
إكمال المعلم شرح صحيح مسلم - للقاظي عياض

رقم الكتاب في المكتبة الشاملة: ٢٥٦٥
الطابع الزمني: ٢٠٢١-٠١-٢١-١٧-٢٢-٤٠
[المكتبة الشاملة رابط الكتاب](#)

عن الكتاب

الكتاب : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم - للقاضي عياض
المؤلف : العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ٥٤٤ هـ
عدد الأجزاء / ٨

١ مقدمة القاضي عياض

بسم الله الرحمن الرحيم
الكتاب : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم - للقاضي عياض
المؤلف : العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ٥٤٤ هـ

عدد الأجزاء / ٨

تنبيه : الكتاب يوجد به أربع صفحات محذوفة تحتاج إلى كتابة من أراد كتابتها فليكتب بحثاً بعنوان {صفحة محذوفة}
يوجد بالكتاب بعض الأخطاء وقد وفقني الله تعالى لإصلاح الكثير منها
ثالثاً : بعض الصفحات يتداخل فيها صحيح الإمام مسلم مع شرح القاضي عياض مع الهوامش لكنها لا تخفى المتأمل
رابعاً : ترقيم الصفحات داخل الكتاب موافق للمطبوع
خامساً : نسألکم الدعاء للأخ الكريم والذي قام بتحويل الكتاب إلى ملف وورد {الأخ الفاضل / أبو إسلام عبد رب }

والحمد لله رب العالمين
مقدمة القاضي عياض

٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ المتقن أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي - رحمه الله عليه ورضوانه - :
الحمد لله المستفتح بحمده كل أمر في بال ، والصلاة على محمد المصطفى نبيه وعلى آله خير آل بالضراعة (١) إليه جل اسيه في توفيقى
وتسديدي ، لما أدبره أوأخبره ، (٢) من مقال ، وأن يخلصه عن التصنع لغير وجهه ذى الجلال .
وبعد :

فإني عند اجتماع طلبة العلم لدى في التفقه في صحيح الإمام أبي الحسين مسلم

ابن الحجاج - رحمه الله - ، (٣) والوقوف على معاني أخباره ، والبحث عند أغواره ، والكشف علأ أسرارهِ ، واثارة الفقه ودقائق
العلم من اتاره ، والاقْتباس للهدى وحقائق الدين من جزاه (٤) وأنواره ، وتقصى (٥) ألفاظه عن حكمه واعتباره ، وبيان غامضه
وسشكله ، وتقعيد مبهمه ومهمله (٦) ، والحنجيه على ما وقع من اختلال لبعض رواته ، في أسانيده ومتونه ، والبسط لما أشار إليه -
رحمه الله - في مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه ، ولم يكن في ذلك كتاب مختص بهذه الامور (٧) ، ولا تأليف اعتنى به كالاغتناء
بغيره ممن تقدّم (٨) إلا كتاب شيخنا الحافظ أبي على الحسين بن محمد الغسانی الجياني ، في الكلام على مشكل أسانيده في كتابه الذى
ألفه على هذا الكتاب ، وكتاب المحيى للإمام أبي عبد الله البخارى ، المسقى ب(تقعيد المهمل " ، وكتاب الإمام

(٢) (٣) (٦)

(٧) (٨)

في ت : والضراسه .

استدركت بهامش ! بسهم ، وحى شى الأصل بغير الضمير -

استدركت بهامش ت بسهم ، وكتب بعدحجا .

أصل .

في ت - حلاه .

(٥) فمات بغيرالياء .

المبهم : هوالم يسم صاحبه فى المق أو الإسناد فى طرق أن طرق الحديث أو رواية!إن الروايات ، ودفارق المجهول فى كوده مسمى غير
معلوم -

أما المهمل .

فهو الذي أغفل لاقطه وضحكه وضبطه - راجع : كتاب إرشاد طلاب الحقائق ٢ / ٧٦ .
في ت : الأمر .

في ال الصل : من يقدم ، والصواب ما أثبتناه ، وهو من ق ، وفي ت : من تقدّم .
وكتابه " تقييد المهمل " من الكتب التي سارت بذكرها الرجاد ، قيد فيه المهمل ، وميز المشكل بين الـ "سواء والكنى وال النسب لمن ذكر اسمه في صحيح البخارى ومسلم ، والكتاب مخطوط بمكتبة جامعة الدول العربية ، وقد ير الله لنا تحصيل صورة مة .

٧٢

مقدمة القاضي عياض

أبى عبد الله محمد بن على بن إبراهيم المازرى التيمى فى شرح معانيه المسمى ب (المُعَلَّم لما ، دإن كان [قد] (١) أودعه جملة صالحة مما فى كتاب الحافظ أبى على من الكلام على إسناده ، وكلا الكتابين نهاية فى فنه ، بالغ فى بابه ، مودع من فنون المعارف وفوائدها وغرائب علوم الأثر وشواردها ، ما تلقى كل واحد منها بالقبول ! ، وبلغ الطالب بها من رغبته المأمولة .

وكل واحد من الكتابين أجازه لنا مؤلفه ، أعظم الله بذلك أجورهما ، وأشرق بما سعيه فيه بين أيديهما وبأيمانها نورهما .
لكن الإحاطة على البشر ممتنة ، ومطارح (٢) الأبواب والأذهان (٣) للبحث مُحَسَّنة ، وكثيرا ما وقفنا فى الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير ، وفصوله محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير ، ونكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير ، [و (٤) ألفاظ مهمة تضطر إلى الإتيان والتقييد (٥) ، وكلها غير النقلة من حقها أن نُخرج صوابها إلى الوجود .

وعند الوقوف على ما أودعناه هذا التعليق وَصَّمَاهُ الْكَتَابُ الْآخِرُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْمُسَمَّى ب (مشارك الأنوار على صحاح الآثار" (٦) المشتمل عليها ال المهات الثلاث ، موطأ الإمام أبى عبد الله مالك بن أنس المدنى ، وصحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، وصحيح (١١ الإمام] (٧) أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابورى - رضى الله عنهم أجمعين ووفاهم جزاء صنيعهم - تقف على مقدار ما أشرنا اليه ، وكثرة ما أغفل فى الكتابين من الفتن عليه (٨) .

والعذر بين ، فإنَّ كِتَابَ (المعلم) لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه ، وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبة من مجالسه ، وتلقفه وكدات (٩) [ال اللباء] (١٠) ، [وكذلك] (١١) (تقييد المهمل لما ، حال بين الشيخ] فيه [(١٢) وبين استيفاء غرضه ما دهمه من مُرْمِ مرضه ، فكثرت الرغبات فى تعليق لما يرتضى (١٣) من تلك الزيادات والتنبيهات ، يضم

(١) ساقطة من ال الصل ، واثبت من ت .

(٢) فى الأصل : مطارح ، واثبت من ت .

(٣) كأ الأصل .

ال الفان ، واثبت من ت .

(٤) من ت .

(٥) فى ق ؟ التفسير .

(٦) كتاب (مشارك الأنوار" طبع ، وهو من منشورات المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة .

(٧) من ت .

(٨) يعنى - رحمه الله - فن المصطلح (الرواية) وفن الفقه (الدراية) .

(٩) الوكدات : جمع وكد ، أو جمع وكد ، وعلى الأول يكون بمعنى الممارسة والهم والقصد ، يقال .

وكد فلانُ أمرأصمِلُهُ وَكِدًا ، إذا مارسه وقصده ، وعلى الثانى يكون بمعنى الفعل والدأب ، يقال ، .

ما زال ذلك وكدى ، أى فعلى ، فكأن الوكد اسم ، والوكد المصدر .

(١٠) ساقطة من الأصل ، واثبت من ق .

وجأ بعدها في الأصل : كتاب .

وهو سبق قلم من النسخ ، تضطرب به العبارة .

(١١ ، ١٢) سقطتا من الأصل ، واثبت من ت .

(١٣) في ت : يمض .

مقدمة القاضي عياض

٧٣

نثرها ويجمع ، والقواطع عن الإجابة تقطع ، وشغل المحبة التي طوّقت عنق الإنسان تمنع (١) ، والرجاء لوقت فراغ ذلك يُشوّف ويُطمع ، إلى أن من الله بإحسانه بجل تلك القلادة وزوالها ، وفرغ البال من عهودها الفادحة وإشغالها ، فتوجّه ال مر وانقطع العذر ، وانبعث همّة العبد الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة ، راغبة لمولاه جل أسمه في المعونة وتوخي الإصابة ، ثم ترددت في عمله ، ورأيت أن إفراد كتاب لذلك يقطع عن الكتاب "المعلم" وما ضمنه غير موف بالغرض ، وإن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنى له ، مع ما قد تقرر في (المعلم) من فوائد جمّة لا تُضاهى ، ونكت متقنة ، وقف عندها حسن التأليف وتناهى ، فيأتى الكلام في ذلك ثانية غير [مُفاد] (٢) وكالحديث المعاد ، فاستتبّ الرأى بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف ، أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذيل لتامه والصلة لإكمال كلامه ، فنبدأ بما قاله (٣) - رضى الله عنه - ونضيف إليه ما استتبّ وتوالى ، فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن أنتهى منها] (٤) ، ثم عطفنا على سوق ما يليه من قوله ، ويتطاردُ الكلام الكلام (٥) بيننا] نوباً] (٦) بقوة الله وحوله .

وكان في "المعلم" تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم ، فسقناه مساق الأصل ، ونظمنا فصوله على الولاء فصلاً بعد فصل ، وأنا أتبّرأ ألقارته] (٧) من التعاطى لما لم أحط به علما ، والإغفال عما لا ينفك عنه البشر سهواً ووهماً ، وأرغب لمن حقق فيه خلاً أن يصلحه ، أو وجد فيه مغفلاً أن يبينه ويُفصّحه ، أو رأى فيه متاولاً (٨) [أن يُحسن] (٩) تأويله ، أو ألقى فيه محتملاً أن يوضح دليله . وقد أخذت [الكتاب] (١٠) ضمنه ، على وفقة تشهد بالإنصاف والاعتراف لذى السبقا بسبقه .

ووسمته بكفأب (إكمال المعلم بفوائد مسلم) ، وتحريت فيه بجهدى (١١) الصواب بفضل الله المنعم ٦ وأودع!ه من الغرائب والعجائب ما يعرف قدره كل / معق بها مُتهم ، ومن الحقائق والدقائق ما ينير كل مبهم ، وتسير مع كل مُنجدٍ ومُخهم (٢) ام .

وإلى الله (١) في أل الصل : مهغ ، والمثت من ت .

ويعنى بذلك - رحمه الله - أن مكانة الإمام في نفسه تمنع من أن يتجرأ على مساماته في إتمام عمله .

(٢) ساقطة من أصل ت .

(٣) في الأصل : قال .

(٤) في ت .

منتهاها -

(٥) في ت : بغير تكرار ، وعلق عليها بسهم بقوله : هكذا .

(٦ ، ٧) من ت .

(٨) في ت : تأويلاً ، وكررت أسفلها باخر الصحيفة : متأولا .

(٩) في أل الصل : أحسن ، والمثت من ت .

(١٠) مطموسة في الأصل .

(١١) في ت .

جهدى .

(١٢) النجد من ال الرض : قهافها وصلابحها ، وما غلظ منها وأشرف وارتفع واستوى .

والتهمة : الأرض المصوبة إلى البحر ، والغور تهامة ، وتهامة اسم مكة ، والنازل فيها محهم .

٧٤

مقدمة القاضي عياض

أرغب أن يجعلنا ممن انتفع بما علم ، وهدى إلى الصراط المستقيم وألهم .

وقد تركنا كثيرا مما تعلق بعلم الإسناد مما لم يذكره الشيخ الحافظ أبو علي ، أو ذكره ولم يذكره الإمام أبو عبد الله ، إذ غالب ما ذكره [في هذا الباب] (١) مما في كتاب الحافظ أبي علي ، ولم نتبعه لاستقصائه في الكتاب الآخر ، لكنا ذكرنا من العلل طرفاً مما لم يقع في كتاب الحافظ أبي علي ، ما هو من شرطه ، أو تركه عن [غير] (٢) قصد مما ذكره الإمام أبو [علي] (٣) الحسن (٤) الدارقطني في كتابه المسمى ب (التتبع والاستدراكات على (٥) البخاري ومسلم دا الذي حدثنا به قراءة مني عليه القاضي أبو [علي] (٦) الحسن بن محمد الصغدني عن أبي بكر (٧) محمد بن عبد الباقي عن القاضي أبي الغنائم بن الدجاجي (٨) عن الدارقطني .

وحدثني به أيضا هو وغير واحد من شيوخنا [عن] (٩) القاضي أبي (أ) الوليد الباجي (١١)

(١) سقط من الأصل ، والمثت من ت .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثت من ت .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) في ت : الحسن .

(٥) كتاب (الإلزامات والتتبع لما للإمام الحافظ المجود شيخ الإسلام أبي الحسن علي بن عمر بن عمر الدارقطني ، انتقد فيه على الشيخين الكلام على أحاديث يسيرة من حيث الصناعة الحديثية ، ووقعت له فما انتق ال! بعض أوهام .

(٦) ساقطة من للخطوط التي تيرت لي ، وأثبتناها من الير .

(٧) هو الشيخ الإمام العالم المتفنن محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الربيع بن ثابت بن وهب بن مثنجة بن الحارث بن عبد الله ابن شاعر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأحد الثلاثة الذين خلفوا ، كعب بن مالك الخزرجي السلمي ، الأنصاري البغدادي ، مولده فما عاصر صفر سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة .

بكر به أبوه وسمعه من الحافظ أبي بكر الخطيب ، وأبي الغنائم محمد بن الدتجاني وأبي إسحق البرمكي ، حفظ القراق وهو ابن سبع ، قال فيه السمعاني .

ما رأيت أجمع للفنون منه .

قال ابن نقطة : حدث بصحيح البخاري عن أبي الحسن بن المهدي بالله .

من كلامه : من خدم المحابس خدمته المناير ، يجب على المعلم ألا يعتف ، وعلى المتعلم ألا يأنف .

توفيا ثاني رجب سنة خمس وثلاثين وخمسمائة .

سير ٢٠ / ٢٣ .

(٨) هو الشيخ الأمين المعقر أبو الغنائم محمد بن علي بن علي بن حسن بن الدخاجي البغدادي ، محتسب بغداد ، كان ذا وجهة وحال واسعة .

قال الخطيب : (كان سماعه صحيحا " .

مات في سلخ شعبان سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

سير ١٨ / ٢٦٢ .

(٩) من ت .

(أ) فما الأصل : أبو .

(١١) هو الإمام العلامة الحافظ القاضي سليمان بن خلف بن سعدون الأندلسي القرطبي ، الباجي ، الذهبي ، صاحب التصانيف .

أصله من مدينة بطليوس - إحدى مدن الأندلس الكبيرة ، من أعمال ماردة ، على

نهر آنة غربي قرطبة ، ثم تحوّل جدّه إلى باجة ، وهي من أقدم مدن الأندلس ، وتقع على بعد ١٤٠ كم إلى الجنوب الرقا من لشبونة .

ولد سنة ثلاث وأربعمائة ، وارتحل سنة ست وعشرين فحج ، ثم ارتحل

إلى دمشق وبغداد والموصل ، ورجع إلى "الاندلي" بعد ثلاث عرة سنة بعلم غزير ، حصله مع الفقر والتقنّع بالشير .
حدث عنه أبو عمر بن عبد البر ، وأبو محمد بن حزم ، وأبو بكر الخطيب ، واثو عبد الله الحميدى والمخدّع ، وخلق مواهم ، وتفقه به أئمة ، وصنف التصانيف النفيسة ، منها (المنتقى) وشرح فيه موطأ مالك ، وكذلك (المعانى فى شرح الموطأ) وكتاب فها الجرح والتعديل قال فيه أبو على -
مقدمة القاضي عياض

٧٥

عن أبي عبد الله الصورى (١) عن أبي بكر البرقاني (٢) عن الدارقطنى ، إذ لم يكن غرض الحافظ أبى على فى الغالب إلا ذكر ما لم يذكره ، ولولا ذكر الإمام أبى عبد الله لأطراف مما ذكره الحافظ أبو على من ذلك لتركا الكلام على هذا الفن فى هذا التعليق جملةً ، إذ هو باب واسع والتصانيف منه كثيرة موجودة ، ولاقتصرنا على الشرح (٣) والمعانى دون العلل والأسامى .
وأنا أقدم بين يدى الكلام أسانيدى فى هذا الكتاب ، ليُعرف أثناءه عند اختلاف اللفاظ من نُضيفُ إليه روايةً أجدها ، والطريق إليه إن شاء الله ، وهو المستعان ، لا إله غيره ، [ولا خير إلا خيره] (٤) .
ذكر أسانيدنا فى كتاب صحيح مسلم رحمه الله

سمعت جميع الصحيح [لمسلم] (٥) ١ بقراءتى فى مدينة مُرسية [٦] - حماها الله تعالى - على قاضى القضاة [الحافظ] (٧) أبى على الحسين (٨) بن محمد الصّدقى ، ثنا به عن أبى العباس أحمد بن عمر العذرى المعروف بالدلائى (٩) ، وسمعت جميعه

(١)

(٢)

(٣) (٥) (٧) (٩)

الصدقى .

"ما رأيت مثل أبى الوليد الباجى ثا ، مات بالمرية سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

سير ١٨ / ٥٣٥ .

هو الإمام الحافظ البار ، الأوح ، الحجّة ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن على بن محمد بن رُحيم ، الشامى ، الأحملى ، الصورى ، أحد الأعلام ، سمع عد الغنى بن سعيد المصرى ، وصحبه وتخرج به .

حدث عنه شيخه عد الغنى ، وأبو بكر الخطيب .

قال فيه الخطيب : كان الصورى من أحرصى الناس على الحديث ، وأكثرهم كُتبةً له ، وأحسنهم معرفةً به ، لم يقدم علينا أحد أفهم منه لعلم الحديث ، وكان مع كثرة طلبه صعب المذهب فى الأخذ ، ربما كرر الحديث الواحد على شيخه مرات .

كان صدوقا كتب عنى ونُكبت عنه .

وقال الباجى : الصورى أحفظ مئ رأيناه .

قال أبو طاهر التّلفى : (كتب الصورى) (صحيح البخارى) فى سبعة أطباق من الورق البغدائى ، ولم يكن له سوى عين واحدة ، مات فى جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة .

تاريخ بغداد ٣ / ٣ - أ ، سير ٦٢٧ / ١٧ .

هو الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت ، شيعى الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غابى الحوارزمى ، الشافعى ، صاحب التصانين ! .

سمع مما للإسماعيل وأبى بكر القطيعى ، وأبى أحمد الحاكم ، والحافظ عبد الغنى .

حدث عنه الصورى ، واثو بكر البيهقى ، والخطيب ، وعدد كثير .

قال الخطيب .

كان البرقاني ثقةً ، وربما ، ثبتاً ، فهما ، لم نر فى شيوخنا أثبت منه ، صُفّ (مسنداً) ضمّنه ما اشتمل عليه صحيح البخارى وملم ، وجمع حديث سفيان الثورى ، وأيوب ، وشعبة ، وعبيد الله بن عمر ، وعد الملك بن عمير ، وبيان بن بشر ، ومطر الوراق ، وغيرهم ، ولم

يقطع التصنيف إلى حيي وفاته ، ومات وهو يجمع حديث مسعر ، وكان حريصاً على العلم .
ولد سنة ست وثلاثين ولألف مائة ، وسكن بغداد ، وبها مات في أول رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة .
تاريخ بغداد ٤ / ٣٧٣ ، طبقات الشافعية للبكي ٤٧ / ٤ ، طبقات الإسوي ١ / ٢٣١ سیر ١٧ / ٤٦٤ .
في الأصل : الثروح .

(٤) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .

مأت .

(٦) في ت : يقرأ بجامع مُرسية -

من ت .

(٨) في ت .

حسن ، والصواب ما اثناه .

في الأصل : الولاى ، والمثبت من ت ، وموافق لما في الغنية .

١ / ب

٧٦ مقدمة القاضي عياض

أيضاً بقرطبة [حرسها الله] (١) على الشيخ المحدث ابى بحر سفيان بن العاصي الأسدي (٢) / .

حدثني به أيضاً عن أبى العباس العذري عن أبى العباس أحمد بن الحسن الرازي ،

قال ابو بحر : وحدثني (٣) به أيضاً الشيخ أبو الليث نصر بن الحسن (٤) الش إلى السمرقندي (٥) عن أبى الحسن!! ان عبد الغافر بن محمد الفارسي (٦) .

وقرأت جميعه على الفقيه أبى محمد عبد الله بن أبى جعفر الخشنى (٧) ، حدثني به سماعه بمكة عن الإمام أبى [عبد الله] (٨) الحسن!! ان

بن على الطبري ، عن ابى الحسن!! ان الفارسي ، قال ابن أبى جعفر : وحدثني به أيضاً - رحمه الله - عن أبى حفص الهوزنى (٩) عن

أبى محمد عبد الله بن سعيد الشنتجالي عن أبى سعيد عمر بن محمد السجزي .

و[قد] (١٠) حدثني به أيضاً الفقيه ابو محمد عبد الرحمن بن عتاب (١١) عن أبى محمد الشنتجالي إجازةً .

وأبو العباس العذري توفي سنة ثلاثاً ٣ ، قال صاحب الوافي : وبوفاته ختم سماع كتاب مسلم ، فإن كل

من حدث بعده عن إبراهيم بن سفيان فإنه غير ثقة .

الوافي ٤ / ٢٩٧ ، وهو من أقران الشنتجالي .

ترتيب المدارك ٢ / ٦٩٥ أخذ عن أبى الحسن على بن القاسم بن محمد بن إسحق الطاق ، وسمع من أبى الحسن ابن على بن محمد بن

الحسن بن محمد بن العباس الفهري .

(١) سقط من الأصل .

(٢) هو سفيان بن العاصي بن أحمد بن العاصي بن سفيان الأسدي الفقيه الراوية أبو بحر .

قال فيه القاضي : (أحد المتفنين المتقنين للكتب ، المتسعى الرواية .

لأبيلنسية ، وأصله من عملها من حصن مريبطر .

سمع اثنا العباس الدلائى ، وأبا عمر بن عبد البر ، والقاضي أبا الوليد الباجى ، وأبا الوليد الكافى ،

وبه كان اختصاصه وعليه تقييده ، ومنه استفادته ، وكان يُعظمه جداً ، وأجازه أبو مكتوم عيسى بن أبى فو الهروى ، سمع منه الناس

كثيراً بالأندلس والعدوة ، توفي - رحمه الله - بقرطبة سنة عشرين وخمسائة ، ومولده سنة ثلثين وأربعمائة .

الصلة ١ / ٢٣٠ ، البغية : ٧٨٢ .

(٣) في ت .

وحدثنا .

(٤) في ت : الحن .

- (٥) هو نصر بن الحسن بن القاسم بن الفضل ، من أهل تنكت - وهي من مدن الشاش - رحل إلى بلاد المغرب ، وأقام ببلاد الأندلس مدة يسمع ويُسمع توفي سنة ٤٨٦ . الأنساب ٣ / ٨٨ .
- (٦) كان عدلاً جليلاً القدر ، توفي سنة ٤٤٨ .
- (٧) هوشينج فقهاء وقته بشرق الأندلس ، وأحفظهم لمذهب مالك بها ، مع معرفته بالتفسير والتفق في المعارف ، والمشاركة في علوم .
- لقجه القاضي بسببته عند صدوره من الحج ، وسمع منه شيئاً ، ثم لقجه في رحلته إلى مرسية فقرأ عليه جمع كتاب مسلم ، توفي بمرسية سنة ست وعشرين وخمسمائة ، ومولده سنة سبع وأربعين وأربعمائة .
- الصلة ١ / ٤٩٤ ، البغية ١٥٣ ، شذرات الذهب ٤ / ٧٨ .
- (٨) في جميع النسخ التي تيسرت لي : علي ، والتصويب من البغية ٥٧ ، ١٥٣ .
- (٩) تقدمت ترجمته في المقدمة .
- (١٠) ساقطة من ت .
- (١١) في الأصل : غياث ، والتصويب من البغية وت .
- مقدمة القاضي عياض ٧٧
- وحدثني به أيضاً قراءة لبعضه وسماعاً وإجازة لما فاتني منه الفقه القاضي أبو عبد الله
- [محمد] (١) بن عيسى التميمي ، عن أبي العباس الدلائلي [إجازة له وعن الشيخ الحافظ أبي علي الحسين أبي محمد الجبائي سماعاً عن الدلائلي] (٢) .
- وقال الجبائي : وحدثني به أيضاً أبو القاسم حاتم به محمد الطرابلسي ، عن أبي سعيد السجزي ، قال هو والرازي والفارسي : ثنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي ثنا إبراهيم بن سفيان المروزي ثنا مسلم بن الحجاج .
- وكتب إلي [الشيخ] ، (٣) الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجبائي : حدثني بهذا الكتاب بسنده المحقق ، قال : وحدثني به أيضاً حاتم بن محمد عن عبد الملك بن الحسن الصقلي عن أبي بكر محمد بن إبراهيم الكسائي عن ابن سفيان .
- وأما رواية القلانسي فيه فحدثني بها قراءةً وسماعاً وإجازةً لقاضي أبو (٤) عبد الله التميمي عن أبي علي الجبائي عن القاضي أبي عمر أحمد بن محمد بن الحذاء معا (٥) .
- وهو لي من الجبائي وابن عتاب (٦) وغيرهما إجازةً عن ابن الحذاء عن أبيه عن
- أبي العلاء بن ماهان عن أبي بكر محمد بن يحيى بن الأشقر عن أبي محمد أحمد بن محمد علي القلانسي (٧) عن مسلم .
- وحدثني به [أيضاً] ، (٨) قراءةً عليه الفقيه أبو محمد (٩) بن أبي جعفر عن أبيه عن
- أبي حفص عمر بن الحسن (أ) الهوزلي (١١) عن القاضي أبي (٢) عبد الله محمد بن أحمد الباجي عن ابن ماهان .
- وبهذين الطريقين وصل إلينا كتاب مسلم - رحمه الله .
- وها أنذا أبتدئ بنقل ما تقدم في المعلم ثم أتبعه بما تضمنت إن شاء الله .
- قال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم المازري - رحمه الله (١٣) :
- (١) ساقطة من الأصل .
- (٢) من هامق الأصل .
- (٣) من ت .
- (٤) في الأصل : أبي ، وهو خطأ .
- (٥) عليها في الأصل ما يثبه الضرب .
- (٦) فط الأصل : غياث .
- (٧) كتب قبلها وضرب عليها بالأصل .

(ابن ماهان عن أبي بكر محمد بن يحيى) .

(٨) من ت .

(٩) في! .

عمر .

(١٠) في ت : الحسن .

(١١) فط ت : الهوزنى .

(١٢) فط الأصل : أبو .

(١٣) قيد أمامها بهامق ال الصل : توفي اثنو عبد الله المازرى التيمى بالمهدية في الثالث عشر من شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين

ونخسمائة - رحمه الله .

وجأت في ت : وفقه الله .

٧٨

مقدمة القاضي عياض

كتاب مسلم من (١) أصح كتب الحديث ، قال مؤلفه : انتقيته من نحو ثلاثمائة ألف حديث ، وقال بعض الناس : ما تحت أديم

السماء أصح منه - يريد في كتب الحديث - وكان مسلم من جملة أصحاب البخارى لما ورد البخارى نيسابور ، ولما امتحن فيها البخارى

بالمسألة المشهورة [عنه] (٢) نفر عنه أصحابه الا مسلما فإنه لزمه (٣) .

وتوفي الإمام مسلم - رحمه الله - في العشر الأخير من رجب سنة مائتي واحد وستين (٤) .

قال الفقيه القاضي [عياض بن موسى بن عياض] (٥) - رحمه الله - : واذا قد ذكر الإمام أبو عبد الله - رضى الله عنه - من أخبار

مسلم - رضى الله عنه - طرفا فسنذكر من ذلك ما حضر ، ونضيف الى ذلك مقصد مسلم - رحمه الله - في تأليف هذا الكتاب ، [

ونضطر] (٦) إلى تفسير الصحيح والسقيم ، وفصول من علوم (٧) الحديث نبسط من الكلام فيها طرفا ونتكلم على كل فصل من

ذلك ، حيث يأتي من [إشارة] (٨) مسلم ، ونعرف بمذهبه في ذلك ، ونبين غرضه فيما (٩) يهدى الله اليه ، ويعن عليه ، إن شاء

الله تعالى ، فأقول :

(٣)

(٤)

(٩)

في نخة الرباط (المعلم) : هذا من ، وفي نسخة المدينة المنورة : هو .

من ت .

قائل ذلك هو الحافظ أبو على النيسابورى ، اخذ شيوخ الحاكم .

راجع : تدرب الراوى ١ / ٩٣ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥١ .

وقوله : (المسألة المشهورة) : يثير إلى ماوقع للإمام البخارى من أذى ، بسبب موقفه من فتنة القول بخلق القرآن ، والتي زكى أوارها

ضيق أفق خليفة ، وفاد قلب صاحب قرين ، مع عر شرط من الأصحاب والموافقين .

وغوى تلك المسألة - مسألة القول بخلق القرآن - هى : أن الثابت عن أهل السنة والجماعة والأشاعرة أنهم أثبتوا لله تعالى صفات

نفسية قديمة ، قائمة بذاته سبحانه وتعالى ، منها صفة الكلام ، فذهبوا إلى أن معنى القرآن الكريم ومدلوله قديم ، ونوع من أنزل هذه

الصفة ، خلافا للمعتزلة الذين أنكروا الصفات عامة ، فراروا - بحسب زعمهم - من تعدد القدماء المستحيل بالضرورة ، وقالوا بحدوث

معنى القرآن ، غير متنبهين إلى أن المستحيل إنما هو تعدد الذوات فى القدم ، لا أن تكون ذات واحدة هى القديمة قام بها منذ القدم

صفات متنوعة .

وذهب أهل السنة الى ان لفظ القرآن - أى حروفه الذى تنطقه ألسنتنا وتلفظ به ، وتكتبه أيدينا فى الصحف المختلفة - حادث غير

قديم .

راجع فى ذلك : الطبقات الكبرى ٢ / ١٢ ، تاريخ بغداد ٢ / ٣١ ، البداية ١١ / ٢٧ ، وانظر البحث القيم

في ذلك للدكتور الشيخ عد الغنى عبد الخالق في كتابه : الإمام البخارى وصحيحه : ١٦١ - ١٧٤
جاء في النسخة المصورة لدى عن نسخة الحرم المدني (المعلم) : هذا كتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الإمام الجليل
أبى عد الله محمد بن على المازرى - رضى الله عنه - حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج - رحمه الله - في شهر رمضان من سنة ٢٤٠
وتسعين وأربعمائة ، منقولاً ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام ، أيده الله وبعضه بمعناه .

في ت : أبو الفضل عياض .

(٦) غير مفهومة في الأصل ، والمثبت من ت .

في ت : علم .

(من مطموسة في الأصل ، والمثبت من ت .

في ب : بما .

مقدمة القاضي عياض

٧٩

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم (١) القشيري النسب النيسابوري الدار ، يُكنى بأبى الحسين ، أحد أئمة المسلمين ، وحفاظ المحدثين ، ومتقن
المصنفين ، أثنى عليه غير واحد من الائمة المتقدمين ، وأجمعوا على إمامته ، وتقديمه وصحة حديثه ، [وميزه ومعرفته] (٢) وثقته ،
وقبول كتابه .

قال أبو بكر أحمد بن ثابت [الخطيب البغدادي الحافظ] (٣) : كان أبو زرعة وأبو حاتم (٤) يُقدّمانه في معرفة الصحيح على مشايخ
عصرهما .

أه .

وقال ابو عبد الله الحاكم (٥) : إن إسحق بن إبراهيم بن راهويه (٦) نظر إلى مسلم

(١) زاد الذهبي بعده : وقيل : القشيري بن ورد بن كوشاذ .

سير ١٢ / ٥٥٨ ، وقشير كما جاء في تهذيب الاسماء واللغات (٢ / ٨٩) قبيلة من قبائل العرب .

قال الذمبي : فعله من موالى قشير .

(٢) في الأصل : ومهرة معرفته .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .

ومو الإمام الأوحـد - كما وصفه الذهبي - العلامة المفتي ، صاحب التصانيف ، وخاتمة الحفاظ .

ولد

سنة اثنتين وتسعيناً وثلاثمائة ، وكان بد سماعه وهو ابن إحدى عشرة سنة ، كتب الكثير ، وتقدم في هذا الشأن ، وبذ "الاقـران ،

وجمع ، وصنف وصح! وعقل ، وجرح ، وعيط وأرخ وأوضح ، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق ، وكان من كبار الثافعة .

قال المؤتمن الساجي : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني اخفظ من أبى بكر الخطيب ، وكان يقول : (من صنف فقد جعل عقله على

طبق يعرضه على الاس " ، توفي يوم الاثنين سابع ذى الحجة من سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

وفيات الأعيان ١ / ٩٢ ، طبقات البكي ٤ / ٢٩ - ٣٩ ، سير ١٨ / ٢٧٠ .

(٤) أبو زرعة مو : الإمام ، سيد الحفاظ ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، مُحدث الرى .

سمع من قره بن حبيب ، والقعني ، وأحمد بن حنبل .

حدث عنه ابن وارة ، وأبو حاتم ، ومسلم بن لطجاج ، وأبو عوانة ال السفرايلى ، توفي في آخر يوم من سنة أربع وستين ومائتين ،

ومولده كان في شة مليئ .

وأبو حاتم الرازى مو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران ، الإمام الحافظ ، الناقد ، شيخ الحديث ، كان من بحور العلم ، ومو

من نظراء البخارى ومن طبقته ، طوت البلاد ، وبرع في المتق والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعذل ، وصحبر عقل .

بلغ جما ٤ من روى عنهم ثلاثة يلاف ، منهم اثو نعيم ، والاصمعى ، وسعيد بن أبى مريم ، وعبد الله بن صال!ع العجلي ، وابن وارة .

وحدث عنه ولده الحاشظ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، ويونس بن عبد الأعلى ، وأبو زرعة الرأزي ، وأبو زرعة الدمشقي . قال فيه الخليلي : كان عالماً باختلاف الصحابة ، وفقه التابعين ، ومن بعدهم ، وقال يونس بن عبد الأعلى .
أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان .
مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين .
سير ١٢ / ٦٥ - ٢٦٢ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم ، الإمام الحافظ ، الناقد العلامة ، شيخ الحديث .
حدث عن أبيه ، وكان أبوه قد رأى مسلماً ، وعن محمد بن علي الملقب ، ومحمد بن يعقوب الهمداني - في خلافتي يزيدون عن الألفي شيخ - وحدث عنه الدارقطني - ومو من شيوخه - وأبو ذر الهريزي ، وأبو يعلى الخليلي ، وأبو بكر الهروي ، وأبو القاسم القشيري ، وخلق سواهم .

وصنف ، وخرج ، وجرح وعدل ، وصحبرعلل ، وكان من بحور العلم .
لوفي سنة خمس وأربعمائة .

سير ١٧ / ١٦٢ - ١٦٧ -

(٦) مو : الإمام الكبير شيخ الممحرق ، سيد الحكاظ ، لقي الكبار ، وكتب عن خلق من أتباع =
مقدمة القاضي عياض

يعني في شيبته - فقال بالفارسية كلاماً ترجمته : أي رجل يكون هذا (١) .
قال الحاكم : رحم الله إسحق ، لقد صدقت فراسته الذهنية (٢) .

وبعض الناس - الذي كنى عنه الإمام أبو عبد الله - هو أبو علي الحسين بن علي النيسابوري ، ولفظه : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في الحديث .

كذا ذكره عنه أبو بكر بن ثابت الخطيب (٣) .

وقال الشيخ المحدث أبو مروان الطبري (٤) : كان من شيوخ من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري .

وقال مسلمة بن قاسم (٥) في تاريخه : مسلم جليل القدر ، ثقة من أئمة الحديث .

وذكر كتابه في الصحيح فقال : لم يضع أحد مثله .

وقال أبو عبد الله بن البيع : أهل الحجاز والعراق والشام يشهدون لاهل خراسان (٦) بالتقدم في معرفة الحديث ، لسبق الإمامين البخاري ومسلم إليه ، وتفردهما بهذا النوع .

وقال أبو حامد الشري (٧) : سمعت مسلماً يقول : ما وضعت شيئاً في هذا المسند

= التابعين ، وسمع الفضيل بن عياض ، وسفيان بن عيينة ، داسماعيل بن علية ، ووكل بن الجراح ، والنضر ابن شميل ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الرزاق ، وأما سواهم بخراسان ، والعراق والحجاز ، واليمن ، والشام .

حدث عنه بقية بن الوليد ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، والشيخان في صحيحهما ، وأبو داود والشافعي في سننهما ، وثاود بن علي الظاهري ، وخلق سواهم .

ولد سنة ثلاث وستين ومائة ، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين .
سير ١١ / ٣٥٨ -

(١) الذي نطق به كما جاء في تاريخ بغداد : مردا كان بود .

والتفسير المذكور هنا للمكدرى .

(٢) في ت : الذكية .

(٣) تاريخ بغداد ١٣ / ١٠١ .

- (٤) في الأصل : الطيبي ، والمثبت من ت ، وهو الصواب ، نسبة إلى طُبْنَة ، بالضم وسكون الموحدة ، مدينة بالمغرب ، وأبو مروان هو عبد الملك بن زيادة الطُّبْنِي .
تبصير المنتبه بتحرير المثبه ٣ / ٨٧٨ .
- (٥) هكذا في جميع الأصول التي تيرت لنا ، والذي أراه صوابا : مسلمة بن القاسم ، فهو صاحب التاريخ الكبير ، روى عن أبي جعفر الطحاوي ، توفي سنة ٣٥٣ .
لسان ٦ / ٣٥ ، هدية العارفين ٢ / ٤٣٢ .
- (٦) بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلي العراق ، وآخر حدودها مما يلي الهند ، وقد توزعت الآن إيران واثغانتان ، والصين .
من أمهات بلادها نيسابور ، وهراة ، ومرو .
راجع في ذلك مراصد الإطلاع (٧) الضبط من ت .
وهو أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد النيسابوري .
قال فيه الخطيب : كان ثقة ثبتا متقنا حافظاً .
وأخرج بسنده إلى محمد بن إسحق بن خزيمة أنه نظر إلى أبي حامد الـثُرُق فقال : حياة أبي حامد غجز بين الناصر والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
تاريخ بغداد ٤ / ٤٢٦ .
- وقال فيه الخليلي الحافظ : إمام في وقته بلا مدافعة ، نو تصانيف .
قلت : الثُرُق نسبة إلى الجانب الشرقي في مدينة نيسابور .
مات إماما في سنة ٣١٨ كما حكاه الخليلي ،
أو سنة ٣٢٥ كما نقله الذهبي .
- راجع : الإرضاد ٣ / ٨٣٧ ، تاريخ بغداد ٤ / ٤٢٦ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٢١ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٧ ، العبر ٢ / ٤ .
٢ ، ميزان الاعتدال ١ / ٥٦ ، طبقات الثافعية الكبرى ٣ / ١٤ ، مراة الجنان ٢ / ٢٨٩ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٢٦١ ، لسان الميزان ١ / ٣٠٦ ، طبقات الحفاظ : ٣٤٢ .
مقدمة القاضي عياض
٨١
- إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة .
- وقال ابن سفيان (١) : قلت لمسلم : حديث ابن عجلان (٢) عن زيد بن أسلم : (إذا قرأ الإمام فأنصتوا) ؟ قال : صحيح .
قُلْتُ : لم لم تضعه في كتابك ؟ قال : ليس كلُّ صحيح وضعته هاهنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه .
قال الفقيه القاضي أبو الفضل بن عياض - رحمه الله - : وقد وقع هذا الكلام في الأم في بعض الروايات عن ابن سفيان .
- وقال محمد بن الحسين (٣) أراد شيخ من مشايخ نيسابور - يعني محمد بن إسحق [بن خزيمة ، (٤) - أن يُخَرَّج على كتاب مسلم ، فقال له عبد الملك بن الرازي (٥) : لا تفضح (١) سفيان الإمام القدوة سبق قريبا .
- (٢) وحديث ابن عجلان أخرجه البهقي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال .
(المؤمن في سعة من الاستماع إليه إلا في صلاة مفروضة ، او مكتوبة أو يوم جمعة أو يوم فطر أو يوم اضحى" يعني : { وَإِذَا فَرَئَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا } [الأعراف / ٢٠٤] .
السن ٢ / ١٥٥ .
- وقد ذكر ابن سفيان هذا الخبر عن ملم في صحيحه غير مسند بغير هذا السياق ، مما أغرى الألباني به وجعله يزعم في إروائه أنه صحيح ، وجعل يحيل له على احاديث أخرى لم تكن من بابه .

انظر لذلك : ٢٦٧ / ٢ وما أحال عليه فيه .
والذي جاء في الصحيح لمسلم .

تال أبو إسحق - ابن سفيان - قال أبو بكر ابن أخت الى الضر في
هذا الحديث .

١ د إذا قرأ فأنصتوا - يعنى طعن فيه وقدح في صحته - فقال ملم : تريد أحفظ من سليمان ؟ فقال له أبو بكر : فحديث أبي مريرة ،
فقال : هو صحيح ...
إلخ .

قال النووي : واعلم أن هذه الزيادة مما اختلف الحفاظ في صحته ، اجتمع يحيى بن معين وأبو حاتم
الرازي والدارقطني واليسابوري على تضعيفها مقدم على تصحيح ملم ، لا سيما ولم يروها مسندة في صحيحه .
نوى ٢ / ٤٦ .

(٣) يغلب على الظن أنه القطان ، اليئ العالم مسند خراسان ، توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة .
سير ١٥ / ١٨ ، الرافى ٢ / ٣٧٢ .
(٤) س! تط كأت .

وابن خزيمة : هو شيخ الاسلام ، إمام الأئمة ، الحافظ الحجة ، أبو بكر الثلبى ، صاحب التصانيف ،
سمع مثلاً إسحق بن راهويه ، ومحمد بن حميد ، ولم يحدث عهما ، لكونه كتب عهما في صغره وقبل فهمه وتبصره ، حدث عنه الشيخان
في غير الصحيحين .
توفى سنة إحدى عرة وثلاثمائة .
سير ١٤ / ٣٦٥ .

(٥) عبد الله بن الرازي لعله ابن أبي زرعة الإمام المحدث الثقة أبو التاسم ، المتوفى بأصبهان سنة عشرين وثلاثمائة .
سير ١٥ / ٢٣٣ .
وأبو زرعة الرازي ثلاثة :

الأول : الكبير ، وهو المراد هنا وقد سبقت ترجمته .
أما الأوسط فهو : أحمد بن الحسن بن على بن إبراهيم بن الحكم ، الرازي الصغير ، مات بطريق
مكة سنة نحى وسبعين وثلاثمائة .
سير ٤٦ / ١٧ .

وأما الأصغر فهو : العلامة قاضي أصفهان ابو زرعة روح بن محمد ، سبط الحافظ أبي بكر بن
السنى .

مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .
السابق ١٧ / ٥١ .

٨٢ مقدمة القاضي عياض

وقال مسلم : لو أن أهل - الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فدارهم على هذا المسند ، ولقد عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي ،
فكل ما أشار أن له علة تركته وما قال : هو صحيح ليس له علة ، أخرجه .

ولمسلم - رحمه الله - تواليف أخر رويناها عن شيوخنا ، منها : كتاب (تميز الكنى

والأسماء (١) ، وكتاب (الطبقات) (٢) ، وكتاب (الوحدان دا) (٣) ، وكتاب (العلل لما) (٤) ، وكتاب (شيوخ مالك وسفيان
وشعبة ثا ، وكتاب (رجال عروة بن الزبير) .

قال ابن سفيان : كان مسلم أخرج ثلاثة كتب من المسندات واحداها (٥) هذا الذى

(١) توجد له نخ بكل من الظاهرية بدمشق تحت رقم (مجموع) ، ومكتبة شهيد على بالأستانة برقم (١٩٣٢) ، فكارها نسخة الدارقطني
، ومكتبة أحمد الثالث فى الأستانة برقم (٢٩٦٩ / ٣) .

ودار الكتب المصرية برقم (١٢٧) مصطلح ، راجع : تاريخ التراث العربي ١ / ٢٢٢ .

(٢) توجد له نسخة في مكتبة سراى أحمد الثالث باستنبول برقم (٦٢٤ / ٢٦) وصفها السخاوى بقوله : (واقتصر فيها على الصحابة والتابعين ، وبدأ كل قم منها بالمدن ، ثم بالمكين ، ثم بالكوف ، ثم بالبصريين ، ثم بالشاميين والمصريين ، ولم يترجمهم بل اقتصر على تجريدهم " .
الإعلان ٤ للملا .

(٣) توجد له نسخة في بانكيبور بالهند برقم (٦٩١) فى ست وعشرين ورقة ، ونسخة بالسعيدية بحيدر آباد بالهند برقم (٣٥٢) ، وذكره فؤاد سزكن بأنه المنفردات والوحدان ١٠ / ٢٢٢ .

(٤) ذكره الإمام النووى فى تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والحافظ الذهبي فى التذكرة ٢ / ٥٩٠ وقال : (قلما يوجد له غلط فى العلل " ، والير ٨ / ٢٨٠ .

راجع : كشف الظنون ١٦٠ / ١ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

كذلك كتاب شيوخ مالك وسفيان وشعبة ذكره الذهبي فى التذكرة ٢ / ٥٩٠ ، والير ٨ / ٢٨٠ ، وذمه ابن خير بعنوان : (تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة) .

أما كتاب (رجال عروة بن الزبير) فهو من مخطوطات دار للكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (مجموع

٥٥ / ١٣٩) ، وهو بخط الخطيب البغدادي .

وقد نشره المجمع العلمى بدمشق بمجلته بالمجلد ٥٤ جزء ١٠٧ / ١

وله رضى الله عنه من غير ما فكر :

(كتاب التمييز " وقد طغ بجامعة الرياض ، و"الأفراد! فكره ابن خير فى فهرسته فقال : (كتاب

الأفراد فى ذكر جماعة من الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم - ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات " ،

لم نقف عليه ، و(أوهام الحذثن) فكره النووى له فى تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، ولم نقف عليه كذلك ، و(الجامع على الأبواب

ثا فكره الحاكم وقال : (رأيت بعضه بخطه " ، وورد ذكره كذلك فى الأسماء واللغات ، ويرد أحيانا باسم : (الجامع الكبير على الأبواب)

ولم نقف عليه ، و(المسند الكبير على الرجال! فكره ابن حجر فى التهذيب ١٢٧ / ١٠ فقال : (وقيل : إنه صنف مسندا كبيرا على

الصحابة لم يتم " كذلك (سؤالات أحمد بن حنبل ! فكره الذهبي فى التذكرة ٢ / ٥٩٠ ، والير ٨ / ٢٨٠ ، وغير ذلك مما يسره الله

له ورفع فكره به فى الحديث وغيره .

(ه) فى ال الصل : واحدا ، والمثبت من ت .

مقدمة القاضي عياض

٨٣

قرأ على الناس ، والثانى يدخل فيه عكرمة وابن إسحق صاحب المغازى وأمثالهما ، والثالث يدخل فيه من يدخل فيه من الضعفاء .

وتوفى مسلم فى التاريخ الذى تقدم ، وذلك عشية الأحد لست بقين من رجب المذكور ودفن يوم الإثنين بعده .

قالا أبو عبد الله الحاكم : وهو بعد فى حدّ الكهولة [رحمه الله ورضى عنه بمنه

وكرمه] (١) :

ذكر مقصده فيما جمع فى هذا الكتاب من الصحيح

قال أبو عبد الله محمد بن عبيد الله بن البيع : إن مسلما - رحمه الله - اراد أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الرواة

، وقد ذكر مسلماً هذا فى صدر خطبته - حيث (٢) ننبه عليه بعد هذا إن شأ الله - [قالت ابن البيع] (٣) : فلم يُقدّر له - رحمه الله

- إلا الفرق من طبقته الأولى ، واختارته المنية قبل أن يتم غرضه إلا من القسم الأول المخفق عليه من الصحيح - وهو شرط محمد

بن إسماعيل البخارى أيضا (٤) وهو ألا يذكر من الحديث إلا ما رواه (٥) صحابى مشهور عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،

له راويان ثقتان فأكثر ، ثم يرويه عنه تابعى مشهور بالرواية عن الصحابة ، له هو أيضا راويان [ثقتان] (٦) فأكثر ، ثم يرويه عنه من

أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك من بعدهم .

وقالت أبو على الجياني : وليس مراده أن يكون كل خبرٍ روياه يجتمع فيه راويان عن صحابه وتابعيه (٧) ومن بعده ، فإن ذلك يعز وجوده ، وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابع قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حدّ الجهالة برواية الواحد .

قالا القاضي أبو الفضل بن عياض - رحمه الله - : وقد شنّ على البخاري ومسلم الشئ اليسير من هذا النوع الذي شرطاه ، وألزمهما أهل الصنعة ذكر ذلك على

(١) من ت -

(٢) في الأصل : بحيث ، والمثبت من ت .

(٣) سقط من ت .

(٤) لم ينقل عن واحد من الأئمة أصحاب الكتب الستة أنه صرح بشيء منها ، وإنما عرفت تلك الثروة ل الصحابها بسير كتبهم ، وتغ أسانيدهم وعلم أحوال رجائهم .

راجع في ذلك الإمام البخاري وصحيحه : ١٩٣ ، شروط الأئمة الثلاثة : ١٠ .

وفي هذا القيم يراجع كتاب : المدخل للحاكم : ص ٧ .

(٥) في ال الصل : إلا ممن واه ، والمثبت من ت .

(٦) ساقطة من ت .

(٧) في ت .

صحابي وتابعه .

٨٤

مقدمة القاضي عياض

شرطهما ، وألف عليهما في ذلك أبو الحسن (١) الدارقطني (٢) وأبو ذر الهروي (٣) وألزمهما (٤) ذكر ذلك ، وكذلك ألف في الصحيح بعدهما غير واحد من الأئمة [و (٥) الحفاظ كأبي بكر الإسماعيلي (٦) الجرجاني (٧) وأبي شيخ بن حثان الأصبهاني (٨) وأبي بكر البرقاني الخوارزمي وأبي عبد الله بن البيع النيسابوري إبراهيم بن حمزة الحفاظ (٩)

(١) في ت : الحسين .

(٢) هو إمام الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، شيخ الإسلام ، حدث عه الحاكم ، وأبو ذر الهروي ، وإثني عشر الأصبهاني ، وأبو الطب الطبري ، وغيرهم كثير ، قال فيه الخطيب : كان فريد عصره

! إمام وقته .

تاريخ بغداد ١٢ / ٣٧ .

كان له - رضي الله عنه - مذهب خفي في التدليل ، يقول فيما لم يسمعه من البغوي : (قرئ على بن القاسم البغوي حدثكم فلان) .

توفي - رحمه الله - سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

تاريخ بغداد ١٢ / ٤٠ .

والكتاب اثمار إليه هنا هو الإلزامات والتتبع ، نال به أحد طلبة العلم درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٣١٣ هـ / ١٩٧٨ م) وطبع الكتاب وهو من منشورات المكتبة السلفية بها .

(٣) وأبو ذر الهروي هو : الحافظ الإمام المجتهد العلامة عبد ربه أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير ، يعرف بابن السّمّاك ، راوى الصحيح - صحيح البخاري عن الثلاثة : المستملي ، والحموي ، والكشميهني - حدث عنه فيمن حدثوا القاضي إمام الوليد الباجي ، وعبد الله بن سعيد الشنتخالي ، وروى عنه بالإجازة أبو عير بن عبد البر ، وأبو بكر الخطيب .

قال فيه الشنتخالي : من رأى أبا فو ، رآه على هدى السلف الصالح من الصحابة والتابعين .

توفي - رحمه الله - سنة خمس وثلاثين وأربعمائة .

ترتيب المدارك

٧ / ٢٢٩ .

ولعله يقصد بكتابه المذكور (المسند الصحيح المخرج على البخارى ومسلم) ، وفيه وفي غيره يقول الذهبي .
وهذه التواليف لم ارها ، بل سماها القاضي عياض .
سير ١٧ / ٥٦٠ .

(٤) فى الأصل : والزموهوما ، والمثبت من ت ، وهو الصحيح .
(٥) ساقطة من ت .

يلا) فى الأصل : إسماعيل ، والمثبت من ت .

(٧) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، كبير الشافعية بناحيته .

سمع من جعفر الفريابي ، وابن أبى شيبة ، وبى يعلى ، وابن خزيمة .
ممن حدث عنه الحاكم البرقانى وحمزة السهمى .

قال فيه الذهبي : (ابتهرت بحفظ هذا الإمام وجزمت

بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين فى الحفظ والمعرفة " .

وكتابه (الصحيح) " هذا هو كتلى مخرج على صحيح الإمام البخارى ، وفيه يقول الحسن بن على الحافظ : (كان الواجب للشيخ أبى بكر أن يُصتَفَ لنفسه سننا ، ويختار ، ويجهتد ، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل ، فإنه كان اخل من أن يتبع غيره " مات سنة بحدى وسبعين وثلاثمائة .

تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٤٨ - ٩٥٠ .

(٨) هو الإمام الحافظ محدث أصبهان عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان ، سمع البزار - صاحب المسند - ومحمد بن أسد المدينى صاحب أبى!اود الطالسى ، وإبراهيم بن رسته ، وعة ابن مردويه ، وأبو سعد المالينى ، وأبو نعيم الحافظ ، توفى سنة ٢٠٠ وستين وثلاثمائة .
له كتاب (الق) فى عدة مجلدات ، ولعله المراد .

سير ١٦ / ٢٧٦ .

لا) هو الحافظ الثبت الكبير إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهانى ، أبو إسحق بن حمزة ، حدث عة أبو عبد الله بن مندة ، وأبو نعيم الحافظ ، وقال فيه : (إنه أوحده زمانه فى الحفظ) وأبو عبد الله بن مندة قال فيه : لم أر أحفظ من أبى إسحق بن حمزة) ، وقال الحاكم فى وصفه لكتابه المسند : (كان فى عصرنا جماعة بلغ المسند المصنّف على التراجم لكل واحد منهم ألف جزء ، منهم إبراهيم بن حمزة) قال أبو نعيم : مات سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة .

تذكرة ٣ / ٩١٠ .

مقدمة القاضي عياض

٨٥

وأبى نعيم الأصبهانى (١) و[أبى] (٢) الحسن العتيقى (٣) وأبى بكر بن خزيمة وأبى عمران الجونى (٤) وأبى ذر الهروى وخلف الواسطى (٥) وغيرهم .

(١) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بيق إسحاق بن موسى بن مهران المهرانى الأصبهانى .

قال فيه الذمى : كاد حافظا مبرزاً على الإسناد ، تفرد فى الدنيا بشئ كثير من العوالى ، وهاجر إلى لقية الحفاظ .

وقال أبو محمد السمرقندى : سمعت أبابكر الخطيب يقول : لم ار احداً أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلن أبونع!يم الا"صبهانى وأبو حازم العبدوى .

كانت ولادته فى رجب سنة (٣٣٦) بأصبهان ، ووفاته فى العشرين من المحرم (٤٣٠) ، والمثار إليه من كتبه فى الصحيح كتابان : الأول : (المستخرج على البخارى) ، فكره الذهبي فى التذكرة والسبكى فى طبقات الشافعية والسيوطى فى طبقات الحفاظ .

والثانى : (المستخرج على مسلم) ذكره الذهبي والسبكى ، ونقل الكانى فى الرسالة المستطرفة عنوان بأنه (المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم) .

توجد من هذا الأخير نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عن نسخة الظاهرية تحت

رقم (٤٦٧ ، ملاً ٤) ولا يعدو أن الجزئين الثاني والرابع من الكتاب ، ال الول يقع في ١٦٠ ورقة ، والثاني ٤٧٤ ورقة .
وقد انفرد الكحالة بأنه كتاب واحد اسمه : (المستدرك على الصحيحين) .

لمزيد من أخبار الشيخ راجع : سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٥٣ ، طبقات السافعية الكبرى ٤ / ١٨ ، البداية والنهاية ١٢ / ٤٨ ، العبر للذهبي ٣ / ١٧٠ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٢ ، ميزان الاعتدال ١ / ١١١ ، لسان الميزان ١ / ٢٠١ ، المنتظم لابن الجوزي ، شذرات الذهب ٣ / ٢٤٥ ، معجم المؤلفين ١ / ٢٨٢ .
(٢) ساقطة من ال الصل .

(٣) هو الإمام المحدث الثقة أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور البغدادي العتيقي سمع القاضي أبا بكر الأبهري ومحمد بن المظفر ، واستحق بيق سعد القوى ، وحدث عنه المبارك الطيوري ، وأبو عبد الله بن أبي الحديد ، قال عنه ابن ماكولا : (خرج على الصحيحين ، وكان ثقة متقناً) ، مات سنة إحدى وأربعين وأربعمائة .
تاريخ بغداد ٤ / ٣٧٩ .

(٤) هو موسى بن سهل بن عبد الحميد الجوني البصري ، الإمام المحدث لم أقف له علي تصنيف أكثر من قول الذهبي فيه إنه كان من ثقات المحدثين ومسنديهم - تذكرة الحفاظ ٢ / ٧٦٣ ، مات سنة سبع وثلاثمائة .
تاريخ بغداد ١٣ / ٥٦ ، سير ١٤ / ٢٦١ .

قلت : ولهذا الاسم نظير في التابعين ، وليس بمراد ، إذ لم يكن التصنيف على الصحيح قد بدأ بعد ،
وهو أبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب البصري المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومائة .
رأى عمران بن حصين ، وروى عن جندب البجلي ، وأنا بن مالك ، وعبد الله بن الصامت .
سير ٥ / ٢٥٥ .

(٥) هو الإمام الحافظ الناقد ، سمع أبا بكر القطيعي وطبقته ببغداد ، وأبا بكر الإسماعيلي بمرجان .
والذي اشتهر به من الكتب كتاب (أطراف الصحيحين) ، وموضوع كتب الأطراف جمع أحاديث كل صحابي على حدة مع الاختصار على ذكر طرف منه ، بخلاف أصحاب المسانيد فإنهم يذكرون الحديث بتمامه ، ثم تذكر كتب ال الأطراف جميع طرق الحديث في تلك الكتب التي وضعت ال الأطراف لها ، وما اختص به كل واحد منهم من طرق ذلك الحديث .
وإذا اشترك أصحاب تلك الكتب في رواية حديث أو انفرد به بعضهم فكر أصحاب الأطراف ذلك الحديث بتعريف موضعه لتقريب البحث عنه ، د اذا كان الحديث ذكر متفرقا في موضعين أو أكثر فكروا تلك المواضع ، فيمهل بذلك صرفة طرق الحديث والبحث عن أسانيده .

ويعد كتاب خلف مع كتاب أبي مسعود الدمشقي - سنة إحدى وأربعمائة - أسبق كتابين في هذا الآن ، وقد اعتمد عليهما المزي مع كتاب أبي القاسم بن عساكر ، في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف .
بقي خلف الى ما بعد ال الربعمائة ييسر -

راجع : سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٢٧ ، ٢٦٠ ، مقدمة تحفة الأشراف .

ولم أظفر لأبي مسعود الدمشقي من تواليته في الصحيح في غير ما ذكر سوى صول الذهبي فيه .
! وكان له عناية بالصحيحين ثا .

٢ / ١
ت ١ / ٤

٨٦ مقدمة القاضي عياض

كما أن البخاري ومسلم قد أخلا أيضا بشرطهما في أشياء نزلت عن درجة ما التزامه إلى ما دونها استدركت عليهما ، وفيها ألف أبو الحسن الدارقطني كتابه المسمى ب"الاستدراكات والتبعية" وذلك في مائتي حديث ، مما في كتابيهما .
ولأبي مسعود الدمشقي عليهما أيضا استدراك في ذلك ، ولأبي علي الجبائي بأخرة

في كتابه المسمى ب (تقييد المهمل) في جزء العلل منه استدراك كثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما ، فهذا هو النوع الأول من الصحيح الذي اقتصر عليه كتاب هذين الإمامين ، وهو أرفع أنول [الحديث] (١) الصحيح وأول أقسامه المتفق عليه ، وليس هو جملة الصحيح وكله ، وسنذكر أنلا الصحيح وننبه على رتبته عند أئمة هذا الشأن في موضعه من تنبيه / مسلم عليه بعد هذا ، إن شاء الله تعالى .

قال عياض - رحمه الله - : هذا الذي تأوله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من اخترام المنية له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ وتابعه عليه الناس ، في أنه لم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى ، ولا أدخل في تأليفه سواها .
وأنا أقول : إن هذا غير مُسلم لمن حقق نظره ، ولم يتقيد بتقليد ما سمعه ، فإنك

إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث - كما قال - على ثلاث طبقات من الناس ، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ ، ثم قال بأنه (٢) إذا تقصى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإنقا ان ، مع كونهم من أهل الستر (٣) والصدق وتعاطى العلم ، وذكر أنهم لا يلحقون بالطبقة الأولى ، وسمى أسما من كل طبقة من الطبقتين المذكورتين ، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع أو اتفق الاكثر على تهمته ، وبقي من اتهمه بعضهم / وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ، ووجدته - رحمه الله - قد ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأولين التي ذكر في أبوابه ، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سماها ، وحديثها ، كما جاء بالأولى على طريق الاتباع لحديث الأولى والاستشهاد بها ، أو حيث لم يجد في الكتاب للأولى شيئا ، وذكر أقواما تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون ، وخرج حديثهم بمن ضُغف أو اتهم بدعة ، وكذلك فعل البخاري - رحمه الله - فعندى أنه - رحمه الله - قد أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ، ورأيت في كتابه وتبينت في تقسيمه ، وطرح الرابعة كما نص عليه ، فتأول الحاكم أنه إنما أراد أن يُفرد (٤) لكل طبقة كتابا ويأتي بأحاديثها خاصة

(١) من ت .

(٣) في الأصل : السق .

(٢) في ت : فإنه .

(٤) في الأصل : يُعدد .

مقدمة القاضي عياض

٨٧

مفردة ، وليس ذلك مراده ، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من عرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ، ويأتي بأحاديث الطبقتين [من غير تكرار كما ذكر في كلامه] (١) ، فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية ، على طريق الاستشهاد والاتباع ، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة ، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث من الناس الحفاظ ، ثم الذين يلونهم ، والثالثة الذي طرح ، والله أعلم بمراده .

وكذلك أيضا [علل] (٢) الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها ، قد جاء بها في مواضعها من الابواب من اختلافهم في الأسانيد والإوسال والإسناد والزيادة والنقص ، وذكر تصاحيف المصحفين ، وهذا يدل على إستيفاء غرضه في تأليفه بإدخاله (٣) في كتابه كلما وعد به ، وقد فاوضت في تأويل هذا ورأت فيه من يفهم هذا الكتاب ، فما وجدت منصفًا إلا صحبه وبان له ما ذكرت ؟ - هو ظاهر لمن تأفل الكتاب وطالع مجموع الابواب ، والله الموفق للصواب .

ولا يُعترض على هذا بما تقدم عن ابن سفيان من أن مسلما خرج ثلاثة كتب ، فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض التي أشار إليه الحاكمها مما ذكره (٤) مسلم في صدر كتابه (٥) ، فتأمل تجده كذلك إن شاء الله .

(١) سقط من الاصل .

(٣) رسمت في الأصل هكذا : وادكان ، والمثبت من ت .

(٤) في الأصل بغير الضمير ، والمثبت من ت .

(٥) في الأصل : صدر له ، والمثبت من ت .

(٢) مطموسة في الأصل .

٨٨
مقدمة الإمام مسلم
مقدمة الإمام مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ!! إِنَّ ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ .
أَفَّا بَعْدُ :

فَإِنَّكَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ بِتَوْفِيقِي خَالِقَكَ - ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعْرِفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نَقَلْتُ ، وَتَدَاوُلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، فَأَرَدْتُ - أَرْشِدَكَ اللَّهُ - أَنْ تَوَقَّفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً ، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلْخِصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكَرَّارٍ ، فَإِنْ ذَلِكَ - زَعَمْتَ - مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصْدَتَ مِنَ التَّفَهُّلِ فِيهَا ، وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا ، وَلِلَّذِي سَأَلْتَ - كَرَّمَكَ اللَّهُ - ح ! إِنَّ رَجَعْتُ إِلَى تَدْبِيرِهِ ، وَمَا تَوَلَّوْا بِهِ الْحَالُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ! عَاقِبَةُ! مَحْمُودَةٌ ، وَمَنْفَعَةٌ مُوجُودَةٌ .

وَضَنَنْتُ ، ح ! دَنْ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ ، وَقُضِيَ لِي

قال مسلم - رحمه الله - في افتتاح كتابه : (أما بعد فإنك - يرحمك الله - بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة (الأخبار) : قال القى الى : يحتمل أن يكون دعا له بأن يرحمه الله بتوفيقه وهدايته ، فإنها من جملة رحمة الله وفضله ، ويحتمل أن يعلق قوله : (بتوفيق خالقك) إما إلى ما ذكره ، أو هم به من الفحص ، والله أعلم .

وقد سقط هذا الدعاء (١) عندنا في رواية [شيخنا] (٢) الخشني .

قال مسلم : لو عزم لي عليه ، قال الإمام : لا يظن بمسلم أنه أراد : لو عزم الله

لي عليه ؛ لأن إرادة الله لا تسمى عزمًا ، ولعله أراد ألو [(٣) سهل لي سبيل العزم أو خلق في قدرة عليه (٤)]

(١) في ت : الكلام .

(٢) من ت .

(٣) ليست فيما عندنا من نسخ المعلم .

(٤) المعلم .

مخطوطات الأوقاف ، الخزانة العامة بالرباط لوحة ٢ / أ .

مقدمة الإمام مسلم ٨٩ تمامه ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِتَايَ خَاصَّةً ، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ ، لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ ، يَطُولُ بَذْكُرَهَا الْوَصْفُ ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَإِتْقَانَهُ ، أَيْسَرُ عَلَى الْمُرِّ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ ، وَلَا سِتْمًا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ ، إِلَّا بِأَنْ يُوقِفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا ، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ ، أَوَّلَى بِهِمْ مِنْ أَرْذِيَادِ السَّقِيمِ .

وَأَمَّا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ مِنْهُ لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ ، مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ بَعْضُ التَّيَقُّظِ ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ ، فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ ، مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ

قال القاضي : قد جاء هذا اللفظ في الكتاب من كلام أم سلمة في كتاب الجنائز قالت :

" ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقَلَّتْهَا) ((١) .

أصل العزم : القُوَّة ، ويكون بمعنى أ الصبر [(٢) ، وتوطن النفس وحملها على الشئ ، والمعنى متقارب ، ومنه قوله أ عز وجل] (٣) : { فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ } (٤) وقوله قبل : (سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ) أى : تَكَلَّفَهُ والتزم وقوله : (وذلك إن شاء الله ينهجم بما أوتى من ذلك على الفائدة!! ويروى تهجم (٥) ومعناها : يقع عليها ويبلغ إليها ، ١ وينال بغيته منها] (٦) ، يقال : هجمت على القوم : إذا دخلت عليهم .

قال ابن ثويد (٧) : أ يقال [(٨) : انهجم الخباء إذا وقع أ عليهم] (٩) وهجمت ما فى خِلفِ الناقة : إذا استقصيت حبله .
(١) باب ما يقال عند المصيبة حديث رقم (٥) .

قال النووى : " وتألوا قولها على معنى خلق لى أوفى عزما ، من حيث إن حقيقة العزم حدوث رأى لم يكن ، والله مته عن هذا)
٢ / ٨٥٢ .
(٢ ، ٣) من ت .
(٤) ال الحفاف : ٣٥ .

وجأ فى اللسان : العزمُ الجِد ، عزم على ال المريعزمُ عزما ومعزما واعتزم عليه : أراد فعله ، وأولو العزم من الرسل : الذين عزموا على أمر الله فيما عهد إليهم ، ومن معنى الصبر فى العزم جأ قوله تعالى : { فممي ولتم نجدلة عزنا } [طه ١٥٠] .
(٥) فى ت : ٣!

(٦) فى الأصل : ويُقال بَغْتَه منها ، والمثبت من ت .
(٧) هو العلامة شيخ الأدب أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية البصرى الأزدي البصرى ، تنقل فى فارس وجزائر البحر يطلب الآداب ولسان العرب ، ففاق أهل زمانه ، ثم سكن بغداد .

حدث عن أبى حاتم السجستاني وابن اخى الأصمعى .
قال فيه الذهبي : كان آية من الايات فى قوة الحفظ .
توفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

مير ١٥ / ٩٦ .
(٨) ساقطة من ت ، وانظر : لسان العرب ومجمل اللغة .
(٩) من ت .
مقدمة الإمام مسلم

الكثير ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيل .
ثُمَّ إِنَّا - إِن شَاءَ اللَّهُ - مَبْتَدُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيهِ ، عَلَى شَرِيطَةِ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ وَهُوَ : إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا اسْنَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَتَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ ، عَلَى غَيْرِ تَكَرَّرٍ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى ، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ ، لِإِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ ، الْحَتَّاجَ إِلَيْهِ ، يَقُهِمُ! مَقَّ ال حل! يث تَام .

فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَالَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَالَةِ .
قال مسلم - رحمه الله - : إنه يُقَسَّمُ الْأَحَادِيثُ عَلَى (ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس) إلى آخر كلامه قد قدمنا قول من قال : إنه لم يتسع عمره إلا لذكر الطبقة الأولى كما ذكرنا ، وذكرنا رائه فى خلافة مما ألهم الله إليه له الحمد ، ونحن نذكر الآن أقسام الصحيح على ما رتبته أئمة أهل الصنعة .

[فذكر] (١) أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الحاكم النيسابورى فى (المدخل إلى كتاب الإكليل) أن الصحيح من الحديث على عشرة أقسام ، خمسة متفق عليها ، وخمسة مختلف فيها
فالقسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم ، قال : وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، وفسره بما قدمناه قبل ، قال :

والأحاديث المروية بهذه [الشريطة] (٢) لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث .

القسم الثاني : مثل الأول ، لكن ليس لراويه من الصحابة إلا راو واحد .

القسم الثالث : مثل الأول ، إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد .

[القسم] (٣) الرابع : الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات العدول

[القسم] (٤) الخامس : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم أبها [(٥) إلا (٦) عنهم كصحيفة عمرو بن

(١) في الاصل .

وذكر ، والمثبت من ت

(٢) في ت : الشروط .

(سن ، ٤) من ت .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ، والمثبت من ت (٦) في ت : لا .
مقدمة الإمام مسلم

٩١

شعيب (عن أبيه عن جده ، وبه بن حكيم (٢) عن أبيه عن جده ، وإياس (٣) بن معاوية (١) ع

ابن قرة عن أبيه عن جده ، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات (٤) .

قال الحاكم : فهذه الخمسة الأقسام مخرجة في كتب الأئمة محتج بها ، وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث .

قال القاضي : يريد غير القسم الأول الذي [ذكر] (٥) أنهما شرطاه ، وقد وقع لهما أشياء من هذه الأقسام يوقف عليهما في كتابيهما .

قال الحاكم : [و] (٦) الخمسة المختلف فيها المراسيل ، وأحاديث المدلسين إذا لم

(١) هو الإمام المحدث عمرو بن شعيب بن محمد ابن صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بن عمرو بن العاص بن وائل ، القرشي السهمي الحجازي ، فقيه أهل الطائف ، ومحدثهم ، وكان يترور كثيرا إلى مكة ، وينشر العلم .

حدث عن أبيه فأكثر ، وعن سعيد بن المسيب ، وطاووس ، وعروة بن الزبير ، ومجاهد ، وعطاء ، والزهرى ، وقد حدث عن الربيع بن معوذ ، وزينب بنت أبي سلمة ، ولهما صحبة .

حدث عنه الزهرى وقتادة ، وعطاء بن أبي رباح - وهو شيخه - وغيرهم .

وروى علاء عن ابن عيينة قال : كان بفا يُحْثُّ عن أبيه عن جده ، وكان حديثه عند الناس قيه سئ .

وسبب هذا فيما قاله أبو زرعة عنه : بفا أنكروا عليه لكثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : بفا سمع أحاديث ييرة ، واخذ صحيفة كانت عنده فرواها ، وما أقل ما تصيب عنه مما روى عن غير أبيه من المنكر ، وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثني بن الصباح وابن لهيعة ، والضعفاء ، وهو ثقة في نفسه .

وقال يحيى : وموثقة ، بل بكتاب أبيه عن جده ، وقال ابن أبي حاتم : سئل ائى أئما أحت اليك هو

أوبه بن حكيم عن أبيه عن جده ؟ فقال : (عمرو أحست إلى " .

وروى أبو داود عن أحمد قال : اصحاب الحديث إذا شأوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأفا شأوا تركوه .

قال الذمبي فط تفسير هذا القول : (هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به ، لا أنهم يفعلون فلك على سبيل التشهى" .

اخرج به ارباب الق الأربعة ، وابن خزيمة ، وابن حبان في بعض الصور ، والحاكم وأكثر من الحجج في كتابه في تصحيح رواياته .

مات سنة ثنى عرة ومائة .

- راجع : المتدرك ٢ / ٦٥ ، طقات خليفة ٢٨٦ ، الجرح والتعديل ٦ / ٢٣٨ ، أمير ٥ / ٦٥ . ١
- (٢) هو الإمام المحدث ابن معاوية بن جدة ، البصري .
قال الذهبي : له عدة أحاديث عن أبيه عن جده ، وعن زرارة بن أوفى ، وعنه الحمادان ويحيى القطان ، وعدة .
وثقه ابن معي ، وعلى ، وأبو داود والبخاري ، وقال أبو داود : موثوق ، يقال البخاري .
يختلفون في بهز ، وقال ابن حبان : يخطئ كثيرا ، وهو ممن استخبر الله فيه .
توفى قبل الخمسين ومائة .
الجرح والتعديل ٢ / ٣٤٠ ، ميزان الاعتدال ٣٥٣ / ١ ، سير ٢٥٣ / ٦ .
- (٣) هو قاضي البصرة أبو وائلة ، يروى عن أبيه وأبني المسيب وسعيد بن جبير ، وعنه شعبة وحماد بن سلمة وخالد الحذاء وغيرهم .
كان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والثؤد والعقل ، ققما روى عنه ، وقد وثقه ابن معي .
توفى سنة إحدى وعشرين ومائة كهلا .
الطبقات الكبرى ٧ / ٤٥٣ ، الجرح والتعديل ٤٠٧ / ٨ ، سير ١٥٥ -
(٤) انظر : المدخل فط اضول الحديث ١١ ، ١٢ .
(٥ ، ٦) من ت .
ت / ٥ أ
- ٩٢ مقدمة الإمام مسلم يذكروا إسماعهم ، وما أسنده ثقة وارسله جماعة من الثقات غيره ، وروايات / الثقات غير الحفاظ العارفين ،
وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين .
قال القاضي : [فهذه] (١) الاقسام الخمسة كما قال مما اختلف في قبولها ، والحجة بها الفقهاء والمحدثون (٢) ، ووقع في الصحيحين
منها [شيء] (٣) هو مما استدرك مما ذكرنا وقد ترك الحاكم [منها] (٤) ، مما اختلف فيه رواية المجهولين .
وقال أبو سليمان الخطابي (٥) : الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وسقيم ، فالصحيح : ما اتصل سنده وعدلت
نقلته ، والحسن : ما عرّف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء ،
والسقيم على طبقات ، شرها الموضوع ، ثم المقلوب ، ثم المجهول .
وقال أبو عيسى الترمذي : الحسن من الحديث ما ليس في إسناده من يتهم ، وليس
بشاذ ، وروى من غير وجه (٦) .
وقال أبو علي الغساني : الناقلون سبع طبقات : ثلاث مقبولة ، وثلاث متروكة ، والسابعة مختلف فيها ، فالأولى : أئمة الحديث وحفاظه ،
وهم الحجة على من خالفهم ، ويقبل أنفر الم .
الثانية : دونهم في الحفاظ والضبط ، لحقهم في بعض روايتهم وهم وغلط ، والغالب على حديثهم الصخة ، ويصحح ما وهموا فيه من
رواية الطبقة الأولى وهم لاحقون بهم .
الثالثة : جنحت إلى مذاهب من الا"هواء غير غالية ول الاعية ، وصغ حديثها ، وثبت صدقها ، وقل وهمها ، فهذه الطبقة اخمل
أهل الحديث الرواية عنهم ، وعلى هذه الطبقات الثلاث يدور نقل الحديث ، صالها أشار مسلم ، في صدر كتابه إلى قسمة الحديث
(١) في الأصل غير واضحة ، وفي ت : هناك ، والمثبت من ق .
(٢) المراد بالفقهاء هنا : الأئمة المجتهدون منهم ، على ما يفهم من كلام أئمة الثان في هذه المألة ، وبالمحققين : الحفاظ الثقات الأثبات .
(٣) مطموسة في الأصل ، والمثبت من ت .
(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بهامش ت بهم .
(٥) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي ، صاحب التصانيف ، حدث عنه أبو عبد الله الحاكم ، وهو من أقرانه

في السن والسند ، وأبو عبيد الهروي ، والكرايبيسي من مصنفاته كتاب " العزلة ثاو (إصلاح غلط المحدثين) و(بيان إعجاز القرآن) توفي ببست سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

سير ١٧ / ٢٣ .
(٦) راجع : سقى الترمذى ٥ / ٥١ ، شرح علل الترمذى ١ / ٣٤٠ .

وقد اعترض عليها ابن جماعة (ت : ٧٣٣) بأن تعريف الخطابي يرد عليه الفرد من الحسن ، فإنه لم يرو من وجه آخر ، وإن تعريف الترمذى يرد عليه ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف ، وإن تعريف الإمامين يدخل فيهما الصحيح لاءن حاله كذلك . المنهل الروى ١ / ١٣٤ .

وقد أجيب عن ذلك فيما يخص الترمذى بأن الترمذى ميز بين الحن والصحيح ، حيث شرح في رجال الحن أن يكونوا كير متهمين بالكذب ، وهو دليل على كونهم نازليها عن رجال الصحيح ؛ لاءن الثقة الحافظ لا يوصف عاثة في عرف المحدثين بأنه كير متهم بالكذب فقط ، بل يوصف بالعدالة والضبط ، -
مقدمة الإمام مسلم

٩٣

عدى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات ، فلم يُقدّر ده [إلا] (١) القول! من الطبقة الا"ودى واخترمته المنية .
وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة : الأولى : من وسم (٢) بالكذب ، [ووضع الحديث] (٣) . الثانية : من غلب عليه الوهم والغلط حتى استغرق روايته .

الثالثة : من غلت (٤) في البدعة ، ودعت إليها ، وحرّفت الروايات ، وزادت فيها ليحتجوا بها .
والسابعة : قوم
(٣)

وقول الترمذى : ويروى من غير وجه قرينة على مراده في صفات رجال الحسن ، دالا لو حملنا صفة رجاله على صفة رجال الصحيح للزم زياثة هذا القيد أن يكون الحسن أقوى من الصحيح ، والمعلوم خلافه ؛ لأنه لم يختلط في الصحيح مجيئه من غير وجه .
ثم إن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا ، دلكا عرض بنوع خاص منه ، وقع في كتابه .

وهو ما يقول فيه " حسن) من غير صفة أخرى ، وعبارته ترشد إلى ذلك ، حيث قال في آخر كتابه : (وما قلنا في كتابنا : حديث حسن ، فإنما أرثنا به حن إسنائه عندنا ، إذ كل حديث يروى لا يكون راوله متهما بكذب ، ولروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذا ، فهو عندنا حديث حسن " .
وقال محمد بن الوزير : (وغرض الترمذى إفهام مرائه لا التحديد المنطقى ، فلا اعتراض عليه بمنالات اهل الحدود) .

نزهة النظر ٣٣ ، توضيح الأفكار ١ / ١٦٠ ، شرح الترمذى لابن سيد الناسط ٥ / أ ، المنكت ١٨٢ / ١ .
ثم قال الشيخ ابن الصلاح ، بعد أن أضاف إلى تعاريف الشيخين للحن تعريف ابن الجوزى له بأنه الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به ، قال .

كل ذلك مستبهم لا يشفى الغليل ، وليلى فيما فكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح ، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بيا أطراف كلامهم ، ملاحظا مواقع استعمالهم ، فتنقح واتضح أن الحديث الحسن قسمان : أحدهما : الحديث الذى لا يخلو رجال إسنائه من مستور لم تحقق أهليته ، غير انه ليلى مُغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أى لثم يظهر منه تعقد الكذب في الحديث ، ولا ممبب آخر مفسق ، ويكون من الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو كثر ، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله ، أو بما له من شاهد ، وهو ورود حديث اخر بنحوه ، نخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً .

قال : وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل .

المسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، غير أنه لم يبلغ ثوجة رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ

والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكرا .

ويعتبر في كل هذا ، مع سلامة الحديث من ان يكون شاذا ومخكرا ، سلامته من أن يكون معفلا .

قال : وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

وكان الترمذى ذكر أحد نوعى الحسن ، وذكر الخطابى الخوع الآخر ، مقتصرا كل واحدٍ منهما على ما راجا أنه يُشكل ، مُعرضا عما رأى أنه لا يُشكل ، أو أنه غفل عن البعض ونقل .

المقدمة : ١٠٥ .

قال بدر الدين بن جماعة : ولو قيل : الحسن كل حديث خال من العلل ، فى سنده المتصل متور له

به شاهد ، أو مشهور قاصر عن ثوجة الإتقان ، لكان أجمع لما فى حدوده وقريبا مما حاولوه وأخصر منه .

المخجل ١٣٦ / ١ -

وقد اورد الطيبى على هذا التعريف فى الخلاصة ، ايرادات ، خلص منها إلى تعريف له آخر فقال :

فلو قيل : هو مسندٌ من قُرب من ثوجة الثقة او مرسل ثقة ، وروى كلاهما من غير وجه ، وسلم عن شدوذ وعلة ، لكان أجمع وأبعد من التعقيد .

أحى .

الخلاصة : ٤٢ .

ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

(٢) فى الأصل : رد م ، والمثبت من ت .

! قط من الأصل ، والمثبت من ت .

(٤) كأل الصل : ضلت .

٩٤ مقدمة الإمام مسلم أو أن يُفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رَبَّمَا عَسَرَ مِنْ جُمْلَتِهِ ،

فَاعَادَتُهُ بَيِّنَتُهُ ، إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ ، أَسْلَمَ +

فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بَدَأَ مِيقَ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مَنَّا إِلَيْهِ ، فَلَا تَتَوَلَّى فَعْلُهُ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّا تَوَخَّيْنَا أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْتَقَى ، مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي

الْحَدِيثِ ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا ، لَمْ يُوْجَدْ فِي مَجْهُولُونَ انْفَرَدُوا بِرَوَايَاتٍ لَمْ يُتَابَعُوا عَلَيْهَا ، فَقَبَلَهُمْ قَوْمٌ وَأَوْقَفَهُمْ (١) آخَرُونَ .

قال القاضى : وتفسير شيخنا أبى على ، لغرض مسلم وتقسيمه أسعد لكلام (٢) مسلم

من شرح الحاكم ، دإن كُما خالفناهما فى التأويل على مسلم كما قدمناه .

وأفأ قول الحافظ أبى على : إن حديث أهل البدع الأثبات الذين لا يدعون الى بدعتهم متفق عليه ، فلا يُسَلَّمُ له ، بل قد اختلف فى

ذلك المحدثون والفقهاء والأصوليون ، وسنبين ذلك عند تنبيه مسلم عليه .

قال مسلم : ((أو أن)) (٣) يُفصل [ذلك] (٤) المعنى من جملة الحديث على اختصاره

إذا أمكن) .

وهذا الفصل الذى ذكره - أيضا - اختلف أ فيه [() المحدثون والفقهاء والاصوليون فى اختصار الحديث والتحديث به على المعنى ،

وفى الحديث بفصل منه دون كماله ، فأجاز هذا كله على الجملة قوم - وهو مذهب مسلم - ومنعه على الجملة آخرون - وهوتحرى البخارى

- ورخص قوم فيما يقع من الكلمات موقع أمثالها كالجُلوس عوض القعود والقيام عوض الوقوف (٦) وشبهه ، دون ما يمكن أن

يختلف اختلافاً ما ، وخفف آخرون الحديث على المعنى في غير لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ومنعه في لفظه - عليه السلام - وفكر هذا عن مالك .

وفاب المحققون إلى ال الراوى إذا كان ممن يَسْتَقِلُّ بفهم الكلام ومعانيه ، ويعرف مقاصده ، ويُفَرِّق بين الظاهر والآخر والمحتال والنص ، فجائز لهذا الحديث على المعنى ، إذا لم يحتمل عنده سواه ، وانفهم له فهماً جلياً معناه .

وحكى غير واحد معنى هذا عن مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وكذلك جوزوا الحديث ببعض الحديث إذا لم يكن مرتبطاً بشيء قبله ولا بعده ارتباطاً يخلُّ بمعناه ، وكذلك إن جمع الحديث حكيم أو امرين كل واحد مستقل بنفسه غير مرتبط بصاحبه فله الحديث بأحدهما ، وعلى هذا كافة الناس ومذاهب الأئمة ، وعليه صنف م لمصنفون كتبهم في الحديث على [الأبواب] (٧) ، وفصلوا الحديث الواحد أجزاءً بحكمها ، واستخرجوا النكت والسق من الأحاديث الطوال ، وهو معنى قول مسلم في هذا الفصل إلى آخر كلامه ، [وعمله البخارى كثيراً في صحيحه] (٨) ؛

(١) في الأصل : ووقفهم .

(٢) في ت .

بكتاب .

والسعد : اليمن ، اللسان .

(٣) في ت : وئن .

(٤ ، ٥) سقطتا من ت .

(٦) في ت : الموقوف ، وهو خطأ .

(٧) مطموسة في الأصل ، والمثبت من ت .

(٨) سقط من ال"صل ! ، واستدرك بسهم بهامش! ت .

مقدمة الإمام مسلم ٩٥ روايته! اختلاف شديداً ، ولا تخلط فاحشمر .

كما قد عثر فيه على كثير من المخلّطين ، وبأن ذلك في حديثهم .

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس ، أتبعناها أخباراً

ولهذا روى الحديث الواحد عن النبي! بيه بألفاظ مختلفة في القصة الواحدة ، والمالة الفذة ، والقضية المشهورة من عهد الصحابة فن ، بعدهم ، لئلا يطوى الباب من تسلط من لا يحسن ، وغلط الجهلة في نفوسهم ، وظنهم المعهفة مع القسور لأ ٩ بم ، يجب سد هذا

الباب ؛ إذ فعل هذا على من لم يبلغ ثوجة الكمال فرا! معرفة المعاني حرام بمائثاق (٢) نم .

وقوله : "أ فائنا" (٣) نتوخى الأخبار يلى .

أنت! إي ٧ نقصد ، قال الهروى : فلان يتوخي الحق ويتأخاه ، أى يقصده ويتحرال ٤ وتقولوا العرض : خذ على هذا الوخى ، أى : أعلى ، (٤) هذا القصد والصواب .

وقوله : " كما قد عثر فيه) كذا في الأصل وهو الصحيح ومساق الكلام ، ووقع في المعلم : " فإن عثر) .

(١) في ت : قصورهم .

(٢) يقول الإمام الثافعى : ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً : منها : أن يكون من ح!ث به ثقة كأ ثينه ، محروفا بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يُحَثُّ به ، عالماً بما يُحِيلُ معانى الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤثك! الحديث بحروفه كما سمع ، لا يُحَدِّثُ به على المعنى ، لانه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه ولم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أثار بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه احالة الحديث .

الرسالة ٣٧٠ .

ويقول الإمام ابن عبد البر المالكي : الذى اجتمع عليه أئمة الحديث والفقهاء فى حال المحدث الذى يقبل

نقله ولحتج بحديثه ، ويجعل سنة وحكما في ثين الله : هو أن يكون حافظا إن حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعاني ، ضابطا لكتابه إن حدث من كتاب ، يؤدك الشئ على وجهه ، متيقظا غير مغفل ، وكلهم يستحب أد يؤثي الحديث بحروفه ، لابنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جازله أن يحدث بالمعنى ، وإن لم يكن كذلك لم يجوز له ذلك ث لأنه لا يدرى لعله يحل الحلال إلى الحرام . التمهيد ٢٨ / ١ .

وقد عرض ابن الصلاح لتلك المسألة بقوله .

هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض ؟ .

لم أجاب قائلا : اختلف أهل العلم فيه ، فمنهم من منع ذلك مطلقا بناءً على القول بالمعنى مطلقا ، ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى ، إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام - ومنهم من جاز ذلك وأطلق ولم يفصل .

وقد روياه

عن مجاهد أنه قال : أنقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه .

قال : والصحيح التفصيل ، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف ، إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله ،

غير محلق به ، بحيث لا يختل البیان ، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه ، فهذا ينبغي أن يجوز

وإن لم يجوز النقل بالمعنى ، لأن الذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق ل الحدهما بالآخر .

ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تاماً ، ثم نقله ناقصاً ، أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تاماً ، فأما

إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطب الفظ أن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان ، أن يتهم بأنه زاد في

أول مرة ما لم يكن سمعه ، أو أنه نسي في الحاني باقي الحديث لقلة ضلي وكثرة غلظه ، فواجب عليه أن يفني هذه الظنة من نفسه .

المقدمة : ٣٣٥ .

(٣) ، كأت - إنا .

(،) ساقطة من الأصل .

ت ٦ / أ

٩٦ مقدمة الإمام مسلم يقع في أسانيل ! بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ، كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم ، وإن

كانوا فيما وصفنا دونهم ، فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم ، كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي

سليم ، وأضرابهم ، من حمال الآثار ونقال الأخبار .

فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين ، فغيرهم من أقرانهم ممن عئل! صم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة

في الرواية يفضلونهم في الحال ، والمرتبة ، لا "ن هذا عند أهل العل! درجة ورفيعة وخصلة سنية .

ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم ، عطاء ويزيد وليث ، بمنصور

ابن المعتز وسليمان الاعمش وإسماعيل بن أبي خالد ، في إتقان الحديث والاستقامة قال الإمام أبو عبد الله : معناه : اطلع ، من

قول الله تعالى : { فإن غر على أئفما استحفا إئما } (١) ، يقال : عثرت منه على خيانة ، أي اطلعت ، وأعثرت غيرى ، أي : أطلعته

، قال الله تعالى : { وكذلك أعثرتنا عليهم } (٢) ، أي أطلعنا عليهم أهل ذلك الزمن .

قال : وذكر مسلم قوما مشهورين بالعدل والضبط كمالك وابن عيينة وذكر [أن] (٣)

قوما لا يبلغون إلى رتبتهم / في ذلك [دإن] (٤) لم يخرجوا عن كونهم عدولا مثل عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي

سليم () .

قال القاضي : رأيت بعض المعقبن قد تتبّع عليه ما حكاه عن مسلم [هذا] (٦)

مما ليس قول مسلم ، فإن مسلماً لم يذكر في هذا الفصل مالكا ولا ابن عيينة ، وإنما ذكر في القسم الأول أهل الإتيان والاستقامة ، وذكر بعدهم صنفا آخر ذكر أنهم ليسوا موصوفين بالحفظ والإتيان كالصنف الأول ، قال : وإن [كانت ذواتهم] (٧) فيما وصفنا ، فاسم الستر [والصدق] (٨) وتعاطى العلم يشملهم (٩) كعطاء بن السائب (١) ويزيد بن أبي

(١) المائدة : ١٠٧ .

(٢) الكهف : ٢١ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) من ت ، واستدركت في الأصل بالهامة .

(٥) المعلم ٢ / أ .

(٦) ساقطة من ت .

(٧) في ال الصل .

كأينا فوقهم ، وفي ت : دإن كانوا فوئهم ، وما أثبتنا هو مما نرى أنه المقصود والاءليق بالعبارة .

(٨) ساقطة من الأصل .

(٩) في ت : يشملهم .

(١٠) هو الإمام الحافظ ، محدث الكوفة ، كان من كبار العلماء ، لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره .

روى عن أنس بن مالك - ولم يثبت أنه سمع منه - وعبد الله بن أبي أوفى وخلق كثير .

حدث عنه إسماعيل بن أبي خالد - وهو من طبقة - والثوري ، وابن جريج ، قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال : ما سمعت أحداً يقول في عطاء بن السائب شيئاً قط في حديثه القديم ، وماحدث سفيان وشعبة عنه صحيح ، إلا حديثين ، كان شعبة يقول : سمعتهما بأخرة عن زافان .

وقال أحمد بن حنبل : عطاء ثقة ثقة ، رجل صالح ، من سمع منه قديماً كان صحيحاً ، ومن سمع منه

حديثاً لم يكن بشيء ، مات رحمه الله سنة ست وثلاثين ومائة .

الطبقات الكبرى ٣٣٨ / ٦ ، التاريخ الكبير =

مقدمة الإمام مسلم ٩٧ فيه ، وَجَدْتُهُمْ مُبَايِنِينَ!! إِنَّ لَهُمْ ، لَا يَدَانُوهُمْ لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ ، إِنْ دَى اسْتَفَاضَ عِنْدَ إِمٍّ مِنْ صِحَّةِ حَفْظِ مَنْصُورٍ وَالْأَغْمَشِ وَإِسْمَاعِيلٍ ، وَاتَّقَانِهِمْ لِلْحِلْيَةِ . وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَا وَزَيْدٍ وَلَيْثٍ .

زياد (١) ، وليث (٢) بن أبي سليم (٣) وأضرابهم من حمّال الآثار .

هذا لفظه (٤) .

ثم قال آخر الفصل : ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة (٥) بمنصور بن المعتمر (٦) وسليمان

(١)

(٢)

(٣) (٥) (٦)

٦ / ٤٦٥ ، والصغير ٢ / ٣٩ ، للبخارى ، الجرح والتعديل ٦ / ٣٣٢ ، ١ لثقات ٣ / ١٩٠ ، تهذيب ٧ / ٢٠٣ ، سير ١١ / ٦ . هو أبو عبد الله الهاشمي الكوفي ، الإمام المحدث معدود في صغار التابعين رأى أنسا ، وروى عن مولاه عبد الله ، وأبى جحيفة الوائى ، وعبد الرحمن بن أبي رليل ، وغيرهم .

د إبراهيم النخعي حدث عنه شعبة - مع براعته في نقد الرجال - والثوري ، وأبو حمزة الكرى ، وهشيم ، وابن عيينة ، وغيرهم قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل ليحيى بن معين : ابن يزيد بن أبي زياد دون عطاء بن السائب ؟ قال : نعم ، ومن سمع من عطاء بن السائب

وهو مختلط فيزيد فوق عطاء .
 الجرح والتعديل ٩ / ٢٦٥ .
 وقال فيه الذهبي : كان من أوعية العلم ، وليس هو بالمتقن ، فلذا لم يحتج به الشيخان سير ١٢٩ / ٦ .
 قلت : أخرج له مسلم في الأَطعمة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في جماعة ، روى عنه سفيان بن عيينة .
 رجال صحيح مسلم ٢ / ٣٥٩ .
 خرج له الترمذي وحسن له ما رواه من طريق هيثم ، قال ابن حجر : كبر فتغير ، تهذيب ١١ / ٣٢٩ ، التقريب ٢ / ٣٦٥ ، مات
 سنة ثلاث وثلاثين ومائة سير ٦ / ١٢٩ .
 هو محدث الكوفة ، وأحد علمائها الأعيان ، على لين في حديثه لنقص حفظه ، مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي .
 ولد بعد الستين .
 حدث عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاووس ، وغيرهم ، معدود في صغار التابعين .
 حدث عنه الثوري ، وزائدة ، وشعبة ، وخلق كثير .
 فيه يقول أحمد بن حنبل : ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ، ولكن حدث عة الناس .
 وقال عبد الله بن أحمد .
 سألت عثمان بن أبي شيبة فقال : سألت جريراً عن ليث وعطاء بن الاثب ويزيد بن أبي زياد ، فقال : كان ليث أكثر تخليطاً ، ويزيد
 أحسنهم استقامة .
 قال عبد الله : فسألت ائى عن هذا ، فقال : احوّل كما قال جرير .
 وقال عبد الله : قال لي يحيى بن معين : ليث أضعف من يزيد بن أبي زياد) .
 مات ليث سنة ثمان وثلاثين ومائة .
 قال الذهبي : بعض الأئمة يُحتن لليث ، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، بل عدّاه في مرتبة الضعيف المقارب ، فيروى في الشواهد
 والاعتجار ، وفي الرغائب والفضائل ، أما في الواجبات فلا .
 سير ٦ / ١٨٤ ، وانظر : التاريخ الكبير ٧ / ٢٤٦ ، التاريخ الصغير ٢ / ٥٧ ، الجرح والتعديل ٧ / ١٧٧ .
 في ال الصل : أسلم .
 (٤) وهو ما نقلناه في الصمحة الابقة .
 في الشيخ التي بأيدينا زيادة : الذين سميناهم عطاء ويزيد وليثا .
 هو الحافظُ الثجُّ القدوة ، أبو عتاب الخ تلمى الكوفي ، أحدُ الأعلام من الطبقة الرابعة من التابعين .
 يروى عن ربيع بن حراش ، د ابراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم من هذه الطبقة .
 قال فيه الذهبي : ما علمتُ له رحلةٌ ولا رواية عن أحد من الصحابة ، وبلا شك كان عنده بالكوفة بقايا الصحابة وهو رجلٌ شابٌ
 مثل عبد الله بن جبي أوفى ، وعمرو بن حريث ، إلا أنه كان من أوعية العلم ، صاحب إتقان وتأله وخير .
 سير ٥ / ٤٠٢ .
 حدث عنه خلق كثير منهم أيوب السختياني ، وسليمان الأعمش ، وشعبة ، وسفيان الثوري ، ومعمربن راشد ، د إبراهيم بن أدهم
 ، والفضيل بن عياض ، وسفيان بن عيينة
 قال ابن المديني : إذا حدثك عن منصور ثقة فقد ملأت يديك لا تريد غيره .
 مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة .
 التاريخ الكبير ٧ / ٣٤٦ ، الجرح والتعديل ٨ / ١٧٧ ، سير ٥ / ٢٠٤ .
 ٩٨
 مقدمة الإمام مسلم
 الأعمش (١) وإسماعيل بن أبي خالد (٢) في إتقان الحديث والاستقامة فيه ، وجدتهُم متباينين ، ثم ذكر أسماءً آخر من الطبقتين ،
 ولم يجر لملك ولا ابن عيينة هنا ذكر ، وإنما ذكرهما بعد هذا مع أقرانهم في فصل آخر في ذمهم .

الرواية عن الضعفاء .

والعذر عن هذا للإمام (٣) رحمه الله أحد وجهين : إما أن يقال :

إن المعلق عنه اقتصر على المعنى والمطلوب ، ومن الكلام على النكته ، إذ كان المطلوب منهما (٤) سؤال الشيخ بعد كيف يُستجاز هذا التفصيل والتميز ولا يُعذ غيبة ، والجواب عنه على ما سَنَدُّهُ من قوله بَعْدُ ونزِيلُهُ وضوحاً إن شد الله تعالى ، أو يكون هونفسه - رحمه الله - قصد ذلك تمثيلاً لا حكايةً للفظ مسلم ، إذ لا فرف بين الكلام على الوضع إذا لم يقصد حكاية اللفظ مع اتفاق المعنى ، إذ مالك وابن عُيينة من تلك الطبقة الرفيعة المتقنة الحافظة بغير خلاف ، ومثل هذا مما يَتَضَحُّ العذر فيه ، إذ هو كتاب شرح لا كتاب رواية لفظ .

قال الإمام - رحمه الله (٥) - : إن قيل : كيف استجاز هنا : ان يُقَالَ : فلانٌ أَعْدَلُ

من فلان مع أنه (صلى الله عليه وسلم) قال في الطيبين : ا لولا غيبتُهُمَا لَأَعْلَمْتُكُمْ أَيُّهُمَا أَطْحَثُ (٦) قيل : دعت الضرورة [ها هنا] (٧) لذكر [هذا] (٨) لأنه موضع تعليم ، والحاجة ماسئةٌ إليه ، لا كن العلماء إذا تعارضت الأخبار (٩) قدّموا خبراً من كان أعدل وعوّلوا عليه ، وأفتوا [الناس] (أ) به (١) هو عندهم ابن مهران ، شيخ الإسلام والمقرئين والمحدثين .
أصله من نواحى الرى ، رأى أنه بن مالك وحكط عنه ، وروى عنه ، وعن عبد الله بن أبى أوفى - على معنى التدليل - د براهيم النخعى ، وخلق كثير من كبار التابعين وغيرهم .
روى عنه أيوب المختيانى ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، وخلق كثير .
قال فيه على بن المدينى : له نحو من ألف وثلاثمائة حديث .
مات سنة سبع وأربعين ومائة .

الجرح

وا لتعديل ٤ / ١٤٦ ، سير ٦ / ٢٢٦ .

(٢) هو أبو عبد الله البجلي ، كان محدث الكوفة في زمانه مع الأعمش ، قال الذهبي : بل هو أسند من الأعمش .
سير ٦ / ١٧٦ .

حدث عن عبد الله بن أبى أوفى ، وأبى جحيفة السوائى ، وعمرو بن حُرَيْثِ المخزومى ، وأبى كاهل قيس بن عائذ - ولهم صحبة - وعداده في صغار التابعين .

كذلك روى عن الشعبي ، ومحمد بن سعد بن أبى وقاص ، وكان من أوعية العلم .

روى عنه شعبة ، وسمان ، وشريك ، وجريز ، ووكيع ، ويحيى القطان .

قال فيه على بن المدينى : إنه أعلم الناس بالشعبى وأثبتهم فيه .

قال فيه الذهبي : أجمعوا على اتقانه ، والاحتجاج به ، وحديثه من أعلى ما يكون في صحيح البخارى .
سير ٦ / ١٧٧ .

مات سنة ست وأربعين ومائة .

تاريخ خليفة ٢٣٢ ، التاريخ الكبير

١ / ٣٥١ ، سير ٦ / ١٧٨ .

(٣) في الاصل : الإمام .

(٤) في الاصل : منها .

(٥) سقط عن القاضي قول الإمام : ذكر مسلم قوماً مشهورين بالعدل والضغط كمالك وابن عيينة ، وذكر قوماً لا يبلغون إلى مرتبتهم في

ذلك ، ولم يخرجوا عن كونهم عدولا مثل عطاء بن السائب ويزيد بن زياد وثابت بن أبى مسلم .

ولعله رأى فيما فضل أنه عوض عما أجمله الإمام .

للا) لم أهتد له ، والعجب إهمال القاضي له .

(٧) ، ول في الأصل : هنا ، والمثبت من المعلم وت .

(٩) في ت : للأخبار .

(١٠) من المعلم .

وساقطة من الأصل وت .

مقدمة الإمام مسلم ٩٩ ولم تدع ضرورةً إلى ذكر الأطب من [هذين] (١) الطبيين كما دعت مسلها ها هنا (٢) " وقد يجوز استرشاد الطبيب الموثوق (٣) بعلمه ، المرجو النفع بمداواته ، وإن كان هناك أوسع منه علما بالطب ، ولا يجوز الأخذ برواية الناقص في العدالة وأن يُقدّم على رواية الأعدل منه ، وقد أجز / التجريح للشهود (٤) للضرورة إليه ولم يمنع لكونه غيباً وقال (صلى الله عليه وسلم) . فيمن استشعر في نكاحه : (إنه صعلوك) ، وقال في الآخر : ([إنه]) لا يضع عصله عن عاتق (٦) .

ولم ير ذلك غيباً لما كان مستشاراً [في] (٧) النكاح ، ودعت الضرورة إليه ، وقد اعتذر صاحب الكتاب عن نفسه في ذلك أن القصد بيان منازلهم اتباعاً لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أنزلوا الناس منازلهم "والذي قلناه أبسط .

قال القاضي - رحمه الله - : حديث : (أنزلوا الناس منازلهم) الذي ذكره مسلم عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يسنده ، أسنده أبو بكر البرار في مسنده ، عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وذكره أبو داود في مصنفه عن ميمون بن أبي شبيب أيضاً : أن عائشة مر بها سائل فأعطته كسرةً ومر بها رجل [آخر] (٨) عليه ثياب فأفعدته فأكل ، فقيل لها في ذلك ، فقالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " أنزلوا الناس منازلهم) .

قال البرار : وهذا الحديث لا يُعلم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا من هذا الوجه ، وقد روى عن عائشة من غير هذا الوجه موقفاً (٩) .

ومعنى الحديث بين في إتياء كل ذي حق حقه ، وتبليغه منزلته في كل باب ، كما احتج به مسلم في تطبيق الرواة وتعريف مراتبهم ، ومزية بعضهم على بعض إلا ما ساوى الله بينهم فيه من الحدود والحقوق .

(١) في المعلم : ذينك .

ولا وجه لها هنا -

(٢) زيدت بعدها في ت لفظة : (ولا سيما ثا .

(س) في ت : الموثق -

(٤) في المعلم : للمتهم .

(٥) ساقطة من ت .

يلا) الحديث جزء أخرجه ملم في كالطلاق عن فاطمة بنت قيل ، لما تكرت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن معاوية ابن أبي سفحان وأبا جهم خطباها ، فقال لها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ثما أبو جهم فلا يضمن عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له ، أنكح أسامة بن زيد) ٣ / ٦٩٢ ، وسيرد إن شاء الله في حينه .

(٧) ساقطة من ت .

له) ساقطة من الأصل .

(٩) أبو ثاود في سننه ، كالأدب ، بفي تنزيل الناس منازلهم ٤ / ٢٦١ ، وقال أبو ثاود : (ميمون لم يدرك عائشة " ، وذكره السخاوي في المقاصد وقال : (ورواه ابن خزيمة في صحيحه ، والبزار وأبو يعلى في مسنديهما ، والبيهقي في ال الدب ، والعسكري في الأمثال ، قال : (مداره عندهم على ميمون ، فالحديث منقطع) ثم قال : " وبالجمل فحديث عائشة حن) ٩٣ .

وفي الكف للعجلوني قال - (ورواه الخرائطي

في مكارم الأخلاق عن معاذ بلفظ : (أنزلوا الناس منازلهم من الخير والشر) ١ / ٢٤١ .

وفي اللأئ : (واعله أبو!اود بأن ميمون لم يدرك عائة ، وردّ عليه بأن ميمونا هذا كوفي قديم ، أثوك المغيرة ، والمغيرة مات قبل عائشة ، ومجرد المعاصرة كاف عند ملم " .

ت ٦ / ب

١٠٠ مقدمة الإمام مسلم وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران ، كآبن عولط وأيوب السخيتاني ، مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحراني وهما صاحباً الحسن وابن سيرين .

كما أن ابن عولط وأيوب صاحبهما ، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل ، "ن كان عوفو وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم ، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العِل! .

وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ، ليكون تمثيلهم سمة يمدّر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العِل! في ترتيب أهل فيه ، فلا يقصر بالرخل العالى القدر عن رآجته ، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته .
ويعطى كل ذى حق فيه حقه .
وينزل منزلته .

وقول مسلم في هذا الفصل : (إلا أن البون بينهما وبين هذين (١) بعيد) : أى الفرق ، وأنها لا يقارنان بهما في علمهما وفضلهما .
قال صاحب العين : البون مسافلاً ما بين الشيئين ، وهذا مثل قول مسلم في الفصل نفسه : (وجدتهم متباين لا يدانوهم) .

وفي هذا الفصل من قول مسلم (وأضربهم من (٢) حمال الآثار) .
وجه العربية فيه وضربائهم ، إذ لم يأت جمع فيعل على أفعال في الصحيح إلا [في] (٣) كلمات قليلة .

وقوله : (وازيه هؤلاء) ويروك : (وازنت) بالنون ومعناها قارنت ومثلت .
وقوله : (غبي عليه طريق العلم) أكما خفى ، قال ابن القوطية (٤) : غبي خفى ،
وأيضاً قلت فطنته .

قال ابن دريد : [في] () فلان غبوة وغبوة ، أى غفلة وحماقة ، وقال الخليل (٦) : غبي فهو غب إذا لم يفتن .

(١)

(٥) (٦)

في ت : هذا .

(٢) ساقطة من الأصل ، واشدركت بالهامش .

ساقطة من الأصل : واشدركت من الهامش بسهم .

هو علامة الأدب ، أبو بكر ، محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلى ، القرطبي النحوى ، والقوطية هى سارة بنت المنذر بن جسطية ، من بنات ملوك القوط بالأندلس ، وقد كانت سارت إلى الثمام متظلمة من عمها أرتياس ، فتزوجها بالثمام عبي بن مزاحم مولى عمر بن عبد العزيز ، ثم سافر معها إلى إلاندى!س ، توفى سنة سبع وستين وثلاثمائة .

تاريخ علماء الأندلس ٢ / ٧٦ ، جذوة المقتبس ٧٦ ، نفح الطيب ساقطة من الأصل ، واستدركت من الهامش بسهم .

هو الإمام ائو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، صاحب العربية ، ومنشع علم العروض ، أحد الأعلام .

حش عن أيوب السخيتاني ، وعاصم الأحوال ، والعوام بن حوشب ، أخذ عنه سيبويه النحو والنضر بن شميل ، والأصمعى ، وآخرون ، كان - رحمه الله - مفرد الذكاء ، مات سنة بضع وستين ومائة .

التاريخ الكبير ٣ / ١٩٩ ، الجرح والتعديل ٣ / ٣٨٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٣ ، بغية الوعاة ٥٥٧ / ١ ، سير ٤٢٩ / ٧ .
مقدمة الإمام مسلم

١٠١: وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنْزِلَهُمْ ، مَعَ مَا نَنْطِقُ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ } (١) .

فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ ، تُؤَلَّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَلِيثِ مُتَهَمُونَ ، أَوْ عِنْدَ الْكَثَرِ مِنْهُمْ ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِخَرْيَجِ حَدِيثِهِمْ ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسُورٍ أَيْ جَعْفَرِ الْمَدَائِنِيِّ ، وَعَمْرُو بْنِ خَالِدٍ ، وَعَبْدُ الْقُدُّوسِ الشَّامِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ ، وَغِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ ، وَأَشْبَاءُ هِهِمْ مِنْ أَتَمِّ بَوَاضِعِ الْأَحَادِيثِ وَتَوَلِيدِ الْأَخْبَارِ .

وذكر مسلم في أسماء المتهمين عبد القدوس الشامي (٢) رواه العذري بالسين المهملة ،

وهو خطأ وصوابه بالمعجمة ، وهي رواية الجماعة ، وذكر فيهم عبد الله بن مُحَرِّزٍ ، كذا سمعناه من جماعة شيوخنا عن شيوخهم الرواة للكتاب بحاء ساكنة مهملة وكسر الراء واخره زاي ، وهو غلط ، وصوابه مُحَرَّرٌ (٣) بفتح الحاء المهملة وراين مهملتين اولاهما مفتوحة مشددة ، وكذا البخاري في (تاريخه) ، وقيدته الأمير أبو نصر بن ماكولا والحافظ الجياني في كتابيهما ، وكذا وقع في روايتنا على الصواب هنا عن الفارسي ، وجده فيما سمعته على (١) يوسنه! : ٧٦ .

(٢) هو عبد القدوس بن حبيب الوحاظي الشامي ، المحدث .

روى عن مجاهد ، وعكرمة وأبي الأشعث الصنعاني والشعبي ، والحسن وعطاء ، ومكحول ، وابن شهاب .
وعنه الثوري وعبد الرزاق ، وعلى بن الجعد ، وحيوة بن

(٣)

شرح .

قال الإمام البخاري .

يروى عن نافع عن مجاهد ، والشعبي ومكحول وعطاء أحاديث مقلوبة التاريخ الكبير ٦ / ١٢٠ - وقال فيه الذهبي : اتفقوا على ضعفه ، كذبه ابنا المبارك ، وقال ابن معين : مطروح الحديث - صير ٨ / ١٣٦ .

ونقل في الميزان عن عبد الرزاق قوله : ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله كذاب إلا لعبد القدوس .

وعن الفلاس : أجمعوا على ترك حديثه ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وعن ابن عدي : أحاديثه منكرا الإسناد والمق .
ميزان ٢ / ٦٤٢ ، بقي إلى ما بعد السبعين ومائة .

هكذا ذكره ابن أبط حاتم ٥ / ١٧٦ ، والبخاري في الضعفاء الصغير (٧٠) ، أما الذهبي فإنه ذكره في الميزان بابن المحرر ٢ / ٥٠٠ .
قال البخاري : منكر الحديث ، روى عن قتالة .

وقال ابن أبط حاتم فيه : روى عن قتالة ، ويزيد بن الأصم .

روى عنه أبو نعيم .

ثم قال : نا عبد الى حمن قال : قرئ على العباس بن محمد الدوري قال : سمعت يحيى بن معيأ يقول : ابن محرر ليس ث! ثم نقل عن أبيه بسنده إلى عمرو بن علي الصيرفي قال : عبد الله بن محرر متروك الحديث ، وقال : نا عبد الرحمن قال : سألت أبط عن عبد الله بن محرر فقال : متروك الحديث ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، ترك حديثه عبد الله ابن المبارك ، سألت أبا زرعة فقال ضعيف الحديث ، وامتع من قراءة حديثه ، وضرنا عليه .

الجرح والتعديع ٥ / ١٧٦ .

وقال فيه الذهبي .

قال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الجوزجاني : هالك .

وقال الدارقطني وجماعة : متروك .

وقال الن حبان : كان من خيار عباد الله ، إلا أنه كان يكذب ، ولا يعلم ، ويقلب الأخبلى ولا يفهم .

ميزان ٢ / ٥٠٠ ، المغنى دى الضعفاء ١ / ٣٥٦ .

والذى قيده ابن ماكولا إنما هو محرر بن هارون .

الإكمال ٧ / ٢١٧ .

١٠٢

مقدمة الإمام مسلم

وَكَلِّكَ ، مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْأَرُ أَوْ الْغَلَطُ ، أَمْسَكَ أَيضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ .

وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ

مَنْ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالرِّضَا ، خَالَفَتْ رَوَايَتُهُ رَوَايَتَهُمْ أَوْ لَمْ تَكُنْ تَوَافُقُهَا .

فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ

مِنْ حَدِيثِهِ كَلِّكَ ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَلِيثِ ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ .

فَإِنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أَنَسَةَ ، وَالْجَرَلُ

ابْنُ الْمُنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ ، وَعَثَادُ بْنُ كَثِيرٍ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْأَرِ مِنْ

الْحَدِيثِ ، فَلَسْنَا نَعْرِجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ .

وَلَا

ت كم ا سفيان بن العاصي عن الشاشي (١) عنه ، وكذا سمعناه من جماعة / شيوخنا في كتاب مسلم بعد هذا ييسير في حديث [عبد

الله بن المبارك] (٢) وذكره له في (الضعفاء) إلا فيما

حدثنا به القاضي الشهيد أبو علي [عن العبدى] (٣) فإنه قال فيه : محرز كما روه هنا .

وذكر [مسلم] (٤) رواية المنكر من الحديث ومن تقبل روايته (٥) ومن يطرح .

اختلف الناس

في الراوى الثقة إذا انفرد بزيادة في الحديث عن سائر رواة شيخه ، فذهب معظم الفقهاء

[والأصوليين] (٦) والمحدثين إلى قبول زيادته (٧) وذهب بعض أصحاب الحديث إلى ردها ،

وهو مذهب معظم أصحاب أبي حنيفة (٨) ، وكذلك (٩) جأ اختلافهم متى أسند الحديث

واحد وأرسله الباقر ، وأكثر المحدثين على ردّ هذا الوجه ، والصواب في ذلك كله ما ذهب

(٥) (٧)

(٨)

(٩)

في الأصل بالمهملة .

(٢ ، ٣) سقطتا من ت .

(٤) مطموسة في الأصل .

في ت : قلاشه ، وهو خطأ .

(٦) مطموسة في الأصل .

وهو مذهب ابن حبان والحاكم .

الإحسان ١ / ٨٦ ، صرفة علوم الحديث ١٣٠ .

وقد نقل ابن الصلاح عن يونس بن عبد الأعلى قال .

قال لى الافي - رضى الله عنه : ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة مالا يروى غيره ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما

روى الاس .

قال : وحكى الحافظ اثويلى الخليلى القزوينى نحو هذا عن الشافعى وجماعة من أهل الحجاز ثم قال - يعنى الحافظ أبو يعلى - : الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ : ما ليس له إلا اسناد واحد ، نذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .

المقدمة ١٧٣ .

أما الإمام فإنه يقبلها كالشافعى بشرط سكوت الباقر البرهان ١٨٧ / ١ .

يطلق كثير من المتقدمين كأحمد وأبى ثاود والنسائى النكارة على مجرد التفرد ، يقول ابن الصلاح :

اد طلاق الحكم - المنكر - على التفرد بالرد ، أو النكارة ، أو الشذوذ ، موجود فى كلام كثير من أهل الحديث (المقدمة : ١٨٠ .

وقال السيوطى فى (بلوغ المأمول فى خدمة الرسول) لجيماً : وصف الذهبى فى الميزان عثة أحاديث فى مسند الإمام أحمد ، وسق أبى

داود ، وغيرهما من الكتب المعتمدة ، بأنها منكورة ، بل وفى إ الصحيحين " أيضاً ، وما فاك إلا لمعنى يعرفه الحفظ ، ومو أن النكارة

ترجع إلى الفردية ، ولا يلزم من الفرثية ضعف مق الحديث ، فضلاً عن بطلانه ، الحاوى ٢ / ٢١ .

وعلى فلت فقول المتقدمين فى الحديث : (هذا حديث منكر " يغير اصطلاح المتأخرين فى المنكر أنه الحديث الذى رواه ضعيف مخالفا

الثقة ، وأن الأول لا يطرح حديثه حتى تكثر المناكير فى روايته .

انظر : فتح المغيث ١٦٢ .

فى ت : وكذا .

مقدمة الإمام مسلم ١٠٣ تتشغل به .

لأنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالَّذِى نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَّفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَلِثِ ، أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَالْحَفِظُ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا ، وَأَمَعْنِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ ، فَإِذَا وَجَدَ كَذَلِكَ ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ ، قِيلَ

زِيَادٌ - ! هـ .

إليه أهل التحقيق من الفريقين ، وأشار إليه مسلم فى هذا الفصل من جواز قبوله إذا كان الراوى شارك الثقات فى الحفظ والرواية

، بخلاف إذا لم يُشاركهم ولا وافقهم فيما روهه ، ثم انفرد هو برواية الكثير مما لم يرووه عن أسيانهم ولا عرفه أولئك المشاهير من

حديثهم فهذا ينكر ولا يقبل (١) ، وتُستَرابُ جملة حديثه ويترك ، لتهمتنا [له ، !] (٢) ما لسوء (٣) الحفظ والوهم ، أو التساهل ،

بخلاف الزيادة فى الحديث نفسه أو رواية الحديث الواحد من هذا الفن ، فإن مثل هذا يُقبل منه ، لثقتة ، فإن ظهر فيها وهم (٤) لم

يقدح فى عدالته (٥) واحتمل لصحة حديثه واستقامة روايته لغيره ، وقد بين مسلم الغرض فيه وأجاد (٦) ، وحملنا زيادته هذه التى لم

نر ما (٧) يُبطلها ويُعارضها على انه حفظ ما لم يحفظ غيره وضبط ما لم يضبط أصحابه (٨) ، وعلى هذا ثبت زيادةُ الشاهد على غيره من

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

فكره ابن حبان فى كتابه (المجروحون " فى النوع الثالث عشر من أنول جرح الضعفاء فقال : (هو من كثر خطؤه وخش ، وكاد أن

يغلب صوابه ، فامتحق الترك من أجله دن كان ثقة فى نفسه ، صدوقا فى روايته ، لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح

استحق الترك ، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة - ثم نقل بإسناده عن عد الرحمن بن مهدى قوله : ! قلت

لشمعة : من الذى يُترك الرواية عنه ؟ قال : إذا أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يُعرف ، أو أكثر الغلط) .

ومثل لذلك بسؤال مُضر بن محمد الأسوى ليحوى بن معين عن إسماعيل بن عياش فقال له : (إذا حدث عن الساميين لحديثه صحيح

، لا إذا حدث عن العراقيين أو المدنيين خلط ما ضبط ما ضبط ثا المجروحين ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

مطموس فى ال الصل .

(٣) فى ت .

بسوء .

في الأغل .

وهمه ، وما أثبتناه من ت ، وهو الـ"ليق بالسياق .

المغيث .

العدالة - كما يقول صاحب توجيه النظر - كالضبط ، تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف .

والعدالة والضبط إما ال ينتفيا عن الراوى ، أو توجد فيه العدالة وحدطسا ، أو الضبط وحده ، فإن انتفيا من الراوى لم يقبل حديثه مطلقا ، دن اجتماعا فيه قبل حديثه وكان صحيحا ، دان وجدت فيه العدالة دون الضبط توقف شيه على شاهد منفصل يجر ما فات من ضبطه ، دان وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه ، لابن العدالة هى الركن الاكبر فى الرواية .

توجيه النظر : عن ٣٥ .

قال الحافظ السخاوى : " مجرد الوصف بحافظ أو ضابط غير كاف فى التوثيق ، فالوصف المعتبر بهما

لا يكون إلا فى عدل .

ص ١٥٧ بتصرف يسير .

ثم إن وقوع الومم أو الاوامم اليسيرة لا يخرج الثقة عن كونه كذلك جاء فى لان الميزان عن يحيى بن عيين : " من لا يخطئ فى

الحديث - أى من زعم لنفسه ذلك - فهو كذاب " ١٧ / ١ .

قيد بعدطسا فى ت : لصحة حديثه ، ولا نرى لها هنا موضعا - (٧) فى ت : من .

قال الذهبي فيما نقله اللكنوى عنه : الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل رتبة ، وأدذ على =

١٠٤ مقدمة الإمام مسلم فـ"مَا مِنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الرَّهْرِىِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحَقَاطِ الْمُتَّقِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، وَحَدِيثِهِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُولا مُشْتَرَذَ ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثُهُمَا عَلَى الْإِنْفَاقِ مِنْهُمْ فِي كَثْرِهِ ، فَيَرَوِي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَامِنُ أَصْحَابِهِمَا ، وَلَيْسَ مِنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الْفَخْرَبِ مِنَ النَّاسِ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الشهداء معه ما لم تكن الشهاداتان فى صورة المعارضة .

وعلى هذا ما ألف أئمة الحديث الغرائب والأفراد من الحديث وعدوه فى الصحيح .

فأما متى جاء ما يعارضه وروت الجماعة خلافة فالرجوع إلى قول الجماعة والحفاظ أولى

من باب الترجيح ، وهذا أيضا اصل فى الشهادة المتعارضة فى مراعاة الأعدل على المشهور .

واختلف المذهب (١) [فى الترجيح] (٢) فيها بالكثرة .

(٢)

اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، إلا أن يتبين غلطه ووهمه فى الـ"يعرف بذلك ، ! أن تفرّد الثقة المتقن يعد

صحيحاً غريباً .

الرفع والتكميل : ١٦٠ ، ١٦١ .

ثم إن الفرق بين تفرد الراوى بالحديث من أصله وبين تفرد الزيادة - فيما ذكره الحافظ ابن حجر فى نكته - أن تفرد بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة فى روايته لهم ، بخلاف تفرد الزيادة ، إذا لم يروها من أئتن منه حفظا ، وأكثر عددا ، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن .

النكت ٢ / ٦٩١ .

وها هنا بحث نمش لابن الصلاح وابن حجر فى هذه المألة ، يحمن بنا إيراده وفكره ، قال - رحمه الله - : ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكله الخطيب أبو بكر أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها ، سواء كان ذلك من شخص واحد - بأن رواه ناقصا مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة - أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصا ، خلافا لمن رد من أهل الحديث ذلك

مطلقاً ، وخلافاً لمن ردّ الزيادة منه وقبلها من غيره .
 قال : وقد رأيت تضمين ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :
 أحدها : أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات ، فهذا حكمه الرد ، لأنه يصير شافاً .
 الثاني : ألا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً ، لما رواه غيره ، كالحديث الذي تفرد بروايته جملة ثقة ، ولا تعرض فيه .
 لما رواه الغير بمخالفة أصلاً فهذا مقبول ، لأنه جازم بما رواه ، وهو ثقة ، ولا معارض لروايته ، لأن الساكت عنها لم يمها لفظاً ولا معنى ، لابن مجرد سكوتها عنها لا يدل على أن راويها وهم فيها - على أن يكون راويه عدلاً ، حافظاً ، موثقاً بإتقانه وضبطه .
 الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين ، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث .
 يعنى وتلك اللفظة توجب قيداً في إطلاق ، أو تخصيصاً لعموم ففيه مغايرة في الصفة ، ونوع مخالفة يختلف الحكم بها .
 فهو يسببه القسم الأول من هذه الحثية ، ويثبه القسم الثاني من حيث إنه لامنافاة في الصورة .

النكت ٢ / ٧ ملا .
 (يعنى به المذهب المالكي .
 راجع : المدونة الكبرى ١٢ / ١٦٠ في شهادة الاهد على الاهد .
 (في ت : بالترجيح .

مقدمة الإمام مسلم ١٠٥ قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ، ووفق لها .
 وسنزيد ، إن شاء الله تعالى ، شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة ، إذا اتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح ، إن شاء الله تعالى .
 وبعد - يرحمك الله - فلولاً الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً ، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة ، وتركهم الإقتصار على الاع حاديث الصحيحة المشهورة ، مما نقله الثقات المعروفون بالصد! والأمانة ، بعد معرفتهم وأقرارهم بالسننهم ، أن كثيراً مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ، ومنقوذ عن قوم غير مرضيين ، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث ، مثل مالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم من الأئمة - لما سهل علينا الأئمة لما سألت من التمييز والتحصيل .

وقوله : " بما يتوجه به من أراد سبيل القوم) : أى يقصد / طريقهم ويسلك مذهبهم ت ٧ / ب
 قال الله تعالى : { إني وخهت وجهما } (١) .
 وقال : { فأقم وجهك للدين حنيفاً } (٢) : أى قصدك .
 وقوله : (وسنزيد - إن شاء الله - شرحاً وإيضاحاً عند الأخبار المعللة) : قيل : هذا الكلام الذى وعد به ليس منه شئ فى الكتاب ، وائه مما اخترمته المنية قبل جمعه ، إذ ما أدخله فى كتابه من الصحيح المتفق عليه ليس يحتاج إلى شئ من الكلام أ عليه [(٣) لعلو رتبته ، وقلة غلط روايته ، وحفظهم دإتقانه ، وقد قدمنا الكلام عليه ، وأنه قد ذكره فى أبوا به .
 وقوله : (يقدفون به إلى الأغبياء) : أى يلقون ذلك إليهم ، قال الله تعالى : { بل نقذف بالحق على الباطل (٤) ، وقد يكون (يقدفون) بمعنى : يقولون ما لا يعلمون ، كما

- (١) ١ لأنعام : ٧٩ .
- (٢) ١ لروم : ٣٠ .
- (٣) ساقطة من ت .
- (٤) الأنبياء : ١٨ .

واختلفت روايات شيوخنا في هذا الحرف الآخر ، وصوابه : الأغبياء بالغن المعجمة والباء بوحدة تحتها ، وهي روايتنا من طريق السمرقندي ، ومعناه : الجهلة الأغفال ، ويدل عليه قوله آخر الفصل : (وقذفهم بها إلى العوام) .

(١) سبأ : ٥٣ .

مقدمة مسلم / باب وجوب الرواية عن الثقات قياً

(١) باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
وَأَعْلَمَ - وَفَقَّكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا ، وَثِقَاتِ الثَّقَلَيْنِ لَهَا مِنَ الْمُثْمِنِينَ ، أَلَا
يُرَوِّى مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صَحَّةَ مَخْرَجِهِ ، وَالسَّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ ، وَانْ يَتَّقِ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التَّهْ! وَالْمُعَانِدِينَ ، مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ .
وَالدَّيْلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مُبْقٍ هَذَا هُوَ الْإِزْمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ :

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ فَآمِنُوا بِهِ } (١) ، وَقَالَ جَل شَأُوهُ : { مِّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ } (٢) ، وَقَالَ عَر وَجَل : { وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ } (٣) .

فَدَلَّ بِمَا ذَكَّرْنَا مِنْ هُنَّه الْإِى أَن خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرَّةٌ وَنَ .

وَالْخَبْرُ، يَنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي اعْظَمَ مَعَانِيهِمَا، إِذَا كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ وَقُولِ مُسْلِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَالْخَبْرُ دَيْنُ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ،

فقد يجتمعان في أكثر معانيها) : ما أحسن قول مسلم هذا وأبينه في الدلالة على كثرة علمه وقوة فقهه (٤) ، فاعلم أنَّ الشهادة والخبر يجتمعان عندنا في خمسة أحوال ويفترقان في خمسة أحوال .

فالخمسة الجامعة لها: العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والعدالة ، وضبط الخبر أو الشهادة حين السماع ، والأداء ، ففتى اختل وصف من أهذه [(٥) الأوصاف في أحد لم يقبل خبره ولا شهادته .

وأما الخمسة التي يفترقان فيها: فالحرية، والذكورية، والعدد، ومراعاة الأهلية، والعداوة.

نخبر العبد مقبول أو وإن لم تقبل [٦] شهادته عندنا ، وكذلك خبر الواحد والمرأة مقبول ، ولا تقبل شهادتهما مجرئة إلا في مواضع مستثناة وشروط معلومة .

وخبّر الرجل وروايته فيما ينتفع به خاص أهله أو يضر به عدوه مقبول (٧) ؛ ولهذا لا يُعذر في مكشفي (١) الحجرات : ٦ .

(٢) ١ لـجـقـرة : ٢٨٢ .

(٣) ١ لطلاق : ٢ .

(٤) فی ت : فہمہ .

(٥) ساقطة من ت .

(بلا) فی ت : ولن تقبل .

(٧) قالوا: لابن الشهادة مبنية على التعليل والتشديد ، والخبر مبني على حن الظاهر والمسامحة .

الإصحاح : ١٣٩ .

مقدمة مسلم / باب وجوب الرواية عن الثقات ...

إِخْلَافُ

جیفر

وَدَلَّتِ السَّنةُ عَلَى نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِسْنَانِ ، كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ ، وَهُوَ الْإِسْنَانُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ) .

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ! ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، الْقِصَّةُ وَمَجْرَحِي (١) السَّر (٢) وكذلك تجوز (٣) رواية الابن عن أبيه وأمه وروايتها عنه وإن لم يُجزَّه بعض العلماء في نقل الشهادة ، وفي مذهبا فيها وجهان ، ولأن الرواية والخبر يعم ولا يخص شخصاً دون شخص والشهادة خاصة ، ولهذا نُعْمِلُ الشهادة العامة كيف كانت ولا نردها (٤) بظنة منفعة ولا عداوة كالشهادة على العدو من أهل الكفر وعلى الأمور العامة للمسلمين في سكرهم ومرافقهم وإن كان الشاهد واحداً منهم .

وشرط الشافعي البصر في الشهادة دون الخبر ، ولا حجة له في ذلك قائمة (٥) ، وشرط بعض الأصوليين البلوغ حين السماع (٦) والإجماع بخلافه ، وشرط الجبائي وبعض القدرية العدد فلا بد عنده (٧) (١) في تة ومخرجي .

(٢) هم المزكون الثمود للقاضي وللحاكم وعيونه في الأمة عد المالكية ، يطلعونه على عكائه في الناس ، إن كان خيراً حمد الله وإن كان غير ذلك تمهد نفسه بالتركية والتقويم ، ثم إن لهم عملاً فوق ذلك هو الوقوفوا القاضي على أسرار المزكن .
الشرح الكبير للدرديري ، كتاب القضاء .

(٣) أخرت في ت الى ما بعد آفه .

(٤) في الأصل بالياء .

(٥) عبارة الإمام الأفعى محتملة قابلة للتأويل على معنى شدة الاحتياط في الشهادة كما أسلفنا ، فكان الأليق بالقاضي حمل كلام الإمام على ما يناسب قدره في دين الله ليبراً عرض القاضي من الآفة الذميمة .

(٦) لم أقف على المراد بهذا البعض .

ومحل شرط البلوغ عند الجمهور قبول الرواية والعمل بها .

جاء في المستصفي : لا تقبل رواية الصبي ؛ لأنه لا يخاف الله تعالى ، فلا وازع له من الكذب ، فلا تحصل الثقة بقوله ، أما إذا كان طفلاً مميّزاً عند التحمل بالغاً عد الرواية فإنه يقبل ، لأنه لا خلل في تحمله ولا في أدائه ويدل على قبول سماعه إجماع الصحابة على قبول خبر ابن عباس ، وابن الزبير ، والنعمان بن بثير ، وغيرهم من أحداث الصحابة من غير قرقر بين ما تحمله بعد البلوغ أو قبله ، وعلى ذلك درج السلف والخلف من إحضار الصبيان مجالي الرواية ، ومن قبول شهادتهم فيما تحمله في الصغر .
المستصفي ١٥٦ / ١ .

وفي المختصر لابن الحاجب : والرواية بعده - البلوغ - والسماع قبله مقبولة كالشهادة ١٠ / ٦ ملأ .

وفي الأحكام للأمدى في شرائط وجوب العمل بخبر الواحد : (الأول : أن يكون الراوى مكلفاً) .
الأحكام ١٠١ / ٢ .

وفي التمهيد للكوداني الحنبلي : فأما اعتبار بلوغه ، فلا بد غير البالغ لا رغبة له في الصدق ، فأما

تحمله إذا كان صبيّاً مميّزاً روايته بعد البلوغ فجائز ٣ / ١٠٦ .

(٧) في الأصل : عند .

والجثائي هو : أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري ، شيعي المعتزلة .

مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاثمائة .

قال فيه الذهبي : كان على بدعة متوسعاً في العلم ، سيال الذهن ، وهو الذي ذلل الكلام وسقّله ، ويسر ما صعب منه .

سير ١٨٣ / ١٤ .

مقدمة مسلم / باب وجوب الرواية عن الثقات علياً

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَلِكَ .

من اثنين عن اثنين في الخبر كالشهادة ، وعند الآخرين أربع عن أربع في كل خبر ، وهذا مما يتعذر ولا يفيد معنى في باب النقل (١) ، وأسقط أبو حنيفة شرط العدالة ورأى أن مجرد الإسلام عدالة في الشهادة ، والخبر لمن لم يعلم فسقه وجهل أمره (٢) ورأى بعض أهل الحديث أن رواية رجلين عن روى عنه يخرجها عن حد الجهالة وإن لم تعرف حاله ، والصواب أن الجهالة لا ترتفع عنه بروايتها حتى يعرف حاله وتحقق عدالته وإن جهل نسبه (٣) .
(١) في الصل : الفعل ، والمثبت من ت ، وهو الصواب .

راجع : المعتمد في أصول الفقه لأبى الحسين محمد بن على الطيب المعتزلى (٢ / ١٣٨) ، فقد نقل عن أبى على الجبائى أنه اذا روى العدلان خبرا وجب العمل به ، د ان رواه واحد فقط لم يجز العمل به إلا بأحد شروط ، منها : أن يعضده ظاهر ، انضاف خبر آخر إلى خبره أو عمل بعض الصحابة ، أو اثاره بينهم ، أو موافقة ما رواه الص اوى لظاير آية ، وحكى عنه أنه لم يقبل فى البزنا إلا خبر أربعة ، كالشهادة عليه ، وأجيب عن ذلك كله بالتمسك بكتب الرسول (صلى الله عليه وسلم) ورسله ، فإنه (صلى الله عليه وسلم) كان لا يتكلف جمع رسولن إلى كل صرب ، بل كان يبعثهم ويحملهم نقل الشريعة على ما تقتضيه ال الحوال ، مفردين ومقترنين . ذكره إمام الحرمين فى البرهان ٦٠٨ / ١ .

قال : ومن ادعى أن جملة الأخبار التى استدلت بها أصحاب

رسول الله كله فى أحكام الوقائع رواها أعداد فقد باهت وعاند ، وخالف ما المعلوم الضرورى بخلافه . ٦٠٩ / ١ .

وقد علل - رحمه الله - رد الجمهور اشتراط العدد أذ هذا يوثقا إلى رد معظم الأحاديث إذا تناولت العصور ، وتناخت الأزمان والدهور .

(٢) وما ذكره القاضى هنا عن أبط حنيفة ليس مذهبا ولم يصرح به ثبو حنيفة ، وانما هو مفهوم عنه له من مألة أخرى ، هى أن الراوى إذا كان معلوما اسلامه مجهولا حاله من العدالة والفسق فإنه تقبل روايته ؛ لأن الفن ق !مبب التثبت ، فإذا انتفى البب انتفى المبب أخذاً بالظاهر .

وهذا القول - كما ترى - ليس إسقاطا لشرط العدالة عند أبط حنيفة ، وغاية ما فيه عدم رد رواية مجهولا إذا تحقق له إسلامه ، وله على ذلك أدلة : منها : أن مجهول الحال مع الإسلام ظاهر الصدق فى إخباره بكون اللحم مذكى ، وطهارة الماء ونجاسته ، ورق جاريته ، وبأن الرسول كله قال : ا لنا الظاهر) حيث ول على الحكم بكل ظاهر ، لأن اللام تفيد العموم ، فيندرج مجهول الحال تحته ؛ لأن الظاهر من حال المسلم العدالة .

وقد عورضت تلك الأدلة بأن ما جاء فى قول الإمام بالتوية بين الأخبار والرواية متف ، إذ الأول يقبل مع الفسق ، فكذلك يقبل مع مجهول الحال ، بخلاف الرواية فإنها لا تقبل مع الفسق ، فكذلك لا تقبل مع الجهالة لحالته ، ثم إن الرواية أعلى رتبة من الإخبار فيما ذكر من الصور ، ولا يلزم من قبول إخبار مجهول الحال فيما هو أثنى رتبة قبوله فيما هو أعلى رتبة . وعما استدلت به من الحديث أجيب بأننا لا نسلم أن الظاهر من حال المسلم العدالة ، كيف وكونه مجهول الحال ، يوى العدالة والفسق فى الظهور وعدمه . بيان المختصر ٧٠٠ / ١ .

فغاية الأمر هنا أن ما ذكره القاضى ونبه إلى الإمام أبط حنيفة لا يعدو أن يكون لازم مذهب ، ولازم المذهب عد ال الصرل ان ليس بمذهب .

(٣) الجهالة عد المحدثين نوعان : جهالة عين ، وجهالة حال ، ومدار جهالة العين ومعرفتها عند المحدثين على الرواة عن الراوى ، فمن روى عنه واحد فقط فهو مجهول العين ، ومن روى عنه عدلان صار معروفا وارتفعت جهالة عينه . تدريب الراوى ٣١٦ / ١ .

مذا مو تعريف جهالة العل الن عند جمهور المحدثين .
وفعب الأحناف إلى أنه من ليعرف إلا بحديث أو حديثين ، وجهلت عدالته سواء انفرد بالرواية عنه واحد ، أم روى عنه اثنان
فصاعدا قواعد في علوم الحديث : ٢٠٧ .

١١٠

مقدمة مسلم / باب تغليظ الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) آ

(٢) باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

١ - (١) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حَد - ننا غُنْدَر ، عَنْ شُغْبَةَ خ وَحَد - ننا مُحَمَّد
ابن المثنى وابن بشار ، قالا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُور ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْتًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
يَخْطُبُ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ الْقَه (صلى الله عليه وسلم) : لا تَكْنُبُوا عَلًى ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَى يَلِجِ النَّارَ) .

٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أَحَدَثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَنْبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

٣ ط (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
(صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

قوله - عليه السلام - : (من كذب على مُتَعَمِّدٍ [فليتبوا مقعده من النار] (١) ، قال الإمام : الكذب عند الأشعرية الإخبار عن
الأمر على ما ليس هو به .

هذا حد الكذب عندهم ، لا يشترطون في كونه كذبا بالعمد والقصد [إليه] (٢) ، خلافاً للمعتزلة في اشتراطهم ذلك ، ودليل هذا
الخطاب يرد عليهم ، لأنه يدذ على أن مالم يتعمد يقع عليه اسم الكذب (٣) .

وأما قوله : (فليتبوا مقعده من النار) : فإن المروى قال في قوله تعالى : { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ } (٤) [أى] (٥) اتخذوها / منازل ،
وقوله : { تَبَوَّءُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ } (٦) أى : نتخذ (٧)

(١)

(٣)

وبرواية العدلن ترتفع الجهالة عند الجمهور ، لكن لا تثبت بذلك العدالة ، وذمب الدارقطنى إلى ثبوت العدالة بذلك .
إعلاء السق ١ / ١٣٠ .

ساقطة من ت .

الحديث اخرجه البخارى فى الصحيح ، كالعلم ، بإثم من كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) ١ / ٣٨ ، والترمذى ، كالفق ،
ب ٢٧٠ ، كالعلم ، بتعظيم الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٥ / ٣٥ ، والدارمى فى المقدمة ، باتقاً الحديث عن النبي
(صلى الله عليه وسلم) والتثبت فيه ٦٧ / ١ ، عن عبد الله بن معود ، والترمذى من حديثه ومن حديث أنه - رضا الله عنهما - ،
وأحمد فى المند ٥ / ٢٩٢ عن خالد بن عرفة .

ساقطة من ت .

فى الإكمال : كذب ، والمثبت من المعلم ، ت .

وانظر : مقالات الإسلاميين : ٤٤٥ .

الحشر : ٩ .

(٥) من المعلم .

الزمر: ٧٤ .

(٧) في اجمال ، ت : نتخذما ، والمثبت من المعلم .

مقدمة مسلم / باب تغليظ الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ١١١ ٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شَاعِبُ بْنُ عَبِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ ، قَالَ : أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَالْمَغِيرَةَ أُمِيرَ الْكُوفَةِ . قَالَ فَقَالَ الْمَغِيرَةُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٌ عَلَى أَحَدٍ ، فَنُ كَذِبٌ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " .

وَحَدَّثَنِي عَلَى بْنُ جَحْرِ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مُسْهِرٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْبِ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ (إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٌ عَلَى أَحَدٍ) - منها منازل ، ومنه الحديث : (فليتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) أى : لينزل منزله (١) منها .

قال القاضي : اختلف في المراد بهذا القول .

فقيل : ورد مورد الدعاء منه - عليه السلام - ،

أى فبواه الله ذلك ، وأخرج الدعاء عليه مخرج الأمر ، وعلى هذا يُجْمَلُ معنى الحديث الآخر من رواية البخارى عن عليّ ؓ " من كَذَبَ على فليج النار) (٢) .

قيل : هو على الخبر ، أى : فقد استوجب ذلك واستحقَّه ، فليؤْطَنَ نفسه عليه ، ويدل عليه رواية مسلم في الحديث الآخر : (يلج النار) ، وفي رواية غيره : (بنى له بيت في النار) .

وقد اختلف في معنى هذا الحديث السلف والخلف ، فذهب بعضهم إلى أنه عام في

كل شيء ، كان من (٤) الدين أو غيره ، وذهب آخرون إلى أن ذلك خاص في الكذب عليه في الدين وتعفده الخبر عنه بتحليل حرا أو تحريم حلالى ، أو إثبات شريعة أو نفيها () ،

(١)

(٣) (٥)

في المعلم : منزلته .

البخارى في صحيحه ، كالعالم ، باثم من كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ربيع بن حراش ٣٨ / ١ ، وكذلك أخرجه الترمذى ، كالعالم ، بتعظيم الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٥ / ٣٥) .

والحديث بلفظه : (بنى له بيتا في النار) ، هو بنحو ما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد عن أنه ، ولفظه هناك : (من كذب على متعمدا فليتبوأ بيته في النار) ١ / ٤٤ ، د إسنائه هناك جيد ، رجاله ثقات ، وكذلك ذكره القاضي في الالماع : ١٢ ، وأخرجه أحمد في المسند ١ / ١٦٥ ، ٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣٨٩ ، ٤٢ ، ٤٠٥ ، والطبرانى ٦ / ٣٢١ ، وأخرجه أحمد بلفظ : (من كذب على متعمداً فإن له بيتا في النار) ٣١ / ٣٩ .

أما زياطة : ا ليضل الناس) فقد ذكرها ابن الجوزى في الموضوعات ١ / ٩٦ .

قال الطحاوى في المثلث

فما تلك الزياطة المخرجة عنده من حديث يونس بن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود : قال : وهذا حديث منكر ، وليس أحد يرفعه بهذا اللفظ غير يونس بن بكير ، وطلحة بن مصرف لي في سنه ما يدرك عمرو بن شرحبيل لقدم وفاته ١ / ١٧٤ .

فمات : فليج .

وقد أخرجه الحاكم في المتدرك ٤ / ٢٩٨ عن علي ، بلفظ : ! يلج النار) وقال الحاكم : (صحيح على شرح ممل ولم يخرجاه) ، وتعقبه الذهبي بأن مسلما أخرجه .

قلت : في المقدمة .

فبات .

في .

هذه العبارة جزء حديث ، أخرجه ابن عدى فما الكامل عن جابر ، ولفظه هناك : (من كذب على متعمدا ليحل حراما أو يحرم حلالا ، أو يضل الناس بغير علم ، فليتبوأ مقعده من النار) ١ / ٢١ .

شـ / ب

١١٢ مقدمة مسلم / باب تغليظ الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ١

وقد روى في هذا الحديث زيادة : (ليضل الناس) ، ولكنها منكرة غير صحيحة .

قال الطحاوى : ولو صحت لكان معناها التأكيد كما قال تعالى : { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى

عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ } (١) قال ابن البيع : وهذا حديث وا ؟ / .

وفدروى قوم أيضاً تفسير الكذب عليه في حديث [آخر] (٢) أنه إنما هو فيمن كذب عليه في

غيبه (٣) وشين (٤) ١ لإسلام ، قال : وهو حديث باطل أيضا في [رواية] (٥) جماعة لا يحتج [بحديثهم] (٦) .

وذهب آخرون إلى أن الحديث ورد في رجل بعينه كذب عليه (٧) في حياته ، وادعى لقوم

أنه رسوله - إليهم يحكم في أموالهم ودمائهم ، فأمر عليه السلام بقتله إن وجد حيا وإحراقه إن وجد ميتا (٨) .

وحجة أصحاب القول الأول تهيب عمر والزيير وغيرهما الحديث عنه عليه السلام واحتجاجهم بهذا الحديث ، ولو كان الوعيد في رجل

[(٩) بعينه أو مقصورا على سبب أو في فن مفرد لما حذروا ذلك ، والصواب عمومته في كل خبر تئمه به الكذب عليه (صلى الله

عليه وسلم) ، ولهذا قال في الحديث الآخر : إِنْ كَذَبَا عَلَى لَيْسَ كَكَذِبِ

(٣)

(٩) ١١)

الكامل ١ / ١٧٥ ، والآية ١٤٤ الأنعام .

(٢) ساقطة من ت .

في الأصل : عيبه - بالعين المهملة - وفي ت : غب .

(٤) في ت : وشن .

ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

يلا) في ت : بهم .

في ت : كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) .

أخرجه الطحاوى في المشكل بإسناده عن ابن بريدة ، ولفظه : كان حى من بنى ليث من المدينة على ميلين ، وكان رجل قد خطب

امراة منهم في الجاهلية ، فأبوا أن يزوجه ، فجاءهم وعليه حلة فقال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كسانى هذه الحقّة ،

وأمرنى أن أحكم في دمايكم وأموالكم بما أرى ، وانطلق ، فنزل على المرأة ، فأرسلوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ،

فقال : (كذب عدو الله ثم أرسل رسولا وقال : (إن وجدته حيا فاضرب عنقه ، ولا اراك تجده حيا ، دان وجدته ميتا فأحرقه

بالنار) فجاء ، فوجده قد لدعة أفعى ، فمات ، فحرقه ، فذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من كذب على متعمدا فليتبوأ

مقعده من النار) مشكل ١ / ١٦٤ .

قلت : وهو حديث ضعيف ، آفته من صالح بن حيان القرشى ، قال فيه ابن معين وأبو داود : صالح بن حيان ضعيف ، وقال أبو

حاتم : شيخ ليس بالقوى ، وقال الشائى والدولابى : ليس بثقة .

تهذب التهذب ٤ / ٣٨٦ .

وليس هو بصالح بن حيان الذي أخرج له البخاري ، في الصحيح في كتاب العلم ، فقد وهم الدارقطني في ذلك وعاب على البخاري! وغيره - هذا ، قال الحافظ : فما أصابوا ، دائماً الذي أخرج له البخاري صالح بن صالح بن حيان المذكور ، فإنه صالح بن صالح بن مسلم بن حيان ، وهو معروف بالرواية عن الشعبي السابق .
في الأصل كتبت : واحتجاجهم بهذا الوعد ولو كان في رجل .

(١٠) في الأصل : لكذب .
(مسلم في كالأهد ، بالتثبت في الحديث وحكم كتابة العلم ٨٤٧ / ٥ ، والبخاري في صحيحه ، كالجنائز ، بما يكره من النياحة ٢ / ٣ .
١ عن المغيرة ، وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٦٩ ، ٥١١ ، ٣ / ١٣ عن أبي هريرة بزيادة " تحدثوا عني ولا حرج) ، كذلك أخرجه ابن ماجه في المقدمة ، بتعليق في الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ١ / ١٤ ، وأحمد في المسند ٣ / ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٦ ، بزياتق : (حدثوا عني ولا حرج) عن أبي سعيد ، كما أخرجه عن خالد بن عرفة ٥ / ١٢ ، ٤٧ ، ٤ / ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ عن سلمة بن الأكوع ، ٤ / ٠٠ عن معاوية بن أبي سفيان ، ٥٦ / ٤ عن سلمة بن مخلد ، ٤ / ٢١ عن =

مقدمة مسلم / باب تغليظ الكذب على رسول الله كلى!

١١٣

" لا تكذبوا على) ، وقوله : (من قال على ما لم أقل) (١) ، وهذه الألفاظ كلها في الصحيحين ، وإذا كان الكذب ممنوعاً - في الشرع جملةً فهو على النبي - عليه السلام - أشد ؛ لأن حقه أعظم ، وحق الشريعة أكد ، وإباحة الكذب عليه فويعة إلى إبطال شرعه ، وتحريف دينه ، ومن أجل حديث عليّ والزبير هاب من سمع الحديث أن يحدث بكل (٢) ما سمع ، وقد اعتذر الزبير لأنهما لم يذكرا في حديثهما (متعمداً) ونحوه في حديث سلمة بن الأكوع ، وترخص (٣) من ترخص في الرواية بذكره العمدة في حديث أبي هريرة وأنس والمغيرة بن شعبة ، وكرهوا الإثارة توقياً وحذراً من الوقوع في ذلك بغير قصد ، وإن كان الخطأ والنسيان مما لا تؤاخذ به هذه الامة ، لكن لشدة الأمر ، وأنه ليس كغيره من الكذب كما قال - عليه السلام ، وتحزراً أن يكون في الإثارة ضرر! من التفريط ، والتكلف ، وقلة التوقي ، فيشبه العمدة والقصد ، ويقع في حمى النهي فلا (٤) يُعذر بالوهم ، ولهذا ذمّ الائمة الإثارة ونهوا عنه (٥) ، وقل ما سلم مكثراً من الطعن عليه مع ما فيه من التغيرير بمن لا يميز الصحيح من السقيم ، كما أشار إليه مسلم - رحمه الله - قبل هذا ، مما يبين ما قلناه .

قال الطحاوي : واختلاف هذه الأحاديث بزيادة لفظة الكذب أو نقصها لا يوجب اختلافاً (٦) في معناها ، دائماً هو على التأكيد كما يقال : رأت ذلك بعيني وسمعتُهُ بأذني (٧) .

- عقبه بن عامر ٣٦٧ / ٤ عن زيد بن أرقم ، ٩٨ / ٣ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، عن ائت رضى الله عنهم أجمعين .
والحديث من الأحاديث المتواترة .

(١) أحمد في المسند ٦٥ / ١ ، ٥٨ / ١٢ ، ١٧١ ، ٣٦٥ ، ٥٩ / ١٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٣٤ ، والحاخ في المستدرک ١ / ١٠٣ ، ٣٦٢ / ٣ ، والطبرانی في الكبير ١ / ١٣٥ ، ٣٢ / ٧ ، والإحسان ١ / ٢٨ ، ١٥ / ٦٩٨٢ ، ومشكل ١ / ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

عن أبي هريرة والزبير ، وأخرجه البخاري في صحيحه بلفظ : (من يقل) كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، عن سلمة ، وابن ماجه في المقدمة ١٣ / ١ بلفظ : (من تقول على) .

(٢) في الأصل : بما .

(٣) في ال الصل : وترخيص .

(٤) في ت : ولا .

(٥) من ذلك قول السيدة عائدة لأبي هريرة - رضى الله عنهما - : (أكثر يا انا مريرة " الإصابة .

ونبه لابن سعد وجود إسخائه ، اط ، كم في المستدرک ٣ / ٥٠٩ ، وقول ابن عمر لسائله : أ هل تكر ما يحدث

أبو هريرة شيئاً ثاقلاً .

" لا ، ولكنه اجترأ وجبنا) الحاكم في المستدرک ٣ / ٥١٠ .

وقول رُفَعِ أَبِي الْعَالِيَةِ فيما ذكره الرامهرمزي في المحدث الفاصل : إفا حدثت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فازت!ر " أى احتفظ به واجعله من بالك ، وحافظ على لفظه ، ولا تتشغل عنه ٥٨٥ .

وأخرج الحاكم من طريق مالك عن سعد ابن إبراهيم عن أبيه أن عمر بن الخطاب حبا جماعة منهم أبو هريرة وقال : (أقلوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما ، وكانوا في حبسه إلى أن مات .

المستدرک ، كالعلم ١ / ١١٠ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، كما أخرجه الخطيب في شرف أهل الحديث ٨٧ ، والخليل في الإرشاد

١ / ٢١٤ ، والقاضي في الإلماع ٢١٧ بلفظ : أن عمر بن الخطاب قال لابن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذر : (ما هذا الحديث عن رسول الله طه) وأحبه حبسهم حتى أصيب .

قال القاضي : (يعني حبسهم منعهم الحديث ، ولم يكن لعمر حبا " .

(٦) في تة خلافاً - (٧) مشكل الأئلي ١٧٣ / ١ .

١١٤ مقدمة مسلم / باب النہی عن الحديث بكل ما سمع

(٣) باب النہی عن الحديث بكل ما سمع

٥ - (٥) وحديثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حد ، شأ أبي .

ح و حديثنا محمد بن المثنى ، حدتنا عبد الرحمن بن مهدي ، قالاً : حد ، شأ شعبة ، عن خبيب بن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كفى بالمرء كئيباً أن يحدث بكل ما سمع لما .

وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدتنا علي بن حفص ، حدتنا شعبة ، عن خبيب بن

عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثل فلك .

وحديثنا يحيى بن يحيى .

أخبرنا هشيم ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي ؛ قال : قال عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - : بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع .

وقوله عليه السلام : (كفى بالمرء إثماً (١) أن يحدث بكل ما سمع دا (٢) ، قال الإمام :

رواه شعبة ، عن خبيب (٣) بن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

فأتى به مرسل لم يذكر فيه أبا هريرة .

هكذا روى من حديث معاذ [بن معاذ] (٤) .

وغندر وعبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ، وفي نسخة أبي العباس الرازي وحده في هذا الإسناد عن شعبة ، عن خبيب ، عن حفص

، عن أبي هريرة مسنداً ولا يثبت هذا ، وقد أسنده مسلم بعد هذا من طريق علي بن [حفص] (٥) المدائني عن شعبة .

قال علي بن عمر الدارقطني : والصواب مرسل عن شعبة ، كما رواه معاذ وغندر!ر بن مهدي .

قال القاضي : معناه : أن من حدث بكل ما سمع وفيه الحق والباطل والصدق والكذب ،

نقل عنه هو أيضاً ما حدث به من ذلك ، فكان من جملة من يروى الكذب ، وصار كاذباً

(١) (٢)

(٣)

في الأصل : كذبا .

الذى تواترت عليه نُسخ الصحيح التى تيسرت لنا لمسلم : (كفى بالمرء كذبا) ، واللفظ المذكور هنا هو لفظ أبى ثاود والحاكم ، فقد اخرج أبو ثاود ، والحاكم فى المستدرک ١ / ١١٢ من طريق مسلم وأشار إليه ، بيد أنى عثرت على هذا اللفظ معزوا لمسلم فى كتاب تحذير الخواص من أحاديث القصاص ١٣٩ ، وهذا ما يحمل على الظن عندنا أن النسخة التى كانت بيد القاضي وقتها نسخة زائدة عما بأيدينا ، لكنه ورد فى المعلم على وفق لفظ مسلم هنا : (كفى بالمرء كذبا) مما يقوى احتمال وقوع التصحيف فى نسخة القاضي ، إن لم يكن الوهم عنده .

فى ت : حبيب .

(٤) من المعلم .

(٥) ساقطة من ت .

مقدمة مسلم / باب النهى عن الحديث بكل ماسمع ١١٥ وَحَدَّثَنِى أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبِيُّ وَهْبٌ ، قَالَ : قَالَ لِى مَالِكٌ : أَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلُمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا ، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ : لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمَسِّكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ . لروايته إياه ، ! إن لم يتعضده ، ولا عرف أنه كذب .

وهو أقوى فى الحجة للأشعرية فى أنه لا يشترط فى الكذب العمد ، من دليل خطاب الحديث المتقدم .

وأما حديثه الآخر الذى ذكر مسلم أول الفصل من حديث سمرة والمغيرة : (من حَدَّثَ عَنِ حَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ) فَبَيْنَ الْمَعْنَى ، لَأَنَّهُ مُحَدَّثٌ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَا يَقْطَعُ أَوْ يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّهِ بِاطْلِهِ ، وَالْمَحْدُوثُ بِمِثْلِ هَذَا عَنْهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ ، وَكَتَمَ كَذِبَ الْكَاذِبِ عَلَيْهِ ، مَرْتَكِبٌ لَمَّا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ .

قال ائو جعفر الطحاوى : هو داخل فى وعيد الحديث فيمن كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) (١) .

قال ابو عبد الله الحاكم : هذا وعيد للمحدث إذا حَدَّثَ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذِبٌ ! ن لم يكن هو

الكا كذب .

قال القاضى : وكيف لا يكون كاذباً وهو داخل تحت حد الكاذب .

وكلامه داخل تحت

حد الكذب ، والرواية فيه عندنا : (الكا كذب) على الجمع .

(١) تال : لاءنا وجدنا الله تعالى تد قال نى كتابه : { أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مَائِقُ الْيَهَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ بَلَاءً أَنْتَقُوا وَاسْتَوْا مَا فِي } ١١ لاء عراف : [١٦٩] .

فوجدناه تعالى قد أخبر أن ذوى الكاب مأخوذ عليهم ألا يقولوا على الله إلا الحق ، وكان ما يأخذونه على الله تعالى هو ما يأخذون فيه عن رسله - صلوات الله عليهم أجمعين إليهم - فكان فيما أخذه الله تعالى عليهم ألا يقولوا على الله إلا الحق ، كان الحق ها هنا كهو فى قوله والى : { إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَفَمَّ يَعْلَمُونَ } أ الزخرف : ٨٦ ، وكل من شهد بظن فقد شهد بغير الحق ، إذ كان الظن كما قد وصفه الله تعالى فى قوله : { وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَا إِنْ الظَّنَّ لَا يَنْبِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا } أيون ! : ٣٦ ، .

وفى ذلك إعلامه إيانا ال الظن غير الحق ، د إذا كان من شهد بالظن شاهدا بغير الحق كان مثله من حدث عن رمول الله (صلى الله عليه وسلم) بالظن يحدث عنه بغير الحق ، والمحدث عنه بغير الحق يحدث عنه بالبطل ، والمحدث عنه بالبطل كاذب عليه ، كأحد الكاذبين الداخلين فى قوله - علمه الصلاة والسلام - : (من كذب على متعمدا فليتوأ مقعده من النار) مشكل ١ / ١٧٦ .

٤ / ب

١١٦ مقدمة مسلم / باب النهي عن الحديث بكل مسمع وحدثننا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُقَدِّمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ ، قَالَ : سَأَلَنِي إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ : إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلَفْتَ بَعْلَ الْقُرْآنِ ، فَأَقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةَ ، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ . قَالَ فَفَعَلْتُ .

فَقَالَ لِي : احْفَظْ عَلَى مَا أَقُولُ لَكَ ، إِيَّاكَ وَالشَّاعَةَ فِي الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ قَلَمًا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا فَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَكَذَبَ فِي حَدِيثِهِ . وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ .

وذكر قول إياس بن معاوية : (إني أراك كلفت (١) بهذا العلم) ، ورويناه من طريق الطبري : (علقت) لكن وقع عند الخشني عنه بضم اللام ، وهو وهم ، وصوابه كسر اللام في الحرفن ، ومعنى "كلفت" أى : ولعت به (٢) .

حكاه صاحب العين . قال ابن دريد : كلف بالشيء أحثه ، وهو معنى علقت أيضا ، والعلاقة الحمث ، قال صاحب الأفعال : علق الشيء بالشيء والحب بالقلب ، وعلقت أفعل كذا ، أى : أدمته ، كله بكسر اللام .

وقوله : (إياك والشاعة في الحديث) معناه : أن يأتي منه بما ينكر ويقبح (٣) الحديث عنه ، يقال : شنت بالشيء ، أى أنكرته - بكسر النون - وشنع الشيء - بضمها - قبح وشنت على الرجل إذا ذكرت عنه قبيحا (٤) .

حنو ٥ بهذا أن يحدث بالأحاديث . المنكرة / التي يشنع بها الحديث [وينكر ويقبح] (٥) على صاحبه فيكذب ويُسْتَرَابُ (٦) فتسقط منزلته ، ويذل في نفسه ، كما قال في آخر الخبر .

(٢) (٣)
(٥) (٦)

في نسخ الصحيح : قد كلفت . في اللسان : ويقال : كلفت بهذا الأمر ، أى : أولعت به ، وفي الحديث : (اكلفوا من العمل ما تطيقون) ، قال : هو من كلفت بالأمر إذا أولعت به وتجبته .

في الأصل : ويصح ، وهو سبق قلم من الناسخ .

والشاعة الفظاعة - قاله فط اللسان ، وقال : شنع الأمر أو الشيء شناعة وشنعا ، وشنعا ، وشنوعا قبح ، فهو شنيع ، والاسم الحثثنة ، وأمر أشنع وشنيع : قبيح ، وشنع عليه تشنعا قبحه ، وشنع بالأمر شنعا واستشنع رآه شجعنا ، وتشنع القوم قبح أمرهم باختلافهم واضطراب رأيهم .

قال : وقد استشنع بفلان جهله خط . انتهى .

قلت : فلا مانع من أن يكون المراد التحذير من الاستخفاف به أيضا والفظاعة في نقله وروايته .

في الأصل رسمت هكذا : مما ولينكر ولقبح .

في الأصل : وشهزأ به ، وما أثبتناه من ت ، وهو الأليق بالسياق .

مقدمة مسلم / باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ...

الخ

١١٧

(٤) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها

٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هَاشِمٍ ، عَنْ أَبِي عُمَانَ مَسْلَمِ بْنِ ٢ يَسَارَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ قَالَ : " سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكَ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ " .
٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرَمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجَيْبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ شَرَّاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ .

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ ، يَا تُؤْنَكُمُ مِنَ الْإِحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ) .

وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنْ الشَّيْطَانُ لَيَتِمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُم بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ . فَيَتَفَرَّقُونَ .

فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ : سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ ، وَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ ، يُحَدِّثُ .

وقوله : (دجالون كذابون) : قال ثعلب : كل كذاب دجال ، وبه سُمي الدجال لتمويهه على الناس وتلبجسه ، يقال : دجل ، إذا موه ولئس ، ودجل فلان الحق بباطله ، أي غطاه .

وقال أيضا : سُمي بذلك لضربه في الأرض وقطعه نواحيها ، يتهال : دجل الرجل - بالفصح والضم - إذا فعل [تمثل ، (١) ذلك . وقال مسلم : " حدثني (٢) أبو سعيد الأشج [قال (٣) : حدثنا وكيع ، ثنا الأعمش ،

عن المسيب بن رافع ، عن عامر بن عبد (٤) .

أكثر رواة مسلم يقولونه : عبد ، بغير هاء (٤) ، والصواب إثباتها ، وكذا نبهنا عليها الحافظ أبو علي وغيره من متقني شيوخوا ، وكذا قرأته في الاسم على ابن أبي جعفر ، وكذا

(١) من ! .

(٣) ساقطة من ت ، وعدم ذكرها لا يلغي وجودها -

(٢) شئ النسخ المطبوعة : وح إثنى .

(٤) لم نصل إلى شئ من تلك الشخ .

١١٨ مقدمة مسلم / باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ...

إلخ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .

حَدَّثَنَا عَثَدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَثَدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَيْقُ طَاوُسٍ ، قَالَ : جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَثَّاسٍ ذَكَرَهُ الْجَيَانِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَفَازِ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ مَعِينٍ ، وَالْأَدَارِقُطِيُّ ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ (١) وَغَيْرُهُمْ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ الْبَاءِ دِاسْكَانَهَا .

فروينا عن علي بن المديني (٢) ويحيى بن معين ، وأبي مسلم المستملي ، والفتح ، وهو الذي حكاه عبد الغني في كتابه (٣) ، وكذا وجدته بخط شيخنا [القاضي] (٤) الشهيد مُتَقَنًا فِي تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ (٥) ، رَوَيْنَا الْإِسْكَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَبِالْوُجْهِينِ ذَكَرَهُ الْأَدَارِقُطِيُّ فِي مَوْتَلَفِهِ ، وَقِيْدَهُ ابْنُ مَكُولَا فِي إِكْمَالِهِ وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ ، وَكَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْ أَبِي عَلِي الطَّبْرِيِّ .

وذكر مسلم قول عبد الله بن عمرو بن العاص في خبر الشياطين وأنه (يوشك أن

(١)
(٣)

سبق الحديث عنهم خلا عبد الغنى بن سعيد ، وهو عبد الغنى بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان ، الإمام الحافظ ، الحجة النابة ، محدث الديار المصرية ، كان من كبار الحفاظ .
قال البرقاني : (سألت الدارقطني لما قدم من مصر .
هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم ؟ قال : ما رأيت في طول طريقي إلا شاباً بمصريقال له : عبد الغنى ، كأنه شُعلة نار ، وجعل يفخم أمره ، ويرفع ذكره لأ .

وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٤ ، المستظم ٧ / ٢٩١ ، سير ١٧ / ٢٦٩ .

قلت : رحمهم الله كانوا مشغولن بصلاح الأوطان ، وكان صلاحها عندهم بظهور الرواية فيها وضمان بقائها عند أهلها .
قال الذهبي : لعبد الغنى جز فيه أوهام كتاب! المدخل إلى الصحيح لأ للحاكم ، يدل على إمامته وسعة حفظه) .
سير ١٧ / ٢٧٠ .

ترك أبو ذر القروي الرواية عنه لاتصاله ببني عبید - الفاطمين - توفي سنة ثمان وأربعمئة .
زيد بعدها في ت لفظه : (وغيره " ، ولا وجه لها هنا .

يعني به أحد كتّابين هامين له ، إما (المؤتلف والمختلف) د إما (مشتبه النسبة! وكلاهما مخطوط .
راجع مواطنها في تاريخ التراث العربي ١ / ١ / ٤٦٠ .
(٤) من ت .

التاريخ الكبير ٦ / ٤٥٢ ، قال : علم بن عبلة أبو إياس البجلي! يعد في الكوف!ن .

كذا ذكره ابن حبان في (الثقات لما ١٨٩ / ٥ ، والحافظ في التهذيب ٧٨ / ٥ ، قال : ابن عبدة ، بفتح الباء وقيل بسكونها ، البجلي أبو إياس الكوفي ، روى عن ابن مسعود ، وعنه المسيب بن رافع ، قال النائي في الكنى : أبو إياس عذر بن عبد الله ويقال ابن عبدة .
قلت : ذكر ابن ماكولا أنه روى عنه أيضا أبو إسحق السبيعي ، وحكى ابن أبي حاتم عن ابن معين توثيقه .
قال أبو بشر الدولابي : (سمعت العباس بن محمد قال : قال ابن معين - عذر بن عبلة - يعني التحريك .
وقال ابن عبد البر في كتاب الاستغناء في الكنى : أبو إياس علم بن عبلة ، تابعي ثقة ، ثم غفل فذكره في الصحابة .
وانظر اجمال ٦ / ٣٠ .

مقدمة مسلم / باب النبی عن الرواية عن الضعفاء ...

إلخ ١١٩ - يَعْني بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ - جَعَلَ يُحَدِّثُهُ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا .

فَعَادَ لَهُ .
ثُمَّ حَدَّثَنِي .

فَقَالَ لَهُ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا .

فَعَادَ لَهُ .

فَقَالَ لَهُ : مَا أَفْرٍ ! ، أَعَرَفْتَ حَلِيئِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا ؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَلِيئِي كُلَّهُ وَعَوَفْتَ هَذَا .
فَقَالَ لَهُ يُخْرِجُ فَيَقْرَأُ لِلنَّاسِ قِرَاءً) .

قد حفظ الله كتابه ، وضمن ذلك فقال : { إِنْ نَحْنُ نَزَنُ أَذْصَ وَأَنَا لَهُ تَحَالُطُونَ } (١) .

وقد ثبت القرآن ووقع عليه الإجماع ، فلا يزداد فيه حرف ولا ينقص حرف وقد رام (٢) الروافض والملاحدة ذلك فما يمكن لهم ، ولا يصح أن يقبل مسلم من احلى قرانا يدعيه مما ليس بين الدفتيا ، فإن كان لهذا الخبر أصل صحيح (٣) فلعله يأتي بقرآن فلا يقبل مته كما لم يقبل ماجاءت به القرامطة (٤) ومسيلمة وسجاح وطليحة وشبههم ، أويكو - أراد بالقوآن ما يأتي به ويجمعه من أشياء يذكرها ،

إذ أصل القرآن الجمع ، سمي بذلك لما يجمعه مق القصص (٣)

قلت : ما ذكره الدولابي عن ابن معين غير ذلك ، قال : قال يحيى بن معين : ثيو بيأس البجلي عامر ابن عبدة يروى الأعمش عن رجل عه ، وكذا نقل عن أحمد .
الحجر ٩٠ .

(٢) في الأصل : زام .

قلت : الخبر رجاله ثقات .

حركة باطنية هدامة ، بدأت بعبد الله بيا ميمون القداح الذي لم المبادئ ال السمايكية فيح جنوب فارس لسنة (٢٦٠ هـ) ، اعتمدت التنظيم السرى العسكرى ، ظاهرها التثغ لآل البيت ، : الاف ال إلى محمد بن إسماعيل بنى جعفر الصادق ، وحقيقتها الإلحاد ، والشوعية والإباحية ، يدمم الأخلات والصفاء سلى الدولة الاصلامية .

سميت بهذا الاسم نبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذى نثرها فى سه إاد الكوفة سنة (٢٧٨ هـ) .

التف القرامطة بالبحرين حول الحسن بن بهرام - ويعرف بأبى سعيد أص إبس ، - الذق ساو إلى البصرة سنة (٢٨٣ هـ) هفهم بها . وقام بالأمر بعده ابنه سليمان ، ويحرف بأبى طاهر ، وقد اشولى على كثيو من بلاد الجزيرة العربية ، ودام ملكه فيها ٣٠ سنة ، ويعتبر مؤسس! دولة القرامطة الحقيقى ، بلغ من سطوته أن دفعت له حكومة بغداد الإتاوة .

ومن أعماله الرهيبة أنه :

نتك بالحجاج حن رجوعهم من مكة ، ونهبومم ، ولركوهم ضاح!ت يلى ئن هلكوا فى المفر .

ملك الكوفة ستة أيام ، أستحلها ائام المقتدر (٢٥٩ : ٣٢٠ هـ) .

ماجم مكة عام (٣١٩ هـ) هو وفتك بالحجاج ، وهدم زمزم ، وملا المسجد بالقتلى ، ونزع الكوة ، وقلع باب البيت العتيق ، واقتلع الحجر الأسود وسرقه إلى ال الحساء ، وبقي ييجر هناك عرين سنة إلى عام لا ٣٣ هـ) .

ومن عقائدهم :

- إبطال القول بالمعاد والعقاب ، وأن الجنة هى النعيم فى الدنيا ، والعذاب هو اضطغال أصحاب الرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد .

- يقول بالعصمة ، وأنه لا بد فى كل زمان من إمام معصوم يؤؤل الظاهر ، وياوى النبه فى العصمة .

- وأن الصيام هو الإمساك عن كشف السر .

- وأن النى عبارة عن شخص فاضت عليه من الإله الأول بقوة التالى قوة قدسية صافية .

- وأن القرآن هو تعبير محمد عن المعارف التى فاضت عليه ، ومركب من جهته ، وسمى كلام الله مجازاً .

الموسوعة الميرة ٣٩٥ - ٣٧٩ .

١٢٠ مقدمة مسلم / باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ...

إلخ ابن عثاس : إِنَّا كُنَّا نَحْدِثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذِبُ عَلَيْهِ ، فَلَهَا رَكِبَ النَّاسُ الضَّعْبَ وَالذَّلُولَ ، تَرَكَّا الْحَلِيثَ عَنْهُ .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ ؛ قَالَ : إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ ، وَالْحَلِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَإِذَا رَكِبْتُمْ كُلَّ صَدَبٍ وَفُلُولٍ ، فَهَيَّاتَ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغِيلَانِي ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقْدِي - حَدَّثَنَا رَبَّاحٌ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ قَالَ : جَاءَ بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَثَّاسٍ .

فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْفَنُ لِحَدِيثِهِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ .

فَقَالَ : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي ؟ أَحَدَثَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . وَلَا تَسْمَعُ .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا ، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَفَانِنَا ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الضَّعْبَ وَالنَّلُولَ ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ .

ت ١٠ / أ

والأمر والنهي والوعد والوعيد ، وكل شيء جمعته فقد قرأته (١) .

وقوله : " يوشك " : أى (٢) يقرب ويسرع ، والوشك السرعة بالفتح ، وحكى بعضهم الكسر ، وأنكره الأصمعي . وذكر قول ابن عباس : (فلما ركب الناس الضعب والذلول) وقوله [أيضا] (٣) : " ركبتم كل صعب وذلول فهيات .

(هذا مثل ، وأصله فى الإبل ، أى : سلكوا كل مسلك من الحديث مما تحمّد وترضى سلوكه . كالذلول من الإبل / المستحسن الركوب ، ومما ينكر ويشق سلوكه كالصعب منها .

ومعنى (هيات) : أى ما أبعد استقامة أمركم ، أو فما أبعد أن نثق بحديثكم (٤) ونسمع منكم ونعول على روايتكم ، يقال () : هياه ، بالهاء أيضا ، وهذه الكلمة موضوعة للإبعاد للطلب واليأس منه ، ومن الناس من يكسر تاءها فى الوصل ويقف عليها بالتاء ، ومن فتحها وقف عليها [ها] (٦) ، قال الله تعالى : { هَيَّاتْ هَيَّاتْ لِمَا (١) } ومنه قوله تعالى : { ان عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَتَرَانَهُ } تى : جمعه وقراءه ، { فإذا تَرَانَةٌ فَاتَّبِعْ تَرَانَهُ } أ القياملى : ١٧ ، ١٨ [أى : قراءته .

قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : (فإذا بيناه لك بالقرأة فاعمل بما بيناه لك) . تفسير القرآن العظيم ٨ / ٣٠٣ .

(٢) فى المخطوطة : أن ، والصواب ما اثبتناه .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) فى الاصل : حديثكم .

(٥) فى الأصل : ويقال .

(٦) من ت .

مقدمة مسلم / باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ...

إنح ١٢١ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّيِّىُّ ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا وَيُخْفِيَ عَنِّي .

فَقَالَ : وَلَا نَاصِحَ ، أَنَا اخْتَارُ لَهُ الْبُورَ اخْتِيَارًا وَأُخْفِي عَنْهُ .

قَالَ : فَدَعَا بِقَضَاءِ عَلِيٍّ .

فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ فَيَقُولُ : وَاللَّهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلًّا . حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ :

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَكْتَابُ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَحَاهُ ، إِلَّا قَدَرًا ، وَأَشَارَ سُفْيَانُ ابْنَ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ .

تُوعِدُونَ { (١) ، وجمال : أهيات ، بالهمز [أيضا] (٢) بفتح الهمزة وكسرهما [معا] (٣) ، وقد جاء فى الكتاب بعد هذا فى حديث المرأة والمزادتين : (أيات أيات) بهيزة مكان الهاء الثانية (٤) .

وقوله : (فجعل لا يأذن لحديثه) أى : لا يسمع ، ومنه { وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ } () أى : سمعت ، ومنه سُمِّيت الأذن .
 وذكر مسلم عن ابن أبي مليكة : (كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب إلى كتاباً ويُنْكِي عني) ، ثم قال ابن عباس في الخبر : (اختار له الأمور اختياراً وأخفى عنه) هكذا روينا الحرفن عن جميع شيوخنا بالخاء المهملة (٦) ، إلا عن أبي محمد الخشني (٧) ، فإنني قرأتها عليه بالخاء المعجمة ، وكان أبو بحر (٨) يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكَّثَّاني أن صوابه بالخاء المعجمة ، ومعناه عندي (٩) أى : لا تحدثني بكل ما رويته ، ولكن أخفط بعضه عني مما لا أحتمله ولا تراه صواباً ، ويدل عليه قوله : (أختار له) ، ويظهر لي ال رواية الجماعة هي الصواب ، وأن معنى أحكلي أى انقص ، من إحقاء الشوارب وهو جزؤها ، ومنه قولهم في قوله [أحفاً أى] (١٠) :
 نقص (١١) ، أى امسك عني من حديثك

(١) المؤمنون : ٣٦ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) من ت .

(٤) وى مكان الهمزة الأولى في جميع النخ التي تيسرت لنا " قالت أيهاه أيهاه ثاك المساجد ومواضع الصلاة ، ب ١٥٥ / ٤٧٥ ولفظه : (فينما نحن نسير إذا نحن بامرأة سادلة رجلها بين مزادتين ، فقلنا لها : أين الماء ؟ قالت : أيهاه أيهاه ، لا ماء لكم . قلنا : فكم بين اهلك وبين الماء ٣ قالت : مسيرة يوم وليلة .

ولعل ما ذكره القاضي مع هذا التحديد منه له يكون رواية صحيحة لهذه اللفظة في هذا الحديث .
 وقول القاضي لا مستند له غير الرواية التي لم تصلنا من غير نخته للصحيح ، وما ذكره اهل اللغة كابن ال نبارى وابن جنى في ميهات لا يصبح سنداً لرأى القاضي .

(٥) الانشقاق : ٢ .

يلا) وى : (ويحفى عما .

وأخفى عنه " .

(٧) هو الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي جعفر الخنى ، سبق .

لعاً مو سفيان بن العاصى الأسدى ، سبق .

أما سيخه فلم أهتد له .

(٩) فى ت : عنده .

(١٠) س!ط من ت .

(١١) فى ت : نقص .

ت ١٠ / ب

١٢٢ مقدمة مسلم / باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ...

إنح حدثنا حسن بن عليّ الحلوانى ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا ابن إدريس ، عن الأعمش ، عن أبي إسحق ، قال : تما أخلصوا تلك الأشياء بعد عليّ - رضى الله عنه - قال رجل من أصحاب عليّ : قاتلهم الله ، أ علم أفسدوا .

ولا تكثر على ، ويكون الإحقاء الإلحاق والاستقصاء ، ويكون عني بمعنى على ، أى استقص ما تحدثني به وتجلد على ومن أجل (١) ، وحكى المفجّع (٢) اللغوى فى (المنقذ) : [أحفى] (٣) فلان على فلان فى الكلام إذا أربى عليه وزاده .
 وفى [هذا] (٤) الحديث : (ولد ناصح) ووقع عند العذرى : (ولك ناصح) ، وهو تصحيف .

وذكر مسلم عن بعض أصحاب على قاتلهم الله : " أكأ علم أفسدوا) .

أشار إلى ما أدخلته الروافض [والشيخ] (٥) فى علم على - رضى الله عنه - وحديثه ، وتقولوه من الأباطيل ، وإضافته (٦) إليه من الروايات المفتعلة [عليه] (٧) حتى خلطت الحق بالباطل والخطأ بالصواب ولم يميز .

وقوله : (ما قضى بهذا على إلا يكون ضل) : المعنى : أنه لا يقضى به إلا ضال وعلى غير ضال فلا تصغ (٨) أن يكون قضى به ، لا أنه حكم بضلاله [إن صغ أنه قضى به] (٩) أو يكون الضلال هنا بمعنى الخطأ كما / قال : { فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الْفَائِلِينَ } (١) (١) قال صاحب مطالع الأنوار ، بعد أن ساق كلام القاضي : (وفي هذا نظر ، وعندى أنه بمعنى المبالغة في البر به ، والنصيحة له من قوله تعالى .

{ كَانَ بِمَا حَفِيَ } [مريم : ٤٧ ، وى : أبادخ ! وأستقصى في الحة له والاختيار فيما ألقى إليه من صحيح الآثار لأ .

وزهب ابن الصلاح إلى أن ما قال به القاضي هنا تكلف ليست فيه رواية متصلة الإسناد تضطر إلى قبوله . قال : (هما بانحاء المعجمة ، اى : يكتُم عنى أشياء ولا يكتبها إذا كان عليه فيه مقال من الثغ المختلفة واهل الفقه ، فائه إذا كتبها ظهرت ، وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها قال وقيل ، مع أنها ليست مما يلزم بيانها لابن أبى مليكة ، وان لزم فيمكن ذلك باث فهة دون المكتبة! . قال .

أو وقوله : (ولدُ ناصح) صَّعِرُ بما ذكرته . وقوله .

" أنا أختار له واخفى عنه " اخبار منه بإجابته إلى ذلك ، وليس استنكاراً له في ضمن استفهام محذوف حرفه " . صيانة صحيح مسلم : ١٢٠ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد - أو عبيد - الله البصرى الأديب الشاعر ، النحوى أبو عبد الله الشيعى صاحب ثعلباً ، وتكلمه (المنقذ) اثمار إليه هنا هو (المنقذ في الإيمان لأ كما ضبطه البغدادى في هدية العلى فن ٢ / ٣١ ، وذكره الكحالة بلفظ : " المنقذ من الإيمان) . معجم المؤلفين ٨ / ٢٧٩ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بهم على الهامة .

(٤) من ت .

(٥) ساقطة من ت .

(٦) فى ت بغير الواو .

(٧) ساقطة من ت .

(٨) فى الأصل : يصلح .

(٩) سقط من ت .

(١٠) الشعراً : ٢٠ .

مقدمة مسلم / باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ...

إنح ١٢٣ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ - قَالَ : سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ : لَمْ يَكُنْ يَصْدُقْ عَلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ، إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ .

أى : المخطئين ، وقيل : أ من ، (١) الناس .

(١) من ت .

١٢٤

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنح

(٥) باب بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز ، بل واجب ، وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، بل من الذب عن الشريعة المكرمة .

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَحَدَّثَنَا فَضِيلٌ عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : إِنَّ هَذَا الْعَلَمَ دِينَ ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ .

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ،

قال مسلم : (حدثنا حسن (١) بن الربيع ، ثنا حماد بن زيد عن أيوب وهشام ، عن محمد . وحدثنا فضيل عن هشام ، وحدثنا (٢) محمد بن حسين عن هشام) .

هشام أولاً مخفوض معطوف على أيوب ، والقائل ثنا فضيل وثنا محمد هو حسن (٣) ابن الربيع ، ورضي ل هذا هو (٤) ابن عياض الزاهد () ، وهشام هو الدستوائي (٦) ، ومحمد (١) في ت : حسين ، وهو ومم أو تصحيف .

(٢) قيد قبلها بالنسخ المطبوعة : قال .

(٣) في ت : حسين .

(٤) تكررت في الأصل خطأ .

(٥) هو الإمام القدوة ، الثبوت ، شيخ الإسلام ، أبو علي ، التميمي ، اليربوعي ، الخراساني .

ولد بسمرقند ، وارتحل في طلب العلم ، فكتب بالكوفة عن الأعشى ، وليث ، وهشام بن حسان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وجعفر الصادق ، وحמיד الطويل ، وخلق سواهم من الكوفيين ، والحجازيين .

حدث عنه ابن المبارك ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وابن يمية ، والأصمعي ، وعبد الرزاق ، والافعي ، ومسدد ، وبشر الحافي ، وخلق كثير .

قال فيه العجلي : كوفي ثقة ، متعبد .

وقال أبو حاتم : صدوق .

وقال الدارقطني : ثقة .

مات بمكة

المكرمة أول سنة سبع وثمان مائة .

التاريخ الكبير ٧ / ١٢٣ ، التاريخ الصغير ٢ / ٢٤١ ، الجرح والتعديل ٧٣ / ٧ ، سير ٨ / ٤٢٢ .

(٦) هو الحافظ الحجة الإمام ، الصادق ، أبو بكر خام بن أبي عبد الله البصري ، نسب إلى الثياب الدستوائية ، كان يجز فيها ، ودُستو بليدة من أعمال الأهواز .

حدث عن يحيى بن أبي كثير ، وقتادة ، وحماد الفقيه ، ومطر الوراق ، ومعمربن راشد ، وحدث عنه شعبة ، وابن المبارك ، ويحيى القطان ووكيع ، وعبد الرحمن بن مهدي .

قال فيه شعبة : كان هشام الدستوائي احفظ مني عن قتادة .

وقال ابن معين .

كان يحيى القطاد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي بسمعه من غيره .

وفيه يقول أبو داود الطياللي .

كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث .

مات سنة اثنتين وخمسين ومائة .

الطبقات الكبرى ٧ / ٢٧٩ ، طبقات خليفة ١ / ٢٢ ، التاريخ الكبير ٨ / ١٩٨ ، سير ٧ / ٤٩١ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ ١٢٥ عن ابن سيرين ، قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد .

فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم .

فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السَّنَةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ .

الذى حدث عنه أولاً هو ابن سيرين (١) وهو المفسر في حديث فضيل ومحمد (٢) .

وقوله : " وينظر إلى أهل البدع (٣) فلا يؤخذ حديثهم) مع ما ذكره عن السلف والائمة من مثل هذا ، يؤيد ما قلناه في ترك حديثهم ، خلاف ما حكاه الغسائي من الاتفاق على قبوله إذا لم يكونوا دعاة ولا غلاة ، وظهر صدقهم ، وقد ذكرنا أن أبا عبد الله بن البجع ذكرهم في القسم الخامس .

قال القاضي : وإلى قبول روايتهم وشهادتهم مال الشافعي ، وقال مالك : لا يؤخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه ، فانظر اشتراطه الدعاء ، هل هو ترخيص في ال أخذ عنه إذا لم يدع ، أو أن البدعة سبب لثبته أن يدعو الناس إلى هواه ، أى لا تأخذوا عن ذى بدعة فإنه ممن يدعو إلى هواه ؟ أو أن هواه يحمله أن يدعو إلى هواه فاتمه (٤) لذلك ، وهذا المعروف من مذهبه ، وقد تأول الباجي أن معنى يدعو يظهرها ويحقق (٥) عليه ، فأما من دعا فلم يُتَّكَلَفْ في ترك حديثه ، وقد ذمَّ مسلم بعد هذا الرواية عنهم . وأما القاضي أبو بكر الباقلاني (٦) في طائفة من المحققين من الأصوليين والفقهاء

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

هو الإمام شيخ الإسلام ، مولى أنبا بن مالك ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر .

سمع أبا هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وابن عمر ، وخلقا سواهم .

روى عنه قتاتق ، وأيوب ، وسعيد بن أبي عروبة ، وخالد الحذاء ، وجريير بن حازم .

قال النضر بن شميل عن ابن عون .

ثلاثة لم تر عيناي مثلهم ، ابن سيرين بالعراق ، والقاسم بن محمد بالحجاز ، ورجاء بن حيوة بالثام ، كأنهم التقوا فتواصوا . مات سنة عشر ومائة .

سير ٦٠٦ / ٤ .

والخبر أخرجه ابن سعد في الطبقات ٧ / ١٩٤ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٧٨ / ٢ .

ومحمد بن الحسين هو الإمام الكبير أبو محمد الأزدي ، المهلبى ، البصرى .

حدث عن موسى بن عقبة ، وهشام بن حسان ، ويونما بن يزيد ، والوزاعى وصلى .

حدث عنه الحسن بن الربيع ، وحجاج بن محمد ، وموسى بن أيوب ، وآخرون .

قال فيه العجلي :

هو ثقة ، رجل صالكلافل .

وقال أبو ثاود .

كان اعقل أهل زمانه توفي سنة إحدى وتمعين ومائة وقيل : سنة لست وتسعين .

الطبقات الكبرى ٧ / ٩ ما ، الجرح والتعديل ٨ / ٣٤٧ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ٧٢ .

البدعة : هى الطريقة المخترعة التى ليس لها سند من كتاب أو سنة ، أو ما استنبط مخهما . الميزان بين السنة والبدعة : ه ، راجع .

رسالة البدعة لشيخنا الدكتور عزل على ، والبدعة والمصالح المرسله لشيخنا الدكتور توفيق الواعى . فى ت : وتهد .

(٥) فى ت : بحقق .

ومحمد بن الطيب المعروف بالباقلاني ، البصرى ، الم!تكلم ، المشهور ، كان على مذهب أبى الحسن ألاءشعرى ، ومؤيدا اعتقائه ، وناصر طريقتة انتهت إليه الرئاسة فى مذهبه توفي سنة ثلاث وأربعمائة .

وفيات الأعيان ٤ / ٢٦٩ .

١٢٦ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ .

حَدَّثَنَا ، لَنَا

الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ؛ قَالَ : لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ : حَدَّثَنِي فَلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ .
قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا نَحْنُ عَنْهُ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ

الدَّمَشَقِيُّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ؛ قَالَ : قُلْتُ لَطَاوُسُ : إِنْ
فُلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَفَا : قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا نَحْنُ عَنْهُ .

والمحدثين من السلف والخلف فأبوا قبول خبر المبتدعة والفساق المتأولن ، ولم يعذروهم بالتأويل ،

وقالوا : هو فاسق بقوله ، فاسق بجهله ، [فاسق] (١) ببدعته ، فتضاعف فسقه ، وعلى هذا
وقع خلاف الفقهاء في شهادتهم .

فقبلها الشافعي وابن أبي ليلى ورقصا مالك وغيره (٢) .

وكذلك لا يشترط فيمن دعا إلى بدعته ما ذكره الغساني من افتعاله الحديث وتحريفه

الرواية لنصرة مذهبه ، فإن هذا يثبت (٣) كذبه وطرح قوله ولو لم يكن ذا بدعة ، ومن شهر
بالبدعة اتهمناه أن يفعل هذان إن لم يفعله لثبوت فسقه ببدعته .

[و] (٤) قَالَ مَالِكُ : لَا يُؤْخَذُ الْحَدِيثُ عَنْ أَرْبَعَةٍ ، وَيُؤْخَذُ عَنْ () سِوَاهُمْ : رَجُلٌ مُعْلَنٌ

بِفِسْقِهِ - دَيْنٌ كَانَ أَرَوَى النَّاسَ - وَرَجُلٌ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ - دَيْنٌ كُنْتَ لَا تَخْجُمُهُ عَلَى

حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - وَصَاحِبٌ بَدْعَةٍ يَدْعُو إِلَى بَدْعَتِهِ ، وَرَجُلٌ لَهُ فَضْلٌ لَا يَعْلَمُ مَا يَحْدُثُ بِهِ .

ت أ / أ / أ ذكر مسلم عن طاوس : (إن كان صاحبك مليئاً نأخذ عنه) : يريد : ثقة يعتمد / على ما عنده ، فهو كالمليء الذي يعتمد

مُعامله ومودعه على ما في أمانته وذمته ، لأن هذا

بِمَلَأَتِهِ (٦) فِي ثِقَتِهِ وَدِينِهِ مِثْلُهُ فِي مَالِهِ (٧) -

(١) مِنْ ت .

(٢) مِنْ رِثْوَانِ شَرِيكَ ، دِإِسْحَقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

قال شريك : أربعة لا تجوز شهادتهم ، رافضى يزعم أن له إماماً مقرضاً طاعته ، وخارجي يزعم أن الدنيا أر حرب ، وقدرى يزعم
أن المنيئة إليه ، ومرجى .

ووجه قول من أجاز شهادتهم أنه اختلاف لم يخرجهم عن الإسلام ، أشبه الاختلاف في الفروع ،

ولأن فسقهم - ببدعتهم - لا يدل على كذبهم لكونهم ذهبوا إلى ذلك تديناً واعتقاداً أنه الحق ، ولم يرتكبهوا علماً بتحريمه ، بخلاف
فسق الأفعال ، إذ الفسوق نوعان .

أحدهما : من حيث الأفعال ، وهذا

لا خلاف في رد شهادته ، والثاني : من جهة الاعتقاد وهو اعتقاد البدعة .

راجع : المغني ١٤ / ١٤٨ .

(٣) فِي ت : ثَبِتَ .

(٤) مِنْ ت .

(٥) فِي ت عَنْ - (٦) فِي ت : مَلَأَتْهُ .

(٧) أول ظهور لهذا المصطلح كان في عصر التابعين ، وذلك في رواية هشام عن أبي أيوب عن أبي بن كعب حينما قال : حدثني المليء عن المليء ، يريد بهما : الثقة الذي تعتمد عليه كما تعتمد على المليء بالمال في مداينته ومعاملته ويوثق به . إكمال المعلم .

مقدمة مسلم / باب بيان الإسناد من الدين ...

إلخ ١٢٧ حد - ننا نصر بن علي الجهضمي ، حدتنا الأصمعي ، عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث . يقال : ليس من أهله .

، حدثننا محمد بن أبي عمر المكي ، حدثننا سفيان .

ح وحدثني أبو بكر بن خالد الباهلي - واللفظ له - قال : سمعت سفيان بن عيينة ، عن مسعر ، قال : سمعت سعد بن إبراهيم يقول : لا يحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا الثقات .

وحدثني محمد بن عبد الله بن قازاذ - من أفل مرو - قال : سمعت عبدان بن عثمان يقول : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وذكر مسلم (عن أبي الزناد (١) [قال] (٢) : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال : ليس من أهله) .

ليس يشترط في رواية الثقة عندنا وعند المحققين من الفقهاء والاءصولين والمحدثين كون المحدث من أهل العلم والفقه والحفظ وكثرة الرواية ، ومجالسة العلماء ، بل يشترط ضبطه لما رواه ، إما من حفظه أو كتابه ، دن كان قليلا [علمه] (٣) إذ علم من إجماع الصدر الأول قبول خبر العدل وإن كان أميا (٤) ، ومن جاء بعد قبول الرواية من صاحب الكتاب

(١) أبو الزناد هو : عبد الله بن فكوان القرشي ، روى عن ال عرج عبد الرحمن بن هرمز ، والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والشعبي ، وعنه مالك وابن عيينة وموسى بن عقبة والثوري والليث . مات سنة ثلاثين ومائه .

قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة فقيه ، صالح الحديث ، صاحب سنة ، وهو ممن تقوم به الحجة .

إذا روى عن الثقات .

تهذيب التهذيب ٥ / ٣٢ ، رجال مسلم ١ / ٣٠١١ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) شصعتمد الرواية الورع والضبط والتقوى - الموقظة : ٨٧ .

قال ابن دقيق العيد .

ولمعرفة كون الراوف ثقة طرق

- إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزن في الكتب الـ صُنمت على أسماء الرجال ، ككتاب تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما .
- تخریج الشيخن أو أحدهما في الصحيح ث إد به تخراج عه الريه بحث عن حاله أوجب الثقة بعداله ، وذلك إذا خرجه في الـ "صول"
- تخریج من خرّج الصحيح بعد الشيخين ، ومن خرّفي على كتابيهما ، إذا كان المخرّج قد سمى كتابه بالصحيح ، أو ذكر لفظاً يدل على اشتراطه لذلك .

- أن يحتج رواية من روى عن شخص فزكاه في روايته ، بأن يقول : حدثننا فلان وكان ثقة مأمونا .

قال ابن دقيق العيد .

وهذا يوجد منه ملتقطات ، يستفاد بها مالا يستفاد من الطرق الابقه ، ويحتاج إلى عناية وتبع .

الاحقأح ٣٢٧ ، مشدمة الفتأ : ١ / ٣٨١ .

١٢٨ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلأ وقال مؤأ بن عبد الله : أأأأ العأأس بن أبي رزمة ؛ قال : سمأأ عبد الله أأول : أأأأ وأأأ القوأأ - أأأ الإسناد .
وقال مؤأ : سمأأ أبا إسأأ إبراهيم بن عأأ الطالقأأ ؛ قال : أأأ لعأأ الله
أبن المبارك : أأ أبا عبد الرحمن ، أأأأ أأأ أأأ : (إن من البر بعأ البر ، أن أأأ لأوأأ مع صلاتك ، وأأأأ لأأ مع صوأك

قال .

أأأ عبد الله .

أأ أبا إسأأ ، عمن أأأ ؟ قال ! أأأ له : أأأ من أأأ شهاب بن أأأ .

أأأ : أأأ ! .

عمن ؟ قال : أأأ : عمن أأأ بن ! أأأ .

قال : أأأ ! .

عمن ؟ قال : أأأ : قال رسول الله (صلى الله عأه وسلم) .

قال :

وإن لم أأأأه وأأأأه عن أأأأ ، أأ [لم] (١) أأأأأ أهل علم .

وقأ أأأ عبد الله أأأأ في أقسام [أأأأ] (٢) الصأأأ أأأأ فيه أأأه أأأأ المعروفن بأأأأ وصأأه أأأأ أأر أأأأأ
ولا العأأأأ ، قال : كأأأر أأأأ زمانأ قال .

أأأأ أأأأ (٣) به عأأ أأأر أهل أأأأ ، قال : وإن لم أأر أأأ مالك ولا أأأ أأأأ .

قال القأأأ وأأأ أأأ : إن أأأ قول ابن أبي الزناد أأأ - وقأ أأأ أأأ عن مالك وأأأه - : إن أأأأ لم أأأأأ أهل أأأأ لما
أأأه لا من أأأأهم ولا من أأأأهم ، أو أأأأأ إأأأر أهل العلم وأأأأأ أأأأه عن أهل الإأأأأ وأأأأ لأأأأهم أأأأأ وأأأأأأ
أأأ عن سوأهم ، فأأأ [أن] (٤) لا أأأأ أأأأهم فلا ، وقأ وأأأأ أأأأ أأأ عن أأأأه ممن لم أأأأأ بأعلم ولا إأأأأ (٥) .

وأأأ مسلم أأأأ : (إن من البر بعأ البر أن أأأأ لأوأأ مع صلاتك وأأأأ

لأأأ مع صوأك (٦)) وأأأأ ابن المبارك أأه .

(٣) (٥)

(٦)

سأأأه من الأصل .

(٢) من أ .

أ : أأأأ .

(٤) سأأأه من أ .

أأأ القول لا أأأأه أأأأ مالك وأأأ أأأأ .

قال أأأأ في المأزان في أأأأ مالك بن أأأأ قال ابن الأأأأ : أأأأ أن لم أأأأ عأأأه ، أأأأ أن ما أأأأ على أنأ أأأ ، قال
: وفي أأأ (الصأأأأأ) عأأ أأأأ ما علمأ أن أأأأأ أأأ على أأأأأهم .

وأأأأأأ على أن من أأأ من المشأأأ أأأأه عنه أأأأه ، ولم أأأ بما أأأأه عأه أن أأأأه صأأأ .

مأزان ٤٢٦ / ٣ .

وأأأأأه أأأأ إلى مالك وأأأ أأأأه فأنأ قول أأأ مسلم ، وأأأ للقأأأ أن أأأه فأأأ أأأأأ المأأأأه في أأأأ المأأأأ وأأأأه

هنا ، قال : وحكى بعضهم عنا أنا لا نقبل من الأخبار إلا ما صحبه عمل أهل المدينة ، قال : وهذا جهل أو كذب ، لم يفرقوا بين قولنا برز الخبر الذي في مُقَابَتِهِ عملهم ، وبين مالا نقبل منه إلا ما وافقه عملهم .

ترتيب المدارك ١ / ٥٤

في ت : صيامك .

مقدمة مسلم / باب بباد ال الإسناد من الدين ...

إلخ ١٢٩

يَا أَبَا إِسْحَقَ ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ إِسْحَاقٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) مَفَاوِزَ ، تَقَطَّعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ عَلَى بْنِ شَقِيقٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ : دَعُوا حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ ثَابِتٍ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَسِبُ السَّلَفَ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ .

قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ! ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهْيَةَ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ ! بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، فَقَالَ يَحْيَى لِلْقَاسِمِ ! : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِكَ ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ إِذَا الدِّينَ ، فَلَا يُوجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ ، وَلَا فَرْجٌ ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ : ح .

فَقَالَ لَهُ ، الْقَاسِمُ : وَعَمَّ ذَاكَ ؟ قَالَ : لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامٍ هُدًى ، ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌ .

قَالَ : يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ : أَقْبَحُ مِنْ ذَاكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ أَخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ .

قَالَ .

فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ .

اختلف العلماء فيما يجوز أن يفعله المرء [(١)] عن غيره من أعمال البر البدنية ، واتفقوا في الانفعال المالية من الصدقات ، والعق وشبهه أنها جائزة ماضية ، وأجرى بعضهم الخف هذا المجرى لعله النفقة فيه ، وكرهه مالك ابتداءً وأجازها في الوصايا به ، وأجمعوا على أنه لا يصلي أحد عن أحد إلا شيئاً روى عن ابن عباس في امرأة نذرت صلاة فقال لابنها : (صل عنها) ، وكذلك اتفقوا في الصيام ابتداءً ، واختلفوا إذا كان نذراً أو واجباً على الميت ، فالجمهور أنه لا يصام عنه ، واحتجوا بما ورد من ذلك في الحديث ، وحجة ال الول ال ال الحديث الواردة في ذلك مضطربة ال اللفاظ ولم يجتمع فيها على ذكر الصوم ، وسنزيد ذلك بياناً عند الكلام على الحديث في / كتاب الصوم ، إدا شاء الله تعالى .

وذكرنا عَقِيلَ صَاحِبَ بُهْيَةَ ، وَاثُوَ عَقِيلَ هَذَا بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، واسمه يحيى بن المتوكل الضير (٢) ، يُعْرِفُ بِصَاحِبِ بُهْيَةَ ، امْرَأَةٌ رَوَى عَنْهَا كَانَتْ تَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَقَدْ خَرَّفَ عَنْهَا إِثُو دَاوُدَ وَرَوَى أَنَّ عَائِشَةَ سَضَّتْهَا بِذَلِكَ ، وَضَبَطَ أَسْمَاهَا بَاءً وَاحِدَةً ، (٣) [مضمومة] (٤) وهاء مفتوحة بعدها ياء التصغير .

وذكر في هذا الحديث قول يحيى للقاسم بن عبيد الله [(٥)] : لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامٍ هُدًى ، أَبِي لَكَرٍ وَعَمْرٌ ، وَقَالَ بَعْدَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ :

يعني عمر

(١) ساقطة من ت .

(٢) المدنخ ، ويقال : الكوفي ، روى عن أبيه وأمه أم يحيى ، وبُهْيَةَ ، ويحيى بن سعيد الاتصاري ، والقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر .

عند الجميع ضعيف ، وقال أحمد بن أبي يحيى : أحاديثه عن لهية منكورة ، مات سنة سبع وستين

ومائة .

تهذيب ١١ / ٢٧١ .

وبهجة كذلك ليست بحجة .

السائق ١٢ / ٤ .

(٣) في أل الصل : اسمها بواحدة .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) من ت .

ت ا الم ب

مقدمة مسلم / باب ليان أن الإسناد من الدين ...

إنح

وابن عمر .

والقاسم هذا هو [ابن عبيد الله بن عبد الله] (١) عمر بن الخطاب فهو ابنهما ، وأما على قوله أبي بكر وعمر ، فأما القاسم هذا هي أم عبيد (٢) الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر لصديق ، وباسم جده هذا لأمه سُمي (٣) ، فأبو بكر جلّه الأعلى لأمه وعمر جدّه الأعلى وذكر مسلم عن جماعة من الأئمة التصريح بتجريح جماعة من الناس وبيان جرحهم ،

فأما وجه جواز هذا (٤) فقد مرّ ، بل هو واجب كما ذكره ، وليس من باب الغيبة واللاء ذى ، إذ دعت إلى هذا الضرورة لحياطة الشريعة ، وحماية الملة ، ونصيحة الدين ، كما نجز تجريح الشهوداً لمراعاة (٥) .

إقامة الحقوق ودفع الشبهات (٦) .

(٣)

في ت : أبو عبيد الله بن ، ولعله الصواب .

(٢) في الأصل : عبد .

في ت : يُسمى .

(٤) في ت : الجرح - (٥) ساقطة من ت .

واشترطوا لتسويغ ذلك ال يقتصر الناصح في ذكر العيوب على ما يُخل بال المر المسؤول عنه .

جاء في كتاب الفروق للقرافي : ويشترط في هذا القسم - الغيبة التي لا تحرم أن تكون الحاجة مامة لذلك ، وال يقتصر الناصح في ذكر العيوب على ما يُخل بتلك المصلحة خاتمةً ، التي حصلت الماثورة فيها أو التي يعتقد الناصح أن المنصوح شرع فيها ، أو مو على عزم ذلك ، فينصحه (ن) لم يستشره ، فإن حفظ مال الإنسان وعرضه ودمه عليك واجب ، دان لم يعرض لك بذلك .

الفروق ٤ / ٢٠٥

وقد ذكر الغزالي في الإحياء والنوى في الرياض أن غيبة الرجل حياً وميتاً تباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها ، وهي ستة :

الأول : النظم .

الاني : الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب ، فيقول لمن يرجو منه إزالة المنكر : فلان يفعل كذا فازجره .

الالث : الاستفتاء ، فيقول للمفتي : ظلمي أئى بكذا ، فما سبيل الخلاص منه ؟

الراج : غدير المؤمن من ا اض ونصيحتهم ، ومن هذا الباب الماثورة في مصاهرة إنسان أو مشاركة ، أو إيداعه أو معاملته ، أو غير ذلك .

ومنه جرح الهود عند القاضي ، وجرح رواية الحديث ، وهو جائز بالإجماع ، بل واجبٌ للحاجة .

قال .

ومنه ما اذا رأى متفقها يترث! إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم ، وخاف أن يتضرر المتفقهُ بذلك ، فصحه ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيح "ولا يحمله على ذلك الحسد والاحتثار .

الخامس : أن يكون مجاهرًا بنفسه أو بدعته ، فيجوز ذكر ٣ بما يجامر به دون غيره من العيوب .

السادس : التعريف ، كأن يكون الرجلُ معروفًا بوصف يدل على عيب ، كالأعمش ، والأعرج ،

والأصم ، والأعور ، والالان حول ، وغيرهما .
 راجع الإحياء ، كافات اللسان ٩ / ٦٥ .
 وفي ضابط التعديل والحجج للشهود يقول القرافي .
 " الحجج والتعديل في الشهود عند الحاكم إنما يجوز عند توقع الحكم بقول المجرم ، ولو في مستقبل الزمان ، أما عند غير الحاكم فيحرم ، لعدم الحاجة لذلك .

والتفكه بأعراض المسلمين حرام ، والصل فيها العصمة) .
 قال : ويشترط في مدين القسيمي ، أن تكون النية فيه خالصة لله تعالى في نصيحة المسلمين عند حكامهم ، وفي ضبط شرائعهم ، أفأ متى كان لأجل عداوة ، أو تفكه بالعراض ، أو جريان مع الهوى ، فذلك حرام ، دن حصلت به المصالح عند الحكام والرواة ، فإن المعصية قد تجر للمصلحة ، كمن قتل كافراً يظنه مسلماً ، فإنه عاص بظنه ، د ان حصلت المصلحة بقتل الكافر ، وكذلك من يريق نحرراً ويظنه خلاً ، اندفعت المفسدة بفعله ، وهو عاص بظنه ، واشترط أيضاً في سَ هذا القسم الاقتصار على القوادح الخلة بالشهادة ، او الرواية ، فلا يقول : مو ابن زنا ، ولا أبوه لاعنَ أمه ، إلى غير ذلك من المؤلمات التي لا تعلق لها بالشهادة والرواية .
 الفروق ٤ / ٢٠٦ .
 مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

الخ
 ١٣١

وأما تعيين سبب الجرح في الخبر والشه الق ، فقد اختلف فيه العلماء من الفقهاء والاصوليين ، فأوجبه بعضهم مطلقاً ، وهو اختيار الشافعي وبعض أئمتنا ، ولم يوجبه آخرون (١) وهو (١) وهو ما يطلق عليه الجرح المفسر ، وشرطه مع الافة ائمة الحنفية وابو الطيب الطبري والخطيب وابن الصلاح .
 قال ابن الصلاح : وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .
 وذكر الخطيب انه الصواب ، د اليه فهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهم .

وقال التهانوي : وهو مذهب أئمتنا الاثثة الحنفية .
 راجع .

شرح أصول البزئي ي ٣ / مللا ١ .

قال : أما الطعن في ائمة الحديث فلا يقبل مجحلاً ، أى مبهمأ ، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين :
 راجع : التوضيح ٢ / ١٤ ، نزهة النظر : ١٣٧ .

وسبب اشتراطهم ذلك راجع لأمرين :

الأول : أن الجرح والتعديل مبناهما على الظن ، فربما يجرح الجارح خطأ ووهما ، ومثلوا له بقول النائي في احمد بن صالح المصري الطبري - وهو أحد أئمة الحديث ، الحفاظ المتقنين : ليس بثقة ، وكان سبب ذلك الحكم سماعه معاوية بن صالح ومو يقول : سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال : كذاب يتفلسف ، رأيتُه يتبخر في الجامع بمصر .

قال الحفاظ في الفتح بعد أن نقل توثيق أول الشأن من غير النائي له : كثر عنه البخاري وأبو داود واعتمده الذهلي في كثير من أحاديث أحمل الحجاز ، ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري ، وعلى ابن المديني وابن ثمر ، والعجلي ، وأبو حاتم الرازي ، وأما النائي فكان سىء الرأي فيه ، امتند في تضعيفه له إلى ما حكاه عن يحيى بن معين ، وهو وهم منه ، حمله على اعتقاد سوء رأيه في أحمد بن صالح ، ثم ذكر السبب الحامل له على سوء رأيه فيه فقال - قال أبو جعفر العقيلي : كان أحمد ابن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه ، فلها أن قدم النائي مصر جاء إليه ، وقد صحب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد ، فأبى ال يحدثه ، فذمب النائي ، فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد ، وشرع يثنع عليه .

أما وجه الوهم هنا فهو فيما ذكره ابن حبان من أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر يخر ابن الطبري ، وكان يقال له : ال الشمومي او ال الشموني ، وكان مشهوراً بوضع الحديث ، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان . قال الحافظ : وهو في غاية التحرير .

مقدمة ٤٠٥٠ .

وكذا ما جاء في أحمد بن بثير الكوفي ، فهتد قال فيه عثمان الدارمي : متروك ، وقواه ابن معين وأبو زرعة ، وأخرج له البخاري في كالحثب .

قال الحافظ : وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر ، اتفق اسمه واسم أبيه - قال الحافظ : وحو كما قال الخطيب .

المقدمة ٤٠٥ .

الثاني : تفاوت الناس في أسباب الجرح ، فيطلق البعض الجرح بحب ظنه وقد يكون جرحاً يخر

مسلم عند يخره من أئمة الشأن ، مثال ذلك في سؤال الإمام الأفعى عن سبب الجرح في رجل جرحوه فقال الجرح .

رأيت يبول قائماً ، فلما قال له : وما في ذلك يوجب الجرح ؟ فقال : لاءنه يقع عليه الرشيش وعلى ثوبه ثم يصلي ، فلما سئل هل رأيت يصلي ؟ قال : لا .

طبقات الشافعية الكبرى ١٩ / ٢ .

ومثله لما أتى شعبة المنهال بن عمرو ليأخذ عنه سمع صوتاً - أكما صوت طنبور في بيته - فرجع ، فقال له تلميذه وهب بن جرير : فهلا سألت ؟ عسى ألا يعلم حو ؟ الكفاية ١١٢٠ .

قال التاج السكي : وحكى أن رجلاً جرح رجلاً وقال .

إنه طينٌ سطحه بطين استخرج من حوض

السبيل .

الطبقات ١٩ / ٢ .

وكذلك لما سئل الحكم بن عتيبة عن سبب تركه الرواية عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام ، وقد ترك

شعبة الرواية عن رجل ، ولما سئل عن السبب قال : رأيت يركض على برذون .

تهذيب ٣ / ٣٠٣ .

قال المطرزي في "المغرب دا ١ / ٣٦ : البرذون التركي من الخيل ، والجمع البراذين ، وخلافها العرب . قلت .

ومن ذلك ترك الرواية عن أئمة الفقه من أئمة الرواية بزعم ائهم من أصحاب الرأكا ، قال

العلامة القاسمي في كتابه الجرح والتعديل : (وقد تجافى اربابُ الصحاح الرواية عن اهل الرأي ، فلا تكاد=

١٣٢ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنح وحدثني بشر بن الحكم العبدى ، قال : سمعتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : أَخْبَرُونِي عَنْ

أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بَهْيَةَ أَنَّ أَبَا بَلَدٍ لَعَبَدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ .

فَقَالَ لَهُ يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْظُمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَكَ ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامِ الْهُدَى - يَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ - تُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ .

فَقَالَ : أَعْظُمُ مِنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهِ ، عِنْدَ اللَّهِ ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ .

أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ .

قَالَ : وَشَهْلُ ! مَا أَبُو عَقِيلٍ يُحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ .

اختيار القاضي أبي (١) بكر وجماعة غيره من أئمتنا ، ورأوا قبول الجرح مطلقاً دون ذكر السبب (٢) ، وذهب بعضهم إلى أن المجرَّح إذا كان عالماً بصيرا بوجوه التجريح لم نستفسره = تجد اسمه لهم في سند من كتب الصحاح أو المانيد ، أو الن ، كالإمام أبي يوسف ، والإمام محمد بن الحسن ، فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في ميزان الاعتدال ، قال : ولعمري لم ينصفوهما ، وهما البحران الزاخران ، وآثارهما تشهدُ بسعة علمهما ، وتجرهما ، بل بتقدمهما على كثيرٍ من الحفاظ ، وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف ، وموطأ الإمام محمد . الجرح والتعديل : ٢٤ .

(١) في الأصل : أبو .

(٢) وذلك إذا انتفت الظنون عن الجراح واندفعت التهم وكان الجراح حبراً من أحبار الأمة ، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف ، متروكا بين النقاد .

قال التاج السبكي : " إن قولهم لا يقبل الجرحُ إلا مفستراً ، إنما هو

في جرح من ثبتت عدالته واصتقرت ، فإذا أراد رافعٌ رفعها بالجرح قيل له : اثبت ببرهان على هذا أو فيمن

لم يُعَرَّ حاله ، ولكن ابتدره جارحان ومزيجان ، فيقال إذ فاك للجارحن : قترا ما رميتماه به " .

قال : أما من ثبت أنه مجروح فيخل قول من أطلق جرحه ، لجريانه على الأصل المقرر عندنا ، ولا

نطالبه بالتفسير ، إذ لا حاجة إلى طلبه . ثم قال .

إننا لا نطلب التفسير من كل أحد ، بل إننا نطلبه حيث يحتل الحال شكاً ، إما لاختلات في الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة في الجراح ،

أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجراح ، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون بين بين ، أما إذا انتفت الظنالن

واندفعت التهم ، وكان الجراح حبراً من احبار الأمة ، مُبرأً عن مظان التهمة ، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف ، متروكا بين النقاد

، فلا تلغم عند جرحه ، ولا نحوج الجراح إلى تفسير ، بل طلب التفسير منه والحالة هذه طلبٌ لغيبة لا حاجة إليها .

قال : فنحن نقبل قول ابن معين في إبراهيم بن شعيب المدني ، شيخ روى عنه ابن وهب - انه ليس بثي -

وفي إبراهيم بن يزيد المدني : أنه ضعيف ، وفي الحسين بن الفرج الخياط : إنه كذاب يسرق الحديث .

وعلى إذا ، فإن لم جن الجرح ، لاخف إلمم مقلّم في هذه الصناعة ، جرح طائفةً غير ثابتة العدالة والثبت .

ولا نقبل قوله

في الشافعي ولو فتر وأتى بألف إيضاح ، لقيام القاطع على ثمة غير محقق بالنسبة إليه .

طبقات الشافعية ٢ / ٢٢ .

يعنى له التعصب المذهبي .

فقد قال قبل : (الجراح لا يقبل منه الجرحُ دان فسره في حى من غلبت

طاعته على معاصيه ، ومادحوه على ناميه ، ومزكوه على جارحيه ، إف انت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الواقعة في

الذى جرحه من تعصب مذهبي ، أو منافاة دنيوية كما يكون من النظراً ، أو غير ذلك ، فنقول مثلاً : لا يلتفت إلى كلام ابن أبي فئب

في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي

في أحمد بن صالح ، لأن هؤلاء أئمة مشهورون ، صار الجراح لهم كالاتى بخبر غريب ، لو صح لتوفرت الدواعى على نقله ، وكان

القاطع قائماً على كذبه .

طبقات الشافعية ٢ / ٢١ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ ١٣٣ وحد - ننا عمرو بن علي ، أبو حفص ، قال سمعتُ يحيى بن سعيد .

قال : سألتُ سُفيانَ الثوريَّ وشُعْبَةَ وَمَالِكًا وَابْنَ عِيْنَةَ ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبَتًا فِي الْحَلِّ ! يث ، فَيَأْتِيَنِ الرَّجُلَ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ .

قَالُوا : أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَّت .

والإستفسرناه ، وهو فى الشهادة أضيّق ، والميل فيها إلى الإستفسار أصوب ، إذ قد يُجرّحُ الشاهد - وإن كان مجرحه بصيراً بوجه التجريح أ بما يعتقد جرحاً (١) - ولعل الحاكم لا يراه لاختلاف الاجتهاد (٢) ، أما الخبر إذا اطلق عارف بصير فيه بالجرح فقد عدمت به الحقّة .

(١) فى ت - بما يعتقد جرحه وهو متجه .

(٢) قلت : وكذلك الحال كأ الرواية فينبغى الوقوف فى الجرح فيها على اختلاف المذامب والعقائد والمشارب عند أئمة التحقيق من المتأخرين .

قال ابن دقيق العيد : يجب أن تنفقد مذاهب الجارحن والمزكن مع مذاهب من تكلموا فيه ، فإن رايها مختلفة فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف ، حتى يتبين وجهه بياناً لا شبهة فيه ، وما كان مطلقاً أو غير مفتر ، فلا يُجرّحُ به ، فإن كان المجروح موثقاً من جهة أخرى فلا تحفل!ق بالجرح المبهم ممن خالفه .

! إن كان غير موثق فلا تحكمن بجرحه ولا بتعديله .

كذلك الاخ!الأف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة قال : فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم فى بعض . ومذه غمرة ، لا يخلص منها إلا العالم الوافى بشواهد الشريعة .

ثم قال : ولا بدّ مع ذلك من معرفة التواعد الا"صولية ، والتمييز بين الواجب والجائز والمستحيل العقلى والمستحيل العاس ، فقد يكون المتميّز فى الفقه جاملاً بذلك حتى يعدّ المستحيل عاتةً مستحيلاً عقلاً .

ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط عظاماً لخطر فى الكلام فى الرجال ، لقلة اجتماع هذه الأمور فى المزكن ، ولذلك قلت : أعراض الملن حفرة من حفر النار ، وقفّ على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام . الاقتراح فى بيان الاصطلاح : ٣٣٧ .

وقال التاج السبكي : من شهد على آخر ، وهو مخالف! له فى العقيدة أوجب مخالفته له فى العقيدة ريبة

عد الحاكم المتبصّر ، لا يجدها إذا كانت الشهادة صائفة من غير مخالف فى العقيدة - ثم المتهود به يختلف باح!لاف الأحوال والأعراض ، وربما وضغ غرض الشاحد على المتهود عليه إيضاحاً لا يخفى على أحد ، وذلك لقربه من نصر معتقده ، أو ما أشبه ذلك ، وربما ثت وغمض ، بحيث لا يدركه إلا النهطن من الحكام ، ورأ! شامد من أهل الة سافج ، قد مقت المتدع مقتاً زائداً على ما يطلبه الله منه ، وأسألظن به اساءة أوجب له تصديق ما يبغى عنه ، فبلغه عنه شئ ، فغلب على ظنه صدقه ، فشهد به ، فسبيل الحاكم التوقف فى مثل هذا إلى أن يتبين له الحال فيه ، ولتعلم من مذه سبيله أنه أتى من جهل وقلة دين ، قال : ومهذا قولنا فى سنى يجرح مبتدعاً ، فما الظن بمبتدع يجرح!منجا .

طبقات الثافع!ة الكبرى ٢ / ١٦ .

وعلى ذلك فإن الجارح الذى يقبل جرحه لا بد أن يجمع شروطاً أربعة .

١ - أن يكون عالماً بأسباب الجرح ، فى ورع وتموى وصدق وتنزه عن التعصب إذ قد يكون الجارحُ معروفاً بالعلم ويكون قايس التقوى ، فإن علمه - كما قال ابن دقيق العيد - يقتضى ان يجعل أهلاً لمع قوله وجرحه ، فيقع الخلل بسبب قلة ورعه وأخذه بالوهم .

الاقتراح : ٣٤٢ .

٢ - أن يكون خبيراً بمدلولات الألفاظ لان جما ال اللفاظ العرفية التى تختلف باختلاف عرف الناس ، وتكون فى بعض ال الزمنة مدحاً وفى بعضها دماً ، قال التاج : ومذا أمرٌ شدي لا يدركه إلا قعيد بالعلم .

٣ - عليما بال الحكام الشرعية ، حتى لا يظن الحلال حراماً فيجرخ به .

٤ - علماً باختلاف المذاهب .

الاقتراح : ٣٤٢ ، طبقات الثافعية ٢ / ١٢ ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : ٧٩ ، المنهج الإسلامى في الجرح والتعديل : ٢٦ .
١٣٤ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إِنِّحْ وَحَثْنًا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ التَّضَرِّيْقُولُ : سِئْلَ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى اسْكَفَةِ الْبَابِ .
فَقَالَ : إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ .

قَالَ مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَقُولُ : أَخْنَثُهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ ، تَكَلَّمُوا فِيهِ .

سَ وَحَدَّثَنِي خَنَاجُ بْنُ الثَّمَالِغِرِ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدِيهِ .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازْدُ ، مِنْ أَهْلِ مَرْوَ ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَلَى بْنُ حُسَيْنٍ

ابْنُ وَاقد ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ : إِنْ عَتَادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بَاعٍ مَرِّ عَظِيمٍ

، فَتَرَى أَنَّ أَقُولَ لِلنَّاسِ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ ؟ قَالَ سُفْيَانُ : بَلَى .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَكُنْتُ ، إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَتَادُ ، أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ ، وَأَقُولُ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ .

وذكر مسلم عن ابن عون قوله : إن شهرًا نركوه ، هذه الرواية الصحيحة بالنون والزاي ، وهكذا سماعنا فيه من الأسدي عن السمرقندي

عن الفارسي ، وكذا [أقرأناها على] (١) ابن أبي جعفر عن الطبري عن الفارسي عن الجلودي ، وسمعناها من القاضي الصدفي وغيره
عن العذري ، وسائر الرواة تركوه ، بالخاء والراء .

وبالنون والزاي ذكر هذا الحرف الهروي وفسره ، وهو الأشبه بمساق الكلام ، ومعناه : طعنوا فيه ، [وهو] (٢) مأخوذ كن النيزلي

وهو الرمح القصير ، ومنه الحديث : (يقتل عيسى الدجال بالنزك) وقد وقع مفسراً في الحديث نفسه من رواية العقيلي فقال : أى نحوه

(٣) ، وذكره الترمذي أيضاً (١) في ت : قرأها عن .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) وفي النهاية : (النزك الذى يعيب الناس ثا ، والحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في النهاية .

وسهر بن حوشب مولى الصحابة أسماء ، كان مأ بكار علماء التابعين ، حدث عنها وعن أبي مريرة ،

وعائشة وابن عباس ، وابن عمرو ، وأم سلمة ، وأبي سعيد الخدري ، وعدة ، مخلف فيه على الجملة عند عامة المحدثين .

ويرجع سبب طعن من طعن به إلى ط رواه عن أم !ه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) هش أ : (إن الله

لا يغفر الذنوب جميعاً ولا يبالى) .

أحمد في المسند ٦ / ٤٥٤ ، والترمذي وحسنه .

وأم سلمة هي أسماء بنت يزيد بن الكن ال نصارية .

قال الذهبي فيه : فهذا ما استنكر من حديث شهر في سعة روايته ، وما فاك بالمنكر جدا .

سير ٣٧٨ / ٤ .

وعدم نكارتها يرجع إلى كونها قراءة تفسرية - كما ذكر النحاس .

راجع : ثواسات في أعلام الإسلام للمحقق : ١١٧ .

وعمله الذى تولاه وردت به روايته هو أنه كان على بيت المال .

ورد الرواية كان على هذا القول بسبب

أخذه مالا من عمله بغير اذن ، قال الذهبي فيها : د!سنادها منقطع ، ولعلها وقعت ، وتاب منها ، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال

المملكين حقاً .

سير ٣٧٥ / ٤ .

مقدمة مسلم / باب بيان الإسناد من الدين ...

إنح ١٣٥ وقال محمد : حد ثنا عبد الله بن عثمان ، قال : قال أبي ، قال عبد الله بن المبارك : انتهيت إلى شعبة فقال : هذا عباد بن كثير فأخبروه .

وحدثني الفضل بن سهل قال : سألت معلى الرازي عن محمد بن سعيد ، الذي روى عنه عباد فأخبرني عن عيسى بن يونس ، قال : كنت على بابي وسفيان عنده ، فلما خرج سألته عنه ، فاع خبرني أنه كُأبو .

وحدثني محمد بن أبي عتاب ، قال : حدثني عفان ، عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان ، عن أبيه ، قال : لم تر الصالحين في شيء كذب منهم في الحديث .

قال ابن أبي عتاب : فليقت أنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان ، فسألت عنه .

فقال

عن أبيه : لم تر أهل الخير في شيء كذب منهم في الحديث .

قال مسلم : يقول : يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب .

هكذا من قول النضر ، وكان شهر تولى بعض عمل السلطان فتكلم فيه ، لكن البخاري قال فيه : حسن الحديث ، وصح حديثه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد (١) .

وقوله في هذا الحديث : (على اسكفة الباب) يريد : عتبته السفلى التي توطأ .

ذكر مسلم قول يحيى بن سعيد : ١ لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث (٢) يقول : " يجري الكذب على لسانهم ، ولا يتعمدون الكذب " (٣) يعني : أنهم يحدثون بما لم يصح ، لقلة معرفتهم بالصحيح ، والعلم بالحديث ، وقلة حفظهم ، وضبطهم لما سمعوه ، وشغلهم بعبادتهم ، وإضرابهم عن طريق العلم ، فكذبوا من حيث لم يعلموا (٤) وإن لم يتعمدوا ، وعلى هذا يأتي قولهم : (كذب) في صالح المرء وشبهه فيما ذكر في " الأم " ، أي خطأ ، وقال : ما ليس هو ، وإن أ لم [() يتعمد ، وقد يقع في الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منهم (٦) من غلبت (٧) عليه العبادة ، ولم يكن معه علم (٨) فيضع الحديث في فضائل الأعمال ووجوه البر ، ويتساهلون في رواية ضعيفها ومنكرها ، وموضوعها ، كما قد حكى عن كثير منهم ، واعترف به بعضهم وهم يحسبون لقلة علمهم

(١) في "الاصول" .

معين ، والمثبت من ت ، وهو الصواب .

(٢) وأخرج الخطيب بلفظ : ما رأيت الصالحين في شئ أشد فتنةً ، منهم في الحديث .

الكفاية : لم ٢٤٩١ .

(٣) ساقطة من ت - (٤) في ت .

لا يعلجون .

(٥) ساقطة من ت .

(٦) تكررت في ال الصل خطأ .

(٧) في "الاصول" .

غلبته .

لأن قال ابن الجوزي : معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القصاص ، لأنهم يزدون أحاديث ترقق تثقف ، والصالح يقل فيها هذا .

الموضوعات ١ / ٤٤ .

ت ١٢ / ب

١٣٦ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إِنَّمَا حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي شَايِزُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، فَجَعَلَ يُبْلِي عَلَيَّ : حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ .
فَأَخَذَهُ الْبَوْلُ فَقَامَ .

فَنَظَرْتُ فِي الْكُرَّاسَةِ فَإِذَا فِيهَا حَدَّثَنِي أَبَانٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبَانٌ عَنْ فُلَانٍ ، فَتَرَكْتُهُ وَقُفْتُ .
قَالَ : وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيَّ يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامِ
أَبِي الْمَقْدَامِ ، حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

قَالَ هِشَامٌ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ يُحْيَى بْنُ فُلَاطٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَفَّانَ : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ .

فَقَالَ :
إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قَبْلِي هَذَا الْحَدِيثُ ، كَانَ يَقُولُ .
حَدَّثَنِي يُحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ ادَّعَى - بَعْدُ - أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ .
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ بْنَ جَبَلَةَ يَقُولُ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : " يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ " ؟ قَالَ : سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ .
انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ .

انهم يُحْسِنُونَ صِنْعًا ، وربما احتجوا في ذلك بالحديث المأثور عن أبي هريرة يرفعه إلى النبي كله اله قال : " إذا حدَّثتم عني حديثًا تعرفونه ولا تتكرونه فصدقوا به ، قلته أو لم أقله ، فإني أقول ما يُعْرَفُ ولا يُنْكَرُ (١) وهو حديث ضعفه "الاصيلي وغيره من "الائمة" ، وتأوله الطحاوي وغيره ، ومعناه : لو صحَّ ظاهره وهو أنه ما جاء عنه موافقاً لكتاب الله وما عُرِفَ من سنته غير مخالف لشريعته ولا يحقق أنه قاله بلفظه بل فيه فيصدق به - أي بمعناه - لا بلفظه ، إذ قد صحَّ من أصول الشريعة انه قاله بغير هذا اللفظ ولا يكذب به إذ قد يحتمل أنه قاله وذكر حديث عبد الله بن عمرو : (يوم الفطر يوم الجوائز) يريد الحديث الذي يرويه (٢) [ائه] (٣) " إذا كان يوم الفطر وقفت الملائكة على أفواه الطرق (٤) ونادت : يا معشر المسلمين ، اغدوا إلى رب رحيم ، يأمر بالخير ويثيب عليه الجزل ، أمركم بالصيام فصمتم ، وأطعتم ربكم ، فاقبلوا جوائزكم ، فإذا صلوا العيد نادى مناد من السماء : ارجعوا إلى منازلكم راشدين قد (٥) غفرت ذنوبكم كلها ، ويسمى / ذلك اليوم يوم الجائزة (٦) .

(١) الحديث أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١١ / ٣٩١ ، وابن عدى في الكامل ١ / ٢٦ -

(٢) في ت : يروى .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) في ت : الطريق .

(٥) في ت : فقد .

(٦) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ١ / ١٩٦ ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه جابر الجعفي ، وثقه الثوري وروى عنه هو وشعبة ، وضعفه الناس ، وهو متروك .
مجمع ٢ / ٢٠١ .

مقدمة مسلم / باب بيان الالإسناد من الدين ...

إل

١٣٧

قَالَ : ابْنُ قَهْرَازٍ .

وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، قَالَ :

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ - رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ ، صَاحِبَ الدَّمِ قَدَرِ الدَّرَةِ ! ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا ، فَجَعَلْتُ أُسْتَحِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْني جَالِسًا مَعَهُ .

كُرِّهَ حَدِيثُهُ .

حَدَّثَنِي ابْنُ قَهْرَازَدَ .

قَالَ : سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ؟ قَالَ :

بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللِّسَانِ ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ؟ قَالَ .

حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ ، وَكَانَ كَذَّابًا .

حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَحْشَرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُفَضَّلٍ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ .

حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَادِبِ!! نَ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ : قَالَ عَلْقَمَةُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ .

فَقَالَ الْحَارِثُ : الْقُرْآنُ هَيِّنٌ ، الْوَحْيُ أَشَدُّ .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ : " رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ (كَذَا صَوَابُهُ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ ، وَرَوَايَةُ كَافَّةُ شَيْوَخِنَا فِيهِ عَنْ الْعِزَّى وَالطَّبْرِيِّ وَالسَّمَرْقَنْدِيِّ بِضَادٍ مَعْجَمَةٍ ، [وَهُوَ خَطَأً] (١) ، وَثَبَتْنَا مَتَقْنُوهُمْ عَلَى الصَّوَابِ الْمُتَقَدِّمِ فِيهِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ لِحَيِّ تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ وَقَالَ (٢) : هُوَ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ (٣) .

وَقَوْلُهُ فِيهِ أ " صَاحِبُ الدِّمِ ، ١ قَدَرِ الدَّرَمِ " ، يُرِيدُ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ رَوْحٌ هَذَا عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَلَطُ أَبِي حَهْرِيرَةَ يَرْفَعُهُ :

" تَعَادَ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرَمِ) ، وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ لَا ؟ (٤) ، وَهَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى هَذَا اخْتَلَفُوا فِيمَنْ صَلَّى بِهَا ، فَأَوْجَبَ بَعْضُهُمُ الْإِعَادَةَ بِكُلِّ حَالٍ وَبَعْضُهُمْ رَأَى الْوَقْتَ فِي الْإِعَادَةِ ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ السَّاهِي وَالْعَامِدِ ، فَيُعِيدُ عِنْدَهُ السَّاهِي

(١) ! قَطُّ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ فِي الْهَامِشِ بِسَهْمٍ .

(٢) فِي ت : فَقَالَ -

(٣) قَالَ : رَوْحُ بْنُ غُطَيْفٍ الثَّمَمِيُّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَصْعَبٍ ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ ، مِنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ سَمِعَ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ بَنَ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِيعَةً .

" تَعَادَ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرَمِ) - التَّائِيحُ الْكَبِيرُ ٢ / ١ / ٣٠٨ .

(٤) ذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّ فِرْصَ الطَّهَارَةِ إِزَالَةُ الْحَدَثِ ، فَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى أَحَدٍ قَوْلُهُ فِيهِ .

الْمَعْنَى ١ / ١٥٥ .

١٣٨ مقدمة مسلم / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ...

إِنِّحْ وَحَدَّثَنِي خُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ : تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، وَالْوَحْيُ فِي سَنَتَيْنِ .

أَوْ قَالَ : الْوَحْيُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، وَالْقُرْآنُ فِي سَنَتَيْنِ .

وَحَدَّثَنِي خُجَّاجٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُغِيرَةِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّ الْحَارِثَ أَثْبَهَ .

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ ، قَالَ : سَمِعَ مُرَّةَ الْهَمْدَانِي

فِي الْوَقْتِ وَالْعَامِدُ أَبَدًا ، وَاضْطَرَبَ مَذْهَبُنَا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِلَّا الْإِعَادَةَ جَمْلَةً ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الْعَفْوِ عَنْ يَسِيرِهَا ، فَذَهَبَ أَهْلُ الْعِرَاقِ إِلَى أَنَّ قَدْرَ الدَّرْهِمِ مِنْ جَمِيعِ النِّجَاسَاتِ مَعْفُوٌّ عَنْهُ ، قِيَاسًا عَلَى مَوْضِعِ الْاسْتِجْمَارِ ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا دَمٌ وَلَا غَيْرُهُ وَيُغْسَلُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا ، وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا فِي الدَّمِ ، فَأَرَادَ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِهِ لِلضَّرُورَةِ الْإِلَازِمَةِ مِنْهُ [مِنْ

الْبِرَاقِثِ] (١) وَحَكَ الْبُتْرُ (٢) وَشَبَّهَ ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْعَفْوِ عَنْ يَسِيرِ دَمِ الْحَضِيضِ .
[وَ (٣) فِي الْمَذْهَبِ عَنْ (٤) يَسِيرِ دَمِ غَيْرِ الْإِنْسَانِ وَيَسِيرِ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ قَوْلَانِ (٥) .

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَنْ رَخَّصَ فِي يَسِيرِهِ ، هَلِ الدَّرْهِمُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ فَرَّةٌ قَلِيلَةٌ وَمَرَّةٌ كَثِيرَةٌ وَمَرَّةٌ وَقَفَ فِيهِ ، وَقَالَ : لَا أَجِيبُكُمْ إِلَى هَذَا الضَّلَالِ ، وَحَدَّثَ أَحْمَدُ الْكَثِيرُ بِشَبْرٍ فِي شَبْرٍ ، وَنَقَلَ الْخِطَّاءُ عَنْ مَذْهَبِنَا فِي ذَلِكَ قَوْلًا مُنْكَرًا عِنْدَنَا (٦) .
وَذَكَرَ مُسْلِمٌ قَوْلَ الْحَارِثِ الْأَعُورِ : (تَعَلَّمْتُ الْوَحْيَ فِي سَنَخِينَ) ، وَقَوْلُهُ : (الْقُرْآنُ هَيِّنٌ وَالْوَحْيُ أَشَدُّ) ، وَأَوْرَثَهُ فِي جَمْلَةٍ مَا أَنْكَرَ مِنْ قَوْلِهِ وَشَفَاعَاتِ مَذْهَبِهِ ، وَأَخَذَ

(٣)

(٦)

سَقَطَ مِنْ ت .

(٢) فِي ت : الْبَثْرَةُ .

سَاقِطَةٌ مِنْ ت .

(٤) فِي ت : فِي .

لِلْوُقُوفِ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي هَذَا رَاجِعٌ : الْمَغْنَى ١ / ٤٦ ، التَّمْهِيدُ ١ / ١٠٦ ، بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ١ / ٢٢٧ ، الْمُنْتَقَى ١ / ٤٠ .

وَقَوْلُ أَحْمَدَ الْمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ هُنَا هُوَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ .

جَاءَ فِي الْمَغْنَى .

وَزَاحَرَهُ مَذْهَبُ أَحْمَدَ

أَنَّ الْكَثِيرَ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ لَا حَدَّ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاحِشًا ، وَقِيلَ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، مَا قَدْرُ الْفَاحِشِ ؟ قَالَ : مَا فَحَشَ فِي قَلْبِكَ .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ إِثْنُ سِتٍّ : كَمْ الْكَثِيرُ ؟ فَقَالَ : شَبْرٌ فِي شَبْرٍ ، وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ : قَدْرُ الْكَفِّ الْفَاخِرِ .

الْمَغْنَى ١ / ٢٤٩ .

أَشَارَ بِالْقَوْلِ الْمُنْكَرِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَاجِي مِنْ وَجْهِ حُكْمِ إِزَالَةِ الْحِجَاسَةِ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ الْقَوْلِ بِعُمُومٍ وَجُوبِهَا ، هَلْ هِيَ شَرْحٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا ؟ وَالْوَجْهَانِ ثَابِتَانِ عِنْدَهُمَا عَلَى تَفَاوُتٍ فِي اعْتِبَارِهِمَا .

قَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْقَوْلَ إِلَى الْوَلِّ وَرَجَحَهُ : إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَوَجْهٌ قَوْلُنَا : إِنَّهَا لَيْتَ ثَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْظُرُ عَلَيْهِ اضْطِحَابًا ، أَنْ كُلَّ مَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ مَعَ يَسِيرِهِ فَإِنَّهَا تَصِحُّ مَعَ كَثِيرِهِ كَدَمِ الْاسْتِحْضَاةِ .

الْمُنْتَقَى ١ / ٤١ .

إِقْدَمَةُ مُسْلِمٍ / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ...

إِنِ الْخ ١٣٩ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ : اقْعُدْ بِالْبَابِ .

قَالَ : فَدَخَلَ مُرَّةً وَأَخَذَ سَيْفَهُ .

قَالَ : وَاحْشِيَ الْحَارِثُ بِالشَّيْءِ ، فَذَهَبَ .

وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا حَمَّادُ

ابْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، قَالَ : قَاذَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ : إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ ، فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ .

حَمَرٌ ، رَوَّاهُ صَ صَ صَ ! دَص ، ص هَ أَغُوصُ صَ ! صَ صَ صَ

حدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا حماد - وهو ابن زيد - قال : حدثنا عاصم ، قال :

كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا : لَا تَجَالِسُوا الْقَصَاصَ غَيْرَ إِيَّيِ الْاَحْوَصِ ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا . قَالَ : وَكَانَ شَقِيقَ هَذَا يَرَى رَأَى الْخَوَارِجَ ، وَلَيْسَ بِإِيَّايِ وَأَثَل .

عليه فيه من الغلو والتشيع والكذب ومذاهب الروافض (١) وأرجو أن أكون [(٢) هذا من أخف أقواله لاحتماله الصواب ، فقد فسّره بعضهم أن المراد بالوحى هنا الكتاب والخط ، وعن الخطابي مثله ، قال ابن دُرَيْد : وَحَى يَحِيّ وَحِيّاً إِذَا كَتَبَ ، أَوْ ، (٣) قال الهروي : قوله تعالى / : { فَأَوْحَى إِلَهُمْ أَنْ سَبِّحُوا } (٤) أى : كت لهم فى ال الرض ، إذعان لا يتكلم ، وقيل : أوحى : رمز ، وقال بعض اللغويين : وَحَى وَأَوْحَى وَاحِدٌ ، وقاله صاحب الانفعال ، وعلى هذا فليس على الحارث دَرَكٌ ، وعليه الدَرَكُ فى غير ذلك ، لكثته لما عَرَفَ من لسح مذهبهم فى غلو التشيع (٦) ، ودعواهم من الوصية إلى على وسرّ النبي - عليه - : - (٥) .

السلام - من الوحي وعلم الغيب ما لم يُطلع عليه غيره - بزعمهم - ودعوى بعضهم من غلاتهم الوحي إلى على سيي الظن بالحارث في كلامه هذا ، وذهب به ذلك المذهب ، وقد أنكر على ما ادعته شيعته من ذلك ، وقال ابن عباس : لا وحي إلا القرآن ، ولعله فهم من الحارث معنى منكرا فيما اراده ، والله أعلم .

وقوله : (غُلْمَةٌ أَيْفَاعٌ) أى شَبَابَةٌ بالغون (٧) ، يقال : غلامٌ يَافِعٌ وَيَفَعٌ وَيَفَعَةٌ إذا شَحِثَ وبلغ ، أو كاد يبلُغ ، واسم الغلام ينطلق على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى بلوغه قال (٨) الثعالبي : فإذا قاربَ البلوغ أو بلغه يقال (٩) له حينئذ : يافعٌ وقد أَيْمَعَ ، (١) القاضي حمل على الحارث بإفراط وغلو ، والا فالرجل غير مدفوع عن أهل الحق والاعتدال ، وغاية ما شيه أن في حديثه لنا ، ودعوى غُلُوِّه في الشَّغ في لم أجِد غير ابن حبان رماه بها فيما نقله الذهبي عنه في الميزان وهو قولٌ غير ثابت لا يصلح لاعتماده دليلاً في رد الرجل وتوهميه وإطراح روايته -

(٢ ، ٣) سقطتا من ت .

(٤) مريم : ١١٠ .

(٥) في ت : تشجع (٦) في ال الصل : الشيع -

(٧) في ت : بالغين ، وال الؤل أصح .

(۸) فی ت : وقال .

(۹) فی ت : فیقال .

ت ۱۳ / ۱

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

وهو نادر ، وقال أبو عبيد : أَيْفَعُ الْغُلَامُ إِذَا شَارَفَ الْإِحْتِلَامَ وَلَمْ يَحْتَلَمْ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : " وَابْنِي قَدْ أَيْفَعٌ أَوْ كَرِبَ " (١) وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى مَا قَالَهُ الثَّعَالِبِيُّ وَيُصَحِّحُهُ ، وَأَنْ أَيْفَعٌ بِمَعْنَى بَلَغَ ، يَا لَا فَلَا مَعْنَى لَقَوْلُهُ : كَرِبَ ، إِذَا .

ذكر مسلم قول الشعبي : (حدثني الحارث ال عور ، وهو يشهد أنه من الكاذبين) انما حَدَّثَ هؤلاء الأئمة عن مثل هؤلاء (٢) ، مع اعترافهم بكذبهم وسمعوا منهم مع علمهم بجرحهم لوجوه :

منها : أن يعلخوا صُورَ حديثهم وضروبَ روايتهم ، لثلا يأتي مجهولٌ أو مُدلسٌ فيبدل

اسم الضعيف! ويجعل (٣) مكانه قوياً فيُدخل بروايته اللبس ، فيعلم المحقق لها العارف بها أن مخرجها من ذلك الطريق ، فلا يتخذ بتلييس ملبس بها ، وبهذا احتج ابن معين في روايته صحيفة معمر (٤) عن أبان (٥) .

(1)

(۲)

(٥)

قلت : صواب العبارة : (وهو يومئذ غلام قد أُنْفِعَ أو كَرَّبَ " وهو جزء من حديث أخرجه الزمخشري في الفائق ٤ / ١٥٩ ، وابن حجر في الإصابة ٧ / ٦٤٦ عن رقيقة بنت أبي صَيْفَى - وكانت للَقَّ عبد المطلب ابن هاشم .

وفيه : فقام عبد المطلب ، فاعتضد ابن ابنه محمداً فرفعه على عاتقه وموئيد غلام قد أُنْفِعَ! أو كَرَّبَ ، ثم قال : (اللهم ساذ الخُلَّةَ ، وكائفَ الكُربةَ ، أنتَ عالمٌ غيرُ مُعَلِّمٍ ، مسؤولٌ غيرُ مُبْخَلٍ ، وهذه عبيداؤك وامأوك بعناتِ حَرَمِكَ ، يشكُونُ إليك سَتَهُمَ ، فاسمَعَنَّ اللهم ، وأمطرن علينا غيثاً مريعاً مغدقا ، فإِراموا البيتَ حتى انفجرت السماءُ بمائها ، ونَطَ الوادى بُثْيجَه) قال الحافظ - بعد إirاده شيئاً منه - : قال أبو موسى بعد إirاده : هذا حديث حسن . وقال في المشارق .

الواحد يفعه ، ويافع على غير قياس ، فمن قال : يافع ، ثنى وجمع ، ومن قال : يفعه كالأثنين والواحد والجماعات سواً . والخفاح أيضاً المشرف من الأرض ، ويكون غلام يفَع كذلك إذا أشرف على الاحتلام ١٠ هـ .

٢ / ٣٠٥ .

في ال الصل .

هذا ، والمثب! من ت " (٣) في ت : فيجعل .

ححو معمر بن راشد ، شيخ الإسلام ، الإمام الحافظ ، كان من أوعية العلم ، وهو أول من رحل إلى اليمن . قال فيه ابن جرير : ان معمرأ شرب من العلم بأنقع .

وقال أحمد : لست تضم معمرأ إلى أحد وعيق عثمان بن أبي شيبة : سألت يحيى القطان من أثبت شئ الزهري ؟ قال : مالك ثم ابن عيينة ، ثم معمر .

وقال عبد الرزاق : للث عن معمر عشرة آلاف حديث . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .

الطبقات الكبرى ٥ / ٤٦ ، التاريخ الكبير ٧ / ٣٧٨ ، الجرح والتعديل ٨ / ٢٥٥ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٤٣ ، سير ٥ / ٧ ذكرنا ما في هذا القول من احتمال يرد الاستدلال به على اطراح الحارث .

وما استدلل به القاضي : هنا من رواية ابن معين صحيفة معمر فغير مسلم ، فإن اثنان وهو ابن أئ عياش يان ضعف فلم يرم بتهمة الكذب . قال ابن أبي حاتم - سئل أبو زرعة عن أبان بن أبي عياش ؟ فقال : بصرى ، ترك حديثه ، ولم يقرأ علينا حديثه ، فقل له : هو ، كان يعتمد الكذب ؟ قال : لا ، كان يجمع الحديث من أنس وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يميز بينهم . الجرح والتعديل ٢ / ٢٩٦ .

وقال بن أئ حاتم : سمعت أبي يقول : اثنان بن أبي عياش متروك الحديث ، وكان رجلاً صالحاً ، لكن بلى بسوء الحفظ . السابق .

وقال البخاري : أبان بن أئ ع!س ، وهو أبان بن فيروز ، أبو إسماعيل البرى ، عن أنه ، كان شعبة سى الرئ نيه . الضعفاء الصغير : ٢٤ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

١٤١

والثانى : أن يكون الرجلُ إنما تُركَ لأجل (١) غلظه وسوء حفظه ، أو يكون ممن أكثر فأصاب واخطأ فتروى أحاديثه ، والحفاظ يعرفون وهمه وغلظه وما وافق فيه الأثبات وما خالفهم فيه ، فيدعون تخليطه (٢) ، ويستظهرون بصحيح حديثه لموافقته غيره ، وبهذا احتجَّ الثورى حيا نهى عن الكلبي (٣) فقل له : أنت تروى عنه ؟! قال : أنا أعلم صدقه من كذبه ، وهم لا يروون شيئاً منها للحجة بها والعمل بمقتضاها .

وقال النسائى : متروك الحديث .

كتاب الضعفاء والمتروكين : ١٤٨ ، وبمثله قال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين ١٤٨ .
إليك ما به ذهب من ذهب إلى تركه :

قال أحمد : قال عفان : أول من أهلك أبان بن أبي عياش أبو عوانة ، جمع حديط الحسن عامته من البصرة ، فجأ به إلى اثنان ، فقرأه عليه .
العلل ٢ / ٦٢ .

وحدثني عمرو الناقد قال : حدثنا عبد الله بن إثيري ! ، قال : رأيت شعبة في النوم قبل أين ألقاه ، وكان يعجبني لقاءه ، فلقيته ، فألته فقلت : يا أبا بسطام ، مالك ولأبان بن أبي عياش فإن مهدي بن ميمون أخبرني عن مسلم العلوي أنه رأى اثنان بن أبي عياش يكتب عند أنه .

قال : سليم ذاك الذي كان يرى الهلال قبل اليرأه الناس بيومين .
السابق ٢ / ٢٥ .

ولم يزد أحمد عند قراءة ابنه للحديث عليه أن طلب إليه أن يضرب على حديث أبان .
الابق

أقول : وعلى ذلك فترك من ترك رواية عياش ليست لكذبه .
ولهذا لم يزد الذهبي في الميزان فيه عن

أنه قال : (قال ال!ائي في (الكنى ثا : ليس بثمة ١٠ / ١٥ .
وقال ابن عدي : له روايات ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه .

وهو بين الأمر في الضعف ، وقد حدث عنه الثوري ومعمرو وابن جريج ، د إسرائيل ، وحامد بن سلمة ، وغيرهم ممن لم نذكرهم ، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب إلا أن يُنبه عليه ويغلط ، وعامة ما أتى أبان من جهة الرواة لا من جهته ، لأن أبان روى عنه قوم مجهولون لما أنه فيه ضعف ، وهو إلى الضعف أقرب مة إلى الصدق كما قال شعبة .
الكامل ١ / ٣٨٧ .

وقال الحافظ : قال مالك بن دينار .

أبان بن أبي عياش طاوس البتراء ، وقال اثوب : ملئ لنا نعرفه بالير

منذ دهر ، وقال : روى له أبو!اود حديثا واحداً مقروناً بقتائه في الصلاة : ، خص من جاء بهن " ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً .
تهذيب ١ / ١٠٠ .

وما نقله القاضي عن احتجاج يحيى بن معين أخرجه الخليل في الإرشاد عن أحمد بن حنبل ، بإشاد

صحيح بلفظ : قال أحمد بن حنبل ليحيى بن معين - وحما بصنعاً - ويحيى يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان بن أبي عياش .
تكتب لسخة أبان بن أبي عياش وتعلم أنه كذاب يضع الحديث ؟ فقال : يرحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتبه حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر عن ثابت عن أص ، أقول له : كذت ، ليس هذا من حديث ثابت ، إنما هو من حديث أبان .
الإرشاد ١ / ١٧٩ .

وأنظر .

الضعفاء والمجروحون ١ / ٣١ ، والحاكم في المدخل ٨٦ ، والخطيب في الجامع ٢ / ١٩٢ .

وبهذا يظهر أن الاثل ليحمى هو أحمد بن حنبل ، وقد يتحقق استئصاء أقواله قبل فيه -

(١) كجات : من أجل .

(٢) في ت : تحيطه .

(٣) العلامة الإخباري محمد بن السائب بن لراكلي ، كان رأساً في ال النساب ، إلا أنه ترك الحديث .

أخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن حباب يقول .

سمعت سفيان الثوري يقول عجا لمن يروى عن

الكلبي قال ابن أبي حاتم : فذكرته لا"بني وقلت له : إن النوري يروى عن الكلبي ، قال : كان لا يقصد الرواية عنه ، ولحكي حكاية تعجبا فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عه .

الجرح ٧ / ٢٧٠ .

ت ١٣ / ب

١٤٢ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنح حد"ننا أبو غسَّان ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ : لَقِيتُ جَابِرَ وَذَكَرَ مُسْلِمَ نَهَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ عَنْ مَجَالَسَةِ شَقِيقٍ ، قَالَ : وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ ، وَشَقِيقُ / هَذَا الَّذِي نَهَى عَنْ مَجَالَسَتِهِ لَتَهْمَتِهِ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ هُوَ شَقِيقُ الضَّبِّيِّ (١) الْقَاصِ ، كُوفِي (٢) ، ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ ، وَيَكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الَّذِي حَنَوَّ مِنْهُ إِبْرَاهِيمُ فِي الْكَتَابِ قَبْلَ هَذَا أَبْنَيْءَ] (٣) وَقِيلَ : إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ الَّذِي حَذَّرَ مِنْهُ إِبْرَاهِيمُ قَبْلَ هَذَا هُوَ سُلَيْمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخَعِيُّ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي فِي كِتَابِهِ عَنْ ابْنِ (٤) الْمَدِينِيِّ () .

وقول مسلم : (وليس بأبي وائل) ، يعني ليس شقيق (٦) هذا الذي نهى عن مجالسته بشقيق (٧) بن سلمة أبي وائل الأسدي المشهور ، معدود (٨) في كبار التابعين ، وقد أدرك (٩) النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يسمع منه ، قاله البخاري وغيره .

قال أبو وائل : بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) أ وأنا ابن عشر سنين (١) .

وذكر مسلم جابرًا للجعفي (١١) وأنه أظهر الإيمان بالرجعة - هذه الكلمة بفتح الراء وقد

(١) في الأصل : بالمهملة .

(٢) التاريخ الكبير ٤ / ٢٤٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٧٩ ، وقال فيه : (من قدماء الخوارج ، صدوق في نفه ، وكان يقص بالكوفة

- وكان أبو عبد الرحمن الثلمي يثنيه) .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) في ت : إبراهيم .

(٥) لم أعر عليه به .

(٦) في الأصل : شقيق .

(٧) بالأصل بالفاء أيضا .

لعا في ت : المعدود .

(٨) في ت : لقي .

(١٠) فهو اذن من المخضرمين .

حدث عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، وعمار ، ومعاذ ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء ، وأبي موسى ، وحذيفة ، وعائشة ، وخطاب .

، وأسامة بن زيد ، والأسعث بن قيس ، وأبي حاريرة ، وخلق سواهم .

وقيل : إنه روى عن أبي بكر الصديق : وحدث عنه الأعمش ، وعطاء بن الاثب ، وحماد الفقيه ، وخلق كثير ، قال ابن سعد : كان

ثقة كثير الحديث .

وقال الذهبي : كان رأسا في العلم والعمل .

مات شة اثنين وثمانيا .

طبقات ابن سعد ٦ / ٩٦ : ١٨٠ ، تاريخ البخاري ٤ / ٢٤٥ ، تاريخ بغداد

٩ / ٢٦٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٦١ ، سير ٤ / ١٦١ .

(١١) مو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، الكوفي ، أحد علماء الشيعة .

روى عن أبي الطفيل والشعبي وخلق وعنه شعبة ، وأبو عوانة ، وعدة .

قال ابن مهدي عن سفيان ت كان جابر الجعفي ورعا في الحديث ،

ما رأيت اورع منه في الحديث ، وقال شعبة : صدوق ، كان اذا قال : أخبرنا وحدثنا وسمعت فهو من اوثق الناس ، وقال وكيع : ما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة قال سفيان : كان يؤمن بالرجعة ، وقال النائي وغيره : متروك ، وقال يحيى : لا يكتب حديثه ولا كرامة .

قال الذهبي بعد أن ساق حديث عائشة أنها وهبت الحن والحسيئ ديناراً : رواه التذلل لأنه رافضة ، ولكن لا يهتمون في نقل فضل عائشة .

ميزان ٣٢٨ / ١ .

وقال أبو حنيفة : ما رأيت كذب من جابر ، ما أتيت به بئى من رأى إلا أتى فيه بأثر ، وزعم أن عنده ثلاثين

ألف حديث قال الصدفة : عامة ما قذف به أنه آمن برجعة على بن أبي طالب - رضى الله عنص إلى الدنيا .

توفى سنة ثمان " عرين ومائة ، الطبقات الـهـى ٦ / ٣٤٥ ، طبقات خليفة ١ / ٣٧٨ ، تاريخ خليفة ٢ / ٥٧٢ ،

الجرح والتعديل ٢ / ٤٩٧ ، تاريخ جرجان : ٥٠٧ ، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٩ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٦ ، الوافى بالوفيات ١ / ٣٢٢ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ ١٤٣ ابن يزيد الجعفي ، فلم أكتب عنه .

كان يؤمن بالرجعة .

حد"نا الحسن الحلواني ، حد"نا يحيى بن آدم ، حد"نا مسعر ، قال : حد ، شا جابر بن يزيد ، قبل أن يحدث ما أحدث .

وحدثني سلمة بن شبيب ، حد ، شا الحميدى ، حد - نا سفيان ، قال : كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر .

فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حل إتيه ، وتركه بعض الناس .

ف قيل له : وما أظهر ؟ قال : الإيمان بالرجعة .

وحد - نا حسن الحلواني ، حد - نا أبو يحيى الحماني ، حد - نا قبيصة وأخوه ، انهما سمعا الجرل بن مريح يقول : سمعت جابراً يقول

: عندى سبعون ألف حديث عن أبي جعفر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، كلها .

وحدثني حجاج بن الشاعر ، حد - نا أحمد بن يونس ، قال .

سمعت زهيراً يقول :

قال جابرو : أو سمعت جابراً يقول : إن عندى خمسين ألف حديث ، ما حلتئت منها بشيء قال : ثم حدث يوماً بحديث فقال : هذا

من الخمسين ألفاً .

وحدثني إبراهيم بن خالد الشكري ، قال : سمعت أبا الوليد يقول : سمعت سلاماً حكي فيها الكسر كرجعة المطلقة ، تلك بالكسر ،

[و] (١) معنى ذلك نحو ما فسره عنه بعد هذا سفيان من قول الرافضة : إن (٢) علياً في السحاب ، فلا تخرج مع من خرج من

ولده حتى ينادى من السماء أن اخرجوا معه ، ويتأولون فيه أنه أخوة يوسف : { فلن أجم إغ إيارض حتى يأذن لي أبي } (٣) ،

وأما الطائفة المعروفة بالسبائية والخرى المعروفة بالناروسية [(٤) فيدعون أن علياً لم يمت ، وأنه سيخرج فيملاها عدلاً كما ملئت

جورا ، وقال ابن سبأ

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في الاصل بفتح الهمزة ، وهو خطأ ، والتصويب من ت .

(٣) يوسف ٨٠ .

(٤) ساقطة من ت ، وهى بغير راء ، ومم أتباع رجل يسمي له عجلان من ناوس ، من اخل البصرة وقيل : نسبوا إلى قرية ناوسا ،

قالت : إن الصادق حى بعد ، ولن يموله حتى يظهر ، فيظهر أمره وهو القائم المهدي - قال الشهرستاني : وحكى أبو حامد الزوزنى أن النابغة زعمت أن عليا مات وستنشق الأرض عنه يوم القيامة ، فيملاً العالم عدلاً .
الملل والنحل بهاء! الفصل ٢ / ٦ ، مقالات الإسلاميين ٢٦٠ .
والسبائية هم اصحاب عبد الله بن سبأ .

وهم اصحاب المقالة المذكورة ، وفكروا عن ابن سبأ أنه قال لعلى - رضى الله عنه - : (أنت أنت " ، والسبائية يقولون بالرجعة ، وأن الأموات يرجعون إلى الدنيا .
مقالات الإسلاميين : ١٥ .
١٤٤
مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنح
ابن أبي مطيع يقول : سمعت جابراً الجعفي يقول : عندي خمسون ألف حديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وحديثي سلمة بن شبيب ، حد ، ثنا الحميدي ، حد - ثنا سفيان ، قال : سمعت رجلاً
سأل جابراً عن قوله عز وجل { فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين } (١) .
فقال جابر : لم ينجى تأويل هذه .

قال سفيان : وكذب .
فقلنا لسفيان : وما أراد بهذا ؟ فقال : إن الرافضة تقول : إن علياً في السحاب ، فلا نخرج مع من خرج من ولده ، حتى ينادى مناد من السماء .
يريد علياً أنه ينادى : اخرجوا مع فلان .
يقول جابر : فذا تأويل هذه الآية .
وكذب .

كانت في إخوة يوسف (صلى الله عليه وسلم) .
وحديثي سلمة ، حدثنا الحميدي ، حدثنا سفيان ، قال : سمعت جابراً يحدث بنحو
من ثلاثين ألف حديث : ما أستحل أن أذكر منها شيئاً ، وأن لي كذا وكذا .
قال مسلم : وسمعت أبا غنم ، محمد بن عمرو الرازي .
قال : سألت جرير بن

لدى جاءه بنعي على : لو جئنا بدماعه في تسعي صرة لعلنا أنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ، فذكر ذلك لابن عباس فقال :
لو علمنا ذلك ما زاجنا نسائه ولا قسمنا ماله .

قال الإمام أبو عبد الله : [قال مسلم] (٢) : " ثنا سلمة بن شبيب ثنا الحميدي ثنا سفيان قال : سمعت جابراً يحدث بنحو [من] (٣)
ثلاثين حديثاً ما أستحل أن أذكر منها شيئاً .

قال الإمام أبو عبد الله : قال بعضهم : سقط ذكر سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي [عند ابن ماهان] (٤) ، والصواب [رواية أبي
أحمد الجلودى] (٥) بإثباته ، فإن مسلماً لم يلق الحميدي (٦) [ولا حدث عنه] (٧) .
قال القاضي : الذي رواه شيوخنا في هذا

(٦)

(٧)

يوسف : ٨٠ .

- (٢) لفظ المعلم : وخرج مسلم بعد .
- (٣) من المعلم .
- لفظ المعلم .
- في نسخة أبي العلاء بن ماهر .
- (٥) ما رواه أبو أحمد وغيره ، وفي ت .
- أبي يحيى .
- مو عبد الله بن الزبير بن عبيد الله ، صاحب المسند ، حدث عن الفضيل بن عياض ، وسفيان ابن عيينة ، فأكثر عة وجود ، ووكيعة ، والثافعي ، وليس مو - كما قال الذهبي - بالمكثر ولكن له جلاله في الإسلام .
- حدث عنه البخاري ، واللف هلي ، ويعقوب الفسوي ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، وخلق سواهم .
- قال فيه أحمد بن حنبل : الحميدى عندنا إمام .
- وقال أبو حاتم : أثبت الناس في ابن عيينة الحميدى ، ومورئيس أصحاب ابن عينة ، ومحوثقة إمام .
- قال الحميدى : جالست سفيان بن عيينة ع عشرة سنة أو نحوها .
- وفيه يقول البخاري : الحميدى إمام في الحديث .
- وقال الفسوي : حدثنا الحميدى ، وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه .
- مات سنة ٢١٩ هـ .
- الطبقات ٥ / ٢٠٥ ، التاريخ الكبير ٥ / ٩٦ ، الجرح ٥ / ٥٦ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢١٤ ، سير ١٠ / ٦١٦ .
- وقد طغ مسنده بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .
- سقط من ال الصل .
- مقدمة! سلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...
- إنلخ ١٤٥
- عبد الحميد - فقلت : الحارث بن حصيرة لقيته ؟ قال .
- نعم .
- شيخ طويل السكوت ، يصر على أمر عظيم .
- حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي ، قال : حد - نبي عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد بن زيد .
- دال : ذكر أيوب رجلاً يوماً .
- فقال : لم يكن بمسقي! اللسان ، وذكر آخر فقال : هو يزيد في الرقم .
- حدثني حجاج بن الشاعر ، حدتنا سليمان بن حرب ، حدتنا حماد بن زيد ، قال :
- قال أيوب : إن لي جاراً - ثم ذكر من فضله - ولو شهد عندي على تمرتين فأريت شهادته جائزة .
- وحدثني محمد بن رافع ، وحجاج بن الشاعر ، قالا : حدثنا عبد الرارق ، قال : قال معمر : ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط إلا عبد الكريم - يعني أبا أمية - فإنه ذكره فقال : رحمه الله ، كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة .
- ثم قال : سمعت عكرمة .
- الخبر عن سفيان (١) ثلاثين ألف حديث ، وبعضهم الذي حكى عنه هذا الكلام ، ويحكي عنه ما تعلق (٢) هو الجبائي أبو علي شيخنا ، وقد جاء عن جابر في (الأم) قبل هذا عند سبعون ألف حديث عن أبي جعفر .

قال القاضي : وقال أبو عبد الله بن الحذاء - وقالوا أحد رواة كتاب / وسلم - : سألت عبد الغنى بن سعيد : هل روى! سلم عن الحميدى ؟ فقال : لم أره إلا في هذا الموضوع ولا أبعد ذلك ، أو يكون سقط قبل الحميدى رجل ، وعبد الغنى إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان فلذلك قال ما قال ، ولم يكن بعد (٣) دخلت نسخة الجلودى ، وقد ذكر مسلم قبل هذا : ثنا سلمة ثنا الحميدى - في حديث آخر - كذا هو عند جميعهم - وهو الصواب هنا أيضا إن شاء الله تعالى .

وذكر / مسلم عن أيوب أنه قال في رجل : لم يكن مستقجم اللسان ، وعن آخر : أنه ، (٤) يزيد في الرقم ، هذا كله تعريض بالكذب في نفى استقامة اللسان وفي استعارة الزيادة في الرقم كالتاجر الذي يزيد في رقم السلعة ويكذب فيها ليربح على الناس ويغرمهم بذلك الرقم ليشتروا عليه .

(١) في ت : سليمان .
(٣) زيد بعدها في "الصل لفظة : (ذلك" (٢) في ال الصل : يعلق .
(٤) ساقطة من ت .
٦ / ب

١٤٦ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنح حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ .

قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا

أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى ، فَعَجَّلَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ .

فَذَكَّرَنَا ذَلِكَ لِقِتَالَةٍ .

فَقَالَ : كَذَبَ .

مَا سَمِعَ مِنْهُمْ ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا ، يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَأْرِ .

وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ ، قَالَ :

دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتِّ الَّةِ .

فَلَمَّا قَامَ قَالُوا : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًا .

فَقَالَ قَتَادَةُ : هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ ، لَا يَعْزُضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ ، فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً

، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً ، إِلَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ .

حَدَّثَنَا - نَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ رَقَبَةَ ، أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ

يَضَعُ أَحَادِيثَ ، كَلَامَ حَقٍّ .

وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ قَوْلَ قَتَادَةَ زَمَانَ طَاعُونَ الْجَارِفِ .

قال القاضي - رحمه الله - : كان طاعون الجارف سنة تسعة عشرة ومائة بالبصرة ، وسمى بذلك لكثرة من مات فيه من الناس ، وسمى

الموت جارفاً لإجرافه الناس ، والسييل جارفاً لإجرافه ما على وجه الأرض ، والجرى : الجرف من فوق (١) الأرض واكتساح

(٢) ما عليها .

وذكر مسلم إنكار عوف على عمرو بن عبيد روايته عن الحسين : (من حمل علينا السلاح فليس منا) وقوله : (كذب والله ، و[لكنه

(٣) أراد أن يحوذها لقوله الخبيث) يعنى لمذهبه فى الاعتزال ، بإخراج أهل المعاصى من اسم الإيمان .

من الأحاديث الواردة على مثل هذا : أنه ليس ممن اهتدى بهدينا ، واقتدوا (١) بعلينا .
وقال الطحاوي : وكأن الله اختار لنبي ٤ الأمور الحمودة ونفى عنه المذمومة ، فمن عمل
الحمودة فهو منه / ، ومن عمل المذمومة فليس منه كما قال تعالى عن إبراهيم : { فَمَنْ تَبِعَنِي ت ١٤ / بِفَائِهِ مِنِّي } الآية (٢) ، وهذا
راجع إلى المعنى الأول ، وكما يقول (٣) الرجل لولده إذا لم
يرض حاله : لست مني .

وذكر مسلم قول أيوب : (إِنَّمَا نَفَرُ أَوْ نَفَرُكَ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ) : أي نفزع ونتحاشى
من روايتها ثلثا نكون أحد الكاذبين على رسول الله على ، إن كانت الغرائب من الأحاديث ، وإن كانت من الآراء والمذاهب والفتوى
فحذرا من البدع ، ومخالفة الجمهور ،
باتباعه الغريب الذي لا يعرف .
وذكر مسلم الاختلاف عن الحسن في جلد السكران من الخبيذ ، لم يختلف العلماء أنه

(١) في ت : واقتدى .

(٢) إبراهيم : ٣٦ .

(٣) كتب قبلها بالأصل : " قال " وحو خطأ .

١٤٨

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

النبيذ .

فَقَالَ : كَذَبَ .

أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : يُجْلَدُ السَّكَرَانُ مِنَ النَّبِيذِ .

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطَيْعٍ يَقُولُ :

بَلَغَ أَيُّوبُ إِنِّي أَتَيْتُ عَمْرًا ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ ؟

وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ .

إِذَا سَكَرَ حُذٌّ ، وَأَنْ كُلَّ مَسْكِرٍ لَشِدَّتِهِ الْمَطْرَبَةُ حَرَامٌ ، كَانَ نَحْرًا أَوْ غَيْرَهُ ، وَأَمَا إِنْ شَرِبَ مِنَ الشَّرَابِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَلَمْ يُسْكَرْ فَنُ يَبِيحُ

شُرْبَهُ لَا يُحَدِّثُهُ (١) وَمَنْ يَمْنَعُهُ يُحِلُّهُ ، وَهُوَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَتَأْوُلُ بَعْضُهُمْ قَوْلَ مَالِكٍ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ ، وَأَمَا الْمُجْتَهِدُ الَّذِي يَرَى

إِبَاحَتَهُ فَلَا يُحَدِّثُهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ نَظَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ جَمَاعَةً مِنَ أَلِ الثَّمَةِ الَّذِينَ كَانُوا يَشْرِبُونَهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَلِّهِمْ ، وَقَدْ كَانَتْ الْأُمُورُ تَجْرِي بِأَمْرِهِ

وَعَلَى رَأْيِهِ ، وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى حَدِّ الْمُجْتَهِدِ وَقَالَ : أَحْذَرُ وَلَا أَرُدُّ شَهَادَتَهُ (٢) .

(١) الْقَائِلُونَ بِكَذَا هُمْ أَلِ الْخَنَافِ ، وَمِثْلُهُ مَسْأَلَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَى بَسْطٍ ، حَتَّى لَا يَفْهَمُ عَنْهُمْ مَا لَمْ يَقْصِدُوهُ .

جَاءَ كَأُ بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ عِنْدَ بَيَانِ أَسْمَاءِ الْأَشْرَبَةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَكْرَةِ وَبَيَانِ مَعَانِيهَا وَأَحْكَامِهَا وَحَدِّ الْإِسْكَارِ :

" أَمَا السُّكْرُ وَالْفُضْيُخُ وَنَقْعُ الزُّبَيْبِ فَيُحْرَمُ شَرْبُ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا ، لَمَّا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْخَمْرُ مِنْ

هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ثَا وَأَشَارَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِلَى النَّخْلَةِ وَالْكَرْمَةِ .

قَالَ : وَأَمَا حَكْمُ الْمَطْبُوخِ مِنْهَا ، أَمَا عَصِيرُ الْعَتِّ إِذَا طَبَخَ أَدْنَى طَبْخَةٍ - وَمَوِ الْبَازِقِ - أَوْ ذَهَبَ نَصْفُهُ

- وَحَسُو الْمَنْصَفِ - فَيُحْرَمُ شَرْبُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ - ضَيَّ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلْثِ حَرَامٌ مَا رَوَى

عَنْ سَيِّدِنَا عَمْرٍو أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ : إِنِّي أَتَيْتُ بِشَرَابٍ مِنَ الشَّامِ طَبَخَ حَتَّى فَسَبَ ثَلَاثًا وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ يَبْقَى حَالَهُ وَيَذْهَبُ حَرَامُهُ

وَرِيحُ جَنُونِهِ ، فَرَمَ مِنْ قَبْلِكَ فَلْيَتَوَسَّعُوا مِنْ أَشْرَبَتِهِمْ ، قَالَ .

نص على أن الزائد على الثلث حرام ، وأشار إلى أنه ما لم يذهب ثلثه فالقوة المكرة فيه قائمة ، وكان ذلك بحضور من الصحابة ، ولم ينقل عنهم خلافه فكان اجماعاً منهم ، ولا يحذ شاربه ما لم يسكر ، وإذا سكر حد ، ولا يكفر مستحله .

فأما إذا طبخ العت كما موثق حتى أبو يوسف عن أبي حنيفة ال حكمه حكم العصير لا يحل حتى يذهب ثلثه ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن حكمه حكم الزبيب حتى لو طبخ أدنى طبخة يحل بمنزلة الزبيب وأما المطبوخ من نبيذ التمر ونقيع الزبيب أثنع طبخة ، والمنصن ! منها فيحل شربه ، ولا يحرم إلا السكر منه ، وهو طاهر ، يجوز بيعه ، ويضمن متلفه ، قال : وحذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وعن محمد روايتان : كأ رواية لا يحل شربه ، لكن لا يجب الحد إلا بالسكر ، وكأ رواية قال - لا تخرمه ولكن لا أشرب منه . بدائع الصنائع ٦ / ٢٩٣٤ - ٢٩٤٧ .

(٢) لم أجدهما كأ كتب الساشعي ببيذه السياقة ، وغاية ما وقفت عليه كأ الأم : قال المضافي - اخبرنا إبراهيم ابن محمد عن جعفر بن محمد عن ائه أن على بن ائ طالب قال : لا أوتى بأحد شرح نحرأ أو نبيذا مسكراً إلا حددته . الأم ٦ / ١٣٠ .

قال بعض الناس : الخمر حرام ، والسكر من كل الشراب ، ولا يحرم المكر حتى يسكر منه ، ولا يحذ من ض بنبيذا مسكراً حتى يسكره . السابق ٦ / ١٣١ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

١٤٩

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ .

كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي

شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً ، وَمَرَّقَ كِتَابِي .

وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ : حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ [عَنْ] (١) صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ . فَقَالَ : كَذَبَ .

وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ فَقَالَ : كَذَبَ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : قَالَ لِي شُعْبَةُ : أَيُّتَ جَرِيرَ بْنَ

وَدُكْرَ مُسْلِمٌ كِتَابَ شُعْبَةَ لِمُعَاذِ الْعَنْجَرِيِّ : لَا تَكْتُبْ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ .

قال القاضي - رحمه الله - : وقوله : (ومرَّق كتابي لما : لعله أمره بتزيقه حذراً أن يعتقد عليه ذلك أبو شيبه أو من له امر الطعن على من قدموا .

وذكر مسلم هنا في صدر كتابه حديث الصلاة على قتلى أحد وعلى أولاد الزنا .

جاءت الآثار الصحاح عن جابر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) : "لم يُصل على قتلى أحد صلاته على الميت " (٢) ، وعن ابن عباس وابن الزبير أنه صلى يوم أحد [(٣) ١ على] (٤!) قتلى أحد ولم يغصثلوا () ومثله عن أنس ، وروى عقبة بن عامر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خرج يوماً فصرى

(١) ! اقطة من نسخة الشعب .

(٢) حديث جابر أخرجه البخارى ، كالجنازاً ، بدين الرجلين والثلاثة في قبر واحد ٢ / ١١٥ ، وأبو داود ، كالجناز ، ! الشهيد يغسل ٢ / ١٧٤ ، وكذا الترمذى والنسائى ، كالجناز ، ٦١! وابن عبد البر في المهيد ٢٤١ / ٢٤ .

ولفظ حديث جابر عند البخارف .

"أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول : (أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ ثا فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في الخد ، وقال : (أنا شبيد على هؤلاء " ، وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يُصل عليهم ولم يضتلهم " ١١٥ / ٢ .

راد اثو! اود والترمذى والنسائي : (أنا شبيد على هؤلاء يوم القيامة " ، ولفظ أنه عند أبي! اود : أن شهداً أحد لم يغسلوا ، ودفنوا بدمائهم ولم يُصل عليهم .

ثم ! اق عن أنه بمثل معنى حديث جابر .

وأخرجه الترمذى وقال .

نص غريب لا نعرفه من حديث

أنه إلا من هذا الوجه " .

معالم الن ٢٩٧ / ٤ .

ولنظ ابن عباس قال .

أمر رسول الله كله بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثابهم .

كما أخرجه ابن ماجه أيضا .

قال الخطابي : في! امناده على بن عاصم الواسطى وقد تكلم فيه جماعة ، وعطاء بن السائب ، وفيه

إثبات .

معالم الن ٢٩٤ / ٤ .

وللطبراني عن ابن عباس أن رسول الله صلى على قتلى أحد فكبر تسعا وتسعا ، ثم سبعا وسبعا ، ثم أربعاً وأربعاً ، حتى لحق بالله .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير والأوسط وإسناور حسن .

مجمع ٣ / ٣٥ وحديث عتبة أخرجه البخارى في الصحيح الكتاب والباب اللقين ، وهو جزء حديث له .

(٣) دمحاقطة من الأصل .

(٤) زياور يقتضي!ها السياق .

(٥) سقط من ت .

١٥٠ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ حازم فقل له : لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عمار ، فإنه يكذب .

قال : أبو داود : قلت لشعبة : وكيف ذاك ؟ فقال : حدثنا عن الحك ! باع شياء لم أجدها أصلاً .

قال : قلت له : باع شيء ؟ قال : قلت للحك ! أصلى النبي (صلى الله عليه وسلم) على قتلى أحد ؟ فقال : لم يُصل عليهم .

فقال الحسن بن عمار ، عن الحك ! ، عن ميسم عن ابن عباس : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) على أهل أحد أصلاته على الميت [

(١) وعن ابن عباس وابن الزبير أنه صلى يوم أحد على قتلى أحد .

فاختلف العلماء في غسلهم والصلاة عليهم باختلاف هذه الالحديث ، فذهب مالك والشافعي وأحمد والليث في جماعة أنهم لا يغسلون ولا يُصل عليهم ، وذهب أبو حنيفة والأوزاعي والثوري إلى إنهم لا يغسلون ويُصل عليهم (٢) ، وذهب ابن المسيب والحسن إلى غسلهم والصلاة عليهم (٣) ، وحجة مالك ومن وافقه الأحاديث المتقدمة وأن حديث عقبة (٤) كان بعد دفنهم بسنين ، ويعنى

(٥) الدعاء والترحم عليهم ، ولأد الصلاة على

(١) سئط من ت ، وقيد بعدها في ت : ولم يغسلوا .

(٢) قال ابن عبد البر : وبذا قال أحمد بن حنبل ، والأوزاعي واسحق وداود وجماعة فقهاء الأمصار ، وأمل الحديث وابن عليه .

التميد ٢٤ / ٢٤٢ -

(٣) وجتهد في ذلك أنه على لم يغسل شهداً أحد لكثرتهم ، وللشغل عن ذلك ، واحتج بعض المتأخرين ممن فهد مذهب الحسن وسعيد بقوله (صلى الله عليه وسلم) في شهداء أحد : (أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة) وقال : هذا يجبي على خصوصهم ، وائهم لا يشركهم في فلك غيرهم .

قال ابن عبد البر . ولم يقل بقول سعيد والحن هذا أحد من فقاها الأمصار إلا عبيد الله بن الحن العنبري البصري .

وليس مذكروا من الشغل عن غسل شهداء أحد علة ؛ لأن كل واحد منهم كان له ولي يشتغل به . ويقوم بأمره ، والعلة - والله أعلم - في ترك غسلهم ما جاء في الحديث المرفوع في دمائم أنها تأتي يوم القيامة كريح المسك .

قال : رواه الزمري عن عبد الله بن ثعلبة - تمهيد ٢٤ / ٢٢٤ . قلت : وأخرجه النسائي فيما سبق وان ذكرت ، قال - مشيراً إلى قول سعيد والحسن والمتأخرين ممن فهد مذمبهما - : القول بهذا خلاف على الجمهور ، وهو لثة الشذوذ ، والتهول بترك غسلهم أولى لثبوت ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في قتلى أحد وغيرهم .

واحتج لذلك بما أخرجه اثنا عشر عن أبي الزبير عن جابر قال : ورى رجل بمهم في صدره أو في حلقه فمات ، فأثوج في ثيابه كما هو ، قال . ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال أبو عمر : وأما الصلاة عليهم ، فإن العلماء اختلفوا في ذلك ، واختلفت فيه الآثار : فذهب مالك والليث والافعي ، وأحمد وداود ، إلى الا يصلى عليهم ، لحديث الليث عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن جابر . وقال فقها الكوفة والبصرة ، والام : يصلى عليهم ، قال : ورووا آثاراً كثيرة أكثرها مراسيل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى على حمزة ، وعلى سائر شهداء أحد .

تمهيد ٢٤ / ٢٤٤ . قلت : حديث عقبة بن عامر يدفع هذا القول ، فهو متصل في الصحيح . قال الحافظ في الفتح : قال

الزين بن المنير في حديث عقبة : (إن النبي (صلى الله عليه وسلم) خرج يوماً فصلى على أهل احد صلواته على الميت ! تحت باب الصلاة على افهيد قال : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفيها وحديث عقبة الدال على إثباتها ، قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه ، عملاً بظاهر الحديثين . فتح ٢٤٩ / ٣ .

(٤) في ت : عتبة ، وحو خطأ .

(٥) في ت : وبعنى .

مستدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

١٥١

صلى عليهم ودفنهم .

قلت للحكم : ما تقول في أولاد الزنا ؟ قال ة يصلى عليهم .

قلت : من حليث من يروى ؟ قال .

يروى عن الحسن البصري .

فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ عَنْ عَلِيٍّ .
وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ .

قَالَ : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ ، وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونًا ، فَقَالَ .
حَلَفْتُ أَلَّا أُرَوِيَ عَنْهُ شَيْئًا ، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَحْدُومٍ .

وَقَالَ : لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ .
فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَلِثٍ حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرِ الْمُرْنِيِّ .

ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ ! حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ .

ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ الْحَسَنِ .

وَكَانَ يَنْبُهِمَا إِلَى الْكَذِبِ .

قَالَ الْحُلَوَانِيُّ : سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ وَذَكَرْتُ عَنْهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونًا ، فَانْسَبَهُ إِلَى الْكَنَدِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، قَالَ : قُلْتُ لَاعِ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ : قَدْ كَثُرَتْ عَنْ عِبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَلِثَ الْعَطَّارَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا التَّضَنُّرِيُّ بْنُ شَيْلٍ ؟ قَالَ لِي : الْمَوْتُ ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الشَّهَدَاءَ أَحْيَاءُ ، وَلَأَنَّهُمْ يَبْعَثُونَ فِي دِمَائِهِمْ وَرِيحُهَا رِيحُ مَسْكٍ وَالْغَسَلُ (١) يَذْهَبُهَا ، فَوَجِبَ أَلَّا تَغَيِّرَ أَحْوَالَهُمْ ، وَلَمْ تَصِحْ عَنْهُمْ الْأَحَادِيثُ الْأَخْرَجَتْ عَنْهُمْ حَتَّى تُعَارَضَ بِهَا تِلْكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ ، وَأَمَّا وَلَدُ الزَّانَةِ فَلْيَحْمِمْ ! قِيَهُ أَثَرُ يَعُولُ عَلَيْهِ ، وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ كَغَيْرِهِ مِنْ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا قِتَاقٌ فَقَالَ : لَا يَصِلُ عَلَيْهِ ، وَسَيَأْتِي هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ [(٢) فِي كِتَابِ الْحَنَاءِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ وَلَمْ يَفْسِّرْهُ .

هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو عِمَارٍ عَنْ أَنْكَ ، أَنَّ امْرَأَةً يَتِهَالُ لَهَا : الْحَوْلَاءُ عَطَّارَةٌ ، كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ فَدَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ وَذَكَرَتْ خَبَرَهَا مَعَ زَوْجِهَا ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَكَرَ [لَهَا] (٣) فِي فَضْلِ الزَّوْجِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ ، ذَكَرَهُ النَّوْصَارِيُّ وَضَاحُ (٤) بِكَمَالِهِ فِي كِتَابِ (الْفُطُوعَانِ) لَهُ ، وَيُقَالُ : إِنَّ هَذِهِ الْعَطَّارَةَ ١١ لِحَوْلَاءِ هِيَ [(٥)] بِنْتُ تَوَيْتِ الْمَذْكُورَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ .

(٢) (٤) كَأُ لَا صَلَ : وَالْغَسِيلُ ، وَالْمُثَبِّتُ - وَكُو الْأَصْرَبُ - مِنْ ت .

فِي ت : وَالصَّلَاةُ عَلَى اظْئَمَالِ الْمُسْلِمِينَ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ت .

هُوَ كَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْحَنِّ عَلَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ وَضْعِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ وَضَاحٍ نَزِيلُ بَغْدَادٍ ، فَقِيهٌ ، حَنْبَلِيٌّ ، نَحْوِيُّ ، زَاحِدٌ ، كَاتِبٌ ، مُحَدِّثٌ ، سَمِعَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ مِنَ الْمَرْوُزِيِّ ، وَبِبَغْدَادٍ مِنْ ابْنِ التَّنَطُّحِيِّ ، وَابْنِ رُوزِيَّةٍ ، صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي الْوَقْتِ ، وَمِنْ عَمْرِ بْنِ كَرَمٍ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ ، وَمِنْ عَبْدِ اللَّطِيفِ ابْنِ الْإِطِيعِيِّ سَنَ الدَّارِقُطِيِّ ، كَانَ صَدِيقًا لِلْحَيْخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ الصَّرَصَرِيِّ .

قَالَ ابْنُ رَجُلٍ : كَانَ يَسْمَحُ النَّفْسَ ، لَهُ إِجَازَاتٌ مِنْ جَمَاعَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْهُمْ مِنْ دَمَقِ الشَّيْخِ مُوشِقِ الدِّينِ بْنِ قَدَامَةَ .

تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ صِنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَمَائَةً ، وَدُفِنَ بِحَضْرَةِ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَدِ رَجُلِهِ .

ثَوْرَاتُ ٥ / ٣٣٦ ، ذِيلُ طَبِاقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ٥٠ ٣١ ، هَدِيَّةُ الْعَارِفِيَّيْنِ ١ / ٢ ٧١ ، مَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ٧ / ٢٣١ - (٥) فِي ت - هِيَ الْحَوْلَاءُ -

١٥٢ مقدمة مسلم / باب بيان الإسناد من الدين إنْخَ اسْكُتْ .

فَإِنَّا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ .

فَسَأَلْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرَوِيهَا عَنْ أَنَسٍ فَقَالَ : : أَرَأَيْتُمْ أَرْجُلَايَا نَبَيْتُ بِالْإِسْتِوَاءِ بِاللَّهِ

عَلَيْهِ ؟ قَالَ : قُلْنَا نَعَمْ .

قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ ، مِنْ ذَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ إِنِّي لَمْ أَلْقِ أَنَسًا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : فَبَلَّغْنَا ، بَعْدَ أَنَّهُ يَرَوِي .

فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : أَتُوبُ .

ثُمَّ كَانَ ،

بَعْدَ يُحَدِّثُ .

فَقَرَّبَ .

حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ شَبَابَةَ .

قَالَ : كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ : سُؤِيدُ بْنُ عَقْلَةَ .

قَالَ شَبَابَةُ : وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يُتَّخَذَ الرُّوحُ عَرَضًا .

قَالَ فَقِيلَ لَهُ : أَيْ شَيْءٍ هَذَا ؟ قَالَ : يَعْنِي يُتَّخَذُ كُوَّةٌ فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ الْقُدُّوسِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : (سُؤِيدُ بْنُ عَقْلَةَ) ، بِالْعِيِّ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَافِ .

(وَأَنْ يُتَّخَذَ الرُّوحُ عَرَضًا) بَفَتْحِ الرَّاءِ فِي الْأَوَّلَى وَالْعِيِّ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَتَفْسِيرُهُ لَذَلِكَ بِمَا ذَكَرَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ مُسْلِمٌ أَنَّهُ

صَحَّفَ فِي ذَلِكَ ، وَأَخْطَأَ فِي الرَّوَايَةِ وَالتَّفْسِيرِ ، دَائِمًا صَوَابَهُ سُؤِيدُ بْنُ عَقْلَةَ - بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ ، وَالرُّوحُ بضمِّ الرَّاءِ وَغَرَضًا بِالْغَيْنِ

الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ، أَيْ يُتَّخَذُ مَا فِيهِ رُوحٌ غَرَضًا لِلرَّمْيِ وَشَبَهَهُ (١) ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ (٢) عَلَى الصَّوَابِ ، وَهَذَا مِثْلُ نَهْيِهِ -

عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ قَتْلِ الْمَصْبُورَةِ وَالْمُجْتَمَةِ ، وَهِيَ ذَاتُ الرُّوحِ مِنَ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ ، تُصَبَّرُ ، أَيْ تُجَبَّسُ لِيُرْمَى عَلَيْهَا ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي كِتَابِ

الصَّيْدِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي مَنْعِ أَكْلِهَا وَأَنَّهَا غَيْرُ ذَكِيَّةٍ .

وَفَائِدَةُ الْحَدِيثِ : النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْحَيَوَانِ لِغَيْرِ مَنْفَعَةٍ وَالْعَبَثِ بِقَتْلِهِ .

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ قَتْلِ مَا أُحِلَّ أَكْلُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ مَا وَجَدَ إِلَى تَرْكِتِهِ سَبِيلٌ ، ثُمَّ فِيهِ فَسَادُ الْمَالِ .

وَذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْوُحَاظِيُّ (٣) ، هُوَ بضمِّ الواو ، وَحَاطَظَ بطن من بطون حمير (٤) ، كَذَا قِيدَنَاهُ عَنْ شَيْوَخِنَا ، وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ

الْبَاجِي فِيهِ فَتَحَ الْوَاوِ .

(١) قِيدَتْ فِي الْأَصْلِ بِالْإِمَالِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : التَّقْيِيدُ .

(٣) حَوْوُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ حَبِيبٍ الْكَلَاعِيِّ الْوُحَاظِيُّ الثَّامِي .

يَرَوِي عَنْ عَطَا ، وَنَافِعٍ ، وَالشَّعْبِيِّ .

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ تَابَ ابْنُ أَقْطَعِ الطَّرِيقَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُرَوِيَ عَنْهُ ، وَقَالَ يَحْيَى : ضَعِيفٌ ، وَقَالَ مَرَّةً : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ : أَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْكَذْبِ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : أَحَادِيثُهُ مَقْلُوبَةٌ ، وَقَالَ النَّمْلَاسُ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ ، وَقَالَ

مُسْلِمٌ : ذَامِبُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ أَبُو ثَاوَدٍ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ : يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ ، لَا يَحِلُّ كِتَابُ حَدِيثِهِ ، وَقَالَ

النَّسَائِيُّ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : ضَعِيفُ الْحَدِيثِ .

الْجَرَحُ ٦ / ٥٥ ، الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ ٢ / ١١٣ ، الضَّعْفَاءُ الصَّغِيرُ ٢٠٨ .

(٤) مُرَادُ صِلْمٍ حَنَّا بَيَّانُ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَالِ التَّدْلِيلِ .

مُتَّهَمَةُ مُسْلِمٍ / بَابُ بَيَّانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ مِنْ الدِّينِ ...

إِنْخِ ١٥٣

قَالَ مُسْلِمٌ : وَسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ ، بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ بِاعِ يَوْمَ : مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعَتْ قَبْلَكُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ .
يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ .

وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ .

سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ : مَا بَلَغَنِي

عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثُهُ ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ .

وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَا ، وَحَمْرَةَ الزِّيَّاتِ

مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ .

قَالَ عَلِيُّ : فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ عَلَيْهَا فِي الْمَنَامِ ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ

مِنْ أَبَانَ ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا ، نَحْمَسَةً أَوْ سِتَّةً .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ ، قَالَ لِي أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ : اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةِ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَارُوِيٌّ عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ حَمْرَةَ الزِّيَّاتِ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْمَنَامِ فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ

أَبَانَ فَمَا عَرَفَ مِنْهَا (١) إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا .

هَذَا وَمِثْلُهُ اسْتِثْنَاءٌ وَاسْتَظْهَارٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ ضَعْفِ أَبَانَ لَا أَنَّهُ يَقْطَعُ بِأَمْرِ الْمَنَامِ ، وَلَا أَنَّ تَبْطُلُ تَجَنُّهُ سُنَّةً ثَبَتَتْ ، وَلَا يُنْجَتُ بِهِ سُئَالٌ لَمْ يَثْبُتْ بِإِجْمَاعٍ [مِنْ] (٢) الْعُلَمَاءِ .

وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (مَنْ رَأَى أَوْ فِي الْمَنَامِ] (٣) فَقَدْ رَأَى أَوْ قَدْ [(٤) رَأَى الْحَقَّ - فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَمِثُّلُ بِي) أَيْ إِنْ رُؤْيَاهُ / - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَقْمًا لَيْسَ فِيهَا لِلشَّيْطَانِ عَمَلٌ وَلَا تَبْلِيحِي ! ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ غَيْرُ مُتَسَلِّطٍ عَلَى التَّصَوُّرِ فِي الْمَنَامِ عَلَى صَوْرَتِهِ ، أَوْ يَكُونُ مَا رُؤِيَ فِيهِ مِنَ الرُّؤْيَا الصَّحِيحَةِ لَا مِنْ أَضْغَاثِ الْأَحْلَامِ ، وَقِيلَ : فَقَدْ رَأَى حَقًّا ، وَرَأَى شَخْصَهُ الْمَكْرُومَ حَقِيقَةً ، وَسَيَأْتِي كَلَامُ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا ذِيلُنَاهُ بِهِ فِي كِتَابِ الْعِبَارَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَشْمَةِ رَمَوْا جَمَاعَةً بِالْكَذِبِ : اَعْلَمْ أَنَّ الْكَافِينَ عَلَى ضَرْبِهَا : ضَرْبُ عَرَفٍ (٥) بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَهَمَّ عَلَى أَنْوَلِ :

مِنْهُمْ مَنْ يَضَعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَصْلًا إِمَّا تَرَاغَا (٦) وَاسْتِخْفَافًا ، كَالزَّنَادِقَةِ وَأَشْبَاهِهِمْ (١) فِي ت .

مِنْهُ - (٢) مِنْ ت .

(٣) ! مُحَقَّقٌ مِنَ الْأَصْلِ - (٤) فِي الْأَصْلِ : وَفَاقِدٌ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : عَرَفُوا ، وَالمُثَبَّتُ مِنْ ت - (٦) فِي ت جَدَتْ بِالْغَمَاءِ .

ت ١٥ / لا

١٥٤

المقدمة / باب بيان أن الإسناد من الدين ... الخ

وَحَدَّثَنَا نَسَائُ بْنُ إِسْحَقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :

مَنْ لَمْ يَرْجِ لِلدِّينِ وَقَارًا (١) ، أَوْ حِسْبَةً بِزَعْمِهِمْ (٢) ، أَوْ تَدِينًا كَجَهْلَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ الَّذِينَ وَضَعُوا الْأَحَالِيثَ فِي الْفَضَائِلِ وَالرَّغَائِبِ (٣) ، أَوْ

إغراباً وُسْمَعَةً كفسفة المحدثين ، أو تعصبا واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب (٤) ، أو اتباعا لهوكما أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أتوه (٥) ، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال .
ومنه من لا يضع من الحديث ، ولكن ربما وضع للبتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً .
ومنه من يقلب الأسانيد (٦) ، أو يزيد فيها ويتعمد ذلك إما للإغراب على غيره أو لرفع الجهالة عن نفسه .

(١)
(٢)
(٣)
(٤)
(٥)
(٦)

مثال ذلك فيما أخرجه البخارى فى الأوسط والخزرجى فى الخلاصة عن عمر بن صحيح بن عمران التميمى أنه قال : (أنا وضعت خطبة النبى (صلى الله عليه وسلم)) .

تهذيب ٧ / ٤٦٣ ، كتاب الضعفاء والمتروكين ٢ / ٢٢١ .
قال ابن عدى : (منكر الحديث) ، وقال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب .
وقال الدارقطى : متروك .
وقال الأزدي : كذاب .

مثاله فيما ذكره الذهبي وغيره عن محمد بن عبي الطباع ، قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث : من قرأ كذا كان له كذا ؟ قال : وضعته أرغب الناس .
ميزان ٤ / ٢٣٠ ، لسان ٦ / ١٣٨ .
ومثاله فيما ذكره الحاكم فى شأن أبى عصمة نوح بن أبى مريم ، قال : دل إنه وضع حديث فضائل القرآن الطويل لا .
المغنى ٢ / ٧٠٣ ، ميزان ٤ / ٢٧٩ ، الباعث الحثيث : ٨١ .

يدل عليه ما فكره الرامهرمزي فى كتابه المحدث الفاصل من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم قال : ٩ قال له رجل من الخوارج : إن هذا الحديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هويانا أمراً صيرناه حديثاً ١٥ ، ١٦ ، وما رواه ابن حبان فى المجروح قال : (سمعت عبد الله بن على الجبلى يقول : سمعت محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق يقول : سمعت عبد الله بن يزيد المقرئ يقول : عن رجل من أهل البدع رجوع عن بدعته ، جعل يقول : انظروا هذا الحديث ممن تأخذون ، فإنا كنا راءنا رأياً جعلنا له حديثاً ، ١ / ٦٩ .

وللوقوف على مزيد الأمثلة له يراجع : الموضوعات لابن الجوزى .

من ذلك ما أخرجه الخطيب بسنده إلى أئى سعيد العقيلي قال : لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى قباء اشود ومنطقة ، فقال أبو النجدى : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال : نزل جبريل على النبى (صلى الله عليه وسلم) وعليه قباء ومنطقة مخنجر فيها بخنجر .
تاريخ بغداد ١٣ / ٤٥٢ .

وله بسنده إلى أبى عبيد الله قال : (قال لى أمير المؤمنين المهدي : لما ائانا نعى مقاتل ، اشتد ذلك على ، فذكرته لأمير المؤمنين أئى جعفر فقال : لا يكبر عليك ، فإنه كان يقول : انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتى أحدثه ثا .
تاريخ بغداد ١٣ / ٦٧ او هذا النوع بالنسبة إلى سوابقه قليل .
راجع : الوضعفى الحديث للدكتور عمر بن حن فلاتة .

قلب الإسناد يكون بتقديم او تأخير فى اسم الراوى ، ويكون بتغيير الإسناد وتبديله كله أو بعضه .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

الخ ١٥٥ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : نِعَمَ الرِّحْلُ بَقِيَّةٌ ، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنَى الْأَسَامِي وَيُسَمَّى الْكُنَى .
كَانَ لِرَأْيِهِ يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوَحَافِيِّ ، فَتَنَظَّرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ .

ومنه من يكذب فيذعي سماع ما لم يسمع أو لقاء من لم يلق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم .

ومنه من يعمد إلى كلام الصحابة أو غيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها للنبي (صلى الله عليه وسلم) (١) .

فهؤلاء [كلهم] (٢) كذايون متروكو الحديث ، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاك فيه ، فلا تحدث عن هؤلاء ولا يقل ما حدثوا به ، ولو لم يكن منهم مما جاؤوا به من هذه الأمور إلا المرة الواحدة ، كشاهد الزور إذا تعمد ذلك [مرة

واحدة] (٣) سقطت شهادته ، واختلف هل تقل في المستقبل إذا ظهرت توبته أو زادت في الخير حالته ؟

والصنف الآخر من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ، ولكنه يكذب في حديث الناس ، [قد] (٤) عرف بذلك ، فهذا أيضاً لا يقل حديثه ولا شهادته ، قاله مالك وغيره ، وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول .

فأما من يندر منه القليل من الكذب ولم يعرف به فلا يقطع بتجريحه مثلهم (٥) إذ (٦) يتأول عليه الغلط أو الوهم ، وإن اعترف

متعمداً ذلك المرة الواحدة ما لم يضر بها مسلماً فلا يلحق بمثله الجرحة ، دن كانت معصيةً لندورها ، ولانها / لا تلحق بالكبائر الموبقات

، ولان أكثر الناس [(٧) قل ما يسلون من مواقف (٨) بعض [هذه] (٩) الهنات ، وبهذا قال مالك - رحمه الله - فيمن ترد شهادته : أن يكون كاذباً في غير شيء (١٠) .

وقال سحنون في الذي يقارف بعض الذنب كالزلة : تجوز شهادته ، لأن

(١) من ذلك ما كان من قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : (الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ،

قال ملا علي القاري : (إنه من كلام عمر - رضي الله عنه - وقيل .

إنه من قول علي وهو الأشهر ال الظاهر ، - الأسرار المرفوعة : ٣٦٧ .

ومن امثلة كلام الحكماء الذي ينسجونه كذبا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قول الحارث بن كلدة طيب العرب :

(المعدة بيت الداء ، والحمية رأس كل دواء ثا .

قال القاركا : " هو من كلام الحارث بن كلدة طيب العرب ، ولا يصح رفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)) .

ال السرار المرفوعة : ٣٢٠ ، المقاصد الحسنة : ٣٨٩ ، راجع أيضاً : رسالة الدكتور عمر بن حن فلاتة في الوضع في الحديث ٢ /

٦٢ . ساقطة من ت .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) في الأصل .

مثله .

(٦) في الأصل .

إذا -

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) في ت : الواقعة .

(٩) ساقطة من الأصل .

(١٠) راجع : الجرح والتعديج ١ / ٣٢ ، والكفاية : ١١٦ .

ت ١٦ / أ

ب ٧

١٥٦ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إِنِّحْ وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّاقِ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفَصِّحُ بِقَوْلِهِ : كَتَّابُ! إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ كَتَّابُ! .

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَعِيمٍ ، وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ .

فَقَالَ : قَالَ : حَدِيثًا أَبُو وَائِلٍ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفَيْنِ ، فَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ : أَتَرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ ؟ .

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ * فَقُلْتُ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبَّتٍ .

قَالَ : فَقَالَ الرَّجُلُ : اغْتَبْتُهُ .

قَالَ إِسْمَاعِيلُ : مَا اغْتَابَهُ .

وَلَكِنَّهُ حَكَمَ : أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَّتٍ .

وَحَدَّثَ - نَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرَوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَبِ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثَقَّةٍ .

وَسَأَلْتُهُ

أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْ مِثْلِ هَذَا ، فَإِذَا تَكَرَّرَ هَذَا مِنْهُ شَطَطٌ بِهِ شَهَادَتُهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَسْقُطُهَا كَذِبُهُ فِيمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْرِيزِ أَوْ الْغُلُوِّ فِي الْقَوْلِ ، إِذْ لَيْسَ بِكَذِبٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ! كَانَ فِي صُورَةِ الْكَذِبِ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَدِّ الْكَذِبِ وَلَا يُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ

ظَاهِرٍ لَفْظُهُ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ) (١) .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (هَذِهِ أُخْتِي) (٢) وَقَدْ أَشَارَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِنَحْوِ هَذَا .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ يَكْنَى الْأَسَامِيُّ (٣) ، وَيُسَمَّى الْكُنَى .

هَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّدْلِيلِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ صَاحِبُهُ فِي الضَّعْفَاءِ لِيُوْهِمَ أَمْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ فَهُوَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ يُلْتَمَسُ بِذَلِكَ وَيُخِيلُ أَنَّ ذَلِكَ الرَّاوي لَيْسَ هُوَ ذَاكَ الضَّعِيفُ لِتَرْكِهِ اسْمَهُ أَوْ كُنْيَتَهُ الَّتِي عُرِفَ بِهَا وَاشْتَهَرَ بِهَا ، وَيُسَمِّيهِ أَوْ يَكْنِيهِ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ ، فَيُخْرِجُهُ إِلَى حَدِّ الْجَهَالَةِ مِنْ حَدِّ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُرْحَةِ وَالتَّرْكِ ، فَيَرْفَعُ (٤) رَتَبَتَهُ عَنِ الْإِتِّفَاقِ (٥) إِلَى الْخِلَافِ أَوْ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى طَرَحِ حَدِيثِهِ الْمَتْرُوكِ إِلَى الْمَسَاحَةِ فِي رِوَايَةِ حَدِيثِ الْمَجْهُولِ ، وَأَشَدُّ مِنْهُ أَنْ يَكْنَى الضَّعِيفُ أَوْ يُسَمِّيَهُ بِكُنْيَةِ الثَّقَةِ أَوْ اسْمِهِ لِإِشْرَاقِهِمَا فِي ذَلِكَ ، وَشَهْرَةُ الثَّقَةِ بِذَلِكَ الْاسْمِ أَوْ الْكُنْيَةِ ، فَهَذَا الْبَابُ مِمَّا يَقْدَحُ فِي فَاعِلِهِ ، وَسَنَزِيدُ الْكَلَامَ / فِيهِ بَسْطًا (٦) فِي فَصْلِ التَّدْلِيلِ .

وَلِهَذَا كَانَ

(١) سَبَقَ قَرِيبًا .

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ ، ثَنَتَيْنِ فِي ذَاتِ اللَّهِ ...

وَوَاحِدَةً فِي شَأْنِ سَارَةٍ! .

(٣) فِي ت : الْأَسْمَاءُ .

(٤) فِي ت : يَرْفَعُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : الْإِيقَاتُ .

(٦) فِي ت - بَيَانًا .

مَقْدَمَةُ مُسْلِمٍ / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ...

إِنِّحْ

١٥٧

عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ .
وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحَوِيرِثِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ .
وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ .
وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ .

وَسَأَلْتُ مَالَكًا عَنْ هُوَلَا الْخَمْسَةِ ؟ فَقَالَ : لَيْسُوا أَبُو مَسِيرٍ (١) يقول : احذروا أحاديث بقيَّة (٢) فإنها غير نقيَّة ، [وكونوا من بقيتها على حذر] (٣) .

ذكر مسلم صالحاً مولى التَّوَّامَةِ (٤) ، كذا صوابه بفتح التَّاء المشددة وإسكان الواو بعدها همزة مفتوحة ، وقد تُسهَّل فتُفتح الواو وتُنقل عليها حركة الهمزة فيقال : التَّوَّمة ، ومدق ضم التَّاء وهمز الواو أخطأ ، وهي رواية أكثر المشايخ والرواة ، وكما قلناه قيده أصحاب (١) عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الـ العلى بن مهر ، الإمام ، شيخ الثام ، الغثاني الدمشقي ، الفقيه ، كان من أوعية العلم .

سمع مالك بن أنه ، د إسماعيل بن عيَّاش ، ومحمد بن مہاجر ، واخذ بمكة عن ابن عيينة وأخذ حرف نافع بن أبي نعيم عنه .
روى عنه يحيى بن معين ، واحمد بن حنبل ، واثو عبد الله البخاري ، وأبو حاتم الرازي ، وخلق سواهم ، وقال فيه ابن معين : ما رأيت منذ خرجت من بلادى احدا أشبه بالمشيخة الذين اتوكتهم من أبي مهر .

وقال : كل من ثبت أبو مهر من الاميين فهو مثبت ، وقال أبو زرعة الدمشقي : قال لي أحمد بن حنبل : عدكم ثلاثة أصحاب حديث ، الوليد ، ومروان بن محمد ، وأبو مسهر ، وقال الذهبي : لاحديثه في الكتب الستة ثا .

مات سنة ثمان عمرة ومائتين .

الطقات الكب!رى ٧ / ٤٧٣ ، التاريخ الكبير ٦ / ٧٣ ، الجرح والتعديل ٦ / ٢٩ ، تاريخ بغداد ١١ / ٧٢ ، ترتيب المدارك ٢ / ١٦٤ ، سير ١ / ٢٢٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٩٨ .

(٢) هو ابن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز ، محدث حمص ، الحافظ العالم ، أحد ماهير الأعلام .

روى عن الأوزاعي ، وشعبة ، ومالك ، وابن المبارك ، كما روى عت تلميذه إسحق بن راهويه .

كان من أوعية العلم ، لكنه - كما ذكر الذهبي - كدر ذلك بالإكثار عن الضعفاء ، والعوام ، والحمل عمن دلث وثوق .

(٣)

روى عنه شعبة ، والحمادان ، والوزاعي ، وابن جريج - وهم من شيوخه - وابن المبارك ، والوليد

ابن ملم ، ووکیع - وهم من أقرانه - د إسماعيل بن عيَّاش - وهو أكبر مة - داسخ! بن راهويه ، ونعيم ابن حضَّاد ، وثم غير هؤلاء كثير .

مات شة سبع وتسعين ومائة .

التلخ الكبير ٢ / ١٥٠ ، الضعفاء للعقيلي ١ / ٥٩ ، الجرح والتعديل ٢ / ٤٣٤ ، الكامل لابن عدى ١ / ٤٣ ، تاريخ بغداد ٧ / ١٢٣ ، سير ٨ / ٥١٨ ، ميزان ١ / ١٥٤ ، تهذيب التهذيب ٤٧٣ / ١ .

سقط من الـ الصل ، وفي ت : وكونوا منها على تقيَّة .

هو ابن نيهان ، قال بشر بن عمر : سألت مالكا عنه فقال : ليس بثقة ، وروى عبد الله بن أحمد عن ابن معين : ليس بقوى .

وقال أحمد : مالك أثوك صالحاً وقد اختلط وهو كبير ، وما أعلم به بأساً من سمع مة دديما ، فقد روى عنه أكبر أهل المدينة ، وقال الجوزجاني : سمع ابن أبي ذئب منه قديم ، وأما الشورى فجالسه بعد التغير .

وروى عباد عن ابن معين : ثقة ، وقد كان خرف قبل أن يموت ، فمن سمع مة قبل فهو ثبت .

ميزان ٢ / ٣٠٢ ، وفي المغنى للذهبي : تابعى صدوق لكنه عُقر واختلط .

المغنى ٢ / ٣٠٥ ، وقال ابن الجوزي : كان شعبة لا يروى عة وينهى عنه .

وقال مالك : ليس بثقة ، فلا يؤخذ عنه شيئاً .

الضعفاء ٢ / ٥١ ، وانظر: الضعفاء والمتروكن للنسائي : ١٩٥ .
ت ١٦ / ب

١٥٨ مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إِخْلَاقُ بَثْقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ .

وَسَأَلَتْهُ عَيْقُ رَجُلٌ آخَرَ لَسِيْتُ اسْمِهِ ؟ فَقَالَ : هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي ؟ قُلْتُ : لَا .
قَالَ : لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي .

ص ص ! ص ه ، ه ص ه ص ص ! ص ه ص ص يهص ص ص ! ص ممره ، وحديثي الفضل بن سهل ،
قال حدثني يحيى بن معين ، حدثنا حجاج ، حدثنا ابن

أَيُّ فُتْبٍ عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَانَ مُتَهَفًا .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَا؟ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَقَ الطَّالْقَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ : لَوْ خِيرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ ، لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ ، كَانَتْ بَعْرَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ .
وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو :

قَالَ زَبَدُو - يَعْنِي ابْنَ أُمِّ أُيُسَةَ : لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَائِلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرِّقِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؟ قَالَ : كَانَ يَحْيَى بْنُ أُمِّ ابْنَيْسَةَ كَذَابًا .

المؤتلف [والمختلف] (١) ، وكذلك أقتناه على أهل المعرفة من شيوخنا ، والثَّوْمَةُ هذه هي بنت أمية بن خلف الجمحي ، قاله الجارّ وغيره ، قال الواقدي : وكانت في بطن مع أخت لها ، فلذلك سُمِّيَت الثَّوْمَةُ ، وهي مولاة أبي صالح [من فوق] (٢) ، وأبو صالح هذا اسمه نيهان (٣) .

وذكر مسلم عن مالك وقد سئل عن رجل فقال : لو كان ثقةً لرأيتُه في كتي .

هذا ترجيح من مالك - رحمه الله - وتعديل منه صريح لكل من أدخله في كتبه ، وقد اختلف العلماء في رواية الثقة / عن المجهول ، فذهب بعضهم إلى أنه تعديل (٤) ، وفاب الأكثر إلى أنه ليس بتعديل حتى يُصرَحَ بعدالته بقوله أو ما يدل على ذلك ، فأما من عُرِفَ بمثل حال مالك ونُقِلَ عنه مثلُ قوله فروايته عنه إدخاله في كتبه تصريح بعدالته .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) هكذا فى الأصل وت .

(٣) المغني في ضبط أسماء الرجال : ه .

(٤) هذا إن عرف من حاله أنه لا يروى عن ثقة ولم يأت بحديث منكر ، كمالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل .

فتح المغيـث : ١٣٤ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إِلخ ١٥٩ حَد - نَبِيُّ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : ذُكِرَ فَرْقُ الْإِسْمِ عِنْدَ أَيُّوبَ ، فَقَالَ : إِنَّ فَرْقَهُ لَا يَسْ صَاحِبَ حَدِيثٍ .

وَحَدَّثَنَا - نَبِيُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ ، ذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ ، فَضَعَفَهُ حَدًّا .

فَقِيلَ لِيَحْيَى : اضْعَفُ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

ثُمَّ قَالَ : قَا كُنْتُ أَوَّلًا أَحَدًا يَرَوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ .
 حَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكِيمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ضَعْفَ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى ، وَضَعْفَ يَحْيَى بْنِ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ .
 قَالَ : حَدِيثُهُ رِيغٌ .

وَضَعْفَ مُوسَى بْنِ دِهْقَانَ ، وَعَيْسَى بْنَ أَبِي عَيْسَى الْمَلْنِيِّ .
 قَالَ : وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَيْسَى يَقُولُ : قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ : إِذَا قُلْتُ عَلَى جَرِيرٍ فَانْكُتُبْ عَلَيْهِ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ ، لَا تَكْتُبْ حَدِيثَ عُبَيْلَةَ بْنِ مُعْتَبٍ ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَالِمٍ .

قال الإمام أبو عبد الله : قال (١) مسلم في حديث آخر : " حدثني (٢) بشر (٣) بن الحكم قال : سمعت يحيى القطان ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى ، وضعف يحيى موسى بن دينار) .

وكذا صواب (٤) هذا الكلام ، وفي أكر النسخ : وضعف يحيى بن موسى بن دينار () ، وهذا وهم ، وموسى بن دينار هو المكي (٦) ، ضعفه (٧) يحيى ، وقد نقل أبو جعفر العقيلي في كتابه في (الضعفاء) كلام يحيى هذا في موسى بن دينار وعبد الأعلى وحكيم بن جبير (٨) .

قال القاضي : رواية جميع شيوخنا في (الاءم) بغير واو على الوهم ، وهذا يصححه أنه من رواية مسلم ، والصواب عندهم ما تقدم ، وكذا صححه الجياني والصدفي وغيره من شيوخنا ، ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً .

ذكر مسلم قول ابن علية : وقد تكلم رجل في رجل فقال له آخر : اغتبتك ، فقال :

ما اغتابة (٩) ولكفه حكم أنه ليس ببنت ، وقد تقم الكلام أن مثل هذا ليس بغيبة ، بل لو (١) في المعلم ؟ وقال .

(٣) لفظ المعلم : حسن .

(٥) وهو الذي عليه ما وصل إلينا من النسخ المطبوعة .

(٦) في ت .

المكئي .

به الضعفاء الكبير ٣١٦ / ١ ، ٧٥ / ٣ ، ١٥٦ / ٤ ، ١٥٧ .

(٢) في المعلم : وحدثني .

(٤) لفظ المعلم : جواب .

(٧) لفظ المعلم : وضعفه .

(٩) في الأصل ؟ ما اعابته .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَهَمِي رُؤَاةِ الْحَدِيثِ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِهِمْ كَثِيرٌ .

يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ ، عَلَى اسْتِقْصَائِهِ ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً ، لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ ، فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيْنُوا .
 وَإِنَّمَا الزَّمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ ، وَأَقْتُوا بِذَلِكَ حُجَّتَهُمْ مِنْ عَظَمَةِ الْخَطَرِ ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ ، أَوْ تَحْرِيمٍ ، أَوْ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ تَرْغِيمٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ ، فَإِذَا كَانَ الرَّأْيُ لَهَا لَيْسَ بِمَعْدَنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ ، مِمَّنْ لَمْ يَحْسُنْ مَقْصِدُهُ وَقَصْدُ مُحْضِ التَّنْقِصِ وَالْعَيْبِ

لا بيان الحال لأجل الحديث لكان غيبة ، وكذلك لو لم يكن المتكلم من أهل هذا الشأن ، ولا ممن يُلْتَفَتُ إلى قوله فيه لما جاز له ذكر ذلك ولكان غيبةً ، وهذا كالشاهد ليس تجريحه غيبةً [ولو عابه] (١) [قائل] (٢) بما جرح به على طريق المشائمة والتنقص له أدب له وكانت غيبة ، وقد قيل ليحيى بن سعيد : أما تحشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خُصَمَاكَ عند الله ؟ فقال : لاءن يكونوا خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ من أن يكون خصمي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يقول : لم حدثت عنى حديثاً تركاً أنه كذب ؟ (٣) . ذكر مسلم تجريح قوم لجماعة فيهم من يوجد تعديلهم لآخرين من الائمة ، وهذه مسألة اختلف فيها المحدثون والفهاء والأصوليون في باب الخبر وباب الشهادة ، وقالوا : إذا عدل مُعَدِّلُونَ رجلاً وجرحه آخرون فالجرح أولى ، وحكوا في ذلك إجماع العلماء مع الحجة بأن المجرح زاد ما لم يعلمه المعدل ، وهو بين ، ولا خلاف في هذا إذا كان عدد مع الحجة بأن المجرح زاد ما لم يعلمه المعدل ، وهو بين ولا خلاف في هذا إذا كان عدد المجرحين أكثر (٤) ، فإن تساؤوا فكذلك عند القاضي أبي بكر (٣) (٤)

!قط من الأصل - (٢) ساقطة من ت .
المدخل إلى دلائل النجوة ١ / ٥٧ ، فتح المغبث ٣ / ٣٢٣ -
وأخرج ابن عبد البر في التمهيد ٤٧ / ١ من طريق يحيى بن سعيد القطان يقول : سمعت عبد الرحمن ابن مهدي يقول : سألت سبعة وابن المبارك والورى ومالك بن أنه عن الرجل يتهم بالكذب فقالوا : انشره فإنه دين .
قال : وروينا عن حماد بن زيد أنه قال : كلنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لله وأهل بيته ، فقال لى .
يا أبا إسماعيل ، لا يحل الكف عنه لاءن الأمر ثين .
الترجيح بالكثرة يكون عندما يعين الجرح سبب الجرح ، وينفيه المعدل بطريق يقينى ، فيصار إلى الترجيح بالكثرة أو شدة الورع والتحفظ ، شرح مختصر ابن الحاجب ١ / ٧٠٨ .
وقال المخاوى : (ينبغى تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فُتر ، أما إذا تعارضا من غير تفيير فإنه يقدم التعديل .
قاله المزي وغيره .
شرح الألة : ١٣١ .

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إنلخ ١٦١

جَهْلَ مَعْرِفَتِهِ كَانَ اثْمًا بِفَعْلِهِ ذَلِكَ ، غَاثًا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضٍ مِّنْ سَمِعَ تِلْكَ الْا"خَبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا ، أَوْ يَسْتَعْمَلَ بَعْضَهَا ، وَلَعَلَّهَا أَوْ كَثَرَهَا أَكَاذِيبُ ، لَا أَصْلَ لَهَا ، مَعَ أَنَّ الْا"خَبَارَ الصَّحَّاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ .
وَأَهْلِي الْقَنَاعَةِ كَثُرَ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ .
وَلَا مَقْنَعٍ .

والجمهور (١) ، وفب بعض المالكية إلى توقف ال المر عند التكافى ، وقيل : يقضى بالاعدال .
فإن كان (٢) عد المعدلين أكثر فالجمهور على تقديم الجرح لليلة المتقدمة .

وذهبت طائفة إلى ترجيح الخعديل ، وقال الباجى : وهذا عندى يحتاج إلى تفصيل ، فإذا قال / المُحَدِّل : هو عدل رضى ، وقال المجرح : فاسق رأيتُه أمس يشرب الخمر ، فلا تنافى بين ال!هادتن .

وقد أثبت هذا فسقاً لم يعلمه الآخر ، فأما لو قال المعدل : ما فارقتى أمس الجامع ومثل هذا ، فقد تعارضت الشهاداتتان ، ولعل توقف من توقف من أصحابنا لهذا الوجه .

وقال اللخمي (٣) : إذا كان احتلافهما في ذلك عن كلام قاله في مجلس أو فعل فعله قُضِيَ بالاعدال لا أبه [(٤) تكاذب ، وهذا

نحو ما أشار إليه الباجي ، أن كان عن مجلسين متجانبين غلب الجرح ، وإليه يرجع قول الجمهور ، وإن تباعدت شهادة المعدل من شهادة الجرح قضى بأخيهما - وهذا مما لا يختلف فيه - إلا أن يعلم أنه كان حين شهد عليه بتقادم () الجرح ظاهر العدالة إذ ذاك ، حسب ما هو عليه الآن فيغلب الجرح .

قال القاضي : ثم يرجع إلى الصل عند تعارض الشهادات ، فإن كان قبل محمولا على العدالة ، وجاءت بعد مثل هذه الشهادة مضت عدالته على ما تقدم له وعُرف من حاله إذ سقطت الشهاداتتان ، وإن كان على غير ذلك بقي على حكمه إلى * ول ، وهل يترجح التعارض مع القول بالتوقف بالكثرة على الخلاف المتقدم .

(١) بشرط أن يكون الجرح والمعدل عارفا بصيرا بأسبابهما ، ومذا القول مهم بقاء على انعدام البب في كليهما ، حكاها الغزالي في المستصفي عن القاضي الباقلاني ١ / ١٦٢ ، ون!له الأمد كما في الإحكام ٢ / ١٢٢ .

(٢) في الأصل .

كاه ، وهو خطأ .

(٣) هو : بدر بن الهيثم بن خلف ، القاضي الفقيه الصدوق .

حدث عنه عمر بن شامين وأبو بكر بن المقرئ وجماعة .

قال الدارقطني .

كان ثقة نبيلاً .

توفي سنة مغ عرة وثلاثمائة .

تاريخ بغداد ٧ / ١٠٧ ، سير

٥٣٠ / ١٤ .

(٤) ساقطة من الاصل ، واستدركت فوق سابقتها على انها فيه .

(٥) في ت : بتقديم .

ت ١٧ / أ

١٦٢

مقدمة مسلم / باب بيان أن الإشاد من الدين إخل

وَلَا أَحْسَبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يَعْرِجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ ، وَيَعْتَدُ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا ، مِنَ التَّوَفُّنِ وَالضَّعْفِ - إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَجْهَلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا وَالْإِعْتِدَادِ بِهَا ، إِرَالَةُ التَّكْثُرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ ، وَلَآنَ يُقَالُ : مَا كَثُرَ مَا جَمَعَ فَلَانَ! مِنَ الْحَدِيثِ ، وَالْفُ مِنْ الْعَدِّ .

وَمَنْ فَا بَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ بِإِيعَافٍ نَ يُسَمَّى جَاهِلًا ، أَوَّلَى مِنْ أَنْ مَسَّبَ إِلَى عِلْمٍ ! وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَلِثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْإِسْنَادِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلٍ ، لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فُسَ الْهَ صَفْحًا - لَكَانَ رَأْيًا مَتِينًا ، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا .

إِذَا الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمَطْرَحِ أُخْرَى لِإِمَانَتِهِ وَإِنْحِمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ وَأَجْدَرُ أَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا لِلْجُفَالِ عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ وَاعْتِرَازِ الْجَهْلَةِ بِمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطَأِ الْمُخْطِئِينَ ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، رَأَيْنَا الْكُشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ ، وَرَدَّ مَقَالَتَهُ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ ، وَأَحَدَ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحَنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ ، وَالْإِخْبَارَ عَنْ سُوءِ رُؤْيِيهِ

أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَلِثٍ فِيهِ فَلَانٌ! عَنْ فَلَانٍ ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِإِيعَافٍ نَ هُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ وَجَائِزًا! أَنَّ يَكُونُ الْحَلِثُ الَّذِي رَوَى الرَّأْيَ عَنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَنَفَهُ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهَا تَقْبِيَا قُطُّ ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ - أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءُ ، حَتَّى يَكُونُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا قَدْ اجْتَمَعَا مِنْ رِهْمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا ،

أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَلِثِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يَرِدَ خَبْرُ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا ، وَتَلَاقِيَهُمَا ، مَرَّةً مِنْ إِرْهَمَا ، فَمَا فَوْقَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ فَلَكَ ،
وقال مسلم في النهي عن التحدث بالآءخبار الضعيفة كلاماً ، قال في آخره : (أو يستعمل بعضها أو أقلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها) كذا رواية شيوخنا عن الدلائل ،
مقدمة مسلم / باب بيان أن الإسناد من الدين ...

إلخ

١٦٣

وَلَمْ تَأْكُ رِوَايَةً صَحِيحَةً تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَّ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً ، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً - لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ الْخَبَرَ عَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ ،
وَالْأَمْرُ (١) كَمَا وَصَفْنَا ، حُجَّةٌ .
وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفًا ، حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لَشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ .
قُلْ أَوْ كَثُرَ ، فِي رِوَايَةِ مِثْلِ مَا وَرَدَ .

وهو محتمل مصحف غير مستقل ، والصواب روايتهم عن الفارسي : " ولعلها - أو أكثرها - أكاذيب) وأظن اللام انفصلت مما بعدها من لعلها ، فقراءه : اجلها وغرة ذكر أكثرها بعد .

(١) ضبطت في نسخة الشعر مكذا : والاءوامر ، وهو خطأ فان .

١٦٤

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

(٦) باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فِي الطُّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ ، مُسْتَحَدَثٌ ! غَيْرُ مُسَبُّوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَلِثًا ، وَجَائِزًا ! مُمَكِّنَ لَهُ لِقَاؤُهُ ، وَالسَّمَاعُ مِنْهُ ، لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا ، وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ ، فَالْرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ ! ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لِأَزْمَةٍ ! ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ ! بَيِّنَةٌ ! ، أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَّ لَمْ يَلْقَ مِنْ رَوَى عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مَبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا فَالْرَّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا ، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيْنَا .
فَيُقَالُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ : قَدْ أُعْطِيتَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلُكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ ، عَنْ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ ، حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ .

ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ ، فَقُلْتَ .

حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا الثَّقَيَّاءَ مَرَّةً فَصَاعِدًا ، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا .

فَهَلْ

وذكر مسلم كلام بعض الناس في المعنعن وهو قولهم : فلان عن فلان ولا يقول : حدثنا ، ولا أخبرنا ، ولا سمعت ، وقولهم ولا يحل منه على المسند إلا ما كان بين (١) متعاصرين (٢) يُعْلَمُ أَنَّهُمَا قَدْ اتَّقَيَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا ، وَمَا لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ فَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ مِنْهُ إِلَّا بِمَا شَهِدَ لَهُ لَفْظُ السَّمَاعِ وَالتَّحْدِيثِ ، وَأَنْكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا وَرَفَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ غَيْرَ التَّعَاصُرِ لَا أَكْثَرَ ، وَالْقَوْلُ الَّذِي رَفَهُ مُسْلِمٌ هُوَ الَّذِي [عَلَيْهِ] (٣) أَثْمَةُ هَذَا الْعِلْمِ عَلَى بَنِ الْمَدِينِ وَالْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِيَّ مَعَ ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُ بِالتَّدْلِيلِ .

قال أبو عمر بن عبد البر : وجدتُ أَثْمَةَ الْحَدِيثِ أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ الْمَعْنَعَنِ بغير تدليس ، إذا جمع شروطا ثلاثة : عدالتهم ، ولقاء بعضهم بعضا ، وبراءتهم من التدليس (٤) على خلاف بينهم في ذلك ، وقال ابن البجع : المعنعن بغير تدليس متصل

(١) في الأصل .

من .

(٢) في ت : المتعاصرين .

(٣) ساقطة من الأصل ، واصتدركت بالهامش .

(٤) هذا مفهوم عنه وليس لفظاً منه .

قال في التمهيد : " إن (عن دا ظاهرها الاتصال ، حتى يثبت فيها غير ذلك .

" ثم قال : " والاصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث ، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة ، وهو نفسى ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ، ويمامح نعمه في ذلك ، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذى أخبره . وكذلك من عرف بالتدليل المجتمع عليه ، وكان من المسامحين في الاءخذ عن كل أحد ، لم يحتج شيء مما رواه حتى يقول . اخبرنا ، أو سمعت ، قال : " وعلى ما ذكرته لك كثر أئمة الحديث) .

التمهيد ١ / ١٧ / ١٤ .

م!تهمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٦٥ تجد هذا الشرط الذى اشترطته عن أحد يلزم قوله ؟ وإلا فهل دليل على ما زعمت .

فإن ادعى قول أحد من علماء السلف بما زعم من إدخال الشريطة في تثبيت الخبر ، طوّل به ، ولن يجد هو ولا غيره إلى إيجاد سبيلاً ، وإن هو ادعى فيما زعم دليلًا يحتج به قيل له : وما ذاك الدليل ؟ فإن قال : قلته لأنى وجدت رواية الأخبار قديماً وحديثاً يروى أحلصم عن الآخر الحديث ولما يعينه ، ولا سمع منه شيئاً قط ، فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع ، والمرسل من

بإجماع أهل النقل ، على تورع رواته عن التدليل (١) ، دلى ما ذهب إليه مسلم ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره من أئمة النظار . وكذلك اختلفوا في لفظة : (أن فلانا) هل هي مثل : عن فلان ؟ فيقضى لها بالاتصال (٢) أو بضد ذلك ، فقال جمهورهم : إن (أن) و"عن) سواء على الشروط المذكورة في "عن) ، وزعم البرديجي أنها على الانقطاع حتى يتبين فيها السماع بخلاف (عن) (٣) .

قال مسلم : (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس

قال القاضي : اختلف العلماء في المرسل على ما يقع من الحديث وفي ثبوت الحجة

به ، فأما الفقهاء والأصوليون فيطلقون المرسل على أكل ما لا يتصل [(٤) سنده إلى النبي

(١)

(٣)

معرفة علوم الحديث ٣٤٠ .

ومثل له بمثالين :

الأول : قال : ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا بحر بن نصر الخولاني ، حدثنا عبد الله بن ومب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن عبد ربه بن سعيد الأناصري ، علاً أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : لكل داء ثواء ، فإذا أصيب دواء الداء برى بإذن الله عز وجل ثا .

قال : هذا حديث رواه بصريون ، ثم !مدنيون ومكيون ، ولي من مذاهبهم الجدلية ، فسواء عندنا ف!وأ سماعهم أو لم يذكروه .

الثاني : قال : ما أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ، ثنا سعيد بن معود ، ثنا عبيد الله بن موسى ، ثنا إسرائيل ، علاً عبد الله بن المختار ، علاً ابن سيرين ، علاً أبي هريرة قال : سمعت رسول الله كلبا يقول : " إن مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه أذى " .

قال الحاكم : هذا حديث رواه كوفيون وبصريون ممن لا يدلسون ، وليس ذلك من مذاهبهم ، ورواياتهم سليمة ، وإن لم يذكروا السماع - معرفة : ٣٤ ، ٥٣ .

كتبت في ال الصل : بالانفصال .

ثم ضرب عليها وكتبت بالهامش بالاتصال ، ثم كتب بعدها : حيث ثبت الانفصال ، وهي عبارة ذكرها يضر بالمعنى - قال الخطيب : " وتأثير الخلاف بين اللامضين إنما يخبر في رواية غير الصحابي ! الكفاية : ٥٧٥ . في ت ! ما لم يتصل .

١٦٦ مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة - احتجت ، لما وصفت من العلة ، إلى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه . فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء ، ثبت [عنه] (١) عندي بذلك جميع ما يرى عنه بعد .

عليه السلام - ، وأرسله راو من رواه تابعيا كان أو [من] (٢) دونه ، إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أو سكت فيه عن راو من رواه أو أكثر ، وارتفع إلى من فوقه ، فهو داخل عندهم في المرسل (٣) ، وكذلك إذا قال عن رجل ولم يسمه ، وأما أصحاب الحديث فلهم تفريق في ذلك واصطلاحات بنوا عليها صنعتهم ، ورتبوا أبوابهم وتراجمهم ، فلا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي ، وقال فيه : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، دون ذكر الصحابي ، وقال أبو عبد الله الحاكم في كتاب (علوم الحديث) : لم يختلف مشايخ الحديث في هذا (٤) ، فأما ما أرسله الراوي دون التابعي فهو عندهم المنقطع ، وكذلك يسمون الحديث عن رجل لم يسم ، وذكر كتاب (المدخل إلى كتاب الإكليل) : المرسل أن يقول التابعي أو تابع التابعي : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٥) ، فإن كان بين المرسل وبين (٦) النبي (صلى الله عليه وسلم) أكثر من رجل سموه مَعْضلاً ، كذا لقبه ابن المديني وغيره وأدخل البلاغات وشبهها عندهم في باب العضل ، وكل هذا بالحقيقة داخل في باب المرسل ، إذ أصل ذلك إضافة الراوي الحديث (١) ساقطة من نسخة الشعب .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) وعلى ذلك فالإرسال عندهم يطلق على الحديث الذي انقطع سنده مطلقا ، سواء كان الساقط واحداً أم كثر ، وسواء وقع السقط في أول السند أم في وسطه أم في آخره ، وسواء كان الحديث مرفوع . وهو بهذا التريف يكون مرادفاً للمنقطع عند ابن عبد البر وابن الصلاح وطائفة من الفقهاء والمحدثين ، واختاره البيهقي حيث قال : وكل ما لم يتصل بحال .

إسنائه منقطع الأوصال .

وجاء في التمهيد : المنقطع عندي كل ما لا يتصل ، سواء كان يعزى إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) أو إلى غيره .

التمهيد

١ / ٢١ ، مقدمة ابن الصلاح : ٢٧ ، فتح المغيث ١ / ١٥٨ .

قال ابن الصلاح : ان هذا القول هو المعروف

في الفقه والأصول .

قلت .

وهو اختيل البغدادى أيضا في الفقيه والمتفقه ١ / ١٠٣ ، وانظر الكفاية : لا ٣ .

وكان هذا مذهب طائفة من أئمة الرواية أمثال البخارى وأبي ثاود والترمذى وأبي حاتم .

جاء في صحيح البخارى في كتاب فضائل القرآن ، باب فضل { قل فوالله أهدى } قول ابن حجر : (ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل " فغ ٩ / ٦٠ ، وانظر كلام أبي ثاود في حديث ابن ثويك عن عائشة : هذا مرسل ، خالد بن ثريك لم يدرك عائشة .

ك اللباس ، باب فيما تبدى المرأة من زينتها ٢ / ٣٨٣ ، وكذلك قول الترمذى في حديث سعيد بن أبي هلال عن جابر ، كالأمثال ، بما جاء في مثل الله لعباث! ١٤٥ / ٥ ، قال : (هذا حديث مرسل ، سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله) وفي هذا يقول الحاكم : إنه قلما يوجد من يفرق بين المرسل والمنقطع .

المعرفة : (٤) عبارة الحاكم : مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

معرفة علوم الحديث : ٢٥ .

(٥) المدخل : ٤٣ .

(٦) ساقطة من الأصل .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٦٧

إلى من لم يرو عنه ، دارسال سنده وسقوط اتصاله ، وأما الحجة به فذهب السلف الأول إلى قبوله والحجة به ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأمامة أصحابهما [(١) وفقهاء الحجاز والعراق ، وذهب الشافعي ! اسماعيل القاضي ، في عامة أهل الحديث وكافة اصحاب الأصول وأهل النظر ، إلى ترك الحجة بها ، وحكاها الحاكم عن ابن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز ومن بعدهم من فقهاء [المدينة] (٢) ، وعن الأوزاعي والزهرى وابن حنبل ، والمعروف من مذهب مالك وأهل المدينة خلاف ما ذكر فلهم تفريق في ذلك ، وشرط بعض من لم ير الحجة به مراسيل التابعين / جملةً وخَصَّ بعضهم مراسيل كبار التابعين (٣) ، وبعضهم مراسيل الصحابة (٤) [و] (٥) إذا قالوا : حدثني رجل عن النبي - عليه السلام - وخصَّ الشافعي مراسيل سعيد بن المسيب (٦) ، وبعضهم مراسيل

الأئمة (٧) وجعلها

(١) سقط من ت .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) والحقها بمراسيل الصحابة .

قال الحافظ : (ويقال : إنه مذهب أكثر المتقدمين ، وهو مذهب الافي - رضى الله عنه) .

النكت ٢ / ٥٥١ .

(٤) وهو محكى عن محمد بن الحسن .

السابق .

(٥) غير مذكورة في ت ، ولعله هو الصواب .

يلاً) هو ابن حزن بن أبي وهب بن مخزم .

الإمام العلم ، عالم أهل المدينة ، وسيد التابعين في زمانه ، ولد لسنتي مفتا من خلافة عمر ، وقيل : لأربع مضين بها بالمدينة ، رأى عمر ، وسمع عثمان ، وعلياً ، وزيد بن ثابت ، وأبا موسى وسعدا ، وعائمة وأبا هريرة وابن عباس ، وأم سلمة ، وخلقا ، وقيل : إنه سمع من عمر ، روى عن أبي بن كعب مرسلًا ، وبلال كذلك ، وسعد بن عباد كذلك وروايته عن علي ، وسعد ، وعثمان وأبي موسى ، وعائمة ، وأم شريك ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وحكيم بن حزام ، وابن عمرو ، وأبيه المسيب ، وأبي سعيد في الحيجي ، وعن حان بن ثابت ، وصفوان بن أمية ، ومعمربن عبد الله ، ومعاوية ، وأم سلمة ، في صحيح ملم ، وروايته عن جبير بن مطعم ، وجابر وغيرهما في البخارى ، وروايته عن عمر في السق الأربعة ، وكذلك عتاب بن أميد ، وهو مرسل .

أرسل عن النبي كلية وعن أبي بكر الصديق ، وكان زوج بنت أبي مريرة وأعلم الناس بحديث .

روى عنه خلق منهم : عمرو بن شعيب .

وعمر بن دينار ، وقيادة ، والزمرى ، ويحيى بن سعيد

الأنصاري .

وكاد ممن برز في العلم والعمل - قال فيه ابن المديني .

لا أعلم في التابعين أحداً أوسع علماً من ابن المسيب ، هو عدى أجل التابعين .

مات ! نة أربع وتسعين .

وهي السنة التي يقال فيها سنة الفقهاء .

الطبقات الكبرى ١٤٣ / ٥ ، طبقات خليفة : ٢٩٦ ، تاريخ البخلي ي ٣ / ٥١٠ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٨٤ ، ير ٤ / ٢١٧ : ٢٤٦ بتصرف .

(٧) المراد بهم أئمة النقل المرجوع إليهم في التعديل والتجريح ، كما ذكره الحافظ في النكت ، قال : وهو قول عيسى بن أبان من الحنفية ، واختاره أبو بكر الرازي منهم ، وكثير من متأخريهم ، والقاضي عبد الوهاب من المالكية ، بل جعله أبو الوليد الباجي شرطاً عد من يقبل المرسل مطلاً ! تاً - النكت ٢ / ٥٥١ .

خه ١ / أ

١٦٨

مقدمة مسلم / صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

حجة كالمسندات ، إذ أكثرها كذلك ، لا (١) يرسلون إلا ما صَغ ، ومنهم من جعل هذه أقوى من المسانيد لأن الإمام لا يرسل الحديث إلا مع نهاية الثقة به والصحة (٢) .

واختار بعض المحققين من المتأخرين قبولَ مُرْسَلِ الصحابي والتابعي إذا عُرِفَ من عاداته أنه لا يروى إلا عن صحابي ، قال أبو عمرو أبو الوليد (٣) : ولا خلاف انه لا يجوز العمل به إذا كان مُرْسَلُهُ غيرَ متحرزٍ يرْسَلُ عن غير الثقات . قال مسلم : (خبر الواحد الثقة (٤) عن الواحد حجة يلزم به العمل) .

هذا الذي قاله

هو مذهب جمهور المسلمين من السلف والفقهاء والمحدثين وأمذهب [(٥) الأصوليون (٦) ، وأن وجود ذلك من جهة الشرع كأن نقله بواحد عن واحد أو أكثر ما لم يبلغ عدد التواتر (٧) ، وإن أوجب غلبة الظن دون اليقين والعلم ، وذهبت الروافض والقدرية وبعض اهل الظاهر الى أنه لا يجب به عمل ، واختلفوا بعد ، فمنهم من قال : مانع ذلك العقل ، ومنهم من قال : الشرع ، وقالت طائفة : يجب العمل بمقتضاه عقلاً ، وذهب الجبائي من المعتزلة إلى أنه لا يلزم العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين هكذا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقال غيره : لا يلزم إلا بما رواه أربع عن أربع [(٨) ، ومثل هذا غير موجود ، وإن وُجِدَ منه شيء (١) في الأصل فلد قبلها : دإذ .

(٢) وهو أحد الأقوال المحكية عن مالك وإي حنيفة ، وقد سبق ذكرهما آنفاً .

(٣) انظر : التمهيد ١ / ٧ ، ٣٨ ، دإحكام الفصول : ٧٤٣ .

قال النووي : أما مرسل الصحابة وهو ما رواه ابن عباس وابن الزبير وشبههما من أحداث الصحابة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مما لم يسمعه منه فحكمه حكم المتصل ؛ لأن الظاهر روايتهم ذلك عن الصحابة ، والصحابة كلهم عدول .

قال : وحكى الخطيب وغيره عن بعض العلماء أنه لا يحتج به كمرسل غيرهم إلا أن يقول .

لا أروى

إلا ما سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو عن صحابي ، لانه قد يروى عن غير صحابي .

قال : وهذا مذهب الأستاذ إتي إسحق الإسفرايحي الشافعي .

إرشاد ١ / ١٧٤ .

قال : والصواب المشهور أنه يحتج به مطلقاً لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة ، وإذا رووها

بينوها .

الآبق ١ / ١٧٥ .

(٤) زيد قبلها في ت : عن .

(٥) ساقطة من ال الصل .

(٦) ١ لرسالة ٣٦٩ فقرة ٩٩٩ .

قلت : هذا إذا اخفقت به القرائن .

(٧) والمراد بخبر الواحد : ما لم يبلغ رواية حد التواتر - ولا حد الشهرة عند الحنفية - أما عند ان فعية فهو ما عدا المتواتر ، الذى هو رواية جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب من أول السد إلى منتهاه . وهذا حد التواتر .

(٨) كررت فى هامش الأصل : أربعة عن أربعة ، وكلاهما صحيح .
اللفظى : ومثلوا له بحديث : (من كذب على متعمدا) .
أما المعنوى فهو : ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة فى اللفظ .
ومثلوا له بأحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية ، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه (صلى الله عليه وسلم) .
ونحو ذلك .

حاشية البنائى على شرح جمع
مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

١٦٩

فقليل ، ولو التزم هذا لا يطلب السُّق ، وفابت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم ، وحكى هذا عن أحمد بن حنبل (١) ، ثم قالت منهم طائفة : [إنما] (٢) يوجب العلم الظاهر دون الباطن .
وهذه الـ القاويل كلها غير قول الجمهور باطلة (٣) ، اذ لا يقطع بمغيبية وصدق ناقله [واذ يعلم بالضرورة ترك الطمأنينة إلى القطع بصدق ناقله] (٤) لاحتمال الوهم والغلط ، والافات على الأحاد ، كما لا يقطع بصحة شهادة الشهود ، وإن لزمت العمل بها إجماعا ، ولعلمنا (٥) قطعاً إجماع الخلفاء (٦) والصحابة ومن بعدهم من السلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة أو قضاء من النبي (صلى الله عليه وسلم) ورجوعهم إليه أو قضائهم [(٧) وفتياهم به دون تلعم وطلبهم عند عدم الحجة ذلك ممن بلغهم أن ذلك الجوامع ٢ / ١١٩ ، مجموع التتأوى ١٨ / ١٦ .
والتواتر بهذا الحد يكلد العلم القطعى .
وهو قول كافة أهل العلم - كما حكاه أبو البركات فى المسودة :
٢٣٣ .

والمشهور : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ، ولم يبلغ حد التواتر - أى لم يفد بمجرد العلم ، وهو المستفيض على رأى الجماعة من أئمة الفقهاء .

وقيل : المستفيض يكون عدد طرفيه ووسطه سواً ، والمشهور أعم من ذلك .
وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة مطلقا ، أى دن لم يكن له إسناد .
قواعد فى علوم الحديث : ٣٢ .

وهما عند الجمهور داخلين تحت مسمى الأحاد ، والمشهور قسماً للمتواتر والأحاد عند الحنفية ، كما ان المستفيض قسم منه عندهم والمشهور عندهم يوجب ظنا فوق ما يوجب الظن الحاصل من خبر الأحاد .
ولهذا فإنهم يذم!جون إلى جهاز تخصيص القرآن به .

أما الذيل! يخصصون القرئت بالأحاد - وهم الثافعية - فإنهم لا يفرقون بين الأحاد والمشهور ، إلا أن المشهور أقوى عدد الترجيع الكثرة ري!له .

أصول مذهب الإمام أحمد : ٢٧١ .

والقراين التى يفتص بالبها خبر الياحد ليفيد العلم مى وقوع الإجماع على العمل بم!ئتضاه ، أو تلقى الأمة له بالقبول ، أو يكود شهوش أفه مستفيضاً ، أو ما يفيد العلم .

فإذا احتف بجر الواحد قى يته "ث تلك القرائل! جعلته مفيدا للعلم النظرى لا الضرورى ، لأنه لو حصل

العلم بدونها لوجب ال! تطع بتحطحة من تخالفوا بالاجتهاد ، ومو خلاف الإجماع ، حكاه البدخى - منهاج العقول فى شرح مهاج ال الصول إلى علم ال"صول للبيضاوى ٢ / ٢٧٩ ، ولأنه لو أصاث! بدونها للزم تناقض المعلومين عند تعارض خبرى عدلين . السابق .

(١) وهو أحد قولين له فى هذه المألة ، والثانى : أن العلم به لا يطرد ، اى يحصل مرة!ون اخرى .

بدخى (٢) سحاقة من الأصل .

(٣) لو قال القاضي : (مرجوحة) لكان أليق ، إذ أن طذا مذهب كخيريداً .

(٤) سقط من ت .

(٥) فى ق .

علمنا .

يلا) قيد قبلها فى ت : العلماء ، ولا وجه لذكرها هنا .

(٧) ساقطة من ت .

١٧٠

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المنعن

عنده ، واحتجاجهم برواية من روى ذلك عند خلافهم ، وكذلك علمنا بالضرورة والخبر المتواتر إنفاذ من يأتى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لأوامره بأخبار رُسِله وتبليغ كتبه (١) ، وكل هذا لا

٨ / بخفاء بصحته والعقل لا يُحِيلُ التكليف بالعمل به ، والشرع لم يمنعه بل أوجبه (٢) / وعثر بعض المتفقهة ومن لم يحصل لفظه بأنه يوجب العمل (٣) ، وهو (٤) تجوز فى اللفظ ، إذ

الشيء لا يكون حجة لوجوبه ، وإنما تلقينا وجوب العمل به من سيرة السلف ، وإجماعهم وأوامر النبي (صلى الله عليه وسلم) كما قدّمنا ، وتفرق من فرد بين العلم الظاهر (٥) والباطن فيه ، فإن أراد بالظاهر غلبة الظن دون القطع فهو ما أردناه وصوبناه ، فهو خلاف فى عبارة .

(١) وذلك مثل بعثه (صلى الله عليه وسلم) معاذاً إلى اليمن ، وسيأتى قريباً إن شاء الله ، وكذا عليا وعمرو بن حزم ، وبعثه (صلى الله عليه وسلم) عتاب بن اشيد إلى مكة ، ومصعب بن عمير إلى المدينة .

راجع الدراية ٢ / ١٦٥ .

(٢) وذلك فى قوله تعالى : { فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ بَنِيهِمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ } [التوبة : ١٢٢] .

وجه الاستدلال : أن الله تعثدا بقبرل خبر كل طائفة خرجت للتفقه ، ثم أذرت قومها ، وهذه صفة

خبر الواحدش لأن الفرقة تقع على ثلاثة ، والطائفة منها واحد أو اثنان .

يدل عليه قوله تعالى : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اتَّخَذَا طَائِفَتَانِ مِنَ الْأَخِيَّةِ إِلَى قَوْلِهِ : { فَأَصْلَحُوا لِيْنَ أَخَوِيكُمْ } أَلْحِجَات : ٩ ، ١٠ ، ،

فأوقع على الأخوين اسم الطائفتين ، وقال : { إِنْ نَعَصَ عَنْ طَائِفَةٍ ثَكُم نَعَذَّبُ طَائِفَةً } [التوبة : ٦٦] .

قال محمد ابن كعب القرظى : (كان هذا رجلا واحدا) .

قال الكلوفانى : ثبت أن الطائفة تقع على الواحد .

التهيد ٣ / ٤٦ .

وقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاتِقٌ فَايِقُوا أَنْ تُبَدَّلَ أَوْ قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فُتِمَ نَ الْمِينِ } أَلْحِجَات : ٦ ، ،

وجه الدلالة .

أن الله شرط فى التبين والتثبيت كون الخبر فاسقا ، فبان من هذا أن خبر العدل لا تثبت

فيه .

التهيد ٣ / ٥١ .

أما عن كون العقل لا يحيل التكليف بالعمل به ، وذلك لأنه لو لم يحص العمل به لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالآحاد ، وهما كثيرة جدا ، ولا سبيل إلى القول بذلك ، فإن وقائع الأحكام لم تنعطل .
ذكره الجلال المحلى فى شرحه لجمع الجوامع ٢ / ١٣٢ .

و(يجاب العمل به بدلى العقل مع الرع قال به ابن شريح والقفال من الأشاعرة ، والبصرى من المعتزلة .

وهو مذهب أحمد .

منهاج العقول للبدخشى ٢ / ٢٨٠ .

(٣) نى بغيرلفظه له .

(٤) فى الأصل : وقد ، والمثبت من ت .

(٥) فى ت : والظاهر .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٧١ فإن عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ فَلَكَ ، أَوْقَعْتُ الْخَبَرَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعُ حُجَّةٍ لِأَمْكَانِ الْإِرْسَالِ فِيهِ .

فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرَكَّكَ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ الْإِرْسَالِ فِيهِ ، لَزِمَكَ أَنْ لَا تُثَبِّتَ إِسْنَادًا مُعْنَعًا حَتَّى تَرَى السَّمَاعَ فِيهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ؟

وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَلَيْنَا بِإِسْنَادِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ، فَيَقِينُ نَعْلَمُ أَنَّ هِشَامًا قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ ، وَأَنَّ أَبَاهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَمِعَتْ مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَقَدْ يَجُوزُ ، إِذَا لَمْ يُقَلْ هِشَامٌ ، فِي رِوَايَةِ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ : سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي : أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرٌ ، أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا .

وَلَا يُسْنَلُ إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ .

وَكَمَا يُمْكِنُ فَلَكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ .

وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ .

وَأَنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعًا كَثِيرًا ، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضُ أَحَ الْيَثَى ، ثُمَّ يَرْسَلُهُ عَنْهُ أَحْيَانًا ، وَلَا يُسَمَّى مَنْ سَمِعَ مِنْهُ ، وَيَنْشَطُ أَحْيَانًا فَيُسَمَّى الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الْإِرْسَالَ .

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَفِيضٌ ، مِنْ فَعَلٍ ثَقَاتِ الْمُحَدِّثِ ، وَائْتِمَارِهِ

أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَسَنَذَكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَّرْنَا عِدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى كَثَرِ مَنْهَا إِنْ شَاءَ

اللَّهُ تَعَالَى .

قال مسلم : (فإن عَزَبَ عَلَى) (١) معناه : بَعْدَ عَنِّي ، يقال : عَزَبَ يَعْزُبُ وَيَعْزُبُ ،

قال الله عز وجل : { وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ يَتَفَقَّاهُ فَرَّةٌ } (٢) أى : ! وركب ، وجه (٣)

(١) القول صجاعة من الإمام ملم لحجة الخصم الذى يشترط ثبوت اللقى مرة فصاعدا .

(٢) يونس : ٦١ .

(٣) في ت : ومنها .

١٧٢

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المنعن

فَمِنْ ذَلِكَ ، أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعًا وَابْنَ ثُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ قَالَتْ : كُنْتُ أَطْتَبُّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِحَلِّهِ وَلِحُرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ .
فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بَعَيْنَهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَدَاوُدُ الْعَطَّارُ وَحَمِيدُ بْنُ الْأَعْمَشِ وَوَهْبُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ؛ قَالَ : أَخْبَرَنِي غُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَ ! عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
وَرَوَى هِشَامُو ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَالرَّجُلُ وَأَنَا حَائِضٌ فَرَوَاهَا بَعَيْنَهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عُمَرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

سُمِّيَ الْعَزْبُ لِبَعْدِهِ عَنِ النِّسَاءِ .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : (كُنْتُ أَطْبِئُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِحَلِّهِ وَلِحُرْمِهِ)
أَيُّ : لِإِحْرَامِهِ وَلِإِحْلَالِهِ مِنْهُ ، بِالْوَجْهِ قَيْدِنَاهُ عَنْ شَيْوَخِنَا بَضْمَ الْحَا وَكُسْرَهَا ، وَبِالضَّمِّ قَيْدَهُ الْمُرَوِّ وَالْخَطَابِيُّ ، وَخَطَأُ الْخَطَابِيُّ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِي كُسْرِهِ ، وَقَيْدُهُ ثَابِتٌ بِالْكَسْرِ ، وَحَكَى عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ضَمُّهُ وَخَطَأَهُمْ وَقَالَ : صَوَابُهُ الْكَسْرُ كَمَا قَالَ لِحَلِّهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ (وَحَرِّمٌ عَلَى قَرِيَّةٍ) (١) [أَيُّ حَرَامٍ] (٢) وَالْحَرِّمُ وَالْحَرَامُ وَاحِدٌ .
اِخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ وَأُئِمَّةُ الْفَتَوَى فِي تَطْجِبِ الْحَرَمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ [مِنْ أُمَّةِ الْإِفْتَا] (٣) ، وَكَرِهَهُ آخَرُونَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَجَعَلَهُ مَجْزِيَةً هَذَا الْحَدِيثِ ، وَجَعَلْنَا أَمْرَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) لِلَّذِي سَأَلَهُ عَنْهُ بِغَسَلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَتَأْوَلُوا حَدِيثَ عَائِشَةَ خُصُوصًا لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِمَلِكِهِ لِإِرْبِهِ (٤) ، إِذِ الطَّيِّبُ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ ، وَلِحَاجَتِهِ لِلْقَاءِ الْمَلَائِكَةِ ، وَلَئِنَّهُ رَوَى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ : (ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا) ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ (٥) غَسَلَهُ ، وَأَنَّ طَيِّبَهُ كَانَ لَطَوَافِهِ عَلَى نِسَائِهِ لَا لِإِحْرَامِهِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحُجِّ .

ذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : (كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ

(١) الْأَنْبِيَاءُ ٩٥٠ .

(٤) فِي ت : إِرْبِهِ .

(٢ ، ٣) سَقَطَ مِنْ ت .

(٥) فِي ت : أَنْ .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المنعن كي أَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ .

فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ (١) .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ جَسَدِ الْحَائِضِ وَلِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ .

السَّلَامُ - : (إِنْ حِضَّتْكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ) (٢) ، وَجَعَلَ عَلَى الشَّافِعِيِّ أَنْ يَسِيرَ الْمَلَامَسَةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ إِلَّا مَعَ مَقَارَنَةِ اللَّذَّةِ ، وَجَوَازِ تَرْجِيلِ الْمُعْتَكِفِ شَعْرَهُ لِحَاجَتِهِ وَضُرُورَتِهِ إِلَيْهِ خِلَافًا لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجْزَهُ (٣) وَفِيهِ أَنَّ الْحَائِضَ / لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، لِإِخْرَاجِ النَّبِيِّ كُلَّهُ رَأْسَهُ مِنْهُ إِلَيْهَا ، وَفِيهِ خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِحَاجَتِهِ ، وَجَوَازُ شُغْلِهِ الْخَفِيفِ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَتُهُ ، وَجَوَازُ اجْتِمَاعِهِ بِأَهْلِهِ وَنِسَائِهِ مَا لَمْ يَتَلَذَّذْ مِنْهُمْ بَشْيَءٍ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ وَعَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ الْقُوَّةَ وَالسَّلَامَةَ ، وَإِنْ الْإِعْتِكَافُ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

وسياتى بقية الكلام عليه فى الاعتكاف .

قال مسلم (٤) : وروى الزهرى وصالح بن أبى حسان عن أبى سلمة .

عن عائمة - رضى الله عنها - قالت : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يُقَبَّلُ وهو صائم) .

قال الإمام : قال بعضهم فى نسخة الرازى : روى الزهرى وصالح بن كيسان ، وهو وهم ، والصواب صالح بن أبى حسان ، وهذا

الحديث ذكره النسائى وغيره من طريق ابن وهب ، عن ابن أبى ذئب ، عن صالح بن أبى حثان .

قال القاضى : قال الجيانى : وصالح بن أبى حسان مدنى ثقة ، وقال البخارى : صالح بن ائى حسان سمع سعيد بن المسيب وأبا سلمة

، روى عنه بكير بن ال شج وابن أبى ذئب .

قال القاضى : وكذا رويناه على الصواب عن أبى بحر ، عن أبى الفتح الشافعى [(٥)] ،

(١) الحديث أخرجه أحمد فى المسند ٦ / ٤٢ ، ٢٦٢ النسائى فى المجتبى ، كالطهارة ، بغسل الحائض رأس زوجها ١٩٣ / ١ ،

أبن ائى شيبه فى المصنف كتاب الطهارات ، فى الرجل ترجمه الحائض

١ / ٢٢ ، والبخارى ، كالحيض ، بغسل الحائض راش زوجها وترجيله ، فتح ١ / ٤٧٨ ، وهو جز حديث لمسلم سياتى إن شاء

الله فى كتاب الحيض .

(٢) سياتى إن شك الله فى كتاب الجص .

والزجيل هو : أن يبل الشعر ثم يمشط - التمهيد ١٢٣ / ٨ .

قال أبو عمر : وفى ترجيل عائشة شعر

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو معتكف دليل على أن اليمين من المرأة ليسا بعرة .

(٣) هكذا ، وفى ت : وجزء .

(٤) فى المعلم : تال اليئ - وفقه الله - قال من لم فى حديث آخر روى .

(٥) ساقطة من ت .

١٩ / أ

١٧٤

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقَبْلَةِ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛

أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُقَاتِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

وَرَوَى ابْنُ عِيْنَةَ وَغَيْرُهُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) لَحْمَ الْخَيْلِ ، وَنَهَانَا عَنْ لَحْمِ الْحِمْرِ .

فَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَهَذَا النَّحْوُ فِي الرِّوَايَاتِ كَثِيرٌ ، يَكْثُرُ تَعْدَالُ وَ ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةُ بَهْنَوِي الْفَهْمُ .

فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلِ ، فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوَهِينِهِ ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّاَوِيَّ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا ،

إِمَّا كَانَ الْإِرْسَالُ فِيهِ ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْاِخْتِجَاجِ فِي قِيَادِ قَوْلِهِ بِرِوَايَةِ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ .

إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّمَاعِ .

لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلِ عَنِ الْاِثْمَةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْاِخْبَارَ ، أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يَرْسِلُونَ فِيهَا الْحَلِيثَ إِرْسَالًا .

وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ .

وَتَارَات! يَنْشَطُونَ فِيهَا

عن عبد الغافر الفارسي ، وكذا روايتنا (١) عن أبي محمد الحُشني ، عن أبيه ، عن أبي حفص الهوزني ، عن أبي عبد الله البايجي ، عن ابن ماهان .

وقوله في الحديث : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يُقْبَلُ وهو صائم) : اختلف العلماء في إباحة القبلة للصائم ، فأباحها قوم على الإطلاق ، وكرهها آخرون وهو قول مالك ، ورخصت فيها طائفة للشيخ دون الشاب ، وحكاها الخطابي عن مالك ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النافلة (٢) وكرهيتها في الفريضة ونحوه لابن حبيب عنه .

وقوله في الرواية [الأخرى] (٣) : (يُقْتَلُهَا) فيه جواز الإخبار عما يكون من مثل هذا بين (٤) الرجل وعياله على الجملة دون التفسير ، فإن ذلك منهي عنه ، ولفائدة تحمل على ذكره ، وسيأتي الكلام على المسألتين في الطهارة والصيام .

وذكر في حديث جابر : (أطلعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحوم الخليل ونهانا عن لحوم الحمر

(١) في الأصل : روايتنا /

(٣) ساقطة من الأصل! ١ ، والمثبت من ت

(٢) في ت : النافلة .

(٤) في الأصل : من ، والمثبت - وهو الصواب - من ت .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٧٥ فَيُسْنِدُونَ الْخَبَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا ، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا ، وَبِالصُّعُودِ إِنْ صَعِدُوا ، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ .

وَمَا عَلَيْنَا أَحَدًا مِنْ أُمَّةٍ السُّلْفِ ، مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْإِخْبَارَ وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا ، مِثْلَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَابْنِ عَوْنٍ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ وَيَحْيَى

الأهلية) : اختلفت الأحاديث في لحوم الخليل ، ففي حديث جابر هذا ما رأيت ، وفي حديث خالد بن الوليد (النهى عن لحوم الخليل والبغال والحمر) ، وكره أكل لحوم الخليل مالك وأهل / الرأي (١) ، وروى عن ابن عباس ، وقال الحكم : هي حرام ، ورخصت في ذلك طائفة من التابعين ، وذهب إليه الشافعي (٢) ، وحجة المانعين لأكل جميعها نص الله تعالى على منافعها ولم [يذكر] (٣) فيها الأكل كما ذكر في الأنعام (٤) .

وأما لحوم الحمر فكروه عند بعضهم محرمة عن الأكثر إلا شيئا روى عن ابن عباس ، وفي المذهب عندنا فيها الوجهان ، وسيأتي الكلام عليها متسعا (٥) في الأطعمة .

قال مسلم عن الرواة : (فيخبرون (٦) بالنزول إذا نزلوا ، وبالصعود إذا صعدوا) ،

يريد بذلك في الروايات والنزول فيها هي الرواية عن الأقران وطبقة المحدث ومن دونه ، أو بسند يوجد أعلى منه وأقل رجالا ، والصعود الرواية بالسند العلى ، والقرب فيه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقلة عدد رجاله أو من إمام مشهور حدث به .

هذا هو طريق أهل الصنعة ومذهبهم ، وهو غاية جهدهم وحرصهم ، وبمقدار علو حديث الواحد منهم تكرر الرحلة إليه ، والأخذ عنه ، مع أن له في طريق التحقيق والنظر وجهها ، وهو أن أخبار الآحاد وروايات الأفراد لا توجب - كما قدّمنا - علما ، ولا يُقْطَعُ على مُغَيِّبِ صدقها ، لجواز الغفلات ، والأوهام ، والكذب على آحاد الرواة ، لكن لمعرفةهم بالصدق ظاهرا وشهرتهم بالعدالة والستر ، غلب على الظن صحة حديثهم وصدق خبرهم ، فكلفنا العمل به ،

(١) وكذا الأوزاعي .

واحتج أبو حنيفة في هذا بالقياس ، فقال : لأنه من نوات الحوافر كالحمار) وبحديث خالد الابق .

قال ائو عمر في الاحتجاج بالقياس : وهذا ليس لى ؛ لابن الخنزير فو ظلف ، وقد باين ذوات الأطلاق .

التهيد ١ / ١٢٨ .

وكذا الثوري ، والليث بن سعد ، وأبو ثور .

ورثوا على دليل المانعين أنه ليس في السكوت عن ذكر الاذن في الخيل دليل على أن ما عدا الركوب والزينة لا يجوز ، ألا ترى أنه لم يذكر البغ والصرت ، وانما ذكر الركوب والزينة لا غير ، وجائز بيعها والصرف فيها وفي ثمنها بإجماع ، والأشياء على الإباحة حتى يثبت الحظر والمغ .

صاقطة في الأصل ، واستدركت في الهات! بسهم .

فقال في الـ"نعام : ٩ لتركبوا بخفا ومفا تآكثون { غافر : ٧٩ .

(٥) في ت : مث!ثعا .

في ت : فيفخرون ، وفي الأصل : ينفخرون ، والمثت من ق والمطبوعة .

(٢)

(٣) (٦)

ت ١٩ / أ

١٧٦

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

ابن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومن بعدهم من أهل الحديث ، فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد . كما ادعاه النبي وصفنا قوله من قبل .

وانما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم - إذا كان الراوى ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به . فحينئذ يجئون عن سماعه في روايته ، ويتفقدون ذلك منه ، كى تنزل عنهم علة التدليس .

وقامت الحجة بذلك بظاهر الأوامر الشرعية ، ومعلوم إجماع سلف [هذه] (١) الأمة ومغيب أمر ذلك كله لله تعالى ، وتجويز الوهم والغلط (٢) غير مستحجل في كل راو ممن سمي في [سند] (٣) الخبر ، فإذا كثروا وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلها قل العدد قلت ، حتى ان من سمع الحديث من التابعي المشهور عن الصحابي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان أقوى طمأنينة بصحة حديثه ، ثم من سمعه من الصحابي كان أعلى ثوجة في قوة الطمأنينة ، دان كان الوهم والنسيان جائزا على البشر ، حتى إذا سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ارتفعت أسباب التجويز وانسدت أبواب احتمالات الوهم وغير ذلك ، للقطع - أنه عليه السلام لا يجوز عليه شيء من ذلك في باب التبليغ والخبر ، وأن جميع ما يخبر به حق وصدق .

قال مسلم : (إذا كان الراوى عرف بالتدليس لما .

قال الق الى : التدليس لقب وضعه أئمة [الفتوى وأئمة] (٤) هذه الصنعة على من أبهم بعض رواياته لمعاطل مختلفة وأغراض متباينة ، وقد كان هذا من عصر التابين إلى هلم جرا .

[و] (٥) ذكر عن جماعة من جلة الأئمة ولم يضر ذلك حديثهم لصحة أغراضهم وسلامتها وأضر ذلك بغيرهم .

وهو على أمثلة ، فنه : أن سفيان بن عيينة (٦) على جلالته من كبار أصحاب الزهري وسمع منه

(١) من ت .

(٢) في ت : والخطأ .

(٣) من ت .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) هو شيخ الإسلام أبو محمد الهالالي الهوفى ، ثم المكي ، طلب الحديث وهو حدث ، ولقى الكبار ، وحمل عنهم علما جما ، وأتقن

، وجود ، وجمع وصنف ، وعقر ثورا ، واردحم الخلق عليه ، وانتهى إليه علو الإسناد ، ورحل إليه من البلاد ، وألحق إل الحفاد بالاءجداد .

سمع من الأسود بن قيس ، وابن شهاب الزمري ، وعاصم بن أبي النجود ، وأبي اسحق السبيعي ، ونم سوامم .

قال الذهبي : ولقد كان خلق من طلبة الحديث يتكفون الحج ، وما المحرك لهم سوى لقي سفيان بن عيينة ، لإمامته وعلو إسنائه .

قال : ومن كبار أصحابه الكثيرين عنه : الحميدي ، والسافعي ، وابن المديني ، وأحمد ، وإبراهيم الرما دى .

قال الشافعي : لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز .

وعنه قال : وجدت احاث الأحكام كلها عند ابن عيينة سوى ستة أحاث ، ووجدتها كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثا . قال الحافظ الذهبي - بعد سياقه هذا القول - : فهذا يوضح لك سعة دائرة سفيان في العلم ، وذلك لاءنه ضم احاديث العراقيين إلى أحاديث الحجازيين ، وارتحل ولثقي خلقا كثيرا ما لقيهم مالك .

وهما نظيران في الإثتان ، ولكن مالكا أجل وأعلى ، فعنده نافع ، وسعيد المقبرى . مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

١٧٧

فَمِنْ ابْتَعَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدْلَسٍ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي زَعَمَ مِنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِّنْ سَمِينَا ، وَلَمْ نُسَمِّ ، مِّنَ الْأَيْمَةِ . كثيرا ، وأخذ عن أصحابه كثيرا مما لم يسمعه عن الزهري ، فربما حدث فقال : الزهري ، أو قال : قال الزهري عن فلان ، وقد عُرِفَ بالتدليس فَسُحِلَ ، فمرة يقول : سمعته منه ، ومرة يقول : حدثني به عنه فلان أو فلان عن فلان عنه ، ومن لا يدلس مثل مالك وسُعبة لا يقول مثل هذا ، بل يبين من حدثه (١) عنه أو يقول : بلغني ، قال سُعبة : لأن أزنني أحبُّ إليَّ من أن أدلس (٢) . ولكن أمثال أولئك الجلة ممن استسهل (٣) ١ التدليس (٤) إذا سئلوا أحوالوا على الثقات ، فحمل حديثهم وقام تدليسهم مقام المرسل (٥) .

وحجة بعضهم أن يكونوا قد سمعوه من جماعة من الخقات عن هذا الرجل فاستغنوا بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم ، لتحقيقهم صحة الحديث عنه (٦) كما يفعل أفي المراسيل (٧) ، ومحهم من أراد ألا ينزل حديثه ، وان يعلو بذكره الشيخ .

دون من (٨) دونه ، لصحة روايته عنه غير هذا وتحققه أن الحثات حدثت به (٩) عنه (أ) ، وطبقة اخرى جاؤوا إلى رجالي مشاهير قال عبد الرحمن بن مهدي : (كان ابن عيينة من اعلم الناس بحديث الحجاز" ، وقال ابن المديني :

"ما في أصحاب الزهري أحد أتقن من سفيان بن عيينة) ، وقال أحمد بن عبد الله العجلي : (كان ابن عيينة ثبتا في الحديث ، وكان حديثه نحواً من سبعة الاف ولم تكن له كتب" .

مات - رحمه الله - سنة!ست وتسعين ومائة . الطبقات الكبرى ٥ / ٩٧ ، التاريخ الكبير ٤ / ٩٤ ، الجرح والمعدى! ٣٢ / ١٧ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٧ ، سير ٨ / ٤٥٤ . (١) في ت بحدث .

(٢) سُعبة مو : ابن الخناح بن الورد ، الإمام الحافظ ، إمبر المؤمنين في الحديث ، أبو بسطام الأزدي العتكي ، عالم أمل البصرة وشيخها ، سكن البصرة!ن الصغر ، ورأى الحسن ، وأخذ عنه مسائل .

حدث عن أنه بن سيرين ، وسجد بن أبي سجد المشتجري ، وقت الة لن دعامة ، وعمرو بن دينار ، وأيوب المختياني ، وخلق كثير سخواحم - كان من أوعية العلم ، لا يتقدمه أحد في الحديث في زمانه ، قال علي بن المديني :

له نحو من ألفي حديث - قال الذهبي : قلت : ما اظنه إلا يروى كثران ذلك بكثير .

حدث عنه أيوب السختياني ، وسفيان الثوري ، وإسماعيل بن علية ، وعبد الله بن المبارك ، ونم

سخواهم .

قال فيه الحاكم : شعبة إمام ال أئمة بالبصرة في معرفة الحديث ، رأى أنه بن مالك ، وسمع من أربعمائة شيخ من التابعين .
وقال الإمام أحمد : شعبة أثبت من ال العض في الحكم ، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري ، قد روى
ص ثلاثين كوفياً ، لم يلقهم سفجان .

مات - رحمه الله - في سنة خمس وستين ومائة ، ص خمس وسبعين سنة .

الطبقات الكبرى ٧ / ٢٨ ،

طبقات خلهمة : ٢٢٢ ، التاريخ الكبير ٤ / ٢٤٤ ، الجرح والتعديل ١ / ١٢٦ ، سير ٧ / ٢٠٢ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٨ .
(٣) في ت : المتسهبوا .

(٤) ساقطه من ت ، وقيدت في الهامش ! بغير إحالة .

(٥) على معنى قبوله ، كما قبل المرسل إفا أرسله من لا يرسل إلا عن ثقة .
راجع منهاج السنة النبوية ١١٧ / ٤ .

يلا) في ت .

صحته عنه .

(٧) في ت : بالمراسيل .

(مفي ت : ما .

(٩) ومثال ذلك في رواية شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن جده ، فقد اختلفوا مى سماعه منه .

تعريف أهل الت!مدني .

ملاً .

(! أ) يريد بعدها بالهامش ! في ت : لكن بين الجلة غير محمود وعمل لغير الله ، بل للذكر وصرخ القلوب وترغب الطالب للأخذ عنه
دون غيره ممن بين نزوله ولم يدلس .

أ .

من .

ت ٢٠ / ب

١٧٨ مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

ثقات أئمة سمعوا حديثهم .

وجرت بينهم مبادعة حملتهم على إبهامهم ، وألا يصرخوا بأسمائهم المشهورة .

ولم تحملهم ديانتهم على ترك الحديث عنهم ، كما صنع البخارى في حديثه عن محمد بن يحيى الذهلى ، لما جرى بينه وبينه ، فمرة تجده
يقول : حدثنا محمد - لا يزيد - وثانية يقول : ثنا محمد بن خالد [ينسبه إلى الجد الأعلى] (١) ومرة يقول : ثنا محمد بن عبد الله بنسبة
الى جده الأدنى (٢) ، وطبقة أخرى رووا الحديث عن ضعيف أو مجهول عن الشيخ ، فسكتوا عنه واقتصروا على ذكر الشيخ ، إذ
عُرف سماعه ! منه لغير (٣) هذا الحديث (٤) ، وطبقة أخرى رووا عن ضعفاء لهم أسماء أو كُنى مشهورة عرفوا بها فلو صرحوا
بأسمائهم المشهورة ، أو كناههم المعلوم لم يشتغل بحديثهم ، فأتوا بالاسم الحامل مكان الكنية المشهورة أو بالكنية المجهولة عوض الاسم
المعلوم ليهموا (٥) الأمر ، ولثلا يُعرف ذلك الراوى وضعفه فيزيهد في حديثهم ، وطبقة أخرى رووا عن ضعيف له كنية يشاركه فيها
رجل مقبول الحديث ، وقد حذث عنهما جميعاً فيطلق الحديث بالكنية ليدخل الإشكال ويقع على السامع اللبس ، ويظن أنه ذلك
القوى (٦) .

وهذه الطرق كلها غير الأوليين رذلة ، قد أضرت بأصحابها ، وسببت الوقوف في

كثير من حديثهم ، الا ما صرح به / الثقات منهم بالسماع عن (٧) الثقات ونصموا عليه وبينوه ، ولهذا ما وقفوا (٨) فيما دلسه
الأعمش (٩) ، لروايته عن الضعفاء ، وفيما دلسه بقية

ولم نشأ إثباتها في صلب الكتاب لغلبة الظن عندنا أنها من تعاليق صاحب النسخة ، كما جاء في غير

هذه الصحيفة باللوحه ١٨ .

(١) في الأصل : للنسبة إلى جده الأعلى ، والمثبت من ت .

(٢) وهذا نوع آخر من أنول التدليس ، ويسمى بتدليس الثيوخ .

قال ابن الصلاح فيه : (وحو أن يروى عن شيخ ، فيمليه ، أو يكتنيه ، أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف ! . المقدمة : ٦٦ .

قال الحافظ في هذا القيد : (كيلا يعرف دا : ليس هذا قيدا فيه ، بل إذا ذكره بما يعرف به الا أنه لم يشهر به كان ذلك تدليا" .

النكت ٢ / ٦١٥ .

(٣) في الأصل : بغير ، والمثبت من ت .

(٤) وأطلق عليه ابن القطان تدليس التوية ، قال السيوطي : وحو شر أقامه ؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ، ويجده الواقف على الند كذلك بعد التوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ، وفيه غرور شديد ، ومن اشتر بفعل ذلك بقية بن الوليد ولي ليد بن ملم .

تدريب الراوى ١ / ٢٢٦ .

(٥) في ت : وليهموا .

يلا) وذلك في مثل ما كان يضع عطية بن سعد العوفي ، كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنى بأبي سعيد ، فيقول : قال أو سعيد : يوهم أنه الخلدري .

تعريف أهل التقديس : ١٣٠ ، النكت ٢ / ٦٢٨ .

قال الحافظ عقب إيراده لها : (وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الثيوخ) .

(٧) في ت : من .

(٨) في ت : وقفوا به .

لا) هو سليمان بن مهران ، الإمام ، شيخ الإسلام ، وشيخ المقرئين والمحدثين ، أصله من نواحي الرى .

رأى أنس بن مالك وحكى عنه ، وعن عبد الله بن أبي أوفى - على معنى التدليس - كما يقول الذهبي وروى = مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنع

١٧٩

ابن الوليد ، خلطه الأسماء والكنى ، ولم يسترىبوا فيما دلسه ابن عيينة والثوري ، وضرباؤهما (١) ممن لا يروى إلا عن ثقة .

أو] (٢) اختلف أئمة الحديث في قبول [حديث] (٣) من عُرِف بالتدليس إذا لم ينص على سماعه ، فجمهورهم على قبول حديث من عرف منهم أنه لا يروى الا عن ثقة] كما قالوا

- عن إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعبد الرحمن بن أئى ليلي ، والوليد بن عباد ابن الصامت ، والشعبي ، وخلق كثير من كبار التابعين .

روى عنه الحكم بن عتيبة ، وأبو إسحق السبيعي ، وأيوب السخيتاني ، وهم من أقرانه - وأبو حنيفة ، والوزاعي ، وسعيد بن أبي عروبة ، وشعبة ، ومعمر ، والسف!انان ، ويخص بن سعيد القطان . وقال فيه :

هو علامة الإسلام ، وخلق كثير .

مات سنة سبع وأربعين ومائة .

تاريخ خليفة : ٢٣٢ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٢٤ ، سير ٦ / ٢٢٦ ، تذكرة

الحفاظ ١ / ١٥٤ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٢٢ .

وشبما دلسه ال العمش أقول : نقل الحافظ عن المعرفة للبيهقي بإسنائه عن شعبة أنه قال : (كفيتمكم

تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبو إسحق ، وقتان! .

النكت ٢ / ٦٣٠ .

قال الحافظ عقبها : (ومى قاعدة حسنة ، تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها) .

قال : وألحق الحافظ الإسماعيلي بشعبة في ذلك يحيى بن سعيد القطان عن زهير فقال : يخص القطان لا يروى عن زهير إلا ما كان مسموعاً لأبي إسحق ، وكذا ما كان من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ، فإنه مما لم يدلي فيه إثار الزبير ، فقد أخرج الذهبي عنه أنه قال : جئت أبا الزبير فدفعت إلى نكابين ، فانقلبت بهما ، ثم قلت في نفسي : لو أنني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر ؟ فسألته فقال : منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه ، فقلت له : أعلم لي على ما سمعت منه ، فأعلم لي على هذا الذي عندي .

النكت ٢ / ٦٣١ ، ميزان ٤ / ٣٧ .

(١) أما ابن عينة فقد سبق قريباً .

وأما الثوري فهو سفيان بن سعيد بن مسروق ، شيخ الإسلام ، امام الحفاظ ، وسيد العلماء العاملين في زمانه ، وكان والده من أصحاب اليعبي ، وعداثة ! في صغار التابعين .

أخذ العلم عن جعفر الصادق ، وحيد الطويل ، وسليمان الأعمش ، وشعبة بن الحجاج ، وابن جريج ، ومعمربن راشد ، وموسى بن عقبة ، وهشام بن عروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبي إسحق السبيعي .

قال الذهبي : ويقال : إن عدد شيوخه ستمائة شيخ .

وأما الرواة عنه نفلق ، ذكر أبو الفرج بن الجوزي أنهم أكثر من عشرين ألفاً .

من حدث عنه : الأعمش ، وجعفر الصادق ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، ومعاوية بن صالح ، وابن أبي ذئب ، وشعبة ، ومعمربن علي ، وسفيان بن عينة ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ووكن بن الجراح ، وثم سواهم .

مات سنة إحدى وستين ومائة .

الطبقات الكبرى ٦ / ٣٧١ ، التاريخ الكبير ٤ / ٩٢ ، الجرح والعديد ١ / ٥٥ ، سير ٧ / ٢٢٩ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١١١ .

وفي تدليسه يقول البخاري : لا يعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن

كهيل ، ولا عن منصور ، ولا عن كثير من ما يخرجه تدليل ، ما أقل تدليسه .

التاريخ الكبير ٤ / ٩٢ ،

وا نظر : النكت ٢ / ٦٣١ .

(٢ ، ٣) سقطت من ت .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَدْ رَوَى عَنْ حُنَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ عِيْرَ كَطَلَى .

وَلَيْسَ فِي

في حديث من علم أنه لا يرسل إلا عن ثقة [(١) ، وعلى (٢) ترك حديث المسامحين في الأخذ وترك المجبة أبه] (٣) حتى ينص على سماعه (٤) ، وقد ذكر أبو عبد الله الحاكم الاختلاف في ذلك كما قدمناه (٥) .

ذكر مسلم في حجه في صحة إسناد حديث المتعاصرين آخر صدر كتابه رواية قوم من الصحابة والمخضرمين وأئمة التابعين عن أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) لأحاديث عددها ولم يعينها ، ومن حق الباحث المقتش لفوائد كتابه - والحق عليه - أن يجد في البحث ويجيد النظر حتى يتعين له مجهولها ، ويتفسر مبهمها ، وتعرف نكرتها ، وقد بحثنا عن ذلك حتى وقفنا على حقيقة منها ، ورحم الله شيخنا القاضي الشهيد ، فقد كفانا في ذلك تعباً طويلاً ، أوضح لنا هنالك سبجلاً ، وقد رأينا أن نبين هذه الالحاديث بذكر أطرافها ليعلم أعيانها من لم يمهز في هذه الصنعة ولا جعل شغله حفظ أصولها .

قال مسلم : (فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري ، وقد رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) ،

قد روى عن حذيفة وأبي مسعود الأنصاري (٦) وعن كل واحد منهما حديثاً بسنده (٧) إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)) ولم

يفسر مسلم الحديثين .

قال القاضي : أما حديثه عن أبي مسعود فهو حديث

(٢)

(٣)

(٥) (٦)

(٧)

يخر مذكورة في ت -

قال الحافظ في النكت - بعد أن ساق عبارة الخطيب - : إنه لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدل! مو والتدليس في الحكم واحد .

والتحقيق فيه التتمصجل ومو أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه فهو تدليل ، أو عمن أثوكة ولم يلقه فهو المرسل الخفي ، أو عمن لم يدركه فهو مطلق الإرسال .

النكت ٢ / ٦٢٣ ، الكفاية : ٥٤٦ .

يخر مذكورة في ت .

قال الإمام الأفعى في الرسالة : (ف!نحن لا نقبل من مدلل حديثا حتى يقول : حدثني أو سمعت " الرسالة : ٣٨٠ فقرة ١٠٣٥ . قال الحافظ بعد سياقه لها : (وهو محتمل أن يريد الاقتصار على!اتين الصيغتين ، ويحتمل أن يكون ذكرهما على سبيل المثال ليلحق بهما ما أشبههما من الصيغ المصراحة ، وهذا هو الصحيح النكت ٢ / ٦٣٤ .

راجع .

معرفة علوم الحديث ١٣ .

قلت : وعن البراء بن عازب شئ الصلاة ، وأبي أيوب في الحج والنفاق وزيد بن ثابت في الحج .

وعبد الله ابن يزيد مو الخطمي .

رجال مسلم ٣٤٧ / ١ .

كأت .

نية .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٨١

رَوَاتِهِ عَنْهُمَا ذَكَرَ السَّمَاعُ مِنْهُمَا ، وَلَا حَفْظَنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حُدَيْفَةَ وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ ، وَلَا وَجَدْنَا ذَكَرَ رَوِيَّتَهُ إِيَّاهُمَا فِي رِوَايَةٍ بَعِيْنَهَا .

وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى ، وَلَا مِمَّنْ أَدْرَكَا ، أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ ، اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُدَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ ، بَضْعَفٍ فِيهِمَا ، بَلْ هُمَا وَمَا أَشْبَهُهُمَا ، عِنْدَ مَنْ لَاقَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، مِنْ "صَحَّاحٍ أَلَا" سَانِدٍ وَقَوِيَّاهُ ، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهِمَا ، وَالْاِحْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنِ وَاثَارٍ .

وَهِيَ فِي زُعْمٍ مِنْ حَكِيمِنَا قَوْلُهُ ، مِنْ قَبْلُ ، وَاهِيَةٌ مُهْمَلَةٌ ، حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّأَوِي عَمَّنْ رَوَى .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نَعْتِدُ الْأَخْبَارَ الصَّحَّاحَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَزْعُمُ هَذَا الْقَائِلِ ، وَنُخَصِّصِيَا - لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْصِي ذِكْرَهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا . وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصَبَ مِنْهَا عِلْدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَنَّا عَنْهُ مِنْهَا .

وَهَذَا أَبُو عُمَانَ النَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ ، وَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَصَحْبَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْبَدْرِيِّ!دَنَ هَلَمْ جَرَا .

وَنَقْلًا عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَذَوِيهِمَا ، قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ

نفقة الرجل على أهله ، وقد خرّجه الإمامان في صحيحهما (١) ، وأما حديثه عن حذيفة فهو قوله : (أخبرني النبي (صلى الله عليه وسلم) بما هو كائن) (٢) الحديث أخرجه مسلم .

وذكر مسلم أن أبا عثمان النهدي وأبا / رافع الصايغ وأنهما ممن أدرك الجاهلية وصحب أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) من البدرين هلم جرا ، وذكر أن كل واحد منهما أشد عن أبي هريرة وأبي بن كعب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثاً ، فأما حديث أبي عثمان عن أبي فقوله : [قال رجل ، (٣) : لا أعلم أحداً أبعد بيتاً من المسجد منه ... " الحديث ، وفيه قول النبي كله له :

(١) الحديث أخرجه مسلم في الزكاة في فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد ٣ / ٤ ، والبخاري في النفقات ، بفضل النفقة على الأهل ولفظه : (إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة ثا ، كما أخرجه أحمد في المسند ٤ / ١٢ - ١٢٢ . كألف ٥ / ٧٤١ .

وعبد الله بن يزيد هو الخطمي ، الأنصاري ، كان صغيراً على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أحد من بايع بيعة الرضوان ، وكان عمره يومئذ مئتين سنة ، وكان والده يزيد من الصحابة الذين توفوا في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) .

مات قبل السبعين ، وله نحو من ثمانين سنة - رضى الله عنه .
الطبقات الكبرى ١٨ / ٦ ، طبقات خليفة : ٩٣٥ ، الجرح والتعديل ٥ / ٩٧ ، رجال صحيح مسلم ١ / ٣٤٧ ، سير ٣ / ٩٧ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٧٨ .
في ت .

كان رجلاً .

(٢)

(٣)

٩ / ب

ت ٢١ / أ

١٨٢ مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المغنع

(صلى الله عليه وسلم) حديثاً ، وَلَمْ تَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بَعَيْنَاهَا عَيْنَا إِيَّاهُ أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئاً .
وَأَشَدَّ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِي ، وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ ، وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلًا ، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، خَبَرَيْنِ .
(أعطاك الله ما احتسبت) أخرجه مسلماً (١) .

وأما حديث أبي رافع عنه فهو أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يعتكف في العشر الآخر فسادراً عاماً ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يوماً خرّجه ابن أبي شيبة في مسندها (٢) .

وقول مسلم : (هلم جرا) (٣) ليس موضعه / لأنها أنما تستعمل فيما اتصل إلى زمان المتكلم بها ، وإنما أراد بها مسلم فن بعدهم من الصحابة .

وذكر مسلم أن أبا عمرو الشيباني وأبا معمر عبد الله بن سخبرة أسند كل واحد منهما

عن أبي مسعود الأنصاري عن النجى (صلى الله عليه وسلم) خبرين .

أما خبر الشيباني فأحدهما حديث : جاء رجل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (إنه أبعد بي) (٤١) .

والآخر : جاء رجل إلى النجى (صلى الله عليه وسلم) بناقة مخطومة فقال : الك بها يوم القيامة سبعمئة

(١١)

(٢١) (٣)

(٤١)

الحديث أخرجه لم ، كالمجاد ومواضع الصلاة ، بفضل كثرة الخطأ إلى المجاد ، لكن بلفظ : (إنَّ لك ما احتسبت) وفي لفظ آخر : (قد جمع الله لك ذلك كله) يعني ممشاء ورجوعه إلى أهله ٦١ / ١ لو

وأعثمان النهدي هو شيخ الوقت أبو عبد الرحمن بن مل البصري ، المخضرم المعمر ، غزا في خلافة عمر وبعدها غزوات .
وحدث عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وبلال ، وسعد بن أبي وقاص ، وسلمان الفارسي ، وحذيفة بن اليمان ، وأبي موسى الأشعري ، وأسامة بن زيد ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وطائفة سواهم .
حتث عنه قتالة ، وعاصم الأحول ، وحيد الطويل ، وأيوب المشختياني ، وخالد الحذاء ، وخلق ، وشهد وقعة اليرموك ، وثقه على بن الأنباري ، وأبو زرعة ، وجماعة .

مات مئة مائة .
الطبقات الكبرى (٧) / ٤٧٢ الجرح والتعديل ٢ / ٢٨٣ ، سير ٤ / ١٧٥ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٧٧ .

جاء في اللسان هلم بمعنى أقبل ، وهي تركيبة من (ها) التي للتنبيه ومن (لم) ، وقال ابن الأنباري : معنى هلم جراً ، سيروا وتمهلوا في سيركم وثبتوا .

وهو من الجر ، وهو ترك النعم في سيرها فيستعمل فيما دووم عليه من الأعمال .
قال ابن الأنباري : فانتصب جراً على المصدر ، أي جروا جراً ، أو على الحال ، أو على التمييز .
مسلم ! كالامارة ، بفضل إعانة الغازي في سبيل الله بمرکوب وغيره ٣ / ١٥٠٦ ولفظه :
مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنع

١٨٣
وَأَسْنَدُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) حَدِيثًا .
وعبيد

ابن عمير ولد في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
وَأَسْنَدُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) عَيْقُ أَبِي مَالٍ مُنْعُوبٍ + نَصَارِي ،
عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ .
أناقة [(١)] انفرد بها مسلم في صحيحها (٢) .

وأما حديثاً (٣) أبي معمر ٢ حدهما : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يمسح مناكبنا في اللالة) خرجت في (٤) ، والآخر : (الا تجزحاً صلاح ل القيم الرجل صلبه فيها في الركوع) أخرجه ابن أبي شيبة .

قال مسلم : وأسند عبيد بن عمير عن أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثاً هو قولها :
لما مات أبو سلمة قلت : غريبة في أرض غربة لأبكيه بكاء يحس ! (به) خره مسلم (٥) .
قال [مسلم] (٦) : " وأسند قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود اني نصارى ثلاثة أخبار)
هي حديث : (الإيمان ها هنا (٧) (١) وحديث : (إن الشمس والقصر لا يكسغان ، وحديث :

(٢) (٣)

(٥) (٦)

(إني أبدج بي " ومعنى أبدج بي : أي هلكت ثابتي .

واسم أبي عمرو : سعد بن إلياس الكوفي .

قال الذهبي : السوك الجلهلية وكاد أن يكون صحابياً) .
حدث عن علي ، وابن معمر ، وحذيفة ، وطائفة .

وروى عن إناحرا ، وسليمان التمي ، د اسماعيل ابن أبي خالد ، وآخرون وهو من رجال الكتب الستة .
لال فيه لحى بن معين : (كوفي ثمة) .

الطبقات الكبرى ٦ / ١٠٤ ، التاريخ الكبير ٤ / ٤٧ ، سير ٤ / ١٧٣ ، تهذيب التهذيب ٣ / ملا ٤ .
ماقطة من الأصل .

الكتاب السابق ، بفضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها ول ١٥٠٥ .
في ت .

حديث ، وفي الأصل : حديثان ، والصواب ما أثنته .

لُ الصلاة ، بتوبة الصفوف د اقامتها ١ / ٣٢٣ .

وابو معمر هو عد بن سخبرة ، الأزدي ، الكوفي .

حدث عن عمر ، وعلى وابن مسعود ، وأبي معود وخراب ، والمقداد بن الأسود ، وعلقمة ، وطائفة .

حدث عنه إبراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعمار بن عمير التي وآخرون ، ووثقه يحيى بن معين .

تال الذهبي : لا قيل : ولد في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ثا .

ومات بالكوفة سنة يف وصتين .

الطبقات الكبرى ٦ / ١٠٣ ، سير ١٣٣ / ٤ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٣١ .

وحديث : " لا تجزى صلاة) أخرجه ابن أبي ثوبه في المصنف ٢٨٧ / ١ ، ١٤ / ٢١٩ ، كما أخرجه عبد الرزاف في المصنف

١٧ / ٣٦ ، والبيهقي في السق الكبرى من طريق ضعبة عن الأعمش قال : سمعت عمار بن عمير يحدث عن ائ معمر الأزس ...
الحديث ١١٧ / ٢ .

لُ الجنائز ، بالبكاء على الميت ، ولفظه : (غريب وفي أرض غربة " .

ماقطة من الأصل .

(٧١) في الأصل : هنا .

١٨٤

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَقَدْ حَفَظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَصَحَبَ عَلَيْهِ ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، حَدِيثًا .

وَأَسْنَدَ رُبْعِيُّ بْنُ حِرَافٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) حَدِيثَيْنِ .

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، حَلِيلًا .

وَقَدْ سَمِعَ رُبْعِيُّ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ ، وَرَوَى عَنْهُ .

" لا أكاد أترك الصلاة مما يطول بنا فلان ...

(١) [أخرجه ثلاثها] (٢) الإمامان .

قال مسلم : " وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس بن مالك عن النبي لمحي !آ حديثا) هو - حديث - : " أَمَرُ أَبُو طَلْحَةَ أُمُ سُلَيْمٍ :

اصنعى طعاما للنبي (صلى الله عليه وسلم)) خرجه مسلم (٣) .

قال : وأسند ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثين ، أحدهما

في إسلام حصين أبي عمران ، والآخر قوله : (كان عبد المطلب خيرا لقومك منك) ، ذكره ابن أبي شيبة .

وذكر له عن أبي بكره عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا هو : (إفا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما (٤) على جُرف

جهنم) رواه مسلم ، وأشار إليه البخارى في الإيمان .

قال : وأَسَدُ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدِيثًا هُوَ قَوْلُهُ : " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحَسِّنْ إِلَى جَارِهِ) ، خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ .

(١)

(٢) (٣)

(٤)

الحديث الأول : أخرجه مسلم ، كالأيمان ، بتفاضل أهل الإيمان فيه بلفظ : (الإيمان يمان ها هنا) ١ / ٧١ ، والبخارى ، كبء الخلق ، بخير مال الممل غنم يتبع بها شعف الجبال ١٥٥ / ٤ لكن لفظه فيه : (الإيمان ما هنا) .

والحديث الثاني : أخرجه مسلم ، كالكسوف ، بذكر النداء بصلاة الكسوف ، ولفظه : (ان الشخص! والقمر ليس ينكسفان لموت أحد " ٢ / ٦٢٨ ، والبخارى ، كالكسوف ، بالصلاة في كوف الشمس بلغمظ : " لا ينكفان) .

والحديث الثالث . أخرجه مسلم ، كالصلاة ، بأمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ١ / ٣٤ ، والبخارى ، كالأحكام ، بهل يقضى الحاكم أو يفق وحو غضبان ؟ ولفظه : " إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان! مما يطيل بنا) .

في ت : أخرجهما . ك ال الشربة ، بجواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ٣ / ١٦١٣ تابعا .

وعبد الرحمن بن أبي ليلى ال نصارى ، ولد لست بثنين من خلافة عمر ، ومات سنة ثلاث وثمانين . وقال فيه ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : (كوفي ، تابعي ، ثقة) .

رجال صحيح مسلم ١ / ٤٢٤ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦٠ . في ت : فهو .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

١٨٥ وَأَسَدُ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، حَدِيثًا . وَأَسَدُ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قال : وأَسَدُ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ (١) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ، هِيَ قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا) ، وَالثَّانِي :

" إِذَا فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةٌ يُسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا ...

(خَرَّجَهُمَا مَعَ الْإِمَامَيْنِ ، وَالثَّلَاثِ : (إِنْ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزَلَةً مِنْ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ) الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ (٢) .

قال : وَأَسَدُ سُلَيْمَانَ بْنِ إِسَارٍ (٣) ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدِيثًا ، هُوَ حَدِيثُهُ فِي الْحَاقِلَةِ . خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ (٤) .

قال : وَأَسَدُ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ (٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَادِيثَ وَلَمْ يَعِدْهَا مُسْلِمٌ .

(١) النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ ، الْأَنْصَارِيُّ ، الْمَدَلِيُّ ، كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا مِنْ أَفْضَلِ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَاسْمُ أَبِي عِيَّاشٍ زَيْدُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَكَانَ فَارِسًا لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : (رَوَى عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُرْسَلًا ، وَهُوَ تَابِعِي ثَا ، وَذَكَرَهُ صَحْلَمُ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ .

رجال صحيح مسلم ٢ / ٢٩٣ ، تهذيب التهذيب ٤٥٥ / ١ .

(٢) الحديث الأول : أخرجه مسلم ، كالصيام ، بفضل الصيام في مبيع الله لما يطيقه ١ / هلا ، والبخارى ، كالجهاد ، بفضل الصوم في سبيل الله ، كلاهما بلفظ عن النار -

والثاني .

أخرجه البخارى ، كالتفسير ٥٦ سورة الواقعة ، بقوله تعالى : ٩ ظَلُمُودُ { أ الواقعة :

٣٠ [، واللفظ له ، وصحلم ، كالجنة وصفة نعيمها وأهلها ، بإن فى الجنة شجرة ٤ / ١٧٦ ٢ .

والثالث : أخرجه صحلم ، كالإيمان ، بأدنى أهل الجنة منزلة فيها ، ولفظه هناك : " رجل حرف

الله وجهه عن النار قبل الجنة ، ومثل له شجرة ذات ظل فقال : أى رب ، قدمنى إلى هذه الشجرة كون فى ظلها" - ١٧٥ / ١ .

(٣) سليمان بن يسار المدنى ، مولى أم المؤمن ميمونة الهلالية ، عالم المدينة ومنشئها ، الغمغمية الإمام ، كان من أوعية العلم بحيث إن بعضهم - كما نكر الذهبي - قد فضله على سعيد بن المسيب .

حدث عنه أخوه عطاء ، والزهرى ، وربيعه الرأى ، وصالح بن كيسان ، ويحيى بن سعيد ال نصرارى ، وخلق سواهم . قال ابن سعد : دا كان ثقة ، عالماً ، رفيعاً ، فقيهاً ، كثير الحديث ، مات سنة سبع ومائة " .

الطبقات

الكبرى ٥ / ١٣٠ ، تاريخ البخارى ٤٧ / ٤١ ، سير ٤ / ٤٤٤ .

(٤) كتاب البيوع ، براء الأرض بالطعام ، ولفظه : كنا نحقل الأرض على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنكرها بالث والربع والطعام الممى .

الحديث ٣ / ١١٧١ .

جاء فى النهاية : " والمحاكمة مختلف فيها قيل : هى أكثر ال الرض بالحنطة ، ومو الذى يسميه الزارعون المحارثة ، وقيل - هى المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوها .

وقيل : هى بغ الطعام فما سُنبله بالبر ، وقيل : بغ الزرع قبل إثاكه " .

قال : " (وما نهى عنها لأنها من المكيل ، ولا يجوز فيه إفا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ، ويداً بيداً . النهاية ١ / ٤١٦ .

وسجأتى بيانه إن شاء الله فى حينه ومكانه .

(٥) حميد بن عبد الرحمن الحميرى ، شيخ بصرى ، ثقة ، عالم ، يروى عن أبى هريرة ، وأبى بكرة الثقفى ، وابن عمر .

حدث عنه محمد بن سيرين ، وقتادة بن دَعامة ، وجماعة .

قال العجلى ت (تابعى ثقة) ، -

١٨٦

مقدمة مسلم / لاب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

وَأَسْنَدَ عَطَا بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) حَدِيثًا .

وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، حَدِيثًا .

قال القاضى : منها فى هذا الكتاب : (أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم) ،

هذه جملة الأحاديث التى نبه عليها مسلم ولم يعينها ، وقد نبهنا على أطرافها ، ليتنبه بها من طالع شيئاً من علم الحديث ، واشتغل به ، وعرف الأحاديث على الجملة فيعلم بالطرف بقية الحديث ، وليتهدى بما ذكرناه من لا علم عنده وهو مذهبه البخارى فيطلبها فى مظانها من هذه الكتب ، وإنما اقتصرنا على ذكرها فى المواضع التى عيا من هذه الكتب ، ! إن كانت موجودة فيها وفى غيرها من التصنيفات ، لكن بأسانيد غير التى أشار إليها مسلم ، وسيأتى الكلام على ما خرج منها مسلم فى مواضعه ، إن شاء الله تعالى .

ذكر مذهب مسلم فى كتابه فى أداء الحديث

والفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا

وذهب معظم المجازين والكوفين إلى أن حدثنا وأخبرنا واحدٌ ، وأن القراءة على الشيخ كالسماع من لفظه يجوز في ذلك حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ، وهو قول مالك ، والزهرى وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان ، ومنصور ، وأيوب ، ومعمّر ، والحسن ، وعطاء بن أبي رباح ، واختلف فيه على أبي حنيفة ، وابن جريج ، والثوري ، وهو مذهب البخارى وجماعة من المحدثين ، والمحققين ، وهو قول الحسن في القراءة ، وذكر مالك أنه مذهب متقدمي أئمة المدينة ، وروى عن علي وابن عباس : القراءة على العالم كقراءته عليك ولم يعدّها مسلم .

وأجاز بعضهم في القراءة : سمعت فلانا ، وهو قول الثوري ، وروى عن مالك أن القراءة على العالم أحمث إليه من السماع منه ؛ لأنه أثبت للراوى ، وعلى ذلك بأن الشيخ قد يهمل فلا يرد عليه إذ لا يعلم وهمه ، وقد يعلم فيؤقر ، ومثل هذا لا يتخيل من الشيخ بحمل للقارئ ، فهو يعلم ما أخطأ القارئ فيه من حديثه ويرده عليه ، واحتج لذلك بقراءة الصكوك على من عليه الحق ، وأن إقراره بذلك يلزمه (١) .

= ثم قال : (كان ابن سيرين يقول : هو أفقه أهل البصرة) .

صير ٤ / ٢٩٣ ، تهذيب ٣ / ٤٦ .

والحديث الذى أسنده مسلم عن أبي هريرة ، وأشار إلى لفظه القاضي ، أخرجه مسلم ، كالصيام ، ب فضل صوم المحرم ٢ / ٨٢١ .

(١) قلت : وهو قول شعبة ، فقد حدث عنه ابن مهدي أنه قال : (القراءة أثبت عندى من المح ، وكان يقول : قرأت على منصور ، وقرأت على هشام بن عروة " . الكفاية : ٣٩٩ .

وأحد القولين ليححص بن سعيد ، فقد جاء عنه : دا إذا قرأت على المحدث كان أحمث إلى ، لأنه يصح (لى كلابي) . السابق : ٤٠٠ .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٨٧ وأسند حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أح اليث .

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الِ نَيْنَ نَصَبْنَا رِوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعْنَاهُمْ ، لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلِمْنَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ بَعْضِنَا وَلَا أَنَّهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بَعْضُهُ .

وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالاع أخبار الروايات من صحاح الأسانيد ، لا نعلمهم وهنوا منها شيئاً قط . ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض .

إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمَكِّنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرِ مُسْتَنَكِرٍ ، لِكُونِهِمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ .

وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَحَدُهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي تَوْهِينِ الْحَدِيثِ ، بِالْعَلَّةِ الَّتِي وَصَفَ - أَقَلِّ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ عَلَيْهِ وَيُثَارَ ذِكْرُهُ .

إِذَا كَانَ قَوْلًا مُحَدَّثًا وَكَلَامًا خَلَفًا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلِّ سَلَفَ ، وَيَسْتَنَكِرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلَفَ .

فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَأِهِ بِأَكْثَرِ مِمَّا شَرَحْنَا ، إِذَا كَانَ قَدْرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلَهَا الْقَدْرُ

وأبى جمهور أهل المشرق من إطلاق (حدثنا) في القراءة على العالم ، وأجازوا فيه "أخبرنا" ليفرقوا بين الموضعين ، وسموا القراءة عرضاً ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي في آخرين ، دأله ذهب مسلم ، وقالوا : إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين ابن وهب (١) بمصر ، وقالوا : لا يكون (حدثنا) إلا في المشافهة من الخبر ، وقال بعضهم : لا

(١)

هو عبد الله بن وهب القرشي المصري - روى عاً مالك والليث ، وابن اثنى ذئب ، والسفيانين ، وابن جريج ، ونحو أربع مائة شيخ من المصريين والحجازين ، والعراقيين ، وقرأ على نافع ، وروى عنه الليث ، وقيل : إن مالكا روى عنه عما ابن لهجة . قال أبو عمر : (يقولون : إن مالكا لم يكتب لأحد بالفقيه إلا إلى ابن وهب لما .

قال فيه ابن معين : إثنقا ، وكذا قال النسائما فيه .

مات سنة ست وتسعين ومائة .

ترتيب المدارك ٢٢٨ : ٢٤٠ .

قال ابن الصلاح : حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة ، لابنه ليس في (سمعت " دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه ، وفي حدثنا وأخبرنا دلالة عليه .

المقدمة : ١٢ ، فتح المغيث ٢ / ٢ ، التدريب ١٠ / ٢ .

وقال الخطيب : أرفع العبارات في ذلك سمعت ، ثم حدثنا وحدثني ، ثم يتلو ذلك أخبرنا ، وهو كثير في الاستعمال حتى إن جماعات كثيرين من المتقدمين الحفاظ كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ الشيخ إلا بأخبرنا ، وكان هذا قبل أن يشيع تخصص أخبرنا بما قرئ على الشيء يخيم ، ثم يتلو تخبرنا ، أنبأنا ، ونبأنا وهو قليل في الاستعمال .

الكفاية : ٢٨٤ .

١٨٨

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

الذي وصفناه ، والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء وعليه التكلان .

يقول (حدثنا) و(أخبرنا) إلا فيما / سمع من الشيخ ، وليقل : قرأت - وقرئ عليه وأنا أسمع ، وإلى هذا نحو أبي يحيى التميمي وابن المبارك وابن حنبل والنسائي وجماعة ، وحكى عن إسحق بن راهويه وغيره أنه اختار في السماع [(١) والقراءة أخبرنا ، وأنه أعم من حدثنا (٢) .

وشرط بعض أهل الظاهر في صحة الإخبار بالقراءة أن يقول القارئ للشيخ : هو كما قرأته عليك ؟ فيقول : نعم ، وأباه إذا سكت القارئ ولم يقرره هذا التقرير (٣) .

وقد جاء داخل "الأم" أشياء من هذا الباب في حديث يحيى بن يحيى عن مالك وغيره (٤) ، وإن كان قد روى عن مالك إنكار مثل هذا لمن سألته وقال له : ألم أفرغ لكم نفسي وسمعت عرَضكم والمحصت سقطه وزله ؟ دالى ما ذهب إليه مالك من جواز الحديث بالقراءة دون التقرير ذهب الجمهور ، ولم يختلفوا أنه يجوز أن يقول فيما سمع من لفظ الشيخ : حدثنا وأخبرنا وسمعت ، وقال لنا وذكر لنا ، واختار القاضي أبو بكر في أمة من المحققين أن يفصل بين السماع والقراءة فيطلق فيما سمع : حدثنا ، ويقيّد فيما يقرأ : حدثنا وأخبرنا قراءة ، أو قرأت عليه أو سمعت يقرأ عليه ، ليزول إبهام اختلاط أنولا الأخذ ، وتظهر نزاهة الراوى وتحفظه .

وقد اصطلح متأخرو المحدثين على تفريق في هذا ، فقال الحاكم أبو عبد الله : الذي اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن يقال : فيما يأخذه من الحديث لفظاً وحده : حدثني ، وإن كان معه غيره : حدثنا ، وفيما قرأه عليه وحده ت أخبرني ، وما قرئ عليه وهو حاضر : أخبرنا ، وما عرض عليه فأجازه له شفاها : أنبأني ، وما كتب به إليه ولم يشافهه : كتب إلى () ، وعن

الأوزاعي نحو ما

(١) سقط من ت .

(٢ ، ٣) راجع : إحكام الأحكام لابن حزم ٣٢٣ / ٢ .

(٤) هو ابن بكير بن عبد الرحمن التميمي : روى عن مالك الموطأ ، قال عياض في ترتيب المدارك : وقيل : إنه قرأه عليه ، ولازمه مدة للاقتداء به روى عن الليث ، والحمائين ، وأبي عوانة ، وابن لهيعة ، وابن عينة ، وطشميم ، وابن المبارك .

قال : " قال أبو عمر : كان ثقة ، مأمونا ، مرضيا .

روى عنه جماعة من الأئمة كإسحق بن راهويه ، والذملي ، والبخارى ، ومسلم ، وخرجا عنه في الصحيحين كثيرا) .

قال ابن خلاد الراهرمزى : "رحل إلى مصر والثام ، واليمامة ، والعراق ، وكان أحمد بن حنجل يثنى عليه ويقول : ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله ، وكان من ورعه يشك في الحديث كثيرا حتى سموه الشكاك . وقال إسحق بن راهويه : لم أكتب العلم عن أحد أوثقا في نفى منه ، ومن الثضل بن موسى الثينائى) . وقال ابو بكر بن إسحق .

دل لم يكن بخراسان أعقل من يحيى بن يحيى ، وكان أخذ تلك الشمائل من مالك بن أنس - رحمه الله - أقام عليه لاءخذها سنة بعد أن فرغ من سمعه ، فقيل له في ذلك ، فقال .

إنما أقت مستفيدا لشمائله ، فإنها شملل الصحابة والتبعين " . قال : قال البخلى ى : " توفي سنة لست وعشرين ومائتين) .

ترتيب المدارك ٣ / ٢١٦ .

(٥) الحاكم في معرفة علوم الحديث : ٢٦٠ .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

١٨٩

ذكره الحاكم ، قال : فى السماع .

حدثنا ، وفى القراءة : أخبرنا ، وفى الإجازة خبرنا ، وفى رث اية أخرى عنه : أنبأنا ، وفرق بين حديثه وحده أو فى جماعة كما قال الحاكم ، وقال ال الوزاعى أيضا : قل فى المناولة : قال فلان عن فلان ولا تقل : حدثنا .

قال القاضى : وقد جوز قوم إطلاق حدثنا وأخبرشا فى الإجازة ، وحكجت عن جماعة

من السلف ، وحكى الوليد لن بكر (١) فى كتاب (الوجازقا له أنه مذهب أهل المدينة وقال : شعبة مرة يقول : أنبأنا وروى عنه أيضا : وأخبرنا ، واختار أبو حاتم الرازى (٢) أن يقول فى الإجازة مشافهةً : (اجازلى) وفيما كتب إليه : نكب إلى وذهب الخطابى (٣) إلى أن يقول فى الإجازة : أخبرنا فلان أن فلانا حدثه ، ليبيى بهذا أنه إجازة ، وذكر ابن خلاد (٤) القاضى فى كتابه (الفاصل) مثل هذا عن بعض أهل الظاهر قال : ولا يقل : إن فلانا قال : حدثنا فلان ، لابن هذا ينبى عن السماع .

وهذه كلها اصطلاحات لا يقوم على تحقيقها حجة ، إلا من وجه الاستحسان والمواضعة

بين أهل الصنعة لتمجز أنول الروايات (٥) ، وقد رأيت الفقهاء والمتأخرين يقولون فى الإجازة : حدثنا فلانُ إذنا ، وفيما أذن لى فيه ، وبعضهم يقول فيما كتب لى بخطه ، لقيه

(١) هو الوليد بن بكر بن مخلد ، الحافظ ، اللغوى .

الأندلسى ، أحد الرحالة فى الحديث .

حدث عنه عد الغنى بن سعيد الحافظ ، وابو عد الله الحاكم ، وأبو فو الهروى ، وغيرهم ، قال الخطب : (كان ثقة أمينا ، كثير السماع ، سافر الكثير) .

توفى بالديور سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائه .

تاريخ بغداد ١٣ / ٤٥٠ ، الصحلة ٢ / ٦٤٢ ، سير ١٧ / ٦٥ .

واسم الكتاب (الوجازة فى تجويز الإجازة) .

معجم المؤلفين ١٣ / ١٧٠ .

(٢) هو الإمام الحافظ ، الناقد ، شيخ المحدثين ، الحنظلى ، كان من بحور العلم ، طوث البلاد ، وبرع فى الملق والإسناد ، وجمع وصنف وعتط وجرح ، وصحح وعلل .

وهو من نظراء البخارى ومن طبقتة ، ولكه عُمّر بعده أريد من عشرين عاما .

ارغل بابنه عد الرحمن ولقى به أصحاب ابن عيينة ووكيع .

قال ابن أبى حاتم : "سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ، ودعا لهما وقال . بقاؤكما صلاح للمسلمين" .

سير ١٣ / ٢٤٧ ، وانظر : الجرح والتعديل ١ / ٣٤٩ ، تاريخ بغداد

- ٢ / ٧٣ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣١ .
- (٣) هو الإمام العلامة ، الحافظ اللغوى ، أبو سليمان ، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب النفى ، صاحب الحصانيف حدث عنه أبو عبد الله الحاكم وهو من أئمة فى السن والتد ، والعلامة أبو عبيد الهروى ، وعلى بن الحسن السجزي الفقيه ، وطائفة سواهم .
- توفى ببست سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .
- العبر ٣ / ٣٩ ، طبقات الافعية الكبرى ٣ / ٢٨٢ ، سير ١٧ / ٢٣ .
- (٤) هو الزاهرمرزى الإمام الحافظ ، البار ، محدث العجم وكتابه المشار إليه هو " المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ثا قال فيه الذهبى .
- (وما اخنه من كتاب ، وهو كتاب ينئ بإمامته) .
- وقال الحافظ ابن حجر - فيما نقله عنه صاحب كنف الظنون - : (هو أول كتاب صنف فى علوم الحديث فى غالب الظن لما ١٦١٢ .
- تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٥ ، العبر ٢ / ٣٢١ ، سير ١٧ / ٧٣ .
- قلت - وقد حققه الدكتور محمد عجاج الخطيب ، ونشره بدار الفكر بدمشق .
- (٥) قال الخطيب فى الكفاية : هذا هو المستحب وليس بواجب عد كافة أهل الخ م ٢٩٤٠ .
- وبعد ان نقله الخوى وحكاها فى الإرشاد قال : فيجوز أن يقول فيما سمع وحده : حدثنا واخبرنا ، وفيما لمعه فى جماعة حدثنى واخبرنى ، والله أعلم - إرشاد طلاب الحقائق ١ / ٣٥٩ .
- وأنظر : الإلمح : ١٣٢ .
- مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن
- او لم يلقه : حدثنا فيما كتبه لى ، وحدثنا كتابةً ومن كتبه ، وحدثنا فيما أطلق لى الحديث به (١) ، والتمييز بذهن الإجازة وبين السماع أولى للخلاف فى صحتها والعمل بها ، وهو الذى شاهدته من أهل التحرى فى الرواية ممن أخذنا عنه ، فقد اختلف فى الإجازة والعمل بها دون قراءة ولا سماع ولا دفع كتاب ، وتوزع فيها ، فالمشهور عن عامة الفقهاء والمحدثين جوازها ، كالزهري ومنصور بن المعتمد وأيوب السختياني وسعيد بن الحجاج وربيعة وعبد العزيز بن الماجشون والأوزاعى والثورى وابن عيينة والليث ، وأباها بعض أهل الظاهر وحكى ذلك عن الشافعى ، وروى الوجهان عن مالك ، والجواز عنه أشهر ، وهو مذهب أصحابه من أهل الحديث وغيرهم ، وظاهر رواية الكراهة عنه لمن لا يستحقها لا لنفسها (٢) .
- وقال أحمد بن ميسر (٣) من أئمتنا : (الإجازة عندى خير من السماع الردى) .
- واختلف من أجازها فى وجوب العمل بها ، فالجمهور على وجوبه كالسماع والقراءة (٤) ، وقال قوم من أهل الظاهر : لا يجب عمل بما روى بها (٥) ، والمناولة أقوى درجة منها ، وهو الذى يسميه بعضهم العرض ، وهو أن يحضر الشيخ بعض حديثه او بعض كتبه أو يكون عند الطالب ويقول له : هذا سماعى من فلان فاحمله عنى أو أجزئها لك ، فيذهب
- (١) قال الخطيب : واختلفوا فى العبارة بالتحديث بها ، فقال مالك : قل فى ذلك ما شئت من حدثنا أو أخبرنا ، وقال غيره : قل : أنبأنا ، وهو مذهب الأئمة ، وروينا مثله عن شعبة ، وقال آخرون : يقول : أجاز لى واظلق لى التحديث .
- لا غير .
- الكفاية : ٤٧٤ .
- (٢) فقد جأ عنه لصحة اعتبارها عنده أن يكون المجيز عالما بما يجيز ، ثقة فى ثبته وروايته ، معروفا بالعلم ، والمجاز به معارضا بالانصاف
- حتى كأنه هو ، وأن يكون المجاز له من أهل العلم ، أو متسما بسمته ، حتى
- لا يوضع العلم إلا عند أهله .
- وشرط ابن عبد البر ال يكون للمجاز له ماهرة بالصناعة ، حاذقا فيها ، يعرف كيف يتناولها ، وان تكون فى ما لا يشكل أسنائه .
- مقدمة : ٢٧٦ ، فتح المغيث ٩٥ / ٢ .

(٣) أحمد بن ميسر هو : أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر ، كنيته ابو بكر الإسكندراني ، كان فقيه الإسكندرية ، وأفقه من يقول بقول مالك في زمانه .
توفي سنة ثع وثلاثمائة .

ترتيب المدارك ٥ / ٥٢ .

قلت : وقد ادعى أبو الوليد الباجي المالكي الإجماع في جواز الرواية بها ، وهو منتقض بما ذكرنا .
راجع : إرشاد ١ / ٣٧١ .

(٤) قال الخطيب : (وهذا قول الدهماني من العلماء) .
وقال السخاوي .

" لأنه خبر متصل الرواية فوجب العمل به كالسماع " .
الكفاية : ٤٤٦ ، فتح المغيث ٢ / ٦٦ .

(٥) وجتهد في ذلك أنها جارية مجرى المراسيل والرواية عن المجاهيل ، وقد رد الخطيب عليهم بقوله : (اعتلال من لم يقبل أحاديث الإجازة بأنها تجرى مجرى المراسيل والرواية عن المجاهيل فغير صحيح ، نعرف المجيز بعينه وثمانيته وعدالته ، فكيف يكون بمنزلة من لا نعرفه " .
الكفاية : ٤٥٦ .

وقال ابن الصلاح : وهذا باطل لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها ، ولا في الثقة به .

مقدمة : ٢٦٤ .
زاد السخاوي : بخلاف المرسل فلا إخبار فيه البتة .
فتح المغيث ٢ / ٦٦ .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

١٩١

بها ويرويه عنه ، فأجازها معظم الأئمة والمحدثين ، وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري (١) ، وحيوة (٢) بن شريح [الخراعي]

(٣) والزهرى (٤) ، وهشام بن عروة (٥) ، وابن جريج ، ومالك بن أنس ، وعبد الله العمرى (٦) ، والآن وزاعي (٧) ...

...

...

...

...

...

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

هو الإمام ، العلامة ، المخود ، عالم المدينة في زمانه ، وضيخ عالم المدينة ، وتلميذ الفقهاء السبعة .
مولده قبل السبعين ، زمن ابن الزبير .

سمع من أنس بن مالك ، والائب بؤا يزيد ، وأبي أمامة بن سهل ، وسعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وخلق سواهم .
وروى عنه الزهرى - مع تقدمه - وابن أبي ذئب ، وضعبة ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وابن عيينة ، وحماد بن سلمة ، والوزاعي ، وخلق سواهم .

وهو صاحب حديث : (الأعمال بالنيات) ، وعنه اشتهر حتى يقال رواه عنه نحو الماكين .

مات - رض الله عنه - سنة ثلاث وأربعين ومائة .

طبقات خليفة : ٢٧٠ ، التاريخ الكبير ٨ / ٢٧٥ ، طبقات الحفاظ : لأع ة دير كاهللا .

هو شيخ الديار المصرية ، إمام رباني ، حدّا عن يزيد بن حبيب ، وعقبة بن مسلم ، وعنه ابن المبارك ، وابن وهب ، والمقرئ ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة .
طبقات خليفة : ٢٩٦ ، تاريخ البخاري ٣ / ١٢٠ ، سير ٦ / ٤٠٤ .
ساقطة من الأصل .

مو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، الإمام العالم ، حافظ زمانه ، المدني ، نزيل الشام .

روى عن ابن عمر ، وجابر بن عبد الله شيئا ، قال الذهبي .

ويحتمل أن يكون لمنع منهما ، وأن يكون رأى أبا هريرة وغيره .

روى عن سهل بن سعد ، وأنا بن مالك ، ولقيه بدمتما ، والسائب بن يزيد ، ومحمود ابن الربيع ، وسعيد بن المسيب وجالسه ثمان سنوات ، وتفقه به ، وعلى بن الحسن ، وعروة بن الزبير ، ومحمد بن النعمان بن بثير وخلق سواهم .

وعنه عطاء بن أبي رباح - وهو أكبر منه - وعمر بن عبد العزيز - ومات قبله ببضع وعشرين سنة - وقتادة بن دعامة ، وطائفة من أقرانه ، ومنصور بن المعتمر ، وأيوب السخيتاني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن جريج ، ومعمربن راشد ، والآن وزاعي ، ومالك ابن أنه ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب ، وثم سواهم .

قال الدراورث كما .

أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب .

وقال عمر بن عبد العزيز ما ساق الحديث أحد مثل الزهري .

وقال أبو حاتم : (أثبت أصحاب أنس الزهري) .

مات سنة أربع أو ثلاث وعشرين ومائة .

طبقات خليفة : ٢٦١ ، التاريخ الكبير ١ / ٢٢٠ ، الجرح والتعدي ٨ / ٧١ ، تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٨ ، سير ٥ / ٣٢٦ ، تهذيب الخهذيب ٩ / ٤٤٥ .

هو مشام بن عروة بن الزبير ، الإمام الثقة ، شيخ الإسلام .

ولد سنة إحدى وستين ، لمنع من أبيه ، وعمه ابن الزبير ، وطائفة من كبار التابعين منهم عمر بن عبد الله بن عمر ، وعمر بن شعيب ، وابن شهاب ، وقد رأى ابن عمر وحفظ عنه اثنه دعا له ومسح رأسه .

حدث عنه سبعة ، ومالك ، والثوري ، وخلق كثير ، ولحق البخاري بقايا أصحابه كعبيد الله بن موسى .

قال ابن سعد : كان ثقةً ، ثبتاً ، كثير الحديث ، حجة ، وقال أبو حاتم الرازي : ثقةً إماماً في الحديث مات سنة ست وأربعين ومائة .
طبقات خليفة ٢٦٧ ، التاريخ الكبير ٤ / ١٩٣ ، الثقات ٣ / ٢٨٠ ، سير ٦ / ٣٤ ، تهذيب الخهذيب ١١ / ٤٨ .

هو الإمام القدوة الزاهد العابد عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله ابن صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عبد الله بن عمر بن الخطاب .

روى عن أبيه ، وعن أبي طوالة ، وعيينة بن عيينة ، وابن المبارك ، وغيرهم .

وهو قليل الرواية ، مشاغل بنفه ، قوَالُ بالحق ، أماراً بالمعروف ، لا تأخذه في الله لومة لائم .

مات سنة أربع وثمانين ومائة .

طبقات خليفة : ٣٢٣ ، تاريخ خليفة ٦ / ١٤٤ ، سير ٨ / ٣٧٣ .

مو عالم أهل الشام عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمَد ، شيخ الإسلام ، أبو عمرو .

حدث عن =

١٩٢

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

أ في آخرين [(١) ، وكافة اهل النقل والتحقيق لأن الثقة بكاتبه مع إذنه أكثر من المقة بالسماع (٢)] وأثبت .

واختلفوا ، اذا قال له : هذا مسموعى وروايتى ، ولم يقل له : اروه عنى ، فنفع بعضهم الرواية أبه [(٣)] ، كالشاهد إذا لم يُشهد على شهادته وسُمع بذكرها ، وأجازها بعضهم (٤) ، دليه ذهب بعض اهل الظاهر وطائفة من أئمة المحدثين والنظار ، وقاله القاضي ابن خلاد ، وهو مذهب ابن حبيب (٥) من أصحابنا ، وهى التى بغى (٦) عليه (٢) (٣) (٥) (٦)

عطاء بن أبى رباح ، وأبى جعفر الباقر ، وعمرو بن شعيب ، ومكحول ، وقتادة ، والزهرى ، ومحمد بن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر ، وخلق كثير من التابعين وغيرهم . وكان مولده فى حياة الصحابة .

روى عنه ابن شهاب الزهرى ، ويحيى بن أئى كثير - وهما من شيوخه - وشعبة ، والثورى ، ومالك ، وابن المبارك ، وأبو عاصم النبيل ، وخلق كثير .

قال فيه ابن سعد : كان ثقةً ، خيراً ، فاضلاً ، مأموناً ، كثير العلم والحديث ، والفقه ، حجة . توفى سنة سبع وخمسين ومائة .

الطقات الكبرى ٧ / له ٤ ، التاريخ الكبير ٥ / ٣٢٦ ، سير ٧ / ١٠٧ ، تهذيب ٦ / ٢٣٨ - فى الأصل : والآخرين ، وكتب أمامها بالهامش .

بيان وآخرين ، مما يقوى صحة ما أثبتناه وهو من ت .

فى الأصل : من السمع ، والمثبت من ت وهو ال الصبح ، لما فى ال الول من التعقيد غير المحمود . ساقطة من أصل النسخ ، واستدركت فى هامش ال الصل بسهم .

الضمير يعود على التحمل بالإجازة .

هو فقيه الأندلس ، الإمام العلامة أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة ابن الصحابى عباس بن مرداس . أحد ال العلام .

ولد فى حياة الإمام مالك بعد السبعين ومائة كان موصوفاً بالحدق فى الفقه ، كبير الشأن ، بعيد الصيت - كما فكر الذهبي - وقال : " كثير التصانيف ، إلا أنه فى باب الرواية ليس بمتقن ثا .

وسبب ذلك عنده أنه يحمل الحديث تهوراً ، كيف اتفق وينقله وجاهة ، وإجازة ، ولا يتعانى تحريراً احباب الحديث . سير ١٢ / ١٠٢ .

وهذا الذى رماه به الذهبي فى باب الرواية وتسويغه التحمل فيها بالإجازة هو عين ما يتدل به القاضط على جواز التحمل بها . وسبب الحمل عليه - كما جاء فى ترتيب المدارك - (نقل الباجى وابن حزم عن ابن عبد البر أنه كان يكذبه بسبب تحمله بالإجازة وبخاصة عن أسد ثا .

قال القاضط : وليس فيما تحومل بها عليه ما تقوم به دلالة على تكذيبه وترجيح نقل غيره على نقله .

ثم ذكر الواقعة فقال : قال ابن وضاح : قال لى الحزامى : اتانى صاحبكم ابن حبيب بغرارة مملوءة كتباً ، فقال لى : هذا علمك تجيزه لى ؟ فقلت له : نعم .

ما قرأ على منه حرفاً ، ولا قرأته عليه .

قال ابن أبى مريم : كان ابن حبيب عندنا نلى لا بمصر ، وما كنت رأيت أثوم منه على الكتاب ، دخلت إليه فى القائلة فى شدة الحر ، وهو جالس على سدة ، وعليه طويلة ، فقلت : قلنسوة فى مثل هذا ؟ فثتال : هى تيجاننا .

فقلت : فما هذه الكتب ؟ متى تقرأ حذو ؟ فقال : ما أشتغل بقراءتها ، قد أجازها لى صاحبها .

نفرجت من عنده ، فأثيت أسداً ، فقلت : أيها الشيخ ! تمنعنا أن نقرأ عليك وتجزئنا ؟ فقال : أنا لا أرى القراءة ، فكيف اخيز ؟ بكا اخذ منى كتي يكتب عنها ليرث ! على .

قال القاضى : قال خالد : إقرار أسد له بروايتها ، ودفع كتبه لنخها هى الإجازة بعينها .

وفكر عن يونس قال : اعطانا يونس كتبه عن ابن وهب ، تقابلنا بها ، دقلت : أصلحك الله ا كيف نقول في هذا ؟ قال : إن شئتم قولوا : حدثنا ، دون شئتم قولوا : أخبرنا .

قال القاضي - منتصرا لهذا المذهب : وقد قال مالك لمن ماله عن ال الحاديث التي كتبتها من حديث ابن شهاب ليحيى بن سعيد ال النصارى وقال له .

أقوأها عليك ؟ فقال : كان أفقه من ذلك - أى أن مثل هذا يغنى عن القراءة .

ترتب المدارك ٤ / ١٢٢ : ١٤١ بتصرف .

في ال الصل .

نعي ، والمثبت من ت .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٩٣

من لا يعرف مذهبه ، قال ابن خلاد : حتى لو قال له : هذه روايتي ولكن لا تروها عني لم يلتفت إلى نهيها وكان له ال يروها عنه كما لو سمع منه حديثا ثم قال له : لا تروه عني ولا أجيزه لك لم يضر ذلك روايته ، والصواب : جواز هذا كله لابنه إخبار وشهادة على إقرار (١) .

قال القاضي : بخلاف الشهادة على الشهادة التي لا تصيح إلا مع الإشهاد (٢) ويضر (٣) الرجوع عنها ، ولا فرق في التحقيق بين سماعه كتابا عليه وقراءته أو دفعه إليه بخطه أو تصحيحه / وقوله له : اروه عني أو هذه روايتي (٤) ، إذ كله إخبار بأن ما سمع منه وما رأى عنده من حديثه يجوز له التحديث به عنه ، وما مثل هذا الفصل إلا القراءة على الشيخ وهو ساكت - عند من لا يشترط التقرير - وهو كما قدمنا الصحيح ، وأهو ، (٥) مذهب الجمهور ، وعلى هذا يأتي الحديث عن الكتب الموصى بها ، فقد روى عن أيوب أنه قال لمحمد - يعني ابن سيرين - : إن فلانا أوصى إلى بكتبه ، فأحدث بها عنه ؟ قال : نعم ، ثم قال لي بعد ذلك : لا أمرُك ولا أنهاك . فهذا إن كان قد أعلمه أنها روايته فهو من هذا الباب ، أو يكون في معنى الوصية إدنه بالحديث بها او الإعلام بأنها من حديثه (٦) ، وأما المناولة المجرئة من كتاب لم يحركه الشيخ عند الراوى ولا دفعه إليه حتى يحدث منه ال ينقل نسخة منه - كما أحدثه بعض المتأخرين وتمالا عليه الناس اليوم - فلا معنى له زائد على الإجازة - إن كان بعض أ الناس ، (٧) والمشايخ قد ذهب إلى أنه متى عين الكتاب أو سَمَّاه فهو (٨) مناولة صحيحة ، وذكر أنه لا يختلف فيها ، وإنما الخلاف في الإجازة المطلقة لغير شيء معيها .

ولا فرق (٩) بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وخبرنا ونأبأنا في اللغة وعُرِفَ الكلام لمن فرَّق ،

(١) شرط ابن الصلاح - وتبعه الخوى - لذلك أن يكون الشيخ غير مسند معه لذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك ونحوه .
المثدمة ٢٦١ ، إرشاد ١ / ٣٦٧ .

قال السخاوكا : وبه صرح غير واحد من الأئمة .

فتح المغيث

٢ / ٥٣ ، المحدث الفاصل ٤٥٢٠ ، الإلمح : ١١ ، الباعث الحثيث : ١١٨ .

(٢) لا"ن الشهادة تقتضى شرعا خاصا يختص بالمشهود له ، والرواية تقتضى شرعا عاما في حق الجميع .

نهاية السؤل وحاشية منهاج العقول ٢ / ٢٨٦ .

(٣) في ال الصل : ولضمر ، والمثبت من ت .

(٤) الفرق المنتفى عند الجمهور هو ما بين القراءة والسماع ، أما الإجازة فإنها على ما عرض له القاضي قبل من وقوع الخلاف فيها .

(٥) ساقطة ملاً الأصل .

(٦) اشمئ بالصية هو القسم الرابع من أقسام اشمئ عند ابن الصلاح وملاً تبعه ، وهى أن يوصى الراوى عند موته أو سفره بكتاب

يرويه لشخص .

ومثلوا له بتحمل أيوب السختياني به عن شيخه أبى قلابة الجرمى حيث أوصى له بكتبه عند موته وهو

بالثام وأيوب بالبصرة وقال : ادفعوا كتابي إلى أيوب إن كان حيا ، د لا فأحرقوها .

المحدث الفاصل :

٤٥٩ ، الإلماع ١١٦٠ ، إرشاد ١ / ٤١٧ .

ومن أجازها محمد بن سيرين فيمن أجازها ملأ المتقدمين .

(٧) ساقطة ملأت .

(٨) في ت : فهي .

(٩) في ت : ولا في .

ت ١ / ٢٢

١٩٤

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

لكن تفريق القاضي ولمَّه لتتويع الرواية أنزه للمحدث (١) وأميز لمناحي (٢) روايته .

وبالله

التوفيق .

واختلف بعد من أجاز الإجازة في الإجازة للمجهول بشرط كقولك : أجزت لكل من

قرأ على ، أو من كان من طلبة العلم ، أو من دخل بلد كذا من طلبة العلم ، أو من شاء أن يروى عني ، وفي الإجازة للمعدوم كقولك

لكل من يولد لفلان ، أو لجميع قريش أو قيس أو أهل بغداد ، أو [أهل] (٣) مصر ، فلم يقع فيها للصدر الأول كلام ، ووقع إجازتها

لبعض من جاء من بعدهم من شيوخ المحدثين (٤) .

واختلف فيها متأخرو الفقهاء ، فأجازها للمعدوم منهم جماعة ، وإلى إجازتها ذهب أبو الفضل بن عمرو بن البغدادي (٥) من أئمتنا

والقاضي الدامغاني من أصحاب أبي حنيفة (٦) ، وذهب القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي (٧) إلى جوازها للمجهول الموجود كقوله

: أجزت لأهل بلد كذا ولبنى هاشم ، فتجوز لمن كان موجالي دا ولم يجزها للمعدوم منهم ولا لمن يولد بعد ، ومنع ذلك كله القاضي

أبو الحسن الماوردي وكذلك منع أبو الطيب تعلقها بشرط كقوله : أجزت لمن شاء ال يحدث عني أو لمن شاء فلان ، وأجازها ابن

عمروس والدماغاني ، والمعروف من مذهب مشايخ المغاربة جواز هذا كله ، وقد رأيت في إجازات جماعة من متقدميهم ومتأخريهم ،

ومن أدركاه ، وهو مذهب أبي بكر بن ثابت الحافظ [الخطيب] (٨) وغيره (٩) ، ومنعوا كلهم الإجازة للمجهول المبهم جملة (١٠)

كقوله : أجزت لبعض الناس ، أو إجازة ما لم

(١) في الأصل : للحديث ، والمثبت من ت .

(٢) في الأصل : لمتأخري ، والمثبت من ت .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) راجع : الإلماع : ١٠١ ، مقدمة ابن الصلاح : ٢٦٨ ، فتح المغيث ٢ / ٧٥ ، نزهة النظر : ٦٥ .

(٥) هو شيخ المالكية الإمام العلامة ، محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن عمرو بن البغدادي .

مولده سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .

روى عنه الخطيب وقال : انتهت إليه الفتوى ببغداد .

توفي سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة .

تاريخ بغداد ٢ / ٣٣٩ ، ترتيب المدارك ٤ / ٧٦٢ ، الديباج المذهب ٢ / ٢٣٨ .

(٦) هو العلامة البارع مفتي الراق أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني الحنفي .

تفقه بخراسان ، وحصل المذهب على فقر شديد .

قال الذهبي : وكان القاضي أبو الطيب يقول : الدامغاني أعرف بمذهب الشافعي من كثير من أصحابنا .

كان ذا جلاله وحشمة ، ينظر بالقاضي أبي يوسف في زمانه .

مات في رجب سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، ودفن بقبة الإمام أبي حنيفة إلى جانبه .

الجواهر المضية ٢ / ٩٦ ، تاريخ بغداد ٩ / ١٠٣ ، سير ٤٨٥ / ١٨ .

(٧) هو الإمام العلامة ، شيخ الإسلام طاهر بن عبد الله بن طاهر ، الطبري الشافعي ، فقيه بغداد .

قال الخطص : كان شيخنا أبو الطيب ورعا ، عاقلاً ، عارفاً بالأصول والفروع ، محققاً ، حسن الخلق ، صحيح المذهب ، اختلفت إليه ، وعلقت عنه الفقه سنين .
مات سنة خمسين وأربعمائة .
تاريخ بغداد

٩ / ٣٥٨ ، وفيات الأعيان ٢ / ٥١٢ ، سير ١٧ / ٦٦٨ .

(٨) ساقطة من ت ، وعليها ما لثه الضرب في الأصل مع سقوط ما قبلها منه ، واستدركت بهامسه بهم .

(٩) في ت : وغيرهم .

(١٠) في الأصل رسمت هكذا : حقه ، والمثبت من ت .

مقدمة مسلم / باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١٩٥ يصح له روايته عند الإجازة كقوله : أجزت له ما رويت / وما أرويه .
والكلام في هذا الباب كثير يحتاج إلى بسط ، وقد فكرنا منه ما يحتاج إليه من له تهتم بهذا الباب وعلمه ، وبسطنا الكلام في هذه
الفصول في كتاب الإلماع لمعرفة أصول الرواية والسماع ، وأشرنا منه إلى نكت غريبة لعلك لا تجدتها مجموعة في غير هذين الكتابين .
ت ٢٢ / ب

٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٢٠١ (١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى وبيان
الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر

١٩٦
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ...
إلخ

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - كُتَابُ الْإِيمَانِ

(١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان

بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى وبيان الدليل على

التبري ممن لا يؤمن بالقدر ، وإغلاظ القول في حقه

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

بِعَوْنِ اللَّهِ نَبْتَدِئُ ، وَإِيَّاهُ نَسْتَكْفِي ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ .

١ - (٨) حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ كَثْمَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ .

ح وَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ : حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ؛ قَالَ :

كَانَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصَرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ .

فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَرِيِّ حَاجِئِينَ أَوْ مُعْتَمِرِينَ فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ .

فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا لِمَسْجِدٍ ، فَاسْتَفْتَانَا وَأَصَاحِي ، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ

صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ .

وَذَكَرَ

قوله في الحديث : (ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَّقُونَ الْعِلْمَ) ، وفي رواية أخرى : (وَيَفْتَحُونَ الْعِلْمَ يَزْعُمُونَ أَن لَّا قَلْبًا ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ أَنْفٌ) (١) .

قال الإمام : يُقَالُ : تَقَفَّرْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَفَّوْتُهُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يُقَالُ : قَفَّوْتُهُ : إِذَا اتَّبَعْتَ أَثَرَهُ ، وَاقْتَفَوْتُ الْآثَرَ : تَبِعْتُهُ ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : يُقَالُ : قَفَّوْا أَثَرَهُ وَاقْتَفَوْا أَثَرَهُ (٢) .

قال القاضي : أَكْثَرُ رَوَايَتِنَا عَنْ شَيْوَخِنَا فِي هَذَا الْحَرْفِ فِي الْأَمِّ : (يَتَفَقَّرُونَ) بِتَقْدِيمِ الْقَافِ كَمَا ذَكَرَ أَوَّلًا ، وَكَذَلِكَ رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ دَاسَةَ (٣) ، وَرَوَيْنَاهُ فِي

(١) هِيَ رَوَايَةٌ مِنْ بَعْضِ طَرِيقِ ابْنِ مَاهَانَ ، كَمَا سَيَأْتِي -

(٢) انْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ ، مِائَةٌ لَا قَفَرًا .

(٣) كَالسَّنَةِ ، فِي الْقَدْرِ ٢ / ٥٢٦ ، وَانْظُرْ : مَعَالِمُ النَّ ٧ / ٦٤ .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

١٩٧

الْأَمِّ مِنْ بَعْضِ طَرِيقِ ابْنِ مَاهَانَ : (يَتَفَقَّرُونَ) بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ ، وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمُسْنَفِ : "يَحْتَفِقُونَ" بِلَا رَاءٍ ، وَكُلُّ صَحِيحٍ مُتَقَارِبُ الْمَعْنَى ، وَقَدْ فَسَّرَ الشَّارِحُونَ - الْهَرَوِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا - الرِّوَايَةَ الْأُولَى بِمَا حَكَاهُ الْإِمَامُ ، أَيْ يَطْلُبُونَهُ وَيَتَّبِعُونَهُ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ شَرِيحٍ : "إِنَّمَا اقْتَفَرَا الْآثَرَ" (١) أَيْ اتَّبَعَهُ .

ومثله رواية من روى : (يَتَقَفَّرُونَ) .

قال الهروي : قَفَّوْتُهُ وَقَفَّيْتُهُ : اتَّبَعْتَ أَثَرَهُ ، وَمِنْهُ سَمَوْا الْقَافَةَ ، قَالَ تَعَالَى : {ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم} (٢) ، وَحَكَى ابْنُ ثَوَيْدٍ فِي الْجُمُحَةِ : التَّقْفِيرُ : جَمْعُكَ الشَّيْءَ ، قَفَّرْتَهُ تَقْفِيرًا ، فَعْنَاهُ عَلَى هَذَا : تَجْمَعُونَهُ ، وَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ : (يَتَفَقَّرُونَ) بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ فَصَحِيحٌ أَيْضًا ، وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُهُ أَيْسَاطُ [(٣) الْحَدِيثُ وَنَظْمُ الْكَلَامِ ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُمْ يُخْرِجُونَ غَامِضَهُ وَيَبْحَثُونَ عَنْ أَشْرَارِهِ ، وَيَفْتَحُونَ مَغْلَقَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : وَذَكَرَ أَمْرًا الْقَيْسُ فَقَالَ - : افْتَقَرْتُ عَنْ مَعَانَ عَوْرٍ أَصَحَّ بَصَرًا] (٤) .

قال الهروي : أَيْ فَتَحَ عَنْ مَعَانَ غَامِضَةٍ ، فَلْيَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

أَوْصَحَ [(٥) الْقَرَائِحُ وَتَدْقِيقُ النَّظَرِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، ثُمَّ قَالُوا تِلْكَ الْمَقَالَةُ الْمُبْتَدَعَةُ الْمُسْتَشْنَعَةُ اسْتُعْظِمَتْ مِنْهُمْ ، بِخِلَافِ لَوْ سَمِعْتَ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْجَهْلَةِ ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ وَصَافَهُمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَقَالَ : يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ...

وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ (٦) مَا ذَكَرَ ؟! يُرِيدُ وَصَفَهُمْ بِالذِّكَاةِ

(٢)

(٣)

(٥) (٦)

غريب الحديث للخطابي ٢ / ٣٩٣

الحديد - ٢٧ ، وَجَاءَتْ فِي النِّسْخِ " وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ) ، وَانْظُرْ - الْفَائِقُ ٣ / ٢١٤ ، الْهَایَةُ ٣ / ٤٦٤ ، مِنْ قَا .

رَسَمْتُ فِي ق : أَجْزَأُ بَقْرًا ، وَانْظُرْ : النِّهَايَةُ ٣ / ٤٦٤ -

وَهَذَا الْبَتُولُ مِنْ عَمْرِو قَالَهُ لِلْعَبَّاسِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الشُّعْرَاءِ قَالَ : أَمْرُؤُ الْقَيْمِ سَابِقُهُمْ ، خَسَفَ! لَهِمْ عَنْ يَشَ الشُّعْرَ ، فَافَتْ! تَهَكَّنَ مَعَانَ عَوْرٍ أَصَحَّ بَصَرًا - نَخَسَفَ مِنَ الْخَسِيفِ ، وَهِيَ الْبُثْرُ تَحْفَرُ فِي الْحِجَارَةِ ، فَيَخْرُجُ مِنْهَا الْمَاءُ الْكَثِيرُ .

قَالَ ابْنُ رُسَيْقٍ : وَمَعْنَى عَوْرٍ - بَضْمُ الْعَيْنِ - يُرِيدُ أَنَّهُ يَمَانِي النِّسْبِ ، نَزَارِي الْوَلَدِ ، وَالْيَمِينُ لِي لَهَا فَصَاحَةُ نَزَارٍ .

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ابْتَكَرَ مَعَانَ عَوْرًا فَتَحَ عَنْهَا أَصَحَّ بَصَرًا ، قِيلَ : وَلَمْ يَسْبِقِ الشُّعْرَاءُ لَآ"نَهُ قَالَ مَا لَمْ يُولَوْا ، وَلَكِنْ سَبَقَ إِلَى أَشْيَاءَ اسْتَحْسَنَهَا الشُّعْرَاءُ ، فَتَبَعُوهُ فِيهَا .

إكمال اجمال ١ / ٥٤
من قفا

هذا من كلام بعض الرواة الذين دون يحيى بن يعمر ، والظاهر أنه من ابن بريدة الراوى عنه مباشرة ، والمحدوة هنا هو المفعول ، حذف تعظيماً له بالإبهام ، أى ذكر من شأنهم فى البحث عن العلم واستخراج غواضه شحاً عظيماً ، او الحذف كان للتعميم لتذهب النفس فيه كل مذهب ممكن - او يكون الغرض من الحذف صون اللسان عن حكاية ما قالوا ، ويكون المعنى - وذكر من شأنهم فى نبي القدر والابتدال! شئ العقائد ما يجب أن يصفان اللسان عن ذكره

قال السنوسى : وعلى كل فنكائدة وصفهم بالاجتهاد فى العلم والتوسيع فيه الموجب لهم القدوة وتقليد الغير ، المبالغة فى اسمدعاً ابن عمر - رضى الله عنهما - لاستف! الوسيط فى الخطر - فيما يزعمون - لا أقوال ال الغيباء قد لا يهتبل العلماء بشأنها ، ويكتفون فى رثوا بأثنى نظر ، فجواب ابن عمر - رضى الله عنهما - بعد تلك ال الوصاف من اثبت شئ وأحقه .

وقد يكون الغرض فى ذكر ما وصفهم به من العلم ، وكونهم مع ذلك يزعمون ما يزعمون ، إظهار -

١٩٨
كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ...

إلخ

من شأنهم ، وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف .
قال : فأفا لقيت اولئك فأخبرهم

والجد فى طلب العلم وشبيهه هذا ، وقيل : (يتفقرون) أى يطلبون فقره وغرايه .

ورأيت بعضهم قال فيه : (يتقرون) بالعين ، وفسرته بأنهم يطلبون فقره ، أى غامضه وخفيه ، ومنه تقعر فى كلامه : إذا جاء بالغريب منه .

وقوله : (الأمر أنف) ، قال الإمام : قال الهروى : أى يستأنف استئفاً من غير أن يسبق به سابق قضاء وتقدير ، دائماً هو مقصور على اختيارك ودخولك فيه ، وأنف الشئ أوله ، ١ وأنف السيل أوله وابتدأه [(١)] ، قال امرؤ القيس :

قدغدايحملنى فى أنفه لاحق الضقلين محبوبك ممر (٢)

وفى الحديث : لكل شئ أنفه ، وأنفة الصلاة التكبيرة الأولى (٣) .

قوله : (أنفة الشئ) : ابتداءه (٤) [هكذا] (٥) الرواية ، والصحيح أنفة ، وفى حديث ابى مسلم الخولانى (٦) : (وضعها فى أنف

من الكلاء) ، يقول : يتبع بها المواضع التى لم ترع قبل الوقت الذى دخلت فيه ، وفى الحديث : (أنزلت على سورة

= التشكى والتلهف بما نال المسلمين من مصيبتهم ، إلا أن هذا إنما يحسن إفا كان ابن عمر قد أحى ببدعتهم وسو نظرهم .

وانما سأل ابن عمر - رضى الله عنهما - ليحقق العلم من معدنه ، ويرسخ ما كان فى رويته ، وهذا

هو الظاهر ؛ إذ يبعد أن يخفى أمر ائوالهم على مثل يحيى بن يعمر .

مكمل ١ / ٥٥ .

(١) من المعلم .

(٢) ورد فى المكمل ة

قدغدايحملنى فى أنفه لاحق الأطلين واهى التهم

وعلق عليه محققه - غير المسمى - بقوله : كذا بالأصل ، وألثده فى اللساد والديوان المنسوب اليه ١ / ٥٨ :

لاحق الأيطل محبوبك ممر

وعبلى ة اللسان قبله : وأنف البرد أوله وأشثه ، وأنف المطر أول ما أنبت ، ثم ساق عبلى ة امرئ القيس .

والأيطل : منقطع ال الضلاع من الحجة ، وقيل : الخاصرة كلها ، ومنه قول امرئ القيس :

له أَيْطَلَا ظِي وَسَاقَا نَعَامَةً

والصقل : الخاصرة ، وقالوا : طالما طالت صُقْلَةُ فَرَسٍ إِلَّا قُعْرَ جَنْبَاهُ ، وذلك عَيْبٌ .
وعلى ذلك فعنى الاحق الصخقلين) .

وى قريب الخاصرتين .

والمحبوك : المحكم الخلق ، وثابة محبوكة إذا كانت مُدَجَّجَةً الخلق ، وفرس محبوبك المق والعجز ، فيه الشواء مع ارتفاع .

والممر : المحكم القوى .

(٣) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه عند غير أهل اللغة كما في النهاية ، وقد أخرجه ابن عدى عن أبي هريرة بلفظ : " لكل شيء صفوة ، وصفوة الصلاة التكبير الأولى " ٢ / ٧٤٠ ، وقال ابن عدى : هو من رواية الحسن بن السكن البصرى ، وهو منكر الحديث .

(٤) في ق : إبداه .

(٥) من ق ، والمعلم ، وفي ت : كذا ، وفي الاصل : هكذا .

للا) هو سيد التابعين ، واسمه عبد الله بن ثوب ، أسلم في أيام النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقدم من اليمن ، فدخل المدينة في خلافة الصديق .

وحدث عن عمر ، ومعاذ بن جبل ، وأبي عبيدة ، وأبي فو الغفارى ، وعبادة بن الصامت .

مات - رضى الله عنه - بأرض الروم سنة اثنتين وسخنين .

سير ٤ / ٧ ولم أقف على ما ذكره الإمام هنا من حديث .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

إلخ ١٩٩ أنفا) (١) أى مستأنفاً ، وقال تعالى : { مَاذَا قَالَ آتَفَّ ال (٢) أى : ماذا قال الساعة ؟ مأخوذ من استأنفت الشيء : إذا ابتدأته ، وروضة أنف + لم تُرْعَ (٣) ، وكأس أنف : ابتدئ الشرب منها ولم يُشْرَبْ بها قبل ذلك .

قال الإمام : وأما قوله : لا قدر) فلا تقول به المعتزلة على الإطلاق ، د ثما يقولون : أن [(٤) الشر والمعاصى [تكون] (٥) بغير قدر الله تعالى ، لكن من لم يتشع من الفلاسفة ينفى القلوة جملة .

قال القاضى : ذكر أصحاب المقالات أن ما حكى فى الحديث هو مذهب القدرية ، وحكى زرقان (٦) فى مقالاته التى (٧) شرحها أبو عثمان بن الحداد ، أن منهم أمن يقول [(٨) : الاستطاعة قبل الفعل والعلم محدث ، قال : وهم القدرية المحض (٩) ، وحكى

أبو القاسم (١) سيرد إن شاء الله فى كتاب الصلاة بلفظ : (أنزلت على أنفا سورة) حديث رقم (٥٣)

(٢) محمد : ١٦ .

(٣) زيد بعدها فى ت عبارة : قبل الوقت التى دخلت فيه ، وهو خطأ ؛ لخلو نوح المعلم منها ، ويغلب على الظن أنه مكرر مما سبق .

(٤) ساقطة من ال الصل ، والمثبت من ت ، المعلم .

(٥) من المعلم .

(٦) هو محمد بن شذاد بن عبي ، متكلم ، معتزلى ، وهو آخر من حدث عن يحيى بن سعيد القطان ، وأبى زكير يحيى بن محمد المدنح .
كان الدارقطى يقول : لا يكتب حديثه .

مات سنة ثمان وسبعين وما عشرين .

سير ١٣ / ١٤٨ ، ١ لمقالات ١٨٤ .

(٧) فى الأصل : الذى ، والمثبت الصحيح من ت ، ق .

(٨) سقط من ال الصل ، والمثبت من ت ، ق .

(٩) وهذا معنى قول معمر الذى حكاه الأشعرى فى مقالات الإسلاميين : ان القديم لا يوصف بأنه قادر الا على الجواهر ، وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها ، وأن الأعراض هى فعل الجواهر بطبائعها ، وذلك عنده ؛ لأن من قدر على الحركة

قدر أن يتحرك ، ومن قدر على السكون قدر أن يكن ، كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد ، فإذا قيل : إن الباري قاثو على التحريك والتسكين ،
لزم أن يقال : مو قاثو على أن يتحرك ويكن .

وقد رد عليهم أهل الحق فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة ولا يوصف بالقدرة على التحرك .

المقالات ٥٤٨ .

فالقدر الذي قال معمر بن فيه عنواناً لبدع قولية كثيرة ، كان هذا واحداً منها ، ومن تمام كلامه هنا قوله :
إن الله لا يوصف بالقدرة على أن يخلق قدرةً لآحد ، وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ،
ولا يجوز فلك عليه .

الساجم ٥٦٤ .

وقد أجاب عليه أهل الحق بأن الله - سبحانه - قد أقدر العباد وأحياهم ، وأنه لا يقدر أحد إلا بأن يخلق الله له القدرة ، ولا يكون حياً إلا بأن يخلق الله له الحياة
كذلك قال باستحالة أن يجمع الله - سبحانه - بين القدرة والعلم ، والإرادة والموت ، كما يستحيل أن يجمع بين الحياة والموت .

وقد شاركه في هذا سائر المعتزلة .

الساجم ٥٥٠ .

والقدر - بالفتح والمكون - لغة : مصدر قدرت الشيء : إذا احطت بمآله .

وهو في عرف المتكلمين : تعلق علم الله وإرادته أزلاً بالكائنات قبل وجوئها .

مكمل ١ / ٥٥ .

٢ كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

إلخ البلخي (١) في مقالاته ومحمد بن زيد الواسطي عن لطائفة من المعتزلة تسمى السكينة مثله ، قالوا : وقد انقضوا ولم يبق أحد منهم يذكر .

قالوا : وهو قول قوم من الرافضة (٢) والجهمية (٣) ، وذكروا حجتهم : أنه - تعالى - لو كان عالماً بتكذيبهم لكان في إرسال الرسل إليهم عابثاً - تعالى الله عن قولهم .

فهذا هو أصل القدرية كما ذكر في الحديث .

وقد حكى هذا القول أبو محمد بن أبي زيد في ربه على المعتزلي البغدادي ، وأنهم يقولون : إن أفعال العباد لا يعلمها الله حتى تكون .
وقد روى بعض أصحاب مالك من القرويين وغيرهم عنه في تفسير مذهب القدرية مثله .

وروى عنه ابن وهب أنه احتج على القدرية بقوله - عليه السلام - : (الله أعلم بما كانوا عاملين) (٤) وقد احتج البخاري وغيره بذلك (٥)

وهذا كله يبين أنه كان مذهبهم قديماً ، وهكذا القدرية اليوم ، والمعتزلة تأبى هذا وتنكره من مذهبهم ، ولا شك أنه كان أصل مذهبهم كما ذكرنا ، وأخذوه من الفلاسفة الذين بنوا أكثر مذهبهم على منازعتهم في الإلهيات ومآخذهم ، ولم يقل به المعتزلة ، إذا عرفت عظم ما فيه .

إذ كانت القدرية أولاً غير المعتزلة ، وكان القدر هو بذاته (٦) والاعتزال هو بذاته .

وفي أصلين مفترقن ، ثم قالت المعتزلة بعد ذلك بالقدرة ، ورجعت إليه وأطبقت طوائفها - على اختلافها - على القول به مع الاعتزال الذي أصله المنزلة بين المنزلتين (٧) ، وسما هذا بالعدل ، ثم أخذوا مذهب الفلاسفة

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لها : الكعبية ، وكان من كبار المتكلمين ، توفي سنة مبع عشر وثلاثمائة .

وفيات الأعيان ٢ / ٤٥ ، ولم أقف على محمد الواسطي .

وأما طائفة السكينة هذه ، فإنني لم أقف لها على تعريف أو غديد في كتب الـ الولن والآخرين ، وغاية ما أستطيع قوله فيها الآن : إنها لعلها منسوبة إلى قول معمر : إن من قدر على السكون قدر أن يسكن ، كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد .
مقالات ٥٤٨ .

(٢) هم صنف من الشيعة ، سمو بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وهم مجمعون على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأن الإمام لا تكون إلا بخص وتوقيف .

(٣) مم أتباع جهنم بن صفوان ، الكاتب المتكلم .
كان ينكر الصفات ، وينزه الباري عنها بزعمه ، وقد قتل سنة ١٢٨ - وقد تفرد الجهم بالقول بأن الجنة والنار تبيدان وتفتنيان ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط .

راجع : سير ٦ / ٢٦ ، مقالات ٢٧٩

(٤) الحديث أخرجه لم في كالقدر ، بكل مولود يولد على الفطرة ، رقم (٢٣) عن أبي هريرة ، وسيرد إدا شاء الله الكلام عليه في حينه .

ومحل الشاهد قولهم : يا ر!مول الله ، أفرأيت من يموت صغيراً ؟ قال : (الله أعلم بما كانوا عاملين " .

٤ / ٤٨ ، والمعنى : الـ الله يعلم ما يعملون لو بلغوا .

الفتاوى ٨ / ٦٩ .

(٥) راجع له : كتاب خلق ائعال العباد في باب أفعال العباد ٣٩

(٦) وهذا القول كان أول خلاف نشأ في الاعتقادات .

مكمل ١ / ٥١ .

(٧) ويعنون بها أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر ، وقد قالوا في الفاسق : إيمانه لا نُسَميه به مؤمناً ، وفي اليهودى إيمانه لا نُسَميه به مؤمناً .

مقالات ٢٧ .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

في نفى الصفات (١) ، وأطبقوا على نفيا فسموا هذا أيضاً بالتوحيد ليزيلوا عنهم اسم البدعة والشرك والمجوسية التي وسمهم بها صاحب الشريعة نبجها محمد - عليه السلام (٢) .

وزعموا الـ القدر المذموم هو ذلك ، وبالحقيقة فالقدرية التي وسمهم - عليه السلام - بما وسمهم ، وأنهم مجوس هذه الأمة ، هم معتزلة هذا الوقت ، وقدريته ؛ لـ النهم جعلوا افعال العباد بين فاعلين ، وأن الخير من الله والشر من عبده ، فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته ، وضاهوا المجوس والثنوية في كفرهم ، والقدرية الـ الولى داخلون في هذه الرذيلة ، زائدون عليهم بتلك الأشنوعة (٣) .

وخلاصة قول المعتزلة في القدر الذي صارت إليه هو : أنهم أجمعوا على أن الله - سبحانه - لم يخلق

الكفر والمعاصي ، ولا شيئاً من أفعال غيره ، وأجمعوا - إلا عبثاً - أن الله جعل الإيمان حسناً والكفر قبيحاً ، وأن الله خلق الكافر لا كافراً ثم إنه كفر ، وكذلك المؤمن .

كذلك أجمعت إلا - المرار - على

أن الله - سبحانه - لم يرد المعاصي .

فهذا هو قول المعتزلة في القدر ، وأنه كما ترى ليس قولاً واحداً مثل ما كان عليه القدرية الأول ، وإنما تشابهت أقوالهم مع أقوالهم

- راجع في ذلك .

مقالات الإسلاميين ٢٢٧

(١) زیدت قبلها في ت . من .

ومذهب الفلاسفة الذي أشار إليه القاضي هنا هو قولهم : بأن للعالم صانعاً ، لم يزل ليس بعالم ولا قاتو ، ولا حي ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا قديم ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم : نقول : عين لم يزل . ولم يزدوا على ذلك .

مقالات ٤٨٣

وفاب المعتزلة إلى نفى الصمات عن الله - تعالى - بزعم نفى تعدد القدماء ، فكان أبو الهذيل العلاف شيخهم يقول : إن علم البارئ - سبحانه - هو مو ، وكذلك قدرته وسمعه ، وبصره وحكمته ، وكذلك قوله في سائر صفات داته قال أبو الحسن الأشعري : وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس ، وذلك أن أرسطاطاليس قال في بعض كتبه : إن البارئ علم كك لأك قدرة! كك ، حياة كك ، سمع كك .

الابق ٤٨٥

قال الإمام أس تيمية : والنماقي عض - شهدهم أنه لو قل الحركة لم يخل منها ، ويلزم وجود حوادث لا تنهاى ، ثم ادعوا نفى ذابث ، وفي نهب !تهائصما لا تنهاى . والمثبتون لذلك يقولون : هذا مو الكمال كما قال الملف : لم يزل الله متعلماً إفا شاً* ، كما قل ذلك ابن المبارك ، وأحمد بن حنبل وغيرهما ، وذكر البخاري عن نعيم بن حماد أنه قال ت الحى ه! الفثال ، وما ليس بفعال فليس بحى .

الفتاوى ٢٣ / ٨

(٢) يقصد بذلك ما اخرج ابو داود بسند منقطع عن ابن عمر علا النبي عليه قال : " القدرية مجوس هذه الأمة داك المنة ، بفي القدر ٢ / ٥٢٤ .

قال ابن القيم : إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بال الصلین ث وهما النور والظلمة ، ويزعمون أن الخير من فعل النور ، والشر من فعل الظلمة ، فصاروا ثوية .

وكذلك القدرية ، يضيفون فعل الخير إلى الله والشر إلى غيره - والله - سبحانه وتعالى - خالق الخير والشر ، لا يكون شئ منهما إلا بمشيئته .

معالم السن ٥٨ / ٧

(٣) فنفي الأكر الابق ، وهو أن الله - سبحانه - علم اهل الجنة من أهل النار من قبل ان يعملوا الأعمال ، هو أشنوعة القدرية الأولى كما بين القاضي

إثبات حمدا القدر حق يجب الإيمان به ، وقد نص على ذلك الأئمة ، كمالك وان فعى وأحمد ، وقالوا : إن من جحد هذا فقد كفر .

حكاه ابن تيمية في الفتاوى ٦٦ / ٨

٢٠٢ كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وَأَنْتُمْ بُرَاءٌ مِنِّي ، وَأَنْتَ الَّذِي يَخْلُقُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، لَوْ أَنَّ لِأَحْلَصِمَ مِثْلَ أَحَدٍ فَهَبَا فَاعْتَفَقَهُ ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ، ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - قَالَ : يَنْمَانَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَاتَّيَوْمٌ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى نَحْيَيْهِ ، وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ ،

قال الإمام : وأما [ما] (١) ذكر من تبرى (٢) ابن عمر منهم وقوله : لا يقبل من أحدهم ما أنفق (٣) فلعله فيمن ذكرنا من الفلاسفة ، أو على جهة التكفير للقدرية - على أحد القولين في تكفيرهم عندنا - إن كان أراد بهذا الكلام تكفير من ذكر .

قال القاضي : قول ابن عمر : لو كان لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ، ما قبله الله

منه حتى يؤمن بالقدر) يُصحح أن تبرى ابن عمر منهم لاعتقاده تكفيرهم (٤) ، إذ لا يُحبط الأعمال عند أهل السنة شيء سوى الكفر ، والقائل بذلك القول كافر بلا خلاف ، دائماً الخلاف في القدرية الآن (٥) ، وقال الخطابي : في تبرى ابن عمر منهم دليل على أن الخلاف إذا وقع في أصول الدين وتعلق بالمعتقدات يوجب البراءة ، بخلاف ما تعلق بأصول الأحكام وفروعها (٦) .

وقوله : في هذا الحديث : (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) ، وذكر الصلاة والصوم والحج والزكاة وقال : (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله

(٣)

(٦)

ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : تبر .

لعله يروى هنا بالمعنى .

(٤) د الى هذا فهب مالك والشافعي وأحمد ، كما سبق .

وهم الذين اعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مثثة عامة ، وقدرة شاملة ، وخلقاً متناو ، لكل شيء ث لزم من ذلك القدح في عدل الرب وحكمته معالم السق ٧ / ٦٥ .

وقول عمر - رضي الله عنه - : (بينما نحن عند رسول الله إذا طلع علينا رجل) : " بينا " و" بينما " ظرفا زمان ، يضافان إلى الجمل الإسمية والفعلية ، وخفض المفرد بهما قليل ، وهما في الأصل (بين) التي هي ظرف مكان ، اشبعت فيه الحركة فصارت " بينا " ، وفلدت عليها الميم فصارت! بينما) ، ولما فيهما من معنى الشرط يفتقران إلى جواب يتم به المعنى ، والأفصح في جوابهما عند الأصمعي أن تصحبه (إذ) أو (إذا) " الفجائيتان ، والأفصح عند غيره ان يتجرد عنهما .

وقوله : (ذات يوم) .

(فات) صلة ترفع احتمال أن يراد باليوم مطلق الزمان ، فهي مع اليوم بمنزلة رأيت عيئ زيد ، والعامل فيه معنى الاستقرار الذي في

الخبر .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

٢٠٣

إلى آخر ما ذكر (١) ، ففرض بين الإسلام والإيمان ، وقال مثله في حديث ضمام النجدي (٢) ، ثم ذكر بعد هذا حديث وفد عبد القيس وفيه : (أتدرون ما الإيمان ؟) ففسره بما فسره به الإسلام في الحديثين الأولين ، فسّر مجرد الإيمان الذي هو التصديق والذي محله القلب ، وفسّر الإسلام الذي هو العمل الظاهر من شهادة اللسان وأعمال البدن والذي بمجموعها يتم الإيمان والإسلام ، إذ إقرار القلب وتصديقه دون نطق اللسان لا ينجي من النار ، ولا يستحق صاحبه اسم الإيمان في الشرع ، د ذ نُطِقُ (٣) اللسان دون إقرار القلب وتصديقه لا يغني شيئاً ، ولا يسمى صاحبه مؤمناً ، وهو النفاق والزندقة ، د نما يستحق هذا الاسم من جمعهما ، ثم تمام إيمانه وإسلامه بتمام أعمال الإيمان المذكورة في الحديثين ، والتزام قواعده وهو المراد (٤) بإطلاق اسم الإيمان على جميع ذلك في حديث وفد عبد القيس (٥) ، فقد أطلق الشرع على الأعمال اسم الإيمان ، إذ هي منه ، وبها يتم ، ولكن حقيقته في وضع اللغة : التصديق ، وفي عرف الشرع : التصديق بالقلب واللسان ، فإذا حصل هذا حصل الإيمان المنجي من الخلود في النار ، لكن كماله المنجي

من دخولها رأساً بكال خصال الإسلام ، وبهذا المعنى جاءت زيادته ونقصانه على مذهب اهل السنة (٦) ، ولهذا المعانى يأتي اسم الإيمان والإسلام في الشرع مرة مفترقاً ومرة متفقاً ، قال الله تعالى : { قُلْ تَمُوتُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا } (٧) وقال : ! فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } الى قوله :

(١)

(٢)

الإيمان بالملائكة يعنى : التصديق بوجودهم على ما وصفوا به من أنهم عباد مكرمون .
والإيمان بالكتب : التصديق بأنها كلامه الحق ، سواء نزلت مكتوبة كالتوراة ، أو نوحوا كالقرآن .
والإيمان بالرسول عليهم السلام : هو التصديقتما بأنهم جاؤوا عن الله تعالى مؤيدين منه بالمعجزات الدالة على صدقهم .
والإيمان باليوم الآخر .

التصديقتما بوجوده وبجميع ما اشتمل عليه وسمى آخر ، لأنه آخر أيام الدنيا ، ولأنه آخر الأزمنة المحدوثة ، وانما أعاد مع القدر لفظة :
(تؤمن ثاث لعله أن الأمة تختلف فيه .
إكمال الإكمال ١ / ملا .

سيأتى قريباً .

(٣) فى ت : وانا أنطق .

زيد قبلها فى الأصل حرف (ان) وهو خطأ .

(٥) سيأتى قريباً .

يعنى باعتبار إضافة الأعمال إليه ، إضافة كمال ، وعند غيرهم الزيادة والنقصان تأتى بتوارد الأدلة على أصل اليقين ، ومن معه معه على أن الإيمان هو التصديق ، ونقصان التصديقتما يكون شكا .

وقد حصلت الامدى فى زيادة الإيمان ونقصه أربعة أقوال : قيل : الإيمان يزيد وينتقص بظاهر القرآن فى غير آية ، وقيل : لا يزيد ولا ينقص ؛ لأن الزيادة والنقص شك ، والك كفر ، وقيل : إيمان الله تعالى المدلول عليه بقوله : { الْمُؤْمِنُ الْفَهِيمُ } لا يزيد ولا ينقص ؛ لأن الزيادة والنقص حاثان ، ولا يتصف - سبحانه - بحادث ، وإيمان الملائكة والأنبياء - عليهم السلام - يزيد ولا ينقص ، د إيمان غيرهم يزيد ، ولنقص .

قال : والحق التفصيل ، فإيمان الله - سبحانه - كما ذكر ، وإيمان غيره إن فسر الإيمان بالعمل فهو يزيد وينقص ، وإن فسر بأنه التصديقتما فلا يزيد ولا ينقص ، إلا أن يراد بزيادة الإيمان كثرة أشخاص الإيمان باعتبار أحاد الناس ، ويعنى بكثرة أشخاص الإيمان توالى الأمثال .

إكمال أجمال ١ / ٦٦ .

(٧) ١ لجزات : ١٤ .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا .

قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : فَعَجِبْنَا لَهُ ، يَسْأَلُهُ وَيَصَدِّقُهُ .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ؟ قَالَ : " أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ؟ قَالَ : " أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ ، .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ ؟ قَالَ : (مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ " .

قَالَ : ٢ خَبَرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا ؟ قَالَ : (أَنْ تَلِدَ
{ الْمُسْلِمِينَ } (١) .

وذلك ال إيمان إذا كان بمعنى التصديق ، والإسلام بمعنى الاستسلام ، صح أن يكون الإسلام بالجوارح وأعمال الطاعات إيماناً وتصديقاً ، وصح ال يكون الإقرار باللسان عن تصديق القلب استسلاماً ، فأطلق اسم كل واحد منهما على الآخر ، بخلاف إذا اختلفا ففارق الباطن الظاهر ، والنطق والعمل العقد والنية ، فيسمى الظاهر إسلاماً ، ولا يسمى إيماناً ، كما قال تعالى : { قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا } (٢) .

وقوله : " ما الإحسان) وفسره في الحديث بما معناه الإخلاص ومراقبة الله في السر والإعلان (٣) .

وهذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة ، من عقود الإيمان ، وأعمال الجوارح ، وإخلاص السرائر ، والتحفظ من آفات الأعمال ، حتى إن علوم

(٢)

(٣)

الذا ربات ٣٥٠ ، ٣٦ .
المحجرات : ١٤ .

قال ال الهى : جعله الإيمان اسماً للتصديق والنطق ، قيل : انه انتزعه من الجمع بين حديث جبريل - عليه السلام - وحديثاً الوعد لأنه في حديث الوعد ! أمر الإيمان بما فربه الإسلام هنا ، فافتضى الجمع بينها أن جعل الإسلام اسماً للأمرين ، وبأنه اسم لهما اخذ ابن العربى .

قال : وقال أكثر السلف .
إنه اسم للتصديق والعمل كله .

وقال أكثر المتكلمين : إنه اسم للتصديق فقط ، فال القوال ثلاثة .

وأنت إذا نظرت لا تجد بينها اختلافاً ، فإن السلف لا يعنون بأنه التصديق والعمل أن العمل جزء منه ، بحجث ينعدم الإيمان لانعدامه كما هو شأن كل جزء ، لإجماعهم على أن العاصى بترك بعض الوجبات مو مؤمن ، فلم تبق إضافة العمل إليه إلا أنها إضافة كمال ، وكذا يقول المتكلمون : إن أكمل التصديق ما صحبه العمل .

والقول بأنه التصديق والنطق ، إن صح ال التصديق وحده ليس بإيمان ، فما ذلك إلا لأن النطق فى الإيمان لا أنه جزء منه ، فليس الإيمان عند الجميع إلا التصديق .

إكمال الإكمال ١ / ٦٥ .

وقيل فى الإحسان أيضاً : إنه يعنى إجادة العمل ، من أحسن فى كذا إذا أجاد فعله ، قال الآبى : وحو بهذا التفسير أخص من الأول ، ثم مو سؤال عن الحقيقة ليعلمها الحاضرون كالذكا قبله ؛ إذا الوال ب (ما) بحسب الخصوصية إنما يكون عن حقيقة لا عن الحكم ، وتفسيره فى الحديث الإحسان بذلك مو من تفسير الشئ بسببه توسعاً .

إكمال الإكمال ١ / ملأ

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٢٠٥

ال"مَّة رَبَّتْهَا ، وَأَنْ تَرَى الْخُفَاءَ الْعُرَاةَ ، الْعَالَةَ ، رِعَاءَ الشَّاءِ ، يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ) .

قَالَ : ثُمَّ انْطَلَقَ .

فَلَبِثْتُ مَلِيًّا .

ثُمَّ قَالَ لِي : " يَا عُمَرُ ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ ؟ لَمَّا قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : " فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ) .

الشریعة كلها راجعة إليه ، ومتشعبة منه .

على هذا الحديث ث أقسامه الثلاث ألفنا كتابنا الذي سميناه بـ " المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان) (١) ، إذ لا يشذ شيء من الواجبات والسن والرغائب والمحظورات والمكروهات عن أقسامه الثلاث .

وقوله في الحديث : (وأن تلد ال أمّة ربّتها) ، وفي موضع آخر : (ربّها) ، قال الإمام :

أى مولاتها ، قيل : معناه : ال يكثر أولاد (٢) السراى حتى تكون ال أمّ كأنها أمّة لابنتها (٣) ، لما كانت ملكاً للها ، وقيل : يحمل على أنه يكثر بيع أمهات الأولاد فى آخر الزمان ، حتى يملك المشتري أمّه وهو لا يعلم ، لكثرة تداول الأملاك لها .

وفى بعض طرق الحديث : " تلد ال أمّة بعلمها) وهو من هذا المعنى ، لابنه إذا كثر بيعهن قد يقع الإنسان فى تزويج أمّه وهو لا يعلم . قال القاصى : أما قوله : " تلد ال أمّة ربّها - أو ربّتها) : فقل فيه ما ذكره (٤) ، وبينه أن الرجل الحسيب إذا أولد أمّة كان ابنها منه بمنزلة ابنه (٥) من مولاتها ، وقيل : المراد به فشو العقوق ، وأن يكون الولد فى الضول على أمّه وقلة بره بها كأنه مولاه ، كما قال فى الحديث الآخر : " ويكون الولد غيظاً (٦)) ، لكن لا معنى إذا لتخصيص أولاد الإمام بهذا ، إلا أن يقال : أين سبب (٧) نسبه الأموية أقرب إلى استدعاء [العقوق] (٨)

(١)

(٢) (٥)

(٦)

(٧) (٨)

ذكره ابنه له ، وقال .

إنه لم يكلمه ، وأغلب على الظن أنه ملئ الكتب المفوتق ، فلم أجد له ذكراً فى غير ! ذين الموضعين .

راجع : الديباج المذهب

فى المعلم : امشيلاد .

(٣) قيدت أولاً فى ت .

لولدها ، ثم كتص فوقها : لابنتها .

فى ق ؟ ما ذكر .

فى ق : أبه .

وسبب الوال بر الساعة زجر الناس عن الوال عنها ، فإنهم أءخروا السؤال عنها ، كما قال تعالى : ! يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ { ، فلما أجيبوا بأنه لا يعلمها إلا الله - سبحانه - كفوا ؟ لأن معنى : (ما المسئول عنها بأعلم من السائل) : لا علم لى ولا لك ولا لأحد بها

إكمال الإكمال ١ / ٦٩

فى ق - أيضا .

والحديث أخرجه الطبرانى فى "الوسط عن عائشة مرفوعاً .

" لا ت!وم الساعة حتى يكون الولد غيظاً ، والمطر قيظاً ، وتفيض اللثام فيضاً ، ويغيض الكرام غيضاً ، ويجترئ الصغير على الكبير ، والحليم على الكريم " - قال الهيثمى فى المجتث (رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم " ٧ / ٣٢٥ .

سقط من ال الصل ، والمحتدرك بسهم فى حمامشه .

ساقطة من الأصل ، والمحتدرك بسهم فى هامشه .

٢٠٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٢ - (...) حدثني محمد بن عبيد الغبري ، وأبو كامل الجحدرى ، وأحمد بن عتبة ، قالوا : حدثنا حماد بن زئد ، عن فطر الوراق ، عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر ، قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك . قال : فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حجة .

وساقوا الحديث ، بمعنى حديث كهصمبي وإسناده ، وفيه بعض زي الة ونقصان أحرف .

٣ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا عثمان ابن غياث ، حدثنا عبد الله بن بريدة ، عن يحيى بن يعمر ، وحميد بن عبد الرحمن ، والاستحقار ، وقيل : هو تنبيه على فشو النعمة آخر الزمان ، وكثرة السبي ، كما قال في بقية الحديث عن تطاول رعاء الشاء في البنيان . وقيل : المراد به ارتفاع أسافل الناس ، وأن الإمام والسبايا يلدن من ساداتهن أمثالهم ، فشرفن بسببهم ، كما قال في الحديث الآخر : (حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع) (١) .

وقال الحربى : معناه : أن يلد الإمام الملوك فيصير لها رباً كما قال : { اذس في عند ربك } (٢) أى الملك . قال الخطابي : قد يحتج بهذا الحديث من يرى بيع الأمهات ال الولاد ، ويحتج بأنهن لم يبعن بعد موت السيد ، لأنهن يصرن في التقدير ملكاً لأولادهن فيعتقن عليهم (٣) .

قال القاضي : ولا حجة له في هذا ، إذ ليس في الحديث شيء يدل عليه ، بل قد نوزع في استدلاله ، وقال أبو زيد المروزي (٤) : وهو رد على من يرى بيعهن لإنكار النبي (صلى الله عليه وسلم) أن تلد ال المة من يملكها وجعله ذلك من أشرار الساعة ، [ومعناه عنده : أن يبع أمه (١) الحديث أخرجه الترمذى وأحمد عن حذيفة بن اليمان والطبرانى فى الأ إن ط عن أنس ، ولفظه عند الترمذى وأحمد : لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس " ، ولفظ الطبرانى : " لا تذهب الأيام والليالى ...

" الترمذى كالفق ٤ / ٤٩٤ ، أحمد فى المسند ٥ / ٣٨٩ .

وانظر : مجمع الزوائد ٧ / ٣٢٦ وقد قال الهيثمى فيه : (رجاله رجال الصحيح غير الوليد بن عبد الملك بن مروح وهو ثقة " . (٢) يوسف : ٤٢ .

(٣) عبارة الخطابي كما جاءت فى معالم السن ٧ / ٦٧ : وقد يحتج بهذا من يرى بيع أمهات الأولاد ، ويعتدل فى أنهن إنما لا يبعن إذا مات السادة ، لأنهن قد يصرن ملكاً لأولادهن ، فيعتقن عليهم ؛ لأن الولد لا يملك والدته ، وهذا على تخريج قوله : (وئن تلد الأمة ربتها) وفيه نظر .

(٤) هو شيخ اثافعية ائو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي ، راوى صحيح البخارى عن ط لفربرى خدث عنه الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السئلى ، وأبو الحسن الدارقطنى - وهو من طبقتة - وأبو بكر البرقانى وأخروفا . قال فيه الحاكم : كان أحد أئمة السليى ، ومن أحفظ الناس للمذهب .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

٢٠٧

قالا : لقينا عبد الله بن عمر ، فذكرنا القدر وما يقولون فيه ، فاقصص الحديث كنجو حليهم ، عن عمر - رضى الله عنه - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه شئ الامن زيااة ، وقد نقص منه شيئاً .

٤ - (...) وحدثني ججاج بن الشاعر ، حدثنا يونس بن محمد ، حدثنا شاعر المعتمر ،

عن أبيه ، عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بنحو حديثهم .

٥ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُليَّةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، آخِرُ الزَّمَانِ .

وليس ما قال بشيء ؛ لأنه ليس كل ما أخبر عنه انه من أشراف الساعة [(١) لا تبيحه الشريعة ، ألا ترى أن تطاول الرعاء في البنيان ليس بجرام ، ولا أن يكون اللعك أسعد الناس بالدنيا مما يحرمها عليه ، ولا فشو المال جملةً مما يحرمه ، ولا يكون لجماعة النساء القيم الواحد مما يحرم ذلك ، وليس في الكلام دليل على إنكار النبي (صلى الله عليه وسلم) وذلك كما زعم ، ولا فيه غير إخبار عن حال يكون .

وأما قوله : إن معناه : أن يبيع الولد أمه آخر الزمان ، فليس فيه دليل على مغ بيعها قبل ملك ابنها ، إذا من يجوز بيعها من أهل الظاهر يوافق الجماعة في أنها لا تباع ما دامت حاملاً ولا إذا تصيرت ملكاً لابنها بميراث أو غيره (٢) .

وقول الإمام في تأويل بعلمها حسن ، وقد يكون بالمعنى الأول ، أى بمعنى ربها ، قال ابن دريد : بعل الشيء ربه ومالكه ، وقال ابن عباس وجماعة من أهل التفسير في قوله تعالى : { أَتَدْحُونَ بَعْلًا } (٣) : أى رباً ، وقال أبو عبيدة والضحاك : هو صنم ، وحكى عن ابن

- وقال فيه الخطيب : حدث ببغداد ، ثم جاور بمكة ، وحدث هناك بأ الصحيح " ومو أجل من رواه .

وقال أبو إسحق الثيرازى : مات بمرو سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، وكان حافظاً للمذهب ، حسن النظر ، مهوراً بالزهد ، وعنه أخذ أبو بكر القفال المروزي ، وفقهائ مرو .

! ير ١٦ / ٣١٣ ، البداية والنهاية ١١ /

٢٩٩ ، تاريخ بغداد ١ / ٣١٤ .

(١) سقط من ق .

(٢) وهذا قول عامة الفقهاء ، ومو المروى عن عمر وعثمان وعائشة ، وقد أخرج البيهقي عن عد الله بن سبيد عن جنة أنه سمع عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على منبر رسول الله لحي! يقول : (يا مفر المسلمين ، إن الله قد أأ عليكم من بلاد الأعاجم من نسائهم وأولادهم ما لم يفيء على رسول الله يكن ولا على أبى بكر - رضى الله عنه - وقد عرفت أن رجال الحيلون بالنساء ، فأيا رجل ولدت له امرأة من نساء العجم فلا تبرعوا أمهات أولادكم ، فإنكم إن فعلتم أوشك الرجل أن يظأ حريمه وهو لا يشعر) .

الن الكبرى ١ / ٣٤٥ .

(٣) الصفات : ١٢٥ - والقول بأنها بمعنى رب رواه نجاهد وعكرمة وقتانة والسدى عن ابن عباس .

وقال قتانة وعكرم! : وهى لغة أهل اليمن ، وفي رواية عن قتادة قال : مى لغة أزد شنة .

٢٠٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ : (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتَابِهِ ، وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ ، وَتُؤْمِنَ بِبِ الْبَعْثِ الْآخِرِ " . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ أَقَالَ : " الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدَّى الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ! .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : " أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِذَا تَرَاهُ ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ) . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : " مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، وَلَكِنْ سَأَحْدِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا ؛ إِذَا وَلَدَتِ الْإِمَامَةُ

رَبِّهَا فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، ! إِذَا كَانَتْ الْعُرَاةُ الْحُفَاةُ رُؤُوسَ النَّاسِ فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ الْبَهَةِ فِي الْبُنْيَانِ فَذَلِكَ عَبَّاسٌ أَنَّهُ قَالَ : لَمْ أَدْرِ مَا الْبَعْلُ فِي الْقُرْآنِ حَتَّى رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذِهِ النَّاقَةُ ؟ فَقَالَ : إِنَّا بَعَلُهَا أَيْ رَبُّهَا ، إِنَّا نَأْوِلُ فِيهِ (١) مَا يَتَأْوَلُ فِي تِلْكَ اللَّفْظَةِ الْآخَرَى مِنَ الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

وقوله : (وترى العالة رعاء الشاء) ، قال الإمام : قال الهروي : العالة الفقراء ، وفي حديث آخر : " خيرٌ من ال يتركهم عالةً " (٢) أى فقراء ، والعائل الفقير ، والجلّة الفقر ، ومنه قوله تعالى : ! وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً (٣) يقال : عال الرجل يعيل عيلةً إذا افتقر .

وقال غيره : وأعال (٤) الرجل إذا [(٥) كثر عياله . قال القاصي : ذكر مسلم في رواية زهير : " إذا رايت الحفاة العرأة الصم البكم ملوك (٢) (٣)

وعلى أن المراد بها صنم قاله بحد الرحمن بن زيد بن أسلم عاً أبيه ، قال : هو صنم كان يعبداه أهل مدينة بعلبك . تفسير القرآن العظيم ٧ / ٣٢ . في ت : فيها .

جزء حديث أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد ، ولفظه : " إنك إن تدع ورثتك ائنيًا ، خيرٌ من أن تدعهم عالة يتكففون الناس) ، ولفظة : (يتركهم لما هي رواية النسائي ، كالوصايا ، بالوصية بالثلث ٦ / ٢٤٢ وانظر .

البخاري في صحيحه ، كالوصايا ، بالوصايا ٤ / ٣ ، ومسلم في الوصية ، بالوصية بالثلث ، ولفظة : ا دانك إن تدع أهلك بخير ، خيرٌ من أن تدعهم عالة يتكففون الناس " وفي بعض النسخ لغير ذكر " عالة) . ولعل هذا ما حمل الإمام على ترك التنصيص على رواية مسلم منا .

أبو داود ، كالوصايا ، بما جاء فيما يؤمر به من الوصية ٢ / ١٠١ ، أحمد في المسند ١ / ١٧٣ ولفظ البيهقي - (إنك إن تترك) كالوصايا ، بالوصية بالثلث ٦ / ٢٦٩

قال ابن بحد البر : وأجيم علماء المسلمين على أنه لا يجوز لاتحد ان يوصى بأكثر من ثلثه إذا ترك ورثة من بنين أو عصبه . التمهيد ٨ / ٣٧٩ .

التوبة : ٢٨ .

(٤) في ت : وعال .

(٥) من المعلم .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٢٠٩

من أَشْرَاطِهَا ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ " ، ثُمَّ تَلَا (صلى الله عليه وسلم) : { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عَلِغُ السَّاعَةِ وَيَنْزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسُمُتُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } (١) . قَالَ : ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " رُدُّوا عَلَى الرَّجُلِ " ، فَأَخَذُوا لِيَرُدُّوه فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

" هَذَا جَبْرِيلُ ، جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ " .

٦ - (...) وحده - ننا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا محمد بن بشر ، حد ، شأ أبو حيان التميمي ، بهذا الإسناد ، مثله .

غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَتِهِ : (إِذَا وَلَدَتْ الْإِمَّةُ بَعْلَهَا) بَعْنَى السَّرَارِيِّ .
الرض ...

وَإِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبَهْمِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ (فَالْمُرَادُ بِالصَّمِّ الْبُكْمُ هُنَا : الْجَهْلَةُ الرَّبَاعُ ، لَا قَالَ وَالِي : { صُمُّ بُكْمٌ غَمِي } (٢) أَيْ لَمَّا يَنْتَفِعُوا بِجَوَارِحِهِمْ هَذِهِ فِيمَا لَمَّا اللَّهُ فَكَأَنَّهُمْ عَدَمُوهَا ، وَقَدْ أَشَارَ الطَّحَاوِيُّ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ : صَمُّ بَكْمٍ عَنِ الْخَيْرِ (٣) ، وَذَكَرَ غَيْرُهُمْ أَنَّهُمْ صَمُّ بَكْمٍ لَشُغْلِهِمْ بِلَذَاتِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ (٤) ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ صِفَتِهِمْ إِذَا () كَانُوا مُلُوكًا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ سَيَحْمِلُكَ مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ (٦) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (إِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ الْبَهْمِ فِي الْبَنِيَالِ) (٧) فَكَذَلِكَ هُوَ هُنَا بَفَتْحِ الْبَاءِ ، وَمَعْنَاهُ : رِعَاءُ الشَّاءِ ، كَمَا وَقَعَ مُفَسَّرًا فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ ؛ لِأَدَاءِ الْبَهْمِ وَلَدَ الضَّأْدِ وَالْمَعَزِ ، وَقَدْ تَخَصَّصَ بِالْمَعَزِ ، وَأَصْلُهُ كُلُّ مَا اسْتَبَهَمَ عَنِ الْكَلَامِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَهْجَةُ ؛ لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ عَنِ الْعَقْلِ

(٣)

(٤)

(٥) (٦)

(٧)

لَهُنَّامَانِ ٣٤٠ (٢) ١ لَجُقْرَةُ ١٨٠ .

بِمَارَةِ الطَّحَاوِيِّ : أَلَيْسَ يَعْنِي بِذَلِكَ الْبُكْمَ الْمُتَعَارِفَ ، وَلَا الصَّمَّمَ الْمُتَعَارِفَ ، وَلَكِنْ يَعْنِي بِالْبُكْمِ : الْبُكْمَ عَنِ الْقَوْلِ الْمَحْمُودِ ، وَيَعْنِي بِالصَّمِّ الصَّمَّمَ صَنِ الْقَوْلِ الْمَحْمُودِ) .

مُشْكَلٌ ٤ / ١٢٢ .

وَقَدْ حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي الْمَشْكَلِ أَيْضًا فِي الْمَعْرُضِ بَيَانَهُ ؛ لِقَوْلِهِ مُجْرَمٌ : " لَا تَقُومُ الْمَاعَةُ حَتَّى يَكُونَ النَّهْ كَالشَّهْرِ ، وَالشَّهْرُ كَالْجَمْعَةِ ، وَالْجَمْعَةُ كَالْيَوْمِ ، وَالْيَوْمُ كَالْمَاعَةِ ، وَالْمَاعَةُ كَالضَّرْمَةِ " الْمَابِقُ ٤ / ١٢٣ كَأُ الْأَصْلِ : إِذْ ، وَحَى لِمَاقِطَةٍ مِنْ ق .

فَشَرَطَ الْمَاعَةَ عَلَى الْإِلَاحِ أَنْ يَمْلِكَ مِنْ فَقْدِ فِيهِ شَرْطُ الْإِمَامَةِ ، وَشَرْطُهَا عَلَى الثَّانِي فُسَادُ حَالٍ مِنْ مَلِكٍ إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ ١ / ٧٨ .

الرَّعَاءُ ، بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْمَدِّ ، وَيُقَالُ .

رُعَاةٌ ، بِفَمِّ الرَّاءِ مَعَ هَا التَّأْنِيثِ .

وَالْعَالَتَاتُ هُمُ الْفُقَرَاءُ ، جَمْعُ عَائِلٍ ، وَعَالٌ يَعِيلُ عَيْلَةً : افْتَقَرَ .

وَإِنَّمَا خَصَّ أَهْلَ الشَّاءِ لِأَنَّهُمْ أَضْعَفُ أَهْلِ الْبَاقِيَةِ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ وَأَشْبَاهَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ لَتَغْلِبَهُمْ وَابْتِطَاعُهُمْ عَلَيْهِمْ .

يَتَطَاوَلُونَ ، أَيْ يَخْفَاضُونَ فِي الْبَنِيَانِ .

وَالْحَفَاةُ جَمْعُ حَافٍ وَحَوِّ الذِّى لَا نَعْلَ لَهُ ، وَالْعُرَاةُ جَمْعُ عَارٍ وَهُوَ الذِّى لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ ١ / ٧٢

٢١٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٧ - (١٠) حِثْنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ -

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (سَلُونِي) ، فَهَابُوهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : (لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الرِّكَاتَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ) .

قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ : " أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَلِقَائِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ لِمَا قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : (أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ لِمَا .

قَالَ : صَدَقْتَ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : (مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، وَسَ الْحَدَّثُكَ وَالتَّمْجِيزُ ، وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : (إِذَا تَطَاوَلَ رِجَالُ الْإِبِلِ الْبُهْمِ فِي الْبَنِيَانِ) (١) .

رويناه بضم الميم وكسرهما ، فن ضمها جعلها صفة للرعاء ، أى أنهم سود ، وهو قول أبى الحسن القابسي (٢) [رحمه الله] (٣) ، وقال غيره : معناه : الذى لا شئ لهم كما وصفهم هنا ، وكما قال (٤) : " يحشر الناس يوم القيامة عُرَاءَ بُهْمًا " (٥) .

وقال (٦) الخطابى : هو جمع بهيم ، وهو المجهول الذى لا يُعْرَفُ ، ومنه : أبهم الأمر واستبهم ، وقد

(١) رواية البخارى : (وَإِذَا تَطَاوَلَ رُجَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمِ فِي الْبَنِيَانِ) كالإيمان ، بسؤال جبريل النبي عيَّت عن الإيمان والإسلام والاحسان وعلم الاعة ١ / ٢٠ .

(٢) هو الإمام الحافظ الفثنيه ، عالم المغرب ، صاحب كتاب (الملخص) الذى جمع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك بن أنه - رضى الله عنه - فى كتاب الموطأ .

قال حاجى خليفة : وهو خمسمائة حديث وعرون حديثا .

كان عارفاً بالعلل والرجال ، والفقه والأصول والكلام ، مُصْتَفًى ، يَقْضًى ، دينا ، تقياً ، وكان ضريراً ، ومع هذا كان من أصح العلماء كتباً ، فقد كتب له ثقات أصحابه وضبط له بمكة (داصحيح البخارى) وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد "اصبلى" ، توفى بالقيروان سنة ثلاث وأربعمائة .

ترتيب المدارك ٤ / ٦١٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٠ ، سير ١٧ / ١٥٨ .

(٣) ستط من الأصل ، ق .

(٤) فى ق : يقول .

(٥) جزء حديث أخرجه أحمد فى المند ٣ / ٩٥ ، البخارى فى الأدب المفرد : ٩٧٠ ، الحاكم فى المتدرك وصححه ٢ / ٤٣٧ ووافقه الذهبي ، وذلك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ائه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله لمج!ها ، فاشترت بغيراً ، ثم شددت عليه رحلى ، فَسَرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا ، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الثَّام ، فإفا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم ، نفرج يطاء ثوبه ، فاعتنقنى واعتنقته ، فقلت : حديثاً بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله !ج فى القصاص ، فحشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمع ، قال : سمعت رسول الله جم! يقول : (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ : الْعِبَاد - عُرَاءَ غُرْلَا بُهْمًا " ، قال : قلنا : وما بهما ؟ قال : اة ليس معهم ضىء .

" الحديث ، وحسنه الحافظ فى الفتح ١ / ١٥٨ .

(٦) فى ق : يقول .

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

٢١١

عَنْ أَشْرَاطِهَا ؛ إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَدْرِي رِبَّهَا فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الصَّمَّ الْبُكْمَ مُلُوكَ الْأَرْضِ ، فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، وَإِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبُهْمِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، فِي نَحْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ قَرَأَ : { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ فَذَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }

- (١) .
 وقع عند بعض رواة البخارى بفتح الباء ، ولا وجه له بعد ذكر الإبل ، وفي بعض روايات الحديث يعنى العريب (٢) ، ولا (٣) يُعَدُّ / أن يُريد البهم هنا العالة من الغرب أو السود .
 كما قال : (بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ) (٤) : الْأَسْوَدُ هُنَا الْعَرَبُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَلْوَانِهِمُ الْأُدْمَةُ وَسَائِرُ الْأُمَمِ وَالسُّودَانِ ، وَبِالْأَحْمَرِ مِنْ عِدَاهُمْ مِنَ الْبَيْضَانِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْوَدِ الشَّيَاطِينَ ، وَبِالْأَحْمَرِ بَنُو آدَمَ ، وَمَنْ كَسَرَ الْمِيمَ جَعَلَهَا صِفَةً لِلْإِبِلِ ، أَيْ السُّودَ لِأَنَّهَا سُودُ الْإِبِلِ .
 وقوله : (ويصوم رمضان) : يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ : صَمْنَا رَمَضَانَ حَتَّى يَقُولَ : شَهْرٌ ، وَقَالَ : إِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ ، وَحَكَى الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ فِيمَا يُدْخَلُ لِبَسًا ، مِثْلَ : جَاءَ رَمَضَانُ ، وَدَخَلَ رَمَضَانُ ، وَأَمَّا صَمْنَا رَمَضَانَ ، فَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ .
 قال القاضي - رضى الله عنه - : فِي جِيلَةِ هَذَا الْحَدِيثِ إِنْكَارُ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَقَالَةً أَهْلِ الْقَدَرِ ، وَأَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ وَبَدْعَةٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : (أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَعْبُدُ (١) لِقَمَان ٣٤٠ .
 (٢) جَاءَ فِي اللِّسَانِ : عَرِبَ السَّنَامُ عَرَبًا إِذَا وِرِمَ وَتَقَيَّحَ ، وَالتَّعَرِيبُ : قَطْعُ سَعْفِ التَّخْلِ وَهُوَ التَّثْدِيبُ ، وَالْعَرَا : يَبْ! الْبُهْمَى خَاصَّةُ (٣) فِي ت .
 فلا .
 (٤) جَزَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ ابْنِ ذَرٍّ ٥ / ١٤٥ ، الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (مَجْمَعٌ ٦ / ٦٥ ، وَلَفْظُهُ كَمَا فِي أَحْمَدَ : (أَوْتَيْتُ خَمْسًا لَمْ يُوْتِهِنَّ نَبِيٌّ كَانَ قَبْلِي : نَصَرْتُ بِالرَّعْبِ فِيرَعِبَ مِنِّي الْعَدُوُّ عَنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ ، وَجَعَلْتُ لِي الْإِسْلَامَ مَسْجِدًا وَطَهْرًا ، وَأَحَلْتُ لِي الْغَنَاءَ وَلَمْ تَحُلْ لِي الْإِسْلَامَ حُدَّ كَانَ قَبْلِي ، وَبُعِثْتُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْأَسْوَدِ ، وَقِيلَ لِي : سَلْ تَعْطُهُ شَاخِئَتُهَا شِفَاعَةً لَا) مَتَى ، وَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ لَقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا شَرَّكَ بِهِ شَيْئًا " .
 قال "الاعمش" : فَكَانَ مُجَاهِدٌ يَرَى أَنَّ الْأَحْمَرَ الْإِنْسَ وَالْأَسْوَدَ الْجَنَ .
 ١٣ / ١٤
 ٢١٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ
 قَالَ : ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى : (رُدُّوهُ عَلَىَّ) ، فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدُوهُ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا .
 بالبصرة) (١) ، وفيه فَرَعُ السَّلَفِ فِي الْأُمُورِ الطَّارِئَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ إِلَى مَا عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذْ هُمْ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ ، وَلَمَّا عِنْدَهُمْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ وَأَثَرٍ ، وَلِهَذَا نَقَلَ مَالِكٌ فِي جَامِعِهِ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا مَا نَقَلَ .
 وفيه من حسن ادب المتعلم مع العالم وتوقيره ما ذكر من صفته جلسة السائل ، ويُستدل منه أن جبريل - عليه السلام - كان يأتي النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أحياناً في صورة لم يعهدها ولا يحصل [له] (٢) علم بأنه جبريل لول وهلة ، وهو دليل ظاهر هذا الحديث .
 ولقوله : " ما المسؤول عنها بأعلم من السائل) وسيأتى الكلام بعد على صور الملائكة وذواتهم إن شاء الله .
 وقوله : (رُدُّوا عَلَى الرَّجُلِ) : قد يحتمل علمه به عليهما السلام ، لكن لم يعلم به الناس لحكمة الله في ذلك ، ويكون قوله : (ما المسؤول عنها بأعلم من السائل) إمَّا لِأَنَّ أَمْرَهَا أَيْضًا يُخْفَى عَنْ جِبْرِيلَ ، أَوْ (٣) الْمُرَادُ بِهِ السَّامِعُونَ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (رُدُّوا عَلَى الرَّجُلِ) لِيَتَحَقَّقُوا بِتَلَاثِيهِ (٤) أَنَّهُ لَيْسَ بِأَدْمَى ، وَالتَّأْوِيلُ إِلَى الْوَلِّ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْرُ أَنَّهُ جِبْرِيلُ .

وقوله : (وسأحدثك عن أشراتها) (١) : أى علاماتها ، واحدها شرط ، قال أبو جعفر الطبرى : ومن سُمى الشرط لجعلهم لأنفسهم علامة يعرفون بها ، وقيل : أشراتها مقدماتها وأشراتها الأشياء أوائلها ، ومن ذلك يُسمى الشرطان لتقدمها أول الربيع (٢) ، وقيل : الأشرط جمع شرط وهو الدون من كل شيء ، فأشرط الساعة صغار أمورها قبل قيامها ، ولهذا يُسمى الشرط .

(١)

(٢)

(٦)

هذا رجوع مة عمار بقما من تكفيره لهم بهذه ال الشنوعة .

وقوله .

بالبصرة ، إما أن تكون على الحال من معبد ، إذا كان معبد أول من قال ذلك على الإطلاق ، وتكون على البدل من القدر ، إذا كان معبد قد سبق بهذا القول .

فقد قالوا : احترقت الكعبة وابن الزبير محصور بمكة من قبل يزيد ، فإتال أناس : احترقت بقدر الله تعالى ، وقال أناس : لم تحترق بقدر الله ، وهو أول يوم قيل فيه بالقدر .

إكمال الإكمال ١ / ٥١ ساقطة من ال"صل .

(٣) فى ت - و (٤) فى ت .

بتلايشه .

إذا ورد حديثان فى معنى بطريقين بينهما تناف ، فلا بد من الجمع بين الطريقتين ، وطريق الجمع : إن اتحد المواطن أن يذكر وجه يناسب ، وإن تعدد المواطن فالجمع بأن يذكر أيضاً وجه يناسب ، أو يقال : إله ذكر فى موطن ما لم يذكر فى آخر .

وعلى هذا ، ففى هذا الحديث كان المبتدئ بالسؤال فى الحديث ال الول جبريل ، وهنا كان المبتدئ بالبيان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ويجمع بينهما بأن يكون جبريل - عليه اللام - ابتداءً فقال له النبى (صلى الله عليه وسلم) : (سأحدثك " فذكر فى ال الول السؤال وفى الثانى الجواب .

إكمال الإكمال ١ / ٧٥

جاء فى اللسان : والشرطان نجمان من الحمل ، يقال لهما : قرنا الحمل ، وهما أول نجم من الربيع ، ومن ذلك صار أوائل كل أمر يقع أشرطه .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ... إلخ

٢١٣

وقوله فيه : " بارزاً للناس دا : أى ظاهراً بالبراز ، وهو الفضاء من الأرض ، [ومنه المبارزة فى القتالما] (١) ومنه البروز لصلاة العيد ، والاستسقاء .

وقوله : (تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤى الزكاة المشروضة " ،

قال الإمام : اما التقييد للصلاة بأنها مكتوبة فبين وجهه ، ١ لأن منها نوافل ليست بمكتوبة ، (٢) ، وأما التقيد فى الزكاة بأنها مفروضة ، فيحتل أن يكون تحرراً من زكاة الثمطرث لأنها ليست بفرض مكتوب على أحد القولين (٣) وتحرراً من الزكاة المقدمة قبل الحول فإنها تجزى عند بعض اهل العلم وليست بمفروضة حينئذ ، ولكونها تسمى زكاة .

قال القاضى : يظهر لى أن تخصيصه الصلاة المكتوبة لقوله تعالى : { إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ يَهَاباً مَوْقُوتَ ال (٤) .

قال المفسرون : فريضة منهروضة ، وقيل : موقته .

وقد جاء ذكرها بالمكخوبة مكرراً فى غير حديث ، كقوله : (أفضل الصلاة بعد الصلاة المكتوبة قيام اللحل " (٥) .

وفى الحديث : (خيس صلوات كتبهن الله على العباد " (٦) .

وتخصيصه الزكاة بالمفروضة أى المقدرة ، لأنها مالية محتاجة إلى التقدير فى غير وجه من النصاب .
والجزء المخرج من المال وغير ذلك ، ولهذا سبى ما يخرج من الزكاة من الحيوانات
(١) (٢)
(٣)
(٥) (٦)

ستمط من ال الصل ، والمثبت من ت
ستمط من ال" صل وق ، وقيد فى! بالهامش .
وجاء تعبير الشارع عن أداء الصلاة بلفظ الإقامة دون أخواتها من بكية الفرائض ث وذلك لما اختصت به من كزة ما تتوقف عليه
من الشرائط ، والفرائض ، والسن ، والفضائل ، إلتخنها إثامة فعلها مستوفاة جميع ذلك .
إكمال الإكمال ١ / ٦٤ .

من قال بأنها غير واجبة هم بعض المتأخرين من اصح ال مالك ودأود ، فيما حكاه ابن عبد البر .
وقد نقل ابن قدامة عن ابن المنذر قوله .
أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن صدقة النمطر فرض ، وقال إسحاق : عو كالإجماع من أهل العلم ، وذلك لما روى ابن
عمر : أن رسول الله عليه فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شير على حر وعبد ، ذكر وأنثى من
المسلمين .
اتفق عليه .

زاد البخارى : والصغير والكبير من المسلمين .

المغنى ٤ / ٢٨١

ونقل ابن عبد البر عن ائى جعفر الطبرى قوله .

" اجمع العلماء جميعاً - لا اختلا : ينجم - أن النبى (صلى الله عليه وسلم) أمر بصدقة الفطر ، ثم اختلفوا فى نسخها " .
قال .

والقول بوجوبها من جهة اتاع سبيل المؤمن واجب أيضاً لابن القول بأنها غير واجبة شذوذ ،

او ضرب من الشذوذ - التمهيد ١٤ / ٣٢٤

النساء ١٠٣٠ .

جزء حديث أخرجه أحمد فى المسند عن أبى هريرة - بلفظ : " أفصل صلاة ...

" ٥ / ٥٣٥

الحديث بهذا النمط جزء حديث للنسائى وأحمد والبيهقى عن عبادة بن الصامت ، النائى ، كالصلاة ، بالمحافظة على الصلوات الخصما
١ / ٢٣٠ ، أحمد فى المسند ٥ / ٣١٥ ، البيهقى فى السنن الكبرى ١ / ٣٦١ ، وأخرجه أبو داود بلفظ : (افترضن الله " كالصلاة
، بدى المحافظة على وقت الصلاة ١ / ١٠٠ من حديثه أيضاً .

٢١٤
كتاب الإيمان / باب الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ

فرائض ، وفى كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى الصدقة : (هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
(١) وفى الحديث : (فرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زكاة الفطر) (٢) معناه : قدر ، وقيل : أوجب ، وقد يكون
تفريقه بين هاتين الكلمتين مراعاة لعب تكرير الواحدة منها وترديدها عليهما ، وترديد اللفظ الواحد فى الكلام مذموم إلا أن يفيد معنى
زائداً .

وقوله : أ فى هذا [(٣) الخط يث : " سلونى) من رواية زهير بن حرب غير مخالف

لنحوه عن كثرة السؤال ، وهذا فيما يحتاج إليه كقوله تعالى : { ظَ دَمَأُوا أَهْلَ الذِّكْرِ } (٤) الآية ، قال الإمام : خرج مسلم عن
زهير بن حرب ، عن جرير ، عن عمارة ، عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الحديث ، ثم

قال مسلم : جرير كنيته أبو عمرو ، وأبو زرعة اسمه عبيد الله ، وأبو زرعة أ هذا [(٥) روى عنه الحسن بن عبيد [الله] (٦) وأبو زرعة كوفي من أشجع .

قال بعضهم : وقع هذا الكلام لمسلم في رواية ابن ماهان خاصة وليس في رواية الجلودى ولا الكسائى منه شيء ، قال : وبين أهل العلم خلاف في هذه الجملة .

أما قوله : أبو زرعة اسمه عبيد الله .

فقد قاله أيضا في كتاب الطبقات ، قال : وقال البخارى في تاريخه ومسلم في كتاب الكنى : أبو زرعة [هذا] (٧) اسمه هرم ، وخالفهما يحيى بن معين فقال : أبو زرعة بن عمرو واسمه عمرو بن عمرو ، وكذا ذكره النسائى في الأسماء والكنى من تأليفه .

وأما قوله : (أبو زرعة روى عنه الحسن) فقد قاله البخارى أيضا وقد خولفنا في ذلك ، فقليل : الذى يروى عنه الحسن رجل آخر يروى عن ثابت بن قيس اسمه هرم ، قاله ابن المدينى ، وإليه ذهب ابن الجارود في كتاب الكنى ، قال : ثم ذكر ابن الجارود ترجمة أخرى فقال : أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة ، روى عنه

(١)
(٢)
(٣)
(٥)
(٧)

٢٠٢ (٢) باب بيان الصلوات التى هى أحد أركان الإسلام

الحاكم فى المستدرک من حديث حماد بن سلمة قال : أخذت من ثمامة بن عبد الله بن أنى كتاباً زعم أن أبا بكر كتبه لأنى وعليه خاتم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين بعثه مصدقا وكتبه له ، فإذا فيه : " هذه فريضة الصدقة التى فرضها .

- الحديث ١ / ٣٩٠ .

راجع التعليقة قبل الأوبة .

من ت .

النحل : ٤٣ ، ١ ، لأنباء : ٧ .

قال القرطبي : سبب قوله هذا أنهم كثروا السؤال ، واستشعر أن فيهم من يسأل تعتأ ، فغضب حتى احمر وجهه وقال : (سلونى ، فوالله لا تسألونى عن شيء إلا أخبرتكم عنه ما دمت فى مقامى هذا" فدخل الناس من فلك خوف .

ينجر مذكورة فى المعلم .

(٦) ساقطة من ق .

من المعلم .

وعبارة مسلم فى الكنى أقرب إلى هذه العبارة من عبارة البخارى فى التاريخ .

قال مسلم : أبو زرعة هرم بن جرير بن عبد الله البجلي ، سمع جريراً ، وأبا هريرة ، روى عنه أبو حيان التيمى وعمارة ، والحسن بن عبيد الله .

الكنى والأسماء ٤١٠ . اما عبارة البخارى فيها : هرم أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي .

التاريخ الكبير ٨ / ٢٤٣ .

كتاب الإيمان / باب الإيمان والإسلام والإحسان ...

! أخ ٢١٥

عمارة بن القعقاع ، والحارث العكلي وأبو حيان التيمى ، وكذا ذكر النسائى ترجمته كما

فعل (١) [ابن] (٢) الجارود سواء .

واما قوة ٤ فى رواية ابن ميمون الان : أبو زرعة كوفي من أشجع ، فقال [بعضهم] (٣) :

لا أعلم ما يقول ، كيف يكون من أشجع ، وأبو زرعة الذى فى [هذا] (٤) الإسناد هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي ، أين تجتمع أشجع وبجيلة ، إلا أن / يريد رجلاً آخر ؟! لا / بانتهى كلامه .

قال القاضى : وهذا نص ما ذكره الشيخ الحافظ أبو على الجياني من أوّله إلى آخره ، وهو الذى كئى عنه ببعضهم ، وذكرناه فى هذا الموضع ، إذ هو موضع إدخاله فى جملة حديث السائل وهو آخر طريق ذكره مسلم فى الحديث ، وأضر فى المعلم ذكره بعد! إذا بعد حديث ضمام ووفد عبد القيس وليس بموضعه .

وفى جملة حديث السائل من الفقه سوى ما تقدم : أمر العالم الناس بسؤاله عما يحتاجون إليه ليبينه لهم ، وأنهم إن لم يحسنوا السؤال ابتداءً التعليم مت قبل نفسه ، كما فعل جبريل ، أو يجعل من يسأل فيجيب بما يلزمهم علمه -

وقوله فى الحديث : (وتؤمن بالبعث الآخر) مبالغة فى البيان ة ولأن خهوج الانان للدنيا بعث اول .

وقوله : (ولق الا مع ذكر البعث ، إشارة إلى الحساب والحشر وهو كيو الجعث والنشر .

مما فرض الله على شيئاً ، ونحوه فى حديث محمد بن إسحاق! ، فعلى عموم قوله : "بشرائع الإسلام) ، يسقط كل اعتواض ويذهب كل إشكال مما لم يجمو عليه فى الحديث . وهذا النجدى لم يُسمه مالك ولا مسلم ، وسفاه البخارى فى الحديث : الليث ، فقال فيه : (وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر) (١) .

ولم يأت فكر! حج فى حديث ضمام .

(١) فى المعلم : فعله .

(٢) من المعلم .

(٣) غير مذكور فيما تير لى من نسخ المعلم

(٤) من المعلم .

(٥) يعنى بذلك ما أخرجه البخار كما فى كالمعلم ، بما جاء فى العلم من حديث الليث عن سعيد المقبرى .

٢١٦

كتاب الإيمان / باب بيان الصلوات التى هى أحد أركان الإسلام

(٢) باب بيان الصلوات التى هى أحد أركان الإسلام

٨ - (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جَمِيلٍ بْنُ طَرِيفٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي سَهْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَيْدٍ اللَّهِ يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، ثَائِرُ الرَّأْسِ ، نَسَمَعُ دَوَى صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ ، حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لِمَا .

فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِنَّ ؟ قَالَ : لا ، إِلَّا أَنْ

قوله (صلى الله عليه وسلم) للذى سأله عن الفروض ، فأجابه السائل : لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (أفلح إن صدق) ، قال الإمام : أما فلاحه أن (١) لا ينقص فبين ، وأما بالألا يزيد فكيف يصح هذا وكيف يُقره عليه ، والتمادى على ترك سائر السن مذموم يوجب الأدب عند بعض أهل العلم ؟ فلعله قال هذا ولم تُسن السن حينئذ ، أو يكون فهم عنه انه لا يغير الفروض الخى (٢) ذكر بزيادة ولا نقصان ، وأن ذلك مراده بهذا القول .

قال القاضي : ورد في هذا الحديث من رواية البخاري عن إسماعيل بن جعفر آخر الحديث : فأخبره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشرائع الإسلام فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد ولا أنقص (٣) .

ولم يرد ذكر الحج في حديث النجدي من رواية طلحة بن عبيد الله ولا من رواية أبي هريرة في حديث الأعرابي ، وجاء في رواية ثابت عن أنس عند مسلم ، ولم يأت من رواية شريك عن أنس عند البخاري (٤) ، وكذلك لم يذكر جابر أ [الحج] (٥) في حديث السائل ، ولا الزكاة في رواية أبي الزبير عنه ، ولم يذكر الصوم في حديث الأغر عنه ، ولم يذكر غير الصلاة ، وذكر تحليل الحلال وتحريم الحرام ، ولم يرد هذا في حديث ضمام جملة ، وكذلك لم يرد في حديث أبي أيوب في هذا الباب ذكر الحج ودوم رمضان ، وفيه ذكر صلة الرحم ،

(١) في المعلم : بأن ، ولعله أثبت في السيف .

(٢) في ال الصل - الذي ، والمثبت من ت والمعلم -

(٣) كالصوم ، بوجوب صوم رمضان ٣ / ٣١ ، كالحيث ، بفي ترك الحيل ٩ / ٢٩ .

عن شريك بن عبد الله بن أبي نمير أنه سمع أنس بن مالك يقول : بينما نحن جلوس مع النبي (صلى الله عليه وسلم)

في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله ثم قال لهم : أيكم محمد ؟ والنبي طبعاً متكى بين ظهرانيهم ... الحديث ١ / ٢٤ .

(٤) هو نفس حديث ليث الأبقما .

(٥) من ت ، ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ

٢١٧

تَطَوُّعٌ ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ لِمَا .

فَقَالَ ت هَلْ عَلَى غَيْرِهِمْ فَقَالَ : " لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ " .

وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الْإِلَهِ (صلى الله عليه وسلم) الزَّكَاةَ فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ : " لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوُّعًا " .

قَالَ : فَالْبَرُّ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ " .

٩ - (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِهَذَا الْحَدِيثِ ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، إِنْ صَدَقَ " أَوْ : " دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَأَبِيهِ ، إِنْ صَدَقَ لَا .

وكذلك لم يرد في حديث وفد عبد القيس ذكر الحج جملة ، ولا ورد فيه الصوم من رواية حماد بن زيد عند مسلم وهو في روايته عند البخاري ، وفيه ذكر أداء الخمس من المغنم والجهي عن أربع ، وليس في حديث معاذ ذكر الصوم ولا الحج ، وكذلك لم يرد في حديث جبريل ذكر الحج عن أبي هريرة وورد فيه من حديث ابن عمر (١) .

ولم يأت في حديث النجدي ذكر الإيمان (٢) ، إما لأنه كان مُسْلِمًا ، وإنما سأل عن الفروع ، بدليل قوله في الرواية ال أخرى : (يا رسول الله ، أخبرني بما فرض الله على من الصيام ... وذكر مثله في الزكاة .

وقد اختلف في وقت فرض الحج فقليل : سنة تسع ، وقيل : سنة خمس ، والاول أصح ، وذكر الواقدي أن وفائة ضمام كانت سنة خمس (٣) ، فمعنى هذه الآثار كلها وزيادة بعضها على بعض في اعداد الوظائف التي وعد النبي فأنبجاة من اقتصر عيها وفلاحه ودخول الجنة ال تضم هذه الزيادة التي زادها الثقة ويحكم بصحتها ويحمل إسقاط من أسقطها على الوهم والنسيان ، إلا ما لم تختلف الرواية في إسقاطه فيُحيل أن فرضه بعد هذا (٤) ، أو لكون قوله : (إلا أن تطلع) في حديث النجدي مُنْهًا على ما زاد على الفرائض

من السنن ، فيكون قوله : (لا أزيد) أى على ما
(١) وعلى ذلك فتلك الأحاديث ليست سوءاً ، لاختلاف مساقها .

انظر .

إكمال الإكمال ١ / ٧٨ .

(٢) وكان سؤاله عن شرائع الإسلام لا عن حقيقته ، ولذا لم يجبه بما أجاب به جبريل عليه السلام - السابق ١ / (٣) وذلك فيما أخرجه عن ابن عباس قال ت بعثت بنو سعد بن بكر في رجب سنة خمس ضمام بن ثعلبة ، وكان جلداً ، أشعر ، ذا غديرتين ، وافداً إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأقبل حتى وقف على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فسأله فأغلق في المسألة .

الحديث ١ / ٢٩٩ .

(٤) سقط من ق .

٢١٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ذَكَرْتُ مِنَ الْفَرَائِضِ [إِلَّا أَنْ أَتَطَوَّعَ] (١) وقد قيل : قد يكون معناه : لا أزيد على تبليغ ما ذكرت لى إلى قومي ولا أنقص منه .

وإذا نظرنا إلى زيادة حديث جابر من قوله : (وأحللت الحلال وحرمت الحرام) اشتملت هذه اللفظة على وظائف الإيمان وسق النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢) ، ولم يبق سؤال على قوله : لا أنقص منه .

ومثله قوله في رواية البخارى : (فأخبره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشرائع الإسلام) (٣) وأما اختصاصه في حديث أبي أيوب صلة الرحم وفي حديث وفد عبد القيس الأوعية (٤) ، فذلك - والله أعلم - بحسب ما يخص السائل ويعنيه من ذلك وسياتي الكلام عليه .

(١) سقط من ق .

(٢) وذلك لأنه كناية عن الوقوف عند حدود الرع ، وقال ابن الصلاح : (معنى حرمت الحرام : اعتقدت حرمة وتجنبه ، وتحليل الحلال يكفي فيه اعتقاد حليته فقط) .

إكمال الإكمال ١ / ٨٥ .

٢٠٣ (٣) باب السؤال عن أركان الإسلام

(٣) انظر : حديث شريك السابق .

(٤) سيرد قريباً حديث وفد عبد القيس .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ السُّؤَالِ عَنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ

٢١٩

(٣) باب السؤال عن أركان الإسلام

١٠ - (١٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بُكَيْرٍ التَّاقِدِيُّ ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو التَّضَرِّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : نُهَيْنَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ شَيْءٍ .

فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، الْعَاقِلُ ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَتَانَا رَسُولُكَ ، فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ إِلَهَهُ أَرْسَلَكَ ؟ قَالَ : " صَدَقَ) .

قَالَ : فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ ؟ قَالَ : (اللهُ) .

قَالَ : فَمَنْ خَلَقَ الْإِلَهَ ؟ قَالَ : " إِلَهُهُ) .

قَالَ : فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ ؟ قَالَ : (إِلَهُهُ دَا .

قَالَ : فَبَالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْإِلَهَ وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ ، إِلَهُهُ أَرْسَلَكَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

قَالَ ! وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا .
قَالَ : " ! دَقْ) .

قَالَ : فَبِأَنَّى أَرْسَلَكَ ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : " نَعَمْ) .

قَالَ : وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا .

قَالَ ؟ : (! دَقْ) ، قَالَ : فَبِأَنَّى أَرْسَلَكَ ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : " نَعَمْ " .

قَالَ : وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا .

قَالَ : (! دَقْ) .

وقوله : (يا محمد) : لعل هذا كان قبل أن ينهى الناس عن دعائه بمثل هذا وقبل نزول قوله تعالى : { لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا } (١) على أخطأ التفسيرين (٢) ، قال قتادة : أمروا أن يعظموه ويفخموه ، قال غيره : ويدعوه بأشرف ما يُحِبُّ ال يُنادى به ث يا رسول الله ، يا نبي الله ، وقيل ذلك أيضاً في قوله : { وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ } الآية (٣) ، وقد ورد في هذا الحديث أيضاً أنه ناداه : يا رسول الله ، ولعل ذلك كان بعد تعليمهم ما يجب عليه أو تمكن إسلامه ومعرفة حق الرسالة لابنه أول (٤) وروده كان مسترشداً أو مستفسراً .

وقوله في حديث النجدي : (أتانا رسولك

) وتحليفه النبي (صلى الله عليه وسلم) على ما سأله عنه يستدل به من يقول : أول الواجبات مجرد التصديق ، وقد يكون هذا الرجل لاءل ما جاء

(١) النور : ٦٣ .

(٢) والقول الثاني : أى لا تعتقدوا أن دعاءه على غيره كدعاء غيره ، فإن دعاءه مستجاب ، فاحذروا أن يدعوا عليكم فتهلكوا .

حكاه ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، والحسن البصري ، وعطية العوفي .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٩٧ ،

الدر المنثور ٥ / ٦١ .

(لم) الحجرات : ٢ .

(٤) في الأصل : الأول .

" ٢٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ السُّؤَالِ عَنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ قَالَ : فَبِأَنَّى أَرْسَلَكَ ، آلِه أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

قَالَ : وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا .

قَالَ : (صَدَقَ) قَالَ : ثُمَّ وَلَّى .

قَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَا أَزِيدُ عَلَيْكَ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : ا لَيْتَنِي صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ " .

١١ -)

(حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدِيثًا بِهِ ، حَد - نَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ ؟ قَالَ : قَالَ أَنَسُ ! : كُنَّا نُهَيِّنَا فِي الْقُرْآنِ أَنَّ

نَسَّالَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ شَيْءٍ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَثَلِهِ .

أراد الاستثبات وكشف الأمر ، فلما كان في أثناء ذلك ظهر له من دلائل الثبوت ما ثبت له اليقين ، ويصحح الإيمان والمعرفة ، ألا تراه / كيف استثبت فيمن خلق الأرض والسماء ونصب الجبال ، وهذا أقوى طرق الحجة على إثبات الصانع .

وظاهر الحديث أنه لم يأت إلا بعد إسلامه وإجابته ، دائماً جاء [مستثباتاً] (١) ومشافهاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) بدليل (٢) أنه

لما فارقه إنما التزم ألا يزيد ولا ينقص ، لكن جاء في صحيح البخارى أنه قال في آخر الحديث (٣) : " آمَنْتُ بما جئت به وأنا رسول من ورأى

(، والكُلُّ محتمل للوجهين ، وقد قال الحاكم أبو عبد الله : هذا الحديث دليل على الرحلة في علو الإسناد ، إذ لم يُقنَع هذا البدوى ما سيعه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وما بلغه حتى رحل بنفسه إليه وسمع منه ، قال : ولو كان طلبه غير مستحب لانكر - عليه السلام - سؤاله إياه عما أخبره به رسوله عنه ، وامره بالاعتصام على ما سمع منه (٤) .

٢٠٤ (4) باب بيان الإيمان الذى يدخل به الجنة

قال الترمذى الى : ولا حجة له في هذا ؛ لأن الرجل فعل ما يجب عليه ورغب عن ال الصار على غلبة الظن ثم أخبره به الرسول عن النبي - عليه السلام - من الشرائع الذى يمكن للمبلغ أن يغلط فيها ويهم ، ويدخل عليه الافات ، وحرص على اليقين بسماعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) الذى لا يجوز عليه الوهم في باب التبليغ ، وقد تقدّم الكلام في علو الإسناد ، قبل مع ما كان يجب من الهجرة والرحلة على المسلمين إلى النبي - عليه السلام - أول الإسلام ، ويتعين عليهم من لقائه والتبرك برؤيته .

وقوله : (كُنَّا نُنْهِنُ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) ، وقوله في الحديث قبله : (سلوني

(١) غير واضحة في ال الصل ، والمثبت من ت .

(٢) في ال الصل .

وقيل ، والمثبت ميات .

(٣) راجع حديث شريك في تعليقنا السابق .

(٤) عبارة الحاكم في المعرفة عقب سياقه لجزءاً من هذا الحديث : احتج شيخ الصنعة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى - رحمه الله

- في كُتَابِ الْعِلْمِ من الجامع الصحيح بهذا الحديث ، في باب العرض على المحدث ٢٥٨ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / باب السؤال عن أركان الإسلام

٢٢١

فهبخا أداً نسأله ، ليس فيه تعارض ، فهو عن سؤاله عن اشياء إذا تبد لهم تسوهم ، ولم ينهوا عن غير ذلك ، وإذا أذن لهم س السؤال فلم يرتكبوا نهياً .

وقوله .

" نأثر الرأى " (١) أى : قائمة منخوشة (٢) ، وقوله : (يُسْمَعُ دَوًى صَوْتِهِ) (٣)

بفتح الدال ، أى : بعده في الهواء مأخوذ من دوى الرعد .

وقوله : " أفلح إادن ص!قى أو دخل الجنة إن صدق " : هذه الجملة "الـ" خيرة تفسير للأولى (٤) ،

وقد وردت في الرواية الاخرى منفردة بمعناها ، والفلاح البقاء ، ومنه : (حى على الفلاح) ، أى : العمل المؤدى إلى الجنة والبقاء فيها وهو الفلح .

قال الأعشى :

هل لى نال قومى من فلح

أى : بقاء ، قال الهروى : العرب تقول لكل من أصاب خيراً : مُفْلِحٌ ، وأفْلَحَ الرجلُ

إذا فاز بما يغبط به ، وقيل في قوله : { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ } (٥) أى : حازوا ١٠ قال ابن دريد : أفْلَحَ الرجلُ وأنجح إذا أثوك مطلوبه

، وقال القاضى ابو الوليد الباجى : استعمل رسول الله عيظ! ، (٦) الصدق هنا في خبر المستقبل ، ث قد قال القتجى : الكذب مخالفة الخبر في الماضى والخلن! في المستقبل (٧) فيجب على هذا أدن يكون الصدق في الخبر عن الماضى والوفاء في المستقبل .

وما ورد عن النبي! هنا يرد على ابن قتيبة .

وفي قوله : (أفلح إن صدق " : ردُّ على المرجئة (٨) ، إذ فيه فلاحه بشرط صدقه في ألا ينقص مما ألزمه من الأعمال والنهائض .

(١) سبقما برقم (١١) .

(الأ) ومنه ثارت الفتنة .

وقد زيد بعدها في ق : (وفيه أن قوله مثل هذا) ومقدار أربع كلمات غير واضحة ٩ ب (٣) سبقما برقم (١١) .

(٤) في ال الصل .

ال الولي ، والمثبت سن ت .

(٥) المؤمنود : ا .

(٦) سقط من ق .

(٧) وسى المطابقة كأ المستقبل وفاء .

(٨) المرجئة الخالصة وهم الونسية أصحاب يونس السمرى ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكجار عليه ، والمحبة بالقلب .

فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وما سوى المعرفة من الطاعة شليس من الإيمان ، ولا يفحر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصا ، والى! تن صادقا .

وزعم أن إبليس - لعنه الله - كان عارشا بالله وحده غير أنه كفر باستكجاره عليه .

قال : ومن تمكن في قلبه الخضوع لله والمحبة له على خلوص ويقين لم يخالفه في معصية ، وإن صدرت منه معصية فلا يفحر بيقينه و(خل الحه ، والمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته لا بعلبه وطاعته .

الملل والنحل ١ / ١٤٦ .

٢٢٢

كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان الذى يدخل به الجنة ...

إلخ

(٤) باب بيان الإيمان الذى يدخل به الجنة

وأن من تمسك بما أقر به دخل الجنة

١٢ - (١٣) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عمرو بن عثمان ، حد - ننا موسى بن طلحة ، قال : حدثني أبو أيوب ، أن أعرابيا عرَضَ لرسول الله عليه كل ! وهو في سفر ، فأخذ بخطام ناقته - أو يزمامها - ثم قال : يا رسول الله أو يا محمد ، أخبرني بما يقربني من الجنة وما يباعدني من النار ؟ قال : فكف النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم نظر في أصحابه ، ثم قال : لقد وفق أولئك هدى) قال : " كيف قلت ؟ " قال : فأعاد .

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصل الرحم ، دع الناقة) .

١٣ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، وعبد الرحمن بن بشر ، قالا : حد - ننا بهز ،

حدثنا شعبة ، حد" ننا محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب ، وأبوه عثمان ، أنهما سمعا موسى بن طلحة يحدث عن أبي أيوب ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمنلى هذا الحديث .

١٤ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو الأحوص .

ح وحدثنا أبو

بكر بن أبي شعبة ، حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن موسى بن طلحة ، عن أبي أيوب ، قال : جاء رجل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : دلني على عمل أعمله يدني من الجنة ويباعدني من النار ؟ قال : (تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ،

وَتَوَتَّى الرِّكَاءَ ، وَتَصِلُ ذَا رَحْمِكَ) .

فَلَمَّا أَذْبَرَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ " .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : (إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ) .

وقوله : (وتصل ذا رحمك) ، قال الإمام : ينبغي أن تتأمل هذا مع قول النحاة : إن

لفظة (ذا) إنما تضاف إلى الأجناس ، فلعل الإضافة هنا مقدر انفصالها ، والإضافة بمعنى تقدير الانفصال موجودة .

قال القاضي : لفظة (ذا) و (ذى) و (ذو) عند أهل العربية إنما تضاف إلى

الأجناس ولا تضاف عندهم لغيرها من الصفات ، والمضمرات ، والأفعال ، والأسماء المفردات ؛ لاعتبارها في نفسها لا تنفك عن إضافة .

وقد جاءت مفرقة ومضافة إلى مفرد وإلى فعل ومجموعة ومثناة وكله عندهم شاذ ، كقولهم : ذوزن ، وذونواس ، وقالوا فيهم :

الذوين والاءذواء (١) وقالوا : افعل كذا بذى تسلم .

(١) في ت : الذؤا والذوين .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ الَّذِي يَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ ...

إلخ س ٢٢ ١٥ - (١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا عَقَانُ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ ! ب ، حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !

" دَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ " .

قَالَ : " تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ !! تَتَكْوَمُ رَمَضَانَ لِمَا .

قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا أُزِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أَبَدًا ، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ ، فَلَمَّا وَثَى ، قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ سَرَّهُ أَنْ

يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى دَنَاءِ " .

١٦ - (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ تَعَقَى

ثِيَابَ مُسْفِيَانٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ كُلِّيَةَ النُّعْمَانِ بْنِ قَوْقَلٍ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ ، وَأَحَلَلْتُ الْحَلَالَ ، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَعَمْ ،

نَعَمْ) .

١٧ - (...) وَحَدَّثَنِي خُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

اللَّهُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، وَأَبِي سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ

أَوْ تَقْدِيرُ هَذَا عَنْهُمْ عَلَى الْإِنْفِصَالِ كَمَا قَالَ ، أَيْ : الَّذِي لَهُ كَذَا أَوِ الَّذِي تَسْلِمُ [(١)] ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ : (ذَا رَحْمِكَ) أَيْ : الَّذِي لَهُ

رَحْمَ مَعَكَ أَوْ يَشَارَكَكَ فِيهَا ، وَنَحْوَهُ ، وَمَعْنَى ذُو : صَاحِبٌ .

قِيلَ : وَأَصْلُهُ ذَوُو (٢) لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَنْجِيهِهِ : ذَوَا مَالٍ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال القاضي : استدلل البخاري وغيره من حديث النجدي على جواز القراءة على العالم عليه والتحديث بها بقوله : (وأخبر به من ورأى)

وهو الصحيح ، والحجة فيه من هذا الحديث بيّنة ، وقد تقدم الكلام على هذا المعنى وقول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيه : (نعم)

قد يحتج به من يلزم من الظاهرية الشيخ الإقرار بنعم بعد تقرير الراوى له ، وقوله له : هو كما قرأناه عليك ؟ ولا حجة فيه ؛ لأن هذا

مستفهم للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، طالب منه جواب نعم ، بخلاف القارئ والذي يعرض على الشيخ .

قال غيره : وفيه بسط الكلام بين يدي الحاجة لقوله : (إني سائل فشدّد عليك) ،
وفيه جواز التحليف والتأكيد للأمور المهمة والأخبار الهائلة ، وجواز الحلف في ذلك كما قال
(١) سقط من أصل ت ، واستدرك بالهامشي بسهم باختلاف ، والعبارة فيه : وتقدير هذا عندهم على الانفصال كما قال : أي الذي
قال كذا والذي تسلم .

ثم كتب بعدما : كذلك نقل .
(٢) في الأصل : فوى ، والمثت من ت ، وهو الصحيح بدليل الألف في التثنية .

٢٢٤
كتاب الإيمان / باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة ...
إن

٢٠٥ (٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام

النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِمَثَلِهِ .
وَزَالَا فِيهِ : وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا .

١٨ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ
خَابِرٍ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَأَحَلَّتْ
الْحَلَالَ وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا ، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .
قَالَ : وَاللَّهِ ! لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا .

ظ لى : من وَيَسْتَنْبِثُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ { (١) ، وفيه صبر العالم على جفاء السائل الجاهل ، وبيان ما يلزمه للمتعلم
المسترشد ، وإجابته لما يرى أنه ينفعه ويحتاج إليه في دينه ، وفيه جواز قول ما تدعو إليه الضرورة من خشن الكلام ، وجواز الاعتذار
منه ، لقوله ما قال ثم قال : " لا تَجِدَنَّ عَلَى) ، وتسويغ النبي كله ذلك له (٢) .

وقوله : (أفلح وأبيه) (٣) : وقد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الحلف بالآباء ، لعله كان قبل النهي ، أو يكون على غير
اعتقاد نية الحلف والتعظيم لمن حلف به ، على ما جرت به عادة العرب ، وانطلقت به ألسنتها ، ونهى عن اعتقاد ذلك وقصده .
[وقيل : كان ذلك أول الإسلام ، وقريب عهدهم بميتات الجاهلية ، فنهوا عن ذلك وقياً لأجله ، وقيل : أضمر ورب أئيه كما في
أقسام الله في كتابه بمخلوقاته ، أي : ورب الليل إذا يغشى ، ورب الضحى ، ونحوه ، (٤) .

(١) يونس - ٥٣ .

(٢) قال الأبى - ال اللفاظ التي اخذت منها هذه الـ"شياء لم تقع في مسلم ، وإنما هي في البخارى من طريق ائت .

إكمال اجمال ١ / ١٨٣ .

(٣) سبق برقم (١١) .

(٤) من ق .

كتاب الإيمان / باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ٢٢٥

(٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام

١٩ - (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ الْأَحْمَرَّ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ
، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْلَةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ ، عَلَى أَنْ يُوحَدَ اللَّهُ ، وَأَقَامَ
الصَّلَاةَ ، صَايَتَاءِ الزَّكَاةَ ، وَصِيَامَ رَمَضَانَ ، وَالْحَجَّ لِمَا .

فَقَالَ رَجُلٌ : الْحَجَّ وَصِيَامَ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : لَا ، صِيَامَ رَمَضَانَ وَالْحَجَّ ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
٢٠ - (...) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ ؛ قَالَ : حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ السَّلَمِيُّ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛

وقوله : في حديث : (بنى الإسلام على خمس) ورد ابن عمر على الراوى لما قَعَّ

حج البيت على رمضان إلى (١) أن يقدّم ذكر رمضان ، وقال : (هكذا سمعت من رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لما ، قال الإمام : يحتمل أن يكون مُشاحَة ابن عمر في / هذا لأنه كان لا يرى نقل الحديث بالمعنى وإن أداه بلفظ (٢) يحتمل ، أو يكون يرى الواو توجب الترتيب كما قال بعضهم ، فيجب التحفظ على الرتبة المسموعة من النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ لأنه قد يتعلق بذلك أحكام ، فقد يستدل على تقدمه إتمام أ الفطر في رمضان [(٣) على الهدايا الواجبة في الحج إذا أوصى بها أ وضاق ، (٤) الثلث عنهما بهذه التقديم الواقعة في الحديث ، لإشعارها بأن ما قدم أكد ، والمعتبر في الوصايا أ تقدمه ، (٥) الا أكد .

قال القاضي : قد مرّ من الكلام في هذه المسألة واختلاف الناس فيها [ما فيه] (٦) كفاية ، والصواب والاستحسان حماية هف ا الباب كما تقدم ة لثلا يتسلط الجاهل بأنه جاهل على ما لم يحط به علماً ، وأما في أداء الرواية فأكّد ، وقد ذكرنا انه مذهب مالك في حديث النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وأنه كان يتحرى فيه الفاء والواو ، وروى مثله عن أمثاله ، وقد قال عليه السلام - : " نَضَّرَ اللَّهُ امراً سَمِعَ مَقَالَتِي ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا) ، لكنه قد يُسَهَّلُ في إصلاح الحرف الذى لا يشك فيه سقوطه ، ١ وقد [(٧) روى هذا عن مالك ، وكذلك

(١) في الأصل .

إيلا .

(٢) زيد بعدها فاق : " ثوب متاب ما يسمع وهو مذحب بعض أهل الأصول ، دإن ول لفظ يحتمل بلفظ يلاثا .

(٣ ، ٤) من المعلم .

(٥) ساقطة من ق .

يلا ، (٧) سقط من ق .

والحديث جزء حديث على المعنى ، أخرجه أبو ثاود فقا السق ، كالعلم ، بفضل -

١٤ برب

٢٢٦

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَدَعَائِهِ الْعِظَامِ

قَالَ : (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ؛ عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونُهُ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَيَأْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَحَجَّ الْبَيْتِ ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ " .

٢٠٦ (٦) باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وشرائع الدين

٢١ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَلْثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شَاعِصٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ؛ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، بِإِقَامِ الصَّلَاةِ ، بِإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ) ء

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ

ابْنَ خَالِدٍ يُحَدِّثُ طَاوُسًا ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَلَا تَغْزُو ؟ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ

الْحَنُّ الْبَيْنُ .

قال الشعبي (١) : يُعَرَّبُ ، وقاله أحمد بن حنبل قال : لأنهم لم يكونوا يلحنون ، وقال النسائي : إذا كان شيئاً تقولوه العرب فلا يُغَيَّرُ ، وإن لم يكن من لغة قريش ؛ لاءنه (صلى الله عليه وسلم) كان يكلم الناس بألسنتهم ، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا يلحن ، وقد هاب بعضهم أيضاً هذا ، ورووا الحرف على ما وجدوه ونهوا عليه ، وهذا موجود في الموطأ وكتب الصحيح وغيرها ، حتى في حروف القرآن تركوها فيها كما رووها ووقع الوهم فيها ممن وقع ، وقد يكون رد ابن عمر على الرجل إلى تقديم رمضان لتقدم فريضة رمضان على فريضة الحج ، فجاء بالفرائض على نسقها في التاريخ ، والله أعلم .

قول حنظلة : سمعت عكرمة بن خالد يحدث طائوساً : أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر : ألا تغزو (٢) ، قال الإمام : هكذا أتى مجوداً في رواية الجلودى ، وفي نسخة ابن - نشر العلم ١ / ٢٨٦ ، الترمذى في السق ، كالعلم ، بما جاء في الحث على تبليغ السماع ٥ / ٣٣ من حديث زيد بن ثابت ، وقال عقبه .

(حديث زيد بن ثابت حديث حسن) ، كما أخرجه من حديث عبد الله بن معمر وقال .
(هذا حديث حسن صحيح " .

ابن ماجه في السق ، المقدمة ، بمن بلغ علما ١ / ٨٤ من حديث زيد بن ثابت ، وجبير بن مطعم ، وعبد الله بن مسعود ، وأنس بن مالك ، كالمناسك ، بالخطبة يوم النحر ٢ / ١٠١٥ من حديث جبير بن مطعم ، والدارمي في السق المقدمة ، بالاقتداء بالعلما ١ / ٧٤ من حديثهما وحديث أبي الدرداء ، أحمد في المسند ١ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ من حديث ابن مسعود ، ٣ / ٢٢٠ من حديث ثنس ، ٤ / ٨٠ من حديث جبير ، ٥ / ١٨٣ من حديث زيد بن ثابت - كما أخرجه الشافعي في الرسالة ، بالحجة في تثبيت خبر الواحد ووجوبه ٦٩ ، والسيوطي في مفتاح الجنة .

(١) في ت : الثافعي .

(٢) جأت في الأصل .

تعرف .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ودعائمه العظام ٢٢٧ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَحَجِّي الْبَيْتِ! .

الحذاء عن أبي أ العلاء : سمعت [(١) عكرمة يحدث عن طائوس : أن رجلاً (٢) ، وهذا وهم ، والصحيح الأول .

قال القاضي : وقول ابن عمر لهذا السائل عن الغزو : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذكر حديث : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ) ، يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى سَقُوطِ فَرَضِ الْجِهَادِ ، وأنه ليس من مباني الإسلام ، ! إنما هو من فروض الكفايات (٣) ، وهو قول جماعة من العلماء أن فرضه نسخ بعد فتح مكة ، وذكر أنه مذهب ابن عمر والثوري وابن شبرمة ، ونحوه لسحنون من أصحابنا ، إلا أن ينزل العدو بقوم ، أو يأمر الإمام بالجهاد ، ويستنفر الناس فتلزمهم (٤) طاعته .

وقال الداودي : لما فتحت مكة سقط فرض الجهاد عمن بعد من الكفار وبقي فرضه على من يليهم ، وكان أولاً فرضاً على الأعيان .
(١) في نسخ المعلم : عن أبي العلاء عكرمة .

(٢) من المعلم .

(٣) جاء في المغني : معنى فرض الكفاية .

الذي إن لم يقيم به من يكفى اثم الناس كُلُّهُمْ ، وإن قام به مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ ، فالخطاب في ابتدائه يتناول الجميع كفرض الايمان ، ثم يختلفان في أن فرض الكفاية يقط بفعل بعض الناس له ، وفرض الايمان لا يقط عن أحد بفعل غيره .
قال : والجهاد من فروض الكفايات في قول عامة أهل العلم .

المغني ١٣ / ٦ ، ٧ .

(٤) في الاصل : فيلزمهم .

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

(٦) باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وشرائع الدين والدعاء إليه ، والسوالى عنه ، وحفظه ، وتبليغه من لم يبلغه

٢٣ - (١٧) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ عَدَّادٍ ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَلِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبْعَةٍ ، وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَارٌ مُضِرٌّ ، فَلَا نُخْلَصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَعْمَلُ بِهِ ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا .

قَالَ : (أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ فَقَالَ - : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِنْ

وقوله في حديث عبد القيس : (أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ فَذَكَرَ الشَّاهِدَتَيْنِ وَالصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَأَدَاءَ الْخُمْسِ) ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : (أَمُرُّهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَايَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، أَمُرُّهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَقَالَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصُّوْمَ وَأَدَاءَ الْخُمْسِ) (١) ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : (اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصُّوْمَ وَأَدَاءَ الْخُمْسِ) (٢) ، قَالَ الْإِمَامُ : ظَنُّ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ فِي هَذَا دَلَالََةً عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ ، خِلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ (٣) ، وَهَذَا الَّذِي ظَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ (٤) عَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِ لَا عَلَى الْإِيمَانِ كَمَا ظَنَّ هَذَا الظَّانُّ ، وَيَحْتَمِلُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) مَعْطُوفًا عَلَى الْأَرْبَعِ .

(٣)

(٤)

وهو طريق أبي بكر بن أبي شيبة هنا ، غير نط لفظه : ، فَأَمُرُّهُمْ " .

(٢) وهو طريق يحيى بن أيوب .

وكذلك أبو حنيفة وأصحابه ، مقالات ١٣٨ .

والشعرية هم : أصحاب أبي الحن على بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى أبي مريم الأشعري صاحب رسول الله كلمة ، وكان - كما يقول الذهبي - عجا في الذكاء وقوة الفهم ، ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه . مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

قال الذهبي : رأيت للأشعري كلمة أعجبتني ، وهي ثابتة ، رواها البيهقي ، سمعت حازم الجدوى ، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول : لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في دارى ببغداد دعاني فأتيته ، فقال : اشهد على انى لا اكفر أحدا من اهل القبلة ؛ لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد ، لكنما هذا كله اختلاف عبارات . سير ١٥ / ٨٥ - من .

وانما قال الأشعريون - كغيرهم من أئمة النة - في الإيمان : إنه التصديق بالقلب ، وإن التصديق باللسان والعمل على الالركان ففروعه ، وذلك فرازا من التكفير بالمعصية ، وهو الذى أوقع المعتزلة فيما وقعوا فيه لما قالوا : إن الإيمان هو جميع الطاعات . مقالات ٢٦٦ ، الملل والنحل ١ / ١٠٧ .

في الأصل : له ، وصححت بهامق ت ، وفي المعلم على الصواب .

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ ٢٢٩ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا نَحْسَ مَا غَنِمْتُمْ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدِّصْبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالنَّقِيرِ ، وَالْمُقِيرِ .

زَاخِلٌ ! فِي رِوَايَتِهِ : (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَعَقْدٌ وَاحِدَةٌ .

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَاظُ هُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا ، شَاغِدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ : كُنْتُ أُتْرَجَمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَثَّاسٍ ، وَبَيْنَ

قَالَ الْقَاضِي : أَشْكَلُ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ حَتَّى تَكْلِفَ لَهُ مَا لَا يَحْتَاجُ

إِلَيْهِ لَمَّا ذَكَرَ أَرْبَاقًا (١) ، ثُمَّ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْاَلْخَرِ بِأَرْبَعِ غَيْرِ الشَّهَادَتَيْنِ قَالَ (٢) : وَفِي لَهُمْ بِمَا وَعَدَهُمْ ثُمَّ زَادَهُمْ ، وَهَذَا لَيْسَ بِسَدِيدٍ ، بَلِ الْأَرْبَعُ الَّتِي أَخْبَرَهُمْ بِهَا لَا يُعَدُّ فِيهَا الْإِيمَانُ وَلَا عِبَادَةُ اللَّهِ ، وَتَرَكَ الْإِشْرَاقَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ ؛ إِذْ كَانَ هَذَا قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ وَأَتَوْهُ ، وَإِنَّمَا سَأَلُوهُ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا لَمْ يَعْلَمُوا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ ، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ : (أَمَرَكُمُ بِالْإِيمَانِ ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ؟) ثُمَّ فَسَّرَهُ لَهُمُ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَرْبَعَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى فَفِي أَرْبَعِ بِالشَّهَادَةِ وَقَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَذَكَرَ الشَّهَادَةَ قَالَ : وَعَقْدٌ وَاحِدَةٌ ، دِاسْقَاطُ الصُّومِ مِنْهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لَا تَفَاقُ الرِّوَايَاتُ الْآخِرُ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحَجُّ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ بَعْدَ ؛ لِأَنَّ وَفَادَةَ عَبْدِ قَيْسٍ كَانَتْ عَامَ الْفَتْحِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى مَكَّةَ ، وَفَرِيضَةُ الْحَجِّ بَعْدَهَا سَنَةً تَسَعُ عَلَى الْأَشْهُرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَرْبَعُ الَّتِي أَمَرَهُمْ بِهَا الشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ الَّتِي سَأَلُوا عَنْهَا ، وَهِيَ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ وَأَصُولُ الْعِبَادَاتِ ، وَفُرُوضُ الْأَعْيَانِ ، ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ يُلْزَمُهُمْ اخْرَاجُ خُمْسٍ مَا غَنِمُوهُ وَأَدَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، لَمَّا أَخْبَرُوهُ بِمَجَاوِرَتِهِمْ كُفَّارَ مَضَرٍّ وَعَدَاوَتِهِمْ لَهُمْ يَقْصِدُ إِلَى ذِكْرِ مَجَاهِدَتِهِمْ بَعْدَهَا مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ (٣) وَالْجِهَادَ بَعْدَ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ (٤) لِأَنَّ فَرَضَهُ الْعَامُ نَزَلَ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ سَنَةً ثَمَانٍ بَعْدَ الْفَتْحِ ، بَلِ نَبِيَّهُمْ عَلَى أَدَاءِ خُمْسٍ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْهُمْ ، وَلَا يَبْعُدُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْإِيمَانِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ؛ إِذْ بِهَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ وَيَكْمُلُ الْإِسْلَامُ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (أَمَرَكُمُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ) عَائِدًا عَلَى كُلِّ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَايَهُمْ عَنْهُ ، أَوْ يَكُونُ اضْرَابًا عَنْ تَفْصِيلِ الْأَعْدَادِ ، وَأَمْرًا بِالْإِيمَانِ الشَّامِلِ لَهَا وَلِغَيْرِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) قَالَ الْأَبِيُّ : الْمُسْتَشْكَلُ هُوَ ابْنُ بَطَالٍ ، وَجَوَابُ الْقَاضِي ! مَا الْأَوَّلُ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ غَيْرَ سَدِيدٍ .

إِمَّا أَنَّهُ تَكْلِفٌ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَطْفُ صَلَاةٍ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ ، دِاعِرَابُهُ بِغَيْرِ هَذَا تَكْلِفٌ ، دِامَا أَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ مَعْنَى فَلَأَنْ جَعَلَ الْأَرْبَعَ مَابَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ أَدَاءُ الْاَلْخَى رَكْعًا ، وَهُوَ نَصٌّ أَنَّ الْجِهَادَ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ .

قَالَ : وَجَوَابُهُ الثَّانِي هُوَ جَوَابُ ابْنِ بَطَالٍ الَّذِي زَيْفَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ قَرَرَهُ .

(٢) فِي الْأَصْلَةِ وَقَالَ .

(٣) فِي ق .

الْإِيمَانُ .

(٤) قُلْتُ : بَلِ الْجِهَادُ مَفْرُوضٌ مِنْ قَبْلِ هَذَا ، فَقَدْ فَرَضَ عَقِبَ الْمُهْجَرَةِ .

٢٣٠

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ... إلخ

النَّاسِ ، فَأَنَّتَهُ امْرَأَةً ! تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيِّ الْجَرِّ .

فَقَالَ : إِنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ الْوَفْدُ ؟ أَوْ مَنْ الْقَوْمُ ؟) .

قَالُوا .
رَبِيعَةٌ .

قَالَ : (مَرَحْنَا بِالْقَوْمِ ، أَوْ بِالْوَفْدِ ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا النَّدَامَى) .
قَالَ : فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيلَةٍ ، وَإِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَى مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، ! إِنْ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَفَرِ الْحَرَامِ ، فَرُنَّا بِأَمْرِ فَصْمٍ ، نُخْبِرُ بِهِ مَيْقٍ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ .
قَالَ : فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ .
قَالَ : أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخَدِهِ .
وَقَالَ : (هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ؟) .
قَالُوا : اللَّهُ

وقوله : (مرحباً بالقوم أو الوفد غير خزايا ولا نداما لا يروى : " ولا الندامى) (١) .
وقوله : (ولا ندامى) : مراده به جمع الواحد الذى هو نادم ، ولكنه جاء هاهنا على غير القياس اتباعاً لخزايا .
قال ابن قتيبة وغيره : قال الفراء وغيره : العرب إذا ضمت حرفاً الى حرف فربما أجروه على بنيته ، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى ، من ذلك قولهم : إني لأتية بالغدا والعشايا ، فجمعوا الغداة غدايا ، لما ضُمت إلى العشايا .
وأنشد :

هناك (٢) اخبية ولاج أبوية

تخلط بالجد منه البرواللينا

فجمع الباب أبوية ، إذ كان مُتَّبِعاً لِأَخْبِيَّةٍ ، ولو أفرده لم يُجْز .

قال الفراء : وأرى قوله في الحديث : (ارجعن (٣) مأزورات غير مأجورات) (٤) من هذا ، ولو أفردوا لقالوا : موزورات .
قال غيره : ! إنما يجمع على ندامى الندهمان الذى هو النديم ، وقال القزاز فى جامعه :
يقال فى النادم (٥) : ندمان ، فعلى هذا يكون الجمع جارٍ (٦) على الأصل ، لا على جهة الاتباع .

(١)

(٢)

(٣)

جاء فى المعلم عقبها : قال الشيخ - وفقه الله - .

معنى خزايا اذلاء ومهانين ، ومنه قول الله تعالى : { مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَادِىَ وَنُحْزِى } يقال : خرى الرجل يخزى خرياً إذا هلك وهان ، ونخزى نخزاه إذا استحى ، ونخزايا جمع نخزيان مثل حيارى جمع حيران .
وفى ق زيد بعدها : نخزايا جمع خزية ، وقيل : خيازى جمع خيزان .

فى ت : هنأ .

(٣) فى اجممال : يرجعن ، والمثبت من المعلم .

جزء حديث أخرجه ابن ماجه فى كالجناز ، بما جاء فى اتباع النساء الجنائز ١ / ٥٠٣ ، البيهقى فى السق الكبرى ٤ / ٧٧ عن على - رض الله عنه - وفى إسنائه دينار بن عمر ، فكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الخليل فى الإرساد : كذاب ، وبقية رجاله لقات .
قال البيهقى عفى سياقه للحديث : وفى حديث الروذبارى : (موزوراتمه .

فى المعلم : للنادم .

فى المعلم : جاربا .

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٢٣١

ورسوله أعلم .

قَالَ : (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا حُجَّاسًا مِنَ الْمَغْنَمِ دَائِرًا . وَنَهَاهُمْ عَنِ الدَّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَرْفَقَةِ .
قَالَ شُعْبَةُ : وَرُبَّمَا قَالَ : النَّقِيرُ .
قَالَ شُعْبَةُ : وَرُبَّمَا قَالَ : الْمُقِيرُ .
وَقَالَ + " أَحْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَأَيْكُمْ لَا .
وَقَالَ أَبُو بَرٍّ فِي رِوَايَتِهِ : (مَنْ وَرَاءَكُمْ) وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْمُقِيرِ .

قال القاضي : قال الهروي في الحديث المأثور : (غير خزايا ولا نادمن) : أى غير مستحجي ، مأخوذ من الخزاية وهى الاستحياء ، فجاءت رواية الهروي هذه على جمع نادم ، والمعنى : إنكم بادرتم بإسلامكم دون حرب تفضحكم وتخزيكم ، أو توجب الاستحياء من تأخر إسلامكم ،

أو من عنادكم وحربكم لنا ، والندم على ما فاتكم من المبادرة .

وقوله : (مرحباً) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ ، اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ فِي الْبَرِّ وَحَسَنَ الْقَاءِ ، وَمَعْنَاهُ : صَادَفَ رُحْبًا وَسَعَةً وَبِرًّا .
وفيه جواز قول مثل هذا ، وقد جاء في غير حديث (١) .

وقوله فيه : (وأنها كم عن الذبأ والحنتم والنقير والمقير) : هذا موضع ذكره ، ووقع

في المعلم مُقَدِّمًا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ (٢) ، قَالَ الْإِمَامُ : الدَّبَاءُ مَمْدُودٌ ، قَالَ الْهَرَوِيُّ : الدَّبَا الْقِرْعَةُ ، كَانَتْ يُنْبَذُ فِيهَا وَتُخَمَّرُ (٣) .

قال أبو عبيد : الحنخم (٤) جرار خضر كانت تحمل فيها إلى المدينة النخمر ، وذكر ابن حبيب أن الحنتم الجر ، وكل ما كان من نخار أبيض أو اخضر (٥) .

قال بعض أهل العلم : ليس كما قال ابن حبيب ، وإنما الحنتم ما طلى من الفخار بالحنتم المعمول من الزجاج وغيره ، وهو يعجل الشدة في الشراب ، وأما الفخار الذى لم يُطَلَّ فليس كذلك ، وحكمه حكم الجر .

قال أبو عبيد : النقير أصله النخلة يُنْقَرُ جوفها ثم يُشْدَخُ فِيهِ الرُّطْبُ وَالْبُسْرُ فَيَدْعُوهُ (٦) حَتَّى يَهْدُرَ ثُمَّ يَمُوتُ ، وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ أَنْ

(١)

(٢) (٣) (٥) (٦)

قَالَهَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِفَاطِمَةَ ابْنَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : ! مَرْحَبًا بِابْنِي " ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كَلِمَاتِهِ ، بِعَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ ٤ / ٢٤٨ عَنْ عَائِشَةَ ، كَذَلِكَ مِمَّنْ فِي فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، أَحْمَدُ فِي الْمُنْدِ ٦ / ٢٨٢ .

وقالها (صلى الله عليه وسلم) للسائب بن أبي السائب يوم الفتح .

(مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي ، كَانَ لَا يَدَارِي وَلَا يَمَارِي ثَا ، الْمُنْدِ ٣ / ٤٢٥ ، وَقَالَهَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَابْنَةِ خَالِدِ بْنِ سَنَانَ الْعَبْسِيِّ ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : " مَرْحَبًا بِابْنَةِ أَخِي) ١٢ / ٢٠٠ ، وَقَالَهَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلْأَنْصَارِ : (مَرْحَبًا بِالْأَنْصَارِ " مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ١٠ / ٤٠ .

ذكرها عقب كلامه عن رواية عمر في تقديمه الصيام على الحج .

في المعلم : وتصري ، وهى غير واضحة فى ت ، وجاءت فى أ : ونُضْرًا ، ولعله يقصد ما فى المعلم .

في المعلم : والحنتم .

في المعلم : وأخضر .

في الأصل : يدعونه ، وفي المعلم .

ثم يدعونه .

٢٣٢

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

إلخ

النقير جذع يُنْقَرُ فيه [(١) فيقذفون فيه من القطيعاء .

قال ابن ولاد (٢) ١ وغيره [(٣) : القطيعاء أ بالمد [(٤) نوع من التمر يقال له : السهريز (٥) .

قال غيره : والمقيّر : ما طلى بالقار وهو الزفت .

قال الإمام : أما الحنتم فروى ابن حبيب (٦) عن مالك أنه أرخص في الحنتم .

وروى القاضي أبو محمد المنع منه على التحريم ، وأما المنقور فروى عن مالك الكراهية والرخصة فيه ، وأما الدباء والمزفت فكره مالك

نبيذهما ، قال ابن حبيب : والتحليل أحبُّ إلى (٧) .

قال القاضي : حكى أبو إسحاق الحرابي عن أنس بن مالك : الحناتم قلالٌ يجاء بها

من مُضَرٍّ مقيّراتُ الأجواف " ، وذكر نحوه عن ابن أبي ليلي (٨) ، وزاد جُمُرا ، قال : وليست بالخضر الطويلة ؛ إذ أنها ضيقة أفواهها

يساق فيها الخمر ، وفي رواية أخرى عنه : يؤتى بها من الشام ، وعن عائشة هي جرار حمر أعناقها في جنوبها ، يجلب فيها الخمر من مُضَرٍّ .

وعن أبي هريرة وابن مُعَقَّل ، هو كل جر أخضر وأبيض ، وعن ابن أبي ليلي أيضا : أفواهها في جنوبها ، يجلب فيها الخمر من الطائف

، وكان ناسٌ ينتبدون فيها يضاهون به الخمر .

وعن إبراهيم : هي جر مقيرة يؤتى بها من الشام .

وعن ابن المسيب مُزَقَّةٌ يؤتى بها من الشام ، فحدثت هذه الخضر ، فشرب فيها أ ناس [(٩) وكرهه آخرون .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) هو محمد بن ولاد التيمي ، أبو الحسن ، نحوى ، أخذ بمصر عن أبي على الدينوري ، ثم رحل إلى العراق ، وتُخذ عن المبرد ،

وتُعلب .

توفي عام ٢٩٨ هـ .

معجم الأئبا ١٩ / ١٠٥ .

(٣) غير مذكورة في المعلم ، وهو الأصوب لجيئها مرة ثانية .

(٤) من المعلم .

(٥) في المعلم بالثن ، وكلاهما صحيح ، جاء في اللسان : التهريز والتهريز ضربٌ من التمر ، معرب ، ويقال فيه : سهريز وشهريز .

(٦) هو الإمام العلامة ، فقيه الأندلس ، أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة ، ابن الصحابي عباس

بن مرداس السُّلبي ، العباسي ، ال الندلي ، القرطبي المالكي .

ولد في حياة الإمام مالك بعد السبعين ومائة .

أخذ وحمل العلم عن ابن الماجشون ، والليث ومُطَرَّت بن عبد الله اليازي ، وعَتَّة من أصحاب مالك .

وكان موصوفاً بالحدق في الفقه ، كثير التصانيف ، قال الذهبي : الا أنه في الرواية ليس بمتقن ، بل يحمل الحديث تهورا كيف اتفق

، وينقله وجادة ، د!جاجة ، ولا يتعاني أصحاب الحديث .

مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

ترتيب المدارك ٣ / ٣٠ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٠٦ ، سير ١٢ / (٧) عبارة ابن حبيب كما نقلها الباجي : والتخليل أحمت إلى فيها ، وبه أقول .

المنتقى ٣ / ٤ .

(هو هو عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الإمام ، العلامة ، الحافظ ، أبو عيسى ، الأنصارى ، الكوفى ، من أبناء آل النصار ، ولد فى خلافة الصديق ، او قبل ذلك ، حدث عن عمر ، وعلى ، وأبى فو ، وابن مسعود ، وبلال ، وأبى كعب ، وصهيب .

حدث عنه الحكم بن عتيبة ، والأعمش ، وعبد الملك بن عمير .

قتل سنة اثنين وثمانين .

الطبقات الكبرى ٦ / ١٠٩ ، تاريخ البخارى ٥ / ملا ٣ ، سير ٤ / ٢٦٢ .

(٩) ساقطة من ت .

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ
٢٣٣

٢٥ -) .

(وحديثي عبید الله بن معاذ ، حدثننا أبى .

ح وحدثنا نصر بن علي الجهضمي ، قال : أخبرني أبى ، قالاً جميعاً : حدّثنا قرّة بن خالد ، عن أبى جمرّة ، عن ابن عباس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بهذا الحديث ، نحو حديث شعبة ، وقال : (أنها كُرّ عما يُنبذ في الدثا والنقيير والحنّت ! والمزفّت) ، وزاد ابن معاذ في حديثه عن أبيه قال : وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا أشجّ ، أشجّ عبد القيس : (إن فيك خصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة) .

وقال أبو سلمة : الحنتم الجر كله ، وعن ابن عمر وسعيد بن جبيرة نحوه .

وعن عطاء : كانت تعمل من طين يعجن بالدم والشعر .

فلنبيه (صلى الله عليه وسلم) عنها ثلاثة اوجه (١) :

إما لكونها مَرْفَتَةً فَتَعِينُ عَلَى شِدَّةِ مَا يُلْقَى فِيهَا وَيُنْبَذُ ، لا "جل الزفت (٢) ، أو لأن الخمر كان يُحْمَلُ فِيهَا (قهي عن ذلك ؛ مخافة أن تنبذ فيها قبل حسن غسلها وذهاب طعم الخمر منها ، ومخافة ضراوتها بالخمر ، قيل : أو لنجاستها وقذارتها لعملها بالدم والشعر ، وليمتنع من عملها بذلك إذا نهى عن استعمالها .

وقوله : لا أشجّ عبد القيس) : واسمه المنذر بن عائد ، بذال معجمة ، وقيل : عائد

ابن المنذر ، وقيل : المنذر بن الحارث ، وقيل : عبد الله بن عوف : (إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة) الحلم : العقل ،

والأناة : التثبت وترك العجلة ، ويقال : تأنى يتأنى تأنيا ، ومنه قول الشاعر :

أناةً وحلماً وانتظاراً بهم غداً [فما أنا بالواني ولا الضترع الغمر] (٣)

! إنما قال له النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا ؛ لأنه ورد في هذا الخبر في غير الآم أن وفد (٤) عبد القيس لما وصلوا المدينة باثروا

إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأقام آل الشجّ فجمع رحالهم وعقل ناقته ، وجلس ثياباً جُدداً ، ثم أقبل إليه النبي (صلى الله

عليه وسلم) فقربه النبي (صلى الله عليه وسلم) وأجلسه لجانبه ، ثم إن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لهم : (تبايعون على أنفسكم

وقومكم ؟) فقال القوم : نعم ، فقال الأشجّ : يا رسول الله ، إنك لم تزاو الرجل عن شيء أشدّ عليه من دينه ، نبايعك على أنفسنا

وترسل معنا من يدعوهم ، فمن اتبعنا كان معنا ومن اتى قاتلناه ، قال : (صدقت ، ان فيك لخصلتين ...

(الحديث .

(١) فى ت ، ق .

وجوه .

(٢) قال ابن حبيب : قال أهل العلم : إنما نهى عنه لئلا يعجل تغيير ما ينبذ فيها .

المنتقى ٣ / ١٤٨ .

(٣) سقط من ق .

(٤) قيل في الوفد : إنه الجمع المختار للقدوم على العظماء من بعد ، فإن لم يقدموا من بعد فليس بوفد .

إكمال الإكمال ١ / لمه .

٢٣٤

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

الخ

٢٦ - (١٨) حدثنا يحيى بن أيوب ، حدثنا ابن علية ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ،

عن قتادة ، قال : حدثنا من لقي الوفد ائمين قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عبد القيس .

قال سعيد : وذكر قتادة أبا نصره ، عن أبي سعيد الخدري في حديثه هذا ؛ أن أناساً من عبد القيس قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا : يا نبي الله ، إنا حي من ربيعة ، وبيننا وبينك كفار مضر ، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم ، فرأنا بأمر نأمر به من وراءنا ، ندخل به الجنة ، إذا نحن أخذنا به .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (امرؤم بآربع ، وأنها كمر عن أربع : عبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وأقيموا الصلاة ،

واتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخمس من الغنائم ، وأنها كمر عن أربع : عن الدباء ، والحنم ، والمزقة ، والنقيير لما

قالوا : يا نبي الله ، ما علمك بالنقيير ؟ قال : (بلى ، جذع تنفرونه ، فتقذفون فيه من القطيعاء) - قال سعيد : أو قال : (من التمر -

ثم تصون فيه من الماء ، حتى إذا سكن غليانه شربتموه ، حتى إن أحدكم - أو إن أحصم - ليضرب ابن عمه بالسيف لما

قال وفي القوم رجل أصابته جراحة كذلك .

قال : وكنت أخبوها حياء من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقلت : ففيم نشرب يا رسول الله ؟ قال : (في أسقية الأدم ، التي يلاث على أفواهها) .

فالأولى : تربصه حتى نظر في مصالحه ولم يعجل ، وهي الأناة .

والثانية : الحلم ، وهي هذه الآخرة الدالة على صحة عقله وجودة نظره للعواقب .

وقوله : (اشربوا في آنية الأدم التي يلاث على أفواهها) ، قال الإمام : الأدم جمع أديم ، وهو (١) الجلد الذي [قد] (٢) تم دباغة

وتناهى .

قال السيرافي : لم يجمع فعيل على فعل إلا اديم وأدم وأفيق وأفق وقصيم وقصم - القصيم : الصحيفة ، والاء فيق : الجلد الذي لم يتم

دباغة .

قال القاضي : وقوله : (يلاث على أفواهها) أى : يربط ويلف بعضها على بعض ،

قال العتيبي : أصل اللوث الطى ، ولثت العمامة : أى لفتها ، وهذا بمعنى اللفظ الوارد في الرواية الأخرى : (عليكم بالموكى) مقصور ،

أى : بالأسقية التي توكأ ، أى تربط أفواهها بالوكاء ، وهو الخيط الذي يربط به .

والقصيم : الصحيفة كما قال ، لكثها البيضاء التي لم يكتب فيها بعد .

دائماً حضهم (صلى الله عليه وسلم) على الشراب في آنية الأدم - وهي الأسقية - والموكى المذكور في الأحاديث الأخر (٣) وفي

كتاب الأشربة ، لأنها لركة جلودها لا يمكن أن يتم فيها فساد الأشربة وتخديرها حتى تنشق ويظهر فيها ، بخلاف غيرها من الأواني ،

فكانت آمن من هذا ، وقد بيناه في كتاب الأشربة .

- (١) في ت : وهي .
(٢) ساقطة من ال الصل .
(٣) في ت : الثلاث .

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٢٣٥

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَرْضَنَا كَثِيرَةُ الْجُرْذَانِ ، وَلَا تَبْقَى بِهَا أَسْقِيَةُ الْآدَمِ .

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ال إِنَّ ثَلَاثَهَا الْجُرْذَانُ ، وَإِنَّ ثَلَاثَهَا الْجُرْذَانُ ، ! إِنَّ كَلَّتْهَا الْجُرْذَانُ لَا قَالَ : وَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ ؛ الْحِلْمُ وَالْإِنَانَةُ لَا .

٢٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيلٍ ! ، عَنْ قَتَادَةَ ؛ قَالَ : حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ لَقِيَ ذَاكَ الْوَفْدَ .

وَذَكَرَ أَبَا نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ : (وَتَذِفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطِيعَاءِ أَوْ التَّمْرِ وَالْمَاءِ لَمَّا .

وَلَمْ يَقُلْ : قَالَ سَعِيدٌ ، أَوْ قَالَ : مِنَ التَّمْرِ .

وقوله : (وَتَذِفُونَ فِيهِ الْقُطِيعَاءِ) : رويناه بالذال المهملة والذال المعجمة ، وتُضْمُ التاء مع المهملة ، وكلاهما صحيح بمعنى (١) .

وقال بعض المتعقبين : صوابه : تَدُوفُونَ إِذَا أَهْمَلْتَ ، أَوْ تَذِفُونَ إِذَا أَعْجَمْتَ كُلَّهُ ثَلَاثِي ، وخلاف هذه الرواية هو خطأ ، لأنه ثلاثي وغيره قد حكى أذاف ، فالرواية صحيحة .

قال ابن دريد : دَفَتِ الدَّوَاءُ وَغَيْرُهُ بِالْمَاءِ أَدَوْفُهُ - بإهمال الدال ، وقال غيره : وَذَفْتُهُ أَذِيفُهُ وَسَمٌ مَذُوفٌ وَمَذِيفٌ وَمَذُوفٌ وَمَذُوفٌ (٢) ، من ذاءفت (٣) وهو السم المذاف .

وقوله : (إِنَّهُمْ اعْتَذَرُوا بِكَثْرَةِ الْجُرْفَانِ فِي أَرْضِهِمْ وَأَنَّهُ تَأْكُلُهَا فَلَمْ يَعْزُرْهُمْ بِذَلِكَ) ،

قال الإمام : يحتمل أن يكون إنما راجعوه ؛ لأنهم اعتقدوا أنه إنما بينى كثيراً من شرعه على المصالح ، وأن من المصلحة الرخصة عند الضرورات ، فلم يعذرهم (صلى الله عليه وسلم) ، لأنه اعتقد أنه ليس بأمر غالب يشق التحرز منه ، وأن هذا ليس مما يباح للضرورة .

وواحد الجرذان جُرْذ - بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة ، على مثال نَغَرٌ وَحُدَدٌ .

قال القاضي : ذكر في هذا الحديث قول أبي جمره : (كنت أترجم بين يدي ابن عباس) ترجم عليه البخاري : الترجمة بين يدي الحاكم (٤) .

قال بعضهم : كان

(١) في ت : بمعنى صحيح .

(٢) في الأصل : ومدوف .

(٣) في ت : خافت .

(٤) قال الأبى : في هذه الترجمة نظر ؛ لأن ابن عباس بكا كان مفتياً ، والفتيا أخف من القضاء .

إكمال الإكمال ١ / ٩٢ .

٢٣٦

كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ...

! أخ

٢٨ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْمٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو قُرْعَةَ ، أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ ، وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! هَلْ جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءً لَكَ ، مَاذَا بَصُلْحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ ؟ فَقَالَ : " لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ لَمَّا قَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءً لَكَ ، أَوْ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

الْجَذْعُ يَنْقُرُ وَسَطَهُ ، وَلَا فِي الدَّبَاءِ وَلَا فِي الْحَنْمَةِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُؤَكِّيِّ) .

أَبُو جَمْرَةَ يَتَكَلَّمُ بِالْفَارْسِيَّةِ ، فَكَانَ يَتَرَجَّمُ لَابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ يَتَكَلَّمُ بِهَا .

وَفِيهِ جَوَازُ التَّرْجُمَةِ وَقَبُولُهَا وَالْعَمَلُ بِهَا ، وَجَوَازُ الْمُتَرَجِّمِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ لَا

مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ تَنَازُعٌ وَخِلَافٌ فِي مَذْهَبِنَا ، وَالْأَشْهُرُ الْجَوَازُ .

وَفِيهِ جَوَازُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ : مَرْحَبًا ، وَقَدْ تَرَجَّمُ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ (١) .

وَفِيهِ وَفُودُ الرَّعِيَةِ عَلَى إِمَامِهَا وَتَبْلِيغُهَا عَنْهُ أَوْامِرَهُ لغيرِهَا ، كَمَا قَالُوا فِي الْحَدِيثِ : (وَنُبَلِّغُهُ مَنْ وَرَأَانَا) كَذَا رَوَيْتُنَا فِيهِ بِنَصْبِ مَنْ وَنَصَبِ وَرَأَانَا عَلَى الظَّرْفِ ، وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ بِالْخِلَافِ فِي قَوْلِهِ : (وَأَخْبَرُوا بِهِ مَنْ وَرَاءَكُمْ) أَوْ (مِنْ وَرَائِكُمْ) مُفَسَّرٌ فِي الْأَسْمِ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ بِمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ وَقِيلَ : اسْمُهُ جَهْمُ بْنُ قُثْمٍ) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ، وَكَانَتْ الْجِرَاحَةُ فِي سَاقِهِ .

وَفِيهِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَةِ ، لِإِخْبَارِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهُمْ بِحَالَةِ مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ ، وَوَصَفَ لَهُمْ صِفَةً قَدْ وَقَعَتْ لَهُمْ عَلَى نَصِّ مَا أَخْبَرَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهِ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَخْبَرَهُمْ بِمَا جَرَى لَهُمْ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُوَاجِهْهُمْ بِذَلِكَ أَدْبًا وَحَسَنَ عَشْرَةَ .

وَإِخْتِصَاصُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّهْيَ عَنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَمَّا يَصْلَحُ لَهُمْ مِنْهَا فَأُجَابَهُمْ بِذَلِكَ ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْأَمِّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ (٢) : قَالَ سَعِيدٌ ، وَذَكَرَ قَتَادَةُ أَبَا نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ مَعْنَاهُ : أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَ بِالْخَبَرِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ [(٣)]

(١) وَفِي الْحَدِيثِ غَيْرُ هَذَا جَوَازُ الْمَدْحِ فِي الْوَجْهِ إِذَا أَمِنَ افْتِتَانَهُ ، وَقَدْ فَعَلَهُ الرَّسُولُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِكَثِيرٍ ، وَالْإِصْلَاحُ الْمُنْعَ حَتَّى ثَبَتَ الْأَمْنُ ، لِقَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِيَّاكُمْ وَالْمَدْحَ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ " .

السَّابِقُ ١ / ٩٤ .

(٢) لَمْ يَرِدْ لِلْإِمَامِ فِيهِ شَيْءٌ -

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَقِيدَتْ بِهَامَةٍ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ...

إِلخ

٢٣٧

وَكَذَا ذَكَرَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مُفَسِّرًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، قَالَ قَتَادَةُ : فَذَكَرَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ .
وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ الْبَصْرِيِّ : " ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ثُمَّ قَالَ

٢٠٧ (٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

فيه : أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره وحسناً أخبرهما أن أبا سعيد الخدري أخبره أن وفد عبد القيس ...
[الحديث] (١) ، قال الإمامة في هذا الضمير مين قوله : (أخبرهما) إشكا ٤ ، على من يرجع ؟ فقال بعضهم : أبو نضرة هو المخبر
لأبي قزعة وللحسن معه ، وإنما اعتر هذا بظاهر سياقة مسلم ، والصواب في الإسناد عن ابن جريج : أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة وحسناً
أخبراه أن أبا سعيد أخبره ، إنما قال : أخبره ، ولم يقل : أخبرهما لأنه رد الضمير إلى أبي نضرة وحده ، وأسقط الحسن لموضع
الإرسال .

والحسن ها هنا هو الحسن البصري (٢) ، ولم يسمع من أبي سعيد ، وبهذا اللفظ خرجه ابن السككن في مصنفه عن ابن جريج أخبرني
أبو قزعة أن أبا نضرة العبدى وحسناً أخبراه أن أبا سعيد أخبره .
وأظنه من إصلاح ابن السككن ، وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي عن مسلم بن الحجاج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن
جريج عن أبي قزعة عن أبي نضرة [وحده] (٣) عن الخدري ، ولم يذكر الحسن ؛ لأنه لم يلق الخدركاً ولا سمع منه .
وفي مسند البزار (٤) الكبير عن ابن جريج أخبرني أبو قزعة قال : ثنا أبو نضرة وحسن عن الخدري أن وفد عبد القيس ...
الحديث ، قال البزار : حسن هذا هو الحسن البصري .
(١) من المعلم .

(٢) هذا قول الغساني ، وشأن المازري - كما قال الأبي - تقليده فيما يرجع لعلم الإسناد ، والحن هنا هو ابن مسلم بن يناو ، قال .
لأن الثقة سلمة بن شبيب خرجه بل ! مظ مسلم ، وعين الحن أنه ابن مسلم ، فقال : عن ابن جريج قال : أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة
أخبره وحسن بن مسلم أخبرهما أن أبا سعيد أخبره قال : والمعنى : أن أبا نضرة أخبر أبا قزعة والحسن بن مسلم ، وكرر قوله : (أخبرهما
"ثيداً ، كما يقال : جاءني زيد وعمرو جاءني .
السابق ١ / ٩٧ .

(٣) ساقطة من ت ، وهي مذكورة أيضاً في المعلم .
(٤) في المعلم : ابن البزار .

١٥ / أ

٢٣٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ

(٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

٢٩ - (١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا

عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِي ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : رَأَيْتُ قَالَ وَكِيعٌ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ مُعَاذًا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
قَالَ : (إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِنِكَ فَاعْلَمُهُمْ أَنَّ
اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلِيَلْقُوا فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدِكَ فَاعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ
فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِنِكَ ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ لَمَّا .

٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَحْيَى

قَالَ الْقَاصِي [رحمه الله] (١) : وبعضهم المذكور أولاً هو عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري ، ولم يقل شيئاً ، والصواب ما ذكره

الإمام / مما رده عليه أبو على الجبائي بنص ما تقدم .

وأبو قرعة يقال : بفتح الزاء وسكونها .

وقوله في حديث معاذ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مُعَاذٍ [وَقَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ... الحديث .

قال بعضهم] (٢) : وقع عند ابن ماهان عن أبي معبد الجهني ، و [ذكر] (٣) الجهني ها هنا وهم ، دائماً هو أبو معبد مولى ابن (٤) عباس ، واسمه نافذ - يعني بالنون والفاء والذال المعجمة .

وقوله فيه : (ستأتى قوما أهل كتاب) إلى قوله : (فإذا عرفوا الله فأخبرهم) هذا يدل

[على] (٥) أنهم غير عارفين بالله تعالى ، وهو (٦) مذهب حذاق المتكلمين في اليهود والنصارى ، أنهم غير عارفين بالله تعالى ، فإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته ، لدلالة

(١) غير مذكورة في ت .

(٤) في المعلم : لابن (٦) في المعلم : وهذا .

(٢ ، ٣) من المعلم .

(٥) من المعلم .

ابن ال! كان / باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

٢٣٩

ابن عبد الله بن صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ .

فَقَالَ : " إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا " بِمَثَلِ حَدِيثٍ وَكِيعٍ .

٣١ - (...) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ : (إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا فَخَبِّرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا نَحْنُ نَخْذُ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَامَ أَمْوَالِهِمْ " .

السمع عندهم على هذا ، دن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذب رسوله وظنه ساحراً ومُخْرِفاً (١) ؛ لانهما معلومان - لا يشترط ارتباط كل واحد منها بالآخر ، ودلالة السمع الواردة بالمعنى عند هؤلاء [مع] (٢) ما ورد من الظواهر المخالفة لها مستقصاة في أصول الديانات .

قال القاضي : ما عَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَبَّهٍ وَحَمَمَةٍ مِنَ الْيَهُودِ ، وَاحْتَازَ عَلَيْهِ الْبِدَا (٣) ! ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ الْوَلَدَ مِنْهُمْ ، أَوْ أَضَافَ إِلَيْهِ الصَّاحِبَةَ وَالْوَلَدَ ، أَوْ أَجَازَ الْحُلُولَ عَلَيْهِ وَالْإِتِّقَالَ وَالْإِمْتِزَاجَ مِنَ النَّصَارَى ، أَوْ وَصَفَهُ بِمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ ، أَوْ أَضَافَ إِلَيْهِ الشَّرِيكَ وَالْمَعَانِدَ فِي خَلْقِهِ وَمُلْكِهِ مِنَ الْجَبُوسِ وَالثَّنَوِيَّةِ ، فَعِبُودَهُمُ الَّذِي عَبْدُوهُ لَيْسَ بِاللَّهِ ، وَإِنْ سَمَوْهُ بِهِ ثَذَا لَيْسَ مَوْصُوفاً بِصِفَاتِ الْإِلَهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ ، فَإِذَا مَا عَرَفُوا اللَّهَ وَلَا عَبْدُوهُ (٤) ! ، فَتَحَقَّقَ هَذِهِ النِّكَّةُ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ مَعْنَاهَا لِمُتَقَدِّمِي أَشْيَاخِنَا ، وَبِهَا قَطَعَ الْكَلَامُ أَبُو عَمْرٍاءُ الْفَاسِيَّةَ بَيْنَ عَامَةِ أَهْلِ الْقَيْرَوَانِ عِنْدَ (٥) تَنَازُعِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وفي قوله عليه السلام لمعاذ دليل بين الأبطال احداً بفروع الشريعة إلا بعد ثبات الإيمان ، وحجة لمن يقول : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة (٦) لقوله : (فليكن

(١) في الأول : ومتخرقا ، وفي ت : مخرفاً ، والمثبت من المعلم .

(٢) من المعلم .

(٣) في الأصل : الند ، وفي ت كتبت (اليد) ، وما أثبتناه هو الآليق صدورا عن الشيخ ؛ إذ المراد بالندية متحاتق في الخشبية المذكور قبل -

(٤) في ال الصل .

عهدوه .

(٥) في ت : عقد .

(٦) في الأصل : الشرائع ، وكذا في ق أيضاً .

٢٤٠

كتاب الإيمان / باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

أول ماتدعوهم (١) إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات) .

وفي الرواية الأخرى : (فادعهم الى شهادته أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن

هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات ...

(، وقد يحتج من يقول بالقول الآخر بأن هذا على تقديم الاكد في التعليم ، ألا تراه كيف رتب ذلك في الفروع وبدا بعضها على بعض ؟!

(وفيه بيان لا إله إلا الله محمد رسول الله) .

وفيه ترتيب الفروض في التأكيد ، وتبديده حقوق الإيمان على حقوق الأموال (٢) .

وفيه دليل على أن الإيمان لا يصح إلا بالمعرفة وانشرح الصدر ، ولا يكفي فيه نطق اللسان (٣) كما تقوله الجهمية ، ولا التقليد المجرد كما يظنه الجهملة .

ولم يجئ في حديث معاذٍ فرض الصيام والحج ، ولا يصح أن يُقال : إن إرسال معاذ كان قبل فرضهما ، فإن توجيه معاذ إلى اليمن

كان من آخر أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) سنة تسع ، وفيها فرض الحج ، والصيام فرض سنة ثنتين ، ومات - عليه السلام -

ومعاذ باليمن ، وهذه الفروض متقدمة (٤) .

وقوله : (إياي وكرائم أموالهم) : نهاه عن أن يأخذ في الصدقة فوق السن الذي يلزمه ،

أو كريمة ماله ، ونُخبته إن كانت في ذلك السن ، وليأخذ الوسط منه كما نبينه في الزكاة .

(١) في الأصل : يدعوهم .

وفي قوله : عن ابن عباس عن معاذ ، وفي الآخر : أن معاذاً ، احتياط من ملم - رضى الله عنه - للحديث ، حيث قال جماعة : إن

الرواية بأن غير الرواية بعن ، فالأولى تفيد الانقطاع ، لكنه مرسل صحابي ، فهو في حكم المند ، وإن كانا عند الأكثر واحداً يفيدان

الاتصال ، فلهذا الاختلاف اتى ملم بالطريقين .

راجع : إكمال الإكمال ١ / ٩٨ .

والكاتب كما عرفه الأبى : هو من أنزل على رسول قومه كتاب ، أو التزم أحكامه من غير المسلمين

فيدخل من تهود أو تنصر من ائتمركن ، ويخرج من فعل ذلك من المملن ؛ لأن المرتد لا يُقر .

٢٠٨ (٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله

قال : وكان بعثه للدعاء لله وتعليم الرء كما بعث إلى كسرى ، وقيصر ، والنجاشي ، وملك البحرين ،

وملك اليمامة ، وإلى جبلة بن ال الهم ملك غلن ، وإلى المقوقس ملك الإسكندرية .

إكمال الإكمال ١ / ما .

(٢) قيل : إنها قدمت لتوقف القتال عيها .

إكمال الإكمال ١ / ما .

(٣) لابن المعرفة مى العقد عن دليل ، والنطق وحده ليس عقداً عن دليل ، والمقلد أيضاً غير مستدل ١٠

قال ال جي : (ونب القاضي القول بكفاية التقليد إلى الجهالة مع أنه مذهب ال شعري وأكثر المتكلمين ، واختاره من المتأخرين الآمدى والقشيري والمقترح والي عز الدين .
قال : والذرله أنه لم يحفظه إلا للمعتزلة ، وهي طريقتا بعض المتكلمين ، أعنى أنه لم يحكه إلا عن المعتزلة .
قال : واحتجوا على كفايته بأن كثر من أسلم في زمنه (صلى الله عليه وسلم) لم يكونوا عارفين بالمسائل الأصولية .
ومع

ذلك فقد حكم (صلى الله عليه وسلم) بصحة إيمانهم) .

السبأ ١ / ١٠٣ .

(٤) زيد بعدها في ق : قال الراوى في قوله : أطاعوا كذا فأعلمهم كذا .
ولا وجه له .

وفي تفسير ترك ذكر الحج والصوم ذهب ابن الصلاح إلى أنه تقصير من الرواة ، ورده القرطبي بأن الحديث قد اشتهر ، فلو ذكرها لنقل ، وانما تركهما لابنه إنما قصد بيان الاكد بالشبهة إليهم في ذلك الوقت ، وهي عادته (صلى الله عليه وسلم) .

إكمال الإكمال ١ / ٩٩ .

كتاب الإيمان / باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

٢٤١

وقوله : " واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب) : أى أنها مسموعة مستجابة لا تُرد ، وقد ورد مفسراً من قول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - في الموطأ (١) ، وروى أيضاً في حديث رفعه أبو هريرة (٢) .

(١)

(٢)

مالك في الموطأ ، كدعوة المظلوم ، بما يتقى من دعوة المظلوم ٢ / ١٠٠٣ ، ال!خارى ، كالجهاد والير ، بإفا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم ٦ / ٢٠٣ والحمى هنا كان بالربذة - كما ذكر ابن سعد .

لعله يقصد ما أخرجه ملم عنه أن رسول الله جمع! قال : التؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة ، حتى يقاد لل!اة الجلحا من الشاة القرناء " ، وانظر : البيهقى في السن الكبرى ٩٣ / ٦ .

وقد دل الحديث على جواز الدعاء على الظالم ؛ لأن التحذير من قبوله - كما ذكر الأبي - إقرار له ، قال - وقد أجازاه مالك حتى في الصلاة ، وإنما النظر أيهما أرجح - الدعاء ، أتم الترك ؟ قال : والصواب الفرق ، فيترج الدعاء على من عم ظلمه ؛ لابنه من الفساد في الأرض ، ويترج الترك فيمن ظلمك ، لا - لد أث فر للأجر .

إكمال أجمال ١ / ١٠٠ .

٢٤٢

كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ... إلخ

(٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة ، ويؤمنوا جيم مجاهء بالنبي!الاساء وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحققها ، ووكلت سريرته

إلى الله تعالى ، وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق

الإسلام ، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام

٣٢ - (٢٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد - ننا ليث بن سعد ، عن عقييل ، عن الزهري ،

قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة ، قال .

لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَاعِ بْنِ بَكْرٍ : كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَأُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ لَمَّا ۱ ؟) . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَاللَّهِ ، لَ الْقَاتِلِينَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ .

فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ .

وَاللَّهُ ، لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : فَوَاللَّهِ ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَّ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ . فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ .

وقوله : في حديث أبي بكر مع عمر - رضى الله عنهما - في الرقة : (والله لأقاتلن

من فرق بين الصلاة والزكاة) ، قال الإمام : فيه دليل على الاقول بالقياس ، وكذلك في قوله : (أرايت لو لم يصلوا) فكأنه إذا سلم له القتال على الصلاة قاس الزكاة عليها لما وردا في القرآن مورداً واحداً .

قال القاضي [رضى الله عنه] (١) : قد ورد في الحديث نفسه وخرجه في الكتاب من رواية عبد الله بن عمر : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ (١) سَقَطَ مِنْ ق .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ... إلخ ٢٤٣

وَأَمْوَالَهُمْ ...

" الحديث ، فعلى هذا هو نص في قتال من لم يصل ولم يؤت الزكاة ، وإن لم يفعل ذلك لم يعصم له وماله ، كمن لم يشهد بالشهادتين ، لكن يذَّ من احتجاج عمر على أبي بكر بالحديث - وليس فيه غير ذكر الشهادتين !! ان دون غيرهما ، أنهما لم يسمعا وأن ابن عمر سمع ذلك من موطن آخر ، والله أعلم ، ولو سمع ذلك عمر لما احتج بالحديث دونها ؛ إذ تلك الزيادة عليه حجة ، ولو سمعها أبو بكر لا احتج بها على عمر ولم يُجَّج إلى الحجة بالقياس ولا [(١) بعموم قوله : (إلا بحقها)] . وفيه الحجة للقول بالعموم لاحتجاج أبي بكر بقوله : (إلا بحقها) .

وقوله لعمر : (فإن الزكاة حق المال) ، وقد أجمع المسلمون على قتل الممتنع عن أداء الصلاة والزكاة مكذبا بهما ، وجمهورهم على قتل الممتنع من الصلاة أو المتهاون بها مع اعترافه بوجوبها ، وأجمعوا على قتل الممتنع عن أداء الزكاة أقال عليه الصلاة والسلام [: (٢) " بنى الإسلام على خمس) ، فهي دعائم الإسلام ، فمن جحد واحدة منها كفر ، ومن ترك واحدة منها لغير عذر وامتنع من فعلها مع إقراره بوجوبها قُتل عندنا وعند الكافة ، وأخذت الزكاة من الممتنع كرهاً وقوتل إن امتنع ، إلا الحج لكونه على التراخي .

واختلف العلماء في قتل تارك (٣) غير الشهادتين !! ، فأكثرهم على أن ذلك حد لا كفر ، وأهو الصحيح ، وقيل : / كفر [(٤) والقول بهذا في تارك الصلاة أكثر ، وعليه تأولوا سبي أبي بكر لنساء مانعي الزكاة وأمواهم لا اعتقاده كفرهم ، ولقوله : { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ } الآية (٥) ، وللحديث المتقدم ، وحكم فيهم حكم الناقض للعهد ، فلما توفى وولى عمر رد عليهم فويتهم وحكم فيهم حكم المرتدين .

وكان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف كفر بعد إسلامه ولم يلتزم شيئاً وعاد لجاهليته

أو (٦) اتبع مسيلة أو العنسي وصدق بهما ، وصنف أقر بالإسلام إلا الزكاة فجحدها وأقر بالإيمان والصلاة ، وتأول بعضهم أن ذلك

كان خاصاً للنبي! لقول ٤ : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَدَقَّةً ...

{ الآية (٧) ، وصنف أعرف بوجوبها ولكن امتنع من دفعها إلى أبي بكر وقال : إنما كان قبضها للنبي (صلى الله عليه وسلم) خاصة لا لغيره ممن يقوم مقامه بعده ، وفرقوا صدقاتهم بأيديهم ، (١) من ق .

والقياس في اللغة : التقدير والمأواة ، وفي الاصطلاح : مساواة فرع الأصل في علة حكمه .
والمراد بالفرع : صورة أريد إلحاقها بالأخرى في الحكم لوجود العلة الموجبة للحكم فيها .
وبالأصل : الصورة الملحق بها .

والفقهائون يسمون الأصل محل الوفاق ، والمرع محل الخلاف .
شرح مختصر ابن الحاجب ١ / ٦٣ .

(٢) من ق .

(٣) في الأصل : تاركها ، والمثبت من ت ، وهو الأليق بالسياق .

(٤) سقط من ق ، وعلى أنه كفر فلا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين .

(٥) النوبة ٥٠ .

(٦) في ق : ومنهم .

(٧) النوبة : ١٠٣ .

١٥ / ب

٢٤٤

كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ...
إلخ

فرأى أبو بكر والصحابة - رضی الله عنهم - قتال جميعهم ، الصنفان الأولان لكفرهم والثالث لامتناعه بزكاته ، شمل جميعهم اسم الردة ؛ إذ كانوا الأكثر ، حتى لم يكن صلى الله إلا في المدينة ومكة وجوآثا (١) .
وفيمن كفر منهم اختلف في سبى ذراريه لا في مانع الزكاة ، قاله الخطابي .

ثم لم ينقرض العصر حتى أجمعوا على أنه لا يسبى المرتد ، وإنما اختلف العلماء في سبى أولاد المرتدين .

وإلى مذهب أبي بكر فيهم وتأويله ذهب أصبغ بن الفرج من أصحابنا (٢) ، ويرأى عمر قال جمهور العلماء ، ولا يصح أن يكون خلافاً بين الصحابة في قتال الصنف الأول إذ هم كفار بغير خلاف ، وإنما وقع النزول أولاً في هذين الصنفين الآخرين إذ هم [متأولون] (٣) ، ولعذرهم بجهلهم بحقيقة أركان الشريعة لقرب عهد كثير منهم بالإسلام ، وقصر مدتهم فيه ، وأما الآن فقد وقع الإجماع أنه من جحد فريضة من الفرائض فهو كافر (٤) .

وقول عمر : (فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلت أنه الحق) يعنى بما ظهر له من حجته عليه وبينه له من ذلك ، لا أن عمر قلده واعتقد عصمته كما يذهب إليه الروافض من عصمة الإمام ويحتج بمثل هذا .

وفيه حجة بإجماع الصحابة على قتال أهل البغي (٥) والتأويل ، وتميز قتالهم خاصة من زمان على - رضی الله عنه .

قال الإمام : [قوله] (٦) : (لو منعوني عقالا) : قيل : المراد به صدقة عام ، يقال :

أخذ منه عقال هذا العام إذا أخذ صدقته .

قال الكسائي : قال الشاعر :

(١) البداية والنهاية ٦ / ٣٢٧ ، الكامل ٢ / ٢٣١ .

(٢) هو أصبغ بن فارس الطائي ، أحد كبار علماء قرطبة ، وزعمائها ومفتيها ، كان فقيهاً ، جليلاً في الدولة العامرية ، بصيراً برأى مالك وأصحابه ، توفي سنة ٣٩٩ ، أو أربع مائة .

ترتيب المدارك ٧ / ١٥٩ .

(٣) في ت : متأولين ، وهو خطأ .

وقد نقل الأصوليون الاتفاق على أن الصحابة إذا اختلفوا ثم أجمعوا على أحد القولين قبل أن يمتنع الخلاف كان ذلك إجماعاً .
المجموع ٥ / ٣٣٤ .

(٤) وكذلك من اعتقد حل شئٍ انجع على تحريمه ، وظهر حكمه بين المسلمين ، وزالت الشبهة فيما للنصوص الواردة فيه ، كلحم الخنزير ، والزنا ، وأشبه هذا ، مما لا خلاف فيه ، د ان اشغل قتل المعصومين ، ونخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل ، فكذلك .
المغني ١٢ / ٢٧٦ .
(٥) البغي .

هو الخروج على الإمام الحق بغير الحق ، والبغاة قان : أهل عناد ، وأهل تأويل .
وسيرد إن شاء الله مزيد تفصيل لأحكامهما في بابه .
(٦) في المعلم : وأما قوله .

كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ... إلخ
٢٤٥

سعى (١) عقلاً فلم يترك لناسبداً فكيف لو قدسعى (٢) عمرو عقالن

قال أبو عبيد : والعقال أيضاً اسم لما يُعقل به البعير ، قال : وقد بعث - عليه السلام - محمد بن مسلمة (٣) على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقلاًهما وقرأتهما ، وكان [أيضاً] (٤) عمر [رضي الله عنه] (٥) يأخذ مع كل فريضة عقلاً [ورواء] (٦) ، [فيحتمل أن يكون هذا هو المراد بالحديث ، وقاله على جهة المبالغة في التقليل] (٧) .

قال القاضي : قال الواقدي عن مالك وابن أبي ذئب : العقال هنا عقال الناقة ، وروى ابن وهب (٨) [قيل] (٩) : [إنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شميل] (١٠) ، وقال أبو سعيد الضير (١١) : العقال كل شيء يؤخذ للزكاة من أنعام وثمار لأنه عن مالك (١٢) .

وقال المبرد : العقال ما أخذ لمصدق من الصدقة بعينها فإن أخذ عوضاً عنها

(١) في نسخ الإكمال : سقى - بالقاف - والمثجت من المعلم .

(٢) في نسخ الإكمال : سقى - بالقاف - والمثبت الصحيح من المعلم .

واللسان ، وهو من شعر عمرو بن العدا الكلبى لما اعتدى عمرو بن عتبة بن أثى سفيان - وهو ابن أخى معاوية - على صدقات كلب .
قال ابن الأثير : نصب عقلاً على الطرف ، أراد مدة عقالين والتبدد الوبر ، قال الأصمسي : ماله سبد ولا وبر ، أى ماله قليل ولا كثير .

وقال غير ال الصمعى : البد من الشعر ، والبد من الصوت .

(٣) هو محمد بن سلمة بن مسلمة الأنصاري الأوسي من نجباء الصحابة شهد بدرًا واثمًا ، كان - رضي الله عنه - ممن اعتزل الفتنة ، واتخذ سلفاً من خب ، وتحول إلى الرتبة ، قام بها مديدة ، استعمله عمر على زكاة جهينة ، وقد كان عمر إذا شكى إليه عامل نفذ محمدًا إليهم ليكتف أمره .

شهد فتح مصر ، وكان فيمن طلع الحصن مع الزبير .

مات سنة ثلاث وأربعين .

شر ٢ / ٣٦٩ .

(٤ ، ٥) من المعلم

يلاً في الإكمال رسمت هكذا : ورواهم - والروا الحبل .

(٧) من المعلم ، ق .

يه) هو العالم الحافظ ، البارع ، الرحال ، عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري ، سمع أبا عمير بن الثعالب الرملي ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، واثنا سعيدي الشج ، ويونس بن عبد الأعلى ، وطبقته بمصر والثام ، والعراق ، والحجاز ، وصنف ، وخرقي . حدث عنه الفريابي وهو كبير منه ، والحافظ أبو علي النيسابوري ، والقاضي يوسف الميانجي ، والقاضي أبو بكر البهري . قال الحافظ أبو علي : بلغني أن أبا زرعة الرازي كان يعجز عن مذاكرة ابن وهب الدينوري قال الذمبي بعد أن استعرض أقوال من قدح فيه

من العلماء : وما عرفت له متنا يتهم به فأذكره ، اما في تركب الإسناد فلعله .

مات سنة ثمان وثلاثمائة .

سير ٤٠٠ / ١٤ ، ٤٠١ - (٩) من ق .

(١٠) سقط من ق .

والنضر بن شميل هو العلامة الحافظ ، أبو الحسن المازني ، البصري ، التحوي ، نزيل مرو وعالمها ولد في حدود سنة اثنين وعشرين ومائة .

حدث عن هام بن عروة ، وبهر بن حكيم ، وحيد الطويل ، وكهمس ، وشعبة ، وحامد بن ملة ، وخلق كثير .

وعنه : يحيى بن معين ، واسحق بن راهويه ، وأحمد بن سعيد الدارمي وثم سواهم .

قال فيه ائو حاتم .

ثقة صاحب سنة ، وسئل عنه ابن المبارك فقال : دأك أحد الأحمدين ، لم يكن أحد من أصحاب الخليل بن أحمد يدانيه ، كان إماما في العربية والحديث .

مات أول سنة أربع ومائتين - الطبقات الكبرى ٣٧٣ / ٧ ، الجرح والتعديل ٤٧٧ / ٨ ، سير ٣٢٨ / ٩ .

(١١) لم أقنع عليه .

(١٢) ومعنى عقل عن مالكة : أي حبا .

لسان العرب .

٢٤٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ...

إلخ ٣٣ - (٢١) وحدثننا أبو الطاهر وحرمله بن يحيى وأحمد بن عيسى ، قال أحمد : حلتنا ، وقال الآخرون : أخبرنا اثنان وهبص قال : أخبرني يونس ، عن اثنان شهاب ، قال : حدثني سعيد بن المسيب ، أن أبا هريرة أخبره ، أن رسول الله لمحي ! قال : (امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله " .

قيل : أخذ نقدا .

ومنه قول الشاعر :

ولم يأخذ عقالا ولا نقدا (١)

وقد روى في هذا الحديث : ا لو منعوني عناقاً وروى : (جدياً " وهو تفسير عناق وقد احتج من يرى أخذ العناق في الزكاة من الغنم إذا كانت سخالا (٢) كلها بهذا وهو [أحد الأقوال عندنا ولا حجة فيه ؛ لأنه إنما ورد على ضرب المثل للتقليل على الصحيح ، واحتج بعضهم في الزكاة في العروض إذا كانت للتجارة بقوله : ا لو منعوني عقالا) ، وفيه حجة (٣) [أن الرثة لا تسقط الزكاة عن مال المرتد] (٤) وفيه حجة على أن حول الأولاد حول الأمهات إذ لم يأت للعناق حول .

ومعنى (عصموا) : منعوا ، قال الله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } (٥) و { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } (٦) [و { يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ }] (٧) ، وقد فسر بعد في الحديث الآخر بقوله : (حرم ماله ودمه) ، واختصاصه ذلك بمن قال : لا إله إلا الله ، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان ، وان المراد بهذا (٨) مشركو العرب ، وأهل الأوثان ، ومن لا يقر بالصانع ولا يؤحده ، وهم كانوا أول من دعى إلى الإسلام وقتل عليه ، فأما غيره ممن يقر بالتوحيد والصانع فلا يكتفى في عصمة دمه بقوله ذلك ، إذ كان يقولها في كفره ، وهي من اعتقائه ، فلذلك جاء في الحديث الآخر : (وأنى رسول الله ، وقيم الصلاة ، ويوتى الزكاة) .

وفيه من الفقه اجتهاد الأئمة في النوازل ، وردها إلى الأصول والمناظرة فيها ، ورجوع

(4) (2) (1)

$$(\vee)$$

جاء بعدها في ق : وقيل : المراد ما تنتج في العقل إذا كان من عروض التجارة ، فبلغ مع غير ما فيه الزكاة . ولا وجه له عندي .

المخلّة: ولد الثمّة من المعز والضّأن ، ذكراً كان او اُنثى ، واجمع سخل وسُخْل وسِخْلَة ، وقيل : هو ولد الغنم ساعة تضعه أمه .
(٣) سقط من ق .

سقط من الأصل ، ق ، واستدرك بهامش الأصل وسقوط الزكاة عن مال المرتد هو قول أبي حنيفة والثوري ؛ لأن رتقه أوجب عمله ، فأسقطت ما عليه من حقوق الله تعالى .

وما نكره القاضى هو مذهب الثمافعى وأحمد أيضا ؛ لأنه حق عليه ، فلم يسقط برثته كحقوق الاثمين .

قلت : وهذا النعم فى المرتد الذى لم يث!هر سيفاً .

راجع: المغني ١٢ / ٢٩٧.

المادة : ٦٧ .

(٦) هود : ٤٣ .

سقط من ق .

وهي الآية ٤٣ من سورة هود .

(۸) فی ت : بہا .

كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ...

الخ ٢٤٧ - ٣٤ - (...) (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، أخبرنا عبد العزيز - يعني الدراوردي - ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ، هـ ، هـ ، ص ص ص ص ص ص ، ص فرس ، .

ص ، ص - صصهءص عن العلاء .

ح وحدثنا أمية بن بسطام ، واللفظ ده ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُؤْمِتُوا إِلَى وَبِمَا جِئْتُ بِهِ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحْثَهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ .

... ط ۳۵

(وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنِ الْأَكْثَمِ ! ،

عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَاذَرَسُوهُ الثَّلَا (صلى الله عليه وسلم) : (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ) بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ج وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَيْبِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ وَتَرَكَهٗ رَأْيَهُ الْإِسْلَامَ، كَمَا فَعَلَ عَفْوُ يَحْتَبِرَةُ.

وترك تخطيط المتناظرين المجتهدين المختلفين في الفروع بعضهم لبعض ، أو إنكار بعضهم لبعض ذلك ، إذ كل واحد منهم مجتهد ، فإن عمر لم يُحْطَى أولاً أبا بكر ، دأما احتج عليه ط ثم إن ابا بكر لم يُحْطَى عمر ولا أنكر خلافه إذ خالفه ، لكنه احتج عليه حتى يالط له الحق ورجع إلى قوله .

وفيه الحجة لمن ذهب أن فعل الإمام إذا لم يُعرف له مخالف إ - شاخا إل ، لشهرة فعله ، وأنهم كانوا ممن لا يُقرون على باطل ، ويقومون بما عندهم مق حق ، ولي* يكتمون ما محندهم من علم ، ولا يداهون في دين الله ، فإذا .

ظهر فعل إمام بحضرتهم ، ولم يُسمع مق أحد منهم له نكير ، دلّ على موافقتهم له ، وإجتماعهم على صواب فعله .
وكثر الأصوليون لا يرون هذا إجماعاً (٢) .

(١)

(٢)

الإجماع مو: اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة محمد (صلى الله عليه وسلم) فى عمر على) أى أمر كان .

الغيث الهامع : باب الإجماع والقياس : ٣ ، وعط بقوله : (على أى أمر كان) ما يعم الاثبات ، والنفى ، والأحكام الرعية ، والغوية ، والعقلية ، والدينية .

وقد جزم الأصوليون بحجية الإجماع فى الوعيات واللغويات ، ورجحوا حجته فى العقليات والدينية يات لقبولهما احتمال غدد النظر فى قضائيهما .

ومو ما يطلق عليه الأصوليون الإجماع الكوتى ، وفبه مذاهب :

الأول : أنه ليس بإجماع ولا حجة ، لاحتمال توقف الاكت فى ذلك) وزهابه إلى تصويب كل مجتهد وهذا اختيار القاض أبى بكر ، ونقله عن الافعى ، وقال : إنه آخر) قوله ، وإمام الحرمين ، وقال : إنه ظاهر مذهبه ، ولهذا قال : لا ينب إلى ساكت قول ، رتال الغزالى فى المنحول : نص عليه فى الجديد ، واختاره الإمام نخر الدين وأتباعه .

الثانى : أنه إجماع وحجة ، ويوافقة استدلال الثافعى بالإجماع المكوتى فى مواضع .

راجع : الإجماع والقياس تحقيق وتعليق الدكتور محمود محمود فرج : ٢٨ .

١٦ / ١٤

ور ٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ...

إلخ (صلى الله عليه وسلم) : (اِمْرُتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا .

وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ لَمَّا تُمُّ قَرَأَ : { إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ .

لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ } (١) .

٣٦ - (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، حَاشَا عَبْدُ الْمَلِكِ

ابْنُ الضَّبَّاحِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اِمْرُتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ) .

٣٧ ط (٢٣) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِيَانِ الْفَزَارِيُّ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَاضٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً يَقُولُ : (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، حَرَّمَ اللَّهُ دَمَهُ وَدَمَهُ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ) .

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا - نَازِئَةُ بْنُ هُرُونَ ، كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ جَمْعًا يَقُولُ : (مَنْ وَخَدَ اللَّهُ لَمَّا تُمُّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

"

وفيه أن الواحد إذا خالف / الجماعة بخلافه معتبر ، ولا ينعقد به إجماع ، خلافاً لمن

رأى غير ذلك من الأصوليين (٢) .

وفيه أن الخلاف إذا وقع ثم انعقد الإجماع قبل انقراض العصر أن الخلاف غير معتبر (٣) .

وقوله : (وحسابهم على الله) : أى حساب سرائرهم إن أظهرها ما يحقن دماءهم ويعصمهم وأبطنوا خلافه كما فعله المنافقون ، فدلَّ إلى المطلع على السرائر ، وأن حكم النبي - عليه السلام - والائمة بعده إنما كان على الظاهر .
(١) الغاشية : ٢١ ، ٢٢ .

٢٠٩ (٩) باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ، مالم يشرع في النزاع ، وهو الغرغرة ونسخ جواز الاستغفار للمشركين

(٢) لابنه لالذ فيه من الكل - كما ذكر ابن الحاجب - وقال : وعليه الجمهور .

وفي المسألة قول : إن كان المخالف اثنين قدح في الإجماع ، السابق .

والصوليون المعنيون هنا هم اثو بكر الرازي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وأبو الحسين الخياط من المعتزلة .

السابق : ٩ .

(٣) ومثلوا له برجوع ابن عباس عن قوله بعدم تحريم ربا الفضل ، وعدم نسخ نكاح المتعة واتفاقه مع الجمهور على تحريمهما ، وكذا بجديث الباب حيث رجع الصحابة عن امتناع قتال مانعي الزكاة إلى قول الصديق بوجوب قتالهم - السابق : ٢١ .
كتاب الإيمان / باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ...

إلخ

٢٤٩

(٩) باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ، مالم يشرع في النزاع ، وهو الغرغرة ونسخ جواز الاستغفار للمشركين

والدليل على أن من مات على الشرك فهو في أصحاب

الجحيم ، ولا ينقذه من ذلك شئ من الوسائل

٣٩ - (٢٤) وحدثنى حرملة بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب ، عن أبيه ، قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة ، جاءه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فوجد عنده أبا جهل ، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ياعم ، قل لا إله إلا الله ، كلمة أشهد لك بها عند وقوله (١) في حديث أبي طالب : " كلمة أشهد لك بها عند الله) ث لقول الله تعالى :

{ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا } (٢) .

وشهادة النبي (صلى الله عليه وسلم) له بذلك لو كان لطيب قلب النبي (صلى الله عليه وسلم) بعلمه بموته على الإسلام ، لقوله

في شهداء أحد : (أما أنا فشهد على هؤلاء) (٣) ، وقال في الآخر .

الأثوى ما يحدثون بعدى (٤) ،

(١) لم يرد للإمام في المعلم كلام في هذا الحديث .

(٢) الأحزاب : ٤٥ ، ومعنى الآية كما فكر الإمام ابن كثير : أى شامحا على النامى بأعمالهم ، أو شاهداً لله بالوحدانية .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٤٣١ .

(٣) جزء حديث على غير لفظه أخرجه البخارى ، وأبو داود والترمذى والنسائى وأحمد والبيهض فى السق الكبير كما عا جبر بن عبد الله ولفظه عند البخارى كما قال .

كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب واحد ثم يقول :

"أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟" فإذا أشير له إلى أحدهما قتمه فى اللحد ، وقال .

"أنا شهيدٌ على هؤلاء يوم القيامة" وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يُغصتوا ولم يُصل عليهم .
كالجنائز ، بالصلاة على الحُسيد

٢ / ١١٤ ، بالحد والشق في القبر ١١٧ / ١٢ ، أبو ثاود في الجنائز ، بفي الشهيد يغسل ١٧٤ / ٢ ، وزاد فيقدمه إلى القبلة ، النسائي في الجنائز ، بترك الصلاة على الشهيد ٤ / ٦٢ ، البيهقي ٤ / ١ ، (٤) هو كابقه جزء حديث للشيخين وغيرهما ، وهو على غير هذا اللفظ ، وإنما هو " فيقال : لا تدري ما أحدثوا بعدك " .
البخاري ، كالتنسير ، بسورة الأنبياء ٦ / ١٢٢ ، كالرقاق ، بكيف الخمر ، عن ابن عباس ، وكذا الترمذي في أبواب المجامة ، بما جاء في شأن الحساب والقصاص ٤ / ٦١٣ ، البخاري في الرقاق بفي الحوض ١٤٨ / ٨ ، الفقه ٥٨ / ٧ عاً عبد الله ، وهو لم ، عن أبي مريرة في كالطهارة ، ب استحباب اطالة الغرة ١ / ٢١٧ بلفظ : (وهل تدر كما ما أحدثوا بعدك) ، وهو له في الفضائل ، بإثبات حوض نبينا طيب وصفاته ، عن أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ٤ / ١٧٩٥ وعن عبد الله ٤ / ١٧٩٦ ، وعن أنس -

٢٥٠
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ... إلخ
الله لما .

فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ : يَا أَبَا طَالِبٍ ، أَتَرْغِبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمَالِيبِ ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ ، وَيَعِيدُ لَهُ تَلَامُظًا ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .
وَأَبَى أَنْ يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : (أَمَا وَاللَّهِ ، لَا "سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنَا عَنْكَ) ، فَكَرَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ } (١) .
وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ } (٢) .

٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، كَلَّا هُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَانِ مِثْلَهُ .

غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ صَالِحٍ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : فَاتَّزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ .
وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَتِينَ .

وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : وَيَعُودَانِ فِي تِلْكَ الْمَقَالَةِ وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ مَكَانَ هُنَا ! الْكَلِمَةُ ، فَلَمْ يَزَلَا بِهِ .

وهي أيضا فضيلة لمن رزقها كما قال في المقيم بالمدينة : (والصابر على شدتها كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة) (٣) ، ويكون هذا أيضا لتطيب قلب عمه إن قالها ؛ لما يرجوه من الخير بشهادته له وطلبه بها له من ربه جزيل ثوابه ، مع ما تقدم له من نصره والذب عنه ، كما قال في الرواية الأخرى : (أحاج لك بها يوم القيامة) ، وإن كانت الأعمال في الكفر غير نافعة لكن رجاءه - عليه السلام - بموته على الإسلام من تفضل الله بما شاء من ثوابه ، وشفاعته له ومكانته منه ، وقد نالته بركته مع موته على الكفر وخفف عذابه بذلك ، فكيف لو أسعده الله باتباعه ؟! وسيأتي إكمال الكلام على هذا الفصل في حديث حكيم

= ٤ / ١٨٠٠ بمثل رواية البخاري .

كما أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ ، وأحمد في المسند ٣٩ / ٥٠ ، ٥٠ .

٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٣٨٤ / ٣ ، ٢٨ / ١٠٢ ، ٢٨١ ، ٤ / ٣٩٦ ، ٤٨ / ٥ ، ٥٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ، الترمذی
فی أبواب القيامة ٣ ، والتفیر ، والنسائی ای کالافتتاح ، ب ١ عن أنه ٢ / ١٣٤ وكذا الجنائز والحج .
ولعل مقصد القاضي من جمعه بين الحديثين بيان وقت المراد بالآية وحديث الباب إفا كان معناها الرأي
الأول الذي ذكرنا .

(١) التوبة : ١١٣ .

(٢) القصص ٥٦ ؟ .

(٣) جزء حديث لأحمد ، أخرجه في المسند عن أبي هريرة ٢ / ٤٣٩ .

كتاب الإيمان / باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ... إلخ

٢٥١

٤١ - (٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ

- وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِعَمِّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ : (قُلْ : لَا إِدَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ !) فَأَعْبَى ، فَأَمَزَلَ اللَّهُ : { إِنَّكَ لَا تَهْدِمُ ! مَنْ أَحْبَبْتَ } الْآيَةَ (١) .

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ

ابْنُ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِعَمِّهِ : " قُلْ : لَا إِدَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا قَالَ : لَوْلَا أَنْ تُعَبِّرَنِي قُرَيْشٌ ، يَقُولُونَ : إِنَّمَا حَمَلَهُ ، عَلَى ذَلِكَ ، الْجَزَعُ ، لَا قُرْتُ بِهَا عَيْنَكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ } .

وحديث الشفاعة .

وقوله : (إنما حمله على ذلك الجزع) : كذا روايتنا في هذا الموضع في (الأم) وغيرها

من كتب الحديث والخبر عن جملة شيوخنا بالجيم والزاي ، إلا فيما قرأناه على أبي الحسن سراج بن عبد الملك اللغوي الحافظ في كتاب أبي عبيد الهروي ، فإنه ذكره الخرج - بالحاء والراء - وكذا نبهنا عليه غير واحد من شيوخنا أنه الصواب ، وحكى أبو سليمان الخطابي أن ثعلباً كان يقول ذلك ، وفسره بالضعف والخور ، وقال شمر بن حيدويه (٢) : كل رخوا ضعيف خريع وخرع ، قال : والخرع الدصش ، ومنه قول أبي طالب .

فذكره ، وفسره بالضعف والخور .

وقوله : (حصان حضرته الوفاة) : أى قرب حاله وظهرت دلائل موته ، وذلك كله

قبل المعينة ، ولو كان بعد المعينة والحضور الحقيقي لما نن!عه ، لقوله تعالى : { وَلَيْتَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَفَّارَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ } (٣) ، ويدل على أنه لم يَكْغِيَعَيْنِ ما جرى من محاوره النجى (صلى الله عليه وسلم) وكفار قريش معه ومجاوبتهم بما جاوب .

وقد رأت بعض المتكلمين على الحديث جعل الحضور على حقيقة الاحتضار وأن النجى - عليه السلام - رجا بقوله ذلك حينئذ أن تناله الرحمة ببركته - عليه السلام - ولهذا قال : (أشهد وأحاج لك بها) ولا يصح لما قدمناه .

(١) (٢)

(٣)

القصص ٥٦ -

٢٠١٠ (١٠) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً

هو شمر بن حيدويه الهروي ، أبو عمرو ، أحد ال الثبات الثقات الحفّ ال للغريب وعلم العرب .

رجل إلى العراق في شببته ، وأخذ عن ابن ال عربى وعن جماعة من أصحاب ائى عمرو الثباني ، وأبى زيد ال نصارى ، وأبى عبيدة والفراء ، منهم أبو حاتم السجستاني ، ألف كتابا كبيرا بتدأه بحرف الجيم وطوله بالشواهد والروايات الجملة ، وأودعه تفسير القرآن وغريب الحديث ، قال الصفدى : لم يسبق إلى مثله ، ولما كمل الكتاب فى حياته ضنَّ به ، فلم يبارك الله له فيما فعله حتى مصما لسبيله ، فأخترل بعض أقاربه ذلك الكتاب ، قال الأزهرى : أثوكت من ذلك الكتاب تفاريقما اجزاء ، فتصحفت أبوابها ، فوجدتها على غاية من الكمال .
الوافى بالوفيات ١٦ / ١٨٠ ، إنباه الرواة ٢ / ٧٧ .
الماء : ١٨ .
٢٥٢

كتاب الإيمان / باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ... إلخ

قوله : (لأقررتُ بها عينك) : قال ثعلب : أقر الله عينه ، أى بلغه أمنيته حتى ترضى نفسه وتقر عينه ، فلا تستشرف لشيء ، ومنه قولهم لمن أدرك ثأره : وقعت بقرك ، أى أدرك فؤادك (١) ما كان يتطلع إليه ، وقال الأصمى : معناه : أبرد الله دمعته ؛ لأن دمة الفرع باردة وسمعت الأستاذ أبا الحسين بن الأخضر النحوى يقول فى تفسير هذا : إنه من البرد ، كما قال فى ضده من السخن بقوله : أسخن الله عينه ، وذلك أن الذى يرى ما يسوءه يبكى فتسخن عينه بالدموع ، والذى يرى ما يسره لا يبكى فتبقى عينه باردة ، فيكون معنى (أقر الله عينه) : أى أراه ما يسره .

وقوله : (فلم يزل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعرضها ويُعيدُ له تلك المقالة) كذا فى كافة الأصول ، وعند جماعة شيوخنا وفى نسخة : (ويعيدان له تلك المقالة) وهو أشبه ، يعنى أبا جهل وابن أبى أمية المذكورين أوّل الحديث ، المناقضين للنبي - عليه السلام - فى أمره ، ويصححه قوله فى الأم فى الحديث الآخر : (ويعودان بتلك المقالة) (٢) .
(١) فى جميع للنسخ رسمت هكذا : فليك وما أثبتناه من اللان .

(٢) قال الأبى : لم يقولا له : لا تفعل وعدلا إلى هذا اللفظ - أترغبُ عن ملة عبد المطلب - لأنه أبعث لأبى طالب على الإمامة .
إكمال الإكمال ١ / ١١ .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا
(١٠) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا
٢٥٣

٤٣ - (٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ حُمْرَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ) .
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ ، عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ حُمْرَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أبا (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ ، مِثْلَهُ سَوَاءً .

وقوله : (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) ، قال الإمام : واختلف الناس فيمن عصى الله من أهل الشهادتين ، فقالت المرجئة : لا تضره المعصية مع الأيمان ، وقالت الخوارج : تضره ويكفر بها ، وقالت المعتزلة : يخلد فى النار إذا كانت معصية كبيرة ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر ، ولكن يوصف بأنه فاسق ، وقالت الأشعرية : بل هو مؤمن ، وإن لم يغفر له وعُذِبَ فلا بد من إخراجه من النار وإدخاله الجنة .

وهذا الحديث حجة على الخوارج والمعتزلة ، وأما المرجئة فإن احتجت بظاهره على صحة ما قالت به ، قلنا : محمله أنه غُفِرَ له أو أخرج من النار بالشفاعة ثم أدخل الجنة ، فيكون المعنى فى قوله : (دخل الجنة) : أى دخلها بعد مجازاته بالعذاب ، وهذا لأبد من تأويله لما

جأت به ظواهر كثيرة من عذاب بعض العصاة ، فلا بدّ من تأويل هذا الحديث على ما قلناه لثلاث تناقض ظواهر الشرع (١) وفي قوله في هذا الحديث : [وهو يعلم] (٢) إشارة إلى الردّ على من قال من غلاة المرجئة : إن يُظهر الشهادتين يدخل الجنة ، وإن لم يعتقد ذلك بقلبه ، وقد قيد (٣) ذلك في حديث آخر بقوله : " غير شاك فيها (٤) " وهذا أيضا يؤكد ما قلناه .

قال القاضي : وقد (٥) يحتج به أيضا من يرى أن معرفة القلب بمجرئة نافعة دون النطق بالشهادتين لاقتصاره على العلم (٦) ، ومذهب (أهل السنة) : أن المعرفة مُرتبطة بالشهادتين ، لا تنفع احدهما ولا تنجي من النار دون الأخرى إلا لمن لم يقدر عليها من آفة (١) في الإكمال : ظاهر الريعة ، والمثبت من المعلم .

(٢) من المعلم .

(٣) في اجممال : قيل ، والمثبت من المعلم .

(٤) في المعلم : فيهما ، وهذا القد ررد في رواية أبي هريرة السابقة للم ، كما أخرجها ائو عوانة في مسنده ١ / ٩ .

(٥) زيد قبلها في : ق ، تلك العبارة بعد قوله : قال القاضي : دليل ان الإيمان رهو يعلم أن لا إله إلا الله .

ولا رجه له .

(٦) رهم الجهمية .

فقد قالوا بأن الإيمان هو بالله فقط ، والكفر هو الجهل به فقط .

مقالات الإسلاميين : ٢٧٩ .

٢٥٤ كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا بلسانه ، أو لم تمهله المدّة لقولها : (حتى اختبرم لما

(١) ، ولا حجة للمخالف للجماعة بهذا اللفظ ؛ إذ قد ورد مفراً في الحديث الآخر بقوله : (من قال : لا إله إلا الله ، ومن شهد أن

لا إله إلا الله وأنى رسول الله) ، وقد جاء هذا الحديث وأمثلة له كثيرة في ألفاظها اختلاف ، ولمعانيها عند أهل التحقيق ائتلاف ،

وللناس فيها خبط كثير وعن السلف خلاف مأثور (٢) ، فجاء هذا اللفظ في هذا الحديث ، وجاء في رواية معاذ عنه - عليه السلام

- : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) ، وعنه في رواية أخرى : (من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة) ، وعنه

في رواية أخرى : (من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة) ، وعنه في أخرى - عليه السلام - : (ما من عبد يشهد أن لا إله إلا

الله وأن محمداً رسول الله صادقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار) ونحوه في حديث عبادة بن الصامت وعتبان (٣) بن مالك ، وزاد

في حديث عبادة : " على ما كان من عمل) ، وفي حديث أبي هريرة : لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة) ، وفي

حديث آخر : " فيحجب عن الجنة) ، وفي حديث أبي ذر وأبي الدرداء : (ما من عبد قال : لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل

الجنة ، وإن زنى وإن سرق) ، وفي حديث أنس : (حرم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغى بذلك وجه الله) .

وهذه الأحاديث كلها قد سردها مسلم في كتابه ، فحكي عن جماعة من السلف منهم

(ابن المسيب) وغيره أن هذا كان قبل أن تنزل الفرائض والأمر والنهي ، وذهب بعضهم إلى أنها مجعلة تحتاج إلى شرح ، ومعناه : من

قال الكلمة وأدى حقها وفريضةها ، وهو قول (الحسن البصري) (٤) وفاب بعضهم إلى أن ذلك لمن قالها عند التوبة والندم ومات

على ذلك .

وهو قول البخارى (٥) .

(١)

(٢) (٣)

وليه بشرط للداخل في الإسلام النطق بلفظة! أشهد لأ ولا التعبير بالنفي والإثبات ، فلو قال : الله واحد ، ومحمد رسول الله كفى ،

وأما كون النطق بذلك شرطا في حصول الثواب المذكور فمحتمل .

وذهب قوم إلى اشتراط صيغة أشهد لاعتبار الإسلام ؛ لأن المحل محل تعبد فلا يعدل عما نص عليه الشرع .

إكمال الإكمال ١ / ١١٧ ، وبهامشه مكمل إكمال الإكمال .

نقل الأبى محاذيه تلك العبارة في كتابه إكمال الإكمال ، وأثبتها على غير وجهها ، فقد جاءت هناك بألفاظ مختلفة للسلف فيها خبط كثير إكمال الإكمال ١١٢ / ١ .

في ال الأصل : عبات ، والمثبت من ت ، وهو الصواب .

في إكمال الإكمال : وتأولها الحسن بجملة على من مات ولم يعص ١١٣ / ١ ، وأنت ترى أن البون بين الاثنين واسع .

ذكره بعد شاقه لحديث أبي ذر في كتاب اللباس فقال : (قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم وقال : لا إله إلا الله غفر له) ١٩٣ / ٧ .

وقد ترجم بمثل هذا لهذا الحديث في أول كتاب الجنائز قال : " باب في الجنائز ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، وقيل لو هب بن منبه .

اليه لا إله إلا الله مفتاح لجنة ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا له تسنان ، فإن جئت بمفتاح له تسنان فتح لك ، والا لم يفتح لك)

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً ٢٥٥

٤٤ - (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ التَّضَرِّ بْنِ أَبِي النَّضْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ

ابْنُ الْقَاسِ ! ، حَدَّثَنَا شَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعُوذٍ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي مَسِيرٍ . قَالَ : فَفَنَدَّتْ أَرْوَا دُ

وهذه التأويلات كلها إذا حملت الأحاديث على خلاهي لا ، وأما إذا نُزِلَتْ تنزيلها لم يُشكَلْ تأويلها على ما بينه المحققون .

فُنَقِّرَ أولاً أن مذهب (أهل السنة) بأجمعهم مق (السلف الصالح) و(أهل الحديث "

و (الفقهاء) و(المتكلمين) على مذهبهم من (الأضعويين) : ان أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى ، وأن كل من مات على الإيمان رشعدي ! خلصاً هو قلبه بالشهادتين فإنه يدخل الجنة ، فإن كان تائباً أو سليماً من المعاصي والتبعات دخل الجنة برحمة ربه ، وحرّم على النار بالجملة ، فإن حملنا اللفظين الواردين على هذا فيمن هذه صفته كان بينا ، وهو التفات الحسن والبخاري في تأويلهما ، وإن كان هذا من المخلطن بتضييع ما أوجب الله عليه ، أو فعل ما حرم عليه ، فهو في المشيئة لا يقطع في أمره بتحريمه على النار ولا باستحقاقه لأول حاله الجنة ، بل يقطع أنه لا بد له من دخول الجنة آخر ، ولكن حاله له قبل في خطر المشيئة وبرزخ (١) الرجاء والخوف ، إن شاء ربه عذبه بذنبيه أو غفر له بفضل ، وإلى هذا التفت من قديم قوله من السلف ، لكن قد يصح استقلال ألفاظ هذه الأحاديث بأنفسها على هذا التنزيل ، فيكون المراد باستحقاق الجنة ما قدّمناه من إجماع أهل السنة من أنه لا بد له من دخول كل مؤحد لها إما مُعَجَّلاً مُعَافًى ، أو مؤخراً بعد عقابه ، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود ، خلافاً للخوارج والمعتزلة في الوجهين (٢) وينزل حديث : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله) خصوصاً لمن كان هذا آخر نطقه وخاتمة لفظه وإن كان قبل مخطأ ، فيكون سبباً لرحمة الله له ونجاة رأساً من النار [وتحريمه عليها] (٣) ، بخلاف من لمن يكن ذلك آخر كلامه من الموحدين المخلطين ، وكذلك ما ورد في حديث عبادة من مثل هذا ودخوله من أى أبواب الجنة شاء ، خصوصاً لمن قال ما ذكره - عليه السلام - وقرن بالشهادتين من حقيقة الإيمان والتوحيد الذى ورد في حديثه ، فيكون له من الأجر ما يرحح بسببته ومعاصيه ، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهلة إن شاء الله تعالى ، كما أشار إليه في الحديث ، والله أعلم بمراد نبيه .

وذكر (٤) مسلم حديث طلحة بن مُصَرِّفٍ عن ائى هريرة : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا اسْتَدْرَكَهُ الدَّارِقُطْنِي عَلَى مُسْلِمٍ فَقَالَ : خَالَفَهُ أَبُو أُسَامَةَ فَأَرْسَلُوهُ

(١) في الأصل : ويرزج والصحيح المثبت من ت .

(٢) حيث يكفر الخوارج بالمعصية ، ولقول المعزلة بمنع العفو .
راجع - الكمال ١ / ١١٣ .

(٣) سقط من ال الصل ، والمثبت من ت (٤) في ت : ذكر بدون الراو
٢٥٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً القوم .

قَالَ : حَتَّى هُمْ يَخْرِبَعْضِ حَمَائِلِهِمْ .
قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ جَمَعْتَ فَابَقِي مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ ، فَدَعَوْتَ ال !هَ عَلَيْهَا .
قَالَ : فَفَعَلَ .

قَالَ جَاءَ ذُو الْبُرْبُرَةِ ، وَفُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ .
قَالَ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ : وَفُو النِّوَاةِ بِنَوَاهُ - قُلْتُ : وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى ؟ قَالَ : كَانُوا يَمْصُونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ .
قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهَا .
حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَزْوَادَهُمْ .

قَالَ : فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ ، غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ لَمَّا .
٤٥ - (...) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - شُكَّ ال ٢ عَمَشُ - قَالَ : لَمَّا كَانَ غَزْوَةُ تَبُوكَ ، أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ ! .
قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ أَفْتَنَّا لَنَّا فَتَحْنَا نَوَاضِحَنَا .
فَاكَلْنَا وَأَدَهْنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

من هذا الطريق عن أبي صالح ، واختلف فيه عن الأعمش فقليل : عن أبي صالح عن جابر وكان الأعمش يشك فيه ، ورواه أيضاً
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد ، وفي هذا الحديث قال : وقال مجاهد : وذو (١) النواة بنواه .

قال عبد الغنى بن سعيد : طلحة بن مصرف هو الذي قال ذلك عن مجاهد (٢) ، وكذا

جاء في الأمهات : ذو النواة بنواه ، ووجهه وذو النواة بنواه ، كما قال قبله : جَاءَ ذُو الْبُرْبُرَةِ وَذُو الْبُرْبُرَةِ ، وفي هذا الحديث : حتى
ملأ القوم أزودتهم ، كذا الرواية فيه في جميع أصول شيوخنا ، والاءزودة غير الأوعية كما قال في الحديث الآخر : أوعيتهم ، ولعله
مزاودهم ، أو سمي الأوعية بما فيها كما سُميت الأسقية رواها بحامليها ، وإنما الرواية الإبل التي تحملها .
وسمى النساء ظعابن باسم الهوادج التي حملت فيها .

قوله فيه : " لو أذنت لنا فنحنرا نواضحنا) ، قال الإمام : النواضح من الإبل العاملة

(١)

(٢)

في ت .

فوبدون الواو .

عبارة الدار قطنخي كما جأت في التبع : قال : تابعه مسروق - ابن المربان - عن أبيه عن مالك ، وخالفهما أبو اشامة وغيره .
رووه عن مالك عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا ، وأخرجه أيضاً من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد ،
واختلف فيه عن الأعمش وقيل عن أبي صالح عن جابر أيضاً ، وكان ال العمش لك فيه .

أ .

هـ ١٧٣ .
قال ابن الصلاح .

الإرسال وإن قدح في السند لم يقدح في الصحة ؛ لآن ماوصله الثقة وأرسله غيره الحكم فيه الوصل عند المحققين ؛ لا"نہا زیاتۃ ثقۃ ، ولذا قال الدمشقي في جواب هذا الاشدراك : الأشجعي ثقة مجود ، وأما شك ال العمش فغير قادح في مق الحديث ، فإنه شك في عين الصحابي الراوي له ، وذلك غير قادح ؛ لأن الصحابة كلهم عدول .

إكمال الإكمال ١ / ١١٤ ، مكمل إكمال الإكمال .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٢٥٧ "افعلوا" .

قَالَ .
جَاءَ عُمَرُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَعَلْتَ قَلَّ الطَّهْرُ ، وَلَكِنْ ادْعُهُمْ بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ ،

ثُمَّ احِ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى ((نَعَمْ دَا قَالَ : فَدَعَا يَنْطَعُ فَبَسَطَهُ ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ .

فَأَجْعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِكَفِّ فَرَةٍ .

قَالَ : وَيَجِيءُ الْآخَرُ بِكَفِّ تَمْرٍ .

قَالَ : وَيَجِيءُ الْآخَرُ بِكُسْرَةٍ ، حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَى النَّطْعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَسِيرُ .

قَالَ : فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَيْهِ بِالْبَرَكَةِ ، ثُمَّ قَالَ : خُذُوا فِي أَوْعِيَتِكُمْ لَمَّا قَالَ : فَأَخْنُوا فِي أَوْعِيَتِهِمْ ، حَتَّى مَاتَرَكُوا

فِي الْعُسْكَرِ وَعَاءً إِلَّا مَلَأُوهُ .

قَالَ : فَاتَّكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ، وَفَضَلَتْ فَضْلَةً .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ ، غَيْرَ شَاكٍ ، فَيُحْجَبَ

عَنِ الْجَنَّةِ لَمَّا .

٤٦ - (٢٨) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ .

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ أَبِي

جَابِرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانٍ ، قَالَ حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ ، حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ؟ قَالَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،

فِي السَّقَى ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : النَّاضِحُ الْبَعِيرُ الَّذِي يَسْتَقِي (١) الْمَاءَ ، وَالْأَنْثَى نَاضِحَةٌ .

قَالَ غَيْرُهُ : وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : (وَمَا سَقَى مِنَ الزَّرْعِ نَضِجًا فَفِيهِ نَصْفُ الْعَشْرِ) (٢) .

وَقَوْلُهُ : (حَمَائِلُهُ !) ، قَالَ الْقَاضِي : يَعْنِي : يَحْمِلُ أَثْقَالَهُمْ ، وَاحْدَتُهَا حَمُولَةٌ ، قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى : { حَمُولَةٌ وَفَرْدٌ } (٣) وَهُوَ أَمْعَى [(٤) النَّوَاضِحُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى .

وهذا الحديث من أعلام النبوة الظاهرة وهو بالغ علم على القطع والتواتر مترادف الأحاديث بمعناه من تكثير الطعام القليل ، وقد جمعنا

مشهور أحاديث هذا الباب ومن رواه من الصحابة وحمله عنهم من التابعين في باب معجزات نبينا (صلى الله عليه وسلم) من القسم

الأول من كتابنا المسمى بـ " الشفا بتعريف حقوق المصطفى) - عليه السلام - لأن هذا الحديث ومثله ، إذا رواه صاحب الواحد

وذكره عن المواطن المشهورة والغزوات () المحضورة والجموع الحفلة ، وحدث به عنهم بما شاهدوه ، وجرى بحضرته وهم غير منكرين

ولا مكذبين ، مع أنهم الملاء ، لا يقرون على منكر ، ولا يداهنون في غير الحق ، وكان إقرارهم على خبره ، وسكوته على ما حدث به

عن ملئهم كالنطق ، ولحق خبره دان كان واحداً خبر التواتر الصدق .

(١) في الإكمال : يسقى ، والمثبت من المعلم .

(٢) لفظ الحديث للجماعة : (وما سض بالنضح لصف العشر) ، راجع كتب وأبواب الزكاة لهم ، وكذا الدارمي ، مالك في الموطأ ، أحمد في المسند ١ / ١٤٥ ، ٣ / ١٣٤ ، ٣٥٣ ، ٥ / ٢٣٣ .
(٣) الأنعام : ١٤٢ .

قال النووي : واختار بعضهم أنه بالجيم جمع جمالة ، والجمالة جمع جمل .
(٤) من ق .

(٥) في ق : الغزوات ، بدون واو .

٢٥٨ كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكنيته ألقاهما إلى مريم وروح منه ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء) .
(...) وحدثنني أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حد ، شامبث! بن إسماعيل ، عن الأوزاعي ، عن عمير بن هاني ، في هذا الإسناد بمثله ، غير أنه قال : (أدخله الله الجنة على ما كان من عمل) ولم يذكر : (من أي أبواب الجنة الثمانية شاء لا .

٤٧ - (٢٩) حدثنا قتيبة بن سعد .

حد* شامبث عن ابن جحلان ، عن محمد بن

يحيى بن حبان ، عن ابن محيريز ، عن الصنابحي ، عن عبادة بن الصامت ، أنه قال : دخلت عليه وهو في الموت ، فبكيت . فقال : مهلاً ، لم تبكي ؟ فوالله ، لئن استشهدت

أوفى هذا / الحديث من الفقه ترك أفتيات أهل العسكر بخر ما يحملون عليه وإخراجه

عن أيديهم إلا بإذن الإمام] (١) ؛ لأن ذلك يضعفهم عن غزوهم وسفرهم ، وكذلك الحكم في أسلحتهم وجميع ما يحتاجون إليه في غزوهم .

وقوله : (وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكنيته ألقاهما إلى مريم وروح مهما) : سمي عيسى كلمته لأنه كان بكلمة الله ، قيل : هي قوله : (كن) فكان ، وقيل : هي الرسالة التي جاء بها الملك لأمه مبشراً به عن أمر الله كما ذكر في كتابه ، وقال ابن عباس : الكلمة اسم لعيسى معنى ألقاهما إلى مريم : أي أعلمها به ، يقال : ألقيت إليك كلمة أي أعلمتك بها ، وسمى عيسى روح الله وروح منه ، فقيل : لأنه حدث من نفخة جبريل في ثور مريم ، فنسبه الله إليه لأنه كان عن أمره ، وسمى النفخ (٢) روحاً لأنه ربح يخرج من الروح ، قاله مكي .

وفي هذه العبارة مسامحة ، وقيل : روح منه حياة منه ، والروح الرحمة كما قال فيه : { وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا } (٣) وكل : روح ! هـ برهان لمن ال ٤ ، وقيل : لأنه لم يكن من أب كما قال في آدم : { وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي } (٤) ، ولا ي ن ال الروح فيه بلا واسطة .

قاله : الحربي .

وقوله : في حديث عادة : (دخلت عليه في الموت فبكيت فقال : مهلاً) : ليس فيه

(١) سقط من ق .

وحدها الأبى في الإيكال هكذ : وفيه ال الجنة لا يفوت ما يحتاج إليه من ظهر أو سلاح إلا بإذن الإمام ... إلخ ، وهو تحريف لعبارة القاضي ، والافات : المسارعة .

انظر : إيكال الإيكال ١ / ١١٧ .

وأن الحديث في خطاب الكبراء يترجح بمثل تلك العبارة لو أذنت ، لو فعلت لا بصيغة افعل . وبذلك

لا يكون قول عمر هنا اعتراضاً .

(٢) جاءت في إكمال الإيكال : الريح .

وفي ذكر كونه عبده ورسوله تعريض بالنصارى فيما ادعت النبوة والتثليث ، وباليهود فيما قذفت به مريم - عليها السلام - وأنكرت من رسالته .

(٣) مريم ؟ ٢١٩ .

(٤) ص : ٧٢ .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً

٢٥٩

لَا شَهِدَنَّ لَكَ ، وَلَئِنْ شُفِعْتُ لِأَشْفَعَنَّ لَكَ ، وَلَئِنْ اسْتَطَعْتُ لِأَنْتَفَعَنَّكَ .

ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ ، مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَكُمُ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَلَّتْكُمْوهُ ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا ، وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمْوهُ الْيَوْمَ ، وَقَدْ أَحِيطَ بِنَفْسِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ ! (مَنْ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ لَا .

ص ، ص ، ص مَغْصُصَ ص سَ وَصْ نَصْ صَصْ ص ، ص مِصْصُصْ ،

٤٨ - (٣٠) حَدَّثَنَا هَدَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ

ابْنُ مَالِكٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؟ قَالَ : كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤَخَّرَةٌ

نَهَى عَنِ الْبُكَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالْمَوْتِ ، وَفِي بُكَاءٍ بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ تَأْتِي مُفَسَّرَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْجَنَائِزِ .

وَقَوْلُهُ : (مَا مِنْ حَدِيثٍ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَلَّتْكُمْوهُ) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَتَمَ مَا خَشِيَ عَلَيْهِمُ الْمَضْيَ فِيهِ وَالْفِتْنَةَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ كُلُّ أَحَدٍ ،

وَذَلِكَ فِيمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَمَلٍ ، وَلَا فِيهِ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ الشَّرِيعَةِ ، وَمِثْلُ هَذَا عَنْ الصَّحَابَةِ كَثِيرٌ مِنْ تَرْكِ الْحَدِيثِ مِمَّا لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَمَلٍ

وَلَا تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ ، أَوْ لَا تَحْمِلُهُ عَقُولُ الْكَافَّةِ ، أَوْ خَشْيَتُ مَضَرَّتِهِ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ سَامِعِهِ ، لَا سِيَّمَا مِمَّا تَعْلُقُ بِأَخْبَارِ الْمُنَافِقِينَ ، وَالْإِمَارَةِ

وَتَعْيِينَ أَقْوَامٍ وَصَفُوا بِأَوْصَافٍ غَيْرِ مُسْتَحْسِنَةٍ وَذَمَّ آخَرِينَ وَلَعَنَهُمْ (١) .

وَقَوْلُهُ : فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ : (كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) : رَوَيْنَاهُ بِإِسْكَانِ الدَّالِّ وَكُسْرِ الرَّاءِ وَبِفَتْحِ الرَّاءِ وَكُسْرِ الدَّالِّ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ ،

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ رَدِيفٍ - بِزِيَادَةِ يَاءٍ .

وَالرَّدَفُ وَالرَّدِيفُ هُوَ الرَّاكِبُ خَلْفَ الرَّاكِبِ ، يُقَالُ مِنْهُ : رَدَفْتُهُ أَرَدَفُهُ ، وَبِكُسْرِ الدَّالِّ فِي

(١)

مِثْلَ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عِيَّابُ أَبِي هُرَيْرَةَ كَأُضْيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِمَجْدَلٍ : (تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِثْلَ رَأْسِ السَّبْعِينَ ،

وَمِنْ إِمَارَةِ الصَّبِيَّانِ ثَا ، وَقَالَ : لَا تَذْهَبِ الدُّنْيَا حَتَّى تُصِيرَ مَعَ لُكْعِ بْنِ لُكْعٍ ثَا .

أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٢٦ ، وَقَالَ الْحَافِظُ .

الْحَدِيثُ لِصَحِيحٍ -

قُلْتُ : وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِذَلِكَ مُلْغَزًا ، إِذْ رَأْسُ السَّبْعِيِّ كَانَتْ فِيهَا إِمْرَةٌ يُزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ .

وَكَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا وَاللَّغْمُظُ لِمُسْلِمٍ عِيَّابُ عَائِثَةَ قَالَتْ .

سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَزِيمَ عِيَّابُ الْجَدْرِ - حَجَرُ الْكَعْبَةِ - أَمِيًّا أَلَيْتَ كُحُو؟ قَالَ .

" نَعَمْ " .

قُلْتُ .

فَلَمْ يَدْخُلُوهُ فِي أَلْيَحِطُ ؟ قَالَ : (إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفْتَةُ لَمَّا .

قُلْتُ : فَلَا شَأْنَ بَابِهِ مَرْتَفَعًا ؟ قَالَ .

(فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوَا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوَا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ فِي الْجَامِلِيَةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ لَنَظَرْتُ

أَنْزَادِخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ ، وَإِنْ أَلْزَقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ لَمَّا .

البخارى ، كالأحكام ، بما يجوز من اللو ٩ / ١٠٦ ، ملم ، كالحج ، بجدر الكعبة وبابها ٩٧٣ / ٢ ، أحمد في المسند ٦ / ١٨ ، النسائي ، كالحج ، ببناء الكعبة ، البيهقي في الن الكبرى ٥ / ٨٩ .
وفي مثل هذا يرد قوله لمجيه آ فيما أخرجه ابن عساكر عيا ابن عباس - رضى الله عنهما - : (ما أنت محدث حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان على بعضهم قفرة) .

كز ١٩٢ / ١ .

٢٦٠ كتاب الإيمان / باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً الرّحل ، فقال : (يامعاذُ بنِ جبل) قلتُ : لتيك رسول الله وسعديك .

ثم سار ساعة .

ثم قال : " يامعاذُ بنِ جبل) قلتُ : لتيك رسول الله وسعديك .

ثم سار ساعة .

ثم قال : " يامعاذُ بنِ جبل) .

قلتُ : لتيك رسول الله وسعديك .

ثم سار ساعة .

ثم قال : (يامعاذُ بنِ جبل دا قلتُ : لتيك رسول الله وسعديك قال : (هل تدري ماحق الله على العباد ؟) .

قال : قلتُ : الله ورسوله أعلم .

قال : " فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً لا .

ثم سار ساعة .

ثم قال : (يامعاذُ بنِ جبل لما قلتُ : لتيك رسول الله وسعديك .

قال : (هل تدري ماحق العباد على الله إذا فعلوا ذلك) .

قال : قلتُ : الله ورسوله أعلم .

قال : (ألا يعذبهم) .

٤٩ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو الأحوص سلام بن سليم ، عن

إبي إسحق ، عن عمرو بن ميمون ، عن معاذ بن جبل ، قال : كنت ردف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حمار يقال له :

عفیز قال : فقال : (يامعاذ ، تدري ما حق الله على العباد وماحق العباد علنا الله ؟) .

قال : قلتُ : الله ورسوله أعلم .

قال : (فإن حق الله على العباد أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله عز وجل ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً لما .

قال : قلتُ : يارسول الله ، أفلا ابشر الناس ؟ قال : " لا تبشروهم فيتكلوا) .

الماضى وفتحها في المستقبل ، إذا ركبت خلفه ، وتقول : أردفته أنا ، رباعى ، وأصله من ركوبه على الردف العجز ، ولا وجه لرواية

الطبرى (١) إلا أن يكون فعل هاهنا اسم فاعل مثل عجل وزمن وفرق ، إن صحت روايته .

وقوله فيه : (مؤخرة الرحل) : قيل : معروف كلام العرب أخرة الرحل ، وكذا وقع

في حديث أبي ذر وقد جاء مؤخرة الرحل .

وفي شعر أبي ذؤيب ردف بمؤخرة الرحل .

وهو العود الذي خلف الراكب ، وحكى أبو عبيد فيه الوجهين وكله بكسر الخاء وضم الميم ، وأنكر ابن قتيبة فتح الخاء ، وقال ثابت : مؤخرة الرحل ومقدمه بفتحهما .

قال : ويجوز قادمته وأخرته .

وأنكر ابن مكي الكسر وقال : لا يقال : مقدم ولا مؤخر إلا في العين .

وقوله [في حديث معاذ] (٢) : (هل تدرون (٣) ماحق العباد على الله) ، قال الإمام : يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون أراد حقاً شرعياً لا واجبا بالعقل ، كما تقول (١) هو أبو علي الطبري الثافعي ، الحسن أو الحسن بن القاسم ، أحد رواة الصحيح ، سكن بغداد وبها توفي سنة خمسین وثلاثمائة .

تاريخ بغداد ٨ / ٨٧ ، طبقات الثافعية الكبرى ٣ / ٢٨٠ ، وفيات الأعيان ١ / ٥٨٣ ،

سير ١٦ / ٦٢ ، مكمل الكمال الإكمال ١ / ١٢٠ .

(٢) من المعلم .

(٣) في المعلم : تدرى .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعاً ٢٦١

٥٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا "السُّودَ بْنَ هَلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا مُعَاذُ ، أَتَدْرِي مَا حَقَّ لِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ ؟) .

قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : (أَلَا يَعْبُدُ اللَّهُ وَلَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْءٌ) .

قَالَ : (أَتَدْرِي مَا حَقَّقَهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؟) .

فَقَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : أَلَا يَعْذِبُهُمْ لِمَا .

المعتزلة ، وكأنه لما وعد به تعالى [ووعده الصدق] (١) صار حقاً من هذه الجهة ، والوجه الثاني : أن يكون خرج مخرج المقابلة [منه]

(٢) للفظ الأول [لأنه قال في أوله : " ماحق

الله على العباد دا ، ولاشك أن الله على عباده حقاً ، فاتَّعَ اللفظ الثاني الأول] (٣) كما قال تعالى : { وَأَوُوا وَمَكَرَ اللَّهُ } (٤) ، قال

تعالى : { فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ } (٥) الله مِنْهُمْ {

وأما قوله [في الحديث] (٦) : (وأخبر (٧) به معاذ عند موته تأثماً) ، قال الهروي في

تفسير غير هذا الحديث تأثم الرجل إذا فعل فعلاً يخرج به من الإثم ، وكذلك تحنث

ألقى الحنث عن نفسه وتخرج ألقى الحرج عن نفسه (٨) .

قال الإمام : والأظهر عندي أنه لم يرد في هذا الحديث هذا المعنى لأن في سياقه ما يدل على

خلافه (٩) .

قال القاضي : لعله لم ير هذا التفسير بينا لما ورد أول الحديث : (ألا أبسر الناس ؟ قال :

لا تبشرهم فيتكلموا) فأى إثم في كتم ما أمر به النبي - عليه السلام - بكتمه ؟ لكنني أقول

لعل معاذاً لم يفهم من النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) النهي لكن / كسر عزمه عما عرض عليه من بشرهم به ١٨ / ببديل حديث

أبى هريرة حين قال : (من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه فبشره بالجنة) ، ثم لما قال عمر للنبي (صلى الله عليه وسلم) : أخشى أن يتكل الناس [عليها فخلهم يعملوا ، (١١) ، قال : " فخلهم) ، أو يكون معاذ بلغه بعد أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك لأبى هريرة ، وحذر أن يكمل علمه ويأثم بذلك فأخبر به (١١) ، أو يكون حمل النهي على إذاعته (٢) (٣) (٥) ، (٧) (٩) في الإكمال جاءت هكذا : يصير وعد الصدق ، واثبت من المعلم . غير المذكورة في المعلم ، فهو على ذلك من مجاز المقابلة . سقط من الإكمال ، واثبت من المعلم . (٤) آل عمران : ٥٤ .

(٦) سقط من ت ، واثبت من الأصل والمعلم ، والاية ٧٩ من سورة التوبة . في اجممال : فأخبر ، واثبت من المعلم . يثق فالتفعل إزالة الثي بالنفس .

نقله السنوسي على غير هذا الوجه ، فقال بعد كلمة الحديث : لأنه إنما سكت امتثالا للنهي بقوله : فلا تبثهم ، فأين الإثم حتى يزيله أ هـ .

وذلك بعد ال نسب الأبى للمازى مالم يرد له في المعلم .

إكمال الإكمال ١ / ١٢٥ ، وبهامة مكمل الإكمال .

(سقط من الأصل ، واثبت من ت .

(١١) وبذلك يرجع القول إلى الهروى .

٢٦٢ كتاب الإيمان / باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٥١ - (...) حدثنا القاسم بن زكرياء ،

حدثنا حصين ، عن زائدة ، عن أبي حصين ،

عن الأسود بن هلال ، قال : سمعت معاذا يقول : دعاني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأجبت .

فَقَاذ : (هل تدري ما حق الله على الناس) نحو حديثهم .

٥٢ - (٣١) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا عمر بن يونس الحنفي ، حدثنا عكرمة

ابن عمار ، قال حدثني أبو كثير ، قال : حدثني أبو هريرة ، قال : كنا قعودا حول رسول الله للعموم ، كما كان قال له أولا : (كل

من لقيت .

(ورأى هو أن يخص به كما نخصه هو به - عليه السلام - أو يكون أمره بذلك لأبى هريرة على الخصوص للذين (١) كانوا معه قبل

قيامه بدليل قوله : (من لقيت وراء هذا الحائط) وقد أخبره أبو هريرة أنه جاء والناس وراءه ، وسياق الحديث يدل أنهم الذين كانوا

معه ، ويكون قوله : (من شهد أن لا إله إلا الله) حذرا أن يكون فيمن يلتقى غير من يقوها من كافر أو لا يعتقدها (٢) من منافق ؛

ولهذا ترجم البخاري - رحمه الله عليه (٣) - : من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا .

واحتمج بعض الشارحين بالحديث على هذا الفصل ، وأما على قوله : (فبشر من لقيت) ليس فيه تخصيص .

وقوله في الحديث من رواية القاسم بن زكرياء : حدثنا حسي ، ثنا زائدة .

كذا هو في

أكثر النسخ والاءصول ووقع في بعضها : (حصينا ، وكذا وجدته مصلحا في كتابي بخطي : (حصين) - بالصاد المهملة - ولست أدري

من أين كتبه ، وهو خطأ والصواب (حسي) بالسن ، وكذا وجدته مصلحا مغيرا من حصين في كتاب شيخنا القاضي أبي عبد الله

التميمي ، وهو حسيئ بن علي مولى الجعفيين .
 قال البخاري : سمع القاسم بن الوليد وزائدة وأخاه الوليد ، وقال أحمد (٤) بن أبي رجاء : توفي سنة ثلاث ومائتين (٥) ، وتكررت (٦) روايته عن زائدة في غير موضع من الأم ، ولا يعرف حصين بالصاد عن زائدة .
 وقوله : (فاحتفرت كما يحتفز الثعلب) : رواه عامة شيوخنا في الثلاث كلها عن العذري وغيره بالراء ، وسمعناه على (٧) الأسدي عن أبي الليث الشاشي عن عبد الغافر (١) في الأصل : للذي ، والمثبت من ت .
 (٢) في ال الصل : يعتقدها ، والمثبت من ت .
 (٣) في كالعلم ، ب ٤٩ قال بعدها : وقال علي : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحسبون أن يكذب الله ورسوله .
 والمراد بقوله : (دون) أي سوى ، لا بمعنى الأدون ، فتح الباري ١ / ٢٧٢ .
 (٤) في ت : محمد ، وهو خطأ - (٥) التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٣٨١ .
 (٦) في جميع الأصول التي تيسرت لنا هكذا : وقد تكون ، والمثبت من إكمال الإكمال ، ومكمل إكمال الإكمال ، وهو الأليق بالسياق ، مما يرجح أنها تيرت لهما من نسخ الإكمال ما لم يتير لنا ١٠ / ١٢٢ .
 (٧) في ت : وسمعناه عن .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٢٦٣ (صلى الله عليه وسلم) ، معنأ أبو بكر وعمر ، في نفر .

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِنَا .
 فَأَبْ! عَلَيْنَا ، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا وَفَرَعْنَا ، فَقُمْنَا .
 فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ ، فَخَرَجْتُ أَبْغَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِبَنِي الثَّخَارِ ، فَدُرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ أَبَا ، فَلَمْ أَجِدْ ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بَرْ خَارِجَةٍ - وَالرَّبِيعُ الْجَدُولُ - فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ .
 فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) + فَقَالَ : (أَبُو هُرَيْرَةَ ؟) .
 فَقُلْتُ : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ : (مَا شَأْنُكَ ؟) .

قُلْتُ .
 كُنْتُ بَيْنَ أَظْهَرِنَا ، فَقُمْتُ فَأَبْطَأْتُ عَلَيْنَا ، فَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا ، فَفَرَعْنَا ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ ، فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ ، وَهَؤُلَاءِ النَّاصُ وَرَائِي .

فَقَالَ : (يَا أَبَا هُرَيْرَةَ لِمَا - وَأَعْطَانِي نَعْلِي - قَالَ : (اف) اب الفارسي عن الجلولي بالزاي ، وهو الصواب ، ومعناه : تضاممت وتداخلت ، ليسمع من مدخل الجدول الذي ذكر ، ومنه حديث علي : (إذا صلت المرأة فلتحتفز) (١) ، أي لتضام وتنزوي إذا سجدت ، ويدل عليه تشبيهه إياه بفعل الثعلب وهو انضمامه للدخول من المضائق (٢) .

وقوله : (كنت بين أظهرنا) ، وفي روايه الفارسي : (ظَهَرَيْنَا) : قال الأصمعي : العرب تقول : نحن بين ظهرينكم على لفظ الاثنين (٣) [وظهراينكم ، قال الخليل : أي بينكم والعرب تضع الاثنين] (٤) موضع الجمع .

وقوله : " ففرعنا وقنا وكنت أول من فرع " (٥) : الفرع يكون بمعنى الروح ، وبمعنى الهبوب للشيء والاهتمام ، وبمعنى الإغاثة ، فتصح هذه المعاني الثلاثة ، أي دُعرنا لاحتباس النبي (صلى الله عليه وسلم) عنا ، ألا تراه كيف قال : (وخشيننا أن يُقْتَطَعَ دُونَنَا) أي يحوزه العدو عنا ، ويكون بمعنى الوجهين الآخرين بدليل قوله : ففرعنا وقنا ، وكنت أول من فرع ، فخرجت أبغى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقوله فيه : (فجهشت بالبكاء) هو فرع الإنسان إلى آخر وهو متغير الوجه متبهي للبكاء ولما يليك بعد ، يقال فيه : جهشت وأجهشت جهشا وإجهاشا ، قال (١) النهاية ١ / ٤٠٧ ، وتماه فيه : (إفا جلست ، و(ذا سجدت ، ولا تُخَوِّي كما يُخَوِّي

الرجل .

(٢) قال الأبى : والأظهر في دخوله محل الغير لمخون استئذان أن دهش لغيبة رسول الله عجلاً عنه ، قال : ولبعد أن يكون لعله طيب نفس رب الحائط ث لانه يبقى حق رسول الله مجحلاً في الدخول عليه ، و(نما جعل الإذن من أجل البصر ، ويحتمل أنه

ثالثة .

إكمال إجمال ١ / ١٢٣ .

(٣) في ت : للاثنين .

(٤) سقط من الأصل واستدرك بهامشه .

(٥) ثوب القرطبي إلى منع إراثة الخوف هنا لكون أبي هريرة قال : نخشنا ، ثم رتب عليه بقاء السبب فقال : ففزعنا ، قال : والظهر أنه بمعنى الهبوب .

قال الأبى : كونه بمعنى الخوف لا يمنع من عطفه ، ويكون من عطفه الشيء على نفسه إراثة الاسخمرار

نحو قوله تعالى : { كَذَّبَتْ ثَبَلَهُمْ قَوْمٌ نَوَّءُ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا } [القمر : ٩ ، أى كذبوا تكذيباً بعد تكذيب .

إكمال الإكمال ١ / ١٢٣ .

٢٦٤

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً

بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُسْتَقِناً بِهَا قَلْبَهُ فَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ) ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتَ عُمَرُ . فَقَالَ : مَا هَاتَانِ التَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقُلْتُ : هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بَعَثَنِي بِهِمَا ، مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِناً بِهَا قَلْبَهُ ، بَشَّرْتُهُ بِ الْجَنَّةِ .

فَضْرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدَّ ، نَخَرْتُ لَاسْتِي .

فَقَالَ : ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ .

فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَعْجَبْتُ بِكَاءِ ، وَرَكِبْنِي عُمَرُ ، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي .

فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَالِكُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟) .

قُلْتُ : لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثَنِي بِهِ ، فَضْرَبَ بَيْنَ ثَدَّ ضَرْبَةً ، خَرَرْتُ لَاسْتِي .

قَالَ : ارْجِعْ .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) (يَا عُمَرُ ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ ؟) .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَايَ أَنْتَ وَأَمِّي ، أَبْعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُسْتَقِناً بِهَا قَلْبَهُ ، بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ ؟

قَالَ :

"نعم" .

قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَكَلَّ النَّاسُ عَلَيْهَا ، نَخْلَهُمْ يَعْمَلُونَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

ت ٣٧ / ب

الطبري : هو الفزع والاستغاثة ، وقال ابن زيد : جهشت للبكاء وللحزن (١) والشوق جهوشاً .

وقوله : (ركبني عمر فإذا هو على أثري) : أى اتبعني في الحزن دون تمهل ولا تثبت ،

ومنه حديث حذيفة : (إنما تهلكون إذا صرتم تمشون الركبات كأنكم يعاقب جمل) (٢) .

قال القتيبي : أراد انكم تمضون على وجوهكم دون تثبت ولا روية ولا استئذان من هو أسن منكم يركب (٣) بعضكم بعضاً فعل اليعاقب .

وقوله : (فضربني عمر بيده بين ثدص!) (٤) نخرت لاستي لما : أى سقطت على [عجزي] (٥) (وقال : ارجع) .

الأولى أن عمر لم يقصد بضربه في صدره إلا رده ، والدفع في صدره ، ليرجع كما قال له ، لا ليؤذيه ويوقعه ، وكان سقوطه من غير تعمد لذلك ، بل لشدة الدفع ، وليس فعل عمر ومراجعة النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك اعتراضاً عليه ورد الأوامر إذ ليس فيما وجه به معاذ (٦) غير تطيب قلوب أمته وبشراهم ، فرأى عمر أن كتم هذا عنهم أصلح لهم ، وأذكي لأعمالهم ، وأوفر لأجورهم ألا يتكلموا ، وأنه أعود بالخير عليهم من مَعْخَلَة هذه البشرية ، فلما عرض ذلك على النبي (صلى الله عليه وسلم) صحبه له ، / وقد يكون رأى عمر للعموم وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وسلم للخصوص ، وخشى عمر إن حصل في الخصوص أن يفشو ويتسع . وفي هذا الحديث من الفقه والذي قبله : إدخال المشورة على الإمام من أهل العلم والدين

(١) في ت : والحزن .

(٢) لم أعر عليه ، واليعقوب : هو ذكر الحجل .

(٣) في ت : فركب .

(٤) في الأصل : ثدى .

(٥) من ق ، وباقي النسخ : وجهى .

وهو غير مناسب .

والاست : من أسماء الدبر ، والأحسن فيما يقبح سماعه الكناية عنه ، بذلك جاء الشرع ، ومنه قوله تعالى : { وَقَدْ أَفْنَى بَعْفُكَغَ النَّبِغِضِ } [النساء : ٢١ ، ، الا أن يكون في التصريح مصلحة راجحة كقوله تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } .

[النور : ٢ ، .

إكمال الإكمال ١ / ١٢٤ .

(٦) في ت : ثبا هريرة ، وأظنه الصواب .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعاً ٢٦٥
"فَلَهُمْ" .

٥٣ - (٣٢) حدثنا إسحق بن منصور ، أخبرنا معاذ بن هشام ، قال : حدثني أبي ،

عَنْ قَتْلَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ ، قَالَ : " يَا مُعَاذُ قَالَ : لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ .

قَالَ : " يَا مُعَاذُ " قَالَ : لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ .

قَالَ : " يَا مُعَاذُ " .

قَالَ : لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ - قَالَ : " مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَنْ وَزرائه وخاصته ، وعرض النصائح له وإن لم يستشرهم ، وفيه توقيف [أمثال] (١) هؤلاء لما لم ينفذ بعد من أوامره حتى يعرضوا عليه مآظهم ورأوه في ذلك من رأى ، ورجوع الإمام إلى ما رآه من الصواب في ذلك ، وأن النبي - عليه السلام - في أمور الدنيا كان يأخذ باجتهاده ويرجع عن رأيه فيها أحياناً إلى رأى غيره (٢) كما فعل في تلقيح النخل (٣) ، وفي النزول ببدر (٤) وفيما هم به من مصالحة [الأحزاب] (٥) ، ولا خلاف في ذلك .

واختلف العلماء هل كان يجتهد برأيه في الشرعيات فيما لم تنزل عليه فيه شيء أم لا ؟ وهل هو معصوم في اجتهاده أو هو كسائر المجتهدين ؟ والصواب جواز الاجتهاد له ووقوعه منه ، وعصمته فيه على كل حال ، وقد قال تعالى : { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ الْأَسْبَاطِ بِمَا رَأَى اللَّهُ } (٦) ، ودلت الآثار الصحيحة / على اجتهاده في نوازل ، وحكمه فيها برأيه كقصة أسرى بدر (٧) ، وأما كونه أبداً مصيباً في اجتهاده في ذلك - على القول بأن كل مجتهد مصعب - الذى هو الحق والصواب ، أو على المذهب الآخر (٨) ، فإن اجتهاده أصل من أصول الحق ؟ وركن من أركان الشريعة الذى يجتهد المجتهدون في الاستنباط منها والقياس عليها ،

ويكون خطؤهم وصوابهم بقدر توفيقهم إلى فهمها ومعرفتهم بمرائه - عليه السلام - فيها ، فكيف يتصور الخطأ عليه في ذلك ومخالفة الصواب ، وإنما ألحق والصواب مافعله ، إنما الشرع ما اجتهد فيه ، وقد تفصّلنا هذا الباب في القسم الرابع من كتاب الشفا (٩) .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في ت : عمر .

(٣) يعنى بذلك ما أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ١٨٣٥ / ٤ عن موسى بن طلحة عن أبيه ثأن النهى عن التلقيح نم الرحوع في رأده -

(٤) يثير إلى ما رواه ابن إسحق ١ / ٦٢٠ في شأن مشرة الحباب على رسول الله مجبجماً بيد .

(٥) ساقطة من ق .

والذى مم به له في مصالحته للأحزاب ثم عاد عن رأيه بعد أن شاور السعدين ، أخرجه أيضاً ابن ! حاق في السيرة ٢ / ٢٢٣ - (يلا) النساء : ١٠٦ .

(٧) وذلك في مشاورته غيبي! أصحابه فيهم واختياره ل ال رأى أبى بكر - رض الله عنه .

(٨) وهو أن المصجب واحد .

يا قلت .

بل هو في القسم الثالث بالباب الأول ٢ / ٧٤٥ -

١٩ / ١

٢٦٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعاً أَفْلاً أَخْبَرُ بِهَا النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ؟ قَالَ : (إِذَا يَتَكَلَّمُوا فَأَخْبَرَ بِهَا مَعَايِلًا عِنْدَ مَوْتِهِ ، تَاعْتَمًا .

٥٤ - (٣٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ - قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ ، عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيتُ عَتَبَانَ ، فَقُلْتُ : حَدِيثُ بَلْغَى عَنْكَ .

قَالَ : أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَبَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ فِي مَنْزِلِي ، فَأَتَّخِذَ مُصَلًى .

قَالَ : فَأَتَى النَّبَى (صلى الله عليه وسلم) وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَدَخَلَ وَهُوَ يُصَلِّيُ فِي مَنْزِلِي ، وَأَصْحَابُهُ يُحَدِّثُونَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ أَسْنَدُوا عَظَمَ ذَلِكَ وَكَبَّرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دَخْشَمٍ .

قَالُوا : وَدُّوا أَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ فَهَلَكَ ، وَودُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الصَّلَاةَ وَقَالَ : (أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؟) .

قَالُوا : إِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَمَاهُوَ فِي قَلْبِهِ .

قَالَ : أَلَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَيَدْخُلُ الثَّارَ ، أَوْ تَطْعَمَهُ لَمَّا .

قَالَ أَنَسٌ : فَاعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ ، فَقُلْتُ لِابْنِي : كُتِبَتْهُ .

فَكُتِبَتْهُ .

وفيه من الفقه قول الرجل للآخر : بأبى أنت وأُمى ، وقد كرهه بعض السلف وقال : لا يُفْذَى بِمُسْلِمٍ ، والأحاديث الصحيحة تدل على جوازه ، كان المفدى بهما مسلمين أو غير ذلك ، كانا حين أو ميتين .

وفيه جواز قول الرجل للرجل في الجواب عند دعائه له لبيك وسعديك ، ومعنى لثيك : إجابة لك بعد إجابة ، وقيل : لزوماً لطاعته وعاء بعد لزوم ، وسعديك : أى إسعاداً لك بعد إسعاد .

وقيل : لبيك مداومة على طاعتك ، وسعديك : أى مساعدة أوليائك عليها .

وقال سيبويه : معناه : قرباً منك ومتابعة لك ، من ألب فلان على كذا إذا داوم عليه ولم يفارقه ، وأسعد فلان فلاناً على أمره وساعده ، قال : و(فا استعمل في حق الله تعالى فعناه : لا أناى عنك في شيء تأمرني به وأنا متابع أمرك وإرادتك .

وقوله في حديث ابن الدُخْشُم : (ليس يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ؟) فقالوا : [إنه] (١) يقول فلت وما هو في قلبه فقال (صلى الله عليه وسلم) : لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فيدخل النار) [الحديث] (٢) ، قال الإمام : إن احتجت به الغلاة من المرجئة في أن الشهادتين تنفع دان لم تُعْتَقَدْ بالقلب ، قيل لهم : معناه : أنه لم [يصح] (٣) عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ما حكوا عنه من أن فلك ليس في قلبه ، والحجة في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهو لم يقل ذلك ولم يشهد به عليه .

(١ - ٣) من المعلم .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٢٦٧ ٥٥ - (...) حثني أبو بكر بن نافع العبدى ، حدثنا بهز ، حد ، شأحماد ، حدثنا ثابت ، عن أنسبى ، قال : حدثني عتبان بن مالك ، أنه عمى .
فأرسل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : تعال نخط لى مسجدا فجاء رسول الله كله "وجاء قومه .

وَنَعَتْ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ : قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : " أَلَا تَرَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ (١) ، فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تُخْرِسُ غَلَاةَ الْمَرْجُئَةِ ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَفَعَلَ عَتَبَانُ [بَنُ مَالِكٍ] (٢) وَطَلَبَهُ لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِلصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ لَعُذْرَهُ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ ، وَلِيَحْصَلَ لَهُ الْفَضْلُ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ رَسَمَ لَهُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] (٣) [وَصَلَى فِي بَيْتِهِ بَعْضَ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةِ قَوْمِهِ وَإِنْ كَانَ أَمَامَهُمْ] (٤) لَعُذْرُ (٥) بَصْرِهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الْنَهْوِضِ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِهِ إِذَا كَانَ السَّيْلُ وَالظَّلَامُ ، كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ (٦) .

وفيه : إباحة مثل هذا العذر التخلف عن الجماعة ، دإباحة التحدث مع المصلين فى غير المساجد | ما لم يكن المحدثان عن يمين المصلى وعن شماله [(٧) لقوله : (فهو يصلى وأصحابه يتحدثون " ، وقد وقع فى هذا الحديث من طرق كثيرة (أن النبى (صلى الله عليه وسلم) أثم بأهل الدار) (٨) فلعل حديثه وصلاته هذه كان فى حين آخر غير الصلاة التى أهم فيها ، أو يكون أثم بجماعة

(١)

البخارى في صحيحه ، كالصلاة ، بالمساجد في البيوت ، وصلى البراء بن عازب في مجده في داره جماعة ، ولفظه فيه : فقال قائل منهم : أين مالك بن الدُخَيْشِن أو ابن الدُخَشِن ؟ فقال بعضهم : ذلك منافق ، لا يحبُّ الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : لا تنقل ذلك ، ألا تراه قد قال : لا إله إلا الله ، يريدُ بذلك وجه الله ؟ " قال : الله ورسوله أعلم .

قال : فإنا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين ، قال رسول الله لمجيهاً : أفإن الله حرّم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ، ١ / ١١٦ .

وبقريب من اللفظ الذى ساقه القاضى أخرجه البخارى من حديث محمود بن الربيع قال : سمعت عتبان بن مالك الأنصارى ثم أحد بنى سالم قال : غدا على رسول الله لمجيباً فقال : ١ لن يوافق عبد يوم القيامة يقول : لا اله الا الله يبتغى بها وجه الله إلا حرم الله عليه النار) كالأدب ، بالعمل الذى يبتغى به وجه الله ٨ / ١١١ ، كذلك أخرجه فى كالديات ، بما جاء فى المتأولن بتقديم وتأخير ٩ / ٢٣ .

ومالك بن الدُخْشَم بن مالك بن الدُخْشَم بن غنم بن عوف بن عمرو بن عوف .
قال ابن عبد البر بعد

أن ساق قول ابن إسحق وموسى والواقدي أنه شهد العقبة : لم يختلفوا أنه شهد بدرًا ومابعدا من المثل الد ، وهو الذي أسري يوم بدر
سهيل بن عمرو : الاستيعاب ٣ / ١٣٥٠ -

(۲) من ق .

(۳) سقط من ت .

(٤) سقط من اضل ت ، واستدرك بالهامية مكرراً للفظين الآخرين .
(٥) في ت : بعذر .

(٦) وهي ماجأت بها رواية البخارى الأولى الابقة ولفظها : (ثَنُ عُبَّانُ بن مالك وهو من أصحاب رسول الله لمجيباً ممن شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله لمجيباً فقال : يارسول الله ، قد أنكرت بصرى ، وأنا أصلى لاقومى ، فإذا كنت الأمطار سال الوادى الذى بينى وبينهم ، لم أستطع أن أتى مجلسهم فأصلى بهم ٠٠٠) الحديث ، وكذا ابن ماجه ١ / ٢٤٩ ، الطياللى ١٧٤ .

(٧) جاءت فى إكمال الإكمال : ما لم يكن أحد المتحدثين عن يمينه والآخر عن شماله ١ / ١٢٦ .

(٨) لم أقفز عليه بهذا اللفظ ، وقد أخرجه البخارى وأحمد واللفظ للبخارى .

أ فقام وصفنا خلفه ، ثم سلم وسلمنا حيئ سلم ، كالصلاة ، بمن لم يرد السلام على الإمام ٢١٣ / ١ ، أحمد فى المسند ٤ / ٤٤ .
شه ٣ / ب

٢٦٨ كتاب الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً
من كان على طهارة ، وجلس قوم يتحدثون .

ففى تلك الزيادة أن الإمام أحق بالإمامة من صاحب الدار ومن كل من حضر ، وقد ترجم عليه البخارى بإمامة الزائر (١) ، وقد جاء فى الحديث النهى عن ذلك وعن أن يؤم الرجل فى سلطانه ، وأن صاحب الدار ، أحق بالإمامة (٢) ، لكنه حق له ، فإن تركه وقدم غيره جاز ذلك ، بل يستحب له أن يُقَلَّم أفضل من حضر ، فإن لم يفعل وكان ممن تجوز امامته كان أولى ، إلا أن يحضر الإمام أو أبو رب المنزل ، أو عمه ، وهما ممن يصلح إمامتهما ، فهؤلاء أولى منهم ، والنبي - عليه السلام - هنا هو الإمام ، وهو المدعو ليصلى ويتقدم ، فلا حجة فيه لترجمة البخارى الا على تخصيص عموم الحديث .

وفيه جواز الصلاة جماعة فى المنزل وفى النوافل ، وجواز التنبيه على أهل الريب فى الدين والمتهمين فيه ، على طريق النصيحة للمسلمين وإمامهم ، وذلك لما رأوا من تخلف هذا عنهم فى موطن مشهود كثير البركة ، ولا ظهر عنه من الاغتياب به والفرح بوصول النبي - عليه السلام - / إلى دارهم والاستكثار منه ، والمبادرة إلى لقيه ، والسلام عليه بما (٣) يجب ، مع مارأوا منه قبل هذا من الصغور إلى المنافقين ، كما ذكر فى هذا الحديث من غير هذا الطريق (٤) ، فقوى سوء ظنهم به ، واشتد غيظهم عليه ، ولكنه لما كان عند النبي - عليه السلام - من أهل الشهادتين ، وممن لم يظهر منه نفاق لم يسقط صحة الظاهر لربية الباطن ، بل (٥) قد قال - عليه السلام - فى رواية البخارى : " ألا تراه قال : لا إله إلا الله يبتغى بها وجه الله) .

وقوله : (فيدخل النار) : على ماقدمناه من الحكم على الظاهر وحسن الظن بكامل إيمانه وصحة إسلامه ، فلا يدخلها بالوفاء بحق الشهادتين ، إذ كان ذلك فى أول الإسلام وتخفيفه (٦) وقبل نزول الشدائد (٧) والأوامر والنواهي ، أو دخول خلود ، وكذلك تأويل اللفظ الآخر : (فتطعمه النار) أو يكون تطعم جميعه ، لما جاء أن أهل التوحيد لا تأكل النار جملة أجسادهم وأنها تتحاشى عن مواضع يتجودهم وقلوبهم ودارات وجوههم ومواضع من

(١) فى الكتاب السابق ، بإذ رار الإمام قوماً فأمهم ١ / ١٧٥ .

(٢) من ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) فيما أخرجه الترمذى والنسائى وأحمد من حديث أبى مسعود البدرى الأنصارى : الأيؤم الرجل فى أهله ولا فى سلطانه ، ولا يجلس على تكريمته إلا ببدنه " الترمذى ، كالأدب ، ب ٢٤ ، والنسائى ، كالإمامة ، باجتماع القوم وفيهم الوالى ٢ / ٧٧ ، أحمد فى المسند ٤ / ١١٨ ، قال الترمذى :
" هذا حديث حسن صحيح) ٥ / ٩٩ .

وراجع ما أخرجه أبو داود ، كالصلاة ، بإمامة الزائر ١ / ١٤ ، ومعالم الق ١ / ٣٠٨ ، أبو عوانة ٢ / ٣٦ ، الطبرانى فى الكبير ١٧ / ٢٢٥ .

(٣) فى الأصل : ما يجب .

(٤) من ذلك ما أخرجه أحمد من حديث عتبان : (وتخلف رجل مهم يقال له مالك بن الدخشن ، وكان يزين بالنفاق) وفى الحديث الآخر له : (أما نحن فنرى وجهه وحديثه إلى المنافق " ٤ / ٤٤ .

(٥) في ال الصل رست : بلى .

(٦) في الأصل .

نخفيه .

(٧) في الأصل : التشديد .

كتاب الإيمان / باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً مالك بن الدخشم ، ثم ذكر نحو حليث سليمان بن المغيرة .
٢٦٩

أجسادهم ، كما نص في الحديث (١) .

وقوله : (فتغيب رجل منهم يقال له : مالك بن الدخشم) : هكذا رواية العذرى والجماعة ، ورويناه من طريق السمرقندى : " فنتعت) وهو وهم ، والـ"ول الصواب بدليل افتقاده في الأحاديث الآخر .

وقولهم في بعض الروايات : ابن مالك بن الدخشم ، ورويناه في الأم بالميم مكبرا /

وجاء مصغراً في رواية السمرقندى في حديث ائى بكر بن نافع ، ورويناه بالنون أيضاً مكان الميم مكبراً ومصغراً في غير الأم (٢) .

وقوله : (وأُسندوا أعظم) (٣) ذلك وكبره ! : أى جل حديثهم ، بمعنى عظم المتقدم ، قال الخليل : كبر كل شىء معظمه ويقال : بالكسر أيضاً ، قال الله تعالى : { وَاللّٰى تَوَلّٰى كِبْرَهُ مِنْهُمْ } (٤) وقيل : الكبر الإ ٣ كأ الآية (٥) .

(١) من ذلك ما أخرجه البخاركا وابن ماجه وأحمد في المند - واللفظ للبخاركا - وهو جز حديث له ول الحمد : " فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود ثا ، كالآذان ، بفضل السجود ١ / ٢٠٤ ، أحمد

في المند ٢ / ٢٩٣ ، لفظ ابن ماجه : (تاكل النار ابن آدم إلا أثر السجود ، حرم الله على النار أن تأكل

أثر السجود لما ، كالزهد ، بصفة النار ١٤٤٦ / ٢ .

٢٠١١ (11) باب الدليل على أن من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً

٢٠١٢ (12) باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء ، وكونه من الإيمان

(٢) وهى ماجأت من رواية البخاركا وأحمد في المند كما سبق قريباً .

(٣) ساقطة من ال الصل ، واستدركت بالهامة بسهم ، واثبت من ت .

(٤) النور : ١١ .

(٥) وقيل : ابتدأ به ، وقيل .

الذى كان يجمعه ويذيعه ويشيعه ، قاله الحافظ ابن كثير وقال : والاكثر على أن المراد بذلك إنما هو عبد الله بن ابى بن سلول قبحه الله ولعنه .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٢٥ .

وجأ في اللسان - يقال : كبر كبراً إذا أفرط .

١٩ / ب

٢٧٠

كتاب الإيمان / باب الدليل على ال من رضى بالله ربا ... إلخ

(١١) باب الدليل على أن من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً

وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا فهو مومن ،

وإن ارتكب المعاصى الكبائر

٥٦ - (٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، وَبِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا) -

وقوله - عليه السلام - : (ذاق طعم الإيمان دا الحديث : معناه : صح إيمانه ، واطمأنت به نفسه ، وخامر باطنه ، لابن رضاه بالله رباً ، وبمحمد نبياً وبالإسلام ديناً دليل ثبوت معرفته ونفاذ بصيرته بما رضى به من ذلك ومخالطة بثأشته قلبه ، وهذا كالحديث الآخر : (وجد حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما) الحديث (١) ، وذلك أن الإنسان إذا رضى أمراً واستحسنه سهل عليه أمره ، ولم يشق عليه شيء منه ، فكذلك المؤمن إذا دخل قلبه الإيمان ، سهلت عليه طاعات ربه ولذت له ، ولم يشق عليه معاناتها . (١) في جميع الأصو (، غفاق : سواه ، والمثبت من ق ، وهو الذى جاءت به الروايات الصحيحة ، والحديث سيرد قريباً إن شاء الله)
أطه برقم (٤٣ / ٦٧) .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ عَدَدِ شُعْبِ الْإِيمَانِ وَأَفْضَلِهَا وَأَدْنَاهَا ...

إلخ
٢٧١

(١٢) باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها
وفضيلة الحياء ، وكونه من الإيمان

٥٧ - (٣٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ! قَالَ : (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً ، وَأَحْيَاءُ شُعْبَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ) .
٥٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، ضُتِلَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سَهْلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً - فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ) .

٥٩ - (٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا :

وقوله - عليه السلام - : (الإيمان بضع وسبعون شعبة) : البضع والبضعة أ واحد [(١) بكسر الباء ، ويقال بفتحها أيضاً فيهما ، [فأما من اللحم] (٢) فالبضعة بالفتح لا غير ، وهو القطعة من الشيء والفرقة منه ، واستعملت العرب البضع فيما بين الثلاث إلى العشر وقيل : من ثلاث إلى التسع .

وقال الخليل : البضع سبع ، وقيل : هو ما بين اثنين إلى عشرة وما بين اثنين عشرة إلى عشرين ، ولا يقال : في أحد عشر ولا اثنين عشر ، وقال أبو عبيدة : هو ما بين نصف العقد ، يريد من واحد إلى أربعة ، والشعبة أيضاً المطة من الشيء والفرقة منه ، ومنه شعب الإيمان وشعب (٣) القبائل ، وشعبها الأربع ، وواحد شعوب [القبائل] (٤) شعب الفتح ، وقيل : بالكسر ، وهم القبائل العظام ، وشعب (٥) الإللاء أيضاً صدعه بالفتح ، ومنه قوله في الحديث : (واتخذ مكان الشعب سلسلة) (٦) ، قال الخليل : الشعب الاجتماع والشعب الافتراق ، وقال الهروي : هو من الأضداد (٧) ، وقال ابن دريد : ليس كذلك لكنها لغة لقوم ، فمراده والله أعلم : أنه سبع وشعوب

(١) ساقطة من الأصل - (٢) في الأصل : وأما اللحم .

(٣) في الأصل : وشعوب .

(٤) من ق .

(٥) في ت : وشعبة .

(٦) جزء حديث ، أخرجه البخاري ، كالتس ، بما جاء في بيوت أزواج النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ٩٩ / ٤ عن أنه ولفظه : " أن

قدح النبي (صلى الله عليه وسلم) انكسر ، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة) .

(٧) وكذلك ابن السكيت ، قال : إنه يكون بمعنيين ، يكون إصلاحاً ، ويكون تفريقاً .

٢٧٢ كتاب الإيمان / باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها ...

إلخ حد - ننا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، سَمِعَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلًا يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ ، فَقَالَ : (الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ لَمَّا .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَعِظُ أَخَاهُ .

خصلة ، وقد تقدم أن أصل الإيمان في اللغة : التصديق وفي عرف الشرع : تصديق القلب واللسان ، وظواهر الشرع تطلقه على الأعمال كما وقع هنا : (أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله وأنها إمارة الأذى عن الطريق) ، وقد منا أن تمام الإيمان بالأعمال وكأله بالطاعات ، ! إن التزام الطاعات وضم هذه الشعب من جملة التصديق ودلائل عليه ، وأنها خلق أهل التصديق ، فليست خارجة عن اسم الإيمان الشرعي ولا اللغوي ، وقد نبه - عليه السلام - على أفضلها بالتوحيد المتعين على كل مسلم ، والذي لا يصح شيء من هذه الشعب إلا بعد صحته ، وأدناها ما يتوقع ضرره بالمسلمين من إمارة الأذى عن طريقهم دن لم يقع الأذى بعد ، وبقي بين هذين الطرفين من أعداد أبواب الإيمان ما لو تكلف حصرها بطريق الاجتهاد وتعيينها بغلبة الظن إلى حصر عدته (١) [لا يمكن] (٢) ، وقد أشار إلى نحو هذا بعد من تقدم ، وعليه بنى الفقيه إسحق بن إبراهيم القرطبي كتابه المسمى بالنصائح ، ولكن القطع أن تعيين مانقحه الاجتهاد وترتيبه على تلك الأبواب هو مراد النبي - عليه السلام - يصعب ، ولن يعدم من يرتب ترتيباً آخر ، ويدخل بعض الأبواب في بعض ، ويفصل بعض الأقسام من بعض ، والله - عز وجل - أعلم ، ولكنه قد جاء في الأحاديث النص على [بعض] (٣) تلك الشعب كما سيأتي ، ووقع في الأم في حديث زهير الشك في سبعين أو ستين ، وكذلك وقع ، في البخاري من رواية أبي زيد المروزي أول الكتاب : (ستون) (٤) .

والصواب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرواة : [سبعون] (٥) ، ولا يلزم معرفة تعيينها ، ولا يقدر جهل ذلك في الإيمان ، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة محققة ، والإيمان بأنها هذا العدد من الحديث واجب على الجملة وتفصيل تلك الأصول وتعيينها على هذا العدد يحتاج إلى توقيف .

وقوله : (والحياء شعبة من الإيمان) ، قال الإمام : إنما كان الحياء وهو في الـ"كثير غريزة من الإيمان الذي هو اكتسابٌ لأن الحياء يمنع من المعصية كما يمنع الإيمان منها ، والحياء هاهنا ممدود من الاستحياء .

(١) بعدها في الأصول : عليه السلام .

أغلب الظن عندي أنها عبارة مقحمة .

(٢ ، ٣) سقطتا من ق .

(٤) البخاري في الصحيح ، كالأيمان ، بأمور الإيمان ١ / ٩ ، وكذلك أخرجه النسائي في المجتبى ، كالأيمان وشرائعه ، بذكر شعب الإيمان ٨ / ٩٦ .

(٥) جاءت العبارة فيما نقله الإمام النووي بالمطبوعة : " وستون) وهو وهم .

نوى على ملم ١ / ٢٠٨ ! .

الشعب .

كتاب الإيمان / باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها ...

إلخ

٢٧٣

٦٠ - (٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ

؛ قَالَ .
 سَمِعْتُ أَبَا السَّوَارِ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ : " الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ " ،
 فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ : إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْحِكْمَةِ : أَنَّ مِنْهُ وَقَارًا وَمِنْهُ سَكِينَةٌ .
 فَقَالَ عِمْرَانُ : أَحَدَّثَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عِيصَاتِهِ وَتُحَدِّثُنِي عَنْ صُحُفِكَ .
 ٦١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا - نَحْنُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ إِسْحَقَ - وَهُوَ
 ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ ؛ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَفْطٍ مِنَّا ، وَفِينَا بُشَيْرٌ
 قَالَ الْقَاضِي : الْحَيَاءُ أَحَدُ الشُّعْبِ الْمَحْصُورَةِ ، فَهَذَا مِنْ [أَلِ الْعِدَادِ الْمَحْصُورَةِ بِالنَّصِّ] (١) ،
 وَقَدْ يَعِدُ الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَعْنَى التَّخَلُّقِ وَالتَّزَامِ مَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ وَيُحْمَدُ مِنْهُ ، فَرُبَّ حَيَاءٍ مَانِعٍ مِنَ الْخَيْرِ مُجْبِنٍ عَنْ قَوْلِ الْحَقِّ ، وَفَعَلَهُ
 مَذْمُومٌ ، وَرُبَّ حَيَاءٍ عَنِ الْمَأْثَمِ وَالرَّذَائِلِ مَأْمُورٌ بِهِ يَجَازِي عَلَيْهِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : أَلْكَلَ دِينَ خَلْقٍ ، وَخُلِقَ الْإِسْلَامُ الْحَيَاءَ
 (٢) .
 وَكَانَ الْحَيَاءُ مِنَ خَلْقِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) .
 وَقَدْ يَكُونُ الْحَيَاءُ فِي بَعْضِ النَّاسِ غَرِيزَةً وَطَبْعًا جَبَلٌ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى قَانُونِ الشَّرِيعَةِ وَحَيْثُ يَجِبُ يَحْتَاجُ إِلَى اكْتِسَابِ وَنِيَّةٍ
 وَعِلْمٍ .
 وَقَدْ يَكْتَسِبُهُ مَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَيَتَخَلَّقُ بِهِ ؛ وَلِهَذَا كَلَهُ قَالَ : (الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ) .

٢٠١٣ (13) بَابُ جَامِعِ أَوْصَافِ الْإِسْلَامِ

٢٠١٤ (14) بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَيُّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ

وَقَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ لِبُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ لَمَّا حَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ بُشَيْرٌ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ : إِنْ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ وَمِنْهُ
 ضَعْفٌ : أَحَدَّثَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَتُعَارِضُ فِيهِ وَتُحَدِّثُنِي عَنْ صَحِيفَتِكَ .
 وَغَضَبُهُ عَلَيْهِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حَتَّى شَهِدَ لَهُ الْحَاضِرُونَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، حَمَايَةً أَنْ يَذْكَرَ مَعَ السُّنَّةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا أَوْ تَعَارِضُ بِغَيْرِهَا مِمَّا
 يَخَالِفُهَا ، لِقَوْلِهِ : (وَمِنْهُ ضَعْفٌ) ؛ وَلَثَلَا يَتَطَرَّقُ مِنْ أَفَى ، (٣) قَلْبُهُ رَيْبٌ إِلَى مِثْلِ هَذَا .
 وَأَبُو نُجَيْدٍ - الْمَذْكُورُ هُنَا - هِيَ كُنْيَةُ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِيِّ بَضْمِ النُّونِ وَفَتْحِ الْجِيمِ أَمْصَغَرًا [(٤)] وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ .
 وَمَعْنَى تَعَارِضِهِ : أَحْمَا يَأْتِي بِمَقَالٍ يَضَاهِيهِ ، وَيَعْتَاضُ عَلَيْهِ بِمَا يَخَالِفُهُ .
 (١) فِي أَلِ الصَّلِ .
 الْعِدَدُ الْمَحْصُورُ .
 (٢) مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ، كَحَسَنِ الْخَلْقِ ، بِمَا جَاءَ فِي الْحَيَاءِ ٢ / ٩٠٥ .
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .
 رَوَاهُ جَمْهُورُ الرِّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ مَرْسَلًا -
 (٣ ، ٤) سَقَطْنَا مِنَ الْأَصْلِ .
 ٢٧٤
 كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ عَدَدِ شُعْبِ الْإِيمَانِ وَأَفْضَلِهَا وَأَدْنَاهَا ... إلخ
 ابْنُ كَعْبٍ ، خَلَقْنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ !) .

قَالَ : أَوْ قَالَ : (الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ) ، فَقَالَ ثُيَيْبُ بْنُ كَعْبٍ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارًا لِلَّهِ ، وَمِنْهُ ضَعْفٌ .

قَالَ : فَغَضِبَ عُمَرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ ، وَقَالَ .

الَا أَرَانِي أَحَدُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَتُعَارِضُ فِيهِ ؟ قَا : فَأَعَادَ عُمَرَانُ الْحَدِيثَ .

قَالَ : فَأَعَادَ بُشَيْرٌ ، فَغَضِبَ عُمَرَانُ .

قَالَ : فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ : إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نُجَيْدٍ ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ .

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ جُحَيْرَ بْنَ الرَّيِّعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ ، عَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنِي ، عَنْ الثَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ .

وقوله : (يعظ أخاه في الحياء) : أى يؤنبه ويقيح له كثرته ، وأنه من العجز وينهاه عنه ، ولذلك قال : (دعه ، فإن الحياء من الإيمان) ، ولم يقل مسلم : (دعه) ، وقاله البخارى (١) ، أى إنما فعله خيرٌ كله ، كما قال في الحديث الآخر ، فلم يأت ما يُزجر عليه ويلام فيه .

(١) في الصحيح ، كالأدب ، بالحياء ٨ / ٣٥ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ جَامِعِ أَوصَافِ الْإِسْلَامِ

(١٣) بَابُ جَامِعِ أَوصَافِ الْإِسْلَامِ

٢٧٥

٦٢ - (٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَرٍّ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا ، لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ : غَيْرَكَ - قَالَ : (قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ، فَاسْتَقِمْ لِمَا .

وقوله - عليه السلام - للذى سأله : (قل امتن بالله ثم استقم) (١) : هذا من جوامع كلمه - عليه السلام - وهو مطابق لقوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا } (٢) أى : وحدوا الله وآمنوا به ، ثم استقاموا فلم يحيدوا عن توحيدهم ولا أشركوا به غيره والتزموا طاعته إلى أن توفوا على ذلك .

وعلى ما قلناه أكثر المفسرين من الصحابة فمن بعدهم وهو معنى الحديث ، إن شاء الله تعالى .

قال عمر بن الخطاب : استقاموا والله على طاعة الله ، ولم يروغوا وروغان الثعالب (٣) .

(١) هذه رواية أحمد ٤ / له ٣ .

(٢) "الاحقاف" : ١٣ .

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره من حديث الزهري بلفظ : ٩ استقاموا والله لله بطاعة (٢٤ / ٧٣ ، وانظر : تفيير القراق العظيم ٧ / ١٦٥ .

٢٧٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَيِّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ

(١٤) بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَيِّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ

٦٣ - (٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ

رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَى الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : (تَطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ " .

٢٠١٥ (15) باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان

٦٤ - (٤٠) وحديثنا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرَحِ الْمَصْرِيِّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ .

إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَيُ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ ؟ قَالَ : (مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ لَمَّا

٦٥ - (٤١) حدثنا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَاصِمٍ ، قَالَ عَبْدٌ : أُنَبِّأُكَ أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزَّبِيرِ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) للسائل : أَى الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : (تَطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى

من عرفت ومن لم تعرف) : معناه : أَى خصال الإسلام خير ، وهذا حفظ منه (صلى الله عليه وسلم) على تأليف قلوب المؤمنين ، وأن أفضل خلقهم الإسلامية ألفة بعضهم بعضاً ، وتحبهم وتو الصم ، واستجلاب ما يؤكد ذلك بينهم بالقول والفعل ، وقد حفظ (صلى الله عليه وسلم) على التحاب والتودد وعلى أسبابهما من التهادى ، وإطعام الطعام ، وإفشاء السلام ، ونهى عن أضدادها من التقاطع ، والتدابير ، والتجسس ، والتحسس ، والنميمة ، وذى الوجهين .

والألفة أحد فرائض الدين وأركان الشريعة ونظام شمل الإسلام .

وفى بذل السلام لمن عرفت ولمن لم تعرف إخلاص العمل فيه لله تعالى لا مصانعة ولا ملقاً ، لمن تعرف دون من لا تعرف ، وجاء فى الحديث : (إن السلام آخر الزمان يكون معرفة) .

وفيه مع ذلك استعمال خلق التواضع وإفشاء شعار هذه الأمة ، من لفظ السلام ومن قوله : " أفشوا السلام بينكم ، .

وقوله : (تقرا السلام على من عرفت ومن لم تعرف) : أَى تُسَلِّم .

قال أبو حاتم : تقول : اقرأ عليه السلام وأقرئه الكتاب ولا تقول : أقرأه السلام إلا فى لغة سوء ، إلا أن يكون مكتوباً فتقول : أقرأه السلام ، أَى جعله يقرأه .

وقوله : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) : أَى الكامل الإسلام والجامع

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَى أُمُورِهِ أَفْضَلُ ٢٧٧ ٦٦ - (٤٢) وحديثنا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا

أَبُو بَرَّةَ يُقِي عِبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَرَّةَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِي بَرَّةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَى الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : (مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) .

وَحَدَّثَنَا - نَبِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيُّ ، حَاتِنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَى الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

لخصاله من لم يؤذ مسلماً بقول ولا فعل .

إذا أكثر الأفعال بالأيدي ، فأضيفت عامتها إليها .

وهذا من جامع كلامه ، وفصيحته ، ومحاسنه ، ولا يفهم من هذا أن من ليس بهذه الصفة ليس بمسلم .

وهو كما يقال : المأل الإبل ، والناس العرب ، على التفضيل لاعلى الحصر ، وجوابه بعد هذا بأن هذا الضل الإسلام ، وقد تقدم في الحديث الآخر جواب آخر دل أنه (صلى الله عليه وسلم) أجاب كل واحد من السائلين بما رآه أنفع له ، وأخص به ، وقد يكون ظهر من أحدهما كبر دإمسك وانقباض عن الناس ، فأجابه بما في الحديث الأول من إطعام الطعام وإفشاء السلام ، وظهر من الآخر قلة مراعاة ليد له ولسانه فأجابه بالجواب الآخر ، أو يكون (صلى الله عليه وسلم) تخوف عليهما ذلك ، أو كانت الحاجة في وقت سؤال كل واحد منهما للعامة أمس بما جاب به .

٢٧٨
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ خِصَالٍ مِنْ اتَّصَفَ بِهِنَ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ

(١٥) بَابُ بَيَانِ خِصَالٍ مِنْ اتَّصَفَ بِهِنَ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ
٦٧ - (٤٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ .
قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ أَثُوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ ؛ مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا دُثْرَهُ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَنَهُ اللَّهُ مِنْهُ ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ لَمَّا .

لَمَّا - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ؛ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ ، مَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِمَا يَكُونُ لَهُ ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي أَهْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَنُوا لَهُ مِنْمَلًا .
وقوله : (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان) الحديث ، هو بمعنى الحديث المتقدم :

(ذاق طعم الإيمان) ، وذلك أنه لا تتضح محبة الله ورسوله حقيقة ، والحب للغير في الله وكره الرجوع إلى الكفر ، إلا لمن قوى [بالإيمان يقينه] (١) ، واطمأنت به نفسه ، وانشرح له صدره ، وخالط ثمة ولحمه ، وهذا هو الذي وجد حلاوته .
والحب في الله من ثمرات الحب لله .

ومعنى حب العبد لله : استقامته في طاعته ، والتزامه أوامره ونواهيه في كل شيء ولهذا
قال بعضهم : المحبة مواطاة القلب على ما يرضى الرب ، فيحب ما أحب ويكره ما كره .

واختلفت عبارات المتكلمين في هذا الباب بما لا يؤول إلى اختلاف إلا من حيث اللفظ والالتفات إلى أسباب المحبة أو إلى ثمراتها ، وبالجملة [فاصل] (٢) المحبة الميل لما يوافق الحمث والله - جل اسمه - منرة عن أن يميل أو يمال إليه (٣) ، وأما المحبة للرسول فيصح منه الميل ؛ إذ ميل الإنسان لما يوافقه إما لأنه يستلذه ويستحسنه كميله للصورة الجميلة

(١) في الأصل : الإيمان في يقينه ، والمثبت من ت .
(٢) من ق .

(٣) قال الأبى : والذي يتره الله - سبحانه - عنه إنما هو الميل إليه في الحق لإشعاره بالجهة والمكان ، وليت المحبة في الحق ، و(ثما) هى ميل القلب ، وميل القلب إلى الشيء إثاره له ، ولا يمتنع أن يتعلق ذلك به تعالى كما يتعلق به العلم الآن والرؤية في الآخرة ١٠ / ١٤٣ .

ثم إن الطاعة ثمرة المحبة ، ولا يفسر الشيء بثمرته ، قال السنوسى : وما سلكه القاضى هو مذهب إمام الحرمين ، وما سلكه الأبى هو مختار المقترح .

السابق ومكمل الاكمال ١ / ١٤٣ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ خِصَالٍ مِنْ اتَّصَفَ بِهِنَ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ ٢٧٩ (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنبَأَنَا النَّضْرُ بْنُ شَيْلٍ ، أَنبَأَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) (بِخَوْ حَدِيثِهِمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ أَنْ يَرْجِعَ يَهُودِيًا أَوْ نَصْرَانِيًا .

والأصوات الحسان والمطاعم الشبيهة وأشباهها من المستلذات بطواس الظاهرة أو يستلذه بحاسة عقله من المعاني الباطنة الجميلة والأخلاق الرفيعة ، كمحبة الصالحين والعلماء وأهل الفضائل ، والخصال العلية ، وإن لم يرهم ولا قارب زمانهم ، أو ميله لمن يحسن إليه وينعم عليه ، ويدفع المضار والمكاره عنه ، فقد جبلت النفوس (١) على حب من أحصح إلقاء إلياء وهذه المعاني كلها موجودة في حق النبي ككتا ، مُسَبِّهَ حبه لما خُلِقَ عليه مِ ت كمال صورة [الباطن والظاهر] (٢) وكال خلال الجلال ، وجماع (٣) الفضائل ، واحسانه إلى المسلمين بهدايته إياهم إلى الصراط المستقيم ، ودوام النعيم : الإبعاد من الجحيم ، وقد أضرار بعضهم إلى أن هذا متصور في حق الله تعالى ، وحب العبد له على هدر معرفته لجلاله وكال صفاته وتقده عن النقائص ، وفيض إحسانه وأن الكل منه ، وكل جمال وجلال فضاف إليه ، وكل فضل دأجمال فن بسط يديه لا إله غيره .

ومن محبته ومحبة رسوله التزام شريعته ، ووقوفه عند حدوده ومحبة أهل ملته ، وهو

تمام محبته ، فيحب العبد لا يحبه إلا لله ة لأن من إحت شيئا أحت ما حبه ، ومن يحبه ، ومن هو من سببه ، قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (من أحت العرب ميع اي أحهم) (٤) ، لادأ حصل هذا بين المؤمنين حصلت منه الألفة الموجبة للتعاون على البر وإضقيق ، والمزيدة (٥) لأمر الدين والدنيا والمحبة لله والبغض فيه من واجبات إياصلام ظ وهو قول مالك وغيره من [العلماء] (٦) .

(١) في ق : القلوب .

(٢) في ق : الظاهر والباطن .

(٣) في ق : وجميع .

٢٠١٦ (١٦) باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين

٢٠١٧ (١٧) باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير

(٤) الطبراني في الكبير ١٢ / ٤٥٥ ، وابن عدى في الكامل ٨٠٣ / ٢ عن عثمان بن عفان ، والحديث واه بمرة ، أفته من حصن بن عمر الأحمسي ، قال فيه البخاري : منكر الحديث ، ضعفه احمد ، مدم من الكوفة إلى بغداد سائلا يأل ، وقال فيه يحيى بن معين : ليس مء ، وقال ابن المديني : لي بالقوى ، وقال يعقوب ابن سفيان : ضعيف جدا ، ومنهم من تجاوز به الضعف إلى الكذب ، وقال الاجي ولبو زرعة : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : واهى الحديث جدا ، لا أعلم يروى حديث يتابع عليه وهو متروك الحديث ، وقال الترمذي : لي عند أهل الحديث بذال القوى ، وتال النائي : ضعيف ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم .

تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ .

(٥) في ت : والمودة .

(٦) من ق ، وفي بقية النسخ : العلم .

٢٠ / ب

٢٨٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَجوب محبة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

(١٦) باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين ، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة

٦٩ - (٤٤) وحديثي زهير بن حرب ، حل ! ثنا إسماعيل بن علية .
ح وحلفنا شيبان
ابن أبي شيبه ، حلفنا عبد الوارث ، كلاهما عن عبد العزيز ، عن أنس ، قال : قال رسول الله كل ! : لا يؤمن عبد - وفي حديث عبد الوارث : الرخل - حتى أكن أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين .

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَالََةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى كُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالثَّانِيَ أَجْمَعِينَ . وَقَوْلُهُ أَعْلَاهُ السَّلَامُ [(١) : لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ (٢) حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ / وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " أَلْحَدِيثُ] (٣) ، قَالَ الْإِمَامُ : أَخْرَجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ : ثَنَا رَجُلٌ - أَرَاهُ غُنْدَرًا - أَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَالََةَ عَنْ أَنَسٍ . هَكَذَا (٤) عِنْدَ ابْنِ مَاهَانَ ، وَرَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ : ثَنَا ابْنُ مُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ أَقَالَا [(٥) : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، ثَنَا شُعْبَةُ .]

مَجُودُ الْإِسْنَادِ . قَالَ الْقَاضِي : قَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْحَدِيثِ : جَمَعَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَحْتَ لِنَمُظِهِ هَذَا الْهَتْلِيلُ مَعَانِي كَثِيرَةٌ ؛ إِذْ أَقْسَامُ الْمَحَبَّةِ ثَلَاثَةٌ ، مَحَبَّةُ إِجْلَالٍ وَإِعْظَامٍ كَمَحَبَّةِ الْوَالِدِ ، وَمَحَبَّةُ رَحِيَّةٍ وَإِشْفَاقٍ كَمَحَبَّةِ الْوَلَدِ ، وَمَحَبَّةُ مَشَاكَلَةٍ وَاسْتِحْسَانٍ كَمَحَبَّةِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَجَمَعَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَحَبَّتِهِ .

وَهُوَ مِنْ نَحْوِ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي أَسْبَابِ مَحَبَّتِهِ ، وَمِمَّا الْإِشْفَاقُ فِي مَحَبَّتِهِ نَصْرَةَ سَنَتِهِ ،

(١) مِنْ وَ .

(٢) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي ق : (٣) مِنْ ق .

(٥) مِنَ الْمَعْلَمِ .

بِاللَّهِ نَحْيٌ ، وَلَمْ يَرِدْ كَأُطَرِيَّةٍ! مِنْ طَرُقٍ وَسَلَمٍ .

(٤) نَحْيٌ ت : كَذَا .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَجُوبِ مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

إِلخ
٢٨١

وَالذَّبُّ عَنْ شَرِيعَتِهِ ، وَتَمَتُّنِي حُضُورَ حَيَاتِهِ ، فَيَبْذُلُ نَفْسَهُ وَمَالَهُ دُونَهُ .

وَإِذَا تَحَقَّقَ مَا ذَكَرْنَاهُ (١) ، تَبَيَّنَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ

إِلَّا بِتَحْقِيقِ إِنَافَةِ (٢) قَدَرِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَمَنْزِلَتِهِ عَلَى كُلِّ وَالِدٍ وَوَلَدٍ ، وَمَحْسَنٍ وَمُفْضِلٍ ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ هَذَا وَاعْتَقَدَ

سِوَاهُ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ .

(١) فِي ت : مَا ذَكَرْنَا .

(٢) الْعُلُوُّ وَالسِّيَالَةُ .

قَالَ الْإِسْنَادُ .

إِنْ أَرَادَ بِإِنَافَةِ الْقَدَرِ الرَّفْعُ فِي الْمَنْزِلَةِ ، فَمَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ - كَمَا ذَكَرَ - وَإِنْ أَرَادَ الرَّفْعُ فِي الْمَحَبَّةِ فَلَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ : إِنَّهُ لَيْسَ

بِمُؤْمِنٍ أَنَّهُ لَنَفْسِ الْكَمَالِ ، فَإِنَّ مَحَبَّةَ الْأَبِّ وَالْإِبْنِ جَبَلِيَّةٌ ، لَا تَتَدَفَّعُ ، فَإِنْ وَجَدَ عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ مَنْ لَمْ تَكُنْ مَحَبَّتُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ طَيِّبٌ

كَثُرَ فَلَا تَقْدَرُ أَنْ نَجْزِمَ بِكَفَرِهِ .

إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ ١ / ١٤٦ .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : إِنَّ الْمَحَبَّةَ الْمَطْلُوبَةَ هُنَا لَيْسَتْ بِإِعْتِقَادِ التَّعْظِيمِ ، بَلْ مِيلٌ إِلَى الْمُعْظَمِ وَتَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِهِ ، وَأَنْ

مَعْنَى الْحَدِيثِ : مَنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ الْمِيلَ لَمْ يَكُنْ إِيمَانَهُ .

مَكْمُولُ ١٤٦ / ١ .

٢٨٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَجُوبِ مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ...

إِلخ

(١٧) بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ

لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير
 ٧١ - (٤٥) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه - أو قال: لجاره - ما يحب لنفسه".
 ٧٢ - (٥٥) وحديث زهير بن حرب، حد - ثنا يحيى بن سعيد عن حسين الملعلي،
 عن قتادة، عن أنس، عن النبي عينا قال: "واتذني نفسي بيده، لا صلوا من عبد حتى يحب لجاره - أو قال: لأخيه - ما يحب لنفسه".

٢٠١٨ (18) باب بيان تحريم إيذاء الجار

٢٠١٩ (19) باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت

وقوله (صلى الله عليه وسلم): لا يؤمن أحدكم حتى يحب ل أخيه - أو لجاره - ما يحب لنفسه (١):
 أى لا يتم إيمانه (٢) حتى يكون بهذه الصفة للمؤمنين، من كفه الأذى عنهم، وبذله المعروف لهم، ومودته الخير لجميعهم وصرف الضر عنهم (٣).

قيل: ظاهره التسوية وباطنه التضميل؛ لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل، فإذا أحب لغيره ما يحب لنفسه كان هو من المفضلين، وقد روى هذا المعنى عن الفضيل بن عياض أنه قال لسفيان بن عيينة - رحمهما الله - : إن كنت تريد أن يكون الناس كلهم مثلك فما أدبت لله أ الكريم [(٤) نصيحة، فكيف وأنت تود أنهم ده أنك .

(١) شئ البخارى: لأخيه، دور شك .

(٢) كالأصل: إيمان، والمثبت من ت .

(٣) على ذلك فالحديث يتناول أمر الدنيا، وأما الآخرة فقد قال تعالى: ! وفي ذلك فليتنافس انفتافئون { [المطفنكلن ب ٢٦] .
 وفهم من منه! ثوم الوصف شئ الحديث أن غير المؤمنين ليس بأخ .

حكاه السنوسى ١٤٧ / ١ ، ولا

مدخل لمنهموم الحصر حنا؛ إذ يقتضى قصر المؤمنين على الإخوة .

قال السنوسى: وبهذا يظهر أن الحديث لا يحتاج إلى تقمدير وصنه! المؤمن أو اسم؛ لاءن لفظ أخ

غلب عرفاً عليها، وأما الكافرون فللطلب فى حقهم ضد ذلك، والتسمية لهم شرعاً إنما هو بلمظ العداوة ونحوها مما هو مناف للمقصود بلمظ ال الخ شئ الحديث، وقد قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ فِرًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أوتوا الْكِتَابَ مِن قَنكُمُ وَالْكَفَارًا وَلَا ٩ [المائدة: ٥٧] .

(٤) ساقطة من ت .

وقوله .

"حتى يحب ثا: حتى .

غاية لقى الإيمان، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا، ويمتنع حنا رفع الكلعل بعدحنا، لاقتضاء ذلك كون (يحب) منفج
 ال (يؤمن)، أى لا يكون إيمان ومحبة، وحو باطل وضد المقصود .

حكاه السنوسى، وقال .

قال بعض الشيوخ .

لا يصبح العطف بجى .

لأن عدم الإيمان ليس سببا للمحبة .

مكل ١٤٩ / ١ .

كتاب الإيمان / باب بيان تحريم إيذاء الجار

٢٨٣

(١٨) باب بيان تحريم إيذاء الجار

٧٣ - (٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَتْ ! قَالَ .

الَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقَهُ .

وقوله كلاب : "لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه" : البوائق الغوائل والدواهي ،

أى : من لا يؤمن شره ولا مضرته ، ومن كان بهذه الصفة من سوء الاعتقاد للمؤمن ، فكيف بالجار وتربصه به الدوائر وتسببه له المضار ، فهو من العاصين المتوعددين بدخول النار ، وأنه لا يدخل الجنة حتى يُعاقب ويُجازى بفعله ، إلا ال يعفو الله عنه (١) . وهذا وعيد شديد وفيه من تعظيم حق الجار ما فيه .

وفي الحديث الآخر : (والله لا يؤمن - ثلاثاً - من لا يأمن جاره بوائقه) (٢) : أى لا يتم إيمانه ولا يكمل .

وقد تكون هذه ال الحديث إن حملت على ظاهرها خصوصاً فيمن جاور المسلمين من المنافقين (٣) .

(١) (٢)

(٣)

وال الظاهر فر ، الحديث أنه خبر لا دعاء .

المخارى فى صحيحه ، كالأدب ، بإثم من لا يأمن جاره لوأسكه عن سعيد بن أبى شريح ٨ / ١٢ ، أحمد فى المسحد ٢ / كهـ ٢ ، ٤ / ٣١ ، ٦ / ٣٨٥ ، الحاكم فى المسدرك ١ / ١٠ ، ٤ / ١٦٥ .

قال الاع بى : فتدعب فائدة ذكر الجارش لابن ذلك حكم كل عاص ، ووافق ، وممتحل - مكمل ١ / ١٥١ .

قلت - يلا مالع من تدمير ما قدره القاضى ، ويكون فائدة الحديث الحكم علي! ثم بدوام هذا الدأ فيهم .

تم قال : فإد قلت : من لا يأمن جاره بوائقه إن وقعت منه إذاية أو تسبب فيها ، فواضح ، وإن لم تقع فعايخه أنه مم بنها ، فيعارض حديث .

" إذا مم عبدى بسيطة ولم يعملها فلا تكتبوا! " .

قلت : الهم الذى لا يكتب إنما هو الهم الذى لم يقع متعلقه فى الخارج ، كالهم لشرب الخمر ولم يشرب ، وهذا وقع متعلقه ، لخأى حاره بخوق ذلك منه كالحارب يخيف السبيل ولم يصل ، أو يقال : الواقع منه والحالة حذده عزم لا حسم ، والعزم مؤاخذ به على الصحيح .

السابقما -

٢٨٤

كتاب الإيمان / باب الحث على إكرام الجار ... إلخ

(١٩) باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت

إلا عن الخير ، وكون ذلك كله من الإيمان

٧٤ - (٤٧) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، ابْنَانَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ ضَيْفَهُ) .

٧٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي حُسَيْنٍ ، عَنْ

أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جارما ، وفي الحديث الآخر : (فليحسن إلى جاره) ، وفي الآخر : (فليكرم جاره) معنى ذلك : أن من التزم شرائع الإسلام لزمه إكرام جاره وبره ، وأمر أهل الإيمان بذلك . وكل هذا تعريف بحق الجار وحض على حفظه ؛ وقد أوصى الله بالإحسان إليه في كتابه ، وقال - عليه السلام - : (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) .

وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : يا رسول الله ، إن لي جارين فإلى أيهما أهدى ؟ قال : (إلى أقربهما منك بابا) (١) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كثير من موضع ، فقد أخرجه في الثقة ، بأى الجوار أقرب ٣ / ١١٥ ، وفي الهبة ، بمن يبدأ بالهدية ٣ / ٢٠٨ ، وفي الأدب ، بحق الجوار في قرب الأبواب ١٣ / ٨ والحديث مما انفرد به البخاري عن مسلم ، كما أخرجه أحمد في المند ٦ / ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ٢٣٩ .

قال الحافظ في الفتح : " أقربهما : أى أشدهما قربا ، وقيل : الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها ، بخلاف الآخر ، وأن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجاره من المهمات ، ولا سيما في أوقات الغفلة .

وقال ابن أبي جمرة : الإهداء إلى الأقرب مدوب ؛ لأن الهدية في ال الصل ليست واجبة ، فلا يكون الترتيب فيها واجبا . قال الحافظ : وفي الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على الل .

قال : واختلف في حد الجار ، فجأ عن علي - رضي الله عنه - : " من سمع النداء فهو جار) ، وقيل : (من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار ثا ، وعن عائشة : (حد الجوار أربعون دارا من كل جانب " ، وعن الأوزاعيا مثله ، أخرج البخاري مثله في الأدب المفرد عن الحسن ، للطبراني بند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعا : (ألا إن أربعين ثارا جارا) ، أخرج ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب : (أربعون ثارا عن يمينه ، وعن يساره ، ومن خلفه ومن بين يديه) .

قال الحافظ ت وهذا يحتمل كالأولى ، ويحتمل أن يريد التوزيع ، فيكون من كل جانب عشرها ١ . فتح ١٠ / ٤٦٣ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ ... إلخ

٢٨٥

الْآخِرِ فَلَا يُؤْذَى جَارُهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ . وكذا قوله - أيضا - : (فليكرم ضيفه) (١) بمعنى ما تقدم .

والضيافة من آداب الإسلام ، وخلق النبيين والصالحين ، وقد أوجبها الليث (٢) وقال : هي حق واجب ليلة واحدة ، واحتج بالحديث : " ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم) (٣) ، وبحديث عقبة : (ان نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بحق الضيف فاقبلوا ، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم) (٤) .

وعامة الفقهاء على أنها من مكارم الأخلاق ، وحجتهم قوله (صلى الله عليه وسلم) : (جائزته يوم وليلة) ، والجائزة العطية والمنحة والصلة ، وذلك لا يكون إلا مع الاختيار .

وقوله : (فليكرم وليحسن) تدل عليه ، اذ ليس يستعمل مثله في الواجب () ، مع

(١) (٢)
(٣)
(٥)

حديث رقم (٧٤ / ٤٧) بالباب الثاني .

هو ابن سعد ، الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام ، وعالم الديار المصرية ، مولده - بقرية فشدة . وهي الآن قلقشدة من أعمال القل اوبية - سنة ثلاث وتسعين ، سمع عطاء بن أبي رباح ، وابن شهاب الزهري ، وهشام بن عروة ، وخلق كثير ، وروى عنه خلق كثير ، منهم ابن المبارك ، وابن لهيعة ، .

قال ابن وهب : كل ما كان في كت مالك : واخبرني من ارضى من أهل العلم ، فهو الليث بن سعد .
وقال حرمله : سمعت الشافعي يقول : الليث أثق للأثر من مالك .
مات سنة خمس وسبعين ومائة .

الطبقات الكبرى ٧ / ١٧ ٥ ، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٧ ، سير ٨ / ١٣٦ .

الحديث بهذا اللفظ أخرجه الطحاوي في المشكل ٤ / ٣٨ ، وتأول الوجوب فيه على المارين بقوم في باقية لا يجدون من ضيافتهم إياهم بدلا ، ولا يجدون ما يبتاعونه مما يغنيهم عن ذلك .

وقد أخرجه أحمد وأبو داود عن المقدم ائى كريمة بلفظ : ٩ ليلة الضيف حق على كل مسلم (أبو داود ، كالأطعمة ، ! ما جاء في الضيافة ٣٠٦ / ٢ ، أحمد في المسند ٤ / ١٣٠ ، ولفظه هناك : ليلة الضيف واجبة .

ثا . وانظر : السق الكبرى للبيهقي ٩ / ١٩٧ .

قال الحافظ ابن كثير : دا ومن هذه الأحاديث ومثالثها فهب أحمد وغيره إلى وجوب الضيافة) .
تفسير القراق العظيم ٢ / ٣٩٦ .

وقال الخطابي : (وجه ذلك أنه رآها حقا من طريق المعروف والعادة المحمودة ، ويشبه - أى الوجوب - أن يكون في المضطر الذي لا يجد ما يطعمه ، ويخاف التلف على نفسه من الجوع) .
معالم الن ٢٩٢ / ٥ .

متفق عليه ، وسيرد إن شاء الله : كاللقطة ، بالضيافة ونحوها (١٧) .
وهو ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً ، كما عرفه الأسنوى .
نهاية السؤل ١ / ٥٢ .

وعرفه الأمدى بأنه عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سببا للذم شرعاً في حالة ما .
الإحكام في أصول ال أحكام ١ / ٩٢ .

ويراد في الواجب كلمة الفرض ، والمحتوم ، واللازم عند الجمهور ، وخالف الحنفية في ذلك ، فقالوا : ان الفرض عندهم ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه ، والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة .
أصول الفقه ٢٣ .

٢٨٦
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ ...
! أخ

٧٦ - (...) وحديثنا إِنْشَقُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْتَصُ ! بِمَثَلِ حَدِيثِ أَبِي حَصِّنٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (فَلَمْحَسِّنْ إِلَى جَارِهِ) .
٧٧ - (٤٨) حدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ آثَةَ جَمَعَهُمْ مَعَ إِكْرَامِ الْجَارِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَهُوَ مِثْلُهُ .
(١) .

وتأولوا الأحاديث أنها كانت في أول الإسلام ، إذ كانت المواساة واجبةً ، وقيل : لعل هذا كان للمجاهدين أول الإسلام ولم يكن لهم سعة للزاد ، فأنزمت من مر بهم ضيافتهم ، وقيل : لعل ذلك على من ألزم الضيافة من أهل الذمة لمن يجوز بهم .

واختلنك ! : هل الضيافة على الحاضر والباد ؟ فذهب لكون ذلك عليهما الشافعي ومحمد بن عبد الحكم (٢) .

وقال [مالك] (٣) وسنخون : إنما ذلك على أهل البوادي ولا يلزم أهل الحاضرة ؛ لأن المسافر يجد في الحضر المنازل في الفنادق ومواقع النزول وما يشتري في الأسواق ، وقد جاء في حديث : " الضيافة على أهل البور وليست على أهل المدر) ، لكن هذا الحديث عند أهل المعرفة موضوع (٤) .

وقد نتعين الضيافة لمن اجتاز محتاجاً وضيف عليه ، وعلى أهل الذمة إذا شرطت عليهم في الأصل .

وقوله : (فليتهل خيراً أو ليصمت) : أى ليقبل خيراً يثاب عليه ، أو يصمت عن الشر فيسلم .

وهو مثل الحديث الآخر : (من صمت نجاً) (١) ، فعرفك بهذا أن من آمن بالله واليوم الآخر فليلزم هذه الأخلاق الحسنة ، من إكرام الضيف ، والجار ، ودفع أذاه

(١) وقد أوجب عن الأول من الاحتجاجات - له جحو قولهم ، والجائزة العطية ، والعطية لا تجب إلا جمع الاختيار - : بأن العطية جنحط ، ولا يلزم من عدم وجوب الجحض ألا يجب واحد من أفرادها .

وعن الخاني - وهو أن قوله : (شليكرم وليحمن " لا يتعمل مثله في الواجب - : بأن القولن جاءا للقدرا الالخص من مطلق الضيافة المتنازع فيه ، والقدرا الالخص وهو الاعتناء مندوب مالم يكن معه تكلف شأنه لا ينبغي .

وعن الثالث - بأنه جمعه مع ، أى عطفه على ، إكرام الجار والإحسان إليه - : بأنه يصح عطف الجواب على غير الواجب في عطف الجمل .

إكمال الإكمال ١ / ١٥١ .

(٢) وكذا أحمد في أحد قوليه ، وفي قول آخر له ما يوافق مالكاً وسنخون .

المغنى ١٣ / ٣٥٤ .

(٣) من ت .

(٤) راجع : كثف الخفاكا ٢ / ٤٧ ، الأسرار المرفوع ٢٣٨ ، وقد ساقه القرطبي في تفسيره ٩ / ٦٤ ، وقد نقل عن مالك أنه ليس على فاتجه ضيافة .

(٥) الحديث أخرجه الرمذى كأسنه ، صفة الكيامة ٤ / ٦٦ ، واحمد فى المند ٢ / ١٥٩ ، ١٧٧ ، من حديث عبد الله بن عمرو ، وقالم الرمذى .

(هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة" .

كتاب الإيمان / باب الحث على إكرام الجار ... إلخ

٢٨٧

عِينَةُ ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعَانَ ، أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم

(قَالَ : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُتٌ) .

عنه " دإمساك لساف إلا فى خير ينفعه ، وقد قالى الله تعالى : { فَايْلَفِظْ مِنْ قَوْلِ الْآلِدِّ ، رَقِثْ عَتِيدِ } (١) .

٢٠٢٠ (20) باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ، وأن الإيمان يزيد

واختلف السلف والعلماء : هل يطتب - اكأ البدج!ميع طا يتكلم به ؟ [أو] (٢) إنما

يكتب ما يجازى / عليه من خير أو شر دون لغو الكلام ، وما يعنى الإنسان منه .

والى ١ / ٢١ هذا ذهب ابن عباس وغيره فى تفسير الآية (٣) .

(١)

(٢)

ق ١٨٩ .

قال الحافظ ابن كثير : أى ما يتكلم بكلمة اله إلى الألدية رقت عيد : أى إلا ولا من يراقبها محتدذ لك يكتبها ، لا يترك كلمة ولا حركة ، كما قال تعالى : اَلخِ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ .

كَرَأَا كَاتِبِينَ .

يَعْلَقُونَ مَا تَقَعُّونَ { أَلْانْفِطَارُ : ١٠ - ١٢ } .

في الأصل : و، وأتجا الهمزة ليستقجم المعنى -

والأول قول الحسن وقتادة ، وهو ما يوافق ظاهر الآية ، والمنقول عن ابن عباس هو أحد القولين له ، فقد نقل ابن كثير ٣٧٧ / ٧ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال : يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر ، حتى إنه ليكتب قوله : كلت وشربت ، ذمبت ، جئت ، وهذا ما يوافق ظواهر بقية الأدلة .

٢٨٨
كتاب الإيمان / باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ...

! أخ

(٢٠) باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ، وأن الإيمان يزيد

وينقص ، وأن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر واجب

٧٨ - (٤٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع عن سفيان .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة كلاهما عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب - وهذا حديث أبي بكر - قال : أول من بدأ بالخطبة ، يوم العيد قبل الصلاة مروان ، فقام إليه رجل ، فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك .

وقوله : (أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان " (١) .

قال القاضي : اختلف في هذا ، فوقع هنا ما تراه ، ونحوه في حديث أبي سعيد .

وروى : أول من بدأ بالخطبة فيهما عثمان ، وروى : أول من فعل ذلك عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لما رأى الناس يذهبون عند تمام الصلاة ولا ينتظرون الخطبة ، وقيل : بل ليدرك الصلاة من تأخر وبعد منزله ، وقيل : أول من فعل ذلك معاوية ، وروى : أن ابن الزبير فعله أيضاً ، وتآول في فعل بني أمية في ذلك لما أحدثوا من لسب على فيها - رضى الله عنه - فكان الاس يتشمرقون لئلا يسمعون ذلك ، فأخروا الصلاة ليجلسوا الناس .

والذى ثبت عن النجى عد ٥! وأى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضى الله عنهم - تقديم الصلاة ، وعليه جماعة فقهاء الأمصار ، وقد عدّه بعضهم إجماعاً - يعنى والله اعلم - بعد الخلاف ، ولم يلتفت إلى خلاف بنى أمية بعد إجماع الخلفاء والصدر الأول ، قال مالك : وهى السُّنة ، قال اشهب (٢) : إن بدأ بالخطبة أعادها بعد الصلاة .

وقوله : " فقام إليه رجل) ثم قال (٣) بعد ، فقال أبو سعيد : (أما هذا فتشد قضى

لعا عليه " : يدل أن الرجل غير أبى سعيد ، وجاء في الحديث الآخر (٤) : أن أبا سعيد هو

(١)

(٢)

(٣)

وشوله (وعن قيس) - عى الطريق الثانى - معطوف على إسماعيل ، ومصاه : رواه الأعمش عن إسماعيل وعن قيس - إكاصمال الإكمال ١ / ١٥٥ -

حمو أشهب بن عبد العزيز بن داود ، الإمام العا ، مة ، متى مصر ، المصرى الثقيه .

مولده سنة أربعين ومائة .

سضع مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، ودادود بن عبد الرحمن ، وعدة .

حدث عنه يونس بن عبد الأعلى ، وسُخُون بن سعيد فقيه المغرب ، وعبد الملك بن حبيب فقيه ال ندلس ، واخرون .

قال فيه الافرعى - ما أخرجَ مصرَ أفرقه من أشهب لولا طي! فيه إلا إذا كانت (قبل) ، ومع ذلك فوج!هها ضعيف وقال سُخُون
رحم الله أشهب ، ما كان يزيدُ في سماعه حرفاً واحداً .
مات سنة مائين وأربع .

ترتيب المذكر ٢ / ٤٤٧ ، سير ٩ / ٥٠٠
ريداً!دحا في ت كلمة (قبل) .

(٤) سيأتى إن شاء الله في صلاة العيد .
كتاب الإيمان / باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ...

إلخ

٢٨٩

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى يَقُولُ : " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ) .

٧٩ - (...) حل!ثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَبِيعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .

وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، فِي قِصَّةِ مَرْوَانَ ، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ
الذى جذب بيد مروان إذ رآه يصعد المنبر وكانا جاءا معاً ، فرد عليه مروان بمثل ما قال هذا الرجل ، فيحتمل أنهما حديثان ، جرى
احدهما لأبي سعيد ، والآخر لغيره بحضرته .

وقوله : " فقد قضى ما عليه) بحضر ذلك الجمع ، دليل على استقرار السنة عندهم
على خلاف ما فعل مروان ، وتبينه احتجاجه بقوله : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من رأى منكم منكراً فليغيره
" الحديث ، ولا يسمى منكراً ويعتقده هو ومن حضره إلا [(١) ما استير به عمل أو مضت به سنة .

و (٢) فيه ادل دليل على أنه لم يعمل به خليفة قبل ، وأن ما روى فيه عن ذكرناه لا يصح ، إذ لا ينبغي للأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر أن يحمل الناس على اجتهاده ومذهبه ، دائماً يغير منه ما اجتمع على إنكاره أحداثه .

واختلف العلماء فيمن قلده السلطان الحسبة في ذلك ، هل يحمل الناس على رأيه ومذهبه إن كان من أهل الاجتهاد (٣) ، أم لا يغير
على غيره ما خالف مذهبه ؟ على قولن .

وقوله : " فليغيره بيده) أصل في هذا الباب .
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الإيمان ودعائم الإسلام بالكتاب والسنة وإجماع العلماء ، ولا خلاف في ذلك إلا
من لا يعتد بخلافه من الرافضة (٤) .

ووجوبه شرعاً لا عقلاً (٥) خلافاً للمعتزلة .

(١) ساقطة من ق .

(٢) زيد بعدما في ق لفظة " قبل " ولا وجه لها .

(٣) واجتهاد المحتسب نوعان : اجتهاد شرعى ، وهو .

ما روعما فيه أصل ثبت حكمه بالشرع .

والاجتهاد العرفى هو : ما ثبت حكمه بالحرف ، لقوله تعالى : { خذ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ } أ الأعرف : ١٩٩ ، .

وعلى القول بأن للمحتسب أن يحمل الناس على رأيه ومذهبه - وهو مذهب أبي سعيد الأصبخري - فشرط ذلك ان يكون المحتسب
عالماً ، أن اهل الاجتهاد في احكام الدين .

أحكام الحبة : ٥٣ .

(٤) واحتجوا بقوله تعالى : { لَا يَفْتَرِفُ مِنْ ضَلِّ إِفَا أَهْتِمَّ } أ المائدة : ١١٠٥ ، ويرد عليهم بأن معنى الآية عند المحققين : إن امتثلتم لا يضركم تقصير من لم يمتثل .
إكمال الإكمال ١٥٣ / ١ .

(٥) وهو على الكفاية ، ويتبعه ! على ! علم به أو لم يقدر عليه إلا هو .
وشرط الثنيام به العلم .

ثم ما اشتهر حكمه كالصلاة وحرمة الزنى يستوى في القيام به العلماء وغيرهم ، وما دق من الأفعال والأقوال فإنما يقوم به العلماء - نووى .

٢٩٠
كتاب الإيمان / باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ...
إلخ الجار

النبي (صلى الله عليه وسلم) ، يمثّل حديث شعبة وسفيان .

٨٠ - (٥٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ ، عَنْ أَبِي وَقُولِهِ : (فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه) الحديث : أصل في صفة تغيير المنكر ، وعلم على العلم في عمله ، فمن حق المغير أولاً أن يكون عاتاً بما يغيره ، عارفاً بالمنكر من غيره ، فقيها بصفة التغيير ودرجاته ، فيغيره بكل وجه أمكنه زواله به ، وغلبت على ظنه منفعة تغييره بمنزعه ذلك من فعل أو قول ، فيكسر آلات الباطل ، ويريق ظروف المسكر بنفسه ، أو يأمر بقور ٤ من يتولى ذلك ، وينزع المغصوب من أيدي المتعمدين ، بيده أو يأمر بأخذها منهم ، ويمكّن منها أربابها ، كل هذا إذا أمكنه ، ويرفق في التغيير (١) جهده بالجاهل ، أو ذى العزة الظالم المخوف شره ، إذ ذلك أدعى إلى قبول قوله ، وامثال أمره ، وأسمع لوعظه وتخويفه ، كما يستحب أن يكون متولى ذلك من أهل الفضل والصلاح ، لهذا المعنى ، ويغلظ على المغتبر (٢) منهم في غته ، والمسرف في بطالته ، إذا امن أن يؤثر إغلاظه منكراً أشد مما غيره ، أو كان جانبه محمياً عن سطوة الظالم ، فإن غلب على ظنه أن تغييره بيده يسبب منكراً أشد منه من قتله أو قتل غيره بسببه ، كل يده ، واقتصر على القول باللسان ، والوعظ والتخويف ، فإن خاف - أيضاً - أن يسبب قوله مثل ذلك غير بقلبه ، [وكان في سعة ، وهذا هو المراد بالحديث إن شاء الله ، وإن وجد من يستعين به على ذلك استعان ، ما لم يؤد ذلك إلى إظهار سلاح وحرب ، وليرفع ذلك إلى من له الأمر - إن كان المنكر من غيره ، أو يقتصر على تغييره بقلبه] (٣) .

هذا هو فقه المسألة ، وصواب العمل فيها عند العلماء والمحققين ، خلافاً لمن رأى الإنكار بالتصريح بكل حال ! ن قتل ونيل منه كل أذى .

(١) في ال الصل .

بالتغيير ، والمثبت من ت .

(٢) في ال الصل : المعنى والمثبت من ت .

(٣) من ق .

ومعنى " أضعف الإيمان " - أى أضعف خصاله الراجعة إلى كيفية التغيير ، لا خصاله مطلقاً ؛ لابنه تقدم

أن أضعفها إمالة الأفي ، وقد يعنى أضعفها مطلقاً ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون الإمالة والتخجير بالقلب متساويين في أنه لا أضعف منهما .

وكان التغيير بالقلب أضعفها لأنه ليس بعده مرتبة أخرى للتغيير .

إكمال الإكمال ١٥٥ / ١ .

وقيل : معنى

أضعف الإيمان أى أقل ثمراته !

كتاب الإيمان / باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ...

رَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ وَأَصْحَابٌ ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ، ثُمَّ إِذَا تَخَلَّفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ ، فَمَنْ جَاهَلَ! مَ يَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَ صَمًّا بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَ! مَ بَقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرٍّ إِلَّا لَا .

وقوله : في حديث ابن (١) مسعود : (ما من نبي بعثه الله ...
" الحديث ، وفيه :

" إلا كان له من أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ .

" (٢) ، قال الأزهرى : الحواريون خلصاءُ الأنبياء ، ومعناه : الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب ، وحوارى الدقيق الذق نُحْل .
وقال يونس : هم خلصاؤهم وخاصتهم ، وقال السُّلَمَى : هم الأخلاء ، وقال ابن الأنبارى : هم المخلصون المفضلون ، وسُمي خبر الحواري لأنه أشرف الخبر وأرفع .

وقال غيره : إنما سُمي بذلك أنصار عيسى ؛ لاءنهم كانوا يغسلون الثياب ويحورونها
أى يبيضونها ، وقيل : لكل ناصر لِسُنَّةٍ (٣) : حَوَارَى تشبيهاً بأولئك .

قال ابن الأنبارى : فى الحواريين خمسة أقوال : قال أهل اللغة : هم البجض الثياب ، وقيل : هم المجاهدون ، وقيل : الصيادون ،
وقيل : القصارون (٤) ، وقيل : الملوك .

وقوله : " ويخلف من بعدهم خلوف " هو جمع خلف بالإئتمسكان ، وهو الذى يأتى
بعد الآخر .

قال الله تعالى : !إِذَا نَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ { (٥) } .

ويمتثال فيه : خَلَفَ بالفحايضا ، ومنه الحديث : (يحمل هذا العلم من كل خلف

(١) (٢)
(٣)
(٥)

فى الأصل : أبى ، والمثبت محر الصواب من الحديث .

أية النجى أتباعه ، ويطلق - أيضاً - على عموم أهل دعوته ، فيخدرح فيها أصناف الكفر ، وأكثر استعمالها فى الأحاديث لالمعنى
الاول - إكصال ١ / ١٥٥ وما عورض به هذا الحديث من الصحيح : "يجىء النبي ومعه الرجل والرجلان ، والنبي يى معه أحد ثا
يجاب عنه بأن الحديث ورد باعتبار الاكثر ، أى ما من نبي فى ال الكهر ، أو بأنه على حدث الصنة ، أى ما من نبي له أتباع -
السابق ، وفى قوله كلية .

" ثم إنها " تنبيه على أن تغيير السن إنما يركع بعد طول ، وورا ما ينيده العطفة بثم ، وقد يفيد أنها للبعد شى الرتبة ، وضمير (إنها) للقصة
، وهو ما يحميه الحجة بال!أن .

!كذا فى! ، وكأى!صل : لنبيه .

بائعو الطحين - الدقيق - وقال أبو عمرو .

القصلُ والمَصْرُ أصلُ الضبى ، وفى اللسان القُصَّارة والقُصْرَى والقَصْرَةُ ما يَبْقَى فى المُنْخُل بعد الانخخال .
مریم : ٥٩ .

إلخ
 قَالَ أَبُو رَافِعٍ : حَدَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَى .
 فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَزَلَّ بِقَنَاءَةٍ .
 فَاسْتَبَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَعُودُهُ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ ، فَلَبَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : كَمَا حَدَّثْتُهُ ابْنُ عُمَرَ .
 عدوله " (١) ، وحكى الفراء الوجهين في الظم والفتح في المدح لا غير .
 وحكى أبو زيد الوجهين جميعاً [(٢) فيهما] معاً [(٣) ، وقاله الحربى عنه وغيره .
 وقوله : (من جاهدكم بيده فهو مؤمن ، الحديث من معنى الأول ، وإن أقل التعجير تغيير القلب ، وأضعف مراتب تغيير أهل الإيمان ، (ن) لم ينهل ذلك ولا أنكره بقلبه فقد رضي به ، وليس ذلك من الإيمان (٤) .
 وقوله : (قال صالح : وقد نُحِثْتُ بنحو ذلك عن أئى رائع) : يريد أن صالح بن كيسان راوى الحديث عن الحارث وهو ابن فضيل الخطمى أ عن جعفر بن عبد الله بن الحكم عن عبد الرحمن بن المسور عن أبي رافع عن ابن مسعود قال : إن هذا الحديث تحدث به عن أبي رافع عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يذكر فيه ابن مسعود ، وقد ذكره البخارى في تاريخه - كذلك - مختصراً عن أبي رافع عن الخبى (صلى الله عليه وسلم) ، وقد قال الجبائى عن أحمد بن حنبل أنه قال : الحارث بن فضيل الخطمى [() ليس بمحموظ الحديث (٦) ، وهكذا كلام لا يشبه كلام ابن مسعود ، وابن مسعود يقول : (اصبروا حتى تلقوني) (٧) .
 (١)
 (٤)
 أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ، والعقيلي في الضعفاء ، شرف أصحاب الحديث ١٤ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، الضعفاء ٤ / ٢٥٦ .

٢٠٢١ (21) باب تفاضل أهل الإيمان فيه ، وريحان أهل اليمن فيه

ساقطة من ق .
 (٣) من ق ، وفي غيرها : جميعاً ، وهو وهم .
 وقوله على : (وليس ورأ ذلك من الإيمان حبة خردل ثا : اى مرفع للتغيير .
 سقط من ق .
 (٧) قلت .
 بل الحديث من رواية أنه بن مالك وعبد الله بن زلد بن عاصم ، وأسيد بن حضير ، من رواية الخ عه ، والبراء بن عازب .
 فقد أخرجه الشيخان من رواية أنه في أكثر من موضع ، وأخرجه البخارى من رواية عبد الله بن زيد بن عاصم وذلك شئ كتاب المغازى ، بغزوة الطائف ٥ / ٢٠٠ .
 أما رواية أنه فقد أخرجنا ، كالماقة ، بالقطائع ٣ / ١٥٠ ، كالتمس ، بما كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يعطى المؤلفة ٤ / ١١٥ ، لكخه كخاك بلنمظ .
 " فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الحوض " ، كالجزية ، بما أقطع النبي (صلى الله عليه وسلم) من البحرين ٤ / ١١٩ ، كمناقب ال النصر ، بقول النبي ﷺ : (اصبروا حتى تلقوني على الحوض " ٥ / ٤١ ، ٤٢ ، كالتوحيد ، بركان عرشه على الماء ٩ / ١٦٢ ، بلن : " حتى تلقوا الله ورسول ﷺ على الحوض " .
 وكذا أخرجه مسلم وسيرد إن شاء الله في كالزكاة والإمارة كليهما عن ائت .
 وكذا أخرجه أحمد في المسند ٣ / ١١١ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٨٣ ، وأخرجه عن البراء ٤ / ٢٩٢ ، وعن أنه عن اسيل بن حضير ٤ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ، وأخرجه كذلك البيهقى في السنن الكبرى عن أنه ٦ / ١٤٤ ، ١٣١ / ١٠ .
 كتاب الإيمان / باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ...

إلخ
٢٩٣

قَالَ صَالِحٌ : وَقَدْ تُحَدَّثُ بِخَوْ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ .
(...) وَحَدَّثَ ، لِنَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ .

أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْحَارِثُ بْنُ الْفَضِيلِ الْخَطَمِيُّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْفَهْرِ ابْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَا كَانَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ حَوَارِيُّونَ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ ، وَيَسْتَنْوَنَ بِسُنَّتِهِ لَمَّا مَثَلَ حَدِيثُ صَالِحٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ قُدُومَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ غَمْرٍ مَعَهُ .

وقوله : في هذا الحديث : (فنزل بقناة) : كذا للسمرقندي ، وهو الصواب ، وقناة
واد من أودية المدينة عليه مال من أموالها .

وجاء في رواية الجمهور " بفنائته " (١) وهو خطأ وتصحيح .

- ولم يرد لعبد الله بن مسعود رواية بهذا اللفظ ، وإنما الذي رواه - وهو في الصحيح - (أنا فرطكم على الحوض) البخلي ، كالرفاق ، بنى الحوض ٨ / ١٤٨ ، ولعل سياق الإمام البخاري له في ترجمته للباب بقوله : وقال عبد الله بن زيد : قال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " اصبروا حتى تلقوني أنا هو الذي أدخل الوهم على القاضي فنسب الحديث لابن مسعود ، ثم أوغل في توهينه هنا للحديث بقموله المنقول عن أحمد في أحد رجال السند - الحارث بن فضيل اللخمي - : إنه غير محفوظ ، ومن ثم وقن روايته هذه . قلت .

لم يتابع الإمام أحمد على ما ذهب إليه في الحارث أحد ، ولم أجده له في كتابه العلل والرجال ، وقد ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير ١ / ٢ / ٢٧٩ وسكت عظمى وذكره ابن حبان في الثقات ٦ / ١٧٥ ، وقد نقل الحافظ ابن حجر توثيق النسائي وابن معين له ، تهذيب التهذيب ٢ / ١٥٤ ، وحسبك بتوثقهما من موثق ، فإنهما ممن عرف بالإسراف في الجرح والتعنيت فيه .

وعلى ذلك فلا تنافي بين رواية ابن مسعود ورواية أنه ، فإن الـ المر بالصبر لا يفيد النهي عن التغيير باليد واللسان والقلب ، والمجاهدة لهؤلاء بواحد من تلك الوسائل لا ينفك عن قدر من الصبر مناسب .

(١) والفناء في اللغة : هو ما بين أيدي المنازل والدور ، وفي اصطلاح الفقهاء .

هو ما فضل عن المارة من الطريق الواسعة النافذة ، فالشارع الضيق وغير النافذ لا فنا لهما ، ولا " رباب الـ الفنية أن ينتفعوا بما لا يضر بالمارة .

إكمال الإكمال ١ / ١٥٦ .

٢٩٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ...

إلخ

(٢١) بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ، وَرِجْحَانِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ

٨١ - (٥١) حَلَّتْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ ، !! و ، واه وه ، و ، ص ص ص

حَدَّثَنَا أَبِي ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِشِي ، كُلُّهُمُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَيْسًا يَرَوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ .

قَالَ : أَشَارَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِإِيْدِهِ نَحْوَ الْيَمِينِ ، فَقَالَ : (أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَاهُنَا ، وَإِنَّ الْقِسْوَةَ وَغَفْظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَّالَيْنِ ، عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبْلِ ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ ، فِي رَيْبَةٍ وَمُضَرٍ) .

وقوله في حديث أبي مسعود : " وأشار نحو اليمين ، ألا إن الإيمان هاهنا ، وإن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذنان

الإبل ، حيث يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر) ، وفي حديث أبي هريرة : (رأس الكفر قبل المشرق (١) والفخر والخيلاء - ويروى والرياء (٢) - في أصحاب الخيل والإبل الفدادين أهل الوبر ، والسكيناء في أهل الغنم - ويروى والوقار في أصحاب الشاء (٣) ، وفي حديث آخر : (الفخر والخيلاء في الفدادين أهل الوبر قبل مطلع الشمس) (٤) ، ومن طريق آخر : (أناكم (٥) أهل اليمن هم أرق أفئدة ، وأضعف قلوبا - ويروى ألين قلوبا - وأرق أفئدة ، الإيمان يمان ، والفقه يمان والحكمة يمانية) (٦) .

وفي حديث جابر : " غلظ القلوب والجفاء في المشرق ، والإيمان في أهل الحجاز (٧) .
قال الإمام : الخيلاء - بالمد - مشية مكروهة هي التبخر في المني ، وهو من أفعال الجبابة .
قال أبو عبيد : الفدادون المكثرون من الإبل وهم جفأة ، أهل خيلاء (٨) ،

(٢) (٣) (٥) (٦) (٧) (٨)
الرواية التي عليها المطبوعة بلفظ : نحو المشرق .
وهي الرواية الرابعة هنا لا جمط هريرة .
وهي رواية الأعمش عن أجمط صالح عن أبي هريرة الثالثة .
وهي رواية سعيد بن الميمب عن أبي هريرة .
في الأصل .
أيأكم -

وهي رواية صالح عن الأعرج الأولى .
الرواية الأخيرة في هذا الباب ، وقد أخرجه البزار بلفظ : ! والسكينة في أهل الحجاز ٥٣ / ١٠ .
في الأصل ، ت : الخيلاء ، والمثبت من المعلم ووافقه ق .
كتاب الإيمان / باب تفاضل أهل الإيمان فيه ...

إلخ
٢٩٥

واحدهم فداد ، وهو الذي يملك من المائتين إلى الألف .
قال أبو العباس : أ الفدادون (١) : هم الجمالون والبقارون والحمارون والرعيان .
وقال أبو عمرو (٢) في الفدادين بتخفيف الدال ، واحدهم فدان بتشديد الدال ، وهي البقر التي يحرق بها ، وأهلها أهل جفاء لبعدهم عن الأمصار والناس .
قال ابن الأنباري : أراد في أصحاب الفدادين ، فحذف الأصحاب وأقام الفدادين مقامهم ، وأنكر أبو عبيد قول أبي عمرو [هذا] (٣) ، وقال : لا أرى أبا عمرو حفظ هذا ، وليس أ الفدادون (٤) من هذا بشيء .
كذا جاء ، وصوابه : الفدادين ولا كانت العرب تعرفها ، إنما هذا للروم وأهل الشام ، وإنما افتتحت الشام بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولكنهم الفدادون بالتشديد ، وهم الرجال والواحد أمنهم (٥) فداد .
قال الأصمعي : الفدادون أمشد (٦) الذين تعلق أصواتهم في حروثهم وأموالهم ومواشيهم من فذ الرجل يفد فديدا إذا اشتد صوته (٧) .

وقوله : (أهل الوبر) يريد أهل ذات الوبر وهي الإبل .
قال القاضي : الخيلاء (٨) التكبر في كل شيء ، ومنه قول طلحة لعمر إننا لا نخول عليك .
قال الهروي : أي لا نتكبر .
يقال : خال الرجل واختال فهو خال وذو خال ومخيلة .
وقال ابن دريد : الخيلاء التكبر ، ولا يكون ذلك إلا مع جرّ الإزار .
قال سيبويه : وزن الخيلاء فعلاء اسماً وتكسر الخاء لغة ، وحكى ابن الصابوني أنه التجبر ، والاستحقار للناس .

(١) من المعلم .

ولعله يقصد بأبي العباس العجدي أحمد بن المعن ! ، شيخ المالكية البصري ، تفقه بعبد الملك بن الماجثون ، ومحمد بن مسلمة ، وكان من بحور الفقه ، صاحب تصانيف وفصاحة وبيان .
قال الذهبي :

لم اجد له وفاة ٥١٩ / ١١ .

(٢) في ت : عمر ، والمثبت من الأصل والمعلم .

وهو الحافظ الإمام الرحالماثو عمرو محمد بن أحمد بن إسحق النيسابوري النحوي ، سمع أبا يعلى الموصلي ، وابن قتيبة وابن خزيمة - وهو الذي لقبه بالصغير - توفي مشة اثنتين ونحمين وثلاثمائة - سير ١٦ / ٤٩ .
(٣) من المعلم .

(٤) في المعلم : وعلى ذلك فقول القاضي : كذا جاء وصوابه الفدادين ، لعله كان في نسخة غير التي وقعت لنا على الصواب ، والحمد لله رب العالمن .

(٥ ، ٦) من المعلم .

(٧) جاء في اللسان : الفديد : الصوت ، وقيل : شدته ، وقيل : الفديد والفدفة صوت كالحفيف ، فدَّ يَفْدُ فَدَا وفديداً ، وفدَّ ، إذا اشتد صوته ، ورجلٌ فَدَّادٌ : شديد الصوت ، جافى الكلام .

لا ٨) زيد بعدها في ق : التأور ، والتأور هو نغمار الإبل في السهل ، وكذلك الوحش .
٢٩٦

كتاب الإيمان / باب تفاضل أهل الإيمان فيه ... إلخ

وأما قوله : الفدادون ، فالقول فيه - ان شاء الله تعالى - ما قاله أبو عبيد ، من أنه المكحر ، لكن لا يختص هنا بالإبل وحدها ، بل الإكثار الموجب للخيل والكبر والاحتقار لمن لا مال له ، ولما كانت الإبل أفضل أموال مكثري العرب وأعزها - ولهذا قال تعالى : { وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ } (١) - وكان أصحابها أهل بداءة وجفاء وجهالة وغِلَطَ قلوب - وصفهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك ، وفي الحديث : تقول الأرض للميت ربما مشيت على فدادا .

قيل في تفسيره : أى ذا مال وذا خيلاء ، وقيل : ذا وطء شديد ، قال تعالى : { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا } (٢) ، وقد جاء في تفسير هذه اللفظة عن مالك : سألت عنها فقيل لى : هم أهل الجفاء ، وقال ابن دريد : هو الشديد الوطء من نشاط ومرح ، وهذا من الخيلاء ، وذكر عن الأصمعي - أيضاً - يقال للرجل إذا كان جافى الكلام : إنه لفدَاد ، وحكى عن بعضهم أن الفديد من الإبل الكثير (٣) ، وهذا حجة لقول أبي عبيد في الحديث الآخر : (١) هلك الفدادون إلا من اعطى [(٤) من نجدها ورسلاها " فهم أصحاب الإبل كما قال .

قال القاضي : أ رحمه الله [(٥) : فالفدادون إذاً الذين عنى النبي كله بهذا الحديث وصفهم بهذه الأوصاف من الجفاء والقسوة وغلظ القلوب والفخر والخيلاء هم كما فسرهم في الحديث أهل نجد ، وأهل الخيل ، والإبل ، والوبر ومن ربيعة ومضر (٦) ، وهو نحو ما قال مالك وأبو عبيد ولا يبعد منه قول الأصمعي والقتبي من أن الفدادين أصحاب الأصوات المرتفعة في حروثهم وأموالهم ومواشيهم ، لأن فيه الرياء والخيلاء ، ولا يبعد أيضاً قول أئ عمرو لما ذكره من الجفاء والتبدي ، وبالجمله ففى هؤلاء كلهم من الخيلاء والكبر ما قال بسبب كثرة المال ، ومن الجفاء والغلظة والقسوة بسبب التبدي ، والاشتغال بأموالهم وحثها والإقبال عليها عن التفقه في دين الله تعالى [(٧) ، والاهتبال بمصالح دنياهم وأخراهم .

وقد يكون القسوة والجفاء من طبيعة هؤلاء الذين أشار النبي (صلى الله عليه وسلم) إليهم ، ويكون وصفهم بكونهم أصحاب إبل للتعريف بهم والتعين لهم .

وقوله فيهم : (من حيث يطلع قرنا الشيطان ورأس الكفر قبل المشرق) إشارة إلى ما

ننه عليه من أهل نجد وربيعة ومضر ؛ لأنهم الذين عاندوا النبوة وقسوا عن إجابة الحق وقبول الدعوة ، وهم بالصفة التي وصف أهل خيل دإبل وأصحاب وبر .

ونجد شرق من المدينة ، او من تبوك ، على ما ذكر أنه قال بعض هذا الحديث بتبوك .
(١) التكوير : ٤ .

(٣) وهي من المائتين إلى الألف .

(٥) سقط من ق .

(٦) ربيعة ومضر في النسب أخوان ابنا نزار بن معد بن عدنان .

(٢) ١ لإسراء : ٣٧ ، ولقمان : ١٨ .

(٤) سقط من ق .

(٧) من ت .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ...

إلخ
٢٩٧

والمراد برأس الكفر معظمه وشره ، وقد تأول بعضهم أنه قال ذلك وأهل المشرق يومئذ أهل كفر ، وأن مراده بقوله : " رأس الكفر نحو المشرق " فارس ، وما ذكرناه أولى ، لقوله في الحديث : (أهل الوبر قبل مطلع الشمس " .
وفارس ليسوا أهل وبر .

وقوله : (من ربيعة ومضر) وأن الموصوفين بعد ذلك بالجفاء والخلاء هم أولى بذلك لا غيرهم ، ويؤيده قوله في الحديث الآخر : " اللهم اشدد وطأتك على مصر) ، قال في الحديث : (وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له دا (١) ، ويكون هذا الكفر ما كانوا عليه من عداوة الدين والتعصب عليه ، ويعضده حديث ابن عمر عنه (صلى الله عليه وسلم) حيث قال : (اللهم بارك لنا في يمننا وفي شامنا) ، قالوا : يا رسول الله ، وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : " هناك (٢) الزلازل والطاعون وبها يطلع قرن الشيطان (٣) .
وقوله : (قرنا الشيطان) : القرنان ناحيتا الرأس ، وهو مثل ، كما يقول (٤) : يخرجك بحرنكهم ويتسلط كالمعين لهم ، وهذا على تأويل الحربى في ان الشمس تطلع بين قرنى الشيطان .

وقد يكون القرنان ها هنا ربيعة ومضر ، وأضافهما إلى الشيطان لاتباعهما له ، ويكون القرن أيضاً هنا بمعنى الجماعة الناجمة والفتنة الطالعة كما قال في الحديث الآخر : (هذا قرن قد طلع) (٥) أى أصحاب بدعة حدثوا ، أو يكون القرن القوة ، فيكون معناه هنا إضافة قوتها إلى الشيطان وعونها له على ما يهيم به .

وقال الخطابى : القرن يضرب به المثل فيما لا يحمد من ال مور ، وقد ذهب بعض المتكلمين على الحديث أن المراد بهذا ما طلع من جهة المشرق ببلاد العراق من الفق المبيرة في صدر الإسلام ص ، ! وقعة الجمل وصفن (٦) وحروراء (٧) وفتون (٨) بنى أمية ، وكل ذلك كان بمشرق محد والعراق ، وقد جاء في حديث الخوارج : " يخرج قوم من

(١) البخارى في صحيحة ، كبدء ال الان ، بيهوى بالتكبير حين يسجد ٢٠٣ / ١ عن أبى هريرة ، وهو القائل : وأهل المشرق يومئذ من مضر .

(٢) في الأصل .

هناك .

(٣) البخارى في صحيحة ، كالفق ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : إ الفتنة من قبل المشرق ، ولفظه : قال : ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) دل اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا) قالوا .

يا رسول الله وفي نجدنا ، قال : (اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا) قالوا : يا رسول الله ، وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : (هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان " ٩ / ٦٨ .

وقد أخرجه أحمد في المسند ٧٨ / ٢ .

(٤) في ت : تقول .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) صفين مكان نحو الفرات شرقى بلاد الام .

(٧) أرض من جانب الكوفة ، نزل إليها ثمانية آلاف من أتباع علي خرجوا عليه لقبوله التحكيم ، وكان ذلك أول الخوارج .
راجع : البداية والنهاية ٧ / ٢٩ .

(٨) كتب أمامها بهامشي ت : وفن .

٢٩٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ...

! أخ ٨٢ - (٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ أَنبَأَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَرْقُ أَفْتَدَةً ، الْإِيمَانُ يَمَانٌ ، وَالْفَقْهُ يَمَالُطُ ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ) .

٨٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى .

ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ .

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْإِسْطَاقِيُّ ، كَلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَمَثْلِهِ .

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ

أَبِيُّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ الْأَحْمَرِجِ ، قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ! سَيِّ : ("أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْتَلَةً ، الْفَقْهُ يَمَانٌ ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ لَمَا .

٨٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَحْمَرِجِ ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ قَالَ : رَأْسُ أَهْلِ نَحْوِ الْمَشْرِقِ ، وَأَلْفَخْرُ وَالْخِيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ ، الْفَدَّادِينَ ، أَهْلُ الْوَبْرِ ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَاءِ ! لَا .

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّجٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ،

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (الْإِيمَانُ يَمَانٌ ، وَالْكَفَرُ قَبْلُ الْمَشْرِقِ ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ وَالْفَخْرُ وَالرِّيَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْخَيْلِ وَالْوَبْرِ لَمَا .

المشرق (١) ، ثم خروج [دعاة] (٢) بنى العباس أقصى المشرق وارتجاج الأرض فتنة .

ويكون الكفرها هنا كفر النعم ، وأكثر الفقه والأحداث والبدع إنما كانت من قبل المشرق .

قال : وقد يكون الكفر على وجهه ، والمراد برأس الكفر الدجال ؛ لأن خروجه من

قبل المشرق ، [قال : وقد يكون] (٣) على ما ذكره (٤) من قدمناه من أهل فارس ، وقد (١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، وأحمد في المسند عن أبي برزة ولفظه : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يخرج قوم من اثمرك يقرؤون القرآن ، لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق من الرمية ،

لا يرجعون إليه) المصنف ١ / ٥٣٦ ، محمد ٤ / ٤٢١ .

(٢) من هامش النسخ .

(٣) في ت : أويكود .

(٤) من أن المراد برأس الكفر معظمه ، راجع : الأبي ١ / ١٦ .

تَحَابُّ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ...

إلخ
٢٩٩

٨٧ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ؛ قَالَ .

أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ ؟ قَالَ .

أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَاحِظُ النَّاسَ !! يَقُولُ : (الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي الْقَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبْرِ ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَى ! لَا .

٨٨ - (...) وَحَلَّظْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ وَزَادَ : (الْإِيمَانُ يَمَالُ ! ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ) .

جاء في الحديث الصحيح في الموطأ وغيره بمعنى ما تقدم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال - وهو يشير إلى المشرق - : (إن الفتحة من حيث يطالع قرن الشيطان - أو قال : قرن الشمس) (١) وهو محمول على ما تقدم من الوجوه كلها .

ويدل على صحة هذا التأويل أيضاً دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) على مضر في غير موطن (٢) .

وقوله : في حديث حذيفة : لا تدع مضر عبداً لله مؤمناً إلا فتنوه أو قتلوه (٣) ،

أوقد بيظ [(٤) حذيفة حين دخلوا عليه عند قتل عثمان حين ملؤوا حجرته وبيتته من ربيعة ومضر فقالت : " لا تبرح ظلمة مضر كل عبد مؤمن تفتنه وتقتله) (٥) .

قالت الطحاوى : المراد بمضر هنا بعضهم كما بينه حذيفة ، والعرب تثول ! مثل هذا في الأشياء الواسعة ، تضيف ما كان من بعضها إلى جملتها ، كما قال تعالى : طِ وَكَذَّبَ وَلَ قَوْفَكَ وَهُوَ الْحَقُّ { (٦) ولم يرد الجميع ، وكذلك يحمل على هذا ما ورد في الحديث المخفم ، والأحاديث يصدق بعضها بعضاً على ما رجحناه من التأويل (٧) .

وقوله : (الإيمان يمان ، والحكمة يمانية) : فعلى قوله أبى عبيد أنه أراد مكة وما

(١)
(٢) (٣) (٥)
(٦) (٧)

الحديث بهذا اللفظ مهقديم وتأخير أخرجه البخارى ، كالفق ، ! قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : " الفتنة من قبل اثرق لما ٩ / ٦٧ وفيه قرن الشمس قبل قرن الشيطان ، وأخرجه الترمذى بلفظ جذل الشيطان أو قال : قرن الشيطان ، كالفق ، وكو عند مالك ومسلم بغير فكر قرن المس ، ومالك في الموطأ ، كالأستئذان ، بما جاء في المشرق ٢ / ٩٧٥ ، ومسلم في الفق وأشرط الاعة ، بالفتنة من المشرق من حيث يطالع قرنا الشيطان ٢٢٢٨ / ٤ ، وأحمد في المسند ٢٣ / ٢ ، ٩٢ ، ١١١ ، ١٢١ ، جميعاً عن ابن عمر . سبق تخريجه .

وفي المسند ٣٩٥ / ٥ ، وابن أبى شيبة في المصنف ١٥ / ١١ بلغظ : عبد الله ، وهو جزء حديق لهما .

في نسخة إكمال الإكمال نقلها هكذا : وكذا قال لهم .

الطحاوى في مشكل الآثار ١ / ٤٣٦ بنحوه .

تال الطحاوى : ولم يرد بذلك - رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في دعائه على مضر - كل مضر ، وكيف يكون يريد بذلك كل

مضر وهو (صلى الله عليه وسلم) من مضر .

الاء لعام ٦٦٠ -

مشكل الآثار ١ / ٤٣٦ .

إِبْرَاهِيمُ! كَانَ / رَابِعُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ إِنْخِ

وَالْأَهْلَاءُ ، لِأَنَّ مِنْهَا كَانَ مَبْتَدَأُ (١) الْإِسْلَامِ ، وَقِيلَ : مَا وَالَاهَا مِنْ تَهَامَةٍ ، لِأَنَّ تَهَامَةً مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ ، وَهَكَذَا قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ : أَرَادَ تَهَامَةً ، وَقِيلَ : قَالَه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ بَتْبُوكُ ، وَمَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَمَنِ فَأَشَارَ إِلَيْهَا ، وَبَعْضُهُ هَذَا قَوْلُهُ الْمُتَقَدِّمُ فِي حَدِيثِ جَابِرَ : (الْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ) ، وَقِيلَ : أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْأَنْصَارَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَمَانِيُّونَ وَهُمْ نَصَرُوا الْإِسْلَامَ ، وَبَادَرُوا إِلَيْهِ وَدَخَلُوا فِيهِ طَوْعاً .

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ) وَلِأَنَّ أَهْلَ تَهَامَةٍ أَكْثَرُهُمْ مُضِرٌّ وَرَبِيعَةُ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِضِدِّ هَذَا ، وَوَصَفَ هَؤُلَاءِ الْآخَرِينَ [(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِلَيْنِ الْقُلُوبِ وَرَقَّةِ الْأَفْتَدَةِ وَهُوَ ضِدُّ مَا وَصَفَ بِهِ الْآخَرِينَ] (٢) رَبِيعَةً وَمُضِرٌّ مِنْ قَسْوَةٍ / الْقُلُوبِ وَغُلْظِهَا وَجَفَائِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : " الْإِيمَانُ يَمَانٌ) ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَهُمْ ، فَالْحَدِيثُ يَحْكُمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَيَبَيِّنُ مُفَسَّرُهُ مُشْكَلُهُ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَمَنِ هُنَا الْإِيمَانُ وَالْيَمَانُونَ النَّسَبُ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَرَسُولَهُ [طَوْعاً] (٣) وَبَدَاراً ، لِلَّذِينَ قُلُوبُهُمْ ، وَرَقَّةٌ أَفْتَدَتْهُمْ ، بِخِلَافِ أَهْلِ [نَجْدٍ] (٤) الْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ، كَمَا وَصَفَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ . وَإِلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَاهُ ذَهَبَ الطَّحَاوِيُّ وَرَوَى فِيهِ حَدِيثاً يُشَرِّهُ أَنَّ عَيْنَةَ فَضَّلَ أَهْلَ نَجْدٍ ،

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كَذَبْتَ ، بَلْ هُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، الْإِيمَانُ يَمَانٌ) وَهُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَيَحُلُو فِي النَّفْسِ لَشَوَاهِدِ الْحَالِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) كُتِبَ فِي أَصْلِهِ : ابْتِدَاءً ، وَأُعِيدَتْ بِالْهَامَةِ مَبْتَدَأً .

(٢) سَقَطَ فِي الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ بِهَامَةٍ بِسَمٍ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْإِسْلَامِ .

(٤) فِي جَمِيعِ الْإِسْلَامِ : الْحِجَازُ ، وَهُوَ خَطَأً نَاخِ .

وَالْحَدِيثُ أَنْجَرَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ .

وَلَفْظُهُ : قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةً فِي دَارِنَا يَعْرِضُ الْخَيْلَ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَيْنَةُ بْنُ حَصْنٍ فَقَالَ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : ائْتِنِي أَبْصُرَ مَنِي بِالْخَيْلِ وَائْتِنِي أَبْصُرَ بِالرِّجَالِ مِنْكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " فَأَيُّ الرِّجَالِ خَيْرٌ ؟ " فَقَالَ : رِجَالٌ يَحْمِلُونَ سِيُوفَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ ، وَيَعْرِضُونَ رِمَاحَهُمْ عَلَى مَنَاسِجِ خَيْولِهِمْ ، وَيَلْبَسُونَ الْبُرُودَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كَذَبْتُ ، بَلْ خَيْرُ الرِّجَالِ رِجَالُ الْيَمَنِ ، الْإِيمَانُ يَمَانٌ) .

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، إِلَّا أَنَّ خَالِدَ بْنَ مَعْدَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَعَاذٍ .

جَمْعُ ١٠ / ٤٤ .

وعَيْنَةُ هُوَ ابْنُ حَصْنِ بْنِ حَذِيفَةَ الْفَزَارِيُّ ، مِنْ قَيْسِ عِيلَانَ ، وَاسْمُ عَيْنَةَ حَذِيفَةُ! فَصَابَتْهُ بِقُوَّةٍ - شَلَلٌ -

فَجَحِظَتْ عَيْنَاهُ فَسُمِّيَ عَيْنَةُ .

وَيَكْنَى أَبَا مَلَاكٍ ، وَهُوَ سَيِّدُ بَنِي فِزَارَةَ وَفَارِسِهِمْ ، وَصَفَّهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَلْعَاشَةَ فَقَالَ : (هُوَ الْإِسْلَامُ الْمَطَاعُ) .

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : وَارْتَدَّتْ عَيْنَةُ حِينَ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ وَلَحِقَ بِطَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ حِينَ تَنَبَّأَ فَأَمَّنَ بِهِ ، فَلَمَّا هَزَمَ

طَلِيحَةَ أَخَذَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَيْنَةَ فَأَوْثَقَهُ وَبَعَثَ بِهِ إِلَى الصَّدِيقِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَتَنَزَّهَتْ إِلَيْهِ وَالْغُلَامَانِ يَخْشَوْنَهُ بِالْجُرِيدِ وَيَضْرِبُونَهُ وَيَقُولُونَ : أَيُّ عَدُوِّ اللَّهِ ، كَفَرْتَ بَعْدَ إِيمَانِكَ؟! فَيَقُولُ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ آمَنْتُ ، فَلَمَّا كَلَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَمَّنَهُ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ...

إِنْخِ

٨٩ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ

قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَرْقُ أَفْتَدَةً وَأَضْعَفُ قُلُوبًا ، الْإِيمَانُ يَمَالُطُ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ ! ، السَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَى ! ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبَرِ ، قَبْلَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ لَمَّا .

ومعنى : (أرق أفئدة وقلوباً وألن وأضعف) متقارب ، وكلها راجع إلى ضد القسوة والغلظ ، وذلك أنَّ من رق قلبه ولان قبل المواعظ ، وخضع للزواج ، وسارع إلى الخير ، وصفى للإيمان (١) والفقه والحكمة ، بخلاف من قسا قلبه وغلظ وكثفت حجب الكبر والفخر والعجب عليه .

وقد يكون ذكر القلوب والأفئدة ها هنا بمعنى واحد ، تكررت باختلاف لفظ كما اختلف اللفظ الذي قبلها ، وقد يكون بينهما فرق إذ قيل : إن الفؤاد ثاقل القلب ، فوصف القلب باللين والضعف والفؤاد بالركة ، أى أن قلوبهم أسرع انعطافاً وتقلبا للإيمان [من غيرها ؛ إذ أفئدتها أرق وأصفى لقبول الإيمان] (٢) والحكمة ، وقل حجباً وأغشية من غيرها ، وقد يكون الإشارة بلين القلب إلى خفض الجناح ، ولن الجانب ، والانقياد والاستسلام وترلاً لغلو ، وهذه صفة الظاهر ، والإشارة بركة الأفئدة إلى الشفقة على الخلق والعطف عليهم والنصح لهم ، وهذه صفة الباطن ، وكأنه (٣) أشار إلى أنهم احسن أخلاقاً ظاهراً وباطناً .

وقد تمثل الذهبي عن المدائني عن عبد الله بن فائد قال : كانت أم البنين نجت عيينة عند عثمان ، فدخل عيينة على عثمان بلا إذن فعتجه عثمان ، فقال .

ما كنت أرى أنى أعجب عن رجل من مضر ، فقال عثمان : ادنْ فأصب من العلاء ، قال : إني صائم ، قال : تصوم الليل ؟ أ قال . إني وجدت صوم الليل أسير على .

هذا ما كان من بعض لثان عيبة ، وما حملنا على الإسهاب فيه إلا التأكيد على كلام القاضي في سبب الحديث .

راجع في أخبار عيحنة : الطبقات الكبرى ٣ / ٥٧٨ ، تاريخ الطبرى ٢ / ٣٥٥ ، الجرح والتعديل ٧ / ١٤١ ، الاستيعاب ٣ / ٢٥٦ ، الإصابة ٣ / ٢٣٧ ، اشد الغابة ٤ / ٢٠٥ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٢١ ، أسباب الأشراف ١ / ٢٣٩ ، الكامل في التاريخ ٢ / ٩٦ ، ٣ / ١٩٩ ، تاريخ الإسلام - عهد الخلفاء ٣٤٧ .

(١) في الأصل : الإيمان .

(٢) سقط من ال أصل ، واستدرك ب! امشه بهم .

(٣) في ت : فكأنه .

٣٠٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ... إلخ

٩٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَلَيْنُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْتَدَةً ، الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ ! ، رَأْسُ أَهْفَرٍ قَبْلَ الْمَشْرِقِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ : " رَأْسُ أَهْفَرٍ قَبْلَ الْمَشْرِقِ) .

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى .

ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ جَعْفَرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَلِثٍ جَرِيرٍ ، وَزَادَ : (وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّاءِ) .

وقد يكون الإشارة بلين القلوب ورقة الأفئدة إلى كثرة الخوف والانزعاج للمواعظ والأذكار .

ومعنى قوله : (الإيمان يمان) : أى معظم أهله يمانون ، والقائمون به يمانون والناصرين له ، أو مستقره - إن كان المراد الأنصار - أو مبتدؤه وظهوره عندهم - على ما أشار إليه من قال : إن المراد به مكة والمدينة .

وقيل : معناه : أهل اليمن أكمل الناس إيماناً .

وقوله : (الحكمة يمانية) : الحكمة عند العرب ما يمنع (١) من الجهل ، والحكيم من منعه عقله وحكمته عن الجهل .

حكاه ابن عرفة ، مأخوذ من حكمة الدابة ، وهى الحديد التى فى لجأها لمنعها إيها .

وقيل فى قوله تعالى : { يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ } (٢) : ! لا الإصابة فى القول والفقه والفهم ، وقيل : الحكمة طاعة الله والاتباع له ، والفقه فى الدين ، وقيل : الحكمة الفهم عن الله من أمره ونهيه ، وقال مالك [فى] (٣) الحكمة : الفقه فى الدين يدخله الله فى القلوب .

وقيل غير هذا ، وقد مرَّ فى بعض روايات الأُم : (الفقه يمان ، والحكمة يمانية) .

(١) فى ت : مغ .

(٢) البقرة : ٢٦٩ .

(٣) ساقطة من ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ ... إلخ

٣٠٣

٢٠٢٢ (٢٢) باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، وأن محبة المؤمن من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها

٩٢ - (٥٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْخَزَوِىُّ ،

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " غَلِظُ الْقُلُوبِ ، وَالْجَفَاءُ فِي الْمَشْرِو ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ " .

وقوله : (والإيمان فى أهل الحجاز) : فى تلك الرواية إشارة إلى ما تقدم ، وحجة

لمن قال : أراد مكة والمدينة ، ولأن المراد مبتدؤه ومستقره وظهوره ؛ لأن مكة والمدينة من بلاد الحجاز ، وقد قالوا : إن حدَّ الحجاز من جهة الشام سعة (١) وبدر ، ومما يلى تهامة بدر وعكاظ ، قال القتيبي : سُمي حجازاً لحجزه بين نجد أ وتهامة ، وقد قال ابن دريد : لحجزه بين نجد ، (٢) والسراة .

قال الـصمعى : إذا انحدرت من نجد [من] (٣) ثنيا ذات عرق فقد اتهمت إلى البحر ، فإذا استقبلتك الجراز وأتت فذلك الحجاز ، سميت بذلك لأنها حجزت بالجراز الخمس (٤) .

وقد يكون المراد بالحجاز هنا المدينة فقط ، ويؤيده قوله فى الحديث الآخر : " ان الإيمان ليأرز إلى المدينة ... (٥) الحديث (٥) .

وفى هذا الحديث دليل على ترجيح فقه أهل الحجاز وأهل المدينة ، وترجيح فقه مالك

- رحمه الله - وهو يمانى النسب يمانى البلد ، والمدينة دار أهل اليمن الذين (٦) نسب إليهم النبي (صلى الله عليه وسلم) الفقه والحكمة .

وقوله : (والسكينة والوقار فى أهل الغنم) : السكينة السكون والطمأنينة والم قار ، كما

جاء فى الحديث نفسه ، وهو ضد معنى الفدادين وأهل الخيلاء .

وقد يكون السكينة بمعنى الرحمة ، حكاه شمر ، فيكون ضد معنى القصوة .

والجفاء والغلظ فى وصف الآخر (٧) .

(٣)

(٦) (٧)

في جميع الأصول : شعب ، والتصويب من اكمال الإكمال .
سقط من الـ"صل ، واستدرك في الهامش بمهم دون لفظة : (وقد) .
ساقطة من الأصل .

قال الفرأ : الجرأ أن تكون الأرض لا نبات فيها ، يقال : قد جُرزت الأرض فهي مجرزة .
وربما قالوا : أرض أجاز ، قال تعالى : { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْخَرِي } [السجدة : ٢٧ ، .
لان العرب .

الحديث متفق عليه ، وسيرد إن شاء الله في هذا الكتاب برقم (٢٣٣) .
في ت - الذى .

قال النووى : وأما أسانيد الباب فكل رجاله كوفيون إلا يحيى بن حبيب ومعتبرا ، فإنهما بصريان واسم ابن أبى شيبة : عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبى شيبة .

وأبو أشامة هو حماد بن أسامة ، وابن نمير =
٣٠٤

كتاب الإيمان / باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ... إلخ

(٢٢) باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، وأن محبة المؤمن من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها

٩٣ - (٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ ،
عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : **لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا ، أَوَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى بَيْتٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**) .

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، أَنبَأَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : **(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا لِمَا بَمَثَلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٍ .**

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : **لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا (١) حَتَّى تَحَابُّوا** : أى لا
يتم إيمانكم ولا يكمل ولا تصلح حالكم فى الإيمان إلا بالتحاب واللفة (٢) ، ويعضده قوله بعد : **(أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ ، أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)** .

وفيه حض على ما تقدم من إفشاء السلام على من عرف ومن لم يعرف ، والسلام
أول درجات البر ، وأول خصال التألف (٣) ، ومفتاح استجلاب المودة ، وفى إفشائه يمكن (٤) ألفة المسلمين بعضهم ببعض ،
وأظهار شعارهم المميز لهم بينهم ، د لقاء الأمن

(١)

(٢)

(٣)

هو محمد بن عبد الله بن نمير .

وإثو كريب اسمه محمد بن العلاء .

وابن إدريس هو عبد الله .

وأبو خالد اسمه هرمز ، وقيل : سعد ، وقيل : كثير .

وأبو مسعود هو عقبة بن عمرو الأنصارى البدرى ، واليمان هو الحكم بن نافع .

وأبو معاوية اسمه محمد ابن حازم .

وائو صالح اسمہ ذکوان .

وابن جریر هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جریر .

وأبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس .

نووی ۱ / ۲۳۶ .

في الأصل : تؤمنون .

وكلاما صحيح ، فعلى كون لا نافية يكون حذف النون للتخفيف فى الأولين ، وهو جائز ، وقد قال النوى .

(إنه في جميع الأصول والروايات ولا تؤمنوا - بحذف النون من آخره ، وهي لغة معروفة صحيحة) ١ / ٢٣٦ .

٢٠٢٣ (23) باب بيان أن الدين النصيحة

وأما قال القاضي ذلك تأويلاً لظاهر اللفظ الذي يقتضي وقف دخول اللجنة على التحاب ، ضرورة أن الموقوف على الموقوف على شيء

موقوف على ذلك الشيء ، وعلى ذلك لا يدخل اللجنة كاره .

ولم يقل به قائل من أهل السنة .

في الأصل : التأليف .

في الأصل : تمكن .

كتاب الإيمان / باب بيان انه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ...

إِخْلَافُ

۳.۵

والطمأنينة بينهم ، وهو معنى السلام ، واستدراج محبة كافتهم ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) ، ودليل التواضع والتواصل بسبب

الإسلام ، لا لغرض الدنيا ، خلاف ما أنذره (صلى الله عليه وسلم) ، آخر الزمان من كون السلام للمعرفة فيقطع سبب التواصل .

۱۷ / ۲۳

٣٠٦ كتاب الإيمان / باب بيان أن الدين النصيحة

(٢٣) باب بيان أن الدين النصيحة

٩٥ - (٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّادٍ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

قَالَ : قُلْ ! دَسْهَيْلٌ : إِنَّ عَمْرًا حَدَّثَنَا عَنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِيكَ .

قَالَ : وَرَجَوْتُ أَنْ يَسْقُطَ عَنِّي رَجُلًا .

قَالَ : فَقَالَ : سَمِعْتُهُ مِنْ اَنْذَى سَمِعَهُ مِنْهُ اَبِي ، كَانَ صَدِيقًا لَهُ بِاللَّيْلِ .

ثُمَّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَهِيلٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (الدِّينُ النَّصِيحَةُ) قُلْنَا :

لَمَنْ؟ قَالَ: اللَّهُ وَلِكُتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَائِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ لَمَّا.

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سُهَيْلٍ

ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ، عَنْ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

(...) وحلّثني أمية بن بسطام ، حدّثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدّثنا روح - وهو

ابن القاس! - حَدّ ، شَاهِبِيلٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، سَمِعَهُ وَهُوَ يُحَدِّثُ أَبَا صَالِحٍ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

• (

• بمثله .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الدين النصيحة) ، قال الإمام : النصيحة يحتمل أن تكون مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته ، ويحتمل أن تكون من النصح وهى الخياطة والإبرة المنصحة ، والنصاح الخيط الذى يخاط به ، والناصح الخياط . فعناه (١) : أنه يلم شعث أخيه بالنصح / كما تلم المنصحة خرق الثوب .

قال

[نفطويه : يقال : نصح الشيء إذا خلص ، ونصح له القول أى أخلصه له .

وهذا الذى قاله [(٢) نفطويه يرجع إلى الاشتقاق الأول ؛ لابنه يصفو لأخيه كما يصفو العسل .
قال القاضى .

قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة يعبر بها عن جملة إراثة الخير للنصوح له ، وليس يمكن أن يعبر عنها بكلمة واحدة تحصرها . ومعناها في اللغة : الإخلاص ، من قولهم ة نصحت العسل إذا صفيته .

وقال أبو بكر الصوفي : النصح : فعل الشيء الذي به الصلاح والملاءمة (٣) مأخوذ من النصاح وهو الخيط .
(١) في نسخ الإكمال بغير فاء ، والمثبت من المعلم .

(۲) سقط من ت ، واستدرک بهامشه .

(٣) في ت : والملازمة .

كتاب الإيمان / باب بيان أن الدين النصيحة

3.7

٩٧ - (٥٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى إِقَامِ الْخَلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الرِّكَاتِ ، وَالتَّضَحُّجِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .

٩٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، سَمِعَ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .
وقال نحوه الزجاج .

فالنصح لله - تعالى - : صحة الاعتقاد له بالوحدانية ، ووصفه بصفات الإلهية ، وتنزيهه عن النقائص والرغبة في محابه والبعد من مساخطه ، والإخلاص في عبادته .

ونصيحة كتابه : الإيمان به ، والعمل بما فيه ، والتخلق بأدابه ، وتحسن تلاوته ، والخشوع عند ذلك ، وتوقيره وتعظيمه ، وتفهم معانيه وتدبر آياته ، والتفقه في علومه ، والدعاء إليه ، والذبُّ عنه من تأويل الغالين ، وتحريف المبطلين ، وطعن الملحدين .

والنصيحة لرسوله : التصديق بنبوته ، وطاعته فيما أمر به ونهى عنه ونصرته حيا وميتاً ، ومعاداة من عاداه ، ومحاربة من حاربه ، وبذل النفوس والأموال دونه في حياته ، وإحياء سنته بعد موته بالبحث عنها ، والتفقه فيها ، والذب عنها ، ونشرها ، والدعاء إليها ، والتخلق بأخلاقه الكريمة ، والتأدب بأدابه الجميلة ، وتوقيره ، وتعظيمه ، ومحبة ال بيته ، واصحابه ، ومجانبة من ابتدع في سُنَّته .

ونصيحة أئمة المسلمين : طاعتهم في الحق ومعونتهم عليه ، وأمرهم به ، وتذكيرهم

٢٠٢٤ (24) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي

وإيأاه على أحسن الوجوه ، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من أمور المسلمين ، وترك الخروج عليهم ، وتأليف قلوب الناس لطاعتهم .
والتصح لعامة المسلمين : إرشادهم لمصالحهم ، ومعونتهم في أمر دينهم ودنياهم بالقول والعمل ، وتنبيه غافلهم وتعليم جاهلهم ، ورفد محتاجهم ، وستر عوراتهم ، ودفع المضار عنهم ، وجلب المنافع في الدين والدنيا إليهم .

وَقَوْلِ سَفِيَّانٍ فِيهِ : قُلْتُ لِسُهَيْلٍ : إِنْ عَمَرَأَ أَنْبَأُ عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِيكَ ، وَرَجَوْتُ أَنْ تُسْقُطَ عَنِي رَجُلًا ، فَقَالَ : سَمِعْتَهُ مِنْ سَمْعِهِ مِنْهُ أُنَى ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى طَلَبِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

كتاب الإيمان / باب بيان أن الدين النصيحة
٩٩ - (...) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَيَعْقُوبُ الدَّورِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، فَلَقَّنَنِي (فِيمَا اسْتَطَعْتُ) وَالنَّصِيحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .
قَالَ يَعْقُوبُ فِي رِوَايَتِهِ - : قَالَ : حَدَّثَنَا سَيَّارُ .

الإسناد واختصار الطريق - كما قدمناه - واتفق لسفيان في هذا سقوط رجلين أكثر مما طلب ، لأنه ظن أن سهيلاً سمعه من أبيه ، فإذا به سمعه من شيخ أبيه .

وتقول جرير : (بايعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم) وفي الرواية الأخرى (على السمع والطاعة ، فلقنني : فيما استطعت) ، ومثله في حديث ابن عمر في صحيح البخاري ، واختلفت الفاظ بيعة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فروى ما ذكرناه ، وفي حديث سلمة أنهم [كانوا] (١) بايعوه يوم الحديبية على الموت ، وفي حديث عبادة : " بايعنا النبي (صلى الله عليه وسلم) بيعة الحرب على السمع والطاعة في المنشط والمكره ، وألا ننازع الأمر أهله ، وأن نقول - أو نقوم - بالحق ."
(...)

وهذه قصص بحسب اختلاف الأحوال .

فأما حديث عبادة : (في المنشط والمكره) فهي كانت بيعة الأنصار في العقبة الثانية على بذل الأنفس والأموال دونه ، وكذلك بيعة الشجرة .

وأما قوله : (فيما استطعت) فلقوله : ١ لا تكلص الفه نفساً إلا وسعها { (٢) وذكر جرير الصلاة والزكاة من بين سائر دعائم الإسلام ؛ فلكونهما قرينتين ، وأهم أمور الإسلام وأظهرها ، ولم يذكر الصوم وغيره من الشرائع ؛ لأنه داخل في السمع والطاعة .

(١) من هاضت .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ...

إلخ

(٢٤) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، ونفيه عن

٣٠٩

المتلبس بالمعصية ، على إرادة نفي كماله

١٠٠ - (٥٧) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ التَّجِيبِيُّ ، أَنَّبَانَا ابْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : ١ لا يَزِنِي الزَّانِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ لَا .
قَالَ ابْنُ شَهَابٍ .

فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ثُمَّ يَقُولُ + وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ : (وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ ، حِجَابُهَا يَنْتَهَبُهَا ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ) .

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي

عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ .

قَالَ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا يَزِنِي الزَّانِي) وَأَقْتَصَّ الْحَلِيثَ بِمِثْلِهِ .

يَذْكُرُ مَعَ ذِكْرِ النَّهْبَةِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ ذَاتَ شَرَفٍ .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا ، إِلَّا النَّهْيَةَ .

١٠٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
بِمِثْلِ حَدِيثِ عَقِيلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
وَذَكَرَ النَّهْيَةَ ، وَلَمْ يَقُلْ : ذَاتَ شَرَفٍ .

١٠٣ - (...) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا

كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ... إلخ

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ ، وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، كُلُّ هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .
غَيْرَ أَنَّ الْعَلَاءَ وَصَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ لَيْسَ فِي حَلِيلِهِمَا : (يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ) ، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ : (يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ) وَزَادَ : (وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَإِذَا كُمُ إِذَا كُمُ لَمَّا .

١٠٤ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ذُكْوَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا يَزِنِي الرَّائِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ) .

١٠٥ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ ذُكْوَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَفَعَهُ ، قَالَ : لَا يَزِنِي الرَّائِي ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ .

وقوله : لَا يَزِنِي الرَّائِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) الحديث ، قال الإمام : قيل : معنى مؤمن : أى من (١) عذاب الله ، [ويحتمل أن يكون معناه] (٢) : مستحلاً لذلك ، [وقد] (٣) قيل : معناه : [أى] (٤) كامل الإيمان ، وهذا [على] (٥) قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، وهذه التأويلات تدفع قول الخوارج : إنه كافر بزناه ، وقول المعتزلة : إن الفاسق الملى لا يسمى مؤمناً - تعلقاً من الطائفتين بهذا الحديث - إذا احتمل ما قلناه لم تكن لهم فيه حجة .

(١) فى ق : آمن ، وهو تصحيف .

(٢) جاءت عبارة المعلم هكذا : ويحتمل أن يحمل على أن معناه أن يكون .

(٣ - ٥) من المعلم .

كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ...

قال القاضي : قال أبو جعفر الطبري : يحكى عن محمد بن يزيد بن واقد بن عمر بن الخطاب (١) إنكار هذا الحديث ، وتغليط الرواة فيه ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما قال : لا يزنى [مؤمن] (٢) حين يزنى ، ولا يسرق [مؤمن] (٣) حين يسرق وهو مؤمن) . وعن ابن عباس : لا يفعل ذلك مستحلاً لفعله مؤمن ، وقال الحسن : ينزع منه اسم المدح الذى يسمى به أولياء الله المؤمنين ، ويستحق اسم الذم الذى يُسمى به المنافقون .

واختاره الطبري ، قال : يقال له : زان [و] (٤) سارق [وفاجر وفاسق] (٥) ، ويزول عنه اسم الإيمان بالكمال ، وحكى البخارى عن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان (٦) ، وروى فى ذلك حديثاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (من زنا نزع نور الإيمان منا قلبه ، فإن شاء أخط يرده إليه ردها) .

قال أبو القاسم المهلب : معنى هذا : أن ينزع مته بصيرته قى طاعة الله ! (١) .

وسئل الزهرى عن معنى الحديث ، فقال : أمرُوا هذه الأحاديث لم ! أ ٦ س ها ممبئ [كان] (٨) قبلكم ، فإن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمرُواها ، ورآها من المشكل .

قال القاضي : وقيل : هو على النهى لا على البر (٩١) ، وهذا بعيد لا يعطيه نظم الكلام ولا تساعده الرواية (١٠) ، وهو من نحو ما تقدم لاین واقد ولا خلاف حين اهل السنة ال هذا الحديث ليس على ظاهره ، وأن المعاصى لا تُخرج أحداً من سواد اهل الايمان - على ما قدمناه - ثم اختلفوا فى تأويله وإمراره على ما جاء بعد تحقيق الأهل المتقدم ، ويُفسره حديث أبى فر : (من قال ت لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنا لان سرق) ،

(١) لم اجد بهذا الاسم ، ولعله هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، أبو وأند ، فواقد ابن محمد وليس أباه ، هذا افا كان والد محمد زيدا ولش يزيدا ، وواقد ذكره أبر حبك ش يم / الثكات .

أما محمد فهو قليل الحديث مع توثيق أبى حاتم له .

التاريخ الكبير ١ / ٨٤ ، الجرح والتعاليك ٧ / ٢٥٦ ، قهذيب التهذيب ٩ / ١٧٢ ، سير ٥ / ١٠٥ - (٢-٥) من ق .

٢٠٢٥ (25) باب بيان خصال المنافق

(٦) فى كالحود ، بلا لرب الخمر ٨ / ١٩٥ .

والذى روى فى ذلك حديثاً هو الطبري وليس البخارى ، كما توهمه العبارة ، واخرجه من طريق مجاهد عن بن عباس ولفظه : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه .

فإن شاء أن يرثى يليه رده " فتح ١٢ / ٦٠ .

(٧) وعبر عن هذا ابن الجوزى بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة الأيمان ، وهو تصديق القلب ، فكأنه فى من صدق به . قال الحافظ : قال ذلك فى تفر نزع نور الإيمان ، ولعل هذا هو مراد المهلب .

السابق

(٨) من ت .

(٩) وهو ما اخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد الاصق ، والمعنا : لا لزنين مؤمن ، ولا يسرقن مؤمن (قال / الحافظ : وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه : ولا يثرب - بكر الأ على معنى النهى .

فتح

(١٠) وقد رد بعض العلماء هذا القول بأنه لا يبقى للتقييد بالظرف فائدة ، فإن الزنى منه عنه فى جميع الملل ، وليس مختصاً بالمؤمنين . السابق .

٣١٢
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي ...
إلخ

ومعلوم أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، فالحديث الأول يقطع حجة المرجئة القائلين : إن المعاصي لا تضر المؤمن ، والحديث الآخر يقطع حجة المعتزلة والخوارج وبعض الرافضة القائلين بأن المعاصي تخرج من الإيمان وتوجب الخلود في النار .

وأهل السنة والهدى جمعوا بين معانيها ، وقرروا الأحاديث على أصولها ، واستدلوا من حديث أبي ذر على منع التخليد ، ومن هذا الحديث على نقص الإيمان بالمعاصي كما وردت مُفسرةً في أحاديث كثيرة وآى من القرآن [منيرة] (١) ، [وقد جاء بعد ذلك] (٢) في [آخر] (٣) الحديث : (ولا تنتهب نُهبة (٤) ذات شرف) : أى يستشرف الناس النظر الى نُهيته ويرفعون أبصارهم إليها (٥) - كما فسره في الحديث - كذا هو شرف بالشئ المعجمة عندنا في الاسم . ورواه الحرابي (سرف) بالسین المهملة وقال : معناها : ذات [سرف ، اى ذات] (٦) قدر كيجر ينكره الناس ويستشرفون له ، كنهب الفساق في الفقه الحادثة المال العظيم القدر مما يستعظمه الناس بخلاف التمرة والفلس وما لا خطر له .

وقد أشار بعض العلماء أن في هذا الحديث تنبيهاً على جماع (٧) أبواب المعاصي والتحذير منها ، فنبه بالزنا على جميع الشهوات . إذ ورد أن جميع الجوارح تنزى ، وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على جميع ما حرم الله ، وبشرب الخمر على جميع ما يصد عن الله ويوجب الغفلة عن حقوقه ، وبالانتهاك الموصوف على الاستخفاف بعباد الله [سبحانه] (٨) ، وترك توقييرهم والحياء منهم ، وجمع أمور الدنيا من غير وجهها سرا أو علناً بذكر السرقة (٩) والنهبة (١٠) .

(٣)

(٦)

(٧) (٨) (١٠)

ساقطة من ت .

في ال الصل كتبت : وقد جا ذاك بعد .

وهو خطأ .

ساقطة من ق .

(٤) المراد بالنهبة : المأخوذة جهراً قهراً .

وقد يكون كما ذكر الحافظ أن الإشارة إلى حال المنهوبين فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه ولو تضرعوا إليه ، قال : ويحتمل أن يكون كناية عن عدا التستر بذلك ، فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف الرقة والاختلاس ، فإنه يكون خفية ، والانتهاك أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة . فتح سقط من ق .

ومن هذا شرح بعض الافعية لكون الغصب كبيرة أن يكون المغصوب نصاباً ، وكذا السرقة .

فتح ١٢ / ٦٣ .

نقلها الحافظ في الفتح جميع ، وعبارة القاضي أدق .

ساقطة من ت .

(٩) في ال الصل : الرق .

(كتب أمامها بهامش ت : بلغت المقابلة .

- كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ خِصَالِ الْمُنَافِقِ

(٢٥) باب بيان خصال المنافق

٣١٣

١٠٦ - (٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .

ح وَ حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا - نَا أَبِي .
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ .

ح وَ حَدَّثَنِي رَهْبِيُّ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

حَدَّثَنَا - نَا سُفْيَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا خَالِصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدْعَهَا : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ " غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : " وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ " .
١٠٧ - (٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى .

قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ .

قَالَ .

أَخْبَرَنِي أَبُو سَهْلٍ نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " اربع من كن فيه (١) كان منافقا " وفي بعضها : خالصاً (٢) ، وفي الحديث الآخر : " ثلاث " وفي بعضها : (وإن صام وصلى " وذكر مسلم الحديث ، قال الإمام : قد توجد هذه ال الوصاف الآن فيمن لا يطلق عليه اسم النفاق ، فيحتمل أن يكون الحديث محمولاً على زمنه (صلى الله عليه وسلم) ، وكان ذلك علامة للمنافقي إن من أهل زمانه .
ولا شك أن أصحابه كانوا مبرئين من هذه النقائص مطهرين منها ، وإنما كانت تظهر في زمانه في أهل النفاق ، أو يكون عد ٥ ضد أراد بذلك من غلب عليه فعل هذه واتخذها عادة تهاوناً بالديانة ، أو يكون أراد النفاق اللغوي الذي هو إظهار خلاف المضير .
وإذا تأملت هذه ال الوصاف وجدت فيها معنى ذلك لآن الكاذب يُظهر إليك انه صدق (٣) ويبطن خلافه ، والخصم يظهر أنه أنصف ويضمّر الفجور ، والواعد يظهر أنه سيفعل وينكشف الباطن بخلافه ، وقد قال ابن الأنباري : في تسمية المنافق منافقاً ثلاثة (١) أي .

وغلب عليه ، لا من ندرداً فيه ، ومعنى : (كلاً منافقاً خالصاً) .

أي شديد الشبه بالمنافق بسبب هذه الخصال .
نوى ١ / ٢٤٧ .

(٢) في قة خلاصاً .

(٣) في ت : صارت ، والمثبت من المعلم والأصل .

٣١٤

أقوال : أحدها : أنه سُمي ليستتر (٢) فيه .

كتاب الإيمان / باب بيان خصال المنافق

(١) بذلك لأنه يستتر كفره ، فأشبهه الداخل للنفاق وهو السرب

١ / ٢٤

والثاني : أنه شُبّه باليربوع (٣) الذي له جحر يقال له : النفاقاء ، وأخريقال له : القاصعاء (٤) ، فإذا طلب من القاصعاء خرج من النفاقاء [وكذلك المنافق] (٥) لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي يدخل فيه .

والثالث : أنه شُبّه باليربوع - أيضاً - ولكن من جهة أن اليربوع يخرق الأرض حتى

إذا كاد يبلغ ظاهرها أرق التراب ، فإذا رابه ريب رفع ذلك التراب برأسه نفرج ، فظاهر جحره ترابٌ على وجه الأرض وباطنه حُفر ، فكذلك المنافق ظاهره الإيمان وباطنه الكفر .

قال القاضي : اختلف تأويل العلماء لهذا الحديث على الوجوه التي ذكرها وغيرها ، وأظهرها التشبيه بهذه الخصال بالمنافقين والتخلق بأخلاقهم في إظهار خلاف ما يبطنون ، وهو معنى النفاق .

ومعنى : " (كان منافقا خالصاً) : أى فى هذه الخلال المذكورة فى الحديث فقط ، لا فى نفاق الإسلام العام ، ويكون نفاقه فى ذلك على من حدّثه ووعدّه ، وأتمنّه ، وخاصمه ، وعاهده من الناس ، لا أنه منافق على المسلمين بإظهار الإسلام وهو يُبطن خلافه ، وقد قال بعضهم : إن الحديث إنما ورد فى منافقى زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) الذين حدّثوا بأنهم آمنوا فكذبوا ، وأتمنوا على دينهم نخانوا ، ووعدوا فى أمر الدين ونصره فأخلفوا .

وهو قول عطاء بن أبى رباح فى تفسير الحديث ، وإليه رجع الحسن البصرى (٦) ، وهو مذهب سعيد بن جبير وابن عمر وابن عباس / ، [وقد روى فى معناه حديث : أن ابن عمر وابن عباس] (٧) أتيا النبي (صلى الله عليه وسلم) ، [فذكر أنه ما أهمهما من هذا الحديث ، فضحك النبي (صلى الله عليه وسلم)] (٨) وقال : (مالكم ولهن ، إنما خصصت بهن انماققين ، أما قولى :

(٣)

(٧) (٨)

فى المعلم : يسمى .

(٢) فى المعلم : يستتر .

دولية فوق الجرّد .

وهى التى يدخل منها ، من قصع إذا دخل ، والنفاق هى التى يخرج منها ، يقال : نافق اليربوع إذا خرج من نفاقته .

الأبى / ملا ١ .

تكررت فى الأصل ، والصحيح ما أثبتناه ، وهو من المعلم ، ت .

حكى الترمذى حمداً فى سننه فقال - بعد أن ساق الحديث - : " وإنما معنى هذا عند اهل العلم نفاق العمل ، (وإنما كان نفاق التكذيب على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، هكذا روى عن الحسن البصرى شيئاً من مذااته قال : النفاق نفاقان ، نفاق العمل ، ونفاق التكذيب) ٢٠ / ٥ .

سقط من ال الصل ، وقيد بهامشه ، والمثبت من ت .

سقط محق .

كشّاب الإيمان / باب بيان خصال المنافق

٣١٥

أبى هريرة ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ) .

١٠٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، مَوْلَى الْحُرَقَةِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " مِنْ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ) .

٢٠٢٦ (26) باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم : يا كافر

(إذا حدث كذب) فذلك فيما أنزل الله على : { إِنْ جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ { الآية (١) ، أخ شم كذلك ؟ } قلنا : لا ، قال : لا عليكم من ذلك ، وأما قولى : إذا وعد أخلف فذلك فيما أنزل الله على : { وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ { الآيات الثلاث (٢) . أفأنتم كذلك ؟ } قلنا : لا ، قال : لا عليكم ، أنتم من ذلك براء ، وأما قولى : إذا أؤتمن خان فذلك فيما أنزل الله على : { إِنْ عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ { الآية (٣) ، فكل إنسان مؤتمن على دينه ، فالؤمن يغتسل من الجنابة فى السر والعلانية ، ويصوم

وَيُصَلِّي فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَالْمُنَافِقُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْعَلَانِيَةِ ، أَفَأَنْتُمْ كَذَلِكَ ؟) قُلْنَا : لَا ، قَالَ : أَلَا عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ مِنْ ذَلِكَ بَرَاءٌ (٤) .

إِلَى هَذَا الْمَعْنَى مَالٌ كَثِيرٌ مِنْ أُمَّتِنَا ، وَرَحِمَهُ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ () فِي كُتَابِ الْمَقْنَعِ أُوْغِرِهِ [(٦)] .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو : إِذَا عَاهَدَ غَدْرٌ فَبِمَعْنَى : (إِذَا أُوتِمَنَ خَانَ) ، لِأَنَّ الْغَدْرَ خِيَانَةٌ فِيمَا عَلَيْهِ مِنْ عَهْدِهِ . وَأَمَّا الْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ ، قَوْلُهُ : إِذَا خَاصَمَ فَجْرٌ : أَيُّ مَالٍ عَنِ الْحَقِّ وَقَالَ الْبَاطِلُ وَالْكَذِبُ .

قَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ : أَصْلُ الْفُجُورِ الْمِيلُ عَنِ الْقَصْدِ ، وَيَكُونُ - أَيْضًا - الْكَذِبُ . وَمَعْنَى (آيَةُ الْمُنَافِقِ) : أَيُّ عَلَامَتِهِ ، وَذَكَرَهُ مَرَّةً ثَلَاثًا وَمَرَّةً أَرْبَعًا ، ذَكَرَ فِي بَعْضِهَا (١) الْمُنَافِقُودَ : ١ .

(٢) ١ لِتُوبَةٍ : ٧٥ - ٧٧ .

(٣) ١ لِأَحْزَابٍ : ٧٢ .

(٤) لَمْ أَجِدْهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْوَارُ النَّبَوَةِ .

(٥) هُوَ تَلْمِيزُ ابْنِ فُورَلٍ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، انْظُرْ مِنْ كَانَ فِي عَصَرِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَسْعَرِيِّ . تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ ٢٤٩ .
يَلَا سَاقِطَةٌ مِنْ ت .

٣١٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ خِصَالِ الْمُنَافِقِ

١٠٩ - (...) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ أَبُو زُكَيْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ .

(آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ ! ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ لَمَّا .

١١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ التَّمَارُ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ

ابْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمِثْلِ حَلِيتِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ .

ذَكَرَ فِيهِ : (" نَصَامٌ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ") .

مَالٌ يَذْكُرُ فِي الْآخِرِ ، فَقَالَ فِي الْأَرْبَعِ : " إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا ، إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، إِذَا أُوتِمَنَ خَانَ) وَقَالَ فِي الثَّلَاثِ : " إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ إِذَا أُوتِمَنَ خَانَ) ، فَذَكَرَ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ وَزَادَ وَاحِدَةً .

قَالَ الدَّوَاتِي : فَهَذِهِ خَمْسُ خِصَالٍ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ أَنَّ [لَيْسَ مَا ذَكَرَ] (١) جُمْلَةُ خِصَالِ النِّفَاقِ . (١) فِي ت : مَا ذَكَرَ لَيْسَ جُمْلَةُ خِصَالِ النِّفَاقِ .

أَحْوَلُ : إِذَا لِلْمُنَافِقِينَ صِفَاتٌ غَيْرُهَا ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : { لَا فَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَالْيَ } [النِّسَاءُ :

١٤٢ ، دَنَّمَا خَصَّتْ هَذِهِ الْخَمْسَةَ بِالذِّكْرِ ، لِكُونِهَا فِيهِمْ أَظْهَرُ ، وَلِأَنَّهُمْ يَقْصِدُونَ بِهَا مَفْسَدَةَ الْمُؤْمِنِينَ .

الْأَبِي

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مِنْ قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ : يَا كَافِرَ

٣١٧

(٢٦) بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مِنْ قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ : يَا كَافِرَ

١١١ - (٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

ثُمَّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى قَالَ : (إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَا بِهَا أَحْلَصَ) .
 (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى .
 أَخْبَرَنَا إِسْفَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَيْمًا أَمْرِي قَالَ لَا "خِيَةَ : يَا كَافِرُ ، فَقَدْ بَا بِهَا أَحْلَصَ ! صَمًا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ .
 وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلِيمًا .

وقوله : " إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما) وفي الحديث الآخر : (إن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه) (١) ، قال الإمام : يحتمل أن يكون قال ذلك في المسلم مستحلاً فيكفر باستحلاله ، وإذا احتمل ذلك لم يكن فيه حجة لمن كفر بالذنوب ، ويحتمل أيضاً [(٢) أن يكون مراده بقوله : (باء بها) : أي بمعصية الكذب في حق القائل إن كذب .

قال المروى : أصل البؤ (٣) اللزوم ، وقال في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في دعائه : (أَبُوبَنِعَمَتِكَ عَدَى " : أي أَقْرَبَهَا وَأَلْزَمَهُ (٤) نفسى .
 قال ابن أبي زمنن (٥) : أصل باء في اللغة : رَجَعَ ، ولا يقال : باء إلا بشرٍ ، ذكره

٢٠٢٧ (٢٧) بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مِنْ رَغْبٍ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ

(١) الذى جاء فى نسخة الإمام : " أَيْمًا أَمْرِي قَالَ لَأَخِيهِ : كَافِرٍ فَقَدْ بَا بِهَا أَحَدُهُمَا ثَا .
 الحديث ١ / ١١ / أ .

(٢) حَا الْمَعْلَم .

(٣) الذى فى المعلم : البؤا .

(٤) فى نسخ الإكمال : وألزمها ، والمثبت من المعلم ، وهو الأصيح ، إذ الضمير فى ال الولى يعود على النعمة ، أما الثانية فعوثة على البؤاء ، وهو الأنسب للتفسير .

(٥) فى ت : رمين - بالراء - وضبطها الذهبى بفتح الميم ثم كسر النون بعد الزاى - وهو الإمام القدوة الزاهد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى ، المرى ، الأندلى الإلبيرى ، شيخ قرطبة - تفن واستبحر من العلم ، روى عنه أبو عمرو الدانى وجماعة .

قال الذهبى : كان ملأ حملة الة .

توفى سنة ثع وتسعين وثلاثمائة .

سير ١٧ / لمه ١ ، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٢٩ .

وتكفير الرجل أخاه يقع بنبته إلى الكفر بصيغة الخبر نحو : أنت كافر ، أو بصيغة النداء نحو : يا

كافر ، أو باعتقاد ذلك فيه ، كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنم ب .

ذكره الأئبى ، وقال : وليس ملأ ذلك تكفيرنا أمل الأهوا ١٦٩ / ١ .

٣١٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مِنْ قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ : يَا كَافِرُ

فى تفسير قوله تعالى : { فَبَاغُوا بِغَفْمَبٍ عَلَى غَضَبٍ } (١) .

وأما قوله : (إلا حار عليه) فعناه : رجع عليه ، والخور الرجوع ، ومنه قوله تعالى : { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ } (٢) ، وقوله (صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم) : (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْوَرِّ بَعْدَ الْكُورِ) يَأْتِي تَفْسِيرُهُ .

قال القاضي : يكون باء هاهنا بمعنى رجع ، كما جاء في الحديث نفسه .

وقيل : معناه : رجعت (٣) عليه نقيصته (٤) لأخيه كما قال ، إذا لم يكن لذلك أهلاً بكذبه عليه .

وقيل : إذا قاله المؤمن صحيح الإيمان مثله ورماه بالكفر فقد كفر نفسه لأنه مثله وعلى دينه ، وقد يكون مراده (صلى الله عليه وسلم) بهذا الخوارج لتكفيرهم المؤمنين .

وهذا تأويل مالك ابن أنس (٥) .

(١) القرة : ٩٠ .

(٢) الانشقاق : ١٤ .

(٣) في الأصل : رجعت .

(٤) أو يكون الضمير عائداً على السيئة المفهومة من السياق ، وذلك حتى لا يكون الحديث حجة للكفر بالذنوب ، إذ له بغير هذا ال يقول : إنه إذا لم يكن المقول له كذلك فغاية القائل أنه سالت ، أو كاذب ، أو قاذف ، ولا شيء من ذلك يكفر عنكم ، فلنا أن نقول ما ذكره القاضي وما سقناه .

(٥) لم يذكر النووي للقاضي غير هذا الوجه في تلك المسألة ، وساق الوجه الذي قبله غير منوب ، ثم قال معقبا على هذا الوجه : إنه

ضعيف ؛ لأن المذل الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع ١ / ٢٩ .

قلت : وسب تضعيف النووي لما نسبته القاضي لمالك ما ظنه من أن يكون مراده تكفيرنا لهم ، ولي كذلك ، فإن مراده من ذلك رجوع تكفيرهم لغيرهم عليهم فقد جاء في العتبية عنه قال : أراه في الحرورية ، قال ابن رشد : يعني أن الحرورية تبوء بإثم تكفيرهم المؤمنين بالذنوب .

مكمل ١ / ١٠١٧٠

وحمل ابن رشد الحديث على أنه كفر حقيقة فيمن كفر أخاه حقيقة ؛ لأنه إن كان المقول له كافراً فقد

صدق دالا كفر القائل ، لأن اعتقاده ما عليه المؤمن من الإيمان كفر ، واعتقاد الإيمان كافراً كفر ، قال .

والى : { وَمَنْ يَكْفُرْ بِإِيْمَانٍ فَقَدْ حَبِطَ عَقْدُ } أ المائدة : ٥ ، السابق .

كتاب الإيمان / باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم

٣١٩

(٢٧) باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم

١١٢ - (٦١) وحدثنى زهير بن حرب ، حد ثنا عبد الضميد بن عبد الوارث ، حد - ثنا أبي ، حد - ثنا حسين المعلم ، ص ! ابن

بويد ، عن جع ! بن يعمر ؟ أن أبا الأسود حد - نه عن أبي ذر ؛ أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : أليعاً من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه ، إلا كفر .

ومن ادعى مألوساً فليس متاً ، ولبيوا ! عدّه من الثار ، ومن دعا رجلاً بالكفر ، أو قال : عدو الله ، وليص ! كلك ألا حار عاليه

دا .

١١٣ - (٦٢) حدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حد - ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عراك بن مالك ؟ أنه سمع أبا هريرة يقول : إن رسول الله كله قال : " لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فهو كفر) .

وقوله : " من رغب عن أبيه فقد كفر) : يريد ترك الانتساب إليه وحده وانتسب لسواه يقاله : رغب عن الشيء تركته وكرهته ، ورغب في حببته وطلبته .

قال الإمام : هذا يتأول على ما تقدم من الاستحلال ، أو يكون أراد الكفر اللغوي بمعنى جحد حق أبيه (١) وستره (٢) .

وقوله .

(فالجنة عليه حرام) ، قال القاضي : تأويله على ما تقدم من أصول أهل السنة ، من أن الذنوب لا تحرم على أحد الجنة البتة ، بل إن

شاء الله تعالى أخذ (٣) وعاقب وحرّمها للمذنب ملّة ثم يدخلها ، دن شاء عفى ، أو يكون تأويل الحديث لفاعله مستحلاً .

وقوله : " ليس منا " على ما تقدم ، أى ليس مهتدياً بهدينا ولا مستنئاً بسنتنا .

وقوله : (فليتبوأ مقعده من النار) : أى استحق ذلك بقوله ، واستوجبه لمعصيته إلا

(١) دى دسغ الإكمال : الله ، والمثمن المعلم .

(٢) وكان هذا التأويل لازماً لان انتابه لغير أبيه قذف أو كذب ، أو عقوق ولا شيء من ذلك يكفر ، فلذلك يحمل الحديث على كذا التأويل الذى ذكره الإمام ، أو يقال .

إنه عليه أراد كفر النعمة ، أى جحد حقما أيه ، وقد ذكر القرطبي تأويلاً ثالثاً هو : أنه (صلى الله عليه وسلم) أطلق الكفر محازا لشبهه بفعل أهل الكفر ؛ لاءنهم كانوا يفعلونه فى الجمالية .

قال : وهذا إنما يفعله أهل الجناء ، والجهل ، والكبر ، لحسة منصب الأب ، وإناءته ، فيرى الانتساب إليه عاراً ونقصاً فى حقه . المفهم ٢١٩ / ١ .

(٣) فى جميع النسخ التى معنا .

واخذ ، وهو وهم نساخ .

٣٢٠

ى بالإيمان / باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم

ال يعفو عنه ، وقد تقدم قول من قال : إنه دعا على فاعله .

وفى الحديث دليل أنه لا يحل لاءحد [أخذ] (١) شيء يعلم باطله (٢) وأنه مأثوم حكم له به حاكم أم لا (٣) ، وأن حكم الحاكم

به لا يحلله (٤) ، كما قال فى الحديث الآخر : (فإما أقطع له قطعة من النار) (٥) ، خلافاً لأبى حنيفة (٦) ، ألا ترى قول أبى بكرة فى هذا الحديث بعد حكم معاوية لزياد بما حكم .

(١) ساقطة من ال الصل .

(٢) فى الأصل : باطنة .

(٣) سئطت من ت .

(٤) جاء فى النووى : وفى هذا الحديث تحريم دعوى ما ليس له فى كل شيء سواً تعلق به حق لغيره أم لا ، وفيه أنه لا يحل له أن

يأخذ ما حكم له به الحاكم إذا كان لا يستحقه ٢٤٩ / ١

ونقلها ال البى لعة هكذا : وفيه أن حكم الحاكم لا يحل الحرام ١٧١ / ١ .

ومعنى أنه لا يحله لأنه إنما يغير الظاهر ، وأما الباطن فهو ما كان عليه قبل حكمه .

(٥) سيرد إن شاء الله فى كال القضية ، بالحكم بالظاهر والخن بالحجة برقم (٤) ، وهو من الحديث المتفق عليه ، وهو فى البخارى ،

كالخيل ، ب ١٠ عن أم سلمة ٣٢ / ٩ .

(٦) وذلك فيما إذا كان قضا القاضى بشاهدى زور فيما له ولاية إنشائه فى الجملة ، أما قضاؤه بهما فيما ليس له ولاية بنشائه أصلا فإنه لا يفيد الحل بالإجماع .

مثال الأول : إذا قضى بعقد أو بافسخ عقد ، فقضاؤه بشاهدى الزور يفيد الحل عنده ، وإذا ادعى

رجل على اموأة أنه تزوجها فأنكرت ، فأقام على ذلك شاهدى زور فقضى القاضى بالنكد بينهما - وهما يعلمان أنه لا نكاح بينهما -

حل للرجل وطؤها وحل لها التمكن عسده ، وكذا إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وهو منكر ، فقضى القاضى بالفرقة

بينهما ، ثم تزوجها أحد الاهدين حل

له وطؤها ، و(ن) كان يعلم أنه شهد بزور لا يحل .

ذلك أن قضاء القاضى بما يحتمل الإنشاء انشأ له ؛ لأن القاضى مأمور بالقضاء بالحق ، ولا يقع قضاؤه بالحق فيما يحتمل الإنشاء إلا بالحمل على الإنشاء ؛

لابن البينة قد تكون صادقة ، وقد تكون كاذبة فيجعل إنشاء ، والعقود والفسوخ مما تحتل الإنشاء من القاضي ، فإن للقاضي ولاية إنشائها في الجملة .

ومثال الثاني : في الملك والمرسل ، فلو ادعى رجل أن هذه جاريته ، وهي تنكر ، فأقام على ذلك شاهدين ، وقضى القاضي بالجارية ، لا يحل له وطؤها إذا كان يعلم أنه كاذب في دعواه ، ولا يحل لا "حد الاهدين - أيضاً - أن يشتريها ، وذلك أن نفس الملك مما لا يحتمل الإنشاء .

وقد اخاب عن الحديث بما رواه أبو ثاود عن أم سلمة - رضى الله عنها - أنه كان في أخوين اختصما إليه (صلى الله عليه وسلم) في موارد درست بينهما ، ولم يكن لهما بينة إلا دعواهما ، والميراث ومطلق الملك سواء في الدعوة به .
راجع في ذلك بدائع الصناح ٩ / ٧٤١ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مِنْ رَغْبٍ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ
٣٢١

١١٤ - (٦٣) حدثني عمرو الثاقب .
حدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، قَالَ : لَمَّا ادَّعَى زِيَادًا ، لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ : مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ ؟ إِنْ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ : سَمِعَ أَذْنَائِ مِنْ رَسُولِ الْفِهْ كُلِّهِ وَهُوَ يَقُولُ : (مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ أَبِيهِ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ !) فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الْقَهْ (صلى الله عليه وسلم) -

٢٠٢٨ (28) باب بيان قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر "

٢٠٢٩ (29) باب بيان معنى قول النبي " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض "

١١٥ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ .
حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ سَعْدِ وَأَبِي بَكْرَةَ ، كِلَاهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُهُ أَذْنَائِ ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) ، يَقُولُ : (مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ لَا .
وقوله عن سعد (١) يقول : "سمع أذننى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول (٢) : كذا ضبطناه هنا على بعضهم بسكون الميم وفتح العين على المصدر كأنه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سمع أذننى ، وضبطناه من طريق الجياني كذا بضم العين (٣) هو الوجه ، وقال سيويوه : العرب تقول : [سمع أذننى لكذا أو كذا زيدا يقول ذاك بالرفع] (٤) ، وضبطناه على القاضي أبي على " سمع) بكسر الميم فعل ماضى ، وما تقدم هو الصواب .

(١) (٢)
(٣)

في ت : ائى سعيد ، وهو خطأ .

العبارة في نسخة النووى : سمع أذننى من رسول الله طقس ، وفي نسخة الأبى مثل ما هنا .
قال النووى : (واما قول سعد : سمع أذننى ، فهكذا ضبطناه سمع بكسر الميم وفتح العين وأذننى بالة وكذا نقل الشيخ أبو عمر ، وكونه أذننى بالالف على الثيما عن رواية أبي الفتح السمرقندى عن عبد الغافر ، قال : وهو فيما يعتمد من اصل أبي القاسم العساكرى وغيره .

أذننى بغير الف .

قال : وحكى القاضي عياض أن بعضهم ضبطه بإسكان الميم وفتح العين على المصدر وأذننى بلفظ الإفراد .

وأنت ترى ال الإمام النووي تصرف في عبارة القاضى تصرفا اضربها فليس في عبارتها قوله : (وأذنأ بلفظ الإفرد ، كما أنه حذف منها قول القاضى .

كأنه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (سَمِعَ أَفْنَع " وعلى ذلك فأفنى هنا بلفظ الة لا بلفظ الإفرد كما ادعى الإمام النووي .

راجع : نروى على مسلم ٢٥١ / ١ ، الأبي في إكمال الإكمال ١ / ١٧٦ ، وقد اقضى على ما اختاره عياض . في ت : للعين .

وردت العبارة في إكمال الإكمال والنوى هكذا : سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ كَذَا ، بالرفع . ٣٢٢

كتاب الإيمان / باب بيان قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : " سباب المسلم ... إلخ

(٢٨) باب بيان قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر "

١١٦ - (٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرِّيَّانِ ، وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا الْأَشْأُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا الْأَشْأُ شُعْبَةُ كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ !) ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ لِمَا .

قَالَ زَيْدٌ : فَقُلْتُ لِأَبِي وَائِلٍ : أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ قَوْلُ زَيْدٍ لَاعٍ بِي وَائِلٍ .

١١٧ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : (سباب المسلم فسوق) : أى خروج عن الطاعة وراجب الشرع ، وبه سمي الفاسق فاسقا لخروجه عن ثقاف الإسلام وانسلاخه عن أعمال البر ، يقال : فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها .

وقوله : (وقتاله كفر " : أى قتاله من أجل إسلامه واستحلال ذلك منه كفر .

وقيل : ذلك من افعال أهل الكفر ، أو يكون كفر طاعة وكفر نعمة ، وغمطهما بأن جعلهما الله مسلمين ، وألف بين قلوبهما ، ثم صار هو بعد يتهاتله .

وقيل : كافر بحق المسلم وحده بالمعنى ؛ لإظهاره إباحة ما أنزل الله من تحريم دمه وقتاله ، وترك ما أمر به من محبته وإكرامه وصلته ، فهو كفر بفعله وعمله لا بقوله واعتقاده .

وقد يكون القتال المشاركة (١) والمدافعة ، كما قال في الحديث في المار بين يدي المصلى : " فليقاتله) .

وكله منهى عنه ، وفاعله جاحد حق أخيه المسلم وحق الله فيه .

(١) في ت : المشاركة .

كتاب الإيمان / باب بيان قول النبي (صلى الله عليه وسلم) " لا ترجعوا بعدى كفارا ...

(إلخ ٣٢٣

(٢٩) باب بيان معنى قول النبي " لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض "

١١٨ - (٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ ، سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ جَلَّةِ جَرِيرٍ ، قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حِجَةِ الْوَدَلِ : " اسْتَنْصِتِ النَّاسَ لِمَا تُمْ قَالُ : أَلَا تَرْجِعُونَ بَعْدَى كُفَّارًا ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ " .

١١٩ - (٦٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : أَلَا تَرْجِعُونَ بَعْدَى كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، قَالَ الْإِمَامُ : تَعْلَقُ بِهَذَا مِنْ أَنْكَرِ حِجَةِ الْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ ، (١) قَالَ : لِأَنَّهُ نَهَى الْإِسْلَامَ بِأَسْرَافِهَا عَنِ الْكُفْرِ ، وَلَوْلَا جَوَازُ اجْتِمَاعِهَا ، (٢) عَلَيْهِ لَمَّا نَهَاها عَنْهُ ، ! إِذَا جَازَ اجْتِمَاعُهَا ، (٣) عَلَى الْكُفْرِ أَفْغِيرُهُ مِنَ الضَّلَالَاتِ أُولَى ، ! إِذَا كَانَ مُمْنَعًا اجْتِمَاعُهُمَا عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ النَّهْيُ عَنْهُ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَه خَطَأً لِأَنَّا إِنَّمَا نَشْتَرِطُ فِي التَّكْلِيفِ أَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّخًا مَتَأْنِيًّا مِنَ الْمَكْلَفِ ، هَذَا أَيْضًا عَلَى رَأْيٍ مِنْ مَنْعِ تَكْلِيفِ مَا لَا يَطَاقُ ، (٤) ، وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى الْكُفْرِ وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخُجَّعْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ وَلَا يَتَأْتِي ، وَلَكِنْ مِنْ جِهَةٍ خَبَرُ الصَّادِقِ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : { لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ } (٥) وَأَلِ الشَّرْكَ [(٦)] قَدْ عَصَمَ مِنْهُ النَّبِيُّ عَد ٥ ! ، أَوْ بَعْدَ هَذَا نَزَلَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا ، (٧) ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخُطَابِ (٨) كُلَّ وَاحِدٍ فِي عَيْنِهِ أَوْ جَمْهُورِ النَّاسِ ، وَهَذَا لَا يَنْكَرُ أَحَدٌ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ حَمْلُ هَذَا الْخُطَابِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فِيهِ أَوْ مُحْتَمَلًا لَهُ ، (٩) ، فَيَسْقُطُ بِهَذَا حُجَّتُهُ أَوْ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ [(١٠)] مِمَّا يَتَأَوَّلُ الْحَدِيثَ ، (١١) عَلَيْهِ أَنْ مَعْنَى ، (١٢) قَوْلُهُ : " كُفَّارًا " : أَيْ مُتَسَلِّحِينَ ، وَأَصْلُ (١ - ٤) مِنَ الْمَعْلَمِ .

(٥) الزمر : ٦٤ .
(٦) مِنَ الْمَعْلَمِ .
(٧) فِي نَسْخِ إِيْعْثَمَالِ جَاءَتْ هَكَذَا : وَبَعْدَ هَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا ، وَفِي تِ جَاءَتْ يَدُلُّ الثَّانِيَةَ لَزَلْ ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَعْلَمِ .

(٨) مَا فِي الْإِكْمَالِ : خُطَابُ .
(٩) مِنَ الْمَعْلَمِ .
(١٠) فِي الْإِسْلَامِ : وَهَذَا ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَعْلَمِ ، ت .
(١١ ، ١٢) مِنَ الْمَعْلَمِ .

٣٢٤
كتاب الإيمان / باب بيان قول النبي أَلَا تَرْجِعُونَ بَعْدَى كُفَّارًا ... إلخ
(الكفر التستر ، والمتسلح متستر بسلاحه .

قَالَ الْقَاضِي : رَوَاهُ مِنْ لَمْ يَضْبُطْ (يَضْرِبُ) بِالْإِسْكَانِ ، وَهُوَ إِحَالَةُ الْمَعْنَى (١) ، وَالصَّوَابُ ضَمُّ الْبَاءِ (٢) .
نَهَاهُمْ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ فِي حَالَةِ قَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَمُحَارَبَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ .
وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا يَتَأَوَّلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى مِمَّا جَرَى بَيْنَ الْأَنْصَارِ بِمُحَاوَلَةِ يَهُودٍ وَتَذْكِيرِهِمْ إِيَّاهُمْ وَدُخُولِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، حَتَّى ثَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فِي السَّلَاحِ فَنَزَلَتْ : { وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ } (٣) : أَيْ تَفْعَلُونَ فَعَلَ الْكُفَّارِ ، أَوْ نَهَاهُمْ عَنْ إِظْهَارِ بَحْدٍ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ تَحْرِيمِ دِمَائِهِمْ ، وَكَفَرَهُمْ فِي ذَلِكَ بِقَتْلِهِمْ لَا بِقَوْلِهِمْ وَاعْتِقَادِهِمْ .

[أَوْ أَنَّ] (٤) يَتَكْفُرُونَ فِي السَّلَاحِ (٥) بِقَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، أَوْ عَنْ كُفْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ بِتَأْلِيفِ (٦) قُلُوبِهِمْ وَتَوَدُّدِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمُ الَّذِي بِهِ صَلَاحُهُمْ بِأَنْ رَجَعُوا إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ ، وَعَلَى سَكُونِ الْيَأْسِ فَإِنَّهَا نَهَى عَنِ الْكُفْرِ [مُجَرَّدًا] (٧) ثُمَّ يَجِيءُ ضَرْبُ الرِّقَابِ جَوَابَ النَّهْيِ .

ومجازات الكفر ومساق الخبر ومفهومه ، يدل على النهي عن ضرب الرقاب والنهي عما قبله (٨) بسببه .
وقال الخطابي : معناه : لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتال بعضكم بعضاً .

وقيل : المراد بالحديث أهل الردة ، وهذا القول إنما قاله (صلى الله عليه وسلم) في خطبة النحر إثر قوله : (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ۖ) (٩) الحديث ، ثم قال : يبلغ الغائب ، لا ترجعوا بعدى كفاراً ...
(١) الحديث ، فهو شرح لما تقدم منه (صلى الله عليه وسلم) في تحريم بعضهم على بعض ، ما أقاموا على الإسلام .

(١)
(٢) (٣)
(٩)

لأن التقدير عليه يجعله واقعا في جواب شرط محذوف ، أى فإن رجعت بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، وهذا ليس بلازم وتكون الجملة في موضع الحال .

آل عمران : ١٠١ .

وما ذكره القاضى قد أخرجه ابن هشام في السيرة ٢ / ١٨٤ وذكره ابن حجر في الإصابة ١ / هـ .
في ت : وان .

زيد بعدها في ق خطأ : فنزلت : { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا } أ البقرة : ٢٨ ، .

في ال الصل : بتألف .

من ق ، وفي غيرها : مجرا .

في ت : قيله .

، (١٠) متفق عليه ، وسيأتى إن شاء الله في كتاب القسامة .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ قَوْلِ النَّبِيِّ دَلَّ لَا تَرْجِعُوا بَعْدَى كُفَارًا ...

لما إلخ
٣٢٥

٢٠٣٠ (30) باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة

٢٠٣١ (31) باب تسمية العبد الابن كافرا

١٢٠ - (...) وحلثني أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ فِي حُجَّةِ الْوَدَلِ - : (وَيُنْحَكُمُ - أَوْ قَالَ : وَيَلْكُمُ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدَى كُفَارًا ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) .

(...) حثني حرملة بن يحيى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ وَاقِدٍ .

قال الطبري (١) : قوله : (بعدى) : أى بعد فراق من وقفى هذا ، ويكون معنى بعدى (٢) : خلا فى أى لا تخلفونى فى أنفسكم بعد الذى أمرتكم به ، أو لاءنه حقق (صلى الله عليه وسلم) أن هذا لا يكون فى حياته فنهاهم بعد مماته .

وقوله : (ويحكم أو قال ويلكم) : كلمتان استعملتهما العرب بمعنى التعجب والتوجع .

قال سيبويه : ويل كلمة لمن وقع فى هلكة ، ويوح ترحم بمعنى ويل .

وحكى عنه : ويح زجر لمن أشرف على الهلكة .

قال غيره : ولا يراد بهما الدعاء بإيقاع الهلكة ، ولكن للترحم والتعجب ، وروى

عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : ويحُ كلمة رحمة .

وقال الهروى : ويح لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه ويرثى له ، وويل للذى يستحقها ولا يترحم عليه .

وقال الأصمعى : ويح ترحم ، وقال ابن عباس : الويل : المشقة .

قال ابن عرفة الويل الحزن ، وقيل : الهلاك .

(١) جاءت في النووى : الصبرى ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل .

بعدهم ، وهو خطأ .

٣٢٦

كتاب الإيمان / باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة .

(٣٠) باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة

١٢١ - (٦٧) وحدثنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي ثَعْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

الْفِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ : الْأَلْعَنُ فِي النَّسَبِ ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ لَمَّا

وقوله : " اثنتان في الناس هما كفر : الطعن في الأنساب ، والنياحة على الميت) :

أى من أعمال أهل الكفر وعاداتهم وأخلاق الجاهلية ، وهما خصلتان مذمومتان محرمتان في الشرع ، وقد كان النبي (صلى الله عليه

وسلم) يأخذ على النساء في بيعتهن ألا ينحن ، وقال : أليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية (١) ،

وكذلك نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) آعن السخرية واللمز والنبز والغيبة والقذف ، وكل هذا من أعمال الجاهلية (٢) ، وقال

(٣) النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله أذهب عنكم عُيَّةَ (٤) الجاهلية ...

(الحديث ، وقوله : { إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى .

{ (٥) ، فغرف نعمته بالأنساب للتعارف والتواصل ، فن تسير (٦) على قطعها والغمض (٧) فيها ، فقد كفر نعمة ربه وخالف

مراده ، وكذلك أمر تعالى بالصبر وأثنى على الصابرين ووعدهم رحمته وصلاته ووصفهم بهدايته ، وحتم الموت على عباده ، فن أبدى

السخط والكراهة لقضاء ربه وفعل ما نهاه عنه فقد كفر نعمته فيما أعد للصابرين من ثوابه وتشبه بمن كفر من الجاهلية .

(١) البخارى ، كالجنائز ، بليس منا من لطم الخدود ٠٣ / ١٢ ، البيهقى فى السنن الكبرى ٤ / ٦٤ ، ابن أئى شيبه فى المصنن ٩٩ /

٣ / ٣ ، أحمد فى المسند بنحوه ٤٣٢ / ١ ، ٤٥٦ عن عبد الله بن مسعود ، وهو من الأحاديث التى نكرها ابن عدى فى كتابه الكامل ٣٣٤ / ١ .

(٢) سيرد إن شاء الله تعالى فى كالمبر والصلة عن أنه وإبى هريرة ، وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ٥ ، ٣٦٢ / ٠ ، ٣٩٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥٣٩ ، ٢٧٧ / ٢ ، ٣١٢ ،

كما أخرجه ابن أبى شيبه فى المنصف ٣٤٣ / ٨ .

(٣) فى ت : قال .

(٤) فى ت : أهل .

(٥) الحجرات : ١٣ .

(٦) فى ت : تصور .

(٧) أى الوكر والاستحطاط .

كتاب الإيمان / باب تسمية العبد الأبق كافرا

٣٢٧

(٣١) باب تسمية العبد الأبق كافرا

١٢٢ - (٦٨) حدثنا عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ -

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَرِيرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : (أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ) .
قَالَ مَنْصُورٌ : قَدْ وَاللَّهِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ يُرَوَى عَنِّي هَاهُنَا بِالْبَصْرَةِ .

٢٠٣٢ (32) باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء

١٢٣ - (٦٩) حَتَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ) .

وقوله : (أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ) : أى جحد حقه وغطَّاه ،

وهذا أصل معنى الكفر ، قال الله تعالى : { فَلَهَا جَمَاعٌ مِمَّا عَرَفُوا كَفَرُوا وَلِ } (١) .
أَوْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مُسْتَحِلًّا لِمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ سَيِّدِهِ .

وقوله : (بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ) : الذِّمَّةُ : العهد ، أى عهد الإيمان ، يريد خرج عنه إن

فعل ذلك ووجب قتله (٢) ، يقال في هذا وغيره من ال الأشياء والدين وسواه : برى بكسر الراء ، وَيَهْمَزُ وَيُسَهِّلُ بَرَأً ، وَيُقَالُ ! فِي الْمَرَضِ : بِالْوَجْهِينِ ، بِكُسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا ، وَالْفَتْحُ لُغَةُ الْحَاجَزِينَ ، وَتَمِيمٌ تَكْسَرُ وَتَهْمَزُ وَلَا تَهْمَزُ ، وَجَاءَتْ لُغَةُ " بَرَأَ " بِالضَّمِّ وَمُسْتَقْبَلُهُ يَبْرَأُ وَيَبْرُؤُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ عَلَى الْوَجْهِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ .
وَفِي الْحَدِيثِ .

" مِنْ صَلَاتِنَا ، وَاسْتَقْبَلْ قَبْلَتَنَا ، وَأَكُلْ ذَيْحَتَنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ) (٣) .

أَوْ يَكُونُ الذِّمَّةُ الَّتِي هِيَ الْأَسْمَانُ وَالضَّمَانُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ كِفَايَةِ أَلِ الْعَدَاءِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ ، أَيْ أَخْفَرَ بِإِبَاقِهِ هَذِهِ الذِّمَّةَ الَّتِي هِيَ الْأَمَانُ وَالضَّمَانُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ أَهْلُ الذِّمَّةِ ، لِأَنَّهُمْ فِي أَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَضَمَانِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ هَذَا لِمَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْعَبِيدِ فَيَأْبُقُوا إِلَى بِلَدِ الْعَدُوِّ ، فَقَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ ذِمَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ حَقْنِ ثَمَّةٍ بِسَبَبِ (١) الْبَقْرَةِ : ٩٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : حَقْلُهُ .

(٣) الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، كَالصَّلَاةِ ، بِفَضْلِ اسْتِمْبَالِ الْعَبَلَةِ ١ / ٨ أ ، النَّسَائِيُّ ، كَالْإِيمَانِ وَشُرَائِعِهِ ، بِصِفَةِ الْمُؤَصِّ ٨ / ١٠٥ ، عَنْ أَنَّهُ بَلَفْظُهُ ، كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَنْ جُنْدِيِّ بَنِي نُوَيْرٍ مَجْمُوعٌ ٢٨ / ١ .

٣٢٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَسْمِيَةِ الْعَبْدِ الْأَبَقِ كَافِرًا

١٢٤ - (٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ :

كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ) .
اسْتِحْيَاثُهُ قَبْلَ وَاسْتِرْقَاقِهِ ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْحَرِيِّينَ الَّذِينَ لَا ذِمَّةَ لِمَنْ عَثَرَ عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ (١) .

وقول منصور (٢) : أَكْرَهُ أَنْ يُرَوَى عَنْ هَذَا بِالْبَصْرَةِ ؛ لِمَا كَانَ فَشَا بِهَا مِنَ الْإِعْتِرَالِ وَالْقَوْلِ بِإِنْفَازِ الْوَعِيدِ وَالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَسَلْبِ اسْمِ الْإِيمَانِ عَنِ الْمَذْنِبِينَ وَالْقَوْلِ بِتَخْلِيدِهِمْ فِي النَّارِ .

وهذا الحديث واشباهه مما تقدم مما يتمسكون بظواهرها (٣) .

وقوله : " لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ) ، قَالَ الْإِمَامُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ لِذَلِكَ فَيَكْفُرُ بِاسْتِحْلَالِهِ فَلَا تُقْبَلُ صَلَاتُهُ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ] مِنْ عَمَلِهِ [(٤) ، وَكُنِيَ بِالصَّلَاةِ عَنْ غَيْرِهَا .

وفيه - أيضاً - معنى خفي ، وذلك [أَنَّهُ يَحْتَمِلُ] (٥) أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مَنَى عَنْ الْبَقَاءِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ لِكَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالرُّجُوعِ إِلَى سَيِّدِهِ فَصَارَتْ صَلَاتُهُ فِي بَقْعَةٍ مَنَى عَنْ الْمَقَامِ بِهَا تَضَارَعُ الصَّلَاةُ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ .

(١) لَمْ يَنْقُلِ النَّوَوِيُّ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى وَجَاهَتِهِ - رَاجِعٌ ١ / ٢٥٦ .

(٢) قال النووي : (وفي الرواة خصّة يقال لكل واحد منهم منصور ، منصور بن عبد الرحمن هذا أحدهم ، هو الأشل الغداني البصري) .

الابق ١ / ٢٥٨ .

(٣) ذكره النووي بتصرف بغير أن يعزو أصله إلى القاضي .

(٤) في المعلم : منه .

(٥) من المعلم .

كتاب الإيمان / باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء

٣٢٩

(٣٢) باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء

١٢٥ - (٧١) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ : قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَاةً لَصُبْحٍ بِالْحَدِيثِ فِي إِثْرِ السَّمَكَاةِ مِنَ اللَّيْلِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ .

" هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ " قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ :

قال مسلم : ثنا يحيى بن يحيى ، قرأت على مالك عن صالح بن كيسان عن الزهري

عن عبيد الله [بن عبد الله حديث : " أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي) ، قال الإمام : في الحديث عن مالك عن صالح بن كيسان ، عن عبيد الله ، عن زيد : (صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الصبح بالحديبية) [(١) ، قال بعضهم : [وقع] (٢) في نسخة ابن ماهان صالح بن كيسان أ عن الزهري ، عن عبيد الله ، [إدخال] (٣) الزهري هنا خطأ ، وصالح بن كيسان أسن من الزهري وأهوى يروى هذا الحديث عن عبيد الله دون وساطة] (٤) .

وقوله : (صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الصبح بالحديبية) ، قال القاضي : أكثر

رواة الحديث والخبر يُشَدِّدون الباء من الحديبية ، والحقاق منهم يخففونها ، وكذا قرأناها بالوجهين ، وبالتخفيف سمعناها من متقنين وحفاظهم أبي الحسن بن سراج اللغوي ، وأبي عبد الله بن سليمان النحوي ، والقاضي الشهيد أ الحافظ [() أبي على السكوني ، والرواية أبي بحر بن العاص (٦) بم وغيرهم .

وحكى لنا أبو الحسن أن الأصمعي يخففها والكسائي يُشَدِّدها .

(٣)

(٤)

(٥) (٦)

(٢) من المعلم .

سقط من أصل ت ، واستدرك بهامة بسهم ، وكتب بعدما عبارة : صح ، أصل .

مما يؤكد لنا نقل تلك النسخة عن النسخة الأصلية .

غير المذكور في فح المعلم التي تحت يدي ، وأغلب الظن أنها من تصرف الساخ ، ومما يؤكد هذا أن ما ذكر في العبارة من إحالة رواية صالح بن كيسان عن الزهري لكون صالح أسن من الزهري ، قول غير معهود لدى أصحاب الشأن ، فضلاً عن ثبوت رواية صالح عن الزهري في غير هذا الحديث مع كونه أسن منه كما جأ في العبارة التي نرى أنها مقحمة على نسخة المعلم ، فإن صالح بن كيسان نزل إلى ابن جحلان وإسماعيل بن محمد بن سعد ، وعدة ، وهم أنزل من الزهري .

سير ٥ / ٤٥٤ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٨ .

ساقطة من ت .

هو سمفيان بن العاصي ، وقد احب .

ولم أقف على من قبله .

كتاب الإيمان / باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء
(قال : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطَرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا ، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِأَهْوَاكِبِ) .

وروى لنا القاضي الشهيد عن اسماعيل القاضي عن ابن المديني أن أهل المدينة يشددونها وأهل العراق يخففونها ، وكذلك اختلفوا في الجعرانة (١) ، فأهل المدينة يكسرون العن ويشددون الرء ، وأهل العراق يخففون العن والرء ، وكذلك اختلفوا في ابن المسيب ، فأهل المدينة يكسرون الياء وأهل العراق يفتحونها ، وهذا عن أهل العراق في الحديبيه خلاف ما قاله أبو الحسين .
وقوله : [(في) (٢) أثر سماء : السماء : المطر ، وجمعه أسمية ، وسُمي ، والسماء : السحاب ، وأصل السماء : [كل ما] (٣) ارتفع فأظل وعلا ، وسماء كل شيء ما علا منه ، وبه سميت السماء والسحاب ، ثم سُمي المطر به لجمي السحاب به ، كما سُمي مُرناً ، والمزن : السحاب .

وقوله : (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي ...
(الحديث ، قال الإمام : هذا يحمل على أن المراد به تكفير من اعتقد أن المطر من فعل الكواكب وخلقها (٤) دون أن يكون خلقا لله ، كما يقول بعض الفلاسفة من أن الله تعالى لم يخلق [من ، الأشياء إلا (٥) واحدا وهو العقل الأول عندهم ، وكان عن العقل الأول غيره ، وهكذا عن واحد آخر إلى أن كان عن كل ذلك ما تحته ، حتى ينتهي الأمر إلى الأمطار د لينا ، في تخليط طويل (١)
(٣)

اسم مكان يقع في رأس واء سرف حين تعلقه في الشمال الرقي من مكة ، وهي أحد مكانين يعتمر منهما المكيون .
راجع : معجم المعالم الجغرافية ٨٣ .

ساقطة من ال الصل .

وفي الأثر لغتان ، كسر الهمزة وسكون الثا وفتحها .
في الأصل رسمت هكذا .

كلها .
في المعلم : الكوكب وخلقته .

ساقطة من ت .

والنوء مصدر ناء الرجل نوءاً ، افا نهض متثاقلاً ، ثم استعمل في ناء الكوكب إذا طلع ، وقيل : إذا غرب ، ثم سمي الكوكب نوءاً ، فقالوا : مطرنا بنوء كذا ، أي بنجم كذا ، من تسمية الفاعل بالمصدر ، !كنما نسبت العرب المعلن إلى النجوم لابن ثمانية وعشرين كوكباً معروفة المطالع في النة ، وهما الممماغ بمنازل القمر الثمانية والعشرين ، يسقط منها في كل ثلاث عشرة ليلة كوكب عند طلوع الفجر ويظهر نظيره ، فكانت العرب إذا حدث عند ذلك مطر نسبته إلى الغارب ، ومنهم من ينسبه إلى الطالع نسبة إيجاد وتأثير ، ويطلقون القول المذكور في الحديث .

كتاب الإيمان / باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء ٣٣١

١٢٦ - (٧٢) حدثني حرملة بن يحيى وعمرو بن سواد العامري ومحمد بن سلمة المرادي ، قال المرادي : حدثنا عبد الله بن وهب عن يونس ، وقال الانحران : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب ، قال : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَا : مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ .

يَقُولُونَ : الْكَوَاكِبُ وَبِ الْكَوَاكِبِ " .

(...) وحدثني محمد بن سلمة المرادي .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ .
ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : " مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ ، فَيَقُولُونَ : الْكَوْكَبُ كَذَا وَكَذَا " ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَرَادٍ : " بِكَوْكَبٍ كَذَا وَكَذَا " .
ليس هذا موضع ذكره .

واما من اعتقد أن لا خالق إلا الله سبحانه ، ولكن جعل في / بعض الاتصالات من الكواكب دلالة على وقوع المطر من خلقه تعالى ، [على] (١) عاتة جرت في ذلك فلا يكفر بهذا ، إذا عبر عنه بعبارة لا يمنع الشرع منها .
والظن بمن قال من العوام : هذا نوء الثريا ، ونوء الراعى ، أنه إنما يريد هذا المعنى ،
وقد أشار مالك - رحمه الله - في موطنه إلى هذين (٢) المعنيين ، وأورث! ما في باين ، وأورد في المعنى الأول : الحديث الذي نحن فيه ، وأورد [(٣) في المعنى الثاني : (إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديتها) (٤) .
قال القاضي : قال الحربي : إنما جاءت الآثار بالتغليظ لأن العرب كانت تزعم أن ذلك المطر من فعل النجم ، ولا يجعلونه من سقى الله تعالى ، فأما من نسب إلى الله وجعل النوء مثل أوقات الليل والنهار ، كان ذلك واسعاً كما قال أبو هريرة : (سقانا الله ولم يسقنا النجم) .
(١) غير مذكورة في المعلم ، والعبارة بغيرها مسخيمة .
(٢) الذي في المعلم : هذا .
(٣) من المعلم .

(٤) انفرد به مالك في الموطأ ، وفكره بلاغاً ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير الموطأ ، إلا ما ذكره الثافعي في الأم .

٢٥ / ب
٣٣٢

كتاب الإيمان / باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء
١٢٧ - (٧٣) وحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا شَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ .
حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : مُطَرٌ
قال القاضي من طريق ابن عباس في الأم في هذا الحديث : (أصبح من الناس شاكراً وكافراً) : فقابلته لشاكراً بكافراً يدل أن المراد كفر النعمة وحدها إذا لم يصفها إلى ربه ويشكره عليها ولاولى الأمر أهله ، واقتصر على ذكر عادة غير مؤثرة ، ومخلوقات مسخرة وآلات مُدبرة ، وكذلك يدل عليه قوله - أيضاً - في الحديث الآخر : " ما أنزل الله من السماء من بركة) وفي اللفظ الآخر : (ما أنعمت على عبادي (١) من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين) ، فدل أنه كفر نعمة لا كفر بالله .
وإنما يجوز من هذا أن يذكر بمعنى الوقت أو الآلة ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) : (تلك عيى غديقة) ، وكما قال عمر : كم بقيا لنوء الثريا .

فأما القول : مطرنا بنوء كذا وإن لم يعتد قائله تأثير النجوم وفعلها ، ففيه مشابهة لقول من يعتقد ذلك ، والشرع قد حمى (٢) التشبيه بالكفر ، قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا } (٣) .
إذ كانت كلمة اليهود والمنافقين معرضين بها .

وورد في اخر الحديث المتقدم أن في هذا نزلة { فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ } إلى قوله : { وَتَجْعَلُونَ يُزْقَرُ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ } (٤) .
وقد اختلف المفسرون في معنى هذه الآية ، ومعنى النجوم فيها ، ومعنى الرزق ، فذهب الحسن ومجاهد وقتادة : أن النجوم فيها نجوم السماء ومواقعها إما مغاربها وإما مطالعها أو انكدارها أو انتشارها يوم القيامة ، على اختلاف تأويلاتهم في ذلك .

وقيل :
(٢) (٣)
(٤)

ومعنى : (إذا أنثأت بحرية ثا : أى اذا ظهرت سحابة من ناحية البحر ، ومعنى : لا تساءمت " : أى أخذت نحو الثام ، و(غديقة) هى مصغر غدقة ، قال تعالى : { وَأَنَّ "لَوِ اِيْكَافُوا غْنَى الْاَلْرِيقَةِ لَأَسْقِيَاكُمْ ثَاءً غَدَقًا } [الجن : ١٥] أى كثيرا - وقال مالك : (معناه : إذا ضربت ريحٌ بحريةٌ فأنثأت سحابا ثم ضربت ريح من ناحية الشمال ، فتلك علامة المطر الغزير . والعبي مطر أيام لا يُقلع " .

الموطأ ، كالاستسقاء ، بالاستمطار بالنجوم ١ / ١٩٢ .
فى ت : عبدى .

كتب أمامها بهامش ت : (حرم) كلقسیر لها .
وحى أوسع دلالة على المراد من حرم ، فهى هنا بمعنى المغ ، أعم من أن يكون حراماً أو مكروهاً .

٢٠٣٣ (33) باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضى الله عنهم من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق

الجزرة : ١٠٤ .

وذلك أن اليهود - عليهم اللعائن - كانوا يعانون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقص ، فإذا أراثوا أن يقولوا : اسمع لا يقولون : راعنا ، يورون بالرعوثة ، كما قال تعالى : { بَنِ النَّيْنِ هَافُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ فَوَاضِعِهِ وَيَقْتُوْن سَمِفا وَعَمِيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ سَمْعَ وَرَاعَا لِيَا بِالشَّيْطَانِمْ وَطَعْنَا فِي الْمِينِ } أ النساء : ٤٦ ، تغير القرآن العظيم ١ / ٢١٣ .

للواقعة : ٧٥ - ٨٢ .

كتاب الإيمان / باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء ٣٣٣

النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٍ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ ، قَالُوا : هذه رَحْمَةُ اللَّهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا " .

قَالَ : فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ } حَتَّى بَلَغَ : { وَتَجْعَلُونَ يَرْزُقُكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ } (١) .

مواقع النجوم : منازل القرآن (٢) ، أنزل نجوماً .

وعن مجاهد : مواقع النجوم : محكم القرآن .

وعن ابن ناس : { وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ } الآية : أى شكركم ، فيقولون : مطرنا بنوء كذا ونجم كذا .

قال قطرب : الرزق هنا الشكر ، وقيل : وتجعلون شكر رزقكم .

وتحقيقه عوض شكر ربكم ونعمه قولكم هذا ، إضافة رحمته لكم لغيره .

وعن الهيثم بن عدى فى لغة أزد شنوءة : ما رَزَقَ فلانٌ فلانا ، أى ما شكره (٣) .

وذكر مسلم اخر الباب : ثنا عباس بن عبد العظيم العنبرى .

كذا الرواية ، وعند العُدْرِى الغبرى .

وهو تصحيف .

(١) الواقعة : ٧٥ - ٨٢ .

(٢) وينص لابن عباس من طريق حكيم بن جبير ، عن سعيد بن جبير ، وكذا قال عكرمة ، ومجاهد ، والتدري .
راجع : تفسير القرآن العظيم ٨ / ٢١ .

(٣) تفسير الطبري ٢٧ / ١١٩ .
٣٣٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ حُبَّ الْأَنْصَارِ وَعَلَى ...
إلخ

(٣٣) باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق

١٢٨ - (٧٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (آيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ ،
وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ لَا .

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا شَاخِلْدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا -
شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ : (حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ
النِّفَاقِ) .

١٢٩ - (٧٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ، شَا

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَالْفَقْتُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَنْصَارِ : لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ .
قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لِعَدِيِّ : سَمِعْتَهُ مِنَ الْبَرَاءِ ؟ قَالَ : إِيَّايَ حَدَّثَ .

١٣٠ - (٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ

- عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : " لَا يَخْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ لَمَّا .

(٧٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ ، كَلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :
" لَا يَبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ " .
وقوله : (آسَى الْمُنَافِقِ بَغْضُ الْأَنْصَارِ ...

(الحديث ، وقوله مثل ذلك في علي - رضي الله عنه - ! وحنله بين ؛ لابن من عرف حق الأنصار ، ومكانهم من الدين ، ومبادرتهم
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ حُبَّ الْأَنْصَارِ وَعَلَى ...

إلخ
٣٣٥

١٣١ - (٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْفَقْتُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زُرِّ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ .
وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَيَّ : (أَلَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ) .

٢٠٣٤ (34) باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله ، ككفر النعمة والحقوق

إلى نصره إظهاره ، وقتال كافة الناس دونه وذبحهم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن نصرهم إياه [(١) حبه ضرورة بحكم صحة إيمانه] ، وحبّه الإسلام وأهله ، وعظموا في نفسه بمقدار عظم الإسلام في قلبه ، ومن كان منافق السريّة غير مسرور بما كان منهم ولا محب فلا إظهارهم الإيمان ونصره ، أبغضهم لا شك لذلك .

، وكذلك من حقق مكان على من ! النبي (صلى الله عليه وسلم) وحبّه له وغمّاه في الإسلام وسوابقه ، أحبه إن كان مؤمناً محباً في النبي وآله ، وإن كان بخلاف ذلك أبغضه بفضل بغضه للنبي (صلى الله عليه وسلم) [وأهل مَفْتَه ، ومثل هذا قوله (صلى الله عليه وسلم)] (٢) في الحديث الآخر في الصحابة : (فَيُحَيُّ أَحِبَّهُمْ ، وَيَبْغِضُ ابْغِضَهُمْ) (٣) .

(١) في ت : ونصره .

(٢) سقط من ت .

(٣) يشير إلى ما أخرجه الطبراني عن وائل بن حجر بسند ضعيف : دل من أحت الأنصار فُجِحي أحبه ، ومن أبغض ال أنصار فببغضى أبغضهم " ، وكذا أخرجه عن معاوية بسند قال فيه الهيثمي : (رجاله رجل الصحيح غير النعمان بن مُرّة وهو ثقة ثا راجع : الطبراني في الكبير ٩ / ١ / ٣٤ ، مجمع الزوائد ٩ / ٣٧٦ ، ١٠ / ٣٩ .

وقول على - رضي الله عنه - .

" والذي فلق الحبة " .

أى شقها بما يخرج منها ، والحةُ بفتح الحاء اسم لما يزرع ويستنب ، وبكسرهما لما لا يزرع كبقول الصحرأ . وقوله : (وبرأ النسمة ثا .

أى خلقها ، والنسمة الننس ، وقد يقال على الإنحان نسمةً ، وقد يقال أيضاً على الربوة والهوا ، وهو امتلا الجوف من الهوا .

و (الأُمى) .

هو الذى لا يكف ، وهو منسوب إلى الأم ؛ لابنه باق على أصل ولادتها ، إذا لم يتعلم كتابة ولا حساباً ، وقيل - ينب إلى معظم أمة العرب ، إذ الكتابة كانت فيهم ناثوة -

قال القرطبي : وهذا الوصف من الأوصاف الذى جعله الله تعالى من أوصاف كمال النبي (صلى الله عليه وسلم) ومدحه به ، د نما كان وصف نقص كأ غيره لأن الكتابة والدراسة والدرية على ذلك هى الطريق الموصلة إلى العلوم التى بها تشرف ننسر الإنحان ويعظم قدرها عاتة ، ولما خصّ الله تعالى نبينا محمداً (صلى الله عليه وسلم) بعلوم الأولي والآخرين من غير كتابة ولا مدارس كان ذلك خارقاً للعاتة فى حقه ، ومن أوصافه الخاصة به ، الدالة على صدقه ، فسبحان الذى صجر نقصاً فى حقه كمالاً ، وزائه لريفا وجلالا .

وقوله : (ألا يحبنى) هو بفتح همزة ألا ؛ لاءنها همزة أن الناصبة للفعل المضارع ، ويحتمل أن تكون

المخففة من الثقيلة ، وكذلك روى : " يحبنى لأ بفم الباء وفتحها ، وكذلك يبغضنى ؛ لأن معطوف عليه ، والصمير فى (أنه " ضمير الـ " مر والأن ، والجملة بعده تفسير له - المفهم ١ / ٢٣٧ .

٣٣٦

كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ... إلخ

(٣٤) باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله ، ككفر النعمة والحقوق

١٣٢ - (٧٩) حَدِيثُنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْجِ بْنِ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيِّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ : (يَامَعْشَرَ النِّسَاءِ ، تَصَدَّقْنَ وَكَثُرْنَ الْأَسْتِغْفَارَ ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ كَثُرَ أَهْلُ النَّارِ " .

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ ، جَزَلَةٌ ! : وَمَالْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَثُرَ أَهْلُ النَّارِ .
قَالَ : (تَكْثُرُنَّ اللَّعْنَ ، وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِيقٍ أَغْلَبَ لَدَى لُ! ث مِنْكُمْ) .
قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالِدِينِ ؟ قَالَ : (أَفَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ ، فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ . وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي ، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ ، فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ) .
وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

(٨٠) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ح وَحَدَّثَنَا شَايِحُ بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّجٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَلِّ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
وقوله : (يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار ...

(الحديث : حُضُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالصَّدَقَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ ، وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّ الْعَصَاةَ لَيْسُوا بِكَفَّارٍ ، وَأَنَّهُمْ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ [تَعَالَى] (١)) ، وَأَنَّ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبُ السَّيِّئَاتِ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ (٢) وَاللَّعْنَ مِنَ الذُّنُوبِ الْمَتَّوَعَدِ عَلَيْهَا بِالنَّارِ .

(١) مِنْ ت .

(٢) فِي ت .

العشيرة .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ ... إلخ ٣٣٧

وفيه : (فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزَلَةٌ) : أَى ذَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ .
قال ابن دريد : الجزالة : الوقار والعقل ، وفي العين : امرأة جزيلة ، أَى ذَاتُ عَجِيزَةٍ عَظِيمَةٍ ، وَأَصْلُهُ الْعَظِيمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَمِنْهُ عَطَاءُ جَزَلٍ (١) .

وقوله : (يَكْثُرُنَّ اللَّعْنَ وَيَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ) : اللَّعْنَ فِي اللُّغَةِ : الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ ، وَمَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ : الْإِبْعَادُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ .

والعشير هنا : الزَّوْجُ ، يُسَمَّى بِذَلِكَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْاشِرُ صَاحِبَهُ ، وَالْعَشِيرُ - أَيْضًا - الْخَلِيطُ وَالصَّاحِبُ .
وقد قال الباجي : يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الزَّوْجَ خَاصَّةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ كُلَّ مَنْ يَعْاشِرُهُنَّ .
ودليل الحديا خلاف ما قاله من شرحه بمعنى الزوج بعد هذا دون غيره ، وَاسْتِحْقَاقُهُنَّ النَّارَ بِكُفْرَانِ إِحْسَانِ الْعَشِيرِ وَحِدَ حَقِّهِ ، يَدُّ أَنَّ الزَّوْجَ لِعَظِيمِ حَقِّهِ عَلَيْهِنَ (٢) .

إِدْخَالُ / مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كُتَابِ الْإِيمَانِ لِفَائِدَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : بَيَانُ أَنَّ الْكُفْرَ قَدْ يَنْطَلِقُ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ وَحِدَ الْحَقِّ وَتَغْطِيَتِهِ وَهُوَ أَصْلُ الْكُفْرِ فِي اللُّغَةِ ، لِكُفْرَانِ الْعَشِيرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ ، وَكُفْرِ الْإِحْسَانِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ ، إِذْ لَا إِشْكَالَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ هُنَا الْكُفْرُ بِاللَّهِ ، وَفُسِّرَ بِهِ كُلُّ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكُفْرِ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ .

قال أحمد بن منصور (٣) : يكفرن العشير ويكفرن الزوج كلام واحد ، أى يكفرن إحسان الزوج .
 قال : وكفر النعمة من أكبر المعاصي ، ولو كان خروجاً من الإيمان لم يمكن الزوج من التمسك بها وموارثتها .
 قال القاضي : والثانية : إظهار نقصي الإيمان وزيادته بقوله : (ناقصات عقل ودين) .
 وقوله : " لذي لب " : أى لذي عقل (٤) ، ومنه تكرار قول النبي (صلى الله عليه وسلم) قول الأعشى
 والمشر هم الجماعة الذين امرهم واحد ، أى مشتركون ، وهو اسم يتناولهم ، كالإني معشر ، والجن معشر ، والأنبياء معشر ، والنساء
 معشر ، ونحو ذلك ، وجمعه معاشر .
 نووى ٢٦٣ / ١ .
 ومن جزالتها أنها لم تسأل إلا عن السبب لتحترز منه .
 إكمال الإكمال ١ / ١٨٥ .
 وعلى ذلك فإن كفران العشير كبيرة ث للعقوبة عليه بالنار ، قال النووى .
 (التوعد بالنار من علامة كون المعصية كبيرة ، وأما اللعن فن المعاصي الصغائر ، لقوله كلية : ا (وتكثرن اللعن " والصغيرة إذا كثرت
 صارت كبيرة) .
 نووى ١ / ٢٦٤ ، إكمال الإكمال ١ / ١٨٥ .
 زيد بعدها شئ الأصل : نصر قوله .
 التعجب هنا من كثرة غلبهن لا من غلبتهن للرجال على الصحيح ؛ لأنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول ، وعم الرجال ! نا .
 راجع : إكمال ١ / ١٨٦ ، والمثلث هو .

العقل الخالص .

(٢)

(٣)

١ / ٢٦

٣٣٨

كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ... إلخ

في امرأته (١) : وهن شر غالب لمن غلب .
 وقول صاحبة أم زرع : (وأغلبه والناس تغلب) (٢) ، وقول [معاوية] (٣) : يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام .
 وقوله : " ناقصات عقل أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل) ، قال الإمام : هذا تنبيه منه (صلى الله عليه وسلم)
 على ما وراءه لأنه ليس في [هذا] (٤) الوصف بقصور شهادتهما عن شهادة الرجل بجرده دليل على نقص العقل حتى يتم بما نبه الله
 عليه سبحانه (٥) في كتابه ، من أن ذلك لاجل قلة ضبطها (٦) ، وذلك قوله تعالى : { أَنْ تَفْعِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى }
 (٧) .
 وقد اختلف الناس في العقل ما هو ؟ فقليل : العلم ، وهذه طريقة من اتبع حكم اللغة ؛ لآن العلم والعقل في اللسان بمعنى واحد ،
 ولا يفرقون بين قولهم عاتلت وعلصت ، وقيل : العقل : بعض العلوم الضرورية .
 وقيل : هو : [قوة] (٨) يميز بها بين حقائق المعلومات .
 (١) واسمه عبد الله بن الأعور المازني ، وكان من قصته انه كانت عنده امرأة يقال لها : معافة ، خرج في رجب يميز أهله من هجر ،
 فهربت امرأته ناشزا عليه وعازت برجل من مازن يقال له : مطرد بن نهشل ، فلما قدم لم يجدحاً في بيته ، وأخبر أنها نشرت عليه ،
 وأنها عازت بمطرف بن نهشل ، فاتاه فقال : يا ابن عم ، أعندك امرأتى معافة ؟ فادفعها إلى .
 قال : ليست عندي ، ولو كانت عندي لم أدفعها إليك .
 وكان مطرف أعر منه ، فخرج الأعشى حتى أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) فعاذ به ، فأنشأ يقول :

ياسيد الناس وديان العرب إليك أشكو ذُرْبَةً من الذَّرْبِ
كالذُّبَةِ العَنَاءِ فِي ظِلِّ الثَّرْبِ خَرَجْتُ أَبْغِيهَا الطَّعَامَ فِي رَجَبٍ
نَخَفْتَنِي بِنَزَعٍ وَمَرَبٍ أَخْلَفْتَ الْوَعْدَ وَلَطَّتْ بِالذَّنْبِ
وَقَذَفْتَنِي بَيْنَ عَصْرِ مُؤَثِّبٍ وَهَيْقٍ شَرَّغَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ
وَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ كَلِيَّةٌ : (وَهَنَ سِرَّ غَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ " ، وَكُتِبَ لَهُ كَلِيَّةٌ إِلَى مَطَرٍ .
(انظر)

٢٠٣٥ (35) بَابُ بَيَانِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ

امرأة حمدا معاغة فادفعها إليه " ، فأثاه كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) فقرئ عليه ، فقال لها : يا معاغة ، هذا كتاب النبي (صلى
الله عليه وسلم) فيك ، فأنا دافعتك إليه .

ومعنى الذريرة : السليطة اللسان ، ولطت بالذنب : أى جعلته بين نخذيها عد العدو ، والمؤثب :

الملتف اثمتبك ، والعصر : هو الياوس من عيدان الشجر .

(٢) سيأتى إن شاء الله فى حديث أم زرع برقم (٩٢) .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) دق المعلم .

(٥) زيد بعده فى المعلم : عليه ، ولا حاجة إليه .

للا) فى الإكمال : ضبطهما ، والمثبت من المعلم .

(٧) البقرة : ٢٨٢ .

(٨) من المعلم .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ ...

إلخ

٣٣٩

فأما على قول من قال : هو العلم ، فيكون وصفهن بنقص العقل (١) ل الجلى النسيان

وقلة الضبط على ظاهره ؛ لأن ذلك نقص من العلوم .

وعلى رأى من رأى أن الع!تهل غير ذلك يكون قلة الضبط والنسيان وشبه ذلك علما على القصور والنقص فى ذلك المعنى الطبيعى ،
الذى هو شرط فى تلقى التكليف وكثرة العلوم .

وأما وصفه إياهن بنقص الدين لأجل ترك الصلاة فى الحيض ، فيصح إذا قلنا : إن العبادات كلها تُسمى ديناً ، إلا أنه لا لوم عليهن
فى ذلك لآءن (٢) تركهن الصلاة حينئذ طاعة ، فإن قيل : قد يقلن : نحن كالمسافر فى القصر والفطر وليس بناقص الدين ؟ قيل :
قد يفرق بأن الحيض يستقذر ، ولعل ترك التعبد بالصلاة أ فيه [(٣) تنزيه لله تعالى ال يتقرب إليه فى تلك الحالة فيصير النقص من
هذه الجهة ، على أن السفر أمر يكتسب ، وفى وسع الإنسان ألا يسافر فلا تسقط عنه الصلاة ، والحيض ليس فى وسع المرأة رفعه ،
فسقوط الصلاة عنها أمر ضرورى لها ، وهذا كله قد لا يُحتاج إليه ؛ لابن المسافر لا تسقط عنه الصلاة أصلا ، د نما تغير عدة الفرض
، والمرأة الحائض تسقط عنها بكل حال .

قال القاضى : وقد ينكسر كلام من قال : منعت من الصلاة للتنزيه بعبادة الله تعالى لأجل الاستقذار الذى ذكرنا بما أباح الله لها
من سائر العبادات غير الصوم والصلاة فى تلك الحال ، وفيها ما هو من نوع الصلاة كقراءة القرآن ظاهرا على خلاف فيه عندنا ،
وفى الإقبال على الذكر وسائر أفعال الحج ما خلا الطواف ولا التزام الحائض فى اعتكافها ما كانت تلزمه قبل طرق الحيض غير الصوم
، ولزوم المسجد على أحد القولين عندنا (٤) .

- وقوله في سند هذا الحديث : عن عمرو بن أبي عمرو عن المقبري عن أبي هريرة ، قال أبو مسعود الدمشقي (٥) : المقبري هنا هو أبو سعيد والد سعيد .
- قال الجبائي : وهذا في رواية إسماعيل بن جعفر (٦) عن عمرو بن أبي عمرو ١٠ وقال الدارقطني : وخالفه (١) في ق : العلم .
- (٢) في الأصل : ل النهن ، والمثبت من ت والمعلم .
- (٣) م!المعلم .
- (٤) أراد الأبى رد قول القاضي هنا فقال : لا ينكسر بذلك ؛ لابن الإمام لم يفرق بأنها منعت من كل العبادات حتى يجاب بأنه قد أبيح لها كثير منها ، وإنما فرق بأنها منعت من الصلاة التي هي أشرف العبادات .
- إكمال ١ / ١٨٧ .
- قلت : الانكسار يتحقق لتحقيق الاستقذار الذي هو سبب المغ .
- (٥) هو الحافظ المجتهد البارع إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ، أحد من صنف في "الطراف" ، وكتابه هو " أطراف الصحيحين " ، وأحد من برز في هذا الشأن ، لكفه مات في حد الكهولة .
- حدث عنه أبو نو الهروي ، وحمزة بن يوسف الخ همي ، وآخرون .
- مات سنة إحدى وأربعمئة .
- سير ١٧ / ٢٢٧ .
- (٦) حو الإمام ابن أبي كثير ، الحافظ الحقبة .
- ولد سنة بضع ومائة - وسمع حميد الطويل ، وربيعة بن -
- ٣٤٠
- كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ... إلخ
- سليمان بن بلال (١) فراوه بن عمرو بن أبي عمرو (٢) وعن سعيد المقبري : وقول سليمان - أتى بمد الرحمن ، ومثام بن عروة ، وروى عنه قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن سلام البيهقي ، وخلق سواهم .
- قال فيه يحيى بن معين : ثقة ، مأمون ، قليل الخطأ .
- قال الذهبي .
- مات سنة ثمانية ومائة ، وفات أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن عرفة المماح منه .
- سير ٨ / ٢٢٨ .
- (١) هو الإمام المفتي الحافظ أئو محمد القرشي ، مولى بمد الله بن أبي عتيق محمد بن بمد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، ويقال : مولى القاسم بن محمد ، مولده في حدود سنة مائة .
- حدث عن بمد الله بن دينار ، وزيد بن أسلم ، وربيعة الرأي ، وخلق مواهم ، وكان من أوعية العلم .
- روى عنه سعيد بن أبي مريم ، والقعنبي ، ومد الله بن المبارك ، وخلق غيرهم .
- قال فيه محمد بن سعد : كان برياً جميلاً ، حسن الهيئة ، كان يفتي بالمدينة ، وولى خراجها ، وكان ثقة ، كثير الحديث .
- توفي بالمدينة سنة اثنين وسبعين ومائة .
- الطبقات الكبرى ٥ / ٤٢٠ ، سير ٧ / ٤٢٥ .
- (٢) سقط من ق .
- اب!ال! كان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة
- ٣٤١
- (٣٥) باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة
- ١٣٣ - (٨١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وأبو كُريب ، قالا : حد - ننا أبو معاوية

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ "رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ ، اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي .

يَقُولُ : يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كُرَيْبٍ : يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَأَمَرَتْ بِالسُّجُودِ فَأَيَّتُ فَلَ النَّارُ دَا (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شَاوِكِيْعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (فَعَصَيْتُ فَلَ النَّارُ) .

وقوله : (إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ (١)) اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي) ، قال الإمام : احتج به أصحاب أبي حنيفة في أن سجود التلاوة واجب لتشبيه إبليس إياه بسجوده لآدم .

قلنا : يحتمل أن يكون لم يرد المشابهة في الالحكام بل في كونه سجوداً ، فذكر [به] (٢) ما سلف له ، ولكن إنما يصح لهم المحجة إذا وجب التعلق بما قال لقوله : أَمَرَ ابْنُ آدَمَ ، على قول ال شعري وغيره : أن المندوب إليه [غير مأمور به] (٣) .

قال القاضي : أصل السجود في اللغة الميل والخضوع ، قال يعقوب : أَسَجَدَ الرَّجُلُ إِذَا طَأَّطَأَ رَأْسَهُ ، وسجد إذا وضع جبهته في الأرض ، وقال ابن دريد : أصل السجود إدامة النظر مع إطراق إلى الأرض وكذلك أَسَجَدَ .

وقال غيره : سجدت النخلة : مالت ، وسجدت الناقة : طأطأت رأسها .

وقال المفسرون أيضاً : كان سجود الملائكة لآدم تحية لا عبادة له وطاعة (٤) لله ، وقد كان - فيما ذكر قبل - السجود للتحية ، والتكرمة مباحاً (٥) ، وقيل ذلك في قوله

(١) (٣)

أى - وسجدها .

إكمال ١ / ١٨٧ - (٢) من المعلم .

عبارة المعلم : لا يكون مأموراً به .

وقيل .

سجود تثيريف وتكريم وتعظيم .

تفسير القرآن العظيم ٥ / ١٦٣ .

فمما أخرج ابن ماجه وأحمد عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قدم معاذ الين - أو قال : الثام - فرأى الخصارى تسجد لبطارقتها وأساقفتها ، قال : فوثدت في نفسى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحق أن يعظم ، فلما قدم قال : يا رسول الله ، رأيت الخصارى تسجد لبطارقتها وأساقفتها ، فوددت في نفسى أنك أحق أن تعظم ، فقال : " لو كنت امراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها " الحديث ، ابن ماجه في النكاح ، بحق الزوج على المرأة ١ / ٥٩٥ وأشار محققه لصحته ، وأحمد في المند ٤ / ٣٨١

٣٤٢

كتاب الإيمان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة

أَتَعَالَى [(١) : { وَخَرَوْا لِي سِجْدًا } (٢) أَى لِيُوسِفَ ، وقيل : لله ، والهاء في اله) عائدة عليه تعالى .

وقيل : أمرهم الله تعالى بالسجود ليظهر فضله عليهم ، إذ ظنت الملائكة أنه لا يفضلهم أحد ، وقيل : هو معنى قوله : { وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ } (٣) ذكر هذا عن قتالة (٤) ، فلما خلق الله آدم أ وأعلمه من الأشياء بما لم يعلموه [(٥) ، بان أنه أعلم منهم ، فلما أمرهم بالسجود له بان فضله عليهم .

٢٦ / بوقول الإمام [رحمه الله] (٦) : في تصحيح / المحجة للحنفى على أقول [(٧) الأشعري (٨) : أن المندوب غير مأمور به فلا ينتزع من هذا الحديث جملةً ، لأن ذلك إنما هو

فيما ورد من أمر الله ورسوله ، أو حكاة الرسول عن ربه ، وأما هذا فإنما هو حكاية عن

قول إبليس ، وقد يكون مخطئاً في تعبيره عن ذلك بالأمر ، فلا يحتاج بقوله ، كما أخطأ في قوله محتجاً لفضيلة (٩) ، بزعمه : { أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ تَالِي وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } (١) ، إلا أن يقول قائل : إن ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك عنه ولم ينكره كالإقرار له (١١) ، فما ذلك ببيق ، فقد حكى الله تعالى وحكى هو عليه كله عن أهل الكفر مقالات كثيرة ، ولم يكن ذلك تصويماً لها ، وكذلك ليس في قوله : (فله الجنة) دليل على وجوبها إذ ليس كل ما يدخل (١) من ت .

(٢) يوسف : ١٠٠ .

(٣) البقرة : ٣٣ .

(٤) وكذا أبو العالية ، والربيع بن ائ ، والحن .

وقد روى الضحاك عن ابن عباس في هذه الآية : { وَأَعْلَغَ مَا تَبْثُونَ وَمَا كُتِمَ تَكْتَفُونَ } ، قال :

يقول : اعلم الر كما أعلم العلانية ، يعني : ما كتم اييس في نفسه من الكبر والاعتزاز .

قال ابن جرير : وهو أولى الأقوال .

تفسير الطبري ١ / ٤٥٥ .

(٥) في ت : وأعلمهم من ال السماء ما لم يعلموه .

للا من ت .

(٧) من ق .

(٨) لعل الصواب : الشافعي ، إذ هو الذي ورد ذكره بالاحتجاج عليه في كتب الحنفية ، فقد جاء في بدائع الصنائع : قال أصحابنا :

إنها - يعني سجود التلاوة - واجبة ، وقال الشافعي : إنها مستحبة .

ثم قال بعد عرضه لهذا الحديث مبيناً وجه الاستدلال به .

والأصل أن الحكيم متى حكى عن غير الحكيم أمراً ولم يعقبه بالنكير ، يدل ذلك على إثمه صواب ، فكان في الحديث دليل على كون

ابن آدم مأموراً بالسجود ، ومطلق الأمر للوجوب ، ولأن الله تعالى ذم أقواماً بترك السجود فقال : { وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لَا

يَعْنُونَ } [الانشقاق : ٢١] .

دوئماً يستحق الذم بترك الواجب .

بدائع الصنائع ١ / ٤٧٦ .

(٩) في ت : بفضيلة .

(١٠) ١ لأعراف : ١٢ .

(١١) في ت ، ق : التصويب .

كتاب الإيمان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة

٣٤٣

١٣٤ - (٨٢) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، وعثمان بن أبي شيبة ، كلاهما عن جرير ، قال يحيى : أخبرنا جرير ، عن ال "عَمْش

، عن أبي سفيان قال : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَأَمْفَرِ تَرْكِ

الصَّلَاةِ) .

(...) حدثنا أبو غسَّان المسمعي ، حدثنا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ،

قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ

الشُّرْكِ وَاهْفَرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ " .

بفعلة الجنة واجباً ، فالمندوب يثاب عليه بالجنة وليس بواجب .

وقوله : " بين الرجل والكفر والشرك ترك الصلاة) (١ أ معناه .
بيز المسلم وابن اتسامه

باسم الكفار واستحقاقه من القتل ما استحقوه ترك الصلاة وقد يكون معناه الحديث : إن بالصلاة والمواظبة عليها وتكرار ذلك في يومه وليلته يغفر (٢) المسلم من الكافر ، ومن ترك ذلك ولم يهتبل به ولا تميز بسيماء المؤمنين دخل في سواد أضدادهم من الكفرة والمنافقين .

وفيه دليل لمن كفر تارك الصلاة من السلف والعلماء وإن كان معتقدا وجوبها .
وهو

قول علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وجماعة من الملف .

وفطسب إليه فقها أهل الحديث أحمد بن حنبل وابن المبارك وإسحاق وابن حبيب من أصحابا ٣١ ؟ ، وجماعة من العلماء على أنه ليس بكافر ، وأكثرهم يرى قتله إن أبي منها ، والكوفيون لا يرون قتله ويعزّز حتى يصلى ، ونحوه (٤) [للزنى] (٥) ثم اختلفوا في اسط بته .

ومن لم يكفره يقتله حدّا .

قال ابن القصار : واختلف أصحابنا في استتابته ، فن ٣١ يستتبه يجعله كسائر الحدود التي لا تسقطها التوبة [يؤخر حتى يمر وقت صلاة ، قرن لم يصل قتل] (٦) وكذلك اختلفوا

(١)

(٢) (٣)

(٥)

نسخة ملم التي بين ايدينا بتقديم الشرك على الكفر .

وقال قيه النووي : (هكذا هو في جميع الأصول من صحيح ملم الشرك والكفر بالواو ، وقى مخرج أبي عوانة الاسفرالني وأبى نعيم الأصبهاني (أو الكفر" (بأو) ولكل واحد منهما وجه) نووى ١ / ملأ ٢ .
في ت .
يفرف .

قالوا : لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والشعة ، والملمون يفعلونها على الدوام ، فلا يخفى وجوبها على الناشئ بين المسلمين في الأمصار والقرى ، ولما كان الكفر يحا للقتل كان ترك الصلاة كذلك .
المغنى ٣ / ٣٥١ .

زيد بعدها في ق .

اختاره بعض شيوخنا ، قال ة يعذب حتى يموت ثم يصلى .
ساقطة من ف .

من ق ، والمذكور هو إحدى الروايتين ل الحمد ، والثانية : أنه لا يجب قتله حتى يترك ثلاث صلوات ويضيق وقت الرابعة عن فعلها ؛ لأنه قد يترك الصلاة والصلواتين لشبهة ، فإذا تكرر ذلك ثلاثا تحقق أنه تارك لها رغبه عنها .

٣٤٤

كتاب الإيمان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة

في قتله إذا تركها متهاونا (١) ، وإن قال : أصلى وفي استتابته وتأخيره .

فذهب (٢) مالك أ رحمه الله [(٣) أنه يؤخر حتى يخرج الوقت ، فإن خرج ولم يصل قتل .

والصحيح أنه عاص غير كافر لقوله تعالى : { إن الله لا يغفر أن يُشركَ به ويغفر ما دونَ ذلك لمن يشاء } (٤) ، وأن يُقتل إن أبي منها لقوله تعالى : { فَن تَابُوا وَأَقَامُوا الصلَاةَ } الآية (٥) ، ولقوله (صلى الله عليه وسلم) : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله إلا الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم) (٦) .

واختلف العلماء في أخوات الصلاة كالزكاة والصيام والحج والوضوء والغسل ، هل يقتل الأبي منها المعترف بفرضها أو يعاقب ؟ وهل أ هو [(٧) كافر أو عاص ؟

ومذهب مالك فيمن أبى من ذلك فقال : لا أتوضأ ولا أصوم يُستتاب ، فإن تاب دالا قُتِلَ ، دن قال : لا أزكى أخذت منه كُرها ، فإن امتنع قُتِلَ ، وإن قال : لا أُجج لم يجبر لكون فرضه على التراخي دون الفور (٨) .

٢٠٣٦ (36) باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال

وقال ابن حبيب (٩) : من قال عند الإمام : لا أصلي وهو فرض على قُتِلَ ولا يُستتاب ، وكذلك من قال عنده : لا أتوضأ ولا أغتسل من جنابة ولا أصوم رمضان .

قال ابن حبيب : من ترك الصلاة عامداً (١) أو مُفْرِطاً أ فهو (١١) كافر ، ومن ترك أخواتها (١) فقد أخرج الخلال عن أبي شُمَيْلَةَ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى قُبَا ، فاستقبله رهطٌ من الأنصار يحملون جنازة على باب ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : أ ما هذا ؟ .

قالوا : مملوك لآل فلان ، كان من أمره .

قال : (أكان يشهد أن لا إله إلا الله ؟) .

قالوا : نعم ، ولكنه كان وكان .

فقال لهم : " أما كان يُصلي ٣ " فقالوا : قد كان يُصلي ويدعُ .

فقال لهم : " ارجعوا به فغمثوه ، وكفّنوه ، وصقّوا عليه ، وادفّنوه ، والذي نفسى بيده ، لقد كانت الملائكة تحول بيني وبينه) .

وللدارقطنى بإسناده عن عطاء عن عبد الله بن عمر قال .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صَفُّوا على من

قال : لا إله إلا الله) ، السن ، كالصلاة ، بصفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه ٢ / ٥٦ .

(٢) في ال الصل : ومذهب .

(٣) من ت .

(٤) النساء : ٤٨ ، ١١٦ .

(٥) التوبة : ٥ ، ١١ .

(٦) سبق اول الكتاب برقم (٣٦) .

(٧) ساقطة من ال الصل .

(٨) حكاه القرطبي باختصار قليل بغير عزو .

(٩) هو فقيه ال ندلس أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب ، وُلِدَ في حياة الإمام مالك بعد البعين ومائة .

وارتحل في حدود سنة عشر ومائتين ورج ، وحمل عط عبد الملك بن الماجشون ، ومطرف ، وعثة من أصحاب مالك والليث ، ورجع إلى قرطبة بعلم جم ، وفقه كثير .

وحدث عنه بقّة بن مخلد ، ومحمد بن وضاح .

مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

سير ١٢ / ١٠٢ .

(١٠) في ال الصل : متعمداً ، وفي هات! ال الصل : عمداً .

(١١) ساقطة من ال الصل .

كضاب الإيمان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة

٣٤٥

متعمداً من زكاة وصوم ورج فهو كافر (١) .

وقاله الحكم بن عتيبة (٢) وجماعة من السلف .

وقال : لا يكفر إلا بجحد هذه الفرائض ، د لا فهو ناقص الإيمان فاسق ، واحتجوا بإجماع الصدر الأول على مواربة من لا يصلى ودفعهم مع المسلمين (٣) ، وكذا (٤) الخلاف فى الزكاة إذا امتنع بها ولم يقدر أن تأخذ منه ، د لا ففى منعها أخذت ممه كرها وجوهد على ذلك إن امتنع .
ولا خلاف فى جاحد فرض من هذه الفرائض أنه كافر .

(٢)

(٣)

(٤)

لأنها مبانى الإسلام ، وأدلة وجوبها لا تكاد تخفى ، فلا يجحدوها إلا معاند للإسلام ، يتمتع من التزام الأحكام .
المغنى ١٢ / ٢٧٥ .

جأت فى جمع النسخ : عيينة ، وليس فى علماء السلف من اسمه الحكم بن عيينة ، دائما هو ابن عتيبة .
وضبطه الصفدى على التكبير ، فقال : ابن عتبة .
الوافى ١٣ / ١١١ .

وهو الإمام الكبير عالم أهل الكوفة ، ابو محمد الكندى .

قال فيه سفيان بن عيينة : ما كان بالكوفة مثل الحكم ، وحماد بن سليمان ، وقال فيه العجلي .
كان الحكم ثقة ، ثبتا ، فقيها ، من بهار اصحاب إبراهيم ، وكان صاحب سنة واتباع .

حدث عن أبى جحيفة الثؤالى ، وشريح القاضى ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، د إبراهيم النخعى ، وخلق سواهم .
وعنه منصور ، والأعمش ، والا وزاعى ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وآخرون .
مات سنة خصص عرة ومائة .

الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨١ ، طبقات خليفة ١٦٢ ، مير ٢٠٨ / ٥ -
قالوا : فيتا لا نعلم فى عصر من الأعصار أحدا من تاركى الصلاة ترك تغسيله والصلاة عليه ، ودفعه فى مقابر المسلمين ، ولا منع ورثته ميراثه ، ولا منع هو ميراث مورثه ، ولا فرق بين زوجن لترك الصلاة من أحدهما ، مع كثرة تاركى الصلاة ، ولو كان كافرا لثبتت هذه الأحكام كلها ، ولا نعلم بين المسلمين خلافا فى ال تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها ، ولو كان مُرْتَدًّا لم يجب عليه قضاؤها ولا صيام .

واجاب هذا الفريق على حديث الباب بأنه ورد على سبيل التغليظ ، والتشبيه له بالكفار .
المغنى ٣٥٧ / ٣ .

فى ت : وكذلك .

٣٤٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ

(٣٦) بَابُ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ

١٣٥ - (٨٣) وحدثنا منصور بن أبى مراحيم ، حد ثنا إبراهيم بن سعد .

ح وحدثني محمد بن جعفر بن زياد .

أخبرنا إبراهيم - يعنى ابن سعد - عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة ، قال : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أى الأعمال أفضل ؟ قال : (إيمان! بالله) .

قال : ثم ماذا ؟ قال : (الجهاد فى سبيل الله) .

قال : ثم ماذا ؟ قال : (حج مبرور لما) .

وفى رواية محمد بن جعفر قال : " إيمان! بالله ورسوله " .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنِ الْمِثْلُ .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) وقد سئل : أى الأعمال أفضل ؟ قال : (إيمان بالله ، (١) : فجعله من العمل ، والإيمان غير العمل في عرف الكلام ، و(ن كان في الحقيقة من الأعمال .

وقد فرق بين الإيمان والأعمال في الكتاب وفي أحاديث أخر ، وأطلق اسم الإيمان مجرداً على التوحيد وعمل القلب ، والإسلام على النطق وعمل الجوارح .

وأطلق الشرع في غير موضوع الإيمان على العمل .

وقد تقدم ال حقيقة الإيمان مجرد التصديق المطابق للقول والعقد ، وتماه بتصديق العمل بالجوارح ، فهذا أجمعوا أنه لا يكون مؤمناً تام الإيمان إلا باعتقاد وقول وعمل ، وهو الإيمان الذى ينحى راشأً من نار جهنم ، ويعصم المال والدم .

وإذا كان هكذا من الارتباط والاشتراط صلح إطلاق اسم الإيمان على جميعها وعلى بعضها من عقد أو قول أو عمل . وعلى هذا فلا يشك أن التصديق والتوحيد أفضل الأعمال ، إذ هو شرط فيها ، وقد يحتمل ال يشير بقوله : (أفضل الأعمال الإيمان بالله ورسوله) إلى الذكر الخفى وتعظيم حق الله ورسوله وإدامة ذكر الله وتفهم كتابه وتدبر آياته ، وهى من أعمال القلب ومحض الإيمان - كما جاء في الحديث الآخر - : (خير الذكر الخفى) (٢) .

(١) ووجه كون الإيمان أفضل ال العمال : أن متعلق الإيمان بالله ورسوله وكتابه! وشرف الصفة لرف متعلقها .

(٢) الحديث جزء حديث لأحمد أخرجه عن سعد بن مالك ، وتماه - (خير الذكر الخفى ، وخير الرزق ما كفى) ١ / ١٧٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ الِ عَمَالِ ٣٤٧

وأما ذكره في حديث أبى هريرة بعد الإيمان الجهاد ولم يذكر الصلاة والزكاة ؛ فلأنهما قرينتا التوحيد ، لجمعهما في القرآن والحديث مع الإيمان بالله (١) ، فيكون اسم الإيمان منطلق عليهما ، ولعله المراد بالإيمان أولاً ، كما وقع في / حديث ابن مسعود فبدأ بالصلاة لميقاتها ، ثم ذكر [ما عداها] (٢) فذكر الجهاد والحج ، ولم يذكر الحج في حديث أبى ذر ، وفي حديث ابن مسعود ، وبدأ بالصلاة ، ثم بر الوالدين ، ثم الجهاد .

وقيل : إنما اختلفت الأجوبة في هذه الأحاديث والأحاديث المتقدمة : " أى الإسلام أفضل دا لاختلاف الأحوال ، وأعلم كل قوم بما تهم الحاجة إليه ، وترك ما لم تدع حاجتهم إليه ، أو مما كان علمه السائل قبل ف العلم بما تدعو الحاجة إليه ، أو بما لم يكمله بعد] من [(٣) دعائم الإسلام ، ولا بلغه علمه .

وقيل : قدّم في حديث أبى هريرة فضل الجهاد على الحج ؛ لأنه كان [في] (٤) أول الإسلام ومحاربة أعدائه والجد في إظهاره .

وقوله : (حج مبرور) : قال شمر : هو الذى لا يخالطه شئ من المأثم ، كما قال

ظ لى : { فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِلَّالٍ فِي الْحَجِّ } (٥) ، ومنه : برت يمينه إذا سلم من الحنث ، وبر بيعه إذا سلم من الخلد والخلافة (٦) .

وقال الحربى : بر حجك - بضم الباء - وبر الله حنك - بفتحها - إذا رجع مبروراً مأجوراً .

وقيل : المبرور : المتقبل ، وفي الحديث : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما بر الحج ؟ قال : (إطعام الطعام ، وطيب الكلام) (٧) .

فعل هذا يكون من البر الذى هو فعل الجميل فيه والبدل [منه ، و، (٨) منه بر الوالدين والمؤمنين ، ويكون - أيضاً - في هذا كله بمعنى الطاعة ويكون بمعنى الصدق ، وضده الفجور ، ومنه برت يمية ، فيكون الحج المبرور الصادق الخالص لله [تعالى ، (٩) على هذا . (١) كقوله تعالى .

{ إِنَّ الَّذِينَ آتَوْا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } ، وقوله : ! وَالَّذِينَ آتَوْا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ { ال النفال :

٧٢ ، ٧٤ .

(٢) من ت .

(٣ ، ٤) ساقطة من الأصل -

(٥) البقرة ١٩٧ .

يلا قيل .

إنها الخديعة باللهان .

لسان العرب ، مادة (خلب) .

(٧) الحاكم في المستدرک عن جابر - رضی الله عنه - وقال فيه : صحيح الإسناد ولم يخرجاه لأنهما لم يحتجا بأبو! بن سويد ، لكنه

حديث له شواهد كثيرة ٤٨٣ / ١ ، ووافقه الذهبي ، كما أخرجه البيهقي في النن الكبرى ٥ / ٢٦٢ ، وأبو نعيم في الحلية ١٤٦ / ٦ .

(٨ ، ٩) من ت .

٢٧ / أ

٣٤٨

كتاب الإيمان / باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال

١٣٦ - (٨٤) حدثني أبو الرئيع الرهراني ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا هشام بن عروة .

ح و حدثنا خلف بن هشام - واللفظ له - حدثنا حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أبي مرواح الليثي ، عن أبي ذر

، قال : قلت : يا رسول الله ، أي الأعمال أفضل ؟ قال : (الإيمان بالفه ، والجهد في سبيله دا قال : قلت : أي الرئاب أفضل ؟

قال : (أنفسها عند أهلها ، وثرها ثمتنا) .

قال قلت : فإن لم أفعل ؟ قال .

(تعين صانعا أو تصنع لأخرق) .

قال : قلت : يا رسول الله ، أرايت إن ضعفت عن بعني العمل ؟ قال : " تكف شرك عن الناس ، فإنها صدقة منك على نفسك لما .

(...) حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد - قال عبد : أخبرنا ، وقال ابن رافع :

حدثنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر عن الزهري ، عن حبيب مولى عروة بن الزبير ، عن عروة بن الرئير ، عن أبي مرواح ، عن أبي

ذر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بخوه ، غير أنه قال : (فتعين الصانع أو تصنع لأخرق لما .

وقوله : (تعين صانعا أو تصنع لأخرق) ، قال الإط م : الأخرق هنا (١) الذكا لا صنعة له ، يقال : رجل أخرق وامرأة خرقاء ، فإن

كان [رجلا] (٢) صانعا حاذقا قيل : رجل صنع - بغير ألف - وامرأة صناع - بألف بعد النون .

قال أبو ذؤيب في المذكر : وعليهما مسرودتان قضاها داود أو صنع السوابغ تبع (٣)

وقال آخر في المؤنث :

صناع يشفاها حصان بشكرها جواد يقوت البطن والعرق زاجر (٤)

قال المبرد وغيره : الشكر : الفرج .

قال القاضي - رحمه الله - : روايتنا في هذا الحديث : (ضايعا) من طريق هشام أولا

(١) في ق : ها هنا .

(٢) من ت .

(٣) جاء في اللسان : والسرّد اسم جامع للدروع وسائر الحلق وما أشبهها من عمل الحلق ، وسمى مرثا لأنه يسرد ، فيثقب طرفا كل

حلقة بالمسمار ، فذلك الحلق المسرد ، والمسرد هو المثقب ، وهو الثراد ، والرّد الثقب ، والمسرواة اللوع المثقوبة .

(٤) نقلها الأبي :

صناع ب!شفاها حصان لفرجها جواد بقوت البطن والعرض وافر

وهو الموافق لما في اللسان .
قال : وفي رواية : جواد يزاد الركب .
والإشغى لـ إسكاف ، وهو فعلى ،
والجمع الأشافي .

كتاب الإيمان / باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل ال أعمال
٣٤٩

١٣٧ - (٨٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدّثنا علي بن مسهر عن الشيباني ،
عن الوليد بن العيزار ، عن سعد بن إياس أبي عمرو الشيباني ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
(: أي العمل أفضل ؟ قال : " الصلاة لوقتها ، قال : قلت : ثم أي ؟ قال : " بر الوالدين لما .
قال : قلت : ثم أي ؟ قال : " الجهاد في سبيل الله) ، فما تركت أستزيده إلا إرعاً عليه .
١٣٨ - (...) حدثنا محمد بن أبي عمر المكي ، حدّثنا مروان الفراري .

حدثنا
أبو يعفور ، عن الوديد بن العيزار ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قلت : يابى الله ، أى الأعمال أقرب
إلى الجنة ؟ قال : (الصلاة على مواقيتها) قلت : وماذا يابى الله ؟ قال : (بر الوالدين) قلت .
وماذا يابى الله ؟ قال : (الجالد)

بالضاد المعجمة وياً بعد الألف ، وكذلك في الحديث الآخر (١) من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزهرى ، إلا من رواية
أبى الفتح الشاشى عن عبد الغافر الفارسى ، فإن شيخنا ائنا بحر حدثنا عنه فيهما بالضاد المهملة كما تقدم ، وهو صواب الكلام لمقابله
بآخرق ، لأن كان المعنى من جهة معونة الصانع - أيضاً - صحيحاً (٢) ، لكن صحة الرواية هنا عن هشام بالضاد (٣) ، وكذلك رويناه
في صحيح البخارى (٤) .

قال ابن المدينى : الزهرى يقول : الصانع بالضاد المهملة ، ويرون أن هشاماً صحف [فى] (٥) (ضايماً) .
قال الدارقطنى [عن معمر : كان الزهرى يقول : صحف هشام ، قال الدارقطنى] (٦) : وكذا أصحاب هشام عنه بالضاد المعجمة ،
وهو تصحيف ، والصواب ما قاله الزهرى ١٠ وفى الموطأ من رواية التنيسى وابن وهب وغيرهما عن الزهرى [(٧) : أن تضمع لضايح
بالمعجمة ، وقد تُصحح هذه الرواية أيضاً قوله فى حديث أبى موسى : وأعن ذا الحاجة .

٢٠٣٧ (37) باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده

وقوله : (فما تركت أن أستزيده إلا إرعاءً عليه) : أى إبقاء عليه لئلا أخرجه أو أكثر
عليه بالثوأل ، وقد قال فى الحديث الآخر : (ولو استزدته لزدنى) .
(١) زيد بعدها فى ق : الضايح ، وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : صحيحة .

(٣) فى ت : بالضاد المهملة .

(٤) يعنى بالضاد ، انظر : كالعتق بأى الرقاب أفضل ١٨٨ / ٣ ، وكذا أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ١٥٠ ، ١٧١ ، والبيهقى فى
السق الكبرى ٦ / ٨١ ، ٩ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ / ١ ، وابن ائى شيبه فى المصنف ١٠٨ / ٩ وبالضاد أخرجه أحمد فى المجد ٢ / كه ٣ .
(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) سقط من الأصل ، وقيد بهامته .

(٧) سقط من ت .

كتاب الإيمان / باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال
في سبيل الله .

١٣٩ - (...) وحدَّثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن الوليد بن العيزار ، أنه سمع أبا عمرو الشيباني قال : حدَّثني صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله - قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أي الأعمال أحمت إلى الله ؟ قال : (الصلاة على وقتها) قلت : ثم أي ؟ قال : (ثم بر الوالدين) قلت : ثم أي ؟ قال : (ثم الجهاد في سبيل الله لا . قال : حدَّثني بهن ، ولو استزدت ! له لزداني .

(...) حدثنا محمد بن بشار ، حدَّثنا محمد بن جعفر ، حدَّثنا شعبة بهذا الإسناد ، مثله .

وزاد : وأشار إلى دار عبد الله ، وما سمأه لنا .

١٤٠ - (...) حدثنا عثمان بن أبي شيبة .

حدَّثنا جرير عن الحسن بن عبيد الله ،

عن أبي عمرو الشيباني ، عن عبد الله ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (أفضل الأعمال - أو العمل - الصلاة لوقتها ، وبر الوالدين لما .

قال صاحب العن : الإبقاء على الإنسان (١) .

(١) وفي هذا رعاية الأدب مع العلماء وترك التثقل عليهم .

ومعنى قوله (صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن مسعود : (الصلاة لوقتها) هو ما جاء في الدارقطني من طريق صحيح : (الصلاة لال لول وقتها) ، فاللام هنا للتوقيت ، كقوله تعالى : { أقم الصلاة لدلوك الشمس } وبر الوالدين هو الإحسان وفعل الجليل معهما ، وفعل ما يسرهما في حياتهما ، والترحم عليهما وإيصال ما أمكن من الخير إليهما بعد موتهما ، وكذلك الإحسان إلى صديقيهما ، لما جاء في الصحيح : (إن من أبر البر أن يصل الرجل أهل ودَّ أبيه) .

نوى ١ / ٢٧ ، إلى ١٩٣ / ١ -

كتاب الإيمان / باب كون الشرك أقبح الذنوب ...

الخ

(٣٧) باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده

٣٥١

١٤١ - (٨٦) حدَّثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق : إبراهيم ، قال إسحق : أخبرنا جرير ، وقال عثمان : حدَّثنا جرير ، عن منمبير ، عن أن ه ! أئلي ، عن عمرو بن شريح ، عن عبد الله قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - عاق الفنسعط !! ظم مضى الله ؟ قال : (أن تجعل لله نداً ويخلقك لا .

قال : قلت له : إ أن ذلث ! انظم " قالن + قلت : ثم أي ؟ قال : (ثم أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك) .

قال : قلت : فم أي في لال : " ثم أن تزاني حليمة جارك) .

١٤٢ - (...) حدَّثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن جرير ،

قال عثمان : حدَّثنا جرير ، عن الأعمش ، عن أبي وإئل ، عن عمرو بن شريح ، قال : قال عبد الله : قال رجل : يا رسول الله ، أي الذنب كبر عند الله ؟ قال : " أن تدعو لله نداً وهو خلقك لا .

قال : ثم أي ؟ قا : " أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك) .

قَالَ ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ : " أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَارِكَ " ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا : { وَالَّذِينَ لَا يَلْحَقُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا } (١) .

وقوله : وقد سئل أى الذنب أعظم عند الله قال : (أن تجعل لله نداً وهو خلقك ،

وان تئثل ولدك مخافة أن يطعم معداً ، وأن تزاني حليلة جارك وعقوق الوالدين ...

[(٢) الحديث ، قال الإمام : قوله : (ندا) : الند هو المثل (٣) ، وجمعه أنداد ، ومنه قول الله

(١) الفرقان : لمط .

(٢) من المعلم .

٢٠٣٨ (38) باب بيان الكبائر وكبرها

(٣) بل هو أخص منه لآبنة المثل انماوى ، من ندد إذا نفر وخالف ، ولا يرد عليه أن يكون غير انماوى غير منهى عنه عملاً بماعدة أن النهى عللاً الا "خص لا يلزم منه النهى عللاً ال العم ، فإن المثل منهى عن اتخاف! خالف أو لم يخالف ، والحديث من باب قوله تعالى : ! وَمَا رَبَّلْتَ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ! أكلت : ٤٦ ، ، وفى قوله كلية .

" وهو خلقك " تقبجح للجعل ، وبيان للفرق وفى قول السائل : ثم أى ، حذف ،

أى يعنى أى شئ " أعظم ، وعلى ذلك فالتنوين فى أى للعوص ، ولا يصح أن تكون (ثم) منا للترتيب

لا فى الزمان - إذ لا يتصور - ولا فى الرتبة - لابن شرطه كود المعطوف أعظم - فهى هنا للترتيب فى ال اخبار ، والقيد منا فى القتل بالولد لأنه أقبح لا فى كونه كبيرة ؛ لابنه ضد ما جبلت عليه الآباء من الرقة ، إلا من جافى الطبع ، أو يكون القيد لبيان الواقع ، كما كأ فى له رجالى .

{ وَمَنْ يَدْغِ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا تُرْهَانَ لَهُ بِهِ وَيُؤْمِنُ بِالْمُؤْمُونِ } [١١٧] .

٣٥٢

كتاب الإيمان / باب كون الشرك أقبح الذنوب ...

إلخ

تعالى : حالوا! لا يجعلوا لله أندالاً { (١) ، وقول : (أ وأن تقتل وكل ك) [(٢) مخافة أن يطعم معك) إشارة إلى معنى ما فى القرآن

من قوله تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ } (٣) ، وقوله : { مَنْ إِمْلَاقٍ } (٤) وهما يفيدان معنيين فقوله : { فَنَ إِمْلَاقٍ } خطاب للفقراء (٥) ، وقوله : { خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ } خطاب للأغنياء (٦) ، والذي فى الحديث الأشبه بظاهره مطابقة الآية التى للأغنياء .

وقوله : (حليلة جارك) : أى امرأة جارك .

وقوله : (وعقوق الوالدين) : العقوق قطع البر الواجب .

قال الهروى وغيره : أصل

العق القطع والشق ، وقيل للذبيحة عقيقة ؛ لأنها يشق حلقومها .

قال القاضى : قدم (صلى الله عليه وسلم) هذه الثلاثة الأشياء (٧) لاعتياد الجاهلية بها ؛ من الكفر بالله ، وفاحشة الزنا ، ووأد البنات .

وهى الإشارة بقتل الولد ، والله أعلم ؛ لأن العرب إنما كانت تتد البنات لوجهل الن ، لفرط الغيرة [ومخافة] (٨) فضيحة السبي والعار

بهن ، أو لتخفيف نفقاتهن ومؤنتهن ، وهو معنى قوله تعالى : { خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ } الآية .

ومعنى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (مخافة أن يطعم معك) وكانوا يتحملون ذلك فى الذكور لما يؤملون فيهم من شد العضد ، وحماية

الجنب ، وكثرة العشيرة ، وبقاء النسل والذكر ، وقد نته الله تعالى على هذا بقوله { وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ } الآية (٩) ، ثم وى الزنا واصته بحليلة الجار (١) ؛ لأنه أعظم بابه ، إذ لا يزاني الرجل غالباً إلا من يمكنه لقاءه ، ويجاوره في محله وقرينه .
ونبه بمضافة الحليلة إلى الجار على عظيم حقه ، وأنه يجب عليه من الغيرة عليه من الفاحشة ما يجب لحيلتك ، والحديث الآخر يبينه .
(١) البقرة : ٢٢ - (٢) سقط من ت .

(٣) الإسراء : ٣١ .

(٤) الأنعام : ١٥١ .

(٥) ولذا عقب عليها بأن جعلهم الأصل في الرزق فقال : { نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَأَنَا هُمُ }

(٦) ولذا كان الخطاب إليهم خطاب تشنيع وتقبيح ، إذ بين لهم أن المقتول هو سبب حصول الرزق ، فقال ! لجلاله : { نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا لَكُمُ } وقد بمر بعض المفسرين عن ذلك بأن سمي الأول الفقر الناجز ، وأطلق على الثاني الفقر الآجل .
تفسير أبي العود .

(٧) في ت : للأشياء .

(٨) ساقطة من ت .

(٩) النحل : ٥٨ .

(١٠) وحليلة الجار : أى من يحل له وطؤها من حرة أو أمة ، وذكر الحليلة هنا خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له ، وأما لفظ الجار فخرج مخرج شدة التقبجح لما فيه من إبطال حق الجار .

كتاب الإيمان / باب بيان الكبائر واكبرها

٣٥٣

(٣٨) باب بيان الكبائر واكبرها

١٤٣ - (٨٧) حدثني عمرو بن محمد بن بكير بن محمد الناقد ، حدّثنا إسماعيل

ابن علية ، عن سعيد الجري ، حدّ ، شا عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن أبيه ، قال : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : " أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ - ثلاثاً - : الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - أَوْ قَوْلُ الزُّورِ لَمَّا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُتَمَكِّناً جُلُوساً ، فَمَا زَالَ يَكْرِرها حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ .

١٤٤ - (المه) وحدّثني يحيى بن حبيب الحارثي ، حدّثنا خالد - وهو ابن الحارث - حدّثنا شعبة ، أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ، عن أنس ، عتي النبي (صلى الله عليه وسلم) ، في اهبائر قال : (الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَقَوْلُ الزُّورِ) .

(...) وحدّثنا محمد بن الوديد بن عبد الحميد ، حدّ ، شا محمد بن جعفر ، حدّثنا شعبة ، قال : حدّثني عبيد الله بن أبي بكر قال : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْكِبَائِرَ - أَوْ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ - فَقَالَ : (الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) .

وَقَالَ : (أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ لَمَّا قَالَ : (قَوْلُ الزُّورِ - أَوْ قَالَ شَهَادَةُ الزُّورِ لَمَّا قَالَ شُعْبَةُ : وَكَبُرَ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ .

١٤٥ - (٨٩) حدّثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدّ ، شا ابن وهب ، قال : حدّثني سليمان بن بلال ، عن ثور بن زيد ، عن أبي الغيث ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : " اجْتَنِبُوا لَسَبْعَ الْمُؤَبَّاتِ) قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : " الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسَّحَرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَكُلُّ مَالٍ يَتِيمٍ ، وَكُلُّ رِبَا ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَمَّا .

وذكر في حديث أبي بكر (١) : الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور أو

قول الزور ، وزاد في حديث أنس : قتل النفس ، وذكر في حديث أبي هريرة : السبع (١) في ت : بكر .

وَأَوْ بَكْرَةٌ هُوَ نَجَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ ، تَدُلُّ فِي حِصَارِ الطَّائِفِ بِبَكْرَةٍ وَفَرَّ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَأَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، فَأَعْتَقَهُ .

حَدَّثَ عَنْهُ بَنُوهُ الْأَرْبَعَةُ ، عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ - ٢٧ / ب

٣٥٤ كتاب الإيمان / باب بيان الكبائر وأكبرها

الموبقات ، فذكر الشرك ، والسحر ، والقتل ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات .
وفي غير [مسلم في] (١) حديث أيوب تع (٢) ، وزاد عقوق / الوالدين ، واستحلال نجيت الله الحرام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو : (من الكبائر شتم الرجل والديه دا الحديث (٣) ، وفي غير مسلم فيه ذكر اليمن الغموس (٤) هذه لتعيين الكبائر وأكبر الكبائر المذكورة هنا (٥) ، وقد بقيت كبائر لم تذكر في هذه الا حاديث (٦) .

وقد اختلفت الآثار وأقوال السلف والعلماء في أعداد الكبائر ، وقال ابن عباس : كل ما (٧) نهى الله عنه فهو كبيرة .

وسئل : أهى سبع ؟ فقال : هى إلى السبعن - ويروى إلى سبعمائة - أقرب ، وقال - أيضاً - : الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب (٨) ، ونحوه عن الحسن ، وقيل : هى ما أوعده الله عليه بنار أو بحذ في الدنيا ، وعدوا الإصرار على الصغائر من الكبائر ، فروى عن عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ! لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار (٩) ، وعن ابن مسعود وجماعة من العلماء : الكبائر جميع ما

(٢)

(٣)

(٩)

وعبد العزيز ومسلم ، وأبو عثمان النهدي ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، والأحنف بن قيس ، وغيرهم .

سكن البصرة ، وكان من فقهاء الصحابة .

قال الحسن البصري : لم ينزل البصرة أفضل من أبي بكر وعمران بن حصين .

مات في خلافة معاوية بن أبي سفيان بالبصرة .

الطبقات الكبرى ٧ / ١٥ ، طبقات خليفة : ٩٨٢ ، التاريخ الكبير للبخارى ٨ / ١١٢ ، سير ٣ / ٥٥ .

سقط من الأصل .

لم اعثر عليه ، وأما ذكر عقوق الوالدين فيها فقد أخرجه الطبراني في الكبير من حديث المطلب قال : سمعت رجلاً يأل عبد الله بن عمرو

أسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يذكرهن ؟ يعنى الكبائر .

قال : نعم ، عقوق الوالدين ، والرك بالله ، وقتل النفس ، وقذف المحصنات ، وال مال اليتيم ، والفرار من الزحف ، وكل الربا ،

قال الهيثمي : (رواه الطبراني في الكبير ، وفيه مسلم بن الوليد بن العباس ، ولم أراه) .

مجمع الزوائد ١ / ١٠٤ .

الحديث أخرجه أحمد في المسند ٢ / ٩٥ عنه بلفظ : (إن من كبر الذنب أن يب الرجل والديه) ، قالوا : وكيف يث الرجل والديه ؟ قال .

(يبُّ أبا الرجل فيسبُّ ائاه ، ويُبُّ أمه فيسبُّ أمه " .

أخرجه الترمذى في التفسير والطبراني في الأوسط عن عبد الله بن أنيس الجهني عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (من

أكبر الكبائر الرك بالله واليمين الغموس " .

قال الهيثمي : (ورجاله موثقون " ١ / ١٠٥ .

في ت : هاهنا .

منها : الإياس من روح الله ، والأمن من مكر الله ، وشرب المسكر ، ورجلٌ جر رجلاً إلى سلطان بغير فنب فقتله ، وامرأة غاب عنها زوجها وقد كفاها امر الدنيا فتبرجت بعده .
وكل هذه جاءت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بطرق ثابتة قوية .
ضبطت في الأصل هكذا : كلها .

أخرفي الطبراني في الكبير عن ابن عباس : ! كل ما نهى الله عنه فهو كبير ثا مجمع ١٠٣ / ١ ، وقال البيهقي : (رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات إلا أن الحسن مدلل وعنعنه) .
قال العجلوني : " رواه أبو الشيخ والديلمي عن ابن عباس رفعه ، وكذا العسكري عنه في / الأمثال =
كتاب الإ؟طان / باب بيان الكبائر وأكبرها

٣٥٥

نهى الله عنه من أول سورة النساء إلى قوله : { إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ } (١) .
وقيل : يحتتمل ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) لما ذكر من الكبائر أن ثم كبائر أخر لم تُبَيَّن ؛ ليكون الناس من اجتناب جميع المنهيات على حذر لئلا يواقعوا كبيرة .

وإلى ما نحى ابن عباس إليه من أن كل ما عصى الله به كبيرة قال المحققون (٢) به قالوا : واختصاص النبي (صلى الله عليه وسلم) ما سماه من الكبائر وأكبر الكبائر ، ليس فيه دليل على أن لا كبيرة سواها .
وأما ترتيبه أكبر الكبائر فأما تقديم (٣) الشرك فلا خفاء به ، وترتيب ما رتب بعده بحكم ما يكون أعظم ارتكاباً في ذلك الوقت وما تحشى مواقعه ، وتمس الحاجة إلى بيانه .

وليس يقتضى أن لا كبيرة الا ما نص عليه او لا كبيرة بعد الإشراك أكبر مما نص على تواليه في تلك الأحاديث ، إذ قد وجدنا اللواط أعظم من [(٤) الزنا ، ولا ذكر له في الأحاديث ، والقتل أعظم من عقوق الوالدين ولم يذكره في بعض الأحاديث ، بل اختلافيهما يدل على ما ذكرناه من ذكر الأهم وما تمس الحاجة إليه ، كما تقدم في (٥) ذكر الضل الأعمال .

وقد يكون ما نص أكبر الكبائر بعد الشرك من القتل ، ثم ذكر بعده في بعضها (٦) العقوق ، وفي بعضها عقوق الوالدين بعد الإشراك ، ثم ذكر يمين الغموس في حديث عبد الله بن عمرو على ترتيب آخر ، وهو أن القتل جاء ثانياً للشرك في حديث ، وعقوق الوالدين جاء ثانياً في حديث آخر ، فيفهم من هذا المعنى أن إثمهما واحد وثوَجتهما في العقوبة سواء ، ثم كذلك اليمين الغموس مع الزنا في درجة

١)

٢)

بسند ضعيف ، لا سيما ورواه المنذرى في تفسيره عن ابن عباس من قوله ، وله شامد عند البغوى " .
كثف الخلفا ٣٦٤ / ٢ .

(الناء : ٣١ - رواه ابن جرير من حديث الأعمش ، عن أبي الضحى عن مسروق ، واللاءعمش عن إراهيم عن عليممة ، كلاهما عن ابن مسعود ، ومن حديث سفيان الثوري وشعبة عن عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حيش ، عن ابن مسعود .
تفسير الطبري ٨ / ٢٤٣ .

وانظر : أقوال ابن عباس في الكبائر في التفسير العظيم للإمام ابن كثير ٢ / ٢٤٦ ، وقد بقي من أقوال المتأخرين في غديد الكبيرة قول أبي حامد الغزالي : إنها ما فعل دون استشعار خوف ولا اعتقَاب ندم ينغص اللذة .

(أخرجه الطبري قال : حدثنا أحمد بن حازم ، أخبرنا أبو نعيم ، حدثنا عبد الله بن سمعان عن أبي الوليد قال : سألت ابن عباس عن الكبائر فقال .

هي كل شيء عصى الله فيه فهي كبيرة .

تفسير الطبري ٢٤٦ / ٨ -

قلت : وقول ابن عباس فإن صح فتوى صحالى لا تجع من اعخبار غيرها : فقد أخرج أحمد ٣ / ٣٨٥

بسند صحيح عن أنس بن مالك : " إني لأعرف اليوم فن اباً مى أدو في أعينكم من الشعر كما نعدھا على عهد رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) من الكبائر ثا ، وقد أخرج البخارى فى صحيحه من حديث زيد بن عبد الله بن عمر قال .
قال أناس لابن عمر .

انا ندخل على سلطاننا فنقول لهم خلاف ما تتكلم إفا خرجنا من عندهم ؟ قال : كما نعد هذا نفاقاً .
كالأحكام ، بما يكره من ثناء السلطان ٩ / ٨٩ .

(٣) فى الـ"صل"
تقدم .

(٤) فى الأصل - من أعظم .

(٥) فى الـ"صل"
ون

(٦) فى ت : فضلها .

٣٥٦
ثالثة .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ وَأَكْبَرِهَا .
"لى هذا أجمع نحا أبو جعفر الطحاوى (١) .

وقيل - أيضا - : قد يكون القتل ثم
الزنا مقدم على العقوق واليمين الغموس ، لكن الراوى لم يحفظهما فذكر ما حفظ .
إليه مال بعض من لقيناه من الجلة .

وليس هذا عندى بالسديد ؛ لأن تحمیل الراوى مالم يرو أو إلزامه الغلط فيما رواه صعب ، وباب إن فُتح دخل منه على الشريعة
خطب .

وقد يكون التنبيه بالزنا على اللواط وشبهه ، وان كان بعضه أشد من بعض وأعظم ، ولكن درجته واحدة فى باب ثنابه جنس المعصية
، وإن كانت أثاراً أنواعها مختلفة ، والعقوبات عليها متفاوتة ، كما نته بقتل الابن مخافة أن يأكل معه على قتل غيره وعلى جميع أنول
القتل ، وإن كان قتل الولد أشد ، وبالزنا بالجارية على غيرها من الأجانب ، وعن شبهه من فعل الرجال بالرجال والنساء بالنساء وإن
كان بعضها أشد من بعض .

ويعضد هذه الإشارة قوله فى الأم اخر الحديث : " فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهَا : { وَالَّذِينَ لَا يَدْحَكُون مَعَ الذِّإِهَا أَخَوَ لَا يَقْتُلُونَ أْ النَّفْسِ }
(٢) التِّمَا حَوْثُمَ الذِّإِ بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ...

{ الآية (٣) } .

فقد عم ما خص (٤) .

وتأكد أمرُ الجارية لحرمتها وحرمة زوجها أو وليها ، ولما ورد فى حديث المقداد : الآن يزنى الرجل بعشر نسوة أيسر عليه من أن يزنى
بامرأة جاره (٥) .

وقوله : (الموبقات) : أى المهلكات ، يقال : وبَقَ الرجلُ - بالفتح - يبق ووبق بضم الواو يوبق إفا هلك ، قال الله تعالى : { وَجَعَلْنَا
بَيْنَهُمْ تَوْبَقًا } (٦) : أى من العذاب ، وقيل : موعداً ، وقيل : محبسا .

وعنه فى الكبائر التولى يوم الزحف لمذهب الجماعة فى ذلك خلاف ما فهم إليه الحسن : أن ذلك ليس من الكبائر ، وأن الآية
الواردة فى ذلك فى أهل بدر خاصة (٧) ،

(٣)

(٥)

(٦)

مشكل الآثار ٣٧٩ / ١ .

(٢) ساقطة من الأصل .

الفرقان : ٦٨ .

ومن هذا الطريق أخرجه أحمد في المسند ١ / ٣٨٠ .

قال الحافظ ابن كثير : (ولا تعارض بين هذه وبين آية النساء : { وَمَنْ يَقْتُلْ تُؤْمِنًا تُجْزَأُ عَنْهُ نَجْفَعُ خَالِدًا فِيهَا وَغَفَبَ الذُّعَالُ وَلَفَّهُ وَأَعْدَلَهُ عَذَابًا غَظِيمًا } ٩٣ ، قال : فإن هذه لأن كانت مدنية إلا أنها مطلقة ، فتحمل على من لم يتب لأن هذه - الفرقان - مقيدة بالتوبة " ٦ / ١٣٦ .

مسبق قرياً .

الكهف : ٥٢ ، وإلى أن المراد المهلك ، ذهب ابن عباس وبتادة ، ونقل عن قتادة انه واد عميق ، فرق به يوم القيامة بين أهل الهدى وأهل الضلالة ، وقال الحسن البصري : إنه العداوة .

تفسير الطبري ١٧٢ / ١٥ ، تفسير القرآن العظيم ١٦٦ / ٥ .

قلت : يروى هذا عن عمر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وأبي نضرة ، وشافع مولى ابن عمر ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وفتادة ، والضحاك .

وجتهد في ذلك أن الفرار -

كتاب الإيمان / باب بيان الكبائر وأكبرها

٣٥٧

١٤٦ - (٩٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا الفيت عن ابن الهادي ، عن سعد بن إبراهيم ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من الكبائر شتم الرجل والليته) قالوا : يا رسول الله ، وهل يشتم الرجل والديته ؟ قال : " نعم ، يسب أبا الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه ، فيسب أمه " .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، جميعاً ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة .

ح وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ،

وحجة في الرد على من ذهب [إلى] (١) أن الآية منسوخة بقوله : { إن يكن فيهم عشرون صابرون يغلبوا مائتين } ثم نسخ ذلك وخفف بقوله : { الآن خفف الله عنكم } (٢) .

والصواب كون الآية محكمة (٣) ، ثم بين وخفف بما جاء في الآية الأخرى .

وقوله : (من الكبائر شتم الرجل والديه) الحديث ، قال الإمام : يؤخذ من هذا الحديث الحجة لأحد القولن في مغ بيع ثياب الحرير لمن يلبسها وهي لا تحل له ، ويبع العنب لمن يعصره خمراً ويشربها ؛ لأنه ذكر فيه أن من فعل السبب فكأنه الفاعل لذلك الشيء مباشرة .

قال القاضي : جعل هذا من الكبائر لأنه سبب لشتمه وشتمهما من العقوق ، وقد

(٢)

(٣)

إنما كان حراماً على الصحابة ؛ لأن الجهاد فرض عين عليهم ، وأنه لم تكن عصابة لها شوكة يفيزون إليها سوى عص ! انهم تلك ، وأما اليوم فإن انحاز إلى فتيماً أو مصر فلا بأس .

راجع : تفسير الطبري ١٣ / ٤٣٨ ، تفسير القرآن العظيم ٣ / ٥٦٩ .

ساقطة من ت .

الأنفال ٦٦٠ ، ٦٧ -

قلت .

لم أقف على من قال بالنخ في الأولى ، أما الثانية ث فقد أخرج الطبري بإسناده عن ابن عباس قال : لما نزلت ؟ { إن يكن فيهم جمشرون عابرون يعثروا مائتين } شق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفر واحداً من عرة ، ثم جاء التخفيف فقال .

{ الآن خفف الله عنكم .

{ إلى قوة : { يَغْتَبِرَا مَائِينَ } قال : خفف الله عنهم من العدة ، ونقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم .
تفسير الطبري ١٤ / ٥٥ ، تفسير القرآن العظيم ٤ / ٣١ ، وكذا أخرجه البخاري ، كالتفسير ٦ / ٧٩ .
لي بما لم ، فقد قال ابن العربي : (هذا أبين ما يكون من النخ) .

الناسخ والمنسوخ ٢ / ٢٢٧ ، ثم قال في كتابه أحكام القرآن : (قال قوم : كان هذا يوم بدر ثم نُخ ، وهذا خطأ من قائله ث لأن
المسلمين كانوا يوم بدر ثلاثمائة ونيفا ، والكفار كانوا تسعمائة ونيفا ، فكان للواحد ثلاثة ، وأما هذه المقابلة وهي الواحد بالعبارة فلم
ينقل أن المسلمين صافوا المشركين عليها قط ، ولكن الباري فرض ذلك عليهم أولا ، وعلمه بأنكم تفقهون ما تقاتلون عليه وهو الثواب
، وهم لا يعلمون ما يقاتلون على ! ، ثم نخ فلك) ٢ / ٨٧٧ .

٢٨ / ١
٣٥٨ كتاب الإيمان / باب بيان الكبائر وكبرها
حدثنا سفيان ، كلاهما ، عن سعد بن إبراهيم ، بهذا الإسناد ، مثله .
تقدم أن عقوبتهم من أكبر الكبائر .

وفيه : / حجة لقطع الذرائع (١) ومنعها ، ومثله (٢) قوله تعالى : { وَلَا تَسْمُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنِّ ! وَإِنِ اتَّبَعْتُمُ اللَّهَ عَدُوًّا بَغِيْرَ عِلْمٍ }
(٣) .

٢٠٣٩ (39) باب تحريم الكبر وبيانه

(١) الذريعة في اللغة .
الوسيلة إلى الشيء ، وفي الاصطلاح .
الطريقة التي تكون في ذاتها جائزة ، ولكنها توصل إلى ممنوع .
وهذا الباب من أبواب الأصول حو مذهب مالك والحنابلة ، ويشترط له الثافعي ظهور القصد إلى المال الممنوع ، فالحلاف بينه وبين
من سبق منحصر في الوسيلة التي تفضي إلى المحرم غالبا .

راجع : الفروق ٣ / ٢٦٦ ، أصول مذهب الإمام أحمد : ٥٠٤ .
(٢) في ت : ومنه .

(٣) الأنعام : ١٠٨ .

وقول القائلين لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) : وهل يثتم الرجل والديه ، استبعاد منهم أن يقع ذلك من أحد ، قال الأبى : " وهو
دليل على ما كانوا عليه من حميد الأخلاق ، دالا فهو بعدهم كثير) .

إكمال الإكمال ١٩٩ / ١ .

كتاب الإيمان / باب تحريم الكبر وبيانه

٣٥٩

(٣٩) باب تحريم الكبر وبيانه

١٤٧ - (٩١) وحدنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشر وإبراهيم بن دينار ، جميعا عن يحيى بن حماد ، قال ابن المثنى .
حدثني يحيى بن حماد ، أخبرنا شعبة عن أبان بن تغلب ، عن فضيل الفقيني ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، عن عبد الله بن
مسعود ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : لا يدخل الجنم كآن في قلبه مثقال فرّة من كبر) .

قال

وقوله : لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر : قال الخطابي (١) : يتأول
على وجهين :

أحدهما : أنه أراد كبر الكفر ، يعنى الكبر عن الإيمان ، بدليل قوله آخر الحديث :
(ولا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان) فقابل الإيمان بالكفر .
والثالثى : ال كل من يدخل الجنة ينزع ما فى قلبه من كبر وغل .

قال : وقوله : "لا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة (٢) من إيمان) : أى دخول خلود .

قال القاضى : وكذلك - ايضاً - يتأول : الا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من كبر) : أى دون مجازاة إن جازاه الله تعالى بكبره ، وأما التأويل الثانى فيجعد فى هذا الحديث ومفهومه خلافه ، بدليل قوله : (ولا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان) .
وذكر مثقال الذرة هنا من الإيمان وهو لا يتجزأ ، إذا أريد به حقيقته (٣) من المعرفة وتصديق القلب ، ومعناه هنا - إن شاء الله - التمثيل بأقل درجات الإيمان ، وهو مجرد التصديق بأقل مئاقيل الوزن ، أو يكون الإشارة بالتجزىء إلى ما زاد على ذلك من أذكار القلب وإيمانه بما زاد على التوحيد ومفهوم الشهادتين وغير ذلك ، وسيأتى بسط هذا فى أحاديث الشفاعة .

وقوله : " قال رجل) : إن الرجل يحب ال يكون ثوبه حسناً ونعله حسنةً .

قال : (إن الله جميل يحب الجمال) : أ الرجل مالك بن مُرارة الرهاوى [(٤) .

(١) معالم السن ٦ / ٥٤ .

(٢) عبارة الخطابى .

خردلة ، وهو الموافق للفظ رواية أبى! اود .

(٣) فى ت : حقيقته ، وكلاهما صواب .

(٤) هذا مما أغفله النووى - رحمه الله - كما أنهار اقط من ق .

٣٦٠

كتاب الإيمان / باب تحريم الكبر وبيانه

رَجُلٌ : إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً .

قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ .

الْكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ لَا .

قال الإمام : أطلق فى هذا الحديث تسمية البارى تعالى جميلاً ، ويحتمل أن يكون سماه بذلك لانتفاء النقص عنه ة لأن الجميل منّا من حسنت صورته ، ومضمون حسن الصورة انتفاء النقائص (١) والشين عنها ، ويحتمل أن يكون جميل ها هنا بمعنى مُجْمَل اى محسن ، كما أن كريماً بمعنى مكرم .

وأما الحديث الذى فيه : ان ترك الصلاة كفر ، ومذهب من تعلق به فقد تقدم الكلام عليه (٢) .

قال القاضى : ذكر ائو القاسم بن هوازن القشيرى (٣) أن جميلاً بمعنى جليل ، وحكى الخطابى ائه بمعنى ذى النور والبهجة ، اى مالكةا وربها ، وذكر ائو بكر الصوفى ان معناه : جميل الأفعال بكم (٤) والنظر لكم ، يكلفكم اليسير ويعيى عليه ويثيب عليه الجزيل ، ويشكر عليه ، فهو يحب الجمال منكم ، أى التجميل فى قلة إظهار الحاجة إلى غيره .

قال القاضى : ورد فى هذا الحديث تسميته بهذا ، وكذلك فى حديث الأسماء المأثورة

من رواية عبد العزيز بن حصين بن الترجمان (٥) ، وهو ضعيف .

واختلف أهل العلم والنظر من أهل السنة فى تسمية الله تعالى ووصفه من أوصات الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به شرع ولا منعه ، فأجازاه بعضهم ومنع آخرون ، إلا أن يرد به شرع من نص كتاب أو سنة متواترة أو أجمعت على إطلاقه الأمة .

ثم اختلفوا إذا ورد به شرع غير مقطوع به بخبر الاحاد ، فأجازاه بعضهم ، ورأى ان الدعاء به والثناء والذكر [به] (٦) من

(٢) (٣)

(٥) (٦)

فى الإكمال : النقص .

حديث (١٣٤) بالكتاب .

٢٠٤٠ (40) باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة

هو الإمام الزاهد ، القدوة ، الستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هُوَازن القُشَيْرِي ، صاحب الرسالة المسماة بالقشيرية . قال فيه ابن خلكان : كان علامةً في الفقه والتفسير والحديث والاصول والأدب والشعر ، وقال فيه الذهبي : كان عديم النظير في السلوك ، والتذكير ، لطيف العبارة ، طث ال الخلاق ، غواصا على المعاني ، وقال أبو بكر الخطيب : كتبنا عنه وكان ثقة ، وكان حن الوعظ .

توفي سنة خمس وستين وأربعمائة .
وفيات ال عيان ٣ / ٢٠٥ ، تاريخ بغداد ١١ / ٨٣ ، سير ١٨ / ٢٢٧ .

نقله الإمام النووي! ون أن يبين مصدره .

راجع : ١ / ٣٨٣ .

ذكره الترمذي وقال فيه : إنه حن ، ولم يذكر فيه جميلاً .

ساقطة من ت .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَبَيَانِهِ

٣٦١

١٤٨ - (...) حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسَهَّرٍ ، قَالَ مِنْجَابُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَهَّرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَافِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ لَا .

باب العمل الذي يستند إلى خبر الواحد (١) ، ومنعه اخرون لاءنه راجع إلى اعتقاد ما يجب ويجوز ويستحيل على الله ، وباب هذا القطع ، والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقوله تعالى : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَاذْعُوهُ بِهَا } الآية (٢) .

والجمال المذكور في هذا الحديث وغيره هو الحسن ، والجميل : الحسن من كل شيء (٣) .

وقوله : (الكبر بطر الحق وغمط الناس) : وفي رواية أخرى : (وغمص الناس) ،

قال : ومعنى (بطر الحق) : إبطاله ، مأخوذ من قول العرب : ذهب دمه بطراً وبطراً ، أى : باطلا .

قال الهروي : قال الأصمعي : البطر : الحيرة ، ومعناه : ال يتحجر عن (٤) الحق فلا

يراه حقاً .

وقال الزجاج : البطر أن يتكبر عند (٥) الحق فلا يقبله .

وقوله : " وغمط الناس) معناه : استحقارهم واستهانتهم .

يقال : غمط الناس -

بطاء غير معجمة - وغمصهم - بصاد غير معجمة - ومعناها واحد ، وكذلك غمط النعمة وغمصها .

(١)

(٢)

(٣)

(٥)

وقالوا أيضاً : إت المغ حكغ شرعى ، والفرض أنه لم يرد فيه شيء وقد ردَّ عليه بأن الجواز حكغ شرعى ، فالصواب الوقف .

حكاها الاقي وقال : (وهو مذهب الإمام " ١ / ٢ .

الاءعراث ؟ ١٨٠ .

أقول : فهل يجوز على هذا أن نطلق على الله - جل علاه - الحسن ؟!

إد الصواب في غير ما رجحه القاضي ، فلقد أثبت التجارب أن أعداء الإسلام يعمدون إلى التسميات المصطنعة ليستروا بها اغراضهم ويتوسلوا بها لنزع مهابة الأسماء الحنى من قلوب المسلمين ، كما يفعل الماسون من تسميتهم للحق تارك وتعالى ب" المهندس ال العظم "

وفارق كبير بين ما سمي الله به نفه وما يجتهد فيه الناس له ، ثم إن الله رب العالمين لم يأذد لنا بالاجتهاد في ذلك ، فلم يوغ لنا الدعاء له والتثرب إليه في غير ما أوحى لنا به على لان رسوله (صلى الله عليه وسلم) .
في نسخ الإكمال : عند .
في نسخ الإكمال .

عن ٣٦٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَبَيَانِهِ

١٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُوْدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ ، عَنْ فَضِيلٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ فَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ .
قال القاضي : لم نرو (١) هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري إلا بالطاء (٢) ، وبالطاء ذكره أبو داود في مصنفه أيضاً ، وذكره أبو عيسى الترمذی وغيره بالصاد .
(١) في ت : يرو .

(٢) وذلك في الأدب المفرد : ٥٥٦ ، كالبر والصلة ، بما جاء في الكبر ٤ / ٣٦١ .
ومن رواه بالصاد : أحمد في المسند ، والطبراني فط الكبير والاءوسط ، قال الهيثمي في طريق أحمد .
رجاله ثقات .

مجمع ٥ / ١٣٣ ، وانظر : المسند ٤ / ١٥١ ، كما أخرجه الطبراني في الكبير وأحمد
في المسند بلفظ : " الكبر من سفه الحق وازنوى الناس) معجم الطبراني ١٠ / ٢٧٣ ، وأحمد في المسند ٣٩٩ / ١ .
ويفرق بين الكبر والعظمة ؛ أن الكبر إضافي يقتضى متكبراً عليه ، وهو ما أشار إليه الحديث بقوله : (وغمط الناس) اما العظمة فإنها لا تقتضيه ؛ لابن الإنسان يتعاضم في نفسه : أى يحتال .
إكمال الإكمال

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ... إلخ

(٤٠) بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ

٣٦٣

وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ

١٥٠ - (٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ .

حَدَّثَنَا أَبُو وَكَيْعٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ وَكَيْعٌ ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - يَقُولُ .

(مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ لَمَّا وَقِلْتُ أَنَا : وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ .

١٥١ - (٩٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُوجِبَتَانِ ؟

فَقَالَ : (مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ) .

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ ، سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَخُثَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا

قُرَّةٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ

شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ " .

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ : قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : عَنْ جَابِرَ .

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا مُعَاذٌ ؟ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ ، بِمِثْلِهِ .

وقوله في حديث جابر : (ما الموجبتان ٠٠٠) الحديث (١) ، قال القاضي : هي ما يوجب الجنة ويوجب النار . قال الهروي : الموجبات الأمور التي أوجب الله عليها النار أو الرحمة .

(١) ترك القاضي والإمام الكلام عن حديث وكف - الحديث الأول في الباب - إما لخلو النسخة الأم منه ، أو للإرسال الواقع فيه ، فإنه (ن) كان الأكثر على أن مرسل الصحابي حجة بخلاف مرسل غيره ، فإن الاحتجاج بهذا النوع خلاف . ٣٦٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ... إلخ

أخبر في هذا الحديث : أن من مات على الشرك دخل النار ، ومن مات على الإيمان دخل الجنة . ٢٨ / ب

وعلى هذا إجماع المسلمين .

وأما قول ابن مسعود : وقلت أنا : من مات لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دخل الجنة .

فعناه : أنه لم يسمعه من النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بهذا اللفظ كما سمعه غيره ، ولكنه قاله لما تقرر عنده من معنى ما أخبر به النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن الله من كتابه [ووجهه واحدة من مقتضى ماسمعه من النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)] (١) .

ومفهوم قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " من مات يشرك بالله [شيئاً] (٢) دخل النار) استدلل به بعضهم على صحة دليل الخطاب ، وفي الاستدلال به ضعف وهو كلام من / لم يميز دليل الخطاب ، إذ لا يدل وجوب (٣) النار لمن مات على الكفر وجوب الجنة لمن كان على ضلّته ، وإنما دليل خطابه أنه لا يدخل النار ، وأما صحة قول ابن مسعود فمن دليل صحة التقسيم لا من دليل الخطاب (٤) لانه لما قال (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار) ،

قال النووي : (هذا وما أشبهه من الدقائق التي ينجه عليها مسلم - رضي الله عنه - دلائل قاطعة على شدة تحريره دلتقانه وضبطه وعرفانه وغزارة علمه وحذقه وبراعته في الغوص على المعاني ودقائق علم الإسناد ، وغير ذلك ، والدقيقة في هذا أن ابن نمير قال رواية عن ابن مسعود : سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وهذا متصل لا شك فيه ، وقال وكف رواية عنه : قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وهذا مما اختلف العلماء فيه ، هل يحمل على الاتصال أم على الانقطاع ؟

فالجمهور أنه على الاتصال كسمعت ، وفابت طائفة إلى أنه لا يحمل على الاتصال إلا بدليل عليه ، فأفا قيل بهذا المذهب كان مرسل صحابي ، وفي الاحتجاج به خلاف ، فالجماهير قالوا : يحتج به وان لم يحتج بمرسل غيرهم ، وذهب الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني الشافعي إلى أنه لا يحتج به ، فعلى هذا يكون الحديث قد روى متصلاً ومرسلاً ، وفي الاحتجاج بما روى مرسلاً ومتصلاً خلاف معروف ، قيل : الحكم للمرسل ، وقيل : للأحفظ رواية ، وقيل للأكثر ، فاحتال ملم - رحمه الله - وذكر اللفظين لهذه الفائدة ، ولثلا يكون راوياً بالمعنى ، فقد أجمعوا على أن الرواية باللفظ أولى . والله أعلم .

قال : (وأما أبو سفيان الراوى عن جابر فاسمه طلحة بن نافع ، وأبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس " .

نوى ١ / ٢٨٧ -

(١) جأت العبارة في ت هكذا : ووحيه وتُخذ منه .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) زيد قبلها في الأصل لفظة : (على " ، وهو خطأ .

(٤) يريد أن دليل الخطاب المسمى بمفهوم المخالفة هو إثبات نقصد الحكم المنطوق للمسكوت عنه ، والمسكوت من مات يؤمن بالله واليوم الآخر ، ونقصد الحكم المذكور الثابت له ألا يدخل النار ، وهو أعم من دخول الجنة ، فابن مسعود لم يقل : إنه يدخل الجنة بالمفهوم ، بل بواسطة ما ذكر ، والمفهوم لا يتوقف على واسطة نحو : (في الغنم السائمة الزكاة " ففهموه : أن المعلوفة لا زكاة فيها ، دور وقف على شئ .

إكمال اجماع ١ / ٢٠٢ .

كشاب ال! كان / باب من مات لا يشرك بالله شيئاً ...

إلخ

٣٦٥

١٥٣ - (٩٤) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ قَالَ : " أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

فَبَتَّنَرْنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَفْنِكَ لَا يُشْرِكُ بِإِلَهِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى " ن سَرَقَ " .

وصح أنه ليس ثم منزل ثالث سوى الجنة والنار وتميز بهذا اللفظ نازل أحدهما (١) بقى الصنف المخالف له للأخرى ، فكيف جاء بخصه بعد هذا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث جابر ، وجاءت النصوص والظواهر البينة بإجماع أهل السنة على صحة ذلك .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " وإن زنا وإن سرق ...

(على ما تقدم من أن الذنوب لا توجب التخليد في النار ، وأن كل من مات على الإيمان يدخل الجنة حتماً ، لكن من له ذنوب في (٢) مشيئة الله من معاقبته عليها أو عفو (٣) ، ثم لا بد له من دخول الجنة .

ويأتى في تأويل هذا الحديث ما تقدم ، وقول البخارى هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم وغير ذلك مما قدمنا (٤) .

وقوله : (وإن رغم أنف أبي ذر " بفتح الغني وكسرهما ، أصل الرغم بفتح الراء وضمتها الذل من الرغام بالفتح أيضاً - وهو التراب - يقال : أرغم الله أنفه أذنه ، كأنه يلصقه بالتراب من الذل ، فيكون هذا في الحديث على وجه الاستعارة (٥) والإغيا في الكلام ، أى إن خالف سؤال أبي ذر واعتقائه واستعظامه الغفران (٦) للمذنبين وترداده السؤال عن ذلك ، فأشبهه من أرغم بما لا يريد ذلاً وقهراً (٧) .

وقيل : معناه : وإن اضطرب

(١) في ت .

أحدها .

(٢) في الأصل : من .

(٣) شئ ال الصل : غفره ، وكلاهما صحيح المعنى .

(٤) راجع : ما ترجم به البخارى لهذا الحديث في كتاب الجنائز : الباب ال الول فيه ١ / ٨٩ .

(٥) المجارية ، فأرغم الله أنفه معناه : أذله ، من إطلاق السبب على المسبب ، وقيل : إنه مأخوذ من المراغمة ، ومما الاضطراب والتحير ، وممة قوله تعالى : { يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مَرَاغِمًا يَمِرًّا وَسَعَةً } [الأنعام : ٩٩] ، أى مهرباً واضطراباً ، فالمعنى على ال الول : (و) ن ذل أنف أبي ثو ، وعلى الثاني : وإن اضطرب .

ومعنى الإغيا أى النهاية .

(٦) في تة العنمو .

(٧) حذف المشبه ، وأقام المشبه به مقامه ، لم اشتق مة رغم ، على سبيل الاستعارخ التصريحية التبعية .
وفى قوله : " د ان زنى وإن سرق " قال ابن مالك : لا بد من تفهيد أداة الاستفهام ، أى : أو إن زنى
يدخل الجنة ، وقدر غيره ايدخل الجنة داد زنى ، وتكون الجملة حالا ، وترك ذكر الجواب تنبيها لمعنى الإلكار .
إكمال الإكمال ١ / ٢٠٢ .

كتاب الإيمان / باب من مات لا يشرك بالله شيئاً ..
إلخ

١٥٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ خَرَّاشٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الضَّمَدِ
ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَنَّهُ سَمِعَ الْأَسْوَدَ الدِّبَلِيَّ حَدَّثَهُ
، أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ نَائِمٌ .
عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَيْضٌ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ إِذَا هُوَ نَائِمٌ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : (مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ
عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

قُلْتُ : يَا زَنَى يٰإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : (يٰإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ) قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ لِمَا ثَلَاثًا . ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ : (عَلَى رَغَمٍ أَنَّفِ أَبِي ذَرٍّ) . قَالَ : خَفَرَجَ أَبُو فَزٍّ وَهُوَ يَقُولُ : يٰإِنْ رَغَمَ ائِفُّ أَبِي فَزٍّ .

٢٠٤١ (41) باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله

أنفه لكثرة تراثه وسؤاله ، ومنه قوله [تعالى] (١) : { مَرَاغِمًا كَثِيرًا } (٢) : أى الربأ فى الأرض ، وقيل : معناه : ! إن كره ، يقال : ما أرغم منه شيئاً ، أى ما أكرهه .

ومعنى هذا كله فى التجوّز بمعنى الأوّل ، إذ لا يكره أبو فو رحمه الله [تعالى] (٣) لعبائه ولا ما أخبر به نبيه [(صلى الله عليه وسلم)]
[(٤) من فضل الله وسعة مغفرته .

(١) ساقطة من الأضي ! (٣ ، ٤) ساقطة من الاعشل .
(٢) ١ لنساء : ٩٩ .

کتاب الایمان / باب تحريم قتل الکافر بعد أن قال : لا إله إلا الله
۳۶۷

(٤١) باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله
١٥٥ - (٩٥) حدثنا قتيبة بن سعيد .

حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَد - نَا مُحَمَّدٌ بْنُ رَح - وَالْفَفْظُ مُتَقَارِبٌ - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَدَى بْنِ
الْخِيَارِ ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي ، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ
بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ، ثُمَّ لَازَمَنِي بِشَجَرَةٍ ، فَقَالَ : أَسْلَمْتُ لِلَّهِ ، أَفَأَقْتُلُهُ يَارَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
: " لَا تَقْتُلْهُ " .
قَالَ : فَقُلْتُ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا ، أَفَأَقْتُلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا تَقْتُلُهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ .

وقوله في حديث المقداد : أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتَ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيْ فَقَطَعَهَا (١) ، ثُمَّ قَالَ : أَسَلِمْتَ ، أَفَأَقْتُلُهُ ؟ وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لَا تَقْتُلُهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ ، قَالَ الْقَاضِي : زَادَ فِي كُتَابِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لِلْمَقْدَادِ : (إِذَا كَانَ مُؤْمِنٌ يَخْفَى إِيْمَانُهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَأَظْهَرَ إِيْمَانَهُ فَقَتَلْتَهُ ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ تَخْفَى إِيْمَانُكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ) ، ١ فحمل بعضهم تأويل الحديث ، (٢) على هذا ، أى أنه بمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ لقوله الكلمة وثبات إيمانه وعصمته من القتل بها ، وأنت بمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، أى كُنْتَ كَذَلِكَ إِذْ كُنْتَ [بِمَكَّةَ] (٣١) بَيْنَ

(١)

(٢)

فِي ت .

فَقَطَعَهَا -

أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي كَالِدِيَّاتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَفْرَةَ عَنْ سَجْدٍ عَنْ ابْنِ بَمَاصٍ ٩ / ٣ .
قال الحافظ في الفتح : حبيب بن أبي عمرة هو القضاة الكوفي ، لا يعرف اسم أبيه ، وهذا العليق وصله البزار والدارقطني في "الأفراد والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدمي عن حبيب ، وفي أوله : (بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سريةً فيها المقداد ، فلما أقروهم وجدوهم تفرقوا وفيهم رجلٌ له مالٌ كثير لم يبرح ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله ... الحديث ، وفيه .

" فذكروا ذلك لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا : يا مقداد ، قتل رجلًا قال : لا إله إلا الله ؟ فكيف لك بلا إله إلا الله ؟ فأنزل الله : { يَا أَصْلَى إِذْ يَنْ آتُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي لَمِيلِ اللَّهِ خُتِبْخَنُوا } الآية أ النساء ٩٤] ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) للمقداد : كَانَ رَجُلًا مُؤْمِنًا يَخْفَى إِيْمَانَهُ " ...

الخ .

قال الدارقطني .

تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه .

قال الحافظ في الفتح : (قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه .

فتح الباري ١٢ / ١٩٠ .

في ت : فتأولوا بعضهم حمل الحديث .

(٣) ساقطة من ت .

٣٦٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

المشركين تكتم إيمانك ، فلعله هو ممن كتم إيمانه وخرج مع المشركين كرها ، كما أخرج أهل مكة من كان معهم من المسلمين لبدر كرها .

وقطعه يده لمدافعتة عن نفسه من يقتله ، فهو يتأول جواز ذلك له ، كما أنت متأول جواز قتله بعد الكلمة .
وقال ابن القصار (١) وغيره : معناه : أنه بمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ من تحريم الدم والعصمة من القتل لإيمانه ، وأنت مثله من إباحتة دمه لكفره قبل أن يقولها ، وأنت بعد قوله بإباحتة دمك لقتلك إياه والقصاص له ، يريد لولا علة التأويل المسقط عنك حكم القصاص .
وقيل : معناه : إنك مثله قبل أن يقولها في مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلفت أنول المخالفة والإثم ، فيسمى إثمهم كفرا وشركا ، ! إثمك معصية وفسقا (٢) .

وقوله في الحديث : المقداد بن الأسود ، ومرة المقداد بن عمرو بن الأسود الكندي حليف بنى زهرة فيه تجوز ، أما قوله : (ابن

(الأسود) فإن الأسود بن عبد يغوث الزهري كان تبناه في الجاهلية ، فلما نهى الله عن التبنى انتسب (٣) لآبيه عمرو لما جاء في الرواية الأخرى ، ثم قال ابن الأسود على التعريف والقطع والبدل من المقداد والبجان له لا على النعم والصفة لعمرو ورد النسب إليه ، كأنه قال : الذي يقال له ابن الأسود أو المعروف بابن الأسود ، فقال ابن الأسود بدلا من نسبه الأول لشهرته به ، ويجب على هذا كتابة (٤) ابن الأسود بالألف () ويتبع في إعرابه المقداد لا عمراً ، وقد شهرت معرفته بذلك ونسبه إلى الأسود أكثر من نسبه إلى عمرو .
وأما قوله : الكندي حليف بنى زهرة فحقيقة نسبه بهرائي من قضاة ، لا خلاف بين

أهل النسب في ذلك ، ولكنهم يطلقون عليه النسب بكندي مرة وبهراي أخرى ، وقد جاء ذلك في الصحيح (٦) نسبه كندي (٧) ، وفي تاريخ البخاري والطبري (٨) فيه الكندي (١) غاية ما وقفت عليه أنه أبو الحسن بن القصار .
المفهم ١ / ٢٧٢ .

(٢) وفي الحديث السؤال عما لم يقع والجواب عنه ، قال الأبى : " وكرهه بعض السلف ، ورأى أن اشتغال المجاهد بذلك غلو " إكمال الإكمال ١ / ٢٠٤ .

(٣) في الأصل : انتسبت .

(٤) في الأصل : كتاب .

(٥) لابن ابن هنا ليس واقعاً بين علمها متاسلين .

نوى ١ / ٢٩٣ .

قال : وقدم نبه إلى عمرو على نسبه إلى الـ السود لكون عمرو الـ الصل .

(٦) في قما : الصحيحن .

(٧) في صحيح البخاري في أول كتاب الديات ، وفي باب مأ شهد بدرأ مأ الملائكة ، روى عنه فيهما عبيد الله بن عدى .

وقال فيه الكلاباذي : كان في حجر الـ السود بن عبد يغوث الزهري فنسب إليه .

رجال صحيح البخاري ٢ / ٧٢٥ -

وهنا في صحيح مسلم في غير هذا الموضع سيرد إن شاء الله تعالى في الوضوء ، وروى عنه فيه على

ابن أبي طالب ، وفي الأظعمة ، وروى عنه له عبد الرحمن بن أبي ليلى .

قال ابن منجويه : ويقال : كان عبدا حبشياً لأسود بن عبد يغوث ، فاستأطه ، يعنى قرته وألزقه ،

قال : وكان عمرو أبا المقداد حالف كندة ، فلذلك قل : الكندي يُعذ في أهل الحجاز ، يكنى أبا الأسود .

كان المقداد فارس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم بدر .

رجال صحيح مسلم ٢ / ٢ ملا ٢ .

لط) التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ٥٤ ، وانظر تاريخ الطبري ٢ / ٤٢٧ .

كتاب الإيمان / باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله ٣٦٩

١٥٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَقِي حَدِيثُهُمَا قَالَ : أَسْلَمْتُ لِلَّهِ .

كَمَا قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ .

وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَقِي حَدِيثُهُ : فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

البراني .

وكندة وبهرا لا ترجع إحداهما إلى الأخرى ، وإنما تجتمع في حمير لمن جعل قضاة منها ، أو فيما فوق ذلك لمن نسب قضاة من معد

وذكر ثابتٌ عن موسى بن هرون : كان المقداد كندياً حليفاً لبني زهرة ، وهذا وهم صريح ، إذ جعل أصل نسبه (١) من كندة ، ولعله مع كونه بهرائياً صليبةً كندياً بالحلف أو بالجوار .

وأما قول موسى بن هرون فيه حليفاً لبني زهرة ، فقد ذكرنا سبب نسب زهرة أنه

(٢) الأ .

عد .

ث

بجيمي سودبر .

يعو .

لكن ذكر ابن إسحق وأبو عمر بن عبد البر أنه حالفه - أيضاً - وإنما الكندي حقيقة من الصحابة / المقدام - بالميم - بن معدى كرب ، وهو أئو كريمة .

وقوله : (فلما أهويت لأقتله) : قال الخليل : أهوى إليه بيده .

وقال أبو بكر بن القوطية (٣) : هوى إليه بالسيف والشئ هوى ، وأهويته أى أملت ، وقال أبو زيد (٤) : الإهواء التناول باليد والضرب .

وقوله في سنده : ثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالاً : ثنا عبد الرزاق أنا معمر وثنا إسحق بن موسى الأنصارى أنبأ الوليد عن الـ الوزاعى ، وحدثنا محمد (٥) بن رافع ، ثنا عبد الرزاق ، ثنا (٦) ابن جريج جميعاً عن الزهرى - لم يقع هذا السند عن ابن ماهان .

قال أبو مسعود الدمشقى : هذا ليس بمعروف عن الوليد بهذا الإسناد عن عطاء بن

(١) في الأصل : نسيبه .

(٢) في الأصل : تبناه .

(٣) هو علامة الأدب محمد بن عمر الـ ندلى المرطبي .

سبق قرياً -

(٤) لعله سعيد بن الربيع البصرى ، وهو من قدماء مشيخة البخارى ، وروى ملم عن رجل عنه ، توفى سنة إحدى عشرة ومائتين .

سير ٩ / ٤٩٦ .

(٥) في ت : عبد .

(٦) في ت .

أنا -

٢٩ / ١

٣٧٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٥٧ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ،

قال : أخبرني يونس

عن ابن شهاب قال : حدثني عطاء بن يزيد الليثي ، ثم الجندعي ، أن عبيد الله بن عدي ابن الحيار أخبره ، أن المقداد بن عمرو بن الأسود الكندي - وكان حليفاً لبني زهرة ، وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - أنه قال - يا رسول الله ، أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار ؟ ثم ذكر بمثل حديث الليث .

١٥٨ - (٩٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حدثنا أبو خالد الأحمر .

ح وحدثنا أبو كريب !! سح بن إبراهيم ، عن أبي معاوية ، كلاهما عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن أشامة بن زيد .

وهذا حديث ابن أبي شيبة ، قال : بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سرية .

فصحننا الحرقات من جهينة فأدركت رجلاً ، فقال : لا إله إلا الله ، فطعنته فوق في نفسي من ذلك ، فذكرته للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلُهُ ؟ لِمَا .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ ، قَالَ : (أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا) .
فَمَا زَالَ يُكْرِرها عَلَى حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِّي أَشَلْتُ يَوْمَئِذٍ .

قَالَ : فَقَالَ سَعْدُ : وَأَنَا وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ فَوْ الْبُطَيْنِ - يَعْنِي أَسَامَةَ .

قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : { وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ } (١) فَقَالَ سَعْدُ : قَدْ قَاتَلْنَا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ .

يزيد عن عبيد الله ، وفيه خلاف على الوليد وعلى الأوزاعي ، وبين الدارقطني في كتاب العلل الخلاف فيه ، وذكر أن الأوزاعي يروي عن إبراهيم بن مرة ، واختلف عنه ، فرواه أبو إسحق الفزاري ومحمد بن شعيب ومحمد بن جبير (٢) والوليد بن مرثد عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن عبيد الله بن الخيار عن المقداد ، ولم يذكروا فيه عطاء ابن يزيد ، واختلف عن الوليد بن مسلم ، فرواه أبو الوليد القرشي عن الوليد عن الأوزاعي ، والليث بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عدي عن المقداد ، لم يذكر فيه عطاء بن يزيد ، وأسقط إبراهيم بن مرة ، وخالفه عيسى بن مشاور فرواه عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن حميد ، عن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن المقداد ، لم يذكر فيه إبراهيم بن مرة ، وجعل مكان عطاء بن يزيد حميد بن عبد الرحمن .

ورواه الفريابي عن الأوزاعي ، عن إبراهيم بن مرة ، عن الزهري مرسلًا ، عن المقداد .

قال أبو علي الجبائي : والصحيح في إسناد هذا الحديث ما ذكره مسلم أولاً من رواية

(١) ال انفال : ٣٩ .

(٢) في ال الصل : حميد .

كتاب الإيمان / باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٧١ ١٥٩ - (...) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ دَوْرَقِيٍّ .
حَدَّثَنَا أَبُو ظِيَّانٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ يُحَدِّثُ ، قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْحَرَّةِ مِنْ جُهَيْنَةَ ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ ، فَهَزَمْنَاهُمْ ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ ، وَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتَهُ .

قَالَ : فَلَمَّا قَدَمْنَا ، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ لِي : " يَا أَسَامَةُ ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ " .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّدًا .

قَالَ : فَقَالَ (أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ " .

قَالَ : فَمَا زَالَ يُكْرِرها عَلَى حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسَلْتُ قَبْلَ فَلَكَ الْيَوْمَ .

الليث ومعمرو ويونس وابن جريج ، وتابعهم صالح بن كيسان (١) .

وقوله لأسامة : (أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، قال الإمام : لم يذكر فيه قصاصاً ولا عقلاً (٢) ، فيحتمل ال يكون إنما أسقط ذلك عنه لابنه متأول ، ويكون ذلك حجة في إسقاط الع!تهل على إحدى الروايتين (٣) عندنا في خطأ الإمام ، ومن أذن له في شيء فأتلفه غلطاً كالأجير أو الخاتن [(٤)] .

قال القاضي أ رضى الله عنه [(٥)] : لا امتراء أن أسامة إنما قتله متأولاً ، وظاناً أن الشهادة عند معاينة القتل لا تنفع ، كما لا تنفع عند حضور الموت ، ولم يعلم بعد حكم النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه ، ألا تراه كيف قال : إنما قالها متعوّذاً ، فحكمه حكم الخاطي ، فسقوط

(١)

(٣)

(٥)

قال النووي بعد سياقته لقول القاضي : (وحاصل هذا الخلاف والاضطراب إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، وأما رواية الليث ومعمرو ويونس وابن جريج فلا شك في صحتها ، وهذه الروايات هي المتقلة بالعمل ، وعليها الاعتماد ، وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة ، وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف ، لكونها لا اعتماد عليها ، وإنما هي مجرد الاستئناس ، فالحاصل أن هذا الاضطراب الذي في رواية الوليد عن الأوزاعي لا يقدح في صحة أصل هذا الحديث ، فلا خلاف في صحته " ١ / ٢٩٧ .

العقل هي الدية تدفعها العاقلة ، وهم العصبة الأقرباء من قبل الأب ، وإنما قيل للدية عقل لأنهم كانوا يأتون بالإبل فيعقلونها بفناء ولة المقبول ، ثم كثر ذلك حتى قيل لكل دية عقل .

لان العرب .

في المعلم : الطرقتن .

في الأصل والمعلم : الخاين ، وهو خطأ ، والمثبت من (ت) و(ق) وهو الصواب ، والمراد به خائن الصبيان ، إفا أخطأ نى الخلق ، وأنه كأن الطبيب إفا أتلّف نفساً غلطا .

راجع : الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٣٢٤ .

سقط من ق .

٣٧٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

١٦٠ - (٩٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ ، حَدَّثَنَا شَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ ، أَنَّ خَالِدًا لَا تُبَيِّحُ ، ابْنُ أَخِي صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، حَدَّثَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، أَنَّهُ حَدَّثَ ، أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ بَعَثَ إِلَى عَسْعَسِ بْنِ سَلَامَةَ ، زَمَنَ فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَ : اجْمَعْ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أَحْدِثَهُمْ .

فَبَعَثَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَ جُنْدَبٌ وَعَلَيْهِ بَرْنَسٌ أَصْفَرٌ .

فَقَالَ : تَحَدَّثُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحْتَنُونَ بِهِ .

حَتَّى دَارَ الْحَدِيثِ .

فَلَمَّا دَارَ الْحَدِيثُ إِلَيْهِ حَسَرَ الْبُرْنَسُ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ : إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ .

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَ بَعْثًا مِنَ الْمُسْلِمِ! دَنَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِ! دَنَ وَإِنَّهُمْ التَّقَوْا فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِ! دَنَ إِفَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصِدَ لَهُ فَقَتَلَهُ ، يَإِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصِدَ غَفْلَتُهُ .

قَالَ : وَكَمَا نَحَدَّثُ أَنَّهُ أَشَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَتَلَهُ .

فَجَاءَ الْبَشِيرُ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ ، حَتَّى أَخْبَرَهُ خَبَرَ الرَّجُلِ كَيْفَ صَنَعَ ، فَدَعَا ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : أَلَمْ قَتَلْتَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا - وَسَمَّى لَهُ نَفَرًا - وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى : (أَقْتَلْتَهُ ؟) .

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : " فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ لِمَا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اسْتَغْفِرُ لِي .

قَالَ ت (وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ " .

قَالَ : لَجُعَلْ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ : (كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ لِمَا .

القصاص عنه ^{بَيْنَ} ، وأما سقوط الدية فلكونه من العدو ، ولعله لم يكن له ولي من المسلمين تكون له دية (١) كما قال تعالى : { فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

(١) أو لابنه كان له إذن في اضل القتال ، فكان عنه إتلاف نفس محترمة غلطا كالخاتن والطبيب ، كما فكر الإمام ، أو لاءن المقتول كان في العدو ولم يكن له ولي من المسلمين تكون له دية ، كما دلَّت الآية قال القرطبي في الآية : " هذه مسألة ، المؤمن يقتل في بلاد الكفار أو في حروبهم على أنه من الكفار ، والمعنى عند ابن عباس وقتادة والسُّتِي وعكرمة ومجاهد والنخعي : فإن كان هذا المقتول رجلاً مؤمناً قد آمن وبقي في قومه وهم كفرة { عَدُوِّمٌ } أ النساء - ٩٢ ، فلا ثية فيه ، دائماً كفارته تحرير رقبة لما . قال : (ومو المشهور من قول مالك ، وبه قال أبو حنيفة ، وسقطت الدية لوجهين : أحدهما : أن

٢٠٤٢ (42) باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : (من حمل علينا السلاح فليس منا)

٢٠٤٣ (43) باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : 375 (من غشنا فليس منا "

أولياء القتل كفار ، فلا يصح أن تُلَافِعَ إليهم فيقتلوا بها ، والثاني : أد حُرمة هذا الذي آمن ولم يهاجر قليلة ، فلا دية لقوله تعالى .
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ لَفَعٍ خِي يَهَاجِرُوا { [الأنفال : ٧٢] } .
كتاب الإيمان / باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله
٣٧٣
مُؤْمِنَةٍ { (١) ، فلم يجعل عليه قصاصاً ولا ديةً سوى الكفارة .

وهذا مذهب ابن عباس وجماعة في الآية : أنها في المؤمن يقتل خطأ وقومه كفار ، فليس على قاتله سوى الكفارة .
وفصّب بعضهم إلى أنها فيمن أولياؤه معاهدون ، وذكر عن مالك أ والمشهور عنه [(٢)] [رحمه الله] (٣) : أنها فيمن لم يهاجر من المسلمين ، لقوله تعالى [(٤)] : { مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجِرُوا } (٥) ، فيكون هذا الحديث ومثله حجةً لهذه المقالات ، أو يكون قتله هذا لم يُعَلَمَ إلا (٦) بقول أسامة ، والعاقلة لا تحمل اعتراً ، ولم يكن عند أسامة مال يكون فيه دية .
أو يكون قد تحقق النبي (صلى الله عليه وسلم) بوحي الله أن المقنول لم يقل لا إله مخلصاً ، بل قالها مُعتصماً بها من القتل غير معتقد لها ، فكان كافراً في الباطن ، لكن شدد النبي (صلى الله عليه وسلم) على أسامة الأمر وعظمه لثلا يواقعه (٧) ثانية في قائلها عن صحة وحقيقة ، ومن يكتم إيمانه كما قال للمقدادة فهذا كان أسامة بعد لا يقاتل مسلماً وحلف على ذلك ؛ ولهذا قعد عن نصرته على - رضي الله عنه - ولهذا قال سعد - وهو ابن أبي وقاص - في الحديث : (فأنا لا أقاتل حتى يقاتل ذو البطين) يعني : أسامة ، وقيل له : ذو البطين مصغراً ؛ لأنه كان له بطن .

قال ابن مأكولا : أسامة بن زيد يقال له : ذو البطين (٨) .
وقوله : (أفلا شققت عن قلبه) (٩) : دليل على حمل الناس على الظواهر ؛ لأن البواطن لا يُوصَل إليها ، ولا يعلم ما فيها الا علام السرائر .

وذكر الشق هنا تنبجه على ذلك ، وكناية عن امتناع الاطلاع ، إذ لا يوصل إلى ذلك وإن شق ، واقتدى سعد بن أبي وقاص في هذا بأسامة ، ومذهبهما في ذلك بسطناه مع مذاهب غيرهما في كتاب الفتن آخر الكتاب .

(١) الناء : ٩٢ .

(٢) من ق .

(٣) ، (٤) من المعلم .

(٥) ال النفال : ٧٢ .

(٦) في ال الصل : لا - (٧) في ت : يوافقه .

(لط) الإكمال ١ / ٣٣٤ .

وليس المعنى حنا أنه يريد : إن قاتل أسامة قاتلت فط التمتة ، وإنما هو من الوصف على الممتنع ودوعه .
ال جي ١ / ٢٠٩

(٩) وفي قول أسامة فط الطريق الا - ول : ، فذكرته للنبي ط! " ، وقوله في الطريق ال! اني : " فلما قدمنا بلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال لي : يا أسامة ، أقتلته ؟) يجمع بينهما بأن يكون (صلى الله عليه وسلم) سأله فقال له أسامة ذلك .
٣٧٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) (من حمل علينا السلاح ... إلخ

(٤٢) باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

(من حمل علينا السلاح فليس منا) (١)

١٦١ - (٩٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - : ح وَحَا شَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَا شَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَالْقَطَّانُ لَهُ ، قَا : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) .
قَالَ : (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا) .

١٦٢ - (٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ وَهْبٍ - وَهُوَ ابْنُ الْمُقْدَامِ - حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا) .

١٦٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْصٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرَّاءَ ، عَنْ أَلِيِّ مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا) .
(١) ستأتى الإشارة إليه بالباب التالى .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : (من غشنا فليس منا)
(٤٣) باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

٣٧٥
(من غشنا فليس منا)

١٦٤ - (١٠١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَيْبٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَبِي ثَيْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عِطَ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا) ، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا) .

٢٠٤٤ (44) باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية

(١٠٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَيْبٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَفَرٍ ،

قَالَ ابْنُ أَبِي ثَيْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عِطَ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى صَبْرَةٍ طَعَامٍ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا ، فَتَأْتَتْ أَصَابِعُهُ بِلَلَا ، فَتَذَرُ : (مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ؟) لَمَّا قَالَ .

أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَارَسُولَ الْقَه ، قَالَ .
(أَفْل! جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي) .
قوله : أمن حمل علينا السلاح فليس منا ، بمن غشنا فليلة هنا] (١) .
قال الإمام : لا حجة فيه لمن يقول : ان العاصي خرج سن الإيمان ؛ لأنّه يحتمل أن يكون أراد من فعل ذلك مستحلاً له ، أو ليس منا بمعنى : فليس بمتبع هدينا ولا سنتنا ، كما يقول القائل لولده : لست مني ، إذا سلك غير أسلوبه .
قال القاضي : تقدم بيانه صدر الكتاب ، والإشارة بحمل السلاح علينا أى على المسلمين لقتالهم .

(١) جاءت في الأصل ، ق .
" لي منا من حمل علينا اللاح ...
(، وفي ت : " من حمل علينا اللاح ...
ومن فعل كذا فليس منا " ، والمثبت من المعلم .
ومعنى (حمل اللاح " .
الكا بغير حق ، وان لم يقاتل ، كالحارب يحملها ولم يقاتل ، فلا يتناول
الحذب حملها لنصرة من تجب نصرته من المسلمي .

٣٧٦
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشَقِّ الْجُيُوبِ ...
إلخ

(٤٤) باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب
والدعاء بدعوى الجاهلية
١٦٥ - (١٠٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو معاوية .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَد - نَأَى ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
(صلى الله عليه وسلم) : أَلَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ ، أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ) .
هَذَا حَلِيفُ يَحْيَى .

وَأَمَّا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ فَقَالَا : (وَشَقَّ وَدَعَا) بِغَيْرِ أَلِفٍ .
١٦٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَا : " وَشَقَّ
وَدَعَا) .

١٦٧ - (١٠٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ خُجَيْمَةَ
حَدَّثَهُ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فَعُثِنِي عَلَيْهِ ، وَرَأْسُهُ فِي جَبْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ ، فَصَاحَتْ
امْرَأَةً مِنْ أَهْلِهِ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا ، فَلَهَا أَفَاقٌ قَالَ : أَنَا بَرِيٌّ! إِنَّمَا بَرِيٌّ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِنَّ رَسُولَ
اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَرِيٌّ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقِقَةِ .

ودعوى الجاهلية في هذا الحديث هي : النياحة ، وندبة الميت ، والدعاء بالويل وشبهه ،
وقد ذكرناه .

وقوله : (أنا برىء ممن حلق ولسق وخرق) (١) ، قال الإمام : قال أبو عبيد :

(١) جاءت في الأصل : (من حلق أو صلق أو خرق) ، دون ان يذكر فيه عبارة! انا برىء) ، ولم يرد القول الثاني في المعلم .
كتاب الإيمان / باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب ...

إلخ
٣٧٧

(...) حدثنا عبد بن حميد وإسحق بن منصور ، قالا : أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا أبو عيسى ، قال : سمعت أبا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن أبي موسى ، قالا : أغمى على أبي موسى وأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ، قالا : ثم أفاق .
قال : ألم تعلمي - وكان يحدثها - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (أنا برىء! ممن حلق وعلق وخرق) .
(...) حدثنا عبد الله بن مطيع ، حد ، شأ هشيم عن حصين ، عن عياض الأشعري ، عن امرأة أبي موسى ، عن أبي موسى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
ح وحده شيه حجاج بن الشاعر ، حدثنا عبد الصمد قال : حدثني أبي ، حد ، شأ داود - يعني ابن أبي هند - حدثنا عاصم ، الصالقة بالصاد والسين - والعلق هو الصوت الشديد (١) من قوله تعالى : { سلقوكم بألسنة حداد } (٢) : قال المروى : فالصالقة : التي ترفع صوتها في المصبيجات ، والخالقة : التي تحلق شعرها عند المصبيجات .

٢٠٤٥ (45) باب بيان غلط تحريم النيمة

قال غيره : والشاقة التي تشق ثوبها في تلك الحال ، كما قال عليه في الحديث الآخر :
ليس منا من شق الجيوب (٣) .

قال القاضي : ويبين تفسير / الصالقة قوله في نفس الحديث : فأبليت امرأة تصيح ٢٩ / ب برنة (٤) ، فقال لها هذا الكلام وهو معنى دعوى الجاهلية في الحديث الآخر .
قال أبو زيد :

الصلق الولولة بالصوت الشديد ، وذكر عن ابن الأعرابي أنه ضرب الوجه ، فإذا كان على هذا فيفسره إننا الحديث الآخر : ليس منا من ضرب الخدود يريد عند المصيبة .

وقوله : (أنا برىء) : أى من تصويب فعلهن ، أو مما يستوجبن عليه من العقوبة ، أو من عهدته ما لزم من أبيانه عليهن ، () وتعريفهن ما فيه من الإثم .

وأصل البراءة : الانفصال واللينونة ، ومنه : بان (٦) الرجل امرأته ، إذا فارقتها .

(١) ولابن الأعرابي أنه ضرب الوجه ، من صلت الثاة صحتاً ، إذا شويتها على جنبها ، لسان العرب .
(٢) ١ لأحزاب ١٩٠ .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الترمذى في كالجناز ، بما جأ في النهى عن ضرب الخدود وشق الجيوب عند المصيبة ، أحمد في المند ١ / ٤٣٢ عن عبد الله بن مسعود ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وتماه هناك : (وضرب الخدود ، ودعا بدعوة الجاهلية) .
ولفظ أحمد : (ولطم الخدود!) .

(٤) قال صاحب اللسان في الرنة : ها ترجع الصوت بالبكاء ، ويقال : أرنت فهي مُرنة ، ولا يقال : رثت ، وقال الجوهري : يقال : أرنت ورنت ، قال : والرنة والرئين والإرنان بمعنى .
(٥) نقلها الألي : بيان حكمه .

(٦) في ت : باقى .

٣٧٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشَقِّ الْجُيُوبِ ... إلخ

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
ح وَحَدَّثَنِى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .
غَيْرَ أَنَّ فِي حَلِثٍ عِيَاظِي الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : أَلَيْسَ مِنَّا لَا ، وَلَمْ يَقُلْ : (بَرَىء !) .
وقوله في سنده : حَدَّثَنِى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِى ، ثنا عبد الصمد ، ثنا شعبة .
قال

أبو الحسن الدارقطنى : أصحاب شعبة يخالفون عبد الصمد ويروونه عن شعبة موقوفاً ، لم يرفعه عنه غير عبد الصمد (١) .
(١) نقله النووى مسنداً للقاضى عياض فقط ، ثم قال : (ولا يضر هذا على المذهب الصحيح المختار وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفاً ، وبعضهم مرفوعاً ، أو بعضهم متصلأً وبعضهم مرسلأً فإن الحكم للرفع والوصل ، وقيل : للوقف والإرسال ، وقيل : يعتبر الـ " حفظ ، وقيل : الأكثر - والصحيح الأول " .

قال : (ومع هذا فسلم - رحمه الله - لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه ، إنما ذكره متابعة " .

نوى ١ / ١ - ٣ -

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ النِّيمَةِ

٣٧٩

(٤٥) بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ النِّيمَةِ

١٦٨ - (١٠٥) وَحَدَّثَنِى شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِي ، قَالَا : حَدَّثَنَا شَاهِدُ بْنُ مِيمُونٍ - حَدَّثَنَا وَأَصْلُ الْأَحَدَبُ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا يَمُّ الْحَدِيثَ فَقَالَ حُنَيْفَةُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ) .

١٦٩ - (...) ح ! ثنا عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ : كَانَ رَجُلٌ يَنْتَقِلُ الْحَلِثَ إِلَى الْأَمِيرِ ، فَكُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ الْقَوْمُ : هَذَا مِمَّنْ يَنْتَقِلُ الْحَلِثَ إِلَى الْأَمِيرِ ، قَالَ : لَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا ، فَقَالَ حَنِيفَةُ .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ !) .

١٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ .

ح وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَهِرٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ حَنِيفَةَ فِي الْمَسْجِدِ ، لَجَاءَ رَجُلٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا ، فَقِيلَ لِحُنَيْفَةَ : إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ أَشْيَاءَ .

فَقَالَ حَنِيفَةُ ! إِرَادَةُ أَنْ يُسْمِعَهُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلَامَهُ يَقُولُ : (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ) .

وقوله : لا يدخل الجنة قتات " ، والحديث الآخر : (نضام) وهو تفسير قتات ، وأصله

من تَقَتَّتْ الحديث : إذا سمقه ، وتَقَتَّتْ الشيء : جمعته وكذلك فعل النمام (١) .

٢٠٤٦ (46) بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ وَالْمَنْ بِالْعُطِيَّةِ وَتَنْفِيقِ السَّلْعَةِ بِالْحَلْفِ

(١) والنَّمِيَّةُ عَرَفًا : هِيَ : نَقْلُ كَلَامِ الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِهِ لِقَصْدِ الْإِفَادِ بَيْنَهُمَا .
قَالَ الْغَزَالِيُّ : وَلَا يَقْتَصِرُ بِهَا عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ هِيَ كَشْفُ مَا يَكْرَهُ كَشْفُهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كَرِهَهُ الْمُنْقُولُ وَحُكْمُهَا الْحَرَمَةُ ، إِلَّا أَنْ تَتَضَمَّنَ مَصْلَحَةً شَرْعِيَّةً فَلَا تَمْتَنَعُ ، وَقَدْ تَجِبُ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْمَوَاطِنِ .
وَالْحَدِيثُ مِنْ نَحْوِ مَا تَقْدَمُ فِي الْحَاجَةِ إِلَى التَّأْوِيلِ .

٣٨٠
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ...
إِلخ

(٤٦) بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ وَالْمَنْ بِالْعُطِيَّةِ وَتَنْفِيقِ السَّلْعَةِ بِالْحَلْفِ ، وَبَيَانِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ
١٧١ - (١٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحَرْثِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَزْكِيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ !) لَمَّا قَالَ : فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
وَقَوْلُهُ : (ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) (٠٠٠) الْحَدِيثُ : هَذَا مِثْلُ

قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنَّ أَتَيْنَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا } الْآيَةُ (١) .
مَعْنَى : لَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ : أَيُّ بِكَلَامِ أَهْلِ الْخَيْرِ دِظْهَارِ الرِّضَا وَالْبِرِّ ، بَلْ بِكَلَامِ أَهْلِ السُّخْطِ وَالْغَضَبِ ، وَقِيلَ : لَا يَسْمَعُهُمْ كَلَامُهُ بغير سَفِيرٍ ، وَقِيلَ : مَعْنَى ذَلِكَ الْإِعْرَاضُ وَالْغَضَبُ ، وَهُوَ مَعْنَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَنَظَرَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ رَحْمَةً لَهُمْ وَعُطْفَةً عَلَيْهِمْ (٢) .
وَقَوْلُهُ : (وَلَا يَزْكِيهِمْ) : قَالَ الزَّجَّاجُ : لَا يَثْنِي عَلَيْهِمْ ، وَمَنْ لَمْ يَثْنِ عَلَيْهِ خَيْرًا عَذَبَهُ ، وَقِيلَ : لَا يُطَهِّرُهُمْ مِنْ خَبِيثِ (٣) أَعْمَالِهِمْ لِعَظَمِ جُرْمِهِمْ ، لِأَنَّ ذُنُوبَهُمْ جَمَعَتْ ذُنُوبًا كَبِيرَةً (٤) .

(١)
(٢)
(٣)

أَلْ عَمْرَانُ : ٧٧ .

وَالْمَعْنَى كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ : (إِنْ الَّذِينَ يَعْتَاضُونَ عَمَّا عَاهَدَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَذَكَرَ صِفَتَهُ لِلنَّاسِ وَبَيَانُ أَمْرِهِ ، وَعَنْ أَيْمَانِهِمُ الْكَاذِبَةِ الْفَاجِرَةِ الْآثِمَةِ بِالْأَثْمَانِ الْقَلِيلَةِ الزَّهْرَةِ ف { أَوَّلُكَ لَا خَلَاقَ لَقَمٍ فِي الْآخِرَةِ } ، أَيْ لَا نَصَبَ لَهُمْ فِيهَا ، وَلَا حِظَّ لَهُمْ مِنْهَا { وَلَا يُكْفِفُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } أَيْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ لَهُمْ .

بِمَعْنَى لَا يَكْلَهُمُ كَلَامَ لَطْفٍ بِهِمْ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ { وَلَا رَزْكِيهِمْ } أَيْ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْأَدْنَسِ ثَا - تَفْسِيرُ الْقَرَارِ الْعَظِيمِ ٢ / ٥١ .

قَالَ "ب" ١٠ لَا يَكْلَهُمْ وَلَا يَزْكِيهِمْ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِمَا التَّأْوِيلُ لَصِحَّةِ النَّفْيِ فِيهِمَا ، وَيَتَعَيَّنُ فِي لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَعَالَى يَرَى كُلَّ مَوْجُودٍ) .
الْإِكْمَالُ ١ / ٢١٤ .

فِي ت : خَبَثٌ .

فِي ت : كَثِيرَةٌ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ...

إِلخ

٣٨١

قَالَ أَبُو ذَرٍّ : خَابُوا وَخَسِرُوا ، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " الْمُسْبِلُ ، وَالْمَنَانُ ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ أَهَادِبٌ " .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ .

حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْبَرٍ ، عَنْ خَرِشَةَ بْنِ الْحَرِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (ثَلَاثَةٌ ! لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الْمَثَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئًا إِلَّا مِنْهُ ، وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتَهُ بِالْخَلْفِ الْفَاجِرِ ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ لَا .

وَحَدَّثَنَا شَيْهٌ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : (ثَلَاثَةٌ ! لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ لَمَّا .

وقوله : (المسبيل إزاره) : أى المرنخي له ، الجارُّ طرفه خيلاء كما جاء مفسراً في الحديث الآخر : لا ينظر الله إلى من يجرُّ ثوبه بطراً (١) وفي آخر (٢) : (إزاره خيلاء) والخيلاء : الكبر ، وقد تقدم قول من قال : إنه لا يكون إلا مع جرِّ الإزار ، قال الله تعالى : { وَاللَّهُ لَا يُدَبِّ كُلِّ مُخْتَالٍ نَفُوسٍ } (٣) .

وتخصيص جرِّه على وجه الخيلاء يدلُّ أن من جرَّه لغير ذلك فليس بداخل تحت الوعيد ، وقد رخص في ذلك النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لأبي بكر الصديق - رضى الله عنه - وقال : الست منهم (٤) ؛ إذ كان جرُّه إيَّاه لغير الخيلاء ، بل لابنه كان لا يثبت على عاتقه .

(١) قريب من لفظ أحمد ، فقد أخرجه في المسند ٢ / ٦٩ عن ابن عمر بلفظ : لا ينظر الله إلى الذى يجري إزاره خيلاء ، وعن أبي ريرة ١ / ٤٦٧ بلفظ : لا ينظر الله عز وجل إلى الذى يجري إزاره بطراً . والإزار : ما يتخزم به ، وكانت العرب لا تعرف السراويلات .

ذكر ابن عبد ربه أن أعرابياً وجد سراويل ، فأخرج يديه من ساقيه وجعل يلتمس من أين يخرج رأسه فلم يجد ، فرمى به وقال : إنه لقميص شيطان .
إكمال ١ / ٢١٤ .
(٢) فى ت : أخرى .
(٣) الحديد : ٢٣ .

(٤) الحديث بهذا اللفظ جزء حديث ، أخرجه أحمد والطبرانى فى ال الوسط ب! منادين أحدهما رجاله رجال الصحيح ، وتماه عن ابن عمر أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رآه وعليه إزار يتقعقع - يعنى جديلاً - فقال : (من هذا ؟) فقلت : أنا عبد الله ، فقال : " إن كنت عبد الله فارفع إزارك) قال : فرفعته ، قال : (زد) قال : فرفعته حتى بلغ نصف الساق ، قال : ثم التفت إلى أبي بكر فقال : (من جرُّ ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة " .

فقال أبو بكر : إنه يترخى إزارى أجاناً ، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " لست منهم) أحمد =
صفحة محذوفة رقمها ٣٨٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ... إلخ

٣٨٣

١٧٢ - (١٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ - قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ : وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ - وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ : شَيْخُ زَانٍ ، وَمَلَّتْ كَذَّابُو ، وَعَائِلُ مُسْتَكْبِرٍ) .
وقوله : (المنفق سلعته بالخلف الفاجرة ، وفى الرواية الاخرى : " الكاذب) وهو تفسر الفاجر ، وقد جمعت الاستخفاف بحق الله والكذب فيما حلف عليه ، وأخذ مال الآخر بغير حقه ، وغروره إيَّاه بيمينه (١) .

وقوله في الحديث الآخر في تفسر الثلاثة : (شيخ زان ، وملك كذاب ، وعائل مستكبر) ، خص هؤلاء الثلاثة بأليم العذاب وعقوبة الإبعاد لالتزام كل واحد منهم المعصية التي ذكر على بعدها منه ، وعدم ضرورته إليها ، وضعف دواعيها عنده ، وإن كان لا يُعذر أحد بذنوب ، ولا في معصيته الله تعالى ، لكن لما لم تدعهم إلى هذه المعاصي ضرائر مزجعة ، أولاً دولة معتادة ، ولا حمدتهم عديها أسبالاً! لازمة ، أشبه إقدامهم عديها المعاندة ، والاستخفاف بحق المعبود ، محضاً ، وقصد معصيته لا لغير معصيته (٢) ، فإن الشيخ مع كمال عقله ، و(عذار الله له في عمره ، وكثرة معرفته بطول ما مرَّ عليه من زمنه ، وضعف أسباب الجماع ، والشهوة للنساء ، واختلال دواعيه لذلك ، وبرد مزاحه ، وإخلاق جديده ، أو عنده ، (٣) من ذلك ما يُريحه من دواعي الحلال في هذا الباب من ذاته ، ويحلى سره منه بطبيعته ، فكيف بالزنا الحرام؟! إذ دواعي ذلك الكبرى الشباب ، وحرارة الغريزة ، وقلة المعرفة ، وغلبة الشهوة بضعف العقل ، وصغر السن .

وكذلك الإمام لا يخشى من أحد من رعيته ، ولا يحتاج إلى مدهنته ومصانعته ، إذ - قال : وقال السدي : قال بعضهم : (غَيْرُ مَمُونٍ) غير منقوض ، وقال جمعهم : { غَيْرُ مَمُونٍ } (٢)

(٢)

(٣)

عليهم .

قال : وهذا القول الآخر عن بعضهم قد أنكره غير واحد ؛ فإن الله - عز وجل - له المنة على أهل الجنة في كل حال وآن ولحظة ، وإنما دخولها بفضلهم ورحمته ، لا بأعمالهم ، فله عليهم المنة سرمداً . تفسير القرآن العظيم ٨ / ٣٨٣ .

فعلى القول في الكبيرة أنه ما تَوَعَّدَ عليها ، تكون تلك الثلاث كبائر ، لترتيبه الوعيد عليها . فهي معاص مع وجود المارف ، قال ال الهى : ويلحق بالثلاثة من شركهم في المعنى الموجب ، كركة الغنى ، فإنها ليست كركة المحتاج ، ولا يبعد أن يكون المدح في أضداد هذه الأنول أيضا يتفاوت ، فالعفة من الثاب أمدح منها من الثاخذ والصدق من غير الملك أمدح منه من الملك والتواضع من الغنى أمدح منه من الفقير .

فإد وجد من الشيوخ من لم تنكر حديثه فلا يكون مساوياً للشباب لأن التعجل بالوصف لا يضره تخلف الحكمة . إكمال ١ / ٢١٦ .

في ال الصل : عنده .

٣٨٤ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ...

إلخ ١٧٣ - (١٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ثَلَاثُ! لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ : رَجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ خَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخْذِهَا بِكَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا ، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى ، يَأْنٍ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ) .

إنما يدهن الإنسان ويصانع بالكذب وشبهه من يحذر ويخشى [معاقبته ، أو أذاه ومعاقبته] (١) ، أو يطلب عنده بذلك (٢) منزلةً أو منفعةً ، فهو غنى عن الكذب جملة (٣) .

وكذلك العائل الفقير ، قد عدم (٤) / بعده المال ولعاعة (٥) الدنيا سبب الفخر ، والخيلاء ، والاستكبار على القرناء ، إذ إنما يكون ذلك بأسباب الدنيا والظهور فيها وحاجات أهلها إليه ، فإذا لم يكن عنده أسبابها فلماذا يستكبر ويستحقر غيره ؟ فلم يبق إلا أن في استكبار هذا ، وكذب الثانى ، وزنا الثالث ، ضرثا من الاستخفاف بحق الله تعالى ، ومعاندة نواهيهِ ، وأوامره ، وقلة الخوف من

وعنده إذ لم يبقَ ثَمَّ حاملٌ لهم على هذا سواه ، مع سبق القَدَرِ لهم بالشقاء .
وقوله في الحديث الآخر في تفسيرهم : (ورجل (٦) له فضل ماء بالفلاة يمنعه من ابن السبيل) وذكر معنى المنفق سلعته بالحلف ،
وذكر فيه بعد [صلاة] (٧) العصر ، (ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ...
(الحديث .

فأما مانع الماء من ابن السبيل فلأنه منعه حقّه وما ليس يملك للمانع ، وعرضه للتلف ، فأشبهه قاتله (٨) ، ولهذا رأى مالك إقادته به
إن (١) في ت .

منه فتنه أو أفاه أو معاتبته .

(٢) في ق : بذلك عنده .

(٣) هذا في الملك المستقر ولم يعيش الشيخ حتى يرى حاجة الرؤساء والملوك إلى أمثال هذه الأخلاق .

(٤) قيد أمامها بالهامزة : وقع مقابلته بالأصل ولله الحمد والمنة .

(٥) اللّغاة : أول النبت ، يعنى أن الدنيا كالنبات الا "خضر قليل البقاء ، ومنه قولهم : ما بقى في الدنيا الا لعاعة ، أى بقية يسيره .
اللسان ، مائة (الع) .

(٦) في ت : رجل .

(٧) من ت .

(٨) حمل العلماء هذا على أنه من نوع ما قبله ، فالصارف له - أيثنا - كونه لا يملك أصله ، وقد أخذ جته وقد استغنى عنه ،
ككذب الملك .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ... إلخ

٣٨٥

(...) وحدثني زهير بن حرب .

حدثنا جرير .

ح وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ، أخبرنا عبث كلاهما عن الأعمش ، بهذا الإسناد ، مثله .

غير أن في حديث جرير : "ورجل ساوم رجلاً بسلعة لما .

١٧٤ - (...) وحدثني عمرو الناقد .

حدثنا سفيان عن عمرو ، عن أبي صالح ، عن

أبي هريرة ، قال : أراه مرفوعاً ، قال : " ثلاثة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : رجل حلف على يمين بعد صلاة العصر

على مال مسير فاقطعه) وباقى حديثه نحو حديث الأعمش .

هلك (١) .

وتقدم عظيم إثم الخالف الموصوف .

وقوله : (بعد العصر) : لشدة الا"مر فيها وحضور ملائكة الليل والنهار عندها ،

(١) قلت .

ليس هذا للمالك - رضى الله عنه - إنما هو قول عبد الرحمن بن القاسم العتقي ، أحد رواة مالك ، ذكره سخون في المدونة ، قال : قال
ابن القاسم : ولو منعوهم - يعنى أصحاب البئر يمنعون المسافرين - الماء حتى مات المافرون عطشاً ، ولم يكن بالمسافرين قوة على مدافعهم
، رأيت أن يكون على عاقلة أهل الماء دياتهم ، والكفارة عن كل نفس منهم على كل رجل من أهل الماء ، مع الأدب الموجه من
الإمام لهم

في ذلك .

المدونة ٦ / ١٩٠ فقول القاضي بالإقافة هنا فيه تجوز من جهتين ، أولاها : أنه نسب القول لمالك وليس له ، ثانيها . قوله بالقود وإنما هو عندهم الدية .

قال الـ"بـي" - لم يزل الشيوخ في القديم والحديث ينكرون حكاية هذا عن مالك .

قال بعضهم : إنما جعل فيهم الدية لأنه بمنعهم إياهم متأول أنه أحق بالفضل ، ولو علم أنه لا يحل له

منعهم وقصد قتلهم لانبغى أن يقتل .

إكمال ١ / ٢١٦ .

قال القرطبي : وابن البيل هو المسافر ، والبيل الطريق ، وسمى المافر بذلك لأن الطريق تبرزه وتظهره ، فكأنها ولدته .

ثم قال في حكم منع الماء هذا : وقد اجمع المسلمون على تحريم ذلك ثم نقل ما نسب إلى مالك هنا بغير عزو .

المفهم ١ / ٢٨٧ .

وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : (رجل بايع رجلا سلعة ثا قال الـ"ترطبي" : رويناه : " سلعة ثا بغير باء ، ورويناه بالباء ،

فعلى الباء بايع بمعنى : ساوم وعن إسقاطها يكون معنى بايع : باع ، فيتعدى بنفسه ، وسلعة مفعول .

وقوله : (خلف له بالله لقد أخذها بكذا وكذا " يعنى : أنه كذب فزاد في الثمن الذى به اشترى ، فكذب ، واس ! خفَّ باسم الله تعالى

، حين حلف به على الكذب ، وأخذ مال غيره ظلما ، فقد جمع بين بكائر ، فاستحق هذا الوعيد الشديد .

٣٨٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ...

إلخ

وشهادتهم على مجاهرته ربه بيمينه واستخفافه عظيم حقه (١) .

وأما مبایع الإمام الموصوف فلغشه المسلمين دإمامهم وتسببیه الفق عليهم بنكته بيعته ، ولنقضه عهود ربه المأخوذة عليه وغروره من

نفسه ، لاسيما إن كان ممن يتبع ويقتدى به ، ويظن أنه بايعه ديانةً ونظراً للمسلمين وهو بضد ذلك .

(١) رد القرطبي هذا التفسير من القاضي لاءمرين :

أحدهما : أن هذا الحضور من الملائكة في صلاة العصر موجود في صلاة الفجر ؛ لاءن النبي (صلى الله عليه وسلم)

قال : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ثم يجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر) .

قال : وعلى هذا فتبطل خصوصية العصر لمساواة الفجر لها في ذلك .

وثانيهما : أن حضور الملائكة واجتماعهم إنما هو في حال هاتين الصلاتين ، لا بعدهما كما قد نص

٢٠٤٧ (٤٧) باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه يكن من قتل نفسه بشيء

عليه في الحديث حين قال : (يجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر " ، ولقول الملائكة : (أتيناكم وهم يصلون ، وتركاهم وهم

يصلون " ، قال : وهذا يدل دلالة واضحة على أن هؤلاء الملائكة لا يثاهدون من أعمال العباد إلا الصلوات فقط ، وبها يشهدون .

قلت : يجب على ذلك بأن يقال .

إن وقت العصر هو وقت البيع لا قت الفجر غالباً .

فلا مانع من تلك الخصوصية لهذا الوقت .

أما الوجه الثاني فالتعبير بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (ثم يجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر لما أن تعاقبهم وحضورهم قبل

الصلاة لا في حالها ، ولم يرد في الحديث ما يمنع استدامة الاجتماع بعدها .

وقد ذهب القرطبي إلى اختيار القاضي فيما ذهب إليه أول الكلام فقد قال : ويظهر لي ان يقال : إنما

ي ن ذلك لا "نه عقب صلاة الوسطى .

/ قلبت : قد قال القاضي .

لشدة الأمر فيها ، فشمل هذا الأويل من القرطبي وغيره .
راجع : المفهم

قاق الأبى : الأحسن ألا يجعل بعد العصر قيدا في الوعيد المذكورث لأن القصد التحذير عن إنفاق السلعة بالمن الكاذبة ، فترك التقييد بالزمان أزجر ؛ ولذا لم يقيده بذلك في الحديث السابق ، لا يقال ذلك مطلقاً فيرد إلى هذا المقيّد ال انحص ؛ لأن هذا إنما هو أخص باعتبار اللفظ ، وأما باعتبار المعنى فذلك أخصم ! ؛ لا"ته كلما ثبت الوعيد على إنفاقها بالحلف الكذب مطلقاً ثبت على إنفاقها به بعد العصر ، دون عكس ، ! انا كان أخصّ انبغى الرد إليه !! جمال ١ / ٢١٧ .
كتاب الإيمان / باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ...

إلخ

(٤٧) باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه يكن من قتل نفسه بشيء
٣٨٧

عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة
١٧٥ - (١٠٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيّد الأثبج قالوا : حدّ لنا وكيع ،
عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده
يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحسّاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن
تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً " .

وقوله : " من قتل نفسه بحديدة ، فحديده في يده يتوجأ بها (١) في نار جهنم خالداً مخلداً ...

(الحديث ، وذكر فيه من شرب سماً وتردى (٢) من جبل ، ومن ذبح نفسه .

معنى " يتوجأ لا أى يطعن (٣) ، وهو مهموز ويسهل أيضاً .

وقوله فيه : (خالداً مخلداً) لمن فعل ذلك مستحلاً ، أو خلود طول إقامة لا خلود دوام وتأيد (٤) .

ويدخل فيها من التأويلات ما يدخل اية قاتل النفس .

وقد يقال في أدعية الملوك : خلد الله ملكك ، وأند أيامك أى أطالها .

وشرح هذه الألفاظ ما وقع مجملاً في الحديث الآخر : (من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة " .

وفيه دليل للملك - رحمه الله - " من قال بقوله ، على أن القصاص من القاتل بما قتل

به محدداً كان أو غير محدّد ، خلافاً لأبى حنيفة - رحمه الله - () ، اقتداً بعقاب الله لقاتل

(٣)

(٥)

ريد بعدها في ق : في بطنه - (٢) قبلها في ق : ومن ، وفي ت : أو تراكما .

ريد بعدها في ف و يذبح .

وبهذا يكون كناية عن كون عقوبته أشد من عقوبة قتله أجنبجاش لا كانه واقع الذات مع وجود الصارف كزنا الشيخ وكذب الملك ،
والصارف حب الإنسان نفسه بالجلبلة .

كما ذكره ال الهى ١ / ٢١٨ ، قال : (٣) ينبغي تخصيصه بمن قتل نفسه لظنه أن العدويقتله " -

ودلك لقوله طه فيما أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى : " لا قود إلا بالميل ثا ابن ماجه كالديات ، بلا قود إلا بالسيف ٢ / ٩

لمه ، سن الدارقطنى ٣ / ٨٧ ، لمه ، ١٠٦ ، البيهقى في كالجنايات ، بما روى ألقود إلا بحديدة ٨ / ٦٢ .

راجع في ذلك : المغنى ١١ / ٤٤٦ ، إعلاء السنن ١٨ / ٩١ .

حيث رد الاحتجاج به إلى أن معناه .

أن القصاص لا يثبت إلا إذا قتل باليف ونحوه ، وليس معناه : أنه لا يقتص من القاتل إلا بالسيف .

٣٨٨ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...

إلخ (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ !

ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو وَالْأَشْعَثِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبَثٌ .

ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَاشَا خَالَآ - ثَعْنِي ابْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ .

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ ذُكْوَانَ .

١٧٦ - (١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ اللِّمَشَقِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ

نَفْسَهُ فِي الْآخِرَةِ ، وَبِحَكْمِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْيَهُودِيِّ الَّذِي رَضَّ رَأْسَ الْجَارِيَةِ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَأَمَرَ بَرِضَ رَأْسِهِ بَيْنَ حَجْرَيْنِ (١) وَبِحَكْمِهِ فِي الْعَرِينِينَ (٢) ؛ وَلَا "نَ الْعُقُوبَاتِ وَالْحُدُودِ وَضَعْتَ لِلزَّجْرِ وَمُقَابَلَةِ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ وَالتَّغْلِيظِ عَلَى أَهْلِ الْإِعْتِدَاءِ وَالشَّرِّ (٣) .

(١) وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ - حُلًى مِنْ قَطْعِ فِئْتَةٍ - لَهَا ، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ ، قَالَ : فَجِئَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَبِهَا رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهَا : ! أَقْتَلْتِ فُلَانًا ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا ، ثُمَّ قَالَ لَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ . فَقَالَتْ : نَعَمْ وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا .

فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَ حَجْرَيْنِ) مَلَمَ كَالْقَامَةِ ، بَثُوتِ الْقَصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحْدَدَاتِ وَالْمُثَقَّلَاتِ ٣ / ١٢٩٩ ، وَبِالْبَخَارِيِّ فِي كَالْدِيَّاتِ ، بِإِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بَعْضًا ٩ / ٥٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ ، بِإِقْدَادٍ مِنَ الْقَاتِلِ ، بِالْقُودِ بَغِيرِ حَدِيدٍ ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ فِي الْمَجْتَبَى كَالْقَسَامَةِ ، بِالْقُودِ مِنَ الرَّجُلِ لِلرَّأَةِ ، بِالْقُودِ بَغِيرِ حَدِيدَةٍ ٨ / ٢٠ ، ٣٢ ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) هُمُ الَّذِينَ قَدَمُوا ثَمَانِيَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ عَكْلٍ أَوْ عُرِينَةٍ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَاسْتَوْنَحُوا الْأَرْضَ ، وَسُقُمَتْ أَجْسَادُهُمْ ، فَنَسَكُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِبْلِهِ فَتَصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ؟) فَقَالُوا : بَلَى ، فَخَرَجُوا ، ثَرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَصَخَّوْا ، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبْلَ ، فَلَبِغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ ، فَأَدْرَكَوْا ، فَجِئَ بِهِمْ .

فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ، وَسُمِرَ أَعْيُنُهُمْ ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا .

مُسْلِمٌ ، كَالْقَسَامَةِ ، بِحَكْمِ الْحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِينَ ٣ / ١٢٩٦ ، وَبِالْبَخَارِيِّ كَالْحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ

الْكُفْرِ وَالرَّدَةِ ، يَلَمُّ يَحْسُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَةِ حَتَّى هَلَكُوا ، يَلَمُّ يُسَقُّ الْمُرْتَدُونَ الْحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا ، بِسُمْرِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَعْيُنُ الْحَارِبِينَ ٨ / ٢٠٢ .

(٣) وَذَهَبَ الطَّحَاوِيُّ إِلَى أَنَّ هَذَا مَشُوْخٌ بَنَى النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْمَثَلَةِ وَصَبَرَ الْبَهَائِمُ ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمَثَلَةِ وَالصَّبْرِ إِنَّمَا وَقَعَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَثَلَةُ وَالصَّبْرُ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَلَا ، فَقُطِعَ الْيَدُ مِثْلَةً وَاجِبَةٌ فِي حَدِّ الرِّقَّةِ ، وَقُطِعَ الْأَنْفُ وَالْأُذُنُ ، وَقُلْعُ الْإِنِّ وَكُسْرُهُ ، وَاجِبٌ فِي الْقَصَاصِ ، مَعَ أَنَّ الْكُلَّ مِثْلَةٌ .

إِعْلَاءُ السَّنَنِ ١٨ / ٩٠ .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...

إلخ ٣٨٩ بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَالرَّسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِلَمَةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ

كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَزْفٌ شَيْءٌ لَا يَمْلِكُهُ) .
وقوله : فيمن (حلف على يمين بجملة غير الإسلام كاذبا - زاد شعبة (١) - متعمداً فهو

كما قال ثاقب : معناه : فهو كاذب في يمينه ، وزائدة شعبة (٢) في هذا الحديث - متعمداً - حسنة ، فإن كان المتعمد للحلف بها قلبه مطمئن بالإيمان فهو كاذب فيما حلف عليه ، كاذب في تعظيم ما لا يعتد تعظيمه ، وإن كان قوله : " متعمداً " : أى لتعظيمها واعتقاد اليمين بها لكونها حقاً فهو كافر ، كما اعتقد فيها وقاله في الحلف بها .

وعن ابن المبارك فيما ورد في مثل هذا مما ظاهره تكفير أصحاب الذنوب أن ذلك عن طريق التغليب .
وقد اختلف العلماء في إيجاب الكفارة على من قال هو يهودى ، أو نصرانى أو كفر بالله ، أو أشرك به ، أو هو يرى من إسلامه ، وشبه هذا ، وألا كفارة أصوب ، وهو مذهب مالك ، ويستحب له أن يفعل من الخير ما يكفر سيئته (٣) بقول ذلك ، ويدل عليه قوله (صلى الله عليه وسلم) : (من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله) (٤) ، فلم يجعل عليه كفارة وأمره بمقابلة ذلك القول السيئ داتباعه بالقول الحسن ، فإن الحسنات يذهبن السيئات .

وهي حجتنا في أن لا كفارة في اليمين الغموسة ولأن النبي (صلى الله عليه وسلم) عظم الخطأ في هذه الأيمان وشدّد الوعيد فيها ، ولم يجعل لها كفارة ؛ ولأن الكفارة لحل الأيمان المنعقدة ، لا لإزالة المأثم ، وهذه ليست بأيمان منعقدة .
وقوله : ليس على رجلٍ في شيء لا يملكه نذر) ، قال الإمام : يحتاج به المخالف (٥)

(١ ، ٢) في الأصل : سفيان ، وكلاهما صواب .
(٣) بعد أن كتبت هكذا في ت رجع ناسخها وقيدتها بالهامش يمينه ، وكتب فوقها كلمة صح .
راجع المدونة الكبرى ٤ / ١٠٦ ، وقد جاء فيها : لا يكون كافراً حتى يكون قلبه مضمراً على الكفر ، وبض ما صنع .
(٤) البخارى في صحيحه ، كالأيمان والنذور ، بلا يُحلف باللات والعزى ، عن ائى هريرة ، ولفظه : " من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله " ٨ / ١٦ ، والبيهقى في السنن الكبرى ١٤٩ / ١ .
(٥) وهو اختيار الشافعى - رضى الله عنه - وقد حكاها عن على - رضى الله عنه - في الأم قال : إنه كان يقول لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك .

واللزوم فيه بالتخصيص هو قول ابن أبى ليل ، كان يقول : لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق إلا أن يوقت وقتاً ، فإن وقت وقتاً في سنين معلومة ، أو قال .
ما عاش فلان أو فلانة ، أو وقت مصراً من الأمصار أو مدينة أو قبيلة لا يتزوج ولا يثرى منها مملوكاً ، فإن ابن أبى ليل يوقع على هذا الطلاق ، وأما أبو حنيفة فإنه يوقعه في الوقت وغير الوقت .
الأم ٧ / ١٢٦ .

٣٩٠
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ... إلخ

(...) حَلَّثَنِى أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِىَّ .
حَا شَا مُعَا ؟ - وَهُوَ ابْنُ هِشَابِم - قَالَ : حَدَّثَنِى أَبِى عَنْ بَجَى .

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِى أَبُو قَلَابَةَ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَلَى أَنْ مِنْ حَلْفٍ بِصَدَقَةٍ مَا يَمْلِكُ أَوْ عَتَقَ مَا يَمْلِكُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ طَلَّاقٍ [مِنْ] (١) يَتَزَوَّجُ لَا يُلْزِمُهُ (٢) ، وَإِنْ خَصَّ ، وَهَذَا عِنْدَنَا

محمول على أنه أراد [لا صدقة فيما هو ملك للغير الآن ، ليس على أنه بعد] (٣) مصيره إليه ، ونحن إنما ألزمناه فيه ما عقد (٤) على نفسه بعد أن صار ملكاً له فلم يكن () في الحقيقة طلاقه وصدقته إلا فيما ملك .

وهذه المسائل يتسع الكلام بها ، وليس هذا موضع بسطه .

قال القاضي : أما من حلف بصدقة مال غيره ، أو طلاق امرأة ليست بزوجه ، أو عتق عبد غيره دون تعليق بشرط ، فلا خلاف بين العلماء [أنه] (٦) لا يلزمه شيء إلا شيء حكى عن أبي (٧) ليلي في العتق إذا كان موسراً أعتقوا عليه ، ثم رجع عنه ، وإنما اختلفوا إذا علق اليمين بملكه (٨) ، فلم يلزمه الشافعي وأصحابه شيئاً مما حلف عليه (٩) وألزمه أبو حنيفة كل شيء حلف عليه خص أو عم (١٠) ، ووافقه مالك في المشهور عنه إذا خص ، وخالفه إذا عم وأدخل على نفسه الحرج وله قول كقول الشافعي .

وقوله : لعن المؤمن كقتله : كذا هو في الحديث عند مسلم (١١) ، قال الإمام :

(١) من ت ، والمعلم .

(٢) في الإكمال : لا يلزم .

(٣) في الإكمال : لا صدقة فيما هو ملك للغير لا لابن ليس على أنه تعمّد مصيره إليه ، وفي النسخة الصلية : الآن ليس على ، وكلاهما غير واضح المراد ، والمثبت من المعلم .

(٤) في الإكمال : ما يحقه .

(٥) في ق واجمالم : يقع .

(٦) ساقطة من الأصل .

(٧) في الأصل : ابن .

(٨) أي في المستقبل .

(٩) لابنه عنده من يمين اللغو .

(١٠) لابنه لا لغو عنده في المستقبل .

وقد اختلف في تفسير يمين اللغو .

فذهب الحنفية إلى أنها .

اليمين الكائنة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال .

وعرّفها الشافعي بأنها : اليمين التي لا يقصدها الخالف ، ومو ما يجري على ألسن الناس في كلامهم من غير قصد اليمين ، من قولهم :

لا والله ، وبلى والله ، سواء كان في الماضي أو الحال ، أو المستقبل -

وعند أبي حنيفة : لا لغو في المستقبل ، واليمين على أمر فيه يمين معقوثة ، وفيها الكفارة إنا حنث ،

قصد اليمين أو لم يقصد ، إنما اللغو في الماضي والحال فقط .

بدائع الصنائع ٤ / ١٥٧٤ .

وقد ذهب فريق من العلماء إلى أن المراد بيمين اللغو هو اليمين على المعاصي .

(١١) نبه بهذا القاضي - رحمه الله - على ما جاء في نسخة المعلم ، حيث جاءت العبارة فيه : قوله (صلى الله عليه وسلم) : (من)

لعن مؤمناً فكأنما قتله ، .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...

إلخ ٣٩١

فِي الدُّنْيَا عُدَّ بِه يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَافِبَةٍ لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ فَاجَرَةٍ () .

١٧٧ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ

عَبْدُ الصَّمَدِ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ : قَالَ
النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَابَهُ اللَّهُ بِهِ فِي نَارِ
جَهَنَّمَ لَمَّا .

هَذَا حَلٌّ لِثُ سَفِيَّانَ .
وَأَمَّا شُعْبَةُ فَخَدِثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَنْ ذُبِحَ نَفْسُهُ بِشَيْءٍ
ذُبِحَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

الظاهر من الحديث تشبيهه (١) في الإثم ، وهو تشبيهه واقع ، لاءن اللعنة / قطع عن الرحمة والموت قطع عن التصرف .
قال القاضي : وقيل : لعنته له تقتضي [قصده إخراجة عن] (٢) جماعة من المسلمين ومنعهم منافعه ، وتكثير عددهم به كما لو قتله ،
وقيل : لعنه يقتضي قطع منافعه الأخروية عنه وبعده منها بإيجابته لعنته في الدنيا ، فهو كمن قُتِلَ في الدنيا وقُطِعَتْ عنه منافعه فيها ،
وقيل : معناه : استواءهما في التحريم .

وقوله : " من ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزنه الله بها إلا قلة لما ، قال الق الى :
هذا عام في كل دعوى يحشع بها المرء بما لم يعط من مال يحتال في الخجل به من غيره ، أو نسب ينتمى إليه ليس من جذمه (٣)
، أو علم يتحقق به ليس من حملته ، أو دين يرائى به ليس من أهله ، فقد اعلم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنه غير مبارك له في دعواه ولا
ذاك ما اكتسبه بها ، ومثله الحديث الآخر : " اليمين الفاجرة منقبة للسلعة ، مُحَقَّقةٌ للكَسْبِ " (٤) .
(١) في المعلم : التشجيه .

(٢) في الأصل : قصيده إما خراجه من .
(٣) أى من فرعه ، فالجذمة : هى القطعة من الشيء .
لسان .

(٤) الحديث بهذا اللفظ أورده المنذرى فى الترغيب والترهيب ، وعزاه للجماعة سوى ابن ماجه عن حكيم بن حزام ٣ / ٢٩ ،
وليس كذلك ، فإن الذى فى الصحيح : " الحلف منقبة للسلعة ، محقة للبركة ثا ، وسيرد إن شاء الله فى البيوع ، وانظر : أبدا داود
، كالبجوع ، بفى كراهية اليمين فى البيع ٢ / ٢١٩ ، والنسائى كذلك ، بالخفق سلعتة بالحلف! الكاذب ٧ / ٢٤٦ ، ولفظه لهما :
(الحلف منقبة للسلعة ، -

٣٠ / ب

٣٩٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ... إلخ

١٧٨ - (١١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ،
قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهْرِى ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حُنَيْنًا ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِأَ لِلْإِسْلَامِ : (هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ) ، فَلَمَّا حَضَرْنَا الْقِتَالَ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا
فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ .

فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الرَّجُلُ الَّذِى قُتِلَ لَهُ أَنْفَا : (إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمَّا فَإِنَّهُ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا
وقوله : (من حلف على يمين صبر فاجرة) ، قال الإمام : أصل الصبر : الحبأى والإمساك ، يقال : صبر فلان فلانًا إذا حبسه ،
وكل من حبسته لقتل أو يمين فهو قتل صبر ويمين صبر ، وأصبره الحاجم على اليمين (١) أكرهه على يمين صبر .

قاله (٢) الهروي وغيره .
 وقال [أيو] - - (٣) العباس (٤) : الصبر ثلاثة أشياء : الإكراه ، ومنه : أصبره الحاكم .
 والحبس ، ومنه : صبرته إذا حبسته .
 والجراة ، ومنه قوله تعالى : { فَأَصْبِرْهُمْ عَلَى النَّارِ } (٥) .
 قال القاضي : يمين الصبر هي التي يصبر صاحبها ، أي يحبس ويكره حتى يخلفها ،
 وقد يكون من معنى الجراة والإقدام عليها كما قال ثعلب .
 ومعنى فاجرة : أي كاذبة .
 ولم يأت في الحديث هنا الخبر عن هذا الحالف ، إلا أن تعطفه على قوله قبل : (ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزد الله بها
 إلا قلة) أي : وكذلك الحالف اليمين الفاجرة مثل هذا .
 وقد ورد معنى هذا الحديث مبيناً تماماً في حديث آخر : (من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر ،لقى الله
 وهو عليه غضبان) (٦) .
 (٣)
 (٦)
 ممحقة للكسب) .
 وهو هناك عن أبي هريرة .
 واللفظ المذكور قريب من لفظ أحمد والبيهقي وهو لهما بلفظ : " اليمين الكاذبة) أحمد في المسند
 ٢ / ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٤١٣ ، والبيهقي في التل الكبير ٥ / ٢٦٥ .
 في المعلم : على الشيء .
 (٢) في الأصل .
 وقال ، والمثبت من المعلم .
 من المعلم .
 وانظر : غريب الحديث ١ / ٢٥٤ .
 أبو العباس هو العلامة المحدث ، إمام النحو أحمد بن يحيى بن يزيد الثيباني ، الملقب بشعلب ، ولد سنة مائتين ومات سنة إحدى وتمعين
 ومائتين .
 قال فيه الخطيب : ثقة ، حجة ، دين ، صالح ، مشهور بالحفظ .
 طبقات النحويين واللغويين ١٤١ .
 تاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ ، سير ١٤ / ٥ .
 البقرة : ١٧٥ .
 سيرد إن شاء الله في بوعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة ، وقد أخرجه البخاري في كثير من موضع ، راجع : كالتفسير ٦ / ٤٣ ،
 كالمقااة ، بالخصوصة في البئر ٣ / ٤٥ ، وأخرجه الطبراني في الكبير بزيادة! (عفا عنه أو عاقبه) ١٨ / ١٨٧ .
 كتاب الإيمان / باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه ...
 إلخ ٣٩٣ شديداً .
 وَقَدْ مَاتَ .
 فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِلَى النَّارِ) فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْتَابَ .
 فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ ، وَلَكِنَّهُ بِهِ جِرَاحٌ شَدِيدٌ فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجَرَلِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَالْخَبَرُ النَّبِيُّ
 (صلى الله عليه وسلم) بِذَلِكَ فَقَالَ : (اللَّهُ كَبُرَ أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ) ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَنَادَى فِي النَّاسِ : (إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا
 نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ ! إِنَّ اللَّهَ يُبْدِدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ) .

١٧٩ - (١١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي ، حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) النَّبِيُّ هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتَتَلُوا ، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى عَسْكَرِهِ وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا ، وَيُسْتَدَلُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ الْإِيمَانَ كُلِّهَا الَّتِي تُقْتَطَعُ بِهَا الْحَقُوقُ لَا يَنْفَعُ فِيهَا الْمَعَارِضُ وَالنِّيَّاتُ ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى نِيَّةٍ صَاحِبِ الْحَقِّ الْمَحْلُوفِ لَهُ لَا عَلَى نِيَّةِ الْحَافِلِ .

قال شيخنا أ.القاضي [(١) أبو الوليد : وهذا مما لا يختلف فيه أنه اثم فاجر في يمينه متى اقتطع بها حق مسلم ، واختلف إذا حلف لغيره تبرعاً متطوعاً أو مستحلفاً أو مكرفاً ، فقليل ذلك كله (٢) على نية المحلوف له ، وقيل : على نية الحالف ، وقيل : للمتطوع نيته بخلاف المستحلف وقيل بعكسه ، وكل هذه الأقوال في مذهبنا ولأئمتنا (٣) . وقوله في حديث أبي هريرة : (شهدنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيناً) كذا وقعت الرواية فيها عن عبد الرزاق في الأم ، رقد رواه الذهلي (خير) وهو الصواب ! . وقوله : لا يدع شافئة ولا فافة إلا اتبعها [يضر بها بسيفه] (٤) : الشاذ الخارج عن

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ساقطة من ق .

وهو ال !! أم العلامة الحافظ القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ، التجيبي ، الأندلسي ، القرطبي ، صاحب التصانيف ، تفقه به أئمة ، واشتهر اسمه ، مات بالمرية سنة أربع وسبعين وأربعمائة . وفيات الأعيان ٢ / ٨٠ ، العبر ٣ / ٢٨١ ، نفح الطيب ٢ / ٦٧ ، سير ١٨ / ٥٣٥ . في الأصل : كلية . راجع : المنتقى للباي ٣ / ٣٥١ .

قال . وأما أن يستحلف ، فقد قال ابن القاسم في الموازية : سواء استحلفه الطالب أو ضيق عليه حتى يحلف أو خاف ألا يتخلص منه إلا باليمين فإنه لا تنفعه نيته ، وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك : وتنفعه نيته في محاشاة الزوجة لاختلاف الناس في هذا اليمين وأما في غير ذلك فلا تنفعه المحاشاة ، ولا النية ، واليمين على نية المستحلف ، وقاله ابن الماجشون . سقط من ال"صل ، ق .

والذي أتت به روايات مسلم التي توفرت لنا ليس فيها (ولا فاذة" ، وكون -

٣٩٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...

إلخ

بسيفه .

فَقَالُوا : مَا أَجْزَأَنَا الْيَوْمَ أَخَذَ كَمَا أَجْزَأُ فُلَانًا ! .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمَّا .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَنَا صَاحِبُهُ أَبَدًا .

قَالَ فَخَرَجَ مَعَهُ ، كُلُّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ ! يَا ذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ ، قَالَ : فَجَرَحَ الرَّحْلَ جُرْحًا شَدِيدًا ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ .

خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ .
قَالَ : (وَمَا ذَاكَ ؟) لَمَّا قَالَ :

الجماعة ، والشاذ المتفرق - أيضاً - ، والفاذ الفرد ، معناه : لا يخلص منه من خرج .
سرا ء - (٢) س
ودر .

وانت الكلمة على معنى النسمة ، أو ثبته الخارج بشاذة الغنم وفادتها ، وهو بمعنى أنه مُتَقَصِّ للقتل حتى لا يدع أحداً ، على طريق المبالغة .

قال ابن الأعرابي : يقال : فلان لا يدع شاذة ولا فاذة ، إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحد إلا قتله .
وفيه دليل على جواز الإبلاغ والغلو في الكلام ، وأن يُعَبَّرَ بالعموم عن الكثرة والغالب ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا يضع عصاه عن عاتقه .

وقوله : (ما أجزأنا اليوم أحدٌ ما أجزأ فلان) ، قال الإمام : قال المروى في قوله : لا تجزى عن أحد بعدك : [أى] (٣) لا تقضى ، يقال : جزى عنى ، بغير همز ، ومعنى قولهم أجزاه الله عنى [(٤) خيراً : أى قضاه الله ما أسلف ، فإذا كان بمعنى الكفاية قلت : جزأ عنى - مهموزاً - وأجزأ .

قال أبو عبيد : ويقال : جزأت [ب] () الشئ واجترأت أو تجزأت وتجزأت [(٦) : أى اكتفت [به] (٧) وأنشد :

فإنَّ اللّومَ (٨) في الأقوام عارٌ دن المرأ يُجزأ بالكرل

قال القاضي : كذا روينا هذا الحرف هنا بالهمز ، وهو بمعنى الكفاية والغنا ، وعن أبي زيد : هذا الشئ يجزى عن هذا ، أى يقوم مقامه ، وقد يهمز .

قال الخليل : جزيت عن كذا أغنيته عنه ، وجزيته كافيته ، وأجزاني (٩) كفاني ، يقال : جزأت الإبل بالرطب إذا استغنت به عن الماء تجزأ جزياً (١) .

- القاضي يكرر لفظها هنا يؤكد لدينا أنها هكذا في نسخته التي يرمز إليها بالاسم ، وهى لفظ البخارى أيضاً عن سهل بن سعد الساعدي كالمغازي ، بغزوة خيبر ٥ / ١٦٨ ، وعن أبي هريرة كالجهد والسير ، بلا يقول فلان شهيد ٤ / ٤٤ .

(١) في ت : وقد .

(٢) في ت : أتت .

(٣ - ٧) من المعلم .

(٨) جاءت في إكمال اجمال : الغدر .

(٩) في ت : وجزاني .

(١٠) في ت : اجزاء ، وقد نقلها الأبى هكذا : الخليل والعرب تقول : جزأت الإبل بالرطب عن الماء أى اكتفت به عنه ، وهو بدون همز بمعنى القضاء جزى عنى ، أى قضى .

قلت : ومن غير المهموز بمعنى القضاء : { لَا تَجْزِي نَفْسَ عَنْ نَفْدِي شَيْئاً } [البقرة : ٤٨ ، ، كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...

إلخ

٣٩٥

الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ اتِّفَاءً أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَنَا لَكُمْ بِهِ ، خَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى جَرَحَ جُرْحاً شَدِيداً ، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتُ ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَفَبَاهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، عِنْدَ ذَلِكَ : " إِنَّ الرِّجْلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّ الرِّجْلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ " .

وقول الآخر : (أنا صاحبه أبدا) : أى لا أفارقه ، واتبع أمره حتى أعرف ماله ،
إذ أخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما دل على سوء عقابه ، وخاتمته ، وسوء سريرته بكونه من أهل النار ، وخبره صادق لا شك فيه ،
وكان ظاهره غير ذلك من نصر الدين وحسن البصيرة فيه ، فأراد معرفة السبب الموجب لكونه من أهل النار ليزداد يقيناً وبصيرة
كما فعل وذكر في نفس الحديث (١) ، وتجديد شهادته بالنبوة (٢) .
ودلّ بمجموع (٣) هذا أن الأعمال بخواتمها / كما أشار إليه رسول الله آخر الحديث ،
وهذا يرجح هذا التأويل في قوله : " حتى ما يبقى بينه وبين الجنة إلا فول) وذكر في النار مثيله على من تأول أن معناه : الحيف في
الوصية (٤) .

وذكر الذرل هنا والشبر تمثيل للقرب وسرعة اللحاق ، واستعارة لذلك .
(١) فسؤال الرجل منا ليس سؤال استنبات ، و(نما هو سؤال تعجب ، إذ المعلوم الصدق لا يتثبت .
إكمال اجممال ١ / ٢٢١ .
(٢) والتكبحر قبلها تكبير تعجب بالنسبة إلى المخاطب عند ظهور المطابقة ، لا سيما مع قوله : ! فكاد بعض المسلمي ان يرتاب) -
ودخول أن في خبر كاد جائز على قلة ، وهى لمقاربة الفعل .
وقال الواحدى : نغميا إيجاب ، وإيجابها نفى ، فقولهم كاد يقوم .
معناه : قارب القيام ولم يقم ، وما
كاد يقوم : قام بعد بقاء .

وأمره (صلى الله عليه وسلم) بلائاً أن يناء في الناس ، إعلام بأن الإسلام ثون تصديق وان نفع في الدنيا لن ينفع في
الآخرة إلا مع التصديق والإخلاص ، وقد دل كذلك على أن الرجل كان مرئياً منافقاً ، لا سيما مع قوله (صلى الله عليه وسلم) :
! بالرجل الفاجر) .

راجع : الأبى ١ / ٢٢١ .
(٣) فى ت : من مجموع .
(٤) وذلك فيما أخرجه أحمد فى المند عن أبى هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الرجل ليعمل بعمل أهل
الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى حاف فى وصيته فيختم له ثر عمله ، فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة ،
فيعدل فى وصيته ، فيختم له بخير عمله ، فيدخل الجنة ده ٢ / ٢٧٨ .

٢٠٤٨ (48) باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

٣٩٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْقَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ ...
الخ ١٨٠ - (١١٣) حدثنى محمد بن رافع .
حد ، لنا الزبيرى - وهو محمد بن عبد الله
ابن الزبير - حدثنا شيبان قال : سمعت الحسن يقول : (إن رجلاً ممن كان قبلكم خرجت به قرحة! ، فلها أذته انتزع سهماً من كنانته ،
فكأها ، فلم يرقأ الدم حتى مات .
قال ربكم قد حرمت عليه الجنة لما
ثم مد يده إلى المسجد .
فقال : إى والله ، لقد حدثني بهذا الحديث جندب! ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فى هذا المسجد .
١٨١ - (...) وحدثنا محمد بن أبى بكر المصمى .

حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو .

قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ .

فَمَا نَسِينَا ، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خَرَجَ بِرَجُلٍ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خُرْلٌ لَمَّا فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

ويعقوب بن عبد الرحمن القاري المذكور في سنده مُشَدَّدُ الْيَاءِ ، منسوب [إلى القارة] (١) ، قبيلة معروفة في العرب (٢) .
وقوله : (فنكأها) يقال : نكأتُ القَرْحَةَ مهموز : أى قشرتها ، وقوله عن ربه تعالى : (حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) : يحتمل أنه كان مستحلاً ، أو يمنعها حين يدخلها السابقون والأبرار والناجون وأصحاب اليمين ، حتى تنفذ فيه مشيئة ربه ويعاقبه بذنبه في نار جهنم ، أو يطيل حسابه ، أو يُحْبَسُ في الأعراف .

(١) سقط من الأصل .

(٢) تتألف من عَضَلٍ ، والدين ، ابنا الهون بن خزيمة ، سمو قارة لاجتماعهم ، والتفافهم ، لما أراد ابن الشتر إخ أن فرقه في بني كنانة وقرسنى .

معجم قبائل العرب ٣ / ٩٣٥ .

كتاب الإيمان / باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل ... إلخ

(٤٨) باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

٣٩٧

١٨٢ - (١١٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَاشَا عِكْرَمَةَ بْنَ عَمَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سِمَاكُ بْنُ الْحَنِفِيِّ ، أَبُو زُمَيْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرِ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

"فَقَالُوا : فُلَانُ ! شَهِيدٌ .

فُلَانُ ! شَهِيدٌ ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا : فُلَانُ ! شَهِيدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (كَلَّا .

إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ ، فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاةٌ " ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، أَفَهِبْ فَنَادٍ فِي النَّاسِ ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ) .

قَالَ : نَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ : (أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ لَمَّا .

وقوله : " فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاةٌ) ، قال الإمام : قال أبو عبيد : الغلول الخيانة في المغنم خاصة ، يُقَالُ مِنْهُ : غُلَّ يَغْلُ (١) بفتح الياء

وضم الغين ، وقرئ : { وَمَا كَانَ لِنَبٍ أَنْ يُغْلَ } و { يُغْلَى } (٢) فَن قَرَأُ يُغْلُ [بضم الياء وفتح الغين ، (٣) قَانَهُ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ : أَنْ

يَكُونَ يُغْلُ يُخَانُ ، يَعْنِي : يُؤْخَذُ مِنْ غَنِيمَتِهِ ، وَيَكُونُ يُغْلُ (٤) يَنْسَبُ إِلَى الْغُلُولِ ، وَقَالَ : لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا قَرَأَ بِكسر الغين لِأَنَّ يَغْلُ

بِكسر الغين وَفَتْحَ الْيَاءِ مِنَ الْغُلِّ وَهُوَ الشَّحْنَاءُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، () : (ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ) (٦) .

(٢) (٣) (٥) (٦)

عبارة أبي عبيد .

غَلَّ يَغْلُ غُلُولًا .

غريب الحديث ١ / - ٢٠ .

آل عمران ١٦١٠ .

في ت : بفتح الياء وضم الغين ، وما ذكرناه من الأصل ، وهو الموافق لما ذكره أبو عبيد .

هكذا في الأصل مشكولة - بفتح الياء وضم الغين - وفي ت غير مشكولة .
من ت .

جزء حديث أخرجه الترمذى في كالعلم ، بما جاء في الحث على تبليغ الحاخ عن عبد الله بن مسعود ٥ / ٣٤ ، كما أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير عن معاذ والنعمان بن بشير بأسانيد غير مستقيمة ، مجمع ١ / ١٣٨ ، وأخرجه أحمد بلفظ (مسلم " بدلا من مؤمن ، عن أنى بن مالك ٣ / ٢٢٥ .

وفي إسناده إسحاق عن الزهرى ، وهو مدلل ، وله طريق عن صالح بن كيسان عن الزهرى ، ورجاله موثقون ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريقين ، الأول المقدمة ، بمن بلغ علماً ١ / ٨٤ ، وفي طريقه ليث ابن أبي سليم ، والثاني كالمناسك ، بالخطبة يوم النحر ٢ / ١٠١٥ ، وقد أخرجه أحمد في المسند من هذا الطريق بإسناد اعل ٤ / ٨٠ وتلك أسانيد يقوى بعضها بعضاً .

وتلك الثلاث كما جاءت في الحديث : (إخلاص العمل لله ، والنصيحة لولاة المسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم " .

٣٩٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ ...

إلخ

١٨٣ - (١١٥) حدثني أبو الطاهر ، قال : أخبرني ابن وهب ، عن مالك بن أنس ، عن ثور بن زيد الدؤلي ، عن سالم أبي الغيث ، مولى ابن مطيع ، عن أبي هريرة .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ثَوْرٍ ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى خَيْبَرَ ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا ، فَلَمْ نَغْنَمْ فَبَا وَلَا وَرَفَا ، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي ، وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَبْدٌ لَهُ ، وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جَذَامٍ ، يُدْعَى رِفَاعَةَ بْنَ زَيْدٍ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَحُلُّ رَحْلَهُ ، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ ، فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ .

فَقُلْنَا : هَيْئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ! (كَلَا ، وَأَتَدِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدٍ ! إِنْ الشَّمْلَةُ لَتَلْتَهُبُ عَلَيْهِ نَارًا ، أَخْنَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، لَمْ تُصَبِّهَا الْمَقَاسِمُ لَمَّا .

وأما قوله في الحديث الآخر : (لا إغلال ولا إسلال) (١) فالإغلال : الخيانة ، والإسلال : السرقة ، يقال : رجل مُغِلٌ مُسِلٌ ، أى صاحب خيانة وسرقة .

قال القاضي : ويقال : غلَّ الرجل إذا خان ، قال ابن قتيبة : وأصله من إدخال ما غل [على] (٢) رحله ، ومنه الغللُ ، الماء الذى يجرى بين الثمار .

والبردة : كساء مُرَبَّعٌ أسود فيه صِغَر (٣) ، وقيل : هى الشملة المخططة وهى كساء يؤتز به ، والعباءة ممدود الكساء .

وقوله : (إن الشملة لتلتهب عليه نارا" ، وقوله : (شراك أو شراكان من نار) تنبيه على المعاقبة عليهما ، وقد يكون المعاقبة بهما أنفسهما فيعذب بهما وهما من نار ، وقد يكون ذلك على أنهما سبب لعذاب النار .

(١)

(٣)

قال ابن الأثير : " يُغَلُّ - بضم الياء - من الإغلال بمعنى الخيانة فى كل شيء ، ويروى بفتح الياء من الغلّ ، وهو الحقد والشحناء ، أمما لا يدخله حقد يزيد من الحق ، قال : وروى يغل بالتخفيف من الوغول ، وهو الدخول فى الشر ، والمعنى : إن هذه الخلال الثلاث تستصلح بها القلوب ، من تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدغل ، والشر .

وقوله : (عليهن " فى موضع الحال ، تقديره : لا يغل كائنا عليهن قلب مؤمن ٣ / ملأ ١ .

الحديث بهذا اللفظ أخرجه الدارمي والطبراني عن عوف المزني ، وفيه كثير لن عبد الله بن عمرو بن عوت المزني ، كدبه أبو ثاود ، وقال فيه الشافعي : إنه ركن من أركان الكذب .

سنن الدارمي ٢ / ١٥٠ ، كما أخرجه أحمد وهو تقيء حديث بللسند بلفظ : " وأنه لا إسلا ولا إغلال) ٤ / ٣٢٥ . من الأصل فقط ، ي.ؤيد بعدما في جميع النسخ لفظة (اثناء) ، ولا وجه لها .

نقتلها الأبي هكذا : لأ البرثة كاء صغير أسود مربع .
كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ وَائِهِ لَا يَدْخُلُ ...

إلخ
٣٩٩

قَالَ : فَفَرَّغَ النَّاسُ .

فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكِينِ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْرٍ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (شِرَاكِ مِنْ نَارِ .

أَوْ شِرَاكِانِ مِنْ نَارٍ لَمَّا .

وفي هذا الحديث دليل لإحدى الروايتين عن مالك - رحمه الله - في منع الانتفاع بغير الطعام من الغنائم ، إذ قد يحتمل أخذ هذين للشملة والشراكن للحاجة أو يقال : إنهما أخذاهما لغير حاجة فلا يكون في ذلك حجة . وهو دليل لفظ الحديث لأنها أخرجت من الرخل ، ولو أخذت للحاجة لاستعملت (١) فيما أخذت له ولم تُسَرَّ ولم تُغَلَّ ، أو تكون امسكت بعد أن قضيت منها الحاجة ولم تُصَرَفَ للغنائم .

وسُمي هذا العبد في الموطأ في هذا الحديث بنفسه بسند مالك فيه بعينه (مدعم) ،

وكذا سماه أبو عمر بن عبد البر .

وقال غيره : هو غير مدعم - وورد في حديث مثل هذا اسمه (كركة) - ذكره البخاري (٢) .

وقوله في هذا الحديث : (إلى خيجر) وهو الصواب ، وكذا عند أكثر أصحاب الموطأ (٣) ، وعند بعضهم حنين ، وفي قبول النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا الغلام هدية ، وقد كرهها في حديث ابن اللثبية وقال : " هدية الأمراء غلول) وقبلها - أيضاً - من المقوقس وغيره ، وفي صفته أ (صلى الله عليه وسلم) [(٤) أنه يأكل الهدية وردّها على بعضهم ممن لم يُسَلِّم وقال : لا نَقْبَلُ (١) في ت .

استعملت .
(٢) الموطأ كالجهداب ما جاء في الغلول ٢ / ٤٥٩ ، البخاري في صحيحه كالإيمان والغدر ، بهل يدخل في الإيمان والنذور ال
الرض والغنم ، والزروع وال المتعة ٨ / ١٧٩ ، وكذا ذكره أبو رود في الجهاد ،

ب في تعظيم الغلول ٢ / ٦٢ - على أنه مدعم - قال الحافظ في الإصابة : كركرة ، مولى ريول لله كلية ، كان نوبثا ، أهداه له هوفة بن علي الحنفي اليمامي فأعتقه .

قال : نكر ذلك أبو سعيد النياپوري

في شرف المصطفى ، وقال ابن منده : له صحبة ، ولا تعرف له رواية .
وقال الواقدي ، كان يمك دلبة النبي كلية وهو مملوك .

الإصابة ٨ / ٥٨٧ .

وبعد أن نقل النووى كلام القاضى هنا وعزا بعضه إليه ، تال
في قوله .

" وورد في حديث مثل هذا اسمه كركرة) قال هذا كلام القاضى ١٠ / ٣١٧ .

قلت : قد أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى كالجهد ، بالغلول عن عبد الله بن عمرو ، قال :
كان على ثقل النبي (صلى الله عليه وسلم) رجل يُقال له كِرْكِرَةٌ فمات ، فقال رسول الله كَلْنَا .
هو فى النار ، فذهبوا ينظرون إليه ، فوجدوا عبادة قد غفها .
قال البخارى .

(قال ابن سلام - كِرْكِرَةٌ ، يعنى بفتح الكاف) ٩١ / ٤ .
وقال النووى : " كِرْكِرَةٌ بفتح الكاف الأولى وكسرهما ، وأما الثانية فكسورة فيهما " .
والله أعلم .

(٣) وكذا البخارى وأبو داود .

(٤) من ت -

كتاب الإيمان / باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل ... إلخ

زبدُ المشركين (١) ، وقد كرهها بعض أهل العلم للأمرء وقالوا : كان هذا خاصاً بالنبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقبلها من
المسلمين والمشركين ، ولا يجوز ذلك لغيره وأبى بعضهم هذا .
وقال : لا يقبلها ممن فى عمله ، وأما من مشرك فيجوز ما لم يكن مصانعةً على توه!! أن أمر المسلمين وصاصم عن الظهور على العدو
فتكون رشوة (٢) .

وسياتى بقية الكلام على ذلك فى موضعه إن شاء الله (٣) .

ذكر مسلم ثور بن زيد الدولى ، بضم الدال وسكون الواو ، وكذا ضبطناه عن أبى بحر ، وضبطناه عن غيره الديلى ، وكذا ذكره مالك فى
الموطأ والبخارى فى التاريخ وغيرهم (٤) ، وهو المقبول فى نسبه .

قال بعض اهل هذا الشأن (٥) : الدُول فى حنيفة وفى الأزرد وفى غيره وفى الرثاب ، وينسب إلى كل هؤلاء دُولى بسكون الواو .
والدليل ، بكسر الدال ، فى إياد وثعلب وضبة وعبد القيس وفى الأزرد أيضاً ، والنسبة
إليها كلها ديلى ، بكسر الدال .

واختلف فى الذى فى [كنانة] (٦) [فى] (٧) الذى يُنسبُ إليه أبو الأسود [الدولى] (٨) فقليل فيه الديلى ، بكسر الدال ، كم الدم
وافسب اليه كما تقدم ، وهو قول أكثر أهل النسب ، وأهل العربية يقولون فيه : الدُلُّ ، بضم الدال [وهمزة بعدها مكسورة - وينسبون
إليه دُولى ، بضم الدال] (٩) وفتح الهمزة ، وقال بعضهم : الدُّلَّى ، بضم الدال وكسر الهمزة ، وأنكرها النحاة وسائر من ينسبُ إلى
هذا البطن حاشا

(١)

(٢)

(٣)

(٥) (٨)

أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد عن عياض بن حمار بلفظ : (نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن زبد اثمركين) يعنى هداياهم .
التمهيد ٩ / ٢ .
التمهيد ١٢ / ٢ .

وهناك قول آخر فيها وهو ادعاء النسخ ، وذلك لما كان عليه (صلى الله عليه وسلم) من قبول الهدية من أهل الشرك ، ثل : أكيدر
ثومة ، وفروة بن نفثة ، والمقوقس .

وذلك فى كالأمانة ، بتحريم هدايا العمال .

وراجع : كتابنا : فى رياض السنة ١٣٩٠ .

ضبطه البخارى فى التاريخ الكبير بالياً ، فقال : ثور بن زيد الدبلى ، المدنى ، سمع عكرمة ، وثبأ الغيث ، روى عنه مالك بن أنه ، وسليمان بن بلال ، وعبد العزيز بن محمد .

التاريخ الكبير ١ / ٢ / ١٨١ ، وضبطه خليفة بن خياط فقال : ثور بن زيد ، إثلى صليبة ، مات سنة أربعين ومائة ٢٦٨ . وبمثل ما ضبط به البخارى فى التاريخ جاء ضبط ابن أبى حاتم والذهبي والحافظ فى التهذيب . انظر .

الجرح والتعديل ٢ / ١ / ٦٨ ، وميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ١ / ٣٠ - وبمثل ضبط خليفة جاء ضبط الصفدى فى الوافى ١١ / ٢٥ .

فى الأصل : اللسان .

يلا) فى ت : كتابه .

(٧) ساقطة من ت .

من ت .

لا) سقط من الأصل ، وقيدت بهامشه .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ ...

إلخ

٤٠١

أبى الأسود فإنما يقال له : دُبلى أو دُولى كالنسب المتقدمين أُولاً ، ساكن [(١) الأوسط فيهما ، والذي فى الهون ابن خزيمة لُئلى (٢) بضم الدال وكسر الهمزة ، بثنه محمد بن حبيب وغيره (٣) .

(١) فى ت : اولاء ساكن - (٢) فى الأصل : قيل .

(٣) قد جاء فى اللباب : (وكاد محمد بن إسحق والكسائى وأبو عبيد ومحمد بن حبيب - صاحب كتاب العن - يقولون فى كُتابة بن خزيمة الدبلى - بكسر الدال ود كون الياء - ابن بكر بن عبد مناة بن كُتابة : رهط الأسود الدبلى ، واسمه ظالم بن عمرو .

قال ابن حبيب .

إِ الدبلى على مثال فعل ، الدبلى بن محلم بن غالب بن يثيع بن الهوى بن خزيمة بن مدركة .

قال : قلت : هذا الذى ذكره السمعانى حرقاً بحرف ، وفيه خبط ، فإنه يقول : وأصله الدبلى ينسب

إلى حى من كُتابة ، وهو الدول بن حنيفة - ساكن الواو - فاليات شعري كيني يكون الدول بن حنيفة! من كُتابة ، وكُتابة من مضر ،

وحنيفة من ربيعة ؟ فإن لم يكن غلالاً من الناسخ ، وقد أستهط صميئاً ، فهو غلط

من المصنف ، والله اعلم " .

اللباب ١ / ٥١٥ .

٤٠٢

٢٠٤٩ (49) بَابُ الدَّبْلِ عَلَى أَنْ قَاتَلَ نَفْسَهُ لَا يَكْفُرُ

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّبْلِ عَلَى أَنْ قَاتَلَ نَفْسَهُ لَا يَكْفُرُ

(٤٩) بَابُ الدَّبْلِ عَلَى أَنْ قَاتَلَ نَفْسَهُ لَا يَكْفُرُ

٣٠ / ب

١٨٤ - (١١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ الطَّفِيلَ بْنَ عَمْرِو الدَّوْسِيِّ أُنِّي النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ

: يَارَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ - قَالَ : حِصْنٌ كَانَ لَدَوْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)

لَلَّذِي ذَخَرَ اللَّهُ لِلْأَنْصَارِ .

فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْمَدِينَةِ ، هَاجَرَ إِلَيْهِ الطَّفِيلُ بْنُ عَمْرِو ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ ، فَاجْتَوَمَ الْمَدِينَةُ .

فَرَضَ ، فَجَزَعَ ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ ، فَتَقَطَّعَ بِهَا بَرَايِمَهُ ، فَشَخَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ .
فَرَأَهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ ، فَرَأَهُ وَهَيْئَتَهُ حَسَنَةً ، وَرَأَهُ مُعْطِيًا يَدِيَهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ ؟ فَقَالَ : غَفَرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدَيْكَ ؟ قَالَ : قِيلَ لِي : لَنْ نُصْلَحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ .

فَقَصَّهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، وَلِيْدِيهِ فَاعْفِرْ) .

وقوله : في حديث الطفيل : (هل لك في حصن حصين ومنعة) كذا رويناه بالفتح هنا ، أى جماعة تمنعك من عداك ، جمع مانع ، قال الخليل : ويقال أيضاً : منعة بالإسكان ، أى حال / تمنعك أو فى تمنع على من رامك ، أو قوم عندهم منعة لك من عداك . وذكر أبو حاتم فيه الفتح قال : والعامّة تسكن النون ومنهم من يكسر الميم . قال وذلك غلط .

قوله : " فكان فيه حتفه) : الحتف : الموت ، لم يشتق منه فعل (١) .

وقوله : " في الذين اجتوتوا المدينة) ، [قال الإمام] (٢) قال أبو عبيد : اجتوتُ البلاد إذا كرهتها ، وإن كانت موافقةً لك في بدنك ، واستوبلتها إذا أحببتها ، وإن لم توافقك في بدنك (٣) . قال الإمام : ومنه قول ابن لويد :

(١) جاءت في الأصل مشكولة هكذا (فُغَلَ) .

(٢) لم ترد في نسخ المعلم التي توفرت لى ، وأغلب الظن أنها من تصرف النساخ ، وذلك لمجئ ذكر الإمام بعيدها بقليل .

(٣) عبارة أبي عبيد هي : قال أبو زيد : يقال : اجتوتُ البلاد إذا كرهتها ، وإن كانت موافقةً لك في بدنك ، ويقال : استوبلتها إذا لم توافقك في بدنك وإن كنت محباً لها . غريب الحديث ١ / ١٧٤ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ قَاتِلَ نَفْسِهِ لَا يَكْفِرُ ٤٠٣ فى كل يوم منزلٌ مُسْتَوْبَلٌ يَشْتَفُ مَاءً مَهْجَتِي أَوْجُتُوا!

قال القاضي : أصل الاجتواء [(١) : استوبال (٢) المكان وكراهة المقام به لضر يلحق ، وأصله من الجوى ، داء يُصِيبُ الجوف . قاله الخطاين .

وقوله : (فأخذ مشاقص) ، قال الإمام : المشقص أصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض .

وقوله : " فتقطع بها براجمه " ، قال أبو عبيد في الغريب المصنف : الرواجبُ والبراجم جميعاً مفاصل الأصابع كلها ، وقال أبو مالك الأعرابي في كتاب خلق الإنسان : الرواجب رؤوس العظام في ظهر الكف والبراجم المفاصل التي تحتها . قال القاضي : قال الخليل : المشقص سهم فيه مصل عريض (٣) ، وغيره يقول : الطويل ليس بالعريض كما تقدم .

وإنما العريض المعبل (٤) وقطع هذا بها البراجم يشهد لعرضها ، إذ لا يتأتى الذبح والقطع إلا بالعريض .

وقال الداودي : هو السكين ولم يقل شيئاً .

وقوله : (فَشَخَبَتْ يَدَاهُ " : أى سال دهما .

قال ابن دريد : كل شيء سال فقد شخب ، والشخب - بالضم والفتح - لما خرج من الضرع من اللين ، وكأنه الدفعة منه ، وكذلك قالوا في المثل : شخب في الأرض وشخب في الإناء .

وكانه سمي بذلك من صوت وقعته في الإناء .

أ ، و (٥) فى هذا الحديث غفران الله تعالى لهذا قتله نفسه ، ١ و ، (٦) فيه دليل لأهل السخة على غفران الذنوب لمن شأ الله تعالى

(٧) ، وشرح للأحاديث قبله الموهوم ظاهرها التخلُّج وتأييد الوعيد على قاتل نفسه ، وردُّ على الخوارج والمعتزلة ، وفيه مؤاخذته بذنبه ومعاقبته ، وهو رد على المرجئة .

(١) سقط مثاق - (٢) في الـ"صل : امتيالي .

(٣) ومنه حديث أحمد في المسند عن ابن عباس أن معاوية أخبره أنه رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قَصَرَ من شعره بم.قص " ٩٥ / ٤ .

(٤) وجمعها : معابل .

غريب الحديث لـ"بي عيد ٢ / ٢٥٧ .

(٥) ساقطة مثا الأصل .

(٦) ساقطة ملأت .

(٧) قال الأبى : لا يقال : كيف يحتج به لجواز المغفرة وهو قد عوقب في يده ، لابن عدم العفو عند القائل به موجب لدخول النار .

وهذا لم يدخلها ١ / ٢٥ .

٤٠٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي الرِّيحِ الَّتِي تَكُونُ قَرَبَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... إلخ

٢٠٥٠ (50) باب في الرِّيحِ الَّتِي تَكُونُ قَرَبَ الْقِيَامَةِ 111 ، تَقْبُضُ مِنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ

٢٠٥١ (51) باب الْحَثُّ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِالْأَعْمَالِ قَبْلَ تَظَاهِرِ الْفِتَنِ

٢٠٥٢ (52) باب مَخَافَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ

(٥٠) باب فِي الرِّيحِ الَّتِي تَكُونُ قَرَبَ الْقِيَامَةِ ١١١ ،

تَقْبُضُ مِنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ

١٨٥ - (١١٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ عُلَيْمَةَ الْفَرَوِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ ، أَلْيَنَ مِنَ الْحَرِيرِ ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ - قَالَ أَبُو عُلَيْمَةَ : مِثْقَالُ حَبَّةٍ .

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : مِثْقَالُ فَرَّةٍ - مِنْ إِيْمَالٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ) .

وقوله : (إن الله يبعث ريحاً من اليمن ٠٠٠) الحديث ، هو بمعنى الحديث الآخر :

ألا تقوم الساعة على أحدٍ يقول الله) ، ولا إله إلا الله) وسيأتى الكلام عليه (١) .

وقال في سنده : ثنا صفوان بن سليم عن عبد الله بن سلمان ، عن أبيه ، كذا في الرواية عندنا .

قال البخاري في باب عبيد الله : عبيد الله بن سلمان الأغر المدني مولى جُهينة وهو ابن أبي عبد الله ، وقيل : أصلهم من أصبهان عن أبيه ، روى عنه مالك وابن عجلان وسليمان بن بلال .

قال : ويقال عبد الله (٢) .

وقال في باب عبد الله : عبد الله بن سلمان أخو عبيد الله

ابن سلمان الأغر المدني مولى جُهينة ، وذكر له هذا الحديث من رواية صفوان بن سليم عنه كما ذكره مسلم (٣) .

ونقل الجياني بعد نقله بعض كلام البخاري الذي ذكرناه ، وزاد : وعبيد الله أصح ، ولم يكن هذا عندنا في تاريخ البخاري ولا في أصل شيخنا الشهيد - رحمه الله .

- (١) سيأتي برقم (٢٣٤ / ٤٨ / ١) .
- (٢) التاريخ الكبير ٣ / ١ / ٣٨٤ ، إلا ان لفظه فيه (المديني) .
- (٣) السابق ٣ / ١ / ١٠٩ .
- كتاب الإيمان / باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن ٤٠٥
- (٥١) باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن
- ١٨٦ - (١١٨) حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر ، جميعاً عن إسماعيل بن جعفر .
- قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (ب)
- ال رُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيَمْسِي كَافِرًا ، أَوْ يَمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا ، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا) .
- وقوله : (بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم ...
- (الحديث ، بيق المعنى
- كله (١) .
- وفائدة المبادرة بالعمل إيمانه قبل شغل البال والحشد بالفتن ، وقطعها عن العمل .
- (١) ومن معناه : ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (الرجل وهو يعظه : (اغتتم نعمتا قبل خمس ، شبابك قبل هرمك ، وصححك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك) .
- قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .
- ووافقه الذهبي ٤ / ٣٠٦ .
- وفي قوله كله : (يبيع دینه بعرض من الدنيا " قال القرطبي .
- " ومقصود هذا الحديث الأمر بالتصك بالدين ، والتشدد فيه عند الفقه ، والتحذير من الفقه ، ومن الإقبال على الدنيا ومطامعها) .
- المفهم ١ / ٣١١ .
- ٤٠٦
- كتاب الإيمان / باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله
- (٥٢) باب مخافة المومن أن يحبط عمله
- ١٨٧ - (١١٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا حماد
- ابن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ، أنه قال : لما نزلت هذه الآية : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ } إلى آخر الآية (١) ، جلس ثابت بن قيس في بيته وقال : أنا من أهل النار .
- وَأَحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
- فَسَأَلَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) سَعْدَ ابْنَ مُعَاذٍ فَقَالَ .
- " يَا أَبَا عَمْرٍو ، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ ؟ أَشَتَكِي ؟ لِمَا قَالَ سَعْدٌ : إِنَّهُ لَجَارِي ، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى .
- قَالَ : فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ ثَابِتٌ : أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مِنْ أَرْفَعَكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ " .
- ١٨٨ - (...) وحدثنا قطن بن نسير ، حدثنا جعفر بن سليمان ، حد - ثنا ثابت ، عن

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ خَطِيبَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .
بَنَحُوا حَدِيثَ حَمَّادٍ .

وَلَيْسَ فِي حَلِيلِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ
وَحَدَّثَهُ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيِّ ، حَدَّثَهُ شَا حَنَّانٌ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : {
لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ} وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ .
(...) وَحَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْأَسَدِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ :
لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

وَاقْتَصَصَ الْحَدِيثَ .
وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ .

وَزَادَ : فَكُنَّا نَزَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

وَذَكَرَ حَدِيثَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ وَخَوْفَهُ حِينَ نَزَلَتْ : { لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ } الْآيَةَ .

كَانَ [ثَابِتٌ] (٢) خَطِيبَ الْأَنْصَارِ جَهِيرَ الصَّوْتِ وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ ، فَلِذَلِكَ

(١) ١ لِحَجَرَاتٍ : ٢ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَخَافَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ
٤٠٧

اشْتَدَّ حَذَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ ، حَتَّى سَكَنَ الْخَجِي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَوْعَهُ ، وَامَنَّ خَوْفَهُ (١) .

وَقَدْ قِيلَ : إِنْ بِسَبَبِهِ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَلِهَذَا رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا لَا يَكْلُمَانِهِ

أَبْعَدَ [٢] إِلَّا كَأَنَّهُ السَّرَّارُ (٣) ، وَقَدْ قِيلَ : بِسَبَبِهِمَا نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي مُحَاوَرَةٍ جَرَتْ بَيْنَهُمَا بَيْنَ يَدَيْ الْخَجِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

وَاخْتِلَافٍ ارْتَفَعَتْ فِيهِ أَصْوَاتُهُمَا (٤) ، وَقِيلَ : نَوَلَتْ فِي وَفْدٍ

(١)

(٣)

(٤)

وَثَابِتُ بْنُ قَيْلِ بْنِ شَفَّاسِ بْنِ زَهْرٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْي ، الْأَنْصَارِيُّ ، الزَّرْتَجَا ، خَعْلِيْبُ آلِ النَّصَارِ ، كَانَ مِنْ نَجَبَاءِ الصَّحَابَةِ -

رَضْرَأَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - كَانَ جَهِيرَ الْخَلْقِ ثَابِتٌ خَبِيثًا سَابِ الْيَغَا ، وَهُوَ الَّذِي خُطِبَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

عِنْدَ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ فَقَالَ : نَمْتَلِثُ مِمَّا مِنْهُ أَنْتُمْ ، أَوْ لَا تَمَّا ، فَمَا لَنَا ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " الْجَنَّةُ " .

فَقَالُوا : رَحِمْنَا .

الْحَاكِمُ فِي الْمْتَدْرِكِ ٣ / ١ ؟ !! ، وَصَحْنُ ! .

، وَوَأَفْقَلَا الذَّمِّي .

فَقَدْ أَخْرَجَ مَالِكٌ وَالْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي مَرْثٍ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْلِ قَالَ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ كُونَ قَدْ هَلَكْتُ ، يَنْهَانَا اللَّهُ أَنْ نَحْبُ أَنْ نَحْمَدَ بِمَا لَا نَلِي لَ ، وَأَجِبْنِي أَحْمَدَ الْحَمْدَ ، وَيَنْهَانَا اللَّهُ عَنْ

الْخُلْيَاءِ ، دَانِي أَمْرًا أَحِبَّ الْجَمَالَ ؟ وَنَهَانَا اللَّهُ أَنْ نَرْفَعُ أَمْحُ وَإِتْمَا فَوْقَ صَوْتِكَ ، وَأَنَا رَجُلٌ رَفِيعُ الصَّوْتِ ، فَقَالَ : (يَا ثَابِتُ ، أَمَامَ قَمَا

أَنْ تَعِيشَ حَمِيدًا !) ، "تَقْتُلُ شَهِيدًا" ، وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ ثَابِتًا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمْتَدْرِكِ ٣ / ٢٣٤ وَقَالَ : حَسَنٌ - سَتَ عَنْ شَرَطِ الْبَنَاءِ وَلَمْ

يُخْرِجَاهُ بِهَذَا السِّيَاقِ وَوَأَفْقَهُ الذَّهَبِيُّ .

قُلْتُ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الشَّمْعَيْنِ ! وَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ أَبِيهِ .

وغاية أمر الحديث أنه مرسل ، إلسافي قوى .
فتح ٦ / ٦٢١ .
من ت .

أخرج البزار بإسناده عن حصين بن عمر عن مخارق عز طارؤ بن ثي د .
لا عن أبي بكر تال : لما نزلت هذه الآية : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْوَا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ } إضء .
! أ - ؟ ش ٢ [قلت : يا رسول الله ، والله لا أكلهك إلا كأخى الرار .
كف الأستار عن ، وأند إير ٣ / ٩ ، : -

قال البزار : لا نعلمه يروى متصلا إلا عن أبي بكر ، وخصين حدث بأحاديث لم يتأسى عليها ، ومخارق مشهور ، ومن عداه أجلاء .
وقال الهيثمي : حصين متر ، ك ، وقد وثقه العجلي ، وبقية رجاله رجال الصحيح ٧ / ١٠٨ والرار : هو صاحب السراو .
فقد أخرج البخاري عن ابن أبي مليكة قال : كاد لخيران ثن يهلث ! ، أبو بكر وعمر - وض الله عنهما - رفعا أصواتهما عند النبي (صلى الله عليه وسلم) حين قدم عليه ركبُ بني تميم ، فأثمأش أحدهما بالأقرع بن حابي أخى بني مجاشع ، وأشار الآخر برجل آخر ، فقال أبو بكر لعمر : ما أردت إلا خلافي .
قال : ما أردت خلانك .

فارتفعت أصواتهما نص ذلك ، نأزل الذ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَلْفُتُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ لَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ } .

قال ابن ال ، يير : فما كان عمه يسمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد هذه الآية حتى يستفهمه .
وعن عبد الله بن الزبير : أنه قدم ركب من بني تميم على النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال أبو صكر : أمر القعقاع بن معبد ، وقال عمر : بل أفر الأقرع بن حابي .

فقال أبو بكر : ما أرثت إلا خلافي ، فقال عمر : ما أردتُ خلافاً فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما فنزلت في ذلك الآية .
كالتفسير ، بعورة الحجرات ٦ / ١٧١ ، =
٤٠٨ [قيس] (١) تميم وقيل في غيرهم .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَخَافَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ
= ١٧٢ وفي ذكر سعد بن معاذ في الباب الأول ، وعدم ذكره في بقيتها قال الحافظ ابن كثير " الصحيح أن حال نزول هذه الآية لم يكن سعد بن معاذ موجودا ؛ لأنه كان قد مات بعد بني قريظة بأيام قلائل سنة خمس ، وهذه الآية نزلت في وفد بني تميم ، والوفود إنما تواتروا في سنة تع من الهجرة ، والله اعلم) تفسير القرآء العظيم ٧ / ٣٤٧ .
فرواية حماد على ذلك معللة .
(١) من ت .

٢٠٥٣ (53) باب هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية ؟

٢٠٥٤ (54) باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج

كُتَابُ الْإِيمَانِ / باب هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية ؟
٤٠٩

(٥٣) باب هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية ؟

١٨٩ - (١٢٠) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، عن منصور ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، قال : قال أناس لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) : يارسول الله ، أتؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ تال : " أَمَا مِنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الْإِسْلَامِ أَفَلَا يُؤَاخِذُ بِهَا ،

وَمَنْ أَسَاءَ أَخَذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ .

١٩٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، وَوَكَيْعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو

بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْوَاعُ مَا

عَمَلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ : " مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَلَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخَذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ " .

١٩١ - (...) حَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

وقول الصحابة (١) لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أنؤاخِذُ بما عملنا في الجاهلية ؟) فقال : (أما

من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخِذ به ، و[أما] (٢) من أساء أخذاً بما عمل [(٣) في الجاهلية والإسلام] ، قال الإمام : قال بعض الشيوخ : معنى الإساءة هنا : الكفر ، فإذا ارتد عن الإيمان أخذ بالاءول والآخر .

قال القاضي : ومعنى قوله : (أفأ من أحسن في الإسلام فلا يؤاخِذ به) : أى أحسن بإسلامه ، لأنه (٤) يُجُث ما قبله ، أو أحسن في إجابته إلى الإسلام ، أو في الاستقامة عليه دون تبديل ولا تغيير .

(١) ! المعلم : السائل .

(٢) من قأ .

(٣) في المعلم : بعمله .

والأظهر في السائل - كما ذكر ال الهى - أنه حديث عهد بالإسلام ؛ لأد جب الإسلام ما قبله كان من معالم الدين التى لا تجهل .

ورجال أسانيد هذا الباب الثلاثة كلهم كوفيون ، وعبد الله هو ابن مسعود .

إكمال ١ / ٢٢٨ .

(٤) أى الإسلام .

والقاضى يشير بذلك إلى ما جاء فى الحديث والباب التالى وما أخرجه فى المسند ٤ / ١٩٩ .

٣٢ / ١

٤١٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ كَوْنِ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ ...

إلخ

(٥٤) باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج

١٩٢ - (١٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصٍ ! - وَالْفَقْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -

حَدَّثَنَا الضَّعَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ ابْنِ شُمَّاسَةَ الْمَهْرِيِّ ، قَالَ : حَضَرْنَا عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ فِي دِمَاقَةَ الْمَوْتِ .

فَبَكَى طَوِيلًا وَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الْجِدَارِ ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ : يَا أَبَتَاهُ ، أَمَا بَشَّرَكَ رَيْمُ! وَلُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِكَذَا ؟ أَمَا بَشَّرَكَ رَيْمُ! وَلُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِكَذَا ؟ قَالَ : فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَقَالَ : إِنْ أَفْضَلَ مَا نَعِدُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَيْمُ! وَلُ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقٍ ثَلَاثَ ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بُنْضًا لِرَيْمِ! وَلُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنِّي ، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ لَكَ إِنْ قَدْ اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ فَقَتَلْتُهُ ، فَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَالِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقُلْتُ : ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأَبَايَعَكَ : فَبَسَطَ يَمِينَهُ .

قَالَ : فَقَبَضْتُ يَدِي .

قَالَ : (مَا لَكَ يَا عَمْرُو ؟) قَالَ : قُلْتُ : أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ .

قَالَ : " تَشْتَرِطُ بِمَاذَا ؟ " قَالَتْ : أَنْ يُغْفَرَ لِي .

قَالَ : (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْلِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا ؟ وَأَنَّ

وقول عمرو بن العاص : (إني قد كنت على أطباق ثلاث) : أي منازل وأحوال ؛ ولهذا جاء بثلاث التي تكون للبوئث والطبق مذكر لكنه أنثى على المعنى .

قال الله تعالى : { لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ } (١) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الإسلام يجب ما قبله ، والهجرة تهدم ما قبلها) وذكر في الحج مثله

أي من أعمال الشرك ، إذ عنها طلب عمرو الغفران ، ثم من مقتضى عموم اللفظ يأتي على الذنوب ، لا سيما مع ذكره الحج ، فقد يكون ذكره الهجرة كناية عن الإسلام / فيجب (٢) ما قبله من الكفر واعماله ، وهي مسألة عمرو ، وذكر الحج ليعلمه أيضا أن : { الْحَسَنَاتِ يُنْزِلُ بِنِ السَّيِّئَاتِ } (٣) كما قال تعالى .

(١) ١ لَأَنَّمَقَاتُ : ١٩ .

(٢) في الأصل : جَبَّ .

(٣) هود ؟ ١١٥ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ كَوْنِ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ ... إلخ

١١١
الحجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ؟ لَا وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ ، وَمَا كُنْتُ أَطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ ، لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ ، وَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ وَلِينَا أَشْيَاءَ مَا أَدْرِي مَا حَالِي فِيهَا ، فَإِذَا أَنَا مِتُّ ، فَلَا تَصْحَبُنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ ، فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي

وقوله : (إِذَا مِتُّ فَلَا تَصْحَبُنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ) امتثال لنبيه (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك في حديث

أبي هريرة : (وَلَا تُبْعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ) (١) ، وقد تقدم مغ الشرع من النياحة وفها ، وكره أهل العلم اتباع الميت بالنار . وأوصت أسماء بنت أبي بكر ألا تُتَّبَعُ به جنازتها .

قال ابن حبيب : تفاؤلا من خوف النار والمصير إليها ، وأن يكون آخر ما يصحبه من الدنيا النار .

وقال غيره : يحتمل أن هذا كان من فعل الجاهلية فشرعت مخالفتهم ، ويحتمل أنه كان فعل على وجه الظهور والتعالى فُنِعَ لذلك .

وقوله : (فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَشُنُّوا عَلَى التُّرَابِ) بالسين والشن معاً ، وهو الصبُّ ، وقيل : بالمهملة الصبُّ في سهولة ، وبالمعجمة التفريق . وهذه سنة في صب التراب على الميت في القبر (٢) ، وكره مالك في العتبية الترصيص (٣) على القبر بالحجارة والطين والطين والطوب .

(١) جزء حديث أخرجه أبو داود في السنن ، وأحمد في المند ، وابن أبي شيبة في المصنف - أبو داود ، كالجناز ، بنى النار يتبع بها الميت ٢ / ١٨١ ، وأحمد ٢ / ٤٢٧ ، ٥٣٢ ، وابن أبي شيبة ٣ / ٢٧٢ جميعاً عن أبي هريرة ، غير أنه في المصنف من كلام أبي

هريرة وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : " الْإِسْلَامُ يَحْثُ مَا قَبْلَهُ ثَا لَجَتْ هُنَا بِمَعْنَى الْهَدْمِ ، اسْتِعَارَةً لِعَدَمِ الْمَوَازِنَةِ .

والأمور التي يهدمها الإسلام قبله هي حقوق الله تعالى وحقوق البشر ، فلا يقتصص ممن أسلم ، ولا يضمن ما استهلك لمسلم ، واختلف

فيما أسلم وهو بيده من ذلك ، فقال مالك : يبقى له ، لهذا الحديث ، ولأن لهم شبهة الملك ، لقوله تعالى : { فَلَا تُعْجِبْكَ

أَمْوَالُهُمْ ! أَلَا التَّوْبَةُ : ٥٥] وقال الثاقي : يردُّ إلى ربه ، لأنه كالغاصب ، ويلزمه أن يضمن ما استهلك .

واتفاقوا على نزع ما أسلم عليه من أسرى المسلمين ؛ لأن الحر لا يملك .

هذا في الحربى ، وأما الذمى

فلا يسقط إسلامه ما وجب عليه من دم ، أو مال ، أو غيرهما ؛ لابن حكم الإسلام جار عليه .
(٢) لم يرد في هذا غير وصية عمرو هذه ، وكايتها أنه مذهب صحابي .

(٣) الترصيص : هو إحكام البناء وطلاؤه ، وفي العتبية أيضاً كما نقل الأبي .
ولا أكره بناء المخذ باللين .
إكمال ١ / ٢٣١ .

٤١٢
كتاب الإيمان / باب كون الإسلام يهدم ما قبله ... إلخ

فَشَنُوا عَلَى التُّرَابِ شَنًّا ، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِى قَدْرَ مَا تُتَحَرَّ جُزُوزُ يُقْسَمُ لِحَمَّهَا ، حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ ، وَأَنْظِرْ مَاذَا أَرَا جَعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّى .
١٩٣ - (١٢٢) حَدَّثَنِى مُحَمَّدُ بْنُ حَاتٍ ! بَنِ مَيْمُودُطَ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ ! يَنَارَ - وَاللَّفْظُ لِإِبْرَاهِيمَ - قَا لَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى يَعْلَى ابْنُ مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ نَائِثًا مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ قَتَلُوا فَكَثُرُوا ، وَزَنَوْا فَكَثُرُوا ، ثُمَّ اتَّوَا مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالُوا : إِنَّ الَّذِى تَقُولُ وَتَدْعُو لِحَسَنٍ ، وَلَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لَمَّا عَمَلْنَا كَفَّارَةً ! فَزَلَّ : { وَالَّذِينَ لَا يَدْشُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَوَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا } (١) وَنَزَلَ : { يَا عِبَادِى الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ } (٢) .

وقوله : (ثم أقيموا على قبرى قدر ما تُتَحَرَّ جزور) : الجزور : بفتح الجيم من الإبل والجزرة من غيرها ، وفي كتاب العين : الجزرة من الضأن والمعز خاصة .

وفي هذا الحديث حجة لفتنة القبر ، وأن الميت تصرف روحه إليه إذا أدخل قبره لسؤال الملك وفنتهما ، أنه يعلم حينئذ ويسمع (٣) .
ولا يعترض على هذا بقوله [تعالى] : (٤) { إِيَّاكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى } (٥) : الآية ، للاخلاف فى معناها واحتمال تأويلها (٦) ؛ ولأنه قد يكن المراد بها فى وقت غير هذا لما وردت به الآثار الصحاح (٧) من فتنة القبر وسؤال الملكين .
ولا ينافى هذا السماع .
وسأأتى الكلام عليه بعد هذا .

وفي حديث عمرو معرفة حال الصحابة فى توقير النبي (صلى الله عليه وسلم) وتعظيمه ، كما أمر الله

٢٠٥٥ (55) باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

به المؤمنين فقال : { وَتَعْرِىُوهُ وَتُؤْفِرُوهُ } (٨)

وفي قول ابنه له : (يا أبتاه ، أما بشرك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

(سنة فى ترجى المحتضر وأن يذكر له عند احتضاره خير عمله ، وتذكر له سعة رحمة الله ، وتبلى عليه

(١) الفرقان : كد .

(٢) الزمر : ٣ كا .

(٣) كان حجة لأنه لا يقوله إلا بموقيف .

(٤) من ت .

(٥) النمل : ٨١ .

يلا) فقد قيل فيها : إياك لا تسمعهم شيئاً ينفعهم ، فكذلك هؤلاء على قلوبهم عاوة ، وفى آذانهم وقراً الكفر .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٢١٩ .

(٧) فى ق : الصحيحة .

(مأ الفتح : ٩ .

كتاب الإيمان / باب كون الإسلام يهدم ما قبله ...

إلخ

آيات الرجاء واحاديث العفو ، حتى يغلب عليه عند الموت الرجاء ويموت عليه (١) .

٤١٣

(١) لأن الرجاء يوجب محبة الله تعالى التي هي غاية السعائق ، ومن أحب لقاء الله أحث الله لقاءه ، كما سيأتي .

إكمال ١ / ٢٢٩ .

وفي قول عمرو في الحديث : (ابسط يمينك فلا يبعك " اللام في لأبيك يصح أن تكون للامر فتجزم العين ، أو للعلة فتنصب ، والبأ في : (لثرا بماذا) إما أن تكون زائدة ، فتكون ما مفعول لثرا ! ، وصح ذلك ؛ لا "ن الاشفهام إذا قصد به الاستثبات صح أن يعمل فيه ما قبله ، أو يضمن لثرا ! معنى تحتاج .

الابق .

وبقي حديث ابن عباس ، لم يرد فيه كلام لم مام ولا للقاضي : قال النووي : (مراد مسلم منه أن القرآن العزيز جاء بما جاءت به الشة من كون الإسلام يهدم ما قبله ثا .

نوى ١ / ٣٢٦ .

٤١٤

كتاب الإيمان / باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

(٥٥) باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

١٩٤ - (١٢٣) حدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ،

عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير ، أن حكيم بن حزام أخبره ؛ أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) : رأيت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية ، هل لي فيها من شيء ؟ فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أسلمت على ما أسلفت من خير لما .

والتحنت : التبع .

١٩٥ - (...) وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد - قال الحلواني : حد - ننا ، وقال عبد : حدثني - يعقوب - وفو ابن إبراهيم بن سعد - حدثنا أبي ، عن صالح ، عن

وقول حكيم بن حزام (١) : (أرأيت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية ...

(الحديث ، قال الإمام .

تحنت الرجل إذا فعل فعلا خرج به عن الحنث ، والحنث الذنب ، وكذلك تأثم إذا ألقى عن نفسه الإثم ، ومثله تخرج وتحوب إذا فعل فعلا خرج به من الحرج والحب ، وفلان يتهجد إذا كان يخرج من المجد ، ويتنجس إذا فعل فعلا يخرج به من النجاسة ، وامرأة قدور إذا كانت تتجنب الأقدار ، ودابة ريض إذا لم ترض .

هذا كله عن الثعالبي إلا تأثم فإنه عن الهروي .

وأنشد غيرهما :

تجثبت إتيان الحبيب تأثما ألا إن هجران (٢) الحبيب هو الإثم

قال القاضي : فسر مسلم التحنت التبع ، وما فسره به مسلم قد فسره أبو إسحق الحرابي قال : يقول : أدين وأتبع ، وذكر نحوه عن ابن إسحق .

(١) هو ابن خويلد بن اسد بن عبد العزى ، أسلم يوم الفتح ، وحسن إسلامه ، وغزا حنيناً ، والطائف ، وكان من أشرف قريش ، وعقلائها ، ونبلائها ، وكانت خديجة - رضى الله عنها - عمته ، وكان الزبير ابن عقه .

قال البخارى فى تاريخه : عاش ستين سنة فى الجاهلية ، وستين فى الإسلام ٣ / ١١ ، وقال الذهبى : لم يعيش فى الإسلام إلا بضعة وأربعين سنة - سير ٣ / ٤٥ ، وقد ولد - رضى الله عنه - فما الكعبة ، وهى فضيلة لم تنتفك لغيره .
كليل .

إنه دخل عليه عند الموت وهو يقول : لا اله إلا الله ، قد كنت أخطأك ، وأنا اليوم أرجوك .
جمهرة نسب قريش ٣٧٧ .

(٢) فى ق : إتيان ، وقد غرف البيت عند الأبى إلى : تجنب إتيان الخبيث -
كتاب الإيمان / باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

٤١٥
ابن شهاب ، قال : أخبرنى عروة بن الزبير ، أن حكيماً بن حزام أخبره ، أنه قال لرسول الله عليه : أى رسول الله ، أرايت أموراً كنت أتحنت بها فى الجاهلية ، من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم ، أفيها أجر ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
(أسلمت على ما أسلفتم خيراً .

(...) حدثنا إسحق بن إبراهيم وبه حميد .

قالا : !خبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، بهذا الإسناد .
ح ،

حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو معاوية ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن حثمي بن - س ام ، قال : قلت : يارسول الله ، أشيا كنت أفعُلها فى الجاهلية - قال هشامو : يعنى أتبرر بها - فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أسلمت على ما أسلفت لك من الخير) قلت : فوالله لا أدع شيئاً صنعتُه فى الجاهلية إلا فعلت فى الإسلام مثله .

١٩٦ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن حكيماً بن حزام أعتق فى الجاهلية مائة رقبة ، وحمل على مائة بعير ثم أعتق فى الإسلام مائة رقبة ، وحمل على مائة بعير ، ثم أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) فذكر نحو حديثهم .

وقوله : (أسلمت على ما سلف لك) [١] من خير " ، قال الإمام : ظاهره خلاف

ما تقتضى (٢) الأصول ؛ لابن الكافر لا يصح منه التقرب فيكون مثاباً على طاعته ويصح أن يكون مطيعاً غير متقرب كنظره فى الإيمان ، فإنه مطجع فيه من حيث كان موافقاً للأمر ، والطاعة عندنا موافقة ال امر ، ولكنه لا يكون متقرباً ؛ لا"ن من شرط المتقرب أن يكون [٣] عارفاً بالمتقرب إليه ، وهو فى حيها نظره لم يحصل له العلم بالله تعالى بعد ، فإذا تقرر هذا علم أن الحديث متأول ، وهو يحمل وجوهاً :

أخذا : أن يكون المعنى : إنك اكتسبت طبعاً جميلاً ، وأنت تنتفع بتلك الطباع (٤)

فى الإسلام ، وتكون تلك العالة تمهيداً لك ومعونة على فعل الخير والطاعات .

والثانى : ال يكودط المعنى : إنك اكتسبت بذلك ثناءً جميلاً ، فهو باق عليك فى الإسلام .

(١) فى ت : ما أسلفت .

(كما) من المعلم .

(٢) فى ت : تقضيه .

(٤) في المعلم : بذلك الطبع .

٤١٦

كتاب الإيمان / باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

والثالث : أنه لا يبعد أن يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال الجميلة ، وقد قالوا في الكافر : [إنه] (١) إذا كان يفعل الخير فإنه يُخَفَّف عنه به ، فلا يبعد أن يزداد هذا في الأجور . قال القاضي : وقيل : معناه : ببركة ما سبق لك من خير هداك الله إلى الإسلام ، أى سبق لك عند الله من الخير ما حملك على فعله في جاهليتك وعلى خاتمة الإسلام لك ، وأن من ظهر منه خير في مبتدئه فهو دليل على سعادة أخره وحسن عاقبته .

وقال الحربى : معناه : ما تقدم لك من خير عملته فهو لك ، كما تقول : أسلمت (٢)

على ألف درهم ، أى على أن اعطاها .

(١) من المعلم .

(٢) في جميع النسخ : استلمت ، والمثبت من إكمال الإكمال ، إلا أنه نقل العبارة هكذا : كما يقال : أسلمت ، على الف أحرزتها وهى بيدى ١ / ٢٣٢ .

وقال ابن بطلال - فيما ذكره النووى - إلى أن الحديث على ظاهره ، وأنه إذا أسلم الكافر ومات على

الإسلام يثاب على ما فعله من الخير في حال الكفر ، واستدلوا بحديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله تعالى له كل حسنة زلفها ، ومحا عنه كل سيئة زلفها ، وكان عمله يعد الحسنات بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها ، إلا أن يتجاوز الله سبحانه وتعالى) .

قال النووى : (ذكره الدارقطنى فى غريب حديث مالك ، ورواه عنه من تسع طرق ، وثبت فيها كلها أن الكافر إذا حسن إسلامه يكتب له فى الإسلام كل حنة عملها فى الرك .

قال النووى : قال ابن بطلال رحمه الله تعالى بعد ذكره الحديث : والله تعالى أن يتفضل على عباده بما يشاء ، لا اعتراض لاءحد عليه) .

نووى ١ / ٣٢٧ .

قال الألبى : والحديث نص فى القضجة ، وتصح نية التقرب من الكافر ، وما عللوا به من الجهل إن

عنوا به أنه يجهل مطلقاً مغ ، لأنه لا ينكر الصانع ، وإن عنوا به أنه يجمله من وجه فهو استدلال بحل النغ ، لا "ن محل النغ : الجاهل بالله من وجه هل يصح منه نية التقرب أم لا ؟ ثم الذى يقضى بصحة النية منه اتفاقهم على التخفيف ، لأنه لولا صحة النية لم يصح التخفيف ، وقول الفقهاء : لا يعتد بعمل الكافر ، معناه فى أحكام الدنيا ، ولا يمتنع أن يثاب الناظر فى دليل الإيمان إذا اهتدى للحق ، أو يفرق بأن الناظر لم ينو التقرب والكفر نواه) .

قال : (وأيضاً فالقياس يقتضيه ، فإن الإسلام إذا جب السيئات صحح الحسنات ، د اثابة الكافر بتخفيف العذاب لا تمتنع ، د ثما الممتنع إثابته بالخروج من النار " .

إكمال ١ / ٢٣٣ .

٢٠٥٦ (56) باب صدق الإيمان وإخلاصه

قلت : قد يعتد ببعض أفعال الكفار فى أحكام الدنيا ، فقد قال الفقهاء : إنه إذا وجب على الكافر كفارة ظهار أو غيرها فكفر فى حال كفره أجزأه ذلك ، د إذا أسلم لم تجب عليه إعادتها .

واختلف أصحاب الثافى - رحمه الله - فيما إذا أجنب واغتسل فى حال كفره ثم أسلم ، هل تجب عليه إعادة الغسل أم لا ؟ .

قال النووي .

دا وبالغ بعض أصحابنا فقال : يصح من كل كافر كل طهارة من في ووضو وتيمم ،
! هذا اشلم صلى بها ، والله أعلم " .

نوى ١ / ٣٢٨ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ صَدَقَ الْإِيمَانُ وَإِخْلَاصُهُ

٤١٧

(٥٦) باب صدق الإيمان وإخلاصه

١٩٧ - (١٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : { الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ } (١) شَقَّ فَلَكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَالُوا : أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ : { يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ } (٢)

١٩٨ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ .

قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا اثْو كُرَيْبٌ .

أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ ! : حَدَّثَنِيهِ أَوَّلًا أَبِي ، عَنْ اثْنَانِ بْنِ تَغْلِبَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ

وقول الصحابة لما نزلت : { الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ } : (وأيُّنَا لم يظلم نفسه " ، قال الإمام : أ هذا [(٣) يدل بظاهره عند بعض أهل الأصول على أنهم كانوا يقولون بالعيوم ؛ لأن الظلم عندهم يعم الكفر وغيره ، فلهذا أشفقوا (٤) ، وفيه أ ايضاً [(٥) تأخير البجنان إلى وقت الحاجة .

قال القاصي : الظلم في كلام العرب وضع الشيء في غير موضعه ، ثم استعمل في

كل عنف ، فحين كفر بالله وحده اتاتاه وعبد غيره فقد عدل عن الحق ، وتعسف في فعله ، ووضع عبادته غير موضعها ، وكذلك في غير ذلك من الأشياء ، ومنه قولهم : ظلمت السقاء ، إذا تلقيته (٦) قبل إخراج زبدته ، وظلمت الأرض إذا حفرت غير موضع الحفر ، وقولهم : لزموا (٧) الطريق فلم يظلموه ، أى : لم يعدلوا عنه إلى غير طريق ، فإطلاقه

(١) الأنعام ٨٢ .

(٢) لقمان : ١٣ .

(٣) من ت .

(٤) العام عند الاكصول ! حو : اللفظ المستغرق لجميع ما يصبح له ، أو حو الداؤ على مسميين معاً ، كما عرفه الامدى ٢ / ١٨٢ .

وعرضه الغزالي بأنه - اللفظ الواحد من جهة واحدة على شيئين فصاعداً .

المستصفي (٥) من المعلم .

(٦) في الأصل : سفيته .

(٧) قيد قبلها في ت لفظة (إذا) ، ولا وجه لها هنا .

٣٢ / ب

٤١٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ صَدَقَ الْإِيمَانُ دَاخِلَا

على الكفر والشرك كثير كما في هاتن الآيتين .

وقيل ذلك في قوله تعالى : / { فَفَقَمَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ } (١) ، وقوله تعالى : { فَتَلَكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا } (٢) والمؤمن العاصي ظالم من حيث تعديه الأوامر والنواهي ووضعها غير موضعها ونقص إيمانهم بذلك ، وقد يقع الظلم بمعنى النقص ، وقد قيل ذلك في قوله سبحانه : { وَطَّ ظَلَمُونَنَا } الآية (٣) .

٢٠٥٧ (57) باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق

وهي قوله : { فَفَقَمَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ } وهو بمعنى الأول ، وليس يظهر لى في هذا الحديث حجة للعموم ، ومنه حمل بعض الصحابة الآية على ظلم الإنسان نفسه ، وكل ظلم أكمل (٤) تقدم ، بل أقول : إن طريقهم - رضى الله عنهم - فيه (٥) الطريقة المثلى والنظر الالولى من حملهم لفظ الظلم على أظهر معانيه وأكثر استعمالاته في محتملاته ، فإنه وإن كان ينطلق على الكفر وغيره لغةً وشرعاً ، فعُرف استعماله غالباً ، والأظهر من مفهومه إطلاقه في العسف والتعدت والعدول عن الحق في غير الكفر ، كما أن لفظ الكفر ينطلق على معان من حمد النعم والحمدوق وسرتها ، لكن مجرد إطلاقه وغالب شيوعه على ضد الإيمان ، فعلى هذا وقع فهم الصحابة أ رضى الله عنهم (٦) المراد بالظلم ، وتأويلهم الآية ! اشفاقهم من ذلك ، إذ أقد (٧) ورد دون قرينة ولا بيان يصرفه عن أظهر وجوهه إلى بعض محتملاته ، حتى بيئ لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) مراد ربه بما ذكر في الحديث .

وأما قوله : فيه تأخير البيان إلى وقت الحاجة فما (٨) يتوجه عندى في هذه القضية ؛ لاءنها ليست قضية تكليف عمل (٩) ، وإن كان فيها تكليف اعتقاد بتصدق الخبر عن المؤمن الأمن (١) ، واعتقاد التصديق بذلك يلزم لأول ورود ، فتى أهى (١١) الحاجة المؤخر لها البيان ؟ لكن لما أشفقوا منه بين لهم المراد به كتيبين سائر ما بين من المشكلات .

(١) (٦) ، (٩)

(١٠) (١١)

فاطر : ٣٢ .

(٢) ١ النمل : ٥٢ .

(٣) ١ البقرة : ٥٧ .

ساقطة من ت .

(٥) فى ت : هذه .

(٧) من ت .

(٨) فى ق : فلا .

قلت : لا مانع أن تكون الآية وردت مورد النهى فى صورة الخبر ، فتكون آية عملية من هذا الوجه ، فيصدق فى تأويلها قول الإمام .

(فى ت : من الأمن .

(ساقطة من الأصل .

وجاءت العبارة فى إكمال الإكمال هكذا : فتى هى الحاجة التى يؤخر اليان إليها ؟ ثم أجاب عنها بقوله : ظلم المخالفة يتنوع إلى كجائر

وصغائر لا تنحصر ، وإنما يثق عليهم حملة على ظلم المخالفة إذا عمم فى جميع صورها ، فأخذ العموم لازم ، سواء جعل من تعميم الجحض

فى نوعيه كما حكى الإمام ، او من تعميم النوع فى أفرائه كما فكر القاضى ١ / ٢٣٤ .

كتاب الإيمان / باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق

٤١٩

(٥٧) باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق

١٩٩ - (١٢٥) حدثنى محمد بن منهل الضير ، و ، مية بن بسطام العيشى - واللفظ لأمية - قال : حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح - وهو ابن القاسم - عن العلاء ، عن ائيه ، عن أبى هريرة ، قال : لما نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : { لله ما

فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ { (١) قال : فَأَشْتَدُّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرِّكَبِ ، فَقَالُوا : أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ، كُفْنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نَطِيقُ ، الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ وَالْجِهَادُ وَالصَّدَقَةُ ، وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَقوله في الحديث : لما أنزل على أفي (صلى الله عليه وسلم) : { وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ } الآية ،

أشتد ذلك على الصحابة .

الحديث .

إلى قوله : نسخها الله [(٢) ، فأنزل الله] (٣) : { لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } الآية (٤) ، قال الإمام : إشفافهم وقولهم : لا نطيقها يحتمل أن يكون اعتقدوا أنهم يؤخذون بما لا قدرة لهم على دفعه من الخواطر التي لا تكتسب ، فلهذا رأوه () من قبيل ما لا يطاق ألا أنهم أرادوا ألا يؤخذوا بالمكتسب ، وهذا على طريقتين من يرى أن السيئة تكتب إذا اعتقدها وإن لم يفعلها ، وسنذكر وجه تأويل الأحاديث عند صاحب هذا القول [(٦)] .

فإن كان المراد هذا كان الحديث دليلاً على أنهم كلفوا ما لا يطاق .

وعندنا أن تكليفه جائز عقلاً ، واختلف هل وقع التعبد به في الشريعة أم لا (٧) ؟ وأما قول الراوى : إن

(٣) (٦) (٧)

البارة ٢٨٤٠ .

(٢) من ال الصل .

من ت - (٤) الب!مرة : ٢٨٦ -

في الأصل : رواه ، والموت من المعلم وت .

من المعلم ، وقد سقطت من جميع نسخ الإكمال .

قال أبو حامد الغزالي في المستصفى : " ذهب قوم إلى أن كون المكلف به ممكن الحدوث ليس بشرط ، بل يجوز تكليف ما لا يطاق ، والأمر بالجوع بين الضدين ، وقلب الأجناس ، قال .

وهو انسوب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وهو لازم على مذهبه من وجهين : أحدهما : أن القاعد عنده غير قاثو على القيام إلى الصلاة ؛ لأن الاستطاعة عنده مع الفعل لا قبله ، وإنما يكون مأموراً قبله .

والآخر : ال القدرة الحادثة لا تأثير لها في إيجاد المقدور ، بل أفعالنا حادثة بقدرة الله تعالى واختراعه ، فكل عبد هو عنده - ٤٢٠

كتاب الإيمان / باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق

ولا نطيقها .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكَافِيَةِ مِنْ قَبْلِكُمْ : سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ؟ بَلْ قُولُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) .

قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا يَا إِلَهَ الْوَالِدِ الْمَصِيرُ ، فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا : { آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ لَا نَعْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ } (١) فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى .

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا } (٢) قَالَ : نَعَمْ { رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا } قَالَ : نَعَمْ { رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ } قَالَ : نَعَمْ { وَاعْنَا

وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ { قَالَ : نَعَمْ .

ذلك نسخ ، ففي النسخ ها هنا نظرت لأنه إنما يكون النسخ اذا تعذر البناء ولم يكن رد إحدى الآيتين إلى الأخرى .
وقوله : { وَإِنْ تَبُوءْ مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ } : عموم يصح أن يشتمل

على ما يملك من الخواطر وما لا يملك ، فتكون الآية الأخرى مخصصة ، إلا أن يكون فهم الصحابة بقريئة الحال أنه تقرر تعبدهم بما لا يملك من الخواطر ، فيكون حينئذ نسخاً لأنه رفع ثابت مستقر .

قال القاضى : لا وجه لإبعاد النسخ فى هذه القضية ، وراوينا قد روى فيها النسخ ونص عليه لفظاً ومعنى بأمر النبى (صلى الله عليه وسلم) لهم بالإيمان والسمع والطاعة لما أعلمهم الله من مؤاخذته لهم ، فلما فعلوا ذلك وألقى الله الإيمان فى قلوبهم وذلت بالاستسلام لذلك ألسنتهم - كما نص فى الحديث نفسه - رفع الله الحرج عنهم ، ونسخ هذه الكلفة بالآية الأخرى ، كما قال .

وطريق علم النسخ إنما هو بالخبر عنه أو بالتاريخ ، وهما مجتمعان فى هذه الآية ، وقول الإمام - رحمه الله - : إنما يكون النسخ إذا تعذر البناء ، كلام
مأمور بفعل الغير -

قال : واختار استحالة التكليف بالحال للطلب كقوله تعالى : { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ نَحِيشًا } أالإسراء :

٥٠ ، وكقوله : { كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ } أالبقرة : ٦٥ ، فكان التكليف هذا للتعجيز .

فالطلب به ممتنع لمفاه ، إذ معنى التكليف طلب ما فيه كلفة ، والطلب يستدعى مطلوئاً .

وذلك المطلوب ينبغى أن يكون مفهوماً للمكلف بالاتفاق ، والتكليف اقتضاء طاعة " .

المستصفى ١ / ٨٧ .

(١ ، ٢) البقرة ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

كتاب الإيمان / باب بيان ائه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق ٤٢١ - ٢٠٠ (١٢٦) حُفْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا - وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، مَوْلَى خَالِدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَحْدِثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { وَإِنْ تَبُوءْ مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ } (١) قَالَ :

صحيح فيما لم يرد به النص بالنسخ ، وأما إذا ورد وقفنا عنده (٢) .

لكن قد اختلف أرباب الأصول فى قول الصحابى نسخ حكم كذا بكذا ، هل هو حجة يثبت به النسخ أم لا يثبت لمجرد قوله ؟ وهو قول القاضى أبى بكر والمحققين منهم ؛ لأنه قد يكون قوله هذا عن اجتهاده وتأويله حتى ينقل ذلك نصاً عن النبى (صلى الله عليه وسلم) .

وقد اختلف الناس فى هذه الآية ، فأكثر المفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما

٢٠٥٨ (٥٨) باب تجاوز الله عن حديث النفس

تقدم فيها من النسخ (٣) ، وأبعده بعض المتأخرين ، قال : لأنه خبر ، ولا يدخل النسخ الأخبار .

ولم يحصل ما قال ، فإنه وإن كان خبراً فهو خبر عن تكليف ومؤاخذة بما تهن والتعبد بما أمرهم النبى (صلى الله عليه وسلم) فى الحديث بذلك ، وأن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وهذه أقوال

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) النسخ هو : انتها أو بيان انقضاء مدة العبان ، أو هو رفع الحكم بعد ثبوته .

الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ٢٤ .
ومن منعه سماه تخصيصاً .

والتخصيص هو : قصر العام على بعض أفرادهِ ، والقابل لتخصيص
حكم ثبت لمتعدد .

جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ٣٩٩ .

والحق أن التخصيص يخر النسخ د إن اشتركا في ال كلا منهما يشعر بخلاف ما أشعر به اللفظ فإنهما
يفترقان في أن النسخ لا يكون إلا متأخرا عن المنوخ ، والتخصيص يصح اتصاله بالخصوص ويصح تراخيه عنه .

- أن الدليل في النسخ لا يكون إلا خطاباً ، والتخصيص قد يقع بقول وفعل وقياس وغير ذلك .

- أن نسخ الشيء لا يجوز إلا بما هو مثله في القوة أو بما هو أقوى منه في الرتبة

- أن التخصيص لا يدخل في الأمر بمأمور واحد ، والنسخ جائز .

- التخصيص يخرج من الخطاب ما لم يرد والنسخ رافع ما أراد إثبات حكمه .

- التخصيص يرفع متوهم الثبوت ، والنسخ يرفع محققه .

السابق ٤٩ ، ٥٠ ، إكمال ١ / ٢٣٥

وعلى ذلك فإن كان ما فهمه الصحابة من الآية التكليف بالخطرات يكون ما بعده نسخاً ؛ لأنه رفع ثابت مستقر .

ويؤكد قولهم : { يَمَعْنَا وَطَفَا } أ البقرة : ٢٨٥] .

(٣) راجع .

تفسير الطبرى ٦ / ١٠٦ ، ١٦٧ ، تفسير القرار العظيم ١ / ٥٠٢ .

وفي القول بالنسخ قال : وهكذا روى عن على ، وابن مسعود ، وكعب ال الحبار ، والشعبى ، والنخعى ، ومحمد بن كعب القرظى ،
وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وقتادة .

قالوا : إنها منموخة بالتى بعدها .

٣٣ / ١

٤٢٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَكْفِ إِلَّا مَا يُطَاقُ

دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) (قُولُوا : سَمَعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا) قَالَ : فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : { لَا

يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } قَالَ : قَدْ فَعَلْتَ { رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا

إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا } قَالَ .

قَدْ فَعَلْتَ { وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا } قَالَ .

قَدْ ذَلَّتْ

وأعمال للشأن والقلب ، ثم نسخ ذلك عنهم برفع الحرج والمواخذه .

وروى عن بعض المفسرين أن معنى النسخ هنا : ازالة ما وقع في قلوبهم من الشَّلَّة والفرق من هذا الأمر ، فأزيل عنهم بالآية الانحرى
واطمأنت نفوسهم .

وكان هذا يرى أنهم لم يلزموا ما لا يطيقون لكن ما يشق عليهم من التحفظ من خواطر النفس بإخلاط (١) الباطن ، وأشفقوا أن

يُكَلَّفُوا مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَطِيقُونَ ، فَأُزِيلَ عَنْهُمْ الْإِشْفَاق ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُكَفَّفُوا إِلَّا وَسْعَهُمْ .

وهذا غير ما أشار إليه الإمام أولاً ، وعلى هذا لا حجة فيه لجواز تكليف ما لا يطاق ؛

إذ ليس فيه نص على تكليفه .

[واحتج بعضهم (٢) باستعاذتهم منه بقوله سبحانه : { وَلَا تُحْفَلْنَا مِمَّا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ } وَلَا يَسْتَعِيدُونَ إِلَّا مِمَّا يَخُوزُ تَكْلِفُهُ] (٣) .
وأجاب عن هذا بعضهم (٤) بأن معنى ذلك : أى ما لا نطيقه إلا بمشقة / وكلفة .
وذهب بعضهم إلى أن الآية محكمة في إخفاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين ، فيغفر للمؤمنين [ويعذب الكافرين] (٥) .
وقيل : هو الهم بالمعصية .

وقوله أ تعالى [(٦) : { إِرَا } (٧) أى عهداً ، وقيل : ذنباً ، وقيل : ثقلاً ، أى تكليفاً يشق ، وقيل : عقوبة .
(١) في ال الصل وت : واخلاص ، وما أثبتته هو ال "نسب للسياق .
(٢) هو ال الشعري ، فيما ذكره الغزالي ونقلناه قبل ، فقال : والحال لا يسأل دفعه ، فإنه مندفع بذاته ، وقد ربه الغزالي بأن المراد به ما يشقما ويثقل علينا ، إذ من اتعب بأعمال تكاد تفنى إلى هلاكه لدتها كقوله :
{ اَفْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اُخْرُوا مِنْ دِيَارِكُمْ } أ النساء : ٦٦ ! فقد يقال : حمل ما لا طاقه له به .
قال : فالظاهر المؤول ضعيف الدلالة في القطعيات .
المستصفي ١ / ٨٧ .
(٣) سقط من ال الصل .
(٤) هو الغزالي كما ذكرناه .
(٥) سقط من ال "صل ، وقيد في الهامش بغير إثارة ولا بيان .
(٦) من ت .
(٧) البقرة : ٢٨٦ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ ...

إلخ

(٥٨) باب تجاوز الله عن حديث النفس

٤٢٣

والخواطر بالقلب إذا لم تستقر

٢٠٥٩ (59) باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب

٢٠١ - (١٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغَبْرِ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا .
حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمَّتِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ) .

٢٠٢ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسِيرٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، كُلُّهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لَأَمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ) .

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ وَهَشَامُو .

ح وَحَدَّثَنَا - نَبِيُّ إِسْحَاقَ

ابْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ شَيْبَانَ ، جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

وقوله : (إن الله تجاوز لآمتي أ عما حدثت به أنفسها) (١) ما لم تعمل أو تتكلم به) ، كذا هو أنفسها بالفتح (٢) ويدل عليه قوله : " إن أحدنا يُحدث نفسه " . قال الطحاوي : وأهل اللغة يقولون : أنفسها ، بالضم ، يريدون بغير اختيارها كما قال تعالى : { وَنَعَلُ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ } (٣) .

(١) في الأصل : بما حدثت به نفسها .
(٢) نقلها الأبي عن القاضي هكذا : الرواية بالنصب ١٠ / ٢٣٦ .
(٣) ق ١٦٠ .

قال ابن رشد : روى الحديث بالوجهين ، فعني الرفع .
ما وقع من الخطرات دون قصد ، ومعنى النصب : ما حدثت به أنفسها أن تفعله ولم تفعله ، قال : ويؤيد هذا لفظ التجاوز ، لأنه إنما يكون عما اكتب .

قال الأبي : وفقه أحاديث الباب : أن في النفسي ثلاث خطرات ؛ خطرات لا تقصد ولا تندفع ولا تستقر ، وهم وعزم ، فالخطرات خاف الصحابة أن يكونوا كلفوا بالتحفظ منها ، ثم رفع ذلك الخوف .
وأما الهم وهو حديمت النفس اختياراً أن تفعل ما يوافقها فغير مؤاخذ به لحديث :
(إذا هم عبدى بيئة فلا تكجبوما) .
إكمال ١ / ٢٣٦ .
٤٢٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ ... إلخ

(٥٩) باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت وإذا همَّ بسيئة لم تكتب
٢٠٣ - (١٢٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وإسحق بن إبراهيم - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ .
وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا - ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :
(قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُهَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكْتُبُهَا سَيِّئَةً ، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلَهَا فَاتَّكْتُبُهَا حَسَنَةً ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكْتُبُهَا عَشْرًا) .

وقوله في الحديث الآخر : (إذا همَّ عبدى بسيئة فلا تكتبوها عليه ، فإن عملها فكتبوها سيئة ، وإن همَّ بحسنة فلم يعملها فكتبوها حسنة ، فإن عملها فكتبوها عشرين) [إلى سبعمائة ضعف] (١) ، وفي حديث آخر وذكر السيئة : (فإن تركها فكتبوها له حسنة إنما تركها من جرائ) ، قال الإمام : مذهب القاضي أبي بكر بن الطيب أن (٢) من عزم على المعصية [بقلبه] (٣) ووطن عليها أثم (٤) في اعتقاده وعزمه ، وقد يحمل ما وقع في هذه الأحاديث وأمثالها على أن ذلك فيمن لم يوطن نفسه على المعصية وإنما مرَّ ذلك بفكره من غير استقرار ، ويسمى مثل هذا الهم ، ويفرق بين الهم والعزم ، فيكون معنى قوله في الحديث : أن من هم لم يكتب عليه على هذا القسم الذي هو خاطر غير مستقر ، وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين أخذوا بظاهر الأحاديث ، ويحتج [القاضي] (٥) بقوله (صلى الله عليه وسلم) : " إذا التقى المسلمان بسيفيهما ...

(الحديث ، وقال فيه : الاءنه كان حريصاً على قتل صاحبه) فقد جعله إثماً (٦) بالحرص على القتل ، وهذا قد يتأولونه على خلاف هذا التأويل ، فيقولون : قد قال : (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) (٧) ، فالإثم إنما يتعلق (١) سقط من ق - (٢) ساقطة من ق .
(٣) من المعلم .

(٤) في المعلم : مأثوم .

(٥) في نسخ الإكمال : للقاضى ، والمثبت من المعلم .

(٦) في المعلم : مأثوما .

(٧) الحديث متفق عليه ، وسيرد إن شاء الله في كُتَابِ الْفِتَنِ ، وقد أخرجه البخارى في الإيمان ، ب { وَ(نَ) طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْلَوُا فَلَمِلُوا بَيْنَهُمَا } أَلْحَجَرَاتُ : [٩] فَسَمَاهُمُ الْمُؤْمِنِيَّاءُ ١ / ١٥ ، كالدييات ، بقول الله تعالى : { وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَتْ حَيًّا ثَالِثًا ! جَمِيعًا } أَلْمَائِدَةُ : [٣٢] ٩ / ٥ عن أبى بكر .
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ ...

إلخ
٤٢٥

٢٠٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيْبَةُ وَأَبْنُ حَجْرٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا شَا إِسْمَاعِيلُ ، وَهُوَ

أَبْنُ جَعْفَرٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا لَهُ حَسَنَةً فَإِنْ عَمَلَهَا كَتَبْتُهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَمَلَهَا كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً) .

٢٠٥ - (١٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا قَالَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ ، فَإِذَا عَمَلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا ، فَإِذَا عَمَلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا) .
بالفعل والمقابلة ، وهو الذى وقع عليه اسم الحرص [هنا] (١) ويتعلق بالكلام فى الهم ما فى قصة يوسف - عليه السلام - وهو قوله تعالى : { وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا } (٢) ، أما على طريقة الفقهاء فذلك مغفور له غير مؤاخذ به إذا كان شرعه كشرعنا فى ذلك ، وأما على طريقة القاضى فيحمل ذلك على الهم الذى ليس بتوطين النفس ، ولو حمل على غيره لأمكن ال يقال : هى صغيرة ، والصغائر تجوز على الأنبياء (٣) على أحد القولين .

وقد قيل فى تأويل الأبد غير - لك مما يتسع بسطه ولا يحتاج إلى ذكره هنا (٤) .

قال القاضى : [وحب " الله] () : عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين على ه ، ذهب إلب " أ ألفا ، كفى ابو بكر ، وقد قال ابن المبارك : سئل سفيان عن الهفة ايؤاخذ بها ؟ فقال : إدط أنانت عزماً أؤخذ بها ، والأحاديث الدالة على المؤاخذة بأعمال القلوب كثيرة ، اكثاها لآلوا : إن هذا الهم يكتب سيئة ، وليست السيئة التى هم بها ونواها ؛ لأنه لم يعمله بعد وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى [(٦) والإنابة ، لكن نفس الإصرار والعزم معصية فيكتب سيئة ، فإذا عملها كتبت معصية تامة ، فإن تركها خشية الله كتبت حسنة على ما جاء فى الحديث الآخر : (إنما تركها من جرائى) فصار تركها لها خوف الله ، ومجاهدته نفسه ال الفارة بالسوء وعصيانته هواه حسنة .

وأما الهم الذى لا يكتب فى الخواطر التى لا تؤطن عليها النفس ، ولا يصحبها عقد ولا نية وعزم .

(١) ساقطة من ق .

(٤) فى الأصل وق .

ها هنا .

(٢) يوسف : ٢٤ .

(٥) سقط من ت .

(٣) هل كان يوسف نبى بعد ؟! (٦) من ت .

٢٦٤ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ ...
 إِنْخَالَ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : "قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : رَبِّ ، ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً - وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ - فَقَالَ : أَرْقُبُوهُ ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاصْكُتُوا لَهُ بِمِثْلِهَا ، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاصْكُتُوا لَهُ حَسَنَةً ، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَأَى لَا .
 وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ) .
 ٢٠٦ - (١٣٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ هِشَابِمَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَعَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا ، لَمْ تُكْتَبْ ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهَا .

وقد ذكر بعض المتكلمين أنه يختلف إذا تركها لغير خوف الله ، بل خوف الناس هل تكتب حسنة .
 قال : لأنه إنما حمّله على تركها الحياء .
 وهذا ضعيف لا وجه له .

٢٠٦٠ (60) بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَاسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْدِهَا

وأما قصة يوسف - عليه السلام - فالكلام في تأويلها كثير ، وأحسنه قول أبي حاتم
 ومن وافقه : أنه ما هم ؛ لآئنه رأى برهان ربه وإنما همّت هي ، والكلام عنده فيه تقديم وتأخير ، والمعنى : ولقد همّت به ، ولولا
 أن رأى برهان ال كه لهم بها (١) ، وقد أشبعنا القول عليها وما قيل فيها ، وفي إبعاد جواز الصغائر على الأنبياء ، ونصرة هذا القول
 والاءجوبة عن مشكلات هذا الباب ومعاني ظواهر الآي والأحاديث الموهمة لجواز ذلك في كتابنا المسمى بالشفاء (٢) .
 وقوله : (إنما تركها من جرأى) بتشديد الراء وفتح الياء ، قال الإمام : أى من
 (١) قال ابن كثير : (وفي هذا القول نظرٌ من حيث العربية " ٤ / ٣٠٨ .

(٢) ومما ينبغي قوله هنا : أن العزم المختلف فيه هو العزم الذى له صورة فى الخارج ، كالزنا وشرب الخمر ، وأما ما لا صورة له فى
 الخارج كالاقتضات وخباثات النفس من الحد ونحوه ، فليس هو من صور محل الخلاف ، فلا يحتاج بالإجماع الذى فيه ، لأن النهى
 عنه فى نفسه وقع التكليف به .

إكمال ١ / ٢٣٦ .

وانظر : الشفا ٢ / ٨٠٩ .

وقد قال هناك ت " اعلم أن المجوزين للصغائر على الأنبياء من الفقهاء والمحدثين ومن شايهم على ذلك من المتكلمين احتجوا على ذلك
 بظواهر كثيرة من القرآن والحديث ، إن التزموا ظواهرها أفضت بهم إلى تجويز الكبائر ، وخرق الإجماع ...

ثم قال : وعلى مذهب للتحققين من الفقهاء والمتكلمين فإنّ الهم إذا وطنت عليه النفس سيئة ، وأما ما لم توطن عليه النفس من همومها
 وخواطرها فهو المعفو عنه ، وهذا هو الحق

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ ...

إلخ

٢٦٧

٢٠٧ - (١٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عَثْمَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْغَطَارِدِيُّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) (

، فِيمَا يَرْوَى عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسُّنَنَاتِ ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ .
فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، وَإِنْ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ
ضَعْفٍ إِلَى أضعافٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، وَإِنْ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا ، كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً لَا .

٢٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عَثْمَانَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ
الْوَارِثِ .

وَزَادَ : (وَمَحَاهَا اللَّهُ ، وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ) .

أَجْلَى ، وَفِيهِ لَغْتَانٌ ؛ جَرَاءٌ بِالْمَدِّ ، وَجَرَى بِالْقَصْرِ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : (إِنَّ أَمْرًا دَخَلَ النَّارَ مِنْ جَرَكِطِ هِرَّةٍ) [أَى مِنْ أَجْلِ هِرَّةٍ] (١)
وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (وَلَنْ (٢) يَهْلِكَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ دَا ، قَالَ الْقَاضِي : أَى مِنْ خَتَمَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ وَسُدَّ عَلَيْهِ أَبْوَابُ الْهُدَى لِسَعَةِ
رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَمِهِ ؛ إِذْ جَعَلَ السَّيِّئَةَ حَسَنَةً وَلَمْ يَكْتَبْهَا حَتَّى يَعْمَلَ بِهَا ، فَإِذَا عَمِلَتْ كَتَبَتْ وَاحِدَةً ، وَكَتَبَ الْهَمَّ بِالْحَسَنَةِ حَسَنَةً ،
وَكَتَبَهَا إِذَا عَمِلَهَا عَشْرًا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ وَاصْصَعْفًا كَثِيرَةً ، وَكُلُّ هَذَا فَضْلُ اللَّهِ ، إِذَا ضَاعَتْ حَتَّى [تَكْثُرَ] (٣) وَتَزِيدَ عَلَى السَّيِّئَاتِ لِكَثْرَةِ
سَيِّئَاتِ بَنِي آدَمَ ، فَفَنَ حَرَمَ هَذِهِ السَّعَةِ وَضَيَّقَ عَلَيْهِ رَحْبَهَا حَتَّى غَلَبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَاتُهُ مَعَ إِفْرَادِهَا حَسَنَاتِهِ مَعَ تَضْعِيفِهَا ، فَهُوَ الْهَالِكُ الَّذِي
سَبَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فِي أَمِّ الْكِتَابِ .

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ : وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِفْظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ وَعَقْدَهَا ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ : إِنَّهَا لَا تَكْتُبُ إِلَّا الْأَعْمَالَ
الظَّاهِرَةَ .
(١) مِنَ الْمَعْلَمِ .

وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِبْدَاءِ الْخَلْقِ ،
بِخَمْسٍ مِنَ الدُّوَابِّ ٤ / ١٥٧ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، بِدُونِ ذِكْرِ لَفْظَةِ " جَرَاءٌ " وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ - جَرَاءٌ - لِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ أَبِي عَمْرٍ ، وَابْنِ أَبِي عَمْرٍ ،
الْكِبْرِيكَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٨ / ١٤ وَهِيَ بِلَفْظِ (مِنْ جَرَكَا ثَا .
(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ت الن) وَفِي سَقِ حَدِيقِ مُسْلِمٍ (ال) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : تَكْفُرُ .

٣٣ / ب
٤٢٨ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسْوسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْدِهَا
(٦٠) بَابُ بَيَانِ الْوَسْوسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْدِهَا

٢٠٩ - (١٣٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .
حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَأَلُوهُ : إِنَّا نَجِدُ فِي
أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ، قَالَ : (وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ ؟ لَا قَالُوا : نَعَمْ .
قَالَ : (ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ لِمَا .

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ .
ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

٢١١ - (١٣٣) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ .

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَّامٍ ، عَنْ سَعِيدٍ

ابْنُ الْخُنَاسِ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْوَسْوَسةِ ، قَالَ : " تِلْكَ مُحَضُّ الْإِيمَانِ) .

٢١٢ - (١٣٤) حَلْتَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ - وَاللَّفْظُ لِهَرُونَ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ * هَذَا ، خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ : آمَنْتُ بِاللَّهِ) .

وقوله عن الصحابة : (إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به) ثم قال : " ذلك صريحُ الإيمان) ، وفي الحديث الآخر : (سُئِلَ) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن الوسوسة فقال : (تلك محض الإيمان) ، وزاد في حديث آخر : (من وجد من ذلك شيئاً فليقل : آمنت بالله) ، قال الإمام : بُوِبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَعْضِ نَسَخِ [كُتَاب] (١) مُسْلِمَ : بَابُ الْوَسْوَسةِ / مُحَضُّ الْإِيمَانِ ، [وَزَادَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : أَنَّهُ قَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَنْ شَكَاهُ هَذَا الْمَعْنَى أَنْ قَالَ : فَيَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ : آمَنْتُ بِاللَّهِ ؛ أَمَا قَوْلُهُ ذَلِكَ مُحَضُّ الْإِيمَانِ] (٢) .

فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَنَّ الْوَسْوَسةَ هِيَ الْإِيمَانُ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ الْيَقِينَ ، وَإِنَّمَا الْإِشَارَةُ إِلَى مَا وَجَدُوا مِنْ (١ ، ٢) مِنَ الْمَعْلَمِ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجَدَهَا ٤٢٩

٢١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ .

(يَأْتِي الشَّيْطَانُ! أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ .

مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ : اللَّهُ! ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ . وَزَادَ " وَرُسُلِهِ " .

٢١٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ : مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا ؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ : مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلِيْنَتِهِ) .

(...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ الْفَه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ : مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا ؟ " مِثْلَ حَلِيبِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ .

الخوف من الله تعالى أن يعاقبوا على ما وقع في نفوسهم ، فكأنه يقول : جزعكم من هذا هو محض الإيمان ، إذ الخوف من الله - سبحانه - ينافي الشك فيه ، فإذا تقرر هذا تبين أن هذا التوبيخ غلط على مقتضى ظاهره ، وأما امره (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عند وجود ذلك بأن يقول (١) : آمنت بالله ، فإن ظاهره أنه أمرهم أن يدفعوا الخواطر بالإعراض عنها والرد لها ، من غير استدلال ولا نظر في إبطالها .

والذي يقال في هذا المعنى : إن الخواطر على قسمين ، فأما التي ليست بمستقرة ولا اجتلبتها شبهة طرأت فهي التي تُدْفَعُ لِلْإِعْرَاضِ عنها ، على هذا يحمل الحديث ، وعلى مثلها يخلط اسم الوسوسة ، فكأنه لما كان أمرًا طارئًا على غير أصل دفع بغير نظر في دليل

(٢) ، إذ لا أصل له يُنْظَرُ فيه ، وأما الخواطر المستقرة التي أوجبتها الشبهة فإنها لا تُدْفَعُ إلا باستدلالٍ ونظرٍ في إبطالها ، ومن هذا المعنى حديث : " لا عدوى " (٣) ، مع (١) في الإكمال .
دقولوا - (٢) من المعلم .

(٣) الطبراني وغيره عن ابن عباس ، بأسانيد رجال بعضها - كما قال الهيثمي - رجال الصحيح ٥ / ١٠٢ ، والطبع اني في الكبير ١ / ٢٣٨ كما أخرجه مالك بلاغا عن ابن عطية ، الموطأ ٢ / ٩٤٦ ، وأخرجه البيهقي موصولا من طريق أبي عطية الأشجعي عن أبي هريرة .
السنن الكبرى ٧ / ٢١٧ ، وانظر : التمهيد ٣٠٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْدهَا
٢١٥ - (١٣٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْعِلْمِ ، حَتَّى يَقُولُوا : هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟) .
قال : وَهُوَ أَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ وَهَذَا الثَّلَاثُ .
أَوْ قَالَ : سَأَلَنِي وَاحِدٌ وَهَذَا الثَّلَاثُ .

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا شَاوِمْعِيلٌ ، وَفَوَّابُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لا يَزَالُ النَّاسُ لَمَّا ، بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ .
غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْإِسْنَادِ ، وَلَكِنْ قَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ .
قول الأعرابي : فما بال الإبل الصَّحاح تجرُّ بدخول الجمل الأجرَب فيها (١) ، وعلم النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه اغترَّ بهذا المحسوس ، وأن الشبهة قد دَحَتْ في نفسه فأزالها عنه (صلى الله عليه وسلم) من نفسه بالدليل ، فقال له : (فمن أعدى الأول) .
بسط (٢) هذا أنه (صلى الله عليه وسلم) كأنه قال له : إذا كنت تقول أن هذه الجربة جربت من هذا العاى عليها ، فهذا العاى أ أيضا [(٣) ممن (٤) تعلَّقَ به الجرب ؟ فإن قلت : من غيره الزمنالى فيه ما ألزمتك في الأول حتى يؤدى ذلك إلى ما لا يتناهى ، أو يقف الأمر عند جمل وجد الجرب فيه من غير أن ينتقل إليه من غيره ، وإذا صحَّ وجود جرب من غير عدوى بل من الله - سبحانه - صح أن يكون جرب (٥) هذه الإبل من نفسها لا من غيرها .

قال المتكلمون : وهذا الدليل الذى أشار اليه (صلى الله عليه وسلم) هو الذى يُعْتَمَدُ عليه في إبطال قول من جَوَزَ وجود حوادث لا أول لها ، فيقال لهم : لو كان لا يصح وجود الشيء إلا من الشيء لأدَّى ذلك إلى ما لا يتناهى ، وإذا عُنُقَ وجود ما نحن فيه بوجود ما لا يتناهى شيئا بعد شيء لم يصح وجود ما نحن فيه .

(١) ولفظ الطبراني : فقال أعرابي : يا رسول الله ، فأنا نأخذ الشاة الجربة فنطرحها في الغنم فتجرب ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (خا أعرابي من أجرب الأولى ؟) مجمع ٥ / ١٠٢ .

(٢) في الأصل : بسية أن .

(٣) من المعلم .

(٤) في ت : بمن .

(٥) في الأصل .

يجرب .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْهٍ ٤٣١ (...) وَحَلَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّوْمِيِّ ، حَدَّثَنَا الثَّضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ، وَهُوَ

ابْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَكَ ، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، حَتَّى يَقُولُوا : هَذَا اللَّهُ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ » قَالَ : « فَبَيْنَا أَنَا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَنِي نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا اللَّهُ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ » قَالَ : « فَأَخَذَ حَصَى بِكَفِّهِ فَرَمَاهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : قُومُوا ، قُومُوا ، صَدَقَ خَلِيلِي . »

٢١٦ - (...) ! دَتْنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « الْيَسْأَلُونَكَ النَّاسُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى يَقُولُوا : اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ، فَمَنْ خَلَقَهُ ؟ » .

قال القاضي : الترجمة التي ذكر - رحمه الله - لم تقع في كتبنا بذلك النصر ، لكن نصها في الأم من قول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من رواية ابن مسعود : سئل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن الوسوسة ، فقال : " تلك محض الإيمان) ، وما ذكره [وفقه الله]

(١) من التأويل في قوله : (ذلك صريح الإيمان) بحق مع المقدمة التي في ذلك الحديث الآخر الذي ذكرناه ولم يذكره (٢) ، إذ ليس فيه ذكر إنكار ولا استعظام ، إلا أن نرفعه إلى الحديث الأول ، ونجعله قاضياً عليه ، وهذا مختصر منه ، أو يطلب له تأويلاً آخر يجمع

الآحاديث كلها ، وهو ما أشار إليه بعضهم مما بسطه أن وسوسة الشيطان وتحديثه في نفس المؤمن إنما هو لإيئس منه من قبوله إغوائه ، وتزيينه الكفر له وعصمة المؤمن منه ، فرجع إلى نوع من الكيد والمخاتلة بالإيذاء بحديث النفس بما يكره المؤمن من خفي الوسواس

(٣) ، إيش لا يطمع من موافقته له على كفره هذا ، ولا يكون منه إلا مع مؤمن صريح الإيمان ثابت اليقين [على ، (٤) محض الإخلاص بخلاف غيره من كافر وشاذ ، وضعيف الإيمان " فإنه يأتيه من حيث شاء ويتلاعب به كما أراد ، والمؤمن معصوم منه ،

مُنافر له ، فلما () لم يمكنه منه مراده رجع (٦) إلى شغل سره بتحديث أنفسه [(٧) ودس (٨) كُفره بحيث يسمعه المؤمن فيشوش] عليه [(٩) بذلك فكره ، ويؤكد نفسه ويؤذيه باستماعه له ، كما قال (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " الحمد لله الذي ردَّ كيده إلى الوسوسة

(١) ، إذ حقيقة هذه الالفاظة الصوت

(١) من ت .

(٢) أى : التعاضم .

(٣) في ت : الوسوامي .

(٤) من لت .

(٥) في : فلا .

(٦) في ت .

فرجع .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) في ت .

وثوس - (٩) ساقطة من ق .

(١٠) الحديث أخرجه أحمد والطبراني والطحاوى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - ولفظه عند أحمد أنهم قالوا : يا رسول الله ، إنا نحث أنفسنا بالشيء لاءن يكون أحدنا حممة انمحت إليه من أن يتكلم به ، قال : -

٣٤ / ١

٤٣٢ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجْهٍ

٢١٧ - (١٣٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ الْحَضْرَمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ مُحْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، عَنْ أَشْيَ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِنَّ أَمَّتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ : مَا كَذَا ؟ مَا كَذَا ؟ حَتَّى يَقُولُوا : هَذَا

اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟) .

الخفي (١) ، ومنه وسواس الحُلَى ، تخفى صوته عند حركته ، وبناء هذه الكلمة على التضعيف يدل على تكرار مقتضاها ، فإذا سبب الوسوسة محض الإيمان وصرىحه ، والوسوسة لمن وجدها علامة له على ذلك ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) ، [وكأنه (صلى الله عليه وسلم)] (٢) لما سئل عن الوسوسة وما يُوجد في النفس منها أخبر أن موجبها وسببها محض الإيمان أو أنها علامة على ذلك . ولا يبقى بعد هذا التقرير والتفسير إشكال في متون هذا الحديث ، على اختلاف ألفاظه ، واطردت على معنى سوى قويم . وعلى هذا يحمل ما جاء في الأحاديث الآخر (٣) : " يأتي الشيطان أحدكم فيقول له : من خلق كذا وكذا ؟ حتى يقول : من خلق ربك ، فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته لما (٤) وفي حديث آخر : (فليقل : آمنت بالله) (٥) .

أما استعاذته منه فليجأ إلى الله تعالى أن يكفيه شغل سره ووسوسته بما لا يرضاه ، وأما قوله : (ولينته) : أى ليقطع التفكير والنظر فيما زاد على إثبات الذات ، وليقف هناك عن التخطي إلى ما بعد (٦) ، وليعلم أن إثبات ذاته وعلم ما يجب له ويستحيل عليه منتهى العلم / وغاية مبلغ العقل . = فقال أحدهما .

" الحمد لله الذى لم يقدر منكم إلا على الوسوسة) وقال الآخر : (الحمد لله الذى رَدَّ امره إلى الوسوس ! هذا ١ / ٣٤٠ ، وانظر : المعجم الكبير ١٠ / ٤١١ ، مشكل الآثار ٢ / ٢٥١ ، ولفظه فيه : (فقال : الحمد لله الذى لم يقدر منكم إلا على الوصول ة ثا .

(١) وهذا هو تعريفها عند اخل اللغة ، وهى عرفاً : حديث النفس بالمرجوح .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى ت : فى الحديث الآخر .

(٤) الحديث اخرجه البخارى فى صحيحه ، كبء الخلق ، بصفة إبليس وجنوده ، عن ائى هريرة - رضى الله عنه - ولفظه . (يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق كذا ، من خلق كذا ، حتى يقول : من خلق ربك ؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ثا ٤ / ١٤٩ .

(٥) وهو حديث أبى هريرة من طريق هشام منا .

يلا) وليس ذلك - كما ذكر القرطبي - نهياً عن إيقاع ما وقع منها ، ولا عن ألا يقع منه ، لابن ذلك ليس داخلاً تحت ألاختيار ، ولا الكسب ، فلا يكلف بها ١ / ٣٣٧ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الْوَسوسةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مِنْ وَجدها ٤٣٣

٢٠٦١ (61) باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ! .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِلَةَ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ عِلْدَةً ، هَذَا الْحَدِيثُ ، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَقَ لَمْ يَذْكُرْ : " قَالَ : قَالَ اللَّهُ إِنَّ أَمَّتَكَ لَا .

وقال بعضهم : قوله : (ذلك صريح الإيمان) : يعنى الوقوف والانقطاع فى إخراج ال المر إلى ما لا نهاية له ، فلا بد من إيجاب خالق لا خالق له ، فلا يزال يقول : من خلق كذا ، ويستدل بأثار الصنعة فيه على أنه مخلوق ، فيقول : خلقه الله ، إلى أن يقول : من خلق الله ؟ فيستدل على أنه لو كان له خالق لتسلسل الأمر إلى ما لا نهاية له ، وأن الله الخالق لكل شئ لا يشبه صفات المخلوقن ، ولا يصح عليه الحدث والخلق ، فالوقوف هنا هو محض الإيمان .

وأما ما اخبر (صلى الله عليه وسلم) من أن الناس سيتساءلون (١) عن هذا ، فليس فيه إلا إخبار عما يكود ، وقد كان ، فأما أن يكون إخباراً عن جهل السائلين أو تنبيهاً على تعسف المجادل (٢) .

(١) في ت : يتساءلون .

(٢) ينبغي إضافة كلمة (فلا ثا ليستقيم المراد ، وقد صاغها ال الجي على وفق هذا المقدر ، فقال نقلاً عن القاضي - وليس فيه إرشاد لما يقول ص عرض له ذلك كما في الذي قبله ، فيحمل ائه إخبار عن جهل الاثل وتنبيه على تعسف المجادلن .
إكمال ١ / ٢٤١ .

٤٣٤

كتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

(٦١) باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

٢١٨ - (١٣٧) حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر ، جميعاً عن إسماعيل بن جعفر .

قال ابن أيوب : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، قال : أخبرنا العلاء : - وهو ابن عبد الرحمن مولى الحرقة - عن معبد بن كعب السلمي ، عن أخيه عبد الله ابن كعب ، عن أبي أمية ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
" من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة) ، فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً ، يارسول الله ؟ قال : (يان قضيماً من أراك) .

٢١٩ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحق بن إبراهيم ، وهرون بن عبد

الله ، جميعاً عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن كعب ، أنه سمع أخاه عبد الله بن كعب يحدث ، أن أبا أمية الحارثي حاثه ، أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يمثله .

٢٢٠ - (١٣٨) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حد ثنا وكيع .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبو معاوية ووكيع .

ح وحدثنا بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي - واللفظ له - أخبرنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن أبي وائل ، عن عبد الله بن كعب ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (من حلف

وقوله : (من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة) ،

ثم قال : إنا كان قضيماً من أراك (١) ، إنما كبرت هذه المعصية بحسب اليمين الغموس التي هي من الكبائر الموبقات ، وتغييرها في الظاهر حكم الشرع واستحلاله بها الحرام ، وتصييرها المحق في صورة المبتل ، والمبتل في صورة المحق ؛ ولهذا عظم أمرها وأمر شهاة الزور ، وإيجاب النار فيها على حكم الكبائر ، إلا أن يشاء الله أن يعفو عن ذلك لمن يشاء ، وتحريم الجنة عند دخول السابق لها والمتقين ، واصحاب اليمين ، ثم لا بد لكل مؤحد من دخوله ، إما بعد وقوف وحساب ، أو بعد نكال وعذاب .

وتخصيصه هنا المسلم ، إذ هم المخاطبون ، وعامة المتعاملين في الشريعة لا أن غير المسلم بخلافه ، بل حكمه حكمه في ذلك .

(١) في بعض النسخ - كما ذكر النووي - : إنا دن قضيماً من أراك) نفسه عليها .

ويعن الصبر هي : التي يحبس الخالف

كتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم لميئ فاجرة بالنار

٤٣٥

على يمين صبر ، يقتطع بها مال امرئ مسلم ، هو فيها فاجر ، لقي الله وهو عليه غضبان .

قال : فدخل الأشعث بن قيس فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ قالوا : كذا وكذا .

قَالَ : صَمَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فِي تَزَلَّتْ ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضُ بِ الْيَمَنِ ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَقَالَ : " هَلْ لَكَ يِنَّةٌ ؟ " .

فَقُلْتُ : لَا .
قَالَ : (فِيمِئِنَهُ) .

قُلْتُ : إِذْنٌ يَخْلِفُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمَلَيْنِ صَبْرٌ ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٍ ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) ، فَتَزَلَّتْ : { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (١) .
٢٢١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمَلٍ أَنْ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ .
ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خَصُومَةٌ فِي بَيْتٍ .
فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) .

٢٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ ، سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ أَمْرِي مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ثُمَّ قرأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ : { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

وقوله : (لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) وفي آخر بمعناه : (وهو عنه معرض) ، قال القاضي : الإعراض والغضب والسخط من الله تعالى على من شاء وعمن شاء من عباده ، إرادته عذابهم أو إيعاده بعذابهم ، أو إنكاره أفعالهم وذمها فيكون ذلك من صفات الذات (٢) ، ويرجع إلى الإرادة أو الكلام ، أو أن يفعل بهم فعل المسخوط عليه المعرض عنه ، المغضوب عليه ، من النعمة والعذاب ، والإبعاد عن الرحمة ، فيكون من صفات الفعل ، وهي في المخلوق تغيير حاله لإرادة (٣) أو فعله بمن غضب عليه ، والله - جل اسمه - يتعالى عن
(١) آل عمران : ٧٧ .

(٢) صفات الذات : ما قام بها أو اشتق من معنى قائم بها ، كالعلم ، وعالم ، وصفة الفعل : ما اشتق من معنى خارج عن الذات
تخالق ، ورأى ، فإنهما من الخلق ، والرزق .
(٣) في ت : لإرادته .

٤٣٦ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَعِيدٍ مِنْ اقْتِطَاعِ حَقِّ مُسْلِمٍ بَيْنَيْنِ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ

٢٢٣ - (١٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَأَبُو عَاصِمٍ الْخَنَفِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ .
جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي .
فَقَالَ الْكِنْدِيُّ : هِيَ أَرْضِي فِي يَدَيَّ أَرْزَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَلْحَضْرَمِيِّ "أَلَكِ جَمِيعَةٌ ؟" لَمَّا قَالَ : لَا .
قَالَ : " فَلَكِ يَمِينُهُ لَمَّا .

قَالَ : يَارَسُولُ اللَّهِ ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يَبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيَّ! وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ .
فَقَالَ : أَلَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ) ، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِفَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَمَّا أَدْبَرَ : (أَمَّا لَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ
ظُلْمًا ! ، لِيَلْفَنَ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِفٌ) .

التعجيز واختلاف الحال .

ذكر مسلم حديث الحضرمي والكندى ومنازعتهما في الأرض بين يدي النبي (صلى الله عليه وسلم) ...

الحديث بطوله ، قال الإمام : علق بعض أهل العلم من متأخري الفقهاء على هذا الحديث ما فيه من الفوائد فقال : في هذا الحديث
دلالة على أن صاحب اليد أولى بالشئ المدعى فيه ممن لا يد له عليه (١) ، وفيه أن الدعوى في المعين لا تفتقر إلى خلطة (٢) ، وفيه
التنبيه على صورة الحكم في هذه الأشياء ، وذلك أنه بدأ بالطالب فقال له : ليس لك إلا يمين الآخر ، ولم يحكم بها للمدعى عليه إذا
حلف ، بل إنما جعل اليمين لصرف دعوى المدعى لا غير ، فكذلك ينبغي لمن (٣) حكم بعده إذا حلف المدعى عليه ألا يحكم له بملك
ذلك الشئ ولا بجيازته أيضاً بل يقره على حكم يمينه .

فإن قيل : فكيف يجيء مذهبكم على هذا إذا كنتم ترون أن من ادعى عليه بغصب أو استهلاك لم يحلف المدعى عليه ، إلا أن يكون
من يثم بالغصب والتعدي ، ويليق به ما

(١) (٢)

(٣)

وذلك إذا تداعيا ولم يكن لهما بينة ، أو كانت وتكافأت .

يفي المخالطة .

قال ابن عبد البر : (المعمول به عندنا أن من عُرِفَ بمعاملة الناس مثل بعضهم لبعض ، ومن نَصَبَ نفسه للشراء والبغ من غريب
وغيره ، وعرف به ، فاليمين عليه بمن ادعى معاملته ، ومداينته فيما يمكن ، وما كان بخلاف هذه الحال مثل المرأة المشهورة المخحجة
، والرجل المستور المنقبض عن مداخلة المدعى عليه وملايشه ، فلا تجب اليمين عليه إلا بخلطة " قال : (وفي الأصول أن من جاء بما
لا يشبهه ، ولا يمكن في الأغلب لم تقبل دعواه) .

الاستدكار ٢٢ / ٧٣ .

وذلك لما أخرجه مالك في الموطأ عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن ؛ أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وحموي قضى بيها الناس ، فإذا
جاءه الرجل يدشئ على الرجل حقاً نظر ، فإن كانت بينهما مخالطة أو ملايشة أحلف الذي ادعى عليه ، وإن لم يكن شيء من ذلك
لم يحلفه .

قال مالك : وعلى ذلك "المر عندنا .

كالأقضية ، بالقضاء في الدعوى .

في الإكمال م .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَعِيدٍ مِنْ اقْتِطَعَتْ حَقْمًا مُسْلِمٌ بِيَمِينٍ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ ٤٣٧

ادعى عليه من ذلك ، وقد أحلفه النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث ولم يسأله عن حاله ؟ قيل له : ليس في هذا الحديث
ما يدل على خلاف ما ذهبنا إليه ، وذلك أنه يجوز أن يكون النبي (صلى الله عليه وسلم) قد علم من حاله ما أغناه عن السؤال عنه
، وفي الحديث ما يدل على أنه كان كذلك ، ألا ترى إلى قول خصمه : إنه رجل فاجر ليس يتورع عن شيء ، ثم لم ينكر (صلى الله
عليه وسلم) شيئاً من قوله ، فلو كان عنده بريئاً مما قال ، ما ترك النكير عليه .

على أن في الحديث ما يغني عن هذا كله ، وذلك أنه إنما ادعى عليه بالغصب لحي الجاهلية ، وكذلك نقول فيمن ادعى على رجل لا بأس
به أنه كان غصبه مالا في حال كان فيها فاسقاً ظالماً ، فإنما نُحَفِّفُهُ لَهُ (١) ، إذا كان ظلمه وغصبه معلوماً

وفي هذا الحديث أن يمين الفاجر تسقط عنه حكم دعوى المدعى ، كيمين من ليس بفاجر ، وأنه ليس تجري يمينه مجرى شهادته .

وفيه أن الفاجر في دينه لا يوجب فجوره الحجر عليه ولا إبطال إقراره ، ولولا ذلك لم يكن لليمين معنى .

وفيه ان المدعى وإن أقر بأن أصل الشيء الذي ادعى فيه لغيره لم نكلف بتثبيت جهة مصيره ما لم يعلم إنكاره لذلك ، وذلك انه قال : غلبني على أرض كانت لأبي ، فأمكنه من المطالبة .

وفيه أن من جاء ببينة قضى له بحقه من غير يمين ؛ لانه محال ال يسأله دون ما يجب [له] (٢) الحكم به ، ولو كان من تمام الحكم اليمين (٣) لقال له : بينتك ويمينك على تصديق بينتك .

قال الإمام - رحمه الله - : أما قوله : إن المقر بأن أصل الشيء لغيره لا يكلف تثبيت

جهة مصيره إليه ، فإن وجه القضاء عندنا ال من ادعى شيئاً في يد غيره ، وزعم أنه صار إليه من أبيه ، فإنه يكلف إثبات وفاة أبيه وعدد (٤) ورثته ، ولعل هذا الذي في الحديث علم / موت أبيه وأنه وارثه ، أو يكون من بيده الأرض سلم له ذلك ، ولعل قوله ها هنا : " ما لم يعلم إنكاره لذلك " إشارة إلى ما قلناه من تسليم المطلوب له ما قال ، على أن قوله : " ما لم يعلم إنكاره لذلك " (٥) " كلام فيه إجحاف ، نقلناه كما وجدناه ، ولعل معناه ما بيناه ، أو يكون الضمير في قوله : إنكاره عائداً على من (٦) نسب إليه الملك أولاً كأبي هذا الرجل ، فيكون إنكار المنسوب إليه الملك أولاً انتقال (٧) ملكه إلى هذا المدعى مانعاً من توجيه (٨) دعوى هذا المدعى على من في يده الشيء المطلوب ، إلا ال يثبت انتقال الملك .

قال القاضي .

أقوله رحمه الله [(٩) : " أو يكون من ليده الأرض سلم له ذلك)

(١) في ال الصل : لها ، والمحت من ت والمعلم .

(٣) في الأصل : التن ، والمحبات من ت والمعلم .

(٥) من المعلم .

(٧) رسمت في ال الصل هكذا .

بنتعال .

(٣) في المعلم : توجه .

(٢) ساقطة من ت -

(٤) في الإكمال : وعده .

(٦) في الأصل .

ما -

(٩) في ت - رحمه الله قوله وفقه الله .

٣٤ / ب

٤٣٨

كتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

لا يوجب عندنا في الحكم شيئاً إلا رفع يد المسلم دون الحكم للمدعى ، إذ قد يكون الأب حياً أو يكون له ورثة غير القائم ، فكيف يحكم الحاكم بين اثنين في مال ثالث قد أقر الطالب أنه له أو يسمع دعوى فيه ؟ ولعل الأب المعترف له لو كان حياً لا يطلب هذا المال أو يعترف أنه صير له من هو في يده ، فكيف وقد ورد في هذا الحديث في كتاب (أبي داود) ما يرفع هذا الإشكال ، هو أن الحضرمي قال : (إن أرضي اغتصبنيها أبو هذا) (١) فغلب ذكر الأب ، وفيه ذكر اليمين : (أحلفه أنه ما يعلم أنها أرضي اغتصبنيها أبوه) .

وقوله : (فيما يحتاج إليه هذا المدعى من إثبات موت أبيه وعثة ورثته) صحيح ويحتاج

أيضاً إلى إثبات ملك الال الذي ادعى التصيير إليه من قبله ، لما ادعى فيه انه تصير إليه .

وبقى في هذا الحديث من استخراج نكت الفقه وسيرة القضاء مما لم يخرج من ذكر

مما ظهر لنا من بيان سيرة القضاء البدايةً بالسماع من الطالب ثم السماع من المطلوب هل يقر أو ينكر - كما جاء في الحديث - ثم طلب البينة من الطالب إذا أنكر المطلوب ، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد الطالب بينةً ، وأن الخصم إذا اعترف أن المدعى فيه في يد خصمه استغنى باعترافه عن تكليف خصمه اثبات كون يده عليه لقول الحضرمي : (إن هذا غلبني على أرض لي فقال الآخر (٢) : أرضي في يدي أزرعها) فلم يكلفه النبي (صلى الله عليه وسلم) إثباتاً .

وفيه دليل على ال الزراعة يدٌ وحوزٌ ، وفيه أن الرجل إذا رمى خصمه في حال الخصومة بجرحة أو خلة سوءٍ لمنفعةٍ يستخرجها في خصامه ، وإن كان في ذلك أذى خصمه لم يعاقب إذا عُرِف صدقه في ذلك ، بخلاف لو قاله (٣) على سبيل المشاتمة والاعى المجرد (٤) وذلك إذا كان ما رماه به من نوع دعواه ، وليُنبه بها على حال المدعى عليه ، لقول الحضرمي : (إنه فاجرٌ لا يبالي ما حلف عليه ولا يتورع من شيء) ، ولم ينكر ذلك عليه النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا زجره ، ولو رمى خصمه بالغصب ، وهو ممن لا يليق به ، أدث عندنا ولم تعلق به الدعوى .

(١) كال إيمان والندور ، بفيمن حلف يميناً ليقطع بها مالا لا "حد عن الأشعث بن قيس ١٩٨ / ٢ ، وتماه : ومي في يده قال : (الك بينةٌ ثا قال : لا ، ولكن أحففه ، والله ما يعلم أنها أرضي اغتصبنيها أبوه فتهياً الكندى لليمي ، فثتال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا يقطع اخدُ مالا بيمين إلا لرض الله وهو أجزم) .

فقال الكندى : هي أرضه .

ومعنى أجزم : ثى مقطوع اليد ، أو الحركة ، أو الحجة .

وكذا أخرجه الترمذى في الأحكام ، بما جاء في ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ٦١٦ / ٣ عن علقمة بن وائل ، كما اخرج النسائى جزئه الأخير في السق الكبرى ، كالقضاء ، بمن اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه ٩٢ / ٣ عن معقل بن يسار .

(٢) في ت : للآخر .

(٣) في الأصل : قال .

(٤) قال الاترطبي : (الجمهور على أدب من صدر منه شيء من ذلك لعموم تحريم السباب ، وأجابوا عن الحديث بأن الكندى علم منه ذلك ، أو أنه لم يقيم بحقه ، أو أنه لم يقصد اذايته ، د نما قصد استخراج حقه ، فلعله إذا شنع عليه فقد ينزجر بذلك فيرجع الى الحق) .

المفهم ١ / ٣٤٤ .

كتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

٤٣٩

[والحضرمي إنما نسب إلى الكندى (١) من الغصب في الجاهلية مالا ينكر عليهم .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن مايجرى بين المتخاصمين من سباب بخيانة وفجور واستحلال وشبهة ، هلو لا حكومة فيه واحتج بهذا الحديث .

وفيه وعظ الحاكم الخالف ، عساه أن يكون يحلف باطلا فيرة ومحبه إلى الحق - كما

فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) حين قام الحضرمي ليحلف .

وفيه التنبيه على صورة سؤال الحاكم الطالب بأن يقول : دخلك (م) ية! ولا يقول لة :

" قَرَّبَ بَيْنَتِكَ) إذ قد لا يكون له بينة .

وإلى هذا ذهب بعض / حذاق الجدلين رالنخاريين في سؤال أحد المتناظرين صاحبه عن مذهبه ودليله بأن يثول ده ! أنك دليل ، علم ! قولك ؟ فإن قال : نعم ، سأله عنه ما هو ؟

وهو اختيار القاضي ابى بكر ، ولم يره لازماً ال الستاذ ائو إيسحل ال .

وفيه دليل على

أ أن (٣) من ادعى عليه دعوى في مال ورثه أو تصير إليها حقن .

نهيته ، أذ يظن على نفي دعوى المدعى ، كما ذكر في صفة اليمين في زيادة أبي سآود .

وفيه دليل على أن للإيمان مواضع تُحلف فيها وتختص بها لقوله : ! فانثلق ليحلف ، وذلك عندنا لازم فيما له بال من الأموال ، وذلك ما يوجب ١١ في (سوفه - ربع ثينار فصاعدا - فلا يكون اليمين فيه إلا في المساجد الجاصعة وحيث يُعغدُ النّها ، وعند منبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة ، خلافاً لأبي حنيفة في قوله اليمين حيث "كان الخا كل .

وقد احتج أبو سليمان الخطابي من هذا الحديث محلي ص!حوب (أ!ج!سين كند المنبر ، قال : لأنه

إلا كان مجلس النبي (صلى الله عليه وسلم) في المسجد ، وقيام طنا إ!خ (ال!ت) ! ومنبر ٤!! * فلماذا قام (٤) ؟ وهذا محتمل وفيه نظر

وفيه دليل على ان الحالف يكون قائماً ، لقوله : ة فلما قال ليحلف) لكن في قيامه

هنا احتمال ، هل لنفس اليمين أو لينهض لموضعها - لمحما تا قدم .

وقد اختلف المذهب عندنا في قيام الحالف فيما له بادئاً) .

(١) من هامة ت ، وفي بقية النسخ وأصل ت ، والكل!! : إنما نب إلى الحضرمي .

(٢) في الأصل .

لك - (٣) ساططة من الأصل .

(٤) قلت : وقد بوب النائي في الكبركهما لهذا في كعب الث!ضاء بموله : الأمين على المنبر ، وساق له حديث جابر بن عبد الله :

(من حلف على مبرى هذا بيمين آئمة تبوأ مقره من النار" ، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

(من حلف عند منبري هذا بيمين كافية يستحل بها مال امركهما مسلم ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه

عد ، !الأصراً) ٣ / ٤٩١ ، ٤٩٢ .

(٥) جملة مذنب مالك في هذه المسألة : ان اليمين لا تكون عند المنبر من كل جامع ، ولا في الجامع حيث كان ، إلا في ربع دينار -

ثلاثة دراهم فصاعداً - أو في عرض يساوي ثلاثة دراهم ، وما كان دون فلك حلف فيه في مجلس الحاكم ، أو حيث شأ من المواضع

في السوق وغيرها ، ورواية ابن القاسم فيها : -

٣٥ / أ

٤٤٠ كتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

وفيه دليل على أن الكفار إذا أسلموا وفي أيديهم أموال لغيرهم من أهل الكفر - غصبوها - أنها ترجع إلى أربابها ، بخلاف ما أسلموا

عليه من أموال المسلمين عندنا لتقرير ملكهم لها باستحلالهم / أموالنا خلافاً للشافعي في قوله : ترجع إلى أربابها المسلمين ولا تملك عليهم

، وقد يحتج بهذا الحديث (١) .

وفيه دليل على أن انخضم الصالح والطالح في سيرة الحكم ، سواء بمطالبة الطالب بالبينة والمطلوب باليمين .

وقول المتكلم أولاً على الحديث : إن فيه دليلاً على أن الدعوى في المعن لا تفتقر إلى خلطة ، صحيح ، لكنها على من يراعى الخلطة فيما

في الذمم يراعى في المعينات ما يشبهه .

وقد يحتج بهذا الحديث إذ فيه دعوى ما يشبهه من غصوب الجاهلية .

ومشهور المذهب مراعاة الخلطة فيما في الذمم وما يشبهه في المعينات وغيرها من الدعاوى ، وتسميتهم لهذا خلطة تجوز .

والقول الآخر : قبول الدعوى وإلزام اليمين دون خلطة ولا شبهة - وهو قول جماعة

من العلماء (٢) .

وقوله أيضاً : " ينبغي لمن حكم إذا حلف المدعى عليه أنه لا يحكم له بملك ذلك الشيء ولا حيازته ، (٣) أصل متنازع فيه عندنا ، ومشهور المذهب خلاف ما ذهب إليه من - أنه لبي عليه التوجه إلى القبلة . وروى ابن الماجشون عن مالك أنه يحلف قائماً مستقبلاً القبلة .

قال : ولا يعرف مالكُ البيهقي عند المنبر

الا منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقط ، يحلف عنده في ربع دينار ، فاكثر . قال مالك .

ومن أبي ال يحلف على المنبر فهو كالناكل عن البيهقي ، ومذهب الثماني في اليمين بين الركن والمقام بمكة ، وعند مبر النبي - عليه السلام - بالمدينة نحو مذهب مالك ، إلا ال الافي لا يرى اليمين عند المنبر بالمدينة ، ولا بين الركن والمقام بمكة إلا في عشرين ديناراً فصاعداً .

قال الثماني : واليمين على المنبر مالا خلاف فيه عندنا بالمدينة ومكة في قديم ولا حديث .

قلت : وفي المذهب اليمين عند المنبر في كل البلدان ، قياساً على العمل من الخلف والسلف بالمدينة عند منبر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكان مروان يميمه مقاطع الحقوق .

الأم ٧ / ٣٦ ، ٣٧ ، معرفة السق ١٤ / ١ / ٣٠١ ،

الا استدكار ٢٢ / ٨٧ .

(١) إنما احتج الافي بحديث مسلم الذي أخرجه عن عمران بن حصي قال : أغار المشركون على أصحاب المدينة وأحرزوا العضباء ، وامرأة من المسلمين ، فلما كان ذات ليلة قامت المرأة وقد ناموا ، فجعلت ما تضع يداها على بغير إلا رغا ، حتى تأتي العضباء ، فأثت على ناقة ذلول ، فركبتها ، ثم توجهت قبل المدينة ونذرت لأن الله نجاها لتحرثها فلما قدمت المدينة عرفت الناقة ، فأثتوا بها النبي (صلى الله عليه وسلم) فأخبرته المرأة بنذرهما ، فقال : " بسما جزيتها ، لانذر فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية) .

قال الافي : فهذا دليل على أن أمل الحرب لا يملكون عليها بالغلبة ولا بعدها ولو ملكوا عليها لملك المرأة الناقة ، كسائر أموالهم لو أخذت شيئاً منها ، ولو صح فيها نذرهما -

قال الإمام الثماني : وقد فخل الله المسلمين بألا يملك شيء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم ، ولا يرثها عنهم إلا اهل دينهم .

الأم ٤ / ٢٥٤ ، وانظر .

الاستدكار ١٤ / ١٢٧ ، معرفة السن والآثار ١٣ / ٢٨٧ .

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر : (وليس في شيء من الآثار الممندة ما يدل على اعتبار الخلطة " .

الاستدكار ٢٢ / ٧٦ .

(٣) القول بالتعجيز حكاة الخمي عن مطرف ، وبعدمه عن ابن الماجشون ، قال : وعلى التعجيز لو ائى = كُتَابُ الْإِيمَانِ / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

٤٤١

٢٢٤ - (...) وحلطني زهير بن حرب د سح بن إبراهيم ، جميعاً عن أبي الوليد

قال زهير : حدتنا هشام بن عبد الملك ، حد ، شأ أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن علقمة بن وائل ، عن وائل بن حجر ، قال : كنت عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأتاه رجلان يختصمان في أرضي .

فقال أحلّ لما : إن هذا افتري على أرضي يا رسول الله في الجاهلية - وهو امرؤ ، لقيس بن عابس الكندي ، وخصمه ربيعة بن عیدان - قال : " يئنتك) قال : ليس لي بينة .

قال : " يمينه " .

قَالَ : إِنْ يَذْهَبَ بِهَا .
قَالَ : "لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَالِدَا .
قَالَ : فَلَمَّا قَامَ

تعجيز الحاكم للطالب إذا قام بذلك المطلوب والحكم به للمطلوب ، إلا فيما كان من حقوق الله ، كالطلاق والعقاق والنسب والأحباس وطرق العامة وشبهها ، مما ليس يختص منفعتة بالقائم فيه وحده وتعلق فيه حق الله ، والقول الآخر : ال طالب لا يعجز في شيء ولا يحكم للمطلوب والطالب على حقه أبداً متى قامت له حجة إلا إن أثبت المدعى عليه ما يدفعه به ، ويعجز عن حله ، فيحكم عليه للمدعى عليه ، إلا فيما كان من حقوق الله - كما تقدم .

ويعضد القول الأول قول عمر - رضي الله عنه - في رسالته لأبي موسى التي هي عماد السيرة وعروة القضاء : (اجعل للمدعى أجلاً ينتهي إليه ، فإن أحضر بينة أخذ بحقه ، د لا وجهت عليه القضاء " (١) .

وقوله : (انتزى على أرضي" : أي اخذها ، وأصل النزو : الوئب ، ثم كثر استعمالهم له في كل ما شبهه .
فاستعملوه في الجماع ، فقالوا : نزي الفعل على الأنثى ، واستعملوه في كل من حصل على أمرٍ من سلطان أو خرج عليه - ونحو هذا .
وذكر الحديث الآخر عن وائل بن حجر بمعناه ، وسمى فيه الكندي امرأة القيس به عابس ، بياء واحدة وسين مهيمة ، وصاحبه ربيعة بن عيذان - بفتح الين المهيمة وياء بائنتين تحتها هذا هو صوابه ، واختلفت الرواية فيه في الأم ، فقال زهير : ربيعة بن عيذان ، بكسر العين وباء بواحدة ، وقال ابن راهويه : عيذان على الصواب - كما تقدم .

كذا ضبطناه في الحرفين عن شيوخنا - رحمهم الله - ووقع عند ابن الحناء عكس ما ضبطناه ، فقال في رواية : زهير عيذان - بالفتح والياء بائنتين ، وفي رواية اسحق بن - بمن يزكي بينته أو بية عدله ، فأصل ابن القاسم أنها تقبل ، وقال مطرث : لا تثبل .

الأبى ٢٤٣ / ١ .

(١) لفظ الخطاب كما جاء في أعلام الموقعين : (ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له امداً ينتهي إليه ، فإن بينه أعطيته بحقه ، " أن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية ، فإن ذلك هو ائلع في العذر وأجلى للعماء

١ / ٨٦ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَعِيدٍ مِنْ اقْتِطَعِ حَقَّ مُسْلِمٍ بَيْنَ فَاجِرَةٍ بِالنَّارِ

لِيَحْلَفَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ اقْتَطَعَ أَرْضًا ظَالِمًا ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) .
قَالَ إِسْحَقُ فِي رَوَايَتِهِ : رِبْعَةُ بْنُ عِيْذَانَ .
راهويه عيذان ، بالكسر والباء بواحدة .

قال الجياني : وكذا في الأصل عن الجلودى ، والذي صوبناه أولاً هو قول الدارقطنى ، وكذا قيده هو وأبونصر بن ماكولا في الموتلف وابن يونس في التاريخ ، وكذا قاله عبد الغنى بن سعيد قال : ويقال فيه : عيذان (١) ، .
وقوله : " شاهدك أو يمينه) : مما يحتج به الحنفى في ترك العمل بالشاهد واليمين ،

إذ لم يجعل وساطة (٢) بينهما في اقتطاع الحقوق وحصرها في طذا! الحديث بهذين الطريقين ، والحديث الآخر يرد عليهم ويُفسر مجمله ، وهو قضاء النبي (صلى الله عليه وسلم) بالشاهد واليمين ، وعمل الخلفاء بذلك بعده وقضاؤهم به .

وسياقى الكلام عليه في موضعه وارتفع " شاهدك) بفعل مضمر ، قال سيبويه : معنى الكلام ما أثبت شاهدك (٣) .

(١) عبارة عبد الغنى كما نقلها صاحب الإكمال : ويقال : عيذان ، بكسر العين وبالباء المعجمة بواحدة .
وربيعة بن عيذان بن ربيعة الكبير بن عيذان بن مالك بن زيد بن ربيعة الحضرمى ، من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، شهد فتح مصر ، ليست له رواية نعلها .

قال ابن ماكولا : قال ذلك ابن يونس .
الإكمال

٦ / ٩٩ ، وانظر : الإصابة ٢ / ٤٧١ ، ولم يرد له ذكر في الاستيعاب .
(٢) في ت : واسطة .
(٣) الكتاب ١ / ١٤١ .

٢٠٦٢ (62) باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخْذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ... إلخ
٤٤٣

(٦٢) باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق
كان القاصد مهدر الدم في حقه ، وإن قتل كان

في النار ، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد
٢٢٥ - (١٤٠) حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا خالد - يعني ابن مخلد - حدثنا محمد بن جعفر ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال .
جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : يارسول الله ، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : " فلا تعطه مالك " قال : أرايت إن قاتلني ؟ قال : " قاتله " قال : أرايت إن قتلني ؟ قال : (فاع نت شهيد لما .
قال : أرايت إن قتلته ؟ قال : " هو في النار لما .

٢٢٦ - (١٤١) حدثني الحسن بن علي الحلواني ، وإسحق بن منصور ، ومحمد بن رافع ، وألفاظهم متقاربة! .
قال إسحق : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني سليمان الأحول ، أن ثابتاً مولى عمر بن عبد الرحمن أخبره ، أنه لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان ، تيسروا للقتال ، فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو ، فوعظه خالد .

فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال .
" من قتل دون ماله فهو شهيد) .

قوله (صلى الله عليه وسلم) : " من قتل دون ماله فهو شهيد ، وقوله : لا تعطه مالك ، فقال : إن قاتلني ، قال .
قاتله . الحديث : أصل الشهادة التبين ، ومنه قوله تعالى : { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } (١) أي بين ، وسمى الشاهد لاءن من شهادته تبين الحكم .

قال النضر بن شميل : سمي الشهيد شهيداً بمعنى أله حي ، تأكل قوله ظ لى : { وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } الآية (٢) كأن أرواحهم احضرت دار السلام وغيرهم لا يشهدوا إلا يوم القيامة ، وقال ابن الأنباري ت سمي بذلك لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة ، فشهد على هذا بمعنى مشهود له ، وقيل : سمي بذلك لأنه يشهد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم القيامة على الأمم المخدومة ، قال الله عز وجل : { تَكُونُوا لِهَدَاءِ عَلَى النَّاسِ } (٣) ، وقد بداء! في انة

(١) آل عمران : ١٨ .

(٢) ال عمران : ١٦٩ .

(٣) البقرة : ١٤٣

٣٥ / ب

٤٤٤ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخْذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ...

إِلْخَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

حَ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

المسلمين (١) ، ويحتمل ان يكون شهد عند موته ماله عند الله من النجاة والثواب والبشرى وحقق ذلك كما قال : { فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ } (٢) .

وقوله : لا تعطه مالك) وأمره بقتاله إن قاتله ، دليل على جواز قتاله (٣) دإن طلب المال ، أو على وجوبه بكل حال .

قال ابن المنذر : عوامُ العلماء على جواز قتال المحارب على كل وجه ، ومُدافعتة عن المال والأهل والنفس .

واختلف المذهب عندنا / إذا طلب الشيء الخفيف - الثوب والطعام - هل يُعطاه (٤) أو يُقاتل (٥) دونه ؟ وهو مبني على الخلاف

في أصل المسألة ؛ هل قتالهم مأمور به لأنه تغيير منكر لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (قاتله) أو هو مباح غير مأمور به ؟ .

وكذلك الخلاف في أصل مسألة الدعوة أبعد العلم مما يُدعى إليه [(٦)] .

وفيه دليل على أنه لادية في قتل المحاربين ولا قود ؛ لأنه إذا كان مقتوله شهيدا وأمر بقتاله ، وأُخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه

إن قُتل في النار ، فما يأمر الشرع به لا يُعقَّبُ على فاعله [بعد] (٧) ولا تباعة في دورا ولا اضة .

(١) قال الحافظ ابن كثير في قوله تعالى : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِيُتَوَاسَّوْا بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى الْإِيمَانِ } الآية : (١٤٣) [يقول تعالى : إنما حَوَّلْنَاكُمْ إِلَى قَبْلَةِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَام - وَاخْتَرْنَا لَكُمْ لِنَجْعَلَكُمْ خِيَارَ الْأُمَمِ ؛ لَتَكُونُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ عَلَى الْأُمَمِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُعْتَرِفُونَ لَكُمْ بِالْفَضْلِ] .

قال : " والوسط هاهنا الخيار والاءجود ، كما يقال : قريش أوسط العرب نسبا ، أى أشرفهم نسبا) .

تفسير القرطبي العظيم ٢٧٥ / ١ .

(٢) آل عمران : ١٧٠ .

٢٠٦٣ (63) باب استحقاق الوالى الغاش لرعيته النار

(٣) يعنى بالجواز : الأعم من الواجب والمندوب ؛ لأن مالكا جعل جهات!م جهائاً وأقل أمره التدب لا الجواز ال انحص المرائط

للإباحة ، وكذلك يعنى بالإباحة أنها الجواز الأعم .

والقول بمنع إعطائهم الشيء الخفيف هو مشهور مذهب مالك .

والآخر وهو الإعطاء لسحنون إكمال

(٤) فى ت : يعطوه .

وهو قول سحنون كما مر .

(٥) كتب فى الأصل مرتين ؛ مرف يقاتلوه ، ومرة فوقها : يقاتل ، وفى ت : يقاتلوا وهذا مشهور مذهب مالك كما ذكرنا .

(٦) فى الأصل : للعلم مما يدعى .

(٧) ساقطة : من ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخْذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ...

إِلْخَ

وأما ما ذكر فى الحديث مما كان بين عبد الله بن عمرو وعنبسة بن أئى سفيان (١) .

كتب بعدها بالهامق في ت ما يلي .

(مناظرة هاهنا بياض في أصل المؤلف رحمه الله "٧٢ / أ .

وعنيسة بن أبي سفيان بن حرب ، أخو معاوية ، وكان عاملاً له على مكة والطائف ، فكره ابن منده ، وقال : أثوك النجى (صلى الله عليه وسلم) ، ولا تصح له صحبة ولا رؤية .

قال الحافظ في الإصابة : " إذا أثوك الزمن النبوى حصلت له الرؤية لاحالة ، ولو من أحد الجانبين ، ولا سيما مع كونه من أصهار النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أخته ثم حبيبة أم المؤمنين ، وقد اجتمع الجميع بمكة في حجة الو ٣ " . الإصابة ٥ / ٦٩ ، وانظر : اشد الغابة ٤ / ٤ .

؟ وما كان بينه وبين عبد الله بن عمرو قد فصله الطبرى فيما رواه عن حيوة قال : إن عاملاً لمعاوية أجرى عينا من ما ليسقى بها أرضا ، فدنا من حائط لال عمرو بن العاص ، فأراد أن يخرقه ليجرى العين منه الى الأرض ، فأقبل عبد الله بن عمرو ومرو إليه بالسلاح ، وقالوا : والله لا تخرقون حائطنا حتى لا يبقى منا أحد .

وذكر الحديث والعامل المذكور هو عنيسة هذا ، والأرض المذكورة كانت بالطائف ، و(ثما فعل عبد الله ما فعل لما يدخل عليه من الضرر .

ومعنى قوله : (تيسروا للقتال) أى .

تأهبوا وتهيؤوا ، وخالد المذكور هو عم عبد الله بن عمرو ، وأخو عمرو بن العاص .

و (دون) فيما ذكر القهرطى ظرف مكان بمعنى تحتط ، وتسخعمل للبيبة على الجاز ، ووجهه : أن الذى يقتل عن ماله غالبا إنما يجعله خلفه أو تحتته ، ثم يقتل عليه ، وفي رواية لآبى!اود والترمذى : ! من أرلد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد! ، ولا بن ماجه من حديث ابن عمر نحوه وروى الترمذى وبقيّة أصحاب السنن من حذب سعيد بن زيد نحوه ، وفيه ذكر الأهل والدم والدين -

وفي حديث أبى هريرة عند ابن ماجه : ! من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد ثا .

راجع : فتح الملهم

١ / ١٧٦ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْوَالِىِ الْغَاشِ لِرَعِيَّتِهِ النَّارِ

(٦٣) بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْوَالِىِ الْغَاشِ لِرَعِيَّتِهِ النَّارِ

٢٢٧ - (١٤٢) حَدِيثُنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ ، عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ :

عَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارَ الْمُرْنِزِيِّ فِي مَرَضِهِ أَتَدَى مَاتَ فِيهِ .

قَالَ مَعْقِلٌ : إِنِّي مُحَدَّثُكَ حَدِيثًا يَمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَاحَدَّثُكَ ، إِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً ، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ ! لِرَعِيَّتِهِ ، الْأَحْرَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) .

٢٢٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ دَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ : إِنِّي مُحَدَّثُكَ حَدِيثًا لَمْ أَكُنْ حَدَّثُكَ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا يَسْتَرْعَى اللَّهُ عَبْدًا رَعِيَّةً ، يَمُوتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ ! لَهَا ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) .

قَالَ : أَلَا كُنْتَ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ ؟ قَالَ : مَاحَدَّثُكَ ، أَوْ لَمْ أَكُنْ ! لِأَحَدَثِكَ .

٢٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجَعْفَى - عَنْ زَائِلَهُ ، عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ : قَالَ الْحَسَنُ : كُنَّا عِنْدَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ نَعُوهُ ، فَجَاءَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

٢٠٦٤ (64) باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لها إلا حرم الله عليه الجنة) هذا الحديث [وما في] (١) معناه ، قد تقدم معنى تحريم الجنة والتأويل في مثله ، ومعناه بين في التحذير من غش المسلمين لمن قلده الله شيئاً من أمرهم ، واسترعاه عليهم ، ونصبه خليفة لمصلحتهم ، وجعله واسطة بينه وبينهم في تدبير أمورهم في دينهم ودنياهم . فإذا خان فيما أوثمن عليه ولم ينصح فيما قلده واستخلف عليه إما بتضييع لتعريفهم ما يلزمهم من دينهم وأخذهم به والقيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنها لكل مُتصدِّ لإدخال داخلٍ فيها ، أو تحريف لمعانيها ، أو إهمال حدودهم ، أو تضييع حقوقهم ، أو ترك حماية حوزتهم ومجاهدة عدوهم ، أو ترك سيرة العدل فيهم - فقد غشهم . وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) أن ذلك من كبائر الذنوب الموبقة المباعدة عن الجنة إذا دخلها السابقون والمقربون ، إن أنفذ الله عليه وعيده الموجب لعذابه [بالنار] (٢) ، أو إيقافه بالبرزخ (١) في الأصل كتبت : ما وفي ، ثم وضع على الواو حركة تحويل . (٢) ساقطة من ق .

كتاب الإيمان / باب استحقاق الوالى الغاش لرعيته النار
٤٤٧

زياد .

فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ : إِنِّي سَأُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْاِخْرَانِ : حَدَّثَنَا فَعَاذُ ثَقِيفِ هِشَامٍ ، قَالَ أ .
خَتْنِي أَبِي ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلًا ! بَنَ لَسَمَاوِي مَرَفًا ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ : إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَلْ تَمْلُقْ ! بِهِ ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : الْمَأْمُونُ أَمِيرٌ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ لَا يَحْظُدُ لَهُمْ وَيُفْاحِشُ إِلَيْهِمْ يَدْخُلُ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ) .

والاعراف المدة التي يشاء الله تعالى ، أو يحرم الجنة رأساً إن فعل ذلك مستحلاً .

وقول معقل لعبيد الله بن زياد : ا لولا أني في الموت لم أحدثك به : إما لأنه علم

قبل أنه ممن لا ينفعه العظات (١) ، كما ظهر منه مع غيره ، ثم خرج أخيراً - من كتمه الحديث ورأى تبليغه لأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أصحابه بالبلاغ ، أو لأنه خافه من ذكره مدة حياته لما يهيج عليه ذكر هذا الحديث ويثبتته في قلوب الناس من سوء حاله . (١) التوجيه .

بأنه لا يتعظ لا يتوجه - كما فكر ال البى - لابنه ليس من شرح التغيير غلبة الظن بأن المغير عليه ينزحر ، قال : فالصواب التوجيه بأنه خافه ، فإن التججير إنما هو ما لم يؤد إلى مفسدة أشد ، ثم لم المن سره عند الموت غير عليه بذكره الحديث له ، لا أنه إنما حدث غرجا من كتم العلم لابنه لو غرج من ذلك حدث غيره .

الإكمال ١ / ٢٤٧ .

٤٤٨

كتاب الإيمان / باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب ... إلخ

(٦٤) باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب
وعرض الفتن على القلوب

٢٣٠ - (١٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا

أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ تَحَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدِيثَيْنِ ، قَدْ رَأَيْتُ أَحْلَصَمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ ، حَدَّثَنَا : (أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ) .

ثُمَّ حَدَّثَنَا : (أَنَّ الْأَمَانَةَ قَالَ :) يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ ، فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ . ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْجَلِّ ، كَجَمْرٍ دَخَرَتْهُ عَلَى رَجُلِكَ ، فَتَنْفُطُ قَتْرَاهُ مُنْتَبِرًا ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ حَصَى فَدَخَرَهُ عَلَى رِجْلِهِ - فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ ، حَتَّى يُقَالَ : إِنْ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا ، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ : مَا أَجَلَدُهُ ، مَا أَظْرَفُهُ ، مَا أَعْقَلُهُ ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ " .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِنْ الْأَمَانَةُ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ " الحديث ، قال الإمام : قال المروى في باب الجيم والذال

المعجمة : قال أبو عبيد : الجذر : الأصل من كل شيء (١) .

وقال ابن الأعرابي : الجذر : أصل حساب ونسب وأصل شجرة .

قال القاضي : مذهب الأصمعي في هذا الحرف فتح الجيم وأبو عمرو يكسرها .

وقوله : " فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ " : قال الإمام : قال المروى (٢) : الوكت : الأثر اليسير ، ويقال للبسر إذا وقعت فيه نكتة من أرطاب : قد وَكَّتْ .

قال القاضي : قال صاحب العين : الوكت ، بفتح الواو ، نُكْتَةٌ فِي الْعَيْنِ ، وَعَنْ مُوَكَّتَةٍ وَالْوَكْتُ سَوَادُ اللَّوْنِ .

قال أبو عبيد : هو اليسير منه ، ويقال : [قد] (٣) وَكَّتَ الْبَسْرُ وَالزَّهْوُ إِذَا ظَهَرَتْ فِيهِ نَكْتَةٌ مِنَ الْأَرطَابِ مِنْ جَانِبِهَا ، وَبُسْرَةٌ مُوَكَّتَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ مِنْ طَرَفِهَا فَهِيَ مُذْنَبَةٌ .

وقوله : " مِثْلَ الْجَلِّ " ، بفتح الميم ، قال الإمام : [والمجل] (٤) : هو أَنْ يَكُونَ بَيًّا

(١) غرب الحديث ٤ / ١١٨ ، قال : وقال أبو عمرو : هو الجذر - بالكسر - والأصمعي يقول : هو بالفتح .

(٢) عبارة المروى : الوكت هو أثر الشيء اليسير منه ، قال الأصمعي .

يقال للبسر إذا بدا فيه الإرتطاب : بَسْرٌ مُوَكَّتٌ .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) من المعلم .

كشَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ رَفْعِ الْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ مِنْ بَعْضِ الْقُلُوبِ ...

إلخ ٤٤٩ وَلَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ! وَمَا أَبَالَى أَيُّكُمْ بَايَعْتُ ، لئن كَانَ مُسْلِمًا لَيُرْدَنَّهُ عَلَى دِينِهِ ، وَلئن كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيُرْدَنَّهُ عَلَى سَاعِيهِ ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعَ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا .

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى

ابْنُ يُونُسَ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

الجلد واللحم ماءً ، يقال : مَجَلَّتْ يَدُهُ تَمَجَلُ مَجَلًّا وَمَجَلَتْ تَجَلُّ مَجَلًّا .

قال غيره : وذلك إذا تنقطت من العمل (١) و[أما ، (٢) قوله : أَمْتَبَرًا] (٣) فعناه : مرتفعاً ، وأصل هذه اللفظة من الارتفاع ،

ومنه : انتبر الأمير إذا صعد على المنبر ، وبه سُمي [المنبر ، (٤) منبراً لارتفاعه ، ونبر الجرح أى ورم ، والنبر : نوع من الذباب يلسع الإبل فيرم مكان لسعه ، ومنه سمي الهمز نبراً يكون الصوت على حال من الارتفاع لا يوجد في غير هذا الحرف ، وكل شيء ارتفع فقد نبر .

وقال أبو عبيد : منتبراً : منتفطاً (٥) .
وقوله .

"ما أبالي أيكم بايعت" ، قال القاضي : حمله بعضهم على بيعة الخلافة ويرد تأويله .
قوله .

"لئن كان يهودياً أو نصرانياً ليردّه على ساعيه" يعنى : عامله ؛ ولأئنه - أيضاً - لا تجوز مبايعة اليهودى والنصراني للخلافة ولا كل مسلم ، والصواب : أن مراده البيع والشراء .

أراد أن الأمانة قد ذهبت من الناس فلا يؤتمن اليوم على البيع والشراء إلا القليل لعدم الأمانة (٦) .
(٢) (٣) (٥) (٦)
قال الهروى : وأما المجل .

هو أثر العمل في الكف يعالج بها الإنسان الشيء حتى يغلظ جلدها ، يقال منه : مجلت يده ومجلت .
لغتان .
من المعلم .

في فخ الإكمال جاءت هكذا : فنفظ فتراه منجبراً ، والمنجبت من المعلم إذ موال الثق ، وذلك لرفع الالتباس مع غيرها .
من المعلم .

في الإكمال - منتفطاً ، وهو الموافق للفظ الهروى ، حيث قال : وأما المنتبر فالمنتفط .
وقوله : سمي المنبر منجراً ، نسبه شبير أحمد للعيني ، وذلك لابنه نقله ولم يعزه ١٧٨ / ١ .
انظر .

غريب الحديث للهروى ١١٩ / ٤ -

والمراد بالأمانة على المختار ما يصح به تكليف الإنسان بالإيمان والإيمانيات ، وهى الصلاحية الفطرية التى بها يتعد العبد لقبول الطاعات والاحراز عن المعاصى ، وهذه الأمانة المودعة فى قلوب بنى ادم بالنسبة إلى الإيمان الشرعى بمنزلة تخوم الزروع وجوب الأشجار المودعة فى بطن ال الرض ، وأما القرآن والسنة فثلهما كمثل الغيث النازل من السماء ، فلاءرض الطيبة إذا أصابها هذا الغيث يخرج نباتها بإذن ربها ، والتى خبثت لا تخرج إلا نكدا ، بل ربما تضع التخرم أيضاً .

ذكره شبير أحمد ، قال : وقوله فى جذور الرجال : أى ان الامانة أول ما نزلت فى قلوب رجال الله واستولت عليها ، فكانت هى الباعثة على الأخذ بالكتاب والسنة .

وقوله - (ثم نزل القرآن" : يعنى كان فى طباعهم الأمانة بحسب الفطرة التى فطر الناس عليها ، ووردت الشريعة بذلك ، فاجتمع الطبع والشرع فى حفظها .

فتح الملهم ١٧٨ / ١ -

٤٥

كتاب الإيمان / باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب ... إلخ

وقوله : لا ثم حدثنا عن رفع ال المانة ثا : هذا هو الحديث الثانى الذى ذكر حذيفة أنه ينتظره - لأن روايته فى غير الأمانة كثيرة - وهو رفع الأمانة اصلاً حتى لا يبقى من يوصف بالأمانة إلا النادر .

٢٠٦٥ (65) باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً وإنه يارز بين المسجدين

قال شبير : ولا يعكر على ذلك ما ذكره في آخر الحديث مما يدل على ، قلة من ينسب للأمانة ، فإن ذلك بالنسبة إلى حال الأولي ، فالذين أشار إليهم بقوله : (ما كنت أباع إلا فلانا وفلاناً "هو من أهل العصر الأخير الذي أدركه ، والأمانة فيهم بالنسبة إلى العصر الأول أقل ، وأما الذي ينتظره فإنه حث تفقد الأمانة من الجميع إلا النادر وحاصل الخبر : أنه (صلى الله عليه وسلم) أنذر برفع الأمانة وأن الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائناً بعد أن كان أميناً ، وهذا إنما يقع على ما هو مشاهد لمن خالط أمل الخيانة ، فإنه يصير خائناً ، لأن الاترين يقتدى بقرينه .

ورفع الأمانة يحتمل أنه على الحقيقة ، وهو عصطاً بتائها ، ويحتمل أن المراد رفع أهلها كحديث : (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ، ولكنه يقبض العلم راحاً!) (ألعلماً) .

قال الأبى : ورفعها إنما كوا باعتبار الأكثر ، ثم له : "إلا فلاناً وفلاناً" يعني بذلك أفراداً من الناس .

قال : ثم مقالته هذه إكلأ شالت - والله أ"لم - وهو بالمداين ، إذ كان عثمان - رضى الله عنه - ولاه على المدائن ، وقتلا في "ح!أل! - رضى الله كة - وهو عليها ، وباع لعل وحرفس على المبايعه والقبيا فى نصره ، ومات - رضى الله عنه - فى أوائل خلافته ، فلم يقل حذيفة ما قال وهو بالمدينة ، لكثرة من بها حينئذ من الصحابة والتابعين! /! الحال ٢٤٨ / ١ .

وفى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (ينام الرجل النومة" وهو كناية عن الغفلة الموجبة لارتكاب السيئة الباعثة على نقص الأمانة ونقص الإيمان .

فإن قلنا : إن النوم على حقيقته ، فإن المذكور بعده أمر اضطرارى ، فيكون ما قبله هو السبب له .
وقبض الأمانة : يعنى قبض بعضها ب دليل ما بعده ، والمعنى .
يقبض بعض ثمة الإيمان .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " كجمر دحرجته على رجلك) : أى تأثير ما بقى من الأمانة عده ككأثير جمر فيخيل للرائى أن الرجل ذو أمانة وهو فى ذلك بمثابة نقطة تراها منتقطة مرتفعة كبيرة ، لا طائل تحتها ، ولي فيها شى صالح ، بل ما فاسد .
قال العبنى : " حاصله أن القلب يخلو عن الا"مانة بأن تزول عنه شيئاً فشيئاً ، فإذا زال جز منها زال نورها ، وخلفته ظلمة كالوكت ، وإذا زال شى اخر منه صار كالجل ، وهو أثر محكم ، لا يكاد يزول إلا بعد مدة ، ثم شبه زوال ذلك النور بعد ثبوته فى القلب وخروجه منه واعتقابه إياه بجمر تدحرجه على رجلك حتى يؤثر فيها ، ثم يزول الجمر ويبقى التنفط ثا عمدة القارى ٢٣ / ٨٥ .
وقوله : (حتى يقال : إن فى بنى فلان لما .

أى من غاية قلة الأمانة فى الناس .
وقوله : (حتى يقال للرجل " : أى من أرباب الدنيا ممن له عقلٌ وتحصيل المال والجاه وطبع فى الشعر والنثر ، وفصاحة وبلاغة ، وقوة بدنية ، وشجاعة ، وشوكة .

وحاصل قول الناس فيه : (ما أجده ما اطرفه) أنهم يمدحونه بكثرة الجلادة والظرافة والعقل ، ويتعجبون منه ، ولا يمدحون أحداً بكثرة العلم النافع والعمل الصالح .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (وما فى قلبه مثقال حبة " : حال من الرجل ، و(من ثا فى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (من خردل " بيانية ، ثم الهى خردل .
ومعنى قوله .

(وما أبالى أيكم بايعت) ت أى ثله لوثوقه سلغها بوجود الأمانة فى الناس كان يقدم على مبايعه من اتفة ، من غير بحث عن حاله ، فلما بدا التغير فى الناس ، وظهرت الخيانة صار لا يبايع إلا من يعرف حاله .

يقوله : اللئ كان مسلها " : جواب عن إيراد مقدر ، كأن قائلأ قال له : لم تزل الخيانة موجودة ، فأجاب

بأنه وإن كان الأمر كذلك ، لكنه كان يثق بالمؤمن لذاته ، وبالكافر لوجود ساعيه وهو الحاكم الذى يحكم عليه ، وكانوا لا يستعملون فى كل عمل قلّ أو جلّ إلا المسلم ، فكان واثقا بإنصافه يتخلص حقه من الكافر إن خانته ، بخلاف الوقت الأخير الذى أشار إليه ، فإنه صار لا يبيع إلا أفراداً من اناس يثق بهم .

فتح الملهم ١٧٨ / ١ .

كتاب الإيمان / باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ... إلخ

(٦٥) باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً وإنه يارز بين المسجلين ٤٥١

٢٣١ - (١٤٤) وحدّثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدّ ، شأ أبو خالد - يعنى سليمان بن حيّان - عن سعد بن طارق ، عن ربّيع ، عن حذيفة ش تال .

كأن عند عمر ، فقال : أيكم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يذكر الفتن ؟ فقال قوم : نحن سمعناه . فقال لعلمكم

وقوله : (فتنة الرجل فى أهله وجاره لما ، وقوله : " تكفرها الصلاة ... الحديث .

أصل الفتنة فى كلام العرب : الابتلاء والامتحان والاختبار ، ثم صارت فى عرف الكلام لكل أمر كشفه الاختبار عن سوء . قال ابو زيد : ففى الرجل يُفْتَن فتوناً إذا وقع فى الفتنة وتحول عن حال حسنة إلى سيئة ، وفتنة الرجل فى أهله وماله وولده صرفه (١) من فرط محبته لهم وشّحه عليهم وشغله بهم عن كثير من الخير ، كما قال الله تعالى : { إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ } (٢) ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الولدُ مجبنةٌ مبخلةٌ) (٣) ، أو لتفريطه فى القيام بما يلزم من حقوقهم ومن تأديبهم وتعليمهم كما قال : (والرجل رل على أهله ، وكلكم مسؤول عن رعيته) (٤) وكذلك فتنته فى جاره من هذا ، فهذه كلها فتها تقتضى المحاسبة ، ومنها ذنوب / يرجى تكفيرها بالحسنات ، كما قال تعالى : { إِنِ الْحَسَنَاتِ يُنْصَبُ السَّيِّئَاتِ } (٥) . قوله : " اجل " بمعنى نعم .

وقوله : (التي تموج كموج البحر" : أى تضطرب ويدفع بعضها بعضاً كموج البحر ، وكل شىء اضطرب فقد ماج ، ومنه قوله تعالى : { وتركا

(١) فى ت وق : ضرور ، ومكذا أثبتها ال البى والنوسى .

إكمال ١ / ٢٥٠ ، وبهامشه مكمل الإكمال ١ / ٢٥٠ .

(٢) التغابن ؟ ١٥ .

(٣) الحديث لفظ الحاكم وابن عمار كرس ال السود بن خلف ، وفيه : أن المبي كلية أخذ حسناً فقبله ، ثم اقبل عليهم فقال : (إن الولد!جينةٌ مبخلةٌ" ، وأحسبه قال : (مجهلةٌ" والحديث أخرجه ابن ماجه عن عبد الله ابن ملام بلفظ : " الولد مبخلةٌ أج بنة ثا ، كما أخرجه أبو يعلى والبزار عن أبى سعيد بلفظ : " الولدُ ثمرَةُ القلب ، د انه مبخلةٌ مجبنةٌ محزنة" . راجع : كف الخلفا ٢ / ٤٧ .

(٤) البخارى فى صحيحه فى اكثر من موضع ، فقد أخرجه فى كالجمعة ، بالجمعة فى القرى والمدن عن ابن عمر ٦ / ٢ ، وفى العتق ، بکراهية التطاول على الرقيق عن عبد الله بن مسعود ١٩٦ / ٣ ، وفى الوصايا ، بتأويل قول الله تعالى : { مِنْ بَعْدِ وَمِيمًا } ٤ / ٦ ، وفى أل الحکام عن ابن عمر ٧٧ / ٩ ، كما أخرجه أبو داود فى الخراج ، والترمذى فى الجهاد ، بما جاء فى الإمام عن ابن عمر كذلك ٤ / ١٨٠ ، وأحمد فى المد ٣ / ٥ ، ٥٤ ، ١١١ ، ١٢١ ، والبيهقى فى السق ٢٨٧ / ٦ ، ٢٩١ / ٧ ، ١٦٠ / ٨ ، إلخ . (٥) هود ١١٥٠ .

٤٥٢ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً ...

إِلْحَ نَعْنُونَ فِتْنَةَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَجَارِهِ ؟ قَالُوا : أَجَلٌ .

قَالَ : تِلْكَ تُكْفِرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ ، وَلَكِنْ أَيُّكُمْ سَمِعَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَذْكُرُ الْفِتْنََةَ الَّتِي تَمُوجُ مَوْجَ الْبَحْرِ ؟ قَالَ حَنِيفَةُ :

بَعْضُهُمْ يَوْمئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ { (١) } .

وقوله : (فَاسْكَتَ) (٢) القوم) ، قال الإمام : قال الأصمعي : سكت القوم بمعنى صمتوا وأسكتوا بمعنى أطقوا .

قال أبو علي البغدادي وغيره : سَكَتَ وَأَسَكَتَ بِمَعْنَى صَمَتَ .

قال الهروي : ويكون سكت في غير هذا بمعنى سَعَكَنَ ومنه قوله تعالى : { وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مَوْدَى الْغَضَبِ } (٣) ويكون سكت بمعنى انقطع ، حكى عن العرب : جرى الوادي ثلاثاً ثم - سكت ، ، أى انقطع ، ويقال : هو السكوت والسكات ، وسَكَتَ يَسْكُتُ سَكْناً وسكوتاً وسكاتاً .

وقوله : (تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير عوداً عوداً) : قال القاضي : كذا

روينا هذا الحرت عن القاضي الشهيد ، بفتح العين والذال المعجمة في الآم ، وضبطناه على ابن العاصي وغيره عوداً [(٤)] ، بضم العين ودال مهملة ، ووقع عند بعضهم عوداً عوداً ، بفتح العين وبالذال المهملة أيضاً ، وهو اختيار شيخنا أبو الحسن بن سراج من جميع وجوه رواياته ، قال لى : ومعنى تُعرض : أى كأنها تلتصق ، بعرض القلوب ، أى جانبها ، كما يلصق الحصير بجانب النائم ويؤثر فيه بشدة لصقها به .

قال : وقوله : عوداً عوداً : أى تعاد وتكرر عليه شيئاً بعد شيء .

قال : ومن رواه بالذال المعجمة فعناه : سؤال الإعادة ، كما يقال : غفرا غفرا وغفرانك ، وبذلك انتصب ، أى نسألك أن تُعيدنا من ذلك وأن تغفر لنا .

وأما غيره - ممن باحثناه من شيوخنا وكاشفناه عن هذا وهو الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان () - فقال : معناه : تعرض على القلوب أى تظهر لها فتنة بعد أخرى .

وقوله كالحصير ، أى كما ينسج الحصير عوداً [عوداً] (٦) [وشطبه] (٧) بعد أخرى ، وعلى هذا تترجح رواية ضم العين وذلك أن ناسج الحصير عند العرب يحتاج إلى مُنَقِّ القضبان لأخذ

(١) الكهف : ٩٩ .

وكنى بذلك عن شدة المخاصمة وكثرة المنازعة وما ينشأ عن ذلك من المثائمة والمقاتلة ، وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حذيفة قال : لا تضررك الفتنة ما عرفت دينك ، إنما الفتنة س ما اشتبه عليك الحق والباطل " .

فتح ١٣ / ٢ ، وانظر : فتح الملهم ١ / ١٧٩ .

(٢) في المال : فأسكته .

(٣) الأعراف : ١٥٤ .

(٤) ساقطة من ق .

(٥) وهو الذى قرأ عليه كتاب إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت ، وحدثه به عن خاله عن أبي عمر السهمي وأبي سليمان ثاود على الخولاني ، كما ذكر القاضي في الغنية : ٦٠ .

(٦) من ق .

(٧) ساقطة من أصل النسختين ، واستدركت فيهما بالهامزة بسهم ، وضبطت في النووى ط .

الشعب : شظية ، وكذا قيدها صاحب فتح الملهم .

جاء في اللسان : والشظية : شقة من خب أو قصب ، وكل فلقة من شئ شظية .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً ...

إِلْخ
فَاعْ سَكَّتَ الْقَوْمُ .

فَقَلْتُ : أَنَا .

قَالَ : أَنْتَ ، اللَّهُ أَبُوكَ !

٤٥٣

قَالَ حَنِيفًا : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا ، فَأَيُّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيَضَاءٌ الشَّطْبُ وَهُوَ قَشُورُهَا وَلِحَاؤُهَا الَّتِي تَصْنَعُ مِنْهُ وَيَنْصَلِحُ لَهَا ، ثُمَّ يَسْكُنُهَا النَّاسِجُ الْحَصِيرُ ، وَيَرْضَاهَا وَاحِدًا وَاحِدًا ، كُلُّهَا صَنْعٌ وَاحِدَةٌ وَنَسَجَهَا نَاولُهُ أُخْرَى .
قال الشاعر :

تَدْرَعُ خِرْصَانُ بِأَيْدِي الشَّوَا طَب [فِي نَثْرِهِ الدَّقِ جَمَاعَ] (١)

والخِرْصَانُ : الْقَضْبَانُ ، فَشَبَّهَ عَرْضَ الْفِتْنِ عَلَى الْقُلُوبِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى بِعَرْضِ شَطْبِ الْحَصِيرِ عَلَى صَانِعِيهَا ، قَضِيئًا قَضِيئًا وَشَطْبَةً شَطْبَةً ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : عُودًا عُودًا ، وَهَكَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ عِنْدِي ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ لَفْظِهِ وَصَحَّةُ تَشْبِيهِهِ .
وقال الهروي : معناه : أَنَّهَا تَحِيطُ بِالْقُلُوبِ ، وَقَالَ : حَصَرَ بِهِ الْقَوْمَ : أَيْ (٢) أَطَافُوا بِهِ ، وَقَالَ اللَّيْثُ : حَصِيرُ الْجَنْبِ عَرَقٌ يَمْتَدُّ مُعْتَرِضًا عَلَى جَنْبِ الدَّابَّةِ إِلَى نَاحِيَةِ بَطْنِهَا ، شَبَّهَهَا بِهِ .
قال : وَقِيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ عَرْضَ السَّجْنِ ، وَالْحَصِيرِ : السَّجْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٣) : { وَجَعَلْنَا جَقَمَ الْكَافِرِينَ حَصِيرًا } (٤) وَمُرَادُهُ : عَرْضُ أَهْلِ السَّجْنِ عَلَى قِيَمِهِ .

وقوله : (فَأَيُّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا) : أَيْ حَلَّتْ فِيهِ مَحَلُّ الشَّرَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَشْرَبُوا

فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ } (٥) : أَيْ حُبُّ الْعِجْلِ .

وقوله : (" نُكْتُتَ ") : أَيْ نَقَطْتُ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : كُلُّ نَقْطٍ فِي شَيْءٍ بِخِلَافِ لَوْنِهِ فَهُوَ نُكْتُتَ (٦) .

وقوله : (عَلَى قَلْبَيْنِ أَلْضَ مِثْلَ الصَّفَا) : لَيْسَ تَشْبِيهُهُ بِالصَّفَا لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ بَيَاضِهِ ، لَكِنْ أَخَذَ

فِي وَصْفِ آخَرٍ مِنْ شِدَّتِهِ عَلَى عَقْدِ الْإِيمَانِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ انْخِلَالٍ وَأَنْ الْفَقْ (٧) لَمْ تَلْصِقْ بِهِ ، وَلَمْ تَتَوَثَّرْ فِيهِ كَالصَّفَا ، وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ الَّذِي لَا يَلْعَلُ بِهِ شَيْءٌ ، بِخِلَافِ الْآخَرِ الَّذِي شَبَّهَ بِالْكُوزِ الْخَاوِي الْفَارِعِ مِنَ الْإِيمَانِ ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَكْمَتُهُمْ هَوَاءً } (٨) كُلٌّ : لَا بَسَ خَيْرًا .

وقوله : (وَالْآخِرُ أَسْوَدُ مُرْبَادٍ كَالْكُوزِ مَجْنِيًا) ، قَالَ الْإِمَامُ : وَقَعَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ فِي

(١) مِنْ ق .

(٢) فِي ت - إِفَا .

(٣) فِي ق : اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

(٤) الْإِسْرَاءُ : ٨ .

(٥) الْبَقَرَةُ : ٩٣ .

وَالْإِشْرَابُ هُوَ خَلْتُ لَوْنِ بَلَوْنٍ ، كَأَدَّ أَحَدَ اللَّوْنَيْنِ شَرِبَ الْآخَرَ وَكَسَى لَوْنًا أُخَرَ .

وعلى ذلك فمعنى قوله : (تُشْرَبُ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ) .

أَيَّ خَالِطِهِ ، رَاجِعٌ : مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ ١٠ / ١١٠ .

يَلَا قَالَ فِي الْمِرْقَاةِ .

وَأَصْلُ النُّكْتِ ضَرْبُ الْأَرْضِ بِقَضِيْبٍ فَيُؤْثِرُ فِيهَا .

(٧) وَالْمُرَادُ بِالْفَقِّ هُنَا : إِمَّا الْبَلَايَا وَالْحَنَ ، أَوِ الْعَقَائِدُ الْفَاسِدَةُ وَالْأَهْوَاءُ الْبَاطِلَةُ ، وَقَالُوا فِي ضَابِطِهَا : كُلُّ مَا يَتَغَلَّصُ صَاحِبُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .

مِرْقَاةٌ ، فَتَحَ الْمَلْهَمُ .

(٨)! براهم ٤٣٠ .

٤٥٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَنْ الْإِسْلَامَ بِدَأْ غَرِيْبَا وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبَا ... إلخ

٣٦ / ب

كُتَابُ مُسْلِمٍ ، قَالَ أَبُو خَالِدٍ : قُلْتُ لِسَعْدِ بْنِ طَارِقٍ : مَا الْأَسْوَدُ الْمُرْبَادُ ؟ قَالَ : شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ .
قُلْتُ : مَا مَعْنَى مَجْنِيَا ؟ قَالَ : مَنْكُوسَا .

قَالَ الْهَرَوِيُّ : الْمَجْنَى الْمَائِلُ ، وَجَنَّى إِذَا فَتَحَ عَضْدِيهِ فِي السَّجُودِ ، وَكَذَلِكَ جَنَّى .

قَالَ شُرٌّ : جَنَّى فِي صَلَاتِهِ إِذَا رَفَعَ بَطْنَهُ عَنِ الْأَرْضِ فِي السَّجُودِ ، وَكَذَلِكَ خَوَّى ، قَالَ غَيْرُهُ : جَنَّى وَخَوَّى إِذَا جَلَسَ مُسْتَوْفِزًا فِي الْغَائِطِ .

قَالَ الْقَاضِي : مَا وَقَعَ مِنَ التَّفْسِيرِ فِي الْأَمِّ مِمَّا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي بَعْضِهِ تَلْفِيفٌ (١) وَفِي بَعْضِهِ تَصْحِيفٌ (٢) ، قَالَ لِي ابْنُ سِرَاجٍ : لَيْسَ قَوْلُهُ كَالْكُوزِ مَجْنِيًّا شَبِيهًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ سَوَادِهِ ، لَكِنَّهُ أَخَذَ فِي وَصْفِ آخَرٍ مِنْ صِفَاتِهِ مِنْ أَنَّهُ قُلْبٌ وَنُكَّسَ حَتَّى لَا يَعْلَقَ بِهِ خَيْرٌ وَلَا حَكْمَةٌ وَمِثْلُهُ بِالْكُوزِ الْمَجْنَى ، يَبَيِّنُهُ قَوْلُهُ : لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يَنْكُرُ مَنَكْرًا .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْمَجْنَى : الْمَائِلُ ، وَلَا أَحْسَبُهُ أَرَادَ بِمِيلِهِ إِلَّا أَنَّهُ مَنخَرَقُ الْأَسْفَلِ ، شُبَّهَ بِهِ الْقُلْبُ الَّذِي لَا يَعِي خَيْرًا كَمَا لَا يَثْبِتُ الْمَاءُ فِي الْكُوزِ الْمَنخَرَقِ (٣) .

لَّالِ الْقِيَاسُ إِلَى : إِذَا كَانَ مَقْلُوبًا مَنْكُوسًا لَمْ يَثْبِتْ فِيهِ شَيْءٌ دَانَ لَمْ يَكُنْ مَنخَرَقًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فِي الْمُرْبَادِ شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي السَّوَادِ ، فَإِنْ بَعْضُ شَيْوَخِنَا كَانَ يَقُولُ : إِنَّهُ تَصْحِيفٌ ، وَهُوَ قَوْلُ [الْقَاضِي] (٤) إِلَى الْوَلِيدِ الْكَلْبَانِيِّ ، قَالَ : أَرَى صَوَابَهُ شَبَهُ الْبَيَاضِ / فِي سَوَادٍ ، وَكَذَلِكَ أَنَّ شِدَّةَ الْبَيَاضِ فِي السَّوَادِ (٥) لَا يُسَمَّى رُبْدًا إِذَا بُلِقَ إِذَا كَانَ فِي الْجَسْمِ وَجُوزَ إِذَا كَانَ فِي الْعَيْنِ ، وَالرُّبْدَةُ إِذَا هُوَ شَيْءٌ مِنْ بَيَاضٍ يَسِيرُ يَخَالُطُ السَّوَادَ كُلَّوْنَ أَكْثَرَ النَّعَامِ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنَّعَامَةِ : رُبْدَاءٌ ، فَصَوَابُهُ شَبَهُ الْبَيَاضِ لَا شِدَّةُ الْبَيَاضِ فَيُؤَافِقُ تَفْسِيرَ مُرْبَادٍ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ : الرُّبْدَةُ : لَوْنٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْغُبْرِ ، وَقَالَ ابْنُ أَرِيدٍ : الرُّبْدَةُ : لَوْنٌ أَكْدَرُ .
قَالَ غَيْرُهُ : الرُّبْدَةُ : أَنْ يَخْتَلِطَ السَّوَادُ بِكُدْرَةٍ .

قَالَ الْحَرَبِيُّ : الرُّبْدَةُ : لَوْنُ النَّعَامِ بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَيْضُ ، وَمِنْهُ أَرْبَدَ لَوْنُهُ إِذَا تَغَيَّرَ وَدَخَلَ سَوَادٌ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ النَّعَامُ أَرْبَدًا لِأَنَّهُ أَعَالَى رِيْشُهُ إِلَى السَّوَادِ ، وَقَالَ نَفْطَوَيْهِ : الْمُرْبَدُّ : الْمُلْبَعُ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَمِنْهُ تَرَبَّدَ لَوْنُهُ ، أَيْ تَلَوَّنَ فَصَارَ كُلُّوْنَ الرَّمَادِ ، وَهَذَا - أَيْضًا - تَفْسِيرُ قَوْلِ الْحَرَبِيِّ ، وَكَذَا رَوَيْنَا قَوْلَهُ مُرْبَدٌّ ، بِالْهَمْزِ ، عَنْ أَكْثَرِ شَيْوَخِنَا عَنْ الْعَذْرَى ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَرَبِيُّ وَأَصْلُهُ أَلَا يَهْمَزُ وَيَكُونُ مُرْبَدٌّ مِثْلَ مُسَوْدٍ وَمُحْمَرٍّ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْهَرَوِيُّ وَصَحَّحَهُ بَعْضُ شَيْوَخِنَا عَنْ أَبِي مَرْوَانَ بْنِ سِرَاجٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَرْبَدَ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : أَحْمَارًا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَيُقَالُ : أَرْبَادٌ وَمُرْبِيدٌ ، وَرَوَيْنَا فِيهِ عَنِ الْأَسَدِيِّ عَنِ السَّمُرْقَنْدِيِّ وَعَنِ الْخَشْنِيِّ عَنِ الطَّبْرِيِّ ، وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ سَعِيدٍ - أَيْضًا - مُرْبَادٌ ، بِالْأَلْفِ غَيْرِ مَهْمُوزٍ ، قَالَ الْحَرَبِيُّ : يَقَالُ : أَصْفَرٌ وَاحْمَرَّ وَاخْضَرَّ وَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، هَذِهِ الْخَمْسَةُ بَغَيْرِ الْفِ وَمَا سِوَاهَا بِالْأَلْفِ مِثْلُ : ادَّكَانَ وَاشْتَهَابَ وَاصْهَابَ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَقَالُ إِلَّا أَرْبَادٌ (٦)

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : مُرْبَدٌّ مِثْلُ مُحْمَرٍّ وَمُصْفَرٍّ وَمَبْيُضٍّ ، وَفِي حَدِيثِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ

(١ ، ٢) اللَّفْلَفَةُ فِي الْكَلَامِ : ثَقُلُ وَعِيٌّ مَعَ ضَعْفٍ ، وَالتَّصْحِيفُ هُوَ : الْخَطَأُ فِي الْقِرَاءَةِ عَنِ الصَّحْفِ .

لِسَانٍ .

(٣) غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٤ / ١٢٢ .

وَإِبْنُ سِرَاجٍ سَبَقَ بِالْمَقْدَمَةِ .

(٤) مِنْ قِ .

(٥) رَاجِعٌ : الْمَقْدَمَةُ ، قِسْمُ الدَّرَاسَةِ .

يلا) فهو على ذلك حا ٤ أو منصوب على الذم .

كتاب الإيمان / باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ...

إلخ
٤٥٥

حتى تصير على قلبين ، على أبيض مثل الصفا ، فلا تضره فتنة ما دامت السموات والارض ، والآخر أسود مُربّداً ، كالْكُوزِ مُجْحِيَا لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً ، إلا ما أشرب من هوا .

قال حذيفة : وحديثه ؛ أن بينك وبينها باباً مغلقاً يوشك أن يكسر .

قال عمر : - كسراً ، لا أبالك ؛ فلو أنه فتح لعله كان يعاد .

قلت : لا .

بل يكسر ، وحديثه أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت ، حديثاً ليس بالأغليط .

قال أبو خالد : فقلت لسعد : يا أبا مالك ، ما أسود مُربّداً ؟ قال : شدة البياض في سواد .

قال : قلت ، فما هو مُجْحِيَا ؟ فأ : فنكوسا .

(...) وحديثي ابن أبي عمر ، حدّثنا مروان الفزاري ، حد - ننا أبو مالك الأشجعي ،

عن ربعي ؛ قال : لما قدم حذيفة من عند عمر ، جلس فحدّثنا ، فقال : إن أمير المؤمنين أمس لما جلست إليه سأل أصحابه : أئكم

يحفظ قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الفتن ؟ وساق الحديث بمثل حديث أبي خالد ، ولم يذكر تفسير أبي مالك لقوله .

" مُربّداً مُجْحِيَا) .

(...) وحديثي محمد بن المنى ، وعمرو بن علي ، وعقبة بن مكرم العمي ، قالوا : حد ، لنا محمد بن أبي عدي عن سليمان التيمي ، عن

نعي ! بن أبي هند ، عن ربعي بن

(حتى تحيار وتصفار) (١) وقال بعضهم : يقال : احمر الشيء ، فإذا قوى قيل : احمار ، فإذا زاد (٢) قيل : احمار .

فعلى هذا تصيب جميع الروايات ويكون بعضها أبلغ من بعض (٣) .

وقوله : (إن بينك وبينها باباً مغلقاً) .

(أ الحديث) [(٤) وذكر كسر الباب وفسره في غير هذا الحديث أن الباب عمر ، واستعظام عمر كسره وخوفه منه ؛ لا "ن الكسر لا

يكون إلا عن إكراه وغلبة ، وخلاف عاتية ، فكأن الباب المغلق عن دخول الفتن على الإسلام عمر وكسره : قتله () .

(١)

(٣)

سيأتى إن شاء الله في البيوع ، وكذا ارجه البخاري في البيوع عن أنس بن مالك ، ببيع الثمار قبل أن يدو صلاحها ٣ / ١٠٠ ، وكذا

أبو داود في البيوع ، وأحمد في المسند ٣ / ٢٢٠ .

في ق : قلد .

انظر : المفهم للقرطبي ، فقد نقل هذا الكلام بكتابه بغير عزو ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٤) من ق .

قال ابن بطال : قول حذيفة : ! إن بينك وبينها باباً مغلقاً " ولم يقل له : أنت الباب - وهو يعلم أنه الباب - فرض له بما فهمه ولم

يصرح ، وذلك من حسن أشبه ، وقد جاء في الصحيح ال عمر كان عارفاً بذلك .

فإن قل .

فلم شك فيه حتى سأل عنه ؟ فالجواب .

أن ذلك يقع مثله عند شدة الخوف ، أو لعله خي أن يكون نسي فسأل من يذكره ، قال الحافظ في الفتح : وهذا هو المعتمد .
وراجع : فتح الملهم ١ / ١٨ .

٤٥٦

كتاب الإيمان / باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ... إلخ

حِرَاش ، عَنْ حُنَيْفَةَ ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ : مَنْ يُحَدِّثُنَا ، أَوْ قَالَ : أَيُّكُمْ يُحَدِّثُنَا - وَفِيهِمْ حُنَيْفَةُ - مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
فِي الْفِتْنَةِ ؟ قَالَ حُنَيْفَةُ : أَنَا .
وَسَأَقِ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ .
وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : قَالَ حُنَيْفَةُ : حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْدَادِ .
وَقَالَ : يَعْنِي أَنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٢٣٢ - (١٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعاً عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَارِيِّ ،
قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ : حَدَّثَنَا شَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

(بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا ، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ) .
(١٤٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَا : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ وَقُولَهُ : أَلَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ ، : قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ :
الْمَغَالِيطُ الْكَلِمُ الَّتِي يُغَالِطُ بِهَا ، وَاحِدُهَا مُغْلَطَةٌ وَأَغْلُوطَةٌ وَجَمْعُهَا أَغَالِيطٌ .
مَعْنَاهُ : حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا صِدْقًا لَيْسَ فِيهِ غُلْطٌ لِقَائِلِهِ وَلَا سَامِعُهُ كَمَا بَيَّنَّهُ قَبْلُ بِقَوْلِهِ : إِنْ عَمِرَ كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْبَابِ .
يَعْنِي : أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ وَعِنْدَ عُمَرَ مِنْ قَبْلِ (١) النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ وَحَدِيثِهِ وَلَا مِنْ صَحْفِ الْكُتَّابِينَ حَيْثُ
تَتَصَوَّرُ الْغَالِيطُ .
وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : مَعْنَاهُ : لَيْسَ بِالصَّغِيرِ الْأَمْرِ وَلَا الْيَسِيرِ (٢) الرِّزَّةُ .

وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ (٣) .
وَقَوْلُهُ (صلى الله عليه وسلم) : (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ) : رَوَى ابْنُ أَبِي أَوْشَكٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مَعْنَاهُ : فِي
الْمَدِينَةِ ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ بِهَا غَرِيبًا وَيَعُودُ إِلَيْهَا .
وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ فِي آحَادٍ مِنَ النَّاسِ وَقَلَّةٍ ثُمَّ انْتَشَرَ وَظَهَرَ ،
ثُمَّ سِيلَحَقَهُ النِّقْصُ وَالْإِخْتِلَافُ حَتَّى لَا يَبْقَى - أَيْضًا - إِلَّا فِي آحَادٍ غَرِيبَةٍ كَمَا بَدَأَ .
وَأَصْلُ الْغُرْبَةِ الْبُعْدُ ، وَبِهِ سُمِّيَ الْغَرِيبُ لُبْعُدِ دَارِهِ ، وَسُمِّيَ النَّفْيُ تَغْرِيبًا لِذَلِكَ .
وَوُرِدَ تَفْسِيرُ الْغَرِيبِ فِي الْحَدِيثِ : (قَالَ : هُمُ النَّزُلُ مِنَ الْقَبَائِلِ) .
قَالَ الْهَرَوِيُّ : أَرَادَ بِذَلِكَ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ إِلَى اللَّهِ ، وَسُمِّيَ الْغَرِيبَ نَازِعًا وَنَزِيعًا لِأَنَّهُ نَزَعَ عَنْ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ وَبَعَدَ عَنْ
ذَلِكَ (٤) .

(١) فِي ت : قَوْلٍ ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَفْصَحُ وَالْأَلْيَقُ بِالسِّيَاقِ .
(٢) فِي ت : الصَّغِيرِ .
(٣) وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ : أَرَادَ أَنَّ مَا ذَكَرْتَ لَهُ لَمْ يَكُنْ مَبْهَمًا كَالْأَغَالِيطِ ، بَلْ صَرَحْتَهُ تَصْرِيحًا ، وَقَالَ الْقَارِي : وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْكَلَامُ
مِنْ بَابِ الصَّرِيحِ بَلْ مِنْ قَبِيلِ الرَّمْزِ وَالتَّلْوِيحِ ، لَكِنْ عَمِرَ مَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ فَضْلًا عَنِ الْعِبَارَةِ ، بَلْ هُوَ أَيْضًا مِنْ أَصْحَابِ

الأسرار وأرباب الأنوار .

راجع : فتح الملهم

١٨١ / ١

(٤) والأظهر عدم القصر عليهم ، كما اختلى القاضي قبل .

كتاب الإيمان / باب بياذ أن الإسلام بدا غريباً وسيعود غريباً ... إلخ

٥٧

سَوَّار ، حَد ، شَا عَصِم ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ

غَرِيباً ، وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ ، وَهُوَ يَأْرِزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا) .

٢٣٣ - (٤٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ

عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَد ، شَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " إِنْ الْإِيمَانَ

وَقَوْلُهُ : " إِنْ الْإِيمَانَ لِيَأْرِزَ إِلَى الْمَدِينَةِ) وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرُ : الْيَأْرِزُ (١) مَا بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ) ،

٢٠٦٦ (66) باب ذهاب الإيمان آخر الزمان

قال الإمام : قال أبو عبيد : أَيْ يَنْضَمُّ وَيَجْتَمِعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، كَمَا تَنْضُمُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا .

قال القاضي : وقال ابن ثويد : ارز الشيء يأرز إذا ثبت في الأرض ، وشجرة أرزة وأرزة ومعناه : أن الإيمان أولاً وآخرًا بهذه الصفة

؛ لَأنه في أول الإسلام كان كل من خَلَصَ إِيمَانَهُ وَصَحَّ إِسْلَامُهُ أَتَى الْمَدِينَةَ ، إِمَّا مَهَاجِرًا مُسْتَوْطِنًا لَهَا ، وَإِمَّا (٢) مَتَشَوِّفًا [وَمَتَقَرِّبًا إِلَى

اللَّهِ تَعَالَى لِرُؤْيَا النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)] (٣) وَمَتَعَلِّمًا مِنْهُ ، وَمَتَبَرِّكًا (٤) بِلِقَائِهِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ هَكَذَا فِي زَمَانٍ (٥) .

أَرْضَى اللَّهُ عَنْهُمْ] (٦) وَأَخَذَ سِيرَةَ الْعَدْلِ مِنْهُمْ وَالْإِقْتِدَاءَ بِجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِيهَا ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ عُلَمَائِهَا الَّذِينَ

كَانُوا سُرُجَ الْوَقْتِ ، وَأُئِمَّةَ الْهَدْيِ ، وَأَخَذَ السُّلْطَانُ الْمُنْشَرَةَ بِهَا عَنْهُمْ فَكَانَ كُلُّ ثَابِتِ الْإِيمَانِ وَمُنْشَرِجِ الصَّدْرِ بِهِ يَرْحَلُ إِلَيْهَا وَيَفِدُ عَلَيْهَا

، ثُمَّ يَعُدُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَإِلَى زَمَانِنَا هَذَا لَزِيَارَةِ قَبْرِ الْمُصْطَفَى (صلى الله عليه وسلم) وَالتَّبَرُّكِ بِمَشَاهِدِهِ ، وَآثَارِهِ الْكَرَامِ ، فَلَا يَأْتِيهَا إِلَّا

مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَحْمِلُ أَحَدًا عَلَى قَصْدِهَا إِلَّا إِيمَانُهُ وَصَحَّةُ نَفْسِهِ .

وقال أبو مُصْعَبٍ الزَّهْرَقُ (/) فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ : إِنْ الْمَرَادُ بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ،

(١)

(٢) (٥) (٧)

بَفْخَحَ أَوَّلَهُ وَسَعَوْنَ الْهَمَزَةَ وَقَرَّ الْيَاءُ ، وَقَدْ تَصَمَّ بَعْدَهَا زَايٌ ، وَحَكَى ابْنُ التَّنِّ عَنْ بَعْضِهِمْ فَتَحَ الرَّاءَ وَقَالَ .

إِنْ الْكُسْرُ هُوَ الصَّوَابُ ، وَصَحَّكَ أَبُو الْحَنِّ بْنِ سَرَّاجٍ ضَمَّ الرَّاءَ ، وَحَكَى الْقَاسِمِيُّ الْفَتْحَ ، وَكُلَّهُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ .

وَالْمَرَادُ بِالْمَدِينَةِ - مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، زَائِعِمَا اللَّهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا .

فِي ت : أَوْ .

(٣) مِنْ ت .

فِي الْإِسْلَامِ : وَمَتَقَرِّبًا .

زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي ت : النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا .

(٦) من ت .

أبو مصعب الإمام الثقة ، شيخ ثار الهجرة ، أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي ، الزهري ، المدني ، الفقيه ، قاضي المدينة .

ولد سنة خمسين ومائة ولازم مالك بن أنس ، وتفقه به ، وسمع منه الموطأ ، وأتقنه عنه ، ولم يطبع إلى الآن تلك الرواية ، وفيها زيادات كثيرة تزيد على مائة حديث عما في رواية الليثي .

حلت عنه البخاري ومسلم ، وأبو ثاود ، والترمذي ، وابن ماجه وروى عنه النسائي بواسطة ، وكذا روى عنه بقي بن مخلد ، وأبو زرعة الرازي ومطين ، وخلق كثير .

سمع يوسف بن الماجثون ، ومسلم بن خالد الزنجي ، وحسيط بن زيد بن علي ، وابن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراورس ، وطبقته .

قال فيه الزبير بن بكار .

هو فقيه أهل المدينة غير مدافع ، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين .

ش ر ١ / ٤٣٦ ، طبقات الحفاظ : ٢٠٩ . ٤٥٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا ... إلخ

لِيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَةُ إِلَى جُحْرِهَا .

وأنه تنبيه على صحة مذهبهم وسلامتهم من البدع والمحدثات واقتدائهم بالسق ، فالإيمان مجتمع عندهم حيث كانوا ومن سلك مسلكهم واتبع سبيلهم (١) .

(١) قال الحفاظ : إنها كما تنثر الحية من جحرها في طلب ما تعيش به ، فإذا راعها سى رجعت إلى جحرها ، كذلك الإيمان ، انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبه في النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة .

قلت : وفي هذا - وهو نحو ما أشار إليه القاضي - رد على من يخصه بوقت خروج الدجال ، فهو

وان جاء في الصحيح عن أنه مرفوعاً : ليس من بلد إلا سيطاه الدجال إلا مكة والمدينة ، ليس له من نقابها نقب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها) فلا يرد عموم حديث المسألة .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذَهَابِ الْإِيمَانِ آخِرَ الزَّمَانِ ٤٥٩

(٦٦) بَابُ ذَهَابِ الْإِيمَانِ آخِرَ الزَّمَانِ

٢٣٤ - (١٤٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا شَاهِدٌ ، أَخْبَرَنَا ثَابِتُ !

عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْإِسْلَامِ : اللَّهُ ، اللَّهُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

إِلَّا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ : اللَّهُ ، اللَّهُ .

وقوله : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض : الله الله (١) وفي حديث آخر : (على أحد يقول : الله الله) كذا جماعة شيوخنا

، ولا بن أبي جعفر : (يقول : لا إله إلا الله) ، هو إشارة إلى معنى ما في الحديث الآخر : أنها لا تقوم إلا على شرار الخلق وحثائهم /

وان الله يتوفى المؤمنين قبل قيامها ويرسل ريحاً من اليمن لقبض أرواحهم .

ولا يخالف هذا قوله في الحديث الآخر : لا يزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة ، وإن هؤلاء مضمّن يقاتلون

الدجال ويجمعون بعيسى عليه السلام) لا يزال هذه الطائفة على الصفة التي وصفها به إلى ال يقبضهم الله فيمن يقبض من المؤمنين

قرب الساعة! هذا أظهرت أشراتها فقد حان يومها وقرب وقتها (٢) .

٢٠٦٧ (٦٧) باب الاستسار بالإيمان للخائف

٢٠٦٨ (٦٨) باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه ، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع

(٢) هي بالمصب على التحذير بفعل لا يظهر لنياية التكرار عنه ، ولذا فإنه إذا لم يكرروا الاسم يظهر الفعل فيثولون : احذر الله ، وقيدها بعضهم على الابتداء ورفع الخبر .

جاء في المرقاة : ومن هذا الحديث يُرْف أن بقا العالم ببركة العلماء العاملين ، والعباد الصالحين ، وعموم المؤمنين ، وهو المراد بما قاله الطيبي رحمه الله : معنى " حتى لا يقال) : حتى لا يذكر اسم الله ، ولا يعبد ، د إليه ينظر قوله تعالى : { وَيَمَكُرُونَ نَجِي خَنَقَ التَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رِثَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا } [آل عمران : ١٩١] يعنى ما خلقته خلقا باطلاً بغير حكمة ، بل خلقته لأفكر وأعبد ، فردا لم يذكر ولم يُعبد فبالحرى أن يُخَرَّب وتقوم الساعة .

راجع : فتح الملهم ١ / ١٨٢ .

٣٧ / ١

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْتِسَارِ بِالْإِيمَانِ لِلْخَائِفِ

(٦٧) باب الاستسار بالإيمان للخائف

٢٣٥ - (١٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ حَنِيفَةَ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : " أَحْصُوا لِي كَمْ يَلْفُظُ الْإِسْلَامَ " قَالَ : فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَتُخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ ؟ قَالَ : (إِيَّاهُمْ لَا تَدْرُونَ ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تَبْتَلُوا) قَالَ : فَابْتَلَيْنَا ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (أَحْصُوا لِي كَمْ يَلْفُظُ الْإِسْلَامَ) (١) فقلنا : يا رسول الله ، أَتُخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ ؟ فقال : (إنكم لا تدرون لعلمكم أن تبتلوا) قال : فابتلجنا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرا . هذا ال المر لم يكن في مدته (صلى الله عليه وسلم) بعد أن حصل الإسلام في هذه العدة المذكورة ودونها بكثير ، ولعل قول حذيفة هذا كان بعد مدته عليه السلام .

(١)

رواية مسلم التي بأيدينا على إسقاط حرف الجار ، وهو ما عليه كُتَابُ الْأَبِي ، دلثبات الباء إنما هي رواية البخارى على غير هذا اللفظ عن سفيان عن ال العمش ، ولفظها : (اكتبوا لى من تلفظ بالإسلام) .

قال الحافظ : وكأن رواية الثورى رحت عند البخارى ، فلذلك اعتمدها لكونه أحفظهم مطلقا ، وزاد عليهم ، وزيادة الثقة الحافظ مقدمة ، وأبو معاوية وان كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه ، ولذلك اقتصر مسلم على روايته ، لكه لم يجزم بالعدد ، فقدم البخارى رواية الثورى لزيادتها بالنسبة لرواية الاثنين ، ولجزمها بالنسبة لرواية أبى معاوية .

ثم قال : فيه مشروعية كُتَابَةِ دَوَاوِينَ الْجِيُوشِ ، وقد يتعين ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يصلح للمقاتلة ممن لا يصلح .

وفي قولهم له (صلى الله عليه وسلم) : (أَتُخَافُ عَلَيْنَا) قال : وكأن ذلك وقع عند ترقب ما يخاف منه ، ولعله كان عند خروجهم إلى احد أو يخرجها ، قال : ثم رأيت في شرح ابن التيقن الجزم بأن ذلك كان عند حفر الخندق ، وحكى الداوئى احتمال أن ذلك وقع لما كانوا بالحديبية ؛ لانه قد اختلف في عدث!م ، هل كانوا ألفا وخمسمائة أو ألفا وأربعمائة .

قال شبير أحمد : وسلك الداودى طريق الجمع ، فق!ال : لعلمهم كتبوا مرات في مواطن ، وجمع بعضهم بأن المراد بال ألف وخمسمائة

جميع من أسلم من رجل وامرأة وعبد وصبي ، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة الرجال خاصة ، وبانتمائة المقاتلة خاصة .
قال : وهو أحسن من الجمع الا "ول .

وقوله : (فابتلينا " هذا قول حذيفة ، ويشبه أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع في أواخر خلافة عثمان

- رضى الله عنه - من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عقبة حيث كان يؤخر الصلاة ولا يقيمها على وجهها وكان بعض الورعين يصلي وحده سرا ثم يصلي معه خشية وقوع الفتنة .

راجع : فتح الملهم ١ / ١٨٣ .

كتاب الإيمان / باب تألف قلب من يخاف على إيمانه ...

إلخ
٤٦١

(٦٨) باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه ، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع

٢٣٦ - (١٥٠) حدثنا ابن أبي عمر ، حدَّثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَسَمًا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعْطَ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ .

فَمَا لَنَبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَوْ مُسْلِمٌ " أَقُولُهَا ثَلَاثًا ، وَيُرَدُّ ! أَعَلَى ثَلَاثًا) (أَوْ مُسْلِمٌ)

وقوله في حديث سعد حين قال : أعط فلاناً فإنه مؤمن .

فجعل النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول :

" أَوْ مُسْلِمٌ) ، قال الإمام : قال بعضهم : قال أبو مسعود الدمشقي : هذا الحديث إنما يرويه ابن عيينة عن معمر عن الزهري ، قاله الحميدى ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن الصباح الجرجاني ، كلهم عن سفيان عن معمر عن الزهري بإسناده سواء ، وهذا هو المحفوظ عن سفيان ، وكذلك قال أبو الحسن الدارقطني في كتاب الاستدراكات في هذا الإسناد (١) .

قال القاضي : هذا الحديث أصح دليل على الفرق بين الإيمان والإسلام ، وأن الإيمان باطن ومن عمل القلب ، والإسلام ظاهر ومن عمل الجوارح ، لكن لا يكون مؤمناً إلا مسلماً ، وقد يكون مسلماً غير مؤمن ، ولفظ هذا الحديث يدل عليه ، وفيه رد على الكرامية وغلاة المرجئة في حكمهم بصحة الإيمان لمن نطق بالشهادتين وإن لم يعتقد بها بقلبه (٢) ؛ لنفى النبي عليه اسم الإيمان عنه واقتصاره به على الإسلام .

وفيه حجة لقول من يبيح إطلاق ائمة مؤمن دون استثناء ، ورد على من أبى ذلك ، وهى مسألة اختلف فيها من زمان الصحابة - (١) عبارة المعلم - قال الشيخ : قال مسلم .

حدثنا ابن أبي عمر ، ثنا سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال - قسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قسماً ... الحديث .

قال بعضهم ...

إلخ .

فاختصار القاضي - رحمه الله - للعمارة المنقولة وحذر الإسناد الماق يفصل بيان المراد من الإمام .

قال النووي - " وقد يكون رواه عن الزهري مرة بغير واسطة ومرة بواسطة معمر ، فذكره بالوجهين ، لكن أكثر أصحاب سفيان إنما يرويه بواسطة معمر ، وبالجملة فالحديث صحيح ثا .

وانظر : الإلزامات والتبعية ٢٣٨ .

قلت : وقال المزى في التحفة : (قال أبو مسعود : كذا رواه ابن أبي عمر ، عن ابن عيينة عن الزهري ، ورواه الحمادى ومحمد بن الصباح الجرجاني ، وسعيد بن عبد الرحمن ، عن ابن عيينة ، عن معمر ، عن الزمرى ، زادوا فيه معمر - يعنى بين ابن عيينة والزمرى - وقال أبو القاسم في حديث المعتمر عن معمر .

سنتط منه عبد الرزاق " .

تحثمة ال الشراف ٣ / ما ٢ ، وقال الحافظ في النكت الظراف : وكذا يعنى بإثبات معمر ، أخرجه أبو نعيم س في المتخرج من طريثته بإثباته ، فلعل سقوطه من بعض الرواة عنه إما مسلم أو من كونه ، أو يكون لما حدث به مسلماً روأه له من حفظه ٣ / ٢٩٨ . (٢) راجع المقدمة .

٤٦٢ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ تَأْلُفِ قَلْبٍ مِنْ يَخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ ... إلخ ثُمَّ قَالَ : (إِنِّي لِأَعْطِيَ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحْمَتَ إِلَى مِنْهُ ، مَخَافَةً أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ) . ٢٣٧ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ ؛ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَعْطَى رَهْطاً ، وَسَعْدٌ جَالِسِي فِيهِمْ . قَالَ سَعْدٌ قَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ ، وَهُوَ أَجْزَلُ مِنْهُمْ إِلَى ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَوْ مُسْلِمًا لَا . قَالَ : فَسَكَمْتُ قَلِيلاً ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى هَلُمَّ جَرَأ .

وكل قول إذا حقق كان له وجه وفي ظرف لا ينافي القول الآخر . فمن لم يستثن أخبر عن حكم نفسه في الحال ، وأما المال فإلى العلام به ، ومن استثنى أشار إلى غيب ما سبق له في اللوح المحفوظ . دإلى التوسعة في القولن ذهب من السلف الأوزاعي (١) وغيره ، وهو قول أهل التحقيق نظراً إلى ما قلناه ورفعاً للخلاف (٢) . وقوله في آخر الحديث : (اني لاءعطى الرجل وغيره أحب إلى منه ، مخافة أن يكبه الله في النار" وهذه الرواية الصحيحة : " يكبه) ، بفتح الياء وضم الكاف ، فعل ثلاثى من كب ، ولم يأت في لسان العرب فعل ثلاثيه معدى ورباعيه غير معدى على نقيض المتعارف إلا كلمات قليلة ، منها هذا ، يقال : أكب الرجل وكبته أنا ، قال الله تعالى : { أَفَنَ يَمْسُكُم مِّكَائِلٌ وَعِجْهُ } (٣) ، وقال : { فَكُنْتُ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ } (٤) . ومثله : أقشع الغنم ، وقشعته الريح (٥) ، وانسل ريش الطائر ، ووبر البعير ونسلته ، وأنزفت البئر : قلّ ماؤها ، ونزفتها أنا ، وأمرأت الناقة إذا درلبنها ومرأتها أنا ، وأشنت البعير ، رفع رأسه ، وشنقته أنا (٦) . (١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحد ، سبق بالمقدمة .

٢٠٦٩ (69) باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة

(٢) يريد أن المختلفن لم يتواردا ، فكل راعى مالم يلا الآخر ، ورفع بعضهم الخلاف بين القولن بنظر آخر ، فقول من قال : يستثنى ، جعل الإيمان التصديق والعمل ، والعمل يقع الشك في حصوله ، والشك في جزء الماهية شك في كلها ، فلا بد أن يتثنى ويقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

ومن قال : لا يستثنى ، جعله اسماً للتصديق فقط ، والتصديق حاصل .

فتح الملهم ١ / ١٨٤ .

(٣) الملك : ٢٢ .

(٤) النمل : ٩٠ .

(٥) جاء في اللسان : ، "مع الشيء قشعاً : جفّ .

(٦) في اللسان : وأن " ، بها هو ، ولعل ما فكره الماضى أثق وأدخل في المعنى .

كتاب الإيمان / باب تألف قلب من يخاف على إيمانه ...

الح
٤٦٣

(صلى الله عليه وسلم) : " أَوْ مُسْلِمًا) .

قَالَ : فَسَكَتُ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا عَلِمْتُ مِنْهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " أَوْ مُسْلِمًا ، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ ، خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ) .

(...) حَدَّثَنَا الْجَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -

وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؟ قَالَ : حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَهَالًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ ، بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ .
وَزَادَ : فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَسَارَرْتُهُ ، فَقَالَتْ : مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ هَذَا .

فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَدَهُ بَيْنَ عُنُقَيْهِ وَكَتَفَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : " أَقْتَالَا ؟ أَيْ سَعْدُ ، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ " .
وقوله فيه : (أقتالاً [أى] (١) سعد) : أى مدافعة ومكبرة ، وعليه تأول بعضهم

في الماربي يدى المصلى : فليدافعه ويدروؤه عن المرور بيئ يده .

ولما كرر سعد كلامه على النبي مرة بعد أخرى ، وكل ذلك لا يقبله النبي (صلى الله عليه وسلم) منه وهو يراعى ! ، أشبه المدافعة .
وليس مقال سعد مناقضاً للنجى (صلى الله عليه وسلم) ، ولكن لما قطع سعد على إيمانه ط ل له النبي (صلى الله عليه وسلم) :
(أو مسلماً) بمعنى : أن هذه اللفظة التى تطلق على الظاهر أولى فى الاستعمال ، إذ السرائر مخفية لا يعلمها إلا الله ، وحكم النبي (صلى الله عليه وسلم) فى أمته على الظواهر (٢) .

(١) ساقطة من ق

(٢) ت (أو) للتخويع أو للشك ، ولا يجوز فتح الالوا ، هخاث لأن بالفتح يفسد المعنى ، حيث تصوير به الهمزة للاستفهام ، ولما المعنى عيه ، وانما قصد (صلى الله عليه وسلم) حث سعد لأن يقول .
" أو مسلم) مع قوله : إ فإنه مؤمن) .

٣٧ / ب

٤٦٤ كتاب الإيمان / باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة

(٦٩) باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة

٢٣٨ - (١٥٢) وحديثي حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن

ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله كُتِبَ : (نحن أحق بالشك من إبراهيم (صلى الله عليه وسلم) إذ قال : { رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْجِي

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (نحن أحق بالشك من إبراهيم) ، قال الإمام : يحتمل أنه أن يكون

لما رأى إبراهيم - عليه السلام - سأل زيادة يقين بأن يعلم بالعيان ما علم بالدليل ، ومعلوم أن بين العلمين فى العادة من انتفاء الشكوك

تبييناً عبر عن المعنى الذى بين العلمين بالشك مجازاً ، وقد تكلم الإمام أبو عبد الله - أيضاً - آخر الكتاب على قضية إبراهيم ومضمن هذا الحديث بأشبع من هذا ، فقال : من الناس من ذهب الى أن إبراهيم إنما أراد بهذا اختبار منزلته واستعلام قبول دعوته ، فسأل البارى أن يخرق له العادة ، ويحيى له الموتى ، ليعلم بذلك قدر منزلته عند الله .

ويحمل هؤلاء قوله : أَعَزَّ وَجْهَهُ [(١) } أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ { (٢) } على أن المراد به بقربك أ منى [(٣)] وبفضيلتك لدى .

فيكون التقدير - لو ثبت حمل الآية على هذا المعنى - : نحن أولى أن نختبر حالنا عند الله من إبراهيم - على جهة الإشفاق منه (صلى الله عليه وسلم) والتواضع لله تعالى - وإن قلنا بما يقتضيه أصل المحققين ، وأن المراد : ال ينتقل من اعتقاد إلى اعتقاد آخر هو أبعد من طريان الك ونزغات الشيطان لاءناً [(٤)] نسأوى بين العلوم الضرورية والعلوم النظرية ، ونمنع التفاضل بينهما فى نفس التعلق ، وإنما يصرف التفاضل إلى أن الك لا يطرأ على الضرورى / فى العادة والنظرى قد يطرأ عليه - فيكون إبراهيم سأل ربه زيادة فى الطمأنينة ، وسكون النفس ، حتى تنتفى الشكوك أصلاً ، ويكون المراد من نبينا (صلى الله عليه وسلم) اثنا أحق بالشك فى هذا منه على جهة الإشفاق أيضاً أ [(٥)] ويكون المراد بذلك أمته ليحفهم على الابتهاال إلى الله تعالى بالتعود من نزغات الشيطان فى عقائد الدين .

قال القاضى : للناس فى معنى سؤال إبراهيم أجوبة كثيرة ، منها الجوابان المتقدمان فى إرادته اختيار المنزلة ، أو زيادة اليقطين ، وقيل : أراد علم كلفيته واطمئنان القلب لمثاقتها ، وكان له علم بالوقوع ، وأراد علماً ثانياً بكلفيته ومشاهدته وطمأنينة قلبه ، لما كان ينازعه من

(١) من ت .

(٢) البقرة ؟ (٣) من ق .

(٤) ساقطة من الأصل ، ومستدركة فى ت بهامته .

٢٦١ .

(٥) ساقطة من الأصل .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ زِيَادَةِ طَمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِتَظَاهَرِ الدَّلِيلِ ... إلخ

٤٦٥

الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي { (١) } قَالَ : " وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا ، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طُولَ لَيْثٍ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ) .

(...) وَحَدَّثَنِي بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَهْمَاءَ الضُّبَعِيِّ ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى بَيْتِ حَلِثٍ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ . وَفِي حَلِثٍ مَالِكٍ : { وَلَكِنْ

حُبَّ مَشَاهِدَةِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ : أَنَّهُ لَمَّا احْتَجَّ عَلَى الَّذِي حَاجَهُ بِأَنَّ رَبَّهُ يَحْيِي وَيَمِيتُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّهِ ؛ لِيَتَضَحَّ (٢) اسْتِدْلَالَهُ عَيْنًا بَعْدَ ال كَانَ بَيَانًا (٣) ، وَقِيلَ : أَهْوَى (٤) سَوَّالٌ عَلَى طَرِيقِ الْآدَبِ ، وَالْمُرَادُ : أَقْدَرَنِي عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى . وَطَمَأْنِينَةُ الْقَلْبِ هُنَا بِلَوْغِ الْأَمْنِيَةِ .

وفاب بعض أصحاب الإشارات إلى ال المعنى : أَنَّهُ أَرَى مِنْ نَفْسِهِ التَّكُّ ، وَمَا شَكَّ ،

لَكِنْ لِيُجَاوَبَ ، فَيَزِدَادَ بِذَلِكَ قُرْبَةً () .

وقيل فى قوله (صلى الله عليه وسلم) : " نحن احقُّ بالتكُّ من إبراهيم " - سوى ما تقدم - : نفى

لشك إبراهيم وإبعاد الخواطر الضعيفة أن تظن بسؤاله ذلك شكاً فيما سأل ، أى نحن موقنون بالبعث وإحياء الموتى ، فلو شك إبراهيم

في ذلك لكأ أولى بالثك - على طريق الأدب - وكلاهما لا يجوز عليه الثك .
وقد بسطنا الكلام في هذا وشبهه في القسم الثالث من كتاب (الشفاء) (٦) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت الداعي) ، قال الإمام : أهو [(٧) تنبيهه على فضل يوسف - عليه السلام - وصبره على المصائب .

قال القاضي : الداعي هاهنا رسول الملك ليأتيه به ، فقال له يوسف : { ارجع إلن رثك }
الآية (٨) ، ولم يخف للخروج من السجن الطويل والراحة من البلجة العظيمة لاءول ما أمكنه

(٢)
(٣) (٥) (٦) (٧)
البقرة - ٢٦٠ .

في لا : ليصح ، وقد كتب أمامها بهامشها ال يصل : (أصل ليصح) .
بما يفيد أن تلك النسخة مأخوذة عن نسخة إن لم تكن أصل المؤلف فإنها عورضت بما عورضت به نسخة ت ، وحيث إن ت قد صرح بأنه نقلها من أصل المؤلف فإنه حمنا يكون جمع بين هذا مع زيادة التصحيح .

في ت : بيهاً .
(٤) من ت

راجع لطائف الإشارات ١ / ٢٠١ .

الشفاء - ٢ / ٦٦٥ ، وما ذكره آخرها هنا كان الوجه انضمامه له في الشفاء .
ليست في المعلم .

به) يودف : "ه" .
٤٦٦

كتاب الإيمان / باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة
لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي { .

قَالَ : ثُمَّ قَرَأَ فِيهِ الْآيَةَ حَتَّى جَاَزَهَا .

حدثناه عبد بن حميد قال : حدثني يعقوب يعني ابن إبراهيم بن سعد ، حد*ثنا أبو أُوَيْسٍ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، كَرَوَاتُهُ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ ! ،
وَقَالَ : ثُمَّ قَرَأَ هُنَا الْآيَةَ حَتَّى أَنْجَزَهَا .

٢٠٧٠ (70) باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد كلهم

حتى ثبت وتوَقَّرَ ، وراسل الملك في كشف الأمر الذي سجن بسببه ، ومكاشفة النسوة الحاضرات له وتظهر براءته ، ويلقى الملك غير مرتاب ولا نجل مما عساه يقع بقلبه مما رفع عنه ، فتنبه النبي (صلى الله عليه وسلم) على فضيلة يوسف - عليه السلام - وقوة نفسه [وتوقره] (١) ، وصدق نظره للعواقب ، وجودة صبره ، وأخبر عن نفسه هو بما أخبر على طريق التواضع والأنافة بمنزلة يوسف (٢) ، وأنه عليه السلام كان يُغلبُ الراحة من المحنة أولاً على غير ذلك .

ولا يُظنُّ أن إجابة الداعي هنا هي مراودة المرأة ودعاؤها يوسف لما دعت له .
وقوله في لوط : (إنه كان يأوى إلى ركن شديد) ، قال الإمام : يريد الباري تعالى لأنه الكافي في الحقيقة .

قال القاضي : كأن النبي (صلى الله عليه وسلم) انتقد عليه قوله هذا ، وطلب رحمة الله له من هذا القول (٣) ، إذا أراد لوط بالركن عشيرته لينعوه من قومه ، ويحموا أضيافه عن مرادهم السوء بهم ، وأن ضيق صدره بذلك وحرجه لما لقي منهم أنساه الجأ إلى ربه والاعتصام به ، وحمله على سنة الله في خلقه وعادته من اعتصام بعضهم ببعض ، والله تعالى أشد الأركان وأقواها وأمنعها .

وقد تكرر الحديث آخر الكتاب .
(١) من ت .

(٢) قال ال البط : (وقيل : إنما تأنط لعله أن الأمر يصير إليه ، فأراد أن تشهد النوة ببراءته وهو مقدور عليه قبل أن يصير ملكا ، فيكون في شهادته ضرب من الإكراه ، وقيل : تأنط لأنه لو بادر لم يسلم من ان تلقى الحاشية فيه إلى الملك ، أما بعد شهادته ببراءته فلا " .
إكمال ١ / ٢٦٠ .

(٣) قال الأبط - " ولا يخفى إيجاش هذا اللفظ مع عدم صحة معناه .

إذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم ينتقد ، ولون - عليه السلام - لم ينس الجا إلى الله تعالى في القضية ، دائما قال ذلك تطمينا لنفوس الارضي اف ، د ابدأ العذر لهم ، بحسب ما الف في العادة من أن الدفع إنما يكون بقوة ، أو عثرة ، وهذا في الحقيقة محمدا وكرم أخلاق يستحق صاحبها الحمد ، فقوله (صلى الله عليه وسلم) : ! يرحم الله لوطا) ثناء لا نقد .
إكمال ١ / ٢٥٩ .

قلت : والسياق يساعد على ما ذهب إليه الأبط ، إذ أنه يدل على أن المقصود بيان كمال المذكورين ومدحهم في ذلك .
!اب ال! كان / باب وجوب الإيمان برسالة نبينا ...

إلخ

(٧٠) باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد كلهم

٤٦٧

إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته

٢٣٩ - (١٥٢) حَلَّتْ قَائِمَةُ بَنِي سَعِيدٍ ، حَلَّتْ قَائِمَةُ بَنِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ الْبَشَرُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحِيًّا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى ، فَأَجْوَأَنْ كُونَ كَثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٢٤٠ - (١٥٣) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي

وقوله : " ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما

كان الذي أُوتِيَتْ وَحِيًّا ...

" الحديث ، قال الإمامة أشار (صلى الله عليه وسلم) بقوله : (وحيا) إلى معنى بسطه العلماء فقالوا : بأن (١) معجزته (صلى الله عليه وسلم) يبعد أن يتخيل فيها أنها درب من السحر ، وإنما هو كلام معجز ولا يقدر السحرة أن يأتوا بما يتخيل تشبيهاً به كما فعل في عصا موسى وغيرها ؛ لأنهم أتوا بعصي وحبال يتخيل أنها (٢) تسعى ، فيحتاج التمييز بينها وبين ما أتى به موسى - عليه السلام - إلى نظر ، والنظر عُرْضَةُ الزلل فيخطئ الناظر فيعتقد أن ذلك سواء .

قال القاضي : وفيه وجه آخر وهو : أن سائر معجزات الأنبياء انقضت بانقراضهم ،

ولم يشاهدها إلا ما كان حاضرا لها ، ومعجزة نبينا (صلى الله عليه وسلم) من القرآن وخرقه للعادة في أسلوبه وبلاغته بجنة لكل من يأتي إلى يوم القيامة إلى ما انطوى عليه من الإخبار عن الدجى ب ، فلا يمر عصر إلا ويظهر فيه معجزة مما أخبر أنها تكون ، تدل على صدقه وصحة نبوته وتجدد الإيمان في قلوب أمته .

ووجه آخر على أحد المذهبين في القول بالصرف (٣) ، وأن المعارضة كانت من جنس

قوة البشر لكنهم لم يقدروا عليها - على أحد قولي الأشعرى - وصرفوا عنها ، أو من قدرة

(١) في اجمال : لأن .

(٢) في ق : إليه .

(٣) ومعنى الصرفة : هو أن العرب كانت تقدر ال تأتي بمثل القرآن ، فلها بعث (صلى الله عليه وسلم) صرفوا عنه .

أو أنهم صرفوا لعجزهم عن أن يحيطوا بكل شيء علما .
إكمال ١ / ٢٦١ .

٣٨ / ١
٤٦٨ !اب ال! كان / باب وجوب الإيمان برسالة نبينا ...

الخ
عَمَرُوا ؛ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ : " وَأَتَذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا يَسْمَعُ فِي أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ) .

٢٠٧١ (71) باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشرية نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

٢٤١ - (١٥٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ الْهَمْدَانِي ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ : يَا أَبَا عَمْرٍو ، إِنْ مِنْ قَبْلِنَا مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ ، إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا : فَهُوَ الْبَشَرُ فَفَنَعُوا مِنْهَا - عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ - فَعَدَّوْهُمْ عَنْ الْمَعَارِضَةِ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَرِضَاهُم بِالْقَتْلِ وَالْجَلَاءِ ، وَنَكَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ مَقْدُورِهِمْ أَوْ جَنْسِ مَقْدُورِهِمْ ، أُنْبِئْنِي فِي الدَّلَالَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَخْتَلِجُ فِي الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ ، وَيَمُوهُ فِيهَا الْمُلْحَدُ بِالشَّبهِ الْخَفِيَّةِ ، إِذِ الْعَجْزُ عَنِ الْمَقْدُورِ أَوْقَعَ فِي النُّفُوسِ وَأَوْضَحَ فِي الدَّلَالَةِ مِنْ إِبْدَاءِ الْغَرِيبِ وَالْمُجْحَى بِمَا لَمْ يُعْهَدَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ .
دَلِيلُهُ نَحْنُ أَبُو الْمُعَالِي (١) فِي بَعْضِ كُتُبِهِ .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : أَلَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ / هَذِهِ الْأُمَّةِ ؛ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَا يُؤْمِنُ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ نَجْهَ ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ وَجَزَائِرِ الْبَحْرِ الْمُقَطَّعَةِ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ وَلَا أَمْرُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ الْحَرْجَ عَنْهُ فِي عَدَمِ الْإِيمَانِ بِهِ سَاقِطٌ لِقَوْلِهِ : أَلَا يَسْمَعُ بِي) ، إِذْ طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ وَالْإِيمَانُ بِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُشَاهَدَةٌ مُعْجَزَتِهِ وَصِدْقُهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، أَوْ صَحَّةُ النُّقْلِ بِذَلِكَ وَالْخَبَرُ لِمَنْ [لَمْ] (٢) يَشَاهِدْهُ وَجَاءَ بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ الَّذِي يُوَصِّلُ إِلَيْهِ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ .
وَذَكَرَ مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَ بَعْضِهِمْ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا : أَنَّهُ كَرَاكِبٌ بِدَنَتِهِ (٣) .

(١)
(٣)

هو الإمام الكبير ، شيخ الشافعية ، إمام الحرمين ، عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف ، ضياء الدين ، قال فيه أبو سعد السمعاني : كَانَ إِمَامًا الْأُتَمَّةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، مُجْمَعًا عَلَى إِمَامَتِهِ شَرْقًا وَغَرْبًا ، لَمْ تَرَ الْعَيُونَ مِثْلَهُ .
ثُمَّ قَالَ الذَّمِّي : كَانَ مَعَ فَرَطِ ذِكَاثِهِ وَامَامَتِهِ فِي الْغُهِرِ وَأَصُولِ الْمَذْهَبِ وَقُوَّةِ مُنَازَرَتِهِ لَا يَدْرِي الْحَدِيثَ كَمَا يَلِيْقُ بِهِ لَا مِتْنًا وَلَا إِسْنَادًا .
تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ .

طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ١٦٥ ، سير ١٨ / ٤٦٨ .
ساقطة من الأصل .

يعني فلا أجر له ، فقد أخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات - كما ذكر الحافظ - عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله ، وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبيه أنه سئل عنه فقال : إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ اللَّهُ فَلَا يَعُودُ فِيهَا ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَ(بِرَاهِيمِ النَّخَعِيِّ أَنَّهُمَا كَرَاهَا -

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ وَجُوبِ الْإِيمَانِ بِرِسَالَةِ نَبِينَا ... إلخ
٤٦٩

كَالْأَكْبِ بَدَنَتُهُ .

فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : حَدَّثَنِي أَبُو بَرْدَةَ بْنُ مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَدْرَكَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَاْمَنَ بِهِ وَاجْمَعَهُ وَصَدَّقَهُ ، فَلَهُ أَجْرَانِ . وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ سَيِّدِهِ ، فَلَهُ أَجْرَانِ .

وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ وَفَعَّذَهَا فَأَحْسَنَ غِذَاءَهَا ، ثُمَّ أَدْبَاهَا فَأَحْسَنَ أَدْبَاهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا ، فَلَهُ أَجْرَانِ لَمَّا . ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ لِلْخُرَّاسَانِيِّ : خُذْ هَذَا الْحَدِيثَ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيمَا لَحَوْنَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنَا ، شَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ، حَدَّثَنَا شَا شُعْبَةُ ، كُلُّهُمْ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ تَزْوِيجِ الرَّجُلِ مَعْتَقَتَهُ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِيمَنْ جَعَلَ صِدَاقَهَا عَتَقَهَا ، وَهَلْ يَكُونُ صِدَاقًا أَمْ لَا ؟ وَبَسْطُهُ يَأْتِي فِي النِّكَاحِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي رُكُوبِ الرَّجُلِ بَدَنَتَهُ ، وَبَابُهُ فِي الْحُجِّ .

وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ بِذَلِكَ بِأَسَاءً .

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

" إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ " ٤ / ٨٠ ، الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٤ / ١٥٧ ، وَانْظُرْ : فَتْحُ الْمُلْهِمِ ١٨٩ / ١ .

٤٧٠
كتاب الإيمان / باب نزول عيسى ابن مريم حاكما ...
إن

(٧١) باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

٢٤٢ - (١٥٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ شَهَابٍ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِيَّوْشَكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ (صلى الله عليه وسلم) حَكَمًا مُقْسَلًا ، فَيَكْسِرُ الضَّيْلَ ، وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ ، وَيَضَعُ الْجُزْيَةَ ، وَيَفِيضُ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدًا لَمَّا .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَةُ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى .

أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يُونُسُ .

ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي صَالِحٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ : " إِمَامًا مُقْسَلًا وَحَكَمًا عَدَلًا لَمَّا .

وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ : (حَكَمًا عَدَلًا لَمَّا وَلَمْ يَذْكُرْ (إِمَامًا مُقْسَلًا) .

وَفِي

وقوله : إِنْ لَنْزَلَنَ فِيكُمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسَطًا (١) ...

(الحديث ، قَالَ الْإِمَامُ :

قال الهروي وغيره : الإقساط والقسط : العدل ، ومنه قوله : { وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُدِبُ الْمُقْسِطِينَ } (٢) ، ومنه الحديث : (إذا حكموا عدلوا ، ! إذا قسموا أقسطوا) (٣) ، ومنه قوله تعالى : { ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ } (٤) أى : أعدل ، وقال الله سبحانه : { قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ } (٥) أى : بالعدل كقوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَلْلِ } (٦) .

قال ابن قتية : وسُمي الميزان بالقسط لأن القسط : العدل ، وبالميزان يقع العدل في القسمة ، وقوله سبحانه : { وَنَفَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ } (٧) [أى ذوات القسط] (٨) ، وهو العدل .

قال غيره : وأما قسط بغير ألف فعناه جار ، ومنه قوله تعالى : { وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا } (٩) ، يقال : قسط يقسط قسطاً وقسوطاً إذا جار ، والاقساط والقسط : العدل ، والقسوط والقسط : الجور .

(١) الرواية التي بأيدينا (حكماً عادلاً) .

ويوشك من أفعال المقلية واللام فيها جواب قسم محذوف .

(٢) ١ لحجرات : ٩ .

(٣) جزء حديث أخرجه أحمد عن أبي موسى قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن هذا الأمر في قريث! ما داموا ،

إذا استرحموا رحموا ، دأفا حكموا عدلوا ، دأفا قسموا أقسطوا) (٤) / ٣٩٦ .

(٤) البقرة : ٢٨٢ .

(٥) ١ لاء عراف : ٣٩ .

(٦) النحل : ٩٠ .

(٧) الأنبياء : ٤٧ .

(٨) من المعلم .

(٩) الجن : ١٥ .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ نَزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَكَمًا ... إلخ

٤٧١

حَدِيثُ صَالِحٍ : (حَكَمًا مُقْسِلًا) كَمَا قَالَ اللَّيْثُ .

وَفِي حَدِيثِهِ مِنَ الزِّيَالَةِ : (وَحَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةَ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) .

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ : { وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِتْمَانًا تُوْنِينَ بِهِ لَبْلٌ مَوْتُهُ } (١) ١ لآية .

قال القاضي : وفي قوله : " ويقتل الخنزير) : دليل على قتلها إذا وجطت بل ! ! الكفر وبأيدي من اسلم من أهل الذمة (٢) .

وقيل : تُسْرَخَ .

وفي قوله : (ويكسر الصليب) : دليل على تغيير الات إباطل وكسرها ، ودليل

على تغيير ما نسبته النصراني إلى شرعهم ، وترك إقرارهم على شراء منه ، وأنه يألى ملتزماً لشريعتنا .

وقيل : معنى قوله : (ويكسر الصليب) : أى يعالل أكموه ويسك! حكمه ، كما يقال : كسر حجة .

وقوله : لا وَيَضَعُ الْجُزْيَةَ وَيَفِيضُ الْمَالَ) ق:!! : تُسْقِفُهَا فلا يقللها من أحد ؛ لأن

المال حينئذ يفيض وتبقى الأرض أفلاذ كبدها منه ، كما جاء في الحديث الآخر ، فلماذا أسقطها هو ، إذ لم يكن في أخذها منفعة

للمسلمين ، فدم يقبل مق / خيل ! إلا الإيمان بالله .

وقد يكون فيض المال هنا من وضع الجزية ، ومع ضربها على ماق / أثكافرة ، إذ لم يقاتله أحد ، إذ وضعت الحرب أوزارها ، إذ

أذعن جميع الناس له ، إما بإسلام أو إلقاء ! ، فيضع عليه الجزية ويضربها (٣) .

قوله : (حتى تكون السجدة الواحدة [خيراً] !!) من معى ما تقدم ، أن أجراها خيراً لمصلحتها من صدقته بالدنيا وما فيها لفيض المال

حينئذ ، ولهذا لا يوجد من يقبله ، ولهوانه وقلة الشغب به ، وقلة الحاجة إليه للنفقة في الجهاد لوضع الحرب أوزارها حينئذ ، وتكون

السجدة أ الواحدة] (٥) بعينها أو عبارة عن الصلاة ، وأهل الحجاز يسمون الركعة سجدةً ، ومنه في الحديث : (صلينا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) سجدتين قبل الظهر ، وسجدتين
(١) النساء : ١٥٩ .

(٢) وذلك لابن الشيء المنتفع به لا يشرع إتلافه ، وقتل الخنزير إضعاف بهدم شص ثر النصارى الدينية وخصائصهم المعاشية .
(٣) وتعقب بأن عبي - عليه السلام - لا يقبل إلا الاسلام ، ويؤيده ما جاء في احمد عن أبي هريرة : (وتكون الدعوى واحدة " .
(٤) في حديث صالح .

(٥) من ت دائما كانت السجدة اثنتي ذلك المثابة لقصر الآمال وحدوث العلم بقرب الاعم ، وقلة رغبة الناس في الدنيا لعدم الحاجة

إليها
٤٧٢
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ نَزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَاكِمًا ...
إلخ

٢٤٣ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَاللَّهِ! لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلًا ، فَيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ ، وَلَيَقْتُلَنَّ الْخِنْزِيرَ ، وَلَيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ ،
وَلَيَتْرَكَنَّ الْقِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا ، وَلَيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ .
وَلَيَدْعُونَ - وَلَيَدْعُونَ - إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ) .

٢٤٤ - (...) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى .
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، مَوْلَى أَبِي قَنَاحَةَ الْإِنصَارِيِّ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ

بعدها (١) .
وقوله : " وَلَيَتْرَكَنَّ الْقِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا) ، قال الإمام : القلاص جمع قلوص .
أ وهي من الإبل كالفتاة (٢) من النساء والحدث من الرجال .
قال القاضي : معناه : أن يزهد فيها ولا يرغب لكثرة المال ، وكانت القلاص أحث أموال العرب ، وهذا مثل قوله تعالى : { وَإِذَا
الْعِشَارُ عَطَلَتْ } (٣) .

وقوله : { لَا يُسْعَى عَلَيْهَا) : أى لا تطلب زكاتها إذ لا يوجد من يقبلها ، كما جاء
في الحديث .
والساعى : العامل على الزكاة .
وهذا يؤيد التأويل الأول في قوله : (وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ) (٤) .

وقوله : (وَلَيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ) ، قال الإمام : أى العداوة والفتن (٥) .
وقول أبي هريرة : اقروا إن شئتم : { وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْتِيَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ }
الاية (٦) ، قال القاضي : يريد يؤمن بعيسى قبل موته ، وتقدير الآية : دإن من أهل الكتاب أحد إلا يؤمن به ، وقيل : وإن من أهل

الكتاب إلا من يؤمن به قبل موته ، أى موت
(١) لم اخذه بهذا اللفظ ، وعلى سننه ما أخرجه أحمد فما المسند عن ابن عمر مرفوعا : " لا صلاة بعد الصبح الا بسجدتان " ٢ / ١٠٤ ،
وما أخرجه البخارى من حديث نافع عن ابن عمر في حجه ، أنه كان يأتي الركن الأسود فيبدا به ، ثم يطوف سبعا ، ثلاثا سعيًا
وأربعاً مشياً ، ثم ينصرف بفصلى سجدتين ، كاللحج ، بالنزول بذي طوى ٢ / ٢٢٢ .
(٢) عبارة المعلم : والقلوص من الإبل بمنزلة الفتاة .

(٣) التكوير : ٤ .

(٤) بجرأة غير حميدة رده شبير أحمد بقوله .

(وهذا تأويل باطل من وجوه كثيرة) .

فتح الملهم ١ / ٩٤ ، ماذا مع كونه نقل عنه ما قبله بغير عز وإليه .

(٥) في ت : البعض .

(٦) النماء : ١٥٩ .

كل! اب! ال! كان / باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً ...

إلخ ٤٧٣

(صلى الله عليه وسلم) : " كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ ؟ " .

٢٤٥ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدَّثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، قال : أخبرني نافع مولى أبي قتادة الأنصاري ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ ؟) .

٢٤٦ - (...) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثني الوليد بن مسلم ، حدَّثنا ابن أبي فئب عن ابن شهاب ، عن نافع ، مولى أبي قتادة ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فإمامكم منكم ؟) فقلت لابن أبي فئب : إن الأوزاعي حد - ننا عن الزهري ، عن نافع ، عن أبي هريرة : " وإمامكم منكم لما . قاذ ابن أبي فئب : ندري ما أمكم منكم ؟ قلت : تخبرني .

قال : ٢٢ مكم بكتاب ربهم تبارك وتعالى وسنة

عيسى عند نزوله إلى الأرض ، وتصير الملل كلها واحدة على مفة الإسلام .

وقيل : الهاء عائدة على الكافي ، أي قبل أن يموت هو ، وعند رؤيته الحق يؤمن بعيسى كل من كذب به منهم ، وقد قرئ : (قبل موتهم) وهو على هذا التأويل .

وقيل : الها في { به } عائدة على نبينا محمد كلية ، وفي { موته } على الكافرين (١) .

وقوله : إمامكم منكم) وفي الحديث الآخر : (فإمامكم منكم) : فسره في الكتاب

٢٠٧٢ (٧٢) باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان

ابن أبي ذئب فقال : فأفكم بكتاب الله وسنة نبيكم .

وهذا كلام حسن ؛ لابن عيسى ليس يأتي لأهل الأرض رسولا ولا نبياً مبعوثاً ، ولا بشريعة جديدة ، لأن محمداً كلية خاتم النبيين ، وشريعته ناسخة لجميع الشرائع راسخة / إلى يوم القيامة ، دائماً يحكم عيسى بها .

(١) قال الحافظ ابن كثير : (وهذه ال الا كقوله تعالى : { وَإِنَّهُ لَعَلَّغٌ لِّلْ آعَةِ } أ الزخرف : ٦١] ، وقرئ : { علمهم بالتحريك ، أي إشارة ودليل على اقتراب الساعة) .

لفسير القرآن العظيم ٢ / ٤١٨ .

والذي حمل ائها هريرة على قراءة الآية فيما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن الجوزي : للإشارة الى مناسبتها لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها) ، فإنه يشير بذلك إلى صلاح الناس ، وشخنة إيمانهم ، دقبالهم على الخير ، فهم لذلك يؤثرون الركعة الواحدة على جميع الدنيا .

فتح الباري ٤ / ٣٤٣ .

وقد جاء الحديث فيما أخرجه أبو داود وأحمد ببيان أوصافه للمسلمين فقال : " فإذا رأيتموه فاعرفوه ، رجلاً مربوعاً إلى الحمرة والبياض ، عليه ثوبان مصتران ، كأن رأسه يقطر دون لم يصبه بلل) .
راجع كذلك : المصنف لابن أبي شيبة ١٥ / ١٥٩ .

ومعنى المربع : المعتدل القامة وهو إلى الطول أقرب ولونه أقرب إلى الحمرة والبياض .
والمصتر هو الذي فيه صفرة خفيفة ، والمراد بقوله (صلى الله عليه وسلم) : " كأن رأسه يقطر ، بيان ما يكون عليه (صلى الله عليه وسلم) من نظافة ونضارة .

راجع : التصريح بما تواتر في نزول المسيح ٩٥ .

٣٨ / ب

٤٧٤

نبيكم (صلى الله عليه وسلم) .

كتاب الإيمان / باب نزول عيسى! ابن مريم حاكماً ... إلخ

٢٤٧ - (١٥٦) حدثنا الوليد بن شجاع ، وهرون بن عبد الله ، وحجاج بن الشاعر قالوا : حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة لما .

قال : " فينزل عيسى ابن مريم (صلى الله عليه وسلم) فيقول أميرهم : تعال صل لنا . فيقول : لا .

إن بعضكم على بعضي أمر الأ .

! تمخمة ال!ه ! ن! الأفة لما .

وأما قوله : (إمامكم منكم) فهو مفسر - أيضاً - وى الحديث من رواية جابر في الأم حيث قال : (فينزل عيسى ، فيقول أميرهم : تعال فصل لنا ، فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض أمراء ، تكرمة من الله لهذه الأمة) .

وقوله : (حكماً مقسطاً وإماماً عادلاً) : دليل على أنه لم يأت بشرع محدث ، ولا أرسل بملة جديدة ولا جاء نبيا مبعوثاً

وقوله : (لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين ، أى : غالبون عالون ، قال الله تعالى :

{ لظهره على الدين كله } (١) .

(١) التوبة : ٣٣ .

والطائفة هم الجماعة المتعددة من أنول المؤمنين ما بين شبح وفقه ومحدث ومفسر ، ولا يلزم أن يكونوا - كما نكر النوى - مجتمعين في بلد واحد .

ومعنى دا يقاتلون على الحق " : أى : على ظهور الحق ، ويجوز أن يكون حالا ، أى حال كونهم على الحق .

وفى امتناع عيسى - عليه السلام - من التقدم للإمامة يقول ابن العربي : (إن ذلك إبقاءً لشرعة النبي (صلى الله عليه وسلم) واتباع له ، واختان لأعين النصارك ، واقامة الحجة عليهم) عارضة ٩ / ٧٨ .

كتاب الإيمان / باب بيان الزمن الذى لا يقبل فيه الإيمان

٤٧٥

(٧٢) باب بيان الزمن الذى لا يقبل فيه الإيمان (١١)

٢٤٨ - (١٥٧) حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلى بن حجر ، قالوا : حد - ننا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - عن العلاء

- وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : **إِذَا تَقَوُّمُ السَّاعَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْعُونَ ، فَيَوْمَئِذٍ { لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا } (٢) يَا .**

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ .

ح وَحَد - نَحْنُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَد ، لَنَا جَرِيرٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَا لَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَد ، لَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَد ، لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَد ، لَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَد ، لَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : " لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها " ، وقع تنكيسه في الحديث ، وهو على ظاهره عند أهل الفقه والحديث والمتكلمين من أهل السنة ، خلافاً لمن تأكله من المبتدعة والباطنية ، وهو أحد الأشرار المنتظرة .

وقوله : (ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل : طلوع

(١) لم يرد عند القاضي منفصلاً عن سابقه .

(٢) الأنعام : ١٥٨ .

قال الطيبي : الآيات أمارات للساعة إما على قربها دائماً على حصولها ، فمن الأول .

الدخال ، ونزول عيسى ، وبأجوج ومأجوج ، وانخسف ، ومن الثاني : الدخان ، وطلوع الشص ! من مغربها ، وخروج الدابة ، والنار الـ! عشر الناس .

وقوله تعالى : " لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ { فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلنَّفْسِ ، أَى لَا يَنْفَعُ نَفْسًا غَيْرَ مُؤْمِنَةٍ قَبْلَ إِيْمَانِهَا الْآنَ الْإِيْمَانُ ، وَذَلِكَ لِإِغْلَاقِ بَابِ التَّوْبَةِ وَرَفْعِ الصَّحْفِ وَالْحَفْظَةِ .

وعدم نفع الإيمان حينئذ كعدم نفعه عند حضور الموت ، بجامع أن كلاهما عين أحوال الآخرة ، فهو فما حكم الميت .

وهل انقطع نفع الإيمان والتوبة بأول طلوع لها من أفق من الآفاق بمغربه أو عند طلوعها من كل أفق

على أصحابه من مغربهم ؟ قولان .

٤٧٦

كتاب الإيمان / باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان

٢٤٩ - (١٥٨) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَد ، شَا وَكِيعٌ .

ح وَحَد ، شَيْبَةُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَد ، شَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ ، لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا : طُلُوعُ

الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَالدَّخَالُ ، وَلِحَابَةِ الْأَرْضِ " .

٢٥٠ - (١٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ

عَلِيٍّ .

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التِّيمِيِّ - سَمِعَهُ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَالْجَالُ ، وَدَائَةُ الْأَرْضِ) : اختلف في أول الآيات ، فقيل : أولها طلوع الشمس من مغربها ، وخروج الدابة ، من رواية ابن أبي شيبَةَ عن عبد الله بن عمرو (١) .
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (وأيتهما كانت قبل صاحبتهما فالأخرى على أثرها) ، وفي حديث أنه : (أول أشرار الساعة نار) [تخرج من اليمن تحشر الناس] (٢) ، وفي حديث حذيفة بن أسيد : (آخر ذلك النار) ، وسيأتي هذا كله بأكثر شرحاً آخر الكتاب عند ذكر أحاديثه (٣) .

وذكر في الحديث قوله : { تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا } (٤) : قال : (مستقرها تحت العرش " .
وقد اختلفت أقاويل المفسرين في هذا ، فقال القتيبي : مستقرها : أقصى منازلها في الغروب لا تجاوزه ثم ترجع ، وروى عن ابن عباس أنه قرأ هذا الحرف : لا مستقر لها () ، أي أنها جارية أبداً لا تثبت في موضع واحد .
قال بعض أصحاب المعاني : وعلى جمع القراءتين جريها بحسبان لا مستقر لها ،
حتى ترتفع إلى أبعد غاياتها وجريها تحت العرش ، وهو مستقرها على القراءة الأخرى .
وقوله : " أتدري أين تذهب ؟) : هذا الحديث استدلل الطحاوي منه على أنها تغرب (١) في ت : عمر .

والحديث أخرجه ابن أبي شيبَةَ أيضاً في كتاب الفتن ١٥ / ١٧٨ بلفظ : " والدابة) وذلك من حديث أبي هريرة .
أما ما أشار إليه القاضي فلفظه فيه : (تخرج الدابة من جبل أجياد اثم التشريق والناس بمنى لما ١٥ / ١٨١ .
(٢) وردت في ق : تحشر الناس ، تخرج من اليمن .
(٣) وذلك في كتاب النق .

ومما ينبغي ذكره هنا أنه ينبغي أن يجعل طلوع الشمس من مغربها تخر الآيات حتى يجتمع الحديثان ولا يتنافيان .
راجع : إكمال الإكمال ١ / ٢٦٩ .

(٤) يس : ٣٨ .

(٥) وكذا قرأ ابن مسعود أيضاً .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٥٦٣ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الزَّمَنِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ فِيهِ الْإِيمَانُ

٤٧٧

فِيمَا أَعْلَمُ - عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ يَوْمًا : (أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ ؟) .
قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : " إِنَّ هُنَا ! تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَتَخْرُ سَاجِلَةً ، فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا : ارْتَفِعِي ، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ ، فَتَرْجِعُ ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا ، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَتَخْرُ سَاجِلَةً ، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا : ارْتَفِعِي ، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ ، فَتَرْجِعُ ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا ، ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ ، تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَيُقَالَ لَهَا : ارْتَفِعِي ، أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا لَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَتَدْرُونَ مَتَى ذَاكُمْ ؟ ذَاكَ حِينَ { لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا } لِمَا .

في السماء ، وذكر قراءة من قرأ (حائمة) (١) ، يعني : حارة ، (وحمئة) (٢) من الحمأة والطين ، وقال : لا يبعد أن يوجد الطن في السماء ، واستشهد بقوله : { لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ } (٣) الآيتين ، ولا حجة له في هذا كله فقد جاءت الآثار أن العين الحمئة

في
- وعلى القراءة الأولى فالمراد بها إما المستقر المكاني ، أو منتهى سيرها وهو المستقر الزماني ، حيث يبطل سيرها وتسكن حركتها ، وتكور وينتهي هذا العالم إلى غايته .

قال قتادة : { لمستقر لها } أى لوتها ، ولأجل لا تعدوه .

وعلى قراءة ابن عباس فالمعنى كما ذكر القتيبي ، وذلك موافق لقوله تعالى : { وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ } إبراهيم : ٣٣ [أى لا يفتران ولا يقفان إلى يوم القيامة .

السابق ، وانظر : تفسير الطبري ٢٣ / ٥ (١ ، ٢) الكهف : ٨٦ .

والقراءتان مشهورتان - كما قال ابن جرير - فأيهما قرأ القارئ فهو مصيب .

قلت : وقد نسب أبو حيان في البحر المحيط القراءة الأولى .

" حامية) إلى عبد الله ، وطلحة بن عبيد

الله ، وعمر بن العاص ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاوية ، والحسن ، وزيد بن علي ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وقال (حامية) بالياء ، نى حارة .

وأما القراءة الثانية : { حمئة } ، فقد نها أبو حيان إلى ابن عباس ، وباقي السبعة ، وشيبة ، وابن

أبي ليلى ، وحميد ، وابن جبير الا"نطاكي ، قال : والرهرى يلين الهمزة .

قال الحافظ ابن كثير : (ولا منافاة بين معنيهما ، إذ قد تكون حارة مجاورتها وهج الشمس عند غروبها ، وملاقاتها الشعاع بلا حائل ، وحمئة في ماء وطن أسود ، كما قال كعب الأحبار وغيره ! .

تفسير القرآن العظيم ٥ / ١٠١ .

وقول كعب هو من قولهم : حمئت البئر تحماً حمأ فهي حمئة ، أى خالطت ماءها الحمأة ، وهي

الطين الأسود .

(٣) الذاريات : ٣٣ ، ٣٤ .

٤٧٨
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ الزَّمَنِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ فِيهِ الْإِيمَانُ

(...) (وحديثي عبد الحميد بن بيان الواسطي ، أخبرنا خالد - يعني ابن عبد الله -

عن يونس ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي فر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال يؤما : (أتدرون أين تذهب هن ! الشمس ؟) بمثل معنى حديث ابن عليه .

(...) (وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - واللفظ لا"بي كريب - قالوا : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش عن إبراهيم

التيمي ، عن أبيه ! عن أبي ذر ، قال : دخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) جالس ، فلما غابت الشمس قال : (يا أبا ذر ، هل تدري أين تذهب هذه ؟) قال : قلت : الله ورسوله أعلم .

قال : (فإنها تذهب فتستأذن في السجود ، فيؤذن لها ، وكأنها قد قيل لها : ارجعي من حيث جئت ، فتطلع من مغربها) . قال : ثم قرأ في قراءة عبد الله : وفلك مستقر لها .

٢٠٧٣ (٧٣) باب بدء الوحي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

٢٥١ - (...) (حدثنا أبو سعيد الأشج يسنح بن إبراهيم - قال إسحق : أخبرنا ، وقال الأشج : حدثنا وكيع - حدثنا الأعمش عن

إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي فر ، قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن قول الله تعالى : { وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا } (١) ؟ قال : " مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ) .

الأرض ، وهو ظاهر القرآن في قوله : { حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الْمَثْمَسِ } الآية (٢) ، وأنا إرورال الحجارة فيرسلها الله من حيث يشاء ويخلقها حيث يشاء .

وقوله ت (تسجد تحت العرش ومستقرها تحت العرش) : فالسموات والارض كلها تحت العرش .

(١) يس : ٣٨ .

(٢) ١ لكهف : ٨٦ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَظِيمًا

٤٧٩

(٧٣) بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

٢٥٢ - (١٦٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو؟ بَهْتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَعٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، كُنْزِ اثْنِ

شَبَابٍ لِحَ قَالَ صَ بَنِي عُرْوَةَ بْنِ الرَّثِيرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَافِيًا أَوَّلًا ! فَابْنُ بَهْ

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةِ فِي النَّوْمِ ، فَ! إِنْ لَا يَوِّ! أَوْثًا إِلَّا جَا كَاتٍ مِثْلَ فَلَقِ الضُّبْحِ ،

وقوله : (أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الوحي الرؤيا الصادقة) : في هذا حكمة من اللاتعالى ، وتدرج لنبيه

(صلى الله عليه وسلم) لما اراده (١) الله - جل اسمه به (٢) - لئلا يفجأه الملك ، ويأتيه صريح النبوة بغتة فلا تحتملها (٣) قوى

البشرية ، فبدا امره بأوائل خصال النبوة وتبشير الكرامة ، من صدق الرؤيا .

وما جاء في الحديث الآخر من رؤية الضوء ، وسماع الصوت ط وسلام الحجر والشجر عليه بالنبوة ، حتى استشعر عظيم ما يراد به ،

واستعد لما ينتظره ، فلم يأته الملك إلا لأمر عنده مقدماته وبشاراته .

وفيه أن الرؤيا الصادقة أحد خصال النبوة ، ١ وتبشير الكرامة [(٤)] ، وجزء منها ، وأول منازل الوحي ، وأن رؤيا الأنبياء وحى ،

وحق صدق ، لا اضغاث فيها ، ولا سبيل للشيطان إليها .

وقال أبو عبيد (٥) الله القزاز : قوله : (من الوحي) : (من) هنا لإبانة الجنس ،

كأنه قال : من جنس الوحي ، وليس من الوحي ، فتكون " من " للتبويض ، ولذلك قال : في النوم .

ورؤيا الأنبياء في الصحة كالوحي .

قال القاضي : قد جاء في الحديث أنها جزء من اجزا النبوة ، وأقد [(٦)] قدمنا أنها

من جملة خصالها ، والوحي أنول وضروب ، وينطلق على معان فلا يبعد أن تكون (من) للتبويض على هذا ، وأصله الإعلام ، ورؤيا المنام إعلام دإنذار وبشارة .

(١) في ت : أراد .

(٢) في الأ"صل : به جل اسمه .

(٣) في الأ"صل : تحملها .

(٤) سقط من الأصل وق .

(٥) في الأصل : أبو عبد وهو العلامة إمام الأد! ، أبو عبد الله ، محمد بن جعفر ، التميمي ، القيرواني ، النحوي .

له كتاب! الجامع ، في اللغة ، يقول فيه الذهبي : وهو من نفائس الكتب .

مات بالقيرواد لسة اثنتي عشرة وأربعمائة معجم الاكثبا ١ / ٩ / ١٥ ، إنباه الرواة ٣ / ٨٤ ، سير ١٧ / ٣٢٦ ، معجم المؤلن ٩

/ ١٤٩ .

(٦) من ق .

٣٩ / ١٤

٤٨٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) آ

ثُمَّ حَبَّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ ، فَكَانَ يَخْلُو بِغَارٍ حِرَاءٍ يَتَحَنُّ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ أَوَّلَاتِ الْعَدِّ ، قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلٍ! وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ،

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَلِيجَةٍ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا .
حَتَّى

وفلق الصبح وفرقه ضياؤه (١) .

وقوله (فكان يخلو بغار حراء يتحنّث فيه وهو التّعبّد) ، قال الإمام : حراء بالمد

جَبَلٌ بينه وبين مكة قدر ثلاثة أميال عن يسارك إذا سرتَ إلى منى ، ويجوز فيه التذكير والتأنيث وتذكيره أكثر .

قال التّي الى : فمن ذكره صرفه ومن أنّه لم يصرفه ، وهو جبل مذكّر [ومؤنث] (٢)

[إذا أريد] (٣) البقعة التي فيها الجبل أو الهمة ، وقد قال بعضهم فيها : حرّى بالقصر وفتح الحاء ، وكذا ضبطه الأصيلي في كتاب

البخارى بخطه بالوجهين ، والأول أعرف وهو الصحيح .

وقال الخطّابي : أصحاب الحديث يخطئون فيه في ثلاثة مواضع ، يفتحون الحاء وهي مكسورة ، ويكسرون الراء وهي مفتوحة (٤)

ويقصرون الألف وهي ممدودة .

قال الإمام : [وقوله] () : (يتحنّث) أي يتعبّد ، قاله مسلم : وقد تقدم أن يتحنّث

[معناه] (٦) : يفعل فعلاً يخرج به من الحنث ، والحنث : الإثم / .

واختلف الناس : هل كان متعبداً قبل نبوته بشريعة أم لا ؟ فقال بعضهم : إنه غير متعبّد أصلاً ، ثم اختلف هؤلاء : هل ينتفى

ذلك عقلاً أم نقلاً ؟ فقال بعض المبتدعة : ينتفى عقلاً ؛ لأن [في] (٧) ذلك تنفيراً عنه ، وغضب من قدره إذا تنبأ عند أهل تلك

الشريعة التي كان من جملتهم ، ومن كان تابعاً فيبعد منه أن يكون متبوعاً .

وهذا خطأ ، والعقل لا يحيل هذا .

وقال الآخرون من حذاق أهل السنة : إنما ينتفى ذلك من جهة أنه لو كان لنقل ، ولتداولته الألسن ، وذكر في سيرته ، فإن هذا مما

جرت العادة بأنه لا ينكم .

وقال غير هاتين الطائفتين : بل هو متعبّد ، ثم اختلفوا أيضاً : هل كان متعبداً بشريعة إبراهيم أو غيره من الرسل ؟ فقليل في ذلك أقوال

، ويحتمل أن يكون المراد بقوله :

(١) قال في المشارق : ! فلق الصبح ، بفتح اللام ، يعنى انشقاقه وبيانه وخروجه من الظلام ، شبهها به لبيانه في إثارته وضوئه وصحته

" ١٥٨ / ٢

(٢) ساقطة من ق .

(٣) في الأصل وق : إنما أراد .

(٤) أي : بالإمالة ، كما جد في النهاية ، قال : ولا يجوز إمالاته ث لأن الراء قبل الألف مفتوحة كما لا تجوز إمالة راشد ورافع .

النهاية ، وانظر : إصلاح غلط المحدثين ١٠٤ ، فقد رواه الخطّابي هناك عن أبي عمر في قوله له : ! اثبت حراء لما .

(٥) ساقطة من ق .

يلا) من المعلم .

(٧) من ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَّ

٤٨١

{ أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا } (١) في توحيد الله وصفاته .

قال القاضي : ولا خلاف بين أهل التحقيق أنه قبل نبوته (صلى الله عليه وسلم) وسائر الأنبياء منشراح الصدر بالتوحيد ، والإيمان

بالله ، لا يليق به الكفر ولا الشك في شيء من ذلك ولا الجهل به ، ولا خلاف في عصمتهم من ذلك - خلافاً لمن جوزه .

وجه المانع منه الطريقان المتقدمان ، والصحيح منهما النقل ، فلو كان شيء من

ذلك لنقل ، بل تظاهرت الأخبار الصحيحة عنه (صلى الله عليه وسلم) وعن غيره من الأنبياء بصحة معرفتهم لالله وهدايتهم من صغرهم وتجنّبهم عبادة غير الله ، فقد عيّرت قريش نبينا والامم أنبياء عصم ورمتهم بكل آفة ورامت نقصهم بكل جهة ، وبرأهم الله مما قالوا ، وقص الله علينا من ذلك في كتابه : { وقالوا أئنهنا أن نعبد ما يعبد آباؤنا } (٢) ، { وإن تقوذا إلا اعتراك بعض الهتنا بسوء } (٣) ولو كلان أخطأ عبداهم معبودهم وأشرك بشرهم قبل نبوته لغيروه بتلوته في معبوده ، وقرعوه بفراق ما كان معهم عليه من ديانته ، وكان ذلك أبلغ في تأنيبهم لهم من أمرهم بمفارقة معبود آبائهم ، وقد بسطنا الكلام في هذا الفصل بما فيه مقنع في غير هذا الكخاب ، وجئنا بالأجوبة عما يعترض به على هذا من ظواهر القرآن كقوله تعالى : { ووجدك ف! الأ فهدى } (٤) ، وقوله : { وإن كنت من قبله لمن الغافلين } (٥) وقول إبراهيم : { هذا ربي } (٦) وأشباه هذا ومعاني هذه الآية وتأويلاتها في كتابنا الشفا (٧) .

(١) ١ لنحل : ١٢٣ .

(٢) هود : ٦٢ .

وقد جاءت في النسخ .

(أئنهنا ال نعبد ما كاد يعبد آباؤنا) وهو خطأ .

(٣) هود : ٥٤ ؟ ،

(٤) الضحى ٧ .

وليس هو من الضلال الذى هو الكفر " قال في الشفا .

(قيل : ضالا عن النبوة فهداك إليها ، وقيل : وجدك بي ! أهل الضلال فعصمك من ذلك وهداك للإيمان والى إرش الم ، وقيل :

ضالا عن شريعتك ، أى لا ترفها ، فهحك إليها لا انظر : الشفا ٢ / ٧٢٤ .

(٥) يوسف .

قال القاضى : (إنه لى بمعنى قوله : { وأثنين فم عن آياتنا غافلون } [يونس : ٧] ، بل قد حكى أبو عبيد الهروى أن مفاه : لمن الغافلين

عن قصة يوسف ؛ إذ لم تعلمها إلا بوحينا ثا الشفا ٢ / ٧٢٨ .

يلا) الأنعام ٧٦٠ ، ٧٨ .

قال القاضى .

(قد قيل - فيها - : كان هذا فى سن الطفولية ، وابتداء النظر والامتدلال وقبل لزوم التكليف ، وذهب معظم الحذاق من العلماء

والمفترين إلى انه إنما قال ذلك مبككا لقومه ، ومستد لا عليهم .

وقيل .

معناه : الاستفهام الوارد مود الإنكار ، والمراد : فهذا ربي ؟ قال الزجاج : قوله : { هذا ربي } أى على قولكم ، كما قال : { أين

شركائى! } أ القصص : ٦٢ ، ٧٤ [أى عندكم .

قال القاضى .

(ويدل على انه لم يعبد شيئا من ذلك ، ولا أشرك قط بالله طرفة عين قول الله عز وجل :

{ إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون } [المراء - ٧٠] ، ثم قال : { أفرايتم ثا كنتم تعبدون .

أنتم وآباؤغ الأقدون .

فإنتم عدو لى إلا ربى العالمين } [الشعراء : ٧٥ - ٧٧] وقال : { إذ نجاء ربه بقلب سليم }

[الصفات : ٨٤] أى من الشرك ، وقوله : { واجنبنى وبنا أن نبد الأمام } [إبراهيم : ٣٥] .

(٧) ١ لشفا ٢ / ٧١٩ - ٧٣٠ .

٤٨٢

كتاب الإيمان / باب بدء الوحى إلى رسول الله كلد!

جفته الحق وهو فى غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ .

قَالَ : " مَا أَنَا بِقَارِيٍّ) .
 قَالَ (فَأَخْنَطِي فَعَطْنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : اقْرَأْ لِمَا .
 قَالَ : (قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ لِمَا .
 قَالَ : (فَأَخَذَنِي فَعَطْنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : اقْرَأْ .
 فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ ، فَأَخْنَطِي فَعَطْنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ .
 خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ مِّمَالٍ .
 الْوَأُورَبَّكَ الْأَكْرَمُ .
 الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَالَمِ .
 عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ } (١) لا .
 فَوَجَعَ بٍ ! : سَوَّلَى اللَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَرْجُفَ بَوَارِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى
 وَخَلَّوْهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَغَارِ حَمٍ أَكَا وَسَنَّهُ [فِي] (٢) أَوَّلَ مَبَادِي بَشَارَاتِ نُبُوته ، وَذَلِكَ أَنْ تَحْيِيْبَ الْخُلُوَّةَ لَهُ إِلْهَامٌ مِنْ أَوَّلٍ * ، لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خُلُوَّةَ بِنَفْسِهِ ، وَتَفَرَّغَهُ لِلْقَاءِ رُسُلِ رَبِّهِ ، وَسَمَاعَ وَحْيِهِ ، وَقَطْعَهُ الْعَلَائِقَ الشَّاعِلَةَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا كَانَ .
 وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى (٣) فَضْلِ الْخُلُوَّةِ وَالْعَزَلَةِ ، وَثَمَرَةِ التَّفَرُّغِ لِذِكْرِ اللَّهِ .
 فَإِنْ ذَلِكَ يَرْجَحُ
 السِّرُّ مِنَ الشَّغْلِ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَيَقِلُّ الْهَمُّ بِأُمُورِ الدُّنْيَا ، وَيَخْلَى الْقَلْبُ عَنِ التَّعَلُّقِ وَالرُّكُونِ لِهَاطَا ، فَيَصْفُو ، وَتَتَفَجَّرُ يَنَابِيعُهُ بِالْحِكْمَةِ ، وَتَشْرِقُ جَوَانِبُهُ بِالْحَقَائِقِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَيَفِيضُ عَلَيْهِ مِنْ نَفَحَاتِ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنْوَارِ رَحْمَتِهِ مَا قُلُوْهُ .
 وَقَوْلُهُ : (حَتَّى فَجَّئَهُ الْحَقُّ) : أَيْ أَتَاهُ بِمَرَّةٍ ، يُقَالُ : يَفْجَأُ وَفَجْأً ، يَفْتَحُهَا أَيْضاً .
 وَقَوْلُهُ : (اقْرَأْ ، قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ) ، قَالَ الْإِمَامُ : قِيلَ : (مَا) هَاهُنَا نَافِيَةٌ ، وَقِيلَ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَيْ شَيْءٌ أَقْرَأُ ؟ وَقَدْ ضَعَفُوا الِاسْتِفْهَامَ بِإِدْخَالِ الْبَاءِ ، وَلَوْ كَانَ اسْتِفْهَاماً لَقَالَ (٤) : مَا أَنَا قَارِيٌّ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ فَتَكُونُ الْبَاءُ تَأْكِيداً لِلنَّفْيِ .
 قَالَ الْقَاضِي : يَصَحُّ مِنْ قَالَ : إِنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ رَوَايَةٌ مِنْ رَوَى : " مَا أَقْرَأُ) وَقَدْ يَصَحُّ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ هُنَا (مَا) نَافِيَةً .
 وَقَوْلُهُ : (فَعَطْنِي) : أَيْ غَمَمَنِي وَعَصَرَنِي ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : (فَعَتْنِي) وَهِيَ بِمَعْنَى ،
 قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : مَعْنَى " غَتْنِي) : ضَغَطْنِي ، وَكَأَنَّهُ يَضَارِعُ غَطْنِي ؛ لِأَنَّ الْمَضْغُوطَ يُبْلَغُ مِنْهُ الْجُهْدُ () ، وَكَذَلِكَ الْمَغْتَوْتُ .
 (١) ١ لعلز ، ١ - ٥ ؛
 (٣) تَكَرَّرَتْ خَطَأً فِي جَمِيعِ النُّسخِ عِدَاقُ (ة) عِبَا أ - ة الْمَعْلَمُ : لَكَانَ
 (٢) فِي ق : فِيهِ .
 (٥) فِي ت : الْحَدُّ .
 كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٨٣
 وَفِي الْعَيْنِ : غَطَّهُ فِي الْمَاءِ غَرْمَةً وَغَمَسُهُ ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : (يَغْتَمُّهُمُ اللَّهُ فِي الْعَذَابِ الْأَلِيمِ) : أَيْ يَغْمِسُهُمْ ، وَيُقَالُ : غَطَّهُ وَغَتَّهُ وَخَنَقَهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ (١) .
 وَقَوْلُهُ : (حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ) : أَيْ الْغَايَةَ وَالْمُبَالَغَةَ وَالْمَشَقَّةَ ، يُقَالُ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّهَا .
 وَهَذَا الْغَطُّ مِنْ جَبْرِيلَ [لَهُ] (٢) - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - إِشْغَالٌ لَهُ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا ، دُشْعَارٌ بِالتَّفَرُّغِ لَمَّا أَتَاهُ بِهِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثاً فِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَكَرُّارِ التَّنْبِيْهِ ثَلَاثاً .

وقد استدل به بعضهم على جواز تأديب المعفم للمتعلمين ثلاثاً .

وقال أبو سليمان : وإنما كان ذلك ليلو صبره ويحسن تأديبه فيرتاض لانحال ما كلفه من أعباء النبوة (٣) . ولذلك كان يعتريه مثل حال المحموم ويأخذه الرخصاء - أى البهر والعرق - قال : وذلك يدل على ضعف القوة البشرية والوجل ، لتوقع تقصير فيما أمر به وخوف أن يثأول غيره . هذا معنى ما أطال به فى هذا .

وقال القاضى أبو الحسن بن القصار (٤) : وفى قوله : { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ } (٥)

ردُّ على الشافعى أن باسم الله الرحمن الرحيم اية من كل سورة ، وهذه أول سورة نزلت وليس ذلك فيها (٦) . قال القاضى : وقد اختلف فى أول ما نزل من القرار ، فقيل : { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ } على مقتضى ظاهر هذا الحديث ، وهو قول عائشة وجماعة من المفسرين ، وقيل : إن الذى نزل منها أولاً إلى قوله : { عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ } (٧) وهو مضمثٌ فى الحديث ، ثم نزل بعد ذلك .

{ يَا أَيُّهَا الْمَثُورُ } و { يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ } / و { ن وَالْقَلَمُ } وفى رواية جط بر : إن أول مما نزل عليه .

{ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ } .

(١) وكذا الغطس ، وذكره الزمخشري فى الفائق ٣ / ٤٨ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) فى ت .

الرسالة .

(٤) أبو الحسن هو على بن عمر بن أحمد ، الإمام البغدادى - قال فيه اثو إسحاق الشيرازى : له كتاب فى مسائل الخلاف ، لا اعرف للمالكين كتاباً فى الخلاف أحسن منه ، وكان اصولياً ، نظاراً ، وولى قضا بـغداد وقال فيه أبو ذر الهروى .

وهو أفته من رأيت من المالكين ، وكان ثقةً ، قليل الحديث قال القاضى فى الترتيب : توفى فيما قبل سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة ترتيب المدارك ٧ / ٧ ، الديباج المذهب ٢ / - ١ ، وفيه أنه على بن أحمد ، وتبعه فى ذلك صاحب شجرة النور الزكية ٩٢٠ (٥) العلق ١ .

(٦) مقتضى كلام القصار - رحمه الله - أن ما لم ينزل فى تلك المرة من بقية السورة يكون ليس منها ، ولم يقل به أحد . وقد قال الأبى .

١ لعل البسمة نزلت بعد ثا إكمال ٢٨١ / ١

(٧) ١ لعلق ٥٠ .

٣٩ / ب

٤٨٤

كتاب الإيمان / باب بدء الوحي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

خَدِيجَةَ فَقَالَ : (زَفَلُونِي زَمَلُونِي لَمَّا فَرَمَلُوهُ حَتَّى فَا بَ عَنْهُ الرُّوعُ .

ثُمَّ قَالَ لَخَدِيجَةَ : " أَيْ خَدِيجَةَ ، مَا لِي) وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ ، قَالَ : اَلْقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي) .

قَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ : كَلَّا ، أَبَشْرُ ، فَوَاللَّهِ ، لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا .

وَاللَّهِ ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ ،

وقوله : (ترجف بواده) : قال الإمام : ترجف : أي ترعد [بواده وتضطرب] (١) والبوادر من الإنسان وغيره : اللحمه التى بين المنكب والعنق (٢) .

قاله أبو عبيد فى الغريب المصنف .

[وقوله : " زملونى) : أى دثرونى بالثياب] (٣) .

قال القاضي : قد رواه في الأم - أيضاً - في الحديث الآخر : (يرجف فؤاده) وذكره البخاري - أيضاً - أى يخفق ، والرجفان : الاضطراب وكثرة الحركة ومنه : { يَوْمَ تَرْجُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ } (٤) ، وهذا هو سبب طلبه أن يزمل ويدثر ، أى يغطى ويل بالثياب ، لشدة ما أصابه من هول الأمر ، ولحقه من شدة الغط وثقل الوحي ، صيان كان قد قال بعض المفسرين : إنه إنما كان يفعل هذا فرقا من جبريل لأول ما يلقاه حتى أنس به ، وقيل : بل قيل له : يا أيها المدثر والمزمل لأنه حيئ أتاها الملك وجده متزملاً ملتفا بثوبه فنودي بصفة حاله .
والأول أصح وأولى لفظاً ومعنى .
والتزمل والتدثر واحد .

ويقال لكل ما يلقي على الجسد : دثار ، وللفافة القربة : زمال ، ومعنى المزل والمدثر : المتزمل والمتدثر ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وقد جاء في أثر أنهما من أسمائه (صلى الله عليه وسلم) (٥) .
وقوله : لقد خشيت على نفسي) : ليس بمعنى الشك فيما أتاه من الله ، لكنه (١) من المعلم .

(٢) نقلها الأبي : العنق والكتف .

(٢) من المعلم .

(٤) المزمل ١٤ .

(٥) لم أقف عليه وغاية ما يقال هنا ما فكره ابن رشد في حديث : إلى خمسة أسماء ، أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب) قال : لي في اللفظ ما يدل على أنه ليس له اسم غيرها ، قال الأبي : ! وأيضاً فإنها كلها مشتقة كما أشار إني بقوله : (الذي يحو الله بي الكفر) فلا يمنع أن تكون له أسماء مشتقة من صفاته (صلى الله عليه وسلم) ، كما روى أنه قال .

(وأنا المقفي ، ونبي التوبة - ونبي الملحمة " فالملقى كالعاقب يقفو ولحف من تقدمه من الأنبياء - عليهم السلام - ونبي التوبة ؛ لابن به تاب الله - سبحانه - على من تاب ، ونبي الملحمة الذي يكف بالقتال عن الدين ، فلم يذكر المدثر والمزمل كما نرى) .
إكمال ١ / ٢٨٤ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَآ

٤٨٥

وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَتَكْسِبُ الْمَدُومَ ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ .

فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَرِيِّ .

وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ ، أَخِي أَبِيهَا .

وَكَانَ امْرَأً تَنْصُرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ يَكْتُبُ اهْتَابَ الْعَرَبِيِّ وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ .

فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ : أَيُّ عَمٍّ ، اسْمِعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ .

قَالَ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ : يَا بَنَ أَخِي ، مَاذَا تَرَى ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَبَرَ مَرَاهُ .

فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : هَذَا التَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا ، يَا لَيْتَنِي كَلُونُ حَيَا ح! دَنَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

عساه خشى أنه لا يقوى على مقاومة هذا الأمر ، ولا يقدر على حمل أعباء الوحي فتزهق نفسه ، أو يخلع قلبه لشدة ما لقيه أولاً عند

لقاء الملك ، أو أن يكون قوله هذا لأول ما رأى التبشير في النوم واليقظة وسمِعَ الصوت قبل لقاء الملك وتحقيقه رسالة ربه ، فيكون ما خاف أولاً أن يكون من الشيطان ، فأما منذ جاءه الملك برسالة ربه فلا يجوز عليه الشك فيه ، ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه (١) .

وعلى هذا الطريق يحمل كل ماوردَ من مثل هذا في حديث المبعث (٢) .
وقول خديجة - رضى الله عنها - : لا يخزيك الله أبداً كذا قال يونس وعُقيل ، بالخاء المعجمة والياء ، وقال معمر : (يخزئك) بالخاء المهملة والنون .

ومعنى : (يخزئك) : يفضحك ويهينك ، بل يثتثك حتى لا ينسب إليك كذل! فيما قلته ولا يسلط عليك شيطان بتخبطه الذى حذرتَه .
ومعنى (يخزئك) : أى يوقع ما تخافه من ذلك .

وهذا تأنيس منها للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، إن كان هذا الأول ما رأى من المقدمات والتبشير ، وقبل تحقيقه الرسالة ولقاء الملك .

أو يكون قوله لما خشى من ضعف جسمه عن حمل ذلك .
(١) قلت : وقد ذكر السهيلي عن ائى بكر الإسماعيلي أنه لا يمتنع أن يخص ذلك لاءول ما جاءه الملك قبل أن يحصل له العلم الضرورى بأن الذى جاءه ملك ؛ لأن العلم الضرورى لا يحصل دفعة ، وقد أثنى الله - سبحانه - بهذا العلم فقال : { آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْفُؤَادُ } إلى قوله : { وَمَلَأْتَهُ وَكُهُ وَرِثْلَهُ } أ البقرة : ٢٨٥ .

الروض الأنف ١ / ٢٧٥

(٢) وعليه يكون المراد من قوله (صلى الله عليه وسلم) : لقد خيت على نضى : أى خيت ألا أنهض بأعباء النبوة ، وأن أضعف عنها .
السابق .
٤٨٦

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدءِ الْوَحى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
وقولها : (وتحمل الكل وتكسب المعدوم) ، قال الإمام : قال ابن النحاس : الكل : الثقل (١) من كل شىء فى المؤونة والجسم ، والكل - أيضا - : اليتيم [وقول وتكسب المعدوم] (٢) .
قال ابن النحاس : ويقال : كسبت الرجل مالا وكسبته مالا ، وأنشد :
فأكسبتني مالا وكسبته حمداً

قال القاصى : أصل الكل هنا ، بفتح الكاف : الثاقل ، وقيل : أرادت به الضعيف ، وقال بعضهم : أرادت (٣) به اليتيم والمسافر ، وهو الذى أصابه الكلال ، والكل هو الذى عيال على صاحبه ، قال الله تعالى : { وَهُوَ كُلٌّ عَلَى لَدُنْهِ } (٤) وروايتنا [فى] (٥) هذا عن أكثر شيوخنا (تكسب) بفتح التاء ، وعند بعضهم [تُكسب] (٦) بضمها وبالوجهين قرأنا الحرف على الحافظ أبى الحسن فى غير هذا الكتاب .

وحكى أبو عبد الله بن القزاز (٧) أن كَسَبَ حرفُ ن الرُّ ، يقال : كسبتُ المال وكسبتهُ غيرةً ، ولا يقال : اكتسبتُ .
وحكى الهروى والخطابى : كسبتُ مالا وكسبته زيدا ، وحكى عن ثعلب وابن الأعرابى : كسبت زيدا مالا (٨) .
وذكر ثابت (٩) فى دلائله فى معنى هذا : أنك تصيب وتكسب ما يعجز غيرك عن كسبه ويعدمه ، والعرب كانت تتماح بكسب

المال لا سيما قول ! ، وقد عرّفوا بقريش

(١) فى الأصل .

الثقل .

(٢) من المعلم .

- (٣) في ت : أراد .
 (٤) النحل : ٧٦ .
 (٥) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت
 (٦) ساقطة من ق .
 (٧) لعله محمد بن جعفر بن أحمد التجمي القيرواني شيخ اللغة بالمغرب الصروف بالقزاز ، أبو عبد الله النحوي ، مؤلف كتاب الجامع في اللغة ، قال فيه الذهبي - وهو من نفاض الكتب .
 مات بالقيروان سنة اثنى عرة
 وأربعمائة .
 قلت : فإن كان هو فإنه القزاز وليلى ابن القزاز .
 وفيات ٦٥١ ، معجم الأدباء ١٨ / ٨٠٥ ، بغية
 الوعاة ٢٩ ، الوافي ٢ / ٤٣ ، سير ١٧ / ٣٢٦ ، معجم المؤلفين ٩ / ١٤٩
 أما ابن القزاز فكنته أبو عثمان ، وهو الإمام المحدث الثقة ، شيخ اللغة بالأندلس سعيد بن عثمان بن سعيد ، البربري ال اندلسي ، تلميذ أبي علي القالي ، حدث عنه أبو عمر بن عبد البر ، وجماعة .
 قال فيه ابن بشكوال : كان حافظاً للغة والعربية ، حسن القيام بها ، وكان من أجل أصحاب أبي علي القالي ، ومن طريقه صحت اللغة بالأندلس بعد أبي علي ، مات بال اندل ! في ربيع ال الول سنة أربعمائة الصلة ١ / ٢٠٨ ، سير ١٧ / ٢٠٥ .
 قال المرفيه عظيم الإشكال ، فالله وحده هو أعلم بالمراد .
 (٨) وقال القاضي في المثارق في توجيه معناه : " ومعناه : تكسبه لنفمك " المثارق ١ / ٣٤٧ .
 (٩) هو ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف ، الإمام الحافظ ، أبو القاسم السرقسطي ال اندلسي اللغوي .
 قال فيه ابن الفرضي : كان عالماً ، مفتياً ، بصيراً بالحديث ، والنحو ، واللغة ، والغريب ، والشعر .
 اب ال ! كان / باب بدء الوحي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) آ
 ٤٨٧
 (أو مخرجى هم ؟) .
 قَالَ وَرَقَةُ : نَعَمْ ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي ، "نَ يُدْرِكُنِي يَوْمَكَ أَنصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا"
 التجار ، وسموا بذلك من التقرش وهي التجارة على أحد الأقوال (١) .
 وعلى هذا لا تكون التاء إلا مفتوحة ، لأنه معدى لمفعول واحد ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) آ مجدوداً (٢) في تجارته ، وخبره بذلك مشهور ، وقيل معناه : وتكسب الناس ما لا يجدونه من معدومات الفوائد - وهذا معدى إلى مفعولن ، والتاء هنا مفتوحة وعلى قول للأكثر (٣) ، وتضم على قول بعضهم كما تقدم .
 وهذا ائلف في المدح ، واشهر في خلق نبينا (صلى الله عليه وسلم) قبل النبوة وبعدها .
 وقوله : (هذا الناموس) ، قال الإمام : قال أبو عبيد في مُصَنَّفِه : الناموس : جبريل ، وقال المطرز الم : قال ابن الأعرابي (٥) : لم يأت في الكلام فاعول ، لام الفعل سين إلا الناموس والجالسوس والجاروس والقاعوس والبابوس والداموس والقاموس والقايبوس
 (١)
 (٢)
 (٣)
 (٥)
 وموضوع كتابه (الدلائل! الغريب مما لم يذكره أبو عبيد ، ولا ابن قتيبة ، قال الذهبي : وكتب أبو علي القالي هذا الكتاب ، وكان يقول : لم يوضع بالأندلس مثله .

مات سنة ثلاث عرة وثلاثمائة .
 تاريخ علماء ال ندلس ١ / ١٠٠ ، جذوة المقتبس ١٨٥ ، نفح الطيب ٢ / ٩ لم ، الديباج المذهب ١ / ٣١٩ ، سير ١٤ / ٥٦٢ -
 وأشهر بقيتها أن قريشاً تصغير قرش ، والقرش حوت يأكل حيتان البحر ، وقيل .
 إنما سمي ولد النضر قرناً ، لأن الخضر كان يقرش خلة الناس وحاجتهم ، أي يفتش عنها فيسُدُّها ، وكان بنوه أيضاً يفتشون عن حاجة
 أهل الموسم فيرفدونهم بما يُبلغهم ، وقيل : بكأ سمي به ولد الخضر لتجمعهم ، لأن النقرش هو التجمع ، وهم كانوا مفترقين في ال
 الرض حتى جمعهم قصي ، ولذا قيل :
 أبوكم قصي كان يُدعى مجعاً به جمع الله القبائل من فهر
 إكمال اجمال ١ / ٧٨٦ .
 يعمر عظيم الجد ، رجلٌ جدٌ ، قال ليبيويه : واجمع جدون ، ولا يحتر .
 في الأصل .
 ال ال ثر .
 تشبه في ت أن تكون : المطرفي ، والمثبت من الأصل والمعلم
 والمطرر هو .
 محمد بن علي بن محمد بن صالح الملبى الدمشقي النحوي ، قال الصفدي : روى
 عنه الخطيب ، وتوفي سنة لسق وخمسن وأربعمئة الوافي ٤ / ١٣ ، معجم المؤلفين ١١ / ٥
 ابن الأعرابي هو إمام اللغة أبو عبد الله محمد بن زياد بن ال العرابي الهاشمي ، الأحول ، الشَّابة .
 يروى عن أبي معاوية الضرير ، والقاسم بن معن ، وأبي الحن الكسائي ، وعة إبراهيم الحربي ، وعثمان الدارمي ، وثعلب ، وآخرون .
 قال فيه الذهبي .
 لم يكن في الكوفين أشبه برواية البصرلين منه ، وكان يز عانَّ أبا عبيدة وال الصمعي لا يعرفان شيحا .
 وقال ثعلب : لزم ابن ال العرابي تع عرة سنة ، وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان ، وما رثيت بيده لك! أباً قط ، انتهى إليه علمُ
 اللغة والحفظ .
 مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين .
 قيل : كان ربَّ المفضل بن محمد الضبيّ صاحب " المفضليات " فأخذ عنه .
 تاريخ بغداد ٥ / ٢٨٢ ، إنباه الرواة ٣ / ١٢٨ ، تهذيب ال السَّمَا واللغات ٢ / ٢٩٥ ، وفيات الأعيان ٤ / ٦٠٣ ، سير ١٠ / ١
 ٦٨٧ / ٤٠ / ١
 ٤٨٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ كَلَقْ! آ
 والعاطوس (١) والفانوس ، والجاموس .
 فالنا موس : صاحبُ س الخير ، والجالسوس : صاحب سر الشر ، والجاروس : الكثير الأكل ، والقاعوس : الحية ، والبابوس :
 الصبي الرضيع .
 قال غيره : وجاء في شعر بن أبي أحر يذكر ولد الناقة :
 جنت قلوصي إلى بابوسها جَزَعاً وما حنينك أم ما أنتِ والذُّكْرُ
 [قال الهروي : لم يعرف في شعر غيره ، والحرف غير مهموز] (٢) قال : ومنه حديث كعب : (إن عابد بن إسرائيل مسح رأس
 الصبي فقال : يا بابوس) (٣) .
 والداموس : القبر ، والقاموس : وسط البحر ، والقابوس : الجميل الوجه ، والعاطوس (٤) دابة يتشام بها ، والفانوس : النَّمَام ،
 والجاموس : ضربٌ من البقر .
 قال ابن يربد في الجمهرة : جاموسٌ أعجميٌّ ، وقد تكلمت به العرب ، قال الراجز : والاء قَهْمَيْس (٥) الفيل والجاموسا
 [قال] (٦) : والجالسوس كلمة عربية ، فاعول من تجاس .

قال غيره : والجالسوس ، بالحاء ، غير معجمة من تحسّس ، وهو بمعنى الجالسوس .
قال الإمام : وفي كتاب مسلم (أن هؤلاء الكلمات بلغن قاعوس البحر) و [قد] (٧)
قال ابن دريد في الجمهرة : [و] (٨) الكبوس : هو الذى يقع على الإنسان فى نومه ، والناموس : موضع الصائد (٩) / ، وناموس الرجل : صاحب سرّه .

قال القاضى : وحكى الحربى عن ابن الأعرابى ة الناموس : الخدَمَاعَة ، قال المروى : وسمى جبريل ناموساً لأن الله تعالى خصّه بالوحى والغيب ، وسيأتى الكلام على قوله فى الكتاب " قاعوس البحر) والخلاف فيه ، فى موضعه بعد هذا إن شاء الله .
وقوله : (ياليتنى فيها جذعا لما ، قال الإمام : قوله : (فيها) يعنى فى النبوة ، وقوله : (جذعاً) يعنى شاباً (١) حين تظهر النبوة حتى أبلغ فى نُصْرَتِهِ ، والاءصل فى الجذع من الدواب ، وهو هاهنا استعارة ، والظاهر أن يكون [انتصب جذع على الحال ،
(١) نقلها الأبى فى اجمال : القاطوس .
(٢) من المعلم .

(٣) الحديث معروف من رواية ائى هريرة ، وسيأتى إن شاء الله فى كتاب البر ، كما أخرجه أحمد فى المسند ٢ / ٤٣٤ ، وهو بغير تلك اللفظة " بابوس) .
وانظر : الفائق فى غريب الحديث للزمخشري ١ / ٧٢ ، لسان العرب .
(٤) فى الإكمال : والقاطوس .
(٥) فى المعلم : والأفهيئ .
(٦) من المعلم .
(٧ ، ٨) من المعلم .
(٩) فى المعلم : للصائد .
(١٠) فى اجمال : شاباً .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدَ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ١

٤٨٩

٢٥٣ - (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، قَالَ :
قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْوَحْيِ .
وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَوَاللَّهِ لَا يُحْزِنُكَ اللَّهُ أَبَدًا .
وَقَالَ : قَالَتْ حَدِيحَةُ : أَيِ ابْنِ عَمٍّ ، اسْمِعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ .

٢٥٤ - (...) وحدثني عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ .
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ

والتقرير : ياليتنى فى حين نبوته فى حال الشباب [(١) ، ويصح أن يكون جذعا منصول! على انه خبر كان المحذوفة ، والتقدير : ياليتنى أكون فيها جذعا ، وهذا على طريقة الكوفيين ، ومثل ما تضمنر فيه كان عندهم قول الله تعالى : { انتھوا خيراً لكم } (٢) تقديره عند الكسائى : يكن الانتهاء خيراً لكم ، ومذهب البصريين أن (خيراً) إنما انتب هاهنا بإضمار فعل دلّ عليه قوله : (انتھوا) ، والتقدير عندهم : انتھوا وافعلو خيراً لكم ، وحكى عن أبى عبيد كقول الكسائى فيه .

وقال الفراء : هونعت لمصدر محذوت تقديره : انتھوا انتهاء خيراً لكم .

قال القاضى : كذا وقع الحرف فى أكثر الروايات فى الأم ، وفى كتاب البخارى جذعاً بالنصب ، ووقع هنا عندنا لابن ماهان : جذع على خبر ليت ، وكذلك هو فى البخارى عند الأصيلي ، وروى طاعة عسى فيه وأظهره : كونه على الحال ، وخبر ليت مُضمراً فى " فيها)

(٣) تقديره : ليتته في أثام نبوتك حي ، أو لأيامها مدرك وفي حال شببية وقوة وصحة لنصرتك ، إفا كان فد أسن وعمى عند قوله هذا ، كما جاء في الحديث .

وقوله : (أَنْصَرَكُ نَصْرًا مُؤَرًّا) ، قال الإمام : أى بالغاً .

قال القى الى : كذا جأت الرواية مؤزراً ، قال بعضهم : أصله مؤزراً ؛ لانه من وازرت ، أى عاونت ، ويقال فيه : ازرت ، قال : ويحتمل أن الألف سقطت أمام الواو على التأويل ، إذ لا أصل لمؤزر في الكلام ، قال القاضى : [وقد] (٤) ظهر () لى أنه صحيح على ما جاءت به الرواية ، وأنه أولى وأليق بالمعنى ، والمراد : نصراً قوياً ، مأخوذ من الأزر وهو القوة ، ومنه تأزر النبت إذا اشتد وطال ، قال الله تعالى : { اشدنى به أزري } (٦) ،

(١) من المعلم .

(س) فى قة فيها فى .

(٦) طه : ٣١

(٢) ١ لنساء ١٧١٠ .

(٤) ساقطة من ق .

(٥) فى ق : يظهر .

٤٩٠

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عِلَالِ آ

زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : فَرَجَعَ إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فَوْالَهُ .

وَأَقْتَصَّ الْحَلِثَ بِمَثَلِ حَلِثِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ حَدِيثِهِمَا ، مِنْ قَوْلِهِ : أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةَ .

وَتَابَ يُونُسَ عَلَى قَوْلِهِ : فَوَاللَّهِ ، لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا .

وَذَكَرَ تَوَلَّ خَدِيجَةَ : أَيِ ابْنِ عَمٍّ ، اسْمَعُ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ .

٢٥٥ - (١٦١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ، قَالَ :

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ "نَصَارِي" - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - كَانَ يُحَدِّثُ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ - قَالَ فِي حَدِيثِهِ - : (فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي ، فَإِذَا الْمَلِكُ انْذَى جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بُحِثْتُ مِنْهُ فَرَقًا ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ : زَمَلُونِي زَمَلُونِي ، فَلْتَرُونِي ، فَأَنْزَلَ إِلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ .

قُمْ فَأَنْذِرْ .

وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ .

وَتِلْكَ فَطَهَّرْ .

وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ } (١) وَهِيَ الْأَوَّلَانُ .

قَالَ : ثُمَّ شَأْنُ الْوَحْيِ .

قيل : قإى ، وقيل : ظهري ، ولو كان على ما ذهب إليه طذا القائل لكان صوابُ الكلام مؤزراً ، بكسر الزاى ، وبعد أن ظهر لى هذا وجدتُ معناه : مُعَلِّقًا عن بعض المثانيخ ، ووجدله للخطابى وهو صحيح (٢) .

وقوله : (جُثْتُ مِنْهُ فَرَقًا) ، قال الإمام : يروى : (جُثْتُ) بالحاء غير معجمة ، ومعناه : أَسْرَعْتُ خَوْفًا مِنْهُ ، [ويروى جُثْتُ] (٣) ، ويروى [جُثْتُ] (٤) .

قال (١) الهروى : يقال : جُثَّ (٦) الرجلُ وجُثَّ أى فزع .
قال القاضى : أكثر روايات الرواة فى هذا الحرف فى الموضين الأولن فى الأئم "جُثْتُ" بالجيم وهمزة مكسورة بعدها واء مثناة ، وكذا للعدري فى الموضع الثالث ، وعند الجماعة : (جُثْتُ) بالجيم وتائين معجمتين بثلاث ، وكذا عند السمرقندى فى الثلاثة مواضع ،
(١) المدثر : ١ - ٥ .

(٢) ومة الازارث لأن المؤتزر يشد به وسطه ، ويحكى صلبة أى يحكمها .

(٣) سقط من ق ، وفى الأصل (جُثْتُ) بالهمزة .

(٤) من المعلم .

(٥) فى الأصل : فله ، والمثبت من المعلم ، ت .

(٦) فى ت : جثا ، وفى المعلم : جُثَّ ، وهو وهم فيه لتكرر ذكره بعد .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِهِ اللَّهُ عَلَيَّ

٤٩١

٢٥٦ - (...) وحدثني عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (ثُمَّ قَرَأَ الْوَحْيُ عَنِّي فَتَرَةً ، فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي " ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : " جُثْتُ مِنْهُ فَرَقًا حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ لَمَّا قَالَ : وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَالرَّجْزُ الْإِلَاحُ وَثَانُ .

قَالَ : ثُمَّ حَمَى الْوَحْيُ بَعْدَ ، وَتَبَاعَ .

وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّفْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ وَقَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ } إِلَى قَوْلِهِ : { وَالرَّخْزَ فَاهْجُرْ } قَبْلَ أَنْ تُفْرَضَ الصَّلَاةُ - وَهِيَ الْأَوْثَانُ - وَقَالَ : (جُثْتُ مِنْهُ " كَمَا قَالَ عُقَيْلُ .
٢٥٧ - (...) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي قال : سمعت يحيى يقول : سألت أبا سلمة : أى القرآن أزل قبل ؟ قَالَ : { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ } .

فَقُلْتُ : أَوْ { اقْرَأْ } ؟ فَقَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : أَيُّ الْقُرْآنِ أُلْزِلَ قَبْلُ ؟ قَالَ : { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ } .

فَقُلْتُ : أَوْ { اقْرَأْ } ؟ قَالَ جَابِرُ ! : أَحَدْتُكُمْ مَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : " جَاوَرْتُ بِحِرَاءِ شَهْرًا ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلَتْ فَاسْتَبَطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي ، فَنُودِيتُ .

فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي ، فَلَمْ أَرَأْ أَحَدًا ، ثُمَّ نُودِيتُ ، فَنَظَرْتُ فَلَمْ

وكذا (١) اختلفت فيه الرواية عن البخارى .

ومعنى الروایتين المذكورتين : فَرَعْتُ ، كما يُفمحَرُّ فى الحديث من بعض رواية البخارى : (فَرَعْتُ) (٢) مكان جيث .

قال الكسائى : المجووثُ والمجوثُ المدعورُ الفزع .

ولم يقيده (٣) عن أحد من شيوخنا بالحاء المهملة فى مسلم ، لكنه وقع كذلك للقاسى فى موضع فى البخارى (٤) ، وفسرته

(١) فى ق : وكذلك

(٢) كبَدَ الوَحْيُ عن عائمة ١ / ٤ ، وكذا أخرجه فى : التفسير ، ب { وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ } أ المدثر : ٤ ، ، عن جابر بلفظ : (جُثْتُ مِنْهُ

رعباً) ٦ / ٢٠١ .

(٣) في ق ؟ تقييده .

(٤) لم أجده فجما تير لي من نخ وروايات .

٤٩٢

كتاب الإيمان / باب بدء الوحي إلى رسول الله فا

أَرَأَحَدًا ، ثُمَّ نَوَيْتُ فَرَفَعْتُ رَأْسِي ، فَإِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ - يَعْنِي جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَأَخَذَنِي رَجْفَةً شَدِيدَةً ، فَأَعْيَيْتُ خَدِيجَةَ فَقُلْتُ + دَبِّرْ لِي .

فَدَاثُرُونِي ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مَاءً ، فَأَكْرَزَ اللَّهُ عَرِّيَّ وَجَلَّ .

{ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ .

قُمْ فَأَنْزِرْ .

وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ .

وَتِبَابِكَ فَطَهِّرْ } لما .

بأسرعت ، ولا يصح معناه ، وكيف يصح [تعبيره] (١) بأسرعت ، وهو قد قال في الحديث : (حتى هويت إلى الأرض) (٢) ، أى سقطت من الفزع ، فكيف يجتمع السقوط والإس ! .

قال بعضهم : صوابه : أهويت .

٢٠٧٤ (74) باب الإسراء برسول الله إلى السموات ، وفرض الصلوات

قال القاضي : وقد جاء كذا في موضع في البخاري (٣) وهو أشهر وأصح ، وقال غيره : هوى من قريب وأهوى من بعيد .

وقال الخليل : هوى يهوى هويًا وهويًا ، قال الهروي : وقد يكون الصعود والهبوط يقال فيه : هويًا بالفتح إذا هبط وبالضم إذا صعد ، وكذا قال الخطابي وغيره (٤) .

وقال [لنا] () شيخنا أبو الحسن بالعكس .

قال غيره : هوت العقاب إذا انقضت على صيل ! ، فإذا راوَعته قيل : أهوت .

وقيل في قوله : { وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى } (٦) : أى أهوى بها جبريل إلى الأرض ، أى ألقى بها فيها بعد أن رفعها إلى السماء ، وقيل في قوله : { وَالتَّجَمَّ إِذَا هَوَى } (٧) : أى سقط .

وقال أبو الهيثم : هويت أهوى إذا سقطت ، وقال غيره : أهويت يدي إلى السيف وغيره أى أملت ، ويقال : هويت فيه أيضاً .

وقوله في الحديث : { وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ } (٨) وفسره ، هي الأوثان (٩) ، وقيل فيه : الإثم (١٠) .

وقوله : (فأخذتني رجفًا) ، وعند السمرقندي رجفةً ، بالواو ، ومعناها متقارب ، [و] (١١)

هو كله من كثرة الاضطراب ، قال الله تعالى : { قُلُوبِي يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ } (١٢) وقال : { يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ } (١٣) .

(١) (٤)

(٥) (٨) (١٠) (١١)

من ق .

(٢ ، ٣) البخاري ، كبدء الخلق ، بإذا قال أحكم : آمين .

قاله الخطابي في قوله (صلى الله عليه وسلم) : " اتاني جبريل بدابة فوق الحمار ودون البغل ، فحملني عليه ، ثم انطلق يهوى بي كلما صعد عقبة استوت رجلاه مع يديه ، وإذا هبط استوت يداه مع رجليه) .

قال : قوله " يهوى بنا) معناه : يسير بنا ، وقد يكون ذلك في الصعود والهبوط معاً ، وإنما يختلف في المصدر ، فيقال : هوى يهوى هَوِيَا إذا هبط ، وهَوِيَا بالضم إذا صعد .

غريب الحديث ١ / ٤١٧ .
من ت .

(٦) النجم : ٥٣ .

(٧) النجم : ١ .

المدثر ٥٠ .

(٩) ولفظ : البخارى في التفسير : قال أبو سلمة : والرجز الأوثان .

(وهو قول إبراهيم الضحاك .

انظر : تفسير القرآن العظيم ٨ / ٢٨٩

(ساقطة من الأصل .

(١٢) النازعات : ٨ .

(١٣) المزمل : ١٤

كتاب الإيمان / باب بدء الوحي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٤٩٣ ٢٥٨ - (...) حُفِنَا مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وَقَالَ ت (فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَمَّا .

وقوله : (فإذا هو على العرش لمحي الهواء) وفي الحديث الآخر : (على عرش بين السماء والأرض) وفي الآخر : (على كرسى لما : هذا تفسير معنى العرش في الحديثين المتقدمين ، وأنه كالكرسى والسرير وليس بعرش الرحمن العظيم ، قال الله تعالى : { وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ } (١) .

قال أهل اللغة : العرش : السرير ، وقيل : سرير الملك .

وقوله : " ثم حمى الوحي وثنايع) : الكلمتان بمعنى واحد ، أى كثر نزوله ، وقوى أمره ، وازداد ، من قولهم حميت النار والشمس إذا زاد حرهما ، ومنه : حمى الوطيس : أى قوى حره ، واشتد ، ثم استعير / فى الحرب .

وفى هذا الحديث وشبهه تحقيق العلم بتصور الملائكة على صور مختلفة ، دأق دار الله

لهم على التركيب فى أى شكل شاؤوا من صور بنى آدم وغيرها ، وأن لهم صوراً فى أصل خلقتهم مخصوصة بهم ، كل منهم على ما خُلق عليه وشُكِّل .

(١) ١ لنمل : ٢٣ .

٤٠ / ب
٤٩٤

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

(٧٤) باب الإسراء برسول الله إلى السموات ، وفرض الصلوات

٢٥٩ - (١٦٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اتَّيْتُ بِالْبَرَاقِ وَهُوَ دَابَّةٌ وَابْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ .

يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مَنْتَهَى طَرَفِهِ) قَالَ : (فَرَكَبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ) .

قَالَ : " فَرَبَطْتُهُ بِالْخَلْقَةِ الَّتِي يَرَبُطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ لَا .

قَالَ : (ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجْتُ ، لَجَأً نِي جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِإِنَاءٍ مِنْ نَحْرِ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ ، فَاخْتَرْتُ

اللبن ، فَقَالَ جِبْرِيلُ (صلى الله عليه وسلم) : اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ، فَقِيلَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ مُحَمَّدٌ .

قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .

فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ ، فَرحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقِيلَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ .

قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .

فَقُبْتُ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِابْنِي الْخَالَةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَيَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ، فَرحَّبَا وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ، فَقِيلَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وسلم) .

قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .

فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسَيْنِ ، فَرحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ ! فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قِيلَ : مَنْ

ذَكَرَ حَدِيثَ الْإِسْرَاءِ

قال الإمام : اختلف الناس في الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقيل : إنما كان جميع ذلك مناماً ، واحتجوا بقوله سبحانه

: { وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ } (١) ، وقيل : بل جميعه كان حقيقة في اليقظة ، واستدلوا بقوله تعالى : { أَدْرَى

بِعَبْدِهِ } (٢) ، ولم (١) الإسراء : .

د / ص حل استشهدهم أنه جلَّ جلاله عبر عنها (بالرؤيا) التي لا تكون إلا مناماً ، ولم يقل : (الرؤيا) التي تقع يهظة .

ويمكن أن يرد على ذلك بأنها لغرابتها كانت كالرؤيا .

(٢) ل١! سراء : ١

كشاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٤٩٥

هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ .

تَال : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .

فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ ، فَرحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا } (١) .

ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ .

قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ، فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ (صلى الله عليه وسلم) ، فَرحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ .
 قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .
 فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى (صلى الله عليه وسلم) ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ .
 ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ، فَقِيلَ : مَنْ هُنَا ؟ قَالَ جِبْرِيلُ .
 قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وسلم) .
 قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ، قَالَ : قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ .
 فَفُتِحَ لَنَا ، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ (صلى الله عليه وسلم) ، مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ، وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كَيُومِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ فُتِحَ لِي إِلَى السِّدْرَةِ الْمُنْتَهَى ، ! إِذَا وَرَقُهَا كَأَذَانِ الْفِيلِ !! إِذَا ثَمَرُهَا كَالْقَلَالِ لَمَّا .
 قَالَ : (فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَالِقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا ، فَأَوْحَى إِلَيَّ مَا أَوْحَى ، فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسَ صَلَاةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَزَلْتُ إِلَى مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أُمَّتُكَ ؟ قُلْتُ : خَمْسِينَ صَلَاةً .

قَالَ : ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ ، عَلاَجَ افْتِكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِيلِي ، فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ) .
 قَالَ : (فَارْجَعْتُ إِلَيَّ إِنِّي فَقُلْتُ : يَا رَبِّ ، خَفِّفْ عَلَيَّ أُمَّتِي ، فَخَفَّفَ عَلَيَّ خَصْمَتًا ، فَارْجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقُلْتُ : حَطَّ عَنَّا نَحْمًا .
 قَالَ : إِنَّ أَفْنَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ) .

فَالِ .
(فلم)

يقول : بروح عبده ، ولا ينتقل عن الحقيقة إلى المجاز ! إلا بدليل ، واحتجوا - أيضا - بأن ذلك لو كان مناماً لما استبعدته الكفار ، ولما كذبوه فيه وافق به - أيضاً - بعض من كان أسلم من الضعفاء حتى ارتد ، وغير بعيد أن يرى الإنسان مثل ذلك في المنام .
 وقيل - أيضاً - : إنما الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى كان في اليقظة وما بعد ذلك منام .
 ويصح لقائل هذا القول ال بيني فيقول : قوله : { أَسْرَى بِعَبْدِهِ } نهاية ، كما قال : { إِلَى }
 (١) مريم : ٥٧ .

٤٩٦

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

الخ

أَزَلَ أَرْجَعَ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَتَّى قَالَ : (يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ ، فَلَكَ خَمْسُونَ صَلَاةً ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ) قَالَ : (فَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) فَأَخْبَرَنِي .
 فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَقُلْتُ : قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ) .
 ٢٦٠ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اتَّبِعْتُ فَأَنْطَلَقُوا بِي إِلَى زَمْرَمَ ، فَشَرَحَ عَنْ صَدْرِي ، ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ ثُمَّ انْزَلْتُ) .

٢٦١ - (...) حدثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ لُبْنَانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَتَاهُ جِبْرِيلُ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَّانِ ، فَآخَذَهُ فَصْرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً .

فَقَالَ : هَذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ ، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَمَسْتٍ مِنْ فِإِبِ بَمَاءٍ زَمْرَمَ .
ثُمَّ لَا مَهْ ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ ، وَجَاءَ الْغُلَطُّ يُسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ - يَعْنِي ظَهْرَهُ - فَقَالُوا : إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ ، فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُنْتَقِعُ اللَّوْنِ .
قَالَ أَنَسٌ : وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ فَلَكَ الْخَيْطُ فِي صَدْرِهِ .

٢٦٢ - (...) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بَلَالٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةِ أُسْرَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ

الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا { كَانَ بِالْجَسَدِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا جَعَلْنَا الْوُيُوتَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ } يريد ما كان في المنام بعد ذلك .
احتج القائل بهذا التفصيل بأن ذلك خرج مخرج التمدح ، والإخبار بتشريفه (صلى الله عليه وسلم) ،
ولا يقع التمدح بالاءدون مع وجود الارتفاع ، فلو كان قد صعد إلى السماء بجسده لكان يقول : أُسْرَى بَعْدَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ مِنْ أَنْ يَقُولَ : { إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا } .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

الخ

٤٩٧

نَفَرَ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ لُبْنَانٍ ، وَقَدَّمَ فِيهِ شَيْئًا وَآخَرَ .
وَزَادَ وَنَقَصَ .

٢٦٣ - (١٦٣) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ (صلى الله عليه وسلم)) ، فَفَرَجَ صَدْرِي ، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَا زَمْرَمَ ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَأَعْفَرَهَا فِي صَدْرِي ، ثُمَّ أَطْبَقَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّفَا ، فَلَمَّا جِئْنَا السَّمَاءَ اللَّيْلَى قَالَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - نَحَارِزِ السَّمَاءَ اللَّيْلَى : افْتَحْ .

فَأَنِي مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا جِبْرِيلُ .

قَالَ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

مَعِيَ مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَأَرْسِلْ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

فَفَتَحَ .

قَالَ : فَلَمَّا عَلَوْنَا السَّمَاءَ اللَّيْلَى فَإِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدُ ! ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدُ ! .

قَالَ : فَإِذَا نَظَرْتُ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحْكٌ ، وَإِذَا نَظَرْتُ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكْيٌ .

قَالَ : فَقَالَ : مَرَّخًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ .

قَالَ : قُلْتُ : يَا جِبْرِيلُ ، مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا آدَمُ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهَنَ إِلِ السُّودَةِ عَنْ يَمِينِهِ

قال القاضي : الحق والذي عليه أكثر الناس ومعظم السلف وعامة المتأخرين من الفقهاء ، والمحدثين والمتكلمين أنه أُسْرِيَ بالجسد ، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها ، ولا يعدل عن ظاهرها إلا بدليل ، ولا استحالة في حملها عليه فيحتاج إلى تأويل .
وقد جاء في مسلم من رواية شريك في هذا الحديث اضطراب واوهام ، أنكرها عليه العلماء ، وقد نبه مسلم على ذلك بقوله : (فقدّم واخر وزاد ونقص منها) (١) .

قوله : (وذلك قبل أن يوحى إليه) : وهو غلط لم يوافق عليه ، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه : إنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهراً ، وهو قول الزهري (٢) .
وقال الحربي : كان ليلة سبع وعشرين من ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة ، وقال الزهري : كان ذلك بعد مبعث النبي (صلى الله عليه وسلم) بخمس سنين ، وقال ابن إسحق : أسرى به وقد فشى الإسلام بمكة والقبائل (٣) .
وأشبه هذه الأقاويل قول الزهري وابن إسحق ، إذ لم يختلفوا أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة عليه ، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة ، قيل : بثلاث سنين (١) حديث رقم (٢٦٢) في هذا الباب .

(٢) في الأصل وت : الذهبي ، وقيدت في ت بخط مرتعش ، وان كاد كتب امامها فيها : كأنه الزهري .
(٣) راجع في ذلك : السيرة النبوية ١ / ٣٩٦ ، والروض الأنف ٢ / ٤٨ ، ودلائل النبوة للبيهقي ٢ / ٣٥٤ .
٤٩٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمَ بَنِيهِ ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ أَفْلُ الْجَنَّةِ ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ ، فَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحَكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى .
قَالَ : ثُمَّ عَرَجَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ ، فَقَالَ لِحَازِنِهَا : افْتَحْ .
قَالَ : فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ حَازِنُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا .
فَفَتَحَ .

فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَعِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .
وَلَمْ يَثْبُتْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ .
قَالَ : فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِإِدْرِيسَ ! - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ : مَرَحَمَا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ .
قَالَ :

ثُمَّ مَرَّ فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : هَذَا إِدْرِيسُ .
قَالَ : ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ : مَرَحَمَا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ .
قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا مُوسَى .
قَالَ : ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى .

فَقَالَ : مَرَحَمَا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ .
قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ .
قَالَ : ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ : مَرَحَمَا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ .
قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا إِبْرَاهِيمُ .

وقيل : بخمس ، كما ان العلماء مجمعون أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء ، فكيف لكون هذا كله قبل أن يُوحى إليه ؟ وكذلك ذكره في الحديث شرح صدره وغسله .

وقوله : " انطلقوا به إلى زمزم) مع قوله في الحديث الآخر : (إن ذلك فُعلَ به وهو مع الغلمان) وما ذكر في كُتَابِ مسلم : " إن ذلك كان وهو عند مرضعته في بني سعد) ويصحح هذا قوله في كُتَابِ مسلم : (وجاء الغلمان إلى أمه - يعني ظئره - وهي حليلة بنت أبي ذؤيب) وهذا أصح من كون ذلك بمكة ، وأنه كان في صغره وقبل نبوته وفي غير حديث الإسراء ، دان صح ذكر غسله عند زمزم فلا يبعد ذهاب الملائكة به كذلك ثم ربه إلى موضعه ويجمع بين الحديثين . وقد وافق شريكا في هذا عن أنس غيره ، وقد جَوَّدَ الحديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وأتقنه وفصله [فجعله] (١) حديثين ، وجعل شق البطن في صغره والإسراء بعد ذلك بمكة - وهو المشهور الصحيح . (١) من ت .

ي ! بال ! كان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٤٩٩

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَا يَقُولَانِ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوًى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ لَا .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : (فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً) .

قَالَ : " فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أُمِرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ ؟ ! قَالَ : " قُلْتُ : فَفَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً ، قَالَ لِي مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : فَرَاْجِعْ رَبَّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ) .

قَالَ : (فَرَاْجَعْتُ رَبِّي فَوَضَّضْتُهَا) .

قَالَ : (فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَأَخْبَرَنِي .

قَالَ : رَاْجِعْ رَبَّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ لَا .

قَالَ : " فَرَاْجَعْتُ رَبِّي ، فَقَالَ : هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ) .

قَالَ : (فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ، فَقَالَ : رَاْجِعْ رَبَّكَ .

فَقُلْتُ : قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي " .

قَالَ : (ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى ،

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ شَرِيْكَ : " وَهُوَ نَائِمٌ) وقوله في الرواية الأخرى : " أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَاقُظَانِ) فقد يحتاج به من يجعلها رؤيا

نوم ، ولا حجة فيه إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الملك إليه ، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها .

وقوله في صفة البراق : (وهو دابةٌ طويل) جاء بوصف المذكر لأنه وصف البراق ،

ولو أتى به على لفظ الدابة لقال : طويلة .

قال ابن دريد : البراق الدابة التي حُمل عليها النبي (صلى الله عليه وسلم) ، اشتقاقها من البرق إن شاء الله تعالى .

قال القاضي : كأنه يعني لما وُصِفَتْ به من السرعة ، ويحتمل عندي أن تُسمى بذلك لكونها ذات لونين يقال : شاةٌ برقاء إذا كان في خلال صوفها الأبيض طاقات سود ، وجاء وصف البراق في الحديث : (أنه أبيض) ، فقد يكون من نوع الشاة البرقاء وهي معدودة في البيض ؛ ولهذا قال (صلى الله عليه وسلم) : (أبرقوا فإنَّ لم عفراء عند الله أزكى من دم سوداوين) (١) ، أي ضخوا بالبرقاء وهي

البيضاء ، وهى هنا (العفراء) .

(١) الحديث أورده الهيثمى ، المجمع ، كالا"ضاحى ، بما يستحب من ال اللوان من حديث كثيرة بنت سفيان - وكانت من المبايعات - وقال : رواه الطبرانى فى الكبير ، وفيه محمد بن سليمان بن مسمول ، وهو ضعيف ١٨ / ٤ .
كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

فَغَشِيَهَا الْوَانُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ .

قَالَ : " ثُمَّ ادْخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا جَنَابُذُ اللَّوْؤُ ، "ذَا تَرَاهَا الْمِسْكُ) .

٢٦٤ - (١٦٤) حَلَطْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتِ الْةَ ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - لَعَلَّهُ قَالَ - عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ - رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ - قَالَ : قَالَ نَبِيُّ آلِهِ (صلى الله عليه وسلم) : " بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ ، إِذْ سَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ : أَحَدُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ، فَ النَّيْتُ فَانْطَلَقَ بِي ، فَ النَّيْتُ بَطْمَسَتْ مِنْ فِإِبِ فِيهَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ ، فَشَرَحَ صَدْرِي إِلَى كَذَا وَكَذَا - قَالَ قَتَادَةُ : فَقُلْتُ لِلَّذِي مَعِيَ : مَا يَعْنِي ؟ قَالَ : إِلَى أَسْفَلِ بَطْنِهِ - فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ، فغَسَلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ اعْيَمَكَانَهُ ، ثُمَّ حَشَى إِيْمَانًا وَحِكْمَةً ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَابَّةٍ أَيْضُ يُقَالُ لَهُ : الْبُرَاقُ ، فَوَقَّ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ ، يَقَعُ خَطْوُهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .

قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وسلم) .

قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ لِمَا .

قَالَ : " فَفَتَحَ لَنَا ، وَقَالَ : مَرْحَبًا بِهِ .

وَلِنَعْمَ الْمَجْبِيُّ جَاءَ لَا .

قَالَ : (فَأَتَيْنَا عَلَى آمَم (صلى الله عليه وسلم)) .

وَسَاقَ الْحَلِثِ بِقَضَتِهِ .

وَذَكَرَ أَنَّهُ لَقِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ عِيسَى وَيَحْيَى - عَلَيْهِمَا

وقوله : (جاء جبريل بإناء من خمر وإناء من لبن ، فاخترت اللبن ، فقال : [اخترت] (١) الفطرة ، .

أصل الفطرة فى كلام العرب : الخلقة ومنه : { فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ } (٢) : أى خالقها ، وقيل : الفطرة : الابتداء ، وقوله : { فِطَرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا } (٣) : أى أقم وجهك للدين / الذى فطر الناس عليه ، قيل : الجبلَةُ التى جبلهم عليها من النہى ، لمعرفة الله ، والإقرار به ، وقيل : ما أخذ عليهم فى ظهر آدم - عليه السلام - من الاعتراف بربوبيته ، وقيل : معناها : الاستقامة ؛ لأن الحنيف عند بعضهم المستقيم ، [وسمى] (٤) الا"حنف على القلب ، كما سُمى اللديغ [سليما] (٥) ، والحنيفية المستقيمة عن الميل لأديان [أهل] (٦) الشرك ، كما قال الله تعالى : { قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي الْإِنْعِرَاطُ مُسْتَقِيمًا دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } (٧) ، وكما قال : { فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا } (٨) .

(١) ساقطة من ق

(٤) فى ت : ويسمى ، وساقطة من ق .

(٥ ، ٦) ساقطة من ال الصل .

(٧) ١ لأنعام : ١٦١ .

(٢) الوری : ١١ .

(٨) ١ لروم : ٣٠ .

(٣) ١ لروم : ٣٠ .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥٠١

السلام .

وفي الثالثة يوسف .

وفي الرابعة إدريس .

وفي الخامسة هرون صلى الله عليهم وسلم قال .

" ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، فَاعْتَبَرْتُ عَلَى مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَسَلَّمْتُ عَلَيَّ ! فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالْآخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ، فَلَمَّا جَاوَزَ ! هُ بَكَى ، فَنُودِيَ : مَا يَبْكِيكَ ؟ قَالَ : رَبِّ ، هَذَا غُلَامٌ بَعَثْتُهُ بَعْدَى ، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِهِ الْجَنَّةَ كَثْرًا مَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي " .

قَالَ : ثُمَّ " انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ " .

وقيل في قوله : " كل مولود يولد على الفطرة " (١) هذه ال أقوال كلها ، وقيل : ما

كتب عليه في بطن امه ، وقيل : الإسلام ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث .

ويحتمل أن المراد بالفطرة في قوله : (اخترت الفطرة " بعض هذه المعانى - الإسلام أو الاستقامة أو الحنيفية .

أو يكون - أيضاً - لما كان اللبن كله حلالاً في هذه الشريعة والخمر كله حراماً فعدل عما حرم فيها إلى ما أحل فيها (٢) دل ذلك على هدايته لها ، وقيل : هو من باب التفاؤل الحسن لما كان أول شيء يدخل جوف الرضيع ، ويفتح فيه عليه يسمى فِطْرَةً ، لثقة الأمعاء . وما تقدم أوجه .

وقوله في الرواية الأخرى : (أصبتها اصاب الله بك) : أى أصبت الفطرة أو الملة ، ومعنى اصاب الله بك : أى قصد بك طريق الهداية ، وقد يكون أصاب هنا بمعنى : اراد الله بك الخير ، واعتمدك به .

وقوله في الخمر : ا لو أخذته لغوت أفتك) دليل على تحريمها وأنها من الغى وسبب الغى ، وضد الهدى ، وليست منه .

أ [و (٣) ذكر في الحديث ابواب السماء واستفتاحها وسؤال ملائكتها لجبريل ، فيه

دليل على أن للسماء أبواباً حقيقية ، وحفظه موكّن بها ، ودليل على الاستئذان ، وأن ما

(١) جزء حديث أخرجه البخارى في الجنائز ، بما قيل في أولاد المشركين ٢ / ١٢٥ ، أبو داود ، كالسنة ، بفي درارى المشركين ٢

/ ٥٣١ ، احمد فى المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣٩٣ عن أبى هريرة .

(٢) قال ال البى : (وفى توجيه إيثار اللين بما ذكر نظر ؛ لأن هذه الخمر ليست بحرام ، لأنها إن كانت من نحر الجنة فواضح ، و(د

كانت من نحر الدنيا فلم تكن حيئذ حُرمت ، لأنها إنما حُرمت عام خير " .

إكمال ٣٠٦ / ١ .

قلت : ومى دان لم تكن حُرمت شرعاً حتى ذلك الوقت ، فإنها مكرومة على الدوام طبعاً ، ولهذا

كان تعبجر جبريل - عليه السلام - له : (أصبت الفطرة " .

(٣) من الأصل .

٥٠٢

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

ينزل من الوحي وعلم الغيب بها لا يعلمه إلا من أعلمه الله به ، لاستفهام الملائكة جبريل عن بعث محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد كان بُعث منذ مدة ، وقيل : بل معنى قوله : (أَوْ قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟) : أكما للعروج إلى السماء (١) ، إذا كان إرساله بالنبوة قبل مُستفيضاً ، فجاء أنهم قد علموا بعضاً دون بعض ، علموا بنبوته وأنه سُرسل ولم يعلموا وقت إرساله ، أو علموا جميع ذلك ولم يعلموا إسرائه .

وفيه لقاء أهل الفضل بالترحيب والبشر والكلام الحسن لقول الأنبياء والملائكة له :

مرحباً ونعم المجيء جاء ودعائهم له ، وقولهم : (الابن الصالح والأخ الصالح) .

وانتصب (مرحباً) على إضمار فعل أكما صادفت رُحبا وسعة بر .

وقوله عن! عريس في قوله لنبينا (صلى الله عليه وسلم) : (وال أخ الصالح) مخالف لما يقوله أهل

النسب والتاريخ من أنه أبٌ وأنه جدُّ أعلى لنوح ، وان نوحا هو ابن لامك بن متشولح (٢) ابن خنوخ ، وهو عندهم إدريس بن برد بن مهلايل بن قينان بن أنوش بن شيث بن ادم - عليه السلام .

ولا خلاف عندهم في عدد هذه الأسماء وسرث! على ما ذكرناه ، وإنما الخلاف في ضبط بعضها وصورة لفظه .

وجاء جواب الآباء هاهنا - كنوح وإبراهيم وادم - : (مرحباً بالابن الصالح) ، دائما

قال عيسى عن إيثوس بالأخ الصالح - كما ذكر عن موسى وعيسى ويوسف وهرون ويحيى ممن ليس بأب باتفاق للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال بعضهم : وقد قيل عن إيثوس إنه إلياس ، وهذا يدل أيضاً أنه ليس بجَدِّ لنوح ، واحتج لصحة ذلك بقوله : { وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ } (٣) ، وبقوله تعالى : { وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ } (٤) يعنى إبراهيم - عليه السلام - وذكر فيهم إلياس ، وفي حديث الشفاعة : أن نوحاً أول رسول لأهل الرض ، وسيأتى الكلام بعد على هذا إن شاء الله تعالى .

وقوله : (وإذا إبراهيم مسنداً ظهره إلى البيت المعمور) : يُستدُّ به على جواز الاستناد إلى القبلة وتحويل الظهر إليها .

وقوله في آدم : " عن يمينه أسودَّة وعن يساره أسوأة " الحديث ، قال الإمام : أسودَّة

جمع سواد ، مثل قذال وأفدلة ، وزمان وأزمنة ، وسنام وأسنة .

قال الهروكا : السَّوَادُ

(١) قال السهيلي : (ومعنى سؤلهم عن البعث إليه فيما قال بعض أهل العلم : أى قد بُعث إليه إلى السماء ، كما قد وجدوا في العلم أنه سيُعرَّج به ، ولو أراثوا بعثه إلى الخلق لقالوا : او قد بُعث ، ولم يقولوا : إليه ، مع أنه يبعد أن يخفى عن الملائكة بعثه إلى الخلق فلا يعلمون به إلى ليلة الإسراء ثا .

الروض الأنف ٢ / ١٥١ .

(٢) في ت : والا"صل : متوشلح ، غير أنها استدركت بهامش ت بما أثبتناه .

(٣) الصافات : ١٢٣ .

(٤) الأنعام : ٨٤ .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ ٣ وَقَالَ فِي الْحَلِثِ : وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يُخْرَجُ مِنْ أَصْلَهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ (فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَا هُنِ الْأَنْهَارُ ؟ قَالَ : أَفَا النَّهْوَانِ الْبَاطِعَانِ فَنَّهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ ، ثُمَّ رَفَعَ لِي الْبَيْتَ الْمَغْفُورُ ، فَقُلْتُ : يَا الْجَمَاعَاتُ (١) .

قال غيره : فكأنه قال : فإذا رجل عن يمينه جماعاً ر! كلن أما ا جماعه ، والسَّوَادُ - أيضاً - الشخص ، يقال : لا يفارق سوادك

سم انمحا " أكلًا ث! نخنك شخصعم ، ، قال القاضي : ذكر في الحديث نفسه أن الأسود نسبُ ؟ نجابه " تأيط! ! أقيم أه! ! إسبنلأ ،
والذك قال : (إذا .

ظرا! عالم ضحك) وذى أن أهل الشم! ال+ته ال! لا الص ، تلذ!! ست - نفأ أن ش ٩ إذا نظر إليهم بكى) .

والنسمُ جمع نَسَمَة ، قال الخطابي : وهى تفتح! الإنساق* ليم ب" أ ؟ أو! * فى آدبم ،

وذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا ونسم بنيه من أحسا ، الجنة يس الش في .

ط وق!ء جا ٣ أن أي! واح الكفَّار في سجين (٢) ، قيل : فى الأرض السابعة ، ونجب! : تجتأ ، وفب!! / ، نى سيق ، وأن أرواح

المؤمنين مُنْعَمَةٌ فى الجنة ، فتُحمل أنها تُي كرم ! خكدى آذل! أوقاف ال - ، افؤن! ؟ فت عرضها مرور النبي (صلى الله عليه وسلم

(به ، ويحتمل أن كونهم فى النار والجنة إلا كائا دون أناس! ات " يدال! قوله تعالى : { النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا } الآية (") .

١٩! ويقول فى ألفه قد : " غوض منزله من الجنة عليه هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه) يلحتمثل / ، ١ : ف أبى ثا ست فى! بنجة

يمين آدم ، والنار فى جهة شماله ، وكلاهما حينئذ حيثما يشافى أذاور .

وفيه ثليل على وجود الجنة والنار ، وخلقهما* على لما تج طس لط أ إد ؟ عن السنة والحديث ،

وأن الجنة فى السماء أو فوقها وجهتها على ما جاع ت به ك!هاك! ألا!خادلت وأن العرش سقفا .

وقوله فى ذكر الأنهار الأربعة ، وأنه رها تس خ ه ١١ أصلثا ، كذا جاء فى الأم ، أى

من أصل سدرة المنتهى ، وكذا جاء مبيثا فى البخا (ى الم) ء وقوله : (وأما النهران الظاهران () فالليل والفرات) : يُشْعِرُ ال أصلُ

لسدرة المنحهيء فى الأوض ، ؟ الله أعلم .

(٢) عبارته .

الأساود الشخص من المتاع ، وكل شخص سواد! من متاع أو إنان أو غيره ، وجمع السواد أسوثة ، ثم الأساود جمع الجمع .

غريب الحديث ٤ / ١٣٤

يعنى ذلك ما أخرجه أحمد عن البراء بيا عازب قال : قال رسول أكله ! : (ين إ أحي المؤمن إفا كان فى ان!تطاع من الدنيا لإقبال

من الآخرة نزل إليه ملائكة - ! السطء ، بيض الوجوه ، كان وجوههم الشص! ...

ثا الحديث .

المسند ٤ / ٢٨٧ .

غافر : ٤٦ .

(٤) كمناف الأنصار ، ب- ظي ث الإسراع! ه / *

قال مقاتل : الباطنان هاهنا السلسيل والكوثر .

قال النووى مصلجا على! كلام القاضى من أن اضل سدرة المنتهى فى الأرض .

هذا الذى قاله ليس بلازم ، بل معناه : ثن الأنهاو تخرج من أصلها ثم تشر حيث أراد الله تعالى ، حتى تخرج من الأرض وتشر فيها

، قال .

وهذا لا يمنع! ثقفه! لا شرع ، وهو ظاهر الحديث ، فوجب المصير إليه ، والله أعلم ٢ / ٢٢٥ .

(٣)

٤١ / ب

٥٠٤

ئ بالإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلخ

جبريل ، ما هذا ؟ قال : هذا البيت المعمور ، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا منه لم يعوا! فيه آخر ما عليهم ، ثم

أتيت بإناءين أحدهما خمر والآخر لبن ، فعرضا على ، فاخترت اللبن .

فقيل : أصبت ، أصاب ال!ه بك ، امتك على الفطرة .

ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَى كُلِّ يَوْمٍ خَمْسُونَ صَلَاةً ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّتَهَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ .

وقوله : في موسى - عليه السلام - : (فبكي) ، وقوله : (رجل ، يدخل من أمته

الجنة أكثر من أمتي) ، بكأوه هذا إشفاق على قومه وأمته ، وما تقدم من ضلالهم وعدم توفيقهم وهدايتهم ، وما فاتته من ثواب كثرة من يؤمن به منهم ، ومن ذريتهم ، ويدخر له (١) [من أجورهم] (٢) لذلك ، لو وفقهم الله .

وقوله : (ففرض على في كل يوم وليلة خمسين صلاة) ثم ذكر مراجعته رثه حتى

ردّها إلى خمس صلوات ، قال الإمام : هذا يُستدلُّ به على من منع نسخ الشيء قبل فعله ، إذ لم تفعل من هذه الصلوات شيء بعد (٣) .

قال القاضي : ذكر مسلم في حديث ثابت عن أنسٍ أَنَّهُ حَطَّ عَنْهُ أَوَّلًا خَمْسَ صَلَوَاتٍ ،

ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّهِ وَبَيْنَ مُوسَى حَتَّى قَاذَ : يَاحْمَدُ ، إِنَّهَا خَمْسٌ ، وَذَكَرَ مِنْ رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ حَطَّ أَوَّلًا مِنَ الْخَمْسِينَ شَطْرَهَا ، ثُمَّ رَفَّ! إِلَى خَمْسٍ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعاً (٤) .

وقد يجمع بينهما أن يجعل الشطر في الحديث الآخر بمعنى الجزء لا بمعنى النصف ،

وإن كان أصله النصف فقد يعبر به عن غير النصف ، كما قالوا : أشطار الناقة ، وهي أربع (٥) وأشطار (٦) الدهر ، وهي كثيرة (٧) .

واختصاص نبينا [صلى الله عليه وسلم] (٨) بموسى (٩) في هذه القصة لآلئنه كما قال : وجده في السماء

(١) في ت : لهم .

(٢) سقط من ت .

(٣) وردت في نسخة المعلم عقب سياقه لآء حاثيث الإسراء ، وما هاهنا من تصرف القاضي .

(٤) في كُتَابِ الْأَنْصَارِ ، بِالْمَعْرَاجِ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ جَاءَ بِلَفْظِ : (فَوَضَعَ عَنِ عِرَا ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ ، فَرَجَعْتُ

فَوَضَعَ عَنِ عَشْرًا ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلُهُ ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ

بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ) الْحَدِيثُ ٥ / ٦٩ وَرِوَايَةُ الشَّطْرِ جَاءَتْ فِي كَالصَّلَاةِ ، بِكَيْفِ فُرِضَتْ الصَّلَوَاتُ فِي الْإِسْرَاءِ ، مِنْ حَدِيثِ

أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ عَنْ أَبِي فَوْزٍ ١ / ٩٧ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : أَرْبَعَةٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : أَشْطَرُ .

(٧) مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ ، لِسَانَ الْعَرَبِ .

(٨) مِنْ ت .

(٩) فِي الْأَصْلِ : لِمُوسَى .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ...

إِلخ
٥٠٥

السادسة (١) ، فَكَادَ أَوَّلًا مِنْ لَقِيهِ مِنْ آلِ النَّبِيِّاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ .

وفيه إشفاقهم على عباد الله ، ورفقهم بهم ، وحبهم هدايتهم ، ونصيحتهم لجميعهم .

وقوله في شرح صدره : (فاستخرج منه علقة ، وقالت هذا حظ الشيطان منك) :

دليل بين على عصمة نبينا من الشيطان ، وكفايته إياه أن يُسلط عليه ، لا في علمه ولا يقينه ، ولا جسمه ولا شيء من أمره ، لا

بالأذى والوساوس (٢) ولا غيره ، وقد ادعى بعض العلماء الإجماع على ذلك (٣) .

ويصح ما قلناه ما جاء من الآثار الصحيحة أنه قد أعانه الله عليه فلا يأمره إلا بخير ،
أو أنه أسلم ، على من رواه بفتح الميم ، أو أسلم ، على من رواه بضم الميم (٤) ، أو استسلم على من رواه كذا ، وأنه قد أخذه حين
تعرض له في صلاته ، ولقوله () : ١ لم يكن يُسلط على (٦) .

وعلى هذا لا يصح أن يحمل قوله تعالى : { وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ } (٧) على الإغواء والوسوسة ، بل على ما قاله بعض المحققين
: اشه راجع إلى قوله : { وَأَعْرِضْ ! كَنِ الْجَاهِلِينَ } (٨) ثم قال : { وَإِفَّا يَنْزَعَكَ مِنَ الْإِثْمَانِ نَزْغٌ } الآية : أى يستخفّنك غضباً
يحملك على ترك الإعراض ، وقيل : النزغ أدنى الوسوسة ، فأمره تعالى بالاستعانة من ذلك فيكفيه له ، إذ لم يُسقط على أكثر من
ذلك (٩) .

وكذلك أنكر محققو المفسرين والعلماء أن يكون الشيطان تستط على ملك سليمان وأهله ، وردوا ما حكاه بعضهم وذكره المؤرخون من
ذلك (١) ، وكذلك لا يصح قصة

(١) قيدت في إكمال الإكمال : السابعة ، وهو وهم أو خطأ .

(٢) في ت .

الوسواس " (٣) راجع : الشفا ٢ / ٧٣٥

(٤) في الأصل بالضم ، والقاضى يعنى بذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) : (مامنكم من أحد إلا وكل به قرينه من الجن وقرينه من
الملائكة ثا قالوا : لقياك يارسول الله ؟ قال : لا ! ياى ، لكن الله تعالى أعاننى عليه فأسلم " ، وسيأتى
في صفات المافقيئ .

(٥) في الأصل : وقوله .

يلاً) لم أقف عليه .

(٧) ١ لأعراف : ٢٠٠ .

(٨) ١ لأعراف : ١٩٩ .

(٩) وقيل : ينزغتك : يغريتك ويحركك ، فأمره الله تعالى أنه متى تحركك عليه غضب على عدوه ، أو رام الشيطان من إغرائه به
وخواطر اداني وساوسه ، لم يجعل له سبيل إليه - أن يستعيز منه ، فيكفى أمره ، ويكون سبب تمام عصمته .
راجع الشفا ٢ / ٧٤٠ .

(١٠) من قولهم بثبه الشيطان به ، وتسلمه على ملكه ، وتصرفه في امته بالجور في حكمه .

قال القاضى في الشنما - وأما قصة سليمان وماحكى فيه أهل التفاسير من فبه وقوله : { وَلَقَدْ كُتِبَ عَلَيْهِ } أص : ٣٤ [فمعناه : ابتلينا ،
وابتلاؤه ماحكى عن النبي لمحة أنه قال : لأطوفن الليلة على مائة امرأة اتع وتسعين ، كلهن يأتين بفارس يجاهد في سبيل الله ، فقال
له صاحبه : قل : إن شاء الله ، =

٥٠٦

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسوله الله (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

[تلك] (١) الغرائقة العلى ، وما ذكر (٢) من إلقاء الشيطان لها على فم النبي (صلى الله عليه وسلم) وتأويل من تأوّل ذلك في قوله
تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَحْيِ } الادز (٣) ، ! حبك الأحاديث لا أصل لها ، والاية مختلف في تأويلها ومعناها
، فقد قيل : ألقى في أمنيته ، أى سها في تلاوته ، وإجماع المسلمين أنه لا يجوز أن تسلم على شيء من أمور شريعته ، ولا شيء
أعظم من مدح آله غير الله وتشريكها معه ، لا سهواً ولا عمداً ، وقد بسطنا الكلام في هذا وشبهه في كتاب الشفا ، بما لا مزيد عليه
وتقتصينا فيه ما لا يكاد تجده في سواه والحمد لله (٤) .

وقوله : (وَسَلَّهَ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ) : يقال : طَسْتُ بفتح الطاء - وهو أشهرها - وقيل : بكسرهما ، وَطَسُّ وَطَسَّةٌ وَطَسَّةٌ . استدل به بعض فقهاءنا على جواز تحلية ما كان من آلات الطاعات بالذهب والفضة ، كالمصحف والسيف وشبهه ، ويرد قوله ما وقع عليه الاتفاق من منع تحلية المحابر والأقلام ، وكتب العلم - ماعدا المصاحف (٥) ، إذ خلاف العلماء في الأسلحة الحربية والاتها ماعدا السياف (٦) ، وما استمر عليه عمل المسلمين من تحلية الكعبة والمساجد والاتها بالذهب والفضة (٧) .
وقوله : (ثم لأمه) أى جمعه وألزقه ، وضم بعضه إلى بعض حتى التأم .

- فلم يقل ، فلم تحمل منهن الا امرأة واحدة جاءت بثق رجل .

قال النبي (صلى الله عليه وسلم) .

(والذى نفسى بيده ، لو قال .

إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله) .

والحديث صحيح ، والمراد بالصاحب الملك او القرين ، أو رجل كان يصحبه ، والمراد بثق رجل أى

رجل غير كامل .

الشفاف ٢ / ٨٣٥ .

(١) ساقطة من ت .

(٢) فى ألاء صل : وما ذكره .

(٣) الحج ٥٢٠ .

(٤) راجع : الشفاف ٢ / ٧٥٠ .

(٥) جاء فى التمهيد : لا يجوز للرجال التختم بالذهب ، ولا أن يحل به سيفاً ولا مصحفاً لنفسه ، ولا يلبسه فى شئمن الأشياء
١٤ / ٢٤٩ .

يلا) فقد أخرج الترمذى بإسناد حسن عن مزينة العصرى قال : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الفتح وعلى سيفه
فص وفضة ، كأبواب الجهاد ، بما جاء فى السيوف وحليتها ، وانظر : عارضة ال الحوذى ٧ / ١٨٥ ، وجاء فى المغنى قال : قال أحمد
: قد روى انه كان لعمر سيف فيه سبائك من فهب .

المغنى ١٢ / ٥٢٣ وسبب الإباحة فى ذلك إرهاب العدو ، تحفة الأحوش ٥ / ٣٣٨ .

(٧) لابنه حينئذ من باب اللباس لا من باب الآنية ، وباب اللباس أوسع من باب الآنية ، فإن آنية الذهب والفضة تحرم على الرجال
والنساء ، وأما باب اللباس فإن لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق ، ويباح للرجل ما يحتاج إليه من ذلك ، ويباح يسير الفضة
للزينة ، وكذلك يسير الذهب التابع لغيره كالطرز ونحوه ، وفلك لحديث معاوية الذى أخرجه أحمد أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
(نهى عن الذهب إلا مقطعا .

راجع : مجموع الفتاوى

٢١ / ٨٧ ، ٢٥ / ٦٤ .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ ٥٠٧

وقوله : (منتقع اللون) : قال المروى : يقال : انتقع لونه وانتقع وانتقع واستنقع والتى (١) بمعنى واحد كلها عن الفراء .

وقال الأزهرى : التمع بالغن المعجمة أيضا ، وانتشف بالمعجمة أيضا (٢) .

قال القاضى : وأصل انتقع - والله أعلم - من النقع ، وهو التراب ، أى تغير وجهه وزال عنه نور الحياة حتى أشبه التراب ، وكأما
ذر عليه .

وفى هذه القصة أدلة حجة وأوضح برهان ، وأصح دليل على مذهب اهل الحق من أن الموت والحياة وسائر الأشياء من فعل الله تعالى
وخلقه محضاً / ليس يوجبها سبب ولا تقتضيها طبيعة ، ولا يشترط لوجودهما شرط لا يوجدان إلا معه البتة - إلا من حيث أجرى

الله العادة ، حتى إذا شاء خرقها وأنفذ قدرته كيف شأ وكانت بمجرد قدرته إرادته - خلافاً للفلاسفة ومن ضارح مذهبهم من المعتزلة (٣) ، فإن شق الجوف وإخراج الحثوة (٤) ، د خراج القلب وشقه ومعاناته وغسله ، د خراج شيء منه كل () ذلك مقتل في العادة وسبب يوجد معه (٦) الموت لا محالة ، وقد اجتمعت هذه كلها في هذه القصة ولم يمت صاحبها ، إذ لم يرد الله موته ولا قضاه ، بل كانت هذه المهالك في حق غيره اشباباً لحياة نفسه وقوة روحه وكمال أمره .

ويحتمل أن تكون هذه العلة التي استخرجت من قلبه هي أحد أجزاء القلب المختص

بها حب الدنيا والنزوع للشهوات التي منها يأتي الشيطان ، [أو ما تختص بها عوارض السهو والغفلة ، كل ذلك بتدبير العزيز الحكيم - وهي الأبواب التي يأتي منها الشيطان - فطرح عنه] (٧) فلا يجد الشيطان إليه سبيلاً ، كما طرح عن يحيى شهوة النساء (٨) . أو تكون تلك العلة - إذا كانت في القلب - هي القابلة لوسواس الشيطان والحركة للنفس بما ركب الله فيها من القوى لما يوافقه ، ف الزيتحت عنه (صلى الله عليه وسلم) ليسلم من دواعيه الخبيثة ، ونقى القلب وغسل منها حتى لا يبقى لها أثر في القلب جملة . (٣) في ! : والتمهم (٢) غريب الحديث ٥٩ / ٤

أجمعت المعهولة على أن الشيء لا وجد فوجود ضده في تلك الحال محال مقالات الإسلاميين ٢٤٤ ، ٥) زيد بعدهما في ق . شيء من

في ال الصل : معها (٧) سقط من ق . قال في الشفا .

اعلم أن ثناء الله تعالى على يحيى بأنه حصوّر ليس كما قال بعضهم : إنه كان هيوماً ، أو لا ذكر له ، فهذه نقيصة وعيب ، ولا تليق بال أنبياء ، وإنما معناه : أنه معصوم من الذنوب ، أي لا يأيتها ، كأنها حُصر عنها ، وقيل : مانعا نفسه من الشهوات ، وقيل . ليست له شهوة في الناء ، فعدم القدرة على النكاح نقص ، وإنما الفضل في كونها موجودة ثم قعها .

الشفاء ١ / ٦٦ .
٤٢ / ١٤
٥٠٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

وقوله : (مملوءة حكمة وإيماناً) : فالحكمة قد جاءت بمعنى النبوة ، كما قيل في قوله تعالى : { ادعِ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ } (١) وفي قوله : { وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحاً } (٢) أنه الحكمة ومعناها : النبوة ، والحكمة - أيضاً - ما منع من الجهل ، وقيل ذلك في قوله تعالى : { يُؤَقِّي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ } (٣) .

فإن قيل : الحكمة والإيمان معنمان ووصفان ، فكيف يملأ بهما طستٌ وهذه صورة الأجسام ؟ فاعلم أنه قد يكون أن الله تعالى [لما طفر قلبه] (٤) عن مضغة [الشر] () وغفلة (٦) الشيطان القابلة لغير العلم والحكمة ، عوّضه منها بفضله ماشاء مما أودعه قلبه ، وما جعله متعلقاً لقبول حكمته وألطف نبوته ، والإيمان بمجامع (٧) غيبه وشهادته ، [و] (٨) عبر عن ذلك بمتعلقه وهو الإيمان والحكمة ، فسمّاها بذلك إذ كانت تقوم به ، وأما قولهم في الرواية الأخرى : (ثم حشى إيماناً وحكمةً) فعلى طريق الاستعارة (٩) لعظيم ما علمه الله من ذلك .

وفي هذا دليل على صحة قول المحققين : إن الكفر لا يصح قبل النبوة على الأنبياء

وإن نبينا وسائرهم معصومون منه ومن سائر المعاصي ، ثابتو الإيمان من صغرهم ، ألا ترى كيف حشى صدره وقلبه حكمة دإيماناً من صغره وهو عند ظئره ! ؟ وقد أشرنا إلى هذه النكتة قبل .

وقوله : (إلى مراق البطن) ، قال الإمام : قال ابن قتيبة : هو بتشديد القاف ، قال غيره : مراق البطن هو ما سفل منه (١) .

قال القاضي : أصله كل ما رق من الجلد ، وقد عثر عنه في غير هذا الحديث بلفظ آخر بمعنى : أسفل البطن .
وقوله في [هذا] (١١) من رواية عبد الله بن هاشم المختصرة عن ثابت عن أنس قال :

قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (انطلقوا بي إلى زمزم ، فشرح عن صدرى ، ثم غُسل بماء زمزم ، ثم أُنزِلْتُ) كذا روينا عن جميعهم بضم الهمزة وكسر الزاى وضم التاء ، وحكى لنا بعض (١) لنحل : ١٢٥ .

(٢) مریم : ١٢ ، وقيل : المراد بالحكمة هنا : الفهم والعلم والجد والعزم والإقبال على الخير واجمباب عليه ، والاجتهاد فيه وهو صغير حدث .
تفسير القرآن العظيم ٥ / ٢١٠ .

(٣) البقرة : ٢٦٩ .

(٤) في ت : لما طهر الله قلبه .

(٥) ساقطة من الأصل .

للا في الأصل : وعلقة .

(٧) في ت : بجامع .

يطأ ساقطة من ت ، ولعل ذلك الأصوب .

(٩) إذ شته الامتلاء بالحشو ، ثم حذف المثبه ، وأقام المثبه به مقامه ، واشتق منه حُشى .

(١٠) وردت تلك العبارة في المعلم بعد الحديث عن صفة موسى - عليه السلام .

(١١) ساقطة من ت .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ... إلخ

٥٠٩

شيوخنا عن القاضي أبي الوليد الوقشي - وكان أكثر اعتناء بأمثال هذه الألفاظ المشككة والجسارة على تقويمها بزعمه د صلاحها - أن اللفظة وهم من الرواة وتصحيح ، وصوابها : ثم تركت ، فعرضت هذا على شيخنا أبي الحسن بن سراج الحافظ اللغوى فقال لى :

هذا تكلف ، وأُنزلت بمعنى تركت في كلام العرب معروف ، فاتفقا في المعنى واختلفا في صحة اللفظ ، ثم ظهر لى أنا بعد [ذلك]

(١) أن أنزلت على بابها المستعمل الذى هو ضد رفعت ، ألا تراه (٢) كيف قال في أول الحديث : " انطلقوا بي) : أى رفعوه من مضجعه وحملوه إلى حيث فُعل به هذا ، ثم رُدَّ إلى مكانه وأنزل في مضجعه ، ولم أزل أعد هذا وما قبله أنا وغيرى من غرائب المعانى ودقائق أسرار كشف المشكل ، إلى ال أوقفتنى المطالعة على الجلاء فيه ، د ذا اللفظة طرف من الحديث الطويل المتقدم وقف عليها الراوى معلقا بقية الحديث بما تقدم ومحيلاً عليه ، فذكرها الإمام أبو بكر الخوارزمى المعروف بالبرقانى (٣) فى الصحيح فقالمنا فيه : (ثم

أُنزلت طست مملوءة حكمة دإيماناً فخشى بها صدرى ، ثم عرج بى) وذكر الحديث .

وقوله : (حتى ظهرت لمستوى (٤) أسمع فيه صريف الأقلام) : ومعنى (ظهرت) :

أى علوت ، ومنه قوله تعالى : { فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ } (٥) و { لَطِهْرَهُ عَلَى الَّذِينَ كُتِبَ } (٦) وقولنا النابعة :

إنا لنبغى فوق ذلك مظهرها

والمستوى يكون بمعنى العلو والمصعد ، قال ابن ناس فى قوله : { ثُمَّ أَشَوَى إِلَى الْخَاءِ } (٧)

(١) ساقطة من الأصل (٢) فى ق : ترى

(٣) الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبُتُ شيخ الفقهاء والمحدثين ، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمى ، سمع من الإمام ائى بكر الإسماعيلى ومحمد بن جعفر البدار ، وأبى بكر القطيعى ، وأبى أحمد الحاكم وعبد الغنى المصرى .

من حدّث عنه أبو بكر البيهقى ، وأبو بكر الخطيب ، قال فيه الخطيب : كان ثقة ورعاً ، ثبتاً فهما ، لم نر فى فيوخنا أثبت منه ، كثير

الحديث ، صنف مشداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخارى ومسلم ، وجمع حديث سفيان الثوري ، وأيوب ، وشعبة ، وعبيد الله بن عمر ، وعبد الملك بن عمير ، وبيان بن بشر ، ومطر الوراق ، وغيرهم ، ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته ، ومات وهو يجمع حديث مسعر ، ببغداد سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

أما كتابه المسند فهو مخطوط بأصافية! ت رقم ١ / ٦٧٠ حديث ٥٩٥ .

ولم يبق من كتابه (التخریج لصحيح الحديث) سوى عشر ورقات ، وهى من مقتنيات تشتريش ، توجد تحت رقم ٣٨٩٠ .

راجع : تاريخ التراث العربى ١ / ٤٧٤ ، وانظر .

تاريخ بغداد ٤ / ٣٧٣ ، تذكرة الحفاظ ٠٧٤ / ١٣ ، سير ٤٦٤ / ١٧ .

(٤) فى ت .

بمستوى .

(٥) الصف ١٤٠ .

يلا) ١ التوبة : ٣٣ ، ١ لفتح ٢٨٠ ، ١ لصف : ٩ - (٧) فصلت .

أ .

٤٢ / ب

كضاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥١٠

قال : صعد أمره ، وقد تكون بمعنى موضع متوسط مما شاء الله من ملكوته ، وقيل فى قوله !على : { مَكَانًا سَمَوًا } (١) : أى متوسطاً ، وقد يكون مستوى أى حيث يظهر عدل الله وحكمته لعباده هناك ، ويقال للعدل : سواء - ممدود مفتوح - وسوى - مكسور مقصور - وقيل ذلك فى قوله تعالى : { كَلِمَةً سَمَوًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ } (٢) .

وصريف الأقلام : !و! فيما يكتب بها ، وكذلك صريف الفحل بأنياه : صوت / حَكَّ بعضها ببعض .

وفيه حجة لمذهب أهل السنة فى الإيمان بصحة كتابة الوحى والمقادير فى كتاب الله من اللوح المحفوظ وما شاء بالأقلام ، التى هو تعالى يعلم كيفيةها على ما جاءت به الآيات من كتاب الله والأحاديث الصحيحة ، وأن ما جاء من ذلك على ظاهره ، لكن كيفية ذلك وجنسها وصورته مما لا يعلمه إلا الله أو من أطلعته على غيبه من ذلك من ملائكته ورُسُلِهِ ، ومما لا يتأوله ويحمله عن ظاهره الا ضعيف النظر والإيمان ، إذ جاءت به الشريعة ، ودلائل العقول لا تحيله ، والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، حكمةً من الله تعالى [دإظهار] (٣) لما شاء من غيبه لمن شاء من ملائكته وخلقه ، ولا فهو الغنى عن الكتب والاستذكار (٤) ، لا إله غيره .

وفى علو منزلة نبينا وارتفاعه فوق منازل سائر الأنبياء وبلوغه حيث بلغ من ملكوت السموات - دليل على علو درجته وإبانه فضله ، بل ذكر البزار خبراً فى الإسراء عن على (٥) ، وذكر فيه مسير جبريل بالنبي (صلى الله عليه وسلم) على البراق حتى أتى الحجاب ، وذكر كلمة ، وقال : (خرج ملك من وراء الحجاب ، فقال ، جبريل : والذى بعثك بالحق ، إن هذا الملك مارأيتُهُ منذُ خُلِّقْتُ ، وإنى أقرب الخلق مكاناً) وفى حديث آخر : (فارقت جبريل ، وانقطعت عن الأصوات) .

وقوله : (ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ) ، قال الإمام : قال الهروى : قال

ابن الأعرابى : الجنبنة القبة ويجمعها جنابذُ ، قال الإمام : ووقع فى كتاب البخارى : (حبائل اللؤلؤ) ، وقيل : إن الصواب ما فى كتاب مسلم .

(١) طه : ٥٨ ، وقد جاءت فى جميع النسخ : سويًا ، وهو خطأ .

(٢) آل عمران : ٦٤ .

(٣) غير واضحة فى ت .

(٤) قال ابن عباس وغيره - تكتب الملائكة أعمال العباد ، ثم تصعد بها إلى السماء فيقابلون الملائكة الذين في ديوان الأعمال على ما بأيديهم مما قد أبرز لهم من اللوح المحفوظ في كل ليلة قدر ، مما كتبه الله في القدم على العباد قبل أن يخلقهم ، فلا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً .

شم قرأ : { إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون }

[الجاثية : ٢٩] .

وانظر : تفسير القراق العظيم ٧ / ٢٥٥ .

(٥) لم أجده .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥١١

٢٦٥ - (...) حدثني محمد بن المثنى ، حد - ننا معاذ بن هشام ، قال : حدثني أبي عن قتادة ، حد"ننا أنس بن مالك ، عن مالك بن صعصعة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال ، فذكر نحوه .

وزاد فيه : (فأُتي بطست من فاب ممتلئ حكمة وإيخانا ، فشق من النحر إلى مرق

قال القاصي : قد وقع في ع بالبخ !! كآ ! لأ .

م! نابذ / !!ال .

أث ق ه (١) وكأ!اب الأنبياء ،

وإنما وقع له (جبايل " في كتاب الصلاة و ٤١٢ ، فيها لم أبي ش تحسينه ، والنهواب : (جناذب) ، وهي شبه القباب .

وقال ثالث عن يع!!إل! : يمل! ما أوتاء مدى أدباء ، وقد وقع المعنى مفسراً بالهقبا ب في بعض طرق حديث الا ، اسهاء! ال يوأصة

إ!م ، جضثر محمد بن جرير الطبرى قا (ط : " فإذا بنجر بجنتيه قباب اللؤلؤ) أ .

وقول ابن عباس : " فأبى حبة الأنصارى) كذا في الاسم - بالباء بواحدة - ووقع في الب!شارى من رواية القابسى عن المروزى (حية

" - بالياء باثنتين - وليس بشيء ، واختلف أصحاب المغازى في ائى حبة الأنصارى وفي أبى حبة البدرى ، وهل هما بالياء أو بالنون ،

وهل هو واحد أو اثنان ، والأكثر فيه بالياء بواحدة والاختلاف فيه كثير (٣) .

وقوله : في حديث محمد بن المثنى بسنده عن أنه ، لعله عن مالك بن صعصعة ،

قال الإمام : قال بعضهم : هذا الحديث محفوظ عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة دون شك ولا ارتياب ، قال الدارقطنى :

لم يروه عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة إلا قتادة .

ذكر في الحديث (٤) صفة مواصى : (ضرل! من الرجال) ، قال الإمام : الضرب الرجل الذى له جسم بين جسمين ليس بالضخم

ولا بالضئيل ، قال طرفة :

إثا الرجل الضرب الذى تعرفونه خشاش كراس الحية المتوقد

(١) زيد بعدها في ق : مسلم .

(٢) بكيف فرضت الصلاة ا / ول ، ولفظة (جناذب " أخرجها البخارى ، كالا"نبياء ، بذكر إدريس - عليه السلام

(٣) ائو حبة البدرى : قال الحافظ ابن حجر : وقع ذكره في الصحيح ، وحديثه في مسند ابن أبى شيبه ، وأحمد ، وصححه الحاكم ، قال

أبو حاتم .

اسمه عامر بن عمرو بن عمير بن ثابت ، وقال أبو عمر : يقال بالموحدة ، والنون ، وبالياء ، والصواب بالموحدة ، والنون فكره موسى

بن عقبة ، وابن أبى خيثمة ، وألكر الواقدى أن يكون فى البدرين من يكضى أبا حبة بالموحدة وقد ذكر ابن إسحقما فى البدرين أبا

حبة من بنى ثعلبة بن عمرو بن عوف ، وكان أخا سعد بن خيممة لازمه ، ووافقه أبو معشر راجع : الإصابة ٧ / ٨٤ ، الامتيعاب

١٦٢٨ ، رجال صحيح مسلم ٢ / ٨٦ ، أسد الغابة ٥ / ١٦٧

(٤) حديث أبي الربير عن جابم

٥١٢

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

البطن ، فغسل بماء زمزم ، ثم ملئ حكمةً بإيماناً لما .

٢٦٦ - (١٦٥) حدثني محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا

العالية يقول : حدثني ابن عم نبيكم (صلى الله عليه وسلم) - يعني ابن عباس - قال : ذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين

أسرى به فقال : (موسى الم طوال! ، كانه من رجال شنوعة) .

وقال : " عيسى جعد مزبوع)) وذكر مالكاً خازن جهنم وذكر الدجال .

٢٦٧ - (...) وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا يونس بن محمد ، حدثنا شيبان بن

الخشاش ، بكسر الخاء وفتحها وضمها ، كلها بمعنى واحد ، وهو اللطيف الرأس ، قال

ابن السكيت : وقال أبو عبيد في مصنفه : الخشاش : الرجل الخفيف ، وأيضا الحية ، وأيضا ما يخش (١) به أنف البعير ، فأما

الخشاش ، بالفتح ، فشرار الطير .

قال القاضي : غيره يقول صغار الطير ، وكذا ذكره صاحب العن ، قال : والخشاش

- أيضاً - صغار دواب الأرض ، وقال الأصمعي : الخشاش النذل من كل شيء كالرخم وما لا يصاد (٢) من الطير ، وأما الشجاع

من كل شيء فبكسر الخاء ، والخشاش من دواب الأرض ، والطير ما لا دماغ له ، وقال غيره : الخشاش ، بفتح الخاء ، الصغير

الرأس اللطيف من الدواب .

قال أبو حاتم : هذا بالكسر .

وقوله : الخشاش ت ما يخش (٣) به أنف البعير ، هو عود يدخل في أنف البعير الصعب عرماً ويخرج طرفاه من الجهتين فيشد بهما

حبل يقاد به ، فإذا استصعب شد به فقره وألمه فانقاد ، ومنه قوله في حديث أبي اليسر آخر الكتاب في خبر الشجرة : (فانقادت

عليه كالبعير الخشوش الذي يصانع قائده) (٤) .

وقوله : في صفته : (جعد) من رواية شيبان عن قتادة ومن رواية مجاهد عن ابن عباس ، وذكره البخاري أيضاً عن قتادة ، وورد

ذلك - أيضاً - في الحديث الآخر من رواية

(١) في ت : يحشى .

قلت : جاء في اللسان : والخشاش والخشاشة : العود الذي يجعل في أنف الجعير ، وجمعه اخشة ، وإلخ! جعلك الخشاش في أنف البعير

(٢) في الأصل : يصيد .

(٣) في ت : ما يحشى .

(٤) سيأتي في كالزهد والرقائق ، بحديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥١٣

عبد الرحمن عن قتادة ، عن أبي العالية ، حد ، لنا ابن عم نبيكم (صلى الله عليه وسلم) - ابن عباس - قال : قال رسول الله (

صلى الله عليه وسلم) : (مررت ليلة أسرى بي على موسى بن عمران - عليه السلام - رجل آدم طوال جعد ، كانه من رجال شنوءة

، وَرَأَيْتُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَرْبُوعَ الْخَلْقِ ، إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ ، سَبَطَ الرَّأْسَ لَا .
وَأَرَى مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ ، وَالِدَخَالَ ، فِي آيَابِ أَرَاهَنَ اللَّهِ ۚ إِيَّاهُ { فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مَقْلَقَاتِهِ } (١) قَالَ : كَانَ قَتَادَةُ يُفَسِّرُهَا أَنَّ نَبِيَّ
اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ لَقِيَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

٢٦٨ - (١٦٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَرَّ بِوَادِي الْأَزْرَقِ ، فَقَالَ : (أَيُّ وَادٍ هَذَا ؟) .
فَقَالُوا : هَذَا وَادِي الْأَزْرَقِ .
قَالَ : (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى

شعبة عن قتادة في صفة عيسى ، دنا ذلك في سائر الأحاديث في صفة الدخال (٢) ، وورد في أكثر الروايات في صفة عيسى سبط
الرأس ، وهو الصحيح ، لكن يصح حمله هنا في صفتها على جعودة الجسم والتزارة ، كما قال في موسى : " ضرب من الرجال) ،
وهو الرجل بين الرجلين في كثرة اللحم وقلته ، لكن ذكر البخاري فيه أ من [(٣) بعض الروايات فيه " مضطرب لما وهو الطويل غير
الشديد ، وهو ضد الجعد اللحم المكتنز ، لكن يحتمل ال رواية الأولى اصح لقوله في هذه أ في [(٤) الأم : حسبته قال مضطرب ،
فقد ضعف هذه الرواية الشك ومخالفة الأخرى التي لا شك فيها ، وفي الرواية الأخرى : (جسيم (٥) سبط ، وهذا يرجع إلى الطول
، قال الشاعر :

فجاءت به سبط البنان كأنما عمامته بيئ الرجال لواء
ولا يتأول جسيم بمعنى سمين ؛ لأنه ضد ضرب ، وهذا إنما جاء في صفة الدجال من حديث ابن عمر ، ويكون في موسى - أيضاً -
الجعد هنا إذا صرّفناه للشعر ، نحو الرجل
(١) السجدة : ٢٣ .

(٢) راجع الصحيح للبخاري ، كاللباس ، بالجعد ٧ / ٢٠٧ .
(٣) ساقطة من ال الصل .
(٤) ساقطة من ق .
(٥) في ت ؟ جسم .
٣ لم / ١٤

٥١٤ كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ...

إِلْخ
مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَابِلًا مِنَ الثَّانِيَةِ وَلَهُ جُورًا إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ) ، ثُمَّ أَتَى عَلَى ثَنِيَّةٍ هَرَشَى ، فَقَالَ (أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ ؟) قَالُوا : ثَنِيَّةُ
هَرَشَى .

قَالَ (كَ التّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ
ليس بالقَطَطِ ولا بالسَّبَطِ كما جاء / في صفة شعر نبينا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وكما ذكر البخاري في بعض الطرق عن موسى : (رَجُلُ
الشعر) ، وقهى له مق رواية أبي هريرة : " أحمر كأنما خرج آمن [(١) ديماس) وهو الحمام .
وقد أنكر هذا ابن عمر وح ! أف أن النعم !! لم يقله ، خرجه البخاري وفيه أو [(٢)
في كتاب مسلم عنه : (أنه اد ! كأحسن ما أنت رَام ق أدم الرجال) .
وذكر أحمر في صفة الدخال .

وقوله : (؟ ! ! شت ! أراه) ت أي يقطر ، والنطف : القطر ، يقال : نطف ينطف وينطف .
بضم الطاء وكسر طاء في المستقبل .

وجاء في الحديث الآخر: (يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً لَمَّا ، قال الإمام: وقوله في صفة الدجال: (جعد قَطَط) : أى شديد الجُودَةِ ، يقال : شعر جعدٌ ورجلٌ جعدٌ .

قال الهروي : الجعدُ في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً ، فإذا كان ذمّاً فله معنيان : أحدهما القصير المتردّد ، والآخر : البخيل .

يقال : رجلٌ جعدٌ الدين وجعد الأصابع ، أى بخيل .

والجعدُ إذا كان مدحاً له أيضاً معنيان : أحدهما : أن يكون شديد الخلق ، والآخر : أن يكون شعره جعداً غير سَبَط ، فيكون مدحاً لأن السبُوطَة كثرتها في شعور العجم .

قال غيره : فالجعد في صفة الدخال ذمٌّ وفي صفة موسى - عليه السلام - مدحٌ .

قال القاضي : رويناه (القطط) بفتح الطاء الأولى وكسرهما ، وقول قتادة في آخر

الحط يث (٣) { قَلَّا تَكُنْ فِي مَرِيَّةٍ مَقِّ لَقَائِهِ } (الم) أى إِنْ نَبِيَّ اللَّهِ [() - يعنى محمداً - لقي موسى - عيها السلام - يعنى ليلة الإسراء - فالهاء على هذا عائدة على موسى ، وقال غيره مت المفسرين : الهاء عائدة على الكتاب ، أى فلا تكن في مَرِيَّةٍ من تلقى موسى الكتاب

الذى أوتي ، وعن الحسن معناه : ولقد اتينا موسى الكتاب فأوذى وكذب فلا تكن فم ! مَرِيَّةٌ إِنَّكَ ستلقى مثل مالقيه مق الأذى والتكذيب ، وقيل : في الآية تقديم وتأخير يعود

(!) ، ٢ أ سقطتا من ال الال " (٣) حديث عبد ياً حميد .

(٥) فلان الاصل .

إن الله !

ألم السجدة ٢٣٠ .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ
٥١٥

متى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ جَعْدَةٍ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ، خِطَامُ نَاقَتِهِ خُلْبَةٌ ، وَهُوَ يُلَيِّئُ) .

قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ فِي حَلِيَّتِهِ : قَالَ هُشَيْمٌ : يَعْنِي لِيْفَا .

٢٦٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَيْقُ بْنُ عَثَّاسٍ ، قَالَ : سَرْنَا مَعَ رَسُولِ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَرَرْنَا بِوَادٍ ، فَقَالَ .

(أَيُّ وَادٍ هَذَا ؟ لَا فَقَالُوا : وَادِي الْإِزْرَقِ .

فَقَالَ : " كَأَنِّي أَتُظَرُّ إِلَى مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) -

إِلَى الرُّجُوعِ لِلْآخِرَةِ وَالْبَعْثِ وَمَاتَقْدَمُ مِنْ قَوْلِهِ : { قُلْ يَتُوفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ } (١) إِلَى قَوْلِهِ : { تُرْجَعُونَ } (٢) واعترضت قصّة موسى

بين كلام من (٣) .

وقوله : في وصف يونس بن متى : " على ناقة حمراء جعلت " : قال الإمام : هي المجتمعة الخلق الشديدة الأسر .

وقوله : (خطامها خُلْبَةٌ " ، قال الإمام : الخُلْبَةُ ، بخاء معجمة مضمومة ، وهو اللَّيْفُ ،

وفيه لغتان بإسكان اللام وضبطها ، قاله ابن السكيت : قال القاضي : جاء مفسراً في الحديث الآخر : (خطامها ليف خُلْبَةٌ) .

وقوله : " ثَنِيَّةٌ هَرَشَى " بفتح الهاء وسكون الراء : جبلٌ من بلاد تهامة على طريق الشام والمدينة قريب من الجحفة (٤) ، ولقد سمعنا

هذا الحرف من القاضي الشهيد بفتح اللام والفاء ، ومن الشيخ أبي بحر هنا بفتح اللام فقط وسكون الفاء ، ومن الحافظ

(٣)

(٤)

٢، السجدة : ١١ .

أخرج الطبراني عن ابن عباس عن أبي (صلى الله عليه وسلم) كَأَقُولِي : { وَجَطْنَاهُ طُ ! لَبْنِي إِسْرَائِيلُ } [الإسراء ٢ ؟] قال .
جعل موسى عدى لبني إسرائيل ، وفي قوله : { فَلَا تَخْنِ فِي مَرِيَّةٍ مِنْ لِقَافٍ ! } [السجدة - ٢٣] قالط : من لقاء موسى ربه عز وجل .
قال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح .
مجمع ٩٠ / ٧ .

والجحفة ، بضم الجيم والحاء الساكنة وفاء ثم ها ، كانت مدينة عامرة ومحطة من محطات الحاج بين الحرمين ، ثم تدهورت في زمن قل :
إنه قبل القرد السادس ، وتوجد اليوم اثارها شرق مدينة رابغ بحوالى ٢٢ كيلو " معجم المعالم الجغرافية : ٨٠ .
و (هرشى لما جلي قرب الجحفة ، وثنية لفت : أرض مرتفعة بين مكة والمدينة تسرف على خليص من الشمالي ، وتسمى اليوم (الفيت)
، وقد هجرت من زمن ، ولم تعد مطروقة ، وقد سلكها رسوله الله (صلى الله عليه وسلم) في مهاجرة .
معجم المعالم الجغرافية فى السيرة النبوية : ٢٧٣ .

٥١٦

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

فَذَكَرَ مِنْ لَوْنِهِ وَشَعْرِهِ شَيْئًا لَمْ يَحْفَظْهُ دَاوُدُ - وَأَضَاعَا أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ، لَهُ جُؤَارُو إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ ، مَارًّا بِهَذَا الْوَاسِ) .
قَالَ : (ثُمَّ سَرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى ثَنِيْقٍ فَقَالَ : (أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ ؟) .
قَالُوا : هَرَشَى أَوْ لَفْمَثُ .

فَقَالَ : (كَانِي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ عَلَى نَاقَةِ حَمْرَاءَ ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ ، خَطَامُ نَاقَتِهِ لِي إِخْلَبَةٍ ، مَارًّا بِهَذَا الْوَاسِ مُلْمِيَا لَا .
٢٧٠ - (...) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْلَطٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَذَكَرُوا الدَّخَالَ ،
فَقَالَ : إِنَّهُ مَكْتُوبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ .

قَالَ .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَاكَ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : (أَمَّا إِبْرَاهِيمُ ، فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ ، وَأَمَّا مُوسَى ، فَارْجُلُ آدَمُ جَعْدٌ عَلَى جَمَلٍ
أَحْمَرٍ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ

أبى الحسين بكسر اللام وسكون الفاء ، وأنشدنا بعضهم فى ذلك :

مررنا بلفمَث والثُرثَا كأنها قلائد [د] (١) رَحُلٌ عنها نظامها

ورويانا هذا البيت فى كتاب مشاهد ابن هشام عن أشياخنا التميمي والأسدي وابن
سراصع :

ولِفَتًا شَدَدَنَاهُ وَفِيَّ صَلَاحٍ

كذا رويناه (٢) بالكسر ، وكذا كان فى المشاهد عن أبى بحر ، وكذا قيدناه عنه .

وقوله فى موسى : ا له جُؤَارُ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ) ، قال الإمام : الجوار : رفع الصوت ، مهموز ، من قول الله تعالى : { فَإِلَيْهِ يَجْأَرُونَ }
(٣) : أى ترفعون أصواتكم وتستغيثون ، يقال : جأَر يَجْأَرُ ، قال عدى بن زيد :

إِنِّى وَاللَّهِ فَاقْبَلْ حَلْفَتَى بِأَيْلٍ كَلَمَا صِلَى جَأَرٍ

قال التى الى : ذكر هذا فى موسى وذكر نحوه فى يونس ، وأكثر الروايات فى وصفه

لهم يدل أن ذلك رآه ليلة أُسْرِىَ به ، وقد وقع ذلك مبيناً فى رواية أبى العالية عن ابن عباس وفى رواية ابن المسيب عن أبى هريرة ،
وليس فيها ذكر التلبية .

فإن قيل : كيف يتوجه ما ذكر من خنهم وتلبيتهم وهم أموات ، وفي الأخرى ، وليست دار عمل ، فأعلم وفكك الله أن للمشايخ فيما ظهر لنا عن هذا أجوبة :

(١) ساقطة من الأصل .

(٣) ١ لنحل : ٥٣ .

(٢) في الأصل : سمعناه .

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥١٧

إِلَيْهِ إِذَا انْخَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَيِّ .

٢٧١ - (١٦٧) حللنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن رجب ، أخبرنا الليث عن أبي الرثير ، عن جابر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (عُرِضَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِذَا مُوسَى ضَرَبَ! مِنَ الرَّجَالِ ، كَأَنَّهُ مِنْ رَجَالِ شَنْوَةَ ، وَرَأَيْتُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا صَاحِبَكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا دَحِيَّةَ) .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رَجْحٍ : (دَحِيَّةُ ابْنِ خَلِيفَةَ) .

٢٧٢ - (١٦٨) وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد - وتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ .

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (حِينَ أُسْرِى بِي لَقِيتُ

أَحَدَهَا : أَنَا إِذَا قَلْنَا : إِنَّهُمْ كَالشَّهْدَاءِ ، بَلْ هُمْ أَفْضَلُ مِنَ الشَّهْدَاءِ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ،

فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْجُوا وَيُصَلُّوا كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ ، وَأَنْ يَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِمَا اسْتَطَاعُوا وَكُتِبَ لَهُمْ ، لِأَنَّهُمْ بَعْدُ دِينَ كَانُوا فِي الْآخِرَى فَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي هِيَ دَارُ الْعَمَلِ ، حَتَّى إِذَا فُتِ مَدَّتْهَا وَأَعْقَبَتْهَا الْآخِرَى الَّتِي هِيَ دَارُ الْجَزَاءِ انْقَطَعَ الْعَمَلُ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ عَمَلَ الْآخِرَةِ ذَكَرَ وَدَعَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { دَعَوْهُمْ فِيهَا مَبْعَانِكَ الْهُغْ } (١) .

الوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ هَذِهِ رُؤْيَا مَنْامٍ فِي غَيْرِ لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ ، أَوْ فِي بَعْضِ لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ كَمَا قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : (بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ .

(وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي قِصَّةِ عِيسَى .

الوجه الرابع : أَنَّهُ (صلى الله عليه وسلم) أَرَى حَالَهُمْ قَبْلَ هَذَا وَمَثَلُوا لَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِمْ وَكَيْفَ تَلْبِيَتِهِمْ حِينَئِذٍ وَجْهَهُمْ كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ : (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عِيسَى ! .

(١) يونس : ١٠ .

٤٣ / ب

كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

٥١٨

مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَفَعَّعَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ - مُضْطَرِبٌ ، رَجُلُ الرَّاسِ ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ) .

قَالَ : (وَلَقِيتُ عِيسَى - فَفَعَّعَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَإِذَا رُبْعَةُ أَحْمَرٍ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ لَمَّا يَعْنِي حَمَامًا قَالَ : (وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَأَنَا أَشْبَهُ وَلِلَّهِ بِهِ لَمَّا .

قَالَ : (فَ التَّيْتُ بِإِنَاءٍ فِي أَحْلَصِمَا لَبْنٍ وَفِي الْآخِرِ نَحْمَرُ .

فَقِيلَ لِي : خُذْ أَيُّهُمَا شِئْتَ ، فَاعْ خُذْتُ اللَّبْنَ فَشَرِبْتَهُ .

فَقَتَّلَ : هُدَيْتَ الْفِرَّةَ - أَوْ أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ - أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أَمَتُكَ " .

الوجه الخامس : أن يكون أخبر بتحقيق حال ما أوحى إليه من أمرهم وما كان منهم ،

وان لم يرهم رؤية عين ، ويدل عليه قوله : " كأني أنظر دا فصار يقينه بذلك كالمساهدة .

وفي هذه الجصلة من الفقه رفع الصوت بالتلبية لقوله : [له] (١) جُؤَارٍ إِلَى اللَّهِ بالتلبية ، وهي سُنَّتُهَا فِي شَرْعِنَا لِلْحَاجِّ (٢) مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ فليخفف بها صوته ويسمع من يليه إِلَّا مَسْجِدِي مَكَّةَ وَمَنِي ، فليرفع [فيهما] (٣) بها صوته عند مالك - رحمه الله - / لا استواء كل من في ذينك المسجدين في ذلك الحكم ، بخلاف غيرهما من مساجد البلاد الذي الحاج فيه قليل ، فتشهر بذلك فيها ، فتحدث فساد عملك .

وفيه من الفقه التلبية ببطن المسيل ؛ وانه من سن المرسلين وسرائعهم ، وبه احتج البخاري في المسألة لقوله : (إذا انحدر من الوادي) ، ووقع في كتاب مسلم وبعض روايات البخاري : (إذا انحدر) بفتح الدال وألف بعدها ، فتوهم بعضهم فيه أنه لما يستقبل ، ووهم راويه وقال : الصواب رواية من روى : (إذا انحدر) بكسر الدال ، قال : أو يكون وهم وجعل موسى موضع عيسى ، فإن موسى بعد لا يحج البيت وإنما يحج عيسى ، وهذا من هذا القائل تعسف بعيد وجسر على التوهم لغير ضرورة وعدم فهم لمعاني (٤) الكلام ، إذ لا فرق بين إذ وإذا هنا ؛ لأنه إنما وصف حاله حين انحدره فيما مضى .

وفيه من الفقه جواز وضع ال الصبع في الأذن عند الأذان ، ورفع الصوت لقوله عن موسى - عليه السلام .

(١) ساقطة من ت .

(٢) في الأصل : إلّا لجامع .

(٣) من ق .

(٤) في ت : بمعاني .

٢٠٧٥ (75) باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

٥١٩

(٧٥) باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال

٢٧٣ - (١٦٩) حل ! ثنا يحيى بن يحيى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ كَثْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ أَهْبَةِ ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا دَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ أَذَمِ الرِّجَالِ

، لَهُ لَمَةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّهْمِ ، قَدْ رَجَلَهَا فَهِيَ تَقَطُّرُ مَا ، مُتَكِّئًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَسَأَلْتُ

: مَنْ هَذَا ؟ فَقِيلَ : هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدَ قَطَطٍ ، أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى ، كَأَنهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ ، فَسَأَلْتُ : مَنْ هَذَا

؟ فَقِيلَ : هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ " .

٢٧٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ الْمُسَيْبِيُّ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ ! - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضَ -

عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ نَافِعٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمًا ، بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسَ ، الْمَسِيحَ الدَّجَالَ ، فَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِ"عُورٍ" ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعُورٌ عَيْنِ الْيَمْنَى ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ) . قَالَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وقوله في عيسى : المسيح ، وكذلك في الدجال ، قال الإمام : قال عيسى بن دينار (١) وغيره : سُمي الدجال مسيحاً ، لأنه ممسوح إحدى العينين ، فهو فاعيل بمعنى مفعول ، وسمى عيسى مسيحاً من أجل سياحته في الأرض ، وأنه لم يكن له موضع يستقر فيه من أرض .

قال الهروي : قال ابن الأعرابي : المسيح الصديق ، وبه سمي عيسى ، والمسيح الأعور ، وبه سمي الدجال .

قال الحرابي : سمي عيسى مسيحاً بمسح زكريا إياه ، أو يكون اسماً خصه الله به ،

وقال ابن عباس : سُمي بذلك لأنه لا يمسخ ذا عاهةٍ إلا برا ، قال غيره : من قال في الدجال مسيح - على وزن فاعيل - بكسر الميم فليس بشيء .

قال القاضي : وقيل في تسمية عيسى مسيحاً ما ذكر ، وقول ابن الأعرابي : المسيح الصخديق ، هو في صحيح البخاري من قول إبراهيم ، وقيل : لأنه كان ممسوح القدمين لا أخيص له ، وقيل : لأن الله مسحه ، أي خلقه خلقاً حسناً ، فيكون بمعنى : جميل

(١) فقيه الأندلس! ومفتيها ، لزم ابن القاسم مدةً وعول عليه ، كان ابن وضاح يقول : هو الذي علم أهل الأندلس الفقه .

توفي سنة اثني عشرة ومائتين .

ترتيب المدارك ٣ / ١٦ ، الديباج المذهب ٢ / ٦٤ ، سير ٤٣٩ / ١٠ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَرَانِي اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، فَإِذَا رَخِلَ أَمُّ كَأَحْسَنِ مَا تَرَى مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ ، تَضْرِبُ لِمَتِهِ بَيْنَ مَنَكِبَيْهِ رَجُلُ الشَّعْرِ ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْ رَجُلَيْنِ ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا : الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ .

وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ وَحْسَنٍ ، وَقِيلَ : سُمِيَ بِذَلِكَ لِمَسْحِهِ الْأَرْضَ ، أَيْ قَطْعِهَا ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَمْسُوحاً بِالذَّهْنِ ، وَقِيلَ : مُسَحٌّ بِالْبَرَكَةِ حِينَ وُلِدَ .

وأما تسمية الدجال بذلك فقيل ما تقدم ، وقيل : بمسحه الأرض حين خروجه ، وقال

أبو الهيثم (١) : المسيح - بالخاء - ضد المسيح بالخاء - فبالخاء مسحه الله ، أي خلقه خلقاً حسناً وبالحاء مسخه ، أي خلقه خلقاً ملعوناً .

ولا خلاف عند أحد من الرواة في اسم عيسى أنه بفتح الميم وكسر السن مخففة ، واختلف في الدجال ، فأكثرهم [يقول : هو] (٢)

مثله ، وأنه لا فرق بينهما ، وأن عيسى مسيح هدى والدخال مسيح ضلالة ، وكان عند بعض شيوخنا - وهو أبو إسحق بن جعفر (٣)

في كتابه - المسيح - بكسر الميم والسن وتشديدها ، وكذلك عند غير واحد ، وبعضهم يقوله كذا - بالخاء المعجمة - وبعضهم بكسر الميم

وتخفيف السن ، وكذا وجدت الأصيل ضبط هذا الحرف بخطه في صحيح البخاري ، ورأيت بخط شيخنا القاضي أبي عبد الله بن أحمد

التجيب (٤) عن أبي مروان بن سراج من كسر الميم شدد السن .

وأما تسميته دجلاً! فقال ثعلب : سُمِيَ بِذَلِكَ لِضَرْبِهِ فِي الْأَرْضِ وَقَطْعِهِ أَكْثَرَ نَوَاحِيهَا ، يُقَالُ

مِنْهُ دَجَلٌ .

وهذا مثل أحد التأويلات في تسميته مسيحا ، وقيل : بل لتوحيه على الناس وتبليسه ، يقال : دَجَلَ إذا مَوَّه ، وقيل : كل كَذَابٍ دَجَالٌ ، وهو من هذا المعنى وقريب منه .

وقوله : في صفة عيسى من رواية ابن عمر : (أَدَمَ) ومن رواية غيره : "أَحْمَرُ) وقد تقدَّم .

وقد يحتجُّ لكونه أحمر بقوله : (كأنما خرج من ديماس) يعني لُحْمَرته دائماً ورد (أَدَمَ) في صفة موسى ، والأدَمُ الأَسْمَرُ ، وهو خلاف الأحمر ، وقد يرجع قوله : (كأنما خرج

(١) شيخ الحنفية عتبة بن خيشمة بن محمد بن حاتم النيسابوري الحنفي ، صار اواحد زمانه في المذهب حتى قيل : لم يبق بخراسان قاضي حنفي إلا وهو ينتمى إليه .

مات سنة أربعمائة وست .
العبر ٣ / ٩٤ ، سير ١٧ / ١٣ .

(٢) في الأصل : بقوله .

(٣) قال فيه القاضي : شيخ صالح ، من أهل الدين والفضل والعقل ، أخذ عن شيوخ سبته ، واقتصر على الفقيه أبي الـ"صبغ ولازمه ، وكان يدرس الموطأ ويتفقه عليه فيه ، ألف مختصر ابن أبي زمنين على الولا .

توفي سنة ثلاث عث!رة وخسمائة .
ترتيب المدارك ٨ / ٢٠٣ .

(٤) الفقيه القاضي الشبيه محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ، ابن الحاج ، أحد الفقهاء الفضلاء ، تفقه بشيوخ بلدة قرطبة ، وكان جيد الكتب ، كثير الرواية .

قتل سنة خمسماية وتسع وعشرين .
الغنية : ٤٧ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

٥٢١

رَجُلًا جَعْدًا قَطَطًا ، أَعْوَرَ عَيْنَ الْيُمْنَى ، كَاشَبَهُ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ بِابْنِ قَطَنَ ، وَاضِعًا يَلِيهِ عَلَى مَنْكَبَيْ رَجُلَيْنِ ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الْمَسِيحُ الدَّخَالُ) .

٢٧٥ من ...

(حَدَّثَنَا ابْنُ نُفَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَلْ ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : "رَأَيْتُ عِنْدَ أَهْبَةِ رَجُلٍ آآَمَ ، سَبَطَ الرَّاْيَا ، وَاضِعًا يَلِيهِ عَلَى رَجُلَيْنِ ، يَسْكُبُ رَأْسُهُ - أَوْ يَقَطُرُ رَأْسُهُ - فَسَأَلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا : عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، أَوِ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ - لَا تَدْرِي .

أَيُّ ذَلِكَ قَالَ - وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ ، جَعْدَ الرَّاشِ ، أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى ، أَشَبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ ابْنَ قَطَنِ ، فَسَأَلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا : الْمَسِيحُ الدَّخَالُ) .

من لباس) إلى ما يأتي بعده من ذكره : (أَنَّ لُضْتَهُ تَقْطُرُ مَاءً) وَاللَّهْمَةُ الشَّعْرُ (١) بكسر اللام ، وهي التي تُلْمُ بالمنكبن .

وقوله : (رَجُلًا) : يريد - والله أعلم - بالماء وبالمشط ، يقال : شَعْرُ مَرْخَلٍ إِذَا مُشِطَ ، وشعر رَجُلٍ إِذَا كَانَ فِي خَلْقَتِهِ وَتَكْسِيرِهِ عَلَى هَيْئَةِ الْمَشْطِ .

وقوله : "تقطر ماء) : يحتمل أن يكون على ظاهره ، أي يقطر بالماء الذي رتجلها به لقرب ترجيله إياه ، وإلى هذا نحا القاضي الباجي وقال : لعله نبه بذلك على أن ذلك مشروع لطواف الورد .

ومعناه عندي : أن يكون ذلك عبارة عن نضارته (٢) وَحُسْنِهِ وَتَرْجِيلِهِ وَاسْتِعَارَةَ لُجْمَالِهِ .

وقوله في حديث الدخال : (إِنَّهُ أَعْوَرَ ، دَانَ اللَّهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ) تنبيه على سَمَاتِ الْحَدِيثِ وَالنَّقْصِ عَلَى الدَّجَالِ وَعَلَى تَنْزِيهِ الرُّلْثِ جَلِ اسْمِهِ عَنِ النَّقَائِصِ ، وَإِنْ مِنْ يَعْتَرِيهِ النَّقَائِصُ وَتَحُلُّ بِهِ الْآفَاتُ لَا يَسْتَحِقُّ الرُّبُوبِيَّةَ ، وَأَنَّهُ أَوْضَحَ دَلِيلٌ عَلَى حَدِّثِهِ .

وقوله فيه : (أعور العين اليمنى) وهو المشهور ، وفي رواية أخرى : (أعور العين اليسرى) وقد ذكرهما معا مسلم آخر الكتاب وقوله : ! كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ) ، قال الإمام : قال الأخفش : طَافِيَةٌ بغير همز ، أى ممتلئة قد طفت وبرزت ، قال غيره : (وطافئةٌ) بالهمز ، أى قد ذهب ضوءها وتقبضت .

قال القاضي : روايتنا في هذا الحرف عن أكثر شيوخنا بغير همز وتفسيرها بما تقدم وهو الذى صححه أكثرهم وأنها نائمة كنتوء حبة العنب من بين صواحبا ، ووقع عند بعض شيوخنا مهموزا ، واثكره بعضهم ولا وجه لإنكاره ، وقد وصف في الحديث أنه (١) في الأصل .

الشعرة .

(٢) في النسختين بالطاء ، وهى لغة أهل نجد .

٥٢٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّحَالِ ٢٧٦ - (١٧٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : أَلَمَّا كَذَبْتَنِي قُرَيْشُ ! ، قُتُّ فِي الْحَجْرِ فَلَاحَ اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْلَسِ ، فَطَفَقْتُ أَخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَيْهِ لَمَّا .

٢٧٧ - (١٧١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدُمُ سَبْطُ الشَّعْرِ ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً - أَوْ يَهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً - قَالَتْ .

مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ .

ثُمَّ ذَهَبَتْ أَتَتْهُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرٌ ، جَسِيمٌ ، جَعْدُ الرَّأْسِ ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ ! .

قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : الدَّجَالُ .

أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنِ) .

ممسوخ العين وأنها ليست حجراً (١) ولا نائمة ، وأنها مطموسة ، وهذه صفة حبة العنب إذا طفئت / وسال ماؤها ، وبهذا فسّر الحرف عيسى بن دينار ، وهذا يصحح رواية الهمز ، وعلى ما جاء في الأحاديث الأخر : " جاحظ العين ، أو [(٢) وكأنها كوكب) ، وفي رواية : (عوراء نحفاء ولها حدقة جاحظة كأنها نخاعة في حائط مجصص) تصح رواية غير الهمز ، لكن يجمع بين الأحاديث .

ت ١ / ٨٩

وتصح الروايتان جميعاً بأن تكون المطموسة والمسوخة والتي ليست بحجراً ولا نائمة

هى العوراء الطافئة بالهمز ، والعين اليمنى على ما جاء هنا ، وتكون الجاحظة والتي كأنها كوكب / وكأنها نخاعة هى الطافية بغير همز أ العين الأخرى [(٣) ، فتجتمع الروايات والأحاديث ولا تختلف ، وعلى هذا تجتمع رواية أعور العين اليمنى مع أعور العين اليسرى ، إذ كل واحدة منهما بالحقيقة عوراء ، إذ الأعور من كل شيء المعيب ولا سيما بما يختص بالعين ، وكلا عيني الدجال معيبة عوراء ، فالمسوخة والمطموسة والطافئة بالهمز عوراً حقيقة ، والجاحظة التي كأنها كوكب وهى الطافية - بغير همز - معيبة عوراً لعيها ، فكل واحدة منهما عوراً ، إحداهما بذهابها ، والأخرى بعيها .

قال القاضي : وأما طواف عيسى بالبيت فإن كانت رؤيا عين فعيسى - عليه السلام -

حى لم يمت ، دان كانت رؤيا منام كما بينه ابن عمر في حديثه فهو محتمل ، لما تقدم وللتأويل للرؤيا ، وعلى هذا يحمل ما ذكر من طواف الدجال بالبيت وأن ذلك رؤيا إذ ورد (١) قال ابن الأثير ١ / ٣٤٣ : قال الهروي : إن كانت هذه اللفظة محفوظة فعنها : لشت بصلبة متحجرة .

(٢) من الأصل .

(٣) سقط من ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ ٥٢٣ ٢٧٨ - (١٧٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُنْتَنِي ، حَاشَا عَبْدَ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحَجْرِ ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ ، فَسَأَلْتَنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَمْ أَثْبِتْهَا ، فَكُرِبَتْ كُرْبَةً مَا كُرِبَتْ مِثْلُهُ قَطُّ » .

قَالَ : (فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي ، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرَبُو جَعْدَ كَأَنَّهُ مِنْ رَجَالِ شَنْوَةَ ، وَإِذَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَائِمٌ يُصَلِّي ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهَ شَبَهَا عُرْوَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَائِمٌ يُصَلِّي ، أَشَبَّهُ النَّاسَ بِهِ صَاحِبُكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - فَحَانَتْ الضَّلَاةُ فَامْتَمَّتْهُمْ ، فَلَهَا فَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ قَائِلٌ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا مَالِكٌ صَاحِبُ النَّارِ فَسَلِّ عَلَيْهِ ، فَالْتَفَتْتُ إِلَيْهِ فَبَدَأَنِي بِالْمَثَلَامِ) .

٢٠٧٦ (76) باب في ذكر سدرة المنتهى

فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ وَلَا الْمَدِينَةَ ، مَعَ أَنَّهُ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ طَوَاتِ الدَّجَالِ ، وَهُوَ أَثْبَتُ ثَمَنٍ رَوَوْا طَوَافَهُ لَمَّا قَلْنَا ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ تَحْرِيمُ دُخُولِ الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ زَمَنُ فَتْنَتِهِ ، وَقَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَحْيِزُ الطَّوَاتِ عَلَى الدَّابَةِ وَلِلْمَحْمُولِ بَغِيرُ عُدْرٍ ، لَمَّا ذَكَرَ مِنْ طَوَاتِ عِيسَى عَلَى مَنَاكِبِ رَجُلَيْنِ .

وَمَالِكٌ لَا يَحْيِزُهُ إِلَّا لَعْدَرُ ، وَجَوَابُهُ عَنْ طَوَافِ النَّجَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى الرَّاحِلَةِ أَلْ ذَلِكَ كَانَ لَعْدَرُ ، فَقِي كُتَابُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ (١) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَرَدَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي .

(٢) (وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، وَقَدْ يُقَالُ : لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ النَّاسَ أُمُورَ حُجَّتِهِمْ فَرَكِبَ لِيُظْهِرَ لْجَمِيعِهِمْ ، وَلَا يَخْفَى عَمَلُهُ عَلَيْهِمْ ، كَمَا أَرَاهُمْ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَنْبَرِ لَثَلَا يَخْفَى عَلَى جَمِيعِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَقَوْلُهُ : (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) (٣) وَ(صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي) (٤) وَيُجَابُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ عِيسَى بِأَنَّهُ مَامَ أَوْ مُحْتَمَلَةً لِلنَّامِ ، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوَاجِبِ ، أَوْ لَعَلَّ لَعْدَرُ ، أَوْ لِأَنَّهُ شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا غَيْرَ لَازِمٍ لَنَا . وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (فَإِذَا بِمُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي) وَذَكَرَ مِثْلَهُ عَنْ عِيسَى دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - وَفِي آخِرِ كُتَابِ مُسْلِمٍ بَعْدَ هَذَا : (مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى وَهُوَ قَائِمٌ فِي قَبْرِهِ) (١) فِي الْأَصْلِ : عَنْهُ .

(٢) كَالْمَنَاسِكِ ، بِالطَّوَافِ الْوَاجِبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَفْظُهُ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَّمَ قَدَمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي ، فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، كَلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِحُجْنٍ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنْخَفَ فَصَفَى رُكْعَتَيْنِ " ١ / ٤٣٤ .

(٣) النَّائِي ، كَالْمَنَاسِكِ ، بِالرُّكُوبِ إِلَى الْجَمَارِ ، أَحْمَدُ فِي الْمُنَدِ ٣ / ٣١٨ بَلْفَظٍ . (خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ) عَنْ جَابِرٍ .

(٤) الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، كَالْأَذَانِ ، بِالِالَّذَانِ لِلْمَسَافِرِ ، كَالْأَدْبِ ، بِرَحْمَةِ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ الْحَوِيثِ .

ت ٨٩ / ب

٥٢٤ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

(يُصَلِّي) ، فَالْجَوَابُ عَنْ صَلَاتِهِمْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ حُجَّةِ مُوسَى وَعِيسَى ، وَقَدْ يَكُونُ الصَّلَاةُ هُنَا بِمَعْنَى الدَّعَا وَالذِّكْرِ ، وَهِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ ، وَيُؤَكِّدُ أَحَدُ التَّأْوِيلَاتِ فِيهِ ، وَأَنَّهَا الصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ .

مَازَكَرَ مِنْ أَنَّهُ أَمَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْأَنْبِيَاءَ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : يَحْتَمِلُ أَنَّ مُوسَى لَمْ يَمُتْ وَأَنَّهُ حَيٌّ ، فَتَكُونُ صَلَاتُهُ حَقِيقَةً كَصَلَاةِ عِيسَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْتَقِ عَنْهُ الْأَرْضُ ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِسَاقِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرَى أَفَاقَ قَبْلِي

أم جوزى بصعقة الطور (١) لكن يرد هذا التأويل قوله (صلى الله عليه وسلم) : (يصلى في قبره عند الكثيب الأحمر) ، والقبر لا يكون إلا / للبيت ، والحديث الوارد في قصة وفاته وخبره مع ملك الموت ، وسيأتى آخر الكتاب .
فإن قيل : فكيف رأى موسى في قبره يصلى ، وكيف صلى بالأنبياء في حديث الإسراء بيت المقدس على ما جاء في الحديث ، [وقد] جاء في [الحديث] (٣) نفسه أنه وجدهم على مراتبهم في السموات عليه ورحبوا به ؟ قيل : يحتمل أن رؤيته لموسى في قبره وعند الكثيب الأحمر كانت قبل صعوده إلى السماء وفي طريقه إلى بيت المقدس ثم وجد موسى قد سبقه إلى السماء ، ويحتمل أنه رأى الأنبياء وصلى بهم على تلك الحال لاءول مارآهم ثم سألوهم ورحبوا به ، أو يكون اجتماعه بهم وصلاته ورؤيته موسى بعد انصرافه ورجوعه عن سدره المنتهى فلا تتناقض الأحاديث وتستمر على الصواب .

(١)
(٢)

اعنى حديث أخرجه الترمذى وأحمد عن أبى هريرة ، ولفظه : قال : قال يهودى بسوق المدينة : لا والذى اصطفى موسى على الثر ، قال ت فرغ رجل من الأنصار يده فصلت بها وجهه ، قال : تقول هذا وفينا نبى الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ({ وَنَفَخَ فِي الْمُتَوَرِّصِينَ مَنْ فِي الثَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ بِلَأْ مِنْ يثَاءِ الذُّ ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ تَائِمُونَ } [الزمر : ٦٩ ، فكان أول من رفع رأسه ، فإذا موسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أرفع رأسه قبلى أو كان ممن استثنى الله ، ومن قال : أنا خير من يونس بن متى فقد كذب) الرمذى ، كالتفمير ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، أحمد في المسند (٣) ساقطة من الأصل .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي ذِكْرِ سَدْرَةِ الْمُنْتَهَى

٥٢٥

(٧٦) باب في ذكر سدره المنتهى

٢٧٩ - (١٧٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا مالك بن مغول .

ح و حدثنا ابن نمير وزهير بن حرب ، جميعاً عن عبد الله بن نمير - وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةٌ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حدثنا أبي ، حدثنا مالك بن مغول عن الزبير بن عدي ، عن طلحة ، عن مرة ، عن عبد الله ، قال : لما أُسْرِى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) انْتَهَى بِهِ إِلَى سَدْرَةِ الْمُنْتَهَى ، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، إِلَيْهَا يَنْتَهَى مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ .

فَيُقْبَضُ مِنْهَا ، ! إِلَيْهَا يَنْتَهَى مَا يُهْبَطُ بِهِ مِنْ فَوْقِهَا ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا ، قَالَ : { إِذْ يَغْشَى السَّادَةَ مَا يَغْشَى } (١) قَالَ : فَرَأَشْ ! مِنْ فَا ! ب .

تَال : فَ الْعَطَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثَلَاثًا : اعْطِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ ،

وقوله في حديث عبد الله في سدره المنتهى (٢) : (إليها ينتهى علم ما يعرج من الأرض وما يهبط من فوقها فيقبض بها) ، وذكر أنها في السماء السادسة ، وقد قيل : إنها في الجنة وإنها في السماء الرابعة ، وتقدم في حديث أنس أنها فوق السماء السابعة - وهو الأصح - وهو الأكثر والذي يقتضيه المعنى .

وتسميتها بالمنتهى قال كعب : هي في أصل العرش إليها ينتهى علم [كل] (٣) ملك مقرب أو نبي مرسل ، وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله ، وقيل : إليه تنتهى أرواح الشهداء ، وقال ابن عباس : هي عن يمين العرش (٤) وقيل : إليها ينتهى كل من كان على سنة محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وقال الخليل : هي سدره في السماء السابعة لا يجاوزها ملك ولا نبي قد أظلت السموات والجنة ، وفي الحديث : (نبقها مثل قلال هجر وورقها كاذان الفيلة) (٥) .

وقوله { إِذْ يَغْشَى السَّادَةَ مَا يَغْشَى } قال : فراش من ذهب ، وفي رواية ابن جريج : غشيها فراش من ذهب ، وأرخيت عليها ستور من لؤلؤ وياقوت وزبرجد ، وزاد بعضهم في روايته : فلما غشيها من أمر الله (٦) ماغشى تحولت ياقوتا أو نحو هذا ، والفراش كل ما يطير من الحشرات الصغار والديدان .

- (١) ١ لنجم ١٦٩ .
- (٢) في النخ المطبوعة لصحيح مسلم هذا الحديث متقدم على حديث وبات الرؤية .
- (٣) سائمة من ت .
- (٤) راجع في ذلك أيضاً تفسير القرآن العظيم ٧ / ٩ ؟ ٤ .
- (٥) براء حديث أض جه البخارى في صحيحه ، كمناب الأنصار ، بالمعراج ، النسائي في الصلاة ، بفرص الصلاة ٢١٧ / ١ ، أحمد في المسند ٧ / ٤ .
- ؟ عن مالك بن صعصعة ، وفي ٣ / ٦٤ اعن أنه بن مالك كما أخرجه أحمد عن أنه بلفظ .
- (انتهجت إلى السدرة ، فإذا نبقها مثل الجرار وإذا ورقها مثل آذان الفيلة فلها غشيا من امر الله ماغشيا تحولت ياقوتا أو زمردا أو نحو ذلك) ٣ / ١٢٨
- (٦) في قما .
- أمرها .
- ٤٤ / ب
- ٥٢٦ كتاب الإيمان / باب في ذكر سدرة المنتهى
- وَأَعْطَى خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَغُفِرَ ، لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئاً ، الْمُقْحَمَاتُ .
- ٢٨٠ - (١٧٤) وحديثي أبو الربيع الزهراني .
- حدثنا عباد! - وهو ابن العوام - حد - ننا الشيباني قال : سألت زربن حبيش عن قول الله عز وجل : { فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى } (١) قال : أخبرني ابن مسعود ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى جبريل له ستمائة جناح .
- ٢٨١ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث عن الشيباني ،
- عن زرب ، عن عبد الله ، قال : ما كذب الفؤاد ما رأى { (٢) قال : رأى جبريل عليه السلام له ستمائة جناح .
- وقوله : (وغفر لمن لم يشرك بالله شيئا المقحمت) بكسر الحاء ، أى غفر الذنوب العظام المهلكات أصحابها / أى التى تقحمهم النار وتوردهم إياها ، قال ابن دريد : يقال اقتحم اقتحاما إذا هوى من علو إلى سفلى ودخل فى شئ [عن] (٣) غير هداية ، ولذلك سميت المهالك تحماً ، قال المروى : والقحم الأمور الشاقة ، وقال شمر : التقحم التقم والوقوع فى أهوية .
- وقول عائشة للذى سألتها : هل رأى محمد رثه ؟ : " لقد قد شعري لما قلت .
- (٤) الحديث ، قال الإمام : قال ابن الأعرابي : تقول العرب عند إنكار الشئ : قف شعري ، واقشعر جلدى ، واشمأزت نفسى . قال القاضي : قال المروى فى (قف شعري) : قام من الفزع ، قال أبو زيد / : قد الرجل من البرد [وعلته] (٥) قفة ، والقفوف أيضاً ، القشعريرة من الحفى ، وقال النضر : القفة كهية القشعريرة ، وعلته قفة أى رعدة ، قال الخليل : القففة الرعدة ، وهو كما قال ، وأصله الانقباض والاجتماع ؛ لأن الجلد ينقبض عند البرد والفزع والاستهوال ، فيقوم الشعر بذلك ، وبذلك سميت القفة لضم بعضها إلى بعض ولما يضم فيها (٦) .
- قال الإمام : وإنكارها فى هذا الحديث وفى غيره على من سألتها عن الرؤية محتملة عند أهل العلم ، على أنها إنما أنكرت الرؤية فى الدنيا لأنها ممن يحيل جواز رؤيته سبحانه - كما قالت المعتزلة .
- (١) النجم : ٩ .
- (٢) النجم : ١١ .
- (٣) ساقطة من ت .
- (٤) فى رواية مسروق .

(٥) ساقطة من ت .

(يلا) والقُفَّة والقُفُّ .

ما ١١ كشكل من متون الـ"رض ، وصلبت حجارتها ، لسان .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي ذِكْرِ سُدْرَةِ الْمُنْتَهَى

٥٢٧

٢٨٢ - (...) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ ، سَمِعَ زَرَّ بْنَ حُبَيْشٍ ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ ، قَالَ : { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى } (١) قَالَ : رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ ، لَهُ سِتْمَاءَةٌ جَنَاعٌ .

قال القاضي : اختلف السلف والخلف : هل رأى نبينا (صلى الله عليه وسلم) رثه ليلة الإسراء فأنكرته عائشة - كما تقدم ووقع هنا - وأنها سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن آية النجم فقال : " فاك جبريل) ونحوه عن أبي هريرة وجماعة من السلف .

والمشهور عن ابن مسعود ، دليبه فهب جماعة من المحدثين والمتكلمين ، من امتناع رؤيته تعالى في الدنيا على ظاهر قوله تعافى : { لا تُدْرِكُ الْأَبْصَارُ } الآية (٢) ، وذكر عن ابن عباس أنه رآه بعينه (٣) ، وقال : اختص الفه موسى بالكلام ، ومحمدا بالرؤية ، وإبراهيم

بالخلعة ، وجهته ظاهر (٤) قوله : { مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى } (٥) الآيات ، ومثله عن كعب وأبي ذر والحسن (٦) ، وكان يحلف على ذلك وحكي مثله عن ابن مسعود وأبي هريرة أيضاً ، وحكى عن ابن حنبل (٧) وغيره أنه رآه ، وحكى أصحاب المقالات (٨)

عن أبي الحسن الأشعري وجماعة أصحابه أنه رآه ، ووقف بعض مشايخنا في هذا وقال : ليس عليه دليل واضح ولكنه جائز ، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة غير مستحيلة ، وسؤال موسى إياها أدل دليل على جوازها ، إذ لا يجهل نبي ما يجوز على رثه ويمتنع ، وجواب

الله له : { لَنْ تَرَاني } (٩) عند بعضهم نفى الاستطاعة على ذلك وألحتم .

(١) ١ لنجم : ١٨ .

(٢) ١ لأنعام : ١٠٣ .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي عن ابن عباس ولفظه هناك : قال : (رأى محمد رثه) قلت - يعنا عكرمة - : أليس الله يقول : { لا تُدْرِكُ الْأَبْصَارُ } وهو يُدْرِكُ الْأَبْصَارُ قال : ويحك ذلك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره ، وقد أريه مرتين .

ثم قال الترمذي : هذا حديث حن غريب من هذا الوجه ٥ / ٣٩٥ وقد نقله في التحفة ناقصة فقال : هذا حديث حسن ٩ / ١٦٩ ، وله من عكرمة عنه { مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى } قال : رثه بقلبه .

ثم قال : هذا حديث حسن .

(٤) لفظ الترمذي عن كعب إن الله قَمَ رؤيته وكلامه بين محمد وموسى ، فكفم موسى مرتين ، ورآه محمد مرتين .

المابق .

(٥) النجم : ١١ .

(٦) أخرج أحمد من حديث قتادة عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لأبي ذر : لو رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لسألته . قال : وما كنت تسأله ؟ قال : كنت أسأله : هل رأى ربه عز وجل ؟ فقال : إني قد سألته فقال :

(قد رأيته نورا ، أنى أراه) المسند ٥ / ١٤٧ .

وقد أخرج النسائي عن يزيد بن شريك عن أبي ذر قال : رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ربه بقلبه ولم يره ببصره .

(٧) قلت : المنقول عن أحمد غير هذا ، فقد ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره فقال : (وقد حكى الخلال في علله أن الإمام أحمد سئل

عن هذا الحديث - يعنر! حديث أبي فو - فقال : ما زلت منكرا له ، وما تدرى ما وجهه) ٧ / ٤٢٨ .

(٨) راجع : مقالات الإسلام من ٢١٥ .

(٩) الأعراف : ١٤٣ .

ت ٩٠ / ب

٥٢٨ كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي ذِكْرِ سُدْرَةِ الْمُنْتَهَى

وكذلك اختلفوا في تأويل قوله : { لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَارُ } ، وقد اشفوا هكأ رُؤدز موسى ربه ومقتضى الآية ورؤية الجبل .

ففى جواب القاضى أبى بكر (١) ما يقتضى أنهما رأياه تعالى ، ول بعض المفسرين نحو منه ، والكلام فى هذه الفصول يتسع ، وهو متسع فى كتب أئمتنا ، وقد ذكرنا نخبه منه فى كتابنا الشفا (٢) .

وكذلك اختلفوا هل كلم محمد ربه ليلة الإسراء بغير واسطة أم لا ؟ فَحَكِيَ عن الأشعرى وقوم من المتكلمين أنه كلمه ، وعزا بعضهم هذا إلى جعفر بن محمد وابن مسعود وابن عباس (٣) ، وجتهدوا ظاهر قوله : { فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ } (٤) والأكأ بلى القول سكير هذا ، وأن الموحى [ها هنا] (٥) إلى العبد الله إلى جبريل ، (٦) وجبريل / إلى محمد . وكذلك اختلفوا فى تأويل قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّنْ } .

فَكَانَ تَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ } (٧) ! أكر المفسرين أن هذا الدنو والتدلى مُقَسَّم ما بين جبريل [ومحمد] (٨) ، أو مختص بأحدهما من الآخر ، أو من [سدره المنحهى] (٩) ، وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دنو من محمد إلى ربه أو من الله إلى محمد (١٠) ، وعلى هذا القول فيكون الدنو والتدلى متأولا ليس على وجهه ، كما قال جعفر بن محمد : الدنو من الله لا حد له ، ومن العباد بالحدود ، فيكون معنى دنو النبي (صلى الله عليه وسلم) من ربه وقربه منه ظهور عظيم منزلته لديه ، داشراق أنوار معرفته عليه ، وإطلاعه [من غيبه] (١١) وأسرار ملكوته على ما لم يطلع سواه عليه . والدنو من الله له إظهار ذلك له وعظيم برة وفضله العظيم لديه ،

(١) هو الباقلانى فقد نكر فيما نقله القاضى عنه فى الشفا اثناء أجوبته عن الایتين : { لَنْ تَرَانَا } و { لَا تَلُوكَ الْأَبْجَارَ } أن موسى - عليه السلام - رأى الله فلذلك خر صعبا ، وأن الجبل رأى ربه فصار دكا ب!ثواك خلقه الله له ، إذ تجليه للجبل هو ظهوره له .

الفا ١ / ٢٦٤ .

(٢) السابق .

(٣) راجع : الحئفا ١ / ٢٦٧ .

(٤) النجم : ١٠ .

(٥) ساقطة من ت .

(٦) فى الأصل : أو جبريل .

(٧) ١ لنجم : ٨ ، ٩ .

(يا) من الفا .

قلت : إن رد عائشة - رضى الله عنها - للحديث رد بالاستدلال لا بالرواية ، والمحققون من العلماء ينعون من رد الأخبار بالاستدلال ، وقد مثلا لذلك برد خبر القهقهة استدلالا بفضل الصحابة المانع من الضحك وبرد عائشة ماذا - رضى الله عنها .

قال شيخ الإسلام : (رد الأخبار بالاستدلال لا يجوز لأن السند يأتي بالعجائب ، وهى من كثر

الدلائل لإثبات الأحكام) المسودة : ٢٣٨ .

(٩) فى الأصل : السدره المنتهى .

(١٠) زيد قبلها فى الأصل : وتدلى .

(١١) زيد قبلها فى ت : عليه

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فى ذكر سدره المنتهى

٥٢٩

ويكون قوله : { قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ } على هذا عبارة عن لطف المحل واتضاح المعرفة والإشراف على الحقيقة من نبينا ، ومن الله إجابة الرغبة وإنافة المنزلة ، ويتأول فى ذلك ما يتأول فى قوله (صلى الله عليه وسلم) عن ربه : " من تقرب منى شبرا تقربت منه ذراعاً ...

(١) الحديث (١)

(الحديث أخرجه البخارى عن أنس بن مالك عن أبي هريرة قال : ربما ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إفا تقرب العبد منى شبراً تقربت منه فواعاً ، وإفا تقرب منى فواعاً تقربت منه باعاً أو بوعاً " ، وقال معتمر : سمعت أبي سمعت أنسا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) يرويه عن ربه عز وجل .

كالتوحيد ، بذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) وروايته عن ربه ٩ / ١٩ وهو جزء حديث أخرجه أحمد في المسند والبخاري عن أبي سعيد بلفظ : (من تقرب إلى الله شبراً تقرب إليه فواعاً ، ومن تقرب إليه فواعاً تقرب إليه باعاً ، ومن ائاه يمشى أتاها يهرول) وقال فيه الهيثمي : (فيه عطية العوفي وهو ضعيف ثا مجمع ١٩٦ / ١٠ ولأحمد والطبراني عن يزيد بن نعيم قال : سمعت أبا فو الغفاري وهو على انبر بالفسطاط يقول : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من تقرب إلى الله عز وجل شبراً تقرباً إليه فواعاً ، ومن تقرب إليه فواعاً تقرب إليه باعاً ، ومن اقبل إلى الله عز وجل ماشياً أقبل الله عز وجل إليه مهرولاً ، والله أعلى وأجل ، والله أعلى وأجل " قال الهيثمي : اسنائصهما حسن . وللطبراني عن سلمان رفعه قال .

يقول الله عز وجل : (إذا تقرب إلّة بمدك شبراً تقربت إليه فواعاً ، فإذا تقرب إلى فواعاً تقربت إليه باعاً ، فإذا أتاني ثمى أتيت هرولة ثا . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح غير زكريا بن نافع الأسروقي والركبان بن يمحط وكلاهما ثقة ورواه البزار . مجمع الزوائد وعلى ذلك يحمل الدنفط الآية على القرب ، والتدلى على الزيادة فيه . وقد جاء عن الفراء : أن التدلى الامتداد إلى أسفل ، ثم يشعمل فط القرب من علو . فالتدلى إن كان بين النبي وبين الله عز وجل فمؤول لاستحالة التخصيص بالجهة والانتقال فط الأحياء على المولى جل وعلا ، دن كان بينه وبين غيره فهو على ظاهره . والمراد بالقوس أحد امرين . إما أن يكون القوس العربي الذكاي يرمي به ، والقاب هنا رأسها أو ما اعوج منه ، وهو السية . أو يكون المراد بالقوس هو الذرل الذكاي يقاس به الشيء . والأول أوضح . مكمل ١ / ٣٢٧ ، لان الرب . ٥٣٠

اب ال! كان / باب معنى قول الله عز وجل : { وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُضَى } إلخ

٢٠٧٧ (٧٧) باب معنى قول الله عز وجل : { وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُخْرَى } ولقد رآه نزلة أخرى

(٧٧) باب معنى قول الله عز وجل : { وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُخْرَى } وهل رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه ليلة الإسراء ؟

٢٨٣ - (١٧٥) صدثنا أبو بكر بن أ! شيبه ، صدثنا علي بن مسهر عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، { وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُخْرَى } (١) قال : رأى جبردل . ٢٨٤ - (١٧٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه .

حدثنا حفص عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ قال : رآه بقلبه .

٢٨٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْإِسْخَارِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ الْإِسْخَارِيُّ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَبَادِ بْنِ الْحُضَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ ، قَالَ : { مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى } ، { وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى } قَالَ رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّالَيْنِ .

٢٨٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ الْأَعْمَشِ ، حَدَّثَنَا أَبُو جَهْمَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ .

٢٨٧ - (١٧٧) حل ! ثنى زهير بن حرب ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ الثَّمَعِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : كُنْتُ مُتَكِّفًا عِنْدَ عَائِشَةَ .

فَقَالَتْ : يَا أَبَا عَائِشَةَ ، ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ .

قُلْتُ : مَا هُنَّ ؟ قَالَتْ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ .

قَالَ : وَكُنْتُ مُتَكِّفًا لَجَلَسْتُ ، فَقُلْتُ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ! ، أَنْظِرِيْنِي وَلَا تَعْجَلِيْنِي ، أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { وَلَقَدْ رَأَى بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ } (٢) ، { وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى } فَقَالَتْ : أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ فَلَكَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : (إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَزْدَيْنِ ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ ، سَادَا عَظُمَ خَلْقُهُ مَا يَبِينُ السَّمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ) .

فَقَالَتْ : أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ } (٣) أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ

(١) ١ لنجم : ١٣ .

(٢) التكويد : ٢٣ .

(٣) ١ لأنعام : ١٠٣ .

كتاب الإيمان / باب معنى قول الله عز وجل : { وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى } إلخ

٥٣١

يَقُولُ : { وَمَا كَانَ بَشَرًا أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِ ! بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَيَّ حَكِيمٌ } (١) قَالَتْ :

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَتَمَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ .

وَاللَّهُ يَقُولُ : { يَا أَيُّهَا الْوَسْطُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَفَغْتَ رِسَالَتَهُ } (٢) قَالَتْ : وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخْبِرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَا فَعَدَّ أَكْثَرَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ .

وَاللَّهُ يَقُولُ : { قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ } (٣) .

٢٨٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

وَزَادَ : قَالَتْ : وَلَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَاتِمًا شَيْئًا مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَكُنَّ هَذِهِ الْآيَةُ { وَإِذْ تَقُولُ لِإِذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَاهُ } (٤) .

وقول عائشة واحشاجها بالآية : { وَمَا كَانَ لَبَشَرًا أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا } الآية ، ! اشدل بالآية نفسها بعض المشايخ على أن محمداً (

صلى الله عليه وسلم) رأى ربه دون حجاب ، وكله دون واسطة ولا رسول ، وقال : هي ثلاثة أقسام : من وراء حجاب كتكلم موسى ، وبارسال الملائكة بالوحي كحال جميع الأنبياء وأكثر أحوال نبينا (صلى الله عليه وسلم) ، الثالث : قوله : (وحيا) ولم يبق من تقسيم

صور الكلمة إلا كونها مع المشاهدة .

وقد قيل : الوحي هنا هو : مايلقيه في قلب النبي دون واسطة () .

٢٠٧٨ (78) باب في قوله عليه السلام : " نور أنى أراه)

وقولها : الو كان كاتماً شيئاً لكم قوله : { وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ } (الآية ، قال القاصي : لا يجب أن يتأول في قول عائشة وفي الآية ما ذكر عن بعض من لم يحقق من المفسرين فيها من الشناعة ، من أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر زيدا بإمسакها وهو يجب تطليقها ، وأنه الذي أخفى في نفسه (٦) ، إذ لا يصغ عنه فلا تسترب أنه (صلى الله عليه وسلم) / منزّه عن مثل هذا ، ومن مدّ عينه إلى ما نهاه الله عنه ثماً متع الله به غيره من زهرة الدنيا (٧) .

وأصح ما في هذا ما حكى عن علي بن حسين أن الله تعالى اعلم نبيه (صلى الله عليه وسلم) بكونها له زوجاً ، فلما شكها زيد قال له : أمسك ، وأخفى في نفسه ما أعلمه الله به مما الله مبديه بطلاق

(٣) الشورى : ٥١ .

(٢) المائدة : ٦٧٠ .

النمل : كالاً .

(٤) الأحزاب : ٣٧ .

وهو الأقرب .

انظر على سبيل المثال : مانقله الطبري من الروايات القيمة في ذلك وما وقع فيه النسخ .

يقول جل جلاله : { لَا تَفْذُلْ يَخْكَ إِلَى مَا مَتَفَا بِهِ أَوْاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الْفِيَا لِنَفْتُهُمْ فِيهِ رِزْقَ رَجُلٍ خَيْرٌ وَأَبْقَى } [طه : ١٣١]

٤٥ / ١٤

ت ٩١ / أ

٥٣٢ ي بالآيمان / باب معنى قول الله عز وجل : { وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْوَى } إلخ

٢٨٩ - (...) حدثنا ابن نمير .

حدثنا أبي .

حدثنا إسماعيل عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : سألت عائشة : هل رأى محمد (صلى الله عليه وسلم) ربه ؟ فقالت : س!بحان الله! لقد ق! شعري لما قلت .

وساق الحديث بقضته .

وحديث داود أتم وأطول .

٢٩٠ - (...) وحدثنا ابن نمير .

حدثنا أبو أسامة .

حدثنا زكرياء عن ابن أشوع ،

عن عامر ، عن مسروق ، قال : قلت لعائشة : فإين قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّنْ .

فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى .

فأوحى إني عبده ما أوحى } (١) قالت : إنما ذاك جبريل (صلى الله عليه وسلم) .

كان يا"تيه في صورة الرجال .

وأنه أتاه في هذه المرة في صورته التي هي صورته ، فسد أفق السماء .

زيد لها وتزوج النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد لها (٢) / ونحوه عن الزهري وغيره ، والذي خشيه إرجاف المنافق بأنه نهى عن تزويج نساء الأبناء وتزويج زوجة ابنه ، وألفاظ الآية تدل على صحة هذا الوجه لقوله (٣) : { مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حُجٍّ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ } (٤) ، ولو كان مما ذى أولئك لكان فيه أعظم الحرج ، وبقوله : { لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حُجٌّ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيائِهِمْ إِفًا قَعَمُوا مِنْهُمْ وَطَرًا } (٥) ، وإلى ما قلناه نحا القاضى بكر بن العلاء القشيري وغيره من المحققين ، وأنكروا سواه .

وكنم النبي (صلى الله عليه وسلم) لهذه الآية لو كنتمها وقد نزهه الله عن ذلك - كما قالت عائشة لما اشتملت عليه من عبته وإبداء ما أسره من زواجها وأمره زيدا بإمسакها ، وقد أعلمه الله أنه سيطلقها ، وخشيته تشنيع المنافقين عليه - كما تقدم - لا لغير ذلك .

(١) (٢)

(٣)

النجم : ٩ لا ١٠ .

أخرجه ابن أبي حاتم عن علي بن زياد بن جُدعان قال : سألتني علي بن الحسن : ما يقول الحسن في قولي : { وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ بِدِيهِ } فذكرت له ، فقال : لا ، ولكن الله أعلم نبيه أنها ستكون من أزواجه قبل أن يتزوجها ، فلما أتاه زيد ليشتكها إليه قال : اتق الله ، وأمسك عليك زوجك ، فقال : قد أخبرتك أني مزوجكها ، وتخفي في نفسك ما الله مبديه .

قال الحافظ ابن كثير (وهكذا روى عن السدي أنه قال نحو ذلك ٦ / ٤٢) .

في ت : بقوله .

الاء حزب : ٣٨ .

الاء حزب : ٣٧ ، وقد جأت الآية في الأصول بلفظ : " لئلا " وهو خطأ .

كتاب الإيمان / باب في قوله عليه السلام : (نور أنى أراه) إلخ

(٧٨) باب في قوله عليه السلام : " نور أنى أراه "

٥٣٣

وفي قوله : (رأيت نوراً لما

٢٩١ - (١٧٨) ! ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع عن يزيد بن إبراهيم ، عن قتادة ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبي ذر ، قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : هل رأيت ربك ؟ قال ؟ (نور أنى أراه) .

، ير ، ، ير صش ، ، ٥ ، ص ص عص ص ص !

٢٩٢ - (...) حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثنا أبي .

ح وحدثني ججاج بن الشاعر .

حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا همام ، كلاهما ، عن قتادة ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : قلت لآل أبي ذر : لو رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لسلته .

فقال : عن أي شيء كنت تسأله ؟ قال : كنت أسأله هل رأيت ربك ؟ قال أبو ذر : قد سألت ، فقال .

" رأيت نوراً لما

٢٠٧٩ (79) باب في قوله عليه السلام : (إن الله لا ينام)

وقوله (صلى الله عليه وسلم) حين سأله أبو ذر : هل رأيت ربك ؟ قال : (نور أنى أراه) ، قال الإمام :

وفي نسخة : (نوراني) ، وفي طريق آخر : أنه قال له : (رأيت نوراً) قال الإمام : إن قيل : ظاهر الخبرين متناقض لأن الأول فيه أن النور ينع رؤيته والثاني أن النور مرئي ، قلنا : يصح أن يكون الضمير في قوله : (أراه) عائداً على الله - سبحانه - وقوله : (أنى أراه) يعني أن النور أغشى بصرى ومنعنى من الرؤية ، كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حلت بين الراى وبينه ، فيكون انتهاء رؤيته (صلى الله عليه وسلم) إلى النور خاصة ، وهو الذى أدرك .

فإذا أمكن هذا التأويل لم يكن ذلك مناقضاً للخبر الأول بل هو مطابق له ؛ لأنه أخبر فيه أنه رأى نوراً ، وكذلك فى الأول ، والرواية التى فيها لوراني أشكل ، يحتمل أن يكون معناه راجعاً إلى ما قلنا ، أى خالق النور المانع من رؤيته ، فيكون من صفات الأفعال . قال القاضى : هذه الرواية لم تقع إلينا ولا رأيتها فى شىء من الأصول إلا ما حكاها الإمام أبو عبد الله ، ومن المستحيل أن تكون ذات الله نوراً ، إذ النور من جملة الأجسام والله تعالى يتعالى عن الاتصاف بذلك ، هذا مذهب جميع أئمة المسلمين خلافاً لبعض المجسمة هشام الجوالقي ولفته (١) ممن قال : نور لا كالأنوار ، ومعنى قوله تعالى : { الله نور } الله نور (١) فى ت : وأمته .

ت ٩١ / ب

٥٣٤ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (نور أنى أراه) إلخ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ { (١) وما جاء فى الحديث المأثور من تسميته بالنور فعناه : ذو نورهما وربّه وخالقه ، وقيل : هادى السموات والأرض ، وقيل : منور قلوب عباده المؤمنين ، وقيل : معناه : ذو البهجة والجمال ، وهذا يرجع إلى / المعنى الأول ، أى مالكهما وربهما ، أو لنفى النقائص والغير والحوادث . (١) النور : ٣٥ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إن الله لا ينام) إلخ

(٧٩) باب فى قوله عليه السلام : (إن الله لا ينام) ، وفى قوله : (حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه

٥٣٥

ما انتهى إليه بصره من خلقه)

٢٩٣ - (١٧٩) حدثنا أبو بكر بن أبى شيمّة وأبو كريب ، لآل : ح - ثنا أبو الثعالب ؟ حدّثنا الاعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى عبيدة ، عن أصبى كيم ! أنى ، ثاذ : لحام ! فإنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بخمسي كلمات فقال : (إن الله عزّ ونجد لأيناً - !!) يخنّبني له ال ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل الصّارة وكلّ النّار قبلى عمل الليل ، حجابه النور - وفى رواية أبى بكر : النار - لئش كتمته لأحرق دمي ! سخات ، جهه ما انتهى إليه بصره من خلقه . وفى رواية أبى بكر فى الأعمشى ولم يقه !! ! حدفناً .

٢٩٤ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبونا يجير عن الأم تبي ، ب ! الأسناد ؟ وقوله : (حجابه النور - وفى رواية أخرى النار - نص ف زو ؟ أحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقها (١) ، قال الإمام : الهاء انى / " ه جهها تعود على المخلوق لا على الخالق ، إذ الحجاب بمعنى السّتر إنما يكون على الأم "شمس الكدورة ؟ وادارى - جلت قدرته - ليس لجسم ولا محدود ، والحجاب قريلغة : المغص ، ومنه سى المانع من الأمير حاجباً ؛ لمنعه الناس عنه ، ومنه الحاجب فى اله جه ؛ لأنه يمنع الأذكار عن العن ، والإنسان ممنوع من رؤية الخالق فى الدنيا فسمى معه - بخابا ، ولما كان النور والنار مانعين فى العائنة من الإثرائى - وهما من أشرف الأشياء المانعة - أخبر (صلى الله عليه وسلم) أنه لو كشف عن النار والنور المانعين من الإثناك فى العادة لأحرق " جوه المخلوق ، ؟ إن البارى - سبحانه - لا تقابله الأنوار وتقابل المخلوق وتمنعهم من الرؤية .

وأما تفسير السُّبُحات ، فقال الهروى : سُبُحات وجهه : نور وجهه ، وفى كتاب العن : سُبُحة وجهه هى نور وجهه وجلاله ط لإثنا

نقلنا هذا لتعلم قول أهل اللغة في هذا اللفظ لا على اتباعه فيما يرجع الضمير إليه ، وإطلاق هذا اللفظ الذي قاله .
قال القاضي : ما قاله الإمام - رحمه الله - صحيح ، لكنّه يضيق حمله على وجه
(١) زيد بعدها في ق : فيأتى معنى كتفه .

٤٥ / ب

ت ٩٢ / أ

٥٣٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " إِنْ اللَّهَ لَا يَنَامُ) إلخ
فَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِاعِ رُبْعَ كَلِمَاتٍ .
ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .
وَلَمْ يَذْكُرْ (مَنْ خَلَقَهُ) وَقَالَ : (حِجَابُهُ النُّورُ) .

المخلوق مع اتفاق الرواية على رفع السُّبُحات ، وأنها المحرقة لما انتهى إليها البصر ، كما قال : " ما انتهى إليه بصره من خلقه لما فأنخلق
هنا هو المحروق (١) وسُّبُحات الوجه هي المحرقة ، والسُّبُحات ، بضم السن والباء ، جمعُ سُبُحة ، وهي النور والجلال - كما قالوا -
ومافى معناها من البهاء والجمال والكبرياء والعظمة ونعوت تعالى ، وبمعنى (٢) ذلك قوله في الحديث الآخر : (وما منعهم أن ينظروا
إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه) (٣) ، فإضافتها إلى الله تعالى وعود الضمير إليه هو مقتضى نظم الكلام ووجه اللفظ العربي
، وإلا اختل الكلام وتناقض مفهوم اللفظ ، وإذا كان / هذا نظرنا إلى تأويل ذلك ، فإذا جعلنا معنى (وجه الله) ذاته ووجوده ،
على ما اختاره الجويني وغيره من أئمتنا ، كانت إضافة السُّبُحات إليها على معنى إضافة النور إليه في الآية (٤) ، وفي قوله : (أعوذ
بنور وجهك (٥) إماماً على الملك أو الاختصاص (٦) وتكون هذه السُّبُحات هي تلك المحب التي فُكِّر من النور و(٧) النار وجلال
الملكووت وعظيم القدرة لو كشفها لأحرق كل من رآها وأدركها ، وهو معنى قوله إن شاء الله تعالى : (ما انتهى إليه بصره من
خلقته) .

الهاء في بصره عائدة على خلقه ، أى / لاءحرق من خلقه كل من انتهى إليه بصره منهم ورأى ذلك ، ويتأول في ذلك ما يتأول في
قوله : { نُورُ الْمَظْمُوتَاتِ وَالْأَرْضِ } (٨) وفي تسميته نورا ويستقيم المعنى الحقيقي وينطبق على اللفظ العربي ، وعلى تفسير أهل اللغة التي
لا بد لنا من الرجوع إليهم في معاني هذه الألفاظ ، ومن سلك من مشايخنا في الوجه أنه صفة (٩) - وهو قول شيخنا ابن الحسن -
كانت إضافة السُّبُحات إليها ، والمراد الذات ، لاسيما على القول بتقسيم القول في الصفات ، وأن منها ما يقال : هو نفس الذات ، !
إذا جعلنا الوجه بمعنى الجهة حسن - أيضا - أن يقال : لأحرق السُّبُحات والأنوار أو النار التي في الجهة التي ينظر إليها الناظر ، إذا
كشفها الله له وأراه إياها كل من نظر إليها .
وهذه وجوه كلها بينة حسنة ظهرت بعون الله وتوفيقه .

وقد قال بعض المثاليين - في تصحيح كون الضمير في بصره عائداً على الله تعالى - : إن الكلام إشارة إلى العموم لقوله :

(١) في ت : المحرق .

(٢) في الأصل : ومعنى .

(٣) رواية عبد الله بن قيل .

(٤) يعنى قوله تعالى : { اللَّهُ نُورُ الْخُشُوعِ وَالْأَرْضُ } [النور : ٣٥ ،

(٥) جز حديث رواه ابن إسحق في السيرة وأخرجه الطبري في تاريخه من حديث محمد بن كعب القرظي ٢ / ٣٤٥ ، وانظر : سيرة
ابن هشام ١ / ٤٢٠ ، وتفسير ابن كثير ٦ / ٦١ .

(٦) في ت .

للاختصاص .

(٧) في ق : أو .

لط) فقد قال السدى فيها : فبنوره أضاءت السموات والأرض .

وعن علي بن طلحة عن ابن عباس : { اللَّهُ يُرِئُ الرُّءُوسَ وَالْأَرْضَ } حول : هادى أهل السموات والأرض .

راجع : تفسير ابن كثير ٦ / ٦ .

(٩) بمعنى تصل إليه .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ) إلخ ٥٣٧

(ما انتهى إليه بصره من خلقه) ولا شيء من خلقه إلا ورؤية الله تنتهى إليه (١) ، فكأنه قال : لو كشفها لاحترق جميع الخلق .

وقال النضر بن شميل : معنى (سُبْحَاتٍ وَجْهَهُ) كأنه ينزهه يقول : سبحان وجهه ، وقد يقال على مذهب من تأول من المتصوفة :

جُبُّ النور تحجبُ العلوم التي لم تبلغ الحقيقة ، وصدها عن المعرفة الحقيقية لشغل الفكر وتشويش العقل بها ، فلو كشفها عن المخلوقين

وأزاحها عنهم وظهرت المعارف والأنوار التي من وجه الحقيقة وجهة الحق لأحرقتهم ولهلكتهم ، ولم تحملها ضعف تركيبهم ، كما

قال : { فَلَمَّا نَجَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا } (٢) ، ولكضه يقال : إنما يكشف منها اليسير بقدر احتمال قواهم الضعيفة ، حتى إذا شاء

الله وقواها وربط على قلوبهم احتملوا رؤيته ، ومشاهدة عجائب ملكوته ، وعظيم عظمتة ، وقدرته ، وجلال سلطانه وبهائه ، ويدل

على صحته ما أشرنا إليه قوله في الحديث الآخر : " فلا يسمع حسن ذلك أحد لا يربط على قلبه إلا خلع أفتدته) وفي الحديث الآخر :

(إلا زهقت نفسه) .

واعلم أن في ذكر الحجاب هنا والحجب ، وتكثيرها في غير هذا الحديث من النور والنار والظلمة والماء مما جاء في أحاديث أخر ، تنبيه

لأولى الأبواب على أن الحجب ليست حجاباً لأنفسها ووجودها ، وإنما حجت الخلق عن ذلك فعل الله وإرادته ومشيتته وقدره ، لأنه

جَبَّ بالأشياء (٣) وأضدادها من النور والظلمة والماء والنار ، وهذا مذهب أهل الحق ؛ أن الرؤية والإدراك فعل الله وخلقته في

المدرَك للشيء / ولا يشترطون في المرئ والمدوك سوى وجوده إلا من حيث مجرى العادة ، خلافاً للفلاسفة ومن اقتنى آثارها من

ضلال المعتزلة ؛ لا شراطهم في الرؤية رفع الموانع من الحجب الثخينة والقرب والبعد المفرطين واشتراطهم اتصال الأشعة ومقابلة المرئ

، وافترار الإدراك لبنجة مخصوصة - وهي العن - وهذه الدعاوى حملتهم على نفى رؤية العباد لله أصلاً وسأقت بعضهم إلى أن الله

تعالى لا يرى ولا يرى ، تعالى الله عن قولهم ، فأبان (صلى الله عليه وسلم) أن حجب الله لأبصار خلقه بمشيئته وخلقته ، لا أنه يحجبه

شيء وأن النور الذي هو في العادة سبب الإدراك والموجب للرؤية يحجب بمشيئته عنه العباد كما يحجبهم ضده من الظلمة ، وكذلك

الماء بشفوفه ورقته ، والنار بضوئها .

وقد أشار بعضهم أن قوله : (حجابه النور) إشارة إلى معرفة العارفين بأنه لا كيفية

له ولا مثل ، وأنه ليس كمثل شيء ، فحجبت هذه المعرفة - وهي النور - قلوب العارفين

(١) ذهب المتكلمون في هذه القضية ثلاث فرقاً : الأولى تقول : إن الله وجهها هو هو ، وهذا قول أبي الهذيل .

والثانية تقول : إن المراد بالوجه هو الذات ؛ لأن العرب تقيم الوجه مقام الشيء فيقول القائل : لولا وجهك

لم افعل ، أي لولا أنت لم افعل ، وهذا قول النظام وكثير معتزلة البصريين وقول معتزلة البغداديين .

والثالثة : ينكرون ذكر الوجه في غير تلاوة القراق ، والقائلون بهذه المقالة هم العبادية أصحاب عثاد .

راجع : مقالات الإسلاميين ١٨٩ .

(٢) ١ لأعراف : ١٤٣ .

(٣) في ت .

عن الأشياء .

ت ٩٢ / ب

١ / ٤٦

٥٣٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ) إلخ
 ٢٩٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِأَرْبَعٍ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ، يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَبَخْفِضُهُ ، وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ لِمَا .
 عَنْ تَخْيِيلِهِ وَتَمْثِيلِهِ ، وَأَعْلَمْتَهُمْ أَنَّ الْعَجْزَ عَنْ إِدْرَاكِهِ إِدْرَائِيٌّ - كَمَا قَالَ الصِّدِّيقُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { أَفَنَشِإْرَحَ اللَّهُ مَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ } (١؟) ! ٥ قَالَ : { مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ } (٢) الآية .

وقوله : (يُخَفِّضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ)
 وفي الرواية الأخرى : (عَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ وَعَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ) قَالَ الْهَرَوِيُّ : قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ : الْقِسْطُ الْمِيزَانُ ، وَاسْمُهُ بِهِ لِأَنَّ الْقِسْطَ الْعَدْلَ ، وَبِالْمِيزَانِ يَقَعُ الْعَدْلُ فِي الْقِسْمَةِ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِهِ .
 وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ يُخَفِّضُ الْمِيزَانَ وَيَرْفَعُهُ بِمَا يَوْزَنُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ الْمُرْتَفَعَةِ إِلَيْهِ وَيَوْزَنُ مِنْ أَرْزَاقِهِمُ النَّازِلَةِ إِلَيْهِمْ .
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَلِي فَعُلُومٍ } (٣) ، وَالْقِسْطُ أَرَادَ الْوِزْنَ خَفَضَ يَدَهُ وَرَفَعَهَا ، فَهَذَا تَمْثِيلٌ لِمَا يَقْدَرُ ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، فَشَبَّهُ بِوِزْنِ الْوِزَانِ (٤) .
 وَالْقُسْطُاسُ بَضْمُ الْقَافِ / وَكُسْرُهَا : أَقْوَمُ الْمَوَازِينِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرَادَ بِالْقُسْطِ الرِّزْقَ الَّذِي هُوَ قُسْطُ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، يُخَفِّضُهُ فَيَقْتَرُهُ وَيَرْفَعُهُ فَيُوسِعُهُ .
 (١)
 (٢)
 (٣)
 الزمر : ٢٢ .
 أَيْ .

هَلْ يَسْتَوِي هَذَا وَمَنْ هُوَ قَاسِي الْقَلْبِ بَعِيدٌ عَنِ الْحَقِّ .
 وَلِهَذَا قَالَ : { قَوْلٌ لِلْقَائِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ } أَيْ فَلَا تَلِينَ عِنْدَ فِكْرِهِ .
 ابْنُ كَثِيرٍ ٧ / ٨٤ .
 الضَّمِيرُ فِي نُورِهِ فِيهِ قَوْلَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَيْ مِثْلُ هِدَاةٍ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ ، (كَمِشْكَاةٍ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .
 الثَّانِي .
 أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى الْمُؤْمِنِ الَّذِي وَلَّاهُ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ ، تَقْدِيرُهُ : مِثْلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ كَمِشْكَاةٌ ، فَشَبَّهُ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ وَمَا هُوَ مَفْطُورٌ عَلَيْهِ مِنَ الْهُدَى ، وَمَا يَتْلَقَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْمُنَاطِقِ لِمَا هُوَ مَفْطُورٌ عَلَيْهِ فَشَبَّهُ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ فِي صِفَاتِهِ فِي نَفْسِهِ بِالْقَنْدِيلِ مِنَ الزَّجَاجِ الشَّفَافِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَمَا يَسْتَهْدِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالشَّرْعِ بِالزَّيْتِ الْجَيِّدِ الصَّافِي الْمَشْرِقِ الْمَعْتَدِلِ الَّتِي لَا كَدْرَ فِيهِ وَلَا انْحِرَافَ .
 فَقَوْلُهُ : { كَمِشْكَاةٍ } قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ : هُوَ مَوْضِعُ الْفَتِيلَةِ مِنَ الْقَنْدِيلِ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ : " هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ : (فِيهَا مِمْبَاحٌ) وَهُوَ الْفُ بَالَةٌ إِلَى تَضْيِ " .
 الْحِجْرَةُ ٢١ -

٢٠٨٠ (80) بَابُ إِثْبَاتِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ رَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

فِي ت : الْوِزَانُ .
 كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِثْبَاتِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ ...
 إلخ ٥٣٩

(٨٠) باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى
 ٢٩٦ - (١٨٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، وَأَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، يَشْتَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الضَّمَدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الضَّمَدِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الْجَوْنِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (جَنَّاتٍ مِنْ فَضَّةٍ ، آتِيَتُهُمَا وَمَافِيَهُمَا ، وَجَنَّاتٍ مِنْ فَاكِهٍ آتِيَتُهُمَا وَمَافِيَهُمَا ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءُ الْكِبَرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ ، فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ) .

وقوله : (وما بين القوم وب!! أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه) قال الإمام : كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب العرب بما تفهم ويخرج لهم الأشياء إلى / الحس حتى يقرب تناولهم لها ، فعثر عن زوال الموانع ورفعها عن الأبصار بذلك .
 قال القاضي : كانت العرب تستعمل في كلامها الاستعارة كثيراً ، وهو أحد أنول مجازات كلامها / وأرفع ابواب بديع فصاحتها وإيجازها ، وهو التجوز باللفظة ونقلها عن أصل موضوعها واستعمالها في غيره مما له به شبه استعمال الموضوع .
 ونحا الرمانى (١) إلى أنها نوع من التشبيه ، إلا أنه بغير أداة ، فالعرب تستعملها في كلامها استعمال غيرها وتفهم المقصد بها ، كما قال تعالى : { جَنَّاتُ الدَّرِّ } (٢) ، !ناطبة في (صلى الله عليه وسلم) لهم برجاء الكبرياء على الوجه وشبهه من المشكلات من هذا المعنى ، ومن لم يفهم مقاصد العرب وكلامهم ممن غلبت عليه العجمة تاه في هذه المهمة ، فمن يلبد محض أجرى الأمر على ظاهره ، فقال بالتجسيم والتشبيه ، ومن خصرم في النباهة استهول ظواهرها ولم تنصح له وجوها لجهله بكلام العرب ومنازعهم (٣) فإما كذب بالأصل كالمعطلة ، أو كذب بهذه الآثار واطرحها وجفل نقلتها كالمعزلة ، فاستعار (صلى الله عليه وسلم) لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيئته وجلاله المانع س من إدراك أبصار البشر ذاته لضعفها عن ذلك ، حتى إذا شاء ذلك قوى أبصارهم ، وثبت عقولهم ، وشغغ أنفسهم ، وربط على قلوبهم ، وكشف عنهم حجب هيئته وموانع عظمته ، فاحتملوا رؤيته واستقروا لمشاهدته .
 فعبر عن ذلك برداء الكبرياء كما عبر الشارع عن أشياء كثيرة من قوله : " فليخفف الرداء يعني الدين) .
 (١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرمانى النحوى المتكلم ، أحد الأئمة المشاهير ، جمع بين علم الكلام والعربية ، وله تفسير القرآن الكريم ، أصله من سر من رأى ، توفي سنة أربع وثمانية وثلاثمائة .

وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ .

(٢) الإسراء : ٢٤ ، والمراد بجناح الذل هنا : التواضع .

(٣) في ال الصل : منازعهم .

ت ٩٣ / أ

٥٤٠
 كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِثْبَاتِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ ... إلخ

٢٩٧ - (١٨١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ صُهَيْبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ) قَالَ : (يَقُولُ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : تَرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : أَلَمْ تُنْصِرْ وُجُوهَنَا ؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنْجِنَا مِنَ النَّارِ ؟) قَالَ : (فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ ، فَمَا أَعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ) .

وقوله : (في جنة عدن) : معناه راجع إلى الناظرين ، أى وهم في جنة عدن لا إلى المرئى وهو الله ، فإنه لا تحويه الأمكنة ، تعالى الله عن ذلك (١) .

وذكر مسلم حديث عبيد الله بن عمر بن ميسرة عن ابن مهدي [قال ثنا] (٢) حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إذا دخل أهل الجنة الجنة ...

لما قال أبو عيسى الترمذى : هذا الحديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله (٣) .

قال القى الى : ذكر فى هذا الحديث نظر أهل الجنة إلى ربهم ، مذهب أهل السنة بأجمعهم جواز رؤية الفه عقلاً ووجوبها (٤) فى الآخرة للمؤمنين سمعا ، نطق بذلك الكتاب العزيز

(١)
(٢) (٣)
(٤)

ففى حال من القوم ، وى كائنين فى جنات عدن ، لا من الكينونة ، لاستحالة المكان عليه تعالى .

٢٠٨١ (81) باب معرفة طريق الرؤية

وجنة عدن : قال الضحاك اسم لمدينة الجنة ، وهى مسكن الأنبياء - عليهم السلام - والعلماء والشهداء وأئمة العدل ، والناس سواهم فى جنات حوالها ، وقال عطاء : هو نهر على حافته جنات ، وقيل : عدن اسم للإقامة ، من عدن بالمكان إذا أقام به ، واختاره ابيق عطية وقال : هو الصواب ؛ لأن الله - سبحانه - وعدها المؤمنين والمؤمنات بقوله تعالى : { وَمَسَاكِنَ مِهْ نِي جَنَاتٍ عَمْنِ } [اقوبى : ٧٢] اكمال اجمال ١ / ٣٣٥ . فى ت حدثنا .

عبارة الترمذى : (هذا حديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفعته ، وروى سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله) .

ك صفة الجنة ، بما جاء فى رؤية الرب تبارك وتعالى ٤ / ٦٨٧ .

ومعنى قوله : أى أنه من قول ابن نبى لىلى ليس فيه ذكر النبى (صلى الله عليه وسلم) ولا ذكر صهيبي .

قال النووى : وهذا الذى قاله هؤلاء ليس بق الح فى صحة الحديث ؛ لأن المذهب الصحيح ليختار الذى ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين ، وصححه الخطيب البغدادى : أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مراسلاً ، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً حكم بالمتصل وبالمرفوع ، لأنهما زبادة ثقة ، وهى مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف " . نووى ١ / ٤٢٦ .

فى الأصل : ووجوبه .

كتاب الإيمان / باب إثبات رؤية المؤمنين ...

إلخ ٥٤١

٢٩٨ - (...) حد"شا أبو بكر بن أبي شيبه ، حد - ننا يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة ! بهذا الإسناد .

وزاد : ثم ثلاثهن ! الآية { الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ } (١) .

وأجمع عليه سلف الأمة ورواه بضعة عشر من الصحابة بألفاظ مختلفة عن النبى (صلى الله عليه وسلم) خلافا للمعتزلة والخوارج وبعض المرجئة ، إذ نفوا ذلك عقلاً بناءً على شروط يشترطونها من البنية والمقابلة واتصال الأشعة ، وزوال الموانع فى تخليط لهم طويل ، وأهل الحق لا يشترطون شيئاً من ذلك سوى وجود المرئى ، وأن الرؤية إدراك يخلقها الفه للرأى فيرى المرئى ، لكن مجرى (٢) العادة تكون على صفات وليست / بشروط .

(١) يونس ؟ ٢٦ .

(٢) فى ت ؟ يجرى .

ت ٩٣ / ب

٥٤٢

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية

(٨١) باب معرفة طريق الرؤية

٢٩٩ - (١٨٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِلرَّسُولِ الْإِلَهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : يَا رَسُولَ أَدْلِهِ ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ؟ لِمَا قَالُوا : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ ! وَنَهَى وَقَوْلُهُ : (هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ) : وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (تَضَامُونَ) ، قَالَ الْإِمَامُ : فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِحَالَتِهِمْ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى .

وَيُرْوَى بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِتَخْفِيفِهَا ، فَالتَّخْفِيفُ مَأْخُذٌ مِنَ الضَّرِيرِ ، وَالْإِصْلَاحُ فِيهِ تَضَرُّونَ (١) .
وَالْمَعْنَى : لَا يَخَالِفُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَلَا تَتَنَازَعُونَ ، يُقَالُ : ضَارَهُ يَضُرُّهُ وَيَضُرُّهُ ، وَأَمَّا تَضَارُّونَ ، بِالتَّشْدِيدِ ، فَمَعْنَاهُ وَمَعْنَى التَّخْفِيفِ وَاحِدٌ ، فَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى : لَا تَضَارُّونَ ، فَتُسَكَّنُ (٢) الرَّاءُ الْأُولَى وَتُدْغَمُ فِي الَّتِي بَعْدَهَا ، وَيُحَذَفُ الْمَفْعُولُ لِبَيَانِ مَعْنَاهُ .
وَقِيلَ : لَا يَحْبِجُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا عَنْ رُؤْيَا فِيضِرُهُ بِذَلِكَ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى : لَا تَضَارُّونَ (٣) ، بِفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى ، أَيْ [لَا] (٤) تَتَنَازَعُونَ وَلَا تَتَجَادَلُونَ ، فَتَكُونُونَ أَحْزَابًا يَضُرُّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِي الْجِدْلِ ، وَيُقَالُ : ضَارَرْتَهُ مُضَارَّةً إِذَا خَالَفْتَهُ .

وَأَمَّا مَنْ رَوَى لَا تَضَامُونَ ، بِالْمِيمِ وَتَشْدِيدِهَا ، فَمَعْنَاهُ : لَا يَنْضُمُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ فِي وَقْتِ النَّظَرِ كَمَا تَفْعَلُونَ بِالْهَلَالِ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَمَعْنَاهُ : لَا يَنَالُكُمْ ضَمٌّ فِي رُؤْيَا فِيضِرُهُ بَعْضٌ دُونَ بَعْضٍ ، بَلْ يَسْتَوُونَ فِي الرُّؤْيَا .

وَأَصْلُهُ (٥) : تَضَمُّنٌ عَلَى وَزْنِ تَفْعَلُونَ وَأَلْقِيَتْ فَتْحَةُ الْيَاءِ عَلَى الضَّادِ فَصَارَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَالضَّمُّ : الدَّلِيلُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَالَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ : تَضَامُونَ وَتَضَارُّونَ (٦) بِفَتْحِ التَّاءِ وَتَشْدِيدِ

الرَّاءِ وَالْمِيمِ ، وَمَعْنَاهُ : تَضَارُّونَ وَتَضَامُونَ (٧) ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَمَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ : يُضَارُّ

(١) أَيْ الْمَبْنَى لِلْمَعْلُومِ .

(٢) فِي ت : تُسَكَّنُ .

(٣) هَكَذَا فِي الْمَخْطُوطِ ، وَأَرَى أَنْ صَحَّتْهَا : تَضَارُّونَ .

ذَلِكَ أَنَّهُ فَسَّرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : تَتَنَازَعُونَ ، وَلَا مَجَالَ هُنَا لِلتَّكْثِيرِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ ، وَهُوَ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِدْغَامَ ضَمٌّ بَيَانُ حَرَكَةِ الرَّاءِ الْأُولَى ، وَهِيَ الِإِثْمَالُ فِي كَوْنِهِ لِلْفَاعِلِ حِينَ تَكُونُ مَكْسُورَةً ، أَوِّلُ الْمَفْعُولِ إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) يُرِيدُ الْإِمَامُ بِكَلِمَةِ (الْإِصْلَاحُ) الْفِعْلَ الْمَبْنَى لِلْمَعْلُومِ قَبْلَ تَحْوِيلِهِ ، فَهِيَ مِنَ الرِّبَاعِيِّ أَضَامٌ وَأَضَارَ ، وَلَيْسَتْ مِنَ الثَّلَاثِيِّ ضَامٌ وَضَارَ ، إِذَا الِصِّيغَةُ الْمَبْنَى لِلْمَجْهُولِ تُتَّفَقُ فِيهِمَا وَذَلِكَ مِثْلُ مَالٍ وَأَمَالٍ .

(٦) لَعَلَّهَا : وَتَضَارُّونَ .

(٧) الْقَاعِدَةُ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانٌ فِي أَوَّلِ الْمُضَارَعِ إِمَّا أَنْ تَحْذِفَ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا ، دَائِمًا أَنْ تَدْغَمَ الْأُولَى فِيهَا بَعْدَهَا ، دَائِمًا أَنْ تَظْلَ التَّاءَانُ ، وَتَلْكَ الْأَوَجَةُ الثَّلَاثَةُ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ مَا أَوَّلُهُ تَاءَانٌ ، وَعَلَيْهِ فَتَنَى قَوْلُهُ تَعَالَى :

{ تَظَاهَرُونَ } أَوَّلُ الْبَقَرَةِ : ٨٥ ، فِيهَا الْأَوَجَةُ الثَّلَاثَةُ -

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَا ٥٤٣

سَجَابُ ؟ " .

قَالُوا : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (فَإِنَّمَا تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَقُولُ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ

، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاعِيتِ الطَّوَاعِيتَ ، وَتَبَقَى هُنَا الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا ، فَيَأْتِيهِمْ أَلْهٌ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَصُحْبَةُ صُحْبَةٍ سِيَّئَةٍ .
رَبِّهِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا .

فَيَقُولُ : أَأَنَا رَبُّكُمْ .

فَيَقُولُونَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، طُحْثَا فَكَانَ الْوَلِيُّ ، يَأْتِي تَمَنَّا رَبَّنَا ، فَإِذَا جَاءَ رَبَّنَا عَرَفْنَاهُ .

فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ثَبِثُوهَا : أَثَا رَبُّ؟ سَمُّ .

فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ ، وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَاهُمَا أَلْ جَهَنَّمَ ، وَكُونَ " أَفَا وَأُفَاتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ ، وَدَعَا الرُّسُلُ .

لَوْ تَمَثَّلَ : أَنْ الْقَتْمُ ! دَصَّ لَمْ ! عَمَّ .

وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ .

هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ ؟ " .

قَالُوا : نَعَمْ ، يَارَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدَّرَ عَظَمَهَا إِلَّا اللَّهُ ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ ، فَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ بَقِيَ بِعَمَلِهِ ، وَمِنْهُمْ الْجُزْأَى حَتَّى يَنْجَى ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ

بَعْضُكُمْ بَعْضَةً .

قال الزجاج : الذي جاء في الحديث : تضارون وتضامون بالتخفيف ، أى لا ينالكم ضيم ولا ضير في رؤيته ، أى تستوتون في الرؤية . وقد ذكر البخاري هذا الحرف في بعض رواياته (ولا تضامون أو لا تضاهون) على الشك (١) ، ومعناه بالهاء قريم! من معنى الأول ، أى لا يعارض بعضكم بعضاً في الارتياح برؤيته أو نفيا ، وقد يكون معناه : لا تشبهونه في رؤيته بغيره من المراتب / سبحانه وتعالى . وقوله : (كما ترون القمر) وقوله بعد ذكر الشمس والقمر : "إنكم ترونه كذلك" تشبّه الرؤية بالرؤية والإدراك بالإدراك في الوضوح ورفع الشك واتساع مسرح النظر ، لا تشبيه المرئي بالمرئي (٢) والمدرك بالمدرك (٣) ، ألا تراه كيف قال : (كما ترون القمر) ولم يقل كالقمر .

وتأولت المعتزلة (٤) أن معنى الرؤية هنا العلم ، وإن المؤمنين يرفون الله يوم القيامة ضرورة ، وهذا خطأ ؛ لأن رؤية العلم تتعدى إلى مفعولين ورؤية العين إلى واحد وكذا

(١) كالمواقيت ، بفضل صلاة النكلاجرا / ١٥ ، والحديث هناك من رواية أبي هريرة .

(٢) في ت .

المرئي .

(٣) يعنى تمثيه رؤية الإنسان لله في الآخرة برؤية للقمر في الدنيا لا تمثيه الله بالقمر ، وهى ما أفادته عبارة المرئي بالمرئي والمذكور بالمدرك -

(٤) أجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه - لا يرى بالالبصار ، واختلفت : هل يرى بالقلوب ، فقال أبو الهذيل وأكثر المعتزلة - نرى الله بقلوبنا ، بمعنى : ائنا نعلمه بقلوبنا .

مقالات ١٥٧ -

٤٦ / ب

٥٤٤

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية

النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ ، مِمَّنْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ أَمْتَحَشُوا فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ ، فَيَنْتَبِثُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ثُمَّ يَقْرَعُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ فَيَقُولُ .

أَيُّ رَبِّ ، أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحَهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَوْهَا ، فَيَدْعُو اللَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُوهُ .
ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : فَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ فَيَقُولُ : لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ مَا شَاءَ إِلَهُ ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ الْإِلَهِ أَنْ يَسْكُتَ .
ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، قَلْبِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ .

فَيَقُولُ إِلَهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطَيْتَكَ ، وَيَلِكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ، فَيَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ لَهُ : فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتَكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ إِنْ يَقُولُ : لَا ، وَعِزَّتِكَ ، فَيُعْطِي هَاهُنَا ، وَلأنَّ تَمَثِيلَهَا بِرُؤْيَا الْقَمَرِ وَهِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ تَدُلُّ [عَلَى] (١) أَنَّهَا رُؤْيَا عَيْنٍ ، وَلأنَّ اخْتِصَاصَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَا وَأَهْلَ الْجَنَّةِ يَدُلُّ أَنَّهَا غَيْرُ الْعَالَمِيِّ ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ يَشَارِكُونَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْعِلْمِ ؛ وَلأنَّ الْأَثْبَاتَ قَدْ رَوَوْهُ : (تَرُونَ رَبَّكُمْ عَيْنًا) .

وقوله : (فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ) وذكر مثله في القمر والطواغيت تمام
هذا الفصل في الحديث الآخر : " ثُمَّ يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ (٢) " .

وقوله : (وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مَنَافِقُوهَا) لَتَسْتُرَهُمْ (٣) فِي الدُّنْيَا بِدُخُولِهِمْ فِي جَمَلَتِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ بِذَلِكَ ظَنُّوا تَجْوِيزَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، إِذَا اتَّبَعَ كُلُّ مَعْبُودٍ مِنْ عِبْدِهِ ، جَهْلًا مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَاطِّلاَعَهُ عَلَى أَسْرَارِهِمْ كَمَا جَهَلَ الْمُشْرِكُونَ ذَلِكَ وَقَالُوا : { وَاللَّهُ رَئُوفًا بِكُلِّ مُتَوَكِّلٍ } (٤) وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُمْ ، كَذَلِكَ الْمَنَافِقُونَ تَسْتَرُوا بِجَمَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ فَاتَّبَعُوهُمْ وَمَشَوْا فِي نُورِهِمْ ، حَتَّى ضَرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهَرُهُ مِنْ قَبْلِهِ الْعَذَابُ ، وَانْقَطَعَتْ عَنْهُمْ أَضْوَاؤُهُمْ وَذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ .
وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الْمَطْرُودُونَ عَنِ الْحَوْضِ ، وَالَّذِينَ يُقَالُ لَهُمْ : (سُحْقًا سُحْقًا) ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله : (فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ لَا يَعْرِفُونَهَا لَمَّا وَفَى رِوَايَةً أُخْرَى : " فِي صُورَةٍ غَيْرِ (١) مِنْ ت .

(٣) فِي الْأَصْلِ : لَتَسْتُرِيهِمْ .

(٢) حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .

(٤) الْأَنْعَامُ : ٢٣ .

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية

٥٤٥

رَبِّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِذَا قَامَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسُّرُورِ ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّ رَبِّ أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ .

فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ ، وَيَلِكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ! فَيَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، لَا لَكَ أَنْ أَشْقَى خَلْقَكَ فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهُ ، فَإِذَا ضَحِكَ اللَّهُ مِنْهُ ، قَالَ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ .
فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ : تَمَنَّى ، فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّى ، حَتَّى إِنَّ اللَّهَ لَيُذَكِّرُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْإِمَانُ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ .

قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ : وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا .
حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنْ أَلْفَ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ : (وَمِثْلُهُ مَعَهُ لَا .
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ .
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ : (ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَشْهَدُ أَلَّا حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَوْلَهُ : (ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ

صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ اثْنَا رُبُكُم) ، قَالَ الْأَمَامُ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَأْتِيَهُمْ صُورَةٌ مَخْلُوقَةٌ فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِبَارِ وَالْامْتِحَانِ ،
فَيَقُولُونَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، فَيَأْتِيَهُمُ الْقَهْ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا .

الْإِتْيَانُ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيَيْهِمْ اللَّهَ تَعَالَى ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي الْمُحَدِّثِينَ أَنْ مَنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ إِلَى رُؤْيَيْهِ إِلَّا
بِإِتْيَانٍ أَوْ مَجْحَى ، فَعَبَّرَ بِالْإِتْيَانِ هَاهُنَا وَالْمَجْحَى عَنْ الرُّؤْيَا عَلَى أَسْبَلٍ [(١) الْمَجَازُ .

وَقَوْلُهُ : " فِي صُورَتِهِ الَّتِي تَعْرِفُونَهَا) : أَحْسَنُ مَا يَتَأَوَّلُ فِيهِ أَنَّهَا صُورَةُ اعْتِقَادٍ ، كَمَا يَقَالُ : صُورَةُ اعْتِقَادِي فِي هَذَا الْأَمْرِ ، وَالْاِعْتِقَادُ
لَيْسَ بِصُورَةٍ مُرَكَّبَةٍ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : يَرَوْنَ اللَّهَ عَلَى مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَهُ أَوْ فِي الْجَائِزِ [(٢) عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا ، (٣) .

قَالَ الْقَاضِي : وَقِيلَ : إِنْ الْإِتْيَانُ هُنَا فَعَلٌ مِنْ فَعَلَ اللَّهُ ، سَمَاءٌ إِتْيَانًا وَصَفَ نَفْسَهُ بِهِ ، قِيلَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ الْمَعْهُودُ فِيمَا
بَيْنَنَا ، جَعَلَهُ تَعَالَى لغيره مِنْ مَلَائِكَتِهِ فَأَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ : قَطَعَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ ، وَهُوَ لَمْ يَلِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا أَقْرَبَهُ ، وَهَذَا
أَشْبَهَ الْوَجْهَ عِنْدِي بِالْحَدِيثِ مَعَ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَلِكُ هُوَ الَّذِي جَاءَهُمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَنْكَرُوهَا مِنْ سَمَاتِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ
عَلَى الْمَلِكِ وَالْمَخْلُوقِ ، أَوْ يَكُونُ : (يَأْتِيهِمْ اللَّهَ فِي صُورَةٍ) ، أَيْ يَأْتِيهِمْ بِصُورَةٍ وَيُظْهِرُهَا لَهُمْ مِنْ صُورِ مَلَائِكَتِهِ أَوْ مَخْلُوقَاتِهِ الَّتِي لَا (١) -
(٣) مِنْ ق .
ت ٩٤ / لا

٥٤٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَا
أَمْثَالِهِ) .

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ .

٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ ؟ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ
الصُّمِّ إِبْنُ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا ، أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ وَسَاقَ الْحَلِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَمْعَدٍ -

٣٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافٍ !! حَطَّ "نَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ
ابْنِ مِنْبَهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَتَّئْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّ ، رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِيَّاكُمْ ! لَمْ ! مَمْلَأَسِدِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ : تَمَنَّ : تَمَنَّ :
فَيَتَمَنَّى وَيَتَمَنَّى .

فَيَقُولُ لَهُ : هَلْ تَمَنَيْتَ سَبْعَةَ لَأْ ، (أَنْ) - : نَعَمْ .

فَيَقُولُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَيْتَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ) .

٣٠٢ - (١٨٣) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ .

قَالَ : حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ زَيْدِ

ابْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ وَتَى سَتَغِيدَ الْحَدِثُ ، أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَخٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَعَمْ) .

قَالَ : (هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا الشَّصْمِ ! بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ ! ؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرُ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ ! ؟ يَا قَالُوا : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! .

قَالَ : (مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا إِلَهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا أَحْلَهْمَا ، إِذَا كَانَ يَوْمَ تَشْبِهَ صِفَاتِ إِلَهِ الْخَالِقِ ، لِيَمْتَحِنَهُمْ وَيُخْتَبَرُ صِحَّةُ إِيْمَانِهِمْ ، وَهَذِهِ آخِرُ امْتِحَانِ الْمُؤْمِنِ (١) لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَلِيُثَبِّتَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ كَمَا ضَمَّنَ لَهُمْ فِي كِتَابِهِ (٢) ، / هَذَا قَالَ لَهُمْ هَذَا الْمَلِكُ أَوْ هَذِهِ الصُّورَةُ الَّتِي عَرَضَهَا عَلَيْهِمْ : أَنَا رَبُّكُمْ ، رَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلِ الْحَدِيثِ وَسَيَمَا الْخَلْقَةِ مَا يَنْكُرُونَهُ وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِمْ ، وَيَسْتَعِيدُونَ بِاللَّهِ مِنْهُ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : (وَيَقُولُونَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا ، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ) (٣) ، وَكَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : (وَكَيْفَ تَعْرِفُونَهُ ؟ قَالُوا : إِنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ) .

(١) نَسَّالَ الْقَهَّ الثَّنِيَّتِ وَحَسَنَ الْجَوَابِ .

(٢) رَاجِعٌ فِي تَفْسِيرِهَا : ابْنُ كَثِيرٍ ٤ / ٤١٣ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢ / ٥٣٤ . قَالَ الْإِمَامُ الْجَوِينِيُّ فِي الْإِرْشَادِ .

"الاولى في مثل هذا التأويل ث لابن الإتيان حركة وانتقال ، والصورة تشعر

: ، لتركيب ، وكل على الله - ! بحانه - محال ، فهذا الآتي أولاً ليس الله - ! بحانه - لاستعاضتهم منه ، والصورة خلق ميق خلقه - ممبحانه - امتحن بها عبادة المؤمنين ، ومعنى إتيانه بها بعثها ، كقوله تعالى : ٩ أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ بَعْدَ اللَّهِ مِنْ عِنْدِهِ { أَلَا أَكْرِبُ : ٥٢ ، أَى يَبْعَثُ لَهُمْ صُورَةَ يَمْتَحِنُهُمْ بِهَا ، فَتَقُولُ تِلْكَ الصُّورَةُ "إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ ١ ، / ٣٣٧ .

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية
٥٤٧

الْقِيَامَةِ أَذَنْ مُؤَفَّقُو : لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ .

فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ ، كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاءَلُونَ فِي النَّارِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ .

فَيَدْعَى الْيَهُودُ فَيُقَالُ لَهُمْ : مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ ، فَيُقَالُ :

كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ ، فَاذًا تَبْغُونَ ؟ قَالُوا : عَطَشْنَا .

يَارَبَّنَا ، فَاسْقِنَا .

فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ : أَلَا تَرُدُّونَ ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَانَتْ سَرَابٌ يَحْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَيَتَسَاءَلُونَ فِي النَّارِ .

ثُمَّ يَدْعَى النَّصَارَى أُمَّةً إِلَى أُمَّةٍ : مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : كَذَبْتُمْ ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : مَاذَا تَبْغُونَ ؟ فَيَقُولُونَ : عَطَشْنَا .

يَارَبَّنَا فَاسْقِنَا .

قَالَ (فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ : أَلَا تَرُدُّونَ ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ ، كَانَتْ سَرَابٌ يَحْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَيَتَسَاءَلُونَ فِي النَّارِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ

كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا .

قَالَ : فَمَا تَنْتَظِرُونَ ؟ تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ .

قَالُوا .

يَارَبَّنَا ، فَارْقِنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مَّا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبِهِمْ .

فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ .
فَيَقُولُونَ .

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، لَا شَرَّكَ بِاللَّهِ شَيْئاً - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً - حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ .
فَيَقُولُ : هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ .

وقوله : في الحديث الآخر في هذا الموضع : " قالوا : أيا ، (١) ربما فارقتنا النال!م في الدنيا أفقر

ما كنا إليهم ولم نصاحبهم " قال بعضهم : لعلهم (٢) قالوا : أيا (٣) ربنا ل النهم بعد لم يروا ربهم فيخاطبونه ، وعندى أنه يصبح على وجه أنهم تضرعوا إلى الله في كشف حالهم ، ألا ترى كيف قال بعد هذا : " فيقول - يعنى الصورة التى ظهرت لهم - : أنا ربكم فيقولون : نعوذ بالله منك) وقوله : " فارقتنا النال!ما في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم " فيه تقديم وتأخير وتغيير لأنه وقع هذا الموضع في البخارى (فارقاهم ونحن أحوج منّا إليه اليوم) ، وهو أشبه بالصواب وأبن ، أى فارقناهم في معبوداتهم ولم نصاحبهم ونحن إليهم أحوج لربنا أى محتاجون كما قال تعالى : ! وَهُوَ أَهْوَنُ { (٤) أى هين ، والهاء في إليه عائدة على الله تعالى ، ويكون قوله : " غير صورته التى يعرفون " وقوله : " فيأتيهم في صورته التى يعرفون مقابلة لفظة الصورة هنا التى المراد بها فى حق الله الصفة على ما تقدم للفظة الصورة الحقيقية الوارثة فى صفة الملك والمخلوق ، وتجنيس اطفط باللفظ ، كم الال ظ لى : لا مُسْتَهْزِفُونَ .

الفه (١) ساقطة من الأصل - (٢) فى الاكاصل : لعله .

(٣) فى الأصل : ربنا .

(٤) الروم ٢٧٠ .

والحديث الأول أخرجه البخارى بلفظ .

"على أفقر ما كنا إليهم" ، كالتفسير ، بتفسير سورة النساء ٥٧ / ٦ ، والحديث الثانى له فى كتاب التوحيد ، بركان عرشه على الماء ٩ / ٥٩ او هو جز حديث له عن ائى سعيد الخدرى .

ت ٩٥ / أ

٥٤٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَا

فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ، فَلَا يَبْقَى مِنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مَنْ تَلَقَّاهُ نَفْسُهُ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِبَاءً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً ، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ ، وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ آتَتْ رَأُوهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ .
يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ { (١) ، { وَمَكْرُؤًا وَمَكْرًا لِلَّهِ { (٢) ووراءات هذه الراءة فى البارى : (فيأتيهم فى الصورة التى لا يعرفونها وفى الصورة التى يعرفون) (٣) من غير إضافة ، وهى أبين وأقرب لتأويل الصفة .

والصورة قد ترجع فى اللسان الى معنى الصفة ومعنى الحقيقة ، كقولهم : صورة هذا الأمر وصورة الحديث كذا ، أى حقيقته وصفته ، دليه يرجع قوله : (الصورة التى رأوه فيها أولاً لما ألى علموه من تنزيهه وتقديسه ، واعتقدوه من أنه لا يشبهه شىء .

وقد زد من لم يحصل كلامه ممن تقدم فى هذا الباب فأثبت صورة لا كالصور ، وهذا تناقض وتجسيم محض ، نعوذ بالله .

وكذلك يرجع معنى قوله فى الحديث الآخر (٤) فى أدنى صورة من التى رأوه فيها أولاً .

قال الخطابى : ويحتمل أن يكون إنما جيبهم فى المرة الأولى لأجل من كان معهم من المنافقين [حتى يميزوا عنهم] ، قال : ويحتمل أن يكون الاستعاذة من المنافقين [] وهم المراد ، وإن كان اللفظ عموماً كما قال تعالى : { الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَفَعُوا لَكُمْ { (٦) ، ! إنما قاله المنافقون .

قال : وفحوى الكلام يدُّ أنه قول المنافقين ، يعنى فى الحديث .

قال القاضى : لا يصح أن يكون من قول المنافقين ، ولا يستقيم الكلام به / فتأفله وعول على ما ذكرناه .

وقوله : (فيرفعون رؤوسهم وقد تحول في صورته التي رأوه (٧) فيها أولاً : (فيقولون أنت ربنا) كله إن شاء الله راجع إلى عظيم ما أراهم من عجائب قدرته وباهر سلطانه ، فأراهم أولاً ما امتحنهم به حتى ظهر صحة إيمانهم و يقينهم ومعرفتهم ، ثم قلب لهم ذلك وحول محنتهم بأمانهم وفتنتهم بتبئيتهم ، وأظهر لهم من حقيقة سلطانه وباهر آياته وعظيم ملكوته ما لا يشكون في صحته ، ويستدلون على أن ذلك الذي عرفوه وحققوه قبل له ولا يليق بغيره ، فيتجلى لهم عند ذلك فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا .

وفي الحديث إيمان المؤمن حينئذ برؤية الله تعالى ، كما امنوا بذلك قبل ، لانتظارهم (١) البقرة : ١٤ ، ١٥ وقد جاءت في الأصول : (يستهزون الله يستهزئ بهم) .

(٢) آل عمران : ٥٤ - (٣) البخاري ، كالرقاق ، بالصراط جسر جهنم ، وهو جزء حديث عن أبي هريرة ، ولفظه : (وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله في غير الصورة التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيتولون : نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا أتانا ربنا عرفناه ، فيأتهم الله في الصورة التي يعرفون ، فيقول : ثنا ربكم ، فيقولون : ائت ربنا ، فيتبعونه ، ويضرب جسر جهنم) ١٤٧ / ٨ .

(٤) في ت : للآخر .

ويعنى بالحديث الآخر رواية أبي سعيد من حديث عطاء .

(٥) سقط من ت .

(٦) + عمران ١٧٣٠ .

(٧) رسمت في الأصل هكذا : راث .

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية ٥٤٩

أيّاها ، فإذا أراهم نفسه وكشف عن أبصارهم حجباً رأوه ، وشاهدوا ذاته المقدسة عن التشبيه ، وصفاته المنزهة عن التكيف ، وجلاله وكبريائه وعظيم سلطانه ، تحققوا لا محالة أنه ربهم فيقولون : أنت ربنا . وقوله : (فيتبعونه) : أي يتبعون رسله وأمره وملائكته الذين وكلهم بهم كما وكل من تقدّم ومن كانوا يعبدون من يقذف بهم في النار .

وقوله في الحديث الآخر : (هل بينكم وبينه علامة ؟ فيقولون : نعم ، فيكشف عن ساق)

قيل : معناه : الشدة التي يظهرها تعالى حينئذ على الخلائق ، ونحوه عن ابن عباس في قوله : { يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ } (١) وقالوا : قامت الحرب على ساق ، وقيل نحوه في قوله : { وَالتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ } (٢) ، قيل : هو نور عظيم ، ورد ذلك في حديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٣) ، قال ابن كى رك : ومعنى ذلك : ما يتجدد للمؤمنين عند رؤية الله تعالى من القوائد والألطف ، وقيل : قد تكون الساق علامة بية وبين المؤمنين من ظهور جماعة من الملائكة على خلقة عظيمة شنيعة ؛ لأنه يقال : ساق من الناس وقدم كما قيل : رجل من جراد ، وقيل : قد يكون ساقاً مخلوقة جعلها الله علامة للمؤمنين خارجة عن السوق المعتادة ، وقيل : هو مثل يضرب للعزم على المراد كما يقال : شمر فلان في كذا عن ساقه ، وقيل : معناه : كشف الخوف وإزالة الرعب عنهم وما كان غلبت على عقولهم من هول الحال ، فتطمئن حيئذ نفوسهم عند ذلك ويتجلى لهم فيخرون سجداً ، وقيل : هي عبارة عن التجلي .

وقال الخطابي : وهذه الرؤية التي في أ هذا [(٤) المقام يوم القيامة غير الرؤية التي في الجنة لكرامة أوليائه دائماً هذه لامتحان .

وقوله : " فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود ، ولا يبقى من كان / يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقاً ، فكما أراد أن يسجد خرّ على قفاه) الطبق : فقار الظهر تقول () : صار فقارة واحدة فلا يقدر على السجود . قاله الهروي .

وقيل : هو عظم رقيق بين الفقارين .

بين في هذا الحديث أنهم المنافقون بقوله : اتقاء وفي حديث آخر : رياء وسمعة (٦) .

(٢) القلم : ٤٢ ، وقد أخرجه الطبري عنه بلفظ : " هو يوم كرب وشدة " .

الطبري ٢٩ / ٢٤ .

القيامة : ٢٩ ، وقال فيها ابن عباس : (التفت عليه الدنيا والآخرة ، وعلا على بن طلحة عنه فيما أخرجه الطبري فيها يقول : آخر يوم

من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة ، فالتقى الثدة بالثدة إلا من رحمه الله ثا .

تفسير الطبري ٢٩ / ١٣٣ .

وله علا عكرمة فيها : ال المر العظيم بالأمر العظيم ، وقال مجاهد : بالء ببلاء .

الابق ٢٩ / ١٢٣

أخرجه الطبري من حديث ائ موسى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : { يَوْمَ سَكَتَ عَنْ يَمَاقٍ رَال : عن نور!ظيم يخرون له سجداً .

قال الحافظ ابن كثير : ورواه أبو يعلى علا القاسم بن يحيى عن الوليد بن مسلم ، به ، وفيه رجل يهـ ٨ / ٢٢٥ .

ساقطة من ت .

(٥) في ت : يقال .

هي رواية البخاري كالتوحيد ، بوكان عرشه على الماء ٩ / ١٥٩ -

(٣)

(٦)

! / ٩٥ ب

٤٧ / ب

٥٥٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ

فَقَالَ : أَنَا رَبُّكُمْ .

فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبَّنَا .

ثُمَّ يَضْرِبُ الْجَسْرَ عَلَى جَهَنَّمَ ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ ، وَيَقُولُونَ : اللَّهُمَّ ، سَلِّمْ سَلِّمْ " .

قيل : يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا الْجَسْرُ ؟ قَالَ : " دَحْضُ مَزَلَّةٍ فِيهِ خَطَاطِفٌ وَكَلَالِيْبُ شَحْسَلَتْ ، تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شَوِيكَةٌ يُقَالُ لَهَا : السَّعْدَانُ .

فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرَفِ الْعَيْقِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالْوَتَحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَاجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَّابِ ، فَنَاحَ وَيَسْتَدِلُّ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى { يَوْمَ يُكْطَمُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْخَسُكُونُ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ } عَلَى جَوَازِ تَكْلِيفٍ مَا ٩١ أُيْطَاقُ ؛ لِأَنَّهُمْ دُعُوا إِلَى السُّجُودِ وَمُنَعُوا مِنَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ ، فَجَعَلَ ظُهُورَهُمْ طَبَقًا وَاحِدًا .

وأجاب عن هذا من مَنع تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ : بِأَن هَذَا الدُّعَاءُ دُعَاءُ تَبَكُّيْتٍ وَتَعَجُّيزٍ ، لَا

دُعَاءُ تَكْلِيفٍ ، كَمَا قَالَ لُثْمُ : { ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا } (١) و { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا } (٢) وَقَدْ شُبِّهَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ مُنْتَحَلِ

الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَهُوَ قَوْلُ السَّلْمِيَّةِ ، عَلَى أَنَّ الْمُنَافِقِينَ وَبَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكُتَابِ يَرُونَ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ لِذِكْرِهِمْ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِقَوْلِهِ : " وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ) فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يُعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ

وغير أهل الكتاب " كَذَا لِلْسمَرْقَنْدِيِّ وَلِغَيْرِهِ : (غَابِر) (٣) أَيْ بَقَايَا ، وَلَا جَلَاءَ فِيمَا قَالُوهُ ، وَهَذَا الظَّاهِرُ يَصْرَفُهُ مَا هُوَ أَجْلَى مِنْهُ مِمَّا أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِ - قَبْلَ مَقَالَةِ هَذَا الْقَاتِلِ - وَعَلَى حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ حُجُبِ الْكُفَّارِ عَنِ الرُّؤْيَةِ لِلَّهِ وَقَوْلِهِ : { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ } (٤) ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ طَوَائِفُ مَفْسَّرَاتٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَأَنَّ رُؤْيِيَهُمْ لِرَبِّهِمْ إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ رَفْعِ الْمُؤْمِنِينَ رُؤُوسِهِمْ مِنَ السُّجُودِ

الَّذِي مُنَعَهُ غَيْرُهُمْ ، وَحِينَئِذٍ يَقُولُ لَهُمْ : " أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبَّنَا) فَهُوَ فِي / هَذِهِ الرِّوَايَةِ بَيْنَ وَخَاصَّةٍ بَيْنَ مَنْ كَانَ يُسْجَدُ لِلَّهِ مِنْ

تلقاء نفسه ، كما قال في الحديث ، وَلِصَحَّةِ إِيْمَانِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَلَذِكْرُهُ تَسَاقُطُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي النَّارِ قَبْلَ هَذَا .
وقوله : (ثُمَّ يُضْرَبُ الصِّرَاطُ عَلَى ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ) وَيُرَوَّى : (ظَهْرِي جَهَنَّمَ) وهما لُغَتَانِ ، قاله الأصمعي ، وقال الخليل : هو بين ظَهْرِي القومِ وَظَهْرَانِيَهُمْ ، أى بينهم .

وفيه صحة أمر الصراط والإيمان به ، والسلفُ مجمعون على حمله على ظاهره دون تأويل ، والله أعلم بحقيقة صفتة ، وهو الجسر ، كما جاء في الحديث الآخر ، ويُقال
(١) الحديد ١٣٠ .
(٢) الإسراء .
- ٥ -
(٣) في ت : غير .
(٤) المطففين : ١٥ .

وقد قال الإمام الشافعي هذه الآية دليل على أن المؤمنين يرونه عر وجل يومئذ .
قال الحافظ إبق كثير - وهو قول في غاية الحسن ، وهو استدلال بمفهوم هذه الآية ، كما دلَّ عليه منطوق قوله : (وَجُودَ يَوْمُذْ نَافِرَةٌ
إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ { القبامة : ٢٢ ، ٢٣ .

قال : وقد قال ابن جرير الرازي عن الحسن في قوله : { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمُذْ لَمَّحُوبُونَ } قال .
يكشف الحجاب ، فينظر إيديه المؤمنين والكافرون ثم يحجب عنه الكافرون وينظر إليه المؤمنون كل يوم غدوة وعشية .
تفسير القرار العظيم ٨ / ٣٧٣ .

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية ٥٥١
مُسْلِمٌ ، وَخُدُوشُ مُرْسَلٌ ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ ، فَوَالَّذِي ، نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ ، فِي اسْتِقْصَا الْحَقِّ ، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ : رَبَّنَا ، كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيَصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : أخرجوا من عرفتم ، فتَحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ اخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رِكْبَتَيْهِ .
ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ،

لكسر الجيم وفتحها ، ويجوز أن يُبدعه الله حينئذ ، ويجوز أن يكون الله قد خلقه قبل هذا حين خلق جهنم ، قال بعضهم : فيكون قوله على هذا " يضرب لما أى يؤذن بالمرور عليه كما يقال : ضرب الأمير البعث ، وضربت عليهم الجزية ، أى جعلت .
وقوله : في صفتة : (دَحْضُ! مَرَلَةٌ) : أى زَلَقَ تَزَل فيهِ الْأَقْدَامُ .
والكلاليبُ والخطاطيفُ جمع كُؤُوبٍ وكُؤُوبٍ وَخُطَافٍ .

وقوله : " فأكون أنا وأمتي أول من يُجيزُ) : أى يَمْضِي عليه ويقطعه ، يقال : أَجَزْتُ الْوَادِي وَجَزْتُهُ لُغَتَانِ صَحِيحَتَانِ ، وحكى عن الأصمعي الفرق بينهما / قال : اجزته قطعته ، وجزته مشيت فيه
وقوله : (ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل) : يعنى في حين الإجازة ، وإلا ففي يوم القيامة تجادل كل نفس عن نفسها .

وقوله : (فمنهم الموبق) : أى يعنى [(١) بعمله ، كذا للعذرى بالبا الواحدة ؟ وللطبرى الموثق بالثاء مثثة ، وللسمرقندى : المؤمن بقى بعمله ، وأصحها الوجه الأول ومعناه المهلك الذى أهلكه عمله السيء .

وقوله : (ومنهم المخردل) بالخاء المعجمة لأبى لمعيد ، وللعذرى وغيره المجازى ،
وقد رواه بعضهم (٢) فى البخارى : المجرّد - بالجيم - فبالخاء معناه : الْمُقَطَّعُ ، يعنى لالكلاليب ، يقال : خردلت اللحم ، أى قطعته

أ وفصلته ، (٣) ، وقيل : خردلت ، بمعنى صرعت ، والخردل : المصروع (٤) ، والخردلة : قطعة من اللحم ، ويقال بالذال المعجمة أيضاً ، حكاه يعقوب (٥) ، وقيل : الجردلة بالجيم الإشراف على الهلاك والسقوط .
وقوله في الحديث الآخر : " ومكدوس ! أ في النار ، (٦) بالسيهما المهملة لأكثر الرواة (١) ساقطة من ! .

(٢) حوال الصيلي ، وأبو أحمد الجرجاني في رواية شعيب .
وقد زعم الحافظ ابن حجر في الفتح أن عياضا وهاما ، وال مر كما ترى .
انظر : الفتح ١١ / ٤٦٢ .

(٣) من ق - (٤) ورجحه أبو التين فيما نقله ابن حجر عنه ، وقال : هو أنسب لياق الخبر .
السابق .

(٥) لعله ابن الصتكي شيخ العربية ، أبو يوسف البغداد ! النحوي ، صاحب كتاب إصلاح المنطق .
روى عن الاكصعي ، وأبي عبيدة ، والفرأ .
مات سنة أربع وأربعين ومائتين .

طبقات النحويين : ٢٢ ، سحر ١٢ / ١٦ .
(٦) ستمط من ال الصل .

ت ٩٦ / أ

٥٥٢
كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية

مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِّنْ أَمْرَتِنَا بِهِ .
فَيَقُولُ : أَرْجِعُوا ، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ .
فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا .

ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ، لَمْ نَرَّ فِيهَا أَحَدًا مِّنْ أَمْرَتِنَا .
ثُمَّ يَقُولُ : أَرْجِعُوا ، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا .

ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ، لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِّنْ أَمْرَتِنَا .
ثُمَّ يَقُولُ : أَرْجِعُوا ، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرِ الرَّجُوهِ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ، لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا .

ثُمَّ يَقُولُ : أَرْجِعُوا ، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ فَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا .
ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ، لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا .

وَكَالَطَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدِّي يَقُولُ : إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ

{ إِنْ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكْ حَسَنَةً ثَفَاعَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا } (١) "فَيَقُولُ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ : شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ، نَحْيَقِينَفِرُ قَيْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ ، قَدْ عَادُوا حُمَا ، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِتَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ ، أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ أَوْ إِلَى الثَّمْتَجَرِ ، مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَصْفَرُ وَأَخْيَضُ ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَيْضُ ؟ لَمَّا فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَأَنَّكَ كُنْتَ تَرَعَى بِالْبَادِيَةِ .

قَالَ : فَيَخْرُجُونَ كَالَّذِينَ فِي رِثَابِهِمُ الْحَوَاتِمُ ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، هَوَلًا عَتَقَاءُ اللَّهِ اتَّذِنَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قُلْ! مَوْهٌ .
ثُمَّ يَقُولُ :

وبالمعجمة للعدوى ، ومعنى الكدش أ بالشن [(٢) المعجمة (٣) : السَّوقُ ، وبالمهملة كون الأشياء بعضها على بعضٍ ، تكدَّست الدوابُّ في سيرها ، إذا ركبَ بعضها بعضاً ، وفي الحديث الآخر بعد هذا : " ومكردس أ في النار [(٤)) ويحتمل أن يكون معناه المكسور الظهر والفقار ، والكردوس قفار الظهر ، وقد يكون مكردس بمعنى مكدوس ، كدَّس الرجل خيله ، إذا جمعها كراديس ، أى قطعاً كباراً .

(١) ١ للنساء : ٤٠ .

(٣) زيد قبلها في ق : فتصير .

(٢) ساقطة من ق .

(٤) سقط من الأصل .

كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية

٥٥٣

أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ فَمَا رَأَوْهُ فَهُوَ لَكُمْ .

فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا ، أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ .

فَيَقُولُ : لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا .

فَيَقُولُونَ : يَا رَبَّنَا ، أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا ؟ فَيَقُولُ : رِضَايَ ، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا) .

قَالَ مُسْلِمٌ : قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَادٍ زُغْبَةَ الْمِصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ وَقُلْتُ لَهُ : أَحَدَثَ بِهَذَا الْحَلِثِ عَنْكَ ؛ أَنْكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ .

قُلْتُ دَعِيسَى بْنَ حَمَادٍ : أَخْبَرَ كُرَّ اللَّيْثِ بْنَ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْزَى رَبَّنَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمُ صُحُو ؟) قَلَّا : لَا .

وَسُقْتُ الْحَدِيثَ حَتَّى آخِرِهِ وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ .

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ : بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَلْبُوهُ : (فَيُقَالُ لَهُمْ لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ .

بَلَّغْنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُ مِنَ السَّيْفِ .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ : (فَيَقُولُونَ رَبَّنَا أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ

وَمَا بَعْدَ) .

فَاعْ قَرِّبْهُ عِيسَى بْنَ حَمَادٍ .

٢٠٨٢ (82) باب إثبات الشفاعة لآخر الموحدين من النار

٣٠٣ -) .

(وحدثناه أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوَّلٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، حَد - نَا زَيْدُ بْنُ اسْلَمَ ، بِإِسْنَادِهِمَا ، نَحْوَ حَلِثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ . وَقَدْ زَادَ وَنَقَصَ شَيْئًا .

وفي هذه الجملة تفصيل صور الناجن في السرعة والسلامة ، ثم من يُصِيبُهُ الخُدُسُ وتسفعه النار ، ثم الموبق فيها ، والمكردسُ الملقى في قعرها ، نعوذ بالله منها .

٥٥٤

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَإِخْرَاجِ الْمُوحِدِينَ مِنَ النَّارِ

(٨٢) بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ لِأَخْرِ الْمُوحِدِينَ مِنَ النَّارِ

٣٠٤ - (١٨٤) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ، يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقُولُ : انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا حُمْفًا قَدْ امْتَحَشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً " .

٣٠٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا عَفَانُ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ .

ح وَحَدَّثَنَا شَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ .

أَخْبَرَنَا خَالِدٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَا : (فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ يُقَالُ لَهُ الْحَيَاةُ) وَلَمْ يَشْكَا .

وَفِي حَدِيثِ خَالِدٍ : " كَمَا تَنْبُتُ الْعُثَاءَةُ (١) فِي جَانِبِ السَّيْلِ) وَفِي حَلِثٍ وَهْبٍ : (كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي وَقُولِهِ : (فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا) كَذَا ضَبْطَنَاهُ بَفَتْحِ التَّاءِ [وَالْحَاءِ] (٢) عَنْ مَتْنِي شَيْخِنَا ، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ (٣) قَالَا فِي مَعْنَاهُ : أَيْ احْتَرَقُوا ، وَالْمَحْشُ : لَهَبٌ مِنَ النَّارِ يَحْرِقُ الْجِلْدَ وَيَبْدِي الْعِظْمَ ، قَالَ غَيْرُهُ : امْتَحَشَ الْخُبْزُ : احْتَرَقَ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَالْقَتَبِيُّ : مَحْشَتُهُ النَّارُ ، أَيْ أَحْرَقَتْهُ ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ : الْمَعْرُوفُ الْمُحْشَتُ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ : مَحْشَتُهُ لُغَةٌ ، وَالْمَعْرُوفُ الْمُحْشَتُ ، وَقَدْ رَوَاهُ لَنَا بَعْضُ شَيْخِنَا : اِمْتَحَشُوا .

قَالَ الْإِمَامُ : الْحُمُّ الْفَحْمُ ، وَاحِدَتُهَا حَمَّةٌ ، قَالَ طَرَفَةُ :

أَشْجَاكَ الرَّبْعُ أَمَّ قَدَمَهُ أَمَّ رَمَادُ دَارِسُ حُمَمَهُ

وَقَوْلُهُ : (كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) بِكسر الحاء .

قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ الْهَرَوِيُّ : قَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ : الْحَبَّةُ ، بِكسر الحاء ، اسْمُ جَامِعٍ لِحُبُوبِ الْبَقُولِ الَّتِي تَنْتَثِرُ إِذَا هَاجَتِ الرِّيحُ ، ثُمَّ إِذَا مُطِرَتْ مِنْ قَابِلٍ نَبَتَتْ (٤) وَقَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحَبَّةُ

(١) رَوَاةُ السَّمَرَقَنْدِيِّ كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي .

(٢) مِنْ ق .

(٣) الْهَرَوِيُّ ٧٣ / ١ .

(٤) عِبَارَةُ الْهَرَوِيِّ : " وَأَمَّا الْحَتَّةُ فَكُلُّ نَبْتٍ لَهُ حَتٌّ ، فَاسْمُ الْحَبِّ مِنْهُ الْحَبَّةُ ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : الْحَبَّةُ بِذَوْرِ الْبَقْلِ ، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحَبَّةُ

نَبْتُ يَنْبِتُ فِي الْحَتِّ صَغَارًا ، وَقَالَ الْكَسَاؤِيُّ .

الْحَتَّةُ حَبُّ الرِّيحِ ، وَوَاحِدَةُ الْحَبِّ حَبَّةٌ .

وَالدَّدُ دَارٌ عَلَيْهِ الْمَعْنَى مِنَ الْحَبَّةِ أَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ يَصِيرُ مِنَ الْحَتِّ فِي الْأَرْضِ فَيَنْبِتُ مِمَّا يَبْذُرُ " .

غريب الحديث ١ / ٧٢ .
كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ دَاخِرَ الْمَوْحِدِينَ مِنَ النَّارِ ٥٥٥
حَمَّةٌ (١) أَوْ حَمِيلَةُ السَّيْلِ .

٣٠٦ - (١٨٥) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ .

حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ -

عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً ، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا ، افْتَنَ بِالشَّفَاعَةِ ، فَجِئَءَ بِهِمْ ضَبَائِرُ ضَبَائِرٍ ، فَبُثُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قِيلَ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ .

فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ كَانَ بَا لِبَا دِيَةً .

٢٠٨٣ (٨٣) بَابُ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا

٣٠٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمِثْلِهِ ، إِلَى قَوْلِهِ : " فِي حَمِيلِ السَّيْلِ " وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

نَحْتَبُ! يَمْبِثُ فِي الْحَشِيشِ صَغَارًا ، قَالَ غَيْرُهُ : قَالَ ابْنُ سُوَيْدٍ فِي الْجُمُحَةِ : كُلُّ أَمَّا كَانَ [(٢) مِنْ نَزْرِ الْعُشْبِ فَهُوَ حَبَّةٌ / وَالْجَمْعُ حَبٌّ .
قَالَ الْقَاضِي : وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : هُوَ حَبُّ الرِّيحَانِ ، الْوَاحِدَةُ حَبَّةٌ ، فَأَمَّا الْحَنْطَةُ فَهُوَ الْحَبُّ لَا غَيْرُ .

وَقَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ : وَالْحَبَّةُ ، بَضْمُ الْحَاءِ وَتَخْفِيفُ الْبَاءِ ، الْقَضِيبُ مِنَ الْكُرْمِ يَغْرُسُ وَالْحَبَّةُ مِنَ الْعَنْبِ ، وَحَبُّ الْحَنَّةِ يُسَمَّى حَبَّةً بِالتَّخْفِيفِ .
وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : مَا كَانَ مِنَ النَّبْتِ لَهُ حَبٌّ فَاسْمُ ذَلِكَ الْحَبِّ حَبَّةٌ وَأَمَّا الْحَنْطَةُ فَالْحَسْتُ لَا غَيْرُ .

وَقَوْلُهُ .

" فِي حَمِيلِ السَّيْلِ " ، قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ : حَمِيلُ السَّيْلِ مَا

جَاءَ بِهِ مِنْ طِينٍ أَوْ غَثَا ، فَإِذَا اتَّفَقَ فِيهِ الْحَنَةُ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى شَطِّ مَجْرَى السَّيْلِ فَإِنَّهَا تَنْبِتُ فِي يَوْمٍ وَلَحْلَةٍ ، وَهِيَ أَسْرَعُ نَابِتَةٍ نَبَاتًا ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ سُرْعَةِ نَبَاتِهِمْ .

قَالَ الْقَاضِي .

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ بَعْدَ هَذَا : " كَمَا تَنْبِتُ الْغُثَاةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ)

وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَبَّةِ ، وَفِي رِوَايَةِ السَّمُرْقَنْدِيِّ : (الْقَتَاةُ ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ ، وَفِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ : ١١ وَى حَيَاةُ السَّيْلِ) وَهَذِهِ رِوَايَةُ الشَّاشِيِّ ، وَرَوَاهُ الْعُدْرِيُّ هُنَا وَغَيْرُهُ : حَمَّةٌ ، وَكُلُّهُ مِنَ الْحَمَاءِ ، وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ مِنَ الطِّينِ ، وَهُوَ مَعْنَى مَا تَقْدَمُ .

(١) رَوَاهُ الْعُدْرِيُّ ، وَرِوَايَةُ وَهَيْبٍ : حَمَاءَةٌ ، كَمَا بَيَّنَّ الْقَاضِي .

(٢) سَأَلْتُ مَنْ ق .

ت ٩٦ / ب

٤٨ - / أ

٥٥٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا

(٨٣) بَابُ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا

٨ هـ ٣ - (١٨٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَقْبَحَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ؛ كِلَاهُمَا

عَنْ جَرِيرٍ ؛ قَالَ عَثْمَانُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا ، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ . رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَيًّا ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ : أَفْصَبَ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَأْتِيهَا فَيُخْتَلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَتْ فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ : يَارَبِّ ، وَجَدْتُهَا مَلَأَتْ .

فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ : أَفْصَبَ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ لِمَا .

قَالَ : (فَيَأْتِيهَا فَيُخْتَلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَتْ ، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ : يَارَبِّ ، وَجَدْتُهَا مَلَأَتْ ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ : اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ النَّبِيِّ وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا ، أَوْ إِنَّ لَكَ عَشْرَةَ أَمْثَالِ النَّبِيِّ لِمَا .

قَالَ : (فَيَقُولُ : أَتَسْخَرُنِي - أَوْ أَتُضْحِكُنِي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ ؟) .

قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .

قَالَ : فَكَانَ يُقَالُ : ذَاكَ أَنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً .

وقوله : (آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنْهَا زَحْفًا)

وجاء مثله : " في آخر من يجوز على الصراط) ، قال القاضي : فيحتمل أنهما اثنان ، إما شخصان أو نوعان وجنسان ، وعبر بالواحد فيه عن الجماعة ، وقد يحتمل أن المراد بآخر أهل النار خروجاً يعني من الورود والجواز على الصراط ، لا فيمن أوبق ودخلها / فيكون بمعنى واحد [إما في شخص واحد] (١) أو جماعة ، كما قلناه ، والله أعلم .

وقوله : (قشبنى ريحها) (٢) ، قال الإمام : قال الهروي : كُلُّ مَشْمُومٍ قَشِيبٌ وَمُقَشَّبٌ ، وَقَالَ اللَّيْثُ : الْقَشْبُ اسْمُ الشَّمِّ ، وَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِبَعْضِ بَنِيهِ : قَشْبُكَ الْمَالُ ؟ أَيْ ذَهَبٌ بِعَقْلِكَ ، وَالْقَشْبُ : خَلَطُ السِّمِّ بِالطَّعَامِ ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ مَعَاوِيَةَ رِيحًا طَيِّبَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَقَالَ : مَنْ قَشَبْنَا ؟ (٣) أَرَادَ أَنْ رِيحَ الطَّيِّبِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ قَشْبٌ ، كَمَا أَنَّ رِيحَ النَّتَنِ قَشْبٌ ، يُقَالُ : مَا أَقَشَبَ بَيْتُهُمْ ؟! أَيْ مَا أَقْدَرَهُ .

قال القاضي : قال الخطابي : يقال : قَشَبَهُ الدُّخَانُ إِذَا مَلَأَ خِيَاشِمَهُ وَأَخَذَ يَكْظُمُهُ ،

وهذا بين في معنى حديث النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وحديث عمر مما قاله الهروي ، ووقع في روايتي في

(١) سقط من ق .

(٢) رواية أبي هريرة من حديث عطاء بن يزيد الليثي .

(٣) غريب الحديث للخطابي ٢ / ١٠٨ .

كتاب الإيمان / باب آخر أهل النار خروجاً ٥٥٧

٣٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِنِّي لَأَلْهِمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنْهَا زَحْفًا .

فَيَقَالُ لَهُ : انْطَلِقْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ .

قَالَ : فَيَذْهَبُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، فَيَجِدُ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا الْمَنَازِلَ .

فَيَقَالُ لَهُ : أَتَذْكُرُ الزَّمَانَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ .

فَيَقَالُ لَهُ : تَمَنَّ .

فَيَتَمَنَّى .

فَيَقَالُ لَهُ : لَكَ الَّذِي تَمْنَيْتَ وَعَشْرَةُ أَضْعَافِ النَّيَا .

قَالَ فَيَقُولُ : أَسْخَرْتُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ ؟ لِمَا .

قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِهُهُ .

كُتَابُ الْمَرْوِيِّ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ اللَّيْثِ : الْقَشْبُ : السُّمُّ ، وَالَّذِي رَأَيْتُ فِي كُتَابِ اللَّيْثِ : الْقَشْبُ بِكسر القاف ، وكذا ذكره غيره ، ووقع في المُعْلَمِ بفتح القاف ، وقال أبو عبيد في تفسير حديث عمر أ. المتقدم ، (١) : قَشَبَكَ الْمَالُ ، أَيْ أَهْلَكَ ، مأخوذ من الْقَشْبِ وهو السُّمُّ ، فعلى هذا يَتَفَسَّرُ / قَشْبِي بِأَهْلِكُنِي ، وقال الداودي (٢) : قَشْبِي : غَيْرَ جُلْدِي وَصُورَتِي وَسُودَتِي وَأَحْزَنِي .

وقوله : (وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا) : روايتنا فيه في الآم بالمد والمشهور التتصر ، وحكى أبو حنيفة فيه المد وخطأه على بن حمزة .

قال الإمام : أَيْ تَلْهَبُهَا ، وقال ابن قتيبة في تفسيره : اشتعلها ، قال ابن ولاد :

الذَّكَاءُ تَلْهَبُ النَّارُ مَقْصُور .

وقوله : (أَلَا وَعِزَّتِكَ) قال القاضي : فيه دليل على جواز الحلف بصفات الله وكذلك

في الحديث الآخر بعده في قوله : (وعزتي وكبريائي) ، وسأله بعد أن حلف وأعطى من العهود والمواثيق ما أعطى .

قال بعضهم : فيه دليل على جواز حلف اليميني وفعل ما حلف عليه ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ أُتِيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ (٣) ، وَلَكِنْ دَلِيلُ الْحَدِيثِ عِنْدِي غَيْرُ هَذَا ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ عَذَرَهُ وَبَعْدَ أَنْ كَتَبَهُ عَلَى غَدْرِهِ إِذْ بَانَ لَهُ عَذْرُهُ لِعَظِيمِ مَا رَأَى مِمَّا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ - وَلَا فِي قُوَّتِهِ الثَّبَاتِ عِنْدَهُ .

وقوله : " أَنْفَقَهُتُ لَهُ الْجَنَّةَ " (٤) ، قال الإمام : أَيْ اتَّسَعَتْ وَانْفَتَحَتْ .

وقوله : (فَبَرَى فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسَّرُورِ) ، قال القاضي .

وروايتنا فيه من طريق

(١) ساقطة من ت

(٢) في الأصل رسمت : الدواواي .

(٣) معنى حديث سيرد إن شاء الله في كُتَابِ الْإِيمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - " مَنْ حَلَفَ بِمِيقَاتٍ غَيْرِهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي مَوْخِرٌ لِمَا ، وَآخِرُهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَأِ ، كَالَّذِينَ وَالْأَيْمَانَ ، بِمَا تَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ ٢ / ٤٧٨ .

(٤) حديث أبي هريرة من رواية عطاء .

ت ٩٧ / أ

ت ٩٧ / لص

٥٥٨ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ آخِرِ أَهْلِ النَّاشِ خُرُوجًا

٣١٠ - (١٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ ، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً ، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً ، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا تَنَفَّتْ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : تَبَارَكَ الَّذِي نَحْنِي مِنْكَ ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ قِيًّا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْآخِرِينَ .

الغسائي (الخبر) بالباء بواحدة مفتوحة وهو بمعنى السرور (١) .

وقوله : (أَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ) ،

قال الإمام : الضحك من الله - سبحانه - محمولٌ على اظهار الرضى والقبول ، إذ هو في البشر علامة على ذلك ، ويقال : ضحك الأرض إذا ظهر نباتها ، وفي بعض الحديث ت (فيبعث الله سبحانه فيضحك أحسن الضحك) فجعل انجلاءه عن البرق ضحكاً على الاستعارة ، كأنه تعالى لما أظهر له رحمته استعير له اسم الضحك مجازاً .

قال القاضي : الضحك في البشر أمرٌ اختصوا به وحالة تغير أوجبها سرور القلب ، فتنبسط له عُروق القلب ، فيجرق الدم فيها ، فيقبض

إلى سائر عروق الجسد ، فيثور لذلك حرارة يبسط لها الوجه وينصيق عنها الفم فيفتح ، وهو التبسم ، فإذا زاد السرور وتماشق ولم يضبط الإنسان نفسه واستخفه سروره قهقهه ، والتغيرات وأوصاف الحدث منفية عن الله تعالى ، وجاءت الآثار الصحيحة بإضافة الضحك إليه ، فحمل العلماء ذلك على الرضى بفعل عبده ومحبة للقاءه بإظهار نعدسه وفضله عليه د يجابها له .

وقد حملوه - أيضاً - على التجلى للعبد ، وكشف الحجاب عن بصره حتى يراه ، والضحك يعبر به عن الظهور ، ضحك المشيب برأسه فبكاً وقال في صفة طعنه :
تضحك عن نجيع قائم

وفي الحديث الآخر : قول الله تعالى / للرجل : (اذهب فادخل الجنة ، فيُخِيلُ إليه)
أيها ملأى ، فيقول الله له : اذهب فادخل الجنة) ، ويقول : " أَسْخَرُ بِي - أو أَتَضَحُّكُ بِي - وأنت الملك (٢) ، قال الإمام :
ويتعلق بهذا الحديث سؤالان ، فيقال : ما معنى قوله : (تَسْخَرُ بِي أو أَتَضَحُّكُ وأنت الملك) ، وهبكم أنكم تأولتم الضحك على ما ذكرتم
من الرضى وغيره وهذا غير شأت هنا ، والسؤال الثاني أن يُقال : كيف يُقال للبارى - سبحانه - ابتداء أسخر مش ؟ وإنما جاز ذلك
في الشرع على طريق المقابلة كاتوله تعالى : { فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ } (٣) و { مُسْتَهْزِئُونَ (٤) . اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ } .

الجواب عن السؤال الأول

(١) وهو قريب من لفقال .

البخارى : د! فرأى ما فيها من الخبرة والسرور " ، كالنوحيد ، بوكان عرشه على الماء ١٥٨ / ٩ .

(٢) رواية عبد الله بن مريم ت رء حثود من حديث عبيدة .

(٣) التوبة : ٧٩ .

(٤) البقرة : ١٤٠ ، في ال و ؟ مماءت في ال الصول : يستهزئون .

كتاب الإيمان / باب انخر أهل الار خروجا

٥٥٩

قَرَفَ لَهُ شَجَرَةً ، فيقول : أَي رَبِّ أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا سَتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا .

فيقول الله عز وجل : يَا ابْنَ آدَمَ ، لَعَلِّي إِنْ أُعْطِيَتْكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا .

فيقول : لا ، يَارَبِّ ، وَيَعَاهِدُهُ أَلَا يَسْأَلُهُ غَيْرَهَا ، وَرَبُّهُ يَعْنِيهِ ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبَرَ لَهُ عَلَيْهِ .

فَيَدْنِيهِ مِنْهَا ، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا ، ثُمَّ تَرْفَعُ لَهُ شَجَرَةً هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْآ ، وَلِي .

فيقول : أَي رَبِّ ، أَدْنِي مِنْ هَذِهِ ! لَا أَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا وَأَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا .

فيقول : يَا ابْنَ آدَمَ ، أَلَمْ تَعَاهِدْنِي أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ؟ فيقول ، لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ؟

أن يقال : من عادة المستهزئ من المخلوقين والساحر أن يضحك ، فيوضع ها هنا يضحك موضع يستهزئ ويسخر لما كانت حالة الساحر .

وأما الجواب عن السؤال الثاني : فإن هذا هاهنا لم يقع إلا على جهة المقابلة ، وهي وإن لم تكن موجودة في اللفظ فهي موجودة في

معنى الحديث لانه ذكر فيه أنه عاهد الله مراراً ألا يسأله غير ما سأل ، ثم غدر فخل غدره محل الاستهزاء والسخرية ، فقدّر أن قول

الله تعالى له : (ادخل الجنة) وتردده إليها وتخيله أنها ملأى (١) ضرب من الإطماع له أو السخرية به ، جزاء على ما تقدّم من غدره

، وعقوبة له فسمي الجزاء على السخرية سخرية فقال : " أَسْخَرُ مِنِّي ؟ " أي تعاقبني بالإطماع .

قال القاضي : ذهب أبو بكر الصوفي أن قوله : (اتهمأ مِنِّي أو تسخر مِنِّي) نفى للاستهزاء والسخرية التي لا تجوز على الله ، قال : كأنه

قال : أعلم أنك لا تهزأ مِنِّي لابنك رب العالمين ، وما أعطيتني من جزيل العطاء وأضعاف مثل الدنيا حق ، لكن ال! جب أن فعلت

لى هذا وأنا غير / مستأهل له ، قال : فال اللف في استهزئ وتسخر ألف نفى على هذا التأويل ، كما قال تعالى : { أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ

الس! فهأ! ما } (٢) معناه : لا تهلكنا بفعلهم ، وهذا كلام منبسط متدل قد علم مكانه من ربه وبسطه له بأن جعلك يسأل ويتمنى ،

وهو يُعطيه ويعرض عليه ما أعد له ويشهيه ويحب أن يلحف في سؤاله ليعاى الله ويُرَدِّده بالبسط والقبض ، تدلل الابن الحبيب على أبيه ، ثم يجعله يتنى حتى تنقطع أمانيه ، فسيحانه ما أعظم برّه ، وأوسع خيرَه ، وأكثر لطفَه بعبده المؤمن وتحفِيَه [به] (٣) . قال القاضي : وقد يكون قول هذا الرجل ، لما قال ، من هذا اللفظ الشنيع (٤) وهو

غير ضابط لما قاله وبما وله عقله من السرور ، وبلوغ ما لم يخطر بباله ، إذ كان أولاً عاهد الله ألا يسأل في ما رغب فيه ، ثم أعطى من غير مسألة ما لم يتوهمه / فيكون قوله هذا لما قاله وهو لا يضبط لسانه دهشاً وسروراً فرحاً و [هو] (٥) لا يعتقده (٦) قلبه في حق بارئه ، ظن أنه على عادته يخاطب غيره كما أخبر (صلى الله عليه وسلم) عن الآخر في الحديث الصحيح : (أله لم

(١) في الأصل - ملا .

(٤) في ال الصل : الثغ .

(٢) الأعراث : ١٥٥ .

(٥) ساقطة من ت .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٦) وردت في ق بغير الضجر .

٥٦٠

كتاب الإيمان / باب آخر اهل النار خروجا

فَيَعِ الْ دُهْ أَلَا يَسْأَلُهُ غَيْرَهَا ، وَرَبِّهَ يَعْنِيهِ ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ .

فِيَدْنِيهِ مِنْهَا ، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا ، ثُمَّ تَرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِينَ ، فَيَقُولُ : أَيُّ رَبٍّ ، أَذْنِي مِنْ هَذَا ! لَا سَتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا .

فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، أَلَمْ تَعَاهِدْنِي أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ؟ قَالَ : بَلَى ، يَارَبِّ ، دَنَيْتُ لَأَسْأَلَكَ يَضْبِطُ نَفْسَهُ مِنَ الْفَرَحِ ، فَقَالَ : (أنت عبدى وأنا ربك) (١) .

وقوله : في الحديث الآخر : (عطشنا) (٢) ، وقوله لهم : (هل تردون) (٣) وذكر تساقطهم في النار ، هذا من مكر الله بالكافرين . وقوله : في جهنم : (يُحْطَمُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ) ، قال القاضي : يحطم : أى يأكل ، والحطمة اسم النار ؛ لاءنها تأكل ما ألقى فيها ، والحطم الذى يأكل ولا يشبع .

قال الإمام : قال المروى : سُمِيتِ الحُطْمَةُ لأنها تحطم كل شئ أى تكسره وتأتى عليه .

وقال القاضي : والصَّخْرُ صَفَاءُ الْجَوْ مِنَ الْغَيْمِ والسحاب ، وهو بمعنى قوله : ليس دونها سحاب) .

وقوله : (فما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمن لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار) : كذا هي الرواية ، وكذا في جميع النسخ ، وفيه تغييرٌ ووهمٌ ، وصوابه ما وقع في كتاب البخارى عن ابن بكير : (بأشد مناشدة لى في استقصاء الحق) (٤) يعنى في الدنيا من المؤمن لله يوم القيامة لإخوانهم وبه يتم الكلام ويتوخه .

وذكر في هذه الأحاديث في المعذب من المؤمن : (أن النار لا تأكل أثر السجود)

وفي الحديث الآخر : (تُحَرَّمُ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ) : دليل على أن عذاب المؤمن المذنب بالنار خلاف عذاب الكافرين ، وأنها لا تأتى على جميعهم ، ألا تراه كيف قال : (امتحنوا) وذكر أنها لا تأكل منهم ما ذكر ، إما إكراماً لمواضع السجود ولعظم (٥) مكانه من الإيمان

والخضوع إلى غايته لله تعالى ، أو لكرامة تلك الصورة التى خلق آدم والبشر عليها وفضلهم بها من أئيين [٦] سائر خلقه ، وخص أهل الإيمان بهذه الفضيلة ، وذكره الصُورَ ودارات الوجوه في الأحاديث الأخر يدلُّ بأن المراد بأثر السجود في الوجه خلاف ما ذهب إليه

(١) سيرد إن شاء الله في ل التوبة ، بالحض على التوبة والفرح بها عن أنه بن مالك : الله أشد فرحاً بتوبة عبده ... الحديث (

(٢) حديث أبط سعيد من رواية عطاء بن يار .

(٣) في ت : تدرؤن .

(٤) البخارى ، كالتوحيد ، بركان عرشه على المآ ٩ / ١٥٩ ، لكن لفظه هناك : (فما أنتم بأشدَّ لى مُناشدةً فى الحق) .

(٥) فى الأصل : ولعظيم .

(٦) ساقطة من ت .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا

٥٦١

غَيْرَهَا ، وَرَبُّهُ يَعْذُرُهُ ، لِأَنَّهُ يَرَى مَالاً صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا ، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا ، فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، أَدْخِلْنِيهَا .

فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا يَصْرِفُنِي مِنْكَ ؟ أَيْرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيكَ الْإِنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا ؟ قَالَ : يَارَبِّ ، أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟

بعضهم أنه فى سبعة أعضاء السجود ، وقد ذكر فى الحديث : " أن منهم من تأخضمه النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه) فدل أن عذاب المؤمنين فيها بخلاف عذاب غيرهم .

وقوله فى أهل الذنوب : (فأما تهم الله إمامةً ، حتى إذا كانوا خفماً أذن بالشفاعة وأن أهلها هم الذين لا يموتون ولا يحيون " (١) ، وقال بعض المتكلمين يحتمل معنيين : أحدهما : أن المذنبين يُمَيِّخُهُمُ اللهُ موتاً حقاً حتى لا يُحْسُونَ النار ، فيكون عقابهم حبسهم فى النار عن دخول الجنة كالسجون ، وأما أهل النار الذين هم أهلها فهم أحياء حقيقةً ، ولقوله : { لا يَمُوتُ فِيهَا } أى فيستريح { ولا يحيى } (٢) حياة ينتفع بها ، وهى فى الكفار لقوله : { وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى } (٣)

الوجه الثانى : أن الإمامة لاهل الذنوب ليس على الحقيقة لكن غيب عنهم إحساسهم

[للالام] (٤) بلطف منه ، ويجوز ال تكون الامم أخف كالنوم ، وقد سى الله النوم لإعدامه الحس وفاءً ، فقال : { اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَإِتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا } (٥) ، لكن قد قال : (حتى إذا كانوا خفماً) فدل أن النار مع هذا تعمل فى أجسادهم أوبعضها ، وقد جاء فى حديث أبى هريرة : (إذا ادخل الله الموحدين النار أماتهم فيها ، فإذا أراد أن يُخْرِجَهُمْ مِنْهَا امسَّهُمُ الْم الْعَذَابِ تِلْكَ السَّاعَةِ) (٦) وفى حديث آخر : (أنها تنزوى منهم وتقول : (مالى ولاهل بسم الله) .

٢٠٨٤ (٨٤) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

وقوله : فى الذى هو آخر دخولا الجنة : (فيكبو مرةً " أى يسقط لوجهه ويمشى مرة ، وتسفعه مرة أى تضرب وجهه أو تسوئه على أحد التأويلات فى قوله : { لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ } (٧) .

وقوله فيه : (يخرج منها زحفاً) : أى مشياً على إليلته ، كما يفعل الصبي قبل أن يمشى ، وهو مثل قوله فى الحديث الآخر : (حبواً) .

(١) رواه أبو سعيد من حديث أبى نضرة .

(٢) الأعلى : ١٣ .

وفلد بعدها فى غير : ت ، ق : هم .

(٤) ساقطة من ق .

(٦) أخرجه الديلمى فى مسند الفرثوس عن أبى هريرة برقم (٩٧٦) .

(٣) الأعلى : ١١ .

(٥) الزمرة : ٤٢ .

(٧) العلق : ١٥ .

فَضَحَكَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ ؟ فَقَالُوا : مِمَّ تَضْحَكُ ؟ قَالَ : هَكَذَا ضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ .
(صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالُوا : مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (مِنْ ضِحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ : أَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ فَيَقُولُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَاسٌ) .

وقوله : (يا ابن آدم ، ما يصْرِيْنِي مِنْكَ) : قال الحوبى : إنما هو ما يصْرِيْك عَنِي ،
أى ما يقطعك عن مسألتى ، والصَّرْىُ القطع ، ثلاثى ، وكذا قاله الهروى : يصْرِيْك منى ، وفسره بما تقدم ، قال : يثتال : صَرَيْتُ
الشيء إذا قطعته .

وقوله : " فجىء بهم ضبائر ضبائر " (١) ، قال الإمام : قال الهروى : ضبائر جمع ضبارة ، بكسر الفخاد ، مثل عمارة وعمير ، والضبائر
جماعات الناس ، يقال : رأيتهم ضباير ، أى جماعة فى تفرقة .

قال القاضى : قال الكائى : والصواب : أضابر جمع إضبارة ، وما حكاه الهروى
قبل يردُّ قوله ؛ لاءنه لم يعرف ضبارةً فلذلك أنكر / جمعها ضباير ، يقال : ضبارة وضبارة معاً .
كذا قيدناه على أئى الحسن الحافظ ، رحمه الله .

(١) عن أبى سعيد من رواية أبى نضرة -

! اب الإي ! / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

٥٦٣

(٨٤) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

٣١١ - (١٨٨) حَد - نَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، حَد - نَنَا زُهَيْرُ

ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ .
" إِنْ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبْلَ الْجَنَّةِ ، وَمِثْلَ لَهُ شَجَرَةٌ ذَتْ ظِلٍّ .

فَقَالَ : أَيْ رَبِّ ، قَدَمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا ، .

وَسَاقُ الْحَدِيثِ بَنَحُو حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

وَلَمْ يَذْكُرْ " فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا يَصْرِيْنِي مِنْكَ لَمَّا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ .

وَزَادَ فِيهِ : (وَيَذْكُرُهُ اللَّهُ ، سَلَّ كَذَا وَكَذَا .

فَإِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ .

هُوَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ) قَالَ : " ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتَهُ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ زَوْجَتَاهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ .

فَتَقُولَانِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ .

قَالَ : فَيَقُولُ ! مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُعْطِيتُ ، .

٣١٢ - (١٨٩) حَد - نَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُطَرَفٍ

وَابْنِ أَبَجَرَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ ، رَوَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ح وَحَدٌ ، شَأْنُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يُخْبِرُ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : قَالَ : سَمِعْتُهُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، يَرَفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكَّاءِ ! - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ ، يَتَوَلَّى : سَمِعْتُ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ . قَالَ سُفْيَانُ : رَفَعَهُ أَحَلُّ مَأْمُورًا - أَرَاهُ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ .

"سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ : مَا أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً ؟ قَالَ : هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ، فَيُقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ .
 يَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، كَيْفَ ؟ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ وَأَحَدُوا أَخَذَاتِهِمْ ؟ فَيُقَالُ لَهُ .
 أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا ؟ فَيَقُولُ : رَضِيتُ ، رَبِّ .
 فَيَقُولُ : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ - فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ : رَضِيتُ ، رَبِّ .
 فَقَالَ : هَذَا لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ ،

وقوله ت "نزلوا منازلهم وأخذوا أخذاتهم" بفتح الهمزة والخاء جمع أخذة وهو ما أخذوا من كرامة مولاهم وحصلوه ، أو يكون قصدوا مقاصصهم وصاروا بسبلهم إلى منازلهم ، كما ذكر أولا اللفظ . وذكره تعلب بكسر الهمزة : ما أخذ إخذه ، أى ما قصد قصده ، وإخذ القوم : طريقهم وسبيلهم .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ادْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ فِيهَا
وَلَكُمْ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكُمْ وَلَذَّتْ عَيْنُكُمْ .
فَيَقُولُ : رَضِيتُ ، رَبِّ .

قَالَ : رَبِّ ، فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً ؟ قَالَ : أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي ، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا ، فَلَمْ تَرَ عَيْنَ ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنَ ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ لِمَا .

قَالَ : وَمُصَدِّقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ } الْآيَةَ (١) .

٣١٣ - (...) حَدّ ، شَأْ أَبُو كَرِيب ، حَدّ ، شَأْ عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبَجَرَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْمُخَيْرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ : إِي مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَحْسَنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْهَا حَظًا .
وَسَاقُ الْحَدِيثِ بَنَحْوِهِ .

٣١٤ - (١٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنِّي لَا أَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ .
وَأَخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا ، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُقَالُ : اغْرِضُوا عَلَيْهِ صَغَارُ ذُنُوبِهِ وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا ، فَتُعْرَضُ عَلَيْهِ صَغَارُ ذُنُوبِهِ .

فَقَالَ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَكَذَا وَكَذَا، وَكَذَا وَكَذَا، وَكَذَا وَكَذَا. فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْكُرَ، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ فَنُوهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ. فَيَقَالَ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سِتَّةِ حَسَنَةٍ.

فَيَقُولُ: رَبِّ، قَدْ عَمَلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَاهُنَا لَا.

فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .

ص ص نص ه ، لم صي ص نص ص ، ، ص ص ص ص ص ! ص ص نص ص ، ص ه ه
٣١٥ - (...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبو معاوية ووكيع .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبٍ ! حد ، شَا وَكِيع .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيب ، حَد ، شَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ؟ كَلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣١٦ - (١٩١) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ يَشْتَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ؛ كَلَاهُمَا عَنْ رَوْحٍ ،

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : حَد ، شَا رَوْحُ بْنُ عَبَّالَةَ الْقَيْسِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ؛

ت ٩٩ / أ

وقول أبي هريرة : (ذلك لك ومثله معه دا وقول أبي سعيد / : (وعشرة أمثاله معه) وكلاهما ذكر أنه الذي حفظ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قيل في الجمع بذهن الحديثين : لعل أبا هريرة سمع ذلك أولاً ثم زيد : (وعشرة أمثاله فضلاً من الله " ، فسمعه أبو سعيد ولم يسمعه أبو هريرة ، وظاهره : أن المثل والعشرة أمثال زائد على قوله : (هذا لك) وقيل : يحتمل أن يكون العشرة الأمثال (٢) فقط ، أي وتما عشرة أمثاله ، والأول أظهر .

(١) السجدة ؟ ١٧ .

(٢) في ت : أمثال .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

٥٦٥

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ .

فَقَالَ : نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا أَنْظُرْ أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ قَالَ : تَدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ ، الْأَوَّلَ فَالْآخِرَ .

ثُمَّ يَأْتِينَا رَبَّنَا بَعْدَ فَلَكَ فَيَقُولُ : مَنْ تَنْظُرُونَ ؟ فَيَقُولُونَ : نَنْظُرُ رَبَّنَا .

فَيَقُولُ : أَنَا رَأَيْتُكُمْ .

فَيَقُولُونَ : حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ .

فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ .

قَالَ : فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، مُنَافِقٌ أَوْ مُؤْمِنٌ ، نُورًا ، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيْبٌ وَحَسَلَتْ ، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ لَهُ ، ثُمَّ يَطْنِمُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ ، ثُمَّ يَخْجُو الْمُؤْمِنُونَ ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زَمْرَةٍ وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَاءِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، ثُمَّ كَلَّكَ .

تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً وَ؟ فَيُجْعَلُونَ بَفَنَاءِ الْجَنَّةِ ، وَيُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ .

وَيَذْهَبُ حِرَاقُهُ ثُمَّ يُسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا .

٣١٧ - (...) حَد ، شَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِالدُّنْيَا يَقُولُ : (إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ) .

وقوله : (كلاليب) : قال الإمام : هو جمع كُلوْبٍ على وزن فعول ، مثل سَفُودٍ ، والحسك : جمع حَسَكَةٍ ، وهى شوكة حديدية صُلْبَةٌ . قال القاصي : واخلطاطيف مثل الكلاليب ، إلا أن واحدا خلافاً بضم الخاء .

وقوله في الحديث : (وتحل الشفاعة) (١) ، قال القاضي : مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلا ووجوبه الراح قوله تحلى : { لا تَفْعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أذنَ لَهُ الرَّحْمَنُ } (٢) { وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَفَى } (٣) وأمثالها ، وبخبر الصادق سمعاً ، وقد جاءت الآثار التي بلغت مجموعها التواتر بصحتها في الآخرة لمذنبى المؤمن ، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة عليها ، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها ، وتأولت الأحاديث الواردة فيها واعتصموا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار واحتجوا بقوله : { فَكَا تَفْعُهُمْ شَفَاعَةُ الْمُتَنَافِعِينَ } (٤) وبقوله : { مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيلٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ } (٥) ، وهذه الآيات في الكفار ، وتأولوا أحاديث الشفاعة في زيادة الدرجات وإزالة الثواب ، وألفاظ الأحاديث التي في الكتاب وغيره تدل على خلاف ما فأبوا إليه ، وأنها في المذنبين وفي إخراج من استوجب .

لكن الشفاعة بمجموعها على خمسة السام :

(١) لفظة الرواية .

(ثم تحل الشفاعة) .

حديث جابر من رواية أئى الزبير .

(٢) طه : ١٠٩ .

(٣) الأنبياء : ٢٨ .

(٤) المدثر : ٤٨٠ .

(٥) غافر : ١٨ .

ت ٩٩ / ب

٥٦٦ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

٣١٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّع ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لَعَمْرُؤُا دِينَارٍ : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

" إِنْ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ ؟ " قَالَ : نَعَمْ .

٣١٩ - (...) حَدَّثَنَا جَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا ، إِلَّا دَارَاتِ وَجُوهُهُمْ ، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) .

أولها : مختصة بنبينا (صلى الله عليه وسلم) وهى الإراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب ، كما سيأتى بيانها عند ذكرها من الكتاب بعد هذا .

الثانية : فى ادخال قوم الجنة دون حساب ، وهذه أيضا وردت لنبينا (صلى الله عليه وسلم) ، وقد ذكرها مسلم وسننه عليها فى موضعها .

الثالثة : قوم استوجبوا النار لمحشف فىهم نجينا ومن شاء الله له أن يشفع ، وأسَنِّهِ [(١)] على موضعها من الكتاب أيضاً .

الرابعة : فىمن دخل النار من المذنبين ، فقد جأ فى مجموع هذه الأحاديث إخراجهم

من النار بشفاعة نجينا (صلى الله عليه وسلم) وغيره من الأنبياء والملائكة وإخوانهم من المؤمنين ، ثم يخرج الله كل من قال : لا إله إلا الله ، كما جاء فى الحديث ، حتى لا يبقى فيها إلا الكافرون ومن حبسه (٢) القرار ووجب عليه الخلود ، كما جاء فى الحديث .

والشفاعة الخامسة / : هى فى زيادة الدرجات فى الجنة لأهلها ، وهذه لا ينكرها المعتزلة ،

ولا تنكر شفاعة الحشر الأولى ، وعرف بالنقل المستفيض سؤال السلف الصالح لشفاعة الن (صلى الله عليه وسلم) ورغبتهم فيها ، وعلى هذا لا يثبَّتُ لقول من قال : إنه يُكره أن تسأل الله أن يرزقك شفاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، لاءنها لا تكون إلا للمذنبين

، فإنها قد تكون - كما قدمنا - لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات ، ثم كل عاقل معترف بالتقصير محتاج إلى العف! وغير معتد بعمله ، مافق أن يكون من الهالكين ، ويلزالي هذا الاقائل ألا يدعو بالمغفرة والرحمة لأنها لأصحاب الذنوب ، وهذا كله خلاف ما عرف من دعاء السلف والخلث! .

وقوله : (من وجدتم في قل! مثقال ذرة من إيمان ومن خير) (٣) وأدنا أدنا ، على ما وردت في ألفاظ الأحاديث : قيل : من اليقير ، والصحيح : أن معناه : شئ زائد على مجرد الإيمان ؛ لأن مجرد الإيمان [(٤) - الذي هو التديق - لا يتجزأ ، وإنما يكون هذا التجزؤ ، لشيء زائد عليه من عمل صالح ، أو ذكر خفي ، أو عمل من اعمال القلب ، من

(١) ساقطة من ق .

(٣) حديث أبي سعيد رواية عطاء به يسار (٣٠٢) .

(٢) كما جاء في حديث أنه رواية قتادة .

(٤) سقط من ق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ٥٦٧

شفقة على مسكين ، وخوف من الله ، ونية صادقة في عمل فاته ، ويدل عليه قوله في الكتاب في حديث محمد بن المنهال الضير وحديث المسمعى وابن المثني (١) بأسانيدھا عن أنه : " يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله ، وكان حى قلبه من الخير ما يزن كذا وكذا) ، وكذلك في حديث أبي الزبير عن جابر ، وكذلك دليل حدث أبى سعيد الخدرى الحديث الطويل يقول الله تعالى : (شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، رشنع المزمنون ، ولم يبق إلا ارحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعضاس! خيراً قط " ، وقوله بعد في حديث الحسن عن انك وغيره : لا يخرج!! صن قال : ل ال له إلا ١ الخ ، ! فهو لاء هم الذين معهم مجرد الإيمان ، وهم الذين لم يودن في الشوائع فبيهم وإنما / دلت الآثار أنه اذن لمن عنده شئ زائد من العمل على مجرد الإيمان الخ ، " - جع! للشك ، ولس!! مق الملائكة والنبيين دليلاً عليه ، وتفرد الله - جل جلاله - بعلم لا ح!شه الاتلوب لم أ!مدص!كحه لمن ليس عنده سوى الإيمان ومجرد شهادة أن لا إله إلا الله ، وش!هه بته فا ، ل!!ه ؟ أش لاها المثل ل القل الخير والشر ، إذ تلك أقل المقادير .

واقد : " من ى ن فى قلبه كذا (٢) وكذا) : دليل لكل لفض أذ! ينفع هن إعملل إلا ما حضر (٣) له القلب وصحبته النية ، وفيه كله دليل علر ، ! رقم!لا يزيائة الإيمالط ش فنلكله ، وهو ما اختلف فيه السلف والخلف ، ومذهب اهل السنة : [ال!توك] (٤) بأننا بريئ " / بالطاعة وينقص بالمعصية ، وتوقف مالك مرة فى نقصانه ، وقال موة لأ! : أما إ أ / ء!لحة قلا يعنى أنه ليس فيها زيادة ولا نقص ، يعنى - والله أعلم - محبرد الإيمان والمعوفة ول! قد هنا ذهب من لم يقل فيه بالنقص والزيادة .

وقوله : " فيقبض قبضة) : أى يجمع جماعة .

وقوله : (غرلست كرامتهم يدي) : هذا! وعثدى مما ل! يشخب حمله على الجارحة ؛

لأنها لا تليق إلا لخلق محدود ، والله [جل اسمه] (٦) متعاك يكن قلك .

وقد اختلفص اهل التأويل فى ذلك ، فذهب بعضهم إلى أن اليد واليدين صفتان من صفات الله تعالى ، علمناها من طريق السمع ، ونثل ! علم تشايرها إلى الله تعالى ، وذهب بعضهم إلى تحمیل اللفظ ما يحتمله من لقة العرب ، فإن اليد تقع على القدرة وعلى النعمة وعلى الملك ، لكن حملها على القدرة هنا بعيد عند في منهم ، إذ كل شئ ،

(١) فى ت : مئى .

(٢) فى الأصل : فوة .

(٣) فى غير الاصل : أحصر .

(٤) من ق .

(٥) جاء فى المدارك : (أن غير واحد سمع مالكا يقول : الايمان تول وعمل ، يزيد وينقص ، وبعضه الضل من لعض ، قال أبو القاسم .

كان مالك يقول : الإيمان يزيد ، وتوقف عن نقصان ، وقال : ذكر الله زيادته في غير موضع ، فدع الكلام وي نقصانه ، وكف عه (المدارس : ٢٠٢ ، وجاء في الأدقاء : (شل مالك بن أسي عن الإيمان ، فقال : قول وعمل . قيل : إيزيدلثنتص ؟ لآل ت قد ففر الله - سبحانه - في غير آي من القرآن ال الإيمان يزيد . قيل له .

ايناقص ؟ قال : دع الكلام في نقصانه وكف عنه . قيل :

! عضه أفضل من بعض ؟ قال : نعم "الانتقاء : ٣٢ .

(٦) في وتعالى .

، / ب

ت .

الم ب

٥٦٨

كشأب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

بقدرته لا يختص منه شيء دون شيء ، لكن لا يبعد أن يرد هذا ومثله في كلام العرب على طريق التأكيد والبيان ، أو يكون اختصاص هذا بالقدرة ؛ لأنه خلقها ابتداءً دون وساطة بقدرته ، وأوجدها دون معاناة غراسة بإرادته ، وأنشأها بقوله : كن ، بخلاف غيرها من الجنات التي في الدنيا التي خلقها وأظهرها بوسائط ومقدمات وجعل لها غارساً وأسباباً ومثاقيل ، وكل بقدرته وإرادته ، فخص هذه بالقدرة لإبرازها بها دون واسطة ، واستعار لذلك اسم الغراسة وأضافها إلى نفسه ، إذ لم [يعلم] (١) لها غارس سوى قدرته ، ومثله يتأول في قوله في آدم : { لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي } (٢) ، وقوله في الحديث : " خلقك الله بيده " (٣) أي ابتداءً دون أب ولا أم ، كما أجرى العادة في خلق غيره ، ونحوه قوله : { خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ٣ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (٤) ، وقوله هنا : (خلقك الله بيده) يبين أنه بمعنى قوله : { خَلَقْتُ بَيْدِي } وأن اليد واليدن هنا بمعنى واحد ، فإن العرب تأتي بالجمع والتثنية كثيراً بمعنى الواحد . وأما النعمة فقد أبعدها بعضهم في مثل هذا - أيضاً - لا على تأويل أن يكون الباء بمعنى اللام أي لنعمتي ، وهو هاهنا بين المعنى ، أي لنعمتي التي أعددتها لهم واذخرتها ، ألا تراه كيف قال : (وختصت عليها) .

وقوله من رواية أبي كريب في حديث المغيرة : " أن موسى سأل الله تعالى عن أحسن

أهل الجنة حظاً) كذا للرواة ، ولأبي العباس الدلائي : (أحسن) وهو تصحيف والصواب الأول ، كما قيل في رواية قيس بن الحكم : " عن أدنى أهل الجنة منزلة) ثم قال آخر الحديث : (قال : رب ، فأعلاهم منزلة) .

وقوله في الذي تعرض عليه صغار ذنوبه (٥) ، ويقال : لك بكل سيئة حسنة) هو حجة لمن قال : مثله في الإيمان قوله تعالى : { فَأُولَئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ } (٦) ، فضلاً منه وطولاً ، وأكثر القول أن معنى الآية : تبديل أعمالهم السيئة [في] (٧) الكفر بحسنات الإيمان .

(١) زلأثة يقتضيها السياق .

(٢) ص : ٧٥ .

(٣) في أحادث الشفاعة .

(٤) آل عمران : ٥٩ .

(٥) في رواية أبي فو ، ورواية الترمذي : (واخبثوا بكارها) صفة جهنم .

(٦) الفرقان : ٧٠ ، قال الحافظ ابن كثير : دا في معنى تلك الآية قولان : أحدهما : أنهم بدلوا مكان عمل السيئات بعمل الحسنات ، قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هم المؤمنون ، كانوا من قبل إيمانهم على السيئات ، فرغب الله بهم عن ذلك فحوّلهم إلى الحسنات ، فأبدلهم مكان السيئات الحسنات .

وقال عطاء بن أبي رَجَع : هذا في الدنيا ، يكون الرجلُ على هيئة قبيحة ، ثم يبده الله بها خيراً ، وقال الحسن البصري : أبدلهم الله بالعمل السمي العمل الصالح ، وائد بالشرك إخلاصاً ، وأبدلهم بالفجور إحصاناً ، وبالكفر إسلاماً .
والقول الثاني : أن تلك السيئات الماضية تقلب بنفس التوبة حسنات ، وما فاك إلا أنه كلما تذكر ما مضى ندم ، واسترجع واستغفر ، فيقلب الذنب طاعة بهذا الاعتبار ، فيوم القيامة د ان وجده مكتوباً عليه لكنه لا يضره ويقلب حسنة في صحيفته " ١٣٦ / ٦ .
(٧) ساقطة من الأصل .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ٥٦٩
وقوله : (يارب ، قد عملتُ أشياء لا أراها ها هنا لا استكثراً / منه لفضل الله ولكثير حسناته ، إذ علم أنه لا يؤاخذ بسيئة ، وأنها تُبدل له حسنات .

وقوله : " فضحك حتى بدت نواجذه) ، قال الإمام : أى ضواحك ، والنواجذ هنا الضواحك وليست بالنواجذ التي هي الأضراس لأن ضحك النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كان تبسُّماً ، قال الأصمعي : هي الأضراس ، وفي حديث آخر : " إن الملكين قاعدان على ناجذى العبد يكتبان " .

قال أبو العباس : النواجذ الأنياب ، وهو أحسن ما قيل في النواجذ ؛ لأن في الخبر أنه (صلى الله عليه وسلم) كان جُلُّ ضحكه التبسُّم .
قال القاضي : هذا ان شاء الله هو الصواب ، لأنه عر عن أكثر ضحكه بالمبالغة في كثر اشنانه حتى تبدو أنيابه ، إذ لا تبدو عند التبسم الخفيف الذي كان جل ضحكه ، وإنما تبدو منه الثنايا ، وقد قال القاضي أبو عبد الله في شرحه : إنه انفتح قوة من الضحك حتى رأى آخر أضراسه من استقبله ، وحمل النواجذ هنا على أسنان العقل ، وهذا خلاف المعروف من ضحكه (صلى الله عليه وسلم) (١) .

وقوله في حديث جابر ، وقد سُئل عن الورد ، فقال : " نجىء نحن يوم القيامة عن كذا وكذا انظره - أى فوق الناس - قال : فتدعى الأمم بأوثانها ...
(الحديث .

هذا صورة الحديث في جميع النسخ ، وفيه تغيير كثير وتصحيّف ، وصوابه : (نحن يوم القيامة على كوم) هكذا رواه بعض اهل الحديث / وفي كُتَابُ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ مِنْ طَرِيقِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ : (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمْتَى عَلَى تَلٍّ) .
وذكر الطبري في التفسير من حديث ابن عمر : (فيرقى هو - يعنى محمداً - وأُمْتَهُ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ) وذكر من حديث كعب بن مالك : (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمْتِي عَلَى تَلٍّ) (٢) ، فهذا كله يبين ما تغير من الحديث وأنه كأنه أظلم هذا الحرف على الراوى أو امحى عليه (٣) فعبر عنه بكذا وكذا ، وفَسَّرَه بقوله ، أى فوق الناس وكتب عليه انظر - تنبيهاً - فجمع النقلة الكل ونسقوه على انه من مق الحديث كما تراه .

وقوله : (فيتجلّى لهم يضحك) ، قال الأمام : التجلى في لسان العرب : الظهور ، فيكون المعنى ها هنا : يظهر لهم ، ومنه قوله تعالى : { فَلَمَّا تَجَلَّى رَوَّلَ لِلْجَبَلِ } (٤) معناه : ظهر ، والضحك ذكرنا أنه يُعبر به عن الرضى وإظهار الرحمة ، فيكون المعنى على هذا يظهر لهم وهو راضى ، ويكون ذلك مجازاً خاطب به (صلى الله عليه وسلم) [العرب ، (٥) على ما اعتادت من لغتها .

قال القاضي : وقيل معنى (يضحك) : يبين ويبدى لهم ما (٦) أخفى لهم من فضله ورحمته .
(١) وقد قال ابن العربي : النواجذ أحد أنول ال السنا وهو ستة وثلاثون ، أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربعة ائياب ، وأربعة ضواحك ، وتليها الطواحن ، والأرحاء ، وهي ستة عشر ، ثم النواجذ وهي أربعة ، أحدها ثنايا ، والضواحك هي التي تبدو في أول الضحك وتسميها العرب العارض .

عارضة الأحوذى ١ / ٥٩ .

هكذا أخرجه الطحاوى في المشكل ١ / ٤٤٩ .

قيدت إمامه في ال أصل : (بلغ مقابلة والله الحمد) ، وهي في الأصل : له .

ال عراف : ١٤٣ .

(٥) من ق .

(٦) في الأصل .

من .

(٢) (٣)

ت ١٠٠ / ب

ت ١٠١ / ب

٥٧٠ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ادْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَزَلَةٌ فِيهَا

وقوله : في هذا الحديث : (ويعطى كل إنسان منهم مؤمن أو منافق نوراً) ، قال القاضي : ذاك بظاهر إيمانهم ودخولهم في جملتهم كما كانوا في الدنيا ، وكما حُشِرُوا غُرّاً محجلين معهم ، حتى فضحهم الله بإطفاء نورهم على الصراط ، وسقوطهم في نار جهنم ، وصددهم عن الحوض وتصييرهم / ذات الشمال .

وقوله : (فيتبعون) تقدم الكلام فيه قبل .

وقوله : (وينبتون نبات الشيء في السيل) (١) على ما تقدم من قوله : (كالخئة في حميل السيل) واختصره هنا ، وعند ابن سعيد عن السجزي : (نبا - ت الدمن في السيل) .

وقوله : "ويذهب حُرَاقَةُ" الماء عائدة فيه على ال!حكم - حنم " .

م ! النار ، يعني أثر النار ، والمحرق منه يذهب بما رش عليهم أهل الجنة من ماءها ، كتح!! قال في الحديث الآخر : "فيلقون في نهر الحياة) وفي الحديث الآخر : (فيصَّبُ عليهم من ماء أ الجنة) (٢) ، وكله راجع إلى معنى واحد ، وهو مضاف إلى الجنة ومائها . وهذا الحديث جاء في "الأم) كله من كلام جابر موقوفاً عليه ، وهذا ليس من شرط مسلم ليس فيه ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، (وما دخل في المسند وصار من شرطه ، لأنه روى مُسنداً من غير هذا الطريق ، فذكر ابن أبي خيثمة يرفعه عن ابن جريج بعد قوله : "يضحك ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : "فينطلق بهم) .

وقد نبه على هذا (مسلم) بعد في حديث ابن أبي شيبة وغيره في الشفاعة وإخراج من يخرج من النار ، وذكر إسناده وسماه أن الن (صلى الله عليه وسلم) بمعنى بعض ما في هذا الحديث .

وذكر (مسلم) من حديث جابر المقام المحمود : أنه الذي يُخْرِجُ الله به من يُخْرِجُ من النار ، ومثله عن أبي هريرة وابن عباس وابن مسعود وغيرهم ، وقد روى في الصحيح عن ابن عمر ما ظاهره أنها شفاعَةُ المحشر ، قال : فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود ، وعن حذيفة وذكر المحشر وكون الناس فيه سكوت لا تكلم لفس إلا ياذنه ، فيخادى محمدا فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك . إلى آخر كلامه ، قال : فذلك المقام المحمود .

وعن كعب بن مالك : (يُحْشَرُ الناس على تل فيكسوني ربي حلة خضراء ثم نودي بي ، فأقول ما شاء الله أن أقول ، فذلك المقام المحمود) (٣) .

(١) في ت : وينبتون فيه ، وفي نسخة النوى : حتى ينبتوا .

وقد أشار النوى إلى أنها وردت في كتاب عبد الحق الجمع بين الصحيحين .

نبات الدمن - بكسر الدال د إسكان الميم - قال : (وكلاماً صحيح ، لكن الأول هو المشهور الظاهر ، فالدمن هو البعر ، والتقدير

نبات في الدمن في السيل ، أي كما ينبت الشيء الحاصل في البعر " نوى ١ / ٤٥٥ .

(٢) في الأصل .

الحياة والمثبت من ت .

(٣) معنى حديث لأحمد ولفظه كما في المسند : " يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَكُونُ أَنَا وَامْتَى عَلَى تَلٍّ ط وَيَكْسُونِي رَبِّي عِزَّ وَجَلَّ حُلَّةَ خَضِرَاءَ ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لِي فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَدْ أَقُولُ ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ " ٤٥٦ / ٣ ، وقد فكره القاضي في الشنما على مثل ما نقله ها . الشفا ١ / ٢٩٠ .

اب الإيان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ٥٧١
 هـ ٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ - يَعْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ ؛ قَالَ : كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ .
 نَفَرَجْنَا فِي عِصَابَةِ ذَوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحْجَّ ، ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ .
 قَالَ : فَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ ، جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
 قَالَ :
 فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمَ .
 قَالَ فَقُلْتُ لَهُ : يَا صَاحِبَ رَسُولٍ

وعن عبد الله بن سلام (محمد - عليه السلام - على كرسى الرب بين يدي الله عز وجل لما (١) وقد روى عن محاهد في ذلك قولاً منكراً لا يصح ، ولو صحَّ لكان له تأويلٌ على ظاهره ، ويقرب بالتأويل من قول عبد الله بن سلام .
 والذي يُستخرج من جملة الأحاديث أن مقامه المحمود هو كون آدم ومن ولد تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصاتها إلى دخولهم الجنة ، وإخراج من يخرج من النار ، فأول مقاماته إجابة المنادى وتحميده ربه وثناؤه عليه بما ذكر وبما ألهمه من محامده ، ثم الشفاعة من إراحة العرَّض وكرب المحشر ، وهذا مقامه الذي حمده فيه الأولون والآخرين ، ثم شفاعته لمن لا حساب عليه من أمته ، ثم لمن يخرج من النار ، حتى لا يبقى فيها من في قلبه محقال فرة من إيمان ، ثم يتفضل الله بإخراج / من قال : لا إله إلا الله ومن لم يشرك به ، ولا يبقى في النار إلا المخلدون .
 وهذه آخر عرصات القيامة ومناقل المحشر ، فهو في جميعها له المقام المحمود ، ويده فيها لواء الحمد .

وقول يزيد في هذا الحديث : " شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ (٢) اى لصق بشغاف قلبي وهو غلافه ، وقيل : سويداؤه ، قال الله في مثله : { قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا } (٣) وروى أيضاً شسغنى - بالعين المهملة - وهو بمعناه ، وقد قرئ - أيضاً - : (شغفها) ، وحقيته معناه : برح بها ، وقيل : معناه : أخذ قلبها حبه من أعلاه ، وشغف كل شيء أعلاه ، وقيل : بلغ داخل قلبها (٤) .

وقوله بعد : " فرجعنا ، فوالله ما خرج منا غير رجل واحد) أو كما قال ، يعنى : أن الله نفعهم بما حدثهم به جابر ، وصرهم عن الخروج مع الخوارج ، لما كان خامرهم من محبة رأيهم .
 (١) لم لتف على هذا الخبر ولم يذكره الثناضى في الشفا ، وقد اخرج الطبرى في تفييره عن على بن الحسين قال .
 قال رسول الله طه : ا (إذا كان يوم القيامة مد الله مد آل التيم حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدمه .
 قال النبي طه : فاكون اول من يدعى ، وجبريل عن يمين الرحمن ، والله ما رآه قبلها ، فأقول - رب ، هذا أخبرني أنك أرسلته إلى ، فيقول الله تبارك وتعالى : صدق ، ثم أشفع فأقول .

يا رب ، عبادك عبدوك في أطراف الأرض ثا قال : فهو الممام المحمود ١٥ / ٩٩ .

قلت - وهو على ضعفه ألق بما ذكره القاضي هنا .

(٢) وهو قولهم بتخليد أصحاب الكبائر في النار .

(٣) يوسف : ٣ .

(٤) قَالَ الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : الْمُشَغَفُ : الْحُبُّ الْقَاتِلُ ، وَالشَّعَفُ دُونَ ذَلِكَ ، وَالشَّغَافُ : حِجَابُ الْقَلْبِ .
تفسير ابن كثير ٤ / ٣١١ -
ت ١٠١ / لا
ب ٥٠

٥٧٢ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا
اللَّهُ ، مَا هَذَا الَّذِي تُحْثَوْنَ ؟ وَاللَّهُ يَقُولُ : { إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ } (١) { كُلُّهَا أَرَادُوا أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا } (٢)
فَمَا هُنَا الَّذِي تَقُولُونَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .
قَالَ : فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ فِيهِ ؟ - قُلْتُ : نَعَمْ .
قَالَ : فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمُخْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ .
قَالَ : ثُمَّ نَعَتْ وَضَعَ الصِّرَاطَ وَمَرَّ النَّاسُ عَلَيْهِ .
قَالَ : وَآخِافُ إِلَّا لَكَ إِنْ أَحْفَظُ ذَلِكَ .
قَالَ : غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا .
قَالَ : يَعْنِي فَيَخْرِجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاوَاتِ .
قَالَ : فَيَدْخُلُونَ نَهْرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ ، فَيَخْرِجُونَ ، كَأَنَّهُمُ الْقَرَّاطِيصُ ، فَرَجَعْنَا قُلْنَا : وَيَحْكُمُ! أَتَرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ فَرَجَعْنَا .
فَلَا وَاللَّهِ ، مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ .
أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو نَعِيمٍ .

٣٢١ - (١٩٢) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ وَثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْرَضُونَ عَلَى اللَّهِ ، فَيَلْتَفِتُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ : أَيُّ رَبٍّ ، إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا فَلَا
تُعَذِّبُنِي فِيهَا .
فَيَنْجِيهِ اللَّهُ مِنْهَا) .

وقوله في هذا الحديث في الجهنميين : (كعيدان السماسم) : كذا في جميع النسخ
ولا يعرف له معنى ها هنا ، ولعل صوابه : عيدان الساسم (٣) ، وهو أشبه ، وهو عود أسود ، وقيل : هو الأبنوس ، وقد قال بعضهم
في وصف البياض والسواد :
لجاءت يلونن مستحسنين أبها من العاج والسناسم
وبه / يشبه من صار حُمَةً ، وأما السماسم فمثل حُمَرٍ صغار أو جمع الحب المثل (٤) والأخفاء ال!ثيل .
هذا جُلَّةٌ مَا فَتَرَهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِهَا أَهْلُ اللُّغَةِ وَلَا مَدْخُلَ لَهَا هَا هُنَا ، وَدَلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ تَشْبِيهَهُمْ بِهَذِهِ الْأَعْوَادِ لِسَوَادِهِ ، قَوْلُهُ بَعْدَ : (فَيَغْتَسِلُونَ
فِيهِ) يَعْنِي نَهْرَ الْجَنَّةِ ، (فَيَخْرِجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَّاطِيصُ) .

(١) لِي عِمْرَانَ : ١٩٢ .
(٢) السَّجْدَةُ : ٢٠ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : السَّمَاوَاتِ ، وَلَا مَتَجَهَ لَهُ هَا ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ت ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ فِي تَوْجِيهِهِ لَهُ ، ٤٥٧ / ١ .
(٤) وَهُوَ مَا قَرَّبَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ مَرَادَ الْحَدِيثِ فَقَالَ : (السَّمَاوَاتِ جَمْعُ سَمَسٍ ، وَعِيدَانُهَا تَرَاهَا إِذَا قَلَعْتَ تَرَكْتَ فِي الشَّمْسِ لِيُؤْخَذَ حَبُّهَا
دَقَاقًا سَوْدَاءَ كَأَنَّهَا مُحْتَرَقَةٌ ، فَتَبُّهُ بِهَا هَوَلَاءُ) .

وبعد هذا قال : (وطالما تطلبت معنى هذه اللفظة وسألت عنها فلم أر فيها شافياً .

ثم رجع إلى ما

قاله القاضي النهاية ٢ / ٤٠٠ .

كتاب الإيمان / باب ادنى أهل الجنة منزلة فيها
٥٧٣

٣٢٢ - (١٩٣) حد ، شأ أبو كامل فضيل بن حسين الجدي ، ومحمد بن عبيد الغبري - واللفظ لابي كامل - قالا : حدثنا أبو عوانة عن قتالة ، عن أنس بن مالك : قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يجمع الله الناس يوم القيامة فيهمون لذلك - وقال ابن عبيد : فيهمون لذلك - فيقولون : لو استشفعنا على ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا قال : فيأتون آدم (صلى الله عليه وسلم) فيقولون : أنت آدم أبو الخلق ، خلقك الله بيل ! ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك ، أشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا .

فيقول : لست هناكم فيذكر خطيئته التي أصاب ، فيستحي ربه منها ، ولكن ائثوا نوحاً ، أول رسول بعثه الله .

قال : فيأتون نوحاً (صلى الله عليه وسلم) .

فيقول : لست هناكم ، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها ، ولكن ائثوا إبراهيم (صلى الله عليه وسلم) الذي اتخذ الله خليلاً .

فيأتون إبراهيم (صلى الله عليه وسلم) فيقول : لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها ، ولكن ائثوا موسى (صلى الله عليه وسلم) ، الذي كلمه الله وأعطاه التوراة .

قال : فيأتون موسى عليه السلام .

فيقول : لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها ، ولكن ائثوا عيسى روح الله

وقوله في حديث أنس الطويل في الشفاعة تقدم معنى قوله : (خلق بيده) .

وقوله : (ونفخ فيك من روحه) : إضافة ملك وتخصيص وتشريف ، وذكر آدم وغيره في الحديث خطاياهم .

قال الإمام : احتج بها من أجاز الصغائر على ال النيبأ .

قال القاضي : ولا خلاف أن الكفر عليهم من بعد النبوة غير جائز عليهم ، وأنهم معصومون منه ، واختلف فيه قبل النبوة ، والصحيح : أنه لا يجوز - كما قدمناه قبل هذا ، واحتجنا عليه .

ثم اختلف في المعاصي ، فلا خلاف أن كل كبيرة من الذنوب لا تجوز عليهم ، وأنهم معصومون منها .

واختلف مشايخنا وغيرهم هل ذلك من طريق العقل أو الشرع ؟ فذهب الستاذ أبو إسحق (١) ومن تبعه : أن ذلك ممتنع ، من مقتضى دليل المعجزة .

وذهب القاضي أبو بكر (٢) فيمن وافقه : أن ذلك من طريق الإجماع .

وذهبت المعتزلة إلى أن ذلك من طريق العقل ونفور الناس عنهم لذلك .

(١) الستاذ أبو إسحق هو : إبراهيم بن محمد الإسفراييني ، الأصولي ، الشافعي ، الملقب بركن الدين ، أحد المجتهدين في عصره ، قال فيه الحاكم : أصولي ، فقيه ، متكلم .

توفي ببسبور سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

طبقات السبكي ٤ / ٢٥٦ ، سير ١٧ / ٣٥٣ .

(٢) ابن فورك ، شيخ المتكلمين ، محمد بن الحسن ، قال فيه الذهبي : كان أشعرياً راشياً في فن الكلام ، توفي سنة ست وأربعمائة .

طبقات السبكي ٤ / ١٢٧ ، شذرات الذهب ٣ / ١٨١ ، سير ١٧ / ٢١١ .

كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

وكذلك اتفقوا! جملی ان كل ما كان طريقه البلاغ في القول (١) فإنهم معصومون فيه على

كل حال ، وما كان طريقه البلاغ في الفعل فذهب بعضهم إلى العصمة فيه رأساً ، وأن السهو والنسج لا يجوز عليهم فيه ، وتأولوا احاديث السهو وغيرها بما سنذكره في موضعه ، وهو مذهب الأستاذ أبي المظفر الإسفراييني (٢) من شيوخنا الخراسانيين من أئمة المتكلمين وغيره من مشايخ المتصوفة ، وذهب معظم المحققين وجمهير العلماء إلى جواز ذلك ووقوعه منهم ، وهذا هو الحق ، ثم لا بُدَّ من تنبيههم عليه وذكرهم إياه ، إما في الحن على رأى جمهور المتكلمين ، او قبل وفاتهم على رأى بعضهم ، ليسنوا حكم ذلك ويبيّنوه قبل انخرام مدّتهم ، وليصغّ تبليغهم ما أنزل إليهم ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) : (إني لأُنسى أو أنسى لأسن) (٣) .

وكذلك لا خلاف أنهم معصومون من الصغائر التي تترى بفاعلها وتحط منزلته وتسقط مروءته .

واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم ، فعظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف على جواز وقوعها منهم ، وحجّتهم ظواهر القرآن والأخبار .

وذهب جماعة من أهل التحقيق والنظر - من الفقهاء والمتكلمين من أئمتنا - إلى عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر ، وأن منصب النبوة يجلُّ عن مواقعتها جملة ومخالفة الله عمداً ، وتكلّموا على الأحاديث (٤) الواردة في ذلك وتأولوها ، وأن ما ذكر عنهم من ذلك إنما هو ما كان منهم على تأويل أو سهو أو غير إذن من الله في أشياء أشفقوا من المؤاخذه بها ، وأشياء كانت منهم قبل النبوة . وهذا هو الحق ، لما قدّمناه ؛ ولأنه لو صح ذلك منهم لم يلزمنا الاقتداء بأفعالهم وإقرارهم (٥) وكثير من أقوالهم ، ولا خلاف في الاقتداء بذلك ، وإنما اختلاف العلماء : هل ذلك على الوجوب او على الندب أو الإباحة أو الخفريق فيما كان من باب القرب أو غيرها ؟ وقد بسطنا الكلام على هذا الباب في كتاب الشفا ، وبلغنا فيه المبلغ الذي لا يوجد في غيره ، وتكلّمنا على الظواهر في ذلك بما فيه كفاية (٦) .

ولا يهولئك أن ينسب (٧) قوم هذا المذهب إلى الخوارج والمعتزلة وطوائف من المبتدعة ،

(١)

(٣)

(٦)

في ت .

العقل -

يغلب على الظن أنه الإمام العلامة مفتي خراسان ، شيخ الشافعية ، أبو المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار ، السمعاني ، المروزي . توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، فإن لم يكن فشهنور بن طاهر بن محمد الإسفراييني أبو المظفر ، الإمام الاصولي الفقيه المقتدر . المتوفى سنة احدى وسبعين وأربعمائة .

راجع : طبقات السبكي ٣٤٤ / ٥ ، سير ١٩ / ١١٤ .

مالك في المول ، كالصلاة ، بالعمل في السهو ١ / ٩١ ، وفي رواية محمد بن الحسن : " إني لأُنسى لاءسن) ١ / ٣٣٩ . وهو اخذ احاديث أربعة لا توجد في غير انموطاً ، الثاني : " إذا تأت بحرية ثا والثالث .

" حن خلقك للناس) ، الرابع .

ائه (صلى الله عليه وسلم) أرى أعمار أمته قبله - الحديث .

انظر : الاستذكار ١٠ / ٣٤٢ .

في ق : الآيات الأحاديث .

(٥) في ال الصل : وأقوالهم .

وهو خطأ ، يوضحه العبارة بعدها .

الشنا ٢ / ٧٩٧ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : نَصَبَ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ٥٧٥
وَكَلَّمَتْهُ .

فَيَأْتُونَ عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلَّمَتْهُ .

فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَلَكِنْ أَتَوْتُ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) + (فَيَأْتُونِي ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْفَنُ لِي ، فَإِذَا أَنَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا ، !يَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ! .

فَيَقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، قُلْ تَسْمَعُ ، سَلْ تُعْطَى ، أَشْفَعُ تُشْرَفُ ! فَأَوْفَعُ رَأْسِي ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِحَمِيدٍ يَعْلَمُنِيهِ رَبِّي ، ثُمَّ أَشْفَعُ ، فَيَحْدُ لِي حَدًا فَآ ، خَلَّيْتُ أَمْرِي ! انار ، الْأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ ، ثُمَّ أَعُولُ فَأَقْعُ سَاجِدًا ، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَسَّ ! ثم يخرج : أَوَّلُ رَأْسُلُ يَأْتِي مُحَمَّدًا ، قُلْ تَسْمَعُ ، سَلْ تُعْطَى ، أَشْفَعُ تُشْفَعُ .

فَأَرْفَعُ رَأْسِي قَاصَّ أُولَ الْكَمِيدِ !! الْمُنِيهِ ، ثُمَّ أَشْفَعُ ، لِيَحْدُ لِي حَدًا فَأُخْرِجُهُمُ مِنَ النَّارِ ، وَأُدْخِلُهُمُ !! الْجَنَّةَ - فَأَقْ : فَلَا أَدْرِي فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ - فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ) قَالَ ابْنُ عَبِيدٍ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ قَتَادَةُ : أَيْ وَجَعَلِيهِ الْخُلُودَ .

إِذْ مَنْزَعُهُمْ فِيهِ هُوَ مَنْزَعٌ آخَرُ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالصَّغِيرِ ، وَنَحْنُ نَتَبَرَّأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ .

وَانْظُرْ هَذِهِ الْخُلَايَا الَّتِي ذَكَرْتَ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ أَكْلِ آدَمَ مِنْ شَجَرَةٍ نَهَى عَنْهَا نَاسِيًا ، وَمِنْ دَعْوَةِ نُوحٍ عَلَى قَوْمِ كَفَّارٍ ، وَقَتْلِ مُوسَى لَكَافِرٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ ، وَمُدَافَعَةِ إِبْرَاهِيمَ الْكَافَرَ بِقَوْلِ عَرَضَ بِهِ هُوَ فِيهِ مِنْ وَجْهِ صَادِقٍ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ لَيْسَتْ بِذُنُوبٍ ، لَكِنْهُمْ أَشْفَقُوا مِنْهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَعَتَبَ عَلَى بَعْضِهِمْ فِيهَا بِقَدْرِ مَنْزِلَتِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ ، وَانْظُرْ هُنَاكَ تَجِدُ مِنْهُ مَزِيدًا وَشَرْحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَوْلُهُ عَنْ نَبِينَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْحَدِيثِ : (أَيُّوا مُحَمَّدًا عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا

تَأَخَّرَ : " اختلفوا (١) / فِي مَعْنَى هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ } (٢) : فَقِيلَ : مَا كَانَ قَبْلَ النُّجُودِ ، وَالتَّأَخَّرَ عَصَمَكَ بَعْدَهَا ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ ذُنُوبُ أُمَّتِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ مَا وَقَعَ مِنْهُ عَنْ سَهْوٍ وَغَفْلَةٍ وَتَأْوِيلٍ ، حَكَاهُ الطَّبْرِيُّ وَاخْتَارَهُ الْقَشِيرِيُّ ، وَقِيلَ : مَا تَقَدَّمَ لِأَبِيكَ آدَمَ وَمَا تَأَخَّرَ مِنْ ذُنُوبِ أُمَّتِكَ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ الْكَافِرُ مَغْفُورٌ لَكَ غَيْرَ مُؤَاخَذٍ بِذَنْبٍ أَنْ لَوْ كَانَ ، وَقِيلَ : هُوَ تَنْزِيهِهُ لَهُ مِنَ الذُّنُوبِ .

وَقَوْلُهُ عَنْ آدَمَ ، (٣) : (أَيُّوا نُوحًا فَهُوَ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ " ، قَالَ الْإِمَامُ : قَدْ ذَكَرَ الْمُؤَيَّدُونَ أَنَّ إِثْوَيْسَ جَدُّ نُوحٍ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - فَإِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ إِدْرِيسَ بَعَثَ أَيْضًا لَمْ يَصِحَّ قَوْلُ النَّسَائِيِّينَ أَنَّهُ قَبْلَ نُوحٍ ؛ لَمَّا أَخْبَرَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ قَوْلِ آدَمَ : إِنْ نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بُحْتُ ، دَانَ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ جَازٍ مَا قَالُوا ، وَصَحَّ أَنْ يُحْمَلَ أَنَّ إِدْرِيسَ كَانَ نَبِيًّا غَيْرَ مَرْسَلٍ / قَالَ الْقَاضِي : قَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا بِأَنْ يُقَالَ : اخْتَصَّ بِحُثِّ نُوحٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ ، كَمَا

(١) فِي ق : اختلف .

(٢) الْكَلْبِيُّ : ٢ .

!(٣) نَشْطٌ مِنْ أَلِ الصَّل .

ت ١٠٢ / ب

٥٧٦

تَحَابُّ أَلِ ! كَانَ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

قَالَ فِي الْحَدِيثِ : (كَافَّةً) كَنِينًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَيَكُونُ إِدْرِيسُ لِقَوْمِهِ كَمُوسَى وَهُودٌ وَصَالِحٌ وَلُوطٌ وَغَيْرُهُمْ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ

بعضهم على هذا بقوله تعالى : { وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ .

إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتُوبُونَ { (١) وقد قيل : إن الياس هو إدريس (٢) ، وقد قرئ : " سلام على إدراسين) (٣) وكذلك إن قيل : إن إدريس هو إلياس ، وأنه كان نبيا من بنى إسرائيل ، كما جاء في بعض الأخبار مع يوشع بن نون (٤) . ! إذا كان هذا فقد سقط الاعتراض .

وبمثل هذا - أيضاً - يسقط الاعتراض بآدم وشيث ورسالتهما إلى من معهما () دإن كانا رسولن ، فإن آدم إنما أرسل لبنيه ولم يكونوا كفاراً ، بل أمر بتعليمهم الإيمان والتوحيد وطاعة الله ، وكذلك خلفه شيث بعده فيهم بخلاف رسالة نوح إلى كفار أهل الأرض . وقد رأيت أبا الحسن بن بطلال ذهب إلى أن آدم ليس برسول ليبلغ من هذا الاعتراض ، وحديث أبي فؤاد الطويل ينص على أن آدم د درين رسولان .

وقوله : (ايتوا إبراهيم الذي اتخذ الله خليلاً) : أصل الخلّة الاختصاص والاستصفاء ، وقيل : أصلها الانقطاع إلى من يخالك ، مأخوذ من الخلّة وهي الحاجة فسمى ، إبراهيم بذلك ، لأنه قصر حاجته على ربه حين أتاه الملك وهو في المنجنيق ليرمى في النار ، فقال : لك حاجة ؟ قال : أمّا إليك فلا (٦) ، وقيل : الخلّة : صفاء الموثة التي توجب تخلل الأسرار ، وقيل : معناها : المحبة والإلطف . وقال الشاعر :

قد تخللت موضع الروح مني ولذا سمي الخليل خليلاً

وقوله في الحديث الآخر : (إنما كنت خليلاً من وراء وراء) (٧) إشارة إلى تفضيل محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه حجة على زيادة منزلة محمد (صلى الله عليه وسلم) في القرب على إبراهيم ، وليس ذلك إلا بالرؤية والمناجاة - والله أعلم بقوله : (من وراء وراء) (٨) .

وذكر كذباته ، وكانت كلها تعريضاً في جنب الله ، فتسميتها كذبات دليل أهل السنة ومتكلميهم في أنه لا يثترط في

(٢) (٦)

(٧) (٨)

أصافات : ١٢٣ ، ١٢٤ .

قائل هذا هو قتادة ومحمد بن إسحق والضحاك ، وأسند ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن مسعود .

راجع : تفسير القرآن العظيم ٧ / ٣١ .

(٣) في ت : إثويس .

نقله الطبري في تفسيره عن وهب بن منبه ٥٩ / ٢٣ .

(٥) في ت : معهم .

هو قول لبعض السلف - كما فكر الحافظ ابن كثير - غير مسند ، واضح ما جاء في هذا الأمر مسند هو ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس .

{ حَسْبَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ } قالها إبراهيم - عليه السلام - حين ائقى في النار ، وقالها محمد (صلى الله عليه وسلم) حين قالوا : ! إن الناس قد جمعوا لكم فآخوهم فزادهم إيماناً وقأنوا حسماً لله ونعم الوكيل } .

المخاري في كالتفسير ٦ / ٤٨ .

حديث أبي هريرة وأبي مالك عن ربي عن حديفة .

قلت : إما أن يكون المراد أنى متأخر فيها عن غيري ، وإنما كمال الخلّة بالمقام المحمود ، أو أنها كلمة تذكر تواضعاً ، أى لست بتلك الدرجة ، حكاها صاحب التحرير ، وقال : ووقع لى فيها معنى مليح ، وهو أن المكارم التي أعطيتها إنما كانت بسفارة جبريل ، وموسى سمع الكلام دون واسطة ، ومحمد سمعه كذلك مع الرؤية ، فأنا من وراء موسى الذي من وراء محمد - عليه السلام - إكمال الإكمال ١ / ٣٦٦ .

!اب الإيان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

٥٧٧

الكذب العمد ، وهذه وإن لم تكن كذبات حقيقة فهي في صورة الكذبات ، وهي عند المخبر بها خلات ما اعتقده المخبر ، ألا ترى الحديث الآخر : لا يحل الكذب إلا في ثلاث ! .

فسمى ذلك كذبا ، وإنما هو من باب المعارض ، ألا ترى الحديث الآخر : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا أراد غزوة ورى بغيرها) ، فهذا ومثله كذبات (١) الحرب ، وكذلك أخواتها والمعارض جائزة عند الضرورات ، وفيها مندوحة عن الكذب ، وقد فعلها كثير من السلف وأجازها ، لكن أشفق إبراهيم - عليه السلام - من المؤاخذه بها على ما قدمناه ، وقد يضطر إلى الكذب بالحقيقة ولا تنفق فيه معارض عند دفع مظلمة عظيمة أو رفع مضرّة أو معصية بذلك ، فالكاذب هنا - وإن كان كاذباً - فغير آثم ولا مواخذ ، بل مأجور محمود ، وقصة إبراهيم وصارة من هذا الباب ، وكذلك قوله : { إِيْ! سَقِيم } (٢) على أحد التأويلات ، على ما سنذكره في موضعه (٣) .

وقوله في موسى : (الذي كلمة الله تكليما) : لا خلات بين أهل السنة في حمل هذا على ظاهره وحقيقته (٤) لتثيده بالمصدر () ، وأن الله كلاما هو صفة من صفاته لا يشبه كلام غيره .

وقوله في عيسى : (روح الله وكلمته) : تقدم الكلام عليه أول الكتاب .
وقول كل واحد :

أ لست بصاحب ذلك ، ولست لها ، ولست هناكم) : تواضعا وإيجارا لما سُئله ، ٥! يكون إشارة من كل واحد منهم إلى أن هذه الشفاعة وهذا المقام لش له ، بل لغيره ، ودذ كل واحد منهم على الآخر حتى انتهى الأمر إلى صاحبه بدليل قوله : (أنا لها) ، ويحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ويحتمل أن يكون إحالة كل واحد منهم على الآخر على تدرج الشفاعة في ذلك إلى محمد (صلى الله عليه وسلم) .

وفيه تقديم ذوى الأسنان والآباء على الأبناء في الأمور للئ لها بال ، وعلى هذا جاء تدرج سوال الأنبياء في هذا الحديث ومب الرّة النبي (صلى الله عليه وسلم) لذلك وإجابته لرغبتهم لما حققه - عليه السلام - من أن هذه الكرامة والمقاولة خاصة كما وعدّه بها ربه . وما ذُكر في هذا الحديث من غضب الله وشدته في هذا الموقف ، وأنه لم يغضب غضبا قبله مثله - فهو في حق الله تعالى ما يظهر من انتقامه ممن عصاه وخالف أمره ، ويرىهم من أليم عذابه ، لا أنه تبارك وتعالى تتغير له حال في الغضب ولا في الرض (٦) .

(١) في الأصل : كذب .

(٢) الصفات : ٨٩ .

(٣) وفي هذا من العلم - والله اعلم - أن مثل هذا الموقف لا يصلح له إلا النقي الخالص من جميع الوجوه ، من كل ثائبة - دان دقت - وأن هذا لم يتفق لغير نبينا (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) فكلام الله عندهم كلام نفى قائم بذات المتكلم ليس بصوت ، ولا حرف ، ومن نفى عن الله الكلام من صائر الفرق فبزعم أن الكلام ليس إلا اللفظي ، وامتنع الإسكافي وعباد بن سليمان من المعتزلة من إثباته للمولى جل جلاله قائلين : لو شئته متكلمائته تفحلا . وعلى هذا ، فالبارى عند أهل السنة متكلم بكلام نفى ، ليس بصوت ، ولا حرت ، قائم بذاته تعالى كقيام العلم ، وغيره من الصفات .

راجع : مقالات الاسلامين ١٨٥ ، إكمال المال ١ / ٣٥٧ .

(٥) لأن اقشيد بالمصدر يربخ الك والاحتمال .

(٦) مثل هذا ينبغي أن نقره على ما هو عليه ، كما قال للزهرى - رحمه الله تعالى - ومالك في آيات الصفات ، إذ نن الوقوف عند نلفاظها يقلل ويضعف من هيئها وجلالها .

المال ٨ / ١ ، ٣ .

٥٧٨

كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

۵۱ / پ

٣٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فِيهِمُونَ بِذَلِكَ - أَوْ يَلْهَمُونَ ذَلِكَ -) بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ . وَقَالَ فِي الْحَلِيثِ : (ثُمَّ آتِيَهُ الرَّابِعَةُ - أَوْ أَعُودُ الرَّابِعَةَ - فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ، مَا بَقِيَ إِلَّا مِنْ حَبْسِهِ الْقُرْآنُ دَا .

صَ مُحَمَّدٌ ، صَ صَ مُحَمَّدٌ ، صَ ، هَ ، صَ صَ صَ صَ ! ، صَ هَ
 ٣٢٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يَخْجَعُ إِلَهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْهَمُونَ لِنَبِيِّكَ لَا يُمَثِّلُ حَدِيثَهُمَا .
 وَذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ : (فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ، مَا بَقِيَ فِي الثَّارِ إِلَّا مِيقَ حَبْسِهِ الْقُرْآنُ - أَيْ وَجَعَلِيهِ الْخُلُودُ) .

ص ص محر، ص ير، ه، ه ص ص ص ص، ص محرص، ه، ، أوص محرص،

٣٢٥ - (...) وحدَّثنا محمد بن منهل الضرير ، حدَّثنا يزيد بن زريع ، حدَّثنا سعيد

ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهَشَامُ صَاحِبُ الدَّشْتَوَائِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَالَ وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَاسْتَأْذَنْ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي) : معناه - والله أعلم - في الشفاعة التي وعدة بها والمقام المحمود الذي ادخره له وأعلمه أنه يبعثه فيه ، وجاء في حديث أنه وحديث أبي هريرة ابتداء النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بعد سجوده وحده والإذن له في الشفاعة بقوله : (أُمْتِي أُمْتِي) وجاء في حديث حذيفة بعد هذا وذكر الحديث نفسه فقال : (فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُومُ وَيُؤْذَنُ لَهُ ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ ، فَيَقُومَانِ جَنَّبَتِي الصِّرَاطَ يَمِينًا وَشِمَالًا ، فَيَمُرُّ أَوْلَهُمْ كَالْبَرْقِ) وساق الحديث ، وبهذا يتصل الحديث (١) ؛ لأن هذه هي الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها ، وهي الإراحة من الموقف ، والفصل بين العباد ، ثم بعد ذلك حلت الشفاعة في أمته وفي المذنبين ، وحلت شفاعة الأنبياء وغيرهم والملائكة (٢) / كما جاء في الأحاديث الأخر ، وجاء في الأحاديث المتقدمة في الرؤية ، وحشر الناس ، [و] (٣) اتباع كل أمة ما كانت تعبداً ، ثم تمييز المؤمنين من المنافقين ثم حلول الشفاعة ووضع الصراط ، فيحتمل أنه الأمر باتباع الأمم ما كانت تعبداً هو أول الفصل والإراحة من هول الموقف أول المقام المحمود ، وأن الشفاعة التي ذكر حلولها هي الشفاعة في المذنبين على الصراط ، وهو ظاهر الأحاديث ، وأنها لحمد نبينا وغيره كما نص في الأحاديث ، ثم ذكر بعدها الشفاعة فيمن دخل النار ، وبهذا تجتمع متون الأحاديث ، وتترتب معانيها ، ولا تتنافر ولا تختلف ، إن شاء الله تعالى .

وقوله : الم يبق في النار إلا من حبسه القرآن) : أى وجب عليه الخلود ، وفي الرواية الأخرى : (من وجب عليه الخلود) حجة لما أجمع عليه المسلمون ، إلا من تغ (١) يعنى ال راوى أسقط من حديث أنه ما عدا شغل! اعة الإخراج .

(٢) زيد بعدها في الأصل : والنيء .

وهو وهم لسبق ذكرهم قبلها .

(٣) ساقطة من الأصل .

كشاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

079

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَعُ الْ ، وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ .
 حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِثٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : اذْخُرْجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا
 يَزِينُ شَعِيرَةً ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِينُ بُرَّةً ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا
 اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِينُ قَرُونَ .

زَادَ ابْنُ مِهَالٍ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ يَزِيدُ : فَلَقِيتُ شُعْبَةَ حَدَّثَتْهُ بِالْحَدِيثِ .

فَقَالَ شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا بِهِ قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَدِيثِ ، إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ جَعَلَ مَكَانَ النَّوَّةِ ، فُرَّةً .
قَالَ يَزِيدُ : صَخَفَ فِيهَا أَبُو بَسْطَامٍ .

٣٢٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ .

حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هَالَالٍ

ص وَص ص كَص ، ص ، ه ، أَوْ ، ص ه ، ، ص محص صَّص ه ، صوص محصَّص ه ص لم العنزي .

ح وحدثناه سعيد بن منصور - واللفظ له - حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا معبد بن هلال العنزي ، قَالَ * انْطَلَقْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَشَفَعْنَا بِثَابِتٍ ، فَأَتَيْنَاهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي الضُّحَى ، فَاسْتَأْفَنَّا لَنَا ثَابِتٌ ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ ، أَجْلَسَ ثَابِتًا مَعَهُمْ عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ لَهُ .
يَا أَبَا حَمْزَةَ ، إِنَّ إِخْوَانَكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَسْأَلُونَكَ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ .

قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ : اشْفَعْ لَدُنِّيكَ .

فَيَقُولُ : لَسْتُ لَهَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ .

فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ لَهَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّهُ كَلِمُ اللَّهِ .

فَيُؤْتَى مُوسَى .

فَيَقُولُ : لَسْتُ لَهَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ .

فَيُؤْتَى عِيسَى .

فَيَقُولُ : لَسْتُ لَهَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَأَ ، وَتَى فَأَقُولُ : أَنَا لَهَا ، فَأَنْتَلِقُ فَأَسْتَأْفَنُ عَلَى رَأْيٍ ، فَيُؤَفَّنُ لِي ، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَحْمَدُهُ

هَوَاهُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ بِقَوْلِهِمْ بِتَخْلِيدِ الْمَذْنِبِينَ ، إِذْ قَدْ ذَكَرَ إِخْرَاجَ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مِثْقَالِ نَوَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ وَمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
وَقَوْلُهُ : (أَيْدُنَ لِي فِيمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ ، لَكِنْ وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَاؤِي وَعِظْمَتِي وَجَبْرِيَاؤِي ، لِأَخْرِجَنَّ مِنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) : أَيْ أَتَفْضَلُ بِإِخْرَاجِهِمْ دُونَ شَغْلِ شَافِعٍ كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ : (تَشْغِيحُ الْمَلَائِكَةِ وَبِشْفَعِ النَّبِيِّينَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) .

٥٨٠

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

بِمُحَمَّدٍ لَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ الْآنَ ، يُلْهِمُنِيهِ اللَّهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ سَاجِدًا .

فَيَقَالُ لِي : يَا مُحَمَّدُ ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَاسْلُ تَعْطَهُ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ .

فَأَقُولُ : رَبِّ ، آمَنَ ، أَفْتَى .

فَيَقَالُ : انْطَلِقْ ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعْبِيرَةٍ مِنْ إِيمَالٍ فَخَرَّجَهُ مِنْهَا .

فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَأْيٍ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمْدِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ سَاجِدًا .

فَيَقَالُ لِي : يَا مُحَمَّدُ أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَاسْلُ تَعْطَهُ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ .

فَأَقُولُ : أَفْتَى ، أَفْتَى .

فَيَقَالُ لِي : انْطَلِقْ ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرَالٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَانْخَرِجْهُ مِنْهَا .

فَانْطَلَقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَأْيٍ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمْدِ ثُمَّ آخِرُهُ سَاجِدًا .
فَيَقَالُ لِي : يَا مُحَمَّدُ ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطَهُ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ .
فَأَقُولُ : يَا رَدَّتْ ، أَقْبَتِي ، أَقْبَتِي .

فَيَقَالُ لِي : انْطَلِقْ ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ ادْنَى ادْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَالْحَرْجُ مِنْ النَّارِ .
فَانْطَلَقُ فَأَفْعَلُ) ء

! نَا حَدِيثُ ائِمِّي الَّذِي أَنْبَأَنَا بِهِ .

خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ ، فَلَمَّا كُنَّا بِظَهْرِ الْجَنَانِ قُلْنَا : لَوْ

مَلْنَا إِلَى الْحَسَنِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُسْتَخْفٍ فِي دَارِ أَبِي خَلِيفَةَ .

قَالَ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا سَعِيدٍ ، جَنَّا مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَبِي حَمْزَةَ .

فَلَمْ نَسْمَعْ مِثْلَ حَدِيثٍ ! تَنَاهَى فِي الشَّفَاعَةِ .

قَالَ : هِيَ "فَحْثَنَاهُ الْحَدِيثَ" .

فَقَالَ : هِيَ قُلْنَا : مَا زِلْنَا .

قَالَ : قَدْ حَدَّثَنَا بِهِ مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمُئِذٍ جَمِيعٌ ، وَلَقَدْ تَرَكَ شَيْئًا مَا أَدْرِي أَلْنَسِيَ الشَّيْخُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَلِّثَكُمْ فَتَكَلُّوا .

قُلْنَا لَهُ : حَدَّثْنَا .

فَضَحِكَ وَقَالَ : خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ .

مَا ذَكَرْتُ لَكُمْ هُنَا إِلَّا وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَحْلِبَكُمْوهُ .

(ثُمَّ أَرْجَعُ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمْدِ ، ثُمَّ آخِرُهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ لِي : يَا مُحَمَّدُ .

أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطُ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ .

فَأَقُولُ + يَا رَبِّ ، أَتَنْنِي لِي فِيمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

قَالَ : لَيْسَ ذَاكَ لَكَ - أَوْ قَالَ : لَيْسَ فَالْإِلَهِكَ - وَلَكِنْ ، وَعِرْتِي ، وَكِبْرِيَايَ ، وَعَظَمَتِي ، وَجَبْرِيَايَ ، لِأَخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ

إِلَّا اللَّهُ) .

وقوله : (وجبريائي) : أي جبروتي ، والجبروت العظيمة ، والجبار : العظيم الشأن الممتنع ، وقيل : القاهر ، ومنه النخلة الجُثَارُ الطويل

الذي فات المتناول .

لَقَالَ : جُثَارُ بَيْتِ الْجَبْرِيةِ ، وَالْجَبْرُوةُ وَالْجَبَّورُ ، وَالْجَبْرُوةُ مُخَفَّفٌ وَمُثْفَلٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فَعَالٌ مِنْ أَفْعَلَتْ إِلَّا جُثَارٌ وَدَرَأُكَ وَسْتَارُ (١) ،

وَالْجَبْرُوتُ مِثْلُهُ ، وَزِيدَتْ فِيهِ التَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ مِثْلُ : مَلَكُوتٌ فِي الْمَلِكِ (١) فِي اثْمَارِقَ : وَمِثَارٌ ، وَالسَّارُ هُوَ الَّذِي يُبْقَى مِنْ شَرَابِهِ ، وَهُوَ

مِنْ سَارٍ ، قَالَ فِي اللَّانِ : وَالنَّعْتُ مِنْهُ سَارٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُهُ مُثَرٌ ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَنَظِيرُهُ أَجْبَرَهُ فَهُوَ جَبَّارٌ .

!اب الإيمان / راب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ٥٨١

قَالَ : فَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِثٍ ، أَنَّهُ قَالَ : قَبْلَ عَشْرِينَ سَنَةً ، وَهُوَ يَوْمُئِذٍ جَمِيعٌ .

٣٢٧ - (١٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَائْتَفَقَا فِي سِيَاقِ الْحَلِيثِ ، إِلَّا مَا يَزِيدُ أَحَلُّ! مَا مِنَ الْحَرْفِ

بَعْدَ الْحَرْفِ - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : اتَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(يَوْمًا بِلَحْمٍ ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرْلُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ .

فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ : (أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَرَحْمَتُ وَرَهْبُوتُ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالرَّهْبَةِ ، وَجَاءَ (جَبْرِيَايَ) هُنَا لِمُطَابَقَةِ كِبْرِيَايَ

كما قالوا : الغدايا والعشايا .

وقال - أيضا - في معنى اسمه جبارٌ : أى مُصلِحٌ ، من قولهم : جَبَرْتُ العظم ، وقيل : الذى جبر فقرَ عباده ورحمهم ، فيكون بمعنى المحسن .

وقوله فى هذا الحديث بعدُ : (ما يزن فَرَة) إلا أن شعبة جعل مكان الذرة نُزْرَة [كذا عند أبى على الصدى والسمرقندى بذال مرفوعة وراء مخففة ، وكذا قاله شُعبة صحفه من الذرة] (١) ، وهو مما نُقِمَ عليه ، وذكره أبو الحسن الدارقطنى عنه فى كتابه فى تصحيح الحديثين ، د انما أوقعه فى هذا - والله أعلم - قوله فى هذا الحديث أولا : (مثقال شعيرة) ثم قال : مثقال فَوْة فقرأه هو ذُرّة لموافقته (٢) الحبوب قبلُ فى الجنس ، والله أعلم .

وقد وقع هذا عن شعبة عند العذرى والسنتجالى والخشنى !رّة ، بدال مهملة وراء مُشدّلة

وهذا تصحيح من التصحيح ، والصوابُ فى هذا كله فَوْة بفتح الذال المعجمة ، ومعنى (يزن) : يعدلُ ويثقلُ / .

قال مسلم : حثنا أبو الربيع العتكى ثنا حماد بن زيد ، وهو الربيع (٣) سليمان بن

داود الزهرانى مشهور ، ونسبه مسلم مرّة زهرانيا ، ومرّة عتكا ، ومرّة جمع له النسبين ، ولا يجتمعان بوجه ، وكلاهما يرجع إلى الـ"زد

(٤) ، إلا أن يكون للجمع بينهما سبب من جوارٍ أو حلفٍ ، والله أعلم .

وقوله فى أنس : (وهو يومئذ جميع) : أى مجتمع الذكر والقوة لم يأخذ منه السن والكبر .

وقوله فى الذرل : (فنس منها نهسة) : كذا لأكثر الرواة بسين مُهملة ، ووقع لابن

(١) سقط من ق

(٢) فى ت : لموافقة .

(٣) بل اتو الربغ .

راجع : علل أحمد ١ / ٣٢٧ ، تهذيب الكمال ١١ / ٤٢٣ ! تهذيب التهذيب ٤ / ١٩ .

(٤) الأزد من أعظم قبائل العرب وأشهرها ، تنتسب إلى الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

من القحطانية .

راجع : معجم قبائل العرب ١ / ١٥ .

وزهران هم بنو زهران بن كعب بن الحارث ، بطنٌ من شعوته من الأزد ، والعتكى نسبة إلى العتيك ،

وهم بنو العتيك بن الأمد بن عمران ، بطن من الأزد ، كانوا يقطنون عُمان .

الابق .

ت ١ / ١٠٤

٥٨٢

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

وَهَلْ تَدْرُونَ بِمِ ذَاكَ ؟ يَجْمَعُ إِلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، فَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي ، وَيَنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ

، فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ .

فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ بَعْضُ بَعْضٍ

النَّاسِ لِبَعْضٍ : اثْنُوا أَدَمَ .

فَيَأْتُونَ أَدَمَ .

فَيَقُولُونَ : يَا أَدَمُ ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ إِلَهُ بِإِلَهٍ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، أَشْفَعَ صَفَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَوَى

مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ أَدَمُ : إِنْ أُوِيَّ غَضَبَ الْيَوْمِ غَضَمًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلُهُ ، !

إِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ .

نَفْسِي لَمْ نَفْسِي ، افْأُبُوا إِلَى غَيْرِي ، افْأُبُوا إِلَى نُوحٍ .
فَيَأْتُونَ دَوْحًا فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، أَشَفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ : إِنْ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ وَدَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي .
نَفْسِي ، نَفْسِي ، أَذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
ماهان بالمعجزة ، وكلاهما صحيح بمعنى .

قال الإمام : أى أخذ بأطراف أسنانه ، قال الهروي : قال أبو العباس : النهس بالسن غير معجزة بأطراف الأسنان ، وبالشين هو با لا ضراس .

قال القاضي : قال غيره : هو نثر اللحم ، قال النضر : نهشت عضده : أى دقتا ، وقال القتيبي في تفسير لعنه (صلى الله عليه وسلم) المنتهشة والحالمة ، قال : هى التى تخش وجهها (١) ، فتأخذ لحيه (٢) بأظفارها ، ومنه : نهشته الكلاب (٣) .
وقوله في الحديث : (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة) : قيل : السيد الذى يفوق قومه ، والذى يُفزعُ إليه فى الشدائد هو سيدهم (صلى الله عليه وسلم) فى الدنيا والآخرة ، لكن خصص القيامة لارتفاع دعوى السؤدد فيها ، وتسليم الكل له ذلك ، وكون آدم ومن ولد تحت لوائه ، كما قال تعالى : { لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ } (٤) ، أى اصمت دباوى الل ناة فى املك (١) فى باقى النسخ : لحيها ، والمثبت من ق .

وهذا الحديث لم اخذه إلا باللفظ : لعن الله الخماشة وجهها ، والشاقة جيبيها ، والداعية بالويل والثبور) .
الطبراني وابن حبان والبيهقي عن أبى أمامة .
وبمثل ما ذكر القاضي نقل فى النهاية عن القتيبي .
انظر : النهاية ١٣٧ / ٥ .
(٢) فى ق : لحيها .

(٣) وقال فى المشارف : وبالوجهين روي ه ، وبالمهمله ضبطه الأصيلي : النهر : الاكل من اللحم وأخذه بأطراف الأسنان ، والنهش بالمعجزة بالأضراس ، وقال الخطابي : هو بالمهمله أبغ منه بالمعجزة ، وقال ثعلب : للنهر : سرعة الاكل ٢ / ٣ .
وانظر : غريب الحديث للخطابي ١ / ٧٧ .
(٤) غافر : ١٦ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ٥٨٣
فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ : أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، أَشَفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ : إِنْ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَذَكَرَ كَذِبَاتِهِ .
نَفْسِي ، نَفْسِي ، أَفْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، افْأُبُوا إِلَى مُوسَى .

فَيَأْتُونَ مُوسَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَضَّلَكَ اللَّهُ ، بِرِسَالَتِهِ وَبِشَكْلِهِ ، عَلَى النَّاسِ ، أَشَفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : إِنْ سَ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْمَرْ بِقَتْلِهَا .

نَفْسِي ، نَفْسِي ، افْأُبُوا إِلَى عِيسَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ : يَا عِيسَى ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَكَلَّمَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، وَكَلِمَةً مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، وَرُوخَ مِنْهُ ، فَاشْفَعْنَا لَكَ إِلَى

رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى (صلى الله عليه وسلم) : إِنْ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَفَحَمَا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا .

ذلك اليوم ، وبقي الملك الحق لله وحده ، الذي قهر جميع الجبابرة والمذعن الملك وأفناهم ، ثم أعاث!م وحشرهم عراة فقراء إليه . ومحبته (صلى الله عليه وسلم) في الذل وإعجابه بها لنُضج لحما وسرعة استمرائه ، مع زيادة لذته وحلاوة مذاقه على سائر لحم الشاة ، وبعده من مواقع الأذى الذي كان يتقيه (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله لأصحابه حين لم يسألوه حين قال : (أنا سيّد ولد آدم ، ألا تقولون : كيف هو ؟) وعند العذرى : (كيفه) ، هذه الهاء هاء السكت عند أهل العربية الملحقه في الوقف ، وهى تلحق الأسماء والحروف والأفعال لثلاث علل ، لصحة الحركة التى قبلها آخر الكلمة كقولهم : غلاميه وكتابه (١) ، ولم يتسّه - على قول / بعضهم - وأينه وكيفه ، أو لتام الكلام المنقوص كقوله : وعمه ولمه وقه ، أو للحاجة عند مدّ الصوت فى النداء والندبة .

فيه تنبيه العالم للطالب على موضع السؤال وبسطه للسؤال إذا انقبض ، وثعظيم القوم العالم أن يسألوه عن كل شيء ولعل هذا كان بعد نهيمهم عن السؤال إلا فيما أذن لهم فيه .

(١) الكلمة إذا كان آخرها ياء المتكلم جاز الوقف فيها على السكون وعلى الفتح مثل عصاى وكتابه ، فن اختار الوقف على الفتح جاز له إلحاق هاء السكت حتى تظهر الحركة ، ويعلم السامع بأنه ممن يفتح ياء المشكلم .

وهاء السكت تلحق الكلمة جوازا إذا حذف منها شيء وبقيت على كثر من حرف ، فإن بقيت على حرف واحد وجب إلحاق هاء السكت بها مثل .

ق ، من وقى .

٥٢ / ذأ

٥٨٤

كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

ت ١٠٤ / ب

نَفْسِي ، نَفْسِي ، افهبوا إلى غيرى ، اف!بوا إلى مُحَمَّد (صلى الله عليه وسلم) .

فَيَأْتُونَنِي فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّد ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَغَفَرَ أَلَهُ لَكَ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، أَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَانْطَلِقْ فَاتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ، ثُمَّ يَفْتَحُ أَلَهُ عَلَى وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، ثُمَّ يَقَالُ : يَا مُحَمَّد ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ ، سَلِّ تَعْطَهُ ، أَشْفَعُ تُشَفِّعُ .

فَ٢ رَفَعَ رَأْسِي ، فَ٢ قُولُ : يَارَبِّ ، أُمَّتِي ، أَفْتِي .

فَيَقَالُ : يَا مُحَمَّد ، أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ أَفْتِكَ ، مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ ، مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ ، فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ .

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنَّ مَا بَيْنَ الْمَصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيحِ الْجَنَّةِ ، لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى .

٢٠٨٥ (85) باب فى قولى النبى (صلى الله عليه وسلم) : (أنا أول الناس يشفع فى الجنة ، وأنا "كثير الأنبياء تبعاً)

٣٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِى زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : وَضَعَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قِصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ وَلَحْمٍ ، فَتَنَاولَ النَّبِيُّ ، وَكَانَتْ أَحْمَثَ

الشَّاةِ إِلَيْهِ .

فَهَسَ نَهْسَةً فَقَالَ : (أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ نَهَسَ آخَرَى فَقَالَ : (أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلَمَّا رَأَى أَصْحَابَهُ لَا يَسْأَلُونَهُ قَالَ : (أَلَا تَقُولُونَ كَيْفَهُ ؟) قَالُوا : كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) .

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ .

وَزَادَ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ .

وَذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْكَوْكَبِ : { هَذَا رَبِّي } (١) .

وَقَوْلُهُ لِأَهْلَتِهِمْ : { بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا } (٢) وَقَوْلُهُ : { إِنَّمَا سَنَقِيقُ } (٣) .

قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنَّ مَا بَيْنَ الْمَصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ إِلَى عِضَادَتِي الْبَابِ ، لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجْرٍ أَوْ هَجْرٍ وَمَكَّةَ) .

قَالَ : لَا الْخَرَى أَى ذَلِكَ قَالَ .

٣٢٩ - (١٩٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ بْنُ خَلِيفَةَ الْبَجَلِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْاَشْجَعِيُّ ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَأَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى وَقَوْلُهُ : (حَتَّى تُزَلَّفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ) ، قَالَ الْإِمَامُ : أَى تُقَرَّبَ لَهُمْ وَتُدَنَا مِنْهُمْ ،

وَجَنَّتِ الصِّرَاطُ : نَاحِيَتَاهُ ، وَيُقَالُ : جَنَّبْتُ الْوَادِي وَجَانِبَاهُ وَضَفَّتَاهُ / وَنَاحِيَتَاهُ .

وَالْمَكْرَدَسُ) قَالَ (١) ١ لَاءِ نَعَامَ : ٧٧ .

(٢) الْأَنْبِيَاءُ : ٦٣ .

(٣) الصَّافَاتُ : ٨٩ .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ ادْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا

٥٨٥

تُزَلَّفُ لَهُمُ الْجَنَّةُ ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ يَا أَبَانَا اسْتَفْتَحْ لَنَا الْجَنَّةَ .

فَيَقُولُ : وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ ! لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ ، أَفْ! ابُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ) .

قَالَ : (فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ : لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ ، اءِمْدُوا إِلَى مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) الَّذِي كُلُّهُ

اللَّهُ تَكْلِيمًا ؛ فَيَأْتُونَ مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) فَيَقُولُ : لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ ، أَفْ! ابُوا إِلَى عِيسَى كَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِهِ ، فَيَقُولُ عِيسَى

(صلى الله عليه وسلم) : لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ .

فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) ، فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ ، وَتُرْسَلُ الْإِعْمَانَةُ وَالرَّحِمُ ، فَتَقُومَانِ جَنَّتِي الصِّرَاطِ ، يَمِينًا وَشِمَالًا ، فَيَمُرُّ

أَوَّلَكُمْ كَالْبَرْقِ لَمَّا .

قَالَ : قُلْتُ : بِأَيِّ أَنتَ وَأُمِّي ، أَى شَيْءٍ كَمَرَّ الْبَرْقُ ؟ قَالَ : (أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنِي ؟ ثُمَّ كَمَرَّ الرِّيحُ ، ثُمَّ

كَمَرَّ الطَّيْرُ وَشَدَّ الرَّجَالُ ، تَجْرَى بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ ، وَنَبِيَّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ : رَبِّ ، سَلِّمْ ، سَلِّمْ .

حَتَّى تَعْبَزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّحْلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرُ إِلَّا زَحْفًا) .

قَالَ : (وَفِي حَافَتِي الصِّرَاطِ كَلَالِيْبُ مُعَلَّقَةٌ ، مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أَمَرْتُ بِهِ ، فَعُذْشَرِ نَاجٍ وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ) .

وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ ، إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا .

الْقَاضِي : تَقْدِمُ تَفْسِيرُهُ بِمَعْنَى الْمُنْقَطِعِ أَوْ الْمَكْسُورِ الظَّهَرِ .

وقوله : (كالبرق وطرفة العن ومَرَّ الريح ومر الطير وشَدَّ الرجال) ، وعند ابن مَاهَانَ (الرحال) بالحاء المهملة ، وهو متقارب المعنى إذا سُمِّيَتْ به الراحلة وجمعها رواحل ، أما الرجال فجمع رَجُل ، والمعروف الرجال - بالجمع .

وقوله : (تجرى بهم أعمالهم) : يعنى أن سرعة مرّهم على الصراط بقدر أعمالهم ومبادرتهم لطاعة ربهم ، ألا تراه كيف قال : (حتى تعجز أعمال العباد) ، وهذا كله من عدل الله تعالى ، دإظهاره ذلك لعباده ، د لا فالكل برحمته لا إله غيره .
وعند بعض رُواة مسلم : (تجرى بهم بأعمالهم) ، ولا وجه لدخول الباء هنا .

وقوله : (إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمُ لِسَبْعِينَ خَرِيفاً " يفسره الحديث الآخر : " إِنْ الصَّخْرَةُ الْعَظِيمَةُ لَتَلْقَى فِي شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَتَهْوَى فِيهَا سَبْعِينَ عَاماً وَمَا تُفْضِي إِلَى قَرَارِهَا) .

٥٨٦
 كتاب الإيمان / باب في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أنا أول الناس يشفع ..

(٨٥) باب في قولی النبی (صلی اللہ علیہ وسلم) :

(أنا أول الناس يشفع في الجنة ، وأنا "كثر الأنبياء تبعاً" (١)

٢٠٨٦ (86) باب اختباء النبي (صلى الله عليه وسلم) دعوة الشفاعة لأُمَّته

٣٣٠ - (١٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ دَاخِقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ!

عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ " ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَنَا كَثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا لِي .

٣٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ لِمَحَمَّدَ بْنِ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَابٍ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلْفُلٍ ، كَنَّ أَسِيْبُ سَاقِكُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " أَنَا كَثْرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي إِذَا إِنِّي ! إِيغْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ .

٣٣٢ - (...) وَحِثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِلَةَ ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلْفُلٍ ، قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ ، لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ ، وَإِنَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيًّا مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ .

٣٣٣ - (١٩٧) وحدثنى عَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اتَى بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتَحُ ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ : مَنْ أَنْتَ ؟ فَأَقُولُ : مُحَمَّدٌ .

فَيَقُولُ : بِكَ أَمَرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ .

(۱) ترك الإمام والقاضی هذا الباب بغير تعليق .

كتاب الإيمان / باب إختباء النبي (صلى الله عليه وسلم) دعوة الشفاعة لأُمَّته

(٨٦) باب اختباء النبي (صلى الله عليه وسلم) دعوة الشفاعة لأُمَّته

٥٨٧
٣٣٤ - (١٩٨) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا ، فَأَرِيدُ أَنْ أَخْتَبَ / دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٣٣٥ - (...) وحلثني زهير بن حرب وعبد بن حميد ، قال زهير : حدثنا يعقوب

ابن إبراهيم ، حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ ، وَأَرَدْتُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٣٣٦ - (...) حلثني زهير بن حرب وعبد بن حميد ، قال زهير : حدثنا يعقوب

ابن إبراهيم ، حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، حدثني عمرو بن أبي سفيان بن أشيد بن جارية الثقفي ، مثل ذلك ، عن أبي هريرة ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٣٣٧ - (...) وحلثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عَنْ

ابن شهاب ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَكَعْبِ الْأَخْبَارِ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا ، فَأَنَا أَرِيدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

فَقَالَ كَعْبُ ! بَلَأَبِي هُرَيْرَةَ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :

وقوله : الكل نبي دعوة يدعو بها ، دأبني اختبأت دعوتي شفاعاة لأمتي) ، قال الإمام : أي ادخرتها لأمتي .

قال القاضي : يقال : وكمن دعوة استجيت للرسل ولنبينا (صلى الله عليه وسلم) فما معنى هذا ؟ فيقال : إن المراد - والله أعلم -

ال لهم دعوة هم من استجابتها على يقين وعلم بإعلام الله تعالى لهم بذلك ، وغيرها من الدعوات بمعنى الطمع في الاستجابة

٥٨٨

كتاب الإيمان / باب اختباء النبي (صلى الله عليه وسلم) دعوة الشفاعاة لأمته

٣٣٨ - (١٩٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - واللفظ لأبي كريب -

قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ .

فَتَعْمَلُ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ! إِنْ اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهِيَ نَائِلَةٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا) .

٣٣٩ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير عن عمارة - وهو ابن القعقاع -

٢٠٨٧ (٨٧) باب دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) لأمته وبكائه شفقة عليهم

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُوهَا ، فَيُسْتَجَابُ لَهُ فَيُؤْتَاهَا ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٣٤٠ - (...) حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن محمد

- وهو ابن زباد - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ - دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ فَاسْتَجِيبَ لَهُ ، وَإِنِّي أَرِيدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنْ أُؤَخِّرَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٣٤١ - (٢٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو غَثَانَ الْمِسْمَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَانَا - وَالْفَقْظُ لِأَبِي غَسَّانَ - قَالُوا : حَدَّثَنَا مُعَا ؟ - يَعْنُونَ ابْنَ هِشَابٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : الْكُلُّ نَبِيٍّ دَعَا دَعَاَهَا لِأَقْبَتِهِ ، صِلَانِي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٣٤٢ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٤٣ - (...) ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، جَمِيعًا عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ قَتِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ : قَالَ : (أَعْطَى) وَفِي ! دِيْثِ ابْنِ أَسَامَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وبين الرجاء والخوف ، وببينه قوله في رواية أبي صالح عن أبي هريرة : الْكُلُّ نَبِيٍّ دَعَا دَعْوَةً مُسْتَجَابَةً ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ دَانِي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي (...) الْحَدِيثَ ، وَبِمَعْنَاهُ فِي حَدِيثِ سَبْعَةٍ (١) أَحْرَفَ .

(١) تَكَرَّرَتْ فِي الْأَصْلِ - وَيَعْنِي بِهِ مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كُتَابِ صَلَاةِ الْمَافِرِينَ عَنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ اخْتِبَاءِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَعْوَةَ الشَّفَاعَةِ لِمَتِّهِ

٥٨٩

٣٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا الْمُغْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسِي ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : فَذَكَرَ نَحْوَ حَلِيفٍ قَتِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِي .

٣٤٥ - (٢٠١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : الْكُلُّ نَبِيٍّ دَعَا دَعَاَهَا فِي أُمَّتِهِ ، وَخَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِمَا .

قوله : (فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها فقلت : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم) وبمعناه من رواية أبي زرعة عنه ، أو تكون هذه الدعوة لكل نبي مخصوصة بأمة ، ويدل عليه رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة في هذا الحديث : الْكُلُّ نَبِيٍّ دَعَا دَعَاَهَا فِي أُمَّتِهِ فَاسْتَجِيبَ لَهُ دَا الْحَدِيثَ وَنَحْوَهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَجَابِرٍ .

٥٩٠

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ دَعَاءِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأُمَّتِهِ وَبِكَائِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ

(٨٧) بَابُ دَعَاءِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأُمَّتِهِ وَبِكَائِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ

٣٤٦ - (٢٠٢) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الضُّدِّيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَّالَةَ حَدَّثَهُ ، لَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي إِبْرَاهِيمَ : { رَبِّ إِنِّهِنَّ أَضَلَّلْنَ كَمِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي } (١) الْآيَةَ .

وَقَالَ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ : { إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } (٢) فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ .

(اللَّهُمَّ ، اْمْتِ اْمْتِي وَبَكِّي .

فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يَا جَبْرِيْلُ ، اِفْرُبْ إِلَى مُحَمَّدٍ ، وَرَبُّكَ أَعْلَمُ ، فَسَلِّمْهُ إِلَيْكَ ؟ لَمَّا فَاتَاهُ جَبْرِيْلُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَسَأَلَهُ . فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَا قَالَ .

وَهُوَ أَعْلَمُ* فَقَالَ اللَّهُ .

(يَا جَبْرِيلُ افْبِ إِلَى مُحَمَّدٍ فَقُلْ : إِنَّا سَنَرْضِيكَ فِي امْتِكَ وَلَا نَسُوؤُكَ لَمَّا .

٢٠٨٨ (88) باب بيان من مات على الكفر

٢٠٨٩ (89) باب في قوله تعالى : وأنذر عشيرتكَ الأقربين

وقوله : (إن النبي (صلى الله عليه وسلم) تلا قول الله في إبراهيم : { وَبِئِ الْفَنِّ أَفْلَحَنَّ كَيْرًا إِنَّ ائِثَّاسَ } الآية ، وقال عيسى : { إن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ } هذا في الأم ، وعزا في الاثني (٣) .

ودال عيسى : قال بعضهم : هو - والله أعلم - اسم للقول لا فعلا ، يقال : قال قولا وقالا وقيلاً ، كأنه قال : وتلا قول عيسى (٤) .

(١) إبراهيم : ٣٦ .

(٢) المائدة : ١١٨ .

(٣) النسائي في الكبرى ، كالتفسير ٦ / ٣٧٣ ، و(سناده أنزل .

(٤) وقول الحق جل جلاله في هذا الحديث : (سنرضيك في أفئك ولا نسوءك لما ، هو معنى قوله جل جلاله : { وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ وَوَكَايُ } [الضحى : ه ، ، ومعنى لا نسوءك) : أى لا نخزئك ، وبعث جبريل - عليه السلام - هو إظهاره : ! ربه (صلى الله عليه وسلم) ، وقيل في الآية : إنها أرجى اية في كتاب الله .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ فِي النَّارِ ... إلخ

(٨٨) باب بيان من مات على الكفر

٥٩١

فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقربين

٣٤٧ - (٢٠٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حد ، شافعان ، حدثنا حماد بن سلمة

عن ثابت ، عن أنس ، ال رجلا قال : يا رسول الله ، أين أبى ؟ قال : (في النار لما ، فلما قفى دعاة فقال : (إن أبى وأباك في النار)

وقوله (صلى الله عليه وسلم) للذى سأله : أين أبى ، فقال : " في النار " ، فلما قفا دعاة فقال : (إن

أبى وأباك في النار) من أعظم حسن الخلق والمعاشرة والتسلية ؛ لأنه لما أخبره بما أخبره بما أخبر ورأه عظم عليه أخبره أن مصيبته

بذلك كمصيبته ، ليتأسى به (١) ، ومعنى (قفا) : وثى قفاه منصرفا (٢) .

(١) نقلها النووي مختصراً لها ثون أن ينسجها ١ / ٤٨٢ .

(٢) والقاضي بهنا يتجاوز ظاهر اللفظ الذى يعارو! ما هو أقوى منه ، وذلك في قوله تعالى .

{ وَمَا كُنَّا مُعْتَبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا } الإسراء : ١١٥ .

٥٩٢

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }

(٨٩) باب في قوله تعالى : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } (١)

٣٤٨ - (٢٠٤) حدثنا قتيبة بن سعيد وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا جبريل عن عبد الملك بن عمير ، عن موسى بن طلحة ، عن أبي

هريرة ، قال : لما أنزلت هذه الآية : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قريثاً .

فاجتمعوا .

فعم وخص .

فَقَالَ : (يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ ، اتَّقِدُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .
يَا بَنِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ ، اتَّقِنُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .
يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، اتَّقِدُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .
يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، اتَّقِدُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .
يَا بَنِي هَاشِمٍ ، اتَّقِنُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .
يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ! ، اتَّقِدُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ .

يَا فَاطِمَةُ ، اتَّقِدِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَأْبُلُهَا بِبِلَالِهَا لَمَّا .
٣٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَحَدِيثُ جَرِيرِ أَتَمَّ وَأَشْبَعُ .

٣٥٠ - (٢٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتْ : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى الضُّفَا فَقَالَ : (يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، يَاصْفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ لَا .
٣٥١ - (٢٠٦) وَحَلَفَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
ج ! دَنْ ائِزِلْ عَلَيْهِ : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشِي ،

ت ١٠٥ / أ

وقوله : (غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَأْبُلُهَا بِبِلَالِهَا) : كَذَا رَوَاهُ بِكْسَرِ الْبَاءِ ، قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَيُقَالُ : بَلَّتْ رَحِمِي بِلَا / وَبِلَالًا ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ
: أَى وَصَلْتُهَا وَنَذَيْتُهَا بِالصَّلَةِ ،

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }

٥٩٣

اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ ، لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا .

يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا .

يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا .

يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ، لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا .

يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ ، لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا لَمَّا .

٣٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي ع ! زُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا شَا زَائِدَةُ ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، نَحْوَهُنَا .

٣٥٣ - (٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَا شَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ

عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْحَارِقِ ، وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو ؛ قَالَا : لَمَّا نَزَلَتْ : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } قَالَ : انْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى رَضْمَةٍ مِنْ جَبَلٍ ، فَعَلَا أَعْلَاهَا حَجْرًا ، ثُمَّ نَادَى : (يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافَةَ ، إِنِّي نَذِيرٌ ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى الْعَدُوَّ فَانْطَلَقَ يَرَبُّهُ أَهْلَهُ ، نَخَشِي أَنْ يَسْبِقُوهُ فَيَفْعَلَ بِهِتَفٌ : يَا صَبَاحَاهُ) .

وإنما شُبِّهَتْ قِطْعَةُ الرِّجَمِ بِالْحَرَارَةِ تَطْفَأُ بِالْبَرْدِ ، كما يقال : سَقِيَتْهُ شِرْبَةٌ بَرَدَتْ بِهَا عَطَشُهُ ، ورَأَيْتُ لَخَطَابِي أَنَّهُ يَبْلَاهَا بِالْفَتْحِ كَالْمَلَاكِ .
وقال الهروي : البلالُ جمع بلل كجمل وجمال ، وقيل : إن معنى هذا ما ورد في مثله من قوله : { ود أَجْهَمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا } (١) .
وقوله : (إلى وضمة من جَبَلٍ) ، قال الإمام : هي صخور بعضها على بعض ، يقال : بنى داره يَرْضُمُ فيه اطر جارة رَضْمًا ، ومنه الحديث : (وكان البناء الأول من الكعبة رَضْفًا) (٢) .

وقوله : (فانطلق يربأ أهله) : الرثيئة : الطليعة والعن (٣) .
وأُتِدُّ أبو عمرو :

فأرسلنا أبا عمرو ربيثا

(١) لقمان : ١٥ .

فحسن الصلة على هذا لهم مقيدة بالدنيا .

(٢) حديث أبي كامل المجردى .

(٣) إنما قيل له : بمجئ ث لأنه يرى أمورهم ، والطليعة الذي ينظر للقوم لثلاثي يدهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه .
لسان العرب .

٥٩٤ كتاب الإيمان / باب في قوله تعالى : { وأنذر عشيرتك الأقربين } ٣٥٤ - (...) وحدثنا محمد بن عبد الأعلى ، حدثنا المعتمر عن أبيه ، حدثنا أبو عثمان عن زهير بن عمرو ، وقبيصة بن مخارق ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بنحوه .

٣٥٥ - (٢٠٨) وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حاشا أبو أسامة عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : لما نزلت هذه الآية : { وأنذر عشيرتك الأقربين } (ورفطك منهم المخلصين) لما .

خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى صعد الضفا ، فهتف : (يا صباحاه!) فقالوا : من هذا الذي يهتف ؟ قالوا : محمد .
فاجتمعوا إليه ، فقال : (يا بني فلان ، يا بني فلان ، يا بني فلان ، يا بني عبد مناف ، يا بني عبد المطلب لما فاجتمعوا إليه فقال :
(أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل أكرم مصدقي ؟ دا قالوا : ما جربنا عليك كذباً .

قال : (فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد) .

قال فقال أبو لهب : تبأ لك أما جمعتنا إلا لهذا ثم قام .

فنزلت هذه السورة :

{ تَبَّتْ يَدَا أَيْمَاهُ لَهَبٌ } (أ) (وقد تب) .

كذا قرأ الأعمش إلى آخر السورة .

٣٥٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ، بهذا الإسناد قال : صعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات يوم المفأ فقال : (يا صباحاه) !

قال القاضي : هكذا الرواية الصحيحة كما ضبطه وفسره ، وكذا كان عند شيخنا الخشني ، وكان عند العذري وغيره من الرواة : يرتو (٢) ولا وجه له هنا .

وقوله : لما نزلت هذه الآية { وأنذر عشيرتك الأقربين } (ورفطك منهم المخلصين) المخلصين بفتح اللام ، هذا إن صح أنه قرار [فهو]

(٣) مما نسخ لفظه ، وسفح الجبل عَرْضُهُ ، وبالصاد جانبه .

وقول أبي لهب : (تبأ) : أي هلاكاً وخسارةً وشقاءً .

وقوله : فنزلت : { تَجَّتْ يَدَا

أبما لُهبُ : استُبدل به على جواز تكنية المشرك ، وقد اختلف العلماء في ذلك واختلفت (١) سورة المسد .

٢٠٩٠ (٩٠) باب شفاعاة النبي (صلى الله عليه وسلم) لأبي طالب

(٢) في ت : يربوا ، ونقلها السنوسي وق!دها : يرتأ .

إكمال الإكمال ١ / ٣٧٤ .

(٣) من اكمال الإكمال .

كتاب الإيمان / باب في قوله تعالى : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } ٥٩٥
بِخَوْ حَلِيثِ أَبِي أُسَامَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ نَزُولَ الْآيَةِ : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } .

الرواية عن مالك في تكنية الذمي بالجواز والكرهية ، وقال بعضهم : إنما يجوز من ذلك ما جاء في ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ما كان على وجه التأليف وإلا فلا ، إذ في التكنية تعظيم وتكبير ، وتكنية الله لأبي لُهب ليس من هذا ولا حجة فيه ، إذ كان اسمه عبدُ العزى ، ولا يسميه الله بعبد لغيره فلذلك كنى ، وقيل : بل كنيته الغالبة عليه فصار كالاسم له ، وقيل : / بل أبو لُهب لقمة له ليس بكنية ، وكنيته أبو عتبة ، فجري مجرى اللقب والاسم لا مجرى الكنية ، وقيل : بل جاء ذكر أبي لُهب لمجانسته [نازا] (١) ذات لُهب في السورة من باب البلاغة وتحسين العبارة .

وقوله : (اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ مِنْ اللَّهِ) : قد يكون بمعنى بيعوا ، قال الله تعالى : { إِنَّ

اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ } (٢) ، ووُر!كون بلى ودء ، أى القذوا! من عذاب اله .

(١) من ت ، وفي غيرها : نار .

(٢) التوبة : ١١١ .

٥٢ / ب

٥٩٦

كتاب الإيمان / باب شفاعاة النبي (صلى الله عليه وسلم) لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه

(٩٠) باب شفاعاة النبي (صلى الله عليه وسلم) لأبي طالب

ت ١٠٥ / ب

والتخفيف عنه بسببه

٣٥٧ - (٢٠٩) وحديثنا عبيدُ الله بنُ عمرَ القَوَارِيرِيُّ ، ومحمدُ بنُ أبي بكرِ المَقَمِيُّ ، ومحمدُ بنُ عبدِ الملكِ الأَمَوِيُّ ، قالوا : حدثنا أبو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنِ الْعَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، أَنَّهُ قَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ شَيْءٌ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ هُوَ فِي ضَخْصَاةٍ مِنَ نَارٍ ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) .

٣٥٨ - (...) حدثنا ابنُ أبي عمَرَ ، حدثنا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَنْصُرُكَ ، فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، وَجَدْتُهُ فِي غَمْرَاتٍ مِنَ النَّارِ ، فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَخْصَاةٍ) .

قال الإمام : وقوله في أبي طالب : (وجدته في غمرات من النار) : الغبرات : البقايا ، وفي رواية أخرى : (غمرات منها) : أى شئ كثير .

قال القاضي : لم يروه إلا (غمرات) ، وهو الذى يصعُ به المعنى ولا وجه هنا للبقايا ، والغمر كل شئ كثير ، والغمر الماء الكثير ، وفرسٌ غمر كثير ، ورجلٌ غمر كثير الجود ، وبين / صحته ذكره بعد الضحضاح ، وانه أخرجه من الغمرات إليه وهو الماء القليل

وحدث عمرو بن العاص الذي ذكره بعد هذا ، وغمار الناس : جماعتهم .

وقوله : (فأخرجته إلى ضحضاح) ، قال الإمام : الضحضاح : ما رُقَّ أن الماء على

وجه الأرض ، ومنه وصف عمرو بن العاص يذكرُ عمر - رضي الله عنهما - : ((لم يتعلق من الدنيا بشيء)) (١) ، جانب غمرتها ومشي ضحضاحها وما ابتلت قدماه) يقول : لم يتعلق من الدنيا بشيء .

قال القاضي : وقوله فيه : (هل نفعته بشيء) ثم ذكر هذا ، وقوله بعدُ في الحديث الآخر : (هل نفعته شفاعتي يوم القيامة) وقد قال الله تعالى في الكفار : { فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ } (٢) وقال : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْكُفْرَانِ وَلَوْ كَانُوا أُولَئِكَ قُرْبَى ! } (٣) ؟ فالجواب : أنه ليس فيه نص على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) شف! فيه ، وإنما أخبر أنه نفعه قربُه منه وذُبُه عنه كما سُقِيَ أبو لهب بعنقه ثوبية مُرْضَعَتُهُ ، بركة منه فاضت

(١) سقط من الأصل .

(٢) المدثر : ٤٨ .

(٣) التوبة : ١١٣ .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه

٥٩٧

٣٥٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ ، قَاذَ : أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِّ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِخَوْفٍ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ .

٢٠٩١ (٩١) باب أهون أهل النار عذابا

٢٠٩٢ (٩٢) باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل

٣٦٠ - (٢١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذَكَرَ عِنْدَهُ عَمَّهُ أَبُو طَالِبٍ ، فَقَالَ : أَلَعَفَهُ تَنَفَّعَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ ، يَلْبُغُ كَعْبِيهِ ، "يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ" .

عليهم تخفف بذلك من عذابهم ، وكانت هذه الحالة هي الشافعة لهم لا رغبته وسواله (صلى الله عليه وسلم) كما قال : في وجهه شافع يحوإساءته إلى القلوب وحيه حيث ما شفعا

ومع هذا فما يرى أن أحداً أشد منه عذاباً لشدة ما يلقاه ، كما جاء في الحديث نفسه ، وعلى هذا يحملُ قوله : ! هل نفعه ذلك) يعني ذبُه ونصره للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، إلا أنه جوزى على ذلك وعُرض عنه بتخفيف العذاب ، خلافاً لمن قال (١) هذا من الشارحن ، للإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا بتخفيف عذاب ، لكنهم بإضافة بعضهم للكفر بكائر المعاصي ، وأعمال الشر ، وأذى المؤمنين ، وقتل الأنبياء والصالحين ، يزا! الون عذاباً ، كما قال تعالى : { مِمَّا سَلَكَكُمْ فِي سَبِيلِ } (٢) الآرات ، وكذلك الكافر يُعَذَّبُ بكفره ، ثم يزداد إجرامه وإفساده في ال الرض وعوته ، وكثير إحداثه في العباد والبلاد ، فذاك يُعَذَّبُ أشدَّ العذاب كما قيل في فرعون ، ومن لم يكن بهذه السبيل عُدَّ بقدر كفره ، فكان أخف عذاباً ثَمَّنْ عُدَّ أشدَّ العذاب ، فليس إذا عذابُ أبي طالب كعذاب أبي جهل وإن اجتمعا في الكفر ، ولا عذاب عاقرة الناقة من قوم ثمود كعذاب غيره من قومه ، ولا

عذاب قتلة عيسى (٣) ويحيى وزكريا وغيرهم من الأنبياء كغيرهم من الكفار ، فهذا نتوجه خِزْنَةُ العذاب ، لا انه على المجازاة على أفعال الخير (٤) .

وقوله : (ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار) : قيل : الطبقة السفلى من طباق جهنم ، وقيل : توايت من نار تطبق عليهم .

(١) في إكمال الجمل - قاله .

(٢) المدثر : ٤٢ .

(٣) يعنى : من عزموا قتله .

(٤) وماذا يصنع القاضى شئ الحديث الذى بعده : " ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل في الار) ! وما ادعاه القاضى من حصول الإجماع غير مسلم .

٥٩٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا

(٩١) بَابُ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا (١)

٣٦١ - (٢١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، حَاشَا زُهَيْرُ

ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَثَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنْ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا ، يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ ، يَغْلِي مِائِغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ) .

٣٦٢ - (٢١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ،

حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ ، وَفَوْقَهُ مَنَعِلُ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا الْمِائِغَةُ لَا .

٣٦٣ - (٢١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَخْطُبُ وَفَوْقَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَرَجُلٌ تَوَضَّعَ فِي أَحْمَصِ قَلْبِهِ جَمْرَتَانِ ، يَغْلِي مِنْهُمَا الْمِائِغَةُ) .

٣٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا مَنْ لَهُ نَعْلَانِ وَشِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ ، كَمَا يَغْلِي الْمَرْجُلُ مَا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ غَفَابًا ، يَأْنَهُ لَأَهْوَنُهُمْ غَفَابًا لَمَّا .

(١) ترك الإمام والقاضى هذا الباب بجر تعليق .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ

(٩٢) بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ (١)

٥٩٩

٣٦٥ - (٢١٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ !أُودَ ،

عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَتَى جَدَّكَ ، كَاذًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ ، وَيُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ، فَهَلْ ذَاكَ نَافِعُهُ ؟ قَالَتْ : لَا يَنْفَعُهُ ، إِنْ هَكَذَا إِنْ أَتَى يَوْمًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) .

٢٠٩٣ (٩٣) باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم

٢٠٩٤ (٩٤) باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب

(١) ترك الإمام والقاض هذا الباب بجر تعليق .

ت ١٠٦ / أ

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَوَالَاةِ الْمُؤْمِنِيِّ وَمَقَاتَعَةِ غَيْرِهِمْ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ

(٩٣) باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم

٣٦٦ - (٢١٥) ! دَثْنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، جَهَارًا غَيْرَ سِرٍّ ، يَقُولُ : (أَلَا إِنَّ أَكْلَ أَبِي - يَعْنِي فَلَانًا - لَيَسُوءُ لِي بِأَوْلِيَائِهِ ، إِنَّمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا .

وقوله / : (أَلَا إِنَّ أبا فلان ليسوا لي بأولياء) : كذا للسمرقندي ولغيره : ال أبي ، يعني فلاناً ، هي كناية عن قوم كره الراوى تسميتهم لما يقع في نفوس ذرارهم .

وبقى فقه الحديث وحكمته في قوله : (إنما ولي الله وصالح المؤمن) فأفاد أن أولياءه صالح المؤمن وإن بعد نسبهم منه ، وأن من ليس بمؤمن ولا صالح ليس له بولى وإن قرب نسبه منه ، ودل الحديث ان الولاية في الإسلام إنما هي بالموافقة فيه بخصال الديانة وزمام الشريعة ، لا بامتشاج (١) النسب وشجنة الرحم ، وقيل : إن المكنى عنه الحكم بن العاص . (١) في ت .

بانث ال .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّيْلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ ... إلخ

(٩٤) باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب

٣٦٧ - (٢١٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْجُمَحِيِّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ،

- يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ دَا .

فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ .

قَالَ : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ) ثُمَّ قَامَ آخَرُ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ .

قَالَ : (سَبَقَكَ بِهَا عَكَّاشَةٌ) .

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ ،

وقوله في الحديث (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب لما وذكر أنهم : (الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون) ، قال الإمام ت احتج بعض الناس بهذا الحديث على ان التداوى مكروه ، وجلّ مذاهب العلماء على خلاف ذلك ، واحتجوا بما وقع في أحاديث كثيرة من ذكره (صلى الله عليه وسلم) لمنافع الأدوية والأطعمة كالحبّة السوداء والقسط والصبر وغير ذلك ، وبأنه (صلى الله عليه وسلم) تداوى ، وبأخبار عائشة - رضى الله عنها - بكثرة تداويه وبما علم من الاستشفاء برّقه ، وبالحديث الذى فيه أن بعض أصحابه أخذوا على الرقية أجراً ، فإذا ثبت هذا صح أن يُحمَلَ - ما في الحديث على قوم يعتقدون ان

ال دوية نافعةً بطباعها كما يقول بعض الطبائعين ، لا ائهم يفوضون الأمر إلى الله تعالى ، وهذا على نحو التأويل المتقدم في حديث الاستمطار بالنجوم .

قال القاضي : لهذا التأويل ذهب غير واحدٍ ممن تكلم على الحديث ، ولا يستقيم على مساق الحديث / ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يذم هنا من قال بالكي والرقي ولا كفرهم كما جاء في حديث الاستمطار بالنجوم ، ولا ذكر سواهما ، فيستقيم أن يتأول! بذلك ما ذكره ، دائما أخبر أن هؤلاء لهم مزية وفضيلة بدخولهم الجنة بغير حساب ، وبأن وجوههم تضيء إضاءة البدر ، فقيل : ومن هم يا رسول الله ؟ فقال " الذين لا يكتون ...

(الحديث ، فأخبر أن هؤلاء مزيد خصوص على سائر المؤمنين وصفات تميزوا بها ، ولو كان على ما

٥٣ / أ

٦٠٢

بمثل حديث الرضيع .

كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ...

إلخ

ت ١٠٦ / ب

٣٦٩ - (...) حَلَّتْ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ

ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (يَدْخُلُ مِيقَ أُمِّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا ، تُضِيءُ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةً لَبَدْرٍ) .

قال أبو هريرة : فَقَامَ عَكَاشَةُ بْنُ مُحَصَّنٍ الْأَسَدِيُّ ، يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، اجْعَلْهُ مِنْهُمْ) .

ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

تأوله قبل لما اختص هؤلاء بهذه المزية ؛ لاكن تلك هي عقيدة المومني ومن اعتقد خلاف ذلك كفر ، وقد تكلم العلماء وأصحاب

المعاني على هذا ، فذهب أبو سليمان الخطابي وغيره أن وجه هذا أن يكون تركها على جهة التوكل على الفه والرضي بما يقضيه من

قضاء وينزله من بلا ، قال : وهذه من أرفع درجات المتحقيين بالإيمان ، وإلى هذا ذهب جماعة من السلف / سفاهم .

قال القاضي : وهذا هو ظاهر الحديث ، ألا ترى قوله : ! وعلى ربهم يتوكلون) .

ومضمون كلامهم : لا فرق بين ما ذكر من الكي والرقي وبين سائر أبواب الطب ،

! ان لم يذكر منها إلا ما ذكر ، وقال الداودي (١) : المراد بذلك الذين يفعلونه في الصحة ، فإنه يكره لمن ليست به علة أن يتخذ التائم

ويستعمل الرقي ، وأما من يستعمل ذلك مَفَنَ به مرض فهو جائز ، وقد ذهب غيره إلى أن تخصيص الرقي والكي ها هنا من بين سائر

أنول علاج الطب المعنى ، وأن الطب غير قادح في التوكل ، إذ تَطَشَبَ النبي (صلى الله عليه وسلم) وَتَطَشَبَ عَلَيْهِ الْفُضَالُ ، إذ كل

سبب مقطوع به كالأكل للغذاء والشرب للرقي لا يقدح في التوكل ، وكذلك المظنون كالطمث للبرء ، ولُبَسَ الثَّرَجَ لِلتَّحْصُنِ مِنَ الْعَدُوِّ

غير قادح في التوكل ، وباب الرقي والطيرة والكي بَابُ مَوْهُومٌ ، والموهوم قَادِحٌ في التوكل عند المتكلمين في هذا الباب ؛ فلهذا لم ينف

عنهم التطبُّبُ ، ولهذا لم يجعلوا (٢) الاكتساب للقوت وعلى العيال

(١) هو الإمام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود الداووثي .

قال فيه السمعاني : كان وجه مشايخ خراسان فضلا عن ناحية ، له قدمٌ في التقوى راسخٌ ، يستحق أن يُطَوَّى للتبرك به فرائخ .

توفى سنة سبع وستين وأربعمائة .

سير ١٨ / ٢٢٢ .

(٢) تكررت في غير خط .

كتاب الإيمان / باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ... إلخ

٦٠٣

"سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ" .

٣٧٠ - (٢١٧) وحديثي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا ، زُمْرَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمْ ، عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ) .

٣٧١ - (٢١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَاشَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ - قَالَ : حَدَّثَنِي عِمْرَانُ قَالَ : قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ لَمَّا .

قَالُوا : وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (هُمُ الَّذِينَ لَا يَكْتُمُونَ ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ لَمَّا . فَقَامَ عَكَاشَةُ فَقَالَ : ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ .

قَالَ : " أَنْتَ مِنْهُمْ " .

قَالَ : فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، ادْعِ اللَّهَ أَنْ قَادِحًا فِي التَّوَكُّلِ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ ثِقَتُهُ فِي رِزْقِهِ بَاكِتْسَابَهُ [وَكَانَ مُفًا فِي كُلِّ ذَلِكَ] (١) لَرَبِّهِ عَلَى مَا حَدَّثَهُ عُلَمَاءُ هَذَا الْفَنِّ ، وَالْكَلَامِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الطَّبْعِ وَالْكِي ، وَكُلُّ قَدْ أَبَاحَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَأَثْنَى عَلَيْهِ يَطُولُ ، لَكِنَّا نَذْكُرُ مِنْهُ - نُكْتَةً - تَكْفِي ، وَهُوَ أَنَّهُ (صلى الله عليه وسلم) تَطَبَّبَ فِي نَفْسِهِ وَطَبَّ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَكْتُمْ وَكَوَى غَيْرَهُ ، وَنَهَى فِي الصَّحِيحِ أُمَّتَهُ عَنِ الْكِي وَقَالَ : (وَمَا أَحَبُّ أَنْ أُكْتَوَى) (٢) .

وقوله : (وعلى ربهم يتوكلون) : قال الطبري وغيره : اختلف الناس في التوكل ما هو ؟ فذهبت طائفة إلى أنه لا يستحق اسمه إلا من لم يخالط قلبه غير الله من سَبْعٍ أَوْ عَدُو ، حَتَّى يَتْرَكَ السَّعْيَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ فِيمَا لَا بَدَّ مِنْهُ مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ لَضَمَانِ اللَّهِ رِزْقَهُ ، وَاحْتَجُّوا بِمَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ (٣) ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : حَدَّةُ الثِّقَةِ بِاللَّهِ وَالْإِيقَانُ بِأَنَّ

(٢)

(٣)

في ق : وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَفْهُوضًا .

جزء حديث أخرجه الشيخان ، وسيرد إن شاء الله في كالسلام ، انظر البخاري في صحيحه ، كالطب ، بالدواء بالعسل ٧ / ٥٩ ، كما أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٣٤٣ ، والبيهقي في الن الكبرى ٩ / (وما كره) (صلى الله عليه وسلم) الكي لما فيه من التثب بتعذيب الله تعالى . إكمال ١ / ٣٧٩ .

مة قوله طيب فيما أخرجه الترمذي والحاكم عن عمر - رضى الله عنه - مرفوعا : ا لو أنكم توكلتم على الفه حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو نخاصا وتروح بطانا " .

الترمذي ، كالزهد ، بفي التوكل على الله ٤ / ٥٧٣ ، وقال فيه : (هذا حديث حن صحيح) ، والحاكم في المستدرک ، كالرقاق ٤ / ٣١٨ ، وقال فيه : (صحيح الإسناد ولم يخرجاه !) ، وكذا ما أخرجه الترمذي بإسناد حن صحيح عن أنس بن مالك قال : كان أخوان على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فكان أحلُهما يأتي النبي (صلى الله عليه وسلم) والأخر يحترف ، فحنمكى المحترف أخاه إلى

النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : ا لعلك تُرْزَقُ به " السابق .

٦٠٤ كُتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ ... إلخ
يَجْعَلُنِي مِنْهُمْ .

قَالَ : (سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةٌ) .

٣٧٢ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو خُشَيْنَةَ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّتِي مَبْعُونٌ أَلْفًا بَغِيرِ حَسَابٍ لَمَّا قَالُوا : مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْفُونَ ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُمُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) .

قضاءه ماض ، واتباع سنة نبيه في السعي فيما لا بد منه من مطعم ومشرب والتحرز من العدو ، كما فعل (صلى الله عليه وسلم) ، وفعله الأنبياء .

فقد نص (١) الله تعالى عنهم الخوف والكسب والتحرز عن عداهم ، وعن نبينا مثله في ادخار قوت سنته (٢) وتطبيبه (٣) ، وفعل ذلك جلة أصحابه ، وهذا اختيار الطبري وعامة الفقهاء ، والأول مذهب بعض المتصوِّلحة وأصحاب علم القلوب والإرشادات ، وذهب (٤) المحققون منهم إلى نحو مذهب الجمهور ، ولكن لا يصح عندهم اسم التوكل مع الالتفات والطمأنينة إلى الأسباب ، بل فعل الأسباب سنة الله وحكمته ، والمقنة أنه لا يجلب نفعاً ولا يدفع ضرراً سبب ولا أحدٌ والكل من الله وحده .

وقوله في عُكَّاشَةٍ : (يَرْفَعُ ثَمَرَةً عَلَيْهِ) (٥) : الثمرة : كساء فيه مواضع سود وحمرة وبيض يشبه لون جلد النمر .

وقوله (سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةٌ) : هو مشدد الكاف ، قيل : إن السائل للنبي (صلى الله عليه وسلم) ال يدعو له أن يكون منهم بعد عُكَّاشَةٍ لم يكن عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ممن يستحق ذلك ، ولا من أهل تلك الدرجة والصفة الموصوفة كما كان عُكَّاشَةٌ ، وقيل : بل كان منافقاً فأجابه النبي (صلى الله عليه وسلم) بما (٦) كان عليه من حسن العشرة وجميل الصُّحبة بكلام مُحتملٍ ولفظ مشترك ، فهو من باب المعاريفي ! الجائزة ، ولم ير التصريح له بأنك لست منهم ولا مستحقاً لتلك المنزلة ،

(٣)

(٥)

النص : رفع إلى .

لسان العرب .

يعني بذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عمر - رضي الله عنه - ال ال (صلى الله عليه وسلم) كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأمله قوت سنتهم .

كالنفقات ، بحبس الرجل قوت سنة على أهله .

من ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) فيما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن أسامة بن شريك قال : كُتُّ عند ال (صلى الله عليه وسلم) ، وجاءت الأعراب ، فقالوا : يا رسول الله ، ائندأوى ؟ فقال : (نعم يا عباد الله ، تداؤوا ، فإن الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له شفاءً غير داء واحد " قالوا : ما هو ؟ قال " الهرمُ دا أبو داود في أول الطب ، والترمذي في الطب ، بما جاء في الدواء والحث عليه ، وقال فيه : هذا حديث حسن صحيح ، وانحد في المسند ٤ / ٢٧٨ .

(٤) في الأصل ومذهب .

يضعف هذا قوله في الرواية الأخرى المتفق عليها : (ثم قام رجلٌ من الأنصار " .
في الأصل ة لما .

كتاب الإيمان / باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ...
إلخ ٦٠٥

٣٧٣ - (٢١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ -

عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : اَلْيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمْتِي سَبْعُونَ أَلْفًا ، أَوْ سَبْعُمِائَةٍ أَلْفٍ - لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُتَمَاسِكُونَ ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، لَا يَدْخُلُ أَوَّلُهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ) .

٣٧٤ - (٢٢٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ : أَتُكْمَرُ رَأْيَ أَهْوَكَبٍ أَتَذَى انْقُصَ الْبَارِحَةِ ؟ قُلْتُ : أَنَا .
ثُمَّ قُلْتُ .

أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ .

قَالَ : فَمَاذَا صَنَعْتَ ؟ قُلْتُ : اسْتَرْقَيْتُ .

قَالَ : فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ ؟ قُلْتُ : حَدِيثٌ حَدَّثَنِي ، شَاهُ الشَّعْبَةِ فَقَالَ : وَمَا حَدَّثَكَ الشَّعْبِيُّ ؟ قُلْتُ : حَدَّثَنِي عَنْ بُرَيْلَةَ بْنِ حُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : لَا رُقِيَّةَ إِلَّا

وجاء بقول يحتمل (١) أن سبق عكاشة بالسؤال منعه من إجابته وعرض بذلك عن سبقه لتحصيل الصفة والمنزلة دون هذا ، وستر بقوله هذا حال السائل ولم يهتك ستره (٢) ، وقيل : قد يكون سبق عكاشة بوحى أنه يجاب دعوته فيه ولم يكن ذلك للآخر .

وقوله : (متماسكون (٣) لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم) : أى بعضهم أخذ

ببعض ، ممسك له ، كما قال : أخذ بعضهم بعضًا ، وهذا يدل على عظم الجنة وسعة بابها ، وقد يكون معنى متماسكين بالوقار والثبات ، أى لا يخف بعضهم عن بعض ، ولا يسابقه حتى يكون دخولهم جميعًا .

وقوله : (ومع هؤلاء سبعون ألفًا) : ظاهره أنهم زائد إلى أمته ، والصحيح أنهم

من أمته ؛ لأن البخارى رواه : (هذه أمتك ، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفًا) / (٤) وفى الأحاديث الأخرى فى الأم : (أدخل من أمتك من لا حساب عليه) وذكر نحوه ، وفى الحديث الآخر : (يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفًا) وذكر مثله .
(١) فى ت .
محتمل .

(٢) طريق سعيد بن المسيب عن أبى هريرة .

(٣) جاء فى بعض النسخ : (متماسك ! إن أخذ) وكلاهما صحيح .

(٤) لفظ البخارى .

(هؤلاء أمتك ، وهؤلاء سبعون ألفًا فتأمهم ، لا حاب عليهم ولا عذاب " كالرقاق ، يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حاب ٨ / ١٤٠ .

٥٣ / ب

كتاب الإيمان / باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ...
إلخ ٦٠٦

مَنْ عَيْنٍ أَوْ حُحْمَةٍ .

فَقَالَ : قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " (عُرِضَتْ مَحَلَّى الْأُمَمِ

، فَرَأَتْ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهِيْطُ ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أَمَّتِي ، فَقِيلَ لِي : هَذَا مُوسَى (صلى الله عليه وسلم) وَقَوْمُهُ ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَظَنَنْتُ ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ ، فَقِيلَ لِي : انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ الْآخَرِ ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ ، فَقِيلَ لِي : هَذِهِ أُمَّتُكَ ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَنَابٍ . ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ .

نَحَاصُ النَّاسِ فِي أَوَّلِكَ أَنْتِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

وَلَا عَذَابٍ .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

وقوله : ! أ لا رقية [(١) إلا من عين أو حمة] (٢) : العين : إصابة العين ، والحمة بضم الحاء وفتح الميم مخففة : أ مجموعة [(٣) السم نفسه ، والمراد ها هنا اللدغ من العقرب والحية وشبهها ، قال الخطابي : ومعنى ذلك لا رقية أشفى وأولى من رقية الين والحمة ، وكان (صلى الله عليه وسلم) قد رقى ورقى ، وأمر بها ، وأجاز الرقية ، فإذا كانت بالقران وبأسماء الله تعالى فهي مباحة ، وإنما جاءت الكراهية منها مما كان بغير لسان العرب ، فإنه ربما كان كفرا أو قولاً يدخله الشرك ، قال : ويحتمل أن يكون الذى ذكره من الرقية ما كان منها على مذاهب أهل الجاهلية فى العوذ التى كانوا يتعاطونها ، وأنها تدفع عنهم الافات ، ويعتقدون أن ذلك من قبل الحقيق ومعونتهم ، وقد اختلفت الرواية عن مالك فى إجازة رقية أهل الكتاب للمسلم ، فأجازه مرة إذا رقى بكتاب الله ، ومنعه أخرى ؛ وذلك لأننا لا ندرى أن الذى رقى به ما هو ، وسيأتى الكلام على الرقية والعين والطيرة فى كتاب الطب بأشبع (١) سقط من الأصل .

(٢) حديث الشعبي عن بُرَيْلَةَ بْنِ حُصَيْبٍ السُّلَمِيِّ .

ومعنى قوله فى هذا الحديث : (انقضى البارحة) الانقضاض : السقوط ، والبارحة هى أقرب ليلة مضت ، مشتقة من برح إذا أزال ، قال ثعلب : يقال قبل الزوال : رأيت الليلة ، وبعده : رأيت البارحة ، والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم : سم العقرب وشبهها . وقوله فى هذا الحديث : ! نحاص الناس " بالخاء والضاد المعجمتين ، أى تكلموا وتناظروا . قال النووى : (وفى هذا إباحة المناظرة فى العلم والمباحثة فى نصوص الشرع على جهة الاستفتاء لإظهار الحق " ١ / ٤٩٥ . وقوله : : " أما أنى لم كن فى صلاة ثا : قال ذلك خشية أن يوصف بما لم يفعل . والرهيط تصغير الرهط ، وهى الجماعة دون العشرة .

(٣) فى الأصل : قوعة .

كتاب الإيمان / باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ... إلخ

٦٠٧

فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ .

وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ .

خُفِرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَقَالَ : " مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ ؟ لِمَا فَأَخْبَرُوهُ .

فَقَالَ : " هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) .

فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ ، فَقَالَ : ادع الله أن يجعلني منهم .

فَقَالَ : (أنت منهم لما بهم قام رجل آخر فقال : ادع الله أن يجعلني منهم .

فَقَالَ : (سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ) .

٢٠٩٥ (٩٥) باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

٣٧٥ - (...) حدثنا أبو بكر بن "أبنا شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا فِيهِ كَدُّ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، حَدَّثَنَا شَأْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ أ ، لَ : قَالَ رَحَلُوا! اللَّهُ عَلَثًا : ((عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ " .

ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، نَحْوَ حَدِيثٍ فِي "ن! ثُمَّ ؟ لَمْ يَلِكْ! أَوَّلُهُ إِحْمَالُهُ .
من هذا إن شاء الله تعالى .

وقوله : (سوادٌ عظيمةٌ) : أى أشخاص ، وكل شخص سواد ، ومنه قولهم : لا يفارق سوادى سوادل .
٦٠٨

كُتَابُ الْإِيمَانِ / باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

(٩٥) باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

٣٧٦ - (٢٢ ١) حدثنا هناد بن السري ، حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عبد الله ، قال : قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ لما .

قال : فكبرنا ثم قال : (أما ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ؟ لا .
قال : فكبرنا .

ثم قال : (إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة ، وسأخبركم عن ذلك .

ما المسلمون في الكفار إلا كشعة بيضاء في ثور أسود ، أو كشعة سوداء في ثور أبيض) .
٣٧٧ - (، ،) .

(حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشر - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن أبي إسحق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عبد الله قال : سألت مع رسول الله كلىة في قته ، نحواً من أربعين رجلاً ، فقال : "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ لما .

قال : قلنا : نعم ، فقال : (أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ؟) .
فقلنا : نعم .

فقال : (واتدى نفسي بيده ، إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة ، وما أئتم في أهل الشرك إلا كالشعة البيضاء في جلد الثور الأسود ، أو كالشعة السوداء في جلد الثور الأحمر) .

٣٧٨ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حد لنا أبي ، حدثنا مالك - وهو

ابن مغول - عن أبي إسحق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عبد الله ، قال : خطبنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأسند ظهره إلى قبة أديم .

فقال : (ألا ، لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة .

اللهم ، هل بلغت ؟ اللهم أشهد أني أحب ربع أهل الجنة ؟) فقلنا : نعم ، يا رسول الله .

فقال : (أحبون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ؟ لما .

قالوا : نعم ، يا رسول الله .

قال : (إني

وقوله : (فأسند ظهره إلى قبة آدم) ، قال الإمام : قال الليث والمطرز : قال ابن الكلبي : بيوت العرب ستة : قبة من آدم ، وأبنية من حجر ، وخيمة من شجر ، ومظلة من شعر ، وبجاد من وبر ، وخباء من صوف .

كتاب الإيمان / باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

٦٠٩
لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ (١) .

(١) هذا الباب مما أغفله الإمام والقاضي عدا قوله في حديث ابن نمير : (فأسند ظهره إلى قبة آدم) ، ولعل الحامل لهما على ذلك وضوح أمره في حينه .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) فيه .

(أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة " : قصد به (صلى الله عليه وسلم) تبشير أحاد الأمة بدخولها ؛

لأن ظن الواحد بدخولها مع كثرة داخلها من الأمة أجدر من ظنه دخولها مع قلة ثاقلها منه .

ذكره الأبي -

ولم يخبرهم (صلى الله عليه وسلم) أنهم النصف ابتداءً ش لاءن التدرج أوقع في النفس وأبلغ في الإكرام ؛ لأن الإعطاء مرة بعد أخرى دليل الاعتناء بالمعطى ، أو لتكرر منهم عبادة الشكر ، ولا يبعد أن يكون قد أوحى إليه (صلى الله عليه وسلم) بالزياة ، يدل عليه قوله (صلى الله عليه وسلم) بعدها : (وسأخبركم عن ذلك ثا وهي عبارة توجيهية لكونهم الشطر .

قال السنوسي : فإن قلت : لا يتوجه به ، بل يبعده ؛ ل أنهم إذا كانوا كالشعرة المذكورة فكيف يكونون الشطر ؟ ثم أجاب بقول الأبي : أسقط الراوى في هذا الطريق ما يتم به التوجيه ، وهو قوله في الآخر : الا يدخل الجنة إلا المومنون) ومن من المومنين الشطر .

٢٠٩٦ (96) باب قوله : (يقول الله لآدم : أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين

كتاب الإيمان / باب قوله : (يقول الله لآدم أخرج بعث) إلخ

(٩٦) باب قوله : (يقول الله لآدم : أخرج بعث النار

من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين لما

٣٧٩ - (٢٢٢) حدثنا عثمان بن أبي شيبة العبسي ، حدثنا جرير ، عن الأعمش ، عن

أبي صالح ، عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا آدَمُ ، يَقُولُ : لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ " ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ .

قَالَ : يَقُولُ : أخرجوا! بعث النار .

قَالَ : وَمَا بَعَثُ النَّارِ ؟ قَالَ : مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ .

قَالِي فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ ، { وَتَضَعُ كُلُّ فَاتٍ حَمَلٍ نَحْلَهَا وَتَوَيَّ النَّاسُ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ } (١) قَالَ : فَاشْتَدَّ فَلَكِ عَلَيْهِمْ .

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُنَا فَلَكَ الرَّجُلُ ؟ فَقَالَ : (أَبْشُرُوا ، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا ، وَمَنْكُمْ رَجُلٌ) .

قَالَ : ثُمَّ قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَلِهِ ، إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَمَّا

خَفِمَدَنَا اللَّهُ وَكَبَّرَنَا .

ثُمَّ قَالَ : (وَأَذَى نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلْثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَحَمَدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا ثُمَّ قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَلَصِ إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

إِنَّ مَثَلَكُمْ فِي الْأُمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالرَّقَةِ فِي ذَرَلِ الْحِمَارِ) .

٣٨٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا : (مَا أَنتُمْ يَوْمئِذٍ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ) ، وَلَمْ يَذْكُرَا : (أَوْ كَالرَّقَةِ فِي فَرْلَمِ الْحِمَارِ" .

وقوله : (الرَّقَةُ فِي ذِلْمِ الْحِمَارِ) ، قال القاضي : الرقمتان في الحمار هما الأثران في باطن عضديه .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع

٣ كتاب الطهارة

٣٠١ (١) باب فضل الوضوء

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ - كتاب الطهارة

(١) باب فضل الوضوء

أ - (٢٢٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ ، حَدَّثَنَا إِبَانٌ ، حَدَّثَنَا

قوله (صلى الله عليه وسلم) : (شطر الإيمان) ، قال القاضي : يُقَالُ : الطَّهْرُ والطُّهُورُ ، بفتح الطاء وضمتها ، وكذلك الوُضُوءُ والوُضُوءُ ، والغُسْلُ والغُسْلُ .

فبالضم الفعل ، وبالفتح الماء ، حكى عن الخليل الفتح فيهما في الوضوء ولم يعرف الضم .

قال ابن الأنباري : والأول هو المعروف والذي عليه أهل اللغة ، وقال الأصمعي (١) : غُسْلًا وَغَسَلًا (٢) .

واشتقاق الطُّهْر من الطهارة وهي النظافة من المذائم والقبايح ، قال الله تعالى : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } (٣) ومنه : امرأة طاهرة من الحيض وطاهرة من الذنوب ، وكذلك الوُضُوء من الوضوء وهي النظافة والحسن ؛ لأنه يُحَسِّنُ الْإِنْسَانَ وينطفئه بإزالة ثوبه وشعته ، قال بعضهم : والمراد بهذه النظافة : النور الذي يكون لصاحبه يوم القيامة ، والأول أظهر وهو المعروف به .

وقوله : (شطر الإيمان) ، قال الإمام : يحتمل هذا الحديث [(٤) وجهين :

أحدهما : أن [يكون] (٥) المراد بقوله : (شطر الإيمان) : أ أي [(٦) أنه ينتهي تضعيف الأجر فيه إلى نصف أجر الإيمان من غير تضعيف ، وهذا كأحد التأويلات في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (١ أن) (٧) { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } تعدل ثلث القرآن (٨)

وسنذكره بعد إن شاء الله .

(١)

(٢)

هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمع بن مطهر بن رباح بن عمرو الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي البصري أحد الأعلام .

روى عن ابن عون ، وسليمان التيمي وغيرهم ، وروى عنه أبو عل! ابن القاسم بن سلام ، وضحي بن معين ، وأبو حاتم وغيرهم .
 قال أبو أمية الطرطوسي : سمعت يحيى بن معين وأحمد يثنيان على الأصمعي في السنة .
 وقال الربيع : سمعت ان فعي يقول : ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي .
 وقال الدوري : قلت لابن معين : أريد الخروج إلى البصرة فعمن أكتب ؟ قال : عن الأصمعي ، فهو ثقة صدوق .
 ولذ سنة بضع وعشرين ومائة ، وعاش ثمان وثمانين سنة .
 تهذيب التهذيب ٦ / ٤١٥ - ٤١٧ ، سير ١٠ / ١٧٥ - ١٨١ .
 وقيل : إن كان الغسل مصدرا لغسلت فهو بالفتح ، كضرب ضرباً ، دون كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم ، نحو غسل الجمعة واجب ،
 وأما الغسل بالكسر فاسم لما يغسل به الرأس .
 الاءحزاب : لهم .

(٤ - ٧) من المعلم .

المجاري في فضل القرآن ، بفضل { قل فوالذ أخذ } ٩ / ٥٩ عن أبي سعيد الخدري .
 ت ١٠٨ / أ
 كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء

الوجه الثاني : أن يكون معنى (شطر الإيمان) : أن الإيمان يجب ما قبله من الآثام ،
 وقد أخبر (صلى الله عليه وسلم) أن الوضوء - أيضاً - تذهب من (١) الإنسان الخطايا ، إلا أنه قد قام الدليل أن الوضوء لا يصح
 الانتفاع به إلا مع مضامة الإيمان له ، فكأنه لم يحصل به رفع الإثم إلا مع شيء ثان ، ولما كان الإيمان يحو الآثام المتقدمة عليه
 بانفراده ، صار الطهور في التشبيه كأنه على الشطر منه .

ص وفي هذا الحديث أيضاً حجة على من يرى [أن] (٢) الوضوء لا يفتقر إلى نية (٣) .
 وهذه المسألة مما اختلف الناس فيها على ثلاث مقالات ، فقال الأوزاعي وغيره : ألو وضوءاً والتميم جميعاً لا يفتقر إلى نية ، وقال مالك
 في المشهور عنه : إنهما يفتقران إلى نية (٤) .

وروى عن مالك قوله تارة (٥) أن / الوضوء يُجزئ بغير نية (٦) ، وقال أبو حنيفة : أما التيمم فلا بد فيه من نية ، وأما الوضوء فلا
 (٧) .

فأما الأوزاعي ومن وافقه فيحتج بالأوامر التي وقعت بالوضوء ولم تذكر فيها النية ، ويحتج أيضاً بأن الوضوء ليس من العبادات كالصلاة
 وشبهها ، وإنما وجب لغيره ، وكان شرطاً (٨) في صحته ، فحل محل غسل النجاسة وستر العورة ، وشبه ذلك من شروط الصلاة المجزئة
 بغير نية ، ويحتج مالك عليه بحديث : " الأعمال بالنيات " (٩) وبهذا الحديث المتقدم ، وأنه لو لم يكن من أكبر العبادات لم يجعله
 شطر الإيمان ، فإذا أوجب ذلك كونه عبادةً فتقر إلى نية عند المخالف وعندنا ، وعليه من الحجاج كثير ، وأما تفرقة أبي حنيفة بين
 الوضوء والتيمم فضعيفة ، لأن البدل إذا افتقر إلى نية فأحرى أن يفتقر المبدل منه (١٠) ، وأشبه ما وجه له به قول الله

(١) في المعلم : (عن) .

(٢) من المعلم .

(٣) يعني بهم الأحناف ، حيث ذهبوا إلى أن الماء مطهر بذاته ، مستدلن لذلك بقوله تعالى : { وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَفُورًا } الفرقان : ٤٨ .

(٤) قال ابن القاسم ت لا يكون الوضوء عند مالك إلا بالنية .

راجع : المدونة الكبرى ١ / ٣٢ .

(٥) في المعلم : شاذة .

(٦) هذا في النافلة - الكونة ١ / ٣٢ .

(٧) لأن التيمم لى بطهارة حقيقية ، د إنما جعل طهارة عند الحاجة ، والحاجة انما تعرف بالنية بخلاف الوضوء ؛ لأنه طهارة حقيقية فلا يشترط له الحاجة ليصير طهارة ، فلا يشترط له النية .

وذكر الجصاص أنه لا يجب في التيمم نية التطهير ، وانما يجب نية التمييز ، وهو أن ينوى الحدث او الجنابة ، لأن التيمم لهما يقع على صفة واحدة ، فلا بد من التمييز بالنية كما في صلاة الفرض أنه لا بد فيها من نية الفرض ؛ لاءن الفرض والنفل يتأديان على هيئة واحدة .

راجع : بداخ الصناخ ١ / ١٩٦ .

يعد هو مايلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وذلك كحولان الحول في الزكاة ، فإنه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ، ولا يلزم من وجوده وجوبها لاحتمال عدم الأنصاب ، ولا عدم وجوبها لاحتمال وجود النصاب عند حولان الحول .

انظر : شرح تنقيح الفصول ٨٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٠ .

لا) جزء حديث متفق عليه ، أخرجه البخارى في كثر من موضع ، منها : كبدء الوحي (١) وك الإيمان (٥٤) ، ومسلم ، كالإمارة ، بإنما الأعمال بالنية (١٥٥) ، والنائى في الطهارة ، بالنية في الوضوء ١ / ٥١ ، وفي الطلاق ، وأخرجه ابن ماجة في الزهد ، بالنية ٢ / ١٤١٣ .

(١٠) ليس بلازم ، و(نما افتقر البدل عندهم إلى نية لضعفه كما قدمنا .

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء

يَحْيَى ؛ أَنْ زَيْدًا حَدَّثَهُ ، لَهُ ؟ أَنْ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ ، لَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْإِسْعَرِيِّ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " الطَّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ -

!هالى : { كَعِيمَمُوا صَعِيلًا طَيِّبًا } (١) ، والتيمم القصد ، والمقصود / منوى .

قال القاضى : فهب بعض المتكلمين على معانى الحديث أن معنى قوله : " شرط الإيمان) :

أن الإيمان شطران : تطهير السر عن الشرك وأنجاس الكفر ، قال الله تعالى : { وَثِيَابَكَ بِهَرِّ } (٢) .

قال أهل التفسير : قلبك ونفسك (٣) ، وتطهير الجوارح عن عبادة غير الله ، فمن طفر باطنه فقد استكمل الإيمان ، ومن تطهر لله فقد طهر ظاهره ، فجاء بنصف الإيمان لأنه تطهير من الحدث والأنجاس للوقوف بين يدي الله ، فإذا طهر سره من الخواطر والأنجاس للنجاة لله كمل إيمانه ، والإيمان ظاهر وباطن ، فظاهره إقرار وتسليم ، وباطنه إخلاص وتصديق .

وقد يقال : المراد بالإيمان هنا الصلاة ، قال الله تعالى : { وَمَا كَانَ الْأَلْفُ يُفِيعَ إِيمَانَكُمْ } (٤) ، ولما كانت الصلاة مفتقرة إلى هذه العبادة الأخرى التي هي الطهارة ، ولا يتم إلا بها كانت كالشرط (٥) لها .

وقوله : " والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملآن ما بين السموات والارض) : بيان أجر الحمد إذا أضيف إلى النسيح وقرن به على إفرائه ؛ لأنه ملأ الميزان - اى من الأجر - دإذا قرن بالنسيح كان أجره بقدر ملء ما بين السموات والأرض ، وذهب بعضهم إلى أن ثناء العبودية على شيئين : المعرفة بالله ، والافتقار إلى الله ، فصفاء معرفة الله بتنزيهه ، وكال الافتقار إليه : أن ترى نفسك في تصريفه كيف شاء ، فغاية التنزيه سبحانه الله ، وفي الحمد لله الافتقار إلى الله ، وأنه رأى أقواله وأفعاله بالله ، ولم يرها من نفسه ، وقد رويها هذا الحديث من غير هذا الطريق : (التسبيح نصف الميزان أو الحمد ملاؤه) (٦) والتكبير يملأ ما بين / السماء والارض) (٧) ومعناه يرجع إلى ما ذكرناه .

ولأصحاب الإشارات في معانى هذا أغراض أخر ينبى عليه بعض ما ذكرناه .

(١) (٤) النساء : ٤٣ ، المائدة ٦٠ - (٢) المدثر : ٣ .

وهذا القول محكى عن ابن عباس والشعبي وعطاء د إبراهيم النخعى .

راجع : تفسير القرآن العظيم ٨ / ول ٢ .

البقرة ١٤٣٠ .

هكذا في جميع النسخ وال اللقي بالياق : الخطر .

ويعكر على ما اختاره القاضى أن توقف الصلاة على الطهارة هو توقف شروط على شرط ، ولا يصح في شرط الشيء أن يكون شرطه ، لأن شرط الشيء خارج عنه ، وشرطه داخل فيه .

هذا ويمكن ال يجب عنه بأن الأمر هنا من باب الاستعارة أو التبيه البليغ ، أى الطهارة كشرط الإيمان ، والمقصود من الكلام هنا تعظيم امر الطهارة .

في ت : والحمد لله يملؤه .

الحديث أخرجه الترمذى من حديث عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو ، وأحمد والترمذى عن رجل من بنى سليم بلفظ : (والحمد لله يملؤه) ، وزاد : (والصوم نصف الصبر ، والطور نصف الإيمان " ، وقال الترمذى في الأول : ليس إسنائه بالقوى ، وفي الثانى . هذا حديث حسن .

الترمذى ، كالدعوات ١٥٢ / ١ / ٣٦ ٢٥ ، أحمد في المند ٣٦٣ / ٥ .

يراجع لذلك : الرسالة القشيرية ٢ / ٤٦٤ ، لإحياء علوم الدين

(٦) (٧)

أ / ٥٤

ت / ١٠٨

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء

٣٠٢ (2) باب وجوب الطهارة للصلاة

أَوْ تَمَلُّوا - مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَإِنْ تَفَهُوا! أَوْ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ! ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكُمْ أَوْ عَلَيْكُمْ . كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعُ نَفْسِهِ فَمُعْتَقُهَا ، أَوْ مُوْبِقُهَا) .

وقوله : (الصلاة نور) ت يحتمل أن المراد ال يكون أجراها نورا لصاحبها يوم القيامة ،

أو أن الصلاة سبب لإشراق أنوار المعارف ، وانسراح القلب ، ومكاشفات الحقائق لتفرغ القلب فيها ، والإقبال بالجسم والقلب على الله وشغل الجوارح بها عما سواه ؛ كما قال (صلى الله عليه وسلم) : (وجعلت قرعة عيني في الصلاة) (١) ، وهو مثل قوله في هذا الحديث : (والصوم ضياء) ، وهى رواية بعض الشيوخ (٢) ، وروايتنا فيه عن أكثرهم : (والصبر ضياء) ، وقد يكون قوله : (والصلاة نور) على وجهه إشارة إلى الغرة كما ورد في حديث عبد الله بن بسر عنه (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " أمتي يوم القيامة غرٌّ من السجود مُحَجَّلُونَ مِنَ الْوُضُوءِ) (٣) ، ويكون بمعنى قوله : (من صلى بالليل ضياء وجهه بالنهار) وإن كان لم يصح حديثاً فقد صح معنى ، وذلك أن من لم يصل الصبح ولا توضأ للصلاة أصبح شع! الشعر ، أقدى العينين ، غير نظيف الأنف والفم ، وإذا توضأ تنظف ، وزال عنه الشعث ، وأضاء وجهه بالنظافة .

وقوله : (والصدق برهان) مثل قوله : (والقرآن حجة) ، وقد يحتمل أن يكون برهان الصدقة على إيمان المؤمن ، ودليل على الفرق بينهم وبين المنافقين الذين يلزمون (٤) المطوعن من المؤمن في الصدقات ، ألا ترى ما كان ممن ضعف إيمانه في الردة من منعها .

وقوله : (كل الناس يغدو ، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها) : يحتمل أن يكون بائع نفسه أخا بمعنى مُشتر وبمعنى بائع ، فجاء بلفظ مشترك بين المعنيين ؛ لأن اللفظة في اللغة تقع على المعنيين ، ثم جاء بالجواب على المعنيين جميعاً ، أى من اشتراها أعتقها ، ومن باعها أوبقها ، أى أهلكها ، ومثل هذا قول ابن مسعود : (الناس غاديان ، فبائع نفسه فموبقها ، أو مفادياها فمعتقها) (٥) ، وهذا نوع من الإيجاز بديع عند أهل البلاغة ، ويحتمل أن يكون البيع على الوجه (٦) المعروف وحده ، أى فبائع (٧) نفسه من الله ، فاعتقها كما قال تعالى : { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ } (٨) ، أو باعها من غيره فأوبقها ، كما قال في السحرة :

{ وَلَشِإِي مَا شَرَوَاتِ أَنْفُسَهُمْ } (٩) .

وهذا

(٢) (٣) (٤)

النسائي ، كعشرة الشاء ، بحب النساء ٧ / ٦١ ، وانحمد في المسند ٣ / ١٩٩ ، والحاكم في المستدرک ٢ / ١٦٠ ، وهو جزء حديق عن ائت .

سبق تخريجها .

الترمذی فی الصلاة ، بماذكر فی سيما هذه الأمة يوم القيامة من آثار المجود والطهور ٢ / ٥٥ .

اللمز : العيب فی الوجه ، وأصله الإشارة بالعين والرأس والشفة مع كلام خنى ، وقيل : الاغتيا ب ، وقيل : العيب . لسان العرب ، ماحق المز .

جزء حديق ، أخرجه الطبرانی ، وقال فيه الهيثمى : إسنائه جيد .

مجمع ١٠ / ٢٣٦ .

يلا) فی الأصل : جهة .

فی الاكاصل .

فباع .

(٨) التوبة : ١١١ .

(٩) البقرة : ١٠٢ .

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء

الحديث قد اختلّف فی سنده ، قال الدارقطنى : أدخل بعضهم (١) فيه بين أبى سلام وأبى مالك عبد الرحمن بن غنم ، وكذا ذكره النسائي (٢) .

(١) هو معاوية بن سلام كما ذكر إصدارقطنى فی الإلزامات قال : وخالفه معاوية بن سلام ، رواه عن أخيه زيد عن أبى سلام عن عبد الرحمن بن غنم ، ١٩٧ .

وفهم محقق الإلزامات من هذا أن الحديث بهذا عند مسلم يكون منقطعاً ، وأن الصحيح ما كان من طريق معاوية .

قلت : الحديث بهذا الطريق أخرجه الترمذی فی الدعوات ٥ / ٥٣٥ .

وقال : (هذا حديث حسن صحيح" .

قال ا .

لا فظ ابن حجر : وأما ادخال (عبد الرحمن بن غنم " بين أبى سلام وأبى مالك فيحتمل أن يكون الحديث عد أبى سلام بإسنادين .

أحدهما عن عبد الرحمن بن غنم عن أبى مالك ، والآخر عن الحارث بن الحارث ال شعري ، والحارث أيضا يكنى أبا مالك ، لكن أبو مالك - شيخ عبد الرحمن بن غنم - غيره فيما يظهر لى ، والله أعلم .

النكت الظراف على الأطراف ٩ / ٢٨٣ .

(٢) فى أعمال اليوم والليلة كما أشار المزى ، وقد أخرجه من الطريقين هناك .

كتاب الطهارة / باب وجوب الطهارة للصلاة

(٢) باب وجوب الطهارة للصلاة

(٢٢٤) حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدرى - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ .

فَقَالَ : أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي " يَا ابْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً يَقُولُ : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ لِمَا

ت ١٠٩ / أ

وقوله : لا يقبل الله صلاةً بغير طهور ، ولا صدقةً من غلول) : الغلول : الخيانة .

وهذا الحديث نص وأصل في وجوب الطهارة من السنة مع أمثاله من الآثار (١) ، وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة ، وأن الصلاة من شرطها الطهارة بإيجاب الله تعالى في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، إجماع أهل القبلة على ذلك .

واختلف متى فُرضت الطهارة للصلاة ، وهل كانت في أول الإسلام فرضاً / أو سنة ؟ وهل هي فرض على كل قائم للصلاة أو على كل محدث ؟ وفي الوضوء لغير الفرائض هل هو فرض أوله حكم ما تَوَضَّع من أجله ؟ فقال ابن الجهم : إن الوضوء أولاً كان سنة ، وإن فرضه نزل في آية التيمم ، وقال غيره : إن قوله تعالى : { لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى } (٢) غير مشروط فيه طهارة ، وأن آية الوضوء ناسخة لذلك (٣) ، وقال غيره - وهو قول الجمهور - : بل كان قبل فرضاً ، ولا تُستباح الصلاة إلا بطهارة من الوضوء والغسل ، قال بعضهم : وذلك بسنة النبي (صلى الله عليه وسلم) وامره (٤) وآية الوضوء (٥) إنما نزلت بحكم التيمم ، (١) اعترض على هذا بأن الحديث إنما فيه أن الطهارة شرط في القبول ، والقبول أخص من الصحة ، وشرط الأخص لا يلزم أن يكون شرطاً في الأعم ، وكان القبول أخص لأنه حصول الثواب على الفعل ، والصحة وقوع الفعل مطابقاً للأمر ، فكل متقبل صحيح دون عكس ، وعلى هذا فالذي ينتفى باتقاء الرط الذي هو الطهارة القبول لا الصحة ، د إذا لم تكتف الصحة لم يتم الاستدلال بالحديث .

الأبى ٢ / ٧ .

(٢) ١ لنسأ : ٤٣ .

(٣) قال ابن العربي : أما هذه الآية فلا يصح نسخها بحال ؛ لأن التكليف مقرون بصحة العقل ، والصلاة من أجل وظائف التكليف ، فلا يمكن إقامتها إلا مع وجود العقل الذي يرتبط مع "الاقوال والاعمال" ، وينعقد بالنيات والمقاصد ، ومن أصابه ائ من ذلك مما يشغل البال ومما يذهب التحصيل ؛ كالغثيان - اضطراب النفس حتى تكاد تنقيا - والقرقرة - صوت الأمعاء في البطن - والحقنة - وجع البطن باحتباس البول - لم تجز الصلاة معه ، فكيف بما يذهب أصل التحصيل ؟ ...

قال : وكان هذا إبان حلت انحر فلها حرمت بقى النهى عليها في هذه الآية ، فالأية على ذلك حديث عن تاريخ التشريع .
الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ٢ / ١٧٣ .

(٤) لأن هذه الآية - آية المائدة - مدنية بلا خلاف ؛ لابنها نزلت في قصة عائشة ، كما أنه لا خلاف أن الوضوء كان مفعولاً قبل نزولها غير متلو .

(٥) في الأصل : التيمم .

كتاب الطهارة / باب وجوب الطهارة للصلاة ١١

ولذلك سميت آية التيمم ولم تسم آية الوضوء ، وحجة الآخر أنها / جاءت بحكم التيمم ورخصته فسميت به ، والوضوء قد كان مشروعاً قبل لكن غير فرض (١) ، فلم يحدث فيه حكماً مؤتلفاً إنما أكدت حكمه من السنة إلى الفرض ، وقد روى أن جبريل همز للنبي (صلى الله عليه وسلم) آ صبيحة الإسراء بعقبه فتوضأ وعلله الوضوء (٢) ، وكذلك ذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله : { إِذَا قُمْتُمْ } (٣) : أى أردتم القيام ، وذهب قوم إلى أن ذلك قد نسخ بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) (٤) ، وقيل : الأمر بذلك لكل صلاة على الندب ، ويذكر مثله عن علي بن أبي طالب ، ولأنه لو كان الوضوء واجباً على كل قائم للصلاة لم يكن لذكر الأحداث في الآية معنى ، وقيل : بل لم يُشرع إلا لمن أحدث ولكن تجديده لكل صلاة مستحب ، وعلى هذا اجتمع رأى أئمة الفتوى بعد بغير خلاف .

ومعنى قوله عندها أولاً : { إِذَا قُمْتُمْ } : أى محدثين أو من النوم (٥) .

وقيل : بل كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يلتزم تجديد الوضوء لكل صلاة ، ثم جمع بين صلاتين بوضوء واحد ليرى الرخصة في

ذلك للناس ، وأما الوضوء لغير الفرائض فذهب بعضهم [إلى] (٦) أَنَّ الوضوء [يُحْكَمُ لَهُ] (٧) بِحُكْمِ مَا يَفْعَلُ لَهُ مِنْ نَافِلَةٍ أَوْ سَنَةِ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلِكُلِّ عِبَادَةٍ ، لَا تَسْتَبَاحُ إِلَّا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَزَمَ عَلَى فَعْلِهَا فَالْجَمْعُ بِهَا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مَعْصِيَةٌ وَاسْتِخْفَافٌ بِالْعِبَادَةِ ، فَلَزِمَ الْجَمْعُ بِشَرْطِهَا فَرَضاً ، كَمَا إِذَا دَخَلَ فِي عِبَادَةٍ نَفْلًا ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ تَمَامُهَا لِهَذَا الْوَجْهِ .
(١) قول مجحوج بما نقله ابن العربي عن علماء المالكية تفسيراً لهذا القول قال : معنى قول علمائنا : إن الوضوء كان بمكة سنة ، معناه . كان مفعولاً بالسنة ، فأما حكمه فلم يكن قط إلا فرضاً .

أحكام القرآن ٥٥٨ / ٢ .

(٢) الحديث أخرجه ابن إسحق في السيرة بلفظ : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما فرض الله - سبحانه - عليه الصلاة ليلة الإسراء ، ونزل جبريل ظهر ذلك اليوم ليُصَلِّيَ بِهِ ، فغَمَزَ الْأَرْضَ بِعَقْبِهِ ، فَأَنْبَعَتْ مَاءٌ ، وَتَوَضَّأَ مَعْلَباً لَهُ ، وَتَوَضَّأَ هُوَ مَعَهُ ، وَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قال ابن العربي : وهذا صحيح ، وإن كان لم يروه أهل الصحيح ، ولكنهم تركوه لاءنهم لم يحتاجوا

٣.٣ (٣) باب صفة الوضوء وكأله

إليه ، وقد كان الصحابة والعلماء يتغافلون عن الحديث الذي لا يحتاجون إليه ، ويكرهون الـ يتدثروا بذكره حتى يُحْتَاجَ إِلَيْهِ ، بخلاف القرآن .

أحكام القرآن ٥٥٨ / ٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

قال ابن العربي : وكذلك كما نقول ، أخذاً بظاهر الآية ، ونحن - يقصد المالكية - ممن يأخذ بظاهر الخطاب .

أحكام القرآن ٥٦٠ / ٢ .

(٤) وقوله : وذلك فيما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي عن ابن أبي بردة عن أبيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر : فعلت شيئاً لم تكن تفعله ؟ فقال : (عَمْدًا فَعَلْتَهُ) . قال فيه الترمذي .

(هذا حديث حسن صحيح) ٨٩ / ١ .

وفي قول القاضي :

{ إِذَا تَمَّتْ } : أى أردتم ، ما يشعر بفرضية النية في الوضوء ش لأن الوضوء حالة القيام إلى الصلاة لا يمكن ، والإرادة هي النية .

(٥) قال ابن العربي : ذكر العلماء أن هذه الآية - المائدة : ٦ - نزلت في النائم - من أعظم آيات القرآن مسائل ، وأكثرها أحكاماً في العبادات ، وبحق ذلك ، فإنها شطر الإيمان ، ولقد قال بعض العلماء : إن فيها ألف مسألة ، قال : واجتمع أصحابا بمدينة السلام فتتبعوها فبلغوها ثمانمائة مسألة ، ولم يقدرُوا أَنْ يَبْلُغُوهَا الْآلِفَ .

أحكام القرآن ٥٥٨ / ٢ .

(٦ ، ٧) من ت .

٥٤ / ب

ت ١٠٩ / ب

١٢ كتاب الطهارة / باب وجوب الطهارة للصلاة

وَكُنْتَ عَلَى الْبَصَرَةِ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَوَكَيْعٌ : عَنْ إِسْرَائِيلَ ، كُتِبَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

٢ - (٢٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، أَخِي وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ ؛ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لا تُقْبَلُ صَلَاةٌ أَحَدُكُمْ إِذَا أَحْدَثَ ، حَتَّى يَتَوَضَّأَ .

وذكر ابن عمر لابن عامر وقد قال له : (ادع لي) هذا الحديث على طريق الوعظ والتذكير له بقوله : (ولا صدقة من غلول) ، وجاء بذكر الفصل الثاني كما سمعه - والله أعلم .

وفيه حجة لرواية الأحاديث على نصّها ، وحجة لمن لا يرى الحديث يفصل من الحديث دون جملته - وقد تقدم الكلام فيه (١) .
أو يكون المعنى : كيف تطمع في الدعاء وأنت لم تتصل من تبعات العباد ، ويكون ذكره للحديث كله على وجه التمثيل والاستشهاد بأنه لا يصح شيء إلا مع وجود شرطه ، فكما لا / تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ، كذلك لا يرجى قبول دعاء بغير توبة وإقلاع (٢) .

[واحتج بصيغة الحديث من يحيز لمن عدم الماء والتميم ألا صلاة عليه ، وهو قول مالك ، لقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا يقبل الله صلاة بغير طهور) ، وفي المسألة لنا ولغيرنا خلاف نذكره في التيمم إن شاء الله تعالى] (٣) .
وقوله : (وكنت على البصرة) : أى أميراً ، يعرض له بالغلول لمال الله ، ويعرفه ما عليه فيه ، ليخاف ذنبه ولا يغتر .

وقال في سند محمد بن مثنى لهذا الحديث بعد : قال ابو بكر : وثنا وكيع ، كذا للسمرقندي ، ولغيره : قال أبو بكر وكيع عن إسرائيل ، وهما بمعنى ، أى وثنا وكيع عن إسرائيل .
(١) راجع المقدمة .

(٢) ولعله مذهب لابن عمر ، وهو أنه لا يدعى للمتمسك بالخالف ، إذ أنه - رضى الله عنه - ممن عرف بالشدة في دين الله ، والجمهور على أن الدعاء لمثله جائز .

(٣) قيدت بهامش تشاراً إليها بسهم .

كتاب الطهارة / باب صفة الوضوء وكأله

١٣ (٣) باب صفة الوضوء وكأله

٣ - (٢٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ حُمْرَانَ (١) - مَوْلَى عَثْمَانَ - أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَعَا بِوَضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْقَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ فَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ، لَا يُحْدِثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " .

قال الإمام أبو عبد الله : اتفقت أحاديث كثيرة على تكرار غسل الوجه واليدين في الوضوء ، واختلفت في تكرار مسح الرأس وغسل الرجلين ، والأظهر أن ذلك لتأكيد أمر الوجه واليدين ، ألا ترى أنهما يثبتان في التيمم ويسقط غيرهما ، ووجه القول بأن مسح الرأس لا يكرر : أن المسح تخفيف ، والتكرير ثقل ، ويتنافى الجمع بين التخفيف والثقل ، ووجه نفى التحديد عن غسل الرجلين أنهما يناههما من الأوساخ في الغالب ما لا ينال غيرهما وقد لا يحصل الإنقاء في المرتين والثلاث لهما ، فكان الأحوط أن يوكل الأمر

إلى الإنقاء من غير حد ، ومُرادنا بذكر الإنقاء ما يلزم إزالته في الوضوء .

قال القاضي : وعلى هذا يتأول - أيضا - اختلاف الأحاديث في ذكر المضمضة والاستنشاق ؛ لأنهما سُنن ، والأمر فيهما على التسهيل والتخفيف ، فمالك وأبو حنيفة لا يريان تكرار مسح الرأس ، وعند الشافعي أنه يكرر وذكر الإقبال والإدبار المذكور في الحديث

(١) حُرَّان بن ابان الفارسي ، مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، كان من سبي عين التمر من بائية العراق لما فتحها خالد بن الوليد في خلافة أبي بكر الصديق وكان أول سبي قدم المدينة في خلافة أبي بكر ابتاعه عثمان من المسيب بن نجبة ، قال قتادة : كان حُرَّان يُصلي خلف عثمان ، فإذا أخطأ فتحَّ عليه ، وعن الزهري : أن حُرَّان كان يَأدُّن على عثمان ، وقيل : كان كاتب عثمان ، وكان وافر الحرمة عند عبد الملك .

روى له الجماعة .

حدث عن عثمان ، ومعاوية ، وهو قليل الحديث .

قال ابن عمر : كان أحد العلماء الجلة ، روى عنه كبار التابعين بالحجاز والعراق .

طال عمره وتوفي سنة نيف وثمانين .

طبقات ابن سعد ٥ / ٢٨٣ ، تاريخ البخاري ٣ / ٨ ، تهذيب الكمال ٧ / ١ / ٣٠٣ .

ت ١١٠ /

٥٥ / أ

١٤ كتاب الطهارة / باب صفة الوضوء وكأله قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَكَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ : هَذَا الْوُضُوءُ اسْبِغْ مَا يَتَوَضَّاعُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ .

٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ صَّاهٍ لَمْ يَهْ أَهْ ! نَص !

شهاب ، عَنْ عطاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ حمران - مولى عثمان - انه رأى عثمان دعا بإناءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فغَسَلَهُمَا ، ثُمَّ ادْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَضَمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ إِلَى رَكْعَتَيْنِ ، لَا يَحْدِثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

٣٠٤ (4) باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

ليس بحقيقة تكرار ، وإنما هو لاستيعاب المسح بقلب الشعر ، ألا تراه بماء واحد ، وليست سنة التكرار ، ولا خلاف أن ما زاد على الواحدة إذا أسبغت ليس بواجب ، واختلفت عبارة شيوخنا في الزائد على واحدة هل هو سنة أو فضيلة ؟ أو الثانية سنة والثالثة فضيلة ؟ ولم يحب مالك الاقتصار على واحدة إلا للعالمية ألا يحسن الاستيعاب بها (١) ، قال علمائنا : وإنما الاختلاف من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في الوضوء مرة أو مرتين أو ثلاثا ليرى الرخصة لأُمَّته والتسهيل ، وبيان الفرض من الزيادة عليه ، وأما ما جاء في ذلك من الاختلاف في حديث عثمان وعبد الله بن زيد في ذكر ترك الثلاث في بعض واستيعابها في بعض ، أن ذلك من الرواة ، فمرة ذكر بعضهم العادة ومرة تركه ، ومنهم من نسي ذلك في بعض ، إذ قد وجدنا هذا الخلاف في الحديث الواحد وفي القصة المعينة التي إنما فعلت مرة ، فدد أن الاختلاف من الرواة ، ويصح التأويل المتقدم فيما جاء منها في غير الحديث الواحد كحديث ابن عباس مع حديث عثمان وعبد الله بن زيد ، فأفا إذا وجدنا الخلاف في حديث عثمان بعينه وحديث عبد الله بن زيد ولم يكونا إلا في مرة واحدة وصفيما واحدة ، علمنا أنه من الرواة ، وأثبتنا ما زاد ثقاتهم ، والأظهر فيما فعله كلية وما حكي عنه من ذلك من قولهم : (فغسل وجهه ثلاثا) ، ومثله أنها أعداد الغسلات لا أعداد الغرفات ، كما ذهب إليه بعضهم ، وأنه أتى بما بعد الأولى للكمال والتمام ، وهذا احتمال بعيد ، لقولهم / غ! ولم يقولوا : غرف ، ولعدم الزيادة على الثلاث ، ولو كان التمام (٢) لم يقف على حد ، ولأنه موضع بيان وتعليم لا يمكن إغفاله بته .

(١) انظر: المنتقى ١ / ٣٥ ، وفيه أن الواجب في الوضوء مرة ، وأما النفل فترتين وثلاثاً .
(٢) في ت : تمام .

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء والصلاة عقبه
١٥

(٤) باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

٥ - (٢٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَاذَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حُمُرَانَ - مَوْلَى عُثْمَانَ - قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهَبْنَاءَ الْمَسْجِدِ ، جَاءَهُ الْمُؤَفَّنُ عِنْدَ الْعَصْرِ ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْه ! ، لِأَحَدٍ ثَنَمٌ حَدِيثًا ، لَوْلَا آيَةُ ! فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : " لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ فَيُحَسِّنُ الْوَضُوءَ ، فَيُصَلِّيَ صَلَاةً ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا) .

وقوله : " جلس على المقاعد) (١) : قيل : هي دكاكين حول دار عثمان ، وقيل : الدوج ، وقيل : موضع قرب المسجد ، ولفظها يقتضى أنها مواضع جرت العادة بالقعود فيها ، لكنها قرب المسجد ، بدليل قوله في الحديث الآخر : (وهو بفناء المسجد) .
وقوله : (فيُحَسِّنُ وَضُوءَهُ) : أى يأتى به على كمال الهيئات والفضائل .
قال الباجي : تقديره : فيحسن في وضوئه ، وقد تقدم في حديث جبريل تفسير الإحسان .

وما ذكر في حديث عثمان من كفارة الذنوب بالطهارة والصلاة ما اجتنبت الكبائر ، هو مذهب أهل السنة ، ودليل كتاب الله ، قال الله تعالى : { أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ } الآية (٢) ، فإن الكبائر إنما يكفرها التوبة أو رحمة الله وفضله ، وفي بعضها : (ثم ركعتين لا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ) ، وفي بعضها : (ويصلي الصلوات الخمس) ، وفي بعضها : (ثم يُصَلِّيُ صَلَاةً) ، وفي بعضها : (الصلاة) ، وفي بعضها : (ثم يمشی إلى الصلاة المكتوبة فصلاها مع الناس) ، وفي بعضها ذكر غفران الذنوب بمجرد الطهارة وخروج الخطايا معها ، وكانت صلاته ومشيه نافلةً ، وفي بعضها غفران الذنوب بمجرد الصلوات ! إِنَّ (الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما) (٣) ، وفي بعضها : (غفر له ما بينه وبين الصلاة التي تليها) ، وفي رواية السمرقندی وبعضهم : (التي يُصَلِّيُهَا) ، وفي الموطأ : (وبين الصلاة الأخرى حتى يصلها) (٤) ، فدل أن التي تليها هي الآتية لا الماضية ، وكذلك وقع في رواية السمرقندی : (التي يصلها) .

(١) في ال الصل : جلس المقاعد ، والذي في أيدينا من نسخ مسلم : توضع بالمقاعد .
راجع : نوى على مسلم ١ / ٥١٢ .

واللفظة المذكورة هنا هي رواية مالك في الموطأ ، كالطهارة ، بجامع الوضوء .

(٢) هود : ١١٤ .

(٣) حديث رقم (١٤ - ١٦) بالباب التالي .

(٤) الموطأ في الطهارة ١ / ٣٠ .

ت ١١٠ / ب

١٦ كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَلِيفِ أَبِي أُسَامَةَ : (فَيُحَسِّنُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ لَا .

٦ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَلَكِنْ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ

عَنْ حُرَّانَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : فَلَمَّا تَوَضَّأَ عَثْمَانُ قَالَ : وَاللَّهِ ، لَا لِحَدِّ شُكْرٍ حَدِيثًا ، وَاللَّهِ ، لَوْلَا آيَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَاحَدَثُكُمْوهُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ ، ثُمَّ يَصَلِّي الصَّلَاةَ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا) .

قال الإمام : ذكره خروج الخطايا مع الوضوء ، ومعناه : أن الخطايا تغفر عند ذلك ، لا أن الخطايا في الحقيقة شيء يُحَل في الماء ، وإنما ذلك على وجه الاستعارة الجارية في لسان العرب .

[قال الإمام : وذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث آخر : (أن من تَوَضَّأَ نحو وضوئه ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه (١٠٠٠) الحديث] (١) .

فإن قيل : فما (٢) هذا الذي يغفر له بالركعتين ، وقد ذكر أن الخطايا تخرج مع الماء ؟ قيل : يحتمل أن يُريد ما يحدث من الإثم ما بين وضوئه وصلاة الركعتين ، ويحتمل - أيضاً - أن يُغفر له ما اكتسب بقلبه وبغير أعضاء الوضوء .

قال القاضي : قد قال في الأثم : حتى يخرج نقياً من الذنوب ، وهذا يعم كل ذنوب ، وكذلك حديث : (الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما) ، قد يكون مراده الصلاة بشروطها من الطهارة وغيرها ، أو يكون تكفير ركعتي الصلاة / لما لم يُكفره الوضوء مما ذكره ، أو بوضوء لم يُحسنه صاحبه ، إذ شرط في ذلك الإحسان ، أو يكون غفران بعض ذلك للصغائر وباقيها للكبائر برحمة الله ، والله أعلم .

وقوله : لَوْلَا آيَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ما حدثتكموه) : كذا هذا في الأم في الحديثين ، إلا

أن للباجي في الحديث الأول أنه بالنون (٣) ، وقد اختلف رواة الموطأ عن مالك في هذين اللفظين ، واختلف تأويل العلماء في ذلك ، ففي الأم قول عروة : الآية قوله : { أَنْ أَذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ } ، وعلى هذا لا تصح الرواية إلا آية بالياء ، يريد : لولا الآية التي

(١) من المعلم .

(٢) في المعلم : ما ، بدون الفاء .

(٣) وهي رواية يحيى للموطأ ، ومعناها : لولا أن تصديقه في كتاب الله .
الاستدكار ٢ / من ١ .

(٤) البقرة : ١٥٩ ، وقد ذكرها البخاري عن عروة في كالوضوء ، بالوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١٦٠) .
كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

١٧

قَالَ عُرْوَةُ : الآية : { إِيَّا الْمَلْذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى } إلى قولي :
{ الْلَّاعِنُونَ } (١) .

٧ - (٢٢٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ، قَالَ عَبَّأ : حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ ، حَاشَا إِسْحَقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ عَثْمَانَ ، فَدَعَا بَطْهُورَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ وَمَكْتُوبَةٌ ، فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذَّنْبِ ، مَا لَمْ يُوْتِ كَبِيرَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّهُ لِمَا .

٨ - (٢٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيْبِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الدَّرَّاورِدِيُّ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ حُرَّانَ - مَوْلَى عَثْمَانَ - قَالَ : أَتَيْتُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ بِوَضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَحَادِيثَ ، لَا أَدْرِي مَا هِيَ ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : " مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَمَّ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً) .

وفي رواية ابن عبدة : أئمت عثمان فتوضا .

٩ - (٢٣٠) حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب - واللفظ لقتيبة وأبي بكر - قالوا : حدثنا وكيع عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس ، أن عثمان توضا بالمقاعد ، فقال : ألا أرىكم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً .

وزاد قتيبة في روايته : قال سفيان : قال أبو النضر عن أبي أنس .

قال :

وعنده رجالو

من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

١٠ - (٢٣١) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، وإسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن حرّج كتمان العلم ، وفي الموطأ قال مالك : أراه يريد هذه الآية : { أقم الصلاة طرقي النهار } (٢) .

وعلى هذا تصح الروايتان ، على الوجه الـ الـ ، وعلى أنه لولا أن معني ما أحدثكم به في كتاب الله ماحدثكم به لثلاثاً تخلّكوا ، وتلك الآية الأولى فإن كانت نزلت في أهل الكتاب ، ففيها تنبيه وتحذير لمن فعل فعلهم وسلك سبيلهم ، مع أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد عمّ القول في ذلك (١) البقرة : ١٥٩ .

(٢) هود : ١١٤ ، ومعنى " أراه " : أي أظن عثمان يريد هذه الآية .

كتاب الطهارة / باب محل الوضوء والصلاة عقبه

وكيع ، قال أبو كريب : حدثنا وكيع ، عن مسعر ، عن جامع بن شداد ، أبي صخرة ، قال : سمعت حمّان بن أبان ، قال : كنت أضع لعثمان طهوره .

فما أتى عليه يوم إلا وهو يفيض عليه نطفة .

وقال عثمان : حد ، لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند انصرافنا من صلاتنا هذه - قال مسعر : أراها العصر - فقال : (ما أدري ، أحدثكم بشيء أو أسكت ؟) فقالنا : يارسول الله ، إن كان خيراً فحدثنا ، وإن كان غير ذلك فالله ورسوله أعلم .

قال : (ما من مسلم يتطهر ، فيتم الطهور الذي كتب الله عليه ، فيصلي هذه الصلوات الخمس ، إلا كانت كفارات لما بينها) .

١١ - (...) حدثنا عبيد الله بن معاذ ، ، حدثنا أبي .

ح وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، قالاً جميعاً : حدثنا شعبة عن جامع بن شداد .

قال : سمعت حمّان بن أبان يحدث أبا برة في هذا المسجد ، في إمارة بشر ، أن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من أتم الوضوء كما أمر الله تعالى ، فالصلوات المكتوبات كفارات لما بينهن) .

هنا حديث ابن معاذ .

وليس في حديث غندر : في إمارة بشر .

ولا ذكر المكتوبات .

في حديثه المشهور في وعيد : (من كتم علماً أبلّجه الله بلجام من نار يوم القيامة) (١) .

وقوله : (وهو يفيض عليه نطفة) : هو الماء ، وأصله من القطر ، نطف الماء إذا قطر .

وقوله : (لا يَنْهَهِ إِلَّا الْخَلَاةُ) : أى لا يُحْرِكُهُ وَيَنْهَئُهُ ، يقال : نهز الرجل بالزأى : إذا نهَضَ ، والنهْزُ التحريك ، [يُقال : نهزتُ الشيءَ : دفعتُ له ، ونهز الرجلُ : نهض .
وضبطه بعضهم بضم الياء ، وهو خطأ ، وقيل : هى لغة ، (٢) .

وقوله : (وكانت صلاته نافلةً له) : أى أن الوضوء لما كفر ذنوبه كانت صلاته دان كانت فريضةً نافلةً ، أى زائدة له فى الأجر على كفارة الذنوب ، والنافلة الزيادة فى كلام العرب ، أى لم يبق له ما تكفرُ ، فإما أن تكون مُذْخِرَةً تكفرُ ما بعدها أو تُرْفَعُ له بها درجات ، كما قال فى الحديث الآخر : (ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفعُ به الدرجات) (٣) .
وقوله : (دا غفرله ما تقدمت من ذنبه) : ظاهره عموم كل ذنب ، ويؤكد قوله بعده : (وكانت (١) ابن ماجه فى المقدمة عن أبى سعيد الخدرى ، وعن أنه بن مالك ، وكلا الطريقين فيما ضعف ، وأخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط عن ابن عمرو مرفوعاً : (من مُثِلَ عن علم فكتمه الجهم يوم القيامة بلجام من نار) .
وقال فيه الميثقى : " رجاله موثقون " ١ / ١٦٣ .
(٢) سقط من ت ، وجاءت العبارة الأولى فيها من أول (وقوله " بعد قول الإمام يريد الحديث .
(٣) سيأتى برقم (٤١) بهذا الكتاب .

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء والصلاة عقبه
١٩

٣.٥ (٥) باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان

١٢ - (٢٣٢) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْإِيلِيُّ ، حَدَّثَنَا شَايْنُ وَهْبٌ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حُمَرَانَ - مَوْلَى عَثْمَانَ - قَالَ .
تَوْضِئًا عَثْمَانَ بْنُ عَفَانَ يَوْفًا وَضُوءًا حَسَنًا .
ثُمَّ تَأَلَّى : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ .
ثُمَّ قَالَ : (مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْهَهِ إِلَّا الصَّلَاةُ ، غُفِرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ فَنِيهِ لَا .
١٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ الْحَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ حَدَّثَهُ ، لَهُ ؛ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَاهُ ؛ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمَا عَنْ حُمَرَانَ - مَوْلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ - عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ ، أَوْ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبُهُ لِمَا .
صلاته نافلةً) ، ويرد تأويل من تأول لأن (١) معناه : ما تقدم قبل صلاته وبعد وضوئه ، واعتضد بقوله : (ما بينه وبين الصلاة التى يصلها) .

وقوله : (لا يُحَدِّثُ فِيهَا نَفْسُهُ) : أقال الإمام : يريد الحديث المجتلب والمكتسب ،
وأما ما يقع فى الخاطر غالباً فليس هو المراد - والله أعلم [(٢) .
وقوله : (يحدث فيهما نفسه) : إشارة إلى أن [(٣) ذلك الحديث مما يكتسب ؛
لأنه أضافه إليه فقال : يُحَدِّثُ .

قال القاضى : قال بعضُ المفتين : إن هذا الذى يكون من غير قصد يُرجى أن تقبلَ به الصلاة ولا تبطل ، وتكون دون صلاة الذى لم يحدث نفسه بشئ فيها ، بدليل ما ضمنه النبي (صلى الله عليه وسلم) لمراعى ذلك من الغفران ؛ لأنه قلَّ من يسلم فى صلاته من حديث نفسي ، أى إنما حصلت له هذه المزية لمجاهدته نفسه من خطرات الشيطان

ونفيها عنه ، ومحافظته على صلاته ، حتى لم (٤) يشتغل عنها طرفة عين ، وسلم من الشيطان باجتهائه وتفريغ قلبه .
 وخرج مسلم في حديث عثمان حديث (٥) وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي [(٦)
 [أنس] (٧) عن (٨) عثمان - أرضى الله عنه - : (توضاً بالمقاعد ...

(الحديث [(٩) (١٠) .

(١) في الأصل : أن .

(٢) يقط من ت .

(٣) من المعلم .

(٤) في تة ما .

(٥) في المعلم : حديثاً عن -

يلا) ليست بالمعلم ، وأبو النضر : هو سالم بن أبي امية المدني .

(٧) في جميع النسخ : أنيس ، والصواب ما أثبتناه ، وهو مالك بن أبي عامر الأصبحي ، جد مالك بن أني .

(٨) في المعلم : ال .

(٩) من المعلم .

(١٠) سبق برقم لا) بالباب .

كتاب الطهارة / باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

قال الإمام : قال بعضهم : قيل : وهم وكيع في قوله عن أبي أنس (١) ، د ثما هو

أبو النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان ، هكذا قال أحمد بن حنبل ، قال الدارقطني : هذا مما وهم فيه وكيع عن الثوري ، وخالفه

بقية أصحاب الثوري الحفاظ ، ورووه عن الثوري ، عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد (٢) ، عن عثمان (٣) .

(١) انظر : الهامش رقم (٧) بالصفحة السابقة .

(٢) بسر بن سعيد المدني ، تابعي ، مدني ، ثقة .

مات وهو ابن ثمان وسبعين .

(٣) لفظ أحمد فيما رواه ابنه عنه في العلل : إنما هو عن بسر بن سعيد ٣٤٨ / ١ -

كتاب الطهارة / باب الصلوات الخمس والجمعة ...

الخ

(٥) باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان

٢١

مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر (١)

١٤ - (٢٣٣) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر ، كلهم عن إسماعيل ، قال ابن أيوب : حد - ثنا إسماعيل بن

جعفر ، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، مولى الحرقة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

قال : (الصلاة الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، كفارة لما بينهن ، ما لم تغش الكبائر) .

(١٥) - (...) حدثني نصر بن علي الجهضمي ، أخبرنا عبد الأعلى ، حدثنا هشام

عن محمد ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، كفارات لما بينهن) .

١٦ - (...) حدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي ، قال : أخبرنا ابن وهب عن

٣٠٦ (6) باب ما يقال بعد الوضوء

٣٠٧ (7) باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

أَبِي صَخْرٍ ؟ أَنَّ عُمَرَ بْنَ إِسْحَقَ - مَوْلَى زَائِدَةَ - حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقُولُ : (الضَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، مُكْفَرَاتٍ ! مَا بَيْنَهُنَّ ، إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ " . (١) سبقت الإشارة إليه في الباب السابق .

٥٥ / ب

٢٢ كتاب الطهارة / باب ما يقال بعد الوضوء

(٦) باب ما يقال بعد الوضوء (١)

١٧ - (٢٣٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رِبْعَةَ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ - عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ؛ قَالَ : كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبِلِ ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِي ، فَرَوَّحْتُهَا بَعْشِي ، فَالَرَّكَتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ ، فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحَسِّنُ وَضُوءَهُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ ، إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ) . قَالَ : فَقُلْتُ : مَا أَجُودَ هُنَا ! فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ : الَّتِي قَبْلَهَا أَجُودُ . فَظَنَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ .

قَالَ : إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ أَنْفًا .

قَالَ : (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ كَمَا فَبَلَغُ - أَوْ فَيَسْبِغُ - الْوَضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ إِلَھَا شَاءَ) .

قال القاضي / : وقوله في حديث عقبة بن عامر : (فروَّحتها بعشي) يعني : الإبل ، أى جئت بها للمبيت ، والمرأح موضع مييت الماشية ، بضم الميم .

قال الإمام : وذكر مسلم [أيضا في باب ما يقال بعد الوضوء] (٢) [في سند هذا الحديث] (٣) : ثنا محمد بن حاتم ، ثنا ابن مهدي ، ثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إثير ، عن عقبة بن عامر ، قال : وحدَّثني أبو عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة [ابن عامر قال : كانت علينا رعاية الإبل] (٤) .

قال بعضهم : القائل [في هذا الإسناد] () : وحدَّثني أبو عثمان هو معاوية بن صالح .

وكتب ابن الحذاء في نسخته : قال ربيعة بن يزيد : وحدَّثني أبو عثمان عن جبير ، والذي أتى في النسخ المروية عن مسلم كما ذكرناه أولا وهو الصواب ، والذي كتب ابن الحذاء وهم .

قال القاضي : هذا كلام أبي علي الجبائي ، وغيره نصر رواية ابن الحذاء ، وقال : ما

بعده يصححه ، يريد قوله بعد هذا : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا زيد بن الحباب ، ثنا معاوية بن صالح ، عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إثير الخولاني وأبي عثمان ، عن جبير

(١) جأ عنوان هذا الباب عند النووي : باب الذكر المستحب عقب الوضوء (٣) ليست من المعلم ، ولعلها من القاضي في نسخته .

(٤ ، ٥) من المعلم .

(٢) من المعلم .

(...) وحديثه أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان ، عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي ، عن عقبة بن عامر الجهني ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : فذكر مثله غير أنه قال : (من توضأ فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) .

ابن نفير ، عن عقبة ، وغيره على ظاهر هذا السياق ، قال الجياني : معاوية يقول هنا : وعن أبي عثمان ، ومعاوية رواه عن ربيعة بطريقه وعن أبي عثمان بطريقه ، وقد بين ذلك في غير كتاب مسلم (١) ، وعليه خرجه أبو مسعود الدمشقي .

(١) أبو داود في الطهارة ١ / ٦٥ ، والنائي كذلك في الطهارة عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس وأبي عثمان عن جبير بن نفير ، ولبي فيه حديث عمر ولا قصة رعاية الإبل .

وأبو عثمان قال أبو القاسم : وأظنه سعيد بن هاني .

راجع : تحفة الأشراف ٧ / ٣٠٤ .

ت ١١١ / ب

٢٤ كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم) آ

(٧) باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

١٨ - (٢٣٥) حدثني محمد بن الصباح حدثنا خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى ابن عمار ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري - وكانت له صحبة - قال : قيل له : توضأنا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فدعاً بياناً .

فأكفأ منها على يديه ، فغسلهما

وقوله في حديث عبد الله بن زيد (١) : (توضأ لنا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : المَعْلَمُ للوضوء والمتعَفَّمُ إذا نوى بذلك رفع الحدث أجزأه ، فإن لم ينو لم يُجزئه عند كل من يشترط النية ، وكذلك التيمم على الأصل من اختلافهم في النية فيه .

أ قوله [٢) : (فدعاً بياناً فأكفأ منها على يديه) : أي أماله .

وقوده : " فغسلهما ثلاثاً) : حجة لابن القاسم في اختياره في غسل اليدين الإفراغ عليهما جميعاً ، وبياناً لرواية مالك في الموطأ في قوله : (فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين مرتين) (٣) ورد دتأويل من تأكد بقوده : مرتين مرتين ، أفراد كل يد بالإفراغ ، وهي رواية أشهب عن مالك (٤) أنه استحَب أن يُفرغ على يده اليمنى فيغسلها ثم يدخلها ، ويصب بها على يسراه ولا حجة بهذه الرواية التي في الموطأ لهذا المذهب ، لأنه قال فيها : (فأفرغ على يديه " ، ولم يقل على يده / اليمنى وحدها ، وقد اختلفت فيه رواية البخاري والرواية عنه ، فروى عنه : (على يده) (٥) ، وروى : (على يديه) (٦) وذكر ثلاثاً وذكر مرتين .

قال الإمام : اختلف في غسل اليد قبل إدخالها أفي [(٧) الإناء عند الوضوء ، هل

ذلك عبادة أو مُعَلَّلٌ بالنظافة ؟ فاحتج من قال : عبادة بقوله : (ثلاثاً) قالوا : ولو كانت علته النظافة ما احتج إلى التكرار إذ [ذلك] (٨) يحصل في مرة واحدة .

وهذا الذي قاله مثل ما احتج به أصحابنا على الثافعي في غسل الإناء من ولوغ الكلب ، وأنه لو كان من النجاسة لاء جزأ المرة (٩) ، واحتج من قال : إنه مُعَلَّلٌ بالنظافة بقوله :

(١) باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم) .

(٢) ساقطة من ت .

- (٣) لفظ الموطأ : (فأفرغ على يده فغسل يديه مرتين مرتين) .
 (٤) راجع فتح القدير ١ / ١٦ ، الشرح الصجر ١ / ١٢١ ، بداية المجتهد ١ / ١٠ .
 (٥) في الوضوء ، بغسل الرجلين إلى الكعبين .
 (٦) سبق في بصفة الوضوء وكاله برقم (٤) .
 (٧ ، ٨) من المعلم .

(٩) حجة غير قائمة أمام قوله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا شرب الكلب في إناء أحكم فليغسله) ، فذهب الشافعي ، والاء صحاب إلى أن الكلب بهذا نجى ، وإنما وردت العبادة في غسل نجاسته سبعا تعبدا ، وتحصيل =
 كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

٢٥

ثلاثاً .

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَضَمَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا ،

[(صلى الله عليه وسلم)] (١) : (أن أحكم لا يدرى أين باتت يده) (٢) ، فإذا (٣) كان الجسد طاهراً فأكثر ما في ذلك ال
 تنال أوساخ بدنه (٤) يديه (٥) .

وفائدة الخلاف في [هذه] (٦) المسألة : هل يؤمر المتوضي بغسل يده وإن كانت نقيّة ؟ أو كان قد عرض له أثناء وضوئه (٧) ما
 نقض طهارته هل يغسلها ثانية (٨) ؟ فن جعل ذلك عبادة أمر بالغسل في الوجهين ، ومن علل بالنظافة لم ير ذلك مأموراً به .
 قال القاضي : وعلى هذا اختلفت الرواية عن مالك فيمن أحدث بعد غسل يديه للوضوء ، هل يعيد غسلهما أو لا ؟ (٩) .
 وقوله : (ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق) : قيل : الحكمة في تقديم
 - مذهب مالك أن المعبد إنما ورد في غسل الإناء الطاهر من ولوع الكلب خاصة من بين سائر الطاهرات .
 قال ابن عبد البر .

وشبهه أصحابنا بأعضاء الوضوء الطاهر تغمل عبارة !!! ال المتذكار ٢ / ٢٠٨ .

قلت وشبهتهم في ذلك قول كبشة بنت مالك الأنصارلة فيما أخرجه مالك وأبو داود والترمذي والنسائي
 وأحمد والشافعي - انها قالت .

إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال - في الهرة - : (إنها ليست بنجس ، إنما هي

من الطوائف عليكم أو الطوافات " قالوا : فيه قليل على أن ما أبيع لنا اتخاذ فسوره طاهر لأنه من الطوافين علينا - إذ معنى الطواف
 علينا الدين يدخلونا ويخاطوننا ، وقد أبيع لنا اتخاذ الكلب للصيد والغنم والزرع أيضا ، فصار من الطوافين علينا -

قال ابن مبد البر : والاعتبار أيضاً يقضى بالجمع بينهما لعله أن كل واحد منهما سيجع يفترس وياكل الميتة ،

فإذا جاء نص في أحدهما كان حكم نظيره حكمه ، ولما فارق غسل الإناء من ولوع الكلب سائر غسل النجاسات كلها علما أن ذلك
 لي لنجاسة ، ولو كان لنجاسة سلك به سبيل النجاسات في الإنقاء من غير تحديد .
 التمهيد ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ -

وقد قال الشافعية والحنابلة : إن الكلب وما تولد منه نجس ، ويغمل ما تنجس منه سجع مرأت إحداهن

بالتراب ش لأنه إذا ثبتت نجاسة فم الكلب بنص الحدب ، والفم أطيب أجزائه لكثرة ما يلهث فبقية أولى - مغنى المحتج ٧٨ / ١ ،
 كشاف القناع ٨ / ٢٠١ ، المغنى ٢ / ٥١ .

وذهب الحنفية إلى أن الكلب لي بنجس العلان ، ولعابه هو النجس فلا يقاس عليه بقية جسمه ، فيغسل الإناء مبعأ بولوغه فيه .

رد المحتار ١ / ١٩٢ .

(١) من المعلم .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ، كالطهارة ، بوضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ١ / ٢١ ، وسيأتي إن شاء الله .
وأكثر أهل العلم على أن ال مر حنا للتدب لا للإيجاب .
(٣) في المعلم .

وإذا .

(٤) في المعلم : أن تنال يده أوساخا .

(٥) في الأصل يده .

(٦) من المعلم .

(٧) في المعلم : قد عرض له في أثناء الوضوء .

(٨) في المعلم : هل يؤمر بغسل اليد ثانية ، و(ن) كان غسلها أولاً .

(٩) فقد قال ابن وهب فيما روى عن مالك في المتوضى يخرج منه ريحٌ لحدثان وضوئه ويده طاهرة : أن غسله ليده قبل أن يدخلها في الإناء أحب إلى ، قال : وقد كان قبل ذلك يقول .

ان كانت يده طاهرة فلا بأس

أن يدخلها في الوضوء قبل أن يغسلها .

أل المتذكار ٢ / ٧٩ .

٢٦

كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ يَلِيَهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، مَرَّ - لَيْنَ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَسَحَّ بِرَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ بِلَبِّهِ وَأَدْبَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْهَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وحدثني القاسم بن زكرياء ، حد ، شَا خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ - هُوَ ابْنُ هَاتِنِ السُّنْتَلِ الن عَلَى فِرْضِ الْوَجْهِ وَهِيَ مِنْهُ اخْتِبَارُ رَائِحَةِ الْمَاءِ وَطَعْمِهِ مِمَّا عَسَاهُ يُغَيِّرُهُ ، اذ لَوْنُهُ مُثَاهِدٌ بِالْعَن ، فُجْعَلَ هَذَا أَوَّلَ الْوُضُوءِ لثَلَاثًا يُبْتَدَأُ بِمَا لَا يَجُوزُ بِهِ .

وقوله : (من كل واحد ، فعل ذلك ثلاثا) : أى جمع بين الاستنشاق والمضمضة في

كف واحد ، وفعل ذلك ثلاثا من ثلاث غرفات لا من كف واحد ، كما بينه في رواية ابن وهب بعد قوله : (فضمض واستنشق واستنثر (١) من ثلاث غرفات .

وقد اختلف التأويل عن مالك (٢) في هذا ، فقليل : إن استحبابه جمعهما في غرفة والإتيان بهما كذلك في ثلاث غرفات ، وقيل : بل الأولى عنده إفر الصا والإتيان بالمضمضة على النسق في ثلاث غرفات ، ثم الاستنشاق مثل ذلك لأنهما عضوان ، فيأتي بهما في ست غرفات ، وفي كتاب أبي داود : (فأريته يفصل بين المضمضة والاستنشاق " (٣) ، وهذا يبين أنه لم يفرق بينهما في غرفة ، والقولان للشافعي (٤) ، وقيل بل يغسلان معاً ثلاث مرات من غرفة واحدة ، وقد روى الحديث البخاري من رواية سليمان [بن بلال] (٥) قال : فضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة (٦) ، وهو محتمل لأن يكون جمعهما من غرفة ، لا أن فضلها ثلاثاً من غرفة ، وعلى ظاهره فعل ذلك ثلاث مرات من غرفة واحدة في المضمضة والاستنشاق .

وقوله : (ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل وجهه) : ظاهره أنه أدخل يده الواحدة في

الماء فأفرغ بها على اليسرى فغسل وجهه ، وهو احد القولين عندنا ، وأنه كذلك يفعل في (١) الاستنثار هو دفع ما استنقته من الماء يريح ال النف .

(٢) قال ابن عبد البر : لبي في الموطأ حديث هنا بلفظ الاستنشاق ، ولا يكون الاستنثار الا بعد الاستنشاق ، ولفظ الامتثاق موجود في حديث أبي هريرة ، وفي حديث أبي رزين العقيلي .

الاستذكار ٢ / ٣٨ ، وانظر : السق الكبرى ١ / ٤٩ ، وانظر حديث أبي رزين في سق ائى داود ، كالطهارة ، بفي الاستنثار ١ / ٣٥ ، والترمذى فى الطهارة بفي تخيل ال الصابع ، وقال .

" حسن صحيح) وفى الصوم ، بما جاء فى كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ، وكذلك أخرجه النائى فى الطهارة ، بالرخصة فى السواك للصائم ،

ب المبالغة فى الاستنشاق .

وابن ماجه فى تخيل ال الصابع ، وأحمد فى المسند ٤ / ٢١١ .

(٣) أبو داود فى الطهارة ، بالفرق بين المضمضة والاستنشاق لا (١٣) .

(٤) راجع .

المجموع للنووى ٣٥٨ / ١ .

(٥) سقط من ت .

للا البخارى فى صحيحه ، كالوضوء ، بمن مضمض واستنشق فى غرفة واحدة (١٩١) ، ولفظ الحديث هناك .

(من كُفِّبما واحدة ثا ، وهى رواية ائى ذر كما ذكر الحافظ ابن حجر ، وقال - قال ابن بطلال :

المراد بالكُفَّة الغرفة ، قال : ولا يعرف فى كلام العرب إلحاق هاء التأنيث فى الكف ، ومحصله : أن المراد بقوله : ، كُفَّة ثا فُعلة ، لا أنها تأنيث الكف " .

فتح ٢٩٧ / ١ .

كتاب الطهارة / باب فى وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

٢٧

بلال - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، هَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَعْبَيْنِ .

(...) وحديثى إِنْخَقَ بِنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ، حَد - نَنَا مَعْن ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، هَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : مَضْمُضٌ وَاسْتَنْشَرٌ ثَلَاثًا .

وَلَمْ يَقُلْ : مِنْ كُ! وَاحِلَةٌ .

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ : فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ : بَدَأَ بِمَقْلٍ ! رَأْسَهُ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَامَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِى بَدَأَ مِنْهُ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ .

(...) حديثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو

ابْنُ يَحْيَى ، بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ .

وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ .

وَقَالَ فِيهِ : فَضْمُضٌ وَاسْتَنْشَقٌ وَاسْتَنْشَرٌ مِنْ ثَلَاثِ غَرَفَاتٍ .

وَقَالَ أَيْضًا : فَمَسَحَ بِرِشِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِلَةً .

قَالَ بِهِزٌ : أَمَلَى عَلَى وَهَيْبٍ هَذَا الْحَلْ! يَث - وَقَالَ وَهَيْبٌ : أَمَلَى عَلَى عَمْرِو بْنِ يَحْيَى جَمِيعَ وَضُوئِهِ .

وقد ذكر البخارى هذا الحديث أيضا هكذا (١) وزاد : (فاعترف بهما) ،

وجاء فى بعض الروايات عنه : (يديه فاعترف بهما) ، وهذه حجة لاختيار مالك فى هذه

المسألة / فى غسل وجهه ، وكذلك الاختلاف عندنا ، كذلك فى اخذ الماء لمسح الرأس ، وفى ت ١١٢ / أ مسلم : (ثم أدخل يديه

فاستخرجهما فمسح برأشه) ، وفى البخارى مثله فيه أيضا : (يديه) ،

وفى رواية : (ثم أخذ بيديه ماءً فمسح برأسه) ففى كل رواية حجة لكل قول منهما .

وقوله في رواية وهيب : (فسح برأسه فأقبل به وأدبر مرة واحدة) : يرفع الإشكال ويقطع التأويل والخلاف في تكرار المسح للرأس ، ولم يأت / تكرار مسح الرأس في ٥٦ / أ الصحيح ، وحكم الإقبال والإدبار عندنا حكم المسحة الواحدة ليلاقي في رد يديه مالم

يلاده من الشعر ، وليباشر من شعر الرأس مالم يلاقه في الذهاب نجهما أولاً ، والإقبال هنا

معناه : اقبل إلى جهة قفاه ، والإدبار رجوعه ، كما فسره في الحديث بقوله : " بدء (٢) "

من مقدم رأسه حتى يذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما " ، وقيل : المراد أدبر وأقبل ، والواو

لا تعطى رتبة ، ويعضدها رواية وهيب فيه في صحيح البخاري : (فأدبر بهما وأقبل) (٣) ،

وهذا أولى مع [ثباته] (٤) في جميع الروايات بقوله : (بدء بمقدمة رأسه) ، وقيل : معناه :

(١) بمسح الرأس كله (١٨٥) ، وفي بغسل الوجه باليدين من غرفة واحدة عن ابن عباس (١٤٠) ،

ولفظه : (أخذ غرفة من ماء فضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا ، اضافها إلى

يده ال أخرى فغسل بهما وجهه ثقال فيها الحافظ ابن حجر : (فيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة

واحدة ثافتح ١ / ٢٩١ .

(٢) في ت : يده .

وهو وهم .

(٣) بل لفظها : (فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة لماب غسل الرجلن إلى الكعبي إن ، وكذلك في رواية مالك عن

عمرو بن يحيى كالطهارة ، بالعمل في الوضوء (١) ، وزاد بعدها : (بدا بمقدمة راسه حتى ذهب

بهما إلى قفاه ، ثم رثصما إلى المكان الذي بدأ منه " .

(٤) في الأصل بيان .

٢٨

كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم)

هذا الحديث مرتين .

١٩ - (٢٣٦) حدثنا هرون بن معروف .

ح وحدثني هرون بن سعيد الايلي وأبو الطاهر ، قالوا : حد ، لنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث أن حبان بن واسع حدثه ،

أن أباه حدثه ، أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المازني يذكر أنه رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) توضأ ، فضمض ثم

استنثر ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويده اليمنى ثلاثا ، والأخرى ثلاثا ، ومسح برأسه بماء غير فضل يده ، وغسل رجليه حتى أنقاهما .

قال أبو الطاهر : حدثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث .

ابتدا من الناصية مقبلا إلى الوجه ، ثم ردها إلى القفا ، ثم رجع إلى الناصية .

وهذه ال الحديث كلها في مسح الرأس ظاهرها مسح عموم الرأس ، وهو مفسر للآية ، وأن الفرض عمومه ، وهو قول مالك - رحمه

الله (١) - وفيها حجة على من خالفه من أصحابه وغيرهم في جواز تبعضه على تشعب مذاهبهم في ذلك (٢) ، ولم يأت في الحديث

الصحيح ما يخالف هذا ، ولإجماع الكل على فرض الاستيعاب في بقية الأعضاء المفروضة ، وفيها دليل على أن الترتيب مشروع على

ما جاء في الآية ، وفي فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) دون خلاف في ذلك من الرواة والعلماء .

ثم اختلفوا هل ذلك فرض أم لا ؟ واختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، والمشهور عنه أنه سنة (٣) .

٣٠٨ (٨) باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

وقوله : (ومسح بماء) غير فضل يديه ، هو السنة في تجديد الماء لمسحه ، خلافاً للأوزاعي والحسن وعروة في تجويزهم ابتداءً بماء فضل يديه (٤) .

ولم يأت في شيء من هذه

(١)

(٣)

(٤)

وكذا الحنابلة ، قالوا : يجب مسح جميع الرأس .

قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن من مسح برأصه كله فقد أحسن وعمل كل ما يلزمه ، وجهورهم على أن من مسح رأسه مسحة واحدة موعبة كاملة لا يزيد عليها ، إلا المضافي فإنه قال : من توضأ ثلاثاً مسح رأسه ثلاثاً على ظاهر الحديث في أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) توضأ ثلاثاً .

قال : وكان مالك يقول في مسح الرأس : يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب بيديه إلى مؤخره ثم يرثصما إلى مقدمه ، على حديث عبد الله بن زيد .

قال : وهو أبلغ ماسمعت في مح الرأس ، وقال ابن عبد البر : وهو قول الشافعي في أن حديث عبد الله بن زيد أحسن ماجاء في مسح الرأس ، وهو الذي ينبغي أن يمثل ويحمل عليه .

لا ستذكرا ٢ / ٢٩ .

من قال بذلك من أصحاب مالك أشهب وبعض المتأخرين .

السابق ٢ / - ٣ .

وعنه فيما ذكره ابن عبد البر .

أن الفرض مسح جميع الرأس ، فإن ترك شيئاً منه كان كمن ترك غسل شيء من وجهه ، ثم قال : هذا هو المعروف من مذهب مالك ، وهو مذهب ابن عليه .

قال ابن عليه : قد أمر الله تعالى بمح الرأس في الوضوء كما أمر بمح الوجه في التيمم ، وأمر بغسله في الوضوء ، وقد أجمعوا أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء ، ولا مسح بعضه في التيمم .

السابق .

وقد فكر ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه قال : إفا نعد الماء عنه مسح رأسه ببلل لحيته .

كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم) أ

٢٩

الأحاديث التسمية أول الوضوء ، لكن ذكر أبو داود والترمذي وأصحاب المصنفات حديث :

" لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله (١) ، واختلف العلماء والمذهب في ذلك ، فعظم أهل

العلم أن التسمية غير واجبة ، لا شيء على تاركها لكنها فضيلة مستحبة ، وهو مشهور قول

مالك وقول الشافعي والثوري وأصحاب الرأي ، وتأول بعضهم الحديث على نفى الكمال

والفضيلة ، وبعضهم على أن معناه ذكر القلب والنية ، وقال أحمد بن حنبل : لا أعلم في

هذا الباب / حديثاً له إسناده جيد ، وذهب استحق إلى وجوبها وإعادة الوضوء على تاركه ت ١١٢ / أ عمداً دون الساهي ، وروى عن

مالك إنكاره ، وقال : أريد أن يذبح !!؟ وروى عنه

أيضا : من ساء قاله ومن شاء لم يقله ، فحمله بعضهم على التخيير .

(١) اثنا عشر في الطهارة ، بالتسمية على الوضوء عن أبي حمزة (١٠١) ، وكذا أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، بما جاء في التسمية

عند الوضوء من حديث سعيد بن زيد (٢٥) .

كتاب الطهارة / باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

(٨) باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

٢٠ - (٢٣٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُمَرُ وَالْناقدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ حَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ وَتَرًا ، وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ، ثُمَّ لِيَنْثَرِ) .

٢١ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْثَرِ) . وقوله : (من استجمر فليوتر) ، قال الإمام : قال الهروي في قوله : (فإذا استجمرت فأوتر) : الاستجمار هو التمسح بالجمار ، وهي الأحجار الصغار ، ومنه سميت جمار مكة ، وجمرت : رميت بالجمار (١) .

قال القاضي : قال ابن القصار (٢) يجوز أن يقال : إنه أخذ من الاستجمار بالبخور والذي يُطِيبُ به الرائحة ، وهذا يزيل الرائحة القبيحة ، وقد اختلف قول مالك وغيره في معنى الاستجمار المذكور في الحديث ، فقليل هذا وقيل : هو في البخور أن يجعل منه ثلاث قطع ، أو يأخذ منه ثلاث مرات ، يستعمل واحدة بعد أخرى ، والأول أظهر (٣) .

وقوله : (إذا توضع أحدكم فليستنشق بمنخريه من الماء ثم لينثر) : يدل أنهما مشروعان كما تقدم ، وهما عندنا سنتان ، وقد علّصنا بعض شيوخي سنة واحدة ، وقال ابن قتيبة : الاستنشاق والاستنثار سواء ، مأخوذ من النثرة وهو طرف الأنف ، ولم يقل شيئاً ، بل الاستنشاق من التنشق وهو جذب الماء إلى الأنف بالنفس ، والنشوق الدواء الذي يُصَحِّثُ في الأنف ، والاستنثار من النثرة وهو الطرح ، وهو هنا طرح الماء الذي تنشق قبل ليُخرج

(١) قال الهروي : قال "الاصمعي : فتر مالك قوله : إذا استجمرت أنه ال الشنجا . قال .

ولم أسمع من غيره .

غريب الحديث ١ / ١٠٢ .

(٢) هو علي بن أحمد البغدادي القاضي أبو الحسن .

قال فيه ابن فرحون : له كتاب في مسائل الخلاف لا أعرف للمالكين كتاباً فما الخلاف كبير منه ، وكان أصولياً نظاراً ، وقال فيه أبو فو : هو أفقه من رأيت من المالكين . توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة . الديباج المذهب ٢ / ١٠٠ .

(٣) وقد كان ابن عمر يستحب الوتر فما تجبر ثيابه تأسيا بالنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ومستعملاً عموم الخطاب : التمهيد ٢٢٦ / ١٨

كتاب الطهارة / باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

٣١

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ) . (...) حَلَطْنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْمُورٍ ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِبراهيمَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ .

ح

وَحَدَّثَنَا حَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ! عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا

سَعِيل! الْخَنَزِرِيُّ يَقُولَانِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَمِثْلُهُ .

٢٣ - (٢٣٨) حَتَفَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَنْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الْحَرَّاءُ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، [ما تعلق به] (١) مِنْ قَدَرِ الْأَنْفِ ، وَقَدْ فَرَدَ بَيْنَهُمَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بِقَوْلِهِ : (فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْثُرْ) ، وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِأَمْرِهِ (صلى الله عليه وسلم) بِهِمَا عَلَى وَجُوهِهِمَا عَلَى الْمُتَوَضَّئِ ، وَذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ عَلَى النَّدْبِ ، عَلَى أَنَّهُمَا سَنَتَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ ذَهَبَ مَالِكٌ ، وَرَبِيعَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ (٢) ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى وَجُوهِهِمَا فِي الْغَسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ ، وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرُهُ إِلَى وَجُوهِهِمَا فِيهِمَا ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى وَجُوبِ الِاسْتِنْشَاقِ فِيهِمَا دُونَ الْمَضْمُضَةِ بِدَلِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ (٣) .

وقوله : (فإن الشيطان يبیت على خياشيمه) : الخيشوم أعلى الأنف ، وقيل : الأنف كفّه ، يحتمل أن يكون هذا على الحقيقة ؛ لابن الأنف أحد منافذ الجسم الذي يتوصل إلى القلب منها ، لاسيما وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء سوى الأذنين ، وفي الحديث : (إن الشيطان لا يفتح غلقاً) ، (٤) ، وجاء في الثناؤب الأمر بكظمه (٥) من (١) في ت . به ما تعلق .

(٢) فقالوا : إنه لا فرض في الوضوء واجب إلا ما ذكر الله في القرآن ، وذلك غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس وغسل الرجلين .

التهديد ١٨ / ٢٢٥ -

(٣) وهو قول داود في الاستنثار خاصة ، وقالوا .

من تركها ناسياً أو عامداً أعاد الوضوء .

الاشذكار ١ / ٤١ .

(٤) سيأتي إن شاء الله برقم (٩٧) من كتاب ال الشربة .

(٥) البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : دل الثناؤب من الشيطان ، فإذا ثنأب أحدكم فليؤاه ما استطاع ، فإن أحدكم إذا قال .

ها ، ضحك الشيطان ، كبده الخلق ، بصفة إبليس وجنوده (٣٢٨٩) .

٣٢

فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيَاشِيمِهِ) .

كتاب الطهارة / باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

ت س ١١ / أ

٥٦ / ب

٢٤ - (٢٣٩) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا

عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ) .

أخل دخول الشيطان في الفم حينئذ ، أو يكون على طريق الاستعارة ، فإن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الخياشيم من القذارة وضد النظافة التي توافق الشيطان / - وهي منه - وأمره بذلك إشارة إلى القيام للوضوء للصلاة ، كما جاء في الآية ، وكما جاء في غسل اليد قبل إدخالها الإناء ، وقد جاء مبيناً في غير كتاب مسلم : (فليتوضأ وليستنثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبیت على خياشيمه) (١) .

وقوله : (من استجمر فليوتر : استدل به من يراعى في المسألة العدد مع الإنقاء ، وهي

٣٠٩ (٩) باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

ثلاثة أختار ، وهو قول أبي الفرج وأبن شعبان من أصحابنا ، وقول الشافعي وأصحابه ، قالوا : د ذا لم يُعقل أنه أراد من الحديث الواحدة التي هي أول عدد الوتر فالمقصود ما / زاد على ذلك ، وأفقهُ بعلى من الأوتار ثلاث مع قوله : (أولا يجد أحدكم ثلاثة أختار) (٢) ، ومالك وجمهور أصحابه وأبو حنيفة لا يراعون العدد ، د نما يراعون الإنقاء وحله ، وحجتهم أقل ما يقع عليه اسم وتر ، فإذا حصل بواحدة كفى ، فإن حصل باثنتين فما زاد اوتر استحباباً ، ومعنى ذكر الثلاث على ما جرت به العادة في الإنقاء أو على الاستحباب ، د ان حصل الإنقاء بدونها ، أو على ال واحدة لكل جهة ، والثالثة للوسط (٣) ، وسيأتي الكلام على الاستجمار بعد هذا .

(١) لفظ البخاري عن أبي هريرة يرفعه : (إذا استيقظ - اراه أحدكم - من مامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً ، فإن الشيطان يبيت على خثومه) كبده الخلق ، بصفة إبليس وجنوده (٣٢٩٥) .

قال الحافظ في الفتح (إن ظاهر الحديث أن هذا يقع لكل نائم ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن لم يحتسب من الشيطان بشيء من الذكر لحدث أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال . (من قال : لا إله إلا

الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة ، كانت له عدل عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنيما ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكنت له حُرّاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ! وكذلك آية الكرسي ، وفيه : لا يقربك شيطان) ، ويحتمل أن يكون المراد بنض القرب هنا أنه لا يقرب من المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب ، فيكون مجيئه على الأنف ليتوكل منه إلى القلب إذا استيقظ ، فن استنثر منعه من التوصل إلى ما يقصد من الوسوسة ، . فتح ٦ / ٣٩٥ .

(٢) وحجتهم في ذلك حديث سلمان .

نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول ، أو نتنجى بأيماننا ونكتفى بأقل من ثلاثة أختار .

(٣) فإن الاستنجاء عندهم ليس بواجب .

فالوتر فيه أحرى ألا يكون واجباً .

التهجد ١١ / ١٧ .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

(٩) باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

٣٣

٢٥ - (٢٤٠) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي وأبو الطاهر وأحمد بن عيسى ، قالوا : أخبرنا عبد الله بن وهب عن مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، عن سالم مولى شداد ، قال : دخلت على عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم توفي سعد بن أبي وقاص ، فدخل عبد الرحمن ابن أبي بكر فتوضأ عندها ، فقالت : يا عبد الرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " ويلٌ للأعقاب من النار) .

(...) وحلطني حرمة بن يحيى .

حدثنا ابن وهب ، أخبرني حيوة : أخبرني محمد

ابن عبد الرحمن ، أن أبا عبد الله مولى شداد بن الهاد حدثه ؛ أنه دخل على عائشة .

فذكر عنها ، عن النبي عليه ، بمثله +

(...) وحدثني محمد بن حاتم وأبو معن الرقاشي ، قالا : حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثني يحيى بن أبي كثير ،

قال : حدثني أو حدثنا أبو سلمة بن

وقوله : (ويلٌ للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء) (١) ، وأن رجلاً لم يغسل عقبه

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) له ذلك ، وأن رجلاً ترك موضع ظفر على قدميه فقال له : (ارجع فأحسن وضوءك) : كله دليل على أن فرض الرجلين الغسل دون غيره ، وهو مذهب أئمة الفتوى ، وذهب ابن جرير ودأود إلى التخيير لاختلاف القرائين في الآية ، والوعيد لا يتعلق إلا بترك فرض ، وشأن المسح التخفيف ، وقراءة النصب مفسرة لقراءة الخفض ، إذ الخفض على الجوار (٢) ، ولا من فعل النبي كله فيها الغسل في جميع أحاديث وضوئه ؛ ولأن الإسباغ معناه تمام الوضوء وتبليغه حدوده ، والثوب السابغ الكامل . (١) حديث رقم (٢٦) بالباب .

(٢) يعني الجوار اللفظي .
قال ابن عبد البر : وقد وجدنا العرب تحفض بالجوار والاتباع على اللفظ بخلاف المعنى ، والمراد عندها المعنى ، كما قال امرؤ القيس :
كبير أناسي في بجاد مُرَمَّل

تخفض بالجوار ، واتما المزقل الرجل ، والإعراب فيه الرفع ، كما قالت العرب : هذا بخرب ضب
خرب .
! ، ءو

قال : ومن هذا قرار أبي عمرو : { يَرْسَلُ عَلَيْكَ شَرَاظَ مَنْ ثَارٍ وَنَحَاسَ } [الرحمن : ٣٥] لأن النحاس هو الدخان ، وقراءة يحيى بن وثاب : (فر القوة المتين) [الذاريات : ٥٨] بالخفض .
ت ١١٣ / ب

٣٤ كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما عبد الرحمن ، حدثني سَالِمُ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ ، قَالَ : خَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، فَرَزْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، فَذَكَرْنَا عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) + مِثْلُهُ .

(...) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَا شَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَا شَا فُلَيْعٍ ، حَدَّثَنِي نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ ، قَالَ : كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
فَذَكَرْنَا عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
مِثْلُهُ .

٢٦ - (٢٤١) وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا جريرو .
ح وحدثنا إسحق .

أخبرنا جريرو عن منصور ، عن هلال بن يسافم عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو ، قَالَ : رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَلِينَةِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءِ الْبَطْرِيقِ ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عَجَالُو .
فَانْتَبَهْنَا إِلَيْهِمْ ، وَأَعْقَابَهُمْ تَلَوَّحَ لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ .
فَقَالَ

وقوله في بعض طرق هذا الحديث : (ونحن نمسح على أرجلنا) بمعنى ما في الآية
المراد به الغسل بدليل سائر الروايات (١) .
وقوله : " لم يغسل عقبه) .

لا على ما أشار إليه بعضهم أنه دليل على أنهم كانوا يمسحون فهاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك وأمرهم بالغسل ، قال :
ولأنه لو كان غسلاً لأمرهم بالإعادة لما صلوا ، وهذا لا حجة فيه لقائله لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد أعلمهم أنهم مستوجبون النار على فعلهم بقوله : (ويل للأعقاب من النار) ، ولا يكون هذا [إلا] (٢) في الواجب ، وقد أمرهم بالغسل بقوله : (أسبغوا

الوضوء) ولم يأت أنهم صلوا بهذا الوضوء ، ولا أنها كانت عادتهم قبل فيلزم (٣) أمرهم بالإعادة (٤) .

وقوله : (ويلُّ للأعقاب من النار) أى أنها المُعَذِّبَةُ التي تُصِيبُها النار ، أو أن بسبب / تركها يُعَذِّبُ صاحبها ، أو تُعَذِّبُ هي من جملة الرجل المغسولة ، وأن مواضع الوضوء لا يمسُّه النار كما جاء في أثر السجود أنه يحرم على النار .

"لى هذا ذهب أحمد بن نصر (٥) .

(١) وقد يراد بالمسح الغسل من قول العرب .

تمتحت للصلاة ، والمراد الغسل .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) في ت : فلزم .

(٤) في ت : بالوضوء .

(٥) هو أبو عبد الله أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي المروزي ثم البغدائي ، كان قوالاً بالحق أماراً بالمعروف ، سَمِعَ من مالك وحماد بن زيد ، وهشيم ، وابن عيينة ، وكان يحصى بن معين يترحم عليه ، قتل في خلافة الواثق لامتناعه عن القول بخلق القرآن عام واحد وثلاثين ومائتين .

سير ١١ / ٦٦ ، تاريخ بغداد ٥ / ١٧٣ .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

٣٥

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ، أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ) .

• +)

(وحلَّاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ : (أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ) وَفِي حَدِيثِهِ ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْاَلْحَرَجِ .

٢٧ -) • +)

(حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ،

قَالَ أَبُو كَامِلٍ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ (صلى الله

عليه وسلم) فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا ، فَدَادَى : (وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) .

والأعقاب مؤخر الأقدام واحدا عقب ، وعقب بكسر القاف وسكونها ، وعقب كل شيء آخره ، وجاء في الحديث الآخر :

(العراقب) وهو في معناه (١) ، والعرقوب : العصبة في مؤخر الرجل فوق العقب وأعلاه .

وقوله : (وقد حضرت العصر) : أى حان وقت صلاتها ، يقال بفتح الصاد ، وجاء بكسرها ايضاً .

وقوله : (ويل) : هى كلمة تقال لمن وقع فى هلكة (٢) ، وقيل لمن يستحقها ،

أ وقيل : هى المهلكة ، وقيل : المشقة من العذاب ، وقيل : الحزن [(٣) وقيل : ويل وادٍ فى جهنم .

وجاء فى هذه الأحاديث ذكرُ الغسل للأعضاء وهو يشعر بمرايد مع الماء .

وقد فرقت العرب بيئ الغسل والغمس والمسح والصب والنضح أوالنضخ [(٤) ، ١ وذلك (٥) شرح

(١) سيأتى برقم (٢٩) بالباب .

(٢) فى ت : تهلكة .

(٣) سمقط من ت -

(٤) من الأصل .

والغمس هو : إرسابُ الشيء في الشيء اليال ، والمسح هو .
إمرارك يدك على الشيء السائل

أو المتلطح تريد إف!ابه ، والصبُ الإراقة ، والنضح هو : الرش ، والنضح دونه ، وقيل : هو ما كان على غير اعتماد ، والنضح ما كان على اعتماد .
لسان العرب .

(٥) لعلها : والحلث ، أو لعله يرجع إلى مر اليد مع الماء .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

٢٨ - (٢٤٢) حدثنا عبد الرحمن بن سلايم الجمحي ، حد ، شا الربيع - يعني ابن مسلم - عن محمد - وهو ابن زياد - عن أبي هريرة ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى رجلاً لم يغسل عقيبَه فقالَ (وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) .

٢٩ - (...) حدثنا قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالوا : حدثنا وكيع عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ؛ أنه رأى قوماً يتوضؤون من المطهرة ، فقال : أَسْبِغُوا الوُضوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ) .

٣٠ - (...) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا جريري عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ لَمَّا) .

عندنا في مشهور مذهبننا خلاف ما ذهب إليه أبو الفرج (١) ومحمد بن عبد الحكم ورواه الطاطري عن مالك في سقوط وجوب الدلك ، وحكى الطبري أن الغسل يقع على ما لم تمر عليه اليد ، وهو مذهب الشافعي وغيره (٢) .
وفي صفة فعله (صلى الله عليه وسلم) البداءة بالوجه وترتيب الأعضاء على نسق القرآن ، ولم يُروَ خلاف هذا عنه فاستدل به من يرى الترتيب واجباً ، وهو مذهب الشافعي وأهل الحديث ، واحتجوا بقوله تعالى : { ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا } (٣) ، و { إِنَّ الصَّافَّ وَالْمَرْوَةَ } (٤) ، وقول

(١)

(٢)

(٣)

أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع ، مولى عبد العزيز بن مروان ، كان قد رحل إلى المدينة ليسمع من مالك فدخلها يوم مات ، وصحب ابن القاسم واشتهب وابن وهب ، سمع منهم وتفقه معهم .
قال أبو أحمد الجرجاني : كان كاتب ابن وهب .
وقال اللالكائي : كان وراقه وأخص الناس به .
روى عنه الذهلي ، والبخاري ، وأخرج عنه ، ويعقوب بن سفيان .

توفي سنة أربع وعشرين ومائتين .

ترتيب المدارك ٤ / ١٧ - ٢٢ .

فعب الحنفية والثافعية والحنابلة إلى أن ذلك الأعضاء في الغسل سنة وليس بفرض ، لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لاءبي فو فيما أخرجه أبو!اود والترمذي واللفظ ل الي ثاود : دا فإذا وجدت الماء فأمتة جلدك) ، وقال فيه الترمذي .
(حديث حسن صحيح) .

فلم يأمره النبي (صلى الله عليه وسلم) بزيائة ، ولقوله (صلى الله عليه وسلم) الاتي للم لم لاءم سلمة .

لأنما يكفيك أن تُحَى على رأسك ثلاث حثّيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين) ، ولأنه غُسْلٌ فلا يجب إمرار اليد فيه كغسل الإناء من ولوغ الكلب .

وفاب المالكية والمُزَنِي من الشافعية إلى أن الدلك فريضة من فرائض الغسل ، واحتجوا بأن الغسل هو إمرار اليد ، ولا يقال لواقف في المطر : اغتسل ، وقال المزني : ولأن التيمم يشترط فيه إمرار اليد فكذا هنا . وقال المالكية .

هو واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة ، فيعيد تاركه أبداً ، ولو تحقق وصول الماء لبشرة لطول مكثه ملا في الماء . راجع حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ١٣٤ ، والمجموع ٢ / ١٨٥ ، وكشف القنح ١ / ١٥٣ . الحج : ٧٧ .

(٤) البقرة : ١٥٨ .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ٣٧

النبي (صلى الله عليه وسلم) : (نبدأ بما بدأ الله به) (١) وأن الواوأت هاهنا للترتيب ، دلى هذا ذهب من أصحابنا محمد بن سلمة وأبو مصعب (٢) ، وحكاه عن أهل المدينة ، وهو ظاهر إحدى روايتي علي بن زياد عن مالك ، وذهب معظم الصحابة والسلف : أن ذلك ليس بفرض ، وهو مشهور قول مالك وهو قول الكوفيل الن وجماعة من العلماء ، ومذهب مالك أن الترتيب سنة ، وأصل الواو أنها لا تقتضى ترتيباً إلا بقريضة من غيرها ودليل سواها ، فالواو لو كانت تقتضى الرتبة لما احتاج النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يبين البداية بالصفة ، وأن علتهما التبرك بما بدأ الله به ، وفعل النبي يدُّ أنه سنة ، لكن انما يرى عند (٣) مالك في المفروض لا المسنون ، فيجعله يُكرَّر ما قدَّم من المفروض دون المسنون ويغسل ما بعده في القرب (٤) .

واختلف في البعد عندنا في العامد لذلك هل يُعيد الوضوء أو لا شيء عليه ؟ وهل يُعيد ما صَقَى أو لا ؟ وفي الناس هل يُعيد ما قدَّم لا غير أم يعيده وما بعده ؟ وكذلك لم يذكر في هذه الأحاديث مسح الأذنين ، وفي طيِّ ذكرها دليل لملك أنهما من الرأس (٥) ،

(١)

(٣)

(٥)

أبو ثاود في المناسك ، بصفة حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) (١٩٠٥) ، ومالك في الموطأ الحج ، بالبد بالصفة في السعي (١٢٦) هو الإمام الثقة شيخ دار الهجرة أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب ، لازم مالك بن أنس ، وتفقه به ، وسمع منه الموطأ ، وأتقنه عنه ، احتج به أصحاب الصحاح ، وآخر شئ روى عن مالك من الموطآت موطأ أبي مصعب ، وموطأ أحمد بن إسماعيل السهمي ، وفي هذين الموطأين نحو من مائة حديث زائدة ، وهما آخر ما روى عن مالك ، وفي ذلك دليل على أنه كان يزيد في الموطأ أحاث ! ث كل وقت كان أغفلها ثم أثبتا .

تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٠ ، سير ١١ / ٤٧٢ .

قال أبو مصعب : من لم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعاثة لما صلى بذلك الوضوء .

الاستذكار ٢ / ٦١ .

في الأصل : عنه .

الترتيب في اللغة : هو جعل كل شئ في مرتبته ، واصطلاحاً : هو جعل الأشياء الكثيرة بحب يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائه نبة إلى البعض بالتقدم والتأخر .

تأف اصطلاحات الفنون ٢ / ٥٢٧ .

والترتيب في أعمال الوضوء فرض عند الشافعية والحنابلة لأنها وردت في الآية مرتبة ، قال الله تعالى .

{ إِذَا تَمَّمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِئُوا وَخَوْهَكُمُ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَاسْخُؤْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْخُلَكُمْ إِلَى الْكَبَيْنِ } [المائدة : ٦] + ولأن إدخال الممسوح

- وهو الرأس - بين المغمولات - يعنى ال يدي والأرجل - قرينة على أنه أريد به الترتيب ، قالوا : فالعرب لا تقطع النظير عن النظير إلا لفائدة ، والفائدة هنا الترتيب .
 قلوبى ١ / ٥٠ ، المغنى ١٣٧ / ١ .

وهو! ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام ، و(سحق بن راهويه ، وأبى ثور .
 وذهب الحنفية والمالكية إلى عدم وجوب الترتيب في الوضوء ، بل هو سنة عندهم .
 ابن عابدين ١ / ٨٣ ، المشور للزركشى .
 فهب مالك وأصحابه إلى أن الأذنين من الرأس ، إلا أنه يستأنف لهما ماءً جديدً سوى الماء الذى مسح به الرأس .
 وبذلك قال أحمد بن حنبل .

وقال الثافى كقول مالك ، قال : يستأنف للأفنين الماء ولا يمسحان مع الرأس ، إلا أنه قال : هما سنة على حيالهما ، لا من الوجه ، ولا من الرأس ، كالمضمضة والاستنثار .
 واحتج مالك والثافى بأن عبد الله بن عمر كان يأخذ لأفنيه ماء غير الماء الذى مسح به رأسه .
 واحتج مالك والثافى بإجماع القائلين بعموم مسح الرأس ، إلا أنه لا إعاقة على من صفى ولم يمسح أثنيه ، وإجماع العلماء على أن الحج لا يحلق ما عليهما من الشعر .

٣٨ كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

لأنه ذكر مسح الرأس من مقدمه إلى مؤخره فحصلت الأذنان في جملة ، ولم يأت في هذه
 ت ١١٤ / أ الأحاديث تحليل اللحية ، كما جاء تحليل شعر الرأس في الغسل / فدل أنه غير مشروع ، وبهذا احتج مالك على عيب
 التحليل في الوضوء ، وهو مشهور قوله (١) ، وقوله الآخر
 قاله ابن عبد الحكم ، ويرى تحليلها في الوضوء كالغسل .

٥٧ / أ ذكر / في حديث محمد بن حاتم وأبى معن الرقاشى عن عمر بن يونس ثنا عمار ثنا يحيى بن أبى كثير حدثني أو حدثنا
 أبو سلمة بن عبد الرحمن ثنا سالم مولى
 المهري قال : خرجت أنا وعبد الرحمن بن أبى بكر في جنازة سعد بن أبى وقاص ...
 الحديث .

قال البخارى : قول عكرمة : سالم مولى المهري خطأ ، والصواب سالم مولى شداد
 ابن الهادي (٢) ، وكذا ذكره مسلم في الحديثين قبل هذا ، وفي حديث سلمة بن شبيب بعد .
 - وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري .

الأذنان من الرأس ، يمسحان مع الرأس بما واحد ، وروى عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين مثل هذا القول ، ومن حجتهم
 حديث الصنابحي الذى أخرجه مالك والنسائي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت
 الخطايا من فيه ، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه ، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه ، حتى تخرج من تحت اشفار
 عينيه ، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه ، حتى تخرج من تحت اظفار يديه ، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى
 تخرج من أذنيه ، فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله ، حتى تخرج
 من تحت اظفار رجله ، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له) .

وكذلك حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس : (توضأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأدخل يده فما الإناء
 فاستنشق ومضمض مرة واحدة ،

ثم أدخل يده فصب على وجهه مرة وصمت على يديه مرة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة) البخارى ، كالطهارة ، بالوضوء مرة مرة
 ، قالوا : ومعلوم ال العمل في ذلك بما واحد وقال ابن شهاب المهري : الأذنان من الوجه ، لانهما مما يواجهك ولا ينبت عليهما

شعر الرأس .

وما لا يَنْبُتُ عليه شعر الرأس فهو من الوجه إذا كان فوق الذقن ولم يكن قفاً ، وقد أمر الله بغسل الوجه أمراً مطلقاً ، وكل ما واجهك فهو وجهه ومن حجته - أيضاً - قوله (صلى الله عليه وسلم) فما سجوده : " لِبَجْدٍ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ " ، قال : فاضاف السمع إلى الوجه .
الاستدكار ٢ / ١٩٥ .

٣٠١٠ (10) باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

٣٠١١ (11) باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

(١) فما الحديث الذي أخرجه مالك فما الموطأ الطهارف بالعمل في غسل الجنابة (٦٧) والشيخان عن عائمة ، "ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا اغتسل من الجنابة بدا بغسل يديه ثم تَوَضَّأَ كما يتوضَّأُ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخفِّلُ بها أصول شعره ، ثم يَصْمُمُ على راسه ثلاثَ غَرَفاتٍ بيديه ، ثم يُفِيضُ الماءَ على جلده كله) .
قال ابن عبد البر : (اختلف قولُ مالك في تخليل الجت لحيته فما غَمَلِه ، فروى ابن القاسم عنه أنه ليمى ذلك عليه ، وروى أشهب أن عليه أن يُخَلِّلَ لحيته من الجنابة ، وذكر ابن عبد الحكم عن مالك قال :
هو أحمت إلينا .
قال .

وحديث عائمة يشهدُ بصحة قول من رأى التخليل في ذلك ، لأنه بيانٌ منه - عليه السلام -
لقوله تعالى : { لَإِنْ كُنْتُمْ جُنًا فَاطْفَرُوا } [المائدة : ٦] " الاستدكار ٣ / ٦٢ .

(٢) هو سالم أبو عبد الله مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصرى ، وهو سالم سبلان المدني ، قال البخارى : ويقال : سالم مولى شداد النصفى ، وهو مولى دوس .
التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ١٠٩ .
كتاب الطهارة / باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما
٣٩
وقوله فيه : (كنتُ أنا مع عائمة .

(الحديث ، كذا صوابه ، وكذا عند أبي بحر والقاضى أبى على من شيوخنا ، ووقع عند ابن أبى جعفر عن الطبرى وفي كتاب أبى عبد الله بن عيسى : " كنتُ أتابع عائمة " (١) .

(١) وقد نقل البخارى عن محمد بن عبد الرحمن أن أبا عبد الله مولى شداد بن الهاد حَدَّثَهُ انه دخل على عائمة فقالت : سمعتُ النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (ويلٌ للأعقاب من النار" ، ثم اشدن إلى بكير أن أبا عبد الله شيخاً بالمدينة لا أعلم شيخاً أكبر منه .
التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ١١٠ .

كتاب الصهارة / بالغ وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

(١٠) باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

٣١ - (٢٤٣) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؛ أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظِفْرِ عَلَى قَلْبِهِ .

فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (ارْجِعْ فَإِنَّ حَسَنَ وُضُوءِكَ " فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى

وقوله في الذي ترك موضع ظفر قدمه : (ارجع فأحسن وضوءك) : دليل على استيعاب الأعضاء وغسل الرجلين ، وأن تارك بعض وضوئه جهلاً أو عمداً يستأنفه ، لقوله : (فتوضأ) ، ولم يقل : فغسل ما نسى .
وقوله له : (أحسن وضوءك) ولم يقل : اغسل ذلك الموضع ، وفيه حجة للهوالاة .
كتاب الطهارة / باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

٤١

(١١) باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

٣٢ - (٢٤٤) حدثنا سويد بن سعيد عن مالك بن أنس .

ح وحدثنا أبو الطاهر - واللفظ له - أخبرنا عبد الله بن وهب عن مالك بن أنس ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا توضأ العبد المسلم - أو المؤمن - فغسل وجهه ، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء (١) - أو مع آخر قطر الماء - فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - حتى يخرج نقياً من الذنوب) .
وقوله : (إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن) : هو - والله أعلم - شلت من الراوى وفيه دليل على تحرى المجيء بلفظ الحديث لتحريه هذا ، وإن كانا متقاربين في المعنى ، لا سيما هنا .

وقوله : (فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر بعينه مع الماء) : تقدّم ، وأنه على جهة الاستعارة ، لغفرانها معه لا "نها ليست بأج!بم فتخرج ولا هي كائنة في الجسم فتخرج .

وذكر هنا من حديث [أبي صالح] (٢) عن أبي هريرة من رواية مالك خروج خطايا الوجه وسائر خطايا الأعضاء!أ منها ولم يذكر من حيث تخرج ، من مسامها ، إلا قوله في حديث عثمان : (حتى تخرج من تحت أظفاره) ، وقد وقع في الموطأ مفسراً خروجها عند المضمضة!إن فيه ، وعند الاستنشاق خروجها من أنفه ، وإذا غسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بينه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه ، وفي يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه ، وفي راسه حتى تخرج من أدنيه ، وفي رجليه حتى تخرج من أظفار رجليه) ، فعلى ما في كتاب مسلم يتأول أن المغفور له بالوضوء الخطايا المختصة بأعضاء الوضوء ، ولكن قوله في أخرها : (حتى يخرج نقياً من الذنوب " ظاهره العموم ،

٣٠١٢ (١٢) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء

(١) معنى (نظر إليها) : أى إلى سبجها ، من إطلاق المسبب على السبب ، وكذا في البواق ، وتخصيص العين وفي الوجه غيرها كالشم والآنف لأن خيانة العين كثرتها فإذا خرج الأكثر خرج الأقل ، فالعين كالغاية لما يعافى ، وقيل : لأن العين طليعة القلب ورائده ، فإذا ذكرت أغنت عن غيرها .
إكمال ٢ / ٢٤ .
(٢) سقط من ت .

ت ١١٤ / ب

٤٢ كتاب الطهارة / باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

٣٣ - (٢٤٥) حدثنا محمد بن معمر بن ربيع القيسى ، حدثنا أبو هشام المخزومى ، عن عبد الواحد - وهو ابن زياد - حد+شا عثمان بن حكيم ، حدثنا محمد بن المنكدر عن حمران ، عن عثمان بن عفان ؟ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من توضأ فأح حسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده ، حتى تخرج من تحت أظفاره) .

ويحتمل الخصوص لما ذكرنا ، أو يكون العموم بقرائن من الإخلاص والإحسان ، واستدل بعضهم من هذا الحديث على ترك الوضوء

بالماء المستعمل ، وسُمي / المستعمل ماء الذنوب لهذا الحديث (١) ، وهذا ضعيف لما تقدّم ، وأطلق أبو حنيفة عليه النجاسة ، وعندنا في استعماله وجهان ، واختلف في التأويل عن مالك في النهي عن الوضوء به هل هو على الكراهة أو عدم الإجزاء ؟ وقد وقع له يتيّم من لم يجد سواه (٢) وتأويل هذا - أيضاً - على ظاهره أو على الجمع بينه وبين التيمّم ، وفي حديث الموطأ حجة لنا أن الأذنين من الرأس لتخصيصه إضافة خروج خطاياها إليها ولم يصفه إلى الوجه كما خصّ خطاياها كلّ عضو ببعضه ، وردّ على من ذهب إلى أنهما يغسلان مع الوجه .

وقال مُسلم : (ثنا محمد بن معمر بن ربيع القيسي ، ثنا أبو هثام (٣) المخزومي عن عبد الواحد [بن زياد] (٤)) كذا لابن عيسى والشتتجالي ، وعند سائر شيوخنا والرواة : أبو هاشم (٥) ، [و، ول الصواب] (٦) ، وقال البخاري في تاريخه : أبو هثام المخزومي اسمه المغيرة بن سلمة البصري (٧) سمع عبد الواحد بن زياد ، وكذا كناه عبد الغني بن سعيد ، وفي كتاب القاضي أبي الوليد الباجي : أبو هاشم مل !! ع .

(٢)

(٣) (٥) (٧)

عزاه ابن عبد البر إلى الثوري .

الامتدكار ٢ / ١٩٩ .

قال ابن عبد البر : اختلف الفقهاء في للوضوء بالماء المستعمل ، وهو الذي قد توضى به مرّة . فقال الافعي وأبو حنيفة وأصحابهما : لا يتوضأ به ، ومن توضأ به أعاد ، ليس بماء مطلق ، وعلى من لم يجد غيره التيمّم ؛ لأنه لي بواجد ماء . وهو قول الوزاعي .

قال : وقد روى ذلك - أيضاً - عن مالك أنه يجوز التيمّم لمن وجد الماء المستعمل ثم قال : وأما مالك فقال : لا يتوضأ به اذا وجد غيره من الماء ، ولا خير فيه .

ثم قال : إفا لم يجد غيره توضأ به ولم يتيّم ، لأنه ماء طاهر ، ولم يغيره شيء .

وقال ثبوثر رداود : الوضوء بالماء المستعمل جائز ؛ لابنه ماء طاهر ، لا ينضاف إليه شيء فواج ! أن يكون مطفراً كما هو طاهر ؛ لابنه إفا لم يكن في أعضاء المتوضئ به نجاسة فهو ماء طاهر بإجماع .

قال : وقد روى عن علي وابن عمر ، وأبي أمامة ، وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وابن شهاب أنهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه فوجد لى لحيته بللاً أنه يجزئه أن يمسح بذلك البلل رأسه .

وقال بذلك بعض أصحاب مالك ، فهؤلاء على هذا يجيزون الوضوء بالماء المستعمل .

الا متدكار ٢ / ١٩٩ .

في ت : أبو هاشم .

(٤) سقط من ت .

في ت : أبو هاشم المخزومي ، وكأنه كرر الأولى .

يلا) سقط من ت .

التاريخ الكبير ٧ ، الترجمة ١٤٠٤ ، وانظر : التاريخ الصغير له ٢ / ٢ ، والجرح والتعديل ، الترجمة ١٠٠٣ ، وابن حبان في الثقات ٩ / ١٦٩ .

روى له البخاري في الأدب واستشهد به في الصحيح ، وروى له الباقر .

كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء

(١٢) باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء

٤٣

٣٤ - (٢٤٦) حدثني أبو كريب محمد بن العلاء والقاسم بن زكريا بن دينار وعبد بن حميد ، قالوا : حدّثنا خالد بن مخلد عن سليمان

بْنُ بِلَالٍ ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ نَعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُمَحِيِّ ، قَالَ : رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعِضْدِ ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعِضْدِ ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَتَوَضَّأُ . وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ دَا .

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو

وَقَوْلُهُ : (أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ، وَقَوْلُهُ : (تَرُدُّونَ عَلَى غُرِّ مُحَجَّلِينَ مِنْ

أَثَرِ الْوُضُوءِ) ، قَالَ الْإِمَامُ : قَدْ اسْتَوْفَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي قَوْلِهِ : " غُرِّ مُحَجَّلِينَ) جَمِيعَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ الْغُرَّةَ بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الْفَرَسِ ، وَالتَّحْجِيلُ بَيَاضٌ فِي يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، فَاسْتَعَارَ لِلنُّورِ الَّذِي يَكُونُ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَسْمَ الْغُرَّةِ ، وَالتَّحْجِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ .

قَالَ الْهَرَوِيُّ : رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فِي تَفْسِيرِ غُرَّةِ الْجَنِينِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَبْيَضُ مِنَ الرِّقِيقِ (١) ، قَالَ : وَأَمَّا الْأَيَّامُ الْغُرُّ الَّتِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَوْمُهَا فَهِيَ الْبَيْضُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُهُ : " لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غُرَّةٌ " قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ الْغُرَّةَ وَالتَّحْجِيلَ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّهَا بِهَا يَعْرِفُ أَقْتَهُ مِنْ غَيْرِهَا) .

وَقَوْلُهُ : أَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غَرَّ مُحْخَلَةً فِي خَيْلِ دُهِمٍ بِهِمْ ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟ قَالَ : أَلَا الصَّبِيلُ وَغَيْرُهُ : هَذَا الْحَدِيثُ يَدُ أَنْ الْوُضُوءَ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ (٢) ،

(١) غَرِيبُ الْحَدِيثِ ١ / ١٧٦ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْغُرَّةَ عَبْدُ أَوْ أُمَّةٌ ، وَأَمَّا قَصْرُهُ عَلَى الْأَبْيَضِ مِنَ الرِّقِيقِ فَقَدْ فَتَى الْفَائِزُ ٣ / ٣٥٣ مَرْوِيًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ .

(٢) وَيُؤَكِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي بِرَقْمِ يَلَا ٣) بِالْبَابِ أَلَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِاتِّحَادٍ مِنَ الْأُمَمِ ثَا .

٥٧ / ب

٤٤ كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء
ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَلِيهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْفَنْكَبَيْنِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِنْ أَفْتَى يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحْخَلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ) .

٣٦ - (٢٤٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو .

جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ .

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : " إِنْ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنِ لَوْ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلَجِ ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ ، وَلَا نَيْتُهُ ثَرٌّ مِنْ عَدَاةِ التَّجُوبِ ، وَإِنِّي لِأَصُدُّ

وَعَارِضُهُ غَيْرُهُ بِقَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي) (١) ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ اخْتِصَاصَ الْأُمَّةِ بِالْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ لَا بِالْوُضُوءِ ، لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ ضَعَّفَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَأَيْضًا قَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اخْتَصَّتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ دُونَ سَائِرِ أُمَّةٍ إِلَّا أُمَّةٌ

محمد (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) : ذهب ائوهريرة إلى أن تطويل الغرة في العضو والزيادة فيه على الفرض ، فذكر في الأم أنه كان يشرع في العضد وفي الساق ، وحتى كاد يبلغ إبطيه وحتى كاد يبلغ إلى الساقن ، وكان يقول : أحب أطيل غرتي ، وكان يقول - أيضاً - : (تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء) ويرفعه / إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يتابع عليه ، والناس مجموعون على خلاف هذا (٢) ، ولا يتعدى بالوضوء حدوده لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (فمن زاد فقد تعدى وظلم) ، وتناول الاستطاعة على تطويل الغرة والتحجيل بالمواظبة على الوضوء لكل صلاة وإدامته ، فتطول غرته بتقوية نور أعضائه وتضاعف بهاءه ، وإلا فلا زيادة في الوجه ، واتباع تأويل أبي هريرة أدى بعض الشارحن

(١) قال فيه ابن عبد البر : ومو منكر لأن فيه : لما توضع ثلاثاً لا ثلاثاً قال هذا وضوء خليل الله إبراهيم ووضوء الأنبياء قبلي ، وقد توضع عليه السلام مرة مرة ، ومرتين مرتين ، ومحال أن يقصر عن ثلاث لو كانت وضوء إبراهيم والأنبياء قبله ، وقد أمر أن يتبع ملة إبراهيم .

الاستذكار ٢ / ١٨٢ .

ثم إنه كما قال : لم يأت من وجه ثابت ، ولا له إسناد يحتج به ؛ لأنه حديث يدور على زيد بن الحوارى العفى ، وهو ضعيف جداً عند أهل العلم بالنقل .

السابق ٢ / ١٨٠ .

(٢) دم يستند في الإثبات إلى فهمه ، دلفا استند لفعله (صلى الله عليه وسلم) لقوله في حديث ائو كريب : " هكذا رأيته يتوضأ ! ، والإشارة إلى الفعل وصفته ، ولقوله في آخر هذا الحديث : (فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) فإن الظاهر أنه من لفظه (صلى الله عليه وسلم) .

فكره ال الهى ، ثم قال : والإشيل ! ان لم يثبت الا من طريقه فزيانة العدل مقبولة ، وإطالة غرة الوجه تمكن بغسل الوجه مع جزء من الرأس .

إكمال ٢ / ٢٥ .

كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء

٤٥

الناس عنه كما يصد الرجل إبل الناس عن حوضه قالوا : يا رسول الله ، أتعرفنا يومئذ ؟ قال : (فعم ، لكم سيما ليست لأحد من الأم) ، ترلحون على غرا محجلين من أثر الوضوء) .

٣٧ - (+) .

وحدثنا أبو كريب وواصل بن عبد الأعلى - واللفظ لواصل - قالوا : حدثنا ابن فضيل عن أبي مالك الأشجعى ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

(ترد على امتي الحوض .

وأنا أذود الناس عنه .

كما ينود الرجل إبل الرجل عن إبله) .

قالوا : يا نبي الله ، أتعرفنا ؟ قال : (نعم .

لكم سيما ليست لأحد غيركم .

تردون على غرا محجلين من آثار الوضوء .

وَلْيَصَدَّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ فَلَا يَصِلُون ، فَأَقُولُ : يَارَبِّ ، هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي + فَيُجِيبُنِي مَلَكٌ فَيَقُولُ : وَهَلْ تَدْرِي مَا أَعْدَتْهُمَا بَعْدَكَ ؟
 ٣٨ - (٢٤٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ حَوْضِي لِأَبْعَدُ

إِلَى أَنْ الْمَرَادُ بِالْغُرَةِ الْمَجْلَةِ إِذْ لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْوَجْهِ .

وقوله " ليست سيما لا تحذ غيركم) : السیما مقصورة وممدوثة ، والسیما ممدودة (١) العلامة ، قال الله تعالى : { يَمَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ }
 (٢) ومعنى قوله : (حتى أشرع في العضد وحتى أشرع في الساق) : أى أجل الغسل فيهما (٣) وأدخل بعضهما (٤) في مغسوله
 مثل ما يشرع الرجل ناقته إذا أوردها الماء ، يقال منه : شرع الرجل إذا ورد الماء ، - ثلاثي - وأشرع إبله إذا أوردها ، وقيل : إذا
 ساقها إلى الماء وتركها ترد بنفسها ، وشریعة الماء من حيث يتوصل من حافة النهر [إليه] (٥) ، ومنه : شریعة الدين لأن منها يتوصل
 إليه ، وقيل معناها هنا البيان والظهور .

وقوله : (أصد الناس) : أى أرد .

وقوله : (أذود الناس) : أى أطرد .

(١) قبلها في الأصل جأت : انضأ .

ولا مناسبة لها .

(٢) ١ لفتح : ٢٩ .

(٣) قال القرطبي .

هو من اشرعت الرح قبله إفا مددته إليه ، فالمعنى متى بالغسل ، لا من شرع إفا ابتداء .

(٤) في ت : بعضها .

(٥) ساقطة من ت .

كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء

مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنٍ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنِّي لَا أَذُودُ عَنْهُ الرَّجَالَ كَمَا يَنْوُدُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيْبَةَ عَنْ حَوْضِهِ) .

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَتَعْرِفُنَا ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، تَرْدُونَ عَلَى غُرٍّ مُحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرُكُمْ) .

٣٩ - (٢٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَثُوبَ :
 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ : (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ

وقوله : (كما يذود الرجل الإبل الغريبة عن حوضه) : الإبل الغريبة التي لا يعرف صاحبها ، كما قال في الحديث الآخر : (كما يذاد
 البعير الضال) ، فهي ترعى مع الإبل وتزاحم وارلتها على حوضها ، فصاحب الإبل يضربها جهده ويطرأها حتى يسقى إبله ، وهي
 تتراعى بالعطش وهو يضدّها ، ولذلك ضرب المثل بضرها ، وقال الحجاج : لأضربنكم ضرب غرائب الإبل .

وقوله في الحديث : (انه أتى المقبرة) ، حجة في جواز زيارة القبور ، ولا خلاف في جوازها للرجال ، وأن النهي قد نسخ ، واختلف
 فيه للنساء (١) .

وقوله : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين [دائنا إن شاء الله بكم لاحقون] (٢)) .

المراد

(١)

(٢)

قال ابن عبد البر : ولا خلاف في إباحة زيارة القبر للرجال ، وكرهها للنساء ، واحتج بحديث ابن عباس الذي أخرجه أبو داود

والترمذى والنسائى وأحمد قال : لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ ، والمتخذين عليها المساجد والترج ثا واحتجَّ من أباح زيارة القبور !ور للنَّابِما أخرجه أبو بكر بن الأثرم عن ابن أبي مُليكة أن عائشة أقبلت فات يوم من المقابر فقلت لها : يا أم المؤمنين ، من أين أقبلت ؟ قالت : من قبر أخى عبد الرحمن بن أبي بكر . فقلت لها : أليس كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن زيارة القبور !ور ؟ قالت : نعم ، كان نهى عن زيارتها ثم امر بزيارتها .

التهديد ٣ / ٢٣٣ .

قال ابن عبد البر : ممكن أن يكون النهى قبل الإباحة ، وتوقى ذلك للنَّاء المتجالات أحث إلى ، ولقد كره كثير العلماء خروجهنَّ إلى الصلوات فكيف إلى المقابر ؟ وما أظن سقوط فرض الجمعة عنهن الا دليلاً على إمساكهن عن الخروج فيما عداها .

السابق .
من المعلم .

وقد أخرج عبد الرزاق من حديث صخر بن ائى سُمِّية قال : رأيتُ عبد الله بن عمر قدم من سفرٍ فقام على باب عائشة فقال : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يائبة . ٣٠ / ٥٧٦ .

وفكر ابن عبد البر عن عمر - رضى الله عنه - أنه مرَّ على بقيع الغرقد فقال : اللام عليكم يا أهل القبور !ور . أخبار ما عندنا أن نساء كم قد تزوجن ، وثوركم قد سكنت ، وأموالكم قد قُسمت ، فأجابه هاتف : يا عمر بن الخطاب ، أخبلي ما عندنا أن ما قدّمنا وجدنا ، وما أنفقنا فقد ربحنا ، وما خلفنا فقد خسرناه .

التهديد ٢٠ / ٢٤٢ ، الاستذكار ٢ / ١٦٤ .

كتاب الطهارة / باب استحباب اطالة الغرة والتججيل فى الوضوء ٤٧

به أهل تلك الدار ، ويحتمل أن يحياؤه حتى يسمعو سلامه ، كما سمعه أهل القليب ، ويحتمل أن يفعل ذلك مع موتهم ليبين ذلك لاءمته ، وسيأتى هذا وشبهه فى الجنائز .

قال أبو عمر - رحمه الله - : قد روى تسليم النبي (صلى الله عليه وسلم) على القبور من وجوه بألفاظ مختلفة ذكرها (١) ، وجاء عن الصحابة والسلف الصالح فى ذلك آثار كثيرة (٢) .

!

قال الإمام : سلامه (صلى الله عليه وسلم) يصح ان يكون حجة لمن يقول : إن الأرواح باقية لاتفنى

بنفاء الأجسام ، وفى غير هذا الكتاب من الأحاديث أن الأرواح تزور القبور .

وقوله : (وإنا إن شاء الله ، بكم لاحقون) : إن كان المراد : لاحقون فى الموت ،

فهذا أمرٌ معلوم ، ويكون الاستثناء هاهنا / من شئٍ موجب على سبيل التبرى من الاستبداد وعلى التفويض إلى الله ، ومثله قوله (٣) : { لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ } (٤) ، وهو خبر صدق ، وإن كان أراد : بكم لاحقون فى الممات على الإيمان ، فيكون الاستثناء على حقيقته إذ لا يدري الإنسان على ما [ذا] (٥) يُوفى إلا الله (صلى الله عليه وسلم) ومن شهد له بالجنة من أصحابه معصوم من الموافاة على الكفر ، فيكون الكلام عائداً على من يجوز ذلك عليه من أصحابه ، أو يكون قبل أن يوحى إليه بالعصمة لمن ثبت له العصمة من الموافاة على الكفر .

قال القاضى : قد قيل : إن هذا يكون امثالاً لقوله تعالى : { وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَدَا .

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } (٦) ، أو يكون الاستثناء راجعاً على الحاق بالموتى لتسميتهم مؤمنين على الظاهر من حالهم ، ثم رجاء لحاقه بهم ، فاستثنى لمغيب حالهم فى علم الله وعاقبة أمرهم ومشية الله تعالى برحمتهم ، وقد يحتمل ال يكون الاستثناء راجعاً إلى

(١) من ذلك ما روته عائمة - رضى الله عنها - قالت : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يخرج من الليل إلى المقبرة فيقول : (السلام

عليكم دار قوم مؤمنين ، ائنا لياكم ما توعدون ، دينا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم اغفر لأهل ب!تيع الغرقد) .
التمهجد ٢٠ / ٢٤٠ .

وما اخرجهم أبو داود الطيالسي عنها - رضى الله عنها - من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قالت :
فقدت إلى (صلى الله عليه وسلم) فاتبعته ، فأنتى البقيع فقال : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أنتم لنا فرط ، وإنا بكم لاحقون ،
اللهم لا تحرمنا أجورهم ، ولا تفتننا بعدهم لماص ٢٠٢ .

(٢) منها قول أبي هريرة - رضى الله عنه - : من دخل المقابر فاستغفر لاهل القبور وترحم على الأموات فكأنما شهد جنازهم وصلى
عليهم .

وما جاء عن الحسن : من دخل المقابر فقال .
اللهم رب الأجساد البالية ، والعظام النخرة ، إنها خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة ، فأدخل عليها روحاً منك وسلاماً منى كتب
الله له بعددهم حنات .

التمهجد ٢٠ / ٢٤١ .
قال ابن عبد البر : وهذا من عمر وعلى على سبيل الاعتبار .
الاستذكار ٢ / ١٦٤ .

(٣) فط المعلم : قول الله تعالى .

(٤) ١ لفتح : ٢٧ .

(٥) من المعلم .

(٦) ١ لكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

ت ١١٥ / ب

ت ١١٦ / أ

٤٨ كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء
مؤمنين ، وإنا إن شاء الله ، بكم لا حقون ، وأدت أنا قد رأينا إخواننا) .

قالوا :

الحاق بهم فى مقبرتهم وموته بالمدينة ، وقيل : هو على مساق الكلام فى مجيء الاستثناء فى الواجب ليس على طريق الشك ، ومثله
قوله : { لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ } (١) بلى مم القدم ، أو على طريق أقادب وال الحال قوله تعالى : { ولا تقولن
لشيء إنى فاعل ذلك غداً } .

إلا أن يشاء الله (٢) ، وقيل : (إن) هنا بمعنى (إذا) .

[وقيل : قالها من أجل من كان معه ممن يتهم بالنفاق] (٣) .

وقوله : (وددت أنى رأيت إخواننا) : فيه جواز التمنى ، لاسيما فى باب الخير
ولقاء الفضلاء والأخيار الأولياء فى الله ، وقيل : إن المراد تمنيه لقاءهم بعد الموت .

وقوله : (إخواننا) لقوله تعالى : { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ } (٤)

وقوله : (ألسنا بإخوانك ؟ قال : بل أنتم اصحابى) : قال الباجى : لم ينف بذلك أخوتهم ، ولكنه ذكر مرتبتهم الزائدة بالصحة
واختصاصهم بها ، ولم تحصل لأولئك بعد ، فوصفهم بالأخوة (٥) ، وقال أبو عمر : فيه دليل على أن أهل الدين والإيمان كلهم أخوة
فى دينهم ، قال الله تعالى : { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ } ، وأما الأصحاب فمن صحبك وصحبته (٦) ، وذهب أبو عمر من هذا الحديث وغيره
فى فضل من يأتى ومن فى آخر الزمان ، إلى أنه قد يكون فيمن يأتى بعد الصحابة من هو أفضل ممن كان فى جملة الصحابة (٧) ،
وأن قوله (صلى الله عليه وسلم) : (خيركم قرنى) (٨) على الخصوص ، دن كان مخرجه العموم ، ! إن قرنه على الجملة خير القرون
، أو معناه : خير الناس فى قرنى ، يعنى السابقن الأولن من المهاجرين والأنصار ومن سلك مسلكهم ، فهؤلاء أفضل الأمة ، والمراد

بالحديث (٩) ، وأما من خلط في زمانه دإن رآه وصحبه ولم تكن له سابقة ولا أثر / في (١) الفتح : ٢٧ .

(٢) الكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) من هامش ت - (٤) الحجرات ١٠٠ .

(٥) المنتقى للباجي ١ / ٧١ ، ٧٢ .

يلا) الاستذكار ٢ / ١٦٧ ، التمهيد ٢٠ / ٢٤٣ .

(٧) يؤكد هذا ما أخرجه الترمذي وأبو ثاود الطيالسي من وجوه حسان عن أنه وعبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (امتي كالمطر ، لا يدرى أوله خيرٌ أم آخره " .

التمهيد ٢٠ / ٢٥٣ .

لثأ البخاري في فضائل الصحابة ، بفضائل أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) (٣٦٥٠) عن عمران .

(٩) قال : وقد قل في توجيه أحاديث الباب مع قوله : (خير الناس قرني لما : إن قرنه انما فضل لأنهم كانوا غرباء في بيئاتهم ، لكثرة الكفار ، وصبرهم على أفاهم ، وتمسكهم بدينهم ، لان آخر هذه الأمة إفا أقاموا الدين ، وتمسكوا به ، وصبروا على طاعة ربهم في حين ظهور الشر والفسق والهرج والمعاصي ، والكآلر ، كانوا عند ذلك أيضا غرباء وزكت أعمالهم في ذلك الزمن ، كما زكت أعمال أوائلهم .

قال : وروينا أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة كب إلى سالم بن عبد الله بن عمر أن اكتب إلى

بسيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها ، فكحب إليه سالم : إن عملت بسيرة عمر فإنها فضل من عمر ؛ لآءن زمانك ليس كزمان عمر ، ولا رجالك كرجال عمر ، وكب إلى فقهاء زمانه ، فكلهم كب إليه بمثل قول سالم .

التمهيد ٢٠ / ٢٥٢ .

كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء

٤٩

أولسنا إخوانك يا رسول الله ؟ قال : " أنتم أصحابي ، وإخواننا اتدین لم ياتوا بعد) .

فقالوا : كيف تعرف من لم يات بعد من أممك يا رسول الله ؟ فقال : " أرايت لو أن رجلا له خيل غر محجلة ، بين ظهرى خيل دهم بهم ، ألا يعرف خيله ؟ " قالوا : بلى ،

الدين ، فقد يكون في القرون التي تأتي بعد القرن ال الول من يفضلهم على ما دلت عليه

عنده (١) الآثار ، وذهب / إلى هذا غيره من المتكلمين على المعاني ، وذهب معظم العلماء ت ٥٨ / إلى خلاف هذا ، وأن من

صحب النبي (صلى الله عليه وسلم) مرة من عمره وحصلت له مزية الصحبة أفضل

من كل من يأتي بعده ، وأن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل ، قالوا : وذلك فضل الله

يؤتيه من يشاء ، واحتجوا بقوله (صلى الله عليه وسلم) : ا لو ائفك أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم

ولا نصيفه (٢) وحجة الآخر عن هذا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لبعضهم عن بعض ، فذ أن

ذلك للخصوص لا للعموم .

وقوله [(صلى الله عليه وسلم)] (٣) " بين ظهرى (٤) خيل نص م بهم) ، قال القاضي : قال الأصمعي :

العرب تقول : نحن بين ظهرينهم وظهرانهم على لفظ الاثنين ، اى بينهم ، قال :

والعرب تضع الاثنين موضع الجمع .

وقوله : " !صم) ، قال الإمام : قال الهروي في قوله تعالى : { فدهافتان } () قال

بعضهم : الدهمة عند العرب الصؤاد ، قال مجاهد : { مدهافتان } : مسودتان .

وقوله : (بهم) : قال الهروي دى حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقَامَةِ عُرَاةً حُفَاةً بُهْمًا) : ألبهم واحدها بهيمٌ ، وهو الذى لا يخالط لونه ألون [(٦) سواء . قال القاضي : كذا قال أبو حاتم ، سواداً كان أو بياضاً أو حمرةً ، يقال : أسود بهيمٌ وأبيض بهيم ونحوه ، قال يعقوب وغيره : وقال غيره : البهمُ ال أسود ، وليلٌ بهيمٌ ، وكذلك من الخيل الذى لاشيةً فيه ، وقاله أبو زيد (٧) ، وأما قول الهروي فى تفسير الحديث فى حشر الناس فيحتاج إلى بيان .

قال صاحب الدلائل : يُزِيدُ مُتَشَابِهِي الْأَلْوَانِ .

(١) فى بقية النسخ سوى الأصل : عنه .

(٢) ممق عليه من حديث أبي سعيد ، وسيرد إن شاء الله فى كفضائل الصحابة (٢٥٤٠) .

(٣) من المعلم .

(٤) فى المعلم : ظهرانى .

(٥) الرحمن : ٦٤ .

(٦) من المعلم .

(٧) هو الإمام العلامة ، حجة العرب ، سجد بن اوس بن ثابت بن لثر بن صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أبى زيد الأنصارى ، البمرى ، النحوى .

قال فيه ال الصمعى : هذا عالمنا ومعلمها ، وقال المارد : الأصمعى ، وأبو عبدة ، وأبو زيد ، أعلم الثلاثة بالنحو أبو زيد مات دمنة خمس عشرة ومائتيهما .

سير ٩ / ٤٩٤ .

ت ١١٦ / ب

٥٠ كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غَرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ ، أَلَا لِيُنَاسَ رِجَاءُ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُدَادُ الْبَعِيرُ الضَّادُ ، أَنَادِيهِمْ : أَلَا هَلُمَّ .

فَيَقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ .

فَأَقُولُ : سَحَقًا سَحَقًا لَمَّا .

وقوله [(صلى الله عليه وسلم)] (١) : (وأنا فرطهم على الخوض) ، قال الإمام : قال الهروي : يقول : أنا أتقدمهم إليه (٢) ، يقال : فرطتُ القوم إذا تقدمتهم لترتاد لهم الماء وتبيى لهم الدلاء والرشاء ، واقرط فلان ابناً له ، أى تقدم له ابنٌ ، وفى الحديث : (أنا والنبيون فراط القاصفين) ١ أى متقدمون فى الشفاعة ، قال ابن الأنبارى فى قوله : [القاصفين] (٣) يعنى : لقوم كثير متدافعين مُزْدَحَمين ، وقيل : فُراط إلى الخوض ، ويقال : فرط إلى منه (٤) كلام قبيح ، أى تقدم ، ومنه قوله [سبحانه] (٥) وتعالى : { أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا } (٦) وفى حديث أم سلمة : قالت لعائشة : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هناك (٧) عن الفرط فى الدين (٨) ، قال القتيبي : الفرطُ السبق والتقدم .

وقوله : " أَلَا لِيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي) ، قال القاضي : كذا روينا فى كتاب مسلم

بغير خلاف فى حديث اسماعيل بن جعفر ، وفى حديث مالك : (فليُذَادَنَّ) ، وفى الموطأ وغيره من حديث مالك : " فليُذَادَنَّ " (٩) و : " فلا يُذَادَنَّ " (أ) ، والروايتان معا صحيحتان ، واختلف رواة مالك عنه فى هذا الحرف وأكثرهم يقولُ عنه : (فلا يُذَادَنَّ) + تال الإمام : وقع فى بعض طرق هذا الحديث : " فلا يُذَادَنَّ) على جهة النهى ، ومعناه على هذات [لا يفعلون فعلاً يكون] (١١) سبباً

/ لذودهم عن حوض (١٢) وأكثر الروايات : (فليُذادَن) (١٣) بلام التأكيد .
قال القاضي : ويصح رواية : (فلا يُذادَن) حديث
(٧) (٨) (٩) ،
١٣)

من المعلم .

(٢) في ت : عليه .

(٣) سقط من الأصل .

في المعلم : منه إله .

(٥) من المعلم .

(٦) طه : ٤٥ .

في المعلم : نهي .

المناسب لهذا السياق ما أخرجه أحمد من حديث ابن عباس عن عائشة : نص وأنا فرط أمتي لم يصابوا بمثلأ ١ / ٣٣٥ ، وما ذكره الإمام لم نقف عليه .

(١٠) هي رواية يحيى الثانية وتابعه عليها مطرف .

قال ابن عبد البر : وقد خرف بعض شيوخنا معنى لرواية يحيى ومن تابعه ، أى لا يفعل أحد فعلاً يطرد به عن حوضي ، وقد أخرج البخاري من حديث سهل بن سهد ما يقوى هذا المعنى وهي : (وليرون على الحوض قوم أعرفهم ويعرفونني ، ثم يحال بيني وبينهما التمهيد ٢٠ / ٢٥٧ ، المنتقى ١ / ٧٠ .

(في المعلم : ألا يفعلوا ما يكون .

(١٢) في المعلم : عن حوضي .

(في المعلم : ليذاثن ومعناه : فليبعثن وليطرن .

قال زهير :

ومن لا يند عن حوضه بسلاحه

يفدم ومن لا يظلم الناس يظلم

وهذه اللفظة - (فليذاون ، - هي رواية ابن القاسم وابن وهب وكثر رواة الموطأ .

كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء
٥١

٣٠١٣ (١٣) باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء

.)

+

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي .

ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، جَمِيعًا ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ : (التَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ يَأْتَانَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِأَحْقُونِ) بِمِثْلِ حَيْثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ .

غَيْرَ أَنَّ حَيْثُ مَالِكٌ : " فَلْيُذِ النَّ رِجَالُ عَنْ حَوْضِي لَمَّا .

سهل بن سعد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمعناه ، وفيه : (فلا يردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني ، ثم يحال بيني وبينهم) .

وهذا مثل قوله تعالى : { فَلَا يَخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى } (١) : أى لاتفعلا فعلاً يخرجكما .

وقوله : " أناديهم : ألا هلم ، فيقال : إنهم قد بدّلوا لما : قال الباجي : يحتمل أن المنافقين والمرتبين وكل من توضأ [منهم مسلماً] (٢) ، أنه يُحشَرُ بالغُرة والتَّحجيل فلاجلها دعاهم ، ولو لم يكن أ السيماء إلا للمؤمنين لما دعاهم [(٣) ، ولما ظن أنهم منهم ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك لمن رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) فبذل بعده وارتد ، فدعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) لعلمه بهم أيام حياته وإظهارهم الإسلام ، وإن لم يكن لهم يومئذ غرة ولا تحجيل ، لكن لكونهم عنده (صلى الله عليه وسلم) أيام حياته وصحبته باسم الإسلام وظاهره .

والأول اظهر ، فقد دئت الآثار عند غير هذا بتستر المنافقين ومن كان في غمار المؤمخين بمجلتهم ، ودخولهم فيهم في العرض والحشر حتى يميز الله الخبيث من الطيب ، وأن نور المنافقين يُطفأ عند الحاجة ، فكما جعل الله لهم نوراً بظاهر إيمانهم ليعتروا به حتى يطفأ عند حاجتهم على الصراط ، كذلك لا يبعد أن يكون لهم هنا غرة وتحجيل حتى يزدادوا عد حاجتهم إلى الورود ، نكالا من الله ومكراً بهم ليزدادوا خسيفةً ويحققوا مقدار مافاتهم حين ذهب بهم عنهم ، وحن قال لهم : { ارجئوا وراءكم فالتمسوا نوراً } (٤) { فلا يامن مكر الله إلا القوم الخاسرون } (٥) .

قال الداودي ليس [في هذا ما يُحتم] (٦) به للمذاين بدخول النار ، فيحتمل (٧) ال يزدادوا وقتاً فتلحقهم شدة ثم يتلافاهم (٨) الله برحمته ، ويقول لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا (٩) ثم يشفع لهم ، كأنه جعلهم في

(١) طه ١١٧ .

(٢) من المنتدى .

(٣) عبارة المنتقى .

ولو لم يكن سميماهم سميما المسلمين لما دعاهم ١ / ٧٠ .

(٤) الحديد : ١٣ .

(٥) الأعراف : ٩٩ ، وجاءت في الأصول : إنه لا يامن .

(٦) في الأصل : ليبي ماذا مما يحتم .

(٧) نقلها الباجي : ليس هذا مما يحتم به للمذاين عنه بدخول النار ، لأنه يحتمل .

يـ نقلها الباجي : يتوفاهم .

المنتقى ١ / ٧٠ .

(٨) وى سخفاً ، كما فكر الباجي .

٥٢ كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء أهل الكبراء من المؤمنين أو ميق بذل ببدعة (١) لا يخرجّه عن الإسلام .

قال غيره : وعلى هذا لا يبعد أن يكونوا أهل غرة وتحجيل بكونهم من جملة المؤمنين ، قال غيره : ويحتمل أن يكون هؤلاء فيمن كان في زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) ورآه وفيمن يأتي بعده ، وقيل : هم أهل الرقة ، وقال أبو عمر بن عبد البر : كل من أحدث في الدين [ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله] (٢) فهو من المطرودين عن الحوض كالخوارج والروافض واصحاب الأهواء ، وكذلك الظلمة المترفون في الجور وطمس الحق (٣) [وقتل أهله و(ذلالهم) (٤) والمعلنون بالكبراء المستخفون بالمعاصي ، وجميع أهل الزيغ والاءهواء والبدع] (٥) فكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر (٦) .

ويشهد على صحة تأويل من قال : إنهم أهل الردة ، ماجاء في رواية سهل بن سعد : " أعرفهم ويعرفونني ، ثم يحال بيني وبينهم) .

وقوله : (سخفاً سخفاً) : أي بُعداً ، والسحيق البعيد .

وقوله : (فيجيني مالك) : كذا لجميعهم بالباء بواحدة ، من الجواب ، وعند جعفر : (فيجيني مالك) (٧) مهموز من المجي .

(١) في ت : بنعمة .

(٢) من التمهيد ٢٠ / ٢٦٢ .

(٣) الذى فى التمهيد : وتطمس الحق .

(٤ ، ٥) عن التمهيد ٢٠ / ٢٦٢ .

(٦) التمهيد ٢٠ / ٢٦٢ .

قال : ولا يخلد فى النار إلا كافى جاحد ليس فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، وقد قال ابن القاسم - رحمه الله - : قد يكون من غير اهل الالهواء من هو شر من اهل الأهواء ، وكان يقال - تمام الإخلاص تجنب المعاصى .
(٧) الذى فى المطبوع .

ملك .
كتاب الطهارة / باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء ٥٣
(١٣) باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء

٣٠١٤ (١٤) باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره

٤٠ - (٢٥٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد ، شاخلف - يعنى ابن خليفة - عيق أبى مالك الأشجعي ، عن أبى حازم ، قال : كنف خلف أبى هريرة وهو يتوضأ للصلاة ، فكان يمد يده حتى تبلغ إبطه .
فقلت له : يا أباه هريرة ، ما هذا الوضوء ؟ فقال : يا بنى فروخ ، أنتم ها هنا ؟ لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء ، سمعت خليلي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء لما .
وقول أبى هريرة - رضى الله عنه - : (يا بنى فروخ ، أنتم / ها هنا ؟ لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء) .
فروخ بفتح الفاء والخاء المعجمة

فى كتاب العين : بلغنا أن فروخ من ولد إبراهيم ، وكان بعد إسماعيل داسحق - عليهما السلام - كثر نسله ، فالعجم الذى فى وسط البلاد من ولده ، واراد أبو هريرة ها هنا المولى ، وكان خطابه لأبى حازم ، وأبو حازم هذا أبو حازم الأعرج ليس بسلمة بن دينار (١) الفقيه الزائد المدينى (٢) مولى بنى مخزوم ، وقيل : مولى بنى ليث ، ولكنه أبو حازم سلمان ال الشجعي الكوفي مولى عزة الأشجعية (٣) ، وكلاهما خرج عنه فى الصحيح .

وقوله : ما قاله له لأنه لا ينبغى لمن يقتدى به إذا ترخص فى أمرٍ لضرورة ، أو تدد فيه لوسوسة ، أو لاعتقاده فى ذلك مذهبا شذ به عن الناس أن يفعله بحضرة لعامة الجبهة ،
(١) سلمة بن دينار هو .

مولى لبنى شجع من بنى ليث ، وهو شجع بن عامر بن ليث بر بكر بن عبد مناة بن كنانة .

قال المزى : وقال بحفهم : أشجع ، وهو وهم ، ليس فى بنى ليث أشجع ، إنما فيهم شجع ، قال ذلك أبو على الغسانى .
روى عن سعيد بن المسيب ، وسهل بن سعد الساعدي - ومو راويته - وعبدالله ابن عمر بن الخطاب - ولم يسمع منه - وعبد الله بن عمرو بن العاص كذلك ، وغيرهم كثير ليس فيهم أبو هريرة ، فقد قال الدارقطنى فى العلل : لم يسمع من أبى هريرة شيئا ، وقال يحيى بن عالى الوحاظى : قلت لابن أبى حازم : أبوك سمع من أبى هريرة ؟ قال : من حدئك أن أبى سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب .

انظر : تهذيب الكمال ١١ / ٢٧٢ .

فى ت .

المدنى .

سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي ، روى عن مولاته عزة ال الشجعية وابن عمر وأبى هريرة - وقاعده خم!م الشين - وسعجد بن العاص وعبد الله بن الزبير ، روى عنه سليمان ال العمش - وهو راويته - ومنصور بن المعتمر ، ويزيد بن يهسان .

مات في خلافة عمر بن عبد العزيز .

تهذيب الكمال ٢٥٩ / ١١ .

(٢) (٣)

ت ١١٧ / أ

٥٤

كتاب الطهارة / باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوح

لئلا يترخصوا بترخصه لغير ضرورة ، أو يعتقدوا أن ما يشدد فيه هو الفرض واللازم (١) ، ومثله قول عمر : أيها الرهط ، إنكم يقتدى بكم .

وفي هذا الحديث من علامات نبوته (صلى الله عليه وسلم) وإعلامه بما يكون من علم الغيب أربعة أعلام : أولها : صفة أفته في الآخرة ، الثاني : تبديل بعضهم بعده ، كما كان ، الثالث : ما لهم في الآخرة وتفريق الحكم فيهم ، الرابع : أن له حوضاً في الآخرة ، وسيأتي ذكره في موضعه .

(١) ومثل ذلك : الاستدامة على بعض السق والمندوبات حتى يظن الناس بفرضيتها ؛ مثل صلاة صبح الجمعة بورة السجدة وهل أتى ، حتى اعتقد العامة أن الصلاة لا تصح إلا بسورة السجدة في صبح الجمعة ، فعلى الإمام الصلاة بغير هذه السورة أحياناً ، حتى لا يعتقد الناس فرضية ذلك ، والله أعلم .

كتاب الطهارة / باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره

٥٥

(١٤) باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره

٤١ - (٢٥١) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر ، جميعاً عن إسماعيل بن جعفر ، قال ابن أيوب : حدثنا إسماعيل ، أخبرني العلاء عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟

قَالُوا : بَلَى (١) ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ (إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ (٢) .

وَأَنْتَظَرُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ .

فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ) .

وقوله .

: (ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع الدرجات) : محو الخطايا كناية عن غفرانها ، ويحتمل محوها من كتاب الحفظ ، ويكون دليلاً على غفرانها ، ورفع الدرجات إعلاء المنازل في الجنة .

وقوله : (إسباغ الوضوء على (٣) المكاره) : أى إيعابه ، والمكاره يكون من شدة ألم وه (٤) ، وكثرة الخطا (٥) تكون لمعد الدار أو لكثرة التكرار .

جسم لحو .

وقوله : (انتظار الصلاة بعد الصلاة) : قال القاضي أبو الوليد الباجي : وهذا في المشتركين من الصلوات في الوقت وأما غيرها فلم يكن من عمل الناس (٦) .

٣٠١٥ (١٥) باب السواك

وقوله : (فذلكم الرباط) : يعنى المرغب فيه ، وأصله الحبس على الشيء ، كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة ، قيل : ويحتمل أنه أفضل الرباط كما قيل : الجهاد جهاد (٢) (٣) (٥) (٦)

جوابهم بلى يدل على ان لا نافية قد دخلت عليها همزة الاستفهام ، ولا مانع أن تكون العبارة كلها للاستفهام .
الحديث ورد مورد التنشيط لمن بعدت داره ألا يكسل ، وليس فيه ما يدل على إثارة أبعاد المجدين منه لغير حاجة ، لقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ثا .
في ت : في .

كدّة البرد ، وفوت المحبوب ، وتكلف طلب الماء ، وابتياحه بثن .
والإسغ هو الإكمال .

في ت : الخطايا ، وهو وهم من النساخ .

المنتقى للباجي ١ / ٢٨٥ وقد تجاز الانتظار في الصلوات التي تجمع في السفر والعذر ، ولكنه قال في غيرها - مثل انتظار المغرب بعد العصر - لا أذكر فيه حكما ، وحكمه عدى حكم انتظار الصبح بعد العشاء ، وحكم انتظار الظهر بعد الصبح كالذي ينتظر صلاة ليس بينها وبين التي تصلى اشتراك في وقت ، والذي يتقرر في نفى أنى قد رأبط رواية فيه عن مالك من طريق ابن وهب ولا أذكر موضعها الآن .

٥٦ كتاب الطهارة / باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره (...) حدثني إسحق بن موسى الأنصاري ، حدثنا معن ، حدثنا مالك .
ح وحدثنا محمد بن المنثني ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، جميعا عن العلاء بن عبد الرحمن ، بهذا الإسناد .
وليس في حديث شعبة ذكر الرباط .

وفي حديث مالك ثنتين : (فَلَكَمُ الرِّبَاطُ ، فَلَكَمُ الرِّبَاطُ) .

النفس ، ويحتمل أنه الرباط المتيسر الممكن ، أى : أنه من أنول الرباط ، وقد ذهب الشيرازي (١) إلى أن ذلك من حروف الحصر ، وتكرار النبي (صلى الله عليه وسلم) له تعظيم لشأنه أو لعادته ليفهم عنه ، وتنبه على ما يقول .

(١) يغلب على الظن أنه يريد به الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآباس .
حدث عنه الخطيب ، وأبو الوليد الباجي والحميدي .

توفي سنة يست وسبعين وأربعمائه .

شر ١٨ / ٤٥٢ .

(١) وكذا إسحق بن راهويه .

انظر : عون المعبود ١ / ٧٣ .

كتاب الطهارة / باب السواك ٥٧

(١٥) باب السواك

٤٢ - (٢٥٢) حدثنا قتيبة بن سعيد وعمر بن النّاقد وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سُفيان عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَا : أَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ : عَلَى أُمَّتِي - لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .

٤٣ - (٢٥٣) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حد - ثنا ابن بشر عن مسعر ، عن المقدام بن شريح ، عن أبيه ؛ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ ، قُلْتُ : بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَالَتْ : بِالسَّوَاكِ .

٤٤ - (...) وحدثني أبو بكر بن نافع العبدي ، حاشا عبد الرحمن عن سُفيان ، عن المقدام بن شريح ، عن أبيه ، عن عائشة ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ .

قوله (صلى الله عليه وسلم) : أَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ : لا خلاف أنه مشروع عند الوضوء والصلاة ، مستحب فيهما ، وأنه غير واجب ، لنصه (صلى الله عليه وسلم) ، أنه لم يأمر به ، إلا ما ذكر عن داود أنه واجب بظاهر قوله (صلى الله عليه وسلم) .

(وسلم) : (عليكم بالسواك) ، وقوله : / (استاكوا) (١) وهذا الحديث يفسرُ بظاهره .
وفيه دليل لمن يرى ان أمره (صلى الله عليه وسلم) على الوجوب ، وهو قولنا أكثر الفقهاء وبعض المتكلمين ، إذ المشقة إنما تلحق بالواجبات ، وأنه لو أمر لوجب امتثالاً أمره فشق ذلك على المسلي ، فلذلك لم يأمر .
وفيه حجة لمن يرى المندوب غير مأمور به ، وهي مسألة اختلف فيها أصحاب الأصول من شيوخنا وغيرهم (٢) ، وفيه حجة لمن قالما من العلماء بجواز اجتهاد النبي (صلى الله عليه وسلم) في الأحكام وشرعها باجتهاده على ظاهر
(٢) ذهب الآمدى إلى أن المندوب مأمور به ، والا كان كالمباح بلا فروق بينهما ، وعلى ذلك فالمندوب! عنده يثاب فاعله ، واسمه يدل على ندب الارع له ١ / ١٦٣ .

قلت : ويفرق بينه وبين الأمر أن طلب الارع لفعل المندوب طلب غير لازم ، وقد ذهب الاطبي إلى
ال كل مندوب ثبات أنه مندوب بسنة مأثورة عن النجى كلمة يعتبر خادماً للواجب أو حمى له أو ذريعة للمداومة عليه .
راجع : الموافقات ١ / ١٥١ ، أصول الفقه : ٣٢ .

وأدق ما وقفت عليه له ما ذهب إليه الشاطبي من أن المندوب غير لازم بالجزء ، ولكنه لازم بالكل ،
فصلاة العيدين والجماعة وصدقة التطوع ، والنكاح والوتر .
والعمرة مثلاً مندوب إليها بالجزء ، ولو فرض تركها جملة جرح التارك لها .
قال : إذا كان الفعل مندوباً بالجزء كان واجباً بالكل .
الموافقات ١ / ١٣٢ .
(١) النساء : ١٠٥ .

ووجه الاستدلال ها أنه جعل سبب عدم ال المر ما رآه طيب من المشقة لا النص .
إكمال
ت ١١٧ / ب

٥٨
كتاب الطهارة / باب السواك

٤٥ - (٢٥٤) حدثنا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حدثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيْلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمُعَوَّلِيُّ - عَنْ ابْنِ بَرَاءَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ .
٤٦ - (٢٥٥) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُنَيْفَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا قَامَ لِيَتَّخِذَ ، يَشْوُصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ .
قولى : { نَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ } (١) ، وهي مسألة اختلف فيها أرباب الأصول أيضا (٢) .
وقوله : (يشووصُ فاهُ بالسواك إذا قام يتجدد) (٣) ، قال الإمام : الثوص أن يستاك عرضاً ، وكذلك الموص ، قال : وقد قال قائل لاءعراية : اغسلى ثوبى ، قالت : نعم
الإكمال ٢ / ٣٣ .

(٢) فذهب أحمد بن حنبل والقاض أبو يوسف إلى أنه (صلى الله عليه وسلم) كان متعبلاً! بالاجتهاد فيما لا نص فيه ، وجوز ذلك الشافعي في رسالته من غير قطع ، وبه قال بعض أصحاب الشافعي والقاض عبد الجبار ، وأبو الحسن البصرى .
قال الآمدى : ومن الناس من قال : إنه كان له الاجتهاد في أمور الحروب دون الأحكام الشرعية .

من فذهب إلى تجويز الاجتهاد له (صلى الله عليه وسلم) على العموم استدلووا بقوله تعالى : { فَاعْتَرُوا يَا أُولَ الْأَبْصَارِ } [الحشر : ٢] حيث امر جل جلاله بالاعتبار على العموم لأهل البصائر ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) أجلهم في ذلك ، فكان ثاخلاً في العموم ، وبقوله تعالى : { إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق ! لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ }

أ الماء : ١٠٥] ، وما أراه يُعمُّ الحكم بالنص ، والاستنباط من النصوص ، وبقوله تعالى : { وَثَايِرُهُمْ فِ! الْأَمْرِ } ألى عمران : ١٥٩ [، والمثاصرة إنما تكون فيما يحكم فيه بطريق الاجتهاد لا فيما يحكم فيه بطريق إلهي ، وأيضا بقوله تعالى بطريق العتاب للضجى (صلى الله عليه وسلم) فى أسارى رر : { مَا كَانَ فِيَّ أَنْ يَكُونَ دَ أُسْرَى حَتَّى يَخْنُ فِ الْأَرْضِ } أ الأكال : ٦٧ [، وفلك يدُّ على أن ذلك كان بالاجتهاد لا بالوحى ، وبقوله تعالى : ! كَفَّا اللَّهُ عَكَ لَمْ تَنْتَ لَفَمَ { أ اقوبة : ٤٣ [عاتجه على فلك ونسبه إلى الخطأ ، وذلك لا يكون فيما حكم فيه بالوحى ، فلم يبق سوى الاجتهاد .

ومما استدلوا به من السنة قوله (صلى الله عليه وسلم) فى تحريم مكة : " لا يختل خلاها ، ولا يُعصدُّ شجرها) ، فقال العباس : إلا الإذخر - فقال - عليه الصلاة والسلام - : (إلا الإذخر " ، قالوا : ومعلوم أن الوحى لم ينزل عليه فى تلك الحالة . فكان الاستثناء بالاجتهاد .

وقد رد المانعين على فلك بأن المراد بقوله تعالى : { بِمَا أَرَاكَ الذِّ : اى! أنزل! لك ، ودال الار الاتعاض ، والمراد بالمثاورة هو المثاورة فى أمور الحروب والدنيا ، وكذلك العتاب ، قالوا . وأفا عتابه فى أسارى بدر فلعله كان مخيرا بالوحى بين قتل الكل ، أو إطلاق الكل أو فداء الكل ، فأشار بعض الأصحاب بإطلاق البعض دون البعض فنزل العتاب للذين عجنوا لا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وعن خبر الإذخر ، فيحتمل ال النبي (صلى الله عليه وسلم) كان مريدا لاستثناء الإذخر فبقه به العباس .

راجع : المستصفى ٢ / ٣٥٦ ، أحكام الأحكام للامدى ٤ / ٢٢ ، ٣٨ .

(٣) فى المعلم : كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك .

(١) آل عمران : ١٩٠ ، ١٩١ .

كتاب الطهارة / باب السواك

٥٩

(...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير عن منصور .

ح وحدد ثنا ابن نمير ،

حدثنا أبي وأبو معاوية عن الأعمش ، كلاهما عن أبي وائل ، عن حذيفة ؛ قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ .

بمثله .

ولم يقولوا : ليتجد .

٤٧ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشر ، قالا : حَد ، شَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَحُصَيْنٌ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ ! نَيْفَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ .

٣٠١٦ (16) باب خصال الفطرة

٤٨ - (٢٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، حَد ، شَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ ؟ أَنَّ ابْنَ عَثَامٍ حَاثُهُ ؛ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ لَيْلَةٍ .

فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، فَخَرَجَ فَظَنَرَ فِي السَّمَاءِ ، ثُمَّ تَلَا هُنَى هِ الْآيَةِ فِي آلِ عِمْرَانَ : { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } حَتَّى بَلَغَ { فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } (١) ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى

، ثُمَّ اضْطَجَعَ ، ثُمَّ قَامَ فَخَرَجَ فَظَنَّ إِلَى السَّمَاءِ فَتَلَا ،
وأموصه ، تريد : أغسله ثانية برفق ، قال الهروي في الحديث : (كان يشوص فاه بالسواك) : أي يغسله ، وكل شيء غسلته فقد
شصته ومصته ، وقال أبو حميد : شصت الشيء نقيته (٢) ، وقال أبو بكر بن الأعرابي : الشوص : الدلك ، والموص : الغسل .
قال القاضي : ذكر ثابت بن قاسم عن وكيع : الشوص بالطول ، والسواك بالعرض ،
وقال ابن حبيب : يشوص فاه ، أي يحكه .
قال أبو عمر : تأوله بعضهم أنه بأصبعه ، وأن يغني ذلك عن السواك .
وقال الداودي : يشوص فاه ينقيه ، كما قال فيه : (مطهرة للقم ومرضاة للرب) ، قال ابن دريد : الشوص الاستياك من سفلى إلى
علو ، ومنه : الشوصة ريح ترفع القلب عن موضعه ، والذي قال الخطابي (٣) والحري مثل ما حكاه الإمام في الشوص وكونه عرضاً
، وقيل : يشوص معناه : يغسل ، قال أبو عبيد : شصت الشيء نقيته ، وقيل شصت ومصت : غسلت .
وقوله : (يتهدج) : أي يصلي من الليل ، قال الله تعالى : { وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ }
(٢) غريب الحديث ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(١) ل! سراء ؟ ٧٩ .
(٣) معالم السنن للخطابي ١ / ٣٢ .
كتاب الطهارة / باب السواك
هنا الآية .
ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَامَ فَصَفَّى .

٥٩ / أ
نَافِلَةٌ لَكَ { (١) ، وهذا الحرف من الأضداد ، تهجد نام ، وتهجد إذا قام من الليل .
قال أهل العلم : يستحب السواك عند كل حالة تغير ريح الفم ، نحو القيام من النوم ونحوه / .
وقوله : (إذا دخل بيته بدأ بالسواك) : معناه : تكراره لذلك ومثارته عليه ، وأنه
كان لا يقتصر فيه في نهاره وليله على المرة الواحدة ، بل على المرات المتكررة ، كما جاء في الحديث الآخر ، وخص بذلك دخوله بيته
لابنه مما لا يفعله ذوو المروءات بحضرة الناس (٢) ، ولا يحب عمله في المسجد ولا في مجالس الجماعات (٣) .
(٢) هذا محمول على أنه من باب إزالة القدر ، والا فإن السواك من باب العبادات والقرب ، فلا يطلب إخفاؤه ، كما ذهب إليه
بعض العلماء .
راجع : سق الفطرة : ٦٠ .
(٣) في ت : الحقل .
(١) البقرة : ١٢٤ .
كتاب الطهارة / باب خصال الفطرة
(١٦) باب خصال الفطرة
٦١

٤٩ - (٢٥٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعاً
عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)
قَالَ : (الْفِطْرَةُ خَصْدٌ - أَوْ خَصَمٌ ! مِنَ الْفِطْرَةِ - الْخِتَانُ ، وَالْأَسْتِحْدَادُ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ) .
٥٠ - (...) حدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ : (الْفِطْرَةُ خَصٌّ ! : الْاِخْتِانُ ، وَالْأَسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الثَّمَارِ ،
وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ) .

- ٥١ - (٢٥٨) حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد ، كلاهما عن جعفر ، قال وقوله : (خمس من الفطرة) وفي الحديث الآخر : (عشر) الفطرة هاهنا : السنة ، قاله الخطابي ، قال : ومعناه : إن هذه الخصال من سن الأنبياء ، وقد قيل عن ابن عباس في قوله تعالى : { وَإِذْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ } (١) قال : أمره بعشر خصال ثم عدلنَّ نحو ما في الحديث ، فلما فعلهنَّ قال : { قَالَ إِنِّي جَاعِعُكَ لِلنَّاسِ إِطْمًا } (٢) لِيُقْتَدَى / بك ، ويقال : كانت عليه فرضاً ولنا سنة ، وجاء بعد هذا عشر من الفطرة ، فعمل قوله ت ١١٨ هذا بعد الأول ، فكانت السن تريد شيئاً بعد شيء ، وكذلك الفرائض ، ولم يذكر في حديث العشر هنا الختان من جملة الخمس المذكورة في الحديث الآخر ، قال زكريا بن أبي زائدة راوى الحديث : (ونسيت العاشرة إلا ال يكون المضمضة) .
- قال الماضي : ولعلها الختان المذكور مع الخمس وهو أولى ، وفي رواية عمار بن ياسر نحوها في الأم ، ولم يذكر فيها إعفاء اللحية ، وزاد الاختتان ، وذكر المضمضة والاستنشاق ، فيكون على هذا إعفاء اللحية وقص الشارب كالسنة الواحدة إذ هو كالعضو الواحد .
- وذكر الانتضاح مكان انتقاص الماء وهو بمعنى غسله .
- (٢) فكره ابن كثير عن سفيان الثوري .
- تفسير القرآن العظيم ١ / ٢٣٩ ، والمراد بالكلمات عند الجمهور : الشرائع والاءوامر والنواهي .
- (١) جعفر بن سليمان الضعي روى له ال أربعة في سننهم ، أما البخاري فقد ترك حديثه وقال فيه : يخالف في
- ٦٢
كتاب الطهارة / باب خصال الفطرة
يحيى : أخبرنا .
- تجبع! وإنما سليمان عن أبي عمران الجوني ، عن أنس بن مالك ، قال : قال أنس : وقت لنا في قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتنف الإبط ، وحلق العانة إلا ترك أكثر من أربعين ليلة .
- ٥٢ - (٢٥٩) حلقنا محمد بن المثنى ، حاشا يحيى - يعني ابن سعيد .
- ح وحدثنا
ابن نمير ، حد ، شأني ، جميعاً عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : " أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحية لا .
- وقول أنس : " وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة ألا
- ترك ذلك أكثر من أربعين يوماً) قال العقيلي : في حديث جعفر بن نظر ، قال أبو عمر : لم يروه الا جعفر بن سليمان (١) ، وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه .
- قال القاضي : وما في الحديث إنما هو حد في أكثر (٢) ذلك ، والمستحب تفقد ذلك
- من الجمعة إلى الجمعة إلا فلا تحديد فيه عند العلماء ، إلا أنه اذا كثر ذلك وطال من شارب أو شعر إبط قحه وأزاله .
- وقوله : (أحفوا الشوارب) بألف مهموزة (٣) ، وأمر بإحفاء الشوارب ، قال الهروي : أي يلزق جزها ، قال الخطابي : ويكون بمعنى الاستقصاء يقال : أحفى شاربته ورأسه (٤) ، قال ابن تويذ : يقال : حفا شاربة يحفوه حفوا إذا استأصل أخذ شعره ، ومنه قوله : (أحفوا الشوارب) .
- ذكر مسلم في حديث أبي هريرة : " جزوا الشوارب با ، كذا عند شيوخنا ، ووقع عند بعضهم : (خذوا الشوارب) ومعنى ذلك عند مالك : قصه ، كم جاء في الحديث الآخر :

(٣)

بعض حديثه ، ومع هذا فقد اخرج له في الأدب المفرد ، وما هو بالسأ في الحفظ كما ذكر القاضيا ولا قال العقيلي ما نسبته القاضيا إليه ، وغاية ما فيه أخذ ابن المبارك عليه مجالسته عوفاً ، إذ كان عنده قدريا شيعيا ، وترك يحيى بن سعيد الرواية عنه لأنه كان يستضعفه .
الضعفاء الكبير ١ / ١٨٩ .

وقد اشد إلى عيسى بن شافان أنه سأل يحيى بن معين عن ترك يحيى بن سعيد القطان الرواية عنه فقال : كان يحيى القطان لا يكتب حديثه ، وكان - يعنى جعفر - عندنا ثقة .

وكذا ذكر البزار .

راجع : تهذيب التهذيب ٢ / ٩٥ .

وانخط من القاضي على جعفر إنما جا اتباعاً منه لأبي عمر بن عبد البر انظر : الاستذكار ٢٦ / ٢٤٣ .

زيد بعدها في الأصل لفظة (من " ، ولا وجه لها -

فالفعل هنا ثلاثي والهمزة همزة وصل ، فيبتدأ بالضم لضم ثالثة .

معالم السن ١ / ٣١ .

كتاب الطهارة / باب خصال الفطرة ٦٣

٥٣ - (...) وحديثاه قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس ، عن أبي بكر بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه أمر بإحفاء الشوارب بإعفاء اللحية .

٥٤ - (...) حدثنا سهل بن عثمان ، حدثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد ، حدثنا نافع عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (خالفوا المشركين ، اخفوا الشوارب ، وأوفوا الفحى) .

٥٥ - (٢٦٠) حدثني أبو بكر بن إسحق ، أخبرنا أن أن مريم ، أخبرنا محمد بن جعفر ، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب - مؤلى الحرقة - عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (جروا الشوارب ، وأرخوا الفحى ، خالفوا المجوس " .

(وقص الشارب) ، وفي البخارى : " أنهكوا الشوارب) (١) ، وقد تأول على الوجهين على المبالغة وترك المبالغة .

وقوله : ! واعفوا اللحي (٢) وفي رواية : (أوفوا اللحي) وهما بمعنى ، أى اتركوها حتى تكثر وتطول .

قال القاضى : وذكر مسلم فى حديث أبى هريرة : (أرخوا اللحي) ، كذا عند أكثر شيوخنا ، ولابن ما هان : (أرجوا) بالميم ، قيل : معناه : أخروا ، وأصله أرجؤوا ، فسفلت الهمزة بالحذف ، وكان معناه : اتركوا فيها فعلكم بالوارب ، وكله من معنى ما تقدم ، وفى البخارى : (وقروا اللحي) (٣) .

قال الإمام : قال أبو عبيد فى إعفاء الفحى : هو أن توفّر وتكثر ، يقال : عفا الشيء ،

إذا كثر وزاد ، وأعفيته أنا وعفا إذ الرس ، وهو من الأضداد ، ومنه الحديث : (فعلى الدنيا العفاء) (٤) : أف الدروس ويقال : التراب .

قال القاضى : يقال : عفوت الشعر وأعفيت لعتان ، وكره قصها وحلقها وتحريقها ،

وقد جاء الحديث بدم فاعل ذلك ، وسنة بعض الأعاجم حلقها وجزها / وتوفير الشوارب ،

(١) البخارى فى اللباس ، بإعفاء اللحي (٥٨٩٣) .

(٢) فى المعلم : أمرنا بإعفاء اللحي .

(٣) البخارى فى اللباس ، بتقليم الأظافر (٥٨٩٠) .

(٤) من حديث صفوان بن محرز وتماه : (إذا دخلت بيتى ، فأكلت رغيفاً وشربت عليه من الماء ، فعلى الدنيا العفاء) .

النهاية فى غريب الحديث ٣ / ٢٦٦ .

ت / ١١٨ ب

كتاب الطهارة / باب خصال الفطرة

٥٦ - (٢٦١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِلَةَ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؟ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قُضِيَ الشَّارِبُ ، غُفِيَ الْحَيَّةُ ، وَالسَّوَاكُ ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ ، وَقُضِيَ الْأُظْفَارُ ، وَغَسِلَ الْبَرَّاجِمُ ، وَتَتَفُ الْإِبْطُ ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ لَمَّا .

قَالَ زَكْرِيَّا : قَالَ مُصْعَبُ : وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنَّهُ تَكُونُ الْمَضْمُضَةُ .

وهي كانت سبرة الفرس (١) ، وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن ، ويكره الشهرة في تعظيمها وتحليتها كما تكره في قصها وجرحها ، وقد اختلف السلف هل لذلك حدٌّ ؟ فمنهم من لم يُحدِّد الاثني لم يتركها لحدِّ الشهرة ويأخذ منها ، وكره مالك طولها جداً ، ومنهم من حدَّد ، فما زاد على القبضة فيزال ، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة ، وأما الشارب فذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه بظاهر قوله : (احفوا) ، و(انهكوا) ، وهو قول الكوفيين ، وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال ، وقاله مالك ، وكان يرى حلقه مثلاً ويأمر بأدب فاعله ، وكان يكره أن يأخذ من أعلاه ، ويذهب هؤلاء إلى أن الإحفاء والجز والقص بمعنى واحد ، وأنه الأخذ منه حتى يبدو الإطار ، وهو طرف الشفة ، وذهب بعض العلماء إلى التخيير في الفعلين (٢) .

والبراجم مفاصل الأصابع ، وقد تقدَّم أنه (صلى الله عليه وسلم) أمر بغسل ما يجتمع على الجلد المتشجج هنالك من الأوساخ لتغضُّها ، وفسر وكيع انتقاص الماء بالاستنجاء ، وقال أبو عبيد في معناه : انتقاص البول بالماء إذا غسل مذاكيره به وقيل : هو الانتضاح به . قال الإمام : قال الهروي : الاستحداد حلق العانة بالحديد (٣) .

قال التقي إلى : جاء

في الرواية الأخرى مفسراً .

(١) لثر بذلك إلى ما أخرجه ابن سعد في الطبقات بسند رجاله ثقات ، عن عبيد الله بن عبد الله ، قال : جاء مجوسى إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد أعفى شاربه وأحفى لحيته ، فقال له : (من أمرك بهذا ؟ لما قال : ربى ، قال : لكن ربى أمرنى أن أحفى شاربى وأعفى لحيتى) .

الطبقات ٢ / ١ / ١٤٧ .

وانظر : أسباب ورود الحديث بتحقيقنا ٢٨٣ .

(٢) راجع : الاستذكار ٢٦ / ٢٤١ ، قال : وفي رواية اشهب عن مالك قال : حلقه من البدع .

المجموع للنووى ١ / ٢٨٧ ، هـ ٢ .

(٣) غريب الحديث ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، وينبغي مراعاة تفريق السنة بين الـ "مرين في سنة صورة الإزالة إذ جعلت للعانة الحلق وللإبط التتف .

كتاب الطهارة / باب خصال الفطرة ٦٥

زَادَ قُتَيْبَةُ : قَالَ وَكِيعٌ : انْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الاسْتِنْجَاءُ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ ،

فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ أَبُوهُ : وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ .

وقوله : (والاختتان) هو عند مالك وعامة الفقهاء سنة (١) ، وقِرَّانه مع هذه السُّق وعده في الفطرة (٢) حجة لنا على من يحتج بالقرائن ، وهو هنا أجرى ، لنصحه عليها أنها من الفطرة أجمع ، وفيه حجة - أيضاً - لمن لا يرى المضمضة والاستنشاق واجبتين لما ذكرنا ، وقد ذكر عنه (صلى الله عليه وسلم) : (الختان سنة) ، وذهب الشافعى إلى وجوب ذلك ، وهو / ل ن (٣) ، وأما علحه دالاحما

على - العورة وتحرم ممتصى دوسحمو حجج بن سريج - .

ع سر

النظر إليها ، قال : فلولا أن الختان فرض لما أبيح النظر إلى عورة المحتون ولا انتهك هذا المحرم .
وقد يجاب عن هذا بأن مثل (٤) هذا يباح لمصلحة الجسم ونظر الطبيب ومعاناة ذلك الموضع ، وليس الطمث بواجب إجماعاً فما فيه مصلحة دينه وتمام فطرته وشعار ملته أولى بذلك .

٣٠١٧ (17) باب الاستطابة

(١) قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن إبراهيم أول من اختتن وقال أكثرهم : الختان من موكدات سق المرسلين ، ومن فطرة الإسلام التي لا يع تركها في الرجال .
وقالت طائفة : ذلك فرض واجب ، لقوله تعالى : { ثُمَّ أَوْجَنَّا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِثَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا } [النحل : ١٢٣] ، قال قتادة : هو الات ن ، وذهب إلى هذا بعض أصحابنا المالكيين إلا أنه عندهم في الرجال .
انظر : التمهيد ٢١ / ٥٩ ، المغنى ١ / ١١٦ ، والمجموع ١ / ٢٢٩ .

قلت .

لا يمتنع قرن الواجب بغيره ، فقد قال تعالى في سورة النعام : { كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَالِهِ } [الأنعام : ١٤١]
قال النووي : والإينا واجب والاكل ليس بواجب ١ / ٥٤٣ .
هو : أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن ربيعة التنوخي ، الفقيه المالكي ، انتهت إليه رئاسته العلم بالمغرب ، وقد أخذ المدونة عن ابن القاسم ، ولر مذهب مالك بالمغرب .
ولد عام ستين ومائة ، وتوفي عام أربعين ومائتين .
وفيات الأعيان ٣ / ١٨٢ .
في الأصل : قبل ، والمثبت من ت .

(٣)

(٤)

٥٩ / ب

٦٦

(١٧) باب الاستطابة

كتاب الطهارة / باب الاستطابة

٧ - (٢٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ .
ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَلْمَانَ ؛ قَالَ :
قِيلَ لَهُ : قَدْ عَلِمَكُمْ نَبِيُّكُمْ (صلى الله عليه وسلم) كُلَّ شَيْءٍ ، حَتَّى الْخِرَالِ .
قَالَ ، فَقَالَ : أَجَلْ ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَايٍ! أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ .

وقوله : " علمكم كل شيء حتى الخراءة) بكسر الخاء ، ممدود ، وهو اسم فعل الحدث ، وأما الحدث نفسه فبغير تاء ممدود وبفتح الخاء وكسرهما ، ويفتحها وسكون الراء أيضا ، وضم الراء في هذا أيضا .

وفي حديث سلمان هذا : (نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول ، وأن نستنجي باليمين وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أججار ، وأن نستنجي برجيع أو عظم لما ، قال الإمام : اتفق المذهب على النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند الغائط أو البول في الفلوات واختلف

في جواز ذلك في القرى والمدائن إذا لم تكن مراحيض مبنية على ذلك ، وظاهر المذهب أن المراحيض إذا كانت مبنية على شكل يقتضى استقبال القبلة واستدبارها أنه لا يكلف الانحراف (١) ، وقول أبي أيوب في الحديث : (فينحرف عنها ويستغفر الله) (٢) يدل على أنه يركب الانحراف ولو كانت مبنية ، ووجه الخلاف الذى قدمناه عندنا فى استقبالها فى المدائن معارضة قوله (صلى الله عليه وسلم) : لا تستقبل القبلة بفعله حين رآه ابن عمر على لبنتين ، فمن أنزل فعله منزلة قوله نَحْمَصُ عموم قوله بفعله ، ومن رأى أن الاقوال تقم على الأفعال لم يخص ويمنع (٣) ذلك فى المدائن ، وقد يتأول أيضا حديث ابن عمر أن اللبنتين كانتا مبنجتين ، وذلك من القسم الذى أشرنا الى الاتفاق عليه من أصحابنا ، ويصح أن يبنى الخلاف من جهة المعنى على اختلافهم فى تعليل مغ استقبال القبلة للبول فى الفلوات هل هو لحرمة القبلة أو للمصلين إليها من الملائكة ؟ فمن جعله لحرمة القبلة منعه فى المدائن على السطوح وفى الشوارع وإن كان مستترا بالحيطان لاءن قبله إلى الحيطان ، ومن علله بالمصين لم يمنع لوجود السواتر .

واختلف عندنا فى كشف الفرج عند الجماع

(١) المدونة ١ / ٧ .

(٣) فى المعلم : ومنع .

(٢) فى المعلم : ونحن نحرف ونستغفر الله .

كتاب الطهارة / باب الاستطابة ٦٧

(...) حدثنا محمد بن المثنى ، حد ، شأ عبد الرحمن .

حاشا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلَمَانَ ، قَالَ : قَالَ لَنَا الْمُشْرِكُونَ :

مستقبل القبلة (١) ، هل ذلك كمثل استقبالها للبول والغائط ؟ وسبب الخلاف : هل ذلك لأجل العورة أو لاءجل الحدث ؟ فمن جعل العلة الحدث جعل الجماع بخلاف البول فى الاستقبال ، وفى بعض روايات الحديث : " ولكن شرقوا وغربوا) وهذا محمول على أنه إنما خاطب قومًا لا تكون الكعبة فى شرق بلادهم ولا غربها ، ولعل كذلك الأمر فى مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

قال القاضى : قد قيل هذا / الحديث لاءهل المدينة ومن وراءها من الشام والمغرب ؛ لأنهم إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها ، وإلى هذا نحا البخارى فى كتابه (٢) ، وإلى ما ذهب إليه مالك من التفريق بين القرى والمخارى ذهب الشافعى (٣) تعويلا على تخصيص حديث ابن عمر ، وما جاء من الحديث بمعناه ، ولما كان قول آخر بالمنع فيهما إلا فى الكنف للمشقة فى الانحراف فيها ، واختلف على أبي حنيفة ، فشهور مذهبه المنع فيهما - وهو قول أحمد وأبى ثور أخذًا بظاهر مجرد النهى ، والى المر بالتشريق والتغريب ، وعن أبى حنيفة المنع فيهما فى الصحراء والاستقبال فى المدن دون الاستدبار ، وفاب ربيعة وداود إلى جواز ذلك فيهما ة اعتمادًا على حديث ابن عمر ، وأنه ناسخ لكونه متأخرًا مع ما ورد بمثله (٤) ، وروى عن أبى حنيفة - أيضًا - جواز الاستدبار فيهما وإنما يمنع فيهما الاستقبال وأما الاستدبار فبحكم () أن المدينة ما بين بيت المقدس ومكة ، فاستقبال أحدهما استدبار الأخرى للحديث الوارد فى النهى عن استقبال القبلتين ، ولحديث ابن عمر ؛ من آئه رأى النبى (صلى الله عليه وسلم) مستقبل بيت المقدس ، ولحديث جابر : أنه رآه قبل موته مستقبل القبلة لذلك ونحوه عن أبى قتادة ، وذهب النخعى وابن سيرين إلى منع استقبال القبلتين واستدبارهما ، وذهب بعض شيوخنا أن ظاهر المذهب جواز استقبالها فى القرى والمدائن واستدبارها من غير ضرورة إلى ذلك واستدل بلفظ محتمل وقع له فى المذونة (٦) ، وقيل فى اطلاع ابن عمر : ليس من التجميس ، ولعله من غير قصد ، أو يحتمل أنه قصد (١) فى المذونة ١ / ٧ : (أيجامع الرجل امرأته مستقبل القبلة فى قول مالك ، قال : لا اخفظ عن مالك فيه شيئًا وأرى أنه لا بأس به) .

(٢) فى كتاب الوضوء ، بلا نستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء (١٤٤) .

(٣) راجع : المجموع للنووى ٢ / ٧٨ .

(٤) المغنى ١ / ٢٢٠ .

(٥) في ت : فحكم .

(٦) المدونة ٧ / ١ - وقال مالك : إنما الحديث الذي جاء .

الا نستقبل القبلة لبول ولا لغائط) إنما يعنى بذلك فيما فى الأرض ، ولم يعن بذلك القرى والمدائن .

ت ١١٩ / ١

٦٠ / ١

ت ١١٩ / ب

٦٨ كتاب الطهارة / باب الاستطابة

إِنِّى أَرَى! أَحَبُّكُمْ يَغْفُمُكُمْ ، حَتَّى يَعْلَمُكُمْ الْخِرَاءَةُ .

فَقَالَ : أَجَلٌ ، إِنَّهُ نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَصْدُنَا بَيْنَهُ ، أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَنَهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالْعِظَامِ ، وَقَالَ : لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَجْجَارٍ لِمَا .

ذلك للتعليم والأمن (١) من الاطلاع على مالا يجب الاطلاع عليه ، إذ مقصده الاطلاع على توجه وجهه حين جلوسه ورؤية ظاهره لا غير ذلك ؛ ليستدل منه على مراده ، وقول أبى أيوب عنها : (ونستغفر الله) ، قيل : لعله لم يبلغه حديث ابن عمر .

وقوله آخر الحديث : (قال : نعم) هو جواب سفيان ليحيى بن يحيى عن قوله : سمعتُ الزهرى يذكر عن عطاء ، على مذهب من يرى التقرير فى العرض والقراءة على المحدث ، وفى قول أبى أيوب أخذه بالعموم والقول به .

وقوله / : (وان يستنجى بيمينه) وفى حديث آخر : " يَتَمَسَّحُ بيمينه) وفى اخر :

(أن يستطيب بيمينه) وكله بمعنى واحد سواء بالماء أو الحجارة ، فهو استنجاء لأنه إزالة النجوس ، أو تفسيره [من] (٢) قولهم : نجوت العود إذا قشرته ، وكذلك معنى التصبُّح وكذلك الاستجمار ، وقد تقدّم وكذلك الاستطابة ؛ لأنه يطيب الموضع بفعله ويذهب عنه القنر ، وفى حديث آخر : النهى عن مس الذكر باليمن .

قال الإمام : فينبغى لمن أراد أن يستجمر من البول ان يأخذ / ذكره بشماله ثم يمسح به حجرا ليسلم على مقتضى الحديثين .

قال القاصى : أمّا من أمكنه حجر ثابت يتمسح به وأمكنه الاسترخاء حتى يتمسح بالأرض أو ما يمكنه التمسح به من ثابت طاهر جامد فنعم ، ولكنه قد لا يتفياً له ذلك ولا يمكنه فى كل وقت ، وإذا كان هذا ودعت ضرورة إلى الاستعانة باليمن ، فأولى ذلك أن يأخذ ذكره بشماله ، ثم يأخذ الحجر أو الخرق أو العود أو ما يتصّح به بيمينه ، فيمسكه أمامه ، ويتناول بالشمال تحريك رأس ذكره ، ويمسحه بذلك دون أن يستعمل اليمن فى غير الإمساك ، فلا يكون ماسا ذكره بيمينه ولا مستنجياً بها .

وقد ذكر الخطابى وجهاً آخر ، وهو أن يجلس على الأرض ويمسك برجليه الشئ الذى يتمسح به ويتناول إمساك الذكر بشماله (٣) ، وهذا - أيضاً - لا يتهيأ فى كل موضع ولا لكل بائل ، والأولى فيه ما ذكرناه وهو يتهيأ على كل حال ، وقد يتساهل الناس فى التمسح بالحيطان ، وهو مما لا يجب فعله لتنجيسها ، ولأن للناس ضرائر فى الانضمام اليها لا سيما عند نزول الأمطار وبلل الثياب ، ولا يجب - أيضاً - فى حيطان المراحيض لهذا

(١) فى الأصل : والأول .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) معالم السنن ١ / ٢٣ .

كتاب الطهارة / باب الاستطابة

٦٩

ولأنها تنخس من تكرار ذلك فيكون التمسح بها بعد من الاستجمار بالتنجس الذى لا

يُطَهَرُ ولا يُعْفَى عنه ؛ ولأنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن الاستنجاء بالرجيع (١) لأنه يزيد الموضع تنجساً ،

ويُدْخَلُ عليه نجاسة من خارج غير ضرورية ولا معفو عنها .

وعلة النهى عن هذا إكراماً

للميامن ، وتخصيصها بأعلى الجسم وأفعال العبادات والمكرّمات والأكل والشرب والسلام ، وتنزيهاها عن مباشرة الأقدار والنجاسات والعورات . ومذهب مالك وعافّة أهل العلم أن

المستنجى يمينه أساء واستنجاؤه جائز ، ومذهب أهل الظاهر وبعض الشافعية إلى أن الاستنجاء باليمين لا يجزئ ، لاقتضاء النهى فساد المنهى عنه ، وهو أصل مختلف فيه عند أرباب الأصول (٢) .

وقوله : (وأن يستجمر بأقل من ثلاثة أحجار) (٣) ، قال الإمام : يحتج به من قال من أصحابنا : لا يقتصر على أقل من ثلاثة أحجار ، وإن حصل الإنقاء بدونها ، وهذا

نحو ما ذكرنا من حجة من قال : تَغْسِلُ اليَدَ ثَلَاثًا ، لا قبل إدخالها في الإناء وإن كانت نقثة . قال القاضي : قد تقدم من هذا شيء في أول الباب ، لكن في حديث سلمان هذا من رواية ابن مثنى : لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار ، وهو أقوى حجة للمخالف ،

وقد حمله شيوخنا على الندب لمبالغة النقاوة ، ولأنه أكثر ما يستعمل غالباً ، وقُلْ (٤) ما

ينقى الواحد ، أو / لاستعمالها في المخرجين ، وللحديث الآخر من قوله : (جُعِثَتْ ت ١٢٠ / أبحجرين وروثة فاستنجى بالبحجرين وألقى الروثة) وللحديث الآخر : (من فعل فقد

(١) أبو ثاود في سننه ، كالطهارة ، بما ينهى عنه أن يستنجى به ١ / ٩ .

(٢) حكى الأمدى اتفاق الشافعية على أن النهى عن الفعل لا يدل على صحته ، قال : ونقل أبو زيد عن محمد بن الحسن وأبي حنيفة أنهما قالا : يدّ على صحته .

الأحكام ٢ / ١٧٩ .

واختيار المحققين من علماء الأصول أن النهى إن كان في العبادات فدت ، كالنهي عن صوم يوم العيد ،

والنهي عن صوم أيام التشريمتا ، فالصوم فيها يبطل ، لأنه لا يتقرب إلى الله تعالى بما ينهى عنه ، ولأن العبادات تكليفات دينية تعلقت بها أوامر الله تعالى ، فعفا تعلق مع ذلك بها نهيه فعنط ذلك أن المؤس غير المأمور به ، د الا كان الأمر والنهي وارثين على محل واحد فيكون التناقض .

أما إذا كان النهى في المعاملات فإنها لا تفد ، كالنهي عن البغ وقت النداء للجمعة ، والنهي عن

تلقي السلع في الشراء ، لأن العقود ونحوها من الأمور العائنية التي ترتبط بمعاش الناس وأعمالهم الدنيوية ، ولا يقصد منها التقرب إلى الله تعالى ، إنما هي من المباحات التي يتخيرها المكلف لصالح نفسه ، فلو وقع العقد حال النهى ترتبت عليه آثاره ، لائن الآثار تابعة لتوافر الشروط والا "ركان ، بخلاف العبادات فأثارها تابعة للقبول من الله تعالى ، ولا يمكن أن يتحقق القبول مع النهى في العبادات .

أما الحنفية فقد ذهبوا إلى أن النهى لا يقتضى الفساد ، ما دام المنهى عنه قد استوفى شروط صحته

وأركانه كاملة ، فالنهي عن صوم يوم الك لا يقتضى بطلان صومه بل يصح الصوم عنده مع الكراهة ، والنهي عن صوم يوم العيدين وأيام التشريمتا لا يقتضى البطلان بل يصح الصوم مع التحريم .

أصول الفقه : ١١٤ .

(٣) في المعلم : وأن يستجمر بثلاثة أحجار .

(٤) في ت : أقل .

كتاب الطهارة / باب الاستطابة

٥٨ - (٢٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُتَّصَحَّ بِعَظْمٍ

أَوْ يَبْعِرُ .

أحسن ، ومن لا ، فلا حرج (١) .

وقوله : (ثلاثة أجزار) : تعلق داود بنص النبي (صلى الله عليه وسلم) عليها أنه لا يجزئ الاستنجاء

بغير الأجزاء ، وعامة العلماء على خلافه ، ولكن مالكاً وغيره يستحب الحجارة وما في معنى الحجارة ، وما هو من جنسها (٢) .
 واستثناء النبي (صلى الله عليه وسلم) في النهي عن الاستنجاء بالعظم والروثة وما خصه مما نص عليه يقابل تعلقهم بتخصيص اسم الحجارة ، ولأن تعلق الحكم بالاسم لا يدل على أن ماعداه بخلافه عند أكثر الأصوليين (٣) ، وتعليقه (صلى الله عليه وسلم) عند طرح الروثة بقوله : (إنها ركس) فبين علته ، ولم يقل : إنها ليست بحجر دل أن لا اعتبار بالحجر نفسه ، لكن ذكره الأجزاء لأنها أكثر ما يوجد ، ولأنه قد جاء في حديث ابن عباس : (أو ثلاث حثيات من تراب أو ثلاثة أعواد) .

وأما نفيه عن الاستجمار بالروثة والعظم والبر ، وفي رواية : (والرمة) قال الإمام :

قيل في علة منعه : لأجل أنه زاد للجن وعلف دوابهم ، وقيل : لأن الروثة تزيد في نجاسة

(٢)

(٣)

أثو داود في كالطهارة ، بالاستتار في الخلاء (٣٥) .

وأورده البيهقي في معرفة السق وقال : (فهذا ! أن كان قد أخرجه أثو داود في كابه فليس بالقوى) ١ / ٨٦٨ .
 قال ابن عبد البر : قالت طائفة من أصحابنا : إن الأجزاء تجزئ ، وقال : قال مالك : تجوز الصلاة بغير الاستنجاء ، والاستنجاء بالحجارة حن ، والماء أحث إليه ، وقال الأوزاعي : تجوز ثلاثة أجزار ، والماء أطهر - لا استدراك ٢ / ٤٥ .
 تعلق الحكم بالاسم هو المسمى عند الأصوليين بمفهوم اللقب ، ويعنون به دلالة تعليق الحكم على اسم جامد على نفى الحكم عما عداه ، أو هو نفى الحكم عما لم يتناوله الاسم ، كما فهب العضد ، ومثلوا له بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (في الغنم زكاة) ، فهل يدل على من يأخذ به على عدم الزكاة في غير الغنم ؟

وجمهور العلماء على أن مفهوم اللقب ليس بحجة ، وخالف في ذلك الدقاق وحكاه عما بعض الشافعية ابن فورك ، وحكاه الهيلي في " نتائج الفكر " عا أبي بكر الصيرفي ، ونقله أبو الخطاب الحنبلي في التمهيد عا منصور أحمد ، قال : وبه قال مالك ، وداود ، وبعض الافعية ، ونقل القول به عما ابن خويز منداد ، والباقي ، وابن القصار ، وحكي ابن برهان في " الوجيز " التفصيل عا بعض الشافعية .
 وما قال بعدم جحجه استدلل بأن ذلك يفضي إلى سد باب القياس ، وعلى ذلك فالتنصيص على " عيان الستة في الربا يمنع جريانه في غيرها .

راجع : إرشاد الفحول ٣٨٢ ، الإحكام للآمدى ٣ / ٩٥ ، شرح مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨٢ أصول الفقه ١٢٠ .

كتاب الطهارة / باب الاستطابة

٧١

٥٩ - (٢٦٤) وحديثنا زهير بن حرب وابن نمير ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة .

ح قال : وحديثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال + قلت لسفيان بن عيينة : سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب ؟ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ، ولكن شرفوا أو غربوا) .

قال أبو أيوب فقللنا الشام .

فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة .

فنحرف عنها ونستغفر الله ؟ قال : نعم .

المكان والعظم لا ينقى للموسته وعقد ما يجزئ الاستنجاء (١) [عندنا] (٢) به كل منق طاهر

ليس بمطعوم ولا ذى حُرمة ، فقولنا : مُنقٍ احتراز من العظم والزجاج ، وقولنا : طاهر احترازاً من النجس ، وقولنا : ليس بمطعوم احترازاً من الأَطعمة ، وقد يدخل فيه طعام الجن ، وقولنا .

ولا ذى حُرمة احترازاً من حيطان المساجد وشبه ذلك ، وقد شذ بعض الفقهاء ولم ير الاستنجاء بالماء العذب ، [وهو إنما بنى] (٣) على أنه طعام عنده والاستنجاء بالطعام ممنوع .

قال القاضى : زاد بعض شيوخنا فى صفة المستنجى به ألا يكون سَرَفًا ، احترازاً من الجواهر النفيسة ، وأن يكون منفصلاً ، احترازاً من يد نفسه ، وأن يكون جامداً ؛ لأن به يقع التجفيف ، ولأن الشئ الرطب والخرقمة المبتلة أو الحجر المبتل وإن قلع النحو وأزاله ، فإنه خرج عن حدِّ المسح ولم يبلغ درجة / الغسل نخرج عن بابه ، ولأن بما فيه من ٦٠ / برطوبة ينشر النجاسة عن محلها ، ووقع فى مسلم فى النهى عن الاستنجاء بالرجيع ، وهى العذرة لنجاستها ، والعلة فى ذلك ما تقدم من إدخالها بمباشرة رطوبة الموضع عليه نجاسة خارجية غير ضرورية ، وكذلك ذكر فى الأم فى بعض الروايات ، والرمة وهى العظم البالى (٤) ، وهى من معنى العظم .
وعلى العظم بعلي ، منها : ما جاء فى الحديث : أنه

زاد الجن ، ومنها : أنه من باب المطعومات / وماله حرمة إذ تؤكل فى الشدائد ويُتمشمس (٥) ت ١٢ / بمع الاختيار ، وان الرمة يريد بأنها تفتت ولا تنقى ، وقيل : للموسة العظم وصقالته وأنه لا ينقى ، وقيل : لأنه لا يعرى من بقية دسم يبقى فيه يزيد المكان نجساً .
وفى بعض

الأحاثيث : " والحممة) وهى الفحم ، والعلة فيها - أيضاً - ما جاء فى الأثر أنها من ططم الجن ، ولأنه لا صلابة لأكثره ، بل يفتت عند الاستنجاء به والضغط له ولا يقلع (١) فى ت : الاستجمار .

(٣) فى المعلم : وهذا إنما هو بناء .

(٥) فى ت : وينشبهلى ، وهى غير مفهومة .

(٢) من المعلم .

(٤) الأم ١ / ٢٢ .

٧٢ كتاب الطهارة / باب الاستطابة

٦٠ - (٢٦٥) وحدَّثنا أحمدُ بنُ الحَسَنِ بنِ خِرَاشٍ ، حَدَّثنا عُمَرُ بنُ عَبْدِ الوَفَّابِ حَدَّثنا يَزِيدُ - يَعْنِي ابنُ زُرَّيعٍ - حَدَّثنا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ القَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَالَ : (إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا) .

٦١ - (٢٦٦) حَدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثنا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابنُ بِلالٍ -

٣٠١٨ (18) باب النهى عن الاستنجاء باليمين

٣٠١٩ (19) باب التيمن فى الطهور وغيره

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمِّهِ إِسْعَنْدَرِ بْنِ حَنَّانٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ .
وَعَبَدَ اللَّهُ بْنُ عُمَرَ مُسْنَدَ ظَهْرِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ شَقِي ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : يَقُولُ نَاسٌ : إِذَا قَعَدْتَ لِلْحَاجَةِ
تَكُونُ لَكَ ، فَلَا تَقْعُدُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا يَتَى الْمُقَدَّسِ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَائِئًا عَلَى لَبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَا بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ، لِلْحَاجَةِ

٦٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ ، حَاشَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَنَّانٍ ، عَنْ عَمِّهِ إِسْعَنْدَرِ بْنِ حَنَّانٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : رَقِيتُ عَلَى بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَاعِدًا لِلْحَاجَةِ ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ، مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ .

الحدث كالتراب ويلوث جسد الإنسان ويسوؤه ، والإسلام بُنى على النظافة ، واختلفت الرواية عن مالك فى كراهه هذا ، والمشهور
عنه النهى عن الاستنجاء بها على ما جاء فى الحديث ، وعنه - أيضًا - إجازة ذلك ، وقال : ما سمعت فى ذلك (١) بنهى عام ،
وفصب بعض البغداديين إلى جواز فلك إذا وقع بما كان وهو قول أبى حنيفة (٢) ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز ، دليله نحا ابن
القصار ، وهو قول الشافعى ، وقال بعضهم : لا يجزئ مما كان بحسب العين للعلة التى قدمنها ، دليله نحا القاضى ابن نصر .

وذكر مسلم حديث أحمد بن الحسن بن خراش قال : ثنا عمر بن عبد الوهاب ، ثنا
يزيد بن ذريع ، ثنا روح ، عن سهيل ، عن القعقاع ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، عن النبى (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا
جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) ، قال الدارقطنى هذا غير محفوظ عن سهيل دائماً هو حديث ابن عجلان
حدث به عنه روح

(١) فى الأصل : بذلك .

(٢) المنى ١ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، الاستذكار ٢ / ٤٢ .

كتاب الطهارة / باب الاستطابة

وغيره (١) ، وقد ذكر حديث ابن عمر : لقد رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاعداً على لبنتين ...
الحديث ، إن قيل : كيف استجاز ابن عمر الاستكشاف على النبى (صلى الله عليه وسلم) فى تلك الحال ؟ قيل : يحتمل أنه لم يقصد
ذلك ، أو قصد من ذلك رؤية أعلاه ليستدل بصورة جلوسه هنالئ على فعله مع تحفظه من الاطلاع على غير أعلاه .
(١) التتبع ١٦٩ ، وعبارته فيه .

د انما هو حديث ابن عجلان ، حدث به الناس عنه ، منهم روح بن القاسم ، كذلك قال أمية بن يزيد .

٧٤ كتاب الطهارة / باب النهى عن الاستنجاء باليمين

(١٨) باب النهى عن الاستنجاء باليمين

٦٣ - (٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ هَمَّامٍ ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَالَةَ ، عِطَ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا يُمْسِكَنَّ
أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ) .

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى .

أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ دَسْتَوَائِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلَا يَمْدُكُرُ بِيَمِينِهِ) .

٦٥ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ ، وَأَنْ يَصْأَرَ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ .

وقوله في هذا الحديث ! : ونهى عن التنفس في الإناء) : هو على طريق الأدب ومخافة التقزز للغير لاءجل ذلك ، كما نهى عن النفخ في أشراب لذلك ومخافة ما لعله يخرج مع النفخ والنفس من البصاق ورطوبة الأنف ، ويقع في الشراب والطعام فيتقذر لذلك ؛ ولأن ترداد النفس في الإناء يجزئه ويكسبه رائحة كريهة ، وهو أحد معاني النهي عن اختناث ال السقية ، ويأتي تمامه في كتاب الأشرية . وهناك معنى الحديث الآخر : أنه كان يتنفس في الإناء ثلاثا .

كتاب الطهارة / باب التيمن في الطهور وغيره

٧٥ (١٩) باب التيمن في الطهور وغيره

٦٦ - (٢٦٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ ،

٣٠٢٠ (20) باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال

٣٠٢١ (21) باب الاستنجاء بالماء من التبرز

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِيُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ ، وَفِي تَرَجُّلِهِ ! لَا تَرَحَّلَ ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ، فِي نَعْلَيْهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وَطُهُورِهِ .

وقوله : (كان يحب التيمن في شأنه كله) : تبركاً باسم اليمن ، وإضافة الخير إليها ، قال الله تعالى : { وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ } (١) وقال : { وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ } (٢) { فَأَتَانَا مِنْ أَوْتِي كِتَابَهُ يَمِينِهِ } (٣) ولما في معناه من اليمن .

(١) مريم : ٥٢ .

(٣) الحاقة : ١٩ والانشقاق : ٧ .

(٢) ١ لواقعة : ٢٧ .

ت ١٢١ / أ

٧٦ كتاب الطهارة / باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال

(٢٠) باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال

٦٨ - (٢٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّجٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ الْفِهْرِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اتَّقُوا اللَّغَائِنَ لِمَا قَالُوا : وَمَا اللَّغَائِنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ) .

وقوله / : (اتقوا اللاعنين) وتروى (اللعائين) ، وفستر ذلك بالتخلي في طريق الناس

أو ظلمهم (١) التخلي مأخوذ من الخلاء وهي عبارة عن الستر والتفرد لقضاء الحاجة والحدث ، وسميت اللاعنين ، أى تجلبان اللعن لفاعلها ؛ لأن مثل ذلك مأخوذ من جواذ ، وظلال المناهل مُستريح الناس ومُترد! صم لمنافعهم ، فمن وجد فيها الفذر ونكده عليه تصرفه فيه لعن فاعله ، وفي الحديث الآخر في غير الأم : (اتقوا الملاعن الثلاث) (٢) ، وذكر هذين والثالث الموارد ، وهي ضفة النهر ومشارع المياه ، وقد يكون اللاعنان هنا بمعنى الملعونين ، أى الحالتين الملعونتين والملعون فاعلهما ، كما قال : { عَيْشَةُ رَاضِيَةٍ } (٣) أى مرضية . (١) في الأصل : ظلمهم .

(٢) أبو داود في السق ، كالطهارة ، بالمواضع الى نهى البى (صلى الله عليه وسلم) عن البول فيها ١ / ٦ ، وأحمد في المسند ١ / ٢٩٩ ، ولفظ أبي داود عن معاذ : (البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل) . (٣) ١ لقارعة : ٦ .

كتاب الطهارة / باب الاستنجاء بالماء من التبرز ٧٧

(٢١) باب الاستنجاء بالماء من التبرز

٦٩ - (٢٧٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد ، عن عطاء ابن أبي ميمونة ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل حائطا . وَتَبِعَهُ غُلَامٌ مَعَهُ مِضْأَةٌ هُوَ أَصْغَرُنَا - فَوَضَعَهَا عِنْدَ سِدْرَةٍ ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَاجَتَهُ نَجْرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالمَاءِ .

٧٠ - (٢٧١) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع وغندر عن شعبة .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءٍ

وفي الحديث : (أنه (صلى الله عليه وسلم) دخل حائلا واتبعه غلام معه مِضْأَةٌ) ، وذكر فيه : (أنه استنجى بالماء) .

المِضْأَةُ إِنْاء يُسْتَعْمَلُ لِلْوَضوءِ مِثْلَ الْمُطَهَّرَةِ ، وقيل : هى ما يع قدر ما يتوضأ به ، واستحب بعض الناس ألا يتوضأ إلا من الأوانى ولا يتوضأ من المثارع والغدو ، إذ لم يرد ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولا أصل له فى هذا ، ولم يرد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وجدها فعَدَلَ عنها إلى الأوانى .

قال الإمام : اختلف الناس ، ما المستحب فى (١) الاستنجاء ؟ فقال بعضهم الماء ،

وقال بعضهم : الأجار ، وقال بعضهم : [الأولى] (٢) الجمع بينهما (٣) ، فالجهر لإزالة العن ، والماء لإزالة الأثر .

قال القاضى : واختلف فى الاستنجاء ، هل هو فرض بنفسه أو من باب زوال النجاسة (٤) ؟ فذهب مالك أنه من باب إزالة النجاسة وليس بفرض وأنه سنة لا ينبغى تركها (٥) ، حكاه ابن القصار .

واختلفت عبارة أصحابه فى ذلك وفى حكمها فى الصلاة ، وذهب الشافعى وأحمد وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء وإزالة سائر النجاسات

، وحكى عبد الوهاب وجوب ذلك عن مالك أيضا ، وقال أبو حنيفة : الاستنجاء ليس بفرض (٦) ، قال : وإزالة غيره من

النجاسات فرض ، ثم اختلف أصحابنا ، هل إزالتها شرط فى صحة الصلاة أم لا ؟ وهل يلزم الإعادة من صلى بها ائدا أم لا ؟ وهل

هى شرط مع الذكر والنسجان أم مع / الذكر فقط (٧) ؟

(١) فى جميع نسخ الإكمال : من ، والمثبت من المعلم .

(٢) من المعلم .

(٣) فى المعلم : بين ذلك -

٣٠٢٢ (22) باب المسح على الخفين

(٤) المغني ١ / ٢٠٦ .

(٥) المنتقى للباجي ١ / ٤١ .

يلا) المغني ١ / ٦٢ .

(٧) المغني ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

١ / ٦١

٧٨

كتاب الطهارة / باب الاستنجاء بالماء من التبرز
ابن أبي ميمونة ؛ أنه سمع أنس بن مالك يقول : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَحْمِلُ أَنَا ، وَغُلَامُو نَحْوِي ، إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً ، ، فَيَسْتَنْجِي بِالماءِ .

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ - حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَتَبَرَّزُ لِحَاجَتِهِ ، فَاتِيَهُ بِالماءِ ، فَيَتَغَسَّلُ بِهِ .
وفي هذا الحديث خدمة العالم والفاضل والخير في حوائجه وحملان العنزة معه في هذا الحديث .

وقال المهلب : لأنه كان (صلى الله عليه وسلم) متى استنجد تَوْضُأً ، ومتى تَوَضَّأَ صلى ، فكانت العنزة لُسْتَرَتِهِ في الصلاة ، حيث أخذته ، وقد يكون لحضور السلاح معه في كل وقت لما عساه يحتاج إليه ، فقد كَانَ اليهود والمنافقون يَرْمُون قتلَه واغتياله بِكُل حيلة ، والعَنْزَةُ ر(مح قصير ، وقيل : عصاً في طرفها رُج .

ومن أجل هذا الحديث اتخذ الأمراء المشي أمامهم بالحرية .

وقوله : (يتبرز لحاجته) : أى يأتي البراز ، وهو المكان الواسع الظاهر من الأرض ليخلو به لحاجته ويستتر لحديثه ، وبذلك سمي الحدث كما سمي الغائط - أيضاً - بذلك ، وجاء في هذه استنجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) بالماء .

وأحاديثه في ذلك كثيرة صحيحة ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) يأتي من الأمور أفضلها ومعاليها ، فدل أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاقتصار على الأجار ، وهو مذهب الأنصار ، وبه أثنى الله عليهم بالطهارة وأنه يحب المتطهرين ، ومن ذهب إلى الجمع بينها وبين الأجار ، جاء بأتم الأمور من التنزه عن مباشرة القدر بيده و (١) تحلاً لقالاه دالقاء الماء أولاً ، وانتشاره درطوشه عن موضعه ، والحاجة الى كثرة بيرلا .

... ء

صب الماء والعرك لغسله ، فإذا أزال العن بالأجار وبقي الأثر والحكم أزاله يسير الماء والغسل ، وما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من استعمال الأجار ففي مواضع عدم الماء وتعبه في الأسفار ، وقد يحتمل استعمال الماء مع ذلك ، والله أعلم .

قال الأصملي في حديث أنس هذا : وقوله : (يستنجد بالماء) [أن] (٢) الاستنجاء

ليس بالبيق في الحديث ؛ لأنه ليس من قول أنس ، وإنما هو من قول أبي الوليد الطيالسي (٣) ، وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة ، وليس فيه : (يستنجد بالماء) ، فيحتمل أن حمل الماء كان لوضوئه ، قال محمد بن أبي صُفْرة : قد تابع أبا الوليد على (١) في ت : ومن .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) هو هشام بن عبد الملك الباهلي ، الإمام الثقة ، ولد عام ثلاث وثلاثين ومائة ، وتوفي عام سبع وعشرين ومائتين .

روى عنه البخاري مائة وسبعة أحاديث .

كتاب الطهارة / باب الاستنجاء بالماء من التبرز

٧٩

قوله فيه : (يستنجد) غيره .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم عن خالد ووکیع وغندر عن شعبة قوله : (فيستنجد بالماء) وفي بعضها : (نخرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقد استنجد بالماء) ، وهذا من قول أنسٍ بغير شك ، وذكر من رواية روح عن عطاء عن أنسٍ : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يتبرز لحاجته فأتيته بألماء فيغتسل) .

قال أبو عمر : والفقهاء اليوم مجموعون على أن الماء أطهر وأطيب ، والأءحجار توسعة ورخصة في الحضر والسفر (١) ، وقال ابن حبيب - ومثله لمالك - : قد ترك الاستجمار ورجع العمل إلى الماء .

قال ابن حبيب : ولا نجز اليوم الأحجار ، ولا نبیح الفتوى بذلك إلا لمن عدم الماء ، وهذا لا يسلم له ، إذ علم - من السلف استعمال ذلك مع وجود الماء (٢) .

(١) الاستذكار ٢ / ٢٣٣ ، ولفظه هناك : (والأءحجار رخصة وتوسعة ، وأن الاستنجاء بها جائز في المفرد والحضر) .

(٢) وذلك لقول المغيرة : (جاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسكب عليه الماء ، فغسل وجهه ! فلم يذكر أنه استنجد بالماء . قال أبو عمر .

وفي الآثار كلها أن الإداوة كانت مع المغيرة وليس في شيء منها أنه ناولها رسول الله فذهب بها ، ثم لما انصرف ردها إليه .

الابق ٢ / ٢٣٢ .

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفين
(٢٢) باب المسح على الخفين

٧٢ - (٢٧٢) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وإسحق بن إبراهيم وأبو كريب .

جميعاً عن أبي معاوية .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو معاوية ووکیع واللفظ ليحيى - قال : أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن همام ، قال : بال جرير ! ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقيل : تفعل هنا ؟ فقال : نعم .

رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بال ، ثم توضأ ومسح على خفيه .

قال الأعمش : قال إبراهيم : كان يعجبهم هنا الحديث ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة .

ذكر المسح على الخفين

قال الإمام : [اختلف قول مالك - رحمه الله] (١) في المسح على الخفين ، فروى

عنه قوله شاذة أنه لا يمسح في سفر ولا حضر (٢) ، وروى عنه أنه يمسح فيهما (٣) ، وروى عنه المسح (٤) في السفر خاصة (٥)

فأما القول بأنه لا يمسح جملةً فإن المالكية لا يعرخون عليه ولا يكاد كثير منهم يعرفه ، وأظن أن صفة ما روى فيه عن مالك أنه

قال : لا أمسح ، فإن كانت الرواية هكذا فقد يتأول على أنه إنما اختار ذلك في خاصة نفسه لا أنه ينكر جواز ذلك ، دان كان لفظ

الرواية تقتضي إنكار جواز المسح [في السفر] (٦) فإنه يكون وجهه التمسك بالآية وتقديمها (٧) على أحاديث المسح ، وقد أشار مالك

- فيما روى عنه - إلى

(٢)

(٣) (٥) (٧)

من المعلم .

المنتقى للباي ١ / ٧٧ ، وفكر فيه : وقد قال الشيخ أبو بكر في شرح ليختصر الكبير أنه روى عن مالك : لا يمسح المافر ولا المقيم ، فإن

صحت هذه الرواية فوجهها أن المسح مشوخ كما ذكر بعد ذلك عن ابن وهب أنه قال : (آخر ما فارقه على المسح في السفر والحضر) .

وقال ابن عبد البر : وقد روى عن مالك إنكار المسح على الخفي في السفر والحضر ، وهي رواية أنكرها كثر القائلين بقوله والروايات

عنه بإجازة المسح على الخفين في الحضر والسفر كثر وأشهر ، وعلى ذلك بنى موطأه ، وهو مذهبه عند كل من سلك اليوم سبيله ، ولا ينكره منهم أحد ، والحمد لله ، الاستدكار ٢ / ٢٣٧ .

في المعلم : عليهما في السفر والحضر .

(٤) في المعلم : أنه يمسح عليهما .

في المعلم : في السفر ولا في الحضر .

(٦) من المعلم .

في المعلم : وتقدمتها .

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفين ٨١

(...) وحديثه إسناده صحيح بن إبراهيم وعلي بن خشرم ، قال : أخبرنا عيسى بن يونس .

ح وحديثه محمد بن أبي عمر ، قال : حدثنا سفيان .

ح وحديثه منجأ بن الحارث التميمي ، أخبرنا ابن مسهر ، كلهم عن الأعمش ، في هذا الإسناد ، بمعنى حديث أبي معاوية .

غير أن في حديث عيسى وسفيان : قال : فكان أصحاب عبد الله يعجبهم هذا الحديث ؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائلة .

ذلك فقال : إنما هي أحاديث وكتاب الله أحق أن يتبع .

وأما جواز المسح فالحجة الأحاديث الواردة في المسح ، وقد ذكر بعض التابعين من بلوغها بالكثرة (١) [ما] (٢) ربما دل على أنها

ترتفع عن رتبة أخبار الاحاد ، وتلحق بما هو متواتر في المعنى ، والمفهوم كمثل ما ذهب إليه أهل الأصول فيما نقل من الأخبار في

بعض آيات الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنها متواترة على المعنى والمحصل .

وأما وجه القول بالترقية بين الحضر والسفر في المسح فلأن أكثر الأحاديث إنما وردت

في السفر ؛ لأن السفر محل الرخص وقد خص بالقصر والفطر والتفلي عندنا (٣) على الدابة وشبه ذلك ، ويصح أن يجعل حديث

السبابة المتقدم حجة على المسح في الحضر لأن الغالب أن السبابة - وهي المزبلة - إنما تكون في الحواضر ، وقد قال : (سبابة قوم) ،

فأضافها إلى قوم مخصوصين ولو كانت في الفلوات لم تكن كذلك .

وهل من شرط جواز المسح على الخفين أن يلبس على طهارة أم لا ؟ مذهب داود أنه يجوز المسح عليهما إن كان قد لبسهما ورجلاه

طاهرتان من النجاسة ، وإن لم يكن مستبىخا للصلاة ، والفقهاء على خلافه ، وسبب الخلاف قوله علما : (دعهما ، فإن أدخلتهما

طاهرتين) ، هل هذا محمول على الطهارة اللغوية أو الشرعية ؟ وهذا المعنى أما (٤) قد اختلف أهل الأصول فيه ، وهو مقدمة الاسم

العرفي على اللغوي أو مقدمة اللغوي على العرفي (٥) ؟ والخلاف فيما ذكرنا كاختلاف في قوله : (توضؤوا مما مست النار) ، هل يُحمل

/ ذلك على الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليد ، أو على الوضوء الشرعي ؟ واختلف القائلون باشتراط الطهارة الشرعية هل يجزئ أن

يمسح عليهما المتيمم ؟ وهذا على الخلاف في التيمم ، هل يرفع الحدث أو لا ؟ واختلف - أيضا - فيمن لبس خفين على

(١) في المعلم : في الكثرة .

(٢) من المعلم .

(٣) من المعلم - (٤) ليست في المعلم .

(٥) من ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) .

(توضؤوا مما مت النار) فقليل .

المراد غلُ اليدين ، وقيل : الوضوء حقيقة .

إكمال ٢ / ٥٢ .

٦١ / ب

٨٢ كتاب الطهارة / باب المسح على الخفن

خُفْنِ ، هل يمسح على الأعليين ؟ والخلاف مبنى على الخلاف فى القياس على الرخص (١) ، وكذلك اختلف فى المحرم إذا تعدى (٢) فلبس الخفن ، هل يمسح عليهما ؟ ويبنى الخلاف على الخلاف فى سفر المعصية ، هل تباح فيه الرخص كأكل الميتة وشبه ذلك ؟ فإن غسل الرجلين خاصة بنية الطهارة ثم لبس خفيه وأكل بعد ذلك بقية وضوئه فإنه يختلف فى جواز المسح عليهما ، ويبنى الخلاف على أصلين يختلف فيهما جميعاً ، وهما : هل يصح الوضوء مع التنكيس أم لا ؟ وهل يرتفع الحدث عن كل عضو [بتمام غسله أو يتوقف ارتفاع الحدث على إكمال الوضوء ؟ فمن صحح الوضوء مع التنكيس ورأى أن الحدث يرتفع عن كل عضو] (٣) بغسله خاصة ، اقتضى مذهبه جواز المسح فى المسألة المذكورة . قال القاضى : ما أشار إليه من تأويل قول مالك فى إنكار القول بالمسح جملة ، أن ت ١٢٢ / بالمراد به فى خاصة نفسه لا إنكاره هو الحق / ، والرواية التى [لا] (٤) شك فيها ، كذلك جاءت الرواية عن ابن وهب عنه : " لا أمسح فى حضر ولا سفر) وكأنه كرهه ، وكذا

نقلها أبو محمد فى نوادره وغيره ، وعلى هذا تأول أحمد بن حنبل قول مالك ، وأنه أثر الغسل كما روى عن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا خفافهم وخلع هو وتوضأ وقال : حمب إلى الوضوء (٥) ، ونحوه عن أبى أيوب وعن ابن عمر ، قال أحمد : فمن ترك ذلك على نحو ما تركه أبو أيوب ومالك لم أنكر عليه ، وصلينا خلفه ، ولم نعبه ، إلا أن يترك ذلك ولا يراه كما صنع أهل البدع فلا نصلى خلفه ، ويؤيد هذا التأويل لمالك قوله فى المبسوط لابن نافع عند موته : المسح على الخفن فى الحضر والسفر صحيح يقين ثابت لا شك فيه ، إلا أنى كنت أخذ فى خاصة نفسى بالظهور ، فلا أرى من مسح مقصمرا فيما يجب عليه . وهذا بين جبي فى تأويل قوله .

قال القاضى : وقوله بعد ذكر حديث جرير فى المسح : (كان أصحاب عبد الله يعجبهم هذا) لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة .

فيه رد على من فهب أن المسح على

الخفن منسوخ ، ولم يذهب إلى هذا أحد من أئمة العلماء وأئمة الفتوى ، إلا أشياء رويت

عن بعض الصحابة محتملة ومختلف عليهم فيها ، نحو ما تقدم من الشاذ عن مالك مع

احتماله ، قال الحسن : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه مسح على الخفن .

والأظهر أن مراد أولئك الأخذ بالثدة [وترك] (٦) الرخصة لا إنكار المسح ، وإنما أنكر

(١) مذهب الشافعى : أنه يجوز إثبات التقديرات والكفارات والحدود والرخص بالقياس .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : أنه لا يجوز .

راجع فى ذلك : المحصول ٢ / ٢ / ٤٧١ ، وانظر : بيان المختصر ٣ / ١٧٦ .

(٢) فى ت : تعرى .

(٣) جاء فى ت : فمن رأى أن الحل ث يرتفع عن كل عضو .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) المغنى ١ / ٣٦١ .

(٦) في ت : في ترك .

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفن

٨٣

٧٣ - (٢٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ حَنِيفَةَ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَانْتَهَى إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا ، فَتَنَحَّيْتُ ، فَقَالَ : (اذْنَلِي) فَدَنَوْتُ حَتَّى قُتْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ . فَتَوَضَّأَ ، فَسَحَّ عَلَى خُفَيْهِ .

٧٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ :

كَانَ أَبُو مُوسَى يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ ، وَيَبُولُ فِي قَارُورَةٍ وَيَقُولُ : إِنِّي بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِيضِ . فَقَالَ حَنِيفَةُ : لَوَدِدْتُ أَنَّ صَاحِبَكُمْ لَا

المسح الخوارج ، إذ ليس [هو] (١) في القرآن على أصلهم ، والشيعه ؛ لما روى عن علي أنه كان لا يمسح .

وقوله في حديث حذيفة : (أتى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فبال قائماً) : اختلف في وجه ذلك

فقيل : بال قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الحدث في الغالب ، وقيل : إنما فعل ذلك لوجع كان به ، وقيل : لعل تلك السُّبَّاطَةُ كان فيها نجاسات رطبة وهي رِخْوَةٌ يَأْمَنُ إِذَا بَالَ [فيها] (٢) قائماً أن يتطاير عليه ، وخشي (٣) أن يبول أن ينال ثيابه النجاسة ولذلك بال قائماً (٤) .

[وذكر في الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) مسح على خفيه] (٥)

قال القاضي : السُّبَّاطَةُ المِزْبَلَةُ ، وقد استدلَّ بذكرها أنه كان في الحضرة ، إذ الغالب

كونها في المدن ، وقد روى عن الأعْمَشِ فيه : (كنت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة) ، والثابت

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه كان إذا أراد البراز أبعَدَ المذهب ، وأنه كان يرتاد لبوله ، وكان (صلى الله عليه وسلم) من الشغل بأمور المسلمين والنظر في مصالحهم بحيث علم ، وقد يطول عليه حتى يحفره البول ، فلو أبعَدَ لتأذى .

فلذلك / والله أعلم بال في هذه المرة قائماً لحفرة له ، وارتاد لذلك ت ١٢٣ / أ السُّبَّاطَةُ لِدَمَثِهَا ، وقام لقربه من الناس ، وخافة ، ما يكون منه إن جلس ، ولذلك ما

تنحى عنه حذيفة حتى استدناه ، ولذلك قال عمر : البول قائماً أحصن للدبر ، وقد قال

مجاهد : ما بال قط قائماً إلا مرة ، وأنكرت عائشة أنه بال قائماً (٦) ، وإلا فكان أكثر

حاله البعد ببوله وغيره ، وبحسب هذا ما اختلف السلف في جوازه ، فأجاز ذلك جماعة

منهم وكرهه آخرون ، وقال ابن مسعود : من الجفاء أن يبول قائماً ، ورد سعيد بن إبراهيم

(١) من ت .

(٢) ليست في المعلم .

(٣) في الأصل : وعسى .

(٤) هذه عبارة المازري ، ومكانها عنده عقب قوله : ذكر المسح على الخفين .

(٥) من المعلم .

(٦) حذب إنكارها أخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة ، بما جاء فى النهى عن البول قائماً ، ولى بتكذيب لحذيفة ، لاحتمال ال يكون مراث!! - رضى الله عنها - نقى ذلك اختياراً أو عاتة .

٦٢ / أ -

٨٤ كتاب الطهارة / باب المسح على الخفين

يُذَدُّ هُنَا التَّشْدِيدُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَتَمَشَّى ، فَأَتَى سُبَاطَةَ خَلْفِ حَائٍ! ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ ، فَبَالَ ، فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ ، فَأَشَارَ إِلَى فِجْتٍ ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ .

٧٥ - (٢٧٤) حِثْنًا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِي! ث .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْ بْنِ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، شَهَادَةٌ مِنْ فَعْلٍ فَلَكَ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ (صلى الله عليه وسلم) لَجَرَعٍ كَانَ بِمَاضِيهِ (١) ، يَعْنِي لَعَلَّهُ لَمْ يَتَكَنَّ مِنْ أَجَلِهِ بِالْجُلُوسِ ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَسْتَشْفِي مِنْ وَجَعِ الصَّلْبِ الْبُولَ قَائِمًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَوْلُهُ فِي الْحَمَامِ قَائِمًا خَيْرٌ مِنْ فَصْدَةٍ . قَالَ الْإِمَامُ : وَقَوْلُهُ لِحَذِيفَةَ : (ادْنِهِ) .

قال حذيفة : قد دنوت حتى قمت عند عقبه) ،

وفى الحديث : أنه [قال] (٢) لما أراد قضاء حاجته ، [قال] (٣) : (تنح عنى فإن كل بائليما تفيح) يصح حمل الحديث الأول على أنه أمن [من] (٤) خروج الحدث ، وأراد أن يستتر بالقائم خلفه عن الناس ، والحديث الثانى على أن هذه الوجوه فيه مضمومة .

قال القاصى : قال المروزي فى هذا الحديث : من السنة القرب من البائل إذا كان قائماً

فأما إذا كان قاعداً فالسنة البعد منه ، وقال غيره : فيه أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يتوارى لمثل هذا ، لأنها حالة عورة وهيئة مكروهة / ، ألا تراه كيف قال : (أتى سباطة قوا! خلف حائط) ، وقال غيره : استدناؤه لحذيفة وقيامه عند عقبه أنه - والله أعلم - استقبل الحائط تستراً ، ولم يأمن من يمر به من أحد الجانبين فيكشفه ، فأقام حذيفة من ذلك الجانب ساتراً له إذ أمن من الحدث لقيامه .

ومعنى (انتبذت) معنى (بعدت وتختت) فى الحديث الآخر ، وقيل : لعل هذا الحائط كان غير متملك ؛ لإضرار البول بالحيطان ، أو لعله لم يقرب منه قرباً يضر به .

قال الإمام : [وخرج مسلم أيضاً فى باب المسح على الخفين : حدثنا محمد بن ثمر ،

ثنا زكريا عن عامر ، حدثني عروة بن المغيرة عن أبيه ، قال : كنت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات ليلة ... الحديث .

ثم عقب بعد ذلك فقال ت حدثني محمد بن حاتم ، قال : ثنا اسحق بن منصور ، قال : ثنا عمر بن أبى زائدة ، عن الشعبي ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بهذا [()] .

(١) معالم السق ١ / ٢٠ .

(٣ ، ٤) ليست فى المعلم .

(٢) من المعلم .

(٥) من المعلم .

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفن ٨٥

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ ، عَنْ أَبِيهِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِمْ فَاجْمَعَهُ الْمَغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ! ، فَسَتَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رَجِّحٍ مَكَانَ (حِينَ) : (حَتَّى) .

(...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد وقال : فغسل وجهه ويليهِ ومسح برأسه ثم مسح على الخفين .

وقوله في حديث المغيرة : (بإداة) : أى بإناء الوضوء ، كما قال في الآخرة (بميضأة وبمطهرة) .

وقوله : (فصست عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ) كذا قال مسلم [عند قتيبة ، وعند

ابن ربح] (١) حتى فرغ ، وكلاهما يصح لكن (حين) أيّن ، لأنه صث عليه للوضوء للصلاة لا لغير ذلك بدليل الحديث الآخر ، وذكر فيه تواريه عنه لحاجته ، قال : (ثم جاء فصُحّث عليه فتوضأ) .

وفيه حجة للجماعة في جواز صب الماء على المتوضى ، ومثله في حديث أسامه ، خلاف ما روى عن عمر وابنه وعلى في كراهة هذا وشبهه / من استقاء الماء للوضوء لغيره ، وأنه من الشركة في الوضوء ، وقول ابن عمر : لا أبالي أعانني رجلٌ على وضوئى أو على ركوعى وسجودى ، قال الطبرى : وقد صح عن عمر خلافه من صحّ ابن عباس على يديه للوضوء ، وثبت عن ابن عمر خلات ما روى عنه ، وأنه كان يُسكب له الماء لوضوئه .

واستدل البخارى من هذا الحديث على جواز توضئة الرجل لغيره (٢) ؛ لأنه لما جاز له

أن يكفيه غُرف الماء لوضوئه فكذلك سائر الوضوء ، وهو من باب القربات التى يجوز أن يعملها الرجل عن غيره ، ولإجماعهم على جواز توضئة المريض وتيممه إذا عجز عن ذلك ، بخلاف الصلاة ، ويحتمل أن صب المغيرة كان لضيق فم الإداة ، ويشبه إن كانت لحمل الماء للشرب فلم يمكن الوضوء منها ولم يكن ميضأة ولا مطهرة كما جاء في حديث غيره ، وكذلك يختلف حكم الأوانى ، فإمكن إدخال اليد فيه كان حكمه وضعه على اليمن ، وما ضاق عن ذلك كان حكمه وضعه على اليسار ليُفرغ منه على اليمن ويميله بياسره ، فهذا اختيار أهل العلم .

وقول المغيرة في صفة وضوئه : ! فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم على الخفين

ولم يذكر من السق شيئا ، ليس فيه أنه لم يفعلها (صلى الله عليه وسلم) لكن المغيرة أخبر بالفرائض (١) فى ت : عند ابن ربح ، وعند قتيبة ، وكث أماما بهامش الأصل .

لفظ مسلم ، وفى رواية ابن ربح مكان حين : حتى .

(٢) البخارى ، فى الوضوء ، بالرجل يوضأ صاحبه ١ / ٥٦ .

ت ١٢٣ / ب

٨٦ كتاب الطهارة / باب المسح على الخفن

٧٦ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى التميمى ، أخبرنا أبو الأحوص عن أشعث ، عن الأسود بن هلال ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : بينا أنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات ليلة .

إذ نزل ففضى حاجته ، ثم جا فصمبت عليه من إداة كانت معى ، فتوضأ ومسح " على خفيه .

٧٧ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قال أبو بكر : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : كنت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) فى سفر .

فقال : (يا مغيرة ، خذ الإداة) فأخنتها ، ثم خرجت معه .

فأطلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى توارى عني ، ففضى حاجته ، ثم جا وعليه جبة شامية ضيقة الكمين ، فنهب يخرج يده من كمها فضاقت عليه ، فأخرج يده من أسفلها ، فصمبت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم مسح على خفيه ثم صلى .

٧٨ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم وعلى بن خنرم ، جميعا عن عيسى بن يونس ، قال إسحق : أخبرنا عيسى ، حد ، شأ الأعمش

عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ . فَلَمَّا رَجَعَ تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِدَاوَةِ ،

وَصَارَتْ سَنَنُهَا فِي طَيِّهَا وَبِحَكْمِ التَّبَعِ لَهَا ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي بَعْضِهَا ابْتِدَاءَهُ بِغَسْلِ الْكَفَنِ .

وقوله : (فغسل وجهه ثم ذهب ليغسل فواعيه ، وضاعت الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسلهما) ، قال الباجي : لأنه كان عليه إزار .

وفيه جواز لباس مثل هذه الثياب لاسيما في الأسفار والمغازي لتشفير (١) الإنسان فيها وانضمامه وجمع ثيابه عليه (٢) .

وفيه جواز إخراج اليد من تحت الثوب لمثل هذه الضرورة لا في المجمع والمحافل والرفاهية ، وفيه جواز التفريق اليسير في الطهار ٣ ، وأن مثل هذا لا يقطع الموالاة فيها ، لا سيما إن كانت من سببها مثل هذا ومثل نزع الخفن .

وقد اختلف في الموالاة هل هي من فروضها أو سننها ؟ فمشهور المذهب أنه سنة ، وقيل : فرض .

قال ابن القصار : وهو ظاهر قول مالك (٣) ، وقيل : فرض مع الذكر ساقط مع النسيان ، وقيل : فرض في المغسول دون الممسوح ، وقيل : مستحب .

واختلف قول الشافعي في وجوب ذلك ، ولم يوجب أبو حنيفة ، ثم اختلف في مفروضها (٤) على

(١) في ت : ليتتفر .

(٢) لم أجد للقي ل للبي في مظانه .

(٣) راجع : المغني ١ / ١٩٠ ، وقد ذكر أقوال المذاهب في الموالاة .

(٤) في ت : من تركها .

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفن

٨٧
فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَتِ الْجُبَّةُ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ ، فَغَسَلَهُمَا ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، ثُمَّ صَفَى بِنَا .

٧٩ - (...) حُثِّنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ ،

قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ .

فَقَالَ لِي : (أَمْعَكَ مَاءٌ ؟) قُلْتُ : نَعَمْ .

فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَشَقَى حَتَّى تَوَارَى فِي سَوَادِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ أَوْفٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا ، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبِّ فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَيْهِ فَقَالَ : (دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ) وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .

٨٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ

أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ وَضَا الثَّيْبَ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ ، فَقَالَ : " إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ " .

هذا ، فعلى [القول] (١) أنه فرض يعيد في العمد والنسيان ، وعلى الاقول أنه سنة ، فعند

ابن عبد الحكم لا شيء عليه ، وعند ابن القاسم لا شيء في النسيان ويعيد في العمد / - ت ١٢٤ / ١ على مذهبه في ترك السق عامداً

- وقد يكون هذا على القول باشتراطه مع الذكر ، والدليل

على صحة كونها مشروعة مسنونة : مثابرته (صلى الله عليه وسلم) على الموالاة ولم يذكر عنه تفريق . واختلف

في حد التفريق المبطل للطهارة فقليل : جفاف الوضوء وقيل : ذلك يرجع إلى الاجتهاد ،
 فقد يُسرع جفافُ الوضوء في بعض الأوقات والبلاد والأبدان الحارة وبالضد من ذلك .
 وقيل فائدة حمل الغزاة والماء معه في هذا الحديث وغيره : أنه (صلى الله عليه وسلم) كان التزم ألا
 يكون إلا على طهارة في أكثر أوقاته ، وكان إذا توضأ صلى ما أمكنه .
 وذكر مسلم في طريق حديث المغيرة : حدثني محمد بن حاتم ثنا إسحق بن منصور
 ثنا عمر بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، عن عروة ، قال الإمام : قال بعضهم : هكذا روى
 لنا [عن] (٢) مسلم إسناده هذا الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق ، ليس بينه
 وبين الشعبي أحد ، وذكر أبو مسعود أن مسلماً خرَّجه عن عمر بن أبي زائدة ، عن عبد
 الله بن أبي السفر ، عن الشعبي ، عن [عروة] (٣) [وهكذا قال الجوزي في كتابه الكبيرة
 (١) من ت -
 (٣) ليست في المعلم .
 (٢) من المعلم .

٦٢ / ب

٨٨ كتاب الطهارة / باب المسح على الخفين

الذي رواه زكريا عن عامر الشعبي عن عروة [(١)] ثم قال : ورواه عمر بن أبي زائدة عن ابن أبي الـثفّر عن الشعبي ، وذكر البخاري
 في تاريخه أن عمر بن أبي زائدة سمع من الشعبي ، وأنه كان يبعث ابن أبي السفر وزكريا إلى الشعبي يسألانه (٢) .
 وفي الباب بعد هذا : حدثنا محمد بن عبد الله بن بزيغ ، ثنا يزيد بن زريع ، ثنا حميد ، ثنا بكر / ، ثنا عروة بن المغيرة بن سبعة ، قال
 بعضهم : قال أبو مسعود : هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيغ ، عن يزيد بن زريع ، عن عروة بن المغيرة ، وخالفه الناس فقالوا فيه
 حمزة بن المغيرة بدل عروة ، وأما الدارقطني فينسب الوهم فيه إلى [يزيد] (٣) لا إلى مسلم ، والله أعلم (٤) .
 (١) من المعلم .

(٢) التاريخ الكبير ٣ / ٢ / ١٥٢ ، وزكريا هو أخوه ، قال أبو عبيد الأجرى عن أبي داود : عمر بن أبي زائدة كبر من زكريا ، وعمر
 يرى القدر .

وقال في موضع آخر : زكريا أعلى من أخيه عمر بكثير .

راجع سؤالات أبي عبيد الأجرى الترجمة ١٧٤ ، ٢٠٣ .

وابن أن السفر هو عبد الله بن سعيد بن محمد ، ويقال : لبن أحمد أبو السفر الهمداني .
 (٣) ساقطة من ت .

(٤) قال أبو عمر .

دإسناده هذا الحديث من رواية مالك في الموطأ وغيره إسناده ليس بالقائم ، لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة وحمزة
 ابني المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة ، وربما حيث به ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه ولا يذكر
 حمزة بن المغيرة .
 وربما جمع حمزة وعروة لبني المغيرة في هذا الحديث عن أبيهما المغيرة ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن
 المغيرة مقطوعة ، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ولم يسمع منه شيئاً .
 التمهيد ١١ / ١٢١ .

قال : قال مصعب : وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً .

أخبرنا به أبو محمد وكتبته من أصل سماعه عن

ابن حمدان ، وحدثنا أيفثا قال : حدثنا ابن حمدان قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : حدثني أبي قال : قرأت على عبد

الرحمن - يعنى ابن مهدى - عن مالك عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن ابيه المغيرة ؛ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذهب لحاجته في غزوة تبوك ، فذكره صواء كما في الموطأ .

قال : وكتبته - أيثنا - من الأصل الصحيح لأبي محمد - رحمه الله - من أصل سماعه ، وقد ذكر عبد الرزاق هذا الخبر عن معمر في كتابه عن الزهري ؛ أن المغيرة بن شعبة قال : كنت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سفر ...

وذكر الحديث ، هكذا مقطوعاً . وأظن هذا بفا أوتي من قبل الزهري ، والله أعلم لأن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي حدثنا ، قال : حدثنا أبي قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا قاسم بن محمد ، قال : حدثنا أبو عاصم خنث بن أصرم قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر ، عن الف هري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة قال ...

وصاق حديث مسلم . وقال : وحدثني سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا اسماعيل بن إسحق ، قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال : حدثني أنحى عن سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن ابن شهاب قال : حدثني عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة أنهما سمعا المغيرة بن شعبة يخبرن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) توضأ على الخفين ثم صلى فيهما انظر : التمهيد ١١ / ١٢٠

كتاب الطهارة / باب المسح على الخفين ٨٩

قال القاضي : حمزة بن المغيرة هو عندهم الصحيح في هذا الحديث ، د نما عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخر ، وحمزة وعروة أبناء المغيرة ، والحديث مروى عنهما جميعاً ، لكن رواية بكر بن عبد الله المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة أو بن المغيرة - غير مسمى - ولا يقول : عروة ، ومن قال : عروة عنه وهم ، وكذلك اختلف عنه ، فرواه معتمر بن سليمان التيمي في أحد الوجهين عنه عن بكر ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة ، وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن التيمي ، وقد ذكر ذلك مسلم ، وقال غيرهم : عن بكر عن ابن المغيرة (١) ، قال الدارقطني : (وهو وهم) ، وفي حديث المغيرة وغيره : ذهاب النبي (صلى الله عليه وسلم) عند حاجته عن الحاضرين ، وهو أدب الحدث ، الاستتار حتى لا يرى له شخص ولا يسمع صوت ، وكما جاء في الحديث الآخر / أبعد في المذهب .

وفيه وفي غيره من الأحاديث التجاني عن ذكر الاسم القبيح من الحدث والكناية عنه بإتيان الغائط والحاجة ، خلاف ما قاله المشركون من التصريح بقبيحه من قولهم : علمكم كل شيء حتى الخراء! وذلك من أدب الشرع ، ترك فحش الألفاظ وقبيح القول ، والكناية عن ذلك عند الحاجة إلا للضرورة ، وكذلك كانت عادة العرب في كلامها صيانة الألسن عما تُصان عنه الأبصار والأسماع .

قال القاضي : ذهب بعضهم إلى أن حديث المغيرة جاء في السفر لقوله : (كنت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) في سفر) كما (٢) رواه مالك في الموطأ وغيره : (أنه كان في غزوة تبوك) (٣) ، واستدذ منه على جواز المسح في السفر ، ومن حديث جرير وحذيفة على جوازه في الحضر ، وأن إسلام جرير وغزوة تبوك بعد نزول المائة سنة تسع ، ولهذا كان يعجبهم حديث جرير ليقطع به حجة من زعم أن آية الوضوء ناسخة لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمسح على الخفن ، واستدل بعضهم من حديث المغيرة على جواز استعمال الأجار مع وجود الماء بكون الإداوة مع المغيرة لقوله : (فتلقيته بالأداوة وصببت عليه من إداوة كانت معي) وهذا وإن كان ظاهراً فقد يحتمل غير هذا ، د إن ذلك في السفر وعدم الماء وقلته ألا ترى كيف قال له بعد أن قضى حاجته : (أمعك ماء؟) قال : فأتيته بمطهرة .

٣٠٢٣ (23) باب المسح على الناصية والعمامة

(١) في المعلمة ابن بزيع .

(٢) في الأصل : لما ، والمثبت من ت .

(٣) الموطأ ، كالطهارة ، بما جاء في المح على الخفن ١ / ٣٥ ، ٣٦ -

ت ١٢٥ / ب

كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية والعمامة

(٢٣) باب المسح على الناصية والعمامة

٨١ - (...) وحلطني محمد بن عبد الفه بن بزيع .

حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا حميد الطويل ، حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، قال : تخلف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتخلفت معه ، فلما قضى حاجته قال : (أمعك ماء بم لا ، فأتيت به بمطهرة ، فغسل كفيه ووجهه ، ثم فاب يحسر عن ذراعيه فضاق غ الجبة ، فأخرج يده من تحت الجبة ، والقي الجبة على منكبيه ، وغسل ذراعيه ، ومسح بनावيته وعلى العمامة وعلى خفيه ، ثم ركب وركبت فأنهينا إلى القوم وقد قاموا في الصلاة ، يصلي بهم عبد الرحمن بن عوف وقد ركع بهم ركعة ، فلما أحس بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ذهب يتأخر ، فأومأ إليه ، فصلى بهم .

فلما سلم قام النبي (صلى الله عليه وسلم) وقفت ، فركعنا الركعة التي سيقتنا .

وقوله في الحديث : [أن النبي (صلى الله عليه وسلم) توضأ] (١) فمسح بनावيته وعلى العمامة ،

قال الإمام : يحتج به لآبي حنيفة في أن الواجب من مسح الرأس الناصية .

وحى ! انتهى النزعتين (٢) ، ويحتج به ابن حنبل في أن المسح على العمامة جائز كما يجزئ المسح على الخفن (٣) ، وذهب مالك [إلى] (٤) خلاهما جميعاً (٥) ، وأن المسح على العمامة غير جائز ، وأن الوجوب من مسح الرأس ليس بمقصود على الناصية خاصة ، ويعارض قول كل واحد منهما بقول صاحبه ، ويجعل الحديث حجة عليهما جميعاً ، فيقول لآبي حنيفة : إن كان الوجوب يختص بالناصية فلم مسح [على] (٦) العمامة ؟ ونقول لابن حنبل : إن كان المسح على العمامة جائزاً فلم باشر الناصية بالمسح ؟ ، وقد ذكر ابن حنبل أن المسح على العمامة روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من خمس طرق صحيحة ، واشترط بعض القائلين بجواز المسح على

(١) من المعلم .

(٢) بدائع الصنائع ١ / ٤ .

وقد ذكر أن قدره ثلاث أصابع اليد ، وروى الحسن عن أبي خيفة أنه قدوه بالربع ، وهو قول زفر ، أما نص الناصية فهو قول الكرخي والطحاوي .

(٣) المغني ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

وقد اختلف في قدر الواجب في مسح الرأس ، فروى عن أحمد في أحد قولييه وجوب مسح جميعه ، ووافقه الخرق في هذا ، وهو مذهب مالك ، وله قول آخر وهو المعتمد من المذهب ، قال أحمد : فإن مسح برأسه وترك بعضه يجزئه -

(٤) ليت في المعلم .

(٥) المنتقى للباقي ١ / ٧٥ .

(٦) من المعلم .

كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية والعمامة ٩١

٨٢ - (...) حدثنا أمية بن بسطام ومحمد بن عبد الأعلى ، قالا : حدثنا المعتمر عن أبيه ، قال .

حدثني بكر بن عبد الله عن ابن المغيرة ، عن أبيه ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مسح على الخفين ، ومقئ رأسه ، وعلى عمامته .

(...) وحديثنا محمد بن عبد الأعلى .

حدثنا المعتمر عن أبيه ، عن بكر ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .
العمامة أن تكون لبست على طهارة كالخفن ، وزاد بعفهم : وأن تكون بالحنك ليكون في نزعها مشقة فينثذ تشابه الخف .
وأقوى ما يحتج به على ابن حنبل مقابلة أحاديثه بظاهر القرآن في قول الله سبحانه :

{ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ } (١) وهذا ظاهره المباشرة ، ويبقى ها هنا النظر ما بين تقدمه ظاهر القرآن على الأحاديث أو تقدمه الأحاديث على الظاهر (٢) وليس / هذا موضع استقصائه ، وأحسن ما حمل عليه أصحابنا حديث المسح على العمامة أنه (صلى الله عليه وسلم) لعنه كان به مرض !منعه كشف رأسه ، فصارت العمامة كالجبيرة التي يُسح عليها للضرورة (٣) .
(١) المائدة ٦٠ .

(٢) ذهب الأفعى وأحمد الى أن خبر الأحاد إذا كان خاصاً وعارض عام القرآن نخصه ، فيصير بذلك العام غير ثال على كل ما يشتمل عليه لفظه ، بل على بعض ما يشتمل عليه ، وذلك لابن عام القرآن دان كان قطعياً في سنده ، هو ظني في دلالة ، وخاص الالة إذا كانت خبر احاد فهو ظني في سنده ، ولكنه قطعي في دلالة ، والظن يخص الظن .

أما الحنفية فلا أنهم يعتبرون العام قطعاً في دلالة ، فإن اخبار الأحاد لا تنهض عندهم لأن تكون مخصصة لعام القرآن ؛ لأن الظن لا يخص القطعي ، والعام بمقتضى عموم مبيّن لا يحتاج إلى بيان .

أما مالك فإنه يجعل خبر الأحاد مخصصاً لعام القرآن إذا عاضده عمل أهل المدينة أو قياس ، وعلى ذلك حرم مالك لحم كل في ناب من السبع ، وكان ذلك تخصيصاً لعموم القرار : { تَلْ لَأْ أَجْذِ نِي مَا أَوْحَا إِلَّا مُحَرَّفًا عَلَيَّ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَةً أَوْ دَفَا ثَفَوْحًا أَوْ لَحْمَ خَزِيرٍ } [الأنعام ١٤٥٠ ، وذلك للحديث الذي صرح بذلك ورواه مالك في الموطأ ، وقال عقب روايته : وهو ال المرعدنا ، أي في المدينة .

أما إذا لم يعاضد خبر الأحاد قياس أو عمل أهل المدينة ، فإنه يعمل بالعام ويضعف الخبر ، كما هو الشأن عده في حديث : ! إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا) ، فإنه رثة لعموم قوله تعالى :
{ وَمَا عَثَمْتُمْ ثِن الْجَوَالِ! مُكْثِينَ } المائدة : ٤ ، ، وقال : كيف يؤكل صيده ويكون نجساً ؟ راجع : أصول الفقه : ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٣) قال ابن عبد البر : وأما المح على العمامة فاختلف أهل العلم في ذلك ، واختلفت فيه الآثار ، وكلها معلومة .

وروى عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين ذكرهم المصنفون : ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، وابن المنذر ، أنهم أجل وا المح على العمامة .

ت ١ / ١٢٥

٩٢ كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية والعمامة

٨٣ - (...) وحديثنا محمد بن بشار ومحمد بن حاتم ، جميعاً عن يحيى القطان ،

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حدثنا يحيى بن سعيد عن التيمي ، عن بكر بن عبد الله ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ؛ قَاذَ بَكْرٌ : وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) تَوَضَّأَ ! ، فَسَحَّ بِنَاصِيَتِهِ ، وَعَلَّالِعِمَامَةٍ ، وَعَلَى الْخَفَيْنِ .

قال القاضي : قوله في حديث المغيرة في أحد طرقه من حديث محمد بن بشار ومحمد

ابن حاتم رفعاه عن بكر بن عبد الله ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، قال بكر : وقد سمعته من ابن المغيرة ، كذا لجميع شيوخنا ، وكذا ذكره ابن أبي خيثمة والدارقطني وغيرهما ، ووقع عند بعضهم ولم أره ، وقد سمعت من ابن المغيرة ، وقد تقدم قبل سماعه الحديث منه .

وفي إمامة عبد الرحمن بن عوف بهم ، ولم ينتظروا النبي (صلى الله عليه وسلم) دليل على مبادرة فضل أول الوقت ، وبه احتج الشافعي وغيره على هذا (١) ، وظاهره يأثمهم من وصول النبي (صلى الله عليه وسلم) إليهم الا بعد أن يُصَلَّى أو لتأخره عنهم ، وظنهم أنه أخذ طريقا غير طريقهم ،

(١)

وبه قال الأوزاعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأحمد ، داسحق ، وأبو ثور ، للأثار الواردة في ذلك ، وقياسا على الخفي ، ولأن الرأس والرجلين عندهم ممسحان ساقطان في التيمم .

واختلاف هؤلاء فيمن مسح على العمامة ثم نزعها كاختلافهم فيمن مسح على الخفي ثم نزعها .

وأما الذين لم يروا المسح على العمامة ولا على الخمار فعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، والشعبي ، والنخعي ، وحمد بن أبي سليمان . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، وللشافعي وأصحابهم .

والحجة لمالك ومن قال بقوله ظاهر قوله تعالى : { وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ } [المائدة : ٦] ومن مسح

على العمامة فلم يمسح برأسه ، وقد أجمعوا أنه لا يجوز مسح الوجه في التيمم على حاله دونه ، فكذلك للرأس .

والطاب في قوة : { فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ } له [النبا : ٤٣] ، كالخطاب في قوله :

{ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ } .

ولا وجه لما اعتلوا به من أن الرأس والرجلين ممسحان ، وأنه لما اتفقوا على المسح على الخفي ، فكذلك العمامة لأن الرجلين عند الجمهور مغسولتان ، ولا يجزئ المسح عليهما دون حائل ، وقد قام الدليل على وجوب الغسل لهما ، فلا معاني للاعتبار بغير ذلك .

قال : فإن قيل : إن الرأس والرجلين يسقطان في التيمم ، فدل على أنهما ممسوحان قيل له : وقد يسقط بدن الجنب كله في التيمم ، ولا يعتبر بذلك ، فسقط ما اعتلوا به ، فإن قيل : فهب أن الرجلين مغسولتان ، هلا كان المسح على العمامة قياسا عليهما في الخفي ؟ قيل له : قد أجمعوا على أن المسح على الخفين مأخوذ من طريق الـ " ثر " ، لا من طريق القياس ، ولو كان من طريق القياس لوجب القول بالمسح على القفازين ، وعلى كل ما غيب الذراع من غير علة ولا ضرورة ، فدل على أن المسح على الخفي خصوص لا يقاس عليه ما كان في معناه .

الاستدكار ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١ بتصرف يسير .

(الأم ١ / ٧٥ .

كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية والعمامة

٩٣

٨٤ - (٢٧٥) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ومحمد بن العلاء ، قالا : حدثنا أبو معاوية .

ح وحدثنا إسحاق ، أخبرنا عيسى بن يونس ، كلاهما عن الأعمش ، عن الحَكِّ ! ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، عن بلال ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مسح على الخفين والخمار .

عرش ليلته ألا ترى فزعهم حين أدركهم يصلون ؟ فدل أنهم لم يبادروا الصلاة أول الوقت

ولا - أيضا - أخروها لآخر الوقت حتى يسئروا منه وخافوا فواتها ؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) / لم يكن ٦٣ / أصلي ، ولا يصح أن

يؤخروها حتى يضيق وقتها بغير عفة ، والأشبه أنهم انتظروه ، فلما

تأخر عن وقته المعهود تأولوا أنه صلى فصلوا .

وفيه تقديم الجماعة إماما بغير أمر الإمام ، بخلاف الصلوات التي لا تصح إلا بزمَام

كالجمعة ، العيدين وغيرهما .

وفيه إمامة المفضول بالأفضل وصلاة الإمام خلف رعيته ،

وجبر ما فات من الصلاة لمن أدرك بعضها ، واتباع الإمام في فعله وجلوسه د إن لم يكن موضع جلوس للهدرك ، وأن قضاءه لما فات بعد سلام الإمام ، وأن العمل اليسير في الصلاة غير مؤثر فيها ، لذهاب عبد الرحمن ليتأخر ، وسيأتي الكلام على تمام هذا وحكم صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) هنا وفي حديث أبي بكر في موضعه من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .
وقوله في حديث بلال : (مسح على الخفين والخمار) : يريد بالخمار - والله أعلم -
العمامة ، لتخمير الرأس بها ، لشبهها بخمار المرأة ، ولم يختلف من أجاز المسح على العمامة في منع مسح المرأة على خمارها إلا شيء روى عن أم سلمة (١) .
وعن أنه في

مسحه على القلنسوة ، وفرق ما بين العمامة والخمار عندهم أن العمامة لقي نزعها لا سيما إن كانت بحنك ، ولأن المسح عليها مسح على بعض الراش ولورود الرخصة فيها عندهم كما جاءت في الخلف .
وفيه الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن / أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن ت ١٢٥ / بلال ، ١ لحديث .
قال مسلم : وفي حديث عيسى بن يونس : حدثني الحكم قال : حدثني بلال ، وهذا
مشكل على من لا يعرف أسرار هذا العلم ، ومعناه : أن الاعمش حدث به في سند مسلم
عنه أولاً معنعناً ومن طريق عيسى نص على الحديث ، فقال : حدثني حكم ولم يقل : عن
حكم كما قال قبل ، وقال آخر الحديث : حدثنا بلال ولم يقل : ص بلال وإلا فالحكم لا
يروى عن بلال ولو عنعنه الحكم عن بلال لكان مقطوعاً لأنه إنما رواه عن رجلين عنه ،
(١) وهو قول غير مسند ، نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٢١٩ .

٩٤
كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية والعمامة

! ، ! لا ص ! ، صي ، ه ، ص ص !

وفي حديث ضيبي : حدثني الحكم حدثني بلال ، وحدثني سويد بن سعيد ، حدثنا علي بن مسهر - عن الأعمش ، بهذا
الاستناد .

وقال في الحديث : رأيته رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وقد تكلم أبو الحسن الدارقطني في كتاب العلل على حديث بلال هذا والخلاف فيه والخلاف على الأعمش فيه أيضاً ، وسقوط بلال
منه عند بعضهم واقتصاره على كعب ، وسقوط كعب عند بعضهم واقتصاره على بلال ، وجعل بعضهم البراء بين بلال وابن أبي ليلى
وأكثر رواة الأعمش على ما في الأم ، وقد رواه بعضهم عن علي بن أبي طالب عن بلال (١) .
(١)

جاء في العلل بلفظ : المسح على الخفين والخمار (بالفاء) .

ثم قال : يرويه الحكم بن عتيبة ، واختلف عنه ، فرواه شيبان عن ليث عن الحكم عن شريح بن هاني عن علي عن بلال ، وخالفه معتمر
واختلف عنه ، فرواه مسدد وعمرو بن علي وعلى بن الحن الدرهني عن معتمر ، عن ليث ، عن الحكم وحجب ابن أبي شابت عن شريح
بن هاني ، عن بلال .

وخالفهم ابن أبي السرى ، قرواه عن معتمر ، عن ليث عن طلحة بن مصرف عن شريح بن هاني ، عن بلال .

ورواه موسى بن أعين ، عن معتمر ، عن ليث ، عن الحكم ، وحجب عن شريح بن هاني ، عن بلال .

ورواه أبو الحياة عن ليث ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة عن بلال .
وكذلك رواه الأعمش ، واختلف عنه ، فرواه أبو معاوية الضرير وعلى بن مسهر وعيسى بن يونس وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء وأبو عبيدة بن معن وأبو حمزة المكري وعبد الله بن نمير وأبو إسحق الفزاري ومحمد بن فضل ، واختلف عنه .
فرواه عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، عن بلال .

ورواه زياد بن أيوب عن ابن فضل ، فلم يذكر فيه كعباً ، ولعله سقط عليه أو على من روى عنه .
ورواه عبد السلام بن حرب عن الاعمش عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر بلاءه .

٣٠٢٤ (24) باب التوقيت في المسح على الخفين

٣٠٢٥ (25) باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد

قال : ورواه شعبة واختلف عنه ، فروى عن بقية عن شعبة عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم .
قال : وهو وهم ، وإنما أراد أن يقول : شعبة بن الحجاج ، لأن الحديث محفوظ عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال .
راجع : العلل ٣ / ٢٣٠ ، ٧ / ١٧١ .
كتاب الطهارة / باب التوقيت في المسح على الخفن

٩٥ (٢٤) باب التوقيت في المسح على الخفين

٨٥ - (٢٧٦) وحدثننا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا الثوري عن عمرو بن قيس الملائي ، عن الصكم بن عتيبة ، عن القاسم بن مخيمرة ، عن شريح بن هاني ، قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك بابن أبي طالب فسله ، فإنه كان يسافر مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فسألناه فقال : جعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاثه أيام وليالين للمسافر ، ويوماً وليلة للقمب ! .
قال : وكان سفيان إذا ذكر عمرًا أثنى عليه .
(...) وحدثننا إسحق ، أخبرنا زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمرو ، عن زيد ابن أبي أنيسة عن الحك ! ، بهذا الإسناد ، مثله .

(...) وحلثني زهير بن حرب .
حدثننا أبو معاوية عن الأعمش ، عن الحكم ، عن القاسم بن مخيمرة ، عن شريح بن هاني ، قال : سألت عائشة عن المسح على الخفين فقالت : أتت عليا ، فإنه أعلم بذلك مني ، فأتيت عليا ، فذكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .
وقوله : (أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك بابن أبي طالب ، فإنه كان يسافر مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : فيه حجة أن مسح النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كان في السفر ، ولو مسح في الحضر لعلمته ، وفي رواية أخرى : " فإنه أعلم بذلك مني ، فسألناه فقال : جعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوماً وليلة للمقيم) .
وفيه تضعيف ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - وعلى من أنكر المسح على الخفن ، وفيه النص على المسح للمقيم والمسافر والتوقيت لهما .
وقد اختلف العلماء في التوقيت في ذلك ، فذهب أبو حنيفة (١) .

والشافعي (٢) في أحد قوله إلى هذا الحديث ، وهو قول الثوري وأصحاب الحديث وروى مثله عن مالك ، ومشهور مذهبه أنه لا حد له ولا توقيت (٣) ، وهو أحد قول الشافعي وقول الأوزاعي والليث ، وروى عن مالك للمقيم من (١) بدا ٢ الصناح في ترتيب الشرا ١٢ / ٨ .
(٣) المنتقى ١ / ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) الأم ١ / ٣٤ .

٩٦
كتاب الطهارة / باب التوقيت في المسح على الخفين
الجمعة إلى الجمعة (١) ، وتأوله شيوخنا : أي ينزعهما للقسل ، وهذا مبني على نفى التوقيت ، وذهب بعضهم إلى أن حدّه من الحدث إلى الحدث ، وقد اختلف في رفع هذا الحديث أو إيقافه على علي ، قال أبو عمر : ومن رفعه أثبت وأحفظ ممن أوقفه (٢) .
(١) المنتقى ١ / ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) الاختلاف وقع فيمن روى عن الأعمش .

والذين رووه عنه مرفوعا هم أبو معاوية الضرير ، وعمر بن عبد الغفار .
والذين أوقفوه هم زائدة بن قدامة وعلي بن غراب ، واحمد بن بثير .
راجع : العلل

٣ / ٢٣١ .
كتاب الطهارة / باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد

٩٧
(٢٥) باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد
٨٦ - (٢٧٧) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد .
ح وحدثني محمد بن حاتم - واللفظ له - حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ، قال : حدثني علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على خفيه ، فقال له عمر : لقد نعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه .
قال : (عمداً صنعت يا عمر) .

وقول عمر للنبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الفتح : لقد صنعت شيئا لم تكن تصنعه : يدل على
مثابة النبي (صلى الله عليه وسلم) على الوضوء لكل صلاة ، وقوله : (عمداً فعلته يا عمر) : أي قصدا
ليبين للناس الإباحة والرخصة في ذلك لئلا يقتدوا بفعله ، ويظنوا ذلك فرضا (١) ، وذهب
بعض الناس إلى أن فعله هذا نسخ ما كان قبل من فرض الوضوء لكل صلاة ، وهذا يراه
حديث أنسي أن ذلك كان خاصا بالنبي (صلى الله عليه وسلم) دون / أمته ، وأنه كان يفعله للفضيلة ، ت ١٢٦ / أ والحديث
صلاته (صلى الله عليه وسلم) بالصبا وجمعه بين العصر والمغرب بوضوء واحد ، والصبا بخير
قبل الفتح ، وقد تقدم شيء من هذا .
(١) راجع : الاستذكار ٢ / ٨٧ .

٣٠٢٦ (26) باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا

٩٨
كتاب الطهارة / باب كراهة غمس المتوضئ وغيره ...
الخ
(٢٦) باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا

٨٧ - (٢٧٨) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهُ ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ لِمَا .
(...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَثَلِيُّ .

قَالَ : حَاشَا وَكَيْع .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كَلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي رَزِيْقٍ وَأَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي حَلِثٍ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : وَفِي حَدِيثٍ وَكَيْعٍ قَالَ : يَرْفَعُهُ ، بِمِثْلِهِ .
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا شَيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهَرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ ، كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ...

(الحديث ، ذكر الإمام هنا الكلام على غسل اليدين قبل الوضوء وقد نقلناه أول الكتاب .

قال القاضي : وقد اختلف العلماء في غسل اليدين للقاء من النوم قبل إدخالها الإناء ، فذهبنا ومذهب عامة العلماء : أن ذلك على الاستحباب وليس بواجب ، وأنه على طريق الاستحباب خلافاً لأحمد بن حنبل (١) وبعض أهل الظاهر في إيجابه ذلك للقاء من نوم الليل لا من نوم النهار ، ولداود والطبري في إيجابهما ذلك من كل نوم وينجس الماء إن لم يغسل يده قبل ادخالها فيه (٢) .

واختلف قول مالك وأصحابه في إفساده الماء بذلك ، وعليها بعض شيوخنا أن ذلك لما

(١) راجع : المغني ١ / ١٤٠ ، المنتقى ١ / ٤٨ .

(٢) المحلى بالآثار ١ / ٢٠٦ .

كتاب الطهارة / باب كراهة غمس المتوضئ وغيره ...

الخط
٩٩

٨٨ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَعْنٍ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يَدُهُ فِي إِنَائِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ) .
(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْحَزَامِيَّ - عَنْ أَبِي الزَّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا شَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ هَمَّامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح وَحَد ، شَا الْحُلُولَانِيَّ وَأَبْنُ رَافِع ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَا جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي زِيَادٌ ، أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي رَوَايَتِهِمْ جَمِيعًا عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ بِهَذَا الْحَدِيثِ .
كُلُّهُمْ يَقُولُ : (حَتَّى يَغْسِلَهَا) .

وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ : (ثَلَاثًا لَا) .

إِلَّا مَا قَدَّمْنَا مِنْ رِوَايَةِ جَابِر ، وَأَبْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبْنِ سَلَمَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، وَأَبْنِ صَالِحٍ ، وَأَبْنِ رَزِينٍ .
فَإِنْ فِي حَدِيثِهِمْ ذِكْرُ الثَّلَاثِ .

لَعَلَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْيَدِ مِنْ قَدَرِ مَا يَمْسُهُ مِنَ الْمَغَابِنِ وَشَبَّهَهَا مِنَ الْجَسَدِ وَلَا يَسْلَمُ مِنْ حَكِّ بَثْرِهِ

وَمَسْحَ عَرَقِهِ وَفَضُولِ جَسَدِهِ فَاسْتَحَبَّ لَهُ تَنْظِيفُهَا لَذَلِكَ ، وَقِيلَ : بَلْ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَجْمِرُونَ بِالْأَجَارِ فَرُبَّمَا نَالَ ذَلِكَ بِيَدِهِ حَالُ نَوْمِهِ ، وَقِيلَ : بَلْ لَمَّا يُخَشَى أَلْ يَمْسُهُ مِنْ نَجَاسَةٍ تَخْرُجُ

مِنْهُ حَالُ نَوْمِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَقَدَّرُ مِنْهُ (١) ، وَفِي الْحَدِيثِ / نَفْسُهُ : (فَإِنْ أَحَدُهُمْ لَا ٦٣ / ب

٣٠٢٧ (٢٧) بَابُ حَكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ

(١) الْمُتَقَى ١ / ٤٨ - وَعِبَارَةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ : احْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لِمَذْهَبِهِمْ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ وَبَيْنَ وَرُودِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

وَاحْتِجُّوا أَيْضًا بَنِيهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَبِحَدِيثِ وَلُوغِ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ ، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالصَّبِّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ .
الْتِمَاجِدُ ١٨ / ٢٣٥ .

قَالَ : أَمَّا لَوْ لَمْ يَأْتِ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْمَاءِ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ لَسَاغَ فِي الْمَاءِ بَعْضُ هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَلَكِنْ

قَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْمَاءِ أَنَّهُ لَا يَنْجِ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُوَافِقٌ لِمَا وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الْمَاءَ فِي قَوْلِهِ : { وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا } أَوْ فَرَقَانِ ت ٤٨ -

كِتَابُ الطَّهَارَةِ / بَابُ كَرَاهَةِ غَمَسِ الْمَتَوَضِعِ وَغَيْرِهِ ...
الْخ

يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ بِالشُّكِّ وَالِاحْتِيَاظِ وَهُوَ يَنْفِي الْوَجُوبَ .

وَاحْتِجَّ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ طُرُقِ الْمَاءِ أَوْ طَرُقِ الْمَاءِ عَلَيْهَا إِذْ مَنَعَ مِنْ إِدْخَالِ الْيَدِ فِي الْإِنَاءِ وَلَوْ صَحَّ بَعْضُ مَا فِيهِ عَلَى الْيَدِ النِّجَسَةُ لَطَهَّرَهَا (١) .

(١)

يَعْنِي لَا يَنْجِسُهُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَغْبِ عِيَهُ .

الْتِمَاجِدُ ١٨ / ٢٣٤ .

لِلْجُمُوعِ ١ / ٣٤٩ .

قَالَ : وَقَدْ أَجْمَعَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَبِيتُ فِي سِرَاوِيلِهِ وَيَنَامُ فِيهَا ثُمَّ يَقُومُ مِنْ نَوْمِهِ ذَلِكَ ، أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إِلَى غَسْلِ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ

يَدْخُلَهَا فِي إِنَاءٍ وَضُوئِهِ ، قَالَ : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ : إِجْبَابُ الْوَضُوءِ مِنَ النَّوْمِ ، وَهُوَ أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ فِي النَّائِمِ الْمُضْطَجِعِ الَّذِي

قَدْ اسْتَنْقَلَ نَوْمًا ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ وَغَيْرُهُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { إِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ الصَّلَاةُ } [الْمَائِدَةُ ٦] ، قَالَ : إِذَا قُتِمَ مِنْ

الْمُضَاجَعِ ، يَعْنِي النَّوْمَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ السُّدِّيُّ .

وعن السدى - أيضا - والأسود بن يزيد د إبراهيم النخعي ث أن الآية عني بها حال القيام إلى الصلاة على غير طهر ، وهذا أمر مجتمع عليه .

وقال : هذا أمر من الله لنبيه والمؤمنين ، ثم نفع بالتخفيف ، وهذا الله مذهب من فهد إلى أن السنة تمنح القرآن .
ثم ساق إسنائه إلى حديث أس الذي أخرجه ابواود قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يتوقا لكل صلاة ، قلت - أى عمرو بن عامر - فأنتم ؟ قال : بنا لنجتزئ بوضوء واحد ما لم نحدث .

التمهيد ١٨ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وانظر : السن لأبى ثاود ١ / ٣٨ .
كتاب الطهارة / باب حكم ولوغ الكلب ١٠١

(٢٧) باب حكم ولوغ الكلب

٨٩ - (٢٧٩) وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا علي بن مسهر ، أخبرنا الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إفا ولغ أهلك في إناء أحدكم فليرقه ، صثم ليغسله سبع مرار لا .
(...) وحدثني محمد بن الصباح ، حدثنا إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ، بهنا الإسناد ، مثله ولم يقل : فليرقه .

وقوله : (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبعا) ، قال الإمام : اختلف في غسل الإناء من ولوغ الكلب ، هل هو تعثد أو لنجاسة ؟ فعندنا أنه تعثد ، واحتج أصحابنا بتحديد غسله بسبع مرات أنه لو كانت العلة النجاسة لكان المطلوب الإنقاء ، وقد يحصل في مرة واحدة ، واختلف عندنا ، هل يغسل الإناء من ولوغ الكلب المأذون في اتخاذه ؟ فيصح أن يبنى الخلات [على الخلات] (١) في الالف واللام من قوله : (إذا ولغ الكلب) ، هل [هي] (٢) للعهد أو للجنس ؟ فإن كانت للعهد اختص ذلك بللتهى عن اتخاذه ، لأنه قد قيل : إنما سبب الأمر بالغسل التغليظ عليهم لينتهوا عن اتخاذاها .

وهل يغسل الإناء من ولوغه في الطعام ؟ [فيه] (٣) أيضا خلا ، ويصح أن يبنى على خلاف أهل الأصول في تخصيص العموم بالعادة (٤) ، إذ الغالب عندهم وجود الماء لا الطعام .

قال القاضي : اختلف في غسل الإند من ولوغه ، وفي العلة في ذلك / وفي حكم

الماء الذى ولغ فيه هل هو نجس أم لا ؟ فذهبنا ما تقدم من طهارته () ، وان الغسل تعثد مستحق العدد ، وهو مذهب أهل الظاهر (٦) ، لكن يتنرة عنه عندنا مع وجود غيره ، وهو قول الاوزاعى ، وقال الثورى : من لم يجد غيره توضحاً به ثم يتييم ، ووافقنا الثافى فى

(١) من المعلم .

(٢) من المعلم والإكمال .

(٣) من المعلم .

(٤) تقرير المسألة : هل العائة الواقعة قبل العام تصلح للتخصيص ؟ فهد بعض الشافعية إلى أن ذلك تخصيص إن أقرها النبي !
بأن كانت فى زمانه وعلم بها ولم ينكرها ، أو الإجماع بأن فعلها الاس من غير انكار عليهم .

قال الإمام فى المحلى : والمخصص فط الحقيقة التقرير أو الإجماع .

راجع حاشية البنانى على شرح

جمع الجوامع ٢ / ٣٤ ، الإحكام فط أصول الأحكام ٢ / ٣١٠ .

(٥) المدونة الكبرى ١ / ٥٠ .

يلا) المحلى لابن حزم ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

ت ١٢٦ / ب

١٠٢

كتاب الطهارة / باب حكم ولوغ الكلب

٩٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَاد ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ) .

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِثَامِ بْنِ حَسْتَالِطٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيُورٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (طَهِّرُوا إِنَاءَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ أَهْلُ الْبَيْتِ ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ . أَوْلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ لَمَّا .

العدد وخالف في نجاسة الخطب فقال : هو نجس ، وقد حكي هذا عن سخون وعبد الملك وبعض أصحابنا - وطرَدَ بعضهم أصله في ذلك إذا أدخل يده في الإناء (١) .

ووافقه أبو حنيفة في نجاسته وخالف الكل في العدد وقال : يُغْسَلُ حَتَّى يَنْقَى (٢) ، وقد تأوله بعضهم على قول مالك ، وتأول عليه - أيضا - تضعيف الغسل جملة لمعارضة الحديث قوله تعالى : { فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ } (٣) وقوله : (يؤكل صيده) فكيف يُكره لعبه ؟ وأنه غير واجب (٤) .

وقال أحمد (٥) : يغسل سبعا ، والثامنة بالتراب على ما جاء في الحديث الذي ذكره مسلم - أيضا - عن ابن المغفل في الكلب ، وحجتنا أن التعفير ليس في سائر الأحاديث ، وقد اضطرب فيه ، فقد روى عن أبي هريرة : (أولاهن بالتراب) ذكره مسلم في الأم ، وروى عنه : (أولهن وأخراهن بالتراب) وكذلك اختلفوا على تأويل مذهب مالك في غسله هل هو على الوجوب أو الندب (٦) ؟ وكذلك اختلف مذهبنا متى يغسل ، هل عند استعماله أو عند وقوعه ؟ وهو مبني على الخلاف هل هو لتعبد فعند وقوعه أو لتنجي فعند استعماله ؟ . وأما تعليل ذلك فقليل : ما تقدم من أفاها الضيف وترويع الغريب المسلم ، وقيل : لعدم توقيه الأقدار وأكله الأنجاس ، وكان شيخنا القاضي أبو الوليد بن رشد يذهب أن ذلك توقيا وحماية مخافة أن يكون كلبا فيستضر مستعمل سورة

(١ ، ٢) المغني ١ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٣) المائدة ٤٠ .

(٤) المدونة الكبرى ١ / ٦ .

(٥) المغني ١ / ٧٣ .

(٦) ما جاء في المدونة الكبرى ١ / ٦ : أن الإمام مالك لم ير بأسا بالوضوء من ماء ولغ فيه الكلب ، بل حين سأل عن الذي يتوضأ بماء ولغ فيه الكلب ثم صلى قال : لا أرى عليه إعاثة و(ن علم في الوقت ، بل إنه اعتبره من البيت وقال : وأراه عظيما أن يعتمد إلى رزق من رزق الله فيلقى لقلب ولغ فيه ، ومعنى هذا

أفه يرى أن لا بأس ثرب اللبن أو أكل الطعام وإن ولغ فيه الكلب .

وذكر في المحلى ١ / ١١٣ وقال مالك في بعض أقواله : يتوضأ بالماء ، وتردد في غسل الإناء سبع

مرات ، فمرة لم يره ، ومرة رآه ، وقال في قول له آخر : يهرق الماء ويغسل الإناء سبع مرات ، فإن كان لبنا لم يهرق ولكن يغسل الاند سبع مرات ويؤكل ما فيه ، ومرة قال : يهرق كل فلك ويغسل الإناء سبع مرات . كتاب الطهارة / باب حكم ولوغ الكلب

٩٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا شَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (طَهِّرُوا إِنَاءَكُمْ إِذَا وَلَغَ أَهْلُ الْبَيْتِ فِيهِ ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ) .

٩٣ - (٢٨٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ أَلْمُغْفَلِ ، قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، ثُمَّ قَالَ : " مَا بَالُهُمْ وَبَالَ الْكِلَابِ ؟ " ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبٍ

الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ ، وَقَالَ : (إِذَا وَلَغَ أَهْلَبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ .
وَعَفَرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ لَا .

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ .
ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .
غَيْرَ أَنَّ فِي رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ : وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ ، وَلَيْسَ ذَكَالْزَّرْعُ فِي الرِّوَايَةِ غَيْرُ يَحْيَى .
سُورَهُ بِمَا لَعَلَهُ خَالَطَهُ مِنْ لُعَابِهِ الْمُسَمُومِ (١) ، قَالَ : وَشَرَعَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَسَلَ الْإِنَاءَ مِنْ ذَلِكَ
سَبْعًا يُصَحِّحُ التَّأْوِيلَ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا الشَّرْعَ قَدْ اسْتَعْمَلَ السَّبْعَ فِيمَا طَرِيقُهُ التَّدَاوِي ، لَا لِأَحْيَا
بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ سُمُّ كَقَوْلِهِ : (مَنْ تَصَحَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يُضِرَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمًّا) ،

٣٠٢٨ (28) باب النهي عن البول في الماء الراكد

٣٠٢٩ (29) باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

وقوله في مرضه : (هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرْبٍ لَمْ تُخْلَلْ أَوْ كَيْتَنَ) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (فَلْيُرْقَهُ) وَقَوْلُهُ : (طَهِّرُوا إِنَاءَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ)
فِيَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَاهُ نَجَسًا وَغَيْرِهِ يَقُولُ بَلْ لَتَقْزَرُهُ وَتَقْذَرُهُ ، وَانْخَلَفَ هَلْ يَغْسِلُ بِهِ الْإِنَاءَ إِذَا لَمْ
يَجِدْ غَيْرَهُ ؟ وَالْأَوَّلَى أَلَا يَغْسِلُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ .
دَإِنْ كَانَ عِنْدَنَا ظَاهِرًا لِقَوْلِهِ عَبِيدًا :

"فَلْيُرْقَهُ" وَالْمُتَحَمِّلُ مِنْ مَذْهَبِنَا فِي سُورِ الْكَلْبِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ : طَهَارَتُهُ وَنَجَاسَتُهُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ
سُورِ الْمَأْذُونِ فِي اتِّخَافِهِ وَغَيْرِهِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَقْوَالٌ عَنْ مَالِكٍ ، الرَّابِعُ : مَذْهَبُ عَبْدِ الْمَلِكِ
فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَدْوِيِّ وَالْحَضَرِيِّ .

وقوله في حديث ابن المغفل في قتل الكلاب : (ثم / رخص في كلب الصيد وكتب ت ١٢٧ / ١ الغنم وقال : إذا ولغ الكلب ...

(: الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ
الْمَأْذُونِ لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ التَّرْخِيصِ فِي اتِّخَافِهِ ، فَدَلَّ أَنَّهُ نُسَخَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الْآخَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
(١) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ لِابْنِ رَشْدٍ ١ / ٤٦ .

كتاب الطهارة / باب حكم ولوغ الكلب

وقد يحتمل أنه راجع في قتل الكلاب الأخو ، وقد اختلف في غسل الإناء من سور الخنزير ، هل يُقَاسُ عَلَى الْكَلَابِ لِنَجَاسَتِهِ - وَهُوَ
مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدُ قَوْلِي الثَّانِعِي (١) - أَوْ لَتَقْذَرُهُ وَأَكَلَهُ الْأَنْجَاسَ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي مَالِكٍ (٢) - أَوْ لَا يُغْسَلُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ
وَيَقْتَنِي فَلَا تَوَجُّدَ فِيهِ عِلَّةُ الْكَلْبِ مِنْ أَذَى النَّاسِ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي مَالِكٍ وَالثَّانِعِي .

(١) الْأَمُّ ١ / ٦ .

(٢) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ ١ / ٤٣ .

كتاب الطهارة / باب النهي عن البول في الماء الراكد ١٠٥

(٢٨) باب النهي عن البول في الماء الراكد

٩٤ - (٢٨١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجِّحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّاكَدِ .
 ٩٥ - (٢٨٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ،
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَالَ : لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ .
 ٩٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنِيبٍ ؛ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ
 مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا تَبُلْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ) .
 وَنَهَيْهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ بَوْلِ الرَّجُلِ فِي الْمَاءِ الرَّاكَدِ [أَوِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ
 مِنْهُ ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الرَّاكَدِ] (١) هَذَا تَفْسِيرُ مَنْهُ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى طَرِيقِ التَّنْزِيهِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ / وَالْإِحْتِيَاظِ
 عَلَى دِينِ الْأُمَّةِ ، وَهُوَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَكَّدَ مِنْهُ فِي الْكَثِيرِ لِإِفْسَادِهِ لَهُ ، بَلْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى الْوَجُوبِ فِيهِ ، إِذْ قَدْ يَتَغَيَّرُ مِنْهُ وَيُفْسَدُ
 فَيُظَنُّ مِنْ مَرِّهِ أَنْ فَسَادَهُ لِقَرَارِهِ أَوْ مَكَثِهِ ، وَكَذَلِكَ يَكْهِنُ تَكَرُّرُ الْبَائِلِينَ فِي الْكَثِيرِ حَتَّى يَعْتَرِيهِ ذَلِكَ ، فَحُمِيَ (صلى الله عليه وسلم) هَذَا
 الْعَارِضُ فِي الْمَاءِ الَّذِي أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ الْبَوْلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا يَشَابُهُ مِنَ الْغَائِطِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَاءٍ
 كَثِيرٍ لَمْ يَضُرَّهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي قَلِيلٍ وَغَيْرِهِ أَنْجَسَهُ ! إِنْ لَمْ يُغَيِّرْهُ فَعَلَى اخْتِلَافِهِمْ فَهَذَا الْمَاءُ الْقَلِيلُ تَحْلَهُ النِّجَاسَةُ الْقَلِيلَةُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ بِظَاهِرِ
 الْحَدِيثِ إِلَّا دَاوُدُ (٢) فَقَصَّوْهُ عَلَى الْبَوْلِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ صَبِّهِ فِيهِ ، أَوْ التَّغَوُّطِ فِيهِ ، أَوْ جَرِيهِ إِلَيْهِ ، كَانَ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا ، وَالتَّزَمَ فِي
 ذَلِكَ تَنَاقُضًا عَظِيمًا لظَاهِرِ الْحَدِيثِ .

وَقَوْلُهُ : (وَالَّذِي لَا يَجْرِي) دَلِيلٌ أَنَّ الْجَارِيَ بِخِلَافِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَا يَسْتَقِرُّ فِيهِ ،
 وَلِأَنَّ جَرِيَهُ يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ وَتَحْلِفُهُ عَلَى التَّوَالِي الطَّهَارَةَ ، وَلِأَنَّ الْجَارِيَ فِي حَكْمِ الْكَثِيرِ الْغَالِبِ مَا لَمْ يَكُنْ ضَعِيفًا يَغْلِبُهُ الْبَوْلُ وَيُغَيِّرُهُ ،
 وَلِأَنَّ أَكْثَرَ الْمِيَاهِ الْمَوْجُودَةِ لَيْسَتْ كَثِيرَةً مُسْتَبْحِرَةً وَالنَّاسُ يَتَنَابَوْنَ الْمِيَاهَ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ وَيَقْرَبُونَ مِنْهَا لِلتَّنْظِيفِ بِهَا ، فَلَوْ أُطْلِقَ لَهُمُ الْبَوْلُ
 فِيهَا لَفُسَدَ أَكْثَرُهَا وَقَطَعَ الْإِتِّفَاعُ بِهَا ، لَا سِيَّمَا [فِيمَا] (٣) يَقْرُبُ مِنَ الْعُمَرَانِ وَيَدْخُلُ الْوَسَاوِسَ فِيمَا يَوْجَدُ مِنْهَا .

(١) سَقَطَ مِنْ ت .

(٢) رَاجِعٌ : الْحَلْيُ ١ / ١٥٣ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

١ / ٦٤
 ١٠٦

كتاب الطهارة / باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

(٢٩) باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

٩٧ - (٢٨٣) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَخْبَدُ بْنُ عَيْسَى ، جَمِيعًا

٣٠٣٠ (30) باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات

عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، قَالَ هَرُونَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ؛ أَنَّ اثَا السَّائِبِ - مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ -
 حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ! وَهُوَ جُنُبٌ !)
 فَقَالَ : كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا .

ت ١٢٧ / ب

وَقَوْلُهُ : لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ) مِنْ هَذَا ، يَعْنِي وَلَمْ يَغْسِلْ مَا

به من أذى .

وقول أبي هريرة : (يتناولوه تناولاً) يريد لا ينغمس فيه ، ولكن يتناولوه ويتطهر خارجاً عنه ، وهذا في غير المستبحر ، وكذلك يكره له هذا في القليل دان غسل ما به من أذى ، لأنه لا يسلم الجسم من درنٍ ووسخ ، فقد يغيره .

ولأنه في استعماله في تنقية جسده من باب الماء المستعمل المختلف فيه / .

وقوله : (ثم يغتسل منه ! : تنبيه على إفساده الماء وعلى الحاجة إليه ، لا أنه إنما

نهى إذا أراد أن يغتسل فيه فقط .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل البول وغيره ...

إلخ

١٠٧

(٣٠) باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ، وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها ٩٨ ط (٢٨٤) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حديثنا حماد - وهو ابن زيد - عن ثابت ، عن أنس ؛ أن أعرابياً بال في المسجد ، فقام إليه بعض القوم ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (دعوهُ ولا تزرموه) قال : فلما فرغ دعا بدلو من ماء ، فصّته عليه .

ذكر في الحديث أن أعرابياً بال في المسجد [فقام إليه بعض القوم] (١) ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (دعوهُ ، لا تزرموه) بتقديم الزاكا " فلما فرغ دعا بدلو فثبته عليه) ، وفي الحديث الآخر : (بذنوب) ، الذنوب ، بالفتح ، الدلو مملوء ماء .

قال الإمام : قوله : (دعوهُ) : يحتمل أن يكون خشى إن قام على ذلك الحال نخس مواضع كثيرة في المسجد ، ويحتمل أن يكون خشى [إن قطع عليه] (٢) أن تضر به الحقنة .

قال القاضي : جاء في آخر الحديث في البخاركا : (إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا س) (٣)

معسرين ، وهذا يبين أن مقصده الرخو بالجاهل ، والنهي عن الجفاء والاءغلاظ لقوله في الحديث : (فتناولوه الناس) وفي ضمن ذلك ما ذكره من خوف قيامه على تلك الحال ، فينجس ثيابه ومواضع كثيرة من المسجد غير الأول .

وفي قوله : (لا تزرموه) - في الحديث الآخر - بيان ذلك وخوف الإضرار به .

قال الخطابي : وفيه دليل أن الماء على اليسر والسعة في إزالة النجاسات به ، وأن غسالة النجاسة طاهرة ما لم تبين به النجاسة ، وقد اختلف على الشافعي في طهارة الغسالة .

قال الهروي في شرحه الحديث الذكا قال فيه : (بال الحسن فاء خذ من حجره فقال : لا تزرموا ابني ! يقول : لا تقطعوا عليه بوله ، والإزرام القطع ، وزرم البول انقطع (٤) .

وأما صب الدلو على بول الأعرابي فاحتج به أصحابنا على الشافعي (٥) ث لقوله : إن

الماء اليسير إذا حلت فيه النجاسة اليسيرة عاد نجساً دان لم يتغير ، وانفصل بعض الشافعية عن ذلك بأن طرو النجاسة على الماء بلاف طرو الماء عليها ، ونحن لا نسفهم لهم التفرقة

(١ ، ٢) من المعلم .

(٣) البخاري ، في الوضوء ، بصب الماء على البول في المسجد ١ / ٦٥ .

(٤) غريب الحديث ١ / ١٠٤ .

(٥) الأم ١ / ٤ .

ت ١٢٨ / أ

١٠٨ كتاب الطهارة / باب وجوب غسل البول وغيره ...

إلخ

٩٩ - (...) حديثنا محمد بن المثني ، حاشا يحيى بن سعيد القطان ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، نَحْمِغَا عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَبَالَ فِيهَا ، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (دَعُوهُ " ، فَلَمَّا فَرَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ! نَتُوبُ فَضَبَّ عَلَى بَوْلِهِ .

بين ذلك ؛ لأن ماخالط نجاسة فلا فرق في التحقيق بين طروءه عليها وطرحها عليه ، ولهم في الماء القليل تحل فيه النجاسة اليسيرة حديث : (إذا جاوز الماء قلتين لم يحمل خبثا) ، وهذا ليس الحجة به من جهة نصه ، وإنما هي من جهة دليله ، فإن لم نقل بدليل الخطاب سقط احتجاجهم به فيما دون الفلتين صان قنا بدليل الخطاب قلنا في مقابلة قوله (صلى الله عليه وسلم) : (خلق الله الماء طهوراً) وتفرقة الشافعية (١) بين طُر! النجاسة على الماء وطروء الماء عليها ، ابْتَنَى على ذلك عندهم خلاف فيمن غسل نجاسة عن ثوبه ، هل تكون الغسالة التي خالطتها النجاسة الخارجة من الثوب نجسة أم لا ؟ فقال بعضهم : تكون طاهرة لأن الماء طارئ عليها ويحتج بصحح الماء على بول الأعرابي ، وأنه بعد أن خالطه الماء لم يُجَسَّ بقعة أخرى يمر عليها ، قال بعض أصحابنا : إن قوله في المدونة : إن لم يجد إلا ما حلت فيه النجاسة اليسيرة وهو قليل فإنه يتييم ، هذا كقول الشافعي ، وقال / بعض أصحابنا : إنما المراد بقوله : يتييم ، يعني ويتوضأ ، لا أنه يتركه جملة ، وعلى هذا لا يكون موافقاً للشافعي .

قال القاضي : المعروف من مذهب مالك (٢) أنه لا يراعى هذا التفريق جملةً ، ولا ذهب إليه أحد من أصحابه ، وإنما اختلفت عنه رواياتهم في طهارته ما لم يتغير أحد أوصافه ، قليلاً كان أو كثيراً ، وهي رواية المدنيين عنه وأهل المشرق وأصل (٣) مذهبنا ، وهو قول الثوري والأوزاعي في رواية وبين التفريق بين القليل والكثير ، وأن القليل يُنجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره ، كقول أبي حنيفة (٤) والشافعي (٥) ، دإن خالفهما في تحديد القليل ، وهي رواية المصريين والمغاربة وجماعة من أصحابه المدنيين وغيرهم ، ثم اختلف أصحابه في هذا القليل ما حكمه ؟ هل هو نجد حقيقة ؟ أو مشكوك فيه ؟ فن نجسه حقيقة قال : يتييم من لم يجد سواه ، ومنهم من تأول لهذا القليل الاحتياط ، ومن شك فيه جمع بينه وبين التيمم على اختلاف لهم كثير واضطراب في ترتيب ذلك وصفته ، وقد حَدَّ بعض متأخري شيوخنا القليل بإناء الضوء يقع فيه القطرة من النجاسة ، والقصرئة يغتسل

(١) للجموع ١ / ١٢٧ .

(٣) للجموع ١ / ١١٣ .

(٤) بدائع الصنائع ١ / ٧١ .

(٢) المنتقى ١ / ٥٩ .

(٥) المغني ١ / ٢٠٣٩ .

كتاب الطهارة / باب وجوب غسل البول وغيره ...

إنح ١٠٩ ١٠٠ - (٢٨٥) حَلَّنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّ ، شَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - وَهُوَ عَمُّ إِسْحَقَ - قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : مَهْ مَهْ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَا تُزْرِمُوهُ ، دَعُوهُ " ، فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ .

ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ : (إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَّ ، وَالصَّلَافِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ ، فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ ، فَشَنَّهُ عَلَيْهِ .

فيها الجنب ولم يغسل ما به من أذى ، وحذ الشافعي (١) وفقهاء أصحاب الحديث - وهو مروى عن بعض الصحابة والتابعين - القليل بما كان دون القلتين ، وروى عن بعض السلف أربعين قلةً ، ثم اختلف القائلون بالقلتين في تقديرهما ، وأكثرهم على أنها خمس قرب

، وقيل : دسّت ، وقال أهل الرأي (٢) : كل ماء إذا حُرّلى اضطرب طرفه الآخر فهو في حيز القلة ، ينجسه ما وقع فيه وإن لم يُغيره ، وهذا إما كان الاضطراب بالتحريك لا بالتويع .
وأجمعوا أن ما تغيّر طعمه أو لونه أو ريحه بنجاسة أنه نجس لا يجوز استعماله .
وفي هذا الحديث الرفق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه بغير تعنيف ولا لَسَ ! ، إذا لم يأت ذلك استخفافاً وعن علم ، بل بين له برفق وعلمه ما للمساجد من حرمة وحق .
وفيه تنزيه المساجد عن جملة الأقدار ، وأنه لا يصلح فيها شيء من أمور الدنيا وتجارها ومكاسبها ، والخوض في غير الذكر وما في معناه لقوله : (إنما هي لذكر الله ، والصلاة ، وقراءة القرآن) ، و(إنما) للحصر ونفى ما لم يذكر .
وقوله في سند الحديث زهير : حدثنا إسحق بن أبي طلحة ، حدثني أنس بن مالك .
وهو عم إسحق - وهو عمه أخو أبيه لازمه - وهو إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة .
وأم عبد الله هي أم سليم بنت ملحان ، وهي أم أنس بن مالك ، تزوجها بعد أبي أنس أبو طلحة .

٣٠٣١ (31) باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله

وقوله في هذا الحديث : (جاء بدلو من ماء فشَنَّهُ عليه) يُروى بالسن والشين ، أي صبّه عليه ، ولفظ بعضهم / بحق السن والشن وقال : السن بالسين المهملة : الصب في سهولة ، وبالمعجمة : التفريق في صبه ، ومنه حديث عمر : (كان يُسْنُ الماء على وجهه)
(١) المغني ١ / ٣٦ ، المجموع ١ / ١١٢ .
(٢) المجموع ١ / ١١٣ ، بدائع الصنائع ١ / ٧١ .
ت ١٢٨ / ب
١١٠
ولا يشنه) .
كتاب الطهارة / باب وجوب غسل البول وغيره ...
إنلح

وفيه حجة أن الأرض النجسة لا يُطفرها إلا الماء خلافاً لمن فهب أن الشمس والجفوف يطفرها .
وفيه أنه لسي من شرط غسل النجاسات كلها العرك ، وأنه يكفي فيما كان منها مائعا وغير لزج صث الماء فقط واتباعها به بخلاف ما يبس منها أو كانت فيه لزوجة .
وفيه حجة لطهارة الغسالة إذا لم يكن فيها [عين] (١) النجاسة ، وقد اختلف فيها قول الشافعي (٢) وأصحابه ، ولا يصح القول بنجاستها مع تطهير غيرها ، ولو أن الذنوب يتنخس بما لاقاه في الأرض من البول لما طهرها .
وقوله في الحديث : (مَهْ مَهْ) كلمة زجرٍ تقال بالافراد والتثنية ، ويقال : به به ،
بالباء أيضا .

(١) في ت : غير .
(٢) المغني ١ / ٧٩ .
كتاب الطهارة / باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله
(٣١) باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله

١١١
١٠١ - (٢٨٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وأبو كُرَيْب ، قالا : حدثنا عبدُ الله بنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ! عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، ال رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبِيَّانِ فَيَبْرِكُ عَلَيْهِمْ وَيُحْنِكُهُمْ فِ الْبَصِيِّ فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَدَعَا بَمَا ، فَاتَّبَعَهُ بَوْلُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ .

١٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَصْأَى يَرْضَعُ فَبَالَ فِي حَجْرِهِ فَدَعَا بِمَا فَصَبَهُ عَلَيْهِ .
(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى .
حَدَّثَنَا هِشَامُ ! ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ ثَمِيرٍ .

وقوله : (كان يؤتى) (صلى الله عليه وسلم) بالصبيان فيبرك عليهم ويحثكهم) : فيه التبرك بأهل الفضل ، والتماس دعائهم ، والاقتداء بهذا الأدب والسيرة ميق حمل المولودين إلى الفضلاء عند ولادتهم وعرضهم عليهم ليدعوا لهم ، ومعنى : (يبرك عليهم) : أى يدعوا لهم بذلك ، وخصصهم بذلك لما فيها من معنى النماء والزيادة فى جسمه وعقله وفهمه ونباته لكون الطفل فى مبادئ ذلك .
وقوله : " ويحثكهم) ليكون أول ما يدخل أجوافهم ما أدخله النبي (صلى الله عليه وسلم) لا سيما بما مزجه به من ريقه وتغله فى فيه ، وفيه ما كان عليه (صلى الله عليه وسلم) من حسن العشرة ومباشرته (١) وتأليفهم لكل فعل جميل .

وقوله : (فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله) ، وفى أخرى :
" فنضحه على بوله ولم يغسله) وفى أخرى : (فرشّه) وذكر فى بعضها : (أن الصبي مرضع) وفى بعضها : (لم يأكل الطعام) ، قال الإمام : اختلف فى بول الصبي الذى لم يأكل الطعام ، هل يغسل منه الثوب ؟ فقيل : لا يغسل ، [وقيل : يغسل] (٢) ، وقيل : يغسل بول الجارية خاصة ، فوجه غسله قياسه على بول الكبير كما أن الرضيع منه نجس كالكبير ، ووجه ألا يغسل ما فى بعض الأحاديث أنه نضحه ولم يغسله ، وهذا تأول على
(١) فى الأصل : وشاركه ، والمثت من ت .
(٢) ليست فى المعلم -

ت ١٢٩ / أ

٦٥ / أ

١١٢ كتاب الطهارة / باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ١٠٣ - (٢٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ عَنْ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ ، أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِابْنٍ فَأَلَمَ جَمْلَ الطَّعَامِ ، فَوَضَعَتْهُ فِي حَجْرِهِ ، فَبَالَ .
قَالَ : فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ نَضَحَ بِ الْمَاءِ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ : فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَّهُ .

١٠٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ،

٣٠٣٢ (32) باب حكم المني

أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ .
أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّاتِي بَايَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) ، وهى أخت عكاشة بن محصني ، أحد بني أسد بن خزيمه - قال : أخبرتني ، أنها أتت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأخبرته عن ابنها ذاك بال في حجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فدعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بماء فنضحه على ثوبه ولم يغسله غسلًا .

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : أَخْبَرْتَنِي أَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ بَالَ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا .

وجوه فقيل : المراد بالنضح هاهنا صب الماء عليه من غير عرك ، وهو يذهب مع الصب خاصة ، وقيل : إن الماء في قوله : (بال على ثوبه) عائدة على الطفل أى بال الطفل على ثوب نفسه وهو في حجره (صلى الله عليه وسلم) فنضح (صلى الله عليه وسلم) خوفاً أن يكون طار على ثوبه منه شيء ، ووجه التفرقة بين الغلام والجارية اتباع ما وقع في الحديث فلا يُعدى (١) به ما ورد فيه ، وهذا أحسن من التوجيه بغير هذا المعنى مما ذكروا .

قال القاضي : الثلاث مقالات / في مذهبننا ، فالقول بنجاسة بولهما وغسلهما مشهور قول مالك (٢) وأصحابه ، وهو قول أبي حنيفة والكوفيين ، والقول بطهارة بول الصبي وحده ونضحه ونجاسة بول الجارية قول الشافعي (٣) وأحمد وجماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب من أصحابنا ، وحكى عن أبي حنيفة أيضاً / ، والقول الثالث رواه الوليد بن مسلم عن مالك (٤) وهو قول الحسن البصري ، وقال بعض علمائنا : لئى قوله في الحديث : لم يأكل الطعام ! علة للحكم وإنما هو وصف حال وحكاية قصة ، كما قال في الحديث : (صغير لا وفي الحديث الآخر : (رضيع) واللبن طعام وحكمه حكمه في (١) في المعلم : يتعدى .

(٢) المنتقى ١ / ١٢٨ ، المدونة ١ / ٢٤ .

(٣) المنتقى ١ / ١٢٨ .

(٤) وقول الوليد بن مسلم عن مالك في مختصر ما ليس بالمختصر : لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل الطعام ، وهذه رواية شافعية .
انظر : المنتقى ١ / ١٢٨ .

كتاب الطهارة / باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ١١٣ في كل حال ، فأى فرق بينه وبين الطعام ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) لم يعلل بهذا ولا أشار إليه فنكل الحكم فيه إليه ؟ وهذا الحديث أصل في غسل النجاسة .

وقال غيره يحتمل قوله : لم يأكل الطعام : أى لم يرضع بعد ، وأن المسلمين كانوا يؤخهون أبناءهم للنبي (صلى الله عليه وسلم) ليدعوا لهم ويتفعل في أفواههم ليكون أول ما يدخل في أفواههم ريق النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فيكون قوله على هذا : (أجلسه في حجره) مجازاً ، أى وضعه فيه ، ويحتمل أن يكون الصبي بلغ حد الجلوس وأحضر ليدعوا له النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولكنه بعد لم يفصل عن الرضاع ولا أكل الطعام .

ووقع في بعض روايات الحديث : (ويرش على بول الصبي) : وحمله بعضهم على معنى اتباع الرش بعضه بعفخا حتى يصير كالغسل ، أو يكون لما شك أنه أصابه منه .

ت ١٢٩ / ب

١١٤ كتاب الطهارة / باب حكم المنى

(٣٢) باب حكم المنى

١٠٥ - (٢٨٨) وحدثننا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أن معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة والأسود ، أن رجلاً نزل بعائشة .

فأصبح يغسل ثوبه .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّمَا كَانَ يَجِزُّكَ ، إِنَّ رَأْيَهُ ، أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَرَ ، نَضَحْتَ حَوْلَهُ ، وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) فَرُكًا .

فِيصَلِّي فِيهِ .

١٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَهَمَّامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمَنِيِّ ، قَالَتْ : كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وقول عائشة في المنى : " كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) " (١) ، قال الإمام : هذا الحديث يحتج أ به [(٢)]
الثافعية (٣) على طهارة المنى إذ لم يذكر الغسل ، وقال بعض أصحابنا : قيل : إنها بالماء فركته ، والحجة لنا على نجاسته (٤) الحديث الآخر الذي فيه : (أنه) (صلى الله عليه وسلم) لما أراد الإحرام للصلاة رأى في ثوبه منيا فانصرت ، ثم خرج إليهم وفي ثوبه بقع الماء (٥) .

وقال بعض أصحابنا : هو نجد لخروجه من موضع البول ، وهذا إشارة إلى أنه إنما نجسه إضافة النجاسة إليه ، فانظر ما الذي ينبغي على هذا التعليل أن يكون حكم مني ما يוכל لحمه من الحيوان إذ بوله طاهر .

قال القاضي : فكر مسلم قول عائشة للذي غسل الثوب : (إنما كان يُجْزِيكَ إِنْ رَأَيْتَهُ

أَنْ تَغْسَلَ مَكَانَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَرَهُ نَضَحْتَ حَوْلَهُ ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) : الحديث فيه حجة لنا على نجاسته دالا فلم يغسل ؟ فإن قيل : للتنظيف ، قيل : فلم أمرته أن ينضح إذا لم يروا هذا حكم النجاسات .

ويصحح أن فرك عائشة له (إنما كَانَ بِالْمَاءِ) لأنه جاء مُتَصِلًا بهذا / الكلام الأول ، ويحمل على ما تقدم من قولها دإلا كان الكلام مُتَنَاقِضًا ، فالحديث بنفسه حجة على المخالف ، وإنما أنكرت عائشة عليه غسله كله وغمسه في الماء ، وأنها سألته : هل رأيت فيه شيئا ؟

فقال : لا ، وجمهور العلماء على

(١) في المعلم : لقد رأيتني أفركه .

(٢) ليست في المعلم .

(٣) الأم ١ / ٥٥ .

(٤) المثني ١ / ١٠١ .

(٥) البخاري ، كالطهارة ، بغسل المنى وفركه (٢٢٩ ، ٢٣٠) بمعناه عن عائشة ، والنسائي ، كالطهارة ، بغسل المنى من الثوب ١

/ ٦٥١ عن عائشة أيضا بمعناه .

كتاب الطهارة / باب حكم المنى

١١٥

١٠٧ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَغِيرَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ .

ح وَحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ وَمُغِيرَةَ ، كُلُّهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ

عَائِشَةَ فِي حَتِّ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ .

بَنَحَوْ حَدِيثَهُمْ .

١٠٨ - (٢٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ ، اَتَغْسِلُهُ أَمْ يَغْسِلُ

نَجَاسَتِهِ إِلَّا الشَّافِعِيُّ (١) وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَقَالُوا بَظَاهِرِهِ ، وَجُتُّهُمْ ظَاهِرُ فَرْكِ عَائِشَةَ لَهُ ، وَقَدْ فَسَّرَتْهُ بِأَمْرِهَا بِالْغَسْلِ وَالنَّضْحِ ، وَبِالْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْهَا مُسْلِمٌ : (أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ) وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (كَنتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) ، وَيَتَأَوَّلُ الْفَرْكُ وَالْحَكُّ بِالظَّفَرِ الْوَاردُ فِي الْحَدِيثِ لِإِزَالَةِ الْعَيْنِ وَتَقْشِيرِ مَا يَبْسُ مِنْهُ كَمَا قَالَتْ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (مَنْ ثَوَّبَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَابِسًا بِظَفَرِي " (٢) .

وفائدته إزالته عينه قبل الغسل لئلا ينتشر ببلله عد الغسل في الثوب بدليل الحديث الآخر من قوله للحائض يُصَبُّ ثَوْبَهَا الدَّمُ : (تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ) ، وَلِلَّهِ دَرَسُ مُسْلِمٍ وَإِدْخَالُهُ هَذَا الْحَدِيثَ بِأَثَرِ أَحَادِيثِ الْمَنِيِّ ، فَهُوَ كَالْتَفْسِيرِ لِلْفَرْكِ وَفَائِدَتُهُ ، وَأَمَّا احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِأَنَّ الْمَنِيَّ أَصْلٌ لِلْخَلْقِ كَالْتَرَابِ وَأَنَّ مِنْهُ تَخَلَّقَ الْأَنْبِيَاءُ ، فَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا ، لِأَنَّ مَا يَخْلُقُ مِنْهُ الْأَنْبِيَاءُ لَا كَلَامَ لَنَا فِيهِ ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِي مَنْ فُاسِدَ حَصَلٍ فِي ثَوْبٍ أَوْ جَسَدٍ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ مِنْهُ أَحَدٌ ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ كُلُّ مَا هُوَ بَدَأَ الْخَلْقَ طَاهِرًا وَالْمُضْعَةُ وَالْعَلَقَةُ غَيْرُ طَاهِرٍ عِنْدَنَا إِذَا أَسْقَطَتْ بِاتِّفَاقٍ ، وَهِيَ أَصْلُ الْخَلْقِ لِلْأَنْبِيَاءِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَنَازِعُهُمْ فِي فَرْكِ عَائِشَةَ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِنْ سَلِمْنَا لَهُمُ الْحُجَّةُ بِهِ ، بِأَنَّ مِنْهُ وَسَائِرَ فَضُولِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عِنْدَهُمْ طَاهِرَةٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .

(١) الأُم ١ / ٥٥ - ٥٧ .

(٢) سَيَأْتِي بِرَقْم (١٠٩) بِالْبَابِ .

١١٦ كتاب الطهارة / باب حكم المني الثوب ؟ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي فَلَكَ الثَّوْبِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ .
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَاشَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ .

ح وَحَدَّثَنَا

أَبُو كُرَيْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ + أَمَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ فَحَدِيثُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ بَشْرٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ، وَأَفَأُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَاهُمَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٠٩ - (٢٩٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ ، حَاشَا أَبُو الْأَحْوَصِ

٣٠٣٣ (33) باب نجاسة الدم وكيفية غسله

٣٠٣٤ (34) باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه

عَنْ شَيْبِ بْنِ غَزَقَدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ الْخَوْلَانِيِّ ؛ قَالَ : كُنْتُ نَازِلًا عَلَى عَائِشَةَ ، فَاحْتَلَمْتُ فِي ثَوْبِي ، فَغَسَمْتُهَا فِي الْمَاءِ ، فَرَأَيْتُنِي جَارِيَةً لِعَائِشَةَ .

فَأَخْبَرْتَهَا ، فَبَعَثَتْ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِيكَ قَالَ : قُلْتُ : رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّائِمُ فِي مَنْامِهِ .

قَالَتْ : هَلْ رَأَيْتَ فِيهِمَا شَيْئًا ؟ قُلْتُ : لَا .

قَالَتْ : فَلَوْ رَأَيْتَ شَيْئًا غَسَلْتُهُ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي إِنْ لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، يَابِسًا بِظَفَرِي .

وقولها : (ثم يخرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه) : يحتمل لأثر الماء لاستعجاله (صلى الله عليه وسلم) ومبادرته الوقت وأنه لم يكن لهم ثيابٌ يتداولونها ، وقيل : يحتمل أنها عنت أثر المني بعد غسله .
وفيه حجة أن النجاسة إذا غُسلت حتى ذهب عنها لا يضر بقاء أثرها أو لونها ، وكذلك ترجم البخاري على هذا الحديث (١) ، وقد جاء فيه : (ثم لا يضرُّ أثره) ولم يذكر في هذا خلاف إلا عن ابن عمر .
وفي الحديث خدمة المرأة زوجها في غسل ثيابه وشبهه ، وليس هذا باللازم لها ، ولكنه من حكم حسن العشرة وجميل الصحبة لا سيما في حق النبي (صلى الله عليه وسلم) .

(١) البخاري ، في الوضوء ، إذا غل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ١ / ٦٧ .

كتاب الطهارة / باب نجاسة الدم وكيفية غسله ١١٧

(٣٣) باب نجاسة الدم وكيفية غسله

١١٠ - (٢٩١) وحثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حدثنا وكيع ، حدثنا هشام بن عروة خ وحدثني محمد بن حاتم - واللفظ له - حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة ، قال : حدثتني فاطمة عن أسماء ، قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من م الحيضة ، كيف تصنع به ؟ قال : (تحته ، ثم تقرصه بالماء ، ثم تنضحه ، ثم تصلي فيه) .
(...) وحدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن نمير .

ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرني ابن وهب ، أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم ومالك بن أنه وعمرو بن الحارث ، كلهم عن هشام بن عروة ، بهذا الإسناد + مثل حديث يحيى بن سعيد .

[قوله : جاءت امرأة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت : أحدنا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به ؟ قال : (تحته ، ثم تقرصه بالماء ، ثم تنضحه ثم تصلي فيه)] (١) ، وقوله في الدم : (تحته ثم تقرصه بالماء) : وتقرصه مخفف ومثقل ، رويناه بهما جميعا وهو تقطيعه بأطراف الأصابع مع الماء ليتحلل ويخرج من الثوب .

قال الإمام : قال الهروي : اقرصه بالماء أى قطعيه (٢) ، وحت الشيء قشره وحكه ،

ومنه الحديث أنه قال لامرأة في الدم يصيب الثوب : حتيه بضلع أى حكيه [(٣) ١١ المذكور] (٤) .

وقوله : (ثم لينضحه) : قال الهروي : ومن السن العشر الانتضاح / بالماء ، وهو :

أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح مذاكيره بعد الوضوء لينفي به الوسواس .

قال الإمام : وقال بعض أصحابنا () : هذا الحديث غير معمول به لأنه اعتقد أنه إنما أمرها أن تنضح موضع النجاسة ، وتأوله غيره على غير ذلك وقال : لعله إنما أمر أن تنضح غير تلك البقعة مما شك فيه هل أصابته النجاسة أم لا [(٦)] ؟
قال التقي إلى : وقال غيره : المراد بالنضح هنا الغسل على ما في حديث / بول الصبي

مما سذكروه بعد ، وهو معروف في كلام العرب ، وكذلك في حديث المقداد في المذي ، قوله : (وانضح فرجك) وفي الرواية الأخرى : (واغسل ذكرك) .

(١) من المعلم .

(٤) ليست في المعلم .

(٢) غريب الحديث ٢ / ٣٩ .

(٥) المنتقى ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(٣) من المعلم .

(لا) ليست في المعلم .

ت ١٣٠ / أ

(٣٤) باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه

١١١ - (٢٩٢) وحديثنا أبو سعيد الأشج وأبو كريب محمد بن العلاء وإسحق بن إبراهيم - قال إسحق : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا وكيع - حدثنا الأعشى ، قال : سمعت مجاهدا يحدث عن طاووس ، عن ابن عباسي ، قال : مر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على قبرين ، فقال : (أما إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير أما أخذهما فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله) .

قال : فدعا بعسيب رطب فشقه باثنين ، ثم غرس على هذا واحدا ، وعلى هذا واحدا . ثم قال : ابله ال يحفف عنهما ، مالم يئسا .

وقوله في صاحبي القبر (١) : (إنهما يعذبان وما يعذبان بغير ، أما أخذهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله) وفي رواية أخرى : لا يستنزه من البول) وفي غير مسلم : ! يستبرئ بالياء ، قال الإمام : قوله : (وما يعذبان في كبير) [ثم] (٢) ذكر النيمة وقد تكون من الكبائر ، فيحتمل أن يريد [به] (٣) في كبير عليهم تركه فإن كان كبيرا عند الله ، والمنهى عنه على ثلاثة أنحاء ، منه ما يشق تركه على الطباع كالملاذ المنهى عنها ، ومنه ما يؤكده الطبع ويدعو إليه كالنهي عن تناول السموم يهلك النفس ، ومنه ما لامشقة على النفس في تركه فهذا القسم مما يقال [فيه] (٤) : ليس بكبير على الإنسان تركه .

قال القاضي : وقيل في معنى : (وما يعذبان بكبير) : أي عندكم ، ألا تراه كيف

قال : (بلى) في غير مسلم ، أي بلى هو كبير عند الله كما قال : { وَتَحَسَّبْ! وَهُنَّ هُنَّ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ } (٥) ، وهذا أظهر في معنى بلى من رده على غير هذا ، كما ذهب إليه بعضهم ، وقيل : (ما يعذبان بكبير) : أي بأكبر الكبائر فإن كان كبيرا .

وفي الحديث من الفقه صحة عذاب القبر ، ومعنى : " لا يستتر من بوله) : أي لا يجعل بينه وبينه ستر ولا يحفظ منه ، وفيه ال قليل من النجاسة وكثيرها غير معفو عنه ، وهذا مذهب مالك وعامة الفقهاء إلا ما خففوه في الدم لغلته على ما قدمناه أول الكتاب ، وعلى الاختلاف في هل الدماء كلها واحدة أو مفترقة ؟ وجعل أبو حنيفة (٦) قدر الدرهم من

(١) في المعلم : القبرين .

(٥) النور : ١٥ .

(٢) من المعلم .

(٣ ، ٤) ليست في المعلم .

(٦) بدائع الصنائع ٧٩ / ١ ، ٨٠ .

كتاب الطهارة / باب الدليل على نجاسة البول ...

إلخ ١١٩ (...) حديثه أحمد بن يوسف الأزدي ، حد لنا معلي بن أسد ، حدثنا عبد الواحد

عن سليمان الأعشى ، بهذا الإسناد .

غير أنه قال : (وكان الآخر لا يستنزه عن البول - أو من البول) .

كل نجاسة معفو عنها قياساً على العفو عن المخرج في الاستجمار ، وقال الثوري : كانوا يرخصون في القليل من البول ، ورخص أهل الكوفة في مثل رؤوس الإبر ، وقال مالك والشافعي (١) وأبو ثور : يغسل ، وحكى عن إسماعيل القاضي غسل ذلك عند مالك على طريق الاستحسان والتنزه ، وهذا هو مذهب الكوفيين خلاف المعروف من مذهبه .

قال الامام : واحتج المخالف بهذا الحديث على نجاسة بول مايؤكل لحمه (٢) ، فأما رواية (بوله) بالإضافة فلا تعلق له به ، لأنه قصره

على بول / الرجل ، وأما الرواية الثانية فقد يتعلق بها طرداً لاسم البول فيقول (٣) : متى وُجد ما تقع عليه هذه التسمية وجب أن يكون نجساً ، واحتج أصحابنا (٤) بطواف النبي (صلى الله عليه وسلم) على البعير ولا يؤمن أن يبول .
وقوله : (يستنزه) و (يستتر من البول) : يُشير ظاهره [إلى] (٥) ان علة التعذيب أنه لا يتحفظ من النجاسة .

قال القاضي : معنى (يستتر من البول) : أى يجعل بينه وبينه سترَةً ، ومعنى (يستنزه) : أى يبعد منه ، ومنه أخذت الزاهة عن الشيء أى البعد منه .

قال الإمام : وأما رواية يستبرئ ففيها زيادة على هذا المعنى ؛ لأنه إذا لم يستبرئ فقد يخرج منه بعد الوضوء ما ينقض وضوءه فيصير مصلياً بغير وضوء ، فيكون الإثم لأجل الصلاة أَيْضاً ، [وهى كثيرة لا شك فيه ، وقد قيل : (يستتر من بوله) : أى من الناس عند بوله ، فيحتج بهذا على وجوب ستر العورة] (٦) .

تال القاضي : استدلل المخالف ومن قال من (٧) أصحابنا : إن إزالة النجاسة فرض بتعذيب هذا بعدم التنزه عن البول ، والوعيد لا يكون إلا على واجب ، والجواب لمن يقول : إن سنة ما تقدم من رواية (يستبرئ) فكان يُصلى بغير طهارة ، أو بترك السترة عمداً واستخفافاً وتهاوناً ، قال ابن القصار : وعندنا أن متعمد ترك السن لغير عذر ولا تأويل آثم .

(١) الأم ١ / ٥٧ .

(٢) الافعى وأبو حنيفة ث بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٣٠١ .

(٣) فى المعلم : فنقول .

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٣٠١ .

(٥) من المعلم .

للأ) ليست فى المعلم .

(٧) راجع .

المنتقى ١ / ٤١ .

ت ١٣٠ / ب

ت ١٣١ / أ

١٢٠ كتاب الطهارة / باب الدليل على نجاسة البول ...

إلخ قال الق الى : ولعل معناه فيمن تركها جملةً ، لأن إقامتها واحياءها على الجملة واجبٌ وأما على الأحاد أو ترك المرء بعضها بخلاف الواجبات .

قال الإمام : وأما جعل الجريدتين على القبر ، فلعله (صلى الله عليه وسلم) أوحى اليه أن (١) العذاب يُخَفَّفُ عنهما ما لم يببسا ، ولا يظهر لذلك وجهٌ إلا هذا .

٤ - 3 - كتاب الحيض

٤.١ (1) باب مباشرة الحائض فوق الإزار

أُقولُه فى الحديث : (فدعا بعسيب رطب) : قال الهروى فى تفسير الحديث الذى فيه : (فجعلت أتبعه - يعنى القرآن - من اللخاف والعسب) العسب : جمع عسيب ، وهو سعف النخل ، وأهل العراق يسمونه الجريد والعراهن ، واللخاف حجارة بيض رقاق ، قال أبو عبيد فى مصنفه : رقاق عريضة [(٢)] .

قال القاضى : قد ذكر مسلم فى حديث جابر الطويل اخر الكتاب فى حديث القبرين : (فأحببتُ بشفاعتى أن يُرفع (٣) ذلك عنهما ما دام القضيبان رطبن) ، فإن كانت القصة واحدةً فقد بيق أنه (صلى الله عليه وسلم) دعا لهما وشفع ، وإن كانت قصةً أخرى فيكون

المعنى فيهما واحلاً ، والله أعلم .

وذكر بعض أصحاب المعاني أن يكون يحتمل التخفيف عنهما مئة رطوبة الجريدتين لدعاء كان منه (صلى الله عليه وسلم) في ذلك تلك المدة ، وقيل : بل المعنى : أنهما مادامت رطبتين تسبح وليس ذلك للباس ، وقد حكى عن الحسن نحو من هذا في [مايدة] (٤) ، وسئل : هل تسبح ؟ فقال : كان ، فأما الآن فلا .

واستدل بعض العلماء من هذا - على هذا التأويل - على استحباب تلاوة القرآن على القبور ، ولأنه إذا كان يرجى التخفيف عن الميت بتسبيح الشجر فتلاوة القرآن أعظم رجاءً ونفعاً .

قال بعضهم : وقد جاء عمل الناس في بعض الآفاق ببسط الخوص على قبور الموتى ، فلعله استنأى بهذا الحديث ، قال الخطابي : وليس لما تعاطوه من ذلك وجه .

قال القاضي : قد روى / عن بريدة الأسلمي أنه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان ،

فلعله تيمناً بما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) أو لما تقدم ، والله أعلم ، أو لتشبيهه الله تعالى لها بشجرة طيبة وتشبيهها بالمومن .

(١) في المعلم : بأن .

(٢) من المعلم .

(٤) هكذا في جميع الأصول ، ولعلها : فوائده .

(٣) في الأصل : يرفه .

كتاب الحيض / باب مباشرة الحائض فوق الإزار ١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

٣ - كتاب الحيض

(١) باب مباشرة الحائض فوق الإزار

١ - (٢٩٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ! إسنحق بن إبراهيم -

قال إسنحق : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا جرير - عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : كان إحدانا ، إذا كان حائضاً ، أمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فتأترز بإزار ، ثم يباشرها .

٢ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حدثنا علي بن مسهر عن الثئياني .

ح وحدثني علي بن حجر المصعدي - واللفظ له - أخبرنا علي بن مسهر ، أخبرنا أبو إسنحق عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كان إحدانا ، إذا كان حائضاً ،

[قول عائشة - رضى الله عنها - : (كانت إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تأترز في فور حيضتها

ثم يباشرها ، قالت : وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يملك إربه) (١) .

وقوله في الحائض : (تأترز ثم يباشرها) وفي / الحديث الآخر : (في فور حيضتها)

فور الشيء جأشه واندفد" وانتاره ، وفور الحيض معظم صئه ، ومنه فور العن وفور القدر إذا جاشا ، قال الله تعالى : { وفار الور }

(٢) ، ومنه في الحديث : (فإن شدة الحر من فور جهنم) (٣) ، وفي كتاب أبي داود : (في فوج حيضها) (٤) ، وكذلك في البخاري

: (من فوج جهنم) و (فيح جهنم) (٥) والكل بمعنى واحد .

(١) من المعلم .

(٢) هود : ٤٠ .

- (٣) جزء حديث أخرجه البخارى فى بدّ الخلق ، بصفة النار وأنها مخلوقة (٣٣٠) بلفظ : (الحمى من فور جهنم) .
 (٤) أبو داود ، فى الصلاة ، بإتيان الحائض (٢٧٣) .
 (٥) البخارى ، كبداء الخلق ، بصفة النار وأنها مخلوقة (٣٣٠ ، ٣٣١) .
 ١٠ / ٦٦

١٢٢ كتاب الحيض / باب مباشرة الحائض فوق الإزار حائضاً ، أمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تأتزر فى فور حيضتها ، ثم يباشرها .

قالت : وأيكم يملك إربه ، كما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يملك إربه .

وقوله : " فأيكم يملك إربه كما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يملك إربه) : كذا روينا فى الأم

فيه بكسر الهمزة وسكون الراء ، أى لعضوه ، والإرب العضو ، والآراب الأعضاء ، كنت به عن شهوة الجماع ، والإرب أيضاً الحاجة وهى الإربة والمأربة - أيضاً - بضم الراء وفتحها ، ورواه بعضهم " لا إربه) بفتح الهمزة والراء ، وكذا رواه أبو ذر فى كتاب البخارى (١) ، وعاب الخطابى رواية أصحاب الحديث فيه بالكسر والإسكان ، وصوّث رواية الفتح ، وقال : يعنى حاجته ، قال : والإرب [أيضاً] (٢) الحاجة ، قال : والأول أظهر (٣) .

قال الإمام : قال المروى (٤) : الإربه أراد الحاجة (٥) يعنى أنه كان غالباً لهواه (٦) ،

٤٠٢ (2) باب الاضطجاع مع الحائض فى لحاف واحد

[قال] (٧) ، : والإرب والمأربة الحاجة ، قال غيره والأرب - أيضاً - بفتح الهمزة والراء ، وأما المأربة فبفتح الراء [فيها] (٨) وضمها ، قال : وقال المروى فى تفسير قوله تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ } (٩) قال ابن عرفة : المحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان ، وبه سمي الحوض لاجتماع الماء فيه (١٠) ، يقال : حاضت المرأة وتحيضت حيضاً ومحاضاً ومحيضاً إذا سال الدم منها فى أوقات معلومة ، فإذا سال فى غير أيام معلومات (١١) من غير عرق الحيض قيل (١٢) : استحيضت فهى مستحاضة ، [قال] (١٣) : ويقال : حاضت المرأة وتحيضت ودرلست وعركت وطمئت .

(١) البخارى ، كالحيض ، بمباشرة الحائض ١ / ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) اصلاح غلط المحدثين .

! انما أنكر الخطابى رواية الكسر من حيث قصرها على العضو وتضييرها به ، إذ أنها بالكسر مشترك بين العضو والحاجة مطلقاً -

(٤) زاد فى المعلم بعدها : فط حديث عائمة : (كان أملككم لإربه " أرادت الحاجة .

(٥) غريب الحديث ٣ / ٣٣٦ .

(٦) فقولها على هذا علة فى عدم إلحاق الغير به ، ومن ييجز المباشرة يجعل قولها علة فى إلحاق الغير به ، أى إذا كان أملك الناس لإربه يباشر هذه المباشرة فكيف لا يتاح لغيره .

(٧ ، ٨) من المعلم .

(٩) البقرة : ٢٣٢ .

(١٠) قال الفارسى : لقد زل فيه لفظاً ومعنى ، أما لفظاً : فإن الحوض من ذوات الواو ، والحيض من ذوات الياء ، فلا لثق أحدهما من الآخر ، وأما معنى : فلأن الحوض إنما سمي حوضاً لاجتماع الماء فيه من قولهم : استحوض إذا اجتمع ، والحيض هو سيلان الدم .

إكمال ٢ / ٧٤ .

(١١) فى المعلم .

معلومة .

(١٢) فط المعلم : قلت .

(١٣) من المعلم .

كتاب الحيض / باب مباشرة الحائض فوق الإزار

١٢٣

٣ - (٢٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الثَّمَالِيِّ ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ ، عَنْ مَيْمُونَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ ، وَهُنَّ حَيَّضٌ .

قال القاضي : قد قيل في هذا - أيضا - : " نفست) بفتح النون ، وحكى بعضهم فيه الضم أيضا ، وَضَحَكَتْ - أيضا - بمعنى حاضت ،

وقيل ذلك في قوله تعالى : { وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ } (١) ، وقيل : سُمِيَ الحيض حيضا من قولهم : حاضت السمرة إذا خرج منها

ماء انجر ، قال القاضي : ولعل قولهم هذا في السمرة أصله من حيض المرأة .

قال الإمام : يحتمل أن يكون إنما أمر (صلى الله عليه وسلم) أن تأتزر من فور الحيضة خشية أن يناله

أذى حين مضاجعته ؛ لأن الدم حينئذ يُسَجِّجُ ، أي يندفع ، وليس كذلك الحال (٢) في آخر الحيضة .

وقولها : (ثم يباشرها) : يحتمل أن يراد به مماسة الجسد ؛ لأن إصابة الحائض من

تحت الإزار يمنعه أهل العلم (٣) .

قال القاضي : صح هذا الاحتمال الذي ذكره ورفع الريب فيه قوله / : (إنه كان ت ١٣١ يباشر نساءه فوق الإزار) .

(١) هود - ٧١ (٣) المنتقى ١ / ١١٧

(٢) في تة الحامل .

١٢٤

كتاب الحيض / باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد

(٢) باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد

٤ - (٢٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا هُرُونُ

ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَنَاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ

مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَضْطَجِعُ مَعِي وَأَنَا حَائِضٌ ، وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ

ثَوْبٌ .

وقوله (يضطجع معي وأنا حائض وبينني وبينه ثوب) ، فهذا الثوب يرجع إلى الإزار في الحديث الآخر ، وتكون المباشرة حقيقة لما

فوق الإزار ويجتنب ما تحت الإزار ، وقال ابن الجهم وابن القصار : حذو من السرة إلى الركبة ؛ لأنه موضع الإزار ، ولأنه مفسر

في حديث آخر ، وهذا مذهب عامة أئمة أهل العلم في جواز الاستمتاع من الحائض بما فوق الإزار ، ومضاجعتها ومباشرتها في منزلة

بمفهوم هذه الأحاديث ، وبقوله في غير هذا الكتاب : (ثم لك ما فوق الإزار) (١) ، وقوله : (ثم شأنك بأعلاها) (٢) ، وتعلق

بعض من شذ بظاهر القرآن إلى اعتزال النساء في الحيض جملة (٣) ، وقد بينت السنة هذا الاعتزال وفسرته بما تقدم ، وبقوله (صلى

الله عليه وسلم) بعد هذا : (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) ، وقد يتعلقون بظاهر حديث ميمونة وقولها : (وبينني وبينه ثوب) ولكن

قولها في الرواية الأخرى : (فوق الإزار) يُفسر أنه الثوب الذي عنته ، وفي البخاري : (كان إذا أراد أن يباشر أحداً من نسائه أمرها

فاتزرت) (٤) .

وذهب بعض السلف وبعض أصحابنا إلى ال الممنوع منها الفرج وحده ، وأن غيره مما تحت الإزار حماية منه مخافة ما يُصيبه ، وروى

عن عائشة معناه (٥) ، وحكى ابن المرباط في شرحه إجماع السلف على جواز ذلك ، وقد يحتج باختصاصه الشد

(١) جزء حديث أخرجه أبو ثاود في الطهارة ، بفي المذى من حديث العلاء بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قال : لك ما فوق الإزار) .

(٢) مالك في الموطأ من حديث زيد بن أسلم ، أن رجلاً سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : - ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : اَلْتَشَدُّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ، ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا " والحديث من رواية محمد بن الحسن ، ص ٥٧ .

(٣) وهو قوله تعالى : { فَاعْرِضُوا النَّاءَ فِي الْمَحِيضِ } [البقرة ١٢٣٢] .

(٤) البخلي في الحيض ، بمباشرة الحائض ، وفي الاعياف ، بغسل المعتكف ، كما أخرجه أبو ثاود في الطهارة ، بفي الرجل يصيب منها ثون الجماع ، والترمذي في الطهارة ، بما جاء في مباشرة الحائض ، والنسائي في الطهارة ، بمباشرة الحائض .

(٥) رواه أيوب عن أبي معشر عن إبراهيم عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قالت : كل شيء إلا الفرج .

وكذلك قالت لحكيم بن عقال .

راجع : الاستذكار ٣ / ١٨٥ ، السق الكبرى ١ / ٣١٤ .

كتاب الحيض / باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ١٢٥ ٥ - (٢٩٦) حدثنا محمد بن المثنى .

حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي عن

يحيى بن أبي كثير ، حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن زينب بنت أئمة سلمة حدثته أن بفور حيضتها في الحديث المتقدم .

وكذلك اختلفوا متى يحل وطؤها ، بانقطاع الدم ؟ وهو مذهب الكوفيين فإن لم تطهر ،

وإليه نحا بعض أصحابنا البغداديين ، وأن الإمساك إلى أن تنطهر بالماء استحباب ، وتأوله على قول مالك (١) ، وقال ابن نافع من

المدنيين : له وطؤها إذا احتاج دان لم تنطهر بالماء ، واحتجوا بقوله تعالى : { حَتَّى يَأْتِيَ الْهَرْنُ } (٢) فهي الغاية (٣) ومشهور المذهب

وقول عامة السلف والفقهاء أنها لا توطأ حتى تغسل لقوله تعالى : { فَإِذَا تَطَفَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ } فقرن بالغاية وصفاً وشرطاً لا بد منه (٤)

، وقال الأوزاعي وأصحاب الحديث : إذا طيرت وغسلت فرجها حل وطؤها دان لم تغسل ، وهو نحو القول الأول ، أو لأنهم حملوا

التطهر على اللغوى والذي بمعنى التنظيف وغسل الأذى ، وقال آخرون ت المراد به الطهارة الصغرى ، فإذا توضأت حل له وطؤها

وإن لم تنطهر ، كما أمر الجنب ألا ينام حتى يتوضأ ، وكذلك اختلفوا ، هل على الواطى في الحيض كفارة أم لا ؟ فذهب ابن عباس

/ إلى ما جاء في الحديث : أنه يتصدق بدينار أونصف دينار ، وهو قول ابن حنبل ، وعن ابن عباس - ايضاً - في أول الدم بدينار وفي

آخره بنصفه (٥) ، وقال النخعي د سحاق والشافعي في / القديمة ونحوه للأوزاعي إلا أنه جعل النصف لمن وطئها بعد انقطاع الدم

(٦) ، وقال الحسن : عليه ماعلى الواطى في رمضان ، ونحوه لسعيد بن جبير قال : عتق رقبة ، وذهب مالك

(١) ما جاء في الموطأ : وفكر مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار سئلا عن الحائض ، هل يصيبها زوجها انا راث

الطهر قبل ال تغتسل ؟ فقالا : لا حتى تغتسل .

قال أبو عمر : قال مالك : وأكثر أهل المدينة : إنا انقطع عنها الدم لم يجز وطؤها حتى تغتسل ، وبه قال الافعى ، والطبرى ، ومحمد بن

سلمة .

المنتقى ١ / ١١٨ ، بداية المجتهد ١ / ٧٦ .

البقرة : ٢٢٢ .

يعنى أن ما بعد حتى بخلاف ما قبلها .

ولأن { تَطْهَرْنَ } تغتسلن ، قال أبو عمر : وقد يقع التحريم بالشيء ولا يزول بزواله .

كقوله تعالى : { لَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ يُوجاً غَيْرَهُ } [البقرة : ٢٣٠] ، قال : وليس بنكاح الزوج تحل له حتى يطلقها الزوج

وتعتد منه .

الاستدكار ٣ / ١٩٠ -

الحديث أخرجه أبو داود في السق ، كالطهارة ، بفي إتيان الحائض ، والترمذي في الطهارة ، بانكفارة في إتيان الحائض ، والنسائي في المجتبى كالطهارة ، بما يجب على من أتى حليته في حال حيضتها ، وابن ماجه في السق ، كالطهارة ، بفي كفارة من أتى حائضاً ، كما أخرجه أحمد في المسند ١ / ٢٧٢ ، ٣٢٥ ، والدارمي في السن ١ / ٢٥٤ .

وهو قول فرقة من أهل الحديث .

الاستدكار ٣ / ول ١ ، ونقل عن الأوزاعي أن عليه التصديق بخمسة ثينار .

(٣)

(٥)

(٦)

٦٦ ب

ت ١٣٢ / أ

١٢٦ كتاب الحيض / باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد والشافعي اخرا الالكوفعن والليث ومعظم السلف والفقهاء : أنه

لا كفارة عليه وليستغفر الله ويتوب إليه ، والحديث عندهم مضطرب غير محفوظ (١) .

قال الإمام : واختلف أهل العلم في أقل الحيض الموجب لترك الصلاة (٢) ، فذهب

مالك (٣) : أن الدلحة من الدم حيض ، ومذهب الشافعي (٤) : يوم وليلة ، فإذا انقطع قبل ذلك فليس بحيض ، ومذهب أبي حنيفة كالشافعي ، إلا أنه يجعل حد ذلك ثلاثة أيام (٥) ، ومقتضى مذهبهما أن المرأة إذا رات الدم كفت عن الصلاة ، فإن بلغ إلى الحد الذي ذكره لم يجب عليها قضاء ، وإن انقطع قبل ذلك قضت ، وألزمنا المخالف أن يقول في الاستبراء : إن الذفعة من الدم تجرى (٦) فيه كما قلنا : إن ذلك موجب لترك الصلاة .

وقال الأبهري من أصحابنا : القياس أن تكون الذفعة من الدم يعتد بها في الاستبراء ويكون قراء ، ولكن أخذنا بالاحتياط لبراء الأرحام وصيانة الأنساب ، وقد ذكر بعض الناس أن نساء الأكراد يحضن لمعة أو دفعة فقط (٧) .

والحيض ثلاث : مبتدأة ، ومعتادة ، ويأسة ، فأما المبتدأة [إذا رأتها] (٨) فتمادى بها فليل : تجلس خمسة عشر يوماً ، وإن (٩) زاد على فلك كانت مستحاضة ، وقيل : تترك الصلاة قدر أيام لداتها [و] (١٠) قيل معناه : أترابها .

وهل تستظهر على ذلك أم لا (١١) ؟ فيه قولان ، وأما المعتادة إذا زاد الدم على أيام حيضتها (١٢) ، فقيل : تتم خمسة عشر يوماً ، وقيل : تستظهر على أيامها ثم تغتسل وتصل .

والقول في الحيض مبسوط في كتب الفقهاء وليس هذا موضع بسطه .

وأما اليأسات

إذا رأين دماً فإنه لا يكون براءة للأرحام ، واختلف هل تترك له الصلاة والصيام ؟ وسيأتى

(١) وحجتهم في ذلك اضطراب الحديث عن ابن عباس مرسل ، وأن النعم على البراءة لا يحصى إلثات فيها شيء لمسكن ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه .

قال ابن عبد البرت وذلك معدوم في هذه المسألة ، السابق .

(٢) لا"ن الواجب الاحتياط للصلاة ، فلا تترك إلا بيقين لا شك فيه ، ولهذا نقل عن مالك وغيره من العلماء : لأن تصلى المستحاضة وليس عليها ذلك خير من أن تدع الصلاة وهي واجبة عليها .

(٣) غير أنها لا تعتد بها من طلاق .

قال ابن عبد البر : كان مالك لا يوقت في قليل الحيض ولا في كثيره .

الاستدكار ٣ / ٢٤١ .

(٤) وبه قال أحمد بن حنبل ، وهو قول عطاء بن أبي رباح والأوزاعي .

(٥) وهو قول محمد بن مسلمة .

(٦) في المعلم : تجزئ .

(٧) فكره الأوزاعي ، ونقله ابن عبد البر قال : وعندنا امرأة تحيضُ غُدوةً وتطهرُ عشيةً .
السابق ٣ / ٢٤٢ .

(٨) في المعلم : إذا رأت الدم .

(٩) في المعلم : فإن .

(١٠) ليست في المعلم .

(١١) الاستظهار - بالطاء المعجمة - هو أن ترى الحامل الدم فتجلس في الشهر والشهرين قدر أيامها ؛ لأن الحمل لا يظهر في شهر ولا في شهرين ، وهذا قول مالك المرجوع إليه وهو الراجح في المذهب .

الموسوعة الفقهية ١٨ / ٢٩٩ .

(١٢) في المعلم : عاتتها -

كتاب الحيض / باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ١٢٧ أم سلمة حَدَّثَتْهَا قَالَتْ : بَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْخِمْلَةِ ، إِذْ حَضْتُ ، فَانْسَلْتُ ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي .

فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَنْفَسْتُ ؟ لِمَا قُلْتُ : نَعَمْ .

فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمْلَةِ .

قَالَتْ : وَكَأَنَّ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَغْتَسِلَانِ ، فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ ، مِنَ الْجَنَابَةِ .
ذكر المستحاضة .

قال القاضي : ما أَلَزَمْنَا المخالف وقاسه الأبهري هو حقيقة مذهب ابن القاسم على ما ذهب إليه بعض حُذَّاق شيوخنا ، وإن الدفعة متى كان قبلها طهر فاصِلٌ وبعدها طهر فاصِلٌ فهي حيضٌ يعتدُّ به في العدد ، وعليه حُمل قول ابن القاسم في المعتدَّة : فإذا رأت أول قطرة من الحيض أ الثالثة ، (١) فقد تم قروها ، وانقضت الرجعة ، وحلت للأزواج ، وإن

٤.٣ (3) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها

قول اشهب خلاف له ، وإليه نحا الحمي ، خلاف قول غيرهما : إنه تفسيرٌ ووافق ،

ويعضده ما وقع لمالك في الاستبراء وقوله : يسأل النساء عن ذلك (٢) .

وقول أم سلمة : (بينا أنا مضطجعة في الخميلة إذ حضت ، فانسلت فأخذت ثياب

حيضتي ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أَنْفَسْتُ ...

[(٣) الحديث ، قال القاضي : الخميلة

القطيفة ، قال ابن دريد ، وقال الخليل : الخميلة ثوبٌ له نخلٌ .

وقولها : (فأخذت ثياب حيضتي) : كذا ضبطناه بكسر الحاء ، وكذا قال / الخطابي ت ١٣٢ / ب

في قوله (صلى الله عليه وسلم) لعائشة : (إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ) (٤) ، فإن صوابه بكسر الحاء ، يريد

الهيحة والحالة كقولهم : القعدة والجلسة (٥) ، أي الهيحة والحالة ، قال : والمحدثون يقولونها

بفتح الحاء ، وعندى أن هذا أ غير [(٦) بين في هذا الموضع ، بل الحيضة هنا الدم لقوله :

أ ليست في يدك) يعني : أن النجاسة التي يجب تجنبها المسجد واسباب الصلاة وهو دم

الحيضة ليست في يدك ، وأن الصواب ما قاله المحدثون هناك بخلاف حديث أم سلمة هذا ، ويحتمل الكسر ، أي الثياب التي البسها في حال حيضتي ، ويحتمل الفتح ، أي الثياب التي لبسها إثم الدم ، ولا أتحفظ بها من الحيض ، وأنزه غيرها من ثياب التجميل والصلاة عن ذلك .

وقوله : (أنفست) ، قال الإمام : قال الهروي وغيره : نفست أ المرأة [(٧)] ونفست إذا ولدت ، فإذا حاضت قيل : نفست بفتح النون لا غير .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) الاستذكار ٣ / ٢٤١ ، وهو منقول أيضاً عن الشافعي .

(٣) من المعلم .

(٤) سيرد إن شاء الله قريباً في الحديث الحادي عشر .

(٥) معالم السق ١ / ٨٣ .

يلا ساقطة من الأصل .

(٧) من المعلم

١٢٨ كتاب الحيض / باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد قال القاضي : روايتنا في الأم بضم النون وهي رواية أهل الحديث ، وذلك صحيح ،

وقد قال أبو حاتم عن الأصمعي الوجهان في الحيض والولادة ، وذكر ذلك غير واحد ، وأصل ذلك كله من خروج الدم ، والدم يُسمى نفساً ، ومنه قول الشاعر :

تسيل على حد السيوف نفوسنا

وليست على غير السيوف تسيل

وفيه نوم النبي (صلى الله عليه وسلم) مع زوجه في الخيلة ، وكذلك في حديث عائشة وغيرها ، وأن

ذلك من سق أهل الفضل خلاف سيرة [بعض] (١) الأعاجم .

وقولها : (وكانت هي ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يغتسلان في الإناء الواحد من الجنابة) : فيه جواز غسل الرجل مع المرأة من

إناء واحد ووضوءهما ، وهذا لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف من أحمد بن حنبل ومن تبعه في وضوء الرجل وغسله من فضل وضوءها

أو غسلها ، وسيأتي هذا معينا بعد .

(١) ساقطة من ت .

كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إنح ١٢٩

(٣) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه

٦ - (٢٩٧) حلتنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إذا اعتكف ، يلني إلى رأسه ف الرجل ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان .

٧ - (...) وحدثننا قتيبة بن سعيد .

حدثنا ليث .

ح وحدثننا محمد بن ربح ، قال : أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : إن كنت لأدخل البيت للطحينة ، والمريض فيه ، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة ، وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليدخل على رأسه وهو في المسجد ف الرجل ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة .

ح وحدثننا محمد بن ربح ، قال : أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : إن كنت لأدخل البيت للطحينة ، والمريض فيه ، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة ، وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليدخل على رأسه وهو في المسجد ف الرجل ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة .

ح وحدثننا محمد بن ربح ، قال : أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : إن كنت لأدخل البيت للطحينة ، والمريض فيه ، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة ، وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليدخل على رأسه وهو في المسجد ف الرجل ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة .

ح وحدثننا محمد بن ربح ، قال : أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : إن كنت لأدخل البيت للطحينة ، والمريض فيه ، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة ، وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليدخل على رأسه وهو في المسجد ف الرجل ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة .

إِفَا كَانَ مُعْتَكِفًا .

وَقَالَ ابْنُ رُحْمٍ : إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ .

وقول عائشة : (إن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لِيُدْخَلَ عَلَى رَأْسِهِ وهو في المسجد وأنا في حجرتي فأرخله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً) وبين في الحديث الآخر : (فأرسله) وهو بمعنى أرخله ، وفي آخر : " فأغسله وأنا حائض) ، وفيه ذكر مناولتها وهي حائض الخمر والثوب ، ووضعها (صلى الله عليه وسلم) فاه في موضع شربها وأكلها / ، فيه كله أن جسد الحائض طاهر ما لم يُصَبَّ نجاسةً ، وكذلك ريقها ، وإن ما يلمسه من ذلك لا يتنخس ، وأنها لا تمتنع من المسجد إلا مخافة ما يكون منها .

وإلى هذا نحا محمد بن سلمة من أئمتنا ، وأجاز ذلك للجنب - يعني إذا لم يكن به أدنى - وهو قول زيد بن أسلم إذا كان عابراً سبيل ، وحكاها الخطابي عن مالك والشافعي (١) وأحمد ، وأهل الظاهر يجيزون للجنب دخوله ، إلا أن أحمد يستحب له الوضوء بدخوله ، ومنع سفيان وأصحاب الرأي دخوله المسجد جملة ، وهو مشهور قول (٢) مالك ، وذهب بعض المتأخرين (٣) إلى

(١) الأم ١ / ٥٤ ، المغني ١ / ٢٠٠ .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٦٦ ، المغني ١ / ٢ ، ٢١ - (٣) هو اللخمي .

٦٧ / أ

ت ١٣٣ / أ

١٣٠ كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إلخ ٨ - (...) وحديثي هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وف ، أخبرني عمرو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) أنها قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُخْرِجُ إِلَى رَأْسِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ مُجَاوِزٌ ،

جواز ذلك للحائض إذا استقرت بثوب [قال] (١) كما / جاء في المستحاضة في الطواف ، وليس هذا عندي بصواب ؛ لأنها متى استثفرت وخرج منها في الذي [استثفرت] (٢) به شيء ، وإن أومن تنجيسه المسجد ، فإنها نجاسة في الثوب ينزله المسجد عن كونها فيه ، والمستحاضة في الطواف معذورة من وجهين ؛ من الاستحاضة التي لزمها ، ومن تمام عقد العبادة التي دخلتها ، فلم يكن لها بد من ذلك والحائض فلا ضرورة لها لدخول المسجد جملة .

وفيه أن مس المرأة زوجها في الاعتكاف لغير لذة ، وترجيل شعره وغسله ، ومناولته (٣) الثوب وشبهه له ، لا يضر اعتكافه ، وأن إخراج المعتكف رأسه من المسجد وغسله شعره وترجيله لا يضره ، ولا قص شعره ولا ظفره .

وفيه أن من حلف ألا يدخل بيتاً فأدخل فيه رأسه لا يحنث ، لإخراج النبي (صلى الله عليه وسلم) رأسه من المسجد وهو لا يجوز له الخروج ، وإن أدخل ذلك منه من المسجد بيته لقول عائشة : (وأنا في حجرتي) ، وأن المعتكف لا يدخل البيت إلا لضرورة حاجة الإنسان ، وأنه لا يعود مريضاً ولا يشتغل بغير ما هو فيه ، وأن سؤاله عن المريض والتسليم على الناس ومكالمتهم وشبه هذا في مسيره إلى حاجته لا يضره ، وهذا قول مالك والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة ، وبظاهر هذا أخذ إسحاق وقال : لا يخرج إلا لبول أو غائط ، وقال جماعة من السلف ، لكن إسحاق فرق بين التطوع والفرض ، فأجاز اشتراط خروجه في التطوع ولم يُجز أكثرهم الشرط فيه ، واختلف فيه قول أحمد ، واختلف قول مالك في خروجه لما يضطر إليه ؛ من خروجه لشراء طعامه وشرابه وما يحتاج إليه ، وروى عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم : جواز خروجه للجمعة والجماعة والعبادة المريض ، وأجاز أصحاب الرأي خروجه للجمعة ، ومنعه مالك ورآه يفسد اعتكافه ، وائه لا يعتكف إلا في الجامع ، وسيأتي هذا مفسراً في الاعتكاف إن شاء الله تعالى .

وقوله : (وهو مجاور) : أي معتكف ، والجوار والاعتكات سواء .

وذكر قولها : (قال لي النبي (صلى الله عليه وسلم) : ناوليني الخمرة من المسجد) ، قال الإمام : قال الهروي في تفسير الحديث : أنه كان يسجد على الخمر (يعني هذه السجادة ، وهي مقدار ما يضع عليه الرجل حرَّ وجهه في سجوده من حصيرٍ أو نسيجة من خوص (٤) .
(١) ! اقطة من الأصل .

(٣) في الأصل : ومناولتها ، والمثبت من ت .

(٤) غريب الحديث ١ / ٢٧٧ .

(٢) في ت : تتنفر .

كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إنلخ ١٣١

فَأَغْسَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ .

٩ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة عن هشام ، أخبرنا عروة عن عائشة ؛ أنها قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ وَأَنَا فِي حِجْرَتِي ، فَالرَّجُلُ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ .

١٠ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي عن زائدة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن "السود" ، عن عائشة ؛ قالت : كُنْتُ أَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا حَائِضٌ .

١١ - (٢٩٨) وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - قال يحيى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حدثنا أبو معاوية - عن "العمش" ، عن ثابت بن عبيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ؛ قالت : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (نَاولِني الخُمرةَ مِيقَ المَسْجِدِ لما .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : إِنِّي حَائِضٌ .

فَقَالَ : (إِنْ حِضَّتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ " .

١٢ - (...) حدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن أبي زائدة عن حجاج وابن أبي غنثة ،

عن ثابت بن عبيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت .

أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ أَناوِلَهُ الخُمرةَ مِنْ المَسْجِدِ .

فَقُلْتُ : إِنِّي حَائِضٌ .

فَقَالَ .

" تَناوَلِيها ، فَإِنْ الحِیْضَةُ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ " .

قال القاضي : سميت بذلك لأنها تخمر الوجه أي تسخره ، وأصل هذا الحرف كله من الستر ، ومنه الخمار لستره الرأس .

وقولها : (من المسجد) معناه : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك لها من المسجد ليناولها إياه

من خارج (١) ، لا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمرها أن تخرجها له من المسجد ، لابنه (صلى الله عليه وسلم) إنما كان في

المسجد معتكفاً ، ولقوله لها : " إِنْ حِضَّتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ " ، فإنما حذرت هي من / إدخالها يدها في المسجد لا غير ذلك ، ولو!ان أمرها بدخول المسجد لم يكن لذكر اليد معنى (٢) .

(١) ف (من المسجد) متعلق بقال .

(٢) ورغم هذا قال القرطبي - وعلق قوم (من المسجد) ب (ناوليني) ، قال : وأجازوا عليه دخول الحائض المسجد لحاجة تعرض ، إذا لم تكن على جسدها نجاسة ، ومنعها منه إنما هو خوف ما يخرج منها .

ت ١٣٣ / ب

١٣٢ كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إلخ ١٣ - (٢٩٩) وحديثي زهير بن حرب وأبو كامل ومحمد بن حاتم ، كلهم عن يحيى بن سعيد ، قال زهير : حدثنا يحيى عن يزيد بن كيسان ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : بينما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في المسجد ، فقال : (يا عائشة ، ناوليني الثوب لما .

فقلت : إني حائض .

فقال : (إن حيضتك ليست في يدك لا فنأولته .

١٤ - (٣٠٠) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا وكيع عن مسعر وسفيان ، عن المقدم بن شريح ، عيق أبيه ، عيط عائشة ، قالت : كنت أشرب وأنا حائض ، ثم أناوم! النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فيضع فاه على موضع في ، فيشرب ، وأترق العرق وأنا حائض ، ثم أناوم! النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فيضع فاه على موضع في . ولم يذكر زهير : فيشرب .

١٥ - (٣٠١) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا داود بن عبد الرحمن المكي عن منصور عن أمه ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يتكى في حجرى وأنا حائض ، فيقرأ القرآن .

وقولها : (أتعرق العرق دا بفتح العين وسكون الراء ، وهو العظم الذى عليه اللحم ، وجمعه عرق ، ويقال : عرقت العظم واعترقته وتعرقته إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك ، وقال أبو عبيد : العرق القدوة من اللحم (١) ، وقيل : هو العظم عليه بقية اللحم ، قال الخليل : والعراق العظم بلا لحم ، قال الهروى : وهو جمع عرق نادراً ، وقيل إنما قيل : أتعرقه أى أستأصل أكل مافيه حتى أكل عروقه ، أى عصبه المتعلقة بالعظم ، والصواب أن اشتقاق العرق من العظم نفسه الذى فسرناه .

وقولها : (كان يتكى في حجرى وأنا حائض فيقرأ القرآن) : كذا لعامة شيوخنا وكافة الرواة ، وكذا عند البخارى ، ووقع للعدوى : (في حجرى) وهو وهم ، والمعروف الأول .

وفيه دليل على طهارة جسد الحائض ، إذ لو كان نجساً لنرة (صلى الله عليه وسلم) القرآن وتلاوته في مكان نجس .

وقد استدل به بعض العلماء على قراءة الحائض القرآن ، دليه نحا البخارى في كتابه (٢) ، وكذلك في حملها المصحف .

وقد اختلف العلماء فيها وفي الجنب ، فمنهم (١) غريب الحديث : ٣ / ٢٦٨ ، ولم يذكر أن العرق القدرة من اللحم ، وبكا أضاف القرية إلى العرق ، أى عرق القرية .

(٢) كالحيض ، بقرأة الرجل في حجر امرأته وهى حائض .

كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إلخ كم ١٦ - (٣٠٢) وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا ثابت عن أنس ، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها .

ولم يجامعوهم في البيوت .

فسأل أصحابي لئى (صلى الله عليه وسلم) النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فأنزل الله تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَفْ! فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (١) ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اصنعوا كل شئ إلا التكاكح ، فبلغ ذلك اليهود فقالوا :

من رخص لهما في حمل المصحف وقراءة القرآن ، وهو قول جماعة من السلف وأهل الظاهر ، وتأولوا الآية في قوله تعالى : { لا يصم! إلا المطفون } (٢) أنها خبر لانهى ، وأن المراد الملائكة وأنها بمعنى الآية الأخرى التى فى عبس : { بأيلى مفرة كرابم بررة } (٣) .

وإلى هذا التفسير نحا مالك في موطنه (٤) ، وعلى هذا يكون منع ممته لغير المتطهر على وجه الندب لا على الإيجاب ، وف!ب جمهور العلماء ومالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يمس القرآن إلا طاهر ، وحملوا الآية على ظاهرها ، وأن الخبر هنا مقتضاه النهى ، كما قال تعالى : { وَالْمُطَفَّاتُ يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ } الآية (٥) ، الصورة خبر ومقتضاه الأمر ، ولا يقرؤه

(١) البقرة ٢٢٢ .

(٢) الواقعة : ٧٩ .

(٣) عبد ١٥ ، ١٦ .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم مرسلا ، ولفظه : أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعمر بن حزم (ألا يمر القرآن الا طاهر " ١ / ٩٩ .

قال مالك : ولا يحمل أحد المصحف بعلاقة ، ولا على وسادة إلا وهو طاهر ، ولو جاز ذلك لحمل في خبيثته . ولم يكره ذلك لأن يكون في يدي الذى يحمله شيء يدغس به المصحف ، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر ، إكراماً للقرآن وتعظيماً له .

قال ابن عبد البر : ورواه معمر عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ، وذكره ابن المبارك وعبد الرزاق عن معمر .

قال : وأجمع فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم الفتوى وعلى أصحابهم بأن المصحف لا يمتث إلا الطاهر .

قال - وهو مالك والافعى ، وأبي حنينة ، وأصحابهم ، والثورى ، والأوزاعى ، وإحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبى ثور ، وأبى عبيد .

وروى ذلك عن سعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن عمر ، وطاووس ، والحن ، والشعبي ، والقاسم بن محمد ، وعطاء . قال إسحاق بن راهويه لا يقرأ أحد في المصحف إلا وهو متوضى ، وليس ذلك لقول الله عز وجل : { لَا يَمْنَةً إِلَّا الْفَطَفُونَ } ولكن لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا يمر القرآن إلا طاهر .

الاستذكار ٨ / ٩ .

وفى إسناده هذا الحديث وقيمة الاستدلال به قال ابن عبد البر : لا خلاف عن مالك فى إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد ، وقد روى سنداً من وجه صالح ، وهو كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف ما

فيه عند أهل العلم معرفة تستغنى بشهرتها عن الإسناد ، لا أنه أشبهه التواتر فى مجيئه ، لتلقى الناس له بالقبول والمعرفة .

التهيد ١٧ / ٣٣٨ .

(٥) البقرة : ٢٢٨ .

٦٧ / ب

ت ١ / ١٣٤

١٣٤ كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إلخ ما يريد هذا الرجل أن ياع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه .

جاء أسيد بن حضير وعبد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول : كذا وكذا ، فلا نجتمعن ؟ فتعثر وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى ظننا أن قد وجد عليهما نفراً فاستقبلهما هدية لمن لب إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فأع رسل فى آثارهما ، فسماهما ، فعرفا أن لم يجد عليهما .

الجنب / والحائض (١) واختلف فيه عن مالك (٢) فى قراءة الحائض له عن ظهر أو نظر ولا تمس المصحف ويقلب لها ، فأباحه مرة لطول أمرها ، وأنها لا تقوى على رفع حدثها ومشهور قوله فى الجنب أنه لا يقرؤه لقدرته على رفع حدثه (٣) ، وروى عنه الرخصة له فى ذلك ، وخفف هو وأبو حنيفة (٤) وبعضهم قراءة اليسير منه للتعود وشبهه إلا أن أبا حنيفة لا يجيز أية كاملة .

واختلف عن الشافعي في قراءة الحائض وقال : لا يقرأ الجنب ، وعلى هذا منع المذهب من استئذان المريض المصلي لحائض أو جنب تنزيها للصلاة عن القرب من النجاسة والاعتماد عليها ؛ إذ لا تخلو ثيابها من نجاسة ، وإذا لا فرق بين الاستئذان والجلوس ، ورخص في ذلك إذا كانت ثيابها طاهرة ، ومنعه بعضهم على كل حال لمعونتها المصلي فكأنهما مصليان بغير طهارة (٥) .

قال في هذا الحديث عند بعض الرواة / : (وأنا حائضة) :

(١) في وجه اخذ ذلك من الحديث قيل : إن المؤمن وعاء القرآن ، فإذا مسته الحائض جاز مسها المصحف ، وقد روى عن ابن عباس : أنه قى أ القرآن وهو جنب ، فقليل له في ذلك ، فقال : ما في جوفى كثير مما أقرأ ، قال الأبي : ولم يحل غيره هذا المذهب إلا عن ثاود ، فقد أجاز للحائض والجنب من المصحف .

(٢) بالغ ابن العربي في الإنكار على الفقهاء في قولهم هذا وقال : انه قلب للحقائق فلا يجوز .

إكمال ٢ /

(٣) وأستدل لذلك بحديث على بن أئ طالب : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا يحببه عن تلاوة القرآن شيء إلا الجنابة " الترمذ في الطهارة ، بفي الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً ١ / ٢٧٣ ، وقال : (حسن صحيح " ، والنائي في الطهارة ، بحجب الجنب عن قراءة القرآن ١ / ١٤٤ ، وابن ماجه كذلك ، بما جاء في قى اء القرآن على غير طهارة ١ / ١٩٥ ، كما أخرجه أحمد في المسند ١ / ١٠٧ ، وابن أئ شيبة في مصنفه ١ / ١٠١ ، والحميدى في مسنده ٥٧ ، والدارقطنى في سننه ١ / ٦١٨ ، والحاكم في المستدرک ٤ / ١٠٧ وصححه ووافقه الذهبي .

(٤) وحجتهم في ذلك ما أخرجه مالك عن مخزمة بن سليمان عن كرب مولى ابن عباس عن ابن عباس في حديث صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالليل ، والذي فيه : " فاستيقظ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من نومه فجلس ، ومسح النوم عن وجهه ، سم قرأ العشر الآيات من سورة آل عمران ، ثم قام إلى ثيق معلقة فتوضأ منها " الموطأ ، ك صلاة الليل ، بصلاة النبما (صلى الله عليه وسلم) في الوتر .

٤٠٤ (4) باب المذى

قال ابن عبد البر : وهذا نص في قراءة القرآن طاهراً على غير وضوء .

الاستذكار ٨ / ١٥ .

(٥) قال الأبي : ومن تنزيه القرآن عن قرأته في المحل النجس تنزيهه أن يقرأ في الأسواق والطرق النجسة ، قال : والخليل بأن ثيابهما لا تخلو من نجاسة هو لابن أبى زيد ، ومنعه جملة لإعانتها هو لعبد الوهاب ، وقال اللخمي : وعلى إجازة ابن مسلمة دخولهما المجد يجوز الاستئذان إليهما .

إكمال ٢ / ٨٠ .

كتاب الحيض / باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...

إنلخ ١٣٥ وكذا كان عند شيخنا الصدفي والخشني ، والوجهان جائزان ، قال الله تعالى : { وَلَسْلَيْقَانَ الزَّيْجَ عَاصِفَةً } (١) وقال : { وَجَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ } (٢) ، فأما إثبات الماء فيها فعلى إجرائها على فعل المؤنث حاضت فهي حائضة ، وأما قولهم : حائض ، فللنحاة فيها وجهان : أحدهما : ان حائض وطالق ومرضع مما لا يشترك فيه المذكور ، فاستغنى فيه عن علامة التأنيث ، والثاني - وهو الصحيح - : أن ذلك على طريق النسب ، أى ذات حيض ورضاع وطلاق ، كما قال تعالى : { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ } (٣) .

وفعله (صلى الله عليه وسلم) مع الأنصار يبق في تطيب نفوسهم ، وزوال الوحشة من قلوبهم بسقيهم اللين ، إثر ما أظهر من الإنكار لسؤالهما في وهاء الحائض مخالفة لليهود ، وتغتر وجه النبي (صلى الله عليه وسلم) لذلك حتى ظن أن قد وجد عليهما [فيه] (٤) من حسن العشرة والرفق والرافة بالمؤمنين ، والرحمة التي جعلها الله من صفات نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، لا سيما لعظم ما كان يلحقهما من ظئهما بوجد النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهما ، ولا سيما فيما هو من باب الدين والشرعة .

(١) الأنبياء ٨١ .

(٢) يونس ٢٢٠ .

(٣) المزمل ١٨ ؟ .

(٤) ساقطة من الأصل .

١٣٦
كتاب الحيض / باب المذي

(٤) باب المذي

١٧ - (٣٠٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَشِيمٌ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى - وَيُكْنَى أَبَا يَعْلَى - عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، وَكُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِمَكَانِ ابْنَتِهِ ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : (يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ، وَيَتَوَضَّأُ) .

١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَاشَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ : سَمِعْتُ مُنْذِرًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ قَالَ : اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْمَذْيِ مِنْ أَجْلِ فَاطِمَةَ ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : (مِنْهُ الْوُضُوءُ لِمَا .

١٩ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ الْإِمَامُ : وَقَوْلُهُ : (إِنْ عَلِيًّا أَمَرَ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْمَذْيِ)

وفي إحدى الروايات : " فسأله ، فقال : منه الوضوء) ولم يبين في هذا الحديث على أي وجه وقع سؤاله ؟ هل سأله سؤالاً يخص السائل ؟ أو يعفاه وغيره ؟ ، وفي رواية أخرى قال : فأرسلنا المقداد ، ثم قال : فسأله عن المذي يخرج من الإنسان ، ولم يبين على أي صفة أمره على أن يسأل [له] (١) فإن كان لم يلتفت على أي وجه وقع سؤاله ففيه دليل على أنه كان يرى أن القضايا على (٢) الأعيان تتعدى ، وهي فسالة خلاف بين أهل الأصول ؛ لآئنه لو كان يقول [بغير ، (٣) ما يتعدى لاءمره على] [رضى الله عنه] (٤) أن يسميه للنبي (٥) (صلى الله عليه وسلم) ، إذا قد يبيح له ما لا يبيح لغيره ، إلا أنه قد ذكر في إحدى الروايتين [المتقدمتين] (٦) أن السؤال من المقداد لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقع على صفة تَعَمُّ (٧) .

(١) من المعلم .

(٢) في الأصل وفي المعلم : في ، والمثبت من ت .

(٣) من المعلم .

(٤) كذا في المعلم وبدون على .

(٥) في المعلم : له .

(٦) من المعلم .

(٧) قلت : ولفظ أبي داود : كنت ألقى من المذي شدةً ، فكنت أغتسل منه حتى تشقق ظهري .

كتاب الحيض / باب المذي ! أم قال علي بن أبي طالب : أَرْسَلْنَا الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ ، كَيْفَ يَفْعَلُ بِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " تَوَضَّأَ وَانْضَحَ فَرَجَكَ " .

قال القاضي : وقع في هذا الحديث في الموطأ (١) في السؤال عن الرجل إذا دنا من

أهله وأمذى ماذا عليه ؟ وفي هذا فائدة حسنة ، أن جواب النبي (صلى الله عليه وسلم) ٩ كأ مثل صدأ في غير المعتاد (٢) بخلاف المستنكح والذي (٣) من علة ، فحقيقة هذا أنه لا وضوء عليه ، وإنما يتوضأ مما جرت العادة في خروجه للذة ، وعليه حمل بعضهم

قول مالك (٤) إذا خرج منه المرة بعد المرة أنه يتوضأ .

قال الإمام : وفيه - أيضا - أن عليا كلف من يسأل له مع القدرة على المشافهة ، فإن كان أراد أن يكون سؤاله () الرسول بحضرته فيسمع منه ، دائما احتشم من مشافهته لكون ابنته / عنده فلا اعتراض في ذلك ، دان لم يرد ذلك فإنه يقال : كيف يجزئ خبر الواحد عن النبي كلية مع القدرة على القطع وسمع قوله ؟ وهل يكون هذا كالاكتفاء مع القدرة على النص ؟ وفي ظاهر الرواية المذكورة فيها أنه قال : " فأرسلنا المقداد) إشارة إلى أنه لم يحضر مجلس السؤال .

قال القاضي : قد تفرق عندى هذه المسألة من مسألة الاجتهاد مع وجود النص ، فإن الاجتهاد مع القدرة على النص خطأ محض حتى لو كان النص خبر واحد لكان الاجتهاد معه خطأ ، إلا إذا خالف الخبر الأصول وعارض القياس فبين الأصوليين والفقهاء فيه اختلاف ، والأصح تقديم خبر الواحد بدليل عادة الصحابة لامتناع قبوله ، والمباثرة للعمل به ، وقطع التنازع ومنازعات الاجتهاد عندى حصوله ، وهاهنا إنما طلب النص ووثق بالطريق إليه وبعد عنده انخلف في خبر الواحد اثناقل والكذب ، لا سيما على النبي (صلى الله عليه وسلم) ولتزكيته للناقل ،

(١) الموطأ ، كالطهارة ، بالوضوء من المذى ١ / ٤٠ .

(٢) قال ابن عبد البر : وأما النوع المعهود المعتاد المتعارف وهو الخارج عند ملاعبة الرجل أهله ، لما يجده من اللذة أو لطول عزوبة ، فعلى هذا المعنى خرج السؤال في حديث على هذا ، وعليه وقع الجواب ، وهو موضع إجماع لا خلاف بين المسلمين في إيجاب الوضوء منه د يجاب غمله لنجاسته .

التمهيد ٢١ / ٢٠٧ .

(٣) في ت - والمذى .

(٤) راجع : المنتقى ١ / له ، التمهيد ٢١ / ٢٠٦ ، وعبارته هناك : هذا حديث مجتمتع على صحته ، لا يختلف أهل العلم فيه ، ولا في القول به ، والمذى عند جميعهم يوجب الوضوء ، مالم يكن خارجا عن علة أبردة وزمانة ، فإن كان كذلك فهو - أيضا - كالبول عند جميعهم ، فإن كان سلسا لا ينقطع حكمه كحكم سلس البول عند جميعهم أيضا ، إلا أن طائفة توجب الوضوء على من كانت هذه حاله لكل صلاة ، قياسا على ال ال تحاضة عندهم ، وطائفة تستحب ولا توجه .

التمهيد ٢١ / ٢٠٧ .

(٥) في المعلم : سؤال ، بدون ضمير الغائب .

ت ١٣٤ / ب

٦٨ / أ

ت ١٣٥ / أ

١٣٨ كتاب الحيض / باب المذى

وثناؤه (صلى الله عليه وسلم) عليه ، وثناء الله في كتابه عليه ، وبعد الوهم والخطأ لقرب (١) النازلة وسماع الجواب ، وفهم السائل الناقل ، فارتفع الأمر إلى أعلا درجات غلبة الظن (٢) ولم يبق إلا تجويز يبعد ، وقد كان الصحابة ينتابون لسماع العلم من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ويجزئ بعضهم عن بعض ، وما علمنا أحدا ولا بلغنا أن أحدا ستثبت فيما سمعه [من] (٣) النبي / (صلى الله عليه وسلم) ، إلا فيما مبتدأ الإسلام كحديث ضمام وغيره ، وقد قال الله تعالى : { فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فَوْقَةٍ نِثْمٌ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ } (٤) ، والاء كثر قادر على النفير والسماع بغير واسطة ، وقد قال ضمام : (أنا رسول من ورائي) وقال لوفد عبد القيس : (وأخبروا بهن من ورائكم) ونفذت كتبه إلى عماله وأمم المسلمين ورسله فوقفوا عندها ولم يترجح أحد في قبولها ولا أعمل الراحلة في تحقيقها .

قال الإمام : واختلف أصحابنا في المذى ، هل يجزئ منه الاستجمار كالبول أو لا بد من الماء ؟ وقال : من فرق بينهما إنما رخص في ذلك في الأحداث لأنها تعتري الإنسان غلبة في مواضع لا يتفق وجود الماء فيها ويشق الصبر إلى وجوده ، وهي - أيضا - متكررة ،

والمذى لا يتكرر ، ويكون غالبا مُكتسبا بفارق الحدث .
واختلف القائلون بغسل الذكر (٥) من الوضوء (٦) ، هل يجزئ أن يغسل منه ما يغسل من البول ؟ أو لا بد من غسل جميعه ؟
والخلاف مبنى على الخلاف فى تعلق (٧) الحكم بأول الاسم أو بآخره ، لأن فى بعض الروايات : (يغسل ذكره) ، واسم الذكر ينطلق على البعض والكل .

واختلف - أيضا - هل يفتقر إلى نثما فى غسل ذكره أم لا ؟

تال القاضى : المذى هو الماء الرقيق - الذى يخرج / عند الإنعاط والملاعبة ، وفيه وجهان ؛ مذى بالتخفيف ومذى بالثقل ، والنصح المذكور فى هذا الحديث الغسل ، بدليل قوله فى الرواية الأخرى : (فاغسل فرجك) ، وهكذا رواه أكثر أصحاب الموطأ (٨) .
وخرج مسلم فى الباب حديث هرون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى عن ابن وهب قال : أخبرنى مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس ، وهو

(١) فى الأصل : لقربه ، والمثبت من ت .

(٢) درجات الظن ظن ، فالإشكال باق ، والجواب يمنع أن عليا اكتفى بالظن ، بل بكا عمل بالعلم ، لما تقرر أن خبر الواحد للتحف بالقرائن يفيد العلم ، وخبر المقداد من ذلك .

حكاه الأبي ٢ / ٨٢ .

(٣) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

(٤) التوبة : ١٢٢ .

(٥) المغنى ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٦) فى المعلم : المذى .

(٧) فى المعلم : تعليق .

٤٠٥ (٥) باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

٤٠٦ (٦) باب جواز نوم الجنب ، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج

(٨) الموطأ ١ / ٤١ ، المنتقى ١ / هه .

كتاب الحيض / باب المذى

١٣٩

ما استدركه الدارقطنى على مسلم وقال : قال حماد بن خالد سألت مخزومة : سمعت من أبيك ؟ قال : لا (١) ، وقد خالفه الليث عن بكير فلم يذكر فيه ابن عباس ، وتابعه مالك عن أبي النضر .

قال القاضى : وسليمان بن يسار لم يسمع من على ولا من المقداد (٢) .

(١) ذهب مالك ومعن بن عيسى أنه سمع من أبيه ، قال مالك : قلت له ما حدث به عن أبيك أسمعته منه ؟ فحلف بالله ، لقد سمعته منه .
قال مالك : وكان مخزومة رجلا صالحا .

قال النووى : وأياما كان فالحديث صحيح من الطرق التى ذكرها مسلم قبل هذا الطريق ومن طريق غير ٥ -

(٢) هذا قول ابن عبد البر فى التمهيد ، قال : ومولد سليمان بن يسار سنة أربع وثلاثين ، وقبله سنة سبع وعشرين ، ولا خلاف أن المقداد توفى سنة ثلاث وثلاثين .

التمهيد ٢١ / ٢٠٢ .

وبعد أن ساق إسناده مسلم فى كتابه الاستذكار لهذا الحديث قال : والحديث ثابت عند أهل العلم صحيح ، له طرق سبط عن على ، وعن المقداد وعن عقار أيضا ، كلها صحاح حسان .

الاستذكار ٣ / ١١ .

١٤٠ كتاب الحيض / باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

(٥) باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم (١)

٢٠ - (٣٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَبَلَّيْهِ ، ثُمَّ نَامَ .

(١) ستأتي الإشارة إليه في الباب التالي .

كتاب الحيض / باب جواز نوم الجنب ...

الخ

١٤١ (٦) باب جواز نوم الجنب ، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج

إذا أراد أن ينام أو يشرب أو يجمع

٢١ - (٣٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُحْجٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّبْتُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ ، وَهُوَ جُنْبٌ ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ ، لِلصَّلَاةِ ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ .

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ وَوَكَيْعٌ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ،

عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذَا كَانَ جُنْبًا ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْمَلَ أَوْ يَنَامَ ، تَوَضَّأَ ! وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ .

وقوله : (وتوضأ وضوءه للصلاة) : بيان لنقضه الطهارة لثلاث يظن بذكر الوضوء

غسل ما به من أذى ، وأن المراد به الوضوء اللغوي .

وفيه استنباط الصحابة بعضهم بعضاً ، وتعاونهم في العلم والتعلم ، وحسن التعلم مع الصبر (١) ، واستعمال الحياء في مثل هذه الأمور ما لم يقدح في الدين ويؤدى إلى تضييع ما يلزم .

وذكر عن عائشة - رضى الله عنها - : (أنه (صلى الله عليه وسلم) كان إذا أراد أن ينام وهو جنبٌ توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام) وفي الحديث الآخر : (إذا كان جنباً وأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه [للصلاة]) (٢) ، وعن عمر أنه قال : يارسول الله ، أيرقد أحدنا وهو جنبٌ ؟ قال : (نعم إذا توضأ) وعنه أيضاً (توضأً واغسل ذكرك ثم نم) (٣) ، قال الإمام : ذكر عن ابن عمر أنه كان يأخذ بذلك في الأكل ، ومحمل الوضوء عندنا قبل الأكل على غسل اليد ، ولعل ذلك لأفنى أصاب اليد ، وأما وضوء الجنب قبل أن ينام فقد وقع للمالك - رضى الله عنه - أنه قال : هو شيء ألزمه [الجنب ليس] (٤) من الخوف عليه .

(١) في الأصل : الصبر ، والمثبت من ت .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

(٣) قال ابن عبد البر .

وهذا من التقديم والتأخير ، أراد اغل ذكرك ، قال : وكذلك رواه سفيان الثوري ، وشعبة ، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، فقالا فيه .

يغمل ذكره ويتوضأ .

الاستذكار ٣ / ٩٧ .

(٤) ليست في المعلم .

١٤٢ كتاب الحيض / باب جواز نوم الجنب ...

الخ (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

ح عر ، ، ، ، اَصْءَارَ ، ص ص ص

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي حَالِيهِ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ.

٢٣ - (٣٠٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مُمَيَّرٍ - ص ي ر ، ص ، ص ص ص ه ، ، ص ص محمّد ص ص ص ص ، ص ه ص عصء

، نص ص ص جمر واللفظ لهما - قال ابن نمير : حدثنا أبي .

وقال أبو بكر: حدثنا أبو اسامة - قالوا : حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أنَّ عمرَ قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أيرقد أحدنا وهو

و و و
جنب؟

واختلف في تعليه ، فقيل : يبىء على إحدى الطهارتين خشية أن يموت فى منامه ، وقيل : بل لعله أن ينشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضاءه .

ويجري الخلاف في وضوء الحائض قبل أن تنام على الخلاف في هذا التعليل ، فمن

عَلَّ بِالْمَبِيتِ عَلَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ جَاءَ مِنْهُ أَنَّهَا تَوْضُؤٌ .

قال القاضي : ظاهر مذهب مالك أنه ليس بواجب دائماً هو مَرْغَبٌ فيه ، وابن حبيب

يُرى وجوبه (١) ، وهو مذهب داود (٢) ، وقد اختلفت الآثار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك (٣) ، وقد روى عنه

أنه كان ينامُ جنباً ولا يمس ماء (٤) ، وحديث عائشةُ : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان

(۶)

$$(\xi)$$

(٢) قال في التمهيد : وأما من أوجه من أهل الظاهر فلا معنى للاشتغال بقوله لثدوفه ؛ ولأن الفرائض لا تثبت إلا بقيئ ١٧ / ٤٤

من هذا حديث الزهري وغيره ، اما حديث الزهري فهو له من طريقين ، أحدهما : عن أبي سلمة عن عالة ، والآخر : عن عروة عن

عالة ، قال ابن عبد البر : فمن أصحاب الزهري من يرويه عن أبي سلمة عن عالة ، قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا

اراد أن ينام - وهو جنب - توضأ وضوءه للصلاة ، وبعضهم يقول فيه عن الزهري عن أي سلمة عن عائنة قالت : كان رمول الله (

صلى الله عليه وسلم) إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، وإذا أراد أن يثل أولرب يغسل يديه ثم ياكل أولرب إن شاء .

قال : وقال بعضهم عنه في حديثه عن عروة ، عن عائمة قالت : كان رمول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا أراد أن يكل وهو جنب

توضاً .

وقال بعضهم عنه عن عروة عن عائمة قالت : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا أراد أن يكل وهو جنب غسل كفيه .

ومنه حديث سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن عائمة : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان إذا أراد أن ينام وهو نجب توضأ

وضوءه للصلاة .

أبو ثاود في سننه ، كالطهارة .

وعن يونس عن انزهري فيما أخرجه النسائي عن أبي سلمة عن عائمة أن رمول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا أراد

أن ينام وهو نجس توضأ ، د ذا أراد أن ياكل غسل يديه .

راجع: الحميد ١٧ / ٣٨ - ٤٠.

من ذلك ما رواه أبو إسحق عن الأعمش عن عاتكة قالت ت كان رمول الله (صلى الله عليه وسلم) ينام وهو جنب ، ولا يمي ماء .

مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن ، وانظر التمهيد ١٧ / ٤٠ .

وهذا الحديث وحديث أبي ثاود عن عمار بن ياسر : إال النبي (صلى الله عليه وسلم) رخص للجنب إذا ال أو شرب =

كتاب الحيض / باب جواز نوم الجنب ...

إنلخ ١٤٣

قَالَ (نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ) .

٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ (صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : هَلْ يَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : " نَعَمْ ، لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنِمَّ ، حَتَّى يَغْتَسِلَ إِذَا شَاءَ لَمَّا .

٢٥ - (...) وَحِثْنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ تَصَيَّبَهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " تَوَضَّأَ ، وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ ، ثُمَّ نِمَ) .

٢٦ - (٣٠٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ

يَتُوضَّأَ وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِالتَّوَضُّؤِ ، يَدُلُّ عَلَى تَخْفِيفِ الْأَمْرِ ، وَكَذَلِكَ تَرَكَ ابْنُ عُمَرَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ فِي حَدِيثِ الْمُوطَأِ (١) .

وقوله في حديث مالك : (تَوَضَّأَ ، وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نِمَ) قال الداودي : فيه تقديم وتأخير ، معناه : وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ قَبْلَ الْوُضُوءِ ، وَالْوَاوُ لَا تُرْتَّبُ .

قال القاضي / : هذا ليس على وجه اللزوم ، وَإِنْ غَسَلَ الذَّكَرَ بَعْدَ الْوُضُوءِ يُفْسِدُهُ ،

فَقَدْ قَالَ عُلَمَاؤُنَا : إِنْ وَضُوءُ الْجُنُبِ لَا يَنْقُضُهُ حَدَثٌ إِلَّا مُعَاوِدَةُ الْوُطْءِ (٢) .

وقوله في حديث ابن عباس : (أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ نَامَ) (٣)

يَحْتَمِلُ هُنَا غَسْلَ يَدَيْهِ لَمَّا لَعَلَهُ نَالَهُمَا ، وَيَكُونُ غَسْلُ وَجْهِهِ لِرَفْعِ كَسَلِ النَّوْمِ عَنْهُ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ وَضُوءِ الْجُنُبِ ،

وَالْمُرَادُ بِالْحَاجَةِ هُنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٤) - الْخَدَّةُ (٥) .

- أَوْ ٩٨ أَوْ ٩٩ مَ أَنْ يَوْضَأَ " ، حُجَّةٌ لِلْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ أَلَّا بِأَسْ أَنْ يَنَامَ الْجُنُبُ قَبْلَ أَنْ يَوْضَأَ .

الاستدلال (١) الْمُوطَأُ ١ / ٤٨ ، الْمُتَنَتُّزُ ١ / ٩٨ .

قال ابن عبد البر : وَلَمْ يَعْجَبْ مَالِكٌ أَعْلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَأَظْنَهُ أَدْخَلَهُ إِعْلَامًا أَنَّ ذَلِكَ الْوُضُوءَ لِي

بِالْإِزْمِ ١٠ لَا اسْتِذْكَارَ ٣ / ٩٧ .

(٢) وَذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

إِكْمَالُ ٢ / ٨٣ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ تَقْدِمُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَحَادِيثِ نَوْمِ الْجُنُبِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : اللَّهُ ، وَاثْبَتَ مِنْ ت .

(٥) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْنِيَ حَاجَتَهُ إِلَى أَهْلِهِ وَعَلِمَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَخْبَرِهِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، -

ت ١٣٥ / ب

٦٨ / ب

١٤٤ كتاب الحيض / باب جواز نوم الجنب ...

إِنلخ ال!ه ثَنِ ابْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ وَتَرِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

قُلْتُ : كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِي الْجَنَابَةِ ؟ كَانَ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ أَمْ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ ؟ قَالَتْ : كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ ، رَبُّمَا اغْتَسَلَ

فَنَامَ ، وَرَبُّمَا تَوَضَّأَ فَنَامَ .

قُلْتُ : الْحَفْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ .

ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ

ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ جَمِيعًا عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، هَذَا إِسْنَادٌ ، مَثَلُهُ .

وقوله : (إن عبد الله بن [أبي] (١) قيس قال : سألت عائشة - رضى الله عنها -

عن وِتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

(وذكر الحديث (قلت : كيف كان يصنع في الجنابة ؟ كان يغتسل قبل أن ينام ؟ أم ينام قبل أن يغتسل ؟ قالت : كل ذلك كان يفعل) هذا نص الحديث كله في الأم ، قال الإمام : يحتمل أن يكون وجه سؤاله عن هذا أن في بعض الأحاديث أن الجنب لا تقربه الملائكة ، ومعلوم من حاله (صلى الله عليه وسلم) أنه لا يبقى على حالة تبعد الملائكة عنه ، ألا ترى أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يتقى كل الثوم وشبهه ، وعلى ذلك بمنجاة / الملك ، وحديث عائشة - رضى الله عنها - يدل أن لذلك الحديث إن صح تأويلاً ، فيحتمل أن يكون فيمن أخر الغسل عن وقت واجب عليه فيه الاغتسال لحضور الصلاة فيصير حينئذ عاصياً ، ولا تقربه الملائكة لعصيانه ، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) منزه عن هذه الحال ، فيحتمل تأخير الغسل في حديث عائشة [على] (٢) أنه في زمن يجوز ذلك فيه .

قال القاضي : قد يكون تجنب الملائكة من الجنب تنزيهاً لها من أجل الحدث الذي عليه ، كما نزهت عنه عبادات كثيرة من تلاوة القرآن ومس المصحف ، ونزلة المسجد عن دخوله حتى يتطهر ، ولما كانوا مطهرين ووصفهم الله بذلك خصهم بالبعد عن ليس بهذه الصفة - والله أعلم .

وقد قال الخطابي : إن الملائكة التي تجتنب [الجنب] (٣) ، وجاء أنها لا تدخل بيتاً فيه جنب - هم الملائكة المنزلة بالرحمة والبركة غير الحفظة الذين لا يفرقونه (٤) .

قال القاضي : ذكره في هذا الحديث الوتر طرف من حديث فيه فصول اختصرها مسلم

- رحمه الله - وذكر منها حاجته في الباب ، وقد ذكر الحديث أبو بكر الخوارزمي بكامله فقال :

= وقصد بذلك بيان أن الجنب لا يجب عليه أن يتوضأ الوضوء الرعى .

(١) ساقطة من ت ومن المعلم .

(٢) من المعلم .

(٣) ساقطة من الأصل والمثبت من ت .

(٤) معالم السن ١ / ٧٥ .

كتاب الحيض / باب جواز نوم جنب ...

إلخ ١٤٥ ٢٧ - (٣٠٨) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ .

ح وَحَدَّثَنَا

أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ ، فَلْيَتَوَضَّأْ .

زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ : بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ .

وَقَالَ : ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ .

٢٨ - (٣٠٩) وحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ .

٤٠٧ (7) باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها

"سألت عائشة عن وتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقلت : كان يوتر من أول الليل أو آخره ؟ قالت : ربما أوتر من أول الليل وربما أوتر من آخره ، قلت : الحمد لله الذي جعل في الآءِمر سعة ، فقلت : وكيف كانت قراءته ؟ أكان يسر بالقراءة أم يجهر ؟ قالت : كل ذلك قد كان يفعل ، وربما أسر وربما جهر ، فقلت : الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة . قلت : كيف كان يصنع في الجنابة ؟ .

(وذكر بقية ما في الاسم ، وذكره - أيضاً - أبو داود في مُصنّفه (١) .

وقوله : (إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ) : الوضوء هاهنا محمول عندنا (٢) على غسل الفرج مما به من أذى ، وأنه ليس عليه وضوء الصلاة ، وهو قول جماعة من الفقهاء (٣) ، دائماً يغسل فرجه لأنه إذا عاد وفرجه نجس فهي إدخال نجاسة في فرج المرأة غير مضطر إليها ، بخلاف خضخضته حين الجماع وترداده فيه ، مع ما في غسله من الفائدة الطبية لتقوية العضو ، ولتتميم اللذة بإزالة ما تعلق به قبل من ماء [(٤) الفرج وانتشر عليه من المني الخارج منه ، وكل ذلك مفسد للذة الجماع المستأنف ، ولما في ذلك من التنظيف وإزالة القذر الذي بنيت عليه الشريعة .

وقد اختلف العلماء في ماء فرج المرأة ورطوبته فعندنا : أنها نجسة لكونها مختلطة بالنجاسات من الحيض والبول والمذي والمني ومجرى لمن ، ولأن صحاب الثافعي فيها وجهان (٥) ، وكذلك غسل ما بيديه وبدنه من النجاسة الأولى . وذهب عمر وابنه إلى أنه يتوضأ وضوءه للصلاة ، واستحبه أحمد وغيره ، وسواء كان هذا في امرأة واحدة أو غيرها .

(١) أبو داود في الصلاة ، بوقت الوتر (١٤٣٧) .

(٢) المنتقى ١ / ١٠٧ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٥٩ .

(٤) سقطت من الأصل ، والمثبت من ت .

(٥) وفي طهارة الجن يخرج وعليه رطوبة فرج امه نقل النووي عن بعضهم الإجماع على طهارته ، وأنه لا يدخله الخلاف في رطوبة الفرج .

١٤٦ كتاب الحيض / باب جواز نوم الجنب ...

الخ يعنى ابن بَكْرِ الحَدَاء - عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ .

وقوله : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يطوف على نسائه بغسل واحد) : يحتمل أنه (صلى الله عليه وسلم) فعل هذا عند قدومه من سفر ، أو عند حالما ابتداء فيها القسم ، أو عند تمام الدوران عليهن وابتداء دوران آخر ، فدار عليهن ليلته وسوى بينهن ، ثم ابتداء القسم بالليالي والأيام على عادته ، أو يكون ذلك عن إذن صاحبة اليوم ورضاها ، أو يكون ذلك خصوصاً له (١) وإلا فوطء المرأة في يوم صاحبها ممنوع ، وهو دان كان القسم في حقه (صلى الله عليه وسلم) غير واجب لقوله تعالى : { تَرْجِي مِنْ نِسَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ نِسَاءٍ } الآية (٢) ، فقد كان (صلى الله عليه وسلم) التزمه لمن تطيبا لأنفسهن ، ولتقتدى أمته بفعله ، وقد كان حص (صلى الله عليه وسلم) في باب النساء بما لم يخص به غيره من جواز الموهوبة ، وأكثر من أربع ، وتحريم من حصل عنده على غيره ، أو يتبدل بهن ، واختلف في نسخ هذا الحكم عنه لكنه متى كان يرضاهن جاز له جمعهن في غسل واحد ،

وهو قول جماعة السلف والخلف (٣) .

واختلفوا في وضوئه قبل نومه ، كما تقدم ، وسنسط الكلام على هذا في النكاح .

وفيه أن غسل الجنابة ليس على الفور ، وإنما يلزم عند القيام للصلاة كالوضوء ، كما

قال تعالى في آية الوضوء : { وَإِنْ كُنْتُمْ جُنًا فَاطْفَرُوا } (٤) .

(١) ومقتضى كونها من خصائصه (صلى الله عليه وسلم) أن تلك الساعة التي يطوف فيها من ليل أو نهار لا حق فيها لواحدة منهن

ثم يدخل (صلى الله عليه وسلم) عند التي تكون لها الدورة .

ذكره الأبي ٢ / ٨٥ .

قال ابن العربي : وفي الصحيح أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يطوف عليهن وهن تسع في ساعة ، فلما سئل انس : كان يطيقه ،

فقال : كنا نتحدث أنه (صلى الله عليه وسلم) أعطى قوة ثلاثين في الجماع .

السابق .

(٢) الأحزاب : ٥١ .

(٣) قال النووي : وطوافه (صلى الله عليه وسلم) بغسل واحد يحتمل أنه كان يتوضأ بينهما ، ويحتمل ألا ؛ ليدل على الجواز في ترك

الوضوء ، وفي أبي داود : (كان) (صلى الله عليه وسلم) يطوف عليهن يغتسل عند هذه وعند هذه ، فقيل : ألا يجعله غسلًا واحدًا ؟

فقال (صلى الله عليه وسلم) : (هذا أزكى وأطهر وأطهر) .

إكمال ٢ / ٨٥ .

(٤) المائدة : ٦ .

كتاب الحيض / باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ١٤٧

(٧) باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها

٢٩ - (٣١٠) وحلتني زهير بن حرب ، حدثنا عمر بن يونس الحنفي ، حدثنا عكرمة بن عمار ، قال : قال إسحق بن أبي طلحة : حدثني

أنس بن مالك ؛ قال : جاءت أم سليم - وهي جدة إسحق - إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَتْ لَهُ - وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ تِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا أُمَّ سُلَيْمٍ ، فَضَحْتَ النِّسَاءَ ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ .

فَقَالَ لِعَائِشَةَ : (بَلْ أَنْتِ ، فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ) .

نَعَمْ ، فَلَتَغْتَسِلْ ، يَا أُمَّ سُلَيْمٍ ، إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ) .

وقول أم سليم : (إن الله لا يستحي من الحق) : أي لا يأمر / بالحياء فيه ولا يبيحه ولا يمتنع من ذكره فيقتدى به ، وأصل الحياء

: الامتناع ، وقد تقدم أول الكتاب معناه في حق المخلوق والخالق تعالى ، دائما قالت هذا بين يدي سؤلها لتعتذر به عما دعاها الحق

والضرورة لذكره مما يستحي النساء منه .

وقيل : معناه أن سنة الله وشرعه (١) ألا يستحيا من الحق .

وقول عائشة لأم سليم : (فضحت النساء) : أي كشفت من أسرارهن وما يكتمن

من الحاجة إلى الرجال ورؤية الاحتلام ، إذ هو فيهن قليل ، ولذلك قالت : (أو تجد ذلك المرأة) لا سيما عائشة لصغر سنها وكونها مع

بعلمها ، وقد يكون ذلك لما صرخت به من ذلك ولم تستح في الحق فيه .

وقولها لها : (تربت يمينك) فقال لعائشة : (بل أنت تربت يمينك) وقوله في الحديث الآخر لاءم سلمة : (تربت يداك) ، قال الإمام

(٢) : تأوله مالك على أنه دعا لهما بالاستغناء لما بعد في نفسه أن يدعوا عليهما بالفقر ، وكذلك قال عيسى بن دينار : إن قوله (صلى

الله عليه وسلم) : (تربت) بمعنى استغنت ، قال الهروي في تفسير قول الله سبحانه : { أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ } (٣) : أى / لصق بالتراب من فقى ، يقال : تَرَبَّ الرجلُ إذا افتقر ، وأترب إذا استغنى ، قال : وفي الحديث : (عليك بذات الدين تربت يداك) (٤) ، قال ابن عرفة : أراد تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك ، قال ابن الأنباري : معناه : الله درك

(١) في ت : من شرعه .

(٢) في ت .

القاضي .

(٤) سيرد إن شاء الله في كالرضاع ، باستحباب نكح ذات الدين .

(٣) ١ لبلد : ١٦ .

ت ١٣٦ / ب

٦٩ / ١٤

ت ١٣٧ / أ

١٤٨ كتاب الحيض / باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها [إذا استعملت] (١) ما أمرتك به ، واتعظت بعظي .

قال الإمام : هذا اللفظ وشبهه يجرى على السنة العرب من غير قصد للدعاء ، وعلى

ذلك يحمل ما وقع له (صلى الله عليه وسلم) مع زوجتيه المذكورتين ، وقد وقع في رسالة للبديع إذ قال : وقد يوحش اللفظ وكله ود ، ويكره الشيء وليس من فعله بد ، هذه العرب تقول : لا أب لك للشيء ، إذا أهم ، وقائله الله ، ولا يريدون الذم ، وويل أمه للأمر ، إذا ثم ، ولألباب في هذا الباب أن ينظروا إلى القول وقائله ، فإن كان ولياً فهو الولاء وإن خشن ، وإن كان عدواً فهو البلاء وإن حسن .

قال الهروي : وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث خزيمة : (أنعم صباحاً تربت يداك) يدل على أنه ليس بدعاء عليه ، ١ بل هو دعاء له [(٢) ، وترغيب في استعمال ما تقدمت الوصلة به (٣) ، ألا تراه قال : أنعم صباحاً ثم أعقبها تربت يداك ، والعرب تقول : لا أم لك ولا ألت لك يريدون لله درك ، ومنه قول الشاعر

هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعُثُ الصَّبْحُ غَادِيَا وَمَاذَا يُوْدِي الصَّبْحُ حَيَّ يُووبُ

وظاهره أهلكه الله ، وباطنه لله دره .

قال التقي إلى : اختلف في معنى تربت يداك على ما ذكره ، وقال ابن نافع : معناه : ضَعَفَ عقلك (٤) ، وقال ابن حبيب عن مالك (٥) ت معناه : خَسِرْتَ ، وقيل : افتقرت يداك من العلم ، قيل : أى إذا جهلت مثل هذا ، وقال الأصمعي (٦) : / معناه : الحض

على تعلم مثل هذا ، كما يقال : انج ثكلتك أمك ، وقيل : (تربت يداك) : أصابها التراب ، ولم يرد الفقر ، وقال الداودي : إنه قيل بالثاء المثلثة ، أى استغنت ، من الترب وهو الشحم ، وهى لغة للقبط ، ثم استعملتها العرب وأبدلت من الثاء تاءً ، وهذا ضعيف المعنى

ولا تساعده الرواية ، والمعروف بالثاء ، والأظهر أنه خطاب على عادة العرب في استعمال أمثال هذه الألفاظ عند الإنكار للشيء أو التأنيت (٧) فيه والحض عليه ، أو الإعجاب به والاستعظام له ومعناها ملغى لا يقصد ، كأن أصله من اللصوق بالتراب أو من الفقر كسائر أصول تلك الألفاظ المستعملة ، وليس المراد في شيء منها أصل استعمالها ، وقيل في معنى تفسير من فسره استغنت : أنه خاطبها بضد مقتضى اللفظ على طريق التعريض كما قال الله : { ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } (٨) ، وكما يقال لمن ترك السؤال : أما أنت فاستغنيت عن السؤال .

وأما البيت الذي استشهد به الهروي فهو من هذا الباب ،

(١) في ت : إذا لم تستعمل ، وهو خطأ نسخ .

(٢) من المعلم .

(٣) غريب الحديث ٢ / ٩٣ .

(٤) فهو إذن على الخبر ، أى تبين ضعف عقلك وعلمك ، ولت دعاءً ، لأن ضعف العلم والعقل ضرر في الدنيا ، والرسول (صلى الله عليه وسلم) منزه عن أن يدعو به .

(٥ ، ٦) المنتقى ١ / ١٠٥ .

(٧) في ت : للتأنيث .

(٨) الدخان : ٤٩ .

كتاب الحيض / باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ١٤٩ ٣٠ - (٣١١) حدثنا عباس بن الوديد ، حدثنا يزيد بن زريع ، حد ، ثنا سعيد عن قتادة ، أن أنس بن مالك حدثهم ، أن أم سليم حدثت ، أنها سألت نبي الله (صلى الله عليه وسلم) عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل) ،

لكن قوله ظاهره : أهلكه الله ، وباطنه : لله ذرة ، ففيه تساهل ، والصواب ظاهره هلك أمه ، وإنما أهلكه الله تفسير ثكلته أمه ، وقد قال لى شيخى أبو الحسين - رحمه الله -

حين قراءتي عليه هذا الموضوع من كتابه - : أن معنى هوت أمه في البيت على ظاهره ، أى هلك إن شاءت فلم تلد غيره ، إذ قد استغنت بولادة مثله في كماله عن أن تلد سواه ورأت قرة عينها به فلا تبالي الحياة بعد كما يقال لمن صنع أمراً يحسن فيه أثره : "مت الآن ، أى فعلت ما خفدت به ذكراً جميلاً وأثراً نافعا ، فلا تبالي عشت بعد أو مت .

قال الهروى : وقد

قال بعض أهل العلم : إنه دعاء على الحقيقة ، ومذهب أبي عبيد أنها على ما تقدم من جريان هذه الكلمة على السنة العرب وهم لا يريدون وقوعها (١) .

قال القاضي وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لعائشة : (بل أنت تربت يدك) : يحتمل الوجهين

إن حصانت عائشة قالت ذلك لأتم سليم على الذم والدعاء لما فضحت النساء ، فقابلها النبي

(صلى الله عليه وسلم) بذلك ، أى أنت أحق أن يقال لك هذا ، إذا فعلت هى ما يجب عليها من السؤال عن

دينها فلم تستوجب الإنكار ، واستوجبته أنت بإنكارك مالا يجب إنكاره ، وقد وقع في

كتاب مسلم من رواية السمرقندى والطبرى قولها : (تربت يمينك خير) كذا هو بالياء

بائنتين ساكنة ضد الشر ، كأنه فتر معناه ، وأنه لم يرد سبها ، وعند بعض رواة ابن

ماهان : (خبر) بباء مفتوحة ، وليس بشيء .

وقال مسلم : " ثنا عباس بن الوليد) : كذا للعذرى والشتجالي (٢) / بباء واحدة ت ١٣٧ / بوسبق مهمة ، وعند السمرقندى :

عياش بن الوليد ، والأول الصواب ، وكلاهما بصريان ،

فأما الأول فهو الترسى ، خرفي عنه البخارى ومسلم ، والثانى هو الرقام ، تفرد به البخارى ،

وذكر في هذا الحديث فقالت أم سلمة : [فاستحييت من ذلك] (٣) ، قال الإمام : [ذكر

مسلم حديث عباس بن الوليد عن يزيد بن زريع قال : ثنا سعيد عن قتادة ، أن أنس بن

مالك حدثه : أن أم سليم حدثت أنها سألت نبي الله (صلى الله عليه وسلم) عن المرأة ترى في منامها ...

الحديث .

وفيه : فقالت أم سليم [(٤)] .

قال بعضهم : كذا وقع في أكثر النسخ : [فقالت أم سليم] () ، وغير في بعض

(١) غريب الحديث ٢ / ٩٣ - ٩٥ .

(٣) ليست في المعلم .

(٢) في ت : والسجستاني .

(٤ ، ٥) من المعلم .

٦٩ / ب

١٥٠ كتاب الحيض / باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها فقالت أم سليم : واستحييت من فلك .

قالت : وهل يكون هذا ؟ فقال نبي الله (صلى الله عليه وسلم) : (نعم ، فمن أين يكون الشبه ، إن ماء الرجل غلياً أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن إلهما علا ، أو سبق ، يكون منه الشبه لما .

٣١ - (٣١٢) حدثنا داود بن رشيد .

حد ، ش صالح بن عمر ، حدثنا أبو مالك الـ شجعي عن أنس بن مالك ؛ قال : سألت امرأة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل في منامه ؟ فقال : (إذا كان منها ما يكون من الرجل ، فلتغتسل لا .

٣٢ - (٣١٣) وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو معاوية عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة ؛ قالت : جاءت أم سليم إلى

النسخ فجعل : فقالت أم سلمة مكان أم سليم ، والمحفوظ من طرق شتى : (فقالت أم سلمة " .

قال التقي إلى : وهو الصواب ؛ لآن السائلة هي أم سليم والرادة [عليها] (زا) هي أم / سلمة في هذا الحديث أو عائشة في الحديث الآخر ، ويحتمل أن عائشة وأم سلمة كلتاها أنكرتا عليها فأجاب النبي (صلى الله عليه وسلم) كل واحدة بما أجابها ، وإن كان أهل الحديث يقولون : إن الصحيح هنا أم سلمة لا عائشة .

وقوله : (فمن أين يكون الشبه) بالكسر وسكون الباء ، وفتح الشن والباء بمعنى :

يريد شبه الابن لأحد أبويه ، كما فسره في الحديث نفسه سبق أحد المائتين صاحبه ، وبقوله : (فيما يشبهها ولدها) ، أمعنى الغلبة والعلو في قوله : " فإذا علا ماء الرجل ماء المرأة) وفي الرواية الأخرى : (غلب) ، وهذا يرجع إلى سبق الماء والشهوة ، كما جاء في الحديث الآخر : (سبق) ، وجاء في غير مسلم : (يسبق إلى الرحم) ، أو تكون الغلبة والعلو هنا عائداً إلى الكثرة والقوة من أحد المائتين ، وقد ذهب بعضهم إلى أن السبق للأذكاء والإناث ، والعلو والغلبة بالكثرة للشبه للأخوال والأعمام ، لكنه يرد هذا التفسير قوله في هذا الخبر : (فإذا علا مني الرجل أذكر ، ! إذا علا مني المرأة أنثا) (٢) .

(١) ساقطة من ت .

(٢) قال الأبى : ووجه الجمع بين أحاديث الباب أن يكون الله المذكور في هذا الحديث يعنى به الله الأعم من كونه في التذكير والتأنيث ، وشبه الأعم والأخوال ، والسبق إلى الرحم علة التذكير والتأنيث ، والعلو علة شبه الأعم والأخوال -

قال : ويخرج من مجموع ذلك ال أقسام أربعة .

إن سبق ماء الرجل وعلا أذكر وأشبه الولد أعمامه ،

! أن سبق ماء المرأة وعلا أنث وأشبه الولد أخواله ، وإن سبق ماء الرجل وعلا ماؤها أذكر وأشبه الولد أخواله ، دن سبق ملك المرأة وعلا ماؤه أنث وأشبه الولد أعمامه .

إكمال ٢ / لمه .

كتاب الحيض / باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ١٥١ النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتللت ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (نعم ، إذا رأت الماء)

فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ : (تَرَبَّتْ يَدَاكَ ، فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلِلَّهِ مَا ...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وحدثنا

ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ مَعْنَاهُ .
وَزَادَ : قَالَتْ : قُلْتُ : فَضَحَّتِ النِّسَاءُ .

(٣١٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؟ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَخْبَرَتْهُ ؟ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ - أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ - دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمَعْنَى حَلِيَّةٍ هِشَامٍ .

غَيْرَ أَن فِيهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لَهَا : أَفَ لَكَ ، أَرَى الْمَرْأَةَ ذَلِكَ ؟ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : (فَأُثِمَّا عِلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشُّبْهَةُ) فَقَدْ سَوَّى فِي الْحَدِيثِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ .

وَفِيهِ كُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْمَائِنِ جَمِيعًا وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ فَهَبَ أَنَّهُ مِنْ مَاءِ الْمَرْأَةِ ، وَأَنَّ مَا الرَّجُلِ إِنَّمَا هُوَ لَهُ عَاقِدٌ كَالْأَنْفَحَةِ لِلِّينِ (١) وَقَوْلُهُ : (وَإِنْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ) : كَذَا لابن الحَدَّادِ ، وَلِغَيْرِهِ : (أُمُّ بَنِي

٤٠٨ (٨) بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَأَنَّ

أَبِي طَلْحَةَ) ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ ، كَانَ أَبُو طَلْحَةَ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ مَالِكِ بْنِ النُّضْرِ وَالِدِ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَهِيَ أُمُّ أَنْسٍ ، فَوَلَدَتْ لِأَبِي طَلْحَةَ أَبَا عُمَيْرٍ ، مَاتَ صَغِيرًا ، وَعَبَدَ اللَّهَ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَحَنَنَهُ ، وَهُوَ وَالِدُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْفَقِيهِ دِاخُوته وَهُمْ عَشْرَةٌ ، كُلُّهُمْ حُمِلَ عَنْهُمْ الْعِلْمُ ، وَاسْتَجِيبَتْ فِيهِمُ الدَّعْوَةُ .

وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : (أَفَ) : أَيْ اسْتَحْقَارًا لَكَ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَسْتَعْمَلُ فِي الاسْتَحْقَارِ وَالِاسْتِغْثَارِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { فَلَا تَقُلْ ثَمَنًا أَفَ } (٢) ، وَهِيَ فِي الْحَدِيثِ أَمْنًا [(٣) بِحَشَى الْإِنْكَارِ ، قَالَه الْبَاجِي (٤)] ، وَأَصْلُهَا الْفَتْحُ وَالْثَوْنُ وَالْأُظْفَارُ ، وَفِيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ : الْوَأْثُ وَأَنَّ ، كُلُّهَا بِضَمِّ الْهَمْزَةِ دُونَ تَوْنٍ ، وَبِالْتَّنْوِينِ أَيْضًا عَلَى / الثَّلَاثِ ، فَهَذِهِ سَمَتْ ، ! إِفْةٌ يَأْتِي بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ ، وَأَفَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَسْكِينِ الْفَاءِ ، وَأَفَا بِالْقَصْرِ .

(١) فَكَانَ عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مُجَبَّنًا .

(٢) الْإِسْرَاءُ : ٢٣ ، وَجَاءَتْ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ : (وَلَا تَقُلْ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ت .

(٤) الْمُتَنَقَّى ١ / ١٠٥ .

ت ١٣٨ / أ

١٥٢ كِتَابُ الْحَيْضِ / بَابُ وَجُوبِ الْغَسْلِ عَلَى الْمَرْأَةِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْهَا ٣٣ - (...) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ سَهْلٌ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ أُمَّ أُمِّ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ وَأَبْصَرَتْ الْمَاءَ ؟ فَقَالَ : (نَعَمْ) .

فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : تَرَبَّتْ يَدَاكَ ، وَأَلَّتْ .

قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (دَعِيهَا وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ فَلَكَ ، إِذَا عَلَا مَآوُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ ، ! إِذَا عَلَا مَاءَ الرَّجُلِ مَاعًا ! أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ ، .

وقوله في الحديث الآخر : [أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ ؟ فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ] (١) : (تربت يداك وألت) بضم الهمزة وتشديد اللام .

كذا روينا ، قال الإمام : أى أصابتها الألة وهى الحربة ، قال ابن السكيت : الأذ جمع ألة وهى الحربة ، ومنه قولهم : أ مالهُ [(٢) أُلُّ وُغْلُ]

قال القاصي : كان القاضي الوقشي يقول : صوابه : وألت ، وقد يخرج ما في الكتاب على لغة قوم من بكر بن وائل لا يظهرون التضعيف في الفعل إذا اتصل به ضمير ، فيقولون : ردتُ ، في رددت وشبهه ، فعلى هذا يكون (ألت) بسكون اللام ، ومثل هذا في كلام العرب دعاء على من لم يقولوا : ماله أذ وعلُّ ، وقيل : صوابه : (ألتت) : أى طعنت يداك ، ترجع العلامة إلى اليدين ، وقال أبو الحسن : قد يكون ألت بمعنى افتقرت ، يقال : أئت وعلت ، تبدل العن همزة ويتأول فيه ما يتأول في قوله : (تربت يداك) ، وقال لى الأديب أبو عبد الله بن سليمان قد يكون ألت بمعنى دفعت ، ومنه قول أم خارجة : ماله أُلُّ وُغْلُ أى دفع ، وأخبروني عن أبي بكر بق مؤفوز أنه كان يقول : إنما هو قالت - يعنى عائشة - وبعده : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فصُحِفَ بما فكروه .

قال القاضي : قد روينا هذا الحرف (قالت) صحيحاً من طريق العذري والشتنجالي بعد قوله : (وألت دا ، ولا يصح أن يكون قالت مرتين .

والغسل إنما يجب على المحتلم كان رجلاً أو امرأة إذا رأى الماء كما ذكر في الحديث ليس من مجرد رؤية الفعل ، وهذا ما لا خلاف فيه .

(١) من المعلم

(٢) ساقطة من ت .

كتاب الحيض / باب بيان صفة منى الرجل والمرأة ... إلخ

(٨) باب بيان صفة منى الرجل والمرأة وأن

١٥٣
الولد مخلوق من ماءهما

٤٠٩ (٩) باب صفة غسل الجنابة

٣٤ - (٣١٥) حدثني الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا أبو توبة - وهو الرثيع بن نافع - حد ، لنا معاوية - يعنى ابن سلام - عن زيد - يعنى أخاه - أنه سمع أبا سلام قال : حدورثني أبو أسماء الرحي ، أن ثوبان مولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حد له قال : كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَجَاءَ حَبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ الْيَهُودِ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ . فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَادَ يَصْرَعُ مِنْهَا .

فَقَالَ : لَمْ تَدْفَعْنِي ؟ فَقُلْتُ : لَا تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : إِنَّمَا نَدَعُوهُ بِاسْمِهِ ائْدَى سَمَاهُ بِهِ أَهْلُهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ اسْمِي مُحَمَّدٌ ائْدَى سَمَانِي بِهِ أَهْلِي " .

فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : جِئْتُ أَسْأَلُكَ .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اَيَنْفَعُكَ شَيْءٌ اِنْ حَدَّثْتُكَ ؟ " .
قَالَ : اَسْمَعُ بِالدُّنْيَى .

فَنَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِعُودٍ مَعَهُ .

فَقَالَ : (سَلْ لِمَا فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : اَيَنْ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْاَرْضُ غَيْرَ الْاَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عِلْدًا ! .
" هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ) .

قَالَ : فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةٌ ؟ قَالَ : (فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ) .
قَالَ الْيَهُودِيُّ .

فَمَا تُخَفِّتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : (زِيَّ الِةُ كَبِدُ النَّوْنِ) .

قَالَ : فَمَا غَدَاؤُهُمْ عَلَى إِثْرِهَا ؟ قَالَ : (يَخْرُ لُهُمْ ثَوْرُ الْجَنَّةِ اَتَدِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ اطْرَافِهَا) .
وقوله : (جاء خبرٌ من أحبار اليهود) : أى عالم من علمائهم ، يقال بفتح الحاء وكسرها .

وقوله : (أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض) فقال (صلى الله عليه وسلم) : فى الظلمة

دون الجسر) : يُريد بالجسر الصراط ، والله أعلم ، وقد جاء قبل فى الحديث تسميته جسراً ويقال بفتح وكسرها .

وقوله : " فما تُخَفِّتُهُمْ ؟ قال : (زيادة كبد النون) التَّخَفُّةُ : ما يُؤَخِّهُ إِلَى الرَّجُلِ وَيُخْصُّ وَيَلَطِّفُ بِهِ ، قال الحربي : التَّخَفُّ طُرْفُ
الفاكهة واحداً طرفه (١) .

وقوله : (فما غَدَاؤُهُمْ) بفتح المعجمة والذال المهملة ، كذا لعامة الرواة ، والذي
(١) فَمَات : تخفة .

ت ١٣٨ / ب

١٥٤ كتاب الحيض / باب بيان صفة منى الرجل والمرأة ...

إِنلَحَ قَالَ : فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : (مَنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً لَمَّا .

قَالَ صَدَقْتُ .

قَالَ : وَجِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ .

قَالَ : (يَنْفَعُكَ اِنْ حَدَّثْتُكَ ؟ دَا قَالَ : اَسْمَعُ بِالدُّنْيَى .

قَالَ : جِئْتُ اَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : (مَاءُ الرَّجُلِ أَيْضٌ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ، فَعَلَا مَنِ الرَّجُلُ مَنِ الْمَرْأَةِ أَذْكَرًا بِإِفْنِ اللَّهِ ،
وَإِذَا عَلَا مَنِ الْمَرْأَةِ مَنِ الرَّجُلِ اِنْتَا بِإِفْنِ اللَّهِ) .

قَالَ الْيَهُودِيُّ : لَقَدْ صَدَقْتُ ، ! إِنَّكَ لَنَبِيٌّ .

ثُمَّ اِنْصَرَفَ فَهَبَّ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : اَلْقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ ، وَمَالِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، حَتَّى أَتَانِي اِلَاهُ بِهِ " .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اِلَاهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ قَاعَايِمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وَقَالَ : زَائِدَةُ كَبِدُ النَّوْنِ .

وَقَالَ : أَذْكَرُ وَاثْنُ .

وَلَمْ يَقُلْ : أَذْكَرًا وَاثْنًا .

للسمرقندي : (غداؤهم) بكسر الغين وبالذال المعجمة ، وليس هذا بشيء ، ولا يدل الكلام عليه .
 وقوله : (كبد النون) هو الحوت ، وجاء في بعض روايات مسلم كبد الثور ، وهو تصحيف .
 وفي هذا الحديث من علامات نبوته (صلى الله عليه وسلم) إخباره بالمغيبات وإطلاعه على أسرار علوم الناس / ومعارف الدنيا والآخرة ما هو غير خفي ، وإنما اعترت (١) له به العدو واليهودي حين قال له : صدقت ، د نك لنبي .
 وفيه أن من قال مثل هذا من أهل الكتاب عن غير التزام للشريعة فلا يحسب قوله إيماناً حتى يعتقده ويلتزمه .
 ونكت النبي (صلى الله عليه وسلم) بيده وبعود معه ، هو ضربه به الأرض وتأثيره به فيها ، فيه جواز استعمال المخاصر (٢) على عادة العرب وصلة كلامها بها ونكتها / بها في الأرض عند التفكير في الأمر والتدبير له .
 (١) في ت : اعتز .
 (٢) في ت : المحاضر .

كتاب الحيض / باب صفة غسل الجنابة

١٥٥

(٩) باب صفة غسل الجنابة

٣٥ - (٣١٦) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة ،
 عن أبيه ، عن عائشة ؛ قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا اغتسل من الجنابة ، يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه
 على شماله ، فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء ، فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أن قد استبرأ ،
 حفن على رأسه ثلاث حفنات ، ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجليه .
 (...) وحدثناه قتيبة بن سعيد وزهير بن حرب قالوا : حدثنا جريرو .

ح وحدثنا علي بن حجر ، حدثنا علي بن مسهر .

ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن نمير ، كلهم عن هشام ، في هذا الإسناد .

وليس في حديثهم غسل الرجلين .

٣٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا هشام عن أبيه ، عن عائشة أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
 اغتسل من الجنابة ، بدأ فغسل كفيه ثلاثاً .
 ثم ذكر نحو حديث أبي معاوية ولم يذكر غسل الرجلين .

(...) وحدثناه عمرو الناقد ، حدثنا معاوية بن عمرو ، حدثنا زائدة عن هشام ، قال : أخبرني عروة عن عائشة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
 كان إذا اغتسل من الجنابة ، بدأ فغسل يديه قبل أن يدخل يده في الإناء ، ثم توضأ مثل وضوئه للصلاة .
 وقوله في حديث عائشة في غسل النجى (صلى الله عليه وسلم) من الجنابة : (يبدأ فيغسل يده) ، ٣ يفرغ يمينه على شماله فيغسل
 فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة) : هذا على ما تقدم من شدة غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إن كان قام من نوم أو لتقدميهما أول
 الطهارة على التعبد بذلك ، أو لبعد عهده بالماء على طريق الاستحباب لمن لم يرد ذلك تعبدًا ، أو لنجاسة مستههما فيكون واجباً* (وفراؤه
 هنا غسل اليمين أولاً ثم غسله الشمال مع الفرج إذ لا بد من ملاقاتها ما هنالك من نجاسة يغسلها حينئذ ، ولم يكن لتقديم غسلها ثم
 تنجيسها بعد معنى .

وقوله : (ثم توضأ وضوءه للصلاة) : صفة وضوء الصلاة معلوم ، وقد تقدم الكلام عليه ، ولم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر
 التكرار ، وقال بعض شيوخنا إن التكرار في الغسل لافضيلة فيه .

١٥٦ كتاب الحيض / باب صفة غسل الجنابة ٣٧ - (٣١٧) وحديثي علي بن حجر السعدي ، حديثي عيسى بن يونس ، حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد ، عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : حدثني خالتي ميمونة قالت : أدنيت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) غسله من الجنابة ، فغسل كفيه مردين أو ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء ، ثم أفرغ به على فرجه وغسله بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فللكها ذلكا شليداً ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفات ملء

ت ١٣٩ / أ

وقولها : (ثم أخذ الماء فأدخل أصابعه في أصول شعره) : وذلك لتسهيل دخول الماء

إلى أصوله دالى امرار اليد على ذلك .

وقد احتج بعضهم على وجوب تحليل شعر اللحية في الطهارة قياساً على تحليل شعر الرأس ، وفي المذهب (١) عندنا في تحليل شعر اللحية قولان (٢) ، وأما شعر الرأس فاجتمع على تحليله ، ومنهم من احتج بعموم قوله في حديث عائشة : (فيخلل أصول شعره) ويعيد الماء على المغتسل إذ لم يذكر فيه الرأس ولا غيره .

وقولها : (ثم حفن على رأسه ثلاث حفات) : قال القاضي البايجي (٣) : يحتمل

أن يكون لما ٥ رد في الطهارة من التكرار أو يكون للبالغة وتمام الطهارة ، إذ قد لا تكفى الغرفة الواحدة فيه .

وذكر بعضهم أن الثلاث غرفات فيه مستحبة ، وقد ذكرنا قول من قال : ان التكرار غير مشروع في الغسل ، ويكون الثلاث غرفات اثنتان لشفي (٤) الرأس والثالثة لأعلاه ، ويدل على صحة تأويلنا قوله في الحديث [الآخر] () أخذ بكفه [فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر ، ثم أخذ] (٦) بكفيه فقال بهما على رأسه ، كذا في حديث عائشة ، وفي الحديث الآخر عن ميمونة : (أنه أفرغ على رأسه ثلاث حفات ملء كفه) كذا في رواية كافهم ، وعند الطبري : (ملء كفيه) وذكر البخاري (٧) من رواية جبير بن مطعم : (أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثاً - وأشار / بكفيه جميعاً) ولم يذكر مسلم هذه الزيادة ، وهي موافقة لرواية الطبري ، وهي مفسرة [لما لم] (٨) يُفسر من ذلك وجاء مجملاً .

[وخرئي مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب قالوا : ثنا أبو معاوية - وفي نسخة ابن الحذاء - ثنا يحيى بن أيوب وأبو كريب ، والصواب ماتقدم في الحديث .

قالت ميمونة : أدنيت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) غسله ، ثم قالت بعد ذلك : ثم توضأ وضوءه للصلاة ، (١) راجع : المنتقى ٩٤ / ١ .

(٢) فقد روى ابن القاسم عنه أنه ليس ذلك عليه ، وروى أشهب أن عليه أن يخلل لحيته من الجنابة ، وفكر ابن عبد الحكم عن مالك

قال : هو أحب إلينا .

الاستذكار ٣ / ٦٢ .

(٣) المنتقى ٩٤ / ١ .

والحفنة : ملء الكف .

إكمال ٩٢ / ٢ .

* (٤) في ت فكرت بالقاف .

(٥) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

(٦) سقط من ت .

(٧) البخاري في الغسل ، بمن أفاض على رأسه ثلاثاً (٢٥٤) ونص الحديث : " أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً) بدلا من (أفرغ) .

(٨) في الأصل : ما لم .

كتاب الحيض / باب صفة غسل الجنابة ١٥٧ كفه ، ثم غسل سائر جسده ، ثم تخطى عن مقامه ذلك ، فغسل رجله ثم أتته بالمنيديل فرد .

ثم قالت : فغسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ، ثم أتيتُه بالمنديل فرده [(١)] .
وقولها : (ثم أفاص على سائر جسده) ، قال الإمام : هذا ومثله مما يحتج به الشافعي
في أن التدلك في الطهارة ليس بواجب ، والمشهور من مذهبنا وجوبه ، ووقع لبعض أصحاب مالك ما يدل على أن التدلك مستحب
عنه (٢) .

قال القاضي : وقد تقدم هذا ، ولا حجة للمخالف بهذا الحديث لأننا نقطع أن في الجسد مغابن
لا يصل الماء بإفاضته إليها ، فلا بد من توصيله باليد أو غيرها نفرج الحديث عن ظاهره .
وقولها : (ثم غسل رجله) وفي حديث ميمونة : " ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله) ،
قال الإمام : استحَبَّ بعض العلماء أن يؤخَّر غسل رجله إلى آخر غسله من الجنابة ليكون الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء ، وأخذ
ذلك من حديث ميمونة هذا ، وليس فيه تصريح ، بل هو محتمل ؛ لأن قولها : (توضأ وضوءه للصلاة) الأظهر فيه إكمال وضوئه (٣)
، وقولها آخراً : (تنحى فغسل رجله) : يحتمل أن يكون لما نالهما من تلك البقعة .
قال القاضي : ظاهر قوله في الأحاديث إتمام الوضوء ، دالیه نحا ابن حبيب من أصحابنا ،
قال : يتوضأ وضوءه كله ، وروى على عن مالك : ليس العمل على تأخير غسل الرجلين وليتم وضوءه في أول غسله ، فإن أخرهما
أعاد عند الفراغ وضوءه ، وروى عنه أن تأخيرهما واسع في تنحيه لغسل رجله في أن التفريق اليسير غير مؤثر في الطهارة (٤) وقد
تقدم هذا .

وقولها : (ثم أتيتُه بالمنديل فرضه) ، قال الإمام : وأفاً تنشيف الماء عن الأعضاء في الطهارة ، فلا خلاف أنه لا يحرم ولا يستحب ،
ولكن هل يكره ذلك .
فللصحابه - رضی اللہ عنہم - فيه ثلاثة أقوال : فروى عن أنس بن مالك أنه قال : لا يكره في الوضوء وألا في [(٥)] الغسل ، وبه
قال مالك والثوري ، وحجتهم ما رواه قيس بن سعد بن عبادة أقال [(٦)] : (دخل علينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فوضعا
له الغسل فاغتسل ، فأتيتُه بملحفة فالتحف ، فرأيتُ الماء والورس على كتفيه دا (٧)) .
وروى معاذ : (أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يمسح وجهه بطرف ثولج! (٨)) ، (١) من المعلم .

(٢) الأم ١ / ٤٠ ، ٤١ .

ولفظ الإمام الافي في : وأحب له أن يغسل الماء في أصول شعره حتى يعلم أن الماء قد وصل أصوله وبشرته ، فهو هنا يشترط تغلغل
الماء حتى يصل أصول الشعر والبشرة ، وهذا موافق لحكمة التدلك التي قال بها مشهور مذهب مالك والمنتقى ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، والمغنى
١ / ٢٩٠ .
(٣) في المعلم .

الوضوء .

(٤) راجع : المنتقى ١ / ٩٣ .

(٥) .

(٦) من المعلم .

(٧) ابن ماجه في السق ، كالطهارة وسننها ، بالمنديل بعد الوضوء وبعد الغسل -

(٨) الترمذی في الطهارة ، بما جاء في التمدل بعد الوضوء (٥٤) داسناده ضدف لضعف رشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن
أنعم .

١٥٨ كتاب الحيض / باب صفة غسل الجنابة (...) وحديثنا محمد بن الصباح ، وأبو بكر بن أبي شيبه ، وأبو كريب ، والأشبي ،
وإسحق ، كلهم عن وكيع .

ح وحديثنا ه يحيى بن يحيى وأبو كريب ، فالأ : حديثنا أبو معاوية ، كلاهما عن الأعمش ، بهذا الإسناد .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا إِفْرَلْ! ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ عَلَى الرَّأْسِ .
وَفِي حَدِيثٍ وَكَيْعٍ وَصَفُ الْوُضُوءِ كُلِّهِ يَذْكُرُ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِشْاقَ فِيهِ .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ الْمُنْدِيلِ .

فدل ذلك على أنه لا يكرهه ، وروى عن ابن عمر أنه كرهه [فيهما] (١) وبه قال ابن أبي ليلى ، دالیه مال اصحاب الشافعي ، وحجتهم ظاهر حديث ميمونة ، ولأنه أثر عبادة فكره إزالته (٢) كدم الشهيد وخُلف (٣) فتم الصائم ، على أصل من نهى عنه ، وروى عن ابن

٤٠١٠ (٩) باب التطيب بعد الغسل من الجنابة

عباس أنه يكرهه في الوضوء دون الغسل ، وحجته ما روى أن أم سلمة ناولته الثوب ليتنشف به فلم يأخذه وقال : (اني أحب ان يبقى عليّ [أثر] (٤) وضوئي) ولم يثبت عنله في الغسل دليل قاطع على الكراهة [فأجازه] (٥) .

٧ / بقال القاضي : يحتمل / ربه للمندبل لشيء رآه فيه أو لاستعجاله للصلاة أو تواضعا ، وخلافاً لعادة أهل الثروة ، ويكون الحديث الآخر في أنه كانت له خرقة يتنشف بها عند الضرورة وشلى البرد ليُزيل برد الماء عن أعضائه .
وقوله في حديث ميمونة بعد هذا : " أتى بمندبل فلم يمسّه وجعل يقول بالماء هكذا .

يعني ينفضه) : ردُّ على من احتج بتركه المندبل كراهة التنشيف ، إذ لافرق بين نفض الماء ومسحه ، ولو كان أنه يوزن على ما علل به بعضهم لكان ما ينفض مثله ، ولأن وزنه ليس

في الحال بل في المال ، وفراقه الجسم وهو لا بد من فراقه ونفضه الماء إما لثلا يبل ثوبه أو مخافة ضرر برودته ، لاسيما إن كان في زمن البرد .

وقولها في رواية ابن حجر بعد ذكرها غسل الفرج بالشمال : (ثم صوب بشماله

الأرض فدلّكها دلّكاً شديداً ثم توضأ للصلاة) : دكها لما عساه تعلق بها من رائحة أذى أو

لزوجة نجاسة ، وبداية بغسل الفرج قبل الغسل لإزالة ما به ، ولتكون طهارة الحدث بعد

طهارة عين النجاسة ، ولما فيه من نفّض الطهارة إن غسّله أثناء غسله ، وغسله إياه ووضوؤه

للصلاة بعد ثم اغتساله ، مفهومه أنه لم يعد في اغتساله غسل ما غسل قبل ولا أعضاء الوضوء ، وهذه (٦) سنة غسل الجنابة ، لكن يجب أن ينوي عند غسله ما غسل لإزالة ما به

(١) من المعلم .

(٣) في المعلم : وتخلوف .

(٥) من المعلم .

(٢) في المعلم : قطعه .

(٤) ليست في المعلم .

(٦) في الأصل .

وهي .
كتاب الحيض / باب صفة غسل الجنابة
١٥٩

٣٨ - (...) وحد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حد ثنا عبد الله بن إدريس ! عن الأعمش ،

عن سالم عن كريب ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ؛ ان النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى بمنديل ، فلم يصمته ، وجعل يقول : " بالفاء هكذا " يعني يفضّه .

من أذى رفع حدث الجنابة ، وكذلك ينولى عند وضوئه ط وإن نوى بوضوئه الوضوء للصلاة إجزائه عن الجنابة ، وهذا الوضوء قباع الغسل سنة في تقديمه وفرض في نفسه لأنه من الغسل ، إذ ليس في الغسل ترتيب .

كتاب الحيض / باب التطيب بعد الغسل من الجنابة (٩) باب التطيب بعد الغسل من الجنابة (١)

٣٩ - (٣١٨) وحد ثنا محمد بن المثنى العنزي ، حدثني أبو عاصم عن حنظلة بن

أبي سفيان ، عن القاسم ، عن عائشة ؛ قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا اغتسل من الجنابة ، دعا بشيء نحو الحلاب ، فاح خذ بكفه ، بدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيم ! فقاذا بهما على رأسه .

ت ١٤٠ / أ

وقال مسلم : وثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ، قالوا : ثنا أبو معاوية ، كلاهما عن الأعمش ، قال الإمام : قال بعضهم في نسخة : ابن الحذاء ثنا يحيى بن أيوب وأبو كريب ، والصواب ماتقدم .

وقوله : [(كان إذا اغتسل) (٢) دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه بداء (٣) بشق رأسه الأيمن) ، قال الإمام : الحلاب هاهنا إناء يحلب فيه ، وليس كما ظن البخاري أنه نوع من الطيب وأشار في تبويبه إلى هذا (٤) ، ويقال للحلاب - أيضاً - : محلب (٥) ، بكسر الميم وفتح اللام ، قال الشاعر أ في الحلاب (٦) :

صاح أبصرت أو سمعت برل ! رد في الضرع ماثوى (٧) في الحلاب

قال القاضي : ترجم البخاري على الحديث : من بدأ بالحلاب والطيب (٨) ، وقد وقع لمسلم في بعض تراجمه من بعض الروايات مثل ترجمة البخاري على هذا الحديث ، ونضه : باب التطيب بعد الغسل من أ .

بنابة ، وقال الهروي في هذا الحديث (مثل الجلاب) بضم الجيم وتشديد اللام (٩) .

قال الأزهرى : أراد بالجلاب ماء الورد ، وهو فارسي معرب والله أعلم .

قال الهروي : أراه الحلاب / وذكر نحو ما ذكره الإمام (١٠) ، وبالحاء هو المشهور والمعروف في الرواية ، قال الخطابي : هو إناء يسع قدر حلبة ناقة (١١) ، فأما المحلب بفتح (١) هذه الترجمة مما نقلها القاضي عن بعض النسخ لمسلم ولم يلتزمها النووي وغيره .

(٢) ليست فاع المعلم .

(٣) في المعلم : بدأ .

(٤) أغفل كل من النووي وابن حجر هذا القول للإمام .

راجع : نووى ١ / ٦١٦ ، فتح ١ / ٤٤٠ .

وليس في التبويب ما يدل على أن البخاري وهم ؛ لأن المحلب يطلق أيضا على محب الطيب ، ثم هل

٤٠١١ (١٠) باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة

البدء بالطيب ممنوع في الغسل ، ثم هذا المعنى ألا يؤيده حديث عائمة رضى الله عنها : (كنت أطيب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضح طيبا) فدل ذلك على التثليث قبل الغسل .

(٥) في المعلم : المحلب .

يلاً من المعلم .

(٧) الذي نقله ابن حجر : مافرى .

يعد لفظ الباب عند البخارى : باب من بدأ بالحلاب أو الطحلب عند الغسل ١ / ٤٣٩ .

(٩ ، ١٠) غريب اهريث .

(١١) معالم السق ١ / ٨ .

كتاب الحيض / باب التطيب بعد الغسل من الجنابة ١٦١ الميم فالجبة المعروفة من الطيب المستعمل في غسل الأيدي ، ورواية الجيم تصحح [بإشارة] (١) البخارى قبل ، ويكون مراده بالخلاب على هذا التأويل هنا الإناء الذى كان يستعمل النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه طيبه .

(١) ساقطة من ت .

كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ... إلخ

(١٠) باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ،

وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة ،

وغسلى أحدهما بفضل الآخر

٤٠ - (٣١٩) وحدثننا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يغتسل من إناء - هو الفرق - من وقوله : [كان يغتسل من إناء] (١) هو الفرق [من الجنابة] (٢) ، قال الإمام : قال أحمد بن يحيى : الفرق : اثنا عشر مداً ، قال أبو الهيثم : هو إناء يأخذ ستة عشر رطلاً ، وذلك لثلاثة أصمغ ، وكذلك فسرّه سفيان في كتاب مسلم : انه ثلاثة أصمغ ، ويروى بإسكان الراء وفتحها .

[قال الباجي : فتح الراء هو الصواب] (٣) .

قال القاضي : قد حكى ابن دريد فيه الوجهين : فرق وفرق ، وتقديره بثلاثة أصمغ هو قول الجمهور وقول كبار أصحاب مالك وأهل الحجاز ، وقال الحربى مثله ، وحكى عن أبي زيد أنه إناء يسع أربعة أرباع ، قال غيره : هو إناء ضخم من مكيل أهل العراق . قال القاضي : وليس هذا الفرق الذى ذكرت عائشة ، وإنما ذكرت مكيل أهل المدينة

فيه (٤) وفي كتاب مسلم : (يغتسل في القدر وهو الفرق) قال الباجي في حديث عائشة : الفرق يحتمل أنه قدر ما كان يستعمله في غسله من الماء (٥) ، وأنه كان يغتسل فيه ويفضل له منه ، وأخبرت عن جواز الطهر (٦) بذلك الإناء ، وقد روى أنه كان من سنته ، ويروى عن ابن عمر كراهة الوضوء فيه ونحاه به ناحية الذهب وهو الصخر الأصفر ، وقد روى عنه انه (صلى الله عليه وسلم) كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع ، ولا حد في ذلك في مشهور مذهبننا ، إلا أن التقليل من الماء مع الإسباغ من مستحبات الغسل والوضوء (٧) ، وعند ابن شعبان (٨) أنه لا يجزئ

(١) ليست في المعلم .

(٢) من المعلم .

(٣) ليست في المعلم ، ولعلها من كلام القاضي ، وانظر المنتقى ١ / ٩٥ .

(٤) وهو عندهم ستة عشر رطلاً ، ويقارب بمكيل اليوم ثمانية لترات وربعا .

(٥) المنتقى ٩٥ / ١ .

يلاً زيد بعدها في ت لفظه (له) ولا وجه لها .

(٧) للنتقى ٩٥ / ١ .

(يا) هو ابن القرطبي أبو إسحق محمد بن القاسم بن شعبان ، كان راش الفقهاء المالكيين بمصر في وقته ، واخفظهم لمذا! مالك ، دإليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر ، ووافق موته دخول بني عبيد الروافض ، وكان شديد الذم لهم ، ويقال : إنه كان يدعو على نفسه بالموت قبل دولتهم ويقول : اللهم أمتي قبل دخولهم مصر ، فكان كذلك .

مات لأربع عرة بقيت من جمادى الآلى سنة خصص وخمسين وثلاثمائة .

ترتيب المدارك ٥ / ٢٧٤ .

كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة ...

إلخ ١٦٣

الجنابة .

٤١ - (-) .

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُحْمٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ لَمْ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا شَا سُفْيَانُ ، كَلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ - وَهُوَ الْفَرْقُ - وَكَانَتْ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ .

فى ذلك أقل مما روى من فعل النبى (صلى الله عليه وسلم) فى المِدد والصّاع .

قال القاضى : والأظهر عندى فى حديث عائشة أنها لم ترد ال قدر ملء الفرق من

الماء هو قدر ماء الغسل وما يكفى منه ، بدليل حديثها الآخر : (كنت أغتسل أنا ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) من قدح يقال له الفرق) فقد ذكرت / اغتسلهما معاً منه ، والاءحادىث الواردة فى تطهره بالصّاع ، والفرق ثلاثة أصع كما تقدم ، وان تكون " من " ، لبيان الإناء أو للتبعيض مما فى الفرق .

وقوله عن أبى سلمة بن عبد الرحمن : (دخلنا على عائشة أنا وأخوها من الرضاعة فسألها (١) عن غسل النبى (صلى الله عليه وسلم) من الجنابة ، فدعت بإناء نحو الصّاع فاغتسلت / وبيننا وبينها سترٌ ووصفٌ غُسلها) : ظاهر الحديث أنهما رأيا عملها فى رأسها وأعلى جسدها مما يحل لذى المحرم النظر فيه إلى ذات المحرم ، وأحدهما - كما قال - كان أخوها من الرضاعة ، قيل : إن اسمه عبد الله بن يزيد ، كان أبو سلمة ابن أختها من الرضاعة أرضعته اثم كلثوم بنت أبى بكر ، ولولا أنهما شاهدا ذلك وراياه لم يكن لاستدعائهما الماء وطهرها معنى ، إذ لو فعلت ذلك كله فى سترٍ عنهما لكان عناءٌ ورجع الحال إلى وصفها له ، ويكون السّتر الذى بينها وبينهما عن سائر جسدها وما لا يحل لهما رؤيته كما شوهد غسل النبى (صلى الله عليه وسلم) من وراء الثوب وطأطأ عن رأسه حتى ظهر لمن أراد رؤيته .

وقوله : " وكان ارواج النجى (صلى الله عليه وسلم) يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة) : فى هذا

دليلٌ بين على ماقلناه من رؤيتهما ذلك منها ، ولا بأس لذى المحرم أن يرى شعر ذات المحرم منه وما فوق جبينها عند العلماء إلا ماوقع لابن عباس من كراهة ذلك .

وقوله : (يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة) : دليلٌ على جواز تحذيف النساء لشعورهن وجواز اتخاف!ن الجُهم ، وقد كانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) جُمة ، والوفرة أشبع من اللّمة ، واللّمة ما أُلثم بالمنكبين من شعر الرأس دون ذلك ، قاله الأصمعى ، وقال غيره : الوفرة أقلها وهى التى لا تجاوز الأذنين ، والجمّة أكبر منها ، والجمّة ما طال من الشعر .

وقال أبو حاتم : الوفرة ماغطى الأذن من الشعر ، والمعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن القرون والذوائب ، ولعل ارواج النبى (

صلى الله عليه وسلم) فعلم هذا بعد موته لتركه التزين واستغنائهن عن
(١) في ت .

فسألنا .

٧١ / +

ت / أ

ب / أ

ت ١٤١ / أ

١٦٤ كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ...
إنلخ

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : مِيقَ إِنَاءٍ وَاحِدٍ .

قَالَ قُتَيْبَةُ : قَالَ سُفْيَانُ : وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ .

٤٢ - (٣٢٠) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ، أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّصَاعَةِ ، فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَدَعَتْ بِنَانًا قَدْرَ الصَّاعِ ، فَاعْتَسَلَتْ ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ ، وَأَفْرَغَتْ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا .

قَالَ : وَكَانَ أَرُولُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَأْخُذُنَ مِنْ رُؤُوسِهِنَّ حَتَّى كَوْنُ كَالْوَفْرِ .

٤٣ - (٣٢١) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَاشَا ابْنَ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةٌ بِنْتُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا اغْتَسَلَ بَدَأَ بِيَمِينِهِ ، فَصَبَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ فَغَسَلَهَا ، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَشْأِ ائْتَدَى بِهِ ، بِيَمِينِهِ ، وَغَسَلَ عَنْهُ بِشِمَالِهِ ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ عِيفًا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، وَنَحْنُ جُنْبَانٌ .

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ

تَطْوِيلِ الشُّعُورِ لَذَلِكَ وَتَخْفِيفًا لِمَوْنَةِ رُؤُوسِهِنَّ .

وقولي في هذا الحديث : ! إنها اغتسلت بإناء قدر الصاع) وجاء في الحديث الآخر : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بمكوك) (١) وفي الحديث الآخر : (يتوضأ بالماء ويغتسل بالصخاخ إلى خمسة أمداد) (٢) وكل هذا قريب بعضه من بعض ، وكله يدل أن سنة الطهارة تقليل الماء مع الإسباغ خلافاً للأباضية من الخوارج .

وأما ما ذكر مسلم في حديث حفصة : (عن عائشة أنها كانت تغتسل هي والنبي (صلى الله عليه وسلم) في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك) فعله بانفراد كل واحد منهما لأنه نحو من الصاع ، أو يكون المدة هاهنا المراد به الصخاخ ، فيكون موافقاً لحديث الفرق ويكون ذلك مفسراً له إن لم تكن لفظة المدة هنا وهماً على ما ذهب إليه بعضهم ، وعلى الوجه الأول / لا تأويل ولا إشكال فيه . وقوله : (والفرق ثلاثة أصع) ويروى أصوع ، وكلاهما صحيحان مرويان في هذه

(١) جنح الإمام ابن عبد البر في كتابه التمهيد وغلا فقال : وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع ، وهي انار مشهورة ، مستعملة عند قوم من الفقهاء .

قال : وليست أسانيدنا بما يحتاج به .

١٠٥ / ٨ فتأمل .

(٢) سيأتي برقم (٥١) بالباب .

كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ...

إنح ١٦٥ عراك ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالتَّيِّيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ فَلَكَ .

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ ، مِنَ الْجَنَابَةِ .

٤٦ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ إِنَاءٍ ، بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَاحِدٍ .

فِيَبِ الرُّبِّي حَتَّى أَقُولُ : دَعِ لِي ، دَعِ لِي .

قَالَتْ : وَهُمَا جُنْبَانِ .

٤٧ - (٣٢٢) وَحَدَّثَنَا قَتَادَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَهْلٍ شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ،

قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : أَخْبَرَتْنِي مَيْمُونَةُ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ ، هِيَ وَالتَّيِّيُّ كُلُّهُمَا ، فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ .

٤٨ - (٣٢٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، قَالَ : كَبُرَ عَلَيَّ ، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي ؟ أَنْ أَبَا الشَّعَثَاءِ أَخْبَرَنِي ؛ أَنَّ ابْنَ عَنَاسٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ .

٤٩ - (٣٢٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ

يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ : كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

٥٠ - (٣٢٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ .

حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَمَّاتِ ، لَكِنْ الْجَارِي عَلَى الْعَرَبِيَّةِ أَصْوَعُ لَاغِيرَ ، وَالوَاحِدُ صَاعٌ وَصُولٌ وَصَوَعٌ ، وَيُقَالُ : أَصْوَعُ بِالْهَمْزِ لثَقُلِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ ، وَهُوَ مِكْيَالٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعْرُوفٌ ، فِيهِ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٦٦ كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ...

إنح جبر ؛ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِكَ وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : بِخَمْسِ مَكَائِكَ .

وَقَالَ ابْنُ مُعَاذٍ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ جَبْرِ .

٥١ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ ، عَنْ أَنَسِي ؛ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ .

٢ هـ (٣٢٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، كِلَاهُمَا عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ : حَدَّثَنَا بَشْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو رِيحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ أَمْدَادٍ .

٤٠١٢ (11) باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً

وقوله : (كان يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بمكوك) وفي الرواية الأخرى : (بخمس مكاي) مشدّد الياء ، المكوك ، بفتح الميم وتشديد الكاف الأولى مضمومة ، مكال لاءهل العراق يسع صاعاً ونصف صاع بالمدنى ، ويجمع مكايك ومكاكى ، وهو بمعنى قوله في الحديث نفسه من الرواية الاخرى : (يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمدالا) (١) .

ذكر مسلم الأحاليث في اغتسال النبي (صلى الله عليه وسلم) مع أزواجه من إناء واحد وحديث ابن عباس : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يغتسل بفضل ميمونة) (٢) ، اتفق العلماء على جواز اغتسال الرجل والمرأة وتوضيئهما معاً من إناء واحد لحديث عائشة وميمونة وأم سلمة إلا شيئاً روى في كراهيته والنهي عنه عن أبي هرير ، والا "حاديث الصحيحة ترد هذا .

واختلف العلماء بعد في الاغتسال والتوضؤ بفضل المرأة الجنب أو الحائض أو غيرهما ، وفي وضوء المرأة بفضل الرجل (٣) ، فجمهور السلف وأئمة الفتوى والعلم على جواز ذلك كله كانا مجتمعين أو ففرقن ، وروى عن ابن المسيب كراهة وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة ، وذهب أحمد إلى مغل وضوء للرجل بفضل ما توضأت به المرأة [أ] (٤) واغتسلت به منقراً ، ووافق في جواز وضوء الرجل من فضل الرجل ، والمرأة من فضل المرأة والرجل وأن يتوضأ جميعاً ، وروى عن ابن عمر كراهة أن يتوضأ الرجل بفضل الحائض والجنب ، وكان يبيح فضل غيرهما ، وذهب الأوزاعي إلى تطهر كل واحد منهما بفضل صاحبه ما لم يكن أحصما جنباً أو المرأة حائضاً ، واتفاق كثر من خالف على جواز اغتسالهما من إناء واحد معاً ، ووضوءهما (١) قال ابن عبد البر : وهذه الآثار كلها إنما رويت إنكاراً على الإباضية ، وجملتها تدل على ألا توقت فيما يكفى من الماء ، والدليل على ذلك أنهم أجمعوا أن الماء لا يكال للوضوء ولا للغسل ، من قال منهم بحديث المد والصاع ، ومن قال بحديث الفرق ، لا يختلفون أنه لا يكال الماء لوضوء ولا لغسل .

لا أعلم

في ذلك خلافاً .

التهيد ٨ / ١٠٥ .

(٢) سبق برقم (٤٨) باب .

(٣) راجع : المغنى ١ / ٢٨٢ ، له ٢ .

(٤) ساقطة من ال الصل .

كتاب الحيض / باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ...

إنل ١٦٧

عليه يُغسلُ الصَّاعُ ، مِنَ الْمَاءِ ، مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَيُوضَّئُهُ الْمُدُّ .

٥٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ .

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ ،

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ ، عَنْ سَفِينَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) -

قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حَجْرٍ ، أَوْ قَالَ :

كما جاء في الأحاديث الصحيحة - يرد على من فرق بين الاجتماع والافتراق ، إذ في نفس

اغتسالهما ووضوءهما معاً واختلاف أيديهما فيه استعمال كل واحد فضل غسل الآخر ، ولم

يصح أهل الحديث / حديث النهى عن ذلك ، وتأوله بعضهم إن صح على فضل ماها ٧١ / بالمستعمل في الطهارة إما على الحظر -

على من يراه - أو على الندب ، ويختص فضل المرأة

بالتأكيد لانه لايسلم من إضافة من طيبها وخلوفها ودهن شعرها وعارضها ، وقيل : هو منسوخة .

بما عارضه مما ذكرناه .

وقوله : فيما كان يكفى النبي / (صلى الله عليه وسلم) من الماء في حديث أبي ریحانة عن سفينة قال ت ١٤١ / ب

أبو بكر صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

بكسر الباء نعتاً لسفينة ، وأبو بكر القائل هو ابن أبي شيبه راوى الحديث .

وقوله : (وقد كان كبر وما كنت أثق بحديثه) : يعنى بذلك - والله أعلم - سفينة ،

قال البخارى عند ذكره : وفي اسنور نظر ، داغما ذكره مسلم مستشهدا به لما تقدم وفي رواية

السمرقندى : (وما كنت أثق بحديثه) بالنون : [أى] (١) أعجب به ، والأثق الإعجاب

بالشئ ، ومنظر أنيق أى معجب .

وقال ابن دريد : كبر الرجل بكسر الباء أسن وفي

الأفعال كبر الصغير وكبر الشئ عظم ، وكبر الرجل أى أسن .

وذكر مسلم : في هذا الباب حديث شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، [سمعت

أنساً ، ثم ذكر حديث مسعر عن ابن جبر] (٢) عن أنس ، كذا رويناه عن جميعهم ، قال

الكناني : صوابه جابر .

قال القاضي : كلاهما يقال ، وهو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عبيد (٣) ، وقد

ذكر البخارى فيه الوجهين ، وأن مسعراً وشعبة وأبا الغميس وعبد الله بن عيسى يقولون فيه :

ابن جبر .

(١) ساقطة من الـ "صل" .

(٢) سقط من ت .

(٣) في الأصل : عتيك .

١٦٨
كتاب الحيض / باب استحباب إفاضة الماء ...
الـ

(١١) باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً (١)

٥٤ - (٣٢٧) لمحدثنا يحيى بن يحيى ، وقتيبة بن سعيد ، وأبو بكر بن أبي شيبه -

٤٠١٣ (١٢) باب حكم ضفائر المغتسلة

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْاِخْرَانَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدَ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ : تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَمَا أَنَا ، فَإِنِّي أَغْسِلُ رَأْسِي كَمَا وَكَّأَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(أَمَا أَنَا ، فَإِنِّي أَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ الْاِثْنَاءِ .

٥٥ - (...) وحدثننا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن أبي إسحق ، عن سليمان بن صرد ، عن جبير بن مطعم ، عن النبی (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه ذكر عنده الغسل من الجنابة ، فقال : (أمّا أنا ، فأفرغ على رأسي ثلاثا لما .

٥٦ - (٣٢٨) وحدثننا يحيى بن يحيى ، وإسماعيل بن سالم ، قالا : أخبرنا هشيم عن أبي بشر ، عن أبي سفيان ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن وفد ثقيف سألوا النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالوا : إن أرضنا أرضن باردة ، فكيف بالغسل ؟ فقال : (أقا أنا ، فأفرغ على رأسي ثلاثا) .
قال ابن سالم في روايته : حدثنا هشيم ، أخبرنا أبو بشر ، وقال : إن وفد ثقيف قالوا : يارسول الله .
٥٧ - (٣٢٩) وحدثننا محمد بن المثنى .

حدثنا عبد الوهاب - يعني الثقفى - حدثنا جعفر عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ؛ قال : كان رسول الله ؛ إذا اغتسل من جنابة ، صث على رأسه ثلاث حفنات من ماء .

فقال له الحسن بن محمد : إن شعري كثير .

قال جابر ! : فقلت له : يا ابن أخي ، كان شعر رسول الله ؛ (صلى الله عليه وسلم) كثر من شعرك وأطيب .

(١) سبقت الإشارة إليه في باب صفة غسل الجنابة .

كتاب الحيض / باب حكم صفائر المغتسلة

(١٢) باب حكم صفائر المغتسلة

١٦٩

٥٨ - (٣٣٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والنَّاقِدُ ، وإسحق بن إبراهيم ، وابن أبي عمير ، كلهم عن ابن عينة .
قال إسحق : أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن عبد الله بن رافع ، مولى أم سلمة ، عن أم سلمة ؛ قالت : قالت : يارسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، فأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا ، إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين) .

(...) وحدثننا عمرو الناقد ، حدثنا يزيد بن هرون .

ح واحد ، شا عبد بن حميل ! ، أخبرنا عبد الرزاق ، قالا : أخبرنا الثوري عن أيوب بن موسى ، في هذا الإسناد .

وفي حديث عبد الرزاق : فأنقضه للحيضة والجنابة ؟ فقال : لا) .

ثم ذكر بمعنى حديث ابن عينة .

(...) وحده شيه أحمد الدارمي ، حدهشا زكرياء بن عدي ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - عن روح بن القاسم " حدثنا أثوب بن موسى ، بهذا الإسناد .

وقال : فأحله فأغسله من الجنابة ؟ ولم يذكر الحيضة .

٥٩ - (٣٣١) وحدثننا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن حجر ، جميعا عن ابن علية .

قال يحيى : أخبرنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي الزبير ، عن عبيد بن عمير ، قال : بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يا "مر النساء ، إذا اغتسلن ، أن ينقضن رؤوسهن .

فقلت : يا عجبا لابن عمرو هذا يا "مر النساء ، إذا اغتسلن ، أن ينقضن رؤوسهن ، أفلا يا "مرهن أن يحلقن رؤوسهن لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله كله من إناء واحد ، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات .

وذكر مسلم : أحاديث في غسل المرأة رأسها ، وإنكار عائشة عن ابن عمرو بن ١٧٠ كتاب الحيض / باب حكم ضفائر المغتسلة العاص نقض رؤوسهن .

تفسيره في صفة غسل الحائض رأسها من أنه إنما يجزئها أن تغرف عليه ولا تنقضه إذا خللت أصول شعرها ، وتذلك رأسها حتى يبلغ شؤونها ، وهي تجمع عظام الرأس .

كتاب الحيض / باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض ... إلخ

٤٠١٤ (13) باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض

(١٣) باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض

١٧١

فرصة من مسك في موضع الدم

٦٠ - (٣٣٢) حدثنا عمرو بن محمد الناقد وابن أبي عمر ، جميعاً عن ابن عيينة .

قال عمرو : حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن صفية ، عن أمه ، عن عائشة ، قالت : سألت امرأة النبي (صلى الله عليه وسلم)

(: كيف تغتسل من حيضتها ؟ قال : فذكرت أنه عليها كيف تغتسل ، ثم ثا "خذ فرصة من مسك فتطهر بها .

قالت : كيف أتطهر بها ؟ قال : (تطفرى بها ، سبحان الله ! لا واستتر - وأشار لنا سفيان بن عيينة بيده على وجهه - قال : قالت

عائشة : واجتندتها إلى ، وعرفت ما أراد النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقلت تتبعي بها أثر الدم .

وقال ابن أبي عمر في روايته : فقلت : تتبعي بها أثر الدم .

وقوله في حديث عائشة : (تأخذ (١) فرصة من مسك فتطهرى به) وفي [الحديث الآخر : خذى فرصة ممسكة] (٢) بكسر الفاء

وبالصاد المهملة ، ومسند بالفتح رويناه عن جمهورهم ، ومن طريق الخشن عن الطبري بكسر الميم ، قال بعضهم : الكسر هنا الصواب

، وأراد به المسك الطيب المعلوم ، قال : ويصححه قوله في بعض رواية هذا الحديث : (فإن لم تجد فطيباً ، فإن لم تجد فالماء يكفيك)

وقد يحتج بقوله في الحديث الآخر : (مُص !ثكة) ، وبقوله : (تتبعي بها أثر الدم) ، وهذا كله يدل على الطيب ، أى لتذهب كريحه

رائحته ، وقال الخطابي : هذا لا يستقيم إلا أن يُضمَر فيه فيقول ت قطعة من صوف أو قطن مُطَبَّبة بالمسك ، وفيه بُعد ولا يصح (٣)

، وقال الداودى : يريد خرقة فيها مسك .

قال القاضى : لم لا يصح أن يكون معناه : قطعة من مسك ؟ قال لى أبو الحسين :

كل قطعة فرصة ، ويدد على صحة هذا رخصته في الحديث الآخر للجاد فى نبذه قسط وأظفار عند غسلها من الحيض ليقطع بذلك

رائحة دمه عنها .

قال الإمام : قال الهروى فى باب الفاء مع الراء : الفرصة القطعة من القطن أو الصوف

[و] (٤) يقال : فرِصْتُ الشيءَ قطعته بالمفراص (٥) .

(١) فى المعلم : تأخذى .

(٢) من المعلم .

(٣) معالم السق ٩٧ / ١ .

(٤) من المعلم .

(٥) غريب الحديث ١ / ٦٢ .

إنلخ (...) وحدثني أحمد بن سعيد الدارمي ، حدثنا حثان ، حدثنا وهيب ، حدثنا منصور عن أفه ، عن عائشة ، أن امرأة سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) : كيف أغتسل عند الطهر ؟ فقال : (خذي فرصة مصمكة فتوضئي بها) ثم ذكر نحو حديث سفيان .
٦١ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى : حاشا محمد بن جعفر ، حد ، شاشعة عن إبراهيم بن المهاجر ، قال : سمعت صفية تحدث عن عائشة ، أن أسماء سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن غسل الحيض ؟ فقال : (تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطفر ، فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه ذلكا شديدا ، حتى تبلغ شؤن رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها) .

فقلت أسماء :

قال الإمام : وأنكر ابن قتيبة أن يكون بالفاء والصاد / وقال : إنما ذلك (قرصة) بالقاف والصاد المعجمة ، أي قطعة ، وأنكر - أيضا - على من تأول أن المسك في هذا الموضع الطيب ، وقال : لم يكن للقوم وسمع في المال يستعملون الطيب في مثل هذا وإنما معناه : الإمساك ، فإن قالوا : إنما سمي رباعيا والمصدر منه إمساك ، قيل : قد سمي - أيضا - ثلاثيا فيكون مصدرها (١) مسكا .
قال الإمام : وأنكر ابن مكي على الأطباء قولهم القوة الماسكة ، قال : وإنما الصواب : الممسكة ؛ لأنه سمي رباعيا ، ولعله [لم] (٢) ير ما حكيناه عن ابن قتيبة .

٤٠١٥ (١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

قال التقي إلى : أما قول ابن قتيبة : إن المسك هنا مصدر ، فلا يصح ولا يلتزم الكلام ، لقوله : (فرصة من مسك) ، والأشبه هنا ، على رواية الفتح ، أن يكون من جلد ، قال الخطابي : تقديره : قطعة من جلد عليه صوف (٣) قال القتيبي : ولا اختصاص هنا للصوف وغيره .

وأما قوله : (ممسكة) لا فرويناه بفتح السن في الأم ، قال الخطابي : ولهما معنيان : أحدهما : مبطية بالمسك ، والثاني : يكون من الإمساك (٤) أمسكتة ومسكتته ، قال أبو الحسين : بمعنى مجلدة ، أي قطعة صوف لها جلد وهو المسك ليكون أضبط لها وأمكن لمسح أثر الدم به ، وهذا مثل قوله : (فرصة مسك) أو تكون مصقلة لجعل لها مسكا تحبس به إما ليكون ذلك أضبط أو لثلاث تمتلئ اليد ، هذا كله على رواية الفتح ، وقال فيه بعضهم : ممسكة بكسر السن ، ومعناه : ذات مسك أو ذات جلد بالمعنيين المتقدمين .
وقد يذو على صحة هذا وأنه المراد به قوله في غير هذا الحديث : (أنعت (٥) لك الكرسف ، (١) في المعلم : مصدره .

(٣ ، ٤) راجع : معالم السق ٩٧ / ١ .

(٥) في ت : أبعث .

(٢) من المعلم .

كتاب الحيض / باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض ...

إنلخ* أ وكيف تطهر بها ؟ فقال : (سبحان الله تطهرين بها لما .

فقلت عائشة - كأنها تحفي ذلك - تبعين اثرت ! .

وسأله عن غسل الجنابة ؟ فقال : (تأخذ ماء فتطهر ، فتحسن الطهور - أو تبلغ الأهور - ثم تمح ! ثم تصب على رأسها فتدلكه ، حتى تبلغ شؤن رأسها ، ثم تفيض عليها الماء لما .

فقلت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمنعهن الجباء أن يتفققهن في الدين .

(...) وحدثنا عبيد الله بن مُعَاذ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
وَقَالَ : قَالَ : (س!بِحَانَ إِلَاهِ إِي تَطْهَرِي نَهَا) وَأَسْتَتَر .

(...) وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْجَرٍ ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؟ قَالَتْ : دَخَلْتُ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضِ ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْأَجْنَابَةِ .
فإنه يُذْهِبُ الدَّمَ ، يريد القطن .

ونصب القتي أن معنى مُسَكَّةُ أى محتملة تحتشئ [بها] (١) ، أى خذى قطعةً من صوف أو قطنٍ أو شبه ذلك فاحتمليها / وأمسكها
هناك لتدفع الدم ، وكفى بهذا عن التصريح بألاحتشاء والاحتمال .

وقوله لها : (يأسبحان الله تطهري واستغفري) : فيه استعمال الحياء عند ذكر العورات ، لاسيما [فيما] (٢) يذكره من ذلك الرجال
بحضرة النساء ، والنساء بحضرة الرجال ، ولا سيما النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ففي وصفه أنه لم يكن فحاشا ، ويجب اقتداء أهل
الفضل والسُّمْتِ به (صلى الله عليه وسلم) عند دفع الضرورات لذكر شيء من العورات أو الألفاظ المستقبحة بالتعريض بها وتجنب
ذكرها والانقباض والاستحياء عند ذلك وترك التصريح بها .

ومُرَادُهُ - والله أعلم - بقوله : (أثر ألد) التعريض بموضع خروجه ، فكفى عنه بذلك إفا لتطبيب الموضع أو للاحتشاء والإمسك به
كما قال في الحديث الآخر : (تلجمي واستغفري) ، والله أعلم .

وفيه جواز التسبيح عند إنكار الشيء واستعظامه والتعجب منه ، قال الله تعالى : { سُبْحَانَكَ
هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ } (٣) / وكذلك للتنبيه على الشيء والتذكير له .

وقوله في الحديث الآخر : "تأخذ إحداهن ماءها وسدرها فتطهر فتُحَسِّنُ الطُّهُورَ ، ثم تصب على رأسها ، ثم قال : تصب عليها الماء
الطهور) ١ لأوّل من النجاسة ومأمسها من دم الحيض .

(١) ساقطة من ت .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) النور : ١٦ .

١٧٢ /

ت ١٤٢ / ب

١٧٤

كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

(١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

٦٢ - (٣٣٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ :
جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَأَدْعُ
الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ! وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، يَإِذَا أَدْبَرَتْ
وقوله : (إنما ذلك عرق) : دليل لنا على العراقيين في أن الدم السائل من الجسد ،

من فصل! وغيره ، لا ينقض الطهارة لقوله : " فاعسلي عنك الدم وصلی " ، وهذا أوضح ما روى في هذا الحديث ، وهو قول عامة
الفقهاء (١) .

وقوله في المستحاضة : (إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة) : اختلفت روايات أحاديث المستحاضة وألفاظها ، وبيان ذلك يحتاج إلى

بَسْطَ لَا يَتِمُّكَ هَاهُنَا ، واختلف أهل العلم في المرأة إِذَا تَمَادَى بِهَا الدَّمُ بعد زَمَانِ الحِيضِ ، فَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ : لَا تَزَالُ بِحُكْمِ الطَّاهِرِ حَتَّى يَتَغَيَّرَ الدَّمُ وَيَرْجِعَ إِلَى حَالِ دَمِ الحِيضِ فَتَرْكُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ - عَلَى تَفْصِيلٍ فِي الْمَذْهَبِ هُوَ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ .

وقال المخالف (٢) : إِذَا أَتَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا فِي الصَّحَةِ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ ! إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الدَّمُ ، وَتَعْلُقُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَبِحَدِيثِ آخَرَ هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي طَرِيقٍ آخَرَ : (امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكِ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا جَهِلْتَ أَيَّامَ عَادَتِهَا فِي مَقْدَارِهَا وَمَحَلِّهَا مِنَ الشَّهْرِ فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَصَلِّي ؛ لِجَوَازِ الِتَّكُونِ تِلْكَ الصَّلَاةِ صَادِفَتْ انْقِضَاءُ حَيْضَتِهَا الْمَعْتَادَةِ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ وَشَهْرًا آخَرَ بَعْلَهُ ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ رَمَضَانَ صَادِفَتْ أَيَّامَ حَيْضَتِهَا الْمَعْتَادَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةً طَافَتْ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافِنْ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا .

قال القاصي : وَقَوْلُهُ : (فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ ثُمَّ صَلِّي) : يُرِيدُ هُنَا بِالْحَيْضَةِ دَمَ الْحَيْضَةِ الْمَعْتَادَةِ ، الْمَخَالِفُ لِدَمِ الِاسْتِحْضَاءِ فِي اللَّوْنِ (١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَلَمْ يَخْتَلَفْ رَوَاةُ مَالِكٍ فِي إِسْنَائِهِ وَلَفْظِهِ .

قال : وَقَدْ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَسْنَا ، فَجُودَ لَفْظُهُ ، قَالَ : فَإِذَا أَدْبَرَتْ الْحَيْضَةَ فَاغْسِلِي عَنْكَ أَثَرَ الدَّمِ وَتَوَضَّعِي ! فَقِيلَ لِحَمَادٍ : فَالْغُسْلُ ؟ قَالَ : وَمَنْ يَشْكُ أَنْ فِي ذَلِكَ غَسْلًا وَاحِدًا بَعْدَ الْحَيْضَةِ .

قال : وَقَالَ حَمَادٌ : قَالَ أَيُّوبُ : أَرَأَيْتَ لَوْ خَرَجَ مِنْ جَنْبِهَا دَمٌ أَتَغْتَسِلُ ؟ الْإِسْتِذْكَارُ ٢ / ٢١٧ .
(٢) بدائع الصنائع ١ / ٢٤ وقد بين آراء الفقهاء فيما خرج من السيليين فجعل الأحناف دم الاستحاضة موجباً للوضوء وخالفهم في فلك مالك والافعى .

المنتقى ١٢٧ / ١ وفيه أن المأثور من مذهب المالكية أن المستحاضة لا يجب عليها الوضوء ، المغنى ١ / ٤٨ هـ .

٤٥ وفيه آراء : تغتسل المستحاضة لكل صلاة أو تغتسل من ظهر إلى ظهر وهو رأى ابن المسب وقال مالك .

إني أحسب رأى ابن المسيب من طهر إلى طهر ولكن دخله الوهم أو نتوضأ لكل صلاة .

كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ١٧٥

والرائحة والشج ، فَإِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمُسْتَحَاضَةُ حِسْبَتَهُ حَيْضَةً وَكَانَتْ مَدَّةُ جَرِيهِ بِحُكْمِ الْحَائِضِ وَعِنْدَ ارْتِفَاعِهِ بِحُكْمِ الطَّاهِرِ ، فَعَلِيَ هَذَا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَبَانَ لَهَا دَمُ الْحِيضِ مِنَ الِاسْتِحْضَاءِ فَإِنَّهَا تَصَلِّي أَبَدًا حَتَّى تَرَى دَمَ الْحِيضِ ، دَالِي هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَعَامَةُ أَهْلِ الْفَتْوَى (١) ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا مِمَّنْ لَا يَتَمَيَّزُ لَهَا الدَّمَانُ ، فَهَذِهِ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ قَدْرَ أَمَدٍ أَكْثَرَ الْحِيضِ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصَلِّي ، فَيَكُونُ الْإِدْبَارُ هَا هُنَا بِمَعْنَى تَقْدِيرِ انْقِضَاءِ أَيَّامِهَا فِي الصَّحَةِ (٢) ، وَكَذَلِكَ رَوَاةُ مَالِكٍ فِيهِ : (فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي) ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى مَعْنَى التَّعْلِيمِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ حَالُهَا ، وَمِنْ أَصَابِهَا مَا أَصَابَ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ ، وَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى "امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكِ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي) ، وَبِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ أَخَذَ أَثَرُ حَنِيفَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْ / تَغْيِيرَ الدَّمِ (٣) ، وَالْحَدِيثُ يَرَاهُ تَمْيِيزُهُ فِيهِ بَيْنَ دَمِ الْعِرْقِ وَبَيْنِ الْحَيْضَةِ ، وَهَذَا إِنْ حُمِلَ قَوْلُهَا : (إِنِّي لَا أَطْهَرُ) عَلَى اتِّصَالِ دِمَائِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ ، دَنَ قِيلَ : إِنْ مَعْنَاهُ عَلَسَ الْمَبَالِغَةَ وَمَجَازَ كَلَامِ الْعَرَبِ لِكَثْرَةِ تَوَالِيهِ وَقُرْبِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَيَكُونُ إِقْبَالُهُ أَوَّلَ مَا تُجِئُ عَلَيْهَا دَادِبَارُهُ انْقِضَاءُ مَدَّةِ حَيْضَتِهَا الصَّحِيحِ ، ثُمَّ إِقْبَالُهَا إِذَا رَأَتْهُ مَرَّةً أُخْرَى ، وَهَكَذَا أَبَدًا ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِفَاطِمَةَ عَنْ نَازِلَتِهَا ، وَبَنَحُوهُ فَسَّرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَبْسُوطِ ، وَيَعْبُذُهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ : "لَتَنْظُرَ عِلْدَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحْيِضُ مِنْ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا مَا أَصَابَهَا فَتَرْكُ الصَّلَاةِ قَدْرَ ذَلِكَ) ، وَقَدْ فُتِّحَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْجَوَابَ !! لِسُؤَالِ ، فَسَأَلَتْهُ أَوَّلًا عَمَّا يُصْنَعُ الْآنَ ، (١) جَاءَ فِي التَّمْهِيدِ : قَالَ مَالِكٌ : الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا مِيزَتْ بَيْنَ الدِّمَنِ عَمِلَتْ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي إِقْبَالِ الْحَيْضَةِ لِإِدْبَارِهَا ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ ، وَكَفَتْ عَنْ الصَّلَاةِ عِنْدَ إِقْبَالِ حَيْضَتِهَا ، وَاغْتَسَلَتْ عِنْدَ

قال : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يَزِيدُ دِمَاءُهَا عَلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا : إِنَّهَا تَمُكُّ مِنَ الصَّلَاةِ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا ،

فَإِنْ انْقَطَعَ ، لَوْلَا صُنْعُ مَا تُصْنَعُ الْمُسْتَحَاضَةُ ؛ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : نَتَّظِرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ أَيَّامِ حَيْضَتِهَا الْمَعْتَادَةِ ثُمَّ تَصَلِّي .

قال : وأخذ بقوله الأول المدينون من أصحابه ، وأخذ بقوله الآخر المصريون من أصحابه .
قال : وقال الليث في هذه المسألة كلها مل قول مالك الأخير .

التمهيد ١٦ / ٧٦ .
قلت واحتج المالكية للاستظهار بالقياس على المصراة في اختلاط الدمين ففي المصراة - وهي الثاة يحبس فيها اللين ليغر بضرعها المشتري - قال أبو هريرة : تستبرأ ثلاثة أيام ليعلم بذلك مقدار لبن التصرية من لبن العائنة ، فجعلوا كذلك الذي يزيد دمها على عاداتها .
راجع - السابق .

راجع : المنتقى ١ / ١٢٢ .

فالعمل عنده وعند أصحابه وكذلك الثوري على الأيام لا على التمييز ، وأقصى مدة الحيض عندهم عرة ثيام وأقله ثلاثة .
ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة في المبتدأة : ترى الدم ويتر بها ، أن حيضها عشر ، وطهرها عثمرون .
وقال أبو يوسف : تأخذ في الصلاة بالثلاثة - أقل الحيض - وفي الأزواج بالعشر ، ولا تقضى صوما عليها إلا بعد العشرة ، وتصوم العشر من رمضان ، وتقضى سبعا .
انظر : بدائع الصنائع ١ / ٤١ ، ١ / ٨٤ ، ١ / ٨٤ .

(٢) (٣)

ت ١٤٣ / أ

٧٢ / ب

ت ١٤٣ / ب

١٧٦ كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

فَاغْسِلِي عَنْكَ إِلَى الْوَصَلِي .

(...) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد وأبو معاوية .

ح وحدثنا! حوص ، ه ، ص ص ممص ص خلاص ص ممره ، عويص ص ص ممرص ، ه ، ص قتيبة بن سعيد ، حدثنا

جريرخ وحدثنا ابن نمير ، حدثنا إبي خ وحدثنا خلف بن هشام ، حدثنا حماد بن زيد .

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِمِثْلِ حَلِثٍ وَكَيْعٍ إِسْنَادِهِ .

وفي

ثم سألته آخرها عن حكمه إذا تبادى بها ، إذ الحديث في قصة فاطمة بنت أبي حبيث ! .

وقوله : (فإذا أدبرت الحيضة فاغسلي عنك الدم وصلي) : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، قد فسر سفيان الحديث فقال :

إذا رأت الدم بعد ما تغتسل تغسل الدم فقط ، وقد رواه جماعة فقالوا فيه : فاغسلي عنك الدم ثم اغتسلي .

وفي هذا الحديث دليل على أن المستحاضة لا يلزمها غير الغسل لإدبار الحيضة ، إذ لو لزمها غسل غيره لأمرها به (صلى الله عليه وسلم)

(وفيه دلٌّ ورذٌ بلى من رأى!! الغل كل صلاة ، وهو قول ابن علية وجماعة من السلف ورد على من رأى أنها إنما تقعد عدد أيام

حيضها بعد ولا تعتبر تغتسل الدم / وهو قول أبي حنيفة ، وعلى من رأى عليها الجمع بين صلاتي النهار بغسل واحد وصلاتي الليل بغسل

واحد وتغتسل للصبح ، وروى هذا عن بعض الصحابة ، وهو قول غلى ، وفيه الرد على من رأى عليها الغسل في كل يوم من ظهر

إلى ظهر ، وهو مذهب سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وغيرهم ، وقد روى عن سعيد خلافه ، واحتج به من أبطل الاستظهار إذ

(١) لم يذكره النبي (صلى الله عليه وسلم) في الحديث ، وقال بعضهم : بل فيه دليل على الاستظهار لقوله في زيادة مالك : (إذا

ذهب قدرها وقدرها يزيد مرة وينقص) فهذا رأى مالك الاستظهار .

وقول مسلم : في حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره هو قوله : (اغسلي عنك الدم وتوضئي) : ذكر هذه الزيادة النسائي وغيره

(٢) وأسقطها مسلم لأنها مما انفرد بها حماد ، قال النسائي : لا نعلم أحداً قال : (وتوضئي) في الحديث غير حماد ، يعنى - والله أعلم -

في حديث هشام ، وقد روى أبو داود وغيره ذكر الوضوء من رواية عدى بن ثابت وحبيب بن أبي ثابت وأيوب بن أبي مسكين ، قال أبو داود : وكلها ضعيفة (٣) ، ولم ير مالك عليها الوضوء ، وليس في حديثه ، ولكن استحبها لها في قوله الآخر ، إمّا لرواية غيره له أو لتدخل الصلاة بطهارة جديدة كما / قال في [سلس] (١) البول ، وأوجب (١) في الأصل : إنا ، وهو خطأ ناسخ .

(٢) النسائي في الطهارة ، بالفرق بين لم الحيض والاستحاضة ١ / ١٢٤ ، وابن ماجه في الطهارة ، بما جاء في المستحاضة قد عدت أيام أقرائها (٦٢٤) .

(٣) أبو داود في الطهارة ، بمن قال : تغتسل من طهر إلى طهره ٢٩ - .

(٣٠) ، والترمذي في الطهارة ، بما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاه يلا ١٢ من رواية عدى بن ثابت .
كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها
١٧٧

الوضوء عليها أبو حنيفة والشافعي ، وأصحابهما والليث والأوزاعي ، ولما لك - أيضا - نحوه ، وكلهم مجمعون على أنه لا غسل عليها غير مرة واحدة عند إدبار حيضتها (٢) ، لكن اختلف في الغسل إذا انقطع عنها دم الحيضة ، واختلف فيه قول مالك (٣) .

وأما قوله في الحديث الآخر : (امكثي بقدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي) فقد تقدم الكلام عليه .

وفيه حجة لمن قال من أصحابنا : إنها تقعد قدر أيامها وما ثبت من عاداتها لا خمسة عشر يوماً كما قال مالك وبعضهم .

وفيه - أيضا - حجة لمن لم ير الاستظهار (٤) اذ لم يذكره ، وقال : (ثم اغتسلي وصلي) ، لكن قد قيل : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد يحتمل أنه علم عادة هذه وأنها خمسة عشر يوماً ، وهو بعيد ، والله أعلم .

ولا خلاف أن وطء المستحاضة التي تباح لها الصلاة مباح بين العلماء (٥) إلا شيء

(١) في الأصل : النعنين ، ورسمت فوقها علامة استفهام .

وانظر في هذه المألة : الاشذكار ٣ / ٢٢٦ .

(٢) المجموع ٥٣٦ / ١ .

(٣) هذا إنما يكون في امرأة تعرف دم حيضتها من دم استحاضتها - كما قال ابن عبد البر .

الاشذكار ٣ / ٢٢٥ .

قال : ومن أوجب الوضوء لكل صلاة على المستحاضة سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ،

والليث بن سعد ، والافعي وأصحابه ، والأوزاعي ، وهؤلاء كلهم - ومالك معهم - لا يرون على المستحاضة غسلًا غير مرة واحدة عند إدبار حيضتها ، د اقبال استحاضتها ، ثم تغسل عنها الدثم وتُصَلَّى ولا تتوضأ إلا عند الحدث عند مالك ، وهو قول عكرمة وأيوب الخثياني .

(يا) وهو قول مالك ، ومن قال به معمر وعمر بن دينار وعطاء .

قال ابن عبد البر : والاستظهار فقد قال مالك باستظهار ثلاثة أيام ، وقال غيره : تستظهر يومين .

وحكى عبد الرزاق عن معمر قال : تستظهر يوماً واحداً على حيضتها ثم هي مستحاضة .

وذكر عن ابن جريج عن عطاء وعمر بن دينار تستظهر بيوم واحد .

المصنف ١ / ٣٠٠ .

قال أبو عمر : احتج بعض أصحابنا في الاستظهار بحديث رواه حرام بن عثمان عن أبي جابر عن

جابر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهو حديث لا يصح ، وحرام بن عثمان ضعيف متروك الحديث .

التهديد ١٦ / ٨٢ .

(٥) المغني ١ / ٤٢٠ ، والأُم ١ / ٢٦ .

وقد اخرج عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الأجلح عن عكرمة عن ابن عباس قال في المتحاضة : لا بأس أن يجامعها زوجها .

- المصنف ١ / ٣١٠ .
ومن طريق إسماعيل بن شروس قال : سمعت عكرمة مولى ابن عباس يأل عن المستحاضة :
أصيبتها زوجها ؟ قال : نعم ، دون سال الدم على عقبها - السابق .
وله عن الثوري عن سمى ، عن ابن الميب ، وعن يونيا عن الحسن قالا في المتحاضة : تصوم وتصلى يجامعها زوجها .
ومن طريق الثوري عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبيرة سألته عن المستحاضة أتجامع ؟ فقال :
الصلاة أعظم من الجماع .
السبق .
قال ابن وهب : وقال مالك : أمر أهل الفقه والعلم على ذلك ، وإن كان دمها كشرا .
وقال مالك : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
(إنما ذلك عرق وليس بالحيضة) وإذا لم تكن حيضة فلا يمنعها أن
تصليها وهي تصلى وتصوم .
التهيد ١٦ / ٧١ .
وهذا قول الأفعى وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والأوزاعي ، وإسحاق وأبي ثور .
وكان أحمد
ابن حنبل يمول : أحت إلى الا يطأها إلا أن يطول ذلك بها .
السبق .
١٧٨ كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها حديث قتيبة عن جرير : جاءت فاطمة بنت أبي حيش بن عبدالمطلب بن
أسد وهي امرأة منا .
قال : وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف ، تركا ذكره .
٦٣ - (٣٣٤) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .
ح وحدثنا محمد بن رجب ، أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أنها قالت : استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقالت : إني أستحاض .
فقال : (إنما فلك عرق ! فاعتسلي ، ثم صلي) .
فكانت تغتسل عند كل صلاة .
قال الليث بن سعد : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة
ولكنه شئ ! فعلمته هي .
وقال ابن رجب في روايته : ابنة جحش ، ولم يذكر أم حبيبة .
٦٤ - (...) وحدثنا محمد بن سلة المرادي ٩ ، حدثنا عبد الله بن وهب عن عمرو
ابن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أن
أم حبيبة بنت جحش - ختنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وتحت عبد الرحمن بن عوف - استحيضت سبع سنين ، فاستفتت
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك .
فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن هن ! ليست بالحيض ، ولكن هنا عرق ، فاعتسلي وصلي) .
روى عن عائشة وبعض السلف في منع ذلك (١) .
وقوله [في باب المستحاضة] (٢) : (جاءت فاطمة بنت أبي حيش بن عبد المطلب) ،

قال الإمام : هكذا في أكثر النسخ ، قال بعضهم : عبد المطلب هاهنا وهم ، وصوابه (٣) ابن المطلب بن أسد [بن عبد العرى] (٤) .
قال القاضي : هذا هو الصواب كما قال ، واسم جدها المطلب مشهور ولم يختلف فيه أهل الخبر .

وقوله : [وفي هذا الباب حديث عن عائمة رضى الله عنها] (٥) : (إن ابنة جحش كانت تستحاض [سبع سنين] (٦)) ، قال الإمام : وفي بعض النسخ : عن أبي العباس الرازي : (١) كإبراهيم النخعي ، وسليمان بن يسار ، والحكم ، وعامر الشعبي ، وابن سيرين ، والزهرى ، وابن علية .
قالوا : لا سبيل لزواجها الى وطئها ما ثامت تلك حالها .

قالوا لا "ن كل ؟ أذى يجب كسله من الثوب والبدن ، ولا فرق في المباشرة بين دم الحيض و٣ الاستحاضة ، لأنه كله رجل ، د ان كان التعبد منه مختلفا ، كما أن ماخرج من السيلين سوا في النجاسة ، دون اختلفت عباداته في الطهارة .
قالوا : وأما للصلاة فرخصة وردت بها السنة ، كما يصلى سلس البول .

التمهيد ١٦ / ملأ .

(٢) من المعلم .

(٣) في المعلم : والصواب .

(٤) ليست في المعلم .

(٥ ، ٦) من المعلم .

كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ١٧٩ قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حِجْرَةِ اخْتِهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ، حَتَّى تَعْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ .

" أن زينب بنت جحش) قال بعضهم : هو وهم وليست زينب ، إنما هي أم حبيبة بنت جحش ، قال الدارقطني عن أبي إسحق الحربي : الصحيح قول من قال : أم حبيب - بلا هاء - واسمها حبيبة ، قال الدارقطني : قول أبي إسحق صحيح ، وكان أعلم الناس بهذا الشأن ، قال غيره : وقد روى عن عمرة عن عائشة أن أم حبيب (١) ٠٠٠ الحديث .

قال القاضي : اختلف أصحاب الموطأ فيه عن مالك ، فأكثرهم يقولون : زينب (٢) وكثير من الرواة يقولون : عن ابنة جحش ، وبين الوهم فيه (٣) رواية مالك وبعضهم : (وكانت تحت عبد الرحمن بن عوت ، وزينب هي أم المؤمنين لم يتزوجها قط عبد الرحمن ، إنما تزوجها أولاً زيد بن حارثة ، ثم تزوجها النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة ، وقد جاء مفسراً على الصواب في رواية عمرو بن الحارث عن ابن شهاب في كتاب مسلم : أن أم حبيبة ختنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) و [كانت] (٤) تحت عبد الرحمن بن عوف .

وقوله - أيضاً - : (أنها كانت تغتسل في حجرة أختها زينب) : قال أبو عمر : وقيل : إن بنات جحش الثلاث ، زينب ، وأم حبيبة ، وحننة زوج طلحة بن عبيد الله كُنَّ يَسْتَحْضُنَ كُلُّهُنَّ ، وقيل : إنه لم يستحض منهن إلا أُمُّ حَبِيبَةَ ، وحكى لنا شيخنا أبو إسحق عن شيخه الشافعي أبي الأصبع بن سهل أن / القاضي يونس بن مغيث (٥) ذكر في كتابه الموعب في شرح الموطأ مثل هذا ، وأن اسم كل واحدة منهن زينب ، ولقب إحداهن بَحْنَةَ وَكُنِيَ الْآخَرَى أُمَّ حَبِيبَةَ ، وسألت شيخنا أبو الحسن يونس بن مغيث عما ذكر عن كتاب جَدَفَ فَصَحَّحَهُ لِي عَنْهُ وَإِذَا كَانَ هَذَا بَرَاءَ اللَّهِ مَالِكًا مِّنْ نَّسَبِ الْوَهْمِ إِلَيْهِ فِي تَسْمِيَّتِهِ أُمَّ حَبِيبَةَ زَيْنَبَ ، وقد ذكر البخاري من حديث عائشة أن امرأة من أزواجه ، وفي رواية أخرى : أن بعض أمهات المؤمنين ، وفي أخرى : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) اعتكف بعض نسائه وهي مستحاضة ، (١) في ت والمعلم : حبيبة .

قلت : وفي أبي داود وابن عبد البر : حنة .

راجع : التمهيد ١٦ / ٦٢ .

(٢) جاء في الموطأ : وحديثي مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أنها رأت زيت بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، والمثبور أن زينب بنت جحش هي أم المؤمنين ، ولم تتزوج عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه ١ / ٦٢ .
(٣) في ت زيدت بعدها : قوله في .

وكانت زبائنة لأنها ذكرت في الأصل ثم ضرب عليها .

(٤) ساقطة من ال الصل ، والمثبت من ت .

(٥) هو المعروف بابن الصفار يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله القرطبي المالكي أبو الوليد ، فقيه محدث صوفي ، عالم في اللغة والعربية والشعر ، تفقه على أبي بكر بن فوب .
توفي في رجب عام ٤٢٩ وله إحدى وتسعون سنة .

قال فيه الذهبي : كان فقيها صالحا عدلاً حجة علامة في اللغة والعربية والشعر فصيحاً مفوهاً كثير المحاسن .

راجع سير أعلام النبلاء ١ / ١٢٧ ، العبر ٢ / ٢٦١ ، جذوة المقتبس ٣٦٢ ، الصلة ٦٢٢ .

ت ١ / ١٤٤
١٤ / ٧٣

١٨٠ كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها قال ابن شهاب : خَلَّتْ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَقَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ هَذَا ، لَوْ سَمِعْتُ بِهِنِ! الْفُتْيَا وَاللَّهِ إِنْ كَانَتْ لَتَبْكِي ، لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُصَلِّي .

(...) وحديثي أبو عمران محمد بن جعفر بن زياد ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَكَانَتْ اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِلَى قَوْلِهِ : تَعْلُوْ حَمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءُ . وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

(...) ود دثني محمد بن المثنى ، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَمْرَةَ ،

عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ ابْنَةَ جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ سَبْعَ سِنِينَ ، يَخْوِلُ دِيْهِمْ .

٦٥ - (...) وحديثنا محمد بن رُحْج ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ،

حدثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن جعفر ، عن عراك ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْمَاءِ ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : رَأَيْتُ مَرْكَبَهَا مَلَانًا أَعَا .

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسُكُ حَيْضُكَ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي) .

كلها بمعنى هذا أنها استحيضت ، وجاءت مبينة : (أن سوثة أم المؤمنين كانت تستحاض) ، ذكره أبو داود وغيره (١)

وقول أبي بكر بن عبد الرحمن : (يَرْحَمُ اللَّهُ هَذَا ٠٠٠) الحديث ، وقوله : (فكانت (٢) تغتسل في مركنهما في بيت (٣) أختها [

زينب] (٤) ، قال الإمام : قال أبو عبيد : المركن ة الأخانة ، كانت تغسل فيها الثياب () .

قال القاضي : وقوله : (ملآن دما) ويروى ملأى ، على معنى تأنيث الآنية أو الأخانة ، وعُلُوْ حَمْرَةَ الدَّمِ الماء فيه يعنى - والله أعلم - أنها كانت تجلس فيه للاغتسال فيستنقع ماءً غسلها وما يجري منها فيه ؛ لأنها كانت / تستعمل الماء منه على تلك الصفة .

وقال مسلم في الباب : حدثنا محمد بن مثنى ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة ، كذا لجميعهم ، وللسمرقندي عن عروة ، وقال قبل هذا : ثنا محمد بن سلمة

(١) البخارى في الحيض ، بالاعتكاف للمستحاضة ١ / ٨٥ ، ولم أجد في أبي ثاود أو كت النكر سوثة أم المؤمنين ، وغاية ما وجدته عن عائشة : (اعتكف مع النبي (صلى الله عليه وسلم) امرأة من أزواجه ثاوثون تسمية ، أبو ثاود في الصوم يلا ٢٤٧) وابن ماجه في

الصيام ، بالمشحاضه تعتكف (١٧٨٠) .

(٢) في المعلم : إنها كانت .

(٣) في المعلم : حجرة .

(٤) من المعلم .

(٥) غريب الحديث ٤ / ٣٤٠ .

كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

١٨١

٦٦ - (...) حلتني موسى بن قريش التيمي ، حد ، شأ إسحق بن بكر بن مضر ، حدثني أبي ، حدثني جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك ، عن عروة بن الرثير ، عن عائشة ، زوج التي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنها قالت : إن أم حبيبة بنت جحش ، التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، شكت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الدم .

فقال لها : (أمكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ، ثم اغتسلي لا ، فكانت تغتسل عند كل صلاة .

المراثي ثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعمرة عن عائشة ، كذا لهم وكذا قال ابن أبي ذئب عن الزهري ، وقال الأوزاعي عنه عن عروة عن عمرة ، بغير واو ، وقد رواه يحيى بن سعيد عن عروة وعمرة (١) .

وقوله في حديث ابنة جحش : (وكانت تغتسل لكل صلاة) : كذا عند مسلم (٢) وفي حديث قتبية عن الليث عن الزهري ، وفي الموطأ : (فكانت تغتسل وتصل) (٣) قال الليث في كتاب مسلم : لم يقل ابن شهاب أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أقرأ أم حبيبة أن تغتسل عند كل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي ، وما في الموطأ محتمل أنها تغتسل عند انقطاع الدم أو عند إدبار دم الحيضة ونقاء دم الاستحاضة ، أو لكل صلاة (٤) كما قال في كتاب مسلم .

وقد روى ابن إسحق هذا الحديث عن الزهري وفيه : (فأمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تغتسل لكل صلاة) ، ولم يتابع ابن إسحق أصحاب الزهري على هذا ، وحكى الطحاوي أنه منسوخ بحديث فاطمة المتقدم () واحتج لفتوى عائشة بحديث فاطمة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ومثل

(١)

(٢) (٣) (٥)

قال ابن عبد البر : اختلف على الزهري في هذا الحديث اختلافاً كثيراً ، وكثر أصحاب ابن شهاب يقولون فيه عن عروة وعمرة عن عائشة ، وحديث ابن شهاب في هذا الباب مضطرب .

التمهيد ١٦ / ٦٥ .

لفظ لم : (فكانت تغتسل عند كل صلاة ! حديث (٦٣ ، ٦٦) .

الموطأ ١ / ٦٢ عن زينب بنت أبي سلمة - رضى الله عنها .

الموطأ ١ / ٦٢ .

وهذا الاحتمال منؤه : (فكانت تغتسل وتصل) .

٤٠١٦ (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة

انظر التمهيد ١٦ / ٦٧ .

قال ابن عبد البر : قال أبو ثاود .

سمعت أحمد بن حبل يقول : في الحيض حديثان والآخر في نفسي منه شيء ، قال : يعني أن في الحيض ثلاثة أحاديث هي اصول هذا الباب : أحدها : حديث مالك عن نافع عن سليمان بن يار عن أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) : أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : الت ! نظر

عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، فأنا أخلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصل (قال الحافظ ابن عبد البر : هكذا رواه مالك عن نافع عن سليمان عن أم سلمة ، وكذلك رواه أيوب السخيتاني عن سليمان بن يار - كما رواه مالك عن نافع سوا ورواه الليث بن سعد ، وصخر بن جويرية ، وعبيد الله بن عمر - - عساخنتهم - - عن نافع

عن سليمان بن يار أن رجلاً أخبره عن أم سلمة ، فأدخلوا بين سليمان بن يار وب!! أن أم سلمة رجلا .

ت ١٤٤ / ب

١٨٢ كتاب الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

هذا لا تقوم به حجة (١) في النسخ ، وقد ذكرنا اختلاف العلماء قبل في هذا ، ومن أخذ بظاهر حديث ابنة جحش / ، وقد قال أهل العلم : أصح ما في هذا الباب حديث هشام في قصة فاطمة .

= والثاني : حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

قال : وهذا حديث رواه عن هشام جماعة كثيرة منهم حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، ومالك بن

ن! ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن كاسة ، وابن عيينة .

وزاد بعضهم فيه ألفاظاً لها أحكام .

وأما الحديث الذي ذكر أنه الثالث فهو حديث حمدة بنت جحش ، ولفظه : كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أستفتيه وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت يا رسول الله إني امرأة أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها ؟ قد منعتني من الصلاة ، فقال : (ائعت لك الكرسف ، فإنه يذهب الدماء ، قلت : هو كثر من فلك ، قال : (فتلجمي لأ ، قلت : هو كثر من ذلك ، قال : (فاتخذى ثوبا) قلت : هو كثر من ذلك قالت : إنما أثبي ثجا ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ! سأمرك امرين ، أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر ، فإن قويت عليهما فأنت أعلم ، إنما هي ركضة من الشيطان ، فتحيض ستة أيام أو سبعة في علم الله ، ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعاً وعشرين ليلة ، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي ، فإن ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلي كل شهر كما تحيض النساء ، وكما يطهرن - ميقات حيضهن وطهرهن - فإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجل العصر ثم تغتسلين وتجمعين بحق الصلاتين الظهر والعصر ، وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين قافلي ، ثم تغتسلين مع الفجر فافعلي ، وصومي إن قدرت على ذلك) قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (وهذا أحت الأمرين إلى) قال أبو داود : وماعدا هذه الثلاثة الأحاديث ففيها اختلاف واضطراب .

(أ) في الأصل : صحة ، والمثبت من ت .

كتاب الحيض / باب وجوب قضاء الصوم ...

إلخ

١٨٣ (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة

٦٧ - (٣٣٥) حدثنا أبو الربيع الرهراني ، حدثنا حماد عن أيوب ، عن أبي قلابة ،

عن معاوية .

ح وحدثنا حماد عن يزيد الرشك ، عن معاوية ، أن امرأة سألت عائشة فقالت : أتقضي إحدانا الصلاة أيام حيضها ؟ فقالت عائشة : أحرورية ! أنت ؟ قد كأمت إحدانا تحيض على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ثم لا تؤمر بقضاء .

وقول السائلة لعائشة : " ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت : أحرورية أنت ؟) ، قال الإمام : قال الهروي الحورية منسوبة إلى حروراء : قرية تعاقدوا فيها (١) قال القاضي : إنما قالت عائشة لها هذا الكلام لأن طائفة من الخوارج يرون على

الحائض قضاء الصلاة إذ لم تسقط عنها في كتاب الله ، على أصلهم في رد السنة على خلاف بينهم في المسألة ، وقد أجمع المسلمون على خلافهم ، وأنه لا صلاة تلزمها ولا قضاء عليها ، وأنها ليست مخاطبة بالصلاة ، وقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة) وقال : (أليس إذا حاضت لا تصلي ؟) وقالت عائشة : (كنا نحيض فلا يأمرنا به لما وفي كتاب أبي داود عن سمرة بن جندب : (أنه كان يأمر النساء بقضاء صلاة الحيض وأن أم سلمة أنكرت ذلك) ، وكان قوم من قدماء السلف يأمرهم الحائض أن تتوضأ عند أوقات الصلوات وتذكر الله وتستقبل القبلة جالسة .

قال مكحول : كان ذلك من هدى نساء المسلمين (٢) واستحبه (٣) غيره ، قال غيره : وهو أمر متروك عند جماعة من العلماء مكروه ممن فعله (٤) .

(١) (٢) (٣) (٤)

وهي على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به -

٤٠١٧ (١٦) باب تستر المغتسل بثوب ونحوه

٤٠١٨ (١٧) باب تحريم النظر إلى العورات

فكره عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بلاغا ، قال : بلغني أن الحائض كانت تؤمر بذلك عند وقت كل صلاة ٣٠٤ / ١ . في الأصل : واستحب ، والمثبت من ت .

فكره ابن عبد البر في الاستذكار وأسنده إلى دحيم قال : وحدثننا الوليد بن مسلم قال : سألت سعيد بن عبد العزيز عن الحائض أنها إذا كان وقت صلاة مكتوبة توضأت ، واستقبلت القبلة ، فذكرت الله في غير صلاة ولا ركوع ولا سجود ؟ قال : مانع هذا ، ولكننا نكرهه ، الاستذكار ٢ / ٢١٩ .

وقال معمر : قلت لابن بطاويوس : كان أبوك يأمر الحائض عند وقت كل صلاة بظهور وذكر ؟ قال : لا . المصنف ١ / ٣١٨ .

وقد أخرج معمر عن الزهري قال : الحائض تقضي المتوم ولا تقض الصلاة .

قال : قلت عمن ؟ قال : اجتمع الناس عليه ، وليس في كل شيء نجد الإسناد . المصنف ١ / ٣٣٢ .

ونقل ابن عبد البر عن حذيفة أنه قال : ليكون قوم في آخر هذه الأمة يكذبون أولاهم ويلعنونهم ، ويقولون : جلدوا في النجر ، وليس في كتاب الله ، ورجما ، وليس ذلك في كتاب الله ، ومنعوا -

١٨٤ كتاب الحيض / باب وجوب قضاء الصوم ...

إلخ ٦٨ - (...) وحدثننا محمد بن المثنى ، حاشا محمد بن جعفر ، حدهشا شعبة عن يزيد ، قال : سمعت معافة ، أنها سألت عائمة : اتقضي الحائض الصلاة ؟ فقالت عائمة : أحرورية وأنت ؟ قد كن نساء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يحضن ، أفأفرهن أن يجزين ؟ قال محمد بن جعفر : تعني يقضي .

٦٩ - (...) وحدثننا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن عاصم ،

عن معافة ، قالت : سألت عائمة فقلت : فإبالي الحائض ! تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلت لست بحرورية ، ولكنني أسأل .

قالت : كان يصيبنا فلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة .

وقول عائشة : (فأمرهن أن يجزين ؟) : فسرّه غندر في الأم بمعنى يقضين ، وهو صحيح جزى يجزى غير مهموز بمعنى يقضى ، وبه فسروا قوله تعالى : { لأنجزي نفس عن نفري شيئا ! } (١) ، وهذا الشيء يجزى عن هذا ، أى يقوم مقامه ، ومنه سمي يوم الجزاء ،

وقد حكى بعضهم فيه الهمز .

الحائض الصلاة ، وليس ذلك في كتاب الله .

قال ابن عبد البر : وهذا كله قد قال به قوم من غالبية الخوارج ، على أنهم اختلفوا فيه أيفأ ، وكلهم !! ل زيع وضلال ، اما أهل السنة فلا يختلفون في شيء من ذلك ، والحمد لله .

الاستذكار ٣ / ٢٢١ .

(١) البقرة ؟ ٤٨ .

كتاب الحيض / باب تستر المغتسل بثوب ونحوه

١٨٥

(١٦) باب تستر المغتسل بثوب ونحوه (١)

٧٠ - (٣٣٦) وحل ! ثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن أبي النضر ؛ ان

أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره ، أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : فابت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح ، فوجدته يغتسل ، وفاطمة ابنته تستره بثوب .

٧١ - (...) حدثنا محمد بن ربح بن المهاجر ، أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سعيد بن أبي هند ؛ أن أبا مرة مولى عقيل حد أنه ؛ أن أم هانئ بنت أبي طالب حدثها ؛ أنه لما كان عام الفتح ، أتت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو باع على مكة . قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى غسله ، فسترته عليه فاطمة ، ثم أخذ ثوبه فالتحف به ، ثم صفى ثمان ركعات شبة الضحى .

٧٢ - (...) وحدثناه أبو كريب .

حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير ، عن سعيد بن

أبي هند بهذا الإسناد .

وقال : فسترته ابنته فاطمة بثوبه ، فلما اغتسل اخنأه فالتحف به ، ثم قام فصلى ثمان سجدة ، وفلك ضحى .

٧٣ - (٣٣٧) حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي .

أخبرنا موسى القاري ، حاشا زائدة عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن كريب ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ؛ قالت : وضعت للنبي (صلى الله عليه وسلم) ماء وستر - !ه فاغتسل .

(١) ستأتي الإضارة إليه في باب الاعتناء بحفظ العورة .

ت ١٤٥ / أ

١٨٦ كتاب الحيض / باب تحريم النظر إلى العورات

(١٧) باب تحريم النظر إلى العورات

٧٤ - (٣٣٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا زيد بن الحباب عن الضحاك بن عثمان ؛ قال أخبرني زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا امرأة إلى عورة المرأة ، ولا يقضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا يقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد .

وقوله : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة (١) ، وفي الحديث الآخر (عريّة) مكان " عورة) ، والمعنى واحد ، أكما العريّة العامة التي تبدك العورة ، ولا خلاف في تحريم النظر إلى العورة من الناس بعضهم إلى بعض وسترها عنهم ، إلا الرجل مع زوجته أو أمه على كراهية بعض العلماء في ذلك (٢) ولا خلاف في تحريم كشفها بحضور الناس ، واختلف في كشفها في الانفراد وحيث لا يراه أحد ولا خلاف أن الشؤأتين من الرجل والمرأة عورة ، واختلف فيما بين الركبة إلى السرة من الرجل هل

هى عورة أم لا ؟ (٣) ولا خلاف أن إبداءه لغير ضرورة قصداً ليس من مكارم الأخلاق ، ولا خلاف أن ذلك من المرأة عورة على النساء والرجال ، وأن الحرة ماعدا وجهها وكفيها عورة على غير ذوى المحارم من الرجال وسائر جسدها على المحارم [عورة] (٤) ، ماعدا رأسها وشعرها وذراعيها وما فوق نحرها ، وقيل : كفها (٥) عورة ، وقال أبو بكر بن عبد الرحمن : كل شيء منها عورة / حتى ظفرها (٦) .

واختلف في حكمها مع النساء ، فقيل :

(١) ترك الشيخان الكلام فيما يتعلق بالباب قبله وهو تستر المغتسل بثوب ونحوه .

(٢) فقد نقل عن الشافعي قوله : وأكره للرجل أن يكشف نغذه بمحضرة زوجته .

(٣) حجة من قال أن الرءة ليست عورة ، ماروى أن أبا هريرة قبل سرّة الحسن بن علي لما سأله كت ذلك فكشفه له عن بدنه فقبلها وقال : (اقبل منك ماقتل رسول الله) قالوا : فلو كانت الرءة عورة ما قبلها ائو هريرة ولا مكنه الحسن منها . الاستذكار ٥ / ٤٣٩ .

قال أبو عمر : ومحال أن يقبلها حتى ينظر إليها . التهيد ٦ / ٢٨١ .

ومن حجة من قال : إن الفخذ ليست بعورة ، حديث عائمة : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان جالسا في بيته كاشفاً عن نغذه ، فاستأذن أبو بكر ثم عمر ، فأذن لهما وهو على تلك الحال ، ثم استأذن عثمان فسوى عليه ثيابه ثم أذن له ، فقتل عن ذلك فقال : " إني أستحي ممن تستحي منه الملائكة) السابق ٥ / ٤٣٩ ، وسيأتى إن شاء الله تعالى في كتاب الفضائل ، وكذلك ما أخرجه الشيخان عن أنه بن مالك قال : حسر النبي (صلى الله عليه وسلم) على نغذه حتى إني لرى بياض نغذ النبي (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) من ت .

(٥) في ت : كلها .

يلا) قال ابن عبد البر : لا نعلمه قاله غيره إلا أحمد بن حنبل ، فإنه جلم ت عنه رواية بمثل ذلك .

الاستذكاره / ٤٤٤ .

كتاب الحيض / باب تحريم النظر إلى العورات ١٨٧ (...) وَحَدَّثَنِيهِ هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ .

أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَا - مَكَانَ عَوْرَةِ - عُرْيَةِ الرَّجُلِ وَعُرْيَةِ الْمَرْأَةِ .

جسدها كله عورة ، فلا يرى النساء منها إلا ما يرى ذوو المحارم ، وقيل : بل حكم النساء مع النساء حكم الرجال مع الرجال ، الا مع نساء أهل الذمة ، فقيل : حكمهن في النظر إلى أجساد المسلمات حكم الرجال لقوله تعالى : { أَوْ نَسَاهُنَّ } (١) ، على خلاف بين المفسرين في معناه ، وحكم المرأة فيما تراه من الرجل حكم الرجل فيما يراه من ذوى محارمه من النساء ، وقد قيل : إن حكم المرأة فيما تراه من الرجل حكم الرجل فيما يراه من المرأة ، والأول اصح ، وأما الأمة فالعورة منها ماتحت يديها ، ولها أن تبدى رأسها ومعصميا ، وقيل : حكمها حكم الرجال وعورتها من السرة إلى الركبة ، وقيل : يكره لها كشف معصميا وساقها وصدرها ، وكان عمر (٢) يضرب الإمام على تغطية رؤوسهن وقال : لا تشبهن بالحرائر (٣) .

٤٠١٩ (18) باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة

وحكم الحرائر في الصلاة ستر جميع أجسادهن إلا الوجه والكفن ، هذا قول مالك والثافعي والأوزاعي وإي ثور وكافة السلف وأهل العلم (٤) ، وقال أحمد بن حنبل لا يرى منها شيء ولا ظفرها ، ونحوه قول أبي بكر بن عبد / الرحمن بن الحارث بن هشام ، وأجمعوا

أنها إن صلت مكشوفة الرأس كله أن عليها إعادة الصلاة ، واختلفوا في بعضها ، فقال الشافعي - رحمه الله - وأبو ثور : تعيد ، وقال أبو حنيفة : إن انكشف أقل من ربعه لم تعد ، وكذلك أقل من ربع بطنها أو نخذها (١) ، وقال أبو يوسف : لا تعيد في أقل من النصف (٦) ، وقال مالك : تعيد في القليل والكثير من ذلك في الوقت (٧) ، واختلف عندنا في الأمة تصلي مكشوفة البطن هل يجزيها وهي كالرجل ؟ أو لا بد من

(١) (٤) الور : ٣١ .

(٢) في ت .

ابن عمر .

(٣) انظر : القرطبي ٦ / ١٥٥ .

قال ابن عبد البر .

والذي عليه فقهاء آل المصار بالحجاز والعراق أن على المرأة الحرة أن تغطي جسمها كله بدرع صفيق سابغ ، وتحر رأسها فإنها كلها عورة إلا وجهها وكفيها ، وأن عليها ستر ماعدا وجهها وكفيها - واختلفوا في ظهور قدميها ، فقال مالك والليث بن سعد : تستر قدميها في الصلاة : قال مالك : فإن لم تفعل أعادت مادامت في الوقت ، وعند الليث تعيد أبدا .

وقال الشافعي : ماعدا وجهها وكفيها عورة ، فإذا انكشفت ذلك منها في الصلاة أعادت -

وقال أبو حنيفة والثوري .

قدم المرأة لشت بعورة ، إن صلت وقدمها مكشوفة لم تعده .

قال : وأجمع العلماء على أنها لا تُصَقَّى متنبئة ولا متبرقة .

الاستذكار ٥ / ٤٤٤ ، التمهيد ٦ / ٣٦٤ .

راجع في ذلك أيضا : المغني ٢ / ٣٢٦ - ٣٣١ .

(٦) بدائع الصنائع ١ / ١٧٠ .

المنتز ١ / ٢٥٢ - ولم اجد البتول لمالك ، وإنما ذكر المصنف ! فإن صلت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدم من استحب لها ال تعيد في الوقت ، وقد ائمت لخالفها السنة إن قصدت ذلك دا ، ورأى إعادة الصلاة من كشف العورة هو لابن القصار .

(٧)

٧٣ / ب

ت ١٤٥ / ب

١٨٨ كتاب الحيض / باب تحريم النظر إلى العورات

سترها جسدها ؟ (١) .

وقوله : لا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا المرأة إلى المرأة / في ثوب واحد (٢) : أي لا يخلو فإنهما إذا خليا متجردين دون ازار فإن في مباشرة أحدهما الآخر لممى عورة كل واحد منهما صاحبه ، ولمسها كالنظر إليها (٣) ، وأما إذا كانا مستوري العورة بجائل بينهما فذلك من النساء محرم أيثا ، على القول بأن جد المرأة على المرأة كله عورة ، وحكمها على القول الآخر وحكم الرجال الكراهة عن هذا لعموم النهي عنه .

(١) ١ لمغني ٢ / ٣٣٢ .

(٢) حديث أبي سعيد الخدري رقم (٧٤) بالباب .

(٣) لما المرأة بأي عضو من البدن حرام .

إكمال ٢ / ١٠٧ .

كتاب الحيض / باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة

١٨٩

(١٨) باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة

٧٥ - (٣٣٩) وحلتنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن همام

ابن مثنى ، قال : هذا ماحد - نأ أبو هريرة عن محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فذكر أحاديث منها .
وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ، ينظر بعضهم إلى سواة بعضي ، وكان - موسى عليه
المثال - يغتسل وحده ، فقالوا : والله ، ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه الرُّمَّاء .
قال : (فناب مرة يغتسل ، فوضع ثوبه على حجر ، ففر الحجر بثوبه) قال : (فجمح موسى بإثره يقول : ثوبي حجر ، ثوبي حجر ، حتى
نظرت بنو إسرائيل إلى سواة موسى ، قالوا : والله ، ما بموسى من بأسٍ ، فقام الحجر حتى نظر إليه " .
قال : (فآخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً) .

قال أبو هريرة : والله ، إنه ب الحجر ندبو ستة أو سبعة ، ضرب موسى بالحجر .
وذكر مسلم حديث موسى وتطهره عرياناً ، فيه جواز ذلك بحيث يأمن أن ينظره الناس ، وأن المستحب على كل حال الاستتار ، وفيه
تنزيه الأنبياء عن النقائص في الخلق والخلق ، وأن أذاهم بذلك دإضافته إليهم كفر ، قال الله تعالى : { إن الذين يؤفون الله ورسو
لعنهم الذ في الدنيا والآخرة .

{ الآية (١) ، وقال : { لا تكونوا كالذين آفوا موسى } (٢) .

وقوله : (إنه لندب بالحجر " : الندب ، بفتح الدال الأثر ، ويقال ل الثر الجرح : ندم .

٤٠٢٠ (١٩) باب الاعتناء بحفظ العورة

٤٠٢١ (٢٠) باب ما يستتبه لقضاء الحاجة

وقوله : " فجمح موسى بأثره) : أى جرى أشد الجرى ، وجمح الفرس اذا جرى بصاحبه جرياً غلبه .
وظاهر الحديث : أن التستر لم يكن من شرعهم ، ولهذا أنكروه على موسى ولم يرد منه النهى عن الانكشاف لهم ، وترجم البخارى
عليه : (من اغتسل عرياناً وحده ومن تستر ، والتستر أفضل) (٣) .
وفيه خرق العادات للأنبياء ، وصحة معجزاتهم وآياتهم من فرار الحجر ، وبقاء أثر عصاه فيه .

(١) ١ لأحزاب ٥٧٠ .

(٢) الأحزاب ٦٩٠ .

(٣) كتاب الغسل ٧٨ / ١ -

كتاب الحيض / باب الاعتناء بحفظ العورة

(١٩) باب الاعتناء بحفظ العورة

٧٦ - (٣٤٠) وحدثننا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، ومحمد بن حاتم بن ميمودط ، جميعاً عن محمد بن بكر ، قال : أخبرنا ابن جريج .

ح وحدثنني إسحق بن منصور ومحمد بن رافع - واللفظ لهما - قال إسحق : أخبرنا .

وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق - أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لما بنيت الكعبة

فأب النبي (صلى الله عليه وسلم) وعباس ينقلان حجارة ، فقال العباس للنبي (صلى الله عليه وسلم) : اجعل إزارك على عاتقك

، من الحجارة ، ففعل ، نحر إلى الأرض ، وطمحت عيناه إلى السماء ، ثم قا فقال : (إزارى ، إزارى لا فشدد عليه إزاره .

قال ابن رافع في روايته : على رقبتي .

ولم يقل : على عاتقك .

٧٧ - (...) وحلثنا زهير بن حرب ، حاشنا روح بن عبادة ، حدثنا زكرياء بن إسحق ، حدثنا عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يحدث ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان ينقل معهم الحجارة لآعبة ، وعليه إزاره ، فقال له العباس ، عمه : يا ابن أخي ، لو حللت إزارك ، فجعلته على منكبك ، دون الحجارة .

قال : فحلّه ، فجعله على منكبه ، فسقط مغشياً عليه قال : فما روى بعد ذلك اليوم عزياناً .

! ص ، ٥ ، ص ه ص لم ص وص رء ص سراص ، ٥ ، ص

٧٨ - (٣٤١) حدثنا سعيد بن يحيى الأموي ، حدثني أبي ، حدثنا عثمان بن حكيم !

ابن عباد بن حنيفة الأنصاري ، أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن المسور بن مخرمة ، قال : أقبلت بحجر ، أحمله ، ثقيل ، وعلى إزار خفيف .

قال : فأنحلت إزارى

وذكر مسلم : " نزع [النبي (صلى الله عليه وسلم) إزاره] (١) عند بناء الكعبة فيه تنزيه الله تعالى له

من صغره عن القبائح ، وحايته له من أخلاق الجاهلية ، وقد تقدم الكلام قبل في عصمته قبل النبوة من الكفر والمعاصي ، وليس في هذا استقرار شرع بستر العورة قبل ، ولا أنها انكشفت للناس ، إذ لأول انكشافه سقط إلى الأرض مغشياً عليه كما ذكر في الحديث ، ولعله قبل أن تقع عين أحد عليه ، ويؤكد هذا ما ذكر عنه في حديث آخر : (من كرامتي (١) في ت : الإزار .

كتاب الحيض / باب الاعتناء بحفظ العورة ١٩١ ومعي الحجر ، لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " أرجع إلى ثوبك نخذه ، ولا تمسوا عراً لا .

على الله أنى ولدت محتوناً ولم يطلع لي أحد على عورة (١) .

وقوله : " طمحت عيناه إلى السماء " : أى ارتفعت وشخصت ، وجاء في بعض الروايات : (أن الملك نزل فشدّ مئزره عليه) ، وذكره الداودي ، وفي حديث أم هانئ : (ستر فاطمة النبي (صلى الله عليه وسلم) بثوب وسترها له عنها وعن الناس) (٢) فيه جواز ستر الناس بعضهم بعضاً والدنو من المتطهر ، بخلاف الحديث والباطل جالساً .

(١) تحفة المودود في أحكام المولود ص ١٥٩ ، والحديث ضعيف لضعف سفيان بن محمد المصيصي .

وراجع في هذا بحث في كتابنا : مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) في سيرته وضميره .

(٢) حديث رقم (٧٠) من هذا الكتاب .

١٩٢
كتاب الحيض / باب ما يستتر به لقضاء الحاجة
(٢٠) باب ما يستتر به لقضاء الحاجة

٤٠٢٢ (٢١) باب إنما الماء من الماء

٧٩ - (٣٤٢) حلطنا شيان بن فروخ ، وعبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ، قالوا : حدثنا مهديث وهو ابن ميمون - حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد ، مولى الحسن بن علي ، عن عبد الله بن جعفر ، قال : أردفني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات يوم خلفه ، فأسر إلى حديثاً لا أحدث به أ حداً من الناس ، وكان أحث ما استتر به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحاجته ، هلث أو حاش نخل .

قال ابن أسماء في حديثه : يعنى حائط نخل .

وقوله : (هدف أو حائش نخل) : الهدف : ما ارتفع من الأرض ، وكل مرتفع هدف ، وحائش النخل مجتمعه ، وهو الحش والحشن أيضاً ، ولا واحد للحائش من لفظه .
كتاب الحيض / باب إنما الماء من الماء ١٩٣
(٢١) باب إنما الماء من الماء

٨٠ - (٣٤٣) وحدَّثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى بن يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حد ، شإسماعيل ، وهو ابن جعفر - عن شريك - يعني ابن أبي نمر - عن عبد الرحمن بن سعيد الخدري ، عن أبيه ، قال : خرجت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله عليه على باب عتبان ، فصرخ به .

فخرج يجر إزاره ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أعجلنا الرجل لا فقال عتبان : يا رسول الله أ رأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ، ماذا عليه ؟

وقوله (في الرجل يعجل عن امرأته) وفي الحديث : (إذا أعجلت أو أخطت فلا غسل عليك) وفي الحديث الآخر : (ثم يكسل) (١) ، قال الإمامة استعار (صلى الله عليه وسلم) لعدم الإنزال أ اسم [(٢) القحط لما كان [القحط] (٣) عبارة عن عدم المطر ، وقال الهروي في تفسير [(٤) حديث : (من جامع فأخط فلا يغتسل) : معناه أن يفتّر ولا (٥) ينزل مثل الإكسال ، يقال : أكسل الرجل إذا جامع ، ثم أدركه الفتور فلا ينزل .

قال القاضي : قال صاحب الأفعال : كسل الرجل ، بكسر السين ، قتر .

وأكسل في الجماع : ضعف عن الإنزال ، وبالوجهين ضبطنا الحرف عن التيمى عن الجياني في الجماع في حديث أبي موسى (يكسل) و(يكسل) ثلاثي ورباعي ، ويقال : أخط الناس وأخطوا ، بالضم وبالفتح ، وخطوا وخطوا كذلك إذا لم ينزل مطراً ، وخطت الأرض والسماء ، وخطت بالفتح والكسر مع فتح القاف وخطت بضمها على ما لم يسم فاعله ، وأخط الرجل إذا لم ينزل في جماعه ، بالفتح .

وقد روى في الأم هكذا وعلى ما لم يسم فاعله ، وهو (٦) استعارة من عدم المطر في باب الجماع / ، وخط المطر إذا ارتفع (٧) .

(١) لسأني برقم (٤) ما بالباب .

(٢) من المعلم -

(٥) في المعلمة لم .

(٦) في ت : وهذا .

(٧) قال ابن عبد البر : وأما حديث الأعمش عن فكوان بن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام قال .

(إذا أعجل أحدكم أو أخط فلا يغتسل) قال : فليس فيه حجة ، لانه يحتمل أن يكون جواباً لمن أعجل أو أخط عن بلوغ الختانين .

قال : وكذلك حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

(الماء من الماء) لا حجة فيه أيضاً ، لأن قوله : (الماء من الماء) لا يدفع أن يكون الماء مبيئ التقاء الختانين .

ولا خلاف أن الماء - وهو الاغتسال - يكون من الماء الذي هو الإنزال ، لأن من أوجب الغسل - من التقاء الختانين - يوجب من (الماء من الماء) -

ت ١٤٦ / أ

١٩٤

كتاب الحيض / باب إنما الماء من الماء

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ لَا .

٨١ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي أَنَّهُ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ " .

٨٢ - (٣٤٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَدَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَنْسَخُ حَدِيثَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا .

١٤ / ٧٤

وقوله : (إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ) ، قال الإمام : هذا الحديث يخرج به من لا يوجب الغسل من التقاء الختانين وإِنَّمَا الْحِجَّةُ مِنْ جِهَةٍ دَلِيلُ الْخَطَابِ (١) ، وقد اختلف أهل الأصول بالقول (٢) به ، فمن نفى دليل الخطاب لم يكن عنده في الحديث حجةً ومن أثبتته صحح له الانفصال عن الحديث بوجوه : أحدها : أنه قد قيل إن ذلك في أول الإسلام ثم نسخ (٣) ، والثاني : أن يكون محمولاً على المنام لأنه (٤) لا يجب الاغتسال فيه إلا من الماء ، وأما الحديث الذي فيه أنه : (خرج إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورأسه يقطر ماءً فقال [له] () لَعَلَّنَا أَجْلُنَاكَ) فإن لم يحمل على الوطء في غير الفرج فيحمل على أنه منسوخ .

قال القاضي : تأول ابن عباس حديث (الماء من الماء) في الاحتلام ، وحمله غيره من الصحابة على النسخ ونسخوا ال ذلك كان رخصةً في أول الإسلام ، ثم نهى عن ذلك وأمر بالغسل ، وقد ذكر مسلم نسخه في حديث / أبي العلاء بن الشخير ، وقد رجح جماعة من الصحابة ممن روى عنه ذلك إلى الغسل من التقاء الختانين ، وقال يعقوب بن شيبه في حديث عثمان ومن ذكر معه في ذلك : هذا حديث منسوخ ، وقال علي بن المديني : هو شاذ ، وقال أحمد بن حنبل : فيه علةٌ للخلاف المروى فيه عن رواه (٦) . قال ابن عبد البر : = قال : والتقاء الخطنين زلادة حكم .

قال : وقد روى شريك عن أبي الجحَّاف - واسمه داود بن أبي عوف - عن عكرمة ، عن ابن عاص قال : إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ ، دُثْمَا الرِّوَايَةِ فِي التَّقَا الْخَتَانَيْنِ عَنِ الْمُهَاجِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ . الاستدكار ٣ / ٨٧ .

(١) هو المسمى بمفهوم المخالفة ، وحقيقته : إثبات نقيض الحكم المنطوق به ، وهو أقسام : أحدها . مفهوم الصفة نحو : " في الغنم السائمة الزكاة لما مفهوم أنه لاشئ في المعلوفة ، ومفهوم الحصر ، وهو الذي في الحديث . (٢) في المعلم : في القول .

(٣) راجع : ناسخ الحديث ومنوخه لابن شاهن : ٣٨ - ٥٠ .

(٤) وى المعلم : أنه .

(٥) من المعلم .

(٦) العبارة كما ذكرها ابن عبد البر قال : قال يعقوب بن شيبه : سمعتُ علي بن المديني وذكر هذا الحديث فقال : إسناد حسن ، ولكفه حديث شاذ غير معروف .

وقال يعقوب بن شيبه هو حديث منسوخ .

الاستدكار ٣ / ٨٣ .

كتاب الحيض / باب إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ

١٩٥

٨٣ - (٣٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَتْنَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ ذُكْوَانَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَّمَ مَرَّةً عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ .

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، نَفَرَ جِ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَقَالَ : " لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ؟ " قَالَ : نَعَمْ .
يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : " إِنْ أَعْجَلْتَ أَوْ أَخْطَطْتَ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ " .
وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ .

إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَخْطَطْتَ .

٨٤ - (٣٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا ، لَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا - نَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا - نَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا ، لَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ ثُمَّ يَكْسِلُ ؟ فَقَالَ : " يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي لَا .

هو حديث مخكر لا يعرف من مذهب عثمان ولا من مذهب علي ولا من مذهب المهاجرين ، انفرد يحيى بن أبي كثير ولم يتابع عليه وأنكر عليه (١) على أن البخاري خرجه (٢) وقد خرج مالك عن عثمان في الموطأ خلافة (٣) ، وقد ذكر مسلم حديث أبي العلاء بن الشخير : " كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينسخ حديثه بعفحة بعضاً " (٤) وهذا حديث مرسل أمششهد به ، فإن العلاء لا تعلم له صحبة ، وهو أصغر إخوته واسمه يزيد ، قال البخاري عنه : أنا أكبر من الحسن بعشر سنين ، ولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب .

قال ابن القصار : أجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من تقدم على الأخذ بحديث : " إذا التقى الختانان ! إذا صجَّ الإجماع بعد الخلاف كان مسقطاً للخلاف (٥) .

(٢) (٣)

(٥)

انظر .

ال تدكار ٣ / ٨٢ ، وإميا في الكلام فيه -

النجاري ، كالغسل ، بإذا التقى الختانان ١ / ٨٠ .

الموطأ في الطهارة ، ! واجب الغسل إذا التقى الحظ لاد ١ / ٤٧ حديث ٧٤ . وقال .

ابن أبي بن كعب نزع عن قوله : " الماء من الماء " قل أن يموت ، وأنه لم يرجع عن ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ذلك . سبق برقم (٨٢) لالباب .

٤٠٢٣ (٢٢) باب نسخ " الماء من الماء لما ووجوب الغسل بالتقاء الختانين

إجماع الابعين بعد خلاف الصحابة يطلق عليه مسألة اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول . وقد اختلف فيها ، هل هو إجماع يعتمد عليه ولحتج به ؟ أم لا ؟

وقول القاضي بعده لانعلم من قال به من بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ، ثم داود ال الصبالي . قلت : حكاه غيره عن عطاكا وابن مسلمة وهشام بن عروة .

وفي حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلحة بن عبد الرحمن في حديث عثمان . " يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل دكرهما .

قال ابن عبد البر: وهذا حديث منكر، لا يعرف من مذهب عثمان ولا من مذهب المهاجرين، أنفرد به يحيى بن أبي كثير، ولم يتابع عليه . وهو ثقة إلا أنه جاء -

١٩٦

كتاب الحيض / باب إنما الماء من الماء
٨٥ - (...) وحديثنا محمد بن المثنى، حديثنا محمد بن جعفر، حد، شاة شعبة عن هشام بن عروة حديثنا أبي عن الملى، عن الملى - يعنى بقوله: الملى عن الملى، أبو أ - لوب - عن أبي بن كعب عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ أنه قال، فى الرجل يأتى أهله ثم لا ينزل قال: (يغسل ذكره ويتوضأ لما .

٨٦ - (٣٤٧) وحديثنا زهير بن حرب وعبد بن حميد، قالوا: حديثنا عبد الصمد ابن عبد الوارث .

ح واحد، شاة عبد الوارث بن عبد الصمد - واللفظ له - حديثنا أبي عن جدى، عن الحسين بن ذكوان، عن يحيى بن أبي كثير، أخبرنى أبو سلمة؛ أن عطاء بن يسار أخبره؛ أن زيد بن خالد الجهنى أخبره؛ أنه سأل عثمان بن عفان . قال قلت: أرايت ع ص، ع، ه صوه، ه، جموع ص ص، إذا جامع الرجل امراته ولم يمن؟ قال عثمان: " يتوضأ كما يتوضأ للصلاة . ويغسل ذكره) .

قال عثمان: سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . (...) وحديثنا عبد الوارث بن عبد الصمد، حديثنا أبي عن جدى، عن الحسين . قال يحيى: وأخبرنى أبو سلمة؛ أن عروة بن الزبير أخبره؟ أن أبا أيوب أخبره؛ أنه سمع ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . (١٤٦ ب /

قال الق الى: لانعلم من قال به من بعد خلاف الصحابة، إلا ما حكى عن الامام عشم، ثم داود الأصهبانى وخالفه كثير من أصحابه وقالوا بمذهب الجماعة . وقد روى أن عمر حمل الناس على تركه لأخذ بحديث: (الماء من الماء) لما اختلفوا فيه، وسأل أروىخ النبى (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك، ومعنى ت (الماء من الماء): أى إنما يجب الغسل بالماء / لانزال الماء . بما شذ فيه، وأنكره عليه، ونكارتة أنه محال أن يكون عثمان سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما يقط الغسل من التقاء الختانين ثم يفتى بإيجاب الغسل منه . قال: ولا أعلم أحداً قال بأن الغسل من التقاء الختانين منسوخ، بل قال الجمهور: إن الوضوء منه منسوخ بالغسل .

ومن قال نجالوضوء منه أجازة وأجاز الغسل، فلم ينكره . قال: وقد تدبرت حديث عثمان الذى انفرد به يحيى بن أبي كثير، فليس فيه تصريح بمجازة الختان الختان، دائماً فيه جامع ولم يمر . وقد تكون مجامعة ولايم! فيها الختان الختان؛ لأنه لفظ مأخوذ من الاجتماع، يكتنى به عن الوطء . وإذا كان كذلك فلا خلاف حيثذ فيما قال عثمان أنه يتوضأ . وجائز أن يسمع ذلك من رسول الله طبع ولا يكون معارضا لإيجاب الغسل بشرط التقاء الختانين .

قال : قال أبو بكر الأثرم : قلت ل الحمد بن حنبل : حديث حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد قال سألت خمسة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : عثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وإبي بن كعب فقالوا : (الماء من الماء) أفيه علة تدفعه بها ؟ قال : نعم ما يروى من خلافه عنهم . قلت : عن علي وعثمان ، وإبي بن كعب ؟ قال : نعم .

الاستدكار ٣ / ٨٢ .
كتاب الحيض / باب نسخ (الماء من الماء) ...

إلخ

١٩٧ (٢٢) باب نسخ " الماء من الماء لما ووجب الغسل بالتقاء الختانين

٨٧ - (٣٤٨) وحديثي زهير بن حرب وأبو غسان المسمعي .

ح وحديثي شاه محمد

ابن المثنى وابن بشار ، قالوا : حد ، شامعاً بن هشام ، قال : حدثني أبي عن قتالة .

ومطر عن الحسن ، عن رافع ، عن أبي هريرة ، أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهل !) فقد وجب عليه الغسل لما .

وفي حديث مطر : " ن لم ينزل " .

قال زهير من بينهم : (بين شعبها الأربع) .

(...) حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء بن جبلة ، حدثنا محمد بن أبي عدي .

ح

وحديثي محمد بن المثنى ، حدثني وهب بن جرير ، كلاهما عن شعبة ، عن قتالة ، بهذا الإسناد ، مثله .

غير أن في حديث شعبة : (ثم اجتهد لما ولم يقل : (وإن لم ينزل)) .

وقوله : " إذا جلس بين شعبها الأربع " ، قال الامام : قالت الهروي : قيل : هي اليدان والرجلان ، وقيل : بين رجلها ونفخها (١) .

قال القاضي : الذي عندنا في اصل الهروي الذي سمعناه : (بين رجلها وشفرها لما ،

وهذا كما قال الخطابي ، يعني نفخها وأسكتها .

قال القاضي : الأولى في هذا والحرى على معنى الحكم أن الشعب نواحي الفرج الأربع ، والشعب النواحي ، وهذا مثل قوله في الحديث الآخر : (إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة ...

(لانبها لانتواري حتى يغيب بين الشعب الأربع ، ومثله قوله عائشة : (إذا جاوز الختان الختان) و " إذا مس ! الختان الختان) ،

وكذلك لا يعتبر التقاء الختانين إلا بمجاورتها وبمغيبها هنالك ، ولا يلتفت إلى التقائهما على غير هذه الصفة ، وقد يتأتى الجلوس بين اليدين

والرجلين والنفخين والأشكتين - وهما الشفران - ولا يغيب الحشفة ولا يلتقي الختانان ، وقد جاء في رواية : (إذا التقى الرسغان) ،

وهذا لا يكون إلا مع انتهاء المخالطة ، وفي رواية : (إذا التقت المماسي) [فقد يكون] (٢) معنى ذلك أمكنة المماسي من الخفاض

والختان بمعنى الختانين أو امكتنهما من الاستحداد فيكون بمعنى حديث

(١) في المعلم : وشفرها .

(٢) في ت : فيكون .

١٩٨ كتاب الحيض / باب نسخ (الماء من الماء) ...

إلخ ٨٨ - (٣٤٩) وحديثنا محمد بن المثنى ، حد - ننا محمد بن عبد الله بن أبي نصر ، حد "ننا هشام بن حسان حدثنا حميد بن هلال عن أبي برّة ، عن أبي موسى الأشعري .

ح وحد - ننا محمد بن المثنى ، حد ، شا عبد الأعلى - وهذا حديثه - حد ، شا هشام عن حميد بن هلال ، قال - ولا أعلمه إلا عن أبي برّة - عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رَهْطٌ من المهاجرين والأنصار .

فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ : لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ .

وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ : بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ .

قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى : فَاعِ نَا أَشْفِيكُمْ مِنْ فَلَكَ ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ .

فَ الْفَنَ لِي ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا أُمّاه - أَوْ يَا أُمّ الْمُؤْمِنِينَ!! - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ ، وَإِنِّي أَسْتَحِييك .

فَقَالَتْ : لَا تَسْتَحِييْ أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَأَلًا عَنْهُ أُمّكَ الَّتِي وَلَدْتِكَ ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمّكَ + قلت : فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ ؟ قَالَتْ : عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ لِمَا .

[الرَفْعَتَيْنِ] (١) ، وباجملة فراد الأحاديث على اختلافها أنه لا اعتبار بالماء ، وأن المخالطة توجب ، انتهت أولاً .

والله أعلم .

وقوله : " ثم جهدها " : قال الخطابي : حفزها ، قال بعضهم : بلغ مشقتها ، يقال : جهدته وأجهدته للغت مشقته .

قال القاضي : والأولى هنا أن يكون (جهد ، أى بلغ جهده في عمله فيها ، والجهد الطاقة والاجتهاد) ، وهى إشارة إلى الحركة وتمكن صورة العمل ، وهو نحو من قول من قال : حفزها ، أى : كدّها بحركته ، دإلا فأى مشقة تبلغ بها في ذلك ؟ وقال ابن

الأنبارى : جهدت الرجل إذا حملت على أن يبلغ مجهوده ، وهى أقصى قوته ، فعله - أيضا - من هذا ، أى طلب منها مثل ما فعل ، وهى بمعنى قوله - أيضا - فى الحديث الآخر : (إذا خالط) ، وهى كناية عن مبالغة الجماع ومغيب الحشفة ، واختلاط العضوين

(٢) ، واختلاط : الجماع ، قاله الحربى ، وخلطها : جامعها ، وقال الخطابي : الجهد من أسماء النكاح ، والختانان هما ختان الرجل

وختان المرأة ، ولا يكاد يتناسان غالباً إلا بعد مغيب الحشفة ، فكفى النبي (صلى الله عليه وسلم) بالتقاءهما عما وراءهما من الإيلاج ،

والشُعْبُ جمع شُعبَة وهى الناحية ، وفى رواية زهير : (بين أشعبا " جمع شعب ، والشعب : الاجتماع ، وهو على ما قدمناه .

(١) فى ت : الرَفْعَيْنِ .

(٢) إذ ليس شىء منها يستلزم مغيبها ، لأن ختات المرأة فى أعلى الفرج لا يمسها الذكر فى الجماع ، فلو وضعه عليه صدق أنه مسه ولا قاه ، وكذلك تصدق عليه بقية الألفاظ ولا يجب الغسل بإجماع .

٤٠٢٤ (23) باب الوضوء مما مست النار

كتاب الحيض / باب نسخ (الماء من الماء) ...

إلخ ١٩٩ ٨٩ - (٣٥٠) حدثنا هرون بن معروف ، وهرون بن سعيد الأيلي ، قالا : حل اثنا ابن وهب ، أخبرني عياض بن عبد الله

عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن أمّ كَثُوبٍ ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَتْ : إِنْ رَجُلًا سَالَ رَسُولَ

الله (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الرَّخْلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يَكْسِلُ ، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ ؟ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ ، أَنَا وَهَنِي ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ " .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " إني أفعله أنا وهذه ثم نغتسل (١) ، غاية في البيان للسائل بإخباره عن فعل نفسه وأنه مما لا ترخص فيه ، وفيه حجة على أن / أفعاله (صلى الله عليه وسلم) على الوجوب ، ولولا ذلك لم تكن فيه حجة ولا بيان للسائل .

وفيه أن ذكر مثل هذا على جهة الفائدة غير منكر من القول ، وإنما ينكر عنه (٢) الإخبار منه بصورة الفعل وكشف ما يستتر (٣) به من ذلك ويحتشم من ذكره .

وقوله في حديث أبي موسى لعائشة : (ما يوجب الغسل ؟) وجوابها له يدل على أنها فهمت ال سؤاله عما يوجب من الجماع ، ولأنه رجل إنما يسأل عما يخصه غالباً ، وقد يحتمل أن سؤاله كان حين سؤال عمر وغيره من الصحابة لها حين اختلافهم في المسألة ففهمت بقريئة الحال مر اله .

وقول أبي موسى لعائشة : لقد شق على اختلاف أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) في أمرٍ إني لاء عظم أن أستقبلك به لما تأدب معها لما فيه من ذكر جماع النساء بحضرتها وسؤالها عن حكم ذلك وهو مما يستحيا منه أ ويؤقر فيه ذوو الهيئات ، (٤) ، ولا سيما ذكر ذلك بين الرجال والنساء الأجانب ومكانها من الحرمه والتوقير مكانها ، ولا سيما انه يستدعى منها مامضمونه الإخبار عن حالها في ذلك .

وقولها هي له : " ما كنت سائلاً عنه أفك فسلني / عنه " : بسطة () له في السؤال ، وتعريف له بحرمتها ، وان مادعته الضرورة إلى سوف ال أمه عنه فله سؤالها عنه .

وقوله في حديث أبي : " يصيب أهله) : كناية عن الجماع .

وقوله : " يكسل) بضم الياء وفتحها تقدم ذكره (٦) .

وقول عائشة : (إذا جاوز الختان الختان " وفي رواية مسلم : (من الختان الختان

(١) في ت .

أغتل .

(٢) في ت بين (منه) و (عنه) .

(٣) في ت : يتتر .

(٤) سقط من ت .

(٥) في الأصل - لظ ، والمثبت من ت .

(٦) قال النووي .

ضبطناه بضم ألياء ويجوز فتحها ، يقال : أكسل الرجل وكسل بكسر السين إذا ضعف عن الجماع والاءول أفصح .

ت ١٤٧ / أ

٧٤ / ب

كتاب الحيض / باب نسخ (الماء من الماء) ...

إنح

فقد وجب الغسل) : هو دن كان من قولها في الموطأ فهو من جهة المعنى لاحق بالمسند ، لإخبارها عن شئ هو من خاصة أمرها وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأيضاً فإن أبا موسى سألها عن حجة تزيل ماشق عليه من الاختلاف بين الصحابة ، فما كانت لتزيلها برأيها ، ولا يرجع أبو موسى إلى رأيها مجرداً ، إذ هي من جملة من كان إذا اختلف عليه (١) ، وكيف وقد رواه مسلم وغيره ، وروى عن مالك في غير الموطأ وفيه : " قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

(الحديث (٢) .

وقول هام فيه : (حدثني أبي [عن الملى عن الملى] (٣) يعني : أبا أيوب عن أبي

ابن كعب ، يريد الثقة في نقله الذي أنت معتمد على ماعنده ، كما تعتمد على الملى في مداينته ومعاملته ويوثق به .

وقوله : (فليغسل ذكره ، وليغسل ما أصابه من المرأة) حجة في نجاسة رطوبة فرج المرأة ، خلافا لبعض الثافعية ، وقد تقدم .
(١) ثم إنه محال أن يُسلم أبو موسى لعائشة قولها من رأيها في مسألة قد خالفها فيها من الصحابة غيرها برأيه ، لأن كل واحد منهم ليس بحجة على صاحبه عند التنازع في الرأي ، فلم يبق إلا أن تلم أبو موسى لها كان لعله أن ما احتجَّت به كان عن رسول الله .
الاستدكار ٢ / ٩١ .

(٢) الموطأ ، كتاب الطهارة ، بالغسل إذا التقى الختانان ١ / ٤٦ .

(٣) سقط من ت .

كتاب الحيض / باب الوضوء مما مست النار

(٢٣) باب الوضوء مما مست النار

٩٠ - (٣٥١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ ، أَنَّ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ الْإِنصَارِيَّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) .

٤٠٢٥ (24) باب نسخ الوضوء مما مست النار

(٣٥٢) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ .

فَقَالَ : إِنَّمَا أَتَوَضَّأُ مِنْ أَثَارِ اقِطٍ كَلْتَاهُمَا ، لَا تَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ لَمَّا .

وذكر (١) مسلم في باب الوضوء مما مسَّت النار (٢) : " أخبرني عبد الملك بن أبي بكر

ابن عبد الرحمن) ، دال الإمام : قال بعضهم : هكذا عند جميع الرواة للكتاب ، وأصلحه ابن الحذاء بيده فأفسده ، فجعل مكان عبد الملك عبد الله ، والصواب / عبد الملك وكذا رواه الرئدي عن الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر . قال القاضي : وقوله في هذا الحديث : (قال ابن شهاب : إذا عثمان بن عبد العزيز

ال عبد الله [بن إبراهيم] (٣) بن قارظ أخبره) : كذا قال الليث في الأم هنا وفي الجمعة والبيوع وفضل الخبي (صلى الله عليه وسلم) ، وذكره ائوداود فقال : إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وكذا قال النسائي ، كلهم عن الزهري ، وكذلك وقع هنا في الجمعة من رواية ابن جريج ، وكذا أسماء ابن أبي حازم ، وقانه ابن أبي خيثمة عبد الله بن إبراهيم - كما هنا - وحكى عن خط أبيه في رواية أبي هريرة إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وقد ذكر البخاري الخلاف فيه عن ابن شهاب وغيره (-) .

وقوله () : (إنما أتوضأ من أثوار أقط اكلتها " ، قال الإمام : قال الهروي في الآثار : واحدا ثور ، وهي قطعة من ال القط (٦) . (١) في المعلم : خرخ .

(٢) بعدما في المعلم : (قال ابن شهاب أخبرني دا .

(٣) سقط من ت .

(٤) كالوضوء ، بمن لم يتوضأ من لحم الشاة والويق ٦٣ / ١ .

(٥) في المعلم : قول أبي هريرة .

(٦) غريب الحديث ٢ / ١٥٧ .

ت ١٤٧ / ب

٢٠٢ كتاب الحيض / باب الوضوء مما مست النار (٣٥٣) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ، وَأَنَا أُحَدِّثُهُ

هَذَا الْحَدِيثُ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ)

قال القاضي : واختلف السلف في الوضوء مما مسته النار ، وكان الخلاف فيه زمن الصحابة ، ثم استقر رأي فقهاء الفتوى بإجماع العلماء بعد على أنه لا يقض الطهارة وأن الأحاديث الواردة في ذلك منسوخة بما ورد بتركه الوضوء (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مما مسَّت النار ، وبأنه آخر الفعلين منه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (١) ، وقيل : وضوؤه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من ذلك قضية في عين لم يأت البيان أن الوضوء منها ، فقد يكون لسبب آخر اقتضاه أو لنقض طهارة أو تجديدها ، وقيل : كان أمره بذلك أولاً لما كانت عليه الجاهلية والأعراب من قلة التنظيف فأراد النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تغيير ذلك وعلقه لهم بشريعة الوضوء ، فلما رأى استقرار النظافة فيهم والتزامهم له نسخ ذلك بتخفيف الحرج في لزومه لهم ، وذهب بعضهم إلى تأويل ذلك وأمره به بالوضوء اللغوي وهو غسل اليد والقدم من دسّمه وزهومته (٢) ، كما جاء أنه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تمضمض وقال : (إِنَّ لَهُ دَسْمًا) ، ويكون الأمر بذلك على الاستحباب لا على الوجوب ، ولثلاثا يشغله ما بقي من ذلك في فيه من طعمه أو إزالته عنه عن صلاته ، أو يعثره ما تعلق من ذلك بأسنانه عن إقامة بعض حروف قراءته ، أو لما يحدث بقاءه وتغيره في الفم من رائحة وبخر .

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ١٥٧ -

(٢) قال ابن عبد البر : وهذا لا معنى له عند أهل العلم ، ولو كان كما ظن هذا القائل لكان دسم ما لم تمسه النار وودك ما لم تمسه النار لا يتنظف منه ، ولا تغسل منه اليد .

قال : وهذا لا يصح عند في لب ، وتأويله هذا يدل على ضعف نظره ، وقلة علمه بما جاء عن السلف في هذه المسألة . كتاب الحيض / باب نسخ الوضوء مما مسّت النار

٢٠٣ (٢٤) باب نسخ الوضوء مما مسّت النار

٩١ - (٣٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ،

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَلَّمَ شَاةً ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

ح وَحَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَكَلَ عَرْقًا - أَوْ لَحْفًا - ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَصَسْ مَاءً .

٤٠٢٦ (٢٥) باب الوضوء من لحوم الإبل

٩٢ - (٣٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا الرَّهْرِيُّ

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ جَمَلٍ مِنْهَا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

٩٣ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى .

حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَمِيَّةَ الضَّمَرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ .
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ ، فَامْلَأَ مِنْهَا ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِذَلِكَ .
(٣٥٦) قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ مَيْمُونَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) -
أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَكَلَ عَنْهَا كَتِفًا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
(...) قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَشَّجِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ مَيْمُونَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) - بِنَاكَ .

وقوله : (يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفٍ وَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ قَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ) : فيه جواز قطعه بالسكين
عند الأكل للحاجة إلى ذلك من شدة اللحم أو كبر العضو ، وتكره المداومة على استعمال ذلك لأنه من سُنَّةِ الْأَعَاجِمِ .
كتاب الحيض / باب نسخ الوضوء مما مست النار

٩٤ - (٣٥٧) قَالَ عَمْرُو
أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي غُفْفَانَ ، عَنْ الشَّاةِ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
٩٥ - (٣٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ (إِنَّ لَهُ دَسْفًا) .
: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ؛ قَالَ : أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْوَى لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَطْنِ
بْنِ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) شَرِبَ لَبَنًا ، ثُمَّ دَعَا بِمَا فَمَضَمَضَ ،
وَقَالَ :

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو .
ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ .
ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِإِسْنَادِ عُقَيْلٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، مِثْلُهُ .
٩٦ - (٣٥٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى
الصَّلَاةِ ، فَالْتَمَسَ بِهَدِيَّةٍ خُبْزٍ وَلَحْمٍ ، فَأَكَلَ ثَلَاثَ لَقَمٍ ، ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ ، وَمَا مَسَ مَا .
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَا ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ .
وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ حَلْحَلَةَ .
وَفِيهِ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهِدَ فَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَقَالَ : صَلَّى .
وَلَمْ يَقُلْ : بِالنَّاسِ .

وبطن الشاة الكبد وما معه من حشوها ، وأما مضمضة النجى (صلى الله عليه وسلم) من اللين فسنة للقاء
إلى الصلاة ومستحتم! لغيره ، وكذلك من سائر الطعام وهو من ناحية السواك ، ولا سيما فيما له دَسَمٌ أو له سهولة أو له لزوجة ، أو له

تعلق بالأسنان أو بقية طعم يشغل المصلي .

وقد اختلف اختيار العلماء في غسل اليد قبل الطعام وبعده ، ومذهب مالك ترك ذلك إلا أن يكون في اليد قبل قدر ، وكذلك يأتي إذا كان للطعام رائحة كالسّمك (١) أو ما فيه زُفورة (٢) فإن اليد لا تُغسل قبل وتُغسل بعد .

(١) في ت : كالمسك .

(٢) في الأصل : دفورة : والمثبت من ت .

كتاب الحيض / باب الوضوء من لحوم الإبل ٢٠٥

(٢٥) باب الوضوء من لحوم الإبل

٤٠٢٧ (26) باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث

٩٧ - (٣٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

أَتَوْضَأُكَ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : (إِنْ شِئْتَ ، فَتَوَضَّأْ ، وَإِنْ شِئْتَ ، فَلَا تَوَضَّأْ) .

قَالَ : أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

فَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ) .

قَالَ : أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ! ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

قَالَ : أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : (لَا) .

وتخييره في الوضوء من لحوم الغنم وأمره بالوضوء من لحوم الإبل في حديث جابر

ابن سمرّة ، ذكره مسلم يبين هذا ، إذ هو في لحوم الإبل أكد في الاستحباب والتنظيف ، لقوة رائحتها وكثرة زهومتها ، وإلى أدى ذلك غير واجب على من أكلها ذهب عافّة أهل العلم ، وذهب أحمد بن حنبل / وعامة أصحاب الحديث إلى وجوب الوضوء من أكل لحوم الإبل (١) ولم يذكر البخاري باب الوضوء من لحوم الإبل لاضطرابه (٢) ، وإباحته الصلاة في مرائب الغنم في هذا الحديث ومنعها في مبارك الإبل أيضاً ، يدل على ما تقدم ، وأنه ليس لمعنى يختص به إلا الرّهومة ، وزفر الرائحة ، وإلا فالعلماء بين قائلين بنجاسة أبقالهما وأبقالهما ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، أو طهارة ذلك معاً منهما ، وهو مذهب مالك (٣) ، وليس أحد يفرق بينهما ، فلم يبق إلا التعليل بما قلناه ، أو لشدة نفار الإبل ، أو لما جاء انهم كانوا يستترون بها عند الحاجة ، أو لما جاء أنها من الشياطين ، وهذا كله مما يجب للمصلي أن يجنبه لئلا يصيبه ما هناك من أذى ، أو تقطع الصلاة عليه [بشئ نفارها ، (٤)] وينعلق قلبه لذلك مخافة أن تطأه وتهلكه ، أو لتجنب الصلاة مواضع الأقدار

(١) ومن قال بقول أحمد هذا في لحم الإبل خاصة إسحق بن رامويه ، وأبو ثور ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وأبو خيثمة .

التمهيد ٣ / ٣٥١ -

فالحديثان فيه صحيحان ، حديث البراء وحديث جابر بن سمرّة .

أما حديث البراء فأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث الأعمش عن البراء بن عازب قال : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الوضوء من لحوم الإبل ؟ فقال : (توضؤوا منها) ، وبعد أن فكر ابن عبد البر من قال بهذا الحديث من الأئمة مع الإمام أحمد قال : وأما قول مالك والثافعي وأبي حنيفة ، والثوري ، والليث والوزاعي فكلهم لا يرون في شيء مسته النار وضوءاً على من أكله ، سواء عندهم لحم الإبل في ذلك وغير الإبل " لا " في الأحاديث الثابتة أن ردمول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل خبزاً ، ولحماً ، وأكل تكفأً ، ونحو هذا كثير ، ولم يخص لحم جزور من غيره ، وصلى ولم يتوضأ ، وهذا ناسخ رافع عندهم .

الخجاء ٣ / ٣٥١ .

بدأ الصناح ١ / ٢٦١ ، والمنتقى ٤٣ / ١ .

(٤) في ت : شدة نفورها .

(٢)

(٣)

ت ١٤٨ / أ

٧٥ / أ

٢٠٦ كتاب الحيض / باب الوضوء من لحوم الإبل (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا معاوية بن عمرو ، حدثنا زائدة عن

سماك

ح وحدثني القاسم بن زكريا .

حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان ، عن عثمان بن عبد الله بن موهب ، وأشعث بن أبي الشعثا ، كلهم عن جعفر بن أبي ثور ، عن جابر بن سمرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثل حل ! يث أبي كامل ، عن أبي عوانة . والأراج الكريمة ، والبعد فيها عن أ الشيطان وجهاته [(١) ما استطاع .

ومرابط الغنم حيث تربض للقائلة والمبيت ، ومبارك / الإبل معاطنها عند المناهل للشرب والراحة ، وحيث تبتج وتقل . وحكى الخطابي أنه قيل : إن معنى النهي عن الصلاة في مبارك الإبل : أن المراد بذلك ما سهل من الأرض لأنها مثوى الإبل إذ لا تألف الحزونة ، ومثل تلك لا تظهر فيها النجاسة لإثارة تراها وكثرة واختلاطها به فلا يؤمن كونها فيه (٢) ، وهذا بعيد في الفقه والتأويل .

(١) في ت : التاطن وجهاتها .

(٢) معالم السق ١ / ١٤٩ -

كتاب الحيض / باب الدليل على أن من يتقن الطهارة ...

إلخ ٢٠٧

(٢٦) باب الدليل على أن من يتقن الطهارة ثم شك في الحدث

فله أن يصلي بطهارته تلك

٩٨ - (٣٦١) وحدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب .

ح واحد ، شأ أبو بكر بن أبي شيبة ، جميعاً عن ابن عيينة .

قال عمرو : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد وعبد بن تميم ، عن عمه ، شكى إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) : الرجل ، يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، قال : " لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) .

قال .

أبو بكر وزهير بن حرب في روايتهما : هو عبد الله بن زيد .

وقوله : في الذي شكاً إليه أنه يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

هذا حكم الشاك في الحدث المستنكح (١) بلا خلاف لأنه قال : إنه شكاً إليه ، وهذا لا يكون إلا من تكرر عليه وكثر فأما غير المستنكح فالشك مؤثر في طهارته ولا يدخل الصلاة إلا بيقين ، وأنه يثتبع وإن كان في صلاة ، وروى هذا عن مالك ، وذهب بدس العلماء إلى أن حكيم هذا حكم من كان في الصلاة بخلاف غيرها ، وروى مثله - أيضاً - عن مالك ، وخص بعضهم هذا / الشك في الريح دون غيره من ال أحداث ، د ليه ذهب ابن حبيب من أصحابنا ، وقال بعضهم : بل هذا حكم الشاك في كل حدث ، كان في صلاة أم لا ، إذ لا ينتقل عن اليقن للطهارة بالشك ، وروى مثله عن مالك أيضاً ، وهو قول أئمة الفتوى (٢) ، وقد

يحتج بقوله في الحديث الآخر: (فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً) ولم يذكر أنه في الصلاة ، وقد يحتج به - ايضاً - من يخصه بحديث الريج .

(١) الك المستنكح هو احد قسمي الشاك عند المالكية ، وهو الذي يعتري صاحبه كإراً ، والقمم الثاني هو الك غير المستنكح ، جاء في المدونة الكبرى : قلت لابن القاسم - رأييت من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك بعد ذلك فلم يدر تحدث أم لا ، وهو شاك في الحدث ؟ قال . إن كان ذلك يستنكحه كفراً فهو على وضوئه ، دان كان ذلك لا يستنكحه فليعد الوضوء ، وهو قول مالك ، وكذلك كل مستنكح مبتلى في الوضوء والصلاة .

المدونة الكبرى ١ / ١٤ ، وانظر : الموسوعة الفقهية ٢٦ / مه ١ . قاعدة (الك لا يزِيل اليقن) أو (اليقن لا يزول بالك) من أمهات الهتواعد التي عليها مدار الأحكام الفقهية ، حتى إنه قد قيل : إلها تدخل في جميع أبواب الفقه ، والمسائل المخرجة عنها من عبادات ومعاملات تبلغ ثلاثة ارباع علم الفقه . واعلم أن الك باعتبار حكم الأصل الذي طراً .

تم ه ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : شك طراً على أصل حرام ، مثل ابن يجد المسلم شاة مذبوحة في بلد يقطنه مسلمون = (٢)

ت ١٤٨ / ب

٢٠٨ كتاب الحيض / باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ... إلخ ٩٩ - (٣٦٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا) .

ومعنى السماع هنا ووجود الريج التحقيق ، وقد يكون الرجل ممن لا يسمع ولا يشم ؛ لآفة أو مرضي به ، أو لضعف الخارج مع التحقيق له عن شتم الرائحة وسماع الصوت وذهب بعض أصحابنا إلى أن الوضوء لمن يشك في الحدث إنما هو استحبال ! ، وروى أيضاً عن مالك .

وذهب بعض المتأخرين من أصحابنا إلى التفريق بين الشك هل ما (١) وجده حدث أم لا ؟ فهذا يلغيه لهذا الحديث وبين الشك في وجود الحدث منه بعد طهارته فنتسيه أو لم يجده (٢) ، وأوجب على هذا الوضوء ، وهو مقتضى قول ابن حبيب (٣) . = ومجوس ، فلا يحل له الاكل منها حتى يعلم أنها ذكاة مسلم ؛ لأن الأصل فيها الحرمة ووقع الثك في الذكاة المطلوبة شرعا ، فلو كان معظم سكان البلد مسلمين جاز الإقدام عليها والاكل منها عملاً بالغالب المفيد للحلية .

القسم الثاني : شك طراً على أصل مباح ، كما لو وجد المسلم ماءً متغيراً ، فله أن يتطهر منه مع احتمال أن يكون تغير بنجاسة ، أو طول مكث ، أو كثرة ورود الباع عليه ونحو ذلك ، استناداً إلى ان الأصل طهارة المياه ، وقد جاء في الأثر أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص - رضى الله عنهم - حتى وردوا حوضاً ، فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض : يا صاحب الحوض ، هل ترد حوضك الشاع ؟ فقال عمر : يا صاحب الحوض ، لا تخبرنا ، فإننا نرد على الشاع وترد علينا .

القسم الثالث : شك لا يعرف أصله ، مثل التعامل مع من أكثر ماله حراماً دون تمييز بين المالية لاختلاط النوعن اختلاطاً يصعب تحديده ، فهذا نص الفقهاء على كراهة التعامل معه خوفاً من الوقوع في الحرام .

الموسوعة الفقهية ٢٦ / ١٨٦ .

قلت : وقد ذهب البعض الى تحريم التعامل معه إعمالاً للقاعدة الفقهية : (إذا اختلط الحرام بالحلال حرم الحلال) ! .

٤٠٢٨ (27) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

(٢) يقول الإمام القرافي : إن الثك في السبب يخز السبب في الثك ، ذلك أن الشارع شرع الأحكام وشرع لها أسباباً ، وجعل من جملة ما شرعه من الأسباب الثك ، فشرعه - حيث شاء - في صور عديدة ، فإذا شك فط الثاة والميتة حرمتا معا ، وسبب التحريم هو الثك ، د ذا شك في الأجنبية وأخته من الرضاع حرمتا معا وسبب التحريم هو الثك ، وإذا شك في عين الصلاة ائمة وجب عليه خصص صلوات ، وسبب وجوب الخمس هو الك ، د إذا شك هل تطفرائم لا وجب الوضوء ، وسبب وجوبه هو الثك .
وعلى ذلك فإن الثك في السبب يمنع التقرب ولا يتقرر معه حكم ، أما السبب في الثك .

وهو ما

ذكر من النظائر السابقة - فإنه لا يمنع التقرب ، وتقرر معه الأحكام .

راجع : الفروق للقرافي ١ / ٢٢٥ ، وتهذيب الفروق ١ / ٢٢٧ ، إيضاح المالك إلى قواعد مالك

٢٠١ ، وكذلك الموسوعة الفقهية ٢٦ / ١٩٠ .

(٣) قال ابن خوزيمنداد : اختلفت الرواية عن مالك فيمن توضع ثم شك ، هل احدث أم لا ؟ فقال : عليه الوضوء ، وقال : لا وضوء عليه .

قال : وهو قول سائر الفقهاء .

قال أبو عمر .

مذهب الثوري ، وأبي حنيفة ، والأوزاعي ، والثافعي الباء على الأصل حدثاً كان أو طهارة .

وهو قول أحمد ، وإسحق ، وإبي ثور ، وداود ، والطبري ، وقد قال مالك : إن عرض له ذلك

كثيراً فهو على وضوء .

انظر : التمهيد ٥ / ٢٧ ، الاستذكار ٤ / ٣٥٢ .

كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

(٢٧) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

٢٠٩

١٠٠ - (٣٦٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ ،

وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عِيْنَةَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

قَالَ : تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ ، فَتَأْتِ ، فَرَبَّهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (هَلَا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا ، فَدَبَّغْتُمُوهُ ،

فَاتَّفَعْتُمْ بِهِ ؟) لَمَّا .

فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ .

فَقَالَ : (إِنَّمَا حَرَّمَ كُلَّهَا) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا : عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ،

عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَجَدَ شَاةً مَيْتَةً ، أَعْطِيَتْهَا

مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةٌ : ((هَلَا اتَّفَعْتُمْ بِجِلِّ !)) ؟ .

قَالُوا : (إِنَّهَا مَيْتَةٌ) .

فَقَالَ .

(إِنَّمَا حَرَّمَ كُلَّهَا) .

(...) حدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد ، جميعاً عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد .

بِحُجْرٍ رَوَايَةِ يُؤْنَسَ .

١٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا .

حدثنا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَرَّ بِشَاةٍ مَطْرُوحَةٍ ، أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَلَبَّغُوهُ فَاتَّقَعُوا بِهِ ؟) لَمَّا .

١٠٣ - (٣٦٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ مُنْذُ حِينَ ، قَالَ .

أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ مَيْمُونَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ دَاجِنَةَ كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتَاتَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وقوله (صلى الله عليه وسلم) في حديث ابن عباس : أن ميمونة أخبرته أن داجنة كانت لبعض نساء رسول الله عث! فماتت فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

(أَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ "] وفي

٢١٠

(صلى الله عليه وسلم) : (أَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ ؟) .

كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

حديث آخر : (فدبغتموه فاستمتعتم به) [(١) وفي حديث آخر : (إذا دبغ الإهاب فقد طهر) ، قال الإمام : قال الهروي : دواجن البيوت ما ألفها من الطير والثاء وغيرها ، واحدها داجنة ، وقد دجن في بيته إذا لزمه ، وكلب داجن ألف البيت ، والمداجنة حسن الخلطة ، قال الهروي وغيره : والإهاب يجمع على الأهب ، والاء هب - يعني بضم الهمزة والهاء وبفتحهما ائضاً .

قال الإمام : ورد في جلد الميتة أحاديث مختلفة ، واختلف الناس - أيضاً - في جلد الميتة ، فقال أحمد بن حنبل : لا ينتفع به (٢) ، وأجاز ابن شهاب الانتفاع به ، والجمهور (١) من المعلم .

(٢) قبل الدباغ وبعده ، ذهب إلى هذا الحديث شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : قُرئ علينا كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأرض جهينة واثا غلام شاب : (ألا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا غضب " .

أحمد في المسند ٤ / ٣١١ ، كما أخرجه أبو داود في اللباس ، بمن روى ألا ينتفع برهاب الميتة بلفظ : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى جهينة قبل موته بشهر ، والنسائي في الفرع والعتيرة ،

ب ما يدبغ جلود الميتة ، كما أخرجه عبد الرزاق في المصنف والبيهقي في السنن والمعرفة والطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ملا ٤ ، والترمذي وقال فيه .

حديث حسن ، وليس العمل على هذا عند كثير أهل العلم .

ثم قال : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه : قبل وفاته بشهرين ، وكان يقول : كان هذا آخر أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسنائه .

اللباس ، بما جأ في جلود الميتة إفا دبغت (١٧٢٩) ، وقال البيهقي في المعرفة : في الحديث إرسال ، وهو محمول على إهابها قبل الدبغ ، جمعا بين الخبرين .
معرفة السق ١ / ٥٤٢ .
وقال الزيلعي .

حديث ابن عكيم اعل بأمر ثلاثة :

أحدها : الاضطراب في سنده - إذائه خولف فيه شعبة .

فروى عن الحكم عن رجال من جهينة لم يذكرهم ، وكذلك رواه القاسم بن مخيمرة عن مشيخة له عن عبد الله بن عكيم .

الثاني : الاضطراب في متنه ، فروى قبل موته بثلاثة أيام ، وروى بشهرين ، وروى بأربعين يوما .

الثالث : الاختلاف في صحة عكيم ، وقد قال البيهقي وغيره : لا صحة له فهو مرسل .

راجع :

نصب الرأية ١ / ١٢١ .

قال أبو عمر : وهذا اضطراب كما ترى يوجب التوقف عن العمل بمثل هذا الخبر .

وقال داود بن

علي : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فضعه ، وقال .

ليس بثيء ، إنما يقول : حدثني الأشياخ .

ثم قال أبو عمر : ولو كان ثابتاً لاحتمال أن يكون مخالفاً للأحاديث من رواية ابن عباس ، وعائشة ،

وسلمة بن المحبق ، وغيرهم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، واحتمل ألا يكون مخالفاً ، لابنه جازال يكون معنى حديث ابن عكيم

: ألا ينتفعوا من الميتة بإهاب قبل الدباغ ، وإذا احتمل ألا يكون مخالفاً له ، فليس لنا أن نجعله مخالفاً ، وعلينا أن نستعمل الخبرين

ما أمكن استعمالهما .

وحديث عبد الله بن عكيم ، دن كان قبل موت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشهر كما جأ في الخبر ، فممكن أن

تكون قصة ميمونة وسماع ابن عباس منه قوله : (أيما إهاب دبغ فقد طهر) قبل موت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أ بجمعة أو

دون جمعة .

التمهيد ٤ / ١٦٤ .

كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

٢١١

على منع الانخفاض به قبل الدباغ (١) ، ومختلفون في الجلد الذي يؤثر فيه الدباغ ، فعند أبي يوسف وداود : [انه ، (٢) يؤثر في

سائر الجلود حتى الخنزير ، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة والشافعي هكذا ، إلا أننا واثا حنيفة والشافعي نستثنى الخنزير ويزيد الشافعي

في استثنائه الكلب (٣) وألحق الأوزاعي واثور بهذا الذي استثناه جلد ما لا يؤكل لحمه (٤) ، واتفق كل من رأى الدباغ مؤثراً

في جواز الانخفاض على انه يؤثر في إثبات الطهارة الكاملة (٥) سوى مالك في إحدى الروايتين عنه ، فإنه مغ ان يؤثر الطهارة الكاملة

(٦) ، وهذا يجب أن يُعثر فيه قول اطط سبحانه : ! حَرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ (٧) ، فإن سلم ان الجلد حيّ!ض في هذا الطاهر ، وكان

ما يورد من الالحاديث بتخصيصه تخصيصاً لعموم القرآن بأخبار الأحاد ، وفي ذلك اختلاف بينها أهل الأصول (٨) ، والخلاف

المتقدم كله يدور على خبرين متعارضين

(١) إدا أنه من المعلوم أد غريم الميتة قد جمع عصبها ، واهابها ، وعظامه الع لحمها .

الاستذكار ١٥ / ٣٣٦ .

(٢) م!المعلم .

(٣) فقد روى أشهب عن مالك أنه لا تعمل الذكاة في السباع ، لا للحمها ، ولا للجلودها ، كما لا تعمل في الخنزير .

قال ابن عبد البر : وإلى هذا نذهب اشهب .

الاستذكار ١٥ / ٣١٣ .

قال أشهب .

وسئل مالك .

أترى ما تُبَغ من جلود الدوام طاهراً ؟ فقال : إنما يُقال هذا في جلود الأنعام ،

فأما جلود ما لا يؤكل لحمه فكيف يكون جلده طاهراً إذا بُغ ، وهو مما لا ذكاة فيه ، ولا يؤكل لحمه ؟ .

قال أبو عمر : لا أعلم خلافاً أنه لا يتوضأ في جلد خنزير ، و(ن دُبِغَ ، فلها كان الخنزير حراماً لا

يحل أكله و(ن ذُكِيَ ، وكانت السباع لا يحلُ كلُّها ، د ان ذُكِمَ ، كان حراماً أن يُخْتَفَع بجلودها وان !بَغَتْ قياساً على ما أجمعوا

عليه من الخنزير ، إذ كانت العلة واحدة .

السابق ٣٢٦ / ١٥ .

(٤) قال أبو عمر .

ما قاله الثوري صحيح في الذكاة : إنها لا تعمل فيما لا يحل أكله ، إلا ان قوله عليه السلام : " كل إهاب دُبِغ فقد طهر " ، وقد

دخل فيه كل جلد ، إلا أن جمهور السلف أجمعوا أن جلد الخنزير لا يدخل في ذلك فخرج بإجماعهم .

(٥) وهو قول محمد بن الحكم ، وحكاة عن أشهب ، قال أبو عمر : وهو ما عليه جمهور الفقهاء من أهل المظر والثر بالحجاز والعراق

والشام .

قال .

وهو الصحيح عدى ، وهو الذي يُثَبُّ لَوَل مالك في ذلك ، ولا يصح أن ينقله يخره .

(٦) قال أبو عمر - والذي عليه أكثر أهل العلم من التابعين ومن بعدهم من أئمة الموى أن جلا - الميتة دبغة طهور كامل له ، تجوز

بذلك الصلاة عليه ، والوضوء ، والاستقاء ، والبإع ، وسائر وجوه الانتفاع .

قال : وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، والكوفين ، وقول الوزاعي في جماعة أهل الشام ،

وقول الثافى وأصحابه ، وابن المبارك ، واسحق ، وهو قول عبيد الله بن الحسن ، والبصريين ، وقول داود ، والطبري ، وهو قول جمهور

أهل المدينة ، إلا أن مالكا كان يرخص في الانتفاع بها بعد الذباغ ، ولا يرى الصلاة فيها ، وممره بيعها ، وإثراءها .

قال : وعلى ذلك أصحابه ، إلا ابن وهب ، فإنه يذهب إلى أن دباغ الإهاب طهور كامل له في الصلاة ، والوضوء ، والبيع ، وكل

شئ .

(٧) المائدة : ٣ .

(٨) ذا الثافى وأبو حنيفة ومالك إلى جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد ، إذ أن العموم وخبر الواحد دليلان معارضان ، وخبر

الواحد أخص من العموم ، فوجب تقديمه على العموم .

قال الرازى : وانما قلنا : إنهما دليلان ؛ لأن العموم دليل بالاتفاق ، واما خبر الواحد فهو - أيضا - =

ت ١٤٩ / أ

٧٥ / ب

٢١٢ كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

ما الذى يُستعملُ منهما ؟ والمستعملُ منهما ما مقتضاهُ من العموم [(١) ؟ فأخذ / [أحمد] (٢) ابن حنبل بقوله : " لا تنتفعوا

من الميتة بماهاها ولا عصمب) ، وأخذ الجمهور بقوله : (إذا دُبِغَ الإهابُ فقد طهرَ) ، وهذا الحديث خاصٌ والعامُ يُرد إلى الخاص

، ويكون الخاص بياناً له ، وقال بعض هؤلاء : الحديث خرج على سبب وهو شاة ميمونة - رضى الله عنها - والعموم إذا خرج على

سبب قصرَ عليه عند بعض / أهل الأصول (٣) وألحق بهذا السبب البقرة والبعير وشبه ذلك ، للاتفاق على أن حكم ذلك حكم الشاة ،

وقال بعضهم : بل يتعدى ويعمُّ بحكم مقتضى اللفظ ، ويجب حمده على العموم في كل شئ حتى الخنزير ، وقال بعضهم : فإن العموم

يخص بالعادة ، ولم يكن من عاثهم اقتناء الخنازير حتى تموت فيدبغوا جلودها .

قال بعضهم : ولا الكلبُ أيضاً لم يكن من عاداتهم استعمال جلده ، وقال بعضهم : بل يُخَصُّ هذا العموم بقوله : (دباغ الأديم ذكاته دا (٤) ، فأحل الذكاة محل = دليلٌ لأن العموم به يتضمَّن دفع ضربى مظنون ، فكان العمل به واجباً ، فكان دليلاً . قال .

دإذا ثبت ذلك وجب تقديمه على العموم ؛ لابن تقديم العموم عليه يُفَضَّى إلى الغائه بالكلية ، أما تقديمه على العموم فلا يُفَضَّى إلى إلغائه بالكلية ، فكان ذلك اولى .

قال : وقد أجمعت الصحابة على تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد وبينوه بخمس صور .

إحداها : أنهم خصصوا قوله تعالى : { يوصيكم الله ل أولادكم } أ النساء : ١١ ، بما رواه الصديق ائه (صلى الله عليه وسلم) قال : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث " متفق عليه .

ثانيها : خصصوا عموم قوله تعالى : { فأن كتن ن! اء فوق ان فلفن ثما ما ترك } أ النساء : ١١ ،

بخبر المغيرة بن شعبي ومحمد بن مسلمة أنه (صلى الله عليه وسلم) جعل للجدة الدس ، فلو خلفت المتوفاة زوجا وبنتين و جدة ، كان للزوج الربع (ثلاثة) وللبنتين الثلثان (ثمانية) ، وللجدة الدس (اثنان) عالت المسألة إلى ثلاثة عر ، وثمانية من ثلاثة عشر أقل من ثلث التركة .

ثالثها : خصصوا قوله تعالى .

{ وأحل الله البع } أ البقرة : ٢٧٥ [بخبر الشيخين عن ائى سعيد فى المنع من بيع الدرهم بالدرهمين .

رابعها : خصصوا قوله تعالى : { فآخنوا المثركين } أ التوبة : ٥ ، بخبر عبد الرحمن بن عوف فى المجوس : (سئوا بهم شة أهل الكتاب) . خامسها : خصصوا قوله تعالى : { وئى لكم نا وراء زلكم } أ النساء : ٢٤ ، بخبر أبو هريرة الذى أخرجه الأربعة : نهى النبى (صلى الله عليه وسلم) أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقد ذهب قوم آخرون الى منع ذلك ، وتوقف القاضى أبو بكر فى تلك المسألة .

انظر : المحصول

١٣١ / ٣ / ١ .

(١) سقط من ال الصل .

(٢) ليست فى المعلم .

(٣) لاءن الحجة عندهم على ذلك فى المحكى لا فى الحكاية ، ومع الاحتمال لا يجوز القطع بالعموم .

المحصل (٤) الحديث أخرجه النسائى من ثلاثة طرق بنحوه :

الأول : من حديث سلمة بن الحبك ولفظه : أن نبى الله (صلى الله عليه وسلم) فى غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة ، قالت : ما عندى إلا فى قربة لى ميتة ، قال : " أليس قد!بعثها ؟) قالت : بلى - قال . (فإن دباغها ذكاتها " .

كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

٢١٣

١٠٤ - (٣٦٥) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبعة ، حد ، شا عبد الرحيم بن سليمان ، عن

عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؟ أن النبى (صلى الله عليه وسلم) مر بشاة لمؤلاة لميمونة . فقال : " ألا انتفعتم بل!إيها ؟ لما .

١٠٥ - (٣٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ وَعْلَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طُهِرَ لَمَّا .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمْعًا عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، كُلُّهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِهِ ، يَعْنِي حَلَّ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى .

الدِّبَاغُ ، فَوْجَبُ الْأَيُّوثِ الدِّبَاغِ إِلَّا فِيمَا تَوَثَّرَ فِيهِ الذِّكَاةُ ، وَالذِّكَاةُ إِنَّمَا تَوَثَّرُ عِنْدَ هَوْلَاءٍ فِيمَا يَسْتَبَاحُ لِحْمِهِ لَأَنَّ قَصْدَ الشَّرْعِ بِهَا اسْتِبَاحَةُ اللَّحْمِ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَبَحِ اللَّحْمُ لَمْ يَصَحَّ الذِّكَاةُ ! إِذَا لَمْ يَصَحَّ الذِّكَاةُ لَمْ يَصَحَّ الدِّبَاغُ الْمَشْبُوهُ بِهِ ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ مَنْ انْتَصَرَ لِمَالِكٍ إِلَى سُلُوكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَرَأَى أَنَّ التَّحْرِيمَ يَتَأَكَّدُ (١) فِي الْخَنْزِيرِ (٢) ، وَاخْتَصَّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَعْمَلِ الذِّكَاةُ فِيهِ ، فَلَمَّا تَقَاصَرَ عَنْهُ فِي التَّحْرِيمِ مَا سِوَاهُ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ فِي تَأْثِيرِ الدِّبَاغِ .

وَقَدْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ - أَيْضًا - أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَارَاوُ أَنَّ الْكَلْبَ خُصَّ فِي الشَّرْعِ بِتَغْلِيظٍ لَمْ يَرَدْ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْحَقُّ (٣) بِالْخَنْزِيرِ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُونَ الَّذِينَ ذَكَصُوا شَأْنَهُمْ لِهَوْلَاءٍ فِي الْأَخْذِ بِالظَّاهِرِ فَإِنَّهُمْ - أَيْضًا - يَخَالِفُونَهُمْ فِي الْمَعْنَى ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الدِّبَاغَ أَنْزَلَ فِي الشَّرْعِ بِمَنْزِلَةِ الْحَيَاةِ لَمَّا كَانَ يَحْفَظُ الْجِلْدَ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالِاسْتِحَالَةِ كَمَا تَحْفَظُهُ الْحَيَاةُ ، وَأَمَّا ابْنُ شَهَابٍ فَتَعَلَّقَ بِحَدِيثٍ لَمْ يُشْتَرَأْ فِيهِ الدِّبَاغُ ، وَقَدْ رَوَاهُ مُقِيدًا ، وَلَعَلَّهُ نَسِيَ مَا رَوَاهُ .

الثاني : من حديث عائشة قالت .

سئل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن جلود الميتة فقال - (ثبأها طهورها ثا .

الثالث : بلفظ (اباغها فكأتمها " كالفرع والعنصرة ، بجلود الميتة ٧ / ١٧٤ .

(١) في المعلم : تأكيد .

(٢) قال أبو عمر : إن جمهور العلماء الذين لا يجوز عليهم تحريف التأويل ، ويلزم من شدة عنهم الرجوع إليهم ، خصموا جلد الخنزير ، وأخرجوه من الجملة ، فلم يجيزوا فيه الدِّبَاغُ .

فجلله مثل لحمه ، فلما لم تعمل في لحمه ولا في جلده الذكاة ! يعمل الدِّبَاغُ في إهابه شيئًا .

راجع : الاستذكار ٣٤٧ / ١٥ - ٣٤٩ .

(٣) في المعلم : فألحق .

كتاب الحيض / باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ

١٠٦ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ ، لَهُ : قَالَ : رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَعْلَةَ السَّبْيَ فَرَوْا ، فَمَسَّسَتْهُ .

فَقَالَ : مَا لَكَ تَمَسُّهُ ؟ قَدْ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، قُلْتُ : إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ ، وَمَعَنَا الْبَرَبَرُ وَالْجَوْسُ ، نُؤْتِي بِالْكَبْشِ قَدْ ذُبَحَ ، وَنَحْنُ لَا نَأْكُلُ ذَبَائِحَهُمْ ، وَيَا تَوْنًا بِالسِّقَاءِ يَجْعَلُونَ فِيهِ الْوَالِكَ .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

قَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ فَلَكَ ؟ فَقَالَ : (اباغها طهوره لا .

١٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الرَّبِيعِ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، حَدَّثَهُ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ وَعْلَةَ السَّيْتِيُّ قَالَ .

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، قُلْتُ : إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ ، فَيَأْتِينَا الْمَجُوسُ بِالْأَسْقِيَةِ فِيهَا الْمَاءُ وَالْوَدَكُ . فَقَالَ : اشْرَبْ .

فَقُلْتُ : أَرَأَيْ تَرَاهُ ؟ فَقَالَ : ابْنُ عَثَّاسٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (دَبَاغُهُ طَهُورُهُ) .

٤٠٢٩ (28) باب التيمم

قال القاضي : قوله : (يُجْمَلُونَ فِيهِ الْوَدَكُ لَا : كَذَا لِبَعْضِ الرَوَاةِ ، وَلَا كَثَرَهُمْ : (يَجْعَلُونَ) ، وَمَعْنَى (يُجْمَلُونَ) : يُذَيَّبُونَ ، يُقَالُ بَضَمَ الْبَاءَ وَفَتَحَهَا ، يُقَالُ : جَمَلْتُ الشَّحْمَ وَأَجْمَلْتُهُ إِذَا أَذْبَتَهُ ، ثَلَاثِي وَرَبَاعِي .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢١٥

(٢٨) باب التيمم

١٠٨ - (٣٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ كُنْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِ ! ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ - انْقَطَعَ عَقْدُ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى التَّمَاسِهِ ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَا ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا : أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَبِالنَّاسِ مَعَهُ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَا ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى خُذْيٍ قَدْ نَامَ ، فَقَالَ : حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَالنَّاسُ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَا وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا . قَالَتْ : فَعَاثَنِي

فِيهِ أَلْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ - حَدِيثُ التَّيْمَمِ - : (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ...)

(إِلَى قَوْلِهَا : (انْقَطَعَ عَقْدُ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى التَّمَاسِهِ وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ) الْحَدِيثُ ، قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُبَاحُ السَّفَرُ لِلتَّجَارَةِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى التَّيْمَمِ ، وَيَحْتَجُّ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثُ ؛ لِأَنَّهُ إِقَامَتُهُمْ عَلَى التَّمَاسِ الْعَقْدُ ضَرُورٌ ! مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَالِ وَتَمْنِيَّتِهِ أَوْ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ نَزُولُ آيَةِ التَّيْمَمِ [(١)] .

قال القاضي : فِيهِ جَوَازُ الْإِقَامَةِ بِمَوْضِعٍ لَا مَاءَ فِيهِ لِحَوَائِجِهِ وَمَصَالِحِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِّقَالُ عَنْهُ لِأَنَّهُ فَرَضُهُ هُوَ مَا لَزِمَهُ فِيهِ مِنْ طَهَارَةِ الْمَاءِ أَوْ التَّيْمَمِ إِنْ عَدِمَهُ / ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ قَرِيبًا مِنْهُ فَيَلْزِمُهُ طَلْبُهُ عِنْدَ كُلِّ طَهَارَةٍ .

وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ قُرْبِهِ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ فِيمَا لَا كَبِيرَ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَمْ يَرَأَ أَنْ يَلْزِمَهُ فِي الْمِيلِينَ طَلْبُهُ .

وَقَالَ إِسْحَقُ [(٢)] : لَا يَلْزِمُهُ الطَّلَبُ إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ ، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَالْمَاءُ عَلَى غُلُوتَيْنِ مِنْهُ ، وَهُمَا (١) مِنَ الْمَعْلَمِ .

قُلْتُ - وَالَّذِي يَظْهَرُ هُوَ الْإِقَامَةُ لِحِفْظِ الْمَالِ ، إِذْ أَنْ حَفِظَهُ وَاجِبٌ بِخِلَافِ الْمَفْرُغِ لَتَمْنِيَّتِهِ . ذَكَرَهُ الْأَبِيُّ .

إِكْمَالُ ٢ / ١١٩ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ عِنْدِي رَوَى فِي التَّيْمَمِ الْإِسْتِذْكَارُ ٣ / ١٤١ .

وَالْمَفْرُغُ الْمَذْكُورُ فِيهِ كَانَ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْعِ إِلَى بَنِي الْمَصْطَلِقِ بْنِ خِرَاعَةَ ، وَذَلِكَ كَانَ سَنَةَ سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَقِيلَ : سَنَةُ نَحْمَى .

انظر : الطبقات الكبرى ٢ / ٦٣ ، صحيح البخارى ٥ / ١١٥ ، تاريخ الطبرى ٢ / ٦٠٤ ، دلائل النبوة لليبقى ٤ / ٤٤ ، البداية والنهاية ٤ / ١٥٦ .

(٢) هكذا جاء فى ال الصل وت ، إلا أنه فى ت جاء عليها ما يشبه الضرب ، وكتب أمامها بالهامية : سخنون . وهو ما نراه صوابا ، إذ أنه الموافق لما جاء فى المنتقى ١ / ١١٠ .

ت ١٤٩ / ب

٢١٦

كتاب الحيض / باب التيمم

أَبُو بَكْرٍ ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي ، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى نَحْدِي .

فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا .

فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ - وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَبَاءِ - : مَا هِيَ

نُحْسُ مِيلٍ ، فَإِنَّ الْمِيلَ عَشْرُ غَلَاءٍ ، وَالْغَلْوَةُ مَنْتَهَى جَرَى الْفَرَسِ ، وَذَلِكَ مَائَتَا ذِرْوًا .

وفى الحديث : خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) بنسائه للغزو أو بَعْضِهِنَّ (١) ، وسيأتى هذا فى موضعه من النكاح .

والبَيْدَاءُ وذات الجيش موضعان قريبان من المدينة (٢) .

وفيه اتخاذ النساء القلائد ، قيل : كانت هذه من جزع ، وجاء فى الحديث الآخر أنها قلادةٌ استعارتها من أسماء ، فأضافتها إليها مرّةً لكونها فى حوزتها (٣) وقيل : بل قولها : (عقدٌ لى) تقديمٌ وتأخير ، أى انقطع لى عقد ، ثم بينت أنه لا "سما" فى الرواية ال أخرى (٤) .

وكلٌ ما يُعْقَدُ فى العُنُقِ فهو عَقْدٌ وقلادةٌ ، وقد نقله فى المُعَلِّم : (انقطع عقدها) ، وليس ذلك فى الحديث إلا كما تقدم .

وفيه جواز عارية الحلى ، وتَجَلُّ المرأةُ بِحُلَى غيرها .

وقوله فى الرواية الأخرى : (فهلكت) : أى انقطعت ، كما قال فى الحديث الآخر ،

وكل فساد هلاك ، وتحمل فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا ليكون سُنَّةً فى حفظ الأموال والحِيطَةِ عليها .

ودخول أبى بكم - رضى الله عنه - على عائشة ورأس النبي (صلى الله عليه وسلم) فى حجرها وهو نائم دليل

(١)

(٢)

قال أبو عمر : وخروج الرجل مع أهله فى السفر من العمل المباح ، فإذا كان له ناءٌ حرائر لم يجز له أن يافر بواحدةٍ منهن حتى يقرع بينهن ، فإذا أقرع بينهن ووقعت القرعة على من وقعت منهن ، خرجت معه ، واستأثرت به فى سفرها ، فإذا رجع من سفره استأنف القسمه بينهن ، ولم يحاسب التى خرجت معه بأيام سفره معها ، وكانت مشقتها فى سفرها ونصبها فيه بإزاء نصيبها منه وكونها معه .

التهيد ١٩ / ٢٦٦ .

وفى الاستذكار قال : وخروجهن إلى الجهاد مع فوى المحارم والأزواج إنما يصح - والله أعلم - فى العسكر الكبير الذى الأغلب مة

الأمنُ عليهن .

الاستذكار ٣ / ١٤٢ .

البَيْدَاءُ : هى الشرف الذى أمام ذى الخليفة من طريق مكة ، وذات الجيش : موضع على مسافة بريد من المدينة ، وهو إلى العقيق أقرب .

فى الأصل : حوزها ، والمثبت من ت .

جاء فى مسند الحميدى من حديث هثام بن عروة عن أبيه عن عائمة : (أنها سقطت قلادتها ليلة الأبناء ، فأرسل رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) رجلين من المملين في طلبها ، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فلم يدريا كيف يصنعان ؟ قال : فنزلت آية التيمم ، قال أسيد بن حضير : جزاك الله خيراً ، فما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك منه مخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه خيراً " .
قال أبو عمر : ليس اختلاف القلة في العقد والطلاق ولا في الموضع الذي سقط ذلك فيه لعائمة ، ولا في قول القاسم عن عائمة عقد لى ، وقول هام : إن القلائد استعارتها من أسماء - ما يقدح في الحديث .

ولا يوهن شيئاً منه ؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود إليه هو : نزول آية التيمم ، ولم يختلفوا في ذلك .
التمهيد ١٩ / ٢٦٨ .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢١٧ "وَلَبَّكُمُ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ ، فَوَجَدْنَا الْعَقْدَ تَحْتَهُ .
على جواز مثل هذا ، وأنه مما لا يُستتر منه من الأصهار ولا الأجانب ، إذ لو كان مُنْكَراً لم يدخل ائو بكر عليها في تلك الهيئة ولا ائام حتى يستيقظ النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو عليها ، وطعن ائو بكر في خاصرتها جواز تأديب الرجل ابنته دن خرجت عنه ، وعتب أبي بكر لعائشة وشكوى الناس ذلك إلى أبي بكر وقولهم : (وليسوا على ماء وليس معهم ماء) دليل على أن الوضوء كان قبل مشروعاً لهم واجباً عليهم ، دلاً فما الذي يعظم عليهم من ذلك ؟ وقوله : (فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته) وفي الحديث الآخر في البخاري : (فبعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلاً فوجدها) (١) وفي رواية : (رجلين ، وفي أخرى : (ناساً) وهو حديث واحد ولا تناقض في هذا ، وإن كان القاضي إسماعيل حمله على المعارضة ، وأما غيره فقال : إن المبعوث كان أسيد بن حضير (٢) ، وأنه وجدها بعد رجوعه من طلبه حين أثار البعير ، أو يكون المراد فوجدها النبي (صلى الله عليه وسلم) لا الرجل المبعوث .

وقوله : (فأنزل الله آية التيمم) : دليل على ما تقدم أن الحكم الزائد عليهم فيها حكم التيمم / فأضيفت (٣) إليه ، وإن قيل لها : إنه الوضوء أيضاً ، فيحكم أنها التي ذكر الوضوء من القرآن إذا كان أولاً بالسنة على ما تقدم أول الكتاب .
قال الإمام : التيمم في اللغة : القصد ، ومنه قوله تعالى : { وَلَا أَفِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ } (٤) ، ومنه قول الشاعر :

سَلِ الرِّيعَ أَتَى ثُمْتُ أُمِّ اسْلَمَا (٥) وهل عادة للربع أن يتكلما /

وأما الذي يُتيمم به فالمشهور (٦) من مذهب مالك : الأرض ، وما تصاعد (٧) عليها ،
مما لا ينفك عنها غالباً (٨) ، ومذهب الشافعي : ال التيمم بالتراب خاصة (٩) ، وعندنا قول (١)
كالتيمم ، بإفا لم يجد ماءً ولا تراباً ٩٢ / ١ .

(٢) وهو ما جزم به ابن عبد البر .

التمهيد ١٩ / !الأ ٢ .

(٣) في ت : فأضيف .

قال أبو عمر : ولم يقل : فنزلت آية الوضوء ما يدل أن الذي طرا عليهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء بالماء ، والله أعلم - الاستذكار ٣ / ١٥٦ .

(٤) المائة : ٢ .

(٥) في ! : اسلمتها -

(٦) في المعلم : المشهور ، بدون الفاء .

(٧) في المعلم : يصعد .

(٨) فيجوز التيمم عنده بالحصا ، والجبل ، والرمل .

٦٤٧

(٨) ولم يقل ذلك أحدٌ غيره ، ومستدله على ذلك ما جاء في أبي داود عن عمار : (فقام المسلمون مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فضربوا بأيديهم إلى ال الرض ، ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئاً ، فصحوا بها وجوههم وأيد يلى المناكب ، ومن بطون أيديهم إلى الأباط) .

سنهما أبي! اود ١ / ٧٦ .

قال ابن عبد البر .

ثم قد روى عن عمار خلاف ذلك في التيمم ، رواه عنه عبد الرحمن بن أبزي ، فاختلف عليه فيه ، فقال عنه قوم : (ومنح فواعيه إلى نصف الساعد " ، وقال آخرون : (إلى المرفقين " ، وقال كثرةم عنه فيه : (وجهه وكفيه) .

التهديد ١٩ / ٢٨٥ .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢١٩ قل الله ، فهلكت ، فأرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ناساً من أصحابه في طلبها ، فاع دركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي (صلى الله عليه وسلم) شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية التيمم .

فقال أسيد ابن حضير : جزاك الله خيراً ، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه مخرجا ، وجعل للمسلمين فيه بركة .

١١٠ - (٣٦٨) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير ، جميعاً عن

في بعض روايات حديثا العقد أن الراوى قال : (فتيممنا إلى الابطاط " .

أو قال : (إلى المناكب " ، وأما من قال : إلى " المرافق " كآته (١) ربه إلى الوضوء لما كان (٢) تستباح الصلاة به كما تستباح بالوضوء ، والحكم إذا اطلق في شيء وقيد فيما بينه وبينه مشابهة اختلف اهل الأصول في ردّه إليه كهذه المسألة والعق في الكفارة في الظهار ، هل (٣) يشترط فيه الإيمان ويرد إلى كفارة القتل ؟ (٤) .

قال القاضي : وقوله في الحديث من رواية ابن أبي شيبة : " فصلوا بغير وضوء) حجة لأحد الأقوال فيمن عدم الماء والتراب من مريفي أو محبوس ث لأن هؤلاء عدمو الماء ولم يُشرع لهم بعد التيمم فصلوا بغير طهارة .

وقد اختلف العلماء في تلك المسألة على أربعة أقوال : هل يصلى ثم لا إعادة عليه لأن عدمه عذر كالسلس والاستحاضة ، ولأنه ظاهر الحديث () ؟ أو يصلى ثم يعيد إذا وجد الطهور على الاحتياط ليأتى أولاً بغاية ما يقدر عليه ثم لما وجد الماء لزمته الطهارة والإعادة ؟ ، وقاله الشافعي (٦) ، أو لا يصلى ولا يعيد لابن الخطاب لم يتوجه عليه لعدم الشرط من الطهارة حتى خرج وقتها كالحالض تطهر ، ومكن بلغ وأسلم بعد الوقت (٧) ، أو لا يصلى ، كظاهر الحديث من أكثر الطرق ، لكنه يعيد إذا وجد الماء ، مكن غمره المرض أو غلبه النوم أو النسيان ، ولقوله على : لا يقبل الله صلاة بغير طهور " ؟ وهذه الأقوال كلها عندنا في المذهب لما لك وأصحابه ، ! (١) في المعلم : فإنه .

(٢) في المعلم : كائط .

(٣) في ال الصل .

وهل ، والمثبت من ! - (٤) راجع : المسمّصنى ١ / ١٨٥ .

(٥) وهذا الوجه رواه ابن ديار عن معن بن مالك ، دالى هذه الرواية! هب ابن خويرمنداد ، قال ابن بمد البر : وكأنه قاسه على المغمى عليه ، قال .

وليس هذا وجه القياس ؛ لابن المغمى عليه مغلوب على عقله ، وهذا معه عقله .

(٦) وهى إحدى الروايتين عنه ، وهى المشهورة ، والثانية : لا يصلى حتى يجد طهارة .

(٧) وحو قول ائى حنيفة أيضا .

راجع : بداخ الصناخ ١ / ١٩٢ .

ت ١٥٠ / أ

٢٢٠ كتاب الحيض / باب التيمم إلى معاوية ، قال أبو بكر : حدثنا أبو معاوية ، عن الاعمش ، عن شقيق ، قال : كنت

والمروى منها عن مالك : لا صلاة ولا إعالحة ، وهو قول الثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي (١) .
 وقوله : (كنا في السرية فأجنبنا) (٢) ، قال الإمام : قال المروى : قال الفراء : يقال : أجنب الرجل وجنب من الجنب [قال] (٣)
 : وقال الأزهري : سُمي [الجنب] (٤) جنباً لأنه نهي أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر ، فتجنبها وأجنب / عنها [أى تبأً عد عنها]
 (٥) ، وقال القتيبي (٦) : سمي بذلك لمجانبة الناس وبعده منهم حتى يغتسل والجنب البعد .
 قال القاضي : وقال الشافعي : انما سُمي جنباً من المخالطة ، ومن كلام العرب : أجنب الرجل إذا خالط امرأته ، وكان هذا ضداً
 للمعنى الأول ، كأنه من القرب منها ، وقد قيل في قوله تعالى : { وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ } (٧) : انها الزوجة .
 ويقال جنبٌ للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، قال ابن فارس : وقد قيل في الجمع : أجنب .
 وكلام عبد الله وأبي موسى في تيمم الجنب يدل أن مذهب ابن مسعود كان لا يتيمم

ولا يصلي حتى يجد الماء ، ثم روى أنه رجع بعد إلى التيمم .
 هذان القولان معروفان له ، وقد حكى عنه أنه من قوله : لا يغتسل إذا تيمم ، ولكنه إذا أحدث توضأ للصلاة ، وهذا لا يصح عنه
 ولا عن أحد من العلماء ، إلا أبا سلمة بن عبد الرحمن وحده ، وقيل : بل من قوله : إنه إذا وجد الماء اغتسل وأعاد الصلاة ، وهذا
 القول لا يصح عنه ولا عن غيره إلا أن بعضهم استحسب ذلك ، وحكى عن جماعة من التابعين إعانة التيمم صلاته إذا وجد الماء في
 الوقت ، وقاله ربيعة وابن شهاب ، وقائه الأوزاعي استحباباً ، قال ابن المنذر : واجمعوا أنه لا إعادة عليه إذا وجده بعد الوقت ،
 وفقهاء الأمصار على أنه لا إعادة عليه لما صلى دين وجده في الوقت (٨) .

ومذهبه ومذهب عمر وعصاة في الآية : أنها في الوضوء ثون التيمم ، لابنه العائد عليه والسبب الذي نزلت فيه الآية ، وأن معنى قوله :
 { أَوْ لَا مَسْتُمْ } (٩) في غير الجماع ، ومذهب أبي موسى وغيره أنها على العموم ، وبين ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) في ربه على
 عمار بقوله : " إنما كان يكفيك هكذا ، وذكر مسح الوجه والكفن) ، ولما احتج أبو موسى بظاهر الآية على عبد الله وقف وما لخرى ما
 يقول ، كما جاء في الحديث لظهور العموم فيها للأحداث ، وعطف التيمم على سائرهما وتعلق بطرف من الاجتهاد والاحتياط وقطع
 الذريعة لاحتمال الآية فقال : لو رخصنا لهم في ذلك لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يذهب ويتيمم ، فلم ينكر ابن مسعود أن
 الآية تتناول الجنب بظاهرها وغيره ولو

(١) راجع .

المنتقى ١ / ١١١ ، ١١٢ .

(٢) لفظ حديث عبد الرحمن بن أبيزى : (أما تذكر يا امير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية ، فأجنبنا فلم نجد ماءً ؟) .

(٣ - ٥) من المعلم .

يلا) في المعلم : القتيبي .

(٧) النساء . ٣٦ .

يه) انظر : المغنى ١ / ٣٢٠ .

(لا) المائدة : ٦ .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢٢١

جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ مُوسَى ، فَقَالَ : أَبُو مُوسَى : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا ، كَيْفَ يَصْنَعُ
 بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يَأْتِي ! إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا .

فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ بِهِذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِلَةِ : { فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا } (١) فَقَالَ : عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ
 فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، لَأَوْشَكَ ، إِذَا بَرَدَ

أَنكَرَهُ لَرَدِّ حُجَّةِ أَبِي مُوسَى بِالْآيَةِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ادْخَلَ / البخاري هذا الحديث تحت ترجمة (إذا خاف الجنب على نفسه المرض او الموت)

، وذكر حديث عمرو بن العاص وى تيممه في ليلة باردة وتلاوته : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ } (٢) وأت وى ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) لم ! ٤ ، ثم أدخل حديث أبى موسى وعبد الله ليُشعر بالخلاف في المسألة والله أعلم (٣) .

ولا خلاف بين فقهاء الأمصار اذا خاف التلف باستعمال (٤) الماء أنه يتيمم ، إلا شئ

روى عن الحسن : يغتسل دن مات ، فإن خاف دوام المرض أو زيادته أو حدوثه فلذلك في هذا الأصل قولان ، حكاهما ابن القصار ، وكذلك للشافعي ، والذي في الأمهات لمالك أنه / يتيمم ، وأبو حنيفة والثوري يجيزان ذلك ، ومنعه الحسن وعطاء وأبو يوسف وصاحبه في الحضر وأجازه في السفر ، وذهب بعض أصحاب الحديث أنه يجزئه الوضوء هنا عن الغسل لحديث عمرو بن العاص ، وفيه أنه توضأ وصلى بهم (٥) ، وبه قال من أصحابنا أحمد بن صالح المصرى المعروف بابن الطبرى من أصحاب ابن وهب لغلبة الحديث عليه .

وفي هذا الحديث عادة الصحابة في المناظرة في العلم والحجاج بكتاب الله وسنة نبيه ، والمقاييس الصحيحة عليها والالتفات في الاجتهاد لقطع الذرائع لما تؤول إليه ، وفيه جواز الانتقال من دليل إلى دليل أظهر منه إذ حقيقة المناظرة التعاون على إظهار الحق وبيانه ، خلاف ما يذهب إليه أهل الجدل من المتكلمين من منع الانتقال وائه انقطاع ، والأصل في هذا قصة إبراهيم - عليه السلام - في الماله من الحجاة بالإحياء والإماتة إلى الحجاة بالإتيان بالشمس من المغرب .

(١) لما تدة ٦٠ .

(٢) ١ للنساء ٢٩٠ .

(٣) كالتيتم ، ! إذا خاف الجنب على نفه المرض أو الموت ١ / ٩٥ .

(٤) في ت - من استعمال .

(٥) راجع : بدائع الصناخ ١ / لما .

٧٦ / ب

ت ١٥١ / أ

٢٢٢ كتاب الحيض / باب التيمم عليهم الماء ، أن ، يمتط الوأ بالصعيد .

فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَعَبْدِ اللَّهِ ! : أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي - أَعْجَبْتُ فَأَجَنَّبْتُ ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : " إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا لَا تُضْرِبَ بِيَدَيْهِ الْإِعْرَاضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ

وقول عمار : (فتمرغت كما تتمرغ الدابة) : هو بمعنى ما جاء في الرواية الاخرى :

" فتمعكت فيه) لأنه لم يحمل الآية على عمود الأحداث .

وفيه جواز الاجتهاد في زمان النجى (صلى الله عليه وسلم) عند الضرورة والبعد منه ، كما قال معاذ - رضى

الله عنه - له : (أجتهد رأى) (١) ، واستعمال القياس ، لأنه لما رأى آية التيمم في الوضوء

في بعض الأعضاء - إذ (٢) كان الوضوء محتصاً ببعض الأعضاء - وكان طهر الجنابة لعموم

الجسد استعمل التيمم بالتراب (٣) في جميع الجسد .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إنما كان يكفيك هكذا - وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما) يحتج به

في نفخ اليدين ، وقد أجاز مالك النفخ الخفيف في ذلك .

وهو قول الكوفيين .

وقوله : " فسح بها وجهه وكفيه) : في ظاهره حجة لمن يرى الفرض ضربة واحدة ،

وهو قول بعض أصحابنا ، ودليل قول مالك ، وأنه لا إعادة على من فعله أو يعيد في

الوقت ، وأن الضربة الثانية عنده سنة ، وجمهور العلماء على أنه لا يجزيه إلا ضربتان ،

وهو قول بعض أصحابنا ، وجعله بعضهم قول مالك (٤) ، ويحتج بها - أيضا - من يقول ت التيمم إلى الكوعين ، وهو قول جماعة من العلحاء وفقهاء أصحاب الحديث وبعض أصحابنا ، وتأولوها على رواية ابن القاسم عن مالك فيمن صلى بذلك اثنه يعيد في الوقت ، والصروف من مذهب مالك أن فرضه إلى المرفقين ، وهو قول أكثر أئمة الفتوى والسلف (٥) . وقوله في الرواية الأخرى : " يمسح الشمال على اليمين وظاهر كفه " : تفسير لصفة الملح وعمومه .

(و) نكار عمر الخبر على عمار لأنه حدثه أنه كان حاضراً له عند النبي علياً فلم يذكره ، ودول عمار له : (إن شئت لما جعل الله على من حقه لم أحدث به) لما يلزم من طاعة الأئمة والرجوع إلى مذاهبهم ، وتقليد من لم يبلغ منزلتهم في العلم لهم ، ت ١٥١ / بلا سيما / مسألة وقع فيها الخلاف بين اثنين من نقل قضية أئمتها أحدهما ونفاها الآخر ، (١) حديث ضعيف أخرجه أبو ثاود - (٢) في ت : إذ لو .

(٣) في ت : في الوضوء ، وهو خطأ نار . (٤) المنتقى ١ / ١١٤ - والقول بضربة واحدة قول عطاء ، أما مالك فقال : يضرب ضربة لوجهه وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين ، وله قول آخر : بإجزاء ضربة واحدة روى عن ابن القاسم . (٥) المنتقى ١ / ١١٤ .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢٢٣ كفيه ، ووجهه ؟ فقال : عبد الله : أولم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟ . ١١١ - (...) وحديثنا أبو كامل الجحدري ، حديثنا عبد الواحد ، حديثنا اللحامش ، عن شقيق ، قال : قال أبو موسى لعبد الله . وساق الحديث بقصته ، نحو حديث أبي معاوية .

غير أنه قال : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إياك كافي ال يكميك أن تقول هكذا لما ، وضرب يديه إلى الأرض ، فنفض يله فضع وجهه وكفيه .

فالرجوع في ذلك إلى ما يفتى به الإمام المقلد "فكحف اذا! كان الإمام هو المنكر لها ، مع أن أداء الحديث يس التبليغ ليس بفرض على العين ، إلا لمن لم يكن عند أحد السنة التي رواها سواء فيتحين عليه اداؤها ، وأية التيمم في الجنب أه غيره تغنى عن حديث عمار ، فكيف إذا كان الحديث مما خالف رواية إمام المسلمين وخطأه فيه ؟ فهو في سعة من ذكره . وفيه من الفقه أن المتأول المجتهد لا إعاثة عليه ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يأمر عماراً بالإعاثة (ون كان خطأ اجتهد به ؛ لابنه إنما ترك هيئة الطهارة وقد جاء بها على غير هيئتها واكل مما يلزمه . وقوله : (ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار) ؛ لأنه أخبره خبراً ذكر أنه شاهده ولم يذكره فجوز عليه الوهم كما جوز على نفسه النسيان له ، ثم تركه وما اعتقده وصححه ، إذ لم يخهمه بقوله : (نؤليك من ذلك ما تولى) " ، بخلاف لو قطع على خطئه فيه .

وقوله : " فنفض يديه دمنخ فيهما) : حجة لمن أجاز نفض اليدين من التراب ، وهو قول مالك والشافعي ، دون استقصاء لما فيهما من التراب ، لكن لخشية ما يضر به من ذلك من كثرته بتلويث وجهه ، أو مصادفة رفاق حجر فيه يؤديه ونحوه ، وكان ابن عمر لا ينفذ .

ونخرج مسلم في الباب (١) : روى الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن ابن هرمز ، عن عمير مولى ابن عباس ؛ أنه سمعه

يقول : " أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة حتى دخلخا على أبي الجهم) ، قال الإمام : كذا وقع عند الجلودى والكسائى وابن ماهان ، وهو خطأ ، والمحفوظ : " أقبلت أنا وعبد الله بن يسار) وهكذا رواه البخارى عن ابن بكير عن الليث (٢) ، وأهذا الحديث ، (٣) ذكره مسلم أ هنا ، (٤) مقطوعاً وفي كتابه أحاديث يسيرة مقطوعة متفرقة فى أربعة عشر موضعاً ، منها هذا الحديث الذى ذكرناه حاً () - وهو أولها - ، سننبيه على كل شئ منها فى موضعه ، إن شاء الله / .
قال القاضى : روايتنا فيه من طريق السمرقندى ، عن الفارسى ، عن الجلودى فيما
(١) فى المعلم .

فى باب التيمم .

(٢) البخارى ، كالتيمم ، بالتيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ١ / ٩٢ .

(٣) من المعلم .

(٤) ليست فى المعلم .

(٥) من المعلم .

٧٧ / ١٤

٢٢٤

كتاب الحيض / باب التيمم

١١٢ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ - عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ ، عَنْ فَرٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَجُلًا اتَى عُمَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً .
فَقَالَ : لَا تُصَلِّ .

فَقَالَ عُمَارًا تَذَكُّرُ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِذَا أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا ، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً ، فَأَعَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ، ثُمَّ تَنْفُخَ ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ) .
فَقَالَ عُمَرُ : اتَّقِ اللَّهَ يَا عُمَارُ .

قَالَ : إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ .

قَالَ الْحَكَمُ : وَحَدَّثَ ، شَيْهَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ذَرٍّ ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ .

فَقَالَ عُمَرُ : نَوَلَيْكَ مَا تَوَلَّيْتَ .

١١٣ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ

عَنِ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ذَرًّا ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ، قَالَ : قَالَ الْحَكَمُ : وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَجُلًا اتَى عُمَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً .

وَسَأَلَ الْحَدِيثَ ، وَزَادَ فِيهِ : قَالَ عُمَارُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنْ شِئْتَ ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَى مَنْ حَقَّكَ ، لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا .
وَلَمْ يَذْكُرْ : حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ فَرٍّ .

١١٤ - (٣٦٩) قَالَ مُسْلِمٌ : وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ

حدثنا به أبو بحر عنه عبد الله بن يسار على ما ذكره ، وكذلك قاله النسائي وأبو داود وغيرهما من الحفاظ (١) ، وهو أخو عبد الرحمن هذا الآخر ، قال البخاري في تاريخه : عبد الله بن يسار مولى ميمونة أخو عبد الملك وعطاء (٢) .

وقوله في الحديث : (دخلنا على أبي الجهم دا : كذا في الأم ، وكناه مسلم في كتاب (١) ائو داود في الطهارة ، بالتيمم في الحضر ، والنسائي في الطهارة ، بالتيمم في الحضر ١ / ١٦٥ . وقال ائو داود : أبو الجهم ، وقال النسائي : أبو جهيم .

(٢) البخاري في التاريخ الكبير ٥ / ٢٣٣ .

كتاب الحيض / باب التيمم ٢٢٥

الحارث بن الصمة الأنصاري .

فَقَالَ أَبُو الْجَهِّ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرِدَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَيْهِ ، حَتَّى وَجَّهَهُ وَيَدِيهِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ .

(صلى الله عليه وسلم) مِنْ نَحْوِ بَيْتٍ جَمَل ، أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَسَحَّ

١١٥ - (٣٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ ، فَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَرِدَّ عَلَيْهِ .

أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ وَرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُولُ ،

الرجال والبخاري في تاريخه والنسائي وأبو داود : أبو الجهم (١) .

وقوله في الحديث : (اقبل النبي (صلى الله عليه وسلم) من نحو بئر جمل ...

(وذكر تيممه لرد السلام ، احتج به البخاري وغيره في جواز التيمم في الحضر لمن خاف فوات الوقت (٢) ، وقد اختلفت الرواية في جوازه عن مالك ، وفي إعائه الصلاة لمن فعله / إن وجد الماء في الوقت على القول بإجازته (٣) .

وفي استدلال البخاري بهذا الحديث نظر لكنه يؤنس إليه ، إذ لم ير أن يرد السلام ولا يذكر الله إلا على طهاره ، وخشى ذهاب الرجل وفوات رد السلام عليه فتيمم .

وفيه حجة بجواز التيمم بالتراب المنقول عن وجهه ال أرض ، لتيممه بالجدار وهو تراب مفصول (٤) ، وفيه حجة لسقوط شرط الغبار ونقل التراب في التيمم لعدم ذلك في تراب الجدار لتعقده ، وجواز التيمم مع وجود غيره ، وفيه جواز التيمم للنوافل كالفضائل .

قال الطحاوي : وهذا الحديث من باب الأخذ بالفضائل ، وقال الطبري : هو على التأديب للمسلم عليه في حال الحدث التي نهى عن السلام فيها ، وليس في الحديث ما يدل على ما قال ؛ لابنه إنما سلم عليه بعد إقباله من قضاء الحدث وليس بموضع النهي ، لكن في الحديث الآخر : (أن رجلاً مرَّ عليه وهو يبول فسقم عليه فلم يردَّ عليه) (٥) .

(١) هو ائو جهيم بن الحارث بن الصمة بن عمرو ، الحزرجي ، ال أنصاري ، له صحبة وهو ابن أخت ألى بن كعب ، قل : اسمه عبد الله ، وقد ذكره الأفعى في الأم بابر الصفة .

تهذيب الكمال ٣٣ / ٩٢ ، الأم ١ / ٥١ .

كالتيمم ، بالتيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ١ / ٩٢ .

راجع في ذلك : المنتقى ١١٨ / ١ .

وقد قال : والمثمهور من مذهب مالك أنه لا يعيد ، وقال ابن حبيب ومحمد بن الحكم : يعيد أبداً . في ت ؟ منقول .

٤٠٣٠ (29) باب الدليل على أن المسلم لا ينجس

٤٠٣١ (30) باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها

الحديث أخرجه أبو داود في سننه في الطهارة ، بفي الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر ١ / ٥ ، والترمذي في الطهارة ، بفي كراهة رد السلام غير متوضئ ١ / ١٥ ، والنسائي ، بالسلام على من يبول ١ / ٣٦ ، وابن ماجه في الطهارة ، بالرجل يسلم عليه وهو يبول ١٢٧ / ١ جميعا عن ابن عمر ، قال أبو داود : وروى عن ابن عمر وغيره أن النبي كلفه تيمم ، ثم رد على الرجل السلام ، وقال الترمذي في الحديث .

ورا حديث حسن صحيح ، دائما يكره ورا عندنا إذا كاد على الغائط والبول ، وقد فسّر بعض أهل العلم ذلك ، وهذا أحسن شيء روى في هذا الباب .

ت ١ / ١٥٢
٢٢٦

كتاب الحيض / باب الدليل على أن المسلم لا ينجس

(٢٩) باب الدليل على أن المسلم لا ينجس

(٣٧١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - قَالَ : حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ لَمِهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ ، فَاسْتَلَّ فَنَابَ فَاغْتَسَلَ ، فَتَفَقَّدَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ : (أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ! لَا .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ ! فَفَكَّرْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسَلَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (س ! بَحَانَ أَدْلِهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ) .

١١٦ - (٣٧٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعَرٍ ، عَنْ وَاصِلٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ ! ب ، صَرَّه ! وَيرفو ، ! كُلُّ ص ،

فَخَادَ عَنْهُ فَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : كُنْتُ جَنَابًا قَالَ : (إِنْ الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ) .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثٍ : (إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ) : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

عَنْ ابْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ أَنَّهُ لَقِيَهُ لِمَجْدٍ ! فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ ، (١) ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ (٢) ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ حُمَيْدٌ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ (٣) ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ (٤) .

وقوله : (إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ) : يقال : نجس الشيء ونجس ، بالكسر والضم ، ينجس ، وينجس ، بالفتح والضيم ، ضد طهر .

وفيه حجة على طهارة الأدمى حياً وميتاً ، وقد اختلف فيه مسلماً كان أو كافراً ، ولقول

الله والى : { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ } (الآية) .

وذهب بعض المتأخرين : أن الحكم للفضيلة إنما يتعلق بالمؤمن ويحتج بهذا الحديث وشبهه ، وستأتي المسألة في الجنائز .

وقوله في الحديث : (فخاد عنه) أى مال عن طريقه ومشيه معه وانصرف ، ومثله في الرواية الأخرى : (فانسل عنه) : أى خرج من حملته وصحبته برفق من حيث لا يشعر به .

- (١) من المعلم .
 (٢) الحديث موصول في المعلم .
 (٣) في المعلم : عن حميد الطويل عن أبي رافع .
 (٤) البخاري ، كالغسل ، بعرق الجنب وان المسلم لا ينجس ١ / ٧٩ ، وابن أبي شيبه ، كالطهارات ، في مجالسة الجنب ١٧٣ / ١ .
 (٥) ١ ل! سراء : ٧٠ .
 كتاب الحيض / باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها ٢٢٧
 (٣٠) باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها
 ١١٧ - (٣٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبِرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ خَالِدٍ "إِنْ سَلِمَ ، عَنْ الْبَيْهَقِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ .
 وقوله : " كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ " .
 دليل أنه لا يُمنع من على
 غير طهارة من ذكر الله (١) ، دنا اختلف العلماء في قراءة الجنب والحائض القرآن ظاهراً بالمنع لهما والإباحة لهما ، ومنع الجنب للملك طهره دون الحائض لأن أمرها يطول ، والأقوال الثلاثة للمالك - رحمه الله - ولم يختلف قوله في قراءة اليسير منه كالأية ونحوها على وجه التعوذ (٢) .
 وفيه حجة لمن أجاز الذكر على الحدث وفي المراحض على ظاهره (٣) ، وقيل : معناه : متوضي وغير متوضي ، وقد تقدم قبل الكلام عليلاً .
 (١) قلت .
 أخرج أبو داود والترمذي والاسائي وابن ماجه في كثيرين عن علي بن ائى طالب قال : كان رسول الله كليه لا يحجبه عن تلاوة القرآن شيء إلا الجنابة .
 وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال : على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ٤ / ١٧٠ ، وكذا البيهقي في السن الكبرى ١ / ٨٩ ، وفي المعرفة ١ / ٧٧٤ ، وابن أبي شيبه ١ / ١٠١ ، والدارقطني في سننه ١١٨ / ١ .
 (٢) وذلك من غير مصر .
 انظر : الاستذكار ٨ / ١٤ ، المغزى ١ / ١٩٩ .

٤٠٣٢ (31) باب جواز كل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك

٤٠٣٣ (32) باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء

(٣) وهو قول شاذ ، شدَّ به عاود عن الجماعة ، كما ذكر ابن عبد البر .
 ٢٢٨

كتاب الحيض / باب جواز أكل المحدث الطعام ...
 إلخ

(٣١) باب جواز كل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك ،

وأن الوضوء ليس على الفور

١١٨ - (٣٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .
 وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ ، فَالَّتِي بَطْعَاهُمْ ، فَذَكَّرُوا لَهُ الْوُضُوءَ فَقَالَ : (أَرِيدُ أَنْ أَصْلِيَ فَأَتَوَضَّأُ ؟) .

١١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، سَمِعْتُ ابْنَ عَنَاسٍ يَقُولُ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَجَاءَ مِنَ الْغَائِطِ ، وَاتَى بِطَعَامٍ ، فَقِيلَ لَهُ : أَلَا تَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ : أَلَمْ ؟ أَأَصْلَى فَأَتَوَضَّأُ ؟) .

١٢٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ عَمْرٍو ابْنَ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، مَوْلَى آلِ السَّائِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : فَابْرَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى الْغَائِطِ ، فَلَمَّا جَاءَ ، قُدِّمَ لَهُ طَعَامٌ .

فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَوَضَّأُ ؟ قَالَ : " لَمْ ؟ أَلَلَّصَلَاةَ ؟) .

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَتَادِ بْنِ جَبَلَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حُوَيْرِثٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ ، فَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فَأَمْلَ وَلَمْ يَمْسَ مَاءً .

قَالَ : وَزَالَتِ عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَمْ تَوَضَّأُ ؟ قَالَ : (مَا أَرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوَضَّأُ) وَزَعَمَ عَمْرٍو ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ .

ت ١٥٢ / أ

وقوله : (أتى بطعام فذكر له الوضوء فقال : أريد أن أصلي فأتوضأ ؟) : أخذ مالك بظاهر هذا الحديث ، وكره غسل اليد قبل الطعام ، وقال : إنه من فعل الأعاجم ، وقال مثله الثوري ولم يكن من فعل السلف ، وحمله غيره على أنه ليس بواجب ، واحتجوا بحديث ذكره أبو داود / وغيره عنه (صلى الله عليه وسلم) : (الوضوء قبل الطعام وبعده بركة) .

كتاب الحيض / باب ما يقول إذا أراد دخول الخلا ٢٢٩

(٣٢) باب ما يقول إذا أراد دخول الخلا

١٢٢ - (٣٧٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَقَالَ يَحْيَى أَيْضًا : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، وَفِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، وَقَوْلُهُ : (كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ) .

(وفي الحديث الآخر : (الكنيف) وهو بمعناه ، وسُمي بذلك للتستر فيه ، والكنف (١) السحر ، فلما كان يستتر في ذلك الموضع من يأتيه للحدث سُمي به ، وكذلك سُمي الخلا - أيضا - بالخلوة فيه عن الناس .

وقوله : " يقول : أعوذ بك من الخبث والخبائث) : رويناه عن شيوخنا بالوجهين سكن الباء وضمتها ، وأكثر روايات الشيوخ فيه بالإسكان ، وكذا ذكره أبو عبيد وفصَّره بالشر ، وبالضم سمعناه من القاضي الشهيد ، وكذا صاب الخطابي ووفهم أصحاب الحديث في روايتهم السكن .

قال الإمام : قال الهروي : قال أبو الهيثم : الخبث بالضم (٢) جمع الخبيث ، وهو الذكر من الشياطين ، والخبائث جميع الخبيثة وهي الأثني من الشياطين ، وقال أبو بكر [بن الأنباري] (٣) : الخبث الكفر ، والخبائث الشياطين .

قال الإمام : والول أشبه ؛ لأن تلك أ الموضع (٤) مواضع الشياطين .

قال القاضي :

قال الخطابي في رواية الضم : استعاذ بالله من مرثة الجن ذكورهم وإناثهم ، قال ابن الأعرابي : أصل الخبث في كلام العرب المكروه .

قال القاضي : ولا يبعد أن يستعبد من الكفر ومن الشياطين ومن سائر الأخلاق الخبيثة والاءفعال المذمومة وهي الخبائث ، وجأ بلفظ الخبث لمجانسة الخبائث ، والله أعلم ؛ ولأنه لما كان الموضع خبيثاً في نفسه استعاذ من كل ما جأ في لفظه .
وقال الداودي : الخبث الشيطان ، والخبائث المعاصي ، وقال غيره : استعاذ أولاً من الشياطين وخبثها لتضاحكها من عورة الإنسان عند انكشافها للبراز والبول ، فإذا ذكر الله واستعاذ به أعيد ووئت الشياطين هاربة ، قال : ثم استعاذ من الخبائث وهي البول والغائط لثلاث يناله منهما مكروه .

٤٠٣٤ (33) باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء

(١) في ت - والكنيف .

(٣) ليست في المعلم .

(٢) فاما المعلم : بضم الباء .

(٤) من المعلم .

٧٧ / ب

ت ١٥٣ / أ

٢٣٠ كتاب الحيض / باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء

الكنيف - قال : (اللهم ! إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) .

(...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قالا : حدثنا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ

ابنُ عُليّة - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، بهنا الإسناد .

وقال : (أعوذ بالله من الخبث والخبائث) .

قال الإمام : وقوله : (إذا دخل) : يحتل أن يكون معناه : إذا أراد الدخول ، كما

[قال تعالى] (١) : { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ } (٢) الآية أن [(٣) معناه : إذا أردت أن تقرأ] (٤) .

قال القاضي : قد ذكر البخاري في بعض طرق هذا الحديث : (كان إذا أراد أن يدخل) (٥) ويجمع بين اللفظين برد أحدهما إلى الآخر ، ومن جهة المعنى أنه إذا كان متصلاً بالدخول قيل فيه : إذا دخل .

وقد اختلف السلف والعلماء في هذا الحديث ، فذهب بعضهم إلى جواز ذكر الله في الكنيف وعلى كل حال ، ويحتج قائله بهذا

وبحديث ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) على كل أحيانه ، وبقوله : { إِلَيْهِ مُعَدُّ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ } (٦) وهو قول النخعي والشعبي وعبد

الله بن عمرو بن العاص وابن سيرين ومالك بن أنس ، وروى كراهية ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي وغيرهم ، وكذلك / اختلفوا

في دخول الكنيف بانتهاء فيه ذكر الله (٧) .

(١) (٢)

(٣) ، (٥) (٦) (٧)

في المعلم : قيل في قوله تعالى .

النحل : ٩٨ .

قلت : والأمر بالاستعاذة عند الجمهور هو أمر ندب ، ليس بواجب ، قال الحافظ ابن كثير : والمعنى في الاستعاذة عند ابتداء القراءة

لثلاث يلبس على القارئ ويخلط عليه ، ويمتنعه من التدبر والمكر ، ولهذا فذهب الجمهور إلى أن الاستعاذة بكا تكون قبل التلاوة ، وحكى

عن حمزة ، وأبي حاتم السجستاني أنها تكون بعد التلاوة ، واحتجوا بهذه الآية .

تفسير القرآن العظيم ٤ / ٥٢٢ .

(٤) من المعلم .

البخارى فى الوضوء ، بما يقول عند الخلاء ٤٨ / ١ .
فاطرة ١٠ -

المغنى ٢٢٧ / ١ ، ٢٢٨ .

اب الحيض / باب الى ليل على أن ش م الجالس إلخ

(٣٣) باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء

٢٣١

ص بر وص ، ٥ وص ٥ ص ممر ٥ ص ، ٥ ، ويرص ص !راوص ، ٢٣ ١ - (٣٧٦) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن علية .

ح وحدثنا شببان

ابن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، كلاهما عن عبد العزيز ، عن أنس ؛ قال : أقيمت الصلاة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) نجي لرجل - وفي حديث عبد الوارث .

ونبي الله (صلى الله عليه وسلم) ينجى الرجل - فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم .

١٢٤ - (...) حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن

عبد العزيز بن صهيب ؛ سمع أنس بن مالك قال : أقيمت الصلاة والنبي (صلى الله عليه وسلم) ينجى رجلاً ، فلم يزل ينجيه حتى نام أصحابه ثم جاء فصلى بهم .

وقوله : (أقيمت الصلاة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينجى رجلاً فلم يزل ينجيه حتى نام أصحابه أ ثم جاء فصلى بهم (١)) ، قال الإمام : يحتمل أن تكون مناجاته (صلى الله عليه وسلم) وتأخير المبع الوة للصلاة بعد الإقامة إنما كانت لأن (٢) الذى ناجاه فيه امرئ مهم أمن امر الدين (٣) ، كان تقديم النظر فيه أولى من المباشرة إلى العبادة .

قال القاضى : وفى الرواية الأخرى : (وهو نجي لرجل) : أى مسار له ، وهو لفاً يُسْنَعْمَلُ للواحد والاثنين والجميع ، قال الله تعالى : { خَلَصُوا نَجِيًّا } (٤) فى الجميع ، وقال : { وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا } (٥) فى الواحد .

وفيه مناجاة الاخت بحفرة الجماعة (٦) ، وجواز الكلام بعد إقامة الصلاة لا سيما فى الأمور المهمة ، واما فى غيرها فيكره ، وتقديم الأمور المهمة التى يخشى فواتها أو شغل السرى بها أ عن (٧) الصلاة .

وقوله هنا : (حتى نام أصحابه ثم صلى بهم) وفى الحديث الآخر : " كان اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون) : فيه دليل ال النوم ليس

(١) من المعلم .

(٤) يوسف : ٨٠ .

(٦) مادام أمن سلامة قلوب الآخرين .

(٧) فى الأصل .

على ، والمثبت من ت

(٢) فى المعلم لاجل أن .

(٥) مريم ٥٢٠ .

(يعد) من المعلم .

٢٣٢ كتاب الحيض / باب الدليل على أن نوم الجالس ...

إلخ ١٢٥ - (...) وحده شئ يخص بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث - حدثنا شعبة عن قتال ، قال :

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَنَامُونَ .
ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ قَالَ : قُلْتُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ ؟ قَالَ : إِي ، وَاللَّهِ .

٥ - 4 - كتاب الصلاة

٥.١ (1) باب بدء الأذان

بُحِثَ فِي نَفْسِهِ (١) ، وَأَنْ مُوجِبُ الْوُضُوءِ مِنْهُ الْمُسْتَقْبَلُ الذَّاهِبُ بِحَسِّ الْمَرْءِ حَتَّى لَا يَعْلَمَ بِالْحَدَثِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ (٢) ، وَأَنْ الْخَفِيفُ الْيَسِيرُ مِنْهُ لَا يَجِبُ مِنْهُ وَضُوءٌ خِلَافًا لِلْمَزْنِيِّ فِي إِجْبَابِهِ الْوُضُوءَ مِنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ (٣) ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ بَعْضُ شَيْوَحِنَا (٤) ، ثُمَّ اخْتَلَفَتْ أَقَاوِيلُ أُمَّتِنَا وَغَيْرِهِمْ فِي هَيْحَاتِ النَّائِمِ الَّذِي يَحْكُمُ لَهُ بِنَقْضِ الطَّهَارَةِ إِمَّا لِإِمْكَانِ الْاسْتِثْقَالِ (٥) أَوْ لِسُرْعَةِ خُرُوجِ الْحَدَثِ كَالرَّاكِعِ وَالْقَائِمِ وَالْجَالِسِ وَالرَّاكِبِ بِمَا هُوَ مُفَحَّشٌ فِي أَضْوَلِنَا ، وَعَلَى هَذَا يَحْمَلُ نَوْمُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لِأَنَّهُمْ كَانُوا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ ، وَلَأنَّهُ قَالَ فِيهِ : (حَتَّى تَخْفُقَ رُؤُوسُهُمْ) ، وَهَذِهِ أَوَّلُ سَنَاتِ النَّوْمِ وَمُخَامَرَتِهِ الْحِسِّيِّ ، وَلَمْ يَقُلْ : حَتَّى [يَسْقُطُونَ أَوْ يَغْطُونَ] (٦) ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ لَا يَرَى النَّوْمَ حَدَثًا عَلَى أَى وَجْهِ كَانَ حَتَّى يُحَقِّقَ خُرُوجَ الْحَدَثِ فِيهِ (٧) ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَنْ يَحْرُسُهُ إِنْ نَامَ (٨) ، وَفِي بَعْضٍ مَتَأَخَّرَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنْ النَّائِمُ إِذَا ضَمَّ نَفْسَهُ وَزَمَّ وَرَكْبَتَهُ عِنْدَ نَوْمِهِ

(١) وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوًى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، قَالَ .
إِنْ النَّوْمُ عِنْدَهُ لَيْسَ بِحَدَّةٍ عَلَى أَى حَالٍ كَانَ حَتَّى يَحْدُثَ النَّائِمُ حَدَثًا غَيْرَ النَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ - يَعْنِي أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ - كَانَ يَنَامُ وَيُوكَلُّ مَنْ يَحْرُسُهُ .
الاستدكار ٢ / ٧٤ .

وَقَدْ عَقِبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَوْلُ شَاذٍ وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافِهِ .
التَّمْهِيدُ ٢٤٧ / ١٨ .

(٢) وَرَوَى عَنْ عُبَيْدَةَ نَحْوَ ذَلِكَ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَهُوَ لَثَمَ مَا نَزَعَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ مَالِكٍ ، فَإِنَّهُمْ يُوجِبُونَ الْوُضُوءَ مَعَ الْاسْتِثْقَالِ مِنْ أَجْلِ مَا يَدْخُلُهُ مِنَ الْكَلِّ .
الاستدكار ٢ / ٧٤ .

(٣) فَقَدْ قَالَ : الْوُجُوبُ حَدَثٌ كَسَائِرِ الْأَحْدَاثِ ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ - وَحِجَّتُهُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَتَالٍ الْمَرَاثِكِيِّ قَالَ : (كَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَفَرٍ ، فَأَمَرْنَا أَلَّا نَنْزِعَ خِفَافَنَا مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَوْمٍ ، وَلَا نَنْزِعَهَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ) ، قَالَ : فَلَمَّا جَعَلَهُنَّ النَّبِيُّ طَبْعًا فِي مَعَى الْحَلِثِ وَاحِدًا ، أَسْتَوَى الْحَدَثُ فِي جَمِيعِهِنَّ ، مُضْطَجِعًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا ، قَالَ : وَلَوْ اخْتَلَفَ حَدَثُ النَّوْمِ لِاخْتِلَافِ حَالِ النَّائِمِ لَخْتَلَفَ كَذَلِكَ حَدَثُ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، وَلَأنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَمَا أَبَانَ الْأَكْلُ فِي الصُّومِ - عَامِدًا مَفْطَرًا ، وَنَاسِيًا غَيْرَ مَفْطَرٍ .
رَاجِعُ الْمُخْتَصَرِ ١ / ١٦ ، وَانْظُرْ : مَعْرِفَةُ التَّقْوَى وَالْآثَارِ ١ / ٩٢٨ .

(٤) وَاحْتَجُّوا لِذَلِكَ بِحَدِيثٍ عَلَى وَمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (وَكَأَنَّ اللَّهَ الْعَيْنَانِ ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ) .
وَاللَّهُ هُوَ الدُّبِّيُّ ، وَالْوَكَاءُ هُوَ الْخَيْطُ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ الْوَعَاءُ .
قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَهُمَا حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ ، لَا حُجَّةَ فِيهِمَا .
النَّسِيبُ ١٨ / ٢٤٧ .

(٥) وَعَلَيْهِ حَمَلُوا قَوْلَهُ (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ ، فَإِنْ أَحْدَاكُمُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ) .
رَاجِعُ : الْاسْتِدْكَارُ ٢ / ٦٧ - ٧٨ .

(٦) في الأصل : يُغَطُّوا أو يسقطوا .

(٧) وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة وأنا بن مالك ، وبه قال الحسن وسعيد بن الميبي ، فقد جاء عنهم : إذا خالط النوم قلب أحدكم واستغرق نوماً فليتوضأ .
السابق

(٨) هو اثنو موسى الأشعري - رضى الله عنه ، وقد سبق .

كتاب الحيض / باب الدليل على أن نوم الجالس ...

إنخ لم ١٢٦٢ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حِثَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ! ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَقِيمَتِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : لِي حَاجَةٌ وَ .

فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُنَاجِيهِ ، حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ ، - أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ - ثُمَّ صَلَّوْا .

زماً يأمنُ معه خروج الحدث أنه لا وضوء عليه ، وربما احتج لهذا المذهب بصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) آ بعد نومه حتى نفخ (١) ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) بخلاف غيره لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن عيني تنامان ولا ينام قلبي) (٢) ، أو يكون هذا النوم خفيفاً في نفسه وقد يعتري أثناءه النفخ فإن لم يثقل فيسقط معه .

وسياتي الكلام على هذا في كتاب الصلاة إن شاء الله .

أكل كتاب الطهارة بحمد الله وعونه ، ويتلوه إن شاء الله عز وجل كتاب الصلاة .

بسم الله الرحمن الرحيم .

صلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم [(٣)] .

(١) وهو ما أخرجه ابن ماجه وأحمد عن عائمة قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينام حتى ينفخ ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ .

ابن ماجه ، كالطهارة ، بالوضوء من النوم ١ / ١٦ ، أحمد في المد ٦ / ١٣٥ .
قال

ابن ماجه : قال الطنافسى : قال وكع : تعنى : وهو ساجد .

وقد أخرج ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عباس قال : كان نومه ذلك وهو جالس ، قال أبو عمر :

ليس بنا حاجة إلى هذا في النبي (صلى الله عليه وسلم) ، لأنه محفوظ مخصوص بأن تنام عينه ولا ينام قلبه (صلى الله عليه وسلم) ، د انما النوم الموجب للوضوء ما غلب على القلب أو خالطه .

التمهيد ١٨ / ٢٥٠ ، الاستذكار ٢ / ٧٦ .

(٢) البخارى ، كالتهد ، بقيام النبي في رمضان وغيره ٢ / ٦٧ .

(٣) من ت ، وعير مذكورة لى الأصل .

٢٣٤

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ - كتاب الصلاة

(١) باب بدء الأذان

١ - (٣٧٧) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا

كتاب الصلاة

اختلف في اشتقاق اسمها مم هو ؟ فقيل : من الدعاء الذي تشتمل عليه ، وهو قول

أكثر أهل العربية والفقهاء ، وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب ، وقيل : لأنها ثانية الشهادتين وتاليتهما كالمصلي من السابق في الحلة (١) ، وقيل : بل لأنه كتحقيق فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) كالمصلي مع السابق ، ولعل هذا في أول شرع الربة وأتمام!!
الأنبي!ي! ، لكن هذا يضعف في تسميتها في حق (صلى الله عليه وسلم) وهو السابق ، وقيل : بل هو من المثلون (٢) ، وهما عرقان مع الردف ، وقيل : عظيمان يخنيان في الركوع والسجود ، قالوا : وبه سُمي المصلي من الخيل ؛ لأن أنفه يأتي مُلاصقاً صلوى السابق ، قالوا : ومنه كُتب بالواو في المصحف ، وقيل : بل من الرحمة وتسميتها بذلك معروف في كلام العرب (٣) ، ومنه : صلاة الله على عباده ، أى رحمته ، وقيل : أصلها الإقبال على الشيء ، تقرباً إليه ، وقيل : معناها : اللزوم ، من قولهم : صلي بالنار ، وقيل : الاستقامة من قولهم : صليت العود على النار إذا قومته (٤) ، والصلاة تقيم العبد على طاعة ربه ، قال الله تعالى : { أَنْ الْمَثَلَةَ تَتَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ } (٥) ، وقيل : لأنها صلة بين العبد وربّه (٦) ، لم تشعبت مذاهب المتكلمين والنظار من الفقهاء في هذه الأسماء المستعملة في الشرعيات كالصلاة والزكاة والصيام والحج وشبهها ، هل هي منقولة عن موضوعها في اللغة رأساً ؟ وهذا بعيد ومود

(١) اعترض عليه بأنه اشتقاق من الفروع .

(٢) قالوا : لا يصح ؛ لأنه اشتقاق من الجوامد .

إكمال ٢ / ١٣٠ .

(٣) حيث قالت في العظمين السابقين : إنهما لا يخنيان إلا لعظيم أو ليتيم ، ومن الانحاء لليتيم أخذت معنى الرحمة .

(٤) لا يصح اشتقاقها من هذا ؛ لأن صليت من ذوات اليا ، والصلاة من ذوات الواو .

(٥) العنكبوت : ٤٥ .

(٦) لا يصح اشتقاقها من هذا اثفا ؛ لأن الصلة معتلة الفاء ؛ لأنها مصدر وصل ، والصلاة معتلة اللام .

كتاب الصلاة / باب بدء الاءذان ٢٣٥ محمد بن رافع ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ

إلى أن العرب خوطبت وأمرت بغير لغتها ، أو هى مُبقاة على مقتضاها في أصل اللغة ، فالصلاة الدعاء ، والصيام الإمساك ، والحج القصد ، وهكذا في سائرهما وهو المراد بها والمفهوم منها ، وغير ذلك مما أضيف إليها من أقوال وأفعال غير داخل تحت الاسم ، وهو / مذهب القاضى أبو بكر ، او هى واقعة على أصول مُسَخَّياتِها ، ثم أطلق على ما انضاف إليها بحكم الاشتمال او الاستعارة لمشابهة معناها ، وهو مذهب الأشياخ والمحققين من متكلمي أهل السنة وغيرهم من الفقهاء (١) ، وقد أطال المصنفون في الأصول الكلام في هذا الباب ومدّوا أطنا به ، ومخالفة الجماهير من الموافقين والمخالفين جرأة تامة وجسارة ، وقول المرء لقول قيل يعتقد (٢) الصواب في خلافه غير بيق وخسارة ، فالحق أحق أن يتبع لا سيما بخلاف ليس في قاعدة دين ومقالة تلوح بالحق اليقين ، ولا تخرج عن مراد مشايخنا المحققين ، وذلك أنه متى أعطيت هذه الألفاظ من البحث حقها وجِدَتْ عد المخاطبين بها لأول ورودها من أهل الشريعة معروفة المعنى على ما جاءت به من أفعال مخصوصيما وعبارات مُقررة إلا ما غير الشرع فيها من بدع الجاهلية أو نسخ من شرائع من تقدم من الكفاية ، لكن لا يبعد أن أصل استعمال العرب لها في جاهليتهم قبل دف ود الشريعة كان على ما أشار إليه الأشياخ ، إما من إيقاعها على المعنى الحقيقي في اللغة دون اعتبار المزيد / فيها ، على مذهب القاضى أبى بكر ، او على الجميع بحكم تشابه المعنى والاستعارة على ما ذهب إليه يخره ، ثم استمر استعمالهم لهذه الألفاظ عرفاً على جميع العبادة فصارت كاللغة الصحيحة والتسمية الموضوعية ، فجاءهم الشرع واستعملهم لها مفهوم عند جميعهم ، فقد حققنا قطعاً بمطالعة السائر ومدارسة ال اثر واستقراء كلام العرب وأشعارها : أن الصلاة كانت عندهم لومة على هيئتها عندنا من أفعال وأقوال ودعاء وخضوع وسجود وركوع ، وقد تنصمر كخير منهم وتهود وتخنس ،

وتقربوا بالصَّلواتِ والعبادات ، وجاوروا أهل الديانات ، وداخلوا أهل الملل ووفد أشرافهم على ملوكهم ، وألفت قريث! رحلة الشتاء والصيف إلى بلائهم ، وثاقبوا رثائهم واحبارهم ، وشاهدوا رهبانيتهم وشرائعهم ، وثابر كخير منهم على بقايا عندهم من دين إبراهيم ، وعرفوا السجود والركوع والصوم والحج والعمرة والاعتكاف ، وحجوا كل عام واعتَمروا واعتكفوا وحضوا على الصدقة ، وصاموا عاشوراء ، وفي الحديث : (كان عاشوراء يوماً تصومُه الجاهلية) (٣) .

وقال عمر : (نذرتُ

(١) الفمارق بين النقل والاستعارة .

هو أن النقل إخراج اللفظ عن موضعه لغة ، واستعماله في غير موضوعه لا لعلاقة بين ما نقل عنه وإليه ، والاستعارة امشعماه في غير موضوعه لعلاقة بينهما ، فالنقل غير مراعى فيه مبق الوضع ، بل هو وضع جديد من الارع ، والاستعارة مراعى فيها ذلك .

(٢) في الأصل : يبعدُ ، والمثبت من ت .

(٣) ابن ماجه ، كالصيام ، بصحاح يوم عاشوراء (١٧٣٧) .

٧٨ / ١٤

ت ١ / ١٥٤

٢٣٦

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان

عبد الله - واللفظ له - قال : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني نافع

في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام (١) ، وفي إسلام أبي ذر وأنه صلى قبل المبعث بثلاث سنين مع صواحبه ، وأنه كان يتوجه عشاء حيث يوجهه الله (٢) .

ومن طالع أخبارهم ودرس أشعارهم علم ذلك منهم ضرورة ، فجاء الشرع بالأمر بهذه العبادات ، وهي عندهم معلومة مفهوم المراد منها ، من أن الصوم : إمساك مخصوص على أفعال مخصوصة بالنهار دون الليل ، والاعتكاف : لزوم للتعبد والتبرُّز بمكان مخصوص ، والحج : قصد مخصوص لبيت الله الحرام يشتمل على وقوف بعرفة وطواف بالبيت ودعاء وذكر وتبرر ، وأن الصدقة : بذل المال للمحتاج ، ثم س!ميت زكاة لما فيها من زكاة انال ونمائه ، أو زكاة صاحبه وتطهيره ، كما قال تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطْفِرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا } (٣) ، فإن لم تجد تسمية الزكاة الشرعية قبل معروفة فالصدقة معروفة ، وقد قال الأعشى في مدحه (صلى الله عليه وسلم) :

له صدقات ما تَغَبُّ ونائلُ

ومع هذا التقرير فلا مجال للخلاف مع الإنصاف ، وقد طالعت بهذا الرأي أهل التحقيق من شيوخي فما رأيت منهم مُنْصَفَرَدَه . ثم اختلف الأصوليون والفقهاء من أصحابنا وغيرهم في ورود هذه الأوامر بهذه الألفاظ الشرعية كقوله : { وَأَقِيمُوا الْمَثَلَةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ } (٤) و { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ } (٥) ، { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ } (٦) ، { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } (٧) ، فقيل : هي مجملة تحتاج إلى بيان ، وقيل : هي عامة تحمل على العموم إلا ما خص منها الدليل ، وقيل : تحمل على أصل ما يتناولها اللفظ ، واستقصاء هذا في علم الأصول (٨) .

(١) متفق عليه .

سيأتي ، ولفظه : (إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام فقال : أوف بنذكرك) ، وانظر كذلك : السنن الكبرى ١٠ / ٧٦ .

(٢) راجع : اشد الغابة ١ / ٣٠١ ، وفيه : وكان يعبد الله تعالى قبل مبعث النبي (صلى الله عليه وسلم) بثلاث سنين .

(٣) التوبة ١٠٣ .

(٤) ١ بقرة : ٤٣ .

(٥) البقرة : ١٨٣ .

(٦) آل عمران : ٩٧ .

(٧) البقرة : ٢٧٥ .

(به) قال الرازي في المحصول : كون اللفظ مفيداً للمعنى إما أن يكون لذاته ، أو بالوضع - جعل اللفظ بإزاء المعنى - سواء كان الوضع

من الله تعالى أو من الناس ، أو بعضه من الله تعالى وبعضه من الناس .
راجع : المحصول ٢٤٣ / ١ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ٢٧٠ .

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان ٢٣٧
مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَلَبُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ .
فَيَتَحَيَّيْنَوْنَ الصَّلَاةَ ، وَلَيْسَ يُنَادَى بِهَا أَحَدٌ ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ .
فَقَالَ

وقوله : (كانوا يتحنيون الصلاة) : أى يقدرّون حينها ليأتوا إليها فيه ، لا أنهم كانوا يتحنيون وقت جواز صلاتها ، فإن ذلك يُعرف ضرورة / معرفة أوقاتها ، والحين : الوقت من الزمان ، وتشاورهم فيما يتخذون لها علماً يجتمعون إليه يدلّ على ما قلناه ، وفي ذلك : التشاور في الأمور المهمة كانت مما يتعلق بالدين أو بالدنيا .

ويستدل به من يجيز اجتهاد النبي (صلى الله عليه وسلم) في الشرعيات ، لكن هذه بالمصالح أشبه ، لآء المقصد في ذلك اتفاقهم على شيء يكون علماً لاجتماعهم لثلا يستضرون بالكور إلى تحصيله قبل وقته وتعتل بذلك معاشهم أو يتأخرون فتفتوتهم الجماعة (١) وذكر في الخبر أن عمر أشار عليهم بالنداء وقال : (ألا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة) ، فظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعى ، ولكن إعلام بالصلاة كيف كان ، كما

(١) للأصوليين في اجتهاد النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما لا نص فيه مذاهب سبعة :

الأول : جواز الاجتهاد مطلثاً شرعاً وعقلاً ، سواء أكان في الأحكام الشرعية أم المعاملات العامة كالأقضية والخصومات من غير تقييد بانتظار الوحي .

د إلى هذا ذهب عامة الأصوليين ، ومالك والافعى في المشهور عنه ، وأحمد بن حنبل ، وعامة أهل الحديث ، وهو منقول عن أبى يرسف من الحنفية على تفصيل فيه .

الثانى : مثل الأول لكن بئط انتظار الوحي مدة تقدر بخوف فوات الغرض الصحيح ، وذلك بان تعرض عليه الحادثة التى لا وحي ظاهر فيها ، فينتظر ، فإن لم ينزل عليه وحي بعده كالا ذلك دليلاً على أنه مأذون له فى الاجتهاد ، بل ومأمور به ، حتى لا تترك الحادثة بغير حكم ، د الى هذا ذهب جمهور الحنفية .

الالث - لا يجوز له الاجتهاد مطلقاً ، لا عقلاً ولا شرعاً ، وهو قول الجبائى وأبنة أبو هاشم من المعتزلة .

الرابع : يجوز له (صلى الله عليه وسلم) الاجتهاد عقلاً ، لكنه لم يتعبد به شرعاً ، بمعنى أن الاجتهاد منه (صلى الله عليه وسلم) لا يترتب على فرض وترعه محال لذاته ولا لغيره ، أما عدم تعبد به شرعاً فلقوله تعالى : ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى .

إِنْ فَوَّاهَ الْوَحَى يُوْحَى { [النجم : ٣ ، ٤] ، وقد رد عليه بأن ألاجتهاد منه (صلى الله عليه وسلم) هو من قبيل الوحي الاطن ، لا من قبيل الرأى وهوى النفس المنفى عنه (صلى الله عليه وسلم) فى الآية .

الخامس : أنه يجوز له (صلى الله عليه وسلم) الاجتهاد فى الحروب والأمر الدنيوية ، ولا يجوز له فى الأحكام الشرعية .

حكاة السراج الهندى .

السادس : أنه يجوز له فى الحروب فقط ، ولا يجوز فى غيرها ، وهو محكى عن القاضى والجبائى .
السابع .

التوقف وعدم القطع بشئ من ذلك ، ومو منسوب إلى الافعى ، واختاره الغزالى لتعارض المدارك ، لأن القول بترجيح راي!معين

فيه ترجيح لأحد الدليلين المتاويين على الآخر بلا مَرَحٍّ ، والترجيح بلا مَرَحٍّ باطل .

راجع : كشف الأسرار ٣ / ٩٢٤ ، تير التحرير ٤ / ١٨٤ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٢ / ٤٠٤ ، للحصول ٢ / ٢٢ ، الأحكام للأمدى ٣ / ٢٤٢ ، المستصفي ٢ / ١٠٤ .

ت ١٥٤ / ب

٢٣٨

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان

بعضهم .

اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى .

وَقَالَ : بَعْضُهُمْ : قَرْنَا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ .

فَقَالَ : عَمْرٌ أَوْ لَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يَنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا بِلَالُ قُمْ .

فَنَادِ بِالصَّلَاةِ) .

جاء في الحديث الآخر عنه (صلى الله عليه وسلم) : لقد هممت أن أت رجلا ينادون المسلمين لحين الصلاة (١) ، وفي الأحاديث الصحيحة غيره أنه من رؤيا عبد الله بن زيد وأن عمر ذكر أنه رأى مثل ذلك (٢) ،

(١) لعله يعني بذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه وأحمد في المسند عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أخالف إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة فالحرق عليهم " كالتحصومات ، بإخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة ٣ / ٦٠ .

(٢) يعني بذلك ما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، ولفظه : حدثني أبي عبد الله بن زيد قال : لما أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالناقوس يعمل ، ليضرب به الناس في الجمع للصلوات ، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع الناقوس ؟ قال .

وما تصنع به ؟ فقلت ، ندعوه إلى الصلاة ، قال : ائلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له : بلى ، قال : فقال : تقول : لله أكبر الله أكبر ، فذكر الأذان مثني مثني ، قال : ثم استأخر عني غير بعيد ، ثم قال : ثم تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله .

قال : فلما أصبحت أتت النبي (صلى الله عليه وسلم) فأخبرته بما رايت ، فقال : (إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال

فألق عليه ما رايت فليؤذن به ، فإنه أندى صوتاً منك " .

فقممت مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ، ويزدن به .

قال : فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته ، فخرج يجر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق يا

رسول الله صلى الله عليك ، لقد رأيت مثل ما رأى .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فله الحمد ، .

أبو داود

في الصلاة ، بكيف الأذان ، الترمذي كذلك ، بما جاء في بدء الأذان ، بغير ذكر ألفاظ الأذان والإقامة ،

ابن ماجه ، ببدء الأذان ، أحمد كأ المسند ٤ / ٤٣ ، كما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، جملة أبواب الأذان والإقامة ، ب ٣٧ - ١ /

١٩١ ، وابن حبان في صحيحه ٤ / ٥٧٣ ، البخاري في أفعال العباد جميعاً

من طريق ابن إسحق ، وقد صرح في كثير منها بالسمع ، فالحديث على ذلك حن ، وقال فيه الترمذي : حديث حن صحيح .

وقد أخرجه أحمد فط المند ٤ / ٤٢ ، البيهقي في السق ١ / ٤١٤ من طريق الزهري عن سجد بن المسيب عن عبد الله بن زيد ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٧٨٧) عن إبراهيم بن محمد عن أبي جابر البياضي عن ابن المسيب ، عن عبد الله بن زيد ، وأخرجه أيضا هو وابن أبي شيبه ٢٠٣ / ١ ، الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ١٣١ ، ١٣٢ ، البيهقي في السق ١ / ٤٢٠ من طريق عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال فط الجوهري النقي : وقال ابن حزم : هذا إسناد في غاية الصحة ١٠٨ / ١ ، وقال الزيلعي فيه : وهذا رجاله رجال الصحيح ، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ١ / ١٤٠ . قال فط إعلاء السق : اعلم أن الأذان قد ثبت في الشرع برؤيا غير النبي (صلى الله عليه وسلم) ، لكن مقروناً بتقريره (صلى الله عليه) ، (وسلم) ،

فهو وحى حكيم ، وما يروى في ثبوته بالوحى الحقيقي ابتداءً فالأحاديث فيه لا تخلو من جرح ٢ / ٩٥ .

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان ٢٣٩

وقد ذكر أصحاب المسندات أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عَفَمَ الأذان على صفته ليلة الإسراء (١) ، وفي حديث آخر ذكره أبو داود في مراسيله وغيره : أن عمر لما رأى الأذان في المنام / أتى يُخبرُ به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد جاء الوحى بذلك فما رآه إلا بلالاً يؤذن ، فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (سبقك بذلك الوحى) (٢) ، وذكر في غير الأم كراهة النبي (صلى الله عليه وسلم) لما أشاروا به من الناقوس والبوق والنار وتعليق ذلك ؛ لأنه فعل غيرهم ممن تقدّمهم من أهل الملل .

وقوله : " قم يا بلال فناد بالصلاة) : حجة لشرع الأذان والقيام له ، وأنه لا يجوز

أذان القاعد عند العلماء إلا أبا ثور فأجازه ، وبه قال أبو الفرج من أصحابنا ، وأجاز مالك وغيره لعلّه به إذا اذّن لنفسه (٣) ، إذ المقصود من الأذان الإعلام وهو معنى الإعلام ولا يتأتى من القاعد .

ومضمن الإعلام فيه ثلاثة أشياء : لدخول الوقت ، والدعاء للجماعة ومكان صلاتها ، ولإظهار شعائر الإسلام ، وأن الدار دار إسلام . وقد يحتج داود والأوزاعي ومن قال قولهما أن الأذان للصلاة فرض بأمره (صلى الله عليه وسلم) لبلالي بالأذان ، إذا سلمنا حمل الأوامر على الوجوب ، لكن هذا في الالوامر المطلقة المجردة عن القرائن فهي المختلف فيها ، وأمّا هنا فالقرينة معلومة ، وهو تشاور الناس ورغبتهم أن يجعلوا لصلاتهم علماً ، وكون هذا عن رأى عمر أو رؤنا ، وكل صا قرائن رُ الوجوب وتشهدائه سنة للصلاة ، وهو مذهب مالك وجمهور الفقهاء (٤) .

واختلف المذهب في أذان الجمعة أهو فرض أم سنة ؟ واختلف في الأذان على الجملة فظاهر قول مالك في الموطأ أنه على الوجوب في الجماعات والمساجد ، وقال به بعض أصحابنا ، وأنه فرض على الكفاية ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، وقال الأوزاعي وداود في آخرين : هو فرض ولم يفصلوا (٥) ، وروى الطبري عن مالك إن ترك أهل مصر الأذان بامدين / أعادوا الصلاة (٦) ، وذهب بعضهم ومعظم أصحابنا إلى أنه سنة (٧) .

(١) لم أقف عليه .

(٢) مراسيل أبي ثاود ٨١ ، ورجاله ثقات .

(٣) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحق قال : يكره للمؤد! ال يؤذن وهو قاعد .

وله عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : هل يؤفأ المؤذن غير قائم ؟ قال .

لا إلا من وجع ، قلت : من نعاس أو كل ؟ قال :

لا .

المصنف لعبد الرزاق ١ / ٤٧٩ ، وراجع : المصنف لابن أبي شابة ١ / ٢١٣ .

(٤) راجع في ذلك الشرح الصغير ١ / ٢٤٨ ، مغنى المحتاج ١ / ١٣٥ ، المجموع ٣ / ٩٧ ، اللباب شرح الكتاب ١ / ٦٢ ، بدائع الصنائع ١٤٧ / ١ .

(٥) وهو قول عطاء ومجاهد .

التمهيد ٢٧٨ / ١٣ .

(٦) السابق .

(٧) قال ابن عبد البر : واختلف المتأخرون من أصحاب مالك على قولن في وجوب الأذان ، فقال بعضهم : الأذان سنة مؤكدة واجبة

على الكفاية وليس بفركا ، وقال بعضهم : هو فرض على الكفاية في المصر خاصة .

التمهيد ١٣ / ٢٧٧ .

٧٨ / ب

ت ١٥٥ / أ

٢٤٠

كتاب الصلاة / باب بدء الأذان

والأول هو الصحيح ؛ لأن إقامة السق الظاهرة واجب على الجملة حتى لو ترك ذلك أهل بلد لجُهدوا حتى يقيموها .

وقال أبو عمر بن عبد البر : لم يختلفوا أن الاع ان واجب في الجملة على أهل المصر لأنه شعار الإسلام ، قال بعض شيوخنا : أمّا لهذا

الوجه ففرض على الكفاية ، وهو أكثر مقصود الأذان ، إذ كان (صلى الله عليه وسلم) إذا غزا فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار ،

فإذا قام به على هذا واحد في المصر وظهر الشعار ، سقط الوجوب وبقي المعنى الثاني بتعريف الأوقات ، وهو المحكى الخلاف فيه عن

الأئمة والذي اختلف لفظ مالك وبعض أصحابه في إطلاق الوجوب عليه ، فقيل : معناه : وجوب السن المؤكدة - كما جاء في الجمعة

والوتر وغيرهما .

وقيل : هو على ظاهره من الوجوب على الكفاية ، إذ معرفة الأوقات فرض وليس كل أحد يقدر على مراعاتها ، فقام به بعض الناس

عن بعض ، وتأول هذا قول الآخرين سُنة ، أى ليس من شرط صحة الصلاة كقولهم في ستر العورة! إزالة النجاسة (١) .

واختصاصه (صلى الله عليه وسلم) بلالا وعدوله عن ابن زيد أ الذي [(٢) رأى الرؤيا ، وقد كان رغب

٥٠٢ (2) باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة

في أن يؤذن هو على ما جاء في المصنفات للعلة التي ذكرها (صلى الله عليه وسلم) في قوله : (فإنه أئدى منلوط صوتا) قيل : أرفع

، ويحتمل أن يكون معناه : أحسن ، وفي بعض الروايات : (إئك فطيع الصوت) (٣) ، ففيه أنه يختار للأذان أصحاب الأصوات

النديّة المستحسنة ، ويكره من ذلك ما فيها غلا وفضاعة ، أو تكلف وزيادة ، ولذلك قال عمر بن عبد العزيز (أذن أذانا سمحا ، دالا

فاعتزلنا) (٤) ، وروى عن الأنصار أن عبد الله بن زيد كان يومئذ مريضا ، ولولا ذلك لجعله رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

مؤذنا () ، وهذا منهم تأويل وإلا فقد أبان (صلى الله عليه وسلم) العلة ، وقد جعل ابن زيد يُقيم بقوله : (أقم أنت ...

(في الحديث الآخر ، وجاء في غير الأم .

(١) راجع : التمهيد ١٣ / ٢٧٦ .

قال : وكان (صلى الله عليه وسلم) يأمر سراياه بذلك ، وقال الله عز وجل : { وَفَا نَادَتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُؤًا وَلَبَّا } [المائدة :

٥٨ ، وقال : { افا نُوبِ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ } أ الجمعة : ٩ ، ، وقال (صلى الله عليه وسلم) : (إذا نودى للصلاة أدبر الشيطان

" الحديث .

(٢) ساقطة من النسختين ، واستدركت بهامث! ت استدركا سقيما .

(٣) لفظ عبد الرزاق عن عبد الله بن زيد : فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (قُمْ فَأَفَأْ " ، فقال : يا رسول الله ، إني فطيع

الصوت ، فقال له : (فَعَلِمَ بِلَالَا مَا رَأَيْتَ " .

المصنف ١ / ٤٦١ .

(٤) اخرجه ابن أبي شيبة من حديث سفيان عن عمر بن سعد المكي أن مؤفنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر ...

يَنُورُوا نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا ، فَ الْمِرْبَلَال ! أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَبُوتِرَ الْإِقَامَةَ .

٥.٣ (3) باب صفة الأذان

وترها (١) ، وورد تشفيها في حديث أبي مخذولة من رواية همام عن عامر الأحول ومن رواية مسر عن الحارث / بن عبيد ، والمعروف من حديث أبي مخذولة ، وسائر الأحاديث إفراد الإقامة كلها ، وزيادة أيوب : (إلا الإقامة) فقد قيل : هي من قوله لا من الحديث ، وقد اختلف على أيوب في ذلك أيضا ، فلم يذكر وهيب عنه : (إلا الإقامة) ، وقد رويت - أيضا - في حديث عبد الله بن زيد ، وإن صححت من حديثه فزيادة الواحد - وإن كان ثقة حافظا - إذا خالف جماعة الحفاظ مردودة ، لا سيما وعمل أهل المدينة ومكة بالنقل المتواتر - الذي لا يدخله شك - خلف عن سلف ، لا يكاد يخفى عن أحد منهم خصص مرات كل يوم بمحضر جماهيرهم ، وأنها سنة بينهم ، ولو غير ذلك عن حاله ! النقل تغييره كما نقل تأخير الخطبة والاءذان الثاني وغير ذلك .

وحكم الإقامة عند مالك والشافعي وكافة الفقهاء أنها سنة مؤكدة ، وأنه لا إعادة على

- ولا أثوك أذانه ، فإنه ولد لست بقين من خلافة عمر وتوفي بلال سنة عشرين .
معرفة الق ٢٥٧ / ١ ، (١)

قال : والترجيح بالزياتق انما يجوز بعد ثبوت الزيادة ، وحديث عبد الله بن عمر دلالة على أن الأمر صصار إلى إفراد الإقامة - إن كانت مثنى قبل ذلك .

د إلى إفراد الإقامة ذهب سعيد بن المب ، وعروة بن الزبير ، والزهري ، ومالك بن أنه ، وأهل الحجاز .

د إليه ذهب عمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والآ وزاعي ، وأهل الام .

د إليه ذهب الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور ومن تبعهم من العراقيين ، وإليه ذهب يحيى بن يحيى ، وإسحق الحنظلي ومن تبعهما من الخراسان ! .

السابق ١ / ٢٦١ .

وقال أبو حنيفة والثوري .

الإقامة والاءذان سواء مثنى مثنى ، ونصب أحمد بن حبل د اسحق بن راهويه ، والطبري وداود الى اجازة القول بكل ما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، وحملوا ذلك على الإباحة والتخيير ، وقالوا : كل ذلك جائز ؛ لأنه ثبت جميع ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وعمل به أصحابه بعده .

التمهيد ٣١ / ٢٤ ، ٣١٣ / ١٨ .

فقد أخرج أبو داود وابن خزيمة وغيرهما عن عبد الله بن عمر : كان الأذان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) آ مثنى مثنى ، والإقامة مرة مرة ، غير أن المؤفا اذا قال : قد قامت الصلاة قال مرتين .

أبو ثاود في الق ، كالصلاة ، بنى الإقامة ١ / ١٤ ، الدارمي ١ / ٢٧٠ ، النسائي في كالأذان ، بكيفية الإقامة ٢ / ٢١ ، وابن خزيمة ، كالصلاة ، بجماع أبواب الأذان والإقامة ١ / ٩٣ ، الدارقطني في الن ١ / ٢٣٩ .

كتاب الصلاة / باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ٢٤٣ ص ص بهم ، ص س ، وص ص محص ص خلاص مروض خلاص نص ص ص ،

٤ - (...) وحدتي محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا خلا الحذاس

بهذا الإسناد .

لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنَّ يُعْلَبُوا .

يُمَثِّلُ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اَنْ يُورُوا نَارًا .

٥ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ .

حدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ .

قَالَا : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ قَالَ : أُمِرَ بِلَالٌ ! أَنْ يَشْفَعَ الْإِنَّ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ .

تركها (١) ، وعند الأوزاعي وعطاء ومجاهد وابن أبي ليلى أنها واجبةٌ وعلى من تركها الإعادة ، وبه قال أهل الظاهر ، وروى - أيضاً - عندنا إعادة الصلاة لمن تركها عمداً ، فعمله بعض المتأخرين على القول بوجوبها وليس بشئ ، إذ لو كانت واجبةً لاستوى فيها العمد والنسيان ، وكافة شيوخنا قالوا : إنما ذلك لائن الاستخفاف بالسُنن وتركها عمداً يؤثر في الصلاة ، وفي هذا - أيضاً - نظر أنها سنةٌ خارجةٌ عن الصلاة منفصلة غير متصلة .

(١) قال ابو عمر : وهي عدهم أوكد من الأذان ، ومن تركها فهو مَيّ ، وصلاته مجزئة ، ولا إعاق عليه ١٠ لتمهيد ٣١٨ / ١٨ .

٢٤٤

(٣) باب صفة الأذان

كتاب الصلاة / باب صفة الأذان

١٥٦ / أ

٦ - (٣٧٩) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ،

قَالَ أَبُو غَسَّانَ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ * ، وَقَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَابٍ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِيَّ ، وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَامِرِ الْاَحْوَلِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْيِيزٍ ، عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ " اللَّهُ تَبَرُّ ، أَلَّهُ تَكْبَرُ .

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا

وذكر مسلم في تعليم النبي (صلى الله عليه وسلم) ال اذان لأبي محذورة التكبير أولاً مرتين ، كذا في

أكثر ال الصول وروايات جماعة شيوخنا ، ووقع في بعض طرق الفارسي ([الأذان] (١) أربع مرات) ، وكذلك اختلف في أذان عبد الله بن زيد فروى فيه (التكبير أربع مرات) ، وروى ثنتان ، وبالترييع قال الشافعي : وحجته رواية الترييع وعمل أهل مكة ، وبالتثنية قال مالك : وحجته رواية التثنية ، ونقل أهل المدينة المتواتر خلف عن سلف عن أذان بلال للنبي (صلى الله عليه وسلم) وهو آخر أفاته ، والذي توفي عليه (صلى الله عليه وسلم) ، والحجة بهذا النقل قطع ضروري ، وقد رجع اليه المخالف عند مشاهدته له وسله (٢) .

وذكر مسلم الترجع والعود إلى الشهادتين مرتين آخرتين (٣) ، وبهذا قال مالك والثافعي (٤) ، وجمهور العلماء على مقتضى حديث أبي محذورة واستمرار عمل أهل المدينة ، وتواتر نقلهم عن أذان بلال ، وذهب / الكوفيون إلى ترك الترجع على ما جاء في حديث عبد الله : أن زيد أول أمر الأذان (٥) ، وما استقر عليه العمل وكان آخر الفعلين من

(١)

(٢) (٣)

(٥)

جاء في الأصل هكذا ، وعليه ما يثبه الضرب ، وامامه بالهاض كت : أظنه التكبير .

وما ذكره القاضي من أنه مروى عن المالكية فإنني لم أجده الا لأهل الظاهر ، والا "وزاعي وعطاء ومجاهد ، قالوا : إنها واجبة ، ويرون الإعادة على من تركها أو نسيها .

التمهيد ٣١٨ / ١٨

المنتقى ١ / ١٣٤ ، المغنى ٥٦ / ١ .

فالترييع هو رجوع المؤذن إذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين فيرجع ويمد صوته جهره بهما مرتين آخرتين - الاستذكار ٤ / ١٣ .

الخلاف بين مالك والشافعي فما الأذان هو فما التكبير أوله ، فمالك يقول مرتين - الله أكبر الله أكبر - والشافعي يقول أربع مرات .
والليث بن سعد مذهبه فما الأذان والإقامة كذهب مالك سواء ، لا يخالفه في شيء من ذلك -
وقال ائو حنيفة وأصحابه ، والثوري : الأذان والإقامة جميعاً مثنى مثنى ، والتكبير عندهم فما أول الأذان وأول الإقامة : الله أكبر أربع
مرات ، ولا ترجع عندهم في الأذان .
أما الإقامة فلا خلاف بين الشافعي ومالك إلا فيما قوله : (قد قامت الصلاة " فإن مالكا يقولها مرة ، والشافعي يقولها مرتين .
قال أبو عمر : وكثر العلماء على ما قال الشافعي ، وبه جاعل الآثار .
الاستدكار ٤ / ١٣ .

وأما الجصريون فأذاً منهم ترجيع التكبير مثل المكين ، ثم الشهادة ب (أن لا إله إلا الله) مرة واحدة -
كتاب الصلاة / باب صفة الأذان

٢٤٥

إله إلا الله .

أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ! لما .
ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنْ
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أولى .

وذهب أهل الحديث أحمد وإسحق وابن راهويه [(١) والطبري وداود إلى التخيير في الفعلين ، على أصلهم في ال حديث إذا صحت
واختلفت ولم يُعرف المتأخر من المتقدم ، أنها للتوسعة والتخجير ، وقد ذكر نحو من هذا عن مالك (٢) .
ولم يذكر مسلم في رواية رفع الصوت ولا خفضه ، وقد اختلفت الرواية فيه عن أبي مخذرة في غير كتاب مسلم في مصنف ائو داود
وغيره من رواية ابنه عبد الملك : (أمره برفع الصوت في التكبير وخفضه في التشهدين (٣) ، ثم يرفعه في الترجيع بالشهادتين دا ، ومن
رواية مُبَيَّنٍّ لم يذكر خفض الصوت ولا رفعه ولكن قال في الترجيع : (ثم ارجع فمد من صوتك) (٤) ، فظاهره أن الحال في التكبير
والتشهدين أولاً سواء ، وقد اختلف النقل عن مالك بالوجهين ، والمشهور عنه رفع الصوت بالتكبير ، وأن خفضه والقصد منه إنما
هو في التشهدين ، وبه عمل الناس ، وقد اختلف عليه في تأويل قوله في المدونة بالوجهين ، ولكن لا ينتهي لخفضه لحد يُخْرِجُ عَنْ
الإعلام ، وإنما يكون أخفض من غير هـ (٥) .

ولم يذكر مسلم : (الصلاة خير من النوم) .

وذكره أبو داود وغيره أن النبي كله قال

له حين علمه الأذان : (فإذا كُنْتَ في صلاة الصبح فقل : الصلاة خير من النوم ، مرتين) (٦) ، وهو مشروع في الصلاة ، وبه قال
جمهور العلماء إلا أبا حنيفة .

- وب " أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ " مرة ، (ثم حي على الصلاة) مرة ، " ثُمَّ حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ " مرة ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُؤَذِّنُ فَيَمْدُ صَوْتَهُ
ويقول : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " الأذان كله مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى آخِرِهِ .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .

(٢) راجع : التمهيد ٢٤ / ٣١ ، ١٨ / ٣١٣ ، المغني ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، المنتقى ١ / ١٣٥ .

(٣) في الأصل : التشهدين ، والمثبت من ت .

(٤) ائو داود في الصلاة ، بكيف الأذان ، الترمذي في الصلاة ، بما جأ في الترجيع في الأذان .

(٥) المدونة ١ / ٥٧ .

يلا) أبو ثاود الكتاب والباب السابقين ، الترمذى الكتاب السابق ، بما جاء في التثويب في الفجر .

٥٠٤ (4) باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

٥٠٥ (5) باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير

٥٠٦ (6) باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان

وقد أخرج ابن أبي ضية عن عطاء قال : كان أبو مخذورة يؤفّن لرسول الله ولائى بكر ولعمر ، فكأذ يقول في أذانه .

الصلاة خير من النوم .

المصنف ٨ / ١ " ٢ ، والسن الكبرى ١ / ٤٢١ .

وله عن بلال وائى مخذورة أنهما كانا يثوثان في صلاة الفجر : الصلاة خير من الخوم .

وقد أخرج ابن ماجه عن سعيد بن المسيب أن بلالا أدى ذات ليلة ، ثم جاء يؤذّن النجى عليه السلام =

٢٤٦ كتاب الصلاة / باب صفة الأذان لمحمد رسول الله .

حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ (مَرَّتَيْنِ) ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ (مَرَّ دِينَ) زَادَ إِسْحَقُ : (اللَّهُ تَبَرَّ اللَّهُ! كَبِيرُ .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" .

واختلف في ذلك قول الشافعى ، وحجّتهم : أنه لم يرد في الأحاديث الأخر ، والنقل المتواتر أصبح حجّة مع صحّة الرواية به ، ومالك يرى ثنيتيه كسائر كلمات الأذان ، وابن وهب يفرد ، وهو معنى قوله في الحديث الآخر : (فإذا ثوب بالصلاة أدبر ، (١) عند كثير من الشارحين .

- فنأى : المثلاة خير من النوم ، فأقرت في صلاة الصبح .

ك الأذان ، بالثة في الأذان ١ / ٢٣٧ ، وجأ في الزوائد : إسناده ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً ، سعيد بن المسيب لم يمع من بلال .

(١) سيأتى في المماجد ، بالسهو في الصلاة والسجود له ، وقد أخرجه مالك والبخارى في الأذان ، بفضل التأذين ، وكذلك النسائى

٢ / ٢١٠ .

كتاب الصلاة / باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

٢٤٧

(٤) باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

٧ - (٣٨٠) حَد ، شَأْ ابْنُ نَمِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

مُؤَذَّنَانِ : بِلَالًا وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى .

ص ص سره ، ، ص ص !ص ص نص وحه ، ص محرص ، ص ص ص ص ص ص ،

(...) وحديث ابن نمير .

حدثنا ابى ، حدثنا عبيد الله ، حدثنا القاسم عن عائش ف مثله .

وقوله : (كان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) مؤذنان بلال وابن أم مكتوم [الأعمى] (١)) يعنى في وقت واحد ، وإلا فقد كان

له (صلى الله عليه وسلم) غيرهما ، أذن له أبو مخذورة بمكة ، ورتبه لأذانهما ، وسعد القرظ (٢) أدى للنجى (صلى الله عليه وسلم)

بقباء ثلاث مرات وقال له : (إذا لم تر بلالاً فأذّن) [ولكن هذان ملازمان له معاً بالمدينة] (٣) .

وفيه جواز اتخاذ مؤذنين فأكثر لصلاة واحدة ، يؤذنان مجتمعين أو مفترقين ، إلا في ضيق الوقت فلا بأس بأذانهم مجتمعين .

وفيه جواز أذان الأعمى إذا كان معه ثقة ممن يُعَلِّمُهُ بالاءوقات (٤) .

- (١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .
- (٢) جاءت في الإكمال بالياء ، وهو وهم ، والصواب ما ذكره القاضي ، فقد اخرج ابن سعد ال سعد القرظ كان يمشى بالعنزة بين يدي عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في العيدين ، فيركها بين أيديهما ويصليان إليها .
الطبقات الكبرى ٣ / ٢٣٦ .
- (٣) جأت في جميع النسخ مضطربة هكذا : لزما له الأذان له معا بالمدينة ، والتصويب من إكمال الإكمال ، وليست به لفظة (معا) ١٣٥ / ٢ .
- (٤) جاءت في الموطأ : وكان - ابن أم مكتوم - رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت .
قال أبو عمر - وفي الحديث دليل على جواز شهادة الأعمى على ما استقنه من ال الصوات ، ألا ترى أنه كان إذا قيل له : أصبحت قبل ذلك وشهد عليه وعمل به .
التمهيد ١٠ / ٦١ .
٢٤٨
- كتاب الصلاة / باب جواز أذان الأعمى ...
إنح

- (٥) باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير (١)
- ٨ - (٣٨١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤْفِنُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ أَعْمَى .
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .
(١) سبقت الإشارة إليه في الباب للسابق .
كتاب الصلاة / باب الإمساك عن الإغارة ...
إنح ٢٤٩

- (٦) باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان
- ٩ - (٣٨٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ حَمَّادٍ

- ٥٠٧ (٧) باب استحباب القول مثل قول الموزن لمن سمعه
- ابن سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَغِيرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْإِذَانَ ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ ، وَإِلَّا أَغَارَ ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : اللَّهُ كَبَرُ الْإِلهِ ! كَبُرُّ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " عَلَى الْفِطْرَةِ لِمَا تَمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا الْإِلهُ !ه .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِي!! (خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ) ، فَتَنظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْزَى (١) .
وقوله (صلى الله عليه وسلم) للذي سمعه يقول : الله أكبر الله أكبر : (على الفطرة) : أى على الإسلام ، إذ كان الأذان شعارهم ، ولهذا كان (صلى الله عليه وسلم) إذا سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ ! إِلَّا أَغَارَ ، لِأَنَّهُ كَانَ فَرَقَ مَا بَيْنَ بِلْدِ الْكُفْرِ وَبِلْدِ الْإِسْلَامِ .
وقوله : حين سمعه قال : لا إله إلا الله : (خرجت من / النار) : يريد بتوحيده وصحة إيمانه ، فإن ذلك منج من النار .
وقوله : (فإذا هو راعي / معزى) : حجة في جواز أذان المنفرد البادى ، وهو مستحتمل فى حقه مُرْغَمٌ له فى ذلك .
(١) " معزى " : فى المصباح : المعز اسم جنب لا واحد له من لفظه .
وهى ذوات الشعر من الغنم .

الواحدة شاة .
وتفتح العيى وتمكن .
وجمع الساكن أمعز ومَعِيز .
مثل عبد وأعبد وعبيد ، والمعزى ألفها لإلحاق
لا للتأنيث .
ولهذا ينون في النكرة .
ويصغر على معيز ولو كانت ال الف للتأنيث لم تحذف .
والذكر ماعز ، والاءنثى ماعزة .

ت / ١٥٤ ب
٧٩ / ب

٢٥٠
كتاب الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...
إلخ

(٧) باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه
ثم يصلى على النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم يسأل الله له الوسيلة
١٠ - (٣٨٣) حدثني يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن ابى سعيد الخدري ،
أن رسول الله كلىة قال : (إذا سمعتم النماء فقولوا مثل ما يقول المؤذن) .

وقوله : [قال أبو سعيد الخدري قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، (١) : (إذا سمعتم النداء فقولوا
مثل ما يقول المؤذن) ، قال الإمام : اختلف [الناس] (٢) في المصلى ، هل يحكى المؤذن إذا سمعه وهو في الصلاة ؟ فقيل : يحكيه
في الفريضة والنافلة ، وقيل : لا يحكيه فيها ، وقيل ، يحكيه في النافلة خاصة ، فمن رأى أن الشغل بالصلاة أولى لم يحكه ، ومن قال
: يحكيه فيها قدم الأخذ بعموم الحديث ، ومن قال : يحكيه في النافلة فلأن الأمر فيها أخذ من الفريضة .
قال القاضي : الثلاث مقالات في مذهبنا (٣) ، ويمنع ذلك بالجملة أصحاب أبي حنيفة (٤) ، وأجازها الشافعي في النافلة ، واختلف
إذا حكاها في الصلاة في جميعه وقال : حى على الصلاة ، هل تفسد صلاته أم لا ؟ والقولان فيهما في مذهبنا ، وبفسادها قال الشافعي
في النافلة والفريضة (٥) ، وحكى الطحاوى أنه اختلف في حكمه ، فقيل : واجب ، وقيل : مندوب - وهو الصحيح والذي عليه
الجمهور - واختلف هل يلزم هذا عند سماع كل مؤذن ؟ أم لا أول مؤذن فقط ؟ واختلف في الحد الذى يحكى فيه المؤذن هل الى
التشهدين الأولن ؟ أم الآخرين ؟ أم لآخر الاذان ؟ ونقل القولان عن مالك (٦) ، ولكنه

(٣) (٥)

(٦)

من المعلم .

(٢) ليست في المعلم .

المنتقى ١ / ١٣١ ، الاستذكار ٤ / ٢٢ .

بدائع الصنائع ١ / ١٥٥ -

قلت .

بل يعدم فساد!! قال الثافعى ، راجع الأم له ١ / ٧٦ ، والمجموع ١١٨ / ٣ .

ولعل السبب الحامل على هذا الوهم من القاضي - رحمه الله - أنه اكتفى فيه بالنقل عن ابن خوازبنداد الذى نقل عنه - أيضاً - أبو
عمر هذا القول في الاستذكار .
راجع الاستذكار ٤ / ٢٣ .

والحجة لمن فهب إلى القول في التردد إلى أنه إلى آخر الالفان ظاهر الحديث وعمومه ، وحديث عبد الله ابن عمرو الذي أخرجه أبو داود : أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما بال المؤذنين يفضلوننا ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
(قل كما يقولون ، فإذا انتهيت فسل تعط " وقد صححه ابن حبان .

موارد الظمان ٩٦ ، -

كتاب الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...

إنح ١١ ٢٥١ - (٣٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ حَيَّوَةَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ وَغَيْرِهِمَا ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ

في القول الآخر إذا حيل المؤذن فيقول السامع : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وكذا جاء في الحديث في الأم بعد هذا في فضل الحاكى للمؤذن ، ووجه الأول انه يحكيه فيما فيه ذكر وشهادة لله وثناءً عليه ، وما بعد ذلك دعاءٌ دع لا م ، وتكرار لما قد حكى وقال مثل قوله فيه ، وقال الشافعي بحكايته في الجميع ، وقال بعض أصحابنا : بل إلى ترجع التشهدين ، وقيل : بل لا يلزمه إلا في التشهدين ، أولاً فقط أ وفي حديث عمر رضى الله عنه إذا قال المؤذن : حى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حى على الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله [(١)] .

قال الإمام : الحيلة ها هنا : الدعاء إلى الصلاة ، والأجر في الدعاء يحصل لمن يسمع أ بها [(٢)] ، فيصح أن يكون (صلى الله عليه وسلم) امر من يحكى المؤذن أن يجعل الحويلة موضع الحيلة ليكون له من الأجر نحو ما فاتته من أجر الإسماعلة لأن الذكر الذى أمره أن يحكيه في الال الذان يحصل لمعلمه الال الجر ولخفيه الأجر ، قال المطرزي في كتاب اليواقيت (٣) وفي غيره : أن الأفعال التى أخذت من أسمائها سبعة ، وهى : بَسْمَلُ الرَّجُلُ ، إذا قال : بسم الله ، وسبيل ، إذا قال : سبحان الله ، وحول ، إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وحيل إذا قال : حى على الفلاح ، ١ ويحيى على القياس : الحيلة ، إذا قال : حى على الصلاة - ولم يذكره [(٤)] - وحمل ، إذا قال : الحمد لله ، وهلل ، إذا قال : لا إله إلا الله ، وجعل ،

- وأبو داود ، ! ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٤) .

ومن ذهب إلى أنه يقول كما يقول المؤذن في كل شيء إلا في قوله .
حى على الصلاة حى على النلاح .

فحجتهم حديث عمر بن الخطاب هنا .

وإلى التشهد فلحديث الزهرى عن ابن الميب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا سمعتم المؤذن يتشهد فقولوا مل قوله) ، وحديث سعد بن أبي وقاص عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً ، وبمحمد رسوا ، وبالإسلام ديناً ، غفر الله له " أبو داود ١ / ٤٤ ، والمصنف لابن أبى شيبة

١ / ٢٢٦ ، وبحديث عائمة : أن النى عليه السلام كان إذا سمع الأذان قال : " وأنا أشهد ، واثا أشهد " .

قال ابن عبد البر : ومن قال بهذا الحديث يقول : لا يلزم من سَمِعَ المؤذن أن يأتى بألفاظه إذا أتى بمعناه من التمشد ، والإخلاص ، والتوحيد .

التمهيد ١٠ / ١٤١ .

(١ ، ٢) من المعلم ، وهو لفظ الحديث .

(٣) فى المعلم : ألياقوت له .

(٤) ليت فى المعلم .

ت ١٥٧ / أ

٢٥٢ كتاب الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...
إِنِّحَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ .

وَأَرْجُو أَنْ كُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ لِمَا .

إذا قال : جُعِلْتُ فِدْمَاكَ ، زاد الثعالبي : الطبقة ، [إذا قال] (١) : أطال الله بقاءك ، والدَمْعَةُ ، [إذا قال] (٢) : ادام الله عزك ، قال غيره : قال ابن الأنباري / : ومعنى (حى) فى كلام العرب : هَلَمْ وَأَقْبَل ، والمعنى : هَلُّوا إِلَى الصَّلَاةِ وَأَقْبَلُوا ، وفتحت الياء من حى لسكونها وسكون الياء التى قبلها ، كما قالوا : لَيْتَ ، ومنه قول عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - : (إذا ذكر الصالحون فحى هلاً بعمراً) معناه : أقبلوا على ذكر عمر - رضى الله عنه - قال : ومعنى حى على الفلاح هَلُّوا إِلَى الْفَوْزِ ، يقال : أَفْلَحَ الرَّجُلُ إذا فاز وأصاب خيراً ، ومن ذلك الحديث الذى يروى (استفْلِحْنِي بِرَأْيِكَ) ، معناه : فوزنى ، قال لبيد : اعْقِلْ إِنْ كُنْتَ لِمَاتَعْقِلٍ وَلَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ عَقْلٌ

معناه : ولقد فاز ، وقيل : معنى (حى على الفلاح) : هَلُّوا إِلَى الْبَقَاءِ ، أى ائبلوا

على سبب البقاء فى الجنة ، والفَلَحُ والفلاح عند العرب البقاء ، قال الشاعر :

لِكُلِّ هِمٍّ مِنْ الْهَمُومِ سَعَةٌ وَالْمُسَى وَالصَّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

أى : لا بقاء ولا خلود .

[و] (٣) قال لبيد :

لَوْ كَانَ حَى مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكَهُ مَلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله عز وجل : { وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (٤) قيل : معناه : الفائزون ، وقيل : الباقيون فى الجنة ، والفَلَحُ والفلاح - أيضا - عند العرب : السَّحُورُ .

قال القاضى : قوله : الْحَيْصَلَةُ عَلَى قِيَاسِ الْحَيْعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، بل الحَيْعَةُ تنطلق على (حى على الفلاح) ، وعلى " حى على الصلاة) ، وكلها حَيْعَةٌ ، ولو كان على قياسه فى الْحَيْصَلَةِ لكان الذى يقال فى (حى على الفلاح) : الْحَيْفَةُ - بالفاء - وهذا لم يُقَل ، ! إنما الْحَيْعَةُ من قوله : حَى عَلَى كَذَا ، فكيف وهو بابٌ مسموعٌ لا يقاس عليه ، وانظر قوله : جَعْفَلُ ، فى : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، لو كان على قياس الْحَيْعَةِ ، لقال : جَعْلَفُ ، إذ اللام مقدّمة على الفاء ، وكذلك الطبقة تكون اللام على القياس قبل الفاء والقاف .

وقوله : (سلوا لى الوسيلة) ، قال القاضى : فسأرها فى الحديث أنها منزلةٌ فى الجنة ،

قال أهل اللغة : الوسيلة : المنزلة عند الملك ، وهى مشتقة - والله أعلم - من القرب ، توسّل الرجل للرجل بكذا إذا تقرّث إليه ،

وتوسّل إلى ربه بطاعته تقرّب إليه بها .

(١ ، ٢) فى المعلم : حكاية قول .

(٤) البقرة ٥٠ .

(٣) من المعلم .

كتاب الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...

إِنِّحَ ٢٥٣ ١٢ - (٣٨٥) حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْظٍ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ قَالَ الْمُؤَذِّنُ : اَلْهُ كَبْرُ اللَّهِ ! كَبْرُ .

فَقَالَ أَحَدُكُمْ : اِلهُ كَبِيرُ التَّه كَبِيرُ .
ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .
قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .
ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ .
قَالَ :

وفيه مع ما في غيره من الأحاديث الترغيب في الدعاء والذكر عند أذان المؤذن ، وهي أحد مظان الإجابة ، وفتح أبواب السماء ، كما جاء في الحديث .

وقوله : (فن سألما لى الوسيلة حلت له الشفاعة) : قيل : معنى (حلت) : غشيتها وحلت عليه ، قلما المهلب : والصواب أن يكون (حلت) بمعنى : وجبت ، كما قال أهل اللغة : حَلَّ يَحِلُّ وَجِبَ ، وحلَّ يَحِلُّ نَزَلَ ، ويحتمل أن هذا مخصوص لمن فعل ما حفخه (صلى الله عليه وسلم) عليه وأتى بذلك على وجهه وفي وقته وبإخلاص وصدق نية ، وكان بعض من رأينا من المحققين / يقولوا هذا ومثله في قوله : (من صلى على صلاة صلى الله عليه عشرا) هو والله أعلم / لمن صلى عليه محتسبا مخلصاً قاضياً حقه بذلك ، إجلالا لمكانه وحبا فيه ، لا لمن قصد بقوله ودعائه ذلك مجرد الثواب ، أو رجاء الإجابة لدعائه آلات عليه والحظ لنفسه ، وهذا فيه عندى نظر .

وقوله : " إذا قال المؤذن : الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبر ...

(الحديث إلى قوله : (فإذا قال : لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة " لأن في حكايته لما قال المؤذن من التوحيد والإعظام ، والثناء على الله ، والاستسلام لطاعته ، وتفويض الأمور إليه بقوله عند الحيعلتين : لا حولا ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، إذا هي دعاء وترغيب لمن سمعها ، فإجابتها لا تكون بلفظها بل بما يطابقها من التسليم والانقياد ، بخلاف إجابة غيرها من الثناء والتشديد بحكايتها ، وإذا حصل هذا للعبد فقد حاز حقيقة الإيمان وجماع الإسلام واستوجب الجنة ، وكذلك مضمّن الحديث الآخر في القول عند أذان المؤذن : (رضيت بالله ربا ...

" الحديث ، ومثل هذا من التصريح بحقيقة الإيمان والاعتراف بقواعده .

واعلم أن الأذان كلمات جامعة لعقيدة الإيمان ومشمّلة على نوعيه من العقلية والسمعية ، فابتدأ بإثبات الذات بقوله : (الله) وما تستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها المضمّنة تحت قولك : " الله أكبر) ، فإن هذه اللفظة على قلة كلماتها واختصار صيغتها مشعرة بما قلناه لتأصله ، ثم صرح بإثبات الوحدانية والإلهية ونفى ضدّها من الشراكة

ت ١٥٧ / ب ١ / ٨٠

ت ١٥٨ / أ

٢٥٤ كتاب الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...

إنح لا حول ولا قوْظ إلا بالله .

ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ .

قَالَ : لَا حَوْ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ ثَبَرُ اللَّهِ ٧ فَبَرَّ .

قَالَ : اللَّهُ ثَبَرُ اللَّهِ كَبَرُ .

ثُمَّ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا إِلَهُهُ ، مِنْ قَلْبِهِ - دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

٥٠٨ (8) باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه

١٣ - (٣٨٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُجَّحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ الْحُكَيْمِ ! بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْقُرَشِيِّ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ الْحُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيتُ بِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ لِمَا قَالَهُ ابْنُ رُجَّحٍ فِي رَوَايَتِهِ : (مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ : وَأَنَا أَشْهَدُ) ، وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ قَوْلَهُ : وَأَنَا .

المستحيلة في حقه ، وهذه عمدة الإيمان والتوحيد المقدمة على سائر وظائفه ، ثم ابتداء بإثبات النبوة لنبينا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ورسالته لهداية الخلق ودعائهم إلى الله ، إذ هي تالية الشهادتين ، وموضعها من الترتيب بعد ما تقدم لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع ، وتلك المقدمات من باب الواجبات ، وهنا ككل تراجم العقائد - العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه تعالى ، ثم دعا إلى ما دعاهم إليه من العبادات فصَّحَّح بالصلاة ثم رتبها بعد إثبات النبوة ، إذ معرفة وجوبها من جهته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لا من جهة العقل ، ثم الحث والدعاء إلى الفلاح - وهو البقاء في النعيم .

وفيه الإشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء - وهي آخر تراجم العقائد الإسلامية (١) ، ثم تكرر ذلك عند إقامة الصلاة للإعلام بالشرع فيها للحاضر (٢) ومن قرب ، وفي طي ذلك تأكيد الإيمان وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان ، ولیدخل المصلی فيها على بینه (٣) من أمره وبصيرة من / إيمانه ، ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظيم حق من عبده ، وجزيل ثوابه على عبادته .

(١) المعينات .

(٢) في ال الصل : للحاضر .

(٣) في الأصل : نية ، واثبت من ت .

كتاب الصلاة / باب فضل الأذان ...

إلخ

٢٥٥

(٨) باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه

١٤ - (٣٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمِّهِ ؛ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، فَجَاءَهُ الْمُهْ - فَيَدْعُوهُمَا لِلصَّلَاةِ .

فَقَالَ

مُعَاوِيَةُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (الْمُؤَذِّنُ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

وقوله : (المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة) ، قال الإمام : اختلف في تأويل هذا ، فقيل : معناه : أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله لأن المتشوف يطيل عنقه لما يتشوف إليه ، فكفى عن كثرة ما يرونه من ثوابهم بطول أعناقهم ، وقال النضر بن شميل : إذا أُلْجِمَ الناس العرف يوم القيامة طالت أعناقهم لئلا يغشاهم ذلك الكرب ، قال يونس بن عبيد : معناه : الدنو من الله ، وهذا قريب من الأول الذي ذكرناه ، وقيل : معناه : أنهم رؤساء ، العرب تصف السادة بطول الأعناق ، قال الشاعر :

طوال أنضية الأعناق والفمم

وقيل : معناه : أكثر الناس [(١) أتباعاً ، وقال ابن الأعرابي : معناه : أكثر الناس اعمالاً ، وفي الحديث : (يخرج عُتْقُ من النار) : أ أي طائفة [(٢) ، يقال : فلان عُتْق من الخير [(٣) ، أي قطعة .
ورواه بعضهم : (إعنافاً) : أي إسراعاً إلى الجنة ، من سير العنق ، قال الشاعر :
ومن سيرها العنق المُسْبَط والعجز فيه بعد الكلال
ضرل ! من السير ، ومنه الحديث : (كان يسير العنق فإذا وجد فجوةً لص) (٤) ،
ومنه الحديث الآخر [(٥) : لا يزال الرجل مُعْتَقاً ما لم يُصَبْ دمًا (٦) : يعني منبسط في سيره يوم القيامة .
قال الإمام : قد احتج بهذا الحديث من رأى [أن] (٧) فضيلة الأذان كبر (٨) من
(١) من المعلم .

(٢) في الأصل : عنق : أي طائفة ، والمثبت من ت .
والمذكور جزء حديث أخرجه الترمذي في أول كتاب صفة جهنم عن أبي مريرة بلفظ : "تخرج عُتْقُ من النار يوم القيامة لها عينان تبصران ، وأذنان تسمعان ، ولان ينطق ، يقول : إني وُكِّلْتُ بثلاثة ، بكل جبار عنيد ، وبكل من دعا مع الله إلهاً آخر ، وبالمصورين)
٤ / ١ ، ٧ ، وكذا أحمد في المسند ٢ / ٣٣٦ ، ٣ / ١٠٠ ، ٤ / ١١٠ .
(٣) في المعلم : الخليل .

(٤) سيرد ان شاء الله في الجب ، وأخرجه البخار ؟ ، في الجب والجهاد .
(٥) من ! ، وليست في المعلم .
(٦) أبو ثاود ، كالفق ، بنى تعظيم قتل المؤمن (٤٢٧٠) .
(٧) من المعلم .
(٨) في المعلم : أكثر .

٢٥٦ كتاب الصلاة / باب فضل الأذان ...

إلخ

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .
١٥ - الم (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ، فَصَبَحَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ) .

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرُّوحَاءِ ؟ فَقَالَ : هِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مَيْلًا .
(...) وَحَلَّثَانِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

١٦ - (٣٨٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّرْشَا جَرِيرًا ! - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ أَحَالَ لَهُ ضُرَاطًا ! ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسَوْصَ ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ ذَهَبَ فَضِيلَةُ الْإِمَامَةِ ، وَفِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ (١) ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْمُؤَذِّنُ أَمْ الْإِمَامُ ؟ وَاحْتِجَ مِنْ قَالَ : إِنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ : بِأَنَّهُ كَانَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ وَلَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ ، وَمَا كَانَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِيَقْتَصِرَ عَلَى الْأَدْنَى وَيَتْرَكَ الْأَعْلَى ، وَاعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى تَرْكِ الْأَذَانِ لَمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّهَادَةِ لَهُ بِالرِّسَالَةِ وَالتَّعْظِيمِ لِسُنَّانِهِ فَتَرَكَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ الْحِجَلَةُ ، وَهِيَ الْأَمْرُ بِالْإِيتْيَانِ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَوْ أَمَرَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِإِيتْيَانِهَا لَمَا اسْتَخَفَّ أَحَدٌ

مَنْ سَمِعَهُ التَّأَخَّرَ وَإِنْ دَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يَشْتَقُّ ، وَقِيلَ أَيْضًا : لِأَنَّهُ كَانَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شُغْلٍ عَنْهُ [بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَعَنْ مَرَاعَاةِ أَوْقَاتِهِ] (٢) ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - : " لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الْخَلِيفَةِ لِأَذْنَتِ (٣) وَالْخَلِيفَةُ : الْخِلَافَةُ . قَالَ الْقَاضِي : فَهَبْ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّوَوِيُّ إِلَى مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ فِي هَذَا ، أَنَّهُ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ لِأَنَّ الْأَذَانَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ فِيهَا ، وَالْإِمَامَةُ لِلْخَلِيفَةِ فَلَا يَتَّفِقُ لَهُ الْأَذَانُ لِذَلِكَ ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

وَقَوْلُهُ فِي الشَّيْطَانِ : " إِنْ سَمِعَ النَّدَاءَ أَحَالَ وَلَهُ ضُرَاطٌ) مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ :

٨٠ / ب (أَدِير) يُقَالُ / : أَحَالَ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا أَقْبَلَ إِلَيْهِ هَارِبًا ، قَالَ يَعْقُوبُ : وَأَحَالَ عَلَيْهِ :

(١) فِي الْمَعْلَمِ - أَهْلُ الْعِلْمِ .

(٢) لَشِتَ فِي الْمَعْلَمِ .

(٣) لَفْظَةٌ كَمَا فِي الْمَصْنَفِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : " لَوْ كُنْتُ أَطِيقُ الْأَذَانَ مَعَ الْخِلَافَةِ لِأَذْنَتِ " ٢٣٥ / ١ .

كتاب الصلاة / بَابُ فَضْلِ الْأَذَانِ ...

إِنْخ ٢٥٧ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسَوْصَ لَمَا .

١٧ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا أَقْبَلَ الْمُؤَذِّنُ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاةٌ صَلَاةٌ . الْحَبْلُ عَلَيْهِ .

وَقَوْلُهُ : (وَلَهُ حُصَاةٌ ! " بِمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : " وَلَهُ ضُرَاطٌ) وَقَدْ قِيلَ : الْحُصَاةُ / شِدَّةُ الْعَدُوِّ ، قَالَهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ (١) ، وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ : إِذَا صَرَّ بِأُذُنَيْهِ وَمَصَّعَ بِذَنْبِهِ وَعَدَا فَذَلِكَ الْحُصَاةُ (٢) .

وَهَذَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، إِذْ هُوَ جِسْمٌ مُتَغَذٍّ يَصْحَ مِنْهُ خُرُوجُ الرِّيحِ ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنَّهَا عِبَارَةٌ وَاسْتِعَارَةٌ عَنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالنَّفَارِ كَمَا يَعْتَرِي الْحِمَارَ .

وَهَرُوبُ الشَّيْطَانِ عَنِ النَّدَاءِ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ عِنْدَهُ ، وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ

إِنْ الدَّعَاءَ بِالتَّوْحِيدِ ، دِإْظَاهَارَ شُعَارِ الْإِسْلَامِ ، وَإِعْلَانِ أَمْرِهِ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، لَمَا رَأَى مِنْ اجْتِمَاعِ عِبَادِ اللَّهِ عَلَى إِظْهَارِ الْإِيمَانِ ، وَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الرَّحْمَةِ (٣) ، وَقِيلَ : إِنَّمَا يَبْعُدُ لَثَلَا يَسْمَعُ تَشَهُدَ ابْنِ آدَمَ فَيَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ - كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِهِ جَنٌّ وَلَا أَنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٤) وَقِيلَ : هَذَا عَمُومٌ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا شَهَادَةَ لَهُ ، وَهَذَا لَا يُسَلِّمُ لِقَائِهِ لَمَا جَاءَ فِي الْأَثَارِ مِنْ خِلَافِهِ ، وَقِيلَ [أَيْضًا : إِنْ] (٥) هَذَا مَنْ يَصْحَ مِنْهُ

الشهانة ممن يسمع ، وقيل : هي عامة فيمن يسمع وفيمن لا يسمع من جماد ، وأن الله تعالى يخلق لها حينئذ ولمن لا يسمع أ ممن لا يعقل [(٦) من الحيوانات إثواً كلاً لأذانه وعقلاً ومعرفة لما يشهد به ، فهو على كل شيء قدير - وإلى معنى هذا ذهب ابن عير لقوله المؤذن : (يشهد لك كل رطبٍ ويابس) (٧) .

(١) غريب الحديث ٤ / ١٨١ .

(٢) فسرت بهامش ت بقوله .

ومعنى صر إذا جمع أذيه ، ومصع ضرب بذنبا .

(٣) يعنى بذلك ما أخرجه مالك في الموطأ عن طلحة بن عبيد الله بن كرز ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ما رأى إبليس في يوم هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدحر ولا أغيط منه في يوم عرفة ، وذلك مما يرى ما تنزل الرحمة والعفو عن الذنوب ، إلا ما رأى يوم بدر لما قالوا .

يا رسول الله ، وما رأى يوم بدر ؟ قال : (أما

إنه رأى جبريل - عليه السلام - يزج الملائكة ثا ، كالحق بجامع الحا / ٤٢٢ -

(٤) البخارى : فى الأذان ، برفع الصوت بالنداء ، النسائى فى الصلاة ، برفع الصوت بالاءان ، ابن ماجه فى الصلاة ، بفضل الأذان وثواب المؤذنين .

(٥) فى ت : هذا أيضا .

(٦) سقط ما الأصل ، والمثبت مات .

(٧) مصنف ابن أبى شيبة ١ / ٢٣٥ ، وعن أبى هريرة مثله أيضا -

ت ١٥٨ / ب

ت ١٥٩ / أ

٢٥٨ كتاب الصلاة / باب فضل الأذان ...

إنح ١٨ - (...) حدثني أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعنى ابن زريع - حدثنا رُوخ ،

عن سُهَيْلٍ ، قال : أرسلني أبي إلى بنى حارثة ، قال : ومعي غلامونا - أو صاحب لنا - فنأداه منادٍ من حائط باسمه : قال : وأشرف الذى معى على الحائط فلم ير شيئاً .

فذكرت ذلك لابي فقال : لو شعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك ، ولكن إذا سمعت صوتاً فنأد بالصلاة ، فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أنه قال : (إن الشيطان إذا نودى بالصلاة وتى وله حصان) .

١٩ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد .

حدثنا المغيرة - يعنى الحزامى - عن أبى الزناد ، عن الالحرج ، عن أبى هريرة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا نودى للصلاة أدبر الشيطان له ضراطو حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضي التأذين أقبل ، حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر ، حتى إذا قضي الثوب أقبل ، حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول له : اذكر كذا واذكر كذا .

لما لم يكن يذكر من قبل ، حتى يظل الرجل ما يدرى كمر صلى) .

وقيل : بل لما فى ذلك من الدعاء للصلاة التى فيها السجود الذى بسبب تركه وعصيانه

عنه لعن الشيطان .

قال بعضهم : وهذا يرد ما ذكر فى الحديث أنه : (إذا قضي الثوب المحبل ...

(وذكر وسوسته للمصلى .

وقد لا يلزم هذا الاعتراض ، إذ لعل نفاذه إنما كان من سماع الأمر والدعاء بذلك لا برويته ليغالط نفسه أنه لم يسمع دعاءً ولا خالف أمراً .

وقيل : بل لياسه من وسوسة الإنسان عند الإعلان ، وانقطاع طمعه أن يصرت عنه الناس ، حتى إذا سكت رجع لحاله التي أقدره الله عليها ، من تشغيب خاطره ووسوسة قلبه .

وقيل له : (حتى إذا ثوب بالصلاة) : قال الطبري : ثوب أى صرخ بالإقامة مرة بعد مرة ورجع ، وكل مُردد صوتاً بشيء فهو مَثُوبٌ ، ولهذا قيل للمُرحع صوته بالأذان بقوله : (الصلاة خير من النوم) : مُثَابٌ ، وأصله من ثاب إلى الشيء إذا رجع ، قال غيره : دائماً قيل لقوله : (الصلاة خير من النوم) ثوبياً ؛ لاءنه راجع إلى معنى ما تقدم من قوله : (حتى على الصلاة حتى على الفلاح) ، وقيل : لتكراره له مرتين .

قال الخطابي : التثويب : الإعلام بالشيء ووقوعه ، وأصله : أن الرجل إذا جماء فزعاً لوح شوسه (١) ، وقال ابن نافع : معناه : إذا نودى لها ، وقال الهروي : التثويب - أيضاً - الإقامة ، وقال عيسى بن دينار : معناه : أقيمت الصلاة ، (٢) وهذا أصح / التفسر بدليل قوله في الأم في هذا الحديث من رواية ابن أبي شيبة : (فإذا سمع الإقامة ذهب) (٣) ، ولما جاء في الحديث الآخر : (إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون) ويروى : (أقيمت الصلاة) .

(١) معالم السق ١٥٥ / ١ .

(٣) ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٩ / ١ .

(٢) المنتض ١٣٣ / ١ .

كتاب الصلاة / باب فضل الأذان ...

إنح ٢٥٩ ٢٠ - (...) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

غير أنه قال : (حتى يظل الرجل إن يدرى كيف صلى لما .

وقوله : ! حتى يخطر بين المرء ونفسه) : قال الباجي : معناه : يمر فيحول بين المرء وما يريد من نفسه من إقباله على صلاته وإخلاصه (١) وعلى هذا رواه أكثرهم بضم الطاء ، وضبطناه عن أبي بحر بكسرها ، من قولهم : خطر البعير بذنبه إذا حركه ، وكأنه يريد حركته بوسوسة النفس وشغل السر .

وقوله : (حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى) : يعنى يصير ، قال الله تعالى :

٥.٩ (٩) باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع ، وفي الرفع من الركوع

{ ظَلَّ وَجْهُهُ مَسْوَدًا } (٢) ، كذا رويناه عن شيوخنا بالطاء ، وقيل : (يظل) بمعنى : يبقى ويدوم ، وأنشدوا عليه :

ظَلَلْتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَاعِدًا (٣)

وحكى الداوئي أنه روى ((يَضِلُّ) بمعنى : ينسى ويذهب ؟ هم ، قال الله تعالى :

{ أَنْ تَفْلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى } (٤) .

وقوله : (إن يدرى كم صلى) : رويناه بكسر الهمزة عن أكثرهم ، ومعناه : ما يدرى ، ويروى : (ال يدرى) بفتحها ، وهى رواية أبى عمر بن عبد البر ، وقال : هى رواية أكثرهم (٥) ، وقال : ومعناها : لا يدرى ، وكذا ضبطها الأصيلي في كتاب البخارى ، ولا يصح تأويل النفي وتقدير لا مع الفتح ، و(نما يكون بمعنى ما والنفي مع الكسر .

وقد روى هذا الحديث في كتاب مسلم في رواية قتيبة بالتفسيرين معا : لا يدرى ،

وما يدرى " ، وفتحها لا يصح إلا على رواية من روى : (يَضِلُّ) بالضاد ، فيكونا (إن) مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ومفعول ضلَّ

، أى يجهل ثوابته وينسى عدد ركعاته .

(١) المتقى ١٣٤ / ١ .

(٢) ١ نخل : ٥٨ .

(٣) بقيته .

أعد الحصى ما تنقضى عبراتى .

التهيد ١٨ / ٣١٩ .

(٤) البقرة : ٢٨٢ -

(٥) راجع : التهيد ١٨ / ٣٠٥ .

١٨ / ١٠٠

٢٦٠ كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...

إلخ

(٩) باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة

الإحرام والركوع ، وفى الرفع من الركوع

وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود

٢١ - (٣٩٠) حل ! ثنا يحيى بن يحيى التميمي وسعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير ، كلهم عن سفيان بن عيينة - واللفظ ليحيى - قال : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ؟ قال : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، وقبل أن يركع ، وإذا رفع من الركوع ، ولا يرفعهما بين السجدين .

وقوله : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وقبل أن يركع ، وإذا رفع من الركوع ولا يرفعهما بين السجدين) ، قال الإمام : اختلف قول مالك في الرفع عند الركوع والرفع منه ، وإنما قال بإسقاطه مع صحة الرواية [له] (١) لما وقع في [ظواهر أخر] (٢) يدل على إسقاطه ؛ ولأن رواية سالم عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ورواية نافع موقوفة على ابن عمر (٣) .

قال القاضي : أما رواية سالم عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فلا مطعن في اتصالها ورفعها

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا .

علة فيها عند / أهل صناعة الحديث ، قال أبو عمر : حديث ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا ، حديث لا مطعن فيه لأحد من أهل العلم

(١) من المعلم .

(٢) في الأصل : ظاهر آخر ، والمثبت من ت -

(٣) وكذلك اختلفت الرواية عن مالك فيه ، فحيث جاءت رواية محمد بن الحسن موافقة لرواية مسلم جاءت رواية يحيى بغير ذكر الرفع عند الركوع ، وتابعه على ذلك جماعة من الرواة للموطأ عن مالك منهم القعني ، واثو مصعب ، وابن بكير ، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم ، ومعن بن عيسى ، والثافعي ، ويحيى بن يحيى النياورى ، واسحق بن الطباع ، وروح بن عباد ، وعبد الله بن نافع الزبيرى ، وكامل

ابن طلحة ، واسحق بن إبراهيم الحنيني ، وأبو حذافة أحمد بن إسماعيل ، وابن وهب ، في رواية ابن أخيه عنه ، وتابع يحيى فذكر الرفع عند الانحطاط إلى الركوع ابن وهب ، وابن القاسم ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن أبي اوى ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وجويرية بن أسماء ، وإبراهيم بن طهمان ، وعم

الله بن المبارك ، وبشر بن عمر ، وعثمان بن عمر ، وعبد الله بن يوسف التنيسي ، وخالد بن مخلد ، ومكي بن إبراهيم ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وخارجة بن مصعب ، وعبد الملك بن زياد النصيبي أ وعبد الله بن نافع الصائغ ، وأبو قرة موسى بن طارق ، ومطرف بن عبد الله ، وقتيبة بن سعيد .

ها
هذه الصورة مال ابن عبد البر وقال .

وهو الصواب .

التمهيد ٩ / ٢١٠ .

كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...

إلخ

٢٦١

بالحديث (١) .

وقد اختلف العلماء في الرفع في الصلاة ، والمعروف من عمل الصحابة

ومذهب جماعة العلماء بأسرهم - إلا الكوفيين - الرفع أ في الصلاة [(٢) / عند الافتتاح ت ١٥٩ / بو عند الركوع والرفع منه ، وهي إحدى الروايات المشهورات عن مالك ، وعمل بها كثير من

أصحابه ورووها عنه ، وأنه اخر أقواله (٣) ، وروى عنه لا رفع إلا فاً لافتتاح - وهي أشهر

الروايات عنه (٤) - وهو مذهب الكوفيين على حديث ابن مسعود والبراء : (أنه) صلى الله عليه وسلم (كان

يرفع يديه عند الإحرام مرة لا يزيد عليها) ، وفي رواية أخرى : " ثم لا يعود) () ،

وروى عنه في المختصر الرفع في موضعين عند الافتتاح وعند الرفع من الركوع على ما ذكر

في حديث ابن عمر في موطنه من رواية جماعة من رواة الموطأ لم يذكروا فيه الرفع عند

الركوع ، وجماعة من الرواة ذكروه ، وروى عنه : الرفع في أول الصلاة ولا في شيء

منها) ، ذكره ابن شعبان وابن خويزمنداد وابن القصار ، وهي أضعف الروايات عنه (٦) ،

وتأولها بعضهم على تضعيفه الرفع في المدونة ، وهذا على ظاهر ما جاء في بعض روايات

أحاديث ابن مسعود : (أنه) صلى الله عليه وسلم (رفع يديه في أول الصلاة ثم لم يرفع) ، على أن هذا

يحتمل عندي ما هو أظهر من الرفع أول الصلاة ، ثم لم يعد له أثناءها ، كما جاء في

الرواية الأخرى مفسراً ، وذهب ابن وهب من أصحابنا إلى الرفع عند القيام من اثنتين ،

وقد خرجه البخاري في حديث ابن عمر (إذا قام من الركعتين رفع يديه) (٧) ، وذكر أن

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يفعل ذلك ، وذكره أبو داود في حديث أبي حميد الساعدي في عشرة

من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وروى عن بعض أهل الحديث الرفع عند السجود والرفع

منه ، وقد جاءت بذلك آثار لا تثبت .

وليس هذا الرفع بواجب ولا شيء منه عند العلماء إلا داود فأوجبه عند تكبيرة الإحرام ،

(١) السابق ٩ / ٢١٦ ، ثم قال : ورواه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، كما رواه ابن عمر ثلاثة عشر رجلاً من الصحابة ، ولم

يرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع عند كل خفض ورفع من لم يختلف عنه فيه ، إلا عبد الله بن

مسعود وحده .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .

(٣) قال أبو عمر : قال جماعة من أهل العلم : ان إسقاط ذكر الرفع عند الانحطاط إما أرى من مالك ، وهو

الذكا كان ربما وهم فيه ، لاءن جماعة حفاظا رروا عنه الوجهين جميعا .

السابق ٩ / ٢١٢ .

(٤) راجع : المدونة الكبرى ١ / ٦٨ .

(٥) قلت .

وروي الكوفيون عنه - رضى الله عنه - مثل ذلك وبه أخذ آثو حنيفة ، والوركا ، وروى المدنيون عنه الرفع من حديث عبيد الله بن أبي رافع عنه ، وكذلك اختلف عن أبي هريرة ، فروكا عنه نعيم المجر ، وأبو جعفر القارى أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وروى عنه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أنه كان يرفع يديه إذا ركع ، ! إذا رفع رأسه من الركوع .
قال أبو عمر .

ورواية الأعرج مفسرة ، ورواية نعيم مجملة محتملة للتأويل .
التمهيد ٩ / ٢١٦ .

(٦) قال ابن خويز منداد : اختلفت الرواية عن مالك في رفع اليدين في الصلاة ، فرة قال : يرفع في كل خفض ورفع ، على حديث ابن عمر ، ومرة قال : لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام ، ومرة قال : لا يرفع أصلاً .
قال .

والذى عليه أصحابنا : أن الرفع عند الإحرام لا غير .

(٧) البخارى في صحيحه ، كالصلاة ، برفع اليدين إذا قام من الركعتين ١ / ولا ١ .
٢٦٢ كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...

إنح وخالفه بعض أصحابه فلم يوجبوه ، وقال بعضهم : هو واجب كله (١) ، قال بعض المتكلمين : كان شرع الرفع في أركان الصلاة أولاً علامة للاستسلام (٢) لقرب عهدهم بالجاهلية والإبانة (٣) عن الإسلام ، فلما أنسوا بذلك واطمأنت قلوبهم خفف عنهم وأبقى في أول الصلاة علامة على الدخول فيها لمن لا يسمع التكبير .

وقوله : (حتى يحاذى منكبيه) (٤) وفي الحديث الآخر : (حتى يحاذى بهما أذنيه) (٥)

وفي الآخر : (فروع أذنيه) (٦) وفي غير كتاب مسلم : (فوق أذنيه مدًا مع رأسه) (٧) وفي رواية أخرى : "إلى صدره" (٨) ، وبحسب هذه الأحاديث اختلف العلماء في الاختيار من فعلها ، فذهب عامة أئمة الفتوى على الحديث الأول : (يرفعها حذو منكبيه) ، وهو أصح قولى مالك وأشهره ، والرواية الانحرى عنه : (إلى صدره) ، وذهب ابن حبيب إلى رفعهما حذو أذنيه .
وقد يجمع بين الأحاديث وبين الروايتين عن مالك بأن يكون مقابله أعلى صدره ، وكفاه حذو منكبيه ، وأطراف أصابعهما مع أذنيه ، وإلى هذا ذهب بعض مشايخنا (٩) ونحوه للشافعى إلا ذكر الصدر (١٠) ، وهو صفة ما جاء في الحديث ، وتجتمع الأحاديث إلا في زيادة الرواية الأخرى (فوق رأسه) ، وقال بعضهم : هو على التوسعة ، وذهب الطحاوى إلى أن اختلاف الآثار لاختلاف الحالات وكما جاءت بها الروايات ، فإلى صدره وحذو منكبيه أيام البرد وأيديهم تحت أكسيثهم - كما جاء في الأثر - (١١) ومع اذانهم وفوق رؤوسهم عند إخراجها .

(وفروع أذنيه) : أى أعاليها ، وفرع كل شئ اعلاه ، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يرفع في الإحرام حذو منكبيه وفي غيره دون ذلك (١٢) .

(١) ١ / لمحل ٢٣٥ .

(٢) وقال أبو عمر : إنه خضوع واستكانة واستسلام وزينة الصلاة ، وابتهال وتعظيم لله تعالى ، واتباع لسنة رسوله - عليه السلام .

قال : وقال عقبة بن عامر : بكل إشارة عشر حنات ، بكل إصبع حسنة .

التمهيد ٩ / ٢٢٥ ، ١ لاستدكلى ٤ / ٩٧ ، ما .

(٣) فى الأصل .

والإبانة ، والمثبت من ت .

- (٤) المنكب : هو مجمع عظم العضد والكتف .
- (٥) سيأتي برقم (٣٩١ / ٢٥) بالباب .
- (٦) سيأتي برقم (٣٩١ / ٢٦) بالباب .
- وأخرجه الطبراني في الكبير عن طريق حماد بن سلمة عن قتادة ١٩ / ٢٨٤ .
- (٧) غاية ما وقفت عليه في هذه الرواية هو فيما أخرجه عبد الرزاق في المصنف عن طاووس أنه قال : التكبيرة الأولى التي للاستفتاح باليدين أرفع مما سواهما من التكبير ، قال : حطت يخلف بها الرأس ، قال ابن جريج : رأيت ثنا ابن طاووس يخلف بيديه رأسه .
- وعن ابن جريج قال : قد بلغني عن عثمان أنه كان يخلف بيديه أذنيه ٢ / ٧٠ .
- (٨ ، ٩) المتفق ١٤٣ / ١ .
- (١٠) الأم ١ / ١٠٤ .
- (١١) يعني به - والله أعلم - ما أخرجه أبو داود عن أبي وائل بن حجر قال : صَلَّيْتُ مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكان إذا كثر رفع يديه ، قال : ثُمَّ التَّحَفَ ، ثم أخذ شماله بيمينه ، وأدخل يديه في ثوبه ، قال : فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما ، د إذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ثم سجد ، ووضع وجهه بين كفيه ، وإذا رفع رأسه من السجود - أيضا - رفع يديه حَتَّى فرغ من صلاته .
- أبواب تفريع استفتاح الصلاة ، برفع اليدين في الصلاة ١٦٦ / ١ .
- (١٢) راجع : المصنف لعبد الرزاق ٢ / ٦٧ .
- كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...
- إنلج ٢٦٣
- ٢٢ - (...) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي
- واختلف أصحابنا في صفة رفعهما ، فقيل : قائمتان ، كما جاء في الأحاديث :
- (يملأ مدًا) ، وهو مذهب العراقيين من أصحابنا ، وقيل : منتصبتان بطونهما إلى السماء .
- وذهب بعضهم إلى نصبهما قائمتين ، لكن تكون أطراف الأصابع منحنية قليلاً ، وقيل غير هذا .
- ثم اختلفت الرواية في وقت رفعهما من الدخول في الصلاة ، فجاء في بعضها : "إذا كَبَّرَ رفع يديه) ، وفي بعضها : (إذا افتتح الصلاة) و(إذا قام للصلاة رفع يديه ثم يُكْتَرِدَا ، وهذا يشعر باستصحابها ومقارنتها ، وجاء في حديث مالك بن الحويرث : (كان إذا صلى كَبَّرَ ثم رفع يديه) ، وكلها يشعر أن الرفع مع التكبير ومقارن له أو مقارب ، حتى قد يمكن تقديم أحدهما أحياناً على الآخر وقبل كماله لا على ما يفعله العامة من رفع الأيدي كذلك ، وهي في الدعاء والتوجه وتطويل ذلك ، فذلك مكروه عند مالك (١) وأهل العلم * !!! وإن رخص فيه بعضهم عند الدعاء ، فعلى غير هذه الصورة وبغير رفع ، بل ببسط الأيدي وظهورها إلى السماء للهرب - كما جاء في الحديث - ورخص بعضهم في كون بطونها
- للسماء وقال : هذا الرغب ، فيكون هذا وهما منخفضتان ، فإذا أخذ في التكبير رفعهما ثم أرسلهما .
- ثم اختلف في معنى الرفع ، فقيل : استكانة واستسلام وأنها صورة المستكين المستسلم ،
- وكأن الأسير إذا غلب مدَّ يديه علامة لاستسلامه ، وقيل : استهوال لما دخل فيه ، وقيل : تمام القيام ، وقيل : إشارة لطرح أمور الدنيا وراء ظهره ، وإقباله بكليته على صلاته ،
- ومناجاة ربه كما تضمن ذلك قوله : الله أكبر ، فيطابق فعله قوله ، وقيل : إظهار دِإْعَان

بدخوله في الصلاة عملاً كما أظهرها بالتكبير قولاً ، وليراه من لم يسمعه ممن يأت به .
وهذه المعاني كلها مشاكلة لمن / رأى رفعها منتصباً وإلى أذنيه ، وقيل : خضوغاً ١٦٠ / بورهياً ، وهذه مطابقةً لصورة من نصبهما أوحى أطرافهما .

وقد قيل في معناها غير هذا من الأقاويل ، وأظهرها ما ذكرناه ، وقد جاء في الحديث من رواية يحيى بن اليمان : (أنه صلى الله عليه وسلم) كان إذا في إمالة نشر أص المة (٢) ، قال الترمذى : أخطأ في ذلك يحيى ومن قال : رفع يديه مداً (٣) .

وقوله : (كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ثم كثر) : حجة في تعيين التكبير

للإحرام ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، (٤) ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) للذي علمه (١) المدونة ١ / ٦٨ -

(٢) الترمذى في الصلاة ، بما جاء في نشر الأصابع عند التكبير ، وهو من رواية أبي هريرة رضى الله عنه ٢ / ٥ ، وقريباً منه ما ذكره ابن عبد البر عن الحسن البصري قال .

كان اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرفعون أيديهم في الصلاة إذا ركعوا ، وإذا رفعوا كأيديهم المراحل .

الاستذكار ٤ / ٥ - ١ .

(٣) السابق ٢ / ٦ .

(٤) المخارى في الأذان ، بالأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ١ / ١٦٢ .

٢٦٤ كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...

الخط ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ، أن ابن كمر لال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا قام للصلاة ، رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ، ثم كثر ، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود .

٥١٠ (١٠) باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة

٢٣ - (...) حدثني محمد بن رافع ، حدثنا حجين - وهو ابن المثنى - حدثنا الليث ، عن عقيل ، ح وحدثني محمد بن عبد الله بن قهزاذ ، حدثنا سلمة بن سليمان ، أخبرنا يونس ، كلاهما عن الزهري ، بهذا الإسناد .

كما قال ابن جريج : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ، ثم كبر .

٢٤ - (٣٩١) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، أنه رأى مالك بن الحويرث ، إذا صفي كبر ، ثم رفع يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث ، ال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يفعل .

الصلاة : (إذا قمت فكبر) (١) ، والتحريم واجب عند مالك والثوري والنخعي وربيعة وطاووس وأيوب ، وهو قول ابن مسعود وعامة أئمة الفحول والسلف إلا ما روى عن الزهري وابن المسيب والحسن والحكم والأوزاعي وقتادة في أن التكبير للإحرام سنة ، وأنه يجزئ الدخول في الصلاة بالنية (٢) ، وقد تأوله بعضهم على مالك في مسألة ناسي تكبيرة الإحرام والركوع وأنه يعيد احتياطاً (٣) على خلاف بين أئمتنا في تأويل المسألة يطول الكلام فيه ، وعامتهم على اختصاص التحريم بلفظ التكبير إلا أبا حنيفة وأصحابه عامة فإنهم يجيزون الدخول بكل لفظ فيه تعظيم لله (٤) ، وأجاز الشافعي : (الله الاكبر) وأجاز أبو يوسف (الله الكبير) ، ومالك

لا يجوزُ إلا اللفظ المشروع : (الله أكبر) المعهودُ في عرف اللغة والشرع لا سواه .

وقال بعض المتكلمين : الحكمة في ابتداء الصلاة بالتكبير إظهار شكر الله وحمده والحنأ عليه على الهداية لها ولتوحيده وعبادته ، وامثالاً لأمره وحق لقوله تعالى : { وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (٥) ثم طابق ذلك قراءته بعد في أول ما استفتح به

(١) البخارى فى الصلاة ، بوجوب القراءة لزمام والمأموم ١ / ١٩٢ .

(٢) قال أبو بكر الأبهري : على مذهب مالك : الفرائض في الصلاة خصى عشرة فريضة : أولها النية ، ثم الطهارة ، وستر العورة ، والقيام إلى الصلاة ، ومعرفة دخول الوقت ، والتوجه إلى القبلة ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة أم القرآن ، والركوع ، ورفع الرأس منه ، والسجود ، ورفع الرأس منه ، والقعود الأخير ، والسلام ، وقطع الكلام .

قال ائو عمر: فلم يذكر الأبهري من التكجير في فرائض الصلاة غير تكبيرة الإحرام.

الاستدکار ۴ / ۱۲۲ .

(٣) المدونة ١ / ٦٣ .

(٤) وقال : إن اففتح بلا إله إلا الله يجزيه ، و(ن قال .

اللهم اغفر لي لم يجزه .

(٥) البقرة : ١٨٥ .

كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين ...

إلى

هَكَذَا .

۲۶۳

٢٥ - (...) حدثني أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَاضِرًا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتِ الْهَ ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا كَثُرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُجَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُجَاذِيَ بِهِمَا أُفْئِئَهُ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَقَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ) ، فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ .

٢٦ - (...) وحدثناه محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادف بهذا الإسناد ؛ أنه رأى نبي الله (صلى الله عليه وسلم) .

وَقَالَ : حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا فُرُوعَ اٰذْنَيْهِ .

القراءة بقوله : { اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } (١) ، اى ثبتن الى ذلك .

(١) الفاعلة ؟ ٦ -

۲۶۶

كتاب الصلاة / باب إثبات التكبير في كل خفض...

إلخ

(١٠) باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة ،

إلا رفعه من الركوع فيقول فيه : سمع الله لمن حمده

٢٧ - (٣٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيَكْثُرُ كُلُّهَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : وَاللَّهِ ، إِنِّي لَأُشَبِّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ كَلَالَةً .

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَيِّدُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ ، ! ، ، بر ، ، و و ابرص ص ه ص ، ، ع ، حمده " حِينَ يَرْفَعُ

صَلْبُهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) ثُمَّ يَكْبِرُ وَقَوْلُهُ : اَيْكُثْرُ كَلِمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) تَ هَذَا الْأَمْرُ الثَّابِتُ مِنْ فِعْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ وَأَطْبَقُوا (١) عَلَيْهِ ، وَقَدْ كَانَ مِنْ بَعْضِ السَّلَفِ خِلَافُ أَنَّهُ لَا تَكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ التَّكْبِيرَ فِي بَعْضِ الْحَرَكَاتِ ثَوْنٌ بَعْضُ وَيُرُونَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَذْكَارِ لَا مِنْ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ ، وَعَلَى الْخِلَافِ فِيهِ يَدُلُّ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ : (إِنِّي لِأَشْهَبُكُمْ صَلَاةً بَصْرَ ، رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِسُنَّةٍ إِلَّا لِلْجَمَاعَةِ لِيُشْعَرَ الْإِمَامُ بِحَرَكَةٍ مِنْ وَرَاءِهِ (٢) ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَجُوبُ جَمِيعِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ (٣) ، وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ غَيْرُ وَاجِبٍ إِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ : وَأَطْغَقُوا ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ت .

(٢) وَمُسْتَنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتِمُّ التَّكْبِيرُ ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ لَا يَتَمُّونَ .

المصنف

١ / ٢٤٠ ، ١ / ١٦٨ / ٩ .

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَكَانَ لَا يَكْبِرُ إِذَا خَفَضَ - يَعْنِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ : نَقَصَانُ التَّكْبِيرِ هُوَ إِذَا انْحَطَّ إِلَى الْمَجُودِ فَقَطْ .

قُلْتُ : وَهَذَا مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ الْبَابِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَالَّتِي مِنْهَا حَدِيثُ مَطْرِفِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ : صَلَّيْتُ أَنَا وَعُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَثُرَ ، دَانَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَثُرَ ، يَهَذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ وَانصَرَفْنَا اخَذَ عُمَرَانُ يَدِي ، فَقَالَ لِي : أَذْكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

الْبَخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ ، بِإِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الْمَجُودِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ .

وَهَذَا كُلُّهُ يَدَّ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الْخَفَضِ .

وَالرَّفْعُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا عَنْدهُمْ ، وَلَا

ظَاهِرًا فِيهِمْ ، وَلَا مَشْهُورًا مِنْ فِعْلِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَا كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَفْعَلُهُ وَيَقُولُ : إِنَّهُ أَشْهَبُهُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

الْإِسْتِذْكَارُ ٤ / ١١٦ .

(٣) وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ : مَنْ أَسْقَطَ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ فَمَا فَوْقَهَا سَجَدَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَطَلَتْ

صَلَاتُهُ .

الْتِمَهِيدُ ٩ / ١٨٤ .

كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ إِثْبَاتِ التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ خَانُضٍ ...

إِلْحَاحُ ٢٦٧ حِينَ يَهْوَى سَاجِدًا ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَسْجُدُ ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا ، وَيَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْمَثْنَى بَعْدَ الْجُلُوسِ .

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ إِنِّي لِأَشْهَبُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٢٩ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ .

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ : إِنِّي أَشْهَبُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) +

٣٠ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة كان حين يستخلفه مروان على المدينة ، إذا قام للمثلاة المكتوبة كبر ، فذكر نحو حديث ابن جريج .
وفي حديثه : فإذا قضاها وسلم أقبل على أهل المسجد قال : والذي نفسي بيده ، إني لأشبهكم صلاة برسول الله (صلى الله عليه وسلم)

بتكجيرة الإحرام (١) ، ودليلهم تعليم النبي (صلى الله عليه وسلم) للأعرابي الصلاة ولم يذكر له فيها تكبير الانتقالات وهو موضع غاية البيان (٢) .

وقوله : / (يكبر كلما خفض ورفع) : دليل على مقارنة التكبير للحركات وعمارتها ١٦١ / أذكرها ، وعليه يدل - أيضا - قوله : "سمع الله لمن حمده" حين يرفع صلبه من الركوع

وقوله : "ثم يكبر حين يهوى ساجداً" وهو قول نامط الأ ، واستثنى! الك وفضهم من ذلك التكبير عند القيام من الركعتين فلا يكتر حتى يستولى قائماً ، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز ، قال مالك : إن كبر هنا في نهوضه فهو في سعة (٣) .
(١) في ت : التحريم .

(٢) يشير بذلك إلى حديث رفاع بن رافع الذي أخرجه الأربعة أنه سمع النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول .
(إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله ، ثم ليكبر ، فإن كان معه شيء من القرآن قرأ به ، د ان لم يكن معه شيء من القرآن فليحمد الله وليكبر ، ثم ليركع حتى يطمئن راکعاً ، ثم ليقم حتى يطمئن قائماً ، ثم يجد حتى يطمئن ساجداً ، ثم ليرفع رأسه وليجلس حتى يطمئن جالساً ، فمن نقص من هذا فإنما ينقص من صلاته .
أبو داود في الصلاة ، بصلاة من لا يقيم صلبه من الركوع والجودا / ٢٢٦ ، والنائي كذلك ، ب
اقل ما يجزئ في عمل الصلاة ٥٩ / ٣ ، ابن ماجه في الطهارة ، بما جأ في الوضوء على ما أمر الله تعالى ١٥٦ / ١

والحديث أخرجه أحمد في المند ٤ / ٣٤ ، الحاكم في المستدرک ١ / ٢٤٣ وصححه ووافقه الذهبي .
(٣) راجع : المنتقى ١ / ١٤٣ .

٢٦٨ كتاب الصلاة / باب إثبات التكبير في كل خفض ...
إنح ٣١ - (...) حدثنا محمد بن مهران الرازي ، حدثنا الوديد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، أن أبا هريرة كان يكبر في الصلوة كلها رفع ووضع ، فقلنا : يا أبا هريرة ، ما هنا التكبير ؟ قال : إنها لصلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

٣٢ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أنه كان يكبر كلها خفض ورفع ، وحدثت ، ان رسول

وقول أبي سلمة لأبي هريرة حين كثر كلما خفض ورفع : (ما هذا ؟) ، وقول عمران

ابن الحصين حين صلى خلف علي بن أبي طالب فكبر حين سجد ورفع : القد صلى بنا صلاة محمد (صلى الله عليه وسلم) : يدل كله على ترك كثير منهم التكبير في الصدر الأول وكون الأمر عندهم في سعة .

وبحسب هذا اختلف قول مالك في السجود للسهو منه ، هل يسجد لقليله وكثيره ؟ أم من كثيره ؟ أم لا يسجد عليه فيه جملة ؟ (١) .

وقوله : (ويكبر حين يقوم من المثنى لما : يعني من الاثنتين ، أى بعد ركعتين من الرباعية ، قال الله تعالى : { ثنى وثثر ورباع } (٢))

، و [قد] (٣) قال (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الليل مثنى) (٤) .

وقوله في حديث أبي هريرة : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (سمع الله لمن حمده) [في الرفع] (٥) حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول [وهو قائم] (٦) : " ربنا ولك الحمد) ، قال الإمام : إن كان أراد صلاةً كان (صلى الله عليه وسلم) فيها إماماً فذلك حجة للقول الشاذ عن مالك ؛ أنه كان يرى أن يقول الإمام اللفظين جميعاً : [(سمع الله لمن حمده) ، (ربنا ولك الحمد)] (٧) ، والمشهور عنه أنه يقتصر على قوله : (سمع الله لمن حمده) ، وحجته على ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) : (فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد) ولم يذكر (ربنا ولك الحمد) للإمام ، وفي هذا التعلق نظرة لأن القصد بالحديث تعليم المأموم ما يقول ومجمل قوله له ، ولا يعتمد على إسقاط ذكر ما يقول الإمام بذلك ، لأنه ليس هو الغرض بالحديث ، وعلى هذه الطريقة جرى الأمر في اختلاف قول مالك في الإمام ، هل يقول : (آمين) في صلاة

(١) وروى عنه - أيضاً - أن التكبيرة الواحدة لا سهو على من سها عنها .

قال ابن عبد البر : وهذا يدل على أن عظم التكبير وجملته عنده فرض ، وأن اليسير منه متجاوز عنه ، وقال أصيبغ بن الفرّج وابن عبد الحكم من رواية مالك : ليس على من لم يكبر في الصلاة من أولها إلى آخرها شيء ، إذا كبر تكبيرة الإحرام ، فإن فعله ساهياً سجد للسهو ، فإن لم يسجد فلا شيء عليه .

الاستدكار ١٢٢ / ٤ -

(٢) النأ : ٣ .

(٣) من ت .

(٤) سيأتي إن شاء الله في كصلاة المافرين ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كذلك عن ابن عمر ، كالعيدية ، بما جأ في الوتر ٢ /

(٥) من المعلم .

يلاً) ليست في المعلم .

(٧) من المعلم .

كتاب الصلاة / باب إثبات الخكبير في كل خفض ...

إنلخ ٢٦٩

الله (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَفْعَلُ فَلَكَ .

٣٣ - (٣٩٣) حدثنا يَحْصَ بْنُ يَحْصَ وَخَلْفُ بْنُ هِشَابٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ يَحْصَ .

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيْلَانَ ، عَنْ مُطَرِّثٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ

الجهر ؟ فقال في أحد قولي : لا يقولها ؛ لأنه قال (صلى الله عليه وسلم) : (إذا قال : { وَلَا الْفَتَالَيْنَ } فقولوا : آمين " (١) ، ولم يذكر أن الإمام يؤفّن (٢) ، وقال في القول الآخر : بل يؤمن ؛ لقول ابن شهاب : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (آمين) ولحديث آخر ، وفي / التعليق - أيضاً - بقوله : (إذا قال : { وَلَا الْفَتَالَيْنَ } فقولوا : (آمين دا من التعقب ما قُتْمَنَاهُ ، دوغما قدمنا الكلام على حديث التأمين لارتباطه بما كُتِبَ فيه .

٥.١١ (11) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

قال القاضي : الأظهر من خبر أبي هريرة عن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) عموم عمله وأكثره لطول صحبته ، وأكثر ما شاهد من صلاته إماماً ، ولأنه وصف الصلاة الرباعية وهي من الفرائض وكان لا يصلّيها إلا إماماً ، ولأنه لو اختلفت حالته في صلاة إماماً أو منفرداً لم يطلق الخبر عن بعض حالاته دون بعض ، والقولان عن مالك كما ذكر في الإمام كما هي عند غيرنا في المأموم ، وقد حكى هو الخلاف في المأموم ، وأنه يقولهما معاً عند ابن نافع وعيسى في كتابه الكبير ، وحكاها الباجي عنهما (٣) ، وعلى فعله اعتمد الشيخ ،

وعندى انه تأيّل خطأ عليهما مما وقع لهما من قول مجمل ، وهو : أن نصّ قول ابن نافع : يقول الإمام : "سمع الله لمن حمده" ويقول : (ربنا ولك الحمد) ، إذا قال : { وَلَا الْفَتَالَيْنَ } يقول : آمين ، ثم قال : فالإمام ومن ورّاه في هاتين المقالين سواً .
فظاهره عندى فى قول : (ربنا ولك الحمد) وقول : (آمين) لا فى : (سمع الله لمن حمده) و(ربنا ولك الحمد) - والله أعلم .

وهى فى المأموم أشد وأبعد لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد) وقد حدّ له ما يقول وما يبتدئ به ، وأما الإمام فما يمنعه أن يقول ذلك ؟ وما الذى يفرق بينه وبين الفذ ؟ وقد روى عن النجى (صلى الله عليه وسلم) قولهما وزيادة أدعية وأذكار معهما - ذكرها مسلم فى الكتاب .

(١) سيرد إن شاء الله فى باب التسميع والتمجيد والتأمين ، وقد أخرجه مالك فى الموطأ فى الصلاة ، بما جأ فى التأميق خلف الإمام ، والبخارى كالأذان ، بجهر الإمام بالتأمين ، وفى التفسير ، ب { كَرِ الْمَغْفُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَتَالَيْنَ } . قلت .

مى رواية ابن القاسم عن مالك ، وهو قول المصريين من اصحاب مالك .

قال أبو عمر : وقال جمهور أهل العلم : يقول الإمام : اقين ، كما يقولها المنفرد والمأموم .

الاستذكار ٤ / ٢٥٤ .

المنتقى ١ / ١٦٤ .

قلت : ومى رواية المدنيين عن مالك منهم مع من ذكر القاضى ابن الماجئون ، ومطرت ، وأبو مصعب ، وبه قال أبو حنيفة ، والافعى ، والثورى ، والأوزاعى ، وابن المبارك ، وأحمد ، ! إسحاق ، وثبو عبید ، وأبو ثور ، وداود ، والطبرى .

ومما يقوى من حجتهم فى ذلك ما أخرجه الحاكم من حديث أبى هريرة ووائل بن حجر وبلال : (يا رسول الله ، لا تسبقنى بآمين " المستدرک ١ / ٢١٩ ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

راجع : الاستذكار ٤ / ٢٥٤ .

(٢) (٣)

٨٢ / ١٤

٢٧٠ كتاب الصلاة / باب إثبات التكبير فى كل خفض ...

إلخ حُصَيْنٍ خَلَفَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَتَرَ ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ : أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي ثُمَّ قَالَ : لَقَدْ صَلَّى بِنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) ، أَوْ قَالَ : قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) .

ومن قال بقولهما معاً الإمام الشافعى وأحمد ومحمد بن الحسن وصاحبه ، ووافق الليث

وأبو حنيفة مالكا فى مشهور قوله فى اقتصار الإمام على : (سمع الله لمن حمده) والمأموم على : (ربنا ولك الحمد) (١) ، وسنذكر معنى هذه الأذكار إن شاء الله تعالى .

(١) الاستذكار ٤ / ١١١ ، وراجع .

الأم ١ / ١١٢ ، والمغنى ٢ / ١٨٦ .

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ

٢٧١

(١١) باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، ! انه إذا لم

يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها

٣٤ - (٣٩٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وعمرُ والناقدُ يَسْحَقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، جَمِيعاً

عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الرِّفْرِىِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، عَنْ عُبَّالَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، يَبْلُغُهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ

: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ اهْتِبَا) .

٣٥ - (...) حَلَطْنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ

ابْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْحَكَمِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِئْ بِالْمِ الْقُرْآنِ) .

وقوله : لا صلاة لمن لا يقرأ بأم القرآن) وفي رواية السمرقندي في حديث أبي الطاهر : لمن لم يقتري القرآن) ، والمحفوظ المشهور الرواية الأولى ، قال الإمام : اختلف الناس في اشتراط قراءة أم القرآن في صحة الصلاة ، والمشهور عندنا اشتراط قراءتها في جل الصلاة ، وأما اشتراط ذلك في كل ركعة ففيه قولان مشهوران [(١)] .

قال الإمام : قوله : " لا صلاة) اختلف أهل الأصول في مثل هذا اللفظ إذا ورد (٢) في الشرع على ماذا يحمل ؟ فقال بعضهم : يلحق بالمجملات لأن نصه يقتضي نفى الذات ومعلوم أثبتها حساً [(٣)] ، فقد صار المراد مجهولاً ، وهذا الذي قالوه خطأ ؛ لأن المعلوم من عائدة العرب أنها لا تضع هذا لمى الذات وإنما تورثه مبالغة ، فتذكر الذات ليحصل لها ما أرادت من المبالغة ، وقال آخرون : بل يحمل على نفى الذات وسائر أحكامها وتخص الذات بالدليل على أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا يكذب ، وقال آخرون : لم تقصد العرب قط على نفى الذات ، ولكن لنفى أحكامها ، ومن أحكامها الكمال والإجزاء في هذا الحديث ، فيحمل اللفظ على العموم فيها ، وأنكر هذا [بعض المحققين] (") لأن العموم لا يصح دعواه فيما يتنافى ، ولا شك أن نفى الكمال يُشعرُ بحصول الإجزاء ، فإذا قُدر الإجزاء منتفياً بحق العموم قد وثبتاً بحق إشعار نفى الكمال بثبوته ، وهذا يتناقض ، وما يتناقض لا (١) من المعلم .

(٢) في المعلم : وقع .

(٣) من المعلم ، والذي جاءت به نسخ اجمال هو : بثها جنأ .

(،) من المعلم ، وجاء في الإكمال : والمحققون .

ت ١٦٢ / أ

٢٧٢ كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إنح ٣٦ - (...) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ،

حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ ، الَّذِي مَبَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي وَجْهِهِ مِنْ بَرِّهِمْ ، أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْمِ الْقُرْآنِ) .

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

وَزَادَ : فَصَاءً ثَا .

٣٨ - (٣٩٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : " مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِالْمِ "

يحمل الكلام عليه ، وصار المحققون إلى التوقف (١) بين نفى الإجزاء ونفى الكمال ، وأدعوا الاحتمال من هذه الجهة لا مما قال الأولون ، فعلى / هذه المذاهب يخرج قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا صلاة ...

(الحديث .

وقوله : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) : قال الهروي وغيره : الخداج : النقصان ، يقال : خدجت الناقة إذا

أَلْت وَلِدَهَا قَبْلَ أَوَانِ النَّجَاجِ ، وَإِنْ كَانَ تَائِمُ الْخَلْقِ ، وَأَخَذَ جَنَّتْ إِذَا وَلَدَتْهُ نَاقِصًا ، [وَإِنْ كَانَ لَتَامِ الْوَلَادَةِ] (٢) ، وَمِنْهُ قِيلَ لِذِي الثُّدِيَةِ : مُخَدَّجَ الْيَدِ ، أَيْ نَاقِصَهَا (٣) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَقَوْلُهُ : [(فَهِيَ) (٤) خَدَاجٌ] : أَيْ ذَاتُ خَدَاجٍ ، فَخَذَفَ ذَاتَ وَأَقَامَ الْخَدَاجَ مَقَامَهُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِخْتِصَارِ ، [وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ : مُخَدَّجَةٌ أَيْ نَاقِصَةٌ ، فَأَحْلَ الْمَصْدَرُ مَحَلَّ الْفِعْلِ ، كَمَا قَالُوا عَبْدُ اللَّهِ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ يَرِيدُونَ : مُقْبِلٌ وَمُدْبِرٌ (٥)] قَالَ الْإِمَامُ : فَإِذَا بَشَتْ أَنْ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ : (خَدَاجٌ) أَيْ نَاقِصَةٌ فَهَذَا يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ : (الاصلاة) فِي الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ ، لِأَنَّ إِثْبَاتَ النِّقْصِ الْمَرَادُ بِهِ نَفْيُ الْكَمَالِ .

قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَأَبْنَى حَاتِمٍ وَالْأَصْمَعِيِّ ، فَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَعَكْسَ وَجَعَلَ الْإِخْدَاجَ قَبْلَ الْوَقْتِ ! إِنْ كَانَ تَامَ الْخَلْقُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : خَدَجَتْ وَأَخْدَجَتْ إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ تَمَامِ وَقْتِهَا ، وَقِيلَ : قَبْلَ تَمَامِ الْخَلْقِ .

وَمَعْنَى تَسْمِيَّتِهَا (أُمَ الْقُرْآنِ) : أَيْ أَصْلَهُ ، كَمَا قِيلَ لِمَكَّةَ : أُمُّ الْقُرَى (٦) ، وَكَرِهَ قَوْمٌ (١) فِي إِجْمَالِ : التَّوْقِيفِ ، وَالْمُثَبَّتِ مِنَ الْمَعْلَمِ .

(٢) فِي الْمَعْلَمِ بَيَاضٌ .

(٣) غَرِيبُ الْحَدِيثِ ١ / ٦٥ .

(٤ ، ٥) مِنَ الْمَعْلَمِ .

لَا وَقِيلَ : لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ .

الاسْتِذْكَارُ ٤ / ١٨٦ .

كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ ...

إِنْخ ٢٧٣ الْقُرْآنُ فَهِيَ خَدَلٌ ثَلَاثًا ، غَيْرُ تَمَامٍ .

فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ .

فَقَالَ : تَسْمِيَّتُهَا بِهِ وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ مَعَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ بِتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهَا بِذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : "إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ) : حَمَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا أَسْرَفَ فِيهِ الْإِمَامُ ، وَحَمَلَهُ آخَرُونَ عَلَى تَذَكُّرِ النَّفْسِ لِمَا يَقْرَؤُهُ الْإِمَامُ وَتَدْبِيرِهِ ، وَشَغَلَ سِرَّهُ بِتَلَاوَتِهِ بِقَلْبِهِ بِذَلِكَ لَا بِلِسَانِهِ ؛ لِيَصْغَحَ لَهُ تَأَمُّلُ مَعَانِيهِ ، وَحَمَلُوا قَوْلَهُ : لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) عَلَى الْإِمَامِ وَالْفَزْدِ (١) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ ، فَذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ إِلَى وَجْبِ أَمِّ الْقُرْآنِ (٢) لِلْإِمَامِ وَالْفَزْدِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلَ مَالِكٍ (٣) ، وَعَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي جُلِّ الصَّلَاةِ (٤) ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ (٥) وَعَنْهُ - أَيْضًا - إِنَّمَا يَجِبُ فِي رَكْعَةٍ ، وَقَالَ الْمَغِيرَةُ وَالْحَسَنُ ، وَعَنْهُ أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ أَشَدُّ رَوَايَاتِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَشْتَرِطُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ فِي جُلِّ الصَّلَاةِ (٦) ، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ / فِي نِصْفِ الصَّلَاةِ - وَحَكَى عَنْ مَالِكٍ - وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ - أَيْضًا - وَأَبُو ثَوْرٍ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْفَزْدِ وَالْمَأْمُومِ عَلَى كُلِّ حَالٍ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ (٧) .

ثُمَّ اخْتَلَفَ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يُعَيِّنْ قِرَاءَةَ أَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَجْزِيهِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ ؟ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، إِلَّا مَا قَالَهُ

(١) وَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ : إِذَا قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الصَّلَاةِ أَجَزَتْهُ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ قَدْ قَرَأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، فَهِيَ تَمَامٌ لَشَتِّ بِخَدَاجٍ .

السَّابِقُ ٤ / ١٩٩ .

(٢) فِي أَلِّ الصَّلِّ : الْقِرَاءَةُ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ت .

(٣) وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَرَوَاهُ عَنْهُ فِي إِبْغَاءِ الرُّكْعَةِ الَّتِي لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِهَا ، وَكَذَا ابْنُ خَوَازِمٍ بِنْدَادٍ إِلَى وَجُوبِ أَمِّ الْقُرْآنِ ذَهَبَ الثَّافِعِيُّ بِمِصْرَ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْوَزَاعِيِّ ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَهُوَ قَوْلُ عُبَاثَةَ بْنِ الصَّامِتِ ،

وعبد الله بن عمرو ، وأبن عباس واختلف فيه عن أبي هريرة ،
وبه قال عروة بن الزبير ، ولمعيد بن جبير ، ومكحول ، والحسن البصري .
راجع : التمهيد ١١ / ٣٩ ،

الاستذكار ٤ / ١٤٥ ، ٢٣٤ .

(٤) المدونة الكبرى ١ / ٦٥ .

وقد قال : من لم يقرأ في نصف صلاته أعاد .

الاستذكار ٤ / ١٤٤ .

(٥) فقد قال .

إذا قرأ في ثلاث ركعات إماماً كان أو مخفراً! فصلاته جائزة ؛ لما أجمع الناس عليه .

أن من أثوك الركوع أدرك الركعة .

قال أبو عمر : قاس إسحق الإمام والمنرد في القراءة على المأموم فأخطأ القياس لأن الإمام والمنفرد

لا يحمل غيره عنه شيئاً من صلاته ، ولا يقلب أحد عليه رتبة صلاته ولا يقلبها هو ، فتجزئ عنه .

الاستذكار ٤ / ١٩٨ .

(٦) بدائع الصائغ ١ / ١٦٠ .

(٧) لم يذكر الإمام الثافعي في الاسم إلا القول بوجود قراءتها ، وهو المعروف لنا .

الاستذكار ١ / ١٠٧ ، وقال أبو عمر : إن هذا القول - المنسوب للإمام الثافعي - كان يقوله بالعراق .

الاستذكار ٤ / ٢٢٩ .

٨٢ / ب

ت ١٦٢ / ب

٢٧٤ كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ اقرأ بها في نفسك ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الْخَلَاءَ

الشافعي / فيمن نسي القراءة في صلاته كلها ، يجزيه ويُعذر بالنسيان على ما روى عن عمر ولم يصح عنه (١) ، وقد أنكره مالك وقال

: كيف يصح [وخلفه أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم)] (٢) لا يذكرونه بذلك ؟ وقيل : معنى ما روى عنه من ترك القراءة

ترك جهره بها ، وقيل : ذلك كان في بعض صلاته لا في جميعها ، إذ يبعد [إطباقه] (٣) على تركها في جميع الصلاة [واطبأؤ (٤)

من خلفه على ترك تنبيهه ، وروى أن عمر أعاد (٥) ، ثم رجع الشافعي عن هذا ، وقال أبو حنيفة : يجزئ أن يقرأ من القرآن آيةً ،

وقال أصحابه : ثلاثاً أو آيةً طويلة (٦) ، وقال الطبري : سبع آيات بقدر أم القرآن من أيها وحروفها (٧) ، وذهب أبو حنيفة إلى

أن القراءة في الركعتين الأخيرتين لا تجب ، وقاله الثوري واللاءوزاعي (٨) ، وخالفهم الجمهور فأوجبوها على اختلاف مذاهبهم فيما

تقدم ، وحكى ابن الموان عن أبي سلمة وربيعة وعلى بن أبي طالب أن القراءة في الصلاة ليست من فروضها (٩) ، وإليه ذهب محمد

بن أبي صفرة وتأوله على بعض روايات كتاب محمد (١٠) ، وحكى الداودي عن علي وابن أبي سلمة وطائفة أن فرض القراءة مع الذكر

، وأما الناسي فيجزؤه القيام والركوع والسجود على حديث عمر .

وقوله : (قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ ...

(الحديث ، وذكر قراءة أم

(١) الأم ١ / ١٠٩ ، قاق أبو عمر : أظن قول الثافعي القديم دخلت الثبته فيه عليه بما روى عن عمر أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيها ،

فذكر ذلك له ، فقال : كيف الركوع والسجود ؟ قيل : حسن .

قال : لا بأس إفن .

قال أبو عمر : وهذا حديث منكر ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، وهو عند بعض رواته ، ليس عند يحيى وطائفة معه ، لأنه رماه مالك

من كتابه بأخرة وقال : ليس عليه العمل ؛ لأن النبي - عليه السلام - قال : (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج " .

الاستذكار ٤ / ١٤٢ .

- (٢) الذى فى الأصل : وخالفه أصحاب محمد .
والعبارة بذلك موهمة ، فوق أنها غير واضحة ، والمثبت من ت .
(٣ ، ٤) فى الأصل : إصفاه ، والمثبت من ت .
(٥) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن عبد الله بن حنظلة ١٢٣ / ٢ ، كما أخرجه البيهق عن همام بن الحارث فى التنب الكبرى ٢ / ٣٨٢ .
(٦) هذا هو قول الصالحين .
(٧) ١ لا استدلى ٤ / ١٤٦ .
(٨) وقال الثورى : يقرأ فى الركعتين الأوليين بفتحة الكتاب وسورة ، ويسبج فى الأخرتين ، وهو قول أبى حنيفة وسائر الكوفيين .
الاستدلى ٤ / ١٤٥ .
لا) وجتهد فى ذلك حديث زلد بن ثابت : (القرأة سنة) .
قال البيهق : وإنما أراد قرأة القرآن التى اثبتت فى المصحف الذى هو إمام سنة متبعة لا يجوز مخالفتها ، د إن كان غيرها سائعا فى اللغة .
معرفة الن ٣ / ٣٢٩ ، وانظر : التنب الكبرى ٢ / ٣٨٥ .
(١٠) قال أبو عمر : ورواه أهل الكوفة عن على ، وروى عنه أهل المدينة خلاف ذلك .
السابق ٤ / ١٩٧ .
كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...
إنح ٢٧٥ بينى وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل .
فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال ال!ه تعالى! حمدنى عبدى .
وإذا قال : الرحمن الرحيم! ، قال الله تعالى : أثنى على
القرآن وقسمتها ، فأطلق اسم الصلاة على قراءة أم القرآن إذا كانت لا تتم إلا بها ، ففيه حجة فى تعيينها فى الصلاة ووجوبها كما قال :
(الحج عرفة " (١) وأنه لا واجب من القراءة غيرها ، وقال الخطابى : أراد القراءة كما قاله { ولا تجهز بصلاتك ولا تخافت بها }
(٢) قيل : القراءة (٣) .
ومعنى القسمة هاهنا من جهة المعانى ؛ لآن نصفها الأول فى حمد الله وتجيده والثناء
عليه وتوحيده ، والنصف الثانى فى اعتراف العبد بعجزه وحاجته إليه وسؤاله الله فى تثبيتته لهدايته ومعونته على ذلك .
وقوله : ب (نصفين) حجة على ال (بسم الله الرحمن الرحيم) ليس من أم القرآن ،
إذ جيلتها سبع آيات ثلاث منها منفردة بحمد الله والثناء عليه ، والثلاث الأخرى فى دعاء العبد الهداية ، والآية السابعة وسطا منقسمة
، نصفها إخلاص لله وتوحيد واعتراف له وحده بالبوذية!قرار بما يجب له تعالى من ذلك وهو قوله : { أياك نعبد } (٤) ، والنصف
الأخر دعاء بالمعونة على ذلك وتفويض لله عز وجل واستسلام له ، وهى مختصة بالعبد بما بعدها من الدعاء ، وهى آية واحدة باتفاق
، فلو كانت بسم الله آية من أم القرآن لم تكن القسمة / بنصفين كما نص على ذلك (صلى الله عليه وسلم) .
وفى الحديث نفسه أقوى حجة على هذه المسألة ؛ لأنه ابتداء فقال : "يقول العبد : الحمد لله رلت العالمين ، يقول الله : حمدنى عبدى ،
وإذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله : أثنى على عبدى ...
(ثم ذكر جميع اى السورة على ما جاء فى الحديث ، ولا خلاف أنها سبع آيات ولم يذكر فيها : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وهذا
الحديث أثنى شئ فى الباب ، دإن كان قد جاء من بعض الروايات الشاذة : (يقول العبد : بسم الله الرحمن الرحيم ، فيذكرنى عبدى
، ثم يقول : الحمد لله ...
(وذكر الحديث ، لكن راوى هذه الزيادة محمد بن سفيان وهو ضعيف (٥) ، وقد انفرد عن العلماء بهذه الزيادة وخالفه الثقات
الحفاظ مالك وابن جريج وابن عيينة فلم يذكروها ولا غيرهم .

(١) الحديث أخرجه أبو ثاود في المناسك ، بمن لم يدرك عرفة ٢ / ١٩٦ ، ابن ماجه كذلك ، بمن أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ٣ / ١٠٠٢ ، الدارمي في المناسك ، بما يتم الحج ٣٨٦ / ١ ، كما أخرجه الترمذي في التفسير ، بسورة البقرة جميعاً عن عبد الرحمن بن يعمر ، إلا أن رواية الترمذي أتم ، وبلغت : عرفات ٥ / ٢١٤ ، وقال فيه سفيان بن عيينة : وهذا أجود حديث رواه الثوري .

(٢) الإسراء ١١٠ .

(٣) معالم الن ١ / ٣ - ٢ .

(٤) الفاتحة : ٥ .

(٥) قلت .

غاية أمره أنه حسن الحديث ، فقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه أبو عبيدة الأجرى : سمعت أبا ثاود يثني عليه ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق .

راجع : الثقات ٩ / ١١٩ ، والتقريب

٢ / ١٦٥ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ١٩٢ .

ت ١٦٣ / أ

٢٧٦ كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إنح عبدى .

يَا إِذَا قَالَ مَالِكُ يَوْمَ الْثِنِّ ، قَالَ : مَدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً : فَوَصَّرَ إِلَى عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، قَالَ : هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ - فَإِذَا قَالَ : اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ، قَالَ : هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ لَا .

وقوله : (مجدي عبدى دا عند قوله : { مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ } : أى عظمنى ، والمجد نهاية الشرف .

والفرق بين (حمدنى) و(أثنى على) و(مجدي) بيق ، لأن "مجد" يقتضى الثناء بصفات الجلال ، و(حمد) يقتضى الثناء بحميد الفعال ، و"أثنى" يجمع ذلك كله ، وينطلق على الوجهين ؛ فهذا جاء جواباً لقوله : { الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } لاشتمال هذين الاسمين على صفاته الذاتية من الرحمة ، والفعلية من الإنعام على خلقه .

واختصاص اسم الرحمن به على قول أئمتنا وعمومه وصفته (١) لا يوصف بها غيره ، وهذه نهاية العظمة والجلال ، والرحيم عائد برحمته على عبائه وخلق المؤمنين خاصة على قول بعضهم .

وقوله : (وربما قال فَوْضَ إِلَى عَبْدِي) ومطابقة هذا لقوله : { مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ } لأنه تعالى المنفرد ذلك اليوم بالملك وبجزاء العباد ومحاسبتهم فيه .

والدين : الحساب ، وقيل : الجزاء ، فهو الملك فيه دون دعوى غيره ، دن كان منفرداً على الحقيقة به فى الدنيا والآخرة لا مالك ولا ملك سواه ، والكل مربوب له ، عبد مسخر ، وذلك اليوم لا ندعى للملك [غيره] (٢) كما قال : { لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ } (٣) . وفى هذا الاعتراف من اقعظيم والتجيد ما لا يخفى ، ومن تفويض أمور الدنيا والآخرة إليه ما هو الحق الذى لا مرية فيه .

وقوله : (فإذا قال : { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } ...

{ إلى اخر السورة ، فهذا لعبدى) :

كذا فى الأم ، وعند غيره من رواية مالك وغيره : "فهؤلاء لعبدى" (٤) ، فيه دليل أنها آيات ، وأن قوله : { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } (٥) اية ، وهو عند البصريين والشاميين

(٣) (٤)

(٥)

فى الاصل : وصفه .

ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

غافر : ١٦ .

أبو ثاود في سننه ، كالصلاة ، بمن ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ول ١ .
ولفظ الترمذى : (فيقول : مالك يوم الدين ، فيقول : مجدى عبدى ، وهذا لى ، وبينى وبين عبدى إياك نعبد) (ياك نستعين ، وآخر
السورة لعبدى ولعبدى ما سأل ، يقول : اهدنا الصراط المستقيم .

صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ، كتفسير القرآن ، بومن سورة فاتحة الكتاب ٥ / ٢٠١ ، وقال أبو
عيسى : هذا حديث حسن .

الفاتحة : ٦ .
كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ

٢٧٧

قَالَ سُفْيَانُ : حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ ، فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ .

٣٩ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ ، مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٤٠ - (...) ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،
أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ؛ أَنَّ أَبَا السَّائِبِ ، مَوْلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ
ابْنِ زُهْرَةَ ، أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ
يَقْرَأْ فِيهَا بِالْقُرْآنِ لَمَّا بَمَثَلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ .

وَفِي حَدِيثِهِمَا : (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ

الضَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ ، فَانصَفَهَا لِي وَانصَفَهَا لِعَبْدِي " .

٤١ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُعَقَّرِيُّ ، حَدَّثَنَا التَّضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو
أُوَيْسٍ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ ، قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ أَبِي وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ ، وَكَانَا جُلِيسَيْنِ إِلَى
هُرَيْرَةَ ، قَالَا : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ فَفِيهِ خِذْلٌ لَمَّا يَقُولُهَا ثَلَاثًا .
بِمَثَلِ حَدِيثِهِمْ .

والمدينين ، وعلى هذا تصح (١) / القسمة أ أولاً ثلاث آيات أولى [(٢) لله وحده ، وآية ٨٣ / أ منقسمة بينه وبين عبده ، وثلاث
آيات أخرى للعبد ، ولو كانت على عدد الكوفيين

والمكيين وأن { عَرَّاطُ اثْنَيْنِ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ } إلس آخر السورة ، آية واحدة وجعلوا .

السابعة / { بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } أولها لجاءت القسمة غير مطابقة ، أربعة أولاً لله ، ت ١٦٣ / بوواحدة مشتركة ، واثنتان للعبد
أخراً .

ووقع في رواية السمرقندى في آخر السورة : (هذا بينى وبين عبدى) ، وهو وهم
وخطأ .

وقوله : (اقرأ بها في نفسك) : هذا حكم من قرأ بها مع الإمام على تأويلهم وتأويلنا المتقدم ألا تجهر عليه بالقراءة ، وقراءة النفس هنا
بتحريك الشفتين بالقراءة وإن لم يسمع نفسه ، وإسماع نفسه أحسن وأحث للعلماء في صلاة السر .
(١) في الاصل : يصح ، والمثبت من ت .

(٢) عبارة الأصمل : ثلاث آيات أولا .

٢٧٨ كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إنح ٤٢ - (٣٩٦) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حد ، شا أبو أسامة ، عن حبيب بن الشهيد ، قال : سمعت عطاء يحدث عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا صلاة

وقد اختلف العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام ، فالك وعافة أصحابه وابن المسيب

في جماعة من التابعين وغيرهم وفقهاء [الأمصار] (١) أهل الحجاز والشام والحديث على أنه لا يقرأ معه فيما جهر به وإن لم يسمعه ويقرأ فيما أسر الإمام [وقاله الشافعي مرة] (٢) ، ووافقهم أحمد إلا أنه يجعله يقرأ إذا لم يسمعه في الجهر ، وروى عن بعض التابعين (٣) .

وجه هؤلاء كلهم قوله تعالى : { وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا } (٤) .

وقول أبي هريرة : (فانتبه الناس عن القراءة فيما جهر فيه الإمام) ويقول (صلى الله عليه وسلم) : (إذا

قرأ الإمام فأنصتوا له) (٥) ، وذهب أكثر هؤلاء أن القراءة خلف الإمام غير واجبة إلا داود (٦) وأحمد وأصحاب الحديث ، فجعلوا قراءة أم القرآن للمأموم فيما أسر فيه إمامه فرضاً ، واختلف النقل عن المذهب فيها بالسنة والاستحباب (٧) ، وذهب الكوفيون إلى ترك قراءة المأموم خلف الإمام في كل حالي ، وهو قول أشهب وابن وهب من أصحابنا ، وذهب جماعة

(٣)

(٤)

(٦) (٧)

ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .

المدونة الكبرى ١ / ٦٥ .

وقد روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل : هل يقرأ أحد خلف الإمام قال : (إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام ، إذا صلى وحده فليقرأ) الموطأ ١ / ٨٦ ، ولنظر : سق البيهقي ٢ / ١٦١ .

الأعراف : ٢٠٤ .

جز حديث أخرجه أبو داود في السنن ، كالصلاة ، بالإمام يصلي من قعود ١ / ١٤٢ ، النسائي في المجتبى ، كالأفاح ، بتأويل قوله عز وجل : { وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } ٢ / ١٤٢ ، أحمد في المسند ٢ / ٤٢٠ ، ولفظها : (وإذا قرأ فأنصتوا) . وفيها يقول أبو داود : ليست بحفوفة ، وانظر : التمهيد ١١ / ٣٣ .

ومن أصحاب داود من قال : لا يقرأ فيما قرأ إمامه وجهر .

الاستذكار ٤ / ٢٢٨ .

قال أبو عمر : ولا تجوز القراءة عند أصحاب مالك خلف الإمام إذا جهر بالقراءة ، وسواء سمع المأموم قراءته أو لم يسمع ؛ لأنها صلاة جهر فيها الإمام بالقراءة ، فلا يجوز فيها لمن خلفه القراءة ؛ لأن الحكم فيها واحد كالخطبة يوم الجمعة لا يجوز لمن لم يسمعها وشهدها أن يتكلم ، كما لا يجوز أن يتكلم من سمعها سوا .

التمهيد ١١ / ٣٧ .

ثم قال ت وقال بعض اصحاب مالك : لا بأس أن يتكلم يوم الجمعة من لا يسمع الخطيب بما شاء من الخير وما به الحاجة إليه ، وكره مالك له ذلك .

السابق ٣٨ / ١١ .

وقال أحمد بن حنبل : من لم يسمع قراءة الإمام جاز له أن يقرأ وكان عليه إذا لم يسمع أن يقرأ ولو بأمر القرآن ، لأن المأمور بالإنصات والاستماع هو من سمع دون من لم يسمع .

قال يئو عمر : وقال بقوله طائفة من أهل العلم قبله وبعده .

السابق ٣٨ / ١١ .

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إنح ٢٧٩ إلا بقراءة لما .

قال أبو هريرة : فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَعْلَنَاهُ لَكُمْ ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ لَكُمْ " .

من الصحابة والتابعين إلى ال المأموم لا يترك قراءة أم القرآن على كل حال ، واليه رجع الشافعي (١) وقوله أكر أصحابه (٢) ، وحتهم حديث أنى هريرة هذا ، وظواهر عموم الأحاديث غيره .

وقوله : (فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَعْلَنَاهُ لَكُمْ ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ عَنْكُمْ) : لا خلاف أن الصبح والركعتين الأوليين من العتمة والمغرب تقرأ جهراً ، وما عدا ذلك سراً من الفرائض ، وعندنا أن العيدين والاستسقاء والوتر جهراً وما عداها من السن سراً .

وقد اختلف العلماء في الجهر في الاستسقاء والعيدين ، وأما صلاة النوافل بالليل والنهار فمن شاء جهر ومن شاء أسر ، لكنه يستحب عندنا الجهر بالليل والإسرار بالنهار (٣) ، واختلف أصحابنا في السر والجهر هل هو من سنة الصلاة أو هيأتها ؟ (٤) وقد تأول في المسألة بإعادة المتعمد وجوبها (٥) .

وفي هذا الحديث بالجملة لزوم القراءة لصلاة الجهر والسر بكل حال .

وقد زعم بعض أصحاب المعاني أن الحكمة (٦) في صلاة الليل جهراً والنهار سراً : أن في الليل يطرد

(١) ومن قال به الأوزاعي والليث بن سعد ، وأبو ثور ، وروى ذلك عن عبادة بن الصامت وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، وعبد الله بن عباس ، وهو قول عروة بن الزبير ، وسعيد بن جبيرة ومكحول ، والحن البصري .

قال أبو عمر : واختلف فيه عن أبي هريرة .

الابق ٣٩ / ١١ .

(٢) منهم المزني ، والبويطي .

(٣) قلت : أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الكريم قال : صلى رجل إلى جنب أبي عبيدة فجهر بالقراءة فقال له : إدا صلاة النهار عجماء وصلاة الليل تسمع أفنيك .

وله عن إبراهيم قال : لا بأس أن يجهر بالنهار في التطوع إذا كان لا يؤذى أحدا .

المصنف ١ / ٣٦٤ .

(٤) عبر الدردير عن حاصل المذهب المالكي في المألة بقوله : إن من ترك الجهر فيما يجهر فيه وأتى بدله بالسر فقد حصل منه نقص ، لكن لا سجود عل ! إلا إذا اقتصر على حركة اللسان ، وأن من ترك السر فيما ير فيه وأتى بدله بالجهر فقد حصل منه زيادة لكن لا سجود عل ! بعد اللام ، إلا إذا رفع صوته فوق سماع نفه ومن يلاصقه ، بأن كان يسمعه من بعد عنه بنحو صف فاكتر .

الموسوعة الفقهية ١٨٩ / ١٦ .

(٥) يرى الحنفية أنه لو جهر الإمام فيما يخافت فيه أو خافت فيما يجهر به تلزمه سجدة السهو .

لأن الجهر في موضعه والخافتة في موضعها من الواجبات ، لمواظبة النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهما ؟ فبتركهما يلزم سجود السهو . السابق ، وانظر : فتح القدير ١ / ٣٦٠ .

أما المثافعية فإنهم ذهبوا إلى أن من جهر في موضع الإسرار أو أسر في موضع الجهر لم تبطل صلاته ، ولا سجود عل ! ؟ ولكنه أرتكب مكروها .

وبقولهم قال الأوزاعي وبما فأبوا إليه فهب الخنابلة .

هذا ان ترك الجهر والإخفات في موضعهما عمدا .

فإن كان المتروك سهواً فض مشروعية السجود من أجله روايتان عن احمد : إحداهما : لا يشرع ، كما هو مذهب الثمافعي والأوزاعي ، والثانية : يشرع .

راجع : للجموع ٣ / ٣٩ ، والمغنى ٢ / ٣١ .

(٦) في الأصل : الحكم ، والمثبت من ت -

ت ١٦٤ / أ

٢٨٠ كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ ٤٣ - (...) حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب - واللفظ لعمرو - قالوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَقْرَأُ ، فَأَسْمَعُنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَسْمَعُنَاكُمْ ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مَفْكُكُمْ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ + إِنَّ لَمْ أَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ ، وَإِنْ أَنْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجَزْتُ عَنْكَ .

الشیطان ویوقظ الوسنان ، كما قال / عمر - رضی الله عنه - فالمغرب والعشاء وقت انتشار الشیاطین ! یمّا وتسلبهم ، وقد أخبر النبی (صلی الله علیه وسلم) بذلك وأمر بكف الصبیان حیث (١) ، والصبح حیث تسلط الشیطان على النائمین وعقد عقده بالنوع علی قوافیمهم (٢) ، فكان الجهر بالقراءة فی هذه المواطن إبعاداً له وطرداً عن المصلین وعن قوام اللیل ، وأخلی لسرهم من وسوسته وشغلهم أسماعهم وقلوبهم بالقراءة ، وأمر الإمام فیها بالجهر والناس بالإنصات له ؛ لفتح بالهم ، وانقضاء أشغالهم ؛ لیتدبروا ما یتلى علیهم ، ثم فی الجهر بالقراءة - أيضاً - یقظ لمن عساه یسمع قراءتهم من قوام اللیل ، أو ممن له عادة بالقیام فیکوم لذلك ینشط للصلاة ؛ ولأن فی رفع الصوت بالقراءة طرد النوم عن المصلی نفسه ، أو من یصلی بصلاته ، أو من غلبته عینه قبل أداء فرضه ، أو لانتظار جماعة ، وأمن هذان الوجهان بالشهار لكون الناس مستیقظین ، مراعین أوقات صلواتهم ، متأهبین لها ، وأنه لیس حیث انتشار الشیاطین ، فاقصر فیها على قراءة السر فی وقتها - وستأتی بقیة هذا الباب فی موضعه .

قال : وجهر فی الجمعة والأعیاد والاستسقاء من صلاة النهار لأنها أعیادٌ ومجامعٌ یجلبُ إليها من الجهات ، وفیهم الأعراب والجهلة فجهر لهم بالقراءة لیتلى علیهم القرآن ، ویسمعوا مواعظه ، ویتعلموا أحكامه .

ولما كانت صلاة النهار تأتی والناس فی أشغالهم ، ومعايشهم ، واشتغال بالهم بذلك ، كانت القراءة [لجمیعهم] (٣) أولى لحفظ صلاتهم ، وشغلهم بها ، وتفريغ بالهم لتدبرها ، لتشویش خواطرهم بأشغالهم التي هم فیها عن الإنصات لقراءة الإمام وتدبر ما یتلو ، ولم یکن لجهر الإمام بالقراءة معنی فألزم جمیعهم قراءة السر .

وقوله للذی قال له : لم أزد على أم القرآن : (إن زدت علیها فهو خیر لك ، وإن انتهیت إليها أجزأت عنك) : أما القراءة فی الصبح والجمعة والأولین من سائر الصلوات فسورة بعد اثم القرآن أو بعض سورة ، ولا خلاف فی شرع ذلك أعلمه ، ثم اختلف فی حکمها عندنا ، هل قراءتها سنة أو مستحب ؟ وخرج قول ثالث الوجوب ، وأما قراءتها فی

(١) سیرد إن شاء الله فی كالأشربة ، وهو حدیث : (إذا كان جنح اللیل أو أمسیت فكفوا صبیانکم ، فإن الثا طین تنثر حید ! ، وأخرجه البخاری ، كبده الخلق ، بخیر مال المسلم ٤ / ١٥٥ .

(٢) حدیث : (یعقد الشیطان على قافية رأس أحدکم إذا هو نام ثلاث عقد) ، سیأتی إن شاء الله فی كصلاة المسافرین .

(٣) ساقطة من الأصل .

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ ٢٨١

٤٤ - (...) حدثنا یحیی بن یحیی ، أخبرنا یزید - یعنی ابن زریع - عن حبيب المعلم ، عن عطاء ؟ قال : قال أبو هريرة : فی كل صلاة قراءة ! ، فأسمعنا النبی کلیة أسمعناكم ، وما أخفى منا أخفیناه منكم ، ومن قرأ بالمم الکتاب فقد أجزأت عنه ، ومن زاد فهو أفضل .

٤٥ - (٣٩٧) حدثنی محمد بن المثنی ، حاشا یحیی بن سعید ، عن عبید الله ، قال : حد ، شی سعید بن أبی سعید ، عن أبیه ، عن

أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَردَّ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : (ارْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ لَمَّا .

فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَلَّمَ عَلَيْهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " وَعَلَيْكَ السَّلَامُ لَا تُنْمِ قَالَ : لَا أَرْجِعُ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا ، عَلِمَنِي .

قَالَ : (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكُنْ ، ثُمَّ اتَّزَأْ مَا تَسْمَعُكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدَلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا) .

٤٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ .

ح وَحَدَّ ، شَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَا : حَدَّ ، شَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي نَاحِيَّةٍ : وَسَاقَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذَا ! الْقِصَّةُ .

وَزَادَا فِيهِ : (إِذَا قُتِّ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ، لَمْ تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ كَبِيرٌ) .

بأبى الركعات فكره مالك ذلك ، ونصب الشافعى إلى قراءة السورة بعد أم القرآن فى الركعات كلها (١) ، وإخبره أصحاب الرأى بين القراءة فيها والتسبيح والسكرت وفى لى ث تعيين أم / القرآن ولزومها للمصلى .

وقوله للذي علمه الصلاة : (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن " : حجة أن الإقامة ليست بواجبة وإن القراءة في الصلاة واجبة ، وحجة في وجوب التكبير للإحرام ، وقد تقدم الكلام في هذا كله .

وقوله : في الرواية الأخرى : (أشبع الوضوء ثم استقبل القبلة) : دليلٌ أنه إنما قصد

ذكر فرائض الصلاة ، وأن جميع ما ذكره / فيها فرضٌ ، وما لم يذكره ليس من فرائضها ، إذا لم يذكر الاستفتاح والتوجه ولا التشهد ، وقد جاء في المصنفات في بعض طرق هذا الحديث : (وأقم) فيحتج به من يرى الإقامة واجبة .

(١) الأم ١٠٩ / ١ .

۸۳ / ب

ت ۱۶۴ / ب

٢٨٢

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...

إلخ

أَقُولُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا قُتِلَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ..

لما الحديث] (١) ، قال الإمام : [قوله : (اقرأ ما تيسر معك من القرآن)] (٢) تعلق به أصحاب أبي حنيفة في أن القرآن (٣) لا يتعين ، ولا تجب قراءة أم القرآن بعينها ؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) أحاله على ما تيسر ، وظاهر هذا إسقاط تعيين أقرأه] (٤) أم القرآن ، ومن أوجب قراءتها يرى هذه الإحالة إنما وقعت على ما زاد على أم القرآن ، فإن ذلك لا يتعين إجماعاً ، ويُستدل على ذلك بالأحاديث الدالة على وجوب قراءة أم القرآن .

قال القاضي : احتج أئمتنا والشافعي بقوله هذا : أن تكبيرة الإحرام من الصلاة (٥) خلافاً للكرخي في قوله : ليس من الصلاة (٦) ، وجعلوا قوله - عليه السلام - : الا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن) تفسير لمجمل قوله : (اقرأ بما تيسر معك من القرآن) ، وقد ذكر أبو داود في بعض روايات هذا الحديث : (فكبر ثم اقرأ بأَم القرآن ، وبما شاء الله أن تقرأه) (٧) فرفع الإشكال .

قال الإمام : وقوله : (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً) وقال مثله في السجود ، فعندنا قولان في ذلك ، أحدهما : نفى إيجاب الطمأنينة تعلقاً بقوله : { اَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا } (٨) ،
 (١ ، ٢) من المعلم .
 (٣) في المعلم : القراءة .
 (٤) من المعلم .

(٥) وكذا أبو حنيفة وأصحابه .
 والحجة لهم حديث أبي هريرة السابق : (إذا أردت الصلاة فأسبغ الوضوء ، واستقبل القبلة ، ثم كثر ...
 " الحديث ، فعلمه (صلى الله عليه وسلم) ما كان من الصلاة واجئاً وسكت له عن كل ما كان
 منه مسنوناً ومُستحباً ، مع قوله (صلى الله عليه وسلم) - فيحاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد عن علي بن نبي طالب وأبي سعيد
 الخدري - : (تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم ده ، قال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ٨ / ١ .
 قال أبو عمر : وقال عبد الرحمن بن مهدي : لو افتتح الرجل الصلاة بسبعين اسماً من أسماء الله ولم
 يكثر تكبيرة الإحرام نم يُجزه ، و(ن تُحدث قبل أن يسلم لم يجزه .
 قال : وهذا تصحيح من عبد الرحمن بن مهدي لحديث : التبريمها التكبير) وتدين منه به ، وهو إمام
 في علم الحديث ومعرفة صحيحه من سقيم ، وحسبك به .

الاستدكار ٤ / ١٢٦ .
 (٦) وكذا نقل عن الزهري والأوزاعي وطائفة .
 السابق .
 وروى عن الحكم بن عتبة أنه إذا ذكر الله مكان الحكيبر أجزاء .
 وقال أبو حنيفة : إن افتتح بلا إله إلا
 الله يجزيه ، وإن قال : اللهم اغفر لي لم يجزه .
 ولا يجزي عند مالك إلا : الله أكبر ، لا غير ، وكذا قال الثافعي وزاد : ويجزي الله الأكبر ، ولا يجزي عند المالكيين : الله الأكبر
 ، وقال أصحاب مالك والثافعي وأصحابه وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، من أحسن العربية لم يجزه أن يكثر بالفارسية ، خلافاً
 لا أبي حنيفة .
 راجع : الاستدكار ٤ / ١٣٢ .

(٧) أبو داود في الصلاة ، بصلاة من لا يقيم صُلبه في الركوع والسجود ، من حديث رفاعه بن رافع ، ولفظه : (وبما شأ الله ن
 تقرأ) ١ / ما ١ .
 (٨) ١ الحج : ٧٧ .

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...
 الخ
 ٢٨٣

ولم يأمرنا بزيادة على ما سمي ركوعاً وسجوداً ، والثاني : إيجابها تعلقاً بهذا الحديث ، وقد خرج مخرج التعليم فوجب إثبات الوجوب لكل
 ما ورد فيه ، إلا ما خرج منه بدليل (١) .

قال القاضي : وقوله : (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً) ، وقوله : (ثم ارفع حتى تطمئن جالساً) حجة في وجوب الاعتدال في القيام من
 الركعة (٢) وفي الجلوس بين السجدين ، ولا خلاف أن الفصل بين السجدين واجب ، وإلا فكانت سجدة واحدة ، ولكن الاعتدال
 في الجلوس فيما بينهما ، وفي رفع الرأس من الركوع والاعتدال منه مختلف في وجوبه عندنا ، وهل هو مستحق لذاته فلا بد منه أو
 للفصل فيحصل الفصل بما حصل منه وتماه سنة .

وقوله : "ثم افعل ذلك في صلاتك كلها) : دليل على وجوب القراءة في جميع الركعات على مشهور مذهبنا ، إذ أمره أولاً بالقراءة .
وقوله : (ثم ارفع) ظاهره أنه من الرفع بين السجدين كما تقدم ، وهو يبين قوله في الرواية الأخرى في المصنفات : (ثم اجلس حتى
تطمئن جالساً لما ، وقد يحتج به من يرى وجوب الجلوس كله ، والحجة فيه ضعيفة لقوله ذلك بعد فكره السجود ، ولقوله بعد هذا
(وافعل ذلك في صلاتك كلها) (٣) .

وفي هذا الحديث : أن أفعال الجاهل في العبادات على غير علم لا يتقرب بها ولا تجزى ، لقوله : (فإنك لم تصل) ، وفي هذا الحديث
: الفرق في الـ المر بالمعروف وحسن

(١) الطمأنينة : هي استقرار الأعضاء زمناً ما ، وقد ذهب ان فعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية وابن الحاجب من المالكية إلى
أنها ركن من أركان الصلاة ، لحديث المسىء صلاته السابق ، ومحلهما عندهم في الركوع والسجود ، والاعتدال من الركوع ، والجلوس
بين السجديتين .

وفي ت الحنفية - عدا أبا يوسف - إلى أنها واجبة وليت بفرض ، ويسمونها (تعديل الأركان " وأوجب ابن عابدين سجود السهو بتركه .
وعند المالكية على ما فكر الإمام ، قال الدسوقي : القول بفرضيتها صححه ابن الحاجب ، والمشهور من المذهب أنها سنة .
راجع : الموسوعة الفقهية ٢٩ / ٨٩ .

(٢) في ت .

الركعتين .

(٣) أخرج الترمذي عن أنى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال له : (يا بني ، إذا سجدت فأمكن كفيك وجهتك من الأرض ،
ولا تنقر نقر الديك ، ولا تقع إقعاء الكلب ، ولا تلتفت التفت الثعلب " كالصلاة ، بما فكر في الالتفات في الصلاة ٢ / له ٤ ، وقال
: حديث سن غريب .

وقد فهم فريق من العلماء إلى أن الطمأنينة هيئة عمل ، وهيئة العمل لا يُعدم معها العمل ، ومن
أوجب الطمأنينة أوجبها على أنها ركن .

وقد أخرج مالك عن صدقة بن يار عن المغيرة بن حكيم - أنه رأى ابن عمر يرجع في سجديتين في

الصلاة على صدور قدميه ، فلما انصرف ذكر ذلك له ، فقال له : إنها ليت سنة الصلاة ، لانما أفعل هذا من أجل أني أشتكى .
الموطأ ، كالصلاة ، بالعمل في الجلوس في الصلاة ١ / م .

قال ابن عبد البر : فيه أن ابن عمر قال في انصراف المصلي بين السجديتين على صدور قدميه : إنها

ليست سنة للصلاة ، قال - والسنة إذا أطلقت فهي سنة رسول الله حتى تضاف إلى غيره ، كما قيل : سنة العُمَين ونحو هذا .
الاستذكار ٤ / ٢٦٧ -

٢٨٤

كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة ...
إنح

٥٠١٢ (12) باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه

المعاشرة ، ألا ترى أنه إنما أمره أولاً ، ولم يوبخه ولا زجره ، فلما أخبره أنه لا يحسن عَفَمه .

وفيه : رد السلام على المسلم وإن تكرر ذلك منه ، وَقَرَّبَ لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) معه ذلك ثلاث مرات ، كما ذكر في
الحديث ، وجواب قوله في الرد : (وعليك السلام) .

وذكر مسلم سند هذا الحديث أولاً عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله (١) ، حدثني سعيد (٢) بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة
، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال الدارقطني في هذا الحديث : خالف يحيى بن سعيد فيه أعجاب عبيد الله كلهم ، يقول عن سعيد عن أبي هريرة ، لم يذكروا أباه (٣) ، ورواه معمر عنه عن سعيد مرسلًا (٤) ، قال : ويحيى حافظ .

(١) في ت : عبد الله ، وهو خطأ .

(٢) في ت : سعد ، وهو خطأ .

(٣) عبارة الدارقطني : يرويه عبيد الله بن عمر ، واختلف عنه ، فرواه يخصص القطان عن عبيد الله بن عمر ، عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، قال ذلك عنه مدد ، وعلى بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والمقدمي ، وعمرو بن علي .

وخالفهم بئدار ، فرواه عن يحيى القطان عن عبيد الله ، عن سعيد عن أبي هريرة ، لم يقل عن

قال : ورواه عيسى بن يونس ، وابن ثمر ، وأبو أسامة ، وعبد الرحيم بن سليمان ، وعبد الأعلى

ابن عبد الأعلى ، وأبو ضمرة ، وعبد الوهاب الثقفي ، ومحمد بن فليح بن سليمان ، ويحيى بن سعيد الأموي عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة - وكذلك رواه عبد الله بن عمر أخو عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة .

قال : وهو المحفوظ .

راجع العلل ١٠ / ١ ، السن الكبرى للبيهقي ٣٧٣ / ٢ .

(٤) قلت : الذي وقفت عليه هو لابن أبي شيبة ، راجع .

المصنف له ١ / ٢٨٧ ، وانظر : مصنف عبد الرزاق ، كالصلاة ، بالرجل يصلا صلاة لا يكملها ٢ / ٣٧٠ .

كتاب الصلاة / باب نهى المأموم عن جهره ...

إنلخ ٢٨٥

(١٢) باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه

(٤٧) - (٣٩٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ ،

قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ) صَلَاةَ الظُّهْرِ - أَوْ الْعَصْرِ - فَقَالَ : (أَيْكُمْ قَرَأَ خَلْفِي ب { سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } (١) ؟ لَمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا .

وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ .

قَالَ : (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالِجُنِيَا " .

وقوله : صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الظهر او العصر فقال : (أَيْكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) الحديث ،

وقوله : (قد علمت ال بعضهم خالجنيا) ، قال الإمام : معناه : نازعن القرآن ، كأنه ينزع ذلك من لسانه ، فهو مثل حديثه الآخر : "مالى أنازع القرآن) .

قال القاصي : في هذا الحديث القراءة في صلاة الظهر والعصر ، وقد جاء في هذا الحديث من أكثر الطرق (صلاة الظهر) بغير شك ، وقد يحتج به من يميغ القراءة جملة خلف الإمام ، ولا حجة له فيه لأنه لم ينه عنه .

د نما أنكز مجاذبته للسورة ، فقال : "قد علمت ال بعضهم خالجنيا) ، ولم ينهاهم عن القراءة كما نهاهم في صلاة الجهر ، وأمرهم بالإنصات ، دائما ينصت لما يسمع ، بل في هذا الحديث حجة أنهم كانوا يقرؤون خلفه ، ولعل إنكار النبي (صلى الله عليه وسلم) كان لجهر الآخر

عليه فيها أو ببعضها حين خلط عليه لقوله : (خالجنيا) .

وقد اختلفت الآثار في قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهما ، والصحيح والأكثر قراءته فيهما وهو قول الجمهور من السلف والعلماء

، إنما روى تركه القراءة عن ابن عباس ، وقد روى عنه خلافه وقد تقدم / هذا المعنى .

وفيه قراءة المأموم فيما أسر فيه إمامه (٢) ، وان نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما هو لمنزاعته (٣)

(١) الأعلى : ١ .

(٢) وقد اخرج عبد الرزاق عن سالم ، أن ابن عمر كان ينصت للإمام فيما جهر فيه الإمام بالقراءة في الصلاة لا يقرأ معه . قال ابو عمر .

وهذا يدل على أنه كان يقرأ معه فيما أسر فيه .

الاستذكار ٤ / ٢٢٤ ، المصنف ١٣٦ / ٢ -

(٣) المنازعة هي .

المجاذبة ، وقال الخطابي .

وقد تكون المنازعة بمعنى المشاركة والمناوبة .

وخطاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هنا خرج مخرج التثريب واللوم لمن فعل هذا .

٨٤ / أ

٢٨٦ - كتاب الصلاة / باب نهى المأموم عن جهره ...

إلخ ٤٨ -) .

!أُحَدِّثُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتِ الْهَ .
قَالَ : سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى الظُّهْرَ ، فَعَمِلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ بِسَبْجِ اسْمِ رَبِّكَ الْا عَلَى ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : (أَتُكْمَرُ قَرَأَ لَمَّا أَوْ (أَتُكْمَرُ الْقَارِئُ) فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا .
فَقَالَ : (قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالِجِنِيَا) .

٥١٣ (13) باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة

٤٩ - (...) حَلَّتْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاتْنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى الظُّهْرَ ، وَقَالَ : (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالِجِنِيَا) .

السورة التي قرأ بها لقوله : (خالجنيا) ، وأن نبيه أن يقرأ معه إنما كان فيما جهر فيه ، كما جاء في الحديث مفسراً ، وفيه حجة لتطويل القراءة في الظهر وأما لا يقرأ فيها بقصار المفصل (١) ، وسيأتي الكلام على هذا الفصل في موضعه من الكتاب .

(١) قصار المفصل عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، هي من الضحى إلى آخر القرآن ، وعند الحنفية من البينة إلى آخر القرآن . كتاب الصلاة / باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة

٢٨٧

(١٣) باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة

٥٠ - (٣٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، تَأَلَّ : سَمِعْتُ قَتِ الْهَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِي قَالَ :

وقوله : " صليت مع انلخي (صلى الله عليه وسلم) وأبى ثكر وعمر وعثمان فلم أر أحداً منهم يقرأ :

بسم الله الرحمن الرحيم " ، قال الإمام : تعنتا أصحابنا .

بهلى ا في أن (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست من أم القرآن ، خلافاً للشافعي في قوله : إنها آية من أم القرآن ، والإجماع على انها بعض

اية من سورة النمل في قوله تعالى : { إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } (١) .

وقد اشبع القاضي أبو بكر الرد في ٩ كتاب الانتصار) على من قال : إنها من القرآن في غير هذا الموضع ، وبسط من ذلك ما فيه كفاية ، وإنما عرضنا هاهنا الكلام على ما يتعلق بالحديث .

قال القاضي : أدخل مسلم هذا الحديث والحديث الآخر : (كانوا يستفتحون بالحمد

لله رب العالمن لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ، ثم أدخل بعد ذلك في حديث أنس في الحوض وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (انزلت على سورة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ } (٢) (٣) لما : تنبيه على حجة المخالف ، وقد اختلف أصحاب الشافعي في قوله : لا أثوى آية من أم القرآن أم لا (٤) ؟ أهو شك ؟ هل هي منها أم شك في انها آية ؟ أو بعضها مع قطعه على انها من أم القرآن تلاوة وحكماً ؟ وقيل عنه : إنها عنده من أم القرآن حكماً لا قطعاً (٥) . واختلف الفقهاء بعد ذلك ممن جعلها آية ومن لم يجعلها في قراءتها إى الالة او تركها . والجمهور بها أو الإسرار فمشهور مذهبنا : انه لا يقرؤها في الفرائض

(٣)

(٥)

النمل : ٣٠ .

(٢) ١ لكوثر : ١ .

!ميا تى برقم (٥٣) من نفس الكتاب .

المحفوظ عن الإمام الشافعي في تلك المسألة وعن أصحابه قولان : أحدهما . أنها آية من فاتحة الكتاب ثون غيرها من الور التي أثبتت في أوائلها ، والقول الآخر - هي آية في أول كل لمحورة . وما ذكره القاضي منوباً إلى الإمام الشافعي إنما هو لأصحاب أبي حنيفة عن ائى حنيفة . راجع : التمهيد ٢٠٧ / ٢٠ .

لابن الدليل لها دليل ظنى ؛ فإن الذين أثبتوها قالوا .

إن المصحف لم يثبت الصحابة فيه ما ليس من القرآن ث لابنه محال أن يضيفوا إلى كتاب الله ما ليس منه ، ويكتبوه بالمداد كما كتبوا القرآن ، هذا ما لا يجوز أن يضيفه أحد إليهم .

معرفة الن والآثار ٢ / ٣٦٤ .

كما احتجوا بحديث ابن عباس الذى أخرجه أبو ثاود قال .

كألاً النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم ثا ، وكذا أخرجه ال!ائى عن . أنس السابق ٢ / ٢١٠ ، وانظر - سحق أبى ثاود ، كالصلاة ، بمن جهر بها ١ / ٩٢ ، النسائى فى الصلاة ، بقرأة بسم الله الرحمن الرحيم ، وكذا المستدرک ١ / ٢٣١ .

٢٨٨ كتاب الصلاة / باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة صَفِيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

٥١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : قَالَ شُعْبَةُ : فَقُلْتُ لَقْتَ الة : أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَحْنُ س النَّاهُ عَنْهُ .

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا

الاع وزاعى ، عَنْ عَبْدِة ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ .

وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ!!نَ ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ! ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ ، وَلَا فِي آخِرِهَا .

وأجاز ذلك في النوافل ، والحجة ظاهر الحديث المتقدم ، وعنه رواية أخرى أنها تقرأ أول السور (١) في النوافل (٢) ، ولا يقرأ أول اثم القرآن ؛ وروى عنه ابن نافع : ابتداء القراءة بها في الصلاة أ الفرض والنفل [(٣) ، ولا تترك بحال ، والشافعي يرى الجهر بها في صلاة الجهر من الفرائض ، واهل الرأي يرون الإسرار بها ، ويوافقون الشافعي في كونها من اثم القرآن ، ويتأولون الحديث المتقدم بالاستفمّاح بالحمد لله رب العالمين [(٤) أى بالسورة التي تعرف وبهذا ، وأنه كان لا يجهر بها ، ويرد عليهم] قوله في الرواية الأخرى : الا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ويحتجون هم [(٥) بقوله في الرواية الأخرى التي لم يذكرها مسلم : الا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم) .

وقد اضطربت الروايات [(٦) في ذلك والألفاظ في الحديث بما لا يقوم به حجة لمن اثبت قراءتها مع أم القرآن ، وكذلك ذهب الشافعي في أحد قوليه ومن قال بقوله إلى أنها من أول كل سورة من القرآن ، وداود يقول : هي آية في كل موضع وقعت فيه ، ولا أجعلها من السور ، ونحوه لأبي حنيفة ، وخالفه غيره ، وحجته إثباتها في المصحف أبخط المصحف [(٧) ، وحجة المالكية في الباب كله النقل المتواتر بالمدينة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء والأئمة بترك قراءتها في الصلاة أول أم القرآن والسور وإن القرآن ما لم يختلف فيه ، ولا يثبت قرآن مختلف فيه (٨) .

وقوله ت (كانوا يستفتحون الصلاة (٩) بالحمد لله رب العالمين لما ، وقوله في الحديث (١) في ت : السورة .

(٢) قال ذلك في حق من يعرض القرآن عرضاً .

(٣) في ت : الفرائض .

(٤) سقط من ت .

(٥) سقط من ت - (٦) في ت - الرواية .

(٧) سقط من ت .

(٨) يعني بذلك البسملة .

(٩) في ت : القراءة .

كتاب الصلاة / باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة

٢٨٩

(...) حدثنا محمد بن مهران ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ .

الذي قبله : (كبر ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن) ، ومثله من الأحاديث دليل على مشهور المذهب ، وحجة له أنه لا شيء بعد تكبيرة الافتتاح إلا القراءة .

وقد فصب الشافعي ، وفقهاء اصحاب الحديث إلى افتتاح الصلاة بدعاء التوجه على اختلافهم في الاختيار فيه بحسب اختلاف الآثار في ذلك (١) ، وعن مالك رواية أخرى في فعله ، وقد جاء في المصنفات في حديث الأعرابي ثم يكبر ويحمد الله ويثنى عليه ، ثم يقرأ ففيه لهذا القول حجة ، وقد ذكر مسلم ما كان يقوله عمر من ذلك ، ووصل به حديث أنس المتقدم ليقم الحجة أن ذلك غير لازم وذكر أيضا بعد هذا ما كان يقوله النبي (صلى الله عليه وسلم) حيث نبه عليه (٢) .

قال الإمام : خرج مسلم في باب استفتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين (٣) : حدثنا

ابن مهران (٤) ، عن الوليد ، عن ال الوزاعي ، عن عبدة ، أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يجهر بهؤلاء الكلمات : (سبحانك اللهم) الحديث ، قال بعضهم : هكذا أتى إسنادُه عنده أن عمر مرسلًا ، وفي نسخة ابن الحذاء عن [عبدة] (٥) أن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وهو وهم ، والصواب أن عمر ، وكذلك في نسخة أبي زكريا آل الشعري عن ابن ماهان ، وكذلك روى عن الجلودى ، ثم ذيل مسلم بعد هذا عن ال الوزاعي عن قتادة عن أنس ، قال : " صليت خلف النبي (صلى الله عليه وسلم) الحديث ، وهذا هو المقصود من الباب ، وهو حديث مخصل .

قال القاضي : أتن (٦) الحافظ ائو على فييا ذكره هنا - وهو بعضهم الذى نقل الإمام عنه ما نقل - ولفظه فى كتاب مسلم بعد قوله فى الحديث من قول عمر : "ولا إله غيرك" (٧) ، وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس أنه حدثه الحديث ، فعطف قوله : "وعن قتادة" على قوله فى المسند ال الول ، ثنا "ال" وزاعى عن عبدة ، فلها اكل ذلك الحديث المرسل ، قال : وعن قتادة ، يعنى أن "ال" وزاعى الذى قال أولاً : عن عبدة ، قال - أيضاً - : وعن قتادة ، فجأ به كالحديث الواحد كما سمعه ابن مهران من الوليد ، ولم يفصله مما قبله والمراد هذا الآخر مع ما فى الأول من التنبيه على مذهب من رأى ذلك وإن كان مراسلاً موقوفاً ، فليس على مسلم فيه !وك ، إذ هو بعض حديث شرطه فى باقيه ، فأكل بعض الفائدة بذكره على نصه دون تعقب عليه ، ثم جاء بعد ذلك - أيضاً - بحديث "ال" وزاعى عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس مثله .

٥٠١٤ (14) باب حجة من قال : البسمة آية من أول كل سورة ، سوى براءة

٥٠١٥ (15) باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرتة ، ووضعهما فى السجود على الأرض حذو منكبيه

(١) وسيرد له إ أن شاء الله رواية أخرى فى باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه .
(٢) اختلفت الآثار فى صفة دعاء التوجه - راجع : المصنف لعبد الرزاق ٥٧ / ٢ ، والمصنف لابن أبى شيبة ١ / ٢٣٠ ، ومعرفة السنن وإيلاثار ٢ / ٣٤٢ -
(٣) فى الخسخ المطبوعة - باب حجة من قال : لا يجهر بالبسمة .
(٤) فى ت .
ماهان ، وهو خطأ .
(٥) فى ت : عبد الله ، وهو خطأ .
(٦) صى ش .
اتفق ، وهو خطأ ، (٧) فى الخسخ : غيره ، واثمت هو ما جاءت به الرواية .
٢٩٠
كتاب الصلاة / باب حجة من قال : البسمة ...

(١٤) باب حجة من قال : البسمة آية من أول كل سورة ، سوى براءة
٥٣ - (٤٠٠) حدثنا علي بن حجر السعدى ، حدثنا علي بن مسهر ، أخبرنا المختار بن فلفل عن أنس بن مالك .
ح وحا ثنا أبو بكر بن أبى شيبة - واللفظ له - حد ، ثنا علي بن مسهر ، عن المختار ، عن أنسي ؛ قال : بينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات يوم بين أظهرنا ؛ إذ أغفى إغفاءً ، ثم رفع رأسه متبسماً ، فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : " أنزل ! على أنفا سورة !)
فقراً : اليس ! الله الرحموا الرحى ! .
إننا أعطيناك الكوثر .
فصل لربك وأحجر .

إن شانتك هو الأبر) ثم قال : (أتدرون ما الكوثر ؟) قلنا : الله ورسوله أعلم .
قال : " فإنه نهر وعدنيه ربى عز وجل ، .

عليه خير كثير ، هو حو ضررد عليه أمتى يوم القيامة ، أن إله علد النجوم ، فيختلج العبد منهم .

فَقُولُ : رَبِّ ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي .
 فيقول : مَا تَدْرِي مَا أَحَدَّثْتُ بَعْدَكَ) .
 زَادَ ابْنُ جُرَيْجٍ فِي حَدِيثِهِ : بَيْنَ أَظْهَرِنَا فِي الْمَسْجِدِ .
 وَقَالَ : لَمَّا أَحَدَّثَ بَعْدَ ذَلِكَ .
 (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْلٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : أَغْفَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِغْفَاءً .
 بَخَّوْ حَدِيثَ ابْنِ مُسْهِرٍ .
 غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (نَهَرُ وَعَدَّ نِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ ، عَلَيْهِ حَوْضٌ " وَلَمْ يَذْكُرْ : " إِنِّي عَدُّ النُّجُومِ) .

وقوله : (لقد أنزلت علي أنفا) : أى حديثاً وقرية .
 وقوله : (الكوثر) : جاء تفسيرها هنا نهر في الجنة ، وفي غير هذا الحديث [هو] (١) الخير الكثير ، قال : وذلك النهر منه .
 وقوله : (هو حوض ترد عليه أمتي) : الإيمان بالحوض حق ، وهو مذهب جماعة أهل السنة وقد صحت الأخبار به ، وسيأتى آخر الكتاب الكلام عليه إن شاء الله تعالى .
 وقوله : " فيختلج العبد منهم) : أى يستخرج وينتزع ، وقد تقدم الكلام على هذا الفصل من هذا الحديث في كتاب الطهارة .
 (١) ساقطة من ت .
 كتاب الصلاة / باب وضع اليد اليمنى ...

إلخ
 ٢٩١

(١٥) باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سترته ، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه
 ٥٤ - (٤٠١) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عقاب ، حد ، شَاهَمُو ، حدثنا محمد بن جحادة ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَاثِلٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ ، وَمُودَى لَمْ ، أَنَّهُمَا حَدَّثَا عَنْ أَبِيهِ ، وَاثِلِ بْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ، كَبَّرَ - وَصَفَ هَمَامٌ حِيَالَ أُذُنِهِ - ثُمَّ التَّحَفَّ بِثَوْبِهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى ، فَلَمَّا وَذَكَرَ فِي [(١)] الْحَدِيثِ وَضَعَ الْيَمَنِيَّ عَلَى الْيُسْرَى ، ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأُئِمَّةُ الْفَتَاوَى إِلَى أَخْذِ الشَّمَالِ بِالْيَمَنِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّهُ مِنْ سُنَنِهَا وَتَمَامُ خَشْوَعِهَا وَضَبْطِهَا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالْعَبَثِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِمَالِكٍ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ (٢) ، وَرَأَتْ طَائِفَةٌ إِسْرَافَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْهُنَّ اللَّيْثُ ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْآخَرُ لِمَالِكٍ ، وَكَرَاهِيَةُ الْوَجْهِ الْآخِرِ (٣) ، قِيلَ : مَخَافَةٌ أَنْ يَعْدَ مِنْ لَوَازِمِهَا وَوَاجِبَاتِ سُنَنِهَا ، وَلَثَلَا يَظْهَرُ مِنْ خَشْوَعِ ظَاهِرِهِ أَكْثَرُ مِنْ بَاطِنِهِ ، وَخَيْرُ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الْوَجْهِينِ ، وَتَأْوَلُ بَعْضُ شَيْوَخِنَا أَنَّ كَرَاهِيَةَ مَالِكٍ لَهُ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ فَعَلَهُ عَنْ طَرِيقِ الْاعْتِمَادِ ، وَلِهَذَا قَالَ مَرَّةً : وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي النَّوَافِلِ لَطُولُ الصَّلَاةِ ، فَأَمَّا مَنْ فَعَلَهُ تَسْنَنًا وَلِغَيْرِ الْاعْتِمَادِ فَلَا يَكْرَهُهُ .
 واختلف في حد وضع اليدين من الجسد ، فقيل : على الصدر ، وهو المروى عنه -

٥٠١٦ (١٦) باب التشهد في الصلاة

عليه السلام .

وقيل : على النحر ، وهو قريب من القول الـ الـ الـ ، وقيل : حيثما وضعهما جازله ، وقيل : فوق السرة ، وهو مذهبنا ، وقيل : تحتها ، والاثار بفعل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذلك والحض عليه صحيحة ، والاتفاق على أنه ليس بواجب ، وعن علي - رضي الله عنه - في قوله : { فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ } (٤) الـ معناه : وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، يعنى على الصدر عند النحر ، وقيل ، في معنى ذلك غير هذا من نحر الـ ضحية وصلاة العيد ، وقيل : نحر البدن .

ثم اختلف في صفة وضعها ، واختلفت فيه ألفاظ الحديث ، وذكر مسلم أنه وضع يده اليمنى بمنى وصلاة الصبح يجمع على اليسرى من حديث وائل بن حجر .

وجاء في حديث سهل بن سعد أنه يضع يده اليمنى على ذراعه اليسرى ، واختيار شيوخنا على الجمع بين (١) زيد بعدحا في ت لفظة : هذا - وهو وفم ، إذ أن الكلام هنا يتعلق بباب جديد .

(٢) وذكره الأفعى في القديم ، وفي رواية الزعفراني عنه ، وحكاها المزني في المختصر .

، قد أخرج البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد أنه قال .

(كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على فواحه اليسرى في الصلاة " كال الذاد ، يوضع اليمنى على اليسرى . وانظر : معرفة السن ٢ / ٢٣٩ .

(٣) المتأول على مالك .

(٤) الكوثر ٢ .

٢٩٢ كتاب الصلاة / باب وضع اليد اليمنى ...

إِلْحَ ارَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ إِلَيْهِ مِنَ الثَّوبِ ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَّعَ ، فَلَمَّا قَالَ : " سَمِعَ إِلَهُ لِمَنْ حَمْدُهُ لَارْفَعَ إِلَيْهِ . فَلَمَّا سَجَدَ ، سَجَدَ بَيْنَ كَفَيْهِ .

الحديثين : أن يقبض بكفه اليمنى على رُسْغ اليسرى ، واختار غيرهم أن يكون مع ذلك السبابة والوسطى ممتدة على الذرل ، لكن لا يتبأ مثل هذا في وضعها على النحر ، وإنما يتبأ مثل هذا ، ومثل القبض على الرُسْغ إذا وضعت على الرُسْغ فأسفل منه .

وقوله : " فلما سجد سجد بين كفيه) : حجة على مباشرة الأرض باليدين وهو المستحب عند جميعهم (١) ، وكروها السجود واليدان في الثياب ، وإن كان روى عن بعض السلف في ذلك رخصة ، فلعلة في كثرة البرد أو الحر (٢) ، ولا خلاف في وجوب السجود على الوجه واليدين ، وفي كشف الوجه في السجود ، واستخف ما ستر (٣) الجبين أو بعضه مما خف كطاقات العمامة .

واختلف هل يتعين مماسسته الجبين والأنف معاً أو يتعين بالجبهة وحدها ؟ وليستحب في الأنف ، والجمهور على أن السجود على ما عدا الوجه من الأعضاء مستحب ، وذهب بعضهم إلى وجوب ذلك ، وسيأتى الحديث في ذلك .

(أمرت أن أَسْجُدَ على سبعة أعضاء) .

(٢)

(٣)

وقد أخرج عبد الرزاق في المصنف عن أيوب ، عن نافع عن ابن عمر : أن اليدين تسجدان كما يسجدُ رَجُلُهُ ، فإذا وَضَعَ أَحَدُكُمْ وَجْهَهُ فليَضَعْ يَدَيْهِ ، والا رفعه فليرفعهُمَا ٢ / ١٧٢ .

فقد أخرج أبو ثاود في المراسيل عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن بكر بن سوانة عن صالح بن حيوان السبائي : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رأى رجلاً يسجدُ على عمامته فحَسَر رسولُ الله طيب عن جبهته .

قال عبد الحق : صالح بن حيوان لا يحتج به .

وقد أخرج البخاري عن أنس بن مالك قال : " كنا نصلّي مع النبي (صلى الله عليه وسلم) في شدة الحر فإِذَا لم يَسْتَطِعْ اخْلُنا أنْ يُحْكَنَ جَبْهَتَهُ مِنْ أَلِ الرُّضِ بِسَطِ ثَوْبِهِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ .

ك الصلاة ، بالسجود على الثوب في سدة الحر - في إكمال الإكمال : ستر .

كتاب الصلاة / باب التشهد في الصلاة ٢٩٣

(١٦) باب التشهد في الصلاة

(٥٥) - (٤٠٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -

قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا شَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : السَّلَامُ عَلَاً لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ .

وذكر مسلم حديث عبد الله بن مسعود في التشهد ، وبه قال جمهور الفقهاء وأصحاب الحديث وبعض شيوخ مذهبنا الـ اندلسيين ، واختار الشافعي تشهد ابن عباس ، وقد خرجه مسلم - أيضاً - واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب الذي ذكره في موطنه (١) ، وهو وإن كان غير مسند إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيلحق بمعنى المسند ويقوى قوته ، ويترجح على غيره من المسانيد لتعليم عمر له الناس على المنبر ، كما روى بجمع ملئهم وجمهورهم ، ولم ينكر ذلك عليه أحد ، ولا قالوا له : عدلت عما اختاره النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلمه الناس إلى رأيك ، وهو ممن لا يقر على خطأ ، فدل سكوتهم له واستمرار عمر على تعليمه الناس ، أن ذلك عندهم معلوم ، وأن الـ المر في التشهد غير مقصور [على غيره] (٢) ، وكذلك تأول هذا أحمد بن نصر الداوي (٣) ، وقال : هذا من مالك استحباب ، والأمر عنده في غيره على التوسعة .

ثم هو غير واجب عند مالك والجمهور ، وذهب فقهاء أصحاب الحديث إلى وجوب التشهد لـ المر النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) به ، وذهب الشافعي إلى وجوبه في الآخرة ، وروى عن مالك مثله .

ومعنى (التشهد) : / مأخوذ من لفظ الشهادتين بالواحدانية والرسالة التي فيه ، (والتحيات) : جمع تحية وهي الملك ، وقيل : البقاء ، وقيل : السلام ، وقيل : العظمة ، وقيل : الحياة ، وقيل : التحيات : الممالك لله ، أي التحيات التي تحي بها الملوك الله المستحق لها .

(١) وهو كما حكاه مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري ؛ أنه سمع عمر ابن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول : " قولوا : التحيات لله ، الزايات له ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمداً عبده ورسوله) كالصلاة ، بالتشهد في الصلاة / ٩ ، وهي رواية محمد بن الحسن .

والحديث رواه الشافعي في الرسالة ٧٣٨ ، وقال فيه الزيلعي : ! ! مناده صحيح .

نصب الراية ١ / ٤٢٢ .

(٢) في ت .

على روايته غيره .

(٣) أبو جعفر ، من أئمة المالكية بالمغرب ، له كتاب التامى في شرح الموطأ ، والنصيحة في شرح البخاري .

توفي بتلمسان سنة ثنتين وأربعمئة .

الديباح المذهب ١ / ١٦٦ .

٨٥ / أ

٢٩٤ كتاب الصلاة / باب التشهد في الصلاة فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ذَاتَ يَوْمٍ : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ .

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ - أَلَا ! الْمَمْلَكَةُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ ، فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ) .

٥٦ - (...) حَتُّنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : (ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ) .

٥٧ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ زَائِلَةٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا .

وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ : (ثُمَّ لِيَخْتَارَ بَعْدَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ - أَوْ مَا أَحْتَمَ) .

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الصَّلَاةِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ ، وَقَالَ . (فَمِنْ يَخْتِيرُ ، بَعْدُ ، مِنْ الدُّعَاءِ لَا .

والزائكات - الوارثة في حديث عمر - : بمعنى المباركات في حديث ابن عباس ، والبركة : النماء والزيادة ، وكذلك الزكاة ، أى الصلوات والأعمال الزايات الصالحات لله ، ومعنى (الطيبات لله " : أى الكلمات الطيبات ، أى يراد بهذا كله وجه الله ، ولا يجب العمل والتقرب بها إلا إلى الله ، ولا يصلح شيء من ذلك لغيره من تحية وتعظيم وثناء جميل ، وقول طيب وإخلاص لعبادة وعمل صالح وصلوة متقرب بها .

وقيل : المراد بالصلوات هنا : الرحمة ، أى الله المتفضل بها والوصف الجميل ببذلها له ، وقد يكون بمعنى الدعوات والتضرع والرغبة لله تعالى .

وقوله : (الله هو السلام) : السلام [هو] (١) اسم من أسمائه تعالى ، وقيل فى معناه : السالم من النقائص وسمات الحدث ، وقيل : المسلم عباده ، وقيل : المسلم عليهم فى الجنة لقوله تعالى : { سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ } (٢) ومعناه فى قوله - عليه السلام - : (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله) وفى سلام الصلاة ، قيل : معناه : التعويد باسم الله الذى هو السلام ، كما تقول : الله معك ، أى الله متولي لك ، وكفيل بك ، وقيل : معناه :

(١) كأت .

(٢) الزمر : ٧٣ .

كتاب الصلاة / باب التشهد فى الصلاة

٢٩٥

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) التَّشَهُدَ ، كَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ ، كَمَا يَعْلَمُنِي السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَاقْتَصَّ التَّشَهُدَ بِمِثْلِ مَا اقْتَصَّوْا .

٦٠ - (٤٠٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ ، كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَكَانَ يَقُولُ : (التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُحْمٍ : كَمَا يَعْلَمُنَا الْقُرْآنَ .

السلامة والنجاة لكم ، يكون أهنأ (١) مصدرًا كاللذاذ واللذاعة ، كما قال : { فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ } (٢) ، وقيل : السلام : الانقياد لك ، كما قال فى حق النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ } إلى قوله : { تَسْلِيمًا } (٣) ؛ ولهذا المعنى - والله أعلم - صرفهم النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن قولهم فى هذا الحديث : السلام على الله من عباده . وقال : إن الله هو السلام .

وقوله فى سند هذا الحديث : ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، ثنا أبو نعيم ، ثنا سيف بن

أبى سليمان ، سمعت مجاهدًا وذكره ، ١ كذا قال أبو نعيم : سيف بن أبى سليمان (٤) وتابعه ابن المبارك وأبو عاصم ، وقال وكيع : سيف ابن سليمان ، وقال القطان وغيره : سيف بن سليمان ، وذكر الأقوال الثلاثة البخارى فى تاريخه الكبير ، وهو مكى مولى بنى مخزوم (٥) .

وقوله : (ثم ليتخير بعد من المسألة او الدعاء ما احب وشاء من حوائج الدنيا والآخرة) ، خلافاً لأبي حنيفة في اقتصاره من ذلك بما جاء في القرآن وما في معناه ، وهذه الـ الحاديث وأدعية النبي (صلى الله عليه وسلم) الماثورة الصحيحة في الصلاة حجة عليه ، وفي هذا حجة !سماعة على الـ افعى في! !صجما ، الـ الة بلى النبي (صلى الله عليه وسلم) في كل مرة ، ! إن لم كل ذلك بطلت صلاته ، وهو قول لم يقل قبله ، وقد علمهم النبي (صلى الله عليه وسلم) التثمهد إلى آخره ، ثم أباح لهم ما أحبوا من الى عاء بعده ، ولم يذكر الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ومذهب الجماعة وجوبه

(١) من ت .

(٢) الواقعة ٩١٠ .

(٤) سقط من الـ الصل ، وأمتدرك في هامه بسهم .

(٣) ١ لنسأ ٦٥٠ -

(٥) التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ١٧١ .

٢٩٦ كتاب الصلاة / باب الخشيد في الصلاة ٦١ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا عبد الرحمن بن حميد ، حدثني أبو الزبير عن طاووس ، عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا السورة من القرآن .

٦٢ - (٤٠٤) حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدرى ومحمد بن عبد الملك الاموى - واللفظ لابي كامل - قالوا : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، قال : صليت مع أبي موسى الأشعري صلافاً فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم : أقرت الصلاة بالبر والزكاة ؟ قال : فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم أنصرف فقال : أيكم القائل كلمة كذا وكذا ؟ قال : فأرم القوم .

ثم قال : أيكم "القائل كلمة كذا وكذا ؟ فأرم القوم .

فقال : لعلك يا حطان قلتها قال : ما قلتها ، ولقد رهبت أن تبغيني بها .

فقال رجل من القوم : أنا قلتها ،

على الجملة ، واستحبابه في الصلاة ، وقد روى في حديث ابن مسعود زيادة : (فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك لما ، ولجس فيها ذى الـرة على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وور زالف الـ الى في المسألة كثير من أصحابه (١) ، ووافقه إسحق وغيره عليها ، وحكى بعض البغداديين عن المذهب في المسألة ثلاثة أقوال : الوجوب ، والسنة ، والفضيلة .

وقد حمل بعض شيوخنا البغداديين مذهب محمد بن المواز على الوجوب في الصلاة كمذهب الشافعى ، وكلامه محتمل الوجوب على الجملة ، كما قالت الجماعة .

وقوله : (كبر ، ثم قال : ثم التحف بثوبه) : وفيه أن يسير العمل في الصلاة من

غير جنسها لا يفسدها كالإشارة للرجل بالحاجة د صلاح الثوب ، وحك الجسد وشبه هذا ! أن كان على جهة العمد ، وهذا المشهور من مذهبنا ومذهب العلماء كافة (٢) ، وحكى أبو يعلى العبدى من متأخرى أئمتنا العراقيين (٣) أن العمل عمد مفسد للصلاة قال : ويستوى في ذلك قليله وكثيره .

وقوله : "أقرت الصلاة بالبر والزكاة ؟" : قال بعضهم : لعله : قرنت ، وسألت عن

(١) قال الإمام الشافعى : فرص الله جل ثناؤه الصلاة على رسوله ، فقال : { إن الذ وملائكة يصلون على الـي يا أيها الذين آثوا ملوا ع! وسلوا تسليم الـ ١١ لأحزاب : ٥٦ } قال .

سلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع اولى منه في الصلاة .

معرفة السن والآثار ٣ / ٦٧ ، وانظر : الاسم ١ / ١١٧ .

(٢) وقد اخرج أبو داود والترمذى والنسائى واللفظ له عن عبد الله بن عمر قال : دخل رسول الله كلمة مسجد بنى عمرو بن عوف ، فكان يصلى ، ودخلت عليه رجالاً من الانصار يسلمون عليه ، فألت صهيبا : كيف كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يردُّ عليهم ؟ قال .

كان ديراً إليهم .

أبو داود فى الصلاة ، برد السلام فى الصلاة ، والترمذى كذلك ، بما جاء فى الإشارة فى الصلاة ، وقال : حسن صحيح ، النسائى فى الصلاة أيضاً ، برد السلام بالإشارة فى الصلاة .

(٣) هو إمام المالكية بالبصرة ، أحمد بن محمد العبدى ، توفى سنة تسع وثمانين وأربعمائة .

ترتيب المدارك ٨ / ٩٩ ، ١ عبر ٣ / ٢٢٨ ، الديب ١ / ١٧٥ .

كتاب الصلاة / باب التشهد فى الصلاة ٢٩٧ وَلَمْ أُرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ .

فَقَالَ أَبُو مُوسَى : أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فى صَلَاتِكُمْ ؟ إِنَّ رَسُولَ ذَلِكَ شَيْخِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْحَافِظِ اللَّغْوَى ، فَقَالَ : هُوَ أَقْرَبُ كَمَا رُوِيَ ، وَالْبَاءُ فى الْحَدِيثِ بِمَعْنَى (مع) ، أَى أَقْرَبُ مع البر والزكاة فصارت معهما مستوية وأحكامها واحدة ، فهو بمعنى : قرنت . وقوله : "فأرم القوم" : كذا رويناه بفتح الراء وتشديد الميم وهو المعروف . قال الإمام :

أى سكتوا ولم يجيبوا ، يقال : أرم القوم فهم مرمون ، ويروى : فأزم ومعناه : يرجع إلى الأول وهو الإمساك عن الكلام أيضاً ، ومنه : سميت الحمى أرمًا .

وقوله : القد خفت أن تبكغنى بها) : قال : معناه : أن تستقبلنى بها ، يقال : بكعت الرجل بكعاً إذا استقبله بما يكره ، وهو نحو (١) التبكيت .

قال القاضى : قال ابن الأعرابى : البكع : التبكيت فى الوجه ، وهكذا رويناه هذا الحرف عن جمهور شيوخنا ، وكذا كان فى كتبهم وعند ابن ماهان : تنكتنى ، بنون أولى وبعد الكاف المضمومة تاء باثنتين فوقها مضمومة بعدها نون ثانية .

قال بعضهم : لعله تبكغنى أ بها ، (٢) بالباء بمعنى الأول ، وقوله : (رهبت " : أى خفت ، والرهب : الخوف .

وقوله : "اقيموا صفوفكم" : أمر بإقامة الصفوف وهى من سنن الصلاة بلا خلاف .

وقوله : (فإذا كبر فكبروا " : يقتضى أن تكبير المأموم لا يكون إلا بعد تكبير الإمام لاءنه جاء بفاء التعقيب وهو مذهب كافة العلماء ولا خلاف أنه لا يسبقه المأموم بالتكبير والسلام إلا عند الشافعى (٣) ومن لا يرى ارتباط / صلاة المأموم بصلاة الإمام ، وان الصواب فعل المأموم ذلك بعد ، واختلفوا إذا فعله معه معاً ، ولأصحابنا فيه قولان : الإجزاء وعدمه ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يسبقه بأفعال!ه وسائر أقواله فى الصلاة ، ولا يفعلها معه معاً [و] (٤) أن السنة اتباعه فيها ، واختلفوا فى إتباع المأموم الإمام فى العاله ، هل يكون معه (٥) ، فإذا شرع الإمام فى الركوع ركع بيا - .

ه ، !! لتتظر تمام ركوعه ، أم يكون بعده ولا يركع (٦) حتى يركع الإمام ، ولا يرفع حتى يرفع ، وهكذا فى سائر الأفعال ، كما جاء فى هذا الحديث : (فإذا كثر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم) .

وعن مالك فى ذلك ثلاثة أقوال : هذان القولان ، والقول الثالث : التفريق بين الاتباع فى القيام [من الركعتين ، (٧) وبين سائر أفعال الصلاة ، فيعمل معه سائر الأفعال

(٣) فى ت : معنى .

(٢) ساقطة من ت .

الثابت عن الإمام الثافعى فى ذلك ما حكاه البويطى عنه قال : ولا يتبين لى أن عليه الإعاثة لقول النبى طيب : ١١ أما يخفى الذى يرفع راسه قبل إمامه أن يجعل الله رأسه رأس حمار) .

قال : فكرهت ذلك له من هذه الجهة ، ولم امره بإعادة .

معرفة س / ٧ .

زيادة اقتضاها السياق .

! (٥) زيد بعدها في ت : فإذا شرع الإمام في أفعاله شرع معه .

في جميع النسخ : ول الرفع ، والمثبت مو الصواب .

في! : بركتين .

(٦) (٧)

٨٥ / ب

٢٩٨ كتاب الصلاة / باب التشهد في الصلاة الله (صلى الله عليه وسلم) خَطَبْنَا فَبَقِيَ لَنَا سُنَّتَنَا وَعَلَّيْنَا صَلَاتَنَا ، فَقَالَ : (إِذَا صَلَّيْتُمْ

فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْفَكْ أَحَدُكُمْ ، فَإِذَا كَثُرَ فَكثُرُوا ، وَإِذَا قَالَ : غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ، فَقُولُوا : آمَنَ .

يُجِبُكُمْ اللَّهُ ، فَإِذَا كَثُرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةٌ : (فَتِلْكَ بَيْتُكَ ، وَإِذَا

قَالَ : سَمِّ اللَّهَ لِمَنْ حَمَدَهُ ،

إلا القيام من الركعتين فلا يقوم حتى يستوى الإمام قائماً ويكبر ، وعلى القول الآخر يقوم بقيامه ولا ينتظر تكبيرة ولا بد في هذه الأقاويل من اقتدائه بالإمام وسبق الإمام له بأقل الفعل والقول .

وقوله : (فتلك (١) بتلك) إشارة إلى تحقيق ما تقدم من ترجيح أحد الأقوال وبيان الحكم [فيها] (٢) من أنه لا يركع المأموم ولا

يسجد ولا يرفع حتى يفعل ذلك امامه ، وتنبيه على أن الشيء الذي سبقه به إمامه من الركعة أو السجدة لم يفته مقدارها ؛ لفعله هو

إياه مدة انتظاره - أي فحوا - برفع الإمام رأسه واعتداله ، فقامت مقام ما سبقه به إمامه ، وجاءت أفعاله بقدر أفعاله وسبقه له مطابقا

لتأنيبه هو بعده ، فتلك بتلك ، وقيل :

[معناه] (٣) : فتلك الحالة من صلاتكم وأعمالكم انما تصح بتلك الحالة من اتباعكم له واقتدائكم به ، وقيل : هو راجع إلى قوله :

(آمين) بعد قوله : (ولا الضالين) ، و(ربنا ولك الحمد) بعد قوله : (سمع الله لمن حمده) أى تلك الكلمة أو الدعوة التي في السورة

معلقة ب(آمين) ، أوب (ربنا ولك الحمد) بتلك الأخرى لارتباط أحدهما (٤) بمعنى الأخرى .

وقوله : ١ إذا قال : ولا الضالين ، فقولوا : آمين ، يجيبكم الله) : قد تقدم للإمام

أبي عبد الله عليه كلام قبل هذا ، من اختلاف قول مالك فيها في صلاة الجهر ، ولم يختلف قوله ولا قول أصحابه أنه يقوله في صلاة

السر ، وسيأتى الكلام عليها بعد هذا حيث تجب ، ومعنى قوله : (آمين) : استجب لنا ، وقيل : معناه : كذلك نسأل الله لنا ،

والمعروف فيها المد وتخفيف الميم ، وحكى ثعلب فيها القصر ، وأنكره غيره ، وقال : إنما جاء مقصوراً في ضرورة الشعر ، وقيل : هي

كلمة عبرانية ، عُرِبَتْ مبنية على الفتح ، وقيل : بل هو اسم من أسماء الله ، وقيل : معناه (٥) : يأمين استجب لنا ، والمدة مدة

النداء عوض الياء ، وحكى الداودي ثنيد الميم مع المد ، وقال : هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره ، وقد خطأ ثعلب قائلها .

وقوله : (فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، يسمع الله !

لكم فإن الله قال على لسان نبيه : (سمع الله لمن حمده) : قد تقدم للإمام أبي عبد الله كلام على هذا ، ومعنى (سمع الله لكم) : أى

يستجيب دعاءكم ، (وسمع الله لمن ! (١) في الأصل : فإن تلك ، والمثبت من ت ، وهو ما جاءت به الرواية .

(٢) من ت .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) في ت : إحداها .

(٥) في الأصل : معنى .

كتاب الصلاة / باب التشهد في الصلاة ٢٩٩ فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ، فإن الله تبارك وتعالى قال على لسان نبيه

(صلى الله عليه وسلم) : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَتَلَّكَ بَتْلَكَ ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيُكُنْ صَّ وَوَصَّ صَّ وَصَرَوُاسَّ وَصَّ هَ بِهِرَ وَصَّ ص ه ص ! مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ : التَّحِيَّاتِ الطَّيِّبَاتِ الصَّلَوَاتِ دَلَهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) .

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .
ح وَحَدَّثَنَا

٥٠١٧ (17) باب الصلاة على النبي

٥٠١٨ (17) باب الصلاة على النبي (بعد التشهد

حمدا ١ : اى أجاب الله دعاء من حمده ، وقيل : أراد به الحث على التحميد ، وسياق هذا الحديث يدل على أنه إعلام بذلك ، وهو بمعنى الحث الذى قيل ، وقوله : (ربنا ولك الحمد) اختلفت الآثار فيه بإثبات الواو وحذفها ، واختلف اختيار مالك وغيره من العلماء بين اللفظين وفى إثبات الواو زيادة (١) ؛ لاءن قوله : (ربنا) إجابة قوله : (سمع الله لمن حمده) ، أى ربنا استجب دعائنا ، واسمع حمدنا ، ولك الحمد على هدايتنا لذلك ، دلها من آله ، وبجذف الواو ليس فيها غير امثال قول الحمد .

ويظهر لى أن اختلاف قول مالك وترثده فى الاختيار بين اللفظين إما لاختلاف الآثار فى ذلك وترجيح أحدهما مرة على الآخر من جهة (٢) الصحة ، أو الشهرة والعمل ، أو لمطابقة المعنيين المتقدمين فى (سمع الله لمن حمده) ، فإذا جعلنا (سمع الله لمن حمده) معنى الحث على الحمد ، كان الوجه فى الجواب : ربنا لك الحمد ، دون واو ؛ لأنه مطابق لما حث عليه وامثال لما نُدب إليه ، وعلى التأويل الآخر الأولى إثبات الواو ؛ لاءنه يتضمن تأكيد الدعاء الأول وتكراره لقوله : (ربنا " ، أى استجب لنا أو اسمع حمدنا ، ثم نأتى بالعبارة التى دُعِيَ بالاستجابة لقائلها ، وهو الحمد فيقول : ولك الحمد ، ومعنى (سمع الله) هنا : أجاب وتقبل ، وقوله فى الرواية الأخرى : (فإن الله قضى على لسان نبيه : سمع الله لمن حمده) : أى حكم [سابق قول] (٣) قضائه بإجابة دعاء من حمده وثوابه على من حمده ، وحتم ذلك وأمضاه .

وقوله : (فإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم : التحيات) الحديث :

دليل على كراهة العلماء الدعاء قبل التشهد .

(١) رواية إثبات الواو أخرجه مالك فى الموطأ ، كصلاة الجماعة ، بصلاة الإمام وهو جالى ١ / ١٣٥ ، ومن طريقه أخرجه الأفعى فى الأم ١ / ١٧١ .

(٢) فى الأصول : الجهة .

(٣) سقط فى الأصل ، واستدرك بالهامش .

٨٦٠ / أ
٨٦ / ب

٣٠٠ كتاب الصلاة / باب التشهد فى الصلاة إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا جريرا ، عن سليمان التيمي ، كل هؤلاء عن قتادة ، فى هذا الإسناد ، بمثله .

وفى حديث جرير عن سليمان ، عن قتادة ، من الزيادة : (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا) ، وليس فى حديث أحد منهم : " فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ " إِلَّا فى رواية أبي كامل وحده عيق أبي عوانة .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنِ أَخْتِ أَبِي النَّضْرِ فى هَذَا الْحَدِيثِ : فَقَالَ مُسْلِمٌ : تُرِيدُ أَحْفَظُ مِنْ سُلَيْمَانَ ؟ فَقَالَ لَهُ ! أَبُو بَكْرٍ .

حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ ؟ فَقَالَ : هُوَ صَحِيحٌ ، يَعْنِي : وَإِذَا قَرَأَ فَانْصَبُوا ، فَقَالَ : هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ .
فَقَالَ : لَمْ تَضَعُهُ هَاهُنَا ؟ قَالَ : لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي ، صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا .
إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ .

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ،
عَنْ قَتِ اللَّهَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ فِي الْحَلِيثِ : (فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ " .

وفى قوله : (فإذا قرأ فانصبوا) حجة لملك ومن قال بقوله [الأ] (١) يُقرأ معه فيما يجهر به ، وقد تقدم الكلام فيه .
قال الدارقطني : هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي ! ها عن قتالة وخالفه الحفاظ فلم يذكرها ، قال : داجمهم على مخالفته يدل على وهمه .

قال القاضي : وقد ذكر ابن سفيان عن مسلم في رواية الجلوث كما يابثر هذا الحديث ما

يدل على تصحيح مسلم لهذه الزيادة من قوله : (وقال أبو بكر / ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث) أى طعن فيه ورد مسلم عليه [وقوله تريد] (٢) أحفظ من سليمان وذكره صحتها في حديث أبي هريرة ، وهى حجة لمن لا يقرأ خلف الإمام فى الجهر ، ولم يذكر فى هذا الحديث السلام ، وقد يحتج به المخالف لمذهبه من لا يرى السلام من الصلاة وقد ذكر هنا جميع ما يفعل الإمام والمأموم وهو موضع تعليلهم ، وسيأتى الكلام على مسألة السلام إن شاء الله تعالى / .

أتم الجزء الأول والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا نبيه واله وصحبه وسلم تسليماً كبيراً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ويتلوه الجزء الثانى : وقوله فى الحديث : أمرنا الله أن نصلى عليك ، فكيف نصلى عليك ؟ (صلى الله عليه وسلم) تسليماً دائماً [(٣)] .

(١) فى ت : لا .

(٢) فى ت : بقوله نريد .

(٣) سقط من ت .

كتاب الصلاة / باب الصلاة على النبي بعد التشهد

(١٧) باب الصلاة على النبي (بعد التشهد

٦٥ - (٤٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ الْجُمَيْرِ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ أَثَدَى كَانَ أَرَى النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ تَأْمَرْنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١) .

صلى على سيدنا محمد واله .

وقوله فى الحديث : (أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟) : حكم من خوطب بأمر يحتمل لوجهين ، أو يُجمل (٢) لا يفهم مراده ، أو عام يحتمل الخصوص ، أن يسأل ويبحث إذا أمكنه ذلك واتسع له الوقت للسؤال ، إذ لفظ (الصلاة) الواردة فى القرآن بقوله تعالى : { صَلُّوا عَلَيْهِ } (٣) حتمل لاءقسام معانى ! ظ ال لاة من الرحمة ، والدعاء ، ١ والثناء [(٤) فقد قيل : صلاة الله عليه : ثناءه عليه عند الملائكة ، ومن الملائكة دعاء ، وقيل : هى من الله رحمة ، ومن الملائكة رقة ودعاء بالرحمة .

وقيل : هى من الله لغير النبي رحمة ، وللنبي تشريف وزيادة تكريمة ، وقيل : هى من الله وملائكته تبريك ، ومعنى " يصلون) : يباركون .

فيحتمل أن الصحابة سألوا عن المراد بالصلاة لاشتراك هذه اللفظة (٥) ، دالى هذا ذهب بعض المشايخ فى معنى سؤالهم فى هذا

الحديث ، وقد اختلف الأصوليون في اللفاظ المشتركة إذا وردت مطلقة ، ف قيل : تحمل على عموم مقتضاها من جميع معانيها ما لم يمنع مانع (٦) ، وقيل : تحمل على الحتمية دون ما تجوز به (٧) دالية لنا القاضي أبو بكر ، وذهب بعض المشايخ (٨) إلى أن سؤالهم عن صفة الصلاة لا عن جنسها ؛ لأنهم لم يؤمروا بالرحمة ولا هي لهم ، فإن ظاهر امرهم بالدعاء ، وإليه (١) من حاض د .

(٢) للجمل : ما لم نتضح دلالة ، وغاية الخطاب به أن يتأخر البجان فيه إلى وقت الحاجة .

(٣) الأص اب : ٥٦ .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) اللفظ المشترك هو : اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر ، وضعاً أولاً من حيث هو كذلك .
المحصول ١ / ٣٥٩ .

للأ وهو منقول عن الافي والقاضي أبي بكر .

الابق ١ / ٣٨ .

(٧) الحقيقة : ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به ، والمجاز : ما أفيد به معنى مصطبح عليه ، غير ما اصطلاح عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول .

السابق ٣٩٧ / ١ -

(٨) في ت : الشيوخ -

٢٣ ي بالملة / باب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : فسكت رسول الله ! (صلى الله عليه وسلم) حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قولوا : اللهم ، صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، في العالمين إنك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم) .

٦٦ - (٤٠٦) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن الحل ، قال : سمعت ابن أبي ليلى ، قال : لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدية ؟ خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فقلنا : قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : (قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

اللهم بارك على

نحو الباجي .

قال القاضي : وهو أظهر في اللفظ ، وإن كانت الصلاة كما قدمنا مشتركة اللفظ .

والخلاف في معنى الصلاة من الله والملائكة موجود ، ويعضده السؤال فيه بكيف الشيء يقتضى الصفة لا الجنس الذي [ينقل عنه بها] (١) ، وسؤالهم هنا عن الصلاة يحتمل أن يراد به الصلاة في غير الصلاة أوفى الصلاة وهو الأظهر لقوله : " والسلام كما [قد] (٢) علمتم ، .

وقوله : (قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) (٣) ، ولم يذكر في حديث ابن مسعود غير الآل ، وكذلك في حديث كعب بن عجرة ، وفي حديث أبي حميد الساعدي : (وعلى أزواجه وذريته) مكان (آل محمد) ، وقد اختلفت الآثار في هذا ، وأكلها ترجع إلى معنى واحد (٤) وقد اختلف في الآل من هم ؟ قيل : أتباعه ، وقيل : أمته ، كما قال (٥) : " { أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ } (٦) ووصل : آل بيته ، وقيل : أتباعه عن رهطه وعشيرته ، وقيل : [آل] (٧) الرجل : نفسه ولهذا كان الحسن يقول : اللهم

(١) في ق : يسأل عنه ، وما أثبتناه هو الصواب ، والضمير في (بها) عائذ الى كيف .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .

(٣) جاء أمامها في هامة ت عبارة : أمر ثان من النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد أمر الله تعالى .

(٤) قال الإمام الشافعي : وقد روى عن عمر وعن علي وعن عائشة وعن ابن عمر ، عن كل واحد منهم تشهد بخلاف تشهد صاحبه ، ولا أحب اختلافهم في روايتها إلا أن اللفظ قد يختلف إذا تعلم بالحفظ ، فيحفظ الرجل الكلمة على المعنى دون لفظ المعلم ، ويحفظ الآخر على المعنى واللفظ ، ويسقط الآخر الكلمة ، فلعل هذا أن يكون كان منهم في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) فأجازهم ، لأنه ذكر كله لا يختلف في المعنى ، قال البيهقي : ثم جعل مثال ذلك إجازته لهم قراءة القرآن على سبعة أحرف .
معرفة السق

٣ / ٦٠ ، ٦١ ، الأم ١ / ١٨ ، الرسالة ٢٧٠ .

(٥) في ق : قيل .

(٦) غافر : ٤٦ .

(٧) ساقطة من الأصل .

كتاب الصلاة / باب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد ٣٠٣ محمد وعلى اكل محمد ، كما بَارَكْتَ عَلَى اكل إبراهيم
إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ لما .

٦٧ - (...) حدثنا زهير بن حرب وأبو كريب ، قالا : حد - ننا وكيع ، عن شعبة ومسعر ، عن الحك ! ، بهذا الإسناد ، مثله وليس
في حد يث مسعر : ألا أهدي لك هدية .

٦٨ - (...) حدثنا محمد بن بكار ، حدثنا إسماعيل بن زكرياء ، عن الأعمش ، وعن مسعر ، وعن مالك بن مغول ، كلهم لن
الحك ! ، بهذا الإسناد ، مثله .

غير أنه قال : (وبارك على محمد لما ولم يقل : اللهم .

٦٩ - (٤٠٧) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حد ، شأ روح وعبد ال ! بن نافع .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم - واللفظ له - قال : أخبرنا روح عن مالك بن أنس ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عمرو بن
سليم ، أخبرني أبو حميد الساعدي ؛ أنهم قالوا .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ قَالَ : (قُولُوا : اللَّهُمَّ ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَدُرَيْتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ .
وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَدُرَيْتِهِ ،

صل على آل محمد ، وكذلك في الحديث : (كما صليت على آل إبراهيم) ، ويروى (على إبراهيم) ، ومعنى البركة هنا : الزيادة من الخير
والكرامة والتكثير منهما ، (١) ويكون بمعنى الثبات على ذلك من قولهم : بركت الإبل ، وتكون البركة هاهنا بمعنى : التطهير والتزكية
من المعائب ، كما قال تعالى : { رَحِمْتُ اللَّهُ بِرَكَاتِهِ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ } (٢) ، وكما قال : { إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } (٣) ، وهو أحد التأويلات في قولهم : تبارك الله ، ثم اختلف أرباب المعاني في فائدة قوله : (كما صليت
على إبراهيم وآل إبراهيم) على تأويلات كثيرة أظهرها أن نبيا (صلى الله عليه وسلم) سأل ذلك لنفسه وأهل بيته ؛ ليم النعمة عليهم
والبركة كما أتمها على إبراهيم وآله ، وقيل : بل سأل ذلك لأمته ليثابوا على ذلك ، وقيل : بل ليقى له ذلك دائما إلى يوم الدين ، ويجعل
له به لسان صدق في الآخرين ، كما جعله (٤) لإبراهيم ، وقيل : بل سأل ذلك له ولأئمة ، وقيل : كان ذلك قبل أن يعرف -
عليه السلام - بأنه أفضل ولد آدم ، ويطلع على علو منزلته ، وقيل : بل سأل أن يصلى عليه صلاة يتخذ بها خيلا ، كما اتخذ إبراهيم [
خيلا] (٥) ، وقد قال - عليه السلام - في الصحيح آخر أمره : ا لكن صاحبكم خليل

- (١) في ق : منه .
 (٤) في ق : جعلت .
 (٢) مود ٧٣٠ .
 (٥) من ق .
 (٣) الأحزاب : ٣٣ .
 ٣٠٤

كتاب الصلاة / باب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد

كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ) .

٧٠ - (٤٠٨) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر ، قالوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -

وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَدْنِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ - (مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا مَا) .

الرحمن (١) ، وقد جاء أَيْضًا (٢) أنه حبيب الرحمن ، وقال أيضًا : (اثحاب الله ولا نخر) ذكره الترمذى (٣) . فهو الخليل وأهو (٤) الحبيب أ (صلى الله عليه وسلم) [(٥)] ، وقد اختلف العلماء أيهما أشرف أوهما سواء بمعنى وفضل أكثرهم رتبة المحبة ، وقد بسطنا الكلام في هذا الفصل في كتاب الشفاء بحول الله تعالى [(٦)] .

ولم يحى في حديث من هذه ذكر الرحمة على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد وقع لنا في بعض الأحاديث الغريبة ؛ ولهذا ما اختلف شيوخننا في جواز الدعاء للنبي أ عليه السلام [(٧)] ، وفاب بعضهم وهو اختيار أبى عمر بن عبد البر (٨) أنه لا يقال ذلك في حقه ، وإنما حقه هو الصلاة والتسليم وحق غيره الدعاء ، وقد أجاز ذلك غيره وهو مذهب أبى محمد بن أبى زيد (٩) ، وقد جاء في بعض طرق تشهد على : (اللهم اغفر لمحمد وتقبل شفاعته ، وهو بمعنى : ارحمه ، وفي صفة السلام : " السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، وأن معنى الصلاة والرحمة سواء ، وجة الأكثر تعليم النبي - عليه السلام - الصلاة عليه ، وليس فيها ذكر الرحمة ، فهو مما لا يختص به الأنبياء ، وكما كره من كره منهم الصلاة على غير الأنبياء ؛ لأنه مما اختصوا به ، كذا لا يدعى لهم تجا (١٠) يدعى به لغيرهم ، وقد قال الله تعالى : { لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا } (١١) .

وهذان إن ورد في المخاطبة فالجحة لهم في هذا الباب بينة .

(١) اللفظ المذكور جزء حديث .

أخرجه الترمذى في كالمناقب ، بمناقب أبى بكر الصديق ، ابن ماجة في المقدمة ، بفضل أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - وقال فيه الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وسيأتى .

(٢) من ت .

(٣) الترمذى كالمناقب ، بفضائل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقال فيه : هذا حديث غريب .

(٤ - ٦) من ت .

(٧) في ت : (صلى الله عليه وسلم) .

(٨) أحفظ أهل المغرب .

سبق .

(٩) مو عبد الله بن عبد الرحمن ، كان إمام المالكية في وقته وقودتهم ، وجامع مذهب مالك ، وشارح أقواله ، وكان يعرف بمالك الصغير .

توفى سنة ست وثمانين وثلاثمائة .

ترتيب المدارك ٦ / ٢١٥ .

(١٠) في الأصل : بل ، والمثبت من ت .

(١١) النور : ٦٣ .

كتاب الصلاة / باب الصلاة على الخبي كلاله بعد التشهد

٣٠٥

وقوله : " صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ) يحتج به من يجيز الصلاة على غير الأنبياء ،

وقد اختلف في ذلك ، وروى عن مالك كراهته (١) ة ولابنه لم يكن من عمل من مضى بل

ذكر عن مالك رواية شاذة ؛ أنه لا يصلى على أحد من الأنبياء سوى محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ومعنى

قوله هذا عندى يرجع إلى الأول ، أى من امته والحابه ، أو يكون المعنى : أَنَّا لَمْ نَتَعَمَّدْ بِالصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَحُجَّةُ هَؤُلَاءِ تَخْصِصُ

الأنبياء بهذا النوع من الدعاء ، كما قال تعالى : { عَمَلُوا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا } (٢) كما خَصَّ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ بِالتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّسْبِيحِ

كَذَلِكَ يُخَصُّ الْأَنْبِيَاءُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ ، وَيَخَصُّ غَيْرَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِالدَّعَاءِ بِالرَّضَا وَالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ وَكَذَا ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ : {

رَفِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ } (٣) وَ{ رَفِيَ

اللَّهُ عَنْ الْفُؤْمَيْنِ } (٤) .

و مالورثا / اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان } (٥) .

وَ{ وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا هـ / أ } (٦) وَ{ وَاسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا } (٧) وَلَآنَ مِثْلُ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ عَمَلِ الصَّحَابَةِ وَالصَّدْرِ الْأَوَّلِ

، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : !هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ } (٨) ، وَلِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (اللَّهُمَّ صَلِّ

عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى) (٩) ، وَطَنُ إِذَا أَتَاهُ

قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَلِقَوْلِهِ : (صل على محمد وآل محمد وعلى أزواجه وفريته) ، وَحُجَّتُهُ الْآخِرُ ، (أ) عَلَيْهِمْ فِي هَذَا أَنْ كَانَ مِنْ

اللَّهُ تَعَالَى وَالنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي هَذَا فِيخْلَافُ

مَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَلَآنَهُ مِنْهُمَا مَجْرَى الدَّعَاءِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَوَاجَهَةِ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّوْقِيرِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ (١١) ، وَإِذَا

كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا جَاءَ تَسْوِيَةً مِنْهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْأَلِّ وَالذَّرِيَّةِ وَالْأَزْوَاجِ إِذَا جَاءَ بِحُكْمِ التَّجَعُّعِ

وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لَا عَلَى التَّخْصِصِ .

وقوله : " وَالسَّلَامُ كَمَا [قَدْ] (١٢) عَلِمْتُمْ) ، وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا : " عَلِمْتُمْ) وَهُوَ رَاجِعٌ

إِلَى مَا عَلِمُوهُ وَعَلِمَهُمْ فِي التَّشْهَدِ ، كَمَا كَانَ يَعْلَمُهُمُ السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَقِيلَ ت رَاجِعٌ إِلَى مَا عَلِمُوهُ وَعَلِمَهُمْ مِنَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ .

٥٠١٩ (18) باب التسميع والتحميد والتأمين

قال الإمام : أ وقع في باب الصلاة حديث مقطوع الإسناد وهو الثاني من الأحاديث

(٢) (٥) (٧) (٩)

الخلافة في الصلاة على غير الأنبياء إنما هي في الاستقلال ، نحو .

اللهم صل على فلان ، أما وهي تابعة نحو : اللهم صل على محمد وأزواجه وفوية ، فبأية ، وعلى الجواز فإنما يقصد بها الدعاء ، لا بنها

بمعنى التعظيم خاصة بالالبياء - عليهم السلام - تخصوص (عز وجل) بالله تعالى .

الآبي ٢ / ١٦٤ .

الآحزاب : ٥٦ .

(٣) البينة : ٨٠ .

(٤) الفتح : ١٨ .

النحر : ١٠ .

(٦) البقرة : ٢٨٦ .

غافر ٧٠ - (٨) الأحرار : ٤٣ .

سيأتي إن شاء الله في كتاب الزكاة ، بالدعاء لمن أتى بصدقته ، وقد أخرجه البخارى كذلك في الزكاة ، بصلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة .

(في تة الآخرين .

(١١) في ت : مهما .

(ساقطة من الاصل ، والمتدركت بالهامش - ٣٠٦

كتاب الصلاة / باب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد

الأربعة عشر التي تقدم ذكرها على الجملة [(١)] .

قال مسلم : ثنا صاحب لنا [قال] (٢) : ثنا إسماعيل [بن زكريا] (٣) ، عن الأعمش .

وذكر حديث كعب بن عجرة عن إبراهيم عن مسلم ثنا محمد بن بكر ثنا إسماعيل بن زكريا عن الأعمش هكذا سماه وجوده [وهذا في رواية ابن ماهان أحد الأحاديث المقطوعة الإسناد] (٤) .

قال القاصي - رحمه الله - : هذا قول (٥) الجبائي ، وهو مذهب الحاكم أبي عبد الله ، والصواب ألا يعد هذا في المقطوع ، وإنما يعد في المقطوع ما ترك فيه اسم رجل قبل التابعي وأرسل قبله على عرف أهل الصنعة ، وإلا فكله مرسل ، والمنقطع نوع من المرسل على ما بيناه في هذا الكتاب ، والأولى بمثل هذا الحديث أن يعد في المجهول الراوى ؛ لأنه لم ينقطع له سند ، وإنما جهل اسم راويه كما لوجهل حاله ، وهو قول أئمة هذا الشأن .

وقوله : (من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً) معني (صلاة الله عليه) : رحمته له وتضعيف أجره على الصلاة عشراً ، كما قال تعالى : { من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها } (٦) وقد يكون على وجهها ، وظاهرها تشريعاً له بين ملائكته ، كما قال في الحديث الآخر : (وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم) (٧) ، وقد تقدم الكلام على هذا .

(١) من المعلم .

(٢) زائدة في ع .

(٣) سقط من ع .

(٤) سقط من ع .

(٥) في ت : مذهب .

(٦) الأنعام : ١٦٠ (٧) سيأتي إن شاء الله في الذكر والدعاء ، بالحث على ذكر الله تعالى .

وقد أخرجه البخارى في كالتوحيد ، بتول الله تعالى : { ويحتركم الله نفسه } أ آل عمران : ٢٨ .

كتاب الصلاة / باب التسميع والتحميد والتأمين

٣٠٧

(١٨) باب التسميع والتحميد والتأمين

٧١ - (٤٠٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن سمي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ،

وقوله : " إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : [اللهم] (١) ربنا لك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه " : كذا جاء عن مالك عن سمي ، عن أبي صالح (٢) عن أبي هريرة في مسلم والموطأ هذا الحديث ، وجاء سنده - أيضاً - بعينه في الموطأ (٣) بعده : (إذا قال ال ! عام : { غير المغفوب عليهم ولا الفثالين } فقولوا : آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غافر له) الحديث ، وذكر مسلم هذا الحديث بنص سند مالك معنى هذا اللفظ الآخر ، وذكر حديث مالك الآخر عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة : (إذا أمن الإمام فأمنوا) الحديث (٤) ، وذكر الحديث الآخر : (إذا قال أحدكم في الصلاة : آمين ، والملائكة في السماء : آمين ، فوافقت إحداهما الأخرى ، غفر له ما تقدم من ذنبه) (٥) ، فيخرج بقوله : (إذا قال الإمام : { ولا

الفتائل { ، فقولاً : آمين) من لا يرى للإمام قولها ، وإنه إنما يقولها المأموم ، ويحتج بقوله : (إذا آمن الإمام فأمنوا) من يرى أنه يؤمن ، ومن يرى جهره بالتأمين ؛ لأنه لو لم يجهر لم يسمع قوله لذلك .

وقد اختلفت الآثار في جهره - عليه السلام - [بها وسره] (٦) وقيل : كان هذا أول الإسا ، م وليعلم ذلك - عليه السلام - ويسمعهم كيف يقولونه ولذلك قال بعض الصحابة : وكان يقول : آمين رافعاً بها صوته كالمعلم لنا ، وقول ابن شهاب : وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : آمين ، تفسير لقول : (إذا آمن الإمام فأمنوا) ورفع للاحتمال ، ويقول من قال معناه إذا دعا بقوله : { اهْدِنَا الْمِثْرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } (٧) إلى آخرها ، قالوا : والداعي يسمى مؤمناً كما يقال للمؤمن : داعياً ، وقد يكون - انضاً - على هذا المذهب معنى قوله : (إذا آمن) أى بلغ موضع التأمين وهو تمام السورة يكون بمعنى قوله : (وإذا قال : { وَلَا الْفَتَالَ }) كما يقال : أُنْجِدَ الرجل ، أى بلغ نَجْدًا من الأرض ، وأحرمة إذا دخل في الحرم وبلغه .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة مع اتفاقهم على أن الفَذْيُ مؤمن ، والمأموم والإمام (١) ساقطة من ت .

(٢) أبو صالح : ذكوان مولى جويرية بنحق الأخصى الغطفاني .

(٣ - ٥) الموطأ ، كالصلاة ، بما جاء في التأمين خلف الإمام ١ / ٨٨ .

(٦) من ت .

(٧) الفاتحة : ٦ .

٣٠٨ كتاب الصلاة / باب التسميع والتحميد والتأمين فقولوا : اللهم ، ربنا لك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ماتتدم من ذنبه " .

(...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حاثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن - عن سهيل ،

عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمعنى حديث سمي .

٧٢ - (٤١٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنهما أخبراه عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " إذا آمن الإمام فاعمنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأم الملائكة ، غفر له ما تتدم من ذنبه) .

قال ابن شهاب : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (ام! دن لما .

فيما يسر فيه يؤمنان ، وكل ذلك سواء إلا طائفة شذت فقالت (١) : إنه يفسد الصلاة ؛ لآنه كلام] (٢) فذهب جمهور العلماء وأئمة الفتوى والحديث : إلى أن الإمام يقولها أيفخا في الجهر ، وهى إحدى الروايتين عن مالك (٣) ، وذهبت فرقة قليلة إلى أنه لا يقولها ، وهى الرواية الثانية عن مالك (٤) ، ثم الشافعى (٥) ، وفقهاء أهل الحديث يرون الجهر بها للإمام والمأموم] (٦) ، والكوفيون يرون الإسرار بها (٧) ، وهى الرواية عن مالك وقال : لا يسر في الجهر بها المأموم .

ومعنى قوله : (من وافق قوله قول الملائكة) : قيل : يعنى في وقت تأمينهم ومشاركتهم في الدعاء والتأمين ، ويفسر قوله في الحديث الآخر : (وقالت الملائكة في

(٢)

(٣)

(٥)

(٦) (٧)

زيد بعدها في ت : التأمين .
من ت .

ومعنى (أمين لما : الاستجابة ، أى اللهم استجب لنا ، واسمع دعاءنا ، واهدنا سبيل من أنعمت عليه ورضيت عة ، وقيل : معناها : أشهد الله .

ال ال تذكّار ٤ / ٢٥١ .

قال ابن عبد البر : وفى حديث ابن شهاب ، وهو أصحُّ حديث يُروى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فى هذا الباب دليل على أن الإمام يَجْهَرُ بِأَمِين ، ويقولها من خلفه إذا قالها .

ولولا جهرُ الإمام بها ما قيل لهم : (إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا" .

السابق ٤ / ٢٥٢ .

رواها عة ابن القاسم ، وهى قول المصريين من أصحاب مالك .

راجع : الأم ١ / ١٠٩ ، بالتأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن .

وبه قاد أبو حنيفة ، والثورى ، والأوزاعى ، وابن المبارك ، وأحمد ، د اسحق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود ، والطبرى .

وجتهد أن ذلك ثابت عن النبي - عليه السلام - من حديث أبى هريرة وحديث وائل بن حجر وحديث بلال .

(يا رسول الله ، لا تسب اتنى بأمين" ، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي .

من ت .

وهو قول بعض المدنيين والطبرى أيضا .

راجع : الاستدكار ٤ / ٢٥٥ ، التمهيد ٧ / ٨ .

كتاب الصلاة / باب التسميع والتحميد والتأمين

٣٠٩

٧٣ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ .

٧٤ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ! ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَ - نُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ : آمِينَ ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : آمِينَ ، فَوَافَقَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ قَبْلِهِ) .

تَقَلَّمَ مِنْ قَبْلِهِ) .

٥٠٢٠ (19) باب ائتمام الأموم بالإمام

السماء : أمين " (١) وإليه ذهب الداودى والبايجى ، وعلى هذا يظهر قول الخطابى : أن

الفاء هنا أليست [(٢) للتعجب وأنها للمشاركة ، إذ علق الغفران بالموافقة فى القول على هذا التأويل ، وقيل : من وافق تأمينه تأمين الملائكة فى الصفة والخشوع والإخلاص ، وعلى

هذا يحمل قوله فى مثل هذا الحديث الذى فيه : (إذا قال : سمع الله لمن حمده) الحديث ، وقيل : من وافق دعاءه دعاء الملائكة ، وقيل : المراد بالملائكة هنا : الحفظة المتعاقبون بالليل والنهار ، يشهدون الصلاة مع المؤمنين ويؤمنون معهم .

ولكن قيل : يرد هذا قوله : (فى السماء" ، وقيل : لا يرد ، بل إذا قالها الحاضرون

قالها من فوقهم ، حتى ينتهى إلى ملائكة السماء ، وقيل معناه : من وافق استجابة دعاءه

كما يستجاب للملائكة ، وقيل : من وافق دعاءه دعاء الملائكة الذين يستغفرون لمن فى الأرض ؛ لآءن فى قوله : أاهدنا [(٣) دعاء له ولآءهل ملخه ، ثم قال : " أمين) تأكيداً لإجابة الدعاء لجميعهم كما تفعل الملائكة ، والوجه الأول أظهر وقد جاء فيه حديث مفسر

بين لا يحتاج إلى تأويل ، وكما أن الله تعالى جعل من ما ٣ ثكته مستغفرين لمن في الأرض ومصلين على من صلى على النبي / (صلى الله عليه وسلم) ، وداعين لمن ينتظر الصلاة ، وكذلك يختص منهم مـ / أ من يؤمن عند تأمين المؤمنين أو عند دعائهم ، كما جعل منهم لعائنين لقوم من أهل المعاصي ، وما منهم إلا له مقام معلوم .

وفي قوله : (إفا قال الإمام : { وَلَا الضَّائِنِ }) حجة لقراءة أم القرآن (٤) وكونها ملتزمة للصلاة وغير منفصلة منها ، وحجة لمن لا يرى السكينة للإمام ولا قراءة للمأموم خلفه فيما جهر فيه ؛ لابنه ذكر ما يفعل الإمام والمأموم ، فذكر التكبير للإمام ، ثم ذكر بعده تكبير المأموم ، ثم ذكر قراءة الإمام ولم يذكر [المأموم قراءة] () ، ولو كانت السكينة من حكم

(١) قال ابن عبد البر : وهذا دليل على أنه لم يرد الملائكة الحافظين ، ولا المتعاقبين ث ل النهم حاضرون معهم في الأرض لا في السماء .

التمهيد ٧ / ١٧ .

(٢) من ت .

(٣) ساقطة من الـ"صل ، واستدركت في الهامة .

الم) في ت المؤمنين .

(٥) في ت : قراءة للمأموم .

أس كتاب الصلاة / باب التسميع والتحميد والتأمن ٧٥ - (...) حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي ، حدثنا المعيرة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ قال* قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ : آمِينَ ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : آمَنَ!) ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَبْلِهِ .

(...) حدثنا محمد بن رافع ، حد* ثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن همام بن منبه ،

عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

٧٦ - (...) حدثنا قتيبة بن س!عيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إِذَا قَالَ الْقَارِئُ : { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَالِينَ } .

فَقَالَ مَنْ خَلْفَهُ : آمَنَ ، فَوَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

الصلاة لقال : فإذا سكت فاقروا ، كما قال : (فإذا قال : { غَيْرِ الْمُنْفِ!وب عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَالِينَ } فقولوا : آمين) وهو موضع تعليم وبيان .

وقد اختلف العلماء في هذه السكينة للإمام : فذهب الشافعي والأوزاعي وأحمد د سحق

ومن وافقهم إلى أن على الإمام ثلاث سكيات بعد التكبيرة لدعاء الاستفتاح ، وبعد تمام أم القرآن (١) ، وبعد القراءة ليقرا من

خلفه فيها (٢) ، وف!ب مالك [رحمه الله] (٣) إلى إنكار جميعها ، وذهب أبو حنيفة وجمهور السلف والعلماء إلى إنكار ذلك في السكتين الآخرين ، وقد رويت في ذلك أحاديث لا يتفق عليها عند أهل الحديث (٤) ، قد ذكر مسلم منها ما يأتي الكلام عليه بعد

هذا ، إن شاء الله تعالى ، والله المستعان .

(١) في الأصل : القرأة ، والمثبت من ت .

(٢) قالوا : فإن لم يفعل الإمام فاقرا معه بفتحة الكتاب على كل حال .

الاستذكار ٤ / ٢٣٨ .

(٣) من ت .

(٤) منها حديث محمد بن إسحق الذي رواه الأوزاعي عن مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمرو قال : صلينا مع النبي (

صلى الله عليه وسلم) ، فلما انصرف قال لنا : (هل تقرأون القرآن إذا نكحتم معي في الصلاة ؟) قلنا : نعم ، قال : " فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن " .

قال ابن عبد البر : ورواه زيد بن خالد عن مكحول عن نافع ابن محمود عن عبادة ، ونافع هذا مجهول .
انظر : التمهيد ١١ / ٤٦ .

كتاب الصلاة / باب ائتمام المأموم بالإمام
٣١١

(١٩) باب ائتمام المأموم بالإمام

٧٧ - (٤١١) حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وأبو كريب ، جميعاً عن سفيان ، قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سقط النبي (صلى الله عليه وسلم) عن فرس ، فبحش شقه الأيمن ، فدخا عليه نعوذ ، فحضرت الصخلة ، فصلى بنا قاعداً ، فصلينا وراءه قعوداً .

فلما قضى الصخلة قال : (إنما جعل الإمام ليؤتم به) ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى قاعداً فصفوا قعوداً ، أجمعون لما .

٧٨ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يث .

ح وحدثنا محمد بن رجب ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، قال : خر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن فرس ،

وقوله : (سقط النبي (صلى الله عليه وسلم) عن فرس فبحش شقه الأيمن) الجحش [هنا] (١) مثل الخدش ، وقيل : فوقه ، وقد يكون ما أصاب النبي (صلى الله عليه وسلم) من هذا السقوط مع الخدش رض في الأعضاء وتوجع ، فلذلك منعه القيام للصلاة .
وقوله : (فصلي جالساً وصلينا وراءه جالساً) وفي الحديث الآخر : (فأشار إليهم

أن اجلسوا) إلى قوله : (فإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون) (٢) ، قال الإمام : تعلق بعض الناس بهذا الحديث ورأى أن الإمام إذا صلى جالساً لعذر أن من ائتم به يجلس بجלוسته ، وكثر الفقهاء على خلاف هذا ، وأنهم لا يجلسون ولا يسقطون فرض القيام مع قدرتهم عليه لغرض الموافقة للإمام ، وعندنا قولان في صحة إمامة الجالس [لعذر] (٣) بالقيام ، أحدهما [إجازة] (٤) ذلك ، تعلقاً بإمامة النبي (صلى الله عليه وسلم) الناس في مرضه الذي مات فيه على أحد التأويلين أنه الإمام دون الصديق .

(٥) والثاني : منع ذلك ، تعلقاً بقوله عليه السلام : لا يؤمن أحد بعدى جالساً (٦) .

(١) ساقطة من ت .

(٢) سيأتي برقم (٨٢) بالباب .

(٣) زائدة في ع .

(٤) في ع : جواز .

(٥) قال ابن عبد البر : كثر الآثار الصحاح المندة في هذا الباب : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان المقدم ، وأن أبا بكر كان يصلي بصلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قائماً ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، وهو الذي أقره مالك - رحمه الله - في الموطأ وقرئ عليه إلى أن مات .

التمهيد ٦ / ١٤٥ .

يلا) الحديث رواه عبد الرزاق في المصنف ٢ / ٤٦٣ ، واخرجه الدارقطني في سننه ١ / ٣ ، وكذا البيهقي في =

٣١٢

كتاب الصلاة / باب ائتمام المأموم بالإمام

فبحش ، فصلي لنا قاعداً ، ثم ذكر نحوه .

٧٩ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَرَعَ عَنْ فَرَسٍ ، فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ ، بَنَحَوْ حَلِيَّتَهُمَا .
وَزَادَ : (إِذَا صَلَّى قَائِمًا ، فَصَلُّوا قِيَامًا) .

٨٠ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَعَ عَنْهُ ، فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ ، بَنَحَوْ حَلِيَّتَهُمْ .
وَفِيهِ : " إِذَا صَلَّى قَائِمًا ، فَصَلُّوا قِيَامًا) .

٨١ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) سَقَطَ مِنْ فَرَسِهِ ، فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ ، وَسَاقَ الْحَلِيثَ .

قال القاضي : ظاهر هذا الحديث أن فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا كان في الفريضة ، ويدل عليه قوله : (فحضرت الصلاة) وهذا يفهم منه المعهودة وهي الفريضة ، وقد أشار ابن القاسم إلى أنه كان في النافلة ، وقيل : [نسخت] (١) صلاة الإمام قاعداً نجالناس قعوداً بصلاته قاعداً وهم قيام ، في حديث إفامة أبي بكر وسنذكره ، وإلى هذا لنا الحميدى (٢) بقوله آخر الحديث : دائماً يؤخذ بالآخر من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قالوا (٣) : نسخت إمامة القاعد جملة بقوله : لا يؤمن أحد بعدى قاعداً) وبفعل الخلفاء بعده وأنه لم يؤم أحد منهم قاعداً ، وإن كان النسخ لا يمكن بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فثابتهم على ذلك يشهد بصحة نهيه عن إمامة القاعد بعده وتقوى [لين ذلك] (٤) الحديث ، وقيل : هذا خصوصى للنبي عليه السلام ، [وقيل : بل الأولى غير منسوخة محكمة فعلها النبي (صلى الله عليه وسلم)] (٥) ؛ لثلاث تختلف حالة الإمام والمؤمنين ، وللعلة الأخرى التى نبه عليها فى الحديث بقوله : (كدتم تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود) ، وقيل : لثلاث يستره بعضهم عن بعض بقيامهم حتى لا يرون العاله ، ولذلك لما تركهم فى الثنصة الأخرى قياماً ترك أبا بكر [رضى - الكبرى ٣ / ٨٠] وقال فيه .

لم يروه غير جابر الجعفى عن الشعبي ، وهو متروك الحديث ، والحديث مرسل لا تقوم به حجة ، وكذا قال ابن عبد البر .
انظر : نصب الراية ٢ / ٤٩ ، التمهيد ١٤٣ / ٦ .

(١) وردت فى ال الصول : يستحب ، وقيد أمامها بهامث! من الأصل : نسخت ، وهو الصواب .
(٢) أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى ، منسوب إلى الحميدات ، ثلمد على سفيان بن عيينة ، روى عنه البخارى ، مات سنة ثع عرة ومائتين بمكة .

الأنساب ٤ / ٢٣١ .
(٣) جأت بعدها : لم ، ولا وجه لها .
(٤) غير واضحة فى ت .
(٥) سقط من ت .

كتاب الصلاة / باب ائتمام المأموم بالإمام
٣١٣
وليس فيه زي الة يونس ومالك .

٨٢ - (٤١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَعْوِظُونَهُ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَالِسًا ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ : أَنْ اجْلُسُوا ، فَجَلَسُوا .

فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِمَا فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، إِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا) .

٨٣ - (...) حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حد - ننا حمادو - يعنى ابن زيد - ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حد - ننا ابن نمير .

ح وحد - ننا ابن نمير قال : حدثنا أبي ، جميعاً عن هشام بن عروة ، بهنا الإسناد ، نحوه .

الله عنه ، (١) علماً لهم لذلك يقتدون به ، وقيل : بل صلاته الثانية على الأصل ، وكان ائو بكر فيها الإمام ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) مأموماً ، وسيأتى تمام الكلام على هذا .

وقوله : "إنما جعل الإمام ليؤتم به" : حجة للمالك وعامة الفقهاء في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام ، وترك مخالفته له في نية الصلاة وغير ذلك ، يلاسيماً مع الزيادة الثانية من قوله فيه : (ولا تختلفوا عليه " ولا خلاف أشد من اختلاف النيات في صلاتين فرضين ، أو فرض ونفل .

وخالف في ذلك الشافعي وفقهاء أصحاب الحديث ، وأجازوا اقتداء المفترض بالمتنفل ، ومصلى الظهر خلف مصلى العصر ، وجتهدم حديث معاذ .

ولا حجة لهم فيه ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى (٢) ، وتأولوا الاقتداء المذكور في هذا الحديث والنهي عن الاختلاف على الأفعال الظاهرة .

وقوله : (أإنما) (٣) الإمام جنة " : أى ساتر لمن خلفه ومانع س مفسدات صلاتهم ،

من سهو يحمله عنهم ، وما يقطعها عليهم ، فهو لهم كالجن ، والجنة ، وهى الترس الذى يستر من وراءه ويدفع عنه ما يكرهه .

وقوله : " فإذا ركع فاركعوا) الحديث ، وقوله : " لا تباثوا الإمام " : كله يدل (٤)

على أن فعل المأموم بعد الإمام ، وقد تقدم الكلام عليه وسيأتى تمامه بعد في موضعه .

وقوله : (وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً) ظاهره ما تقدم من اتباعه في عذره ، وتأويل من تأول لاءنه يحتدل أنه في اتباعه في وقت جلوسه في الصلاة بعيداً جداً يخرج

(١) من ت .

(٣) زلد بعدها في ت لفظة : جعل ، وهو وهم .

(٢) وذلك في باب القراءة في العشاء .

(٤) في ت .

دليل .

٣١٤ كتاب الصلاة / باب اتمام المأموم بالإمام ٨٤ - (٤١٣) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد ٨ لنا ليث .

ح وحد " لنا محمد بن ربح ، اخبرنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ؛ قال : اشتكى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فصلينا وراءه ،

الحديث عن ظاهره ومفهومه ، وقد علله [في كتاب] (١) مسلم بموافقة الأعاجم في قيامهم

على ملوكهم وهم قعود ، وهذا رفع للإشكال ، ولم يرد أنهم فعلوا ذلك في حين جلوسه

لكن في حديث أبي هريرة الذى ذكره مسلم بغير سبب المرض قد يحتمل هذا الاحتمال إن

لم يجعل حديثاً واحداً ، وقد اختلف بعد ما تقدم في إمامة الجالس لعذر بمثله من أهل

الأعدار جلوساً ، فالمعروف جواز ، وهو مشهور مذهبنا (٢) ، ونقل فيه قول اخر : لا

٨٨ / يجوز ، وقيل : هذه الرواية / وهم ، وهو كما قيل ، ولا وجه له ، وإنما وهم فيها من سمع ، انتهى عن إمامة الجالس .

فأخذ بعموم اللفظ فيه وجاء في كل حال .

وقوله : [(اشتكى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فصلينا وراءه وهو قاعد] (٣) وأبو بكر يسمع الناس

تكبيره) ، وفي طريق اخر : (وأبو بكر خلفه فإذا كبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كبر أبو بكر

ليسمعنا) ، قال الإمام : واختلف الناس ، هل كان النبي (صلى الله عليه وسلم) هو الإمام دى الالة ؟ وفارلة
 الخلاف [فى ذلك] (٤) جواز إمامة الجالس فى الصلاة وقد تقدم الخلاف فيه (٥) .
 قال القاضى : جاء هذا الحديث الذى ذكر مسلم أولاً أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أشار إليهم أن
 اجلسوا فى حديث سقوطه ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) [كان فيه الإمام بغير خلات وأن ائبا بكر هنا
 صلى خلفه وأن النبي (صلى الله عليه وسلم)] (٦) كان إذا كبر هو يسمع الناس ، وأن هذه الصلاة كانت فى
 منزل النبي (صلى الله عليه وسلم) كما قال فى الأم : (دخلنا نعوده فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعداً) وفى
 حديث مالك [فيه] (٧) : (صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو شاك فى بيته) (٨) وذكر الحديث
 وليس بحديث إمامة أبى بكر فى مرضه الذى توفى فيه ، فإن ائناس صلوا فى ذلك قياما .
 والحديث الذى اختلف الناس فيه إنما هو ذاك لا هذا إلا على قول من يقول : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) أ
 رء كان الإمام .

وسياتى الكلام عليه بعد .

وقوله : وأبو بكر يسمع الناس [تكبيره .

قال الإمام : فيه حجة لمن أجاز [من

أصحابنا] (٩) الصلاة [(١) بالمسمع ، وقد اختلف فى ذلك شيوخنا فقال بعضهم : لا
 تصلح الصلاة به لا "ن المقتدى به اقتدى بغير إمام ، وقال بعضهم : يصح لا "ن [المعلم] (١١)

المسمع (١٢) علم على الإمام فكان مقتدياً بالإمام ، وقالت بعضهم : إن أذن الإمام للمسمع
 (١) سقط من ت .

(٢) قال الأبنى : هذا وهم من القاضى ، ولا خلاف فى منعها فى المذهب ٢ / ١٧٢ .

(٣) من ع .

وجاء بدلها فى أصول الإكمال : فى الحديث الآخر .

(٤) من ع .

(٥) زيد بعدها فى ع : ووجه .

(٦) من هامش ت .

(٧) ساقطة من ت .

يه) مالك فى الموطأ ، كالصلاة ، بصلاة الإمام وهو جالس ١ / ١٣٥ بدون دل فى بيتها ، كما أخرجه الشافعى فى الرسالة ٢٥٢ ، م

٢ ، وفى المسند له ، كالصلاة ، بفى الجماعة وأحكام الإمامة ١ / ١١١ .

يا) سقط من ع .

(١٠) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

(١١) من ع .

(١٢) فى ع : بالمسمع .

كتاب الصلاة / باب ائتمام المأموم بالإمام ٣١٥ وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، فالتفت إلينا فرانا قياماً ، فأشار إلينا
 فقعدنا ،

فى الإسماع صح الاقتداء به لأنه يصير حينئذ من اقتدى به بالإمام [لأنه عن إذنه] (١) .

وحديث [أبى بكر من الطريقين الذى ذكرنا] (٢) حجة لمن أجاز به ، وقد ذكر مسلم

بعد هذا أنه (صلى الله عليه وسلم) قال فى حديث اخر لأصحابه : (تقدموا فأتوا بى .

وليأتكم بكم من بعدكم) (٣) الحديث ، فأجاز الائتمام بمن ائتم به ، ولا فرق بين الاقتداء بالفاعل والقائل .

وقد بَوَّبَ النسائي (٤) على هذا الحديث والائتمام بمن أتم بالإمام كما بوب البخاري (١) أيضا على هذا الحديث الذي قدمناه : باب من أسمع الناس أتكبر الإمام] (٦) .

قال القاضي : وكذلك اختلفوا في صلاة المكبر نفسه هل تصح أو تعضد أو يحتاج فيها إلى إذن الإمام ، وقيل : إنما يجوز هذا في مثل الأعياد والجنائز وغير الفرائض التي يجتمع لها الناس ، وقيل : يجوز هذا وفي الجماعات لضرورات كثرة الجموع ، وقيل : إنما يجوز إذا كان ذلك بصوت وطى غير متكلف ، فإن تكلف أفسد على نفسه وعلى من أتم به .

وفي هذا الحديث إمامته بهم - عليه السلام - في بيته كما تقدم ، وجواز صلاة الفرض في جماعة في المنازل ، وذلك انه لم يستطع الخروج لعذر ولا يمكن التقدم عليه ، فصلى بهم وصلى الناس وراءه في منزله ، والظاهر أن من في المسجد صلى بصلاته لكون منزله في المسجد .

وفيه جواز صلاة الإمام أرْفَعَ مما عليه أصحابه إذا كانت معه جاعة!ك ؛ لقوله في بعض طرق هذا الحديث : (في مشربة له) وهي الغرفة (٧) ، وقد روى عن مالك ، وحمله شيوخنا على تفسير ما وقع له من الكراهة مجملًا ، وإن منعه من ذلك [إنما هو لمن يفعله] (٨) تكبرًا ، وهو ضد ما وضعت له الصلاة من التواضع والسكنة ؛ ولذلك قال : لأن هؤلاء يعبثون .

وقوله : (فالتفت إلينا فرأنا قيامًا فأشار إلينا فقعدنا (٩)) : فيه الالتهفات في الصلاة غير مفسد لها وإن كان مكروها فيها ، واختلاسًا من الشيطان منها ، كما جاء في الحديث . (١) في ع بلها كان عن إدنه .

(٢) في ق : وحديث أبي بكر الذي فكر من الطريقتين .

(٣) سيأتي في باب تسوية الصفوف عن أبي سعيد الخدري .

(٤) كالصلاة ، بالائتمام بمن يأتهم بالإمام .

(٥) كالأمان ، بالرجل يأتهم بالإمام ويأتهم الناس بالمأموم ، ولذكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أتموا بي ، وليأتكم بكم من بعدكم) (٦) في ع! تكبيرة الإحرام .

(٧) ما وقفنا عليه هو ما أخرجه أبو داود عن عائمة - رضى الله عنها - قالت : " صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حُجْرَتِهِ والناس يأتون به من وراء الحجرة " كالصلاة ، بالرجل يأتهم بالإمام وبينهما جدار ١ / ٢٥٧ .

(٨) سقط من ت .

(٩) في ت : فعندنا .

٣١٦ كتاب الصلاة / باب ائتمام المأموم بالإمام فصلينًا بصلاته قعودًا .

فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : (إِنْ كِدْتُمْ أَنْفًا تَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسٍ وَالرُّوَا ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ ، فَلَا تَفْعَلُوا ، ائْتُمُوا بِأَيِّكُمْ ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِنْ صَلَّى قَاعِلًا فَصَلُّوا قُعُودًا) .

٨٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَثُرَ أَبُو بَكْرٍ لِيُصَلِّعَنَا ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

٨٦ - (٤١٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْحَزَامِيَّ - عَنْ أَبِي

ولعل التفاته - عليه السلام - هنا إنما كان قاصدًا ليعرف عملهم في الصلاة وراءه ؛ لبيان لهم سنة ذلك ، كما كان إذ كانت حاله اختلفت ولم يتقدم منه لهم فيها بيان ، فالتفت (صلى الله عليه وسلم) ليرى هل اقتدوا به وامثلوا قوله : (صلوا كما رأيتموني أصلي) (١) وحملوه على عموم الأحوال ، أو اجتهدوا وأولوا أن ذلك ما لم يكن لعذر ، فبين لهم (صلى الله عليه وسلم) ، اتباعهم في كل

حال والإشارة والاتفات من العمل اليسير لإصلاح الصلاة غير مفسد لها ولا مكروه فيها ، وقد ذكرنا من هذا قبل والخلاف فيه .
وقوله : (إن كدتم تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود) :

بيان لعلامة أمرهم بالجلوس ، ودليل على كراهية هذا لهذه الأمة ، وعليه يحمل ما جاء في النهي عن القيام والوعيد لمن سره أن يتمثل له الناس قياماً ، يعني وهو قاعد ، وقد قال عمر ابن عبد العزيز - رحمه الله - وقد قاموا له : إن تقوموا نقم ، دان تقعدوا نقعد ، فهو إنما كره القيام على القاعد ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بقيام النبي (صلى الله عليه وسلم) لجعفر (٢) وعكرمة (٣) وأسامة (٤) وغيرهم وتلقيهم وقد قال للأنصار : (قوموا لسيدكم) (٥) وهو أولى ما حمل الحديث عليه ، وجاء مثله عن جماعة من العلماء والسلف . وحمل بعضهم الباب

(١) البخاري في الأذان ، بالأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ، الدارقطني ، كالصلاة ، بفي ذكر الـ"مر بالأذان والإقامة وأحقهما ١ / ٢٧٢ .

كما أخرجه البيهقي في كالصلاة ، بمن سها فترك ركنا عاد إلى ما ترك حتى يأتي بالصلاة على الترتيب ٢ / ٣٤٥ .

(٢) انظر - مصنف ابن أبي شيبة ، كالفضائل ، بما فكر في جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه - (١٢٢٥٤) ، البيهقي في السنن الكبرى ، كالنكاح ، بما جاء في قبلة ما بين العينين ٧ / ١٠١ ، وقال فيه بمرسل .

(٣) أسد الغابة ٤ / ٥ .

(٤) الذي جاء به الحديث في ذلك زيد بن حارثة ، وقد أخرجه الترمذي من حديث عائشة ، كالاستئذان ، بما جاء في المعانقة والقبلة ، وقال .

هذا حديث حن غريب (٢٧٣٢) .

(٥) جز حديث أخرجه الشيخان ، البخاري ، كالاستئذان ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : "قوموا إلى سيدكم" -

نخاب الصلاة / باب اتمام المأموم بالإمام ٣١٧ الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إثما الإمام ليؤتم به ، فلا تحتلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمحه ، فقولوا : اللهم ، ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا ، أجمعون" .

(...) حدثنا محمد بن رافع ، حد ، شأ عبد الرزاق ، حد لنا معمر عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثله .

٥٠٢١ (20) باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره

٥٠٢٢ (21) باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر

على كراهية القيام على الجملة أعل [(١) أي حال كان ، إذا كان على جهة الإعظام والإجبار ، وعليه يدل مذهب مالك . وفي هذا من كراهته - عليه السلام - أن يفعلوا فعل فارس والروم في الصلاة حجة لقول مالك في فساد صلاة الناس إذا صلى بهم إمامهم أرفع مما عليه أصحابه ، وقوله لابن هؤلاء يعبثون ، وتعليل من علله أنهم إذا فعلوا ذلك كبرا وتعظيما ل النفسهم من مساواة المؤمنين معهم ، كما كره النبي (صلى الله عليه وسلم) لهؤلاء التشبه بكبر فارس والروم (٢) .

- ومسلم ، كالجهاد والسير ، بجواز قتال من نقض العهد ، كما أخرجه أبو ثاود في كالأدب ، ! ما جاء في القيام ، ال!ئ في الكبرى ، كالمناقب ، بسعد بن معاذ سيد الـ"وس - رضي الله عنه . (١) ساقطة مات .

(٢) اما إذا كاد لغير ذلك كعذر أو تعليم فجائز -

فقد أخرج البيهقي من طريق الثافعي قال .

أخبرنا ابن عيينة قال : أخبرنا ال العمش عن إبراهيم عن همام قال .

صلى بنا حذيفة على دكان يرتفع ، فسجد عليه ، فخبذه أبو مسعود فتابعه حذيفة ، فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود .
أليس قد نهى عن هذا ؟ فقال له حذيفة : ألم ترى قد تابعتك .

قال الثافعي : وأخار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلى على الشيء المرتفع ليراه من وراءه فيقتدوا
بركوعه وسجوده ...

د دا كان الإمام عقم الناس مرة أحببت أن يصلى مستوياً مع المأمومين ث لأنه لم يرو عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه صلى
على المنبر إلا مرة واحدة .

معرفة السنن ٤ / ١٨٨

٣١٨

كتاب الصلاة / باب النهى عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره

(٢٠) باب النهى عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره (١)

٨٧ - (٤١٥) حدثنا إسحق بن إبراهيم وابن خشرم ، قالا : أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي
هريرة ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُعَلِّمُنَا ، يَقُولُ : (لَا تَبَادُرُوا الْإِمَامَ ، إِذَا كَبَّرَ فَكْتُرُوا ، وَإِذَا قَالَ : { وَلَا

الْفَحَالِينَ } ، فَقُولُوا : آمِينَ .

وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا .

وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَّهْ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ " .

(...) حدثنا قتيبة ، حدثنا عبد العزيز - يعنى الدراوردي - عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى
الله عليه وسلم) ، بِخَوِّهِ .

إِلَّا قَوْلَهُ : " (وَلَا الضَّالِّينَ } ، فَقُولُوا : آمِنَ لَا وَزَادَ .

" وَلَا تَرْفَعُوا قَبْلَهُ لَا .

له - (٤١٦) حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة .

ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا ، شَأْنِي ، حَدَّثَنَا ، شَأْنُ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى - وَهُوَ ابْنُ عَطَا - سَمِعَ أَبَا عَلْقَمَةَ ، سَمِعَ أَبَا
هَرِيرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّمَا الْإِمَامُ جَنَّةٌ ، فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَفُّوا قُعُودًا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

حَمَدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، فَإِذَا وَافَقَ قَوْلَ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

٨٩ - (٤١٧) حدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، عن حيوة ، أن أبا يونس - مولى أبي هريرة - حدثنا .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هَرِيرَةَ يَقُولُ ! إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكْتُرُوا ، وَإِذَا
رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، ! إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَفُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا

فَصَلُّوا قُعُودًا ، أَجْمَعُونَ) .

(١) سبقت الإشارة إليه في الباب السابق .

كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

إلخ

٣١٩

(٢١) باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر

وغيرهما من يصلي بالناس ، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه ، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام

٩٠ - (٤١٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَاشِقٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا : أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَتْ : بَلَى .

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (أَصَلَّى النَّاسُ ؟) .

قُلْنَا : لَا ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ) .

فَفَعَلْنَا .

فَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ فَهَبَ لَيْنَا فَاغْمَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاقَ .

فَقَالَ : (أَصَلَّى النَّاسُ ؟) قُلْنَا : لَا ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : (ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ) .

فَفَعَلْنَا .

فَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ فَهَبَ لَيْنَا فَاغْمَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاقَ .

فَقَالَ : (أَصَلَّى النَّاسُ ؟) .

قُلْنَا : لَا ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ ،

وقوله : (ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ) وهو مثل الإجانة والمركن .

وقوله : "فهب لينوء" : يقوم [وينهض ، (١)] .

وقوله : (والناس عكوف) (٢) [أى ، (٣) ملتزمون مجتمعون (فاغمى عليه ثم أفاق ،

ثم قال : ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ فَاغْتَسَلَ) ، ثم ذكر تكرار الحال مرة أخرى ، دليل على أن الإغماء ينقض الطهارة ، ويكون المراد هنا بالغسل الوضوء ، والله اعلم .

وإرساله إلى أبي بكر - رضى الله عنه - للصلاة واستخلافه لها وحده الا يكون سواه أجمل (٤) دليل على فضيلة أبي بكر - رضى الله عنه - وتقدمه ، وتنبيه على أنه أولى بخلافته كما قال الصحابة - رضى الله عنهم - : (رضينا لدُنْيَانَا من رضىه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) آلدُنْيَانَا) ؛ ولأن الصلاة للخليفة ؛ ولهذا قال عمر - رضى الله عنه - من تطيب [منكم] () نفسه ال يؤخره عن مقام أقامه فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٦) .

(١) فى ت : ينهض ، بدون الواو .

(٢) زاد بعدها فى ق : له .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! .

(٤) فى ت : أحن .

(٥) ساقطة من الأصل ، وأستدركت فى الهامث ! .

لأ) الحاكم فى المستدرک ، كعرفة الصحابة ، خلافة أبى بكر بتأييد عمر بعد النجى (صلى الله عليه وسلم) عن عبد الله - رضى الله عنه - وقال فيه .

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي ٣ / ٦٧ .

٣٢٠ كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام اذا عرض له عذر ...

إِلْحِ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : " ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ " فَفَعَلْنَا .

فَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ ذَهَبَ لِنُيُوءٍ فَأَغْمَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاقَ .

فَقَالَ : (أَصْلَى النَّاسُ ؟) فَقُلْنَا : لَا ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَتْ : وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ .

قَالَتْ .

فَاعْرَسَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَأَعْتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) " يَا مُرْكُ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ " .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا - : يَا عُمَرُ ،

وَقَوْلُهُ : (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا رَقِيقًا) : أَيْ رَقِيقَ الْقَلْبِ كَثِيرَ الْخَشْيَةِ سَرِيعَ الدَّمْعَةِ ،

كَمَا فُسِّرَ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ : (وَكَانَ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ) وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ : " رَجُلٌ أَسِيفٌ " فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى ، وَالْأَسِيفُ .

قَالَ الْأَمَامُ : قَالَ الْمَهْرِيُّ وَغَيْرُهُ : يَعْنِي سَرِيعَ الْحُزْنِ وَالْبُكَاءِ (١) ، وَهُوَ الْأَسُوفُ أَيْضًا ، وَالْأَسِيفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْعَبْدِ ، وَالِالسَّفُ الْغَضْبَانُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ شَعَالِي : { وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا } (٢) .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لِعُمَرَ : (صَلِّ بِالنَّاسِ) بَعْدَ أَمْرِهِ لَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، أَوْ عَلَى طَرِيقِ التَّوَضُّعِ ، وَقَوْلُ عُمَرَ : " أَنْتَ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ) : دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ أَلَيْهِ (٣) وَشَهَادَتِهِمْ بِسَبْقِهِ .

وَفِيهِ : أَنَّ الْمُبْدِعَ وَالْمُسْتَخْلَفَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ ، وَفِيهِ : دَفْعُ الْفَضْلَاءِ هَذِهِ الْأُمُورَ الْخَطِيرَةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ إِلَى غَيْرِهِمْ .

وَقَوْلُهُ : (نَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَ رَجُلَيْنِ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (يَتَهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ) : أَيْ يَمْشِي بَيْنَهُمَا مَتَكِّيًا عَلَيْهِمَا ، وَالتَّهَادَى : الْمَشْيُ الثَّقِيلُ مَعَ التَّمَايُلِ يَمِينًا وَشِمَالًا .

وَقَوْلُهُ : (تَخَطَّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ) إِنْخَارَ عَنْ مَبْلَغِ ضَعْفِ قَوَاهُ ، وَأَنَّ رَجُلَيْهِ لَمْ تُقَلِّهْ ، بَلْ كَانَ يَجْرَهُمُ بِالْأَرْضِ وَلَا يَعْنِخُمُ عَلَيْهِمَا . وَقَوْلُهُ : " اشْتَدَّ بِهِ الْوَجَعُ) : أَيْ الْمَرَضُ ، وَالْعَرَبُ تَسْمِي كُلَّ مَرَضٍ وَجَعًا .

وَقَوْلُهُ : " أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ) كَذَا فِي حَدِيثِ أُعَاشَةَ (٤) وَذَكَرَ مِثْلَهُ مِنْ حَدِيثِ عُقَيْلٍ (٥) عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي رَوَايَةِ الْجُلُودِيِّ وَالنَّسَائِيِّ (٦) وَسَائِرُ رَوَاةٍ مُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧) بِهَذَا السَّنَدِ وَالَّذِي قَبْلَهُ ، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاهَانَ وَحْدَهُ بَيْنَ الْفَضْلِ بْنِ

(١) غَرِيبُ الْحَدِيثِ ١ / ١٥٩ ، وَانْظُرْ : النِّهَايَةَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ١ / ٤٨ ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ١ / ٢٦ .

(٢) الْأَعْرَافُ : ١٥٠ - (س) مِنْ ت .

(٤) فِي ق .

بِهِ عَاشَةُ ، وَفِي الْإِسْلَامِ ابْنُ أَبِي عَاشَةَ ، وَالصُّوَابُ هُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ .

(٥) عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ ، مَوْلَى عُثْمَانَ ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَنَافِعِ الزَّهْرِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَعَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَاسْمَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَغَيْرُهُمْ ، تَوَفَّى سَنَةَ وَاحِدٍ وَارْبَعِينَ وَمِائَةً .

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٧ / ٢٥٥ .

(٦) النَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ ، بِالِاتِّمَامِ مِنْ يَأْتِمُ بِالْإِمَامِ ٢ / ٨٤ -

(٧) كَالْأَدَانِ ، بِإِذَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ -

كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

إنح ٣٢١ صَلَّى بِالنَّاسِ .

قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ : أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ .

قَالَتْ : فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَيْهَرٍ تِلْكَ الْيَّامَ ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً نَفَرَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَلُّ مَا الْعَبَّاسُ - لِصَلَاةٍ

عباس (١) وكذا ذكره مسلم في الباب من رواية عبد الرازق ، عن معمر ، عن الزهري ، وقد فسر في الحديث أن الآخر على بن أبي طالب ، ووقع في الباب في حديث يحيى بن يحيى : حدثنا حميد بن عبد الرحمن أ الرؤاسي ، (٢) ، كذا رواه بضم الراء وواو مهموزة ، وعد العذري : الرقاشي ، وهو خطأ (٣) .

وقد اختلف العلماء في صلاة النجى كله هذه وأبى بكر ، ومن كان فيها الإمام منهما ، ونقل عن عائشة وغيرها الوجهان في ذلك ، فقليل : هي ناسخة لصلاته حين جش وأمرهم بالصلاة قعوداً ، وأن حكم المأموم إذا كان صحيحاً ألا يسقط عنه مرض إمامه فرض القيام في صلاته ، وعليه أن يصلي وراءه قائماً .

وهو قول ط أكثر الفقهاء والمحدثين وإحدى الروايتين عن مالك .

وقيل : إن فعله الأول ليس بمنسوخ ، وأن حكم الإمام إذا صلى جالساً أن يصلي من وراءه جلوساً بنص الحديث ، وأنها سنة ، وإليه ذهب أحمد ، وزعم أن صلاة أبي بكر هذه آخرها كان فيها إماماً على ال الصل الأولط والنبي (صلى الله عليه وسلم) فيها مأموم ، وقيل : إن الحكمين منسوخان ، نسخ آخرهما الأول ثم نسخ الآخر لقوله : لا يؤمن أحد بعدى جالساً " وقيل : بل أمرهم بالجلوس في الحديث الأول قبل دخولهم في الصلاة ، وفي الآخر وجدهم يصلون وقد لزمهم القيام فلم يأمرهم بالجلوس ، وقيل .

بل كان هذا كله خالصاً للنجى (صلى الله عليه وسلم) ، ولا يصح لأحد أن يؤم جالساً بعده ، وأن حكم المصلي قاعداً لعذر ألا يصلي وراءه من يطبق القيام قاعداً ، وهو مشهور (٤) قول مالك وجماعة أصحابه (٥) ، وهذا أولى القائلين ؛ لأنه - عليه السلام - لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا غيرها ، لا لعذر ولا غيره ، وقد نهى الله الذين امنوا عن ذلك ، ولا ال يكون أحداً شافعاً له وقد قال : (ائمتكم شفاعواكم) (٦) ، ولذلك قال أبو بكر : ما كان لابن أبي حنيفة ال يتقدم

(١) (٢)

(٣) (٥)

(٦)

في ت ؟ عياض .

في ت .

ثنا .

والذى جاءت به النسخ المطبوعة لصحيح مسلم تكمية حميد بن عبد الرحمن بأبي معاوية ، والصواب مو أبو عوف المكي أو أبو على .

راجع : نووى على مسلم ٢ / ٦٢ ، صحيح مسلم ت : محمد فؤاد عبد الباقي ٢ / ٣ ١ ٣ ، وانظر - تهذيب الكمال ٧ / ٣٧٥ .

راجع .

تهذيب الكمال ٧ / ٣٧٥ .

(٤) زيد بعدما في ت : مذهب .

قال أبو عمر : والدليل على أن حديث هذا الباب منوخ بما كان منه في مرضه (صلى الله عليه وسلم) ، إجماع العلماء على أن حكم القيام في الصلاة على الإيجاب لا على التحخير ، ولما أجمعوا على أن القيام في الصلاة لم يكن فرضه قط على التحخير وجب طلب الدليل على النسخ في ذلك ، وقد صح أن صلاة أبي بكر والناصر خلفه قياماً وهو قاعداً في مرضه الذى توفى فيه مأخر من صلاته في حين سقوطه عن فرسه ، بان بذلك أنه ناسخ لذلك .

التمهيد ٦ / ١٤١ .

إتحاف الادة المتقين ٣ / ١٧٥ .

ولا يكاد يثبت .

٨٩ / ب

٣٢٢ كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

انح الظهر ، وأبو بكر يصلي بالناس .

فلما رآه أبو بكر فإب ليتأخر ، فأومأ إليه النبي (صلى الله عليه وسلم) ألا يتأخر ، وقال لهما : (أجلساني إلى جنبه) ، فأجلساه إلى

جنب أبي بكر وكان أبو بكر

يصلي وهو قائم بصلوة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والناس يصلون بصلوة أبي بكر ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) قاعد .

قال عبيد الله : فدخلت على عبد الله بن عباس فقلت له : ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن مرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : هات .

فعرضت حديثاً عليه فما أنكر منه شيئاً .

غير أنه قال : أسمت لك الرجل الذي كان مع العباس ؟ قلت : لا .

قال : هو علي .

بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وغيره إذا أصابه عذر قدم غيره ولم يكن لتقدمه مع نقص صلاته وهو يجد العوض وجهه ، لكن إمامة عبد الرحمن بن عوف له تعارض هذا .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لبلال حين أراد تأخيره : (وى ٤) وعرف خلفه لا أدرك ، وإرا!

في قصة عبد الرحمن : إنها مختصة عن هذا الأصل لبيان حكم القضاء بفعله - عليه السلام - لمن فاتته من الصلاة شئ ، وان تقدم النبي

(صلى الله عليه وسلم) هذا من باب الولى لا من باب الواجب ، [وفي حديث عبد الرحمن من باب الجائز] (١) ، وفيه عظيم

قدر أمر صلاة الجماعة وتأكيدها لتكلف النبي (صلى الله عليه وسلم) الخروج إليها بتلك الحال .

وقوله : " أجلساني إلى جنبه) دائماً إلى أبي بكر ألا يتأخر استدل به من قال :

إن أبي بكر كان الإمام ، إذ لم يتقدمه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأستدل من قال : إنه كان مأموماً بما قاله مسلم عن الأسود

(٢) عن عائشة (فصل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن يسار أبي بكر) / ، وهذا مقعد الإمام لا مقعد المأموم .

وحكى الداودي (٣) عن ابن المسيب أن مقام المأموم من يسار الإمام لهذا الحديث ، واستدلوا أيضاً بقولها في الحديث (ويقتدى أبو

بكر بصلوة النبي (صلى الله عليه وسلم) ويقتدى الناس بصلوة أبي بكر) بقولها (فجلس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي

بالناس وأبو بكر يسمع الناس (٤)) ومثله من الألفاظ التي ذكرها مسلم وغيره عن عائشة ، وقد روى عنها خلافة ، وذكر الآخرون ال

ذكر صلاته عن يسار أبي بكر لم يقله غير أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم

(١) سقط من ت .

(٢) ابن يزيد النخعي ، مات سنة خمس وسبعين .

رجال صحيح مسلم ١ / ٨٠

(٣) يغلب على الظن أنه ابن المغلس ، الإمام العلامة فقيه العراق أبو الحق ن عبد الله ، ابن المحدث أحمد بن محمد المغلى البغدادي

الداودي الظاهري -

وقد اخذ عنه أبو المفصل الثباني ونحوه ، يطعنه انتشر مذهب الظاهرية في البلاد .

مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة - سير ١٥ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) في ت ؟ التكجير .

كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذره .

إلخ ٣٢٣ ٩١ - (...) حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد - واللفظ لابن رافع - قالوا : حد - ثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، قال : قال الزهري : وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن

عن ال سود ، وسائر رواة هذا الحديث ممن هو أحفظ من أبي معاوية من أصحاب الأعمش واصحاب الزهري وهشام لم يذكروا عن يساره ، وقالوا : قد روى ابن إسحق عن الزهري هذا الحديث ، وفيه : فصلى عن يمين أبي بكر . وقال المهلب : إن صححنا الروایتين فقد يحتمل ال جلوسه أولاً كان عن يساره كما قال في رواية أبي معاوية : لأنه أقرب إلى خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) من بيته من الجهة اليسرى من المسجد وأرفق به لمرضه .

ثم يحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أدار أبا بكر إلى يمينه كما فعل بابن (١) عباس ، إما قبل إحرامه من أمامه أو بعده من خلفه ، لاسيما ولم يذكر أبو معاوية غير جلوسه أول صلاته عن يساره ، وابن شهاب قد بين فقال : " قد صلى يومئذ عن يمين أبي بكر) ، فأخبر عن الصلاة كلها في ظاهر قوله ، فتجمع الروایتان على هذا ولا تطرح ، إحداهما ال اخرى قال : ومعنى قوله : (عندى يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) واثو لجر كان الإمام : مراعاته أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاته وما تيسر عليه لمرضه ، ورغبة في التخفيف عنه في مقدار ركوعه وسجوده وقراءته ، فإذا رآه أكمل قراءته ركع هو ، وإذا رآه تهيأ للرفع أو السجود باثو إليه واتبعه الي (صلى الله عليه وسلم) في فعله إذ كان إلى جنبه ، ولا تخفى عليه أمور صلاته كل ذلك لئلا يشق عليه بتطويل القيام والركوع والسجود ، وفيما قاله نظر لمتأمله ، والله اعلم .

وقال بعضهم : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) قد استخلف أبا بكر على الصلاة مدة مرضه وصلى بالخاس صلوات كثيرة وقد قال أنس في البخاري : (إن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع النبي (صلى الله عليه وسلم) حتى كان يوم الإثنين " (٢) ، وذكر الحديث - وقالت عائشة : (فصلى أبو بكر تلك ال اليا م " فهذا يدل على انها لم تكن صلاة واحدة ، قيل : صلى اثني عشر يوماً ، إلا أن يجد النبي (صلى الله عليه وسلم) خفة في بعضها ويطلق الصلاة قائماً ، فيخرج فيصل على ما جاء في بعض ، (٣) الروايات عن عائشة ، وقد جاء في حديث أنس في ال"م : أنه خرج عليهم اخر يوم] وأنه ، (٤) لم يصل معهم ، وقال : " اثموا صلاتكم ، ثم ارخى الستر) فهذا حديث اخر وخروج ثان غير حديث عائشة وقصتها ، فلا يبعد أن يكون في إحداهما إماماً وفي بعضها مأموماً ، ليجمع بين ال الحاديث الواردة في ذلك ، وإلا فالصحيح والأشهر وال اكثر ائه كان هو الإمام ، وهذا صحيح لابنه جاء في هذا الحديث : ال اول صلاة صلاها أبو بكر بالخاس العشاء الآخرة ، وقد وقع من رواية مالك في غير الموطأ عن ربيعة أن أبا بكر كان الإمام ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي بصلاف ، وقال : " ما مات نبي ص يؤمّه رجل من أمته (٥) .

(١) في ال الصل : ابن ، وهو خطأ .

(٢) كال الفان ، بأهل العلم والفضل أحق بالإمامة .

(٣) ساقطة من ال الصل ، وأستدركت في الهامة - (٤) ساقطة من ق .

(٥) جات في ال الي : ماهان نبي ، وهو تصحيف ، والحديث ذكره ابن عبد البر عن سخون .

التمهيد

٣٢٤ كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

إلخ عُبَّة ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ، فَاسْتَأْنَفَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِهَا ، وَأَذَنَ لَهُ .

قَالَتْ : فَخَرَجَ وَيَ ال لَهُ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَيَ الَّهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ . وَهُوَ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ فِي الْأَرْضِ .

فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَخَلَّتْ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ ؟ هُوَ عَلِيٌّ .

٩٢ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ،

قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : قَالَتْ ! : لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ .

نُفِرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، تَخَطَّى رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ ، بَيْنَ عَنَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ .

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالَّذِي قَالَتْ عَائِشَةُ .

فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ : هَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ عَلِيٌّ .

وفي هذا الحديث حجة لمن ائتم في الصلاة بمأموم على القول أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان الإمام ،

وفي المذهب عندنا فيه قولان : الصحة والفساد ، على هذا أيضاً فيه جواز الائتمام في صلاة واحدة بإمامين واحداً بعد آخر وهو أصل في الاستخلاف وجوازه ، وحجة على داود والشافعي في منعه ذلك (١) وعلى أن الصلاة لا تصح بإمامين لغير عذر ، مذهب الجمهور وأجازها الطبري والبخاري وبعض الشافعية ، استدلالاً بهذا الحديث ، وعندنا العذر في هذا التقديم بين يدي النبي (صلى الله عليه وسلم) المنهى عنه ، وإن هذا خصوصاً له ، وقد وقع لابن القاسم من أئمتنا في إمام أحدث فاستخلف ثم انصرف ، أنه يجوز للمستخلف أن يتأخر له ويتم الأول بهم الصلاة ، كأنه أخذ بظاهر هذا الحديث وهو غير جارٍ على أصولنا .

وقوله : في الحديث في استئذانه - عليه السلام - أن يمرض في بيت عائشة ، هذا منه

- عليه السلام - على تطيب نفوسهن ، وحكم الزوج إذا مرض معهن ولم يقدر على الدوران عليهن مختلف فيه ، هل هو اختصاص كونه عند إحداهن على انخياره ، أو هو حق لجميعهن فيقرع بينهما في ذلك ، ولم يكن القسم في حقه - عليه السلام - واجباً ، لكن كان - عليه السلام - يلزمه نفسه لتطيب نفوسهن ، وليحسن صحبتهن ، وليقتدى به أمته قال الله تعالى : { تَرْجِي مَنْ تَشَاغُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ } الآية (٢) .

(١) هذا في القديم ، قال البيهقي : وقوله الجديد في جواز الاستخلاف أصح القولين ، معرفة السن ٤ / ١٩٧ .

(٢) الإكحزاب : ٥١ -

كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

إلخ ٣٢٥ ٩٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَتْ .

لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنَّ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا ، وَإِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ أَحَدٌ إِلَّا تَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَعْدِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ أَبِي بَكْرٍ .

٩٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْتِي ، قَالَ .

(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ ، إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ ، فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ أَقَالَتِ : وَاللَّهِ ، مَا بِي إِلَّا كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِأَوَّلِ مَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَتْ : فَرَأَجَعْتُهُ مَرَّةً - لَيْنٍ أَوْ ثَلَاثِمَرَّةً ، فَقَالَ : " لِيُصَلِّ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ " .

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ .

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ .

لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ جَاءَ بِلَالُ يُؤْذَنُهُ بِالصَّلَاةِ .

فَقَالَ : " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامًا يُسْمِعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ ، فَقَالَ : " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ " قَالَتْ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ .

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ ، فَقَالَتْ لَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(إِنَّكَ لَا تَنْتَنِي)

وقوله : (إن أبا بكر رجل أسيف لا يملك دمه) ، وقوله في الحديث الآخر : لا يستطيع يسيع الناس من البكاء : دليل على أن

البكاء في الصلاة جائز فيها وغير مفسد لها ، وقد قال الله تعالى : { خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا } (١) .

(١) مريم ٥٨٠ .

٣٢٦ كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ...

إِلْحَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) قَالَتْ : فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ .

قَالَتْ * فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً ، فَقَامَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، وَرَجُلَاهُ تَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ ، قَالَتْ : فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حَسَّهُ ، فَابْتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قُمْ مَكَانَكَ ،

فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ .

قَالَتْ : فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَفِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا ، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)

وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ *

٩٦ - (...) حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا شَاةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِيِّ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوُهُ .

وَفِي حَدِيثِهِمَا : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَرَضَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ : فَالَّتِي بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى أُخْلِسَ إِلَى جَنْبِهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي

بِالنَّاسِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ .

وَفِي حَدِيثِ عِيسَى : فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُ النَّاسَ .

- ٩٧ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شَا بْنُ مُنِيرٍ ، عَنْ هِشَامٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ - وَالْفَاظُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ ! ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ ، فَكَانَ يُصَلِّيَ بِهِمْ .
 قَالَ عُرْوَةُ : فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً ، فَخَرَجَ وَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤْمُ النَّاسَ ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَيْ كَمَا أَنْتَ ، فَجَلَسَ ! رَسُولُ اللَّهِ حَدَّاءُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ .
- ٩٨ - (٤١٩) حَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنِي - وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا شَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - وَحَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّيَ لَهُمْ فِي وَجَعِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، وَهُمْ صُفُوفٌ ! فِي الضَّلَافِ
 نَحَابِ الصَّلَاةِ / بَابِ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عَذْر ...
 إِنْخ ٣٢٧ كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سِتْرَ الْحَجَرَةِ ، فَظَنَرِ الْإِنَّا وَهُوَ قَائِمٌ ، كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ .
 ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَاحِكًا .
 قَالَ : فَبِهِتْنَا وَنَحْنُ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ فَرَجٍ بِخُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَارِجٌ لِلصَّلَاةِ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِيَلِهِ أَنْ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ .
 قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَاعْرَضَ رُخَى السِّتْرِ .
 قَالَ : فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ .
- ٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا نِيزَةُ عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : أَخْرُ نَظَرَ نَظَرُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَشَفَ السَّتَارَةَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ . وَحَدِيثُ صَالِحٍ أَتَمُّ وَأَشْبَعُ .
- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ؟ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ - لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، بَخَوِ حَدِيثِهِمَا .
- ١٠٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا : حَدَّثَنَا شَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثَلَاثًا ، فَالْقِيَمَتِ الْخَلَاةُ ، فَنَابَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَلَّمُ . فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِ الْحِجَابِ ، فَرَفَعَهُ ، فَلَمَّا وَضَحَ لَنَا وَجْهَهُ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَا نَظَرْنَا مَنْظَرًا قَطُّ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)
 وقوله : (كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ " عبارة عن الجمال وحسن البشرة وماء الوجه كما قال في الحديث الآخر : " كان وجهه مذهباً) (١) .

وقوله : (فلما وضع لنا وجهه " : أى ظههم ! ، يقال : وضع الشيء إذا بان ، وأوضحته أبنته ، فوضح ، ومنه : الوضع (٢) للصبح لبيانه . وتوله : (فهممنا نفتق) (٣) : أى نذهل عن صلاتنا من الفرح لما ظهر من استقلاله وبره لهم وخروجه للصلاة ، فنتكلم أو نقطعها ونلقاه ، ونحو هذا مما يفسد الصلاة كما قال : لقد أصابني في مالى فتنة " حين شغله النظر إليه عن صلاته حتى سها فيها . وذهب

(١) التشبيه باثء إنما يكون فيما اختص به ذلك الىء ، فالتشبيه بالقمر إنما هو فى النور والإضاءة ، وبالغزال إنما هو فى الجيد ، وببقرة الوحلى إنما هو فى العين ، والتشبيه بورقة المصحف من هذا القبيل رقة الجلد وصفائه من الدم لثدة المرض . ذكره الألبى والسنوسى ١٧٥ / ٢ . (٢) فى ت ؟ وضع .

(٣) لفظ المطبوعة : فبها . ٣٢٨ كتاب الصلاة لم ياب ! تخلاف الإمام إذا عرض له عذر ... إنلح حين وضع لنا .

قَالَ . فَأَوْمَأَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِيَلِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، وَأَرْخَى نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْحِجَابَ ، فَلَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ .

١٠١ - (٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِي بَرَّةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ؛ قَالَ : مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَشْتَدَّ مَرَضُهُ . فَقَالَ : (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقَالَ : (مُرَى أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَإِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ " . قَالَ : فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٥٠٢٣ (22) باب تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم

بعضهم (١) أن قوله : (فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) أنه فرح بما رأى من اجتماعهم فى مغيبه على إمامهم د قامتهم شريعتهم ، وأنه لذلك استنار / وجهه سروراً على عادته ، وقيل (٢) : إن خروجه هذا وقيامه عليهم إنما كان ليطلع على ذلك إذ لم يصل بهم ، وقال : (أتموا صلاتكم) ، والأظهر أنه - عليه السلام - تبسم وضحك لهم تأنيساً وحسن عشرة ، على عادته ، وليريهم تماثل حاله الظاهرة يومئذ لجميعهم ، وقد يحتمل أن خروجه لهم كان ليصلى معهم (٣) كما فعل فى الحديث الآخر فرأى من نفسه ضعفة عن ذلك ، والله أعلم .

وقوله : " وأرخى الحجاب) ، (وقال بالحجاب فرفعه) هو مثل قوله فى الرواية الأخرى : (الستر والستارة) . (١) قيد بعدها فى ت . إلى .

(٢) فى الأصل .

وقال . (٣) فى الاصل : لهم ، والمثبت هو الصواب من ت وق .

كتاب الصلاة / باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ...

إلخ
٣٢٩

(٢٢) باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام

ولم يخافوا مفسدة بالتقديم

١٠٢ - (٤٢١) حدثني يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي حازم ،

عن سهل بن سعد الساعدي ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذهب إلى بني عمرو بن عوت ليصلح بينهم ، لحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر ، فقال : أتصلي بالناس فأقيم ؟ قال : نعم .

قال : فصل أبو بكر ، فجاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والناس في الصلاة ، فتخلص حتى وقف في الصف ، فصفق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة ، فلما كثرت الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأشار إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أمكث مكانك ، فرفع أبو بكر يديه ، حمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من ذلك ، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدم النبي (صلى الله عليه وسلم) فصل ، ثم انصرت فقال : (يا أبا بكر ، وقوله : في الحديث الآخر : (أز رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذهب إلى بني عمرو بن عوت ليصلح بينهم) : وفيه : نظر الإمام في الصلح بين المسلمين ، وخروجه بنفسه في ذلك عند إشكال امرٍ أو تفاقم فساد ، والعمل بمبادرة الصلاة لاول وقتها ، كما فعلوه في غير موطن ، ولم يحتظرهم - د - عليه السلام - لغلبة ظنهم أنه يصلي في بني عمرو ، وفيه : تقديم الصحابة لأبي به ، وكونه أفضلهم وأعلمهم ، وفيه : سنة اتصال الإقامة بالصلاة ، وكونها من وظائفها ، لقول بلال : (أتصلي! ه وأقيم) ، وفيه : أن بلال كان المؤذن والمقيم ، وعلى هذا - أيضا - دليل أحاديث أخر .

ولأختلات في أن [(١) من أذن فله أن يقيم ، وإنما اختلف في أذان رجل وإقامة آخر .

فأجاز! جل العلماء ، وجأ في الحديث : "أن أخا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم" (٢) وله قال الثوري واحد ، وفيه : خرق النبي (صلى الله عليه وسلم) الصفوت حين أتى وتخلص حتى وقف في الصف ، فإن مثل هذا جائز للإمام إذا احتاج إليه لخروجه للرفع ورجوعه ، ومن اضطر إليه من المأمومين عند الخروج لعذر وعند الدخول إفا

(١) ساقطة من الأصل ، وامتدركت في الهاض ، وزيد بعدها في ت : بهم .

(٢) أبو ثاود في الصلاة ، بنى الرجل يؤذن ويقيم آخر ، ال!رمذكا كذلك ، بما جاء أن من أذن فهو يقيم ، وقال : وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي ، والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى القطان وغيره ، وقال أحمد - لا أكتب حديث الإفريقي ، لكن قو كما امره محمد بن إسماعيل البخاري ، فقال : هو!قارب الحديث - وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كالأنان والإقامة ، بنى الرجل يؤذن ويقيم غيره ٢١٦ / ١ .

٣٣٠ كتاب الصلاة / باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ...

إلخ ما منعك أن تثبت إذ أمرتكَ .

قال أبو بكر : ما كان لابن أبي حنيفة أن يصلي بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مالي رأيكم كثرت التصفيق ؟ من نابه شيء! في صلاته فليسبح ، فإنه إذا سبح التفت إليه ، "فما التصفيح للنساء" .

١٠٣ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد ، شأ عبد العزيز - يعني ابن أبي حازم - وقال قتيبة : حد ، شأ يعقوب - وهو ابن عبد الرحمن القاري - كلاهما عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ، بمثل حديث مالك .

وَفِي حَدِيثِهِمَا : فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ ، فَحَمَدَ إِلَهَهُ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ .
١٠٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

٥٠٢٤ (23) باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شئ في الصلاة

اللَّهُ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْمُنَادِيِّ ؟ قَالَ : فَهَبَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، بِمَثَلِ حَدِيثِهِمْ .

وَزَادَ ، فَجَاءَ رَسُولُ إِلَهِهِ (صلى الله عليه وسلم) فَخَرَّقَ الصُّفُوفَ ، حَتَّى قَامَ عِنْدَ الصَّفِّ الْمُقَلَّمِ .
وَفِيهِ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجَعَ الْقَهْقَرَى .

رَأَى (١) فَرَجَةً أَمَامَهُ [(٢)] ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَخْلِفُهُ الْإِمَامُ أَوْ مِنْ ذَوَى الْأَحْلَامِ وَالنَّبِيِّ الَّذِينَ يَصْلُونَ خَلْفَهُ وَيَلُونَهُ ، وَفِيهِ وَفِي الْأَحَادِيثِ قَبْلَهُ حُجَّةٌ أَنَّ الْإِمَامَ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، وَخُرُوجُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَرَضِهِ مَعَ حَامِلِيهِ أَمَامِ النَّاخِسِ رَاجِلًا سَهْمًا لَهُ إِلَى جَانِبِ أَبِي بَكْرٍ ، وَفِي جَمِيعِهَا جَوَازُ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالْإِلْتِفَاتِ وَالْعَمَلِ الْيَسِيرِ ، لَا سِيَّمَا مَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، كَالْتِفَاتِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى مَنْ خَلْفَهُ ، وَالْقَاتِ أَبِي بَكْرٍ هَرَعًا لَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا ، وَفِيهَا مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) دُونَ غَيْرِهِ تَأْخِيرُ الْإِمَامِ وَتَقْدِيمُ آخِرِ مَكَانِهِ لِغَيْرِ عَذْرٍ ، وَتَأْخُرُ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْإِمَامَةِ فِي حَقِّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَالْعَذْرِ الطَّارِئِ ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ : (مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) ، دَاقِرَارُ النَّبِيِّ أَوَّلًا لَهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى [جَوَازِ] (٣) تَقَدُّمِ الْمَفْضُولِ بِالْفَاضِلِ ، وَدَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رَأْيِهِ ، ! النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بِإِذْنِهِ دَاقِرَارُهُ كَمَا فَعَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ، عَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَتُهُ لَهُ أَنْ يَمُكِّثَ مَأْمُومًا فِي مَكَانِهِ وَيَتَقَدَّمَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِمَامًا ، وَلَوْ أَنَّ إِمَامًا خَرَجَ عَنْ إِمَامَتِهِ لِغَيْرِ عَذْرٍ أَفْسَدَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى مَنْ وَرَاءَهُ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ شَيْوَخِنَا ، وَرَأَى ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِالنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَيَصِحُّ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ اقْتِدَاءُ بِفَعْلِ أَبِي بَكْرٍ مَعَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاسْتِدْلَالُهُ بِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى جَوَازِ سَبْقِ الْمَأْمُومِ إِمَامَهُ ، وَرَفَعَ أَبِي (١) فِي ت : وَجَدَ .

(٢ ، ٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَتْ فِي الْهَامِثِ !
كتاب الصلاة / باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ...

إِنْخِلْ أَهْمُ ١٠٥ - (٢٧٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ حَدِيثِ عَبَادِ بْنِ زِيَادٍ ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَبُوكَ .
قَالَ الْمُغِيرَةُ .

فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَبْلَ الْغَائِطِ ، فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِدَاوَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى أُمَّ خَدْتُ أَهْرِيْقُ عَلَى يَلِيهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ فَهَبَ يُخْرِجُ جَبَّتَهُ عَنْ ذِرَاعِيهِ فَضَاقَ كَمَا جَبَّتَهُ ، فَادْخَلَ يَدَيْهِ فِئَا لَجْبَةٍ ، حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعِيَهُ مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ ، وَغَسَلَ ذِرَاعِيَهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفْيِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ .

قَالَ الْمُغِيرَةُ : فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدُ النَّاسَ قَدْ قَدَمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْتٍ فَصَلَّى لَهُمْ ، فَأَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكْعَةَ الْآخِرَةَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْتٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُتِمُّ صَلَاتَهُ ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَثُرُوا التَّسْبِيحَ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ : " أَحْسَنْتُمْ " ، أَوْ قَالَ : (قَدْ أَصَبْتُمْ ، يَغِطُهُمْ أَنْ صَلَّوْا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَبَا .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، نَحْوَ حَدِيثِ عَبَادٍ .

قَالَ الْمُغِيرَةُ : فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَى : (دَعُهُ لِمَا .

بَكَرَ يَدِيهِ حَامِدًا لِلَّهِ إِذْ رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَهْلًا لِابْنِ يَوْمِهِ ، فِيهِ (١) : رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَذَلِكَ لِلرَّهْبِ وَالتَّوَضُّعِ ، قِيلَ (٢) : وَفِيهِ جَوَازُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدَّعَا فِي الصَّلَاةِ ، وَقَدْ رَوَى إِجَازَتَهُ عَنْ مَالِكٍ فِي الدَّعَاءِ وَرَوَيْتُ عَنْهُ كِرَاهَتَهُ أَيْضًا .

(١) فِي جَمِيعِ التَّبَخُّ : وَفِيهِ ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْيَاقِ .

(٢) فِي ت : قَالَ .

٣٣٢

كتاب الصلاة / باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة ...

إلخ

(٢٣) بَابُ تَسْبِيحِ الرَّجُلِ وَتَصْفِيْقِ الْمَرْأَةِ إِذَا نَابَهُمَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ

١٠٦ - (٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ لَاقِدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَدَّثَنَا لَنَا هُرُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُمَا سَمَعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . (التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ) .

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّمَا التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ) وَرَوَى : (التَّصْفِيْقُ) ، قَالَ الْإِمَامُ : قِيلَ : أَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ (١) أَرَادَ دَمَ التَّصْفِيْقِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ النِّسَاءِ فِي أَغْيَرِهَا (٢) ، وَقِيلَ : أَيْ بَلْ (٣) مَعْنَاهُ : تَخْصِيصُ النِّسَاءِ بِالتَّصْفِيْقِ فِي ذَلِكَ (٤) فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ لَهْنِ لَا لَكُمْ .

قَالَ الْقَاضِي : الْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَيُرْوَى أَنَّ قَوْلَهُ : (مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبِحْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَحَ التُّفَّتْ إِلَيْهِ) نَاسِخٌ لِفَعْلِهِمْ أَوْ نَهَى عَنْهُ ، وَهَذَا عَامٌ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَبِالْقَوْلِ الثَّانِي قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ (٥) فِي جَمَاعَةٍ ، وَحَكَى عَنْ مَالِكٍ - أَيْضًا - اتِّبَاعًا لظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (فَلْيَسْبِحِ الرِّجَالُ وَلْيَصْفِقِ النِّسَاءُ لِمَا (٦)) وَلَا خِلَافَ أَنَّ سَنَةَ الرِّجَالِ التَّسْبِيْحَ ، وَعَلَّلُوا اخْتِصَاصَ النِّسَاءِ بِالتَّصْفِيْقِ لِأَنَّ أَصْوَاتَهُنَّ عَوْرَةٌ (٧) ، كَمَا مَنَعَهُنَّ مِنَ الْأَذَانِ وَمِنَ الْجَهْرِ بِالْإِقَامَةِ وَالْقِرَاءَةِ ، وَقَدْ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَابِ (التَّسْبِيْحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ) ، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِلْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقِرَانِ إِذَا تَعَايَا (٨) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جُوزَ لَهُ التَّسْبِيْحُ عِنْدَ السُّهُوِّ أَوِ الْغَفْلَةِ (٩) وَالتَّنْبِيْهِ بِذِكْرِ اللَّهِ فَتَنْبِيْهِهِ بِالْقِرَانِ لِسُهُوِّهِ فِيهِ أَوْلَى ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَكَافَّةُ الْعُلَمَاءِ ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي مَنَعِ ذَلِكَ ، وَلَأَصْحَابِهِ فِيهَا قَوْلَانِ .

(١) مِنْ ع .

(٢) فِي ع : غَيْرِ الصَّلَاةِ .

(٣) مِنْ ت - (٤) فِي ق : بَلْ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْوَزَاعِيِّ إِمَامُ الثَّامِ فِي الْفَقْهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً .

تَهَذَّبَ التَّهَذُّبُ ٦ / ٢٣٨ ، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١ / ١ - ٢٤ -

(٦) الذى فى المطبوعة : (التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ثا .

(٧) ليس لهذا القول دليل ناهض .

لثأ قال الأبي : روى ابن حبيب أن الفتح إنما يكون إذا انتظره الإمام ، أو خلط آية رحمة بآية عذاب أو إيمان بكفر ، فإن لم يفتح عليه حذف تلك الآية ، فإن تعذر ركع .

ولابن القاسم فى القارئ يلحن فلا يتلقن بخير بين ال ركع او يبتدئ سورة أخرى ١٧٧ / ٢ .
(٩) من ت .

كتاب الصلاة / باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة ...

إنلخ ٣٣٣ زاد حرملة فى روايته : قال ابن شهاب : وقد رأيت رجالاً من أهل العلم يستحون
وش! يرون .

١٠٧ - (...) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حديثنا الفضيل - يعنى ابن عياضى .

ح واحد - ننا أبو كريب ، حد - ننا أبو معاوية .

ح واحد ، شأ إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، كُهم عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

ومعنى " الحصفح " فى رواية من رواه بمعنى (التصفيق " ، قاله أبو على البغدادى ، وصفته أ هنا [(١) بالحاء الضرب بأصبعين من اليد اليمنى فى باطن الكف اليسرى وهو صفحها ، وصفح كل شئ جانبه ، وصفحتا السيف جانباه .

وقيل : التصفيح : الضرب بظاهر إحداهما على الأخرى ، والتصفيق : الضرب بباطن إحداهما على باطن الأخرى ، قال الداودى :
ويحتمل أن يكونوا ضربوا بأكفهم على أنفأذهم ، قال غيره : التصفيح بأصبعين للإنذار والتنبيه ، وبالقاف بالجميع للهو واللعب .

وقد يحتج الداودى بتأويله بما جاء فى حديث معاوية بن الحكم (٢) بعد هذا : " فجعلوا يضربون بأيديهم على أنفأذهم ليسكتوه " وقد جاء فى الحديث مفسراً .

أ وقوله [(٣) : (كانوا يصيحون يسبحون ويشيرون " : هذا حكم التنبيه لإصلاح الصلاة بالإشارة إذا رآه الإمام ، وبالتسبيح إذا لم يمكنه تخفيفه بالإشارة أو بعد منه .

وقوله : فى أبي بكر : " ورجع القهقرى ورآه حتى قام فى الصف) مثل قوله فى الحديث الآخر : (نكص على عقبيه ليصل الصف)
ومثل قوله فى الرواية الأخرى ، وكله الرجوع إلى خلف ، هذا حكم من رجع فى الصلاة لشئ أن يكون كذلك ، ووجهه إلى القبلة ، لا يستدبرها ولا يشرق ولا يغرب ، وهذه هى صفة القهقرى والنكوص على العقب ، على أن حديث أنس محتمل أن يكون أبو بكر لم يحرم بعد ، بدليل قوله : " فذهب أبو بكر ليتقدم فقال نبى الله بالحجاب) .

وقوله : (فأوماً إلى أبي بكر ليتقدم) وقد قيل : يحتمل قوله أن يتقدم إلى مكانه الذى تأخر عنه ، وفى رواية الزهرى / فى هذا الحديث : (وهم صفوف فى الصلاة) فظاهره أنهم قد دخلوا فيها مع قوله : " فأشار إليهم أن ائموا صلاتكم) ، فهذا أيضاً يدل أنهم قد كانوا عقدوا الإحرام ، ولكن قيل : يحتمل أن معنى فى (الصلاة " : للصلاة ، ويكون قوله : (أتموا صلاتكم " : أى على ما نويخوها من الائتمام بأبى بكر .

(١) ساقطة من ت -

(٢) السلمى ، له صحبة ، يعد من اهل الحجاز - وسيأتى قريباً إن شاء الله .

(٣) من ت .

٩٠ / ب

٣٣٤

كتاب الصلاة / باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة ...

إنلخ

(...) حدثنا محمد بن رافع ، حد ، شأ عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام ، عن

وقوله : (إنكن لائنق صواحب يوسف) : يعنى فى التظاهر على ما يردن ، وكثرة تردادهن بالإغراء ، وإلحاحهن على حاجاتهن وما يملن إليه ، كتظاهر امرأة العزيز ونساءها على يوسف ليصرفنه عن رأيه فى الاستعصام .

وفيه جواز مراجعة الإمام فى الأمر يأمر به أولاً على غير المناقضة ، بل باللفظ وحسن القول وإظهار المحبة لخلافه ، إذا كان لغرض صحيح ، كما فعلت عائشة وحفصة واعتذارهن بأن أبا بكر أسيف ، وفيه أن التوبيخ من الإمام أو العقوبة إنما تكون لمن رأى خلافه فى هذا إنما تكون إذا كرر عليه ذلك لأول مرة ، إذ ظاهره لمحي أول مرة نصيحة وفى الثانية بعد التذكار مكابرة ، كما أن النبى (صلى الله عليه وسلم) إنما شدد لها فى القول بعد التكرار وبعد أن سمع قولها وحجتها فلم يلتفت إليها ، فلم يكن بعد لتكرار الكلام عليه معنى ، فلما أعاد عليه القول قال : (إنكن صواحب يوسف) ، وهذا ما لم يكن أمراً لازماً من تنبيهه على غلط أو خطأ ، فإن ذلك لازم تكراره حتى ينتبه له كما كان فى حديث ذى الدين (١) ، وقوله بعد : (قد كان ذلك برسول الله) (٢) وفيه جواز التعريض بالاءمر والملاطفة فيه بحجة صحيحة لغرض آخر كفعل عائشة باحتجاجها بأنه أسيف وقد بينت غرضها فى الحديث الآخر (٣) إنما كان لئلا يتشائم به الناس [(٤) لقيامه مقام النبى (صلى الله عليه وسلم) فى مرضه ، وقد جاء فيها أيضاً : أنها فهمت منه التنبيه على الخلافة ، قالت : ! فظننت أن أبى لا يستطيع القيام بأمر الناس] (٥) .

وفى الحديث الثانى (٦) من الفقه : أنه لا يتقدم أحد بجماعة إلا برضى منهم لقول أبى بكر : (إن شئتم) فى بعض الروايات ، وفى بعض روايات الحديث : (إن شئت) قال بعضهم : قاله لبلال ؛ لأنه المؤذن ، وحافظ الوقت ، وداعى النبى - عليه السلام - له أفصار كالمستخلف له ، وفيه قول بلال يا أبا بكر ، وهو معتقه ، وفيه ما كان عليه السلف من التواضع [(٧) ، وفيه جواز صلاة أحد المؤمنين بجانب الإمام أو متميزاً عنه لعل كما كان أبو بكر ، إن قلنا إن النبى - عليه السلام - الإمام ليسمع الناس صوت النبى - عليه السلام - ويؤدى عنه ما خفى عليهم من حركات صلاته للضعف الذى أصابه .

وفى هذه الروايات صحة ما يبتلى به الأنبياء من مصائب الدنيا من السقوط والجراح والمرض ، ليعظم بذلك أجرهم ، ثم الموت ، وأن ذلك غير قادح فى رتبته ، بل زيادة فى بيان أمرهم ، وكونهم بشراً رسلاً من الله ، إذ لو لم يصيبهم ما يصيب البشر ما ظهر

(١) سيأتى ان شأ الله فى كالمساجد ومواضع الصلاة ، بالسهو فى الصلاة والسجود له .

(٢) لعلها وردت فى بعض روايات الحديث .

(٣) من ت .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

(٥) غير مذكورة فى نَحِّ الصحيح التى بين أيدينا .

(٦) فى ت : الآخر .

(٧) سقط من ت .

كتاب الصلاة / باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة ...

إلخ

أبى هريرة ، عن النبى (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ ، وَزَادَ : (فى الصَّلَاةِ ")

٣٣٥

على أيديهم من خوارق العادات ، ١ ! (١) لضل بهم كثير من الناس كما ضلت النصارى بعيسى .

وحديث المغيرة فى صلاة عبد الرحمن بن عوف تقدم الكلام عليه فى كتاب الوضوء .

وقوله أ فيه ، (٢) : " أحسنتم يغبطهم ال صلوا الصلاة لوقتها) ، وفيه وفى نفس الحديث وتقديم الصحابة لعبد الرحمن ما تقدم فى حديث أبى بكر من فضل المبادرة للصلاة أول الوقت ، وأنه أفضل أوقاتها ، وأنه لا يحتظر فى ذلك الوقت الإمام إذا عرف تغيبه ، وبعده ، أو عذره ، وهذا مثل قوله فى مرضه : " أصلى الناس) ، وفيه فضل عبد الرحمن ابن عوف ، وتقديم الصحابة له لإمامتهم ،

لا سيما وحيث يظن أنه يصلي في الموضع الذي هو فيه ، وقول المغيرة : (فأردت تأخير عبد الرحمن فقال لي : دعه) دليل على (٣) جواز إمامة المفصول بالفاضل ، ولعل ترك النبي (صلى الله عليه وسلم) هنا لعبد الرحمن ليسق لهم سنة العمل فيمن فاته شيء من صلاة الإمام كما فعل (صلى الله عليه وسلم) ، وإن كان قبل بينها لهم بقوله فلعله هنا أراد بيانها بفعله . وفي قوله : (احسنتم " تأنيس لهم لما رأى من فزعهم للصلاة عنه .

- (١) يتسضيها السياق .
(٢) ساقطة من ت .

٥٠٢٥ (24) باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

(٣) زيد بعدها فوات : أن .

كتاب الصلاة / باب الأمر بتحسين الصلاة ...
إلخ

(٢٤) باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

١٠٨ - (٤٢٣) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ، حنا أبو أسامة ، عن الوليد - يعني ابن كثير - حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؟ قال : صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوماً ، ثم انصرف فقال : (يا فلان ، ألا تحسن صلاتك ؟ ألا ينظر المصلي إذا صلى كيف يصلي ؟ فإنما يصلي لنفسه ، إني والله لأبصر من ورأى كما أبصر من بين يدي " . ١٠٩ - (٤٢٤) حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس ، عن أبي الزناد ، عن المحرج ، عن أبي هريرة ؟ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (هل ترون قبلي ههنا ؟ فوالله ، ما

وقوله : (ما يخفى أعلی) [(١) ركوعكم ولا سجودكم إني لأراكم من وراء ظهري) وقوله : " إني لأبصر من ورأى كما أبصر من بين يدي) قال الإمام : قال بعض المتكلمين : يمكن أن يكون أ البرى تعالى خلق له [(٢) إدراكاً في قفاه ابصر به من وراءه ، وقد انخرقت العادة له (صلى الله عليه وسلم) أ بأكثر من هذا [(٣) فلا يستنكر هذا ، دائماً تخكر هذا المعتزلة لأنها تشترط في خلق الإدراك بينة مخصوصة ، والرد عليهم مستقصى في كتب الكلام (٤) .

قال القاضي : اشتراط هذا من المتكلمين ال يكون الإدراك في قفاه ارتباطاً بذلك المذهب الاعتزالي (٥) الذى أنكره ؛ لأن في ضمنه اشتراط المقابلة للمرئ ونحن لا نشترطه ، وقد تقدم من هذا في كتاب الإيمان والقدر ، وقد قالت عائشة في هذا : " زيادة زادها الله إياها في أمحبته [(٦) " وقال بقى بن مخلد (٧) : كان - عليه السلام - يرى في الظلمة كما يرى

- (٣) (٤)
(٦) (٧)

ساقطة من الأصل ، وأمتدركت في الهامش .
في ع : خلق له البرى جلت قدرته -

سقط من الأصل ، وأمتدرك في الهامش .

عند أهل السنة : الإثناك معنى يخلقه الله عز وجل عند فتح العين ، والعين - وهى البيئة - والمقابلة شروط عاثية يجوز أن تخرق .
ال الي ١٧٨ / ٢ .

يعنى بذلك ال قائل ماذا هرب من الاعمال في شرح البيئة فوقع فيه لاقتضائه شرح المقابلة .
ليست في المطبوعة من صحيح مسلم ، وجاءت عند ال الي (حجته) وليست لى ١٧٩ / ١ .

الإمام القدوة ، شيخ الإسلام ، ائو عبد الرحمن ، الأندلسى القرطبي ، قال فيه الذهبي : صاحب (التفسير والمسخذ ثا اللذين لا نظير

لهما ، وعن الرواية عناية لا مزيد عليها ، وأدخل جزيرة الأندلس علماً جماً ، وبه وبمحمد بن وضاح صارت تلك الاحية دار حديث ، وكان من كبار المجاهدين في سبيل الله ، يقال : إنه شهد سبعين غزوة .
مات شة ثلاث وسبعين ومائتين .
سير ١٣ / ٢٨٥ .

كتاب الصلاة / باب الأمر بتحسين الصلاة ...

إلخ ٣٣٧ يخفى على ركوعكم ولا سجودكم ، إني لآع راكع وراء ظهري .

١١٠ - (٤٢٥) حدثني محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال .

سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ، فَإِنَّ اللَّهَ ، إِنْ لَاحَ رَاكِعٌ مِنْ بَعْدِي - وَرَبَّمَا قَالَ : مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ لِمَا .

١١١ - (...) حدثني أبو غستان المسمعي ، حَنَا مُعَاد - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ؟ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " أَتَمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ .

فَوَاللَّهِ ، إِنْ لَاحَ رَاكِعٌ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي ، إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ) .

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : " إِذَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا سَجَدْتُمْ " .

٥٠٢٦ (25) باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما

في الضوء ، وذهب أحمد بن حنبل وجهور العلماء : أن هذه رؤية عين حقيقية ، قال بعضهم : خاصة له - عليه السلام - وذهب بعضهم بردها إلى العلم ، وتظاهر الظواهر يخالفه ولا يحيله عقل على مذاهب اهل الحق في الرؤية .

وقال الداودي : قوله : " أراكم) : أى أخبركم أو أقتدى بما ارى على ما وراء ظهري ، قال : وقوله في الرواية الأخرى : " من بعدى لما يحتمل ال يريد من بعد وفاته ، وهذا بعيد من سياق الحديث وقد قال بعضهم : معناه : أنه كان يلخفت التفاتاً يسيراً لا يلوى فيه عنقه ، وهذا قد أنكره أحمد بن حنبل على قائله ، ولا يحتاج إلى هذا كله مع ما قدمناه في خواصه وآياته - عليه السلام - ولا يعطيه ظاهر اللفظ ، وقد قيل : معنى هذا في قوله تعالى : { وَتَقَبَّلْكَ فِي السَّاجِدِينَ } (١) قال مجاهد : كان - عليه السلام - يرى من خلفه كما يرى من بين يديه .

وفيه حجة لمن لا يوجب الطمأنينة ، لا "النجى - علحه السلام - انكر عليهم ترك إقامة ركوعهم وسجودهم ولم يأمرهم بالإعادة ، وقد يحتمل أن إنكاره إنما كان لترك اعتدال / الظهر في الركوع وتجافيه في السجود ، ونحو هذا من سنن ذلك وهيئاته وفضائله ، لا في فرائضه ، فلذلك لم يأمرهم بإعادة ، بدليل قوله فيه : (الا تحسن صلاتك " ، وقد فسر الإحسان في حديث جبريل بقوله : " أن تعبد الله كأنك تراه) (٢) .

وقوله : (قاشم الى ففسه) (٣) كسبهوله الى : { مَنْ عَمِلَ الْإِحْلَافَ فَلِنَفْسِهِ } (٤) .

(١) الثمراء : ٢١٩ .

(٢) أحمد في المسند ١ / ٥١ ، أبو داود السرة ، بفي القدر ، الرمذى كالإيمان ، بما جاء في وصف جبريل للنبي عليه الإيمان والإسلام ، ابن ماجه في المنتدمة ، بفي الإيمان .

(٣) لعلها من رواية أخرى للحديث .

(٤) فصلت ٤٦٠ ، الجاثية ١٥٠ .

٩١ / ١٤

٣٣٨ كتاب الصلاة / باب تحريم سبق الإمام ...

إلخ

(٢٥) باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما

١١٢ - (٤٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ - عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَاتَ يَوْمٍ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّجَهُ ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي إِمَامُكُمْ ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي) ، ثُمَّ قَالَ: (وَأَنْتَ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا) .

قَالُوا: وَمَا رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالثَّارَ) .

١١٣ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ يَأْتِيَنَّ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْمُخْتَارِ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

قوله: (اني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف):

نهى عن مسابقة المأموم امامه ، وأن حقيقة الإمامة التقدم والسبق ، وأن يكون متبعا والمأموم متبع له في جميع الصلاة .

وفي هذا الحديث وغيره من الأحاديث [مله] (١) تغليظ شديد على المأموم في مسابقة إمامه ، ولا خلاف أن اتباعه من سنن الصلاة ، وقد تقدم الاختلاف في الاختيار في كيفية الاتباع .

٣ اعلم أن الصلاة على قسمين: أفعال وأقوال ، وكل قسم على قسمين: فقسم الأفعال ينقسم إلى المقصود في نفسه كالقيام والقعود والركوع والسجود ، وكالشروع للفصل لغيره كرفع الرأس من الركوع والجلوس بين السجدين ، فأما المراد لنفسه فإذا اتفقت فيه المسابقة في ابتدائه وانتهائه حتى لم توافق الإمام فيه بمقدار أقل مما يجزئ من ذلك ، مثل أن يركع أو يسجد قبله ويرفع قبل ركوع الإمام أو يسجده ، فهذا لا يجزئه ، ويرجع فيركع أو يسجد معه إن أدركه ، أو بعضه إن لم يدركه ويجزئه السجود قولاً واحداً وفي أجزاء الركوع إن كاد غافلاً [في فعله] (٢) أو مزاحماً ونحوه في فعله خلاف لما لك ثلاثة أقوال ت أحدها: اتباعه في أية ركعة كانت ، الثاني: منع اتباعه وإلغاء تلك الركعة أية ركعة كانت ،

(١) ساقطة من ت .

(٢) من ق .

كتاب الصلاة / باب تحريم سبق الإمام ...

إلخ

٣٣٩

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: "وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ" .

١١٤ - (٤٢٧) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمْ

عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : "أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟" .

١١٥ - (...) حدثنا عمرو! الناقد وزهير بن حرب ، قالوا : حد ، شأ إسماعيل بن إبراهيم ، عن يونس ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " ما يامن الذي يرفع رأسه في صلاته قبل الإمام ، أن يحول الله صورته في صورة حمار " .

١١٦ - (...) حدثنا عبد الرحمن بن سلام الجعفي وعبد الرحمن بن الربيع بن مسلم ، جميعاً عن الربيع بن مسلم .
ح واحد - ثنا عبيد الله بن معاذ ، حد - ثنا أبي ، حدثنا شعبة .

ح واحد - ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حد - ثنا وكيع عن حماد بن سلمة ، كلهم عن

الثالث : إن كان فاته هذا وقد أ عقد [(١) معه ركعة اتبعه فيما بعد فإن لم يعقد فلا يتبعه ثم إلى متى يتبعه ؟ اختلف قوله ، هل ذلك ما لم يرفع الإمام رأسه من سجوده هذه [(٢) الركعة او حتى يركع الثانية ، او حتى يرفع منها .

وإن كان هذا في سبقة متعمداً لفعله ولم يوافق الإمام في فعله وركع ورفع قبل ركوع الإمام - فهذا مفسد لصلاته وهو قول الحسين بن حي (٣) ، وقال غيره : لا يفسدها لأنه جاء بفرضه واتباعه للإمام سنة (٤) ، وأما إن سابق الإمام بالركوع أو السجود والرفع منهما فركع قبل ركوع الإمام ورفع قبل رفعه - فتي توافق مع الإمام فيما يجزئ من ركوع أو سجود أجزاءه لابنه صار مؤتمماً به في هذا الركن وقد أثبتنا في المسابقة والمخالفة وأثم ، وإن كان موافقته في ذلك حين رفع هو من الركوع وانحطاط الإمام له في هيئة لو اقتصر فيها على الركوع لأجزائها لاحتمل أن يقال

(١) ساقطة من الـ"صل ، واستدركت بهامش ت .

(٢) في ت : تلك .

(٣) ذكره ونقل عنه ابن عبد البر في الاستذكار بالحسن فقال : وقال الحسن بن حي : لا ينبغي لاتخذ صلى مع الإمام أن يسبق الإمام في ركوع ولا سجود ، فإن فعل فأثوكة الإمام راعياً أو ساجداً ثم رفع الإمام ورفع برفعه من الركوع والسجود ووافقه في ذلك أجزاءه ، وإن ركع أو سجد قبل الإمام ثم رفع من ركوعه أو سجوده قبل أن يركع الإمام أو يسجد لم يعتد بذلك ولم يجزه . وذكره الأبي وقيد به ابن جني ، ولم اقف عليه .
راجع : الاستذكار ٤ / ٣٠٧ .

(٤) قالوا - ل الله لو شأ ال ينفر قبل إمامة الصلاة كلها أجزاء عنه وبش ما فعل في تركه الجماعة . السابق .

٤٠ س كتاب الصلاة / باب تحريم سبق الإمام ...

إنح محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بهذا .

غير أن في حديث الربيع بن مسلم + (أن يجعل الله وجهه وجه حمار لما .

إن ذلك لا يجزئ لأنه ليس مؤتمماً به ولعدم الطمأنينة ، وقد يقال على طرح اشتراط فرض الطمأنينة أن يجزئ لموافقتهما في ذلك الفعل وأختلف العلماء إذا تنبه للسابقة وهو راع أو ساجد مع الإمام هل يرفع ثم يركع أو يسجد حتى يكون ركوعه وسجوده بعده أم لا ويثبت معه ؟ وقول مالك والشافعي يثبت ويجزئه وقد أسأ ، قال سفيان : يرفع ثم يسجد أو يركع ، وقال ابن مسعود : يعود فيمكث بقدر ما رفع ثم يتبع إمامه ، يعني يرجع إلى الإمام إن لم يكن رفع ، ويمكث بعده بقدر ما رفع قبله وفعله سخنون ، حكاه ابنه عنه وإنما الأفعال المراد بها النهض بين الأركان ، وإذا سبق المأموم الإمام بها فرفع رأسه من ركوعه أو سجوده وأمكنه الرجوع إلى الركوع أو السجود مع الإمام حتى يتبعه في بقية الركن (١) ثم يرفع بعده أ فعل [(٢) ، وبهذا قال مالك وعامة العلماء ، وإن فاته ذلك ولم يتنبه حتى رفع الإمام بعده أجزاءه رفعه ولا يلزمه إعادة الرفع ولو لم يوافق فيه الإمام ، مثل أن يرفع ثم يسجد قبل رفع الإمام ولم يتنبه حتى يسجد الإمام ، فلا يفسد ذلك صلاته ، بخلاف غير ذلك من الأركان ، وقد قيل : إنه يرجع إلى السجود الذي رفع منه قبل

الإمام ، وإن كان قد رفع الإمام حتى يسجد مقدار ما خالفه فيه ، وقاله ابن المسيب ، وسخنون ، واختاره بعض شيوخنا وقال : إنه اتبع الحديث .

وأما الأقوال فهي قسمان : فرائض وسواها ، فالفرائض الإحرام والسلام ، وقد تقدم

٥٠٢٧ (26) باب النهى عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٥٠٢٨ (27) باب الأمر بالسكون في الصلاة ، والنهى عن الإشارة باليد

في حكم اتباع الإمام فيها وكونها ، بعد قوله ، والخلاف في عملها معه وما عداها فسنة قوله بعد توله ويجزئ فعلهما معه ويكره قبله ولا تفسد بذلك الصلاة ، وخكى اصحاب الخلاف عن ابن عمر وأهل الظاهر : أن صلاة من سابق (٣) الإمام وسابقه فاسدة ، ونهيم عن سبقه بالانصراف محتج به للحسن في قوله : إنه لا ينصرف الناس حتى يقوم الإمام ، وعن الزهري مثله ، وجماعة الناس على خلافهما ؛ لأن الاقتداء بالإمام قد تم بتمام الصلاة ، ويكون هذا خصاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ لأنه كان يكلم الناس في الأمور بإثر الصلاة لاجتماعهم فيها ، فيكون إمساكهم فيها حتى ينصرف كما منعوا من الذهاب عنه إذا كانوا معه على أمر جامع حتى يستأذنه ، واجمع للصلاة من ذلك ، ولأنه خص النهى لما سبقته خاصة في ذلك دون غيره .

(١) في ت : الركوع .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ت ؟ خالف .

كتاب الصلاة / باب النهى عن رفع البصر ...

الخ

٣٤١

(٢٦) باب النهى عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة

١١٧ - (٤٢٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حد ، شا أبو معاوية ،

عن "الاعمش" ، عن المسيب ، عن تميم بن طرفة ، عن جابر بن سمرة ؟ قال : قال رسول الله عليه : (الْيَتَيْتَيْنِ أَقْوَامُ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ" .

١١٨ - (٤٢٩) حدثني أبو الطاهر وعمرو بن سواد ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، حدثني الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛

وذكر في الحديث النهى عن رفع البصر إلى السماء في الدعاء في الصلاة والوعيد في

ذلك ، وهذا بخلاف الدعاء في غير الصلاة ؛ لأن حكم الصلاة استقبال القبلة والانتصاب

إليها وترك الالتفات والنظر إلى جهة ، وفي رفع البصر إلى السماء إغراض عن القبلة ،

، - خروج عن هيئة الصلاة ، وقد حكى بعض العلماء الإجماع على النهى عن ذلك في الصلاة

أوقد حكى الطبري كراهة رفع البصر في الدعاء إلى السماء [(١) في غير الصلاة ، وحكى

عن شريح (٢) أنه قال لمن رآه فعله : اكفف يديك ، واخفض بصرك ، فإنك لن تراه ولن

تتاله ، وقال غيره ممن اخازه - وهم ال كثرون - : إن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة ، فلا ينكر رفع الأبصار وال

اليدى [(٣) ، إلى جهتها ، قال الله تعالى : { وَفِي

السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ } (٤) .

وقوله : " أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار

ودى الرواية الأخرى : (وجهه " وفي الأخرى : (صورته) () وكل بمعنى ؛ لأن الوجه

في الرأس ومعظم الصورة في الوجه ، فيه وعيد وتحذير من أخذ الله تعالى له ومسحه إياه ، وقلبه صورته بصورة الحمار الذي هو غاية في البلادة ، وإليه تنتهي ضرب المثل في الجهل والبلادة ، وهذا لما عكس حكم الصلاة ومعنى الإمامة / والتقديم والاقتداء ، وصير نفسه ٩١ / ببداته إماماً جاء بغاية المناقضة والمضادة التي لا يفعلها إلا المنتهى في الجهالة كالحمار ، فيخشي أن الله يقلبه في الصورة التي اتصف بمعناها .

(١) يتحقق من ت .

(٢) شريح بن الحارث بن قيس الكوفي القاضي ، ولى القضاء في عهد عمر .

روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) رسلاً ، وعن عمر ، وعلى ، وابن معبود ، وعنه الشعبي وابن حيرين ، ومجاهد ، وغيرهم . مات سنة ثمان وسبعين .

تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٦ -

(٣) في ت .

الأيدى والابصار .

(٤) الذارلات : ٢٢ .

(٥) سبق بالباب السابق برقم (١١٥) -

٣٤٢ كتاب الصلاة / باب النهى عن رفع البصر ...

إلخ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَئْصَارَهُمْ ، عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، إِلَى السَّمَاءِ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ) .

وأما قوله في الحديث الآخر : (فإنما ناصيته بيد شيطان) فبين المعنى في أن الذى يحمله على ما يفعله ويصرفه [إنما هو] (١) الشيطان ؛ بإغوائه ونزغته وتزيين ذلك له لجهله ، وكالذى يقود غيره ويسوقه بناصيته الى ما شاءه .

(١) في الأصل ؟ هو .

كتاب الصلاة / باب ايءمر بالسكون في الصلاة ...

إلخ
٣٤٣

(٢٧) باب الأمر بالسكون في الصلاة ، والنهى عن الإشارة باليد

ورفعها عند السلام ، وإتمام الصفوف الأول

والتراص فيها والأمر بالاجتماع

١١٩ - (٤٣٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

، فَقَالَ : " مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُمْ أَفْنَابُ خَيْلٍ شُصِمِي ؟ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ) .

قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَرَأَانَا خَلْقًا ، فَقَالَ : (مَا لِي أَرَاكُمْ عَزِينَ ؟) قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ : (أَلَا تَصِفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا

؟ لَمَّا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا ؟ قَالَ : " يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الِأُولَى ، وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ) .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا ، شَا وَكَيْع .

ح وَحَدَّثَنَا ، شَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، قَالَ لَمْ يَجْمَعَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

١٢٠ - (٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَا وَكَيْعُ ، عَنْ مَسْعَرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا - نَبَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مَسْعَرٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَيْطِيَّةِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ،

قَالَ : كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ

إِلَى الْجَانِبَيْنِ .

فَقَالَ رَسُولُ

وقوله حين رَأَهُمْ يَشِيرُونَ بِأَيْدِيهِمْ إِذَا سَلَمُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الْجَانِبِينَ : (ما لكم رامعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ اسكنوا في الصلاة " (١) ، وفي الحديث الآخر : [أما يكفي ، (٢) أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على نفسه ثم عن يمينه وشماله) (٣) هذا في السلام من الصلاة وصفة السلام والرد على من صلى معه في جماعته والإشارة إليه بالتفاتته بوجهه لا بيده ، والشمس - بسكون الميم وضمها معاً من الدواب كل ما لا يستقر

(١) لفظة الرواية في المطبوعة : مالى أراكم .

(٢) الذى في المطبوعة : إنما يكفي .

(٣) لفظ المطبوعة : (ثم يسلم على أخيه من على سمينه وشماله) .

٣٤٤ كتاب الصلاة / باب الأمر بالسكون في الصلاة ...

إِنَّا لَنَحْمَدُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (عَلَامَ تُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ ؟ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَحْيِهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى أَخِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ لَمَّا .

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،

عَنْ فُرَاتٍ يَعْنِي الْقَزَّازَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَكُنَّا إِذَا سَلَّمْنَا ، قُلْنَا بِأَيْلِنَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ .

فَنَظَرَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : " مَا شَأْنُكُمْ ؟ تُشِيرُونَ بِأَيْلِكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ ؟ إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْتَفِتْ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَا يُؤْمِئْ بِيَلِّهِ لَمَّا .

إِذَا نَحَسَ .

واحدًا شمس وشمس ، وقد ذكر ابن القصار هذا الحديث حجة في النهي عن رفع الأيدي في الصلاة على رواية المنع من ذلك جملة ، وذكر أن في ذلك نزلت : { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } (١) ، والمفسرون في سبب نزول الآية على غير هذا .

وقوله : (إنا حلقاً فقال : مالى أراكم عزيزين " (٢) أى جماعة جماعة متفرقين ، الواحدة عِزَّة ، وخفف الزاى .

أمرهم بالائتلاف والاجتماع وحذرهم من الفرقة ، وقد يحتمل أنه نهاهم عن هذا في الصلاة وأمرهم بوصل الصفوف ، ألا تراه كيف قال : ثم خرج فقال : (ألا تصافون) (٣) ، وفي هذا وفي الأحاديث الآخر في الأمر بالصفوف وتسويتها وإقامتها والوعيد على ترك ذلك مما قد ذكره مسلم وغيره (٤) ، مما لا يختلف فيه أنه من سق وجماعات الصلاة وهديتها ، وحسن هيأتهم ، وإكمال الصف الأول فالأول والتراص فيه (٥) ، ليتم استقامته واعتداله ، ولئلا يتخلله الشياطين ، كما جاء في الحديث ، وتشبهاً بالملائكة في صفوفها ، ولما في ذلك من جمال هيئة الجماعة للصلاة وحسنها ، وتأتى صلاتهم في صفوفهم دون أن يضيق بعضهم على بعض ، ولا يتمكن بعضهم من تمام صلاته وسجوده إذا كانوا غير صفوف ، ولأن في ذلك مع مراعاة تمكّنهم من صلاتهم من تكثير جمعهم أكثر مما يكون مع الاختلاط ، ولئلا يشغل بعضهم بعضاً النظر إلى ما يشغله منه إذا كانوا مختلطين ، وفي الصفوف غابت وجوه بعضهم عن بعض وكثير من حركاتهم ، د ثما يلى بعضهم من بعض صفحات ظهورهم .

٥٠٢٩ (28) باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها والازدحام على الصف الأول والمساابقة إليها

(١) النساء ٧٧٠ .

(٢) لفظ المطبوعة : فرأنا حلقاً .

(٣) لفظ المطبوعة : ألا تصفون -

(٤) أحمد فيع المسند ٣ / ١٧٧ ، ٢٥٤ ، البخارى ، كال الذان ، بإقامة الصف من تمام الصلاة ، أبو داود فى الق ، كالصلاة ، بتموية الصفوف ، وكذا ابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بإقامة الصفوف ، جميعاً من حديث أئمة بن مالك - رضى الله عنه .
(٥) وكيفمية أبتداء المف أن يبدأ بمن خلف الإمام ، ثم يمجته ثم بشماله .

ذكره ابن حبيب .

كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

الخ

٣٤٥

(٢٨) باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها

والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها

وتقديم أولى الفضل وتقريبهم من الإمام

١٢٢ - (٤٣٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا عبد الله بن إدريس وأبو معاوية ووكيع ، عن الأعمش ، عن عماره بن عمير التيمي ، عن أبي معمر ، عن أبي مسعود ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمسح مناكبنا فى الصلاة ويقول : " استؤوا ولا تحتلفوا ، فتختلف قلوبكم ، لئلى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلودهم " .

قال أبو مسعود : فأنتم اليوم أشد اختلافاً .

(...) وحديثاه إسحق ، أخبرنا جرير ! .

ح قال : وحدثنا ابن خشرم ، أخبرنا عيسى -

يعنى ابن يونس .

ح قال .

وحدثنا ابن أبي عمير .

حد ، ثنا ابن عيينه ، بهذا الإسناد ، نحوه .

١٢٣ - (...) حدثنا يحيى بن حبيب الحارثى وصالح بن حاتم بن وردان ، قال : حد ثنا يزيد بن زريع ، حدثنى خالد الحذاء ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله على : الللى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم - ثلاثاً - يأيأكم وهىشات الأسواق لا .

١٢٤ - (٤٣٣) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال : حد ، ثنا محمد بن جعفر ، حد ثنا شعبه ، قال : سمعت قتالة يحدث عن أنس بن مالك ، قال .

قال رسول الله عل ! : " سؤوا صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة) .

١٢٥ - (٤٣٤) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن عبد العزيز - وهو

ابن صهيب - عن أنس ، قال : قال رسول الله كله : " أئمؤا الصفوف ، فإنى أراكم خلف ظهرى " .

١٢٦ - (٤٣٥) حد ، ثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن همام

ابن منبه ، قال : هذا ما حد - ثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر أحاديث منها .

وَقَالَ :

٣٤٦

كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...
إلخ

(أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ إِنَّ حُسْنَ الصَّلَاةِ) .

١٢٧ - (٤٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَد - نَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَد ، شَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَد - نَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ الْغَطَفَانِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : التَّسْوِيَةُ صُفُوفُكُمْ ، أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ ! .

وقوله : (أو ليخالفن الله بين وجوهكم) : يحتمل أنه [يكون] (١) كقوله : (أن يحول الله صورته صورة حمار) (٢) ، فيخالف بصفتهم إلى غيرها من المنسوخ ، أو يخالف بوجه من لم يقيم صفه ويغير صورته عن وجه من أقامه ، أو يخالف باختلاف صورها في المسخ والتغيير (٣) ، ومعنى " يمسح مناكبنا " : أي يعدلنا ويسويها ، كما قاله مفسراً في الحديث الآخر .

وقع في سند هذا الحديث : ثنا (٤) القاسم بن زكريا (٥) ثنا عبيد الله بن موسى (٦) ،

عن إسرائيل (٧) عن فرات - يعني القزاز (٨) - عن عبد الله ، عن جابر ، وهو وهم ، والصواب عبيد الله (٩) وهو ابن القبطية المذكور في السند الآخر في حديث أبي كريب (١٠) قبله .

وقوله : (إن تسوية الصفوف من تمام الصلاة) ، وفي آخر : (من حسن الصلاة)

دليل على أن تعديل الصفوف غير واجب ، وأنه سنة مستحبة .

وقوله : أَلَيْلَى مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، الْأَحْلَامُ وَالنَّهْيُ بِمَعْنَى وَهِيَ الْعُقُولُ ، وَاحِدُهَا نَهْيَةٌ ، لِأَنَّهُ يَنْهَى صَاحِبَهُ عَنِ الرِّذَائِلِ ، وَكَذَلِكَ الْعُقُولُ تَعْقِلُهُ (١) من ت .

(٢) سبق في الباب قبل السابتمائة رقم (١١٥) .

(٣) وقيل : المراد به العداوة لأن اختلاف الصفوف اختلاف في الظاهر واختلاف الظاهر سبب في اختلاف الباطن .
والقداح - في قوله في حديث النعمان : (كأنما يسوي بها القداح) - هي خشب السهام حين تحت

واحدتها قدح بكسر القاف - والمعنى أنه (صلى الله عليه وسلم) يبابا في تسويتها حتى تصير كأنها السهام لثدة استوائها .
(٤) في الاكامل بفيه .

(٥) مو القاسم بن زكريا بن دينار القرشي ، من أهل الكوفة .

روى عنه مسلم والترمذي ، والنائي وابن ماجه .

مات مشة خمسين ومائتين .

التهذيب ٦ / ٣١٤ .

يلا ابن بافام العبسي مولاهم ، الكوفي توفي مشة ثلاث عشرة ومائتين - السابق .

(٧) إسرائيل بن يونس .

(٨ ، ٩) ورد في المطبوعة على الصواب ، بغير إشارة إلى أصلها حسماً فعل التماضي .

(١٠) في الأصل : ال الشج ، وفي ت : قريب - بالقاف - وهو وهم ، والصواب ما أثبتناه ، وهو الذي ورد في الصحيح .

فهو محمد بن العلاء بن كريب أبو كريب الهمداني ، من أهل الكوفة .

مات سنة ثمان وأربعين ومائتين .

رجال مسلم ٢ / ١٩٧ -

كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

إلخ ٣٤٧ ١٢٨ - (...) حل! ثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن سمالك بن حرب ، قال : سمعت النعمان بن بشير يقول :
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُسَوِّي صُفُوفَنَا ، حَتَّى كَأَنَّمَا

عنها مأخوذة من عقل البعير ، وكذلك الحكمة مأخوذة من حكمة الدابة ، وهي حديدة لجامها التي تمنعها عن العدول عن الاستقامة ،
وسمى الحكيم بالحكمة لذلك ؛ لاء [نها] (١) تمنعه عن الرذائل والحقائص (٢) خص - عليه السلام - ليليه في الصلاة ذوو العقول
والمعرفة [بقوله] (٣) وكذلك في غيرها وهو حاكمهم ، ليقربوا منه (٤) لاستخلافه إن احتاج إليهم ، ولتبلغ لما سمعوه منه ، والضبط
لما يحدث عنه ، والتنبيه على سهو إن اتفق منه ، ووجدتهم عن قرب لما يحضاجهم له ، ولأنهم أحق بالتقدم على من سواهم (٥)
وليقترى بهم من بعدهم ، ويتوصل بهم إليه في مهمات الأمور ، وكذلك ينبغي لسائر الأئمة الاقتداء بسيرته في ذلك في كل حال ،
من جموع الصلاة ، ومجالس العلم ، ومشاهد الذكر ، ونواد التشاور ، والرأي ، ومعارك القتال ، والحرب ، وأن يكون الناس في كل
الأمور على طبقاتهم من المعرفة ، والعلم ، والدين ، والعقل ، والشرف ، والسن ، وقد نثتدم [أول] (٦) الكتاب حديث عائشة :
(أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن ننزل الناس منازلهم) .

وقوله : اداياكم وهيشات الأسواق) ، قال الإمام : قال ابو عبيد : وهوشات ، والهوشة : الفتنة والهيج والاختلاط ، يقال : هوش
القوم إذا اختلطوا [وهو] (٧) من قريب من هذا المعنى ما وقع من (٨) خبر آخر : " من أصاب مالا من مهاوش (٩) ، قال أبو
عبيد : هو كل مال من غير حل وهو شبيه بما ذكرنا ، من الهوشات .
وقال بعض أهل العلم : الصواب من مهاوش بالتاء ، اى من تخاليط .

وقوله : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسوى صفوفنا كما يسوى القدامى ل ، قال القاضي :
وهى خشب السهام حين تخت وتبرى ، واحدا قدح .

وهذه نسخة ، وقد عمل بها الخلفاء بعده ، ووكلوا من يقيم الصفوف ، وشددوا في ذلك ، حتى إذا استخوت كبروا .
وقد اختلف

(١) (٢)

(٩)

ساقطة مات .

وتحمل النهضة أنها من الانتهاء ، وهو الوقوف عند الغاية وعدم التجاوز ، وهى آتخذ تكون من النهى - بكسر النون وفتحها - وهو
المكان الذى يستقر الماء عنده ، وقال الفارسي : يحتمل أنه مصدر كالهدي ، لا جمع نهية -
ساقطة من ت .

(٤) فى جميع النسخ .

منهم ، والمثبط هو المن السب للسياق .

فى جميع النسخ : مواه ، والمثبت هو المناسب للسياق .

ساقطة من الأصل ، واشدركسقى بالهامش .

ساقطة من ال الصل ، واشدركسقى فى الهامش .

(٨) فى ت : فى .

عزاه ال!وطى فى الجامع الصغير إلى *بئ النجار عن أبى سلمة المحصى ورمز له بأنه ضعيف .

وقد جاء فى الكنز بلفظ - (نهاوشاً ، وتما الحديث .

" من أصاب مالا من نهاوش أذهبه الله فى نهاوش الكنز ١٣ / ٤ .
٩٢ / ب

٣٤٨ كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

إلخ يسوى بها القدل ، حتى رأى أنا قد عقلنا عنه ، ثم خرج يوماً فقام حتى كاد يكبر ، فرأى رجلاً بادياً صدره من الصف ، فقال
: (عباد الله ، لتسوا! صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم لما .

(...) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ .

ح وَحَدَّثَنَا شَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

١٢٩ - (٤٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ ، مَوْلَى

أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً قَالَ : أَلَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا ، وَلَوْ

مَتَى يَقُومُ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ ، وَمَتَى يَكْبُرُوا بِمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقوله : (حتى كاد يُكْبِرُ فرأى رجلاً بادياً صدره ، فقال : عباد الله لتسوّن صفوفكم) الحديث دليل على مذهب الجماعة في جواز الكلام بين الإقامة والصلاة للإمام ، أو للحاجة تنزل به من أمر الصلاة وغيرها بعد تمام الإقامة ، خلافاً لأبي حنيفة في أنه يجب عليه التكبير إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة .

/ وقد اختلف العلماء في جواز الكلام حينئذ أو كراهته .

وقوله : أَلَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَأَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ) ، قال الإمام :

في هذا الحديث إثبات القرعة مع تساوى الحقوق (١) وأما تشاحهم في الصف الأول فبين وجهه ، إذ قد لا يحلهم أجمعين ، وأما تشاحهم في النداء مع جواز أذان الجماعة في زمن واحد ، فيمكن أن يكون أراد أن يؤذن واحد بعد واحد لئلا يخفى أبعضهم صوت بعض فيتشاحوا ، (٢) في التقدمة ، فكانت القرعة .

قال القاصي : نحا الداودي إلى الـ هذا في أذان الجمعة ، أى لو علموا ما فيه لتسابقوا

إليه ولم يبق من يقم مع الإمام الجمعة ؛ ولهذا قال عمر : لولا الخليفة لالذنت ، والأمير لا يكون فيها مؤذناً ؛ لأن الـ الذان بين يديه ، وظاهر الكلام أن الاستهام في الصف والاءذان جميعاً ، وعليه حمله الباجي وغيره قالوا : وقد اختصم قوم بالقادسية فأسهم بينهم سعد بن أبي وقاص .

قيل : وهذا يكون إذا استوتوا في معرفة الوقت والتقدمة للاقتداء ، فيقع الاستهام بينهم إذا تـ ! احو في الابتداء .

فأما سائر من يؤذن بعد فلا ، وكذلك لو كان مقدّم لمراعاة الوقت كان أحق من غيره بولايته ، دن ساواه في معرفته ، كما أن السابق إلى الصف أحق به ، إنما يصح الاستهام إذا قدرناه إذا كان وصولهم إليه في حالة وهو لا يسع

(١) إلا أد يتتال .

خرجاً مخرج الخنـ ! -

(٢) عبارة المعلم : بعضهم صوت لبعض ويتشاحوا .

كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

إلخ ٣٤٩ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ ، لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

جميعهم وهم متساوون في حالهم ، ومنهم أهل (١) العلم والأحلام والنهى فهم أحق بالقرب من الإمام بمن سبق إليه منهم دون استهام .

وذهب أبو عمر الحافظ إلى أن المراد بذلك الصف الـ الول ! وحده ، وقال : هذا وجه الكلام ، ورد الضمير إلى أقرب مذكور وقال : بذلك جاءت الآثار أله ، (٢) مخصصة بالقرعة (٣) .

قال القاصي : وقد ذكر مسلم ذلك في حديث أبي هريرة ، والذي عندى في معنى الحديث الذى جمعهما : انه ليس ذكر الاستهام فيه على الحقيقة ، وإنما هو على المجاز والتشيلة لا كانه لو كان لهما جميعاً حقيقة - كما قال غير واحد - لكن الحديث : ثم لم يجدوا إلا أن يستهمو عليهم ، لا عننا نحتاج إلى ضمير الاثنين ، وضمير الواحد لا يصلح لهما ، دان كان للواحد كما قالت أبو عمر بقى النداء بلا جواب ، وجاء الكلام أ مختلفاً (٤) ولم يفهم المراد بقوله : " لو يعلم الناس ما في النداء) ولا ما فائدة علمهم بثتوله هذا ؟ فلم يبق

إلا ال الضبير للأجر والثواب المضمّر أو على الفعل المضمّر ، أى لو يعلم الناس ثواب الدعاء () والصف الأول! ثم لم يجدوا الوصول! إليه إلا بالاستهام عليه أو على فعل ما يوجب هذا الثواب - والاستهام هنا على وجه التمثيل والاستعارة لتحصيله سبق إليه لو كان مما لا يقدر عليه إلا بالسهم - لوجب ذلك ، وعلى هذا يسقط الإشكال! فى كيفية الاستهام فى الأذان وتكلف وجه له ، ومثل هذا فى كلام العرب وفعيحه موجود كثير .

وفى الحديث حجة لتفضل الصف الأول! ، وقد اختلف فيه أهو الصف المقدم فيكون هذا الفضل لمن صلى فيه دان جاء آخرًا ؟ أم هو السابق إلى المسجد وإن صلى آخره ؟ أم هما فى ال الجر سواء وكلاهما صف أول فى المعنى هذا بصورته وهذا بسبقه ؟ وال الول أظهر وأصح ، وقد جاء مبينًا فى أحاديث ذكرها مسلم ، منها قوله : ا لويلهون ما فى الصف المقدم " (٦) ، وقوله : "خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها" (٧) ، وقوله : " لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله " (٨) ، ولأنه قد ذكر فى الحديث نفسه التهجير والمسابقة فدل أنه غير الصف الأول .

وقوله : " لويلهون ما فى التهجير لاستبقوا إليه " : قيل : التهجير : السعى بالهجرة ، وهو الخهار وهذا يختص بالجمعة . قال الخليل فى كتاب العين يقاله : هجر القوم وأهجروا إذا ، (٩) صاروا فى الهجرة .

وقال الهروى : التهجير : التبكير لكل صلاة ، وحكى عن الخليل التهجير للجمعة : التبكير لها ، وسيأتى الكلام على هذا فى باب الجمعة إن شاء الله تعالى .

(١) فى ت .

ذووا .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) كحديث أبى هريرة الذى معنا .

(٤) ساقطة من الأصل ، واشدركت فى الهامش .

(٥) فى ت : الدأ .

يلا) سيأتى برقم (١٣١) بالاب .

(٧) سيأتى برقم (١٣٢) بالباب .

(٨) سيأتى برقم (١٣٠) بالباب .

(٩) من ت .

٣٥٠ كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

إلخ ١٣٠ - (عدم ٣ لأ* حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا أبو الأشهب عن أبي ثنرة العبدي ، عن أبي سعيد الخدري ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رأى فى أصحابه تأنخراً ، فقال لهم : (تَقْتُمُوا فَأَتُمُوا بِي ، وإيأتكم بكم من بعدكم ، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله " .

(...) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي ، حدثنا بشر بن منصور ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ؛ قال : رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) توماً فى مؤخر المسجد . فذكر مثله .

١٣١ - (٤٣٩) حدثنا إبراهيم بن دينار ومحمد بن حرب الواسطي ، قالوا : حد - ننا عمرو بن الهيثم أبو قطن ، حدثنا شعبة ، عن قتالة ، عن خلاص ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : "لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ ، لَكَانَتْ

وقوله : ا لويلهون ما فى العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً) تحضيض على شهود هاتين الصلاتين فى الجماعة وعظم ال"جر فيهما لشدهما على النفس ، وأنه طرفاً أوان نومها وغلبة سنات أجفانها وراحة بدنها ، ومخالفة لمن يثقل ذلك عليه من المنافقين واشباههم من البطلة

المتهاونين والمحبين للذعة من المباشرة للنوم والراحة من تعب كدح اليوم الأول ليلهم ، واستلذاذ الدفء بإغفاءة الفجر آخره ، وقد جاء مبيناً في صحيح البخارى فى المنافقين (١) هذا الحديث بعينه فى العتمة والصبح . وتسميتها هنا عتمة .

وقد نهى فى الحديث الآخر عن هذا لرفع الإشكال واشتراك هذه اللفظة لقولهم : العشاءان ، لها وللمغرب (٢) ، والا"صل فى ذلك هذه فغلبت على المغرب ، كما قالوا : القمران .

قال الا"صمى : ومن المحال قول العامة : العشاء الآخرة أأفليس ثم عشاء أولى و [(٣) إنما يقال : صلاة العشاء لا غير وصلاة المغرب . قال القاضى : قد جاء فى الصحيح من رواية عبد الله المزنى : أن النجى - عليه السلام - قال : لا تغلبنكم الا"عراب على اسم صلاتكم المغرب تقول : هى العشاء) و (٤) .

وقيل : خاطبهم بذلك إذ كانت أشهر اسمائها عندهم .

وفيه أن النهى عنها نهى كراهة ، واستحسان الامتثال لما سماها الله به فى القرار من العشاء () .

(١) كمواقيت الصلاة ، بذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً .

(٢) فقد كانت العرب تسمى المغرب عشاءً ، فلو أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : لويلكم الناس ما فى العشاء والصبح ، لاحتمل حملها على المغرب فيلتبس المعنى ويفوت المطلوب .

(٣) من إكمال الإكمال ٢ / ١٨٩ .

(٤) البخارى ، كمواقيت الصلاة ، بمن كره أن يقال للمغرب العشاء .

(٥) يعنى به قوله تعالى : { وَمِنْ بَعْدِ مَلَاةِ الْعِشَاءِ } [النور : ٥٨ ، .

كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها ...

إلخ

قرعة

٣٥١

وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ : (الْمُخَفِّ الْأَوَّلُ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً) .

١٣٢ - (٤٤٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : "خَيْرُ أَصْفُوفٍ الرِّخَاقِ أَوْلَاهَا ، وَشَرُّهَا أَخْرَاهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ أَخْرَاهَا ، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا) .

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : خَدَّ؟ شَا عِنْدَ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وقوله : " وشر صفوف الرجال آخرها) : أى أقلها اجراً ، فهو بالإضافة إلى الأول ناقص ، وقد يكون سماه شراً لمخالفة امره فيها - عليه السلام - وتحذيراً من فعل المنافقين بتأخيرهم عنه وعن سماع ما يأتى به ، ويكون شر صفوف النساء اولها لقربهن من الرجال وتحضيضاً على بعد أنفاسهن من أنفاسهم ؛ ولهذا صار اخرها خيرها ، ولما فى ذلك من سترهن بمن تقدمهن .

٥٠٣٠ (29) باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ألا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال

٥٠٣١ (30) باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة ، وأنها لا تخرج مطيبة

وقوله : " تقدموا فأتموا بى وليأتم بكم من بعدكم) : وقد يحتج بظاهره الشعبي من جواز الائتمام بالمأموم ، دان كل صف منهم إمام لمن وراءه حتى لو دخل داخل والإمام قد رفع رأسه من الركعة ، والناسك معه ، فإن كان الصف الذى يلى الداخل لم يرفعوا رؤوسهم حتى ركع هذا ادرك الركعة بأن بعضهم أئمة بعض ، وعامة الفقهاء لا يقولون بهذا .

وهذا الحديث إنما جاء في ذم التأخر وانهم إذا تأخروا لم يعلموا ما حدث في الصلاة ،

ولا يتنبه بعضهم لفعل الإمام بفعل بعض ، [وقد ، (١)] يحتمل أن يكون قوله : (تقدموا فائتوا بي) : يريد أهل وقته ، ويأتكم بكم من بعدكم فيما أخذتم به من سنتي ، وتعلمتموه عني ، فخصهم على التقدم ليحققوا الاقتداء به في جميع أفعاله وأقواله ومشاهدته هيئاته في الصلاة وأدائه ، وذلك لا يصح مع المؤخر .

وقوله : لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله : قيل : هذا في المنافقين ، ويحتمل ال يكون [المعنى ، (٢)] تأخرهم في العلم وفي السبق والمنزلة عنده .

(١) ساقطة من ت -

(٢) ثن ت .

٣٥٢

كتاب الصلاة / باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ... إلخ

(٢٩) باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ألا يرفعن

رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال

١٣٣ - (٤٤١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حد ، شا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد قال : لقد رأيت الرجال عاقدي أزهرهم في أعناقهم ، مثل الصبيان ، من ضيق ال الزر ، خلف النبي (صلى الله عليه وسلم) . فقال قائل : يا معشر النساء ، لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال .

وقوله : (رأيت الرجال عاقدي أزهرهم في أعناقهم مثل الصبيان من ضيق الأزر) هذا حكم الضرورة وحالهم أول الإسلام أ لضيق الحال [(١)] وعدم الثياب .

وعقدها أ حياطة [(٢)] لثلا تنفلت فينكشف ، ولهذا ما احتاط فأمر النساء ألا يرفعن رؤوسهن حتى يرفع الرجال لخلا يكون عند حركة الرجل انفلات من ثوبه أو انكشف من بعضه عنه لضيقه فيطلع النساء على عورته من ورائه .

وفيه أن ما كان من مثل هذا في الصلاة من غير قصد ولا تعمد لا يضر المنكشف ولا الناظر من غير عمد في صلاته .

(١) إكمال الإكمال ١ / ١٨٩ .

(٢) ساقطة من ال"صل ، واستدركت بالهامش .

كتاب الصلاة / باب خروج الخساء إلى المساجد ... إلخ

٣٥٣

(٣٠) باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه

فتنة ، وأنها لا تخرج مطيبة

١٣٤ - (٤٤٢) حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب ، جميعاً عن ابن عيينة ، قال زهير : حد ، شا سفيان بن عيينة ، عن الزهري . سمع سألماً يحدث عن أبيه .

يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (إذا استأفنت أحدكم أمرأته إلى المسجد فلا يمنعهما) .

١٣٥ - (...) حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سالم بن عبد الله ؛ أن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها) .

قال : فقال بلال بن عبد الله : والله ، لنمنعهن .

قال : فأقبل عليه عبد الله فسأله عما سئلا ، ما سمعته سبه مثله قط ، وقال : أخبرك عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وتقول : والله ، لنمنعهن !

١٣٦ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حد ، شأبي وابن إدريس ، قالوا : حد - نأ عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله .

١٣٧ - (...) حدثنا ابن نمير ، حد - نأ أبي ، حدثنا حنظلة ، قال : سمعت سألما يقول .

سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " إذا استأذنتكم نساءكم إلى المساجد فأفئوا لهن) . وقوله : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله " وما جانه من الأحاديث حض الرجال على هذا .

وفيه دليل على ال للرجل منع امرأته من الخروج إلا بإذنه ، وان خروج الخساء للمساجد مباح لهن ولكن على شروط كما جاكا الحديث . وقاله العلماء : ألا يخرجن متطيبات ولا متزينات ولا مزاحمات للرجال ، وأن يكون [ذلك ، (١) بالليل ، ومنع من ذلك الشابة منهن التي تحشى فتنها .

(١) من ع .

٣٥٤ كتاب الصلاة / باب خروج النساء إلى المساجد ...

إلخ ١٣٨ - (...) حدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل) . فقال ابن لعبد الله بن عمر : لا ندعهن يخرجن فيتخذنه دغلاً .

قال فزيره ابن عمر وقال : أقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . وتقول : لا ندعهن !

(...) حدثنا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى بن يونس عن الأعمش ، بهنا الإسناد ، مثله .

١٣٩ - (...) حدثنا محمد بن حاتم وابن رافع ، قالوا : حدثنا شابة ، حدثني ورقاء عن عمرو ، عن مجاهد ، عن ابن عمر ؟ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد لما فقال ابن له ، يقال له واقاؤ : إفن يتخذنه دغلاً .

قال : فضرَبَ في صدره وقال : أحثك عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وتقول : ل ال

١٤٠ - (...) حدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد - !عني ابن أبي أثوب - حد ، شأ كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا تمنعوا النساء حُظوظهن من المساجد ، إذا استأذنتكم) .

فقال بلال : والاه ، لمنعهن .

فقال له عبد الله : أقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وتقول أنت : لمنعهن

وقوله : (إن ابن عبد الله بن عمر قال له : لا تدعهن [يخرجن] (١) فيتخذنه دغلاً) ، قال الإمام : قال (٢) الهروي في حديث آخر : (اتخذوا دين الله دغلاً) : أى يخدعون الناس ، وأصل الدغل : الشجر الملتف الذى يكون فيه أهل الفساد ، وقال الليث : معناه : أدغلو في التفسير ، يقال : أدغلت في الأمر إذا أدخلت فيه ما يخالفه ، قال : ! إذا دخل الرجل مدخلاً مربياً قيل : دغل فيه . وقوله : (فزيره ابن عمر) معناه : انتهره ، قال صاحب الأفعال : [يقال] (٣) زبرت الكتاب [إذا] (٤) كتبته ، والشئ قطعته ، والرجل انتهرته ، والبئر طويتها بالحجارة .

قال القاضي : وانتهر عبد الله لابنه وضربه في صدره وسبه [له] (٥) - كما جاء في

(١) من ع - (٣ ، ٤) من ع .

(٢) في ع : ذكر .

(٥) ساقطة من ت .

كتاب الصلاة / باب خروج النساء إلى المساجد ...

إنح ٣٥٥ ١٤١ - (٤٤٣) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني مخرمة عن أبيه ، عن بسر بن سعيد ، أن زينب الثقفية كانت تحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : " إذا شهدت إحداكن العشاء ، فلا تطيب تلك الليلة " .

١٤٢ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن محمد بن مجلان ، حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد ، عن زينب امرأة عبد الله ؛ قالت : قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تصم ! طيباً " .

١٤٣ - (٤٤٤) حدثنا يحيى بن يحيى وإسحق بن إبراهيم ، قال يحيى : أخبرنا عبد

الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة ؟ قال .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أنما امرأة أصابت بخوراً ، فلا تشهد معنا العشاء الآخرة) .

١٤٤ - (٤٤٥) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن عمرة بنت عبد الرحمن ؟ أنها سمعت عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) تقول .

لو أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد ، كما

٥٣٢ (31) باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة

الحديث - فيه تأديب المعترض على السان برأيه ، وعلى العالم بهواه ، وجواز التأديب باليد وبالسب وتأديب الرجل ولده (ن كان كجراً في تغيير المنكر ، وتأديب العالم من يتعلم عنده أو يتكلم بما لا يحب بين يديه .

ونهى النبي (صلى الله عليه وسلم) للنساء عن الخروج إلى المساجد إذا تطيبن أو تجرن ثلاً لاجل فتنة الرجال بطيب ريحهن وتحريك قلوبهم وشهواتهم بذلك ، وذلك لغير المساجد أخرى ، وفي معنى الطيب ظهور الزينة وحسن الثياب وصوت الخلاخيل والحلى ، وكل ذلك يجب منع الماء منه إذا خرجن بحيث يراهن الرجال ، وقد قال محمد بن سلمة (١) : يمنع الخروج إلى المسجد الجميلة المشهورة لما يخشى من فتنها .

وقول عائشة : لو رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما أحدث الماء لمنعهن المسجد قيل : من حسن الملابس والزينة والطيب ، وقيل : يحتمل ما اتسع فيه من حسن الثياب ، (وما كن أولاً في المروط والشمال والأكسية .

(١) يغلب على الظن أنه يعني الإمام المحدث المفتي انا عبد الله الحراني اتوفى سنة إحدى وتسعين ومائة .

وحديثه في الكتب سوى صحيح البخارى .

سير ٩ / ٤٩ .

٣٥٦ كتاب الصلاة / باب خروج النساء إلى المساجد ...

إنح منعت نساء بني إسرائيل .

قال : فقلت لعمرة : أنساء بني إسرائيل منعت المسجد ؟ قالت : نعم .

(...) حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا عبد الوهاب - يعني الثقفي .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا عُمَرُ وَالنَّاقِدُ ، حَد ، شَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .
 ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَد ، شَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ .
 ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، كُنْهَهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلَهُ .
 ذكر مسلم في الحديث الرد على عبد الله بن عمر مرة لابنه بلال ، ومرة لابنه واقد ، وهما صحیحان ، بلال وواقد ابنا عبد الله بن عمر بن الخطاب .
 كتاب الصلاة / باب التوسط في القراءة ...

إِنْخ
 ٣٥٧
 (٣١) باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين
 الجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة
 ١٤٥ - (٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعُمَرُو النَّاقِدُ ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَاجِ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا } (١) قَالَ : نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مُتَوَارِجَةً) .
 فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِ الْقُرْآنِ ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ فَيَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ قِرَاعَتَكَ ، وَلَا تُخَافُتْ بِهَا عَنْ أَصْحَابٍ ، أَسْمِعَهُمُ الْقُرْآنَ ، وَلَا تَجْهَرُ فَلِكَ الْجَهْرِ ، وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا .
 يَقُولُ : بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمَخَافَةِ .

١٤٦ - (٤٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا } قَالَتْ :
 وَقَوْلُهُ : (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا }) قَالَ الْإِمَامُ : [خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ الْآيَةَ] (٢) [قِيلَ] (٣)
 معناه : أَيْ بِقِرَاءَتِكَ ، فَسَمِعَ الْقِرَاءَةَ أَصْلًا (٤) كَمَا سَمِيَ الصَّلَاةَ قِرَانًا ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { قُرْآنَ الْفَجْرِ } (٥) ١١ لَآيَةً (٦) .
 وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ : (انْزَلَتْ هَذِهِ فِي الدُّعَاءِ) .

قال القاضي في مسلم - أيضًا - : القول الأول عن ابن عباس مفسرٌ مبين ، وذكر سبب نزولها أن المشركين كانوا إذا سمعوا النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا صلى بأصحابه وجهه بالقرآن سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فأمر ألا يجهر بذلك ولا يخافت عن أصحابه وأن يبتغي بين ذلك سبيلًا بين الجهر والمخافة ، وقد روى عن ابن عباس مثل قول عائشة (٧) وروى عن عائشة أن ذلك في التشهد (٨) ، وقيل : بل نزلت في أبي بكر وعمر - رضى الله

(١) الإسراء : ١١٠ .

(٢) من المعلم .

(٣) ساقطة من ع .

(٤) ساقه من ع .

(٥) الإسراء : ٧٨٠ .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) راجع : ابن جرير الطبري في التفسير ١٥ / ١٢٢ ، وابن كثير كذلك ٤ / ٣٦٠ .

وقد عزاه ابن حجر في المطالب العالية لابن منبع ، وقال البوصيري : إسناده حسن .

المطالب العالية ٣ / ٣٤٩ .

(٨) الحاكم في المستدرک ، كالصلاة وصححه ، ووافقه الذمبي ١ / ٢٣ .

٣٥٨
كتاب الصلاة / باب التوسط في القراءة ...
إِنْزَلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ .

٥.٣٣ (32) باب الاستماع للقراء

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ وَوَكَيْعٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلَهُ .

عنهما - كان أبو بكر يسر ويقول : أناجي ربي ، وعمر يجهر ويقول : أطرده الشيطان ، وأوقظ الوسنان ، وأرضي الرحمن ، فنزلت الآية ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لأبي بكر : (ارفع شيئاً) ولعمر : (اخفض شيئاً) (١) وقيل : الآية منسوخة بقوله : { وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ } الآية (٢) ، وهذا يصلح على القول : أن المراد الدعاء ، وقيل : المراد بذلك الصلاة نفسها ، أى لا تظهر تحسينها في العلانية مرائياً ولا تشينها في السريرة ، وقيل : لا تصل جهاراً وتركها سراً ، ويكون الخطاب على هذا لغير النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ومعنى (تخافت) : تخفى ، والأظهر عند الطبري أنها في الدعاء لانه المذكور أول الآية في قوله : { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ } (٣) .

قال القاضي : وجه أيضاً من قال - القراءة - : إنها المذكورة قبل بقوله أول الكلام

{ وَقرآنًا فرقنًا لتقرأه على الناس على مكث } الآيات (٤) .

(١) ابن جرير الطبري ١٥ / ١٢٤ .

(٢) الأعراف : ٢٠٥ .

(٣) ابن جرير ١٥ / ١٢٥ ، والآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) ١ لإسراء : ١٠٦ .

كتاب الصلاة / باب الاستماع للقراءة

٣٥٩ (٣٢) باب الاستماع للقراء

١٤٧ - (٤٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ

عَبْدِ الحميد ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ .

{ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ } قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ ، كَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ ، فَيَسْتَدُ عَلَيْهِ ، فَكَانَ ذَلِكَ يُعْرِفُ مِنْهُ .

فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : { لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ } أَخَذَهُ { إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقَوَانَهُ } إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ { وَقَوَانَهُ } فَتَقْرَأَهُ : { فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ } قَالَ : أَنزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ { إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ } (١) أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلسانِكَ ، فَكَانَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ أَطْرَقَ ، فَإِذَا فَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَهَّاهُ اللَّهُ .

ذكر في الحديث سبب نزول قوله تعالى : { لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ } (٢) ، وأن ذلك كان تحريك النبي كله شفثيه ولسانه وائه

أمر ألا يعجل به ليأخذه وضمن له حفظه ، ! إنه معنى قوله : { إِنَّ عَلَيَا جَمْعُهُ } (٣) أى فى صدرك وقرآنه على لسانك أى قراءتك له ، وقيل : تأليفه .

وقوله : { فَإِذَا قَرَأْنَاهُ } (٤) : أى قراه جبريل عليك ، وفى هذا إضافة ما يكون عن

أمره تعالى إليه ، وقد يحتج به فى حديث التنزل وغيره من الظواهر المشكلات المضافة إليه تعالى () .

وفتر فى الأم قوله : { فَاتَّبِعْ قُرْآنُ } (٦) وقيل : لا تحرك به لسانك بالتكلم به حتى يقضى إليك وحيه .

وقوله : { ثُمَّ إِنَّ عَلَيَا يَأْنَهُ } (٧) قال فى الأم : أى بلسانك ، وقيل : بيان ما فيه من حلال وحرام .

وقد اختلف اختيار السلف والخلف فى الهدى أو الترتيل ، فمن رأى الهدى أراد استكثار الأجر وحوز الحسنات بعدد الكلمات ، ومن رأى الترتيل فهب إلى تفهم معانيه ،

(١) القيامة - ١٦ - ١٩ .

(٢) القيامة : ١٦ .

(٣) القيامة : ١٧ .

(٤) القيامة ١٨٠ .

(٥) لعله يشعر بذلك إلى ما أخرجه الجماعة عن أبى هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل

ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبض ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعونى فأستجيب له ، من يألئ فأعطيه ، من يستغفرنى فأغفر له " يعنى بذلك ينزل أمر ربنا .

للا) القيامة : ١٨ - (٧) ١ لقيامة : ١٩ .

٣٦٠

كتاب الصلاة / باب الاستماع للقراءة

١٤٨ - (...) حدثنا قتيبة بن يعمعيد ، حدثنا أبو عوانة ، عن موسى بن أبي عائشة ،

٥٣٤ (33) باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فى قوله : { لا تحرك به لسانك لتعجل به } قال : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يعالج من

التنزيل شدة ، كان يحرك شفثيه ، فقال لى ابن عباس : أنا أحرکهما كما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يحركهما .

فقال سعيد : أنا أحرکهما كما كان ابن عباسي يحركهما ، فحرک شفثيه ، فأنزل الله تعالى : { لا تحرك به لسانك لتعجل به } .

إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ { قَالَ جَمَعَهُ فى صدرك ثم تقرأه { فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنُ } قَالَ : فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ .

ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَاهُ .

قال : فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا أتاه جبريل استمع ، فإذا انطلق جبريل ، قرأه النبي (صلى الله عليه وسلم) كما

أقرأه .

والوقوف عند حدوده ، وتدبر آياته ، وتحسين تلاوته ، كما أمر الله تعالى نبيه - عليه السلام - وقد قال تعالى : { وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا }

(١) ، هو اختيار الأکصر ، ولا خلاف أن الهدى المنتهى إلى لف كلماته وترك إقامة حروفه غير مستحسن ولا جائز ، وقال مالك -

رحمه الله - : من الناس من إذا هد [كان] (٢) أخف عليه ، إذا رتل أخطأ ، ومنهم من لا يحسن الهدى ، والناس فى ذلك على

قدر حالاتهم وما يخف عليهم ، وكل واسع ، وما قاله مالك - رحمه الله - وغيره ممن أجاز الهدى ، فإنما هو لمن لم يكن حفظه غير مجرد

التلاوة ، وفضل القراءة ، فأما من فتح الله عليه بعله وتلاه بالتفكر والاعتبار وتفهم معانيه واستثارة حكمه ، فلا مرية أن تلاوة هذا

على مكث - دإن قل ما يتلوه - أفضل من ختمات لغيره ، وقد جاء للعلماء فى ذلك أخبار واختيار معلوم .

وقوله : (كان مما يحرك به لسانه وشفتيه) بمعنى : كثيراً ما كان يفعل هذا ، قال ثابت في هذه الكلمة : كأنه يقول هذا من شأنه ودأبه فجعل (ما) كناية عن ذلك ، يريد ثم أدغم النون من (من) في ميم (ما) فقالوا : مما ، وقال غيره : معناها* رُبَّما ، وهو قريب من الأول ، لأن (ربما) قد تأتي للتكثير .

وقوله : يعالج من التنزيل شدة [ويُد عليه] (٣) أى يلاقي ذلك ويصارعه ، والمعالجة : المصارعة والمحاولة للشيء ، والشدة هنا لعظم ما يلاقيه من هيبة الملك وما يأخذ عنه ، كما جاء عن الملائكة وخصائصها لذلك .

(١) المزمّل : ٤ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ليست في المطبوعة -

كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح ...

إنلح ٣٦١

(٣٣) باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن

١٤٩ - (٤٤٩) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن سعيد

ابن جبّير ، عن ابن عثاس ، قال : ما قرأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الجن وما رآهم ، انطلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء ، وأُرسِلت عليهم الشهب .

فرجعت الشياطين إلى قومهم ، فقالوا : ما لكم ؟ قالوا : حيل بيننا وبين خبر السماء ، وأُرسِلت علينا الشهب .

قالوا : ما ذاك إلا من شيء حدث ، فاضربوا مشارق الأرض ومغاريها ، فانظروا ما هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء .

فانطلقوا يضربون مشارق الأرض ومغاريها ، فمر النفر الذين أخذوا نحو تهامة - وهو بخل ، عامدين إلى سوق عكاظ ، وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر - فلما سمعوا القرآن استمعوا له ، وقالوا : هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء ، فرجعوا

وقوله في حديث إسلام الجن : (وهو بخل) كذا لجميعهم بالخاء المعجمة ، وعند الطبري (بخل " بالميم (١) .

والنجل : بقية الماء المستنثع .

وصوابه .

بنجلة ، ونجلة : موضع معروف (٢) ، وكذا ذكره البخاري : بنجلة ، من رواية مسدد (٣) وأبي سلمة (٤) عن أبي عوانة (٥) . قال الإمام : ظاهر الحديث / أنهم آمنوا عند سماع القرآن ، ولا بد لمن آمن عند سماعه أن يعلم حقيقة الإعجاز ، وشروط (٦) المعجزة وبعد ذلك يقع العلم له بصدق الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فيما أن يكون إنجبت علموا بذلك أو علموا من كتب الرسل المتقدمة ما دلهم على أنه [هو] (٧) النجى الصارق المبتثر به .

(١) جاء في المطبوعة على الصواب .

راجع : تفسير الطبري ٢٦ / ٢٠ .

(٢) مكانها الآن الواثكا الذي تقع فيه بلدة الحناكية شرق المدينة المنورة على مائة كيلو .

المعالم الجغرافية : ٣١٧ .

(٣) كالتفسير ، بسورة (قل أوحى إلى) وهو من رواية موسى بن إسماعيل أبو سلمة عن أبي عوانة .

أما رواية ممدد فقد قال ابن حجر في الفتح : إنها من رواية أبي نعيم في المتخرج عن الطبراني عن معاذ بن المثني عن ممدد شيخ البخاري فتح الباري ٨ / ٦٧٠ .

(٤) أبو سلمة هو .

موسى بن إسماعيل التوفكي روى عنه البخاري وأبو ثاود مات سنة ثلاث وعشرين ومالين .

(٥) أبو عوانة الواضح بن عبد الله اليشكري ، روى عنه شعبة والطياالسيان وعبد الرحمن بن مهدي .

وثقه ابن حبان ، وقال ابن معين : جائز الحديث .
تهذيب ١١٦ / ١١ .
يلا) وى ع : وشرائط .
(٧) ساقطة من ع .

٩٣ / ١٤

٣٦٢ كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح ...

إِلْحَ إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ، يَهْدِي إِلَى الْوُدْمَدِ فَاْمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُثْمِرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا .
فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) : { قُلْ أَوْحَا إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ } (١) .

١٥٠ - (٤٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ عَامِرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ : هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَةَ الْجِنِّ ؟ قَالَ : فَقَالَ عَلْقَمَةُ : أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ .
فَقُلْتُ : هَلْ شَهِدَ أَحَامِنُكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَةَ الْجِنِّ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَفَقَدْنَاهُ فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشَّعَابِ .

فَقُلْنَا : اسْتَطِيرَ أَوْ اغْتِيلَ .

قَالَ : فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ ! ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءَ مِنْ قِبَلِ حِرَاءَ .
قَالَ : فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ فَبِتْنَا بِشَرِّ

وقوله في الحديث : (استطير أو اغتيل لما ، قال القاضي : أى طارت به الجن ، أو قيل : سحراً .
والغيلة ، بكسر الغين القتل غيلة وفى خفية .

وقول ابن مسعود : (إنه لم يكن منهم أحد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن) يرد الحديث الآخر المذكور فيه الوضوء بالنبيذ وذكر فيه حضوره معه (٢) ، وهذا الحديث أثبت .
قال الدارقطني : انتهى حديث ابن مسعود عند

(٢)

الجن : ١ .

يعنى بذلك ما أخرجه أحمد والطبراني وأبو نعيم عن ابن مسعود قال ت بينما نحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة وهو بئى نفر من أصحابه إذ قال : اليقيم معى رجل منكم ولا يقوم من معى رجل فى قلبه من الغش مثقال فوة) ، قال : فقمتم معه ، وأخذت إداوة ، ولا أحبها إلا ماءً ، فخرجت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، حتى إذا كنا بأعلى مكة رأيت أسواقاً مجتمعة ، قال : نخط لى رسول الله ! أت خطا ثم قال : (قم ههنا حتى آتيك لأ قال : فقمتم ، ومضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إليهم ، فرأيتهم يتثرون إليه .

قال : فر معهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلاً طويلاً ، حتى جاءنى مع الفجر ، فقال لى : (ما زلت قائماً يا ابن مسعود ؟ " قال : فقلت له .
يا رسول الله ، أو لم تقل لى : (قم حتى آتيك " قال : نعم قال لى : (هل معك من وضوء ؟) قال : فقلت : نعم ، ففتحت الإثاوة فإذا هو نبيذ .

قال : فقلت له : يا رسول الله ، والله لقد أخذت الإداوة ولا أحبها إلا ماءً ، فإذا هو نبيذ .

قال : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ثمرة طيبة وماء طهور) ، قال : ثم توضأ منها ، فلما قام يصلى أدركه شخصان منهم ، قالوا له : يا رسول الله ، إنا نحب أن تومنا فى صلاتنا .

قال : فصقهما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خلفه ، ثم صلى بنا ، فلما انصرفا قلت له : من هؤلاء يا رسول الله ؟ قال : " هؤلاء جن نصيبين ، جاؤوا يختصمون إلى في أمورٍ كانت بينهم ، وقد مألوني الزاد فزودتهم " .
قال : فقلت له : وهل عندك يا رسول الله من شيء تزودهم إياه ؟ قال : فقال : " قد زودتهم " .
فقلت : وما زودتهم قال : (الرجعة ، وما وجدوا من روث وجدوه سعيًا ، وما وجدوه من عظم وجدوه كاسيًا) قال : وعند ذلك نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من أن يستطاب بالروث والعظم .
ثمجد في المسند ١ / ٤٥٨ واللفظ له ، والطبراني في الأوسط والكبير من حديث الزبير بن العوام - كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصباح ...

إلخ ٣٦٣ لَيْلَةَ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ .

فَقَالَ : (أَتَانِي دَاعِي الْجَنِّ .

فَنَابَتْ مَعَهُ ، فَقَرَأَتْ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ) .

قَالَ .

فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ ، وَسَلَّوَهُ الرَادَ .

فَقَالَ : الْكُمُ كُلُّ عَظِيمٍ ذِكْرٌ

قوله : (فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم) (١) ، وما بقي من الحديث من قول الشعبي كذا قال أصحاب داود (٢) ابن علي (٣) وابن زريع (٤) وابن أبي زائدة (٥) وابن إدريس (٦) وغيرهم .
- بالفاظ مختلفة .

كما أخرجه الحاكم بنحوه وسكت عنه .

وقال فيه الذهبي : هو صحيح عند جماعة ، وقال الهيثمي في حديث أحمد والطبراني : إسناده حسن .

مجمع الزوائد ١ / ٢٠٩ .

(١) الإل ، امات والتتغ : ٣٠٠ .

(٢) داود بن أبي هند ، ولأنه جاء في الأصول بغير فاصل بينه وبين ما بعده فقد نقله بعض الراح الأسبقين على أنه لحاود بن علي ، راجع : الأبى ٢ / سن ١٩ .

ولقد احتاط النووي للأمر فقال : كذا رواه أصحاب ثاود الراوى عن الشعبي ، وابن علي وابن زريع

وابن أبي زائدة وابن إثير ! وغيرهم .

ثم قال : هكذا قاله الدارقطني .

راجع نووى ٢ / ٩١ .

قلت .

لفظ الدارقطني : وأخرج مسلم حديث عبد الأعلى - يعنى ابن عبد الأعلى - عن ثاود عن

الشعبي عن علقمة عن عبد الله حديث ليلة الجن بطوله ، وآخر الحديث إنما هو من قول الشعبي مرسل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وأخرج حديث ابن معمود فأرانا آثار نيرانهم وما بعده إلى آخر الحديث وهو قوله : (وسالوه الزاد ثا إلى آخره ، وكذلك رواه ابن علي ، ويزيد بن زريع وابن إثير ! وابن أبي زائدة وغيرهم عن داود

وقد رواه حفص عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله ، وأتى بآخره مسندا ووههم فيه حفص والله أعلم .

قلت : رواية حفص أخرجهما الترمذى من حديث هثاد مختصرا سندًا ، ثم قال : وقد روى هذا

الحديث اسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي ، وكاع ن رواية إسماعيل أصغ من رواية حفص بن غياث .

كالطهارة ، بما جاء في كراهية ما يستنجى به ٣٩ / ١ ، وك التفير ، بنى تفير سورة الأحقاف ٢ / ٢١٩ .
وقد خطأ الشيخ أحمد شاكر صنيح الترمذى فقال : إنه غير جئد فإن حفص بن غياث ، ثقة حافظ ،
والراوى قد يصل الحديث وقد يرسله ، ولم ينفرد حفص بوصل هذا النهى فيما رواه داود فقد تابعه
عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وهو ثقة .

الابق ١ / ٣٠ هامة .

وكأنه لم يطلع على كلام الدارقطنى فى العلل ولا فى الإلزامات .

حاء فى العلل : وسئل - أى الدارقطنى - عن حديث علقمة عن عبد الله : (هل كان أحد منكم
مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن " فقال : يرويه داود بن أبى هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله ، رواه عنه جماعة من
الكوفيين والبالصريين ، فأما البصريون فجعلوا قوله : (وسأله الزاد ...
" إلى آخر الحديث ،

من قول الشعبي مرسلأ ، وأما يحيى بن أبى زائدة وغيره من الكوفيين فأدرجوه فط حديث ابن معود
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال : والصحيح قول من فصله ، فإنه من كلام الشعبي مرسلأ .
العلل ٥ / ١٣٢ .

(٣) إسماعيل بن علية .

وقد أخرجه مع الإمام مسلم أبو داود ، والترمذى وابن ائى شيبه فى المصنف ١ / ١٥٦ ، وأبو يعلى فى المند .

(٤) لاز / يد ٦ بن زريع وهو بصرى ، وأخرجه من طريقه الطيالسى والبخارى فى منديهما .

الطيالسى ٣٧ ، والبخارى (٥) هو يحيى بن أبى زائدة - وهو كوفى .
وروايته فى الترمذى وابن أبى شيبه .

(٦) هو عبد الله بن إدريس ، وحديثه فى أبى داود فى الطهارة والترمذى فى التفير .

تحفة الأشراف ٧ / ١١٢ .

٣٦٤ كتاب الصلاة / باب الجهر ب القراءة فى الصبح ...

إلخ اسم ال!ه عليه يقع فى إيلكم ، أوفر ما يكون لحفا ، وكل بعرة علفكدواتجم .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم لما .

(...) وحديثه على بن حجر السعدي ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن داود ،

بهذا الإسناد ، إلى قوله : وأثار نيرانهم .

(...) قال الشعبي : وسأله الزاد ، وكانوا من جن الجزيرة ، إلى آخر الحديث من

قول الشعبي ، مفعلاً من حديث عبد الله .

١٥١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبه ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن داود ،

قال الشعبي : وسأله الزاد .

وكذا ذكره مسلم عن إسماعيل (١) عن داود فقال : الكم كل عظم ذكر اسم الله عليه) إلى آخر الحديث ، وقد أسند الكلام كله

حفص عن داود ووهم ، قال بعضهم : هذا لمؤمنى الجن ، ولغيرهم جاء الحديث الآخر : طعامهم ما لم يذكر اسم الله عليه (٢) .

وقوله فى حديث ابن عباس : (ما قرأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الجن ولا رآهم) وذكر خروجه إلى عكاظ واستماعهم له ،
وقوله فى حديث ابن مسعود : (أتانى داعى الجن فذهبت معهم فقرأت عليهم القرآن) ، يجمع بين الحديثين بأن يكونا قصتين حديث

ابن عباس في شأن (قل أوحى إلى) وأول بحث الجن عن خبره ، وقد اختلف المفسرون هل علم النبي (صلى الله عليه وسلم) بهم حين أوحى إليه باستماعهم له ، أو لم يعلم إلا بعد ذلك ؟ وحديث ابن مسعود في حين أتوه ليقروا عليهم القرآن فيكون وفدًا آخر ، والجمع أولى من المعارضة والاختلاف ولا تنافي في هذا .

٥٣٥ (34) باب القراءة في الظهر والعصر

وقوله في حديث ابن عباس : (وقد حيل بين الشياطين وبين السماء (٣) وأرسلت عليهم الشهب) ظاهر في أن هذا لم يكن قبل مبعثه - عليه السلام - لإنكار الشياطين له وطلبهم سببه ؛ ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب ومرجوعاً إليها في حكمهم ، وسر علمهم ، حتى قطع سببها بأن حيل بين الشياطين وبين استراق السمع ، كما قال تعالى في سورة الجن : { وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُبَّاءً .

وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ { الآية (٤) ، وقص له : { إِيْهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَرُوْنُ } (٥) ، وتوله : { وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا

(١) ابن إبراهيم بن سهم بن مقسم البصرة .

(٢) يعني بذكر قوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الشيطان يستحل الطعام ألا يذكر اسم الله عليه) ، وشأتني إن شاء الله الأتعمة .

(٣) الذي في المطبوعة من نسخ الصحيح .

خبر السماء .

(٤) الجن : ٨ ، ٩ .

(٥) الشعراء : ٢١٢ .

كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح ...

إلخ

٣٦٥

عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، إِلَى قَوْلِهِ : وَاتَّارَ نِيرَانِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .
١٥٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ : لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَوَرَرْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ .

١٥٣ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ مَعْنٍ ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ : سَأَلْتُ مَسْرُوقًا مِّنْ أَذْنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)

لِلشَّيَاطِينِ { (١) وقوله : { إِذَا زَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ .

وَحَفْظًا فَمِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ فَارِدٌ .

لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيَقْذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ .

دُحُورًا { الآيات (٢) .

وقد جاءت الأخبار عن العرب باستغراب رميها وإنكاره ، إذ لم يعهدوه قبل مبعثه -

عليه السلام - (٣) وكان أحد دلائل نبوته وعلامات مبعثه .

وما ذكر في الحديث من إنكار الشياطين لها يدل عليه ، وقد جاء أيضًا رمي الشهب في أشعارها ، وقال بعضهم : لم تزل الشهب منذ كانت الدنيا ، واحتجوا بما جاء في أشعار العرب من ذلك ، وهذا (٤) مروى عن ابن عباس والزهرى ، رفع فيه ابن عباس حديثاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) () .

قال الزهري : وقد اعترض عليه بقوله : { فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ " شَهَابًا رَصَدًا } (٦) ، وال : ي!ظ أمرها وشُدِّد ، والمفسرون قد قالوا نحو من ذلك ، وذكروا أن الرمي بها وحراسة السماء كانت معلومة قبل مبعثه - عليه السلام - ولكن إنما كانت تكون عند حدوث أمر عظيم ، من عذاب ينزل بأهل الأرض ، أو بإرسال رسول إليهم ، وعليه تأولوا قوله تعالى : { وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمُنْ فِي الْأَرْضِ } الآية (٧) ، وقيل بل كانت المتهب قبل مرئية ومعلومة ، لكن

(١) الملك ٥٠ .

(٢) الصافات : ٦ - ٩ .

(٣) من ذلك قولهم :

ألم تراجلن د!بلاسها ويأسها بعدد!بلاسها

!إياسها من إمساكها ولحوقها بالقلاص وأحلاسها

وانظر قصة هذا في : الدلائل ٢ / ٢٤٤ .

(٤) في ت : وهو .

(٥) سيأتى إن شاء الله في كتاب السلام ، بتحريم الكهانة د إتيان الكهان ، وقد أخرجه أحمد في المجد ١ / ٢١٨ ، البيهقي في القسامة ، بما جاء في النهي عن الكهانة وإتيان الكهان ٨ / ٣٨ ، وانظر : دلائل البوة ٢ / ٢٣٤ .

(٦) الجن : ٩ .

(٧) الجن : ١٠ .

٣٦٦ كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح ...

إلخ بِالْجَنِّ لَيْلَةً اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنِي أَبُوكَ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - أَنَّهُ افْتَنَّهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ .

حرق الشياطين بها لم يكن إلا عند بعثه - عليه السلام - وكذلك ذكر أهل التفسير الخلاف في معنى قوله : { رُجُومٌ لِلشَّيَاطِينِ } (١) وفي اعرابه ، هل هو مصدر فيكون الكواكب هي الراجمة المحرقة بشبهها لا بأنفسها ؟ أو اسم فتكون هي بنفسها التي يرمم بها ، ويكون رجوم جمع رجم ؟ قاله مكي (٢) .

(١) ١ الملك : ٥٠ .

(٢) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي ، عالم بالتفصير واللغة ، وهو صاحب مشكل إعراب القرآن . مات عام سبع وثلاثين وأربعمائة .

كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر

٣٦٧

(٣٤) باب القراءة في الظهر والعصر

١٥٤ - (٤٥١) وحدثننا محمد بن المثنى العنزي ، حدثنا ابن أبي عدي عن الحاج - يعني الصوائف - عن يحيى - وهو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة وأبي سلمة ، عن أبي قتادة ؛ قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي بِنَا ، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْوَلَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ أحياناً ، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْوَلَى مِنَ الظُّهْرِ ، وَيُقَصِّرُ الثَّانِيَةَ ، وَكَكَلِكَ فِي الصُّبْحِ .

١٥٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ وَابَانُ

ابْنُ يَزِيدَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَاتَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْوَلَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةً ، وَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ أحياناً ، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ اهْتَابَ .

وذكر مسلم قراءته في صلاته - عليه السلام - في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة (١) يطول في الأولى منهما وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ، وهذا يبين أنه لم يقرأ في الركعتين الأخيرتين السورتين ، ونحوه قول سعد : وأحذف في الآخرين .

ويبينه قراءته في صلاة العصر بقدر خمس عشرة آية في الركعتين الأوليين وفي الآخرين قدر النصف ، وهذا قدر أتم القرآن في حدها ، وكل هذا حجة لاختيار مالك - رحمه الله - وقد تقدم ما كان من الخلاف للعلماء في ذلك ، وفيها حجة على قراءه أم القرآن في كل ركعة .

وقوله : (نسمعنا الآية أحياناً) دليل على أن قراءة السر ليس من شرطها ألا يستمع منهما شيء بل كما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) دون جهر ، وأن الجهر الخفيف في بعض السورة فيما يسر فيه لا شيء فيه ، لكن ما ورد في أن قراءته كانت في الركعتين الأخريتين من الظهر على النصف من الأوليين وذكر - أيضاً - في العصر نحوه [يحتج به الثافعي] (٢) ومن يرى قراءة السورة في كل ركعة ، وأحاديثنا المتقدمة في البيان أولى ، لنضه على أم القرآن ، وهذا على التقدير والحدس (٣) ، وقد يمكن تطويل ترتيل أم القرآن كما جاء عنه -

(١) الذي في نسخ المطبوعة : وسورتين .

(٣) فطت : الحديثين .

(٢) في ت : وبه يحتج الأفس .

٣٦٨ كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر ١٥٦ - (٤٥٢) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ، جميعاً عن هشيم ، قال يحيى : أخبرنا هشيم ، عن منصور ، عن الوليد بن مسلم ، عن أبي الصديق ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كنا نحضر قيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الظهر والعصر ، فحزنا قيامه في الركعتين الأولىين من الظهر قدر قراءة { اكم . تنزيل } السجدة .

وحزنا قيامه في الآخرين قدر النصف من ذلك ، وحزنا قيامه في الركعتين الأولىين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر ، وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك . ولم يذكر أبو بكر في روايته : { اكم .

تنزيل } .

وقال : قدر ثلاثين آية .

١٥٧ - (...) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا أبو عوانة عن منصور ، عن الوليد أبي بشر ، عن أبي الصديق التاجي ، عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية .

أو قال نصف ذلك .

وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قرأ خمس عشرة آية ، وفي الآخرين قدر نصف ذلك .

١٥٨ - (٤٥٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن عبد الملك بن عمير ،

عن جابر بن سمرة ، أن أهل أهوفة شكوا سعداً إلى عمر بن الخطاب ، فذكروا من صلاته .

فأرسل إليه عمر فقدم عليه ، فذكر له ما عابوه به من أمر الصلاة ، فقال : إني

عليه السلام - في غير هذا الحديث : (يقرأ بالسورة فيطولها (١) حتى تكون أطول من أطول منها) ولاختلاف فعله - عليه السلام -

في ذلك كان الأمر عند أهل العلم في ذلك واسعاً (٢) ولم ير مالك على من قرأ السورة في الركعتين الآخرين سجوداً .

[قال الإمام] (٣) : أوما ورد في كتاب مسلم من أحاديث إطلته - عليه السلام -

في بعض الصلوات فإنه قد ورد ما يعارضه وهو قوله عليه السلام : (إن منكم منفرين ، فأياكم أم الناس فليوجز ، فإن من ورائه الكبير

والضعيف وذا الحاجة) (٤) وهذا أمر منه -

(١) في الأصل : ارتلها .

(٢) في الأصل : واسع ، وهو خطأ .

(٣) سقط من ع .

(٤) البخارى في صحيحه ، كالأذان ، بتخفيف الإمام في القيام بإتمام الركوع والسجود ، وب من شك إمامه إذا طَوَّل ، وفي كالعلم ، بالغضب في الموعظة والتعليم ، وابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بمن أم قوما فليخفف ، والدارمى في الصلاة ، البيهقى كذلك ، بما على الإمام من التخفيف ٣ / ١١٥ ، أحمد في المسند ١١٨ / ٤ ، جميعاً عن أئ مسعود الأنصارى .

كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر ٣٦٩ ل الصلّى بهم صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ما أخرج عنها ، إني لأركد بهم في الأوليين ، وأحذف في الأفرين .
فَقَالَ : ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ ، أبا إسحق .

(...) حدثنا قتيبة بن سعيد وإسحق بن إبراهيم ، عن جرير ، عن عبد الملك بن عمير ، بهذا الإسناد .

١٥٩ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا شعبة ، عن أبي عون ، قال : سمعت جابر بن سمرة .
قال عمر لسعد : قد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة .

قال : أما أنا فأمم في الالم وليين وأحذف في الأفرين ، وما ألو ما اقتديت به من صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فَقَالَ : ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ - أو ذاك ظنى بك .

عليه السلام - للتخفيف ، وإشارة للتعليل فيبطل تطرق لاحتمال إليه وما نقل من أفعاله -

عليه / السلام - التي ظاهرها الإطالة [فقد ، (١) تحمل على أنه كان منه في بعض الأوقات ٩٣ / بليين للناسي جواز الإطالة ، وعلى أنه - عليه السلام - علم من حال من وراءه في تلك الصلوات أنه لا يبق عليهم ذلك ، وأوحى إليه أنه لا يدخل عليه من تشق عليه الإطالة] (٢) .

قال القاضي : واختلاف فعله - عليه السلام - والروايات عنه في قراءته في الصلوات

من الرواية في تطويله أحيانا القراءة في المغرب وتخفيفها أحيانا في العشاء والظهر ، واختلافها في الصلوات - دليل على سعة الأمر ، وأنه لا حد في قراءة لصلاة من الصلوات

لا يتعدى ، وأنه كان - عليه السلام - يفعل في كل ذلك بحسب حال من وراءه من القوة والضعف وبحسب وقته من ابتداء الصلاة أول الوقت ، أو تمكنه ، أو الأعذار الحادثة فيه ،

فما روى من قراءته في العشاء بالتين والزيتون أنه كان في السفر وهو موضع التخفيف لمشقة السفر ونظر المسافر حيثئذ لما يحتاج إليه .

وقول من روى : (إنه قرأ في صلاة المغرب بالمرسلات وبالطور أو بطولى الطولين) (٣)

أى ببعض هذه السور ، وليس فيها نص أنه أتمهما وهذا يروى تأويل من قال : إنه في قراءته (١) زائدة في ع .

(٢) جاءت هذه العبارة في المعلم بعد عبارة : ٩ قال الإمام : يختلف الناس في صحة صلاة المفترض ...

" ص ٩٤ / بمن الإكمال ، أى حدث تقديم من التناضى .

(٣) البخارى في صحيحه ، كالأذان ، بالقراءة في المغرب ، أبو داود ، كالصلاة ، بقدر القراءة في المغرب ، الشائى كذلك ، بالقراءة في المغرب ، البيهقى أيضا ، بمن لم يضيق القراءة فيها بكثر مما ذكرنا ٢ / ٣٩٢ .

عن زيد بن ثابت -

وقوله : " طولى الطولين " : ثنية الطولى ، ومذكرها الأطول ، أى أنه كان يقرأ فيها بأطول السورتين الطويلتين وهما الأنعام والأعراف .

٣٧٠ كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر ١٦٠ - (...) وحدثنا أنجو كريب ، حدثنا ابن بشر ، عن مسعر ، عن عبد

الْمَلِكِ وَأَبِي عَوْنٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ .
وَزَادَ : فَقَالَ : تَعْلَمُنِي الْأَعْرَابُ بِالصَّلَاةِ ؟

لهذه السورة في المغرب دليلاً على سعة وقتها ، للاحتمال الذي ذكرنا ، وأيضاً فمن يقول : إن لها وقتاً واحداً لا يحدده بقدر سورة ، وأن مذهبه أنها لا تؤخر عن أوله ثم تطويلها لا يمنعه مانع ، وبديل ما روى في الحديث (أنهم كانوا ينتصلون بعد صلاة المغرب) (١) ولو طولت بقدر قراءة تلك السورة مع عادة النبي (صلى الله عليه وسلم) في الترتيل ، لم يروا مواقع نبلهم ، أو يكون هذا منه - عليه السلام - على حال دون حال ، وفي وقت لم يكن وراءه من هو صائم ولا مُتَعَمِّلٌ وقد روى عنه ابن عمر : (أنه كان يقرأ فيهاب (وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ) (٢) ، وعن أبي هريرة : (أنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل) (٣) لكن أكثر الروايات متفقة على التطويل في الصبح ، وذلك بحسب تغليسه - عليه السلام - بها وامتداد وقتها ، وليدرك الصلاة معه من فاتته التغليس بها من ذوى الأعذار ، فهاهنا تحمل الروايات في التطويل الكثير الذي جاء في الأم أنه كان يقرأ فيها ما بين الستين إلى المائة وب (المؤمنون) ، ثم دون ذلك في غالب حاله ، وهو ما روى من قراءته فيها بقاف .

(١) معنى حديث أخرجه النسائي عن رجل من أئلم من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنهم كانوا يُصَلُّونَ مع نبي الله (صلى الله عليه وسلم) المغرب ثم يرجعون إلى أهلهم إلى أقصى المدينة يرمون ويُصِرُّونَ مواقعَ سهاهم ، كالصلاة ، بتعجيل المغرب ٢٥٩ / ١ .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ، كالصلوات ، بما يقرأ به في المغرب ٣٥٨ / ١ ، وهو عن عبد الله بن يزيد وليس ابن عمر .
والآية رقم ١ من سورة التين .

(٣) النَّائِي فِي الْكِبَرِي ، كصفة الصلاة ، بالقرأة في المغرب بقصار المفصل ٣٣٨ / ١ ، البيهقي كذلك ، بقدر القراءة في المغرب ٣٩١ / ٢ .

وفي تحديدي السور من حيث طولها وقصرها وأوصاطها نقول : ذهب الشافعية الى أن طوال المفصل من الحجرات إلى النبأ ، وأوصاطه من النبأ إلى الضحى ، وقصاره من الضحى إلى آخر القرآن الكريم .

اما الحنفية فقد ذهبوا الى أن طوال المفصل من سورة الحجرات إلى آخر البروج ، وأوصاطه من الطارق إلى أول البية ، وقصاره من البينة إلى آخر القرآن الكريم .

وقال المالكية : إن طوال المفصل كذلك من الحجرات لكنها إلى سورة الازعات ، وأوساط المفصل من عبس إلى سورة " والليل " ، وقصاره من ٩ الضحى إلى آخر القرآن .

ثم الحنابلة فقد ذهبوا إلى أن أول المفصل هو سورة (ق) وقيل في المذهب : دا الحجرات " ، واوساطه

من (عم" إلى سورة "الضحى) ، وقصاره من الضحى إلى آخر القرآن ، الدر المختار ١ / ٥٠٤ ، الرح الكبير ٢٤٧ / ١ ، كشف القناع ٣٩٩ / ١ .

كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر اكس ١٦١ - (٤٥٤) حدثنا داود بن رشيد ، حد - ننا الوليد - يعنى ابن مسلم - عن سعيد - وهو ابن عبد العزيز - عن عطية بن قيس ، عن قرعة ، عن أبي سعيد الخدري ؛ قال .

لَقَدْ كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تُقَامُ ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَقِيعِ ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يَأْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الرُّكْعَةِ الْوَلَى ، ثُمَّ يَطْوِلُهَا .

ويحمل ما ورد من قراءته فيهاب { وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ } (١) في!ض الأوقات عند إسفاره بها ، وفي مثل تعليمه آخر وقت صلاتها ، وفي إسفاره ، وكذلك يحمل قراءته في صلاة الظهر { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى } (٢) ، ودى رواية الطبرى : { إِذَا عَسَسَ! } ، و { سَتَحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } (٣) عند إرادته التخفيف ، وقراءته فيها وتطويل الركعة الأولى حتى يذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ، ثم يرجع ويتوضأ ويدرك الصلاة معه ، [دليل] (٤) على صلاتها أول الوقت وانتظار الجماعة للاجتماع ومعرفة من يصلى وراعه ؛ لأن هذه الصلاة تأتى والناس فى قائلتهم وأشغالهم ؛ ولهذا مما اسضحب شأخير صلاحا دى الجماعة عن أول الوقت إلى فىء الفىء ذراعاً

ليستجمع الاس لها ، وقد ذكر ائو داود هذا المعنى في الحديث عن أبي قتادة قال : " فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى (١) ، وعن ابن أبي أوفى أنه - عليه السلام - كان يقوم في الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم (٦) يعنى حتى يتكامل الناس ويجتمعوا لها .

وقراءته - عليه السلام - فيهاب ألم السجدة (٧) ونحوها غالب الأوقات (٨) وتساوى الأحوال ، وهذا (٩) اختيار مالك - رحمه الله .

وعلماء الأمة استحباب التطويل في الصبح والظهر بحسب حال المصلي والجماعة ، وتريخص التخفيف وتقصير القراءة فيها في السفر وعند الحاجة والضرورة ، والقراءة فيهما بما قرأه - عليه السلام - في حديث جابر بن سمره بقاف ونحو ذلك من طوال المفصل ، وليس في حديث جابر المذكور في قوله : " وكانت (١) صلاته بعد تخفيفا) : أى بعد هذه المدة التي قرأ فيها بقاف بل ظاهره أن هذه هي من التخفيف ، وإنما أرادب (بعد) آخر حاله ، خلاف أوله ، والله أعلم .

وبدليل قوله في الرواية الأخرى : (كان تخفيف

(١) التكوير : ١٧ .

(٢) الليل : ١ .

(٣) ١ لا على : ١ .

(٤) من ت .

(٥) كالصلاة ، بما جاء في القراءة في الظهر (٨٠٠) .

(٦) المصنف لابن أبي شيبة ، كالصلوات ، بما يُقرأ في صلاة الفجر ٣٥٣ / ١ .

(٧) يعنى قدر ألم السجدة ، كما جاءت به الرواية (١٥٦) .

يلا) أبو داود ، كالصلاة ، بقدر القراءة في صلاة الظهر والعصر (٨٠٧) .

(٩) في ت : وهو .

(أ) لفظ المطبوعة : وكلان .

٣٧٢ كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر ١٦٢ - (...) وحديثي محمد بن حاتم ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاوية

ابن صالح عن ربيعة ، قال : حدثني قرعة ، قال : أتيت أبا سعيد الخدري وهو مكثور الصلاة) ثم قال : (كان يقرأ في الفجر بقاف) ونحوها .

واختلف أصحابنا : هل هما سواء ؟ أو كون الصبح أطول ؟ وهو أكثر ما جاء في الحديث من أنها أطول قراءة من الظهر وذلك بحسب امتداد وقتها ، وتفرغ الناس من الأشغال لها ، وكون القراءة في العصر والمغرب بقصار المفصل ، كما جاء من أكثر الروايات (١) في قراءته - عليه السلام - فيهما ، لأن العصر آخر النهار وتماثلكما الصلاة فيها والتطويل يقعها في الوقت المكروه الصلاة فيه ، وعند إعياء أكثر الناس من خدمتهم وكلاهم من تصرفاتهم ومهنتهم ، والمغرب كذلك ويكون وقتها مضيقاً ، ولحاجة الصائم إلى المباشرة للإفطار ، وأكثر الناس للعشاء ، وأنه لو طولت القراءة فيها لاتصلت بالعشاء الآخرة ، لتقارب وقتيهما ، واتصاله ، فيضيق تناول العشاء لمن احتاجه ، ويضر به إن أخره حتى يصلي العشاء الآخرة ، ولم يكن للعشاء الآخرة هذه الضرورة في التخفيف ، وكان وقت نوم الناس وراحتهم ، فلم يحتمل كثير التطويل ، وكانت نحو المغرب والعصر في القراءة وفوق ذلك قليلاً ، وقد جاء أن النبي - عليه السلام - قرأ فيها { أذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } { (٢) } { وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ } { (٣) } { (٤) } وقال لمعاذ : (اقرأ فيهاب) { شِجَ اسْمَ رَثْلِي الْأَعْلَى } { (٥) } و { اقرا بِاسْمِ رَبِّكَ } { (٦) } و { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى } { (٧) } ، { وَالشَّمْسِ وَخَفَاهُمَا } { (٨) } { (٩) } وكتب عمر أن يقرأ فيها بوسط المفصل (أ) واختاره أشهب (١١) .

وكان ترتيب الشرع بحكمته القراءة في هذه الصلوات هذا الترتيب العجيب ، وعلى هذا الذي اختاره مالك عامة العلماء وهو الذي روى من عمل الخلفاء والسلف المرضى ، دان كان قد روى عن بعضهم في ذلك

خلاف ، فقد روى عن بعضهم أن العصر كالظهر ، وقال بعضهم على النصف منها ، وقال بعضهم على الربع منها ، وبالجملة فقوله - عليه السلام - : (إذا أم أحدكم فليخفف ، فإن فيهم الضعيف وذا الحاجة) الحديث .

وقول

(١) (٢) (٤)

(٥) (٨) (١٠) (١١)

انظر في هذا المصنف لابن أبي شيبة ، كالصلوات ، بفي العصر قدر كم يقام فيه ٣٥٧ / ١ .

الانفاق : ١ .

(٣) التين : ١ .

البخارى في صحيحه ، كالأفان ، بالجهري في العشاء ، عن أبي رافع وعن البراء ، وب القراءة في العشاء بالجددة عن أبي رافع ، بالقراءة في العشاء عن البراء .

الأعلى - ١ .

(٦) العلق : ١ .

(٧) الليل : ١ .

الشمس : ١ .

(١) المابق ، كالأفان ، بمن شكا إمامه إفا طؤل .

(المصنف لابن أبي شيبة ، كالصلوات ، بما يقرؤون به في العشاء الآخرة ١ / ٣٥٩ .

(أسهب بن عبد العزيز بن ثاود الفقيه المالكي المصري ، تلميذ الإمام مالك ، مات سنة أربع ومائتين بعد الثافعي بشهر .

وفيات الأعيان ٢٣٨ / ١ .

كتاب الصلاة / باب القراءة في الظهر والعصر ٣٧٣ عَلَيْهِ فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ ، قُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ .

قُلْتُ : أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ .

فَأَعَّ الْأَعْلِيَّةُ ، فَقَالَ : كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ ، فَيَنْطَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى الْبَقِيعِ ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الرُّكْعَةِ الْوَلَى .

٥٣٦ (35) باب القراءة في الصبح

جابر بن سمرة : (وكانت صلاته بعد تخفيفا) وحديث أنس بنخوه ، يقضى على جميع مختلف الاثار وأنه الذى يشرعه - عليه السلام - للأئمة وهو موضع / البيان ، وما خالفه ٩٤ / أ من فعله فيحسب زوال العلة ، ١ بل ، (١) قد كان يخفف الصلاة لسماع بكاء الصبي ،

وايضا فكان - عليه السلام - مأمور بتبليج القرآن وقراءته على الناس فخاله في ذلك كان بخلاف حال غيره ، وقد يكون اختصاصه بقراءة بعض السور في صلاته وتطويله فيها أحيانا بالقراءة لذلك ، ولطابقة حال من الناس لما يتلوهم عليهم ويذكرهم به .

وأما اختصاصه الركعة الأولى بالتطويل أكثر من غيرها فلما ذكرنا من مبادرته بالصلاة

اوائل الوقت ، وحرصا على ال يدركه فيها من لم يمكنه الدخول معه أولاً لعذره أو شغله ،

وقد يحتج بهذا على اخذ القولين عندنا في الإمام الراكع يسمع حس الداخل أنه ينتظره ولا

يرفع ، وقد انفصل من يقول لا ينتظره ال تطويل النبي (صلى الله عليه وسلم) هنا لغير معيق ولا مخصوص ،

بل للجماعة التي ينتظر استيفاؤها ، وفي الراكع مراعاة حقوق الراكعين معه أولى من الواحد الداخل .

واختلف أئمة العلم على القولين معاً ، وشدد الكراهة بعضهم في ذلك جدا وراه

من اشتراك العمل لغير الله ، ولم يقل شئاً ، بل كله لله ، وليحوز أجر مدرك الركعة معه ويضاعف أجر صلاته بعقله لها وراءه ، وفيه الاستحباب بامثال فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) بكون الركعة الأولى للمصلي أطول من الثانية ، وأن يكون قراءته في السور على ترتيبها في المصحف ، ولا ينكس فيبدأ في المتأخر على المتأخر ! تدم وأن يكون قراءته بسورة تامة في الركعة

في الفرض مفرقة ، ولا يبعثها ، ولا بسورتين وهذا كله اختيار مالك - رحمه الله - وغيره أن أهل العلم على ما جاءت به أكثر هذه الأحاديث ، وقد أجاز غير مالك ابتداء القراءة ببعض ! وروى مثله عنه ، والأمر في جميع ما ذكرناه واسع إن شأ الله تعالى .

وقول أبي سعيد للذي سأله عن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) : (مالك في ذلك من خير) يعني أنك لا تقدر على الإتيان بمثل صلاته مما ذكر من طولها وإن تكلفت في ذلك يشق عليك .
(١) ساقطة من ت .

٣٧٤
كتاب الصلاة / باب القراءة في الصبح
(٣٥) باب القراءة في الصبح

١٦٣ - (٤٥٥) وحدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج .
ح قال : وحدثني محمد بن رافع - وتقارباً في اللفظ - حد ، شأ عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج .
قال : سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول : أخبرني أبو سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابدی ، عن عبد الله بن

[قال الإمام] (١) : وذكر (٢) مسلم القراءة في صلاة الصبح : نا (٣) هرون ، نا حجاب عن ابن جريج ، ونا (٤) ابن رافع ، [نا عبد الرزاق] (٥) ، أنا (٦) ابن جريج قال : سمعت محمد بن عثاد يقول : أخبرني أبو سلمة [بن سفیان] (٧) وعبد الله بن عمرو بن العاص وكذا في إسناده في حديث حجاج عن ابن جريج قال : فيه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفي حديث عبد الرزاق عن عبد الله بن عمرو ولم يقل ابن العاص ، قال بعضهم : هو الصواب ، وعبد الله بن عمرو (٨) المذكور في هذا الحديث ليس بابن العاص ، و(ثما هو رجل آخر من أهل الحجاز ، وقد روى عنه محمد بن عباد (٩) .

قال القاضي : وقوله في هذا السند : (وعبد الله بن المسيب العابدی) (١٠) وهو بالبا بواحدة ودال مهملة ، وقول سعد : (أصلي بكم (١١) صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما أحرّم

(١) سقط من ع .

(٢) في ع : خرض !

(٣) في ع : قال : وفي المطبوعة : وحدثنا هرون بن عبد الله حدثنا حجاج .

(٤) في الصحيحة المطبوعة : وحدثني محمد بن رافع .

(٥) في الصحيحة المطبوعة : حدثنا عبد الرزاق .

(٦) في المطبوعة : أخبرنا .

(٧) سقط من ت .

(٨) هو عبد الله بن عمرو المخزومي القرشي ، روى له مسلم وأبو داود هذا الحديث الواحد .

قال المري : ووقع في بعض طرق مسلم فيه : (عن عبد الله بن عمرو بن العاص " وهو وهم ، وقال بعضهم : عن عبد الله بن عبد القارئ .
تهذيب الكمال ١٥ / ٣٧٦ .

(٩) محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعه المكي ، روى عن جده لأمه عبد الله بن السائب ، وأبى هريرة ، وعائشة ، وغيرهم ، وعنه الزهري ، والأوزاعي وابن جريج وابن مهران ، وثقه ابن معين وابن سعد .
تهذيب التهذيب ٩ / ٢٤٣ ، تهذيب الكمال ٢٥ / ٤٣٣ .
(١٠) هو ابن أبي السائب بن صيفى بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم .
روى عن عبد الله بن السائب وعن عمر وابن عمر ، وعنه محمد بن عباد وابن أبي مليكة ، ذكره ابن حبان فى الثقات .
مات أيام ابن الزبير .
تهذيب ٦ / ٣٣ .
(١١) لفظ الصحيحة المطبوعة : ٩ إني لأصلى بهم ! .
انظر : الرواية : ١٥٨ .

كتاب الصلاة / باب القراءة فى الصبح ٥ كل السائب ، قَالَ : صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) الضُّبْحَ بِمَكَّةَ ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى - مُحَمَّدُ بْنُ عَدَادٍ يَشْلُثُ أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ - أَتَاهُ تِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) سَعْلَةً ، فَرَكَعَ .
وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ .
وَفِي حَلِثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : لَحَذَفَ ، فَرَكَعَ .
وَفِي حَدِيثِهِ : وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو .
وَلَمْ يَقُلْ : ابْنُ الْعَاصِ .

١٦٤ - (٤٥٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا ثَعْلَبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ بِشْرٍ عَنْ مُسْعَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيحٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ : { وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ } (١) .
١٦٥ - (٤٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَقَرَأَ : { ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ } (٢) .
حَتَّى قَرَأَ : { وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ } (٣) قَالَ : جَعَلْتُ أَرَانَهَا وَلَا أَدْرِي مَا قَالَ .
١٦٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيْلُثُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ .
ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ .
سَمِعَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ : { وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَفِيدٌ } .

(عنها) : أى ما أنقص بفتح الهمزة ثلاثي ، وانخرم فى الشعر نقص حرف من أوّل البيت ، وقيل : معناه : لا أترك ولا أذهب عنها وأصله العدول عن الطريق ومخارم الطريق .

وقوله : [[إني لاءركد فى الأوليين أو أسكن] (٤) وأقل الحركة والانتقال وأديم القيام " : والمراد أطيل القيام ، كما قال فى الرواية الأخرى : (أمد فى الأوليين) ، والركود : الدوام ، والماء الراكد : الدائم الذى لا يجرى ، وكذلك قوله : (وأحذف فى الآخرين)

أى أقصر ، وأصل الحذف الطرح وكل شيء بعضته فقد حذفته .

(١) التكوير : ١٧ .

(٢) ق : أ .

(٣) ق : ١٠ .

(٤) لفظ المطبوعة : ٩ إني لا عرُكُدهم في الأوليين وأحنف في الآخرين "

٣٧٦

كتاب الصلاة / باب القراءة في الصبح

١٦٧ - (...) حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حد ثنا شعبة ، عن زياد بن علاقة ، عن عمه ، أنه صلى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) الضبح ، فقرأ في أول ركعة .
{ والنخل بأسقام لها طلع نفيد } وربما قال : { ق } .

١٦٨ - (٤٥٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي عن زائدة ، حد - ثنا سمك بن حرب ، عن جابر بن سمرة ، قال :

إن النبي كله كان يقرأ في الفجر { ق والقرآن المجيد } .

وكان صلاته بعد ، تخفيفاً .

١٦٩ - (...) وحد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن رافع - واللفظ لابن رافع - قالا : حد ثنا يحيى بن آدم ، حد - ثنا زهير عن سمك ، قال : سألت جابر بن سمرة عن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : كان يخفف الصلاة ، ولا يصلي صلاة هو .

قَالَ وَأَتَّبَانِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ { ق وَالْقُرْآنِ } وَنَحْوَهَا .

١٧٠ - (٤٥٩) وحد ثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حد ، ثنا شعبة ، عن سمك ، عن جابر بن سمرة ، قال : كان

النبي (صلى الله عليه وسلم) يقرأ في الظهر { والليل إذا يغشى } (١) وفي العصر ، نحو ذلك .

وفي الصبح ، أطول من ذلك .

١٧١ - (٤٦٠) وحد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة ،

عن سمك ، عن جابر بن سمرة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يقرأ في الظهر { مبح اسم ربك الأعلى } (٢) وفي الضبح ، بأطول من ذلك .

١٧٢ - (٤٦١) وحد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هرون ، عن التيمي ،

عن أبي المنهال ، عن أبي بزة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقرأ في صلاة الغداة من الست!! إلى المائة .

٥٣٧ (36) باب القراءة في العشاء

(...) وحد ثنا أبو كريب .

حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن خالد الحذاء ، عن أبي المنهال ، عن أبي بزة الأسلمي ، قال .

كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ في الفجر ما بين الست!! إلى المائة آية .

(٢) الأعلى ١٠ .

كتاب الصلاة / باب القراءة في الصبح

٣٧٧

١٧٣ - (٤٦٢) حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ابن عبد الله ، عن ابن عباس ، قال : إن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ : { والمرسلات عرفاً } (١) فقالت يا بني ، لقد ذكرتني بقراءتك هن السورة .
إنها لآخر ما سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ بها في المغرب .
(...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، قال : حدثنا سفيان .
ح قال : وحدثنى حملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .
ح قال : وحده - ننا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا .
أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر .
ح قال .

وحد ، شأ عمرو الناقد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حد ، شأ أبي عن صالح ، كلهم عن الزهري ، بهذا الإسناد .
وزاد في حديث صالح : ثم أما صلى بعد .
حتى قبضه الله عز وجله

١٧٤ - (٤٦٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ،
عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ بالطور ، في المغرب .
(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قالوا : حد ، شأ سفيان .
ح قال : وحدثنى حملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .
ح قال : وحده ، لنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلهم عن الزهري ، بهذا الإسناد ،
هـ .
؟ "

وقوله حين قرأ (المؤمنود) : (أ فلها بلغ) ، (٢) ذكر موسى أو عيسى أخذته سعة فركع " : السعة - بفتح السين - من السعال ،
تفسير للحديث الآخر الذي لم يذكر فيه السعة ، وأنها كانت سبب قطعه السورة .
وفيه حجة على جواز قطع القراءة ، والقراءة ببعض سورة ، ولا خلاف في ذلك للضرورة لمثل هذا ، وأجاز غير واحد من العلماء
القراءة ببعض سورة ابتداء ، وروى عن مالك مثله ، وكره ذلك في المشهور عنه .

(١) المرسلات ١٠ .

(٢) لفظ المطبوعة : حتى .

٣٧٨

كتاب الصلاة / باب القراءة في العشاء

(٣٦) باب القراءة في العشاء

١٧٥ - (٤٦٤) حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن عدي ، قال : سمعت البراء يحدث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أنه كان في سفر .
فصل العشاء الآخرة .

فقرأ في إحدى الركعتين : { والتين والزيتون } (١) .

١٧٦ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن عدي بن ثابت ، عن البراء بن عازب ، أنه قال :
صليت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العشاء .
فقرأ ب { التين والزيتون } .

١٧٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، حَدَّثَنَا مَسْعُورٌ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ ب { التَّيْنِ وَالْزَيْتُونِ } فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ .

١٧٨ - (٤٦٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ ، قَالَ :

كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ يَأْتِي فَيُؤْتِمُّ قَوْمَهُ ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْعِشَاءَ ، ثُمَّ وَقَوْلُهُ : (كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) [وفي رواية] (٢١) : (الْعِلَاءُ الْآخِرَةُ ،

ثُمَّ [يَأْتِي فَيُؤْتِمُّ قَوْمَهُ) ، وفي رواية] (٣١) : " فيصلي بهم تلك الصلاة) ، قال الإمام : اختلف الناس في صحة صلاة المفترض خلف المتنفل ، واحتج من أجازها بحديث معاذ هذا أنه كان يصلي بقومه بعد صلاته مع النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ومن منع (٤) [ذلك قال] () : يحتمل أن يكون النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لم يعلم فعل معاذ هذا ولو علمه لأنكره ، ويحتمل أن يكون اعتقد في صلاته خلف النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) التنفل وصلى بقومه ، واعتقد أنه فرضه ، فلا يكون فيه (٦) حجة مع الاحتمال ، ووقع في بعض طرقه أن الرجل لما شكاه إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال له : إن معاذاً صلى معك العشاء ، ثم أتانا فافتتح بسورة البقرة ، وهذه الزيادة تنفي قول من قال : إن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لم يعلم بفعل [معاذ لأنه] (٧) ها هنا أعلم به ، ولم ينقل أنه أنكره ،

والظاهر

(١١) التين : (٢١٠١) سقط من ع .

(٣) في ع العبارة هكذا .

يرجع إلى قومه .

(٤) بعدها في المعلم : جواز صلاة المفترض وراء المتنفل .

(٥) في ع .

يقول ، وسقطت (ذلك " .

يلا) في ع : في فعله .

(٧١) في ع : هذا مع أنه .

كتاب الصلاة / باب القراءة في العشاء

٣٧٩

أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ ، فَافْتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ .

فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ .

ثُمَّ صَفَى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ .

فَقَالُوا لَهُ : أَنَا فَعَلْنَا يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا .

وَاللَّهُ ، وَلَا تَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَلَاخُزَيْنَهُ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ ، نَعْمَلُ بِالْهَارِ ، دَنَ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ أَتَى فَافْتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ .

فَاعْتَبَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى مُعَاذٍ .

فَقَالَ :

إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِنَقْلِ ، وَأَمَّا قَطَعَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِإِطَالَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا طَالَ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الْعَادَةِ وَتَعْدَى فِي الْإِطَالَةِ ، وَخَشِيَ الْمَأْمُومُ تَلَفَ بَعْضِ مَالِهِ إِنْ أَتَمَّ مَعَهُ الصَّلَاةَ ، أَوْ فُوتَ مَا يَلْحَقُهُ مِنْهُ ضَرَرٌ شَدِيدٌ أَشَدَّ مِنَ الْمَالِ ، فَإِنَّهُ يَسُوغُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَتِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنَ الْإِمَامِ خِلَافٌ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (١) وَهَذَا مَوْضِعُ الْجَاهِدِ ، وَلَعَلَّ الرَّجُلَ تَأَوَّلَ فِي الْقَطْعِ هَذَا .

قال القاضي : واختلف العلماء في صلاة المفترض خلف المتنفل ، فأجازها الشافعي وأحمد في طائفة من السلف ؛ أخذاً بظاهر هذا الحديث (٢) ، ومنعت ذلك طائفة ، وهو قول مالك وربيعة والكوفيين ، وحجتهم قوله - عليه السلام - : (إنما جعل الإمام ليؤتم به) (٣) فلا يختلفوا عليه ، ولا خلاف أشد من اختلاف النيات وزعم أولئك أن هذا فيما يظهر فيه الخلاف من الأفعال لا فيما يظن (٤) ، وألزمهم .

هؤلاء الاتفاق على اتباعه في السهو وإن لم يسهوا معه ، واختلف أصحابنا إذا نزل ذلك ، فأكثرهم يرون إعادة المأموم أبداً ، وسخنون يرى إعادته إذا ذكر في اليومين والثلاثة وإذا تعد لم يعد ، وأجاب أصحاب مالك ومن وافقه (٥) عن حديث معاذ بما ذكره الإمام أبو عبد الله ، وقال الطحاوي : لعل هذا كان في بدء الإسلام ؛ حيث كان جائزاً أن نصلي الفريضة مرتين حتى نهاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) وعن ذلك (٦) .

(١) في ع : معه -

(٢) وكذا بما جاء في الصحيح عن جابر وأبي بكرة .

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي بالناس عملة الظهر في الخوف ببطن نخلة فصلى بطائفة ركعتين ، ثم سلم ، ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم .

وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢ / ٤٦٤ ، ابن خزيمة (١٣٥٣) ، الدارقطني ٢ / ٦ ، البيهقي في السنن الكبرى ٣ / ٢٥٩ .

قال الإمام الشافعي في هذا : والآخرة من هاتين للنبي (صلى الله عليه وسلم) نافلة وللآخرين فريضة - الأم ، ب اختلاف نية الإمام والمأموم ١ / ١٧٣ ، معرفة السن ٤ / ١٥٦ .

(٣) سبق ، وانظر البخاري في صحيحه ، كالصلاة ، بالصلاة في السطوح والمنبر ٣٧ ، والموطأ ، كصلاة الجماعة ، بصلاة الإمام وهو جالس ١ / ١٣٥ .

(٤) وقد أجمع مالك وأصحابه على أن من صلى في بيته وحده ائ لا يؤم في الإعاثة غيره ؛ لأن الأولى صلاته ، وحجتهم في ذلك ما رواه الربعة عن جابر : (إفا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مجمدا جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة) . وانظر : التمهيد ٢٥٨ / ٤ ، الاستذكار ٣٥٨ / ٥ .

(٥) في ت : معه .

(٦) شرح معاني الآثار ١ / ٤١٠ .

٩٥ / أ
٣٨٠ كتاب الصلاة / باب القراءة في العشاء

(يَا مُعَاذُ ، أَفَتَأْتَانِ أَنْتَ ؟ أَقْرَأَ بِكَذَا .

وَأَقْرَأَ بِكَذَا لِمَا .

قَالَ سُفْيَانُ : فَقُلْتُ دَعَمَرُو : إِنَّ أَبَا الزَّيْبِ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ : (اقْرَأُوا { وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا } (١) ، { وَالضُّحَى } (٢) ، { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى } (٣) و{ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } (٤)) .

فَقَالَ دَعَمَرُو : نَحْوَ هَذَا .

وقال الأصيلي : إذا ثبت أن معاناً صلى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) العشاء ثم صلاها بقومه ولم

٥٠٣٨ (37) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

ينكر ذلك - عليه السلام - وجب أن يقال : إن صلاة الخوف نزلت بعد برهة من مقدم النبي (صلى الله عليه وسلم) المدينة ، ومعاذ من أول من أسلم ، فيكون فعله متروكاً لذلك ، مع أن أصحاب عمرو ابن دينار يختلفون عليه في أن يكون صلاته مع النبي (صلى الله عليه وسلم)

عليه وسلم) هي التي صلى بقومه () ، وأصحاب جابر غير عمرو لا يذكرون صلاته مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٦) وإذا لم يبح الله لرسوله / في صلاة الخوف أن يصلي بالناس صلاتين لم ينغ أن يسوغ ذلك لغيره .

وقال المهلب (٧) : إنما كان ذلك أول الإسلام لعدم القراء ، ! إنه لم يكن للقوم عوض من معاذ ولم يكن لمعاذ عوض من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فكأن هؤلاء ذهبوا إلى نسخ القصة ، وكذلك اختلفوا في المأموم هل له أن يخرج (٨) اختياراً عن إمامة إمامه فيتم منفرداً ؟ فأباح ذلك الشافعي لعذر أو غير عذر ، وحجته هذا الحديث ، ومنعه أبو حنيفة ، وهو معروف مذهبنا ، وترجح فيه ابن القصار على تخريجها على الوجهين في المذهب من الإجزاء [أو] (٩) عدم الإجزاء ، وفي حديث معاذ عند مسلم أن الرجل سلم ثم صلى وحده (١) وهذا ابتداء ممنوع لغير عذر ، فإن كان لعذر جاز له كما قال الإمام أبو عبد الله ، إلا أنه يكره أن يصلي مع الإمام في موضع واحد لنبيه - عليه السلام - عن صلاتين معاً ، وليصلي خارجاً عن المسجد ، فإن صلى أجراً عنه وأساء .

وقوله : (أفأتأت يا معاذ) أي تفق الناس وتصرفهم عن دينهم ، أصل الفتنة : الامتحان والاختبار ، لكن عرفها في اختبار كشف ما يكره .

(١) الشمس : ١ .

(٢) الضحى : ١ .

(٣) الليل : ١ .

(٤) الأعلى : ١ .

(٥) يعني صلاة العشاء وذلك فيما أخرجه الطحاوي بنده عن ابن جريج عن عمرو قال : أخبرني جابر - رضي الله عنه - ائاً معاذاً كان يصلي مع النبي (صلى الله عليه وسلم) العشاء ثم ينصرف إلى قومه فيصليها بهم ، هي له تطوع ، ولهم فريضة .

(٦) راجع رواية الليث عن أبي الزبير ، رقم (١٧٩) .

(٧) هو ابن أبي صبرة ، الأندلسي ، المربي ، مصنف (شرح صحيح البخاري !) ، كان أحد الأئمة الفصحاً ، الموصوفين بالذكاء ، أخذ عن أبي محمد الصيلي ، وأبي الحسن القمبسي ، وعلى بن بندار القزويني ، وأبي فو الحافظ .

توفي سنة خمسمائة وثلثين وأربعمائة .

جدوة المقتش ٣٥٢ ، ترتب المدارك

٤ / ٧٥١ ، الصلة ٢ / ٦٢٦ ، الديباخ ٢ / ٣٤٦ .

لما في الأصل .

خرج ، واثبت من ت (٩) زيد بعدها في ت : في .

(-) لفظ رواية المطبوعة : فانصرف رجل منا فصلي .

كتاب الصلاة / باب القراءة في العلاء

٣٨١

١٧٩ - (...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح قال .

وحد - ننا ابن رجب ، أخبرنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أنه قال : صلى معاذ بن جبل الا "نصأري لأصحابه العشاء .

فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ .

فَانْصَرَفَ رَجُلٌ مَثًا .

فَصَلَّى .

فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ .

فَقَالَ : إِنَّهُ مُنَافِقٌ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : " أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَانًا يَا مُعَاذُ ؟ إِذَا أَمَّتِ النَّاسَ فَأَقْرَابُ { الشَّمْسِ وَضَحَاهَا } ، وَ { سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } ، وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ } ، { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى } .

١٨٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؟ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّيَ بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ .

١٨١ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ .

كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ قَوْمِهِ فَيُصَلِّيَ بِهِمْ .
وقوله : (إنا أصحاب نواضح) أصحاب عمل وتعب .

، والنواضح : الإبل التي يسقى عليها وأراد إنا
٣٨٢

كتاب الصلاة / باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

(٣٧) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

١٨٢ - (٤٦٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِي ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ؛ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : إِنِّي لَا تَأْتِي عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فَلَاطٍ ، مِمَّا يُطِيلُ بَثًا .

فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ ، فَقَالَ : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفِرِينَ ، فَاعْيُزُّوهُمْ أَمْ النَّاسُ فَلْيُؤْجِزْ ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَثِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَوَكَيْعٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمَّرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَحَدَّثَنَا - نَحْنُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، فِي هَذَا الْإِسْنِ الِ بِمِثْلِ حَلِثٍ هُشَيْمٌ .

وقوله : (فما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) غضب في موعظة قط أشد مما غضب فقال : أيها الناس ، إن منكم منفرين (...) الحديث : فيه الغضب لما ينكر في الدين ، وكذلك ترجم عليه البخاري والغضب في الموعظة (١) ، وترجم عليه أيضًا هل يقضى الحاكم وهو غضبان ؟ والنبي (صلى الله عليه وسلم) بخلاف غيره لأنه - عليه السلام - لا يستفزه غضب ، ولا يقول في الغضب والرضى ولا يحكم إلا بالحق ، وفيه أن الخلاف على الأئمة شديد ونفاق (٢) لقوله : (أنا فقت) ، دن قائل هذا لأخيه على وجه التأويل لا يكفر ، وقد ترجم عليه البخاري كذلك (٣) .

[وقال القاضي] (٤) خرج مسلم في هذا الباب : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ () وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ (٦) ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : ثنا حماد بن زيد ، ثنا أيوب (٧) ، عن عمرو

(١) كالأدب ، بما يجوز من الغضب والثدة في أمر الله .

(٢) إنا كان لغيرال شرعى .

(٣) كتاب الادب ، بمن لم يرا كفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا .

(٤) في ت .

قال الإمام .

(٥) ابن جميل بن طريف ، روى عن مالك والليث وحماد بن زيد وغيرهم ، وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه .

كتاب الصلاة / باب أمر الائمة بتخفيف الصلاة في تمام

فَجَلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِي بَيْنَ ثَدْوَيْهِ ! ، ثُمَّ قَالَ : (تَحَوَّلْ) فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفَيْ ، ثُمَّ قَالَ : " أُمَّ قَوْمَكَ ، فَمَنْ أُمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ ، وَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ ، وَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ ، وَإِنَّ فِيهِمُ ذَا الْحَاجَةِ ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ وَحْدَهُ ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ " .

١٨٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : حَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ قَالَ : أَخْرَجَ مَا عَاهَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا أُمِّتَ قَوْمًا فَأَخِفْ بِهِمُ الصَّلَاةَ لَا .

لمط ١ - (٤٦٩) وَحَلَّلْنَا خَلْفَ بَنِي هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، قَالَ لَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ

زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يُوجِزُ فِي الصَّلَاةِ وَيَتِمُّ .

١٨٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً ، فِي تَمَامِ

١٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَلِيُّ

ابْنُ جُرَّ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا شَا إِسْمَاعِيلُ ، يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ رَأً إِذَا بَدَأْتُ أَخَفَّ صَلَاةً ، وَلَا أَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٩١ - (٤٧٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ثَابِتٍ

بِهِ مَبِينًا عَنْ الزَّهْرَانِيِّ .

وقوله للآخر : (أُمَّ قَوْمَكَ " فقال : إني أجد في نفسي فذكر .

وضع النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كفه

بين ثديه وكتفيه ، لعله خشى ما يقع في نفسه من الكبر والعجب بالتقدم على قومه أو الخجل والضعف عند ذلك والـ"ول أظهر معاني (١) هذه اللفظة ، أو يكون غير ذلك من المعاني ، فصنع النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ما صنع ليذهب الله تعالى ذلك عنه ببركة يده ودعائه .

وقوله : (كان رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة فيقرأ

(١) في ت : أظهر في معاني .

كتاب الصلاة / باب أمر الائمة بتخفيف الصلاة في تمام ٣٨٥ البُنَانِي ، عَنْ أَنَسٍ ؟ قَالَ أَنَسُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ .

١٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنِهَالٍ الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا - نَازِئَةُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ

ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِنِّي لَا دُخْلُ الصَّلَاةِ أَرِيدُ إِطْلَاقَهَا ، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ ، فَالْخَفِيفُ ، مِنْ ثَلَاثَةِ وَجَدِ أُمِّهِ بِهِ ! .

بالسورة الخفيفة " (١) ، وفي بعض طرقه : (إني لَادخل في الصلاة وأريد (٢) إطالتها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأخفف من وجد (٣) أمه به) : أي من حبها له ، أو حزنها لكبائه وشغل سيرها لذلك ، يقال : وجدَ وجدًا إذا حزن هذا أحب . قال الإمام : قال بعض الناس : في هذا الحديث إشارة إلى صحة أحد القولين عندنا ، فمن افتتح الصلاة النافلة قائمًا وأراد أن يجلس فيها لابن الإطالة كما رجع عنها ولم تكن إرادته لها توجيهًا عليه ، فكذلك إرادة هذا للقيام لا توجيه عليه . قال القاضي : واستدل بعضهم بهذا على جواز إطالة الإمام الركوع إذا أحس بداخل للصلاة ، وقال : إذا جاز له التقصير مراعاة لبعض من وراءه ، فكذلك يجوز له التطويل لمثل ذلك .

٥٣٩ (38) باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

ودليل الحديث على ال الصبي مع أمه في المسجد ، ولعله ممن أمن منه ال يخرج منه قدر في المسجد ، ولا يجوز إدخال ذلك في المسجد . وفيه ما كان عليه - عليه السلام - من الرفق بأمته ، والرافة بهم ، كما وصفه الله عز وجل به قوله : **حَالُوا بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ** (٤) وفيه التيسير في أمور الدين وغيرها ، كما قال - عليه السلام - : **(يسروا ولا تنفروا) (٥)** . (١) غير مذكور في المطبوعة . (٢) في المطبوعة : **إني لَادخل الصلاة أريد .** (٣) المطبوعة : **مق شقق وجد .** (٤) التوبة : ١٢٨ . (٥) البخاري ، كالجهد ، بما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ، اثو ثاود ، كالأدب ، بنى كراهية المراء ، عن أبي موسى . ٣٨٦ كتاب الصلاة / باب اعتدال أركان الصلاة ... إلخ

(٣٨) باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام (٤٧١) - ١٩٣ (٤٧١) وحدَّثنا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدْرِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، قَالَ حَامِدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكَعَتَهُ ، فَاعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ ، فَسَجَدَتْهُ ، فَجَلَسَتْهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَسَجَدَتْهُ ، فَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ .

١٩٤ - (٥٠٠) وحدَّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ وَقوله في حديث البراء من رواية أبي عوانة في وصف صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) (وجدت (١) قِيَامَهُ فَرَكَعَتَهُ ، فَاعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ ، فَسَجَدَتْهُ فَجَلَسَتْهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَسَجَدَتْهُ ، فَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ) : فيه دليل على تخفيف القراءة والتشهد ، وتمكين الأركان والطمأنينة فيها ، ونحو هذا من حديث أنس ، وهو معنى قوله في حديثه : (ما صليت خلف أحد أو جز (٢) صلاة من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في تمام ، [كانت صلاته] (٣) متقاربة) ، وقوله هذا ، وقول البراء : (قريبًا من السواء) يدل أن بعضها أكل من بعض ، وأنه لم يكن في بعض أركانها طول عن غيره متباين جدًا ، وهذا والله أعلم - في آخر عمله في الصلاة وعلى حديث جابر بن سمرّة (٣) كانت صلاته بعد ذلك تخفيفًا (٤) ، ولم يكن ذلك حين كان يقرأ بالسنتين إلى المائة وحتى (٥) يذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يرجع ، فجمع (٦) الأحاديث على هذا وعلى ما قدمناه قبل .

وهذا على تصحيح قوله : (قيامه) ، وقد ذكر البخارى ومسلم هذا الحديث عن البراء ولم يذكرا فيه القيام أولاً وقال : (كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم) (وذكر الحديث وزاد البخارى فيه : (ما خلا القيام والقعود) (٧) ، وهذا - والله أعلم - أصح وأقرب إلى ما تقرر من صفة صلاته - عليه السلام - وان الخقارب الذى ذكر كان فى غير هذين الركنين ، ودليل أنه لم يذكر فى الحديث جلوس التشهد ، فيكون ذكر القيام فيه أولاً ، وهما ممن رواه ، والله أعلم .

وقوله : " جَلَسَتْهُ ما بين التسليم والانصراف) : دليل على مكث النبي (صلى الله عليه وسلم) بمصلاته

(١) لفظ المطبوعة : فوجدت .

(٢) زيد بعدها فى ت : ولا أتم .

(٣) لفظ المطبوعة : كانت صلاة رسول الله .

(٤) سبق فى باب القراءة فى الصحيح حديث رقم ١٦٨٥ هـ / ٤ .

(٥) فى الأصل : وحن .

للا) فى ت : فتجتمع - (٧) كالأذان ، بحد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة .

كتاب الصلاة / باب اعتدال أركان الصلاة ...

الخ

٣٨٧

الحكم ، قال : غَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ رَجُلٌ - قَدْ سَمَّاهُ - زَمَنَ ابْنَ الْأَشْعَثِ ، فَأَعَمَّرَ أَبَاءُ بَيْدَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَكَانَ يُصَلِّي ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ قَدْرَ مَا أَقُولُ : اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ .

مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ .

وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ .

أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، لَا مَانِعَ دَمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطَى دَمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ .

قَالَ الْحَكَمُ : فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى .

فَقَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ : كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَرُكُوعُهُ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الْهُدْمِ ، وَتَجَوَّدَهُ ، وَمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ فَقَالَ : قَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى ، فَلَمْ تَكُنْ صَلَاتُهُ هَكَذَا .

٥٠٤٠ (39) باب متابعة الإمام والعمل بعده

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ، أَنَّ مَطَرِ بْنَ نَاجِيَةَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى الْكُوفَةِ ، أَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ .

وَسَاقَ الْحَدِيثِ .

١٩٥ - (٤٧٢) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ .

إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَا يُصَلِّيَ بِنَا أَل .

قَالَ .

فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَأَى كُمْ تَصْنَعُونَهُ ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ ، حَتَّى

بعد التسليم شيئاً ، وأنه لم يكن يبأثو القيام بإثر التسليم ولا يطيل المكث ، وقد جاء مبيناً في حديث ابن مسعود (١) ، وأنه - عليه السلام - لم يقعد إلا بمقدار ما يقول : (اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام) (٢) ، وقد روى أبو هريرة عنه - عليه السلام - : لا يتطوع الإمام في مكانه " (٣) .

قال البخارى : ولم يصح رفعه ،

(١) ليس معنا عنه سوى حديث الجن .

(٢) سيأتى إن شاء الله فى كالمساجد ، باستحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته .

(٣) كالأذان ، بمكث الإمام فى مصلاه بعد السلام .

٣٨٨

كتاب الصلاة / باب اعتدال أركان الصلاة ...

الخ

يَقُولُ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ .

١٩٦ - (٤٧٣) وحدثني أبو بكر بن نافع العبدى ، حدثنا بهز ، حدثنا حمادو ، أخبرنا ثابت عن أنس ؛ قال : مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْجَزَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فى تمام .

كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُتَقَارِبَةً ، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَارِبَةً ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فى صَلَاةِ الْفَجْرِ .

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا قَالَ : " سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمَّا قَامَ ، حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَوْهَمَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ، وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَوْهَمَ .

فالرجل الذى سمى أنه غلب على أهل الكوفة فى حديث ابن معاذ قد سماه بعد فى حديث ابن مثنى وابن بشار ، وهو مطرب ناجية . وأبو عبيدة المقدم للصلاة هو ابن عبد الله بن مسعود .

كتاب الصلاة / باب متابعة الإمام والعمل بعده

٣٨٩

(٣٩) باب متابعة الإمام والعمل بعده

١٩٧ - (٤٧٤) حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حد ، شأ أبو إسحق .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كُنُوبَ - أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ أَرَأِ أَحَدًا يَخْنِي ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ وَرَاءَهُ سَجْدًا .

١٩٨ - (...) وحدثني أبو بكر بن خلّاب الباهلي ، حد ، لنا يحيى - يعنى ابن سعيد - وقوله فى حديث أبى إسحق / : " ثنا عبد الله بن يزيد [(١) ، حدثني البراء وهو ٩٥ / ب غير كذوب " : قال ابن معين : قائل هذا أبو إسحق فى عبد الله بن يزيد لا فى البراء ؛ لأن مثل البراء لا يحتاج أن يزكى فيقال فيه مثل هذا ولا يتمثل هذا فى الصحابة .

قال

القاضى الوقشى : والظاهر أنه فى البراء .

قال القاضى : عجبى من القاضى أبى الوليد على كثرة بحثه وتقديسه واقتصاره من الرد

٢٠١ - (٤٧٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْلَطٍ ، حَاشَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَشْجَعِيِّ أَبُو أَحْمَدَ ، عَنْ الْوَدِيدِ بْنِ سَرِيحٍ ، مَوْلَى آلِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبَكِيِّ ! الْفَجْرَ .

فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ : { فَلَا أُقْسِمُ بِالنَّحْسِ } .

الْجَوَارِ الْكُنْسِ { (١) وَكَانَ لَا يَخْنِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَمَّ سَاجِدًا .

يَخْنِي ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى جَبْهَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ) حُجَّتُهُ لِأَحَدٍ! الْقَوْلُ فِي صُورَةِ اتِّبَاعِ الْمَأْمُومِ إِمَامَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ الَّذِي بَعْدَ هَذَا بِنَفْسِهِ عَنْ أَبَانَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ .

قَالَ الدَّارِقُطْنِي : الْحَدِيثُ مُحْفُوظٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الْبَرَاءِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، غَيْرَ (٢) أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ عَنْ الْحَكَمِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ عَرَبَةَ فَقَالَ : عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، وَغَيْرِ أَبَانَ أَحْفَظُ مِنْهُ .

(١) التَّكْوِيرُ ١٥٠ ، ١٦ .

(٢) فِي ت : عَنْ .

كتاب الصلاة / باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع

٣٩١

(٤٠) باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع

٢٠٢ - (٤٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : " سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ .

اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ .

٢٠٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدْعُو بِهَذَا الدَّعَاءِ (اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ

الْأَرْضِ ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) .

٢٠٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَاهِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى

وَقَوْلَهُ : (أَنْ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ يَقُولُ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ) إِلَى بَقِيَّةِ الدَّعَاءِ وَالذِّكْرِ ، فِيهِ كُلُّ جَوَازِ الدَّعَاءِ وَالذِّكْرِ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَوُجُوبُ الْإِعْتِدَالِ وَالطَّمَأْنِينَةِ ، وَحُجَّةُ لَا تَحْدُ الْقَوْلِينَ كَأَ ذَلِكُمْ ، وَلِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلُ) (١) ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى احْتَجَّتِ الصَّحَابَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى مَنْ لَا يَعْتَدِلُ فِي ذَلِكَ .

٥٠٤٢ (41) باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود

وقوله : " اهل الثناء والمجد) كذا لهم ، ولابن ماهان : (اهل الثناء والحمد) ، والحمد أعم من الثناء ، والمجد على ما بيناه في الفرق بين مجدى عبدى ، ومجدنى عبدى ، وأثنى على عبدى .

والمجد نهاية الشرف ، وكأن لفظة (الحمد) هنا أُلِيقَ بِالْكَلَامِ ، لِقَوْلِهِ أَوَّلًا : ا ل ك الحمد) ، ومعنى " ملء السموات والأرض) : قال الخطابي : هو تمثيل وتقريب ، والمراد به : تكثير العدد ، حتى لو قدر ذلك وكان جسمًا ملاً ذلًا ، وقيل : قد يكون المراد بذلك أجرها وثوابها ، وقد يحتمل أن يراد بذلك تعظيم الكلمة ، كما يقال : هذه كلمة تملأ طباق الأرض .

(١) البخارى ، كالأذان ، بالأذان للمافرين إذا كانوا جماعة -

كتاب الصلاة - يَتَقَوَّسُهُ مِنْ
يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : (الْفَهْمُ ، ثَكَّ الْحَادُّ ، مِلَّ السَّمَاءِ وَمِلَّ الْأَرْضِ ؛ وَمِلَّ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ .

اللَّهُمَّ ، طَهِّرْنِي بِالثَّلَجِ وَالْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ .

اللَّهُمَّ ، طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ) .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح قَالَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شَايِزُ بْنُ هُرُونَ ، كَلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

فِي رِوَايَةِ مُعَاذٍ : (كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّرَنِ) .

وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدٍ : (مِنَ الدَّنَسِ) .

٢٠٥ - (٤٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عَطِيَّةِ

بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ قُرَّةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ :

(رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمِلَّ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ :

اللَّهُمَّ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) .

٢٠٦ - (٤٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَطَا ، عَنْ

ابْنِ عَتَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، "كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ

قَالَ : طَهَّرَ دِي

الْمَلْحَ

سَعَا - لِلصَّالَةِ دِي لَتَمْطِي!

م! ص الة لسي لفسه كقولك مسجد لجامع

كتاب الصلاة / باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٩٣ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : " اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلَّ السَّمَوَاتِ وَمِلَّ

الْأَرْضِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا وَمِلَّ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ

مِنْكَ الْجَدُّ) .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ

عَنْ عَطَا ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، إِلَى قَوْلِهِ : (وَمِلَّ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ { الْآيَةُ (١) ، وَحَكَى عَنِ الشَّيْبَانِيِّ فِي الْحَرْفِ كَسْرَ الْجِيمِ ، قَالَ : وَمَعْنَاهُ : الاجْتِهَادُ ، أَيْ لَا

يَنْفَعُ ذَا الْجَهْدِ فِي الْعَمَلِ مِنْكَ اجْتِهَادُهُ ، قَالَ الطَّبْرِيُّ : وَهُوَ خِلَافُ مَا عَرَفَهُ أَهْلُ النُّقْلِ ، وَلَا يَعْلَمُ مَنْ قَالَهُ غَيْرُهُ ، وَضَعْنَاهُ .

قَالَ التِّي : فَوَجْهُ قَوْلِهِ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْجَهْدُ لِمَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ سَابِقَةُ الْخَيْرِ وَالسَّعَادَةِ عِنْدَكَ ، وَأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَنْجِي بِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا

النَّجَاةُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ (٢) .

وَقَدْ يَكُونُ الْجَهْدُ هَاهُنَا رَاجِعًا إِلَى الْحِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا وَغَيْرِ ذَلِكَ ، أَوِ الْجَهْدُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَكَارِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مِنْهُ إِلَّا مَا قَدَرَهُ

اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَّا لِمَا أَعْطَى وَلَا يَنْجُو إِلَّا بِمَا وَفَى فَهُوَ الْمُنْجَى [(٣) الْمَعْطَى وَالْمَانِعُ ، لَا اجْتِهَادَ الْعَبْدَ وَحِرْصَهُ ، وَهَذَا أَشَدُّ

بَلْفَظَ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ أَهْلُ فِي التَّسْلِيمِ وَالتَّوَكُّلِ وَإِثْبَاتِ الْقَدْرِ وَالتَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ هَذَا وَأَدْخَلَهُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ

(٤) .

(١) ١ لكهف ٤٦٠ .

(٢) البخارى ، كالأرقاق ، بالقصد والمداومة على العمل .
(٣) من ت .

(٤) باب لا مانع لما أعطى .

٣٩٤

كتاب الصلاة / باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود

(٤١) باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود

٢٠٧ - (٤٧٩) حدثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبه وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، أخبرني سليمان بن سحيم ، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، عن أبيه ، عن ابن عباس ؛ قال : كشف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الستارة ، والثاس صفوف ! خل ! أبي بكر .

فقال : (أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم ، أو ترى له ، ألا داني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرتة عر وجل ، وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء ، فقم أن يستجاب لكم) .

٢٠٨ - (...) قال أبو بكر : حدثنا سفيان ، عن سليمان ، حدثنا يحيى بن أيوب ، حد ، شإسماعيل بن جعفر ، أخبرني سليمان بن سحيم ، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ابن عباس ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عباس ؛ قال : كشف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الستة ، ورأسه معصوب ! فى مرضه الذى مات فيه فقال : (اللهم ، هل بلغت ؟) ثلاث مرات (إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا ، يراها العبد الصالح أو تمى له) ثم ذكر بمثل حديث سفيان .

٢٠٩ - (٤٨٠) حدثني أبو الطاهر وحرملة قالا : أخبرنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ؛ قال : حدة شى إبراهيم بن عبد الله بن حنين ؛ أن أباه حدثه ؛ أنه سمع علي بن أبي طالب "قال : نهانى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أقرأ راكعاً أو ساجداً .

وقوله : " نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً) الحديث ، وفى الحديث الآخر عن

علي بن أبي طالب : (نهانى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أقرأ راكعاً وساجداً ، ولا أقول : نهاكم) (١) إلى أن النهى عن القراءة فى الركوع والسجود مذهب فقهاء الأمصار ، وأباح ذلك بعض السلف ، وحجة الجمهور هذه الأحاديث فى قوله : (نهيت أن أقرأ راكعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب) حجة لمن ذهب من أهل الأصول إلى أن خطاب النبي (صلى الله عليه وسلم) (١) عبارة : (ولا أقول : نهاكم) هى فى رواية : " نهانى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن القراءة فى الركوع والسجود) التما جاءت فى المطبوعة ، أما رواية : " راكعاً أو ساجداً ! " ، فليست بها .
(ولا أقول : نهاكم) .

كتاب الصلاة / باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود ٣٩٥ ٢١٥ - (...) وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة عن الوليد - يعنى ابن كثير - حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : نهانى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد .

٢١١ - (...) وحدثني أبو بكر بن إسحق ، أخبرنا ابن أبي مريم ، أخبرنا محمد بن جعفر ، أخبرني زيد بن أسلم ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، أنه قال : نهانى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن القراءة فى الركوع والسجود ، ولا أقول : نهاكم .

٢١٢ - (...) حدثنا زهير بن حرب "سحق" ، قالا : أخبرنا أبو عامر العقدي ، حدتنا داود بن قيس ، حدثني إبراهيم بن عبد الله

بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : نَهَانِي حِجِّي (صلى الله عليه وسلم) أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا .

خصوصاً يتناول أمته ، دان اقتضى من طريق اللغة تخصيصه ، وذلك للأمر بالاقتداء به إلا ما دل دليل على تخصيصه به ، والذي نصره المحققون أنه يختص به إذا ورد بصيغة الاختصاص له حتى يدل على دخول غيره فيه دليل ، وها هنا قد قال (صلى الله عليه وسلم) : (صلوا كما رأيتموني أصلي) .

وفي قول علي : لا نهائي ولا أقول نهاكم) حجة لمن لا يعدى خطاب المواجهة من الأصوليين أوالفقهاء] (١) يإليه نزغ على - رضى الله عنه - بهذا القول ، ولا يُعدى قضايا العين ويقصرها على الأشخاص المواجهة بها والمعينة فيها ، وهو مذهب المحققين من ال الصوليين والفقهاء وأنها لا تعدى إلا بدليل ، وذهب بعضهم إلى تعديتها قياساً على تعدية خطاب الله لأهل عصر النبي (صلى الله عليه وسلم) وتعديته إجماعاً إلى من بعده ، والفرق بين المسألتين] (٢) الإجماع على هذا (٣) فهو حجة تعديته .

وذكر مسلم حديث على هذا والخلاف فيه على إبراهيم بن حنين في ذكر ابن عباس فيه

بين عبد الله بن حنين وعلى ، قال الدارقطني : من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ وأعلى اسناداً .

أ / وقوله : (اما الركوع فعظموا فيه الرب أعزَّ وجلّ) [(٤) ، وأما السجود فاجتهدوا ٩٦ / أ فيه بالدعاء فقمّن أن يستجاب لكم) قُنْ بفتح القاف والميم ، ومعناه : حقيق وجدير ،
(١) ساقطة من ق .
(٢) من ت .

(٣) يعنى المقيس عليه ، ولو أنه قال : (والفرق بين الإجماع على هذا ثا لكان أليق .
(٤) من المطبوعة .

٣٩٦ كتاب الصلاة / باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود ٢١٣ - (...) حَلَطْفا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ .

ح وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو فَدْيِك ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَمَّانَ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ، شَا الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا ، شَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ .

ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي هَئَذُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا شَا عِبْدَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْتَقٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِي !
عَنْ عَلِيٍّ - إِلَّا الضَّحَّاكَ وَابْنَ عَجَلَانَ فَإِنَّهُمَا زَادَا : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ - عَنِ النَّبِيِّ كَلِمَةً ، كُلُّهُمْ قَالُوا : نَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا
رَاكِعٌ ،

ويقال: قَنَّ ، بكسر الميم ، وقصين ، بالفتح ، مصدر وغيره نعت ، يثنى ويجمع .

اختلف الناس في هذا ، فذهب مالك - رحمه الله - للأخذ بهذه الأحاديث ، وكره القراءة في الركوع والسجود ، وكره الدعاء في الركوع ، وأباحه في السجود ، اتباعاً للحديث (١) ، وذهب طائفة من العلماء إلى جواز الدعاء فيهما ، وفي مختصر أبي مصعب نحوه : وقال الشافعي والكوفيون : يسبح في الركوع والسجود ، ففي الركوع : (سبحان ربّي العظيم) ، وفي السجود : (سبحان ربّي الأعلى) [اتباعاً] (٢) لحديث عقبة بن عامر الجهني (٣) ، ولا يوجب أحد من هؤلاء ذلك في الصلاة ولكن يستحبونه ، وذهب بعضهم إلى وجوب قول :

(١)
(٢) (٣)

نقل ابن القاسم عن مالك : إته لم يعرف قول الناس في الركوع : (سبحان ربى العظيم لما ، وفى السجود : (سبحان ربى الأعلى " ، وانكره ، ولم يحّد فى الركوع دعاء مؤقتاً ولا تبيخاً مؤقتاً . وقال .

إذا أمكن المصلى يديه من ركبتيه فى الركوع ، وجبته من الأرض فى السجود فقد أجزأ عنه . قال أبو عمر : إنما قال ذلك - والله أعلم - فراراً من إيجاب التسبيح فى الركوع والسجود ، ومن الاقتصار على (سبحان ربى العظيم) فى الركوع ، وعلى (سبحان ربى الأعلى " فى السجود ، كما اقتصر عليه غيره من العلماء ثون غيره من الذكر . قال : والحجة له هذا الحديث : " فعظموا الرب ، إذا سجدتم فاتجهوا فى الدعاء " . فلم يخص فكراً من فكر ، وائه - عليه السلام - قد جأ عنه فى ذلك ضروث وأنول تنفى الاقتصار على شىء بعينه من التسبيح والذكر . منها بالإضافة الا ما سيأتى ما أخرجه أبو ثاود وغيره عن عوف بن مالك أنه سمع النبي - عليه السلام - يقول فى ركوعه وسجوده : (سبحان فى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة) راجع : التمهيد ١٦ / ١١٨ ، الاشذكار ٤ / ١٥٥ . ساقطة من ق .

أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه : لما نزلت : { فَبِحِ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ } أ الواقعة : ٧٤ ، ٩٦ ، قال لنا رص ل الله (صلى الله عليه وسلم) : " اجعلوها فى راكم ثا ، لا نرك : { لِمَجِّ ايم رَبِّكَ الْأَعْلَى } أ الأحم : ١ " قال : (اجعلوها فى سجودكم) . كتاب الصلاة / باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود ٣٩٧ ولم يذكرُوا فى روايتهم النهى عنها فى السجود . كما ذكر الزهرى وزيد بن أسلم والوليد بن كثير وداود بن قيس . (...) وحلثناه قتيبة ، عن حات ! بن إسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن عبد الله بن حنين ، عن علي . ولم يذكر فى السجود .

٢١٤ - (٤٨١) وحديث عمرو بن علي ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن

٥٠٤٣ (42) باب ما يقال فى الركوع والسجود

أبي بكر بن حفص ، عن عبد الله بن حنين ، عن ابن عباس ؟ أنه قال : نهيت أن أقرأ وأنا راكم . لا يذكر فى الإسناد علنا .

(سبحان ربى العظيم) فى ذلك (١) ، وذهب إسحق وأهل الظاهر إلى وجوب الذكر فيها دون تعيين ، وأنه يعيد الصلاة من تركه . وقد ذكر إسحق بن يحيى فى مبسوطه عن يحيى ابن يحيى وعيسى بن دينار من أئمتنا فيمن ركع وسجد ولم يذكر الله فى ركوعه ولا سجوده : أنه يعيد الصلاة أبداً ، وكان شيخنا القاضى [ابو عبد الله] (٢) التيمى يذهب أن معنى هذا أنه ترك الطمأنينة حتى لم يمكنه ذكر الله تعالى فى ذلك استعجالاً وتخفيفاً ، فيكون تاركاً لفرض من فروض (٣) الصلاة على القول إنها فرض ، وكان شيخنا القاضى أبو الوليد بن رشد (٤) انه لم يذكر الله تعالى بتكبير ولا غيره فى ذلك ، فيكون كترك السنن عمداً على القول بإعادة الصلاة من ذلك (٥) .

(١) لأنه أقل التمام والكمال للأمر المذكور -

(٢) سقط من ت .

(٣) فى ت - فرائض .

(٤) الإمام العلامة شيخ المالكية ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي .

قال فيه الما بشكوال : كان فقيها عالماً حافظاً للفقهاء ، مشتهراً فيه على جميع أهل عصره ، عارفاً بالفتوى ، بصيراً بأقوال أئمة المالكية .

مات مئة عشرين ونحماً ثمة - ١ الصلاة ٢ / ٥٧٧ ، سير ١٩ / ٥٠١ .
(٥) انظر : التمهيد ١٦ / ١١٨ .

٣٩٨

كتاب الصلاة / باب ما يقال في الركوع والسجود

(٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود

٢١٥ - (٤٨٢) وحديثنا هرون بن معروف وعمر بن سواد ، قالا : حدثنا عبد الله بن وهب ، عن عمرو بن الحارث عن عمار بن غزيرة ، عن سمي مولى أبي بكر ، أنه سمع أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء) .

٢١٦ - (٤٨٣) وحديثنا أبو الطاهر ويونس بن عبد الأعلى ، قالا : أخبرنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب ، عن عمار بن غزيرة ، عن سمي مولى أبي بكر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقول في سجوده : (اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله ، وأوله وآخره ، وعلانيته وسره) .

٢١٧ - (٤٨٤) حدثنا زهير بن حرب ! إسحق بن إبراهيم ، قال زهير : حدثنا جرير ! ،

عن منصور ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة .

قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يكثر أن يقول في ركوعه وسجوه : " سبحانك اللهم ، ربنا وبمحمدك .

اللهم ، اغفر لي لا يتأول القرآن .

وقوله : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء) : القرب هاهنا

من الله معناه : من رحمة ربه وفضله ، ولذلك أحضه [(١) على السؤال والطلب .

وقوله في الحديث : (سبحانك) : قال أهل العربية : هو نصب على المصدر ، سبحت الله تسبيحاً وسبحاناً ، ومعناه : براءة وتنزيهاً لك ، ويقال : إن التسبيح مأخوذ من قولهم : سبح الرجل أفي الأرض [(٢) إذا ذهب [فيها] (٣) ، ومنه قيل للفرس الجواد : ساجح ، قال الله : { وكل في فلك يسبحون } (٤) ، فكأن التسبيح على هذا المعنى بمعنى التعجب ، من المبالغة في الجلال والعظمة والبعد عن النقائص ، قال الأعشى : سبحان من علقمة الفاخر (٥)

(١) في الأصول بزيان " ما قبلها ، وفي الإكمال : ولذا حضه .

(٢) سقط من ت .

(٣) ساقطة من ت .

(٥) عجز بيت ، وشطره ال الول .

أقول لما جاءني نقره

(٤) يس : ٤٠ .

كتاب الصلاة / باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٩٩ ٢١٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يكثر أن يقول ، قبل أن يموت : (سبحانك وبديك ، أستغفرك وأتوب إليك) .

قالت : قلت : يا رسول الله ، ما هذه الكلمات التي أراك أحدثها تقولها ؟ قال : (جعلت لي علامة في أمي إذا رأيتهما قالتها ، { إذا جاء نصر الله والفتح } إلى آخر السورة (١) .

٢١٩ - (...) حدثني محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن آدم ، حد ، شامضل ، عن الأعمش ، عن مسلم بن حبيب ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : ما رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) منذ نزل عليه : { إذا جاء نصر الله والفتح } ، يصلي صلاة إلا دعا ، أو

قَالَ فِيهَا: "سُبْحَانَكَ رَبِّي وَبِحَمْدِكَ."

القہم، اغفر لی) .

٢٢٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ .

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ: (س) اِجْأَنَ اللّٰهَ وَبِحَمْلِهِ ، اَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ وَاتُوبُ اِلَيْهِ لَمَّا .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْكَ تَكْثُرُ مِنْ قَوْلِ :

أى تعجباً من نغره ، وقد يكون على هذا جمع سباح ، كحساب وحسبان ، يقال : سَبَحَ يَسْبَحُ سَبْحًا وَسَبَاحًا ، او جمع سَبِيح (٢)

لِللْبَالِغَةِ مِنَ التَّسْبِيحِ ، مِثْلَ نَجِيرٍ وَعَلِيمٍ ، وَيَجْمَعُ سَبْحَانَ كَقَضِيبٍ وَقَضْبَانٍ ، وَقَالَ الْمَازَنِيُّ : مَعْنَى (سَبْحَانُكَ) : سَبِّحْتُكَ ، [قَالُوا :

وقوله : (وبحمدك) : أي بحمدك [(٣) سبحتك ومعنى هذا : أي بفضلك وهدايتك لذلك التي توجب حمدك سبحتك واستعملتني أ

لذلك لا بحولى وقوتى [(٤)] .

وقوله: "سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك ، ١ اللهم اغفر لي [(١) يتأول القرآن] جاء مفسراً في الحديث الآخر فيما أمر

به (٦) من قوله في سورة الفتح : { فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْجُدْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا } (٧) .

وفيه حجة لمن أجاز الدعاء في الركوع

- وقد جأ في المفرثات للأصهباني بلفظ : الفاجر .

ثم قال إنه على سبيل التكميم ، فزاد فيه (من) رثا الى أصله ، وقال : وقيل : أراد سبحانه الله من أجل علقمة ، فحذف المضاف اليه .

وانظر: الجامع لأحكام القراق ١٠ / ٢٠٤ .

(١) سورة النصر .

(٢) في! : سبع .

(٣) سقط من ق .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامة ، وفي ت : لا بحول وقوتي .

(٥) سقط من ت .

ولغ! حظ الحديث في المطبعة : (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك " بغير فكر : (أستغفرُكَ) .

يَإَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَالِكُم مَّا أَمَرَ بِهِ فِي سُورَةِ الْإِحْلَاصِ ٢٠٨ / ٢ - (٧) النَّصْر: ٣ .

٤٠٠ كتاب الصلاة / باب ما يقال في الركوع والسجود "سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ؟" فَقَالَ : (خَرَنِي رَبِّي أَلَى

سَأَرَىٰ عِلَامَةً فِي أُمِّي ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ الْكَثْرُتُ مِنْ قَوْلٍ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، فَقَدْ رَأَيْتَهَا : { إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ

وَالْفَتْحُ { فَتَحُ مَكَّةَ } وَرَأَيْتِ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا .

فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (١) لما .

٢٢١ - (٤٨٥) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا : حَدَّثَنَا

عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءَ : كَيْفَ تَقُولُ أَنْتَ فِي الرُّكُوعِ ؟ قَالَ : أَمَّا سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ،

فَأَخْبَرَ نَبِيَّ يُدُومُ الْمَلِكَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ فِي ابْنِ الْمَعْصِيَةِ ، فَخَبَّرْتُ نَبِيَّ يُدُومُ الْمَلِكَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ فِي ابْنِ الْمَعْصِيَةِ ، فَخَبَّرْتُ

فَجَسَّسْتُ لَهُمْ جُحُوتًا يَخْلُصُونَ لَهُمُ الْمَنَاصِبَ وَيُفَوِّضُونَ إِلَيْهِمْ أُمُورَهُمْ وَيُؤْتُونَ لَهُمُ الْبُخَارَىٰ ذَاتَ الْمِرَالِ ۖ فَاذْكُرُوا لَكُمْ يَوْمَ الْوَعْدِ أَكْفَامًا مِّنْكُمْ ۚ

فَقُلْتُ: يَا أَدِ، أَنْتَ وَآمٌّ، إِذِ الْفِ شَأْنُ بَانَكْ لَفِ آخِ .

٢٢٢ - (٤٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ -

١١١ - (٤٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

أ [إذ] (٢) قال فيه : (اللهم اغفر لي) .

وقوله : (اغفر لي ذنبي كفّه لِقَة وجِفه) بكسر الدال والجيم ، أى صغيره وكبيره ،

[قال الإمام] (٣) : وقول عائشة : (فقدت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة في (٤) الفراش فالتستته أفوضت [(٥) يدي على بطن (٦) قدمه [في السجود] (٧)) أ الحديث [(٨)] قال الإمام [(٩) : اختلف الناس في لمس النساء هل ينقض الوضوء ؟ فقال بعضهم : لا ينقضه أراً وكل قولى : { أو لَمْسُ النِّسَاءِ } (١) على مفي جامعتم النساء ، وقال : وفي القراءة الأخرى : (أو لَمْسُ النِّسَاءِ) ، وهذا يؤكد ما قلناه ؛ لأن المفاعلة لا تكون إلا من اثنين غالباً .

وقال آخرون : ينقض الوضوء ، وحملوا قوله تعالى على مس اليد ، واختلف هؤلاء هل ينقض اللبس الوضوء على الإطلاق ؟ فقال الشافعي : ينقضه على الإطلاق [التذام لا] (١١) وتعلق (١٢) بعموم الآية [من اللامس ، واختلف قوله في الملموس ، وحجته في

٥٠٤٤ (43) باب فضل السجود والحث عليه

(١) سورة النصر .

(٢) في الخطيطة : إفا ، وما ذكرناه هو الأليق بالسياق .

(٣) سقط من ع .

(٤) لفظ المطبوعة .

من .

(٥) الذى في المطبوعة .

فوقعت ، وهو أدق .

يلا [في ع : بعض .

(٧) من الحديث وع .

يا) ساقطة من ع .

(١٠) الناء : ٤٣ - (١١) سقط من ع .

(٩) من ع .

(١٢) في ع : وتعلقا .

كتاب الصلاة / باب ما يقال في الركوع والسجود ٤٠١ فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَةً مِنَ الْفَرَّاشِ ، فَ التَّسَّتُهُ ، فَوَقَعْتُ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ ، وَهُوَ يَقُولُ : " اللَّهُمَّ ، أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمَعْفَاةِكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ " .

أن لا وضوء عليه هذا الحديث [(١) ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا ينيقضه إلا مقيداً ، واختلف هؤلاء - أيضاً - في التقيج ما هو ؟ فقال مالك : حصول اللذة ، وسواء عنده اللامس والملموس ، وقال أبو حنيفة : حصول الانتشار ، ورد هؤلاء على الشافعي بحديث عائشة أهدا [(٢) ولم يذكر فيه أنه قطع صلاته لالماض وضوئه بمسها وينفصل عنه الشافعي (٣) بأنه يقول : يحتمل أن تكون مسخه من فوق حائل ؛ ولهذا لم يقطع صلاته - عليه السلام .

قال القاضي : وقولها : (على باطن قدميه وهما منصوبتان) بين في هيئة الرجلين في السجود أن تكونا منصوبتين ، ويبعد انفصال الشافعي بما قاله من وقوع يدها عليهما فوق ثوب مع هذا اللفظ ، وظاهره يخالفه .

وقولها : (وهو يقول أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ

بك منك) : قال الخطابي : في هذا معنى لطيف ، وذلك انه استعاذ بالله وسأله أن يجيره برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته ، والرضى والسخط ضدان متقابلان ، وكذلك المعافاة والمؤاخاة ، بالعقوبة ، فلما صار إلى ذكر ما لا ضد له - وهو الله سبحانه - استعاذ به منه لا غير (٤) ومعنى ذلك : الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه .

وقوله : (لا أحلى ثناء عليك) : اكما لا أطيعه ولا أبلغه ولا انتهى غايته ، وقيل :

لا أبط بذلك : وفيه إضافة الخير والشر إلى الله تعالى .
وقال مالك : أى لا أحلى نعمتك وإحسانك أعلّى ، () والثناء بها عليك وإن اجتهدت فى الثناء عليك .
قال القاصى - رضى الله عنه - : (أو سخطه ومعافاته وعقوبته) ، من صفات أفعاله ، فاستعاذ من المكروه منها إلى المحبوب ، ومن الشر إلى الخير .

وقوله : " أنت كما أثبتت على نفسك لما : اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء ، وأنه
كما قال لا يحصىه وردّ ثنائه إلى الجملة دون تفصيل أ وإحصاء ، (٦) وتعين ، فوكل ذلك إلى المحيط بكل شىء جملة وتفصيلاً (٧) ،
وكما أنه تعالى لا نهاية لسلطانه وعظمته ومجده
(١) ! حقت من ع .

- (٢) من ع .
(٣) فى ع : وينفصل ان فعى عن هذا .
(٤) كل هذا أثبتته الووى بغير عزو إلى التناضى .
(٥) من ت .
(٦) من ت .
(٧) نقله الووى بتمامه ثون عزو .

انظر : ١٢٤ / ٢ .
٩٦ / ب

٤٠٢ كتاب الصلاة / باب ما يقال فى الركوع والسجود ٢٢٣ - (٤٨٧) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، حدثنا محمد بن بشر العبدى ،
حدثنا سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن مطرف بن عبد الله بنو الشخير ؛ أن عائشة نباته ؛ أن رَس!ول الله (صلى الله عليه وسلم
(كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، رَدَّتِ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ) .

٢٢٤ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا أبو داود ، حد ، شأ شعبة ، أخبرني قتادة ، قال : سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ
الْمُثَنَّى ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدَّثَنِي هِشَامٌ عَنْ قَتِيبِ بْنِ مَطَرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .
وعزته وجليل أوصافه فكذلك لا نهاية للثناء عليه ، إذا الثناء تابع للمثنى عليه ، فكل ثناء أثنى عليه به دان كثر وطال وبولغ فيه ، فقد ره
تعالى أعظم ، وسلطانه أعز ، وأوصافه أكبر ، وكثر ، وفضله داحسانه أوسع ، وأسبغ .

وقوله : (سُتُّوحٌ قُدُّوسٌ) بضم السين والقاف فيهما وفتحهما أيضاً (١) ، فسبوح من البراءة من النقائص والشريك : وما لا يليق
بالإلهية والتنزيه عن ذلك ، وقُدُّوس من التطهير عما لا يليق به ، ومنه "الارض المقدسة" ، وهو بمعنى سُبُّوح .

قال الهروكا : وجاء فى التفسير : القدوس : المبارك ، وقد قيل فيه : سبوحا قدوسا ، نصب على إضمار / فعل ، أكما أصبح سبوحا أو
أذكر أو أعبد أو أعظم .

- (١) والضم أفصح .
كتاب الصلاة / باب فضل السجود والحث عليه
٤٠٣
(٤٣) باب فضل السجود والحث عليه

٥٠٤٥ (٤٤) باب أعضاء السجود والنهى عن كف الشعر والثوب

٢٢٥ - (المخ ٤) حدثني زهير بن حرب ، حد ، لنا الوليد بن مسلم ، قال : سَمِعْتُ "الوزاعى" قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعِطِيُّ ،
حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ ، قَالَ : لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ
يُدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ - أَوْ قَالَ : قُلْتُ : بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - فَسَكَتَ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ

رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : " عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ دَلِهِ ، فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لَهُ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةٌ " .

قَالَ مَعْدَانُ : ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ .

فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ .

٢٢٦ - (٤٨٩) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا هُفْلُ بْنُ زِيَادٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ ؛ قَالَ : كُنْتُ أُبَيِّتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ ، فَقَالَ لِي : " سَلْ " فَقُلْتُ : أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ - قَالَ : (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؟) . قُلْتُ : هُوَ ذَلِكَ .

قَالَ : " فَالْحَنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ " .

وقوله للذكا قال [له] (١) : (سَلْ) فسأله مرافقته في الجنة فقال له : (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؟) : قيل : لعله - عليه السلام - فهم منه المساواة معه في درجته وذلك ما لا ينبغي لغيره ، فلذلك قال له : (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ) أَمَا سَلْ غَيْرَ هَذَا ، فلما قال له الرجل : هو ذاك ، قال [له] (٢) : (أَعْنَى عَلَى ذَلِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ) ليزداد من القرب ورفعه الدرجات حتى يقرب من منزلته وإن [لم] ، (٣) يساوه فيها ، فإن السجود معارج القرب ، ومدارج رفعة الدرجات ، قال الله تعالى : { وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ } (٤) ، وقال - عليه السلام - في الحديث الآخر [في الأم] (٥) : لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة) ولأن السجود غايته التواضع لله ، والعبودية له ، وتمكين أعز عضو في الإنسان وأرفعه وهو وجهه من أدنى الأشياء [وأخسها] (٦) وهو التراب ، والأرض المدوسة بالرجل والنعال ، وأصله في اللغة : الميل .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! .

(٢) ، (٣) من ت .

(٤) ١ لعلق : ١٩ .

(٥) ساقطة من ت .

وهذا الحديث في المطبوعة مقدم على سابقه هنا .

(٦) من ت .

٤٠٤

كتاب الصلاة / باب أعضاء السجود ...
إنلح

(٤٤) باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب

وعقص الرأس في الصلاة

٢٢٧ - (٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُيْعِيِّ عَنْ ابْنِ عَثَائِبِ ، قَالَ : قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَثِيَابَهُ .

هَذَا حَدِيثٌ يَحْيَى .

وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَثِيَابَهُ ، الْكَفَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَالْقَلْبَيْنِ وَالْجَبْهَةَ .

٢٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا

قال الإمام : (وقوله - عليه السلام - يسجد معه سبعة آراب) : قال الهروي

الأراب : الأربعة ، واحداها إرب (١) .

قال القاضي : لهم تقع هذه اللفظة في كتاب مسلم عند شيوخنا ، ولا في النسخ التي رائنا ، وهي صحيحة في غيره ، والذي في كتاب مسلم : (سبعة أعظم) ، ويسمى كل عضو منها عظماً لمجتمعه ، وإن كان فيه عظام كثيرة .

قال الإمام : ذكر في هذا الحديث السجود على الجبهة والأنف ، وقد اختلف المذهب عندنا في الاختصار على أحدهما ، فالمشهور في الاختصار على الجبهة إجزاء الصلاة ، وفي الاختصار على الأنف أنها لا تجزئ .

قال القاضي : قد تقدم لنا كلام في هذه المسألة ، وحكمها على ما جاء في الحديث حكم العضو الواحد ، وهو السابع ، كما ذكر في الحديث الكفن والركبتين والقدمين ، والجبهة فمرةً تقتصر على ذكرها ، ومرةً قال : الجبهة والأنف ، ولو كانا بمعنى العضوين لكانا ثمانية ، ولیم يطابق قوله : (سبعة) ، ومرة قال : الجبهة ، وأشار بيده على أنفه ، وهذا يدل [على] (٢) أنه بحكم التبع والتام على مشهور مذهبنا] وأنه لا يجزئ السجود

(١) هذه العبارة جاءت في ع عقب قول الإمام : دا اختلف الناس في هيئة الجلوس) ، وهي عند القاضي مؤخره ، وهذا الحديث في المطبوعة مقدم على سابقه هنا .

(٢) ساقطة من ال الصل ، واستدركت بالهامش .

كتاب الصلاة / باب أعضاء السجود ...

الخ
٤٠٥

٥٠٤٦ (45) باب الاعتدال في السجود ، ووضع الكفن على الأرض ، ورفع المرفقين عن الجنب!! ان ، ورفع البطن عن الفخذين في السجود

شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اَمَرْتُ اَنْ اُسَجِّدَ عَلَى سَبْعَةِ اَعْظُمٍ ، وَلَا اَكْسَ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا) .

٢٢٩ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، حَدَّثَنَا سُهَيْبُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، اَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) اَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ .

وَنَهَى اَنْ يَكْفِيَ الشَّعْرَ وَالثِّيَابَ .

٢٣٠ - (...) .

٥٠٤٦ (45) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِ ، حَدَّثَنَا - نَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا - شَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ اَنْ رَسُوْلَ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اَمَرْتُ اَنْ اُسَجِّدَ عَلَى سَبْعَةِ اَعْظُمٍ : الْجَبْهَةَ - وَاَشَارَ بِإِصْبَعِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ ، وَالرِّجْلَيْنِ ، وَاطْرَافِ

الْقُلُوبَيْنِ ، وَلَا نَكْفِيَ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ لَمَّا .

٢٣١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ اَنْ رَسُوْلَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اَمَرْتُ اَنْ اُسَجِّدَ عَلَى سَبْعٍ ، وَلَا

كُفِّتِ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ : الْجَبْهَةَ ، وَالْأَنْفَ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرِّجْلَيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ لَا .

(٤٩١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا - شَا بَكْرٌ - وَهُوَ ابْنُ مِصْرٍ - عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ الْعَاسِ

بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ اَنْهُ سَمِعَ رَسُوْلَ

عَلَى الْأَنْفِ دُونَ الْجَبْهَةِ وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحَدُ قَوْلِي أَبِي حَنِفَةَ ، (١) ، وَقَدْ يَحْتَاجُ بَذْكُرَهُمَا فِي الْحَدِيثِ

وَتَعْيِينُهُمَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ حَبِيبٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَمَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ بِوُجُوبِ السَّجْدِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، وَقَدْ يَحْتَاجُ - أَيْضًا - بِذَلِكَ مِنْ

يجعلهما كالعضو الواحد ، وأن أحدهما يجزئ عن الآخر كما يجزئ وضع بعض الجبهة ولا يلزم استيعابها ، وهو قول أبي حنيفة في رواية عنه ، وحكى عن ابن القاسم من أئمتنا .

وقوله : (ونهى ال يكفت الشعر والثياب) (٢) مثل قوله في الرواية الأخرى (يكف) والكفت : الضم والجمع ، ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا .

أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا } (٣) أى تجميع وتضم الناس في حياتهم وموتهم ، والكف بمعناه ، ومنه كافة الناس أى جماعتهم وهو كله مثل قوله : "معقوص الشعر" وهو ضمه في الصلاة ، فنهى عن ذلك - عليه

(١) من ت .

(٣) ١ لمرسلات ٢٥٠ ، ٢٦ .

(٢) في المطبوعة .

ونُحْي أن يَمَفَّ شَعْرَهُ وثيابه .

٤٠٦

كتاب الصلاة / باب أعضاء السجود ...
إنلخ

ال!ه (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَ مَعَهُ سَبْعَةُ اطْرَافَ : وَجْهُهُ ، وَكَفَّاهُ ، وَرُكْبَتَاهُ ، وَقَدَمَاهُ) .

٢٣٢ - (٤٩٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ ، أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي ، وَرَأَاهُ مَعْقُومًا وَرَأَاهُ ، فَقَامَ فَعَلَّ يَحِلُّهُ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : مَا لَكَ وَرَأَيْتَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ) .

السلام - في الثياب والشعر ، ظاهره الكراهة بكل حال إلا للضرورة ، وذهب الداودي إلى أن ذلك لمن فعله للصلاة ودليل الآثار وفعل الصحابة يخالفه ، قال الطبري : فن صلى كذلك من عقص شعر ، أو تشمير ثوب في الصلاة فلا إعادة عليه لإجماع الأمة على ذلك وقد أسأ و [قد] (١) حكى ابن المنذر فيه الإعادة عن الحسن البصري وحده ، وذلك - والله أعلم - لما جاء أن الشعر يسجد معه [ولهذا مثله بعد بالذي يصلى وهو مكتوف] (٢) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٢) من ت .

كتاب الصلاة / باب الاعتدال في السجود ...

إنلخ

٤٠٧

(٤٥) باب الاعتدال في السجود ، ووضع الكفن على الأرض ، ورفع المرفقين عن الجنب!!ن ، ورفع البطن عن الفخذين في السجود

٢٣٣ - (٤٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتِ الْةَ ،

عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ فِرَاعِيَهُ أَنْبَسَاطَ أَهْلِبِ) .

٥٠٤٧ (46) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به . وصفة الركوع والاعتدال منه ، والسجود

والاعتدال منه ، والتشهد

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

ح قَالَ وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَلِثِ ابْنِ جَعْفَرٍ : (وَلَا يَتَبَسَّطُ أَحَدُكُمْ فِرَاعِيَهُ أَنْبَسَاطَ الْكَلْبِ لَمَّا .

٢٣٤ - (٤٩٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَدِّ ، عَنْ الْأَدِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفْيَكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ " .

وقوله في الحديث في النهي عن بسط الذراعين ، وأنه (كان - عليه السلام - إذا سجد يُجَنِّح) وتفسيره قوله في الحديث الآخر : (وفرج يديه عن إبطيه) (١) ، وقوله في الآخر : (وخوى يديه) (٢) و(جافا) (٣) كله بمعنى ، وعليه جماعة السلف والعلماء أنه من هيئات الصلاة ، إلا شيء روى عن ابن عمر ، وقد روى عنه مثل ما للجماعة ، وهو بمعنى ما في الحديث الآخر : (نهى أن يفرش الرجل فراغيه اقتراش السبُع) (٤) ، وفي الحديث الآخر : (انبساط الكلب) يعني على الأرض ، والحكمة فيه أنه إذا جنح كان اعتماده على يديه نخف اعتماله حينئذ عن وجهه ولم يتأذ بما يلاقه من الأرض ، ولا أثر في جبهته وأنفه ، وكان أشبه بهيئات الصلاة ، واستعمال كل عضو فيها بأدبه ، بخلاف بسط فواعيه وضم عضديه لجنبه إذ هي صفات الكسل والمتراخي المتهاون بحاله ، مع ما فيها من التشبيه بالسباع والكلاب ، كما نهى عن التشبيه بها في الإقعاء ، ووقع في رواية السمرقندي (جَنَح) مخففا ، ولا وجه له هنا .

(١) سيأتي في الباب القادم برقم (٢٣٥) .

(٢) سيأتي في الباب القادم برقم (٢٣) .

(٣) في ت : وحاً -

(٤) سيأتي في الباب القادم برقم (٢٤٠) .

٤٠٨ كتاب الصلاة / باب ما يجمع صفة الصلاة ...

إلخ

(٤٦) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به .

وصفة الركوع والاعتدال منه ، والسجود والاعتدال منه ، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية ، وصفة الجلوس

بذهن السجدين ، وفي التشهد الأول

٢٣٥ - (٤٩٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ .

٢٣٦ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا سَجَدَ ، يُجَنِّحُ فِي سُجُودِهِ ، حَتَّى يَرَى وَضْعَ إِبْطِيهِ .

وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا سَجَدَ ، فَرَجَ يَدَيْهِ عَنْ إِبْطِيٍّ ! حَتَّى إِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ .

٢٣٧ - (٤٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا سَجَدَ ، لَوْ شَاءَتْ بِهِمَةُ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ .

وقوله : " حتى يرى وضخ إبطيه) : معناه قوله في الحديث الآخر : (بياض إبطيه) وكذلك فسره وكيع في الأم .

وقوله : (كان - عليه السلام - إذا سجد لو شاءت بهمة أن تمر بين يديها) ، قال الإمام :

قال أبو عبيد في مصنفه : البهمة : أولاد الغنم ، يقال ذلك للذكر والانثى ، وجمعها بهم ، وقال ابن خالويه : وجمع البهم بهام .

ذكر مسلم في سند هذا الحديث : (أنا سفيان ابن عيينة ، عن عبيد الله بن عبد الله الأصم ، عن عفه يزيد) كذا في الأصول ، وعند شيوخنا بغير خلاف .

ثم قال مسلم : عن الفزاري وعن عبد الواحد بن زياد ، ثنا عبيد كتاب الصلاة / باب ما يجصع صفة الصلاة ...

إلخ ٤٠٩ ٢٣٨ - (٤٩٧) حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري ، قال : حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد الله بن الأصم ، عن يزيد بن الأصم ، أنه أخبره عن ميمونة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا سَجَدَ خَوَّى يَدَيْهِ - يَعْنِي جَنَحَ - حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبْطَيْهِ مِنْ وَرَائِهِ ، وَإِذَا قَعَدَ اطمأنَّ عَلَى نَحْوِهِ الْيُسْرَى .

٢٣٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ

ابن إبراهيم - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ مِيمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا سَجَدَ ، جَافَى حَتَّى يُرَى مِنْ خَلْفِهِ وَضَحُ إِبْطَيْهِ .

قَالَ وَكِيعٌ : يَعْنِي بَيَاضَهُمَا .

٢٤٠ - (٤٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي الْأَحْمَرُ -

عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ ، بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةَ بِالحمد لله رَدَّثَ الْعَالَمِينَ ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصِإْهُ ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ

الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد كذا في رواية العُدري ، والذي عنه رواه الفارسي ، ثنا عبد الله بن عبد الله في الموضعين وكلاهما صحيح هما اخوان عبد الله وعبيد الله ، رويَا عن عمهما ، ذكر ذلك البخاري في تاريخه ، وذكر الخلاف في هذا الحديث عنهما (١) .

وقوله : " كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين) ،

قال القاضي : فيه حجة على الحنفى في تعيينها تكبيرة الإحرام دون ما في معناها ، وحجة عليه وعلى الشافعى في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (٢) .

وقوله : (وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه) : يعنى لم يرفعه ، وقد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن هذا وامر بالاعتدال في الركوع .

(١) التاريخ الكبير ٣ / ١ / ٢٨ ، ٣٨٧ .

قلت : وفي الثقات .

يروى عن عمه يزيد بن الأصم أى الفزاري .

(٢) وجواب الشافعى ومن معه من القائلين بأنها آية من الفاتحة : أن معنى الحديث : أنه يبتدئ القرآن بسورة الحمد لله رب العالمين ، لا بسورة أخرى ، فالمراد بيان السورة التي يبتدأ بها .

نوى ١٣٣ / ٢ .

٩٧ / أ

٤١٠ كتاب الصلاة / باب ما يجصع صفة الصلاة ...

إلخ

رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا ، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ

وقوله : (كان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوى جالساً) : حجة في لزوم الاعتدال فيما بين السجدين .
وقوله : (كان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وينهى عن عقبة الشيطان) (١) ، وفي الحديث الآخر : (كان إذا قعد (٢) اطمأن على نحوه اليسرى) (٣) : في ظاهر هذا حجة لآبى حنيفة في هيئة الجلوس في الصلاة .
قال الإمام : اختلف في هيئة الجلوس في التشهدين ، فقال أبو حنيفة : يجلس على قدمه اليسرى فيهما ، وقال مالك : / يثنى اليسرى وينصب اليمنى (٤) ، ووافقه الشافعي على هذا في الجلسة الآخرة ، ووافقه أبا حنيفة في الجلسة الأولى (٥) ، وقال أصحاب الشافعي : في التفرقة فائدتان : إحداهما : أن الإمام يتذكر [بهيئة] (٦) جلوسه هل هو في الأولى أم في الآخرة ؟ ويرجع لذلك إذا نسي ، والثانية : أن يكون من دخل وهو جالس يعلم هل انقضت صلاته أم لا ؟

قال القاضي : جلسات الصلاة أربع : الآخرة : وهي متفق على وجوبها إلا ابن عليه ، والواجب منها عند مالك مقدار ارتفاع السلام ، وعند أحمد والشافعي مقدار التشهد ، وصفتها كما تقدم في الحديث ، وما ذكر فيها من الخلاف .
والثانية : الجلسة الوسطى وهي سنة عند جمهور العلماء إلا أحمد في طائفة من أصحاب الحديث ، فهي على قولهم واجبة ، لآء تشهدا عندهم واجب ، وإلى نحو هذا مال أحمد بن نصر الداودي من أصحابنا ، واختلف في صفتها كما تقدم ، وأحمد يوافق الشافعي إلا أنه يجعل جلسة الصبح كالجلسة الوسطى (٧) .

والثالثة : الجلسة بين السجدين ، واختلف فيها هل هي فرض أو سنة ؟ ولا خلاف في مقدار ما يقع به الفصل بين السجدين أنه فرض ، وصفتها عند مالك كالجلستين المتقدمتين عندنا ، وأبو حنيفة يسوي بين الجلوس كله على ما تقدم وقد ذهبت جماعة من

(١) في المطبوعة : وكان ينهى عن عقبة الشيطان .

(٢) في المطبوعة : وافا قعد ، بغير (كان) .

(٣) سبق في الباب برقم (٢٣٨) .

(٤) ويفضى بإليتيه إلى الأرض ، وهذا كله عنده في كل جلوس في الصلاة هكذا ، والمرأة والرجل في ذلك كله عنده سواء .
التهيد ١٩ / ٢٦٥ .

(٥) وتما مذهب آئى حنيفة فيه أنه ينصب اليمنى ويقعد على اليسرى ، وهو قول الثوري .

والمرأة عندهم تقعد كأمر ما يكون لها ، وقال الثوري : تسدل رجلها من جانب واحد ، وقال الشعبي : تقعد كيف تيسر لها .

١٩ / قال أبو عمر : وكان عبد الله بن عمر يأمر نساءه أن يجلسن في الركعتين والأربع متربعات .

السابق (يلا) ساقطة ٤ من ع .

(٧) لابنه عنده كالجلوس في ثنتين ، وهو قول داود .

كتاب الصلاة / باب ما يجمع صفة الصلاة ...

إلخ

٤١١
اليسرى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيَمْنَى ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّحْلُ فِرَاعِيَهُ اقْتِرَاشَ السَّبْعِ ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ .

السلف إلى الرجوع فيما بين السجدين على صدور قدميه ويمس بإليتيه عقبيه ، وأجازوا الإقعاء على ما جاء من قول ابن عباس : هي السنة ، وقد ذكره مسلم بعد هذا ، وكره الإقعاء ٣ كسائر أئمة الفتوى .

وقول عائشة في هذا الحديث : (وكان ينهى عن عقب الشيطان) ، ويروى : (عقب الشيطان) : حجة للجماعة ، وفسره أبو عبيد بالإقعاء بين السجدين ، وسيأتى تفسير الإقعاء في موضعه بعد هذا وما اتفق على المنع فيه ، وما اختلف إن شاء الله .

ورويانه من طريق الطبري عَقِبَ بضم العين ، دائما يقوله أهل اللغة عَقِبَ كما تقدم أولا .
والجلسة الرابعة : التي بعد السجدين لمن قام الركعة أو ثلاث قبل قيامه ، فذهب الشافعي إلى القول بها لحديث مالك بن الحويرث :
أن النجى (صلى الله عليه وسلم) (كان يفعل ذلك) (١) ولم يقل بها سائر الفقهاء لحديث أبي حميد الساعدي : (ال النبي (صلى
الله عليه وسلم) كان يقوم ولا يتورك) (٢) ، وسيأتي الكلام على هذا الفصل بعده ، وذهب الطبري وطائفة من أهل العلم إلى تخير
المصلي في هيئات الجلسات المذكورة في الصلاة (٣) .

والنساء في ذلك عند مالك وغيره كالرجال ، إلا أنه يستحب لمن الانضمام والاجتماع ، وخيرهن الكوفي والشافعي فيما يُسن من
ذلك من الانضمام والاجتماع ، وذهب بعض السلف أن سنتهن التربع (٤) .

وحكم الفرائض والنوافل في هذا سواء ، وحكى عن بعض السلف جواز التربع في جلوس الصلاة في النوافل (٥) .
وقوله : (أ فقرأ في ، (٦) كل ركعتين التحية) : وقد تقدم الكلام في صفة التشهد والذي عليه كافة فقهاء (٧) ال المصار : أن
التشهدين سنتان وليسوا بواجبتين ، إلا أحمد بن حنبل في فقهاء أصحاب الحديث ، فراوهما واجبتين ، ووافقهم الشافعي في الآخر ،

وحكى
(٢) (٣) (٥)
(٦)

أبو! اود في اسقى ، كالصلاة ، بالهوض في الفرد .
الابق ، بمن ذكر التورك في الرابعة .
فقد جاء عنه .

إن فعل هذا فحن ، و(ن فعل هذا فحسن ث لاءن ذلك كله قد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
زيد بعدها في ت : بعد .

وهذا القول روى عن الن عباس ، وأنس ، ومجاهد ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وسالم ، وابن سيرين وبكر المزني .
قال ابن عبد البر : وهذا عند أهل العلم على أنهم كانوا يصلون جلوساً عند عدم القوة على القيام أو !انوا متمفلين لأنهم قد روى عنهم
ان التربع في الجلوس للصلاة لا يجوز إلا لمن اشتكى أو تنفل .
التمهيد لفظ المطبوعة : وكان يقول - (٧) في ت : علماء .

٤١٢
كشأب الصلاة / باب ما يجمع صفة الصلاة ...

إلخ

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ثُمَيْرٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ : وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عَقِبِ الشَّيْطَانِ .
نحوه أبو مصعب عن مالك وغيره من علماء المدينة .

وحجة أحمد تشهد النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهما ، وقد قال : (صلوا كما رأيتموني أصلي) (١) ، وفي الحديث : (كان رسول الله)
صلى الله عليه وسلم) أ يعلننا التشهد كما يعلننا السورة من القرآن (٢) .

ولقوله : (إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله) (٣) وأمره على الوجوب .
وحجة الجماعة سجود النبي - عليه السلام - عند سهوه لترك التشهد الأول ، ولا يجزى سجود السهو لترك الفريضة ، ولا فرق بين التشهدين
، ولأنه - عليه السلام - لم يذكر ذلك للأعرابي الذي علمه الصلاة .

وقوله : (وكان يختم الصلاة بالتسليم) : السلام عند عامة العلماء والسلف من فروض الصلاة ، وشرط في صحتها ، لا يجوز الخروج منها
بغيره ، خلافاً لأبي حنيفة والأوزاعي والثوري في أنه سنة ، وحجة الجماعة قوله : " وتحليلها التسليم) (٤) ، وعندنا رواية شاذة عن
ابن القاسم تنحو إلى مذهب أبي حنيفة في ذلك ، ولها عند بعض شيوخنا تأويل ، وهي بالجملة منكرة غير جارية على أصولنا .

ثم اختلفوا في عدته ، فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار تسليمة واحدة ، وهو مشهور قول مالك في الفذ والإمام ،
وذهبت طائفة منهم - أيضاً - إلى التسليم للإمام والفذ والمأموم ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر

، والرواية الأخرى عن مالك ، وكلهم يجمع على أن الثانية غير واجبة إلا بعض أهل الظاهر فيراهما واجبتين .

٥٠٤٨ (47) باب سترة المصلي

ثم اختلف في صفة السلام ، فذهب مالك والجمهور إلى تعريفه بالألف واللام ، وذهب الشافعي في (٥) أصحابه إلى جواز التنكير فيه ، ونحا إليه ابن شعبان ، وحجة الجماعة قولي - عليه السلام - : " والسلام كما قد علمتم) (٦) وفي الحديث الآخر : " ثم قال : السلام عليكم) .

(١) البخاري ، كال الدان ، بالأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (٦٣١) ، الدارمي ، كالصلاة ، بمن أحق بالإمامة ٣١٨ / ١ ، أحمد ٥٣ / ٥٥ .

(٢) سبق في باب التشهد في الصلاة برقم (٦) .

(٣) سبق في باب التشهد في الصلاة برقم (٥٥) .

(٤) أبو داود ، كالطهارة ، بفرض الوضوء ، الترمذي ، كالطهارة ، بما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، ابن ماجه ، كالطهارة وسننها ، بمفتاح الصلاة الطهور ، الدارمي ، كالوضوء ، بمفتاح الصلاة الطهور ١٧٥ / ١ ، أحمد في المسند ١٢٣ / ١ ، ١٢٩ ، جميعا عن علي - رضي الله عنه .

(٥) في ت .

(٦) سبق في باب الصلاة على النى ص بعد التشهد برقم (٦٥) .

كتاب الصلاة / باب سترة المصلي

٤١٣

(٤٧) باب سترة المصلي

٢٤١ - (٤٩٩) حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة - قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا أبو الأحوص - عن شمالك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ، ولا يبالي من مر وراء ذلك لا .

٢٤٢ - (...) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ياتحق بن إبراهيم - قال ياتحق : أخبرنا .

وقال ابن نمير : حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي - عن سماك بن حرب ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ؛ قال : كُتِبَ نَصْلِي وَالذَّوَالِثُ ثَمَرُ بَيْنَ أَيْلِنَا .

فذكرنا ذلك لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (مثل مؤخرة الرحل تكون بين يدي أحدكم ، ثم لا يضره ما مر بين يديه) . وقال ابن نمير .

(فلا يضره من مر بين يديه لما .

٢٤٣ - (٥٠٠) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، أخبرنا سعيد بن

أبي أيوب ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أنها قالت : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن

وقوله : (إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل [ولا يبالي من يمر بين يديه]) (١) مؤخرة الرحل وآخرة [الرحل] (٢) أيضا وهو العود الذي في آخر الرحل بضم الميم وكسر الخاء ، كذا قاله أبو عبيد ، وحكى ثابت فيه فتح الخاء ، وأنكره ابن قتيبة وأنكر ابن مكي أن يقال : مقدم أو مؤخر بالكسر إلا في العين خاصة ، وغيره بالفتح ، ورواه بعض الرواة مؤخرة (٣) بفتح الواو وشد الخاء

، وهذا الحد وما يقرب منه في مقدار السترة ، وفيه أنها سنة الصلاة ، وأقل ما يجزى في ذلك قدر عظم الذرل (٤) في غلظ الرح (١) ، وعند مالك ، وهو التفات إلى صلاته - عليه السلام - لمؤخرة الرجل في (١) في المطبوعة : بروايات ثلاث غير تلك ، الا "ولى : (ولا يبال من مر وراء ذلك ثا ، الحانية . مثل ومؤخرة الرجل ، تكون بين يديكما أحكم ، ثم لا يضره ما مر بين يديه " ، الثالثة : (فلا يضره من مر بلالين يديه " . (٢) من ت . (٣) في ت : مؤخر . (٤) موعدى لحوثلى فقلت . نووى ١٣٥ / ٢ . (٥) أو ما يسملم ذلك ، لقول مالك . يجوز إلى القلنسة والوسادة ذواتى الارتفاع ، وأجازها ابن حبيب بدون عظم الذرل ودون غلظ الرح ، قال . وانما يكره ما رقى جداً .

٤١٤ كتاب الصلاة / باب سترة المصلي

سترة المصلي : فصل : لامثل مؤخره الرجل .

٢٤٤ - (. . .) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، أخبرنا حيوة ، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ! (صلى الله عليه وسلم) سئل ، في غزوة تبوك ، عن سترة المصلي ؟ فقال : (كمؤخرة الرجل) . ٢٤٥ - (٥٠١) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الله بن نمير . ح وحدثنا ابن نمير - واللفظ له - حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا خرج يوم العيد ، أمر بالحربة فتوضع بين يديه ، فيصل إلى إليها ، والثاس وراءه ، وكان يفعل ذلك في السفر ، فمن ثم اتخن ! ال المراء . ٢٤٦ - (. -) .

(حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير ، قالا : حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يرز - وقال أبو بكر : يرز - العزة ويصلي إليها . زاد ابن أبي شيبة : قال عبيد الله : وهى الحربة . ٢٤٧ - (٥٠٢) حدثنا أحمد بن حنبل ، حد ، شامعتم بن سليمان ، عن عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن النبي عليه كان يعرض راحلته وهو يصلي إليها .

الارتفاع ، وللعزة في الغلظ ، والسترة عندنا من فضائل الصلاة ومستحباتها وحكمتها كف

البصر والخطر عما وراءها ، وتقيده بقدرها كما جعلت القبلة ضبطاً لذلك ، ثم فيها كف

عن دنو ما يشغله من خاطر وما تصرف منه ويشوش عليه صلاته ، وفي ذكره - عليه السلام -

هذا القدر ظاهره أنه ادنى ما يجزى ويبطل القول بالخط ، وإن كان جاء به حديث ش اخذ به

أحمد بن حنبل فهو ضعيف (١) ، وقد اختلف فيه ، فقيل : مقوساً كهيئة المحراب ، وقيل :

٩٧ / بقائماً من بين يدي المصلي إلى قبلته ، وقيل : من جهة يمينه إلى شماله ولم يره مالك / ولا عامة الفقهاء .

والعزة المذكورة في الحديث هى الحربة المذكورة في الحديث الآخر ، وكما

فسرها فيه لكنها إنما تقال : عزة إذا كانت قصيرة .

(١) أخرجه ابن ماجه وأحمد عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فلينبص عصا ، فإن لم يجد فيخط خطاً ، ثم لا يضربه ما مرّ بين يديه ، ، ابن ماجه ، كقائمة الصلاة ، بما يشر المصلي ١ / ٣٠٣ ، أحمد في المسند ٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ .

وأخرجه عبد الرزاق عن سعيد بن جبير ، المصنف ٢ / ١٤ .
كتاب الصلاة / باب سترة المصلي

٤١٥

٢٤٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير ، قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي إلى راحلته .

وقال ابن نمير : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى بعير .

٢٤٩ - (٥٠٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، جميعاً عن وكيع ،

قال زهير : حد - ننا وكيع ، حدثنا سفيان ، حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه ، قال : أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) بمكة ، وهو بالبطح ، في قبة له خفراء من اسم .

لأل : نخرج بلال بوضوئه ، فمن نائل وناضج .

قأ : نخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) نقيه حله * حرالم ، كأتى الظر إلى بياض ساقه .

قال : فتوضأ وأذن بلال ! .

قال : فجعلت اتبع فاه هاهنا وهاهنا - يقول : يميناً وشمالاً - يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح .

قال : ثم ركعت له عزّة ! ، فتقدم فصل

وقوله : (يعرض راحلته ثم يصلي إليها) (١) وائه صلى إلى بعيره ، فيه جواز الصلاة إلى ما يثبت من الحيوان ، ويؤمن تحركه أو إصابة بوله إذا كان بوله نجساً ، وجواز الصلاة إلى الإبل ، ولا يعارضه كراهة الصلاة في معاطنها وانلجى عنها ؛ لأن ذلك يختص بالمعاطن ، وهذا يدل أن نفس العلة القدر الذي هناك ، وأنهم كانوا يستترون بها أو لخوف نفارها ، وأنه لو كان أن أجل ما جاء في الحديث أنها خلقت من الشياطين كما عفل به بعضهم لاستوى حكم الواحد والجماعة في ذلك ، لكن يكون معنى ما جاء في الحديث من ذلك إشارة إلى شدة نفارها وفعلها فعل الشياطين في ذلك ، من قطع الصلاة وشغل المصلي بها .

وقوله : " نخرج بلال بوضوئه فمن نائل وناضج) : أى من مدرك أخذ شيء من فضل وضوءه - عليه السلام - أو ممن نضح عليه غيره منه ، أى رش ، كل هذا تبرك بوضوئه - جمليه السلام - وهذا كقوله في الحديث الآخر : (فمن لم يصب اخذ (٢) من بلل يد صاحبه) ، وإن كان قد جاء ذكر وضوئه بعد هذا فهو على غير الترتيب في الكلام والتقديم والتأخير ، وقد بين هذا في الحديث الآخر بقوله : " فرأيت (٣) الناس يأخذون من فضل وضوءه " ، وقال في الحديث الآخر : (ورأيت بلالاً أخرج وضوءاً) كذا في الاسم على التثنية ، وقد تقدم في الأول بوضوئه ، وذكره البخارى : (اخذ وضوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (٤)

(١) الذى فى المطبوعة : (وهو يصلى إليها) .

ولا يصح الاستدلال بها هنا ما لم يكن يعرض بضم الياء ولديد الرائ ، وهى إحدى الروايات الصحيحة لها ، كما ذكره النووى ٢ / ١٣٦ .

(٢) الذى فى المطبوعة ؟ ومن لم يصب منه أخذ -

(٣) الذى فى المطبوعة : " فجعل ثأ - (٤) كالصلاة ، بالصلاة فى الثوب الأحمر .

٤١٦

كتاب الصلاة / باب سترة المصلي

- الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحَمَارُ وَاهْلَبُ ، لَا يَمْنَعُ .
 ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ .
- ٢٥٠ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِلَةَ ، حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ، أَنَّ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي قُبَّةٍ حُمْرًا مِنْ أَدَبِهِ ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أُخْرِجَ وَضُوءًا ، فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَذِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أُخْرِجَ عَنَزَةً فَرَكَّهَا ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مُشَمَّرًا ، فَصَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدًا وَابًّا يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنَزَةِ .
- ٢٥١ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَمِيْسٍ .
- ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِلَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ ، كَلَاهُمَا عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِخَوْ حَلِيْثٍ سُفْيَانَ وَعُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِلَةَ - يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ! - وَفِي وَقَوْلِهِ : (نَادَى بِلَالٌ ، فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهَ هَاهُنَا يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، [فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا]) (١) حُجَّةٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِدَارَةِ الْمُؤَذِّنِ فِي إِدَانِهِ لِلإِسْمَاعِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ حِينَ دَعَاءِ النَّاسِ بِالْحَيْعَلَتَيْنِ فَقَطْ ، وَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا لِقَبْلَةٍ بِقَدَمَيْهِ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَجَازُ مَالِكٍ دَوْرَانَهُ لِلإِسْمَاعِ (٢) .
- وقوله : (فصلی الظهر ركعتين) : الحديث يأتي بيانه في صلاة السفر .
- وقوله : (يمر بين يديه الحمار والكلب ولا يمنع) (٣) يُمنع : يريد امام العنزة كما قال في الحديث الآخر : " ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العنزة) ، وفي الحديث الآخر : (فيمر (٤) من ورائها المرأة والحمار) وهذا بين الاحتمال ويرفع .
- الإشكال .
- وتأويل من تأول
- (١) غير مذكورة في المطبوعة وق .
- (٢) وعند الخنفحة وبعض المالكية إذا لم يتم الإعلام بتحويل وجهه عند الحيعلتين فقط مع ثبات قدميه فإنه يستدير بجسمه في المئذنة ، فيحول وجهه فقط دون استدارة جسمه يميناً ويقول .
- حي على الصلاة - مرتين - ثم يحول وجهه شمالاً ومويقول : حي على الفلاح - مرتين .
- بداخ الصناخ ١ / ١٤٩ ، المجموع ٣ / ١٠٦ ، ابن عابدين ١ / ٢٥٩ .
- (٣) في المطبوعة : لا .
- (٤) في المطبوعة : وكان يمر -
- كتاب الصلاة / باب سترة المصل
- ٤١٧
- حَلِيْثُ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ : فَلَمَّا كَانَ بِالْهَاجِرَةِ خَرَجَ بِلَالُو فَنَادَى بِالصَّلَاةِ .
- ٢٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبَطْحَا فَوَضَّأَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ .
- قَالَ شُعْبَةُ : وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ : وَكَانَ يَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ وَالْحَمَارُ .
- ٢٥٣ - (...) وَحَلَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا ، مِثْلَهُ .
- وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْحَكَمِ .
- فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْصُنُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ .

٢٥٤ - (٥٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَالِطٍ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ
 الله مر بينه وبين العنزة ، فقد روى عن ابن عباس فيه : لا يحول بيننا وبينه شيء) وما هاهنا أثبت وأصح ويأتى الكلام على المرأة والجمار بعد .
 وقوله ت " أقبلت على أتان (١) : هى اثنى الجمر ، وقد جاء فى الحديث الآخر : (على حمار) أراد به الجنس ولم يرد الذكورية ، كما يقال : إنسان ، للذكر والأنثى .
 وقد قال فى البخارى : " على حمار أتان (٢) .
 وقوله : " ناهزت الاخلام) يصح قول الواقدي : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) توفى وابن عباس

٥٠٤٩ (48) باب منع المار بين يدي المصلي

ابن ثلاث عشرة سنة ، وقول الزبير بن بكار : إنه ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين ، وما روى عن سعيد بن جبير توفى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا ابن خمس عشرة سنة .
 قال ابن حنبل : وهذا الصواب (٣) ، وهو يرد رواية من روى عنه : توفى النبي (صلى الله عليه وسلم) وأنا ابن عشر سنين (٤) ، وقد يتأول - إن صح هذا - أن معناه راجع إلى ما بعده ، وهو قوله : (وقد قراث المحكم) .
 قال الإمام : وقوله : (وقد) ناهزت الاخلام " : أى قاربته .
 وقوله : " فأرسلت الأتان ترتع) ، قال القاضى : أى ترعى ، يقال : رعت الإبل ، وقال الشاعر :
 (١) الذى فى المطبوعة : أقبلت راكبًا على أتان .
 (٣) أحمد فى المسند ٣٧٣ / ١ .
 (٢) كالأصالة ، بسترة الإمام سترة من خلفه .
 (٤) أحمد فى المسند ٢٥٣ / ١ .

٤١٨
 كتاب الصلاة / باب سترة المصلي
 الاختلام ، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصفى بالناس يميني ، ففرت بين يدي المتف ، فنزلت ، فأرسلت الأتان ترتع ، ودخلت فى الضف ، فلم ينكر فلک على أحد .
 ٢٥٥ - (...) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .
 أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَنَاسٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ أَقْبَلَ يَسِيرُ عَلَى حِمَارٍ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَائِمٌ يُصَلِّيُ بَيْنِي ، فِي حُجَّةِ الْوَدَلَا ، يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ ، قَالَ : فَسَارَ الْحِفَارُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ ، فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ .

٢٥٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، يَأْتِقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
 قَالَ : وَالنَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّيُ بِعَرَفَةَ .

٢٥٧ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
 وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مِنْى وَلَا عَرَفَةَ .
 وَقَالَ : فِي حُجَّةِ الْوَدَلَا أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ .

إذا يخلو له لحي رتّع

أى أكله (١) ، وفى الحديث حجة على أن الإمام سترة لمن خلفه ، لقوله : (فلم ينكر ذلك على أحد) (٢) ولأن إقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) له إن كان رآه حجة فى جواز ذلك وهو الظاهر لقوله : (بن يدي العزة) فإن كان بموضع لم يره فقد رآه جملة أصحابه فلم ينكروه عليه ، ولا أحد منهم ، فدل أنه ليس عندهم بمنكر ، ولا خلاف فى جواز هذا ، ولا خلاف أن السترة للمصلي مشروعة إذا كان فى موضع لا يأمن من المرور بيئ يديه ، واختلف حيث يأمن ، وعندنا فيها لأصحابنا قولان : اللزوم والسقوط .

وتكلم العلماء هل سترة الإمام نفسها سترة لمن وراءه أو هى سترة له خاصة والإمام سترتهم (٣) .

(١) وأصل الرتّع أكل البهائم ، ويستعمل للإنسان إذا أريد به الأكل الكثير .

راجع : مفردات غرب القرار .

(٢) وذلك بعد قوله : (فرزت بين يدي الصف فنزلت) .

(٣) العبارة الولى للمالك فى المدونة ، قال فيها : ولا بأس بالمرور بيئ الصفوت لأن الإمام سترة لهم ، والثانية لعبد الوهاب ،

والخلاف بينهما أنه على الولى يمتنع المرور بيئ الإمام وبينهم وعلى الثانية يجوز .

السابق .

كتاب الصلاة / باب مغ المار بين يدي المصلي ٤١٩

(٤٨) باب منع المار بين يدي المصلي

٢٥٨ - (٥٠٥) حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن زيد بن أسلم ،

عن عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبي سعيد الألى رى ، أن رملول الله غيره هل : (إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحدًا يمر بين يديه ، وليدراه ما استطاع ، فإن أبي فليقاتله ،

وقوله : (إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحدًا يمر بيئ يديه " : حملة العلماء على الإباحة (١) للمصلي لدفاعته ، والأمر برده لا على الوجوب .

وقوله : فليدراه (٢) ما استطاع : أى ليدفعه ويمنعه عن ذلك ولا يسامحه فى المرور ، وهو معنى قوله : (ما استطاع) وأجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح ولا ما يؤدى إلى هلاكه ، فإن دراه بما يجب فهلك من ذلك فلا قود عليه باتفاق ، وهل فيه دية أو هو هدر ؟ فيه للعلماء قولان ، وهما فى مذهبنا أيضًا .

وكذلك اتفقوا ال هذا كله لمن لم يعز بصلاته (٣) واحتاط لها وصلى إلى سترة ، أو فى مكان يأمن المرور بيئ يديه ، ويدل عليه قوله فى حديث أبي سعيد هذا : (إذا صلى أحدكم إلى أ سترة [(٤)) فإذا فعل هذا كان الإثم على المار ، وإن كان إلى غير سترة أثما جميعاً ، إلا أن يكون المصلي صلى على طريق الناس ، حيث تدعوهم الضرورة إلى الاجتياز ولا يجدون مندوحة فيأثم هو دون المارين ، إلا أن يكون المصلي صلى إلى غير سترة ، حيث يأمن فى الغالب ألا يمر بيئ يديه أحد ، فلا إثم عليه على رأى بعضهم .

وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز له المشى من مقامه إلى رده والعمل الكثير فى مدافعتة ؛ لأن ذلك فى صلاته أشد من مروره عليه ، والذي أبيع له من هذا هو قدر ما تناله يده من مصلاه دون المشى إليه ، وإعمال الخطى ، وهذا حد فى مقدار القرب من السترة لهذه الفائدة ، وسنذكره بعد ، وليكن رده هاهنا بالإشارة والتسييح .

وكذلك اتفقوا على أنه إن مر فلا يردده لابنه مرور ثان (٥) إلا شئ روى عن بعض السلف فى رده وتأوله بعضهم على قول أشهب برده بالإشارة وظاهر / قول أشهب أنه فى ابتداء المرور .

وقوله : (فإن أبي فليقاتله) : أى إن أبى بالإشارة ولطيف المغ فليمانعه ويدفعه بيده

(١) يعنى بالإباحة الجواز "الاعم ، لا المباح حقيقة الذى يستوى فيه الفعل والترك وذلك لابن الدفع مندوب إليه ، قال الألبى .

ولو قل بوجوبه إن لم يكن ثم إجماع ما بعد .

الإكمال ٢ / ٢١٩ .

(٢) ما في المطبوعة .

وليدراه .

(٣) في ق .

به .

(٤) لفظ المطبوعة .

شي يستره .

(٥) نقلها النووي هكذا : لثلا يصير مروراً ثانياً .

ثم عقب عليه بقوله .

هذا آخر كلام القاضي - رحمه الله - وهو كلام نفيس ٢ / ١٤٢ .

٩٧ / ب

٤٢٠

كتاب الصلاة / باب منع المار بيئ يدي المصلي

فإنما هو شيطان "

٢٥٩ - (...) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، حدثنا ابن هلال - يعني حميداً - قال : بينما أنا وصاحب لي

تتناكر حديثاً ، إذ قال أبو صالح السمان : أنا أحدثك ما سمعت من أبي سعيد ، ورأيت منه .

قال : بينما أنا مع أبي سعيد يصلي يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس ، إذ جاء رجل شابو من بني أبي معيط .

أراد أن يجتاز بين يله فدفع في نحره فنظر فلم يجد مساعاً إلا بين يدي أبي سعيد .

إفعاد ، فدفع في نحره أشد من الدفعة الولى ، فثقل قائماً ، فقال من أبي سعيد .

ثم زاحم الناس ، ففرج ، فدخل على مروان ، فشكا إليه ما لقي .

قال : ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال له مروان : مالك ولابن أخيك ؟ جاء يشكوك .

فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن

يجتاز بين يله ، فليدفع في نحره ، فإن أبي فالمقاتله ، فإنما هو شيطانو " .

٢٦٠ - (٥٠٦) حدثني هرون بن عبد الله ومحمد بن رافع ، قالا : حد ، شاً محمد بن

عن المرور ، ويعنف عليه في رده .

قال أبو عمر : هذا اللفظ جاء على وجه التغليظ والمبالغة .

وقال الباجي : يحتمل أن يكون بمعنى فليعلمه ، فالمقاتلة بمعنى اللعن موجودة ، قال الله تعالى : { قتل الخراصون } (١) ، قال : ويحتمل

أن يكون بمعنى فليعثره على فعله [ذلك] (٢) ويؤاخذه ، وخرج من ذلك معنى المقاتلة المعلومة بالإجماع (٣) .

٥٥٥ (49) باب دنو المصلي من السترة

وقوله : (فإنما هو شيطان) قيل : معناه : فإنما حمله على فعله ذلك وإبائه من الرجوع الشيطان ، وقيل : فإنه يفعل فعل الشيطان ،

فإن معنى الشيطان بعيد من الخير ، والائتمار للسنه ، من قولهم : نوى شطون ، أى بعيدة ، ومنه سى الشيطان لبعده من رحمة الله ،

فسماه شيطاناً لاتصافه بوصفه كما يقال : فلان الأسد ، أى يبطش ويقوى كبطشة الأسد وقوته ، وقيل : المراد بالشيطان هنا قرين

الإنسان اللازم له ، كما قال في الرواية الأخرى : " فإن معه القرين) ، ويكون هذا من معنى قوله في الحديث الآخر : (فإن الشيطان

يحول بينكم وبينها) ، فيكون على هذا يمنع الإنسان الجواز بيئ يدي المصلي من أجل الشيطان اللازم له لكونه خبيثاً نجساً ، ويكون

الله تعالى يمنعه من التسلط على المتي

(١) الذاردات : ١٠ .

(٢) ساقطة من الأصل ، واصتدركت بالهامش بسهم .

(٣) ومما يقوى هذا رواية عبد الرزاق عن أبي سعيد قال : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ارده ، فإن أبي لجأهده " كتاب الصلاة / باب منع المار بين يدي المصلي ٤٢١ إسماعيل بن أبي فليك ، عن الضحاک بن عثمان ، عن صدقة بن يسار ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه ، فإن أبي فليقاتله فإن معه القرين) .

(...) حدثني إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو بكر الحنفي ، حدثنا الضحاک بن عثمان ، حدثنا صدقة بن يسار ، قال : سمعت ابن عمر يقول : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال ، بمثله .

٢٦١ - (٥٠٧) حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم ، يسأله : ماذا سمع من رسول الله علي ! في المار بين يدي المصلي ؟ قال أبو جهيم : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه " .

قال أبو النضر : لا أدري ، قال : أربعين يوما ، أو شهرا ، أو سنة ؟

(...) حدثنا عبد الله بن هاشم بن حيّان العبدى ، حاشا وكيع ، عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، أن زيد بن خالد الجهني أرسل إلى أبي جهيم الانصاري : ما سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول ؟ فذكر بمعنى حديث مالك .

أمام المصلي وقطع صلاته ، إذا اجتهد العبد في الدنو من قبلته ، وامثل ما أمر به ، ولم يجعل له سبيلا إليه ، بخلافه إذا لم يدن من السترة .

وقوله : (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه) الحديث ، أى لا اختار وقوفه هذه المدة على ما عليه من الإثم . وقد ذكر ابن أبي شيبة في هذا الحديث : (لكان أن يقف مائة عام خيرا له) (١) ، وكل هذا تغليظ وتشديد في النهي على ما عليه من الإثم .

إرسال زيد بن خالد إلى أبي جهيم يسأله عما سمع من النبي كله ، في هذا الحديث دليل على أخذ العلماء بعضهم عن بعض ، وقبول خبر الواحد عن الواحد .

(١) لم أقف عليه بالمصنف .

٤٢٢ كتاب الصلاة / باب دنو المصلي من السترة

(٤٩) باب دنو المصلي من السترة

٢٦٢ - (٥٠٨) حدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا ابن أبي حازم ، حدثني إبي ، عن سهل بن سعد الساعدي ، قال : كان بين مصلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبين الجدار ممر الشتاء .

٢٦٣ - (٥٠٩) حدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى - واللفظ لابن المثنى - قال إسحق : أخبرنا .

وَتَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا ، شَاهِدُ بْنُ مَسْعُودَةَ - عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ - عَنْ سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْأَشْجَعِ - أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ .
وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْمَنْبَرِ وَالْقِبْلَةِ قَدْرُ مَرِّ الشَّاتَةِ .

٥٥٥١ (50) باب قدر ما يستر المصلي

وقوله : (كان بيئ مصلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وابن الجدار ممر الشاة) : هذا تحديد في قدر القرب من السترة ، وهو الذي قال به ناس وقدروه بقدر الشبر .
وجاء في حديث صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) في الكعبة : (جعل بينه وبين الجدار قدر ثلاثة أذرع) (١) ، هذا استحباب جماعة من العلماء وقدر المباح من التأخر عن القبلة ، وهذا القدر هو الذي يمكن المصلي أن يدرأ أن يمر بين يديه وتناوله يده .
ولم يَحْذُ مَالِكٌ فِيهِ حَدًّا ، وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ فِيهِ إِلَى سِتَّةِ أَذْرَعٍ ، وَكَانَ بَعْضُ أُتَاخِرِي [(٢)] شِيُوخَنَا يَسْتَعْمَلُ الْحَدِيثَيْنِ ، فَيَجْعَلُ الثَّلَاثَةَ الْأَذْرَعِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، وَقَدْرُ مَرِّ الشَّاةِ عِنْدَ قِيَامِهِ .
وقوله : " إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يتحرى الصلاة عندها يعني الإسطوانة) : لا خلاف في جواز الصلاة إلى الأساطين ، واستحب أهل العلم على ما جاء في الحديث ألا يصمدها صمدًا ، بل يجعلها على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولعل وجه هذا كان أول الإسلام ، وحيث كان قرب الناس بعبادة الحجارة والأصنام ، وأما الصلاة بيئ الأساطين عرضا فاختلف العلماء في ذلك ، واختلف قول مالك في إجازته وكرهته إلا عند الضرورة ، وعلة ذلك أن
(١) البخاري في صحيحه ، كالصلاة ، بالصلاة بيئ السواري في غير جماعة ، أو داود ، كالمناسك ، ففي دخول الكعبة ، النساء ، كالقبلة ، بمقدار ذلك ، جميعا من حديث ابن عمر - رضي الله عنه .

(٢) ساقطة من ت
كتاب الصلاة / باب دنو المصلي من السترة
٤٢٣

٢٦٤ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا مكي ، قال : يزيد أخبرنا ، قال : كان سلمة يتحرى الصلاة عند ال السطوانة التي عند المصحف .
فقلت له : يا أبا مسلم ، أراك تتحرى الصلاة عند هذه ال السطوانة .
قال : رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) يتحرى الصلاة عنل !! .

المصلي بينهما إن كان فدا صلى الى غير سترة ، ولأن الصفوف منقطعة بالأساطين ، ولأنه روى أنه مصلي مؤمنى الجن .

٤٢٤
كتاب الصلاة / باب قدر ما يستر المصلي
(٥٠) باب قدر ما يستر المصلي

٢٦٥ - (٥١٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ، شاة إسماعيل بن علية .
ح قال : وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا ، شاة إسماعيل بن إبراهيم ، عن يونس ، عن حميد بن هلال ، عن عبد الله بن الصامت ، عن أبي فر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إفا قام أحدكم يصلي ، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرخل ، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرخل ، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود) .
قلت : يا أبا ذر ، ما بال الكلب الأسود من أهلب الأحمر من الكلب الاع صفر ؟
قال : يا ابن أخي ، سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كما سألتني فقال : (الكلب الأسود شيطان) .

(...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

وقوله : (يقطع الصلاة (١) الحمار والمرأة والكلب الأسود) ، قال الإمام : اختلف الناس في مرورها بين يدي المصلي ، فقال مالك وأكثر الفقهاء : لا يقطعون الصلاة ، فإن قيل : إن كان هذا تعلقاً بظاهر قوله : إنه لا يقطع الصلاة شيء ولم يستثن منه ، فهذا مقيد يجب أن يقضى به على المطلق .

قيل : وقد ورد ما يعارض هذا التقييد وهو حديث عائشة في اعتراضها بين يدي النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا يعارض استثناء المرأة في الحديث الأول .

وقال ابن حنبل : يقطع الصلاة الكلب الأسود ، وفي قلبي من الحمار والمرأة / شيء ، ووجه قوله ما وقع في التقييد بالأسود في بعض طرق مسلم ، ولم يوجد ما يعارض هذا ، ووجد التعارض عنده فيما سواه فأشكك عليه .

قال القاضي : ويكون بمعنى يقطع على قول الكافة ، مبالغة في الخوف على فساث! بالشغل بهم ، كما قال للها - : (قطعت عنق أخيك)

(٢) ، أي فعلت به فعلاً يخاف عليه هلاكه منه كمن قطع عنقه وعند الآخرين أنه على وجهه من قطع اتصالها وفسادها أ وهو قول أحمد وابن خزيمة ، وروى عن ابن عباس وأنس والحسن [(٣) ، ١ وكذلك] (٤) يقول من الأول من يقول : إنه منسوخ .

وقوله : (الكلب الأسود شيطان) : يؤكد أن العلة في قطع صلاة المار صحبة

(١) في المطبوعة صلاته

(٢) سيأتى في كالزهدي ، بالنهي عن المدح ...

الخ برقم (٦٥) .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامية بسهم .

(٤) من ق .

كتاب الصلاة / باب قدر ما يستر المصلي

٤٢٥

٥٠٥٢ (٥١) باب الاعتراض بين يدي المصلي

ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ج قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ أَيُّضًا ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الدِّيَالِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِي ، حَدَّثَنَا زِيَادُ الْبَكَّائِيُّ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، كُلُّهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، بِإِسْنَادِ يُونُسَ ، كُنْهٍ حَدِيثِهِ .

٢٦٦ - (٥١١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْأَصَمِّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ، عَنْ أَبِي

الشيطان له ، وهو القرين المذكور في الحديث ، ولقوله : (فإن الشيطان يحول بينكم وبينها) ، وقد جاء أن الكلب الأسود شيطان ،

وأن الشياطين كثيراً ما جاء عنها تتصور في صور الكلاب ، وأن الملائكة لا تحضر موضعه ، وجاء - أيضاً - من اختصاص الشيطان

بالحمار في قصة نوح في السفينة وتعلقه به ما جاء ، وأن نهاقه عند رؤيته ، وقد يقال في المرأة من هذا المعنى أيضاً ؛ لأنها تقبل في

صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، وأنها من مصائد الشيطان وحبائله ، ويؤكد هذا التأويل ويشهد له قوله : لا تصلوا في مبارك

الإبل فإنها من الشياطين (١) ، وقد يقال : إن هذا كله للخبث والنجاسة المختصة بالشيطان ، فإنه - عليه السلام - قال : " إنه خبيث

مخبت رجس نجس (٢) وشبهه بالكلب إما لنجاسته عند من رأى ذلك ، أو لئلا يتوقاها .

والمرأة لجل طريان الحيض ونجاسته عليها ، وكذا جاء في حديث ابن عباس ، والحائض مكان المرأة ، وهو قوله : وقول عطاء في الحائض خصوصاً من النساء ، ويختص الحمار على هذا بتحريم لحمه أو شدة كراهته ونجاسة بوله وروثه ، وقد أشار الطحاوي أن هذا كله منسوخ بأحاديث صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى أزواجه في قبلته عاشئ! ، وميمونة ، وأثم سلمة ، ويقول - عليه السلام - : لا

(١) أبو ثاود ، كالصلاة ، بالنهي عن الصلاة في مبارك الإبل ، أحمد في المسند ٢٨٨ / ٤ .
ومعنى أنها من الشياطين : قال الإمام الالفط .

إنها خلقت من جياً وذلك لما رواه عبد الله بن مغفل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : "إذا أثوكتكم الصلاة وأنتم بأمرأح الغنم فصلوا فيها ، فإنها سكينه وبركة ، د إذا أثوكتكم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فخرجوا منها فصلوا ، فإنها جن من جن خلقتا ، ألا ترونها إفا نفرت كينص تسمخ بأنفها) .

معرفة السنن والآثار ٣ / ٤٠٧ ، والحديث أخرجه ابن ماجه في الصلاة ، بالصلاة في أعطان الإبل ومراخ! الغنم! س ٥ / ٢ .
(٢) وذلك فيما أخرجه ابن ماجه عن ائى أمامة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا يعجز أحدكم إفا دخل مرفقه أن يقول .

اللهم إنى أعوذ بك من الرج! النجس ، الخيث الخبث ، الميثطان الرجيم " كالطهارة ، بما يقول الرجل إفا دخل الخلاء ١ / ٩ - ١ وفى الزوائد : إسنائه ضعيف .

٩٨ / ب

٤٢٦ كتاب الصلاة / باب قدر ما يستر المصلى

هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ ، وَيَقْبِي فَلَكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ) .
يقطع الصلاة شئ) ، وبأمره - عليه السلام - بدرء المار ولم يخص ، أو لأن ذلك على الكراهة والتغليظ لا على الفساد / للصلاة ، أو يكون (تقطع الصلاة) بمعنى تقطع الإقبال عليها والشغل بها ، فالشيطان بوسوسته ونزغه ، والمرأة بفتنتها والنظر إليها ، والكلب والحمار بقبج ! أصواتهما وكثرتهما وعلوها ، قال الله تعالى : { إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ } (١) ، وقال : { فَثَلُّهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتَوَكَّهْ يَلْهَثْ } الآية (٢) ، ولنفور النفس من الكلب ، لاسيما ال السود ، وكراهة لونه وخوف عاديته ، والحمار للجاجته وقلة تأتية عند دفعه ومخالفته .
(١) لقمان : ١٩ .

(٢) ١ لأعراف : ١٧٦ .

كتاب الصلاة / باب الاعتراض بين يدي المصلى

٤٢٧

(٥١) باب الاعتراض بين يدي المصلى

٢٦٧ - (٥١٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وعمرو والثاقد وزهير بن حرب ، قالوا : حد ، شأ سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي من الليل ، وأنا معترضة بينه وبين القبلة ، كاعتراض الجنزة .

٢٦٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا وكيع ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي صلاته من الليل ، كلها ، وأنا معترضة بينه وبين القبلة ، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأتت .

٢٦٩ - (...) وحدثني عمرو بن علي ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن

أبي بكر بن حفص ، عن عروة بن الرثير ، قال : قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ قال : فقلنا : المرأة والحمار .

فقلت : إن المرأة لدابة سوء ، لقد رأيتني بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معترضة ، كاعتراض الجنزة ، وهو يصلي .

٢٧٠ - (...) حدثنا عمرو الثاقد وأبو سعيد الأشج ، قالوا : حاشا حفص بن غياث .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَ الْأَعْمَشُ : وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ ، عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ

وقول عائشة : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي وهي معترضة أمامه) حجة على ما تقدم من أن المرأة لا تقطع الصلاة ، ولا تفسد صلاة من صلى إليها ، وكراهة مالك وغيره من العلماء أن تجعل المرأة سترة ذلك لخوف الفتنة بها والتذكر في الصلاة بها ، والشغل بالنظر إليها ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) بخلاف هذا في ملك أربه وقع شهوته ، وأيضاً فإن هذا كان في الليل ، وحيث لا يرى شخصها ، وقد قالت : (و البيوت يومئذ (١) ليس فيها مصابيح) . (١) المراد بقولها : " يومئذ " : حينئذ ؛ لأن اليوم يطلق على الخهار المعهود ، والخهار ليس بوقت للمصباح . قال ابن عبد البر : وفيه دليل على أنها إذ حذفت بهذا الحديث كانت بيوتهم فيها المصابيح ، وذلك أن الله عز ٢ وجل فتح عليهم من الدنيا بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) فوسعوا على أنفسهم إذ وشع الله عليهم . الاستدكار

٤٢٨
كتاب الصلاة / باب الاعتراض بين يدي المصلي
الصلاة ؛ الكلب والحمار والمرأة .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ شَهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكَالِبِ .
وَاللَّهِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً ، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةَ ، فَآكَرُهُ أَنْ أَجْلِسَ فَ الْوَدَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَانْسَلْ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ .
٢٧١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : ءَالْتَمُونَا بِأَهْلَابٍ وَالْحُمْرِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ .
فِيَجِيءُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَيَتَوَشَّطُ السَّرِيرَ .
فِيُصَلِّي .
فَآكَرُهُ ثُمَّ أَسْنَحُهُ .

فَآنْسَلْ مِنْ قِبَلِ رَجُلِي السَّرِيرِ ، حَتَّى أُنْسَلَ مِنْ لِحَافِي .
٢٧٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ ، عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَرِجَالِي فِي قِبْلَتِهِ .
فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا .
قَالَتْ ، وَ الْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ .
٢٧٣ - (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا
أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَّامِ ، جَمِيعًا عَنْ الثَّيْبَانِي ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَأَنَا حِجَاءَهُ ، وَأَنَا حَائِضٌ ، وَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثُوبُهُ إِذَا سَجَدَ .

٢٧٤ - (٥١٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قال زهير : حد ، لنا وقولها : (فإذا سجد غمزني) : تعني بيده ، ولهذا اعتذرت عن هذا بعدم المصايح

٥٠٥٣ (52) باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

التي بها كانت تعلم سجوده من قيامه فلا يحتاج إلى غمزها ؛ وفيه دليل على أن اللبس من فوق الثوب أو تحته لغير لذة غير مؤثر في الطهارة ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة .

والأغلب في هذا الحال أن الغمز من فوق الثوب لأنها في فراشها ، وأما إن كان للذة والثوب غير كثيف فينقض الطهارة . وفي حديثها وحديث صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى جنب غيرها من أزواجه ، دليل على جواز الصلاة إلى النيام ، دائما كرهه من كرهه تنزيها للصلاة لما يخرج منه وهو في قبلته .

وفيه دليل على أن محاذة المرأة في الصلاة للمصلي لا تفسد صلاته كانت في صلاة معه أم لا ، خلافاً لأبي حنيفة في أن صلاة المحاذي لها من الرجال في الصلاة تفسد ، وحجته نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن صلاة الرجل إلى جانب المرأة والمرأة إلى كتاب الصلاة / باب الاعتراض بين يدي المصلي

٤٢٩

وكيع ، حدثنا طلحة بن يحيى ، عن عبيد الله بن عبد الله ، قال : سمعته عن عائشة ، قالت : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي من الليل وأنا إلى جنبه ، وأنا حائض ، وعلى مرط ، وعليه بعضه إلى

جنب الرجل ، وقوله : " أخرهن حيث أخرهن الله) (١) وكل هذا عندنا محمول على التحضيض والندب لا على الإيجاب ، ولأنهم فرقوا بين الرجل والمرأة في فساد صلاتهما ، فأجازوا صلاتها هي ، والنهي فيهما سواء والمعنى واحد .

وقولها : " فأكره أن أسنحه) معناه : أظهر له ، كما جاء في الرواية الأخرى : (فأكره

أن أجلس فأؤذيه) ، يقال : سنح لى الشيء إذا اعترض لى ، ومنه السانح من الطير وغيره في العيافة عند العرب ، ومنه جواز الصلاة في شعر النساء وفرشهن إذا لم تعلم فيها نجاسة ، وفي حديث ميمونة جواز الصلاة إلى جنب الحائض ، وقد تقدم معناه في كتاب الطهارة ، وإن جسدها وثوبها إذا لم تكن عليه نجاسة حكمها حكم الطهارة (٢) .

وقوله : (يسبح فيه) .

أي يصلي سبحته وهي نافلة صلاته ، وفيه أن ثوب المصلي

إذا سقط طرفه على النجاسة الجافة لم يضر ذلك المصلي إذا لم يسجد هو على ذلك أو يقف أو يجلس أو تكون بين يديه في سجوده أو أمامه في مصلاه ، وفيه دليل على أن الصلاة إلى النوام والمستيقظين جائزة ، وإنما النهي في المرور خاصة ، وكره عامة العلماء استقبال وجهه (٣) .

وقوله : " يتحرى مكان المصحف) فيه جواز الصلاة إلى المصحف إذا كان موضعه ،

ولم يجعل هناك ليصلي إليه ، ولم يكن تحريره هنا لأجل المصحف ، وإنما تحرى الموضع لصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه ، وفيه جواز إيطان موضع في المسجد للرجل يلازمط ، وطسطف في ذلك خلاف ، ويستحب ذلك للعالم والمفتي ومن يحتاج إليه فيه ليعرف موضعه (٤) .

وقوله عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (فرأيتني يصلي على حصير يسجد عليه) : لا خلاف في إباحة الصلاة على الحصير وأشباهها مما تنبته الأرض دون كراهة ، ولا خلاف في جواز الصلاة على غير ذلك من كل طاهر من الثياب والبسط واللبود مع أن غيرها من الأرض أو ما تنبته أفضل ، إلا أنه يكره ذلك لغير برد ولا حر ، أو لطريق الترفه ، هذا قول عامة العلماء ، وأجاز ذلك بعض العلماء على الجملة كما أنه ما فعل من ذلك لطريق الرفاهة والترف أنه مكروه لأن الصلاة سرها التواضع والخضوع (٥) .

(١) عبد الرزاق في المصنف ، كالصلاة ، بشهود الناء الجماعة ٣ / ١٤٩ .

والكراهة في هذا عندهم كراهة تحريرية .

قال الإمام الشافعي في هذا الحديث : فإن كانت لا تقطع الصلاة وليست فيها لم تقطعها وهي فيها ، وما تكون أبداً خيراً منها حين تصلي ، ولا أقرب إلى الله .
 معرفة السن ٣ / ٢٣٢ .

(٢) في ت .

الطاهرة .

(٣ ، ٤) سبقا في باب دنو المصلي من السترة برقم (٢٦٣) .

(٥) سيأتي في باب الصلاة في ثوب واحد برقم (٢٨٤) .

٤٣٠

كتاب الصلاة / باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

(٥٢) باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

٢٧٥ - (٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ ؟ فَقَالَ : (أَوَّلِكُمْ ثَوْبَانِ ؟) .

(...) حَدَّثَنِي حَرْفَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْمَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

٢٧٦ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا شَا إِسْمَاعِيلُ

ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : نَادَى رَجُلٌ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : أَيُّصَلِّي أَحَلَّنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ فَقَالَ : " أَوَّلِكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ ؟ " .

وذكر مسلم أحاديث الصلاة في الثوب الواحد وقوله - عليه السلام - : (أو كلكم

يجد ثوبين ؟) : الصلاة في الثوب الواحد جائزة بغير خلاف بين العلماء ، إلا شيء روى عن ابن مسعود كما إنه لا خلاف أن الصلاة في الثوبين ، وجمع الثياب أفحل وهو محتمل ما روى عن ابن عمر في ذلك وغيره لا [على] (١) أنه لا يجزى .

وقول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَوَّلِكُمْ ثَوْبَانِ ؟) (أو يجد ثوبين) صيغته صيغة الاستفهام ، ومعناه التقرير والإخبار عن معهود حالهم ، وضمنه دليل على الرخصة في الواحد وتنبيه على أن الثوبين أفحل وأتم ، وهو المفهوم منه عند أكثر العلماء وبينه حديث جابر في الموطأ عنه - عليه السلام : (من لم يجد ثوبين فليصل في ثوب واحد ملتحفاً به ، فإن كان قصيراً فليتزربه) (٢) ، وذهب الطحاوي والباقي إلى أن مفهومه التسوية من الصلاة في الثوب الواحد مع وجود غيره أو عدمه في الإجزاء ، وصلاة النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مرة في الثوب الواحد مع إمكان غيره ليدل على الرخصة والسعة (٣) ، وكذلك معنى فعل الصحابة كما قال جابر : أليزاني

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامية بسهم .

(٢) كصلاة الجماعة ، بالرخصة في الثوب الواحد ١ / ١٤١ .

(٣) قال ابن عبد البر : وقد روى أنس أن آخر صلاة صلاها رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في ثوب واحد مض ! يا ول خلف أبي بكر .

الاستذكار ٤ / ٤٣٦ .

كتاب الصلاة / باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ٤٣١

٢٧٧ - (٥١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا

عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ) .
الجهال مثلكم " (١) .

ونبيه أن يصلي به وليس على عاتقه منه شيء ، قيل : لأنه إذا لم يكن كذلك لم يأمن من النظر إلى عورته ، والأولى عندى أن يكون ثلاً يسقط عنه ، لأنه إذا لم يصل به متوشحاً واضحاً طرفيه على عاتقيه كما كان يفعل - عليه السلام - لم يؤمن سقوطه عنه وتكشفه ، وإن تكلف ضبطه بيديه شغلها بذلك ، واشتغل به عن صلاته ، فإذا احتاج إلى اشغال يديه في الركوع والسجود والرفع وغير ذلك ، ربما انفلت ثوبه فينكشف ، وأيضاً فإن فيه إذا لم يجعل منه على عاتقه شيئاً تعرى بعض الجسم والأعلى من الثياب في الصلاة والخروج عن ذلك في الزينة المأمور بها فيها ، كما جاء في النهي عن الصلاة في السراويل (٢) وحده ، ويشبه الصلاة في المنزر وحده ، وقد روى عن بعض السلف الأخذ بظاهر هذا الحديث وأنه لا يجزى صلاة من صلى في ثوب واحد مؤتزراً به ليس على عاتقه منه شيء إلا أن لا يقدر على غيره ، وكذلك اختلفوا في السدل في الصلاة وهو إرسال ردائه / عليه من كتفيه إذا كان عليه منزر ، وإن لم يكن عليه قميص فإن انكشف بطنه ، فأجازه عبد الله بن الحسن ومالك وأصحابه (٣) ، وكرهه النخعي وآخرون (٤) ، إلا أن يكون عليه قميص يستر جسده ، وقد نحا إلى هذا بعض أصحابنا وهو إزار الفرج (٥) من أن ستر جميع (٢) غير ثابت فما المطبوعة ، ولم نقف علجه فيما تر لنا .

وذلك لما أخرجه أبو داود والحاكم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : نهى رسول الله كلها أن يصلي في سراويل ليس عليها رثاً . قال أبو عمر فما هذا الحديث : وهذا خبر لا يحتاج به لضعفه ، ولو صحح كان معناه الدب لمن قدر .
التهجد ٦ / ٣٧٤ .

فقد روى عن جابر وأبن عمر الرخصة به ، وجاء عن مكحول والزهرى أنهم فعلوه ، وقال ابن المنذر : لا اعلم فيه حديثاً يثبت .
المغنى ٢٩٧ / ٢ .

وعبد الله بن الحسن هو ابن الحصن العنبري ، الاقاضي .
من فقهاء التابعين بالبصرة ، توفي سنة ثمان وستين ومائة .
تهذيب التهذيب ٧ / ٩ .

هم الثورك والشافعي ومجاهد وعطاء ، وهو قول ابن مسعود .
المغنى ٢٩٧ / ٢ .

والسدل : موأد يلقي طرف الرداء من الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر كما ، ولا يضم الطرفين بيديه .
حو عمر بن محمد بن المالك الليثي ، ثأ ببغداد أصله من البصرة له كتاب الحاوكا فما مذهب مالك وكتاب اللع في أصول الفقه .
مات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة .
ترتيب المدارك ٥ / ٢٢ ، الديباج المذهب ٢ / ١٢٧ .

(٣)

(٤)

(٥)

٩٩ / ١٤

٤٣٢

كتاب الصلاة / باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

٢٧٨ - (٥١٧) حدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،

أن عمر بن أبي سلمة أخبره ، قال : رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي في ثوب واحد مشتملاً به ، في بيت أم سلمة ، واضحاً طرفيه على عاتقيه .

(...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وإسحاق بن إبراهيم ، عن وكيع ، قال : حد ، شام بن عروة ، بنا الإسناد .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : مُتَوَشَّحًا .
وَلَمْ يَقُلْ : مُشْتَمِلًا .

٢٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

٢٨٠ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ ، تَالَا : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي إِمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مُلْتَحِفًا ، مُخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

الجسد في الصلاة لازم (١) ، وأكثرهم على جوازه على قيص وقد كرهه بعضهم بكل (٢) حال كأنه عنده من جر الإزار ، وهو مذهب الثافعي وهذا بعيد لأنه في الصلاة ثابت غير جاره بخلاف الماشي ، ومن المعنى الأول اختلف العلماء في صلاة الرجل محلول الإزار وليس عليه إزار ، فمنعه أحمد (٣) والثافعي لعله النظر إلى عورته ، وربما بدا ذلك ، لمن يقابله ، وأجاز ذلك مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وكافة أصحاب الرأي ندبا إذا تكلف ذلك ،
(١) ودليله ودليلهم قوله تعالى : { خُتُو زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ } الأعراف : ٣١ ، قالوا : المراد! افياب الاترة للعورة ؛ لأن الآية نزلت من أجل الذين كانوا يطوفون بالبيت عراة -
قال ابن عبد البر : وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء .
الاستذكار ٤٣٧ / ٥ .
(٢) في ت : على كل .

(٣) نص أحمد في رواية حنبل أنه يُجْزئه أن يأتزر بالثوب الواحد ، ليس على عاتقه منه شيء من التطوع ؛ لأن النافلة مبنها على التخفيف ، ولذلك يسامح فيه بترك القيام والاستقبال في حال سيره ، فومح من يترك القيام بهذا المقدار .
أما في الفريضة : فقد جاء عن الأثرم أنه سئل أحمد عن الرجل يصلي في القميص الواحد غير مزورر عليه ؟ قال : ينبغي أن يزره .
قل له : فإن كانت لحيته تغطيه ، ولم يكن متع الجيب ؟ قال : إن كان يسيراً فجائز -

ودليل ذلك لهم حديث سله وور بن الاكوع أنه قال للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : اصمففى في القميص الواحد ؟ قال : (نعم) وازرره ولو بشركة (أبو ثاود ، كالصلاة ، بفي الرجل يصلي في قيص واحد ١ / ١٤٧ ، وانظر : المغنى ٢ / ٢٨٤ ، ! ، بة الأحوش ٢ / ١٣٥ .
كتاب الصلاة / باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ٤٣٣

زَادَ عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ فِي رِوَايَتِهِ ، قَالَ : عَلَى مَنْكِبَيْهِ .
٢٨١ - (٥١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مُتَوَشَّحًا بِهِ .

٢٨٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، جَمِيعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٢٨٣ - (...) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ رَأَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ ، مُتَوَشِّحًا بِهِ ، وَعِنْدَهُ ثِيَابُهُ .
وَقَالَ جَابِرٌ : إِنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصْنَعُ ذَلِكَ .

٢٨٤ - (٥١٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ : حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ؟ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : فَرَأَيْتَهُ يُصَفِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ .

قَالَ :
وَرَأَيْتَهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مُتَوَشِّحًا بِهِ .
٢٨٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ .
وَأَضْعَا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ .
وَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ وَسُوَيْدٍ : مُتَوَشِّحًا بِهِ .

٦ 5 - كتاب المساجد ومواضع الصلاة

ورأيت (أذلك) [١] كرويته من أسفل الإزار وبن الرجلين ، وذلك لا يلزم .
والتوشح : قال ابن السكيت : هو أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى ، ثم يعقدتهما على صدره .
(١) من الإكمال ، وهو لازم للعبارة .

٤٣٤
كتاب المساجد ومواضع الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة

١ - (٥٢٠) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي فَرْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ ؟ قَالَ : (الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ) .

قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : (الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى) .

قُلْتُ : كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : (أَرْبَعُونَ سَنَةً ، وَإِنَّمَا أَرَكْتَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَهُوَ مَسْجِدٌ لَا .

وَفِي حَلِثٍ أَبِي كَامِلٍ : (ثُمَّ حَيْثُمَا أَدْرَكْتَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ لِمَا .

٢ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ السَّعْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ ، قَالَ : كُنْتُ أَقْرَأُ ، عَلَى أَبِي ، الْقُرْآنَ فِي السُّدَّةِ ، فَإِذَا قَرَأْتُ السَّجْدَةَ سَجَدَ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَتِ ، أَسْجُدُ

فِي الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا فَرِيْقُولَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ ؟ قَالَ : (الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ) .

قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : (الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى) .

قُلْتُ : كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ عَامًا ، ثُمَّ وَقَوْلُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ : (كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي الْقُرْآنِ فِي السُّدَّةِ ، فَإِذَا قَرَأْتُ السُّجْدَةَ سَجَدَ فَقُلْتُ : [يَا أَبَاهُ] (١) أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ ؟ الْحَدِيثُ ، كَذَا فِي سَائِرِ النُّسخ ، وَرواهُ النَّسَائِيُّ (فِي السُّكَّ) (٢) وَهَذَا مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ : (يَا أَبَاهُ أَتَسْجُدُ عَلَى الطَّرِيقِ) وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : (كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي فِي بَعْضِ السُّكَّ) وَكُلُّ هَذَا بِمَعْنَى مُتَقَارِبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ السُّدَّةَ الَّتِي عَنَى هِيَ سُدَّةُ الْجَامِعِ ، وَهِيَ الظَّلَالُ الَّتِي حَوْلَهُ ، وَمِنْهُ سَمِيَ إِسْمَاعِيلُ السُّدِّيُّ (٣) بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الْحُمْرَ (٤) فِي سُدَّةِ الْجَامِعِ وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهَا

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : لَهُ يَا ثَبَتَ .

(٢) كَالْمَسَاجِدِ ، بِذِكْرِ أَيِّ مَسْجِدٍ وَضِعَ أَوَّلًا (٦٩٠) .

(٣) هُوَ الَّذِي الْكَبِيرُ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ السُّنِّيُّ ، الْكُوفِيُّ الْأَعُورُ ، أَصْلُهُ حِجَازِيٌّ ، سَكَنَ الْكُوفَةَ ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعِطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَعِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَرَأَى الْحَنَظَلَةَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَأَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ . مَاتَ سَنَةَ تَمَمَ عَمْرَيْنِ وَمِائَةً .

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣ / ١٣٢ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ (٤) جَاءَ فِي الْأَصْلِ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَعَ رَسْمِ حُرْفِ الْحَاءِ تَحْتَهَا ، وَفِي تِجَارَتِهَا بِالْمَعْجَمَةِ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ

٤٣٥

الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدًا ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ) .

٣ - (٥٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ سَيَالِي ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ؟ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " أُعْطِيتُ نَحْمًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي ، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَيُبْعَثُ إِلَى كُلِّ أُمَّةٍ وَأَسْوَدَ ، وَاحِلَتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَلَمْ تُحَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا طَهْرًا وَمَسْجِدًا ، فَأَتَانِي رَجُلٌ أَدْرَكَتُهُ الضَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَأُعْطِيتُ الشُّفَاعَةَ) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا سَيَارُو ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ ، أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ .

فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

٤! (٥٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ رَبِيعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ : جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُفْهًا مَسْجِدًا ، وَجُعِلَتْ تَرْبَتُنَا لَنَا طَهْرًا ، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ) . وَذَكَرَ خُصْلَةً أُخْرَى .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

طَرِيقٍ وَأَقْبِيَّةٍ مَطْرُوقَةٍ وَلَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْجَامِعِ لِأَنَّهَا مِنْ خَارِجِهِ ، وَلِهَذَا جَازَ الْبَغُّ وَالشِّرَاءُ فِيهَا ، وَكَانَ التَّيْمِيُّ يَجْلِسُ فِيهَا وَيَقْرَأُ ، فَإِذَا جَاءَتْ السُّجْدَةُ سَجَدَ هُنَاكَ ، وَاحْتَجَّ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ) (١) . وَكَرِهَ مَالِكُ الصَّلَاةَ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ لِلنَّهْيِ الْوَاردِ فِي ذَلِكَ ، وَلَعَلَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنَ النِّجَاسَاتِ مِنْ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَأَرْوَاثِهَا ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ

إبراهيم على أبيه السجود فيها ، والاء شبه أن هذه السُّدود سالمة من ذلك إن شاء الله أو يكون سجوده على حائل بينه وبين الأرض .
وفيه سجود من قرئ عليه القرآن من معلم وشبهه ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقيل : يلزمه لأول مرة ثم لا يلزمه التكرار ، وكذلك المتعلم ، وقيل : لا يلزمهما ذلك بخلاف غيرهما من قارئ ومستمع (٢) .

(١) البخاري ، كالصلاة ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً " يا ٤٣) .
(٢) أصل هذا الباب عند العل! أقوله تعالى : { إِفَاتْلَن عَلَيْهِم آيَاتِ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُخْداً وَتَكُ } [مريم : ٥٨] ، وتوله تعالى : { فَلَ
آمُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْتُوا إِنْ أَذِنَ أُولَؤُا الْعِلْمَ مِنْ قِبِهِ إِذَا يَتْلَن عَلَيْهِم يَخْرُونَ لِلْأَذْتَانِ سُخْماً }
[الإسراء : ١١٠٧٠] .

٤٣٦

كتاب المساجد ومواضع الصلاة

طَارِقٍ ، حَدَّثَنِي رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .
٥ - (٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلَى بْنُ جُرَيْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا شَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ الْعَلَاءِ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ : اعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلَمِ ، وَنَصَرْتُ
بِالرُّعْبِ ، وَاحِلْتُ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ طَهُوراً وَمَسْجِداً ، وَأَرْسَلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً ، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ " .

قال الإمام : وقوله : (فضلت على الأنبياء بست) الحديث ، وفيه : (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) (١) ، قد تقدم من قولنا
: إن مالكا يحتج بجواز التيمم على سوى التراب من الأرض بهذا الحديث ، وأن الشافعي احتج بالحديث الثاني الذي فيه : (وترابها
طهوراً) ، وراى أنه مفسر للحديث الأول .

وقوله : (مسجداً) : قيل : إن [من] (٢) كان قبله من الأنبياء إنما أبيض لهم الصلوات
في مواضع مخصوصة كالبيع والكائس .

وقوله : " وأحلت لي الغنائم) : وهو من خصائصه - عليه السلام - وكان من قبله لا
تحل لهم الغنائم بل كانت تجمع ، ثم تأتي نار من السماء فتأكلها .

قال القاضي : قوله في هذا الحديث : (جعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً) : فيه دليلان ظاهران لأصحابنا المالكية ومن وافقهم
: أحدهما : في أن تأويل قوله تعالى : { صَعِيداً طَيِّباً } (٣) أى طاهراً خلاف قول الشافعي ومن وافقه أن معناه : مُنْبِتاً (٤) وعلى هذا
اختلفوا أ هم] (٥) وغيرهم في التيمم على السباخ والصفاء وما لا يُنبت وما سوى التراب على ما تقدم في كتاب الطهارة ، ووصف
النبي - عليه السلام - ها هنا الأرض بهذا لا يصح فيه إلا الطهارة ، وكانت بمعنى الآية ومفسرة لها .

والثاني : للمالكية والشافعية ومن وافقهم في اختصاص الطهارة بالماء دون سائر

(١) الذي في الصحيح المطبوع : (وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً لما .

(٢) من هامش ت .

(٣) المائدة ٦٠ .

(٤) الذي وجدناه للإمام الأفعى في الآية قوله في الأم : وكل ما وقع عليه اسم عمعيد لم تخلطه نجاسة فهو صعيد طيب يتيمم به ،
وكل ما حال عن اسم صعيد لم يتيمم به ، ولا يقع اسم عمعيد إلا على تراب في غبار ...
ولا يتيمم شيء من الصعيد علم المتيمم أنه أصابه نجاسة بحال حتى يعلم أن قد طهر بالماء .

الأم ٤٣ / ١ .

(٥) ساقطة من ال الصل ، واستدركت بالهامس بسهم .

كتاب المساجد ومواضع الصلاة

المائعات ، وإن معنى قوله تعالى {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} (١) أى : مطهراً ، خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة ومن وافقه ، وأن معناه طاهراً (٢) وأن طهوراً غير معدى ، وقوله - عليه السلام - هنا فى الحديث فى ال الرض : (طيبة طهوراً) أى : طاهرة ولا يمكن أن يفهم من قوله : " طهوراً) غير التطهير لغيرها ، إذ قد وصفها بالطيب والطهارة فى نفسها ، ثم جعلها مطهرة من الحدث ومسجداً للصلاة .

وقوله : (أعطيت خمسا لم يعطهن نبى قبلى) (٣) وذكر فيها الشفاعة ، هى العامة فى المحشر ، التى يلجأ إليها الخلق أجمعون ، إذ قد جعلت الشفاعة فى الخاصة لغيره ، وقيل : شفاعة لا ترد فى أحد ، وقد تكون شفاعة لخروج من أفى [(٤) قلبه مثقال ذرة من إيمان من النار إذ لم يأت شفاعة لغيره إلا قبل هذا ، وأما هذه فمختصة أبه] (٥) ، كما اختصت به شفاعة المحشر العامة للخلائق ، وأما اختصاصه بكون الـ"رض له مسجداً وطهوراً ، فبدل أن التيمم لم يشرع لغيره قبله ، وأما كونها مسجداً فقيل : إن من كان قبله من الأنبياء كانوا لا يصلون إلا فيما أيقنوا طهارته من الأرض ، وخص نبينا وأمته بجواز الصلاة على الأرض الا ما تيقنت نجاسته منها . وتوله فى الحديث الآخر : (فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء) (٦) وفكر خصلة أخرى ، ظاهره أنه ذكر ثلاث خصال ، وإنما هى اثنتان كما ذكر ؛ لأن قضية الأرض كلها خصلة واحدة ، والثالثة التى لم تذكر بينها الخسائى من رواية أبى مالك بسنده هنا ، وقال : (وأتيت هذه الآيات من خواتم البقرة من كنز تحت العرش لم يعطهن أحد قبلى ولا يعطهن أحد بعدى) (٧) .

وقوله ها هنا : (وترابها لى طهوراً) (٨) وتخصيصه بذلك بعد قوله : " جعلت لى الأرض كلها مسجداً) (٩) مما يحتج به المخالف علينا ويقضى بتخصيصه بين سائر أجواء

(١) الـ"مرقان - ٤٨ .

(٢) أى فلا يفتقر التطهر به إلى نية .

(٣) لفظ الصحيح فى المطبوعة : لم يعطهن أحد قبلى .

والمراد بالنض هنا نض الكلية لا الكل ، اى لم يعط واحدة منهن .

ذكره الألبى ٢ / ٢٢٦ -

(٤ ، ٥) سقطتا من الأصل ، والشدر كذا بالهامة بهم .

(٦) سبق برقم (٤) بالباب .

(٧) النسائى فى الكبرى ، كفضائل القرآن .

ولفظه : (فضلنا على الناس بثلاث .

جعلت ال الرض كلها لنا مجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً ، وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وأوتيت هؤلاء الآيات آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يعط أحد منه قبلى ولا يعطى منه أحد بعدى " ٥ / ١٥ .

(٨) رواية أبى مالك الأشجعى : (وتربتها لنا طهوراً " -

لا رواية أبى مالك : لنا الأرض كلها مجداً " .

٩٩ / ١٤

٤٣٨ كتاب المساجد ومواضع الصلاة

الأرض على اختصاصه بهذه العبادة (١) ، ولشيوخنا القائلين بدليل الخطاب (٢) وتسليمه عن هذا أجوبة ، فأما من لم يقل به فلا يحتج عليهم به منها أن هذه الزيادة انفرد بها [أبو مالك] (٣) الأشجعى والجمهور يخالفه ، ومنها : أن السبخة تسمى تراباً ، وكل أرض على صفة مخالفة كأرض الزرينخ والزاج والشب فذلك ترابها ، قالوا : ولأنه نص على أعم ما يوجد فى الأرض وهو التراب ، ولأن التراب بعض ما / اشتمل عليه الحديث العام وغير مناف له ، ونحن نقول بهما جميعاً لا سيما مع قوله - عليه السلام - : (فحيثما أدركتكم الصلاة فصلوا) فهو بين فى إجزائه فهما معا (٤) وتسويته بين الصلاة والطهارة فى الأرض ؛ لاءن الحكم إذا تعلق باسم مجرد دون

- صفة ضعف التعلق بالاستدلال باختصاصه عما عداه (٥) نجلاؤه (٦) إذا تعلق بالصفة .
- وقوله (أعطيت جوامع الكلم) ، قال المروى : يعنى [القرآن ، جمع الله فى الألفاظ اليسيرة منه معالط كثيرة ومنه فى وصفه عليه السلام : (كان يتكلم بجوامع الكلم دايعى) (٧) : أنه كان كثير المعانى قليل الألفاظ .
- وقوله : (وبعثت إلى الأحمر والأسود) ، قيل : هم كافة الناس ، كنى بالحرمان
- عن البيض من العجم ، وبالأسود عن العرب لغلبة الأدمة عليهم وغيرهم من السودان ، وقد يقال : إن الأسود : السودان ، والحر من عداهم من العرب وغيرهم ، وقيل : الأحمر : الإنس ، والأسود : الجن .
- وفى الحديث من أعلام نبوته ما أنذر به من فتح خزائن الأرض كما قال .
- وقوله مرة فيما اختص به ثلاث ، ومرة خمس ومرة ست ، ليس بمخالفه لأنه أخبر مرة عن عدد ، ثم أخبر عن أكثر منه ، وليس فى قوله : (ثلاث) دليل على أنه لم يعط غيرها ، فقد يقول الرجل : أعطانى فلان عبداً ، وهو قد أعطاه العبد وغيره ، ثم يخبر بعد ذلك بجملة ما أعطاه ، وقد يكون أخبر [أولاً] (٨) بما أعلمه الله به أولاً ، ثم زيد فأخبر بما زيد والله أعلم .
- (١) يعنى بذلك تخصيص التراب من الأرض فى التيمم به ، وقصر التيمم على التراب دون الأرض .
- (٢) دليل الخطاب ويمى مفهوم المخالفة وهو ما كان المسكوت عنه مخالفاً فى الحكم للمنطوق .
- (٣) من ت .
- (٤) زيد بعدها فى تة لا ميمما مع قوله فى تويته .
- (٥) يعنى مفهوم القلب .
- يلا) فى الأصل : بخلاف .
- (٧) من هامة ت .
- والقول جزء حديث ، أخرجه الترمذى فى سننه وشماله ، البيهقى فى دلائل النبوة عن الحسن بن على بن أبى طالب بخوه الترمذى ، كالمناقب ، بما جاء فى صفة النبى (صلى الله عليه وسلم) ه / ما وقال فيه : هذا حديث حن غريب ، ليس إسنائه بمتمصل .
- (٨) من هامثات .

٦٠١ (١) باب ابتناء مسجد النبى (صلى الله عليه وسلم)

كتاب المساجد ومواضع الصلاة

٤٣٩

- ٦ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي يُونُسُ ! ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرَّغْبِ ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمِفْتَاحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيَّ " .
- قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَنْتُمْ تَنْتَلُونَهَا .
- (...) وَحَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ الرَّيْثِيِّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ .
- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَإِبْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .
- ٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ : (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ آتَيْتُ بِمِفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ، فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ) .

٨ - (...) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حدثنا عَبْدُ الرَّاقِ ، حدثنا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ! لَمَّا .

وقوله : (وأنتم تنتشلونها) ، أى تستخرجون ما فيها ، يعنى خرائن الله وما فتح عليهم من الدنيا .

يقال : نثل ما فى كئنته إذا صلبها برة ، ومنه فى الحديث : (تؤتى مشربته فينتثل ما فيها) (١) أى يستخرج .

(١) سيأتى إن شاء الله فى كاللقطة ، بتحريم حلب الماشية بجر إبط مالكها ، وقد أخرجه آثو داودك الجهاد ، بفيمن قال : لا يحلب ، ابن محاجة كالتجارات ، بالنهى أن بصيب منها شئ إلا بإذن صاحبها ، أحمد فى المسند ٤ / ٦ ولفظها : (أحب أحدكم ال تؤتى مرسته فيكسر باب خزائنه فينتثل طعامه ؟) .

٤٤٠

كتاب المساجد / باب ابتناء مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم)

(١) باب ابتناء مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم)

٩ - (٥٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ ، ، لَمْ يَكُنْ سَعْدُ بْنُ عَرَفَةَ ،

قال يحيى : أخبرنا عبد الوارث بن سعيد ، عن أبي التياح الضبي ، حدثنا انس بن مالك ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، فَزَفَّ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ ، فِي حَيِّ يُقَالُ لَهُمْ : بَنُو عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّجَّارِ ، فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ بِسُيُوفِهِمْ .

قَالَ : فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ ، وَمَلَأُ بْنُ

وقوله : (ارسل إلى ملأ بنى النجار) : أى رؤسائهم وأشرفهم ، قيل : سمو بذلك لاءنهم أُملياء بالرأى والغنى .

وقوله : " يا بنى النجار ، ث المنونى بحائطكم) أى بايعونى بالثمن .

قال الخطائى :

فيه دليل أن رب السلعة أحق بالسوم .

قال الإمام : يؤخذ من هذا الحديث : أَنَّ المشتري يبدأ بذكر الثمن ، وفى هذا نظر ؛

لابنه لم ينص - عليه السلام - على ثمن مُقَدَّر بذله لهم فى الحائط ، وإنما ذكر الثمن مُجْمَلًا ، فإن كان أراد القائل أن فيه التبدئة بذكر الثمن مقدراً فليس كما قال ، لما بيناه .

قال القاضى : ذكر فى الأم أن بنى النجار قالوا : [لا] (١) والله ما نطلب ثمنه [؟ إلا لله] (٢) .

وذكر محمد بن سعد فى تاريخه الكبير عن الواقدى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) اشتراه من ابنى عفراء بعشرة دنانير دفعها عنه أبو بكر الصديق - رضى الله عنه (٣) - وذلك - والله أعلم - أنه لما كان لليتيمين لم يقبله من بنى النجار إلا بالثمن .

وفى الحديث لزوم إقامة المساجد وذلك فرض على كل جماعة استوطنوا موضعاً ؛ لأن إقامة الجمعة فرض ، وشرطها الجامع على المشهور من المذهب ، وإقامة الجماعات سنة ، ومن سننها المسجد ، وإقامتها بالجملة على أهل المصر واجب ؛ لأن إحياء السق الظاهرة !إقامتها ابتداءً واجب ، وإنما هى سق فى حق الأحاد إذ لو لم تقم لماتت ودرست .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(٢) لفظه في المطبوعة : إلا إلى الله .

(٣) الطبقات الكبرى ١ / ٢٣٩ .

كتاب المساجد / باب ابتناء مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) ٤٤١ التجار حوله ، حتى ألقى بفناء أبي أيوب .

قال .

فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي حيث أركنته الصلاة ، ويصلي في مريض الغم ، ثم إنه أمر بالمسجد .

قال : فأرسل إلى ملائكة بني النجار فجاءوا .

فقال : " يا بني النجار ، ثامنوني بحائطكم هذا " .

قالوا : لا ، والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله .

قال أنس : فكان فيه ما أقول : كان فيه نخل وقبور المشركين

وقوله : (وكانت (١) فيه نخل وقبور المشركين وخرب " رويناه بفتح الخاء وكسر الراء ،

جمع خربة ، مثل : كلم وكلمة ، وبكسر الخاء وفتح الراء جمع خربة بسكون الراء ، وكلاهما ما تخرب من البناء ، والثانية : لغة تميم وحدها .

قال الخطابي : لعل الصواب : خرب ، بالضم ، جمع خربة بالضم ، وهي الخروق في الأرض ، إلا أنهم يقولونها في كل ثقبه مستديرة ، أو لعلها جرف جمع جرفة وهي جمع جرف ، وأبين منه إن ساعدته الرواية : جدلا ، جمع جدبة ، وتعني ما ارتفع من الأرض لقوله : (فسويت) ؛ لانه إنما يسوى المكان المجدوب أو ما فيه خرق في الأرض وأما الخرب فتجني وتعمر .

قال القاضي : لا أثوى ما اضطره إلى هذا ؟ وكما قطع - عليه السلام - النخل المشر كذاك سوى بقايا الحرب وإطلال حيطانها ، واذهب رسومها كما فعل بالقبور ، والرواية صحيحة اللفظ والمعنى ، لا يحتاج إلى تغييرها ولا إلى تكلف شيء في تأويلها .

وقوله : (وأمر بالنخل فقتل) ، فيه جواز قطع الثمار المثمرة للنفع أمثل هذا (٢) وللحاجة إلى بناء مواضعها ، أو اتخاذ خشبها عند عدم غيره والحاجة إليه ، أو لدفع المضار لقطعها في بلاد العدو ، الذي لا يرتجى المسلمون عمارته وسكناه ، قطعاً للرافق عنهم وغيظاً للكفار ، أو لخوف سقوطها على بناء ، أو ميلها على حائط من لا يملكها ، وانتشارها على ملكه دأضارها به (٣) .

وقوله : (وبقبور المشركين فنبشت) ، قال الإمام : أما نبش القبور وإزالة الموق فيمكن أن يقال : لعله أن أصحاب الحائط لم يملكوهم تلك البقعة على التأيد ، أو لعله تحييس (٤) وقع منهم في حال الكفر ، والكافر لا يلزمه القرب كما قالوا : إذا اعتق عبداً وهما كافران ال له ال يرد في الرق قبل إسلامهما ما لم يخرج من يده ، ولم يقدر أن أيدى أصحاب الحوائط زالت عن القبور لاجل من دفن فيها . (١) في المطبوعة : وكان

(٢) سئط من الأصل ، واستدرك في الهاء ! بسهم .

(٣) كسريار عروقها في أرض الغير .

(٤) أي وقف .

٩٩ / ب

كتاب المساجد / باب ابتناء مسجد النبي كلق! آ

٤٤٢

قال القاضي : لا يحتاج في تحييس أهل الكفر بقاء أيديهم أو زوالها ، إذ القرب لا

تصح منهم ، وعقودهم فيها غير لازمة ، فلهم عند أشياخنا - بلا خلاف علمته - الرجوع في أحباسهم ، ومنعها ، والتصرف فيها كيف شاؤوا ، ويفترق (١) من العتق الذي شرط في إمضائه شيوخنا خروجه من يده إذا صار ذلك حقاً للعتق يرفع يده عنه ، وتسريحه إياه ، وتملكه نفسه ، فأشبه عقود هباتهم وأعطياتهم اللازمة .

وفيه جواز نبش قبور المشركين عند الحاجة إلى موضعها ؛ إذ لا حرمة لهم إذا لم يكن

في أملاكهم (٢) ، ولأن نبش هذه انما كانت بعد ملأاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) لها .
وفيه جواز الصلاة في مقابرهم الدائرة بعد نبشها وإخراجهم منها ، وبناء المساجد مكانها لأن هذه قد اتخذ عليها مسجد وكانت دائرة ، وبعد نبشها ، وإخراج ما فيها من أصداء وعظام ، وقد [كره] (٣) العلماء الصلاة في قبور المشركين بكل حال وعليه تأكل أكثرهم النهي عن الصلاة في المقبرة ، [قالوا : لأنها حفرة من حفر النار وقد اختلف في الصلاة في المقبرة] (٤) على الجملة ، فأجازه مالك وأكثر أصحابه وإن كان القبر بين يديه ، وهو مذهب الحسن البصري / وآخرين ، وقاله الشافعي ، وروى عن مالك - أيضاً - كراهة ذلك ، وقاله جماعة من السلف ، وبه قال احمد وإسحق ، وحكى عبد الوهاب كراهته في الجديدة ، قال : ويكره في مقابر المشركين جملة ، وقال الشافعي : إذا كانت المقبرة (٥) مختلطة بلحوم الموتى وصديدهم لم يجز ، ولا يختلف في هذا على الجملة ، وكره بعضهم الصلاة إليها ، وسيأتي الكلام عليها في الجنائز إن شاء الله .

قال الخطابي : وفيه دليل على أن الأرض التي دفن فيها الميت باقية على ملك أوليائه ، وكذلك كفنه ، ولذلك قطعنا النبش لأنه سرق من حرز من ملك مالك ولولا هذا لم يجز نبشها واستباحتها بغير إذن مالكها .

قال القاضي : مذهبنا أن مواضع القبور أحباس لا يجوز بيعها لحوز الميت إياها عن غيره ، وهذه لما جاز نبشها وإخراجهم منها دل أن لا حق لهم فيها لما تقدم ، وليس علة قطع النبش كون الأرض ملكاً للأولياء ، لأننا نقطع على ما لم يستقر عليه ملك إذا كان في حرز ، كقطعنا من سرق آلات المساجد ، وأموال أحباس الطرقات وكذلك لما لم يستقر عليه ملك معين كمن سرق من المغام ، وأما الكفن فللك الميت ، وحق له ما دام محتاجاً إليه ، ولهذا قال بعض شيوخنا البغداديين : لو أكلت الميت السباع لرجع الكفن لورثته ، قال الخطابي : وفيه دليل على أن من لا حرمة له في حياته لا حرمة له في مماته ، وقد قال -

(١) زيد بعدها في هامش! ت : الجواب .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش! بسهم .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش! بسهم .

(٥) في ت : القبور .

(٢) في ت : أيديهم .

كتاب المساجد / باب ابتناء مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم)

٤٤٣

ونُحِبُّ! ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالْخَلِّ فَقُطِعَ ، وَبِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِّشَتْ ، وَبِالْخَرْبِ فَسُوِيَ .

قَالَ : فَصَفَوْا الْخَلَّ قِبْلَةً ، وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ حِجَابًا .

قَالَ : فَكَانُوا يَرْتَجِزُونَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَعَهُمْ .

وَهُمْ يَقُولُونَ :

عليه السلام - : (كسر عظم المسلم ميتاً ككسره حياً) (١) ، قال غيره : وفيه دليل على نبش قبورهم لطلب المال .

وقد اختلف العلماء والسلف في ذلك وكرهه مالك وأجازه أصحابه ، واختلف في علة كراهة من كرهه فقليل : ذلك مخافة نزول سخط (٢) وعذاب عليهم ؛ لآنها مواضع العذاب والسخط ، وقد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن دخول ديار المعذنين خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم ، أو لآنه - عليه السلام - قد قال : (إلا أن تكونوا باكن) (٣) ، فمن دخلها لطلب الدنيا فهو ضد ذلك ، أو مخافة أن يصادف قبر نبي أو رجل صالح بينهم ، وحجة من أجاز ذلك : نبش أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) قبورائى رغال ، واستخراجهم منه قضيب الذهب الذي أعلمهم النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه مدفون معه (٤) .

وقوله : (وكانوا) (٥) يرتجزون ورسول الله خيراً معهم) .

فيه جواز قول الأشعار والأرجاز ، والاستعانة بها وامثالها من الكلام الموزون والمزدوج (٦) عند التعاون على الأعمال وتحريك الهمم

، وتشجيع النفوس ، والقوى وتسليتها عند معاناة الأمور الصعبة والكلف الشاقة ، كما جاء هنا وفي غير حديث وقصة ، واستدلال بعضهم بهذا وشبهه بما روى عن النبي لجم! أنه قاله ، أو شَجَّعَ فيه وسمعه ، أو حكاه من كلام غيره ، أن الرجز ليس بشعر لقوله تعالى : { وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْإِسْمَ وَنَبَّيْنَاهُ لَهُ } (٧) .

وقد أقف أهـ اب المروض ولم الشعر في عاريض الرجز ، هل هي من الشعر أم لا ؟

(١) لفظ أحمد : (كرم عظم المؤمن ثا ٥٨ / ٦ ، ٢٦٤ .

وأخرجه أبو داود في الجنائز ، وفي الحفار يجد العظم ، هل يتنكب ذلك المكان ، ومالك في الموطأ كذلك ، بما جاء في الاحتفاء ٢٣٨ / ١ ، وابن ماجه في النهي عن كسر عظام الميت بدون لفظ (المؤمن) - (٢) في ال الصل - الخط .

(٣) البخاري في صحيحه ، كالصلاة ، بالصلاة في مراضع الخلف والعذاب ، وسيأتي إن شلى الله في كالزهد والرقائق ، بلا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكن .

وانظر : أحمد في المند ٢ / ٩ .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في السن ، كالخراج والإمارة والفيء ، بنيش القبور .

ولفظه : (هذا قبر أبي رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه ، وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب ، إن أنتم نبثتم عنه أصبتموه معه " فابتدره الناس فاستخرجوا الغصن . (٥) في المطبوعة : فكانوا .

(٦) ازواج الكلام وتزواج : أشبه بعضه بعضا في الجمع أو الرزن ، او كان لإحدى القضيتين تعلق بالاءخرى . راجع - لسان العرب ، مائة : (زوج) .

(٧) ي!ة ٦٩ .

٤٤٤

كتاب المساجد / باب ابتناء مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم)

اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

١٠ - (...) صَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ .

حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ! كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضٍ ! الْغَنَمِ ، قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ .

(...) وَحَدَّثَنَا هُجَيْجُ بْنُ يَحْيَى .

حدثنا خالد - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ

أَبِي التَّيَّاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : (كان يصلي في مرائب الغنم) : فيه حجة على طهارة أبوابها وأروائها ، ومرائب الغنم حيث تبيت .

وربوضها : طرح أجسادها على الأرض وطى قوائمها للنوم أو الراحة .

قال ابن دريد : ويقال ذلك أيضا لكل دابة من ذوات الحوافر والسباع ، وتقدم في كتاب الطهارة .

كتاب المساجد / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

٤٤٥

٦٠٢ (2) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

(٢) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١١ - (٥٢٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْإِسْحَاقِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ،

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ؛ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ : { وَحِيقَ مَا كُنْتُمْ فَعُولُوا وَجُرْهُكُمْ شَطْرَهُ } (١) فَنَزَلَتْ : إِرَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَرَّ بِنَالِي مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، فَحَدَّثَهُمْ ، فَوُتُّوا وَجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ .

وقوله في حديث تحويل القبلة : (فانطلق رجل من القوم فربنا من الأنصار وهم يصلون فحدثهم) [بالحديث] (٢) ، فَوُتُّوا وَجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ ، قال الإمام : اختلف أهل الأصول في النسخ إذا ورد متى يتحقق حكمه على المكلف ويحتاج لاتحاد القولن (٣) بهذا الحديث ؛ لأنه ذكر أنهم تحددوا إلى القبلة وهم في الصلاة ، ولم يعيدوا ما مضى ، وهذا دليل على أن الحكم إنما يستقر بالبلوغ ، فإن قيل : كيف استداروا (٤) إلى القبلة بخبره ، والنسخ في هذا بخبر واحد ؟ قيل : قد قالوا : إن النسخ بالواحد كان جائزاً في زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) ، دائماً منع بعده كلياً ! وقيل : إنما تلا عليهم الآيات التي فيها ذكر النسخ فتحولوا عند سماع القرآن ، ولم يقع النسخ بخبره ، دائماً وقع النسخ عندهم بما سمعوا من القرآن .

قال القاضي : أشد جواب في هذا أن يقال : إن العمل بخبر الواحد مقطوع به ، كما

أن العمل بالحكم المقطوع بصحته من الكتاب والسنة المتواترة مقطوع به ولأن الدليل الموجب لثبوت الحكم أولاً غير الدليل الموجب لنفيه وثبوت غيره ، دليلاً جواز النسخ بخبر الواحد ، مال القاضي أبو بكر وغيره من المحققين .

وفي هذا الخبر بالجملة قبول خبر الواحد ، وعادة الصحابة بامثاله والعمل به والوقوف عنده واعتداد بعضهم بنقل بعض ، وأنهم لم يحتاجوا إلى التوقف حين سمعوا ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٥) .

قال الإمام : وقد ردوا إلى مسألة النسخ المتقدمة [مسألة] (٦) الخلاف في الوكيل إذا تصرف بعد العزل ولم يعلم ؛ فقالوا على القول بأن حكم النسخ لازم حين ورود ، ينبغي (١) القر - ١٤٤ (٢) ليت في المطبوعة .

(٣) القول الأول أن النسخ يلزم الزول ، والآخر أنه يلزم بالوصول ، كما سيأتي .

(٤) في ت : استدلو .

(٥) قال ال الهى : لا يلزم من قبول هذا الخبر لما احتفت به من القرائن قبول غيره ، والخلاف الذى فيه إنما هو عند تخر من القرائن

٢ / ٢٣١ .

(٦) من حاملات -

٤٤٦

كتاب المساجد / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١٢ - (...)

! حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَحْوَ بَيْتِ الْمُقْلِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ صُرِفْنَا نَحْوَ الْكَعْبَةِ .

ألا تضي أفعاله بعد العزل وإن لم يبلغه ذلك .

وعلى القول الثانى تكون أفعاله ماضية بعد العزلة ما لم تبلغه العزلة .

قال القاضي : ضعف المحققون من الأصول هذه المسألة إلى هذا الأصل ؛ إذ حقيقة الخطاب بالتكليف إنما يتعلق بالبلاغ عند المحققين من أئمتنا ، فإن النسخ إذا ورد فن لم يبلغه باقى على المخاطبة بالعبارة الأولى ، وليس فى حقه نسخ حتى يبلغه ، ومنهم من يثبت النسخ

في حقه ، لثق بشرط أن يبلغه ، فهو اختلاف في عبارة وكلهم مجمعون على بقاءه على الحكم الأول ، د جزائه (١) إذ الجاهل لا يثبت التكليف في حقه بما جهله ولم يبلغه ، وهذا من المستحيل ، وإنما ذهب إلى النسخ في حقه طائفة من الفقهاء والمتكلمين الذين لم يقولوا في الأصول وما قدمناه يرد قولهم ومسألة الوكيل تعلق بها حق للغير على الموكِّل فهذا توجه الخلاف فيها ، ولم يختلف المذهب عندنا في أحكام من أعتق ولم يعلم بعقده أنها أحكام حر فيما بينه وبين الناس ، فأما ما بينه وبين الله فجائزة .

ولم يختلفوا في [عبادة] (٢) المعتقة أنها لا تُعيد ما صلت بغير ستر ، وإنما اختلفوا فيمن طرأ عليه موجب يُغيّر حكم عبادته وهو فيها بناء على هذه المسألة وفعل الأنصار في الصلاة كمسألة الأمة تعتق فتصلي فلا تعلم بذلك إلا في الصلاة هل تبطل صلاتها ؟ وهو قول أصبغ أم تصح ؟ وهو ظاهر قول ابن القاسم ، وكذلك إذا عتقت في نفس الصلاة وهي مكشوفة الرأس ، فإنها لا تقطع الصلاة وتتمادى فيها ، لكن متى أمكنها حيث من تناولها ما تستر به رأسها أو قرب منها تناوله تعين فعل ذلك عليها ، وهذا قول أكثر أصحابنا ، وهو قول الشافعي والكوفيين ، وجمهور العلماء .

ومنه - أيضا - المسافر ينوي الإقامة وهو في الصلاة ، أو إمام الجمعة يقدم وال بعزله بعد عقده ركعة ، فالأكثر على التمداد في هذه المسائل والإجزاء ؛ لأنه دخل في الصخلة وتعينت عليه على تلك الحالة الأولى ، وقيل : يقطعون .
ومنه - أيضا - التيمم إذا طلع عليه رجل بماء في الصلاة أو نزل عليه مطر ، فإنه يتمادى ولا يقطع ، ولا يقال في هذا : إنه إن أمكنه الماء توضأ ؛ لأنه عمل كثير مناف للصلاة ، ولا يصح مع التمداد فيها ،

(١) محل الإجماع عند العلماء إذا كان النسخ مع جبريل - عليه السلام - ولم ينزل به إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلا يثبت له حكم في حق المكلفين ، بل هم في التكليف بالحكم الأول على ما كانوا عليه قبل إلقاء النسخ إلى جبريل .
(٢) من ت .

كتاب المساجد / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة
٤٤٧

١٣ - (٥٢٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ :
بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الضُّبْحِ بَقَاءً إِذْ جَاعَصَمُ ات فَقَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ كَلَبَا قَدْ أُزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةُ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ .

وهذا قول مالك والشافعي والجمهور ، خلافاً للكوفيين والأوزاعي في رجوعهما للطهارة بالماء .
واحتجوا - أيضاً - بهذا الحديث على نسخ السنة بالقرآن (١) ؛ لأن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) أو ، لبيت المقدس على قول أكثرهم سنة (٢) ، وهي مسألة اختلف فيها الأصوليون ، فأجازه جمهورهم ؛ لابن سنة النبي (صلى الله عليه وسلم) حكم من الله على لسان نبيه مثل حكمه ، كما بينه في كتابه ، وقال بعضهم : لا يجوز ذلك ؛ لأن السنة مبينة للكتاب وبعيد قضاء المبئن ونسخه وحكمه على المبئن (٣) .

وقالوا في قصة القبلة : إنما هي نسخ قرار بقران ، وأن الأمر أولاً [كان] (٤) بتخيير المصدي أن يودى وجهه حيث شاء بقوده تعالى : { فَإِنَّمَا تَوَلَوْا قِبْلَتِكُمْ وَجْهَ اللَّهِ } (٥) ، ثم نسخ باستقباله القبلة .

وقيل : بل صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى بيت المقدس كان بعد وروده أ إلى [(٦) المدينة بأمر الله تعالى ، ففرحت بذلك اليهود ثم صُرف إلى الكعبة .

(١) وهو مذهب الجمهور من الأشاعرة والمعتزلة والفقهاء ، فقد قالوا بجوازه عقلاً ووقوعه شرعاً ، واحتجوا لذلك بتموله تعالى : { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى } .

إِنْ فَوَإِلَّا وَحَطَ صَوْحَى { [النجم : ٣ ، ٤ ، قالوا : غير أن الكتاب متلؤ ، والسنة غير متلوة ، ونسخ حكم أحد الوجهين بالآخر غير ممنوع عقلاً ، قالوا .

فإننا لو فرضنا خطاب الارع يجعل القرآن نسخاً للة لما لزم عنه لذاته محال .

الأحكام للأمدى ٣ / ٢١٣ .

(٢) قولهم : إنها لم ترف إلا من الة .
السابق .

ومن أدلتهم التي ساقوها مصالحة النبي (صلى الله عليه وسلم) أهل مكة عام الحديبية على أن من جاءه مُسلماً رذهُ ، حتى

٦.٣ (3) باب النهي عن بناء المساجد على القبور ، واتخاذ الصور

إنه رد أبا جندل وجماعة من الرجال ، فجأت امرأة ، فأُنزل الله تعالى : { فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّاءِ } أ الممتحنة

١٠٠ ، - قالوا - وهذا قرآن نسخ ما صانع عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو من

السنة ١٠ لسابق ٣ / ٢١٣ .

(٣) وردُ علجهم بأن المراد بقوله تعالى : { يَنْبَغُ لِنَاسٍ } أ النحل : ٤٤ ، إنما هو التبليغ ، وذلك يعلمُ بتبليغ الاس من القرآد وغيره ،
وليس فيه ما يدل على امتناع كون القرآن نسخاً للغة .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) البثرة : ١١٥ .

وقد ردُ عليه بأن قوله تعالى : (كَغ وَجْهُ اللَّهِ) تخييرُ بين القدس وغيره من الجهات ، والمنسوخ إنما هو وجوبُ التوجه إليه عينا ، وذلك غير معلوم من القرآن .

إحكام الأحكام ٣ / ٢١٣ .

(٦) من ت .

٤٤٨

كتاب المساجد / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١٤ - (...) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : يَنْبَغُ النَّاسُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ ، إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ ، بِمِثْلِ حَلِثٍ مَالِك .

وكما اختلفوا هنا كذلك اختلفوا في نقيضه ، وهو نسخ القرآن بالسنة ، فذهب الأكثر

إلى جوازه عقلاً وسمعاً وأجازه بعضهم عقلاً (١) وقال : لم يوجد شرعاً ، ومنعه بعضهم عقلاً (٢) .

وفي هذه القصة دليل على صحة نسخ الأحكام وهو مما أجمع عليه كافة المسلمين إلا طائفة من المبتدعة (٣) لا يعبأ بها لم تقل به ، ووافقت القنائية من اليهود فيه (٤) .

وقوله : (وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها) روى بفتح الباء على الخبر وبكسرها

على الأمر ، قال الطحاوى : وفي هذا دليل على أنه من لم يعلم بفرض الله ولم تبلغه الدعوة ، ولا امكنه استعلام ذلك من غيره ، فالفرض غير لازم له ، والحجة غير قائمة عليه ، وقد اختلف العلماء فيمن أسلم في دار الحرب أو أطراف بلاد الإسلام حيث لا يجد

من يستعلمه عن شرائع الإسلام ، ولا علم أن الله فرض شيئاً فيها ، ثم علم بعد ذلك ، هل يلزمه قضاء ما مر عليه من صيام أو صلاة

لم يعلمها ؟ فذهب مالك والشافعي وآخرون إلى إلزامه ذلك [وأنه قاثو على الاستعلام والخروج إلى ذلك] (٥) ، وذهب أبو حنيفة إلى

أن ذلك يلزمه إن أمكنه من يستعلم ذلك منه في بلاد المسلمين وبلاد الحرب فلم يستعلم وفرط ، و(ن كان لا يحضره من يستعلمه فلا

شئ عليه ، وكيف يكون لله فرض على من / لم يعلم بفرضه ؟ وقد قدمنا من هذا قبل ، وأن تكليف الجاهل بالشئ يفعله مع جهله به محال ث إذ لا يثبت حكم الا بدليل .

وإذا لم يتمكن المكلف من التوصل إلى ما كلفه كان من تكليف المحال .

وفيه دليل على جواز تنبيه من ليس في الصلاة لمن في الصلاة وأن يفتح عليه ، وفيه

دليل على جواز الاجتهاد في القبلة ، ومراعاة السَّمْتِ لملهم إلى جهة الكعبة لأول وهلة في الصلاة قبل قطعهم على موضع عينها ، ولا خلاف أن المطلوب عينها مع المأثدة ، وفيه جواز الاجتهاد بحضرته - عليه السلام - وهي مسألة اختلف فيها ، وفيه دليل على وجوب

(١) لاشتراك السنة ٥ ح القرآن في مسمى الوحي .

(٢) قطع بالمع الإمام الثافعي وأكثر اصحابه .

إحكام الالحكام ٣ / ٢١٧ .

(٣) يعنى الرافضة .

السابق -

(٤) منعوا من النسخ خلفاء الفرق بين البداء والنسخ عليهم .

السابق .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .

كتاب المساجد / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

٤٤٩

١٥ - (٥٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا عفان ، حد ، شاماد بن سلمة ،

عن ثابت ، عن أنس ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي نحو بيت المقدس ، فنزلت : { قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترفها فود وجهك شطر المسجد الحرام } (١) فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر ، وقد صلوا ركعة .

فنادى : الا إن القبلة قد حولت ، فقالوا كما هم نحو القبلة .

الصلاة إلى القبلة والاجماع على أنها الكعبة .

وقوله في حديث البراء : (صليت مع رسول الله كله إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً) وفي الرواية الأخرى : (سبعة عشر شهراً) .

وهذا هو الأصح ، وهو قول مالك وابن إسحق ، وابن المسيب ، وقيل : حولت القبلة بعد ثمانية عشر شهراً ، وروى بعد سنتين ، وروى بعد تسعة أشهر أو عشرة أشهر ، وهذان شاذان .

٤٥٠

كتاب المساجد / باب النهى عن بناء المساجد على القبور ...

إلخ

(٣) باب النهى عن بناء المساجد على القبور ، واتخاذ الصور

فيها والنهى عن اتخاذ القبور مساجد

١٦ - (٥٢٨) وحدثنى زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام ، أخبرني أبي ، عن عائشة ؛ أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتنا بالحبيشة ، فيها تصاوير ، لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن أولئك ، إذا كان فيهم الرجل الصالح ، فمات ، بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة) .

١٧ - (...) حد ، شاماد بن أبي شيبه ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ؛ أنهم

تَذَاكُرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي مَرَضِهِ ، فَذَكَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَالْحَبِيبَةُ كَنِيسَةَ .
ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ .

١٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ! ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : ذَكَرَنَّا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) كَنِيسَةَ رَأَيْتُهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، يُقَالُ لَهَا : مَارِيَّةُ ، يُمَثِّلُ حَدِيثَهُمْ .

وتغليظ النبي (صلى الله عليه وسلم) في النهي عن اتخاذ قبره مسجداً ؛ لما خشيه من تفاقم الأمر وخروجه

عن حد المبرة إلى المنكر ، وقطعا للذريعة ، وقد نبه عليه - عليه السلام - في قوله : لا تتخذوا قبوري وثناً يعبد (١) ، ولأن هذا كان أصل عبادة الأصنام ، فيما يذكر ، كانوا قديماً إذا مات فيهم نبي أو رجل صالح صوروا صورته وبنوا عليه مسجداً ليأمنوا برؤية صورته ، ويتعظوا (٢) لمصيره ويعبدوا (٣) الله عنده ، ففضت على ذلك أزمان ، وجاء بعدهم خلف رأوا أفعالهم وعباداتهم عند تلك الصور ولم يفهموا أغراضهم ، وزين لهم الشيطان أعمالهم ، وألقى إليهم أنهم كانوا يعبدونها فعبدوها ، وقد نبه - عليه السلام - في الحديث على بعض هذا ، ويدل على صحة هذا المعنى قوله في الحديث الآخر : (اللهم لا تجعل

(١) مالك في الموطأ ، كقصر الصلاة في السفر ، بجامع الصلاة ١٧٢ / ١ ، مرسلًا عن عطاء بن يسار ، أحمد في المد ٢١٦ / ٢ عن أبي هريرة بلفظ : " اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد) .

(٢ ، ٣) في الأصل بإثبات نون الرفع في كليهما ، وهو خطأ .

كتاب المساجد / باب النهي عن بناء المساجد على القبور ...

إلخ

٤٥١

١٩ - (٥٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِ ! ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ : اَلْعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ .

قَالَتْ : فَلَوْلَا ذَلِكَ ابْرَزَ قَبْرُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا .

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : وَلَوْلَا ذَلِكَ .

لَمْ يَذْكُرْ : قَالَتْ .

٢٠ - (٥٣٠) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَاذَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ .

٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : اَلْعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ .

٢٢ - (٥٣١) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ هَرُونَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا : لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ كَلِيَّةً ، طَفِقَ يَطْرَحُ

قبوري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (١) ؛ ولهذا لما احتاج المسلمون إلى الزيادة في مسجده (صلى الله عليه وسلم) لتكاثرهم بالمدينة ، وامتدت الزيادة إلى أن أدخل فيها بيوت أزواجه ، ومنها بيت عائشة الذي دفن فيه - عليه السلام - وذلك أيام عثمان ، بنى على قبره حيطاناً أحدقت به لئلا يظهر في المسجد فيقع الناس فيما نهاهم عنه من اتخاذ قبره

مسجداً ، ثم إن أئمة المسلمين حذروا أن يتخذ موضع قبره قبلة ، إذ كان مستقبل المصلين فتصور الصلاة إليه صورة العبادة له ، ويحذر أن يقع في نفوس الجهلة من ذلك شيء ، فأوأ بناء جدارين من ركني القبر الشماليين حرفهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من ناحية [(٢) الشمال حتى لا يمكن أحد استقبال موضع القبر عند صلاته ؛ ولهذا

(١) مالك في الموطأ ، واحمد في المسند كما سبق .

(٢) في ت .

جهة .

٤٥٢

كتاب المساجد / باب النهي عن بناء المساجد على القبور

إلخ

نَحِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ ، فَقَالَ وَهُوَ كَلِمَكَ : ا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَنُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يَحْنَرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا .

٢٣ - (٥٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -

قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدَى - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي جَنْدُبُ ! قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَخْصُ ابْنِي ، وَهُوَ يَقُولُ : (إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا ، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ، قَالَ فِي الْحَدِيثِ : (ولولا ذلك أبرز قبره - عليه السلام - غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً) .

وقوله : (قاتل الله اليهود) معناه : لعن ، كما جاء في الرواية الاخرى ، وقيل : معناه : قتلهم وأهلكهم وقد جاء فاعل بمعنى فَعَلَ في ألفاظ كتولهم : طارقت النعل (١) وسافرت .

وقوله : (إني (٢) أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل) أى أبعد عن هذا .

وأنقطع

عنه ولا أتصل به ، والعلة لذلك ما نذكره [بعد] (٣) .

وقوله : لو كنت متخذاً من أمي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً) .

قال الإمام : قال ابن النحاس : الخليل المختص بشيء دون غيره ، ولا يجوز أن يختص رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحداً بشيء من أمور الديانة دون غيره / قال الله تعالى : { يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ } الآية (٤) .

قال الإمام : وقيل : الخليل اشتق أن الخللة بفتح الحاء ، وهي الحاجة .

وقيل : من الخللة بضمها وهي تخلل المودة في القلب ، وقيل ، من الخللة بالضم أيضاً ، وهو نبت تستحليه الإبل .

قال ابن قتيبة وغيره : الحمض ما ملح من النبت والخللة ما حلا منه ، تقول العرب : الخللة خبز الإبل والحمض فاكهتها .

قال القاضي : وقيل : اشتق من الاستصفاء ، وقيل : صفاء المودة ، ففنى النبي (صلى الله عليه وسلم)

أن تكون حاجته خلته إلى أحد من المخلوقين بل إلى ربه تعالى ، كما قال في الحديث

(١) جاء في لان العرب : طارق الرجل بين نعلين وثوبين لبي أحدهما على الآخر ، وطارق نعلين خصف إحداهما فوق الأخرى .

(٢) في الأصل : أنا ، وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) المائدة : ٦٧ .

كتاب المساجد / باب النهي عن بناء المساجد على القبور

وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُفْتَى خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِهِمْ مَسَاجِدَ ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، إِنِّي أَنْهَكُمْ عَنْ ذَلِكَ .

٦٠٤ (4) باب فضل بناء المساجد والحث عليها

٦٠٥ (5) باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب

الآخر : لكن صاحبكم خليل الله (١) .

وقيل : انما سعى إبراهيم بذلك لقوله لجبريل وهو في المنجنيق ليرمى به في النار ، وقد قال له : ألك حاجة ؟ فقال إبراهيم : (أفأ إليك فلا) (٢) [أو يكون بينها] (٣) بالخلة دغاية استصفائهما (٤) وفراغ قدوبهما عن سواه ، وهذا قال بعضهم في معنى هذا الحديث : الخليل من لا يتسع قلبه لسواه ، وسيأتى الكلام عليه في الفضائل .

وفي سند هذا الحديث : ثنا زكرياء بن عدى عن عبيد الله بن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن الحارث النجرائى قال : حدثني جندب ، هذا ما استدركه الدارقطنى على مسلم وقال : خالف عبيد الله فيه أبو عبد الرحيم فقال : عن جميل النجرائى ، عن جندب .

وجميل مجهول والحديث محفوظ عن أبي سعيد وابن مسعود (٥) ، قال غيره : وقد ذكر النسائى الحديث من رواية [عبيد الله] (٦) بن عمرو ، ثم ذكر رواية أبي عبد الرحيم (٧) عن زيد ، عن عمرو ، عن عبد الله بن الحارث ، عن جميل النجرائى عن جندب .

(٣)

(٦)

الترمذى ، كالمناف ، بمناف أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - وهو جزء حديث عن أبي هريرة - رضى الله عنه - وقال فيه الترمذى : هذا حديث حن غريب من هذا الوجه .

قول مرسل بغير إسناد وقد ذكره ابن كثير في التفسير وعزاه إلى بعض الملف .

تفسير القرآن العظيم ٥ / ٣٤٥ .

فى ت : وقيل : سُمما .

(٤) فى ت : استقصائهما .

عبارة الدارقطنى : خالفه أبو عبد الرحيم ، قال فيه عن حميد النجرائى عن حريث : رجلٌ مجهول ، والحديث صحيح من رواية أبي سعيد وابن مسعود .

قلت : قوله .

لا حميد) تصحيح فى التنغ غفل عنه محققه ، فقد قال الحافظ ابن حجر فى النكت الظراف قال : ذكر البرقانى أن أبا عبد الرحيم رواه عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنية فقال : عن عمرو بن مرة عن جميل النجرائى عن جندب ، قال البرقانى - وذكرت ذلك للدارقطنى فقال : رواية عبيد الله بن عمرو عن زيد أشبه بالصواب ٤٤٣ / ٢ .

وقال ابن ائى حاتم فى العلل : سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة قال : قرأت فى كتاب أبي عبد الرحيم بخطه وأخبرنى محمد بن مسلمة أنه خط ابن عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث قال : حدثني جميل النجرائى قال : سمعت جندب بن عبد الله البجلي وذكر الحديث .

ثم قال : قال أبي : رواه عبيد الله بن عمرو ، عن زيد ، عن عمرو ، عن عبد الله بن الحارث ، قال : حدثنا جندب ، وهو أشبه ، وهو عندى عبد الله بن الحارث المكتب الكوفى ، وقد ادرك جندبا ٢٠ / لمه ٣ .

قلت .

وأبو عبد الرحيم : هو خالد بن أبي يزيد بن زياد بن رستم ، وقد سقط من نسخة الإلزامات للحققة لفظة (عأ في عمرو بن مرة فجاءت هكذا : عن زيد عمرو بن مرة . ولم يثبت لها المحقق .

في ت : عبد الله .

(٧) في ت .

الرحمن .

٤٥٤

كتاب المساجد / باب فضل بناء المساجد والحث عليها

(٤) باب فضل بناء المساجد والحث عليها (١)

٢٤ - (٥٣٣) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ؟ أَنْ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتْلَحَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِي يَذْكُرُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : إِنَّكُمْ قَدْ كَثُرْتُمْ ، يَا نَبِيَّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى - قَالَ بُكَيْرٌ : حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ) .

وَقَالَ ابْنُ عِيسَى : فِي رِوَايَتِهِ : " مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ) .

٢٥ -)

(حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ ؛ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَرَادَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ ، فَكَّرَهُ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَأَحْبَبُوا أَنْ يَدَعَهُ عَلَى هَيْئَتِهِ . فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى - قَالَ : مِثْلُهُ) .

(١) لم يرد للقاضي ولا للإمام كلام في هذا الباب .

ومما ينبغي قوله هنا : أن التنكير للمسجد أنه للتقليل كما ذكر الألبا ليطابق ما في بعض الروايات (ولو كفحص قطة! . وقوله : (مثله في الجنة) أي في الاسم لا في القدر والصفة ، قال الأبى : ويحتمل أن يكون معناه أن فضله عن بيوت الجنة كفضل المسجد عن بيوت الدنيا .

كتاب المساجد / باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب

أنح

(٥) باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب

٤٥٥

في الركوع ، ونسخ التطبيق

٢٦ - (٥٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ .

قَالَ : أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فِي دَارِهِ .

فَقَالَ : أَصَلَّى هَؤُلَاءِ خَلْفَكُمْ ؟ فَقُلْنَا : لَا .

قَالَ : فَقُومُوا فَصَلُّوا ، فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ .

قَالَ : وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ ، فَأَخَذَ بِيَدَيْنَا فَجَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ وَقُولَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ : (أَصَلَّى هَؤُلَاءِ خَلْفَكُمْ ، فَقُلْنَا : لَا .

فقال : قوموا فصلوا لما : أراد بهؤلاء الأمراء ، وعاب عليهم تأخيرهم عن وقتها المستحب ، ويدل عليه آخر الحديث ، ومعنى (خلفكم) هنا إشارة إلى موضعهم أنه كان من ورائهم .

وقوله : (فلم يأمرنا بأفان ولا إقامة) : فيه جواز صلاة المرء الفريضة في بيته ، وأن الجماعة ليست بفرض على الأعيان خلافاً لآهل الظاهر ، وفيه صلاتها في البيت في جماعة ، وقوله : (فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة) اختلف الناس فيمن صلى وحده أو في بيته هل يجزئه إقامة أهل المصر وأذانهم ؟ فذهب بعض السلف من أصحاب ابن مسعود وغيرهم إلى أن له أن يصلي بغير أذان ولا إقامة . وذهب عامة فقهاء الأمصار إلى أنه يقيم ولا يجزئه إقامة أهل المصر ولا يؤذن ، واستحب ابن المنذر أن يؤذن ويقيم . وفابن سيرين والنخعي إلى الإقامة إلا صلاة الفجر فإنه يؤذن ويقيم لها خاصة .

وقوله : " فذهبنا لنقوم خلفه فأخذ بأيدينا فجعل أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله أوقال : إنها صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) " (١) ، قال الإمام : إذا كان مع الإمام ثلاثة رجال قاموا وراعه بغير خلاف ، وإن كان واحداً قام عن يمينه . واخلف إذا كان اثنين ، فذهب ابن مسعود إلى ما ذكر في الحديث ، والفقهاء سواه يرون أن يقوم وراء الإمام . قال القاضي : ما ذكره أولاً (٢) هو قول الكافة في الواحد ، وحكى عن ابن المسيب فيه : أنه إنما يقوم عن شماله لحديث صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر في مرضه المتقدم ، وما ذكر في صلاة ابن مسعود من تشبيك اليدين وتطبيقهما بين الفخذين في الركوع به قال ابن (١) هذه العبارة ساقطة من جميع نسخ الصحيح المطبوعة ولم ينه إليها أحد من ثمراح مسلم على ضرورتها ، إذ بها يستقيم معنى الحديث ويتأكد أن الحديث مرفوع ، وهو ما توحى به جميع عباراته ، فقوله : (فلكني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) موثقاً من كلام ابن مسعود لا من كلام علقمة وعلى ذلك ففي هذا الحديث سقط آخر . (٢) ساقطة من ت .

٥٦٤ كتاب المساجد / باب النذب إلى وضعا لأيدي على الركب ...
إنح عن شماله .

قَالَ : فَلَمَّا رَكَعَ وَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبِنَا .
قَالَ : فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا وَطَبَّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ ، ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ نَحْيَيْهِ .
قَالَ : فَلَمَّا صَفَى قَالَ : إِنَّهُ سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا ، وَيَخْنُقُونَهَا إِلَى شَرْقِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً ، وَإِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَصَلُّوا جَمِيعًا ، وَإِذَا كُنْتُمْ ثَرْثَرًا مِنْ فَلَكَ ، فليؤقكم أحدكم ، وَإِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِشْ ذِرَاعِيهِ عَلَى نَحْيَيْهِ ، وَلِيَجْنَأَ ، وَلِيُثَبِّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ ، فَلِكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَ ، رَاهُمْ . مسعود وأصحابه .

وقد ثبت نسخ ذلك فيما ذكره مسلم في كتابه بوضع اليدين على الركب ، وبهذا قال جماعة السلف وفقهاء الأمصار ، ولعل ابن مسعود لم يبلغه نسخ ذلك .

قال الإمام : وقوله : (سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة ويخنقونها إلى شرق الموت) قال أبو عبيد : سئل الحسن بن محمد بن الحنفية عن هذا الحديث ، فقال : ألم تر إلى الشمس إذا ارتفعت عن الحيطان وصارت بين القبور كأنها لجة ، فذلك (١) شرق الموتى ، وقال الهروي : في تفسير قوله - عليه الصلاة والسلام - حين ذكر الدنيا إنما بقي منها كشرق الموتى (٢) ، وقال ابن العربي : فيه معنيان : أحدهما : أن الشمس في ذلك الوقت إنما ثبتت ساعة ثم تغيب ، فشبه ما بقي من الدنيا ببقا تلك الساعة ، والثاني : شرق الميت بريقه ، فشبه قلة ما بقي من الدنيا بما بقي من حياة من شرق بريقه حتى تخرج

[قال القاضي (٣)] : وقيل : شرق الموتى : إذا ارتفعت الشمس عن الطلوع ، يقال : تلك ساعة الموتى ، قيل : شرق الموتى اصفرار الشمس عند غروبها .

وقوله : " يَخْنُقُونَهَا) أى يَضْمَقُونَ وقتها ويتركون أدائها إلى ذلك الحن ، يقال : هم فى خناق من كذا ، أى فى (٤) ضيق .

٦.٦ (6) باب جواز الإقعاء على العقبين

[وقوله : (فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمَقَاتِهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً) أى نافلة ، ومعنى هذا لئلا تتأذى بتخلفك عنه إذا خفته ، ولما يخشى من المخالفة عليهم] (٥) .

وقوله فى صفة الركوع : (وليحن) كذا رواية أكثر شوخنا بالحاء المهملة وكسر النون ، وعند الطبرى : فليجنأ (٦) بالجيم وفتح النون وبهمز آخره وكلاهما صحيح المعنى وهو

(١) فى ت : فكذلك .

(٣) فى ت : قال الإمام ، وهو خطأ .

(٤) فى الأصل : من ، والمثبت من ت .

(٥١) فى ت : جاءت بالهامة .

(٢) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٦٥ .

(٦١) الذى فى المطبوعة : وليجنأ .

كتاب المساجد / باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب ...

إلخ

٤٥٧

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مَنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا شَا مُفَضَّلٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ

؛ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ! .

بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَجَرِيرٍ : فَلِإِنِّي أَنْظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَاخِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ رَاكِعٌ .

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ ؟ إِنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ .

فَقَالَ : أَصْلَى مَنْ خَلْفَكُمْ ؟ قَالَا " نَعَمْ .

فَقَامَ بَيْنَهُمَا .

وَجَعَلَ احْلَصَمًا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ ، ثُمَّ رَكَعْنَا ، فَوَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبِنَا ، فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا ، ثُمَّ طَثَقَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ

خَفْيَتَيْهِ .

فَلَمَّا صَلَّى قَالَ .

هَكَذَا فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٢٩ - (٥٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْقُورٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ

سَعْدٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي .

قَالَ : وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ .

فَقَالَ لِي أَبِي : اضْرِبْ بِكَفِّكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ .

قَالَ : ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَضَرَبَ يَدَيَّ وَقَالَ : إِثْنَا نُهَيْنَا عَنْ هَذَا ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضْرِبَ بِأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ .
(...) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا شَيْفَانٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
إِلَى قَوْلِهِ : فَنُهَيْنَا عَنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَ .

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَاوِكِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ،

من الانعطاف والانحناء في الركوع وهو [تعف] (١) الصلب ، يقال : جنى على الشيء يجنا جنواً يعني أجناً ، ووقع هذا الحرف عند العذرى (وليحن) بضم النون ، وهو بمعناه ، يقال : حنوت [العود] (٢) وحنيته إذا أعطفته ، وأصل الركوع في لغة العرب : الخضوع (١) في ت .
تعقب .

(٢) جاء عند الألبا : الحوت ، وهو خطأ .

٤٥٨ كتاب المساجد / باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب ...

إِنَّا عَنْ الزَّيْبُرِ بْنِ عَدَى ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ؛ قَالَ : رَكَعْتُ فَقُلْتُ يَدَيَّ هَكَذَا - يَعْنِي طَئِقَ بَيْهَمَا وَوَضَعُهُمَا بَيْنَ نَحْنٍ ! - فَقَالَ أَبِي : قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هُنَا ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ .

ص ! ص ص ، ه ، ص ص ممص ص ه ، ، ص ص ممر ه ص ، ه ،

٣١ - (...) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ الزَّيْبُرِ بْنِ عَدَى ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي ، فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكْتُ أَصَابِعِي وَجَعَلْتُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيَّ ، فَضَرَبَ يَدَيَّ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ، ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ نَرْفَعَ إِلَى الرُّكْبِ .
والذلة ، قال شاعرهم :

١٠١ / ب

ولا تعادى الفقير عليك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه

وهذه صفة الخاضع الذليل الملقى بيده المستسلم ، بل قيل : هي صورة الممكن نفسه لضرب عنقه ، وتلك غاية صور الاستسلام ، لا سيما ما كان عليه أول الشرع من التطبيق وحبس / اليدين بين الفخذين كالمكتوف .

كتاب المساجد / باب جواز الإقعاء على العقبين

٤٥٩

(٦) باب جواز الإقعاء على العقبين

٣٢ - (٥٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الرَّيْثِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ : قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ .

فَقَالَ : هِيَ السَّنَةُ .

فَقُلْنَا لَهُ : إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ (صلى الله عليه وسلم) .

ذكر مسلم قول ابن عباس في الإقعاء على القدمين : [حي السنة] (١) ، قال الإمام : لعل

ابن عباس لم يعلم ما ورد من الأحاديث الناسخة التي فيها النهي عن الإقعاء ، قال الهروي في تفسير : (نهى أن يقعى الرجل في الصلاة) : قال أبو عبيد : هو أن يلصق الرجل أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ، ويضع يديه بالأرض ، كما يفعل الكلب ، قال : وتفسير الفقهاء أن يضع أليتيه على عقبه بين السجدة ، والقول هو الأول ، وقد روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه [قال لكل] (٢) : (مقعيًا) ، قال ابن شميل : الإقعاء : أن يجلس [الرجل] (٣) على وركيه وهو الاحتفاز والاستيفاز ، وحكى عن الثعالبي أنه قال في إشكال الجلوس عن الأئمة : إن الإنسان إذا ألصق عقبه بأليتيه قيل : ألقى ، وإذا استوفز في جلوسه كأنه يريد ال يثور للقيام قيل : احتفزا واقعنفا [(٤)] ، وقعد القعفزي ، فإذا ألصق أليتيه بالأرض وتوسد ساقيه قيل : قرطش .

قال القاضي : الذي قرأته في كتاب الثعالبي في هذا الحرف : " فرشط) بالفاء ، وتقديم الشيء المعجمة على الطاء ، وكذا ذكره أبو عبيد في المصنف في هيئة هذه الجلسة المذكورة ، وأرى ما وقع في المعلم من ذلك تغير من النقلة أو ممن شاء الله ، والأشبه عندكم في تأويل الإقعاء الذي قال ابن عباس إنه من السنة التي فسر به الفقهاء من وضع الأليتين بين السجدة على العقبين وليس بالمنهى عنه ، فقد روي عن جماعة من الصحابة ، والسلف أنهم كانوا يفعلونه ، وكذا جاء مفسراً من ابن عباس : (من السنة أن تُصسَّ عقبك أليتيك) (٥) ،

(١) لفظ المطبوعة : بل هي سنة نبيك .

(٢) في ت : كان .

(٣) من ت .

(٤) من ت ، والذي في الأصل : اعتقز ، وهو تصحيف ، جاء في اللسان : قعز جلس القعفزي ، وهي جلسة المتوفز ، وقد اعتقز .

(٥) ! حميد ١٦٢ / ٢٧٤ ، وقد وردت هكذا بلفظ التنية ، بيد أن محقق الاستذكار أبي بها على الأفراد مرفوعه .

قال ابن عبد البر ، بعد أن ساق هذا القول وقول طاوس : رأيت العبادلة يفعلونه ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير . لا أثرى كيف هذا الإقعاء ، ويمكن أن يكون الإقعاء من ابن الزبير أيضا لعذر - مثل عذر ابن عمر - فقد خدع اليهود يديه ورجليه بخير . فلم تعد كما كانت .

٤٦٠ كتاب المساجد / باب جواز الإقعاء على العقبين ولم يقل بذلك عامة فقهاء الأمصار ، وسموه إقعاء (١) ، وأجروا الجلوس فيها مجرى الجلوس في التشهد على اختلافهم فيه وقد تقدم ، ووافق الثافعي مالكاً في كراهة ذلك في السجدة (٢) وخالفه في استعمال ذلك عند الرفع من السجدة الثانية للقيام ، فرأى الثافعي في جماعة من أصحاب الحديث (٣) أنه يرجع جالسا على قدميه يسيراً ثم ينهض للقيام ، قال : وليس ذلك بإقعاء (٤) .

وجتهد ما جاء في حديث مالك بن الحويرث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً (٥) ، وقال مالك في كافة الفقهاء سفيان وأحمد وأصحاب الرأي : لا يجلس ولكن ينهض كما هو ، وحملوا حديث ابن الحويرث أنه كان مرة من قوله - عليه السلام - ليدل على جواز ذلك أو الشكوى به ، قال الداودي : فن هذا رأى مالك أن لا يسجد على من جلس في وتر الركعات ما لم يطل .

قال القاضي : وحكى غيره من شيوخنا فيها قولن : السجود وتركه ، وكل هذا لمن

فعله ناسيا ، فأما عامداً فلا يسجد اتفاقاً ، ثم اختلفوا في الاعتماد على اليدين عند النهوض إلى القيام ، فقال مالك وجمهورهم : يعتمد وهو أقرب إلى السكينة ، وقال الثوري في آخرين : لا يعيد إلا أن يكون شيخاً ، وخيره مالك مرة ورأى أن يفعل ما هو أرفق به . وقوله : (إنا نراه جفاءً بالرجل فقال ابن عباس : [بل] (٦) هي السنة دا (٧) : كذا رويناه

في الأم ، الرجل بفتح الراء وضم الجيم ، وكذا قيدناه عن شيوخنا وقيدناه في (٨) كتاب أبي داود على الفقيه أبي الوليد هشام بن أحمد عن الغساني شيخنا عن أبي عمر بن عبد البر : بالرجل ، بكسر الراء وسكون الجيم ، يريد الجارحة وكذا ألفيته أيضاً في أصلك أبي عمر بن عبد البر (٩) وبه عارضت ، وقال أبو علي : كذا كان يقول أبو عمر فيه ، ويقول : من قال بالرجل فقد صحفه [ولا معنى له] (١٠)

، قال أبو علي : ولم أسمعنا أنا قط إلا

(١) الإقعاء عند أصحاب الحديث : ال يجعل أليته على عقبه بين المحدثين .
التهديد ٢٧٣ / ١٦ .

٦٠٧ (7) باب تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته

(٢) وكذا أبو حنيفة وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، والاقعاء المكروه عندهم هو جلوس الرجل على أليته ناصبا نخذه ، فإن الكلب إنما يقعدُ على أليته ، ورجلاه من كل ناحية ، الا بق .
(٣) كطاووس ومعمرو وعبد الرزاق .
راجع : المصنف ٢ / ٩١ .

(٤) وهذا هو الذي يستحسن ابن عاس ، ويقول : انه سنة ، قال أبو عمر : فصار ابن عمر مخالفا لابن عاس في ذلك ، على أن الإقعاء تد فره أهل اللغة على غير المعنى الذي تنازع فيه هؤلاء ، وهذا كله يشهد لقول ابن عاس .
التهديد ١٦ / ٢٧٨ .

(٥) البخاري ، كالأفان ، بمن استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض ، وأبو داود الصلاة ، بالنهوض في الفرد ١ / ٢٦٤ ،
والترمذي كأبواب الصلاة ، بما جاء كيف النهوض من الجود (٢٨٧) وقال : حديث حسن صحيح ، والنائي ، كالتطبيق ، بالاستواء للجلوي ! عند الرفع من السجدين .
(٦) ساقطة من ت .

(٧) في المطبوعة : بل هط سنة نيك ! أ .

(٨) في ت .

وفي .

(٩) جاءت بالتهديد غير مضبوطة ، وفي أبي داود وردت على وفق رواية مسلم .

انظر : التهديد ١٦ / ٢٧٦ ، والسق ، كالصلاة ، بالإقعاء بين المحدثين ١ / ١٩٤ .
(١٠) في ت : ولا له وجه .

كتاب المساجد / باب جواز الإقعاء على العقبين ٤٦١ بالرجل ، وكذا قيده أبو علي في أصله ، وبه عارضت أيضا .
قال القاضي : والأوجه عندي هو قول من يروى بالرجل ، كما قال أبو علي ، ويدل عليه إضافة الجفا إليه في جلسته تلك المكروهة عند العلماء ، وأما الرجل فلا وجه له .
٤٦٢

كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إلخ

(٧) باب تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته

٣٣ - (٥٣٧) حد ، شأ أبو جعفر محمد بن الضباح ، وأبو بكر بن أبي شيبة - وتقرابا

في لفظ الحديث - قالوا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن خاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم السلمي ، قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذ عطس رجل من القوم فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم .
فقلت : واثكل أفياءه ، ما شأنكم ؟ تنظرون إلي .
فجعلوا يضربون باع أيديهم على أنفائهم ، فلما رأيتهم يصمتونني ، لكتني سكت .

فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فبإبي هو وأمي ، ما رأيت معلفا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه .

فَوَالَهِ ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَنِي ، قَالَ : (إِنْ هُنَا الصَّلَاةُ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامٍ وَقَوْلِهِ [فِي] (١) خبر معاوية بن الحكم : (فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ) يَعْنِي لِيُسْكِتُوهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ نَهْيِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ التَّصْفِيقِ فِي الصَّلَاةِ وَالْأَمْرِ بِالتَّسْبِيحِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا تَفْسِيرُ التَّصْفِيقِ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ .

وقوله : (فَبَأْبَى هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ [مَعْلَمًا] (٢) أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ) (٣) فيه سيرة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [في التعليم من الرفق بالجاهل] (٤) وترك الغضب عليه إذا لم يقصد مخالفة .
وقوله : (فوالله ما كهرنى) ، قال الإمام : قال أبو عبيد : الكهر : الانتهاز ، وفي قراءه عبد الله : (فأما اليتيم فلا تكهر) .
قال القاضي : وقيل : الكهر : العبوس في وجهه من تلقاه .
وقوله : (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس) : فيه منع الكلام في الصلاة ، وإنكار تشميت العاطس فيها ؛ إذ هو الذى فعله معاوية وأنكره عليه الصحابة وأفتاه النبي لمجيء!! في النازلة بهذا الكلام ، ثم حصر ذكر الصلاة فقال : (إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .
(٢) ساقطة من ت .
(٣) الذى فى المطبوعة .
ما رأيت معلماً قبله ولا بعده .
(٤) فى ت : من الرفق بالتعليم بالجاهل .
كتاب المساجد / باب تحريم الكلام فى الصلاة ...
الخ ٦٣ ٤ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) .
أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَلِيتُ عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ، وَإِنَّ مِنَّا رَجُلًا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ .
قَالَ : (فَلَا تَأْتِيهِمْ) .
قَالَ : وَمِنَّا رَجُلٌ يَتَطَيَّرُونَ .
قَالَ : (ذَاكَ شَيْءٌ! يَجِدُونَهُ فِي! دُورِهِمْ ، فَلَا يَصْلَحُهُمْ - قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ : فَلَا

قال الإمام : إن قيل : ما وجه إنكارهم عليه وقوله : (يرحمك الله) دعاء ، والدعاء للغير جائز في الصلاة ؟ قيل : يحتمل أن يكون إنكارهم عليه ؛ لأنه قصد مخاطبة الغير بذلك فكان كالمتكلم ، وقد قال ابن شعبان وابن نصر الداودى أ من أصحابنا (١) : إذا قال فى صلاته : (اللهم افعل بفلان) ؛ جاز ، وإن قال : "يا فلان ، فعل الله بك" كان الكلام ، وهذا نحو مما ذكرناه من أنه بالقصد يخرج إلى الكلام ، وقد اختلف عندنا على قولن فى المصلى إفا تعابا من ليس معه فى صلاته فى قراءته فرد عليه المصلى ، هل تفسد صلاته ؟ فجعله فى أحد القولن برد ٣ عليه كالمتكلم ، وإن كان إنما قرأ قرآنا ، قال : ولم يذكر فى الحديث أمره بإعادة الصلاة لما وقع منه ذلك على جهة الجهل ، وهذا حجة على المخالف فى قوله : إن كان المتكلم ناسيا فى الصلاة تفسد صلاته ؛ لانه إذا لم يفسدها بالجهل فأحرى ألا يفسدها (٢) بالنسيان .

قال القاضي : الجهل فى هذا كالعمد عند مالك ، إلا ما حكاه الخطابى عن مالك : أنه يبنى فى الجهل كالنسيان هنا وهذا مذهب الثافعى والأوزاعى والشعبى ، وليس تركه لذكر الإعادة دليلاً على أنه لم يأمر بها ، ولا أن الصلاة أجزأته ، ولا أنه لم يعدها ، وبإفساد الصلاة بالكلام على أى وجه كان من سهو أو [عمد] (٣) أو جهل ، قال الكوفيون

: وقد اختلف الناس في تحميد العاطس في الصلاة ، فقليل : يحمد الله ويجهر به ، وروى مثله عن ابن عمر والنخعي وأحمد ، ومذهب مالك والثافعي أن يحمد ولكن يستحب له أن يكون في نفسه .

وقوله : (إن منّا رجلاً يأتون الكهان قال : فلا تأتهم) (٤) ، قال الإمام : نهيه عن ذلك ؛ لأنه يجرحهم إلى تغيير الشرائع بما يلبسون عليهم ، والكاهن يخبر عن غيب من طريق غير موثق به .

ومعنى قوله - لما قال : ومنا رجال يتطيرون - : (ذلك شيء يجدونه في صدورهم) / : أى يجدون ذلك ضرورةً فلا ملام عليهم ، ولكن إنما يكون اللوم على

(١) في هامش ت .

(٣) في ت : غفلة .

(٢) في اء .

تفهم .

(٤) في ت ة تأتهم -

١٠١ / ب

٤٦٤ كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إِنْ يَصُدُّكُمْ - لَا قَالَ : قُلْتُ : وَمِنْ رِجَالٍ يَخْطُونَ .

قَالَ : (كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ) .

قَالَ : وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةُ ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ فَهَبَ بَثَاةً مِنْ غَنَمِهَا ، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ ، أَسَفٌ كَمَا يَأْسِفُونَ ، لِكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً ، "فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَعَظَمَ فَلَكَ عَلَى .

قُلْتُ :

توقفكم عن إمضاء حوائجكم لأجل ذلك وهو المكتسب فهاهم أن يصدّهم ذلك عما أرادوا فعله .

وقوله حين قال ت وها! رجال يخطون (١) : (كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك) : أى أصاب ، وقال ابن عباس في تفسير هذا الحديث (٢) : هو الخط الذي يخطه الحارزي (٣) وهو علم قد تركه الناس .

قال : يأتي صاحب الحاجة إلى الحارزي فيعطيه حلواناً ، فيقول : اقعد حتى أخط لك وبين يدي الحارزي غلام معه ميل ، ثم يأتي إلى أرض رخوة فيخط الأستاذ خطوطاً معجلةً لئلا يلحقها العدد ، ثم يرجع فيمحو على مهل خطين خطيين ، فإن بقي خطان فهو علامة النجح وإن بقي خط فهو علامة الخيبة ، والعرب تسمه : الأسحم وهو مشؤوم عندهم .

قال القاضي : وجدت في المعلم في هذا الموضوع اخلاصاً اصلحته من الأصول التي كان النقل فيه منها لا شك من الخطابي والهروري وحكي مكي في تنسيده أنه روى أن هذا النبي كان يخط بأصبعه السبابة والوسطى (٤) في الرمل ، ثم يزجر قال : وقوله : (فمن وافق خطه فذاك) يحتمل الزجر عن هذا إذ كان ذلك علماً لنبوته ، وقد انقطعت فذهبتنا عن التعاطي لذلك .

قال القاضي : الأظهر من اللفظ خلاف هذا ، وتصويب خط من وافق خطه ، وذلك الذي يجدون إصابته ، لا أنه يريد إباحة ذلك لفاعله على ما تأوله بعضهم ، وعليه يدل ظاهر قول ابن عباس ، ويحتمل أن هذا نسخ في شرعنا .

وقوله : (قبل أحد والجوانية) بفتح الجيم وشدّ الواو وتخفيف الياء ضبطنا الحرف عن الأسدى وعن الخشنى بتشديد ها ، كذا ذكرها أبو عبيد البكري ، قال : كأنها نسبت إلى جوان ، والجوانية أرض من عمل الفروع من جهة المدينة (٥) .

وقوله : (اشف كما يأسفون) : أى أغضب كما يغضبون .

قال الله تعالى : { فَلَمَّا آسَفُونَا } (٦) ، وقال : { غَضَبْنَا أَسْفًا } (٧) ، وصككتها : لطمتها .

(١) بعدها في المطبوعة : قال .

(٢) في ت : الخط .

(٣) الحارزي : هو الذي ينظر في الأعرض! وفي خيلان الوجه يتكفّن ويقدر الأشياء بظنه .

لسان العرب .

(٤) قيل : إنه إثوي - عليه السلام .

(٥) ! إليها ينسب بنو الجؤاني العلويون .
معجم البلدان .

(٦) الزخرف : ٥٥ .

(٧) الأعراف : ١٥٠ .

كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إنح ٤٦٥ يَرْسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا اعْتَقُهَا ؟ قَالَ : " ائْتِنِي بِهَا) ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا .
فَقَالَ لَهَا : (إِنْ اللَّهُ ؟) قَالَتْ :

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) للجارية : (أين الله ؟) ، قال الإمام : إنما أراد النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يطلب دليلاً على أنها موحدة ، نفاطها بما يفهم قصده ، إذ علامة الموحدين التوجه إلى الله إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج لأن العرب التي تعبد الأصنام ، وتطلب حوائجها من الأصنام ، والعجم من النيران ، فأراد - عليه السلام - الكشف عن معتقدها هل هي ممن امن ؟ فأشارت إلى السماء ، وهي الجهة المقصودة عند الموحدين كما ذكرنا .

وقيل : إنما السؤال بأين هاهنا سؤال عما تعتقده من جلالة الباري سبحانه وعظمته .

وإشاراتها إلى السماء إخبار عن جلالة تعالى في نفسها ، والسماء قبلة الداعن ، كما أن الكعبة قبلة المصلين ، كما لم يدل استقبال القبلة على أن الله تعالى فيها ، كذلك لم يدل التوجه إلى السماء والإشارة [إلى السماء] (١) على أن الله سبحانه فيها .

قال القاضي : لا خلاف بين المسلمين قاطبة - محدثهم وفقههم ومتكلمهم ومقدمهم ونظائرهم - أن الظواهر الواردة بذكر الله في السماء كقوله : { آمَنَ مَنْ فِي السَّمَاءِ } (٢) ، أنها ليست على ظاهرها ، وأنها متأولة عند جميعهم ، أما من قال منهم بإثبات جهة فوق لله تعالى من غير تحديد ولا تكييف من دهماء المحدثين والفقهاء ، وبعض المتكلمين [منهم] فتأول في السماء بمعنى على ، وأما دهماء النظار والمتكلمين [(٣)] وأصحاب الإثبات والتزيه المحيلين ، أن يختص بجهة أو يحيط به حد ، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها ، منها ما تقدم ذكره في كلام الإمام أبي عبد الله .

والمسألة بالجملة - وإن تساهل في الكلام فيها بعض الأشياخ المقتدى بهم من الطائفتن -

فهي من معوصات مسائل التوحيد ، وباليات شعري ما الذي جمع آراء كافة اهل السنة والحق على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكير في الذات كما امروا ، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلخوا ، وأطبقوا على تحريم التكييف والتخييل والتشكيل ، وأن ذلك من وقوفهم وحيرتهم - غير شك في الوجود أو جهل بالموجود ، وغير قادح في التوحيد ، بل هو حقيقة عندهم ثم يسأح بعضهم في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصه أو يثار إليه بحيز يحاذيه ، وهل بين التكييف من فرق أو بين التحديد في الذات والجهات بون ؟!

لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه { الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ } (٤) ، وأنه اشوى على

(١) من ت .

(٣) سقط مما الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .

(٤) الأنعام ١٨٠ ، ٦١ .

(٢) ١ الملك : ١٧ .

٤٦٦ كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إنح في السماء .

قَالَ : (مَنْ أَنَا ؟) قَالَتْ : انتَ رَسُولُ اللهِ .

قَالَ : (أَعْتَقَهَا ، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ !) .

(...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، بهذا الإسناد ، نحوه .

٣٤ - (٥٣٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير ، وأبو

عرشه (١) مع التمثيل بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في معقول سواه من قوله : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } (٢) عصمة لمن وفقه الله وهداه .

وقوله : (أعتقها فإنها مؤمنة) : فيه مع سؤال الندي (صلى الله عليه وسلم) وبحثه عن حالها دليل على أن عتق المؤمن أفضل وأولى من عتق الكافر ولا خلاف في جواز عتق الكافر في التطوع ، وأنه لا يجزى في كفارة القتل لنص الله تعالى فيها على { مؤمنة } (٣) .

واختلف في كفارة اليمين والظهار وتعهد الفطر في رمضان (٤) ، فالك والشافعي وعامتهم لا يجزى في ذلك عندهم إلا مومنة لتقييد الله تعالى ذلك بالإيمان في كفارة القتل ، فيحمل المطلق على المقعد (٥) ، ولأنه في رواية مالك في هذا الحديث : (وعلى رقبة) (٦) فقال : (أعتقها فإنها مؤمنة) ، فذ أن غير المؤمنة لا تجزى ، وذهب الكوفيون إلى أن الإيمان لا يشترط إلا في القتل حيث نص عليه .

(١) في قوله تعالى : { الرِّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَمَّوًى } [طه : ٥ ، ٥٠] .

(٢) الوري : ١١ .

(٣) في قوله تعالى : { وَمَنْ كَلَّ مُؤْتًا خَطَا تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ تَزِدْ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ عَلَيْهِ } [الناز : ٩٢] .

(٤) كفارة الإفطار لا ذكر لها في الكتاب العزيز ، وإنما عرف وجوبها بالنية ، وهو فيما روى أن أعرابيا جاء إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقال : يا رسول الله ، هلكت وأهلك ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما فاعلت ؟) فقال : واقعت امرأة في شهر رمضان متعمداً ، فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أعتق رقبة) الحديث ، وانظر : بدائع الصنائع ٦ / ٢٨٩٥ .

(٥) لأن المطلق في معنى المجمل ، والمقيد في معنى المضمئر ، والمجمل الذي لم يتضح دلالة يحمل على المفسر ، ويصير النصان في معنى النص الواحد .

(٦) الموطأ رواية يحيى ، كالعق والولاء ، بما يجوز في العتق في الرقاب الواجة ٢ / ٧٧٦ ، وكذا رواية أبي مصعب (٢٧٣٠) ، كلاهما عن عمر بن الحكم ، وكذا رواه الشافعي في الرسالة (٢٤٣) ثم قال : وهو معاوية بن الحكم ، وكذلك رواه غير مالك ، وأظن مالكا لم يحفظ اسمه .

قال أبو عمر بن عبد البر : وهكذا رواه جماعة موطأ عن مالك كلهم قال فيه : (عن عمر بن الحكم) وهو غلط ، ووهم منه ، ولي في الصحابة رجل يقال له : عمر بن الحكم ، د ثما هو معاوية بن الحكم الهبي ، والحديث له محفوظ ، ويمكن أن يكون الغلط في اسمه جا من قبل هلال ، شيخ مالك ، لا من مالك .

الاستذكار ٢٣ / ١٦٥ ، ١٦٦

كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إنح ٤٦٧ سعيذ الاع شج - وألفاظهم متقاربة - قالوا .

حد ، شا ابن فضيل ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : كُنا نسلم على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في الصلاة ، فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند التجاشي ، سلمنا عليه فلم يرد علينا .

فقلنا : يا رسول الله ، كُنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا .

فقال : (إن في الصلاة شغلا) .

وفي هذا الحديث دليل على أن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ لقوله (صلى الله عليه وسلم) :
"من أنا ؟" قالت : رسول الله ، وانه لم يرها مؤمنة حتى أقرت عنده بالوحدانية والرسالة .

وفيه دليل على الاكتفاء في ذلك عند بعضهم بصريح الشهادتين وصحة العقيدة ، وإن لم يكن عن برهان ونظر واستدلال ؛ إذ لم يسألها النبي (صلى الله عليه وسلم) : من ابن علمت ذلك ؟ وقيل : إنما كان هذا ؛ لأنها كانت متيقنة بالإسلام ، ولذلك اكتفى بما دل من إشارتها ، ولو كان في ابتداء إسلامها لم تنتقل عن حال الكفر إلى الإيمان إلا بالجلاء والتصریح والنطق بالشهادتين والبيان التام .
وفيه حجة لأحد القولن عندنا في منع عتق ال العجمي عن الواجبات حتى يجب إلى الإسلام (١) .

وقول ابن مسعود : (كما نسلم على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في الصلاة فيرد علينا ، [ظمنا رجعنا من عند النجاشي سلمنا فلم يرد علينا ، فقلنا : يا رسول الله ، كما نسلم عليك] (٢) في الصلاة فترد علينا ، فقال : (إن في الصلاة شغلاً) ، قال الإمام : من الناس من قال : يرد المصلي السلام نطقاً وإن كان في الصلاة ، ومنهم من قال : لا يرد ما دام في الصلاة لا نطقاً ولا إشارة ، وقيل : يرد بالإشارة ، فأما القائل يرد نطقاً فيحتمل أن يكون لم يعلم أن ذلك نسخ ، ويحتج - أيضاً - أن ذلك نوع مما يباح في الصلاة ، ووجه القول أنه لا يرد نطقاً ولا إشارة الحديث المتقدم ، ووجه القول بأنه يرد إشارة ما جاء في حديث آخر - أيضاً - من إنه كان يرد إشارة (٣) .

(١) فقد نقل عنه أبو عمر .

أن الرقاب الواجبة التي ذكر الله في الكتاب فإنه لا يعتق فيها إلا رقبة مؤمنة ، قال : وكذلك في إطعام المساكين في الكفارات ، لا ينبغي أن يطعم فيها إلا المملون ، ولا يطعم فيها أحد على غير دين الإسلام .

الاستذكار ٢٣ / ١٧٨ .

(٢) ساقط من ق ، والذي في المطبوعة : فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه .

(٣) وذلك فيما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم عن ابن عمر قال : دخل النبي (صلى الله عليه وسلم) مجد بن عمرو بن عوف - يعي

مجد قباء - فدخل رجالاً من الأنصار يلون عليه ، قال ابن عمر : فسألت صبيها - وكان معه - :

٤٦٨ كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ...

إلخ (...) حدثني ابن نمير ، حدثني إسحق بن منصور السلولي ، حدثنا هريم بن سفيان ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد ، نحوه .

٣٥ - (٥٣٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن إسماعيل بن أبي خالد ،

عن الحارث بن شبيل ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن زيد بن أرقم ، قال : كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة ، حتى نزلت : { وقوموا لله } وقوموا لله .

قال القاضي : ثم اختلف من لم يرد به ، هل يرد إذا سلم أم لا ؟ بالرد بعد السلام

من الصلاة قال الثوري وعطاء والنخعي ويترك الرد قولاً بإشارة بكل حال قال أبو حنيفة ، وبالرد إشارة قال مالك وأصحابه وهو مذهب ابن عمر وجماعة من العلماء وبالرد نطقاً قال أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة واسحق ، وقيل : يرد في نفسه ، هذا حكمه هو في الرد ، وأما ابتداء السلام عليه فاختلف فيه العلماء ، وعن مالك فيه الجواز ، ورويت عنه الكراهة (١) .

قال الإمام : وقال مسلم في هذا الباب : ثنا ابن نمير ، ثنا إسحق بن منصور السلولي ،

روى في بعض النسخ : ثنا ابن مثنى مكان ابن نمير ، وفي بعضها ابن كثير بدل ذلك قال بعضهم : والاءبدالان خطأ ، والحديث إنما يرويه محمد بن عبد الله بن نمير عن إسحق ، وكذلك أخرجه البخاري في الجامع (٢) .

وقوله : (كما نتكلم في الصلاة) وقوله : (حتى نزلت : { وقوموا لله قاتنين } (٣) ،

قال القاضي : القنوت في كتاب الله تعالى وحديث نبيه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ولسان العرب لفظة

- كيف كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يفعل إذا كان يُسَلِّم عليه وهو يُصَلِّي ؟ فقال : كان يُشِيرُ بيده .

أبو داود ، كالصلاة ، برز اللام في الصلاة ، والترمذي كذلك ، بما جاء في الإشارة في

الصلاة وقال فيه : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النائي في السهو ، برد اللام بالإشارة في الصلاة ، وابن ماجه في الإقامة ، بالمصلي يُسَلِّم عليه كيف يرد .

وانظر : شرح معاني الآثار ١ / ٤٥٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢ / ٢٥٩ .

قال ابن عبد البر : وقد أجمع العلماء على أن من سَلَّمَ عليه وهو يُصَلِّي فردَّ إشارة أنه لا شيء عليه ، وأكثرهم يجيزون ردَّ اللام إشارةً باليد للمصلي .

الاستذكار ٦ / ٢٤٤ .

وأجمعوا على أن من سَلَّمَ عليه وهو يصلي لا يردَّ كلاماً .

التمهيد ١٠٩ / ٢١ .

(١) راجع : التمهيد ٢١ / ١٠٩ .

(٢) كتاب العمل في الصلاة ، بما ينهى من الكلام في الصلاة ٧٨ / ٢ ، وقد أخرجه أبو داود كذلك عن ابن نمير ثنا ابن فضيل .

ك الصلاة ، برد اللام في الصلاة ١ / ٢١١ .

(٣) البقرة : ٢٣٨ .

كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة .

إلخ ٤٦٩ قَاتِنَيْنِ { (١) فَ الْمِرْنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

٣٦ - (٥٤٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ أَثْقَالٍ : : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) (صلى الله عليه وسلم)

(بَعَثَنِي لِحَاجَةٍ ، ثُمَّ

أَدْرَكَتْهُ وَهُوَ يَسِيرُ - قَالَ قُتَيْبَةُ : يُصَلِّي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَأَشَارَ إِلَيَّ ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي

منصرفة تكون بمعنى الطاعة ، وبمعنى السكوت وقيل : هذان في الآية ، والحديث يشهد للسكوت ، وقيل : القنوت طول القيام ،

وقيل ذلك في قوله : { أَمِنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءُ الثَّيْلِ } (٢) .

وفي الحديث : (أفضل الصلاة طول القنوت) (٣) ، وقيل : الخشوع ، وقيل : الدعاء ، وقيل : الإقرار بالعبودية ، وقيل : الإخلاص

، وقيل : أصله الدوام على الشيء ، وإذا كان هذا أصله فقديم الطاعة قانت ، وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص يخلصها والساکت

فيها كلهم فاعلون للقنوت ، وفي الحديث : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قنت شهرا يدعو على قبائل من العرب) (٤) ، أي أدام

الدعاء [عليهم] (٥) والقيام له .

وقوله : (نهينا عن الكلام) دليل على منعه في الصلاة ، وتركه فيها ، فرض عندنا

على أصح القولين ، لهذا النهي ، وقيل : سنة ، والاختلاف في ذلك مبنى على الاختلاف في أوامره - عليه السلام - المجردة ، هل

تحمل على الفرض أو على الندب ؟ وقول أكثر أئمتنا أنها محمولة على الوجوب (٦) ، وأجمع أهل العلم على أن الكلام فيها عامداً لغير

(٣)

(٤)

(٥) (٦)

البقرة: ٢٣٨ .

(٢) الزمر: ٩٠ .

صيرد إن شاء الله في كصلاة المافرين وقصرها ، بأفضل الصلاة طول القنوت ، وأخرجه أحمد في المسند ٣٠٢ / ٣ .
الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في كالوتر ، بالقنوت قبل الركوع وبعده ، وسيرد إن شاء الله في باب استحباب القنوت من
كلماجد .
من ت .

والذي فهم إلى التفريق بين أمر الله وأمر رسوله هو الإمام الأبهري محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التيمي ، شيخ المالكية في
العراق ، المتوفى سنة ٣٧٥ هـ ، وقد حكاه عنه القيرواني اثو القاسم المالكي في (المستوعب ثا ، وهذا بناء على أن صيغة (أفعل) ترد
لمعان كثيرة وذلك لانضمام قرائن تدل عليها .

راجع : نهاية السؤل ٢ / ٤ ، التمهيد في تخرج الفروع على ال الصول ٢٦٨ .

٤٧٠ كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة .

إِنِّكَ سَلَمْتَ إِنْفَاءً وَأَنَا أَصْلَى) وَهُوَ مُوجَّهٌ حِينَئِذٍ قَبْلَ الْمَشْرِقِ .

٦٠٨ (8) باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة ، والتعوذ منه

٣٧ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ : أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) وَهُوَ مَنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، فَأَعْتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ ، فَكَلَّمَهُ .

فَقَالَ : لِي يَدُهُ هَكَذَا - وَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ بِيَدِهِ - ثُمَّ كَلَّمْتُهُ فَقَالَ : لِي هَكَذَا - فَأَعْ وَمَاعَ زُهَيْرٌ أَيْضًا بِيَدِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ - وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ ، يُومِئُ
بِرَأْسِهِ ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ : " مَا فَعَلْتَ فِي الذِّى أَرْسَلْتُكَ لَهُ ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَمْلِكُ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصْلَى لَا .

قَالَ زُهَيْرٌ : وَأَبُو الزُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : بِيَدِهِ أَبُو الرِّبْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ .

فَقَالَ : بِيَدِهِ إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ .

٣٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ كَثِيرٍ ، عَنْ عَطَايَ

عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ،
فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : (إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَدَى كُنْتُ أَصْلَى) .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ
جَابِرٍ ؛ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حَاجَةٍ ؛ يَمْنَعُنِي حَدِيثُ حَمَادٍ .

إصلاحها أو لاستنفاد هالك وشبهه أنه مفسرها ، واختلفوا في فعله ذلك لما ذكرناه ، فجمهورهم على منعه وإفساد صلاته ، وفإب
الأوزاعي في طائفة إلى جواز ذلك له ، وعندنا في المذهب في الكلام لإصلاحها وجهان ، وجهة الجواز حديث ذى الدين ، وسيأتى
الكلام عليه ، وأما الكلام فيها ناسيا فغير مفسد لها عند جمهورهم ما لم يكثر جداً ، وذهب الكوفيون إلى [فساد] (١) الصلاة به .

وقول جابر في رد النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إشارة في الصلاة [وقوله : ذ إنك سلمت وأنا أصلى]

حجة لجواز الإشارة في الصلاة [٢) ومنع الكلام .

وقوله : (فأومأ بيده دا حجة لجواز الإشارة في الحاجة والعمل الخفيف في الصلاة ، ويأتى في الكلام على الصلاة على الراحلة بعد هذا .

- (١) في الأصل : إفساد ، والمثبت من ت .
(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .
كتاب المساجد / باب جواز لعن الشيطان ...
إلخ

(٨) باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة ، والتعوذ منه
٤٧١

وجواز العمل القليل في الصلاة

٣٩ - (٥٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا الثُّمَالِيُّ

ابْنُ شَيْمِلٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :
(إِنَّ عَفْرِيَّتَا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَى الْبَارِحَةِ ، لَيَقْطَعُ عَلَى الصَّلَاةِ ، يَا اللَّهُ أَمْكِنِي مِنْهُ فَدَعَتْهُ ، فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ
سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ،

وقوله : (إِنَّ عَفْرِيَّتَا [من الجن] (١) جعل يفتك على البارحة ليقطع على الصلاة) :

كذا الرواية فيه في جميع النسخ ، وكذا سمعناه من أشياخنا في كتاب مسلم ، وذكره البخاري : (تفلت على البارحة) (٢) / [وكأن]
(٣) بعضهم أشار إلى ترجيح هذه الرواية ، وهما عندى صحيحان وما في الكتاب هنا بيق ، وأصل الفتك مجيء الإنسان إلى آخر على
غرة وغفلة فيقتله ، ومنه قوله - عليه السلام - : (قيد الإيمان الفتك) (٤) ، وهذه صفة مجيء الشيطان للنبي - عليه السلام - وقد
قال في الرواية الأخرى في الأم : (جاء إبليس بشهاب من نار ليضعه في وجهي فقلت : أعوذ بالله منك) (٥) ، وهو من معنى التفلت
أيضاً ، أي جاء على غفلة وتعرض لى فجاءة ، ومنه قيل لمن مات فجأةً : افتلت نفسه ، ومنه افتلت الكلام إذا ارتجله ، والفتلة الأمر
يؤتى [عجلة] (٦) وعلى غير رواية ، والفتلة آخر ليلة من رجب ، كانت فتاك العرب تفتك فيها وتُحِلُّه وتقول : هو من شعبان والشهر
قبله ناقص ، تخاف بذلك الناس ، وكله بمعنى ما قدمناه ، والعفريت : المارد من الجن .

وقوله : (فدعته " : بالأل المعجمة ، أى خنفته ، قال الهروي والخطابي : في رواية

ابن أبي شيبة بالذال المهملة ، وهما بمعنى .

قال ابن دريد : دعت يذعته ذعتا : غمزه غمزا شديداً ، والذعت مهمة : الدفع الشديد ، ويقال بالذال المعجمة أيضاً ، وأنكر الخطابي
(١) من ت .

(٢) البخاري في صحيحه ، كالصلاة ، بالأسير أو الغريم يربط في المسجد (٤٦١) .

(س) في ت : وذكر .

(٤) أحمد في المسند ١ / ١٦٦ ، وأبو داود في كالجهد ، بفي العدو يؤتى على غرة ويثبه بهم (٢٧٦٩) .

(٥) ولفظها في المطبوعة : ! إن عدو الله إبلي جاء بشهاب من نار " .

(٦) في ت : غفلة ، وما أثبتناه من الأصل هو "الاصوب" .

٤٧٢ كتاب المساجد / باب جواز لعن الشيطان

إلخ حتى تَصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ كَلُّكُمْ - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ : { رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي فَلَكَ لَا يَنْبَغُ! لِأَحَدٍ مِّنْ
بَعْدِي } (١) ، فَدَدَهُ اللَّهُ خَاسِتًا .

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ : شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا شَاهُ أَبُو

بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَيْسَ فِي حَلِثِ ابْنِ جَعْفَرٍ قَوْلُهُ : فَدَعَتْهُ .

وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : فَدَعَتْهُ .

٤٠ - (٥٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، بِقَوْلٍ : حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عَنْ أَبِي الدَّرَاءِ ؛ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ : (اَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ) ثُمَّ قَالَ : (الْعَنْكَ بَلْعَنَةَ اللَّهِ) ثَلَاثًا .

وَبَسَطَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا .

فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللهِ ! قَدْ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا لَمْ نَسْمَعْكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ . وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ .

قَالَ : (إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ جَاءَ بِشَهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِهِ ، فَقُلْتُ : اَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثُمَّ قُلْتُ : أَلْعَنْكَ بَلْعَنَةَ اللَّهِ التَّامَةَ ، فَلَمْ يَسْتَأْخِرْ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثُمَّ أَرَدْتُ

رواية من روى الحرف بالمهملة ، ولأنه لا يصح أن يكون من الدفع لأن أصله يكون على هذا دفعته ولأنه لا يصح إدغام العيي في التاء لأن الحرف إنما يدغم في مثله ، قال الهروي : ويقال : الذعت - يريد بالمعجمة - : التمرغ في التراب والذعط ، بالطاء - : الذبح ، وقد رأيت بعض الشارحن على جلالته خلط في تفسير هذا الحرف [تخليطاً تركه أولى] (٢) من ذكره ، واذ بنفس الوقوف عليه يبين قبح الغلط فيه .

وفي خنق النبي (صلى الله عليه وسلم) له في الصلاة دليل على جواز العمل الخفيف فيها لا سيما لإصلاحها ، وهو مثل مدافعة من يقطع عليه الصلاة .

وأما قوله : لقد هممت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد (٣) فمن هذا الباب . ويحتمل أن يكون ربطه له بعد تمامه من الصلاة .

وقوله : (العنك بلعنة الله التامة) : يحتمل قوله : (تامة) وجهين أحدهما :

أي لا نقص فيه [أو] (٤) الواجبة له المستحقة عليه مما قال : { وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا } (٥) أي حققت ووجبت ، أو الموجبة عليه العذاب السرمد .

وقوله : (ولولا دعوة (١) ص : ٣٥ - (٢) في ق : خليطاً أولى من يتركه .

(٣) لفظها في المطبوعة : (فلقد هممت أن أربطه إلى جنب سارية من سواري المجد) . (٤) ساقطة من ق .

(٥) الأنعام : ١١٥ .

كتاب المساجد / باب جواز لعن الشيطان .

إِنْ

أَخْنَهُ .

وَاللَّهُ ، لَوْلَا دَعْوَةُ أَخِيْنَا سُلَيْمَانَ لِأَصْبَحَ مُوثِقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانُ أَهْلِ الْمَلْإِئَةِ) .

٤٧٣

أخى سليمان لأصبح موثقاً يلعب به ولدان أهل المدينة) .

قال الإمام : الجن أجسام روحانية ، فيحتمل هذا أنه تشكل على صورة يمكن ذلك فيها

على العادة ، ثم يمنع من أن يعود إلى ما كان عليه حتى يتأتى اللعب به ، وإن خرفت العادة أمكن غير ذلك .

قال القاضي : وأما قوله : (ولولا دعوة [أخى] (١) سليمان) وقوله : "ثم تذكرت (٢)

٦٠٩ (9) باب جواز حمل الصبيان في الصلاة

قول أخى سليمان ، يفهم منه أن مثل هذا مما خُصَّ به سليمان دون غيره من الأنبياء واستجيبت دعوته في ذلك ؛ ولذلك امتنع نبينا - عليه السلام - من أخذه ، إما إنه لم يقدر عليه [لذلك أو لما تذكر ذلك لم يتعاط ذلك لظنه أنه لا يقدر عليه] (٣) ، أو تواضعاً وتادباً وتسليماً لرغبة سليمان .

وفيه رؤية بنى آدم الجن ، وقد جاءت بذلك عن السلف والصالحين أخبار كثيرة ، ومجمل قوله : { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ } (٤) على الأغلب والأعم ، ولو كانت رؤيتهم محالاً لما أخبر النبي - عليه السلام - بما أخبر وأراد حتى تذكر خبر سليمان ، وقيل : هذا الحديث دليل على رؤية أصحاب سليمان لهم ، وليس بين عندي ، إنما دليله قدرة سليمان عليهم وتسخيرهم له ، كما نص الله تعالى عليه ، وقد قيل : إن رؤيتهم على خلقهم وظهورهم ممتنعة ؛ لظاهر الآية إلا الأنبياء ومن خرقت له العادة ، وإنما يراهم بنو آدم في صور غير صورهم كما جاء في الآثار من ذلك .

وقوله للشيطان في الصلاة : (ألعنك بلعنة الله وأعوذ بالله منك) (٥) وهو في الصلاة دليل على جواز الدعاء لغيره بصيغة المخاطبة كما كانت الاستعاذة هنا في صيغة المخاطبة ، خلافاً لما ذهب إليه ابن شعبان من إفساد الصلاة بذلك ، وهذا مثل قوله في التشهد : (السلام عليك أيها النبي هـ رحمة الله وبركاته) .

(١) ساقطة من ت ، وفي المطبوعة : أئينا .

(٢) في المطبوعة : لست

(٣) سقط من الأصل ، واسدرك في الهاث ! .

(٤) ١ لاء عرات : ٢٧ .

(٥) (وأعوذ بالله منك) غير مذكورة في المطبوعة .

٤٧٤ كتاب المساجد / باب جواز حمل الصبيان في الصلاة

(٩) باب جواز حمل الصبيان في الصلاة

٤١ - (٥٤٣) حد ، شأ عبد الله بن مسleme بن قنعب وقتيبة بن سعيد ، قالوا : حدثنا مالكة عن عامر بن عبد الله بن الزبير .
ح وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قلت لمالك : حدثك عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى ، عن أبي قتادة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كالت يصلى وهو حامل أممة بنت زينب بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولأبي العاص بن الربيع ، فإذا قام حملها "ذا سجد وضعها ؟ قال يحيى : قال مالكة : نعم .

وذكر (١) حمل النبي (صلى الله عليه وسلم) لأمامة بنت زينب (٢) ، وهو يوم الناس ، الحديث ، قال الإمام : حمل ذلك أصحابنا على أنه في النافلة ، وظاهره أنه كان في الفريضة فإن إمامته بالناس في النافلة ليست معلومة .

قال القاضي : اختلفت الرواية عن مالك في تأويله فروى عنه ابن القاسم ما ذكره من

أنه في النافلة ، وروى عنه أشهب وابن نافع أن هذا للضرورة د ذا لم يجد من يكفيه ، وأما لحب الولد فلا .

فظاهر هذا إجازته في الفريضة والنافلة لهذه العلة (٣) ، وروى عنه التنيسي أن الحديث منسوخ (٤) ، وظاهر الحديث يدل أنه في الفريضة لقوله : (بيننا نحن نتظر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الظهر أو العصر [حتى] (٥) خرج علينا حاملاً أمامة على عنقه (٦) ، وذكر الحديث .

وقد يقال على هذا : أن صلاته بها كان في تنفله قبل صلاته الفريضة بهم ،

(١) في ت : وقوله .

(٢) هي السيدة أمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد مناف ، القرشية ، العبشمية ، أمها زينب بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولدت على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولما كبرت أمامة تزوجها عرع بن أبي طالب - رضى

الله عنهما - بعد موت فاطمة - رضى الله عنها - وكانت فاطمة وصّت عليا بذلك ، فلما توفيت فاطمة تزوجها علي - رضى الله عنه - زوجها منه الزبير بن العوام ، ولما جرح على خاف أن يتزوجها معاوية فطلب الى المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب أن يتزوجها بعده ، فلما توفى على وقضت العدة تزوجها المغيرة فولدت له يحيى ، وبه كان يكنى ، فماتت - رضى الله عنها - عند المغيرة . (٣) قال ابن عبد البر : وحسبك تأويل مالك في ذلك بهذا الدال على صحّة قوله هذا ، أنى لا أعلم خلافاً أن مثل هذا العمل في الصلاة المكتوبة مكروها . الاستذكار ٦ / ٣١٤ .

(٤) ورد بأن قوله (صلى الله عليه وسلم) : (أن في الصلاة لشغلاً) كان قبل بدر عند قدوم عبد الله بن مسعود من الحثّة ، وأن قدوم زينب وبناتها إلى المدينة كان بعد ذلك . عمدة القارى ٤ / ٣٠٣ . (٥) من ت .

(٦) هذه رواية أبى داودك الصلاة ، بالعمل في الصلاة ١ / ٢١ ، ٢١١ . كتاب المساجد / باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ٤٧٥ ٤٢ - (...) حدهشا محمد بن أبي عمر ، حد ، شا سفيان ، عن عثمان بن أبى سليمان .

وابن مجلان ، سمعا عامر بن عبد الله بن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى ، عن أبي قتالة الأنصاري ، قال : رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الناس وأمامة بنت أبي العاص وهى ابنة زينب بنت النبي (صلى الله عليه وسلم) على عاتقه ، فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع رفع من السجود أعلا ! .

لكن المعلوم منه - عليه السلام - أنه كان يخرج عند إقامة الصلاة ولا يتنفل قبلها في المسجد ، وإنما كان تنفله في بيته . وروى الزبير بن بكار في كتاب النسب عن عمرو بن سليم الزرقى في ذلك : كان في صلاة الصبح (١) ، وقد قيل : هذا خصوص للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، إذ لا يؤمن من الطفل البول وغير ذلك على حامله ، فقد يعصم النبي (صلى الله عليه وسلم) منه ويعلم بسلامته من ذلك مدة حبسه ، وقد قال أبو عمر : لعل هذا النسخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة بغيرها وهو نحو مما روى عن مالك (٢) ، وقال أبو سليمان [الخطابي] (٣) : يشبه أن هذا كان منه - عليه السلام - عن غير قصد وتعمد للصلاة ، لكن الصبية لتعلقها به وطول إلفها له لملاسته في غير الصلاة تعلق به في الصلاة ، فلم يدفعها عن نفسه ولا أبعدا فإذا أراد أن يسجد وهى على عاتقه وضعها حتى يكمل سجوته ، ثم تعود الصبية إلى حالها من التعلق به فلا يدفعها ، فإذا قام بقيت معه محمولة ، قال : ولا يكاد يتوهم عليه حملها متعمداً .

ووضعها ! إمساكها مرة بعد أخرى ؛ لاءنه عمل يكثر ، وإذا كان علم النخيسة لشغله حتى استبدل به ، فكيف لا يشغله هذا ؟! وقد يحتج لتأويل هذا بما ورد من ركوب الحسن والحسن عليه خير في سجوده (٤) والحديث مشهور ، لكن يبعده قوله في الحديث : خرج علينا حاملاً أمامة على عنقه فصل .

وقال الباجي : إن كان حمل الطفل في الصلاة على معنى الكفاية لأمه لشغلها أ بغير () ذلك لا يحج إلا في النافلة لطول أمر النافلة ، وإن كان لما يخشى منه على الطفل ، وأنه لا يجد من - دسكه ، فيجوز في الفريضة ، ويكون حبس الطفل على هذا على العاتق أو معلقا في ثوب لا يشغل المصلى ، وإلا فحمله على غير هذا الوجه من الشغل الكثير المتصل في الصلاة الذى يمنع صحتها (٦) ، قال غيره : وقد يكون حملها ؛ لأنه لو تركها بكت

(١) وقد نقل من رواية أبى داود أنها كانت في صلاة الظهر أو العصر .

(٢) راجع : الاستذكار ٦ / ٣١٥ .

(٣) من ق .

(٤) وذلك فيما أخرجه الحاكم في المستدرک بسند صحيح عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : (كنا نصلى مع رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) العشاء ، فكان يصلي ، فإذا سجد وثب الحسن والحسن على ظهره وإذا رفع رأسه أخذهما فوضعهما وضعا رفيقا ، فافا
 اعاد عاثا " ، كعرفة الصحابة ٣ / ١٦٧ .
 (٥) في ت : بغيره .
 (٦) المنتقى ١ / ٣٠٤ .

٤٧٦ كتاب المساجد / باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ٤٣ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصْبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 بُكَيْرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِيهِ (١) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الرَّرَقِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ
 أَبَا قَتَالَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ .
 فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا .

ص نص وحده ص ، ه ، ص ص له خلاص ص ص ص ! ، ص ير ، ه وورص ص !
 (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا
 أَبُو بَكْرِ الْخَنَفِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَفِيدِ بْنُ جَعْفَمٍ ، جَمِيعًا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، عَنْ عَفْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الرَّرَقِيِّ ، سَمِعَ أَبَا قَتَالَةَ يَقُولُ : بَيْنَا
 نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسًا .
 خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، يَخُوضُ حَلِيْثَهُمْ .
 غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَثَمَ النَّاسَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ .
 وَشَغَلَتْ سِرَّةَ فِي صَلَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ شُغْلِهِ بِحَمَلِهَا .

قيل : وفيه من الفقه : أن ثياب الأطفال واجسات هم طاهرة ما لم تعلم نجاسته وأن

لمس صغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ، وإن حكم من لا يشتى منهن في هذا الباب كله بخلاف [حكم] (٢) غيرهن ، وقال بعضهم
 : فيه دليل على أن لمس ذوى المحارم لا ينقض الطهارة ، وليس هذا بشيء ؛ لأن ممن في هذا السن من غير ذوى المحارم لا اعتبار
 للمسه .

وفيه تواضع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وشفقة على آله ورحمة الولدان الصغار ، وجواز خفيف العمل وحمل ما لا يشغل في
 الصلاة .

ذكر مسلم في هذا الحديث من رواية مالك أمانة بنت زينب ، ولأبي العاص بن ربيعة

٦٠١٠ (10) باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة

٦٠١١ (11) باب كراهة الاختصار في الصلاة

كذا للسمرقندي ولغيره : ابن ربيع (٣) ، وهو قول غير مالك وقول أهل النسب ، وقال الأصيلي : وهو ابن الربيع بن ربيعة ، نسبة
 مالك إلى جده ، وهذا الذي قاله غير معلوم ، ونسبه عند أهل النسب والخبر [بغير خلاص] (٤) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى
 ابن عبد شمس بن عبد منات ، [واسم أبي العاص : لقيط ، وقيل : مهشم] (٥) .

(١) قال أبو داود : لم يسمع مخرمة من أبيه إلا حديثا واحدا .

الس ! بن ١ / ٢١١ .

(٢) من ت .

(٣) بعدها في ت : كثر رواة الموطأ يقولون .

ربيعة ، ورواه بعفهم : ربيع .

(٤) سقط من ت .

(٥) سقط من ال الصل ، واستدرك في الهامش .

٤٤ - (٥٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ نَفْرًا جَاءُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمَنْبَرِ (١) ، مِنْ أَى عُدُوهُ هُوَ ؟ فَقَالَ ، أَمَا وَاللَّهِ ، إِنِّي لَا عُرْفُ مِنْ أَى عُدُوهُ هُوَ ، وَمَنْ عَمَلُهُ ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ .

قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَثَّاسِ ، حَدِّثْنَا .

قَالَ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى امْرَأَةٍ - قَالَ أَبُو حَازِمٍ : إِنَّهُ لَيَسْمِيهَا يَوْمَئِذٍ - : (انْظُرِي غُلَامَكَ النَّخَارَ ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا كُلُّمُ النَّاسَ عَلَيَّ) .

فَعَمِلَ هُنَا الثَّلَاثَ دَرَجَاتِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَوُضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ .

فَبَيَّ مِنْ طَرْفَاءِ الْغَابَةِ (٢) ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ عَلَيْهِ فَكَثُرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ . ثُمَّ رَفَعَ فَتَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي صَنَعْتُ هُنَا لِتَأْتُمُّوا بِي ، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي) .

قال الإمام : وذكر مسلم الحديث : (أن النبي ط ! صلى على المنبر وترك القهقري

حتى سجد في أرحل المنبر ، ثم عاد حتى فرغ من آخر الصلاة (٣)) قال : وأهل العلم يهون أن يصلي الإمام على أرفع مما عليه أصحابه (٤) ، وفعله هذا (صلى الله عليه وسلم) يحتمل أن يكون ؛ لأن الارتفاع كان يسيراً ، ويصلح أن يقال : إنما منع هذا في أئمتنا لآئنه ضرب من الكبر والتراؤس ، وهو (صلى الله عليه وسلم) معصوم من هذا والأشبه ما علل به - عليه السلام - في الحديث ، من أنه إنما فعله ليعلمهم الصلاة ، ونزوله - عليه السلام - القهقري لولا يستدير القبلة في الصلاة من غير ضرورة ، وأما نزوله وصعوره - ! إن كان عملاً في الصلاة - فإنه لمصلحة الصلاة (٥) فلم يكن له تأثير ، وقد أجاز أهل العلم المشي لغسيل دم الرعاف وإن كان في الصلاة .

قال القاضي : قال أحمد بن حنبل : لا بأس أن يكون الإمام أعلا مما عليه أصحابه لهذا الحديث ، ومالك يمنعه ، ١ وما تقدم من هذا وما يجوز منه وما ينع .

وفي هذا الحديث

(١) المنبر مشتق من المنبر ، وهو الارتفاع -

(٢) طرفاء الغابة : الطرفاء شجر ، وهما أربعة أصناف : منها الثل ، الواحدة طرفاء ، والغابة : غجضة فات شجر كثير من عوالي المدينة .

(٣) الذي في المطبوعة : صلاته .

(٤) دفعاً للغرور .

(٥) من ت .

٤٥ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ ، الْقَارِي الْقُرَشِي ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّ ، شَأْ أَبُوبَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ .

قَالُوا : حَدَّثَنَا شُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ؛ قَالَ : أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَسَالُوهُ : مِنْ أَى شَيْءٍ مَثْبُورٍ التَّيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟

وَسَاقُوا الْحَدِيثَ .

نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ .

اتخاذ المنبر وسنته [(١) للخطبة ، وسنذكر ذلك في موضعه من صلاة الجمعة ، وفي صلاته - عليه السلام - بهم ، تمام تعليمه بالفعل والعمل - عليه السلام - إذ كان لا يرى ذلك من عمله إلا من اكتنفه في الصلاة ، قيل : فلما صعد المنبر لم يخف على أحد ممن خلفه / شيء من هيأته وآدابه في الصلاة .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فما الهامة .

كتاب المساجد / باب كراهة الاختصار في الصلاة

٤٧٩

(١١) باب كراهة الاختصار في الصلاة

٤٦ - (٥٤٥) وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

ح

٦٠١٢ (١٢) باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَابِمَ ، عَنْ مُحَمَّدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ ! هِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا .

وَفِي رَوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

ونبيه - علسه السلام - أن يصلي الرجل ! دَصْرًا ، قال الأمام : قال الهروي : قيل :

هو أن يأخذ بيده عصاً يتوكأ عليها (١) ، وقيل : هو أن يقرأ من آخر السورة آية أو آيتين ولا يقرأها في فرضه بكلمها ، كذا رواه ابن سيرين عن أبي هريرة ، ورواه غيره : (متخصراً) (٢) ، ومعناه : أن يصلي ويضع يده على خصره (٣) ، ومنه الحديث : (الاختصار راحة أهل النار) (٤) ، (ونهى عن اختصار السجدة) (٥) ، ويفسر على وجهين : أحدهما : أن يختصر الآيات التي فيها السجدة ويسجد فيها ، والمآلى : أن يقرأ سورة فإذا انتهى إلى السجدة جاوزها ولم يسجد لها ، ومنه أخذ مختصرات الطرق .

قال القاضي - رحمه الله - وقيل : كره الاختصار في الصلاة ؛ لآئنه فعل اليهود (٦) ، وقيل : إن هذا هو معنى ما جاء في الحديث (أنها راحة أهل النار) (٧) يعنى : راحة اليهود ، وهم أهل النار (٨) ، ولا فليس لآهل النار راحة ، وقيل : لآن الشيطان يحضر (٩) ذلك (١) ،

(١) ويرثه ما جأ في الحديث عن عطاء قال : كان أصحاب رسول الله جميعاً يتوكؤون على العصى في الصلاة . المن الكبرى للبيهقى ٢٨٩ / ٢ .

(٢) بهذا اللفظ والإسناد نفه أخرجه ابن أبي شيبه ٤٨ / ٢ -

(٣) في ت : خاصرته والولى والأدق خاصرته ، هكذا جأت رواية ابن أبي شيبه .

(٤) أخرجه البيهقى عن ابن سيرين عن أبي هريرة ٢٨٧ / ٢ ، والطبرانى فى ال الوسط ، وأخرجه ابن أبي شيبه فى مصنفه موقوفاً على مجاهد بلفظ : (وضع اليدين على الحقو استراحة أهل النار لما ٤٧ / ٢) ، وأخرجه كذلك عبد الرزاق فى كالأصلاة ، بوضع الرجل يده فى خاصرته فى الصلاة (٣٣٤٢) ، وقال الهيثمى

فى مجمع الزوائد : رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه عبد الله بن الأزور ، صغفه ال الزنى وذكر له هذا الحديث وضع!مه به . مجمع ٨٥ / ٢ .

(٥) لم أقل عليه .

(٦) أخرجه ابن ائى شيبه عن مسروق عن عاتة أنها كرهت الاختصار فى الصلاة وقالت : لا تشبهوا باليهود .

٤٨ / ٢ ، وكذا عد الرزاق ٣٣٣٨ .

(٧) في ابن أبي شيبة عن مجاهد : استراحة ٢ / ٤٧ .

يهـ) عن خالد بن معدان عن عاتة أنها رأت رجلاً واصعاً يده على خاصرته فقالت : هكذا أهل النار في النار .
المصنف ٢ / ٤٧ .
(لا) في ت .

يختصر وهو خطأ .

(١٠) موقول ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه ع ٤٧ / ٢ .

٤٨٠

كتاب المساجد / باب كراهة الاختصار في الصلاة

وقيل : لأن إبليس هبط كذلك (١) ، وقيل : بل هو فعل أهل الكبر والصلاة موضع تذلل وخضوع ، وفي البخاري - أيضاً - نهى عن الاختصار في الصلاة (٢) وهو مثله ، وقيل : الاختصار في الصلاة المنهى عنه حذفها ، وألا يتم ركوعها وسجودها ، وحدودها .
وذكر في الحديث الآخر : (المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور) (٣) قال : هم الذين يصلون بالليل ويضعون أيديهم على خواصرهم من التعب ، وقيل : يأتون يوم القيامة معهم أعمال يتكئون عليها ، مأخوذ من الخصرة .
(١) هو قول حميد بن هلال .

فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عنه ٤٧ / ٢ .

(٢) كتاب العمل في الصلاة ، بالخصر في الصلاة ، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣٦ .

كتاب المساجد / باب كراهة مسح الحصى

إنح

٤٨١

(١٢) باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

، ص !!يرو
ص نص صء

٤٧ - (٥٤٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا هشام الدستوالي ،
عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن معيقب ، قال : ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) المسح في المسجد ، يعني الحصى ، قال :
(إن كنت لا بد فاعلاً ، فواحدة) .
٤٨ -)

(حد ، شامحمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام ، قال : حدثني ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن معيقب ، أنهم
سألوا النبي (صلى الله عليه وسلم) عن المسح في الصلاة ؟ فقال : (واحدة) .
)

(وحده "شبه عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا هشام ، بهذا الإسناد .
وقال فيه : حدثني معيقب .
ح .

٤٩ -)

(وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا شيبان ،

٦٠١٣ (13) باب النهي عن البصاق في المسجد ، في الصلاة وغيرها

وذكر مسلم المسح (في المسجد لما وفي الحديث الآخر: (في الصلاة) ، وهو معناه ، يعني مسح الحصى ، فقال : " إن كنت لابد فاعلاً فواحدة " ، مسحه : تسويته كما جاء في الحديث الآخر مفسراً ؛ وذلك لثلاث يتأذى به ، وقيل : أ بل مَسَحَهُ وَمَسَحَ الغبار عنه لثلاث يتعلق منه شيء لوجهه ، وهذا كله ينافي [(١) معنى الصلاة والتواضع فيها وترك الشغل وغيرها ، فأبيح من ذلك المرة الواحدة (٢) ليدفع مضرة ذلك عن وجهه ، وقد جاء : (تركها خير من حمر النعم) (٣) ؛ لكثرة الأجر في تقربه الوجه (٤) ، والتواضع لله ، والإقبال على صلاته بجميعه ، وكذلك جاء النهي عن النفخ في نسجوده للتراب (٥) لذلك وكرهه السلف ،

(٢) (٣)

(٤)

(٥)

سقط من الأصل ، وإن تدرك بالهامي .

فدذ ذلك على رجحان الحرك .

قال ال الهي : د نما يكون الترك راجحاً إذا لم يكن عدمه مشوشاً ٢٤٨ / ٢ .

أخرج أحمد في المند عن جابر بن عبد الله قال : سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن مسح الحصى فقال : (واحدة ، ولئن تمسك عنها خير لك من مائة بدنة كلها سود الحديقة " ٣ / ٣٠٠ .

في ذلك ما أخرجه أحمد وأبو ثاود والدارمي عن أبي ذر ، يرويه عن النجى (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى ! المد ٥ / ١٦٣ ، وأبوداود ، كالصلاة ، بنى مسح الحصى في الصلاة ٢١٧ / ١ ، والدارمي كذلك ١١ / ١ .

الترمذي في أبواب الصلاة ، بما جاء في كراهية النفخ في الصلاة (٣٨١) .

٤٨٢

كتاب المساجد / باب كراهة مسح الحصى ...

إن

عن يحيى ، عن أبي سلمة ، قال : حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ فِي الرُّخْلِي يُسَوَّى التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ ، قَالَ : " إِنْ كُنْتُ فَاعِلًا ، فَوَاحِدَةً) .

وكرهوا مسح الجبهة في الصلاة وقبل الانصراف مما يتعلق بها من الأرض ، وحكى أبو سليمان عن مالك جواز مسح الحصى مرة وثانية في الصلاة ، والمعروف عنه ما عليه الجمهور .

كتاب المساجد / باب النهي عن البصاق في المسجد ...

إن

٤٨٣

(١٣) باب النهي عن البصاق في المسجد ، في الصلاة وغيرها

٥٠ - (٥٤٧) حَد ، شَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ .

قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ ، فَخَفَّهَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى) .

٥١ - (...) حَد - نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَد - نَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

ح وَحَد ، شَا قَتِيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُحْمَ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ .

ح وَحَدَّثَنَا شَأْنُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عَثْمَانَ .

قال الأمام : قوله : (إذا كان احدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه) : هذا [مما] (١) يتأول على ما ذكرنا في حديث السوءاء وكأن تلك الجهة علامة على أن قاصدها موحد ، وأنها علم على التوحيد ، ولها حرمة لكون المصلي مقترباً بتوجهه [(٢) إليها إلى الله سبحانه ، فيجرى ما وقع في الحديث إشارة إلى هذا المعنى ، ففي بعضها : (نخامة) ، وفي بعضها : "بصاقاً" ، وفي بعضها : "مخاطاً" ، واختلاف هذه التسوء باختلاف مخارج هذه ال الأشياء ، فالمخاط من الأنف ، والبصاق من الفم ، والنخامة من الصدر ، يقال : تنخم الرجل ، وكذا تنخع ، وهي النخامة والنخاعة .

قال القاضي : وقد يكون معنى قوله : " فإن الله قبل وجهه) على حذف المضاف ، أ أي [(٣) ال قبلة الله المكرمة قبل وجهه أ وبيته الحرام ، وما عظم الله قبل وجهه] (٤) أوثابه وفضله ، وإذا كان ذلك فلا يقابل بضدها مما جرت العادة ألا يفعل إلا بما يهان ويستحق ، ولهذا قال : (أحب احدكم أن يستقبل فيتنخع في وجهه) قيل : ويحتمل أن أ يريد [(٥) أن عظمة الله وجلاله قبل وجهه ، أي ذلك الذي يجب للمصلي أن يشعر

(١) من ت .

(٢) في ت .

بوجهه .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهاض .

(٤) سبط من الأصل ، واستدرك بالهاض ، وأيضا في ت .

(٥) ساقطة من ت .

٤٨٤ كُتَابُ الْمَسَاجِدِ / باب النبی عن البصاق في المسجد ...

إِنلَحَ ح وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ .

إِلَّا الضَّحَّاكُ فَإِنَّ فِي حَيْثُ : نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ .

بِمَعْنَى حَلِثَ مَالِكٌ .

٥٢ - (٥٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، جَمِيعًا

عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ ، وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى .

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي كَلَّابٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَأَى نُخَامَةً .

بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

(٥٤٩) وَحَدَّثَنَا لَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

بَنَفْسِهِ حَتَّى لَا يَشْغَلَهَا بَغِيرُهُ ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ نَصَبَ عَيْنِيهِ وَتَلْقَاءَ فِكْرِهِ ، فَلَا يَبْصُقُ لُجْهَةً ذَلِكَ .

وَنَهَى عَنْ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَوْلُهُ : " وَلَكِنْ لِيَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) (١)

تنزيه أيضاً لجهة اليمين عن الأقدار كما نزهت تصريف (٢) الميامن فيها ، أو تنزيه للملائكة وثوابهم ، فقد ذكر البخاري في هذا الحديث زيادة : (فإن عن يمينه ملكاً) (٣) ، وهذا مع امكان البصاق لغير اليمين من على اليسار وتحت القدم كما جاء في الحديث ، فأما مع تعذر هذه الجهات لكون من يصلي على يساره ؛ فله أن يبصق عن يمينه ويدفنه ، لكن الأولى تنزيه اليمين عن ذلك ما قدر ؛ لما ذكرناه وجاء في بعض الطرق : " ولكن عن شماله تحت قدمه) ، وهذا في غير المحضَّب ، فدلَّكه بقدمه أو بنعله كما جاء في الحديث ،

(١) الذي في المطبوعة : ولكن يبرق .

(٣) كالصلاة ، بدفن النخامة في المسجد .

(٢) في ت : تصرف .

كتاب المساجد / باب النهي عن البصاق في المسجد ...

إلخ

٤٨٥

عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ أَوْ مَخِ الْا أَوْ نُخَامَقِعَ حَكَّهُ .

٥٣ - (٥٥٠) حَد ، شَأْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُليَّةَ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَأَى نُخَامَةً فِي قُبْلَةِ الْمَسْجِدِ ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : " مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رِجْلِهِ فَيَتَنَجَّعُ أَمَامَهُ ؟ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَجَّعَ فِي وَجْهِهِ ؟ فَإِذَا تَنَجَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَجَّعْ عَنْ يَسَارِهِ ، تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْلُ هَكَذَا) وَوَصَفَ الْقَاسِمُ ، فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا - نَحْنُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا شَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْقَاسِمِ ! بِنِ مِهْرَانَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ لِحْيٍ ! ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ .

وَزَادَ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : كَ الَّتِي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَرُدُّ ثَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ .

٥٤ - (٥٥١) حَد ، لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَزُقُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ،

وخص اليسرى ، لما قدمناه من تنزيه اليمين عن إزالة الأقدار وتناولها ، قال بعضهم : فيه دليل على أن المصلي لا يكون عن يساره

ملك ؛ لآءنه لا يجد ما يكتب لكونه دى طاعة لآءنه علل منع البصاق على اليمين لكون الملك هنالً وأباحه على اليسار .

وقوله : " فإن لم يجد فليفعل (١) هكذا ، وتقل في ثوبه ومسح بعضه على بعض) :

دليل على طهارة البصاق ، ولا خلاف فيه إلا شيئاً روى عن سليمان والنخعي .

الناس كلهم على خلافه (٢) ، وصحيح الآثار يشهد بضده ، وفيه دليل على جواز البصاق في الصلاة لمن احتاج إليه ، والنفخ اليسير

لمن لم يصنعه عبثاً ، إذ لا يسلم منه البصاق ، وكذلك يجب أن يكون التنخم والتنحج لمن اضطر إليهما ، وهو اخذ قولى مالك أن ذلك

كله لا يفسد (١) الذى فى المطبوعة : فليقل ، وما هنا هو ال الليق بالاق -

(٢) لا"ن الأصل فى ماء فم الإنسان طهوريته ما لم ينجسه نجس .

راجع : الموسوعة الفقهية ٨ / ٩٦ .

٤٨٦
كتاب المساجد / باب النهي عن البصاق في المسجد

أنلح

وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَلْبِهِ لَمْ .

٥٥ - (٥٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتْلَحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (البُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا لَا .

٥٦ -)

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ .

سَأَلْتُ قَتَالَ عَنْ التَّفَلِّ فِي الْمَسْجِدِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (التَّفَلُّ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا لَمْ .

!

الصلاة! وبه قال الشافعي ، وقال مالك أيضاً : ذلك يفسدها وهو قول أبي حنيفة .

وقوله : (يناجي ربه) : عبارة عن اخلاص القلب ، وتفريغ السر لذكره وتجيده ، وتلاوة كتابه في صلاته .

وقوله : (التفل في المسجد خطيئة) بفتح التاء باثنتين وسكون الفاء هو البزاق ، كما

جاء بهذا اللفظ في الحديث الآخر [قال ابن مكي] (١) في تثقيف اللسان : قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إذا رأى أحدكم ما

يكراه فليتنفل عن يساره ثلاث) (٢) ، وقوله : (التفل في المسجد خطيئة) هذا مما يغلط فيه الناس فيجعلونه بالثاء ، ويضمون الفعل في المستقبل يقولونه : تنفل الرجل إذا بصق ، والصواب : تفل - بالثاء - يتفل بالكسر في المستقبل لا غير ، وأما النفث - بالثاء المثلثة - فهو كالتفل إلا أن التفل ننخ لا بصاق معه ، والنفث لا بد أن يكون معه شيء من الريق هذا قول أبي عبيد في حديث النبي على :

(إن رُوحَ القدس نفث في روعي) الحديث (٣) .

قال الإمام : قال ابن السكيت في باب فَعَلَ وفَعَّلَ باختلاف المعنى : التفل اذا بصق ، والتفل ترك التطيب .

قال القاضي : قال الخليلي : الميئ : الرمي بالريق ، والتفل أقل منه ، والنفث أقل منه ، وهذا عكس ما قاله ابن مكي .

(١) سقط من ال الصل ، واستدرك بالهامشي بسهم .

(٢) سيأتي إن شاء الله في كالرويا برقم (٥) .

(٣) أبو نعيم في الحلية ، وابن عبد البر في التمهيد من حديث ألى أمامة - رضى الله عنه - : " إن روح القدس نفث في روعي أنه لن

تموت نفس حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ، خذوا ما حل ودعوا ما حرم) .

الحلية ١٠ / ٢٧ ، التمهيد ١ / ٢٨٤ .

كتاب المساجد / باب النهي عن البصاق في المسجد

أنلح

٤٨٧

٥٧ - (٥٥٣) حَدَّثَنَا شَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءِ الضَّبْعِيِّ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا وَأَصْلُ

مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ اللَّثَلِيِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)

قَالَ : (عَرِضْتُ عَلَى أَعْمَالِ أُمَّتِي ، حَسَنَهَا وَسَيِّئَهَا ، فَوَجَدْتُ فِي مُحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا

النُّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ) .

٥٨ - (٥٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شَاكُهُمْسٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ؟ قَاذَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَرَأَيْتُهُ تَتَخَعَّ ، فَدَلَّكَهَا بِنَعْلِهِ .

٥٩ -)

(وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ؟ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ قَالَ : فَتَتَخَعَّ فَدَلَّكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى . وَكَوْنُهُ خَطِيئَةً إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ تَفَلَّ فِيهِ وَلَمْ يَدْفَنْ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ الْمَسْجِدُ ، وَيَتَأَذَى بِهِ مَنْ يَعْلَقُ

٦٠١٤ (14) باب جواز الصلاة في النعلين

٦٠١٥ (15) باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

به أو رآه ، كما جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : الثَّلَا تَصِيبُ جِلْدَ مُؤْمِنٍ أَوْ ثَوْبِهِ فَتُؤْذِيهِ (١) . فَأَمَّا مَنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ فَدَفَنَ وَفَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ فَلَمْ يَأْتِ خَطِيئَةً ، فَكَأَنَّهُ بَدَفَنَهُ لَهَا أَزَالَ عَنْهُ الْخَطِيئَةَ وَكَفَرَهَا ، لَوْ قَدَرْنَا بِصَاقِهِ فِيهِ وَلَمْ يَدْفَنْهُ .

وَأَصْلُ التَّكْفِيرِ التَّغْطِيَةُ ، فَكَأَنَّهُ دَفَنَهَا غَطَاءً لِمَا يَتَصَوَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمِ وَالْإِثْمِ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَهَذَا كَمَا سَمِيتُ تَحْتَهُ الْيَمِينَ كَفَارَةً ، وَلَيْسَتْ الْيَمِينَ بِمَأْتَمٍ فَتَكْفُرُهُ ، وَلَكِنْ لِمَا جَعَلَهَا اللَّهُ فَسْحَةً لِعِبَادِهِ فِي حُلِّ مَا عَقَدَهُ مِنْ أَيْمَانِهِمْ وَرَفْعاً لِحُكْمِهَا سِمَاهَا كَفَارَةً ؛ وَلِهَذَا جَازَ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْحَنْثِ ، وَسَقُوطُ حُكْمِ الْيَمِينَ بِهَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنَ الْقَوْلِ ، هَذَا هُوَ تَأْوِيلُ لَفْظِهَا إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَثْبَتَهَا خَطِيئَةً وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا ، لَكِنْ يَكْفُرُهَا التَّغْطِيَةُ .

(١) الْمُصَنِّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، كَالصَّلَاةِ ، بَمَنْ قَالَ : أَحْفَرُ لِبَزَقَتِكَ ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢ / ٣٦٧ . ٤٨٨

كتاب المساجد / باب جواز الصلاة في النعلين

(١٤) باب جواز الصلاة في النعلين

٦٠ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي فِي النَّعْلَيْنِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيْعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا شَاكُهُمْسٌ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَسْمَاءَ .

بِمِثْلِهِ .

وقوله : (إنه - عليه السلام - يصل في النعلين) : الصلاة في النعلين والخفين رخصة مباحة ، فعلها النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه [وروى عن أنس : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) ربما صلى في نعليه وربما نزعهما) قال بعض علمائنا : ويكره للرجل أن ينتعل إذا قام إلى الصلاة] (١) ما لم يتيقن لابسها بنجاستها دان جوز دوسه في الطرق لها ، فإذا تحقق ذلك لم يجز الصلاة فيها إلا بعد طهارتها ، فإذا كانت النجاسة مجتمعة عليها كالدَّمِ وَالْقَذَرَةِ وَالْبَوْلِ مِنْ بَنِي آثَمَ ، لَمْ يَطْهَرُهَا إِلَّا الْغَسْلُ بِالْمَاءِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ ، دِانَ كَانَتْ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَبُولِ الدَّوَابِّ وَأُرْوَاثِهَا ، فَفِي تَطْهِيرِهَا بِالذَّلِكَ بِالتَّرَابِ عِنْدَنَا قَوْلَانِ : الْإِجْزَاءُ وَالْمَنْعُ ، وَبِالْإِجْزَاءِ قَالَ [أبو] (٢) إِسْحَقُ ، وَأَطْلَقَ الْإِجْزَاءَ بِمَسْحِ ذَلِكَ بِالتَّرَابِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ الْأَوْزَاعِ وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَزِيلُ إِذَا يَبَسَ الْحُكُّ أَوْ الْفَرْكُ ، وَلَا يَزِيلُ رَطْبُهُ إِلَّا الْغَسْلُ ، مَا عَدَا الْبَوْلَ فَلَا يَجْزِي عَنْهُ فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ ، وَقَالَ الثَّافِي : لَا يَطْهَرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الْمَاءُ (٣) .

واختلف إذا أصاب الرجل ما اختلف فيه من النجاسة ، هل يطهرها بذلك بالأرض كالحف ؟ وهو قول الثوري ، أم لا يجوز إلا غسلها بالماء ؟ وهو قول أبي يوسف ، والوجهان عندنا في المذهب ، وفي الصلاة في النعلين على الجملة حمل الجلود على الطهارة ما لم يتيقن أنها ميتة أو خنزير ، ويختلف العلماء فيهما [إذا] (٤) كانا مديوغن وسيأتى ذكر ذلك . وفيه الالارض كلها وتراها محمول على الطهارة وكذلك الطرقات ، حتى تثبت فيها النجاسة .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ق ثم هامة ت . غير أنها في ت عن أبي ، والحديث محفوظ عن أنه . انظر : البخاري في صحيحه ، كالصلاة ، بالصلاة في النعال ١٠٨ / ١ ، المجتبى في كالصلاة ، بالصلاة في النعلين ٥٨ / ٢ ، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي أخرجه ابن ماجه : رأيت رسول الله طدا ! يلم حافياً ومنتعلاً . ك الإقامة ، بالصلاة في النعال ٣٣ / ١ .

(٢) من ت . (٣) قبلها في الأصل : الغسل . (٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة - كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٤٨٩

(١٥) باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٦١ - (٥٥٦) حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب . ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَزْهَيْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى فِي نَحِيصَةِ لَهَا أَعْلَامَ ، وَقَالَ .

(شَغَلْنِي أَعْلَامُ هَهِ ، فَافْ بُوَاهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَائْتُونِي بِأَعْلَامِي) . قَالَ الْإِمَامُ : قَوْلُهُ : (اذْهَبُوا بِهِذِهِ النَحِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَائْتُونِي بِأَعْلَامِي فَإِنَّهَا الْهَتْنِي أَنْفَا فِي الصَّلَاةِ) (١) : يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ كَرَاهَةُ التَّزْوِيقِ فِي الْقُبْلَةِ وَاتِّخَاذِ الْأَشْيَاءِ الْمَلْهُمَةِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلِلَّ إِزَالَةَ النَحِيصَةِ بِشَغْلِهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى تَجَنُّبِ مَا يُوقِعُ فِي ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : (الْهَتْنِي) هُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (أَخَافُ أَنْ تَفْتَحَنِي) (٢) أَيْ تَشْغَلَنِي عَنْ صَلَاتِي بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَاسْتِحْسَانِهَا ، وَقَدْ فَسَّرْنَا الْفَتْنَةَ ، وَقَوْلُهُ : " أَنْفَا " قَبْلَ هَذَا .

والنحیصة - بفتح الخاء - : كساء مربع من صوف ، والنبجانية رويانه بفتح الهمزة وكسرهما ويفتح الباء ، ورويانه - أيضا - في غير الأم ، وبالوجهين ذكرها ثعلب ، ورويانه بتشديد الباء آخرًا وتخفيفها معاً في غير مسلم ، إذ هو في مسلم في إحدى الروايات : (بأنجاني ، مشدد الياء مكسور عن الإضافة إلى أبي جهم على التذكير ، كما قال في الحديث الآخر : (كسأله أنجانية ، والكساء مذكر فوصفه مذكر وتأنيتها على تقدير النحیصة (٣) ! قال ثعلب : هو كل ما كثف والتف (٤) ، قال غيره : هو كساء غليظ ولا علم له ، فإذا كان للكساء علم فهو النحیصة ، وإن لم يكن له علم فهو الأنجانية .

وقال الداودي : هو كساء غليظ بين الكساء والعباءة . وقال القاضي أبو عبد الله في شرحه : النحیصة : كساء صوف مصبوغ عليه حرير ، والأنجانية : كساء سداه قطن أو كتان ، وطعمه صوف . وقال ابن قتيبة : إنما هو منبجاني ولا يقال : أنجاني ، منسوب إلى منبج (١) الذي في المطبوعة : في صلاتي . وكذا في البخاري كاللباس ، بالاكسية والخمائن ١٩ / ٧ .

وقال ابن قتيبة : إنما هو منبجاني ولا يقال : أنجاني ، منسوب إلى منبج (١) الذي في المطبوعة : في صلاتي . وكذا في البخاري كاللباس ، بالاكسية والخمائن ١٩ / ٧ .

وقال ابن قتيبة : إنما هو منبجاني ولا يقال : أنجاني ، منسوب إلى منبج (١) الذي في المطبوعة : في صلاتي . وكذا في البخاري كاللباس ، بالاكسية والخمائن ١٩ / ٧ .

(٢) لفظ البخارى فى كالصلاة ، بإذا صلى فى ثوب له أعلام ونظر إلى علمها من حديث هشام قال : " كنت أنظر إلى علمها وأنا فى الصلاة ، فأخاف أن تفحنى " ١ / ٥ أ ، كما أخرجها مالك عن علقمة بن أبى علقمة من أمه مرجانة بلفظ : (فكاد يفتنى لما ٩٧ ، ٩٨ (٣) أو شملة .

(٤) وقالوا : شاة أنجانيّة ، ئى كثيرة الصوف ملثفته .
الاستذكار ٤ / ٣٨٩ .

كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة فى ثوب له أعلام
٦٢ -)

(حد ، شَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي فِي خِمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلَامٍ ، فَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ : (اف! بُوا بِهَذِهِ الْخِمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ بْنِ حُنَيْفَةَ ، وَائْتُونِي بِأَنْجَانِيَّةٍ ، فَإِنَّمَا أَهْتَنِي انْفًا فِي صَلَاتِي " .

وفتحت الباء فى النسب لاءنه خرج مخرج مخبرانى (١) ، وهو قول الأصمعى .

قال الباجى : ما قاله ثعلب أظهر والنسب إلى منبج منبجى .

قال القاضى : النسب مسموع وقد شذ منه كثير عن القياس فلا ينكر ما قاله ابن قتيبة ، وقد قال بعضهم : كانت كسبة تصنع بحلب فتحمل إلى جسر منبج (٢) .

فيه جواز لباس الثياب ذوات الأعلام و(ن كانت من حرير إن كان علمها كما تقدم ، وسنذكره فى اللباس ، وفيه التحفظ من كل ما يشغل فى الصلاة النظر إليه ، ويستفاد من هذا كراهة التزويق والنقوش فى الماجد وأن يصلى المصلّى إلى ما هذا سبيله ، وإلى ما يشغل خاطره أو فيه قرينة (٣) ، وأن الشغل اليسير والذهول القليل عن الصلاة لا يبطلها ، وكذلك الاستثبات فى الكتابة (٤) اليسيرة وتفهمها ما لم يكثر ذلك كله .

وفيه قبول الهدايا من الأصحاب وجواز ردها لعلّة ، وجواز ذلك للواهب (٥) ، وأنه ليس من باب الرجوع فى الصدقة .

وطلب النبي (صلى الله عليه وسلم) أنجانيّة أبى جهم (٦) تطيباً لنفسه لرد هديته عليه ، وليعلم أنه لم يكن من أجل مجرد هديته ، وفعل [مثل] (٧) هذا من استدعاء مال الغير جائز ، ممن يعلم سروره بذلك وطيب نفسه به (٨) .

قال الإمام : وبعثه إلى أبى جهم ففعله علم منه أنه يبيحها له كما فعل .

(٢) (٣) (٥)

(٦)

(٧) (٨)

حسن الخبر .

بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وفى آخره جيم ، بلدة من كور قنسرين بناها بعض الكاسرة الذى غلب على الثام ، وسماها منبه ، وهى من ضواحي حلب الآن .

فى الأصل : أو قرينة .

(٤) فى ت : الكلمة .

يعنى أن الواهب والمهدى إذا ردت عليه عطية من غير ال يكون هو الذى يرجع فيها فإن له أن يقبلها ، وأن ذلك خارج عن تحريم الرجوع فى الهدية والصدقة والذى سيرد إن شاء الله فى كتاب الهبات عن ابن عمر وابن عباس : (فإن مثل العائد فى الصدقة كمثل الكلب يعود فى قيئه) .

اسم أبى جهم عبيد بن حذيفة بن غانم القرشى العدوى ، أسلم عام الفتح ، وصحب النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وكان مقدماً فى قرلى معظماً ، قال الزبير فيه : إنه كان أحد الأربعة الذين كانت قرلى تأخذ منهم علم الشب ، وأحد الأربعة الذين

دفنوا عثمان بن عفان وهم حكيم بن حزام ، وجبير بن مطعم ، ونيار بن مكرم .
الاستيعاب ٤ / ١٦٢٣ .
ساقطة من ت -

قلت : أخرج ابن عبد البر في الاستيعاب عن الزبير قال : حدثني عمر بن أبي بكر المؤملي عن سعيد بن عبد الكبير بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أبيه عن جده قال : بلغنا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى بخصيتين سوداوين ، فلبس إحداهما ، وبعث الأخرى إلى أبي جهم بن حذيفة ، ثم إنه أرسل إلى =
كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة في ثوب له اعلام
٤٩١

٦٠١٦ (16) باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد كله في الحال

٦٣ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حدثنا وكيع ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَتْ لَهُ نَحِيصَةٌ لَهَا عِلْمٌ ، فَكَانَ يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَأَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ ، وَأَخَذَ كَسَا لَهُ انْبِجَانِيَا .
ويؤخذ من هذا الحديث ألا (١) يصلي بالحفنة ولا (٢) بشيء يشغل عن استيفاء
قال القاضي : واستدل به بعضهم على هجر كل ما صد عن [ذكر] (٣) الله وشغل عنه ، وكان سبب عصيانه ، كما هجر أبو لبابة دار قومه التي أصاب فيها الذنب (٤) وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالارتحاح عن الوادي الذي نام فيه عن الصلاة (٥) لرد النبي (صلى الله عليه وسلم) النخيصَة ، لأنها شغلته في صلاته .
(٥)

أبي جهم في تلك النخيصَة ، وبعث إليه التي لبها هو ، ولبس التي كانت عند أبي جهم بعد أن لبها أبو جهم لبات .
الاستيعاب ٤ / ١٦٢٤ .
في ق : إنما .
زيد بعدها في ت : بكل .
(٣) من ق .

هو أبو لبابة بن عبد المنذر النصارى ، قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب : اسمه بشر بن عبد المنذر ، كان نقيباً ، شهد العقبة وبدراً ، مات في خلافة علي - رضي الله عنه .
أخرج مالك في الموطأ قال : وقال نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة : إنما رد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) النخيصَة إلى أبي جهم ، لابنه كرها .

إذ كانت سبب غفلة وشغل عن فكر الله ، كما قال : " اخرجوا عن هذا الواس الذي أصابكم فيه الغفلة ، فإنه واد به شيطان " .
الموطأ ١٤ ، وانظر : الاستذكار ٤ / ٣٩١ .
٤٩٢

كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ...
الخ

(١٦) باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد كله في الحال وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين

٦٤ - (٥٥٧) أَخْبَرَنِي عَمْرُو الثَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الرَّهْزِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَاقِمَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ) .
!

(...) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عَمْرُو ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ فَالَكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى قَالَ : " إِذَا قَرَّبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَبْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ ، .
٦٥ - (٥٥٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَحَفْصُ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ .

٦٦ - (٥٥٩) حدثنا ابن نُمَيْرٍ ، حدثنا إِبْنِي .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا وَضَعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الْمَخْلَافَةُ ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ) .
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسُ ! - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَيُّوبَ ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِخَوِّهِ .

قال الإمامة ذكر مسلم في باب (إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة) من حديث عبد

الله بن عمر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا حضر عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء) (١) أخرجه من حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر ، ثم

(١) حذف في المطبوعة ، وأشير إليها بقوله : بخوه .

كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ...

إلخ

٩٣٤

٦٧ - (٥٦٠) حدثنا محمد بن عباد .

حد ، شأ حاتم - هو ابن إسماعيل - عن يعقوب بن مجاهد ، عن ابن أبي عتيق ، قَالَ : تَحَثُّتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - حَدِيثًا ، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لَحْنَةً ، وَكَانَ لَالِمًا وَلَدًا .

فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : مَا لَكَ لَا تَحَدِّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَخِي هَذَا ؟ أَمَا إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتِيتَ .

هَذَا أَدْبَهُ أَمَهُ وَأَنْتِ أَدْبَيْتِ أَمُكَ .

قَالَ : فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضَبَّ عَلَيْهَا .

فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أَتَى بِهَا قَامَ .

قَالَتْ : أَيْنَ ؟ قَالَ : أَصَلِّي .

قَالَتْ : اجْلِسْ .

قَالَ : إِنِّي أَصَلِّي .

قَالَتْ : اجْلِسْ غَدْرٌ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يُدْفَعُ الْأَخْبَثَانِ " .

أَرَدَفَ ذَلِكَ فَقَالَ : ثنا (١) الصلت بن مسعود ، نا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢) ، هكذا في نسخة أبي العلاء بن ماهالن : سفيان عن أيوب غير منسوبين وفي رواية السجزي عن الجلودي : نا سفيان بن موسى عن

أيوب عن نافع عن ابن عمر .

قال بعضهم : سفيان بن موسى هذا رجل من أهل البصرة يروى عن أيوب ثقة ، وكذلك نسبه إثم مسعود الدمشقي في كتاب الأطراف عن مسلم عن الصلت عن مسعود عن سفيان ابن موسى عن أيوب ، وذكر الحاكم أن مسلماً انفرد بالرواية لسفيان بن موسى عن أيوب ، قال : سمعت الدارقطني يقول : ذكر لبعض أصحابنا ممن يدعى الحفظ ونحن بمصر حديث لسفيان بن موسى عن أيوب فقال : هذا خطأ ، إنما هو [عن] (٣) سفيان بن عيينة عن أيوب ، قال : ولم يعرف سفيان بن موسى البصري وهو ثقة مأمون ، قال بعضهم : وقد غير هذا الإسناد في بعض النسخ من كتاب مسلم : ورد عن سفيان عن أيوب بن موسى ، وهو خطأ .

قال القاضي : أرى أن الناقل عن بعض الرواة غلط في تخریج نسب سفيان المذكور بعد اسمه حين إلحاقه ، فخرجه بعد أيوب فوق الوهم فيه .

قال الإمام : وقوله : لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان) : قال الهروي وغيره : يعنى الغائط والبول ، قال الإمام : وقوله هنا : (بحضرة الطعام) هو (١) الذى فى المطوعة .

وحط ثا

(٢) بعدها فى المطوعة : بخوه ، والاختلاف بينه رواية ابن ماهان ال!ى قدها القاضي ، وهو فى قوله : (إذا حضر عثاً أحدكم ثا . (٣) من ت .

١٠٤ / ب

٤٩٤ كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام

إنلح)

(! دثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن جبر ، قالوا : حد"تنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - أخبرني أبو حزر القاص ، عن عبد الله بن أبي عتيق ، عن عائشة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

ولم يذكر فى الحديث قصة القاص ! .

قوله [ائضاً] (١) : (إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة ، فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب) معناه : ان به من الشهوة إلى الطعام ما يشغله عن صلاته ، فصار ذلك بمنزله (٢) الحقن الذى أمره بإزالته قبل الصلاة .

قال القاضي : قد وقع فى هذا الحديث نفسه فى غير كتاب مسلم فى رواية موسى بن أعن عن عمرو بن الحرث عن الزهرى زياثة حسنة تفسر المعنى ، وقد أخرج / مسلم الحديث عن ابن وهب عن عمرو عن الزهرى ولم يذكر فيه هذه الزيادة .

قال الدارقطني : روى هذا الحديث عن عمرو بن الحرث ثخان حافظان : ابن وهب وموسى بن أعن ، ولموسى فيه زيادة حسنة ، فأخرج مسلم الحديث ناقص وترك التام ، إلا أن يكون لم يبلغه وهو قوله : (إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدؤوا به قبل أن تصلوا)

وقد اختلف العلماء فى معنى هذا الحديث ، فذهب الشافعى (٣) إلى ما تقدم من معناه ، وذكر نحوه ابن حبيب ، وحكى ابن المنذر عن مالك : أنه يبدأ بالصلاة إلا أن يكون طعاماً خفيفاً ، وذهب الثورى وإسحق وأحمد ، وأهل الظاهر إلى الأخذ بظاهر الحديث وتقديم الطعام ، وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابنه ، زاد أهل الظاهر : فإن صلى فصلاته باطلة .

فى الحديث حجة على توسعة وقت المغرب (٤) وسيأتى هذا فى الأوقات . وفيه حجة

أن صلاة الجماعة ليست بفرض على الأعيان فى كل حال ؛ لقوله : (وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء) .

ومنعه عن الصلاة وهو يدافعه الأخبثان - يعنى البول والغائط - مثل النهى عن صلاة الحاقن وذلك لشغله بها ، وقد اختلف العلماء فى ذلك ، فذهب مالك وغيره إلى أن ذلك مؤثر فى الصلاة بشرط شغله عنها ، واستحب الإعادة فى الوقت وبعده فى ذلك ، قال :

والذى يجعل صلاته من أجله هو الذى يشغله ، وتأوله بعض أصحابنا
(١) ساقطة من ت .
(٢) فى ت : بمعنى .

٦٠١٧ (١٧) باب نهى من كل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها

(٣) راجع : المسند له ١٢٥ / ١ ، مصنف ابن أبى شيبة ٢ / ٤٢٠ ، عبد الرزاق ١٨٣ / ٢ ، أحمد فى المسند ١١٠ / ٣ ، ١٦١ .
(٤) راجع : المهيد ٨ / ٨٣ ، الاستذكار ٢٧ / ٢١٦ .
كتاب المساجد / باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام

إنلخ
٤٩٥

على أنه إن شغله حتى لا يدرى كيف صلى فهو الذى يعيد قبل وبعد ، وأما إن شغله شغلا لم يمنعه من إقامة حدودها وصلى ضاماً بين وركيه فهذا يعيد فى الوقت ، وذهب الشافعى والحنفى فى مثل هذا إلى أنه لا إعادة عليه ، وظاهر قول مالك فى هذا استحباب الإلحاح ، وكلهم مجمعون أن من بلغ به ما لا يعقل به (١) صلاته ولا يضبط حدودها أنه لا تجزئه ، ولا يحل له الدخول كذلك فى الصلاة ، وأنه يقطع الصلاة إن أصابه ذلك فيها .

وذكر حديث ابن أبى عتيق مع القاسم عند عائشة : قوله : (وكان القاسم رجلاً لحانقاً كذا للسمرقندى ، وهذا اللفظ استعملته العرب للبالغه ، قالوا : لحانة للكثير اللحن ، وعلامة للكثير العلم ، ووقع للعذرى وابن أبى جعفر : لحنة بسكون الحاء وضم اللام وهو بمعناه ، أى يلحن فى كلامه وَيَلْحَنُ الناس ، وباب فُعْلَةٌ بضم الفاء وسكون العين للذى يرى الناس منه ذلك ، تَخْدِيعَةٌ للذى يُخْدَعُ ، وهُزْأَةٌ للذى يهزأ به ، وباب فُعْلَةٌ بفتح العين بضده ممن يفعل ذلك بغيره ، كَصْرَعَةٍ للذى يصرع الناس ، وهُزْأَةٌ إذا كان يهزأ بهم ، وخُدْعَةٌ إذا كان يخدعهم .
وابن أبى عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، والقاسم هذا هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق وكانت أمه أم ولد ، كما ذكر فى الحديث .

وقوله : " فغضب وأضبَّ عليها) : أى حَقَّدَ ، والضَبُّ : الحقد ، وقولها - لما رآته [حين] (٢) جاءت مائدتها قام يصلى - : (اجلس غُدُوً) وذكر الحديث ، يدل أن مذهبها ال الخذ بظاهره ، دائماً سمته غدر ؛ لما أظهر من أن تركه طعامها من أجل قيامه للصلاة لا ل الجلل حقه عليها مما قالت له وعيرته به من لحنه وتأليب أمه له (٣) .
(١) بعدها فى ت : فى ، ولا وجه لها .
(٢) ساقطة من ت .

(٣) فى قولها - رضى الله عنها له - : (من أين أتيت " تعنى : من أين ذهبت .
ولما كان مأموراً باحترامها ؛ لابنها أتم المؤمنين ثم عمته ، ثم إنها كبر منه ، وناصحة له ومؤدبة فحقها أن غتمل ولا يغضب عليها .
والغدر هنا يعنى .

ترك الوفاً ، وكثر ما يستعمل فى النداء بالثم .
٤٩٦

كتاب المساجد / باب نهى من ال ثوماً

إنلخ

(١٧) باب نهى من كل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها

٦٨ - (٥٦١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ ، فِي غَرْوَةِ خَيْبَرٍ : (مَنْ كُلَّ مِنْ ! فِيهِ الشَّجَرَةُ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ) .

قَالَ زُهَيْرٌ : فِي غَرْوَةِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ خَيْبَرَ .

٦٩ -)

(حل ! ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

ابْنُ عَبْدِ الْقَهْ بِنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا ، لَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ كُلَّ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا ، حَتَّى يَنْبِرَ بِرِيحِهَا) يَعْنِي الثُّومَ .

٧٠ - (٥٦٢) وَحَلَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ - عَنْ

عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - قَالَ : سِئِلَ أَنَسٌ عَنِ الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ ثَلَّ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا ، وَلَا يُصَلِّيَ مَعَنَا) .

٧١ - (٥٦٣) وَحَلَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ

ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا ، لَنَا عَبْدُ الرَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كُلَّ مِنْ ! فِيهِ الشَّجَرَةُ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا ، وَلَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ) .

٧٢ - (٥٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ أَبِي الرَّثِيرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالْكَرَاثِ ، فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا ، فَقَالَ : " مَنْ كُلَّ مِنْ هَذِهِ الثَّمَجَةِ الْمُتَنَتَةِ فَلَا

قال الإمام : الأحاديث التي فيها النهي عن دخول المسجد لمن أكل الثوم وشبهه قال

أهل العلم : يؤخذ منها منع أصحاب الصنائع المتننة كالخواتن (١) والجزارين من المسجد .

(١) لعله يقصد السماكن .

كتاب المساجد / باب نهى من أكل ثوماً

إنلخ ٤٩٧ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ دَا .

٧٣ -)

(وَحَلَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ - وَفِي رِوَايَةِ حَرَمَلَةَ .

وَزَعَمَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " مَنْ كُلَّ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدُنَا ، وَلِيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ " .

وَأَنَّهُ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ ؛ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ ، فَقَالَ : " قَرَّبُوهَا " إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ .

فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ

قال القاضي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث والأخذ به ، فذهب عامة العلماء وجمهور الفتوى والسلف إلى إباحة أكل هذه الخضر ، الثوم والبصل والكراث وشبهها ، وأن النهي عن حضور المساجد لمن أكلها ليس بتحريم لها وبدليل إباحة النبي (صلى الله عليه وسلم) إياها لمن حضره من أصحابه ، وتخصيصه نفسه بالعله التي ذكرها من قوله : " فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي) ، وبقوله : " ليس لي (١) تحريم ما أحل الله ، [ولكني أكرهها] (٢)) ، وكذلك حكم أكل الفجل لمن يتجشئ به أو غير ذلك مما تستقبح رائحته ويتأذى به ، وقد ذكر أبو عبد الله بن المبارك في شرحه : أن حكم من به داء البخر في فيه ، أو به جرح به رائحة هذا حكم .

وفيه دليل على أن إتيان الجماعات للأحاديث على الدوام ليس بفرض ، وإن كانت إقامتها بالجملة متعينة ، لأن إحياء السن الظاهرة فرض على الجملة ، خلافاً لأهل الظاهر في تحريم أكل الثوم لاجل منعه من حضور الجماعة ، التي يعتقدون فرضها على الأعيان ، وجمهور العلماء أن النهي عن دخول المساجد لجلها نهي عام في كل مسجد ، وذهب بعضهم أن " هذا خاص في مسجد المدينة لاجل ملائكة الوحي وتأذيتهم بذلك ، ويحتج بقوله : " فلا يقرب مسجداً) ، وحجة الجماعة قوله : " فلا يقرب المساجد) ، وذكر الروايتين مسلم ، وقاسوا على هذا مجامع الصلاة في غير المساجد ، كصلى العيدين والجنائز ونحوها من مجامع العبادات ، وقد ذكر بعض فقهاءنا : أن حكم مجامع المسلمين فيها هذا الحكم كمجالس العلم والولائم وحلق الذكر .

قال الإمام : وقع في بعض هذه الأحاديث جواز أكل هذه البقول مطبوخة ، ووقع في كتاب مسلم (أنه - عليه السلام - أتى بقِدْو فيه خضرات من بقول ، فوجد فيها (٣) ريحا ،

(١) ما كأ المطبوعة : بي

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك في الهات ! .

(٣) في المطبوعة : لها -

٤٩٨

كتاب المساجد / باب نهى من كل ثوماً

إنح

كلها ، قال : (كُلْ ، فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي) .

٧٤ -)

(وحدثني محمد بن حاتم ، حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ،

قال : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَالَ : (مَنْ كُلَّ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ - الثُّومَ - وَقَالَ مَرَّةً : مَنْ كُلَّ الْبَصَلِ وَالثُّومَ وَالْكَرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ) .

٧٥ - وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ

ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ : " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَا فِي مَسْجِدِنَا) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكَرَّاثَ .

٧٦ - (٥٦٥) وحدثني عمرو الناقد ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ

أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؛ قَالَ : لَمْ نَعُدْ أَنْ فَتَحَتْ خَيْرٌ ، فَوَقَعْنَا ، أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ

فسأل ، فأخبر بما فيها من البقول فقال : (قَرَّبُوهَا) إلى بعض أصحابه - فلما رآه كره كلها قال : (كُلْ ، فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي) فظاهر هذا أن الكراهة باقية مع النضج ، وهذا خلاف الأول [قال] (١) ، ولعل قولهم : (قدر) تصحيف من الرواة ، وذلك أن في

كتاب أبي داود " أنه - عليه السلام - أتى ببدر (٢) والبدر هنا هوة الطبق ، شبه بذلك ؛ لاستدارته كاستدارة البدر ، فإذا كان

كذلك لى يمين هذا مظ قفا لحدسث الخ ؛ لاحتمال أن تكون كانت نيئة .

قال القاضي : الصواب (ببدر) ، أى طبق ، كما قال ، وكذا ذكره البخارى عن أحمد بن صالح عن وهب فى هذا الحديث ، وقال : (أتى ببدر) ، وقال ابن وهب : يعنى طبقاً ، وذكر أن ابن عفير رواه عنه بقدر (٣) .

(١) ساقطة من ت .

(٢) وكذا البخارى ، كالأذان ، بما جاء فى الثوم النى والبصل والكراث .

قال : وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب : أتى ببدر ، قال ابن وهب : يعنى طبقاً فيه خضرات ، كما أخرجه - أيضاً - بلفظ مسلم ومن طريقه من حديث سعيد بن عفير ١ / ٢١٦ ، وانظر : أبا داود ، كالأطعمة ، بفى كل الثوم (٣٨٢٢) .

(٣) راجع التعليق الايق .

كتاب المساجد / باب نهى من أكل ثوماً ...

إنح ٤٩٩ (صلى الله عليه وسلم) ، فى تلك البقلة ، الثوم ، والناس جياع ، ف"كنا منها أكلاً شديداً ، ثم رُحنا إلى المسجد فوجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الرُح .

فقال : (من كل من هذه الشجرة الخبيثة شيئاً فلا يقربنا فى المسجد لا .

فقال الناس : حرمت ، حرمت .

فبلغ ذاك ، النبى (صلى الله عليه وسلم) فقال : (ايها الناس ، إنه ليس بى تحريم ما أحل الله لى ، ولكنها شجرة كره ريحها" .

٧٧ - (٥٦٦) حدثنا هرون بن سعيد الأيلى وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرنى عمرو ، عن بكير بن الأشج عن ابن خباب ، عن أبى سعيد الخدرى ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر على زراعة بصل هو وأصحابه ، فنزل ناس منهم فاكلوا منه ، ولم يأكل آخرون ، فرحنا إليه ، فدعا النين لم جملوا البصل ، وأخر الآخرين حتى ذهب ريحها .

٧٨ - (٥٦٧) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن معدان بن أبى طلحة ، أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة .

فذكر نبي الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذكر أبابكر ، قال : إني رأيت كأن ديكاً نقرنى ثلاث نقرات ، وإني لا أراه إلا حضور أجلى ، وإن أقواماً ياء "مرونى أن أستخلف ، وإن

قال الإمام : وقوله : (إني أناجى من لا تناجى) : يدل على أن الملائكة تنزهة عن

هذه الروائع ، وفى بعض ال الحديث : (أنها تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم) (١) ، قالوا : وعلى هذا مع الدخول بهذه الروائع إلى المسجد دن كان خالياً ؛ لأنه محل الملائكة .

قال القاضي : قال [أبو] (٢) القاسم بن أبى صفرة : فيه دليل على تفضيل الملائكة

على بنى آدم ، ولا دليل فى ذلك ، لا سيما مع قوله : " فإن الملائكة تتأذى بما يتأذى به الإنسان) ، فقد سواهم ، ومع قوله : (فلا يؤذينا) قالوا : وفى اختصاصه النهى عن دخول المساجد إباحة دخول السواق وغيرها بها ؛ وذلك لأنه ليس فيها حرمة المساجد ، ولا هى محل الملائكة ، لأنه إن نادى به أحد فى سوقه تخى عنه إلى غيره ، وجالب سواه ، ولا يمكنه ذلك فى المسجد لانتظار الصلاة ، وإن خرج فائته [الصلاة] (٣) .

وذكر مسلم حديث عمر بن الخطاب فى هذا الباب من رواية قتادة عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن أبى طلحة ، أن عمر بن الخطاب

الحديث ، وقد استدركه الدارقطنى عليه ، وقاله خالف قتادة فى هذا الحديث ثلاثة حفاظ (٤) روه عن سالم عن عمر مرسلأ

(١) أحمد فى المند ٣ / ١٢ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٢) ساقطة من ت .

(٤) عبارة الدارقطني : ثقات - التتبع ٤٩٢ .

٥٠٠ كتاب المساجد / باب نهى من كل ثوماً .

إِنَّمَا اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيُقْتَتَعَ دِينُهُ ، وَلَا خِلَافَتُهُ ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّتَةِ ، الَّذِينَ تُوِّقَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضِي ، يَأْتِي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعُنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هُنَا عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ ، الْكَفَرَةُ الضَّلَالُ .

ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ ، وَمَا أَغْلَظْتُ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظْتُ لِي فِيهِ ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي .

فَقَالَ : (يَا عُمَرُ ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ ؟) ، يَأْتِي إِنْ أَعَشَى أَقْضَى فِيهَا بِقَضِيَّةٍ ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَمْصَارِ ، يَأْتِي إِنْمَّا بَعَثْتَهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ ، وَلِيَعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ (صلى الله عليه وسلم) ، وَيَقْسُمُوا فِيهِمْ فَيُتُّهُمْ ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ .

ثُمَّ إِنَّكُمْ أَتَيْتُمُ النَّاسَ ، تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ ، هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ .

لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ ، أَمَرَ بِهِ فَخَرَجَ إِلَى الْبَقِيعِ فَنُ ثَلَّهُمَا فَلِيَمَّتَهُمَا طَبْخًا .

(حَد ، لَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ مَعْدَانًا وَهُمْ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ وَحَصِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعُمَرُ بْنُ مَرَّةٍ (١) ، وَقَتَاةٌ دَانَ كَانَ ثَقَّةً فَهُوَ مَدْلَلٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ] (٢) سَمَاعُهُ مِنْ سَالِمٍ ، [فَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ بَلَّغَهُ عَنْ سَالِمٍ] (٣) فَرَوَاهُ عَنْهُ .

وَقَوْلُهُ فِيهِ : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَخَرَجَ إِلَى الْبَقِيعِ : دَلِيلٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ وَجَدَتْ رَائِحَتُهُمَا مِنْهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، دَخَرَجَهُ إِلَى الْبَقِيعِ ، إِبْعَادُ لَهُ عَنِ الْمَسْجِدِ وَزَحَا بِهِ ، إِذْ حَكَمَهُمَا فِي أَذَى الْمُصَلِّينَ فِيهَا حَكَمَ الْمَسْجِدِ .

وَقَوْلُهُ : (فَلِيَمَّتَهُمَا طَبْخًا) : أَيُ لِيَذْهَبَ رَائِحَتُهُمَا وَكَسْرُ قُوَّةِ كُلِّ شَيْءٍ إِمَانَتُهُ ، وَمِثْلُهُ : قَتَلْتُ الْخَمْرَ إِذَا مَزَجْتَهُ بِالْمَاءِ فَكَسَرْتَهَا ، وَيَدُلُّ أَنَّ النَّهْيَ [مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)] [(٤) فِي النَّبِيِّ ، لِأَنَّ الطَّبْخَ يَذْهَبُ رِيحُهَا .

وَقَوْلُهُ : (هَذِهِ الشَّجَرَةُ الْخَبِيثَةُ) هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (الْمُنْتَنَةُ) ، وَالْعَرَبُ تَطْلُقُ الْخَبِيثَ عَلَى كُلِّ مَذْمُومٍ وَمَكْرُوهٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ شَخْصٍ .

(١) بَعْدَهَا : وَرَوَاهُ عَنْ مَنْصُورٍ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَرَوَاهُ عَنْ حَصِينِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَثَوُ الْأَحْوَصُ ، وَجَرِيرٌ ، وَابْنُ فَضِيلٍ ، وَابْنُ عِيَّةٍ ، وَرَوَاهُ عَنْ عُمَرُ بْنُ مَرَّةٍ عُمَرَانُ الْبَرْجَمِيُّ .

(٢) مِنَ التَّتَبُّعِ .

(٣) لَفْظُ الدَّارِقُطْنِيِّ : ، فَاشْتَبَهَ أَنْ يَكُونَ بَلَّغَهُ عَنْهُ .

(٤) مِنْ ت .

كتاب المساجد / باب نهى من كل ثوماً .

إلخ ٥٠١ عُرُوبَةٌ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ قَتَّالَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

قال الخطابي : وقد عد قوم أن أكل الثوم من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجماعة لهذه الالحاديث ، ولا حجة في هذا ؛ لابن الحديث إنما ورد مورد التوبيخ والعقوبة لأكلها لما حرَّمته من فضل الجماعة ، قال : وسماها النبي (صلى الله عليه وسلم) " شجرة " والعامية إنما تسمى الشجرة ما له ساق تحمل أغصانه دون غيره ، وعند العرب أن كل ما بقيت له أرومة في الأرض تخلف ما قطع منه فهو شجرة وما ليس كذلك فهو نجم ، والذي حكاه عن العامة هو قول الهروي وهو المروى عن ابن عباس وابن جبير وقوله : (على زراعة بصل) معناه : الأرض التي تزرع .

وقوله : في ذكر الكلاله ومراجعة النبي (صلى الله عليه وسلم) أ فيها [(١)] وإغلاظ النبي (صلى الله عليه وسلم) له وطعنه بإصبعه في صدره ، فيه حجة للإلحاح في سؤال العالم ومباحثته وجواز تأديب المعلم للمتعلم إذا رآه أسرف في ذلك ، وسيأتي ذكر الكلاله في موضعه من الكتاب .

وقوله فيمن بلغه أنه طعن في الخلافة : (أولئك الكفرة الضلال) على طريق التغليظ بوصفهم بالكفر ؛ لفعلمهم فعل من محفر فارتد بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) من الطعن على الخلافة والإبادة منها ، وضلالهم عن طريق الحق ، وفيه من ذكر الاستخلاف .
وقوله : (إن الله لا يضيع دينه ولا خلافته) (٢) : حجة لما وقع عليه إجماع المسلمين من إقامة خليفة لهم ، وسيأتي الكلام على هذا في كتاب الإمارة إن شاء الله (٣) .
(١) من ت .

٦٠١٨ (١٨) باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد

(٢) في المطبوعة : إن الله لم يكن ليضيع بأنه ولا خلافته .

(٣) وقوله : (ألا تكفيك آية الصيف) يعني الآية الأولى نزلت في الصيف .

{ ي! خونك ثل الله يخفّتيكم في الكلاله } أ النساء ١٧٦٠ .

٥٠٢
كتاب المساجد / باب النهي عن نشد الضالة

إلخ

(١٨) باب النهي عن نشد الضالة في المسجد

وما يقوله من سمع الناشد

٧٩ - (٥٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ حَيَّوَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَةً فِي الْمَسْجِدِ ، فَلْيَقُلْ : لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ يَهْنَ لَهَا) .

(وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادٍ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : بِمِثْلِهِ .

٨٠ - (٥٦٩) وَحَدَّثَنِي خُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّأْقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : مَنْ وَقوله : في نائد الضالة في المسجد ، وإنكاره عليه ذلك ، قال الإمام : يؤخذ منه

منع السُّؤال من الطواف في المسجد ، ونشدت الضالة بمعنى طلبتها ، وأنشدتها إذا عرَّفَها ، قاله يعقوب وغيره ، ومنه قول الشاعر :
إصاخة النائد للمنشد

والإصاخة بمعنى الاستماع ، ومنه قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما من دابة إلا وهي مُصْبِحَةٌ يوم الجمعة) (١) .
قال الق إلى : ذهب مالك في جماعة من أهل العلم إلى كراهة رفع الصوت في المسجد في العلم وغيره ، وقال : ما للعلم ترفع فيه الأصوات ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه ومحمد بن مسلمة من أصحابنا رفع الصوت فيه في الخصومة والعلم وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس ؛ لأنه يجتمعهم ولا بد لهم منه .

(١) جزء حديث أخرجه مالك في الموطأ ، كالجمعة ، بما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة ١٠٨ / ١ ، وأبو داود ، كالصلاة ، بفضل يوم الجمعة وليلة الجمعة (١٠٤٦) ، والنسائي ، كالجمعة ، بفكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء (١٤٣٠) ، وانحد في المسند ٢ / ٤٨٦ عن أبي هريرة .

كتاب المساجد / باب النهي عن نشد الضالة

إنلخ ٥٠٣ دعا إلى الجمل الأحمري .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : لا وَجَدَتْ ، إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ) .
٨١ -)

حد ، شَأْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ
ابْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؟ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ ؟
فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : " لا وَجَدَتْ ، إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ) .

حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِي
بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَأَخَذَ رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ .
فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَلِيَّتِهِمَا .

قَالَ مُسْلِمٌ : هُوَ شَيْبَةُ بْنُ نَعَمَةَ ، أَبُو نَعَمَةَ .
رَوَى عَنْهُ مُسَعَرٌ وَهَشِيمٌ وَجَرِيرٌ ! وَغَيْرُهُمْ ،
مِنَ الْكُوفِيِّينَ .

وقوله : (فأدخل رأسه من باب المسجد) : دليل على أن حكم هذا حكم الداخل في المسجد ؛ لأن صوته فيه وقوعه ، ومن ذلك من
حلف ألا يدخل داراً فأدخل رأسه فيها لم يحنث ، ولو أدخل رجله حنث ، لأن الاعتماد في الدخول على الرجل ، ولهذا فرق أ
بعض [(١) أصحابنا أن يكون اعتماده عليها أم لا ؟

قال الإمام : وقوله في الحديث : (إنما بنيت المساجد لما بنيت له) : يدل على منع عمل الصنایع فيه ، كالتخاطة وشبهها ، وقد منع
بعض أهل العلم تعليم الصبيان في المساجد ، فإن كان (٢) منعوا ذلك لأجل أخذ الإجارة على ذلك التعليم ، فيكون ضرباً من البغ في
المسجد ، وتجري ذلك أيضاً في غير الصبيان إذا كان بإجارة ، وإن كان لمضرة المسجد بالصبيان لم يشركهم في ذلك إلا من شاركهم
في هذا العلة .

قال القاضي : قال بعض شيوخنا : إنما يمنع في (٣) المساجد من عمل الصنائع ما يخص نفعه احاد الناس مما يكتسب به ، فلا يتخذ المسجد متجراً ، فأما إن كانت لما (٤) يشمل [منفعة] (٥) المسلمين في دينهم / ، مثل المثاقفة وإصلاح الات الجهاد مما لا مهنة في عمله للمسجد ، فلا بأس به .
وحكى بعضهم اختلافاً في تعليم الصبيان فيها .

٦٠١٩ (19) باب السهو في الصلاة والسجود له

وقوله : للناشد : " لا وجدت) ، وأمره بقول مثل ذلك ، عقوبة له على مخالفته وعصيانته وفعله ما نهى عنه من ذلك .
(١) ساقطة من ت .

(٤) في ت : مما .

(٢) في ت : كأنجوا .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٣) في ت : من .

٥٠٤
كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له

(١٩) باب السهو في الصلاة والسجود له

٨٢ - (٣٨٩) حاشا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ

قال الإمام : أحاديث السهو كثيرة ، والثابت منها عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خمسة أحاديث ؛ حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد الخدري ، وهما جميعا فيمن شك كم صلى ؟ وذكر في حديث أبي هريرة : أنه سجد بسجدة ، ولم يذكر موضعهما ، وفي حديث أبي سعيد : أنه سجد قبل السلام ، وقد طعن في سند حديث أبي سعيد أن مالكا أرسله ، وأسند غيره من المحدثين وهذا غير قاذح فيه ؛ لأنه قد علم من عادة مالك وتحصيله أنه يرسل الأحاديث المسندة ثقة بأنه قد علم من عادته ، وأن ذلك لا يوقع في النفوس منه استرابة .

ومن الخمسة أيضاً حديث ابن مسعود ، وفيه القيام إلى خامسة والسجود بعد السلام ، وحديث ذى الدين ، وفيه السلام من اثنتين والسجود [بعد السلام ، وحديث ابن بحنة ، وفيه القيام من اثنتين والسجود] (١) قبل السلام .

وقد اختلف الناس في طريق الأخذ بهذه الأحاديث ، فأما داود فلم يقس عليها ، وقال :

إنما يستعمل ذلك فيما ورد فيه من الصلوات على حسب الترتيب في مواضع السجود المذكورة ، وقال ابن حنبل كقول داود في هذه الصلوات خاصة ، وخالفه في غيرها ، وقال : ما وقع فيها من سهو ، فإن السجود كله قبل السلام ، واختلف من قاس [عليها] (٢) من الفقهاء سواهما عليها (٣) ، فبعضهم قال : إنما تفيد هذه الأحاديث التخيير ، وللمكلف أن يفعل أى ذلك شاء من السجود ، قبل أو بعد ، في نقص أو زيادة .

وقال أبو حنيفة : الأصل فيه السجود بعد السلام ، ورد بقية الأحاديث إليه .

[وقال الشافعي : الأصل فيه السجود قبل ، ولا بقية الأحاديث إليه] (٤) ، ورأى مالك أن ما فيه النقص يركز السجود فيه قبل السلام ، وأن ما فيه الزيادة يكون فيه السجود بعد .

فإن تلك الزيادة إشارة إلى أن العلة هي الزيادة ، فأما الشافعي فطريقه في البناء أن يقول : ذكر في حديث أبي سعيد الخدري أنه قال (صلى الله عليه وسلم) : (فإن كانت خامسة شفعتها) ، ونص فيه على السجود قبل ، مع تقدير الزيادة وجوازها ، والمقدر حكمه

كالموجود ، ويتأول بحديث ابن مسعود الذي فيه السجود بعد السلام ، على أنه (صلى الله عليه وسلم) إنما أعلم بسهوه بعد أن سلم ، ولو اتفق أن يعلم ذلك قبل أن يسلم

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .

(٢) ! اقطة من ت .

(٣) في الأصل فيها ، والمثبت من ت .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش! بسهم .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٥٠٥ أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه ، حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم ، فليسجد سجدتين وهو جالس . "

(حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان - وهو ابن عيينة .

ح قال : واحد - نافع بن سفيان بن سعيد ومحمد بن ربح ، عن الليث بن سعد ، كلاهما عن الزهري ، بهذا الإسناد ، نحوه . ٨٣ -)

(حدثنا محمد بن المثنى ، حد ، لنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن يحيى

ابن أبي كثير ، حد ، لنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة حدثهم ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان ، له ضراط ، حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قضي الأذان أقبل ، فإذا ثوب بها أدبر ، فإذا قضي التثويب أقبل يخطر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا ، لما لم يكن يذكر ، حتى يظل الرجل إن يدري كم صلى ، فإذا لم يدري أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين ، وهو جالس! " .

لسجد حينئذ .

وأما حديث ذي اليمين فلاصحاب الشافعي فيه تأويلان : أحدهما : أن قول الراوى :

" سجد بعد السلام " يعنى به السلام الذى فى التشهد ، وهو قوله : (السلام عليك أيها النجى ورحمة الله وبركاته) ، والثانى : أنها كانت صلاة جرى الأمر فيها على السهو ، فلعله سهى (صلى الله عليه وسلم) أن يسجد قبل السلام ، فوقع منه السجود بعد ال سلم .

قال القاضى : أما حديث أبي هريرة : (إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس) ، ولم يذكر فيها ما يفعل فى شكه سوى هذا ، فذهب بعضهم أن هذا فى المستنكح ، وروى هذا عن مالك والليث ، قالوا : ولأن هذا من النجى (صلى الله عليه وسلم) تعليم ، ولو كان فى غير المستنكح لبين ما يلزمه ؛ إذ هو موضع بيان ، وهذا ينعكس عليه إذ لم يبين أنه فى المستنكح ، مع أن هذا لا يسلم له ، وليس هذا حكم المستنكح فى كل نازلة فى الصلاة ، وإذا لم يدرك هل صلى واحدة أو أكثر أنه يسجد ويجزئه ، وإنما يجزئه سجود السهو بمجرد إذا كان أولاً فى يقيضه أنه أكمل صلاته ، ثم طرأ له الشك بعد ، فهذا المستنكح هو الذى يسجد بسجود السهو ، ويجزئه ، ولمالك قول آخر : أنه لا يسجد عليه ، وأما من لم يدركهم صلى ولا

٥٠٦ كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٨٤ - (...) حدثني حرملة بن يحيى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو ، عن عبد

ر ، له بن سعيد ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الشيطان إذا اللوث بالصلاة ولي له ضراط! ، ،

فذكر نحوه .

وزاد : (فهناه ومناه .

وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر " .

٨٥ - (٥٧٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ ، قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ .

فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ، قَبْلَ التَّسْلِي ! ، ثُمَّ سَلَّمَ .
ص ص عر! حي ص ، ه ، ص ص عر ٥! ص
٨٦ - (...) وحدثنا قتبية بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَجْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ ، حَلِيفِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْلَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ ! ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، وَيَجْلِسَ مَعَ النَّاسِ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ .

تقدّم له بيقين في إكمال صلاته ، فليبن على ما يتيقن ، ويكمل صلاته كما يفعل غير المستنكح ، وأيضا فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال هذا لكل من نابه في صلاته لأول مرة بقوله : (فإذا وجد ذلك أحدكم) ، فدل أنه بعد غير مستنكح ، وقد فهب الحسن في طائفة من السلف إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، وقالوا : ليس على من لم يدو كمر صلى ، ولا يدرى زاد أو نقص غير سجدتن وهو جالس كما جاء في الحديث ، وذكر عن الشعبي والأوزاعي وجماعة كثيرة من السلف : أن من لم يدر كم صلى أعاد أبلها حتى يتيقن ، وقال بعضهم : يعيد ثلاثاً ، فإذا شك في الرابعة لم يعيد ، والأولى أن يرد حديث أبي هريرة إلى حديث أبي سعيد المفسر ما يفعل بقوله : (إذا شك فليطرح الشك وليبن على اليقين ، ثم يسجد) ، ويجعل حديث أبي سعيد مفسراً له ، وأنه حفظ ما لم يحفظ غيره أو فسر ما اختصره وأجمله سواء ، دأبى هذا فهب الاكثر .

وفيه حجة أن الشك غير مؤثر في اليقين ، وأن البناء على اليقين ، ولا تأثير للشك فيه ، خلاف ما فُهب إليه بعض المتأخرين ، وعلى ما قلناه تأتي أصول الشرع فيمن شك في الحديث ، وقد مرَّ هذا ، وما روى من اختلاف الناس والمذهب فيه وعليه إجماع المسلمين في التورث في اليقين وقطعه بالشك .

كُتَابُ الْمَسَاجِدِ / بَابُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ ٥٠٧ - ٨٧ (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بَحِينَةَ الْأَزْدِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَّمَ فِي الشَّفَعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلَاتِهِ ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

٨٨ - (٥٧١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ؟ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا ، شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ ، إِنْ كَانَ صَلَّى إِتِمَامًا لِأَرْبَعٍ ، كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ) .

(...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي الْحَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ : (بِسَجْدٍ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ) ، كَمَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ .

وقوله : في حديث أبي سعيد : (يسجد سجدتين من قبل ال يسلم) مما يحتاج به الشافعي في أن السجود في الزيادة قبل ، وذلك أن الزيادة في حديث أبي سعيد مقدرة ، وحكم المقدر حكم المحقق في هذا ، وقد أعتل أصحابنا لهذا الحديث فاحتجوا فيه للمذهب بما أشار إليه الإمام من إرسال مالك له ، واختلاف أقرانه في متابعتة في الإرسال وفي إسناور ، واختلاف أصحابه عنه في إرساله وإسنائه ، وجعلوا

هذا اضطراباً في هذا الحديث ، فوجب ترجيح غيره عليه لذلك ، ولأنهم أحفظ وأثبت من عطاء ، ولكثرة الرواة هنالك وانفراد عطاء بهذا اللفظ ، وذهب ابن لبابة الأصغر - من أصحابنا - إلى الأخذ بهذا الحديث في موضعه ، وخالفت أصل مذهبه هنا ، وقال : إذا كان في الشك ، وحيث تكون الزيادة مقدرة فالسجود قبل لهذا الحديث ، فإذا انتفت الزيادة فالسجود بعد .

وقال الداودي : اختلف قول مالك في الذي لا يدري ثلاثاً صلى اثم اربعاً ، فقال : يسجد قبل السلام ، وقال : بعد السلام . قال : ويحمل قوله قبل أن يكون شكه في إحدى ال أولين فيكون معه زيادة ونقص قراءة السورة ، وقوله بعد إذا كان شكه في الآخرتين (١) لانهما زيادة محضة .

قال / القاضي : أ وقد [(٢) يتصور في شكه في الأولين نقص الجلسة الوسطى .

(١) في ت : الأخرتين .

(٢) ساقطة من الأصل واستدركت بالهامزة بسهم .

١٠٥ / ب

٥٠٨

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له

٨٩ - (٥٧٢) وحديثي عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبه ، داسحق بن إبراهيم ، جميعاً

عن جرير ، قال عثمان : حدثنا جرير عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقم ، قال : قال عبد الله : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - قال إبراهيم : زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ! ؟ قال : (وما ذاك ؟ ، قالوا : صليت كذا وكذا .

قال : فتني رجله ، واستقبل القبلة ، فسجد سجدتين ، ثم سلم ، ثم أقبل علينا بوجهه فقال : (إنه لو حدث في الصلاة شيء أنباتكم به ، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسجد سجدتين) .

٩٠ - (...) حدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن بشر .

ح قال : وحده ، شي محمد بن حاتم ، حدثنا وكيع ، كلاهما عن مسعر ، عن منصور ، بهذا الإسناد .

وفي رواية ابن بشر : (فليتنظر أخرى فلك للصواب) .

وفي رواية وكيع : (فليتحرك

الصواب) .

وأما قوله : في حديث ابن مسعود : (فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ثم يسجد سجدتين) : فهذا التحري عندنا وعند كافة العلماء هو البناء على اليقين المفسر في الأحاديث الأخر ، وقصد اليقين ، قال الله تعالى : { فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا } (١) ، وذهب أهل الرأي من أهل الكوفة وغيرهم : أن التحري هنا البناء على غلبة الظن ثم اختلفوا ، فقال أبو حنيفة منهم : ذلك لمن اعتراه مرة بعد مرة ، فأما الأول ما ينوبه فليبن على اليقين .

وقوله : في حديث ابن مسعود : (إذا زاد أحدكم (٢) أو نقص فليسجد سجدتين) :

مما يحتج به الحنفية في كون السجود أبداً بعد ، وليس فيه بيان ، لكن ظاهره في الزيادة ؛ لأن النقص إذا شك فيه فلا بد من جبره والبناء على اليقين ، فوقع الشك في الزيادة محضاً ، وحديث ابن بجنة يفسر حكم النقص ، وقد يحسج - أيضاً - بحديث ابن مسعود الطبري ، ومن قال بقوله في التخيير ، واستعمال جميع الأحاديث على هذا من السجود كيف شاء في الزيادة والنقص قبل أو بعد .

وفي المجموعة عن مالك نحوه ولا خلاف بين هذه الطوائف كلها المختلفة في سجود السهو وأنه إن سجد بعد لما يراه قبل ، أو سجد قبل لما يراه بعد ، أن ذلك يجزيه ولا يفسد صلاته .

(٢) الذي في المطبوعة : ! لا زال الرجل .

(وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ مَنْصُورٌ : (فَلْيَنْظُرْ آخَرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمَوِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ) .

(حَد - نَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَد ، شَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَد - نَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : (فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ لَمَّا .

(وَحَد - نَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : " فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ) .

(وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، بِإِسْنَادٍ هُوَ لَا . وَقَالَ : (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ) .

٩١ -)

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَد - نَاهُ أَبِي ، حَد - نَاهُ شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، " أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : (وَمَا ذَاكَ ؟) قَالُوا : صَلَّيْتَ خَصْمَةً . فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

وأما في قيامه - عليه السلام - في حديث ابن مسعود للخامسة وسجوده بعد السلام إذ أعلم بذلك ، فقد أخذ به عامة العلماء ، وأن من زاد في صلاته ركعة أو بعضها ثم علم فليرجع مكانه ويتشهد ويسلم ويسجد بسجدة السهو بعد السلام ، وتقدم الخلاف في هذا الموضع . وقال أهل الكوفة : إذا زاد ركعة ساهياً أعاد صلاته (١) ، وقال أبو حنيفة : إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسة أضاف إليها سادسة وكانت نفلاً ، وإن لم يكن تشهد بطلت .

وهذا [الحديث] (٢) يبطل مذهبه رأساً ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يعد ولم [يأت] (٣) بسادسة ، وسجوده - عليه السلام - بعد ، ولا خلاف عندنا فيمن زاد في صلاته أقل من نصفها أنه يجبره بسجود السهو ، واختلف في زيادة النصف فأكثر على ثلاثة أقوال ، فقليل : النصف كثير ، تعاد منه الصلاة من الصبح وغيرها ، وهو قول مطرّف وابن القاسم ، (١) في ت .

الصلاة . (٢ ، ٣) ستمطتا من ال الصل ، وامشدركاً بالهامث ! بسهم .

٥١٠ كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٩٢ -) .

! .
(وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ؛ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خَمْسًا .)

(حَدَّثَنَا ، شَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا عَلْقَمَةُ الظَّهْرَ خَمْسًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ : يَا أَبَا شَيْبَةَ ، قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا . قَالَ : كَلَّا .

مَا فَعَلْتُ .

قَالُوا : بَلَى .

قَالَ : وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ ، وَأَنَا غُلَامٌ .

فَقُلْتُ : بَلَى ، قَدْ صَلَّيْتَ خَصْدَتًا .

قَالَ لِي : وَأَنْتَ أَيْضًا ، يَا أَعُورُ ، تَقُولُ ذَلِكَ ؟ قَالَ .

قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : فَانْفَتَلَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَمْسًا ، فَلَمَّا انْفَتَلَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ .

فَقَالَ : (مَا شَأْنُكُمْ ؟) قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : لَا " قَالُوا : فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا .

فَانْفَتَلَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، انْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ " .

وَرَأَى ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَلِيَّتِهِ : (فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ) .

وقيل : إنما تفسد بزيادة ركعتين وليست ركعة بطول في الصبح ولا غيرها ، وهو قول عبد الملك وغيره ، وروى عبد الملك ومطرف عن مالك - في المجردة - أن من صلى الظهر ثمان ركعات يجزيه سجود السهو ، حكاه أبو بكر البغالي هنا .

وفي رجوع النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إلى تذكير من ذكره في هذا الحديث ، وفي حديث ذي اليمين حجة لرجوع الإمام إلى قول من خلفه .

ولا خلاف عندنا أنه يرجع إليهم في شكه ويتم ما نقص من صلاته ؛ لأن قولهم نبهه على سهوه ، فشك في ذلك بعد يقينه ، وهو لو تنبه من عند نفسه للزمه البناء على اليقين فكيف بتنبههم ؟ واختلف في عمله إذا ثبت على يقينه أنه أكمل صلاته وسبحوا له أو نبهوه ، هل يرجع إليهم أم لا ؟ فذكر ابن القضاة عن مالك في ذلك قولن ، وذهب ابن مسleme إلى الرجوع إلى قولهم : إن كثروا ، ولا يرجع إن قلوا ، وينصرف ويتواهم لأنفسهم .

وقوله لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم أ به [(١)] ، إنكار منه لقول : (أزيد في الصلاة) (٢) .

وفيه حجة أن تأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة .

وقوله في هذا الحديث في سجدتي السهو : " كانتا ترغيمًا (٣) للشيطان) : أى إغاطة

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بهم .

وعبارة المطبوعة : إنه لو حدث في الصلاة شيء .

(٢) وكذا : ! أحدث في الصلاة شيء .

(٣) في ت : ترغيم .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له

٥١١

٩٣ -)

(وَحَدَّثَنَا هُ عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَشْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَصَّ إِنَّا .

فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ (وَمَا ذَاكَ ؟) قَالُوا : صَلَّيْتَ خَصَّ إِنَّا .
قَالَ : (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ " .
ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ .

له داذلال ، مأخوذ من الرغام وهو التراب ، ومنه أرغم الله أنفه ، والمعنى يشكر الله تعالى بها على جبر صلاته ، وتلافي ما لثس عليه الشيطان فيها بكيده ، ووسوسته والمبادرة إليها لرغم أنفه ورده خاسئاً عن مراده ، وامثال ما عصى هو الله به من تركها حيئاً أمر بها ، فأبى ولقوله - عليه السلام - : (إذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكي) (١) [الحديث] (٢) ، وهذه كلها نهاية الإغاطة والإذلال له ، والحمد لله رب العالمين ، وقد تقدم تفسير ثَوْبٍ وَيَخْطُرُ ، ويطل إن (٣) يدرى ، والكلام على بقية الحديث .

وقوله : في حديث ابن بحنة أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سجد لترك الجلسة الوسطى ، حجة لنا أن الجلسة الوسطى ، ليست بفرض ولا ركنٍ من أركان الصلاة ، إذ لا تجبر الأركان بسجود السهو ، وقد تقدم الكلام في الجلوس ، وليس في الحديث نص يدل متى تنبه - عليه السلام - لسهوه ، أقبل الركوع أم بعده ؟ لكن قوله : قام من اثنتين فلم يجلس ، دذبحي فاء التعقيب بعد ذكره القيام أنه لم يرجع إلى الجلوس بعد التنبيه له ، وقد جاء في حديث المغيرة بن شعبة أنهم سبحو به - عليه السلام - ولم ينصرف وتمادى في الصلاة (٤) ، ومثله في حديث سعد بن أبي وقاص () وفيها : (أنه اعتدل قائماً) ، وقد اختلف العلماء في

(١) سبق في كالأيمان ، باطلاق اصم الكفر على من ترك الصلاة ، واخرجه أحمد في المسند ٤٤٣ / ٢ ، وابن ماجه في كإقامة الصلاة ، بسجود القرار (١٠٥٢) جميعاً من حديث أبي هريرة .

(٢) ساقطة ص ت .

(٣) إن في الحديث نافية بمعنى (ما) .

(٤) حديث المغيرة بن شعبة أخرجه الترمذى من طريقين : أحدهما صحيح ، ولفظه : عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس ، فسجح به من خلفه ، فأشار إليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي الهو وسلم ، وقال : هكذا صنع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ثم قال الترمذى : هذا حديث حن صحيح .

ومع هذا فإن الإمام ابن عبد البر رماه بالضعف فقال : وعارضوا حديث ابن بحنة بحديث المغيرة بن شعبة ، وزعموا أنه أولى ، لائن فيه زيادة التسليم والسجود بعده ، وهذا لى بئى ، لأن حديث ابن بحنة ثابتٌ بنثل الأئمة ، وحديث المغيرة ضعيف الإسناد لى مثله بحجة .

الاستدكار ٤ / ٣٥٧ .

(٥) أشار إليه الترمذى في تخريجه لحديث المغيرة بإسناث! الضعيف الذى فيه ابن أبى لىلى عن الشعبي .

ثم قال : وفى الباب عن عقبة بن عامر ، وسعد ، وعبد الله بن بحنة ، وقد تكلم بعض أهل العلم فى ابن أبى لىلى من قبل ح! مظه ، فقال أحمد : لا يحتج بحديث ابن أبى لىلى ، وقال محمد بن إسماعيل : ابن أبى لىلى هو صدوق .

ولا أروى عنه لاءنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ١٩٩ / ٢٠ .

قلت - وهذا هو الطريق الذكما عنه ابن عبد البر آنفاً .

٥١٢ كتاب المساجد / باب السهو فى الصلاة والسجود له ٩٤ -)

(وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَهْرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَزَادَ أَوْ نَقَصَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَالْوَهْمُ مِنِّي - فَقِيلَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟ فَقَالَ : (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ جَالِسٌ لِمَا .

ثُمَّ تَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .) ٩٥ -

• وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمِّرٍ ، حَدَّثَنَا شَا حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ، بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ +

ذلك ، فذهبت طائفة إلى أنه متى استقل عن الأرض وفارقها لم يرجع إلى الجلوس ، وهو قول مالك في آخرين ، ثم اختلف هؤلاء في حد مفارقة (١) الأرض ، فقيل : مفارقة أليتيه الأرض ، وقيل : تجافي ركبتيه عنها ، وهذا عندى على الاختلاف في هيئة القيام ومن قال : يُقَعَى قال بمفارقة الأليتين ومن [قال] (٢) تعتمد قال بمفارقة الركبتين ، وعلى هذا يأتي مذهب مالك فإن كان المحكي عن مذهبه مفارقة الأليتين ، وهذا لا يأتي على اختياره في القيام ، وقيل : يرجع ما لم يعتدل قائمه ، وهو قول جماعة من أئمة العلماء وابن حبيب من أصحابنا ، وقيل : يرجع ما لم يقرأ ، وهو قول النخعي ، وقيل : ما لم يركع وهو قول الحسن ، والرد على هؤلاء ما جاء في الحديث من مضى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على صلاته بعد التسبيح به ، وما جاء في حديث المغيرة أيضا عنه - عليه السلام - : (إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ ، فَإِنْ اسْتَوِيَ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ) (٣) ذكره أبو داود ، إلا أن راويه جابر الجعفي (٤) ، لكن مطابقتها لمعنى الحديث المتقدم في مسلم والآثار الأخر تشدده (٥) ، ولم يختلف المذهب عندنا أنه لا يرجع

(١) في ت : مفارقه .

(٢) من هامث ! ت .

(٣) كالصلاة ، بمن في أن يتشهد وهو جالس يلا (٣١) .

(٤) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرثد بن جعفي الجعفي . قال فيه يحيى بن معين : لا يكتب حديثه ولا كرامة ، وقال أبو يحيى الحَقَّانِي عن أبي حنيفة : ما لقيتُ فيمن لقيتُ كذبُ من جابر الجعفي ، ما أثبتته بشي من رأى إلا جاءني فيه بأثر . وقال أبو حاتم الرازي عن أحمد بن حنبل .

تركه يحيى وعبد الرحمن - وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال الحاكم أبو أحمد : فاهب الحديث .

لم يروله أبو ثاود سوى هذا الحديث .

انظر : تهذيب الكمال ٤ / ٤٦٥ - ٤٧١ .

(٥) هذا على مذهب ابن عدي فيه ، فقد قال فيه : إنه اقرب إلى الضعف من إلى الصدق .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له

٥١٣

٩٦ -

• وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدٍ :

عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَإِذَا بَعْدَ اسْتِوَائِهِ ، وَاخْتَلَفَ إِذَا فَعَلَ وَرَجَعَ جَالِسًا ، هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ أَوْ تَصِحُّ أَوْ إِذَا صَحَّتْ

متى يسجد ، (١) ، البُلُّ لنقصه المتقدم ، أم بعد للزيادة .
 وقوله فيه : " فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كثر فسجد سجدتين وهو جالس قبل
 التسليم) : نص وحجة بينة على أبي حنيفة في سجود السهو للنقص قبل السلام ، وأن
 المراد هنا السلام من الصلاة ، لا من سجدي السهو على ما تعسف فيه بعضهم .
 وفيه سنة

التكبير لسجود السهو ، ولم يختلف في ذلك ، وقد اختلف العلماء / هل لهما احرام ولا ١٠٦ / أ وسلام وتشهد أم لا شيء لهما من
 ذلك ؟ أم السلام وحده ؟ أم التشهد وحده ؟ فذهب !! أ ١ - مالك أنه إذا كانتا بعد السلام فيتشهد لهما ثم يسلم ، ثم اختلف عنه
 هل يجهر بهما ، - .

! الإمام كسائر الصلوات اثم يُسَرَّ ولا يجهر ؟ واختلف عنه هل يتشهد لهما إذا كانتا قبل ؟
 واختلف عنه هل لهما تكبيرة إحرام ام لا ؟ وقد ذكر مسلم في حديث ابن بريدة وذو
 اليدين التكبير لهما ، وفي حديث ذي اليدين التسليم منهما ولم يذكر ذلك في غيره مما ذكر
 فيه سجود! ما بعد السلام ، ولم يأت التشهد لهما مفسراً في حديث صحيح ، لكنه يحتمل
 أنه تشهد إذ لم يأت - أيضاً - أنه لم يتشهد ، والطهارة لهما مشترطة إذا كانتا قبل السلام ؛
 لأنهما داخل الصلاة إجماعاً ، وكذلك في ابتدائهما بعد السلام ، ثم هل تشترط في التشهد
 بعدهما أو ، (٢) السلام فيهما ، فقيل : مذهب مالك أن ذلك شرط في الجميع ، وأنه إن
 أحدث بعد سجودهما أعادهما بعد الوضوء ، واختلف على تأويل قول ابن القاسم في

المدونة ، فإن لم يعددهما أجزأتا عنه ، قيل : إنه لا يشترط في السلام منهما الطهارة ، وإن استحب ؛ للثلاث في السلام من الفريضة
 هل هو من الصلاة أم لا ؟ وقيل : معناه :

أجزأت عنه صلاته ولم تفسد صلاته بسبب الحديث بعد سجودهما ، لكن لا بد له من إعادة
 الطهارة لها وسجودهما ، ومعظم العلماء على أن السجود في سهو صلاة التطوع كالسجود
 في صلاة الفرض ، إلا ابن أميرين وقتادة ، فإنهما قالا : لا يسجد لسهو التطوع .
 وقوله - عليه السلام - في حديث ابن مسعود : (إنما أنا بكر انسى كما تنسون) وقوله

بعد حديث ذي اليدين : " أم نسيت " : حجة لجواز النسيان على النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما طريقه
 البلاغ من الأفعالا وأحكام الشرع ، وهو مذهب عامة العلماء والأئمة والنظار وظاهر القرآن والاءحاديث ، لكن شرط ال التمة -
 رضوان الله عليهم - أنه ينبغي الله تعالى ولا يقره عليه ،

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بهم .
 (٢) ساقطة في ت .

٥١٤
 كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له
 زَادَ أَوْ نَقَصَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَإِمُّهُ اللهُ! مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِي - قَالَ : فَقُلْنَا : يَارَسُولَ اللهِ ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟ فَقَالَ * ١
 لَا قَالَ : فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ .
 فَقَالَ : (إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ) .
 قَالَ : ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

ثم اختلفوا هل من شرط التنبيه الاتصال بالحادثة وبالفور ولا يجوز فيها التأخير ؟ وهذا مذهب الأكثرين ، دأليه نحى القاضى أبو بكر
 ، أو يجوز فيها التراخي ما لم يتخرم عمره وينقطع تبليغه ؟ دأليه نحى أبو المعالى ومنعت (١) طائفة من العلماء والنظار السهو عليه في

الأفعال البلاغية والعبادات الشرعية كما منعه اتفاقاً في الأقوال البلاغية ، واعتدروا عن الظواهر الواردة في ذلك باعتذارات ، دأله مال الأشاذ أبو إسحق ، وسُدت الباطنية وطائفة من أرباب علم (٢) القلوب ، فقالوا : النسيان لا يجوز عليه جملة ، وإنما ينسى قصداً ويعتمد صورة النسيان ليس ونحى إلى قولهم عظيم من أئمة التحقيق وهو أبو المظفر الإسفراييني في كتاب (٣) الأوسط ، وهذا منحنى ، غير شديد ، وجمع الضد مع ضده مستحيل بعيد ، والقول الأول هو الصحيح ؛ فإن السهو في الأفعال غير مناقضي للنبوة ، ولا موجب للتشكيك في الرسالة ، ولا قاذح في الشريعة ، بل هو سبب لتقرير شرع دافادة حكم كما قال - عليه السلام - : (انى ل النسي أو أنسى) ، وكذلك (٤) اختلفوا فيما ليس طريقه البلاغ ، ولأن (٥) بيان الأحكام من أفعاله الشرعية ، وما يختص به من عاداته وأذكار قلبه ، والأكثر على تجويز الغفلة هنا والسهو إذ لم يؤمر بتبليغها .

وأما طروء ذلك عليه في ال القوال فممتنع بإجماع فيما طريقه البلاغ كما امتنع في ذلك التعمد إجماعاً ، وأما طروؤه عليه في الأقوال الدنيوية ، وفيما ليس سبجله البلاغ من الأخبار التي لا مستند للأحكام إليها ولا أخبار المعاد ، ولا تُضاث إلى وحى ، فقد جوز قوم السهو والغفلة في هذا الباب ، إذ ليس من باب التبليغ الذى يُتطرق به إلى القدح في الشريعة ، والحق الذى لا مربة فيه ترجيح قول من لم يجوز ذلك على الأنبياء في خبر من الأخبار ، كما لم يجوزوا عليهم فيها العمد ، وأنه لا يجوز عليهم خلف (٦) في خبر من الأخبار لا عن قصد ولا سهو ، ولا في صحة ولا مرض ، ولا رضى ولا غضب ، وحسبك أن سيره وآثاره وكلامه وأفعاله مجموعة معتنى بها على مر الزمان يتداول نقلها الموافق والمخالف ، ويرويه الموقن والمرتاب ، فلم يأت في شئ منها استدراك غلط في قول ولا اعتراف بوجه في كلمة ، ولو كان لنقل كما نقل سهوه في الصلاة ونومه عنها ، واستدراكه رأيه في تلقيح النخل ،

(١) في ت : ومنعه .

(٤) في الأصل : ولذلك ، والمثبت من ت .

(٥) في ت : ولا .

(٢) في ت ؟ علوم .

(٦) في ت : الخلف .

(٣) في ت : كتابه .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٥١٥

٩٧ - (٥٧٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ . قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - إِمَّا الظُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ - فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَتَى جَذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا مُغْضًا ! - وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ ، قُصِرَتِ الصَّلَاةُ ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ كُلَّهُ يَمِينًا وَشِمَالًا .

فَقَالَ : (مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟) لِمَا .

قَالُوا : صَدَقَ ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ .

فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّمْ ، ثُمَّ كَثُرَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ كَثُرَ فَرَفَعَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ .

قَالَ .

وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ : وَسَلَّمْ .

وفي نزوله بأدنى مياه بدر ، وفي مصالحة عيينة بن بدر ، ولقوله : (والله لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها ، إلا فعلت الذى حلفت عليه وكفرت " (١) وغير ذلك ، وأما جواز السهو عليه في الاعتقادات في أمور الدنيا فغير نكير .

وأما أ ما ، (٢) يتعلق من ذلك بالعلم بالله وصفاته والإيمان به فلا يصح فيه طروء سهو ،

ولا غلط ولا ما يضاده عليه ؛ لأن ضد ذلك كله كفر ، وهو محال في حقه - عليه السلام - بل محدث طائفة أ من ، (٣) أهل علم الباطن من ذلك الغفلات والفترات ! إحالتها بكل حال .

وأما حديث ذى اليدين ، فقد ذكر مسلم في حديث عمران بن حعين أن اسمه الخرباق ، وكان في يديه طول ، وفي الرواية ال أخرى بسيط اليدين ، وفي حديث أبي هريرة رجل من بنى سليم ، ووقع للعذرى سلم وهو خطأ ، وقد جاء في حديث عبيد بن عمير مفسراً ، فقال فيه : ذو اليدين أخو بنى سليم ، وفي رواية ابن شهاب : ذو الشمالين رجل من بنى زهري ، وبسبب هذه الكلمة ذهب الحنفيون إلى أن حديث ذى اليدين منسوخ بحديث ابن مسعود ، قالوا : لابن ذا الشمالين قُتل يوم بدر فيما ذكره أهل السير ، وهو من بنى سُلمج ، فهو ذو اليدين المذكور في الحديث .

وهذا لا يصح لهم ، وإن كان قتل ذو الشمالين يوم بدر فليس هو بالخرباق ، هو رجل آخر حليف لبني زهرة اسمه عمير بن

(١) سيأتي إن شاكا الله في كالأيمان ، بنذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إنج برقم (٧) ، وقد أض ! الخارى كالك في كالأيمان ، بتول الله تعالى : { لا يُوَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ } [القرة : ٢٢٥] وأحمد في المند ٤ / ٣٩٨ .

(٢ ، ٣) ساقطة من الأصل والمثبت من ت .

١٠٦ / ب

٥١٦ كتاب المساجد / باب السهوى الصلاة والسجود له ٩٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا شَاهِدًا ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ

، عَنْ مُحَمَّدٍ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ .
بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ .

عبد عمرو من خزاعة ؛ بدليل رواية أبي هريرة حديث ذى اليدين ومثاهدته خبره .

ولقوله : (صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، وذكر الحديث ، وإسلام أبي هريرة بخير بعد يوم بدر بسنين فهو غير ذى الشمالين المستشهد يوم بدر ، وقد عدوا قول ابن شهاب فيه هذا من وهمه ، وقد عدها بعضهم حديثين في نازلتين وهو الصحيح ولاختلاف صفتهم لاءن في حديث الخرباق (١) ذى الشمالين أنه سلم من / ثلاث ، وفي حديث ذى اليدين من اثنين ، وفي حديث الخرباق أنها العصر ، وحديث ذى اليدين الظهر بغير شك عند بعضهم ، وقد ذكر مسلم ذلك كله .

قال الإمام - رحمه الله - : اختلف أصحاب مالك فيمن وقع منه هذا الفعل المذكور في

قصة ذى اليدين ، فعند بعضهم لا يؤخذ به ؛ لأن النسخ حينئذ كان مجزاً فعذر بذلك المتكلم ، ولما استقر الأمر الآن لم يعذر ، والرد على هذا القائل بأنهم تكلموا بعد أن أعلمهم أن لا نسخ ، وانفصل عن هذا بأنه - عليه السلام - سألهم فلا بد من مجابته للزوم طاعته ، فكان ذلك جائزاً في الكلام الذى لا يلزم في الشرع .

وقد يُجاب (٢) عن هذا - أيضاً - أن يقال هكذا : إن تجاوبه إشارة إذ لم يكن اسمدعى منهم النطق : وفي كتاب أبى داود يشير إلى هذا (٣) ؛ لأنه ذكر أن أبى بكر وعمر أشارا أن يقوم ، ولعل من روى أنهما قالوا : نعم ، أى أشارا ، فسمى الإشارة قولاً ، واختلف أصحابنا - أيضاً - القائلون بأن هذا الحديث يعمل به إذا سلم من اثنين ، هل يعمل به إذا سلم من ثلاث ؟ والأظهر أن لا فرق ، وفي بعض طرق أحاديث ذى اليدين أن ذلك كان في الثالثة (٤) .

قال القاضى : المشهور عن مالك وأصحابه الأخذ بحديث ذى اليدين ، وروى عنه

ترك الأخذ به وأنه كان يستحب أن يعيد ولا يبنى ، قال : وإنما تكلم النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وتكلم أصحابه ؛ لأنهم ظنوا أن الصلاة قصرت ، ولا يجوز ذلك لأحدنا اليوم ، ورواه عنه [أبو] (٥) قرّة وقاله ابن نافع وابن وهب وابن كنانة وقال الحارث بن مسلمة من أصحاب مالك ، كلهم على خلاف ما قال ابن القاسم ، قالوا : كان هذا أول الإسلام ، وأما الآن فمن تكلم فيها أعادها ، وقد اختلف قول مالك ، وأصحابه في التعمد في الكلام (٦) لإصلاح الصلاة (١) ساقطة من ت .

(٢) في الأصل : يجاب .

(٣) أبو! اود ، كالصلاة ، بالمهوى في المحدثين عن أجمها هريرة (٢٣١) .

(٤) وهو حديث عمران بن حصين هنا .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .

(٦) في ت : بالكلام .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٥١٧ ٩٩ -)

(حَد ، لَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ

أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) .

فَقَالَ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعَادَ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : (أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ لَمَّا فَقَالُوا : نَعَمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ .

ثُمَّ سَجَدَ بِسَجَلَتَيْنِ - وَهُوَ جَالِسٌ - بَعْدَ التَّسْلِيمِ .

من المأموم والإمام ، ومنع ذلك بالجملة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأهل الظاهر ، وجعلوه مفسداً للصلاة إلا ال أحمد ائاح ذلك للإمام وحده (١) وسوى ابو حنيفة بين العمد والسهو ، وحجة من أجاز حديث ذى اليدين ، وحجة من منع في العمد ما تقدم من أن ذلك كان أول الإسلام ، وأما وأن النبي - عليه السلام - إنما تكلم على تيقن (٢) عنده من تمام الصلاة ، وان ذا اليدين ظيق قصرها وتماها ، وأن غيره إنما اجابوه لوجوب إجابة دعوته او على تأويل ذى اليدين ، ولعلهم لم يسمعو جواب النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . وأما أبو حنيفة فذهب إلى نسخة لحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم بالنبي عن الكلام في الصلاة ، ولا يصح لهم ؛ لابن حديث ابن مسعود متقدم ، وقد روى أنه كان بمكة ، لكن يعارض هذا قوله : (فنزلت : { وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِنِينَ } (٣) فنهينا عن الكلام أ في الصلاة [(٤)) البقرة مدنية ، وأبو هريرة ينص على مشاهدته إياه ، وهو إنما أسلم بخير .

قال الإمام : وأما قوله في حديث ذى اليدين : (كل ذلك لم يكن) ، فقد اعتذر فيه العلماء باعتذارين : أحدهما : أن المراد لم يكن القصر والنسيان معاً ، وكان الأمر كذلك وهذا اعتذار ضعيف ، والثاني : أن المراد الإخبار عن اعتقاد قلبه وظنه فكأنه مُقَدِّمُ النطق به (ن كاق محذوفاً ، فلو قال : كل ذلك لم يكن في ظني ، ثم كشف الغيب أنه كان لم يكن كاذباً ، فكذلك إذا قدو ذلك محذوفاً مراداً .

قال القاضي : قدونا أن الخلف والإخبار على ما ليس به في حق النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) محال ، لا على سبيل القصد ولا سبيل السهو والخسيان ، وقد جاء هذا الحديث وظاهره الإخبار أنه لم ينس وقد نسي ، ولأئمتنا اخوبة : منها ما تقدم ، وقيل : قوله : لم أنس) راجع إلى

(١) استدلالاً بما جاء في بعض طرق حديث أبي هريرة والتي أخرجها أبو داود وفيها (فأومؤوا) بدلا من "نعم" ، وقد قال أبو ثاود عقبه : وكل من روى هذا الحديث لم يقول فيه : " فأومؤوا) إلا حماد بن زيد .

(٢) في ت - يقين .

(٣) البقرة - ٢٣٨ .

(٤) سقط من ت .

٥١٨ كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ص ص ممص ص ير ، ٥ ، ٢ ص حمص ص ، ، ٥ ، ٥ ص ص ص
يرص عصص ص !

(وحديثي حجاج بن الشاعر ، حدثنا هرون بن إسماعيل الخزاز ، حدثنا علي - وهو ابن المبارك - حدثنا يحيى ، حدثنا أبو سلمة ، حدثنا أبو هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى ركعتين من صلاة الظهر ، ثم سلم ، فاع تاه رجل من بني سليم . فقال : يا رسول الله ! ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ وساق الحديث .

السلام ، أى لم أنسه في السلام ، بل سلصت قصداً ، ولم أنسه في نفس السلام ، وإنما سهوت عن العدد ، وهذا بعيد أيضاً .
وقيل : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يسهو ولا ينسى ؛ لذلك نفى عن نفسه النسيان ؛ لأنه غفلة ولم يغفل عنها وكان شغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة شغلاً بها لا غفلة عنها ، وهذا إن تحقق على هذا المعنى كان نفيه لنسيان الغفلة صحيحاً أخرى ، وقد ظهر لى فيه ما هو أقرب وجهها وأحسن تأويلاً ، إنه إنما أنكر - عليه السلام - لفظة : (نسيت) المضافة إليه ، وهو الذى نهى عنه في قوله : (بنس ما لأحدكم أن يقول : نسيت آية كذا ، ولكنه نسى) (١) ، وقد روى : (أى لا أنسى) على النفي ولكنى أنسى ، وقد شك الراوى على رأى بعضهم في الرواية الأخرى هل قال : (أنسى) أو (أنسى) ، وأن (أو) هنا للشك ، وقيل : بل للتقسيم ، [وأن هذا يكون] (٢) منه مرة من قبل شغله وسهوه ، ومرة يغلب على ذلك ويجبر عليه ليسن ، فلما سأله السائل بذلك اللفظ أنكره وقال له : " كل ذلك لم يكا ، وفي الرواية الأخرى : " لم أنس ولم تقصر) ، أما القصر فبين ، وكذلك لم أنس حقيقة من قبل نفسى وغفلتى عن صلاتى ، ولكن الله نسانى لأسن .

وقوله : (جاءه الشيطان فلثس عليه) : أى شككه وغلطه قال الله تعالى : { وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَّا يَلَبُّونَ } (٣) ، وقوله : (فهناه ومنناه) : أى أعطاه من الأمانى والهوى والعطية ، ومنناه : ذكره الأمانى .

وقوله : (توشوش القوم) : كذا لأبى بحر بالمعجمة و (٤) لغيره بالمهملة ، وكلاهما بمعنى الحركة ، أى تحركوا .
قال ابن دريد : وسوسة الشيء مهلاً حركته ، وتوشوش القوم تحركوا وهمسوا بعضهم إلى بعض .
قال القاضي : ونحو الوسوسة ، ومنه وسواس الحلى ، وهو صوته عند تحريكه ، ومنه وسوسة الشيطان ، وهى همسه بإغوائه في القلوب ، قال الخليل : الوسوسة صوت في اختلاط .

وقوله : (خرج سرعان الناس لما : كذا رويناه بفتح السن والراء عن مخفى شيوخنا ،

(١) سيأتى إن شاء الله في كتاب صلاة الممافرين وقصرها ، بفضائل القرآن وما يتعلق به ، وقد أخرجه البخارى - أيضاً - في كتاب فضائل القرآن ، بنسيان القرآن وهل يقول : نسيت آية كذا وكذا ، وأحمد في المند ١٧٤ / ١ -
(٢) فى ت : وان يكون هذا .

(٣) الأنعام : ٩ .

(٤) فى ت : أو .

كتاب المساجد / باب السهو في الصلاة والسجود له ٥١٩ ١٠٠ - (...) وحديثي إسحق بن منصور ، أخبرنا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ،

عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : بينا أنا أصلى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) صلاة الظهر ، سلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الركعتين ، فقام رجل من بني سليم ، واقتص الحديث .

وهذا قول الكسائي وغيره يسكن الراء ، أى أخفأهم المسارعون إلى الخروج منهم ، وذكر الخطابي أن من الرواة من رواه " سرعان ،

بالكسر ، قال : وهو خطأ رويناه في البخارى (١) من طريق الأصيلي (سرعان) بضم السن ، وكذا وجدته بخطه في اصله ووجهه ، جمع سريع ، كقفيز وقفزان (٢) ، وكثيب وكثبان .

وقوله : (وأنت أيضاً يا أعور (٣) تقول ذلك) : دليل على أن ذكر هذا المن لا يتأذى

به ومن عُرِفَ به ولا حرج فيه ، وإنما الحرج لمن قاله على سبيل التنقص (٤) والعيب ، وإذا كان المقول له يكره قوله ؛ وإبراهيم الأعور المذكور في الحديث هو إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي وإبراهيم (٥) بن النخعي (٦) هو آخر ، وزعم الداودي أنه إبراهيم بن يزيد التيمي ، ووهم فإنه ليست بأعور ، وثلاثتهم كوفيون فضلاء .

قال البخارى : إبراهيم بن ميمونة النخعي الأعور والكوفي سمع علقمة (٧) ، وذكر الباجي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي الفقيه ، وقال فيه الأعور ، ولم يقل البخارى فيه الأعور ، ولا رأيت من ذكره / وأقد [(٨) قال ابن قتيبة في العور : إبراهيم النخعي يحتمل أنه ابن سويد كما قال البخارى لإبراهيم بن يزيد النخعي .

وقوله في حديث ذى اليدين وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال : وسلم قائل ذلك ابن سيرين ، وهذا نص في السلام من سجدي السهو .

وفي الحديث النص أنها بعد السلام من الصلاة ؛ لقوله : (فصلى ركعتين فسلم ثم كثر ثم سجد) (٩) الحديث وفي الرواية (٢) (٦) كالصلاة ، لا تشبيك ال أصابع في المسجد وغيره (٤٨٢) .

فرد لا : كقفير وققران .

(٣) في الأصل : يا عور .

في ت - التنقيص .

(٥) زيد بعدها في ت : ابن سويد ، وهو خطأ .

في ت والأصل بعدها : الأعور ، وهو خطأ كذلك ، إذ أنه هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن فعل بن سعد بن مالك بن النخع بن النخعي ، أبو عمران الكوفي ، فقيه أهل الكوفة ، لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي كله وقد أدرك منهم جماعة ، وكان مفتي أهل الكوفة هو والثمعي في زمانهما ، مات وهو مختلف من الحجاج .

تهذيب الكمال ٢٣٣ / ٢ .

أما إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي الأعور - وهو المراد - فقد روى عن الأسود بن يزيد ، وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعمهما عن علقمة بن قيل النخعيهما .

قال فيه إلإئى : انه ثقة ، وقد روى له الجماعة سوى البخارى .

التلخ الكبير ٣٣٣ / ١ .

(٨) من ق .

في المطبوعة : فصلى ركعتين وسلم .

(٩)

١٠٧ / أ

٥٢٠ كتاب الجد / باب السهوى الصلاة والسجود له ١٠١ - (٥٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَثَلَةَ شَيْبَانًا وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيفًا عَنْ ابْنِ عَلِيٍّ

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَبُّهُ يَقُولُ لَهُ : الْخَرَبَاقُ ، وَكَانَ فِي يَلِإِيهِ طُولٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ ، وَخَرَجَ غَضْبَانَ يَجْرُ رِدَائُهُ حَتَّى أَتَى إِلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : (أَصْدَقَ هَذَا) .

قَالُوا : نَعَمْ .

فَصَلَّى رَكَعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

الأخرى : " سجد سجدتين بعد التسليم) وهذا البيان يدفع تأويل المخالف : إنه أراد بقوله : سجد بعد السلام ، أى الذى فى التشهد ؛ لأن لفظ السلام ان حمل على العهد فهو الذى للتحلل لا الذى فى التشهد ، وإن حمل على العموم فيجب أن يكون بعد كل سلام فى الصلاة وآخره سلام التحلل .

فى حديث ذى اليمين وما ذكر فيه من خروجه - عليه السلام - ومجيئه السارية مغضبا ودخوله منزله فى الرواية الأخرى ، حجة أن كثرة السهو لا يفسد الصلاة ، وحجة لمن يقول بالبناء وإن طال ما لم ينتقض وضوؤه ، وقد اختلف عن مالك فى ذلك ، فمشهور قوله : أنه يبنى فيما قرب ، وربيعه يقول : يبنى ما لم ينتقض وضوؤه ، ولما لك نحوه فى الباب ، ولم يأت أن الخبي (صلى الله عليه وسلم) - فى حديث ذى اليمين - رجع إلى الجلوس ثم قام ، وقد كان - عليه السلام - نهض عن موضعه .

وقد اختلف أئمتنا فى السلام ساهياً من الصلاة ، هل يخرج منها وله فى ذلك تأثير أم لا حكم له ، وأنه كاللحام ؟ وعلى هذا جاء اختلافهم فى الرجوع بإحرام أم لا ؟ وفى الرجوع إن كان قام إلى الجلوس لياتى بما فاتته من النهضة أو لا يلزمه ذلك ؛ لأنه كان فى صلاته فنهضته محسوبة له من صلاته ، ومتى يكبر على هذا ؟ وهو قائم أو حتى يجلس ؟ وفرق بعضهم بين أن يكون سهى فى السلام ولم يقصد به التحلل ، فقال : هذا لا يلزمه إحرام لأنه كالمكلم ساهياً ، وبين أن يسهوا على العدد فيسلم قصداً ثم يتذكر ، فهذا يحتاج إلى إحرام ، واستحب بعضهم له التكبير لإشعار رجوعه للصلاة لا للإحرام ، لأن فائدة التكبير الإشعار بحركة المصلى ، ويجب على قوله هذا اختصاصه بالإمام ، وذهب بعضهم إلى التفريق ، فلا يكبر إن لم يقم ويكبر إن فارق الأرض وكل هذا على أنه غير تكبيرة الإحرام ، فإما أن يكون للإشعار بالرجوع للصلاة ، أو يكون تكبيرة للقيام من اثنتان ، إن كان السهو فيهما ، وقد احتج بعضهم بحديث ذى اليمين لمذهب مالك ؛ فى أن الحاكم إذا

كتاب المساجد / باب السهو فى الصلاة والسجود له ٥٢١

١٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَهُوَ الْحَذَّاءُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ؛ قَالَ : سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فى ثلاث ركعات ، من العصر ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحَجْرَةَ . فَقَامَ رَجُلٌ بِسَيْطِ الْيَلِينِ ، فَقَالَ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ نَخْرَجُ مُغَضَّيْنِ ، فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

٦٠٢٠ (20) باب سجود التلاوة

نسبى حكمه فشهد عنده شاهدان بحكمه أنه يمضيه [خلاف] (١) قول أبى حنيفة والشافعى فى أنه لا يمضيه حتى يتذكره ، وأنه لا يقبل الشهادة إلا على غيره لا على نفسه ، والنبي - عليه السلام - قد رجع عما قطع عليه أنه لم يكن ، إلا أنه كان لما شهد به عنده من خلفه ، لكن قد اختلف الناس فى هذا ، فذهب بعضهم إلى هذا وهو ظاهر الحديث ، وقيل : بل كان رجوعه - عليه السلام - إلى ما يتيقنه من الأمر .

وفى كتاب أبى داود : فلم يرجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى يقنه الله (٢) ، وعلى هذا ترتب الخلاف المتقدم فى رجوع الإمام فى يقينه إلى شهادة المؤمنين ، والله أعلم .

(١) ساقطة من الأءصل ، واستدركت فى الهامق .

(٢) أبو ثاود ، كالصلاة ، بالمهوى فى السجدتين (١٠١٢) .

٥٢٢
كتاب المساجد / باب سجود التلاوة
(٢٠) باب سجود التلاوة

١٠٣ - (٥٧٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَيَقْرَأُ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ ، فَيَسْجُدُ .
وَلَسَجْدَ مَعَهُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانِ جَبْهَتِهِ .
ص محراء ، ص ٥٥ ، برعه ص ص نص ، ص ير ، ٥ ، ٥ ص محص وحي ، ٥ ،

١٠٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ قَالَ : رُتِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْقُرْآنَ ، فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا ، حَتَّى أَزْدَحِمْنَا فَدُهُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِيَسْجُدَ فِيهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ .

١٠٥ - (٥٧٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .
قَالَ : سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ قَرَأَ : { وَالنَّجْمِ } (١) فَسَجَدَ فِيهَا ، وَتَجَدَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرَ أَنْ شَيْخًا أَخَذَ

قول عبد الله بن مسعود : (قرأ النبي صلى الله عليه وسلم) { وَالنَّجْمِ } فسجد فيها) ، قال الإمام أبو عبد الله : اختلف في عدد سجود القرآن ؟ فقيل : إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء ، وقيل : أربع عشرة ، ثلاث في المفصل زيادة على الإحدى عشرة المذكورة ، وقيل : بل خمس عشرة وزاد صاحب هذا القول الآخرة من الحج ، وذكر مواضع هذه السجودات في كتب الفقهاء .

قال القاضي : هذه الأقاويل الثلاثة عندنا في المذهب ، والأول هو مشهور والمعروف عند مالك - رحمه الله - وبه قال جمهور أصحابه وروى عن ابن عباس وابن عمر ، والقول الثاني لما لك أنها أربع عشرة ، وهو قول ابن وهب من أصحابنا ، وزاد ثلاث سجود المفصل وهو قول أبي حنيفة وأهل الرأي ، ووافق الثافعي في العدد وأبو ثور ، وخالفنا في التعيين ، فأثبت الشافعي سجدتين في الحج وأسقط سجدة ص ، وأثبت أبو ثور سجدة ص ، وسجدتي الحج ، وأسقط سجدة النجم ، وأما القول الثالث عندنا لما لك : أنها خمس عشرة ، فهو قول ابن حبيب وابن وهب في رواية عنه ، وهو قول إسحاق ، وفيها عندنا لما لك قول رابع : أن سجود المفصل على التخيير ، وفيها قول خامس عن علي وابن (١) سورة النجم .

كتاب المساجد / باب سجود التلاوة ٥٢٣
كَفَا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ رَأَيْتُهُ ، بَعْدَ ، قَتِ ! كَافِرًا .

مسعود وابن عباس - أيضاً - أنها : " أربع : الم تنزيل ، وحم تنزيل ، والنجم ، والعلق) ؛ لابنه أمر والباقي خبر ، وفيها قول سادس ، [و] (١) ذكر عن ابن عباس - أيضاً - : أنها عشرة أسقط آخر الحج والمفصل وص .
قال الإمام : والصل في إثبات السجود في المفصل الأحاديث الواردة [فيها] (٢) .

قال القاضي : قد ذكر مسلم اختلاف الالحاديث في ذلك وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يسجد في { وَالنَّجْمِ } من حديث زيد بن ثابت ، وأنه سجد فيها من حديث ابن مسعود وفي حديث أبي هريرة - أيضاً - سجوده في سجود بقية سجود المفصل ، وقد روى عن ابن عباس : لم يسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) مند تحول إلى المدينة) ، وذهب بعضهم إلى نسخ السجود بتركه ؛ لحديث ابن عباس وزيد بن أسلم ، ولأن حديث ابن مسعود كان بمكة ، ورد هذا بعضهم إذ النسخ يحتاج إلى تحقيق ، وقد روى أبو هريرة السجود في المفصل ، واثه سجدها مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وإسلامه متأخر يوم خيبر ، وذهب بعضهم إلى

أن الخلاف في ذلك دالٌّ على التوسعة ، وقال بعضهم : إن حديث زيد بن ثابت إنما هو قرأت على النبي (صلى الله عليه وسلم) آ { وَالتَّجْمُ } فلم يسجد ، قالوا : إنما لم يسجد ، لأن القارئ لم يسجد دائماً يسجد السامع إذا سجد القارئ ، ويأتى بعد الكلام فيه ، ورجح بعضهم وجه الخمس عشرة بأنها المضمنة ذم من لم يسجد أو مدح من سجد أو أمر بالسجود ، ورجح بعضهم وجه الإحدى عشر بأن ما يسجد فيه منها إنما هو ما جاء على طريق الخبر ، وما عداها فإنما جاء ال المر بالسجود ، وهو محمول على سجود الصلاة أو الصلاة نفسها ، وقد اعترض عليه بسجدة (انشقت) وهى خبر ، ولا يدخل في عدته سجدة " حم) وهى أمر ، وهى عنده داخلية ، وأجاب عن هذا بما لا مقيع فيه ، ورجح القول في السجود في (حم) عند { يَسْأُمُونَ } (٣) ليصح له الخبر .

قال الإمام : وأما حكم السجود فذهب أبى حنيفة فيه أنه واجب وليس بفرض على أصله في التفرقة بينهما ، ومذهبنا أنه ليس بواجب ، والظاهر أن بين أصحابنا خلافاً ، هل هو سنة أو فضيلة ؟ فعده القاضي عبد الوهاب في تلقينه من فضائل الصلاة ، وقال غيره من الشيوخ : إنه سنة ، وقالوا - أيضاً : يُستقرا من تشبيهه إياه في المدونة بصلاة / الجنائز في الوقت ، وأقل أحوالها عندنا أنها سنة ، أما الوقت الذى يباح فيه سجوته فقليل : يسجد في سائر الأوقات ما لم يُسفر بعد الصبح أو تصفر الشمس لعد العصر ، وقيل : لا يسجد بعد العصر ، وقيل : يسجد بعد الصبح ما لم يسفر ولا يسجد بعد العصر .

قال القاضي : لا خلاف أن سجود القرآن يحتاج إلى ما تحتاج إليه الصلاة من طهارة

(١) ساقطة من ت .

(٢) من ق .

(٣) فصلت : ٣٨ .

١٠٧ / ب

٥٢٤

كتاب المساجد / باب سجود التلاوة

١٠٧ - (٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ جُرَّ -

قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ

جسد وثوب ، ونية ، واستقبال قبله ، ووقت مباح للصلاة على ما تقدم ، واختلف هل يحتاج إلى تحریم ورفع يدين عنده وتكبير وتسليم ، وعن مالك التكبير لها في الصلاة في الخفض والرفع وهذا معلوم مذهبه ومذهب أصحابه ، وحكى مكى في هدايته عنه : لا يكبر في الخفض في الصلاة ، ويكبر في الرفع ، ولا تكبير فيهما في غير الصلاة ، ولم يحك عنه غيره والخلاف عنه في التكبير لها في غير الصلاة مشهور ، وخير ابن القاسم في ذلك ، وبالتكبير لذلك قال عامة العلماء ، وذكر أبو محمد في رسالته : أنه يكبر لها وفي الرفع منها سعة ، وهذا قول آخر خلاف المعلوم ، وما ذكر في الأمهات وذكره هو في مختصره ، وذهب الشافعى وابن حنبل إلى رفع اليدين عند التكبير لها إذا سجد ، وذهب جماعة من السلف وابن راهويه إلى أنه يسلم منها ، والجمهور على أنه لا سلام لها .

وقوله : (كان - عليه السلام - يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما (١) يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته) : وقال في الحديث الآخر : (في غير صلاة) : لا خلاف أن الإمام إذا قرأ سجدة من العزائم في الصلاة أنه يلزمه أن يسجد ، ويلزم من وراءه السجود معه ، ويكره للمصلّى قراءتها إذا كان إماماً على الجملة في صلاة السر ، أو إذا كان وراءه جماعة كبيرة في صلاة الجهر ، [لأنه خلط] (٢) على من وراءه ، فإن فعل وقرأ بها خَطَرُهَا (٣) ، فإن قرأها سجد ، وينبغى له أن يجهر فيها جهراً بين (٤) لمن وراءه أنها سجدة ، واختلف المذهب هل يفعل إذا كانت الصلاة جهراً والجماعة قليلة ، بحيث لا يخفى ذلك عليهم ، بالإجازة والمنع وكذلك اختلف في ذلك للفظ ، وأما إن قرأها في غير صلاة فيسجد من جهر إليه للاستماع ، على سبيل التعليم إذا سجد .

واختلف إذا لم يسجد ، هل يلزم المستمع سجود ، وكذلك اختلف إذا جلس إليه مستمعا للثواب لا للتعليم إذا سجد القارئ ولا يسجد

إن لم يسجد ، وقيل : يسجد ، وهذا كله إذا كان القارئ ممن تصح إمامته ، واختلف في المعلم والمقرئ ، فقيل : عليهما وعلى القارئ عليهما السجود أول مرة ، ثم لا يلزمهما بعد فيما تكرر ، وقيل : لا شيء عليهما ، وقيل : يسجد فيما تكرر من غير ما يسجد فيه ، ولا يسجد على من جلس لقارئ السجدة ليسجد معه ، ولا على من سمع قراءة رجل [حتى يسجد المستمع للتلاوة] (٥) حتى يسجد فيها و [إن] (٦) لمن يجلس إليه ، وقيل : يسجد معه ، والاصل في سجود المستمع قوله تعالى : { إِذَا تُتْلَى (١) فِي ت ؟ لا .

(٣) يعني توسع فيها .

(٥) من هامة ت ، وسقطت من جميع النسخ .

(٦) زيادة يقتضيها الاق .

(٢) في ت : لما يخلطه .

(٤) في ت : يتبين .

كتاب المساجد / باب سجود التلاوة

٥٢٥

عَنِ الْقَرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ ؟ فَقَالَ : لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ .

وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ! يَد : { وَأَلَنَجْمٌ إِذَا هَوَى } فَلَمْ يَسْجُدْ .

عَلَّمَ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًا { (١) ، وقوله : { إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُونَ لِلْأَفْقَانِ يَجِدًا { (٢) .

وقوله : (حتى ما يجد أحدنا موضعا لمكان جبهته " (٣) : قال الداودي : مالك يرى

لمن نزل به مثل هذا أن يسجد إذا رفع غيره ، وكان عمر يرى أن يسجد الرجل على ظهر أخيه .

واختلف في الخطيب يوم الجمعة يقرأ السجدة في خطبته ، فقال مالك : يستمر في خطبته ولا يسجد ، وقال الشافعي : ينزل فيسجد وإن

لم يفعل أجزأه ، وقد روى الوجهين عن عمر بن الخطاب في الموطأ (٤) وعن النجى - عليه السلام - في المصنفات : (أنه يسجد) (٥)

وقوله : (قرأ) والنجم { فسجد فيها ، وسجد من كان معه غير ال شيخا أخذ كفاً

من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهة وقال : يكفيني هذا ، فلقد رأيته قتل بعد كافرا) : هذا الشيخ هو أمية بن خلف ، قتل يوم بدر

ولم يكن أسلم ، وإنما سجدة لأنه روى أنه سجد حينئذ مع النبي (صلى الله عليه وسلم) المسلمون والمشركون والجن والإنس ، قاله ابن

عباس حتى شاع أن أهل مكة أسلموا ، وانصرف من كان هاجرا إلى الحجة لذلك ، وكان سبب سجودهم - فيما قال ابن مسعود - أنها

كانت أول سورة لزلت فيها سجدة ، وروى أصحاب الأخبار والمفسرون أن سبب ذلك ما جاء على لسان النبي (صلى الله عليه وسلم)

من ذكر الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم ، ولا يصح هذا في شيء من طريق النقل ، ولا من طريق العقل ؛ لأن مدح آلهة

غير الله كفر ، ١ ولا يصح أن ينزل على النبي (صلى الله عليه وسلم) كفر [(٦) ؛ ولا أن يقول النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك

من قبل نفسه مداراة لهم ؛ ولا أن تقول الشيطان على لسانه ، إذ لا يصح أن يقول - عليه السلام - شيئا خلاف ما هو به ، فحيف

في طريق القرآن وما هو كفر ، ولا يسلط الشيطان على ذلك ؛ لابنه داعية إلى الشك في المعجزة وصدق النبي (صلى الله عليه وسلم)

(، وكل هذا لا يصح .

وقد اشبعنا الكلام في هذا الفصل في القسم الثالث من كتاب الشفا ، بما لا مزيد عليه ، وذكرنا تخريج التأويلات في القصة لو صح نقلها

وهو لم يصح ، ولا نقل فيه من طريق صحيح ولا مسند ! متصل ، فليطلب بسطه هناك .

وقوله : لا قراءة مع الإمام في شيء : تقدم الكلام في هذا ، وقوله : (وزعم أنه

(١) مريم : ٥٨ .

(٢) ١ ل ! سراء : ١٠٧ .

(٣) في المطبوعة : حتى ما يجد بعضنا .

ولفمظة : (أحدنا " في الطريق الآخر ، وليس فيه ذكر الجبهة : (حتى ما يجد أحدنا مكانا ليسجد فيه في كبر صلاة "

- (٤) كالقرآن ، ! مما جاء في سجود القرآن ٢٠٦ / ١ .
- (٥) المصنف لابن أبي شيبة ، كالصلوات ، بالسجدة تقرأ على المنبر مما يفعل صاحبها ٢ / ١٨ ، عبد الرزاق في كفضائل القرآن ، بكم في القرآن من سجدة ٣٣٧ / ٢ .
- (٦) سقط من ال"صل ، واستدرك في الهامة .
- ٥٢٦
كتاب المساجد / باب سجود التلاوة
- ١٠٧ - (٥٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } . فَسَجَدَ فِيهَا .
- فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ سَجَدَ فِيهَا .
- (...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ، عَنْ الْإِسْرَافِيِّ .
- ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا شَاوِبُ بْنُ أَبِي عَدَى عَنْ هِشَامٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .
- ١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } (١) وَ{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ } (٢) . قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (أَيْ أَخْبَرَ ، وَالزَّعْمُ يَقَعُ عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى الْبَاطِلِ ، وَمِنْهُ : { هَذَا اللَّهُ يَزْعُمُهُمْ } (٣) ، أَيْ ! وَلَهُمُ الْبَاطِلُ دَى الْحَقِّ وَ{ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا } (٤) وَقَالَ الشَّاعِرُ (فِي الْحَقِّ) :
- على الله أرزاق العباد كما زعم
- قال الهروي : (زعم) هنا بمعنى أخبر وعندي أنه أولى أن يكون هنا بمعنى ضمن
- كما قال تعالى : { وَمَا مِنْ دَائَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا } (٥) ود ٤ الحديث : (الزعيم غارم) (٦) ، ويقال : زُعم وزعم وزعم ، وقد يقع الزعم لما لا [يُدرى] (٧) أحق هو أم باطل ، ومنه الحديث : (بئس مطية الرجل زعموا) (٨) .
- وقوله في حديث أبي هريرة : (السجود في { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } و{ اقْرَأْ } : صفوان بن سليم عن عبد الرحمن الأعرج مولى بني مخزوم عن أبي هريرة ، المعروف في
- (١) سورة الانشقاق .
- (٢) سورة العلق .
- (٣) ال النعام : ١٣٦ .
- (٤) التغابن : ٧ .
- (٥) هود : ٦٩ .
- للا) أبو ثاود ، كالبيوع ، بقط تضمين العارية (٣٥٦٥) ، الترمذى ، كالبيوع ، بما جاء فط أن العارية مؤثاة (١٢٦٥) ، كذلك ابن ماجه فط الصدقات ، بالكفالة (٥٠٥) ، أحمد فط المسند ٥ / ٢٦٧ ، جميعا من حديث أبي أمامة الباهلي - رضى الله عنه .
- (٧) فط تة مجزومة .
- (يه) أبو داود لط الادب ، بقول الرجل زعموا (٤٩٧٢) ، أحمد فط المسند ٤ / ١٩١ ، من حديث أبي مسعود - رضى الله عنه .
- ٥٢٧
كتاب المساجد / باب سجود التلاوة
- ١٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ .

أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُمْ قَالَ : سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } و { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ } .

(...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .
١١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَكْرِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ ، فَقَرَأَ : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } ، فَسَجَدَ فِيهَا . فَقُلْتُ لَهُ : مَا هُنَا السَّجْدَةُ ؟ فَقَالَ : سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَلَا أَزَالُ أُسْجِدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : فَلَا أَزَالُ أُسْجِدُهَا .

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ ،

وَلَاءُ الْأَعْرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرَمَزٍ صَاحِبَ أَبِي الزِّنَادِ أَنَّهُ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ ، وَهُوَ فِي حَدِيثِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : مَوْلَى رِبْعَةَ ابْنِ الْحَارِثِ (١) ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ يُخْتَلَفْ فِي وَلَائِهِ ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : الْأَعْرَجُ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَعْدٍ وَلَيْسَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ صَاحِبِ أَبِي الزِّنَادِ ، وَهُمَا أَعْرَجَانِ .

رَوَى جَمِيعًا عَنْ / أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَدْ بَيَّنَّ نَسْبَهُ فِي الْحَدِيثِ ، مَرَّةً أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، فَرَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَصَفْوَانَ ابْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَمَّا أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ فَجَعَلَهُ صَاحِبَ أَبِي الزِّنَادِ ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَلِيُّ : قَوْلُ الدَّارِقُطْنِيِّ أَوَّلُ بِالصَّوَابِ (٢) .
(١) الْبُخَارِيُّ كَالْجُمُعَةِ ، بِفَرَضِ الْجُمُعَةِ (٨٧٦) .

٦٠٢١ (٢١) بَابُ صِفَةِ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّةِ

(٢) قَدْ حَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَكْنَى أَبُو حَمِيدٍ ، قَالَ : وَلِي بَعْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ صَاحِبُ أَبِي الزِّنَادِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرَمَزٍ ، وَيَكْنَى أَبُو ثَاوُدٍ وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرَمَزٍ الْأَعْرَجُ فَإِنَّمَا يَرُوى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عَمْرًا سَجَدَ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } ، قَالَ .
رَوَى فَلَكُ عَنْهُ مَالِكٌ وَيُونُسٌ وَغَيْرُهُمْ عَنْ الزُّوَارِيِّ ، حَدَّثَنَا بِهِ عَمْرُ بْنُ شُبَةَ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي الْعُرْجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَجَدَ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } قَالَ : وَوَهُمْ فِيهِ عَمْرُ بْنُ شُبَةَ وَمِمَّا قَبِيحًا ، وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ مَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ عَنْ الزُّوَارِيِّ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عَمْرًا سَجَدَ .
العلل ٨ / ٢٢٥ .

٥٢٨
كتاب المساجد / باب سجود التلاوة

كُلُّهُمْ عَنِ التَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ! (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : : رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُسْجِدُ فِي : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } .

فَقُلْتُ : تَسْجُدُ فِيهَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ .

رَأَيْتُ خَلِيلَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْجُدُ فِيهَا ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ .

قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ : النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وقد ذكر البخاري في تاريخه : عبد الرحمن بن سعد عن أبي هريرة روى عنه عبد الرحمن ابن مهران حديثه في أهل المدينة (١) ، ثم قال : وعبد الرحمن بن سعد المؤذن سمع عبد الرحمن بن محمد ، وعمارة مولى بني مخزوم القرشي [فيه نظر] (٢) .

(١) التارذخ الكبير ٥ / ٢٨٧ .

(٢) الابق .

وقد جاء في جامع الأصول : وفيه نظر .

وما أثبتناه هو ما جاء في التاريخ الكبير .

كتاب المساجد / باب صفة الجلوس في الصلاة ...

إلخ

(٢١) باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية

٥٢٩

وضع اليدين على الفخذين

١١٢ - (٥٧٩) حدثنا محمد بن معمر بن ربيع القيسي ، حدثنا أبو هشام المخزومي عن عبد الواحد - وهو ابن زياد - حدثنا عثمان بن حكيم ، حدثني عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ نَخْذِهِ وَسَاقِهِ ، وَفَرَشَ قَلْبَهُ الْيُمْنَى ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى نَخْضِهِ الْيُمْنَى ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ .

وقوله : (كان عليه السلام إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين نخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى) : كذا رواية شيوخنا أجمع في هذا الحديث ، وهي حجة لنا في صفة الجلوس في الصلاة ، وقد تقدم الكلام على ذلك ، وقال لنا بعض شيوخنا - وهو أبو محمد الخشني الفقيه - صوابه : (وفرش قدمه اليسرى)

قال القاضي : وكذا جاء في غير هذا الحديث ، ولأن المعروف في اليمنى أنها منصوبة ،

وكذا جاء في حديث ابن عمر : تنصب رجلك اليمنى وثني اليسرى (١) وفي الحديث الآخر كان - عليه السلام - إذا جلس في الصلاة افترش رجله اليسرى ، ذكره أبو داود (٢) ، ولكن قد ذكرنا هنا ما فعل باليسرى ، فتكرار ذكرها ليس من وجه الكلام فكيف يفترشها وهو قد جعلها بين ساقه ونخذه ومن يقول بافترشها معناه عنده : يقعد عليها ، ولعله نصب اليمنى ، وقد تكون الرواية صحيحة في اليمنى إن شاء الله ، ومعنى فرش اليمنى هنا لا ينصبها على أطراف أصابعه في هذه المرة ولا فتح فيها أصابعه كما كان يفعل والله أعلم (٣) وقوله في

(١)

(٢) (٣)

وذلك فيما أخرجه البخاري ومالك في الموطأ والنائي عن عبد الله بن عمر ، قال لابنه عبد الله : " سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وثني رجلك اليسرى " البخاري كالأفان ، بصنة الجلوس في التشهد ، وكذلك مالك في الموطأ الصلاة ، بالعمل في الجلوس في الصلاة ١ / له ، والنائي ، كالأفتتاح ، بالاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند التشهد ٢ / ٢٣٦ .

أبو ثاود ، كالصلاة ، بكيف الجلوس في التشهد (٩٦٢) .

بعدها في ق : وسيأتي الكلام على جلات الصلاة وهيئاتها .

قلت : وقد أخرج الترمذي واللفظ له ، والنائي عن وائل بن حجر قال : (قدمت المدينة ، فقلت : لأنظرن إلى صلاة رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فلما جلس للتشهد افترش رجله اليسرى ، ووضع يلى اليسرى - يعني - على نخذه اليسرى ، ونصب رجله اليمنى لما أبواب

الصلاة بما جاء كيف الجلوس في التشهد ٢ / ٢٨٦ ، النائي لك أل التاح ، بموضع اليدين عند الجلوس للتشهد الأول ٢ / ٢٣٦ .
وقال أبو عيسما : هذا حديث حن صحيح ، والعمل عليه عند كثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وابن المبارك .
٥٣٠ كتاب المساجد / باب صفة الجلوس في الصلاة

إنج ١١٣ -)

(حثنا قتيب! حدثنا ليث عن ابن عجلان خ قال : وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بإصبعه السبابة ، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى ، ويالقم كفه اليسرى ركبته .
١١٤ - (٥٨٠) وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد - قال عبد : أخبرنا .

وقال

ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان إذا جلس في الصلاة ، وضع يده على ركبتيه ، ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام ، فدعا بها ، ويده اليسرى على ركبته اليسرى ، بأسطها عليها .

حديث ابن الزبير : " وأشار بإصبعه السبابة ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى) ، وذكر في حديث ابن عمر أنه (عقد ثلا الا ونحسن وأشار بالسبابة) ظاهر الروايتين الخلاف ؛ إذ ليس في عقد ثلاث وخمسين وضع إبهام على الوسطى ، إلا أن يريد على حرف إصبعه الوسطى فتتفق الروايتان ، وفي كتاب أبي داود من حديث وائل بن حجر : (وقبض ثنتين وحلق حلقة) (١) . اختلف العلماء في هذه الهيئة فرأى بعضهم التحليق اتباعا لحديث وائل بن حجر ، وأنكره بعض علماء المدينة وأخذ بحديث ابن عمر وذهب بعضهم أن يحلق فيضع أئمة الوسطى بين عقدتي الإبهام ، وأجاز الخطابي التحليق برؤوس أنامل الوسطى والإبهام ، حتى تكون كالحلقة لا يفصل بين جوانبها شيء .

وقوله : (وأشار بإصبعه السبابة) وهو كقوله الذي في الحديث الآخر : (التي تلي الإبهام) (٢) ، واختلف العلماء في الإشارة بالإصبع وفي صفتها بحسب اختلاف الآثار في ذلك وفي علة ذلك ، فجاء في الحديث : لأنها مذنة الشيطان لا يسهو أحدكم ما ثام يشير بإصبعه) (٣) ، وقيل : [معناه] (٤) : يتذكر بذلك أنه في الصلاة ، وقيل : لأنها (١) في باب كيف الجلوس في التشهد (٩٥٧) .

(٢) وقد ساق ابن عبد البر حديثه بإسناده إلى مسلم بن أبي مريم بمثل حديث مسلم هنا بلفظ : (فوضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وضم أصابعه الثلاثة ونصب التباة ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وبسطها .

قال سفيان : وكان يحيى بن سعيد قد حدثنا عنه أولا ، ثم لقينته فسمعت منه ، وزاد فيه مسلم وقال : هي مذبة الشيطان ، لا يسهو أحدكم مادام يشير بأصبعه ويقول هكذا " التمهيد ١٣ / ١٩٦ .

والمعاوى منوب إلى بني معاوية ، نخذ من الأنصار .

(٣) فط طريق ابن عبد البر السابق ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢ / ١٩٥ .

(٤) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب صفة الجلوس في الصلاة

إنج ٥٣١ ١١٥ -)

(وحدثنا عبد بن حميد ، حد - نأ يونس بن محمد ، حد - نأ حماد بن سلمة عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) ، كَانَ "إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ نَ ، وَأَشَارَ بِالسَّابِقَةِ .
١١٦ -)

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أُعْبَثُ بِالْحَصَى فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي .
فَقَالَ : اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصْنَعُ .
فَقُلْتُ : وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصْنَعُ ؟ قَالَ : كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى نَحْوِ الْيُمْنَى ، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى نَحْوِ الْيُسْرَى .)

(حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي ، قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ . فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ .
وَزَادَ : قَالَ سُفْيَانُ : فَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ مُسْلِمٌ .)

٦.٢٢ (22) باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها ، وكيفيته

من التذلل والخضوع ، وقيل : بل المراد بها الإشارة للتوحيد ، وقيل : إشارة إلى صورة المحاسبة ومحاسبة المناجاة ، ومنع بعض العراقيين في تحريكها جملة ، واختلف المذهب عندنا في صفة تحريكها ووقته ، وقيل : تمد من غير تحريك ، وقيل : تحرك عند الشهادة ، وهما بمعنى ، وهذا يكون معنى مداها عند الشهادة ، وهو تحريكها ، ومن ذهب إلى أنها مقمعة ومذبذبة للشيطان وليتذكر بها وصل تحريكها ، وقد روى عن مالك أنه كان يحركها ويلح بها ، وأحاديث مسلم إنما في جميعها : (وأشار بإصبعه) .
وقوله : " ويلقم [كفه] (١) اليسرى أركبته [(٢)] هو وضعها عليها مبدئة الأصابع ، وهو معنى قوله في الحديث الآخر : (باسطها عليها) وفي ضبط اليدين على هذه الهيئة في الصلاة شغلها عن العبث .

ولهذا أورد ابن عمر الحديث على الذي رآه يعبث بالحصى ونهاه عن ذلك ، كما شرع وضع اليمنى على اليسرى حين القيام (٣) .
(١) ساقطة مماق ، ت .
(٢) في ت .

بركبته ، وهو وهم .

(٣) قال ابن عبد البر : وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن ليدن عملاً في الصلاة تشتغلان به فيها .
وذلك ما وصف ابن عمر في الجلوس وهيأته .

التمهيد ١٩٧ / ١٣ .

٥٣٢
كتاب المساجد / باب السلام للتحليل من الصلاة ...

إلخ

(٢٢) باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها ، وكيفيته

١١٧ - (٥٨١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : اتْنِي عِلْقَهَا ؟ قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَفْعَلُهُ .

١١٨٠ - (...) وحلثني أحمد بن حنبل ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن عبد الله ، قال شعبة - رفعه مرة - : أن أميراً أو رجلاً سلم تسليمين ، فقال عبد الله : أتى علقها ؟
وقول ابن مسعود في الذي رآه يسلم تسليمين : ! أتى علقها ؟ (١) ، من علق الرجل بالشئ
وعلق الصيد بالحباله .

واختلف العلماء في السلام من الصلاة ، واختلفت الآثار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في تسليمه من الصلاة واحدة واثنين ، وأحاديث الواحدة معلولة وقد ذكر مسلم حديث تسليمين من رواية عبد الله بن مسعود ، وذكر من حديث عامر بن سعد عن أبيه : (كنت أركب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده) واللفظ محتمل أن تكون ذلك بواحدة كما قال الثوري وبأثنين كما قال غيره ، واختلف الصحابة والخلف بعدهم والعلماء بحسب ذلك للإمام والفد والمأموم ، واختلفت الرواية عن مالك في ذلك [أيضاً] (٢) في الفد والإمام ، وأما المأموم فعلى القول جميعاً عنده يسلم تسليمين يرد بالثانية ، على الإمام فإن كان عن يساره أحد سقم عليه ثلاثة ، واختلف عنه بما يبدأ بعد الأولى بالإمام أو بمن على يساره ؟ وقيل : هو مخير ، ولابن القاسم التفريق بين الإمام والفد فيسلم الإمام عنده واحدة والفد اثنين ، وذهب الثوري إلى أن الإمام والمأموم يسلمان واحدة [والفدائين] (٣) على أيمانها وأيسارهما .

ولا يجزئ من السلام عندنا إلا لفظه المعلوم لا يجوز فيه تكبير ولا تنوين على مشهور المذهب ، وذهب (١) كآنه - رضى الله عنه - يتعجب من علمه بها .
(٢) ساقطة من ق .

ولي للإمام مالك في الموطأ كلام في السلام ولا يخرج له .

(٣) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت ، وما جاء عن الثوري يؤكدها ، ويكون عود الفمير هنا على التسليمين .
قال أبو عمر : وقال الثوري : إذا كنت إماماً فقم عن يمينك وعن يسارك : السلام عليكم ورحمة الله ،
لهذا كنت غير إمام فإذا سلم الإمام فسلم عن يمينك وعن يسارك تنوى به الملائكة ومن معك من الملمين .

٢٩٧ / ٤ .

كتاب المساجد / باب السلام للتحليل من الصلاة ...

إنك لم ١١٩٥ - (٥٨٢) وحد ، شأنيق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو عامر العقدي ، حدثنا عبد الله ابن جعفر عن إسماعيل بن محمد ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، قال : كنت أرى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسلم عن يمينه وعن يساره ، حتى أرى بياض خده .

٦٠٢٣ (٢٣) باب التكبير بعد انقضاء الصلاة

الشافعي إلى جواز التكبير (١) ، وقال ابن شعبان من شيوخنا : والسلام عند جمهور الفقهاء من فروض الصلاة الذي لا يصح التحلل منها إلا به ، والفرض منه عندنا وعند الشافعي تسليم واحدة ، وذهب أحمد بن حنبل وبعض الظاهرية إلى أن الفرض اثنان ، وذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي إلى أنه ليس من فروضها ، وأنه سنة ، وأنه يتحلل منها بكل فعل وقول ينافيها ، وذهب الطبري إلى التخير في ذلك ، قال الداودي : وأجمع العلماء أن من سقم واحدة فقد تمت صلاته .
وقوله : (يسلم عن يمينه وشماله (٢)) " صفة هيئة السلام للإمام والفد واحدة ، وهو

قبالة وجهه ، ١ ويتيامن قليلاً على القول بتسليمه وعلى القول بتسليمين ، يشير عن يمينه واحدة وعن يساره أخرى ، وأما المأموم فاختلف تأويل شيوخ المذهب على ظاهر قوله : (يسلم عن يمينه) هل يبدأ من اليمن أو يحلم قبالة وجهه [(٣)] ، ويتيامن كالغد والإمام ، ولم ير مالك في السلام من الصلاة زيادة قوله : (ورحمة الله وبركاته) ، ورآه الشافعي والثوري وأبو حنيفة وغيرهم (٤) .

(١) وقال : نَأْمُرُ كُلَّ مُصَلٍّ أَنْ يُسَقِّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مُفْرَدًا أَوْ مُأْمُومًا ، وَيَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَيُنَوِّي بِالْأُولَى مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَبِالثَّانِيَةِ مِنْ عَنْ يَسَارِهِ ، وَيُنَوِّي إِلَهُ! إِلَهُ! بِالتَّسْلِيمَةِ الَّتِي إِلَى نَاحِيَتِهِ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي الْيَسَارِ .

الاستدكار ٤ / ٢٩٧ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : وَعَنْ يَسَارِهِ .

(٣) مَقْطُوعٌ مِنْ ق .

(٤) قُلْتُ : بَلِ الثَّابِتُ الْوَاردُ عَنْهُمْ بِغَيْرِ ذِكْرِهِ (وَبَرَكَاتِهِ) .

وَلَمْ أَجِدْ تِلْكَ الزِّيَاةَ إِلَّا لِلْأَسْوَدِ .

راجع : مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٣٠٠ ، الاسم للشافعي ٦ / ١٠١ ، شرح معاني الآثار ١ / ٢٦٦ .

كتاب المساجد / باب التكبير بعد انقضاء الصلاة

(٢٣) باب التكبير بعد انقضاء الصلاة (١)

١٢٠ - (٥٨٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، قَالَ : أَخْبَرَنِي بِذَا أَبُو مَعْبَدٍ - ثُمَّ أَنْكَرَهُ بَعْدَ - عَنْ

ابْنِ عَتَّاسٍ ؛ قَالَ : كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالتَّكْبِيرِ .

١٢١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ

أَبِي مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَتَّاسٍ ؟ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ .

قال الإمام : ذكر مسلم في باب التكبير بعد انقضاء الصلاة : حدثنا زهير ، عن ابن عيينة ، عن عمرو ، وأخبرني (٢) بذا أبو معبد

(٣) عن ابن عباس الحديث ، وفي نسخة ابن ماهان : ابن عيينة ، عن عمرو ، أخبرني جدي أبو معبد ، هكذا في نسخة الأشعري

وابن الخذاء عن ابن ماهان وقوله : (جدي) تصحيف ، وإنما صوابه أخبرني بذا يريد بهذا وليس لعمر بن دينار جدي يروي عنه ، وأبو

معبد هذا هو نافذ مولى ابن عباس (٤) وعمر بن دينار هذا هو أبو محمد مولى ابن بادام (٥) كان من الأنبار من فرس اليمن .

قال القاضي : روايتنا فيه عن جميع شيوخنا (بذا) على الصواب كما ذكر ، إلا من

(٥)

الذي في المطبوعة .

باب الذكر بعد الصلاة .

في المطبوعة : قال : أخبرني .

(٣) بعده في المطبوعة : ثم أنكره بعد .

قال فيه عمرو بن دينار : وكان من خيار موالى ابن عباس وأصدقهم .

مات سنة أربع ومائة في خلافة يزيد ابن عبد الملك ، روى له الجماعة .

تهذيب الكمال ٢٩ / ٢٧٠ .

ويقال : باذان ، عامل كسرى على اليمن ، قال علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي : قال لى شعبة : لم أر مثل عمرو بن دينار ،

لا الحكم ، ولا قتادة - يعني في الثبوت .

وقال نعيم بن حماد : سمعت ابن عيينة يذكر عن ابن نجيح : قال : ما كان عندنا اخذ أفقه ولا أعلم من عمرو بن دينار ، ولا عطاء ،

ولا مجاهد ولا طاووس .

وقال الحميدي عن سفيان : قلت لمسعر .

من رايت أشد إتياناً للحديث ؟ قال : القاسم بن عبد الرحمن ، وعمر بن دينار .

وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان عن ابن عيينة : حدثنا عمرو بن دينار ، وكان ثقة ثقة ثقة ، وحديث أسمعه من عمرو أحث إلى من عشرين من غيره .

وقال خالد بن نزار : عن سفيان بن عيينة : كان عمرو بن دينار تكلم أهل مكة .

روى له الجماعة .

مات سنة خمس وعشرين ومائة .

تهذيب الكمال ٢٢ / ٥٠ .

قلت : وفي الرواية عمرو بن دينار البصري أبو يحيى الأعور ، قال فيه الترمذي : ليس بالقوى ، وعمرو بن دينار الكوفي أبو خللة ، شيوخ لا يعرف .

كتاب المساجد / باب التكبير بعد انقضاء الصلاة ٥٣٥ قَالَ عَمْرُو : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبَدٍ فَأَعْنَى نَكْرَهُ ، وَقَالَ : لَمْ أَحْذَثْكَ بِهَذَا .

قَالَ عَمْرُو :

وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ .

٦٠٢٤ (24) باب استحباب التعوذ من عذاب القبر

١٢٢ - (...) حَمَّانُ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي اسْتَحَقُّ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ؟ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَأَنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ أَعْلَمُ ، إِذَا انْصَرَفُوا ، بِذَلِكَ ، إِذَا سَمِعْتُهُ .

طريق ابن ماهان ، وبينه قوله في الحديث بعد هذا من رواية ابن أبي عمر ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي معبد مولى ابن عباس ، وذكر الحديث ، وذكره الخطابي من حديث ابن جريج كذلك .

قوله في حديث ابن عباس هذا : (كما نعرف انقضاء صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالتكبير)

وفي الرواية الأخرى : (أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَكُنْتُ أَعْرِفُ (١) إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ) : قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر بعد صلاته ويكبر من وراءه ، قال غيره : ولم أجد أحدا من الفقهاء من قال بهذا إلا ما ذكره ابن حبيب في الواضحة : كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث إثر صلاة الصبح والعشاء ، تكبيرا عاليا ثلاث مرات ، وهو قديم من شأن الناسك ، وعن مالك أنه محدث . قيل : وذكر ابن عباس له يدل على ترك ذلك في وقته ، إلا فليس كان يكون لقوله معنى .

وأما قوله : (كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالتَّكْبِيرِ) (٢) فظاهره أنه لم

يكن أبخضرة [(٣) الجماعة معه ، وكان يعلمها بمشاهدة ذلك ، ولأنه كان صغيرا ممن لا يواظب على صلاة الجماعة ، ولا يلزمه ذلك . وقول عمرو بن دينار في هذا الحديث : (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَأَبِي مَعْبَدٍ فَأَعْنَى نَكْرَهُ وَقَالَ : لَمْ أَحْذَثْكَ بِهِ (٤) قَالَ عَمْرُو : (وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ ()

قَبْلَ ذَلِكَ) ، دَاخِلُ مُسْلِمٍ لَهُ - دَلِيلٌ عَلَى

(١) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : أَعْلَمُ .

(٢) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : (كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ " هَذَا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَحَدِيثُ سَفْيَانَ : (كَمَا نَعْرِتُ صَلَاةَ

رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالتَّكْبِيرِ) .

(٣) فِي ت : تَحْضَرُهُ .

(٤) الذى فى المطبوعة .

بهذا .

(٥) فى ت : أخبرنى به .

٥٣٦

كتاب المساجد / باب التكبحر بعد انقضاء الصلاة

قوله بصحة الحديث على هذا الوجه مع انكار المحدث عنه إذا حدث عنه به ثقة ، وهذا إذا أنكره لاسترابة أو تشكك (١) أنه لم يروه ، فالذى عليه معظم العلماء وأئمة الحديث [والاءصوليون] (٢) إعماله ، وفصب الكرخى الى إبطاله ، وأما إنكاره إنكار قطع وتكذيب أنه لم يروه قط فيجب رثه عند جميعهم ، وذلك لتقابل العدالتن وليس إحداها بأولى بالعمل من الأخرى ، فيسقط الحديث .

(١) فى ت : تشكيك .

(٢) فى الأصل بالجر .

كتاب المساجد / باب استحباب التعوذ من عذاب القبر

٥٣٧

(٢٤) باب استحباب التعوذ من عذاب القبر

١٢٣ - (٥٨٤) حدثنا هرون بن سعيد وحرمة بن يحيى - قال هرون : حدثنا .

وقال حرمة : أخبرنا ابن وهب - أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني عروة بن الزبير ، أن عائشة قالت : دخل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعندي امرأة من اليهود ، وهى تقول ت هل شعرت أنك تفتنون في القبور ؟ قالت : فارتاع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقال : " إنما تفتن يهود " .

قالت عائشة : فلبثنا ليالى ، ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور ؟) . قالت عائشة .

فسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بعد ، يستعيد من عذاب القبر .

١٢٤ - (٥٨٥) وحدثني هرون بن سعيد وحرمة بن يحيى وعمرو بن سواد - قال حرمة ت أخبرنا .

وقال الآخران : حدتنا ابن وهب - أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، قال . سمعت رسول الله على ، بعد ذلك ، يستعيد من عذاب القبر .

٦٠٢٥ (25) باب ما يستعاذ منه فى الصلاة

١٢٥ - (٥٨٦) حدثنا زهير بن حرب بإسحق بن إبراهيم ، كلاهما عن جرير ، قال زهير : حد - ننا جرير! عن منصور ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : دخلت على عجوزان من عجز يهود المينة . فقالتا : إن أهل القبور ريعدن في قبورهم .

قالت : فكذبتهما ، ولم أنعم أن أصدقهما ، فخرجتا ، ودخل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقلت

ودكر مسلم حديث التعاذ من عذاب القبر فى الصلاة ، وهو صحيح ومذهب أهل الحق القول به واعتقاد صحته ، وصحة فتنته وهو - والله أعلم - يعنى (فتنة الحيا والممات) التى استعاذ مخهما النبي (صلى الله عليه وسلم) ، كما قال خالى : { يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الآتيا ودي الآخرة } (١) او تكون معنى " فتنة الممات) : أى حين الموت والاحتضار ، وسيأتى الكلام عليه فى الجنائز وفى آخر الكتاب أ إن شاء الله [(٢)] .

وقولها : (ولم أنعم ال أصدقهما " : أى لم تطب نفسى بذلك ، ومنه أنعم الله عليه ،

(١)! براهم : ٢٧ .

(٢) من ت .

٥٣٨ كتاب المساجد / باب استحباب التعوذ من عذاب القبر له : يَرْسُولُ اللَّهُ ، إِنْ عَجُوزَيْنِ مِنْ عَجْزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلْنَا عَلَى ، فَزَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ .

فَقَالَ : (صَدَقْنَا ، إِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ) .

قَالَتْ : فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدَ فِي صَلَاةٍ إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

١٢٦ - (...) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . وَفِيهِ : قَالَتْ : وَمَا صَلَّيْ صَلَاةً ، بَعْدَ ذَلِكَ ، إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

أى قرها بما تسرّبه ، ومنه قولهم : نعم ، أى هو كما قلت صدقاً (١) وذكر الاستعاذة من فتنة الدجال وقد مضى شىء من الكلام عليه ، ويأتى آخر الكتاب .

وفى تعليم النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم الدعاء آخر الصلاة ، وحضهم عليه ، وفعله له - لا يدل على - عظيم موقع الدعاء ، وفضله ، وأن من مواطنه المرغب فيها إثر الصلوات .

(١) فى ت : صدقت فيما قلت -

كتاب المساجد / باب ما يستعاذ منه فى الصلاة
(٢٥) باب ما يستعاذ منه فى الصلاة

٥٣٩

١٢٧ - (٥٨٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَا أَيْ عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؟ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَعِذُّ فِي صَلَاتِهِ ، مِنْ فِتْنَةِ الدَّخَالِ .

١٢٨ - (منه) وَحَلَّظْنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَابْنُ ثَمِيرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَعَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) .

١٢٩ - (٥٨٩) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَى ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؟ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ : " اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ . اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الطُّغْمِ وَالْمَغْرَمِ " .

قَالَتْ : فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : مَا كَثَرَ مَا تَسْتَعِذُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : لَا إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَثَ فَكَذَّبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ " . ١٣٠ - (المية) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ :

٦٠٢٦ (26) باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته

وفي ذكر دعائه - عليه السلام - بما ذكر في الصلاة جواز الدعاء في الصلاة بما ليس

كتاب المساجد / باب ما يستعاذ منه في الصلاة

مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّخَالِ لما .

وحد - نبيه الحكم بن موسى ، حدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - جَمِيعًا عَنِ الْإِسْنَادِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : (إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ " وَلَمْ يَذْكُرِ (الْآخِرَ) .

١٣١ -)

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ يَحْيَى ،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(الْقَهْلَانِ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ النَّارِ ، وَفِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّخَالِ لما .

١٣٢ -)

(وَحَلَفْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ نَابِ الْقَبْرِ ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّخَالِ ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ) .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

يَقُولُ : (قُولُوا : اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الذَّجَالِ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ " .

قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ : بَلَغَنِي أَنَّ طَاوُسًا قَالَ لِابْنِهِ : أَدْعَوْتَ بِهَا فِي صَلَاتِكَ ؟ فَقَالَ : لَا .

قَالَ : أَعِدَّ صَلَاتَكَ ؛ لِأَنَّ طَاوُسًا رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةٍ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

اللَّهُ (صلى الله عليه وسلم) : أ (كان يعلمهم ذلك كما كان يعلمهم السورة من القرآن) [(١) أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك ، وبقوله : (عوذوا بالله) الحديث على الوجوب .

(١) في المطبوعة : كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة مائة القرآن .

يدل أنه حمل

٥٤٢

كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته

(٢٦) باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته

١٣٥ - (٥٩١) حَلْظُنَا دَاوُدُ بْنُ رُشِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ -

اسْمُهُ شَلَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ، عَنْ ثَوْبَانَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ ،

اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا ، وَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، أَلْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ " .

قَالَ الْوَلِيدُ : فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : كَيْفَ الاسْتِغْفَارُ ؟ قَالَ : تَقُولُ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، اسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

١٣٦ - (٥٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَائِشَةَ

؛ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا سَلَّمَ ، لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ : (اللَّهُمَّ ، أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ

ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ " .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ : (يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ " .

)

(وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا شَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي الْأَحْمَرُ - عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : " يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ " .

)

(وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا شَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَاصِمٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، وَخَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : " يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ " .

١٣٧ - (٥٩٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنِ الْمُسَيَّبِ

ابْنِ رَافِعٍ ، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ

إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَقَوْلُهُ : (اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ) : السَّلَامُ : اسْمٌ مِنْ

أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ،

وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ .

وَجَاءَ دَعَاؤُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا جَمْلَةً كَقَوْلِهِ : (فِتْنَةُ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ) ، فَقَدْ دَخَلَ فِيهِ جَمَاعُ دَعَاءِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

، وَجَاءَ تَفْصِيلًا كَقَوْلِهِ : (أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ ، وَفِتْنَةِ الْغَنَى وَالْفَقْرِ ، وَالْكَسَلِ وَالْهَمِّ وَالْبَخْلِ وَكَذَا

كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ! .
اللَّهُمَّ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ لِمَا .

(وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْمُسْتَبِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، !أَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِمَا : قَالَ : فَاعْمَلَاهَا عَلَى الْمُغِيرَةِ ، وَكُتِبَتْ بِهَا إِلَى مُعَاوِيَةَ .

(وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ ، أَنَّ وَرَادًا مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَادُو - إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ ، حِينَ سَلِمَ ، بِمِثْلِ حَلِيَّتِهِمَا .
إِلَّا قَوْلَهُ : (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ !) فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ .

(وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي أَزْهَرُ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ وَرَادٍ ، كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : كَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمُغِيرَةِ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَالْأَحْمَشِ .

وكذا "وهو داخل في فتنة الحيا ، وجاء أ دعاءه بالتعوذ" (١) من عذاب القبر ، وعذاب النار ، وفتنة القبر ، وهو داخل في فتنة الممات ، فدل على جواز الدعاء بالوجهين .
وقد جاءت الأحاديث بالأمر بالدعاء إلى الله في كل شيء ، وإن كان قد روى عن بعض السلف استحباب الدعاء بالجوامع ، كما تقدم من الاستعاذة من فتنة الحيا والممات ، وسؤال العفو والعافية في الدنيا والآخرة ولكل مقام مقال .
ودعاء النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) واستعاذته من بعض هذه الأمور التي قد علم أنه عوفى منها وعصم نفسه خوف الله بإعظامه ، والافتقار إليه ، ولتقتدى به أمته ، وليسّن لهم سنّته في الدعاء والضراعة ، وهي حقيقة العبودية .
قال الإمام : وقوله : " أو ، (٢) لا ينفع ذا الجد منك الجد) أي لا ينفع ذا الغنى منك غناه ، والجد : الغنى والحظ من الرزق ، وفي ال المثل (جَدُّكَ لَا كَدُّكَ) .
قال القاضي : وقد تقدم الكلام عليه قبل هذا والاختلاف في ضبطه .

(١) في ت : تعوده .

(٢) ساقطة من أ ل الصل .

٥٤٤ كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ١٣٨ -)

(وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ لُبَابَةَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، سَمِعَا وَرَادًا كَاتِبَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ : كَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمُغِيرَةِ : اُكْتُبْ إِلَى بَشَى سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَكُتِبَ إِلَيْهِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَقْدًا!! يَقُولُ - إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ - : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

اللَّهُمَّ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ الْجِدَّ مِنْكَ الْجِدُّ " .

١٣٩ - (٥٩٤) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدَّثَنَا أَبِي ، حدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ

أَبِي الزُّبَيْرِ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ، حَيَّ يَسْلَمُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ لما .

وَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَهْلِلُ بِهِنَّ بِرِ كُلِّ صَلَاةٍ .

١٤٠ -)

(وَحَلَّثَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْلَى لَهُمْ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَهْلِلُ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ .

بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

وَقَالَ فِي آخِرِهِ : ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِمَةً يَهْلِلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ .

)

(وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَاجُّ بْنُ عُثْمَانَ ، حَدَّثَنَا نَبِيُّ أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ عَلَى هَذَا الْمَنْبَرِ ، وَهُوَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ ، إِذَا سَلَّمَ ، فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَوَاتِ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

وذكر مسلم في سند هذا الحديث : ابن عون ، عن أبي سعيد ، عن ورَّاد كاتب المغيرة ،

قال الإمام ت كذا وقع أبو سعيد غير مسمى ، وسماه البخاري في التاريخ الكبير : عبد ربه (١) ، وتابعه على ذلك ابن الجارود و]

قد [(٢) ذكر البخاري عن إسحق عن خالد عن الجريري عن عبد ربه عن ورَّاد ، قال الدارقطني : لعله أ اسم [(٣) أبي سعيد .

قال البخاري : (١) التاريخ ٦ / ٨٠ .

(٢ ، ٣) من ت .

كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ٥٤٥ ١٤١ -)

(وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ

يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، أَنَّ أَبَا الرَّبِيعِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ ، فِي إِثْرِ الصَّلَاةِ إِذَا سَلَّمَ ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا .

وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَكَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٤٢ - (٥٩٥) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ - أَنَّ فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالُوا : ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدرَجَاتِ الْعُلَى وَالنِّعَمِ الْمُتِمِّمِ .

فَقَالَ : (وَمَا ذَاكَ ؟) .

قَالُوا : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ ، وَبُعْتَقُونَ وَلَا نُعْتَقُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَفَلَا أَعْلِمُكُمْ شَيْئًا تَذَرُكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مِنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ لِمَا .

قَالُوا : بَلَى : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ ، ذُرُّ كُلِّ صَلَاةٍ ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً) .

قَالَ أَبُو صَالِحٍ : فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالُوا : سَمِعَ إِخْوَانُنَا

أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا ، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : (ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ لِمَا .

قال عثمان بن عمر ، عن ابن عون ، عن أبي سعيد الشامي ، عن وراق ، وقال ابن السكن في مصنفه : أبو سعيد عن وراق هو ابن أخي عائشة من الرضاة ، ووهم في هذا ؟ لأن أبا سعيد رضيع عائشة [و] (١) اسمه كثير بن عبيد (٢) مشهور بذلك يعد في الكوفيين ، وذلك رجل شامي (٣) ، وأرى دخول الوهم على ابن السكن (٤) من قبل أن عبد الله بن عون يروى عنهما جميعا ، وقد حكى ابن عبد البر أن أبا سعيد في هذا الإسناد هو الحسن البصري وليس هذا بشيء ، وقول البخاري ومن تابعه أولى . وذكر مسلم حديث أبي هريرة : أن فقراء المهاجرين أتوا النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقالوا :

(١) ساقطة من ت .

(٢) كثير بن عبيد القرشي التيمي ، والد أبي العنيس سعيد بن كثير ، وجد عنجسة بن سعيد الحاسب ، روى له البخاري في الـ

الدب ، وأبو داود .

تهذيب الكمال ٢٤ / ١٤٣ .

(٣) قال الحاكم أبو أحمد : هو عمرو بن سعيد الثقفي ، وقال غيره : اسمه عبد ربه ، وقيل : لا يعرف اسمه ، وقال الذهبي في الميزان : فيه جهالة .

تهذيب الكمال ٣٣ / ٣٥٧ .

(٤) وبمثل ما قال ابن السكن قال أبو عوانة الاسفراصس .

الابق .

٥٤٦ كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته وزاد غير قتيبة في هذا الحديث عن الليث عن ابن عجلان : قَالَ سَمِي : حَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ .

فَقَالَ .

وَهَمْتُ .

إِنَّمَا قَالَ : (تُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُحَمِّدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ .

فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ : اللَّهُ كَبِيرٌ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

اللَّهُ ثَبَرٌ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ .

قَالَ ابْنُ عَجْلَانَ : حَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ رَجَاءَ بَنِ حَيَّوَةَ .

حَدَّثَنِي بِمِثْلِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٤٣ -)

(وَحَدَّثَنِي أُمِيَّةُ بْنُ إِسْطَاطَمَ الْعَيْثِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا شَا رُوَحُ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، (ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى) الحديث فى فضل التسبيح والتكبير والتحميد إثر الصلاة ، وقول النبى (صلى الله عليه وسلم) فيه : (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) .

قال القاصى : قال أبو القاسم بن أبى صفرة : فيه نص على فضل الغنى نصًا لا تأويلا إذا استوت / أعمالهم بما فرض الله عليهم ، فللغنى حينئذ (١) فضل أعمال البر المتعلقة بالأموال بما لا سبيل للفقير إليها ، وإنما يفضل الفقر والغنى إذا فضل صاحبه بالعمل ، فهذا ظاهر معنى قوله : { فَفَمَلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ } (٢) ، ! لا الأثياء الزاشدة على ما يقدر عليه الفقراء من أعمال البر المالية ، ورأيت بعض المتكلمين ومن يحتج لتفضيل الفقر على الغنى أغرق فى تأويله ، وخالف ظاهره ، وفاب أن هذا الفضل راجع إلى ثواب الفقراء على الأغنياء ، وأنهم يختصون (٣) بما خاطبهم به النبى (صلى الله عليه وسلم) ، وأعلمهم من فضل ذكرهم وسبقهم به من بعدهم ودرك من سبقهم ، وإن هذا الفضل لهم دون غيرهم من الأغنياء [و (٤) إن قالوه ، والفضائل ليست بقياس والاء جور بفضل الله يؤتيها من يشاء ، وهذا خلاف ظاهر الكلام ومفهومه ، وقد قال فى الحديث الآخر : لا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع ما صنعتم) ولم يتصل : (منكم) مطلقا ، وجعل [الفضل لقائله] (٥) كائنا من كان .

قال الإمام : قال الهروى : واحد الدثور دثر وهو المال الكثير ، ومنه حديثه الآخر حين دعا لطهفة : (وابعث راعيها فى الدثر) (٦) يقال : مال دثر ومالان دثره .

قال الإمام : وكذا الدبر بالباء وكسر الدال ، معناه أيضا ومعنى الدثر واحد .

قال ابن

(١) فى ت : يومئذ .

(٢) الجمعة : ٤ .

(٣) فى ت : مختصون (٤) أن ت .

(٥) فى ت : الفضائل لقائلها .

(٦) النهاية ٢ / ١٠٠ .

كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ٥٤٧ فاب أهل الدثور بالدرجات العلى ، والنبي! المقي .
يمثل حديث قتيبة عن الليث ، إلا أنه أدرج ، فى حديث أبى هريرة ، قول أبى صالح : ثم رجع فقراء المهاجرين .
إلى آخر الحديث .

وزاد فى الحديث ت يقول سهيل : إحدى عشرة إحدى عشرة .

جَمِيعُ فَلَكُ كُلُّهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ .

١٤٤ - (٥٩٦) وحديثنا الحسن بن عيسى ، أخبرنا ابن المبارك ، أخبرنا مالك بن مغول ، قال : سمعت الحكم بن عتيبة يحدث عن عبد الرحمن بن أبى ليلي ، عن كعب ابن عجرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (معقباتو لا يخيب قائلهن - أو فاعلهن - دبر كل صلاة مكتوبة ، ثلاث وثلاثون تسبيحًا وثلاثون تحميلةً ، وأربم وثلاثون تكبيرة) .

١٤٥ - (...) حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حد - ننا أبو أحمد ، حدثنا حمزة السكيت : الدبر المال الكثير ، يقال : مال دبر وأموال دبر .

قال القاصى : قال ابن دريد فى الجمهرة : جاء بمال دثر أى كثير ، ورويناه وى كتاب

ابن إسحاق فى خبر النجاشي : دبر من ذهب ، بفتح الدال ، وقال ابن هشام : ويقال : دبر ، قال : وهو الجبل بلغة الحبشة .

وقال ابن دريد في الجمهرة - أيضا - : الدثر قطعة تجثر (١) في البحر كالجزيرة ، وحكى أبو عمر المطرز أن الدثر - بالثاء - ثنى وتجمع ، خلاف ما حكاه الهروي .

ذكر مسلم : الخلاف في اعداد الذكر في هذا الحديث وغيره بعد الصلاة ، وقول أبي صالح : إن جميعها ثلاث وثلاثون وتفصيل سهيل لها (إحدى عشرة إحدى عشرة) وقول كعب بن عجرة : (ثلاث وثلاثون تسبيحة ، وثلاث وثلاثون تحميدة ، وأربع وثلاثون تكبيرة) وحديث عطاء عن أبي هريرة بمثله ، وذكر في التكبير ثلاثا وثلاثين تمام المائة : لا إله إلا الله - الحديث ، وقد ذكر مثل هذا مالك في موطئه عن أبي هريرة موقوفاً (٢) ، وقال : وهذا أولى من تأويل أبي صالح : أن ثلاثا وثلاثين من جميعهن ، إذ قد فسر ذلك أبو هريرة في هذا الحديث .

وقوله : "معقبات لا يخيب قائلهن" : قال الهروي : قال مدمر : أراد تسبيحات تخلف بأعقاب الصلوات ، وقال أبو الهيثم : سميت بذلك لانه عادت مرة بعد مرة ، (١) في ت : تحبس .

(٢) كالقرآن ، بما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى ٢١ / ١ .

٥٤٨ كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته الزيات عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن جحرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً ، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيلَةً ، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً ، فِي بَرٍّ كُلِّ صَلَاةٍ) .

(...) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا أسباط بن محمد ، حدثنا عمرو بن قيس الملائى عن الحكم ، بهذا الإسناد ، مثله .

١٤٦ - (٥٩٧) حدثني عبد الحميد بن بيان الواسطي ، أخبرنا خالد بن عبد الله ، عن سهيل ، عن أبي عبيد المذحجي - قال مسلم : أبو عبيد مولى سليمان بن عبد الملك - عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ سَخَّحَ إِلَهُ فِي بَرٍّ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَسَعُونَ ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ يَأْنٍ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ ثَا .

(...) وحدثنا محمد بن الصباح ، حدثنا إسماعيل بن زكرياء ، عن سهيل ، عن أبي عبيد ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

بِمِثْلِهِ .

وكل من عمل عملاً ثم عاد إليه فقد عتب .

وقوله تعالى : { لَهُ مُعَقَّبَاتٌ ثُنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ } (١) : أى ملائكة يعقب بعضهم بعضاً ، وقال الدارقطني في حديث كعب بن عجرة : رفع هذا الحديث جماعة ، واختلف في رفعه ، على شعبة ومنصور ، والصواب وقفة لأن من رفعه لا يقارن منصوراً أو شعبة .

قال الإمام : وذكر مسلم حديث سهيل ابن [(٢) أبي صالح ، عن أبي عبيد المذحجي ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي هريرة] عن النبي (صلى الله عليه وسلم) [(٣) : (من سَبَّحَ (٤) في دبر كل صلاة) الحديث ، ثم خرجه بعد ذلك عن محمد بن الصباح : ثنا إسماعيل ابن زكرياء ، عن سهيل ، عن أبي عبيد عن عطاء ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مثله () ، فذكر عطاء غير منسوب .

قال أبو مسعود الدمشقي : يذكر أن محمد بن

(١) للرد : ١١ .

(٣) من ق .

(٤) في المطبوعة : سَخَّحَ اللَّهُ .

(٥) الذى فى المطبوعة : بمثله .

(٢) فى ت : عن .

كتاب المساجد / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته
٥٤٩

٦٠٢٧ (27) باب ما يقال بين التكبير والقراءة

الصباح (١) نسبه فقال : عطاء بن يسار ، وأخطأ فيه ، فإن كان هذا فإن مسلماً اشقط الخطأ من الإسناد لقرب من الصواب ، وقد روى مالك هذا الحديث عن أبي عبيد مولى سليمان عن عطاء ابن [(٢) يزيد عن أبي هريرة موقوفاً (٣)] .

(١) الدؤلابى ، الإمام الحافظ الحجة ، البرأى ، مصنف السن ، حدث عنه أحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو ثاود ، وإبراهيم الحربى ، وأبو حاتم ، قال فيه يعقوب بن شيبة : ثقة صاحب حديث ، مات بالكرخ سنة سبع وعشرين ومائتين .
سير ١٠ / ٦٧١ .

(٢) ماقطة من ت ، ق .

(٣) الموطأ ، كالقرآن ، بما جاء فى فكر الله تبارك وتعالى ١ / ٢١٠ عن عطاء بن يزيد الليثى .

كتاب المساجد / باب ما يقال بين التكبير والقراءة

(٢٧) باب ما يقال بين التكبير والقراءة

١٤٧ - (٥٩٨) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عقيق أبي هريرة ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا كثرت فى الصلاة سكات هنة قبل أن يقرأ .
فقلت : يا رسول الله ، باع بى أنت وأمي أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : (أقول اللهم ، باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب .

اللهم ، نقي من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس .

القوم ، اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد لما .

(...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن ميمر ، قالا : حدثنا ابن فضيل .

ح وحدثنا أبو كامل ، حدثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - كلاهما عن عمارة بن القعقاع ، بهذا الإسناد ، نحو حديث جرير .

١٤٨ - (٥٩٩) قال مسلم : وحلت عن يحيى بن حسن بن يونس المؤدب وغيرهما ، قالوا : حدثنا عبد الواحد بن زياد ، قال :

حدثني عمارة بن القعقاع ، حد ، شأ أبو زرعة ،

وقوله : " كان إذا كبر سكت هنية (١) كذا (٢) روايتنا فيه عن جملتهم ، وعند الطبرلى : (هنية) تصغير هنة ، والهنه والهن

كناية عن كل شيء وتلحق الهاء أحياناً فيه إذا صغر ، وسكوته هنا عليه قد بين أنه لدعاء التوجه ، وليست السكته التى يسكتها الإمام

لقراءة من خلفه - على من رأى ذلك - بدليل قول أبي هريرة فى الحديث الذى بعده : " كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا

نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمن ولم يسكت) ، وقد تقدم الكلام فى سكات الصلاة قبل ، وفى التوجه

والاختلاف فيه

وقوله : (دبر كل صلاة) : أو فى آخرها دأثر فراغها وحكى أبو عمر فى اليواقيت :

دبر كل شيء - بفتح الدال - آخر أوقات الشيء ، الصلاة وغيرها ، قال : وهذا المعروف فى اللغة ، قال ، فأما الجارحة فبالضم ،

وقال الداودى عن ابن الأعرابى : دبر كل شيء ودبره بالوجهين : آخر أوقات الشيء ، والدأثر جمعه ، ودابر الشيء آخره أيضاً .

قال الإمام : وخرج مسلم فى باب ما يقال بين التكبير والقراءة (٣) : حدثت (٤) عن

(١) لفظ المطبوعة : كان إذا كبر فى الصلاة .

(٢) في ت : هكذا .

(٣) الذي فما المطبوعة .

باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة .

(٤) في ت : حديثا .

كتاب المساجد / باب ما يقال بين التكبير والقراءة

٥٥١

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَالَ بِ { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ } (١) .

وَلَمْ يَسْكُتْ .

١٤٩ - (٦٠٠) وحدثني زهير بن حرب ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُو ، أَخْبَرَنَا قَتَالَةُ وَثَابِتُ! وَحَمِيدُ عَنْ أَنَسِي ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ

فَدَخَلَ الضُّ! وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ .

فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّمًا مُبَارَكًا فِيهِ .

فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاتَهُ قَالَ : (ائْكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ ؟ لَا .

فَأَرَمَ الْقَوْمُ فَقَالَ : (ائْكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِأَسَا لَمَّا فَقَالَ رَجُلٌ :

يُحْيِي بَنَ حَسَانَ (٢) وَيُونُسَ الْمُؤَدَّبَ (٣) وَغَيْرَهُمَا قَالُوا : ثَنَا (٤) عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عِمَارَةَ ، الْحَدِيثُ .

هَذَا حَدِيثٌ مَقْطُوعٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الْمَقْطُوعَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ .

٦٠٢٨ (28) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا

قال القاضي : وذكر مسلم حديث أنسٍ (أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفزه النفس فقال : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه)

الحديث ، فيه فضل هذا القول ، وهو بعد قوله : (ربنا ولك الحمد) كذا جاء مفسرا في حديث آخر في الموطأ (١) والبخارى ، وترجم

عليه : (فضل : اللهم ربنا ولك الحمد) (٦) وذكر (بضعة وثلاثين ملكا) مكان (اثني عشر ملكا) ، في كتاب مسلم : (يبتدرونها أنهم

يرفعها) ، وعند مالك والبخارى : إياهما يكتبها أولا) ، وترجم عليه في حاشيته [كتاب] (٧) مسلم على ظاهر الحديث (فضل الذكر

حين دخول الصلاة " ، والتراجم ليست من عمل مسلم ولا هي في كل النسخ ، وما روى عن مالك من كراهية هذا القول المذكور

في الحديث فسبيل (أن تجعل سنة ، أو من أذكار الصلاة المشروعة ، وفيه أن غير الحفظة قد تكتب أعمال العباد وطاعاتهم وترفعها

وتنافس في ذلك وترغب فيه .

وقوله : (حَفَزَهُ النَّفْسُ) أى كَثَّرَهُ بِسُرْعَةِ يَمِينِهِ يَدْرِكُ الْمَرَّةَ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (فَأَرَمَ الْقَوْمَ) بفتح الراء وتشديد الميم ، أى سكتوا ، مأخوذة من المِرْمَةِ ، وهى الشَّفَّةُ ، أى أطبقوها ، وقيل : وقد رواه

بعضهم - أيضا - فى غير الأم : (فَأَزَمَ الْقَوْمَ) بالزاي مفتوحة ، وميم مخففة ، بمعنى الأول ، أى سكتوا وأمسكوا عن الكلام ،

(١) دمورة الفاتحة .

(٢) يحيى بن حمتان بن حيان التنيسى البكرى ، ابو زكريا البصرى ، سكن تين قسب إليها ، وأصله من دمشق كما ذكر ابن حبان توفى

بمصر فى رجب سنة ثمان ومائتين .

(٣) يونس المؤدب هو أبو محمد بن محمد بن مسلم البغدادى ، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال .

مات لتسع خلون من صفر سنة سبع ومائتين .

تهذيب الكمال .

(٤) الذى فى المطبوعة : حدثنا .

- (٥) كالقرآن ، بما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى .
- (٦) كالأذان ، بفضل اللهم ربنا لك الحمد برقم (٧٩٦) -
- (٧) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! .
- ٥٥٢
كتاب المساجد / باب مما يقال بين التكبير والقراءة
جئت وقد حفرني النفس فقلتُها .
- فَقَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَشْرَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا ، أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا) .
- ١٥٠ - (٦٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْثٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ
ابْنُ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) ، إِذْ قَالَ رَبُّي مِنَ الْقَوْمِ : اللَّهُ كَبِيرٌ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا .
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا ؟) .
- قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَنَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .
- قَالَ : (عَجِبْتُ لَهَا ، فَتَحَتْ لَهَا أَثْوَابَ السَّمَاءِ) .
- قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَمَا تَرَكْتَنَ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ فَلَيْتَ .
- مأخوذ من الأزم [وهو بمعناه ، أى أمسكوا عن الكلام] (١) وأصله شد الأسنان بعضها على بعض .
- وقوله : (الله أكبر كبيرا) قيل : هو على إضمار فعل ، أى : كَبُرْتُ كبيرا ، وقيل : على القطع ، وقيل : على التمييز (٢) .
- (١) سقط من ق ، وهى فى ت : وهو بمعنى امسكوا .
- (٢) وقيل : حال مؤكدة لمضمون الجملة ، وقوله : إنه منصوب على القطع بحنى إنشاء المدح ، أمدح كبيرا غير مُسَلَّم ، لأن النصب على القطع إنما يكون فيما يصح أن يكون صفة ، ولا تصح الصفة هنا ، .
- لوجود أفعال التفضيل وكذلك قوله : إنها تمييز ، يرد عليه بأن تمييز أفعال التفضيل شرطه أن يكون مغايرا للفظها نحو :
- { أَحْسَنَ عَمَلًا } [الكهف : ٣٠] فتعين إضمار الفعل أو الحال المؤكدة .
- كتاب المساجد / باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة
- إنلح ٥٥٣
- (٢٨) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة
- والنهي عن إتيانها سعيًا
- ١٥١ - (٦٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا :
- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُشَّةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) " فِي قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ .
- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ وَإِبْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
- ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ
، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَفَوْا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَاعْتَمُوا) .

وقوله : (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون) الحديث : أمر بأخذ الوقار والسكينة في السير إلى الصلاة ؛ لأن الماشي إليها عامل بعض ما يتوصل إليها به ، فهو في عملها وطاعتها وانتظار عملها فهو كمن هو في صلاة ، كما جاء في الحديث : (فإن أحدكم في صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة) (١) ، فيجب أن يلتزم حينئذ ما يلتزمه المصلي ، وهذا مذهب مالك واختياره ، وفسر قوله تعالى : { فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ } (٢) دالمش والعمل لا بالجرى والاشتداد ، وأيضاً فإنه إذا اشتد وجرى دخل في الصلاة مبهوراً ، فلم يتمكن من قراءة ولا خشوت ! وقد رخص جماعة من السلف في الهرولة والإسراع إليها إذا خاف فواتها ، وروى عن ابن عمر ، واختلف عن ابرز مسعود / في ذلك ، وقال إسحق : يسرع إذا خاف فوات الركعة ، وروى عن مالك نحوه وقال : لا بأس من كان على فرس أن يحرك الفرس ، وتأوله بعضهم على الفرق بين الراكب والماشي لأن الراكب لا يبهر كبهير الراجل .

والقول الأول أظهر ؛ لظاهر الحديث ولقوله : (عليكم السكينة) ، وذكر الوقار والسكينة [هنا و] (٣) هما بمعنى) ، قيل : على طريق التأكيد ، وهو من التسمت والسكون والاستقرار والتثاقل عن الخفة والعجلة .
وقوله : (فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) قوله هذا ، وقوله في الحديث الآخر :
(١) الذي في المطبوعة : (فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة دا .
(٢) الجمعة ٩٠ .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من ت .
١٠٩ / ب

٥٥٤
كتاب المساجد / باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ...
إلخ

١٥٢ - (...) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن حجر ، عن إسماعيل بن جعفر ، قال ابن أيوب : حدثنا إسماعيل ، أخبرني العلاء عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا أدوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعلمكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا) ، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة) .
١٥٣ - (...) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام ابن منبه .

قال : هنا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فذكر أحاديث منها .

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا نودى بالصلاة فاتوا وأنتم تمشون ، وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا) لما .

١٥٤ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا الفضيل - يعني ابن عياضي - عن هشام .
ح قال : وحدثنى زهير بن حَرْب - !اللفظ له - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا

(فصل (١) ما أدركت واقض ما سبقك) اختلف العلماء ، هل ما أدرك أول صلاته لقوله : (وما فاتكم فأتموا؟) وهو قول جمهور العلماء والسلف ، أو ما أدرك آخر صلاته لقوله : (واقض ما سبقك) ؟ وهو قول جماعة من السلف وأبو حنيفة ، وكلا القولن عن مالك - رحمه الله - وكبراء أصحابه ، ثم القائلون (٢) بأن ما أدرك أول صلاته جمهورهم على أنه لا يخالف بها الإمام في قراءة ولا عمل لكنها أول صلاته وابتدائها حقيقة ، ثم يتم ما فاتته منها على نحو ما فاتته ، ومما أدرك تكبيرة الإحرام ولا تكون إلا في أول الصلاة ، ويسلم بعد القضاء وهو في آخر الصلاة ، وذهب بعضهم إلى قراءته لنفسه ورآه فيما أدرك بما كان يقرأ في أول صلاته ، ويتمها بعد سلام الإمام على أنها آخر صلاته ، يقرأ بأمر القرآن فقط على معنى قوله : " فأتموا) ، ! الى هذا ذهب إسحق والمزني وأهل الظاهر ،

ومعنى (اقضوا) عند هولاء و(أتموا) واحد ، فالعرب تستعمل القضاء على غير معنى إعادة ما مضى ، قال الله تعالى : { فَتَفْ! اهْيُقْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ } (٣) : أكم المهن وأولاهن ، وقالوا : قضى فلان حق فلان ، وقال الله : { فَافَ الف! يَتِ الصلاة } (٤) وقوله : (وما فاتكم) دليل على جواز قول : فاتتنا الصلاة خلاف ما كره ابن سيرين

من ذلك ، وأنه إنما يقول : لم ندرکہا .
قال مسلم في الباب : [ثنا] (٥) إسحق بن

(١) الذي في المطبوعة : صل .

(٤) ١ الجمعة : ١٠ .

(٢) في ت : القائلين .

(١) الذي في المطبوعة : !رثني

(٣) فصلت : ١٢ .

كتاب المساجد / باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ...

إلخ

٥٥٥
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا ثوث بالصلاة فلا يسع إليها أحدكم ، ولكن يمش وعليه الدثينة والوتار .
صل ما أدركت وأفض ما سبقك) .

٦٠٢٩ (29) باب متى يقوم الناس للصلاة ؟

١٥٥ - (٦٠٣) حدثني إسحق بن منصور ، أخبرنا محمد بن المبارك الصوري ، حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير ، أخبرني عبد الله بن أبي قتادة ، أن أباه أخبره ، قال : بينما نحن نصل مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فسمع جلبة .
فقال : (ماشأنكم ؟) .

قالوا : استعجلنا إلى الصلاة .

قال : (فلا تفعلوا ، إذا أتمتم الصلاة فعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما سبقكم فاتموا) .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا معاوية بن هشام ، حدثنا شيبان ، بهذا

الإسناد .

منصور أنا [(١) محمد بن المبارك الصوري أ قال : ثنا] (٢) معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير ، بسنده المتقدم ، لأن شيبان (٣) من طبقة معاوية بن سلام .

(١) الذي في المطبوعة .

أخبرنا .

(٢) الذي في المطبوعة : نشأ .

(٣) شيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي المؤدب البصري ، كنيته أئو معاوية .

والقاضي يقدم من عبارته أن شيبان حدث معاوية بن هام بهذا الإسناد ، وقال النووي : وكان ينبغي لمسلم أن يقول : عن يحيى ، لأن شيبان لم يتقدم له ذكر ، وعادة لم يحمله وغيره في مثل هذا ال يذكر في الطريق الثاني رجلاً ممن سبى في الطريق الأول ، ويقولوا بهذا الإسناد حتى يعرف .

وكان مسلماً - رحمه الله تعالى - اقتصر على شيبان للعلم به بأنه في درجة معاوية بن سلام ، وأنه يروى عن يحيى بن أبي كثير .

والله أعلم .

٥٥٦
كتاب المساجد / باب متى يقوم الناس للصلاة

(٢٩) باب متى يقوم الناس للصلاة ؟

١٥٦ - (٦٠٤) وحلّني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ خُجَّاجِ الصُّوَّافِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَالَةَ ، قَالَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي) .
وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : (إِمَّا أَقِمْتَ أَوْ نُودِيَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ :

ص ص كره ، نص جمص ص ه ص ص هء مي ص ص ص ص ص ص سر ه ص ، ه ، ه ص صئه صء وحدثنا ابن
عليه ، عن حجاج بن ابى عثمان .

ج قال : وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس وعبد الرزاق عن معمر ، وقال إسحق : أخبرنا الوليد بن مسلم عن شيبان ، كُفَّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَالَةَ ، عَنْ أَيْمٍ ! عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
وزاد إسحق في روايته حديث معمر وشيبان : (حتى تروني قد خرجت) .

وقوله في حديث أبي قتادة : (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) : قيل ذلك ؛ لئلا يطرأ عليه عارض يُمسكه عن الإسهل للخروج فيشق على الناس انتظاره قياما ، وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها ، وفيه أن القيام للصلاة لا يلتزم بالإقامة ، أو قوله : قد قامت الصلاة أو حيّ على الفلاح ، على ما ذكره من اختلاف العلماء ، وإنما يلزم بخروج الإمام .

وفي الحديث الآخر عن بلال : (أنه كان لا يقيم حتى يخرج النبي - عليه السلام - فإذا خرج أقام حين يراه) (١) ، وفي حديث أبي هريرة : (أقيمت الصلاة فقمنا فعدّلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أقيم مقامها) (٢) ، وفي حديثه (٣) الآخر : (كانت تقام الصلاة فيأخذ الناس (٤) مصافّهم قبل أن يقوم رسول الله صلى الله عليه وسلم) (مقامه) : يجمع بين مختلف هذه الأحاديث بأن بلالا كان يراقب

(١) الذى فى المطبوعة : (كان بلا ء يؤذن إفا دَحَضْتُ ، فلا يقيمُ حتى يخرجُ النبى (صلى الله عليه وسلم) ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه " ومعنى " دحضت ! : ئى زالت الشصى .
(٢) بعدها فى ق : فصلى .

والذى فى المطبوعة (فأتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حنى إفا قام فى مُصَلَّاهُ ورل أن يمبر ، ذكر فانصَرَف ، وقال لنا : إ مكانكم) فلم نزل قياماً ننتظره حتى خرج إلينا ، وقد اغتسل ينطف رأسه ما فكبر ، فصلّى بنا) .
(٣) فى ت : الحديث -

(٤) في ق : القوم ، والحديث في المطبوعة : ال الصلاة كانت تقام لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) .. الحديث .

كتاب المساجد / باب متى يقوم الناس للصلاة

١٥٧ - (٦٠٥) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَا : "أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَقُمْنَا فَعَدَلْنَا الضُّفُوفَ ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَعَادَ تِلْكَ رِسْوَةَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ ، ذَكَرَ فَانْصَرَفَ ، وَقَالَ لَنَا : (مَكَانَكُمْ) فَلَمْ نَزَلْ قِيَاً نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا ، وَقَدْ اغْتَسَلَ ، يَنْطَفُ رَأْسُهُ مَا ، فَكَبَّرَ فَصَلَّى بِنَا .

١٥٨ - (...) وحديثي زهير بن حرب ، حد ، لنا الوليد بن مسلم ، حاً لنا أبو عمرو - يعني الأوزاعي - حديثا الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ؛ قال : اقيمت الصلاة ، وص ! الناس صفوفهم ، وخرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام مقامه ، فأبى وما إليهم بيده ، أن : (مكانكم لما نخرج وقد اغتسل ورأسه ينطف الماء ، فصلى بهم .

١٥٩ - (...) وحديثي إبراهيم بن موسى ، أخبرنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري قال : حدثنى أبو سلمة عن أبي هريرة ؛ أن الصلاة كانت تقام لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فيأخذ الناس مصافهم ، قبل أن يقوم النبي (صلى الله عليه وسلم) مقامه .

خروج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حيث لا يراه غيره أو إلا القليل ، فلا ولما خروجه الام هو : ثم لا يقوم الناس حتى يظهر للناس ويروه ، ثم لا يقوم مقامه حتى يعدلوا صفوفهم ، وأن الرواية الأخرى عن أبي هريرة : (وأخذ الناس مصافهم قبل خروجه) (١) كانت مرة أو لعدر ، ولعل نهيه في حديث أبي قتادة كان بعدها بدليل طول انتظارهم النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها وللأمر (٢) الذي شغله عنهم ، وقد اختلف السلف والعلماء متى يقوم الناس في الصلاة ومتى يكبر الإمام ؟ ومذهب مالك وجمهور العلماء أنه ليس لقيام الناس حد عند الإقامة لكن استحباب عامتهم قيامهم إذا أخذ المؤذن في الإقامة وروى عن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن : " قد قامت الصلاة) ، وذهب الكوفيون إلى أنهم يقومون في الصف إذا قال : (حى على الفلاح) ، فإذا قال : (قد قامت الصلاة) كبر الإمام فإن لم يكن معهم كره لهم القيام في الصف وهو غائب ، ووافق الشافعي وأصحاب الحديث في هذا الموضع إذا لم يحضر الإمام ، وحكى عن سعيد ابن المسيب أنه [(٣) إذا قال المؤذن : (الله أكبر) ، وجب القيام فإذا قال : " حى الصلاة) ، اعتدلت الصفوف ، فإذا قال : (لا إله إلا الله) ، كبر الإمام ، ونحوه عن عمر بن عبد العزيز ومذهب عامة أئمة المسلمين لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة

(١) الذى فى المطبوعة : قبل أن يقوم النبي (صلى الله عليه وسلم) مقامه .

(٢) فى ال الصل .

والأمر ، والمثت من ت .

(٣) من ت .

٥٥٨ كتاب المساجد / باب متى يقوم الناس للصلاة

١٦٠ - (٦٠٦) وحديثي سلمة بن شبيب ، حديثا الحسن بن أعين ، حد ، شا زهير ، حديثا سمك بن حرب عن جابر بن سمرة ؟ قاذ : كان بلال يؤذن إذا دحضت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه .

وقوله : (كان بلال يؤذن إذا دحضت [ولا يقيم حتى يحىء] (١) النبي (صلى الله عليه وسلم)) :

أى اذا زالت ، قال الهروى : وذلك إذا انحطت للغروب .

قال الماصى : يعنى - والله أعلم فى [غير] (٢) هذا الحديث ، ! الا فقد جاءت

بمعنى الزوال نفسه بعد هذا مفسراً بقوله : (كان يصلى الظهر إذا دحضت الشمس) ، وجاء هذا الحديث الأول غير معين ، فهو محتمل للصلايين ، فمن يجعله المغرب فكأن معناها هنا غربت ، وأصله الزلق وهو الدحض ، شبه سرعة انحدارها للغروب بالزلق .

وقوله : ينطف رأسه ماء (٣) : يقطر ، والنطفة : القطرة من الماء .

وقوله : أشار إلينا مكانكم فلم نزل ننتظره قياما حتى خرج وقد اغتسل فكبر وصلى

٦٠٣٠ (30) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

بنا (٤) ، بين في هذه الرواية أن انتظارهم له كان وهم قيام في مصارفهم ولم يذكر أنه أعاد الإقامة ، ولعل هذا لقرب رجوعه وسرعة ظهوره بدليل قوله لهم : (مكانكم) وبقائهم قياما ، وبهذا قال مالك : إن من انصرف من صلاته أو قطعها لعذر أنه إن كان لم يطل فإنه يعود إليها بالإقامة الأولى ، وإن كان قد طالت صلاته أو عمله فابتدأ إقامة أخرى .

وتأول بعض المشايخ على قوله في المدونة في المصلى بثوب نجد يقطع الصلاة ويستأنفها بإقامة جديدة ، وكذلك قوله في القهقهة في الصلاة يقطع ويستأنف ويعيد الإقامة : أن مذهبه متى كان قاطعاً لصلاته لأمرٍ أوجبه أن يعيد الإقامة في القرب والبعد ؛ إذ الإقامة المتقدمة لصلاة قد قطعها بخلاف إذا طرأ له العذر قبل دخوله في الصلاة أو آخر الدخول فيها فهذا تجزيه إقامته بالقرب ؛ لأنه لذلك العمل أقام ، ولم يفرق غيره بين الوجهين ، وتأول المسألتن أنه اطال الصلاة وبعد من الإقامة الأولى .

وقوله في الحديث : (قبل أن يُكثّر) دليل بين أنه لم يكن دخل في الصلاة ، وفي البخاري : (وانتظرنا تكبيره (٥) ، وقد ذكر أبو داود الحديث (٦) .

وفيه أنه كان إذا دخل في

(١) الذي في المطبوعة : فلا يقيم حتى يخرج ، وما في المال أدق وأليق بالسياق .

(٢) يقتضيها السياق .

(٣) في المطبوعة : ورأسه ينطف الماء .

(٤) الذي في المطبوعة : ٩ وقال لنا : (مكانكم) ، فلم نزل قياما ننتظره حتى خرج إلينا وقد اغتسل ينطف رأسه ما ، فكبر فصلى بنا .

(٥) كالأذان ، بهل اخرج من المسجد لعله لا (٦٣) .

يلاً كالطهارة ، بني ، الجنب يصلى بالقوم وهو نلبي (٢٣٤) .

كتاب المساجد / باب متى يقوم الناس للصلاة

٥٥٩

الصلاة فأومأ بيده أن مكانكم ، واستدل منه على جواز صلاة من صلى خلف الجنب ، ويجب أن يجمع بين الأحاديث ، وأن معنى دخوله في الصلاة أي للصلاة ، كما قال في الرواية الأخرى في الأم : (حتى إذا قام في مصلاه) ، "وقام مقامه" في الأخرى ، ثم بين وفسر بقوله : (قبل أن يكبر) ، فأثبت وزاد ما أغفله غيره ونسيه أو ترك بيانه ، وقد يحتج به من يرى أن إقامة أهل المسجد تجزى لكل من يصلى فيه بعده ، وهو قول الحسن وأبي حنيفة /

٥٦٠

كتاب المساجد / باب من أدرك ركعة من الصلاة ...

إن

(٣٠) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

١٦١ - (٦٠٧) وحدثننا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ،

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الخلاة) .

١٦٢ - (...) وحدثننا حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن

ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أدرك ركعة من الخلاة مع الإمام ، فقد أدرك الصلاة) .

وقوله : (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) : لاختلاف أن اللفظ ليس

على ظاهره ، وأن هذه الركعة تجزيه من الصلاة دون غيرها ، وإنما ذلك راجع إلى حكم الصلاة ، وقيل : معناه : فضل الجماعة ،

وهو ظاهر حديث أبي هريرة ، هذا في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري وزيادته قوله : (مع الإمام) وليس هذه الزيادة في حديث مالك عنه ، ولا في حديث الأوزاعي وعبيد الله بن عمر ومعمّر ، واختلف فيه عن يونس عنه ، وعليه يدل أفراد مالك له في التبويع في الموطأ (١) ، وقد رواه بعضهم عن مالك مفسراً : (فقد أدرك الفضل) ، ورواه [أيضاً] (٢) بعضهم عن ابن شهاب ، وهذا الفضل لمن تمت له الركعة كما قال ، وفي مضمونه أنه لا يحصل بكامله لمن لم تحصل له الركعة ، وقد روى عن أبي هريرة وغيره من السلف أنه وإن انتهى إلى القوم وهم قعود في صلاتهم أنه يدخل في التضعيف ، وكذلك إن وجدهم سلموا ، ولا يصح أن أجر من أدرك جميع الصلاة كأجر من لم يدرك منها إلا بعضها ؛ لقوله : (ومن فاتته أم القرآن فقد فاتته خير كثير) لكن تضعيف الأجر حاصل له بفضل الله وفاته خير كثير ، وكذلك تكون معنى ما ذهب إليه السلف فيمن لم يدرك ركعة أن له بنيتها أجراً من التضعيف والسعي إليه والله أعلم .

وذهب داود وأصحابه في آخرين أن الحديث في إدراك الوقت ، فجعلوه بمعنى الحديث الآخر : (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) وهما حديثان في سُنتين لهما حكايا ، وفيهما دليل على أن من لم يدرك ركعة فليس بمدرك لفضل تلك الصلاة ولا حكمها ، مما لزم إمامه من سجود سهو ، أو انتقال فرضه من اثنتي عشرة إلى أربع في الجمعة أو (١) كالصلاة ، بما جاء في النداء للصلاة ٦٨ / ١ - (٢) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب من أثوك ركعة من الصلاة

إلخ
٥٦١
)

(حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وعمرُ والنَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالْأَعْيَنِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَيُونُسَ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا شَاةُ ابْنِ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ ، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ : (مَعَ الْإِمَامِ) .
وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : " فَقَدْ الرُّكْءُ الصَّلَاةُ كُفِّهَا " .

انتقاله إلى حكم نفسه إن اختلف حالهما من السفر والإقامة ، وهذا قول مالك والشافعي في أحد قوليه ، وعامة فقهاء الفتياء وأئمة الحديث ، وذهب آثو حنيفة وأبو يوسف وأصحابهما والشافعي - أيضاً - أنه بالإحرام يكون مدرّكاً لحكم الصلاة واتفق هؤلاء على إدراكهم العصر بتكبيره قبل غروب الشمس .
واختلفوا في الظهر ؛ فعند الشافعي في أحد قوليه : هو مدرّك بالتكبير لهما لا اشتراكهما في الوقت ، وعنه أنه بتمام القامة للظهر يكون قاضياً لها بعد ، وهذا الإدراك يكون لمعنيين : أحدهما : أن يكون لمن آخر الصلاة فهو مدرّك للأداء بإثناك ركعة ، وليس يكون قاضياً بصلاته بعضها بعد وقتها كمدرك ركعة من صلاة الإمام ، فله في جميعها حكم الإمام .

ولا يدل هذا على إباحته للتأخير إلى هذا الحد ، بدليل الخلع عن تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ، ووصفها بصلاة المنافقين ، وقد يحمل الحديث على من كان بصفة المكلفين في هذا الحن فأدركه وجوب الصلاة ، أو حكم من أحكامها في هذا الوقت ، فهو مدرّك له ، وهذا قول مالك وأصحابه في معنى الحديث ، وهم الذين عبروا عنهم بأصحاب الأعذار

، وذلك الكافر يسلم ، والصغير يبلغ ، والحائض تطهر ، والمغمى عليه يفيق ، والمسافر يقدم أو يرحل .
وهذه الركعة التي يكون فيها مدركاً للأداء .

والوجوب في الوقت هو قدر ما يكبر فيه للإحرام وقراءة أم القرآن بقراءة معتدلة ، ويركع ويرفع ويسجد سجدة يفصل بينهما ، ويطمئن في كل ذلك ، على من أوجب الطمأنينة ، فهذا أول ما يكون به مدركاً ، وعلى [قول] (١) من لا يوجب أم القرآن في كل ركعة تكفيه تكبيرة الإحرام والوقوف لها ، واشهب لا يراعى إدراك السجود بعد الركعة [أخذاً بظاهر الحديث ، وأما الركعة] (٢) التي يدرك لها فضيلة الجماعة فإن يكبر لإحرامه (٣) قائماً ثم يركع ، ويمكن يديه من ركبتيه (١) ساقطة ملاً الأصل ، وقيدت بهات! ت
(٢) سقط مفعلاً الأصل ، واستدرك في الهامة .
(٣) في ت : للإحرام .

٥٦٢

كتاب المساجد / باب من أدرك ركعة من الصلاة

إلخ

١٦٣ - (٦٠٨) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن زيد بن أسلم ،
عن عطاء بن يسار ، وعن بسر بن سعيد ، وعن الأغر ج ، حدثوه عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الضبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) .

(وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة بمثل حديث مالك عن زيد بن أسلم .

١٦٤ - (٦٠٩) وحدثنا حسن بن الربيع ، حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد ، عن الرقري ، قال : حدثنا عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

ح قال :

قبل رفع الإمام رأسه .

هذا مذهب مالك وأصحابه ، وجمهور الفقهاء من أهل الحديث والرأى ، وجماعة من الصحابة والسلف .
وروى عن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة ما لم يدرك الإمام قائماً قبل أن يركعها معه ، وروى نحوه عن أشهب من أصحابنا ، وروى عن جماعة من السلف أنه متى أحرم والإمام راعع أجزأه ، دان لم يدرك الركوع وركع بعد الإمام كالثعالب ، واعتد بالركعة ، وقيل : يجوز (ن) رفع الإمام ما لم يرفع الناس ، وقيل : أجزأه إن أحرم قبل سجود الإمام .

٦٠٣١ (31) باب أوقات الصلوات الخمس

وقوله : (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أثوك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) : حجة بية للجماعة في تسوية الصلاتين ، وأن من أدرك منها ركعة فطلعت عليه الشمس أو غربت ، فصلى بقية صلاته ، كان مدركا لأدائها أو حكمها ، خلافاً لقول أبي حنيفة في تفريقه بين الصبح والعصر ، فجعله يتم في العصر لانه دخل عليه وقت [تجوز فيه الصلاة ، ولا يتم في الصبح لأنه دخل عليه وقت] (١) تمنع فيه الصلاة ونهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الصلاة فيه ، فيفسد عليه عنده الصبح إذا صلى منها ركعة ، ثم يصلها بعد ارتفاع الشمس ، وعند الجماعة أنه يصلى عند الطلوع

والغروب كل فرض ذكره من صلاته (٢) ومنع من الصلاة حينئذ جملة إلا عصر يومه فقط ، وقد جاء في الأم من رواية الليث : (أن عمر أخر الصلاة شيئاً) .

قال ابن أبي صفرة : فهذا يدل أنه إنما أخرها عن الوقت المستحب ، ويدل أيضاً من قوله في الرواية المعروفة : (يوماً) أنه كان نادراً من فعله ولم تكن عادته .

وقوله : (من أدرك من العصر سجدة) في حديث حرملة ، فسره في الأم بأنها الركعة ،

(١) من هامش ت .

(٢) في ت : صلواته .

كتاب المساجد / باب من أدرك ركعة من الصلاة .

إلخ

٥٦٣

وحدثني أبو الطاهر وحرملة .

كلاهما عن ابن وهب - والسياق لحرملة - قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة ، قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، أَوْ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا) وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ .

١٦٥ - (٦٠٨) وحدثنا حسن بن الربيع ، حدثنا عبد الله بن المبارك ، عن معمر ،

عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ) .

(وحدثناه عبد الأعلى بن حماد ، حدثنا معتمر ، قال : سمعت معمرًا ، بهذا

الإسناد .

وذلك أنه قد يعبر بكل واحد منهما على الآخر ، واحتج بهذا الحنفى والثافعى في أحد قوليه في أن مدرك تكبيرة الإحرام مدرك ، وأن تعبيره مرة بالسجدة (١) ومرة بالركعة عبارة عن بعض الصلاة إدراك شيء منها ، وأنه لم يرد بالسجدة الركعة على ظاهره ، ولا أراد بالركعة الحد أنه لا يجزئ عا هو أقل منها لذكره السجود .

(١) في ت : بالجود .

٥٦٤

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

(٣١) باب أوقات الصلوات الخمس

١٦٦ - (٦١٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد ، شائيت .

ح قال : وحد ، شأ ابن ربح ، أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، أن عمر بن عبد العزيز أخر العصر شيئاً .

فقال له عروة : أما إن جبريل قد نزل ، فصلّى إمام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال له عمر : اعلم ما تقول يا عروة .

فقال : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبا مسعود يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (نزل جبريل

فاع مني ، فصليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه) .

يحسب باع صابعه خمس صلوات .

أحاديث الأوقات

قال الإمام : قوله في حديث بشير بن مسعود : (أما علمت أن جبريل نزل فصلي) (١١) الحديث ليس هذا بحجة مستقلة ، إذا لم يُسم له في أي وقت صلى به جبريل - عليه السلام - والمفهوم منه أنه إنما أحاله على أمر عليه عمر ، فهذا يكون حجة عليه .

وقوله : (فنزل ٢١) فصلي ، فصلي رسول الله (كلبا) : إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ أعطى أن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، دكن مفهوم هذا الحديث والمنصوص في غيره ، أن جبريل أتم النبي كلياته ، فيحمل قوله : (صلى) فصلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٣١) على أن جبريل كلما فعل جزءا من الصلاة فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) بعده ، حتى تكاملت صلاتهما .

واحتج بهذا الحديث من يقول بجواز صلاة المفترض خلف المتنفل ، فقال : صلاة جبريل كانت نافلة واعتقدوا برواية من روى في حديث جبريل (بهذا أمرت) بالنصب ، والجواب عن ذلك أن تقول : إن كنتم أخذتم ذلك من مقتضى الحديث لأجل إخباره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مأمور بذلك فلا حجة فيه إذ ليس في إخباره أنه أمر بذلك دليل على جبريل لم يؤمر بذلك ، بل يصح أن يكون أمر أيضا ، وإن كنتم أخذتم ذلك من أن جبريل لا يكف ما كلفناه من شريعتنا قيل : ولا يبعد - أيضا - في جهة التنفل ، فيكون في حقه نافلة ، ويصح أن يقال - أيضا - إنما يتم ما احتججتم به إذا سلم لكم أن تلد الصلاة كانت واجبة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلو قيل : إنما استقر عليه وجوبها بعد بيان (١١) الذي في المطحوعة .

أما إن جبريل قد نزل فصلي .

(٢) الذى فى المطبوعة - نزل ، بغير الفاء .

(۳۱) الذى فى المطبوعة : فصلى فصلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

$$\begin{array}{r} 060 \\) - 167 \end{array}$$
[illegible]

فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ: انْظُرْ مَا تَحْدُثُ يَا عُرْوَةُ أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هُوَ أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقْتَ الصَّلَاةِ ؟
فَقَالَ عُرْوَةُ: كَلَّا كَانَ بَشِيرٌ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ .

جبريل له في اليومين جميعاً ولا تكون واجبةً في حقه حين صلاحها مع جبريل ، لم يكن في الحديث تعلق في هذا ، وأما رواية من روى : (بهذا أُمِرْتُ) بالرفع ، فهي حجة على من يرى المأمور به هو الواجب (١) ، فيقول : لا يخلو أن يكون جبريل أُمِرَ بتبليغ ذلك قولاً أو فعلاً أو خيرَ فيما شاء منهما ، فلا يقال : إنه أمر ال يبلغ قولاً نخالف ، إذ لا يليق به ذلك ، فإذا كان أمر أن يبلغه فعلاً أو خيرَ فاختار الفعل صار بيانه واجباً (٢) ، وكان المؤتم به الأخ بمن وجبت عليه الصلاة وأما على رأى من يرى أن المأمور به ينطلق على غير الواجب ، فيكون الجوابُ على ما قدّمناه قبل هذا .

قال القاضي : وقد استدل بهذا الحديث - أيضاً - على جواز صلاة المعلم بالمُتعلِّم ،

وفي هذا الحديث دخول العلماء على الأمراء وقول الحق عندهم ، وإنكار ما لا يجب فعله عليهم ، وملاطفتهم في الإنكار ، وهذا حكم

إنكار المنكر ، قال الله تعالى : { فَقُولَا لِي لَا لِيَنَّآ } (٣) ، لآته أقرب إلى القبول ، وقد تقدم هذا في أول الكتاب ، وفيه ما عرف من فعل السلف ، في قبول خبر الواحد والعمل به في الديانات ، وفيه الحجة بالمرسل عن الثقات لقول عروة في حديث الليث : [أما علمت] (٤) أن جبريل نزل فصلى ، وأما في رواية مالك فأرسله عن أبي مسعود ، ثم لما راجعه واستفهمه عنه عمر وقال له : اعلم ما تحدث به ، حضاً على ثبتيته فيه لا اتهاماً له ، قوى حجته بإسناده الحديث وتسمية من حدثه () به ، فقال : (كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه) ثم قواه بحديثه عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في نازلتهم لأنها كانت صلاة العصر ، وأثبت عليه الحجة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) التي لا

(١) دون المندوب .

(٢) من جث إن الفعل الواقع يائناً واجب .

(٣) طه : ٤٤ .

(٤) الذي في المطبوعة : أليس قد علمت ، وفي الأصل : أما ، والمثبت من ت .

(٥) في ت : حدث .

٥٦٦

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

١٦٨ - (٦١١) قَالَ عُرْوَةُ : وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

تعارض باجتهاد ، ولأءن عمر لم يؤخر ولا المغيرة هذه الصلاة عمداً ، إذ كانا أجل من ذلك ، ولا لضرورة إذا لم يعتذرا عنه ، ! إنما ظنا الجواز في ذلك وأنه وقتها ، وأن التأخير إلى حينئذ غير ضيق ، دان ذلك لم يكن عادة لها بقوله : (آخر الصلاة يوماً) وهذا إنما يورد في غير المعهود ، وقد تفسر في الأحاديث أن الصلاة كانت في حديث عمر وحديث المغيرة صلاة العصر ، وأنهما إنما خفى على عمر على ظاهر الحديث نزول جبريل بتحديد الأوقات .

وقد قيل : يحتمل هذا التأخير أن يكون عن الوقت المستحب إلى آخر وقت الاختيار ، فأنكر عليهما ذلك للجماعة التي سُنَّها إقامتها أوائل الأوقات ، لا سيما من الأئمة المقتدى بهم ، وقد يدل على هذا قوله في رواية الليث : (آخر العصر) ، وهذا يدل أنها لم تخرج عن وقت الاختيار أو يكونا أخرها عن وقت الاختيار جملة إما لظنهما أن الكل وقت اختيار [أو يكون ذلك مذهبهما ، وهو مذهب اسحق وداود وأهل الظاهر] (١) في وقت العصر ، أن يدرك منها ركعة قبل الغروب لذي عذر أو لذي رفاهية أو يكون قد خفى عليهما السنة في ذلك كما خفى على غيرهما بعض السق ؛ إذ الإحاطة على البشر ممتنعة ، وإن كان قول أبي مسعود الأنصاري للمغيرة : [(أليس قد علمت أن جبريل) (٢) الحديث يدل ظاهره على علم المغيرة] (٣) بذلك ، وقد يكون هذا على ظن أبي مسعود به ذلك ، ولصحبة المغيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) كما صحبه ، والاحتجاج عليهما بهذا الخبر ان كانا أخرها عن الوقت المختار بين ، فإن كانا أخرها عن المستحب إلى آخر الوقت المختار فلها فيه من التغيرير بفواتها ، وخوف الوقوع في الوقت المحذور وبعد خروج وقتها ، وحن صلاة المنافقين (٤) .

ثم ذكر مسلم في حديث جبريل هذا وصلاته بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه يحسب بأصابعه خمس صلوات وكذلك في أكثر الروايات عن ابن شهاب ، وكذلك ظاهر حديث مالك في الموطأ (٥) ، وليس فيه تكرار الصلوات في وقتن ، وقد رويت في إمامة جبريل بالنبي علظاً أنه صلى به عشر صلوات ، كل صلاة في وقتن أوله وآخره من رواية أبي بكر بن حزم وابن جريج عن ابن شهاب عن عروة ، ومن رواية ابن عباس ، إلا أن أكثرهم يقول في المغرب : إنه صلاها لوقت واحد في اليوم .

وقد احتج بعض الشيوخ على تصحيح رواية مالك ومن تابعه بأن صلاة جبريل كانت خمسا في يوم واحد باحتجاج عروة على عمر وإي (١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! .

(٢) هذا ما يؤكد أن سياقة القاضي لها صا ٥٦٦ كان بالمعنى .

(٣) سقط من ت ، واستدرك بهامشها .

(٤) يعني بذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) : (تلك صلاة المنافق ، يؤخر حتى تكون الشمس بين قرني شيطان) الحديث .

(٥) كوقوت للصلاة ، بوقوت الصلاة ١ / ٣ .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

٥٦٧

كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، كَانِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً فِي حُجْرَتِي ، لَمْ يَفِئِ الْفَيْءُ بَعْدُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَمْ يَظْهَرَ الْفَيْءُ بَعْدُ .

مسعود على المغيرة لصلاة جبريل ، ولو كانا في وقتن لاحتجا عليهما بتأخيرها في اليوم الثاني وقد يرد على هذا بأن التأخير كان عن الوقت المختار على ما تأوله بعضهم وقد جاء من طريق ابن شهاب وغيره : أَنَّ النَّاسَ صَلُّوا خَلْفَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِصَلَاةِ جَبْرِيلَ ، وَفِي مُصَنَّفِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (أَتَانِي جَبْرِيلُ فَصَلَّى بِي عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ) (١) وَذَكَرَ حَدِيثَ الْوَقْتَيْنِ .

وقوله : (كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر) ، قال الإمام :

فيه حجة على عمرة لأن فيه دليلا (٢) على تعجيل العصر ، وهي الصلاة التي وجده قد أخرها ، وإنما كان فيه دليل على التعجيل من جهة أن الحجة إذا كانت ضيقة أسرع ارتفاع الشمس منها ولم تكن موجودة فيها إلا والشمس مرتفعة في الأفق . كذا قال الهروي .

وقوله : لم تظهر : أي لم تطلع السطح ، ومنه قوله تعالى : { وَمَعَارِجَ غَلِيظًا يَظْهَرُونَ } (٣) ، ومنه الحديث الآخر : لا يزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق (٤) : أي عالن . قال الجعدي :

بلغنا السماء مجدنا ووجدودنا دإنالنبغي فوق ذلك مظهرها

أي أعلوا (٥) .

قال القاضي : قيل : تظهر على الجدر ، وقيل : يرتفع ظلها عن الحجرة ، وقيل :

تظهر بمعنى نزول عنها كما قيل :

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

وكله راجع إلى معنى وهو مفسر في الأم في قوله : (والشمس واقعة في حجرتي)

وفي رواية : (طالعة لم يظهر الفئء بعد) ، وفي رواية : (أ لم ترتفع من حجرتها) (٦)

(١) كالصلاة ، بفي المواقيت (٣٩٣) ، وكذا الترمذي في أبواب الصلاة ، بما جاء في مواقيت الصلاة لا ١٤ ، ، أحمد في المسند ٣٣٣ / ١ .

(٢) في ت : دليل .

(٣) الزختر : لهم .

(٤) سيأتي إن شاء الله في كتاب الإمارة ، وقد أخرجه البخاري ، كالاخصام ، بقول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لا تزال طائفة

من امتي ظاهرين على الحق ، وهم أهل العلم (٧٣١١) .

(٥) ساقطة من ق .

للا الذي في المطبوعة : لم يظهر الفئء في حجرتها .

٥٦٨

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

١٦٩ -)

(وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ

ابن شهاب ، قال : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرِ النَّبِيُّ فِي حُجْرَتِهَا .

١٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ وَاقِعَةً فِي حُجْرَةٍ .

١٧١ - (٦١٢) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَاشَا مُعَاذٌ -

وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتِ الْقَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ (إِذَا صَلَّيْتُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ ، فَإِذَا لَيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ تَصْفَرَ فِي الْبَخَارَى : (والشمس لم تخرج من حجرتها) (١) ، وكله بمعنى ما تقدم ، قيل : إنها في صحن الحجرة لم تزل عنها ولم ينفى فيؤها ولا ارتفع في جدرها وعلى سقفها ، وكل هذا إنما يتأتى في أول وقت العصر مع ضيق الساحة وقصر البناء ، وأما مع ارتفاعه أو سعته فيختلف .

والحجرة الدار ، وكل ما حجر واحيط به البناء فهو حجرة ، ذهب القاضي أبو عبد الله أن فيه دليلاً على فضل الملائكة على بني آدم لإمامته بالنبي - عليه السلام - وليس بظاهر ، لأن الله بعثه له هنا معلماً .

قال : وفيه حجة أن قول صاحب : أُمِرْنَا بِكَذَا وَنُهِنَا عَنْ كَذَا : أنه من المسند ،

لقول جبريل بهذا ، وهذا - أيضاً - غير ظاهر في الحجة ، لأنه هنا لا أمر لجبريل [ولا] (٢) محمد بالصلاة إلا الله تعالى ، وقول صاحب : أُمِرْنَا وَنُهِنَا عَنْ كَذَا يحتمل عوده على الخلفاء ، أو على تأويله على الله ، أو على الرسول - عليه السلام - لكن كافة المحدثين وأكثر الأصوليين يحملونه محمل المسند ، بظاهره أنه أمر الرسول ، وجماعة من الأصوليين يأبون إسناده للاحتمال ، ومحققو الأصوليين يميلون إلى هذا إلا أن تصحبه قرينة تدل على أن الأمر ، الرسول .

وذكر مسلم أحاديث الوقتين من رواية عبد الله بن عمرو بن العاصي ، وبريدة ، وأبي موسى ولا خلاف أن الوقت من فروض الصلاة وشروط صحتها ، إلا شيئاً روى عن أبي موسى وبعض السلف ، ولم يصح عنهم ، ثم انعقد الإجماع على خلافه ، ولا خلاف في (١) كمواقيت الصلاة ، بوقت العصر .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

٥٦٩

الشَّمْسُ ، فَإِذَا صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ ، فَإِذَا صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ مَا .

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَالِقَ ،

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ - وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ وَيُقَالُ : الْمَرَاغِيُّ .

وَالْمَرَلُ ! : حَى مِنَ الْإِزْد - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : (وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ مَا .

أوائل أوقات الصلوات على ما تكرر عن جماعة المسلمين إلا في أول وقت العصر والعشاء الآخرة ، فأبو حنيفة يقول : أول وقتها بعد القامتن بعد طرح ظل الزوال ، وخالفه في ذلك الناس وأصحابه ، وكذلك خالف في أول وقت العشاء الآخرة ، مع اتفاقهم أنها بعد مغيب الشفق ، لكن اختلفوا في الشفق فجمهورهم على أنه الحمرة ، وأبو حنيفة والمزني يقولان : هو البياض .

ثم اختلفوا في تحديد أواخر هذه الأوقات ، فأما الصبح فجاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من رواية بعضهم : (إذا صليتم الفجر فإنه وقتما إلى أن يطلع قرن الشمس الأول) ومن رواية غيره : (ما لم تطلع الشمس) وفي حديث أبي موسى في الوقتن : (أنه صلاها في اليوم التالي) ، والقائل يقول : (قد طلعت الشمس أو كادت) وفي حديث بريدة : (فأسفر بها) وفي الرواية الأخرى : (فنور) وفي الموطأ : (بعد ما أسفر) (١) وهو مثل قوله : فأسفر ، مأخوذ من النور ، وكافة العلواء وأئمة الفتوى أن آخر وقتها طلوع الشمس ، هو مشهور قول مالك ، وروى ابن القاسم وابن عبد الحكم عنه أن آخر وقتها الأسفار ، وقال مثله الإصطخري من أصحاب أبي حنيفة ، وتأويل ما وقع لأصحابنا في ذلك أنه آخر وقت الاختيار وما بعده إلى طلوع الشمس وقت ضرورة ، وقد فكر أن للملك قولن في هل لها وقت ضرورة أم لا ؟ واختلفت أجوبته في مسائله على هذا الأصل .

قال الإمام : قوله : (إذا صليتم الفجر فإنه وقت إلى أن يطلع قرن الشمس الأول) حجة على الإصطخري في قوله : آخر وقتها الإسفار البثن ، وقوله : (قرن الشمس الأول) أى طرفها الذى هو أول ما يبدو منها ، ولم يقيده بالأول الا لثلا يظن (٢) السامع أنه يريد آخر ما يطلع منها ، ولالإصطخري ما وقع في حديث الوقتين أنه صلى في اليوم التالى عند (١) كوقوف الصلاة ١ / ٤ (٣) .

(٢) في الأصل : ليظن ، وهو تصحيف .

٥٧٠

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، كَلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَدِيثِهِمَا : قَالَ شُعْبَةُ : رَفَعَهُ مَرَّةً ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ مَرَّتَيْنِ .

آخر الإسفار ، وقال : (ما بين هذين وقت " .

قال القاصي : قوله : (عند آخر الإسفار) أتى به - رحمه الله - على المعنى وليس

في لفظ الحديث ، وإنما لفظه كما تقدم ، ولا حجة فيه للإصطخري ؛ لأن الصلاة إذا كانت بعد الإسفار البين أو بعد آخره فليس وراءه إلا طلوع الشمس ، ولأن قوله : (ما بين هذين وقت) : يعنى بين صلاته في الإسفار إلى صلاته أول طلوع الفجر (١) ، فجاء الإسفار من جملة وقت الصلاة وداخل فيها ، وأما آخر صلاة الظهر فقال في الأم في حديث عبد الله بن عمرو : " ما لم تحضر العصر ، وقال في حديث بريدة في صلاته بها اليوم التالى : (فأدبر بها) وفي حديث أبي موسى : (آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس) وفي حديث جبريل في رواية من ذكر فيه الوقتين الذى لم يذكره مسلم : (ثم أتاه حين كان ظل كل شئ مثله من الغد ، فقال : يا محمد ، صل الظهر) لم يخرج ، وأما آخر صلاة العصر ففي حديث عبد الله بن عمرو في الأم : (إلى أن تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول) ، وفي حديث بريدة في الوقتين : (أنه صلاها في اليوم التالى والشمس مرتفعقا ، وفي الرواية الأخرى : (بيضاء نقية لم تخالطها صافرة) ، وفي حديث أبي موسى : (وانصرف منها والقائل يقول : (قد احمرت الشمس) ومثله في حديث جبريل ، وفي الأحاديث الأخر : " من أترك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أتركها) ، وقوله في الحديث الآخر : (فأمسك عن الصلاة ، فإنها تطلع بين قرني شيطانها قد يحتج به أبو حنيفة وأهل الرأي في منعه الصلاة حينئذ بكل وجه أن فرض ونفل ، ونقول : إنه لو طلعت الشمس وقد صلى ركعة من الصبح فسدت عليه بخلاف قول كافة المسلمين .

قدمنا الكلام عليه [قبل] (٢) ومحموله قوله : (امسك عما لا يحق عليك صلاته) ، بنص

(١) واعلم أن أول وقت الصبح هو طلوع الفجر ، وهو البياض المنتشر في الأفق من القبلة الى الشمال لا المنتشر من اشرق إلى المغرب ؛ لأن ذلك هو الفجر الكاذب .

قال ال الهى : فإن قلت : القياس أن يكون انثار الضو من اشرق الى المغرب ؛ لأن الفجر هو البياض السابق بين يدي طلوع الشمس ، وهى إنما تطلع من اشرق صاعدة إلى المغرب ، فقياس فجرها ان يكون كذلك .

قلت .

الفجر الصادق هو البياض السابق بين يدي طلوعها ، وهو - أيضاً - إنما يطلع من اشرق صاعداً إلى المغرب ، لكن لاتأع دائرته يتوهم أنه من القبلة إلى الشمال ؛ لأن الدوائر ثلاثة : دائرة قرص الشمس ، ودائرة الحمرة المحيطة بها ، ودائرة البياض المحدث بالحمرة ، وهو السابق بين يدي طلوع الشمس المسمى بالفجر . (٢) من ق -

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس
٥٧١

١٧٣ - (...) وحلثني أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدهشاً عبد الصمد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة عن أبي أيوب ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (وقت الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله ، ما لم يحضر العصر ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ، ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق ، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط ، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ، ما لم تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة ، فإنها تطلع بين قرني شيطان) .

قوله : (من نام عن صلاة أو نسيها) لم يخرج الحديث فبناء الحديثين عندنا على هذا الوجه ، وعند كافة العلماء أولى من إخراج أحدها ، ويأتى الكلام على هذا في حديث الوادي (١) أيضاً ، ومعنى قوله : (بين قرني الشيطان) بعد هذا . قال الإمام : وأما الظهر فقد اختلفت الأحاديث في آخر وقتها . ففى حديث : القامة ،

وفى حديث آخر : (ما لم يحضر وقت العصر) ، ووجه البناء أن نقول : قوله (صلى الله عليه وسلم) عند العامة محمول على أن آخر الصلاة تنقضى بانقضاء القامة ، فيكون هذا موافقاً لقوله : (ما لم يحضر وقت (٢) العصر) لأن مبتدأ العصر في أول القامة الثانية ، وهذا البناء يضعف أحد القولين أن آخر القامة وقت الظهر والعصر معاً ، وأما الأحاديث المتعارضة في آخر وقت العصر فيدخل البناء فيها في موضعين أحدهما : بناء قوله : (القامتين مع الاصفرار) ، فيقال : يحتمل أن يكون تحديده للقامتين في حديث هو الاصفرار الذى حد به فى حديث آخر ، فذكر الاصفرار مرة لأنه علم باد للعيان ، تعرفه الخاصة والعامة ، وذكر القامتين - أيضاً - ليكون علامة لمن يعلم ذلك ممن ينظر فى الإطلال والموضع الثانى الذى يحتاج إلى البناء : قوله فى بعض الأحاديث [(٣) : (آخر وقت العصر الاصفرار) وفى بعضها : (آخر وقتها الغروب) ، ويتجه فى البناء طريقان : أحدهما على طريقة من يقول بالتأخير فى تأخيرها إلى بعد الاصفرار فيكون صفة البناء أن يقال : قوله : (إلى الاصفرار) فى حق من لا عذر له ، ويكون آتما فى التأخير بعد ذلك .

وقوله ت (إلى الغروب) فى حق أصحاب الضرورات والأعذار والإجزاء على طريق من لا يقول بالتأخير ، ويرى أن الخطاب يعم أصحاب الضرورات وغيرهم ، ويكون صفة البناء أن يحمل قوله : (إلى الاصفرار) على آخر الوقت المستحب ، وقوله : (إلى الغروب) آخر وقت الوجوب . ويكون ما بيأ الاصفرار والغروب وقت كراهة .

(١) سيأتى من رواية أبي قتادة حياً أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمبىضة .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٢) الذى فى المطبوعة بجر لفظة (وقت) .

١١١ / ب

٥٧٢ كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

قال الإمام : ولو قال قائل : مقتضى الأحاديث (١) أن الظهر لاحظ لها فى القامة الثانية وأن التأخير يتعلق بتأخيرها بعد القامة إلا أن يمنع من ذلك دليل فيصار إليه ؛ لأن "الأحاديث الواردة فى وقتها ليس فيها دليل على أن لها بعد القامة وقتاً ، ولم تعارض هذه الأحاديث بشئ (٢) [سوى ما وقع] (٣) فى بعض أحاديث الجمع بين الصلاتين ، ويحمل ذلك على أنه كان ضرورة ، وإنما كلامنا

على غير وقت الضرورة لكان للنظر في قوله مجال .

وأما العصر فلو قال قائل / أيضا في بناء أحاديثها بعد قوله : (الاصفرار) وهو كقوله : (إلى الغروب) في حديث آخر ، وأراد الاصفرار المقارب للغروب وحدّ به حماية للذريعة لئلا يوقعها بعد الغروب ، فيستظهر ب!مساك جزء قبل الغروب ، كما يفعل الصائم في استظهاره ب!مساك جزء من الليل قبل الفجر ، وإن كان الأكل يباح له : في الحقيقة إلى الفجر ، إلا أنه لا يقدر على تحصيل ذلك إلا ب!مساك جزء من الليل .

ويؤيد هذا البناء قوله في الحديث في كتاب مسلم : (وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الأول) ، فقد جمع بين الاصفرار والمغيب لكان لذلك (٤) في النظر مجال أيضا ، لكن يقدح في هذا البناء حديث القامتين ، فإن الظاهر أن ذلك بعيد عن الغروب .

والأحاديث الواردة في آخر وقت المغرب يحمل اختلافها على تأكيد الفضل في التعجيل على التأخير ، وإن كان الكل وقت فضيلة على هذه الطريقة ، ولكن أفضله أوله ، وأما أحاديث العتمة فإنما وقع فيها ثلث الليل ونصف الليل ، فيبني على أنه متقارب في الفضل ، والذي وقع فيه : (إلى الفجر) يحمل على أنه آخر وقت الوجوب .

قال القاضي : يحسب [اختلاف] (٥) ألفاظ هذه الأحاديث في الظهر والعصر ، اختلف العلماء والمذهب ، فمشهور قول مالك ، ومذهبه : أن آخر وقت الظهر تمام القامة ، وهو أول وقت العصر بلا فضل ، وأن تمام القامة وقت لهما جمعا ، وهو قول ابن المبارك وإسحق في آخرين ، وجتهد قوله في حديث جبريل : إنه (صلى) به في اليوم الثاني في الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وفي رواية : ! في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس) ونحوه في حديث جابر ، وذكر في صلاته به في اليوم التالي [٦] العصر مثله ، ويكون معنى ذلك على هذا الرأي : أن انتهاء صلاة الظهر في اليوم الثاني فيه كان ابتداء صلاة العصر في اليوم الأول ، وقال الشافعي وأبو ثور وداود مثله ، إلا أن بين وقت الظهر والعصر فاصلة وهي زيادة الظل أدنى شيء على القامة ونحو هذا قول فقهاء أصحاب الحديث (١) بعدها في المعلم : النظر .

(٣) في الأصل : سواها ووقع ، والمثبت من المعلم وت .

(٤) في الأصل : ذلك ، والمثبت من المعلم وت .

(٥) من ق .

(٢) في المعلم : شيء .

(٦) سقط من ت ، واستدرك بهامشها .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس
٥٧٣

أحمد داسحق والطبري ، وقاله محمد بن الحسن وأبو يوسف ، ونحوه قول ابن حبيب من أصحابنا ومحمد بن المواز ، وأنه لا مشاركة بين الصلاتين ، وأن تمام القامة وانتهائها خرخ! وقت الظهر ثم دخل وقت العصر ، وحكا الخطابي عن مالك [وابن المبارك] (١) لكن لا يشترط أصحابنا فاصلا بينهما كما شرطه غيرهم [ويكون معنى حديث صلاة جبريل عند هؤلاء : أن انتهاء صلاة الظهر في اليوم الأول كان ابتداء صلاة العصر في اليوم الثاني ، وفي تأويل قول ابن حبيب على غير هذا بعض شيوخنا] (٢) وقال أبو حنيفة : آخر وقت الظهر القامتان ، وهو أول وقت العصر ، وحكى عنه آخر وقت الظهر القامة ثم لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ، وهذا الوقت بينهما لا يصلح لاءحدهما ، حكاه عنه الطحاوي ، وحكى عن الثافعي أيضا ، وكلا القرلين لا أصل له ، منكر عند العلماء وعند أصحابهما ، ذهب أشهب من أصحابنا إلى أن مقدار إيقاع الصلاة بعد القامة وف لهما جميعا ، هذا قوله في مدونه .

وقد يحتج بظاهر حديث جبريل المتقدم [أيضا] (٣) لقرله : (صلى الظهر في الوقت

الذي صلى فيه العصر بالأمس) .

واختلف قول مالك في آخر وقت العصر المختار ، أهو القامتان أم الاصفرار ؟ وبالاصفرار قال جمهور أئمة الفتوى ، وآخر وقت الظهر والعصر عنده لأهل الضرورات غروب الشمس .

وقال إسحق وداود : آخر وقتها إدراك ركعة منها على ظاهر الحديث لكل معذور وذو رفاهية .

وأما آخر وقت المغرب فقد ذكر في أحاديث الوقتن كلها أنه [صلاها في اليوم التالي في غير الوقت الأول .

في حديث بريدة : أنه صلاها] (٤) قبل أن يغيب الشفق ، [وفي حديث أبي موسى عند سقوط الشفق ، وفي الرواية الأخرى : قبل أن يغيب الشفق] (٥) ، وفي حديث عبد الله بن عمرو : (وقتها إلى أن يسقط الشفق) ، وجاء في حديث جبريل : (صلى به إياها في اليومين حين غابت الشمس) وبحسب هذا ما اختلف العلماء والمذهب : هل لها وقت واحد ، وهو قدر إيقاعها عند مغيب الشمس ، وهو مشهور قول مالك والثافعي والأوزاعي وعمل الأمة في أقطار الأرض ، ومثابرتهم على صلاتها حينئذ دون تأخير .

وقيل : لها وقت اختيار ممتد إلى مغيب الشفق ، وهو مذهب مالك في الموطأ (٦) ، وأخذ قول الشافعي والثوري وأصحاب الرأي وفقهاء أصحاب الحديث على الاختلاف في الشفق ما هو ، [هل] (٧) البياض ؟ أو الحمرة ؟ كما قدمناه ونذكره .

وأما آخر وقت العشاء الآخرة ، ففي [حديث] (٨) عمرو بن العاص : (وقتها إلى نصف الليل الأوسط) وفي حديث بريدة : (أنه صلى في اليوم الثاني بعد ما ذهب - وفي

(١) من هات! ت ، وفي ق : لكن وابن المبارك .

(٤ ، ٥) سقط من الأصل ، واستدرك بهامة بسهم .

(٧) من ت .

(٢) من هام!ت .

(٦) كوقوت الصلاة ٦ / ١ .

(يا) ساقطة من الأصل .

(٣) من ق .

٥٧٤

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

رواية عنه - (عندما ذهب ثلث الليل) ، ومثله في حديث أبي موسى : (حتى كان ثلث الليل) ، وفي حديث جبريل : (حين ذهبت ساعة من الليل) ، وفي رواية ابن عباس : (إلى ثلث الليل) ، وفي حديث أبي برزة بعد هذا : (إلى نصف الليل أو ثلثه) ، وقال مرة : " (إلى نصف الليل) ومرة : (إلى ثلث الليل) ، وفي حديث أنس بعد هذا : (شطره دا ، وفي حديث ابن عمر : (حين ذهب ثلثه) . واختلف في الحديث عن جابر

في غير الأم ، فقيل : (إلى شطره) ، وقيل : (إلى ثلثه) وجاء في الأم بعد هذا عنه : (إذا اجتمعوا عجل ، وإذا أبطؤوا أخر) ، واختلف العلماء بحسب هذا ، وبالثلث قال مالك والشافعي : آخر ، وبالنصف - أيضا - قال أصحاب الرأي وأصحاب الحديث والشافعي أولا وابن حبيب من أصحابنا ، وعن النخعي الربع ، وهو نحو من قوله في الحديث بعد : (ساعة من الليل) ، وقيل : وقتها إلى طلوع الفجر ، وهو قول داود ، وهذا عند مالك وقت الضرورة لها .

ال! ! واختلف في وقت الوجوب وتعين الخطاب على المصلي في اوقات هذه الصلوات : فذهب المالكية : أن الوجوب يتعلق بأول الوقت ، وأن الجميع وقت موسع للوجوب .

وحكى ابن القصار هذا عن الشافعي ، واختار بعض أصحابنا أن وقت الوجوب فيه متعين ، وإنما يعينه المكلف بفعله ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز التأخير عن أول الوقت إلا ببدل وهو العزم ، وأجاز غيره تركها لغير بدل لتوسعة وقتها إلى أن يبقى من الوقت مقدار ما يفعل فيه فيتعين .

وذهب الشافعي إلى [أن] (١) وقت الوجوب أوله ، ! إنما ضرب آخره فصلا بين الأداء والقضاء .

ويعارض هؤلاء بأن التائيم متعلق بترك الواجب ، ولا يؤثم أحد تارك [الصلاة] (٢) لأول الوقت .

وذهب الحنفية إلى أن الوجوب متعلق بآخره ، ويعارض هؤلاء بالإجماع على جواز الصلاة لأول الوقت وسقوطها عن صلاها حينئذ ،

ولو كانت لم تجب بعد لم تجز كما لا تجزئ قبل الوقت ، واضطربت أقوالهم في صلاته قبل آخر الوقت ، هل هي نفل أو فرض يترقب بقاء المكلف إلى آخر الوقت ؟ وفعل المسلم بالمبادرة إلى أوائل الأوقات يبطل قولهم .

وقوله : (ما لم يسقط نور الشفق) : قال الخطابي : هو ثوران حمرة واندفاعها ،

ويروى فور بالفاء في غير الأم ، وهو بمعناه ، أى سطوعه وظهوره ، من فار الماء إذا اندفع وظهر ، وقد تقدم اختلاف الفقهاء في الشفق ، وكذلك اختلف فيه السلف وأهل اللغة ، من قائل : الحمرة ، وقائل : البياض .
وقال مالك فيه بالقولن ، وقال : البياض أبين على جهة الاحتياط ، ومشهور قوله : الحمرة ، وهو قول الشافعي وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الكوفة ، وغيرهم إلا أبا حنيفة والأوزاعي ، وقال بعض أهل اللغة : إنه ينطلق على البياض وعلى الحمرة ، وحكى الخطابي : أنه إنما ينطلق في أحمر ليس بقاني وأبيض ليس بناصع .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ت .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بهم .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس
٥٧٥

١٧٤ - (...) وحدثني أحمد بن يوسف الأزدي ، حدثنا عمر بن عبد الله بن رزين ، حدثنا إبراهيم - يعني ابن طهمان - عن الحجاج - وهو ابن خجاج - عن قتادة ، عن أبي أيوب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنه قال : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن وقت الصلوات ؟ فقال : (وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الأول ، ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ، ما لم يحفر العصر ، ووقت صلاة العصر ، ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الا "ول" ، ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ، ما لم يسقط الشفق ، ووقت صلاة العشاء إلى نصرا - / اللجل .

١٧٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : أخبرنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ، قال : سمعت أبي يقول : لا يستطاع العالم براحة الجسم .

١٧٦ - (٦١٣) حدثني زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد ، كلاهما عن الأزرق ، قال زهير : حد ، شأ إسحق بن يوسف الأزرقي ، حد ، شأ سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أن رجلا سأل عن وقت الصلاة ؟ فقال له : (صل معنا هذين) - يعني اليومين - فلما زالت الشمس أمر بلالاً فأذن ، ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر ، والشمس مرتفعة بيضاء نقيّة ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع وقرن الشمس هنا طرفها .

قال الإمام : حديث السائل عن الأوقات وإحاطته (صلى الله عليه وسلم) أن يصلي معه ، قالوا : يدل على جواز تأخير البجان إلى وقت الحاجة ، وهي مسألة اختلاف من الأصوليين ، وقد انفصل عن هذا بأن البجان الذي وقع فيه الخلاف إنما هو أول بيان يكون ، ولعله - عليه السلام - إنما اخرج إخبار هذا لأنه قد تقدم بيانه لغيره وإشاعة هذا الحكم ، وإنما يكون هذا انفصلاً إذا علمنا أنه (صلى الله عليه وسلم) لم يلزم البجان إلا أول مرة ، ولم يتحقق عندى الان ما كلف - عليه السلام - من هذا ؛ لا "نه يجوز أن يتعد (١) بالبجان لكل من سأل .

قال القاضي : قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : " صل معنا هذين اليومين ، رفع الإشكال في تأخيره ، وفسر ما أجمله في غيره من الحديث [في] (٢) سكوت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الجواب ، كما ذكر في الموطأ (٣) ، وأن معنى سكوته هناك سكوته عن الجواب إن كان الحديث واحداً ، (١) في الأصل : يتعمد .

(٢) من ق .

(٣) كوقوت الصلاة ، بوقوت الصلاة .

٥٧٦

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

الفجر ، فلما أن كان اليوم الثاني أمره ف الرد بالظهر ، فأبرد بها ، فأنعم أن يبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة ، أخرها فوق

الَّذِي كَانَ ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا فَابَتْ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَاسْتَفْرَجَهَا .
ثُمَّ قَالَ : (أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؟) .

فَقَالَ الرَّجُلُ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ "

١٧٧ - (...) وحدثني إبراهيم بن محمد بن عزرعة السامي ، حدثنا حرمي بن عمار ، حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن رجلاً أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ! ؟ فَقَالَ : (اشْهَدْ مَعَنَا الصَّلَاةَ) فَأَمَرَ بِاللَّأْفَاعِ فَنَبَغَلُوا ! ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ .

ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ وَأَنَّهُ رَأَى الْبَيَانَ بِالْفِعْلِ لَهُ أَبْلَغُ وَأَشْمَلُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَصَلِّي مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِذِ الْقَوْلُ لَا يَبْلُغُ مَبْلَغَ الْفِعْلِ ، وَإِذِ الْقَوْلُ يَسْمَعُهُ الْبَعْضُ ، وَالْفِعْلُ يَعْلَمُهُ كُلُّ مَنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

قال الباجي : وليس هذا من تأخير البيان الذي تكلم شيوخنا في جواز تأخيره عن وقت الخطاب بالعبادة إلى وقت الحاجة ، وهو مذهب الباقلاني والجمهور ، ومنعه الأبهري وغيره ؛ لأن الخطاب هنا بالصلاة وبيان أحكامها ، وقد تقدم قبل هذا للسائل فلم يسأل إلا عما ثبت بيانه ، وعرف حكمه ، ولا خلاف أن للنبي (صلى الله عليه وسلم) أن يؤخر جواب السائل له عن وقت سؤاله وألا يجيبه أصلاً ، وقد فعل ذلك في مسائل كثيرة ، ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل .

وتكلم الشيوخ في وجه تأخيره - عليه السلام - مع جواز موته (١) قبل التعليم ، فقليل : يحتمل أنه أوحى إليه بأن ذلك لا يكون ، وقيل : هذا لا يلزم ؛ لأن العادة غالباً في مثل هذا ، وظاهر الأمر حياته هذين اليومين ، واستصحاب حال السلامة ، وقد يقال : إن هذا سؤال لا يلزم [في حق السائل] (٢) ؛ لأنه إن اخترتم قبل علمه ما سأل عنه من دينه فلم يضره جهله به ، إذ لم تأت عليه عبادة يحتاج إليها فيه لموته قبلها .

وقوله - عليه السلام - : (أَيْنَ السَّائِلُ ؟) تهتم منه بأمره .

وقوله : (ما بين هذين وقت) وفي الرواية الأخرى : (وقت صلاتكم بين ما رأيتم) :

قصد للبيان له ولغيره من المسلمين ، وجهة للتأويل المتقدم في قصده بالبيان في الفعل (١) زيد بعدها في ت : أو موت السائل ، ولا وجه لها هنا ، فإن القاضي يتناول احتمالها بعد قليل .

(٢) من ت .

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

٥٧٧

أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ ثُمَّ أَمَرَهُ الْغَدَ فَنَوَّرَ بِالصُّبْحِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيَاضٌ نَقِيَةٌ لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ ! ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ فَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ - شَكَّ حَرَمِي - فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : (أَيْنَ السَّائِلُ ؟ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ وَقْتُ مَا) .

٦٠٣٢ (32) باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي

١٧٨ - (٦١٤) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حد ، شاذر بن عثمان ، حدثنا أبو بكر بن أبي موسى عن أبيه ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا .

قَالَ : فَأَمَّا قَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ ، وَالثَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَمَّ بِالطَّهْرِ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ .

ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَمَّ بِ الْعَصْرِ وَالثَّمَسُ مُرْتَفَعَةً ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَمَّ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ ، ثُمَّ أَمَرَ الطَّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ ، ثُمَّ أَمَرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ أَحْمَرَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ أَمَرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ ، ثُمَّ أَمَرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ : (الوقتُ

للسائل وغيره ، إشارة إلى أن صلاتيه ، وما بين أول أولاهما أ وآخر] (١) اخراهما وقت ، وقيل : هو من مفهوم الخطاب ؛ لقوله : { فَنَ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ } (٢) أى من نص أكثر منه يراه ، وقيل : أبان بفعله وصلاته الوقتين بقوله : (وما بينهما) ، واكتفى بقوله في الرواية الواحدة : (وقت) ؛ لاءن السائل إنما سأل عن وقت الصلاة ، فكيف وقد جأ في تلك الرواية الأخرى : (وقت صلاتكم) ؟!

وذكر مسلم عند ذكره أحاديث الوقت ، وذكره فيها ما لم يذكر غيره من أصحاب الحديث : ثنا يحيى بن يحيى ، قال : أنبأنا عبد الله بن يحيى بن أئى كثير ، قال : سمعت أبا يقول : لا يستطيع العلم براحة الجسم) : فكثير من يسأل عن ذكره هذا الخبر في هذا الموضع وليس منه ، ولا هو من حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولا من شرط الكتاب ، فقال لنا بعض شيوخنا : إن مسلماً - رحمه الله - أعجبه ما ذكر في الباب وعرف مقدار ما تعب في تحصيله وجمعه من ذلك فأدخل أ بينها] (٣) الخبر أئنيها] (٤) على هذا ، وأنه لم يحصل ما ذكر

(١) ساقطة من ت .

(٢) ١ لزلزلة : ٧ .

(٣) من ت .

(٤) ساقطة من ت .

٥٧٨

كتاب المساجد / باب أوقات الصلوات الخمس

بين هنين)

١٧٩ -)

(حُثْنَا أَبُو بَكْرٌ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ بَدْرِ بْنِ عُمَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى ، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ سَائِلًا أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُثِيرٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي .

إلا بعد مشقة وتعب في الطلب ، وهو بين والله أعلم .

وفي سند حديث السائل : ثنا (١) زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد كلاهما عن الأزرق ، كذا لهم ، وعند السمرقندي : وعبد الله بن سعيد ، وهو وهم ، والصواب الأول ، وهو عبيد الله بن سعيد بن يحيى بن برد ، أبو قدامة اليشكري وذكر في حديث بريد : حدثني إبراهيم بن محمد بن عرعر السامي (٢) ، كذا لعامة شيوخنا ولسائر الرواة بالسين المهملة ، وأخبرنا به الأسدي عن السمرقندي بالشين المعجمة ، وهو وهم ، والأول الصحيح .

(١) الذى فى المطبوعة : حط ثنى .

(٢) قيدت فى الأصل هكذا : البيامى ، وضبطها البجاوى فى تحقيقه لمثبه الله بالشين المعجمة .

وفى الميزان للذهبي : السيامى .

قلت : وهو إبراهيم بن محمد بن عرعر بن البرند بن النعمان بن عُلجة بن الأقفع بن كُزَمان بن الحارث بن حارثة بن مالك بن سعد بن عبدة بن الحارث بن سامة بن لؤى بن غالب ، القرشي السامي ، أبو إسحق البصري ، نزيل بغداد .

فنسه على ما ذكر القاضي - رحمه الله .

انظر : تهذيب الكمال ١٧٨ / ٢ .

كتاب المساجد / باب استحباب الإبراد بالظهر

إنلح

(٣٢) باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي

٥٧٩

إلى جماعة ويناله الحر في طريقه

١٨٠ - (٦١٥) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يثمت .

ح وحدثنا محمد بن رجب ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أنه قال .

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ " .

(...) وحدثني حملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، أن ابن شهاب أخبره قال : أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب

؛ أنهما سمعا أبا هريرة يقول : قَاذَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ ، سَوَاءً .

١٨١ - (...) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، وعمرو بن سواد وأحمد بن عيسى - قَالَ عَمْرُو : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْإِسْرَافَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو ؛ أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ ، لَهُ عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَسَلَمَانَ الْكَافِرِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ " .

قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اِبْرَحُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ

فَيْحِ جَهَنَّمَ " .

قال الإمام : قوله : (إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة) (١) ، فأمر (٢) بالإبراد - بالتأخير - وذكر في الكتاب (٣) عن خباب :

(أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نشكو (٤) إليه حرَّ الرمضاء فلم يشكنا ، قلت لأبي إسحق : أفنا لظهر ؟ قال : نعم ، قلت :

في () تعجيلها .

قال : نعم) فهذا معارض للأول ، والأشبه في بيانهما أنه إنما لم يشكهم ، ل أنهم أرادوا أن يؤخروا إلى بعد الوقت الذي حد لهم في

الحديث الآخر ، وأمرهم بالإبراد له ، ويزيدون

(١) في المطبوعة فأبرأوا بالصلاة .

(٣) في الباب ١١ لتالي برقم (١٨٩) .

(٥) في المطبوعة : أفي

(٢) في ت : أمر -

(٤) في المطبوعة : فشكونا .

٥٨٠ كتاب المساجد / باب استحباب الإبراد بالظهر ...

إنلح قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِ ذَلِكَ

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنْ هُنَا الْحَرُّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ " .

١٨٣ - (...) حدثنا ابن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منته ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر أحاديث منها .

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أبرئوا من الحر في الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم) .

١٨٤ - (٦١٦) حدثني محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت مخرجاً بالحسن يحدث ، أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن أبي فز قال : أفن مؤمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالظهر ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أبرد أبرد) .

أو قال : (انتظر انتظر ! ، وقال : (إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبرئوا من الصلاة) .

على القدر الذي رخص لهم فيه . قال الترمذي : ذهب قوم من أهل العلم إلى أن حديث الإبراد ناسخ لما جاء بخلافه من صلاة الظهر بالهجرة وما في معناه (١) ، وقال بعضهم : ليس بناسخ وإنما هي رخصة لمن لم يرد الأخذ بالأفضل (٢) ، ومعنى الإبراد : التأخير بها عن الحر وشدة إلى أن يبرد النهار وتب الأرواح ، وتفي الأفياء .

وقوله في الحديث : (فأنعم أن يبرد بها) : أي بالغ في الإبراد وأحسن ، ونعم الشيء حسن ، وقيل : أبردوا ، أي أدخلوا بها وقت البرد وهو آخر النهار ؛ لأن حال ذلك (١) (٢) في : معناها .

والذي يترجح لي - والله أعلم - أن هذا الحديث إنما جاء في معرض شكاية المسلمين من أذى قرا ، وأن معنى لم يشكوا : أي لم يدع لنا ويتعجل رفع البلاء عنا .

قال الإمام ابن كثير بعد أن ساق روايات هذا الحديث وعقب عليها بقوله : دا إنهم شكوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما يلقون من المشركين من التعذيب بحر الرمضاً وأنهم يسحبونهم على وجوههم فيقتلون بكفهم ، وغير ذلك من أثلا العذاب فلم ينجزه لهم في الحالة الرامنة ، وأخبرهم عن كان قبلهم أنهم كانوا يلقون من العذاب ما هو أشد مما أصابهم ولا يصرفهم ذلك عن دينهم " ثم قال : (فمن استدل بهذا الحديث على عدم الإبراد أو على وجوب مبصرة المصل بالكف - كما هو أحد قولي الثافعي - ففيه نظر ، والله أعلم ! .

البداية والنهاية ٣ / ٥٨ -

كتاب المساجد / باب استحباب الإبراد بالظهر ...

إنح ٥٨١ قال أبو فر : حتى رأينا في التلؤل .

١٨٥ - (٦١٧) وحدثني عمرو بن سواد وحرمة بن يحيى - واللفظ لحرمة -

الوقت بالإضافة إلى حر الهجرة يرد يقال : أبرد الرجل : صار في برد النهار ، وأبرد الرجل كذا : فعله فيه . وقوله : (أبردوا عن الصلاة) كما جاء في بعض الروايات ، معناه : بالصلاة ، كما

جاء في الرواية الأخرى " وعن) تأتي بمعنى الباء ، كما قيل : رميت عن القوس أي به ، كما تأتي الباء بمعنى (عن) وقيل في قوله تعالى : { فَاثْبُلْ بِهِ خَيْرًا } (١) : أي عنه ، وقد تكون (عن) هنا زائدة ، أي أبردوا للصلاة ، يقال : أبرد الرجل كذا إذا فعله في برد النهار ، وأما الرواية الأخرى : " أبردوا عن الحر في الصلاة) فبين المعنى أي افعلوه في الصلاة (٢) وأبعدوا بها عن الحر ، وقد قال بعض أهل اللغة : أفيه (٣) حجة لمن لا يرى الإبراد معناه : صلوا لأول وقتها ، ويرد النهار أوله ، حكاه الهروي ، برد النهار طرفاه وهما الأبردان أيضاً ، وبقيّة الحديث / يرد قول هذا ١٠ [(٤) اختلف العلماء في مقتضى الأحاديث الواردة في الفضل في مبادرة أوقات الصلوات .

فذهب مالك الى أن المبادرة إليها في أوائل أوقاتها أفضل في جميعها ، وهو قوله عند ابن المَوَّان والقاضي إسماعيل وأبي الفرج في غير موضع ، إلا الظهر فيبرد بها في شدة الحر ، وهذا قول أهل الرأي ، وقال الثافعي بتقديم الصلاة للبرد والجماعة في الشتاء والصيف ، إلا للإمام الذي ينتاب إليه الناس من بعد فيبردها في الصيف دون غيره ، ولمالك في المدونة استجاب أن يصلي الظهر والعصر والعشاء الآخرة بعد تمكن الوقت وذهاب بعضه وتأوله أشياخنا على أهل الجماعات ، وأما المنفرد فأول الوقت أولى له ، وتأوله بعضهم أن ذلك للبرد - أيضا - ولم يختلف قوله في المبادرة بالمغرب لأول وقتها ولا قرل غيره ممن تقول لها وقت أو وقتان ، ولا اختلف قوله بالتغليس بالصبح ، وهو مذهب كافة العلماء ، وقال أبو حنيفة : تأخير الصبح والظهر والعصر (١) والعشاء الآخرة إلى آخر وقتها المختار أفضل ، وقد روى ذلك عن مالك في العشاء أ وأنكره الثافعي ، (٦) : تصلي الصلوات كلها أول الوقت في الشتاء والصيف ، ظهرها كانت أ أو عصرا (٧) أو غيرها ، اخذاً بتلك الأحاديث الأخر ، وذهب أهل الظاهر إلى أن أول الوقت وآخره في الفضل سواء ، وقال به بعض المالكية ، وتأوله بعضهم على مالك في المدونة من إنكاره حديث يحيى بن سعيد وهو بعيد جداً ، (١) الفرقان :

٥٩ .
(٢) في ق .

البرد -

(٣) من هامت ! ت .

(٤) يقتضيها السياق .

(٥) ساقطة من ت .

(٦) سقط من الأصل ، والمثبت من ت ، ق .

(٧) من ق .

١١٢ / ب

٥٨٢ كتاب المساجد / باب استحباب الإبراد بالظهر ...

إِنَّمَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اشْتَكَيْتِ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا .

فَقَالَتْ : يَا رَبِّ كُلَّ بَعْضِي بَعْضًا ، فَأُفِّنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسِي فِي الصَّيْفِ ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ لَا .

١٨٦ - (...) وحل اثني إثنى عشر بن موسى الأنصاري ، حاشا معن ، حاشا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا كَانَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) .

وَذَكَرَ : (أَنَّ النَّارَ اشْتَكَيْتِ إِلَى رَبِّهَا ، فَأُفِّنَ لَهَا وَجَّهَتْ : (ما بين هذين وقت) فسوى .

قيل : والفضل في الصلاة لاءول وقتها مباشرة أوامر الله ، وخوف قواطع من الموت وغيره عن تحصيلها في حسناته ، إذ ركعة من الصلاة خير من الدنيا وما فيها .

قال الإمام : وقوله : (فإن شدة الحر من فيح جهنم) : قال الليث : الفيح : سطوع الحر ، يقال : فاحت القدر تفيح إذا غلت .

وقوله : (من حر أو حرور) [قال الهروي (١) الحرور : استيقاد الحر ووجهه بالليل والنهار ، فأما السموم فلا يكون إلا بالنهار .

قال القاضي : يحتمل أن أحد اللفظين من الحر أو الحرور هو الذي قاله - عليه السلام - فشك الراوى في ذلك ، ويحتمل أنه كرر اللفظين ؛ لأن أحدهما أكثر من الآخر ، وتكون - أو - للتقسيم ، وكذلك قوله : (ما وجدت من برد أو زمهرير) ، والزمهرير : شدة

البرد ، قيل : أخبر أنها إذا تنفست في الصيف قوى لهب تنفسها حر الشمس ، وإذا تنفست في الشتاء أقوى نفسها (٢) شدة البرد إلى الأرض ، فهو الزمهرير .

أ [و] (٣) اختلف في معنى قوله : (اشتكت النار إلى ربها ...
(الحديث ، وقوله :

٦٠٣٣ (33) باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

(فإن شدة الحر من فيح جهنم) ، فحمله بعضهم على ظاهره ، وقال : شكواها حقيقة أن شدة الحر من وهج جهنم حقيقة على ما جاء في الحديث ، وأن الله أذن لها بنفسين ؛ نفس في الصيف ، ونفس في الشتاء ، وذكر أنه أشد ما يوجد من الحر والبرد ، وقيل إنه كلام خرج مخرج التشبيه والتقريب ، أي كأنه نار جهنم في الحر فاحذروه واجتنبوا ضرره ،
(١) من ق .

(٢) في الأصل : دفع حرها ، والمثبت من ت .

(٣) من ت .

كتاب المساجد / باب استحباب الإبراد بالظهر ...

إلخ ٥٨٣ في كُلِّ عَابِمِ بِنَفْسَيْنِ : نَفْسِي فِي الشَّاءِ وَنَفْ إِبِي فِي الضَّيْفِ " .

١٨٧ - (...) وحديثي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (قَالَتِ النَّارُ : رَبِّ ، كُلِّ بَعْضِي بَعْضًا ، فَأَفَنِّ لِي أَتَقَسَّ .

فَأَفَنِّ لَهَا بِنَفْسَيْنِ : نَفْسِي فِي الشَّاءِ وَنَفْ إِبِي فِي الضَّيْفِ .

فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ بَرْدٍ أَوْ زَمِيرٍ فَمِنْ نَفْسِ جَهَنَّمَ .

وَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ فَمِنْ نَفْسِ جَهَنَّمَ) .

كما قال : شكى إلى جملي طول السرى ، وهذا يسمى التعبير بلسان الحال ، وكلا الوجهين ظاهر ، والأول أظهر وحمله على الحقيقة أولى ، لا سيما على قول أهل السنة بأن النار موجودة مخلوقة الآن ، فالله قادر على خلق الحياة ، بجزء منها حتى تتكلم ، أو يكون يتكلم على لسانها خازنها أو من شاء الله عنها ، أو يخلق لها كلاماً يسمعه من شاء من خلقه ، وقد تقدم قول جمهور العلماء بالإبراد في الظهر ، وهو زائد على ربع القامة إلى وسط الوقت ، ومخالفة من خالف في ذلك ، وتخصيص الشافعي بذلك الإمام الذي ينتاب إليه الناس من بعد دون المنفرد ، والقوم [مجمعون] (١) في موضعهم ، ولم يقل أحد بالإبراد في غير صلاة الظهر إلا أشهب فقال به في العصر ، وقال : تؤخر ربع القامة ، وأحمد بن حنبل رأى تأخير العشاء الأخيرة في الصيف بالليل كما يؤخر للظهر [بالنهار] (٢) وعكس ابن حبيب ورأى تأخيرها في الشتاء لطول الليل ، وتعجيلها في الصيف لقصره .

وقوله : (حتى نرى فيء التلول) (٣) : هي جمع تلي وهي الروابي ، وظلها لا يظهر

إلا بعد تمكن الفئ واستطالته جداً بخلاف الأشياء المنتصبة التي يظهر ظلها سريعاً في أسفلها لا اعتدال أعلاها وأسفلها .
والزمرير : شدة البرد هاهنا .

(١) من ت .

(٢) من ت ، وعبارتها فيها : الظهر بالنهار .

(٣) حديث رقم (١٨٤) بالباب .

٥٨٤

؟ صتاب المساجد / باب استحباب تقديم الظهر ...

إلخ

(٣٣) باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

له ١ - (٦١٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَابْنِ مَهْدَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؛ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ .

١٨٩ - (٦١٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ خَبَّابٍ ؛ قَالَ : شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الصَّلَاةَ فِي الرَّمْضَا ، فَلَمْ يُشْكَا .

١٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ - قَالَ عَوْنُ ! : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ خَبَّابٍ ؛ قَالَ : أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَشَكُونَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَا ، فَلَمْ يُشْكَا .

وقوله : (كان يصلي الظهر إذا دحضت الشمس) معناه : زالت وزلقت عن كبد السماء ، وأصل الدحض الزلق . قال الإمام : وقوله : (شكونا إليه الرمضاء فلم يشكنا) (١) : يريد أنهم شكوا إليه

حَرَّ السَّمْسِ وما يصيب أقدامهم منه في صلاة الظهر ، ومعنى لم يشكهم لم يجبهم إلى ذلك ، يقال : أشكيت (٢) فلانا إذا ألبأت (٣) إلى الشكاية ، وأشكيتهم أيضا إذا نزعت عنه (٤) شكائهم .

قال القاضي : هذه الأحاديث مع ما ذكره مسلم بعدها من قوله : " كنا نصلي مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يُمكِّنَ جبهته من الأرض بسط ثوبه

(١) الذي في المطبوعة : حَرَّ الرَّمْضَا .

(٣) في الأصل : أَلْجَاهُ .

(٢) في ت : اشتكيت .

(٤) في ت : عن .

٦٠٣٤ (34) باب استحباب التبكير بالعصر

كتاب المساجد / باب استحباب تقديم الظهر .

- إِنْج ٥٨٥ قَالَ زُهَيْرٌ : قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَقَ : أَفِي الطَّهْرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قُلْتُ : أَفِي تَعَجِيلِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٩١ - (٦٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، عَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ ،

عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ ، بَسَطَ ثَوْبَهُ ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ .

فسجد عليه) : دليل على صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) للظهر أول وقتها ، فإما أن يكون حديث الإبراد نسخه على ما تقدم ، أو يكون على الرخصة (١) ، وقد قال ثعلب في تأويل قوله : (فلم يشكنا) : أي لم يُجِئنا إلى الشكوى ورفض لنا في الإبراد ، حكاة

عنه القاضي أبو الفرج .

وقوله : (إذا لم يستطع أحدنا ال يمكن جبهته من (٢) الأرض بسط ثوبه فسجد عليه) : جواز السجود على الثياب ، لا سيما عند الضرورة ، من الحر أو البرد أو الشوك أو الطيئ ، وفيه ال العرف والسنه مباشرة الأرض بالجبهة والعمل به إلا عند الضرورة ، [وفيه جواز السجود على ما خف من طاقات العمامة وإن كانت المباشرة بالجبهة أفضل ، وأما على كورها وما كثر ، من طاقتها فكروه عند مالك ولم يأمره بالاعادة إن فعل ، وأوجبها عليه ابن حبيب في الوقت ، ومنع منه السافعي وأجازة الحنفيون] (٣) .

والرمض ! : شدة الحر ، والرمضاء : الرمل الحار ، وقرن الشمس الأول يعنى جانبها الأعلى ، وقرنا الرأس جانبها ، ويدل أن المراد بالاول الأعلى ، [على] (٤) ذكره عند الطلوع في الصبح ، إذ بطلوع أدنى شيء من الشمس انقضاء (٥) وقت الصبح وذكره عند الغروب في العصر أو ما يبق منها شيء لم يغرب فهو بقية من يفت العصر ، حتى إذا غاب جانبها (٦) الأعلى غاب جميعها وانقضى وقت العصر وحلت عس الإلة للغرب .

(١) أو يكون في غير الموضوع كما ذكرنا قبل .

(٢) في الأصل : في ، والمثبت من ت والمطبوعة .

(٣) من هامس ت وقما ، والاءبي .

(٤) من ت .

(٥) في ال الصل : انقضى ، والمثبت من ت .

(٦) في تة جها .

٥٨٦

كتاب المساجد / باب استحباب التكبير بالعصر

(٣٤) باب استحباب التكبير بالعصر

١٩٢ - (٦٢١) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد - ننا يث .

ح قال : وحده لنا محمد بن

رُح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، أنه أخبره ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فينبأ الذاهب إلى العوالي ، فيأتي العوالي والشمس مرتفعة .

ولم يذكر قتيبة : فيأتي العوالي .

(...) وحديثي هرون بن سعيد الأيلي .

حد لنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي العصر ، بمثلة ، سواء .

١٩٣ - (...) وحديثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك قال : كنا نصلي العصر ، ثم يذهب الذاهب إلى قباء ، فيأتيهم والشمس مرتفعة .

وقوله : (يصلي (١) العصر والشمس مرتفعة حية) : قال الخطابي : حياتها : صفاء لونها قبل أن يصفر أو يتغير ، هذا مثل قوله : " بيضاء نقية دا ، وقال هو - أيضا - وغيره حياتها : وجود حرها .

وقوله : (فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيها (٢) والشمس مرتفعة) فسر مالك العوالي بثلاثة أميال من المدينة ، قال غيره : وهي مفرقة ، فأدناها ميلان ، وائدها ثمانية أميال ، والذي فسر به مالك هو معنى ما ورد في هذا الحديث ، والمراد به صلاة العصر أول وقتها ، لأنه لا يتفق [هذا] (٣) - لمن يصلها ثم يذهب ميلين أو ثلاثة والشمس مرتفعة لم تتغير - إلا لمن فعل ذلك أول الوقت ولا يمكن هذا - أيضا - إلا في طول الأيام .

وقوله في حديث مالك : (ثم يذهب الذاهب إلى قباء) [كذا] (٤) قال : رواه الموطأ (٥) عنه ، قال الدارقطني : هذا مما اعتد على مالك ، ولم يتابع عليه ، لأنه أوقفه وقال : (إلى قباء) ، وخالفه فيه عدد كثير فقالوا : " العوالي) .

قال غيره : مالك أعلم ببلدته وأمكنته من غيره ، وهو أثبت في ابن شهاب ممن سواه ، وقد رواه بعضهم عن مالك إلى العوالى كما قالت الجماعة ، ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري فقال : (إلى قباء) كما قال مالك .

(١) في ت : فصلى ، والصواب ما أثبتناه من الأصل ومن الرواية .

(٢) الذى فى المطبوعة : فىأتى العوالى .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) من ت .

(٥) كوقوت الصلاة ، بوقوت الصلاة ١ / ٩ .

كتاب المساجد / باب استحباب التكبير بالعصر

٥٨٧

١٩٤ - (...) وحديثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأنا على مالك ، عن إسحق بن عبد

الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ؛ قال : كنا نصلّى العصر ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف ، فيجدهم يصلون أئعصر .

١٩٥ - (٦٢٢) وحديثنا يحيى بن أيوب ومحمد بن الصباح وقتيبة وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن العلاء بن عبد

الرحمن ؛ أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة ، حين انصرف من الظهر ، وداره بجانب المسجد .

فلما دخلنا عليه قال : أصليتم العصر ؟ فقلنا له : إنما انصرفنا الساعة من الظهر قال : فصلوا العصر .

فقمنا فصلينا ، فلما انصرفنا قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (تلك صلاة المنافق ، يجلس يرقب الشمس ،

حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً) .

وقوله : (كنا نصلّى العصر ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر وأهم) (١) على ثلثي فرسخ من المدينة

وهذا يدل على تعجيل صلاتهم بالمدينة وصلاة أولئك وسط الوقت وقبل خروجه وضيقه ، ولولا ذلك لم يكن فيه حجة .

ولعلمهم لما كانوا عمال حوائطهم كانت صلاتهم حينئذ عند فراغهم من عملهم واجتماعهم للصلاة وتأهبهم لها .

وهذه الأحاديث كلها في تكبير صلاة العصر مع ما ذكر من غيرها مسلم حجة للجماعة

في أن وقتها القائمة ، وأن صلاتها لاءول وقتها أفضل ، ورد على من خالفهم ؛ إذ لو كانت القامتان - كما قال أبو حنيفة - لما اتفق أن

يجدوا بنى عمرو يصلون إلا في الاصرار ، ولا وصلوا إلى قباء والعوالى إلا بعد سقوط الشمس ونزولها وتغيرها ، ولما صح ما جاء في

الحديث الاخر من نحر الجزور وقسمتها والفراغ منها وطبخها وأكدها نضيجا قبل المغرب ، والجزور لا تكون إلا من الإبل والجزرة

من غيرها .

وقوله : (تلك صلاة المنافق يجلس أحدهم حتى إذا كانت بين قرني الشيطان) (٢) : الحديث ذم لفاعل هذا أو حجة لمن يرى التأثيم

بهذا التأخير ، ورد على من أجاز تأخيرها لغير عذر إلى ذلك الوقت .

ومعنى (قرني الشيطان) هنا : يحتمل الحقيقة والحجاز ، وإلى الحقيقة ذهب الداودي وغيره ، ولا بعد فيه ، وقد جاءت آثار مصرحة

بغروبها على قرني الشيطان ، وأنها تريد عند الغروب السجود لله فيأتى شيطان يصدّها فتغرب بين قرنيه

(١) ساقطة من ت .

(٢) لفظ ما فى المطبوعة : (تلك صلاة المنافق ، يجلى يرقب الشمس ... الحديث .

وله كتاب المساجد / باب استحباب التكبير بالعصر ١٩٦ - (٦٢٣) ود ثنا منصور بن أبي مزاحم ، حدثنا عبد الله بن المبارك ،

عن أبي

بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف ؛ قال : سمعت أبا أمامة بن سهل يقول : صلينا مع عمر بن عبد العزيز الطهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا

على أنس بن مالك ، فو! دنا نصلّى العصر .

فَقَالَتْ : يَا عِمَّ ، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ ؟ قَالَ : الْعَصْرُ ، وَهِيَ ! صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَهُ .
 ١٩٧ - (٦٢٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ وَأَحَدُ ابْنِ عِيسَى - وَالْفَاظُ هُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالَ عَمْرُوهُ أَخْبَرَنَا .
 وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ تَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْعَصْرَ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَخْرَجَ جُزُورًا لَنَا ، وَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ نَحْضُرَهَا .
 قَالَ : (نَعَمْ) ، فَانْطَلِقْ وَانْطَلِقْنَا مَعَهُ ، فَوَجَدْنَا الْجُزُورَ لَمْ تَخْرُ ، فَخَرْتُ ، ثُمَّ قُطِعَتْ ، ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا ، ثُمَّ كُنَّا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ وَقَالَ الْمُرَادِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ ابْنِ لُحَيْعَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

٦٠٣٥ (35) باب التغليظ في تفويت صلاة العصر

ويحرقه الله تعالى ، وقد قيل : إن الشيطان حينئذ يجعلها بين قرنيه ليغالط نفسه فيمن يعبدها ، ويسجد لها عند طلوعها وغروبها ، وأنهم إنما يسجدون له ، وقيل : قرنه : علوه وارتفاعه لهذا ، وقيل : معناه المجاز والاتساع ، وأن قرني الشيطان أو قرنه الأمة التي تعبد الشمس وتطيعه في الكفر بالله ، وأنها لما كانت تسجد لها ويصلي من يعبدها من الكفار حينئذ نهى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن التثنية بهم .

ويعضد هذا التأويل قوله في بعض طرق الحديث : (فإنها تطلع على قرن الشيطان ويصلي لها الكفار) (١) وفي رواية : ([و] (٢) يسجد لها الكفار) (٣) ، [وقيل : قرنه قوته وسلطانه وهو عبادة من عبدها حينئذ ممن أطاعه ، وقال الحربى فيه : قرنا الشيطان ناحيتا رأسه ، قال : وهذا مثل ، أى حين تسلط الشيطان] (٤) وقيل : قرنه مقارنته ، قال الخطابى : وقيل : هو تمثيل ، أى أن تأخيرها لهم ودفعها عن

(١) أبو داود ، كالصلاة ، بمن رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة (١٢٧٧) .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) سياتى إن شاء الله في كصلاة المسافرين ، بإسلام عمرو بن عبسة ، وأخرجه أحمد في المندالم سقط من ت ، واستدرك بهامشها .

كتاب المساجد / باب استحباب التبكير بالعصر ٥٨٩ ١٩٨ - (٦٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَدِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ : كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ تَخَرَّ الْجُزُورُ ، فَتَقَسَّمَ عَشْرُ قِسْمٍ ، ثُمَّ تَطْبِخُ ، فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيخًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ .

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدِّمَشْقِيُّ ، تَالَا : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَخْرُجُ الْجُزُورَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَلَمْ يَقُلْ : كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَهُ .
 وقتها بتزيين الشيطان كدفع ذوات القرون لما يدفعه .

وقوله : (تلك صلاة المنافقين) (١) ذم لفعلهم وتحذير من التشبه بهم بتأخير الصلاة

لغير عذر إلى حينئذ ، من اصفرار الشمس ، وأن تعجيل الصلاة هو المشروع ، وتأخيرها مذموم ممنوع .

وقوله : (فنقر (٢) أردعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا) : ذم لمن صلى هذه الصلاة ولم يخشع ، ولا اطمأن فيها .

وعبر بنقره لها عن سرعة حركاته في الصلاة في ركوعه وسجوده ، تشبيهاً لنقر الطائر في الشيء بسرعة دون توان ، وقد يكون قلة ذكره فيها لسانه لسرعتها أو بقلبه لقلّة خشوعه .

وفي صلاة أنس العصر حين انصرافهم من صلاة الظهر مع عمر بن عبد العزيز ما يدل ال معنى حديث عروة معه تأخير عمر الصلوات الى آخر أوقاتها المختارة وهي كانت عادة بني أمية ، ويحتمل أن هذا كان منه على غير مداومة إما لما شغله من أمور المسلمين أو غير ذلك ، وعليه يدل قوله : (آخر الصلاة يوماً) ، وفيه حجة على توسعة الأمر على هذه الأمة الا ترى أن أنساً لم ينكر ذلك الفعل ، وإنما احتج على أن المباشرة بأول الوقت أولى وذم من صلى بعد خروجه .

(١) تكرارها يؤكد لنا أنها رواية باللفظ عن النسخة الأم ، والى تفارق المطبوعة .

(٢) لفظها في المطبوعة : فنقرها .

٥٩٠ كتاب المساجد / باب التغليظ في تفويت صلاة العصر

(٣٥) باب التغليظ في تفويت صلاة العصر

٢٠٠ - (٦٢٦) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " النبي يقول صلى العصر كأنما وتر أهله وماله ، .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، قالا : حدثنا سفيان عن الزهري ،

عن سالم ، عن أبيه .

قال عمرو : يبلغ به .

وقال أبو بكر : رفعه .

٢٠١ - (...) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي - واللفظ له - قال : حدثنا ابن وهب ! أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ؛ أن

قال الإمام : وقوله : (الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله) : أي نقص ، يقال : وترته : أي نقصته ، قال أبو بكر : وفيه قول آخر ، وهو : أن الوتر أصله الجناية التي يجنيها الرجل على الرجل من قتل حميمه وأخذ ماله .

٦٠٣٦ (36) باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر

قال القاضي : روى عن مالك ال معناه : انتزعوا منه ، وعلى هذا التفسير يكون أهله وماله مرفوعن على ما لم يسم فاعله ، وعلى التفسير الآخر منصوبن على المفعول الثاني وهو الذي ضبطناه عن جماعة شيوخنا .

قال الخطابي : أي نقص وسلب فبقي وترأ بلا أهل ولا مال فليحذر من فوتها كحذره من ذهاب أهله وماله ، وقال أبو عمرو : معناه عند أهل الفقه واللغة : الذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترأ تجمع عليه غم المصائب وغم مقاساة طلب الوتر ، وقال الداودي : معناه : يجب عليه من الاسترجاع ما يجب على من وتر أهله وماله ؛ لأنه أتى كبيرة يجب عليه الندم والأسف عليها ، وهذا يأتي على تركها عامداً .

وقيل : فاته من الثواب ما يلحقه من الأسف عليه ما يلحق من وتر أهله وماله ، قال الباجي : ويحتمل أن يريد وتر دون ثواب يذخر له ، فيكون ما فات هذا من ثواب الصلاة كما فات هذا الموتور .

وقد اختلف في معنى الفوات في هذا الحديث ، فذهب ابن وهب وغيره الى أنه لمن لم يصلها في الوقت المختار ، وقاله الداوي ، وقيل : فواتها بغروب الشمس ، دأله نحا سخنون ، وقاله الأصيلي ، وقيل : حتى تصفر ، وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في

كتاب المساجد / باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ٥٩١ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال .

(من فاتته العصر فكأنما وتر أهله وماله) .

٢٠٢ - (٦٢٧) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدَّثَنَا أَبُو اسْمَعةَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عبيدة ، عَنْ عليٍّ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا حَبَسُونَا وَشَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ) .

(...) وحديثنا محمد بن أبي بكر المَدِينِي ، حدثنا يحيى بن سعيد .

ح وحديثنا هُ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا فِي سَنَادٍ .

الحديث ، قال فيه : وفواتها أن يدخل الشمس صفرةً وروى عن مسلم (١) : ذلك في الناسي ، وعلى قول الداودي : ذلك في العامد ، قال أبو عمر : يحتمل أن جوابه فيه على سؤال سائل ، فعلى هذا يكون حكم من فائته الصبح حتى طلعت الشمس والعشاء حتى طلع الفجر مثله ، وخص صلاة العصر لهذه القضية لكونها مشهودة ، ومعهدًا لتعاقب ملائكة الليل والنهار ، وحض على المثابة عليها ، لأنها في وقت جهد الناس .

في أعمالهم وحرصهم على قضاء / أغراضهم وتسويقهم لصلاتها إلى تمام انشغالهم .

وفي حديث البخاري : (من ترك صلاة العصر حبط عمله) (٢) .

قال محمد بن أبي صفرة : ذكره لصلاة العصر بما تقدم في الحديث يتناول (٣) من فائته صلاة الفجر لكونها مشهودتين ، ولخص النبي - عليه السلام - عليهما خصوصًا .

وقال الداودي : نصه بالحبط لعمل تارك العصر غير تخصيص لها بل ذلك بحكم غيرها من الصلوات ، ويأتى الكلام على معنى (حبط) إن شاء الله .

(١) في ت : سالم ، ولعله الصواب .

(٢) كمواقيت الصلاة ، بمن ترك العصر - (٣) في ت : شامل .

١١٣ / ب

٥٩٢

كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...

إنج

(٣٦) باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر

٢٠٣ - (...) وحديثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَالََةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ عبيدة ، عَنْ عليٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ : (شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى ابْتَغَى الشَّمْسُ ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا - أَوْ بُيُوتَهُمْ أَوْ بَطُونَهُمْ " شَكَّ شُعْبَةُ فِي الْبُيُوتِ وَالْبَطُونِ .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى ابْتَغَى الشَّمْسُ) وفي الرواية الأخرى : (حتى غابت) ومعناه : سارت للغروب ، والتأويب سير النهار ، ويكون (آبت) بمعنى بعدت ، وهو في هذا الموضع رجوع إلى مكانها بالليل ، قاله الحربي . قال الإمام : هذا فيه حجة لمن يقول : إنها العصر ، وقد اختلف الناس في قوله تعالى : { وَالْمَثَلَاةِ الْوُسْطَى } (١) ما المراد به ؟ فقيل : الجمعة ، وقيل : بل الصلوات الخمس كلها ، وقال آخرون : بل الوسطى صلاة من الخمس .

واختلفوا في عينها ، فقال مالك : هي الصبح ، ووافقه ابن عباس (٢) وقال زيد بن ثابت : هي الظهر ، وقال أبو حنيفة والشافعي : هي العصر ، ووافقهما علي بن أبي طالب (٣) - رضي الله عنه - وقال قبيصة ابن ذؤيب : هي المغرب ، وقال غيره : هي العتمة . وأما من قال : هي الجمعة ، فإنه ضعيف لأن المفهوم أن الإيصاء بالمحافظة عليها للمشقة ، والجمعة صلاة واحدة في سبعة أيام فلا يلحق في حضورها مشقة في الغالب ، وكذلك يضعف قول من قال : إن ذلك جميع الصلوات ؛ لأن أهل الفصاحة لا يذكرون شيئاً مفصلاً ثم يشيرون إليه مجملاً ، وقد قال تعالى : { حَافِظُوا عَلَى الْمَثَلَاتِ } فصرح بذكرها ، وإنما يجمل الفصحاء الشيء ثم يصرحون به بعد ذلك .

وأما وجه الأقوال الآخر فإننا نقول : ذكر الوسطى إما أن يراد به التوسط في الركوع والسجود ، أو في العدد ، أو في الزمان ، فأما

الركوع والسجود فإن حكم الصلوات فيهما واحد ، فهذا القسم لا يراعى الاتفاق عليه ، وأما القسمان الآخران فإن راعينا منهما العدد أدى إلى مذهب قبيصة بن ذؤيب ، في أنها المغرب ، لأن (٤) كثر أعداد الصلوات أربع ركعات وأقلها اثنتان وأوسطها (١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) لو قال : ووافق في ذلك ابن عباس كان أليق .

(٣) كذلك فإن الأليق والأرق هنا ان نقول : إن أبا حنيفة والثافعي وافقا علياً - رضى الله عنه .

(٤) في ت : لكن .

كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...

إلخ ٥٩٣ (...) وحدثنا محمد بن المنثري ، حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد ، عن قتادة ، بهذا الإسناد .

وَقَالَ : (يَوْمَهُمْ وَقُبُورَهُمْ) وَلَمْ يَشْك .

ثلاثه ، فهي المغرب التي قال ، وإن راعينا (١) الأوسط من الأزمان كان الأبين [أن الصحيح أحد القولين إما الصبح أو العصر ، فأما الصبح فإنما إذا قلنا] (٢) : إن ما بين الفجر إلى طلوع الشمس ليس من النهار ولا من الليل كانت هي الوسطى ؛ لأن الظهر والعصر من النهار قطعاً ، والمغرب والعشاء من الليل قطعاً ، وبقي وقت الصبح مشتركاً ، فهو وسط بين الوقتين .

وعلى القول بأن ذلك الزمان من النهار يكون الأظهر أن الوسطى العصر ؛ لأن الصبح والظهر سابقتان للعصر والمغرب والعشاء متأخران عن العصر ، فهي إذاً وسط بينهما ، وقد احتج أصحابنا للقول بأنها الصبح بالمشقة اللاحقة إتيانها ، وأنه زمن يصعب على الإنسان القيام فيه من النوم في الشتاء بالذئار ، والصيف من طيب الهواء ، وقال من ذهب إلى أنها العصر : فإنها كانت أيضاً تأتي في وقت أسواقهم واشتغالهم بمعايشهم ، وكان إتيانها أيضاً يشق عليهم ، وكذا أمرها لثلاثاً يشغل عنها ، وقد نبه الله سبحانه على أن البغ من أعظم ما يشغل عن الصلاة فقال جل وعز : { وَفَرُّوا الْبَيْعَ } (٣) ، واحتجوا أيضاً لكونها العصر بالحديث أ المبدوء به [(٤) وهو قوله - عليه السلام - : " شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس) ، وهذا يدل أنها العصر .

فإن قيل : ففي الكتاب في حديث شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : نزلت

هذا الآية : (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر) فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله عز وجل ، فنزلت : { حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالْمَلَأَةِ الْوُسْطَى } ، (قال ربرل : هي إذن صلاة العصر ، فقال له البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله سبحانه والله أعلم .

فهذا القول قد أخبر فيه بنسخ أنها العصر ، فإنما يحتمل أن يكون إنما نسخ النطق بلفظة العصر ، الا ترى إشارة البراء إلى الاحتمال قوله : (والله أعلم) ، ويؤيد ما قلناه - من أن أرجح الأقوال قول من زعم أنها الصبح أو العصر - قوله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الآخر : (من صلى البردين دخل الجنة) (١) قيل : المراد بهما الصبح والعصر قال يعقوب : البردان الغذاء والعشى ، وهما الأبردان والقرتان ، والكرتان والعصران ، والصرعان ، والردفان والفتيان (٦) .

قال القاضي : القرتان بفتح القاف كذا ضبطنا هذا في كتاب يعقوب عن مشايخنا في

هذا الباب وزاد البردان أيضاً ، وسُمِّيَ بذلك لبرد هوائهما ، بخلاف ما بينهما من النهار ،

(١) زيد بعدها في ت : فيها العدد أثنى .

(س) ١ لجمعة ٩٠ .

(٥) سيأتي في الباب القادم برقم (٢١٥) .

(٢) متدركة في هامش ت .

(٤) في ت : المبدأ به .

(٦) في ت : والفتيان .

٥٩٤ كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...

إنج ٢٠٤ - (...) وحثناه أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا وكيع عن شعبة عن الحك ! ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي .

ح وحده ثناه عبيد الله بن معاذ - واللفظ له - قال : حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن الحكم ، عن يحيى ، سمع علثا يقول : قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يوم الأحزاب ، وهو قاعد على فريضة من فريضة الخندق : (شغلونا عن الصلاة الوسطى ، حتى غربت الشمس ، ملأ الله قبورهم وبيوتهم - أو قال : قبورهم وجاء في كتاب مسلم في حديث مرة عن عبد الله : (شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر) مبيناً ، وأما ما جاء في رواية البراء فلم يروه إلا (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر) بإثبات الواو .

قال الإمام أبو القاسم الطبري قوله : (الصلوات) يدل على المعهودات وذكره الوسطى يدل على تأكيدها ولا تبين [الوسطى] (١) إلا إذا بانت الأولى والآخرى ، قال : وذكره هنا الوسطى يقتضى إخراج الوتر من الواجبات ، فإن الوسطى إنما تدور (٢) في عدد الوتر فإذا أخذتها بقيت أربعة ، اثنان قبل واثنان بعد ، ولو كانت الوتر واجبة كانت ستاً ولا تكون واحدة منها وسطى في الإيجاب (٣) . وقوله في الحديث : (على فريضة من فريضة الخندق) بضم الفاء ، وهى المداخل إليه وأصلها المشارع إلى المياه .

وقوله في رواية أبي حسان : عن عبيدة بفتح الين (٤) عن علي : (شغلونا عن صلاة الوسطى) على حذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه : أى عن صلاة الصلاة الوسطى ، فصلاة هنا مصدر أو تكون اسماً مضافة إلى نفسها (٥) على رأى الكوف! من النحاة ، وفى سنده : حدثنا ابن أبي شيبة ، ثنا أبو أسامة عن هشام ، عن محمد عن عبيدة ، كذا لهم .

ومحمد هو ابن سيرين وعند ابن أبي جعفر عن محمد بن عبيدة وهو وهم ، وهو عبيدة السيماني بفتح العجين . وقوله في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) هنا : (حتى غابت الشمس) وفى حديث عمر (٦) : (ما كدت أن أصلى العصر حتى كاد أن تغرب الشمس) (٧) ليس فيه

(٣)

(٥)

(٦)

ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث! بسهم .

(٢) فى ت : ننعنو .

٢ هذا إن كانت الوسطى من التوسط : د ان كانت من الوسط الذى هو الخيار فلا يسقطه .

راجع : الأبى هو ٩ عيدة بن عمرو ، ويقال : ابن قيمى السلمانى المرائى ، أبو عمرو الكوفى ، أسلم قبل وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بسنتين ، ولم يلقه .

كان من أصحاب علي وعبد الله ، وكان يوازى شريحاً فى القضاء ، مات سنة أربع وسبعين .

طبقات ابن سعد ٩٣ / ٦ ، تاريخ خليفة ١٥٥ ، تهذيب الكمال ١٩ / ٢٦٦ .

يقول السنوسى : لم يزل هذا يتكرر منه ، د اضافة الشئ إلى نفسه يمنعه الفريقان ، د انما اختلفا فى اضافة الموصوف إلى الصفة نحو (جانب الغربى) فالكوفيون يميزونها ، والبصريون يمنعونها ، ويؤولون ما جاء منها من أنه على حذف الموصوف ، أى بجانب المكان الغربى ، والحديث من ذلك ، لا من اضافة الشئ إلى نفسه ، وتأولله قوله : فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ٢ / ٣٩٠ .

فى ت : على ، وهو وهم .

(٧) ولفظه فى المطبوعة .

حتى كادت أن تغرب .

كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...

إنج

وبطونهم - ناراً لا .

٢٠٥ - (...) وحديثنا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ ، عَنْ شُتَيْبِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ الْاَحْزَابِ : (شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا) ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٢٠٦ - (٦٢٨) وحديثنا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْيَامِيُّ عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ مَرْثَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ تَحَبَّسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، خِلَافَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) - قَالَ لَهُ حِينَئِذٍ : (فَوَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا " ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَصَلَّى [بَعْدَ مَا] (١) غَرِبَتْ لِحَاءُ أَنْ صَلَاةَ عَمْرٍ كَانَتْ قَبْلَ الْمَغِيبِ وَقَدْ كَادَتْ ، وَظَاهَرَ إِعْلَامَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ بَعْدَ الْمَغِيبِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ حَالِ الْقَضَاءِ بِقَوْلِهِ : ! حَتَّى كَادَتْ) ، وَحِينَئِذٍ تَذَكَّرَهَا النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَصَلَّاهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ كَمَا جَاءَ مَفْسُراً ، وَقَسَمَهُ هُنَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ مَا صَلَّاهَا قَبْلَ : لِفَرْطِ أَسْفِهِ عَلَى تَرْكِهَا حِينَئِذٍ .

وقوله : (شغلونا) : ظاهره أنه أنسى لشغله بالعدو ، أو يكون آخرها للشغل بذلك قصداً ، وأن صلاة الخوف ناسخ لهذا (٢) ، وقيل : إن الذي أخر أربع صلوات : الظهر والعصر والمغرب والعشاء (٣) ، وفي الموطأ : الظهر والعصر (٤) ، وانه أنسى ذكرها بالتححرر عن العدو والشغل به ، وظاهره أن صلاة الخوف لم تكن شرعت بعد على ظاهر هذا الحديث وإنما أمر بها وشرعت في غزوة ذات الرقاع على ما تذكره ، وذهب مكحول والشاميون إلى تأخير صلاة الخوف إذا لم يتمكن أدائها معه إلى وقت الأمن (٥) ،

(٢)

(٤)

(٥)

في ت : بعد أن .

(٣) فقد أخرج الأفعى وأحمد والنسائي وغيرهم عن أبط سعيدي الخدرى قال : حُبْنَا يَوْمَ الْخُنْدِ عِيقَ الصَّلَاةِ خِي كَانَ هَوًى مِنَ اللَّيْلِ خِي كَفِينَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : { وَكَفَى اللَّهُ الْفُؤَيْنِ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ تَوْبًا عَزِيزًا } [الْأَحْزَابِ : ٢٥ ، .

فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَلَا ، فَأَقَامَ فَصَفَى الظَّهْرَ كَمَا يَنْ يُمْلِيهَا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَتَمَّ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ : { فَرِجَالًا أَوْ زَبْجَانًا } [الْبَقَرَةُ : ٢٣٩ ، .

الْحَمْنُ الْمَثُورَةُ .

أَحْمَدُ فِي الْمَنْدُوحِ ٣ / ٦٧ ، النَّسَائِيُّ ، كَالْأَذَانِ ، بِالْأَذَانِ لِلْفَائِتِ مِنَ الصَّلَاةِ ٢ / ١٧ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ بِغَيْرِ لَفْظِ الْعِلَاءِ (٢٨٩٠) .

وَذَلِكَ مَرْسَلٌ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، فَقَدْ قَالَ : (مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَّقَتْ الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ الْخُنْدِ خِي غَرِبَتْ الشَّمْسُ) .

قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ كَانَ .

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحًا ، لِأَنَّهُمْ حَوَّصُوا فِي الْخُنْدِ وَشَغَلُوا بِالْأَحْزَابِ أَيَّامًا .

الاسْتِذْكَارُ ٧ / ٨٥ .

وَقَدْ حَكَّمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِالشَّدُودِ وَالْفُسَادِ .

السَّابِقُ ٧ / ٨٢ .

٥٩٦ كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...

إِنِّحَ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ ، مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا " أَوْ قَالَ : (حَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا) .

٢٠٧ - (٦٢٩) وحديثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك عن زيد ابن أسلم ، عن القعقاع بن حكيم ، عن أبي يوش ! مولى عائشة ؛ أنه قال : أمرتني عائشة أن ائكالب لها مصحفاً .
 وقالت : إذا بلغت هذه الآية فافتي { حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى } (١) فلها بلغت أفنتها ، فاملت على : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر ، وقوموا له قانتين) ق الت عائشة : سمعتها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
 ٢٠٨ - (٦٣٠) حديثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا يحيى بن آدم ، حدثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة ، عن البراء بن عازب ؛ قال : نزلت هذه الآية : (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر) ، فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله .
 فنزلت : { حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى } فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إفن صلاة العصر .
 فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله ، وال ! أعلم .
 قال مسلم : ورواه الأشجعي عن سفیان الثوري ، عن الأسود بن قيس ، عن شقيق ابن عقبة ، عن البراء بن عازب .

قال : قرأناها مع النبي (صلى الله عليه وسلم) زماناً .
 بمثل حديث فضيل ابن مرزوق .
 والصحيح والذي عليه الجمهور : صلاتها على سنتها إذا أمكن ، فإن لم يستطع فبحسب قدرته ، ولا يؤخرها ، وسيأتي بيان ذلك والخلاف فيه في بابه .
 وقيل : فيه وجه آخر : أن يكونوا على غير وضوء فلم يمكنهم ترك ما هم فيه للوضوء أو التيمم ، ولا الصلاة دون طهارة وقد مرت هذه المسألة في الوضوء .
 وظاهر قوله : (فتوضأنا وصلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (٢) أنه صلاها في جماعة ولا خلاف بين العلماء في جواز التجميع للفوائت ، إلا ما روى عن الليث من منع ذلك .
 وقوله : (ثم صلى بعدها المغرب) : أصل في هذا الباب ، وأجمع العلماء على الاستدلال به فيمن فاته صلوات وأيقن أنه يقضيها ويصلي التي حضرب قبل فوات وقتها ، أنه يبدأ بالمنسية ، واخلفوا إذا خشي فواتها ، فذهب الحسن وابن المسيب وفقهاء أصحاب الحديث وأصحاب الرأي والشافعي إلى أنه يبدأ بما حضر ، وقال مالك والليث والزهري (١) البقرة : ٢٣٨ .
 (٢) لفظ المطبوعة .
 فتوضأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتوضأنا .

٦٠٣٧ (37) باب فضلى صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

كتاب المساجد / باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ...
 إنح ٥٩٧ ٢٠٩ - (٦٣١) وحديثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى عن معاذ بن هشام ، قال أبو غسان : حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير ، قال + حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله ؛ أن عمر بن الخطاب ، يوم الخندق ، جعل يسب كفار قريش ، وقال : يارسول الله ، والله ما كدت أن أصلا لعصر حتى كادت أن تغرب الشمس .
 فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فوالله ، إن صليتها لما فنزلنا إلى بطحان ، فتوضأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتوضأنا .
 فصل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

(...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ يَسْتَحِقُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا .

وَقَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

في آخرين : يبدأ بما ذكر ، ولا خلاف عند جميعهم فيما كثر جداً أنه يبدأ بما حضر ، واختلف هؤلاء في خمس صلوات ونحوها ، هل حكمها حكم الصلاة الواحدة والاثنين ؟ أم حكم الكثير ؟ ومالك يرى مادون الخمس قليل (١) ، وما فوق الخمس كثير (٢) ، واختلف عنه في الخمس لكونها صلاة يوم ، هل هي من القليل أو الكثير ؟ وفي حديث محمد بن المثني : ثنا ابن أبي عدي ، عن سعيد عن قتادة كذا ضبطناه عن الصدفي والأسدي ، وكذا في أكثر النسخ ، وضبطناه عن ابن أبي جعفر عن شعبة عن قتادة ووقعاً معاً في كثير من الأصول ، وكلاهما إن شاء الله صحيح ، أما شعبة عن قتادة فقد ذكره مسلم قبل هذا في الحديث نفسه ، وأما سعيد فهو ابن أبي عروبة ، وكلاهما من أصحاب قتادة ، وجاء من المشكل في هذا الموضع يحيى بن الجزار بالجيم وتقديم الزاى (٣) وشُتير بضم الشن المعجمة وفتح التاء ، باثنين من فوقها ابن شكل ، بفتح الشئ المعجمة وفتح الكات ، ومسلم بن صحيح ، بضم الصاد ، وبطحان ، بضم الباء وسكون الطاء ، كذا ضبطناه في الأم ، وهو واد بالمدينة .

وكذا يقوله المحدثون ، وقيدوه في التاريخ بطحان ، بفتح الباء وكسر الطاء ، وهو صوابه عند أهل اللغة ، قال البكري : ولا يجوز غيره .

(١) في ت : قليلاً .

(٢) في ت : كثيراً .

(٣) وكان من المشكل لأنه يقال فيه : يحيى بن زيان ، أيضاً .

قال محمود بن غيلان عن شُبابَةَ بن سَوَّار عن شعبة : لم يسمع يحيى بن الجزار من على إلا ثلاثة أحاديث ، هذا المذكور ، والآخر أن علياً سئل عن يوم الحج الأكبر ، ونسما محمود الثالث . روى له الجماعة سوى البخاري . قلت : لعل ترك البخاري له كان لإفراطه في التثغ .

راجع :

تهذيب الكمال ٣١ / ٢٥١ .

كتاب المساجد / باب فضل صلاتي الصبح والعصر ...
إلخ

(٣٧) باب فضلي صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

٢١٠ - (٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : " يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ اثْنَيْنِ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَُلُونَ وَاتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَُلُونَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنَّةٍ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (وَالْمَلَائِكَةُ يَتَعَابُونَ فِيكُمْ " بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ .

٢١١ - (٦٣٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، أَخْبَرَنَا

وقوله : (يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) : الحديث ، فيه حجة لمن صحح إظهار ضمير الجمع والتثنية من النحاة في الفعل إذا تقدم ،

وحكوا فيها قول من قال من العرب - وهم بنو الحراث : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ ، وعليه حمل الأخفش قوله : { وَأَدْمَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } (١) ، وأكثر النحاة يأتون هذا من إظهار الضمير وهو مذهب سيبويه ، ويتأولون هذا ومثله ، ويجعلون الاسم بعد بدلا من

الضمير ولا يرفعونه بالفعل كأنه لما [قال] (٢) : { وَأَلْمَرُوا } : قال : من هم ؟ قال : { الَّذِينَ ظَلَمُوا } ومعنى (يَتَعَابُونَ) : أى يأتى

طائفة بعد أخرى ، ومنه : تعقيب الجيوش ، وهو أن يُبعث قومٌ ويأتى آخرون ، وسؤال الله لهم على ظاهره ، والله أعلم بهم ، تعبد منه تعالى للملائكة ، كما أمرهم أن يكتبوا أعمالهم وهو أعلم بالجميع ، ويحتمل أن يكون هؤلاء أ هم [(٣) الحفظة الكتاب ، وأن ذلك مما يخص كل إنسان ، وعليه حمله الأكثرون ، وهو الأظهر ، وقيل : يحتمل أن يكون من جملة الملائكة بجملة الناس .
(١) الأنبياء : ٣ .

قلت : الأخفش لا يجعل الواو ضميراً بل علامة على أن الفاعل مجموع أو مثنى ، والفرق بين العلامة والضمير أن العلامة حرف والضمير اسم ، والأخفش بصرى ، والبصريون لا يميزون عود الضمير على ما بعده ، وقد حكى ابن أبي الربيع فى الواو فى مثل هذا - ثلاثة أقوال : الأول : أنها ضمير ، والثانى : ثفها علامة ، والثالث : ثفها ضمير إن تقدم الاسم نحو : الزيدون قاموا ، وحرف إن تقدم الفعل نحو : قاموا الزيدون .
(٢ ، ٣) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب فضل صلاتى الصبح والعصر ...
إلخ ٥٩٩ إسماعيل بن أبي خالد ، حدثنا قيس بن أبي حازم ، قال : سمعت جريراً بن عبد الله وهو يقول : كُنا جلوساً عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : (أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون فى رؤيته ؛ فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها " يعنى العصر والفجر .
ثم قرأ جريراً : { وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها } (١) .

٢١٢ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حد ، شأ عبد الله بن نمير وأبو أسامة ووكيع ، بهذا الإسناد ، وقال : (أما إنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترون هنا القمر لا وقال : ثم قرأ .
ولم يقل : جريراً !

٢١٣ - (٦٣٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وإسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن وكيع .
قال أبو كريب : حد ، شأ وكيع عن ابن أبي خالد وميسر والبخترى بن المختار ، سمعو من ابن بكر بن عمارة بن ربيعة عن أبيه ، قال . سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقوله : (يجتمعون (٢) فى صلاة الفجر وصلاة العصر) لطف من الله تعالى بعباده المؤمنين وتكرمة لهم ، أن جعل اجتماعهم عندهم وورودهم عليهم ومفارقتهم لهم فى أوقات عباداتهم ، ليكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة (٣) وثناؤهم عليهم أطيب ثناء ، وقد زاد هؤلاء فى هذا الحديث على من روى الاجتماع فى صلاة الصبح فقط ، وعضده بقوله : { وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً } (٤) ، فقد تبين فى هذا الحديث أن الاجتماع فى وقتي اختصاصهم بالشهادة لهم بالصلاة التى وجدوهم عليها من دون سائر أعمال الإيمان دليل على فضل الصلاة على سائر الأعمال والقرب .
وقوله : لا تضامون فى رؤيته) تقدم الكلام عليه .

وقوله : (فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) :

يعنى العصر والفجر ثم قرأ (٥) : { وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها } كذا
(١) طه ١٣٠٠ - (٢) الذى فى المطبوعة : ويجتمعون بإثبات الواو .
(٣) فى ت : الشهادات .

(٤) الإصرأ ٧٨٠ ، والقاضى ثير بهذا إلى ما أخرجه البخارى فى صحيحه وأحمد فى مسنده عن ائى هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون ثوجة ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار فى صلاة الفجر ، ويقول ائو هريرة .
اقرأوا ان شئتم : { وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مثقوباً } البخارى ، كالتفسير ، بتفير سورة بنى إسرائيل ٦ / ١٠٨ ، أحمد فى المسند ٢ / ٤٧٤ .

٦٠٣٨ (38) باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس

٦٠٠ كتاب المساجد / باب فضل صلاتي الصبح والعصر ...

إِلْحَ يَقُولُ : أَلَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا لَا يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ .

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ الرَّجُلُ : وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَوَعَاهُ قَلْبِي .

٢١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ

عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَا يَلِجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا

وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، فَقَالَ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : نَعَمْ .

أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ .

قَالَ : وَأَنَا أَشْهَدُ ، لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُهُ بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ .

٢١٥ - (٦٣٥) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنِي

أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ صَلَّى الْبَرَّاءِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ خِرَاشٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ ، قَالَا جَمِيعًا حَدَّثَنَا هَمَّامُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَنَسَبًا أَبَا بَكْرٍ فَقَالَا : ابْنُ أَبِي مُوسَى .

وقعت مفسرة في هذا الحديث من رواية جرير بن عبد الله وكذلك ذكر أيضا (١) معناه من رواية عمار بن رؤيبة وقال : أَلَنْ يَلِجَ النَّارَ

من صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها (٢) يعني : الفجر والعصر ، وهو معنى الحديث الآخر عنه : (من صلى البردين دخل

الجنة) قال المهلب (٣) : (ومعنى لا تغلبوا) : أى على شهودها في الجماعة .

(١) زيد بعدها في ت لفظة : عنده .

(٢) الذى في المطبوعة لهذه الرواية : أَلَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى الحديث ، وهو من طريق وكف ، والمذكور هنا هو من طريق يحيى بن

أبي بكير ، لكنه في المطبوعة بغير هذا التفسير .

(٣) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة ، الأسدي ، الأندلسي ، مصنف (شرح صحيح البخاري) ، كان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين

بالذكاء ، أخذ عن أبي محمد الأصيلي ، وأبي الحسن القابسي ، وأبي ذر الحافظ ، توفي سنة خمس وثلاث!! إن وأربعمائة .

جدوة المقتبس ٣٥٢ ، ترتيب المدارك ٤ / ٧٥١ ، سير ١٧ / ٥٧٩ .

كتاب المساجد / باب بيان أن أول وقت المغرب ...

إِلْحَ

٦٠١

(٣٨) باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس

٢١٦ - (٦٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ

ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرَبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ

بِالْحِجَابِ .

٢١٧ - (٦٣٧) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَا لَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ : كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا يَأْتِيهِ لِيَبْصُرَ مَوَاقِعَ نَبَلِهِ . (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ اللَّهْمِيُّ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ ، بِخَوْفٍ . وقوله في صلاة المغرب (إذا توارت بالحجاب) (١) الحجاب الستر ، وكل ما ستر

٦٠٣٩ (39) باب وقت العشاء وتأخيرها

فهو حجاب .

وقيل : حجاب الشمس : ضوءها ، فيكون على هذا تواريتها بجملة قرصها وشعاعها ، وهذا وما ذكره من الآثار تدل على مشاركته - عليه السلام - وأمره بالمباينة إليها ، وقد تقدم الكلام في هذا ، وما ذكره من تأخير رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للعشاء فيه حجة للخفية ولا أحد الثنولن في أن الأفضل تأخيرها ، إنما يُجمل على أنه كان في بعض الأوقات ، وهو ظاهر الحديث ؛ لقوله : " ليلة من الليالي [أو] (٢) ذات ليلة ، فدل أنها لم تكن عادته ، بل لاءمرٍ ، كما قال ابن عمر في الحديث : (ولا أدري أشيء شغله في أهله أو غير ذلك) ، وقول أبي موسى : (وله بعض الشغل في أمره) وفي بعض الحديث : (أنه جهز جيشاً) (٣) ، وفي مسلم : (نفرج ورأسه يقطر ماء) ولعله - عليه السلام - أخرها قصداً ليبين لهم بالفعل جواز ذلك ؛ لأنه (٤) الأفضل أو لنوم غلبه ، أو لشغل من شغل المسلمين ، وكان الغسل قد لزمه قبل ذلك أو قبل دخول وقتها لا أنه أخرها بسبب موجه مجرداً ، وإنما كان تأخيرها لها المعهود ما قال في حديث جابر : (وكان يؤخر العتمة بعد صلاتكم شيئاً لا (٧) . (١) لفظها في المطبوعة : (إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب " (٢) ساقطة من ال"صل ، والمثبت من ت . (٣) أحمد في المند عن جابر ٣٦٧ / ٣ . (٤) لعله - لا أنه .

٦٠٢

كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها

(٣٩) باب وقت العشاء وتأخيرها

٢١٨ - (٦٣٨) وحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ؛ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرِّثِيرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَتْ : أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَهِيَ آتِيَةٌ تُدْعَى الْعَتَمَةُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ . نَفَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ : (مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ لِمَا ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الْإِسْلَامُ فِي النَّاسِ . زَادَ حَرَمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى الصَّلَاةِ لِمَا وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . (...) وحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أُمُّ جَدَى ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ : وَذَكَرَ لِي ، وَمَا بَعْدَهُ .

٢١٩ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَالْفَائِظُ مُمْتَقَرِبَةً ! - قَالُوا

١١٥ / ب

وقوله : (وما كان لكم أن تبرزوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للصلاة (١)) كذا للرازي بالباء وتقديم الراء وضم الباء أولا (٢) ، وعند ابن سعيد وابن الحذاء والطبري : (تنزروا) بالنون وتقديم الزاي وفتح التاء أولا ، وهو الصحيح إن شاء الله ، ومعناه : الإلحاح عليه في الخروج : للصلاة ويدل عليه قوله في الحديث بعد هذا : (وذلك (٣) حين صاح عمر / ابن الخطاب) وفي الحديث الآخر : (فقال عمر : الصلاة) ، وتذكير عمر له ظن أنه بما شغل به سها عن وقتها ولم يعذره لشغله فذكره به ، ويدل أنه لم يؤخرها عن وقت الاختيار قوله في الحديث من رواية أنس : (إلى شطر الليل أو كاد يذهب شطر الليل) ، هو مثل قول ابن عمر في الحديث : (الحين ذهب ثلث الليل) (٤) ، وهو تفسير قول عائشة في حديثها : (حتى ذهب عامة الليل) .

(١) الذكأ في المطبوعة : على الصلاة .

(٢) في الأبى بعدها : وهو الإخراج .

(٣) الذكأ في المطبوعة : وذاك .

(٤) أو بعده .

كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها

٦٠٣

جَمِيعًا : عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أُمِّ كَلْثُومَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اعْتَمَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ لَيْلَةٍ ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ ، وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى ، فَقَالَ : (إِنَّهُ لَوْ قَتَلَهَا ، لَوَلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي " وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : " لَوَلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَا .

٢٢٠ - (٦٣٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ يَأْسُقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَلَا نَدْرِي أَشَيْءٌ وَشَغَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، فَقَالَ حِينَ خَرَجَ : (إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ ، وَلَوْلَا أَنَّ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ " ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَاعَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى .

٢٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَانْحَرَهَا ، حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ، ثُمَّ رَقَدْنَا ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا . ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (إنه لو قتلها لولا أن أشق على أمتي) : دليل على جواز صلاتها قبل ذلك ،

وأن صلاته - عليه السلام - في الغالب كانت على خلاف هذا من أنه لا يؤخرها ، كما قال في الباب في حديث جابر بن سمرة : (وكان يؤخر العتمة بعد صلاتكم شيئاً) .

قال الخطابي : إنما اختار لهم التأخير ليقطع حط النوم وتطول مدة انتظار الصلاة ، فيكثر أجركم لقوله : (إن أحدكم في صلاة ما دام ينتظر الصلاة) (١) قال غيره من الحكماء : إن أكثر النوم المحمود مقدار ثمانى ساعات بين اليوم واللييلة .

(١) معنى حديث سيرد إن شاء الله في فضل الصلاة المكتوبة في جماعة ، وأخرجه البخاري كذلك في صحيحه عن أبي هريرة بلفظ : (إن أحلكم في صلاة م الأمتط الصلاة تجسه " ، كبء الخلق ، بإذا قال أحدكم : آمين ٤ / ١٣٩ ، كما أخرجه البخاري وعن أبي

سعيد بلفظ : (ولا يزال أحلكم في صلاة ما انتظر الصلاة) البخارى ، كالأذان ، بفضل صلاة الجماعة ١ / ١٦٦ ، وفي المواقيت عن أص بلفظ : (أما إنكم في صلاة ما انتظرتوها) ١ / ١٥ ، ول الهى داود عن أبى سعيد وابن ماجه وأحمد عن أنه : (وأنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة" ، كالصلاة ، ! في وقت العشا الآخرة ١ / .
١ ، ابن ماجه ، كالصلاة ، بوقت صلاة العشا ١ / ٢٢٦ ، أحمد فى المسند ٣ / ١٨٢ ، وعن جابر : (وائتم لم تزالوا فى صلاة ما انتظرت الصلاة) ٣ / ٣٤٨ .

٦٠٤

كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها
ثُمَّ قَالَ : أَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، اللَّيْلَةَ ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ لَمَّا .
٢٢٢ - (٦٤٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِ بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ ،
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ ؛ أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَسًا عَنْ خَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : أَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ، أَوْ كَادَ يَنْهَبُ شَطْرَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : (إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا ، يَأْنِكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ) .

قَالَ أَنَسٌ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ مِنْ فِضَّةٍ .
وَرَفَعَ إصْبَعَهُ إِلَى إِرَى بِالْخِنْصِرِ .

٢٢٣ - (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّيِّعِ ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَةً ، حَتَّى كَانَ قَرِيبٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ، فَكَأَنَّمَا أَنْظَرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ ، فِي يَلٍ ! مِنْ فِضَّةٍ .
(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّاحِ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنَا دَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ هَذَا الْإِسْنَادِ .
وَلَمْ يَذْكُرْ : ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ .

٢٢٤ - (٦٤١) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْإِسْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى ؛ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي ، الَّذِينَ قَلَبُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ ، نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالْمَلِينَةِ ، فَكَانَ يَتَنَابَوُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، كُلُّ لَيْلَةٍ نَفَرُ مِنْهُمْ .
قَالَ أَبُو مُوسَى : فَوَافَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَا وَأَصْحَابِي ؛ وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي أَمْرِهِ ، حَتَّى أَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ ، حَتَّى ابْهَارَ الْقَيْلُ ، ثُمَّ خَرَجَ

وقوله : (رقدوا ثم استيقظوا) (١) : معناه والله أعلم : نوم المجلس المحتجب وخطرات السنوات لا نوم الاستغراق ، بدليل أنهم لم يروا أنهم توضؤوا ، وقد احتج بهذا الحديث ومثله من لم ير النوم في نفسه حدثاً يوجب وضوءاً ، وقد ذكر الطبري - في هذا الحديث : (ثم يقومون ، فمنهم من يتوضأ ومنهم من لا يتوضأ) ، فدل أن التوضؤ لما استغرق والله أعلم .
ووبيص الخاتم : بريقه .

(١) الذى فى المطبوعة : رقدنا ثم استيقظنا .
كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها

٦٠٥

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَصَقَى بِهِمْ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ : " عَلَى رِسَالِكُمْ ، أَعْلَيْكُمْ ، وَابْشُرُوا ، أَنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ ، يُصَلِّي هَذِهِ الْمَشَاعَةَ غَيْرُكُمْ) أَوْ قَالَ : (مَا صَلَّى ، هَذِهِ السَّاعَةَ ، أَحَدٌ غَيْرُكُمْ دَا - لَا نَدْرَى أَىَّ

أَهْلَمَتَيْنِ قَالَ - قَالَ أَبُو مُوسَى : فَرَجَعْنَا فَرَحِينَ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٢٢٥ - (٦٤٢) وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ،

قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءَ : أَيُّ حِينِي أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أَصِلَ الْعِشَاءَ ، الَّتِي يَقُولُهَا النَّاسُ الْعَتَمَةُ ، إِمَامًا وَخِلَافًا ؟ قَاذَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَعْتَمَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ لَيْلَةِ الْعِشَاءِ .

قَالَ : حَتَّى رَقَدَ نَاشٍ وَأَسْتَيْقَظُوا ، وَرَقَدُوا وَأَسْتَيْقَظُوا .

فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ : الصَّلَاةُ .

وقوله : " (من فضة) : دليل على جواز اتخاذ الرجل خواتم الفضة ، وسيأتي الكلام على هذا في موضعه .

وقوله : (كان يتخاوب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرقة منهم كل ليلة) (١) : أى يأتون عن بُعد

إليه نوبا وأوقاتاً متفرقة غير مجتمعين وأصل النوب : البعد ليس بالكثير ، والانتياب مثله ، وذلك فيما يكون على فرسخين أو ثلاثة ، وقيل .

يتناوب ت يتداول ، وفى الباب : ثنا (٢) عبد الله بن الصباح العطار ، وحدثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى كذا لهم ، وعند الن أبى جعفر لابن ماهان ابن عبد الحميد ، وهو وهم والأول الصواب ، وهو مشهور ، بصرى ، كنيخه أبو على (٣) .

قال الإمام : وقوله ت (ابهار الليل) : أى انتصف ، وبهرة كل شىء ، وسطه .

قال أبو سعيد الضرير : ابهار الليل : أى (٤) نجومه إذا ثنات ، لأن الليل إذا أقبل أقبلت فحمة ، وإذا استتارت النجوم فثبت تلك الفحمة .

قال القاضى : وقيل : ابهار الليل : فهب عامته ، وبقي نحو من ثلثه .

وابهار الليل : طال ، وقال أبو سعيد الضرير : وذلك قبل أن ينتصف ، والباهر الممتلى نوراً ، قال سيبويه : ولا يتكلم بإبهار إلا مزيداً ، وقد صحفه بعض الشارحين تصحيحاً قبيحاً فقال به بالنون ، قال : ومنه قوله تعالى : (فَأَنهَارَ ، فِي نَارِ جَهَنَّمَ) (٥) عصمنا الله برحمته وتوفيقه .

(١) الذى فى المطبوعة : كل ليلة نفر منهم .

(٢) الذى فى المطبوعة : وسرورا .

(٣) روى له الجماعة ، مات سنة تسع وم الطين ، وقد تصحف على العقيلي كلام ابن معين فيه : ليس به بأس ! إلى : ليس بشىء ، وتابعه الذهبي فى الضعفاً .

راجع : التاريخ الكبير للبخارى ٥ / ١٢٥٧ ، الجرح والتعديل ٥ / ١٥٤١ ، تهذيب الكمال ١٩ / ١٤٠ .

(٤) زيد بعدها فى الأصل : انتصف طلوع .

(٥) التوبة : ١٠٩ .

٦٠٦

كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها

فَقَالَ عَطَاءُ : قَاذَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَخَّرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَأَنَّهُ أَنْظَرُ إِلَيْهِ الْآنَ ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً ، وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى شِقِّ رِيسِهِ ، قَالَ : أَلَوْلَا أَنَّ يَشْتَقِ عَلَى أَفْتِي لَمْزَتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوْهَا لَنَلِكَ) .

قَالَ : فَاسْتَنْبَتُ عَطَاءً كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا آتَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَبَدَدَ لِي عَطَاءً بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ .

ثُمَّ صَبَّهَا ، يُمِرُّهَا كَلْكَ عَلَى الرَّاشِ ، حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامَهُ طَرَفَ الْفُنِّ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ ، ثُمَّ عَلَى الصُّدْغِ وَنَاحِيَةِ الْحَيَّةِ ، لَا يَقْصُرُ وَلَا

يَبْطِشُ بِشَيْءٍ إِلَّا كَلَّكَ .

قَالَتْ لِعَطَاءَ : كَمْ ذَكَرْتُ لَطَأَ أَخْرَهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَتُنْدِ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي .

قَالَ عَطَاءُ ! : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أُصَلِّهَا ، إِمَامًا وَخَلَاءًا ، مُؤَخَّرَةً ، كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لَيْلَتُنْدِ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ خَلَوْا أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَآتَتْ إِمَامَهُمْ فَصَلَّاهَا وَسَلَّاهَا ، لَا مُعَجَّلَةً وَلَا مُؤَخَّرَةً .

٢٢٦ - (٦٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ

وقوله : " أَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ " (١) : أَيْ أَبْطَأَ وَأَخْرَهَا حَتَّى كَانَتْ عَتَمَةُ اللَّيْلِ ، وَهِيَ ظِلْمَتُهُ ، وَبِهِ سُمِّيَتِ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ عَتَمَةً .

وقوله : (عَلَى رَسُولِكُمْ) بِكُسْرِ الرَّاءِ ، وَيُقَالُ : بَفَتْحِهَا ، أَيْ عَلَى لَيْنٍ مِنْ قَوْلِكُمْ وَتَمَهَّلَ وَقَلَّةِ عَجَلَةٍ ، وَالرَّسُلُ التَّرْسُلُ وَالتَّرْسِيلُ اللَّيْنُ مِنَ الْقَوْلِ .

وقوله : (نَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَقْطُرُ رَأْسُهُ [مَاءً] (٢)) بَيْنَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخْرَهَا لِعَذْرِ طَرَأَ عَلَيْهِ ، وَوَصَفَهُ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ رَأْسِهِ فَقَالَ : (ثُمَّ صَبَّهَا [يَمْرُهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ] (٣)) الْحَدِيثُ صِفَةُ عَصْرِ الْمَاءِ مِنَ الشَّعْرِ بِالْيَدِ ، كَذَا رَوَيْنَاهُ هُنَا فِيهِ لِكَافَتِهِمْ وَعِنْدَ الْعُدْرِيِّ : [ثُمَّ] (٤) قَلْبَهَا ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥) ضَمَّهَا ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ بِدَلِيلِ لَفْظِ الْحَدِيثِ .

وقوله : (ثُمَّ عَلَى الصَّدْعِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ لَا يُعْصَرُ وَلَا يَبْطِشُ) ، وَفِي الْبُخَارِيِّ : (لَا يُعْصَرُ وَلَا يَبْطِشُ) (٦) ، فَقَوْلُهُ : " لَا يُعْصَرُ " لَا يُضَادُّ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ لَا يُعْصَرُ ، أَيْ يَجْمَعُ شَعْرَهُ فِي يَدِهِ بَلْ يَشُدُّ أَصَابِعَهُ عَلَيْهِ لِأَغْيَرٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَعْنَاهُ : لَا يَبْطِشُ دَا مِقَابِلَةَ لِقَوْلِهِ : (وَلَا يَبْطِشُ) ، وَقَوْلُ مُسْلِمٍ : (لَا يَقْصَرُ) : أَيْ عَنْ فَعْلِهِ ذَلِكَ مِنْ إِمْرَارٍ

(١) فِي ت : أَعْتَمَ بِالْعَتَمَةِ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ت ، وَالْعِبَارَةُ فِي الْمَطْبُوعَةِ : نَفَرَ نَبِيٌّ أَخْ (صلى الله عليه وسلم) كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً .

(٣) فِي ت : يَمْرُهَا عَلَى الرَّأْمِيِّ كَذَلِكَ قَالَ .

(٤) مِنْ ت .

(٥) كَمَا وَاقَيْتِ الصَّلَاةَ ، بِالنَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لَمَنْ غَلِبَ ١٤٩ / ١ .

يَلَا) وَأُثْبِتَ مُحَقِّقُ النُّسخَةِ الرُّوَايَتَيْنِ .

كِتَابُ الْمَسَاجِدِ / بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَتَأْخِيرِهَا ٦٠٧ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ - عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ .

٢٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ

عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - يُصَلِّي الصَّلَاةَ نَحْوًا مِنْ صَلَاتِكُمْ + وَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَتَمَةَ بَعْدَ صَلَاتِكُمْ شَيْئًا ، وَكَانَ يُخْرِجُ الصَّلَاةَ .

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كَامِلٍ : يُخَفِّفُ .

٢٢٨ - (٦٤٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَنْ غَمَرٍ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ

ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى أَسْ! صَلَاتِكُمْ ، أَلَا إِنَّهَا الْعِشَاءُ ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِهَا لِإِبْلِ " .

أَصَابِعَهُ عَلَيْهِ مِمَّهَلًا دُونَ بَطْشٍ ، وَقَدْ يَصِحُّ رِوَايَةُ : (ثُمَّ قَلْبَهَا) : أَيْ أَمَالَهَا إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ وَاللَّحْيَةِ بِمَعْنَى صَبَّهَا ، لَا (١) أَنَّهُ قَلْبَ ظَهْرِهَا لِبَطْنِهَا .

واحتجاج عطاء بالحديث في استحباب صلاتها إماماً وخلواً مؤخره ما لم يشق اخذاً بظاهر الحديث ، ولكن امره - عليه السلام - الأمة بالتخفيف يقضى على هذا الاختيار ، وإن كان عطاء علقه بالمشقة ، ولما حكى في هذا الحديث من رواية الطبرى : « لولا ضعف الضعيف وبكاء الصغير) ومعنى (خلواً) : منفرداً بكسر الخاء ، ونهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن اتباع الأعراب في تسمية العشاء العتمة لما بينه في الحديث بقوله : (فإنها في كتاب الله العشاء) فتسميتها بما سماها الله في قوله : { وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ } (٢) أحسن وأولى مما تسميها به جهلة الأعراب ، وقد جاء في الحديث الآخر : « لو يعلمون ما في العتمة والصبح [لآتوها ولو حبوا] (٣) » فقوله هذا يدل أن نهيه ليس نهى تحريم ، وإنما هو نهى ادب وفضيلة ، ويحتمل ال تسميته لها - عليه السلام - بهذا ليعم بفهمه من يسميها عتمة وغيرهم ، إذ مقصده البيان والعموم ، فلذلك عدل هنا عن اللفظ الأفضل والأولى عنده .

وقد انخلف السلف في هذا فأباح تسميتها بذلك أبو بكر الصديق وابن عباس وقد مرّ في باب ال الزان من هذا وفي تسمية المغرب ع!اً وما فيه .

(١) في الأصل : الا .

(٢) النور ٥٨٠ .

(٣) من ت ، والحديث سبق في كالصلاة ، بتسوية الصفوف عن أبي مريرة .

٦٠٨

كتاب المساجد / باب وقت العشاء وتأخيرها

٢٢٩ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان عن عبد الله ابن أبي ليلى ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء فإنها ، في كتاب الله العشاء ، ! إنها تغم بحلاب الإبل) . وقوله : (ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم) وفي الرواية الأخرى : (يصلى

٦٠٤٠ (40) باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها

هذه الساعة) وفي البخارى : " هذه الصلاة) (١) يفسر هذا كله قوله في الحديث الآخر في الأم : (ما ينتظرها أهل دين غيركم) وقوله في البخارى : (ولا يصلى يومئذ إلا بالمدينة) (٢) وهذا يرد قول من قال : إنما أراد من يصليها جماعة غيركم . وقوله : (إنكم في صلاة ما انتظرتوها) (٣) : أى في عمل ثابون عليه كما يثاب المصلى ؛ لأن انتظارها والنية لعملها وترك ملاذ النفوس لذلك كمن هو في صلاة .

وقوله : (نام النساء والصبيان) يحتمل ممن حضر المسجد لا انتظار الصلاة فغلبه النوم ، ويحتمل أنه يريد : ناموا في منازلهم ولم يمكنهم انتظار رجالهم لبطئهم ، ولعلمهم ناموا دون عشاء لذلك .

(١) كمواقيت الصلاة ، بفضل العشاء .

(٢) كمواقيت الصلاة ، بالنوم قبل العشاء لمن غلب .

(٣) لفظها في النسخة المطبوعة .

(وانكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتُم الصلاة)

كتاب المساجد / باب استحباب التبكير بالصبح ...

إلخ

(٤٠) باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها

٦٠٩

وهو التخلّيس .

وبيان قدر القراءة فيها

٢٣٠ - (٦٤٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن النّاقد وزهير بن حرب ، كلّهم

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمِرْوَطِهِنَّ ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ .

وقوله : (أن نساء المؤمنات كن يصلين الصبح) : الحديث على إضافة الشيء إلى نفسه (١) ، وقيل : إن (نساء) هنا بمعنى فاضلات النساء المؤمنات ، كما يقال : رجال القوم ، أى مقدموهم وفضلاؤهم ، وقيل : معناه : نساء الأنفس المؤمنات ، وقيل : نساء الجماعات المؤمنات ، وكله بمعنى .

وقوله : (متلفعات بمروطنهن) ، قال الإمام : معناه : متجلات بأكسيتهن ، واحد المروط ، مرط بكسر الميم (٢) . قال القاصي : ذكر مسلم من رواية الأنصارى عن معن (٣) عن مالك ، وقد وقع لبعض رواة الموطأ يحيى وغيره : (متلفعات) (٤) بفائين وأكثرهم بالفاء والعن ، والمعنى متقارب ، إلا أن التلفع مختص بتغطية الرأس ، وكذا ذكره مسلم من رواية الجهمي عن معن ، ومن رواية غير مالك عن الزهري .

واستدل بعضهم فيه على جواز صلاة المرأة مخمرة فيها وأنفها ، ولا حجة فيه ؛ لأنه مما أخبر بتلفعهن في الانصراف لا في الصلاة .

(٢)

(٣)

(٤)

يعنى - ناء المؤمنات .

في النهاية : اللفح ثوب يجلل به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب إذا اشتمل به .

وقال عبد الملك بن حبيب في شرح الموطأ : التلفع أن يلقي الثوب على رأسه ثم يلتف به .

لا يكون الالتفاح إلا بتغطية الراش ، وأخطأ من قال : انه مثل الاشتغال .

انظر : الموطأ ١ / ٥٠ .

وقول عائدة : (إن كان " (إن) هنا هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوت ، واللام في

الليصل) هي الفليقة بين المخففة والافية ، والكوفيون يجعلونها بمعنى (إلا) ، وان على هذا عندهم نافية .

في الأصل : معمر ، وهو وهم ، ومعن هو : ابن عبي بن يحيى بن دينار الأشجعي ، أبو يحيى المدني ، قال فيه أبو حاتم : إنه أثبت

أصحاب مالك وأوثقهم ، وفيه يقول إسحق بن موسى الأنصارى : سمعتُ مفا يقول : كان مالك لا يجيبُ العراقيين في شيء من الحديث

حتى كون اثنا أسأله عنه .

مات بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومائة .

تهذيب الكمال ٢٨ / ٣٣٩ .

وهي ال! خرجها الترمذي من حديث قتيبة عن مالك ، كالصلاة ، بما جاء في التعليل بالفجر ١ / ٢٨٧ .

٦١٠ كتاب المساجد / باب استحباب التبكير بالصبح ...

إلخ ٢٣١ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ؛ أن

ابن شهاب أخبره ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ؛ أن عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : لقد كان نساء من المؤمنات

يشهدن الفجر مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متلفعات بمروطنهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن وما يعرفن من تغليس رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) بالصلاة .

٢٣٢ - (...) وحديثنا نصر بن علي الجهضمي وإسحق بن موسى الأنصارى ، قالا : حدثنا معن عيط مالك ، عن يحيى بن سعيد ،

عن عمرة ، عن عائشة ؛ قالت : إن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليصلي الصبح ، فينصرف النساء متلفعات بمروطنهن ،

ما يعرفن من الغلس .

وقال الأنصارى في روايته : متلفعات .

وقوله : (يُعرفن من تغليس (١)) : هو بقايا ظلمة الليل يخالطها بياض الفجر ، قاله الأزهرى ، والخطابى قال : فالغيش بالباء والشين المعجمة ، قبل (٢) الغبس ، بالسن المهملة ، وبعد الغلس ، باللام ، وهى كلها فى آخر الليل ويكون الغيش أول الليل .
وقوله : (ما يعرفن) : قال الداودى : ما يُعرفن أنهن نساء أم رجال ، وقال غيره : يحتمل أنه لا تعرف أعيانهن دن عُرفن انهن نساء وإن كن مكشفات الوجوه .

وفى حديث أبى برزة بعد هذا فى صلاته - عليه السلام - : (فنصرف فينظر الرجل إلى وجه جليسه الذى يعرف فيعرفه) ، ولعل هذا مع التأمل له والله أعلم ، أو فى حالٍ دون حال ، ولا يعارض قوله فى النساء : (ما يُعرفن من الغلس) إذا قيل : وجوههن وإن كانت باثية لتغطية رؤوسهن وبعدهن عند الرجال وقال : هذا يعرف وجه جليسه الذى يعرف ، وهذا كله للتبكير بصلاة الصبح .

وقيل : فيه دليل على خروج النساء للمساجد ، ومبادرة خروجهن قبل الرجال عند تمام الصلاة ليلاً يزامن الرجال أو ليستترن منهم ، ولاغتنام ظلمة الغلس ، أو لمبادرتهم لمراعاة بيوتهم ، ويدل عليه فاء التعقيب التى لا تقتضى المهلة فى قوله : (فينصرف النساء) وفيه وفى الأحاديث غيره فى الباب أن أكثر شأن النبي (صلى الله عليه وسلم) وصلاته للصبح التغليس بها وصلاتها أول وقتها ، وهذا يدل على أن ذلك أفضل إذا كان - عليه السلام - يثار على الأفضل والأولى وإلى [هذا] (٣) ذهب مالك (١) فى ق : الغلس ، وكلاهما صحيح .

(٢) الى الأصل : قيل ، والمثبت من ت ، وهو الموافق لما جاء فى المشارق .
فقد جاء فيه : والغيش بالمعجمة قبل الغبس ، والغلس باللام بعد الغبس ، وهى كلها فى آخر الليل ، ويجوز الغيش بالمعجمة فى أول الليل .

مشارك الأنوار ٢ / ١٢٨ .

(٣) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب استحباب التبكير بالصبح ...

إلخ ٦١١ ٢٣٣ - (٦٤٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا غندر عن شعبة .

ح قال :

وَحَاتِنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ؛ قَالَ : لَمَّا قَلِمَ الْحَجَّاجُ الْمَدِينَةَ فَسَالَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ .

فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَاءًا يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَاءًا يُعَجِّلُ ، كَانَ إِفَا رَاهِمُ قَدْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَاهُمُ قَدْ انْطَوُّوا آخَرًا ، وَالصُّبْحَ ، كَانُوا - أَوْ قَالَ - : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي بِغَلَسٍ .

والشافعى وعامة العلماء ، وذهب الكوفيون الى أن آخر وقتها أفضل وقد تقدم هذا .
وقراءته فيها بالسنة إلى المائة دليل على تبكيرها مع قوله : (وينصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض) : كله دليل على (١) التغليس بها ؛ لأن هذا لا يكون بعد طول القراءة إلا مع التغليس .

ومثابرتة - عليه السلام - وفعل الخلفاء بذلك يقتضى على تأويلهم فى حديثهم : (أسفروا بالفجر) (٢) ومعناه : عند الكافة : صلواها بعد تبين وقتها وظهور الفجر الصادق .

وقوله : (كان يصلى الظهر بالهجرة) : هى شدة الحر على ما تقدم من صلاته -

عليه السلام (٣) - لها أول وقتها ، وحجة لنا فى المبادرة بالصلاة أول الأوقات .
إلا ما جاء فى الإبراد ، وقد تقدم الكلام على هذا .

قال صاحب العين : الهجر والهجير والهجرة نصف النهار ، قيل : سُميت هاجرة من الهجر ، وهو الانقطاع والزوال ؛ لأن كل شيء يفر من حرّها ويزول .

وقوله : (والمغرب إذا وجبت) : أي سقطت الشمس للمغرب ، ولم يذكر الشمس للعلم بالمراد ، والوجوب : السقوط .
وقوله في حديث أبي برزة : " والعشاء أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجل ، كان إذا اجتمعوا عجل إذا أبطؤوا آخر " (٤) : دليل على أن الفضل لأول الوقت على ما تقدم ، ! إنما أخر لعلّة تأخير اجتماع القوم ، وفيه مراعاة فضل الجماعة ، وترجيحها على فضل أول الوقت ، وهو أصل مختلف فيه أيهما يرجح على صاحبه .

(١) فلذ بعدها في ت : التبكير .

ولا وجه لها .

(٢) ! بق في باب أوقات الصلوات الخصى برقم (١٧٦) بخضوه .

(٣) زيد لعلها في ت : وفعل الخلفاء بعده ؛ ولا ضرورة لها ؛ إذ فعله كلنا وحده كافٍ في الحجة .

(٤) لفظها في المطب! وعة .

كان إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ، دأذا رآهم قد أبطؤوا آخر .

٦١٢ كتاب المساجد / باب استحباب التبكير بالصبح ...

إنلخ ٢٣٤ - (...) وحدّثناه عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن سعد ،

سمع محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال + كَانَ الْحَاجُّ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ ، فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، بِمَثَلِ ! دِيْثِ غَنْدَرٍ .

٦٠٤١ (٤١) باب كراهيته تأخير الصلاة عن وقتها المختار ، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

٢٣٥ - (٦٤٧) وحدّثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا شعبة ، أخبرني سيّار بن سلامة ، قال : سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا بَرَزَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : قُلْتُ : أَنْتَ سَمِعْتَهُ ؟ قَالَ : فَقَا : كَأَنَّمَا اسْمُكَ السَّاعَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : كَانَ لَا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا - قَالَ : يَعْنِي الْعِشَاءَ - إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْلًا ! .

قَالَ : شُعْبَةُ : ثُمَّ لَقِيْتُهُ ، بَعْدَ ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : وَكَانَ يُصَلِّي الطَّهَرَ حِينَ تَزُولُ الشَّفْسُ ، وَالْعَصْرَ ، يَنْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ ، وَالشَّفْسُ حَيَّةٌ .

قَالَ : وَالْمَغْرِبَ ، لَا الْخُرَى أَى حِينَ ذَكَرَ .

قَالَ : ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعْدَ ، فَسَأَلْتُهُ .

فَقَالَ : وَكَانَ يُصَلِّي الضُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيسِهِ ائْذَى يَعْرِفُ فَيَعْرِفُهُ ، قَالَ : وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِالسَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ .

٢٣٦ - (...) وحدّثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدّثنا شعبة عن سيّار بن

وقوله : (وكان لا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها) : قيل كراهة النوم قبلها لئلا يذهب بصاحبه ويستغرق نوماً (١) فتفوته أو يفوته فضل وقتها المستحب ، أو يترخص في ذلك الناس فيناموا (٢) عن إقامة جماعتها .

وكرهه جماعة من السلف واعلظوا فيه ، منهم ابن عمر وعمر وابن عباس وغيرهم ، وهو مذهب مالك ، ورخص فيه بعضهم منهم : عليّ وأبو موسى وغيرهما ، وهو مذهب الكوفيين ، وشرط بعضهم أن يجعل معه من يوقظه لصلاتها (٣) وروى عن ابن عمر مثله .

دأليه نسب الطحاوى ، وأما كراهة الحديث بعدها فلها يؤدلم إلى السهر ومخافة غلبة النوم ؛ لذلك أخر الليل ، وفوت (٤) صلاة الصبح في الجماعة أو في وقتها ، أو النوم عن قيام الليل وذكر الله فيه ة ولاءن الحديث والسهر بالليل يوجب الكسل بالنهار عما تجب الحقوق فيه من الطاعات ومصالح الدنيا والدين ، وقد جعل

- (١) في ت : نومه .
 (٢) في ت : فينامون .
 (٣) في ت : لصلاته .
 (٤) في ت : فوات .

كتاب المساجد / باب استحباب التكبير بالصبح ...

إنح ٦١٣ سلامة ؛ قال : سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَكَانَ لَا يُدْبِيُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَلِيثَ بَعْلًا !
 قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ لَقِيْتَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ : أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ .

٢٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْلًا !
 ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى السِّتِينَ ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضًا وَجْهَ بَعْضٍ .
 الله الليل سكتا كما قال تعالى : { لَبِاَيَا } (١) أى سكتا ، وكما قال : { لَتَسْكُنُوْا لَهُ } (٢) وأبيح الحديث والسهر فيه لما فيه مصلحة ، أو طريق مبررة وخير للمسافر والعروس ، ومع الضيف ومدارسه العلم ، ونحو هذا من سُبُل الخير .

- (١) الفرقان ٤٧٠ ، النبأ ١٠ .
 (٢) يونس : ٦٧ ، لقصاص : ٧٣ ، غافر : ٦١ .
 ٦١٤
 كتاب المساجد / باب كراهيته تأخير الصلاة عن وقتها ...
 إنح

(٤١) باب كراهيته تأخير الصلاة عن وقتها المختار ،

وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

٢٣٨ - (٦٤٨) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .

ح قَالَ : وَحَدَّثَنِي

أَبُو الرَّيْعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدَرِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؛ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ، أَوْ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَيْقَ وَقْتِهَا ؟) قَالَ : قُلْتُ : فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : (صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ أَرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ) .
 وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ : عَنْ وَقْتِهَا .

٢٣٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؟ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا أَبَا فَرٍّ ، إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ ، يَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ) .

وقوله : (يكون (١) بعدى أَمْرَاءُ يُمِيتُونَ الصلاة) أى يصلونها بعد خروج وقتها فكانت كالميت الذى تخرج روحه ، وأمره - عليه السلام - أبا ذرلم بالصلاة لوقتها ، ثم الصلاة معهم ، احتياط لوقت الصلاة ومراعاة لفضل الألفة ولزوم الجماعات ، وترك الخلاف ، وإفتراق الكلمة ؛ لأن أمر الأئمة هو الذى يجمعها ويفرقها ، وقد قال فى الحديث نفسه : (اوصانى أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدعاً (٢) الأَطْرَافِ) ، والمجدع : المقطع ولا يكون بهذه الصفة من العبيد إلا أدناهم وكثرهم امتناناً فى شأن الخدمة حتى تنال ذلك أطرافه من كثرة الشقاء والنصب ، وقيل : هى إشارة إلى ما علمه - عليه السلام - من الغيب ، وحال أبى ذرٍ بعده ، فقد قيل : إنه

حين خرج إلى الربرة كان عاملاً عليها عبد (٣) حبشي .

وقوله : (قد أحرزت صلاتك) : أى صحت لك في وقتها ، وعلى ما يجب أداؤها .

وفيه جواز الصلاة مرتين [إذا كان ذلك لسبب ، وإنما جاء النهى عن أن يصلى صلاة

(١) لفظها في المطبوعة : (سيكون " (٣) في الأصل : عند ، وهو وهم .

(٢) في ت : مجذع .

كتاب المساجد / باب كراهيته تأخير الصلاة عن وقتها ...

إلخ ٦١٥

٢٤٠ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حدثنا عبد الله بن إدريس عن شُعْبَةَ ،

عن أبي عمران ، عن عبد الله بن الضَّامِت ، عن أبي ذرٍّ ، قَالَ : إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْدَعِ الْأَطْرَافِ ،

وَأَنْ أَصَلِّيَ الصَّلَاةَ لَوَقْتَهَا : (فَإِنْ أَدْرَكَتِ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ ، " لَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ لَمَّا .

٢٤١ - (...) وحديثي يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا شُعْبَةُ عن بُلَيْلٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يُحَدِّثُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الضَّامِتِ ، عَنْ أَبِي فَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَضَرَبَ نَفْذِي : (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ

فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الْخَلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ؟) قَالَ : قَالَ : مَا تَأْمُرُ ؟ قَالَ : (صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتَهَا ، ثُمَّ أَفْضَبْ لِحَاجَتِكَ ، فَلِطِ اقِيمَتِ الْخَلَاةُ

وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَصَلِّ لَا .

٢٤٢ - (...) وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا - إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن أبي العالِيَةِ البراء ، .

قَالَ : أَخْرَأْبَنُ زِيَادُ الصَّلَاةَ ، لِحَافِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الضَّامِتِ ، فَالْقَيْتُ لَهُ كُرْسِيًا ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرْتُ لَهُ صَنِيعَ ابْنِ زِيَادٍ ، فَعَضَّ

عَلَى شَفْتِهِ وَضَرَبَ نَفْذِي ، قَالَ : إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ كَمَا سَأَلْتَنِي ، فَضَرَبَ نَفْذِي كَمَا ضَرَبْتَ نَفْذَكَ ، وَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَمَا سَأَلْتَنِي ، فَضَرَبَ نَفْذِي كَمَا ضَرَبْتَ نَفْذَكَ وَقَالَ : (صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتَهَا ، فَإِنْ أَلْرَكْتِكَ الْخَلَاةُ مَعَهُمْ فَصَلِّ

، وَلَا تَقُلْ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصِلِّي) .

٢٤٣ - (...) وحديثنا ع ال م بن النضر التيمي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الضَّامِتِ ،

عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ : " كَيْفَ أَنْتُمْ) أَوْ قَالَ : (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الْخَلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا .

فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتَهَا ، ثُمَّ إِنْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ مَعَهُمْ .

فَإِنَّهَا زِيَاةٌ خَيْرٌ) .

واحدة مرتين [(١) في يوم إذا لم يكن لهما سبب ، وفيه : أن الفرض هو صلاته الأولى ، وقد يقال : ليس فيه حجة لكل صلاة مُعَادَةٍ

؛ لأن هذه الآخرة خرج بها عن سببها .

وقد اختلف فيمن صلى فدا ثم أعاد في جماعة أيتها فرضه ؟ الأولى أو / الثانية ؟ ، فأبو حنيفة

(١) في ت بهامش الصحيفة .

١١٥ / ب

٦٠٤٢ (42) باب فضل صلاة الجماعة ، وبيان

٦١٦ كتاب المساجد / باب كيوهيته تأخير الصلاة عن وقتها ...

إلخ ٢٤٤ - (...) وحديثي إِبْنُ غَسَّانٍ السَّمْعِيُّ حَدَّثَنَا مَعَ ال - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ أَنَّ الْعَالِيَةَ الْبَرَاءَ ،

قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ : نَصَفَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ امْرَأَةٍ ، فَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ : قَالَ : فَضَرَبَ نَفْذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَتْنِي ، وَقَالَ : سَأَلْتُ أَبَا فَرٍّ عَنْ فَلَكَ ، فَضَرَبَ نَفْذِي ، وَقَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : " صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً " .

قَالَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ذَكَرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَرَبَ نَفْذِي أَبِي فَرٍّ .

يجعل الفرض الأولى ، وظاهر مذهبن أن الفرض الآخرة ، وعلى هذا أئمتنا بالخلاف في إعانة الصبح والعصر إذ لا تنفل بعدهما ، وضربه على نفذه على طريق التنبيه .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...
إلخ

(٤٢) باب فضل صلاة الجماعة ، وبيان

٦١٧

التشديد في التخلف عنها

٢٤٥ - (٦٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : " صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدٍ كَرَّمَ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْأً .

٢٤٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّحْلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ رَجَةً لَمَّا قَالَ : (وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ : { وَقُرْآنُ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا } (١)) . (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَأَبُو سَلَمَةَ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .

بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (بِخَمْسِ وَعِشْرِينَ جُزْأً) .

وقوله - عليه السلام - : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمسة وعشرين جزءًا (٢))

وفي حديث آخر أنها تفضلها " بسبع وعشرين درجة (٣)) ، قال الإمام : اختلف في بناء هذه الأحاديث ، فقليل : الدرجة أصغر من الجزء فكان الخمسة وعشرين جزءاً إذا جُزئت درجات كانت سبعةً وعشرين درجة ، وقيل : بل يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ فِيهَا أَنَّهَا أَفْضَلُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ تَفْضُلُ بزيادة درجات ، ويؤيد هذا التأويل [أن] (٤) (١) ١ لإسراء : ٧٨ .

(٢) في ت : درجة ، وعلى كل حال فليس هذا اللفظ في شيء من المطبوعة لمسلم ، وأقرب رواية إليها فيها عن ابن عمر : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمسة وعشرين درجة) ، والمذكور هو لفظ البخاري عنه بضميمة الثانية للأولى : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة) كالأذان ، بفضل صلاة الجماعة ١ / ١٦٦ .

وقد أخرجه الطحاوي من حديث ابن وهب من هذا الطريق بلفظ : (تفضل على صلاة الفرد) ، مشكل الآثار ٢ / ٢٩ .

(٣) فط ت : جزءاً .

(٤) من ت .

٦١٨

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...
إلخ

٢٤٧ - (...) وحديثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حديثنا أفلح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الجماعة تعدل خمسين من صلاة الفرد) .
في بعض الأحاديث : (خمسين درجة) .

قال : والاءشبه عندي أن يكون محمل قوله : (بخمسة وعشرين) .
و (سبع وعشرين) راجعاً لأحوال المصلي وحال الجماعة ، فإذا كانت جماعة متوافرة وكان المصلي على غاية من الحفظ وإكمال الطهارة ، كان هو الموعود بسبع وعشرين ، وإذا كان على دون تلك الحال ، كان هو الموعود بخمسة وعشرين ، والله أعلم .

قال في بعض طرق هذه الأحاديث : (تفضل صلاة أحدكم في سوقه) (١) وحمله بعض شيوخنا على أنه لو كانت جماعة في السوق لكنت كالفرد في غير السوق ، وعلى هذا يكون في ذكر السوق زيادة فائدة على ذكر الصلاة في البيت ، ويصح أن تكون [الصلاة] (٢) في السوق اخفض منزلة ؛ لآن في بعض الأحاديث : أنها مواضع الشياطين ، وقد ترك (صلى الله عليه وسلم) الصلاة في الوادي الذي ناموا فيه وقال : (إن به شيطاناً) (٣) ، وقد يؤخذ من هذا الحديث الرد على داود في قوله : إن من صلى فداً وترك الجماعة أنها لا تجزيه تلك الصلاة لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال في بعض هذه الأحاديث : (أفضل من صلاة أحدكم وحده) فأتي بلفظة المبالغة والتفضيل بين صلاة الفرد والجماعة ، وأثبت فيها فضلاً ، ولو لم تكن مجزية لم تكن جزءاً من الفرض الكامل ولا يتوجه هاهنا له أن يقول : ان لفظة (أفضل) قد ترد لإثبات صفة في أحد الجهتين ونفيها عن الأخرى ، ولعل صلاة الفرد كذلك لا فضل فيها ؛ لابن ذلك إنما يريد فيما أتى مطلقاً ؛ لقوله تعالى : { أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } (٤) وشبه ذلك ، وهو هاهنا قد خص ذلك بعدد فجعلها جزءاً من الفرض الكامل الفضل ، وحقيقة التجزئة : أن يكون في الجزء جزء من الفضل الذي في الكل .

(١) من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري ، كالصلاة ، بالصلاة في مسجد السوق ، وأبو داود كذلك في الصلاة ، بما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ، وابن ماجه ، كالمساجد ، بفضل الصلاة في جماعة ، وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٥٢ .
(٢) ساقطة من ت .

(٣) جزء حديث أخرجه مالك في الموطأ مرسل ، ولفظ الحديث عن زيد بن أسلم أنه قال : عرش رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة بطريق مكة ، ووكل بلالا أن يوقظهم للصلاة ، فردد بلاذ ، ورددوا ، حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس ، فاستيقظ القوم ، وقد فزعوا ، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي .

وقال : (أن هذا واد به شيطان " كوقوت الصلاة ، بالنوم عن الصلاة ١ / ١٤) .

(٤) ١ المؤمنون : ١٤ .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

إنح ٦١٩ ٢٤٨ - (...) حدثني هرون بن عبد الله ومحمد بن حاتم ، قالوا : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني عمر بن عطاء بن أبي الخوار ؛ أنه بينما هو جالس مع نافع بن جبير بن مطعم ، إذ مر بهم أبو عبد الله ، ختن زيد بن زبآن ، مولى الجهن ، فدعاه نافع فقال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده) .

قال القاضي : مقتضى الـ " حاديث : أن صلاة المصلي في جماعة تعدل ثمانية وعشرين

أو ستة وعشرين صلاة ! إن صلاة الفرد ؛ لأنها تفضلها بسبع وعشرين أو خمس وعشرين ، وتساويها في درجة ، لكن جاء في رواية سلمان الأغر : (تعدل خمسين وعشرين) فيكون التأويل في هذا كالتأويل فيما بين خمس وعشرين وسبع وعشرين المتقدم (١) .

وفيه حجة ظاهرة على صحة صلاة الفرد داجزائها ، لا سيما على نص حديث ابن عمر بقوله : (تزيد على صلاته وحده سبعاً وعشرين) والزيادة إنما تكون على شيء ثابت ، وكذلك في بعض طرق أبي هريرة : (يضاعف على صلاته في بيته) (٢) ، وهو مذهب عامة

الفقهاء ، خلافا لداود في قوله بعدم إجزاء صلاة الفذ إذا ترك الجماعة من غير عذر .
وفيه جواز الصلاة في السوق ، وقد استدل قوم من أهل العلم بظاهر هذه الأحاديث

على أنه لا فضل لكثرة الجماعة يتضاعف بتكثيرها داذ لا مدخل للقياس في الفضائل ، ولما عليه عامة العلماء من أنه من صلى مع آخر أو في جماعة قليلة فلا يُعيد في جماعة أكثر منها ، إلا ما روى لمالك وغيره (٣) من إعادتها في المساجد الثلاثة في جماعة (٤) ، وقد جاءت آثار بتضعيف الأجر بقدر العدد في الجماعة وليست بالثابتة (٥) ، د إلى ذلك ذهب ابن حبيب من أصحابنا ، وبإعادتها في جماعة أكثر من الأولى ، قال أبو حنيفة والشافعي ، وقد جاء بعد هذا في حديث أبي بكر بن أبي شيبه قال فيه : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الرجل

(١) دحني راجعاً لأحوال المصلي وحال الجماعة .

(٢) الحديث أخرجه البخاري بلفظ : (صلاة الرجل في الجماعة تَضَعُفُ على صلاته في بيته وفي موقه نما وعرين ضعفا) كال الفان ، بفضل صلاة الجماعة ١ / ١٦٦ .

(٣) كصلاة الجماعة ، باع الة الصلاة مع الإمام ١ / ١٣٢ ، وقد أخرجه النائي أيضا ، كالامامة ، بإعائه الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل لنفه من حديث مجن .

(٤) قال ابن عبد البر : ، بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (اثنان فما فوقهما جماعة) مع أحاثيث الباب استدل قوم بها على الأفضل لكثير الجماعة على قليلها ، وبما عليه كثر العلماء فيمن صلى في جماعة اثنيت فافوقها الا يُعيد في جماعها أخرى بكثرت منها .
الاستذكار ٥ / ٣١٦ .

(٥) منها حديث أبي بن كعب : (صلاة الرجل مع الرجلين أفضل من صلاته وحده ، وصلاته مع الثلاثة أفضل من صلاته مع الرجلين) .

٦٢٠ كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

إنح ٢٤٩ - (٦٥٠) حَدَّثَنَا بَحْيُ بْنُ بَحْيٍ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَيْقُ نَافِعَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً) .

إى جماعة تزيد على صلاته في بيته ، وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة ، وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة - أو لا يريد إلا الصلاة - لم يخط خطوة إلا رُفعت له بها درجة وحُطت عنه بها خطيئة ، حتى إذا دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة تحبسه ، والملائكة يصلون على أحدكم مادام في مجلسه الذي صلى فيه) الحديث (١) ، ظاهر هذا المساق الإشارة إلى أن هذه المعاني أسباب الدرجات وتضعيف عدد هذه الصلوات ، قال بعضهم : فهذه أربع درجات في حديث أبي هريرة مفسرة ، منها قوله : " ثم يخرج إلى المسجد لا تُخرجه إلا الصلاة) فهذه درجة ، وقوله : لم يخط خطوة إلا رُفعت له بها درجة وحُطت عنه سيئة ! فهذه ثانية ، وقال الداودي : إن كانت له ذنوب حُطت عنه دلا رُفعت درجات .

قال القاضي : والاء ظهر عندى في هذا أنها درجتان لا واحدة وهو بين ؛ لأن حط السيئة فضل ، ورفع الدرجة فضل اخر ، محتمل أن يكون بالباء لقوله في الحديث الآخر : (كتب الله بكل خطوة حسنة ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها سيئة) ، قال : وصلاة الملائكة عليه في مصلاه درجة ، وكونه في الصلاة ما انتظر الصلاة درجة ، فهذه خمسة في حديث أبي هريرة ، ثم إذا كثرت الخطأ حصل بكل خطوة ثلاث درجات ، ثم حضوره لفضل العتمة والصبح وتنبية النبي (صلى الله عليه وسلم) على ما في ذلك من أجر درجة ، وشهادة الملائكة له بذلك درجة ، وكذلك إجابته الداعى درجة ، وما ورد من الفضل في الدعاء في طريقه إلى المسجد [فدرجة ، وأجره - عليه السلام - على النبي (صلى الله عليه وسلم) والدعاء المأثور عند الدخول في المسجد] (٢) ، وعند خروجه درجتان ، وسلامه على أهل المسجد أو على عباد الله الصالحين إن لم يجد فيه أحداً وتحية المسجد درجة ، ! إقامة الصفوف درجة ، والإنصات للإمام درجة ، وإجابته : (ربنا ولك الحمد) درجة ، وامثال أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) في اتباع الإمام درجة ، وتسليمه على الإمام [درجة] (٣) ، وعلى من يليه درجة ، وقيل : يحتمل أن التضعيف بمجرد الجماعة ، وهذه كلها زيادة على الدرجات .

وقد قيل : [إنه] (٤) يحتمل أن يختص بهذه الأعداد بعض الصلوات دون بعض ،

(١) سيأتى إن شاء الله في باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة حديث (٢٧٢) ، وقد أخرجه البخارى ، كالأفان ، بفضل صلاة الجماعة بلفظ : لا يخرج به إلا الصلاة ١ / ١٦٦ .

(٢) سقط من ت ، واستدرك بهامشه .

(٣ ، ٤) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

إلخ

٦٢١

٢٥٠ - (...) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى ، قالا : حدثنا يحيى عن عبيد الله ، قال : أخبرني نافع عن ابن عمر ، عن

النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحله سبعا وعشرين) .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة وابن ميمر .

ح قال : وحدثنا

ابن ميمر ، حدثنا إبي ، قالا : حدثنا عبيد الله ، بهذا الإسناد .

قال ابن ميمر عن أبيه : (بضعا وعشرين) وقال أبو بكر في روايته : (سبعا وعشرين درجة) .

(...) وحدثنا ابن رافع ، أخبرنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك عن نافع ، عن

ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (بضعا وعشرين) .

فذكر بعضهم أن السبعة [والعشرين] (١) لصلاة العصر والصبح ، والخمسة والعشرين لما عداهما ، واستدل بقوله في حديث أبي هريرة

بعد ذكره (خمسة وعشرين ثوجة) قال : (ويجتمع ملائكة الليل والنهار في صلاة الفجر) ، فجاء بفضل مستأنف لصلاة الصبح ، وقد

جاء مثله في صلاة العصر ، وقيل : بل يكون السبعة والعشرون لصلاة العشاء أو الصبح ؛ لما جاء أن (من صلى العشاء في جماعة فكأنما

قام نصف ليلة ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام ليلة) (٢) ولقوله - عليه السلام - : (ولو (٣) يعلمون ما في العتمة والصبح)

فتحمل الزيادة لهذه الصلوات المخصوصة ، قيل : ويحتمل أن يكون بتضعيف سبعة وعشرين للجماعة في المسجد على الفذ في غيره ،

وبخمس وعشرين على الفذ في المسجد .

وابن أبي الخوار (٤) ، بضم الخاء المعجمة ، وأبو عبد الله خن زيد بن زيان (٥) مولى الجهن إن هو أبو عبد الله الأغر (٦) .

واختلفت الرواية عندنا في حديث أبي هريرة ، فعند العذري : (خمسة وعشرون جزءا) ،

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامية بهم .

(٢) سيأتى إن شاء الله في باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة .

حديث رقم (٢٦٠) .

(٣) في الأصل : لو .

(٤) هو عمر بن عطاء بن أبي الخوار .

(٥) في ت : زياد .

(٦) يعنى أيضا سلمان ال غر ، أصله من أصبهان ، فعن أحمد بن حنبل : الأغر وسلماد واحد .

تهذيب الكمال ١١ / ٢٥٧ .

٦٢٢ كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

إلخ ٢٥١ - (٦٥١) وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) فقد ناسنا في بعض الصلوات فقال : لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون

عنها ، فدر بهم

وعند غيره : (خمسة) على الوجه المعروف ، وعند العذري في الحديث الآخر : (نحسا وعشرين درجة) ، وعند غيره : " خمسة) والوجه حذف التاء مع الدرجة المؤنثة وإثباتها مع الجز المذكر ، لكن يحتمل الوجه الآخر ، وكل كلمة على تقدير الكلمة الأخرى ، والمراد بالدرجة الجز وبالجز الدرجة ، كما قال : ثلاث شخوص لما كن نساء (١) .

وقوله - عليه السلام - : لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها ، فأمر بهم فيحرقوا (٢) عليهم [بحزم الخطب] (٣) بيوتهم) ، قال الإمام : يحتج به داود على أن صلاة الجماعة فرض على الأعيان ، ويحمل هذا عندنا على أنهم منافقون لقوله - عليه السلام - : لو يعلم أحدهم (٤) أن يجد عظماً سمياً) الحديث ، ومعاذ الله أن تكون هذه صفات المؤمنين والصحابة على فضلهم ، ومذهب غيره من الفقهاء أنها فرض على الكفاية ، وعلى طريقة القاضي في أنه لو تملأ أهل بلد على ترك الأذان لقوتلوا ، ينبغي أن تكون صلاة الجماعة كذلك) .

قال التقي إلى : اختلف في التماي على ترك ظاهر السق ، هل يقاتل عليها تاركوها إلى أن يجيئوا لفعلها أم لا ؟ والصحيح قتالهم ! إكراههم على ذلك ؛ لأن في التماي عليها إمامتها ، بخلاف مالا يجاهر به منها كالوتر ونحوها ، وقد أطلق بعض شيوخنا [القتال] (٥) عليه المواطأة على ترك السق من غير تفضيل والأول أبين .

وقد اختلف في هذه الصلاة التي هم النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمعاقبة فيها ، فقليل : العشاء ، وقيل : الجمعة ، وكلا القولن مفسر في أحاديث مسلم ، وفي بعض روايات الحديث : هي العشاء والفجر ، وداود وأصحابه يقولون : هو في كل صلاة ، على أصلهم . ويتخرج من جملة الأحاديث أنها في التخلف عن الجماعة في جمعة أو غيرها وبوجوب حضور الجماعة قال عطاً وأحمد وأبو ثور ، والحديث حجة على داود لأنه لا لة لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) هم ولم يفعل ، ولأنه لم يخبرهم أن من تخلف عن الجماعة فصلاته غير مجزية ، وهو موضع البيان ، لكن في تغليظه ذلك وتثديده بإبعاده دليل على تأكيد أمر الجماعة .

(١) في ت : نسوة .

(٣) سقط من ت .

(٥) من ت .

(٢) في ت : فتحرّق ، وهو تصحيف .

(٤) الذي في المطبوعة : (ولو علم أحلصم " .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

الخط
٦٢٣

وقد اختلف أئمتنا في ذلك ، فقليل : إنها واجبة على الكفاية من أجل أن إقامة السق وإحياءها واجب على الكفاية ، إذ تركها مؤد إلى إمامتها ، وقاله بعض السافعية ، والأكثر عندنا وعندهم وعند عامة العلماء : أنها سنة مؤكدة ، كما جاء في الحديث ، وإذا كان هذا النهي للتخلف عن الجمعة كما جاء في حديث عبد الله في الأم فلا حجة فيه لداود جملة ، إذ سهود الجمعة فرض .

وقد قيل : إن هذا في المؤمنين ، وأما المنافقون فقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) معرضاً عنهم عالماً بطويّاتهم ، كما أنه لم يقرضهم في التخلف ، ولا عاقبهم معاقبة كعب وصاحبيه من المؤمنين (١) .

لكن المعلوم من حال الصحابة التجميع مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وعدم التخلف عنه ، ويشهد أن المراد به المنافقون قوله في بعض الأحاديث في الام : (ثم أحرق بيوتاً على من فيها) (٢) .

قال الإمام : وفي حدب تحريق البيوت إثبات العقوبة في المال .

قال القاضي : قال الباجي : ويحتمل أن يكون تشبيه عقوبتهم بعقوبة أهل الكفر في تحريق بيوتهم وتخريب ديارهم (٣) .

وقد ذكر غيره (٤) الإجماع على منع العقوبة بتحريق البيوت إلا في المتخلف عن الصلاة ، ومن غلّ في المغانم ففيه اختلاف للعلماء ، لكن ظاهر قوله : (ثم يحرق بيوتاً على من فيها) أن العقوبة ليست قاصرة على المال ، ففيه دليل على قتل تارك الصلاة متهاوناً ، وفيه

الإعذار قبل العقوبة بالتهديد بالقول والوعيد ، وجواز أخذ أهل الجنايات والجرائم على غرة ، والمخالفة إلى منازلهم وبيوتهم .
ومعنى (أخالف) هنا : أى أتخلف عن الصلاة بعد إقامتها لعقوبتهم ، وجاء خالف بمعنى تخلف .

ومنه : (وخالف عنا على والوزير) ، أى تخلفا (٥) ، ويكون - أيضا - أخالف بمعنى آتيم من خلفهم واخذهم علي غرة ، ويكون " أخالف) يعنى الذى أظهرت من إقامة الصلاة فأتركها وأسير إليهم لأحرقهم وأخالف ظهم ، أى فى الصلاة بقصدى إليهم .
واستدل البخارى به على إخراج أهل المعاصى من بيوتهم (٦) ، وترجم بذلك عليه ، يريد أن من اختفى منهم وطلب أخرج [من بيته بما يقدر عليه ، كما أراد النبي (صلى الله عليه وسلم) إخراج (٧) هؤلاء بإلقاء النار عليهم فى بيوتهم ، وذلك فيمن عُرِت واشتهر بذلك منهم .

(١)

(٢) (٣) (٦) (٧)

يعنى بذلك الثلاثة الذين خلفوا فى جثة العمرة عن الاعتذار بما اعتذر به المافقرن وذلك فى غزوة تبوك ، والثلاثة هم : كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع العامري ، وهلال بن أمية الواقفي ، وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المسلمين عن كلامهم دون بقية المتخلفين ، وكانوا قد بلغوا بضعة وثمانين رجلاً ، فاجتنبهم الناس خمسين ليلة حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم حتى أذن الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) بتوبته عليهم .

وسأتي إن شاء الله فى التوبة ، وقد أخرجه البخارى ، كالمغازي ، بغزوة تبوك ٦ / ٣ ، وانظر : المسند ٣ / ٥٦ ، وتفسير الطبرى ١٤ / ٥٤٤ .

قريب منها حديث عبد الله : (ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم) .
زيد بعدها فى ت : حكم ، ولا وجه لها .

المنتقى ١ / ٢٣٠ .

(٥) فى ت : تخلف .

ك الخصومات ، بإخراج أهل المعاصى والخصوم من البيوت بعد المعرفة .

قال : وقد أخرج عمر أخت أبى بكر حياً ناحت .

راجع : الفتح ٥ / ٧٤ .

سقط من أصل ت ، واستدرك بهامته .

٦٢٤ كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة ...

إنلح فيحرقوا عليهم ، يحزم الحطب ، بيوتهم ، ولو علم أحدهم أنه يجد عظفاً سميئاً لشهدها) يعنى : صلاة العشاء .

! ه ، ، صوص نص ع ص يهروه ص ، ص ص فرع ، ص ه

٢٥٢ - (...) حدثنا ابن نمير ، حدثنا إبي ، حدثنا الأعمش .

ح وحدثنا ابو بكر

ابن أبي شيبه وأبو كريب - واللفظ لهما - قالوا : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيها لا توهما ولو حبوا ، " ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب ، إلى قوم لا يشهدون الصلاة ، فالحرق عليهم بيوتهم بالنار لما .

٢٥٣ - (...) وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن هماً أ

ابن منبه ؟ قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فذكر أحاديث منها .

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لقد هممت أن أمر فتياً أن يستعدوا لي يحزبم من حطب ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس

، ثُمَّ تَحْرُقُ بَيُوتَ عَلِيٍّ مِنْ فِيهَا) .

٦٠٤٣ (43) باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء

٦٠٤٤ (44) باب صلاة الجماعة من سنن الهدى

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ صَاحِقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِحُجْوِهِ .

٢٥٤ - (٦٥٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ : ا لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، ثُمَّ أَحْرِقَ عَلَى رِجَالِ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بَيُوتَهُمْ) .

وقوله : (ولو يعلم (١) أحدهم أنه يجد عظماً سميئاً لشهدها) تحقيق لما يؤثرها عليها المتخلف عنها .

وقوله : (يعني العشاء) (٢) : ففيه كله بيان أنها في المنافقين ، بدليل قوله في الحديث الآخر فيهم : لا يستطيعونه) يعني العتمة والصبح .

(١) لفظه في المطبوعة : (ولو علم !) .

(٢) الذي في المطبوعة : يعني صلاة العشاء .

كتاب المساجد / باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء

٦٢٥

(٤٣) باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء

٢٥٥ - (٦٥٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَصْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيَّ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَصَمِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلٌ أَعْمَى ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِمٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَسَالَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِنْ يَرْخِصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ ، فَرَخِصَ لَهُ ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : (هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟) فَقَالَ : نَعَمْ . قَالَ : (فَاعِجِبْ) .

وقوله للأعمى / الذي ذكر له أنه لا قائد له وسأله أن يرخص له فيصل في بيته ، ١١٦ / أفرخص له ثم قال لما وَلَّى : (أسمع النداء ؟) قال : نعم ، قال : (فأعجب) تأكيد في التزام

أمر الجماعة ، وفيه حجة لعطاء ومن قال بقوله في وجوبها على من سمع النداء ، ولأبي

ثور وداود واللاء وزاعي وجوب حضور الجماعة وحجة للجمهور في وجوب الجمعة من حيث

يسمع النداء ، وفي تأكيد حضور الجماعة ، وليس في قوله : (فأعجب) بعد ترخيصه له مطلقاً

حجة بينة على الوجوب ، لكن جاء في رواية : لا أجد لك رخصة) (١) ، فهذا أقوى من رواية مسلم ، لكن في ذلك الحديث : (ولى قائد لا يلائمني) (٢) فقليل : لعله كان ممن يتصرف

في أمور ديناه دون قائد ككثير من العميان ، وقيل : يحتمل أنه كان ذلك في الجمعة لا في الجماعة ، وقيل : كان في أول الإسلام ، وحن الترغيب على (٣) الجماعة ، وسد الباب على

المنافقين في تولى حضورها ، للإجماع على سقوط حضور الجماعة عن ذوى الأعذار .

وحديث عتيان (٤) حجة لذوى الأعذار .

وقد ذكر أبو داود وأبو الحسن والدارقطني هذا

الحديث ، وسمى الأعمى فيه أنه ابن أم مكتوم (٥) .

(١) أبو داود ، كالصلاة ، بالثديد في ترك الجماعة ١ / ١٣٠ ، وابن ماجه ، كالمساجد والجماعات ، بالتعليل في التخلف عن الجماعة ، وأحمد في المسند ٣ / ٤٢٣ ، والحاكم في المستدرک ، كالملة ١ / ٢٤٧ عن ابن أم مكتوم .

(٢) السابق ، وفيه : إني رجلٌ ضير البصر شاسع الدار ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل لي رخصة أن اضل في بيتي ؟ قال : (وهل تجمع النداء ؟) الحديث .

(٣) في ت : إلى .

(٤) سيأتى إن شاء الله بعد قريب في باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر .

(٥) الدارقطني ، كالصلاة ، بالحث على صلاة الجماعة والأمر بها ١ / ٣٨١ .

كتاب المساجد / باب صلاة الجماعة من سق الهدى

(٤٤) باب صلاة الجماعة من سنن الهدى

٢٥٦ - (٦٥٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر العبدى ، حدثنا زكرياء بن أن زائلة ، حدثنا عبد الملك بن عمير عن أبي الأحوص ، قال : قال عبد الله : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه ، أو مريض ! .

إن كان المريض ! يمشى بين رجلين حتى يأتي الصلاة ، وتال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علمنا سنن الهدى ، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤفن فيه .

٦٠٤٥ (45) باب النهى عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

٦٠٤٦ (46) باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

٢٥٧ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا الفضل بن دكين ، عهط أبي العميس ، عن علي بن الأثير ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، قال : من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ، فإن الله شرع لنبىكم (صلى الله عليه وسلم) سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر

وقول عبد الله بن مسعود : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق أو مريض (١) :

دليل على أن الحديث المتقدم في المنافقين .

وقوله : (إن (٢) كان الرجل يمشى بين الرجلين حتى يأتي الصلاة) : هو تفسير لقوله : (يُنادى بين الرجلين) في الرواية الأخرى ، أى يحملانه بينهما ويمسكانه بعضديه عوناً له على المشى ؛ لضعفه ومرضه ، وكله [دليل] (٣) [على تأكيد] (٤) أمر الجماعة .

وسق الهدى : طريقه ومنهجه ، بفتح السين ، وقد روينا سق - أيضاً - جمع سنة ، وهى الطريقة بمعنى متقارب .

وقوله : (إنكم لو صليتم (٥) في بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم) وفي بعض الروايات : (الكفرتم) تحذير وتنبية على إقامة الجماعة والاحتفال بها لئلا يتطرق المتخلف عنها إلى تركها وتشديد في ترك السق .

(١) لفظها في المطبوعة : ٩ إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض ! .

(٢) في الأصل : لان ، والمثبت من ت والمطبوعة .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) في ت : تأكيد على .

(٥) لفظها في المطبوعة : (ولو أنكم صليتم " .

كتاب المساجد / باب صلاة الجماعة من سق الهدى ٦٢٧ فَيَحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَعْمِدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً ، وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَيَحِطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةٌ ، وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَخْلِفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّحْلُ يُؤَيُّ بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ حَتَّى يَقَامَ فِي الصَّفِّ .

وقوله : (الضللت) : لكفرتم ، أى أن تركها دل إلى التهاون بالشريعة حتى يضل عنها وينسى مؤكدات السن ويجهل ، أو دل إلى ترك غيرها حتى ينسلخ من شرائع الإيمان أو الإسلام [(١)] ، ويتساهل في قواعده ، فيؤول إلى الضلال البين والكفر .
(١) من ت ٦٢٨

كتاب المساجد / باب النهى عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

(٤٥) باب النهى عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

٢٥٨ - (٦٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، قَالَ : كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَأَفْ؟ نَ الْمُؤَذِّنُ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي ، فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِ ! (صلى الله عليه وسلم) .

٢٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ عُمَرَ ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ الْحَارِثِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَرَأَى رَجُلًا يَجْتَازُ الْمَسْجِدَ خَارِجًا ، بَعْلًا ذَانِ ، فَقَالَ : أَفَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِ ! (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله للذى خرج بعد النداء : (أما هذا فقد عصى ابا القاسم) تشديد في الخروج

من المسجد بعد النداء لغير ضرورة من تجديد طهر أو غيره .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة العلاء والصبح في جماعة

٦٢٩

(٤٦) باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

٦٠٤٧ (47) باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر

٢٦٠ - (٦٥٦) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَزْزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا شَا عَثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : دَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، فَقَعَدَ وَخَدَهُ ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى الصُّبْحَ لِنَفْسِهِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَةُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٢٦١ - (٦٥٧) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -

عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي فِعْةِ اللَّهِ ، فَلَا يَطْلُبُكَ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بَنِي فَيْدَرٍ كَمَا فِيكَتُهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ) .

وقوله : (من صلى العشاء (١) في جماعة فكأنما قام نصف ليلة (٢) ، ومن صلى الصبح في جماعة ، فكأنما صلى الليل كله) بيان

اختصاص بعض الصلوات من الفضل بما لا يختص [به] (٣) غيرها ، ومعنى هذا : فكأنما قام نصف ليلة أو ليلة لم يصل فيها العتمة أو الصبح [في جماعة] (٤) ، إذ لو صلى ذلك في جماعة لحصل له فضلها وفضل القيام ذلك عليه .

وقوله : (سمعت جندبا القسري [يقول] (٥)) كذا للجلودى ، وسقط لغيره ، وهو غير معروف في نسبه ، وإنما هو بجلى علقى (٦) [وعلق] (٧) بطن من بجيلة له . كذا قال

(١) زلد بعدها في الأصل : الآخرة .

(٣) ساقطة من الأصل -

(٤) من ت ، ق والمطبوعة .

(٧) من التاردغ الكبير .

(٢) الذى في المطبوعة .

(نصف الليل " .

(٤) سقط من ت .

(٦) في ت بعدها : من .

٦٣٠ كتاب المساجد / باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ٢٦٢ - (...) وحديثه يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا

إسماعيل عن خالد ،

عن أنس بن سيرين ، قال .

سمعت جندبا القسري يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من صلى صلاة الصبح فهو في فئة الاله ، فلا يطلبكم الله من فئته بشيء ، فاتته من يطلبه من فئته بشيء يدركه ، ثم يكبه على وجهه في نار جهنم لا .

(...) وحلطنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هرون ، عيق داود بن أبي هند ،

عن الحسن ، عن جندب بن سفيان ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بهذا .

ولم يذكر : (فيكبه في نار جهنم " .

البخاري (١) ، وقال أبو نصر الحافظ : هو علقه بن عبقر بن بجيلة ، وقسر بن عبقر من بجيلة (٢) .

قال القاضي : ولعل لجندب حلفا في قسر أو سكن وجوار فنسب إليها لذلك ، أو

لعل بني علقه ينسبون إلى عمهم قسر كغير واحد من القبائل نسبت بأخوة [أبيها] (٣) ، إما لكثرتهم أو شهرتهم (٤) .

وقوله : (من صلى المصحح فهو في ذمة الله) : الذمة : الضمان ، وقيل : الأمان (٥) .

(١) في باب جندب : قال : كان بالكوفة ثم صار إلى البصرة ، ثم خرج منها .

التاريخ الكبير ١ / ٢ / ٢٢١ .

(٢) قال : وأما قسر بفتح القاف وسكون السين المهملة فهو قسر بن عبقر بن أثمار قبيل من بجيلة ينسب إليها يزيد ابن أسد صاحب

النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ومن ولد خالد بن عبد الله القسري أمير العراق .

اجمال ٧ / ١١٩ .

(٣) من ت ، ق .

(٤) قلت : وهو جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، ثم العلقى ، قال المزي : وعلقه حى من بجيلة ، يكنى أبا عبد الله ، له صحبة ،

ينسب تارة إلى أبيه وتارة إلى جده ، ويقال : جندب بن خالد بن سفيان .

تهذيب الكمال ٥ / ١٣٨ .

(٥) وعلى هذا فعنى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (فلا يطلبكم الله في ذمته بشيء) .

هو نهى للناس من أن يتعرضوا له بشيء ، فإن فعلوا فإن الله يتهذم .

فهو من باب لا أرينك هاهنا .

والضمير في (ذمته) يصح أن يرجع إلى (الله ! أو إلى (من) ، وقيل : يحتمل أن يريد بالذمة

الصلاة المقتضية الأمان ، والمعنى على ذلك يكون : لا تركوا صلاة الصبح فينتقض العهد الذي بينكم وبين الله عز وجل ويطلبكم به .
! إنما خص الصبح بالذكر لما فيه من المشقة .

إكمال الإكمال ٢ / ٣٢٥ .

كتاب المساجد / باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر

٦٣١

(٤٧) باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر

٢٦٣ - (٣٣) حدثني حرملة بن يحيى التميمي ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس !

عن ابن شهاب ، أن محمود بن الربيع الأنصاري حد ٨ له ، أن عتبان بن مالك ، وهو من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ممن شهد بدرًا ، من الأنصار ، أنه أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : يا رسول الله ، إني قد أنكرت بصري ، وأنا أصلي لقومي .
يا إذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم ، ولم أستطع أن أتى مسجلهم فاء صلى لهم .

وددت أنك يا رسول الله تأتي فتصفي في مصلي ، فأخذته مصلي قال : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (سافعل ، إن شاء الله) .

قال عتبان : فغدا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر الصديق حين ارتفع النهار ، فاستأذن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فاذنت له ، فلم يجلس حتى دخل البيت .

ثم قال : (أين تلمح أن أصلي من بيتك ؟) قال : فاشرت إلى ناحية من البيت ، فقأم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكبر ، وقوله في حديث عتبان بن مالك : (فاذنت له فلم يجلس حتى دخل البيت) .

كما روينا - ثم قال : (أين تلمح أن أصلي في بيتك ؟) : كذا عند جماعة شيوخنا وفي سائر النسخ قال بعضهم : [صوابه] (١) : (فلم يجلس حين دخل البيت) .

قال القاضي : هذا عندي تعسف ، بل صواب الكلام حتى دخل البيت ، كما روينا ،

أي لم يجلس في الدار حتى [بادر إلى قضاء حاجته] (٢) التي جاء لها من الصلاة في بيته ، فدخل وسأله : أين نصلي منه ؟
فيه التبرك بالفضلاء ، ومشاهد الأنبياء وأهل الخير ومواطنهم ، ومواضع صلاتهم ، وإجابة أهل الفضل لما رغب إليهم فيه من ذلك ، تعاوناً على طاعة الله ، وتنشيطاً على عبادته ، وفيه إباحة التخلف عن الجماعة لضعف البصر والمطر وشبهه ، وقال بعضهم : وفيه جواز صلاة الزائر برب البيت ، إذا كان عن إذنه ، فلا يعارض بالحديث الآخر بالنهي عن ذلك (٣) .
وعندي أن هذا لا حجة فيه ، لآن النبي (صلى الله عليه وسلم) أحق بالإمامة حيث كان ، وقد قال علماؤنا : إن الأمير إذا حضر أحق بالصلاة ، فكيف بالنبي - عليه السلام - والأمر كله إليه ، لكنه حق لصاحب المنزل مع غير النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فإذا قدر غيره جاز .

(١) ساقطة من ت .

(٢) في ت : حتى قضى حاجته .

(٣) سيأتي إن شاء الله قريباً : لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) .

٦٣٢ كتاب المساجد / باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر فقمنا وراعاه .

فصلى ركعتين ثم سلم .

قال : وحبسناه على خبز صنعناه له .

قَالَ : فَثَابَ رِجَالُ مَنْ أَهْلُ الدَّارِ حَوْلَنَا ، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فَوُودَرِّ .
 فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدَّخْسَنِ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا تَقُلْ لَهُ فَلَكَ ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، "الرَّيْدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ؟" قَالَ : قَالُوا :
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .
 قَالَ : فَأَتَمَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ .
 قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ) .
 وفيه اتخاذ المساجد في البيوت ، وفيه جواز إمامة الأعمى لقوله : (أنكرت بصرى وأنا أصلى لقومي) ، وفي الموطأ كان يوم قومه وهو أعمى (١) ، وهو مذهب كافة السلف وعامة العلماء ، إلا شيئاً روى عن ابن عباس وجابر ، وقد تقدم الكلام أول الكتاب عليه .
 وقوله : (فحبسناه على خريد صنعناه له) وفي رواية : (خزيرة) (٢) بهاء آخره ، قال الإمام : قال ابن قتيبة : الخزيرة : لحم يقطع صغراً ثم يصب عليه ماء كثير ، فإذا نضج زر عليه الدقيق فإن لم يكن فيه لحم فعصيدة ، وقال أبو الهيثم : إذا كان من دقيق فهي حريرة (٣) ، وإذا كان من نخالة فهي خزيرة (٤) .
 قال يعقوب بن السكيت : الخزيرة (٥) اللفيفة (٦) من لبيء أو ماء أو دقيق بتوسع به .
 قال القاضي : وقد جاء في هذا الحديث نفسه : (على جشيشة صنعناها له) ، وهي بمعناها ، قال شمر : هو ألا تطحن الحنطة جليلاً ، ثم يلقى فيها لحم أو تمر فيطبخ فيه ، وفي كتاب البخاري : قال النضر : الخزيرة من النخالة والحريرة من اللبيء .
 وقوله : (فثاب رجال) : أي اجتمعوا ، المثابة : المجمع ، والمثابة : المرجع ، وسرواتهم ساداتهم .
 وبقية خبر ابن الدخشم تقدم الكلام عليه صدر الكتاب في الإيمان ، وكذلك [على] (٧) قوله : (إن الله حرم على النار من قال : لا إله إلا الله) .

٦٠٤٨ (48) باب جواز الجماعة في النافلة ، والصلاة على حصير

(١) مالك في الموطأ ، كقصر الملاة ، بجامع الصلاة ١ / ١٧٢ .

(٢) وفي أخرى : جثبسة صنعناها له .

(٣) بالحاء المهملة والراء المكررة .

(٤) بالحاء المعجمة والزاي والراء .

(٥) بالحاء المعجمة .

(٦) في الأبط والنوسي : التلبينة ، وهو وهم .

(٧) ساقطة من ت .

كتاب المساجد / باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعدد ٦٣٣

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ ، وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ ، عَنْ حَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ .
 فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ .

٢٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبِيعٍ عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ .

قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَلِيٍّ يُونُسَ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ : أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدَّخْسَنِ أَوِ الدُّخَيْشَنِ ؟ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : قَالَ مُحَمَّدٌ : حَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ نَفَرًا ، فِيمِمْ أَبُو ثَوْبٍ الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ : مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : مَا قُلْتُ .

قَالَ : إِنْ رَجَعْتُ إِلَى عَتَبَانَ ، أَنْ أَسْأَلَهُ .

قَالَ : فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ ، وَهُوَ إِمَامُ قَوْمِهِ .

فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

قَالَ الرَّهْرِيُّ : ثُمَّ نَزَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَائِضُ وَأُمُورُ نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا ، فَنِ اسْتَطَاعَ أَلَا يَغْتَرَّ فَلَا يَغْتَرَّ .

٢٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ .

قَالَ : إِنِّي لَا "عَقْلُ حُجَّةَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ دَلِيلٍ فِي دَارِنَا قَالَ مُحَمَّدٌ : لَحَدَّثَنِي عَتَبَانُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ

وقول ابن شهاب آخر الحديث : (ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأُمُورُ نَرَى [أن] (١) الأمر انتهى إليها ، فن استطاع ألا يغتر فلا يغتر) ، بينا مذهبه في نسخ هذا الحكم ومذهب غيره والصواب / من ذلك هناك .

والمج : طرح الماء من الفم ، وفي حج النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الماء في وجهه محمود بن الربيع جوازه

على طريق المباشطة والتأنيس وممازحة الصغار وبر آبائهم بذلك ، وجواز المزح ، ولله ما كان - عليه السلام - من حسن العشرة ، كما مازح - عليه السلام - أبا عمير (٢) ، ولعل قوله هذا به ليعقل هذا الفعل منه لصغره فيحصل له بذلك تأكيد في فضيلة [(٣) الصعبة ،

(١) من المطبوعة

(٢) في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مافعل النغير أبا عمير) (٣) في ق : فضيلة فاتا كيد .

١١٧ / ١

٦٣٤

كتاب المساجد / باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر

بَصَرِي قَدْ سَاءَ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ : فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ، وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

عَلَى جَشِيشَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ ، مِنْ زِيِّ الْقِيُونِ ! وَمَعْمَرٌ .

ونقل شيء عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كما كان ، وكان محمود إذ ذاك ابن أربع سنين ، وقيل : ابن خمس ، وبخبر محمود هذا

احتج على جواز سماع الصغير إذا عقل ، وجعل بعضهم هذا السن حجة في صحة السماع ، وليس كما قال ، بل لا يصح ذلك إلا بما

عقله من سماعه كما عقل محمود بحجة النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في وجهه .

كتاب المساجد / باب جواز الجماعة في النافلة ...

إنح

(٤٨) باب جواز الجماعة في النافلة ، والصلاة على حصير

٦٣٥

ونخمة وثوب وغيرها من الطاهرات

٢٦٦ - (٦٥٨) ! دُثْنًا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَدِ

اللَّهُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ ! أَنَّ مَالِكًا ، أَنَّ جَدَّ ضَلَهُ مُلِيكَةً دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ

قَالَ : (قَوْمُوا فَأَصْلَحُوا) .

قَالَ أَنْ ! بْنُ مَالِكٍ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَضَحَّتْهُ بِمَاءٍ .

فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ تَهٍ كَلْنَا ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ

وقوله في حديثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس : " أن جدته مليكة : الضمير في " جدته) عائدة على إسحاق بن عبد الله ،

وهي أم أبيه عبد الله بن أبي طلحة ومالك هو القائل : (أن جدته) ، قاله أبو عمر ، وغلط غيره هذا القول وقال : بل مليكة جدة أنس أم أمه ، وعليه يعود الضمير وهو القائل : (أن جدته وهي مليكة) بضم الميم وفتح اللام ، كذا ضبطناها في الأم وغيره ، وكذا ذكره الناس ، وحكى ابن عتاب عن الأصملي : أنها مليكة بفتح الميم وكسر اللام .

في هذا الحديث وما قبله ما كان - عليه السلام - عليه من حسن الخلق [وحسن العشرة] (١) والتواضع ، وإجابة المحتاجين والانبساط مع الضعفاء ، وحسن العشرة مع [الصغير والكبير] (٢) ، وفيه إجابة أهل الفضل للطعام لغير الوليمة ، وذلك إذا كان لوجه حسن من تطيب نفس ، أو لمن يختص بالرجل ، أو يتبرك به ، وكره مالك - رحمه الله - إجابة أهل الفضل لكل من دعاهم إلا في الوليمة ، وفيه إجابة المرأة الصالحة والمرأة المتجائة (٣) .

وقوله : " قوموا [فلاصلي بكم] (٤) " : فيه حض الرجل الصالح الناس على الخير والتجميع للنوافل وصلاة الضحى ، وفي بابها أدخله مالك في الموطأ ، قيل : يحتمل ان النبي (صلى الله عليه وسلم) أراد بذلك لتناهم بركة الصلاة معه أو لتشاهد المرأة صلاته وتتعلمها منه وتقتدى به في ذلك معاينة ودون واسطة .

وقوله : (فقمنا الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنضجته بماء ، فقام عليه

(١) من ت .

(٢) في ت ت الكبير والصغير .

(٣) يعنى : المرة .

(٤) في ت : (قوموا فاصلي بكم ! ، وفي الأصل : (فلاصلي لكم ! ، والذي في المطبوعة : ! فاصلي لكم " ، وفي أخرى : (فلاصلي بكم

٦٣٦ كتاب المساجد / باب جواز الجماعة في النافلة ...

إلخ ورأه ، والعجوز من ورائنا ، فصلّى لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ركعتين ، ثم انصرت .

٢٦٧ - (٦٥٩) وحدّثنا شيبان بن فروخ وأبو الرئيع ، كلاهما عن عبد الوارث ،

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : فيه جواز الصلاة على الحصير وعلى ما تُنبت الأرض ، ولا خلاف في هذا ، وما روى عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا إنما هو ؛ لأن مباشرة الأرض أبلغ في التواضع ، وقد بين في الحديث الآخر أنه كان من جريد ، وفيه حجة أن الاقتراش لبست وأن المفترش والمتوطأ والمتكأ عليه كله ملبوس ، وأن من حلف ألا يلبس ثوبا ولم يكن له نية معينة فافترشه أنه حاث ، وفيه حجة أن افتراش الحرير حرام ؛ إذ هو من جملة اللباس المنهى عنه ، على أن في الحديث الصحيح النص على النهي عن الجلوس عليه (١) ، وهو مشهور مذهب مالك وكافة العلماء ، خلافاً لعبد الملك بن الماجشون ومن قال بقوله في إجازة الاقتراش على ما نذكره بعد في موضعه .

واسوداد الحصير إما لقدمه أو لما يناله من وضّر الدوس والأقدام والاستعمال .

ونضجه له ، قال إسماعيل القاضي (٢) وغيره : إنما نضجه ليلين ويتوطأ للصلاة ، والأظهر قول غيره : أن ذلك إما لنجاسة متيقنة فيكون النضج هنا غسل أو متوقعة لامتهانه بطول اقتراشه فيكون رشاً لزوال الك ، وتطيب النفس ، لا سيما وكان عندهم أبو عمير أخو أنس طفلاً صغيراً حينئذ .

وقد جاء في غير مسلم هذا الحديث مبيناً ذكر أبي عمير فيه ، فيكون نضجه لأجل جلوس الطفل الذي لا يتوقى النجاسة ولا يبعد منه وتصرفه عليه .

وقوله : (فصففت أنا واليتيم ورأه ، والعجوز من ورائنا) : حجة لكافة أهل العلم

في أن هذا حكم الاثني خلف الإمام ، خلافاً لأبي حيفة والكوفيين في قولهم : يكونان عن يمينه وشماره ، وقد تقدم هذا .

وقوله : (والعجوز من ورائنا) حكم قيام المرأة خلف الإمام ، ولا خلاف في هذا ،

وفيه حجة على أن المرأة لا تؤم الرجال ؛ لأنه إذا كان مقامها في الأيتام غير مساوٍ للرجل فتتأخر عنه ، فأحرى ألا تتقدمه ، وهو قول الجمهور ، خلافاً للطبري وأبي ثور في إجازتهما إمامة الرجال والنساء جملة ، وحكى عنهما إجازة ذلك لها في التراويح إذا لم يوجد قارئ

غيرها .

واختلف في إمامتها النساء ، فذهب مالك وأبو حنيفة وجماعة من (١) أخرج البخاري في صحيحه عن حذيفة - رضى الله عنه - قال : (نهانا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن نشرب في أنية الذهب والفضة وإن نكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه) كاللباس ، باقتراس الحرير ٧ / ١٩٤ .

(٢) الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحق إسماعيل بن إسحق بن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد ابن زيد .

قال فيه أبو بكر الخطيب : كان عالما متقنا فقيها ، شرح المذهب واحتج له ، وصنف المسند ، وصنف علوم القرآن ، وجمع حديث أيوب وحديث مالك ، ثم صنف الموطأ ونشر مذهب مالك بالعراق .

توفي شأ اثنتي عشرة وثمانين ومائتين .

سير ١٣ / ٣٣٩ .

كتاب المساجد / باب جواز الجماعة في النافلة ...

إنلج كل ٦ قال شيبان : حد - ننا عبد الوارث عن أبي التياح ، عن أنس بن مالك ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا ، فَرُبَّمَا تَحَضَّرَ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا فَيَأْمُرُ بِالْبِسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيُكْنَسُ ، ثُمَّ يَنْضَحُ ، ثُمَّ يَوْمُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَنَقُومُ خَلْفَهُ فَيَصْفَى بِنَا ، وَكَانَ يَسَاطُهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ .

٢٦٨ - (٦٦٠) حدثني زهير بن حرب ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ

عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ ؛ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَيْنَا ، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُفَى وَأُمُّ حَرَامٍ خَالَتِي ، فَقَالَ : (قُومُوا فَلَا صَلَواتَ بَكُمُ) - فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ - فَصَلَّى بِنَا .

فَقَالَ رَجُلٌ لِثَابِتٍ : أَيْنَ جَعَلَ أَنَسًا مِنْهُ ؟ قَا : جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ .

ثُمَّ دَعَا لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ ، بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

فَقَالَتْ أُفَى : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خُودِمُكَ ، ادع الله له .

قَالَ : فدعا لي بكل خير .

وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، كَثِّرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ) .

٢٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَد ، شَا شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

العلماء إلى منع إمامتها للنساء أيضا ، وأجاز ذلك الشافعي ، وفيه رواية شاذة عن مالك مثله (١) ، واختاره بعض شيوخنا .

وقد احتج بعضهم على أحمد وأبي ثور ومن قال بقولهم في أن صلاة المنفرد خلف الصف لا تجزى .

ولا حجة عليهم فيه ؛ إذ يوافقونا في المرأة .

وفيه حجة على أن من يعقل [الصلاة] (٢) من الصبيان حكمهم في القيام خلف الإمام في حضور الجماعات حكم الرجال ، وهو مذهب الجمهور ، وقد روى عن أحمد كراهة ذلك في الفرائض والمساجد ، وقال : لا يقوم مع الناس إلا من احتلم أو أُنبت أو بلغ خمس عشرة سنة ، وروى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه كان إذا أبصر صبيا في الصف أخرجه ، ونحوه عن بعض السلف ، وتأول بعضهم هذا على من لا يعقل الصلاة ولا يكف عن العبث فيها ، وهو قول الكافة .

وفي الحديث الآخر عن أنس : صلاته - عليه السلام - به وبأمه وخالته ، وجعله أنسا عن يمينه ، وهذه سنة هذه الصورة ، وقد تقدم الكلام عليها ، وفيه دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم ، وظهور استجابة دعائه لأنس في تكثير ماله وولده ، والترغيب في دعاء أهل الخير ، دإجابة الله هذه الدعوة فيه .

وقوله : (اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه) : والبركة ، تمت الدعوة وخلصه الله

(۱) هي رواية ابن أيمن عنه ، وقيدّها اللخمي بما إذا لم يوجد رجل .

الأئي ٢ / ٣٢٨ .

(٢) ساقطة من ت .

٦٣٨ كتاب المساجد / باب جواز الجماعة في النافلة ...

إِلِخَ الْمُخْتَارَ، سَمِعَ مُوسَى بْنُ أَنَسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى بِهِ وَبِ الْمَهْ أَوْ خَالَتِهِ .

قَالَ : فَأَلَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا .

(...) وحديثنا محمد بن محمد بن المشني، حدهشا محمد بن جعفر.

ح وح ثنیہ زہیر بن

ص ه ص ص ص ص حص ص ، ص ه ص ص ه ه ص ص ه : ص ص ص ! ، ه ص ، ص ص ه ص حرب ، قال :

حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - قال : حدثنا شعبة ، بهذا الإصدار .

٢٧٠ - (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ

زَوْجُ الثَّيِّ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَأَنَا حَنَاءُهُ ، أَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبِي إِذَا سَجَدَ ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَةٍ .

٢٧١ - (٦٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ

الخُدْرِيُّ ؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَوَجَدَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ .

من الفتنة إن شاء الله (١) ، وصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) حذاء ميمونة وصلاته على الخمرة ، وقد تقدم في كتاب الطهارة .

٦٠٤٩ (49) باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة

(١) يعني بذلك فتنة الجمل وصفتين .

فهو - رضي الله عنه - من جملة من تخلف عنها مع سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة ، وابن عمر ،

وأسماء بن زيد ، وأبو أيوب الأنصاري .

قال ابن تيمية : " والذي عليه كبر الصحابة والتابعين أن قتال الجمل وصفتين لم يكن من القتال المأمور به ،

وَأَنْ تَرَكَهُ أَفْضَلُ مِنَ الدَّخُولِ فِيهِ .

وعلى هذا جمهور أهل الحديث ، وجمهور أئمة الفقهاء ، وكذلك مذهب أعيان فقهاء المدينة والام والبصرة ، وأعيان فقهاء الحديث

كمالك ، وأيوب ، والأوزاعي ، وأحمد ، وغيرهم) .

منهاج السنة النبوية ٨ / ٥٢٢ ، وانظر: الطبقات الكبرى ٤ / ١٠٥ ، والتمهيد للباقلاني ٢٣٢ ، منهج السنة في العلاقة بين الحاكم

والمحكوم ١٤٥ .

كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة

(٤٩) باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة

٦٣٩

٢٧٢ - (٦٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ إِذَا زِيدَ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ أَنْ أَحْلَصَ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَقَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ ، لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، فَلَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ ! ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ ، وَالْمَلَائِكَةُ يُصَفُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ .

يَقُولُونَ : اللَّهُمَّ ، ارْحَمْهُ .

اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ .

اللَّهُمَّ ، تَبَّ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ ، مَا لَمْ يَحْدِثْ فِيهِ) .

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكَّارٍ

ه يهص ص ص ص ممص ه ص ، ه روص ص ص ص نص ه !!رس ص ص ص محره ، ه ابن الريان .

قال : حدثنا إسماعيل بن زكريا .

ح وحدثنا ابن المثنى ، قال : حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة ، كلهم عن الأعمش ، في هذا الإسناد ، بمثل معناه .

٢٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ ، تَقُولُ : اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ .

اللَّهُمَّ ، ارْحَمْهُ .

مَا لَمْ يُحْدِثْ ، وَأَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ " .

٢٧٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِ .

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَاةٍ ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ : اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ .

اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحْدِثَ لَمَّا قُلْتُ : مَا يُحْدِثُ ؟ قَالَ .

يَفْسُو أَوْ يَضْرِبُ .

٢٧٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ وَقُولِهِ : لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ : أَيْ لَا يَحْرِكُهُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ : لَا

٦٤٠ كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة الأعرج ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ .

٢٧٦ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .

أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، فِي صَلَاةٍ ، مَا لَمْ يَحْدِثْ ، تَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ : اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ . اللَّهُمَّ ، ارْحَمْهُ " .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْتَهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِخَوِّ هَذَا .
١١٧ / ب

٦٥٠ (50) باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد

يريد إلا الصلاة) ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة ، ومعنى قوله : (ما لم يحدث) / والخلاف فيه ، وفي الحديث نفسه تفسيره كتاب المساجد / باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد (٥٠) باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد
٦٤١

٢٧٧ - (٦٦٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْإِصْبَاحِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ .

قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ ، عَنْ أَبِي بُرَّةٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِئًا لَصَلَاةٍ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَشَى ، فَأَبْعَدُهُمْ ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ لَهَا .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ : (حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ " .

٢٧٨ - (٦٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبَّازٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : كَانَ رَجُلٌ ، لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ ، وَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ صَلَاتُهُ ، قَالَ : فَقِيلَ لَهُ : أَوْ قُلْتُ لَهُ : لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الظُّلُمَاءِ وَفِي الرَّمْضَاءِ .

قَالَ : مَا يَسْرُنِي أَنْ مَنَزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَرَجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةٌ : " قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ .

ح وَحَدَّثَنَا شَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ .

كِلَاهُمَا عَنِ التَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، بِخَوِّهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا شَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا شَا عَاصِمٌ عَنْ

أَبِي عُمَانَ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْنَابِ نَصَارَ بَيْتِهِ أَقْصَى بَيْتِ فِي الْمَدِينَةِ ، فَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ .

قَالَ : فَتَوَجَّعْنَا لَهُ .

قُلْتُ لَهُ : يَا فُلَانُ ، لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا يَقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَيَقِيكَ مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ .

قَالَ : أَمْ وَاللَّهِ ، مَا أَحَبُّ أَنْ بَيْتِي مُطْنَبٌ بِبَيْتِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ ! .

قَالَ . فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ،
 وقوله في حديث الأنصاري في كثرة الخطأ : (والله ما أحبُّ أن يتي مُطَنَّبٌ ببیت محمد) : أى مشدود بالاء طناب ، وهى حبال
 البيوت ، أى لا أحب أن يكون ملصقاً فلا تكون لى خُطى إلى المساجد احتسبها .
 وقول أبى : (فحملت منه حملاً) : أى أكبر كلامه وعظم عليه وثقل حتى أخبر به
 ٦٤٢
 كتاب المساجد / باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد
 فَأَخْبَرْتُهُ .
 قَالَ : فَدَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ .

وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي أَثَرِهِ الْأَجْرَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ لَكَ مَا احْتَسَبْتَ) .
 (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
 (٢٧٩) - (٦٦٤) وَحَدَّثَنَا جَحَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا شَا رُوحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا شَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ .
 قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَانَتْ إِيَارُنَا نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ ، فَأُورِدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُيُوتَنَا فَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ .
 فَهَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 فَقَالَ : (إِنْ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَرْجَةٌ لِمَا .
 ٢٨٠ - (٦٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الضَّمْدِ بْنُ غُنْدِ الْوَارِثِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ يُحْدِثُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْجُرَيْرِيُّ
 عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : خَلَّتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ
 رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ لَهُمْ : (إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَتَّكُمُ تَرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ) .
 قَالُوا : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ .
 فَقَالَ : (يَا بَنِي سَلَمَةَ ، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ ، لِحِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ " .

٦٠٥١ (51) باب المشي إلى الصلاة تحي به الخطايا وترفع به الدرجات

النبي - عليه السلام - فصوله بقوله : ا لك أجر ما احتسبت (١) ويدل (٢) على فضل هذا العمل على جوار المسجد نهى النبي -
 عليه السلام - الذين أرادوا بيع بيوتهم ليتقربوا من المسجد ، وقال : ا لكم بكل خطوة! رجة) .
 وقوله لبنى سلمة (٣) حيئ أرادوا الانتقال إلى جوار المسجد : " دياركم تكتب أثاركم (٤) الزموا دياركم ، ومعنى (نائية دا : أى
 بعيدة ، زاد في كتاب البخارى وكره أن
 (١) الذى فى المطبوعة : إن لك ما احتسبت .
 (٢) فى الأصل .
 ورر ، والمثبت من ت .
 (٣) هى بكسر اللام ، وليس فى العرب بنو سلمة على هذا الضبط غيرهم .
 (٤) وفى هذه الصيغة منه (صلى الله عليه وسلم) تغيب لمن بعدت ثاره عن المسجد ، وقوله : ! تكتب) تروى بالجزم على
 كتاب المساجد / باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد
 ٦٤٣

٢٨١ - (...) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ كَهْمَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَرَادَ أَبُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ .

قَالَ : وَالْبَقَاعُ خَالِيَةٌ فَلَبِغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : " يَا بَنِي سَلَمَةَ ، !يَارْكُمُ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ لَمَّا فَقَالُوا : مَا كَانَ يَسُرُّنَا أَنَّا كُنَّا نَحْوَانَا .

تعري المدينة (١) ، فهذه علة أخرى في حضمهم على المقام لثلا يخلو ما حول المدينة فتترك عراءً ، وهو الفضاء من الأرض ، قال الله تعالى : { فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ } (٢) ، قيل : ذلك لثلا تخلو ناحيتهم من حراسها والله أعلم (٣) .

واختلف السلف على هذا في التخطي إلى الأبعد عن الأقرب لكثرة الخطي فروى عن أنس أنه كان يجاوز المساجد المحدثه إلى القديمة ، وروى نحوه عن غيره ، وروى عن إبراهيم أن النجى (صلى الله عليه وسلم) قال : " الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجرا (٤) وكره الحسن وغيره هذا ، وقال : لا يدع مسجد قومه ويأتي غيره ، وهو مذهبنا ، وفي المذهب عندنا في تخطي مسجده إلى الجامع الأعظم قولان (٥) .

- جواب ال المر وبالرفع على الاستئناف ، وأثر الشيء بقاء ما يدل على وجوده ، والمراد بكخبها : كتبها في صحائف ال العمال او في سير الصالحين ليكون سببا في اجتهاد الناس في حضور الجماعة .
انظر : الا"بى ٢ / " ٣٣ .

(١) البحا ٧ فى فى صحيحه ، كال فان ، باحتساب الاثار ولفظه : " فكره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعرفوا منازلهم (٢) الصافات : ١٤٥ .

(٣) وعندى - والله أعلم - لا يكثر الناس بالعاصمة كثرة تؤتى إلى ما تعانيه عواصم العالم المتحضرة الآن .

فانظر كيف عالج الإسلام أمراض الحضارة وكيف عجزت دول العالم قاطبة على الوصول إلى شيء من (٤) البخارى فى صحيحه ، كالا"ذان ، بفضل صلاة الفجر فى جماعة عن أبي موسى ، أبو داود فى السنن عن أبي هريرة ، كالصلاة ، بما جاء فى فضل المثل إلى الصلاة ، وكذا ابن ماجه فى المساجد ، بالأبعد فالأبعد من الممجد اعظم أجرا .

(٥) ومن كراهية الأنصارى شراء الحمار أخذ البعض ان فضيلة المثل إلى المساجد لا تثبت للراكب - انظر : الأبي ٢ / ٣٢٩ .

٦٤٤
كتاب المساجد / باب الى الى الصلاة ...
إلخ

(٥١) باب المشى إلى الصلاة تحي به الخطايا وترفع به الدرجات

٢٨٢ - (٦٦٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ تَطَهَّنِي بَيْتَهُ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ ، لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تُحُطُّ خَطِيئَةً ، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ لِحَاجَةً) .

٢٨٣ - (٦٦٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَاشَا بَكْرٍ - يَعْنِي ابْنَ مَضَرَ - كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ .

وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْزًا بِبَابٍ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ ، هَلْ يَبْقَى مِنْ أَرْنِهِ شَيْءٌ ؟ لَمَّا قَالُوا : لَا يَبْقَى مِنْ دَرْنِهِ شَيْءٌ ! .

قَالَ : (فَفَلَكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، يَمْحُو الْآلَهُ بَيْنَ الْخَطَايَا) .

(٢٨٤ - ١ للملا ٦) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية

٦٠٥٢ (52) باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح ، وفضل المساجد

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَثَلُ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمْرٍ عَلَى بَابٍ أَحَدِكُمْ ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ) .
قَالَ : قَالَ الْحَسَنُ : وَمَا يَبْقَى فَلَكَ مِنَ الثَّرَنِ ؟

وقوله : (مَثَلُ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمْرٍ عَلَى بَابٍ أَحَدِكُمْ) : الغمر ، بالفتح وسكون الميم ، الكثير من كل شيء ، وفي الموطأ : (عَذِبَ غَمْرٌ) (١) وذلك أن الماء العذب أبلغ في الإنقاء من غيره ، كما أن الماء الكثير أبلغ من القليل .
وقوله : " على باب أحدكم) : تنبيه على قرب تناوله وسهولة تأتى استعماله .

(١) من حديث سعد بن أبي وقاص ولفظه : (إنما مثل الصلاة كمثل نهرٍ غمرٍ عذب) كقصر الصلاة في السفر ، بجامع الصلاة ١ /
كتاب المساجد / باب المشي إلى الصلاة ...

إلخ
٦٤٥

٢٨٥ - (٦٦٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قالا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَطَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَلَّ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نِزْلًا ، كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَلَّ) .
وقوله : " هل يبقى من إرنه) على معنى التقدير لا على الاستفهام .
والدرن : الوسخ ، ضربه مثلا لمحو الصلوات الخطايا كما نصحه في الحديث نفسه .

٦٤٦
كتاب المساجد / باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح ...

إلخ

(٥٢) باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح ، وفضل المساجد
٢٨٦ - (٦٧٠) حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حد ، شأ زهير ، حدثنا سَمَاز .
ح وَحَدَّ ، شَأِيحِي بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، قَالَ : قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : أَكُنْتُ تُجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ قَالَ : نَعَمْ .
كَثِيرًا ، كَانَ " لَا يَقُومُ مِنْ مَصَلَاةٍ الَّتِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحُ أَوْ الْغَدَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فَيَاخُونُ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَيَضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُونَ .

٢٨٧ - (...) وحل! ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع عن سُفْيَانَ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ زَكْرِيَّا ، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مَصَلَاةٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا !

(...) وحدثنا قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة ، قالا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ .
ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قالا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَلَمْ يَقُولَا : حَسَنًا .

٢٨٨ - (١ ٦٧) وحَدَّثَنَا هَرُوطُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا :

وقوله : " كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس) (١) ، وفي الحديث الآخر : (حَسَنًا) : أى ترتفع ويظهر طلوعها وتتمكن وتباح الصلاة ، وعند بعضهم : (حيناً) ومعناه - إن صحت - قريب من الأول ، أى تبقى بعد طلوعها وقتاً من الزمان حتى تتمكن وترتفع ، وهذا من المستحبات والفضائل لزوم موضع صلاة الفجر والإقبال على الذكر والدعاء إلى وقت إباحة الصلاة وكراهية الحديث حينئذ .

وقوله : " وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية) دليل على جواز التحدث بأخبار الزمان وأمور الأمم ، وليس المعنى أنهم كانوا يتحدثون في ذلك الوقت فإنه وقت الذكر والدعاء ، وإنما هو فصل آخر وسيرة أخرى في وقت آخر وصلهما بالحديث الأول .

(١) الذى فى المطبوعة : " الذى يصلى فيه الصبح أو الغلّة) .

كتاب المساجد / باب فضل الجلوس فى مصلاه بعد الصبح ...

إلخ ٦٤٧ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُبَابٍ ، فِي رِوَايَةِ هُرُونَ - وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا ، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا) .

وقوله : (أحب البلاد (١) الى الله مساجدُها) ، لأنها بيوت خصت بالذكر ، وبقع أسست للتقوى (٢) والعمل الصالح .

٦٠٥٣ (53) باب من أحق بالإمامة ؟

وقوله : (وأبغض البلاد إلى الله أسواقها) ؛ لأنها مخصوصة بطلب الدنيا ومخادعة العباد والإعراض عن ذكر الله ، ومظانّ الأيمان الفاجرة ، وإذا كان معنى الحث من الله والبغض عائداً إلى إرادته الخير أو الشر أو فعله ذلك بمن أسعده الله وأشقاها ، استبان لك أن المساجد مواضع نزول رحمة الله وفضله ، والاسواق على الضد منها .

(١) فى ال الصل : البقاع ، والمثبت من ت ، ق ، والمطبوعة .

(٢) فى ت : على التقوى -

٦٤٨

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

(٥٣) باب من أحق بالإمامة ؟

٢٨٩ - (٦٧٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَوْمِهِمْ أَحَدًا ! م ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَوَالُهُ) .

(...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا شَايِحُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وحَدَّثَنَا

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ .

ح وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا شَا مَعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَالَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

(...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا شَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ ، ح وحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، جَمِيعًا عَنِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ

أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

٢٩٠ - (٦٧٣) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْبِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ

الاعمشي ، عن إسماعيل بن رجاء ، عن أوس بن ضمعج ، عن أبي مسعود لا نصاري ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقلهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فاعدهم سالماً ، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يقعد في بيته على تكريمه إلا بإذنه لا . قال الأشج في روايته مكان "سلاً" : سناً .

(...) حدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية .

ح وحدثنا إسحق ، أخبرنا جرير وأبو ، صص ، ءس ه ، مس ه ، ممص ص ، ه ص ، معاوية .
ح وحدثنا الأشج ، حدثنا ابن فضيل .

ح وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، كلهم عن الأعشي ، بهذا الإسناد ، مثله .

٢٩١ - (...) وحل ثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى : حدثنا محمد

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

٦٤٩

ابن جعفر عن شعبة ، عن إسماعيل بن رجاء ، قال : سمعت أوس بن ضمعج يقول : سمعت أبا مسعود يقول ، قالنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأقلهم قرأة فإن كانت قراعتهم سواء فليؤمهم أقلهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سناً ، ولا تؤمن الرجل في أهله ولا في سلطانه ، ولا تجلس على تكريمه ، في بيته إلا أن يأذن لك - أو يافنه " .

٢٩٢ - (٦٧٤) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا أيوب عن أبي قلابة ، عن مالك بن الحويرث ، قال : أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن شعبة متقاربون ، فاقننا عنده عشري ليلة ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رحيماً رقيقاً ، فظن أننا قد اشتقنا أهلنا ، فسالنا عن من تركنا من أهلنا ، فاقننا خبرنا .

فقال : " ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم ، وعفمؤهم ، ومروهم ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم بركم "

قال الإمام : قوله : إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم بركم (١) : دلالة على أن الجماعة مأمورون بالأذان وإن لم يكونوا في مسجد .

قال القاضي : واستدل بعضهم فيه على استحباب الأذان في السفر ، وقد يحتمل أنه

أراد فعل ذلك في قومهم ، أخى له : (ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم) ، ثم قال : (إذا حضرت الصلاة! وهذا أظهر لأ! الأول يحتمل أن يريد إذا حضرت من فراقكم لى .

قال الإمام : وفيه دلائل على أدى الأذان ليس بمستحق للأفضل ، ويحتمل أن يكون الفرق بين الأذان والإمامة أفا العصد من الأذان الإسماع ، وذلك متأت من غير الأفضل كآتيه من الأفضل ، بل ربما كان الإنقص فضلاً أرفع صوتاً ، وقد قال - عليه السلام - في حديث آخر : (فاطلبوا لى أنداكم صوتاً) وهو هنا [بمعنى] (٢) أبلغ في الإسماع ، قال الشاعر :

فقلت أدعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان

قال القاضي : وقد يكون (أندى) من باب ألن وألسلس ، ويدل عليه قوله في بعض الروايات لعبد الله بن زيد - وقد أراد أن يؤذن - : " إنك فظيع الصوت ، فألقه على بلال

(١) الذى فى المطبوعة .

" ثم ليؤمكم بركم) حدب مالك بن الحويرث .

(٢) ساقطة من ب .

٦٥٠

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

فإنه أئدى منك صوتا) ، فمقابله أئدى بفضيع تشعر بما ذكرناه ، مع قول عمر بن عبد العزيز : (أذن أذانا سمحاً [أو اعتزلنا] (١)) .
وقوله : (وليؤمكم كبركم) (٢) ، وفي الحديث الآخر : (وأحقهم بالإمامة أقرؤهم) ،
وفي الحديث الآخر : (أكبرهم) ، قال الإمام : [وأما] (٣) أمره بأن يوم الاكبر ، فعمله على [تساويهم فيما عدا] (٤) السن من
الفضائل المعبرة في الإمامة ، بدليل قوله في الحديث الآخر : (يؤم القوم أفقهم) (٥) ، وتقديم [الأفضل] (٦) عندنا هو [الأفقه]
(٧) .

ثم القارئ بعده ثم بعد ذلك فضيلة السن (٨) ، وعند أبي حنيفة : القارئ أولى من الأفقه (٩) ، وحجتنا عليه قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أفقههم) (١) ؛ ولأن الحاجة تمس إلى الفقه في الصلاة أكثر من الحاجة إلى معرفة وجوه القراءة ، فإن احتج بقوله - عليه السلام - [في حديث

(١) سقط من ع ، والخبر سبق ، أخرجه ابن أبي شيبة ، كالأذان والإقامة ، بالتطريب في الأذان ١ /

(٢) رواية المطبوعة : (ثم ليؤمكم) كما ذكرنا قبل .

(٣) من ع .

(٤) في ع : إنهم متساوون فيما سوى .

(٥) (أفقههم) لم ترد في طريق من طرق الحديث ، وإنما هي من كلام الأوزاعي .

راجع : الاستذكار ٦ / (٦) من المعلم ، والذي في نسخ المال : الأفقه ، وما أثبتناه من المعلم هو الصولب .

(٧) الذي في الإكمال : أولى ، والمثبت من المعلم .

(٨) ودليل هذا لهم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قع ثبا بكر للصلاة بجماعة أصحابه .

قال ابن عبد البر : ومعلوم أنه كان منهم من هو أقرأ منه ، ولا سيما أبي بن كعب ، وسالهم مولى أبي حذيفة وابن من عود وزيد .

وقد قال مالك : يؤم القوم أعلمهم إذا كانت حالته حسنة ، وللمن حق ، ولما قيل له : فتنهم قرأنا ؟

قال : لا ، قد يقرأ القرآن من لا يكون فيه خير .

لا) عند أبي حنيفة : التقدم للقارئ والأعلم بالسنة ، قال : فإن استووا في العلم والقراءة فتنهم سبتا ، فإن استووا في الن والقراءة والفقه فأورعهم .

وقريب منه قول الثافعي حيث قال : يؤفهم أقرؤهم وأفقههم ، فإن لم يجتمع ذلك قدّم أفقههم إذا

كان يقرأ ما يكتفى به في صلاته ، د ان تدم أقرؤهم إذا كان يعلم ما يلزم فيم الصلاة فحسن .

وقال الليث بن سعد : يؤمهم أفضلهم وخيرهم ، ثم أقرؤهم ، ثم أسنهم إذا استووا .

وقال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : رجلان أحدهما أفضل من صاحبه والآخر أقرأ منه ؟ فقال :

حديث أبي معود يؤم القوم أقرؤهم ، ثم قال : ألا ترى أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع خيار أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، منهم عمر وأبو سلمة بن عبد الأسد ، فكان يؤمهم لأنه جمع القرآن .

قال : فقلت له : حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : (مروا أبا بكر فليصل بالناس) هو خلاف حديث أبي معود عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (يؤم القوم أقرؤهم) ؟ قال : إنما قوله - عليه السلام - : (مروا أبا بكر فليصل بالناس!) أراد الخلافة ، وكان لأبي

بكر فضل بين علي غيره ، د انما الأمر في الإمامة إلى القراءة .

راجع : فتح القدير ١ / ٢٤٥ ، بدائع الصنائع ١ / ١٥٧ ، المغنى ٢ / ١٨١ ، المهذب ١ / لا ، الثارج الصغير ١ / ٤٥٤ ، الاستذكار ٦ / ٣٢٤ .

(١٠) لم ترد في طريق من طرق الحديث المعتمدة .

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟ ٦٥١

(...) وحدَّثنا أبو الرِّيع الزَّهْرَانِيُّ وَخَلَفُ بْنُ هِشَابٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

(...) وحدَّثناه ابنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : قَالَ لِي أَبُو قَلَابَةَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ
قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي نَاسِي ، وَنَحْنُ شُبَّةٌ مُتَقَارِبُونَ ، وَاقْتَصَا جَمِيعًا الْحَلِثَ بِخَوِّ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ .

٢٩٣ - (...) وحدَّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ
الْحُوَيْرِثِ ؛ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَا وَصَاحِبُ آخِرِ [(١) : (يَوْمَ الْقَوْمِ الْحَرُومِ) (٢)] ، قُلْنَا : فَإِنْ أَصْحَابُنَا تَأَوَّلُوهُ
(٣) عَنْ أَنْ لَا أَقْرَأَ هَاهُنَا هُوَ الْأَفْقَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانُوا يَتَفَقَّهُونَ فِي الْقُرْآنِ فَأَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا أَكْثَرَهُمْ فَقَهَا (٤) .
قال القاضي : [وقال بعض علمائنا : إنما هذا الترجيح إذا تشاحوا ، وإلا فمضى كان

كل واحد منهم يصلح للأمة فلا يحتاج إلى هذا ، فمن تقدم منهم لم يكره في حقه وجاز له ذلك ولم يكن مسيئاً] () .
وقوله : (شبهة) : أي أحداث ، جمع شاب .

وقوله : (مماربون) : أي في الأسنان ، وقيل : في العلم والقراءة .

وقوله في حديث / أبي مسعود من رواية الأعمش : (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ،

فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة) يُقَالُ قول المخالف ، فإنه قد فصل القراءة من السنة ، ولم تأت هذه الزيادة في رواية غير
الأعمش ، ومجملها عندنا وعند الشافعي - والله أعلم - فيمن كان في أول الإسلام ، وعند عدم الثقة ، وكان المقدم القارئ ، حتى
دإن كان صبيّاً على ما جاء في حديث عمرو بن سلمة (٦) ، فلما تفقه الناس في القرآن والسنة قُذِمَ
(١) (٤) من ع .

وهو ما عليه الأحاديث الصحيحة .

في الأصل : يتأولره ، وهو خطأ .

والى هذا فهب محمد بن الحن من الحنفية ، قال : إنما قيل في الحديث : (أقروهم) ؛ لأنهم أسلموا رجالاً فتفقها فيما علموا من الكتاب
والثقة ، وأما اليوم فيعلموا القرآن وهم صبيان لا فقه لهم .

الاستدكا ٦ / ٣٢٦ .

من ت ، ق .

الذى أخرجه أحمد في المسند قال : لما كان يوم الفتح جعل الناس يملون علينا قد جاؤوا من عند رسول -

(٥) (٦)

١١٨ / ١٤

٦٥٢

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

لي ، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا : (إِذَا حَضَرَتِ الْخَلَاةُ فَأَعِدْنَا ، ثُمَّ أَقِيمَا وَلِيَوْمَكَا كَبْرُكًا) .

(...) وحدَّثناه أَبُو سَعِيدٍ الْأَثَمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَنْمَاءُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَزَادَ : قَالَ الْحَذَّاءُ : وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ .

الفقيه ؛ بدليل تقديم النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أبا بكر لخلافته في الصلاة (١) ، وقد نص - عليه السلام - أن غيره أقرأ منه (٢)
، وقيل : قدم التفقه في كتاب الله ؛ لئنه أصل الفقه والعلم أولاً ، ثم الزيادة بعلم سنة رسوله من باب تقديم الأفقه على من دونه في
الفقه .

وفى قوله : (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأَهُمْ) حجة لنا فى منع إمامة المرأة ؛ لأن القوم ينطلق على الذكور دون الإناث ، قال الله تعالى : { لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ } ، ثم قال : { وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ } (٣) ، قال الشاعر :
أقوم آل حصن أم نساء
ففصل بين النساء والقوم .

وهذا فى إمامتها بالرجال ، وقد تقدم الكلام فى ذلك .

وقوله : (فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة لما لزيادة فضلها .

وقوله : (فإن استووا فى الهجرة فأقدمهم سلماً (٤)) وفى الرواية الأخرى : (سناً)

وفى الحديث الآخر : (فتبرهم سنّاً) والسلام هنا : الإسلام ، وقد روى (إسلاماً) (٥) .

وقدم الإسلام زيادة فضيلة لا شك مع الاستواء فيما دونها ، كما أن كبر السن زيادة فضيلة مع الاستواء فيما دونها ، وقد روى عن الزهرى فى هذا الحديث : فإن استووا فى القراءة

(١) (٢)

(٣)

الله طه ، فكنت أقرأ وأنا غلام ، فجاء أبى بإسلام قومه إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يَوْمَ كُنتُمْ كَثْرًا قَرَأْنَا) فنظروا ، فكنت كثرهم قرتنا .

الحديث ٥ / ٧١ .

البخارى فى صحيحه ، كالأفان ، بأهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، والترمذى ، كالمناقب ، بنى مناقب أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما .

يشير بذلك إلى ما أخرجه الترمذى - واللفظ له - وأحمد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أرحم أمتى بأعتى أبو بكر ، وأتملصم فى أمر الله عمر ، وأصدقهم حياً عثمان ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وائرؤهم أبى ، ولكل أمة أمين وامين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) الترمذى ، كالمناقب ، بمناقب معاذ وزيد بن ثابت ٥ / ٦٦٤ ، وابن ماجه فى المقدمة ، وأحمد فى المند ٣ / ١٨٤ ، ٢٨١ ، وقال فيه الترمذى - هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه وقد رواه أبو قلابة عن أنس نحوه ، والمشهور حديث أبى قلابة ، ثم ساق حديثه بإسناد حسن صحيح .

المحجرات : ١١ .

(٤) فى ت : إسلاماً .

أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير من حديث اوس بن ضميج ١٧ / ٢٢١ .

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

٦٥٣

فأفقههم فى دين الله فإن كانوا فى الفقه سواء فأكبرهم سناً ، فإن كانوا فى السن سواء فأصبحهم وأحسنهم وجهاً ، فإن كانوا فى

الصباحة والحسن سواء فأكبرهم حسباً .

قال الخطابى : وان كانت الهجرة اليوم قد انقطعت مراعاتها ففضيلتها باقية على أبنائهم ، فمن كان من أبناء المهاجرين أو كان فى آباءه وأسلافه من له سابقة وقدم فى الإسلام فهو مقدم على غيره ، ممن ليس له مثل ذلك ، أو هو حديث عهد بإسلامه ؛ ولهذا قدم ذو السن ؛ لأنه المخدم لإسلاماً ، فصار بمنزلة القديم الهجرة .

قال بعض المتكلمين : رتب النبي (صلى الله عليه وسلم) الأئمة هذا الترتيب ؛ لانتها خلافة النبي (صلى الله عليه وسلم) ،

إذ هو إمام الناس فى الدنيا والآخرة ، فهى بعده للأقرب إليه منزلة ، والأشبه به مرتبة ، ثم بسط الكلام فى أن هذه الصفات والأخلاق من العلم بالقرآن والسنة وقدم الإسلام وحصافة العقل وهيبة (١) القدر - الذى هى معنى السن وجلالة النسب وحسن الصورة وحسن الأخلاق - هى صفات النبي - عليه السلام - وهو المتصف بها حقيقة على الكمال ، فمن اتصف بها كان أشبه بالنبي (صلى

الله عليه وسلم) وأولى بخلافته ، ومن اتصف ببعضها كان من اتصف بجميعها أولى منه ، وكان - عليه السلام - خلقه القرآن (٢) ، وقال : (من قرأ القرآن فكأنما أشرجت النبوة بين جنبيه) (٣) ، وكان علمه وعلم السق إليه ومنه اقتبس ، وكان من جمال الصورة وحسن الخلق على ما عُرِف ، وقال الله تعالى : { وَاتَّكَ لَعَلَّيْ خُلَّتِي عَظِيمٌ } (٤) .

قيل : أقد [] تكون العبارة بصباحة الوجه وحسنه هنا عن بشره وطلاقة فيه ، والقلوب إلى الصفات الحسنة أحب والنفوس (٦) إلى الأخلاق الحسنة (٧) والوجوه البسيطة اميل ، وبالتقديم لها في أمورها وحوائجها أَرْضَى ، وقد قال - عليه السلام - : (أقربكم مني مجلساً أحاسنكم أخلاقاً) (٨) وكذلك الحبيب يقرب إليه بمشاركة شرف حسبه وكرم (١) في ت : وهيئة .

(٢) إنا داود في السن ، كالصلاة ، ففي صلاة الليل (٣٤٢) ، والنائي في الكبرى ، كالتفسير ١ / ١١٣٥٠ ، وأحمد في المسند ٦ / ١١١ ، والحاكم في المستدرک ، كالتفسير ، تغير سورة المؤمن ٢ / ٣٩٢ ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، جميعاً عن عائمة - رض الله عنها .

(٣) الحاكم في المستدرک ، كفضائل القرآن ١ / ٥٥٢ ، وقال . هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي في المجمع : رواه الطبراني ، وفيه إسماعيل بن رافع وهو متروك ٧ / ١٦٢ .

قلت : بل مختلف فيه ، فعن ابن المبارك : ليس به بأس ، ولكنه يحمل عن هذا وهذا ، وقال الترمذی : ضعفه بعض اهل العلم ، وسمعت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول : هو ثقة ، مقارب الحديث . تهذيب الكمال ٣ / ١١١ . والقول بالترك هو للنسائي والدارقطني .

وقال يعقوب بن سفيان : إسماعيل بن رافع ، وصالح بن أثي الأخضر ، وطلحة بن عمرو ، ليسوا بمتروكن ، ولا يقوم حديثهم مقام الحجة المأبى .

(٤) القلم : ٤ . (٥) ساقطة من ت . (٦) في الأصل : والنفس . (٧) في ت : الرضية . (٨) الترمذی ، كالبر والصلة ، بما جاء في معالي ال الخلاق (٢٠١٨) .

٦٥٤

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟

نخاره ، مع أن أهل الحسب (١) أنزه بهمهم عما يشين ، وكذلك الكبير السن أتم عقلاً ، وأقدم إيماناً ، وقد قال - عليه السلام - : لا ليكني منكم أولو الأحلام والنهى (٢) فمن جمع هذه الخصال صلح لخلافته الكبرى فكيف الصغرى ؟ وأما قوله في الحديث الآخر : (وليؤمكم) (٣) أكبركم فذلك - والله أعلم - فيما

قيل لعلمه باستوائهم في القراءة والفقهاء ، لو فودهم معاً وتعلمهم عنده عشرين يوماً معاً وقد جاء مفسراً في الحديث نفسه من الرواية الأخرى .

قال : وكانوا متقاربين في القراءة كذلك .

وأما قوله في الحديث الآخر : (وليؤمكم أكبركم) ووجه الجمع بين هاتين الروايتين من قول مالك بن الحويرث في الحديث الأول : (وفدنا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ناس [ونحن] (٤) شبة متقاربون " وفي الآخر : (وفدت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنا وصاحب لي) أن يكونا حديثين في وفادتن - والله أعلم . وقوله : (ولا يؤمن الرجل في سلطانه ولا يقعد على تكرمته إلا بماذنه) جاء في الحديث تفسير (تكرمه) : فراشه . وفيه حجة على أن الإمام من السلطان أو من جعل له الصلاة أحق بالتقدم حيث كان من غيره .

قال الخطابي : وهذا في الجمع والاعياد ، لتعلقها بالسلطان ، فأما في الصلوات المكتوبات فأعلمهم أولاهم .

٦٠٥٤ (54) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة

قال القاضي : هذا ما لا يوافق عليه ، والصلاة لصاحب السلطنة حق من حقه فإن حضر [من هو] (٥) أفضل منه وأفقّه (٦) ، وقد تقدم الأمر من عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فمن بعدهم على من تحت أيديهم وفيهم الأفضل .
وقد ذكر شيوخوا : أن الإمام على الجملة أولى بالصلاة دون تفضيل في وجهه ، وحكى الماوردي قولن في الأحق هو أو رب المنزل إذا اجتمعا ؟ ثم صاحب المنزل أحق من زائره ؛ لأنه سلطانه ، وموضع تديره ، ولا خلاف يعلم في هذا ، مع نص الحديث فيه ، إلا أن يأذن صاحب المنزل للزائر .

ويستحب له أن حضر من هو أفضل منه أن يُقدّمه .
قال الخطابي : وكذلك إمام مسجد قومه وقبيلته .

(٢)

(٣)

في ت : الحسيب .

أبو داود في السنن ، كالصلاة ، بمن يستحب أن يلي الإمام في الصف وكرهيته التأخير ١ / ١٥٦ ، وابن ماجه في الإقامة ، بمن يستحب أن يلي الإمام (٩٧٦) ، والنسائي ، كالإمامة ، بمن يلي الإمام ثم الذي يليه (٨٠٧) ، وأحمد في المسند ٤ / ١٢٢ جميعا عن أبي مسعود .

ما في المطبوعة : (ثم ليؤمكم " كما سبق .

وفي طريق آخر : (وليومكما كبركم ال .

ساقطة من الأصل واستدركت بالهامي .
من ت .

حيث إن الإمامة والملك والمطان في المسلمي قربة وعبادة ، والإمام في الأمة والمطان والحاكم قائم مقام رسولها (صلى الله عليه وسلم) فيها ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويقودهم إلى المكرمات .
راجع : منهج السنة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم : ٣٠١ .

كتاب المساجد / باب من أحق بالإمامة ؟ ٦٥٥

وقوله : (إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما (١)) في رواية الترمذي : (إذا سافرتما فأدثا وأقيما) (٢) فيه حجة الأذان في السفر ، ومذهب مالك وأئمة الفتوى وأكثر العلماء على استحبابه وجوازه ، وترلى وجوبه ، إلا ما روى عن عطاء : أنه يعيد إذا لم يؤدي ويقم ، احتمالا على ظاهر الأمر في الحديث ، ومثله في الإمامة عن مجاهد ، وبوجوبه قال داود وأصحابه ، ومحمول الحديث عندنا وعند الجمهور على الندب / والفضل .

وحكى الطبري عن مالك ة إن ترلأ لمسافر الأذان عمداً فعليه إعادة الصلاة ، وهذا نحو قول المخالف .

وقوله : (فلما أردنا الإقفال) أي الرجوع ، يقال : قفل الجيش إذا رجع ، وأقفلهم الأمير ، ويقال : قفلهم - أيضاً - كأنه قال : فلما أردنا أن يؤذن لنا في الرجوع .

(١) لفظها في المطبوعة : (ثم أقيما ثا .

(٢) كأبواب الصلاة ، باب ما جاء في الأفان في السفر (٥٢) .

١١٨ / ب

٦٥٦

كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إلخ

(٥٤) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة

٢٩٤ - (٦٧٥) حدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ، ويكثر ، ويرفع رأسه : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) ثُمَّ يَقُولُ ، وَهُوَ قَائِمٌ : (اللَّهُمَّ ، أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)

اللَّهُمَّ ، أَشِلْ أَذْ وَكَاتِكَ عَلَى مُضَرَ ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسَنِي يَوْسُفَ .

اللَّهُمَّ ، الْعَنْ لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذُكْوَانَ وَعُصَيَّةَ ، عَصَتْ آلُهَا وَرَسُولَهُ (ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أُنْزِلَ : { لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ } أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ } (١)) .

أحاديث القنوت

ذكر مسلم عن أبي هريرة قنوت النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الفجر بعد الركوع ودعائه لقوم وعلى آخرين ثم ترك ذلك ، وفي رواية عنه : (بينا هو يصلي العشاء) وعند العذري : (العشي) وفي رواية عنه : (أنه قنت في الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح) (٢) ، وعن أنس أنه : (دعا على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحا) ، وعنه : (قنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الصبح بعد الركوع يسيراً) (٣) كذا لهم ، وكذا في البخاري (٤) وعند بعضهم : (شهراً) (٥) .

قيل : هو أصوب كما جاء في الحديث الآخر ثلاثين ليلة ، ولعل " يسيراً) تصحيف منه ، وقد يكون صواباً [كما جاء] (٦) لتقليل المدة ، وعنه : (أن)

(١) آل عمران : ١٢٨ .

(٢) حديث أبي هريرة ، لكنه بلفظ : (فكان أبو هريرة يقنت في الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح) وذلك بعد قوله : ! والله لأقر ببق بكم صلاة رسول الله كلفة) الحديث .

(٣) في جوابه لمحمد بن سيرين .

(٤) كالوتر ، بالقنوت قبل الركوع وبعده .

(٥) وهو ما جات به رواية عبيد الله بن معاذ العنبري .

يلاً) من ت .

كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إلخ

٦٥٧

(...) وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والنَّاقِدُ ، قالا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى قَوْلِهِ : (وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسَنِي يَوْسُفَ لَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

٢٩٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَنَتَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ ، فِي صَلَاةٍ ، شَهْرًا ، إِذَا قَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) يَقُولُ فِي قُنُوتِهِ : " اللَّهُمَّ ، أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ .

اللَّهُمَّ ، أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ .

اللَّهُمَّ ، أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما قنت قبل الركوع ، وأنكر بعد الركوع (١) .

وقال : (إنما قنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد الركوع شهراً) زاد في البخارى : (ثم تركه) (٢) ولم يذكر مسلم قوله : (بعد الركوع) ، وذكره البخارى .

وعن البراء أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقنت في الصبح والمغرب ، وعن خُفاف الغفارى أنه قنت بعد الركوع ، وفي كتاب أبى داود عن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قنت في الصلوات الخمس وسماها (٣) ، وفي الموطأ عن الأعرج : (ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان) (٤) .

قال القاضى : اختلف العلماء في القنوت في صلاة الفجر وفي الوتر في رمضان ، وغيره ، وما عدا ذلك ، فلم يعملوا به إلا أن ينزل نازلة ، كما نزلت بأصحاب بئر معونة أو يحتاج إلى الدعاء في أمر مهم ، فقد أرخص بعضهم أن يتهنتوا في سائر الصلوات ويدعو في ذلك ، وقاله الشافعى والطبرى ، وأنكر هذا الطحاوى [وقال : لم يقله أحد قبل الشافعى] (٥) ، وروى عن بعض السلف فعله ، وأنكر الشعبي القنوت في الفجر وغيره ، واختلف في فعله عن الخلفاء الأربعة وغيرهم [من الصحابة رضى الله عنهم] (٦) ، ورأه بعضهم بدعةً ، فروى عن ابن عمر وعنه خلافة ، وذهب مالك وإن "صافعى وأحمد وداود في جماعة إلى العمل بالقنوت أ في الفجر] (٧) ، ولم يقل به الكوفيون والليث ويحيى بن يحيى من المالكية .

(١) أخرجه البخارى في كالوتر ، بالقنوت قبل الركوع وبعده .

(٢) قلت : جاءت بها المطبوعة ، ولم ترد في البخارى ولعله وهم .

(٣) كالصلوات ، بالقنوت في الصلوات (١٤٤٣) .

(٤) كالصلاة في رمضان ، بما جاء في!ام رمضان ١ / ١١٥ .

(٥) من ق وت .

(٦) من هامش تة وزيد بعدها : ورواه الواقدي عن مالك والثورى عن الصحابة .

(٧) من ت وس .

٦٥٨
كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إنح

ربعة .

اللَّهُمَّ ، نَجِّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ .

اللَّهُمَّ ، أَشِلْ!دْ وَكَاتِكَ عَلَى مُضَر .

اللَّهُمَّ ،

اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ) .

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدُ .

فَقُلْتُ : أَرَى رَسُولَ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) قَدْ تَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُمْ .

قَالَ : فَقِيلَ : وَمَا تَرَاهُمْ قَدْ قَدِمُوا ؟

ثم اختلف القائلون في حكمه ، فالمعروف من قول مالك وغيره أنه من المستحبات والمرغب فيها ، وذهب الحسن وابن سحنون [والشافعى] (١) أنه سنة ، وهو مقتضى رواية على عن مالك بإعادة تاركه الصلاة عمداً ، وقد حكى الطبرى الإجماع على أن تركه غير مفسد للصلاة ، وعن الحسن في تركه سجود السهو ، ثم اختلفوا في موضعه فالمشهور عن مالك [استحبابه] (٢) قبل الركوع ، وهو قول إسحق وابن أبى ليلى وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن عمر وعليّ وابن مسعود [وابن عباس] (٣) وجماعة من الصحابة والتابعين واصحاب الرأى [وذهبت طائفة إلى التخيير في ذلك والتوسعة قبل الركوع ، وإليه فهب أحمد ، وروى عن أنس ، وهو قول مالك ،

لكنه استحب ما تقدم [(٤)] وحكى الخطابي عن مالك بعد الركوع وهو قول ابن حبيب [وابن وهب] (٥) والشافعي وأحمد ، وحكى عن إسحق أيضا ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم .

ثم اختلفوا هل يكبر له ؟ وهل يرفع يديه اذا دعى فيه ؟ ومالك لا يرى شيئا من ذلك .

ثم اختلف القائلون بالقنوت في صلاة الفجر ، هل يقنت في الوتر في رمضان أو غيره ؟ فروى عن علي وأبي ابن عمر وجماعة من السلف [و] (٦) الفقهاء القنوت في الوتر في النصف الآخر من رمضان من ليلة دست عشرة ، وقيل : خمس عشرة ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق ، ورواية ابن وهب والمدني عن مالك .

وقالت طائفة : لا يقنت في الوتر جملة وروى عن ابن عمر وطاوس ، وهي رواية [ابن نافع] (٧) والمصريين عن مالك ، وعن أبي حنيفة : أنه لا يقنت إلا في وتر رمضان فقط ، فيستحب في جميعها ، وقاله النخعي ، وحكى عن إسحق ، وقيل : يقنت في وتر السنة كلها ، وهو قول ابن مسعود [والحسن] (٨) والنخعي وإسحق وأبي ثور ، وقال قتادة : يقنت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان ، وروى - أيضا - عن الحسن .

ثم اتفقوا على أنه لا يتعين في القنوت دعاء موقت ، إلا ما روى عن بعض أهل الحديث في تخصيصها بقنوت مصحف أبي بن كعب المروى ؛ أن جبريل - عليه السلام -

(١ ، ٢) من ت .

(٤ - ٧) من ت .

(٨) ساقطة من ت .

(٣) من ت ، وزيد بعدها : للتخير .

كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

الخ

٦٥٩

(.)

(وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا شيبان عن يحيى ،

عن أبي سلمة ؛ أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بينما هو يصلي العشاء إذ قال : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ دَاثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ : (اللَّهُمَّ ، نَحْجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ " ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ . إِلَى قَوْلِهِ : (كَسَنِي يُوسُفَ لَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

علمه النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو : (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك) إلى آخره (١) وأنه لا يصلي خلف من لا يقنت بذلك ، لكنه يستحب عند مالك والكوفيين القنوت بذلك ، واستحب الشافعي القنوت بالدعاء المروى عن الحسن بن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه كان يقنت به : (اللهم اهدني فيمن هديت) إلى آخره (٢) ، وقد اختار بعض شيوخنا البغداديين الجمع بين الدعائين في القنوت ، وذكر ذلك القاضي ابن نصر ، وهو قول إسحق والحسن بن حي .

قيل في معنى قول أنس : (قنت شهرا ثم تركه) : أي ترك الدعاء على هذه القبائل

وفي الصلوات الأربع ، ولم يتركه في صلاة الصبح ، ١ ويدل حديث أنس على استدامته - عليه السلام - القنوت في صلاة الصبح [(٣) ، وأن الاختلاف عنه في قنوته وتركه على هذا ، وكذلك الاختلاف عنه في ذلك] (٤) قبل الركوع وبعده ، لاختلاف القنوتين ، فقيل : في الفجر وبعده في الدعاء على الكفار .

أ واختلف في رفع الأيدي في القنوت ، فقيل : لا يرفع ، حكاه ابن سفيان وقاله الأوزاعي ويزيد بن أبي مريم ، وهو مشهور مذهبنا ، وروى ابن أبي وأنس عن مالك أنهما من المواضع التي رأى رفع الأيدي فيها كما ترفع في الصلاة [(٥) ، وفي دعائه - عليه السلام - على من دعا عليه في الحديث من الكفار ولعنهم : جواز لعن الكفرة والدعاء عليهم ، وتعيين من تعين منهم ، ولا خلاف في الدعاء على الكفرة .

واختلف في الدعاء على أهل المعاصي ، فأجازهم بعضهم وأباه آخرون ، وقالوا : يدعى لهم بالتوبة لا عليهم إلا أن يكونوا منتهكين لحرمة الدين وأهله ، وقيل : إنما يجب الدعاء على أهل الانتهاك في حين فعلهم ذلك وإقبالهم ، وأما في إدبارهم لمحمد عنهم بالتوبة .
وحديث زهير بن حرب عن حسين بن محمد : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قنت بعد الركعة في صلاته شهرا) لم يقع هذا الحديث عند العذري ولا عند الفارسي ، ولا عند ابن ماهان (٦) ، وهو ثابت في نسخة ابن (١) المصنف لأبن أبي شيبة ، كالصلوات ، بما يدعوه في قنوت الفجر ، عن ميمون بن مهران ٢ / ٣١٤ ، ولم يذكر تعليم جبريل - عليه السلام - للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

- (٢) البيهقي في السق ، كالصلاة ، بدعاء القنوت ٢ / ٢٠٩ ، وكذلك معرفة السق والآثار ، كالصلاة ، بدعاء القنوت .
(٣) سقط من ت .
(٤) ساقطة من ق .
(٥) من ق وس .
(٦) وهو ما جات عليه المطبوعة .

١١٩ / أ

٦٦٠ كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إنح ٢٩٦ - (٦٧٦) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي عن يحيى بن كثير ، قال : حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أنه سمع أبا هريرة يقول : والله ، لالقرين بكم صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فكان أبو هريرة يقنت في الظهر ، والعشاء الآخرة ، وصلاة الصبح .
ويدعو للمؤمنين ، ويلعن الكفار .

٢٩٧ - (٦٧٧) وحدثنا يحيى بن يحيى .

قال : قرأت على مالك عن إسحق بن

عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، قال : دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ، ثلاثين صباحا .

يدعو على رعل وذكوان ولحيان وعصمة عصمت الله ورسوله + قال أنس ! : أنزل الله عر وجل في الذين قتلوا بئر معونة قرأنا قرآنه حتى نسخ بعد : أن بقعوا قومنا أن قد لقينا ربنا ، فرضي عنا ورضينا عنه .

٢٩٨ - (...) وحدثني عمرو الثاقف وزهير بن حرب ، قال : حدثنا إسماعيل عن أيوب ، عن محمد ، قال : قلت لأنس : هل قنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الصبح ؟ قال : نعم .

بعد الركوع يسيرا .

٢٩٩ - (...) .

وحدثني عبيد الله بن معاذ العنبري وأبو كريب بإسحق بن إبراهيم ومحمد بن عبد الأعلى - واللفظ لابن معاذ - حدثنا المعتمر بن سليمان

عن أبيه ، عن أبي مجلز ، عن أنس بن مالك : قنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شهرا بعد الركوع في صلاة الصبح ،

عيسى وبعض الشيوخ (١) وحوق عليه في كتاب الجياني ، ثم جاء السند بعينه بعده في حديث : (بينا (٢) النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي العشاء) عند جميعهم بغير خلاف ، ووقع هنا عند القاضي الصدفي : (يصلي العشي) فإن صح فعناه إحدكا صلاتي العشي .

وقوله : (لأقربيق لكم صلاة / رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : أكما لأصلي صلاة تقرب من صفتها ،

كما قال في حديثه الآخر: (إني لأقربكم سبها بصلاته) ، وقال بعضهم : صوابه لأقربن أكما لأتبعن ، وهذا تعسف .
وقال مسلم : " حدثني عبيد الله بن معاذ العنبري ، وأبو كريب وإسحق بن إبراهيم ومحمد بن عبد الأعدى واللفظ لابن معاذ) كذا لجميعهم ، وفي كتاب العذر كما ومحمد بن

(١) في الأصل : النسخ ، والمثبت من ت .

(٢) في المطبوعة : بينما .

كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إلخ ٦٦١ يَدْعُو عَلَى رِجْلٍ وَذُكُوانَ ، وَيَقُولُ : (عَصِيَّةٌ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ) .

٣٠٠ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز بن أسد ، حدثنا حماد بن سلمة ، أخبرنا أنس بن سيرين عن أنس بن مالك ؛ أن

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قَتَتَ شَهْرًا ، بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، يَدْعُو عَلَى بَنِي عَصِيَّةَ .

٣٠١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ

عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَنُوتِ ، قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ ؟ فَقَالَ : قَبْلَ الرُّكُوعِ .

قَالَ : قَالَتْ : فَإِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَتَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ .

فَقَالَ : إِنَّمَا قَتَتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَنَسٍ قَتَلُوا أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِهِ ، يُقَالُ لَهُمْ : الْقِرَاءُ .

عبد الله مكان عبد الأعلى ، وهو خطأ ، والصواب ابن عبد الأعلى ، وهو الصنعاني خرج له النسائي - أيضا - أحاديث النوم عن الصلاة .

قال الإمام : إن قيل : ما معنى قوله في الحديث أ الآخر [(١) : (إن عيني تمامان

ولا ينام قلبي) (٢) وقد نام [في حديث الوادي] (٣) حتى طلعت الشمس ، ١ قلنا] (٤) : إن من أهل العلم من تأول [أن] (٥)

قوله - عليه السلام - : (إن عيني تمامان ولا ينام قلبي) على أن ذلك غالب أحواله (٦) ، وقد ينام نادراً ، بدليل حديث الوادي

، ومنهم من تأول أقوله : (ولا ينام قلبي) على [(٧) أنه لا يستغرقه أفة] (٨) النوم حتى يكون منه الحدث [ولا يشعر] (٩) ،

والأولى عندي أن يقال : ما بين الحديثين تناقض ؛ لآءنه ذكر في الحديث أن عيني تمامان أ ولا ينام قلبي [(١٠) ، وكذلك كان يوم

الوادي إنما نامت عيناه فلم ير طلوع الشمس وطلوعها إنما يدرك بالعين دون (١١) القلب .

قال القاضي : قيل : لا ينام قلبه من أجل أنه يوحى إليه ، ويدل أن الاستغراق لا

(١) من ع .

(٢) معنط حديث ، ولفظه فيما أخرجه البخاري - واللفظ له - وأبو ثاود وابن حبان وانحد عن عائمة - رضى الله عنها - قال : ! تمام

عيني ولا ينام قلبي " كالمناقب ، بصفة النبي (صلى الله عليه وسلم) (٤ / ٢٣٢ ، وأبو داود ،

ك الطهارة ، بفي الوضوء من النوم ١ / ٤٦ ، وابن حبان ٢١٢٤ ، وأحمد في المند ٢ / ٢٥١ ، ٤٣٨ .

(٣) في ع : هاهنا .

(٤) من المعلم ، والذي في الإكمال : قيل .

(٥) من ت .

(٦) في الأصل : حاله ، والمثبت من المعلم وق .

(٧) من المعلم ، والذي في الإكمال : ذلك .

(٨) من الإكمال .

(٩) من المعلم وق .

(١٠) من ت .

(١١) في ع : لا .

٦٦٢ كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إلخ

٣٠٢ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَدِمًا يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَجَدَ عَلَى سَرِيَّةٍ مَا وَجَدَ عَلَى السَّبْعِينَ الَّذِينَ أَصِيبُوا يَوْمَ بَيْرِ مَعُونَةَ ، كَانُوا يَدْعُونَ الْقُرَاءَ ، فَكَثَّ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَتْلِهِمْ . (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ فَضِيلٍ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِهَذَا الْحَلِثِ .
يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

٣٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَتَلَ شَهْرًا .
يَلْعَنُ رَعْلًا وَذَكَوَانَ .
وَعَصِيَّةٌ عَصَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَامٍ ، عَنْ أَنَدَبِ بْنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِخَوِّهِ .

٣٠٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَدَبِ بْنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَتَلَ شَهْرًا ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ .

٣٠٥ - (٦٧٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
يَجُوزُ عَلَيْهِ جَمَلَةٌ أَوْ غَالِبًا ، أَنَّهُ كَانَ مُحْرَسًا مِنَ الْحَدِيثِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ (١) ، وَأَنَّهُ (كَانَ يَنَامُ حَتَّى يَنْفَخَ) (٢) ، (وَيَسْمَعُ غَطِيظَهُ ثُمَّ يَصِلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ) (٣) : وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْغَلْبَةُ هُنَا

(١) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ : (كَادَ يَنَامُ وَلَا يَتَوَضَّأُ) ، كَالْوَضُوءِ بِالتَّخْفِيفِ فِي الْوَضُوءِ ١ / ٤٧ .
وَانْظُرْ : السَّنَنُ الْكُبْرَى ٧ / ٦٢ ، وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ لَهُ نَوْمَانِ ، نَوْمُ الْقَلْبِ وَالْعَيْنِ جَمِيعًا ، وَهُوَ نَوْمُهُ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْوَادِي ، وَنَوْمُ الْعَيْنِ دُونَ الْقَلْبِ .
الْفَرْقُ الْمَكْرَمُ ، لَوْحَةٌ ٢٥ ، وَانْظُرْ : مَقْدَمَاتُ النُّبُوَّةِ لِلْمُؤَلِّفِ ١ / ٢٥٦ .

(٢) ابْنُ مَاجَهَ فِي الطَّهَارَةِ ، بِالْوَضُوءِ مِنَ النَّوْمِ عَنْ عَائِشَةَ ١ / ١٦٠ ، وَقَالَ الطَّنَافِيسِيُّ : قَالَ وَكَغْ : نَعْنَى وَهُوَ سَاجِدٌ ، كَمَا أَخْرَجَهُ -
أَيْضًا - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ مُحَقِّقُهُ فِي الزَّوَائِدِ : هَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ إِلَّا
أَنَّ فِيهِ حِجَابًا ، وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ ، كَانَ يَدْلِي .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ نَوْمُهُ ذَلِكَ وَهُوَ جَالِسٌ ، السَّابِقُ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ ، وَانْظُرْ : الْإِسْتِذْكَارُ ٢ / ٧٦ .
(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَنْدُوحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفَظٍ : (حَتَّى يَسْمَعَ لَهُ غَطِيظَ فَقَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) .

فَقَالَ عِكْرَمَةُ : (كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) مُحْفُوظًا " ١ / ٢٤٤ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ بَلْفَظٍ : " عَطِيظُهُ أَوْ خَطِيظُهُ " ،
لَكِنَّ الْعِلْمَ ، بِالْمَرْفُوعِ الْعِلْمِ ١ / - ٤ .

كتاب المساجد / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...

إلخ

٦٦٣

حد - نَشْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ .

٣٠٦ - (...) وحل اثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنِ الْبَرَاءِ .

قَالَ : قَتَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ .

٣٠٧ - (٦٧٩) حدثني أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحِ الْمَصْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ اللَّيْثِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءٍ الْغَفَارِيِّ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فِي صَلَاةٍ : (اللَّهُمَّ ، الْعَنِّ بَنِي لَحْيَانَ وَرِعْلًا وَذُكُوانَ ، وَعَصِيَةَ عَصَا اللَّهِ وَرَسُولَهُ ، غِفَارُ غَفَرِ اللَّهِ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَالِمَهَا اللَّهُ) .

٣٠٨ - (...) وحلثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ جَرِّ : قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو - عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ خُفَّافٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ خُفَّافُ بْنُ إِيمَاءٍ : رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ : (غِفَارُ غَفَرِ اللَّهِ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَالِمَهَا اللَّهُ وَعَصِيَةُ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ ، الْعَنِّ بَنِي لَحْيَانَ ، وَالْعَنِّ رِعْلًا وَذُكُوانَ) ثُمَّ وَقَعَ سَاجِدًا . قَالَ خُفَّافٌ : جُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ فَلَكَ .

٦٠٥٥ (55) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

(...) حدثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْقَعِ ، عَنْ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءٍ ، بِمِثْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : جُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ .

للنوم والخروج عن عاداته فيه لما أراد الله من بيان سنة النائم عن الصلاة كما قال في الحديث الآخر : لو يشاء الله لأيقظنا ، ولكن أراد أن يكون لمن بعدهم (١) .

(١) طريق مالك في الموطأ ، ولفظه : (يا أيها الناس ، إن الله قبض أرواحنا ، ولو شاء لريها إلينا في حين غير هذا) .

٦٦٤ كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إنح

(٥٥) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

٣٠٩ - (٦٨٠) حدثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً ، حِينَ قُفِلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، إِسَارَ لَيْلَهُ حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَّسَ ، وَقَالَ لِبَلَالٍ : (اكْلَأْ لَنَا اللَّيْلَ) وقوله في الحديث من رواية الزهري عن سعيد عن أبي هريرة : (حين قفل من غزوة خيبر) ، قال الأصيلي : هو غلط ، وإنما هو : حين قفل من حنين ، ولم [يعترض] (١) ذلك النبي - عليه السلام - إلا مرةً حين قفل من حنين إلى مكة ، وقال الباجي وابن عبد البر : إن قول ابن شهاب : (حين قفل من خيبر (٢)) أصح ، وهو قول أهل السيرة ، وفي حديث ابن مسعود أن نومه ذلك كان عام الحديبية ، وذلك في زمن خيبر (٣) .

قال الباجي : وعليه يذو حديث أبي قتادة ، قال غيره : وكذلك قوله بطريق مكة هو

(١) من المنتقى ، وفي جميع النسخ : يعر .

(٢) في المنتقى : حنين ، وهو خطأ .

وفي الجمع بين الحديثية والحمدق قال ابن عبد البر: هو زمن واحد ، في عام واحد ؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) منصرفه من الحديثية مضى إلى خير من عامه ذلك ، ففتحها الله عليه ، وفي الحديثية نزلت : { وعدا الله مغايم كثيرة } [الفتح : ١٢٠] يعنى خير ، وكذلك قسمها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أهل الحديثية .

(٣) حديث قفوله من خير أخرجه أبو داود ، كالصلاة ، بمن نام عن صلاة أو نسيها ١ / ١٣ ، والترمذى في التفسير ، بمن سورة طه ٥ / ٣١٩ وقال الترمذى : هذا حديث غير محفوظ ، رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولم يذكروا فيه عن أبي هريرة .

قلت : وكذا مالك في الموطأ من رواية يحيى وابن القاسم وابن بكير والقعنبي وغيرهم .

وقال السيوطى بعد أن ساق إسنادا لأبي أحمد : الحاكم لهذا الحديث : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة أسرى به نام حتى طلعت الشمس فصلى وقال : (من نام عن صلاة أو نسيها) ، قال : ورأيت بخط اليئ ولى الدين العراقى فى بعض مجاميعه وقد أورد هذا الحديث مع نصمه : أخرجه أبو أحمد الحاكم فى مجلس من اماليه ، وقال : غريب من حديث معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مسندا ، لا أعلم أحدا حدث به غير خلف بن أيوب العامرى من هذه الرواية ، قال اليئ ولى الدين : ويحسن أن يكون جوابا عن المؤال المشهور ، وهو : لم لم يقع فى بيان جبريل إلا فى الظهر وقت قد فرضت الصلاة بالليل ؟ فيقال : كان الي (صلى الله عليه وسلم) نائما وقت الصبح ، والنائم يى بمكلف .

قال : وهذه فائدة جلييلة ، والحديث إسناثه صحيح .

قال السيوطى معتبها : ويى كما قال ، فإن المراد

من هذا الحديث ليلة أسرى فى السفر ونام عن صلاة الصبح ، لا ليلة أسرى إلى السماء ، فالتبى عليه لفظ اشرى .

الجمع ١٣٨ -

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

الخ

٦٦٥

فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قَدَّرَ لَهُ ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَدَّ بِلَالٌ

طريق لمكة لمن شاء (١) ، قال أبو عمر : فى هذه الأخبار ما يدل أن نومه كان (٢) مرة واحدة ، ويحتمل أن يكون مرتين ؛ لأن فى حديث ابن مسعود : (أنا أوقظكم) (٣) ، وقد يمكن ال النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يجبه إلى ذلك وأص بلالا .

قال القاضى : أما حديث أبى قتادة فلا مرية أنه غير حديث أى هريرة ، وكذلك حديث عمران بن حصين ، يدل انها فى موطن ونين (٤) ذلك (٥) اخر الباب .

والكرى : النوم .

وقوله : (عرس رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : التعريس : نزول اخر الليل للنوم [(٦) والراحة ، قاله الخليل وغيره (٧) . وقال أبو زيد : التعريس النزول اى وقت كان من ليل أو نهار .

وفى الحديث : ([معرسي] (٨) فى نحر الظهر) (٩) وهذا حجة له ، واستحب أهل العلم أن يكون متنحجا على الطريق متنكبا عنه للحديث الوارد فى ذلك ، ولقوله : لأنه مأوى الهوام وطرق الدوام بالليل) ؛ ولقوله فى حديث أبى قتادة : (فما رسول الله علنا عن الطريق فوضع رأسه) .

وقوله لبلال : " اكلا لنا الليل) وفى الموطأ : (الصبح) قيل : وفيه دليل على صحة قبول خبر الواحد والعمل به ، وقد يعترض على هذا بأن الأمر يرجع فى خبر بلال بعد إلى العمل باليقن من المشاهدة والضرورة برؤية الفجر بعد تنبيه بلال عليه .

وفى الحديث دليل على جواز النوم قبل وقت الصلاة وإنه خشى استغراقه حتى يخرج وقتها ، ١ [إذ (١) لم يتوجه عليه الخطاب بها بعد ؛ ولأن هذا قد يعترى النائم أول الليل ، دن كان الأغلب على النائم آخره الغلبة والاستغراق ، لا سيما للمسافر والتعب (١١) .

وفيه الترفق (١٢) بالمسليي ، وقد جاء في البخاري أنهم طلبوا التعريس منه فقال :
(٢) (٣) (٧) (٨) (٩)

قال ابن عبد البر : هذا ليس بخالف ؛ لآءن طريق خير وطريق مكة من المدينة يشبه أن يكون واحدا ، وربما جعلته القوافل واحدا .
التمهيد ٥ / ٢٠٥ .

تمام عبارته : وأظنها قصة ، لم تعرض له إلا مرة واحدة فيما تدلط عليه الآثار .
الابق .

لأنه لم يقل له : ايقظنا ، قال أبو عمر بعد سياقها : ويحتمل ألا يجيبه إلى ذلك ويأمر بلالا .
في ت : ونبيه ، (٥) في ت : في .
(٦) ساقطة من س .

وقال أبو عمر : لا خلاف علمته بين أهل اللغة أن التعريس نزول المسافرين في آخر الليل .
من ت وق وساقطة من س .

البخاري ، كالشهادات ، بتعديل النساء بعضهن بعضا ٣ / ٢٢٨ من حديث عائمة ، وكذا جاءت في كالمغازي ، بحديث الإفك ،
لكن بلفظ : (موغرين في نحر الظهيرة لما ٥ / ١٤٩ ، وسيأتي إن شاء في كالتوبة في حديث الإفك وقبولما توبة القاذف ، وانظر :
أحمد في المند ٦ / ١٩٥ .

(من ت ، والذي في ال الصل : إنا .

(١١) في ت : المتعب .

(في ق وس ؟ الرفق .

٦٦٦

كتاب المساجد / باب قضا الصلاة الفائئة ...

إنح

إلى راحلته موجه الفجر ، فغلبت بلالاً عيناه وهو مستند إلى راحلته ، فلم يستيقظ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا بلال ولا
أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أولهم استيقاظا ، ففزع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
فقال ت (أى بلال لما .

فقال بلال : اخذ بنفسى

(أخاف أن تناموا) فقال بلال : (أنا أوقظكم) (١) ، فكان النبي (صلى الله عليه وسلم) ذهب إلى الأخذ بالاحتياط لهم (٢) ،
فلما رأى حاجتهم واعتمد على ايقاظ بلال وكلائه أباح ذلك لهم .

وفيه استعمال الرجل خادمه في مثل هذا وراحته بتعبه ما لم يحفف به ، فكيف وقد

روى أن بلالا قال ذلك ابتداء كما تقدم .

وقوله : (فلم يستيقظ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا احد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس) :

أى اصابهم شعاعها وحرها على ما جاء في الحديث [الآخر] (٣) .

وقوله : (ففزع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) وفي الحديث [الآخر] (٤) : (فقمنا فزعن) : قال الأصيلي : وذلك لأجل

عدوهم خوفاً أن يكون اتبعهم فيجدهم بتلك الحال من النوم والغرة ، وقال غيره : بل ذلك لما فاتهم من أمر الصلاة ، وانه لم يكن
عنده ولا عندهم حكم من نابه ذلك ، وحذروا المأثم والمؤاخذه بذلك ، حتى اعلمهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بأنه لا إثم عليهم ،

- بدليل قولهم في الحديث الآخر : (ما كفارة ما صنعنا بتفريطنا ؟) فقال : (أما لكم في أسوة ؟) ثم قال : [أما] (٥) إنه ليس

في النوم تفريط) ، وهذا بيق في حقهم هم ، وقد يكون ذلك حكما هو ، بدليل قوله : (أما لكم في أسوة ؟) ، ثم أوحى إليه بزوال

الخرج ، ألا تراه كيف قال ، ثم قال : (إنه ليس في النوم تفريط) ثم يقتضى المهلة وقد قيل : ففزعهم بمعنى مبادرتهم للصلاة ، كما

قال : (فافزعوا للصلاة) (٦) أى بادروا إليها ، وكأنه من معنى الاستغاثه بها من تخويف الله عباده بذلك ، وقد يكون فزع النبي (صلى الله عليه وسلم) (٧) هنا إيجابته (١) كمواقيت الصلاة ، بالأذان بعد فطاب الوقت عن أبي قتادة ٢ / ٦٦ .

٢! لآن نومه كلنا فى ذلك الوقت عن صلاة ادع حتى ورسمت الض أمر خارج عن عادته وطباعه ، وطباع الأنبياء قبله ، قاله أبو عمر ، ثم قال : د إنما كان نومه ذلك ليكون سنة والله أعلم ، وليعلم المؤمنون كيف حكم من نام عن الصلاة او نسيها حتى يخرج وقتها ، وهو من باب قوله - عليه السلام - فيما أخرجه مالك فى الموطأ - : (إني ل النسي أو إنثى لأسنّ " ، وعلى هذا التأويل جماعة أهل الفقه والأثر .

التمهيد

(٣) ساقطة من س .

(٤) من ت ، ق .

(٥) من ت (٦) جز حدث للشيخين واللفظ لمسلم وسيأتى إن شاء الله فى كالكسوف ، بصلاة الكسوف من حديث عالة - رضى الله عنها - ٢ / ٦١٩ .

كما أخرجه أحمد بهذا اللفظ فى المشد ٦ / ٨٧ ، * ١ ، وانظر : البخارى فى صحيحه ، الكسوف ،

ب هل يقول : كفت الشمس او خسفت ٢ / ٤٤ ، كبد الخلق ، فى صفة الشمس والقمر بحسبان ٤ / ١٣٢ .

(٧) زيد بعدها فى س : هنا هبوبة لأول استيقاظه من نومه ، قال الخطابى : معناه : انتبه ، يقال : أفزعت =

كتاب المساجد / باب قضا الصلاة الفائتة ...

إنل ٦٦٧

الَّذِي أَخَذَ - بِأَيِّ أَنْتَ وَآمِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! - بِنَفْسِكَ .

الفرعن من أصحابه دإغاثتهم لما نزل بهم .

يقال : فزعت : استغثت ، وفزعت : أغثت .

وقوله : (أى بلال) : كذا عند الشنجلال وابن أبى جعفر ، وعند العذرى والسمرقندى : [أين بلال] (١) .

وقول بلال : (أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك) على طريق العذر مما كان قد تكفل بضمانه ، لا سيما على ما ذكره البخارى فى حديث

أبى قتادة من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أخاف أن تناموا) ، فقال بلال : (أنا أوقظكم) .

وقد اختلف الناس فى النفس ما هى ؟ وفى الروح على مملات كثيرة ، ومذهب أئمتنا : أنهما (٢) بمعنى واحد ، وأنها الحياة ، ويدل

عليه قوله فى الرواية الأخرى : " إن الله قبض ارواحنا) ، وقولى : { اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا } (٣) ، وقد ذكرت العرب الروح

وأنته بمعنى النفس .

وقال أبو القاسم القشيري (٤) : وقيل الروح : أعيان مودعة فى الأجساد لطيفة ، أجرى الله العائنة بخلق الحياة فى الجسد ما دامت

فيه تلك ال الجساد اللطيفة ، فالإنسان حى بالحياة والإنسان مجموع الجسد / [والروح] (٥) ، وجملة ذلك هو المعاقب والمثاب ، وعلى

هذا تدل الآثار ، وأما الخفس فذات الشئ ووجوئه ، وقد يحتمل أن يكون النفس لطيفة مودعة فى الجسم محلاً للأخلاق المعلولة .

كما ان الروح محل للأخلاق المحموة ، والإنسان ينطلق على ذلك كله ، قال غيره : ولها اسم ثالث ، وهى النسمة .

وقد قيل : إن الروح والثفس هو النفس المتردد فى الجسد ، وهذا غير صحيح ، لا لغة ولا معنى .

وقيل : النفس الدم ، ولكن لا يصح به تفسير هذا الحديث ، وقد يمكن تسميته به .

وقيل : هو أمر مجهول لا تعرف ماهيته ، كما قال تعالى : { قُلِ الزَّوْجُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي } (٦) ، وسيأتى الكلام عليه بعد هذا حيث ذكر

منه صاحب المعلم إن شاء الله .

- الرجل يفرع ، اى كلمته فانتبه ، قال المروى : فى الحديث : إن النبى كلتا قام مفرع وهو يضحك إن هب من نومه ، وقد يكون فرع النبى (صلى الله عليه وسلم) .

(١) فى ت .

أن بلالا .

(٢) فى الأصل : أنها .

(٣) الزمر : ٤٢ .

(٤) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيرى ، عالم فى الفقه والاءصول والأدب واللغة ، فارس ومحارب - توفى عام نحص وستين وأربعمائة عن تعيين سنة .

طبقات الشافعية ٢ / ١٥٧ ، الأنساب (٥) ساقطة من ت .

(٦) الإسراء : ٨٥ .

١١٩ / ب

٦٦٨

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...
إنلح

قَالَ : (اقْتَتِ الْوَا لِمَا فَاقَتْ الْوَا رَوَاحِلَهُمْ شَيْئًا .

ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ

وقوله دا اقتادوا ، فاقتاوا رواحلهم شيئاً) وفى الحديث الآخر : (ارتحلوا) وفى حديث زيد بن أسلم : (فأمرهم أن يركبوا فركبوا)

(١) ومثله فى حديث أبى قتادة ، وقيل : (فركبوا) محمله أن بعضهم ركب وبعضهم اقتاد ، وهذا على من جعل الأحاديث فى هذه واحدة (٢) وأما إن كانت فى مواطن فلا تعارض فى ذلك (٣) وسنذكر هذا بعد .

وأمره - عليه السلام - لهم بهذا مع وجوب المبادر ٣ للصلاة ، قال الإمام : اختلف فى علته ، فقيل : لأن الشمس كانت طالعة [حينئذ] (٤) ، وإنما أمرهم باقتياد رواحلهم حتى ارتفعت [الشمس] (٥) ، وقيل : إنما ذلك لما ذكر بعد من قوله : (إن هذا منزلا

حضرنا فيه شيطان) وهذا هو الأظهر (٦) ، ومذهب أبى حنيفة أن المنسيات لا تقضى عند (٧) طلوع الشمس ، ويحتج بتأخير النبى (صلى الله عليه وسلم) الصلاة حتى خرج من الوادى .

وفرزا لا حجة لى ، (٨) ث لأنه كان فى صلاة ذلك اليوم وهو يوافق على أن صلاة ذلك اليوم تقضى عند طلوع الشمس ، والحجة عليه - أيضا - قوله - عليه السلام - : (فليصلها إذا ذكرها) ، فعئم سائر الأوقات .

قال القاصى : لا حجة لأبى حنيفة كما قال من الحديث ة لما ورد فى الحديث الآخر نفسه : " فما أيقظنا الا حر الشمس) ، وقوله فى [الحديث الآخر] (٩) : (فضربتنا الشمس) ، وهذا [كله] (١٠) لا يكون إلا بعد ارتفاعها ، وجواز الصلاة حينئذ ، وقد قيل فى أمر النبى (صلى الله عليه وسلم) بالاعتقاد وجوه اخر ، منها : أن أمره بذلك ليقوم جميع الناس بحركة الرحيل ويتنبه لذلك من غمره النوم وينبه غيره ممن قاربه ويأخذ من قام أهبة الصلاة أثناء ذلك ، وقيل : بل كراهة للموضع الذى أصابتهم فيه الغفلة وتشاؤما به كما نهى عن الوضوء من ماء ثمود لعصيانهم ونزول العذاب بمكانهم ، وكما قال أبو لبابة : لا أرى فى بلد خنت الله فيه ورسوله) وكما قال : (أهجر دار قومى التى أصبت فيها الذنب) ،

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، وقال فيه ابن عبد البر : هذا الحديث فى الموطآت لم يسنده عن زيد أحد من رواة الموطأ .

الموطأ ، كوقوت الصلاة ، بالنوم عن الصلاة ١ / ١٣ .

(٢) وهو اختيار ابن عبد البر .

التهيد ٥ / ٢٠٤ .

(٣) ودليلهم على ذلك ما أخرجه أحمد فى المسند : قال عبد الله : فقلت : أنا ، حتى عاد مرارا ، فقلت : أنا يا رسول الله ، قال

: (فأنت إفاأ ، قال : فخرسهم حتى إفا كان وجه الصبح أدركه قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إنك تنام) فتمت ، فما

أَيَقْظُنَا إِلَّا حَرَّ الشَّمْسِ فِي ظَهْرِنَا .

أحمد في المسند ١ / ٣٩١ .

(٥ ، ٤) من ع .

(٦) في ت : الظاهر .

(٧) في س : بعد .

(٨) في ت : فيه +

(٩) في ت : الأحاثيث الآخر .

(١٠) ساقطة من ق ه

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ

٦٦٩

الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى بِهِمُ الضُّبَحَ .

فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ : (مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيَصْفَهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ : { أَقِمِ الْمَثَلَةَ لِدِكْرِي }) (١) .

قَالَ يُونُسُ : وَكَانَ ابْنُ شَهَابٍ يَقْرَأُهَا : لِلذِّكْرِ .

ولنبيه عن الصلاة بأرض بابل لأنها ملعونة ، وقيل : بل الأمر بذلك منسوخ بقوله : { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي } وقوله - عليه السلام - : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) ، لكن قد اعترض على هذا بأن الآية مكية وهذه القصة بعد الهجرة بأعوام ، ولا يصح النسخ قبل وروده والأمر به بغير خلاف .

وأما الحديث فإنه مستند إلى الآية مأخوذ منها لقوله - عليه السلام - فإن الله تعالى يقول : { أَقِمِ الْعَلَاةَ لِدِصِّي } ، وأيضا النسخ يحتاج إلى توقيف أو عند عدم الجمع .

وقوله : (فأمر بلالا فأقام الصلاة) وفي حديث أبي قتادة : (ثم أذن بلال بالصلاة) وأكثر رواة الموطأ في هذا الحديث على (أقام) وبعضهم قال : (فأذن) أو أقام الصلاة ، وكذلك جاء على الشك في حديث زيد بن أسلم في الموطأ ورواية اليقن بالإقامة حجة أنه لا يؤذن للفوات ويقام لها ، وهو مذهب مالك ، ويحمل قوله : (فأذن بلال) أى أعلم الناس ، وقد يختص هذا الموضع بالأذان لتنبهه الناس ، ديقاظ النيام أو لطرده الشيطان الذى أعلم - عليه السلام - أنه بالوادي ، وعلى هذا يجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك ، ولا يتخالف .

وقد اختلف العلماء في الأذان والإقامة للفوات ، فذهب الأوزاعي والثافعي كقول مالك المتقدم ، وذهب أهل الرأي [وأحمد وأبو ثور] (٢) إلى أنه يؤدي لها وقيم ، وقاله الثافعي مرة ، وذهب الثوري إلى أنه لا يؤذن ولا يقيم .

وقوله : (فصلي بهم الصبح) حجة للتجميع للفوات .

وقوله : (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها) ، فإن الله تعالى يقول : { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِصِّي } ، وكان ابن شهاب يقرأها : (للذكرى) وفي الحديث الآخر : (من نسي صلاة أو نام عنها) وفي الآخر : (أو غفل) قال بعضهم : فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم ، وأخذه من الآية التي تضمنت الأمر لموسى - عليه السلام - وأنه مما يلزمنا اتباعه .

وقد يحتج به من يقول بأن شرع من قبلنا لازم لنا ، قيل : وفيه تنبيه أن هذا حكم من نزلت به هذه النازلة وأن الشغل بالرحيل وغيره دونها غير مباح ، ولا يقاس على ما جرى في قصته -

(١) طه : ١٤ ، وانظر : أبا داود ، كالصلاة ، بمن نام عن صلاة أو نسيها ١ / ١٠٣ .

(٢) سقط من الأصل .

٦٧٠ كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ ٣١٠ - (...) وحلثني محمد بن حاتم ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، كلاهما

عَنْ يَحْيَى ، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : عَرَسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ عَلَّقَتْ فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشُّبُكُ الْمُسُ ،
عليه السلام - إذ كان ذلك خاصة للعلل المذكورة في الحديث والمستفادة منه الموجبة للانتقال عن الوادي ، كما لو تذكر الصلاة وهو في أرض نجسة لوجب عليه الانتقال إلى موضع طاهر .

واختلف في معنى قوله : { لِدَسِ ي } فقليل : لتذكرني فيها ، وقيل : لأذكرك بالمدح ، وقيل : إذا ذكرتني ، وقيل : إذا ذكرتني ، أي لتذكيري لك أياها ، وهو أولى بسياق الحديث والاحتجاج بها ، ويعضده قراءة : " للذكرى " وهو قول أكثر العلماء والمفسرين .
وقوله : (لا كفارة لها إلا ذلك) : فيه وجهان : أحدهما : أنه لا يكفرها غير قضائها ، ولا يجوز تركها إلى بدل آخر ، والثاني : أنه لا يلزمه في نسيانه شيء ولا كفارة لها من مال ولا غيره دائما يلزمه أداؤها .

قال الإمام : الاتفاق على [أن] (١) الناسي يقضى ، وقد شذ بعض الناس فقال :
من زاد على خمس صلوات لم يلزمه قضائها ، ويصح أن يكون وجه هذا القول أن القضاء يسقط في الكثير للمشقة ولا يسقط فيما لا يشق ، كما أن الحائض يسقط عنها قضاء الصلاة ، وعلله بعض أهل العلم بالمشقة لكثرة ذلك وتكرر الحيض ولم يسقط الصوم ، إذ ليس ذلك موجوداً فيه ، وأما من ترك الصلاة متعمداً حتى خرجت أوقاتها ، فالمعروف من مذهب الفقهاء أنه يقضى ، وشذ بعض الناس فقال : لا يقضى ، ويحتج له بدليل الخطاب في قوله : (من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها) (٢) ، ودليله أن العامد بخلاف ذلك ، فإن لم نقل بدليل الخطاب سقط احتجاجه .

وإن قلنا بإثباته قلنا : ليس هذا هاهنا في الحديث من دليل الخطاب ، بل هو من التنبيه بالاءدنى على الأعلى ؛ لأنه إذا وجب القضاء على الناسي مع سقوط الإثم فأحرى أن يجب على العامد ، فالخلاف في القضاء في العمد كالحلاف في الكفارة في قتل العمد ، والخلاف فيها انبنى على الخلاف على ما في هذا الحديث المتقدم ، والآية المتقدمة من دليل الخطاب أو من مفهوم الخطاب .
قال القاصي : سمعت بعض شيوخنا يحكي أنه بلغه عن مالك قوله شافعة في المفرط كقول داود ، ولا يصح عنه ولا عن أحد من الأئمة [ولا] (٣) من يعتزى إلى علم سوى داود وأبي عبد الرحمن والشافعي ، وقد اختلف الأصوليون في الأمر بالشيء الموقت ، هل (١) ساقطة من الأصل ، واستدركت كألهاشم .

(٢) في ت : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها) .

(٣) ساقطة من ق .

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

الخ

٦٧١

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : اِلْيَاخُذْ كُلَّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ ، فَإِنْ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ قَالَ : فَفَعَلْنَا .
ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ - وَقَالَ يَعْقُوبُ : ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ - ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْغَدَاةَ .
يتناول قضائه إذا خرج وقته أو يحتاج إلى أمر ثان ؟ وقال بعض المشايخ : إن قضاء العامد مستفاد من قوله - عليه السلام - : (فليصلها إذا ذكرها) ؛ لأنه بغفلته عنها بجهله وعمده كالناسي ، ومتى ذكر تركه لها لزمه قضائها ، واحتج - أيضا - بعضهم بقوله : { أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي } (١) على أحد التأويلين ، وبقوله في الحديث : (لا كفارة لها إلا ذلك) ، والكفارة إنما تكون من الذنب ، والناسي والناسي لا ذنب له ، وإنما الذنب للعامد .

وقوله في رواية أبي حازم عن أبي هريرة : (ثم سجد سجدتين ثم أقيصة الصلاة فصلي الغداة " وكذلك في حديث أبي قتادة : (فصلي ركعتين ثم صلى الغداة) ولم يذكر ذلك في حديث ابن شهاب ولا في حديث عمران بن حصيئ .

وقد اختلف العلماء فيمن فاتته صلاة الصبح ، هل يصلي قبلها ركعتي الفجر ؟ فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وداود إلى الأخذ بزيادة من زاد صلاة ركعتي الفجر في هذه الأحاديث .

وهو قول أشهب ، وعلى بن زياد من أصحابنا .

ومشهور مذهب مالك : أنه لا يصلحها قبل الصبح الفائتة ، وهو قول الثوري والليث ؛ أخذاً بحديث ابن شهاب ومن وافقه ، ولأنها تزاد بصلاة ما ليس بفرض فواتا ، واختلف بعد فيمن نأبه مثل هذا في وادٍ ، واثوكتة فيه الصلاة ، فذهب بعض العلماء إلى الأخذ بظاهر الحديث ، وائل على كل منته في سفر من نوم عن صلاة فائتة بسبب نومه أن يزول عن موضعه ، وإن كان وادئاً خرج عنه ؛ لأنه موضع مشؤوم ملعون ، ولنبيه - عليه السلام - عن الصلاة بأرض بابل فإنها ملعونة (٢) .

(١) (٢) طه : ١٤ .

(أبو داود ، كالصلاة ، بنى المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ، عن علي بلفظ - (ونهاى أن أصلى في أرض بابل فإنها ملعونة " ١ / ١١٤) قال الخطابي - في ! نلد هذا الحديث مقال ، ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل ، وقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو قوله (صلى الله عليه وسلم) : (جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً " ، وثبه أن يكون معناه إن ثبت أنه نهاه أن تتخذ أرض بابل وطناً وداراً للإقامة فتكون صلاته فيها إذا كانت إقامة بها ، أو خرج مخرج النهي فيه على الخصوص ، ألا تراه يقول : نهانى ، ولعل ذلك منه إنذار له بما أصابه من المحنة بالكوفة ، وهى أرض بابل ، ولم ينتقل أحدٌ من الخلفاء الراشدين قبله من المدينة .

بذل المجهود ٣ / ٣٣٨ . وقال : وأما كونها ملعونة فلعله لأجل أنه خسف بها أهلها وقد فكره البخارى ترجمة لباب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب وقال : ويذكر أن علياً - رضى الله عنه - كره الصلاة لخسف بابل .

قلت : وهو قول الخطابي : في ! ! نلحه مقال ، يعنى : سعيد بن عبد الرحمن ، قال ابن يونس : روايته عن علي مرسل ، وما أظنه سماعاً ، وقال العجلي : مصرى تابعى ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال الحافظ في الفتح : ذكر أهل التفسير والاءخبار أن النمرود بن كنعان بنى ببابل بنيانا عظيما ، يقال : إن ارتفاعه كان خمسة آلاف فيل ، خسف الله بهم ١ / ٦٣١ ، وانظر : عمدة القارئ ٤ / ما ١٠٢٢

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ... الخ

٣١١ - (الما) وحديثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سليمان - يعنى ابن المغيرة - حدثنا ثابت ! ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتالة ؛ قال : خطبنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (إِنَّا تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ ، وَتَأْتُونَ الْمَاءَ ، إِن شَاءَ إِلَهُ ، غدا لما ، فَانْطَلَقَ النَّاسُ لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ .

قَالَ أَبُو قَتَالَةَ : فَبَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَسِيرُ حَتَّى أَبْهَرَ اللَّيْلُ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ . قَالَ : فَفَعَسَ رَسُولُ إِلَهُ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَأَيَّتُهُ فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقَظَهُ ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ . قَالَ : ثُمَّ سَارَ حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ مَا لَ عَنْ رَاحِلَتِهِ .

قَالَ : فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقَظَهُ ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ .

قَالَ : ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ مَا لَ مَيْلَةً ، هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ إِلِ الْوَلِيِّينَ ، حَتَّى كَادَ يَجْفِلُ ، فَأَيَّتُهُ فَدَعَمْتُهُ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ : (مَنْ هَذَا ؟ لَا قُلْتُ : أَبُو قَتَالَةَ .

قَالَ : (مَتَى كَانَ هَذَا مَسِيرَكَ مَنِ عَجَّ) قُلْتُ : مَا زَالَ هَذَا مَسِيرِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ .

قَالَ : " حَفِظَكَ إِلَهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهُ دَا ثُمَّ تَالَ : (هَلْ تَرَانَا نَحْفَى عَلَى النَّاسِ ؟ لَمَّا ثُمَّ قَالَ : " هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ لَمَّا قُلْتُ : هَذَا

رَأَكْب .

ثُمَّ قُلْتُ : هَذَا رَأَكْب

وقوله في وادي ثمود : (ملعون) (١) ، وقال اخرون : إنما يلزم هذا في ذلك الوادي بعينه إن علم ونزلت فيه تلك النازلة ، فيجب الخروج منه ، كما فعل - عليه السلام - وقال الجمهور وهو الصواب : إن هذا غير مراعى ، وعلى من استيقظ عن صلاة ويذكرها أن يصلها بموضعه ، بطن واد كان أو غيره ؛ لقوله - عليه السلام - : (فأينما أدركتني الصلاة صليت) (٢) .

ثم اختلفوا لو علم ذلك الوادي وتعين ؟ فقال بعضهم : لا يصل في فيه ، لقوله - عليه السلام - : (إن هذا واد به شيطان) واليه ذهب الداودي من شيوينا ، وغيره يرى جوازها فيه ؛ لأننا لا ندري أبقى فيه ذلك الشيطان أم لا ؟ وأيضاً فإنه - عليه السلام - قال في الرواية الأخرى : " حضرنا به شيطان " وليس يدل هذا أنه فيه لازم ، وأيضاً لا نقطع أن الاقتياد لاءجل الشيطان ، لاحتمال المعاني الآخر التي ذكرناها ، وأن قوله هذا ذم للموضع والحال لا علة لترك الصلاة فيه .

وفي حديث أبي قتادة من الفقه زائداً : سنة تخفيف الوضوء لقوله : (فتوضأ وضوءاً دون وضوئه) ، وهذا معناه [عندى ، ووجدت في كتب بعض شيوخي أن معناه] (٣) : وضوءاً دون استنجاء ، وأنه اكتفى بالاستجمار ، وهو محتمل ، والاول عندى أظهر .
(١) انظر : البخارى ، كالصلاة ، بالصلاة في مواضع الخف والعذاب .
(٢) لم نقف عليه بهذا اللفظ ، وهو معنى ما تقدم .
(٣) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .
كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ
٦٧٣

آخر ، حَتَّى اجْتَمَعْنَا فَكُنَّا سَبْعَةَ رُكْبٍ .
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الطَّرِيقِ ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ : (احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ .
قَالَ : فَقُمْنَا فِرْعَيْنَ ، ثُمَّ قَالَ : (ارْكَبُوا لِمَا فَرَكْنَا ، فَرَسْنَا ، حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ ، ثُمَّ دَعَا بِمِيْضَاةٍ كَانَتْ مَعِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ .
قَالَ : فَتَوَضَّأَ مِنْهَا وَضُوءاً ! وَنَ وَضُوء .
قَالَ : وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي قَتَادَةَ : (احْفَظْ عَلَيْنَا مِيْضَاتَكَ .
فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ " ثُمَّ أَقْبَنَ بِلَاذٍ بِالصَّلَاةِ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ بَصْنَعُ كُلِّ يَوْمٍ .

قَالَ : وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَرَكِبْنَا مَعَهُ .

قَالَ : لَجَّلَ بَعْضُنَا يَهْمُسُ إِلَى بَعْضٍ : مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَفْرِيطِنَا فِي صَلَاتِنَا ؟ ثُمَّ قَالَ : (أَمَا لَكُمْ فِي أُسْوَةٍ !؟ لَمَّا ثُمَّ قَالَ : " أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى ، فَنَفَعَلْ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا ، فَإِذَا

وفيه من الفقه : النوم على الدابة ، وفيه أن ساقى القوم آخرهم شرباً ، كما قال - عليه السلام - في هذا الحديث .

وقوله : (إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ،

فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها ، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها) : [قال الخطابي : لا أعلم أحداً قال بهذا وجوباً ، ويشبه أن يكون الأمر به استحباباً ليُحرَزَ فضيلة الوقت] (١) في القضاء ثانياً .

قال الإمام : يحتمل أن يكون - عليه السلام - لم يرد إعانة تلك الصلاة المنسية حتى يصلها مرتين ، دائماً أراد أن هذه الصلاة وإن انخل وقتها بالنسيان إلى وقت الذكر ، فإنها باقية على وقتها فيما بعد مع الذكر ، لئلا يظن ظان أن وقتها تغير .

قال القاضي : قد جاء في كتاب أبي ثاود وغيره : (من أثرك منكم صلاة الغداة من غد فليقبض معها مثلها) (٢) . وهذا يدفع الاحتمال المتقدم ، ويعضد توجيه الخطابي ، ولكن يعارض هذا كله الحديث الآخر أنه لما صلاها بهم قالوا : ألا نقضها لوقتها من الغد ؟ قال : " أينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم) (٣) ، وقد يحتج على داود بظاهر الحديث على قضاء الصلاة لمن تركها عامداً ومفرطاً ، وهو اظهر فيه ، لمساقه بإثر كلامه في المفرط .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامشي بهم .
(٢) أبو داود " ، كإلصق ! أ ، بمن نام عن صلاة أو نسيها ، وهو جزء حديث عن أبي قتادة ، بلفظ : (فمن (٣) جزء من حديث لا" حمد في المسند بلفظ .

الا نعيدها في وقتها من الغد ؟ قال : (أينهاكم ربكم تبارك وتعالى عن الربا ولقبله منكم " ٤ / ٤٤١ عن عمران بن حصين .

٦٧٤

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...
إلخ

كَانَ الْغَدُ فَلْيَصِلْهَا عِنْدَ وَقْتِهَا ثُمَّ قَالَ : (مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا ؟) .
قَالَ : ثُمَّ قَالَ : (أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ) .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ : رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَعْدُكُمْ ، لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّفْكُمْ .
وَقَالَ النَّاسُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَقِيَ أَيْدِيكُمْ ، فَإِنْ بَطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْتَدُّوا .
وقوله : " (فمن فعل ذلك) ولا يقال مثل هذا فيمن نام عن صلاته بغير تفريط ، ويكون على هذا معنى قوله : (فليصلها حين ينتبه لها) أى ينتبه لما عليه في ذلك .

قال الإمام : وقوله (١) : (احفظ علينا ميسأتك (٢) ، فسيكون لها نبأ) ، ثم ذكر بعد ذلك أنهم عطشوا وذكر سقيهم منها حتى روي كلهم .

فيه للنبي - عليه السلام - معجزتان ؛ قولية وفعلية ، فالقولية إخباره بالغيب ، وأنه سيكون لها نبأ ، والفعلية تكثير الماء القليل .

قال القاضي : في حديث أبي قتادة ثلاث معجزات غيبية أخرى غير هذه :
أولها : قوله في أول الحديث : (إنكم تسرون عشيكم وليتكم وتأتون الماء إن شاء

الله غداً) وذكر آخر الحديث : أنه كان ذلك ، ويدل أنه لم يكن عند أحد من ذلك علم .
وقوله : (فانطلق الناس لا يلوى أحد على أحد) : أى لا يعطف عليه ، ولا ينتظره ،

ولو كان عندهم أو عند أحد منهم علم بالبحر إلى الله قبل إعلام النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم بذلك .

والثانية : قوله : (ما ترى الناس صنعوا) (٣) ، ثم قال : (أصبح الناس فقدوا

نبيهم " ، فقال أبو بكر وعمر : رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعدكم لم يكن ليُخَلِّفْكُمْ ، وقال الناس : (رسول بين أيديكم) (٤) فأخبر عما قاله الناس في مغيبه عنهم ، كذا صحيح الرواية : (لِيُخَفِّفْكُمْ) وعند بعض الرواة فيه تغيير لا معنى له .

والثالثة : قوله : إفا قالوا هلكا : ا لا هلك عليكم) .

وقوله : (كلكم سيروى) [فكان كذلك] (٥) .

وقوله : (حتى ابهار الليل) تقدم شرحه .

- (١) في الأصل : بقوله ، والمثبت من ت .
 (٢) في ت : ميضتنا .
 (٣) الذى فى المطبوعة : ما ترون الناس صنعوا .
 (٤) الذى فى المطبوعة : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أيديكم .
 (٥) سقط من س .

وقد تعقبه الأبي : معجزته (صلى الله عليه وسلم) فى الاخبار عن المغيبات أوضح من أن تؤخذ من قوله : (إنكم تسيرون ليلتكم) ؛ لأن هذا قد يكون باعتبار المألوف من خبرة الأرض ٢ / ٣٤٠ .
 كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...
 الخ ٦٧٥

قَالَ : فَانْتَهَيْنَا إِلَى النَّاسِ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ وَحَمَى كُلُّ شَيْءٍ ، وَهُمْ يَقُولُونَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْنَا ، عَطَشْنَا .

فَقَالَ : (لَا هُلَاكَ عَلَيْكُمْ) ثُمَّ قَالَ : " أَطْلِقُوا لِي غُمْرِي) قَالَ : وَدَعَا بِالْمِيضَةِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصُبُّ وَأَبُو قَتَالَةَ يَسْقِيهِمْ ، فَلَمْ يَعْذُ أَنْ رَأَى النَّاسُ مَاءً فِي الْمِيضَةِ تَكَابَّوْا عَلَيْهَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَحْسِنُوا الْمَاءَ ، كُلُّكُمْ سَيَرَوِي لَمَا قَالَ : فَفَعَلُوا .

فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ ، حَتَّى مَا بَقِيَ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : ثُمَّ صَبَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ لِي : (اشْرَبْ) فَقُلْتُ : لَا أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : " إِنْ سَاقَى الْقَوْمَ أَحْرَهُمْ شُرْبًا) .

قَالَ : فَشَرِبْتُ ، وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَأَتَى النَّاسُ الْمَاءَ جَامِنَ رِوَاءٍ +

وقوله : (أ سار) (١) حتى تهور الليل) ، قال الإمام : قال الهروى : معناه : حتى ذهب أكثره وانهدم كما يتهور البناء ، يمال : تهور الليل وتوهر .

وقوله : (حتى كاد ينجفل) : أى ينقلب .

وقوله - عليه السلا - (أطلقوا (٢) لى غمري) : قال أبو عبيد : يقال للقب الصغير : غمر ، وتغمرت ، أى شربت قليلا قليلا ، قال [أعشى] (٣) باهلة أيرث أخاه المنتشر بن وهب الباهلى] (٤) :

يكفيه حرة فلذ إن ألم بها

من الشواء ويروى شربه الغمر

وقوله - عليه السلام - : (أحسنوا الماء) أى الخلق ، قال الفراء : [يقال] () : أحسنوا ملاءكم ، أى عونكم من قولك : ملأت فلانا ، أى أعنته .

قال القاضى : وفى حديث / أبى قتادة من الغريب غير ما ذكر قوله : (فدعمته حتى اعتدل " أى أقمت ميله من النوم ، وصرت تحته كالِدَعَامَةِ لما فوقها ، وتقدم تفسير الميضاة .

وقوله : " ففعل بعضنا يهمس أى إلى بعض] (٦)) : هو الكلام الخفى .

وقوله : (فأتى الناس الماء جامن رواء) معناه : نشاطا ، والجمام : ذهاب الإعياء ، والإجمام : ترفيه النفس لمدة حتى يذهب عنها التعب وتنشط ، وكذلك فى الدابة .

ورواء ضد عطاش .

(١) من ع والمطبوعة .

(٢) في ع : انطلقوا .

(٣) في ! : الشاعر .

(٤) من ق ، ع .

والحرّة : القطعة من الكبد خاصة .

والمنتشر بن وهب بن مجّال بن ملامة بن كرائة ، الفاتك المشهور ، قتلته بنو حارث بن كعب .

راجع : جمهرة أنساب العرب ٢٤٦ .

(٥) من ع .

(٦) سقط من ق ، س .

١٢٠ / ب

٦٧٦

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ

قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاجٍ : إِنِّي لَأُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، إِذْ قَالَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : انْظُرْ أَتَاهَا الْفَتَى كَيْفَ

تُحَدِّثُ ، فَإِنِّي أَحَدُ الرُّكَبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ .

قَالَ : قُلْتُ : فَاعِ نْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ .

فَقَالَ : مِمَّنْ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مِنَ الْأَنْصَارِ .

قَالَ : حَدَّثَ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ .

قَالَ : لَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ .

فَقَالَ عُمَرَانُ : لَقَدْ شَهِدْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَا شَعَرْتُ أَنَّ أَحَدًا حَفَظَهُ كَمَا حَفَظْتُهُ .

٣١٢ - (٦٨٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَبْدِ الْحَكِيمِ ، حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ زُرَيْرٍ الْعُطَارِدِيُّ .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءَ الْعُطَارِدِيَّ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي مَسِيرٍ لَهُ ، فَالْجَنَّا

لَيْلَتَنَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَشْنَا ، فَغَلَبَتْنَا أَعْيُنُنَا حَتَّى بَزَغَتِ الشَّمْسُ .

قَالَ : فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ ، وَكُنَّا لَا نُوقِظُ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ

عُمَرُ ، فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَجَعَلَ يَكْثُرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وقوله : ! لا ضير لما : أى لا يضركم ذلك عند الله ، ولا يؤاخذكم به الضّر ، والضر ، والضّرر ، والضير ، بمعنى .

وقوله في حديث عمران بن حصيّ : [[فسار] (١) حتى إذا ابيضت الشمس نزل صلى] ، [وفي الحديث الآخر : (فسرنا حتى إذا

ارتفعت الشمس نزل ثم صلى] (٢) : مما يحتج به الحنفى أن رحيله إنما كان لكون الشمس طالعة ، وأنه ليس بوقت صلاة الفوائت

، ويدل أنه قد تبين تأثير العلة بزوال الحكم بارتفاعها بابيضاض الشمس ، ولا حجة له لما قدمناه من العلل الأخر ، أو لأن الغاية (٣)

بالابيضاض والارتفاع إنما كان لتام رحيلهم من الواثك وفراغهم من أخذ أهبتهم للصلاة ، وطهورهم لها ، كما جاء عند البخارى في

هذا الحديث : (ففضوا حوائجهم وتوضؤوا إلى أن طلعت الشمس وابتضت ، فقام ثم صلى) (٤) .

وقد جاء من رواية عطاء أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (ركع ركعتين في معرسهم ثم سار ، ثم صلى

(١) ساقطة من س ، ولفظها في المطبوعة : فسار بنا .

(٢) سقط من ت ، والحديث حديث أبي قتادة ، ولفظه في المطبوعة : نزل ثم دعا بميضأة .

(٣) في ت : العلة ، والمثبت من الأصل ، وهو الصواب .

(٤) كالتوحيد ، بفي الممثلة والإرادة (٧٤٧١) .
كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إنلخ

٦٧٧

فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسَ قَدْ بَزَغَتْ قَالَ : (ارْتَحِلُوا لَا فَسَارَيْنَا .
حَتَّى إِذَا ابْيَضَّتْ

الصبح) (١) ففيه دليل واضح (٢) أن حركته عن الموضع لم تكن لامتناع الصلاة لطلوع الشمس ، لصلاته هو الركعتين ، وقد تقدم قول من قال من العطاء : إنَّ نومه - لخط السلام - إنما كان مرة ، وطلبة تلفيق الأحاديث [وتحميل من حملها] (٣) مرتين ، ولا مرية عندي أنها في مواطن بدليل الآثار المعبرة التي ذكر مسلم وغيره ، فأما حديث أبي قتادة فغير حديث أبي هريرة في قصة بلال ، لا أنه ذكر في خبر أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [أخبر أبا بكر] (٤) كان أولهم استيقاظاً ، وفي حديث الموطأ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبر أبا بكر بحال بلال في نومه وسؤال أبي بكر بلالاً عن (٥) ذلك (٦) ، وفي خبر أبي قتادة أن القصة لم يحضرها أبو بكر ولا عمر ، ولا عامة الجيش ، وإنما اقتطع النبي (صلى الله عليه وسلم) في سبعة من الناس مع أبي قتادة كما قال : د منهم هم الذين نزلت بهم النازلة دون أهل الجيش وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرهم حينئذ عن مقال أبي بكر وعمر في مغيب النبي (صلى الله عليه وسلم) عنهم ، وأنهم اجتمعوا بهم من الغد ، فهو حديث آخر لا شك فيه وافقه حديث عمران بن حصين من رواية عبد الله بن رباح (٧) عنه .

وأما حديث عمران بن حصين من رواية أبي رجاء العطاردي فهو غير حديثه من رواية عبد الله بن رباح الأول ، فإن في هذا حضور أبي بكر بنحو ما في حديث أبي هريرة ، وإن أول مستيقظ أبو بكر ثم عمر ، فإنه رفع صوته بالتكبير (٨) حتى استيقظ النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وليس فيه خبر الميضاة ، وفيه قصة المزدتين ، فهو أوفق لحديث أبي هريرة ، فيحتمل أن عمران روى الحديثين والقصتين ، وروى كل واحد منهما عنه قصة دون الأخرى ، أو تكون هذه القصة غير قصة أبي قتادة ، وغير قصة أبي هريرة وبلال ؛ لقوله : (ونحن أربعون) ، وظاهر الخبر أنهم كانوا جملة من حضر القصة ، على أنه لا يعلم مخرجاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) خرج فيه في هذا العدد ، فلعل قوله في الحديث : فشربنا (٩) ونحن أربعون رجلاً عطاشاً (١) يعني الركب الذين غلهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بين يديه لطلب الماء الذين وجدوا المرأة ، وأنهم استسقوا النبي (صلى الله عليه وسلم) عليه وسلم قبل الناس فشربوا ، ثم شرب الناس بعدهم .

(١) لم نقف عليه .

(٢) هذا إن ثبت أو عرف .

(٣) في ت : وتجهيل من جعلها .

(٤) سقط من ت ، ق ، س .

(٥) في ت : في .

يلا) الموطأ : من حديث زيد بن أسلم ، كوقوت الصلاة ، بالنوم عن الصلاة ١ / ١٤ .

(٧) في قوله : إني لأحدث هذا الحديث في مسجد الجامع .

يا) يعني عمر - رضى الله عنهم أجمعين .

(٩) في ت .

فرنا .

(١٠) في المطبوعة : عطاش بالرفع .

٦٧٨

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...
إنلخ

الشمس نزل فصلي بنا الغداة ، فاعتزل رجل من القوم لم يصلي معنا .

فلما انصرف قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يا فلان ، ما منعك أن تصلي معنا ؟ لما قال : يا نبي الله ، أصابتني جنابة ! ، فاع مره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فتيمم بالصعيد ، فصلي ، ثم عخلني ، في ركب بيق يديه ، نطلب الماء ، وقد عطشنا عطشاً شديداً .

فبينما نحن نسير إذا نحن بامرأة ساء دلة رجلها ببق مرادتين .

فقلنا لها : أين الماء ؟ قالت : أيها ، أيها ، لا ماء لكم .

"قلنا : فكم يبق أهلك وبين الماء ؟ قالت : مسيرة يوم وليلة .

قلنا : ائطلي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قالت .

وقوله في حديث عمران : (أدلجنا ليلتنا) (١) : هو سير الليل كله بسكون الدال ، والإدلاج بكيره وتشديده : سير آخره . وقد تقدم الخلاف فيه وتسوية من سوى بينهما ، وتفرقة من فرق .

وقوله : (حين بزغت الشمس) (٢) : أي حصان طلعت ، وبزوغها ابتداء طلوعها ومثله بزغت أيضا .

وقوله : (وكنا لا نوقظ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من نومه) (٣) وذلك لانه كان يوحى إليه فيه .

وفي حديثه تيمم الجنب بالصعيد عند عدم الماء ، وقد تقدم الكلام عليه ، وقد جاء في حديث أبي هريرة وأبي قتادة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) توضأ ، وفي غيره : (وأنهم توضؤوا) (٤) فإن كان هذا في ذلك الموطن فلعله لم يبق لهم من الماء ما يغسلوا هذا به ، ألا ترى كيف أمر برفع ما بقي من الميضة ، ووصفه بالقلة ؟ وإن كان حديث عمران بن حصين هذا غير حديث أبي قتادة ، أو لم يكن عندهم من الماء في هذا الموطن إلا ما توضأ به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتيمم غيره ، أو لم يكن عندهم ماء جملة إذ لم يذكر في حديث عمران هذا من رواية العطاردي وضوء جملة .

وقوله : (فإذا نحن) بامرأة سادلة رجلها بين مرادتين (كذا عندهم ، أي رسالة مدلية رجلها بينهما ، وللعذرى : (سابلة) والأول الصواب ، لأنه لا يقال : سدت إنما يقال : اسبلت (٦) ، والمزادتان القربتان ، وقيل : المزايدة القربة الكبيرة التي تُحمل على الدابة ، سميت بذلك لأنه يزداد فيها جلد من غيرها لتكبر به ، مفعلة من ذلك .

(١) لفظها في المطبوعة : فأدلجنا .

(٢) في المطبوعة : (حتى بزغت للشمس) وهو الأليق بالسياق .

(٣) في المطبوعة : من منامه .

(٤) رواية أبي داود والنسائي ، أبو داود ، كالصلاة ، بمن نام عن صلاة أو نياها ١ / ١٠١ ، عن أبي قتادة ، والنائي ، كالإمامة والجماعة ، بالجماعة للقات من الصلاة ١ / ٢٩٦ ، عن أبي قتادة عن أبيه ، وفي أحمد عن جبير بن مطعم ثم بلفظ : (ثم توضؤوا) ٤ /

٨١ (٥) الذي في المطبوعة : (إذا نحن ...

(

يلا) فلم الفاعل منها مسيلة .

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إنلج ٦٧٩

وما رسول الله ؟ فلم نملكها من أمرها شئنا حتى انطلقنا بها ، فاستقبلنا بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فسألها فاع خبرته مثل أذى أخبرتنا ، وأخبرته أنها مؤتمة ! ، لها صبيان ! أيتام ، فلم مر براويتها ، فانيخت ، فحج في العزلاوين العليوين ، ثم بعث براويتها ، فشربنا ، ونحن أربعون رجلاً عطاش ! ، حتى رويننا ، وملأنا كل قربة عينا يداوة ، وغسلنا صاحبنا .

غير أنا لم نسق بعيزا ، وهي تكاد تتضرج من الماء - يعني اثمرادتين - ثم قال : (هاتوا ما كان عندكم) فجمعنا لها

وقولها لما سألوها عن الماء : (أَيَّاهُ وَآ) كذا رويناه (٢) هنا بالهمز وبالهاء آخره وبالتاء آخره أيضاً ، وفي غير هذا الكتاب بالهاء في أوله ، قال الله تعالى : { هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ } (٣) ، يقال : هَيَّات ، بالكسر والضم والفتح والسكون ، وأَيَّات وأَيَّات ، ومن وقف وقف عليها بالهاء ، ومن الناس من يكسرها في الوصل (٤) ، ويقف عليها بالتاء من فتحها في الوصل ، ومعناه : البعد للمطالب واليأس منه ، كما كانت يَأْثُرُ هذا الكلام : لا ماء لكم أي حاضر قريب .

وقوله : (وأخبرته أنها مؤتممة دا بكسر التاء ، أي ذات أيتام ، فسره في الحديث .
وقوله : (فأمر براويتها فأنيخت) أي الجمل الذي كانت عليه ، وعند السمرقندي :
" رَأَوِيَّتَا) فهذا هنا هي المزدتان اللتان للهاء ، والرواية : القرية الكبيرة التي تروى .

قال أبو عبيد : وهي المزايدة ، وقال يعقوب : لا يقال : رواية إلا للجمل الذي يستقى عليه ، ! انما يقال : مزايدة .
وقوله : (أنيخت) معناها على هذه الرواية - إن صحت - : أي الراحلة بهما ، وسميا بذلك ؛ لأن الذي يكون عما تحمله هذه عليها وهذه فيها .

وقوله : (فبيء في العزلاوين) [أي طرح / من فيه ماء فيهما .

قال الإمام : قوله : (في الجزلاوين العليوين) [(٥) قال ابن ولأد : العزلاء بالمد

[عزلا] (٦) المزايدة ، وهو موضع يخرج الماء منه ، وقال الهروي : هو فيها الأسفل ، والذي في كتاب مسلم ما ذكره ابن ولاد .

قال القاضي : وقوله : (فشربنا ونحن أربعون وغم ثلثنا صاحبنا) بالثديد ، أي أعطيناه غسلاً .

وقوله : (وملأنا كل قرية دأداة وهي تكاد تنضج بالماء) ، [وعند ابن ماهان : (من

(١) في ت : اثناء .

(٣) ١ مؤنون : ٣٦ .

(٥) سقط من ع .

(٢) بعدها في ت : روايتنا .

(٤) في الاصل : ال اصل ، والمثبت من ت ، س .

يلا) ساقطة من ع .

١٢١ / ١٤

٦٨٠

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ

مِنْ كَسِرٍ وَتَمْرٍ ، وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً ، فَقَالَ لَهَا : (افِإِ بِفَاعِ طِعِمِي هَذَا عِيَالِكَ ، وَاعْلَمِي أَنَّا لَمْ نَزِرْ مِنْ مَائِكَ) ، فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا قَالَتْ :

لَقَدْ لَقِيتُ أُسْحَرَ الْبَشَرِ ، أَوْ إِنَّهُ لَنَبِيٍّ كَمَا زَعَمَ .

كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ ، فَهَدَى اللَّهُ ذَاكَ الصَّرَمَ بَيْتَكَ الْمَرْأَةَ ، فَاسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا .

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، حَدَّثَنَا عَوْفُ

ابْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَفَرٍ

، فَسَرَيْنَا لَيْلَةً ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، قَبِيلَ الصُّبْحِ ، وَقَعْنَا تِلْكَ الْوَقْعَةَ اتَّيْنَا لَا وَقْعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَحَلَّ مِنْهَا ، فَمَا أَتَقَطْنَا إِلَّا حَرَّ

الْشَّمْسِ .

وَسَاقُ الْحَدِيثِ بَنَحْوِ حَدِيثِ سَلِّ بْنِ زَرِيرٍ .

وَزَادَ وَنَقَصَ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ أَجُوفَ جَلِيدًا ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، حَتَّى

اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، لَشِدَّةِ صَوْتِهِ ، بِالتَّكْبِيرِ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَكُّوا إِلَيْهِ

أَذَى أَصَابَهُمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا ضَيْرَ ، ارْتَحِلُوا) وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ .

(الملاء) ، وهما راجعان إلى معنى واحد ؛ لأن امتلاءها من الماء [(١)] ، كذا لعامة شيوخنا بالنون ، وعند ابن أبي جعفر : تضرُّج ، وكلاهما صحيح ، ومعناه : تنشق من الماء والامتلاء منه ، ووقع بين رواية البخارى فيه اختلات (٢) ، وكله خطأ ، وكذلك من رواه في مسلم بالحاء خطأ .

قال الإمام : قوله : (فهدى الله ذلك الصرم (٣)) .

قال يعقوب : الصمرم ، هو بكسر الصاد ، أبيات مجتمعة .

قال القاصي : في هذا الحديث معجزة عظيمة في تكثير القليل من الماء من نحو معجزة الميضأة .

وقوله عن عمر : (وكان أجوت جليدا لما أى بعيد الصوت ، [كان] (٤) إذا صاح

(١) سقط من ت .

(٢) ففى كالمناقب ، بعلامات النبوة فى الإسلام من حديث عمران : " تنص) ، وذكرها ابن التيئ : " تبض) ، وقال الحافظ فى الفتح

: ورأيت فى رواية أبى فو عن الكشميين : (تنصب " ومن عجب أن يقول : وحكى عياض عن بعض الرواة بالصاد المهملة (تبص) من البصيص وهو اللعان ، ثم قال : ومعناه مستبعد هنا ٦ / ٦٧٦ .

(٣) الذى فى المطبوعة : ناك القدم .

(٤) من ت .

كتاب المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة ...

إلخ

٦٨١

٣١٣ - (٦٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ

ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاجٍ ، عَنْ أَبِي قَتَالَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَعَرَسَ بَلِيلَ ، اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ ، وَإِذَا عَرَسَ قَبِيلَ الصُّبْحِ نَصَبَ ذِرَاعَهُ ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ .

٣١٤ - (٤ لملا) حَدَّثَنَا هَذَا بَنْ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ! ، حَدَّثَنَا قَتَالَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ) .

قَالَ قَتَادَةُ ٦ : { وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي } (١) .

(...) وَحَدَّثَنَا هُيَّيْ بْنُ يَحْيَى ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ

أَبِي عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَلَمْ يَذْكُرْ : لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا لَا فَلَكَ مَا .

٣١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ قَتَالَةَ ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا ، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا) .

٣١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : { أَمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي } (...)

خرج صوته من جوفه ، وجوف كل شيء داخله ، والجليد : القوى .

وقوله : " وكان من أمره ديت وذيت) : أى كذا وكذا .

٧ 6 - كتاب صلاة المسافرين وقصرها

٧٠١ (1) باب صلاة المسافرين وقصرها

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

بسم الله الرحمن الرحيم

٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها

(١) باب صلاة المسافرين وقصرها

١ - (٥ هـ) حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن صالح بن كيسان ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، في الحضر والسفر ، فأمرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر .

٢ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى ، قال : حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني عروة بن الزبير ، أن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : فرض الله الصلاة ، حين فرضها ، ركعتين ، ثم أتمها في الحضر ، فأكرت صلاة السفر .

أحاديث قصر الصلاة

قال الإمام : قول عائشة - رضي الله عنها - : (فرضت الصلاة ركعتين) الحديث ، اختلف في القصر في السفر ، فقال إسماعيل القاضي : هو فرض ، وقال ابن سحنون : القياس فيمن أتم في السفر أن يعيد أبداً ، وقال غيرهما من الفقهاء : الغرض التخيير بين القصر والأتمام ، واختلف هؤلاء أيهما أفضل ؟ فقال بعضهم : القصر أفضل ، وهو قول الأبهري من أصحابنا (١) ، وبلغه غيره من أصحابنا في الفضل إلى رتبة السق .

وقال الشافعي : الأتمام أفضل ، ويحتج من قال : إن القصر فرض (٢) ، بحديث عائشة المتقدم ، ويصح الانفصال عنه بأن يقال : يحتمل أن [يريد] (٣) بقولها : (فرضت الصلاة ركعتين) أي : قدرت ، ثم تركت صلاة السفر على هيئتها في المقدار لا كأ الإيجاب . والفرض في اللغة يكون بمعنى التقدير ، ويحتج من قال إنه ليس بفرض : بقول الله تعالى : { فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ } (٤) .

[ولا] (٥) يقال في الواجب (٦) : لاجناح عليكم أن تفعلوا ذلك .

قال القى الى : ذكر مسلم حديث إتمام عائشة ، وإتمام عثمان ، واختلف الناس في تأويل فعلهما ، وقد قال عروة : تأولت عائشة [ما] (٧) تأول عثمان ، وأشبه ما يقال في (١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي الأبهري ، المالكي ، نزيل بغداد وعالمها ، حدث عة الدرقطني واثني عليه فقال : هو بمام المالكية ، إليه الرحلة من أقطار الدنيا ، ثقة ، مأمون ، راقد ، صرع ، توفي سنة خصى وسبعين وثلاثمائة .

ترتيب المدارك ٤ / ٤٦٦ ، سير ١٦ / ٣٣٢ .

(٢) في جميع نسخ المال : فضل ، والمثبت من ع .

(٣) من ع .

(٤) النساء : ١٠١ .

(٥) في ت : وليس .

(لا) في ت : الفرض ، (٧) من ت .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها
على الفريضة الأولى .

فعل عثمان وفي فعلها أنهما تأولا أن القصر رخصة غير واجبة ، وأخذوا بالأتم والأكل ، ومن تأول أنها اعتقدت أنها أم المومن وعثمان أنه إمامهم ، فحيث حالاً فكأنهما في منازلهما ، يرفه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان أولى بذلك ولم يتم ، وماروى عن عثمان أنه تأهل بمكة (١) يردده سفر النابى (صلى الله عليه وسلم) بزوجاته ، وقد قصر ، وماروى أنه فعل ذلك لأجل الاخراب وخوفا أن يظنوا أن فرض الصلاة أبدأ ركعتين (٢) ، يردده أيضا صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم ركعتين وهو القدوة للأعراب وغيرهم ، وأمر الصلاة حيث أشهر من أن يخفى عددها ، وقد كان في زمن النبي - عليه السلام - الأعراب ، وماروى أن عثمان أزمع على المقام بمكة بعد الحج (٣) يردده تحريم المقام للمهاجر بمكة أكثر من ثلاث (٤) ، وقيل : بل كان لعثمان مبنى أرض ومال ، فرأى أنه كالمقيم ، وذكر في إتمام عائشة أيضاً أنها كانت لا ترى القصر في السفر إلا في الخوف ، والتأويل الآخر في سفر عائشة (٥) أبعد فهي أتقى لله أن تخرج في سفر لا يرضاه ، وإنما خرجت مجتهدة [في سفرها] (٦) محتسبة في خروجها للدين ، أصابت أو أخطأت ، وأولى ما يتأول في ذلك ما قمتناه (٧) .

وقد ذكر الطحاوى وابن عبد البر وغيرهم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قصر وأتم (٨) ، وروى

(١) ذكره الأثرم عن أحمد بن حنبل .

انظر : التمهيد ١١ / ١٦٩ ، وساقه البيهقي في المعرفة وقال عقبه : منقطع ، وفيه عكرمة بن براهيم ضعيف .
للعرفه ٤ / ٢٦٣ .

(٢) وذلك فيما نقله ابن عبد البر عن ابن جريج في قوله : وبلغني أنه بفا أوفاه عثمان) ربغا بمنى فقط من أجل ثن) عرايا ناداه في مسجد الخيف بمنى فقال : يا أمير المؤمنين ، ما زلت أصليهما ركعتي منذ رأيتك عام الأول ، فغاثي عثمان أن يظن جهال الناس أنما الصلاة ركعتان .
قال ابن جريج : د انما أوفاه بمنى .
السابق

(٣) وزلد فيما أخرجه عبد الرزاق بسنده إلى ابن عمر قال : عليت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمنى ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتي ، ومع عمر ركعتي ، ومع عثمان صدرأ من خلافته ثم صلاها أربعاً .
قال الزهرى : فبلغني أن عثمان إنما صلاها أربعاً لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج .
المصنف لعبد الرزلق ٢ / ٥١٦ ، وانظر : معرفة السنن والآثار ٤ / ٢٦٢ .

(٤) البخارى في صحيحه عن العلاء الحضرمى قال : قال رسول الله كنى : (ثلاث للمهاجر بعد الصدر " ، كمناب الأنصار ، بإقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ٨٧ / ٥ ، وأحمد في المسند ٥ / ٥٢ .
(٥) لعله يعنى خروجها - رضى الله عنها - في واقعة الجمل .
(٦) من هامث! ت .

(٧) قال ابن عبد البر : وأحسن ما قيل في قصر عائنة واتمامه أنها أخذت برخصة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لترى الناس ثن الاتمام ليس فيه حرج كان كان غيره تفضل ، (فإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه) ، ولعلها كانت تذهب إلى أن القصر في السفر رخصة د إباحة ، وأن الاتمام أفضل ، فكانت تفعل ذلك ، وهى اق روت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه لم يخير بين ثمرين قط إلا اختار) يسرها ما لم يكن إثماً ، فلعلها ذهبت إلى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يختار القصى في أسفاره إلا توسعة على أمته وأخذاً بأيسر أمر الله .

التمهيد ١٧٢ / ١١ .

(٨) انظر : شرح معانى الآثار ١ / ٤١٥ ، والتمهيد ١١ / ١٧٣ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها
الوجهان عن جماعة من الصحابة والسلف ، وحكى ابن الجهم أن أشهب روى عن مالك أن القصر فرض ، وهو قول الكوفيين ، وعمر بن عبد العزيز والمشهور من مذهب مالك وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف أن القصر سنة ، وهى رواية أبى مصعب (١) عنه ومقتضى رواية ابن القاسم عنه بسعاده إذا أتم في الوقت (٢) ، وهو قول الشافعى (٣) ومذهب عامة البغداديين من أصحابنا أن الفرض التخيير ، وهو قول أصحاب الشافعى ، وقد أجمع العلماء مع هذا الخلاف على جواز التقصير في سفر الحج والعمرة والغزو ، إلا شيئاً روى عن عائشة أيفئاً ، وبعضهم أن لا قصر إلا في الخوف ، واختلفوا في غير ذلك : فذهب عامة ماتهم إلى جوازه في كل سفر مباح ، ومنعه في سفر المعصية ، وهو قول مالك والشافعى والطبرى وأصحابهم ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى إلى جوازه في كل سفر ، طاعة كان أو معصية ، وفيه رواية شاذة عن مالك أخذاً بعموم الآية ، وذهب داود إلى أنه لا يجوز إلا في الحج والعمرة والغزو لافي غيرهما (٤) ، وروى مثله عن ابن مسعود ، واختلف أصحاب داود ، فمنهم من قال بقوله ، ومنهم من قال بقول الكوفيين ، واختلف عن ابن حنبل ، فمرة قال بقول مالك ، ومرة قال : لا يقصر إلا في حج أو عمرة .

وقال عطاء : لا يقصر إلا في سبيل من سبيل الله ، وكره مالك [التقصير] (٥) للمتصيد للهو ، وحكى الإمام أبو القاسم الكيا عنه المغ فيه وفي سفر الزهدة .
ثم اختلفوا في مدة السفر الذى يقصر فيه .

قال الإمام : [فبعض] (٦) الناس لم يحدده (٧) ، واحتج بقوله تعالى : { لَإِذَا فَرَّيْتُمْ فِي الْأَرْضِ } (٨) [الآية] (٩) وأكثر الناس على تحديده ، وكأنهم فهموا إنما خفف عن المسافر للمشقة ، ولم يكن عندهم القصر إلا في سفر تلحق فيه المشقة ، واختلفوا في تقديره ، واختلفا فهم مذكور في كتب الفقهاء .

قال القاضى : اختلفت الآثار واختلف السلف وأئمة الفتوى في ذلك ، فذهب مالك والشافعى وأصحابهما والليث والأوزاعى وفقهاء أصحاب الحديث : أنها لا تقصر إلا في اليوم التام ، [وقد قال بعضهم : يوماً وليلة ، وروى عن مالك ، وهو راجع معى إلى اليوم التام] (١) ، وهو قول ابن عباس وابن عمر ، وقدره مالك بأربعة برد وثمانية وأربعون ميلاً ، وقال

(١) هو أحمد بن أبى بكر بن الحارث بن زر ، ع بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، أحد رواة مالك ، مات سنة اثنين وأربعين ومائتين .
رجال مسلم ١ / ٣٢ .

(٢) يعنى به قول مصعب ، قال ابن عبد البر : ولم يختلف قوله فيه ، وذلك استحباب عند من فهم ، لا إيجاب .

التمهيد ١٧٥ / ١١ .

(٣) فعن الربيع بن سليمان عنه قال : القصر في الخوف مع السفر بالقراق والسنة ، والقصر في السفر من غير خوف بالسنة .
السابق .

قال ابن عبد البر : قول الشافعى في هذا الباب أعدل الأقاويل إن شاء الله ، وقول مالك قرب منه نحوه ، لأن ثمره بالاعادة في الوقت لاستحباب .

التمهيد ١١ / ١٧٧ .

(٤) في قصير للسفر وطويله .

(٥) في ق : القصر .

لأ : في ع : فإن بعض .

(٧) في ع : يميزه .

لعل النساء : ١٠١ .

لا : ساقطة من ع .

(١٠) سقط من ت .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

٣ - (...) وحلثنى على بن خشرم ، أخبرنا ابن عيينة ، عن الزهرى ، عن عروة ، عهق عائشة ، أن الصلاة أول ما فرضت ركعتين

، فَأَمَرَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ .

! قَالَ الرَّفْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : مَا بَالُ عَائِشَةَ تَتِمُّ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ إِنَّهَا تَاعَوَلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عَثْمَانُ .

٤ - (٦ هـ) وَدِدْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسٍ ! - عَنْ ابْنِ

١٢١ / ١

الشافعي والطبري : ستة وأربعون ميلاً ، وهو أمر متقارب .

والتفت هولاء إلى ما يسمى سفراً ، وقد سمي النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا سفراً فقال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة (١) ؛ ولأن مسيرة يوم وليلة أو مسيرة اليوم التام لا يمكن لخارج من منزله الرجوع إليه ويبيت ضرورة عنه نخرج عن القرار إلى السفر وهو قول ابن عمر وابن عباس ، وقال الكوفيون : لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام ، وهو قول عثمان وابن مسعود وحذيفة ، وقال الحسن وابن شهاب : يقصر في مسيرة يومين ، وحكاها الخطابي ، وتأوله على مالك والشافعي وأحمد وإسحق ، وهذا قريب من القول الأول باليوم التام ، وباليوم والليلة ، وقالت طائفة من أهل الظاهر : يقصر في كل سفر قصير أو طويل ، ولو كان ثلاثة أميال ، وهو قول داود في سفر الطاعة .

وقول عائشة : (فرضت الصلاة ركعتين فأقرت / صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر) .

فقد خالف عائشة غيرها من الصحابة في هذا اللفظ منهم عمر ، وابن عباس ، وجبير بن مطعم .

وأن الفرض في الحضر أربع وفي السفر ركعتان ، وقد ذكره [مسلم] (٢) عن ابن عباس ، وقد يجمع بين الحديثين على أن هذا الذي استقر عليه الفرضان ، وحديث عائشة على أول الأمر .

وقولها : (فأتمت صلاة الحضر " وفي الرواية الأخرى : (وزيد في صلاة الحضر)

قال الطبري : يحتمل قول عائشة أن المسافرين اختاروا القصر فهو فرضه ، وإن اختاروا التمام فهو فرضه .

قال الباجي : يحتمل النسخ ؛ لآءن زيادة الركعتين فيها يمنع إجزاء الركعتين .

وقولها : (فأقرت صلاة السفر) : أي بقيت على ما كانت قبل النسخ من وجوبها ركعتين وهذا على قول من يقول : إن القصر هو الفرض ، وأما من جعله سنة فعنائه : أنها أقل ما يجزئ ، لا بمعنى الوجوب ، فيكون الوجوب قط في السفر منسوخ ، والقصر في الحضر منسوخا وجوبه وجوازه ، وهذا على قول من يرى أن الوجوب إذا نسخ بقي الأمر على الجوز .

(١) ملم ، كالج ، بسفر المرأة مع محرم إله حج وغيره (١٣٣٩ / ٤٢١) .

(٢) في الأصل : لمسلم .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

جُرِجٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيَّةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أَمِيَّةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ إِخْنَاخٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا { (١) فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ ، فَقَالَ : عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ فَلَكَ ، فَقَالَ : (صَدَقَ! تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيَّةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أَمِيَّةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .
بِمِثْلِ حَلِثِ ابْنِ إِدْرِيسٍ ! .

قال القاضي : وهذه مسألة اختلف فيها أهل الأصول ، وكذا اختلفوا في الزيادة على

النص هل هو نسخ أم لا ؟ وقوله في حديث عمر في قوله تعالى : { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ } (٢) : وسألت (٣) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك فقال : (صدقة تصدق الله بها عليكم) [تفسير من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتوقيف

أن الآية متضمنة لقصر الصلاة في السفر مع الخوف ، ومع غير (٤) الخوف ، ورخصة من الله ، وتوسعة ، وأن المراد القصر في الركعات لافي الصفات ، ومعارض لقول عائشة واقوى في الحجة منه ؛ لأنه أخبر به نصاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، [وقد] () ويحتمل قول عائشة أنه من استنباطها وفقهها وتأويلها ، لاسيما وقد خالفت ظاهره بما روى عنها من الإتماأ ، ومثله في حديث على أنها نزلت ، فيمن سأل النبي عن الصلاة في السفر إلى قوله : { أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ } ، فلما كان بعد حول وغزا النبي (صلى الله عليه وسلم) المشركي وطلبوا غرته وقت الصلاة أنزل الله إِنْ خِفْتُمْ { (٦) فالآية في قصتين وحكمين ، قال بعضهم : وقوله : { إِنْ خِفْتُمْ } ابتداء كلام للقصة الأخرى .

وقولي : { أَقْمُوا قِفْغ الصَّلَاةِ } (٧) وروى عن ابن عباس [وغيره] (٨) أنها في صلاة الخوف فقط بظاهر مساق الآية وتعليق الكلام بعضه على بعض (٩) ، وأن التقصير المذكور (١ ، ٢) الشاء : ١٠١ .
(ص) للذي في المطبوعة : فسألت .
(٤) في ت : عدم .
(٥) من ت .

يلا) الحديث أخرجه ابن جرير ١٢٦ / ٩ عن علي رضي الله عنه .
قال أبو جعفر بعد سياقه له بإسناده : وهذا تأويل للآية حسن ، لو لم يكن في الكلام (إفا) ، و(إفا) " توفت بانقطاع ما بعدها عن معنى ما قبلها .
قال ابن كثير : وهذا سياق غريب جداً ، ولكن لبعضه شاهد من رواية أبي عياش الزرقى .
تفسير القرآن العظيم ٣ / ٣٥٤ .

قلت : أبوه عياش مختلف في صحبته ، وقد قال محقق الطبري الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : ورد أبي جعفر!ال على تضعيفه هذا الحديث .
(٧) النساء : ١٠٢ .
يعد ساقطة من س .

له) ويترجح بمروياته - رضي الله عنه - هنا أن صلاة الخوف ركعا للمؤمنين وركعتين في الرباعية للإمام ، وقد أخرجهما بالاضافة إلى مسلم أبو داود ، كالصلاة ، بمن قال : يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون
١ / ٢٨٧ ، وللشائى ، كصلاة الخوف ٣ / ٦٩ ، وانظر : بحثنا في موضوع : (مرويات صلاة الخوف عند أهل الى واية وللدراية) بحولية أصول الدين ، القاهرة العدد العاشر .

١٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ - (٧ ملأ) حدثنا يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وأبو الربيع وقم!ة بن سعيد -
قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حد ، شأ أبو عوانة - عن بكير بن الأخنس ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ؛ قال : فرض الله الصلاة على دسان نبيكم (صلى الله عليه وسلم) في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة .

٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، جميعاً عن القاسم بن مالك ،
قال عفرو : حد شأ قاسم بن مالك المزني ، حد شأ أيوب بن عائذ الطائي ، عن بكير بن في الصفات وحدود الصلاة ونقلها إلى الإتمام لأجل الخوف ، وقيل : بل [في] (١) تخفيفها وترك التطويل فيها لأجل الخوف ، وقيل : بل قصرها إلى ركعة أو ركعتين لأجل الخوف ، وقيل : بل المراد قصرها إلى ركعتين للمؤمنين ، وصلاة الإمام أربعاً ، ركعتان لكل طائفة على ما جاء في الحديث (٢) ،

داليه ذهب الطبركا واختاره أبو بكر الرازكا ورجحه لأنه قال : { لاخاخ } ، وفريضة المسافر ركعتين ، ولا يقال في الفرض : لاجناح ، وقد يُخَلَّصُ عن هذا بشرع فرض الاتمام للحاضر أو عمومه فيها على القول الآخر ، ويبقى القصر رخصة .
وقول عمر : (فقد أمن الناس) (٣) : دليل على أنها القصر في الركعات .

وقوله : (وفي الخوف ركعة) : يحتمل أنه يعني في الشدة هو مذهب جماعة من السلف أن تجزكا في صلاة الخوف ركعة واحدة يومئ بها إيماءً ، وهو قول إسحاق ، قال : أما عند الشدة فركعة ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة .
وقال الضحاك : إن لم يقدر على ركعة فتكبيرتان .

وقال الأوزاعي : لا تجزيه التكبير ، ويحتمل أنه زيد في حكم المأمومين على ما جاء في بعض الروايات في صلاة الخوف ، وكانت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) آ ركعتان وللقوم ركعة (٤) ، وبهذا أخذ إسحاق - أيضاً - في صلاة الخوف مع الإمام ، وأما قوله في هذا الحديث : (إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة (٥)) مما يحتاج به من يقول : إن ركعتي فرض المسافر ،
(١) ساقطة من ت .

(٢) سيأتي إن شاء الله آخر الكتاب ، بصلاة الخوف (٨٤١ / ٩ ٣٠) من حديث عبيد الله بن معاذ العنبري .
(٣) القائل هو يعلى بن أمية وليس عمر .

(٤) رواية ابن عباس رقم ٦ في هذا الكتاب ، وقد أخرجها أبو داود في سننه ، كالصلاة ، بمن قال : يصلي بكل طائفة ركعة ولا يكضون ١ / ٢٨٧ ، والشائي ، كصلاة الخوف ٣ / ٦٩ ١ .
قال ابن عبد البر : وزعم بعض من قال هذا الوجه من الفقهاء أن للقصر في الخوف خصوصاً لير في غير الخوف .

ثم قال : فينبغي أن تكون الصلاة في السفر ثلث الخوف خلاف الصلاة في السفر في حال الأمن .
التهديد ١٥ / ٢٧١ .

(٥) في المطبوعة : وفي الخوف ركعة .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها ١١

الأخنس ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم (صلى الله عليه وسلم) ، على المسافر ركعتين ، وعلى المقيمي أربعاً ، وفي الخوف ركعة .

٧ - (العلا) ! حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث عن موسى بن سلمة الهنلي ، قال : سألت ابن عباس : كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم ألق مع الإمام ؟ فقال : ركعتين ، سئة أن القاس ! (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وحدثنا محمد بن منهل الضير ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة .
ح واحد ، لنا محمد بن المثنى ، حد ، لنا معاذ بن هشام ، حدثنا أبي ، جميعاً عن قتادة ، بهنا الإسناد ، نحوه .
ويكون هذا الترتيب على ما استقرت عليه أحكام هذه الصلوات لا في ابتداء الأمر وورود فرض الصلاة ، ولقول عائشة : (فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر) ، وإنما بين ذلك كله - عليه السلام - ولعل قوله أيضاً : (وفي الخوف ركعة) يعني مع الإمام ، فلا يكون مخالفاً لغيره من الأحاديث الصحيحة ، وسيأتي الكلام على هذا الباب في صلاة الخوف إن شاء الله تعالى .

وقوله : (كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام ؟) قال (١) : ركعتين سنة
أي القاسم : مفهومه أن الإمام إذا أتم أنه يتم معه ، وقد جاء في الأم بعده مبينا (٢) وهو قول كافة العلماء .
واختلفوا بما يلزمه الإتمام معه ؟ فالك يراه يعقد ركعة تامة معه ، وأبو حنيفة وصاحبه والشافعي لا يراعون الركعة ويلزمه التمام بالدخول معه .

واختلف بالقول على الأوزاعي ، وذكر أبو القاسم الطبري الشافعي عن مذهبهم أنه ينظر إلى نية الداخل ، فإن نوى الإتمام وراءه لزمه ، وفي هذا كله حجة أن الركعتي ليستا فرضا على المسافر ، إذ لو كان ذلك لم يصح اتباع إمامه في غير فرضه كما لا يصح له اتباعه لو صلى الظهر خمسا .

وعبد الله بن بابه : كذا ضبطناه هنا ، ويقال فيه : باباه ، ويقال فيه : ابن بابا ،
قاله : ابن عبد البر (٣) ، وقال يحيى بن معي : عبد الله بن بابي يروى عنه ابن إسحق ،
(١) في المطبوعة : فقال .

(٢) يعني ماجاء في حديث ثبي بكر بن أبي عيسى نافع : (فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً ، لافا صلاها وحده صلى ركعتين) .

(٣) الذي قال به ابن عبد البر هو القول الأول فقط .
التمهيد ١١ / ١٦٦ .

وضبطه الطحاوي : باباه .
شرح معاني الآثار ١ / ٤١٥ ، وكذا البيهقي ، معرفة السق ٤ / ٢٤٠ ، قال : ورواه أبو عاصم في بحدي الروايتين عنه عن ابن جريج فقال : عبد الله بن بابي ، ورواه الليث عن عبد الله بن وهب عن ابن جريج ، فقال : عبد الله بن باباه ، وكان يحيى بن معين يقول : هم ثلاثة : عبد الله بن باباه يروى عنه حبيب بن ثبات ، وعبد الله بن بابي الذي يروى عنه ابن إسحق ، وعبد الله بن بابه الذي يروى عنه ابن أبي عمار ، قال يحيى : وهؤلاء ثلاثة مختلفون .
معرفة الست ٤ / ٢٤١ ، وانظر : التاريخ ليحيى ٢ / ٢٩٧ .
١٢٢ / ١

١٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها ٨ - (٩ هـ) وحديثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حديثنا عيسى بن حفص بن عاصم

ابن عمر بن الخطاب عن أبيه ، قال : صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، قَالَ : فَصَلَّى لَنَا الطَّهْرَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَفْبَلَ وَأَقْبَلْنَا مَعَهُ .
حَتَّى جَاءَ رَحْلُهُ ، وَجَلَسَ وَجَلَسْنَا مَعَهُ ، فَخَانَتْ مِنْهُ التَّفَاتَةُ نَحْوَ حَيْثُ صَلَّى ، فَرَأَى نَاشِئًا قِيَامًا .
فَقَالَ : مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ ؟ قُلْتُ : يُسَبِّحُونَ .
قَالَ : لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتَمْتُ صَلَاتِي .

يَا ابْنَ أَخِي ، إِنْ صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي السَّفَرِ ، وَعَبَدَ اللَّهُ بَنِي بَابِي يَرَوِي عَنْهُ ابْنُ أَبِي عَمَارٍ ، وَعَبَدَ اللَّهُ بَنِي بَابَاهُ يَرَوِي عَنْهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، قَالَ : فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ مُخْتَلِفُونَ .

قال الإمام : وقول ابن عمر : لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
لأن الصلاة إنما قصرت للتخفيف ، فإذا عاد هؤلاء يتنفلون فإن الإتمام كان أولى ، [ومعنى قوله : (مسبحاً متنفلاً)] (١) والمسبح : المتنفل ، والسُّبُّحَةُ : صلاة النافلة ، وجاء في الحديث الآخر : (أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يسبح على الرحلة ويوتر عليها ولا يصلي عليها المكتوبة) (٢) .

قال الهروي : تسمى الصلاة تسبيخاً ، قال الله تعالى : { فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ } (٣) أي من المصلين .
قال القاضي : اختلف العلماء في التنفل في السفر ، فذهب ابن عمر منعه بالنهار جملة ، وجوازه بالليل في الأرض وعلى الرحلة ، ومذهب عامة السلف وأئمة الفتوى على جوازه بالليل والنهار على الرحلة وبالأرض ، وهذا المروي من فعل النبي - عليه السلام - في السفر في آثار كثيرة خلاف ماجاء في حديث ابن عمر ، فظاهر مذهب ابن عمر وتعليله إنما منع التنفل بالنهار وبالليل قبل الصلاة وبعدها إلا لمن يصلي صلاة الليل في جوفه لقوة أمرها ، وكونها أولاً فرضاً وهكذا نقل أهل [الخلاف] (٤) مذهبه ، وعلى هذا يدل فعله بعد هذا في الحديث الآخر : (أنه كان يصلي بمئ ركعتين ثم يأتي فراشه) (٥) .

وقول حفص بن عاصم له : (أى عمى : لو صليت بعدها ركعتين ، قال : لو فعلت لأتممت صلاتي) (٦) .

فقد فرق بين الصلاة بنثرها وبين الصلاة جوف الليل ، لأن الفراش غالباً إنما هو بالليل ، وعلى هذا التنزيل من فعل ابن عمر وروايته عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مع روايته تنفله على راحلته / تجتمع الأخبار ولا تتضاد ، وقد تأول بعضهم أن كراهة ابن عمر إنما هو التنفل بالنهار على الأرض .

قال البيهقي : وكلام البخارى - رحمه الله - فى التاريخ يدل على أنهم واحد .

قلت : بل يؤكد كلام ابن معين ، إذ قال : عبد الله بن باباه مولى آل حجر بن أبى إهاب المكي ، ويقال : ابن بابى ، سمع جبير بن مطعم روى عنه أبو الزبير ٣٠ / ١ / ما ، وانظر : المعرفة والتاريخ ٢٠٧ / ٢ ، وابن حبان فى الثقات ١٣ / ٥ . (١) من ع .

(٢) سيأتى إن شاء الله فى باب جواز صلاة النافلة على الدابة فى السفر حيث توجهت .

(٣) الصافات : ١٤٣ .

(٤) فى س : الحديث .

(٥) حديث (٦٩٤ / ما) بقصر الصلاة بمبنى .

(٦) الذى فى المطبوعة : لأتممت الملاة

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

١٣
فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَصَحِبْتُ عُمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (١) } .

٩ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، قَالَ : مَرِضْتُ مَرَضًا ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ عَوَانِي .

قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنِ السُّبْحَةِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي السَّفَرِ ، فَأَرَاهُ يُسَبِّحُ ، وَلَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتَمَمْتُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } .

قال القاضى : وقوله : (ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله) ،

وقد جاء عنه فى الحديث الآخر : (مع عثمان صدراً من خلافته ثم أتمها) (٢) ، وقوله فى الآخر : (ثمانى سنين أو ست سنين) (٣) ، وهذا هو المعروف عنه ، وإن عثمان أتم بعد سبع من خلافته ، ففعل ابن عمر فى هذه الرواية أراد إتمام عثمان فى سائر أسفاره فى غير منى ؛ لأن إتمام عثمان إنما كان بمبنى على ما فسره عمران بن حصين فى حديثه وهو ظاهر سائر [(٤) الأحاديث ، وكذا قال ابن حبيب : إتمام عثمان بمبنى خاصة ، ويكون قول ابن عمر فى [غير] () هذا الحديث صدداً من خلافته ، وقول غيره راجع إلى الإتمام بمبنى .

وقد ذكر مسلم فى حديث حرمة عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن عمر ؛

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى ركعتين بمبنى وغيره ، ثم ذكر عن عثمان فى الحديث أنه أتمها أربعاً ، فليس فيه بيان إتمام عثمان فى غير منى ، ولم يتابع حرمة على قوله وغيره ، وهذا يدل على أنه اجتهد من عثمان ، وأخذ بالاءفضل ، لا أنه اعتقده (٦) واجبا وفرضا .

قال عمران ابن حصن : حجبت مع عثمان سبعا من إمارته لا يصلى إلا ركعتين ثم صلى بمبنى أربعاً (٧) ولا خلاف أن هذا حكم الحاج من غير أهل مكة بمبنى وعرفة ، يقصرون .

وكذلك عند مالك حكم الحاج من أهل مكة ، يقصرون بعرفة وبمبنى كتقصيرهم مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكذلك أهل عرفة ومنى بمكة ، ولخطبة عمر أهل مكة بالتام دونهم ، وذهب أبو حنيفة

(١) ١ لأحزلب : ٢١ .

(٢) هي رواية بالمعنى ، ثما لفظها كما في (١٧) ، عبد الرزاق ، وللمهيد : (ثم صلاها أربعاً) .

نظر : المصنف ٥١٨ / ٢ ، والتمهيد ١١ / ١٦٩ .

(٣) حديث رقم (٦٩٤ / ١٨) ، بقصر الصلاة بمنى .

(٤) سقط من س .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأصل : اعتقد ، والمثبت من ت ، س .

(٧) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٤٣٠ بخوه ، وابن أبي شيبة في المصنف ٢ / ٤٥٠ بآتم منه وثلفاظه بمقاربة .

وفيه على بن زيد ، يكتب حديثه ولا يحتج به .

١٤

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

١٠ - (٦٩٤) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَابٍ وَأَبُو الرَّيْعِ الرِّفْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادُ! - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ .

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَثُوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ .

١١ - ...

! حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ

اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ .

١٢ - (٦٩١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ غَنْدَرٍ ،

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الْهَنْدَانِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ

: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا خَرَجَ ، مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةِ فَرَاسِخَ - شُعْبَةُ الثَّانِي! - صَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

والشافعي وجماعة من العلماء إلى أن أهل مكة بمنى وعرفة وأهل عرفة ومنى بمكة يتكون كغير الحاج منهم ، إذ ليس في المسافة مدة

قصر الصلاة ، وجماعة ماتقدم من السنة والاتباع ، ولأن في تكراره بمشاعر الحج ومناسكه مقدار المسافة التي يجوز فيها قصر الصلاة

عند الجميع .

وقوله : (صلى الظهر بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة والمدينة ستة أميال ، ويقال : سبعة ، احتج بظاهره

بعض من لم يحصل من الظاهرية ممن يرى التقصير في قصر السفر وطويله ، ولا حجة فيه ، لأن هذا إنما كان في حجة - عليه السلام -

وهو مفسر في الأحاث يث الصحيحة في تمام هذا الحديث عن أنه وغيره ، فإنما قصر في سفر طويل .

وقوله في الحديث الآخر : (كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين) (١) هذا - أيضاً - مما قد يحتج به أولئك

، ولكن التَّنْفُلَ فيه يضعف الحجة به ، ولعله أراد ابتداء القصر في السفر الطويل وعليه يحمل قوله في الأم عن ابن عمر : (أنه صلى بذي

الحليفة ركعتين) ، وعن شرحبيل بن السمط - ويقال ابن السمط - : (أنه قصر على سبعة عشر ميلاً أو ثمانية عشر) (٢) ، وقد

اختلف العلماء متى يبدأ المسافر الذكل ! يباح له القصر بالتقصير ؟ فذهب جمهور السلف والعلماء : أنه إذا خرج من بيوت المدينة (١)

زيد بعدها في ت : قصر الصحه .

(٢) حديث رقم ١٣ بهذا الباب .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها

١٥

١٣ - (٦٩٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ إِلَى قَرْيَةٍ ، عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ

عَشَرَ أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلًا .

فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

فَقُلْتُ لَهُ .

فَقَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ صَلَّى يَذِي الْحُلَيْفَةَ رَكْعَتَيْنِ .

فَقُلْتُ لَهُ .

فَقَالَ : إِنَّمَا أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَفْعَلُ .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : عَنْ ابْنِ السَّمُطِ ، وَلَمْ يُسَمِّ شُرَحْبِيلَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَتَى أَرْضًا يُقَالُ لَهَا : !وَمِينَ مِنْ حِمَصَ ، عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ عَشْرِ مِيلًا .

١٥ - (٦٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَنْسَقٍ ،

قَصْر ، إِذَا دَخَلَهَا رَاجِعًا مِنْ سَفَرِهِ أَمَّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَثَمَةَ الْفَتَوَى ، وَمَحْصُولُ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَمَشْهُورِهِ ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَقْصِرُ حَتَّى

يَجَاوِزَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ إِنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ مِمَّا يَجْمَعُ فِيهَا ، فَإِذَا انْصَرَفَ أَمَّ مِنْ هُنَاكَ ، وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ :

إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ قَصَرَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ : لَا تَقْصِرُ إِذَا خَرَجْتَ يَوْمَكَ إِلَى اللَّيْلِ ، فَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ عَلَى هَذَا .

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ شُرَحْبِيلَ : (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ صَلَّى يَذِي الْحُلَيْفَةَ رَكْعَتَيْنِ) ،

قَالَ الْإِمَامُ : كَذَا فِي نَسْخَةِ ابْنِ الْحَدَّاءِ : ابْنُ عُمَرَ ، وَالصَّوَابُ : رَأَيْتُ عُمَرَ ، كَذَا رَوَاهُ الْجُلُودِيُّ : رَأَيْتُ عُمَرَ ، وَهُوَ مُحْفُوظٌ لِعُمَرَ ،

وَكَذَا (١) خَرَّجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالبَزَارُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُمَرَ (٢) .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَعَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكَلَامِ فِي بَعْضِ النُّسخِ : (فَقُلْتُ لَهُ فَقَالَ : لَعَلَّهُ أَقَالَ) (٣) :

رَأَيْتُ عُمَرَ ، وَفِي بَعْضِهَا : لَعَلَّهُ قَا أَقَ : رَأَيْتُ عُمَرَ) وَسَقَطَ هَذَا الْحَرْفُ عِنْدَ أَكْثَرِ شَيْوخِنَا ، [وَعِنْدِي أَنَّهُ لَفْظُ الْحَقِّهِ بَعْضُ الشُّمُوحِ

لِلْإِصْلَاحِ وَهُمْ الرِّوَايَةُ فِي ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ : لَعَلَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ] (٤) ، وَلَمْ يَفْهَمْ الْكَلَامَ لِبَعْضِهِمْ فَضَبَطَهُ لَعَلَةً ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

وَقَوْلُهُ : (اَرْضًا يُقَالُ لَهُ الْوَمِينَ) (٥) ضَبَطْنَاهُ عَنِ الشَّهِيدِ وَغَيْرِهِ بِالضَّمِّ ، وَعَنِ الْأَسَدِيِّ وَالتَّطَبُّرِيِّ بِالْفَتْحِ فِي الدَّالِ ، وَكَذَا رَوَيْنَاهُ عَنِ

البَزَارِ .

(١) فِي س : وَكَذَلِكَ .

(٢) رَاجِعُ : الْمُصَنِّفُ ، كَالصَّلَاةِ ، بَنَى مَسِيرَةَ كَمْ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ ٢ / ٤٤٥ .

(٣) مِنْ ت .

(٤) سَقَطَ مِنْ ق .

(٥) انْظُرْ : مَرَاوِدُ الْإِطْلَاعِ ٢ / ٥٤٣ ، وَفِيهَا قَالَ : عَلَى سَنَةِ فَرَاخٍ مِنْ حِمَصَ .

١٦

كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، حَتَّى رَجَعَ .

قُلْتُ : كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : عَشْرًا .

(...)

! وَحَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَا شَا أَبُو عَوَانَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ،

جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ أَنَسِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ .

وَقَوْلُهُ : (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ) ، قُلْتُ : كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ؟

قَالَ : عَشْرًا ، قَالَ الْإِمَامُ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَقَامَةِ الَّتِي إِذَا نَوَاهَا الْمَسَافِرُ صَارَ (١) فِي حَكْمِ الْمَسْتَوْتِ ، مَا هِيَ ؟ فَقَالَ رُبْعَةٌ : يَوْمٌ

وَلَيْلَةٌ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ بِلَالِيَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ ، وَقِيلَ : اثْنَا عَشَرَ [يَوْمًا] (٢) ، وَقِيلَ خَمْسَةٌ عَشَرَ [يَوْمًا] (٣) ، وَقِيلَ :

سبعة عشر ، فوجه قول ربيعة : أنه لما كان ذلك الأمر حداً للسفر المبيح للقصر والفطر كان حداً للإقامة وللاستيطان ، ووجه التهل الأول بالأربعة : أنه (صلى الله عليه وسلم) أباح للمهاجر أن يتكلم بمكة بعد [قضاء] (٤) نسكه ثلاثاً ، والمهاجرون لا يستوطنون مكة ، فذد على أن الثلاث حكما حكم السفر ، لا الاستيطان ، والخلاف الذي هو بقية الأقوال انبنى على الخلاف في مدة منامه - عليه السلام - بمكة عام الفتح ، ومقامه في حصاد الطائف .

قال القاضي : بقول مالك قال جماعة من العلماء ، الشافعي وأبو ثور ومحمد بن علي ابن حنين () والحسن بن صالح (٦) ، على خلاف عن هذين ، وروى مثله ست عطاء وسعيد بن المسيب ، واختلف عن سعيد في ذلك ، فروى عنه إذا أقام خمسة عشر [يوماً] (٧) أتم ، وهو قول الكوفيين ، هرروى عن ابن عمر وابن عباس ، وروى عن سعيد [أنه] (٨) إذا أقام ثلاثة أتم ، وقال الليث : إذا زاد على خمسة عشر أتم ، ويقصر في خمسة عشر ، وقال الأوزاعي : إذا أقام ثلاثة عشر أتم ، وروى عن ابن عمر : إذا أقام اثني عشر أتم .

وذهب أحمد وداود إلى أنه يتم فيما زاد على أربعة أياء ، ويقصر في الأربعة فدوناه ، وروى عن لحد يقصر إذا نوى إقامة إحدى وعشرين صلاة ، ويتم فيما زاد ، اعتماداً عدا

(١) في ع : كان .

(٢ ، ٣) من ع .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) كذا في الأصل ، وفي ت : حين ، ولعله محمد بن علي بن حين المخزومي بن الحسيني ، كان من فقهاء قرطبة ، مات سنة عر (و) ربيعة .

ترتيب المدارك ٨ / ٢٢ .

(٦) ابن صالح ، الإمام الكبير ، أحداً لأعلام ، لو عبد الله الهمداني الكوفي ، أحد أئمة الإسلام ، وإن كان الثوري سئ الرأي فيه لقوله بترك الجمعة والجهاد خلف أئمة الجور ، وقال أبو نعيم : ما كان دون الثوري في الورع والقوة ، وقال فيه الذهبي : كان من أئمة الاجتهاد .

مات سنة تع وستين ومائة .

التاريخ الكبير

٢ / ٢٩٥ ، ميزان ١ / ٤٩٦ ، سير ٧ / ٣٦١ .

(٧) من س .

(٨) من ت .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها ١٧ (...) وحللتنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، قال : حدثني يحيى

ابن أبي إسحق ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : خرجنا من المدينة إلى الحبي ، ثم ذكر مثله .

٧.٢ (٢) باب قصر الصلاة بمنى

(...) وحدثننا ابن مثير ، حدثنا أبي .

ح وحدثننا أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة ، جميعاً عن الثوري ، عن يحيى بن أبي إسحق ، عن أنس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

ولم يذكر الحج .

إقامة النبي (صلى الله عليه وسلم) بمكة ، حتى خرج صبيحة الثامن يوم التروية ، وحددها داود بعشرين صلاة ، فإذا زاد أتم .

ونحو هذا لابن الماجشون عندنا ، وقال علي : إذا أقام عشرة أئام ، ونحوه عن ابن عباس ، [وعن ابن عباس] (١) - أيضاً - يتم إذا زاد على تسعة عشر يوماً ويقصر في تسعة (٢) عشر ، وروى عنه : يتم فيما زاد على سبعة عشر ، وروى عنه / الحسن أنه يقصر أبداً إلا أن يقدم مصرأ من الأمصار وتقدم قول ربيعة ، وكثير اختلافهم في هذا مبنى على مدة إقامة النبي (صلى الله عليه وسلم) وتقصره في حجته وفتح مكة والطائف .

وقوله في الكتاب (٣) : (أقم عشرا) هذا في حجته ، فإنه دخل مكة صبيحة رابعة

من ذى الحجة ، وخرج صبيحة أربعة عشر على ما تظاهرت به الروايات ، لكن بعض شيوخنا قال : كان شارف مكة اليوم الثالث فقصر عنها وبات بذي طوى حتى صلى الصبح ثم دخل نهاراً ، والنهار لا اعتداد به عند العرب إذا انقضت ليلته ، فأقام بها اليوم الخامس والسادس والسابع وخرج بعد تمام ثلاث كما شرع ، فلم يقيم بمكة أكثر من ثلاث ، وخرج إلى منى للنظر في حجه ، وهو فيه في حكم المسافر حتى أكمله ، ثم عاد إلى المدينة ، فجاء جميع هذا موافقاً - أيضاً - لمذهبنا في أن ثلاثة أيام ليس بإقامة ، بل يقصر فيها . واختلف في إقامته في الفتح ، فروى عن ابن عباس خمس عشرة ، وسبع عشرة ،

وتع عشرة ، وعن عمران بن حصين ثمان عشرة ، قال أهل الصنعة : هو حديث لا يقوم به حجة لمن خالف لكثرة اضطرابه ، ولأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يحد في ذلك حداً يوقف عنده ، بل قال : (أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر) (٤) ولأنه في حجه لم ينو الإقامة ولا هي له بدار مقام ، إذ ليس للهاجر المقام بها ، ولأنه عازم على الخروج يوم التروية منها قبل كمال أربعة بعد قدومه ، ثم يعمل في حجه حتى يقضيه وينصرف ، وإقامته - أيضاً - في الفتح حكم الإقامة ببلد الحرب والخوف من أهلها ومن تحولهم (٥) ، وليس في نيته أولاً إقامة تلك

(١) من ت ، س ، ق .

(٢) في ت : سبعة ، وهو خطأ .

(٣) يعني به كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(٤) جزء حديث ، أخرجه أبو داود ، الصلاة ، بمتي يتم المسافرا / ٢٨٠ ، أحمد في المسند ٤ / ٣٠ هـ ٤٣٢ ، المصنف لابن أبي شيبة ٤٥٣ / ٢ جميعاً عن ابن عباس ، وكذا عبد الله زاق ٢ / ٥٢٢ عن ابن مسعود .

(٥) في ت : حولهم ، وكذا في ق .

١٢٢ / ب

١٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها المدة ، بل كان مقامه بحسب ما حبسه الحال ، حتى توطدت أمورها وخرج إلى هوازن .

وأما إقامته بالطائف فلاحجة فيه ؛ لأنه لم ينو الإقامة بها تلك المدة : بل كان كل

حين يعتقد فتحها وينصرف ، وعلى هذا جاء ما روى أنه أقام بتيوك عشرين ليلة (١) يقصر وهذا حكم الجيوش في بلاد الحرب يقصرون لأنهم لا ينوون إقامة متعينة ، ولا يعلم متى يأتي ما يزعجهم .

وقد ذهب بعض شيوخنا إلى أن الجيش الكبير الذي يأمن من يزعجه إذا نوى الإقامة أتم .

ويقول مالك في تقصير الجيش قال الشافعي وأبو حنيفة .

وللشافعي قول آخر : إنه يقصر في سبعة عشر في دار الحرب ، ويتم فيما زاد .

واسترجاع أبي مسعود إذ رأى عثمان أتم لكرامية خلاف ما عهد من النبي (صلى الله عليه وسلم)

وأبي بكر وعمر وعثمان قبل ، وصلاته فيها خلف عثمان على ما جاء في غير كتاب مسلم ، دليل على [أن] (٢) إنكاره ليس أنه رآه خالف الفرض ، دائماً خالف الفضل ، إذ لو اعتقد أن فرضه ركعتان لم يستبح أن يصليها خلفه ، ولقوله : (الخلاف شر) (٣) كما لو رآه صلاها ركعة أو خمسا لما رأى اتباعه ، ولو كان عنده الإتمام بدعة لكان شراً ، ولم يكن خلافه شراً بل خيراً .

(١) في ت : يوماً .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ائو داود ، كالمناسك ، بالصلاة بمى (١٩٦٠) .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب قصر الصلاة بمى

١٩
(٢) باب قصر الصلاة بمى

١٦ - (٦٩٤) وحديثي حرملة بن يحيى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو - وهو
ابن الحارث - عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه صلى صلاة المسافر
بمى وغيره ركعتين .

وأبو بكر وعمر وعثمان ركعتين ، صدرا من خلافته ، ثم أتمها أربعاً .

(...) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .

ح واحد ٨ شاه إسحق وعبد بن حميد ، قالوا : أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ، جميعاً عن الزهري ، بهما الإسناد .
قال : بمى .

ولم يقل : وغيره .

١٧ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله عن نافع ،
عن ابن عمر ؛ قال : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمى ركعتين ، وأبو بكر بعده ، وعمر بعد أبي بكر ، وعثمان صحراً من
خلافته ، ثم إن عثمان صلى بعد أربعاً .

فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً ، ! إذا صلاها وحده صلى ركعتين .

(...) وحدثنا ابن المثنى وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا يحيى - وهو القطان .

ح

ص ص حمص ، ، ، ص ص ص ص حمص وه ، ، ، ص ص حمص ، ه ص وه ، : وحدثنا أبو كريب ،
أخبرنا ابن أبي زائدة خ وحدثنا ابن نمير ، حدثنا عقبة بن خالد ، كلهم عن عبيد الله ، بهما الإسناد ، نحوه .

١٨ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن - تيب بن

عبد الرحمن ، سمع حفص بن عاصم عن ابن عمر ؛ قال صلى النبي (صلى الله عليه وسلم) بمى صلاة المسافر ، وأبو بكر وعمر وعثمان
ثمانى سنين .

أو قال : ست سنين .

قال حفص : وكان ابن عمر يصلي بمى ركعتين ، ثم يأتي فراشه .

فقلت : أى عم ، لو صليت بعل ! ركعتين .

قال : لو فعلت لأتممت الصلاة .

(...) وحدثنا يضى ثن حبيب ، حدثنا خالد - يعنى ابن الحارث .

ج وحدثنا ابن المثنى ، قال : حدثني عبد الصمد قالوا : حدثنا شعبة ، بهما الإسناد ، ولم يقلوا في

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب قصر الصلاة بمى

الحديث : بمى .

ولكن قالوا : صلى في السفر .

١٩ - (٦٩٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد الواحد عن الاعمش ، حدثنا إبراهيم ، قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول :

صَلَّى بَنَّا عَثْمَانَ بِمَنْىَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ .
 فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَثَدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ .
 فَاسْتَرْجَعَ ، ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ
 مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، رَكَعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ .
 (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .
 ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ وَابْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .
 (١)

وقوله : (فليت حظي من أربع ركعات) (١) يدل على هذا ؛ لأن الأربع لو لم تكن مشروعة ولا مباحة في السفر لم تكن فيها حظ
 جملة ولا تبعيض ، وإنما أشار إلى الرخصة والتخفيف واتباع سنة النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك .
 قال الداودي : خشي أن لا تجزيه الأربع .

قال القاضي : وفيه بُعد ولا خلاف بين المسلمين أن القصر في الصلوات الثلاث الرباعية ،
 وأن الصبح والمغرب لا يقصران ، أما الصبح فإنها الركعتان اللتان عليهما زيدت في صلاة الحضر على قول عائشة ، أو التي رُدَّتْ لِمِثْلِهَا
 صلاة القصر على حديث عمر ، فلم يمكن نقصها بعد هذا ، ولأنها شفع فلو قصرت عادت وترّاً [وصلاة] (٢) المغرب وتر صلاة النهار
 ، فلو قصرت لقصرت الركعتين فعادت شفعا ، وتغيرت الصلاتان عن حالهما بخلاف الرباعيات الثابتة على وصفها من الشفع بعد
 القصر .

وقد خرج البخاري حديث ابن عمر : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين ، يعني في السفر (٣) ، وذكر
 القاضي أبو عبد الله أنه لا خلاف بين العلماء ، أن المغرب والصبح فرضتا على حسبهما ، وأنه لا قصر فيهما .
 وقال محمد بن أبي صفرة في المغرب : أنها فرضت ثلاثا ولم تفرض ركعتين نحو ما قال ، وهذا لا أعلم حجة تعينه ، ولن يقلم على مثل
 هذا إلا بحجة .

(١) الذي في المطبوعة : من أربع ركعات ركعتان .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) البخاري ، كتصوير الصلاة ، يصلي المغرب ثلاثا في السفر (٩٢١) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب قصر الصلاة بمَنْىَ ٢١ ٢٠ - (٦٩٦) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتَيْبَةُ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .
 وَقَالَ قَتَيْبَةُ :

حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمَنْىَ ، آمَنَ مَا كَانَ
 النَّاسُ وَثَرَهُ ، رَكَعَتَيْنِ .

٧٠٣ (3) باب الصلاة في الرحال في المطر

٢١ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا حَارِثَةُ بْنُ وَهْبٍ الْخَزَاعِيُّ ، قَالَ ، صَلَّيْتُ
 خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمَنْىَ ، وَالنَّاسُ ثَرٌّ مَا كَانُوا ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي حِجَّةِ الْوَدَلَا .

(قَالَ مُسْلِمٌ) : حَارِثَةُ بْنُ وَهْبٍ الْخَزَاعِيُّ ، هُوَ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، لَامَهُ .

وقول مسلم : حارثة بن وهب الخزاعي وهو أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب

لأمه (١) ، كذا في أكثر النسخ وعند عامة شيوخنا ، والذي عند القاضي أبي علي : أخو عبد الله ، والصواب أخو عبيد الله بالتصغير ، كذا ذكره البخاري (٢) وابن عبد البر وغيره تزوج أمه مليكة بنت جرجول الخزاعي عمر بن الخطاب فولدت له عبيد الله ، وأما عبد الله فأمه أم حفصة زينب بنت مظعون (٣) .

(١) أمه - رضى الله عنه - ثم كلثوم بنت جرجول بن مالك الخزاعية ، له في الصحيحين ثلاثة أحاديث سوى هذا الحديث ، اتفق عليها الشيخان ، وروى له الجماعة ، له صحبة ، يُعدُّ في الكتفين .

الاستيعاب ١ / ٣٠٨ ، الإصابة ١ / ٦١٩ ، طبقات ابن سعد ٦ / ٢٦ ، طبقات خليفة ١٠٨ ، تحفة الأشراف ٣ / ١٠ ، تهذيب الكمال ٣١٨ / ٥ .

(٢) للتاريخ الكبير ٣ الترجمة (٣٢٤) ، وانظر أيضا : المعرفة ليعقوب ٢ / ٦٣٠ .

(٣) لبن حبيب الجمحية أخت عثمان بن مظعون ، أم عبد الله وحفصة وعبد الرحمن الأكبر بن عمر بن الخطاب ، كانت من المهاجرات .

الاستيعاب ٣ / ١٨٥٧ ، الإصابة ٧ / ٤ ملا .

٢٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الصلاة في الرحال في المطر

(٣) باب الصلاة في الرحال في المطر

٢٢ - (٦٩٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، أن ابن عمر

أفان بالصلاة في ليلة فات برد وريح ، فقال : ألا صلوا في الرحال ! .

ثم قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأمر المؤففن إفا كانت ليلة باراة فات مطر ، يقول : (ألا صلوا في الرحال) .

س ، ص ، ه ، له ه ، له ص صر يهص ، ه ، !

٢٣ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، حدثني

نافع ، عن ابن عمر ، أنه نادى بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ومطر ، فقال في آخر نداءه : ألا صلوا في رحالكم ، ألا صلوا في الر

حال ثم قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأمر المؤففن ، إفا كانت ليلة باراة أو فات مطر في السفر ، أن يقول : (ألا

صلوا في رحالكم) .

٢٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه نادى بالصلاة

بضجنان ثم ذكر بمثله ، وقال : ألا صلوا في رحالكم .

ولم يعد ، ثانية : ألا صلوا في الرحال ، من قول ابن عمر .

ذكر مسلم أحاديث الصلاة في الرحال ، وأن ابن عمر أذن بذلك في ليلة ذات برد وريح ، وذكر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان

يقوله إذا كانت ليلة باردة ذات مطر في السفر .

وفي هذه الآثار حجة للمتخفف (١) عن الجماعة لعذر المطر والبرد .

وفيه الأذان في السفر وقد تقدم .

وقوله : (فقال في آخر أذانه : ألا صلوا في الرحال) (٢) : فهذا يبين أنه بعد تمام الأذان ، وجاء في حديث ابن عباس أنه قال لمؤذنه

: (إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقام : حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم) وقد استدلل بهذا من أجاز الكلام في

الأذان ، وهو مذهب أحمد بن حنبل ، وروى عن الحسن وعروة أ وعطاء وقتادة (٣) وعبد العزيز بن أبي سلمة وابن أبي حازم من

المالكية ، ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وعامة الفقهاء كراهته ، ولا حجة لأولئك بهذه الأحاديث ، أما حديث ابن عمر فقد بين

أنه في آخر أذانه ، وظاهره أنه بعد تمامه ؟ وأما حديث ابن عباس فلم يسلك به مسلك الأذان ، ألا تراه [كيف] (٤) قال : لا تقل

حي على الصلاة) ؟ فإنما أراد بذلك إشعار الناس كما صنع في التوبيخ للأمرء .

(١) في الأصل : للتخلف ، والمثبت من ت .

(٢) الذى فى المطبوعة : فى آخر ندائه .

(۳) قی ت ، ق : وقتادة وعطاء .

(٤) من ق ، س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الصلاة في الرحال في المطر ٢٣ ٢٥ - (٦٩٨) حدَّثنا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّوْبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ .

ص،،،، محل، جمرہ، کی۔

ص ص ص ص ص

ج وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي سَفَرٍ ، فَمُطَرْنَا .

فَقَالَ : اَلْيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ) .

٢٦ - (٦٩٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُبَرِ السَّعْدِيِّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَتِ مُحَمَّدٍ ! إِنَّهُ لَأَلْ لَمُؤَفِّه ! هُوَ لِي صِ

إِذَا قُلْتَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا تَقُلْ : حَى عَلَى الصَّلَاةِ ، قُلْ : صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ .
قَالَ : فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَبُوا فَآكَ .

فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ فِ؟ قَدْ فَعَلَ فَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ

مَنِي ، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَرْمَةٌ ، دَانِي كَرَفْتُ أَنْ أَخْرِجَكُمْ ، فَمَشَوْا فِي الْإِلَيْنِ وَالِد :

٢٧ - (...) وَحَثْنِيهِ أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَغْنَهُ أَنْجَنَ زَيْلٍ ! - عَنْ

عَنْدِ الْحَمِيدِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : خَطَبَنَا غُنْدُ الْفِهْرِ ثُنْ مُحْ! اصْبِي ، فِي يَوْمٍ وَذَكَرَ مُسْلِمٌ : حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَامْرَأَةٍ مُؤَذِّنَةٍ يُمَثِّلُ ذَلِكَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ مَطِيرٍ (١) وَقَالَ :

(قد فعله خير مني) يعني النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقياس الأمرين في السقر ٩ الحفر واحد وللجماعة وللجمعة (٢) إذا كانت المشمة لكن حضور الجماعة فضيلة ولعنة ، وحضور الجمعة فريضة وحتم .

وقد اختلف العلماء في ذلك ، فذهب أحمد إلى التخلف عنها للمطر الوابل ، ولم ير ذلك مالك عذراً يوجب التخلف (٣) وروى عنه كقول (٤) أحمد أ ومحمل اختلافه في مجمله [(٥) / .

وقوله : ((خطبنا ابن عباس [٦] في يوم ذي ردع) قال الإمام : وقع في كتاب

مسلم (ردغ) بالذال المعجمة ، وشرحه الهروي في باب أراء مع ، (٧) الزاى ، وقال عند أبي عبيد الرزغ [هو] (٨) الظن في الرطوبة ، وقد أرزغت السماء فهي مرزغة .

قال القاضي : [لم يقع عندنا في الأم لجميع ثبوخنا إلا بالبدال المهملة ، ووقع لنا] (٩)

(١) في ت : مطيرة .

(٢) من ت ، والذي في الأصل : ولبيعة .

(٣) وقد قال ابن عبد البر: إذا كان في هذا في السفر، فلا معنى لذكر يوم الجمعة.

التمهيد ١٣ / ٢٧١ .

(٤) في الأصل : يقول ، والمثبت من ت .

(٥) في الأصل : واختلافه ومجمله ، والمثبت من هات ! ت .
(٦ ، ٧) من ع .
(٨) ساقطة من س .
له) سقط من الأصل ، واستدرك بسهم في هامته .

طس / ءأ

٢٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الصلاة في الرحال في المطر ذي رَدْنَج .
وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَانَ .
وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ .

وَقَالَ : قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، يَعْنِي النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، بِخَوِّهِ .
(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - هُوَ الرَّفْرَانِيُّ - حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَعَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، هَهُنَا الْإِسْنَادُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ : يَعْنِي النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : أَدْنَى مَوْفِقُ ابْنِ عَنَاسٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ .
فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَانَ .

وَقَالَ : وَكَرِهْتُ أَنْ تَمْشُوا فِي الدَّحْضِ وَالزَّلَلِ .
٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَاشَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا
عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ ابْنَ عَنَاسٍ أَمَرَ مُؤَفَّقَهُ
، فِي حَلِثٍ مَعْمَرٍ ، فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ بِخَوِّهِمْ .
وَذَكَرَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : : فَعَلَهُمْ خَيْرٌ مِنِّي .
يَعْنِي النَّبِيَّ .

صحيح بمعنى ، وأما الدال المعجمة فقد وقع في بعض النسخ ولاوجه له ، والرخ والرخ بفتح الدال المهملة وسكونها الطن ، والرزغ
كذلك الما القليل ، قال صاحب العين : الرزغة أشد من الردغة ، وتفسيره في الحديث .
وقيل : الردغة بالدال أشد من الرزغة بالزاي .

[وقال ابن الأعرابي : الرخ والردغة الطن] (١) .
وقال الداودي : اليوم الرزغ : المقيم البارد .

وقوله : (كرهت أن يمشوا في الدحض والزَّلَل) (٢) ، ومعنى الدحض : الزلق ،
من معنى الزلل .

وقوله : (كرهت أن أخرجكم) : كذا رويناه هنا ، بالحاء المهملة أي أشتق عليكم وأضيق ، قال الله تعالى : { وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
مِنْ حَرَجٍ (٣) } .

وقوله : في سنده : (حدثني أبو الربيع العتكي ، هو الزهراني) : كذا وقع في الأم
هنا مجتمعين ، ومرة يقول فيه : ٩ العتكي (الزهراني) ، ولا يجتمع العتكي وزهران إلا

(١) سقط من س .

٧٠٤ (4) باب جواز صلاة النافلة على الدابة

(٢) الذي في المطبوعة : فكرصت أن تمشوا .

(٣) ١ لحج : ٧٨ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الصلاة في الرحال في المطر ٢٥

٣٠ - (...) وحدثناه عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهَيْمٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ - قَالَ وَهَيْثُ : لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - قَالَ : أَمَرَ ابْنُ يَرَاءَ عِبَاصِي مُؤَفَّنُهُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ، فِي يَوْمِ مَطِيرٍ ، بِخَوْ حَدِيثِهِمْ .

في جدّهما ، هما أبناء عم ، وليس أحدهما فصيلةً من صاحبه ، زهران ابن الحجر بن عمران بن عمرو [من بقيا] (١) والعتك (٢) بن الأسد بن عمرو ، وقد تقدم تنبيهنا عليه ، فلعله صليبة في النسب الواحد ، وكان خليفًا للآخر وجارًا .

(١) سقط من ت .

(٢) في ت : وللعتيك .

٢٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز صلاة النافلة على الدابة ...

إلخ

(٤) باب جواز صلاة النافلة على الدابة

في السفر حيث توجهت

٣١ - (٧٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنْدَلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَلِّي سُبْحَتَهُ ، حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ نَاقَتُهُ .

٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ،

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ .

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ .

قَالَ : وَفِيهِ نَزَلَتْ : فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا كَعَجْ وَجْهَ اللَّهِ { (١) } .

٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَزْهَدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا

ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ الْفَلَكِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

وَفِي حَلِيفِ ابْنِ مُبَارَكٍ وَابْنِ أَبِي زَائِدَةَ : ثُمَّ تَلَا ابْنُ عُمَرَ : فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا كَعَجْ وَجْهَ اللَّهِ . وَقَالَ : فِي هَذَا نَزَلَتْ .

٣٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ ، وَهُوَ مُوَجَّهٌ إِلَى خَيْبَرَ .

وقوله : (كان يصلي سَبَّحَتْهُ حيث توجهت به ناقته) (٢) بئْنُ معناه في الرواية الأخرى (٣) ، وأزال الاحتمال بقوله حيث (٤) كان وجهه ، [وبما] () في حديث أنس ووجهه عن يسار القبلة .
 (١) للبقرة : ١١٥ .
 (٢) في ت : راحلته .

(٣) لعله يقصد حديث حرملة : (يُغْ على الراحلة قبل ئُ وجبما توخه) .
 وحديث عمرو بعده : (على ظهر راحلته حيث توجهت) .
 (٤) الذي في المطبوعة : حيثما .
 (٥) من ق ، س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز صلاة النافلة على الدابة ...
 إلخ ٣٦ ٢٧ - (...) وحدَّثنا يَحْمَصُ بْنُ يَحْمَصَ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ
 ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أُسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ .
 قَالَ سَعِيدٌ : فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ .
 فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : خَشِيتُ الْفَجْرَ فَزَكَلْتُ فَأَوْتَرْتُ .
 فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) اسْوَةٌ ! ؟ فَقُلْتُ .
 بَلَى ، وَاللَّهِ .
 قَالَ : إِنْ " رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ .

٣٧ - (...) وحدَّثنا يَحْمَصُ بْنُ يَحْمَصَ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ،
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ .
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ فَلَكَ .

٣٨ - (...) وحدَّثني عِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمَصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ .
 وقوله : [لولا أني] (١) رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يفعل (٢) مافعله : ولا خلاف في

٧٠٥ (٥) باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

هذا بين العلماء في جواز تنفل المسافر حيث توجهت به راحلته كان إلى القبلة أو لا ، واختلفوا في ابتداء صلاته ، فذهب مالك وغيره إلى أن الابتداء أو غيره سواء ، وذهب الشافعي وأحمد وأبو ثور أنه (٣) يفتح إلى القبلة استحسانا ، ثم يصلي بعد [كيف شاء و] (٤) أمكنه .

[ثم] () اختلفوا في أي سفر يباح هذا ؟ فاللح لا يراه إلا في سفر يجوز فيه قصر الصلاة ، وعامتهم على أنه يجوز في كل سفر طال أو قصر ، وأبو يوسف يجيزه في الحضر ، ونحوه عن أنس : (كان يومي على حمار في أزقة المدينة) ، وحكاها بعض الشافعية عن مذهبهم .

وقوله : (كان يوتر على راحلته) : أصل في جواز الوتر عليها كيف توجهت به ،
 وهو قول مالك والشافعي وأحمد [! إسحق] (٦) وعطاء ، خلافا لأصحاب الرأي .

وقوله : (غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة) إجماع من أهل العلم أنه لا يصلي على
 (١) في الأصل : إني ، والمثبت من ت ، والمطبوعة .

(٢) في الأصل : فعله ، والمثبت من ت ، والمطبوعة .

(٣) في الأصل : أن ، والمثبت من ت .

(٥) في الأصل : و .

(٤) من ت .

(٦) من ت .

٢٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز صلاة النافلة على الدابة ...

إنلج ٣٩ - (...) وحثني حرمة بن يحيى .

أخبرنا ابن وهب .

أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن سأل! بن عبد الله ، عن أبيه ؛ قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ .

٤٠ - (٧٠١) ود ثنا عمرو بن سواد وحرمة ، قالوا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَ ٢ ؛ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّيُ السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ ، عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ ، حَيْثُ تَوَخَّهَتْ .

٤١ - (٧٠٢) وحثني محمد بن حاتم ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ ؛ قَالَ : تَلَقَّيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ فَتَلَقَيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمَرِ فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّيُ عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ فَلِكِ الْجَانِبِ - وَأَوْمَأَ هَمَّامٌ أَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةَ - فَقُلْتُ لَهُ : رَأَيْتُكَ تُصَلِّيُ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ .

قَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَفْعَلُهُ لَمْ أَفْعَلْهُ .

الدابة فريضة لغير عذر من خوف أو مرض .

واختلف في المرض ، واختلف فيه مَوْلَى مَالِكٍ إِذَا امْتَحَنَتْ حَالَتَهُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ وَعَلَيْهَا ، واختلف قول مالك هل حكم السفينة [في التنفل] (١) حيث توجهت به حكم الدابة أو خلافها ؟

وقوله في حديث عمرو بن يحيى في الباب : (رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي على حمار)

وهم الدارلطنى وغيره [عموا ، ، ٢] في قوله (على حمار) ، والمعروف في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) (على راحلته وعلى البعير ، والصواب أنه من فعل أنس ، كما حكاه مسلم بعد هذا ، ولم يخرج البخارى حديث عموا .

وقوله : (وهو موخه ، ٣) إلى خيبو) : أى متوجه ، يَمَّال : وخه هاهنا ، أى توجه ،

وقد يَمَّال : إن معناه : قاصد ، يَمَّال : هذا وجهى إليه ، أى قصدى ، وقد يقال : معناه : أى مَّابِل بوجهه إليها .

ولم يذكر في كتاب مسلم صفة صلاته على الدابة ، وقد وقع مفسراً في الموطأ من فعل أنس قال : إيماء (٤) وقال مالك : وللك سنة الصلاة على الدابة ، قال : (ولا يسجد على القوبوس) ،

(١) من ت ، ق .

(٢) قط ت : عموير .

(٣) في س : متوجه .

(٤) في س : إنما .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز صلاة النافلة على الدابة ...

إنلج

٢٩

وقوله : (فلقينا أنساً حين قديم الشام) (١) : كذا وقع في جميع النسخ لمسلم ، قيل :

هو وهم ، وصوابه : من الشام وكذا أخرجه [البخارى] (٢) ، وذلك أنهم خرجوا من البصرة للقاءه حيئ قدم [من] (٣) الشام .

(١) في للطبوعة : تلقينا نفس بن مالك حيئ قدم الشام

(٢) من ت .

وانظر البخلي في صحيحه ، كتقصير الصلاة ، بصلاة التطوع ٣ على المحلى (١١٠٠) .

(٣) من ت .

وقد جاء في ت بعد كلمة (إلام) مايلي :

كُلُّ الجزء الأول من الأكمال ، والحمد لله ذى الجلال ، وصلى الله على سيدنا محمد المنعوت بأحمد المحل ، وعلى آله وأصحابه أولى الفضل والأفقال .

ويتلوه بن شاء الله تعالى في نول الثاني أحاديث الجمع بين الصلاتين .

كتبه بخطه لنفسه العبد الفقير إلى

رحمة مولاه ، الغنى عمن سواه ، الراجي! وربّه البارى أبو الحسين بن على بن يوسف التومنى الأنصارى ، عفا الله عنه ، وأتاه مغفرة من لدنه .

وهذه النسخة تجزئة أربعة أجزاء ، وهذا الجزء أولها ، وهو الربع من الشرح للعلق .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

(٥) باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

٤٢ - (٧٠٣) ! ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا بَجَلَ بِهِ السَّيْرُ ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

أحاديث الجمع بين الصلاتين

قال الإمام : الجمع بين الصلوات المشتركة الأوقات يكون تارة سنة ، وتارة رخصة ، فالسنة الجمع بعرفة والمزدلفة ، [ولا خلاف في ذلك] (١) ، وأما الرخصة فالجمع في المرض والسفر والمطر ، فمن تمسك بحديث صلاة النبي كلمة مع جبريل - عليه السلام - وقدمه لم ير الجمع في ذلك ، ومن خصه أثبت جواز الجمع في السفر بالأحاديث الواردة فيه ، وقاس المرض عليه ، فيقول : إذا أبيح للمسافر الجمع لمشقة السفر ، فأحرى أن يباح للمريض ، وقد قرن الله المريض بالمسافر في الترخيص له في الفطر والتميم ، وأما الجمع في المطر فالمشهور من مذهب مالك إثباته في المغرب والعشاء ، وعنه قوله شاذة : أنه لا يجمع إلا في مسجد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ومذهب المخالف جواز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المطر واحتج القائلون بالجمع بالحديث الذي فيه أنه (صلى الله عليه وسلم) صلي بالمدينة ثمانيا وسبعا (٢) .

قال مالك أرى ذلك في المطر ، وهذا المعنى قاله (٣) غيره ، فقال بالجمع (٤) بين الظهر والعصر على ما جاء في الحديث ، ولم يقل بذلك مالك في صلاة النهار وخص الحديث بضرب من القياس ، وذلك أن الجمع للمشقة اللاحة في حضور الجماعة ، وتلك المشقة إنما تدرك الناس [في الليل] (٥) ؛ لأنهم يحتاجون إلى الخروج من منازلهم إلى المساجد ، وفي النهار هم منصرفون في حوائجهم ، فلا مشقة تدركهم في حضور الجماعة (٦) ، وتأويل الحديث على أنه كان في مطر ، يضعفه ما في أحد طرق هذا الحديث ، وهو قول ابن عباس : (جمع رسول الله كلتا بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة في غير خوف ولا مطر! ، فقد نص ابن عباس على أنه لم يكن في مطر ، قال : وقيل في تأويله : أن ذلك كان في الغيم ، فإنه (صلى الله عليه وسلم) صلي الظهر ثم انكشف له في الحال أنه وقت العصر فصلاها ، وهذا يضعفه جمعه في الليل ؛ لأنه لا يخفى دخول الليل

(١) من المعلم .

(٢) الذي في المطبوعة : ثمانيا جميعا وسبعا جميعا .

(٣) في ع : تأوله .

(٥) في ع : بالليل .

(٤) في ع : بل يجمع .

(٦) في ع : الصلاة .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ٣١ ٤٣ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى عن عبيد الله ، قال : أخبرني نافع ، أن ابن عمر كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ، بعد أن يغيب الشفق ، ويقول : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ٤٤ - (...) وحدثنا يحيى بن بحى ولتيبة بن سَعِيل ! وأبو بمر بن أبي شَيْبَةَ وعَمْرُو الثَّاقِدُ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، (فَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ .

٤٥ - (...) وحدثني حَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَحْبَبُونَا النُّجْنَ وَهَبَ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا عَجَّلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ .

حتى يلتبس دخول (١) المغرب مع وقت العشاء ولو كان الغيم ، قال ويشبهه (٢) أن يكون فعل ذلك في المرض ، والذي ينبغي أن يحمل عليه [ما] (٣) أعنى يتلوه أو تأويله من أحاديث الجمع عند من لا يقول به : إنه أوقع الصلاة الأولى! أي آخر وقتها والأخير! في أول وقتها .

قال القاضي : ذكر مسلم في هذا الباب في السفر حديث ابن عمر : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء) وفي بعض طرقه : (يؤخر المغرب (٤) حتى يجمع بينها وبين صلاة العشاء) ، وإنما خص ابن عمر جمع صلاتي الليل هنا لأنه أورد الحديث حجة لنزله .

وذلك أنه استصرخ على زوجته صفية بنت أبي عبيد () ، فاستعجل السير وجمع بين المغرب والعشاء .

ذكر مسلم (بعد أن غاب الشفق) (٦) وفي يخره : (صلى المغرب قبل مغيب الشفق (٧)

(٢) (٣) (٥)

(٦)

في ع : وقت .

في ع : والأشبه .

من ع .

الذى في المطبوعة : يؤخر صلاة المغرب .

الثقفية ، أمها عليلة بنت أبي العاص ، أخت عتاب أمير مكة : قال ابن منده : ثبوت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وروت عن عائشة وحفصة ، ولا يصح لها سماع عن النبي طيش روى عنها نافع مولى ابن عمر ، الاستيعاب ٤ / ١٨٧٣ ، ١ لإصابة ٧ / ٧٤٠ .

٧٠٦ (6) باب الجمع بين الصلاتين في الحضر

واستصرخ عبد الله عليها - رضى الله عنهما - أخرجه البخارى في ، كالتقصير ، يصلى المغرب ثلاثا في السفر ٢ / ٥٥ ، وكذا في كالحج ، بالمسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله ٣ / ١٠ (٧) في المطبوعة : حين يغيب الشفق .

٣٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ٤٦ - (٧٠٤) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا المفضل - يعنى ابن فضالة - عن عقيل .

عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ! ، أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل ، إلى الظهر ثم ركب .

٤٧ - (...) وحديثي عمرو الناقد ، حدثنا شعبة بن سوار المد ماني ، حاشا ليث بن

سعد عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن أنسبي ؛ قال : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا أراد أن يجتمع بين الصلاتين في السفر ، أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجتمع بينهما .

٤٨ - (...) وحديثي أبو الطاهر وعمرو بن سواد ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، حديثي جابر بن إسماعيل عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنسبي ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : إذا غل عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر ، فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجتمع بينهما وبالعشاء ، حين يغيب الشفق .

ثم انتظر حتى غاب فصلي العشاء (١) ثم احتج على نازلته بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ولم يتعرض لذكر فعله في صلاة النهار ، فلا حجة فيه أنه كان لا يجمع بالنهار ، على أن أبا داود (٢) قد رواه : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا جد به السير صنع مثل ما صنعت) من غير تعيين صلاة .

وذكر مسلم في الباب حديث أنس : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ، ثم ينزل فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، فإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب (٣) -

(١) أبو داود ، كالصلاة ، بلطمع لن الصلاتين من حديث نافع وابن واقد ٢ / ١ ، وأخرجه النسائي ، كالمواقيت ، بلول وقت للعشاء من حديث جابر ١ / ٢١١ ، وانظر : أحمد في المند ٣ / ٣٥١ .

(٢) أبو دلود الكتاب والباب السابقين .

(٣) لدخل الإمام هنا ثلاثة طرق في بعضها ، الأول : قتيبة بن سعيد ، والثاني : عمرو الناقد ، والثالث : أبو الطاهر وعمرو بن سواد . كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر

باب الجمع بين الصلاتين في الحضر

٤٩ - (٧٠٥) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ قال : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير خوت ولا سفر .

وذكر حديث ابن عباس ومعاذ في جمع النبي (صلى الله عليه وسلم) في غزوة تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقالوا : (أراد ألا يخرج أمته) ولم يفسر صورة الجمع ، وقد فسر في حديث معاذ في كتاب أبي داود (قال : كان إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ارتحل قبل أن تزيغ أخر الظهر حتى ينزل للعصر وفي المغرب والعشاء مثله) (١) وفي هذا الباب أحاديث الجمع بعرفة والمزدلفة يجمع بين الظهر والعصر بعرفة حين زالت الشمس وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة بعد مغيب الشفق (٢) وفي الموطأ من حديث علي بن حسين أن النبي - عليه السلام - كان إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر ، إذا أراد أن يسير ليلته جمع بين المغرب والعشاء (٣) ، وفي الموطأ من حديث معاذ في غزوة تبوك أنه أخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً (٤) ، فأفادت ألفاظ هذه الأحاديث معاني متفرقة من الفقه تنبئ وتلتئم إن شاء الله تعالى ولا تتنافر .

ففي حديث معاذ هذا جمعه بين هذه الصلوات وهو نازل دون سير ولا كونه على ظهر لموله : (ثم دخل ثم خرج) وهذا هو ظاهر الكلام ، وقد قيل : يحتمل أن يكون خرج عن الطريق للصلاة ثم دخل فيها للسير ، وهذا بعيد ، وقيل : لعله كان هذا مع المطر .

(١) أبو ثاود ، كالصلاة ، بالجمع بين الصلاتين بلفظ قريب ، وفيه بعد حتى ينزل للعصر : (وفي المغرب مثل فلك إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس تحلل ! غرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما) ٢٧٦ / ١ . (٢) راجع البخاري في صحيحه ، كالج ، بالجمع بين الصلاتين بعرفة ، حديث سالم ٢ / ١٩٩ .

وهو الذي صرح بالجمع بعرفة ، ثم مسلم ، كالحج ، بالإفاضة من عرفات إلى المزلحفة ، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزحفة في هذه الليلة ٢ / ٩٣٤ ، ولم يذكر سوى الجمع بين المغرب والعشاء بالمزحفة ، والحديث أخرجه أبو ثاود ، كالمناسك ، بصفة حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) عن جعفر بن محمد عن أبيه ٤٤٣ / ١ ، واحمد في المسند ١٢٩ / ٢ ، ومالك في الموطأ ، كقصر الصلاة في السفر ، بالجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ١ / ١٤٥ .

(٣) الكتاب والباب السابقين ، وقال محققه : قال ابن عبد البر في التقيصيح : هذا الحديث يتصل من رواية مالك من حديث معاذ بن جبل وابن عمر معناه ، وهو عند جماعة من الصحابة مسنداً .
(٤) السابق ١ / ١٤٣ .

٣٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ٥٠ - (...) وحدَّثنا أحمد بن يونس وعون بن سلام ، جميعاً عن زهير ، قال ابن

، ، ص ص ص ص ، ص نص ! كل ، ، يرص هـ هـ ! ح هـ ص هـ ص يرص ص يونس : حدثنا زهير .
حدثنا أبو الزبير عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا بِالْمَدِينَةِ ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ .

وفي حديث ابن عمر وعلى بن حسين أن الجمع مقتضاه مع ارتفاع جد السير ، لقوله :

(إذا عجل به السير) ، (إذا أراد أن يسير يومه) ، ١ د إذا أراد أن يسير ليله) .

وأفاد حديث ابن عباس ومعاذ في الكتاب الرخصة ، ورفع الحرج وهو يدل على جواز ما فعل من ذلك .

وأفاد حديث أنس في الكتاب صلاة الأولى في وقت الأخرى لمشقة النزول لحلول وقت الأولى ، وأنه إن رحل بعد حلول وقت الأولى صلاها وترك الصلاة الأخرى لنزوله فيصلهما جميعاً لوقتتهما ، وظاهره أن نزوله في وقت الآخرة .

وأفاد حديث معاذ في كتاب أبي داود بيان صورة الجمع واختلاف أحواله ومضمونه ضم إحدى الصلاتين إلى الأخرى وصلاته كل واحدة في وقت الأخرى (١) ، وهذه هي حقيقة الرخصة والتخفيف .

وموضع خلاف العلماء ، على أنه لا وجه للخلاف ولا يجوز مع صحة الآثار بذلك وتظاهرها وهو مضمون حديث ابن عمر وفعله في كتاب مسلم ، واحتجاه بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يفعله ، وأنه كان يوتر المغرب حتى يصلها مع العشاء .

وأفادت أحاديث الجمع بعرفة عند الزوال أن الرحيل إذا كان عند دخول وقت الصلاة الأولى ، وكان السير مستمراً والنزول بعد خروج وقت الآخرة أن يكون الجمع في وقت الأولى [إذ لا نزول لهم في وقت الآخرة] (٢) .

وأفاد جمع مزدلفة أن الصلاة الأولى إذا حانت والمسافر على ظهر ونزوله قبل خروج

وقت الآخرة أن يكون الجمع في وقت الآخرة ؛ لاني الشمس تغيب عليهم وهم ركباً عاملاً (٣) عملهم ونزولهم قبل ، وهو من معنى حديث أنس ومعاذ فنزل بعض شيوخنا مسألة الجمع على مفهوم هذه الأحاديث ، فإذا زالت الشمس وهو في المنهل ويعلم أنه إذا رحل لم ينزل إلا بعد الغروب جمع في أول وقت الظهر على ظاهر حديث معاذ ، وإن كان نزوله قبل الاصفرار لم يجمع وصلى الأولى وآخر الآخرة حتى ينزل ، على ظاهر حديث أنس ، فإن زالت الشمس وهو على ظهر وكان نزوله قبل الاصفرار أخرهما حتى ينزل وجمعهما على مقتضى حديث معاذ .

واختلف إذا كان نزوله بعد الاصفرار وقبل الغروب ، فإن كان نزوله بعد الغروب

(١) وذلك فيما أخرجه عن أن! بن مالك قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا ارتحل قبل أن تزيع الشص آخر الظهر

إلى وقت العصر ، ثم نزل يجمع بينهما ، فإن زاغت الشص قبل أن يرتحل صفى الظهر لم ركب (صلى الله عليه وسلم) .

ك الصلاة ، بالجمع بين الصلاتين ٢٧٨ / ١ .

(٢) من هامش الأصل ، س ، ولعلها تفشيرية .

(٣) في س : عاملون .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ٣٥

جمع وصلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ، وعليه مجمل قول مالك في المدونة إذ لا بد من نزول لصلاتهما وجمعهما ، فكونه في وقت يمكن أن يصليهما فيه في وقتها المختار أولى وهذا نص فعل ابن عمر ، وقد قال : (صنعت مثل ما صنع النبي (صلى الله عليه وسلم)) ، وهي كانت سنة نازلة ابن عمر ؛ لأنه قطع في ليلته تلك مسيرة ثلاث ، فلم يأخذ وقت صلاة فيهما وهو نازل فنزل لهما نزولا واحدا ، ويحمل ما جاء في كتاب مسلم في فعله هذا ، وقول نافع بعد مغيب الشفق [في الآخرة منهما لبيان الرواية الأولى من صلاته للمغرب قبل مغيب الشفق] (١) .

وقوله في رواية سالم [في مسلم] (٢) : (آخر المغرب حتى جمع بينها وبين العشاء)

ولم يقل في وقت العشاء ، وكذلك حكم المغرب والعشاء في هذه الأحوال ، وهذا على مذهب من نظر الحيلة للوقت مع الأخذ بالرخصة ، وأما غيره فأخذ بمجرد الرخصة ولم يتلفت إلى هذا ، وقال أبو الفرج عن مالك : من أراد الجمع بين الصلاتين في السفر جمع بينهما إن شاء في آخر وقت الأولى ، أو في أول وقت الآخرة ، فإن شاء أخر الأولى فصلاها في آخر وقتها ، وذلك لجواز الصلاة بعرفة والمزدلفة ، وهذا قول الشافعي وجمهور العلماء .

قال أبو الفرج : وهو أصل هذا الباب ، فرأى من قال هذا أن فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك توسعة ورخصه ، وأن تقديمه العصر بعرفة كتأخير المغرب بالمزدلفة ، وكذلك اختلاف ذلك في الجمع في السفر ، وقد اختلف العلماء في الجمع للمسافر على ماتقدم ، مع اتفاقهم على الجمع بعرفة ومزدلفة واتفاقهم على منع الجمع بين الصلوات التي لا اشتراك بينها (٣) من العصر والمغرب [والعشاء والصبح] (٤) والصبح والظهر ، فرأى الجمع للمسافر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء جماعة السلف والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث ، وهو معروف مذهب مالك .

واختلف عنه مع القول بالجمع هل ذلك بمجرد السفر أو حتى يجد به السير ، أو يخاف فوات أمر ؟ وباشتراط جد السير قال الليث والثوري ، وباشتراط العذر قال الأوزاعي ، وبمجرد السفر قال جمهور السلف وعلماء الحجاز وفقهاء أصحاب الحديث والظاهر ، وأنه يجمع أي وقت شاء من الأولى أو الآخرة ، وأبى أبو حنيفة وحده الجمع للمسافر ، وحكى كراهته عن الحسن وابن سيرين ، وروى عن مالك مثله ، وروى عنه كراهته للرجال دون النساء ، قال أبو حنيفة : إلا أن للمسافر أن يؤخر الظهر إلى آخر وقتها فيصلها ، ويؤخر قليلا ثم يصلي العصر أول وقتها ، فلا صلاة في وقت أخرى تجوز لمسافر ولا حاضر إلا بعرفة ومزدلفة .

وأما ما ذكره مسلم من أحاديث الجمع في غير السفر ، فحديث / ابن عباس وقال فيه : (جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا سفر) وفي الأخرى : (ولا مطر كان ولا سفر) (٥) .

(١ ، ٢) سقط من س .

(٣) في س بينهما .

(٥) حديث في غير خوت ولا سفر لفظه في المطبوعة : صلى .

(٤) سقط من م .

١٢٤ / ١

٣٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر قال أبو الزبير : فسألت سعيداً : لم فعل فلان ؟ فقال : سألت ابن عباس كذا سألتني ، فقال : أراد ألا يخرج أحياً من أفته

٥١ - (...) وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالا - يعني ابن الحارث -

ص يهص ، ص ص عص سكي ص عر صلم ه ، فحوص يهه لم ص ص ! ص .

حدثنا قرة ، حدثنا أبو الزبير ، حدثنا سعيد بن جبير ، حدثنا ابن عباس ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة في سفرة سافرهما ، في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء .

وقوله في الجمع بين صلاتين على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتأويل مالك الحديث على أنه

كان في المطر ، وقد تأوله غيره من اهل العلم ، وقول ابن عباس في ذلك : (أراد ألا يُخرج أمته) (ال فقد تقدم كلام الإمام أبي عبد الله عليه وبالجمع في المطر [بين] (٢) العشائين كما قال مالك قال الشافعي وأحمد وإسحق وجمهور السلف ، ولم ير ذلك مالك في الظهر والعصر ، وقال بالجمع في المطر الوابل : الشافعي وأبو ثور والطبري ، وهو ظاهر قول مالك في الموطأ ، والطن والظلمة عند مالك كالمطر ، وقد جاء عنه ذكر الطن مجردا ، وأبي من الجمع للمطر ليلا ونهارا : الليث وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الظاهر ، وذهب كافة العلماء إلى منع الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير عذر إلا شذوذا منهم من السلف ابن سيرين ، ومن أصحابنا أشهب ، فأجازوا ذلك للحاجة والعذر مالم تتخذ عادة ، ونحوه لعبد الملك في الظهر والعصر ، ووجههم في ذلك حديث ابن عباس ، وموله : (أراد ألا يخرج أمته) وتأول ذلك على تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية لاول وقتها ، على ما تأوله أبو الشعثاء وعمرو بن دينار في كتاب مسلم ، وبه [علا] (٣) أشهب الحديث قال : لأنه يصلى في آخر الوقتين اللذين وقت جبريل - عليه السلام - في حديث ابن عباس ، إذا كان هذا لم يكن خلافاً ، وظاهر حديث ابن عباس يحتمل الوجهين .

وقوله : (أراد ألا يخرج أمته) : أى أن لهم جواز تأخير الصلاة إلى آخر وقتها ، وليس في ظاهره ما يدل أنه يجمعهما في الحضر في أول وقت الأولى أو يؤخرها لوقت الآخرة . وكذلك الجمع للمريض الذى يخاف أن يغلب على عقله جائز أول الوقت عند مالك ، ومنعه الشافعي وسخنون من أصحابنا ، فأما الذى الجمع أرفق به فعند مالك يجمع في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية ، وكذلك لا يجمع المريض الأولى عند الحنفى على أصله ، وعند سخنون وغيره ممن لم ير لهم الجمع .

(١) في الأصل : بالبناء لما لم يسم فاعله ، وفي المطبوعة وس بالبناء للمعلوم كما جاءت أيضا في المطبوعة : (أن لا يخرج أحداً من أمته

" (٢) في س : و .

(٣) في س : علل .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر

٣٧

قَالَ سَعِيدٌ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا حَمَلَهُ عَلَى فَلَكَ ؟ قَالَ : أَرَادَ أَلَّا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ .

- عص ى ه - ، ه ، ه ه ، - - نص ، عوء - !ص ، نحو

٥٢ - (٧٠٦) حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ،

عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرٍ عَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي غَرُورَةِ تَبُوكَ ، فَكَانَ يُصَفِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا .

٥٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالَا - يَغْنَى ابْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا قُرْ - حمص ص

ه ، ص ص صكل ، صه ص صكل - ه - و - ص ص ص ، ير - ص ، - ه ، - ص ص ابن خالد ، حدثنا أبو الزبير ، حدثنا عامر بن وإثلة أبو الطقث ، حدثنا معاذ بن جبل قال : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي غَرُورَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

قَالَ : فَقُلْتُ : مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ .

٥٤ - (٧٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَاشَا أَبَا مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَكْبَى كُرَيْبٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَيْى ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ .

(فِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ) قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ فَعَلَ فَلَكَ ؟ قَالَ : كَيْ لَا يُخْرِجَ امْتَهُ .
وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا أَرَادَ إِلَى فَلَكَ ؟ قَالَ : أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ
امْتَهُ .

٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ
النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَمَانِيًا جَمِيعًا ، وَاسْتَعْنَا جَمِيعًا .
قُلْتُ : يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ ، أَظْنَهُ أَخَرَ الظُّهْرِ وَغَلَّ الْعَصْرَ ، وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَغَلَّ الْعِشَاءَ .
قَالَ : وَأَنَا أَظُنُّ فَآءٌ .

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّفْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ إِينَارٍ ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى بِالْمِثْنَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا الظُّهْرَ
٣٨
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر
وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٥٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّفْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْحَرِثِ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمًا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَبَدَتْ النُّجُومُ ، وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ : الصَّلَاةُ
، الصَّلَاةُ .
قَالَ لَجَاعَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، لَا يَفْتَرُ وَلَا يَنْتَنِي : الصَّلَاةُ ، الصَّلَاةُ .
فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَعْمَمُنِي بِالسَّنَةِ ؟ لَا أَمَ لَكَ ؛ ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ .

قَالَ غُنْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ : فَخَاكَ فِي صَدْرِي مِنْ فَلَكَ شَيْءٌ ! .
فَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَدَقَّ مَقَالَتَهُ .
وقوله : (فخاك في صدري) (١) أكما أخذ به ، قال الليث : الحيك أخذ القول بالقلب ، وقيل : معناه : تحرك ، وقال شمر : الحياك
: الراسخ في قلبك مما يهملك ، وقال الحرابي : هو ما يقع في خلدك ولا ينشرح له صدرك ، وخفت الإثم فيه ، فقال بعضهم : وصوابه :
حلت ، ولم يقل شيئاً ، قال أهل اللغة : يقال حاك يحيك ، حلت يحلث ، واحتلت وأحاك لغة حكاها الخليل وأنكرها ابن دريد ، وفي
أحاديث جمع المغرب إلى العشاء وتأخير ابن عباس لها دليل على أن لها وقتاً ، وفعل ابن عباس يدل على أنه رأى الترخيص في الجمع
في الحضر كما روى .

قال الإمام : [ذكر مسلم في الباب] (٢) : حدثني أبو الطاهر (٣) وعمر بن سواد (٤) ،
أنبأنا (٥) ابن وهب (٦) ، حدثني جابر بن اسماعيل عن غفيل [عن ابن شهاب] (٧) حديث أنه ، هكذا روينا هذا الإسناد مجداً
، ووقع في نسخة ابن ماهان ، أنبأنا ابن وهب قال : حدثني إسماعيل عن غفيل ، وهذا وهم ، وإنما هو جابر بن إسماعيل : شيخ لابن
وهب ، مصر كما ، ووقع في بعض النسخ أيضاً : ابن وهب عن حاتم بن إسماعيل (٨) وليس بشيء .

قال القاضي : كان في النسخة الواصلة إلينا من العلم خلل في آخر هذا الكلام ، وصوابه ، ما أثبتناه عليه إذ نقله مانقل من كتاب
الجاني فحققناه وأصلحناه منه ، وروايتنا
(١) القائل : عبد الله بن شقيق .

(٢) في ع : خرج مسلم في هذا الباب .

(٣) هو أحمد بن عمر بن عبد الله بن للسر الأُموي ، أبو الطاهر المصري ، توفي سنة تسعة وأربعين ومائتين .

(٤) ابن الأسود : أبو محمد ل!صرى .

(٥) فى المطبوعة : أخبرنا .

يلا) هو عبد الله بن وهب بن مسلم مولى ابن رمانة .

(٧) من ع والمطبوعة .

يا) يعنى بدل جابر ، وحاتم هو ابن إسماعيل المدنى ، أبو إسماعيل الحارثى ، روى عن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة ، وأبى واقد ، وعنه ابن مهدي ، وابن أبى شيبة ، وقتيبة ، وغيرهم ، مات سنة ست وثمانين ومائة .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ٣٩ ٥٨ - (...) وحديثنا ابن أبي عمر ، حديثنا وكيع ، حديثنا

عمران بن حدير عن عبد الله

ابن شقيق العقيلي ؛ قال : قال رجل لابن عثاسي : الصلاة .

فَسَكَتَ .

ثم قال : الصلاة+ فيه من طريق الجلودي : حاتم بن إسماعيل ، ومن طريق ابن ماهان : إسماعيل ، كذا عند جميع شيوخنا عن العذري ، والسمرقندي وابن الحنّاء وسائر رواة الجلودي ، وابن ماهان ، إلا أنه كان فى كتاب شيخنا القاضى التيمى رواية ابن الحنّاء بخط ابن العسال عن جابر بن إسماعيل بغير خلاف على الصواب ، وفى كتاب شيخنا أبى محمد الخشنى : حديثنا (١) ابن إسماعيل ، دون اسم ، فطرح الاسم لأجل الوهم وأبقى النسب الصحيح ليسلم من الوهم فى اسم ابن إسماعيل ، والصواب : جابر ، كما حكى الشيخ ، وكذا صوّبه الجيّانى وأبو على الحافظ ، وكذا ذكره الدمشقي (٢) وأبو داود والنسائى (٣) فى حديث ابن شهاب .

وقال البخارى : جابر بن إسماعيل يُعد فى المصريين عن عقيل ، روى عنه ابن وهب (٤) .

قال الإمام : وخرفنى مسلم فى هذا الباب حديث قرة (٥) بن خالد [قال : ثنا] (٦)

أبو الزبير المكي (٧) عن عمرو بن وائلة أبو الطفيل قال : [ثنا] (٨) معاذ بن جبل [قال : جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى غزوة تبوك الحديث] (٩) ، هكذا أتى [فى] (١٠) هذا الإسناد أبو الطفيل عمرو بن وائلة ، والمشهور المحفوظ فى اسم أبى الطفيل [عامر] (١١) لا عمرو ،

(١) فى ق ، س : نا .

(٢) صاحب الأطراف ، أبو مسعود .

الحافظ المجوّذ ، إبراهيم بن محمد بن عبيد ، حدث عة أبو ذر الهروى ، وحمزة بن يوسف السهمى ، مات سنة أربعمائة .

سير ١٧ / ٢٢٣ .

(٣) ثبو داودك ، الصلاة ، بالجمع بين الصلاتين ١ / ٢٧٨ ، والنسائى فى اللجتي ، كالمواقيت ، بالوقت الذى يجمع فيه المسافر بين المغرب والعشا ١ / ٢٣١ ، كما أن النسائى أخرج لحاتم بن إسماعيل فى غير هذا الباب من غير هذا الطريق ١ / ٢٣٤ ، بالجمع بين الظهر والعصر بعرفة .

(٤) التلخيص الكبير ٢ / ١ / ٢٠٣ ، وانظر : تهذيب الكمال ٤ / ٤٣٤ .

(٥) وقرة : هو ابن خالد السدوسى البهى ، روى عن الحسن البصرى ، وعمرو بن دينار المكي ، ومحمد بن سيرين ومعاوية بن قرة المزنى وأبى الزبير المكي ، وغيرهم ، وعة الطيالسى ، ووكة ، وشعبة - وهو من أقرانه - وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وآخرون .

قال البخارى عن على بن المدينى : له نحو مائة حديث ، وقال فيه يحيى بن سعيد : كان قرة عندنا من

أثبت شيوخنا .

مات سنة نيف وسبعين - أو أربع وخمسين - ومائة .

روى له الجماعة .

تهذيب الكمال ٢٣ / ٥٧٧ .

(٦) من ع .

(٧) هو محمد بن مسلم بن تدرس ، روى عن العبادلة الأربعة ، وعائشة ، وجابر ، وابن جبير ، وعكرمة وغيرهم ، وعة عطاء ، وا
لزهرى ، والاعمش .
التهذيب ٩ / ٤٤٠ .
(٨ - ١٠) من ع .
(١١) أتت في س على وفق ماصح القاضي .

٤ . كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر فسكت .

ثُمَّ قَالَ : الصَّلَاةَ .

فَسَكَتَ .

ثُمَّ قَالَ : لَأَئِمَّ لَكَ ؛ يَنْعَلُظُ بِالصَّلَاةِ ؟ وَكُنَّا نَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
وإنما أتى هذا من قبل الراوى عن أبي الزبير (١) قال بعضهم هو عامر بن وائلة الليثى المكي ابن ليث بن بكر بن عبد مناة ، ومن قال
أبو الطفيل البكرى ينسبه إلى ابن عبد مناة ، وليس ابن بكر بن وائل ، وقد نبه عليه البخارى في تاريخه الكبير فقال : اسمه عامر ، [
وقال بعضهم : عمرو (٢) ، وقال في الأوسط (٣) : اسم أبي الطفيل عامر] (٤) ونحوه في كتاب التمييز لمسلم (٥) .

٧٠٧ (٧) باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

٧٠٨ (٨) باب استحباب يمين الإمام

قال القاضي : عامر على المشهور وقعت روايتنا فيه عن عامة شيوخنا في الكتاب من طريقى مسلم ، إلا أن أبا بحر حدثنا عن أبي الفتح
الشاشى به فقال : عمرو ، وماحكاه الجياني من روايته عمرو ، وقد ذكر مسلم في الأم عن زهير عن أبي الزبير وسماه (عامراً) بغير خلاف .
(١)
(٢)

يعنى قرة ، قلت : وقد أتت في المطبوعة على التصويب ، ومع هذا فقد قال النووى : هكذا ضبطناه عامر بن وائلة ، وكذا هو فى بعض
نسخ بلادنا ، وكذا نقله القاضي عياض عن جمهور رواة صحيح مسلم ، ووقع لبعضهم : عمرو بن وائلة ، وكذا وقع فى كثير من أصول
بلادنا ٥ / ٢١٩ .

قلت : عَرَفَ - رضى الله عنه - بالاسمين ، قال ابن عبد البر : والأول - يعنى عامر - كثر وثشه ، ولد عام أحد ، وأدرك من حياة
النبي (صلى الله عليه وسلم) ثمان تسخين ، توفى عام مائة .

الاشحاب ٢ / ول ٧ ، ٤ / ١٦٩٦ .

لنظر : التاريخ الكبير ٦ الترجمة رقم (٧ لا ٢) .

وفى الصفيح كذلك ١ / ٢٥١ .

سقط من قة

انظر : للكنى والأسراء ، لوحط ١٤٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز الانصراف من الصلاة ...

إنح

٤١

(٧) باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

٥٩ - (٧٠٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شتابة ، حاشا أبو معاوية ووكيع ، عن الأعمش ،
عن عمارة ، عن الأسود ، عن كند الله ؛ قال : لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزط ، لا يرى إلا أن حفا عليه ألا ينصرف إلا
عن يمينه ، كثر ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينصرف عن شماله .

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ

ابْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلَهُ .

٦٠ - (٧٠٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنِ السُّدِّيِّ ، قَالَ سَأَلْتُ

أَنْسًا : كَيْفَ انْصَرَفَ إِنْ اللَّيْتُ ؟ عَنْ يَمِينِي أَوْ عَنْ يَسَارِي ؟ قَالَ هَ أَفَا أَنَا فَكُثُرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ .

٦١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنْ أَنْسَى ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ .

وذكر مسلم عن عبد الله طغليظ فيمن يرى ألا ينصرف إلا عن اليمين ، فقال : لأ أكثر ما رأيت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ينصرف عن شماله ، وذكر عن أنس [مثله] (١) [ضله] (٢) عامة العلماء والسلف على أنه ليس في هذا الباب سنة ، وأنه سواء الانصراف من حيث شاء ، وهو مقتضى الحديثين ، وأن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كان يفعلهما معا ، وأخبر كل واحد بما شاهده وعقله من كثر فعله .

وقوله : لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفه جزءا) ، وفي البخاري : (شيئا ميق

صلاته لا يرى أن عليه حقاً ألا ينصرف إلا عن يمينه) (٣) ظاهر أن فعل ذلك عنده بدعة ومن عمل الشيطان ، وذهب الحسن إلى استحباب الانصراف عن اليمين (٤) وقال ابن عمر في الموطأ : (إن قاتلاً يقول : انصرف عن يمينك) (٥) ، فذ أن الخلاف كان مقولاً حينئذ ، ولذلك أنكره ابن عمر .

(١) ساقطة من ق ، س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) البخاري ، كالأذان ، بالانفتال والانصراف عن اليمين والشمال (٨٥٢) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٥ / ١ .

(٥) كقصر الصلاة في السفر ، بالعمل الجامع في الصلاة ١٦٩ / ١ ، وقد أخرجه ابن مات بنحوه ، كالإمام ! ، بالانصراف من الصلاة / ١ .

٣ / ١٢٤ ب

٤٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب يمين الإمام

(٨) باب استحباب يمين الإمام

٦٢ - (٧٠٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِلَةَ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ الْبَرَاءِ ، عَنِ الْبَرَاءِ ، قَالَ : كُنَّا إِذَا عَفَيْنَا خَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ كَلَالَةَ أَحَبِّبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ ، يَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ . قَالَ : فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : (رَبِّ ، قَسْنَا بِكَ يَوْمَ تَبْعُثُ - أَوْ تَجْمَعُ - عِبَ الْكَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مَسْعَرٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : يَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ .

وذكر مسلم في الباب حديث البراء : (كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [كُنَّا] (١))

عن يمينه ، يقبل علينا بوجهه (٢) وهو يُحْتَمَلُ لهذا ، ويحتمل للتيامن عند التسليم ، وهو أظهر من الأول ، د الا فإذا انصرف عن يمينه أو شماله فقد كانت عادته - عليه السلام - أن يستقبل جميعهم بوجهه على ما جاء في حديث سمرة وأنس وغيرهما (٣) .

لاقبال النبي (صلى الله عليه وسلم) يحتمل أن يكون بعد قيامه من مصلاه ، أو يكون ينفتل دون قيام ،

٧٠٩ (٩) باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن

وقد جاء في بعضها : (إذا انصرف قبل علينا بوجهه !) (٤) فيه أن الإمام لا يبقى على حالته في مصلاه ، فإما أن يقوم أو ينحرف عن موضعه وينفتل بوجهه لئلا يخلط على الناس ، ويظن الداخل أنه في الصلاة بعد ، ولأنه تقدمه لأجل الصلاة / انتقض بتمامها ، ومقامه هناك من باب التمييز بمكانه (٥) عن غيره ، وفيه شيء من العجب والكبر كما كره له الصلاة أرفع مما عليه أصحابه ، دان أمن ذلك في حو النبي (صلى الله عليه وسلم) ونزرة عنه (٦) ، فهو يشير بما تقتدى به بعده (٧) .

(١) في المطبوعة ، س : لحبنا ثن نكون .

(٢) والحديث أخرجه أبو داود في الصلاة ، بالإمام ينحرف بعد التليم ١ / ١٤٤ .

(٣) أما حديث سمرة فيأتي إن شاء الله في كالرويا ، برؤيا النبي (صلى الله عليه وسلم) .

برقم (٢٢٧٥) ، وقد أخرجه البخاري في كثير من موضع ، في الأفان ، ينتقبل الإمام الناس إذا سلم ١ / ٢١٤ ، وفي الجناز

٢ / ١٢٥ ، أما رواية لنا فقد ممقت في كالمساجد ، بوقت العشاء وتأخيرها ، وقد أخرجه البخاري بنحوه في الكتاب والباب للسابقين من حديث زيد بن خالد الجهني ١ / ٢١٤ .

(٤) من حديث ثن ! .

(٥) في س : بمكانهم .

يلا) قال الثافعي : لا اختيار في فلك أعلمه ، لما روى إن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان ينصرف عن يمينه وعن يساره ، وإن لم يكن له حاجة في ناحية أحببت أن يكون توجهه عن يمينه ، لما كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) يحب التيامن ، غير مضيق عليه في شئمن فلك .

الأم ١ / ١٢٨ .

(٧) في س : فيه .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب كراهة الشروع في نافلة ...

البحر
٤٣

(٩) باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن

٦٣ - (٧١٠) وحديثي أحمد بن حنبل ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن ورقاء ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ قال : (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) .

وحد ٨ شيه محمد بن حاتم وأثن رافع ، قال : حدثنا شعبة ، حدثني ورقاء ، بهذا الإسناد .

٦٤ (...) وحدثني يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا روح ، حدثنا زكرياء بن إسحق ، حدثنا عمرو بن دينار ، قال : سمعت عطاء بن يسار يقول : عن أبي هريرة عن الندي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : (إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة) .

وقوله : (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) : أخذ قوم بظاهر هذا الحديث ،

وهو قول أبي هريرة ، وروى عن عمر أنه كان يضرب على صلاة الركعتين بعد الإقامة ، لاليه ذهب بعض الظاهرية ، رأوا أنه يقطع صلاته إذا أقيمت عليه [الصلاة] (١) وكلهم يقولون : لا يبتدئ نافلة بعد الإقامة لنبيه - عليه السلام - المتقدم .

وذهب مالك إلى أنه إذا أقيمت عليه وهو في نافلة ، فإن كان ممن يخف عليه ويقمها بقراءة أم القرآن وحدها قبل أن يركع الإمام أتمها ، دالا قطع ، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتها .

واختلفوا في صلاة ركعتي الفجر إذا أقيمت الصبح ، فذهب جمهور السلف والعلماء

إلى أنه لا يصلحها في المسجد ، ثم اختلفوا : هل يخرج لها ويصلي خارجة أم لا ؟ وهو قول جماعة من السلف جملة ، ويدخل في المكتوبة ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد والطبري إذا أقيمت عليه وقد دخل المسجد ، وقول ابن سيرين : متى أقيمت عليه ، دون تفصيل . واختلف من أباح له الخروج لصلاتها ، هل ذلك مالم يخش فوات الركعة الأولى ، فإذا خشيا دخل مع الإمام ولم يخرج ؟ وهذا قول مالك والثوري : إذا أقيمت قبل أن يدخل المسجد ، وقيل : بل إنما يراعى فوات الآخرة .

قد روى هذا - أيضا - عن مالك ، أن يصلحها لأن فائته صلاة الإمام إذا كان الوقت واسعا ، قاله ابن الجلاب (٢) وذهبت طائفة (١) ساقطة من س .

(٢) في س : جلاد ، وهو خطأ ، ولبلاب هو أبو القلب م عبيد الله بن الحسن - أو الحسين - بصره ، تفقه بالأبهر ! ، له كتاب في مسائل لفلاف ، وكتاب التفرع في المذهب ، كان من أحفظ أصحاب الأبهر ! ، وثنبلهم . توفي عام ثمان وسبعين وثلاثمائة .

راجع : الديباج ١ / ٤٦١ ، ترتيب المدارك ٧ / ٧٦ ، شجرة للنور للزكية ١ / ٩٢ ، وقال للذهبي : كان ثقة المسلكية في زمانه بعد الأبهر ! .

سير ١٦ / ٣٨٣ .

٤٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب كراهة الشروع في نافلة ...

إنلح (...) وحديثاه عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا زكرياء بن إسحق بهذا الإسناد مثله .

(...) وحديثنا حسن الحلواني ، حدثنا يزيد بن هرون ، أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، يفثله . قال حماد : ثم لقيت عمرا فحدثني به ، ولم يرفعه .

٦٥ - (٧١١) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حاشا إبراهيم بن سعد عن أبيه ،

عن حفص بن عاصم ، عن عبد الله بن مالك بن بجنة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر برجل يصلي ، وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكله بشيء ، لاندري ما هو ، فلما انصرفنا أخطأنا نقول : ماذا قال لك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : قال لي : (يوشك أن يصلي أحدكم الصبح ألويغا) .

قال القعنبي : عبد الله بن مالك بن بجنة عن أبيه .

(قال أبو الحسين مسلم) : وقوله : عن أبيه ، في هنا الحديث ، خ ! .

٦٦ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن حفص بن عاصم ، عن ابن بجنة ، قال : أقيمت صلاة الصبح .

فراى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يصلي ، والمؤان يقيم .

فقال : (اتصلا لصبح أربع ال .

من السلف والفقراء إلى أنه يصلحها في المسجد والإمام يصلي ، وروى هذا عن ابن مسعود .

ثم اختلف هؤلاء : هل يركعهما في المسجد مالم يخش فوات الركعة الأولى ، فإن خشيا دخل مع الإمام ؟ وهذا قول الثوري ، وقيل : يركعهما مالم يخش فوات الركعة الثانية ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وقد حكى عن أبي حنيفة أنه يركعهما عند باب المسجد .

وقد ذكر مسلم الاختلاف على عمرو بن دينار في رفع الحديث ووقفه على أبي هريرة وبسبب هذا الاختلاف لم يُخرجه البخاري .
قال الترمذي : ورفعه أصح (١) .

قال الإمام : وقوله - عليه السلام - للرجل الذي راة يصلي والمؤذن يقيم : (أتصلي الصبح أربعاً ؟) وفي حديث آخر : (يوشك أن يصلي أحدكم (٢) الصبح أربعاً) : هذه (١) وقال : حديث أبي هريرة حديث حسن ، ثم قال محققه تعليقا على قول الترمذي : إن المرفوع أصح ، قال : لأن للرفع زيادة ثمة ، فهي مقبولة ٢ / ٢٨٣ .

(٢) في ع : يوشك تُحدكم ثم يُصلي .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب كراهة الشروع في نافلة ...

إنح ٤٥ ٦٧ - (٧١٢) حدثنا أبو كامل المجدري ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد .

ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كُلُّهُمَّ عَنْ عَاصِمٍ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْحَوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، قَالَ : دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (يَافْلَانُ ، يَايَ الصَّلَاتَيْنِ اعْتَدَلْتِ ؟ أَبْصَلَاتِكَ وَحَدَّكَ ، أَمْ بِصَلَاتِكَ مَعَنَا ؟) .
إشارة إلى [أن] (١) علة المنع حماية للذريعة ؛ لئلا يطول الأمر ويكثر ذلك فيظن الظان أن الفرض قد تغير ، وهذا يقرب من المعنى الذي ذكرناه عن ابن عمر في إنكاره على المشغل في السفر (٢) ، [وينحو] (٣) ماوجهنا به منع الركوع عند صلاة الصبح اعتذر عن عثمان - رضي الله عنه - في إتمامه الصلاة بمنى ، وإنما ذلك خيفة أن يعثر الجهال إذا صلوا ركعتين ، ويظنوا أن الصلاة غيرت ، وقد شذ بعض الناس ، فأجاز أن يركع للفجر في المسجد والإمام في الصلاة ، ولعله لم يبلغه هذه الأحاديث ، [أ] (٤) وتأول ذلك على أنه فيمن أخذ يصلي الصبح وحده قبل صلاة الإمام ، ثم يعيدها معه وقد وُكِر في بعض [طرق] (٥) هذا الحديث أنه قال له : (بأى الصلاتين اعتددت ، أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا ؟) (٦) .

وقد اختلف في ركعتي الفجر : هل هما سنة أو فضيلة (٧) ؟ وهذا الخلاف إنما هو راجع إلى زيادة الأجر وتأكيدها ؛ لأن هذه الأقسام كلها لا يأت من ترك شيئا منها وإنما يتفاضل أجره في نلها ، وأعلها آخرها هذا المسمى بالسنة .

قال القاصي : في هذا الحديث رأى رجلا يصلي الصبح والمؤذن يقيم فبين أنه صلى الفرض .

وقوله في الحديث الآخر في الذي دخل المسجد فصلى ركعتين في باب (٨) المسجد ، (١) من المعلم .

(٢) يعني حديث : لو كنت مُسْتَحْأَلًا تَمَمْتُ " .

والذريعة ما يكون طريقا للحلل أو محرم ، وأصلها عند العرب متألفه الناقة الاردة من الحيوان لتضبط به .

وفارقت الحيلة في عدم القصد عند الفاعل غالبا .

راجع : تهذيب الفروق ٣ / ٢٧٤ ، أصول الفقه لأبي زهرة ٢٢٧ .

(٣) من المعلم ، والذي في الاكمال : وهو .

(٤ ، ٥) من المعلم .

(٦) حديث أبي كامل المجدري .

(٧) السنة : ما يتناول كل ما علم وجوبه ثوبه بدينه بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ثوبه بدينه فعله لأن السنة - كما فكر الرازي - مأخوذة من الإثامة ، وهي عند المالكية ما واطب النبي على فعله مظهره له ، والنافلة عندهم أول مرتبة من الفضيلة التي هي أنزل رتبة من السنة ، وعند جمهور الأصوليين وكثير الأفعية : السنة ما وافي عليه النبي ، والمستحب ما فعله مرة أو مرتين ، والتطوع ما ينشئه الإنسان باختياره ولم يرد فيه نقل .

راجع : المحصول ١ / ١٢٩ ، والإبهاج ١ / ٣٦ .

لما الذي في المطبوعة : جانب .

٤٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب كراهة الشروع في نافلة ...

إنلخ ثم دخل مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلما سلم قال له : (بأى الصلاتين اعتدلت أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا ؟) إشارة إلى علة أخرى في المسألة بينة ، وهو الاختلاف على الأئمة ، وحماية الباب وقطع الذريعة لتطرق أهل البدع والشقاق لترك الصلاة خلفهم حتى حمى ذلك في الجمع في المسجد مرتين ، وفيه رذ على من يجيز صلاة ركعتي الفجر في المسجد والإمام يصلي الصبح دان أدركها معه ؛ لأن هذا قد صلى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد ، ألا تراه قال له : ٩ أو التي صليت معنا (١) وقد جاء في حديث ابن بجنة (٢) من رواية قتيبة : ٩ أقيمت صلاة الصبح ، فرأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يصلي [الصبح] (٣) وذكر الحديث .

وقوله : (أئبلى أربعا) : فسر هنا أنها صلاة الصبح ، وعليه يأتي قوله : (بأى الصلاتين اعتدلت ؟) ، وفي إنكار النبي - عليه السلام - ذلك (٤) عليه وتويحه دليل على أنه لا يجوز أن يقطع ما كان فيه ، ويدخل في صلاة الإمام ، إلا أن يمكنه تشيعها قبل أن يصلي الإمام ركعة .

واختلف المذهب في المغرب ، هل يقطع على كل حال إذ لا تنفل قبلها ؟ أو ينصرف من شفع كغيرها من الصلوات ؟

وقول مسلم في الحديث من روايته ، عن القعني (٥) بسنده ، عن عبد الله بن مالك

ابن بجنة ، عن النبي - عليه السلام - وما ذكر عن القعني من زيادته عن أبيه وأنه خطأ ، وأن بجنة أم عبد الله ، كله صحيح (٦) : ولذلك أسقطها من سند القعني مسلم وثقه عليها

(١) اللفظ أخرجه نبو داود ، كالضلاة ، بدراك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر ، من طريق حماد بن زيد عن عاصم ١ / ٢٩١ ، وكذا عبد الرزاق في المصنف ٢ / ٤٤٠ ، وأحمد في المند ٥ / ٨٢ ولكن بلفظ : (أو صلاتك للتي صليت معنا) .

(٢) ابن بجنة هو : عبد الله بن مالك بن بجنة الأسدي ، وبجنة أمه ، له صحبة ، توفي آخر أيام معاوية . تهذيب ٥٠٨ / ١٥٠ .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) في الأصل : ذليك ، والمثبت من س .

(٥) في ق : القعني ، وهو تصحيف .

والقعني هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعني ، الحارثي ، نزيل البصرة ، قرأ على مالك بن أنى كنبه ، وقال العجلي : قرأ مالك بيق أنى عليه نصف الموطأ وقرأ هو على مالك النصف الباكا ، وقال ثبو زرعة : ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه .

قال للبخاري : مات سنة إحدى وعشرين ومائتين . التاريخ الصغير

٢ / ٣٤٥ ، الطبقات لابن سعد ٧ / ٣٠٢ ، التاريخ الكبيره الترجمة (.)

للا) ، تهذيب الكمال ١٦ / ١٣٦ .

يلا) قال المزني في التهذيب : سمي في روايته مالك بن بجنة ، وقال ابن حجر : واختلف فيه على حفص ، ففي رواية شعبة وبني عوانة وحماد بن سلمة كلهم عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم : مالك بن بجنة ، وقال النالي : قول من قال مالك بن بجنة : خطأ

، والصواب عبد الله بن مالك بن بحنة قاله بغير إحالة .
تهذيب للتهذيب ٥ / ٣٨١ .

ديبرل إيم بن سعد هو الزهري أبو إسحق المدني ممن روى عنه شعبة وأبو داود الطيالسي ، والقعنبي ، والليث بن سعد ، وعلى بن الجعد ، قال فيه أحمد بن حنبل : أحاديثه مستقيمة ، وقال البخاري : قال لي إبراهيم بن حمزة : كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي ، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه .
تهذيب للكمال ٢ / ١٠١ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب كراهة الشروع في نافلة ...
إلخ ٤٧ آخراً .

قال الدارقطني : الصواب من لم يقل : عن أبيه .
قال ابن معين : ليس يروى أبوه عن النبي - عليه السلام - صائماً قال : عن أبيه إبراهيم بن سعد وهذا خطأ (١) ، وكما ذكره مسلم ذكره البخاري في الجامع ثم أتبعه بقول من قال : عن رجل من الأزد يقال له : مالك بن بحنة (٢) .

٧٠١٠ (10) باب ما يقول إذا دخل المسجد

٧٠١١ (11) باب استحباب تحية المسجد بركعتين ، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما

[قال الجياني : فجعله للمالك والد عبد الله ، وهذا قول أصحاب شعبة] (٣) قال الجياني : ورواية الأوسى أصح .
قال أبو مسعود الدمشقي : أهل العراق يقولون : عن مالك بن بحنة وأهل الحجاز قالوا في نسبه : عبد الله بن مالك بن بحنة [الأسدي] (٤) [وهو الأصح ، قال البخاري في تاريخه : عبد الله بن مالك بن بحنة الأسدي] (٥) قال علي : هو ابن مالك بن القشيب من أزد شنوءة ، وأمه بحنة بنت الحارث من المطلب ، قال : وقال بعضهم مالك بن بحنة ، والاءول أصح (٦) .
[وقال أبو عمر ابن عبد البر : [وقد] (٧) قيل : إن بحنة أم أبيه مالك والأول أصح] (٨) وذكر أباه مالكا وأثبت صحبته وصحبة أبيه (٩) .

وقوله : (فلما انصرفنا) : كذا عند بعضهم ، وأكثرهم انصرفنا (١٠) وهما قريباً المعنى .

(٩)

(١٠)

رجع : التايخ ليحص بن معين ٣٢٧ / ٢ .

البخاري في صحيحه ، كلاً "ذان ، بإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ١ / ١٦٩ .

سقط من ق .

من ق .

سقط من ق .

التايخ الكبير ٥ / ١٠ ترجمة ١٧ .

من الاستيعاب ٣ / ٢ ما .

سقط من ق .

الاستيعاب ٣ / ١٣٤٨ .

وهو وهم على الصحيح ، ومن عجب قول الحافظ ابن حجر : ولم يذكر أحد مالحاً في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد ممن لا تميز له .

الفتح ١١٦٧ / ٢ .

(هكذا في جميع النسخ ، ولعلها : انحرنا .

٤٨
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ما يقول إذا دخل المسجد

(١٠) باب ما يقول إذا دخل المسجد (١)

ملاً - (٧١٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن أبي حميد - أو عن أبي أسيد - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا دخل أحدكم المسجد ، فليقل : اللهم ، افتح لي أبواب رحمتك .

إذا خرج ، فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك) .

(قال مسلم) : سمعت يحيى بن يحيى يقول : كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال .

قال : بلغني أن يحيى الحماني يقول : وأبي أسيد .

(...) وحدثننا حامد بن عمر البكر إلى ، حاشا بثمر بن الفضل ، حاشا بثمر بن غزيرة ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري ، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحية المسجد ...
إنلح ٤٩

(١١) باب استحباب تحية المسجد بركتين ، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما ، وأنها مشروعة في جميع الأوقات

٦٩ - (٧١٤) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد ، قالوا : حدّثنا مالك .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن عامر بن عبد الله بن الرئير ، عن عمرو بن سليم الزرقى ، عن أبي قتادة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا دخل أحدكم المسجد ، فليركع ركعتين قبل أن يجلس) .

٧٠١٢ (١٢) باب استحباب الركعتين في المسجد

وقوله : (إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس) : هذا على الندب والترغيب باتفاق من أهل العلم ، إلا داود وأصحابه فأروه على الوجوب ، وعدّها بعض أصحابنا في السق ، وهذا إذا كان في وقت يجوز فيه التنفل مطلقاً ، فإن كان في وقت يُمنع فيه التنفل مطلقاً لم يجز له صلاتها ، خلافاً لبعض أهل الظاهر في صلاتها كل وقت ، وخلافاً للشافعي في جواز صلاتها بعد العصر ما لم تصفر / الشمس ، وبعد الصبح ما لم تصفر ، إذ هي عنده من النوافل التي لها سبب ، دائماً يُمنع في هذه الأوقات ما لا سبب له ويقصد ابتداء لقوله - عليه السلام - : لا تتحركوا لصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها (١) وإن كان في وقت الضرورة للنوافل كما بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح ، فاختلف فيه الفقهاء واختلف فيه مالك فيمن ركع ركعتي الفجر وخرخوا الخلاف من قوله فيمن لم يركعهما [على مذهب مالك] (٢) ، وبالجواز قال الشافعي وأحمد وداود ، وبالمنع قال أبو حنيفة والليث والأوزاعي ، وهذا فيمن أراد الجلوس في المسجد ، أو أتاه للصلاة ، فأما من أراد الابتداء بغرضه فذلك أسيع (٣) له أن يترك ركعتي التحية ويبدأ بغرضه أو يصلهما ثم يصلي فرضه ، إلا أن يضيق الوقت للفرض فيبدأ به ، وأما إن كان لم يدخل المسجد للصلاة بل مجتازاً ، فقد اختلف فيه اختيار السلف وحققه أكثرهم ، ولم يوجبوا عليه الركوع ، وهو قول مالك ، واختلف قوله في تحية المسجد في صلاة العيد إذا صليت فيه ، ورأى في مسجد مكة تقديم الطواف على التحية ، وفي مسجد المدينة يقدم التحية على السلام

(١) سيرد إن شاء الله في بالأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، وقد أخرجه البخاري في كالمواقيت ، بالصلاة بعد الفجر حتى ترتفع النوى (٥٨٢) ، وكذا أحمد في المسند ١٩ / ٣٣ ، ١٠٦ ، والنسائي كذلك ، بالنهى عن الصلاة بعد العصر ٢٧٩ / ١ ، ومالك في الموطأ ، كالقنن ، بالنهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ٢٢١ / ١ .

(٢) من ق ، س .

(٣) في س : واسع .

٥٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحية المسجد ...

إنلخ ٧٠ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا حسين بن علي عن زائدة قال : حدثني عمرو بن يحيى الأنصاري ، حدثني محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمرو بن سفيان بن خللة الأنصاري ، عن أبي قتادة ، صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قال : دخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) جالٍ ! م! بين ظهراني الناس .

قال : فجلست .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مامنك أن تركع ركعتين قتل أن تجلس ! ؟) قال : فقلت : يا رسول الله ، رأيتك جالسا والناس جلوس ! ، قال : (فإذا دخل أحط كمر المسجد ، فلجل ! حتى يراح ركعتين) .

٧١ - (٧١٥) حدثنا أحمد بن جصاص الحنفي أبو عاصم ، حدثنا عبيد الله الأشجعي ، عن سفيان عن محارب بن دثار ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كان لي على النبي (صلى الله عليه وسلم) دين ، فقضاني وزالي ، ودخلت عليه الصلوة ، فقال لي : (صل ركعتين لا .

على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ووسع في ذلك أيضا .

قال الإمام : اختلف [الناس] (١) فيمن أتى المسجد بعد الفجر وقد ركع ركعتي الفجر ،

هل يحى المسجد بركعتين ؟ وسبب الخلاف يعارضه عموم [هذا] (٢) الحديث الآخر ، الذي فيه النهي عن الصلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر ، [وقد] (٣) قال بعض أصحابنا : إن من تكرر دخوله إلى المسجد فإنه يسقط عنه تحية المسجد ، كما أن المختلن إلى مكة والمتردين إليها من الخطابين وأهل الفاكهة يسقط عنهم الدخول بالاحرام ، وكذلك يسقط سجود التلاوة عن القراء والمقرئين ، والوضوء لمسي المصحف عن المعلمين .

(١ ، ٢) من ع .

(٣) ع ! اقطعة من ع .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب الركعتين في المسجد ...

إنلخ

(١٢) باب استحباب الركعتين في المسجد

٥١

لمن قدم من سفر أول قدمه

٧٢ - (...) حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن محارب ، سمع جابر بن عبد الله يقول : اشترى مني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بغيراً ، فلما قلم المدينة أمرني أن أتى المسجد ، ف الصل ركعتين .

٧٠١٣ (١٣) باب استحباب صلاة الضحى ، وأن أقلها ركعتان وتكملها ثمان ركعات

٧٣ - (...) وحدثني محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب - يعني الثقفى - حدثنا عبيد الله ، عن وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، قال : خرجت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في غزاة ، فاب! بي جملي وأعنى ، ثم قلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قبلي ، وقدمت بالغداة ، فحجنت المسجد فوجدته على باب المسجد .

قال : (الآن حين قدمت ؟ " قلت : نعم .

قال : (فدع جملك .

وادخل فصل ركعتين) .

قَالَ : فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ، ثُمَّ رَجَعْتُ .

٧٤ - (٧١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا الضَّخَاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ ، وَعَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا ، فِي الضُّحَى .

فَإِذَا قَلِمَ بَدَأَ بِالمَسْجِدِ ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ .

قال القاضي : وذكر مسلم أحاديث صلاة القادم من سفر ركعتين ، هي - أيضا - من الرغائب ونوافل الحاملات ، وذكر فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لها ومواظبته عليها وأمره بها ، وهي طريقة السق عند بعضهم وتمييزها من سائر النوافل ، إذ كل ما زاد على الفريضة فهو نافلة ، وهو أيضا من جهة فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) أو أمره سنة ، لكن اختصت تسمية السنة عند العلماء بما تقدم من الوصف لما واطب على فعله ، أو أمر به ، أو قدره بمقدار عند بعضهم ، كالوتر ، وركعتي الفجر ، وزكاة الفطر ، أو ما صلاه في جماعة عند بعضهم كصلاة العيدين والاستسقاء .

٥٢
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...
إنلح

(١٣) باب استحباب صلاة الضحى ، وأن أقلها ركعتان

وتكملها ثمانى ركعات وأوسطها أربع ركعات

أوست ، والحث على المحافظة عليها

٧٥ - (٧١٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ :

هَلْ كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ .

٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا كَثْمُسُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَيْسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ :

: ثَانَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ .

ذكر مسلم الأحاديث في صلاة الضحى وإنكار عائشة صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) لها إلا أن يجيء من مغيبه ، وقولها في الرواية الأخرى : (مارأيت) (١) وفي حديثها الآخر : (أنه صلاها أربع ركعات ويزيد ما شاء الله) وفي حديث أم هانئ : (ثمانى ركعات) وفي حديث أبي ذر وأبي هريرة : (ركعتان) ! .

وقد اختلفت الآثار في حكمها وعددها ، واختلف العلماء في ذلك ، فاعظمهم على أنها مشروعة من نوافل الخير ، لما روى من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لها ، وإظهاره فعلها وأمره بها ، وقد قيل عن ابن عباس : إنها المراد بقوله تعالى : يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُمُورِ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ { (٢) ، وعنه : هي المراد بقوله : يُسَبِّحْنَ بِالْعِشَى وَالْإِشْرَاقِ (٣) ، وروى عن ابن عمر في الصحيح ! حيم أنه كان لا يصلها ، وحكى ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقال نحوه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٤) ودوى عنه - يعنى ابن عمر - أنه رأى الناس لصلونها في المسجد فسأل ، فقال : بدعة (٥) ، وعن أنس مثل حديث أم هانئ ، وعن ابن مسعود أنه كان لا يصلها ، وتأولوا حديث أم هانئ أنها صلاة الفتح ، وأنها من

(١) الذى فى المطبوعة : مارأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

(٢) النور : ٣٦ ، والمنقول عن ابن عباس فيها قال : يعنى بالغدو : صلاة الغداة ، وبالأصال صلاة العصر وهما أول ما افترض لله من الصلاة ، فأحب أن يذكرهما وأن يذكر بهما عباده .

تفسير القرآن العظيم ٦ / ٧١ .

(٣) ص : ١٨ ، ولجم ت في الأصل : الأبكار ، وهو وهم .

(٤) البخارى في صحيحه ، كالتجبد ، بصلاة الضحى في للسفر من حديث مُورِق ٢ / ٧٣ .

(٥) سيأتى إن شاء الله في كتاب الحج ، ببيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانهن ، وقد أخرجه البخارى في أبواب العمرة ،

بكم اعتمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ٣ / ٣ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...

إلخ ٥٣ ٧٧ - (٧١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ ابْنِ شَهَاب ،

عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي سَبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، !

السق ثمانى ركعات ، وقد صلاها خالد بن الوليد (١) واحتجوا بقولها - أيضا - في الرواية : (إلا أن يحيى من مغيبه) .

وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من الأحاديث في صلاة الضحى وتسميتها مالا ينكر من قول وفعل ، وفي صلاتها من

العدد ما تقدم ، وروى عنه ست ركعات ، واثنى عشرة ، وروى الطبري أنه صلاها - عليه السلام - ركعتين ، ثم أربعاً ، ثم ستاً ،

ثم ثمانياً (٢) واختار جماعة من السلف صلاتها ثمانياً على حديث أم هانئ ، وجماعة أخرى صلاتها أربعاً على حديث عائشة وجاء في فضل

من صلاها عشراً ومن صلاها اثنتى عشرة (٣) ماجاً ، وتنزيل الأحاديث أولاً في حكمها أن مجمل قول عائشة (ما صلاها) .

وقولها (٤) : (ومارائه صلاها قط) مع قولها : (إنه صلاها) إما على أنها أخبرت

في الإنكار عن روايتها لذلك ومشاهدتها كما نصت عليه في الحديث الآخر ، وعلمت الآخر بغير المشاهدة من خبره أو خبر غيره عنه ،

وقيل : قد يكون إنكارها المواظبة على فعلها لاصلاتها بالجملة ، وقد صح عنها أنها كانت تصلّيها وتقول : لو نشر لى أبواى ماتركتهن (٥)

وقولها : (قط) على المشاهدة منها لاعلى الصلاة ، والأشبه عندى في الجمع بين حديثيها أن يكون إنما أنكرت صلاة الضحى المعهودة

حينئذ عند الناس ، على الذى اختاره جماعة من السطف من صلاتها ثمانى ركعات ، وإنه إنما كان يصلّيها أربعاً كما قالت ، ثم يزيد

ماشاً ، وعلى هذا - أيضا - يجمع بين الأحاديث المختلفة في صلاتها ، أن أقل مايكون ركعتين ؛ إذ هى أقل أعداد النوافل والفرائض ،

ثم كان - عليه السلام - يزيد فيها أحياناً ماشاً الله كما قالت عائشة ، فيصلّيها مرة أربعاً ، ومرة ستاً ، ومرة ثمانياً ، كما جاء في الحديث

الأخر ، ثم بين فضيلة الزيادة فيها إلى اثنتى عشرة [ركعة] (٦) ، كما

(٢) (٣)

(٥) (٦)

في الحيرة لما فتح الحيرة .

نقلها ابن حجر عن الطبرى ٦٦ / ٣ .

قال الحافظ في الفتح : لست ركعات ، الطبرانى في الأوسط من حديث جبر ٣ / ٦٥ .

حديث اثنتى عشرة ركعة : أخرجه الترمذى في الصلاة ، بما جاء في صلاة الضحى ٣٣٧ / ٢ ، وابن ماجه ، كالصلاة ، بصلاة الضحى

٤٣٩ / ١ ولفظه كما في الترمذى عن ثن : (من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصراً من ذهب في الجنة) وقال فيه :

حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه ، ثم قال : وفي الباب عن أم هانئ وأبى هريرة ونعيم بن عمار ، وأبى ذر وعائشة ، وأبى

أمامة ، وعتبة بن عبد السلى ، وابن عباس .

(٤) لى الأصل : وقوله .

مالك في الموطأ ، كتقصر الصلاة في للفرد ، بصلاة الضحى ١ / ١٥٣ ، كما أخرجه عبد الرزاق بلفظ : لو نشر لى أبى .

وجدت في الأصل : (ماتركتها) والمراد بالنشر - والله أعلم - البعث ثانية .

ساقطة من ق ، س .

١٢٥ / ب

٥٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...

إنح جاء عن أبي ذر ، دان كل أحد أخبر بما رأى وشاهد من ذلك دون ما لم يشاهد ، ومن علم فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) للجميع حدث به ، كما جاء في حديث مجاهد (١) ، ومحمل من لم يصلها من السلف على ماتقدم إن لم يجعلها مشهورة مقصورة على ذلك العدد والمواظبة لئلا تلحق بالفرائض .
وقد روى في إنكار ابن مسعود عنه نحو هذا (٢) .

وقول ابن عمر : (إنها بدعة) أى ملازمتها داظهارها في المساجد ، مما لم يكن بعد ، لاسيما وقد روى عنه : (بدعة ونعمت البدعة) (٣) وروى عنه : (ما ابتدع المسلمون بدعة أفضل من صلاة الضحى) (٤) كما قال عمر في صلاة التروايح () ، لاعلى أنها بدعة مخالفة للسنة ، وكذلك روى عن ابن مسعود لما أنكرها على هذا الوجه ، وقال : (إن كان لابد ففى بيوتكم ، لم تحملون عباد الله ما لم يحملهم الله) كل ذلك خيفة أن يحسبها الجاهل من الفرائض ، ولهذا مارأى جماعة ممن رأى صلاتها في بعض الأيام دون بعض ليخالف بينها وبين الفرائض (٦) ، واحتجوا بما روى عن أبي سعيد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصلها حتى نقول : لا يدعها ، ويدعها حتى نقول : لا يصلها (٧) .

قال الإمام : وقول عائشة - رضى الله عنها - : (مارأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلى سبحة الضحى [الحديث] (٨) [وقول النبي] (٩) في قيام رمضان : (ما منعنى من الخروج إليكم إلا أنى خشيت أن تفرض عليكم) (١) الحديث مجمله أنه - عليه السلام - أوحى إليه / بذلك وأعلمه الله أنه متى واطب على فعل مثل هذا فرض على أمته فأشفق - عليه السلام - على أمته ، وكان عليه السلام - كما قال الله تعالى - : { بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوْثَ رَحِيْمٍ } (١١) .

(١) لعله يعنى ما أخرجه عبد الرزاق عنه وسعيد بن جبير قالا : (من صلى الضحى ثمانى ركعات كتب من اياوا بين) ٣ / ٨١ .
(٢) يعنى بذلك ما أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه ب!صنائه عنه قال : (عباد الله ، لم تحملوا عباد الله ما لم يحملهم الله ، إن كنتم لابد فاعلين ففى بيوتكم) ٢ / ٤٠٦ ، وانظر : المصنف لعبد الرردق ٣ / ٨٠ .
(٣) جاعت بهذا الاصناد في ابن أبى شيبة!ون قوله : (ونعمت البدعة) ٢ / ٤٠٦ ، وقد وهم الحافظ ابن حجر في الفتح فنقلها هكذا بتمامها وعزاها لابن أبى شيبة ٦٣ / ٣ ، والرواية بتمامها في ابن أبى شيبة من حديث الحكم بن الأعرج قال : (سألت محمدا) الحديث ٢ / ٤٠٥ .
(٤) لم نقف عليه .

(٥) البخارى في صحيحه ، كالصيام ، بفضل من قام رمضان ٥٨ / ٣ .
للا) راجع : المصنف لابن أبى شيبة ٢ / ٤٠٧ ، وعبد الرزاق ٣ / ٧٩ .
وفىها : كان ابن علس يصلها اليوم ويدعها العشر .

(٧) الترمذى في السق ، كالصلاة ، بماجا فى صلاة الضحى (٤٧٧) ، وأحمد في المند ٣ / ٢١ .
يه) من ع .

(٩) فى الأصل : مع قوله ، والمثبت من ع .
(١٠) البخارى ، كالصيام ، بفضل من قام رمضان ٣ / ٥٩ بنحوه .

قال ابن عبد البر فى قول عائشة : هماسبح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سُبْحَةً للضحى قط) : إن من علم السق علما خاصا يوجد عند بعض أهل العلم دون بعض وليس أحد من الصحابة إلا وقد فاتته من الحديث ما أحصاه غيره ، والاحاطة ممتنعة ، وانما حصل المتأخرون على علم ذلك منذ صار العلم فى الكتب ، لكنهم بذلك خلعت* عليهم الدواخل فى حفظهم ، فليسوا فى لفظ كالمقدمين ، والله ينور بالعلم قلب من يثاء .

التهيد (١١) التوبة : ١٢٨ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...
إنح ٥٥ لَانِّ لِأَسْبَحُهَا ، يَانَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِيَّاعَ الْعَمَلِ ، وَهُوَ يُدْبِئُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ ، خَشْيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ

، فَيُفَرِّضُ عَلَيْهِمْ .

٧٨ - (٧١٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَاشَا يَزِيدُ - يَعْنِي الرَّشَكَ - حَدَّثْتَنِي مُعَاذَةُ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي صَلَاةَ الضُّحَى ؟ قَالَتْ : أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَزِيدَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ ، وَقَالَ يَزِيدُ : مَا شَاءَ اللَّهُ .

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَاشَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، أَنَّ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ حَدَّثَتْهُمْ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي لِضُحَى أَرْبَعًا ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ .

قال القاضي : قد قيل في قوله : (خشية أن تُفرض عليكم) ما قُتِمناه أن يحسبها من

يأتي بعد للمواظبة عليها من الفرائض وسيأتي الكلام على هذا الحديث بعده .

وقول عائشة : (سُبْحَةُ الضُّحَى) ، وقولها : (واني لأستحها) وقول عبد الله بن الحارث

نحوه وقول أم هانئ : (فلم أراه يُسْتَحُّها قبل ، ولا بعد) (١) أى صلاة الضُّحَى (٢) ، والصلاة تُسمى تسبيحا ، [وقد] (٣) قيل هذا في قوله تعالى : { فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِينَ } (٤) أى المصلين ، وفي قوله : { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ } (٥) لكنها أكثر ما تستعمل في النافلة بدليل قوله : (يصلون بسبحتهم) في الحديث الآخر .

وقوله : (اجعلوا صلاتكم معهم سبحة) (٦) أى نافلة ، ومن رواه : (وني لأستحها)

من الاستحباب ، واحتج الحنفى ومن لا يرى الفضل فيها ولا في صلاة النهار ، وأنه لا عدد محصور في صلاتها ، بل تصلى ستا وثمانيا وأقل وكثر بتسليمة واحدة لحديث أم هانئ ، وقولها : (صلى ثمانى ركعات) ولم تذكر فصلاً ، ولا حجة لهم في هذا ؛ لأنها لم تقصد الفصل كما لم تذكر الإحرام ولا القراءة ، دأبنا أردت إثبات سنة الصلاة وعدد الركعات ، وأطلقت ماسوى ذلك على معهود الصلاة ، وقد قال - عليه السلام - : (صلاة (١) جاء حديث أم هانئ في المطبوعة بلفظ : (ستحها) .

(٢) زيد بعدها في الأصل : واني لأصلها ، وهو وهم ناسخ وسبق قلم .

(٣) من س .

(٤) للصفات : ١٤٣ .

(٥) الروم : ١٧

(٦) سبق في باب النذب بلى وضع الأيدي على الركب في الركوع .

٥٦
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضُّحَى ...

إن

الليل والنهار مثنى مثنى ! (١) فكيف وقد جاء الحديث من رواية ابن وهب ، وفيه : (يُسَلَّمُ من كل ركعتين) (٢) ، فقطع بالتأولن والمتعسفن .

قال الإمام : واختلف في العدد الذى يجمع بين الركعات في صلاة النافلة من غير فصل ، فقال مالك : لا يجمع أكثر من ركعتين ، وقال أبو حنيفة : يُصَلَّى اثنتين إن شاء ، أو أربعاً ، أو ستاً أو ثمانياً ، ولا يزيد على الثمان ، واعتمد مالك على حديث مثنى مثنى ، وعلى حديث ابن عباس حين بات عند خالته ميمونة (٣) وقدم ذلك على غيره من الأحاديث لما ترجح به عنده من مصاحبة العمل .

وغير ذلك ، واحتج المخالف للاثنتين بهذه الأحاديث ، وللأربع بما وقع في حديث عائشة [- رضى الله عنها - أنها قالت : كان رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِي الضم أربعاً] (٤) ربما في صلاته - عليه السلام - في الليل [وكذلك حديث أم هانئ في الثمان ، ومالك قد يحمل ذلك على أنه كان يسلم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من كل ركعتين ليس في الأحاديث التصريح بأنه لم يسلم ، ويحتج - أيضا - المخالف في نفيه المذكور بما في حديث عائشة - رضى الله عنها - الذى في الكتاب من صلاته - عليه السلام - في] () الليل سبعة

(١) ائو داود ، كالصلاة ، بفي صلاة النهار ١ / ٢٩٧ ، والترمذى ، لبواب الصلاة ، بما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٢ / ٤٩١ ، وابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ١٩ / ٤١ ، وكذلك أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، كالصلاة ، بالتسليم في كل ركعتين

من صلاة التطوع ٢ / ٢١٤ ، كما أخرجه أحمد في المند ٢٦ / ٢ ، ٥١ ؛ جميعا عن ابن عمر ، قال أبو عيسى : اختلف أصحابُ شعبة في حديث ابن عمر ، فرفعه بعضهم وأوقفه بعضهم ، والصحيح ما روى عن ابن عمر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلاة الليل محني مثنى) .

وقد أخرج ابن عبد البر من حديث مضر بن محمد قال : سألت جى بن معين عن صلاة الليل والنهار فقال : صلاة النهار أربعاً لا يفصل بينهما ، وصلاة الليل ركعتين ، فقلت له : ثأ أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ فقلت : بحديث شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي الأزدي عن ابن عمر : أن للنبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) فقال : ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا ؟ أدعُ يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوعُ بالنهار زبعا لا يفصل بينهما ، وأخذ بحديث الأزدي ، لو كان حديث الأزدي صحيحا لن يخالعه ابن عمر . قال يحيى : وقد كان شعبة ينفي هذا الحديث ، وربما لم يرفعه .

وقال ابن عبد البر : قوله (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الليل مثنى مثنى) كلام خرج على جواب السائل كأنه قال له : يارسول الله ، كيف تصلى بالليل ؟ فقال : (مثنى مثنى) ، ولو قال له بالنهار جاز أن يقول كذلك أيضا مثنى مثنى ، وما خرج على جواب السائل فليس فيه دليل على ما عاده وسكت عنه لأف جاز أن يكون مثله ، وجاز أن يكون بخلافه .
اجر ١٣ / ٢٤٦

(٢) يقصد القاضي ابن وهب في موطنه ، وذلك فيما أخرجه فيه عن عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب عن ابن شهاب ، عن عروة عن عائشة : وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى أن ينصلح الفجر إحدى دثرة ركعة يسلم من كل التتين ، ويوتر بواحدة ، ويمكث في سجوده قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه . راجع التمهيد ٨ / ١٢٣ .

(٣) سيرد ان شاء الله في باب الدعاء ، رقد أخرجه البخارى في كثر من موضع .
(٤ ، ٥) من للعلم ، وحديث صلاف (صلى الله عليه وسلم) سبعا : أخرجه البخارى ، كالتهد ، بكيف كان صلاة النبي ! ، ومكان النبي يصلى من الليل ٢ / ٦٤ ، وحديث صلاف (صلى الله عليه وسلم) سبعا ولما نيا : أخرجه البخارى كذلك ، كالمواقيت ، بوقت المغرب ١ / ١٤٧ ، والتهد ، بمن لم يتطوع بعد المكتوبة ٢ / أهلا ، والنسائي ، كالمواقيت ، ب الوقت للذى يجمع فيه المقيم ١ / ٢٣٠ ، بالجمع بين للصلاتين في الحضر ١ / ٢٣٤ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...
إنح ٥٧ (...) وحديثنا إسحق بن إبراهيم وابن بشار ، جميعا عن معاذ بن هشام ، قال : حدثني أن عن قتالة ، بهنا الإسناد ، مثله ٨٠ - (٣٣٦) وحديثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ،

حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : ما أخبرني أحد أنه رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلى الضحى إلا أم هانئ ، فإنها حدثت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة ، فصلى ثمانين ركعات ، ما رأيته صلى صلاة قط أخف منها ، غير أنه كان يتم الركوع والسجود . ولم يذكر ابن بشار ، في حديثه ، قوله : قط .

وثمانيا ، يرجح المخالف مذهبه بأنه يستعمل جميع ، الأحاديث ولا يسقط منها شيئا ويقول [في المذهب] (١) الذي يؤدي إلى استعمال الأحاديث أرجح من الذي يسقط بعضها .

قال القاضي : وقوله عن ابن أبي ليلى عن أم هانئ : (أن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) الضحى ثمانى ركعات يوم الفتح كان في بيتها) ، وهكذا ذكره - أيضاً - مسلم عن أبي مرة (٢) من غير طريق مالك وذكر حديث مالك وهو في الموطأ عنه : ! ذهبت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح فوجدته يغتسل الحديث (٣) ، وهذا أصح لأن نزول النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كان بالأبطح وقد وقع مفسرا في حديث سعيد بن أبي سعيد (٤) عن أبي مرة بمثل حديث مالك وفيه : ! وهو في قبته بالأبطح ، لأن طلب التأمين وقتل المشركين إنما كان قبل دخول النبي - عليه السلام - بنفسه مكة وتأمينه سائرهم بنفسه .

(١) (٢)

(٣)

في الاكمال : لمذهبهم ، والمثبت من المعلم .

وأبو مرة قيل : اسمه يزيد ، ويقال : هو مولى أم هانئ .

قال أبو عمر : والصحيح أنه مولى عقيل بن أبي طالب .

التهديد ١٣ / له ١ .

مشهور بكنيته ، رأى الزبير بن العوام .

روى عن عقيل وعمر بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وأبي الدرداء ، وأبي هريرة ، وأبي واقد الليثي ، وأم هانئ .

قال الواقدي : عكا هو مولى أم هانئ ، ولكنه كان يلزم عقيلاً فنُسب إلى ولائه .

تهذيب التهذيب : ١١ / ٣٧٤ .

الموطأ ، كقصر للصلاة في السفر ، بصلاة الضحى ١٥٢ / ١ .

المقبري ، المدني ، والمقبري نسبة إلى مقبرة المدينة كان مجاصراً لها ، روى عن انس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وجبير بن مطعم ،

وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله .

بن عمر بن الخطاب وعروة بن الزبير ، وعنه شعبة والفعحاك ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، مات سنة خصى وعشرين ومائة .

تهذيب الكمال ١٠ / ٤٦٦ .

ولطديث أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٣٤١ ، والحميدي في مسنده ١ / ١٨٥ ، وابن عبد البر في التهديد

١ / ١٨٩ ، كما أخرجه ابن إسحق من حديث سعيد بن أبي هانئ ٢ / ١١ ، وعبد الرزاق من حديث عطاء عن أم هانئ مختصراً

٧٥ / ٣ .

٥٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...

إلخ ٨١ - (...) وحدثنى حرملة بن يحيى ومحمد بن سلمة المرادي قالا : أخبرنا عبد

الله بن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب .

قال حدثني ابن عبد الله بن الحارث ، أن أباه عبد الله بن الحارث بن نوفل قال .

سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرني أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سَخَّسَ ابْجَةَ الضحى ، فلم أجد أحايماً

يحدثني فلك ، غير أن أم هانئ بنت أبي طالب أخبرتني أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى ، بعلها ارتفع الثَّارُ ، يوم الفتح ،

فأتى بثوب فسترَ عليه ، فاغتسل .

ثم قام فركع ثمانى ركعات ، لا أرى أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجود كل ذلك منه متقارب .

قالت : فلم أره سَحَّحها قبل ولا بعد .

قال المراس : عن يونس .

ولم يقل + أخبرني .

- ٨٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى .
 قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، أَنَّ
 أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ ، أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ يَمِيعُ أُمُّ هَانِئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ : فَابْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه)
 (وسلم) عَامَ الْفَتْحِ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ بِثَوْبٍ .
 قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : (مَنْ هُنَا ؟) قُلْتُ : أُمُّ هَانِئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ .
 قَالَ : (مَرَحِبًا وَاحْتِجَ مِنْ لَمْ يَجِزْ شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَلَا عَلَى الصَّوْتِ بِقَوْلِهِ : (هَذِهِ ؟) ، وَلَمْ يُعَوَّلْ
 عَلَى صَوْتِهَا ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ ، إِذْ لَمْ يَرَهَا ، وَهَذَا لَاحِجَةٌ فِيهِ [جَمْلَةٌ] (١) ، لِأَنَّ مِنْ يَجِيزُ الشَّهَادَةَ عَلَى الصَّوْتِ إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا حَقَّقَ صَاحِبُ
 الصَّوْتِ عَلَيْهِ فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ تَحْقِيقِهِ فَلَا ، وَالنَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَحَقِّقْ صَوْتَهَا لِبَعْدِ عَهْدِهِ بِهَا ، وَقَدْ تَخْتَلِفُ الْأَصْوَاتُ بِعَوَارِضٍ
 وَعِلَالٍ وَطُولِ الزَّمَانِ ، وَقِيلَ : إِنْ قَوْلُهُ هَذَا وَقَدْ عَرَفَهَا مِنْ نَوْعِ اللَّطْفِ وَالتَّوَدُّدِ (٢) ، وَفِيهِ تَكْنِيَةُ النِّسَاءِ وَمُبَرِّتَهُنَّ ، وَمَلَاظِمَةُ الْأَهْلِ
 وَالْمَعَارِفِ بِالْقَوْلِ ، وَالتَّبَشِيرُ عِنْدَ الْلِقَاءِ .
 وَقَوْلُهُ : (مَرَحِبًا) مِمَّا يَسْتَدِلُّ لَهُ عَلَى جَوَازِ هَذَا الْقَوْلِ وَبِرِ الزَّائِرِ ، وَالْغَرِيبِ وَلِقَائِهِ ،
 (١) سَاقِطَةٌ مِنْ س .
 (٢) فِي شَهَادَةِ الْأَعْمَى رَاجِعُ التَّمْهِيدِ ١ / وَل ٢ ، ٤١٨ / ١٧ .
 فَقَدْ أَخْرَجَ مَالِكٌ مِنْ حَدِيثِ أَنْ ! بَنَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ أَبِي لُحَّةٍ لَأُمِّ صَلِيمٍ : أَلْقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَعِيفًا
 أَعْرَفَ فِيهِ الْجُوعَ (٠٠٠) الْحَدِيثُ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ وَاقِفٌ
 عَلَى الْبَابِ قَالَتْ عَائِشَةُ : وَتَنَاسَّعَ ...
 فَقِي الْأَوَّلُ قَالَ ثُبُو عُمَرُ : احْتِجَّ أَصْحَابُنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي جَوَازِ شَهَادَةِ الْأَعْمَى عَلَى الصَّوْتِ ، وَقَالَ :
 لَمْ يَمِيعُ أَبَا طَلْحَةَ ضَعْفُ صَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ تَمْيِيزِهِ لَعَلَّهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ الْأَعْمَى ، إِذَا عَرَفَ الصَّوْتَ .
 قَالَ : وَعَارِضُهُ بَعْضُ مَنْ لَا يَرَى شَهَادَةَ الْأَعْمَى جَائِزَةً عَلَى الْكَلَامِ بِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَدْ تَغَيَّرَ عِنْدَهُ صَوْتُ
 رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَعَ عِلْمِهِ بِصَوْتِهِ ، وَلَوْلَا رَوَيْتُهُ لَهُ لَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ .
 وَفِي الثَّانِي قَالَ : فِي الْحَدِيثِ الرَّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ عَلَى السَّمَاعِ دَانِ لَمْ يَرِ الْمَشْهَدُ أَوْ لَحْدَتْ ، إِذَا كَانَ
 الْمَنْحُ الْمَسْمُوعُ مُسْتَوْفَى قَدْ اسْتَوْقَنَ وَأَحِيطَ بِهِ عِلْمًا .
 كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الضَّحَى ...
 إِنْخ ٥٩ بِأَلَمِ هَانِئِ () ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ .
 مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَعَمَ ابْنُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ طَالِبًا أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ أَجْرَتْهُ ، فَلَانَ ابْنُ هُبَيْرَةَ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئِ) .
 قَالَتْ أُمُّ هَانِئِ : بِجَمِيلِ الْقَوْلِ ، وَمَعْنَى (مَرَحِبًا) : أَيْ صَادَفَتْ رَحِبًا وَسَعَةً .
 نَصَبْتُ (مَرَحِبًا) عَلَى الْمَصْدَرِ .
 وَفِيهِ جَوَازُ السَّلَامِ عَلَى الْمَغْتَسِلِ ، وَمِثْلُهُ الْمُتَوَضَّئُ بِخِلَافِ الْبَائِلِ وَالْمَتَّعُوطِ ، وَفِيهِ سِتْرُ ذَاتِ الْحَرَمِ (١) مُحَرَّمًا عِنْدَ الْغَسْلِ ، وَقَرَبَهَا مِنْهُ
 ، وَالسُّتْرَةُ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ ، وَفِيهِ جَوَازُ كَلَامِ الْمَغْتَسِلِ .
 وَقَدْ كَرِهَ الْعُلَمَاءُ كَلَامَهُ عَلَى وَضُوئِهِ وَغُسْلِهِ وَلَا حِجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى إِبَاحَتِهِ أَوْ الْكَرَاهَةِ ، إِنَّمَا هُوَ فِي كَلَامِ الْمَغْتَسِلِ غَسْلًا شَرْعِيًا]
 وَالنَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِنَّمَا اغْتَسَلَ هُنَا تَنْظُفًا مِنَ الْغُبَارِ (٢) وَاغْتَسَلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَذَا إِنَّمَا كَانَ لَمَّا نَالَهُ مِنْ قَتَرَةِ الْجَيْشِ
 وَوُجْهِ الْغُبَرَةِ ، وَقَدْ جَاءَ مَفْسَرًا فِي الْحَدِيثِ : (جَاءَ وَعَلَى وَجْهِهِ وَجْهُ الْغُبَارِ ، فَأَمَرَ فَاطِمَةَ أَنْ تَسْكِبَ لَهُ غَسْلًا) .
 وَقَوْلُهُ : (مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ) لَكِنَّهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى بِقَوْلِهِ : (قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ)

وهذا الاضطباع ، فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد ، وهذه اللبسة ، وقد تقدم الكلام في هذا .
وفي قولها : (زعم ابن أُمي على) إخبار بأخص النسب وتأكد الحرمة والقربى ، لكونه
شقيقا مشاركا في جواز الرحم من الأم وأُم هاني هذه شقيقة على ، أمهما فاطمة بنت أسد ابن هاشم ، وهي أول هاشمية ولدت لهاشمي
، واسم أم هاني ماختة ، وهو الأكثر ، وقيل هند .

وقوله : (قد أجزنا من آخرت [يا أم هاني] (٣) ، قال الإمام : هذا يحتمل أن يريد
به الخير [عن] (٤) أن حكم الله من إجارته مجاز ، ويحتمل أن يكون راية راة في إنفاذ جوازها ، وحكم ابتدأه [قبل نفسه] (٥))
صلى الله عليه وسلم) وقضى به في تلك النازلة ، وعلى أن المراد هذا اللفظ جرى الخلاف ممن أجازة أحد من المسلمين ، هل يمضى
ذلك على الإمام ولا يكون له نقضه ؟ أم لا ؟ (٦) ومن هذا النمط قوله - عليه السلام - : (من قتل قتيلاً فله
(١) (٤) (٦)

في س : المحارم .

(٢) سقط من س .

(٣) من ع .

في ع : على .

(٥) في ع : قبله .

من هذا الحديث فذهب فريق من العلماء إلى أن أمان المرأة جائز على كل حال بإذن الإمام وبغير إفنه وكدوا ماف! بوا إليه بقوله (صلى
الله عليه وسلم) : (المسلمون نتكافأ ثماؤهم ، وشئى بذمتهم أثناهم ، ويجير عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم " أبو ثاود وابن
ماجة من حديث ابن عمرو .

قالوا : فلها قال : !ثفاهم) جاز بذلك أمان العبد ، وكانت المثة الحرة أخرى بذلك .

وذهب آخرون إلى أن أمانها موقوف على جواز الإمام ، فإن أجازة جاز ، دان ربه رد .

وقالوا : إن أمان أم هاني لو كان جاق! على كل حال ثون إفن الإمام ما كان على ليريد قتل من لا يجوز قتله لأمان من يجوز امانه .
وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : (قد أجزنا من أجزت) دليل على ذلك لأنه لو كان أمان المثة غير محتاح إلى إجازة الإمام لقال
لها : (من ثنته ثنت أو غيرك فلا سبيل إلى قتله) ، وهو آمن ، ولما قال لها : (قد أمانا من امنت ، وأجزنا من أجزت) ، وكان فلك
ثليلاً على ان أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام .

قالوا : وهذا هو للظاهر في معنى هذا الحديث والله أعلم .

التمهيد ١٨٧ / ٢١ ، مه ١ .

قلت : وعلى القولين فليس بمعنى بذل الأمان للكافر تركه بعد الأمان على كفره ، بل يدعى بعده إلى الاسلام .

قال ابن عبد البر : وهذا مالا خلاف فيه على هذا الوجه ، ولا سيما إذا طمع بماسلامه - للتمهيد ١٢ / ٣٤ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...

الخ

وَفَلَكُ ضَحَى .

٨٣ - (...) وحثني حجاج بن الثمائر ، حدثنا معلى بن أسد ، حدثنا وهيب بن خالد عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن أبي مرة
مولى عقيل ، عن أم هانئ ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى في بمتها عام الفتح ثمانى ركعات ، في ثوب واحد قد خالف
بين طرفيه .

سلبه (١) هل هو إخبار عن الحكم أو ابتداء الحكم في هذه القضية ، وعلى هذا جرى الخلاف بيننا وبين الشافعى في القاتل ، هل
يستحق السلب [حكما] (٢) أو حتى ينقله إياه الإمام (٣) [إن شاء] (٤) .

قال القاضي : الاستدلال بهذا الحديث على جواز أمان المرأة قال [به] (٥) جمهور علماء الأمة ، وخالف فيه ابن الماجشون ، إذ ليست ممن تقتل ، والدليل من نفس الحديث على جواز ذلك ، إذ في قوله : (أجرنا من أجرة) احتمال للوجهين ، كما تقدم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينكر عليها الجوار ، وهو موضع بيان فدل على جوازه ، وعلى التأويلين ، ففي قوله : (أجرنا من أجرة) من حسن العشرة وتطبيب النفس وجميل المخاطبة مافيه ؛

(١) سيرد بن ضياء الله في كالجهاد والسير ، بلصتحاق القاتل سلب القتل (١٧٥١ / ٤١) .

وقد أخرجه أيضا البخاري ، كفرض الخصم ، بمن لم يخمس الأسلاب ، وأحمد في المند

٥ / ١٢ ، ٣٠٦ ، وأبو داود في الجهاد ، بنى السلب يعطى القاتل (٢٧١٧) ، والترمذي ، كالسير .

، بما جاء في من قتل قتيلا فله سلبه ، وابن ماجه كذلك ، بالمبارزة والسلب (٢٨٣٨) ، ومالك في الموطأ ،

ب ماجا في السلب في للنفل ٤٥٤ / ٢ .

(٢) من س ، ع .

(٣) لأنه لم يحفظ على للنبي (صلى الله عليه وسلم) هذا الحديث في غير يوم حنين ، ولم يبلغ مالك ثن فعله الخليفين بعد رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) قال : ليس السلب للقاتل حته يقول فلك الإمام ، والاجتهاد في ذلك إلى الإمام .

وقال ابن أبي زيد : ظاهر حديث أبي قتالة هذا يدل على (ن ذلك حكم قيما مضى ، إذ جاء فيه عن قتادة بن ربعي) نه قال : خرجنا

مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من

المسلمين ، فاصتدرت له حته اثيته من ورائه ، فضربته باليف على جبل عاتقه ، فأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ربح الموت ، ثم

أدركه الموت فأرسلني ، فلقيت عمر بن الخطاب فقلت : ما بال الناس ؟ فقال : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، فقال رسول الله (

صلى الله عليه وسلم) : (من قتل قتيلاً

له عليه بينة فله سلبه) الحديث .

انظر التخریج السبق .

فلم يرد به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يكون أمراً لازماً في المستقبل ، وقال الأوزاعي ، والليث ، والثافعي ، وأحمد ، د

اسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد : السلب للقاتل على كل حال ، قال فلك الأمير) ولم يقله ، إلا (ن الثافعي قال : إنما يكون الملب للقاتل

إذا قتل قتيله مقبلاً عليه ، وأما إذا قتله وهو مدبر عنه فلا سلب له .

السبق ٢٨٥ / ٢٣ - ٢٨٧ .

(٤) من ع .

(٥) صاظة من س ، ق .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...

إنلخ ٦١

٨٤ - (٧٢٠) حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ، حدثنا مهدي - وهو

ابن ميمولط - حدثنا وأصل مول! أبي عيينة عن يحيى بن عقيل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود الدؤلي ، عن أبي فر ، عن

الثبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : (يصبغ على كل سلامي من أحدكم صدقة! ، فكل تسبيحة صدقة! ، وكل تحميلة صدقة! ،

وكل تهليل صدقة! ، وكل تكبيرة صدقة! ، وأمر بالمعروف صدقة! ، ونهى عن المنكر صدقة! ، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما

من الضحى) .

لأنه إن كان حكم الله ذلك فقوله لها هذا يبين ما ذكرناه ، وإن كان ابتداء حكم في إمضاء جوارها فهو بئن في الباب .

ولا خلاف في أمان الرجل المقاتل أنه نافذ ، واختلف عن عده ، وسنذكر ذلك وتحقيق المذهب فيه في الجهاد إن شاء الله تعالى .

وقولها : (فلان ابن هبيرة) وفي غير هذا الحديث (فسر إلى رجلان من أحمائي)

قال ابن هشام : وهما الحارث بن هشام المخزومي وزهير بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي (١) ، وكانت (٢) عند هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، ولم أجد من سمي هذا فلان ابن هبيرة ولا من نسبه وانما زوجها هبيرة ، وقيل : إن الذي ذكرته زوجها هبيرة (٣) .
وقولها : (وذلك ضحى) : به استدلووا على أنها كانت صلاة الضحى (٤) وليس بظاهر ،
! إنما أخبرت عن وقت قصتها وصلاته فيها اتفاقا ، وقيل : إنما كانت صلته تلك شكر الله على نصره وفتح مكة ، وقيل : إنما كانت قضاء لما شغل عنه تلك الليلة بالفتح عن حربه فيها ، وقد تقدم الكلام في هذا .
وقوله : (يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة) الحديث : أصل السلامى ، بضم السين ، عظام الأصابع والاكف والأرجل ، ثم استعمل في سائر عظام الجسد ومفاصله ، وقد جاء في هذا الحديث : / (خلق الانسان على ستين وثلاثمائة مفصل ، ففي كل مفصل صدقة) الحديث (٥) ، وسيأتى في كتاب الزكاة .
(١) الاجع ٨ : ١ صيرة ابن هشام ٢ / ٤١١ ، وقد أخرجه الحميدى في مسنده ١٥٨ / ١ ، وابن عبد البر في التمهيد (٢) يعنى أم هانى - رضى الله عنها - فالرجلان المذكوران في حديث الحميدى وابن هشام حمولها .
(٣) وقيل : إنه جعدة بن هبيرة .
ورد بأن جعدة ابنها لا حموها ، ولم تكن - رضى الله عنها - تحتاج إلى إجارة ابنها ، وكانت مثل تلك المخاطبة تجرى بينها وبين أخيها على - رضى الله عنه - في ابنها ، قال :

٧٠١٤ (١٤) باب استحباب ركعتي سنة الفجر ، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما

ولم يذكر أهل النسب - فيما علمت - لهبيرة ابنا يكنى جعدة من غير أم هانى ، ولا ذكروا له بنين من غير أم هنى .
التمهيد ١٨٩ / ٢١ .
(٤) زيد بعدها في س ، ق : وقد تقدم الكلام في هذا .
وهى مثبتة هنا ستأتى بعد قليل .
(٥) سيرد إن شاء الله في كالزكاة ، ببيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ، وأخرجه أبو داود ، كالأدب ، بفي إمطة الأذى عن الطريق (٥٢٤٣) ، وأحمد في المسند ٥ / ٣٥٤ .
١ / ١٢٦
٦٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة الضحى ...
إلخ ٨٥ - (٧٢١) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، حدثنا أبو التياح ، حدثني أبو عثمان النافدي عن أبي هريرة ، قال : أوصاني خليلي (صلى الله عليه وسلم) بثلاث : بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد .
(...) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن عباس الجريدي وأبي شمر الضبي ، قالوا : سمعنا أبا عثمان النهدي يحدث عن أبي هريرة عن النعمي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .
(...) وحدثني سليمان بن معبد ، حدثنا معلى بن أسد ، حدثنا عبد العزيز بن مختار عن عبد الله الداناج .
قال : حدثني أبو رافع الصائغ .
قال : سمعت أبا هريرة قال : أوصاني خليلي أبو القاسم (صلى الله عليه وسلم) بثلاث .
فذكر مثل حديث أن عثمان عن أن هريرة .

٨٦ - (٧٢٢) وحدثني هرون بن عبد الله ومحمد بن رافع ، قالوا : حدثنا ابن أبي فديك ، عن الضحاك بن عثمان ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبي مرة مولى أئم هاني ، عن أبي الدرداء ، قال : أوصاني حبيبي (صلى الله عليه وسلم) بثلاث ، لن

أَدَعَيْنَ مَا عَشْتُ : بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَثَامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَصَلَاةِ الضُّحَى ، وَبِإِنْ لَا أَنَامَ حَتَّى أُوتِرَ .

وقوله : (وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى) (١) : أى يكفى من هذه الصدقات

عن هذه الأعضاء ، إذ الصلاة عمل (٢) لجميع أعضاء الجسد ، ففيه بيان عظيم فى فضل صلاة الضحى ، وجسيم أجرها ، وسيأتى الكلام على قوله : (وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أُرْقَدَ) .

قال الإمام : وذكر مسلم فى الباب : [ثنا] (٣) الضحاك بن عثمان ، عن عبد الله

ابن حنين ، (٤) عن أبي مرة مولى أم هانئ ، عن أبي الدرداء ، هكذا فى هذا الحديث عن أبي الدرداء قال بعضهم : وفى نسخة [أبى

العلاء] (٥) ابن ماهان عن أم الدرداء ، مكان أبي الدرداء ، والصواب : عن أبي الدرداء كما فى نسخة أبى أحمد الجلوثى .

(١) للذى فى المطبوعة : يركعهما من الضحى .

(٣) فى ق : حديثا عن .

(٤) فى ق : بن عبد الله بن تميم .

(٢) فى ق : على .

(٥) من ق .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتى سنة الفجر ... إلخ

(١٤) باب استحباب ركعتى سنة الفجر ، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان طيمستحب أن يعوا فيهما

قال القاضى : وذكر صلاة النبى (صلى الله عليه وسلم) ركعتى الفجر ، ولفه لم يكن على شىء من النوافل أشد معاهدة منه عليها [كم

ال (١) محتله ل به من مال : إنها سنة ، وهو قول كافة العلماء وكبراء أصحاب مالك ، [وروى عن بعضهم أنها من للرغائب وحكوه

عن مالك] (٢) واحتج بعضهم على ذلك بقوله : من النول ، ولم يقل : من السق ، لكن كل ماعدا الفرائض ينطلق عليه النفل ،

والتطوع ، والنحت ، ثم تشوع درجاته ما بين سنة وفضيلة ومستحب ومرغب فيه ، وسنذكره مبيناً إن شلى الله .

وقد مضى منه وذهب الحسن إلى وجوبها (٣) وما روى من صلاة النبى (صلى الله عليه وسلم) لهما يوم الوادى قبل صلاة الصبح

يدل على تأكيد أمرهما ، وقد جاء فى الحديث أنهما المراد بقوله : { وَمَنْ الثَّيْلُ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ } (٤) ومن سنتهما التخفيف

كما جاء فى الحديث ، والقراءة فيهما [سرا] (٥) لقولها : (حتى إنى لأقولُ أقرأ فيهما بأمر القراق أم لا ؟) (٦) وهو قول كافة العلماء ،

وذهب بعضهم إلى الجهر بها ، وفى هذا دليل أنه كان مستقراً عندهم أن لا بد من قراءة أم القرآن فى الصلاة ولذلك خصت هاهنا

بالذكر وأنها لا تُصلى إلا بعد الفجر إلى أن يُصلى الصبح ، وهو وقتها المختص بها من دون سائر الوافل على الاختيار دون الاضطراب

عندنا وظاهر حديث

(١) من ق ، س .

(٢) سقط من الأصل ، ولا تدرك بهامته .

قال ابن عبد البر : واختلف العلماء فى الأوكد منهما - ركعتى للفجر أم صلاة الوتر - فقالت طائفة :

الوتر أوكد ، وكلاهما سنة ، ومن أصحابنا من يقول : ركعتا الفجر ليستا بسنة ، وهما من الرغائب ، والوتر سنة مؤكدة ، وقال آخرون :

ركعتا الفجر سنة مؤكدة كالوتر ، وقال آخرون : هما أوكط ! من الوتر

لأن الوتر ليس بسنة إلا على أهل القرآن .

ثم قال : إن ركعتى للفجر فائتا عبد الله بن أبى ربيعة فأعتق رقبة .

التهيد ٨ / ١٢٧ .

وفيمن قال إنها من الرغائب قال : وهذا قول ضعيف .

التهيد ١٥ / ٣١١ .

(٣) وقد أخرج عبد الرزاق فى مصنفه بإسناده إليه : (صل بعد طلوع الفجر ماشئت) ٥٣ / ٣ .

(٤) ق : ٤ .

ولعل القاضي يعنى هنا ما أخرجه ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عباس قال : بُتَّ لَيْلَةٌ عِنْدَ رِصَالِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فصلتي ركعتين خفيفتين ، اللتين قبل الفجر ، ثم خرج إلى الصلاة فقال : (يا ابن عباس ، ركعتين قبل صلاة الفجر بكار النجوم ، وركعتين بعد للغرب إدبار السجود) .

قال الحافظ ابن كثير : ورواه الترمذى عن أبي هام الرفاعى ، وقال غريب ، لانعرفه من هذا الوجه ٨ / مه ٣ ، ولم أقف عليه بالتزمذى .

(٥) من س ، وفى الأصل هنثا ، والأول أصوب ، لقوله بعدها : وذهب بعضهم إلى الجهر بها والهدّ والهند : سرعة القطع وسرعة القراءة .

(٦) لفظها فى المطبوعة : حتى بنى أقول

٦٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...

إلخ ٨٧ - (٧٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ لِمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا السَكَتَ الْمُؤَقِّنُ مِنَ الْأَفَانِ لِصَلَاةِ الضُّبْحِ ، وَبَدَأَ الضُّبْحُ ، رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتِيْبَةُ وَابْنُ رَجٍّ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي

زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي الْوَلُبِ ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ .

عائشة الاقتصار فيها على أم القرآن وهو استحباب مالك وفعله واختيار جمهور أصحابه وقد روى عنه استحسان قراءة { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ } ، فل هو الله أخذ { ديها صلي مما جاء دى حديث أبي هريرة وهو قول الشافعى وأحمد وذهب الثورى والحسن وأبو حنيفة إلى أنه يجوز لمن فاتته حزه من الليل أن يقرأه فيهما وإن طوّل (١) ، وقد جاء فى حديث ابن عباس فى الأم أنه كان يقرأ فى الأولى : قُوتُوا آمَنًا بِالله { الآية } ، وفى الآخرة : { تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ { الأداة .

وذهب قوم إلى أنه لا يقرأ فيهما جملة ، حكاها الطحاوى ، وذهب النخعى إلى جواز إطالة القراءة فيهما . واختاره الطحاوى (٢) .

وقوله : (كان إذا اسكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح وبدا الصبح ركع ركعتين خفيفتين) ، وكذلك قوله : (كان يصلى ركعتي الفجر إذا سمع الأذان) يحتج من لا يجوز الأذان للصبح قبل الفجر ، وهو قول الكوفيين ، ولا حجة فيه (٣) ، لأنه يحتمل أن يريد به (١) فقد أسند الطحاوى عن الحسن بن زياد قال : سمعت أبا حنيفة - رحمه الله - يقول : ربما قرأت فى ركعتي النجم جزاين من القرن .

شرح معانى الآثار ١ / ٣٠٠ .

(٢) شرح معانى الآثار ١ / ول ٢ ، ولم أجد له كلاما فى ترك القراع ! فيهما ، بل إنه قال بعد سياقه للأحاديث : فقد ثبت بما وصفنا أن تخفيفه ذلك كان تخفيفا معه قرار ، وثبتت عنهما كسائر التطوع ، ولم نجد ضيئا من صلوات التطويم لا يقرأ فيه لاء ويقرأ فيه بفاتحة الكتاب خاصة .

(٣) لآل أبو حنيفة والثورى ومحمد بن الحسن : لا يجوز الأذان لصلاة الفجر حتى يطلع الفجر ، ومتى أدا لها قبل الفجر لزمه إعائة الأفان .

وختتم : مارواه وكيع عن جعفر بن برقان عن شداد مولى عياض بن

عامر عن بلال ة ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا تؤنن حتى يتبين لك الفجر) هكذا ، ومدّ يده عرضا .

وبما رواه حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يرجع فيناث! : ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام ، فرجع فقالها .

والحديث الأول أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١ / ٤٩٠ .
وقال فيه ابن عبد البر : إنه لا تقوم به حجة ولا بمثله لضعفه وانقطاعه .
التمهيد ١٠ / ٥٩ .

قلت : فيه شداد مولى عياض بن عامر بن الأسلع ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه الذهبي : لا يعرف .
ميزان الاعتدال! ٢ / ٢٦٦ .

وفي الثاني قال : إنه حديث انفرد به حماد بن سلمة ثون أصحاب أيوب ، وأنكروه عليه ، وخطئوه فيه ؟ لأن سائر أصحاب أيوب يروونه عن أيوب قال : أفن بلال مرة بليل ، فذكره مقطوعا وهكذا ذكره عبد الرزاق عن معمر عن أيوب قال : أذن بلال مرة بليل ، فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (اخرج فناد : إن كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...

إلخ ٦٥ هـ - (...) وحدثني أحمد بن عبد الله بن الحكم ، حاشا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن زيد بن محمد ، قال : سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر ، عن حفصة ، قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا طلع الفجر ، لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين . (...) وحدثناه إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا النضر ، حدثنا شعبة بهما الإسناد ، مثله .

٨٩ - (...) حدثنا محمد بن عباد ، حدثنا سفيان عن عمرو ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أخبرني حفصة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان إذا أضاء له الفجر ، صلى ركعتين .

ص ممرص ه ، ص ، ص ممص عوص ، ه ، فصوص ص ص ممص ص ، ه لم ، ه -
٩٠ - (٧٢٤) لحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا عبدة بن سليمان ، حدثنا هشام بن عروة

المؤذن الثاني ، ولأن حديث : (إن بلالا ينادي بليل) يرفع الاحتمال مع أهل المدينة ، ولها رجع أبو يوسف عن قول أصحابه (١) إلى قول مالك حيي دخل المدينة ، وناظر في هذه المسائل مالكا (٢) .

العبد نام) ، فخرج وهو يقول : ليت بلالا ثكلته أمه ، وابتل من نضح دم جبينه ، ثم نادى : ألا إن العبد نام .
وقد أخرج عبد الرزاق من حديث إبراهيم قال : كانوا إذا أذن المؤذن بليل ، أتوه فقالوا له اتق الله ، وأعدئ! انك .

قال أبو عمر : واحتجوا - أيضا - بما رواه شريك عن محلل عن إبراهيم قال : شيعنا علقمة يلى مكة فخرج بليل ، فسمع مرفأ يؤذن بليل ، فقال : أما هذا فقد خالف أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) ، لو كان نائما كان خيرا له ، فإذا طلع للفجر ئذن .
قال : ومحلل ليس بالقوى .

قال : واحتجوا - أيضا - بما رواه عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن مؤذن لعمر يقال له : لمسروح) ، أفن للصبح ، فأمره عمر أن يرجع ينادى : ألا إن العبد نام ، ألا بن العبد نام .

قال : وهذا إسناد غير متصل لأن نافعاً لم يلق عمر ، ولكن الدراوردي وحماد بن زيد قد روايا هذا الخبر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله ، إلا أن الدراوردي قال : يقال له : (مسعود) ، وهذا هو الصحيح - والله أعلم - أن عمر قال ذلك لمؤذنه ، لا ما ذكر أيوب أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله لبلال .

وإذا كان حديث ابن عمر عن النبي طمع صحيحا - قوله : (إن بلالا يؤذن بليل) - فلا حجة في قول أحد مع السنة ، ولو لم يجز الأذان قبل الفجر لنهى رسول (صلى الله عليه وسلم) سلالا عن فلك ، ونحن لانعلم أن عمر قال ما روى عنه في هذا الباب إلا بخبر واحد

عن ولحد .

ووكذلك خبر ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فالمصير بلى المسند ثولى من طريق المحنة ، والذي أحبه أن يكون مرئ تخر بعد الفجر .

التعهد ١٠ / ٦٠ .

(۱) فی س : ثمی حنیفة .

(٢) جاء في بدائع الصنائع : وقت الأذان والاقامة ماهو وقت للصلوات المكتوبات ، حتى لوئذن قبل دخول الوقت لا يجزئه ويعيده إفا دخل الوقت في الصلوات كلها في قول لبي حنيفة ومحمد ، وقد قال أبو يوسف أخيرا : لا بأس بأن يؤفن للفجر في النصف الأخير من الليل ، وهو قول للشافعي ١ / ٤٢١ ، ولأبي حنيفة - إضافة لما سبق - أن الأفان شرع لأعلام بنخول الوقت ، والاعلام بالدخول قبل الدخول كذب ، وكذا - هو من باب الخيانة في الأمانة ، والموذن مؤتمن على لسان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قبل السابق .

٩٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَفِّي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ ، وَيُخَفِّفُهُمَا .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ جُرْجٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ - يَعْنِي ابْنَ مُسَهْرٍ .

ح وَحْدَةَ شَاهِ أَبُو

ص ص ممرء ، ع ص ص ص ص مماء ، ء ، ص ه ص ! ، صوص ، ، ص صئص ه ، صو كريب ، حدثنا ابو اسامة .

ح وحدثناه ابو بكر وأبو كريب وابن نمير عن عبد الله بن نمير .

ح وَحَدَّثَاهُ عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامٍ بَهْطَالٍ إِسْنَادٌ .

وفى حديث أبي أسامة: إذا طلع الفجرُ.

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَيْنَ!النِّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

٩٢ - (...) وحده طناه محمد بن المثنى ، حاشا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى

ابن سعيد ، قال : أخبرني محمد بن عبد الرحمن ؛ أنه سَمِعَ عُمَرَ تَحَدَّثُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم) يُصَلِّي رَكْعَتَي الْفَجْرِ ، فَيُخَفِّفُ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ : هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِ التَّمِ الْقُرْآنِ

٧٠١٥ (15) باب فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدهن ، وبيان عددن

٩٣ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ ، سَمِعَ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ

الرَّحْمَنُ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، أَقُولُ : " هَلْ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ

اھتَاب!

۹۴ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ،

قَالَ : حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ ، أَشَدَّ مَعَ الِ دَعَا مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيْ قَبْلِ الصُّبْحِ .

٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَاشَا حَفْصَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ ، أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ .

وقوله في الحديث : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين) حجة في منع التنفل بعد طلوع الفجر بعد الركعتين للفجر وهو قول مالك والجمهور ، إلا أن مالكا ومن وافقه يجعله وقت ضرورة لصلاة الليل لمن ترك الوتر حتى أصبح ، على خلاف

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...
إلخ ٩٦ ٩٧ - (٧٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ ، حَاشَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا لِمَا

س ص ه ص ه ، ص ص كص ، ه ص نص ص ص ص ص عكل - ص ،
٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ - فِي شَأْنِ الرُّكَعَتَيْنِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ - .
أَلَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا " .

٩٨ - (٧٢٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَدَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ يَزِيدَ - هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَرَأَ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ : { قُلْ يَا أَهْلَ الْكَافِرُونَ } (١) ، وَ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٢) } .

٩٩ - (٧٢٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ - يَغْنَى مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْإِنْسَارِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ : فِي الْأُولَى مِنْهُمَا : قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا { (٣) } الْآيَةُ آتَتْ فِي الْبَقَرَةِ .
وَفِي الْآخِرَةِ مِنْهُمَا : { آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ } (٤) .

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَنْحَرِيُّ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

ص ص عكل
حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَثْنِ عَثَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ : قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَالَّتِي فِي آلِ عَمْرَانَ : { تَعَالَوْا إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ إِلَيْنَا أَمْرًا } (٥) .
(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ .

عنه في ذلك سنذكره ، ولمن نام عن حظه من الليل ، وقد جاء عنه وعن غيره من أصحابه أنه لا بأس أن يصلي بعد الفجر ست ركعات ، قالوا : وما خف ، وإنما يكره من ذلك ما كثر حمية ، لئلا يوتر صلاة الصبح بسبب تطويل النفل وتكفيره حينئذ ، وأجاز غيره التنفل حينئذ ما لم يصل الصبح .

(١) ١ لكافرون : ١ .

(٢) ١ لا خلاص : ١ .

(٣) ١ لبقرة : ١٣٦ .

(٤) + عمر لن : ٥٢ .

(٥) + عمر لن : ٦٤ .

٦٨
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل السق الراتبة ...
إلخ

(١٥) باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن ،

وبيان عددهن

١٠١ - (٧٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سُلَيْمَانَ

ابْنَ حَثَانَ - عَنْ !أَوْدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَنبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ ، فِي مَرَضِهِ
أَنَّهُ مَاتَ فِيهِ ، بِحَدِيثٍ يَنْسَأُ إِلَيْهِ .

قَالَ : سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، بُنِيَ لَهُ
بَيْتٌ تَيْمٌ فِي الْجَنَّةِ) .

قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ : فَمَا تَرَكَتُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَقَالَ عَنبَسَةُ : فَمَا تَرَكَتُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ .

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ : مَا تَرَكَتُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَنبَسَةَ .

[وذكر مسلم الأحاديث] (١) في فضل من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة تطوعاً ، وفي بعضها اثنتي عشرة سجدة ، وهما بمعنى واحد وذكر حديث عائشة في تفسر تنفل النبي أنه - عليه السلام - (كان يصلي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء وإذا طلع الفجر صلى ركعتين) ، وهذه اثنتا عشرة ركعة (٢) ، وعن ابن عمر : (سجدة قبل الظهر ، وسجدة قبل العشاء ، وسجدة قبل المغرب ، وسجدة قبل العشاء ، وسجدة قبل الجمعة) ، وزاد في البخاري في حديثه : (وسجدة قبل الفجر) (٣) ، ولم يذكر في هذين الحديثين التنفل قبل العصر ، وقد جاء في المصنفات في حديث ابن عمر : (حضن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على أربع ركعات قبل العصر) (٤) ، وفي حديث علي : (ركعتين) (٥) وروى (أربع) (٦) ، وفي حديث أم حبيبة : (أربع قبل (١) ساقط من س .

(٢) عدا ماجاء أثناء الحديث من صلاته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من الليل تمع ركعات .

(٣) ونخرجه البخاري ، كالتهدد ، بلركعتين قبل الظهر (.)
ما (١) .

(٤) الترمذي لبواب الصلاة ، بما جاء في الأربع قبل العصر (٤٣٠) ، وثبو داود ، كالصلاة ، بالصلاة قبل دلعصر (١٢٣١) ، كما نخرجه أحمد في المسند ١١٧ / ٢ .

(٥) أبو داود في الكتاب وللباب السابقين .

وبمثله عن عامر أخرجه ابن أبي ثيبة في المصنع ٢ / ٢٠٥ .

للا الترمذي كما سبق ، وقال : حديث علي حديث حسن ، والنائي ، كالامامة ، بالصلاة قبل العصر (٧٤) مأ ، وابن ماجه ، كإقامة للصلاة ، بما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار (١١٦١) ، واحمد في المسند ٨٥ / ١ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل السق الراتبة ...

إلخ ٦٩ وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ : مَا تَرَكَتُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ .

١٠٢ - (...) ! دُثْنِي أَبُو غَمَثَانَ الْمِسْمَعِي ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَاشَ الْاَوْدُ ،

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ ، بَهَنَّا الْإِسْنَادُ : (مَنْ إِلَى فِي يَوْمٍ ثَنَى عَشْرَةَ سَجَلَةً تَطَوُّعًا ، بُنِيَ لَهُ بُيُوتٌ فِي الْجَنَّةِ)
 ١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ عَنبَسَةَ
 بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ
 : (مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ ثَنَى عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا ، غَيْرَ فَرِيضَةٍ ، إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ - أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بُيُوتٌ فِي
 الْجَنَّةِ) .

قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ : فَمَا بَرَحْتُ أَصَلِّي! إِنْ بَعْدُ .

الظهر ، وأربع بعدها (١) وفي حديث عائشة (أربع بعد العشاء) (٢) .

اختلف العلماء في الاختيار في الأخذ بهذه الأحاديث ، فرأى جلهم الأخذ بها والعمل بفعل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وأمره
 بذلك ، وكونها سنة مع صلوات الفرائض (٣) ، قال بعضهم : ولأن تلك الأوقات أوقات تفتح فيها أبواب السماء ويستجاب فيها
 الدعاء ويرغب في تكثير العمل الصالح فيها ، واختلاف الأحاديث باختلاف فعله - عليه السلام - ليرى سعة الأمر ، وأنه ليس فيه
 حذ لازم والله أعلم .

واختلاف اختيارهم الأربع قبل الظهر وبعدها أو الاثنين على اختلاف الآثار .

واختلفوا في اختيار تطوع الراتبة قبل العصر أيثا في ركعتين أو أربع ، وكل هذا قد اختلف فيه اختيار شيوخ مذهبنا ، وذهب بعض
 السلف إلى أنه لاراتبة قبل العصر جملة (٤) ، وروى عن ابن المسيب والحسن / والنخعي وحكاها العبدى من شيوخنا
 (١) لبو داود ، كالصلاة ، بالأربع في الظهر وبعدها (١٢٦٩) ثراثرمذى في الصلاة (٤٢٧) وابن ماجه ، كإقامه الصلاة والنه في
 ، بما جاء فيمن صلى الظهر لربعا (١١٦٠) .

(٢) ابو داود ، كالصلاة ، بالصلاة بعد العشاء (١٣٠٣) ، وفي الق الكبرى للثاني عنها - رضى الله عنها - : (أربعاً قبل الظهر ،
 وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر) أبواب التطوع ١ / ٤٥٨ .

(٣) هي عندهم صنة مسنونة ، ويسمونها صلاة النة - أعنى الاثنتي عرة ركعة ، فإن العلماء ذهبوا إلى صلاتها في المجد دون سائر
 التطوع ، وماعداها من التطوع كلها فهو في البيت افضل .

التمهيد (٤) ٤ الركعتين قبل العصر محفوفة من حديث على بن أبي طالب وغيره في موضع الركعتين بعد العشاء .

التمهيد ١٤ / ١٨٦ .

١٢٦ / ب

٧٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل السق الراتبة ...

إِنْخَ وَقَالَ عَمْرُو : مَا بَرَحْتُ أَصَلِّي! بَعْدُ .

وَقَالَ النُّعْمَانُ مِثْلَ فَلَكَ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ ، قَالَا : حَا شَا بِهِزَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ أَخْبَرَنِي ،
 قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَنبَسَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ
 تَوَضَّأَ فَاشْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى لَهُ كُلَّ يَوْمٍ) فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

١٠٤ - (٧٢٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَلَّتْنَا بِحِجْيٍ -

وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَبْلَ الظُّهْرِ سَجَلَتَيْنِ ، وَبَعْلًا! سَجَلَتَيْنِ ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سَجَلَتَيْنِ ، وَبَعْدَ

العراق! إن عن المذهب .

وقول عائشة في الحديث عن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) هذه الركعات في بيتها ، وقول ابن عمر ذلك في رواية : (صلاة الليل والجمعة) مما اختلف الناس - أيضا - في اختاره ، فذهب بعضهم إلى ترك التنفل بعد الفرائض في المسجد جملة ، وإليه ذهب التنحى وعبيدة ، واعتل من رأى هذا لئلا يختلط أمرها على الجهال فيعدوها من (١) الفرائض ، ولئلا تخلوا بيوتهم من الصلاة ، واقتداءً بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك (٢) ولقوله : (أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة) (٣) ، وذهب بعضهم إلى كونها في المسجد أجمع ، وذهب مالك والثوري إلى كونها في النهار في المسجد وبالليل في البيوت ، وكأن هؤلاء اتبعوا حديث ابن عمر ، وقوله ذلك في الجمعة أفضل ، وهو اختيار مالك وأصحابه للإمام أن لا يتنفل بنثرها في المسجد ، ووسّع في ذلك للمأموم ، واختيار الشافعي والكوفيون الركوع بعد الجمعة ستاً

(١) في ق : في .

(٢) في ق ، س : في ذلك .

(٣) البخاري في صحيحه ، كالأذان ، بصلاة الليل (٧٣١) ، وثبو داود ، كالصلاة ، بصلاة الرجل التطوع في بيته (١٠٤٤) ، والترمذي ، كالصلاة ، بما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت (٤٥) ، والنسائي ، كقيام الليل ، بالحث على الصلاة في البيوت والفضل في ذلك لا ١٥٩) ، ومالك في الموطأ ، كصلاة الجماعة ، بفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ١ / ١٣٠ . قال ابن عبد البر : وهذا حديث ثابت مرفوع صحيح ، د اذا كانت صلاة النافلة في البيت أفضل منها في مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه عليه خرج هذا الخبر .

فما ظنك بها في غير هذا البلد ؟ ولهذا قال بعض لطفاً : إخفاً العمل نجاة ، د اخفاً للعلم هلكة ، والمأمور بستره من أعمال البر للنوافل دون المكتوبات .

التمهيد ١٤٩ / ٢١ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل السق الراتبة ...

إنل ٧١ العشاء سجّدتين ، وبعّد الجمعة سجّدتين ، فأقّ المغرب والعشاء والجمعة ، فصلّيت مع النبيّ (صلى الله عليه وسلم) في بيته .

أو أربعاً ، وقال الشافعي ماكثر فهو أحب إلى والكلام في الركعتين بعد العصر وقبل المغرب يأتي في موضعه بعد هذا . قال بعض المتكلمين ووجه الحكمة في تقديم هذه النوافل على الفرائض لتوطن النفس فيها وامتحانها بالإقبال على عبادة الله ، صاخلاء سرّة مما كان قبل فيه من أمور الدنيا حتى لا يدخل في فريسته إلا ونفسه مرتاضةً بذلك ، وظاهره وباطنه جميع لأدائها على وجهها ، وليصحبها من النوافل قبلها وبعدها ما يجده لجبر نقص فرضه مما يدخله من (١) وهم أو سهو ، على ما جاء في الحديث من جبر نقص فرائض العبد بنوافله (٢) .

وقوله في هذا الحديث : (حدّثنى عبد الله بحديث يُنسار إلى فيه) : قيل : هو من السرور ، أي يُظهر السرور بما جاء فيه .

(١) في الأصل : في ، والمثبت من ق ، س .

(٢) الترمذي أبواب الصلاة ، بما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة ، وذلك من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - وقال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن غريب ، وانظر ابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة (١٤٢٥) ، والنسائي في الكبرى ، لك للصلاة ، بالحاسبة على ترك الصلاة ١ / ١٤٤ .

٧٢

٧٠١٦ (١٦) باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ، وفعل بعف الركعة قائماً وبعضها قاعداً

كتاب صلاة المسافرين وقصرها لم باب جولو النافلة قائماً وقاعداً ...

إنل

(١٦) باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ، وفعل بعف

الركعة قائماً وبعضها قاعداً

١٠٥ - (٧٣٠) حدثنا يضي بن يحيى ، أخبرنا هُشَيْمٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْقِيٍّ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، عَنْ تَطَوُّعِهِ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ النَّهْرِ أَرْبَعًا .

يَمُخْرِجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَكَانَ يُصَفِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ ، وَيَدْخُلُ بَيْتِي فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَكَانَ يُصَفِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكْعَاتٍ .

فِيهِنَّ الْوُتْرُ ، وَكَانَ يُصَفِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا ، وَلَثَلَا طَوِيلًا قَاعِيمًا ، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ ، ! إِنْ قَرَأَ قَاعِيمًا رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِمًا ، وَكَانَ إِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

١٠٦ / ١٠٧ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا ح. إِدُ عَنْ بُدَيْلٍ وَأَثُوبَ ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْقِيٍّ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَفِّي لَيْلًا طَوِيلًا ، فَإِذَا صَفَى قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا ، وَإِنْ صَفَى قَاعِيمًا رَكَعَ قَاعِيمًا .

١٠٨ - (...) وَدِدْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ بُدَيْلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْقِيٍّ ، قَالَ : كُنْتُ شَاكِيًا بِفَارِسَ ، فَكُنْتُ أَصَفِّي قَاعِيمًا ، فَسَأَلْتُ عَنْ فَلَكَ عَائِشَةُ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

١٠٩ - (...) وَصَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ

وَقَوْلُهَا : (كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا وَلَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا ، وَإِنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا) (١) فِيهِ جَوَازُ تَنْفُلِ الْقَاعِدِ بِغَيْرِ عَذْرِ ، مَانِعٍ بِالْكَلِيَّةِ ، وَرُكُوعِهِ إِنَّمَا [هُوَ] ، (٢) لَطَبُ التَّخْفِيفِ وَزَوَالِ الْكُلْفَةِ وَالْمَشَقَّةِ . وَقَوْلُهَا : (بَعْدَ مَا حَطَمَهُ الْبَأْسُ) (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ الْهَرَوِيُّ : يُقَالُ حَطَمَ فَلَانًا أَهْلُهُ ، أَيْ كَبُرَ فِيهِمْ ، كَأَنَّهُ لَمَّا حَمَلَهُ مِنْ أَثْقَالِهِمْ صَبَرَهُ ثَمِيخًا مُحْطُومًا ، وَالْحَطْمُ كَسْرُ الشَّيْءِ إِلَى الْبَاسِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ بِقَدِيمِ الْقِيَامِ عَلَى دَلْقَعُودٍ .

(٢) مِنْ ص .

(٣) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : لِحْنَانُهُ بِالنُّونِ ، وَكَذَا فِي صَقِ نَبِيِّ ثَاوَدٍ ، كُلُّ صِلَافٍ بِفِي صَلَاةٍ لِلْقَاعِدِ ١ / ٢١٩ .

كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ جَوَازِ النَّافِلَةِ قَائِمًا وَقَاعِدًا .

الْعِلَاقُ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِاللَّيْلِ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا ، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِلًا ، وَكَانَ إِنْ قَرَأَ قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا .

١١٠ - (...) وَدِدْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعُقَيْلِيِّ ، قَالَ : سَأَلْنَا عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُكْثِرُ الصَّلَاةَ قَائِمًا وَقَاعِدًا ، فَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا ، وَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَاعِلًا رَكَعَ قَاعِدًا .

١١١ - (٧٣١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ .

ح

ص ص ص ص نص ص ص ، ه ، يرص نص ص ه يره ، ص ه ، ص ص نص ! ، ه ه ، ه ص ص قال : وحدثننا حسن بن الربيع ، حدثنا مهدي بن ميمون .

ح وحدثننا ابو بكر بن ابي شيبة ، حدثنا وكيع .

ح وحدثننا ابو كريب ، حدثنا ابن نمير ، جميعاً عن هشام بن عروة .

ح وحدثنني زهير بن حرب - واللفظ له - قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة قال : أخبرني ابي عن عائشة ، قالت : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا ، حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا ، حَتَّى إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً ، قَامَ فَقَرَأَهُنَّ ، ثُمَّ رَكَعَ .

١١٢ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن يزياد وأبي الثضر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَفِّي جَالِسًا ، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالٍ ! ، فَلَمَّا بَقِيَ مِنْ قِرَاعَتِهِ قَدْرٌ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ، تَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ فَلَكِ .

١١٣ - (...) ! دُثْنَا ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ صَانِحْتُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْقَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْوَدِيدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُ وَهُوَ قَائِدٌ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، قَامَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ إِنْسَانٌ أَرْبَعِينَ آيَةً .

١١٤ - (...) وحدثننا ابن نمير ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا ميسم بن عمرو ، حدثني محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاع ، قال : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ

٧٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ...

إِنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ .

١١٥ - (٧٣٢) ودُثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ قَائِدٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، بَعْدَ مَا حَطَّمَهُ النَّاسُ .

(...) وحدثننا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا كهص ! عن عبد الله بن شقيق ، قال : قُلْتُ لِعَائِشَةَ .

فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِهِ .

١١٦ - (...) ودُثْنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَاجُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي عِثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) لَمْ يَمُتْ حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ * .

١١٧ - (...) وحدثنني محمد بن حاتم وحسن الحلواني ، كلاهما عن زيد ، قال حسن : حدثنا زيد بن الحباب ، حدثني الضحاک بن عثمان ، حدثني عبد الله بن عروة عن أبيه ، عن عائشة .

قَالَتْ : لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَثَقُلَ ، كَانَ كَثُرَ صَلَاتِهِ جَالِئًا .

وقولها : لَمَّا بَدَأَ وَثَقُلَ كَانَ كَثُرَ صَلَاتِهِ جَالِئًا : قال أبو عبيد بن الرجل تبديناً

إذا أسن .

وأُنشِدَ :

وكنْتُ خَلْتُ الشَّيْبَ وَالتَّبْدِينَ وَاهْتَمَّ مَمَّا يُذْهِلُ الْقَرِينَا (١)

قال : فن رواه (بُدن) فليس له معنى في هذا لاءنه خلاف صفته - عليه السلام - ومعناه : كثر لحمه ، يقال : بدن يبدن بدانةً ، وأنكر أبو عبيد ضئم الدال .

وقد جاء في كتاب مسلم قول عائشة : (فلما أسق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأخذه اللحم أوتر بسبع) (٢) .

قال القاضي : روايتنا في مسلم عن جمهورهم (بُدن) كما فُكر عن أصحاب الحديث ،

(١) جاء في التمهيد : والنأى .

بدلاً من اللهم .

وللبيت لحيد الأرقط ، وقبله :

قامت تريك بدناً مكنونا كعرق دليض استمان لنا

راجع : اللان ، مادة (بدنا ، ولنظر كذلك : التمهيد ٦ / ٢٢٥ .

(٢) باب جامع صلاة الليل ، وفيه : (سق) بغير همز .

وفي جميع الأصول : (وأخذ اللحم) بغيره الضمير ، والمثبت من المطبوعة : وفي أبي داود والنسائي وابن ماجة وأحمد : أيضاً (وأخذ اللحم) بغير هاء .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ...

إلخ ٧٥ ١١٨ - (٧٣٣) حدثنا يحيى بن يعقوب .

قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ،

عن السائب بن يزيد ، عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة ، أنها قالت ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى في سبحة قاعداً ، حتى كان قبل وفاته بعالم ، فكان يصلي في سبحة قائماً ، وكان يقرأ بالسورة فيزدلها ، حتى تكون أطول من أطول منها .

(...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة ، قال : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، جميعاً عن الزهري ، بهنما الإسناد ، مثله . غير أنهما قال : بعالم واحد أو اثنين .

١١٩ - (٧٣٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن حسن

ابن صالح عن سمالك ، قال : أخبرني جابر بن سمره ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يمت حتى صلى قاعداً .

١٢٠ - (٧٣٥) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي يعقوب ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : حدثنا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلا الرجل قاءاً نصف الصلاة) .

قال : فآتيته فوجدته يصلي جالساً ، فوضعت يدي على رأسه .

فقال : مالك يا عبد الله بن عمرو ؟ قلت : حدثت يا رسول الله أنك قلت : وللقاضي الصدفي عن العذري : (بدلاً) ، وأراه إصلاحاً

، ولا ينكر اللفظان في حقه - عليه السلام - فقد جاء ما ذكر قبل قول عائشة : (وأخذ اللحم) ، وقولها : (بدن وثقل) (١) ، وفي

الحديث الآخر : (ولحم) (٢) ، وفي الآخر : (أسن وكثر لحمه) (٣) ، وقولها في الحديث الآخر : (بجن في آخر زمانه) (٤) وقول

ابن أبي هالة في وصفه : (ب الن متماسك) .

وقوله : (صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة) معناه : في الأجر وفيه تنشيط على

القيام للصلاة ، وحمله بعضهم أنه في المصلي قاعداً فرضه لغير عذر والمصلي نفله لعذر وغير عذر .

وهذا اختيار الباجي () ، وحمله الثوري وابن الماجشون في غير أصحاب

(١) أخرجه نحمد في المنتد ٢٦٩ / ٥ ، ٤٦ / ٦ ، ٩٧ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ .

(٢) أبو داود ، كالصلاة ، بفي صلاة الليل ، ٣١١ / ١ ، وهو جز حديث (حتى أسن ولحم) .

(٣) في النسائي وابن ماجه : (فلما أصب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأخذ اللحم اوتر بيع) ، بقيام الليل ٦٣ / ١٣ ، وابن ماجه ، كإقامة الصلاة ، بماجا في الوتر ١ / ٣٧٦ .

(٤) في أحمد وعبد الرزاق : (دخل في اللسن وثقل من اللحم) المند ٦ / ١٦٩ ، المصنف ٢ / ٤٦٥

(٥) عبارة الباجي في غير هذا ، قال : وقد ثبت بحديث عائشة جواز الجلوس في التنفل مع القدرة على القيام ، وثبت بهذا مع قوله تعالى : { إن الصلاة كانت على التؤنين جماباً تواتراً } [النساء : ١٠٣] ن الصلاة =

٧٦
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائماً وقاعدا ...
إن

(صلاة الرجل قائماً على نصف الصلاة) وأنت تصلي قاعاً ال قال : (أجل ، ولكي لست كأحد منكم) .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، جميعاً عن

الأعدار والمصلي جالسا على الاختيار ، وأن أجر صاحب العذر غير ناقص ، وحمله ابن شعبان على النفل دون الفرض (١) وحمله بعضهم على من رخص له في الصلاة جالسا من أصحاب الامذار لكنه لو كلف نفسه القيام لقدر عليه بمشقة (٢) ، وهذا يطرد في الفرض والنفل ، وهذا مذهب مالك فيمن يشق عليه القيام في الفريضة ، وهو قول أحمد وإسحق أنه يصلي قاعداً ومنع من فلك الشافعي إلا مع عدم القدرة على القيام واحتمال مشقة ذلك ، وأما في النفل فيجوز عند جميعهم مع القدرة .

وجاء عنه - عليه السلام - أنه كان يصلي في سُبْحَتِه قاعداً ، وكان - عليه السلام - لا يترك الأفضل ، وإنما ذلك للمشقة التي لحقت به آخر عمره من السن ، وحطم البأس ، وكثرة اللحم كما قالت عائشة ، وقد علله في حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص : (إني لست كأحد منكم) (٣) فيكون هذا مما خص به - عليه السلام - وجعلت صلاته قاعداً في الفضل كصلاته قائماً ، ولعله أشار بقوله : ا لست كأحد شك) أي ممن لا عذر له ، ومن قلت له ذلك القول ، وإنما [أراد] (٤) : أنا ذو عذر لهذا الذي ذكر .

وقد اختلف العلماء في هذا مع اتفاقهم أنه ليس ذلك في الفريضة مع عدم العذر ،

وأنه من صلى جالسا في موضع القيام في الفريضة لغير عذر أن صلاته لا تجزئه ، لفرض القيام عليه إلا ماتقدم من الاختلاف في صلاة المأموم خلف الإمام الجالس لعذر ، وفي قيامه

(١) (٢)

(٣)

القاعد إنما تكون على النعف من صلاة القائم في موضعين : أحدهما : عن صلى الفريضة غير مستطيع القيام ، والثانية : من صلى النافلة مستطيعاً أو غير مستطيع .

ثم قال : وتال ابن حبيب عن ابن الماخون : لنهم كانوا يستطيعون أن يصلوا قياماً إلا أن القعود كان أرفق بهم ، فأما من أقعده المرض والضعف في مكتربة أو نافلة فإن صلاته تاعداً في الثواب مثل صلاته قائماً .

الملقى ١ / ٢٤١ .

لأنها ليست بولجة ، قال الباجي : وهذا للتخصيص يحتاج على ثليل .

السابق .

هو لابن الماخون .

ولعل فيما أخرجه عبد الرزلق وشمحمد مايقوى هذا الاستنباط ، فلهما عن نبي قال : لما قلم النبي (صلى الله عليه وسلم) المدينة وهي

مُحَقَّة ، نُحْمُ النَّاسُ ، فدخل النبي (صلى الله عليه وسلم) المسجد والناس قعود يصلون ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) ت (صلاة)
القاعد نصف صلاة للمأتم فتجشم الناس الصلاة قياما .

نُحْمُ ٣ / ١٣٦ ، والمصنف ٢ / ٤٧٢ .
الذى فى المطبوعة (ولكنى لست كأحد منكم) ، وهو لفظ لمحمد فى المسند ٢ / ١٦٢ .
ساقطة من ق ، س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائما وقاعدا ...
الخ

ص ص ه ص ه ص ه ، ه ص ص ص ص له ، ضحى ص نص ه ص ، ص ص يهص محمد بن جعفر ، عن شعبة .
ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا

عند الركوع جواز القيام والجلوس فى الصلاة الواحدة فى النفل خلافا لمن منعه ، وعلى جوازه جمهور العلماء إذا كان الابتداء بالجلوس ،
، وأما إن كان الابتداء فيها بالقيام ثم أراد التخفيف على نفسه بالجلوس ، فذهب مالك والشافعى وأبى حنيفة وعامة العلماء جواز
تمام صلاته جالسا وكره ذلك محمد بن الحسن وأبو يوسف فى آخرين ، واختلف كبراء أصحاب مالك إذا نوى القيام فيها كلها ، هل له
أن يجلس ؟ فأجازه ابن القاسم ومنعه أشهب ، وقد اختلف أشياخنا فى تأويل قول أشهب هل هو بمجرد النية وبإلزامه ذلك نفسه
كالندر ؟ ثم اختلف فى صفه جلوسه فى حال القيام والركوع ، فقيل متربعا ، وهو قول مالك والثورى والليث وأحمد د استحق وأحد
قولى الشافعى ، ووافق أبو يوسف ، إلا أنه يثنى رجله عند الركوع كالشاهد وقيل جلوسه كهيئة جلوسه فى التشهد ، قاله ابن المنكر
، (١) وهو قول ابن أبى حاتم ومحمد بن عبد الحكم ، وأحد قولى الشافعى وربيعة .

ونخري البخارى فى الباب حديث عمران بن حصين : (فمن صلى قائما فهو أفضل ،
ومن صلى قاعداً فله نصف آخر القائم ، ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد) (٢) كذا رواية الأصيلي وبعضهم ، وكذا روى الحديث
أبو داود والترمذى (٣) ، وفى رواية النسائى (٤) : (مضطجعا) وروى / هذا بعضهم من تفسير البخارى لقوله : (نائما) ، وفى روايته
القاسمى وبعضهم ايماء ، والأول أصح .

ففيه أولا أن الحديث كله فى المتطوع لقوله : (أفضل) ، دانه مع القدرة على القيام ، وبالاختيار ، وأما صلاته مضطجعا فى النفل
ففى مذهبا فيه ثلاثة وجوه : جوازه مع الاضطرار والاختيار للصحيح والمريض ، لظاهر الحديث ، ومنعه جملة لهما ، إذ ليس من
هيئات [الصلاة] (٥) داجازته لضرورة المرض فقط ، وأما فى الفريضة لمن لم يقدر إلا على ذلك فجأز قولا واحداً .

(١) هو محمد بن المنكر بن عبد الله بن هدير التميمي ، روى عن ثبته ، وعمه ربيعة ، وبني هريرة ، وعائنة ، وغيرهم ، وعنه : عمرو
بن دينار ، والزهرى ، وأيوب ، وغيرهم .

توفى سنة إحدى وثلاثين ومائة ، وقد بلغ ستا وسبعين سنة .

(٢) البخارى ، كتصير للصلاة ، بصلاة القاعد (١١١٥ ، ١١١٦) .

(٣) أبو داود ، كالصلاة ، فى صلاة القاعد (٩٥١) ، والترمذى أبواب الصلاة ، بما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة
القائم (٣٧١) ، وقال : حديث عمران بن حصين حديث حن صحيح .

(٤) النسائى ، كقيام الليل وتطوع النهار ، بفضل صلاة القاعد على صلاة النائم (١٦٦٠) غير أن لفظه هناك : (نائما) وليس :
(مضطجعا) .

(٥) من س ، ق .

١ / ١٢٧

٧٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائما وقاعدا ...

إخ سفيان ، كلاهما عن منصور ، بهنا الإسناد .

وفى رواية شعبة : عن أبي يحيى الأعرج .

- ثم اختلف عندنا ، واختلف العلماء في ذلك أيضا ، بم يبتدأ ، هل بالطهر ؟ وقاله أبو ثور وأصحاب الرأي ، أو بالجنب الأيمن ثم الظهر ؟ أو بالجنب قبل الظهر ؟ وهو قول الشافعي وأما على رواية من رواه إيماء فلا خلاف في جوازه للمضطرب في كل حال ، ومحتمل أنه يريد به للمضطجع وللجالس ، واختلف عندنا للمتنفل جالئا ، هل يجوز إيماءه للسجود مع القدرة عليه ؟ على قولن .
وقولها في الحديث الآخر : (مارأيت صلي من صلاة الليل جالسا حتى كبر) (١) غير مخالف للحديث الأول (٢) ، وأن حاله في الصلاة قاعداً وجالسا لما كان بعد كبره وبعد ما حطمه البأس ، كما قالت ، وبعد أن بتن ، وقبل وفاته بعام ، كما جاء في الحديث .
وقولها : (كان يصلي جالسا [يقرأ وهو جالس] (٣) ، فإذا بقي من قراءته [قدر ما يكون] (٤) [ثلاثين أو أربعين] (٥) انة ، فقام [فقرأ ، ثم ركع] (٦)) : إخبار عن اختلاف أحواله ، وأنه كان إخبار عن اختلاف أحواله ، وأنه كان مرة يقوم ليركع من قيام ، ومرة يركع إيماءً من جلوس .
وقول عبد الله بن شقيق (٧) : كنت شاكيا بفارس ، فكنت أصلي قاعداً فسألت عن

٧٠١٧ (١٧) باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي (صلى الله عليه وسلم) في الليل

ذلك عائشة .

الحديث كذا لجميعهم ، ولم نجد فيه خلافاً في سائر النسخ ، وقد نبه بعض المتعقبين عليه ، وقال : عائشة لم تدخل قط بلاد فارس ، وإنما هو تصحيف ، وصوابه : (شاكيًا نقارس) بالنون والقاف ، وهي وجع المفاصل والسبب الذي أوجب صلاته قاعداً - والله أعلم - وليس يقتضي ضرورة الكلام أنه سأله بفارس حيث أصابه ذلك ، ولعله إنما سأله عن منزلته بفارس بعد وصوله المدينة ، أو حيث لقيها ، وهل أصاب في صلاته قاعداً ؟ وهو وجه سؤاله ، وظاهره ؛ لأنه إنما سأله عما انتضى لا عن أمرٍ كيف يفعله ، لقوله : (وكنت أصلي قاعداً) .

- (١) لفظها في المطبوعة : مارأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ في شئ من صلاة الليل جالسا حتى إذا كبر قرأ جالا .
 - (٢) يعني به كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً .
 - (٣) من س ، وهي في ل!طبوعة : فيقرأ وهو جالس .
 - (٤) من س ، ق .
 - (٥) في الأصل ثلاثون أو أربعون وهي صحيحة بها حذفت (قدر ما يكون " .
 - (٦) من المطبوعة .
 - وفيها أيضا وفي س : قام ضراً .
 - (٧) العقيلي ، روى عن عمر وعثمان وعلى وعائشة وغيرهم ، وعنه : ابنه عبد الكريم ، وابن سيرين ، وعاصم الأحول ، وقتادة وغيرهم .
- مات سنة ثمان ومائة .
تهذيب ٥ / ٢٥٣ .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ...

إلخ

* ٧٩

وقال في هذا الباب : إسماعيل بن علية ، عن الوليد بن أبي هشام ، عن أبي بكر بن قال الإمام : هكذا روى في هذا الإسناد ، الوليد بن أبي هشام ، زرعه أبو عبد الله بن الحنأ في نسخته الوليد بن هشام ووهم فيه ، والصواب ابن أبي هشام ، مكي ، وهو مولى عثمان ، يعد في البصريين (١) ، وكذلك رواه أبو أحمد وأبو العلاء ، وفي الرواية - أيضا - الوليد بن هشام المعيطي (٢) شامي ، روى له مسلم - أيضا - أحاديث .
(١) للوليد بن أبي هام اسمه زياد اقرضى الأموي ، أخو أبي المقدام هام بن زياد ، مولى عثمان بن عفان ، بصريٌّ ، وقيل : مدني .

روى عن الحسن البصرى ، ونافع مولى ابن عمر ، وأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .
روى عنه غير إسماعيل جويرية بن أسماء ، وأخوه ثبو للقدام بن زياد .
قال فيه أبو القاسم البغوى عن أحمد بن حنبل : ثقة الحديث جدا .

قلت : روى له الجماعة سوى
البخلى ، ولى له عند مسلم سوى هذا لطديث .

انظر : تهذيب الكمال ٣١ / ١٠٥ .

(٢) أما الوليد بن همام المعيطى ، فكان عاملا لعمر بن عبد دلعزير على قنرين .

روى عن أبان بن الوليد بن عتبة بن نبي معيط ، وعمر عبد العزيز ، وأم الدرداء ، وعنه ابن عيينة ، وأبو واقد الليثى - وغزا معه -
وعبد الرحمن الأوزاعى .

روى له الجماعة سوى البخارى أيضا .

روى له مسلم عن معدان بن أبى ظلمة فى الصلاة فقط .

رجال مسلم ٢ / ٣٠٢ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إنلح

(١٧) باب صلاة الليل وعدد ركعات النبى (صلى الله عليه وسلم) فى الليل

وأن الوتر ركعة ، وأن الركعة صلاة صحيحة

١٢١ - (٧٣٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ،

عن عروة ، عن عائشة : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصلى بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ، فإذا فرغ
منها اضطجع على شفه الأيمن ، حتى ياتيه المؤذن فيصلى ركعتين خفيفتين .

أحاديث قيام النبى (صلى الله عليه وسلم) بالليل

وذكر فى الحديث عن عائشة من رواية سعد بن هشام وقيام النبى (صلى الله عليه وسلم) بسبع (١) ركعات

ومن حديث ابن شهاب عن عروة عنها قيامه بإحدى عشرة ، فهن الوتر ، يسلم بين كل ركعتين ثم ذكر أنه كان يركع ركعتى الفجر إذا
جامحه المودن ، ومن رواية إشام ابنه وغيره عنه : قيامه - عليه السلام - بثلاث عشرة ركعة بركعتى الفجر (٢) ، وهو نحو ماتقدم .

وذكر عن عائشة : (ما كان يزيد فى رمضان ولا [فى] (٣) غيره على إحدى عشرة ركعة ،

أربعاً وأربعاً وثلاثاً ، وذكر عنها أيضا أنه كان يصلى ثلاث عشرة ركعة ثمانياً ثم يوتر ثم يصلى ركعتين وهو جالس ، ثم يصلى ، تعنى
ركعتى الفجر ، وقد فسرتها فى الحديث الآخر بقولها : (منها ركعتا الفجر) وعنها عند البخارى أن صلاته بالليل سبع وتسع (٤) .

وذكر أسلم بعد هذا فى حديث ابن عباس صلاة النبى (صلى الله عليه وسلم) من الليل ثلاث عشرة ركعة (٥) ، ثم ذكر صلاته بعد
ركعتى الفجر ، وفى الرواية الأخرى عنه ست ركعات وأوتر بثلاث (٦) .

وذكر حديث زيد بن خالد (٧) أنه - عليه السلام - صلى ركعتين (١) فى س : تسع ، وكلاهما صحيح ، إلا أن الأول أصح .

(٢) فى المطبوعة : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمسة ، لا يجلس فى
شئ إلا فى آخره .

والحديث المذكور ليس لهشام بقا هو لعروة .

وحديث هشام نكره مالك وقال :

مذ صار هشام بالعراق أتانا عنه ما لم نعرف منه .

الاستذكار ٥ / ٢٣٨ .

(٣) من المطبوعة .

(٤) كالتجديد ، بكم كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي من الليل (١١٣٩) .

(٥) هو من رواية عائمة هنا ، اما حديث ابن عباس - رضى الله عنه - فسيرد في غير هذا الباب كما أخرجه ابن أبي ضييفة في المصنف ٢ / ٤٩١ .

(٦) بهذا اللفظ لم نقف عليه ، ولعله يقصد ما جاء بالحديث (١٣٩) عن ابن عباس وما أخرجه ابن أبي ضييفة عن عائمة : (كان يصلي بالليل تسع ركعات) ، فيحذف الثلاث الوتر يكون صلاته (صلى الله عليه وسلم) بغيره ستا .

(٧) سيأتى إن شاء الله في باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه .

وزيد بن خالد كنيته أبو طلحة لهبني ، حديثه في أهل الحجاز ، روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وعن عثمان وإبي طلحة الأنصاري .

مات سنة ثمان وسبعين .

الاستيعاب ٢ / ٢٢٨ ، الاصابة ١ / ٥٦٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ٨١ خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين وذكر الحديث ، وقال آخره فتلك ثلاث عشرة ركعة) .

قال العلماء : في هذه الأحاديث إخبار كل واحد من ابن عباس وزيد بن خالد وعائشة

ما شاهده ، لكن ما جاء من الاختلاف فيه عن عائشة قيل : هو منها (١) ، وقيل : من الرواة عنها ، فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة في الأغلب على ما روى عنها : أ ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة) وخبرها بعد ذلك على ما كان يفعله نادراً ، فكثرة خمس عشرة ركعة ، وأقله سبع ، وذلك لما كان يتفق من اتساع الوقت له أو ضيقه ، إما بتطويل قرأته في بعضها كما جاء ، أو طول نومه أو لعذر من مرض أو كبر سن ، كما بينته في الحديث بقولها : (فلما أسنَّ صلى سبع ركعات) ، وقد ذكرت في غير مسلم أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة (٢) ، ثم إنه صلى إحدى عشرة (٣) وترك ركعتين ، ثم لما بثن نقص من التسع (٤) اثنتين ، فهذا وجه بثن ، أو تعدُّ أحياناً أو نقص روايتها ركعتي الافتتاح الخفيفتين المذكورة في حديث زيد بن خالد وقد روتها هي أيضاً ، فيأتى العدد ثلاث عشرة ثم ركعتا الفجر ، [أو تعد ركعتي الفجر أو تركهما ، كما جاء مبيناً بقولها : منها ركعتا الفجر] (٥) ، فيكون أيضاً ثلاث عشرة ، أو تعدفاً معاً ، فتأتى خمس عشرة وقد يكون هذا مع قوله : (صلى تسعا) .

فقد ذكر مسلم أنه بعد التسع صلى ركعتي جالساً ثم ركعتي الفجر ، فهذه ثلاث عشرة ، أو تعد مع التسع ركعتي راتبة العشاء الآخرة ، أو تعدهما مع السبع على رواية من رواها أربعاً (٦) فقد روى فيها أنه إذا انصرف من العتمة صلاها ثم نام .

(١) قائل هذا ابن عبد البر ، فقد قال : وأهل العلم يقولون : إن الاضطراب عنها في أحاديثها في الحج وأحاديثها في الرضاع وأحاديثها في صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بالليل .

وأحاديثها في قصر صلاة المسافر لم يأت ذلك إلا منها - رضى الله عنها - لأن الذين يروون ذلك عنها حفاظ أثبات : القاسم بن محمد ، وعروة بن

الزبير ، والأسد بن يزيد ، ومسروق ، ونظراؤهم ١٠ لاستدكار ٥ / ٢٤٣ .

(٢) البخاري ، كالتجديد ، بكيف صلاة البى (صلى الله عليه وسلم) له (١١٣) ، والترمذي في أبواب الصلاة ، بما جاء في فضل الليل (٤٤٢) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بما جاء في كم يصلي بالليل لا (١٣٥) .

(٣) البخاري ، كالتجديد ، بقيام النبي (صلى الله عليه وسلم) بالليل في رمضان وغيره (١١٤٧) ، وابن ماجه ، كإقامة الصلاة والسنة فيها ، بما جاء في كم يصمى بالليل له (١٣٥) .

(٤) أبو داود ، كالصلاة ، بنى صلاة الليل (١٣٦٣) .

(٥) من س .

(٦) وتأوله فقها الحجاز وبعض أهل العراق أن المراد بأربع ثم أربع في حسنهن وتطويلهن .

الاستدكار ٥ / ٢٣٧ ، وثنه (صلى الله عليه وسلم) كان ينام بعد الأربع ، ثم ينام بعد الأربع ، ثم يقوم فيوتر بثلاث .

وسياتي .
السابق ٥ / ٢٤٠ .

قل : واحتجى من قال بذلك بحديث لبن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة أنها وصفت صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالليل وقراضه فقالت : كان يصلي ثم ينام قدر ما صلى ثم يصلي قدر ما نام ، ثم ينام قدر ما صلى . ونعتت قراءته حرفاً حرفاً .
أبو داودك ، الصلاة ، باستحباب الترتيل في القرن (١٤٦٦) ، ولتي مدي في فضائل القرن ، بماجا كيف قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢٩٢٣) من حديث قتيبة عن الليث بنوخه ، وقال : حديث حسن صحيح .
وراجع الاستذكار ٥ / ٢٤٠ .

١٢٧ / ب

٨٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...
إنح ١٢٢ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس

ولاخلاف أنه ليس في ذلك حد لايزاد عليه ولاينقص منه ، وأن صلاة الليل من الفضائل والراغب التي كلها زيد فيها زيد في الأجر والفضل ، وإنما الخلاف [في] (١) فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) وما اختاره لنفسه ، وأشار بعضهم إلى أن تحرى النبي - عليه السلام - عدد صلاة الليل أعداد صلوات الفريضة الخمس بعشر ركعات مثني مثني ، وذلك نحس صلوات على ما كانت قبل ، وهي كانت أكثر صلواته - عليه السلام - بالليل غالباً على ما جاء في الحديث المتقدم ، وقد يكون على هذا اعتبار نوافل النهار ، أو يكون باعتبار ركعاتها ، على ما استقرت عليه الصلوات وهي سبع عشرة ركعة ، وهو كثر ما روى عنه - عليه السلام - في صلاة الليل أو أعداد ركعات الفرائض ، وكان عدد ركعات فرض الليل سبعا وان لم تعد فيها الصبح وجعلت من النهار ، وهو أقل ما صلى النبي - عليه السلام - بالليل ، وأقل ما حاده العلماء في الأوراد تع ، / إن عددنا الصبح في صلاة الليل وهو المروي - أيضا - عنه من طريق عائشة ، أنه (كان أكثر صلواته أولاً) ولم تعتبر ركعتي الافتتاح على هذا ، لأنها ككافة تقدمتها ، بدليل أنهما خفيفتان ، على أصح الروايات ، بخلاف صفة صلواته لركعتي الليل ، قال بعضهم : ولعلها تحية المسجد إن كانت صلواته في المسجد .

قال القاضي : وقد ذكر أبو داود عن عائشة أن قيامه كان في المسجد (٢) ولم يعتبر - أيضا - الركعتين اللتين صلاهما جالسا بعد التسع ، ولا ركعتي الفجر ، وعلى هذا تأتى صلواته قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً وقبل العصر ركعتين تمتة عشر ركعات عدد ركعات النهار بحسب الصبح فيها أو أربع قبل الظهر وأربع بعدها ، ولا يصلي قبل العصر شيئاً أو ثنتين قبل الظهر وثلثين بعدها وأربعاً قبل العصر تمام ثمان ركعات ، على أن الصبح من الليل ؛ ولعله - عليه السلام - على ها ! الاعتبار كان إذا أكثر بالنهار قصر بالليل ، أو قلل بالنهار جبر العدد بالليل ، والله أعلم .

وقد ذكر مسلم بعد هذا عن عائشة أنه - عليه السلام - كان إذا نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة (٣) .

وقوله : (ويوتر منها بواحدة) ظاهر في كون الوتر واحدة على مذهبنا ، وسنذكر المسألة بعد .
وقوله : في حديث مالك عن ابن شهاب : (فإذا فرغ منها - يعني من قيام الليل -

(١) من س ، والذي في الأصل : من .

(٢) هذا في رمضان ، أخرجه أبو داود ، كالصلاة بتفريع أبولب شهر رمضان ١ / ٣١٦ .

(٣) في المطبوعة : وكان يؤا غلبه نوثم أو وجع عن قيام للليل .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إنح ٨٣ العتمة - إلى الفجر ، إحدى عشرة ركعة ، يسلم بين كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، فإذا سكّت المؤف من صلاة الفجر ، وتبين

لَهُ الْفَجْرُ ، وَجَاهُ الْمُؤَنِّ ، قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِهِ الْأَيْمَنِ ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَنُّ لِلْإِقَامَةِ .
(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَرْمَلَةُ .

أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَسَأَقُ حَرْمَلَةُ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ : وَتَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ ، وَجَاهُ الْمُؤَنِّ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : الْإِقَامَةَ .

وَسَائِرُ الْحَدِيثِ ، بِمِثْلِ حَلِثٍ عَمَرُو سَوًّا .

اضْطَجَعَ عَلَى شِقِهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ مَالِكٍ عَنْهُ " أَنْ اضْطَجَاعَهُ كَانَ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَقَبْلَ الْإِقَامَةِ) .

وَقَدْ قَالَ أَمَّةُ الْحَدِيثِ : إِذَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ ابْنِ شَهَابٍ فَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُمْ فِيهِ وَأَحْفَظَهُمْ ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ رِذَالٌ عَلَى مَنْ رَأَى الضُّجْعَةَ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ سَنَةً لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَمْ يَرَبِّهَا مَالِكٌ بِأَسْأَلٍ مَنْ جَعَلَهَا رَاحَةً كَالضُّجْعَةِ قَبْلَهَا ، إِلَّا لِمَنْ فَعَلَهَا اسْتِنَاءً ، ! إِلَيْهِ يَرْجِعُ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ عِنْدِي ، وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ بَعْضُ شَيْوَخِنَا كَقَوْلِ الْخَالِفِ ، وَإِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَجَمَاعَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَسَمَوْهَا بِدْعَةٌ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ اضْطَجَعَ قَبْلَ رُكُوعِهَا أَيْضًا ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ إِنَّهَا سَنَةٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الضُّجْعَتَيْنِ .

وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ : عَنْ عَائِشَةَ : (فَإِنْ كُنْتَ مُسْتِيقِظَةً حَدَّثْنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ) (١) وَهَذَا يَدُلُّ

أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ سَنَةٍ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ قَبْلُ وَبَعْدُ ، وَقَدْ لَا يَضْطَجِعُ ، كَحَالِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحِينِ .

وَقَوْلُهَا : (وَإِنْ (٢) كُنْتَ مُسْتِيقِظَةً حَدَّثْنِي) دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْحَدِيثِ بَيْنَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَجَمَاعَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَكَرِهَهُ الْكُوَيْنِيُّونَ ، وَيُرْوَى مِثْلُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضِ السَّلَفِ ، لَمَّا جَاءَ أَنَّهُ وَقْتُ الْاسْتِغْفَارِ ، وَمَاجَأً عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَثْبَتَ وَلِيدُ عَلَى الْجَوَازِ ، وَقَدْ يُحَدِّثُ مَرَّةً وَيَسْتَغْفِرُ أُخْرَى ، وَقَدْ يَكُونُ حَدِيثُهُ مَعَهَا لِيَنْفِي النَّوْعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا يَضْطَرُّ إِلَيْهِ مِنْ شَأْنِهِ ، وَفِيهِ التَّرْغِيبُ عَلَى كَوْنِ الْاضْطِجَاعِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، وَفَائِدَتُهُ لَثَلَا يَسْتَغْرِقُ فِي النَّوْمِ ، لِتَعَلُّقِ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ حِينَئِذٍ إِلَى جِهَةِ الْيَمَنِ ، وَقَلْقُ النَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ قَرَارِهِ فِي النَّوْمِ عَلَى الْيَسَارِ وَدَعَا النَّفْسَ لِذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : (حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) (٣) : دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ

(١) حَدِيثِ رَقْمٍ (ثُمَّ ١) .

(٢) سَبَقَ وَثْنُ سَاقِهَا بِالْفَاءِ ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْمَطْبُوعَةُ ثِيضًا .

(٣) جَمَعَ الْقَاضِي هُنَا بَيْنَ حَدِيثَيْنِ ، حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى ، وَالثَّانِي حَدِيثُ حَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى فَفِي الْأَوَّلِ لَيْسَ فِيهِ : الْإِقَامَةُ وَفِي الثَّانِي لَيْسَ فِيهِ : (فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) .

٨٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إِنْخ ٢٣ ١ - (٧٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

، عَوْصِ يَرْهَ ، صَمِصَ يَرْهَ صَ عَصَ صُصَ هَ " ص هَ ص ص ص ص ص هَ ص ص نَمِيرَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا .

اتِّخَاذُ الْأَمَّةِ مُؤَذِّنِينَ رَاتِبِينَ وَأَنَّ لِلْمُؤَذِّنِ الْإِقَامَةَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا ، وَأَنَّ عَلَى الْمُؤَذِّنِينَ ارْتِقَابَ الْأَوْقَاتِ ، وَجَوَازَ إِشْعَارِ الْإِمَامِ بِالْوَقْتِ ، وَأَمَّا مَا جَلَّ ! فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنْ صَلَاتِهِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ جَالِسًا ، ثُمَّ بَعْدَهَا رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، فَقَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ ، (وَنَ قَالَ : لَا أَفْعَلُهُ وَلَا أَضِيقُ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ ، وَأَنْكَرَهُ مَالِكٌ ، وَالْأَحَادِيثُ الْإِنْخِرَاعِيَّةُ ، وَهِيَ أَبِينُ وَأَصَحُّ .

قوله : (فليجعل آخر صلاته وترأ) (١) ، وقوله : في صلاة الليل في رواية عمرو
ابن الحارث : (ويوتر ، يسلم من كل ركعتين) (٢) ، وفي حديث هشام عن أبيه : (يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرها) (٣) ، وفي
حديث أبي سلمة : (يصلي أربعاً ثم يصلي أربعاً ثم يصلي ثلاثاً) ، وفي حديثه الآخر : (يصلي ثمان ركعات ثم يوتر) ، ومن رواية القاسم
: (كان يصلي عشر ركعات ويوتر بسجدة) ، وفي حديث ابن عباس بعد هذا : (فيصلي ركعتين ، ثم ركعتين ، [ثم ركعتين] (٤))
الحديث .

تقدم ما للعلماء في ذلك ، ومنزع كل واحد وترجيحه ماذهب إليه من الحديث الذي احتج به على مذهبه ، فأما الأحاديث المتقدمة
المطلقة بأربع ، وثمان ، وعشر فيقضى على مجملها مفسر الرواية التي فيها : (يسلم من كل ركعتين) ، وقوله : (صلاة الليل مثنى مثنى)
(٥) .

قولها : (يصلي أربعاً أربعاً) الحديث : فذهب قوم إلى أنه لم يكن بين الأربع سلام ، وكذلك الأربع الآخر ، وقال آخرون : لم يجلس
إلا في آخر كل أربع ، وذهب معظم الفقهاء الحجازيين وبعض العراقيين إلى التسليم بين كل اثنتين من الأربع ، وهو مذهب مالك ،
وتأويل معنى ذكر أربع هنا عند بعضهم أنها كانت في التلاوة .

والتحسن على هيئة واحدة لم يختلف الركعتان الأوليان من الانحرطين ، ثم الأربع بعدها أيضاً مشتبهة في الصفة من الترتيل والتحسين
وإن لم تبلغ في طولها قدر الأول كما قال في الحديث الآخر : (يصلي ركعتين طويلتين ثم يصلي ركعتين هما دون اللتين قبلهما) ، ثم ذكر
في بقية الحديث مثله ، وقيل : إنما نَحَمَّتْ أربعاً ثم أربعاً ؛ لأنه كان - عليه السلام - ينام (١) الحديث سيأتي في باب صلاة الليل
وعدد ركعات النبي وأن الوتر ركعة .

(٢) لفظه في المطبوعة : يسلم بين كل ركعتين ، ويوتر بواحدة .

(٣) ولفظه في المطبوعة : يوتر من ذلك بخصه ، لا يجلس في شيء إلا في آخرها .

(٤) سقط من س .

(٥) سيأتي في ب: صلاة للليل مثنى مثنى ، برقم (١٤٥) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ٨٥ (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ ، كُلُّهُمَا ، عَنْ هِشَامٍ ؟ بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِثٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ
أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَفِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، بِرُكْعَتَيِ الْفَجْرِ .

بعد كل أربع نومة ثم يقوم ، وفي حديث أم سلمة كان يصلي ثم ينام قدر ماصلي ، ثم يصلي قدر مانام فيكون هذا معنى تخصيص
الأربع ، لا أنها متصلة دون سلام ، ويدل أيضاً على صحة هذا التأويل قول عائشة : (أتمام قبل أن توتر ؟) ، وقد جاء قولها هذا في
صفة صلاته بالليل ، وقد يحتمل قولها هذا أنها قالت له لنومه قبل قيامه ، دائماً سألته عائشة هذا السؤال لأنها جاءتته صغيرة لم تفهم
بعد شيئاً من العلم إلا ما علمته من أبيها ، وكانت عهدهت أباها لا ينام حتى يوتر على ما عرف وصح الخبر به عنه ، فحسبت أن ذلك
متعئن لا يجوز خلافه ، فلما جاءت النبي (صلى الله عليه وسلم) وشاهدته ينام ويوتره سألته عن هذا .

وقوله لها - عليه السلام - : (إن عيني تنامان ولا ينام قلبي) : من خصائصه - عليه السلام - وخصائص الأنبياء ، وقد تقدم الكلام على
نومه في حديث الوادي (١) وأما ماجاء في رواية هشام عن أبيه من قوله : (ويوتر / بخمس لا يجلس إلا في آخرها) ، فقد أنكرها
مالك من حديثه (٢) ، والذي روى عنه مالك في موطنه (٣) خلاف هذا وكرواية الناس وقال : مذ صار هشام بالعراق أتانا عنه
مالم نعرف منه وقد ذكر المصنفون هذا أيضاً عن عروة من غير رواية هشام (٤) وذكرنا نحوه في حديث ابن عباس وأنه لم يسلم إلا في
آخرهن (٥) .

(١) رجع : بقضاء للصلاة للفائتة .

(٢) سبق في قوله : (مذ صار هام بالعلوق أتانا عنه ما لم نعرف منه) .

قال ابن عبد البر في التمهيد : الرواية للخليفة في حديث هام بن عروة لرواية مالك فيه إنما حدث به عن هام أهل العراق ، وما حدث به هشام بالمدينة قبل خروجه إلى العراق أصبح عندهم ، ولقد حكى علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان قال : رايت مالك بن نئس في النوم فألتنه عن هام بن عروة ، فقال : أما ما حدث به عندنا - يعني بالمدينة قبل خروجه - فكأنه يصححه ، وأما ما حدث به بعد ما خرج من عندنا ، فكأنه يوهنه .

التمهيد ٢٢ / ١١٩ .

وقد نقل عن يعقوب بن شيبه : هشام ثبت ، لم ينكر عليه إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية ، وارسل عن أبيه أشياء مما كان قد سمعه من غير أبيه عن أبيه .

سير ٦ / ٣٥ .

(٣) الموطأ ، كصلاة الليل ، بصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) في الوتر ، ولفظه عن هشام بن عروة عن نبيه عن عائمة أم المؤمنين قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلي إذا سمع الندل! بالصبح ركعتين خفيفتيئ

١٢١ / ١ .

(٤) وقد أخرجه البخاري ، كالوتر ، بما جاء في الوتر ٢ / ٣٠ ، وعبد الرزاق في المصنف ٣ / ١٣٥ .

(٥) لم نقف عليه بهذه الزيادة : ا لم يسلم إلا في تحريهن) .

وقد نخرجه الترمذي في أبواب الصلاة من حديث وكيع عن شعبة عنه أبي جمره الضبعي عنه ٢٥ / ٣٠٤ ،

لأنما هذا اللفظ من رواية أبي بن كعب ، وقد أخرجه النسائي في الكبرى ، كالصلاة الأول ، بكيف =

١٢٨ / ١

٨٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إنخ ١٢٥ - ٧٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ؛ أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في رمضان ؟ قالت : ما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يزيد في رمضان ، ولا في غير ! على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً .

فقلت عائشة فقلت : يا رسول الله ، أتمام قبل أن توتر ؟ فقال : (يا عائشة ، إن غني تمان ، ولا ينأ قلبي دا .

١٢٦ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حاشا ابن أبي عدى ، حدثنا هشام ! ، عن يحيى بن أبي سلمة ، قال : سألت عائشة عن

صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقالت : كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين وهو جالس ! ، فإذا أراد أن يركع قام فركع ، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح .

(...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا شيبان ، عن يحيى ، قال : لسمعت أبا سلمة .

ح وحدثني يحيى بن بشر الحريري ، حاشا معاوية - يعني ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير ، قال : أخبرني أبو سلمة أنه سأل عائشة

عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمثلها .

غير أن في حديثهما : تسع ركعات قائماً ، يوتر منهن .

س ص هـ ير ، ص ممص ، هـ ، هـ ، مص ص ص هـ ص

١٢٧ - (...) وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الله بن أبي لبيد ، سمع أبا سلمة قال : أتيت عائشة فقلت :

أي أمه ، أخبريني عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقالت : كانت صلاته في شهر رمضان وغيره ثلاث عشرة ركعة

بالليل ، منها ركعتا الفجر .

وذكر مسلم في حديث عائشة من رواية هشام بن سعد (١) أنه لم يجلس إلا في الثامنة والتاسعة ، ولم يسلم إلا في الثامنة ، وفي رواية أخرى : يسلم من الثامنة والتاسعة ، وقد روى ابن شهاب عن عروة خلافة .
= للوتر بثلاث ١ / ١٧٢ .

وله من حديث عائشة : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي من الليالي ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بخمس لا يجلس في شيء من لطمس إلا في آخرها ، يجلس وشلم ١٦٧ / ١٠ .
(١) قلت : هو سعد بن همام وليس همام بن سعد ، إذا ثم همام بن سعد ليست له رواية في الصلاة .
وسعد بن همام هو ابن عامر الأنصاري ، ابن عم أنه .
أما همام بن سعد فهو القرشي المدني .

انظر : رجال ملم ٢ / ٣١٨ ، التهذيب ١١ / ٣٩ .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إنح ٨٧ ١٢٨ - (...) حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا حنظلة ، عن القاسم بن محمد ، قال : سمعت عائشة تقول : كانت صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر ، فتلك ثلاث عشرة ركعة .
١٢٩ - (٧٣٩) وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو إسحق .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي إسحق ، قال : سألت الأسود بن يزيد عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قالت : كان ينام أول الليل ويحيى أ - ش ه ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ثم ينام .
فإذا كان عند النلاء الأول - قالت - وثب - ولا والله ، ما قالت .

قام - فإفاض عليه الماء - ولا والله ، ما قالت : اغتسل .
وأنا أعلم ما تريد - يأن لم يكن جنباً توضاً وضوء الرخل للصلاة ، ثم صلى الركعتين .

وقوله : (يسلم من كل ركعتين) مع صحة قوله - عليه السلام - : (صلاة الليل مثنى مثنى) ومع مظاهره من الأحاديث الأخر بمعناه ، وبخلاف رواية [سعد بن هشام] (١) .

وقول عائشة : (كان ينام أول الليل ويحيى آخره) وقولها : (كان إذا سمع الصارخ قام فصلى) و (كان يحب الدائم) (٢) إشعار بأن الرفق في الأمور أي س كطلب النهاية ومبلغ الطاعة والتزام المشقة في العبادة أفضل ، (وأن خير الأمور أوسطها ينشر السير المحففة) (٣) كما قال ، وأن للنفس حقاً ، وللعن حقاً ، ولأن العمل إذا دام د ان قل اجتمع من قليله بطول الزمن كثرة ، ولأنه قائم الأجر مدة عمله ، وما بين عمله وعمله بالنية فيه ، ولأنه إذا ارتبط إلى عمل قتره ، د ان قل وورد وقته جرت عليه عادته ودام عليه ، وإذا لم يضبطه .

د ان كثرة مرة فقد يتركه ويشغل عنه أخرى ، فيكون سبباً إلى تركه بالكلية ، فإذا كان هذا ، فقيام آخر الليل أفضل ولما جاء فيه من الآثار والفضل ، وأنه أسمع وأقرب للأجابة ، فكان عليه السلام يقومه .

(١) من س على الصواب ، والذي في الأصل : همام وابن سعد .
(٢) ولفظه في المطبوعة : كان نبة الله (صلى الله عليه وسلم) إذا صلى صلاة أحت ثن يداوم عليها .

(٣) قال ثبو عبيد : هو أن يلغ في شلة السير حتى تقوم عليه راحلته أو تعطب فيبقى منقطعاً به .
قال : وهذا مثل ضربه للمجتهد في العبادة حتى يحسر ٤ / مه ٣ .

والحديث ذكره الزمخشري في الفائق أيضاً ١ / ٦٢٦ ، وفي النهاية : وهو المتعب من السير ، وقيل : أن تجعل الدابة على مالاتيقه ٤١٢ / ١ .

قال : وهو من كلام مطرف لابنه .

انظر : كنز العمال ١٠ / ١٣٢ ، وعزاه لشعب الايمان وقال عن بعض الصحابة وتما لفظه : (العلم أفضل من العمل ، وخير الأعمال أوسطها ، ودين الله تعالى بين العاصي والغالي ، والحنة بين السيئتين لا ينالها إلا بالله ، وشر السير ...) .

من كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ١٣٠ - (٧٤٠) حدثنا أبو بكر بن أن شامة وأبو كريب ، قالا : حاشا يحيى بن الحَم ، حدثنا عمار بن رزيق ، عن أبي إسحق ، عن الأسود ، عن عائشة ؛ قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ صَلَاتِهِ الْوُتْرُ .

١٣١ - (٧٤١) حدثني هناد بن السري ، حدثنا أبو الأحوص ، عن أشعث ، عن أبيه ، عن مسروق ، قال : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ عَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَقَالَتْ : كَانَ يُحْتَمِلُ إِلَى الْإِثْمِ .

قال : قُلْتُ أَفِي حِينٍ كَانَ يُصَنِّى ؟ فَقَالَتْ : كَانَ إِذَا سَمِعَ الضَّارِخَ ، قَامَ فَصَلَّى .

١٣٢ - (٧٤٢) حدثنا أبو كريب ، أخبرنا ابن بشر ، عن مسعر ، عن سعد ، عن

أن سلمة ، عن عائشة ، قالت : مَا أَلْفَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) السَّمْحَرُ الْأَعْلَى فِي ثَنِيٍّ أَوْ عِنْدِي ، إِلَّا نَأَمًا .

وقولها : (ما ألقى السحر الأعلى بنبي الله في بيتي إلا نائمًا) (١) : تعنى - والله أعلم - قبل الفجر وبعد قيامه ، على ما جاء (أنه إذا

أوتر اضطجع) وعلى ما قالت في الحديث الآخر الصحيح : (أنه قيام داود ينام نصفه ، ويقوم ثلثه وينام سدسه) (٢) وعلى قولها

في الحديث : (ينام أوله ويحيى آخره) ثم ينام ليستريح من تعب القيام ، وينتظ لصلاة الصبح والنوم بعد القيام آخر الليل مستحسن

، مذهب لكل السهر وذبول الجسم وصفرة اللون بسببه ، بخلاف إيصال السهر بالصباح ، وقد يكون فعل النبي (صلى الله عليه وسلم)

(هذا في الليالي الطوال ، كما قد جاء في الأحاديث الأخر [و] (٣) في غير شهر رمضان ، وما ذكر في الحديث من تطويل قراءة النبي

(صلى الله عليه وسلم) في صلاته بالليل وما فكر مسلم بعد هذا أيضا في ذلك وقوله : (برتلها حتى تكون أطول من أطول منها) ،

وقوله في الحديث الآخر : (يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن) ، وقوله في الحديث الآخر : (يصلي ركعتين طويلتين [طويلتين

طويلتين]) (٤) ، كل ذلك على ما أمر به من الترتيل وما رغب فيه من تطويل القيام في النوافل ، ومعنى : لا تسئل عن حسنهن

وطولهن) ، أى : أنها في ذلك في النهاية والمبالغة بحيث اكتفى أمرها عن السؤال ، واستغنى عن الوصف ، وهذا من الأيجاز في الكلام

، وكذلك تكرار طول الركعتين ثلاثاً مبالغة في الوصف .

قال الإمام : اختلف أيهما أفضل في النوافل : طول القيام وإن قل الركوع والسجود

[أم] (٥) الإكثار من الركوع والسجود ؟ فقيل : طول القيام أفضل لقوله - عليه السلام - : (١) حديث أبي كريب لفظه في

المطبوعة : ما ألقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للسحر الأعلى في بيتي أو عندى إلا نائمًا .

(٢) البخارى في صحيحه ، كالتجديد ، بمن نام عند السحر (١١٣١) .

(٣) من س .

(٤) سقط من س .

وسياتى بن شاء الله .

(٥) فى ع : أو .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ١٣٣ - (٧٤٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ونصر بن علي وابن أبي عمر ، قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي

الثضر ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ؛ قالت : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا صَنَى رَكْعَتَى الْفَخْرِ ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي ، وَلَا اضْطَجَعُ .

(...) وحدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا سُفْيَانُ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتَّابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، مِثْلُهُ .

١٣٤ - (٧٤٤) وحدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَيْقُ بْنُ تَمِيمٍ ، عَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِذَا أَوْتَرَ قَالَ : (قُومِي ، فَأَوْتِرِي ، يَا عَائِشَةُ) .
(أفضل الصلاة طول القنوت) وقيل : بل الأفضل الإكثار من السجود و(ن خف القيام لحديث أم هانئ المذكور قبل (١) : ولقوله - عليه السلام - : (أعني على نفسك بكثرة السجود) (٢) وقيل : أما في النهار فكثرة السجود أفضل لحديث أم هانئ ، وأما بالليل فطول القيام أفضل ؛ لما روى فيه من فعله - عليه السلام .

وقول عائشة : (ما كان يزيد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) الحديث ، هذا هو الصحيح في صفة صلاته - عليه السلام - في رمضان ، وقد روى أنه كان يصلي في رمضان ثلاث وعشرين والوتر ، وروى مالك في موطنه من حديث السائب بن يزيد : (أن عمر جمع الناس على إحدى عشرة ركعة) (٣) وفي رواية غير مالك : (إحدى وعشرين ركعة) ، وقد روى وكيع عن مالك عن يحيى بن سعيد : (ومع عمر على عشرين) ، وذكره مالك - أيضا - من رواية يزيد بن رومان : (ثلاث وعشربت) (٤) قال أبو عمر : وهذا يدل أن إحدى عشرة وهم ، قال هو وغيره : فقد يمكن أن تكون إحدى عشرة أول ما جمعهم ، وكانوا يطيلون القراءه حتى يعتمدون على العصي ، ثم رأى التخفيف عنهم بكثرة الركعات فنقلهم بعد إلى عشرين والوتر ، وهذا هو اختيار الشافعي وجمهور العلماء ، وبه عمل أصحابنا المالكيون بعد ، فلما كان بعد الحرة وذهبوا إلى التخفيف نقصوا أيضا من القراءة وزادوا في الركعات ، فجعلوها ستا وثلاثين ، وثلاثا وترأ ، وامشمر بذلك عمل أهل المدينة ، وهو الذي اختاره مالك في القيام ، وروى أن الأسود بن (١) يعتي قوما : (فصل ثمان ركعات مارأيته صلى صلاة قط اخص منها ، غير أنه كان يتم الركوع والسجود) حديث محمد بن المثني وابن بشار .

(٢) صيأتي إن ثأ الله في هذا الكتاب ، بما جلي في كثرة الركوع والسجود وفضله .

وكذا نخرجه أحمد في المند ٣ / ٥٠٠ ، ٤ / ٥٩ ، والنسائي ، كالتطبيق ، بفضل السجود له (١١٣) .

(٣) الموطأ ، كالصلاة في رمضان ، بما جاء في قيام رمضان ١ / ٤١٥ .
(٤) السبق .

٩٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ١٣٥ - (...) وحدثني هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَاشَا ابْنَ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ بِاللَّيْلِ وَهِيَ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِذَا بَقِيَ لَوْتُرَ يَقْظَهَا فَأَوْتَرَ .

١٣٦ - (٧٤٥) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ - وَاسْمُهُ وَاقًا ، وَلَقَبُهُ وَقْدَانُ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ .

يزيد كان يقوم بأربعين ركعة ويوتر بسبع ، وأما الاختلاف في إحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين فعلى الاختلاف في الوتر ، فجاء أن أبا هو الذي كان يوتر بثلاث واختاره ابن الجلاب لمن يصلي وحده أن يصلي إحدى وعشرين وبالمثل إن قدر (١) على ذلك .
قال القاضي : وقوله : (حتى يكون آخر صلاته الوتر) ، وما كان في معنى هذا مما

في الحديث في الأم فهو سنة الوتر ، أن يكون آخر صلاة الليل وآخر الليل ، وأنه أفضل لمن قدر عليه وكان له قيام معلوم لقوله - عليه السلام - : (يوتر له ما قد صلى) (٢) ، وكان أبو بكر يوتر قبل أن ينام وهو اختيار ابن المسيب وفعله عثمان ، وكان عمر وعلى يخران وترهما وهو اختيار مالك ، وقد بين العلة في الحديث بقوله : بأن " قراءة آخر الليل محصورة) (٣) وهو مثل قوله تعالى : { إِنْ قَوَّانَ

الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوثًا (٤) ، وقد جاء في حديث آخر : (مشهودة) ، وهذا لمن جرت عادته بالقيام وقوى عليه ، ولم تكن عادته أن تغلبه عيناه ، ولهذا قال - عليه السلام - لعمر : (أخذت بالعزم) أى بالقوة ، ولأبى بكر : (بالحزم) (٥) أى بالاحتياط . (٣)

في س : قوى .

(١٢) حديث يحيى بن يحيى ، بصلاة للليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل .
حديث سلمة بن ضبيب ، من باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله .
وكذا حديث أبو بكر بن أبي شيبة .
(٤) الإسراء : ٧٨ .

الحديث أخرجه ائو دارد عن قتادة ، ولبن ماجه وأحمد عن جابر ، ولفظه كما في أبى داود : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لأبى بكر : (متى توتر ؟) قال : أوتر من أول الليل ، وقال لعمر : (متى توتر ؟) قال : أوتر تخر الليل ، فقال لأبى بكر : (أخذ هذا بالحزم ! ، وقال لعمر : (أخذ هذا بالقوة" .

كالصلاة ، ففي الوتر قبل النوم ١ / ٣٣١ .

ولفظ ابن ماجه : (أما أنت يا أبا بكر فأخذت بالوثقى ، وأما أنت يا عمر فأخذت بالقوة) ، كالاقامة ،
ب ماجه في للوتر اول الليل ٣٧٩ / ١ .

وانظر : أحمد في المند ٣ / ٣٠٩ ، ٣٣٠ ، وقد أخرجه أيضا البيهقي في السق ٣ / ٣٥ ، وعبد الرزاق في المصنف ١٤ / ٣ .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ ٩١ ١٣٧ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا وكيع ،
عن سفيان ، عن أبي حصين ، عن يحيى بن وثاب ، عن مسروق ، عن عائشة .

قالت : من كل الفيل قد أوتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، من أول الليل وأوسطه وآخره ، فأنتهى وتره إلى
وقوله في الحديث الآخر في وصيته لأبى ذر وأبى هريرة : ٩ وأن أوتر قبل أن أنام (١)

وقد بين - عليه السلام - هذا في آخر الباب في حديث جابر : (أيكم خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر ، ثم ليرقد ، ومن وثق بقيام الليل فليوتر من آخره) الحديث (٢) ، وقد أخبرت عائشة : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) من كل الليل أوتر ، من أوله وأوسطه وآخره ، وانتهى وتره إلى السحر) وهذا بحسب (٣) تنفله وما تيسر له منه وغالب أمره ، على ما شهدت به الأحاديث أنه في السحر ، لأن قيامه كان آخر الليل ، ووتره آخر قيامه .
واختلفوا فيمن أوتر ثم قام بعد هذا إلى التنفل ، فروى عن جماعة كثيرة من الصحابة وغيرهم : أنه يأتي بركعة يشفع بها وتره ، ثم يصلى ما قدر له ، ثم يوتر آخره .

وذهب بعض الصحابة والتابعين وكافة أئمة الفتوى / إلى منع نقض الوتر ، وأنه إذا بدا له في تنفل بعد الوتر لم ينقضه ولم يشفعه ، وصلى ما بدا له ولم يعد هوذا ذكر بعض شيوخنا عن مالك الخلاف فيمن تنفل بعد وتره هل يعيد وتره ؟ والمشهور أنه لا يعيد ، وكذلك اختلف قوله فمن زاد في وتره ركعة وشفعه ساهيا ، هل يجزيه سجدة السهو ؟ وهو مشهور قوله ، وقال أيضا : يستأنف وتره .
والوتر عندنا سنة مؤكدة غير واجبة لقوله - عليه السلام - : (نحس صلوات كتبهن

الله على العباد) (٤) ، وهو قول كافة العلماء والسلف ، وذهب بعضهم إلى أنه واجب () .

قال الإمام : مذهب أبى حنيفة أن الوتر واجب ليس بفرض ، على طريقته وطريقة أصحابه في التفرقة بين الفرض والواجب ، مع أنهما جميعاً يأثم تاركهما عنده ، وفرض بعضهم بينهما بأن الواجب هو واجب بالسنة ، والفرض ما وجب بالقراق .
وقال بعضهم : الواجب لا (٦) يكفر من خالف فيه ، والفرض يكفر (٧) من خالف فيه ، وهذه التفرقة عندنا غير صحيحة على مقتضى اللسان ، بل الأولى على حكم الاشتقاق أن يكون الواجب كبر من الفرض ، وأما الوتر فهو عند مالك سنة وما وقع لبعض أصحابنا من تجريح تاركه (١) حديث ثيبان بن فروخ ، غير أن لفظه في المطبوعة : قبل أن أرقد .

(٢) حديث سلمة بن شبيب ، ولفظه في المطبوعة : ومن وثق بقيام من الليل .

(٣) في س : بحساب .

(٤) الحديث سبق في كالإيمان ، ببيان الصلوات التي هي أخذ أركان الإسلام برقم (٢) ، وأخرجه أبو داود ، كالوتر فيمن لم يوتر (١٤٣٠) ، والنائي ، كالصلاة ، بلحافظه على الصلوات الخمس (٤٦١) ، ولبن ماجة ، كإقامة للصلاة والسنة فيها ، بما جاء في فرض الصلوات يفممس والمحافظة عليها ، ومالك

في اللوطاً ، كصلاة الليل ، بالأمر بالوتر ١ / ١٢٣ .

(٥) يعني الأحناف .

يلا ، ٧) زيد قبلهما في س : (ما الموصولة) .

١٢٨ / ب

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ

للسحر .

١٣٨ - (...) حدثني علي بن حجر ، حدثنا حسن - قاضي كرم - عن سعيد بن مسروق ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : كل الفيل قد أوتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأنتهى وتره إلى آخر الليل .

ول بعضهم من تأديبه ، محمول على أنه استحق ذلك ؛ لأن تركه عنده علم على الاستخفاف بالدين [لا] (١) يسجل أن الوتر فرض . قال القاضي : قوله : يوتر منها بواحدة) ، وقوله : (الوتر ركعة) وما في معناه من الأحاديث : دليل على أن الوتر واحدة ، لكنها إنما جاءت بعد صلاة الليل ، وهو قول مالك والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث والأوزاعي أنها واحدة ، لكنه لا بد من شفع قبلها وليس هذا الشفع مما يتعين لها .

فلو صلى قبلها نوافل اجتزأ بواحدة بعدها عند كل من يقول : [الوتر] (٢) واحدة .

واختلف المذهب عندنا ، هل من شرط الشفع والثافة قبلها أن تكون متصلة بها ؟ أم (٣) يجوز ، وإن كان بينهما زمن ؟ وفي الحديث : (أوتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث) فلم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة ، فأضاف قيام الليل إلى الوتر ، وقد أدخل مسلم من الأحاديث في النص على واحدة من حديث ابن عباس : (الوتر ركعة آخر الليل) ، وعن ابن عمر : (فأوتر بواحدة) (٤) وغير ذلك مما يرفع كل إشكال .

٧٠١٨ (18) باب جامع صلاة الليل ، ومن نام عنه أو مرض

قال المام : لا يوتر عندنا بواحدة ، لا شفع قبلها من غير عذر ، وأوتر سخون في مرضه بواحدة ، وأجازه بعض أصحابنا في السفر أيضا ، وقال الشافعي : يوتر بواحدة لا شفع قبلها من غير عذر ، فإن احتج له بقول النبي - عليه السلام - : (فأوتر (٥) بواحدة) قلنا : لم يكن ذلك إلا بعد شفع ، وإن احتج أن سعداً أوتي بواحدة قلنا : لعله كان لعذر .

ينبني الخلاف بيننا وبينه أيضا على الخلات في الوتر ، هل هو وتر لصلاة العتمة أو لصلاة الثافة ؟ فإن قيل : إنه للعتمة قاد ذلك إلى مذهبه ، وإن قيل : [لالو] (٦) وتر للنوافل احتيج إلى شفع قبله كما قلنا .

واختلف القائلون بأن لا بد من شفع قبل الوتر ، هل يفصل بسلام (٧) بين الشفع والوتر أم لا ؟ والحجة للفصل بينهما حديث ابن عباس : أن النبي - عليه السلام - صلى ركعتين ثم ركعتين ...

الحديث ، وكذلك (صلاة الليل مثنى مثنى) .

قال القاضي : ذهب ابن نافع (٨) من أصحابنا إلى جواز الوتر ابتداء بواحدة ليس قبلها

(١) من ع .

(٢) في الأصل : التنفل ، والمثبت من س .

(٣) في س : أو .

(٤) الحديثان عن ابن عمر .

(٥) في الأصل : نرتز .

والمنبت من ع والمطبوعة .

يلا) ساظه من ع .

(٧) زيد بعدها في س : قبل

له ابن نافع هو : عبد الله بن تافع بن لبي نافع دلصائغ ، كنيته أبو محمد ، روى عن مالك ، والليث ، وعبد=
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل ...

إلخ
٩٣

شئ ، وذهب بعض شيوخنا إلى تخريج الوتر بثلاث على المذهب من قوله في المدونة من عمل أهل المدينة في قيام رمضان : (يوترون منها بثلاث) ، ومن قوله : (هذا الذي أدركت الناس عليط ، وهذا لاجحة فيه ؛ لأنه لم يحكه مالك عن نفسه ، بل ذكر عن فعل الأمراء .

وقوله : (هذا الذي أدركت الناس عليه) من عدد القيام ، لأنه هو الذي أخبر أن الأمير سأله عنه لاعن الوتر ، وقد قال : (فإذا جاء الوتر انصرفت) إذا لم يكن مذهبه صلاته معهم [ثلاثا] (١) بغير تسليم ، وقد تأول ما وقع من فعل عمر وغيره في الوتر بثلاث أنه مراعاة للخلاف في عدد الوتر وليؤتى بالاكمل .
وقيل : لعله لم ينصرف إلى منزله فشفع قبل وتره .

وقال [ابن حبيب] (٢) إنما فعل هذا الأمراء وتركوا الفضل لثلاثا ينفض الناص عند تمام الشفع دون وتر ، فجزسوا (٣) عليهم آخر شفع بأن وصلوه بالوتر لذلك ، وليس يعرف هذا من قول مالك (٤) ، لكنه مذهب أبي حنيفة .
وقال ابن نافع : إذا صلى شفعا قبل وتره فلا يسلم منه ولا يفصل بينهما وليأت بها كصلاة المغرب ، وكذلك فعل عمر ابن عبد العزيز ، وذكر أنها مذهب الفقهاء السبعة .

ومذهب أهل المدينة أن الوتر ثلاث لا فصل بينهما ، وقال الأوزاعي : إن فعل فحسن ، وإن صلى فحسن ، ولم يذكر مسلم ولا أصحاب المسيع مايقراً في الوتر والركعتين قبله ، وذكر أصحاب المصنفات (٥) في ذلك قراعه - عليه السلام - في الشفع { سَبِّحْ أُمَّمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } ، { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ } ، وفي الوتر { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } والمعوذتين ، وبه أخذ الشافعي وأصحابه ، وروى عن مالك ، واستحبه كثر أصحابه ، وأخذ به مالك في ركعة الوتر في المشهور عنه ، وفي حديث آخر : أن القراعي في الوتر { رَبِّ تَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } فقط ، وفي الشفع ما تقدم ، وبه قال الثوري ، وأحمد ، وأصحاب الرأي ، قال الترمذي : وهو اختيار كثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم ، وروى - أيضا - قراءته في الشفع والوتر { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } في كل ركعة ، ويزيد في الوتر المعوذتين ، واختاره أبو مصعب من أصحابنا وغيره .

(٣)

(٥)

الله بن نافع مولى ابن عمر ، وعنه قتبية ، وابن نمير ، وسلمة بن ثبيب وغيرهم .
قال فيه أحمد : كان ضعيفا ، وقال أبو حاتم : ليس بالحافظ ، وكابه أصح .

مات سنة ت ومائتين .

تهذيب للتهذيب ٦ / ٥١ .

في ع : وحديث .

سقط من الأصل ، واستدرك بالهامشي بسهم .

يعنى : جرلوا .

جاء في المدونة : قال مالك : وللو تراخ الليل أحب إلى لمن قوى عليه .

فقلت - أى سخنون - لمالك : أفيسلم الإمام من ركعتي في الوتر ؟ قال : نعم هو الآن .

قلت له : فإن صليت معهم ٣ قال : لا تخالفه ، إن سلم فسلم ، دالا فلا تسلم .

قال مالك : ولقد كنت أنا أصلي معهم مرة فإذا جاء الوتر انصرف ، فلم أوتر معهم ١ / ٢٢٥ .

أبو داود ، كالوتر ، بما يقرأ في الوتر (١٤٢٣) ، والترمذي ، كالصلاة ، بما جاء فيهما يقرأ به في للوتر (٤٦٢ ، ٤٦٣) ، وابن ماجه ،

كإقامة الصلاة ، بما جاء فيما يقرأ في الوتر (١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣) ، وأحمد في المشد مل ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٢٣ / ١٥ .

٩٤
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جامع صلاة الليل ...

إلخ

(١٨) باب جامع صلاة الليل ، ومن نام عنه أو مرض

١٣٩ - (٧٤٦) حدثنا محمد بن المثنى العنزي ، حا لنا محمد بن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتالة عن زرارة أن سعد بن هشام بن

عامر أراد أن يغزو في سبيل الله ، فقدم المدينة ، فأراد أن يبيع عقازا له بها ، فيجعله في السلاح وأهرما ، ويجاهد الرؤم حتى يموت

، فلما قدم المدينة ، لقي أناسا من أهل المدينة ، فنهوه عن فلك ، وأخبروه أن رهطما ستاة أروا فلك في حياة نبي الله (صلى الله

عليه وسلم) ، فنهاهم نبي الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقال : (أليس لكم في أسوة ؟) ، فلما حدثوه بذلك راجع امرأته ، وقد كان

طلقها ، وأشهد على رجعتها ، فأتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال ابن عباس : ألا أدلك على

أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : من ؟ قال : عائشة .

فأت !! فأسأله ، ثم اتبني فآخبرني بر !! عليك .

فانطلقت إليها ، فاتيت على حكيي بن أفلح ، فاستلحقته إثرها .

فقال : ما أنا بقار بها ، إني نهيتها أن تقول في هاتين الشيعتين شيئا فآبت فيهما إلا مضيا .

قال : فاع قسمت عليه ، فجاء ، فانطلقنا إلى عائشة ، فاستأذنا عليها ، فالت لنا ، فدخلنا عليها .

فقلت : أحكيم ؟ - فعرفته - فقال : نعم .

فقلت : من معك ؟ قال : سعد بن هشام .

قلت : من هشام ؟ قال : ابن عامر .

ففرحت عليه ، وقالت خيزا - قال فتاق : وكان أصيب يوم أحد - فقلت : يا أأ مؤمنين ، أنبئني عن خلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قلت : وقوله في حديث سعد بن هشام حين أراد التبتل والانخلاع من ماله ونهى الصحابة له

عن ذلك ، وأخبروه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهاهم عن ذلك حجة في النهي عن هذا على الجملة ، وأنه لشد على العموم ، بل

بقوم دون قوم ، وأن الزهد في التبتل ليس بفراق النساء ، وسيأتي هذا في كتاب الزهد .

وقوله لعائشة : (أنبئني عن خلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) .

فقلت : كان خلق رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) (القرآن) تعني التأدب بآدابه والتخلق بمحاسنه ، والالتزام لاءوامره وزواجره ، وقد جاء في حديث آخر معنى

هذا مفسرا (١) .

(١) يعني بذلك ما أخرجه يمد في المسند من حديثه بزيادة : أما تقرأ قول الله عز وجل : { لَأنكَ لَقَلَنَ خُتِي غَظِيمٌ } ؟ قلت :

فإني ريد أن أتبتل ...

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جامع صلاة الليل ...

إنح ٩٥ أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؟ قُلْتُ : بَلَى .

قَالَتْ : فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ الْقُرْآنَ .

قَالَ : فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ ، وَلَا أَسْأَلَ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَقُلْتُ : أَنْبِئْنِي عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَتْ : أَلَسْتَ تَقْرَأُ : ! { يَا أَيُّهَا الْمَزْفُلُ (١) } ؟ قُلْتُ : بَلَى .

قَالَتْ : فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اقْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هِنَةِ السَّائِرَةِ .

فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا ، وَأَمْسَكَ اللَّهُ خَاتَمَهَا النَّبِيُّ عَثْرَ شَهْرٍ دَى السَّائِرَةِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ، فِي آخِرِ هِنَةِ السُّورَةِ ، التَّخْفِيفَ ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّفًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ .

قَالَ : قُلْتُ : يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَوْلُهُ : (فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ وَلَا أَسْأَلَ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ) : اِكْتَفَى بِذَلِكَ وَاقْتَدَى بِالتَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِالْقُرْتَنَ ، فِيهِهِ الْمَقْنَعُ (٢) مَقَّ كُلِّ شَيْءٍ وَالْهَدَايَةَ إِلَى كُلِّ رَشْدٍ وَالْخَلَاءَ مِنْ كُلِّ شَبْهَةٍ .

وَقَوْلُهَا : (إِنْ اللَّهُ اقْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ عَلَى نَبِيِّهِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْمَزْفُلِ ، فَقَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا وَأَمْسَكَ خَاتَمَهَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا حَتَّى أَنْزَلَ فِي آخِرِهَا التَّخْفِيفَ فَنَبَهُ أَنْ قِيَامَهُ تَطَوُّعٌ بَعْدَ فَرَضٍ) (٣) .

قَالَ الْقَاضِي : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حُكْمِ قِيَامِ اللَّيْلِ كَيْفَ كَانَ ؟ وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ مَا هُوَ ؟ فَخَيَّ أَبُو بَكْرٍ الْأَدْفَوِيُّ (٤) أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى : { قُمْ النَّيْلُ } (٥) لَيْسَ بِفَرَضٍ وَلَا عَلَى الْوَجوبِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِقَوْلِهِ : { تُصَفَّةٌ أَوْ انْقِصَ مِنْهُ قَلِيلًا } (٦) ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ هَكَذَا صِفَةُ الْفُرُوضِ وَإِنَّمَا هُوَ نَدْبٌ .

وَقِيلَ : حَتْمٌ / وَفَرَضٌ ، وَقِيلَ : حَتْمٌ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَحَدَهُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَدَلِيلُ قَوْلِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ فَرَضًا عَلَيْهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ ثُمَّ نَسَخَ .

قَالَ مَكِّي : وَهُوَ

قَوْلُ كَافَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقِيلَ : نَسَخَهُ بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ نَسَخَهَا عَلَى مَا رَوَى آخَرُهَا وَنَزَلَ آخَرُهَا بِالْمَدِينَةِ ، وَالسُّورَةُ كُلُّهَا مَكِّيَّةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا الْآيَتَيْنِ آخَرُهَا ، وَقِيلَ : بَلَى كَانَ قِيَامُ اللَّيْلِ أَوَّلَ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَأُمَّتِهِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : (ثُمَّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَرَدَهَا بِالْفَرِيضَةِ وَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ) .

وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ وَحُكْمِ قِيَامِ اللَّيْلِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، إِذْ قَدْ سَقَطَ فَرَضُهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِالنَّسَخِ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ كَانَ [عَلَيْهِمْ] (٧) وَاجِبًا ، إِلَّا طَائِفَةٌ رَوَى (٨) عَنْهَا أَيْضًا فَرَضَهُ ، وَلَوْ قَدَّرَ حَلَبُ شَاةَ (٩) .

(١) الْمَزْمَلُ : أ .

(٢) نَقَلَهَا الْأَبِيُّ : مُتَّبِعٌ ، وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(٣) لَفْظُهَا فِي الْمَطْبُوعَةِ : (إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اقْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا ، وَأَمْسَكَ اللَّهُ خَاتَمَهَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ) .

(٤) نَقَلَهَا الْأَبِيُّ وَقِيدَهَا : الْأَبْهَرِيُّ .

(٥) ١ لَمْزَمِلُ : ٢ (٦) ١ لَمْزَمِلُ : ٣ .

(٧) مِنْ س .

(٨) فِي الْأَصْلِ : وَرَوَى .

(٩) عُلِقَ النَّوَى عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ غَلَطَ ، وَمَرْدُودٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ مَعَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ أَنَّهُ لَا وَجِبَ إِلَّا الصَّلَوَاتُ الْخَلُوصُ ٢ / مَا ٣ .

٩٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جامع صلاة الليل ...

إِنِّحْ أَتَيْتَنِي عَنْ وَتَرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَتْ : كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهْرُهُ ، فَيَعْتَهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ .

فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُوهُ ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُوهُ ، ثُمَّ يُسَفِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمَعُنَا ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَفِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً ، يَا بَنِيَّ .

فَلَمَّا سَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ ، أَوْ تَرَبَّسَبَ ، وَصَنَعَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ .

فَتِلْكَ تِسْعٌ ، يَا بَنِيَّ .

وَكَانَ نَبِيَّ اللَّهِ كُلَّهُ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحْمَثَ أَنْ دَاوَمَ عَلَيْهَا ، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعًا

وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ .

قَالَ : فَانْطَلَقْتُ إِلَيَّ ابْنُ عَنَاسٍ خَذَّاشُهُ بِحَدِيثِهَا .

فَقَالَ : صَدَقْتُ ، لَوْ كُنْتُ أَقْرَبُهَا أَوْ أَدْخُلُ عَلَيْهَا لِأَتَيْتَهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي بِهِ .

قَالَ : قُلْتُ : لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُعَاذَ بْنَ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ؛ أَنَّهُ

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَبِيعَ عَقَارَهُ .

فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

وَقَوْلُهُ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِاللَّيْلِ : (يَصَلِّي تِسْعًا لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ) ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُسَفِّمُ فِي التَّاسِعَةِ ،

تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ .

وَقَوْلُهَا : (فَلَمَّا أَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَخَذَ اللَّحْمَ) كَذَا رَوَايَةٌ كَثَرَهُمْ ، وَعِنْدَ الطَّيْرِيِّ : (وَأَخَذَهُ اللَّحْمَ) (١) ، وَالْمَعْنَى

مُقَارَبٌ وَقَدْ تَقَمَّتْ الْكَلَامَ عَلَيْهِ .

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : أَوْ لَوْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلَيْهَا - يَعْنِي عَائِشَةَ - لِأَتَيْتَهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي [بِهَذَا الْحَدِيثِ ، (٢)] حُجَّةٌ فِي طَلَبِ

عَلَوِ الْإِسْنَادِ .

وَقَوْلُ حَكِيمِ بْنِ أَفْلَحٍ لَهُ : [(٣)] عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ عَلَى طَرِيقِ الْعُتْبِ لَهُ عَلَى تَرْكِ الدُّخُولِ إِلَيْهَا وَالْمُكَافَاةَ

عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَحْرِمَهُ الْفَائِدَةُ عَنْهَا حَتَّى يَضْطُرَّ إِلَى الدُّخُولِ عَلَيْهَا .

(١) وَهُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْمَطْبُوعَةُ .

(٢) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : ب .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جامع صلاة الليل ...

إِنِّحْ ٩٧ (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، حَدَّثَنَا قَتَالَةُ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ،

عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : انْطَلَقْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْوَتْرِ .

سَأَلَ الْحَدِيثَ بِقُصَّتِهِ .

وَقَالَ فِيهِ : قَالَتْ : مَنْ هِشَامٌ ؟ قُلْتُ - ابْنُ عَامِرٍ .

قَالَتْ : نَعَمْ الْمَرْءُ كَانَ عَامِرٌ .
أَصِيبَ يَوْمٍ أَحَدٌ

٧٠١٩ (19) باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصائل

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ كَانَ جَارًا لَهُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَعِيدٍ .

وَفِيهِ : قَالَتْ : مَنْ هِشَامٌ ؟ قَالَ : ابْنُ عَامِرٍ .

قَالَتْ : نَعَمْ الْمَرْءُ ، كَانَ أَصِيبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، يَوْمَ أَحَدَ هَ وَفِيهِ : فَقَالَ حَكِيمُ بْنُ أَمٍّ : أَمَّا إِنْ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا أَنْبَأْتُكَ بِحَالِهَا هَ

١٤٠ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، قَالَ سَعِيدٌ : حَاشَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ كَثِيرٍ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثَلَاثِينَ عَشْرَةَ رَكْعَةً

١٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ .

أَخْبَرَنَا عَيْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ! إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَبْتَهَ ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ الْفَيْلِ أَوْ مَرَضَ صَفَى مِنَ النَّهَارِ ثَلَاثِينَ عَشْرَةَ رَكْعَةً .

قَالَتْ : وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحَ ، وَمَا صَامَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ .

١٤٢ - (٧٤٧) حَدَّثَنَا هَرِصُنُ بْنُ مَعْرُوتٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ .

ح وَحَدَّثَنِي

أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ لَزِيدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ ابْنِ مَثْنَبٍ بْنِ يَزِيدٍ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَلَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ نَامَ عَنْ لَزْبَةٍ ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ الْفَيْلِ) .

وقوله : (من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ) تَفْضُلٌ مِنَ اللَّهِ تَفْضُلٌ عَلَيْهِ بِهِ ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ

مَا كَتَبَ صَلَاةَ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرَهَا / بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ ...

إِنْخِ وَالذِّكْرُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَعَمَلُهُ ، إِذْ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ إِلَّا لَغَلْبَةِ نَوْمِهِ [عَلَيْهِ] (١) ، وَقَدْ ذَكَرَ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (مَا مِنْ أَمْرٍ يُكُونُ لَهُ صَلَاةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَغَلْبَهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ إِلَّا كُتِبَ لَهُ أَجْرُ صَلَاتِهِ ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً) (٢) ، وَهَذَا أَتَمُّ فِي التَّفْضِيلِ وَمَجَازَاتِهِ بَنِيَّتُهُ ، وَهَذَا لِمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ ذَلِكَ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ أَجْرَهُ كَامِلًا كَمَا لَوْ عَمِلَهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَبَسَهُ عَنْهُ ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهَذَا ظَوَاهِرُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، وَلِهَذَا أَجَازَ مَالِكٌ لِهَذَا أَنْ يَصْلِيَهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَكَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ عِنْدَهُ وَقْتُ ضَرُورَةٍ ، لَمَّا فَاتَهُ مِنْ نَوَافِلِ اللَّيْلِ ، كَقِيَامِهِ ، وَوَتَرِ لَيْلِهِ ، وَهُوَ لَا يَجِيزُ التَّنْفُلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَا يَصْلِي حِينَئِذٍ إِلَّا الْفَجْرَ ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ لِلْأَثَرِ الْوَاردِ فِي ذَلِكَ ، وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَطَاوُسَ وَعَطَاءَ إِجَازَةَ ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ - أَيْضًا - إِجَازَةً مَا خَفَ مِنْ ذَلِكَ كَالسَّتِ رَكَعَاتٍ وَنَحْوَهَا .

قال بعض شيوخنا : وقال بعضهم : يحتمل أن يكون آخرها غير مضاعف بعشر بخلاف إذا عملها ، إذ الذي يصلها أكل أجراً أو يكون له أجر بنيتها أو أجر من يتنى أن يصل تلك الصلاة أو أجر تأسفه على ما فاتته منها ، والأول أظهر ، لاسيما مع قوله : (وكان نومه عليه صدقة) ، فلو نقصه النوم من الأجر لم تكن صدقة ، بل كان مانعاً له من خير ومفتراً في أجور الفضائل ، والأجور ليست على قياس ، وإنما هي [بفضل من الله] (٣) بما شاء على من شاء كيف شاء .

وهذا الحديث مما تتبعه الدارقطني على مسلم فقال : رواه جماعة سماهم مسنداً ، كما ذكره مسلم ، ورواه ابن المبارك عن يونس موقوفاً ، وكذلك رواه معمر عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، وكذلك رواه مالك عن داود عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر موقوفاً (٤) .

(١) من س .

(٢) كصلاة الليل ، بما جاء في صلاة الليل ١١٧ / ١ .

(٣) من س ، وما في الأصل : بفضل الله .

(٤) الإلزامات والتتبع ٢٦٨ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الأوابين ...

إلخ

٩٩

(١٩) باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال ٤٣ ١ - (٧٤٨) وحل ! ثنا زهير بن حرب وابن نمير ، قالا : حدثنا إسماعيل - وهو

٧٠٢٠ (20) باب صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر ركعة من آخر الليل

ابن علية - عن أيوب ، عن القاسم الشيباني ، أن زيد بن أرقم رأى قوماً يصلون من الضحى ، فقال : أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ، إن رسول الله قال : (صلاة الأوابين حين ترمض الفصال لا .

١٤٤ - (...) حل ! ثنا زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن أبي عبد

الله ، قال : حدثنا القاسم الشيباني ، عن زيد بن أرقم ، قال : فرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أفل قبا وهم يصلون ، فقال : (صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال) .

وقوله : (صلاة الأوابين حين ترمض الفصال) : الأوابون : المطيعون ، والأوابون : المسيحون ، وقيل : هذا في قوله : { كل له أواب } (١) وفي قولي : { أوبي معه } (٢) وقيل الأواب : الراحم .

وقوله : (حين ترمض الفصال) : يعني عند ارتفاع الضحى .

وقال الهروي : ورمض الفصال : أن تحترق الرمضاء وهي الرمل فتبرك الفصال من شدة حرها وإحراقها أخفافها .

(١) ص : ١٩ .

(٢) سبأ : ١٠ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مثنى مثنى ...

إلخ

(٢٠) باب صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر ركعة من آخر الليل

١٤٥ - (٧٤٩) وحدثنا يحيى بن يعقوب ، قال : قرأنا على مالك عن نافع وعثد الله

ابن دينار ، عن ابن عمر ، أن رجلاً صاكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن صلاة الفيل ؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ه (تلاه الليل مثنى مثنى .

فإفا خي أحدكم الصبح ، إى ركعة واحله ، توتر له ماقد إلى) .

١٤٦ - (...) حدثنا أبو بكر عن أن ضديّة وعمّرو الثاقف! زه! ر عن حرب ، قال زهير :
ص نص ، ه ص ، ه ، س - ص .

ء ص ه ص ص ه ص ص ص : - ص ، ص ص سر حد ثنا سفيان بن عيينة عن الوهري ، عن سالم ، عن أبيه .
صيع النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول .

ح وحدثنا محمد بن عثاد - واللفظ له - حدثنا صفيان ، حدثنا عمّرو عطاءوس ، عن ابن عمر .
ح

وقوله : (صلاة الليل مثنى مثنى) : حجة في أن النافلة ركعتين ويليهما سلام ، ولو
كان إنما يسلم في الرابعة لكان لقوله : (مثنى مثنى) فائدة ، كما لا يصح أن يقال ذلك عن العصر والظهر والعشاء ، مع ما جاء في
حلي! ث عالة وأم هانن من أنه (يسلم من كل ركعتي) ، وبه فسترأب عمر هذا! الحديث ، ومذهب مالك وكافة العلماء أن نافلة الليل
والنهار مثنى مثنى ، وذهب الأوزاعي وأحمد إلى اختصاص ذلك بنافلة (١) الليل ، وأن نافلة النهار أربع ، وذهب الكوفيون إلى
جوازها بالليل والنهار اثنتان وأربع ولست ، وثمان ، وروى عنه الله لا يزيد في الليل على أربع وفا النهار على ثمان ، وأن الاختيار عنده
فيه أربع ليلا ونهاراً ، ومال الاسفراييني : ألاختيار مثنى مش بالليل والنهار ، والجواز وأحمد ، واثنان ، وثلاث ، وماء ، لا يخص
بعدد ، ولب! لم آخر ذلك ، وحكي عن بعض السلف تحوه .

وقد يحتج بها الحديث من يقول يقول الأوزاعي وأحمد ؛ أن ذلك بالليل دون النهار ، ويصلي بالنهار إن فاء أربعاً ، وروى عن ابن
عمو والنخعي ، وهنا لاجحة له فيه ؛ لأنه إنما خرج كما جاء في الحديث لسائل سأله كيف صلاة الليل ؟ فأجابه ، ولو سأله عن صلاة
النهار فالله أعلم كيف كان يجيبه ، لكن الأحاديث الأخر من ذكر رواتب المملوات ثنتين ثنتين ، وتسليمه عن صلاة للضحى من كل
ثنتين ، [وصلواته] (٢) الن ثنتين ، كلها [تبين] (٣) هذا ، وأيضاً فقد روى عن عمر الحديث وفيه : (صلاة الليل والنهار مثنى
مثنى) (٤) ، وذكر لم فيه : (من صلى فليصل مثنى مثنى) وقد تقدم هنا .

(١) في ص : بنوفل - (٢) في الأصل ت صلاته ؟ والمثبت من صء

(٣) في الأصل : ثين ، ولثعبت من ص .

(٤) أخرجه ابن عبد دلبر من حديث ابن وهب بزيادته : (يعني الطوع) .

الاستدكار ٢٢٧ / ٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مثنى مثنى ...

إنح ١٠١ وحدثنا الرهري عن سالم ، عن أبيه ؛ أن رجلاً سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن صلاة الليل ؟ فقال : (مثنى ، مثنى)
، فلنا خشيت الصبح فأتت بركة) .

١٤٧ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو ؛

أن ابن شهاب حدثه ؛ أن سالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن عبد الرحمن بن عوف حدثاه ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ؛ أنه
قال : قام رجل فقال .

يارسول الله ، كيف صلاة الفيل ؟ قارسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأتت بركة) .

ما ١ - (...) وحدثني أبو الرئيع الرفرائي ، حدثنا حماد ، حدثنا أثوب وبديل عن

عبد الله ابن شقيق ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رجلاً سأل النبي كله - وأنا بينه وبين السائل - فقال + يارسول الله ، كيف صلاة
الليل ؟ قال : (مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فصل ركعة ، وأنجعل آخر صلاتك وتراً) ثم سئل ربئ ، على رأس الحول ، وأنا
بذلك المكان من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلا أفري ، هو فلك الرجل أو رجل آخر ، فقال له مثل فلك .

- ، ص ص كص ص صء ص كص ٣ ، ص ، ء ص ه ص ، ه ، ص ص ه
(...) وحديثي ابو كامل ، حديثا حماد ، حديثا ايوب وبديل وعمران بن حدير ، عن
ص " ص ص " ، ص ص ص ص ص ممص ، ص ص .
، ممص .

مص يرص صص ص ص ص عص عبد الله بن شقيق ، عن ابن عمرخ وحدثنا محمد بن عبيد الغبري ، حدثنا حماد ، حدثنا
وقوله : (فإذا خشيت الصبح فصل ركعة واوتر بواحدة) ، ١) وقوله : (أوتروا قبل الصبح) كلها حجة في إن وقتها المتفق عليه مالم
يطلع الفجر ، وهذا قول كافة العلماء ، واختلفوا هل يصلى بعد طلوع الفجر إلى أن يصلى ؟ وهل لها ذلك وقت ضرورة لمن تركها أو
نام عنها أونسيها ؟ فتمب جمهورهم - وهو مشهور قول مالك والشافعي - إلى جواز ذلك مع كراهية تعمده ، وأنه وقت ضرورة لها ،
وحكى عن ابن مسعود وغيره أن وقتها ما بين العشاء إلى صلاة الأسبح ، وغب الكوفيون إلى منع صلاته (٢) بعد طلوع الفجر ، وقاله
جماعة من السلف ، وأبومصعب وبعض أصحابنا ، وحكاه الخطابي عن مالك لظاهر هذا الحديث ولقوله في الحديث الآخر : (بادروا
الصبح بالوتر) ، ولقوله : (فليجعل آخر صلاته وتراً قبل الفجر) ، وما أشبهه ، وعندنا وعند الشافعي أنها لاتقتضى بعد صلاة الصبح ،
وشذ أبو حنيفة فجعلها تقتضى [بعد الفجر] ، ٣) حي إذ ، وقاله / طاوس ، وعنه أيضا
١ ، لعله جمع لنن الأحاديث (١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨) إذ أن ما فكره القاضى ليس فى ثىء من أطراف الحديث .
(٢) نى س : صلاقتها ٣١٠) سقط من س .

١٢٩ / ب
١٠٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مثنى مثنى ...
إِنْخِائِبُ يُوْبُ وَالزَّيْبُ بْنُ الْخَرِيْتِ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ قَالَ : سَأَمَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَذَكَرًا بِمَثَلِهِ .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ، وَمَابَعْدَهُ .
 ١٤٩ - (٧٥٠) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوتٍ وَسُرُجُ بْنُ يُونُسَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا
 عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِلٍ ! قَالَ هَرُونَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِلَةَ ، أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (بَّالِ رُؤَا الصَّبَحِ بِالْوُتْرِ) .
 ١٥٠ - (٧٥١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِي ! ث .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : مَنْ صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَا ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ .

١٥١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .
 ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاشْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ قَالَ : (اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا) .

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَاجُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ صَفَى مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَحْضَعْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَا قَبْلَ الصُّبْحِ ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَأْمُرُهُمْ .

١٥٣ - (٧٥٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو مَجْلَزٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْوَتْرُ رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ) .

١٥٤ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى وأثن بشار، قال ابن المثنى : حدثنا محمد

ابْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَاةٍ ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ ، قَاذَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى قَالَ : (الْوُتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ لِمَا .

وعن الأوزاعي وأبي ثور والحسن ، وقالة الليث وعنه (١) تقضى بعد طلوع الشمس وحكى عن سعيد بن جبير أنه يوتر من القائلة ، واختلفوا إذا صلاها ثم ذكر العشاء ؟ فقال الكوفيون : لا يعيدها ، وقال مالك وأبو يوسف ومحمد وغيرهم : يعيدها بعد العشاء ، واختلف المذهب عندنا إذا ذكرها في صلاة الصبح هل يقطع أم لا ؟ فإذا كان أو مأموما ، أو يقطع الفذ دون المأموم ؟ واختلف الناس في ذلك أيضا .

(١) في الأصل : وغيره ، والمثبت من س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مثنى مثنى ...

إنلخ ١٠٣ ! ، ص ! ، ص ه ص حمص عو ، ص ص ص عص ص یرى ص محر

١٥٥ - (٧٥٣) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّادٍ عَنِ الْوُتْرِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ) .

وَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ) .

١٥٦ - (٧٤٩) وحدثنا أبو كريب وهرور بن عبد الله ، قالا : حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ ، أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أُوتِرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ صَلَّى فَلْيُصَلِّ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِنْ أَحْسَأَ أَنْ يُصْبِحَ سَجَدَ سَجْدَةً ، فَاعْوَتْرَتْ لَهُ مَا صَلَّيَ لِمَا .

قَالَ أَبُو كَرِيبٍ : عَبْدُ اللَّهِ ثُنَّ عَبْدُ اللَّهِ .

وَلَمْ يَقُلْ : ابْنُ عُمَرَ .

١٥٧ - (...) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ

ابْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ، قُلْتُ : أَرَأَيْتَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ أَطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ ؟ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ .

قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي لَسْتُ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ .

قَالَ : إِنَّكَ لَضَخْمٌ ، أَلَا تَدْعُنِي أَسْتَقْرِئُ لَكَ صَ الْحَدِيثِ ؟ كَانَ

وقول مسلم آخر الحديث : وقال أبو كريب عبيد الله بن عبد الله ، ولم يقل : ابن عمر كذا لهم ، وعند أبي بحر : عبد الله بن عبد الله ، وذكر أيضا في (١) الباب [إسحق] (٢) بن منصور ، أخبرني عبد الله عن شيبان عن يحيى أخبرني أبو نضرة العوقى (٣) كذا لهم ، وعند الصدفع : أخبرني عبيد الله وشيبان عن يحيى ، فانظره .

وقول ابن عمر للذي سأله عن الركعتين قبل صلاة الغداة : أطيل فيهما القراءة - يعني ركعتي الفجر - فذكر له هذا الحديث ، فقال : ا لست عن هذا أسألك ، إنك لَضَخْمٌ أَلَا تَلْحَنِي أَسْتَقْرِئُ لَكَ الْحَدِيثِ) إنما قال له هذا لتعجيله عليه إذ كان بقي من الحديث قوله :

(١) في الأصل : معنى ، والمثبت من س .

(٢) في الأصل : ! اسحق ، والمثبت من س .

(٣) أبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قطعة ، العوقى البصرى ، والعوقة بطن من عبد القيس ، ممن روى عنهم أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وسمرة بن جندب ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعلى بن أبي طالب ، وعمران بن حصيئ ، وأبي فو الغفارى ، وأبي سعيد الخدرى ، وأبي موسى الأشعرى ، وثبى هريرة .

وروى عنه قت الق بن دعامة ، وكهمس بن الحسن ، ويحيى بن أبي كثير .
مات سنة ثمان ثوتع ومائة .

تهذيب الكمال ٩ / ٢٨ * ٥٠

١٠٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مث!نى مثنى ...

إلخ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَفِّى مِنَ الْفِيلِ مَثْنَى مَثْنَى ، يُوتِرُ بِرَكْعَةٍ ، وَيَصْكِي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ ، كَأَنَّ الْأَفَانَ بِأَمِينِيهِ
قَالَ خَلْفَ : أَرَأَيْتَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَلَاةِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : صَلَاةً .

١٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ؛ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ
عُمَرَ ، بِمِثْلِهِ .

وَزَادَ : وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ .

وَفِيهِ : فَقَالَ : بِهِ بِهِ ، إِنَّكَ لَضَخَمَ .

١٥٩ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ حَرْيْثٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ
يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا رَأَيْتَ أَنَّ الصُّبْحَ يَدْرِكُكَ فَأَوْتِرْ بِوَأَحِلَةٍ ، فَقِيلَ
لِابْنِ عُمَرَ : مَا مَثْنَى مَثْنَى ؟ قَالَ : أَنْ تَسْلَمَ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

٧٠٢١ (21) باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله

٧٠٢٢ (22) باب أفضل الصلاة طول القنوت

١٦٠ - (٧٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَايِنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) تَالَ : (أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا) .

(ويصلي ركعتين قبل الغداة (١) كأن ال الذان في أذنيه) يعنى من تخفيفهما ، وأرى مراده بالأذان هنا الإقامة ة لأن عن هنا كان
سؤال السائل .

ومعنى قوله : (لضخم) : إضارة إلى البلادة وسوء الأدب ، لمداخلته له في الكلام وتركه تمامه ، وقطعه عليه ، كما قال بعضهم في
أحد تأويلات قوله : (إنك عريض القفا) (٢) لأن البلادة والغباوة مع السمن والضخامة .

ومعنى : (أستقرئ لك الحديث) كذا رويناه بالهمزة ومعناه على هنا أتله وآت به على نسقه ، رقد يكون غير مهمور ، ويكون معناه :
أقصد لك إلى ماطلب ! ، من قولهم : قرون إليه قروا إذا قصدت نحوه ومنه : هو يقتري الأرض ويقروا قروا إذا قطعها إلى أخرى ،
وهو أشبه بهذا الموضع ، ومنه القروا الطلب .

وقوله : (بِهِ بِهِ) إما أن يكون معنى : مه مه ، رجراً ، وقد جاء ذلك والباء تبدل

من الميم كثيراً ، وقال ابن السكيت : هى لتعظيم الأمر بمعنى : بخ بخ .

(١) فى الأصل : للقرامة ، والمثت من س والمطيرة .

(٢) جزء حديث أخرجه البخارى فى دلتفسير ، بسورة دلبعة عن عدى ، وذلك لما لخذ - رضى الله عنه - وعقالاً لبيض وضالاً لحدود
٣١ / ٦

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل مثنى مثنى ...

إلخ ١٠٥ ١٦١ - (...) ود ثنى إشتق بن منصور ، أخبرني عي الله عن شمامان ، عن يحيى ، قال : أخبرني أبو نصر العوق ، أن أبا سعيد أخبرهم ، أنهم سألوا النبي عن الوتر ؟ فقال : (أوتروا قتل الصبح) .

قال القاضي : أو يكون هنا من قولهم : رجل بهي ، وهو الجسم الجريء ، لاسيما مع قوله : (إنك لضخم) أو تكون حكاية لاعتراضه عليه وكلامه له من بهبة الفحل في هديره .

١٠٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل ... إلخ

(٢١) باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله

١٦٢ - (٧٥٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص وأبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل) .
وقال أبو معاوية : محضورة .

١٦٣ - (...) وحدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حاشا معقل - وهو ابن عبيد الله - عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ، ثم ليرقد ، ومن وثق بقيام من الليل فليوتر من آخره ، فإن قرأه آخر الليل محضورة ، وفلك أفضل) .
(١) سبقت الإشارة إليه في باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي (صلى الله عليه وسلم) في الليل .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب أفضل الصلاة طول القنوت ١٠٧

(٢٢) باب أفضل الصلاة طول القنوت

١٦٤ - (٧٥٦) حدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا أبو عاصم ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أفضل الصلاة طول القنوت) .
١٦٥ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أي الصلاة أفضل ؟ قال : (طول القنوت) .
قال أبو بكر : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش .

وقوله : [(أفضل الصلاة) (١) طول القنوت] ، قال الإمام : القنوت سبعة معان : الصلاة والقيام والخشوع والعبادة والسكوت والدعاء والطاعة .
قال ابن أبي زمنين وغيره : [أصله الطاعة] (٢) .

٧٠٢٣ (٢٣) باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء

٧٠٢٤ (٢٤) باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه

قال القاضي : قد تقدم من هذا ، قيل في قوله : { اِقْنِي لِرَثْكَ } (٣) أي : اعبديه ، وقيل : صلى ، وقيل في قوله : { وَمَنْ يَقْنُتْ } (٤) من يقيم على الطاعة ، وفي قوله : { قَانِتَاتٌ تَلْبَاتٌ عَابِلَاتٌ } (٥) أي تجصات بحق أزواجهن ، وقيل : مصليات ، وقيل : يقع لحي الإقرار والعبودية وعلى الإخلاص ، والمراد به في هذا الحديث القيام ، والمعاني كلها متداخلة فيه ، لأنه قيام في صلاة

وإقامة على طاعة وعبادة تشتمل على إخلاص ودعاء وخشوع وقيام بذلك ، وسكوت عن الكلام ، واعتراف بالعبودية ، قولاً وفعلاً ، وقد تقدم الخلاف في تفضيل التيام أو كثرة السجود .

(١) سقط من ع .

(٢) في ع : أصل القنوت الطاعة .

(٣) + عمران : ٤٣ .

(٤) ١ لأحزاب : ٣١ .

(٥) ١ لتحريم : ٥٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب في الليل ساعة ...
إلخ

(٢٣) باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء (١)

١٦٦ - (٧٥٧) وحديثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إن في الليل ساعة ، لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر الدنيا والآخرة ، إلا أعطاه أياه ، وفلك كل ليلة) .

١٦٧ - (...) وحديثنا سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن من الليل ساعة ، لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله خيراً ، إلا أعطاه إياه) .

(١) ترك الإمام وللقاض هذا الباب بغير تعليق ، ولعل فلك راجع على وضوح معناه .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في الدعاء .

- إلخ

١٠٩

(٢٤) باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه

١ - (٧٥٨) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عن أبي عبد الله الأعرج ، وعن أبي سلمة بن غنم الرخمي عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، ومن يسألني فأعطيه ، ومن يستغفرني فأغفر له) .

١٦٩ - (.)

(.) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل بن أبي صالح ، عن ثيه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة ، حين يمضي ثلث الليل الأول ، فيقول : أنا الملك ، أنا الملئط من الذي يدعوني فأستجيب له ، من فائدني يسألني فأعطيه ، من فائدني يستغفرني فأغفر له ، فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر ! .

حديث التنزل

قال الإمام : قوله : (ينزل ربنا كل ليلة) : قيل : معناه : ينزل ملك ربنا ، على تقدير حذف مضاف ، كما يقال : فعل السلطان كذا ، وإن كان الفعل وقع من أتباعه ، ويضاف الفعل إليه لما كان عن أمره ويحتمل أن يكون عتر بالنزول عن ترميب الباري تعالى للداعين حيمئذ واستجابته لهم ، وخاطبهم - عليه السلام - بما جوت به عاداتهم ليفهموا عنه وكان المتقرب منا إذا كان نج!! بساط واحد مع من يريد الدنو منه أ يخبر عنه ، (١) بأن يقال : جاء وأتى ، وإذا كان في علو قيل : نزل وتجلي ، وقد ورد في الكتاب والسنة جاء

وأتى ونزل وتجلى .

قال القاضي : على هذين الطريقيين اختلف تأويل السلف في الحديث ، بل قد جاءت مفسرة فيه ، فجاء في حديث الأغر أبي مسلم الذى ذكره عسلم عنه عن أبي صعيد وأبي هريرة قالا : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله يمهّل ، حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول ينزل (٢) إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من مستغفر .

(٠٠) الحديث رواه الاعمش عن السبيعي عن أبي مسلم بمعناه ، وذكر مكان (ينزل ، : (ثم يلهر مناديا ينادى يقول : هل من د ٣) الحديث .

(١) في ع : عبر عن فلك .

(٢) للذى في المطبوعة : (نزل) .

٧٠٢٥ (25) باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح

١١٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في الدعاء ...

إنح ١٧٠ - (...) حدثنا إسحق بن منصور ، أخبرنا أبو المغيرة ، حدثنا الأوزاعي ، حدثنا يحيى ، حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا مضى شطر الليل ، أو ثلثاه ، ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل يعطى ، هل من ٣ يستجاب له ، هل من مستغفر يغفر له ، حتى ينفجر الصبح) .

١٧١ - (،) .

(حدثني خجاج بن الشاعر ، حدثنا محاضر أبو المورع ، حدثنا يسعد بن سعيد ، قال : أخبرني ابن مَرْجَانَةَ ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ينزل الله في السماء الدنيا لشرط الليل ، أو ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، أو يسألني ف أعطيه ، ثم يقول : من يقرض غير عديم ولا ظلوم) . قال مسلم : ابن مَرْجَانَةَ هو سعيد بن عبد الله . ومَرْجَانَةُ أمه .

(...) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني سليمان بن بلال عن يسعد بن سعيد ، بهذا الإسناد .

وزاد : (ثم يسطط يديه تبارك وتعالى يقول : من يقرض غير عدوهم ولا ظلوم لما .

١٧٢ - (...) حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة يئسحق بن إبراهيم الحنظلي -

أخرجه النسائي (١) فهذا مفسر لاءحد التأويلين ، وهو من معنى المروى عن مالك في تفسير هذا الحديث : ينزل أمره ورحمته ، وعلى التأويل الآخر قول الأوزاعي فيه : يفعل الله ما يشاء .

دليله الإشارة في الحديث نفسه بقوله : (ثم يسطط يديه) عبارة عن نشر رحمته ! إستعارة بكثرة عطائه وإجابته بإسباغ نعمته ، ولا يعترض على هذا بأن أسره ونهيه وأفعاله في كل حين لا يختص بوقت دون وقت فقد يكون المراد بالأمر هنا في هذه القضية يختص لقائم الليل ، كما يختص رمضان ويوم عرفة وليلة القدر ونصف شعبان - وغيرها من الأوقات بأوامر من أوامره ، وقضايا من قضاياه لا تكون في سائر الأوقات ، كما جاء في كتاب الله وحديث نبيه - عليه السلام .

وقيل يكون النزول بمعنى القول كتهوله : { سَأَنْزِلَ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ } (٢) ، وبمعنى الإقبال على النبي ، فيكون النزول إظهار ذلك وتبليغه إلى أهل السماء الدنيا ، أو بإقباله على عباده المؤمنين كما في الحديث ، وذلك من أفعاله كما

(١) في الكبرى ، كعمل اليوم والليلة ، بلوقت الذى يستحب فيه الاستغفار ٦ / ١٤٢ .

(٢) ١ لأنعام : ٩٣ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في الدعاء ...

إنح ١١١ وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَبِي مُسْلِمٍ ، يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ اللَّهَ يُفْهَلُ ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ اللَّيْلُ الْأَوَّلُ نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ اللَّيْنِ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ ، هَلْ مِنْ مِيقٍ + ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَخْرُ لِمَا .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَنْصُورٍ أَتَمُّ وَأَثَرُهُ .

تقدم ، أو يفعل فعلا يظهر به لطفه لهم ، كما جاء في الحديث الآخر : (أن العرش يهتز حينئذ) (١) .
وقوله : (حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول) : في بعض الروايات (وشطره) في بعضها ، والصحيح الرواية الأخرى : (حين يبقى ثلث الليل الآخر) قال شيوخ أهل الحديث : وهو الذي نتظاهر الأخبار بمعناه ولفظه ، وقد يحتمل الجمع بين الحديثين أن يكون النزول الذي أراده النبي (صلى الله عليه وسلم) وعناه ، والله أعلم بحقيقته عند مضي الثلث الأول .
والقول : (من يدعوني) إلى آخره في الثلث الآخر .

(١) البحار ، كمناقب الأنصار (٣٨٠٣) ، ومسلم ، كفضائل الصحابة ، بمن فضائل سعد بن معاذ برقم

١٣٠ / ١

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح

١١٢

(٢٥) باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح

١٧٣ - (٧٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،
عَبْقُ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

وقوله : (من قام رمضان إيمانا واحتسابا) الحديث ، قال الإمام : [اختلف] (١) ما الأفضل في قيام رمضان لمن قوى عليه ، هل إخفاؤه في بيته أم صلاته في المساجد ؟ فاستحب مالك أقيامه في بيته [(٢)] ، واستحب غيره قيامه في المسجد ، ويحتج لمالك بقوله - عليه السلام - : (أفضل الصلاة ما كان في بيوتكم إلا المكتوبة) (٣) وللمخالف بفعله - عليه السلام - وبأن عمر استحسن ذلك / من الناس لما رأى قيامهم في المسجد ، ومن جهة المعنى أن مالكا احتاط لليلة وأثر المنفعة النفسية ، والمخالف رأى الإظهار أَدْعَى إِلَى القلوب الأبيّة ، وأبقى للعالم الشرعية .

قال القاضي : اختلف اختيار مالك فيه ، فذكر في المدونة أنه كان يقوم أولا معهم ،

ثم ترك ذلك ورلى القيام في البيت أفضل ، وقال الليث : لو قام الناس في بيوتهم ولم يقيم في المسجد لانبغى أن يخرجوا من بيوتهم إليه ، لأن قيام رمضان من الأمر الذي لا ينبغي تركه ، وقد رأى ابن عبد الحكم من أصحابنا أن حضور الجماعة أفضل ، كما قال أحمد ولصحاب أبي حنيفة ، واختلف فيها أصحاب الثافعي ، وقال أبو يوسف بقول مالك .

وفي قوله : (من قام رمضان) حجة لمن أجاز تسمية الشهر برمضان ، وقد كره ذلك بعضهم ، وقال : رمضان اسم من أسماء الله ، وإنما يقال : شهر رمضان ، كما جاء في القرآن ، وقال بعضهم : إذا جاء بما لا يثكل وبما يبين أن المراد به الشهر كقولنا : صمنا رمضان ، وقننا رمضان ، لم ينكر هذا ، وينكر ما يشكل ، كقوله : دخل رمضان ، وجاء رمضان ، والصحيح أن هذا كله غير معتبر ، لما صرحت به الأحاديث من إطلاق ذلك ، وأنه اسم من أسماء الله لا يصح .

ومعنى قوله : (إيمانا) أى تصديقا بما جاء في ذلك ، واحتسابا أجره وصومه على

الله تعالى ، وقد روى هذا اللفظ في الحديث ، وكذا رواه الرواة في كتاب مسلم يحيى بن
(١) صاقطة من ع .

(٢) في ع : أن يقوم في بيته .

(٣) البخاري ، كالا"ذان ، بصلاة الليل (٧٣١) ، وصلم ، كصلاة المسافرين ، باستحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد
(٧٨١ / ٢١٣) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١١٣ ١٧٤ - (...) وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا
عبد الرراق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُرَغِّبُ فِي
قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ ، فَيَقُولُ : (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ لَا فَتَوْفَى رَسُولُ اللَّهِ
(صلى الله عليه وسلم) وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى فَلَكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ عَلَى فَلَكَ .

١٧٥ - (٧٦٠) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا معاذ بن هشأ ، حدثني أبي عن
يحيى بن أبي كثير ، قال : حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة حدثهم ، أن رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ
صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

١٧٦ - (...) حدثني محمد بن رافع ، حدثنا شبابة ، حدثني ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أن هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقُهَا - أَرَاهُ قَالَ - إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ) .

١٧٧ - (٧٦١) حلينا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

أبي كثير عن أبي سلمة إلا الخشني عن الطوبى ، فرواه لنا : (قام) وقد روى : (من صام وقام) وهذا يدل أن الأعمال بالنيات ، وأن
الأجور بالاحتساب وإنما لامرئ ما نوى ، وهذا مع قوله : (يُرَغَّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ) دليل على الترغيب
وقوة الندب فيه لاعلى الإيجاب ، إذ لا خلاف أنه لش بفريضة .

وقوله : (فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة
عمر) : يريد إبقاء الأمر على صلاتهم ، وإنما متفرق ، ووحدانا وفي بيوتهم ، حتى جمعهم عمر بعد على قارئ ، ولا خلاف بين المسليين
في أن قيام رمضان من السق ، ومن فضائل الأعمال ومندوبات الخير ، وأن الجمع فيه لمرغب فيه غير منكر الأمر إلا لمن لا يلتفت إلى
قوله من المبتدعة .

وقوله : (ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه) : هذا أيضًا

مثل الأول ولعل هذا فيمن لم يقيم رمضان فيغفر له لقيامه ليلة القدر ، أو من لم يكن قيامه إخلاصًا واحتسابًا .

١١٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَاتَ لَيْلَةً ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ ، فَكَثُرَ النَّاسُ ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ
الرَّابِعَةِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : (قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ
إِلَّا أَنِي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ) .

قَالَ : وَفَلَكَ فِي رَمَضَانَ .

١٧٨ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس

ابن يزيد عن ابن شهاب ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَرَجَ مِنْ جَوْفِ
الْقَيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ، فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ ، فَاجْتَمَعَ ثَرٌّ مِنْهُمْ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

(وسلم) في الليلة الثانية ، فصلوا بصلاته ، فاع صبح الناس يذكرن ذلك ، فكثروا أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، فلم يخرج إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فطفق رجال منهم يقولون : الصلاة . فلم يخرج إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى خرج

وذكر مسلم قيام النبي - عليه السلام - بالناس في رمضان ، وأنه لم يخرج إليهم في الليلة الثالثة لما كثروا ، وقال : (خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها) فيه دليل على جواز الجمع للنوافل عامة وجمع رمضان خاصة ، لكن كره أهل العلم الجمع للنوافل مشهوراً وعلى التوالى إلا قيام رمضان ، فلم يختلفوا في استحباب الجمع فيه ، قالوا : وفيه جواز الائتمام ممن لم ينو أن يؤمك ، وهذا جائز إلا في الصلوات المشروطة فيها الجماعة بكل حال ؟ كالجمعة ، وصلاة الخوف ، والجمع بين الصلاتين لعذر المطر وشبهه ، ولركه - عليه السلام - الخروج والتجمع ليس بنسخ ولا رفض لما تقدم ، بل للعلة التي ذكرها من خشية الفريضة عليهم فيعجزوا عنها ، لاسيما على القول : إنها كانت عليه هو فريضة ، نخشى - عليه السلام - إن داموا عليها أن تفرض عليهم ، رفقا بهم ، وكان بالمومنين رؤوفاً رحيماً كما قالت عائشة في حديث سبحة الضحى .

قال القاضي أبو بكر بن الطيب : ويحتمل أن يكون - عليه السلام - ظن ذلك وحذره من قبل نفسه لما قد اتفق من بعض القرب التي داوم عليها ، ويحتمل أن يريد بذلك أنه خاف أن يظن أحد من أمته بعده - إذا داوم عليها - أنها واجبة ، وهذه كلها مأمونة بعد النبي - عليه السلام .

قال القاضي : والتأويل الأول هو الصحيح ، وهذا التأويل الآخر يبعد مع قوله : (خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١١٥ لصلاة الفجر ، فلما قضى الفجر أقبل على الناس ، ثم تشهد ، فقال : (أما بعد ، فإنه لم يخف على شأنكم الليل ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل ، فتعجزوا عنها) .

١٧٩ - (٧٦٢) حدثنا محمد بن مهران الرازي ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني عبدة عن زز ، قال : سمعت أبا بن كعب يقول - وقيل له : إن عند الله بن مسعود يقول : من قام السنة أصلاً ليلة القدر - فقال أبي : والله أندي إلا هو ، إنها لفي رمضان - يحلف ما يستثنى - ووالله ، إني لأكلم أي ليلة هي ، هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقيامها ، هي ليلة صبيحة سبع وعشرين ، وأما ربها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها .

١٨٠ - (...) حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت عبدة بن أبي لبابة يحدث عن زر بن حبیش ، عن أبي بن كعب ، قال : قال أبي ، في ليلة القدر : والله إني لأعلمها ، وكثر علي هي الليلة التي أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقيامها ، هي ليلة سبع وعشرين .

٧٠٢٦ (26) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه

وإنما شلت شعبة في هنا الحرف : هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قال : ذكر مسلم : أن صلاته هذه كانت في (١) المسجد ، وفي الموطأ والبخاري (٢) - أيضاً - مثله ، وفيها أيضاً أن صلاته هذه كانت في حجرته ، وأنه اتخذ حجرة ، وكله بمعنى .

فحجرتة هذه هي التي اتخذها في المسجد ليصلي فيها من الليل ، وكانت من حصيو ، كما جاء في الحديث الآخر : (كان له حصير يبسطه بالنهار ويحتجزه باللي !!) (٣) ، وإنما كان فعل هذا في رمضان كما جاء مفسراً في الحديث : (وذلك في رمضان) ، وأما قيامه في يخره ففي بيته ، كما بينته أحاديث قيامه - عليه السلام .

فيه جواز الإمامة بمن بينك وبينه سترة خفيفة .

ودكر مسلم هنا أحاديث ليلة القدر واختلاف الصحابة فيها ، ومن قال : إنها في السنة ، ومن قال : إنها صبيحة سبع وعشرين .

(١) بعدها في الأصل حجرته وعليها ما يشبه الضرب .

(٢) الموطأ ، كالصلاة في رمضان ، بالترغيب في الصلاة في رمضان ١ / ١١٣ ، والبخارى في صحيحه ، كصلاة التراويح ، بفضل من قام رمضان (٢٠١٢) .

(٣) النسائي ، كالقبلة ، بالمصلى يكون بينه وبين الإمام سترة ٢ / ٥٣ ، وتُحمد في المسند ٦ / ٦١ ، وهى في تُحمد بالراً : (تُحجرها) و(تُحجرها) .

١١٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبُ لِي عَنْهُ .
ص ص نص وه ص - ص محص ، ص محص ، ه ص ، ص ص ه ص ص ص ص ص ص ه
(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنِي حَدَّثَنَا شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ : إِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ ، وَمَا بَعْلَهُ .

قال الإمام : من النامى من قال : إنها ليلة من سائر السنة ، لكنه قال : إنما قلت ذلك لثلاثي النامى .
وقال غيره : بل أهي [(١) في رمضان جل (٢) قول أهل العلم : إنها في العشر الأواخر ، وإنها في الأفراد منها ، وأحسن ما بنيت عليه الأحاديث المختلفة في تعيينها ال يقال : إنها تختلف حالها فتكون سنة في ليلة ، وسنة في ليلة أخرى ، وكأنه أجر يكتبه الله للعامل ، فيفضل به في ليلة وفي غيرها من السنن في ليل آخر .

قال القاضي : وقول أبي في أمارتها : (أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها) : يحتمل وجهين :
أحدهما : أن هذه الصفة اختصت بعلامة صبيحة الليلة التي أنبأهم النبي (صلى الله عليه وسلم) أنها
ليلة القدر ، وجعلها دليلا لهم عليها في ذلك الوقت ، لا أن تلك الصفة مختصة بصبيحة كل ليلة قدر كما أعلمهم أنه يسجد في صبيحتها في ماء وطن (٣) .
والثاني : أنها صفة خاصة لها ، وقيل في ذلك لما حجبها من أشخاص لللائكة الصاعدة إلى السماء الذى أخبر الله بتنزيلهم تلك الليلة حتى يطلع الفجر ، والله أعلم .

وسأتي الكلام على ؟ حادث ليلة القدر في آخر كتاب الصيام بأشبع مما تقدم ، إن شاء الله تعالى .
(١) ش ع .

(٢) في الأصل : ومن ، والمثبت من ع .

(٣) سيأتي بن شاء الله في الصيام ، بفضل ليلة القدر والحث عليها ، وقد أخرجه البخارى في الصوم ، بالتماس ليلة القدر في السع الأواخر عن أبي سعيد ٣ / ٦٠ ، ومالك في الموطأ ، كالاكتاف ، بماجا في ليلة القدر ، بلفظ : (صبيحتها) ١ / ٣١٩ ، وأحمد في المسند ٣ / ٧ ، ٢٤ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه

١١٧ (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه

١٨١ - (٧٦٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -

يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : بِات لَيْلَةً عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ اللَّيْلِ ، فَأَتَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَلِيَّهُ ، ثُمَّ نَامَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَأَتَى الْقُرْبَةَ فَأَلْطَقَ شَنَاقَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ ، وَلَمْ يَكْثُرْ ، وَقَدْ أَبْلَغَ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَقَمَّتْ فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَرَى أَنِّي كُنْتُ انْتَبَهْتُ لَهُ ، فَتَوَضَّأْتُ ، فَقَامَ فَصَلَّى ، فَقَمَّتْ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَعَادَ يَدَيْهِ فَأَلْأَرَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَتَنَافَتَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ

عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ اضْطَجَعَ ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ ، وَكَانَ إِفْ! نَامَ نَفَخَ ، فَاتَّاهُ بِلَا لَا فَانْتَهَ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَكَانَ فِي دُعَاةِ : (اللَّفْمَ ، اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورَمَ ، وَفِي بَصَرِي نُورَمَ ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ يَسَارِي نُورَمَ ، وَفَوْقِي نُورَ ، وَتَحْتِي نُورًا ، وَأَمَامِي نُورَمَ ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَعَنْهُمْ لِي نُورًا) .

قَالَ كُرَيْبُ! : وَسَبَّغَا فِي التَّابُوتِ ، فَلَقِيتُ بَعْضَ! وَلَدِ الْعَتَاسِ حَدَّثَنِي بِهِنَّ ، فَذَكَرَ عَصِي وَنَلْجِي وَإِمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي ، وَذَكَرَ خَصَلَتَيْنِ .
١٨٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - وَهِيَ خَالَتُهُ - قَالَ : فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسِّ الَّتِي ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى انْتَصَفَ الْقَيْلَ ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ ، أَوْ بَعْدَهُ! هُ بِقَلِيلٍ ، حَدِيثُ صَلَاةِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)

قوله : (فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في طولها) : قيل الوسادة : الفراش ، بدليل قوله : (اضطجعت) قاله الباجي وأبو محمد وغيرهما (١) ، وقالوا : ويحتمل أن اضطجاع ابن عباس كان في عرضها عند أرجلهم أو رؤوسهم ،

(١) المكي ٢١٧ / ١
١٣٠ / ب

١١٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه استيقظ ريمول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيد! ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من يم!ورة اكل عمران ، ثم قام إلى شن معلقة ، فتوضأ منها ، فأحسن وضوءه ، ثم قام فصلى .

والعرض هنا - بالفتح - ضد الطول ، وقال الداودي : الوسادة هنا المرف!ته (١) والعرض هنا - بالضم - الجانب أي جعلوا رؤوسهم في طولها وجعل رأسه هو في الجهة الضيقة منها ، والاعاول كثر في الرواية ، وأظهر من جهة المعنى .
وفيه دليل تقريب القرابة والأصهار وتأسيسهم وبرهم ، إدناء من هو في هذا السن ،
وكان حينئذ نحو ابن عشر سنين من ذوى محارمه (٢) ، ومنعه من مضاجعتها شون حائل ، وفيه جواز اضطجاع الرجال مع / زوجاتهم بحضرة غيرهم ممن لا يستحيونه وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث : بت عند خالتي ميمونة في ليلة كانت فيها حائضا ، وهذه الكلمة - وإن لم يصح طريقها - فهي صحيحة المعنى حسنة جداً ، إذا لم يكن ابن عباس يطلب المبيت عند النبي (صلى الله عليه وسلم) في ليلة خالية ولا يرسله أبوه على ما جاء كأ الحديث إلا كأ وقت يعلم أنه لا حاجة للنبي (صلى الله عليه وسلم) فيها ؛ إذ كان لا يمر ذلك مع مبيته معها في وساد واحد ، ولا يتعرض هو لأذاه بمنعه مما يحتاج إليه من ذلك .

وفيه طلب علو السند في الرواية ، وطلب اليقين ، والقطع في أحكام الشريعة متى قدر على ذلك ، ورفع درجة المشاهدة على درجة خبر الواحد ؛ إذ كان ابن عباس يزيد بن خالد قد يصلان إلى عرفة قيام النبي (صلى الله عليه وسلم) بسؤال ميمونة وغيرها ، ولعلهما لم يسألا النبي محي!عل ال عن ذلك لنهيه عن كثرة السؤال فخلطفا في مشاهدة ذلك حتى لا يختلجها ريب ولا يعتريهما شك .

وقوله : (قام من الليل فأتي حاجته يريد الحدث ثم غسل وجهه ويديه ، ثم نام ثم قام) : هذا وضوء للتنظيف وزوال العسل غير مشروع (٣) .

وقوله : ([ثم قام إلى شن وفي الحديث الآخر] (٤) : ثم عمد إلى شجب من ماء) ،

(١) عبارة الداودي كما نقلنا الباجي : الوسادغ ما يضعون عليه رؤوسهم للنوم .

السابق .

قال الباجي في قهرر الداودي - والعرض بالضم هو الجانب الضيق منها - : وهذا ليس بالبين ولو كان

الامر على ذلك لقال : يتوسد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأهله طول الوسادة وتوسد ابن عباس عرضها ، وأما قوله : (واضطجع في عرضها) فإنه يقتضى أن يكون العرض محلاً لاضطجاعه ، ولا يصح ذلك إلا بأن يكون فراشاً له ، ومقاله - أى الداودى - غير صحيح من جهة النقل ومن جهة المعنى .

قال : والظاهر أنه

لم يكن عندما فراش غيره ، ولذلك ناموا جميعاً فيه .
السابق .

(٢) قال الباجى معللاً ذلك بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) تزوّج ميمونة في ذى ١١ ثعدة من سنة سبع من الهجرة عند خروجه إلى عمرة القضية ، وقد كان عبد الله على ما ذكرنا من الز ، وهو سن يمغ من أن يرقد من بلغه مع أحد من الأجانب لو ذى للحرام دون حائل بينهما ، ذكرا كان أد أنثى .

السابق ١ / ٢١٧ .

(٣) يعني غير متعديده .

(٤) مختصر ع عما في ع .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١١٩ قال الإمام ...

الشن : السقا الذى (١) قد استشن وأخلق ، وقال بعضهم : سقا شاجب ، [أى : يابس .

وفي الحديث الآخر : (فقام إلى شن معلق) قبين أن الشجب [(٢) هو الشن ، والشن هو السقا الخلق ، وجمعه شنان ويقال للقربة : شنة .

وقوله : " فأتى القربة فأطلق شناقها) : قال أبو عبيد (٣) : شاق القربة هو الخيط أو الشى (٤) الذى تعلق به القربة على الوتد ، يقال منه : امشنتقها الستمنقا وقال غيوه : الشناق خيط يشد به فم القربة ، [قال أبو عبيد : وهو أشبه القولين] ! .

قال القاضي : وقع هذا الحرف من روايتنا عن الخشنى محن الطبوى : (سبب) بالن مهملة وليس بشى ، والأشجاب - أيضاً - فيما قيل : الأعواد التى محلها قرب الماء .

وقوله : (توضأ وضوءاً بين الوضوءين) : قد فسر به بقوله : لم يكثر وقد أبلغ

كما قال فى الرواية الأخرى : (وضوءاً خفيفاً) ، وفى الأخرى : (فلم يكثر من الماء ولم يقصر فى الوضوء) (٦) وفى الأخرى : (وضوءاً حسناً لن الوضوءين) وفى الأخرى (فأحسن الوضوء) (٧) وفى الحديث الآخر : (فتوضأون وضوءاً) (٨) مضمون هذا كله [أنه] (٩) أبلغه وأحسنه أى أجاد عمله ، إذ الإحسان يقع على هذين الوجهين ، ثم لم يكثر من الماء فيه ولا من التكرار فيطوله ، لكن جأ فى الأم مق رواية مسعيد بن مسروق عن سلمة بن كهيل : (أنه توضأ وضوءاً بين الوضوءين ، ثم أتى قرائمه فنام ، ثم ذكر أنه قام فتوضأ وضوءاً هو الوضوء) (أ) ظاهره أنه بالغ فيه ، ولم وألف ذكو الوضوءين فى غير هذه الرواية ولا ذكو فيهما فى الثانى أنه صلى به ، لكق ظاهره أنه صلى به ، دوئاً ذكر يومه أولاً ، فيحتمل أنه بعد أن صلى كما جأ فى الحديث الآخر مق رواية أم [(١١) سلمة ؛ أنه كان يصلى ثم ينام قدر ماصلى ، ثم يصلى قدر ما نام ، فعلى هذا يحتمل أنه

(١) : فى الأصل : التى .

(٣) من ع .

(٣) ، بعدها فى الأصل : ثبو عبيدة ، وهو وهم .

(٤) فى للاصل : للسيو .

(٥) أ من ع .

(٦) ولفظه فى المطبوعة : فتوضأ ولم يكثر .

(٧) ولفظه فى المطبوعة : فأحسن وضوءه .

(٨) الذى بقى من احاثيث المطبوعة فى هذا هو حديث ابن لبي ضيبة ، ولفظه فيه : (فتوضأ وضوءاً بين للوضوعين ...

ثم توضأ وضوعاً هو للوضوء .

(٩) ساقطة من س .

(١٠) وهو ما جاءت به الرواية المذكورة تنفا .

(١١) في الأصل : أبو ، وهو خطأ .

والحديث أخرجه أحمد في المند عن يعلى بن مملك قال : سألت أم سلمة عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالليل وقراءته ، فقالت : م الم ولصلاته ولقراض ! ؟ كان وى قدر ما ينام ، وينام قدر ما يصلي ٦٠ / ٢٩٤ .

١٢٠

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه

أعاد الوضوء ، وكما قال في الرواية الأخرى فعل ذلك ثلاث مرات كل ذلك يستاك ويتوضأ ، أو يكون أراد الوضوء الأول قبل نومه على ما جاء في الرواية الأخرى من حديث سفيان عن سلمة من قوله : (فقام فأتى حاجته - أى من الحدث - ثم غسل وجهه ويديه ، ثم ناماً ، فهذا القيام للحدث لا للصلاة ، وغسله وجهه ويديه تنظفاً ولنفي الكسل ، فلعل الراوى اختلط عليه ما جاء في الحديث الآخر (وضوءاً بين الوضوءين) ، فوضعه هذا الموضع (١) أو عبر به عنه .

وقوله : (فقمتم فتمطيت كراهية أن يرى أنى كنت أنتبه لها فيه ما كان عليه - رضى الله عنه - وأمثاله من الحرص على الخير وتعلم العلم ، والاعتدأ به - عليه السلام - والاعتباس منه ، وحفظ أفعاله وأقواله من صغره ، وحسن الأدب معه ، والحياء منه لكونه بقربه ، وهو مع أهله ، وقد روى في هذا أن العباس أرسله لذلك .

وتقدم إليه ألا ينام حتى يحفظ فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاته ، واختلف في ضبط هذه اللفظة ، فقال هنا : داني كنت أنتبه له) وفي كتاب البخارى : (أبقيه) كذا عند الأصملى وابن السكن والقاسى (٢) ، ومعناه : أرقيه ، فقال : بقيت الشيء أبقيه ببصرى إذا نظرت إليه . قال الشاعر :

ومازلت أبقى الطعن حتى كأنها أواقى سدى تغتالهن الحوالك

ويقال : بقوت أيضاً ، وقد جأت هذه اللفظة بمثله في كتاب مسلم في الحديث الآخر كما سنبينه بعد هذا ، وروى البرقاني هذه الكلمة : (أرتقيه) نحو رواية القاسى عن البخارى (٣) ، وهو معنى أبقيه ، وهذه الألفاظ أبين من قوله : (أنتبه) ، ويثبه أن أنتبه تصحيف وتغيير ، والله أعلم (٤) .

وقوله : (فتوضأت فقمتم عن يساره ، فأدارنى عن يمينه) : فسر هذه الإدارة في حديث محمد بن حاتم بقوله : (فأخذيدي من وراء ظهره يعدلنى كذلك إلى الشق الأيمن) (٥) وهى سنة مقام المنفرد مع إمامه وإن كان صغيراً ، وحكم مناولة ما يحتاج عند المصلى أو يضطر هو إليه ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة واحتج به أصحابنا في جواز صحة

(١) يقصد القاضى لن (وضوئاً بين الوضوءين) هو من رواية سلمة بن كهيل عن ثبى رضدين عن ابن عباس ، لا من رواية سلمة بن كهيل عن كريب .

(٢) وكذا لأحمد في المسند من حديث سلمة بن كهيل (يضاً ٣ / ٢٨٣) .

قال في اللسان : يقول : ضبَّت الأظعانُ في تباعدها عن عيني ودخولها في السراب بالغزل الذى تدبه الحائكة فيتناقض أولاً فأولاً .

قال وبقية : لى نظرت بليه وترقبته ، وبقية الله : انتظار ثوابه .

(٣) البخارى في صحيحه ، كالدعوات ، بللدعاء إذا انتبه من الليل ٨ / ٨٦ .

(٤) قلت : ولايشقيم مع قوله : (له) بعد ينتبه .

(٥) ولفظه في ل ! طبوعة : فأخذ يدي من صرل ظهره يعدلنى كذلك من وراه ظهره بلى القى الأيمن .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١٢١ قال ابن عثاس : فقمتم فصنعت مثل ما صنع رسول الله (

صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ فَابْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِي الْيُمْنَى يَفْتِلُهَا ، فَصَلَّى صَلَاةَ الْمُأْمُومِ لَمْ يَنْوَأَنْ يَأْتُمْ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَفْعَى وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، خِلَافًا لِإِسْنَقٍ وَاحِدٍ وَالثَّوْرِيِّ وَاحِدٍ قَوْلِي الثَّانِعَى فِي مَنَعِهِمْ ذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِهِمْ فِي مَنَعِهِ لَغَيْرِ الْإِمَامِ وَالْمُؤَذِّنِ الدَّاعِي إِلَى الصَّلَاةِ وَالْأَبَى حَنِيفَةَ فِي مَنَعِهِ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ ، وَقَدْ يَنْفَصِلُ الْمُخَالَفُ بَأَنَّ فِي الْحَدِيثِ : " فَأَيَقُظْنِي " وَفِي رَوَايَةٍ : (فُحِرَكْنِي) يَعْنِي النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَخِيَّ أَيْقَظُهُ لِلصَّلَاةِ مَعَهُ فِي كَلْتِهَا النِّيَّةَ لِلْإِتِمَامِ بِهِ .

وفيه صحة صلاة من يعقل من الصبيان ، وأنه مما يحضون عليه ويرغون فيه (١) لاقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) له ، ولإيقاظه إياه لذلك على ما جاء في الرواية [الأخرى] (٢) .

وقوله : (فأخذ بأذني [اليمنى] (٣) يفتلها) ، قال الإمام : قيل وجهه أنه أراد أن يذكر القصة بعد ذلك لصغر سنه ، وقيل : لينفي عنه النوم (٤) لما أعجبه قيامه معه ، وقيل : في قتل الأذن تنبيه للفهم ، وفي بعضها طرق حديثه (٥) : (فكنيت إذا أغفيت يأخذ يثحمة أذني ١ يفتل !) (٦) ، فقد تبين بهذا [الحديث] (٧) أنه إنما فعله لينبهه من النوم .

قال الترمذي : وفي قوله : (فسح النوم عن وجهه ، وقرا العشر الآيات من خوالم / سورة

اذ عموان) (٨) : دليل على جواز قراءة القرآن ظاهراً على غير وضوء وهذا لا خلاف فيه .

وقوله : (صلى ركعتين ثم ركعتين) : الحدوث ظاهره فصله بين كل ركعتين ، بدليل الأحاديث الأخر .

وفي قوله في رواية واصل بن عبد الأعلى بعده : (فصلى ركعتين أطال فيهما القيام والركوع والسجود ثم انصرف فنام حتى نفخ ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات لست ركعات ، ثم أوتر بثلاث) ، وقد جاء في غير هذا الطريق من أكثر الروايات (أن صلاته كانت معه ثلاث عشرة ركعة) ، وفي حديث ابن رافع : (إحدى عشرة ركعة) ، وفي حديث مالك : (فصلى ركعتين ثم ركعاً واحدًا وعد صتا ، ثم أوتر) وهذا يدل أن وتره واحدة ويحتمل أنه لم يعد في هذه الركعتين الأولين على ما بين في حديث زيد بن خالد (٩) ، فيكون العدد بهما ثلاث عشرة ، وبترك حسابهما إحدى عشرة ، وعليه - إن شاء الله - يحمل حديث واصل الذي ذكر فيه أنه صلى ركعتين وذكر من طولهما ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات ست ركعات ، تحمل على غير الركعتين الأولين فيكون العدد ثمانياً ، ثم الوتر ثلاث ، فهذه (١) في الأعلى : فيها ، وثبت من س .

(٢) من س .

(٣) ساططة من ع .

(٤) في الأعلى : العي ، واثبت من س (٥) في الأعلى : محدثه ، واثبت من س .

(٦) ساططه من ع .

(٧) من س .

(٨) ولفظها في المطبوعة : فجعل يمع للزعم عق وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الآيات الحوائم من سورة + عمران .

حليث يحرص بن يحرص .

(٩) رولية قتيبة بن سعيد الأنفة .

١٣١ / ١

١٢٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ركعتين ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ .

ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْجَع ، حَتَّى جَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ نَخَرَ فَصَلَّى الصُّبْحَ .

١٨٣ - (...) وحدثني محمد بن سلمة المُرَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَهْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَرَادَ : ثُمَّ عَمِدَ إِلَى شَجَبٍ مِنْ مَاءٍ ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ ، وَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ وَلَمْ يَهْرِقْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا قَلِيلًا ، ثُمَّ حَرَكَنِي فَقُمْتُ .

وَسَائِرُ الْحَدِيثِ نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ .

١٨٤ - (...) حدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا عمرو ،

إحدى عشرة ، ثم يعد ركعتي الاستفتاح الخفيفتين [ليست في هذا العذ خفيفة ، إذ قدر أنه يشمل الركعتين الأولتين] (١) [فهنا ، فدلّ أنهما غير الخفيفتين] (٢) فيتم العدد ثلاث عشرة ، ويتفق الأحاديث ولا تختلف - إن شاء الله - على أن حديث واصل الذي خالف الجمهور وقد اختلف عليه فيه عن حبيب بن أبي ثابت واضطرب فيه كثيراً ، فعنه [فيه] (٣) - فيما ذكر الدارقطني - سبعة أقاويل ، وقد غمز به بذلك ، وهو مما استدركه على مسلم لاضطراب قوله واختلاف روايته (٤) .

وقوله : (حين انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل) : دليل على ما يلزم من تحرى القول في الرواية وترك المسامحة ، وهكذا كان وقت قيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما كان في الشطر الآخر من الليل ، وتحقيق ذلك يخفى على كثير من الناس ، لا سيما على صبي ابن عشر سنين ، وأما في حق النبي - عليه السلام - فوقت معلوم كما تقدم .

وقوله : (ثم أوتر ثم اضطجع) : تقدم الكلام عليه ، وأن هذه الضجعة كالضجعة المذكورة بعد ركعتي الفجر ، لكن جاء في بعض روايات مسلم : (ثم احتبى حتى إني لأسمع نفسه) يحتمل ألق احتباج ! قبل اضطجاعه ، فخير مرة عن حاله [ومرة] (٥) أخرى عن

وقوله : (فنام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى نفخ) ثم ذكر أنه (خرج ولم يتوضأ) يفسره ما

قال سفيان : هذا للنبي (صلى الله عليه وسلم) خاصة ؛ لأنه كان تنام عينه ولا ينام قلبه .

وقد تقدم الكلام عن

(١ ، ٢) من س ، والأولى من هامته .

(٣) ساقطة من س .

(٤) الإلزامات والتبع : ٤٢٥ .

قلت : وقد أخرج النسائي من هذه الأقاويل السبعة .

(٥) من س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١٢٣ عَنْ عَبْدِ رِثِّ بْنِ سَعِيدٍ ، نَيِّ مَحْرَمَةٍ ثَنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : نُمْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنَّمَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَةٍ ، ثُمَّ نَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى نَفَخَ ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَفِّفُ نَفَخَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأَ .

قَالَ عَمْرُو : فَخُتُّتُ بِهِ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ .

١٨٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ،

عَنْ مَحْرَمَةِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : بَيْتَ لَيْلَةٍ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، فَقُلْتُ لَهَا : إِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَيُّ قِيَامٍ ؟

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي ، فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَجَعَلْتُ إِذَا أَغْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُفْنَى .

قَالَ : فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً ، ثُمَّ أَحْتَبَى ، حَتَّى إِنْ لَأَسَمِعَ نَفْسَهُ ، رَاقَلْنَا ، فَلَمَّا تَبَيَّقَ لَهُ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ .

١٨٦ (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ كُرَيْبِ

مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ اللَّيْلِ ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا - قَالَ : وَصَفَ وَضُوءَهُ وَجَعَلَ يُخَفِّفُهُ وَيَقْلِلُهُ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخْلَفَنِي ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ ، ثُمَّ أَتَاهُ بِإِلْمًا دَا ذَنَّهُ بِالصَّلَاةِ ، فَخَرَجَ فَصَلَّى الضُّبْحَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ .

نومه - عليه السلام - قبل ، واخلاف في النوم ، أهو حدث ؟ أم سبب للحدث ؟ ويكون الفرق بين حاله في النوم ووضوئه أولاً ما بين الصلاتين زيادة اضطجاعه مع اهله بين صلاتيه وعدمها أخرى .

وقوله : في الرواية الأخرى : (فأخلفني فجعلني عن يمينه) : قال ابن دريد : أخلف الرجل يده إلى سيفه عطفها ليستله وعندى : أن معناه : أدارني من خلفه كما جاء مفسراً في الرواية المتقدمة .

١٢٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه قَالَ سُفْيَانُ : وَهَذَا لِلثِّي (صلى الله عليه وسلم) خَاضَةً ، لَ النَّهْ بَلَعْنَا أُنَى الثِّي (صلى الله عليه وسلم) تَنَامُ عَمَّاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ .

١٨٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : بَتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَبَقِيتُ كَيْفَ يُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَقَامَ فَبَالَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ ، ثُمَّ نَامَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْقَرْنِجَةِ فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا ، ثُمَّ صَاثَ فِي الْجَفْنَةِ أَوْ الْقَصْعَةِ ، فَكَنَّهُ بِيْلِهِ عَلَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا حَسَنًا بَقِيَ الْوُضُوعَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ يُصْنِفِي ، فَجِئْتُ فَقُصْتُ إِلَى جَنْبِ ! فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِمَا قَالَ : فَأَخْنَفَنِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَتَكَامَلَتِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةً ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ، وَكُنَّا نَعْرِفُهُ إِذَا نَامَ بِنَفْخِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَنَفِي ، فَجَعَلَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ أَوْ فِي سُجُودِ : (الْقَهُمُّ ، اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورَم ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا ، وَأَمَّا كِي نُورَم ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورَم ، وَتَحْتِي نُورًا ، وَاجْعَلْ لِي نُورَم - أَوْ قَالَ : وَاجْعَلْنِي نُورَم) .

وقوله في الرواية ١ ، أخرى : (فَرَقِبْتُ كَيْفَ يُصَلِّي) (١) : كَمَا رَوَاهُ أَبُو الْقَتْحِ الشَّاضِي ، وَرَوَاهُ الْعَدْرِيُّ : (فَبَغِيتُ) أَيْ طَلَبْتُ ، وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ وَالْهَوْزَنِيُّ : (فَبَقِيتُ) بِالْقَافِ ، وَرَوَاهُ الْبَرْقَاقِيُّ فِي صَحِيحِهِ : (فَرَمَقْتُ) أَيْ نَظَرْتُ قَالَ بَعْضُ شَيْوْخَنَا وَأَصْحَابِهَا : (فَبَقِيتُ) وَهُوَ بِمَعْنَى تَرَقَّبْتُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ فِي مَحْمُوحِ الْبَخَاوِيِّ ٢١ .

وقوله في دعائه : (اَللّٰهُمَّ اجْعَلْ لِي فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَوِي نُورًا) إِلَى قَوْلِ كُرَيْبٍ : وَذَكَرَ (٣) : (سَبْعًا فِي التَّابُوتِ) بِمَعْنَى : أَنَّهُ دَعَا بَعْضَ شَيْءٍ أَنْسِيَهَا .

قال بعضهم : فَعْنَى (فِي التَّابُوتِ) فَنَسِيَهَا ، كَمَا قَصَّ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ ، وَقَاتِلَ هَذَا عَنْ كُرَيْبٍ عَوْ مَسْلَمَةً بِقِ كَهِيلٍ وَعَوْ الْقَاتِلَ بَعْدَ : (فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَخَدَثَنِي بِهِ ، وَذَكَرَ عَصْبِي وَلِحْمِي وَدَمِي وَشَعْرِي (٤)) الْحَدِيثَ .

وبهذا يحتمل أنه أشار إلى التابوت بلى ما

(١) النى اکت به المطبوعة هو لفظ الطبرى وللهورنى : فَبَقِيتُ .

(٣) سبق ، وهو فى كالحوات ، بالدعاه بها لغتبه من الليل ، وذكره سلم فى رواية زيد بن خالد من حديث لثيبة ، بلفظ : الأرمقن " ، +! النى فى المطبوعة : فذكر .

(٤) بعدد فى للطبوعة : ونجىء

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ١٢٥ (...) وَدَثْنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

قَالَ سَلَمَةُ : فَلَقِيتُ كُرَيْبًا فَقَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ عِنْدَ خَالَتِي مِثْلَ مُوْنَةَ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ ! دِيْثٍ غَنَحَرٍ : وَقَالَ : (وَأَجْعَلَنِي نُورًا ،) وَلَمْ يَثْأ .
هو - () .

ء) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَثَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ
أَيِّ رِثْمَيْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مِثْلَ مُوْنَةَ ، وَاقْتَصَّ الْحَلِثُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، غَمْرًا نَهَى قَالَ : ثُمَّ "أَلَى الْقُرْبَةِ فَحَلَّ شَنَاقَهَا كَتَتَوَضَّاعٍ وَضُوعٍ ! بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ ، ثُمَّ أَتَى فَرَّاشَهُ فَتَنَامَ ،
ثُمَّ قَامَ قَوْمَةً أُخْرَى ، فَأَتَى الْقُرْبَةَ فَحَلَّ شَنَاقَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّاعٍ وَضُوعٍ ! هُوَ الْوُضُوءُ ، وَقَالَ : (تَتَّظَّمُ لِي "نُورَ") وَلَمْ يَذْكُرْ : (وَأَجْعَلَنِي نُورًا ،)
(-)

١٨٩ - (...) وَحُثِّنِي أَبُو الطَّاهِرُ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَانَ ، يَرَى ، ! ، يَرَى ، هِيَ مِمَّصٌ ، ء - ص صِي
الْخَجَرِي ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ ؛ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كَيْلٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ بَاتَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى الْقَرْبَةِ فَسَكَبَ مِنْهَا ، فَتَوَضَّأَ ! وَلَمْ يُكْثِرْ مِنَ الْمَاءِ وَلَمْ يَقْصُرْ فِي الْوُضُوءِ ، وَسَاقَ
الْحَلِثُ .

وَفِيهِ " قَالَ : وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ثَلَاثَتَيْ تَعَعَشَةٍ كَلِمَةً ،
انطوى عليه الجسد من أجزائه ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وبيان ما قنا ، بعد هذا في الحديث [الآخر] (١) ، .

وقوله : (ودعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلتئذ تع (٢) عشرة كلمة .

قال صلامة : حدثني! بها كريب (٣) ، فحفظت منها ثنتي عشرة ، ونسيت ما بقي (وفي هذا الحديث الأول على التقس! بم الأول أن
النسيان من كريب ، ومعنى مادعا به هنا : أن يجعل من النور في نفسه وسمعه وبصره وعاشي من أعضائه وفوت وتحتة ويمينه وضماله
وأمامه وخلفه .

وقوله : (واجسني نورا ، واجعل لي نورا ، وأعظم لي نورا ، وأعطني نورا) صنعني النور هتا : بيان الحق والهداية إليه ، ودعا أن
تشدمل جميع أعضائه وجسمه ولصرفاته وتقلباته وجميع حالاته وجملة في جهاته الست في الحق ، وضياء الهدى حتى لأيزيغ ثيء
(١) ، من س .

(٢) ، في س : شع ، والمثبت من المطبوعة ، والأصل .

(٣) في س : كهيل .

١٢٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه قال سلمة : حدثنيها كريب! ، فحفظت منها ثنتي عشرة ،
ونسيت ما بقي .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، اجْعَلْ لِي فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي لِسَانِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَمِنْ
فَوْقِي نُورًا ، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا ، وَمِنْ بَيْنِ يَدَيِ نُورًا ، وَمِنْ خَلْفِي نُورًا ، وَاجْعَلْ لِي فِي نَفْسِي نُورًا ،
وَأَعْظِمْ لِي نُورًا) .

١٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ

ابْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمْرٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : رَقَدْتُ فِي بَيْتِ مِثْلَ لَيْلَةٍ كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
عِنْدَ ! ؛ لَأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِاللَّيْلِ .

قَالَ : فَتَحَدَّثَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ ، وَسَاقَ الْحَلِيثُ .
وَفِيهِ : ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنْ .

١٩١ - (...) حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ حُصَيْنِ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ،

مِنْهَا عَنْهُ وَلَا يَطْعَى ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنُّورِ هُنَا فِي أَعْضَائِهِ : قُوَّتُهَا بِالْحَلَالِ الَّذِي مِنْهُ قُوَّتُهَا ، وَأَنَّ الْقَلْبَ يَصْلَحُ بِأَكْلِ
الْحَلَالِ ، وَتَحْسُنُ مَعَهُ الْأَخْلَاقُ ، وَيَنْشَرُحُ لَهُ الصَّدْرُ ، وَيَصْفُو الْخَاطِرُ ، وَيَنْصَقِلُ الْفَهْمُ ، وَكُلُّ الْحَرَامِ ضِدُّ هَذَا .

وَفِي قَوْلِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ : (فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ، ثُمَّ رَقَدَ) دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ
هَذَا (١) مَعَ الْأَهْلِ ، وَفِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَفِي الْعِلْمِ ، وَلِلْمَسَافِرِ ، وَالْعُرُوسِ ، وَمَعَ الضَّيْفِ وَالنَّهْيِ الْوَاردِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ التَّغْيِيرِ
بِطَوِيلِهِ حَتَّى يَضْرِبَ النَّوْمُ عَلَى الْإِنْسَانِ فَتَفُوتَهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ أَوْ الْقِيَامُ لِحُزْبِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَمُخَافَةِ مَا يَعْتَرِيهِ مِنَ الْكَسَلِ بِالنَّهَارِ
عَنْ عَمَلِ الْبَرِّ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ بِسَبَبِ سَهْرِ اللَّيْلِ ، وَلَا كُنْ عَادَةُ الْعَرَبِ إِنَّمَا كَانَ جُلُّ حَدِيثِهَا فِي أَبْنِيَّتِهَا بِاللَّيْلِ لِبَرْدِ الْهَوَاءِ وَحَرِّ بِلَادِهَا بِالنَّهَارِ
، وَشُغْلِهَا فِيهِ طَرَفِيهِ بِالْعَادَاتِ وَالضَّيْفَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي قِيَامِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَلَاثَ عَشْرَةَ
رَكْعَةً مِنْ نَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَفِي ارْتِقَابِهِ صَلَاتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ الْأَمِّ : (فَتَوَسَّدَتْ عَتَبَتُهُ) : يَحْتَمِلُ أَنْ هَذَا كَانَ
فِي حِينَ سَمِعَهُ قَامَ لَصَلَّى لَا قَبْلَ ذَلِكَ لِقُرْبِهِ مِنْهُ ، بَحِثْ كَانَ يُمْكِنُ سَمَاعُهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ مَا يَنْهَى عَنْ التَّحَسُّسِ وَالتَّجَسُّسِ فِيهِ ،
وَيَكْرَهُ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا تَرْقِيهِ لَصَلَاتِهِ وَشَبِيهَا فَهُوَ مِنَ التَّجَسُّسِ الْمَحْمُودِ الَّذِي لَا حَرَجَ فِيهِ .

(١) يَعْنِي السَّمَرُ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَالَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ : (كَانَ الْبِي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
(يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا) التِّرَاذِيُّ أَبْوَابَ الصَّلَاةِ ، كَالْمَوَاقِيتِ ، بِمَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالتَّرْبَعَةِ بَعْدَهَا ١ /
٣١٣ ، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤ / ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ .
كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ

١٢٧
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَاسْتَيْقَظَ ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ : { إِنَّ
فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِخَاتِ الثَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ } (١) ، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ .
ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَأَعطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ، ثُمَّ أَنْصَرَ ! فَنَامَ حَتَّى تَفَخَّ ، ثُمَّ دَعَلَ فَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، سِتَّ رَكْعَاتٍ
كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ ، فَأَغْنَى الْمُؤَنُّ عَنْ خُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَهُوَ يَقُولُ : (اللَّفْمُ ، أَخَعَلَهُ فِي
قَلْبِي نُورًا ، وَفِي لِسَانِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا ، وَاجْعَلْ خَلْفِي نُورًا ، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا ، نُورًا ، نُورًا .
* بِم .

أ ؟ " ، أَكْطَنِي نُورًا) .

نُورًا وَاجْعَلْ مِنْ فَوْقِي نُورًا وَمِنْ دَحْتِي دُورَ لِلَّهِ

١٩٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : بَمَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ
عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي مُتَطَوِّعًا مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى الْقِرْبَةِ فَتَوَضَّأَ
، فَقَامَ فَصَلَّى ، فَقُمْتُ ، لَمَّا رَأَيْتُهُ صَنَعَ فَلِكَ ، فَتَوَضَّأْتُ مِنَ الْقِرْبَةِ ، ثُمَّ قُمْتُ إِلَى شِقَّتِهِ الْأَيْسَرِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ ، يَعْدِلُنِي
كَمَلِّكَ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ إِلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ .

قُلْتُ : أَفِي التَّطَوُّعِ كَانَ فَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٩٣ - (...) وحديثي هرون بن عبد الله ومحمد بن رافع ، قالا : حدثنا وهب بن جرير ، أخبرني أن ، قال : سمعت قيس بن سعد يحدث عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ قال : بعثني العباس إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهو في بيت خالتي ميمونة ، فبت معه تلك الليلة ، فقام يصلي من الليل ، فقمْتُ عن يساره ، فتناولني من خلف ظهره ، فجعلني على يمينه .

(...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد المالك ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ قال : بمت عند خالتي ميمونة . نحو ح ! يث ابن جريج وقيس بن سعد .

١٩٤ - (٧٦٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا غندر عن شعبة .

ج وحدثنا

ابن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدَّثنا شعبة عن أبي جمره ، قال :

(١) لى عمران : ١٩٠ .

١٢٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه سمعت ابن عباس يقول : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة .

١٩٥ - (٧٦٥) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك بن أنس ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ؛ أن عبد الله بن قيس بن مخزومة أخبره عن زيد بن خالد الجهني ؛ أنه قال : رَمَقَن صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الليلة .

فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، طَوِيلَتَيْنِ ، طَوِيلَتَيْنِ .

ثُمَّ صَفَى رَكْعَتَيْنِ ، وَهَمَّ الْوَنَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا .

ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهَمَّ الْهَنَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا .

ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهَمَّ الْوَنَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا .

ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهَمَّ الْوَنَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً .

١٩٦ - (٧٦٦) وحدثني خُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حدثني محمد بن جعفر الملائني أبو جعفر ، حدثني الرقَاءُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَرِمِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَفَرٍ ، فَاتَّهَيْنَا إِلَى مَشْرَعَةٍ ، فَقَالَ : (أَلَا تُشْرِعُ يَا جَابِرُ ؟) قُلْتُ :

بَلَى . قَالَ : فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَشْرَعْتُ .

قَالَ : ثُمَّ فُ! أَبَ يَحَاجَتِهِ ، وَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا .

قَالَ : جَاءَ فَتَوَضَّأَ ! ، ثُمَّ قَامَ فَصَفَى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ، فَقُمْتُ خَلْفَهُ ، فَأَخَذَ بِأُفُنِي نَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ .

وقوله في ابتدائه : (فصلي ركعتين نعمتي) ، ثم صلى ركعتين طويلتين : هاتان الركعتان كان يس ! ف ! اح بهما (صلى الله عليه وسلم) قيامه ليلة ، وقد ذكره مسلم في الباب من حديث عائشة وذكر في حديث أبي هريرة أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) : (من قام من الليل أن يستفتح صلاته بركعتين خفيفتين) بمعنى هذا ، والله أعلم .

١٣١ / ب

وبهاتين الركعتين ثم عدد زيد بن خالد ثلاث عشرة فهو بينة على ما ذكرناه في تلفيق الروايات ، وفيه أن الوتر واحدة ؛ لأن تمام عددها اثنتا عشرة ، ثم قال : (ثم أوتر) فتلك ثلاث عشرة .

وقوله : (فاذهينا إلى مرع ! فقال : ألا تُشْرِعُ ؟) بضم التاء ، رباعى ويروى بفتحها .

وقوله : (فأشرفت) المشرعة والشرعة الطريق إلى ورود الماء من حافة نهر أو بحر ، يقول : / ألا تأتي للمشرعة فتقضي من الماء حاجتك وتشرب منها بفيك بغير كفة ؟ والمعروف في هذا شرعت ، ثلاثي إذا فعلت ذلك ، وأشرع ناقته ، يحتمل ما جاء رباعياً على هذا .
وقوله : (فقممت خلفه ، فأخذ بأذني فجعلني عن يمينه) معنى ما جاء في حديث ابن عباس من الفوائد والمعاني .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١٢٩ قال الإمام : وقوله : ا لك الحمد أنت نور السموات والارض) وقول الله : { الفة نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ } (١) قيل : معناه : مُنَوِّرُ السموات والأرض أى خالق نورهما .

قال القاضي : قال أبو عبيد : معناه : بنورك يهتدى أهل السموات والأرض ، قال الخطابي في تفسير اسمه النور : معناه الذى بنوره يبصر ذو العماية وبهدياته يرشد ذو الغواية ، !ال : ومف قول والى : { الله نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أى منه نورهما ، قال : ويحتمل أن يكون معناه ذو النور ولا يصح أن يكون النور صفة ذات له وإنما يكون صفة فعل ؛ إذ هو خالقه وموجده .

وحكى غيره عن مجاهد وابن عباس معناه : مدير شمسهما وقرهما ونجومهما ، قال أبو القاسم القشيري : وهو منور الآفاق بالنجوم والأنوار ، ومنور القلوب بالدلائل ، وقيل : المراد بنور السموات والأرض هنا : القرآن ، وقيل : محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وروى عن ابن عباس معناه : هادى أهل السموات والأرض .

قال القاضي : حقيقة النور أنه الذى به تتكشف الأمور وتظهر المخبات وتتكشف (٢) الحجب والسواتر به ، وهو معنى يقوم بالأجسام ، وربما سميت الأجسام الملازمة [بالوصف] (٣) بهذه الأوصاف أنواراً ، إذ لا تخلو منها فهو كله خَلْق من خلق الله وفعل من أفعاله فهو منور الآفاق بهذه الأنوار ، فيزيل عنها الظلام ، ويكشف اللبس والعشا (٤) من الأبصار ، فيسلكون به سبلهم ويهتدون به إلى شئونهم ، فيُهتدى بها فى ظلمات البر والبحر ، وسمى القرآن بذلك ؛ لهداية قلوب المؤمنين ، وكشف الريب والشك ، د ايضاح .

سبل الحق وطرق الهدى والرشد ، وسمى النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك ؛ إذ به هداية جميع المؤمنين ، وهو المبين لهم عن الله والموضح لهم شريعته (٥) ومخرجهم من ظلمات الكفر ، والله - تعالى - فاعل ذلك كله ، فهو النور وذو النور ، قال الله ظ لى : { اللَّهُ وَلِىَ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ } (٦) وليست ذاته بنور ولا هو صفة على هذا المعنى الذى ذكرناه خلافاً لمن قال ذلك من المُجَسِّمَةِ (٧) بل هو تعالى نور من حيث هو خالق النور ، وجاعله أو مدير خلقه بذلك ، فيكون صفة فعل أو من حيث هو مبين وهادٍ بإرادته وقدره بذلك وقدرته ، فيكون صفة ذات ، أو على لسان أنبيائه وجعل ذلك فى قلوب أوليائه فيكون صفة فعل ، وقد مر من هذا أول الكتاب .

(٣) (٥) (٧)

النور : ٣٥ .

(٢) فى س : ترتفع .

سائطة من س .

(٤) فى س وللعنى .

فى س : سريعتهم .

(٦) البقرة : ٢٥٧ .

قال الأبي فيما نقله من محصل دلرارى : اختلف فى النور ، فقيل : جسم ، وقيل : عرض ، وإذا لنحصر النور فى لفه جوهر أو عرض استحال أن تكون ذاته تعالى نهش ا لو النور صفة لها .

لاستحالة لن تكون ذاته تعالى جوهرأ لو عرضأ ، ثم للنور لغة : اسم لهذه الأضواء الفاضلة على الشمس والقمر والكوكب والنار ، وعلى الأرض والحدرات وغيرها ، ويمتغ أن تكون ذاته - سبحانه وتعالى - نورا بهذا التفسير لا استحالة لن تكون ذاته - سبحانه وتعالى - هذه الأضواء .

ال مال ٢ / ٣٩٥ .

١٣٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ١٩٧ - (٧٦٧) حثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ، جميعاً عن هُشَيْمٍ ،

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو حُرَّةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِفًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ ، افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ .

لما (٧*) - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ ، عَنْ هِشَابٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِفًا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) .

١٩٩ - (٧٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ! كَانَ يَقُولُ - إِفًا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ - : (اللَّهُمَّ ، لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ قِيَامُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ رَدْتَ الْإِلَهَ إِلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

وَمَنْ فِيهِنَّ ، أَنْتَ وَقَوْلُهُ : (أَنْتَ قِيَامُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) فِي أَسْمَائِهِ قِيَامٌ وَقِيَوْمٌ وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا (قِيَامٌ) فَيَعَال (وَقِيَوْمٌ) فَيَعُولُ مِنَ الْقِيَامِ بِالْأُمُورِ عَلَى الْمِبَالِغَةِ ، وَقَائِمٌ - أَيْضًا - وَقَدْ جَاءَ [فِي الْقُرْآنِ] (١) وَقُمٌ أَيْضًا ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْأَمِّ أَيْضًا ، وَيُقَالُ : قِيمَ أَيْضًا ، قَالَ الْمُهْرِيُّ : وَيُقَالُ فِي هَذَا : قَوَّامٌ أَيْضًا ، وَقَدْ جَاءَ عِنْدَ بَعْضِ رَوَاةِ الْمُوطَأِ مِنْ شَيْخِنَا (قِيَامٌ) (٢) قِيلَ : أَمَّا قِيَامٌ وَقَوَّامٌ فَجَمْعٌ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْقَتُومُ الَّذِي لَا يَزُولُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَمَعْنَاهُ : مُدَبِّرُ أَمْرِ الْخَلْقِ فَمَعْنَى هَذَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ رَاجِعٌ إِلَى صِفَةِ الْبَقَاءِ وَالِدَوَامِ ، وَعَلَى الثَّانِي رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْحِفْظِ وَالتَّدْيِيرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { أَفَنُ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ } (٣) وَقَالَ : وَلَا يَكُونُ لَهُ حِفْظُهُمَا { (٤) ، وَهَذَانِ الْمَعْنِيَانِ صَحِيحَانِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ .

وقوله : (أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) لِلرَّبِّ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ ، السَّيِّدُ الْمُطَاعُ وَالْمَالِكُ وَالْمُصْلِحُ لَكِنْ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى السَّيِّدِ الْمُطَاعِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَلَا يَصْلَحُ هَذَا التَّأْوِيلُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ (الْعَالَمِينَ) فِي قَوْلِهِ : { رَبِّ الْعَالَمِينَ } عَلَى الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، ! إِلَى هَذَا نَحْنُ أَبُو سُلَيْمَانَ ، إِذْ قَالَ : لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ : سَيِّدُ الْجِبَالِ وَالشَّجَرِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : بِالْقُرْآنِ .

(٢) الْمُوطَأُ ، كَالْقُرْآنِ ، بِمَا جَاءَ فِي الدَّعَاءِ ١ / ٢١٥ .

(٣) الرِّعْدُ : ٣٣ .

(٤) الْبَقَرَةُ : ٢٥٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١٣١ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ .

اللَّهُمَّ ، لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ أَمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ ، وَبِكَ

قَالَ الْقَاضِي : لَامَعْنَى لِهَذَا ، وَالْكَلِّ لَهُ طَائِعٌ مُنِيبٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { تَالَّتِ الْأُنْثَى لِلطَّائِعِينَ } (١) .

وقوله : (أَنْتَ الْحَقُّ) : الْحَقُّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، قِيلَ : مَعْنَاهُ : الْمُتَحَقِّقُ وَجُودُهُ

وَكُلُّ شَيْءٍ صَحَّ كَوْنُهُ وَوُجُودُهُ فَهُوَ حَقٌّ ، وَمِنْهُ { الْحَاقَّةُ } (٢) أَيْ الْكَائِنَةُ حَقًّا بِغَيْرِ شَكٍّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا : اَلْقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ) وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْخَبَرَ عَنْهُ حَقٌّ أَيْ صَدَقَ وَقِيلَ : يَكُونُ بِمَعْنَى ذِي الْحَقِّ ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى مُحَقِّقِ الْحَقِّ وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : أَنْتَ الْحَقُّ دُونَ غَيْرِي ثَمَّنْ يَدْعِي الْمَشْرُكُونَ (٣) إِلَهِيَّتَهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ذَلِكَ بِأَنَّ إِلَهَهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَلْحَوْنَ مِنْهُ هُوَ الْبَاطِلُ { (٤) ، وَيَعُودُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّكَ إِلَهٌ حَقٌّ ، أَيْ صَدَقَ ، وَفِي غَيْرِكَ بَاطِلٌ وَكَذَبٌ .

وقوله : (وَوَعْدُكَ حَقٌّ !) : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَا جَاءَ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ : (وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، فَهُوَ مِنْ وَعْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ اللَّهُ خَالِي : { إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا } (٥) ، وَيَكُونُ هُنَا بِمَعْنَى كَائِنٌ وَلَا زَمَ ، وَيَصِحُّ أَلْ يَكُونُ بِمَعْنَى أَنَّ الْخَبَرَ عَنْهُ صَدَقَ ،]

وقد (٦) يحتمل أن يكون الوعد هنا ما وعد به أوليائه من الثواب وحسن الجزأ ، وما أعدّه من العقاب والشقاء ، كما قال : { جئات عَدَنَ اللَّطِّ وَعَدَّ الرَّحْمَنُ عِبَاوُلُ (٧) ، ويكون حق بمعنى صدق كما قال : { إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا (٨) } { إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادُ } (٩) ، إلا أن يتفضل بالعفوعن من شأ .

وقوله : (ولقاؤك حق) : يعنى الموت ، ويحتمل أنه البعث .

وقوله : (اللهم لك أسلصت) : أى استسلمت وانقدت لأمرك ونهيك (وبك آمنت) :

أى صدقت وجأ هنا التفريق بين الإيمان والإسلام ، وقد تقدم الكلام عليه أول الكتاب .

وقوله : ا دالك أنبت) : أى أظعت ورجعت إلى عبادتد ، والإقبال على ما يقرب إليك ، والإنابة : الرجوع ، وقيل : إليك رجعت فى أمرى بمعنى توكلت واستعنت .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) لطاقة : ١ .

(٣) فى عن : من المشركون ، وهو خطأ .

(٤) لطيح : ٦٢ .

(٥) يونس : ٥٥ ، لقمان : ٣٣ ، فاطر : ٥ ، غافر : ٥٥ ، ٧٧ ، الأحقاف : ١٧ .

يلا) ساقطة من ق .

(٧ ، ٨) مريم : ٦١ .

(٩) لى عمرلن : ٩ ، الرعد : ٣١ .

١ / ١٣٢

١٣٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه خاصمت ، يالليك حاكمت ، فاعفرلى ماقدمت وأخرت ، وأسرت وأعلنت ، أنت إلهى لا إله إلا انت) .

(...) حدثنا عمرو الناقد وابن ميمر وابن أبي عمير ، قالوا : حدثنا سفيان .

ح وحدثنا محمد بن رافع ، قأ : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، كلاهما عن سليمان الأحول ، عن طائوس ، عن ابن عباس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

أفا حديث ابن جريج فاتفق لفظه مع حديث مالك ، لم يختلفا إلا فى حرفين .

قال : ابن جريج : مكان (قيام) قتم .

وقال : وما أسرت .

وأفا حديث ابن عيينة فففيه بعض زيالة ، ويخالف مالكاً وابن جريج فى ي حرف .

(...) وحدثنا إيايان بن فروخ ، حدثنا مهديث وأبو ابن ميمون - حدثنا عمران القصير ، عن قيس بن سعد ، عن طائوس ، عن ابن عباس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بهنا اطميث - والقفط قريب! من الفاظهم .

وقوله : (ويك خاصمت) : أى بما آيتنى من الحجج والبراهن خاصمت من عاندك وكفرك ، وخاصم فيك بسيف أو لسان .

وقوله : (واليك حاكمت) : أى كل من أبى قبول الحق إليك أحاكمهم بالحجج والسيف دون غيرك ، ممن كان تحاكم إليه الجاهلية من الكهان والأصنام والنيران والشياطن لا أرضى إلا بحكمك ولا أتوكل إلا عليك كما قال تعالى : { رثنا نحن بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين } (١) و { أنت تحكم بين عبك فى ما كانوا فيه يختلفون } (٢) وكما قال فى الحديث بعده ودعائه بهذه الآية نفسها .

وقوله : (فاعفرلى ما مدمت وما أخرت) : يحتمل فيما مضى ، ويحتمل فيما مضى ويأتى ، ودعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثل هذا من المغفرة وشبهها مع إعلام الله تعالى أنه مغفور له ، ومع ما قدمناه وصحناه من أصح القولن بعض من جميع الذنوب ، على

طريق الإشفاق والاعتراف والاستسلام وخوف المكر ، إنه { فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ } (٣) ولتقتدى به أمته ، ويشهد إشفاقهم بدسب حالهم من حاله ومقامهم من مقامه وقد بسطنا هذا الباب في كتاب الشفاعة بما فيه كفاية .
وفي / هذا وغيره - من الأحادث التي ذكر مسلم - مواظبة النبي (صلى الله عليه وسلم) على الذكر

(١) ١ لأعراف : ٨٩ .

(٢) الزمر : ٤٦ .

(٣) ١ لأعراف : ٩٩ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه كم ٢٠٠١ - (٧٧٠) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن حاتم وعبد بن حميد وأبو

معني الرقاشي ، قالوا : حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سألت عائشة أئمة المؤمنين : بأي شيء كان نبي الله (صلى الله عليه وسلم) يفتح صلاته إذا قام من الليل ؟ قالت : كان إذا قام من الليل افتتح : (اللهم ، رب جبرائيل وميكائيل ! إسرأفيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإفانك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) .
٢٠١ - (٧٧١) حدثنا محمد بن أبي بكر المقيمي ، حدثنا يوسف الماحشون ، حدثني أبي عن عبد الرحمن الأعرج ، عن عبيد الله بن أن رافع ، عن علي بن أن طالب ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال : (وجهت وجهي لفيدي فطر الخ تموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ، إن صلاتي وتسبيحي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبنك أموت وأنا من المسلمين .

اللهم ، أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بنبي فاعف عني ذنوبي جميعا ، إنه لا ينفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبك وسعلا لك ، وأخير كله في

بالليل والدعاء والاعتراف لله بحقوقه والاقرار بوعده ووعيده والخضوع له والضرعة إليه ما يقتدى به فيه - عليه السلام .

وقوله في الآية في الحديث الأول : (وأنا من المسلمين) وروى (أول المسلمين) على

ما في التلاوة وعلى ما في الحديث الآخر ، وجه قوله من أنه لم يرد تلاوة الآية هنا ، بل الأخبار بالاعتراف بحاله .

وقوله في الحديث الآخر : (رب جبريل وإسرأفيل وميكائيل) وتخصيصهم بربوبيته

وهو رب كل شيء ، وجاء مثل هذا كثير من إضافة كل عظيم الشأن له دون ما يستحضر عند الثناء والدعاء ، مبالغة في التعظيم ، ودليلا على القدرة والملك فيقال : رب السموات والأرض ، ورب النبيين والمرسلين ورب المشرق والمغرب ورب العالمين ورب الجبال والرياح ورب البحار ورب الناس ، ومثله مما جاء في القرآن وفي الحديث خصوصا ولم يأت ذلك

١٣٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك دلتك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرُك وأتوبُ إليك) .

وَأَفَا رَكَعَ قَالَ : (اللهم ، لك ركعت ، وبك أمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ، وحسني وعظمي وعصبي) .

وَأَفَا رَفَعَ قَالَ : (اللهم ، ربنا لك الحمد ملء

خصوصا فيما يستحق ويستصغر وششقد كالحشرات والكلاب والقرودة إلا بسبيل العموم .

وقوله : (اهدني لما اختلف فيه من الحق) : أي ثبتني مثل قوله : اهدنا المنراط المستقيم { (١) ، وتقدم الكلام على معنى لبيك وسعديك (٢) .

وأما قوله : (والخير كله في يدك ، والشر ليس إليك) : قال الخطابي : معنى هذا الكلام : الإرشاد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله والمدح له بأن تضاف محاسن الأمور إليه دون مساوئها ومذامها .
قال الإمام : نتعلق به المعتزلة في أن الله لا يخلق الشر ونحمله نحن على أن معناه : لا يتقرب إليك بالشر .

قال القاضي : وقوله : (أنا بك دإليك) اعتراف بالعبودية والجلأ .

وقوله : ا لك الحمد ملء السموات والأرض وما بينهما (٣) : قيل هو محتمل لطريق الاستعارة ؛ إذ الحمد ليس بجسم فيُقتر بالمكاييل وتُسعه الأمكنة والأوعية ، فالمراد تكثير العدد ، كما لو كان مما يُقَدَّر بمكيال أو ما يملأ الأماكن لكان بهذا المقدار ، وقيل : يحتمل أن يعود ذلك التقدير لأجورهما وقيل : يحتمل التعظيم والتفخيم لشأنهما ، وقد (٤) جاء (أن الميزان له كفتان ، كل كفة طباق السموات والأرض) وجاء في الحديث الآخر أن (الحمد يملأ الميزان) (٥) ، فعلى جمع الحديثين جاء الحمد ملء السموات والأرض والتأويل الأول أظهر لما جاء في الحديث الآخر : " سبحان الله عدد خلقه وزنة عرشه (٦) الحديث ، فظاهره تكثير العدد وكذلك هنا ، والملاء - بكسر الميم - [الاسم] (٧) وفتحتها المصدر .
(١) الفاتحة : ٦ .

(٢) رجع كالإيمان ، بقوله : (يقول الله لآدم أخرج بعث أولنا (٣٧٩)) .

(٣) في المطبوعة : (وملأ الأرض وما بينهما) وما هاهنا موافق لما جاء في الترمذي ، كالدعوات عن علي بن أبي طالب : فإذا رفع رأسه قال : (اللهم رثنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما ضئت من شيء) وقال : هذا حديث حسن صحيح ٥ / ٤٨٦ ، وما بالمطبوعة سبق مثله في الصلاة ، باعتدال أركان الصلاة وتخفيفها ، وكذا أخرجه للنسائي ، كالتطبيق ، بما يقول في قيامه ٢ / ما ١ .
(٤) بعدها في س : قيل .
(٥) سبق في للطهارة .

(٦) مياتي بن ثناء الله في كالذكر والدعاء ، بالتسبيح أول النهار وعند النوم لا (٧) .
(٧) من س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥! السَّمَوَاتِ وَمِلءُ الْاَرْضِ ، وَمِلءُ مَا بَيْنَهُمَا ، وَمِلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) .

! إِذَا سَجَدَ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّشَهُدِ وَالتَّسْلِيمِ : (اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِي مَا قَلَعْتُ وَمَا أَخَرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُوَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لِمَا .

٧٠٢٧ (27) باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل

٢٠٢ - (...) وحديثنا زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَفَى الْمَاجِشُونِ بْنِ أَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ الْأَعْرَحِ ، هَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَثُرَ ثُمَّ قَالَ : (وَجْهْتُ وَجْهِي) ، وَقَالَ : (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) ، وَقَالَ : ! إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لَا ، وَقَالَ : (وَصَوْرُهُ فَأَخْسَنَ صَوْرَهُ) ، وَقَالَ : ! إِنْ سَفَمَ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَقُلْ : بَيْنَ التَّشَهُدِ وَالتَّسْلِيمِ .
وقوله : " سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره) .

قال الإمام : يحتج به من يقول أن الأذنين من الوجه يغسلان ؛ لأنه - عليه السلام - أضاف السمع إلى الوجه واختلف في حكمهما ، فقيل : يُمسحان لأنهما من الرأس ، وقيل : يغسلان كما فكرنا ، وقيل : أما باطنهما فيغسل مع الوجه ، وأما ظاهرهما فيمسح مع الرأس (١) .

قال القاضي : وقوله : (أنت المقدم وأنت المؤخر) : قيل : المنزل للأشياء منازلها يقدم ما شاء ويؤخر ما شاء ويعز من يشاء ويذو من يشاء وجعل عبائهم فوق بعض لمرجات ، وقيل : هو بمعنى الأول والآخر ؛ لأنه إذا كان مقدم كل شيء متقدم فهو قبله ومؤخر كل متأخر فهو بعده ، ويكون المقدم والمؤخر بمعنى الهادي والمضل قدم من شاء لطاعته لكرامته وآخر من شاء بقضائه لشقاوته وقد تقدم الكلام على التوجيه وعلى الذكر في الركوع والسجود والدعاء فيهما والدعاء في الصلاة (٢) .

وفي هذه الأحاديث حجة للقائلين بذلك .

(١) قلت : الحديث للذي أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة عرج في أن الأذنين من الرأس .

لفطر : أبو داود في الطهارة ، بصفة وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٩ / ١ ، ولترمذي كذلك ، بالأفنين من الرأس ٥٣ / ١ وابن ماجة في الطهارة كذلك ، بالأذنين من للرأس ١٥٢ / ١ .
(٢) راجع كالصلاة ، بما يقال في الي كوع والسجود (٢٢٣ / ٢١٥) .

١٣٦
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تطويل القراءة ...
إلخ

(٢٧) باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ٢٠٣ - (٧٧٢) وحدثنا أبو بكر بن أبي شبة ، حا لنا كثر الله بن نمير وأبو معاوية .

ح وحدثنا زهير بن حرب وإسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن جرير ، كلهم عن الأعمش .

ص ص لكل ه ، ، كا - لم ه ، ص ، ص ! كل ، ، ! كل ه ص ، مي ه ، ٥٥ نحو - ص

ح وحدثنا ابن نمير - واللفظ له - حدثنا أبي ، حدثنا الأعمش ، عن سعد بن عبيدة ، عن المستورد بن الأحنف ، عن صلة بن زفر ، عن حنيفة ، قال : صليت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) فات ليلة ، فافتتح البقرة ، فقلت : يركع محمد المائة ، ثم مضى . فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى .

فقلت : يركع بها ، ثم افتتح النساء فقرأها ، ثم افتتح آل عمران فقرأها ، يقرأ مترسلاً ، إذا مر بآية فيها تسبيح سبع ، إذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ ، ثم ركع فجعل يقول ه (سبحان ربّي العظيم) ، فكان رموعه نحواً من قيامه ، ثم قال : (سمع الله لمن حمده) ، ثم قام طويلاً ، قريباً مما ركع ، ثم بعد ذال : (شحان ربي الأفعلى) ، فكان معجاً ! واؤه قريباً من قيامه .
(قال) : وفي حديث جرير من الزبالة : فقال : (سمع الله لمن حمده) ، ربنا لك الحمد) .

٢٠٤ - (٧٧٣) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم ، كلاهما عن جرير ، قال عثمان : حدثنا جرير عن الأعمش ، عن أن وأثل ، قال : قاذ عبد الله : صمد مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأطال حتى هممت بأني ! سوء ، قال : قيل : وما هممت ! أت به ٣ قال :

!قول ابن مسعود حين طوّل النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الليل : " هممت بأمر سوءا ونسره للسائل : " أن أجله وأدعها هذا لما ناله من المشمة والضرر (١) لطول القيام ، وسفاه مع ذلك سوءاً ، ففيه أن الخلاف على الأئمة ومناقضتهم سوء وقد قال - عليه السلام - : (الحاج جعل الإمام ليؤتم به) (٢) لكق لم يختلف لمن نابه مثل هذا في النافلة أو الفريضة خلف الإمام ، وثق عليه القيام أن يجلس ، لكنه في حق النبي (صلى الله عليه وسلم) وتغيير أمره شديد .

- (١) في الأصل : الضرورة ، والمشب ! من ص .
(٢) سبق .

٧٠٢٨ (28) باب ما روى فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تطويل القراءة ...
إنلح لم اهتمت أن أجلس وأدعه .

(...) وحلثناه إسماعيل بن الخليل وسويخ بن سعيد عن علي بن مسير ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد ، مثله .
وفي هذا الحديث : ما كان من تطويل النبي - عليه السلام - صلاة النافلة بالليل ، وجة لمن يرى طول القيام أفضل (١) .
وقوله : " يقرأ مترسلاً ، إذا مرَّ بآية تسبيح (٢) سبَّح ، وإذا مرَّ بسؤال سأل) الحديث ،
فيه حكم آداب القرآن في الصلاة وغيرها ، واستعمال حدود كتاب الله .

وتقدمه هنا النساء على آل عمران حجة لمن يقول : إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف لم يكن ذلك من تحديده النبي - عليه السلام - دائماً وكله إلى أمته بعده وهو قول جمهور العلماء ، وهو قول مالك واختيار القاضي أبي بكر الباقلاني وأصح القول عندنا ، مع احتمالها .

قال : والذي نقوله : إن تأليف السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ، ولا في الدرع ! ولا في التلقين والتعليم ، وأنه لم يكن من الرسول في ذلك نص واحد لا يحل تجاوزه ، فلذلك اختلفت تأليفات المصاحف قبل مصحف عثمان ، واستجاز النبي (صلى الله عليه وسلم) والأمة بعده في سائر الأعصار ترك الترتيب للسور في الصلاة والدرع ! والتلقين والتعليم ، وعلى قول من يقول من أهل العلم : إن ذلك توقيف من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وعلى ما حده ورسمه لهم حسب ما استقر في مصحف عثمان ، وأن موجب اختلاف المصاحف قيل في الترتيب ، إنما كان قبل التوقيف وعلى ما جاء هنا كانت هاتان السورتان في مصحف أبي ، ولا خلاف أنه يجوز للمصلا في الركعة الثانية أن يقرأ بسورة قبل التي صلى بها في الأولى ، أو إنما يقع الكراهة بذلك في ذلك في ركعة واحدة أو لمن يتلو القرآن وقد أجاز هذا بعضهم وتأول نهي من فهمي من السلف عن قراءة القرآن ، مُنكسًا أن يقرأ من آخر السورة آية بعد آية إلى أولها كما يفتعل من تظهر قوة الحفظ ، ولا خلاف أن تأليف كل سورة وترتيب آياتها توقيف من الله تعالى على ما هي عليه الآن في المصحف ، وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها - عليه السلام .

وقوله : (فجعل يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، وفي سجوده : سبحان ربّي الأعلى) : يحتاج به الكوفيون والأوزاعي والشافعي ، ومن قال بقولهم في اختيار هذا القول في الركوع والسجود للاثر الوارد في الأمر بذلك ولم يوجبوه ، ومالك لم يحد في الذكر

(١) أي من كثرة السجود كما مر قريباً .

(٢) الذي في المطبوعة : بآية فيها تسبيح .

١٣٢ / ب

١٣٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تطويل القراءة ...
إنلح

فيهما حالاً ، إلا أنه كره القراءة في الركوع ، وقد مضى ذلك (١) .

وقوله : (إذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين / خفيفتين) وفي الحديث الآخر : (أمره بذلك لمن قام به) ووجه الحكمة فيه رياضة النفس والجسد بهما ، وذهاب الكسل عنه فيهما ليستقبل قيام ليله بنشاط واجتماع نفس ، وعلى أتم وجوه الخشوع والكمال .

(١) راجع : كالصلاة ، بالنهي عن القرتن في للركوع والسجود (٢٠٧) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ما روى فيمن نام الليل ...

إنلح
١٣٩

(٢٨) باب ما روى فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح
 ٢٠٥ - (٧٧٤) حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق ، قال عثمان : حاشا جرير ،
 عن منصور ، عن أبي وإثيل ، عن عبد الله ؛ قال : ذكر عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجل نام ليلة حتى أصبح ، قال :
 (ف!ك رجل بال الشيطان في أفنيه) أو قال : (في أفنيه) .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) للذي نام حتى أصبح : (بال الشيطان في أذنيه) قال المهلب : هذا
 على سبيل الإغيا (١) بتحكم الشيطان في العقد على رأسه بالنوم الطويل ، وقال ابن قتيبة : يقال : بال في كذا إذا أفسده .
 وأنشد :

كساع إلى أسد الشر يستبيلها (٢)

أى يطلب مفسدتها .

قال القاضي : وللناس في معنى هذا البيت غير هذا ، ليس هذا مكانه (٣) ، قال أبو بكر
 ابن أبي إسحق (٤) : يكون معناه : استخ به واستحققه واستعلى عليه ، كما قال تعالى : { اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الْثِيَّانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ }
 (٥) ، وقد يقال لمن اسهخف بالإنسان وخدعه : بال في أذنه ، وأصل ذلك دابة يهاها الأسد فيفعل ذلك به .
 قال القاضي : ذكر صب كتاب الحيوان من اليونانيين أنه النمر ، وأنه يستطيل على الأسد في بعض البلاد حتى يفعل ذلك به ليذله ،
 وقال أبو بكر : ويجوز أن يكون معناه : أخذ بسمعه عن نداء الملك ثلث الليل : (هل من دلت فيستجاب له) الحديث ، وشغله له
 بوسوسته وتزيينه له النوم وبحديثه بذلك في أذنه كالبول فيهما ؛ لأنه قنوص نجص ! خبيث وأفعاله كلها قدرة خبيثة .
 وقال الحربي : بال هنا معناه : ظهر عليه وسخر منه .

قال الطحاوي : هو استعارة لا على الحقيقة وعبرة عن الطوع وفعل أقبح الفعل بالنوام ومن يذله ويقهره .

قال القاضي : ولا يبعد أن يكون على وجهه وقصد الشيطان بذلك إذلاله ونهاية طاعته
 له ، وتأتى ما أراد منه من استغراق ، في نومه حتى فعل به ذلك ، وقد يكون (بال في أذنه) كناية عن ضرب النوم واستغراقه ،
 وخص ذلك بالأذن كما خصها في قوله تعالى : { ففقرنا (١) في الأصل : الاغماء ، والمثبت من س .
 (٢) شطر بيت للفرزدق .

وأوله :

لان الذي يسعى ليفمد زوجتي

(٣) قال في اللل ! ان : وشتيها : أى يأخذ بولها في يده .

(٤) هو محمد بن إسحق بن جعفر ، روى عنه لماعة سوى البخارى ، وذكره ابن حبان في الثقات .
 للتهذيب ٩ / ٣٥ .

(٥) للجريدة : ١٩ .

١٤٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ما روى فيمن نام الليل ...

إلخ آ ٢٠٥ - (٧٧٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حد ، لنا ليث ، عن عقيل ، عن الزهري ،

عن علي بن حسين ؛ أن الحسين بن علي حدثه عن علي بن أبي طالب ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طرقه وفاطمة ، فقال : (ألا
 تصلون ؟) ، فقلت : يا رسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله ، فإذا على أفانهم في الكهف (١) والله أعلم ؛ ولأن الأذن حاسة المنتبه
 بكل حال ، وموقظة النائم بما يطرأ عليه من الأصوات .

قال الإمام : خرفي مسلم في باب الحضر على صلاة الليل حدثنا قتيبة بن سعيد عن الليث عن عقيل عن الزهري ، عن علي بن حسين
 عن الحسن (٢) بن علي ، حدثه عن علي ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طرقه وفاطمة [ليلاً] (٣) فقال : (ألا تصلين ؟)
 الحديث .

قال الدارقطني : كذا رواه مسلم عن قتيبة : ان الحسن بن علي ، وقد تابعه على ذلك إبراهيم بن نصر النهاوندي والحنيني (٤) ، وخالفهم النسائي والسراج وموسى بن هرون عن قتيبة قالوا : (أن الحسن بن علي) (٥) وكذا قال أصحاب الزهري ، منهم صالح بن كيسان وابن جريج وإسحق بن راضد ، وابن أبي أنيسة وابن أبي عتيق وغيرهم عن الزاري عن علي بن حسين ابن علي عن أبيه عن علي ، [وكذا وقع في نسخة الجلودى : الزهري عن علي بن حسن ابن الحسن بن علي] (٦) حدثه ، وفي نسخة ابن ماهان : عقيل عن الزهري عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، هكذا روى عنه ، وأسقط من الإسناد رجلاً قاله عنه أبو زكوى الأشعري ، وابن الحذاء ، والصواب ما تقدم .

قال القاضي في كتاب ابن الحناء : (الحسن) وذكر أبو الحسن الدارقطني (٧) أن معمرأ أرسله عن الزهري عن علي بن حسين قال : وكذلك قال مسعد عن عقبة بن قيس عن علي بن حسين مرسلأ وصوت قول من قال : عن علي بن حسين عن أبيه عن علي . قال : وكان في كتاب الليث : الحسن ، فقيل له : إنم الوالحسين فرجع إليه ، وقال موسى بن هرون : وكان في كتاب قتيبة : الحسن . وفي الحديث فضل الصلاة بالليل والحض عليها .

قال أبو جعفر الطبري : وإيقاظ النبي (صلى الله عليه وسلم) من نومها في وقت جعله الله سكونا ودعة لما علم من ثواب الله في فلكه ، وفيه

(١) للكهف : ١١ .

(٢) الذي في المطبعة : ثن الحسين بن علي .

(٣) ليست في المطبعة .

(٤) في س : الخثيني .

ولنظر : الإلزامات والتتبع : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) للجبتي ٣ / ١٦٧ .

للا سقط من الأصل .

(٧) الإلزامات والفتح : ٢٨٢ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ماروى فيمن نام الليل ...

إنلح ١٤١ شاء أن يبعثنا بعثنا ، فأنصرف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين قلت له ذلك ، ثم سمعته وهو مدبر يضرب نخذه ويقول : وكان الإنسان ! رشيء جدلاً { (١) ٥ ٢٠٧ - (٧٧٦) حدثنا عمرو الثاقف ! زهير بن حرب ، قال عمرو : حدثنا سفيان ابن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) : (يعقد

أمر قيم يقوم لمن يقوم عليهم بفعل الخيرات ووجوه البر وحضهم على الرغائب وما ليس بواجب ، قال غيره : وعنه أنه ليس للإمام أن يشتد في النوافل ، وإنما يحض ويحث عليها إذ ليست بواجبة لأنصرف النبي (صلى الله عليه وسلم) عنهما ولم يرجع شيئاً (٢) ، كما جاء في الحديث .

وقول علي : (أنفسنا بيد الله) من قول الله تعالى : { اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا }

الآية (٣) ، وضرب النبي (صلى الله عليه وسلم) نخذه ، وقوله : { وَكَانَ الْإِنْسَانُ رَشِيءً جَدَلًا } (٤) استشهاد بقول الله تعالى وتسليم لجهتها وحجة في صحة الجدل بالحق قال الله تعالى : { وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } (٥) .

وتال المهلب : فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك يدل أنه فهم أنه أخرجهما بيقاظهما من نومهما .

قال القاضي : وهذا عندى غير بين ، بل لأ دليل على الحرج ، بل إنما استدل بالآية على ، عنراً بذلك ، وانقبضا اصشحياء منه لطروقه إياهما في حال اضطجاعهما ، ويكون فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لما فعل وقال تعجبا من صرعة حخته وإصابة عذره .

وفيه حجة لجواز الضرب على الفخذ عند الأمر ينكر .

ومعنى (طرقه) : أى أتاه ليلا ، والطروق ما جاء بالليل

وقوله : (يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد إذا نام ، بكل عقدة : عليك ليل طويل فارقد) (٦) : القافية : مؤخر

الرأس ، وقيل : القفا وآخر كل شيء قافيته ومة : قافية الشعر ، وقيل في عقده هذا أنه حقمقة وأنه بمعنى عقد السحر للإنسان ومنعه من القيام ، قال الله تعالى : { وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٧) } وأنه قول يقوله فيؤثر فيه كما يقول الساحر ، ويحتمل أن يكون فعلاً يفعلُه ، مثل النفثات في العقد .

(١) ١ لكهف : ٥٤ .

(٢) جاءت في الأبى : ولم يرجع عليها شيئاً .

(٣) ١ لزمر : ٤٢ .

(٤) ١ الكهف : ٥٤ .

(٥) ١ لعنكبوت : ٤٦ .

(٦) لفظ ل!طبوعة : (بكل عقدة يضربُ عليك ليلاً طويلاً) ، ولي فيها فلي قد .

وجاعت في البخارى أيضاً بمثل ما جاء في نسخة القاضى : (عليك ليل طويل) .
كالتهجد ، ب

عقد الشيطان على قافية الرأس بذا لم يصل بالليل ٢ / ٦٥ .

(٧) للفق : ٤ .

١٤٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ماروى فيمن نام الليل ...

إِنِّ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ إِذَا نَامَ ، بِكُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ ، انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ ! ، وَإِذَا تَوَضَّأَ ، انْحَلَّتْ عَنْهُ عُقْدَتَانِ ، فَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ الْعُقْدُ ، فَاصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ ، ! إِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانًا) .

وقوله : (يقول : عليك ليل طويل فارقد) أى أن ذلك مقصود ذلك العقد ، وقيل :

هو من عقد القلب وتصميمه وقد فسّر هذا العقد بقوله : (عليك ليل طويل) كأنه يَمُوهَا إذا أراد النائم القيام لحزبه ، فيؤثر ذلك في نفسه ، ويعقد صرفه (١) حتى يصبح ، ويفوته حزبه ، وقيل : هو مجاز كنى به عن حبس الشيطان ونشيطه عن قيام الليل ، وقال بعضهم : هذه العقد الثلاث هى الاكل والشرب والنوم ؛ لأن من أكثر الاكل والشرب كثر نومه ، وهذا عندى بعيد لقوله في الحديث : (إذا نام) فأنما جعل العقد حيثئذ .

وفي رواية كثرهم عن مسلم : (عليك ليلاً طويلاً) على الإغراء بنومه ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أو على الفاعل بإضمار فعل أى بقى عليك .

وقوله : (فإذا استيقظ فذكر الله انحلت عقدة) ثم ذكر مثل ذلك إذا توضأ ، ثم مثله

إذا صلى على ما تقدم إفاً حل عقدة السحر ، أو اعتقاد طول الليل أو انحلال ما نزع له به الشيطان وكفايته إياه .

وقد اختلفت الرواية في الحرف الآخر بعد قوله : (فإذا صلى انحلت عقدة) هل على الأفراد كالذى قبله أو (عُقْدَه) على الجمع ، ومعناها واحد ؛ لأن بانحلال العقدة الأخيرة انحلت جميع العقد كما رواه مسلم : (انحلت العُقْدُ) .

وقوله : [[فأصبح] (٢) نشيطاً طيب النفس] لسروره بما [قدّمه] (٣) ورجائه في ثواب عمله ونشاطه بزوال آخر (٤) سحر الشيطان عنه وكفايته إياه ، ورجوعه خاسئاً [عنه] (٥) خائباً من كيده .

وقوله : ١ د الا أصبح خبيث النفس كسلان) بتأثير سحر الشيطان وبلوغه / غرضه فيه وهمه بما فاتته من حزبه ، وجاز عليه من كيد عدوه .

وليس قوله هذا مما يعارض به قوله : (بئس ما لأحدكم أن يقول خبيث نفسى) (٦) فإن ذلك النهى عن أن يقوله الإنسان عن

(١) فى الأصل : صدقه ، وافبت من س .

(٢) من س والمطبوعة ، والذى فى الأصل : فيصبح .

(٣) من س ، وفى الأصل : يقدّمه .

(٤) فى الأصل : أخذ ، والمثت من س .

(٥) ساقطة من س .

(للا البخارى ، كالأدب ، بال لا يقل أحكم : خبثت نفسى) ٨ / ٥١ ، وسيأتى إن شاء الله فى كالأفظ من الأدب وغيرها ، بيد أن لفظه فيهما : لا يقولن تحكم : خبثت نفسى) عن عال ! ، ورواه مسلم - ليضا - عن سهل بن حنيف .
بلفظ : الا يقل .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ماروى فيمن نام الليل ...

إنلح لم ١٤ نفسه لا شترأك لفظة الخبث الذى هو تغيير النفس وكسلها بالخبث الذى هو فساد الدين والكفر ، قال الله تعالى : { لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ } الآية (١) والنبي (صلى الله عليه وسلم) إنما أخبر بذلك عن صفة غيره فلا تعارض بينهما .
قال الإمام : بوب البخارى (٢) عليه عقد الشيطان على رأس من لم يصل .

٧٠٢٩ (29) باب استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد

وفى الحديث أنه يعقد على قافية راس أحدكم وإن كانت منه الصلاة بعد ذلك .
وإنما تخل عقده بالذكر والصلاة ، والذى يفهم من تبويب البخارى أن العقد [إنما يكون] (٣) على رأس من لم يصل فقط ، وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على راسه بترك الصلاة .
وقدر من انحلت عقده كأنه لم يعقد عليه .

(١) ١ لأنفال : كم

(٢) كالتهد ، بعقد الشيطان على قافية للرأس إذا لم يصل بالليل (١١٤٢) .

(٣) من المعلم .

١٤٤ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة النافلة فى بيته ...
إنلح

(٢٩) باب استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد

٢٠٨ - (٧٧٧) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا يحيى عن عبيد الله ، قال : "خبرني نافع عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم ولا تتخوها قبورم) .

٢٠٩ - (...) وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا عبد الوقاب ، أخبرنا أثوب ، عن نافع ،

عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلوا فى بيوتكم ، ولا تتخذوها قبورا) .

قال القاضى : قوله - عليه السلام - : (اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم ولا تجعلوها قبورا) (١) : هذا من التمثيل البديع حين ثمة البيت الذى لا يصل فيه بالقبر الذى لا يتأتى فيه من ساكنه عبادة ، وثمة النائم ليله كله بالميت فى قبره وكذلك تمثيله بالحى ولليت ؛ لأن العمل إنما يتأتى من الحى وقد يرجع التمثيل إلى صاحب البيت .

وللعلماء فى معنى الحديث قولان : فقال بعضهم : هذا فى الفريضة ومن للتبعيض ، أمروا بذلك ليقتنى بهم فى صلاتهم من لا يخرج من عيالهم ونسوانهم ، قالوا : ولأن المتخلف عن الجماعة للصلاة فى جماعة دونها غير متخلف ، وقيل : بل هو فى النافلة للتستر بها وللحديث : (أفضل الصلاة صلاة أحدكم فى بيته إلا المكتوبة) (٢) ، وقد تكون على هذا (من) عندهم زائده ، كقوله : ما جاءنى من أحد ، ولهذا كان حذيفة وبعض السلف لا يتطوعون فى المسجد ، وهذا مذهب الجمهور ، وعليه يدل حديث مسلم فى الباب فى سبب ذلك فى قيامه الليل بالناس بقوله : (ظننت أن تكتب عليكم ، فعليكم بالصلاة فى بيوتكم) الحديث (٣) ، وقد يصح أن تكون للتبعيض على أصلها ، وأن من النافلة ما يصل فى المساجد كتحية المسجد ، ورواتب الصلوات وغير ذلك ، ومنها ما يصل فى البيوت . قالوا : ولأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد أنكر التخلف عن صلاة الجماعة ، وكن النساء يخرجن ، وفى التعليم بالقول مقنع ، ويصح

هذا قوله في الحديث الآخر : (صلوا في بيوتكم) .

وهذا يدل أنها النافلة [ولقوله] (٤) : (إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل في بيته نصيبا من صلاته) هذا يدل أنها النافلة .
(١) لفظها فه المطبوعة : (ولا سخنها) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق قريبا .

(٤) فه س : وقوله .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة النافلة في بيته ...
إلخ - ١٤٥

٢١٠ - (٧٧٨) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وأبو كُريب ، قالا : حاشا أبو معاوية ،

عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إفا قضى أحدكم الصلاة في مسجده ، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خير) .

٢١١ - (٧٧٩) حدثنا عبد الله بن براد الأشعري ومحمد بن العلاء ، قالا : حدثنا

أبو أسامة ، عن يزيد ، عن أبي برفل عن أبي موسى ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (مثل البيت اتدى يذكر الله فيه ، وألبيت الذي لا يذكر الله فيه ، مثل الحي والميت) .

٢١٢ - (٧٨٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - وهو ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا تجعلوا بيوتكم مقابر ، إن الشيطان ينفر من البيت اتدى تقرأ فيه سورة البقرة) .

٢١٣ - (٧٨١) وحديثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا عبد الله

ابن سعيد ، حدثنا سالم أبو التضر ، مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد ، عن زيد ابن ثابت ، قال : اختجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حجرة بخصة أو حصير ، فخرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصفى فيها .

قال : فتتبع إليه رجال وجاءوا يصقون بصلاته .

قال : ثم جاءوا ليلة

٧٠٣ - (٣٠) باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره

وقوله : (إن الله (١) جاعل في بيته (٢) من صلاته خيراً) : فسر هذا الخبر في أحاديث أخر بأنها تحضره الملائكة وتنفر منه الشياطين ، ويتسع على أهله ، وترجم البخاري على هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر (٣) ، كأنه استدل من قوله : (ولا تجعلوها قبورا) لأنها لا تجوز فيها للصلاة .

وهذه استثارة (٤) في الفقه بعيدة ، والذي عليه الناس في تأويل الحديث ما قتمناه ، وأن مراده : لا تجعلوها كالقبور التي لا يصلى من فيها ولم يرد [زائدا] (٥) عليها .

وقوله : (احتجر النبي (صلى الله عليه وسلم) حجرة بخصة أو حصير) أى اقتطع موضعاً جره عن

(١) في المطبوعة : فإن الله .

(٢) في للطبوعة : لبيه .

(٣) كالصلاة ، بكراهية الصلاة في المقابر (٤٣٢) .

(٤) في س : اصتعاره .

(٥) من س .

١٤٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب صلاة النافلة في بيته ...

إِنْخَفَضُوا ، وَابْطَأْ رَسُولُ اللَّهِ كُلَّهُ عَنْهُمْ .

قَالَ : فَلَمْ يُخْرِجْ إِيَّاهُمْ فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا الْبَابَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُغْضًا .
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا زَالَ بِكُمْ إِنْجَعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكْتُبُ عَلَيْكُمْ ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنْ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي صَدِيقَتِهِ ، إِلَّا الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ) .

ء ، ص ير ، ٥ ، ص ص ممص ص هـ ص ممص ، ص ! ص ! كلص ، ص
٢١٤ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا موسى
ابن عُبَيْدَةَ .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الثَّغَرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) اخْتَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِيهَا لَيْلًا ، حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ .
فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

!زَادَ فِيهِ : (وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُتِمَ بِهِ) .

غَيْرِهِ ، أَوْ لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِهَا ، وَالْحَجَرُ : الْمَنْعُ ، وَمِنْهُ سَمِيَتِ الْحَجَرَةُ ، وَحَجِيرَةٌ بِتَصْغِيرِهَا ، وَالْخَصْفَةُ وَالْحَصِيرُ بِمَعْنَى ، وَالْخَصْفُ : مَا صَنَعَ مِنْ خَوْصِ الْمُقْلِ وَالنَّخْلِ (١) .

(١) الْمُقْلُ : حَمَلُ الثَّوْمِ ، وَاحِدَتُهُ مُقْلَةٌ ، وَالثَّوْمُ : شَجَرَةٌ لَثَمَةُ النَّخْلَةِ فِي حَالَاتِهَا .
انظر : لسان للعرب .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضيلة العمل الدائم ...

إِنْخَفَضُوا

١٤٧

(٣٠) باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره

٢١٥ - (٧٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِي - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَصِيرٌ ، وَكَانَ يُخْرِجُ مِنَ اللَّيْلِ فَيُصَفِّي فِيهِ ، فَيُجْعَلُ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، وَيَسْطُطُهُ بِالنَّهَارِ .

فَتَأْبُوا فِاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا) ، يَأْنِ أَحْصِ الْأَعْمَالَ إِلَى اللَّهِ مَا لِحُورٍ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ) .

وَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا عَمِلُوا عَمَلًا أَتَبَتُهُ .

٢١٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

وَقَوْلُهُ : (عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ) : أَيُّ مَا لَكُمْ بِالْمَدَامَةِ عَلَيْهِ طَاقَةٌ ، وَيَحْتَمِلُ النَّدْبُ [لَنَا] (١) إِلَى تَكْلُفٍ مَا لَنَا بِهِ طَاقَةٌ مِنَ الْعَمَلِ ، وَيَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنْ تَكْلُفٍ مَا لَا نَطِيقُ وَالْأَمْرُ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى مَا نَطِيقُ ، وَهُوَ اللَّاقُ بِنَسْقِ (٢) الْحَدِيثِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ صَلَاتُ اللَّيْلِ ؛ إِذْ هِيَ مِنْ عَمَلِ الْبَرِّ (٣) ، إِذْ وَرَدَ بِسَبَبِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الشَّرْعِيَّةِ ، قَالَه الْبَاجِي (٤) .

وَقَوْلُهُ : (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا) وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : لَا يَسْأَمُ حَتَّى تَسْأَمُوا) وَهُمَا بِمَعْنَى السَّامَةِ وَالْمَلَالِ .

قَالَ الْإِمَامُ : الْمَلَالَةُ الَّتِي بِمَعْنَى السَّامَةِ لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقِيلَ : إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الْمَقَابِلَةِ أَيْ لَا يَدْعُ الْجُزْأَ حَتَّى تَدْعُوا الْعَمَلَ ، وَقِيلَ : (حَتَّى) هَاهُنَا بِمَعْنَى ، الْوَاوُ ، فَيَكُونُ قَدْ نَفَى عَنْهُ جَفَتْ قُدْرَتُهُ الْمَلَلُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ (٥) ، لَا يَمَلُّ وَتَمَلُّونَ ، وَقِيلَ : (حَتَّى) بِمَعْنَى حِينَ .

قَالَ التَّيَّحِيُّ إِلَى : وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (فَتَأْبُوا) : أَيُّ رَجَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ مُبَادِرِينَ كَذَلِكَ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى (أَحَبَّ الْعَمَلَ مَا دَوَّمَ عَلَيْهِ

- (وان قل) .
 (١) من الباجي .
 (٢) في الباجي : بنفس .
 (٣ ، ٤) عبارة الباجي : وقوله من للعمل : الأظهر أنه أراد به عمل البر لأنه ورد على سببه وهو قول مالك : إن للفظ الوارد مقصور عليه ، والثني ثل لفظ ورد من جهة صاحب الرع فيجب لن يحمل على الأعمال الرعية .
 المثلث! ١ / ٢١٣ .
 (٥) في المعلم : المقلو .

٧٠٣١ (31) باب أمر من نعس في صلاته ، أو استعجم عليه القرآن

- ١٤٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضيلة العمل الدائم ...
 إنح سعد بن إبراهيم ؛ أنه سمع أبا سلمة يحدث عن عائشة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سُئِلَ : أى العمل أحث إلى الله ؟
 قَالَ : (أَوْمُهُ صَانٌ قُلْ ! .
 ٢١٧ - (٧٨٣) وحديثا زهير بن حرب لاسحق بن إبراهيم ، قَالَ زهير : حدثنا جرير ! ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قَالَ : قُلْتُ : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ هَلْ كَانَ يَخْضُ شَيْئًا مِنَ الْيَّامِ ؟ قَالَتْ : لَا ، كَانَ عَمَلُهُ !يَهَ ، وَأَيْكُمُ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَطِيعُ ؟
 ٢١٨ - (...) وحديثا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سعد بن سعيد ، أحبرني القاسم بن محمد عن عائشة ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَحْمَثُ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُ ! الِ إِنْ قُلْ) .
 قَالَ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ إِفَّا عَمِلَتِ الْعَمَلَ لَزِمَتْهُ .
 وقولها : ! كان عمله ديمة) أى دائم غير منقطع ، ومنه صمى المطر المتوالى ديمة ،
 يعنى أن ما عمل من خير لم يكن يقطعه ، ويتركه بل يداوم عليه ، وقلنا : إن فضل ذلك للتخفيف في العبادة ، ولأن في اتصال النية بالمداومة على عمله ما يربى على الإكثار من عمله مدة ثم يقطع ، ولذلك ذكر مسلم الحديث : (كان ال محمد إذا عملوا عملاً أُنْجُوهُ) أى لازموا ، وداموا عليه .
 والال هنا أظهر في القرابة ، وآل البيت ألا تراه كيف حكاه بعد عن غائب .
 ويحتمل ال المراد به من يختص به من فضلاء أصحابه وأتباعه وقد يراد به النبي (صلى الله عليه وسلم) نفسه ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر : (وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا صلى صلاة أثبتتها) (١) .
 والآل قد يقع على ذات الشيء ، وعلى ما يضاف إليه ، كما قال : ال قد أوتى مزمارا من مزامير آل داود (٢) وكما جاء في الحديث : (آل حم) (٣) ، - هذا (٤)) نهى عن التكلف لما يشق لثلا يعجز عنه .
 فينقطع ثوابه وثواب النية فيه .
 وقوله : (وكان يحتجزه (٥) بالليل ويبسطه بالنهار) يعنى الحصر ، دليل على ما كان عليه من التقلل من الدنيا ومتاعها ، وزهده (صلى الله عليه وسلم) .
 (١) سيرد بن شاء الله في هذا الكتاب ، بمعرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر .
 (٢) صيأتى إن شأ الله في باب تحسيئ الصوت بالقرتن من هذا الكتاب .
 (٣) من كلام ابن مسعود - رضى الله عنه - : (بخا وقعت في ايل حم) فقد وقعت في روضات أتناق فيهن) .
 قال الحافظ ابن كثير : قال أبو عبيد : حدثنا الأشجعي ، حدثنا مسعر - هو ابن كدام - عَقَنَ حَتَّهْ ث

أن رجلاً رأى أبا الدرداء! يبني مسجداً ، فقال له : ما هذا ؟ فقال : لبنيه من أجل (كل حم " تفسير القرآن للعظيم ١١٦ / ٧ .

(٤) في الأصل : ولهذا ، والمثبت من س .

(٥) في المطبوعة : دجره .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب أمر من نعس في صلاته ...

إلخ

١٤٩

(٣١) باب أمر من نعس في صلاته ، أو استعجم عليه القرآن

أو الذكربان يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك ١٩ ٢ - (٧٨٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن علية .

ح وحدثني زهير

أن حرب ، حدثنا إسماعيل عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ، قال : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المسجد ، وحبل ممدود بين ساريتين ، فقال : (ما هذا ؟) قالوا : لزينب ، تصفى ، فإذا كسلت أو فترت أمسكت به ، فقال : (حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا كسل أو فتر قعد) .

وفي حديث زهير ٦ (فليقعد) .

(...) وحدثناه شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن عبد العزيز ، عن أنس ،

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، مثله .

٢٢٠ - (٧٨٥) وحدثني حرملة بن يحيى ومحمد بن سلمة المرادي ، قالوا :

حدثنا ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ، أن عائشة وقوله : دخل النبي (صلى الله عليه وسلم) المسجد - وحبل ممدود بين ساريتين ، قال : (ما هذا ؟) قالوا : لزينب تصلى ، فإذا كسلت - أو فترت استمسكت (١) به فقال : (حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا كسل أو فتر قعد) مما تقدم من كراهيته التكلف لما فيه المشقة من العبادة ، وقد اختلف السلف في جواز مثل هذا من التعلق بالحبال وشبهها في الصلاة لطول النوافل وتكلف القيام ، فنهى عن ذلك أبو بكر وكرهه وقطعها لمن فعلها . وقال حذيفة : إنما يفعل ذلك اليهود ، ورخص في ذلك آخرون ، وأما الاتكاء على العصي لطول القيام في النوافل فما أعلم أنه اختلف في جوازه والعمل به ، إلا ما روى عن ابن سيرين في كراهة ذلك ، وقول مجاهد : ينقص من أجره بقدر ذلك ، هو من باب قوله : (صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم) ، واختلف فيه في الفرائض لغير ضرورة ، فذهب مالك وجهور العلماء : أنه لا يجوز ، وأنه لا يجوز من القيام ومن اعتمد على عصي أو حائط اعتماداً لو زال سقط فسدلص صلاته وكأنه لم يقم فيها .

وأجاز ذلك جماعة من الصحابة والسلف منهم أبو سعيد الخدري وأبو ذر ، وغيرهم ، وأما لضرورة ؟ وعند العجز عن القيام فيجوز ، وهو أولى من الصلاة جالساً ، قاله مالك وغيره .

(١) الذي في للطبوعة : أمسكت .

١٣٣ / ب

١٥٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب أمر من نعس في صلاته ...

إلخ

زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرته ، أن الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد بن عبد العزى مرت بها - وعن رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) - فقلت : هن الحولاء بنت تويت ، وزعموا أنها لا تنام الليل .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تنام الليل إخوانا من العمل ما تطيقون .

فَوَاللَّهِ ، لَا يَسَامُ اللَّهُ حَتَّى تَسَامُوا) .
 ٢٢١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَاشَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ خ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَ ! ث : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَعَثِدَى امْرَأَةً ، فَقَالَ : (مَنْ هَذِهِ ؟) فَقُلْتُ : امْرَأَةٌ .

لَا تَنَامُ ، تُصَلِّي .
 قَالَ : (عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ .
 فَوَاللَّهِ ، لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا) وَكَانَ أَحْمَثُ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَوَّمَ عَلَيْهِ صَاحِبَهُ .
 وَفِي حَدِيثِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ : ؟ نَهَا امْرَأَةً مِنْ بَنِي أُسَدٍ .
 ٢٢٢ - (٧٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ٨ شَا
 ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَاشَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لَهُ - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنْ نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَنْصَبَ عَثَةُ الثُّومِ ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ ، لَعَلَّهُ يَنْصَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ) .

وقوله : في حديث الحولاء حين أخبر / أنها لا تنام الليل فقال : (لا تنام الليل !) ظاهره الإنكار لما تقدم من تكلف ما لا يطاق ويشق من العبادة ، وقد جاء المعنى مفسراً في حديث مالك في الموطأ (١) قال .
 (فكره ذلك حتى عرفت الكراهية في وجهه) وقد اختلف اختيار العلماء في إحياء الليل كله بالصلاة ، واختلنت فيه قول مالك ، فمرة كرهه وقال : لعله يصبح مغلوباً ، وفي رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أسوة ثم قال : لا بأس به ما لم يضر ذلك بصلاة الصبح ، وقال : إن كان يأتيه الصبح وهو نائم فلا ، وإن كان وهو به فتور أو كسل فلا بأس به .

وقوله : (إذا نعس أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، [فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعم لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه]) (٢) : دليل على أنه لا يجب أن (١) الموطأ ، كصلاة الليل ، بما جاء في صلاة الليل ١ / ١١٨ .
 (٢) من لطديث وللعلم .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب أمر من نعس في صلاته ...
 إلخ ١٥١ ٢٢٣ - (٧٨٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْثَرٍ .
 قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
 فَذَكَرَ أَحَالِيثَ

٧٠٣٢ (32) باب فضائل القرآن وما يتعلق به

٧٠٣٣ (33) باب الأمر بتعهد القرآن ، وكراهة قول نسيت آية كذا وجواز قول أنسيتها

يَقْرَبُ الصَّلَاةَ مِنْ لَا يَعْقِلُهَا ، وَيُودِيهَا عَلَى حَقِّهَا ، وَأَنْ يَتَفَرَّغَ مِنْ كُلِّ مَا يَشْغَلُ عَنْ الْخُشُوعِ فِيهَا ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى } (١) اللَّهُ مِنَ النَّوْمِ ، وَالْحَدِثُ عَامٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ، وَحَمَلَهُ مَالِكٌ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ ، وَفِي هَذَا الْبَابِ أَدْخَلَهُ ، وَعَلَيْهِ جَمَلَةٌ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، لِأَنَّهُ غَالِبُ غَلْبَةِ النَّوْمِ إِنَّمَا هِيَ فِي اللَّيْلِ ، وَمَنْ اعْتَرَاهُ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ وَكَانَ فِي الْوَقْتِ سَاعَةً ، لَزِمَهُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ قَلْبِكَ وَيَنَامَ ، حَتَّى يَتَفَرَّغَ لِلصَّلَاةِ ، لِأَنَّ ضَائِقَ الْوَقْتِ عَنْ ذَلِكَ صَلَّى عَلَى مَا أَمَكْنَهُ وَجَاهَدَ نَفْسَهُ وَلَا فَعَلَ النَّوْمَ عَنْهُ جَهْدُهُ ، ثُمَّ إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ أَدَاَهَا [وَعَقَلَهَا] (٢) أَجْزَأَتْهُ وَإِلَّا أَعَادَهَا (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ : يَحْتَاجُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ يَرَى لَنْ أَفْصَحَ (٤) النَّوْمُ بِنَقْفِ الطَّهَارَةِ كَالْحَدِثِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَلْ بِانْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ وَإِنَّمَا عَلَّلَ (٥) بِأَنَّهُ يَسِبُ نَفْسَهُ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ الْمِزْنِيُّ : النَّوْمُ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ عَلَى أَىِّ حَالٍ كَانَ ، وَغَيْرَ هَٰذَيْنِ مِنَ الْعُلَمَاءِ (٦) يَقُولُ : يَنْقُضُ عَلَى صَفِيحَةٍ وَمَا هَذِهِ الصَّفِيفَةُ ؟ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاعِي الْاضْطِجَاعَ ، وَمَالِكٌ يَرَاعِي حَالَةَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ خُرُوجُ الْحَدِثِ فِيهَا وَلَا يَشْعُرُ ، وَمَا وَقَعَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ مِنْ مَرَاعَاةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ اسْتِثْقَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ خِلَافٌ فِي حَالِي ، فَبَعْضُهُمْ رَأَى تِلْكَ الْحَالَةَ لَا تُثَبِّتُ أَعْرَ بِالْحَدِثِ مَعَهَا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرَهَا ، وَأَصْلُ الْفَقْهِ مَا قُلْنَا .

قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : (نَعَسَ) : النَّعَاسُ هُوَ خَفِيفُ النَّوْمِ ، قَالَ الثَّانِي :

وَسَنَانٌ أَقْلُ دَهْ النَّعَاسُ فَرَنْقَتْ فِي عَيْنِهِ مَحْنَةً وَلَيْسَ بِنَائِهِ

اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ : أَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسِبُ نَفْسَهُ) ، وَمَعْنَى (يَسِبُ نَفْسَهُ) عِنْدِي هُنَا : الدَّعَاءُ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ يَسْتَغْفِرُ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ رُبَّمَا قَلْبَ الدَّعَاءِ فِدَعَا عَلَى نَفْسِهِ .

(١) النِّسَاءُ : ٤٣ .

وَالْقَوْلُ قَوْلُ الضَّحَّاكِ ، وَهُوَ شَالَفَ لِلْجُمْهُورِ .

رَجَعَ : قَبِيرٌ لِلْقُرْطُبِيِّ ٥ / ٢٠١ .

(٢) صَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٣) لَيْسَ لَزِمَ كَلَامٌ فِي هَذَا .

(٤) مِنَ الْمَعْلَمِ .

(٥) فِي الْمَعْلَمِ : قَالَ .

(٦) فِي الْمَعْلَمِ : الْفَقْهَاءُ .

١٥٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب أمر من نعس في صلاته ...

إِلْحَاقُ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِهِ ، فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ ، فَلْيَضْطَجِعْ) .

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِهِ ،

فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ ؛ فَلْيَضْطَجِعْ) مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، لِثَلَاثِ أَيْغِيرِ كَلَامِ اللَّهِ ، وَيُبَدِّلُهُ وَلَعَلَّهُ يَأْتِي فِي ذَلِكَ بِمَا لَا يَجُوزُ ، مِنْ قَلْبٍ مَعَانِيهِ ، وَتَحْرِيفِ كَلِمَاتِهِ ، وَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ .

وَمَعْنَى ٩ اسْتَعْجَمَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ) : أَىِّ لَمْ يَفْصَحْ بِهِ لِسَانُهُ ، وَلَا انْطَلَقَ بِهِ لَغْلَبَةُ النَّوْمِ عَلَيْهِ ، وَعَقَلَتْهُ إِيَّاهُ .

كتاب صلاة المسافرين وعصرها / باب فضائل القرار وما يتعلق به

١٥٣

(٣٢) باب فضائل القرآن وما يتعلق به

(٣٣) باب الأمر بتعهد القرآن ، وكراهة قول نسيت آية كذا وجواز قول أنسيتها

٢٢٤ - (من ٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كَرِيبَ ، قَالَا : حَاشَا أَبَا أَسَامَةَ ، عَنْ هُشَعَمَاءَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : (يَرْحَمُهُ اللَّهُ ، لَقَدْ أَذَكَّرَنِي كَمَا وَكَّلَا ، آيَةَ كُنْتَ أَتَقَطُّ !) مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَمَا .

٢٢٥ - (...) وحدثنا ابن نمير ، حَدَّثَنَا بَمَّةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : (رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَقَدْ أَذَكَّرَنِي آيَةَ كُنْتُ أَنْسِيَهَا) .

٢٢٦ - (٧٨٩) حُثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : لَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنَّمَا مَثَلُ أَحِبِّ الْقُرَاطِ كَمَثَلِ الْإِبِلِ الْعَقَلَةِ ، وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي الَّذِي سَمِعَهُ يَقْرَأُ : أَلْقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةَ كَذَا) (١) وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (كُنْتُ أُنْسِيتهُ أَلْ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيمَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ الشَّيْءِ وَجَوَّازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَقِّدِينَ فِيهِ لَا يَسْ طَرِيقُهُ الْبَلَاغُ ، وَاخْتِلَافُ! مَ فِيمَا طَرِيقُهُ الْبَلَاغُ وَالتَّعْلِيمُ ، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَدِيمُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ فِيمَا كَانَ طَرِيقُهُ الْبَلَاغُ ، بَلْ يَسْتَذْكُرُهُ أَوْ يُذَكِّرُ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، عَلَى خِلَافِ بَيْنِ أَثْمَتِنَا ، هَلْ مِنْ شَرَطِ ذَلِكَ الْفَوْرُ ؟ أَوْ يَصِحُّ عَلَى التَّرَاخِي قَبْلَ الْخَوَامِ مَدَّتُهُ ؟ وَأَمَّا نَسْيَانُ مَا قَدْ بَعَثَهُ كَسَأَلْتُنَا لِفَجَائِزٍ ، وَلَا مَطْعَنُ فِيهِ ، وَقَدْ قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ٩ إِنْ لَأَنْسَى أَوْ أَنْسَى لِأَسْنٍ) (٢) ، وَقَدْ رَوَى سَهْوُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ هُنَا ، وَتَقْصَحِينَا هَذَا فِي كِتَابِ الْإِثْلَاءِ .

وقول من ذهب من المتصوفة ومن توهم إلى ان الشيان لا يجوز عليه جملة ، لا فيما طرئمه البلاع ولا فيما ليس طريقه البلاع ، د انما يقع منه صورته محمدا لیس ، وهنوا تناقف! وصورة لا تصور ، وهو قول مرلحد ، ولا أعلم مُقتدى به وعلتفتا إلى معرفته ، استح!سنه وشار إلى تصويبه إلا الأستاذ أبا المظفو الإسفوايینی من سیوخوا ، فإنه على عقیقه وتدقیقه مال إلى هذا القول ورنحه على تناقضه وتباغضه .

(١) الذى فى المطبوعة : لقد أذكرنى كذا وكذا ، آيا كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا) .
(٢) مالك فى الموطأ ، كالمسهو ، بالعمل فى السهو (٢) .

103

كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا / بَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
 إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ أَطْلَقَهَا فَابْتَدَأَ .

٢٢٧ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا :

ص محص ص ه ص ص ، ص صء ، ص ه ه ، عه ص ص ص محص ، ، ص ه ص ، حدثا يحيى - وهو القطان .

ح وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ، حدثنا ابو خالد الأحمر .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، كُلُّهُمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ ، حَدَّثَنَا أَن! - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - جَمِيعًا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .

وَزَادَ فِي حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ : (وَإِذَا قَامَ صَاحِبُ الْقُرْآنِ فَقَرَأْهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ذَكَرَهُ ، وَإِفْ ! لَمْ يَقُمْ بِهِ نَفْسِيهِ) .

٢٢٨ - (٧٩٠) وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بِئْسَمَا لِأَخْلِ ! م يَقُولُ : نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ ، بَلْ

وقوله بعد في الحديث [الآخر] (١) : (بئس ما لأحدكم أن يقول : نسيت آية كيت وكيت ، ولكنه نسي) : لا يعارض قوله - عليه السلام - في الحديث المتقدم : (كنت أنسيتها) وقد أضاف هنا النسيان إلى نفسه الذي نهى عن قوله في الحديث الآخر ونفاه ، قيل : إنما أمر بذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) لتضاف الأمور إلى خالقها ومقدرها إقراراً بالعبودية ، ولا يضيفها العبد أبداً إلى نفسه . والنبي - عليه السلام - وأمثاله ، ممن ذكر الله عنه ذلك في كتابه ، ممن إذا أطلعه اللفظ فهو على بينة من ربه ويقتن من تسليمه ، وقيل : لأن المنسى المنهى عن قوله دافضة الإنسان له إلى نفسه ، يحتمل أنه ما نسخ الله من القرار بالنسيان لجميع الناس ، فلا يبقى في حفظ أحد ، والآخر الذي أضافه النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى نفسه هو النسيان المعهود .

وقد يقال : إنه كره قول هذا اللفظ لاشتراكه ولما في هذا من الإعراض والغفلة والتهاون . قال الله تعالى : { وَمَنْ أَعْوَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا } (٢) ثم قال : { كُنْطُكَ أَنْتَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا } (٣) ، وهذا مثل مانبه عليه في الحديث المتقدم . (١) من س .

والحديث من طريق زهير بن حرب ، ولفظه في المطبوعة : (بض ما لأحدكم يقول : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو نسي) . (٢) طه : ١٢٤ . (٣) طه : ١٢٦ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضائل القرآن وما يتعلق به ١٥٥ هو نسي ، استذكروا القرآن ، فلهو أشد تفمماً من صدور الرجال من النعم بعقلها) .

٢٢٩ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ . قَالَ : قَالَ وَقَدْ يَظْهَرُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : (بئس ما لأحدكم أن يقول : إني نسيت آية كذا ، ولكنه نسي) ذم الحال وكرهته ، لا ذم القول ، أى بئس (١) الحالة والصفة لمن أوتى القراق فغفل عنه حتى نسيه فقال : نسيته ، وهو لم ينسه من قبل نفسه ، إذ ليس النسيان من فعله ، لكنه من فعل الله الذى نساها إياه عقوبة لإعراضه عنه وتوسيده إياه ، واستخفافه بحقه ، كما قال في الحديث الآخر : ألم أر ذنباً أعظم من آية أو سورة حفظها رجل ثم نسيها (٢) ، وهذا عندى أولى ما يتأول في الحديث إن شاء الله .

٧٠٣٤ (34) باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن

وقوله : (بل هو نسي) بالتخفيف ضبطناه عن أبي بحر ، وبالتشديد لغيره . وفي الحديث حجة للجهد في صلاة الليل في النافلة ، وحجة لمن قال : الإظهار لها أفضل وكان أهل المدينة يتواعدون لقيام القراء . قال الإمام : قوله في القرآن : ألهو أشد تفضيلاً من صدور الرجال من النعم بعقلها) : قال الهروي : كل شيء كان لازماً للشئ ففصل ، قيل : تفصحنى منه كما يتفصحنى الإنسان من البلية ، أى يتخلص منها (٣) . قال الإمام : وتفسيره في الحديث الآخر [الذى بعده لأن فيه] (٤) : ألهو أشد تفلياً من الإبل بعقلها (٥) وهو جمع عقال ، نحو كتاب وكتب ، والنعم تذكر وتوث ، وهى هاهنا الإبل خاصة .

قال القاضي : وقوله : (من النعم بعقلها) كذا رواية الجلودى فى حديث زهير ،

وعند ابن ماهان : (من عقلها) وصوب بعضهم هذه الرواية ، وكلاهما صواب ، وقد جاءت الروايتان فى غير حديث يم هير والباء تأتى بمعنى (من) ، وقيل ذلك فى قوله تعالى : { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ } (٦) { عِبَادُ اللَّهِ } (٧) أى ! نها (٨) ، وكل : يشربون ! المنى يروون ، فتكون الباء على بابها ، وفى رواية أخرى : (فى عقلها) وهى راجعة إلى معنى (من) أيضا وبمعنى / الباء .

(١) فى الأصل : نسيت ، والمثبت من س .

(٢) جزء حديث أخرجه لبوداود ، كالصلاة ، بفى كنت المسجد ١ / ١٠٩ ، الترمذى ، كفضائل القرآن ٥ / ١٧٨ ، وقال فيه : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(٣) غريب الحديث ٣ / ٥٣ .

(٤) من المعلم ، وقد جاءت نسخ المال بدونها .

(٥) فى المطبوعة : (من الإبل فى عقلها) ، وفيها (من للنعم) بدلا من (الإبل) .

للا المطففين : ٢٨ .

(٧) الإنسان : ٦ ، فى قوله تعالى : { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ } .

(٨) نقلها النووى بغير بحالة مع تلخيص فى آخرها ٢ / ٤٤٥ .

١٣٤ / ١٤

١٥٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضائل القرآن وما يتعلق به عبد الله : تعاهدوا هذه المصاحف - ورثا قال : القرآن - فلهو أشد تفصص ! من صدور الرجال من التعم من عقله .

قال : وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا يقل أحدكم : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو نسيت .

٢٣٠ - (...) وحديثي محمد بن حاتم ، حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، حدثنا عبد بن أبي لبابة ، عن شقيق بن سلمة ، قال : سمعت ابن مسعود يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (بئسما للرجل أن يقول نسيت سورة كيت وكيت ، أو نسيت آية كيت وكيت ، بل هو نسيت) .

٢٣١ - (٧٩١) حدثنا عبد الله بن لراد الأشعري وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو اصامة ، عن بريد ، عن أبي برك ، عن أبي موسى ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (تعاهدوا هذا القرآن .

فوالذي نفس محمد بيده ، هو أشد تقيم من الإبل فى عقلها) ولفظ الحديث لابن براء .

وقوله : (صاحب القراقا : هذه لفظة تستعمل لكل من ألف شيئا واختص به ، [فإن اختص بشخص قيل : فلان صاحب فلان] (١) وأصحاب النبي - عليه السلام - لافهم إياه ، وكذلك إن كان ألف صنعة أو عملا أو علما ، كقولهم : أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي ، ومنه هذا الذى فى الحديث ، وكذلك إن اختص بمكان أو موضع ، كقوله : { أصحاب الجنة } (٢) { أصحاب النار } (٣) وأصحاب الصفة ، وكذلك من اختص بملك شيء ، كقوله : هو صاحب إبل ، وصاحب غنم ، وكذلك من اختص بصفة لزمته ، كقولهم : فلان صاحب كبر ، وصاحب همة .

(١) من هامش س .

(٢ ، ٣) صورة الحشر :

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ١٥٧

(٣٤) باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن

٢٣٢ - (٧٩٢) حدثني عمرو الثاقدي وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (ما أفن الله لشيئ ، ما أفن لشيئ يتغنى بالقرآن) .

(...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ح وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، كِلَ الْمَا عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
قَالَ : (كَمَا يَأْفَنُ لِنَبِيِّ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ) .

س ٥ ، ٥ ، ص ص ص ممش صه ، ص ه ، ، ص ص ص ممص ص ،

٢٣٣ - (...) حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - وَهُوَ ابْنُ الْهَادِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَا أَفَنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ ، مَا أَفَنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ ، يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ) .

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَخِي ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُ بْنُ مَالِكٍ وَحَيُّوَّةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ سِوَا .

وَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَلَمْ يَقُلْ : سَمِعَ .

٢٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَاشَا هَقْلٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى

وقوله - عليه السلام - : (مَا أَذَنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذَنَ لِنَبِيِّ يَتَغْنَى (١١) بِالْقِرَاقِ) ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (كِإِذْنَهُ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ

يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ " وَفِي غَيْرِ الْأَمِّ : (كِإِذْنَهُ لِنَبِيِّ حَسَنِ التَّرْنَمِ بِالْقُرْآنِ) .

تَقُولُ الْعَرَبُ : أَذَنْتُ لِلشَّيْءِ أَذَنَ لَهُ أَذْنَا - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالذَّالِ - الشَّمْعَتِ .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى : (كِإِذْنَهُ) ، فَيَكُونُ هَذَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْحُضْنِ .

قَالَ الْإِمَامُ : أَذَنٌ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى اسْتَمَعَ (٢) ، فَأَمَّا الْأَمْشَاعُ الَّتِي هِيَ الْأَصْغَاءُ فَلَا

(١١) فِي الْأَصْلِ : (قَعْنَى) ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ س .

(٢١) فَهِيَ مِنْ أَفَنَ أَذْنَا .

قَالَ قَعْنَبُ : -

بُنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهِ! فَرَحًا

صَمٌ بَذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ

مَنْ وَمَا سَمِعُوا بَنَ صَالِحٍ! فَنُوا وَإِنْ ذُكِرْتُ بِشَرِّ عَدُوِّهِمْ أَفَنُوا

١٥٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ابن أبي كثير ، عَنْ أَنَسٍ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا أَفَنَ الْإِنْسَانُ لَشَيْءٍ كَأَفَنِهِ لِنَبِيِّ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ جُرَّجٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي

سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ الثَّيِّبِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ .

غَيْرَ أَنَّ ابْنَ أَثُوبَ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ : (كَلَّنُهُ) .

يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَهُوَ مُجَازٌ هَاهُنَا ، فَكَأَنَّهُ عَثَرَ عَنْ تَقْرِيبِهِ لِلْقَارِئِ وَإِجْزَالِ ثَوَابِهِ بِالِاسْتِمَاعِ وَالْقَبُولِ ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ

لِلْأَشْيَاءِ لَا يَخْتَلِفُ (١) ، دَائِمًا الْمُرَادُ هَاهُنَا أَنَّهُ يَقْرُبُ الْحَسَنَ الْقِرَاءَةَ أَكْثَرَ مِنْ تَقْرِيبِ غَيْرِهِ ، وَالتَّفَاضُلُ فِي التَّقْرِيبِ وَزِيَادَةِ الْأَجُورِ

يَخْتَلِفُ ، فَتَعْبِيرُهُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا يُوَدَّى التَّفَاضُلُ فِي الْاسْتِمَاعِ مُجَازٌ .

وأما قوله (صلى الله عليه وسلم) : (يتغنّى بالقراق) فتأوله من يجيز قراءة القرآن بالألحان على ذلك المعنى ، وقال الهروي : معنى (يتغنّى به) : يجهر به ، ومثله قوله (صلى الله عليه وسلم) : ليس منا من لم يتغنّ بالقراق) ، قال سفيان : معناه : من لم يستغن ، يقال : تغنيت وتغنيت ، بمعنى استغنيت (٢) ، قال غيره : كل من رفع صوته ووالى به فصوته عند العرب غناء ، وقال الشافعي : معناه : تخزين القراءة ، وترقيقها ، ومما يحقق ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الآخر : (زينوا القراق بأصواتكم) (٣) قال غيره : من ذهب إلى الاستغناء به فهو من الغنى ضد الفقر ، وهو مقصور ، ومن ذهب به إلى التطريب فهو من الغناء الذي هو مد الصوت وهو ممدود .

قال القاضي : [ما] (٤) جاء في الحديث : (يتغنّى بالقرآن يجهر به) فحمله بعضهم على التفسير ، وهو قول الداودي في الحديث ، وحمله بعضهم على تحسين الصوت وقد قيل في قوله - عليه السلام - : ليس منا من لم يتغن بالقرآن (٥) أى يجعله مكان الغناء الذي كانت تستعمله العرب في سيرها وجلوسها ، وأكثر أحوالها .

(٢)

(٣)

نقله النوى ولعل يسنده لصاحبه ٢ / ٤٤٦ .

ذكره أبو عبيد مفسراً به كلام شعبة : نهاني أيوب ان أتحدث بهذا الحرف : (زينوا أصواتكم بالقرآن) قال : لانما كره أيوب ذلك مخافة أن يتأول على غير وجهه .

ثم ذكر ما نقله القاضي عن سفيان على أنه من تأويل أبي عبيد .

غريب الحديث ٢ / ١٤١ .

البخارى معلقاً في الفتح ١٣ / ٥١٨ ، كالتوحيد ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (الماهر بالقرآن مع ... ، وثبو دلود كالوتر ، باستحباب الترتيل في القراءة الملاء ١٤) ، النسائي كالافتتاح ، بتزيين القران بالصوت (١٠١٥) ، ولبن ماجه في الاقامة ، بفي حسن الصوت بالقرتن (١٣٤٢) ، الدارمي في فضائل القرتن ، بالتغنّى بالقرتن ٢ / ٤٧٤ ، البيهقي في السق الكبرى ، كالشهادات ، بتحسين الصوت بالقرآن والذكر ١٠ / ٢٢٩ ، أحمد في المسند ٤ / ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ .

(٤) كه لا .

(٥) البخارى في صحيحه ، كالتوحيد ، بقول الله تعالى : { وَلَهْزُوا قَوْلَكُمْ نَوَاجِهْرُوا بِلْ ! إِنَّهُ عَلِيْغُ بِنَاتٍ لِّلْمُدُوْر } ، أبو داود ، كالوتر ، باستحباب الترتيل في القراءة لا ١٤٦) ، الدارمي ، كفضائل القرآن ، بالتغنّى بالقرآن ٢ / ٤٧١ ، وكذا البيهقي في السق للكب!ى ، كالشهادات ، بتحسين الصوت بالقرآن وللذكر ١٠ / ٢٣٠ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ١٥٩ ٢٣٥ - (٧٩٣) حدثنا أبو بكر بن أن شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا مَالِثٌ - وَهُوَ ابْنُ مِغُولٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - أَوْ الْأَشْعَرِيَّ اعْطِيَ مِرْمَازًا مِنْ مَرَامِيرَالِ ! أَوْ) .

واختلف من قال : ليستغن به ، ط معناه ؟ قبل : محن الناص ، وقيل : عن غيره من الأحاديث والكتب ، والقولان عن ابن عييت .

صرد الطبرى تاويل (يستغن) وخطأه لغة ومعنى ، وقيل : (أذن ! بمعنى رضى ١٠ وقال ابن الأنبارى : ومعنى (حسن الصوت بالقرآن) : أى الصوت الذى يُحْسِنُهُ القرآن ، وقيل : معناه : الصوت الحزين لما جأ : (فاقرووه بحزن) (١) وقيل : الذى يُحْسِنُهُ القرتن بما يظهر من صاحبه من الخشية ، ومنه الحديث : (أحسن الناس صوتاً بالقرآن من إذا سمحتة يقوا علمته أنه يخشى الله) (٢) ، وحمله آخرون على ظاهره [(٣)] .

وذكر مسلم في الباب : حدثني حرملة : [أنبأنا] (٤) ابن وهب ، [قال : أخبرنا] (٥) يونس ، [وحدثني يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو ، كلاهما عن ابن شهاب ، كذا للجلودى وغيره ، وهو صواب مسلم يقول : حدثني يونس بن عبد الأعلى بعد قوله : أخبرني يونس - يعنى ابن يزيد - فجأ بسند آخر لابن وهب عن عمرو ، ثم قال : كلاهما عن ابن شهاب يعنى عمراً

، ويونس [يعنى] (٦) ابن يزيد ، وسقط من كتاب ابن الحذاق : أخبرني يونس ، بعد ذكر ابن وهب أولاً وهو وهم ، والصواب إثباته ،
بدليل قوله : كلاهما عن ابن شهاب (٧) .

وقوله في أبي موسى الأشعري : لقد أوتى مزماراً من مزامير آل داود! مع قوله في
غير الأم : لو علمت أنك تسمع قرأتى لحبرتها لك تحبيراً (٨) ، مع الأحاديث التي

(١) جزء حديث أخرجه ابن ماجه في الاقامة ، بنى حسن الصوت بالقرآن ١ / ٤٢٤ عن سعد بن أبي وقاص .
وقال محققه : في الزوائد : في إمناده أبو رافع اسمه إسماعيل بن رافع ضعيف متروك .

(٢) السابق ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف ، وكذا عبد الله بن جعفر المدنى .

ولفظه هناك : لأإن من أحن الناس صوتاً بالقرآن الذى إذا سمعتموه يقرأ حسبتهموه يخشى الله " .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٤) في المطبوعة : وأخبرنا .

(٥) في المطبوعة : تخبرنى

للا) من س ، ويونس هو ابن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص ، أبو موسى المصرى .

وعمره هو ابن الحارث المصرى ، مدنى الأصل ، كان قارئاً ، فقيهاً ، مفتياً ، قال فيه ابن وهب : اهتمدنا فى العلم بأربعة ، اثنان بمصر
، واثنان بالمدينة ، الليث بن سعد ، وعمره بن الحارث بمصر ، ومالك بن أن! ، وعبد العزيز بن الماجشون بالمدينة ، لولا هؤلاء لكنا
ضالين .

وعنه : لو بقى لنا عمرو بن الحارث ما احتجنا إلى مالك بن أنه .

تهذيب الكمال ٢١ / ٥٧٠ .

(٧) هذه المقابلة على نفاسها لم يلتفت إليها النووى .

لما وكذا فى السق الكبرى للبيهقى ، كالشهادات ، بتحى!!ان الصوت بالقرآن والذكر ١٠ / ٢٣١ .

١٦٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ٢٣٦ - (...) ود د ثن الود بن رشيد ، حدثنا يحيى
بن سعيد ، حدثنا طلحة ، عن

أن براءة ، عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأن موسى : (لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْمَعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ ، لَقَدْ
أَوْتَيْتَ مَرْمَازاً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ داودَ لما .

جاءت فى مسلم فى ترجيع النبى (صلى الله عليه وسلم) القراءة ، لأخلاف فى أن حسن الصوت فى القراءة مستحسن ، والترتيل فيها
وعسن ثلاوة القرآن مشروع مندوب إليه .

قال أبو عبيد : مجمل الأحاديث فى ذلك إنما هو طريق التحزين والتشويق ، واختلف

فى الترجع والقراءة بالألحان ، فكره مالك وكثير العلماء ؛ لأنه خارج عما وضع له القرار من الخشعة والخشوع والتفهم ، وأجازه بعضهم
للأحاديث الواردة فى ذلك ، ولأن ذلك لأيزيده إلا رقة فى النفوس ، وحسن موقع فى القلوب ، و(ثارة خشية ، واليه ذهب أبو
حنيفة وجماعة من السلف ، وقاله الشافعى فى التحزين .

ومعنى! مزماراً هنا : أى صوت حسن ، والزمير : الغناء (وآل داود) هو [هنا] (١) داود نفسه ، والأك تقع على النبى نفسه ، وقد
تقدم .

(١) من س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ذكر قراءة النبى (صلى الله عليه وسلم) سورة الفتح ...

إلخ - ١٦١

٧٠٣٥ (35) باب ذكر قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) سورة الفتح يوم فتح مكة

٧٠٣٦ (36) باب نزول السكينة لقراءة القرآن

(35) باب ذكر قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) سورة الفتح يوم فتح مكة (1)

٢٣٧ - (٧٩٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا كئد الله بن إجرش! ووکیع عن شعبة ، عن معاوية بن قرة ، قال : سمعتُ عبد الله بن مغفل المزني يقول : قرأ النبي (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح ، في مسير له ، سورة الفتح على راحلته ، فرجع في قراءته قال معاوية : لولا أئى أخاف أن يجتمع على الناس ، لحكيت لكم قراءته .

٢٣٨ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، قال ابن المثنى : حد ، شامحمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة ، قال : سمعتُ عبد الله بن مغفل ، قال : رأيتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم فتح مكة على ناقته ، يقرأ سورة الفتح . قال : فقرأ ابن مغفل ! رجع .

فقال معاوية : لولا الناس لأخذت لكم بذلك ائدى ذكره ابن مغفل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

! ٢٣٩ - (...) وحلثناه يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث .

ح وحدثنا شامعبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، قال .

حدثنا شعبة ، بهنا الإسناد ، نحوه .

وفي حديث خالد بن الحارث قال : على راحلة يسير وهو يقرأ سورة الفتح .

(1) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

وقوله : (فرجع في قراءته) : للترجيع : ترديد القراءة ، وقيل : تقارب ضروب الحركات في الصوت .

وقد حكى عبد الله بن مغفل ترجيعه بمد الصوت في القراء نحو : تاء تاء ، وهذا بفا حصل منه - والله أعلم - يوم الفتح .

لأنه كان راجعا فجعلت الناقة تحركه ، فحدث الترجيع في صوته .

انظر : النهاية في غرب الحديث ٢ / ٢٠٢ .

١٦٢

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب نزول السكينة لقراءة القرآن

(36) باب نزول السكينة لقراءة القرآن

٢٤٠ - (٧٩٥) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي إسحق ،

عن البراء ، قال : كان رجل يقرأ سورة الكهف ، وعنده فرس مربوط بشطينين ، فتغشته سحابة ! ، فجعلت تدأر وتدنو ، وجعل فرسه

ينفر منها ، فلما أصبح أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر فلک له .

فقال : (تلك السكينة تنزلت للقرآن) .

وقوله في الحديث : (وعنده فرس مربوط بشطينين) : أى حبلين ، والشطن الحبل الطويل المضطرب .

والمربد للتمر مثل الأندر للطعام (1) .

وقوله : (تلك السكينة تنزلت للقرآن) وفي الرواية الأخرى : (تلك الملائكة كانت تستمع لك) قيل في تفسير السكينة في قوله تعالى : {

ففيه سَكِينَةٌ لِّزُبُكَ } (٢) هي الرحمة ، وقيل : الطمأنينة ، وقيل : الوقار (٣) ، وما يسكن به الإنسان ، وقيل : كانت ريحا هفافة

نجوج (٤) ، لها وجه كوجه الإنسان ، وقيل : لها رأسان (٥) ، وقيل : حيوان كالهر ، ولها جناحان وذنب ، ولعينها شعاع ، فإذا

۱۱۳۴

ص ص ص ص
ابن خباب حدثه ؛ أن أبا سعيد الخدري حدثه ؛ أن أسيد بن حضير ، بينما هو ليلة يقرأ في مِرْبَدِهِ ابْنُ جَالْتِ فَرَسُهُ ، فَقَرَأَ ثُمَّ جَالَتْ
أُخْرَى ، فَقَرَأَ .
ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا .

قَالَ أَسِيدُ : نَخَشِيتُ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى .
فَقُمْتُ إِلَيْهَا ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي ، فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ ، عَرَجَتْ فِي الْجِ! حَتَّى مَا أَرَاهَا .
قَالَ : فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَيْنَمَا أَنَا الْبَارِحَةَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مِرْبَدِي ،
إِذْ جَالَتْ فَرَسِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اقْرَأْ ، ابْنُ حُضَيْرٍ لِمَا .

قَالَ : فَقَرَأْتُ .
ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةُ : (اقْرَأْ ، ابْنُ حُضَيْرٍ لَا .
قَالَ : فَقَرَأْتُ .
ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اقْرَأْ ، ابْنُ حُضَيْرٍ) .
قَالَ : فَانْصَرَفْتُ ، وَكَانَ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا ، خَشِيتُ أَنْ تَطْهُ ، فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظِّلَّةِ ، فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ ، عَرَجَتْ فِي الْجِ! حَتَّى مَا أَرَاهَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْمَعُ لَكَ ، وَلَوْ قَرَأْتَ لِأَصْبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ ، مَا تَسْتَرُ مِنْهُمْ) .
وفي الحديث : (تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ) وفي الآخر : (تِلْكَ الْمُبْسَكِينَةُ) فإذا كانت السكينة روحاً - كما تقدم - جاء مثل قوله تعالى : { تَنْزِلُ
الْمَلَائِكَةُ وَالزُّوْحُ فِيهَا } (١) على الاختلاف في الروح ماهو ؟ وإلى غير ذلك من التفسير ، فقد يكون مع السكينة الملائكة ، وتكون
هذه

- قلت : فالسكينة المذكورة في الآية { إِنَّ آيَةَ ثَلَاثِهِ لَنْ يَأْتِيَنَّكَ اثْبُوتٌ فِيهِ سَيِّئَةٌ مِّنْ زُبُرِكُمْ } [البقرة : ٢٤٨] لا تلتقي مع السكينة
المذكورة في لطيف إلا في معاني الوقار والرحمة والطمأنينة وما يطمئن به الإنسان .
ولا وجه لبقية ما نقله القاضى هنا .

(١) القدر : ٤ .

١٦٤
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب نزول السكينة لقراءة القراق
الظلة أمراً من [أمر] (١) الله وعجائب ملكوته ، تنزل معه الرحمة في قلب القارئ أو الطمأنينة والوقار ، كما كان ذلك في الغمامتين
والظلتين لقارئ البقرة (٢) .

وقوله : (وجعل فرسه ينفر) ووقع في حديث ابن مهدي وأبي داود (ينقر) بالقاف والزأى (٣) وكذا عند أبي بحر ، ومعناه : يشب
(٤) ، وعند غيره هنا : تنفر ، بالهاء باثنين من فوقها والفاء ، ولا معنى له ، والصواب : ينفر من النفور ، ولا يبعد تنقر بمعنى الوثوب
؛ لقوله في الرواية الأخرى : (فجالت) (٥) ، يقال نقر الظبي وقفز بمعنى .

وفي الحديث : جواز رؤية بنى آدم الملائكة لقوله : (أصبحت ينظر إليها الناس ما تستر منهم) (٦) .

(٢)

(٣)

(٥) (٦)

ساقطة من ص .

٧٠٣٧ (37) باب فضيلة حافظ القرآن

٧٠٣٨ (38) باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعم فيه

هذه للزيادة لهذا الحديث أخرجه البخارى فيه معلقا ، كفضائل القرآن ، بنزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ٦ / ٢٣٤ ، وقد وصله أبو عبيد قاسم بن سلام فى كتاب فضائل القرآن عن عبد الله بن صالح ويحيى بن بكير عن الليث به ، كما ذكر الحافظ ابن كثير فى تفسيره ١ / ٥٣ ونقله الحافظ فى الفتح بغير عزو .

راجع : فتح للباری ۸ / ۱ مللا .

وكذا ذكر الكرمانى بغير تحديد ١٨ / ها .

وهم الحافظ ابن حجر ، حيث نقل تحفة القاضى فيما صيذكره بعد (تنقىر) فقال : وفى رواية لمسلم : قينقىر) بقاف وزلى ، وخطأه عياض ، ثم قال : فإن كان من حيث للرواية فذلك ، وإلا فمعناها هنا واضح .

الفتح ٨ / ٦٧٥ .

قلت : للتخطئة بكا هي في (تَنْقُرُ) لا في (تَنْقَرُ) .

وبمثل ما وقع فيه ابن حجر وقع العيني .

انظر العمدة ٢٠ / ٣١ .

وقد ذكره النووي! فيها (بالفاء والزاي) مع الياء ثم قال : وحكاها القاضي عياض عن بعضهم وغلطه .

نوی ۲ / ۴۴۹ .

وقد أخرجها أبو داود للطيالسي بلفظ: (تركض) ص ٩٧ .

الذى فى المطبوعة : إذ جالت ، ثم جالت .

الذي في المطبوعة : لأصحت يراها للناس .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضلة حافظ القرآن

170

(۳۷) باب فضيلة حافظ القرآن

٢٤٣ - (٧٩٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، كُلُّ الْمَا عَنْ أَلِي عَوَّانَةَ ،

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِ إِذْ دُخِيَ الْقُرْآنُ مَثَلُ الْأَتْرَجَةِ ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ وَهَئِلَ الْمُؤْمِنُ إِذْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْتَمْرَةِ ، لَا رِيحَ

لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌّ ، وَمِثْلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأَ الْقُرْآنَ مِثْلَ الرَّيْحَانَةِ ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌ ، وَمِثْلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمِثْلِ

الْحَنْظَلَةُ ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمٌ ! (أَمْرٌ) .

سَ صَ صَ ، هَ ، صَ صَ عصَ صَ يرَ" صَ صَ صَ صَ لمَ صَ سَ ، هَ ، محَ! محَرَّ

 $\cdot)$

(۱) وحدثنا هدا بن خالد ، حدثنا همام .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد عن شُعْبَةَ ، كَلَاهُمُ ال عَنْ قَتَادَةَ ، بَهْنَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ هَمَّامٍ : بَا لَ (الْمُنَافِقُ) : (الْفَاجِرُ) (١) .

(1)

ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

قال الأبى : ووجه الثبیه فی التمثیل المذكور مجموع الأمرین ، طیب المطعم وطیب للرائحة لا نحدّهما علی التفریق ، كما فی بیت امرئ القیس :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العنابُ والخف البالي

قال : ولما كان طيب المطعم وطيب الرائحة في النفس المؤمنة عقليين ، وكانت الأمور العقلية لا تبرر عن موصوفها إلا بتصويرها بصره للحواس المشاهدة ضربه (صلى الله عليه وسلم) بالأترجة الموجود فيها ذلك حساً تقريباً للفهم والإدراك ، فطيب المطعم في النفس المؤمنة الإيمان ؛ لأنه ثابت في النفس ، هي به طيبة الباطن كثبوته في الأترجة ، وطيب الرائحة فيه يرجع إلى قراءته القرآن ؛ لأن القراءة قد يتعدى نفعها إلى الغير فينتفع بها المشمع كما أن طيب رائحة الأترجة تتعدى وينفع بها المستروح - ث ك ثم .

وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : (مثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن) قال الطيبي : وليس المرئى بهذا النفي الانتفاء بالكليّة بل المراد : ألا تكون القراءة دأبه وعادته ، ثم قال الأبى : والأظهر خلاف ما ذكر وأن المراد إنما هو عدم حفظه البتة لأن الحديث إنما خرج مخرج الحظ على حفظه .

ومعنى : (لا يريح لها) : أى لا يريح مشتهى ، والا فالتمرة يريح .

إكمال ٢ / ٤١٤ .

وقال ابن بطلال : معنى هذا الباب : أن قراءة الفبر والمنافق لا ترتفع بلى الله ولا تزكو عنده ، وإنما يزكو عنده ما أريد به وجهه ، وكان على نية العقرب إليه ، وشبهه بالريحانة حين لم ينتفع ببركة القرآن ولم يفز بحلاوة أجره ، فلم يجاوز الطيب موضع الصوت وهو الحلق ولا اتصل بالقلب ، وهؤلاء هم الذين يمرقون من الدين .

راجع فتح الباري ١٣ / ٥٤٥ .

وفي تبيينه (صلى الله عليه وسلم) المنافق بالريحانة والخنزلة وهما مما تنبته الأرض فالتوقيف على طبيعة شأن المنافق لاجباط عمله ، وقلة جدواه .

حكمه السنوى ٢ / ٤١٤ .

١٣٤ / ب

١٦٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل الماهر بالقرآن ...

إلخ

(٣٨) باب فضل الماهر بالقرآن والذي ينتفع فيه

٧٠٣٩ (٣٩) باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحقاق

٢٤٤ - (٧٩٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبيد الغبري ، جميعاً عن أن عوانة ، قال ابن عبيد : حدثنا أبو عوانة عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن سعد بن هشام ، عن عائشة .

قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، وأئني يقرأ القرآن ويتنعم فيه ، وهو عليه شاق ! ، له أجران) .

(...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد .

ح وحدثنا

أبو بكر بن أبي شيبة ، حد ، شاكيع ، عن هشام الدستوائي ، كلاهما عن قتادة ، بهذا الإسناد .

وقال في ح ! يث وكيع : (والذي يقرأ وهو يشتد عقته ، له أجران) .

وقوله : (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة) : يريد الملائكة ، قال ابن الأنباري سقوا بذلك لأنهم ينزلون بوحى الله وما يقع به

الصلاح بين الناس ، فشبها بالسفير الذي يصلح بين الرجلين ، وقال ابن عرفة : سقوا بذلك لأنهم يسفرون بين الله وأنبيائه وقيل :

سفرة : كتبة ، وسمى الكاتب سافراً لأنه يبين الشيء ويوضحه ، والأسفار : الكتب ، والماهر : الحاذق بالقراءة [قال الهروي]

(١) وأصله الحذق بالسباحة ، وقال المهلب : المهارة جودة القراءة (٢) بجودة الحفظ ، ولا يتردد فيه ، يسره الله عليه كما يسره على

الملائكة فهو معها في مثل حالها من الحفظ وفي درجة واحدة إن شاء الله .

قال القاضي : يحتمل - والله أعلم - أن له في الآخرة منازل يكون فيها رفيقا للملائكة السفرة ، لاتصافه بوصفهم بحمل كتاب الله ، ويحتمل أن يكون المراد : أنه عامل بعمل السفرة وسالك مسلكهم كما يقال : فلان مع بني فلان ، إذا كان يرى رأيهم ويذهب مذهبهم كما قال لوط : { وَنَجِّنِي! وَمَنْ نَعِمًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } (٣) ، وقد جاء دى!ض الأخبار ال من تعلمه من صغره وعمل به خلطه الله بلحمه ودمه وكتبه عنده من السفرة الكرام البررة .

وقوله : (والذى [يتتبع] (٤) فيه وهو / عليه شاق له أجران) [معنى (يتتبع) :

(١) ضرب عليها في س ، ولم نجد لها في الغريب له .

(٢) في س التلاوة .

(٣) الشعراء : ١١٨ .

(٤) الذى فى المطبوعة : (والذى يقرأ القرتن وبتتبع فيه)

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل الماهر بالقرآن ...

إنلخ ١٦٧ أى يتردد فى قلاوته عيا ، والتتعة فى الكلام : العى والتردد ، وأصله الحركة [(١)] .

قال الإمام : يحتمل أن يريد بالأجرين الأجر الذى يحصل له فى قراءة حروف القرار وأجر المشقة التى تناله فى القراءة .

قال القاضي : ليس فيه دليل [على] (٢) أنه أعظم أجراً من الماهر ، ولا يصح هذا إذا كان عالماً به ، لأن من هو مع السفرة فنزلته عظيمة وله أجور كثيرة ، ولم تحصل هذه المنزلة لغيره ممن لم يمهر مهارته ، ولا يسوى أجر من علم بأجر من لم يعلم ، فكيف يفضل به ؟ وقد يحتج بهذا من يقول بفضل الملائكة على بنى آدم .

أ لاً كلام للفاض .

(١٢) ساقطة من س .

١٦٨

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب قراءة القوان ...

إنلخ

(٣٩) باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحقاق

فيه ، صان كان القارئ أفضل من المقروء عليه

٢٤٥ - (٧٩٩) حدثنا هُتَابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَّ الةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لِأَبِي : (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ) ، قَالَ آلهُ سَمَانِي لَكَ ؟ قَالَ : (اللَّهُ سَمَّاكَ لِي) قَالَ : فَجَعَلَ أَنْ ؟ مَجِي .

٢٤٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ ة سَمِعْتُ قَتَّ الةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِأَبِي بْنِ كَعْبٍ : (إِنصِ اللَّهُ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ : { لَمْ يَكُنِ الدِّينَ كَفَرُوا } (١) قَالَ : وَسَمَانِي لَكَ ؟ قَالَ : ء (نعم) قَالَ : فَبَكَى .

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَّ الةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَسْتَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِأَبِي .

بِمَثَلِهِ ،

وقوله لأبي بن [كعب] (٢) : (؟إن الله أمرنى أن أقرأ عليك) (٣) ، قال الإمام :

إنما قرأ عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليأخذ أبى عنه ، فإن كان أبى لم يكن حافظاً لما قرأ عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تعلم ذلك منه ، وإن كان حافظاً له تعلم طريق القراءة وترتيلها ، لأن القارئ يصح منه أن يقرأ بالتطريب وبغير ذلك فتوخذ

أيضا عن الرسول رتبة القراءة ؛ يعلم القارئ على أى صفة يقرأ القرآن .

٧٠٤٠ (40) باب فضل استماع القرآن ، وطلب القراءة من حافظه

قال القاضي : الأظهر أنه قرأ عليه ما حصله للوجه الذى ذكر ، وأما ما لم يحفظه ليحفظه فلم يختص أبى بذلك دون غيره ، هذا كان واجبا محليه - عليه السلام - ليلبغ للمسلمين ما نر ، إليهم ويتلو عليهم الذى أوحى إليه .
 قيل : وقد تكون قراءته محليه ليعفمه كيف العرض وهيئته على من يقرأ عليه ، ويجعل ذلك سمنا فيه ، وتيل : بل ليسمع المران من النبي (صلى الله عليه وسلم) دون واسطة ، فلا يختلجه شملت فيما اختلف فيه .
 وقول أبى : ([! له] (٤) سمانى وبكى! وبكاؤه لذلك بكاء فرح وسموار حين كان ممن يسميه الله ويل كره ، ويوهله لهذه الخاصية والدرجة العلية .
 (١) سورة البينة : ١ .

(٢) من ع .

(٣) فى ع جا" العبارة هكذا : أمرنى رد ان أقرأ محليين : { لأ كق اللئى توا } ء

(٤) ليس! تافى س*

كتاب صلاة المسافرين وعصرها / باب فضل استماع القرآن ...

إلخ

١٦٩

(٤٠) باب فضل استماع القرآن ، وطلب القراءة من حافظه

للاستماع ، والبكاء عند القراءة والتدبر

٢٤٧ - (٨٠٠) وحديثنا أبو بكر بن أبى شيبه وأبو كريب ، جميعاً عن حفص ،

قال أبو بكر : حدثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله ، قال : قال دى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اقرأ على القرآن !) .

قال فقلت : يا رسول الله أقرأ عليك ، وعلى نزل ؟ لالء (إنى أشتى أن أسمع من غيرى " .

فقرأت النساء ، حتى إذا بلغت : { فكيف إذا جئنا من كل أنة بشييد وجئنا بك على هولاء ! هيدا } (١) رفعت رأسى ، أو غمزنى رجل إلى جنبى فرفعت رأسى ، فرأيت ! فوعه تسيل .

(...) حدثنا هناد بن السرى ومنجاب بن الحارث التميمى ، جميعاً عن علي بن مسهر ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد .

وزاد هناد فى روايته : قال لى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو

وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ابن مسعود ب القراءة عليه لليلة الى ذكر : (أحب أن أسمع من غيرى) وليعظمه أيضاً طريقة التلاوة والتجويد ، وصورة العرض ، وقيل : ليتفهم ما سمعه من غيره ويتفرغ لذلك عن الت! غل بتلاوته .

وقوله : حتى بلغت ، " فكيف إذا جئنا من كل أنة بشييد وجئنا بك على هولاء شيدا } ، وذكر بكاء النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بكائه - عليه السلام - من عظيم ما تضمنته هذه الآية وما قبلها وما بعدها من قوله : " بن الله ل اليم يُثقال فزة } (٢) .

وما بعدها { يؤند - س د النين كفروا وعصوا الزمول الآية (٣) ، وجأ فى الصحيح فى غير كتاب مسلم : أنه قال له لما بلغوا : (حسبك)

(٤) احتج به أهل المجويد والقراءة على جواز الوقف على الكافى من الاى والمقاطع والفصول ؛ لأن الكلام هناك غير مستقل بنفسه وتماه فى الآية التى بعدها ، وقد قيل فى قوله : (حسبك) تنبجه () على ما فى الآية .

(١) لنا : ٤١ .

(٢) ١ لئاء : ٤٠ .

(٣) للناء : ٢ ، .

(٤) البخارى ، كفضائل للقرتن ، بقول المقرئ للقارئ : حسبك (٥٠٥٠) .

(٥) فى س : تنبيها .

١٧٠

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل استماع القرآن ...

إلخ

عنى المنبر : القمر على .

٢٤٨ - (...) ود فتنا أبو بكر بن أبى شيبه وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو أسامة ، حدثنا مسعر .

وقال أبو كريب : عن مسعر ، عن عمرو بن مرة ، عن إبراهيم ، قال : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لعبد الله بن مسعود (اقرأ على ! قال : اقرأ عليك وعلى انزل ؟ قال : (إنى اح ! ث أن أسمع من غيري) .

قال : فقرأ عليه من أول سورة النساء إلى قوله : { فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً } (١) فبكى . قال مسعر : فحدثني معن عن جعفر بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، قال : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (شهيداً عليهم م العت فيهم ، أو فاكنت فيهم) - شلت مسعر .

٧٠٤١ (41) باب فضل قراءة القرآن فى الصلاة وتعلمه

٧٠٤٢ (42) باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة

٢٤٩ - (٨٠١) حدثنا عثمان بن أبى شيبه ، حدثنا جريار بن الأعشى ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : كنت بمحصر ، فقال لي بعض القوم : اقرأ علينا .

فقرأت عليهم سورة يوسف .

قال : فقال رجل من القوم : والله ، ما هكذا أنزلت .

قال : قلت : ويحك .

والله ، لقد قرأتها على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال لي : (أحسنت لا .

فبينما أنا لله إ ٣ وجدت منه ريح الخمر .

قال : فقلت : أشرب الخمر وتكأ بالكأ ؟ لا تبرح حتى أجلك .

قال : فجذته الحذ .

وذكر أن ابن مسعود حد الذى وجد منه رائحة الخمر (٢) .

قال الإمام : فيه حجة على أبى حنيفة الذى لا يوجب الحذ بالرائحة .

قال القاضى : وهو قول الثورى ، وكافة العلماء على الحذ بها ، وحد عبد الله بن مسعود له ، وقد ذكر أنه بمحصر ، فلعله فعل ذلك لأنه كان قاضيا بالكوفة زمن عمرو وصدر من ولاية عثمان ، فلعله رأى إمضا حكمه حيث حل أو كان مقدما فى بعض تلك المغازى ، أو حذف بأمر من له الأمر هناك .

وقوله : (تكذب بالكأ) : لو كذب [به] (٣) حقيقة قتمه ؛ لأن من كذب بحرف

(١) للنساء ٤١ : ٥ .

(٣) ساقطة من مى .

(٢) للعبلى ة فى ع أوسع من ذلك .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل استماع القرآن ...

إنح ١٧١ (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَبٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .
وَلَيْسَ فِي حَلِثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : فَقَالَ لِي : (أَحْسَنْتَ) .

من القرار فهو كافريقتل ، وإنما قال هذا : (ما هكذا أنزلت ! جهالة منه ، وقلة حفظ ، وكابر في ذلك عبد الله ، وكان مكذبا له لا للكتاب حقيقة .

١٧٢

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه
(٤١) باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه

٢٥٠ - (٨٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَيُّهَا ثَاوِدُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ
أَنْ يَجِدَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلَفَاتٍ عِظَابِمِ سَمَانَ ؟) .
قُلْنَا : نَعَمْ .

قَالَ : (فَثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بَيْنَ أَحَدُكُمَا فِي صَلَاتِهِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَفَفَاتٍ عِظَابِمِ سَمَانَ لَا .
٢٥١ - (٨٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، عَنْ مُوسَى
ابْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَنَحْنُ فِي الصُّفَةِ ، فَقَالَ
: (أَبْكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُو كُلُّ بَوْمٍ إِلَى بَطْحَانَ - أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ - فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ ، فِي غَيْرِ إِثْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ ؟) فَقُلْنَا : يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، نَحْنُ ! ثَاوِدُ فَلَكَ .

قَالَ : (أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَأْجِدِ فَيَتْلُو أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَرَّ وَجَلَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ .
وَالثَّلَاثُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَمِنْ أَعْلَى الْإِبِلِ ؟) .
وقوله : (ثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بَيْنَ أَحَدُكُمَا فِي صَلَاتِهِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثِ خَلَفَاتٍ عِظَابِمِ سَمَانَ) : الخلفات : النوق الحوامل إلى أن يمضي لها
نصف أمدها ، ثم هي عشر ، وقع في الحديث [الآخر] (١) : (يَقْرَأُ آيَتَيْنِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ وَثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ (٢) ،
وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ) كَذَا لَهُمْ وَعِنْدَ الطَّبْرِيِّ : (وَثَلَاثٌ وَأَرْبَعٌ) بِالْخَفَضِ (وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ) وَسَقَطَ عِنْدَهُ لِأَخِيرِهِ مِنْ أَرْبَعٍ
وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ .

ورفع ثلاث [وأربع رفع] (٣) على الابتداء ، يعني [أي ثلاث آيات وأربع خير له من أربع من النوق ، ويدل عليه قوله : (ثلاث
آيات وأربع خير له من أربع [ومن أَعْدَادِهِنَّ] (٤) ! ، وعلى رواية الطَّبْرِيِّ ، عطف ثلاث وأربع على اثنتين لا مراعاة للأعداد .
وفي الحديث الآخر : (نَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ) : الكوما من الإبل العظيمة السنام ، كأنهم - والله أعلم - شبهوا سنامها لعظمه بالكوم وهو
الموضع المشرف (٥) ، وهو بمعنى عظام سمان في الحديث المتقدم .
(١) من س .

(٢) وفي المطبوعة : (وَثَلَاثُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ)
(٣ ، ٤) من س .

(٥) في س : اثرب .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة
١٧٣

(٤٢) باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة

٢٥٢ - (٨٠٤) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ - وَهُوَ الرَّثِيعُ

٧٠٤٣ (43) باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة

ابْنُ نَافِعٍ - حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي أَبُو إِمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ ، اقْرَأُوا الزَّهْرَاوِينَ ؛ الْبَقْرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَاتَانِ ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَاثٍ ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا ، اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، فَإِنَّ أَخْنَ!! بَرَكَتَهُ ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةً ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ) .

قَالَ مُعَاوِيَةُ : بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطْلَةَ الدَّخْرَةُ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّوْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ حَثَّانَ - حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (وَكَأَنَّهُمَا) فِي كِلَيْهِمَا . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُعَاوِيَةَ : بَلَغَنِي .

٢٥٣ - (٨٠٥) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَثْدٍ رَبَّهُ ، حَاشَا الْوَلِيدُ ابْنَ مُسْلِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثْدٍ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ وَقُولِهِ : (اقْرَأُوا الزَّهْرَاوِينَ ؛ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ) : حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ أَنْ يَقَالَ : سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلَ عِمْرَانَ ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقَالَ : السُّورَةُ الَّتِي تَذْكُرُ فِيهَا كَذَا وَمَعْنَى (الزَّهْرَاوِينَ) : الْمَنِيرَتَانِ إِمَّا لِهَدَايَتِهِمَا قَارِئَهُمَا ، أَوْ لِمَا يَسْبَبُ لَهُ أَجْرُهُمَا مِنَ النُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَقُولُهُ [فِي الْبَقَرَةِ وَآلَ عِمْرَانَ] (١) : (فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ [كَأَنَّهُمَا] (٢) غَيَاتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا حِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَاثٍ) (٣) الْحَدِيثُ ، قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَكُونُ هَذَا الَّذِي يَوْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِزَاءً عَنْ قِرَاءَتِهِمَا ، فَأَجْرِي اسْمَهُمَا عَلَى مَا كَانَ مِنْ سَبَبِهِمَا كَعَادَةِ الْعَرَبِ فِي الاسْتِعَارَةِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْغِيَاةُ كُلُّ شَيْءٍ يَظُلُّ الْإِنْسَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ مِنَ السَّحَابَةِ وَالْغُبَةِ وَيُقَالُ : تَغَايَا (٤) الْقَوْمُ فَوْقَ رَأْسِ فُلَانٍ (١ - ٣) مِنْ ع . (٤) فِي ع : غَايَا .

١٧٤ كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا / بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَسُورَةِ الْبَقَرَةِ نَفِيرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكَلَابِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلُهُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ ، تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَاصِ عِمْرَانَ) ، وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ . مَا نَسِيْتُهُنَّ بَعْدُ .

قَالَ : (كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ ، بَيْنَهُمَا شَرْقٌ ! ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَاثٍ ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا) . بِالسَّيْفِ ، كَأَنَّهُمَا أَظْلَوهُ بِهِ ، قَالَ غَيْرُهُ : وَالْفِرْقَانِ الْقَطِيعَانِ .

قَالَ الْقَاضِي : اخْتَلَفَتْ رِوَايَةُ شَيْوَخِنَا فِي هَذَا [الْحَرْفِ] (١) فِي الْأَمِّ فِي حَدِيثِ إِسْحَقَ

ابْنِ مَنْصُورٍ ، فَعِنْدَ جُمْهُورِهِمْ : (فِرْقَانِ) وَعِنْدَ الْأَسَدِيِّ عَنِ السَّمُرْقَنْدِيِّ : (حِرْقَانِ) ، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، الْحَزَقُ وَالْحَزِيقَةُ الْجَمَاعَةُ . وَقُولُهُ : (أَوْ ظُلَّتَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ) : قِيلَ : مَعْنَاهُ : ضِيَاءٌ وَنُورٌ ، [رَوَيْنَاهُ] (٢) بِسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا ، قِيلَ : مَعْنَاهُ : قَدْ يَكُونُ يَخْلُقُ اللَّهُ خَلْقًا مِنْ قَرَأَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى صِفَةِ الْغَمَامَةِ ، أَوْ جَمَاعَةِ الطَّيْرِ يَحَاجُّ عَنِ الْقَارِئِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : (مَنْ قَالَ عِنْدَ مُضْجَعِهِ : { يَهْدِ اللَّهُ أُنَّةَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ (٣) الْآيَةُ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعِينَ أَلْفَ خَلْقٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٤) . (١) مِنْ س .

(٢) من س .

(٣) + عمران : ١٨ .

(٤) جاء في للكن ! ثمة لابن أبي الثخين عن ابن مسعود ١ / ٥٧٠ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل الفاتحة ...

إلخ

١٧٥

(٤٣) باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة

والحث على قراءة الآيتين من آخر البقرة

٢٥٤ - (٨٠٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّيِّعِ وَأَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا

أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : ثِينَمَا جَبْرِيلُ قَاعَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : هَذَا بَابُ " مَنْ أَلِئْتُمَا فُتِحَ الْيَوْمَ " ، لَمْ يَفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ ، فَتَزَلَّ مِنْهُ مَلَكٌ ، فَقَالَ : هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ ، لَمْ يَنْزَلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ ، فَسَلَّمَ وَقَالَ : أَبَشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ ، فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتهُ .

٧٠٤٤ (44) باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي

٢٥٥ - (٨٠٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : لَقِيتُ أَبَا

مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : حَدِيثُ ! بَلَّغْنِي عَنْكَ فِي الْآيَتَيْنِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

فَقَالَ : نَعَمْ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ) .

وقوله : " فيسمع نقیضا " (١) هو مثل صوت الباب وشبهه ، وفي الحديث : (هذا

باب من السماء فتح) .

قال الإمام : وقوله : (من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه) ، محتمل أن يريد كفتاه من قيام الليل [أو من أن

يكون ممن توسد القواق] (٢) لو من لذي الشياطين [كما جاء فيمن (قرأ آية الكرسي نزل عليه هـ ش الله حافظ ولا يقربه شيطان حتى

يصبح) (٣) ، أو بما حصل له بقرآتهما من الأجر ، لأنهما مشتملتان على أبواب الايمان

(١) الذي في المطبوعة : (سمع نقیضا) .

(٢) غير مذكورة في المعلم .

(٣) لطديث أخرجه البخاري ، كفضائل القرآن ، بفضل البقرة عن أبي هريرة ولفظه : وكلني رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني ات فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته ، فقلت : لأرفعنك الى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فقصص

الحديث ، فقال - لي الشيطان - : إذا آويت إلى فراشك فاقرا آية الكرسي لن يزال معك من الله حافظا ولا يقربك شيطان حتى

تصبح ، وقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (صدقك وهو كذوب ذاك شيطان) ٦ / ٢٣٢ .

كما أخرجه في كالوكالة ، بإذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئا ٣ / ١٣٣ ، كبده الخلق بصفة بلب! ٤ / ١٤٩ .

١٧٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل الفاتحة ...

إلخ (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

٢٥٦ - (٨٠٨) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُمَيْهِ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ قَرَأَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّتَاهُ) .

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم).

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنَا

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَنْ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا حَفْضَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَنَسٍ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .

والاستسلام والعبودية لله ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة [(١)] .

قال : [وذكر مسلم في أسانيد هذا الحديث] (٢) حديث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وعبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري [عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (من قرأ الآيتين) الحديث] (٣) ، سقط من نسخة أبي العلاء ذكر إبراهيم بين الأعمش وعلقمة ، والصواب إثباته وبه يتصل الإسناد ، وكذلك أخرجه البخاري والشائي (٤) .

(۱) کلام المآضی .

(٢) في المعلم : خرفي مسلم في باب فضائل القرآن .

(۳) من ع .

(٤) البخارى كفضائل القرن ، بمن لم ير بأساً أن يقول : سورة البقرة وسورة كذا وكذا (٥٠٤٠) ، النسائي فى الكبرى ، كعمل اليوم ولليلة ، بمن قرأ آيتين ٦ / ١٨١ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ١٧٧

(٤٤) باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي

٢٥٧ - (٨٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْغَطَفَانِيِّ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ ، عَنْ أَبِي التَّوْحِيدِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ ، عُصِمَ مِنَ الدَّ - الْ !) .

(...) وحدثنا محمد بن محمد بن المثنى وابن بشار، قالا : حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا

٧٠٤٥ (45) باب فضل قراءة قل هو الله أحد

، مص ، ص ص ص!عو ، ه ، ص ه ص عص ص ، ء ص ه ص ه ، ص ص ص ص ص! ص ء شعبة .

ح وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا همام ، جميعا عن قتلة ، بهذا الإسناد .

قَالَ شُعْبَةُ: مَنْ أَمَرَ الْكَهْفَ .

وَقَالَ هَمَامٌ : مَنْ أَوَّلَ الْكَهْفِ ، كَمَا قَالَ هِشَامٌ .

٢٥٨ - (٨١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاعٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ ؟) قَالَ : قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُهُ : (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ) : قُلْ : لِمَا فِي

قصة أصحاب الكهف من العجب والآيات ، فمن علمهما لا يستغرب أمر اللّخال ، ولا فتن يه ، أو يكون هذا من خصائص الله لمن حفظ ذلك ، فقد روى : (من حفظ سورة الكهف ثم أدرك الدجال لم يسلط عليه) (١) وعلى هذا تنزل الرواية / الانحرى (من آخر سورة الكهف) ، وقيل : لما في قوله : { أَحْقَسَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَخُونُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ (٢) وما بعدها .

فيه من التنبيه على أمر الدجال والتنبيه على المفتونين والأخسر لن أعمالا ، وفي آخر الآيات من ذكر التوحيد وأن لا يشرك بالله أحدا . وقوله - عليه السلام - لأبي : (أتدري أي آية من كتاب الله أعظم) (٣) ، وذكر آية الكرسي ، فيه حجة للقول بتفضيل بعض القرار على بعض وتفضيلي القرآن على سائر كتب

(١) ثبو داود في الق ، كالملاحم ، بخروج الدجال (١ ٤٣٢ ، ٤٣٢٣) ، النسائي في الكبرى ، كفضائل للقرتن ، بالكهف (٢) / (٨٠٢٥) ، أحمد في المسند ٦ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، جميعا بلفظ : (من حفظ عر تيات من أول سورة الكهف) . (٢) الكهف : ١٠٢ .

(٣) في للطبوعة : (من كاب الله معك) . ١٣٥ / ١

١٧٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي قُلْتُ : اللَّهُ ! رَأَيْتُ أَعْلَمُ . قَالَ : (يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ، أَتَلُوا أَحَدَ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ ؟) قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَحْ ! الْقَوْمُ (١) قَالَ فَضْرَبَ فِي صَلَواتِي وَقَالَ : (وَآلِهِ ، لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ) .

الله عند من اجازته ، منهم إسحق بن راهويه ، وغيره من العلماء والمتكلمين ، وذلك راجع إلى عظم أجر قارئ ذلك وجزيل ثوابه على بعضه كثر من سألته ، وهذا مما اختلف أهل العلم فيه ، فأبى ذلك الأضرعى والباقلاني وجماعة من الفقهاء وأهل العلم ؛ لأن مقتضى الأفضل نقص المفضل عنه ، وكلام الله لا يتبغض (٢) ، قالوا : وما ورد من ذلك بقوله : (أفضل وأعظم) لجعض الآي والسور فعناه : عظيم وفاضل ، وقيل : كانت آية الكرسي أعظم لأنها جمعت أصول الأسماء والصفات من الألوهية والحياة والوحدانية والعلم والملك والقدرة والارادة ، وهذه السبعة قالوا : هي أصول الأسماء والصفات .

وقوله لأبي حين أخبره بذلك ، وأنها آية الكرسي : الينك العلم أبا المنذر) وضربه صدره ، فيه تنشيط [المعلم] (٣) لمن يعلمه إذا رآه أصاب ، وتنويهه (٤) به ، وسروره بما أدركه من ذلك ، وفي الخبر إلقا المعلم على أصحابه المسائل لاختبار معرفتهم ، أو ليعلمهم ما لعلمهم لم ينتبهوا للسؤال عنه ، ويحتمل جواب أبي مما قد سمعه [قبل] (٥) منه - عليه السلام .

(١) البقرة : ٢٥٥ .

(٢) في س : لا يتنقص ، والمثبت من الأصل ، ونقلها النووي هكذا : وليس في كلام الله نقص به ٢ / ٤٦٠ .

(٣) من س .

(٤) في الأصل : وتنويهه ، والمثبت من س .

(٥) من هـ ! س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة { قل هو الله أحد }

(٤٥) باب فضل قراءة { قل هو الله أحد }

١٧٩

٢٥٩ - (٨١١) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي

الجعد عن معدان بن أبي طلح! عن أبي الدرداء! عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ؟) .

قالوا : وكيف يقرأ ثلث القرآن ؟ قال : (قل هو الله أحد) (١) تعدد ثلث القرآن) .

٢٦٠ - (...) وحدثننا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا محمد بن بكر ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة .

ح وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان ، حدثنا أبان العطار ، جميعاً عن قتادة ، بهذا الإسناد . وفي حديثهما من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء ، فجعل { قل هو الله أحد } جزءاً من أجزاء القرآن لما .

قوله في { قل هو الله أحد } : (تعدل ثلث القرار) ، وقال : (سأقرأ عليكم ثلث القرآن) ، فقرا : { قل هو الله أحد } وهذه الرواية تقدر في تأويل من جعل ذلك لشخص بعينه .

قال القاضي : قال بعضهم : قال الله تعالى : { اتر كائى أحكمت آياته ثم فئت من

لدن حكيم خير } ثم بين التفصيل فقال : { الأتبدوا إلا الله } فهذا فصل الألوهية ، ثم قال : { إن ! لكم تنه نبير وبشير } وهذا فصل النبوة ثم قال : { وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه } (٢) فهذا فصل التكليف ، وما رواه من أمر الوعد والوعيد ، وعليها أجزاء القرآن بما فيه من القصص من فصل النبوة لأنها من أدلتها ، وفهمها أيضا ما يدل على أن الله قترها ، و { قل هو الله أحد } جمعت الفصل الأول .

قال القاضي : وقيل : إن هذا إنما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم) للذى رورها .

وفي الحديث الآخر : (أن الله جزأ القرآن ثلاثة أجش اء ، كل { قل هو الله أحد } جزءاً من أجزاء القرآن) (٣) ، قال الإمام : قيل : إن معنى ذلك أن القرار على ثلاثة أنحاء ، قصص ، وأحكام ، وأوصاف لله جلت قدرته ، و { قل هو الله أحد } تشتمل على ذكر

(١) سورة الإخلاص : ١ .

(٣) في ع : أجزاء ، وفي س : جزء .

(٢) هود : ١ - ٣ .

١٨٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة { قل هو الله أحد } ٢٦١ - (٨١٢) وحدثنى محمد بن حاتم ويعقوب بن إبراهيم ، جميعاً عن يحيى ،

ص ص ه ، ص ص محص ص ه ص ه ، ص ص محر ، ه ، عوص ص محص ، ص ص ه قال ابن حاتم : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا يزيد بن كيسان ، حدثنا ابو حازم عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (احشدوا ، فإنى سأقرأ عليكم ثلث القرآن) ، فحشد من حشد ، ثم خرج نبي الله (صلى الله عليه وسلم) فقرا : { قل هو الله أحد } ثم دخل .

فقال بعضنا لبعم : إني أرى هنا خبر جاعه من السماء ، فذاك أذى أدخله ، ثم خرج نبي الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (إني قلت لكم : سأقرأ عليكم ثلث القرآن ، ألا إنها تعدل ثلث القرآن) .

٢٦٢ - (...) وحدثننا واصل بن عبد الأعلى ، حدثنا ابن فضيل ، عن بشير أبي إسماعيل ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : خرج إقتنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (أقرأ عليكم ثلث القرآن) فقرم { قل هو الله أحد } .

الله المتمد حتى ختمها .

٢٦٣ - (٨١٣) حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، حدثنا عمى عيد الله بن وهب ، حدثنا عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي

هَلَالٍ ؛ أَنَّ أَبَا الرَّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَكَانَتْ فِي جَبْرِ عَائِشَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي الصَّفَاتِ ، وَكَانَتْ ثَلَاثًا مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ ، وَرَبَّمَا أَسْعَدَ هَذَا التَّأْوِيلُ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ : (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَرَأَ الْقَرَارَ) ، وَقِيلَ : مَعْنَى ثَلَاثَ الْقَرَارَ لِشَخْصٍ بَعِينَهُ قَصْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : أَنَّ اللَّهَ يَتَفَضَّلُ بِتَضْعِيفٍ ! الثَّوَابَ لِقَارِئِهَا ، وَيَكُونُ مُنْتَهَى التَّضْعِيفِ إِلَى مَقْدَارِ ثَلَاثٍ مَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْأَجْرِ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنْ دُونَ (١) تَضْعِيفِ أَجْرٍ ، وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَشَدَ النَّاسَ) فَحَصَلَ لَهُ مِنْ تَرْدِيدِهَا وَتَكَرَّرِهَا قَدْرُ تَلَاوُثِهِ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ .

وَقَوْلُهُ : (احْشِدُوا) وَقَوْلُهُ : (حَشَدَ مِنْ حَشَدَ) : أَيِ اجْتَمَعُوا ، وَاجْتَمَعَ مِنْ اجْتَمَعَ وَتَأَهَّبَ مِنْ تَأَهَّبَ .

قَالَ الْهَرَوِيُّ : يُقَالُ حَشَدَ الْقَوْمَ لِفُلَانٍ جَمَعُوا لَهُ وَتَأَهَّبُوا ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : حَشَدَ الْقَوْمَ يَحْشُدُ وَيَحْشِدُ إِذَا جَمَعَهُمْ (٢) وَالْحَشْدُ : الْقَوْمُ الْمُجْتَمِعُونَ .

وَقَوْلُهُ لِلَّذِي قَالَ فِي { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } : إِنِّي أَحِبُّهَا : (أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ) (٣) ، قَالَ (١) فِي ع ، مِ : غَيْرَ .

(٢) قِيدَتْ عِنْدَ الْأَبِيِّ : لِبْنِ دَرِيدٍ حَدَّثَ الْقَوْمَ جَمْعَتَهُمْ .
وَالْخَلْدُ الْقَوْمُ لِلْجَمْعِ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ فِي التَّوْحِيدِ وَالشَّائِئِ بِغَيْرِ لَفْظٍ (إِنِّي أَحِبُّهَا) ، الْبُخَارِيُّ بِمَا جَاءَ فِي دَعَا النَّبِيِّ أُمَّتَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ٩ / ١٤٠ ، النَّسَائِيُّ كَالصَّلَاةِ ، بِالْفَضْلِ فِي قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ٢ / ١٣٢ .

كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ { ١٨١ صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ! ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَقَالَ : (سَلُوهُ : لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ) .
فَسَأَلُوهُ .

فَقَالَ : لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ ، فَأَنَّا احْثِثْ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ !) .

٧٠٤٦ (46) بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ

الإمام : البارئ تعالى لا لوصف بالحبة (١) المعهودة فينا ؛ لآلئنه يتقدس عن أن يميل أو يمال إليه ، وليس بذى جنس أو طبع فيوصف بالشوق الذى تقتضيه الجنسية والطبيعة البشرية ، وإنما معنى محبته سبحانه للخلق (٢) : إرادته ثوابهم وتنعيمهم ، على رأى بعض أهل العلم ، وعلى رأى بعضهم : أن المحبة راجعة إلى نفس الإثابة والتنعيم لا ل!إرادة .

ومعنى محبة المخلوق له : إرادتهم أن ينعمهم ويحسن إليهم .

قال القاضى : أما محبة المخلوق لله فلا يبعد فيها الميل ؛ لأن الميل يصح منهم له تعالى عنه ، وقد قيل : محبتهم له استقامتهم على طاعته ، وقد قيل : بل هذا مقى الخلق ثمرة المحبة ، وأن حقيقتها الميل إلى ما يوافق الإنسان ، إما لاستلذاذه بإدراكه بحواسه الظاهرة ، كمحبة الأشياء الجميلة والمستننة والمستمحسنة ، أو بحاسة عقله ، كمحبة الفضلاء وأهل المعروف والعلم وذوى السير الحسنة ، أو لمن يناله إحسان وإفضال مق قبله ، والله تعالى فى جلاله وعظيم سلطانه وبهاء نوره وجلال ملكه وجسيم إحسانه وإنعامه حقيق ألا يجب سواه ، وأن تحار العقول والأبصار فى جمال ملكوته وجدوته تعالى عن الأنداد والأشباه .

(١) عند القاضى : بالصفة ، والمثبت من المخ م .

(٢) في الملم : للمخلوق .

١٨٢
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة المعوذتين

(٤٦) باب فضل قراءة المعوذتين

٢٦٤ - (٨١٤) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ يَبَّالٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ

أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَدْرَلَّتِ اللَّيْلَةُ لَمْ يَرِ مِثْلُهَا قَطُّ ؟) { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ } (١) { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ } (٢) .

٢٦٥ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ،

عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ .

قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَلَزِلَ أَوْ أُنْزِلَتْ عَلَى آيَاتٍ ! لَمْ يَرِ مِثْلُهَا قَطُّ : { المَعُودَتَيْنِ } .

(...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي أَسَامَةَ : عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ، وَكَانَ مِنْ رُفَعَاءِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) +

وقوله : (آيَاتُ أُنْزِلَتْ عَلَى اللَّيْلَةِ لَمْ يَرِ مِثْلُهَا : { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ } { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ }) : دليل واضح على أنهما من القرآن

، ورد على من تأوّل على ابن مسعود غير ذلك (٣) ، ورد على من زعم أن لفظة { قُلْ } ليس من السورتين (٤) ، د انما أمر - عليه

(٢) (٣)

(٤)

سورة الفلق : ١ .

سورة الناس : ١ .

يعنى بذلك ما أخرجه البخارى ولللفظ له - وأحمد عن زرّ بن حبیش قال : سألتُ أُبَيَّ بْنَ كَدْبٍ قُلْتُ : يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ، إِنْ تُحَاكِ ابْنَ

صَعُوبٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ أُبَيُّ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : قِيلَ لِي فَقُلْتُ .

قال : فنحن نقول كما قال رسولُ الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ك فضائل القرآن ٩ / ٦٢ ، أحمد في المسند ٥ / ١٢٩ .

وقد أخرج النسائي عن عقبة بن عامر قال : أهديت للنبي كلمة بغلة شهباء فركبها وأخذ عقبة يقول ما به ، فقال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم) لعقبة : (اقرأ) قال : وما أقرأ يا رسول الله ؟ قال : (اقرأ { تَلْ تَفُودُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَوْ فَاحِصٌ }) فسادها على حتى قرأتها

، فعرفني لم أفرح بها جداً ، قال : ألعك تهاونت بها ، فأفقتُ تُصَلِّيَ بِمِثْلِهَا (٤ / ٤٣٨) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل قراءة المعوذتين

١٨٣

السلام - كيقول فقال ، وهو شيء روى في حديث تأوّل بعض الملاحدة () على هذا ، وكتبها في المصاحف ، والإجماع عليه أنها من

القرآن يرد قوله! (٢) .

(١) يعنى حديث ابى دلدی أخرجه أحمد : (فأمرنا رسول الله نحن نقول " ٥ / ١٢٩ عن لبي ، وانظر مسند لطميدى ١ / ١٨٥ .

(٢) نقل ابن حجر عن الباقلاني في كتابه الانتصاف قوله : لم يخكر ابن صحي كونها من القرآن وإنما أنكر إثباتهما في المصحف ، فإنه

كان يرى ألا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لفظ في كتابه فيه ، وكأنه لم يبلغه الاذن في ذلك .

قال : فهذا تأويل ت وليي بحالاً مومنها قربما .

رجع : للفتح ٨ / ٦١٥ .

وقى قوله (صلى الله عليه وسلم) : ا لم ير مثلهن) يعنى - والله للمم - لفه لم يكن صورة آياتها كلها تعويذا من شر الأشرار جمرهما ، لان اريد لم ير مثلهن فى الفضل فلا يعارض ما تقلم نى تية الكرى ، تلك آية واحدة وهذه آيات ، ترى قال : إنه عام مخصوص ، قال الأبى : لوى قال ضم هنا إلى ذلك ينتج أن دميع سواه فى الفضل ٢ / ٤٢٦ .

١٨٤
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل من يقوم بالقرآن ...
إنح

٧٠٤٧ (47) باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه

٧٠٤٨ (48) باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف

(٤٧) باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه ، وفضل

من تعلم حكمة من فقه أو غيره فعمل بها وعلمها

٢٦٦ - (٨١٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والنقاد وزهير بن حرب ، كلهم

عن ابن عينة ، قال زهير : حدثنا سفيان بن عينة ، حدثنا الرفرى عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال :
الا حسد إلا فى الثنتين : رجل اتاه الله القرآن ، فهو يقوم به آناء الليل ، وآناء النهار ، ورجل اتاه الله مالا ، فهو يشقه آناء الليل وآناء النهار .

٢٧٠ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن

ابن شهاب ، قال : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الا حسد إلا على اثنتين : رجل اتاه الله هذا الكتاب ، فقام به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل اتاه الله مالا ، فتصدق به آناء الليل وآناء النهار .

ها ٢ - (٨١٦) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن إسماعيل ، عن قيسى .

قال : قال عبد الله بن مسعود .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ومحمد بن يقبشر ، قالا : حدثنا إسماعيل ، عن قيسى ، قال : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الا حسد إلا فى اثنتين : رجل اتاه الله مالا ، فسلطه على هفكته فى الحق ، ورجل اتاه الله حكمة ، فهو يقضى بها ويعلمها .

٢٦٩ - (٨١٧) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثني أبي ،

عن ابن شهاب ، عن عامر بن واثلة ، أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بن الخطاب - وكان عمر يستعمله على مكة - فقال : من استعملت على أهل الوادى ؟ فقال : ابن أبى .

قال : ومن ابن أبى ؟ قال : مولى من موالينا .

قال : فاستخلفت عليهم مولى ؟ قال : إياه .

وقوله : الا حسد إلا فى اثنتين الحديث ، معناه : لا حسد محمود أو مدوح (١)

إلا هذا ؛ لأنه حسد على فعل الخير .

والحسد على ثلاثة أضرب : محرّم مذموم ، ومباح ،

(١) فى الأصل : مدوحا .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب فضل من يقوم بالقرآن ...

قَارِي! لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، صَبَّاهُ عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ .

قَالَ عُمَرُ : أَمَا إِنْ نَبِّئَكُمْ (صلى الله عليه وسلم) قَدْ قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ) .

(...) وَحَدَّثَنِي عَنْهُ اللَّهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَا .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْمٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيِّ ثِ الْخُزَاعِيِّ لَقِيَ عُمَرَ بْنَ الْخَلَّابِ بِعُسْفَانَ .

بِمَثَلِ حَلِيبِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

ومحمود مرغث فيه ، فالأول تمنى زوال النعمة المحسودة من صاحبها وانتقالها إلى الحاسد ، وهذا هو حقيقة الحسد ، وهو مذموم شرعا وعرفا ، وأما الوجهان الآخران : فهو الغنط ، وهو أن يتمنى ما يراه من خير بأحد أن يكون له مثله ، فإن كان من أمور الدنيا المباحة كان تمنى ذلك مباحا ، وإن كانت من أمور الطامحات كان محمداً مرغبا فيه .

١٨٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...

إلخ

(٤٨) باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، وبيان معناه

٢٧٠ - (٨١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيٍّ ! بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَقْرَأَ نَبِيَّهَا ، فَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَمَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ ، ثُمَّ لَبِيتُهُ بِرِدَائِي ! فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ دَنَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِي !! .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أُرْسِلُهُ ، اقْرَأْ) .

فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ

وذكر مسلم : حديث عمر مع هشام بن حكيم واختلافهما في قراءة سورة الفرقان وقول عمر : (فكدت أن أعجل عليه) ، يفسره قوله في الرواية الأخرى : (أساوره) أى أواثبه ، وقيل : معناه هنا : أخذ برأسه ، قاله الحربى .

وقوله : (ثم لبيتته بردائه) : هو الأخذ بمجاميع ثوب الرجل في عنقه وجذبه بها ، وقيل : أخذ ذلك بجمعها على اللبّة وهى النحر ، كل هذا يدل على تشعّم في أمر القرآن ، وقراءته على ما سمعوه من النبي - عليه السلام - والتحري في تلاوته [هـ] و [١] حروفه على ذلك ، ورد على من تسامح في القراءة المروية عن ابن مسعود ، أو بالفارسية والعجمية إقلا لم يحسن العوبية كما ذهب إليه أبو حنيفة (٢) ، وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) عمر بدرس له محتمل وجهين ، إقلا لأنه لم يسحق عنده بحد أن يفعل ذلك به ، إذ لم يثبت عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ما يوجب به ، ولأن عمر إنما نسب إليه اختلافاً في القرائن ، وعند النبي - عليه السلام - من جواز بحض !! علم ، فأمره ب! طلاقه حتى يسمع منه ما ادعاه عليه ، أو ليرسله ويزول عنه ذلك التلب وشغل البال وذعر صولة عمر ، ليتمكن من القراءة على النحى ماقت

(١) ماطة من الأصل .

(٢) فله : إقلا لم يمح! قراءة للفاحمة بالعربية يُمحّ ويهلّ ولا يقرأ بالفارسية ، فالقولان له ، والأول : لأنه إذا لم يحسن العربية فقد عجز عن مراعاة لفظه فيجب عليه مراعاة معناه ليكرن التكليف بحسب الامكان ، والثاني : فلقوله تعالى : { فَاتْرَكُوا مَا صِرْتُمْ مِنْ رَانَ } .

[المزمل : ٢٠] ، هو المنزل بلغة العرب لَعْلَهُ تَمَالَى
 { إِنَا أَنُؤْنَ ةُ تُرَافَا عَرَبِيًّا } [يوسف : ٢] فلا يكون الفارسي قرتنا ، ولا من القرقي معجز ، والاعجاز من حيث اللفظ يزول بزوال اللفظ
 للعربي فلا كهون الفارص قرتنا لانعلام الاعجاز .
 بدائع للصنائع ١ / ٣٢٩ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...
 إلخ - ١٨٧ يقرأ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هَكَذَا ؟ نَزَلَتْ) .
 ثُمَّ قَالَ لِي : (اقْرَأْ) .
 فَرَأَتْ .

فَقَالَ : (هَكَذَا أَتَزَلَّتْ ، إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَأَقْرُؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .
 الجأش طيب النفس .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) / : (هكذا أنزلت) [تجويز] (١) وتصويبه (٢) قراءته ، وأمره
 لعمر بعده بالقراءة لثلاثا يكون الخطأ والغلط منه ، فلما قرأ قال له أيضا : دا هكذا أنزلت) وصوب قراءته ثم بين - عليه السلام - كيفية
 نزولها بهذا الاختلاف بقوله : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه تيسيرا على الأمة في تلاوته ، وهذا كله
 يدل أن هشاما لم يخالف عمر في جميع حروف السورة وإنما خالفه في بعضها ، كما أن السبعة أحرف ليست في جميع الكلمات ، وإنما هي
 في بعض القرآن لا جميعه (٣) .

واختلف في معنى قوله : (سبعة أحرف) : فقليل : هو حصر للعدد ، وهو قول الأكثر ، وقيل : توسعة وتسهيل لم يقصد به الحصر ،
 ثم اختلفوا ما هذه السبعة ؟ فمنهم من جعلها في المعاني ، كالوعد والوعيد ، والحكم والمتشابه ، والحلال والحرام ، والقصص والأمثال
 والأحكام والأمر والنهي ، ثم اختلف هؤلاء في تعيين هذه السبعة منها ومنهم من جعلها في صورة التلاوة ومنحنى النطق بكلماتها ،
 من إدغام وإظهار ، وتفتيح ، وترقيق وإمالة ومد ؛ لأن العرب كانت مختلفة اللغات والكلام في هذه الوجوه ، فيسّر عليهم القراءة
 ليقرأ كل إنسان بما وافق لغته ، وسهل على لسانه (٤) ، ومنهم من جعلها في الألفاظ والحروف ، واليه أشار ابن شهاب في الأم ،
 ويحتج هؤلاء باستزادة النبي (صلى الله عليه وسلم) لجبريل وأنه لم يزل يستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف ، وأن النبي (صلى الله
 عليه وسلم) قرأ بجميعها .

قالوا : وهذا

(١) ساقطة من س .

(٢) في هامى س : تصويبا .

(٣) وعلى ذلك فليست السبع حروف ببع لغات لأن عمر بن الخطاب قرشى عدوى وهام بن حكيم بن حزام قرشى أسدى ، ومحال
 أن ينكر عليه عمر لغته ، كما محال أن يقرئ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واحدا منهما بغيره يعرفه من لغته .

حكاه أبو عمر ثم قال : إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة السبعة بألفاظ مختلفة ، نحو : أقبل ، وتعال ، وهلم
 ، وعلى هذا الكثير من أهل العلم .

التهديد ٨ / (٤) وتفسير الأحرف باللهجات أو لغات العرب ما بين مصرية وربعية ، ونز ، ية وقرشية وغيرها ، هو الذى اختلى ه ابن
 جرير الطبرى ، وكثيرون من الرولة ، قال الثغ أبو زهرة : وهو الذى يتفق مع النسق التاريخي في الجمع الذى اضطر ذو النورين عثمان
 - رضى الله تعالى عنه - لأن يقوم به ، وارتضاه الصحابة .

قال : ولقد فكر القرطبي أن هذه الأحرف بلقية في القرنين لم ينخ منها حرف ، ولكنى أرى أن النسق التاريخي يوجب أن يكون حرف
 واحد قد بقى ، وهو لغة قرطبي ! ، وهو الذى كتب عثمان مصحفه عليه .

مها ١ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على محبة أحرف ...
إنلخ

يدل على أنه ليس في صورة التلاوة .

ثم من جعلها في الألفاظ والحروف اختلفوا ، فقليل : سبع قراءات وأوجه ، قال أبو

عبيد في ذلك : مربع لغات من لغات العرب (١) يمينها ومضرها ، وهي أفصح اللغات وأعلاها من كلامهم وقيل : بل هذه السبعة كلها لمضر لا لغيرها (٢) ، قال : وهذه اللغات متفرقة في القرآن غير مجتمعة في الكلمة الواحدة ، وقيل : بل يصح اختراعها في الكلمة الواحدة ، وذكروا من ذلك قوله .

{ وَعَبَدَ الْاَلَاغُوتَ } (٣) و { نَزَعَ وَنَلَّغَبَ } (٤) و { بَاعَدَ بَيْنَ اَسْفَارِنَا } (٥) و { بَعَذَابِ بَيْيسَ } (٦) ويخر ذلك .

وذكروا فيها وجوها محبة ونحوها ، وقيل : بل هذه السبعة تختلف الألفاظ على الكلمة الواحدة بمعنى واحد أقبل وأسرع ، وهلم ونخل

وتعال ، وقد جاء هذا مبنيًا مفسرًا كما جاء في قراءة أبي { انظُرُونَا تَفْتَسِ مِنْ نَوْرِ كُمْ } (٧)

(١) غرب الحديث ٣ / ١٥٩ ، دون قوله : (يمينها ومفمرها) .

قال : وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه ، هذا لم يسمع به قط ، ولكن يقول هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن ، فبعضه نزل بلغة تريت ، وبعضه بلغة هديل ، وبعضه بلغة هوارن ، وبعضه بلغة اهل اليمن ، وكذلك سائر اللغات ، ومعانيها مع هذا كله واحد .

(٢) واحتجوا لذلك بقول عثمان : نزل القراق بلسان مفمر ، وقالوا : جائز أن يكون منها لقريش ! ، ومنها لكثانة ومنها لأسد ، ومنها لهذيل ، ومنها لقيم ، ومنها لضبة ، ومنها لقيص ، فهذه قبائل مفمر تستودب سبع لغات على هذه المراتب .

(٣) المائدة .

٦ .

وقد ترا حمزة : (وعبد الطاغوت) بضم الباء (الطاغوت) جر ، يقال عبد وعبد .

قال الشاعر :

ابني ل!ش بن أمكم أمة لان أبح!عبد

قال الفراء : الباء تضمها العرب للمبالغة في المدح والذم نحو : رجل حنؤ ويقط .

أي مبالغ في الحذر ،

فتأويل عبد على ذلك أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان .

(٤) يوصف : ١٢ .

بالنون قرار ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر .

وجتهم قوله تعالى بعدها : { إنا فعظ ن!تيق } فأصتدوا جميع ذلك إلى جماعتهم .

وقرأ أهل المدينة والكوفة : { وَرَزَعَ وَطَعَبَ } بالياء إخبلى ١ عن يوصف ، وجتهم في ذلك أن القوم يكا كان قولهم ذلك ليعقوب

اختداعا منهم إياه عن يوصف بذ سألوه

أن يرسله معهم ليثبط يوعيف لخروجه إلى الصحراء ويلحب هناك .

(٥) سبا : ١٩ .

قرا ابن كثير وثبو عمرو : (فقالوا رثنا بعد) بالثديد ، وقرأ دلباقون (باعد) بالألف .

(٦) الأعراف : ١٦٥ .

قرأ ابن عامر : (بعذاب بئي) بكسر الباء وبهمزة ساكنة ، خرج الهمز على الأصل ولم يلف في الهمزة ثقل لخفة الحرف وقلة حروفه .

وقرأ تافع : (بعذاب بين) بغير همز ، أبدلت الياء

من الهمزة لثقل إيهمة لأن الياء أخف منه ، وقرأ أبو بكر عن عاصم : (يِلْس) على (فيعل)
وترأ الباقون : { يِعْلَب بيهس } على (فيعل) من البوس ، وتفسيره الشديد .
(٧) الحديد : ١٣ .

ترأ حمزة بقطع الألف ، أى أمهلونا ، وقرأ الباقون بوصل الألف ، أى انتظرونا كما قال : { غَرَّ نَظْرِي (نَ ال) [الأحزاب : ٥٣] } .
راجع : حجة القرل ! ت لابن زنجلة .

وقد روى صرقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : { لِلَّيْنِ
آفَنُوا انطوؤا } للذين تمنوا أمهلونا ، للذين اقتوا آخرونا ، للذين امنوا ارقبونا .
التمهيد ٨ / ٢٩١ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...
إنلح - ١٨٩

٢٧١ - (...) وحديثي حَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ
ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّهَلِيِّ ، أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَخْبَرَاهُ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ :
سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ

وَأَخْرُونَا وَأَنْسُونَا ، وَ { كُنَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ نُشُوءًا فِي (١) وَمَرَوْا ٤ ، وَسَعَوْا فِيهِ ، وَكَقَوْلِهِ : فَأَمَّا الْإِنِّ ذِكْرُ اللَّهِ (٢) وَامضوا ، وإلى هذا
ذهب الطبري (٣) وابن عيينة وابن وهب وحكاه عن مالك .

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب : الصحيح أن هذه السبعة أحرف قد كانت ظهرت واستفاضت عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)
(وضبطتها عنه الأمة وأثبتها عثمان والجماعة في المصحف ، وأخبروا بصحتها ، وخبروا الناس فيها كما فعل الرسول ، وإنما طرحوا منها
قراءة لم تثبت ونقل أحاد لا تثبت بمثلها القرآن ، وأن هذه السبعة الأحرف تختلف معانيها تارة وألفاظها أخرى ، ليست متضادة
ولا متباينة .

وذكر الطحاوي أن القراءة بالسبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص للضرورة لأول منازل القرآن ، واختلاف لغات العرب ومشقة
كل طائفة أن ترجع إلى لغة الأخرى ، فلما كثرت الناس والكتب وارتفعت الضرورة رجعت إلى حرف واحد (٤) وقيل : السبعة

الأحرف

(١) اليقرة : .
٢

بالإسناد الأبق عن لبي : الله كان يقرأ { كُطُ أَف ! اة لَهُم ئِثْوَا فِي } مروا فيه ، سعوا فيه .

قال ابن عبد البر : كل هذه الأحرف كان يقرأها أبي بن كعب .

فهذا معنى الحروف المراد بهذا الحديث ، والله أعلم .

إلا أن مصحف عمان الذي بأيدي الناس اليوم هو منها حرف واحد ، وعلى هذا أهل العلم فاعلم .

الأبق .

(٢) الجمعة : ٩ .

وما ذكر القاضي هو رواية الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : بنى سبعة ال! ترآة ، فرأيتهم متقاربين ، فاقرأوا كما علمتم ،
وإياكم والتنطع والاختلاف وإنما هو كقول أحدكم : هلم ، وتعال .

وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : { للذين

ثفوا انكل ونا } للذين آمنوا أمهلونا ، للذين آمنوا آخرونا ، للذين آمنوا ، قبونا .

وبهذا الإسناد عن أبي بن كعب ، أنه كان يقرأ { كُتُ الف ! اة لَهُم ئِثْوَا هِ } مرؤا قيه ، سعوا فيه .

كل هزه الأحرف كان يقرأها أبي

ابن كعب .

فهذا معنى الحروف المراد بهذا الحديث .
ولله أعلم .

الابق

(٣) انظر : تفسير الطبري ١ / ٥٧ وقد قال : الأحرث السبعة التي أنزل الله بها القراق من لغات سبع ، في حرف واحد وكلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني كقول القائل : هلم واقبل ، وتعالى ، د الى ، وقصدي ، ي نحوي ، وقربي ، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق ودقق فيه المعاني د ان اختلفت بالبيان به الاكسن .
(٤) منمكل الآتلي ٤ / ١٩١ .

١٩٠ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرار على سبعة أحرف ...
إنل يكون اختلافها من لغس الكلمة بغيرها ، أو زيادة حرف ونقصانه ، أو يبدل حرف من اخر ، او اختلاف الأفراد والجمع أو المخاطبة والخبر ، أو الأمر والخبر ، أو تغير إعراب الكلم ، أو التقديم والتأخير ، أو الاختلاف في لغات الحرف الواحد وتصريف الفعل ، فنه ما تختلف ألفاظه ومعناه واحد ، ومنه ما يختلف معنى ولفظا .
قال الباجي : ولا سبيل لنا إلى تغيير حرف من تلك الأحرف وكلها في المصحف (١)
! إلى هذا ذهب غيره .

وامشدل من قال هذا بنحو عثمان والصحابه وتحريقهم المصاحف الأول ما عدا المصحف ، ولو كان في شئ منها بقية من الحروف السبعة التي أنزل بها القرار لم يمح .
قالوا : دائماً محيت لأجل الترتيب المتفق عليه في المصحف ؛ لأن سائر المصاحف كانت على غير ترتيب ، ولأنهم كتبوا صور الحروف على لغاتهم .

وقال الداودي : والسبع المقارئ التي يقرؤها الناس اليوم ليس كل حرف منها هي أحد تلك السبعة ، بل قد تكون مفرقة فيها (٢) ،
وقال ابو عبد الله بن أبي صفرة (٣) : هذه السبعة مقارئ إنما شرعت من حرف واحد من السبعة المذكورة في الحديث وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف ، وذكره ابن النحاس وغيره ، قال غيره : ولا تمكن القراءة بهذه السبعة في ختمة واحدة ، والقارئ إذا قرأ برواية من روايات القراءة إنما قرأ ببعضها لا بأكملها ولا يدري أي هذه السبعة أحرف - يعني القراءات - كان آخر العرض على النبي - عليه السلام - وكلها مستفيضة عن النبي - عليه السلام -

(١) ولستدل على قوله من قول الله تعالى : { بِنَا نَحْنُ نَزَّجْنَا الْأَيَّهَ لَنَا لَهُ لَحَافُطُونَ } [الحجر : ٩] قال : ول الح انفصال الذكر المنزل من قراءته فيمكن حفظه ثونها ، وأن قوله (صلى الله عليه وسلم) ! (أنزل على سبعة أحرثاً تيسيراً على من أراد قراءته ليقراً كل رجل منهم بما تيسر عليه ، وبما هو أخف على طبعه وأقرب إلى لغته ، لما يلحق من المشقة بذلك المؤلف من العادة في النطق ، ونحن اليوم مع عجمة ألسنتنا وبعدا عن فصاحة العرب نحج .

المنتقى ٣٤٧ / ١ .

وعلى ذلك فكما ترى فإن متجه كلامه غير ما يقصد له القاضي .

(٢) قال الاطم ابن تيمية : لا نزل بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة اقي!! النبي (صلى الله عليه وسلم) أن القرآن أنزل عليها ، ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة ، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجلد ، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد .

فإنه أحب أن يجمع المتهور من قراءات الحرمين والعراق والشام ؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القراق وتفسيره ، والحديث والفقہ من الأعمال الباطنة والشهرة ، وسائر العلوم الدينية ، فلما أراد ذلك جمع قرلمات سبعة متهير من أئمة قرا .
هذه الأمصار ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء ثن للقراءات انسبعة هي الحروف السبعة ، ثو ثن هؤلاء السبعة المعين هم الذين لا يجوز ثن يقرأ بغير قرا عقهم .

للفتاوى ١٣ / ٣٩٠ .

قلت : وقد جرى اصطلاح المؤلفين في فن القراءات على إطلاق مصطلح (قراءة) على ما ينسب إلى إطم من ثمة القراء مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه ، لإطلاق مصطلح (رواية) على ما ينسب إلى الآخذ عن هذا الإمام ولو كان بواسطة ، كما اصطلاح على إطلاق (طريق) على ما ينسب للآخذ عن الراوى ولو سفل .
ولكل إطم صاحب قراءة رواة كثيرون رووا عنه ، ولكل راو طرق متعددة .

راجع : حجة القربات : ٥٠ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة ، سمع من الأصيلي ، وكان من كبار أصحابه ، وتوفى بالقيروان ، وقد سمع منه أخوه المهلب .

ترتيب المدارك ٨ / ٣٦ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...

إلخ - ١٩١ الفرقان في حياة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وساق الحديث بمثله .

وزاد : فكذت أساوره في الصلاة ، فتصترت حتى يسلم .

(...) حدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا هعمر عن الرفرئ ، كرواية يونس بإسناء .
وضبطها الأمة ، وأضافت كل حرف منها إلى من أضيفت إليه من الصحابة ، أى أنه كان كثر قراءة به كما أضيف كل مقرر منها إلى من اختار القوامة به والتلاوة من القراءة السبعة وغيرهم .

وقوله : لك بكل مسألة رادئها مسألة رفة تسألنيها (١) ، فقلت : اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي ، وادخرت (٢) الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم حتى إبراهيم) مثل ما تقدم قبل في تفسير قوله : لكل نبي دعوة يدعو بها ، وادخرت دعوتي شفاعا لأمتي يوم القيامة (٣) وأن اختصاصهم بهذه الدعوة - وإن كانت لهم دعوات كثيرة مسمجة - لكونه من هذه خاصة على يقين من إجابتها ، وهم في غيرها على الرجاء .

وزهب قوم من ضعفة القراء والمنتسبين إلى الحديث وجماعة من المعتزلة : أن عثمان كتب المصحف وجمع الناس على بعض الأحرف السبعة وترك باقيها نظراً للمسلمين لما حدث من الاختلاف ، وأن الذي جمع عليه كان آخر العرض ، وهذا قول منكر مهجور ، ولا يصححه نقل ولا عقل (٤) .

قال الإمام : من الناس من ظن أن المراد بهذا سبعة معان مختلفة كالأحكام والأمثال والقصص إلى غير ذلك ، وإنما غره في ذلك حديث روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ذكر فيه : (أنزل القرآن على سبعة أحرف) ، وفسر بهذا المعنى ، وهذا التأويل خطأ ؛ لأنه - عليه السلام - أشار في هذا الحديث إلى جواز القراءة بكل حرف لابدال حرف من السبعة بحرف آخر ، وقد تقرر إجماع المسلمين على أنه لا يحل إبدال آية أمثال بآية أحكام قال الله تعالى : { قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي } (٥) ، وكذلك أيضا ظن آخرون أن المراد إبدال خواتم الآي ، فيجعل مكان (غفور رحيم) (سميع بصير) ، مالم يتناقض المعنى ، فتبدل آية الرحمة بآية عذاب (٦) .

وهذا أيضا فاسد ؛ لأنه قد استقر الإجماع على منع تغيير القرآن ، (١) الذي في المطبوعة (فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها) .
(٢) ما في للطبوعة : ونخرت .

(٣) كالإيمان ، بالشفاعة (ما ١ / ٣٣٤)

(٤) قلت : ما كان يصح أن يصدر مثل هذا عن القاضي ، فإن هذا القول هو لختيار الكبرى ، وإليه مال ابن عبد البر ، وبه قال الطحاوى كما سبق قريبا .

قال ابن عبد البر : إلا أن مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو منها حرت واحد ، وعلى هذا أهل العلم فاعلم ٨ / ٢٩١ ،
انظر : تفسير الطبري ٢ / ٥٩ ، البرهان للزركشي ١ / ٢٢٢ .

(٥) يونس : ١٥ .

(٦) قال أبو عمر : أراد به ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا تكون في شيء منها معنى وضده ولا وجه يخالف وجهها خلافاً ينفيه أو يضاده كالرحمة التي هي خلات العذاب وضده وما أثبه ذلك .
١ / ١٣٦

١٩٢ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...

إنح ٢٧٢ - (٨١٩) وحدثنى حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ،
ص ه ص ص رحمه كاه موه ص ! ، ء ،

عن ابن شهاب ، حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن ابن عباس حدثه ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (" أقراني جبريل عليه السلام على حرف .

فراجعته ، فلم أزل أستزيده فيزيئني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف) .

قال ابن شهاب : بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً ، لا يختلف في حلال ولا حرام .

ولو / زاد أحد من المسلمين في كلمة منه حرفاً واحداً أو خفف مثلاً أو شدد مخففاً لبادر الناس إلى إنكاره ، فكيف بإبدال كثير من كلماته ؟ وإذا فسد هذان التأويلان قلنا : ينبغي أن يعلم أن الحرف في اللغة هو الطرف والناحية ، ومنه حرف الوادي أي طرفه وناحيته ، ومنه تسميتهم الشكل المقطوع من حروف المعجم حرفاً ؛ لأنه ناحية وطرف من الكلام ، ومنه قول الله تعالى : { وَمِنْ التَّالِيَنِ مِنْ كَبَدُ اللَّهِ عَتَّى حَرْلٍ } (١) ، سى على يخر! مانينة ؟ لاءن ال! ثماك كانه على طرف وناحية من الاعتقاد .

وإذا ثبت هذا قلنا : يصح أن الحرف من الأسماء المشتركة ، فينتقل على المذهب الأول الذي هو المعاني (٢) المختلفه ؛ لأن كل معنى منها طرف وناحية من صاحبه ، وينطلق - أيضاً - على المذهب الثاني ، وهو إبدال خواتم الآي ؛ لأن كل مبدل طرف وناحية من الكلام ولكن منعنا (٣) من حمل حديثنا هذا عليه ورود الشرع بمنع الإبدال ، فلا بد من حمله على أحرف يجوز إبدالها ، وليس إلا ما يقدو في الشريعة جواز إبل! الله وهو نحو الإمالة والفتح ، فإن أحدهما يبدل بالآخر ، والتفخيم والترقيق ، والهمزة والتسهيل ، والادغام والإظهار ، وما أشبه فلك ، والغرض منه حمل الحديث على أنه أراد ناحيا وطرفا من اللغات ، ولكن يبقى على هذا المذهب نظر آخر ، هل المراد بذلك وجود قراءات سبع في كلمة واحدة أو يكون إكاً أشار (٤) [إلى] (٥) تردد سبع لغات في سائر الكلمات ، فهذا مما يختلف فيه أهل هذه الطريقة وللنظر فيه مجال .

قال : وهذا يعضد قول من قال : إن معنى الشعة الأحرث سبعة أوجه ، من الكلام المتفق معناه للختلف لفظه ، نحو : هلم وتعال ، وعجل واسرع ، وانظر وآخر .

التمهيد ٨ / كله ٢

والبر اخرج عبد الرراق من حديث قت الق ١١ / ٣١٩ .

(١) الحج : ١١ .

(٢) في المال بالمعاني ، والمثبت من المعلم .

(٣) في ع : معنى (٤) من ع .

(٥) في س : أراد .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...

إنح - ١٩٣ .

(-) وحدثناه عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرراق ، أخبرنا معمر عن الرفرى ،

بهذا الإسناد .

٢٧٣ - (٨٢٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا إبي ، حدثنا إسماعيل

ابْنُ اَلْخَالِدِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ ، قَالَ : كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ .
فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي ، فَقَرَأَ قِرَاعَةً! كَرَّمَهَا عَلَيْهِ .

ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ ، فَقَرَأَ قِرَاعَةً! سَوَى قِرَاعَةِ صَاحِبِهِ .

فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقُلْتُ : إِنْ! هُنَا قِرَاءَةٌ! رُتِبَتْهَا عَلَيْهِ ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سَوَى قِرَاعَةِ صَاحِبِهِ ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَرَأَا ، فَحَدَّثَنِي النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) شَأْنَهُمَا ، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْنِيبِ ، قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ : بَلَّغْنِي أَنْ تِلْكَ الْأَحْرَفُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ (١) الَّذِي

يَكُونُ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ (٢) خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ السَّبْعَةَ فِي الْمَعَانِي أَوْ إِشَارَةً بِرَأْنِ ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ وَالْأَلْفَاظِ .
وَقَوْلُ أَبِي : (إِنَّهُ لَمَّا حَتَّنَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لِلْقَارِئَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ قِرَاءَتَهُمَا سَقَطَ (٣) فِي نَفْسِي

مِنَ التَّكْنِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) ، قَالَ الْإِمَامُ آ : هَذَا مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ فِيهِ عَلَى أَبِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ خَاطِرُ وَزَعَةٍ مِنَ الشَّيْطَانِ غَيْرِ مُسْتَقَرَّةٍ (٤) ؛ لِأَنَّ إِيمَانَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَوْقَ إِيمَانٍ مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَاخْتِلَافُ الْقِرَاءَاتِ لَيْسَ بِعَظِيمٍ الْمَوْقِعِ فِي الشُّبُهَاتِ (٥) ، كَيْفَ وَقَدْ يَتَصَوَّرُ فِي النَّبَوَاتِ مِنَ الْقَوَادِحِ لِلْمُخْلِذِينَ مَا يَتَعَبُ الذَّهْنُ (٦) [وَمِنْ يَكْدُ] (٧) الْخَاطِرُ بِالْإِنْفِصَالِ (٨) عَنْهُ وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَشَكَّكَ (٩) بِسَبَبِ ذَلِكَ وَلَا أَصْغَى إِلَيْهِ ، وَهَلْ تَبْدِيلُ الْقِرَاءَاتِ إِلَّا أَخْفَضَ مَرْتَبَةً (١٠) ابْنَ النَّخَعِ ، الَّذِي هُوَ إِزَالَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَحْكَامِ رَأْسًا ؟ ثُمَّ لَمْ يَنْقُدْ فِي نَفْسِي أَحَدٌ مِنْهُمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ شَكَّ (١١)

(١) زِيدَ بَعْدَهَا فِي س : وَالنَّبِيُّ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ عَنْهُ بَلْفِظٍ : أَدْنَاهُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ فِي الْأَمْرِ الْوَلَحْدِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ ٣١٩ / ١١ (٣) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : فَقَط .

(٤) قِيدَهَا الْأَبِيُّ هَكَذَا : نَزْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ وَخَطَرٌ : لَا تَسْتَقِرُّ لِأَنَّ إِيمَانَ الصَّحَابَةِ فَوْقَ إِيمَانٍ مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَقَدْ لُورِدَ الْمُلْحَدَةُ مِنْ تَشْبِيهَاتٍ دَلَّقِدَحَ فِي النَّبَوَةِ مَا يَتَعَبُ الذَّهْنُ فِي دُبُوبِ عَنْهُ وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ لَحْدٍ مِنْهُمْ تَشَكَّكَ لَذَلِكَ وَلَا بِصُغَاءٍ إِلَيْهِ ، وَتَبْدِيلُ الْقُرْآنِ! لَخَفْضٍ مِنَ النَّسْخِ الَّذِي هُوَ بِرَأْيِ الْحَكَمِ رَمْلًا ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْقُدْ عَنْ أَحَدٍ اللَّهُ دَرْتَابَ لَذَلِكَ .

٤٣٠ / ٢ .

(٥) مِنَ الْمُعْظَمِ ، وَلِلَّذِي فِي الْمَالِ : النَّبَوَاتِ .

(٦) فِي الْمَعْلَمِ : لِلذَّهْنِ .

(٧) فِي س : وَيَكُلُّ س .

لَمَّا فِي ص : الْإِنْفِصَالِ .

(٨) فِي س : تَشَطُّطٌ .

(٩) فِي ص : رَتَبَةٌ .

(١٠) فِي س : شَطَّةٌ .

١٩٤ - كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا / بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ...

إِلْحَ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرْبُ فِي صَدْرِي ، فَفَضْتُ عَرَقًا ، وَكَأَنَّمَا أَنْظَرْتُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَرَأَ ، فَقَالَ لِي : (يَا أَبُي ، أَرْسِلْ إِلَيَّ : أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَدَدْتُ إِلَيْهِ : أَنْ هَوَّنَ عَلَى إِمَّتِي ، فَدَدْتُ إِلَى الثَّانِيَةِ : أَقْرَأَهُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَدَدْتُ إِلَيْهِ .

أَنْ هَوَّنَ عَلَى إِمَّتِي ، فَدَدْتُ إِلَى الثَّالِثَةِ : أَقْرَأَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَلَكَ بِكُلِّ رَاةٍ رَاةً رَاةً مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا ، فَقُلْتُ : اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِمِثِّي . اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِمِثِّي ، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَى الْخَلْقِ كُلُّهُمْ ، حَتَّى إِبْرَاهِيمَ (صلى الله عليه وسلم)) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُيَرٍ .
 ٢٧٤ - (١٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا

مُسْتَقَرٌّ ، فَوَجِبَ لِأَجْلِ هَذَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَبِي مَا قُلْنَا .
 قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُهُ : (فَضْرَبَ (١) - يَعْنِي النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي صَدْرِي ، فَفَفَسَتْ عِرْقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظَرْتُ إِلَى اللَّهِ فِرْقًا) ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ ضَرْبَهُ فِي صَدْرِهِ تَنْبِيْهَا (٢) لَهُ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ قَدْ غَثِيَ مِنَ الْخَاطِرِ وَالدَّهْشَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : فَضْتُ عِرْقًا ، وَفَضْتُ عِرْقًا ، بِالضَّادِ وَالضَّادِ ، وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ بْنِ سَرَّاجٍ وَأَنْشَدَ :

إِذَا الْجِيَادُ فَضْنَ بِالْمَسِيحِ

وَرَوَيْتُنَا هَاهُنَا بِالْمَعْجَمَةِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : (سَقَطَ فِي نَفْسِي) : أَيَّ اعْتَرَتْهُ حَيْرَةٌ وَدَهْشَةٌ .

قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي قَوْلِهِ .

وَالْيَ : { وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ } (٣) أَيَّ نَدَمُوا وَتَحَيَّرُوا .

يُقَالُ لِلنَّادِمِ الْمُتَحَيِّرِ عَلَى فِعْلِ فَعْلَةٍ : سَقَطَ فِي يَدِهِ ، وَاسْقَطَ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ : قَدْ حَصَلَ فِي يَدِهِ مِنْ هَذَا مَكْرُوهٌ .

وَقَوْلُهُ : (وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) : يَعْنِي الْخَاطِرَ الَّذِي نَزَغَ بِهِ الشَّيْطَانُ لَهُ مِنَ

(١) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : ضَرْبٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : تَنْبِيْهِهِ ، وَنَقْلُهَا لِلنَّوْى : ثَبَّتْنَا ، وَفِي الْأَبْي : ثَبَّتِ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ س .

(٣) ١ لِأَعْرَافٍ : ١٤٩ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ...

إِنْج - ١٩٥

ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غَفَّارٍ .

قَالَ : فَاعْتَاهُ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ .

فَقَالَ : (أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ، وَإِنْ أَمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ) .

ثُمَّ آتَاهُ الثَّانِيَةَ ، فَقَالَ : إِنْ أَلَّاهُ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ .

فَقَالَ : (أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ، وَإِنْ أَمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ) .

ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةُ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .

فَقَالَ : (أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ، وَإِنْ أَمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ) ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةُ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى

سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَإِنَّمَا حَرَفٌ قَرَأُوا عَلَيْهِ ، فَقَدْ أَصَابُوا .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

التَّكْذِيبُ الَّذِي لَمْ يَعْتَقِدْهُ ، وَهَذِهِ الْخَوَاطِرُ إِذَا لَمْ [يَصْصِمِ عَلَيْهَا] (١) غَيْرَ مُوَآخِذٍ بِهَا .

وقوله : (عند أضاة بنى غفار لما : كذا قيدناه هنا مقصورا ، وهو الماء المستنقع كالغدير ، وجمعه اضى مفتوح مقصور ، ويجمع اضى ياضاة مكسور وممدود .
قال ابن ولاد (٢) : هو مكسور الأول ممدود ، فإذا فتحول قصروا فن كسر ومد جعله جمع إضاة كأكمة وأيكام ، ومن قصر جعله مثل حصاة (٣) وحصى .
قوله : (إن الله يأمرُك أن تقرأ القرآن على حرف ثم استزاده إلى أن بلغ سبعا) : الأمر في قرأته بما زاد على حرف على طريق التوسعة والرفق لا الوجوب ، ومن قرأ بحرف منها أصاب .
(١) في الأصل : يصحح عليها .

٧٠٤٩ (49) باب ترتيل القراءة واجتناب الهز

(٢) هو محمد بن ولاد التيمي أبو الحسن ، أصله بصرى ، ونشأ بمصر ، ورحل إلى العراق ، وسمع بها على العلماء ، ولم يكن بمصر كبير شئ من كتب النحو واللغة قبله .
توفي عام ٢٩٨ .

راجع : طبقات للنحويين واللغويين ٢١٣ ، معجم المف لفين ١٢ / ٩٥

(٣) فهو أضاة واضى .

قال في اللسان : وزعم ائو عبيد أن أضا جمع اضاة داضاء جمع أضا .

ثم قال : قال ابن سيدة : وهذا غير قوى لانه إنما يقضى على الشئ أنه جمع جمع إذا لم يوجد من ذلك بد .

١٩٦
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ترتيل القراءة
(٤٩) باب ترتيل القراءة واجتناب الهز ، وهو الإفراط

في السرعة ، ! اباحة سورتين فكثير في ركعة

٢٧٥ - (٧٢٢) حدثنا أبو بمر بن أبي يف!يبة وأنجن ميمر ، جميعا عن وكيع ، قال أبو

بكر : حدثنا وكيع عن الأعمش ، عن أبي وائل ، قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله .

فقال : يا أبا عبد الرحمن ، كيف تقرأهن ! الحرف ، ألفا تجله أنم ياء : { ن ناء مخهواسن } (١) أو (من ماء كبير ياسن ؟) قال :

فقال عبد الله : وكل القرآن قد أحصيت غيرا هنا ؟ قال : إني لأقرأ الم!ضل في ركعة .

فقال ع!د الله : هنا كهأ الث!نعر ؟ إن أثولما يقرؤول القرآن لا يجاوز تراقيهم ، ولكن إفا وقع في القلب فرسخ فيه ، نفع ، إذ! ألا!

الصلاة الرمومع والس!جود ، إني لأعلم الثظائر التي كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرن وقول ابن مسعود - للذي قال له :

إني أقرأ (٢) الفصل في ركعة - : (هذا كهذ الشعر إن أقوما (٣) كروون القرآن لا يجاوز تراقيهم) والهد : الاصول ٣ ونصبه (٤)!

على المصدرة .

وهذا إنكار لمن يهذ القرآن ولا يترتله ولا يتدبره ، والترتيل اختيار أكثر العلماء والسلف وؤموا الهذ وأجاره آخرون ، وقد تقدم الكلام

فيه . ومعنى قوبه : (كهذ الشعر) قيل : في روايته وتحفظه لا في إنشاده والترنم به ومعنى قوله : لا لا يجاوز تراقيهم) .

استعارة ، لأن حظهم منه حركة اللسان دون [تعبير ، (٥) القلب وتفهم معانيه .

والتراق عظام الصدر من ثغرة النحر والحلق (٦) ، وهو! كما قال - .

عليه السلام - في الخوارج : لا لا يجاوز حناجرهم (٧) ألا ترا .

كيف قال : (ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع) (٨) .

(١) محمد : ١٢ .

(٢) في ل!طبوعة : لأقرأ .

(٣) في س : قوما .

(٤) في س : ونصت .

(٥) ضرب عليها في س .

يلا) في اث رق : عظم بين ثغرة النحر والعاتق ، وفي المفردات للأصبهاني : عظم وص ما بين ثغرة النحر والعاتق .

(٧) سيأتي بن شاه الله في الزكاة ، بذكر الوارج وصفاتهم .

وقد أخرجه البخاري في كالأنباء ، بسورة هود (٣٣٤٤) ، أبو داود في السنة ، بفي قتال الخوارج (٤٧٦٤) ، كنا النائي في الزكاة ، بالمولفة قلوبهم ٨٧ / ٥ (٥٧٨) أحمد في المسند ٣ / ٥ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ملا ، ٣٥٣ ، مالك في الموطا ، كالقرتن ، بما جاء في للقرتن ١ / ٢٠٤ وهو جزء حليث عن لي سيد .

(٨) في س : يصرخ فيه .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ترتيل القراع! ...

إلخ ١٩٧ يبين ، سورتين في كل ركعة .

ثم قام عبد الله فدخل علقمة في إثره .

ثم خرج فقال : قد أخبرني بها .

قال ابن نمير في روايته : جاء رجل من بني بجيلة إلى عبد الله ، ولم يقل : نهيك بن سنان .

٢٧٦ - (...) وحديثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن آل! وأئل .

قال : جاء رجل إلى عبد الله - يقال له : نهيك بن سنان - بمثل حليث وكيع .

غير أنه قال : فجاء علقمة ليدخل عليه ، ففك له : سلّه عن النظائر التي كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ بها في ركعة .

فدخل عليه فسأله ، ثم خرج علينا فقال : محشرون سورة من المفضل ، في تأليف عمده .

٢٧٧ - (...) وحديثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا الأعمش في هنا الإسناد ، بنحو حديثهما .

وكال ه إني لأعرف النظائر التي كان يقرأ بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، النتين في ركعة ، محشرين سورة في عشر ركعات .

ولله : لا يصعد له محمل (١) [أي لا يقبل و] (٢) قيل : معناه : لا يكون له

فيه ثوب ، ولا له منه حأ سوى الذكر باللسان .

وقوله : (إن تفضل الصلاة الركوع والسجود) : حجة لأحد القولن ، وقد تقدم ،

قال الطحاوي : الذي يجمع به بين ما جاء في فضل السجود والركوع وبين ما جاء في الحديث الآخر أن (أفضل الصلاة طول القنوت)

لمن زاده وجعل أجره زائدا على أجر السجود والركوع .

وقوله : (إني لا أعرف النظائر الذي (٣) كان يقرن بينهن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سورتين

كل ركعة ، ثم ذكر عشرين سورة من المفضل في عشر ركعات) (٤) دليل صحيح موافق لرواية عائشة وابن عباس : أن قيام النبي -

عليه السلام - كان أحد عشر ركعة بالوتر ، وعلى ما تقدم وأن هذا كان قدر قراءته غالباً وهو نحو قوله : (قدر خمسين آية) ، وأن

تطويله - عليه السلام - الوارد إنما كان في التلاوة والترتيل والتدبر ، وماورد من غير ذلك

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) من س .

(٣) في المطبوعة : التي .

(٤) جمع بين حديث لما كريب وحديث محمد بن المثنى .

١٣٦ / ب

١٩٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ترتيل القراءة ...

إنح ٢٧٨ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْذَبِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ : غَدَوْنَا عَلَى عِنْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمًا بَعْدَ مَا صَلَّيْنَا الْغَدَاةَ ، فَسَلَّمْنَا بِالْبَابِ ، فَأَثْنُ لَنَا .
قَالَ : فَكُنْتُمْ بِالْبَابِ هُنَا .

قَالَ : فَخَرَجْتَ الْجَارِيَةُ فَقَالَتْ : أَلَا تَدْخُلُونَ ؟ فَدَخَلْنَا .
فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ ! يُسَبِّحُ فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا وَقَدْ أُذِنَ لَكُمْ ؟ فَقُلْنَا : لَا ، إِلَّا أَنَّا ظَنَنَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبَيْتِ نَائِمٌ .
قَالَ : ظَنَنْتُمْ بِأَلِ اثْنِ أُمِّ عَدْتِ غَفْلَةً ؟ قَالَ : ثُمَّ أَقْبَلَ يُسَبِّحُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّ الشَّفْسَ قَدْ طَلَعَتْ .
فَقَالَ : يَا جَارِيَةُ ، انْظُرِي ، "هَلْ طَلَعَتْ ؟ قَالَ فَظَنَرْتُ فَإِنِّي لَمْ تَطْلُعْ ، فَأَعْقَبَلَ يُسَبِّحُ ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ طَلَعَتْ قَالَ : يَا جَارِيَةُ ، انْظُرِي ، هَلْ طَلَعَتْ ؟ فَظَنَرْتُ فَإِذَا هِيَ قَدْ طَلَعَتْ .
فَقَالَ : الْحَمْدُ لَهُ أَتَدْرِي أَقَالْنَا يَوْمَنَا هَذَا - فَقَالَ مَهْدِيُّ وَأَحْسَبُهُ قَالَ - وَلَمْ يُفْلِكَا بِنُؤْبِنَا .
قَالَ : فَقَالَ رَبُّي مِنَ الْقَوْمِ : قَرَأْتُ الْمَفْصَلَ الْبَارِحَةَ كُلَّهُ .
قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ ؟ إِنَّا لَقَدْ سَمِعْنَا الْقَرَأِينَ ، وَإِنِّي لَأَعْرِضُ حَفْظُ الْقَرَأِينَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنَ الْمَفْصَلِ ، وَسُورَتَيْنِ مِنْ أَكْلِ حَمٍ .

٢٧٩ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَالِدَةَ ، عَنْ
فِي قِرَاءَتِهِ فِي رَكْعَةِ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَنَادَرَ ، وَهَذِهِ السُّورَةُ الْعَشْرُونَ أَكْثَرُهَا فِي حَدِيثِ آخِرِ ذِكْرِهُ أَبُو دَاوُدَ : (الرَّحْمَنُ وَالنَّجْمُ فِي رَكْعَةٍ وَاقْتَرَبَتْ وَالْحَاقَّةُ فِي رَكْعَةٍ ، وَالطُّورُ وَالذَّارِيَاتُ فِي رَكْعَةٍ ، ! إِذَا وَقَعَتْ وَنُونٌ فِي رَكْعَةٍ ، وَسَأَلَ سَائِلٌ وَالنَّازِعَاتُ فِي رَكْعَةٍ ، وَوَيْلٌ لِلْبَطْفَيْنِ وَعَبَسَ ! فِي رَكْعَةٍ ، وَالْمَدْثَرُ وَالْمَزْمَلُ فِي رَكْعَةٍ ، وَهَلْ أَتَى وَلَا أَقْسَمُ فِي رَكْعَةٍ ، وَعَمَّ وَالْمُرْسَلَاتُ فِي رَكْعَةٍ ، وَالْدُخَانُ ! إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) (١) .
وَسُفَى الْمَفْصَلُ مَفْصَلًا لِقَصْرِ أَعْدَادِ سُورِهِ مِنَ الْآيِ ، فَفَصَلَتْ كُلُّ سُورَةٍ / عَلَى ذَلِكَ مِنْ صَاحِبَتِهَا .

وقوله في الرواية الأخرى : (ثمانية عشر من المفصل وسورتين أن ال حم) : دليل على ال المفصل مادونهما وقا - قال أصحاب علم القرآن : إن المفصل ما دون المثنى ، والمثنى ذوات المائة ، وذوات المائة ما كان فيهما من السور مائة آية ودونها قليلا بعد ذوات المائة السبع الطوال واخرها براءة مضافة إلى الأنفال لاءنها لم يفصل بينهما في المصحف .

(١) أبو لحاود ، كالصلاة ، بفي تحزيب القرآن ١ / ٣٢٣ من حديث ابن مسعود ، قال أبو داود : هذا تأليف ابن مسعود - رحمه الله
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ترتيل القراءة ...

إنح

١٩٩

مَنْصُورٍ ، عَنْ شَقِيقٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي بَجِيلَةَ ، يُقَالُ لَهُ : نَهْيَكُ بْنُ سِنَاطٍ ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ .
فَقَالَ : إِنِّي أَقْرَأُ الْمَفْصَلَ فِي رَكْعَةٍ .

فَقَالَ غُنْدُ اللَّهِ : هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ ؟ لَقَدْ عَلِمْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْرَأُ بِهِنَّ ، سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ .

٧٠٥٠ (50) باب ما يتعلق بالقراءات

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ : إِنِّي قَرَأْتُ الْمَفْصَلَ اللَّيْلَةَ كُلَّهُ فِي رَكْعَةٍ .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هَذَا كَهَذَا الثَّمْعِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ عَرَفْتُ الثَّظَاثِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ .
قَالَ : فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ ، سُوْرَتَيْنِ سُوْرَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

واختلف في حد الفصل فقيل : من سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وقيل : من سورة ق .

وقوله : (آل حم) يعني من ذوات السور التي أولها حم نسبت السور إلى هذه الكلمة كقولهم : ال فلان ، وقد يكون أراد (حم) نفسها ، وتقع على ذاته ، كقوله في الحديث : لقد أوتى مزماراً من مزامير اكل داود) أى داود ، وقيل : ال يقع على الشخص ، قاله أبو عبيد ، قال : ولو أوصى رجل لآل فلان دخل فلان معهم ، والفقهاء يخالفونه في هذا الفصل .
وقد تقدم نحو منه في الصلاة على اكل محمد وال إبراهيم .

ومن قال معناه : محمد وإبراهيم ، وقد قيل : إن (حم) اسم من أسماء الله تعالى ، فأضيفت هذه السورة إليه ، وإن كانت كلها مضافة إليه ، ولكن زيادة في التخصيص والتعظيم ، كما قيل : بيت الله ، والبيوت كلها له .

وقوله حيئ أعلم بطلوع الشمسي : (الحمد لله على إقالتنا يومنا هذا (١) ، ولم يهلكنا بذنوبنا) توقع منه لا انتظار الساعة وطلوع الشمس من مغربها .

(١) للذى في المطبوعة : الحمد لله الذى أقالنا يومنا هذا) قال مهدي : وتحسبه قال : (ولم يهلكنا بذنوبنا) .

كتاب صلاة المسافرين وشرها / باب ما يتعلق بالقراءات
(٥٠) باب ما يتعلق بالقراءات

٢٨٥ - (٨٢٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ ، وَهُوَ يُعَلِّمُ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ .

فَقَالَ : كَيْفَ تَقْرَأُ ! الْآيَةَ : فَهَلْ مِنْ ثَائِبٍ (١) ؟ أَدَا أَمْ مَلَأَ ؟ قَالَ : إِنْ ! الْآيَةَ ! ت عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُوبٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مُذَكِّرٌ) بِلَادٍ .

٢٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

ابْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ كَثْدِ النَّهْ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ صُ مَمَّصٌ ، ه ص كَالطِّ بَقْرَاهُنَا الْحَرَّ ! : { فَهَلْ مِنْ ثَائِبٍ } .

٢٨٢ - (٨٢٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْيَبُورِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَرٍّ - تَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو ثَوَاعِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مَحَلْقَةَ ، قَالَ : قِمْنَا الشَّامَ ، فَكَانَا أَبُو الدَّرَكِيِّ نَقَالَ : أَفِيكُمْ أَحَاقِقُوا عَلَى قِرَاعَةِ عَبْدِ اللَّهِ ٣ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، أَنَا .

قَالَ : فَكَيْفَ سَمِعْتَ فَبَدَأَ بِقَوْلِ هَذِهِ الْآيَةِ : وَالْفَلَّ إِوَّا كَشَى ؟ قَالَ : يَسْمَعُهُ يَقَوُّ : (وَالْفَلَّ إِذَا يَغْشَى ، وَالذِّكْرُ وَائْتَنَّى ! قَالَ : وَأَنَا وَالْهَ ، هَكَذَا يَسْمَعُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَؤُهَا ، وَلَكِنِّي هَوَّلَاءِ " لَرِيًّا لَطِ أَلَطِ أَلَّا : { وَمَ الْآل ! } فَلَا أَتَابِعُهُمْ .

٢٨٣ ! (...) وَحَلَفْنَا قَتِيلَةً بِقِ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَوِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرِيْمَ ، قَالَ :

أَتَى عَلَمَةُ الثَّانِي ثُمَّ تَدَخَّلَ مَسْنَجِيمٌ فَصَنَى فِيهِ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى حَلَقَةٍ جُلَسَ فِيهَا .

قَالَ : لَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى فَعَوَاتٍ فِيهِ تَحَوُّشُ الْقَوْمِ وَهِيَ ! تَهْمُ " قَالَ : جُلَسَ ! إِلَى جَنِيٍّ ، ثُمَّ قَالَ : أَحْفَظُ كَمَا كَالَطَ مُحَمَّدٌ اللَّهُ يَفِرُّ ؟ فَذَكَرَ بِمَثَلِهِ ،

٢٨٤ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ بَرٍّ خُرَ السَّفْدِيُّ ، حَدَّثَنَا إِمْنَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

لَاوُدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ ، مَحَنٍ أَدْمَشِيٍّ ، مِنْ هَلَقَمَةَ ، قَالَ : لَقِيتُ أَبَا الثَّزْدَاءِ ، فَقَالَ لِي : مِفْقٌ وَثُلٌ مُحَدَّقَةٌ : أَدَيْتَ الْآلَ الدَّرَكِيَّ ، فَقَالَ دِي : مَلَا تَقَوَّا قِرَاءَةً دَبَقَ مَسْمُودٌ ٣ قَدَتْ : (١١) الْقَمَر : ٤٠ ،

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ما يتعلق بالقراءات

٢٠١

نَت؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ .

قَالَ : مِنْ إِدْهِم؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

قَالَ : هَلْ تَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؟ قَالَ قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : فَاقْرَأْ { وَاللَّيْلَ إِذَا يَفْشَى } قَالَ فَقَرَأْتُ : (وَالْفِيلَ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى) (نثي) .

قَالَ : فَضَحَكَ ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرُؤُهَا .

٧٠٥١ (51) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها

(...) ود ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَاشَا دَاوُدَ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ .

قَالَ : أُتِيتُ الثَّمَامَ فَلَقِيتُ أَبَا الدَّرَلَاءِ .

فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِي عَلْتَةَ .

نعم ، وذكر قراءته (والذكر والأنتي) (١) [فضحك ثم قال : أ هكذا سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأها] وفي بعض طرقه : ٩ ولكن هؤلاء يريدون أن أقرأ (٢) : وما خلق [ولا أتابعهم] (٣) ، قال الإمام : يجب أن يعتقد في هذا الخبر وفيما (٤) سواه مما هو بمعناه مما جعله الملحة طعناً في القرآن ووهنا في نقله أن ذلك كان قرأناً ثم نسخ ، ولم يعلم بعض من خالف بالنسخ فبقى على الأول ، ولعل هذا إنما يقع من بعضهم قبل أن يتصل به مصحف عثمان - رضى الله عنه - المجمع عليه المحذوف منه كل منسوخ [قرئ به ، (٥)] .

وأما بعد ظهور مصحف عثمان - رضى الله عنه - واشتباره فلا يظن بأحد منهم أنه

أبداً فيه خلافاً ، وأما ابن مسعود - رحمه الله - فقد رويت عنه روايات كثيرة ، منها ما لم يثبت عند أهل النقل وما ثبت منها مما يخالف ظاهر ما قلناه ، فإنه محمول على أنه كان يكتب في مصحفه القرآن ، ويلحق به من بعض الأحكام والتفاسير ما يعتقد أنه ليس بقرآن ، ولكن لم ير تحريره ذلك عليه ، ورأى أنها صحيفة يثبت فيها ما شلى ، وكان من رأى عثمان والجماعة منع ذلك لئلا يتناول الزمان ، وينقل عنه القرآن فيخلط به ما ليس منه فيعود الخلاف إلى مسألة مهيبة ، وهى (٦) جواز إلحاق بعض التفاسير بأثناء المصحف أو منع ذلك ، ويحمل (٧) ليضاً ماروى من إسقاط المعوذتين من مصحفه على أنه اعتقد أنه لا يلزمه أن يكتب كل ما كان من القرآن ، وإنما يكتب منه ما كان له فيه غرض ، وكأن المعوذتين لقصرهما وكثرة دورهما في الصلاة والتعود بهما عند سائر الناس اشتهرت ، فذلك اشتهار يستغنى معه عن إثبات ذلك في المصحف .

(١) فى س : وما خلق الذكر والأنتي .

(٢) من المعلم للطبوعة من لطديث ، واختصرها للقاضى إلى : وإنكاره قرامة وما خلق .

(٣) من المعلم ، ولفظها فى الطبوعة : ولا أتابعهم .

(٤) فى س : ومما .

(٥) فى المعلم ، س : قراته .

(٦) فى المال : وهو ، والمثبت من المعلم .

(٧) فى المال : ويحتمل ، والمثبت من المعلم .

٢٠٢

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب ما يتعلق بالقراءات

قال القاضي : وقوله : (فعرفت فيه تحوش القوم وهياتهم) كذا رويناه بالشيء ، ولعل معناه : انقباضهم ، والحواشى الذى يخالط الناس ، وقد يحتمل أن يكون من الفطنة والذكاء يقال : رجل حوشى الفؤاد ، أى حديده ، وقد يكون معنى التحوش هنا : الاجتماع حوله يقال : احتوش القوم فلاناً إذا جعلوه وسطهم .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ٢٠٣

(٥١) باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ٢٨٥ ط ٥ (٨٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَقِّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ! ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الضُّحَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

٢٨٦ - (٨٢٦) وَحَدَّثَنَا لِحَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ ، قَالَ لِحَاوُدُ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ قَتَاةٍ ، قَا : أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَلَّابِ ، وَكَانَ

ونبيه - عليه السلام - عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وفى الرواية الأخرى حتى تشرق .

قال الإمام : التنفل بعد الصبح وبعد العصر من غير سبب يقتضيه منى عنه .
واختلف العلماء فيما له سبب كتحية المسجد وشبهه ، فمنعه مالك أخذاً بعموم هذا الحديث ، وأجازه الشافعى تعلقاً بحديث أم سلمة فى صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر الركعتين اللتين بعد الظهر لما شغل عنهما .

قال القاضي : تقدم الكلام على هذا (١) ، وإباحة داود النافلة لسبب ولغير سبب النهار كله ، وفى الرواية الأخرى : (حتى تشرق) بيان أنه ليس المراد بالطلوع ظهور قرصها ، وإنما هو ارتفاعها وإشراقها ، ويبينه سائر الأحاديث الأخرى ، من نهيها عن التحرى بالصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، والنهى عن الصلاة إذا بدأ حاجب الشمس حتى تبرز ، وفى ثلاث ساعات حتى تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وهذا كله عندنا وعند جمهور العلماء فى النوافل .

وأما الفرائض فلا خلاف فى قضاء فرض يومه ومنسيته فى هذين الوقتين ؛ ما لم تطلع الشمس أو تغرب ، فإذا طلعت أو غربت فلا خلاف فى قضاء فرض يومه مع طلوعها وغروبها ، إلا شئ روى عن أبى حنيفة أنه لا يقضى صلاة صبح يومه مع طلوعها ، وأنها إن طلعت وقد عقد ركعة فسدت عليه ، ولا يقوله فى الغروب ؛ لجواز الصلاة بعد الغروب ، والأحاديث الصحيحة ترد قوله ، وقد تقدم فى حديث (من أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) (٢) الكلام على هذا .

(١) بل سيأتى إن شاء الله تعالى بعد ثلاثة ثبوت .

(٢) وذلك فى كالمساجد ، بمن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة من حديث أبى هريرة

٢٠٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الأوقات التى نهى عن الصلاة أحثهم إلى : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ .

٢٨٧ - (...) وَحَلَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَاةٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُ فِي ! دِيْثِ سَعِيدٍ وَهْشَامٍ : بَعْدَ الضُّحَى حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ .

مه ٢ - (٨٢٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ؛

أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ ؛ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

١ : لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس .

٢٨٩ - (٨٢٨) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا يتحرى أحدكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها . ٢٩٠ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حاشا وكيع .

ح وحدثنا محمد بن

عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ومحمد بن بشر ، قالا جميعاً : حدثنا هشام عن أبيه ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ، فإنها تطلع بقرني شيطان . ٢٩١ - (٨٢٩) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا وكيع .

ح وحدثنا محمد بن

عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي وابن بشر ، قالا جميعاً : حدثنا هشام عن أبيه ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا بدا حاجب الشمس ، فأخروا الصلاة حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس ، فأخروا الصلاة حتى تغيب) . وأما منسيات غير يومه ، فجمهور العلماء على صلاحها حينئذ ، إلا أبا حنيفة فلا يجيز قضاءها في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وحمل اللفظ على العموم .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٢٠٥ يراحرص ، ٥ ، ص ص محص صوء ص ه ص ه ،

٢٩٢ - (٨٣٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن خير بن نعيم الحضرمي ،

عن ابن هبيرة ، عن أبي تميم الجيشاني ، عن أبي بصرة الغفاري ، قال : صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العصر بالمخمس ، فقال : (إن هذه الصلاة عرّضت على من كان قبلكم فضئعوها ، فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بغل ! حتى يطلع الشاهد) - والشاهد النجم .

(...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبي عن ابن إسحاق ، قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن خير بن نعيم الحضرمي ، عن غثد الله بن هبيرة السبائي - وكان ثقة - عن أبي تميم الجيشاني ، عن أبي بصرة الغفاري ، قال : صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العصر ، بمثله .

٢٩٣ - (٨٣١) وحدثنا يحيى بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب ، عن موسى

٧٠٥٢ (52) باب إسلام عمرو بن عبسة

ابن علي ، عن أبيه ، قال : سمعت عتبة بن عامر الجهني يقول : ثلاث ساعات كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينهانا أن نصلي فيهن ، أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس! بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيئ الشمس للغروب حتى تغرب .

وقوله : (وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس) : يريد حتى يقف الظل ،

وهو للقائم بالظهيرة ، ولا يظهر له زيادة ولا نقص ، لأنه قد انتهى نقصه .

وقد اختلف العلماء في الصلاة للنوافل حينئذ على ما ذكره في الحديث بعد هذا .

وقوله : (حين تضيف للغروب حتى تغرب) ، قال الإمام : قال أبو عبيد : معناه :

إذا مالت للغروب ، يقال منه : ضافت تضيف إذا مالت ، وضفت فلانا ، أى (١) ملتُ إليه ونزلت به وأضفته [فأنا] (٢) أضيفه [إذا] (٣) أنزلته عليك وأملته إليك ، والشئ مضاف إلى كذا ، أى ممال إليه ، والدعى مضاف إلى قوم ليس منهم ، أى مسند إليهم . واضفت ظهري ، أى أسندته ، ومضاف السهم عن الهدف ومضاف أيضا (٤) .

(١) عبارة لبي عبيد : هذا .

(٢ ، ٣) من أبي عبيد .

(٤) غريب الحديث ١ / ١٩ ، وعبارته : وفيه لغة أخرى ليست في لطيف : صاف السهم : بمعنى صاف ، وأما للذى في الحديث فبالضاد .

١٣٧ / ١

٢٠٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقوله : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينهانا أن نصلى فيهن - يعنى في هذه الثلاث ساعات -

وأن نقبر فيهن موتانا) : يحتمل أن المراد بذلك الصلاة عليها حينئذ ، ويحتمل أن يكون على ظاهره من الدفن / لما كان الوقت ممنوعا من العبادات للعلل المتقدمة ، تجرى أيضا أن لا يدفن حينئذ المسلم ، وأن يكون دفنه في غيرها من الأوقات .

وقد اختلف العلماء في الصلاة عليها حينئذ ، وفي الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وفي الدفن ، فأجاز الشافعي الصلاة عليها في كل حين ودفنها في كل حين ، وجهور العلماء على منع الصلاة عليها حينئذ ، وعن مالك في ذلك اختلاف سنذكره في الجنائز إن شاء الله تعالى .

وقوله في صلاة العصر : (إن هذه الصلاة عُرِضَتْ على من كان قبلكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين) يحتج به من يراها الصلاة الوسطى .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب إسلام عمرو بن عبسة

٢٠٧

(٥٢) باب إسلام عمرو بن عبسة

٢٩٤ - (٨٣٢) حدثني أحمد بن جعفر المعقري ، حدثنا النضر بن محمد ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا شلاد بن عبد الله ، أبو عمار ، ويحيى بن أبي كثير عن أبي امامة قال : - قال عكرمة : ولقي شداد أبا امامة وواثلة .

وصحب أنسا إلى الشام .

والتي عليه فضلا وخيرا - عن أبي امامة قال : قال عفروان عبسة السلمي : كُتبت ، وأنا في الجاهلية ، أظن أن الناس على ضلالة ، وأنهم ليسوا على شيء ، وهم يغبدون الأوثان ، فسمعت برجل بمكة يخبر أخبارا ، فقعدت على راحتي ، فقدمت عليه ، فإذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مستخفيا ، جراء عليه قومه ؟ فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة .

فقلت له : ما أتت ؟ قال : (أنا نبي) .

فقلت : وما نبي ؟ قال : (أرسلني الله لا .

فقلت : وبأي شيء أرسلك ؟ قال : (أرسلني بضلة الأرحام ، وكسر الأوثان ، وأن يؤخذ الله لا يشرك به شيء) .

قلت له : فمن معك على هنا ؟ قال : (حر وكئد) .

قال : ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ! ممن آمن به فقلت : إني متبعك .

قال : (إنك لا تستطيع ذلك يومك " هذا ، ألا ترى حالي وحال الناس ؟ ولكن أرجع إلى أهلك ، فإذا سمعت بي قد ظهرت فأتني)

قال : فنأت إلى أهلي ، وقدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المدينة ، وكنت في أهلي ، فجعلت أنحوا الأخبار ، وأسألم الناس حين قدم المدينة ، حتى قدم على نفر من أهلي يثرب مق أفلي المدينة .

فَقُلْتُ : مَا فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَلِمَ الْمَدِينَةَ ؟ فَقَالُوا : النَّاسُ إِلَيْهِ سَوَلًا ، وَقَدْ

قال القاضي : وقوله في حديث عمرو بن عبسة (١) حيي جاعه للإسلام : (اي .

جع إلى أهلك ، فإذا سمعت أني ظهرت فأتني) : ليس معناه أنه رده دون إسلام ، وإنما رده عن صحبته واتباعه ؛ لأنه كان في أول الإسلام وقبل قوته ، وقد ذكر أنه لم يكن معه على الإسلام حينئذ إلا حر وعبد ، نخاف عليه لغربته أن تهلكه قريش أو تفتته . وقد تقدم ما في ذكر حديثه (٢) على معرفة الأوقات في موضعها .

(١) أسلم قديما بمكة ، وكان أخا أبي فر لأمه ، قال ابن سعد : يقولون : إنه رابع ثو خاص في الإسلام ، وقال أبو نعيم : كان قبل أن أسلم يعتزل عبادة الأصنام ، مات في خلافة عثمان .

(٢) الضمير في (حديثه) هنا يعود على الباب ، راجع أحاديث ثوقات الصلوات الخمس .

٢٠٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب إسلام عمرو بن عبسة أراد قومُه قتله فلم يستطيعوا فلك ، فقدمت المدينة ، فدخلت عليه فقلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أتعرفني ؟ قال : (نعم ، أنت الذي لقيتني بمكة ؟) .

قال : فقلت : بلى ، فقلت : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلِمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ ؟ قال : (صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محضرة ، حتى

وقوله : (وانها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان) ، قال الإمام : اختلف الناس في المراد بقرني الشيطان هاهنا ، ف قيل : حزه وأتباعه ، وقيل : قوته وطاقته ، ومنه قول الله تعالى : { وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ } (١) : أي مطيقين ، وقيل : إن ذلك استعارة وكناية عن إضراره ، لما كانت ذوات القرون تسلط بقرونها على الأذى استعير للشيطان ذلك ، وقيل : القران : جانب الرأس ، فهو على ظاهره . قال القاضي : تقدم من هذا أول الكتاب في حديث الفتنة بالشرق وبها يطلع قرن الشيطان ، وأول كتاب الصلاة في الأوقات ، وتقدم الكلام هناك على ما فيه من الأوقات وفي الوضوء على ما فسر من تكفيره للذنوب .

وجاء هنا : (خرت خطاياها) بالخاء ، أي سقطت وزالت عنه ، كذا لجمعهم في هذا الحرف حيث تكرر ، وعند ابن أبي جعفر رلط بالجيم في الأول (ويخرج) ، معناه : أي مع الماء ، كما في الحديث الآخر : (خرجت خطاياها مع الماء أو مع آخر قطر الماء) (٢) . وقوله هاهنا في الحديث : (فإنها تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار) :

يدل على صحة تأويل من جعله على ظاهره ، وأن الشيطان يفعل ذلك ويتناول لها - كما تقدم - ليخادع نفسه أن السجود له ، أو على تأويل من تأول أنهم أتباع الشيطان وعُتاد الشمس .

وقوله : (حتى تستقل (٣) الظل بالرحم ، ثم أقصر عن الصلاة) وقوله : (فإن حينئذ تسجر جهنم) ، قال الإمام : قيل في تفسير قوله تعالى : { وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ } (٤) قيل : إنه المملوء وقيل الموقد (٥) .

(١) الزخرت : ١٣ ، والمعنى : أي ولولا تسخير الله لنا هذا ما قدرنا عليه .

راجع : الطبري ٢٥ / ٢٣٤ ، وابن كير ٧ / ٢٠٧ .

(٢) راجع : كالطهارة ، بخروج الخطايا مع ما الوضوء (٤٤ / ٣٢) .

(٣) في المطبوعة : يستقل .

(٤) الطور : ٦ .

(٥) والموقد هو قول قتادة واختيل لبن نجرير ، ووجهه انه لبي موقد اليوم فهو مملوء .

تفسير ابن كثير ٧ / ٤٠٥ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب إسلام عمرو بن عبسة

٢٠٩

يَسْتَقِلُّ الظِّلَ بِالرَّيْحِ ، ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ حِينَئِذٍ تُسَجِّرُ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلَّ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مُحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَنِّفَ الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الْمَثَلَةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ! ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ) .
قَالَ : فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَالْوُضُوءُ ؟ حَدَّثَنِي عَنْهُ .

قَالَ : (مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقِرُّ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ ، ثُمَّ إِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لَحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَلِيَهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أُنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَابَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَلْفَتَهُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أُنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَمَدَّ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ ، وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ ، إِلَّا أَنْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) .

فَحَدَّثَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ بِهَا

قال القاضي : وقيل في تفسير قوله تعالى : { وَإِظْأَ الْجَارُ سُخْرَتْ } (١) نحو هذا ، صارت نارا كما يسجر التنور (٢) ، وقيل : فاضت (٣) ، وقيل : خلطت (٤) ، وقيل : لا يبعد أن يكون هذا كله أن تخلط وتفيض وتصير نازا .

ومعنى قوله : (حتى تستقل الظل بالريح) أن يكون ظله قليلاً ، كأنه قال : حتى

قل ظلُّ الرِّيحِ والباء زائدة ، جاءت لتحسين الكلام ، كما قالوا في قوله تعالى : { وَمَنْ يُرْفِ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ } (٥) وَأَمْسَحُوا يَرْعُدُكُمْ (٦) ، وقد رواه أبي داود : (حتى يعدل الرِّيحُ ظله) (٧) .

قال الخطابي : هذا إذا قامت الشمس وثناهى قصر الظل (٨) .

(١) التكوير : ٦ .

(٢) وهو قول مجاهد والحن بن مالم .

(٣) وهو لختيار الضحاك .

(٤) لم أجد من قال به من أهل التفسير ، وقريب منه قول الخ دى فتحت وسيرت .

راجع : تفسير الطبرى ٣٠ / ٤٥ ، وتفسير ابن كثير ٨ / ٣٥٥ .

(٥) الحج : ٢٥ .

(٦) المائدة : ٦ ، وجاءت في للنسخ : فامسحوا لتكون لإلصاق بمعنى أنار قد ضمنا الفعل معنى الإلصاق ، فكأنه قال : والصقوا المح برووسكم ، وفيها معنى تخر وهو التبعض .

(٧) كللصلاة ، بمن رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة (١٢٧٧) .

(له) معالم السق ٢ / ٨٢ .

ولفظه فيه : وهو إذا قامت الشصى قبل أن تزول ، فإذا تناهى قصر للظل فهو وقت اعتدله .

ماذا أخذ في الزيادة فهو وقت للزول .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب إسلام عمرو بن عبسة

الحديث أبا إمامة صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال له أبو إمامة : يَا عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ ، انْظُرْ مَا تَقُولُ ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ يُعْطَى هُنَا الرِّحْلُ ؟ فَقَالَ عَمْرُو : يَا أبا إمامة ، لَقَدْ كَبُرَتْ سِنِّي ،

قال القاضي : ما أدري موافقة هذا لى (يعدل) ، ولعل معنى (يعدل) هنا يكون مثله ،

في أن الظل حينئذ لا يزيد كما لا يزيد الرِّيحُ في طولها ، ويكون لا يعدل) بمعنى يصرف ، كأنه الرِّيحُ صرفه ظله عن النقصان إلى الزيادة ، ومن الليل إلى المغرب إلى الرجوع إلى المشرق ، وأضاف ذلك إلى الرِّيحُ لما كان من سببه ، وهذا وقت وقوف الشمس ، وقد

سمعناه على الخشني من رواية الهوزني (حتى يستقيل ظل الرمح (١) وهذا له عندى وجه بين ، أى يقيم ولا تظهر زيادته ، والمقيل : المقام وقت القائلة ، معنى هذا معنى قولهم : وقف الظل ، ووقفت الشمس . وفيه حجة لمن منع الصلاة حينئذ كما منعها طرفى النهار (٢) .

وقد اختلف العلماء فى ذلك فذهب مالك وجمهور العلماء جواز الصلاة حينئذ ، وحجّتهم عمل المسلمين فى جميع الأقطار فى التنفل إلى صعود الإمام يوم الجمعة المنبر بعد الزوال ، وذهب أهل الرأى إلى منع الصلاة حينئذ لنهيه فى هذا الحديث من الصلاة حينئذ ، ولقوله فى الحديث الآخر : (حَن يَقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس) وقد وقع لملك التوقف فى المسألة ، وقال : لا أنهى عنه للذى أدركت الناس عليه ولا أحبه للنهى عنه ، وتأول المبيحون الحديث أن يكون منسوخاً بإجماع عمل المسلمين ، أو يكون المراد به الفريضة ، ويكون موافقاً لقوله : (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم) (٣) ولتعليله هذا (بأن جهنم تُسَجَر حينئذ) وزاد فى غير مسلم : (وتفتح أبوابها) (٤) وهذا

وقال : وفكر تسجير جهنم وكون الشمس بين قرنى الشيطان ، وما أشبه فلك من الأشياء التى تذكر على

٧٠٥٣ (53) باب لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها

٧٠٥٤ (54) باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليها النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر

سبيل التعليل لتحريم شيء أولئى عن شيء أمور لا تدرك معانيها من طريق الحمن والعيان ، ديكا يحص علينا الايمان بها ، والتصديق بمخبواتها ، والانتهاى إلى احكامها التى علقت عليها .

(١) نسبه الأبي للخطابي ، وهو وهم .

إكمال اجممال ٢ / ٤٣٨ ، وفيه جات للهوزنى ، الهوزيز .

(٢) قال النووي معلقاً على هذا الكلام النفيس : فى هذا الموضع كلام عجيب فى تفسير الحديث للقاض عياض - رحمه الله - ومذاهب العلماء نهت عليه لثلا يغترن ٢ / ٢ لما .

قلت : ولعله يقصد قوله : (ومن الليل إلى المغرب إلى الرجوع إلى المشرق ، وأضاف ذلك إلى الرمح لما كان من سبجه) .

(٣) سبق فى كالمساجد ، باستحباب الابراد بالظهر فى شدة الحر (٦١٥ / ١٨٠) ، وقد أخرجه البخاري فى مواقيت الصلاة ، بالابراد بالظهر فى شدة الحر (٥٣٣ ، ٥٣٤) ، أبو داودك انصلاة ، بفى وقت صلاة الظهر (٤٠٢) ، الترمذي كذلك فى بما جاء فى تأخير الظهر فى شدة الحر (١٥٧) ، النسالى ،

ك مواقيت الصلاة ، بالابراد بالظهر إذا اشتد الحر (٥٠٠) ، ابن ماجه لاً لصلاة ، بالابراد بالظهر

فى شدة الحر (٦٧٧) ، الدارمى كالصلاة ، بالابراد بالظهر ١ / ٢٧٤ ، مالك فى الموطأ ، كوقوت الصلاف بالنهى عن الصلاة بالهاجرة ١ / ١٦ ، محمد فى المسند ٢ / ٢٣٨ ، ٤٦٢ .

(٤) النسائى لاً لمواقيت ، بالنهى عن الصلاة بعد العصر ١ / ٢٢٤ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب اسلام عمرو بن عبسة

٢١١

وَرَقَ عَظْمِي ، وَاقْتَرَبَ أَجَلِي ، وَمَا بِي حَاجَةٌ أَنْ كَذِبَ عَلَىَّ إِلَهِي ، وَلَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّ - لَبِنٍ أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ - مَا حَثَّتْ بِهِ أَبَدًا ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ كَثْرًا مِنْ ذَلِكَ .

من معنى (فيح جهنم) ، لكن يرد هذا التأويل قوله بعده : (فإذا زاغت الشمس فصل ما شئت) ، فدل أنه لم يرد الإبراد بالفريضة ، وأن المراد النافلة إذا لم تجز صلاة الفريضة قبل أن تزيع الشمس .

١٣٧ / ب

٢١٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب لا تتحروا بصلاتكم ...

(٥٣) باب لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها

! ، ص ص ، ٥ ، ص ص ممص ص ه ! ص ممش ، كاكل ص ممس ص ، ٩٥ ٢ - (٨٣٣) حدثنا محمد بن حاتم ، حدثنا

بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبد الله
ابن طاووس ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : وَهَمَ عُمَرُ ، إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُتَحَرَّى طُلُوعُ الشَّمْسِ
وَعُرُوبُهَا .

٢٩٦ - (...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَاشَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ :
لَمْ يَدْعُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

قَالَ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : اَلَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ ! وَلَا غُرُوبَهَا ، فَتُصَفُّوا عِنْدَ فَلِكِ) .
وقول عائشة : (وهم عمر ، إنما نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها) مما يحتج به داود ، وإنما
قالت ذلك عائشة لما روته من صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) الركعتين بعد العصر ، وقد أخبرت بعله ذلك وردت الأمر أيضا
فيها إلى أم سلمة ، وهي التي سألتها عن القصة .

والعلة في صلاتها وما قاله عمر ورواه من ذلك قد رواه أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وغير واحد من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) .

كما قال ابن عباس في الأم : منهم عمر ، وكان أحبهم إلى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - وذكر الحديث .
وعند الطبري : (وكان أحبهم إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) والأول الصواب ، والله أعلم .
ووقع في بعض نسخ مسلم : (وهم عمرو) وهو وهم ، وإنما وقع الوهم لأن حديث عائشة جاء في الكتاب بأثر حديث عمرو بن عبسة ،
فظن الظان أنه المراد .

قوله : (إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروها حتى تغيب) (١) : مما يحتج به
أبو حنيفة لعمومه واختصاصه ذلك الوقت حاجب الشمسي اول ما يبدوا منها ، وهذا الصحيح .

وقيل : قرنها : أعلاها ، وحواجبها : نوا صيها / .

(١) الذي في المطبوعة : (فأخروا للصلاة حتى تغيب) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / في ركعتي النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر

٢١٣

(٥٤) باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليها النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر

٢٩٧ - (٨٣٤) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ
كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَنَاسٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ كَلِمَةً فَقَالُوا :
اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا وَسَلِّمْ عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

وَقُلْ : إِذَا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَفِّيهُمَا ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْهُمَا .

قَالَ ابْنُ غَثَّاسٍ : وَكُنْتُ أَضْرِبُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَلَّابِ النَّاسَ عَلَيْهَا .

قَالَ كُرَيْبٌ ! : فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا وَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي بِهِ .

فَقَالَتْ : سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ ، نَفَرَجْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا ، فَرَدَدُونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ .

فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَنْهَى عَنْهُمَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَفِّيهُمَا ، أَفَأَحِينَ صَلَّاهُمَا فَإِنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ

دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِّنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ .

فَصَلَّاهُمَا ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ : قَوْمِي بِجَنِّهِ فَقُولِي لَهُ : تَقُولُ ائِمُّ سَلَمَةَ :

وحديث عائشة في صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) الركعتين بعد العصر ، وأنها كانت تصليهما ، وقولها : (ما تركها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنده) ، وأن (عمر كان يضرب الناس على صلاتهم حينئذ) إنما فعل ذلك عمر ثانياً سمع من نهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عنها ، وفي رواية السمرقندي عن ابن عباس : (كنت أصرف مع عمر الناس عليها) مكان (أضرب) وضرب عمر الناس عليها معلوئهم مأثور في الموطأ ، وغيره (١) ، وقد جاء بعد أنه يضرب الأيدي عليها ، ففعل معنى ضرب الأيدي المنع ، فيكون بمعنى أصرف ، لكنه قد جاء مبيناً في غير حديث ضرب عمر بالدرة عليها ، وقد أخبرت عائشة وأم سلمة بعد ذلك ، وأنه شغل عن الركعتين بعد الظهر فقضاها ، وقالت عائشة : (وكان إذا صلى الصلاة أثبتتها) أي داوم عليها قال الخطابي : وقد قيل : إن هذا كان مخصوصاً بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد قدمنا اختلاف الأصوليين فيما أمر به غيره ونهاه عنه ، هل يدخل هو في ذلك أم لا ؟ وفي حديث أم سلمة حجة على من يرى أنه لاراتبه للعصر ، وقد قدمنا الخلاف فيه لقضائه

(١) الموطأ ، كالقرتن ، بللنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ١ / ٢٢١ ، البخاري في صحيحه ، كالمغازي ، بوفد عبد القيس (٤٣٧) .

٢١٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب في ركعتي النبي على بعد العصر يا رسول الله ، إني أسمعك تنهى عني هاتين الركعتين ، وأراك تصليهما ؟ فإن أشار بيده فاستأخرى عنه .

قَالَ : فَقَعَلَتِ الْجَارِيَةُ ، فَأَعَارَ بِيدِهِ ، فَاسْتَأْخَرَتْ عَنْهُ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَا .

(يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الطُّغْرِ ، فَهَمَّا هَاتَانِ) .

ما ٢ - (٨٣٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَثَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ خُزْرٍ ، قَالَ ابْنُ أَبِي بَرْ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ - قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، أَنَّهُ سَأَمَلَ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ رُكْعَتِي الظُّهْرِ ، [لِأَنَّهُ شَغَلَ عَنْهَا وَلَمْ يَقْضِ رَاتِبَةَ الْعَصْرِ] (١) ، فَدَلَّ عَلَى اتِّصَالِ شُغْلِهِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ .

وقد قيل : إن عمر إنما ضرب الناس عليها حماية لئلا تمتد بهم الصلاة إلى الوقت المحذور ، وقد جاء عنه مبيناً في حديث مع زيد بن خالد .

وقوله : ١ لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلماً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما (٢) وصرف عائشة أن لها عن ذلك إلى أم سلمة .

قيل : لما كان عند أم سلمة من عفة صلاته لها ، وأنها قضاء ركعتي الظهر ، وإن كانت النوافل لا يلزم قضاؤها إذا فات وقتها ، لكنه عليه السلام - كان كما قالت عائشة : (كان إذا صلى صلاة أثبتتها) ، واستدل بعضهم بفعل عائشة إلى رفع العلم للأعلم والأثبت ، لرد عائشة الجواب لأم سلمة ، لما علمته من ذلك ، وقد ذكر مسلم عن عائشة تعليل ذلك بهذا ، فلعلها سمعته من أم سلمة إذا كانت المعنية بالمسألة ، والسائلة النبي (صلى الله عليه وسلم) عنها .

لكن في حديث عائشة أنها [قالت] (٣) :

(١) سائط من س .

وجاء بعدها في الأصل : ولو كان لم يشغل عنها لقضى حينئذ ركعتي الظهر وهي عب رة فيما وى مقحمة ، لا وجه لها .

٧٠٥٥ (55) باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب

(٢) زيد بن خالد كتبه لبو طلحة ، ويقال : أبو عبد الرحمن الجهني كان معه لواء جهينة يوم للفتح ، حديثه في أهل الحجاز ، مات سنة ثمان وسبعين .

أسد الغابة ٢ / ٢٠٠ ، الإصابة ١ / ٥٦٥ .

والحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف قال : أخبرنا ابن جريج قال : سمعت أبا سعد الأعمر يخبر عن رجل يقال له : السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني أنه رآه عمر بن الخطاب وهو خليفة ركلع بعد العصر ركعتين ، فمشى إليه فضربه بالدرة وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال زيد : اضرب يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدعهما أبدا ، بعد إذ رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصليهما ، قال : فجلس إليه عمر ، وقال : (يازيد بن خالد ، لولا ثني أخشي أن يتخنصا الناس سؤفا إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب ! ما) ٢ / ٤٣٢ ، أخرجه أحمد للطبراني في الكبير وقال الهيثمي : إسناده حسن ٢ / ٢٢٣ .

(٣) ساقطة من س .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب في ركعتي النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد العصر

٢١٥

العصر ؟ فقالت : كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ إِنَّهُ شَغِلَ عَنْهُمُ الْوَنَسِيهِمَا فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُمَا ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا . قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : قَالَ إِسْمَاعِيلُ : تَعْنِي لِحَاوِمَ عَلَيْهَا .

! ، له ، ه ، ص ه ص ممر ، " ص ص صحى ه !ءصوص صى -

٢٩٩ - (...) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا جرير .

ح وحدثنا ابن ، ثنا أبي ، جميعاً عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ قالت : مَا تَوَكَّرَ لَطْفُهُ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ .

، ص ، ء صه ص ص ص ممص ص كل ، ٩ ص صاحس ص ؟

٣٠٠ - (...) وحدثنا ابوبكر بن ابى شيبة ، حدثنا محلط بن .

وثنا

ابن جبر - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ الرُّمَّانِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : ثَانِ مَا تَوَرَمَفُوا! اللَّهُ فِي بَيْتِي قَطُّ ، سِرَاوَلًا عِلَانِيَةً ، رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَرَبْعًا

٣٠١ - (...) وحدثنا ابن المثنى وابن بثر ، قال اتفق الثئني ة حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن أن إسحق ، عن الأسود ومعمروق ، قا : محلط عائشة أنها قالت : مَا كَانَ يَوْمُهُ أَتَدَى كَانَ يَكُونُ "مُحْدَى إِلَّا هُمَارًا وَأَلْثَةً فِي تَنَتِي - تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ ا .

(قضى ركعتين كان يصلها قبل العصر) ، وظاهره خلاف ما تقدم ولها رتبة العصر ، وقد يجمع بينهما أنهما ركعتا الظهر ؛ لأنهما إنما يصلان قبل العصر لثلاثا تختلف الأحاديث ، لكن في حديث عائشة زيادة فائدة بقولها : (ثم أثبتتها ، وكان إذا صلى صلاة أثبتتها) . فجاء هذا مطابقا لقولها في الحا - يث الآخر : (ما تركهما في بيتي قط) أى بعد قصة أم سلمة .

وهذا أولى من قول من قال : كان فعله ذاك عادهايع !وا ، فلذلك لم تخبر به السائل ، وإحالة على أم سلمة ، وكيف يصح هذا وقد أخبرت به غيو واحد ، وقالت في رواية الأسود : (ما تركتهما في بيتي قط ، سوا وألا) (١) علانية) .

(١) ساقطة من س .

٢١٦

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب

(٥٥) باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب

٣٠٢ - (٨٣٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ ،
 قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلْفُلٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ ؟ فَقَالَ : كَانَ عُمَرُ
 يَضْرِبُ الْأَيْدِيَ عَلَى الْإِلَاحَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَكَأَنَّهُ نَصَلَى عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، قَبْلَ الْإِلَاحَةِ الْمَغْرِبِ
 فَقُلْتُ لَهُ : ثَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَاتُهُمَا ؟ قَالَ : كَانَ يَرَانَا نَصَفِيهِمَا ، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا .

٣٠٣ - (٨٣٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ -
 وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْمُؤَذِّنُ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا السُّوَارِي ، فَيَرَكْعُونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ
 ، حَتَّى إِذَا رَخَلَ الْغَرِيبُ لِيَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّتْ ، مِنْ كَثَرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا .

٧٠٥٦ (56) باب بين كل أذانين صلاة

٧٠٥٧ (57) باب صلاة الخوف

وقوله : (كما نصل على عهد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) وذكر أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كان يراهم يصلونها فلم يأمر ولم ينه ، وأنهم كانوا إذا أذن المؤذن لصلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا السُّوَارِي - أى بين الأذان والإقامة - لأنهما إعلامان ، وقيل : بل يحتمل أحد الأمرين على الآخر ، كما قالوا : العمران .
 وهذا مما اختلف فيه السلف ، فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين فعله ، وإليه ذهب أحمد وإسحق ، وحجته هذه الأحاديث ، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة ، أنهم كانوا لا يصلونها ، وهو قول مالك والشافعي ، قال النخعي : هي بدعة ، قال ابن أبي صفرة : وصلاتها كان أول الإسلام ليتبين خروج الوقت المنهى عن الصلاة فيه بمغيب الشمس ، ثم التزم الناس المبادرة لفريضة المغرب لئلا يتباطأ الناس بالصلاة عن وقتها الفاضل .
 وقد يقال : لأن وقتها واحد على أكثر أقوال العلماء .

ولا خلاف بينهم في المبادرة لها وصلاتها لأول وقتها ، والاشتغال بغيرها مخالف لهذا ومسبب للتواني في ذلك .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب بين كل أذانين صلاة

٢١٧

(٥٦) باب بين كل أذانين صلاة (١)

٣٠٤ - (٨٣٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ كَثْمَسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ الْمُرِّي ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ) قَالَهَا ثَلَاثًا .
 قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : أَلَمْ يَنْ شَاءَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَكْلَى عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : فِي الرَّابِعَةِ : أَلَمْ يَنْ شَاءَ ! .
 (١١) بقت الإثارة إيه في لهاب الابق .

٢١٨

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف

(٥٧) باب صلاة الخوف

٣٠٥ - (٨٣٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ ثَنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَزٌ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِخْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكَعَةً ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاكِفَةُ الْعَدُوِّ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَقَامُوا فِي مَقَامٍ

أحاديث صلاة الخوف

قال الإمام : اختلفت الأحاديث في هيئة صلاة الخوف ، فذكر ابن عمر - رضى الله عنهما - هذه الهيئة المذكورة هنا ، وروى صالح بن خلات غيرها ، وروى جابر هيئة أخرى ، وأحسن ما ثبتت عليه هذه الأحاديث المختلفة أن تحمل على اختلاف أحوال أدى الاجتهاد في كل حالة إلى إيقاع الصلاة على تلك الهيئة ، أحسن وأكثر تحزناً وأمناً من العدو ، ولو وقعت على هيئة أخرى لكان فيها تفريط وإضاعة للحزم ، وقد أنكر أبو يوسف أن يعمل بصلاة الخوف بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ورآها من خصائصه واعتد بقوله تعالى : { وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِّمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ } (١) ، فعلق فعلها بكون النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهم ، فإذا لم يكن فيهم لم تكن ، ورأى غيره من أهل العلم أن الآية خرجت مخرج التعليم لهيئة الصلاة ، ولم يقصد بها قصرها على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، دائماً افتتحت بخطاب المواجهة ؛ لأنه هو المبلغ عن الله تعالى ما يقول ، قد قال (صلى الله عليه وسلم) : (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٢) ، وعموم هذا الخبر يرد على أبي يوسف (٣) ، وقد صليت في الصحابة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) .

واختلف فقهاء الأمصار في المختار من الهيئات الواردة في الآثار ، فأخذ مالك برواية صالح بن خوات التي رواها عنه في موطنه (٤) ، وأخذ الشافعي وأشهب من أصحاب مالك (١) ١ : ل : ١٠٢ .

(٢) البخاري في صحيحه ، كالأذان ، بالأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (٦٣١) ، وفي كالأدب ، بارحمه ٦ الناس والبهائم له (٦٠) ، أحمد في المسند ٥ / ٥٣ ، الدارمي كالصلاة ، بمن أحق بالامامة (٣) وقد نقل ابن عبد البر عنه وعن ابن علية أنه لا تصلى صلاة الخوف بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) بزماء واحد ، دائماً تصلى ب! مامن ، يصلى كل إمام بطائفة ركعتين ، واحتجوا بقول الله عز وجل : { لَفَاقَتْ فِيهِمْ } ، قالوا : فإذا لم يكن فيهم النبي - عليه السلام - لم يكن ذلك لهم ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) ليس كغيره في ذلك ، ولم يكن من أصحابه من يؤثر بنصيبه منه غيره ، وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه ، والناس بعده تستوى أحوالهم أو تتقارب ، فلذلك يصلى الإمام بفريق منهم ويأمر من يصلى بالفريق الآخر ، وليس بالناس اليوم حاجة إلى صلاة الخوف إذا كان لهم سبيل أن يصلوها فوجاً فوجاً .

التمهيد ١٥ / ٢٨ .

(٤) كصلاة الخوف ، بصفة لطوف ١ / ١٨٣ .
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف ٢١٩
أصحابهم ، مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَجَاءَ أَوْلَئِكَ ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) رَكْعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ قَضَى هُوَ رَكْعَةً ، وَهُوَ لَا رَكْعَةَ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْخَوْفِ وَيَقُولُ : صَلَّيْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِهِمَا الْمَعْنَى .

برواية ابن عمر ، وأخذ أبو حنيفة برواية جابر ، ولا معنى للأخذ بها إلا إذا كان العدو في القبلة لأن فيها أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صص بهم صفين العدو بينهم وبين القبلة ، فذكر كون العدو في القبلة ، ولو كان في دبرها لكانت الصلاة على هذه الهيئة تعرضاً للتلف وركوباً للخطر ، وأما رواية صالح التي أخذ بها مالك ، ورواية ابن عمر التي أخذ بها الشافعي ، فإن لكل واحدة منهما ترجيحاً على صاحبها .

أما رواية ابن عمر - رضى الله عنهما - فإن فيها إثبات قضاء المأموم بعد فهلا الإمام عدى ما أصدته الشريعة في سائر الصدوات ، ورواية صالح فيها القضاء والإمام في الصلاة ، وهذا خلاف الأصول .

وأما رواية صالح فإن فيها من الترجيح أيضاً قلة العمل في الصلاة ، ورواية ابن عمر تضمنت انصراف المأموم وهو في الصلاة ، ومشيه

وتصرفه وهو يصلي ، وذلك خلاف الأصول .

وذهب إسحق بن راهويه إلى أن / الإمام يصلي ركعتين وتصل كل طائفة ركعة لاكثر ، يحتج له بما في كتاب مسلم أن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (فرض الله الصلاة على لسان نبيكم (صلى الله عليه وسلم) في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة) ولأن الشرع قد ورد بأن المسافر ردت صلاته إلى الشطر من صلاة المقيم لمشفقة السفر ، وترد صلاة الخائف على الشطر أيضاً [(١) من صلاة الأمان ، لمشفقة الخوف .

وخرج مسلم في بعض طرقه عن جابر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) (صلى أربع ركعات بكل طائفة ركعتين وكانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) أربع ركعات بكل طائفة ركعتان) ، وهذا يظهر وجهه على القول بأن المفترض تصح صلاته خلف المتنفل ، ولكن إنما يفترض على هذه الطريقة لأنه لم يسلم من الفرض حتى دخل النافلة ، ويحتمل أن يكون (صلى الله عليه وسلم) لم يقصد بالثنتين الآخرتين التنفل ولكنه كان مخيراً بين القصر والإتمام في السفر ، كما يقول بعض العلماء ، فاختار الإتمام واختار لمن خلفه القصر .

ولكن ينظر هاهنا في اختلاف نية الإمام والمأموم في العدد ، وهذا يفترض إلى بسط ،

وأما ظاهر القرآن فقد يتأوله صاحب كل مقالة على رأيه ، فيقول إسحق : قال الله تعالى : (١) ساقطة من ع .

١٣٨ / ١٤

٢٢٠

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف

٣٠٦ - (...) وحثنا أبو بكر بن أبي شاة ، حاشا يحيى بن آع ، عن سفيان ، عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الخوف في بعض أئامه ، فقامت طائفة معه وطائفة بإزاء العدو ، فصلى بآئين معه ركعة ثم فإبوا ، وجاء الآخر فصلى بهم ركعة ، ثم قضت الاثنتان ركعة ركعة .

قال : وقال ابن عمر : فإلنا كان خوف ! أكثر من فلك فصل راجباً ، أو قايئاً ! ، تؤمن إيماء .

{ قَلْتُمْ ط!مفة نهم نعلث ولعأخذوا أسلحتهم ل!ا ق!ا د صدوا ظيكونوا من يرأئكم } (١) ، ولم يطلبهم بزيادة على هذه الركعة فاقت!امى ذلك كونها جملة فرضهم ، وتأولها مالك على أن المراد به فإذا سجدوا إلى الركعة [الباقية عليهم وفرغت صلاتهم فليكونوا من ورأئكم ، ويرى أن المبرأ ، بسجوا!! م في الركعة الثانية] (٢) لا في الأولى ، ويرى الشافعي وأشهب أن المراد بقوله تعالى : فإذا سجدوا الركعة الأولى ، ولكن يكونون (٣) من ورأئنا [وهم] (٤) في الصلاة ؛ لأنه لم يذكر أنهم من ورأئنا مصلين أو غير مصلين ، ويرى أبو حنيفة أن يكونوا (من ورأئنا) : بمعنى يتأخرون إلى مكان الصف الثاني ، ويتقدم الثاني ليسجدوا الثانية مع الإمام ، وبعض هذه التأويلات أسعد بظاهر القرآن من بعض وبسط فلك يطول (٥) .

قال القاضي : وذكر مسلم في الأم في صلاة الخوف أربعة أحاديث ، هي التي أشار

إليها الإمام أبو عبد الله - رحمه الله - :

أولها : حديث ابن صحر : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صقى بإحدى الطائفتين ركعة والأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا وقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو) ، وجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم سلم فقضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة) وبهذا أخذ الأوراعي وأشهب من أصحابنا وحكاه في المعلم عن الشافعي .

واختلف في تأويله ، فقيل : قضوا معاً ، وهو تأويل ابن حبيب ، وعليه حمل قول أشهب ، وقيل : قضوا متفرقين ، مثل حديث ابن مسعود ، وهو المنصوص لأشهب .

وذكر حديث ابن أبي حنيفة بنحوه ، إلا أن فيه : (أن النبي! صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم ثبت قائماً فأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصفوا وجه العدو ، وجاءت الطائفة (١) لئاء : ١٠٢ .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من المعلم ، س .

(٣) في العلم : يكونوا .

(٤) من س .

(٥) يراجع في فلك بخنا للثور بحولية كلية أصول الدين ، العدد للعاشر ، العام ١٣ ١٤ هـ ، ١٩٩٣ م ، تحت عنوان (مرويات صلاة لطوف عند أهل الرواية والدراية) .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف
٢٢١

٣٠٧ - (٨٤٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد الملك

ابن أبي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ ، يَحْيَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاةَ الْخَوْفِ .

فَصَفَّنَا صَفَيْنِ : ص ! خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَالْعَدُوَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَكَثَرْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعَنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ انْحَمَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّ ! انْدَى يَلِيم ! وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْوِ الْعُمُومِ .

فَلَمَّا قَضَى

الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا حَتَّى أَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ) ، وَبِهَذَا أَخَذَ مَالِكٌ وَالْإِسْنَانِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَذَكَرَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ تَخَرُّ (أَنَّهُ صَفَّهُمْ خَلْفَهُ صَفَيْنِ ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ يَلُوتُ رَكْعَةً ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ خَلْفَهُ رَكْعَةً ! ، ثُمَّ تَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرَ الَّذِينَ كَانُوا قُدَّامَهُمْ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً ، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ تَخَلَّفُوا رَاكِعَةً ثُمَّ سَلَّمَ) زَادَ فِي كِتَابِ أَبِي طَوْرٍ (١) : (بِهِمْ جَمِيعًا ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا .

الْأُولَى إِذَا صَلَّتْ رَكْعَةً (٢) أَوْ تَقَدَّمَتْ لَمْ يَسَلِّمْ .

وَذَكَرَ حَدِيثَ عَطَاءٍ وَأَبِي الزَّيْبِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّاسَ صَفَّهُمْ صَفَيْنِ خَلْفَهُ ، وَالْعَدُوَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ (٣) صَلَّى جَمِيعَهُمْ بِصَلَاتِهِ ، حَتَّى إِذَا مَجَّدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ ، وَقَامَ الْمَزْحَرُ فِي نَحْوِ الْعَدُوِّ ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ سَجَدَ الصَّفُّ الْمُوَخَّرُ وَقَامُوا ، ثُمَّ تَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرَ الْمَقْدَمُ ، وَذَكَرَ فِي عَمَلِهِمْ فِي يَوْمِكَ الثَّمَانِيَةِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْأُولَى ، وَنَحْوَهُ حَدِيثُ ابْنِ مَجَّاسٍ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُهُ ، (٤) : لَيْسَ فِيهِ فِي ذِكْرٍ ٣ (٥) ، تَقْدِمُ الصَّفِّ الثَّانِي فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ ، وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو - يَوْصَحْفُ ، إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ ، وَرَوَى مَحْنُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا مِثْلَهُ ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابُهُ ، إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ : (صَفَّفَهُمْ صَفَيْنِ خَلْفَهُ) وَلَيْسَ لِلْفِظَةِ صَفٌّ هُنَا مَعْنَى كَمَا جَاءَتْ سَاقِطَةٌ فِي غَيْرِهِ ، لِأَنَّهَا جَمِيعًا كَانُوا خَلْفَهُ .

وَذَكَرَ - أَيْضًا - حَدِيثَ أَبِي مَعْلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَسَنِ ، وَذَكَرَ عَنْ الشَّافِعِيِّ ، وَرَوَاهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ : إِنَّمَا كَانَ هَذَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ يُجُوزُ أَنْ تَصَلِيَ الْفَرِيضَةَ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ فَهَذِهِ سِتَّةُ وُجُوهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَفِيهَا وَجْهٌ سَابِعٌ رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا أَبَا يُونُسَ ، وَهُوَ

(١) كَالصَّلَاةِ ، بِصَلَاةِ الْخَوْفِ ٢ / ١٥ .

(٢) فِي س : رَكَعَتَهَا .

(٤) مِنْ س .

(٣) فِي س : لِيَهُمْ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

٢٢٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) السُّجُودَ ، إِقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ الْمُؤَخَّرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرَ بِالسُّجُودِ ، وَقَامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ ، انْحَمَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ ، وَقَامُوا .

ثُمَّ تَقَلَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ ، وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ .

ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَرَكَعَنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ،

نص قول أشهب من أصحابنا ، خلاف ما تأول عليه ابن حبيب أن النبي - عليه السلام - صلى بالطائفة التي وراءه ركعة ثم انصرفوا ولم يسلموا ، فوقفوا بإزاء العدو وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة ثم سلم ، ففضى هؤلاء من ركعتهم ثم سلموا وذهبوا ، فقاموا مقام أولئك ، ورجع أولئك فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا .

والفرق بين هذه الرواية ورواية ابن عمر أن ظاهر قضاء أولئك في حديث ابن عمر في حال واحدة ، ويبقى الإمام حارسا لهم فيه وحده وهاهنا قضاؤهم متعرف على صفة صلاته ، وقد تأول بعضهم حديث ابن عمر على مافسر في حديث ابن مسعود . وفيه وجه ثامن ، ذكره أبو داود في حديث ابن مسعود أنه - عليه السلام - كثر فكثرت معه الصفان جميعاً .

وفيه أن الطائفة الثانية لما صلت معه ركعة وسلم رجعت إلى مقام أصحابها ، وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة لأنفسهم فرجعوا إلى مقام أصحابهم ، وأتم أولئك لأنفسهم ركعة .

وفيه وجه تاسع ذكره أبو داود (١) من رواية أبي هريرة أنه قامت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) طائفة مقابل العدو ، وظهورهم إلى القبلة ، فكبر جميعهم ثم صلى بالذين معه ركعة والآخرون قيام ، ثم قام وذهبت الطائفة التي معه إلى العدو وأقبلت تلك فصلى بهم ركعة ، ثم .

أقبلت الطائفة الأولى فصلوا ركعة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاعد ومن معه ، ثم سلم وسلموا جميعاً (٢) . وفيها وجه عاشر من رواية عائشة أنه - عليه السلام - كبر وكبرت معه الطائفة التي

١)
٢)

ك الصلاة ، بمن قال : يُصلى بكل طائفة ركعة ثم يُسلم ، فيقال الذين خلفه فيصلون ركعة ثم يجي الآخرون إلى مقام هؤلاء فيصلون ركعة ١ / ٢٨٦ ، من طريق عمران بن ميسرق ، ولفظه عنه قال : صلى بنا رسول الله كله صلاة الخوف ، فقاموا صفًا خلف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصفًا مستقبل العدو ، فصلى بهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ركعة .

ثم جا الآخرون فقاموا مقامهم ، واستقبل هؤلاء العدو ، فصلى بهم النبي محقق ركعة ثم سلم ، فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ، ثم فأبوا ، فقاموا مقام أولئك مستقبل العدو ، ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم يملأوا . ومن طريق تميم بن المنتصر بلفظ : (فكثرت نبي الله (صلى الله عليه وسلم) فكثرت الصفان جميعاً .

وقد صلاها عبد الرحمن ابن سمرة على هذه الصورة في غزوهم أرض كابل بأفغانستان - كما أخرجه أبو ثاود عن عبد الصمد بن أبو داود ، كالصلاة ، بمن قال : إذا صلى ركعة وثبت قائماً أتموا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ، لم انصرفوا فكانوا وجاه العدل ، واختلف في السلام ١ / ٢٨٣ . وكان ذلك عام غزوة نجد .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف ٢٢٣ ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرًا في الركعة الأولى ، وقام الصف المؤخر في نحو العدو .

فلما قضى النبي (صلى الله عليه وسلم) السجود والصف الذي يليه ، انحدر الصف المؤخر بالسجود ، فسجدوا . ثم سلم النبي (صلى الله عليه وسلم) وسلمنا جميعاً قال جابر : كما يصنع حرسكم هؤلاء ب المرائهم .

تليه وصلى بهم ركعة وسجدة وثبت جالساً ، ومجدوا هم السجدة التي بقيت عليهم ، ثم انصرفوا القهقري [حتى] (١) قاموا من ورائهم ، وجاءت الطائفة الأخرى فكبروا ثم ركعوا - يعني لأنفسهم - ثم سجد النبي (صلى الله عليه وسلم) - يعني سجدته التي بميت محليه من الركعة الأولى - فسجدوا معه ، ثم قام النبي (صلى الله عليه وسلم) وأتموا هم ١ ه التي صقيت محليهم ، ثم قامت الطائفتان فصدي

بهم جميعاً ركعة كأُسرع الإسراع! .

وفيه وجه حادى عشر جاء فى حديث ابن أبى حثمة من رواية صالح بن خوات بن جبير (٢) ، أن الطائفة الأولى لما صلت ركعتها مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم صلت الركعة الأخرى لاءنفسها سلمت ثم تقدمت ، وجاء الأخرى (٣) ، وهذا خلاف الحديث الآخر الذى ذكر فيه آخرأ : (ثم سلم بهم جميعاً) (٤) / .
وفيه وجه ثانى عشر من رواية يحيى بن سعيد عن القاسم فى حديث ابن أبى حثمة :
أن النبي - عليه السلام - سلم عند تمام صلاته الركعة بالطائفة الثانية ، وأتموا بعد سلامه ، خلاف الروايات الأخرى عن القاسم ويزيد بن رومان أنه انتظرهم حتى قضوا ثم سلم () ، وقد اختلف قول مالك فى الأخذ برواية القاسم أو رواية يزيد .
وبرواية يحيى عن القاسم

(١) فى الأصل : حين ، وهو تصحيف .

(٢) فى الأصل : حمص ، وهو تصحيف .

راجع : التاريخ الكبير للبخارى (٤) ، الترجمة (٢٧٩٥) . الجرح والتعديل (٤) الترجمة (لا ١٧٤) ، تهذيب الكمال (١٣) الترجمة (٢٨٠٣) .

(٣) الباب السابق .

من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبى حثمة أن للنبي (صلى الله عليه وسلم) صلى بأصحابه فى خوف ، فجعلهم خلفه صفين ، فصلّى بالذين يلونه ركعة ، ثم قام ، فلم يزل قائماً حتى صلى الذين خلفهم ركعة ، ثم تقدموا وتأخر الذين كانوا قدامهم ، فصلّى بهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ركعة ثم قعد حتى صلى الذين تخلفوا ركعة ثم سلم ١ / ٢٨٣ .
(٤) حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات .

(٥) من طريق مالك ، ولفظه عن سهل بن أبى حثمة الأنصارى : أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام وطائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو ، فيركع الإمام ركعةً وشمجد بالذين معه ثم يقوم ، فإذا استوى قائماً ثبت قائماً ، وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ، ثم سلموا وانصرفوا والإمام قائم ، فكانوا وجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام ، فيركع به وشمجد بهم ، ثم يسلم ، فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ، ثم يسلمون ١ / ٢٨٣ .
١٣٨ / ب

٧٠٥٨ (3) باب من قال : يصلى بكل طاقة ركعة ولا يقضون

٢٢٤

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف

٣٠٨ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ غَنْدَلَةَ عَنْ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : غَرَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَوْمًا مِنْ جُهَيْنَةَ ، فَقَاتَلُونَا قِتَالًا شَلِيلًا ! ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا الطَّهْرَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ : لَوْ مَعَلَيْهِمْ مِئْلَةٌ لاقْتَطَعْنَاهُمْ ، فَأَخْبَرَ جَبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَلَيْكَ .

فَذَكَرَ

أخذ أكثر أصحاب مالك لصحة [القياس] (١) أن القضاء يكون بعد سلاح الإمام ، وهو اختيار أبى ثور ، واختار الشافعى الرواية الأخرى .

وفيه وجه ثالث عشر ، وهو الذى حكاه الإمام أبو عبد الله عن إسحق قبل من صلاة الإمام لكل طائفة ركعة ، فيكون له ركعتان ولهم ركعة ركعة ، وتجزئهم .

وذكر أبو داود من [رواية] (٢) حذيفة وأبى هريرة وابن عمر عنه - عليه السلام - قال : (ولم يقضوا) (٣) ويعضده الحديث المتقدم

في القصر من قوله : (وصلاة الخوف ركعة) ، وذهب أحمد بن حنبل والطبري وإسحق وبعض الشافعية إلى التخيير في العمل [بهذه الأحاديث] (٤) ، وتجوز الجميع منها ، قالوا : ويجوز أن يكون ذلك في مراتب على حسب شدة الخوف ، إلا أن أحمد اختار حديث سهل بن أبي حثمة (٥) وقال إسحاق : كلها جائز ، وذلك على قدر الخوف ، وخير الثوري فيها بين ثلاثة أوجه [بين] (٦) العمل بحديث ابن مسعود ، أو حديث حذيفة ، أو حديث [ابن عباس] (٧) ، وهو اختياري على اضطراب من قول الثوري في الباب (٨) قال الخطابي : صلاة الخوف أنولا ، صلاها النبي (صلى الله عليه وسلم) في أيام مختلفة وأشكال متباينة ، يتوخى في كفها ما هو يحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة ، وهي على

(١) من س .

(٢) صاظة من الأعل .

(٣) باب من قال : يصلي بكل طاقة ركعة ولا يقضون ١ / ٢٨٦ .

وهو من حديث ثعلبة بن زفدم قال : كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان ، فقام فقال : أيكم صلى مع

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الخوت ؟ فقال حذيفة : أنا ، فصلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ، ولم يقضوا .

قال

أبو نادر : وكذا روله عبيد الله بن عبد الله ، ومجاهد عن ابن عباس عن النبي ! ، وعبد الله بن ضقيق عن أري هريرة عن أبي (صلى الله عليه وسلم) .

وأبو موص رجل من التابعين ليس بالأشعري جميعا عن جابر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكذلك رويه سماك الحنفي عن ابن

عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكذلك رواه رصد بن ثابت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال الشوكاني في الليل : يسنده رجال الصحيح .

!ورء السنن ٨ / ١٦٣ .

(٤) من س ، وفي الأعل : بها .

(٥) في س : خيثمة ، وهو خطأ .

(٦) كاحه .

(٧) في الأعل : أءس عياش الزرقى .

وللثب من س ، وهو الذي ترجح لنا في ثراستنا لمرويات صلاة الخوت حيث قلنا : بن رواية عباس الزرقى لاتصلع لأن تكون أصلا

في المسألة ، وذلك لأن عياض الزرقى مختلف في صحبته ، د لكا جاه القول يصحبته من المتأخرين .

لفظ : بئل للجهود ٦ / ٣٢٨ ، صرواية لبن عباس هى التى يترخ بها كونها ركعة للمأومين وركعتيئ فى للرباعية للأمل .

يه) الذى فى يمي ثاود هو رواية الثورى بمعنى رواية بن صعود عن ضيف ١ / ٢٨٦ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف

٢٢٥

فَلَمْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : وَقَالُوا : إِنَّهُ سَتَاتِيهِمْ صَلَاتٌ هِيَ أَحَثُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَوْلَادِ ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَارُ ، قَالَ : صَفْنَا صَفَيْنِ .

وَالْمُشْرِكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ .

قَالَ : فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ كَلْتًا وَكَبَّرْنَا ، وَرَكَعَ فَرَكَعْنَا ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ .

فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي ، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ وَتَقَلَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي ، فَقَامُوا مَعَ الْأَوَّلِ ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ ، وَقَامَ الثَّانِي ، فَلَمَّا سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي ، ثُمَّ جَلَسُوا جَمِيعًا ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

اختلاف صورها [مoulقة فى المعانى] (١) .

وهذا يعنى حديث جابر وابن عباس هو الاختيار إذا كان العدو بينهم وبين القبلة (٢) ، فإذا كان وراء القبلة صلى بهم صلاة يوم ذات الرقاع ، يعنى على حديث سهل بن أبى حثمة (٣) .

قال القاضى : صلى النبي (صلى الله عليه وسلم) صلاة الخوف فى مواطن كثيرة ، ذكر ابن القمئار أنه صلاها فى عشرة مواضع ، وذكر غيره أنه صلاها أكثر من هذا العدد .

ففى حديث ابن أبى حثمة وأبى هريرة وجابر صلاها فى يوم ذات الرقاع سنة خمس من الهجرة ، وفى حديث أبى عياش الزرقى أنه صلاها بعُسفان ويوم بنى سليم ، وحديث جابر فى غزاة جهينة وفى غزوة بنى محارب بنخل ، وروى أنه صلاها بغزوة نجد يوم ذات الرقاع ، وهى غزوة نجد وغزوة غطفان ، وقد ذكر بعضهم صلاته إياها ببطن نخل على باب المدينة ، وعليها حمل بعضهم صلاته بكل طائفة ركعتين ، لكن مسلماً قد ذكرها فى غزوة ذات الرقاع ، وأيضاً فقد ذكر سلامه منها من كل ركعتين فى حديث أبى بكره وجابر [لدارقطنى] (٤) ، وذكر من حديث أبى بكره - أيضاً - أنه صلى المغرب بهم أثلاثاً (٥) .

وقوله فى حديث جابر من رواية أبى الزبير : (فى الركعة الثانية ، ثم سجد وسجد

[معه] (٦) الصف الأول) يعنى المقدم الآن .

وقوله : (وأقام معه الثانى ، فلما سجد الصف الثانى) يعنى المؤخر كما جأ مفسراً

(١) من المعلم ، والذى فى نسخ المال : متفقة المعنى .

(٢) عبارة للعلم : وهذا النوع منها هو الاختيار إذا كان العدو بينهم وبين القبلة ٢ / ٦٤ .

(٣) سبق قريباً ، ص ٢٢١ .

(٤) فى جميع النسخ : الدارقطنى ، وما اثبتنا هو مقتضى السياق ، وقد أخرجها الدارقطنى فى سننه ، كالعيدين ، بصفة صلاة الخوف ٢ / ٩١ .

(٥) أى ثلاثاً ثلاثاً .

وفلك فيما أخرجه عن أبى بكره ان النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى بالقوم صلاة للغرب ثلاث ركعات ، ثم انصرف وجاء الآخرون فصلى بهم ثلاث ركعات ، فكانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) لست ركعات وللقوم ثلاث ثلاث .

(٦) ساقطة من الأصل .

٢٢٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف قَالَ أَبُو الزَّيْبَرِ: ثُمَّ نَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ قَالَ: كَمَا يُصَفَّى أَمْرًا وَهُوَ هَؤُلَاءِ .

٣٠٩ - (٨٤١) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ ، حَدَّثَنَا أُمُّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْخَوْفِ ، فَصَلَّاهُمْ خَلْفَهُ صَفَيْنِ ، فَصَفَى بَأَثَدَيْنِ يَلُونَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ قَامَ .

فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ خَلْفَهُمْ رَكْعَةً .

ثُمَّ تَقَشَّمُوا وَدَ انْحَرَّ الَّذِينَ كَانُوا قُدَّامَهُمْ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً ، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى اثْنَيْنِ تَخَفَّفُوا رَكْعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ .

فى رواية عطاء .

واختلف العلماء بعد هذا فى صفة صلاة الإمام المغرب فى الخوف ، فالك والثافعى وأحمد داسحق وجماعة أنه يصلى بالاءولى ركعتين وبالثانية ركعة ، وأبو حنيفة وأصحاب الرأى مثله إلا أنه يخالف فى صفة القضاء على أصله ، بل يخالف أصله فى صلاة المغرب فيجعل إذا سلم الإمام بالآخرة نهضت من غير سلام ولا قضاء إلى مقام أصحابها وجاء (١) العدو .

وجاءت الأولى فلا تقضى على أصله الا بعد سلام الإمام ، فتقوم مقام أصحابها وتقضى ما بقى عليها وتسقم ، ثم ترجع إلى مصافها ، وتنصرف الأخرى فتقضى ما سبقها به الإمام ، وذهب الحسن إلى أن الإمام يصقئ ست ركعات ، لكل طائفة ثلاث ركعات .

وقوله فى الحديث : (قام فلم يزل قائماً حتى صلى الذين خلفهم ركعة) وقوله فى الحديث الآخر : (ثم ثبت قائماً وأتموا لاءنفسهم) لا خلاف فى أن هذا حكم الإمام إذا صلى بكل طائفة ركعة أنه يثبت قائماً ، وأما إن كان فى صلاة حضر أو كانت المغرب ، فاختلف

فيه ، هل ينتظرهم قائماً أو جالساً (٢) ؟ واختلف فيه قول .

مالك وأصحابه ، وهل يقرأ مادام يقضى الأولى إذا كان قائماً أم لا حتى تأتى الطائفة الثانية ؟ اختلف فيه أصحابنا ، وقال بعضهم : هو مخير بين أن يسكت أو يدعو إلى أن تحرم خلفه الطائفة الأخرى الثانية ، ولا يقرأ إلا أن يكون في صلاة سفر ، وحيث يمكنه تطويل القراءة حتى تحرم الطائفة الثانية

(١) في س : وجأ ، وهو خطأ .

(٢) إلى القول بجواز صلاتها في الحضر إذا وقع الخوت فهب الشافعي والجمهور ، وفلك لعموم قوله تعالى : { لَنَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْتَصَرَ } [النساء : ١٠٢] فلم يقيد فلك بالسفر .

راجع بحثنا السابق ذكره :

وقال الأفعى : وكل جهاد كان مباحاً نفحات أهله كقتال أهل البغي ، وجهاد قطاع الطريق ، ومن أراد مال رجل أو نفسه أو حريمه يصنفي ، صلاة الخوف ، ول أبي حنيفة : تجوز صلاة الخوت من كل خوت كهرب من سيل ، أو حريق ، أو سبع ، أو جمل ، أو كلب ضار ، أو صائل ، أو لمبي ، أو لعبان ، أو نحو فلك ، ولم يجد معدلاً عنه .

راجع : معرفة السنن والآثار ٥ / ٣٦ .

كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف ٢٢٧ ٣١٠ - (٨٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ ، عَنْ الْحَبَّاذِ بْنِ خَوَاتٍ ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةً خَلْفَهُ قَبْلَ تَمَامِهَا ، وَجَعَلَ مِنْ قَالَ : لَا يَقْرَأُ ، قَوْلُهُ : (فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ) ، وَلَوْ قَرَأَ قَبْلَهُمْ لَقَالَ : فَرَكِعْ بِهِمْ .

وقول ابن عمر : " فَإِنْ كَانَ خَوْفًا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَصَلَّ رَاكِبًا أَوْ قَائِمًا يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً " (١)

قال في الموطأ : (مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها) (٢) وبهذا أخذ مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وعامة العلماء ، وقاله أهل الظاهر لعموم قوله : فَإِنْ خِفْتُمْ { الآية (٣) ، قال بعض شيوخنا : هذا بحسب الحال وحسب ما يتفق له من التمكن من الصلاة والقبلة [أم لا] (٤) ، ومنع أبو حنيفة وابن أبي ليلى من صلاة المساييف ، وأنه لا يصلي الخائف إلا إلى القبلة (٥) ، وقال جماعة من السلف : يصلي في الخوف ركعة يومئذ بها إيماء ، وهو قول جابر بن عبد الله والحسن وطاووس والحكم وحماد وقتادة ومجاهد ، وذلك في القتال ، وقاله الضحاك قال : فإن لم يقدر على ركعة فتكبيرتان حيث كان وجهه ، وقال إسحق : أقا عند السئلة (٦) فتجزئ ركعة يومئذ بها ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة (٧) ، وقال الأوزاعي نحوه إذا تهيأ الفتح ، لكن إن لم يقدر على ركعة ولا على سجدة لم يجزه التكبير وأخرها حتى يأمنوا ، وعن مكحول نحوه ، وقد تقدم في الأم في باب قصر الصلاة في حديث ابن عباس : (فرض الخوف ركعة) ، ومنع مكحول وبعض أهل الشام من صلاة الخائف جملة متى لم يتيأ له صلاتها على وجهها ، وأنه إن لم يقدر على ذلك

(٣)

(٦) (٧)

ولفظه : (فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصل راجاً أو قائماً يومئذ إيماءً) .

وقد نسبته ابن عبد البر في التمهيد للنوري ١٥ / ٢٨٢ .

ك صلاة الخوف ، بصلاة الخوف ١ / ١٨٤ .

البقرة : ٢٣٩ .

(٤) من س .

قالا : لا يصلي الخائف إلا إلى القبلة ، ولا يصلي ثلث في حال المساييفة ، قال ابن عبد البر : قال الثوري : إذا كنت خائفاً فكنت راجياً أو قائماً أو مائتاً إيماء حيث كان وجهك ركعتين ، تجعل السجود أخفض من الركوع ، وذلك عند السلة ، والسلة المساييفة .

التمهيد ١٥ / ٢٨٢ .

في س : السلف .

لعله ثبت إسحق ، فهو وحده الذي وجدنا له رواية في هذا الباب ، ولكنها على غير ما ذكر القاضي .

وما ذكره فهو .

عن مجاهد والحكم قالا : إفا كان عند الطراد وعند سل السيوف أجراً الرجل أن تكون صلاته تكبيرا ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أينما كان وجهه ، مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٤٦٠ .

أما ما جاء عن أبي إسحاق في هذا الباب فهو فيما أضجه ابن أبي شيبة عنه عن الحارث عن علي قال : صليت صلاة الخوف مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ركعتين ركعتين إلا المقرب نخف صلاتهما شلاشا .

وله عنه عن سليم بن عبد عن حذيفة قال : صلاة الخوف ركعتان وأربع سجودات ، فإن أعجلك العدو فقد حل لك للقتال والكلام بين الركعتين .

السابق ٢ / ٤٦٥ .

وثبو بسحق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي .

١٢٩ / أ

٢٢٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف الخوف ، أن طائفة صفت معه .

وطائفة إوجاه العمو ، فصل بالثنتين معه ركعة ، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصفا وجاه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصل بهم الركعة التي بقيت ، ثم ثبت جالساً ، وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

أخوها حتى يقدر (١) ، وحكى عنهم - أيضاً - إنما ذلك إذا لم يقدروا على صلاتها إيماءً ، واحتجوا بصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الخندق وبقوله : (شغلونا عن الصلاة) (٢) قالوا : ولو كان يجوز صلاتها كيف تهيأت لم يشغله ذلك عنها ، والحجة عليهم أن صلاة الخوف إنما شرعت بعد ذلك ، فتى ناسخة لكل ما تقدمها ، واختلف بعد هذا من قال : يصلى كيف تيسر عليه في الطالب (٣) ، مع اتفاقهم في المطلوب .

فقال يسوى بينهما وجماعة من أصحابه ، وقال الشافعي والأوزاعي وفقها "صاحب الحديث / لا يصلي الطاء إلا بالأرض ، وهو قول ابن عبد الحكم ، إلا أن الشافعي يقول : إن خشي الطالب كرة المطلوبين وانقطع عن أصحابه ، كان له أن يصلي إيماءً . وقال الأوزاعي نحوه إن كان الطالب قرب المطلوب صلى إيماءً .

واختلفوا - أيضاً - فيما يباح له من العمل في الصلاة فجمهورهم على جواز كل ما يحتاج إليه في مطاردة العدو ، وما يضطو إليه من مدافعتة والمشي إليه ، وقال الشافعي : إنما يجوز من ذلك الشئ اليسير والطعنة والضربة ، فأما ما كر فلا محزية الصلاة به ، ونحوه عن محمد بن الحسن .

وقوله : (وجاه العدو) بكسر الواو وضمها ، مثل قوله : مواجهة العدو ، أى مقابلته ، كما قال في الحديث الآخر : (وجوههم إلى العدو) وقوله في الرواية الأخرى : (في نحر العدو ، وبمعناه ، أى في مقابلته ، ونحو كل ثيء أوله

ولله في حديث جابر : (ستأتيهم صلاة س أحب إليهم من الأولاد) كذا روايتنا عن ثيوخنا ، وعند بعضهم : (من الأولى) والصواب ا ، ءولا ، وكذا رواها ابن أبي شيبة : (وقال : هى أحمت إليهم من أبنائهم) (٤) .

ورواه الدارقطني (٥) من حديث عبد الرزاق كذلك وزاد .

(وأنفسهم) .

(١) حكاه إبت عبد البر عن الأوزاعي .

التهيد ١٥ / ٢٨٢ .

(٢) الحديث سبق في كتاب المساجد ، بالدليل لمن قال : الصلاة الوصطى هى صلاة العصر للأ (٣) .

(٣) وللرأد بالطاب هو للذى يكون فى طلب العدو ، سائرا خلفه ليقتله .

(٤) المصنف ٢ / ٤٦٥ ، ولفظها ني : (هى أحب إليهم مت) مواهم ولبنائهم) .

(٥) فى الخ ق ، كالصلاة ، بصفة صلاة الخوف وأتامها ٢ / ٥٩ ، وعبد الرراق فى المصنف ، بكف كانت الصلاة قبل صلاة الخوف ٢ / ٥٠٥ .

٣١١ - (٨٤٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان ، حدثنا أبان بن يزيد ، حدثنا يحيى بن أن كثير ، عن أبي يلمة ، عن جابر ، قال : أقبلنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، حتى إذا كنا بنات الرثاع ، قال : كُنا إذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معلق بشجرة ، فآخذ سيف نبي الله (صلى الله عليه وسلم) فاختارطه .

فقال لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أتخافني ؟ قال : (لا) .

قال : فمن يمنعك مني ؟ قال : (الله يمنعني منك لم .

قال : فهذه أحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فأغمد السيف وعلقه .

قال : فتودى بالصلاة .

فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين .

قال : فكانت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أربع ركعات ، وللقوم ركعتان .

٣١٢ - (...) وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الثوري ، أخبرنا يحيى - يعني ابن حسان - حدثنا معاوية - وهو ابن سلام - أخبرني يحيى ، أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، أن جابرا أخبره ؛ أنه صلى مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الخوف ، فصلّى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بإحدى الطائفتين ركعتين ، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، فصلّى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أربع ركعات ، وصنّى بكل طائفة ركعتين .

وقوله : (بذات الرقاع) : غزوة ذات الرقاع سنة خمس من الهجرة بنجد من أرض غطفان (١) ، سميت بشجرة هناك يقال لها ذات الرقاع ، وقيل : فيها فرضت صلاة الخوف ،

(١)

(هذا ما ذهب إليه ابن سعد وابن حبان .

وعند أبي معشر أنها كانت بعد بني قريظة والخذق ، ولما كانت غزوة قريظة في ذي القعدة سنة خمس فتكون ذلت الرقاع في تخر السنة وأول التي تليها ، وجزم موسى بن عقبة بتقديم غزوة ذات الرقاع ، لكن ترفد في وقتها ، فقال : لأ ندرى كانت قبل بدر أو بعدها أو قبل لحد أو بعدها .

قال الحافظ : وهذا التردد لا حاصل له ، بل الذي ينبغي الجزم به أنها بعد غزوة بني قريظة الفتح ٧ / ٤٨٢ .

قلت : وقد ذهب أهل اللغاري إلى أنها كانت قبلها ، ثم اختلفوا في زمانها ، فعد ابن بسحق : أنها

بعد النضير وقبل الخندق سنة أربع ، قال : أقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد غزوة بني النضير شهر ربيع ويعض جمادى - يفي من سته - وغزا نجدا يريد بني محارب وبني ثعلبة من غطفان ، حتى نزل نخلأ ، وهي غزوة ذات الرقاع .

لألى القول بأن (ذات الرقاع) كنت بعد خير مال الإمام البخلي .

وغزوة (ذات للرقاع) هي غزوة محارب خصفة من بني ثعلبة من غطفان ، وكان سببها أن أعرايا قدم بجلب بلى للدينة فقال : بني رنيت ناسا من بني ثعلبة ومن بني أنمار ، وقد جمعوا لكم جموعاً وأنتم في غفلة عنهم ، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) في أردعماله ويقال : سبعمائة .

فتح اللبلى ٧ / ٤٨١ .

٢٣٠
كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الخوف
وقيل : في غزوة بنى النضير ، وقيل : سميت هذه الغزوة ذات الرقاع بجبل هناك يقال له : الرقاع لبياض وحمرة وسواد فيه ، وقيل :
بل لأن المسلمين [نقتب] (١) أقدامهم وتخرلحت نعالهم ، فلفوا الرقاع على أرجلهم ، وكذا فسره في الأم وقيل : بل رقعوا راياتهم .
(١) في الأصل تعبت ، والمثبت من س ، والأبى ، وهى ما جات به رواية البخارى ، كالمغازى ، بغزوة ذات الرقاع ٥ / ١٤٥ .

٨ - ٧ - كتاب الجمعة

٨٠١ (١) باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به

كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة ...

الخ
٢٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

٧ - كتاب الجمعة

١ - (٨٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُحْمَةَ بْنِ الْمُهَاجِرِ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .
عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ ، فَلْيَغْتَسِلْ لَا .

٢ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُحْمَةَ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَدُهُ قَالَ - وَهُوَ
قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ - (مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ لَا .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
بِمَثَلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ بِمَثَلِهِ .

٣ - (٨٤٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ عُمَرَ
بْنَ الْخَطَّابِ ، بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، دَخَلَ ، - جُلُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَنَاحَاهُ عُمَرُ : آيَةُ

سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : إِنِّي شُغِلْتُ الْيَوْمَ ، فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ ، فَلَمْ أَزِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ .

قَالَ عُمَرُ : وَالْوُضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ !

٤ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْوَزَاعِيِّ ، قَالَ :

ص ! ص ه ه ، ص ص ! ص ، - ص ص ه ، ص ص ه ص ص مصء ، ، ص - ص ص حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ

، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ إِذْ دَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ
عَفَّانَ ؛ فَعَرَّضَ بِهِ عُمَرُ ، فَقَالَ : مَا بَالُ رَجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النَّدَاءِ ! فَقَالَ عَثْمَانُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النَّدَاءَ أَنْ

تَوَضَّأْتُ ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ فَقَالَ عُمَرُ : وَالْوُضُوءُ أَيُّضَ الْاَلَمْ تَسْمَعُوا

٢٣٢ كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة ...

إِنَّا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِفْ! جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ! .

(١) باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من

الرجال وبيان ما أمروا به

٥ - (٨٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ،

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ : (الْغُسْلُ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) .

أَحَادِيثُ الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وقوله - عليه السلام - : (غسل (١) يوم الجمعة واجب على كل محتلم) ، قال القاضي : اختلف السلف والعلماء في غسل الجمعة ، فروى

عن بعض الصحابة وجوبه ، وبه قال أهل الظاهر ، وتأول ابن المنذر أنه مذهب مالك وحكاها الخطابي عنه وعن الحسن ، وعامة

فقهائنا وأئمة الأمصار على أنه سنة ، وهو حقيقة مذهب مالك والمعروف من قوله ومعظم قول أصحابه ، وجاء عنه ما دذ على أنه

مستحب ، وقال به طائفة من العلماء ، وقال بعضهم : الطيب يجزئ منه .

ومعنى ذكر وجوبه هاهنا التأكيد في امتثاله وتشبيهه بغسل الجنابة في الحديث الآخر (٢) ، أى فى صفة العمل لا فى وجوب الحكم .

قال الإمام : [(والغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)] (٣) .

من الفقهاء من

أخذ بظاهر [الحديث] (٤) ورأى [أن غسل الجمعة] (٥) يجب ، وكثر الفقهاء أنه لا يجب ، تعلقاً بقوله - عليه السلام - : ! من أتى

الجمعة وقد تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمْتَ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ (٦) .

وقوله : (فبها ونعمت) : يفيد جواز الاقتصار على الوضوء ، ولو كان ممنوعاً من الاقتصار عليه لم يقل : (فبها ونعمت) ، وأيضا فإنه قال

: (ومن اغتسل فالغسل أفضل) فدل على أن فى الوضوء فضلاً حتى تصح المبالغة ، واعتمدوا - أيضا - على قول عمر على المنبر للداخل

عليه لما قال له : (ما زدت على أن تَوَضَّأْتَ) فقال عمر : ! والوضوء أيضا ؟

(١) الذى فى المطبوعة : (الغسل) .

(٢) طريق قتيبة بن سعيد .

وفى التمهيد : وقد يحتمل أن يكون قوله : واجب ، أى وجوب السنة ، أو واجب فى الأخلاق الجميلة ، كما تقول العرب : وجب

حقك ١٦ / ٢١٢ .

(٣) فى المعلم .

(٤) فى العلم : هنا .

(٥) فى المال : أنه .

يلا) لبو داود ، كالطهارة ، بالرخصة فى ترك الغسل يوم لبعة ١ / ٩٦ ، والترمذى ، ابواب الصلاة ، بما جاء فى الوضوء يوم الجمعة

٢ / ٣٦٩ ، وقال فيه : حديث حسن ، والنسائى فى دلبرى ، كالجمعة ،

ب فضل الغسل ٥٢٢ / ١ .

كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة ...

إِنَّا ٢٣٣ - ٦ (٨٤٧) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

جَعْفَرٍ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي ،

فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ ، وَيُصِيبُهُمُ النَّبَارُ ، فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرُّحُ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : الْوَأَنَّكُمْ تَطْفَرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ ، أَخْبَرَنَا الْفَيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ ، وَلَمْ

يَكُنْ لَهُمْ كُفَاةً" ، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ تَفَلٌ .
ولم يأمره بالغسل .

قال القاضي : وهذا قول من عمر وإقرار بحضر جماعة الصحابة ، ولا منكر له ولا مخالف ، فهو كالإجماع ، وعامة الفقهاء والأصوليين منهم يعدون هذا إجماعاً ، وحجةً ، وقال آخرون : وفي قول الواحد من الصحابة إذا انتشر (١) ولم يعلم له مخالف وسكوتهم كالنطق ، وقال آخرون : هذا حجة وليس بإجماع ، والذي اختاره محققو الأصوليين : أن هذا كله ليس بإجماع ، والسكوت ليس كالنطق ، وهو اختيار القاضي أبي بكر وطبقته ، وقد جاء في الكتاب : (غسل يوم الجمعة على كل محتلم ، وسواك ، ويمس من الطيب) ولا خلاف في الستواك والطيب فكذلك الغسل ، وقد قال بالاستدلال بالقرآن قوم من الأصوليين ، قال الخطابي : ولم تختلف الأمة أن صلاة من كان يغتسل للجمعة جائزة .

وقد ذكر مسلم حديث عائشة في علة الغسل أن الناس كانوا ينتابون الجمعة من منازلهم فيأتون في العباء لصبيهم الغبار ، فتخرج منهم الرياح ، وأنهم كانوا عمال أنفسهم ، ولم يكن لهم كُفَاةٌ ، فكان يكون ألهم ، (٢) تفل ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ا لو اغتسلتم يوم الجمعة! والو أنكم تطهروا ليومكم هذا) هذا كله يدل على الحفوالتريغيب لا على الوجوب ، وكذا وقع عند السمرقندي والطبري وعامة الرواة : (في العباء ، وعند العذرى وغيره : (في الغبار) وهو وهم ، والصواب الأول .

والعباء جمع عباءة ، وهى أكسية خشان فيها خطوط .

وقوله : (ينتابون ! : أى يأتون ، والانتياب المجيء والاسم النوب ، وأصله ما كان من قرب .

قيل : النوب ما كان على فرسخ أو فرسخين .

والكُفَاةُ جمع كاف ، أى عبيد وخدم يكفونهم الخدمة والعمل .

وقوله : (ولهم تفل) بفتح التاء والفاء ، أى راحة كريهة ، وفي قوله : (ينتابون

(١) فى س : أشهر .

(٢) ساقطة من الأصل .

٢٣٤

فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة ...
إنلح

الجمعة من منازلهم [ومن] (١) العوالى) : ردّ على الكوفى الذكا لا يوجبها على من خارج المصر ؛ لاكن عائشة هنا أخبرت عن أمر يتكرر منهم لظاهر قولها : (كانوا ل .

وقد اختلف فى المسألة ، فقال الكوفيون ما تقدم ، ومالك وأصحابه يوجبونها على من

٨٠٢ (٢) باب الطيب والسواك يوم الجمعة

[كان] (٢) خارج المصر بثلاثة أميال ونحوها .

قال مالك : وعلى من سمع النداء ، ونحوه قول (٣) أحمد داسحق والشافعى إلا أنهم لم يحدّوا الثلاثة الأميال .

واختلف أئمتنا هل ترعى الثلاثة الأميال من طرق المدينة أو من المنار ، ولا خلاف أنها تجب على أهل المصر وإن عظم وزاد على ستة أميال ، إلا شيئاً روكما عن ربيعة أن الجمعة إنما تجب على من إذا سمع النداء وخرج ماشياً أدرك الصلاة ، وروكما عن جماعة من السلف أنها تجب على من اواه الليل إلى أهله ، فيأتى على هذا من يكون على نصف يوم ، وهو مذهب الحكم والأوزاعى وعطاء وأبى ثور ، وذهب الزهرى أنها تجب على من هو من أهل المصر على ستة أميال ، وروكما عنه وعن ابن المنكدر وربيعه أربعة أميال ، وذكر

بعض الشارحن أن في قوله : (على كل محتلم) دليلاً على سقوطها على الصبيان ، وهذا بين ، قال : وعن النساء إذ الغالب عليهن في التكليف الحيض لا الاحتلام ، وفي ما قاله ضعف .

وفي قوله : (ينتابون في العباء) و(يصيبهن الغبار) وفي رواية : (والعرق ، فيكون منهم الريح) (٤) دليل على أن معنى التهجير لها السعي في الهجرة ، على ما ذهب إليه مالك ، وأن سعيهم إليها لم يكن بكرةً ، على ما ذهب إليه المخالف ، ولو كان أفضل لفعلوه ، والعرق وخروج الريح لا يكون إلا مع الحرّ والهجرة .

وقد اختلف أصحابنا متى يجب السعي إليها ؟ هل بالنداء أو بالزوال (٥) أو بمقدار ما يأتي المسجد قبل الشروع في الخطبة ؟ والخلاف في ذلك مبني على : هل يلزم الحضور لسماع الخطبة ، ومن شرطها الجماعة ؟ وهو المتأول على المدونة ، أو ليس ذلك بشرط ؟ وهو قول أبي حنيفة وظاهر قول جماعة من أصحابنا ، ولا خلاف أن من بعدت داره في المصر حتى لو جاء عند الأذان فائمه الصلاة أنه لا ينتظر الأذان ، وعليه السعي قبل المقدار ما يدرك الخطبة أو الصلاة ، على القول المتقدمين .

قال الإمام : السفر عندنا يمنع يوم الجمعة إذا زالت الشمس لدخول وقت صلاة الجمعة ،

(١) في المطبوعة : من .

(٢) ساقطة من م .

(٣) في م : قال .

(٤) أخرجه ابن حبان من طريق عروة بن الزبير عن عائلة ، بلفظ : (ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم الريح " كالطهارة ، بغسل الجمعة ٤ / ٣٩ وانظر : أسباب ورود الحديث ١٣٥ ، ١٣٦ ، وكذا أخرجه للبخاري ، كلبصعة ، بمن ثين تؤتي الجمعة وعلى من تجب ؟ ٨ / ٢ عن عالم .

(٥) في الأصل : بالزوال .

كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة ...

الخ ٢٣٥ وتوجه (١) الخطاب خلافاً لمن منعه قبل الزوال ، فإن كان في مصر يعلم أنه لا يصل من منزله إلى الجامع إلا أن يخرج قبل الزوال لساعة (٢) أو ساعتين [فأراد] (٣) السفر فهل (٤) يكون المنع معلقاً بالزوال الذي خوطب به الناس على العموم أو معلقاً بزمان خروجه من داره الذي يصل فيه (٥) إلى الجامع ؟ اختلف فيه أصحابنا على قولن ، وكذلك اختلفوا على قولن في مراعاة ثلاثة اميال التي هي المقدار المقدّر بها إتيان الجمعة ، هل المعتبر / من الجامع أو من طرف المصر ، وهذا فيمن كان سكناه خارجاً عن المصر .

قال القاضي : وقوله - عليه السلام - : ا لو أنكم تطهروا : دليل على تنزيه المساجد

عن الأرواح الكريهة ، ولما لم تكن هذه من الكراهة مثل رائحة البصل والثوم دائماً كانت مثل ريح الضأن ، كما ذكر في الحديث ، لم يبع أهلها مق حضور المساجد ، لكنهم حَضُوا على إزالتها والتنظيف جملة ، ولأنها كانت من الغالب ، والأكثر منهم ، وكثير إلفها لهم والأنس بها ، ولو أن جماعة مسجد كلهم أصحاب أرواح كريهة كالحواتين (٦) وأشباههم يُخالطهم في مسجدهم غيرهم لم يمنعو منه ، بخلاف لو كان معهم غيرهم ممن يتأذى بذلك .

وأمره بالطيب للجمعة من هذا لقطع تلك الروائح وإدخال المنفعة والمسرة بذلك جملي من يجالسه مق المسلمين ، وتعظيم حرمة المسجد ، ولأجل الملائكة الكاتبين فيه .

(١) في الأصل : ويوجه ، وفي س : وتوجيه ، والمثبت من المعلم .

(٢) في المال : بساعة ، وللمثبت من المخ م .

(٣) في الأصل : فإذا أراد ، والمثبت من المعلم وس .

(٤) في الأصل : هل .

(٥) في الأصل : به ، والمثبت من س والمخ م .

(٦) بائعو السمك .

كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة

(٢) باب الطيب والسواك يوم الجمعة

٧ - (٨٤٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هَلَالٍ وَبَكَيْرَ بْنَ الْأَشَّجِّ ، حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، وَسَوَاكُ ، وَيَمْسُ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ) .

إِلَّا أَنْ بَكَيْرًا لَمْ يَذْكُرْ : عَبْدَ الرَّحْمَنِ .

وَقَالَ فِي الطَّيِّبِ : وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرَأَةِ .

٨ - (٨٤٨) حَقَّقْنَا حَسَنَ الْحُلَوَانِي ، حَاشَا رَوْحُ بْنُ عُبَالِقٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ؛ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وقوله : (الغسل [يوم الجمعة] (١) واجب على كل محتلم) : دليل على وجوب الجمعة على الأعيان .

وسأتي الكلام عليه لقوله : (على كل محتلم) ، وفيه أن من لا يلزمه السعي إليها (٢) من غير المحتلمي وغيرهم فلا غسل عليه ، وقد استحَبَّ العلماء ، لمن حضرها ممن لا تلزمه كالنساء والعبيد والصبيان الغسل إذا حضرها ، وهذا (٣) مذهب مالك .

وقوله : (ويمس من الطيب ما قدر عليه) : يحتمل لتكثيره ، ويحتمل لتأكيد ما وجد من طيب ، وبديل قوله : (ولو من طيب امرأته) (٤) ، يريد المكروه للرجال ، وهو ما ظهر لونه ، فأباحه هنا لعدم غيره وللضرورة إليه ، وهذا يدل على تأكده .

وقول عمر للداخل عليه وهو يخطب : (أية ساعة هذه ؟) على طريق التقرير والتوبيخ والتعريف للداخل ، بما فاتته من فضل التهجير ، وأنه وقت طي الصحف .

وفيه أمر الإمام في خطبته بالمعروف ونهيه عن المنكر إذا حضره وسؤاله [من] (٥) يحتاج سؤاله في أمور الناس ، وجواب الآخر له ، وأن ليس أحد (٦) منهم لاغياً ، وإنما اللاغى من أعرض عن استماع الخطبة وشغل نفسه عنها بكلام أو غيره ، مما يمنعه من السماع .

(١) في الأصل : للجمعة ، والمثبت من س والمطبوعة .

(٣) في الأصل : وهو ، والمثبت من س .

(٥) في س : لمن .

(٢) في الأصل : عليها ، والمثبت من س .

(٤) طريق عمرو بن سواد بلفظ : ! المرثة (٦) في س : ولحد .

كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة ٢٣٧ قَالَ طَاوُسٌ : فَقُلْتُ لَابْنِ غَثَاصٍ : وَيَصْمِي طَيِّبًا أَوْ لُفْتًا ، إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ ؟ قَالَ : لَا بَعْلَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا هُرَيْرُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الضَّخَاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهِمَا الْأَسْنَادُ .

وقول عثمان وهو الداخل (١) - رضى الله عنهما - كما جاء مفسراً في الحديث الآخر

في الكتاب : (شغلت فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت النداء) (٢) في الموطأ : (انقلبت من السوق) (٣) في ذلك كله أبدى عذره ،

وأنه لم يقصد التأخير اختيازاً ، وإنما غافه الوقت (٤) لشغله قبل .

وفيه جواز العمل يوم الجمعة قبل النداء والتجارة والمبايعات ، وقد كان أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) يكرهون ترك العمل يوم الجمعة كي لا يتشبه باليهود .

وقوله : (فلم أزد على أن توضأت) : اعتذار د اعلاّم أنه لم يشتغل منذ سمع النداء

بغير فرض الطهارة ، ولعله إنما ترك الغُسلَ لاءنه رأى أن السعى قد تعيق عليه ووجب بالنداء والغسل غير واجب ، والشغل به وتطلب الماء له شغل عن الواجب ، فلم يشتغل بغير الفرض من الوضوء ؛ ولهذا قالوا : لم يردده عمرُ للغسل ، وإن كان أنكر عليه ترك الغسل . وقوله : (والوضوءُ أيضاً ال) : تنبيه لثلاثا يتشغل مرة أخرى حتى يضيق عليه الوقت ويفوته ، ورأى أن استماعه للخطبة كد وأولى من رجوعه للغسل .

وقوله : (وقد علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأمر بالغسل) : يحتج به من لا يرى الأوامر على الوجوب إلا بقرينة دليل فعل عثمان وإقرار عمر ، وترك إنكار الصحابة وترك الغسل مع اعترافهم بالأمر به ، و [قد] (٥) جاء في الحديث الآخر : (فعرصى به عمر) وقال : (٦) (ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ؟) أى لم يصرخ بالانكار عليه والتوبيخ له .

فيه حسن التلطف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وترك المواجهة بخشن القول وصریح الانكار ، وكثيراً ما كان يفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) مثل هذا ، ولا سيما لأهل الفضل ولمن لا يُظن به إلا الخير ، أو من له عذر ، وكذلك قوله (٧) المتقدم : (أية ساعة هذه) كله من لطيف التنبيه ، وأنه لا يلزم في التنبيه على ترك غير الواجبات والأمر بها ألا ميسور القول ألا ترى قول عمر : (والوضوء أيضاً) الحديث .

(١) في س : الداخل عليه .

(٢) الذى فى المطبوع : إني شغلت اليوم فلم أنقلب بلى أهلى حتى سمعت النداء .

(٣) كالجُمعة ، بالعمل فى غسل يوم الجمعة ١٠٢ / ١ .

(٤) المغافصة : الأخذ على غِرة .

(٥) من س .

للا فى المطبوعة : فقال .

(٧) فى س : القول .

١٤٠ / ب

٢٣٨ كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة ٩ - (٨٤٩) وحدثنى محمد بن حاتم .

حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبد الله

ابن طائوس ، عن أبيه ، عن أن هُريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ قال : (حق لله على كلِّ مسلمٍ ، أن يغتسلَ في كلِّ سبعةِ أيامٍ ، يغسلُ رأسه وجسده) .

١٠ - (٨٥٠) وحدثننا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنسي ، فيما قرئ عليه ، عن سمي مولى أبي بكر ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم رل ، فكأنما قرث بئنة ، ومن رل فى السَّاعةِ الثانيةِ

وفى قول عثمان : (سمعتُ النداء) : حجة أن السعى إنما يجبُ بسماعه ، وأن شهود الخطبة ليس بواجب على مقتضى قول أكثر أصحابنا ، ولا يشترط فى صحة صلاة الجمعة ، على قول آخرين ، وأنه (١) لم يعتذر عن تأخره إلى وقت سماع النداء ، ولا عاتبه عمر على هذا ، ولو كان السعى يجب قبله لم تكن له فيه حجة ولا عذر .

وقوله : (حق لله (٢) على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام) : محمول على غسل الجمعة عندنا ، وقد يحتج به من يوجب الغسل لمجرد اليوم .

وقوله : (إذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل) : حجة لقول كافة العلماء : إن الغسل إنما هو بحضورها لا لليوم ، وأن من لا يحضرها

لا غسل عليه ، واختلف فيمن حضرها ممن لا تلزمه ، هل عليه غسل أم لا ؟ وحكى عن بعض السلف أنه يغتسل ، وإن كان مسافراً ، وهو قول أبي ثور ، وأنه لا يترك الغسل بحال ، وهذا الحديث يرد عليهم ، فأروا / الغسل لليوم ، وعلى هذا اختلفوا فيمن اغتسل بعد الفجر ، هل يجزيه رواحه به إذا قربت الصلاة ؟ فجمهورهم على الإجزاء ، وهو قول ابن وهب من أصحابنا ، وأبى ذلك مالك إلا أن يكون متصلاً برواحه ، وهو أحد قولى الليث ، والأوزاعي .

وقوله : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ، ومن ر ٢ في الساعة الثانية) الحديث ، قوله : (غسل الجنابة) : أى على صفة غسل الجنابة وهيئته ، وقد يحتج به من يذهب فى قوله : (من غسّل واغتسل ! (٣) أنه جامع ، يروى (غسل) (٣)

فى س : بن .

(٢) فى س : الله .

النسائي وابن ماجه وأحمد وابن خزيمة وغيرهم من حديث أوس بن أوس ولفظه كما فى النسائي : (من غسّل واغتسل ، وغدا وابتكر ، ودنا من الإمام ، ولم يبلغ ، كان له بكل خطوة عمل مشة صيامها وقيامها) كالجمعة ، بفضل غسل يوم الجمعة ٧٧ / ٣ .

ولفظ ابن ماجه : (من غسّل يوم الجمعة واغتسل ، وبكر وابتكر ، ومثى ولم يركب ، ودنا من الإمام فاستمع ، ولم يبلغ ، كان له بكل خطوة عمل مشة أجر صيامها وقيامها) كإقامة الصلاة والنّة فيها ، بما جأ فى للغسل يوم الجمعة ٣٤٦ / ١ .

ولنظر : أحمد فى المسند ٤ / ٩ ، وابن خزيمة فى صحيحه ١٣٨ / ٣ .

كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة ٢٣٩ فكأنما قرب بقرّة ، ومن ر ٣ فى السّاعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن ر ٣ فى

بالتخفيف والتشديد ، يقال : غسّل وغسّل ، إذا جامع ، أو يكون أوجب الغسل على غيره ، أو يكون غسّل من الجنابة بالتشديد ، وغسّل بالتخفيف للجمعة ؛ لأنه إذا فعل ذلك كان أغض لبصره فى سعيه للجمعة ، وقيل : غسّل هنا أسبغ الوضوء ، واغتسل : أى للجمعة ، وقيل : غسل رأسه واغتسل فى بقية جسمه ، وقيل غسّل بالتشديد ، بالغ فى ذلك [جسمه] (١) وتنظيفه ، واغتسل بصب الماء عليه ، وقد قيل فى رواية البخارى : (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر) (٢) قيل : اغتسل غسلأ كاملاً إن أمكنه ، وإلا تطهر بالوضوء ، كما قال فى الحديث الآخر : (من توضأ فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) .

قال الإمام : قوله - عليه السلام - : (من ر ٢ إلى الجمعة) الحديث ، حمل مالك الحديث على أن المراد به بعد الزوال تعلقاً بأن الرواح فى اللغة لا يكون فى أول النهار ، وإنما يكون بعد الزوال ، وخالفه بعض أصحابه ، ورأى أن المراد به أول النهار تعلقاً بذكر الساعات [فيه] (٣) الأولى والثانية [والثالثة] (٤) [إلى ما ذكر] (٥) ، وذلك لا يكون إلا من أول النهار ، فمالك تمسك بحقيقة الرواح وتجوّز فى تسمية الساعة ، ويؤكد عنه أيضاً قوله فى بعض طرق الحديث : (مثل المهجر كمثل الذى يهدى بدنة) الحديث (٦) ، التهجير لا يكون أوذّ النهار ، وتمسك بعض أصحابه بحقيقة لفظ الساعة ، وتجوّز بلفظ الرواح .

قال القاضى : اختلف تفسير أهل اللغة فى التهجير فى هذا الحديث ، فذهب بعضهم

إلى أنه السير فى الهاجرة ، وكذا معناه فى مختصر العن ، وحكاه الحربى عن أبى زيد عن الفراء وغيره ، وحكى عن الخليل أنه التبكير ، وبه فسروا قوله : (ولو يعلمون ما فى التهجير لاستبقوا إليه) (٧) أى التبكير إلى كل صلاة ، وذهب بعض أصحاب الشافعى فى تأويله ، قال : معناه هجر منزله وتركه ، ولذلك قال بعضهم - أيضاً - فى قوله : (راح) أن معناه : خط (٨) إليها ، ويقال : تروّح القوم وراحوا إذا ساروا أى وقت كان ، وأقوى معتمد مالك فى المسألة وكراهية البكور إليها خلاف ما قاله الشافعى ، وأكثر العلماء وابن

(١) ساقطة من س .

(٢) كالجمعة ، بلا يفرق بين لثنين يوم لبعة ٣٩٢ / ٢ .

(٣ ، ٤) من للعلم .

(٥) سقط من المعلم .

(٦) سيأتى إن شاء الله تعالى فى بفضل التهجير يوم الجمعة برقم (٧) ، وقد أخرجه أيضاً البخارى ، كالجمعة ، بالامشاع يلح الخطبة ١٤ / ٢ ، والشائى ، كالجمعة ، بالتبكير بلح لبعة ٣ / ٨٠ .

(٧) سبق فى كالصلاة ، بتسوية الصفوف دقامتها ١ / ٣٢٥ ، وقد أخرجه البخارى أيضاً ، كالأفان ، بالامشاهم فى الأفان ١ / ١٦٠ .

يعاً فى الأصل : أخذ ، والمثبت من س .

٢٤٠ كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَ!نَمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَلَّ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَ!نَمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ،

حبيب من أصحابنا على عمل المدينة المتصل بترك ذلك ، وسعيهم إليها قرب صلاتها وهو نقل معلوئم غير منكر عندهم ، ولا معمول بغيره ، وما كان أهل عصر النبي - عليه السلام - ومن بعدهم ممن يترك الأفضل إلى غيره ويتمالون على العمل بأقل الدرجات ، ومما يؤيد تأويله - أيضاً - أنه لو كان كما تأوله غيره فى سائر ساعات النهار كان حكم [الساعات] (١) كلها فى الفضل واحد ، ثم الثانية كذلك ثم الثالثة ، على الترتيب .

قد جاء فى الحديث : (يكتبون الأول فالأول) ، وفى الحديث الآخر : (فلمهجر كمثل الذى يهدى بدنة) ، وفى الرواية الأخرى : (ثم الذى يليه ، ثم الذى يليه ، ثم الذى يليه) وهذا يقتضى ان يكون فى ساعة واحدة ، [وأيضاً] (٢) ، ف!ن الزوال إنما هو فى آخر الساعة السادسة وقد انقضت على قولهم الفضائل فى الخامسة ، وإنما انقطعت فى الحديث بخروج الإمام ، فلم يبق على قولهم السادسة إلى خروج الإمام فضل ، وهو خلاف الحديث .

ومعنى الساعة الأولى والثانية والثالثة على هذا أجزاؤها أو وقت رواحه على طريق التقريب كما يقال : اقعد بنا ساعة ، ولم يرد ساعة الزمان المعهودة .

والبدنة من الإبل ما أهدى إلى الكعبة ، سميت بذلك ل!أنها تَبْنُ ، والبدانة السمن ، والجزور - أيضاً - لا يكون إلا من الإبل ، وقد يحتج بهذا الشافعى وأبو حنيفة فى تفضيل البدن فى الضحايا على الغنم ، وأنها أفضل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، وسووا بين الهدايا والضحايا وصمائر النسك ، ومالك وأصحابه يقولون : أما فى الضحايا فالضأن أفضل من الماعز ، ثم البقر ، ثم الإبل ، من أصحابنا من قدغ الإبل على البقر ووافقوا فى الهدايا ، وحجتهم قوله تعالى : { وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ } (٣) ، وفى النبي (صلى الله عليه وسلم) إخ! ضحى بالأن ، وما كان ليترك الأفضل كما لم يتركه فى الهدايا ، ولأن الغرض فى الضحايا استطابة اللحم وفى الهدايا كثرتة .

وقوله : (بدنة ثم بقرة) : يحتج به عطاء فى أن البدن لا تكون إلا من الإبل وحدها ، ومالك يرى البقر من البدن ، وفائدة هذا فيمن نذر بدنة يكون بيلد لا يجدون إلا البقرة ، وذلك عند عدم الإبل أو قصر النفقة .

وقوله : (أهدى دجاجة وأهدى بيضة) وليس هذان مما يطلق عليه اسم هدى ، لكنه

لما عطفه على ما قبله من الهدايا وجأ به بعده ، لزمه حكمه فى اللفظ ، وحمل عليه ، كقوله : متقلداً سيفاً ورمحاً ، أى وحاملاً رمحاً وكذلك هنا ؛ لأنه قال : كالمقرب بالصدقة (٤) ، فدجاجة أو بيضة ، وأطلق [عليه] (٥) ائمم الهدى لتقدمه وتحسن الكلام به ،

وقد جا فى (١) من ص ، والذى فى الأصل : الساعة .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الصافات : ١٠٧ .

(٤) هذه للعبارة نقلها الأبى وصدرها بعبارة : قلت ، وليست له لما ترى .

راجع إكمال المال صهم ١٥ .

(٥) فى ص : على ذلك .

كتاب الصلاة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة

فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ ، يَسْتَمِعُونَ الْأَكْرَأَ .

٢٤١

الرواية الأخرى : (كأنما قرث) كذا ، وهذا ضرث من التمثيل للأجور .

[ومقاديرها لا على تمثيل الأجور] (١) وتشبيهها حتى تكون أجرها كأجر هذا ، وتكون الدجاجة في التمثيل والتدريج والبيضة بقدر أجريهما من أجر البدنة لو كان هذا مما يهدى .
واختلف في الغنم ، هل هي من الهدى أم لا ؟ وفائدة الخلاف فيمن قال : على هدى ، هل تجزيه شلة أم لا ؟ وأجاز ذلك مالئث مرة ، ومرة لم يجزها إلا من قصر النفقة على تضعيف منه فيها .

٨٠٣ (3) باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة

وقوله : (فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) (٢) ، وفي رواية البخاري (٣) : (طَوَّأُوا صَفْهَم) ، قالوا : هذا يدل على أنهم غير الحفظة .

(١) سقط من س .
(٢) الذي في المطبوعة : فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر) .
وما ذكره القاضي هو لفظ النسائي ، كاجمة ، بوقت الجمعة ٣ / ٨١ ، ولفظ أحمد : (فإذا خرج الإمام طوت الملائكة الصحف ، ودخلت تسمع الذكر) ٢ / ٨٢ ، ٧٠ ٤ كلهم عن أبي هريرة .
(٣) كلبمة ، بالاستمع إلى الخطبة .

١٤١ / ١
٢٤٢ كتاب الجمعة / باب في الانصات يوم الجمعة في الخطبة
(٣) باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة

١١ - (٨٥١) وحديثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رُحْم بن المهاجر ، قَالَ ابْنُ رُحْم : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أُنْصِتْ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَغَوْتَ) .

(...) وحديثي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسْتَبِ ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ بِمِثْلِهِ .

وقوله : (إذا قلت لصاحبك : أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغيت) ، وذكر قول أبي الزناد ، هي لغة أبي هريرة وإنما هو : لغوت .

قال الإمام : يقال : لغا يلغو ، أو لغى يلغى ، وهذه لغة أبي هريرة ، [وقد ذكره مسلم] (١) ، ويقال : هو اللغو واللغا ، وأنشد ابن السكيت :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٌ كُظَّمٌ عَنِ اللَّغَاوَرَفْتِ التَّكْغُ (٢)

وذكر الهروي في قوله : (ومن مسى الحصى فقد لغا) معناه : تكلم ، وقيل : لغا عن الصواب ، أي مال عنه .

وقال النضر : أي خاب ، أُلغِيَتْهُ : خبيته ، قال ابن عرفة : اللغو : الشيء السقط الملقى .
قال القاضي : وقيل : اللغو واللغا : ما لا ينبغي من الكلام ، ورديته وباطله ، وما لا خير فيه .

وفي الحديث حجة على وجوب الإنصات لسماع الخطبة ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والثافعي وعامة العلماء ، وذكر عن الشعبي والنخعي وبعض السلف : أن الإنصات للخطبة غير واجب ، إلا عند تلاوته القرار فيها .

/ واختلفوا إذا لم يسمع الإمام ، هل يلزمه من الإنصات ما لزم من سمعه أم لا ؟ فجمهورهم على التسوية ، وقال أحمد والثافعي - في أحد قوليهِ - : إنما يلزم لمن سمعه .

ونحوه عن النخعي ، واختلفوا إذا لغا الإمام ، هل يلزم الناس الإنصات أم لا ؟ واختلف فيه عن مالك .
(١) من المعلم .

(٢) قال في اللسان : إنه لرؤية ، ونسبه ابن برى للعجاج .

كتاب الجمعة / باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ٢٤٣ (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

ابْنُ شَهَابٍ ، بِالْإِسْنَنِ الْبَيْنِ جَمِيعًا ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، مِثْلَهُ .

غَيْرَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ .

١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ قَالَ : (إِنْ قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَغَيْتَ) .
قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : هِيَ لُغَةٌ أَوْ هُرَيْرَةٌ ، يَأْتِيهَا هُوَ : فَقَدْ لَغَوْتَ .

وقوله : (والإمام يخطب) : حجة بينة أن الإنصات إنما يجب عند خطبة الإمام ، وهو

قول مالك وعامة أهل العلم ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الانصات يجب بخروج الإمام .

قال والإمام : في قوله : (إذا قلت لصاحبك : أنصت [والإمام يخطب فقد لغوت] (١))

إنما ذكر هذه اللفظة لاءنها لا تعد من الكلام الكثير وفي (٢) أمر بالمعروف ، فإذا لم يُجبها فأحرى وأولى ألا يباح ما سواها مما يكثر ، وليس فيه أمر بمعروف ، وقد قال بعض الناس : إن فيه حجة لمالك في إسقاطه تحية المسجد عن الداخل والإمام يخطب ؛ لأن في ركوعه من التشاغل عن الإمام أشد مما في قوله : (أنصت) (٣) .

قال القاضي : واختلف فيما كان من الذكر مشروعا (٤) ومأمورا به كرد السلام ، وتشميت العاطس ، فنعاه مالك والشافعي وأبو حنيفة ، وأجازاه الثوري والأوزاعي وأحمد ! استحق .
(١) من المعلم .

(٢) في اجمعه ال : وهي .

والمثبت من س .

(٣) ومن تمام قول الإمام بعدها : د ان كان الشافعي يرى التحية حينئذ لحديث مسلم : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لسليك : لأقم فاركع ركعتين وتجوّز فيهما ، وقد تأوله بعض أصحابنا على أنها قضية في شخص .
(٤) جأ بعدها في الأصل : قوله ، وهي مقحمة .

٨٠٤ (4) باب في الساعة التي في يوم الجمعة

٢٤٤

كتاب الجمعة / باب في الساعة التي في يوم الجمعة

(٤) باب في الساعة التي في يوم الجمعة

١٣ - (٨٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : (فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ ، وَهُوَ يُصَلِّي ، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ) .

زَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ : وَأَشَارَ بِيَدِهِ يَقْلِلُهَا .

١٤ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَظٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ يَصِلُ ، يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرَ ، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ) . وَقَالَ بِيَدِهِ يَقْلِلُهَا ، يَزِيدُهَا .

وقوله في يوم! الجمعة : (فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله

شيئا إلا أعطاه إياه) : اختلف الناس في وقتها وفي معنى (يصلي) ، فذهب بعضهم إلى أنها من بعد العصر إلى الغروب ، ومعنى (يصلي) عند هولاء : يدعو ، ومعنى (قائم) : ملازم ومواظب ، مثل قوله تعالى : { مَ الْعَتَ عَلَيْهِ قَالَمًا } (١) .

وذهب آخرون إلى أنها من وقت خروج الإمام! إلى تمام الصلاة ، وذهب آخرون إلى أنها في وقت الصلاة نفسها من حين تقام إلى حين تتم ، والصلاة على وجهها .

وقيل : هي من حين يجلس الإمام على المنبر ويحرام! البيع إلى انقضاء الصلاة ، [وقيل : من حين يتوهم الإمام! يخطب إلى حين انقضاء الصلاة] (٢١) ، وقيل : آخر ساعة من يوم الجمعة .

وقد رويت في هذا كله آثار عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مفسرة لكل قول من هذه الأقاويل (٣) .

وذكر مسلم منها حديث أبي موسى الأشعري من حين يجلس الإمام ، وقيل : هي عند الزوال ، وقيل : من عند الزوال

(١١) + عمران : (٢١٠٧٥) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٣١) من تلك الآثار : ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عوف بن حضيرة في الساعة التي ترجى عن الجمعة ما بين خروج الإمام إلى أن

تقضى الصلاة .

وعن عبد الله بن سلام قال : ما بين العصر إلى ثلث تغرب للشمى .

وكذا أخرجه من طريق علي بن هاشم عن لبن عباس وأبي هريرة .

وله عن أبي بردة قال : كنت عند ابن عمر ، فسئل عن الاعة التي في الجمعة ، فقلت : هي الساعة

التي اختار الله لها أو فيها الصلاة ، قال : فسح رنمى وبارك علة وأعجبه ما قلت .

وله ولعبد الرزاق عن مجاهد قال : هي بعد العصر .

وعن طاووس قال : إن الاعة للتي ترجى في

الجمعة بعد العصر .

المصنف ٢ / ٤٣ ، وعبد الرزاق ٣ / ٢٦١ .

كتاب الجمعة / باب في الساعة التي في يوم الجمعة ٢٤٥ (...) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ،

عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ! (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِي ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَلْقَمَةَ - عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

؛ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِهِ .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّيْعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَلَهُ قَالَ : (إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةٌ ، لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا ، إِلَّا أَعْطَاهُ الْآهَ لَا .

قَالَ : وَهِيَ سَاعَةٌ! خَفِيفَةٌ .

ء ، ص ء ، ه ، ص ص ص ك ص ص ، ير ص ص نص ص ه ص نص ه ص ص ه وحي
(...) وحديثه محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن همام بن منبه ،
عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وَلَمْ يَقُلْ : وَهِيَ سَاعَةٌ ! خَفِيفَةٌ .

١٦ - (٨٥٣) وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَعَلَى بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْإِيلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِي! عَنْ أَبِي بُرَّاءَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : قَالَ لِي

٨٠٥ (5) باب فضل يوم الجمعة

٨٠٦ (6) باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة

إلى نحو الذيل ، وقيل : هى مخفية فى اليوم كله كليلة القدر فى الشهر أو العام ، وقيل : من طلوع الشمس وبعد صلاة العصر إلى غروب الشمس ، وليس معنى قول هؤلاء أن هذا كله وقت لها ، إنما معناه : أن فى هذه الأوقات تكون ، ويدل على ذلك تقليل النبي (صلى الله عليه وسلم) لها ، دشارته بيده إلى ذلك أنها خفية ، ومعنى (يُزْهَلُ!) : يقللها ، ، كما فتر فى الحديث .

وفي الحديث الآخر: (التمسوها بعد العصر إلى غروب الشمس!) (١) .
وقال قوم: قد رفعت ، وقد رد السلف هذا على قائله .

ووقع في كتاب السمرقندی : (وأشار بيده يُقفها) بالباء ، وهو تصحيف .

والصواب رواية الجماعة المعروفة : (يُقْلَهُهَا) باللام ، وذكر مسلم في الباب حديث أبي بردة : قال لي ابن عمر : (سمعت (٢) أباك يحدث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في شأن ساعة الجمعة ؟) الحديث .

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على

(١) النسائي ، كالجمعة ، بوقت لجمعة بلفظ : (فالتتموها اخر ساعة بعد العصر) ٣ / ١٠٠ ، وللمزمذى فى أبواب الملاة ، بما جأ فى الساعة التى ترجى فى يوم الجففة بعد العصر إلى غيوبة الشمس
٢ / ٣٦٠ .

(٢) فی المطبوعة : ثمعت .

٢٤٦ كتاب الجمعة / باب في الساعة التي في يوم الجمعة عبدُ اللهِ بنُ عمرَ: أَسْمِعْتُ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ.

سَمِعْتَهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : يَقُولُ : (هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ) .
مسلم (١) وقال : لم يسنده غير مخرمة عن أبيه عن أبي بردة .

ورواه جماعة (٢) عن أبي بردة من قوله .
(١) ٢)

(الإلزامات والتتبع للدارقطني : ٢٠٧ .

(قال الأئني في إكلله - ناقلاً عن القاضي قال - : دلفا رواه الجماعة عن أئى برده ٣ / ١١ .

ولهذا خطأ واضح لأن الجماعة لم يروه غير مسلم وأبى داود في كتاب الصلاة ، باب الإجابة ثنية ساعة هي في يوم الجمعة ١ / ٢٤١
لأنما أراد الدارقطني - رحمه الله - بكلمة سماعة) أى أتى من غير طريق مخزومة لأن في سماعة مخزومة من أبيه مقال .

قال أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد : قلت لمخرمة : سمعت من أبيك شيئاً ؟ قال : لا .
التاريخ الكبير ٨ / (٤ ول ١) ، الجرح والتعديل ٨ / (١٦٦٠) ، ميزان الاعتدال .

وقال الدارقطني : وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه : موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه ولم يرفعه غير مخزمة عن نبيه .

وقال الحافظ في بلوغ المرام بعد عزوه إلى ملم : ورجح الدارقطني ثبته من قول أبي بردة .
انظر :

الفتح ٤٢٢ / ٢ .

وقال النووي - بعد ما نقل كلام الدارقطني قال - : وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة عنده ولأكثر المحدثين نته إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكما بالوقف والإرسال ، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة ، والصحيح طريقة الأصولين والفقهاء البخاري وملم ومحققى للمحدثين : ثبته يحكم بالرفع و٩ لاتصال لأنها زيادة ثقة .

وقد روي في سق البيهقي عن أحمد بن سلمة قال : ذاكرت مسلم بن الحجاج حديث مخزمة هذا .

فقال مسلم : هو أجود حديث وأصح في بيان سماعه للجمعة ٥٠٥ / ٢ .

كتاب الجمعة / باب فضل يوم الجمعة

٢٤٧

(٥) باب فضل يوم الجمعة

١٧ - (٨٥٤) وحديثي حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني لؤي ! عن ابن شهاب ، أخبرني عبد الرحمن الأعرج : أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله : (خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آلحم ، وفيه أدخل ا وفيه أخرج منها) .

١٨ - (...) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حديثنا الفقيو - يغني الحوامي - ع

أبي الزناد ، عن الأخرج ، عن أبي هريرة ؟ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (- خير يوم طلعت عليه الشمس ، يوم الجمعة ، فيه خلق الم ، وفيه أدخل الجنة ، وفيه أخرج منها ، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة لا .

وقوله - عليه السلام - : ! خير يوم طلعت فيه (١) الش!صس يوم المعة ، فيه خلق ادم ، وفيه أدخل الجنة ، وفيه أخرج منها) وذكر قعام الساعة فيه ، الظاهر أن هذه القضايا المحدود [فيه] (٢) ليست لذكر فضيلتها ؛ لأن ما وقع فيه من إخراج آثم وقيام الاعة لا يعد من الفضائل ، و(نما هو سبقهم بعد ذلك في الآخرة مما ذكره في الحديث ، وقيل : سبقنا بالقبول والطاعة التي حرموها ، وقالوا : سمعنا وعصينا .

(١) الذي في المطبوعة : طلعت عليه .

(٢) في هام!ش مى .

٢٤٨

كتاب الصلاة / باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة

(٦) باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة

١٩ - (٨٥٥) وحديثنا عمرو الناف حديثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أرو هريرة ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (نحن الآخرون ونحن ال!ثابقون يوم القيامة ، بيد أن كل أمة أوتيت إهتاب من قبلنا ، وأوتينا من بعدهم ، ثم هنما اليوم التي كتبه الله علينا ، هداانا الله له ، فالتأس لنا فيه تع ، اليهود غي! ، والنصارى بعد غله .

(...) وحديثنا ابن أبي عمر ، حديثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن

أبي هريرة وابن طاسبي ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة) بمثله .

٢٠ - (...) وحديثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (نَحْنُ الْآخِرُونَ

وقوله : (بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا وأوتيناها من بعدهم) الحديث ، كذا هذا الحرف (بيد) بفتح الباء وسكون الياء ، وكذا رويناه عن شيوخنا في هذا الحديث في الأصول ، ووقع عند السمرقندي في حديث عمرو الناقد وعند الطبري في حديث ابن أبي عمر : (بأيدي) بكسر الباء وبعدها همزة مفتوحة ، مثل قوله تعالى : { وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ } (١) ، وليس على تعداد القضايا وتعظيم ما وقع فيه وحدث ويحدث من الأمور العظام ، فبحسب ذلك يكون العبد مستعنا فيه مسمتختبا بعمل صالح لرحمة من الله تناله ، أو بطشة تدفع عنه .

وقوله : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) قيل : الآخرون في الزمن (٢) السابقون بالفضل ، وأول من يقضى بينهم يوم القيامة ، ويدخل الجنة قبل سائر الأمم ، على ما جاء في صحيح الأحاديث مفسراً ، وذكره مسلم في بعضها (٣) ، وقد يجيء على مساق الحديث الأول .

وذكره السبب بقوله : (بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب قبلنا ،

(١) الذاربات : ٤٧ .

(٢) في س : الزمان .

(٣) طريق أبي كريب وواصل بن عبد الأعلى .

وبمثل الشائ ، كالجمعة ، بإيجاب الجمعة ٣ / ٧٢ ، وابن ماجه ، كالامامة ، بفي فرض لبيعة ١ / ٣٤٤ .

وقد أخرجه أحمد في المسند عن أبي هريرة - أيضا - بلفظ : (نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ،

نحن لول الناس دخولا لبنة) ٢ / ٢٧٤ .

كتاب الجمعة / باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة ٢٤٩ الأودون يوم القيامة ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا اهْتَابَ مَنْ قَتَلْنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مَنْ بَعْلَمَ ، فَأَخْتَلَفُوا فَهَلَّانَا اللَّهُ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ ، فَإِذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ، هَلَّانَا إِلَهُ - قَالَ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ - فَالْيَوْمَ لَنَا ، وَغَدًا لِلْيَهُودِ ، وَغَدَ لِلنَّصَارَى لَمَّا .

٢١ - (...)

! وحديثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمُورٌ ، عَنْ هَمَّامِ

ابْنِ مُنْبِهٍ - أَخِي وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ - قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا اهْتَابَ مَنْ قَبْلَنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَأَخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَهَدَّانَا اللَّهُ لَهُ ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ تَبِعٌ ، فَالْيَهُودُ غَدَمٌ ، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ لَمَّا .

٢٢ - (٨٥٦) ود ثنا أبو كريب وواصل بن غنيد الأعلى ، قالا : حدشا ابن فضل ، وأوتيناها من بعدهم) ، فهذا معنى قوله :

(الآخرون) ثم قال : (هذا اليوم الذي هدانا الله له فالناس لنا فيه تبع) (١) ، فمفهوم الحديث أنه أخبر عن تأخيرهم في الزمان والوجود وإعطاء الكتاب ، وسبقهم بيوم الجمعة على الأيام بعدها التي هي تبع له مع / هذا من ذاك ، وقد صُخف ، والصواب الأول عند كثرتهم ، وقيل : تصح رواية : (بأيدي) هاهنا ، أي بقوة أعطاناها الله ، وفضلنا بها لقبول أمره وطاعته ، وعلى هذا يكون (إنهم) مكسورة لا ابتداء الكلام واستئناف التفسير .

قال الإمام : وقال الليث : يقال : يَدٌ وَمِيدٌ بمعنى (غير) ، قال أبو عبيد : تكون

(بيد) بمعنى (غير) ، وبمعنى " علما ، وبمعنى (من أجل) (٢) وأنشد :

عمدا فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلك لم يرثنى

قال الأُموي : معناه : على أني ، وقال غيره : [معناه] (٣) : من أجل أني .

قال القاضي : قوله : (اليهود غدا) نصب على الظرف على تقدير : عيد اليهود

٨٠٧ (٧) باب فضل التهجير يوم الجمعة

غدا ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث في العربية ، ومعنى ذلك بيق [صحيح] (٤) .
وقوله : (كتب () الله علينا) : دليل على فرض الجمعة .

وقوله : (وهذا يومهم الذي فرض الله عليهم فاختلفوا فيه) ، قال الإمام : فيه دليل على فساد تعلئ اليهود والنصارى بالقياع ! في هذا الموضع ؛ لأن اليهود عظمت السبت لما (١) في المطبوعة : (ثم هذا اليوم الذي كنبه الله علينا ، هداانا الله له ...) .

(٢) قال ابن حجر : وقد دستبعده عياض ولا يعد فيه ٤١٣ / ٢ .
ولا لثرى من أين وقع له هذا الوهم ؟ (٣) من ع .

(٤) من س .
(٥) في للطبوعة : كعبه .
١٤١ / ب

٢٥٠ كتاب الجمعة / باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَيْقُ حُنَيْفَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَتْلَنَا ، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ ، فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ .
وَكَفَّلَكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِيقَاتِ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الْمُقْضَى لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ) .
وَفِي رِوَايَةٍ وَاصِلٍ : الْمُقْضَى بَيْنَهُمْ .

٢٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، حَدَّثَنِي رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ عَنْ حُنَيْفَةَ ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هُدِينَا إِدَى الْجُمُعَةِ وَأَضَلَّ اللَّهُ عَنْهَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا) فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ فَضِيلٍ
كان فيه فراغ الخلق ، وظننت ذلك فضيلةً توجب تعظيم اليوم ، وعظمت النصارى الأحد ، لما كان فيه ابتداء الخلق (١) ، فاعتقدت ذلك اليوم ، واتع المسلمون الوحي والشرع الوارد بتعظيم يوم الجمعة ، فعظموه .

قال القاضي : قال بعضهم : فيه حجة أن الجمعة فرض ، وقال بعض المشايخ ما معناه :

إنه ليس في الحديث دليل أن يوم الجمعة فرض عليهم تعيينه ، فتركوه لأنه لا يجوز لأحد أن يترك فرضاً فرض عليه ، والظاهر أنه فرض عليهم يوم الجمعة يعظمونه بغير تعيين (٢) ، ووكل إلى اختيارهم (٣) تعيينه ليقيموا فيه شريعتهم ، فاختلف اجتهداهم ولم يهضم الله ليوم الجمعة ، وذكره لهذه الأمة وبينه لهم ولم يكله إلى اجتهداهم ، ففازوا بفضيلته .

وقد جاء في بعض الأخبار أن موسى أمرهم بالجمعة فأخبرهم بفضلها ، فناظروه أن السبت أفضل ، فقال له الله : دعهم وما اختاروا .
وقد يستدل على هذا بقوله : (هذا يوم الجمعة الذي كتبه الله علينا ، هداانا الله له) ، وفر ، الآخر : (فهدانا الله لما اختلفوا فيه من الحق) ولو كان منصوباً عليه لم يصح اختلافهم .

بل كان يقول : خالفوا فيه (٤) .

وقوله في سند هذا الحديث : نا محمد بن رافع ، نا عبد الرزاق ، كذا للجماعة ،

وعند الهوزني : محمد بن ربح () ، نا عبد الرزاق .

(١) في ع : الخليفة .

(٢) في الأصل : تغيير .

(٣) نقلها النووي : لجتهادهم .

(٤) قال النووي بعدها : ويمكن ال يكون أمروا به صريحا ونص على عينه فاختلفوا فيه ، هل يلزم تعيينه ثم لهم إبداله ؟ وأبدلوه ، وغلطوا في إبداله ٢ / ٥٠٧ ولا وجه له .

(٥) هو أيضا من سيوخ مسلم ، حكى عن مالك وروى عن مسلمة بن علي الخثشي وابن لهيعة وغيرهم ، وعنه مع مسلم ابن ماجه وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم .

كتاب الجمعة / باب فضل التهجير يوم الجمعة

٢٥١

(٧) باب فضل التهجير يوم الجمعة (١)

٢٤ - (٨٥٠) وحديثي أبو الطاهر وحرمة وعمرو بن سواد العامري - قال أبو الطاهر : حدثنا .

وقال الآخران : أخبرنا ابن وهب - أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أخبرني أبو عبد الله الأغر ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الأئمة ، ومثل المهجر كمثل الأذى يهدي البلطف ثم كاذبي يهدي بقرة ، ثم كاذبي يهدي اهبط ، ثم كاذبي يهدي الدجاجة ، ثم كاذبي يهدي البيضة) .

(...) حدثنا يحيى بن يحيى وعمرو التاقد عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أن هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

٨٠٨ (٨) باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة

٨٠٩ (٩) باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس

٢٥ - (...) وحديثنا قتبة بن سعيد ، حاشا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول - مثل الجزور ثم نزلهم حتى صغر إلى مثل البيضة - فإذا جلس الإمام طويت الصحف وحضروا الأئمة) .

(١) سبقت الإشارة إليه في باب الطيب والسلوك يوم الجمعة .

٢٥٢

كتاب الجمعة / باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة

(٨) باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة

٢٦ - (٨٥٧) حدثنا أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا روح ،

عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (من اغتسل ، ثم أتى الجمعة ، فصلّى ما قدر له ، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ، ثم يصفى معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام) .

٢٧ - (...) وحديثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كرى ! ب- قال يحيى : وقوله : (من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له ، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام) ، وفي الرواية الأخرى :

(من توضحاً فأحسن الوضوء) ولم يذكر (الغسل) ولا (صلى ما قدؤله ، : فيه فضل الغسل ، وكونه مشروفاً وكون الانصات كذلك ،
ووقع في الحديث الأول من رواية الشنتجاني والباجي ولغيرهما : (انتصب) (١) مكان (أنصتاً) .

وقال الإمام : ينقدح في نفسى في هذا [اليوم] (٢) أنه - عليه السلام - إنما حث زيادة ثلاثة أتم على الجمعة لأنه يُقَرَّر أن يوم لمجمعة إفا
(٣) فعل فيه هذا الخير ، وكانت الحسنة بعشر أمثالها ، بلغ هذا التضعيف إلى ما قال ، [إذ] (٤) أيام الجمعة سبعة ، وتكمل السبعة
بثلاثة ، وهو كما يتأول [كوناً] (٥) صوم رمضان وصث من شوال [كصيام الدهر] (٦) ، لما كان هذا المقدار يبلغ تضعيفه بعشر
جميع أيام السنة ، كما ستنبه عليه في كتاب الصوم إن شاء الله .

وقد يستلوح من قوله : (من توضحاً) كون الغسل غير واجب ، لما أثنى على المتوضى ولم يذكر غسلأ ، وتحقيق دلالة هذا اللفظ على هذا
المعنى يحتاج (٧) إلى بسط .

قال القاضى : وفي قوله : (صلى ما قدؤله ثم أنصت) حجة لمذهب الجماعة في جواز التنفل بالصلاة عند الزوال وقد تقدم .

(١) قيدها الأبى : انتصت ، وقال عقبها : وهو وهم ، مسنداً بياه للقاضى .

(٢) من المعلم ، والذي في المال : الحديث .

(٣) من المعجم ، وفي المال : إنما .

(٤) لي!ست في العلم .

(٥) من المعلم .

(٦) في المال : مكفراً للدهر .

(٧) في المعلم : يفتقر .

كتاب الجمعة / باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة ٢٥٣ أخبرنا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :
(مَنْ تَوَضَّأَ فَحَسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَزِيَالَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ
لَغَا) .

ودوله : (ومن مس الحصا فقد لغا) : لأنه يتحركه له وشغله به صار لاغياً مشغلاً (١) غيره عن سماع الخطبة بصوت حركته .

(١) قى س : ثاغلا .

٢٥٤

كتاب الجمعة / باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس

(٩) باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس

٢٨ - (٨٥٨) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة! إسحق بن إبراهيم ، قال أبو بكر : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا حسن بن عياش عن جعفر
بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنُؤَخِّضُ .

قال حسن : فَقُلْتُ لَجَعْفَرٍ : فِي أَيِّ سَاعَةٍ تَلِكُ ؟ قَالَ + زَوَالَ الشَّمْسِ .

٢٩ - (...) وحديثنا القاسم بن زكرياء ، حدثنا خالد بن مخلد .

ح وحديثنا عبد الله

ابن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا يحيى بن حسن ، قالاً جميعاً : حدثنا سليمان بن بلال عن جعفر ، عن أبيه ، أنه سأل جابر بن
غند الله : مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يُصَلِّي ، ثُمَّ نَبَّإُ إِلَى جِهَانَا فَنُؤَخِّضُهَا ، زَادَ عَبْدُ اللَّهِ
فِي حَدِيثِهِ : حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، يَعْنِي النَّوَاضِحَ .

٨٠١٠ (١٠) باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة

وقوله : (كما نصلي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فتريحها) (١) وفي الحديث الآخر : (نواضنا) ، والأول يفسرها (٢) ، بمعنى أنهم يريحونها من السقي ، وبذلك سميت نواضح ، لنضحها الماء ، أي صبها ، ويكون معنى (نريح) : أي من التعب أو من الرواح للرعى .
ويبين في الحديث أن ذلك كان حييً تزول الشمس ، وكذلك جاءت الأحاديث الأخر
من رواية سلمة بن الأكوع (٣) : (نصلي الجمعة فنرجع وما للحيطان في) وفي حديثهم الآخر : (كما نُجَمِّعُ مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفئ) فهذا كله يدل أنه بعد الزوال ، لكن مع صلاتها لأول وقتها ومعنى (نتبع الفئ) للقائلة ، وكانت حيطانهم من القصر بحيث لا يمتد لها ظل حينئذ ، ولقصر الظل عند الزوال في بلاد الحجاز ، ولا خلاص بين فقهاء الأمصار أن الجمعة لا تُصَلَّى إلا بعد الزوال ، إلا أحمد (وسحق) ، فإنهما أجازاها قبله ، وروى من هذا عن الصحابة أشياء لم يصح عنهم منها إلا ما عليه الجمهور .

(١) ليس في المطبوعة حديث بهذا اللفظ ، والمذكور هو معنى أحاديث الباب كله .

(٢) قلت : ليس في الحديث الأول ذكر للجمعة .

(٣) ولفظه في المطبوعة : وما نجد للحيطان في .

كتاب الجمعة / باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ٢٥٥ ٣٠ - (٨٥٩) وحدثنا عبد الله بن مسleme بن قعب ويحيى بن يحيى وعلي بن حجر - قال يحيى : أخبرنا .
وقال الأخران : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم - عن أبيه عن سهل ، قال : ما كنا نقيّل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة - زاد ابن حجر - في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

٣١ - (٨٦٠) وحدثنا يحيى بن يضى وامتحق بن أنجواهم ، قالوا : أخبرنا وكيع ،

عن يعلى بن الحارث الحاربي ، عن ولّاس بن سلمة بن الوع ، عن أبيه ، قال : كما نُجَمِّعُ مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا زالت الشمس ، ثم نؤجّع دتبع الفئ .

٣٢ - (...) وحدثنا إسحق بن إثرل إيم ، أخبرنا هشام مبن عبد الملك ، حدثنا يعلى

ابن الحارث ، عن إياس بن سلمة بن اكوع ، عن أبيه ، قال : كما نُصَلِّي مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الجمعة ، فنرجع وما نجد للحيطان فينا نستظل به .

وأما قوله في حديث سهل : (ما كنا نقيّل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة) ، قال الإمام : يحتج به ابن حنبل على جواز صلاتها قبل الزوال ، ومحله عندنا على أن المراد به التبكير ، وأنهم كانوا يتركون ذلك اليوم القائلة والغذاء ؛ لتشاغلهم بغسل الجمعة والتجوير .

وقد ذكر مسلم بعد هذا : (كما نُجَمِّعُ مع النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع (١) الفئ) .
(١) في المعلم : تتع .

١٤٢ / ١٠

٢٥٦ كتاب الجمعة / باب ذكر الخطبتين ...

إلخ

(١٠) باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة

٣٣ - (٨٦١) وحلينا عبيد الله بن عمر القواريري وأبو كامل الجحدرى ، جميعاً عن خالد .

قَالَ أَبُو كَامِلٍ : حَا شَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَا شَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ ؛ قَالَ : كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ .

٣٤ - (٨٦٢) وحلثنا يضي بن يحيى وحسن بن للرئيع وأبو بكر بن أبي شيبة - قال يحيى : أخبرنا .
وقال الآخريان : حَا شَا أَبُو الْأَحْوَعِ - عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؛ قَالَ : كَانَتْ لِلنَّبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ !
تُنْهَمَا ، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ .

قال القاضي : قوله : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ، ثم يقوم) وفي الحديث الآخر : (كانت له خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ويذكر الناس) اختلف في الخطبة لصلاة الجمعة ، فكافة العلماء على أنها شرط في صحتها وفرضت من فروضها ، وهو مشهور مذهب مالك ، وشذ الحسنى فرأى أنها تجزئ الصلاة دونها ، وتابعه أهل الظاهر في هذا ، وحكاها ابن الماجشون عن مالك (١) .

ثم اختلفوا ؛ هل هي فرضت أو سنة ؟ واضطربت الروايات عن أصحابنا في ذلك ثم اختلفوا في القيام فيها ، فأجمعوا على أنه مشروع فيها ، وأن الخطبة لا تكون إلا قائما لمن قدر على القيام ، كذا حكى أبو عمر وحكى ابن القمئار أن أبا حنيفة لا يراه مشروعاً ويراه / مباحاً ، إن شاء قام وإن شاء قعد .

ثم اختلفوا في حكم القيام ، هل هو مع كونه فرضاً شرط في (٢) صحتها أم لا ؟ فذهبت طائفة أنه من شروطها ، وأنه لا تجزئ الجمعة بالخطبة جالسا ، وهو قول الشافعي إلا من عذر ، وأن أول من خطب جالسا معاوية حين ثقل ، ومذهبنا أنه ليس من شروط صحة الصلاة والخطبة .
ومن تركه اساء ولا شيء عليه .

قال الإمام : والخطبة من شروطها القيام والجلوس بين الخطبتين وأجاز أبو حنيفة

(١) وروى ابن حبيب : الأولى فرض والثانية سنة .
قال الأبى في رواية لابن الماجشون المذكورة أنها ذكرها الخمي في مقابلة القول بالوجوب ، وترجع إلى القول بأنها سنة ، وكذا نقلها ابن باثم / فقال : وقال ابن الماجشون : هي سنة .

الألى صهم ١٧ .

(٢) في الأصك : مع كونه مشروطا ثرط في صحتها .

كتاب الجمعة / باب ذكر الخطبتين ...

إلخ ٢٥٧ ٣٥ - (...) وحلثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة ، عَنْ سِمَاكٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنِي جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ
الخطبة جالسا .

وقال ابن القصار من أصحابنا : الذي يقوى في نفسى أن القيام فيها والجلوس سنة .

وقول جابر : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يخطب قائما ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب قائما

فمن قال (١) : إنه كان يخطب جالسا ، فقد كذب ، فقد - والله - صليت معه أكثر من ألفي صلاة) : قال الشيخ : ويحمل هذا على المبالغة ، إن كان أراد صلوات الجمعة ؛ لأن هذا القدر من الجمع إنما يكمل في نيف وأربعين عاما ، وهذا القدر لم يُصَفِّه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أو يكون أراد سائر الصلوات .

وقد ذكر مسلم بعد هذا أن كعب بن عجرة دخل المسجد وعبد الرحمن ابن أم الحكم (٢) يخطب قاعدا ، فقال : انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعلا ، وقال الله تعالى : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا نَفَسُوا إِلَيْهَا وَتَوَكُّوا قَالَمًا } (٣) ، وهذا الذم ، وإطلاق الخبيث عليه يشير

إلى أن القيام عندهم [كان واجباً] (٤) ، وأما ظاهر الآية فلا دليل فيها إلا من جهة إثبات القيام للنبي (صلى الله عليه وسلم) .
ويجمل ذلك على [أن] (٥) المراد به أنه كان قائفاً يخطب .
وأن أفعاله على الوجوب [مع اتفاقهم على كونه مشروعاً] (٦) .

ت قال القاضي : اختلف أئمة الفتوى في حكم الجلوس بين الخطبتين مع اتفاقهم على كونه مشروعاً ، فقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما وجمهور العلماء : هو سنة ، ومن لم يجلس أساء ولا شيء عليه ، وخطبة واحدة تجزى ، وتقام بها الجمعة ، وقال الشافعي : هي فرضت ، من لم يجلسها كأنه لم يخطب ولا جمعة له .
وشرط للجمعة خطبتين .

قال الطحاوي : لم يقل هذا أحد غيره ، وجهه ظاهر الحديث المتقدم .
وقد حكى غيره عن مالك مثل قول الشافعي ، ورأى مالك والشافعي وأبو ثور الجلوس على المنبر قبل القيام إلى الخطبة ، ومنعه أبو حنيفة ، وروى عن مالك والحجة للجلوس بينهما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكونه لشيء بواجب : أنه ليس من الخطط ، وإنما هو للاستراحة .

والحجة للجلسة الأولى حديث السائب بن يزيد : (كان الأذان يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد
(١) لفظها في المطبوعة : نبأك .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عثمان بن ربيعة الثقفي ابن نم الحكم ، وأم الحكم هي أخت معاوية ، ولاء معاوية الكوفة بعد أن عزل الضحاک بن قيس ، وقال ابن كثير : وخرجت الخوارج في أيام ابن أم لطم ، وكان سئ البيرة في أهل الكوفة ، فأخرجوه من
لن أظهرهم طريدا .

البداية والنهاية ٨ / ٨٥ .

(٣) الجمعة : ١١ .

(٤) من المعلم ، والذي في اجمال : واجث .

(٥) من المعلم .

يلا سقط من ع .

٢٥٨ كتاب الجمعة / باب ذكر الخطبتين ...

إنل قائماً ، فَن ثاك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، فقد - والله - صليت معه ! كثر من ألفي صلاة .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر (١) .

٨٠١١ (١١) باب في قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفصموا إليها وتركوك قائماً

وقوله : (يقرأ القرار ويذكر الناس) : مما يحتج به الشافعي أنه لا بد من خطبتين ، يحمد الله في كل واحدة منهما ، ويصلي على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ويوصي بتقوى الله ، ويقرأ شيئاً من القرآن ؛ اتة فكثر ، ويدعو في الآخرة .

ومالك وجمهور العلماء لا يجيزون في الخطبة إلا ما يقع عليه اسم خطبة ، وأبو حنيفة وأبو يوسف يجيزان ذلك تحميدة أو تهليلة أو تسبيحة ، وحكاها ابن عبد الحكم عن مالك .

(١) البخاري كالجمعة بالجلوس على المنبر عند التأذين ٢ / ١٠ ، ١١ ، بالأذان يوم الجمعة والتأذين عند الخطبة ، وثبو داودك الصلاة بالنداء يوم الجمعة ١ / ٢٥٠ ، والترمذي في الصلاة بما جاء في اذان لبعة ٢ / ٣٩٢ ، والنسائي في كالصلاة ، بالاذان للجمعة ٣ / ٨٢ ، وكذا ابن ماجه في الإقامة ، ب

ما جاء في الأذان يوم لبعة ٣٥٩ / ١ .

كتاب الجمعة / باب في قوله تعالى : { وإذا رأوا تجارة ...

(١١) باب في قوله تعالى : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } (١)

٣٦ - (٨٦٣) وحديثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم ، كلاهما عن جرير ، قَالَ عثمان : حدثنا جرير ! ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَانْفَتَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا عَشْرَ رِجَالٍ ، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا نَفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } .

وقوله : (جاءت عير من الشام ، فانفتل الناس إليها ، حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلا فيهم أبو بكر وعمر ، فنزلت هذه الآية : { "فَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا نَفَضُوا إِلَيْهَا" } .

اشدل بهذا الحديث أصحابنا على الشافعي في اشتراطه أربعين رجلاً ، هكذا قال جميع أصحاب حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد ، وأبي سفيان عن جابر ، وقد روى على ابن عاصم عن حصين بسنده هذا الحديث ، وفيه : لم يبق معه إلا أربعون رجلاً ، وأنا فيهم) وتفرد ، وخلافه للجماعة يرد روايته (٢) .

(١) لمعة : ١١ .

(٢) لم يكن هذا الحديث الذي لم أقف عليه هو مستدل الإمام الشافعي فيما ذهب إليه .

فقد جاء عنه في الأم : وسمعتُ عدداً من أصحابنا يقولون : تجب الجمعة على ثلث دار مقام إذا كانوا أربعين رجلاً ، وكانوا أهل قرية ، فقلنا به .

الأم ١ / ١٩٠ .

وقد عززه البيهقي بما ساقه بإسناده إلى عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال : كنت قائد أبي حين ذهب بصره فإذا خرجت به إلى الجمعة فسمع الأذان صلى على أبي أمانة) سعد بن زرارة واستغفر له ، فقلت : يا أبا ، أرايت استغفارك لأبي أمانة كلما سمعت الأذان للجمعة ما هو ؟ قال : أي بني ، كان أول من جمع بنا في هزم النبت من حرة بني بياضة في نقيع يقال له الخضعات .

قلت : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعون رجلاً .

والحديث أخرجه أبو داود في كالمصلاة ، بالجمعة في القرى ١ / ٢٤٦ ، والحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ١ / ٢٨١ ، وكذا البيهقي في السق الكبرى وقال : هذا حديث حسن الاسناد وصحيح ٣ / ١٧٧ ، ورد على الزيلعي في قوله فيه : إنه مردودة لأن مداره على ابن إسحق ، ولم يخرج له مسلم إلا متابعة ، فقال : إن ابن إسحق إذا ذكر سماعه وكان الص لوى عنه لقة لستقام الاسناد .

قلت : ومع هذا لا ينهض الحديث ثن يكون حجة ولا دليلاً ، لأنه حكاية حال .

٢٦٠ كتاب الجمعة / باب في قوله تعالى : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ...

له (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس ! عَنْ حُصَيْنِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

قَالَ : !رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ .

وَلَمْ يَقُلْ : قَائِمًا .

وفيه فضل أبي بكر وعمر وأمثالهم مثل جابر ، وأنه لم يستفزه ما استفز غيرهم من الخروج للغير ، وسيأتي الكلام عليه بعد بآتم من

هذا . وزاد أبو مسعود الدمشقي في روايته في هذا الحديث : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لو تباقم حتى لا يبقى منكم أحد لسال بكم الوادي نازا (١) .

قال الإمام : اختلف الناس في أقل ما يقام بهم الجمعة ، فقيل : مامان .

وقال عمر ابن عبد العزيز : نحسون .

وقال الشافعي : أربعون ١٠ وقال غيره : اثنا عشر .

واعتمد على ما وقع في هذا الحديث ، (٢) ، وقال أبو حنيفة : أربعة إذا كانوا في مصر .

وقال غيره : ثلاثة .

وقال غيره : بزمان وآخر معه ، فمن رأى ان أقل الجمعة ثلاثية والامام منفصل عن أقل الجمع ، قال ما قال أبو حنيفة .

ومن قال : أقل الجمع ثلاثة والامام معدود فيهم ، جاء منه أ موافقة [(٣) من قال بالثلاثة (٤)] .

ومن قال : أقل الجمع اثنان والامام منفصل عنهما ، وافق هؤلاء في الثلاثة ، وإن اختلفت الطرق .

ومن قال : أقل الجمع اثنان والامام معدود فيهما ، وافق من قال : الإمام وآخر معه .

ومالك - رحمه الله - لم يحد في ذلك حدا إلا أن يكون العدد ممن يكملهم التواء (٥) ونصب الأسواق .

قال القاضي : هذا الذي ذكره مالك - رحمه الله - هو شرط في وجوبها لافي إجزائها ، والذي يقتضي كلام أصحابه إجراؤها مع اثني عشر رجلاً لاستدلالهم بهذا الحديث .

قال الباجي : وحكى أبو يعلى العبدى نحوه ، عن بعض ، (٦) أصحابنا (٧) وقال ابن القصار : رأيت لمالك أنها لا تجب على الثلاثة والأربعة ولكنها تنعقد بما دون الأربعين ، وقد اختلف فيمن تلزمه الجمعة وقنعقد بهم اختلافاً كثيراً بما تقدم ، فحكي عن عكرمة : إذا

كانوا سبعة جمعوا ، وقال مطرف وعبد الملك عن مالك : لا يجب على أقل من ثلاثين بيتاً وما قاربهم ، كان لهم وال أو لم يكن .

وشرط بعضهم أن يكون إمام مع أربعين يقضى بينهم ، فيخطب ويصلي بهم الجمعة ، ومن قال : إن الإمام الوالي ليس من شرط الجمعة : مالك والثافعي ويمد وإسحق وأبو ثور واختلف فيه قول الأوزاعي ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الوالي شرط فيها ، وأنه إن مات

أو عزل صلوا ظهراً حتى يقدم وال غيره .

وحكى يحيى بن عمر نحوه عن مالك وأصحابه ، وأنها لا تنعقد إلا

(١) ابن حبان في صحيحه ، كإخباره (صلى الله عليه وسلم) عن مناقب الصحابة ، بذكر وصف الآية التي نزلت عندما ذكر قبل ١٥

٩ /

(٢) سقط من ص .

(٣) من ع .

(٤) في ص : الثلاثة .

(٥) في ص : الرل !

للا ساقطة من ص .

(٧) المخ / ول ا .

كتاب الجمعة / باب في قوله تعالى : { وإذا رأوا تجارة ...

{ ٣٧ ٢٦١ - (...) وحديثنا رفاعة بن القثم الواسطي ، حاشا خالد - يعني الطحان - عن حصين ، عن سالم وأبي سفيان ، عن

جابر بن عبد الله ، قال : كُنا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة ، فقدمت سويقة قال : نخرج الناس إليها ، فلم يبق إلا اثنا عشر رجلاً ، أنا فيهم .

بالإمام الذي يخاف مخالفته ، ونحوه لمحمد بن مسلمة ، قالوا : ولا خلاف أن النظر في إقامتها للوالي إذا حضر ، وقيل : لا جمعة إلا

في مصر جامع وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وابن سيرين (١) ، وداود لا يشترط فيها شرطاً ويلزمها للمنفرد ، وهي ظهر ذلك اليوم عنده لكل أحد ، وهو خلاف الاجماع ، والخلاف كثير فيمن تجب عليهم الجمعة وفيمن يصح بهم الجمعة بعد وجوبها عليهم إذا لم يحضرها جملة من وجبت عليه أو تفرقوا عن الإمام وهو في الخطبة ؟ وكذلك اختلفوا إذا تفرقوا عن الإمام وهو في الصلاة على الاختلاف المتقدم من اشتراط بقا اثنين غير الإمام ، وهو قول الثوري والثافعي ، أو يجزى بقاء واحد وهو قول أبي ثور ، وحكي عن الثافعي أو يجزى الإمام ولمن (٢) أتمها وحده ، وهو قول أبي يوسف وابن الحسن .

وقال أبو حنيفة : إن عقد بهم ركعة وسجدة ثم نفروا عنها أجزاء أن يتمها جمعة ، وإن كان قبل ذلك استقبل الظهر . وقال مالك والمزني : إن كان صلى بهم ركعة بسجديتها أتمها جمعة وإلا لم تجزه ، وقال زفر : متى نفروا عنه قبل الجلوس للتشهد لم تصح جمعة / ، وإن جلس ونفروا عنه قبل السلام صحت صلاته ، وقال ابن القاسم وسخنون : إن نفروا عنه قبل سلامه لم تجزه جمعة ، وللشافعي قول ثالث : أنه لا تجزئهم حتى يبقى معه أربعون تتم بهم الصلاة ، وقال إسحق : إذا بقي معه اثنا عشر رجلاً أجزته الجمعة .

وقوله في هذا الحديث : (وهو يخطب قائماً) يفسر مجمل قوله في الرواية الأخرى عنه في صحيح البخاري (٣) : (بينا نحن نصلّي مع النبي (صلى الله عليه وسلم) إذ أقبلت غير) الحديث ، وأن ذلك حين كان يخطب لا في الصلاة ، وقد بينا اختلاف العلماء في الموضين .

(١) وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن الحارث عن علي قال : لا جمعة ولا لريق إلا في مصر جامع ٣ / ١٦٧ .

ولابن أبي شيبه عن علي أيضاً : لا جمعة ولا تشريق ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة

وله عن حذيفة قال : ليس على أهل القرى جمعة ، إنما الجمع على أهل الأمصار مثل المدائن ٢٠ /

وانظر كلام الحسن ومحمد بالمصنف المذكور .

(٢) في الأصل : لان .

٨٠١٢ (١٢) باب التغليظ في ترك الجمعة

(٣) كالجمعة ، بيها نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة (٩٣٦) ، وكذلك في كليلوع ، بقول الله عز وجل : { لَأَآرِلُوا تِجَارَةً لَوْ هُزِلُوا انْفَضُّوا بَلِيهَا } (٢٠٥٨) .

١٤٢ / ب

٢٦٢ كتاب الجمعة / باب في قوله تعالى : إذا رأوا تجارة ...

{ قَالَ : فَالْزَلَّ اللَّهُ ! إِفَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لُحُوا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ

أَبِي سَفْيَانَ وَسَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ قَدِمَتْ عِزَّى إِلَى

الْمَلِيَّةِ ، فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ .

قَالَ : وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : طَافُوا تِجَارَةً أَوْ لُحُوا انْفَضُّوا إِلَيْهَا .

٣٩ - (٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ ، عَنْ

أَبِي عُبَيْلَةَ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، قَالَ : دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَثَدَ الرَّحْمَنُ ابْنَ أُمِّ الْحَكَمِ يَخْطُبُ قَاعًا .

فَقَالَ : انْظُرُوا إِلَى هَذَا وَقَوْلِهِ : فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (إِذَا أَقْبَلَتْ سَوِيْقَةُ !) (١) وَهُوَ بِمَعْنَى الْعِيرِ الْمُتَقَدِّمِ .

والعير : الإبل تحمل الطعام أو التجارة ، لا تسمى عيراً إلا بذلك ، والسويقة تصغير سوق ، وإنما سميت بذلك لأن البضائع والأموال تساق إليها .

ذكر أبو داود في مراسيله (٢) أن خطبة النبي (صلى الله عليه وسلم) هذه التي انفق الناس منها إنما كانت بعد صلاته الجمعة ، لم يظنوا في ترك الخطبة شيئاً عليهم وأنه قبل ذلك ، إنما كان يصلي قبل الخطبة (٣) ، حتى جرت هذه القصة ، وهذا أشبه بحال الصحابة أنهم كانوا لا يدعون مع النبي (صلى الله عليه وسلم) الصلاة ويتكونه ، بل تأولوا بعد تمامها جواز ترك الخطبة ، وهو - أيضاً - ظاهر الآية لقوله : { وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } (٤) ولم يقل : تركوا الصلاة .

دإن كان بعض العلماء أنكر أن يكون النبص (صلى الله عليه وسلم) خطب قط في الجمعة بعد الصلاة ، وبحسب الخلاف فيما تقدم اخطفوا فيما يدرث به صلاة الجمعة ، فقال جمهور السلف وفقهاء الفتيا : إنه بإدراك ركعة مع الإمام يكون مدركا لها ، ويضيف إليها ركعة ، ولا يكون له جمعة بأقل من ذلك ، وجاء بمعنى ذلك حديث صحيح خرجه أصحاب المصنفات (٥) ، وقال الحكم

(١) الذى فى المطبوعة : فقدمت سويقة .

(٢) بما جاء فى الخطبة يوم الجمعة ، ص ١٠٥ .

(٣) أى كصلاة العيد .

(٤) الجمعة : ١١ .

(٥) سبق فى مسلم ، كالمساجد ومواضع الصلاة ، بمن أدرك ركعة من للصلاة فقد أثوك تلك الصلاة (٧٦) ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، بما جاء فىمن أدرك من الجمعة ركعة (٥٢٤) ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائى ، كالصلاة ، بمن ئدرك ركعة من الصلاة (٥٥٣) ، وابن ماجه ، كالإقامة ، ب ما جاء فىمن أثوك من الجمعة ركعة (١١٢٣) .

كتاب الجمعة / باب فى قوله تعالى : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ...

{ ٢٦٣ الخبيث يَخْطُبُ قَاعِدًا ، وَقَالَ اللَّهُ "تَعَالَى : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا نَفَفْنَا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } (١) .

وحما وأبو حنيفة : من أدرك التشهد مع الإمام فى الجمعة صلاها ركعتين ، وقالت طائفة : من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً ، وروى ذلك عن عطاء وطاوس ، ومجاهد ومكحول .

(١) الجمعة : ١١ .

كتاب الجمعة / باب التغليظ فى ترك الجمعة

(١٢) باب التغليظ فى ترك الجمعة

٤٠ - (٨٦٥) وحديث الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا أبو توبة ، حدثنا معاوية - وهو ابن سلام - عن زيد - يعنى أخاه - أنه سمع أبا سلا أقال : حدثني الحكم بن مينا ، أن عبد الله بن عمر وأبا هريرة حدلاه ؛ أنهما سمعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول - على أعواد منبره - : لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْمُبْعَاتِ ، أَوْ لِيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لِيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ لا .

وقوله : (سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول على أعواد منبره) : [فيه] (١) اتخاذ المنبر

لخطبة الجمعة ، وهو سنة مجمع عليها للخليفة ، فأما غيره فإن شاء خطب على المنبر وإن شاء على الأرض .

واختلف عمل الناس وأهل الآفاق فى ذلك ، قال مالك : ومن لا يرقى عندنا يقف يسار المنبر ، ومنهم من يقف عن يمينه وكل واسع

وقوله : لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ) وروى غير مسلم : (تركهم) (٢) [قال الإمام : قال] (٣) شمر : زعصت النحوية

كالعرب أماتوا مصدره وماضيه والنبي - عليه السلام - أفصح [العرب] (٤) ، وجاء فى الحديث : (إذا لم ينكر الناس المنكر فقد تودع

منهم) (٥) [أ! اسلموا] (٦) إلى [ما استحقوه] (٧) من النكير عليهم ، كأنهم تركوا [وما استحقوا] (٨) من المعاصى حتى يصروا

فيسرجبوا العقوبة فيعاقبوا ، وأصله من التوديع وهو الترك .

قال القاضى : كان فى النسخ الداخلة إلينا من المعلم فى هذا الكلام اختلاذ أصلحناه

"٢١" أخرجه في الكنز وعزاه لابن النجار ٧ / ٧٣٠ .

وقد أخرج ابن ماجه حديث مسلم بلفظ : (الجماعات) ثم روى بعده : ليتيئ رجال عن ترك الجماعة أو لأحرقن بيوتهما كالمساجد ، بالتغليظ في التخلف

عن يبعة ٢٥٩ / ١ .

(٣) في الأصل قال .

معناه : تركهم .

(،) ساقطة من جميع نسخ المال .

(٥) الحديث أخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه ، ولفظه لأحمد عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول :

(إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له : ثنت ظالم ، فقد تودع منهم) .

قال الباقى :

رواه محمد والبخاري وسنادين ورجال أحد بسنادى البزر رجال الصحيح ، وكذلك رجال أحمد مجمع ٧ /

٢٦٢ ، وانظر : المسند ٢ / ١٦٣ ، ١٩٠ ، والمستدرک ، ٦٩ / عن عبد الله بن عمرو وقال فيه : صحيح

ال ال ناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

لألفظه في المعلم : (نن يسلموا) .

(٧) في المعلم : ما استخفوه .

يعنى المعلم : وما استخفوه .

كتاب الجمعة / باب التغليظ في ترك الجمعة
٢٦٥

من كتاب أبي عبيد الهروى المنقول منه بلا شك ، حسب ما رويناه من طريق القاضى الشهيد عن أبي بكر المفيد عن أبي عمر المليح ، عن الهروى وبحسب ما قيئناه وأتقناه على الحافظ أبي الحسن بن سراج اللغوى عن أبيه عن السفاقي عن الصابونى عن الهروى ، وقد ذكر أصحاب القراءات واللغة أنه قرئ : (ما وَذَعْتَ رَثْلًا وَمَا قَلَى) (١) بالتخفيف ، بمعنى تركك ، فهذا - أيضاً - استعمال ماضيه لا على ما زعصت النحوية .

وقوله : (أو ليختمن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين) : حجة بينة في وجوب الجمعة وكونها فرضاً ، إذ العقاب والوعيد والطبع والختم إنما يكون على الكبائر ، وأصله (٢) التغطية أى غطى عليها ومنعها من الهداية به ، حتى لا تعرف معروفاً ولا تنكر منكراً ، ولا تعي خيراً ، قالوا في قوله تعالى : { خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ } (٣) : نى طغ عليها ، قالوا : وأصل الطبع في اللغة : الي سخ والتدنيس (٤) ، واستعمل فيما يشبهه من الآثام ومثله الرين ، وقيل : الرين أيسر من الطبع ، والطبع أيسر من الإقفال ، والإقفال أشدها .

وقد اختلف المتكلمون في هذا اختلافاً كثيراً ، فقيل : هو إعدام اللطف وأسباب الخير ، والتمكين من أسباب ضده ، وقيل : هو خلق الكفر في قلوبهم (٥) ، وهو قول كثر متكلمى أهل [(٦) السنة ، وقال غيرهم : هو الشهادة عليهم ، وقيل : هو علم جعله الله في قلوبهم ؛ ليعرف به الملائكة الفرق بين من يجب مدحه وبين من يجب ذمه .

قال الإمام (٧) : اختلف الناس في صلاة الجمعة ، هل هى فرض على الأعيان أو على الكفاية ؟ فلا كثر أنها على الأعيان ، وذهب بعض الشافعية إلى أنها على الكفاية ، فتعلق الأولون بقول الله سبحانه : { فَاْمَعَوْاْ اِلٰنْ ذَكَرَ اللّٰهُ } (٨) ، وهذا خطاب لسائر الناس فيجب حمله على العموم ، وبظاهر الخبر الذى قثمناه .

وتعلق الآخرون بقول النبى (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الجماعة أول محى صلاة أحدكم) (٩) الحديث ، وصلاة اروت رال في

عموم قوة (صلى الله عليه وسلم) : (صلاة الجماعة!) ، فقد أثبت فصلها على [ما تقتضيه] (١٠) المبالغة .

واختلف الناس - أيضاً - هل تجب على العبد والمسافر ؟ فأسقطها عنهما مالك وكثر الفقهاء ، وأوجها عليهما داود ، ووجه الخلاف ورود خبر الواحد بالتخصيص ، فهل يخص عموم القرآن بأخبار الآحار أم لا ؟ فيه اختلاف بين أهل الأصول ، وهذا على القول بأن

العبد يدخل في الخطاب مع الحر ، وأما إذا قلنا : إنه لا يدخل في خطاب الأحرار لم يكن هاهنا عموثم عارض خبر واحد ، بل يكون الاستمسك بالأصل واستصحاب براءة الذمة في حقه هو الأصل المعتمد عليه ، وعلى أن - أيضا - هذا الخبر الوارد فيه ذكر أربعة لا (١) ١ لضحي : ٣ .

(٤) في س : والدنا .

(٦) من س .

(٨) ١ لجمعة : ٩ .

(١٠) من ع .

(٢) يعني لظتم .

(٥) في الأصل : صدورهم .

(٧) في س : زيادة (أبو عبد الله) .

(٩) سبق في كالمساجد .

(٣) البقرة : ٧ .

١٤٣ / ١

٨٠١٣ (13) باب تخفيف الصلاة والخطبة

٢٦٦ كتاب الجمعة / باب التغليظ في ترك الجمعة جمعة عليهم ، وعد فيه المسافر والعبد ، لا يعارضه الخبر الذي ذكرنا في كتاب مسلم (١) ؛ ولأن المسافر رُدَّ من أربع إلى ركعتين لمشقة السفر ، / والخطبة [في] (٢) يوم الجمعة أقيمت مقام ركعتين ، فلو أوجبنا عليه الإتمام ، وذلك لا يصح ، ولأن العبد لو خوطب بالجمعة لوجب عليه السعي صايقاع عبادة في مكان مخصوص ، وذلك لا يلزمه ، كالخج .

فإن قيل : هذا يدل على أنه إنما تممقط ذلك عنه لحق السيد ، فلو أذن له سيده وأسقط حقه هل يستقر عليه الوجوب لزوال العلة المسقطه له ؟ (٣) اختلف أصحابنا في ذلك ، ولم يختلفوا في أن الحبي لا يجب عليه بإسقاط السيد حقه .

قال القاضي : ذكر بعض من نقل اختلاف قول مالك من العلماء أن ابن وهب روى عنه أن الجمعة سنة ، قال : وكذا في سماعه ، وهذا لا يقوله مالك على هذا ، صائما جاً من سوتأويل الناقل ، صائما تكلم مالك في رواية ابن وهب في القرى المتصلة البيوت وفيها جماعة من المسلمين ، قال : ينبغي أن يجمعوا إذا كان إمامهم يأمرهم أن يجفَعوا ، وليأمرُوا رجلاً فيجمع بهم لأن الجمعة سنة ، هذا نص روايته عنه ، ولهما تأويلان : (٤) أحدهما : أن التجميع لها وصلاتها على تلك الهيئة إنما هو فرض بسنة الرسول ووحى

الله على لسانه لا بنص القراق ، وقد استمر العرف بإطلاق السنة على مثل هذا أيضا .

والوجه الثاني : أن تكون السنة على عرفها المعهود النازل عن رتبة القرآن ، ويكون

قول مالك هذا في المسألة المتكلم فيها الذي اختلف فيها العلماء ، هل يجوز لهؤلاء الجمع أم لا يجمع إلا أهل الأمصار ؟ فرأى مالك المسألة واختلاف [فيها] (٤) واخوف مش لى هو أيضاً هل يلزم هؤلاء التجميع كان لهم سوق أم لا (٥) ، حتى يكون لهم سوق ويكون كهية بنا المدن والأمصار ونقد عنده (٦) تجميعهم بأمر الوالى لهم ، وأن هذا لا يقوى قوة الأمصار الجمع عليها ، صائما تجمع هؤلاء تشبيههم بأهل الأمصار والقياس عليهم ، فسمى ما أخذ بالاجتهاد ووجد عليه عمل بلده سنة ، كما قيل : سنة العمرين .

وأما في المصر الكبير فلا يختلف فيه قوله ، وبحسب هذا اختلف قوله ومذهبه في الأخذ بحديث عثمان صاذنه لأهل العوالى يوم عيد وافق يوم الجمعة في التخلف عنها إن شأ .

وقد رويت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) آ في مثل ذلك آثار ، وما كان عثمان ليفتح عن الناس فريضة بحضور جماعة الصحابة فلا (١) أما الخبر الأول فقد أخرجه أبو داود ، كالصلاة ، بالجمعة للمملوك والمرأة والحاكم عن طارق بن شهاب ولفظ أبي داود : (الجمعة

حق على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة أو صبي أو مريض (قال أبو داود : طارق ابن شهاب قد رأى النبي ولم يسمع منه شيئاً ١ / ٢٤٥ ، والحاكم في المستدرک ١ / ٢ وقال فيه الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ومن عجب أن وافقه الذهبي ، فإن طارفاً وإن كان من رجال الصحيحين ، إلا أنه هنا روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بغير واسطة .

(٢) من ع .

(٣) بعدها في ع : قيل ، ولا وجه لها .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) بعدها في اللهاثي أم ، ولا حاجة لها .

يلا) في الأصل : عندهم ، والمثت من ! والأبى .

كتاب الجمعة / باب التغليظ في ترك الجمعة
٢٦٧

ينكرون ، فرة قال مالك : ليس عليه العمل ، ومرة قال به ، وفيه روى عنه عبد الملك ومطرف وابن وهب ذلك عنه (١) .
(١) قال الأبى : جهل أبو عمر من حمل رواية ابن وهب على ظاهرها من أنها سنة ، وأولها بنحو ما ذكر القاضي ، وخرج للخمى ثنا فرض كفاية من قول ابن نافع وابن وهب : بن صلى الظهر من تلزمه الجمعة لوقت لو سعى فيه لأدرك لم يعد .

إكمال ٢ / ٢١٠ .

٢٦٨
كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

(١٣) باب تخفيف الصلاة والخطبة

ص ص نص

٤١ - (٨٦٦) حدثنا حسن بن الرئيع وأبو بكر بن أبي شيبه ، قالا : حدثنا أبو الأحوص ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : كنت أصلي مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فكانت صلاته قصلاً ، وخطبته قصلاً .

٤٢ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وابن نمير ، قالا : حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا زكرياء حدثني سماك بن حرب عن جابر بن سمرة ، قال : كنت أصلي مع النبي (صلى الله عليه وسلم) الضلوات ، فكانت صلاته قصلاً ، وخطبته قصلاً . وفي رواية أبي بكر : زكرياء عن سماك .

٤٣ - (٨٦٧) وحدثني محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا خطب أحرمت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منبر جيش ، يقول : صَحْكُمُ وَمَسَاكُمُ .

ويقول : (بعثت أنا والساعة ، كهاتين) ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى .

وقوله : (بعثت أنا والساعة كهاتين) : يحتمل أنه تمثيل لمقاربتهما ، وأنه ليس بينهما أصبع أخرى ، وإن كل واحدة متصلةً بصاحبها ، كما أنه لا شيء بين محمد - عليه السلام - والساعة ، وقد تكون لتقريب ما بينهما من المدة تقدر بقدر السبابة من الوسطى وقوله : (والساعة) : نصست على المفعول معه .

وقوله : (كان إذا خطب أحرمت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، كأنه منذر جيش) (١) : هذا حكم المحتر والمندر ، وأن تكون حركات الواعظ والمذكر وحالاته في وعظه بحسب الفصل الذي يتكلم فيه ومطابق له ، حتى لا يأتي بالشئ وضده ، وأما اشتداد غضبه فيحتمل أنه عند نهيه عن أمر خولف فيه شرعه ، أو يريد أن صفته صفة الغضبان عند إنذاره .

وقوله : (أما بعد) : ترجم البخاري ترجمته على هذه الكلمة في الخطبة (٢) ، وهو فصل بين الكلامين وبين الثناء على الله والحمد لله وابن ما يريد الخطيب أن يتكلم به ، وقد

(١) الذى فى المطبوعة : حتى كأنه منى جيش .

(٢) البخارى فى صحيحه ، كالمجعة ، بمن قال فى الخطبة بعد الثناء : اما بعد (٩٢٢) .

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة ٢٦٩ ويقول : (أفأ بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ؟ وخير الهدى هدى محمد ؟ وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة" ء ثم يقول : (أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من قيل فى قوله تعالى : { وأتينا الحكمة وفصل الخطاب } (١) هو قوله : أما بعد ، وقيل فيه غير هذا (٢) ، وأولى الأقوال فى الآية أنه الفصل بين الحق والباطل كما قال تعالى : { إنه لقوذفصل .

وما هو بالهزل } (٣) .

وقوله : (خير الهدى هدى محمد) : رويناه هنا بضم الهاء فىهما وفتح الدال ، ومعناه : الدلالة ، والهدى هديان : هدى دلالة د ارشاد وبيان وهو الذى يضاف إلى الرسول والقرآن والعباد ، قال الله تعالى : { وأنتك تهدي إلى مراط تستقيم } (٤) و { فاهمهم إلى مراط الحيم } (٥) و { إن هذا القرن يهدي لتي هط أقوم } (٦) و { هدى للمتين } (٧) .

والهداية الثانية : بمعنى التأيد والعصمة والتوفيق وهى التى تفرد بها جل جلاله وتقدست أسماؤه ، قال الله لنبيه (صلى الله عليه وسلم) : { إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء } (٨) ، وحملت القدرية الهدى حيث وقع على البيان بناء على أصلهم الفاسد فى المدر (٩) .

وقول الله تعالى : { والله يلحقو إلى دار السلا أ ويهي من يشاء إلى مراط تستقيم } (١٠) وتفريقه بين الدعاء والهدى يرد قولهم .

ورويناه الحرف فى غير الكتاب : (خير الهدى هلى محمد) بفتح الهاء فىهما وسكون الدال ، وفى هذا [الكتاب] (١١) أدخله الهروى وقره بالطريق ، أى إن أحسن الطريق طريق محمد ، يقال : فلان حسن الهلى ، أى المذهب فى الأمور كلها والسيره ، ومنه : ٩ اهدوا هدى عمار (١٢) وقوله : (أنا أولى بكل مؤمن من نفسه) يكون (أولى) هنا (١) ص : .

وما ذكره القاض أنخرجه ابن ثبى حاتم فى تفسيره بإسنائه عن أبى موسى - رض الله عنه - قال : أول من قال : (أما بعد) ثمود - عليه السلام - وهو فصل الخطاب .

قال ابن كثير : وكذا قال الشعبي : فصل الخطاب : أما بعد ٧ / ٥١ .

(٢) وفلك مثل قول مجاهد والسدى : هو إصابة القضاء وفهمه ، وقال : شريح والشعبى : فصل الخطاب الهود والأيمان ، وقال مائة : شاهدان على المدعى أو يمين المدعى عليه هو فصل الخطاب ، الذى فصل به الأنبياء والرسول ، وهو قضاء هذه الأمة إلى يوم القيامة .

للسبق .

(٣) ١ لطارق : ١٣ ، ١٤ .

(٤) للورى : ٥٢ .

(٥) الصافات : ٢٣ .

يلا ١ لإسرا : ٩ .

(٧) ١ لبقرة : ٢ .

يا القصص : ٥٦ .

(لا) يعنى بمذهبهم الفاسد قولهم : إن العبد يخلق أفعاله ، وأن الايمان والهدية من فعله .

(١٠) يونس : ٢٥ .

(١١) فى الأصل : الباب ، والمثبت من س .

(١٢) أحمد فى المسند من حديث حذيفة ٥ / ٣٩٩ ، وقد نقلها الأبي : (اهتدوا بهدى عمار) ٢ / ٢٢ ، وهو لفظ للفبرانى فى الأومط ، قال الهيثمى : وفيه يحى بن عبد الحميد الحمانى ، وهو ضعيف ٩ / ٢٩٥ ،

ولم يثر لرواية أحمد .

١٤٣ / ب

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

٢٧٠

تَرَكَ مَالاً فَلَأْهُلَهُ ، وَمَنْ تَرَكَ لِحِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلَلَى وَعَلَى لَا .

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ

بِلَالٍ ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَتْ بِمَعْنَى أَتْرَبَ ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {

مِنْ أُنْدَيْنِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَايَانِ } (١) أَى الْأَقْرَبَانِ ، وَقَدْ تَكُونُ (أُولَى) بِمَعْنَى أَحَقُّ مِنْ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ لَهَا .

وقوله : (من ترك حينا أو ضياغا (٢) فإلى وعلى) ، قال الإمام : قال النضر بن شميل : الضياغ : العيال ، قال ابن قتيبة : هو مصدر

ضاع يضيع ضياغاً ، ومثله مضى يمضى مضاً ، وقضى يقضى قفناً .

أراد : من ترك عيالا عالة وأطفالا ، فجاء بالمصدر [هنا] (٣) [نائبا] (٤) عن الاسم كما يقول : وترك فقراً ، أى فقراً ، والضياغ

بكسر الضاد جمع ضائع ، مثل جائع وجياح ، وفي الحديث : (فسد) الله عليه ضيعته .

قال الهروي : ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه من صناعة أو غلة وغيرها ، وكذلك أسمعنيه الأزهرى .

قال شمر : ويدخل فيها الحرفة والتجارة ، ويقال : ما ضيعتك ؟ فيقول : كذا .

قال القاضي : اختلف الشارحون فى معنى هذا الحديث ، فذهب بعضهم إلى / أنه

ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين .

وقوله : (صلوا على صاحبكم) وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) تكفل بديون أمته والقيام بمن تركوه ،

وهو معنى قوله هذا عنده ، وقيل : ليس معنى الجمالة ، لكنه بمعنى الوعد بأن الله ينجز له ولأئمة ما وعدهم من فتح البلاد وكنوز كسرى

، فيقضى منها ديون من عليه دين ، وهو معنى قوله هذا عنده ، وقيل : ليس بمعنى الكفالة ، وحجة هذا حديث أبى هريرة : كان النبي

(صلى الله عليه وسلم) يرى الرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : (هل ترك لدينه قضاءً) : فإن قيل : إنه ترك وفاءً صلى عليه ، فلما فتح

الله الفتوح قال : (وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، من توفى وترك ديناً فعلى ، ومن ترك مالاً فلورثته) (٦) .

وهذا مما يلزم الأئمة من الفرض فى مال الله للذرية وأهل الحاجة ، والقيام بهم وقضاء

[ديون] (٧) محتاجيهم .

وقوله : (كانت خطبته يحمد الله ويثنى عليه دا (٨) : هو من سنة الخطبة أن يكون

(١) المائدة : ١٠٧ .

(٢) فى ز : ضاعيا .

(٣) غير مثبتة فى ع .

(٤) من المعلم .

(٥) فى المعلم : أفسد .

(٦) يلا البخارى ، كالكفالة ، بالدين بما (٢٢) ، وسيأتى إن شاء الله فى الفرائض ، ب (من ترك مالاً فلورثته) لا (١٦١) .

وتد أخرجه الترمذى فى الجنائز ، بما جاء فى الصلاة على المديون (١٠٧٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى كذلك ،

بالصلاة على من عليه دين (١٩٦٣) ، وغيرهم .

(٧) فى س : دين .

(٨) فى المطبوعة : كانت خطبة يوم الجمعة .

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

٢٧١

خُطْبَةُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ فَلِكْ ، وَقَدْ عَلَا صَوْنُ - هُ .

ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ .

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَخْطُبُ النَّاسَ ؛ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : (مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ) .

ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ .

٤٦ - (٨٦٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، كِلَاهُمَا عَنْ

عَبْدِ الْأَعْلَى .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى - وَهُوَ أَبُو هَمَّامٍ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ؛ أَنَّ ضِمَّ الْأَقْدَمِ مَكَّةَ - وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شُعُوعَةَ ، وَكَانَ يَرِيقُ مِنْ هِنٍ ! الرَّيْحِ - فَسَمِعَ سُفْهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ : إِنَّ مُحَقَّدًا مَجْنُونًا ! . فَقَالَ : لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللَّهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ . قَالَ : فَلَقِيَهُ .

فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنِّي أَرَقِي مِنْ هَذِهِ الرَّيْحِ ، أَنْ اللَّهَ يَشْفِي عَلَى يَدَيَّ مِنْ شَاءَ ، فَهَلْ لَكَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَفَا بَعْدُ) . قَالَ : فَقَالَ : أَعَدَّ عَلَى كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ .

فَأَعَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

قَالَ : فَقَالَ : لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكُهَنَةِ وَقَوْلَ السَّحَرَةِ وَقَوْلَ الشُّمُوءِ ، فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ ، وَلَقَدْ بَلَغَنَ نَاعُوسَ الْبَحْرِ . قَالَ : فَقَالَ : هَاتِ يَدَكَ أَبَايَعُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ .

قَالَ : فَبَايَعَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (وَعَلَى قَوْمِكَ لَا .

قَالَ : وَعَلَى قَوْمِي

أَصْلَهَا حَمًا وَثَنَاءً عَلَى اللَّهِ .

وقوله : (ما سمعت مثل كلماتك هؤلاء ، لقد بلغن قاعوس البحر) : كذا وقع في

أكثر النسخ ، وكذا عند شيوخنا بالمأف ، من طريق العذري والسمرقندي والطبري وابن ماهان ، ووقع عند أبي محمد بن سعيد : (ناعوس) بالتاء باثنتين من فوقها ، ورواه بعضهم : (ناعوس) (١) بالنون .

وذكره أبو مسعود الدمشقي في كتاب أطراف الصحيحين ، وعبد الله بن أبي نصر الحميدي في كتاب جمع الصحيحين : (قاموس) بالميم ، وقال

(١) وهو ما جاءت به المطبوعة .

٢٧٢ كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

قَالَ : فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَرِيَّةً فَرَرُوا بِقَوْمِهِ .

فَقَالَ صَاحِبُ السَّرِيَّةِ لِلْجَيْشِ : هَلْ أَصَبْتُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْئًا ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَصَبْتُ مِنْهُمْ مَطْهَرَةً .

فَقَالَ : رُدُّوْهَا ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ ضَمَادٌ

٤٧ - (٨٦٩) حدثني سريج بن يونس ، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبيجر عن أبيه ، عن واصل بن حثان ، قال : قال أبو وائل : خطبنا عمار ، فأوجز وأبلغ ، فلما نزل قلنا : يا أبا اليقظان ، لقد أبلغت وأوجزت ، فلو كنت تنفست فقال : إني بعضهم : هو الصواب .

قال أبو عبيد : قاموس البحر وسطه ، وفي الجمهرة : لجته ، وفي كتاب العين : قال فلان قولاً بلغ قاموس البحر ، أي قعره الأقصى ، وهذا المعنى بث في هذا الحديث (١) نحوه . وقال الحرابي : قاموس البحر قعره .

وقال أبو مروان بن سريج : قاموس فاعول من قسمته إذا غمسته ، فقاموس البحر نلته التي تضطرب أمواجها ولا تستقر مياهها ، كأن بعض أجزائه تغمس بعضاً ، وهي لفظة عربية صحيحة .

قال القاضي : ومنه ما جاء في الحديث في المرجوم : (إنه لينغمس في أنهار الجنة) (٢)

(وأن ملكاً موكل بقاموس البحار) (٣) .

- قال أبو علي الجبائي : لم أجد في هذه اللفظة ثلخاً .

وقال لي ثابث ! نحن أبو الحسيئ : قاعوس البحر صحيح في رواية من رواه - أيضاً - بمعنى قاموس ، كأنه من القعس وهو تطامن الظهر وتعمقه ، يرجع إلى عمق البحر ولجته الداخلة .

وذكر أبو عمر المطرزي في كتاب اليواقيت : القاعوس الحية ، فعلى هذا - إن صحت الرواية - يكون معناه بلغن حيوان البحر وحياته وحيثاته .

جاء في الحديث : (كانت خطبته قصداً وصلاته قصداً) أي متوسطة بين الطول والقصر ، ومثله القصد من الرجال ، والقصد في المعيشة مجانبة السرف ، وهي سنة الخطبة ، ثلاثا يطول على الناس ، ولما في تطويلها من التصنع بالكلام والتشدد في الخطاب ، ولأمره - عليه السلام - (من صلى بالناس فليخفف) .

وقولهم لعمار وقد خطب فأبلغ وأوجز : لقد أبلغت فأوجزت ، فلو كنت تنفست

أي أطلت الكلام شيئاً ووسعته (٤) يقال : نفصل الله في مدته ، أي أطالها .

(١) في الأصل : البحر .

(٢) ثبوته في سننه ، كالحلود ، برجم ما عز بن مالك ولفظه : (والذي نفمى بيده ، به الآن لفي نهار الجنة ينغمس فيها) ١٤٥

/ ٤ ، بيد أنه في نسخة لطلي قد تصرف المحقق فيها وقيدهما : ينغمى .

(٣) محمد في المند ٥ / ٣٨٢ عن ابن عباس بلفظ : (بقاموس البحر) .

(٤) زيد بعدها في هامة س : فإنة اختصر .

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة ٢٧٣ يسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه ، وقصر خطبته ، مئنة من فقهه ،

وقوله : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إن طول صلاة الرجل وقصر خطبة مئنة من فقهه) : كذا روايتنا فيه هنا مقصور مشدد النون ، من طريق شيخنا أبي بكر ، وكذا عند الخذاق منهم والمتقين وهو الصواب .

ووقع في رواية القاضي الصدفي وابن أبي جعفر (ماينقه بالمد [وآخره هاء] (١) ، وهو غلط ، وكذلك كل ضبط خالف الأول .

قال الإمام : قال الأصمعي : سألت شعبة عن هذا الحرف ! فقلت : هو كقولك علامة ومخلقة ومجدرة (٢) .

قال أبو عبيد : يعني أن هذا مما يستدل به على فقه الرجل .

قال أبو منصور : جعل أبو عبيد الميم فيه أصلية وهي ميم - مفعلة ، وإن كان كذلك فليس هو من هذا الباب ، هذا الذي نقلناه عن الهروي في حرف الميم ، وزاد في حرف الهمزة مع النون أن أبا عبيد أنشد للهزأ :

فتها مسوا [شيئاً] (٣) [فقا لوا] (٤) عرشوا

من غير مئنة لغير معرش

وذكر الهروي عن الأزهرى أن تفسير أبي عبيد صحيح ، واحتجاجة بالبيت غلط
لأن الميم في التنية أصلية وهى في مئة ميم مفعلة ، وليست بأصلية ، ومعنى قوله : (من غير تمئة) أى من غير تهيئة ، ولا فكر فيه ،
يقال : أتانى فلان وما مأت مأنه وما شأت شأنه ، لى لم أفكر فيه ولم أتبها له .
قال القاضى : قال لى أبو الحسن شيخنا : الميم في (مئة) أصلية .

ووزنها فعلة من مأت إذا شعرت ، وقاله أبوه أبو مروان .
وقوله في هذا الحديث (٥) : (فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة) غير مخالف لقوله في الحديث : (كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً)
وذلك أن كل واحدة قصداً فى بابها ، إذ سنة الخطبة بالتقصير فكان تقصيره - عليه السلام - فيها قصداً غير مغل بها ، وسنة الصلاة
التطويل ، وتطويله - عليه السلام - قصيد فيها غير مخرج لها بالتطويل إلى أذى من خلفه ، ولكل شىء عدل وقصد فى ذاته ، د ان
خالف قصد أحدهما الأخرى .

(١) من س .

(٢) قيدها أبو عبيد هكذا : قال الأصعبى : قد سألنى شعبة عن هذا فقلت : مئة يقول : هى علامة لذاك ، خليف لذاك .

قال أبو عبيد : يعنى أن هذا مما يعرف به فقه الرجل ويتدل به عليه ، وكذلك كل شىء ذلك على شىء فهو مئة له ٦١ / ٤ .

(٣) من الغريب للهروى ، والذي فى نسخ المال : سرا

(٤) فى الاكمال : وقالوا ، والمثبت من الهروى .

(٥) بعدها فى نسخ المال : (كانت صلاته) ، ولبست فى حديث عمار ، وإنما هى من حديث جبر بن سمره .

وليس فيه : (فأطيلوا الصلاة ، وأقصروا الخطبة) .

٢٧٤

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

فأطيلوا الصلاة ، وأقصروا الخطبة ، ! إن من البيان سحراً .

٤٨ - (٨٧٠) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ومحمد بن عبد الله بن ميمر ، قالا : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن
تميم بن طرفة ، عن عدي بن حاتم ، أن رجلاً خطب عند النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد .
ومن يعصهما فقد

وقوله : (إن من البيان سحراً) : قال أبو عبيد : هو من الفهم وذكاء القلب مع اللسان (١) ، وقيل فى قوله تعالى : { علمه البيان } (٢)
هو الفصل بين كل شيئين ، وفيه تأويلان : أحدهما : على وجه الدم ، قيل : هو إمالة القلوب وتحريكها وصرفها بمقاطع البيان إليه
حتى تكتسب به من الإثم ما يكتسب [به من السحر] (٣) .

واستدل هؤلاء بإدخال مالك الحديث فى موطنه فى باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله (٤) وأنه مذهبه فى تأويل الحديث ، والثانى
: المدح ، وهو أن الله تعالى قد اقم بتعليم البيان على عباده بقوله : { علمه البيان } ، وشبهه بالسحر لميل القلوب إليه ، وأصل السحر
الصرف ، والبيان يصرف القلوب ويميلها إلى ما يدعو إليه .

وهذا الحديث (٥) مما استدركه الدارقطنى على مسلم وقال : تفرد به ابن أبجر عن واصل عن أبي وائل قال : خطبنا عمار ، وخالفه
الأعمش وهو أحفظ لحديث أبي وائل فحدث به عن أبي وائل عن عبد الله (٦) .

وقوله فى الذى خطب فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد

(١) فى الأصل : الألسن ، والمثبت فى س .

(٢) الرحمن : ٤ .

(٣) فى الأصل : بالحر .

(٤) الموطأ ، كالكلال ٩٨٦ / ٢ .

(٥) يعنى حديث عمار : (ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته) .

(٦) عبارة الدارقطني : وهو أحفظ لحديث أبي وائل منه ، رواه عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله ، قوله : غير مرفوع ، قاله الثوري وغيره عن الأعمش .
التتبع : ١٩٤ .

قلت : سئل الدارقطني في العلل عن هذا الحديث فقال : يرويه أبو وائل ، واختلف عنه ، فرواه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً ، وخالف الأعمش وأصل بن حيان ، فرواه عن أبي وائل عن عمار بن ياسر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، تفرد به عبد الملك بن أبجر عن واصل ، وقد روى هذا الكلام عن عبد الله من وجه آخر موقوفاً أيضاً .

وروى عن عمار بن ياسر أيفخا من وجه آخر ، ورواه عدى بن ثابت ، واختلف عنه ، فرواه العلاء بن صالح عن عدى بن ثابت عن أبي راشد عن عمار ، ورواه مسعر عن عدى ابن ثابت عن عمار مرسلاً ، والقولان عن أبي وائل محفوظان قول الأعمش وقول واصل جميعاً ٢٢٤ / ٥٠ .

وانظر ما نقله محقق الإلزامات والتتبع ، حيث يعد إلى قوف مرفوعاً ، وأسقط (عن) قبل عبد الله .
ومراجع القى لن في ابن نبي شيبه في مصنفه ٢ / ١١٤ .

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

غوى .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ ، قُلْ : وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) .

٢٧٥

قَالَ ابْنُ مُمَيَّرٍ : فَقَدْ غَوَى .

٤٩ - (٨٧١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ دَاخِلُ الْحَنْظَلِيِّ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، سَمِعَ عَطَاءَ يُخْبِرُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ : وَنَادَوْا يَا مَالِكُ { (١) } .

٥٠ - (٨٧٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ اخْتِ لِعَمْرَةَ ، قَالَتْ : أَخَذْتُ { قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (٢) } مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِهَا عَلَى الْمِنْبَرِ ، فِي كُلِّ جُمُعَةٍ .

(وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ ، عَيْقُ يَحْيَى بْنُ)
غوى ، فقال : (بئس خطيب القوم أنت (٣) قل : ومن يعص الله ورسوله) أنكر - عليه السلام - جمع اسمه مع اسم الله في كلمة واحدة وضمير واحد ؛ لما فيه من التسوية ؛ تعظيماً لله تعالى ، وقد قال - عليه السلام - : لا يقولن أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن ثم شاء فلان (٤) وذلك لما في معنى (ثم) من التراخي ، بخلاف الواو الذي تقتضي التسوية ، وإن كان الله تعالى قد شرث نبينا بذكره مثل ذلك في حقه ، وعُدَّتْ من خصائصه ، كقوله : { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالْوَيْلَ ! } (٥) و { آمَنُوا بِاللَّهِ يَرْسُولَهُ } (لا) ودثبه هذا .

وفيه : توقى الكلام - المجمل والمحمّل - في حق الله ، والتحفظ من إيراد أمثاله في الخطب والمقامات المشهودة وهذا يبق في معنى الحديث ، وعليه إنكاره - عليه السلام - وقد روى أن إنكاره - عليه السلام - وقوفه على قوله : (ومن يعصهما) أو احتج به المفسرون على تخطئة الوقوف على غير التام ، وما رده - عليه السلام - في الكتاب عليه ، وهو أصح ، يخالف هذه الرواية .

وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى : { إِنْ لَّيْتُمْ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَوِّنُونَ عَلَى

(١) للزخرف : ٧٧ .

(٢) ق : ١ .

(٣) الذي في المطبوعة : (بض الخطيب لنت) ، وكذا أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٢٥٦ .
وما هاهنا هو لفظه في للشفا ٦٥ / ١ .

(٤) أبو داود في كالأدب ، بلا يقال : خبثت نفسي (.

لما (٤) ، والنسائي في الكبرى ، كعمل اليوم والليلة ، بالنهي أن يقال : ما شأ الله وشأ فلان ٦ / ٢٤٥ ، وتحد في المسند ٥ / ٣٨٤ عن حذيفة .

(٥) آل عمران : ١٣٢ ، وجاءت في س : { ثَالِيَعُوا اللَّهَ وَثَالِيَعُوا الرَّسُولَ } وهي من النساء : ٥٩ ، وليست بمقصودة للمطالعة .
(٦) الحديد : ٧ .

٢٧٦

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة
سعيد ، عن عمرة ، عن أخت لعمرة بنت عبد الرحمن - كانت كبر منها .
بمثل حديث سليفان بن بلال .

٥١ - (٨٧٣) حدثني محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن حبيب ، عن عبد الله بن محمد بن معن ، عن بنت لحارثة بن النعمان ، قالت : ما حفظت { ق } إلا من في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
يخطب بها كل جمعة .

قالت : وكان تتورنا وتتور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واحدا .
٥٢ -)

(وحديثنا عمرو الثاقف ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي)
عن محمد بن إسحق ، قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، عن أم هشام بنت

٨٠١٤ (١٤) باب التحية والإمام يخطب

النبي ! (١) هذا الضمير راجع إلى نفسه والملائكة ، لجارزه بعضهم ، ومنعه اخرون ، لعل التسوية والتشريك ، وخصوصا الضمير بالملائكة ، وقدروا الآية أن الله يصلي والملائكة يصلون .
وقوله : (فقد غوى) : وقع في روايتي مسلم بفتح الواو وكسرهما ، والصواب الفتح
هنا من الغي ، وهو الانهماك في الشر .

وقول بنت حارثة وأخت عمرة : (ما أخذت { ق } إلا من في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ
بها كل جمعة على المنبر) وذلك - والله أعلم - لما فيها من أمر الآخرة والموت والمواعظ الشديدة .

وقوله : في سند الحديث : عن يحيى بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، كذا هو في النسخ (٢) وفي رواية شيوخنا ، ؟ هو صواب .
وقال بعض المتعقبين من شيوخنا : صوابه ابن أسعد بن زرارة ، وغلط في رده ، والصواب غير ما قاله ، وإنما أوقعه فيه غلط ما في
كتاب أبي عبد الله بن البيع فيه ، فأتبعه وظن أنه الصواب ، وذلك أن الحاكم قال : صواب هذا أسعد ، ووهم من قال فيه : سعد ،
وحكاه عن البخاري ، وكذا وقع في النسخ المروية عندنا عن الحاكم ، فإن كان لم يهمل الرواة عن ابن البغ فهو الواهم ، والذي حكاه
عن البخاري غلط ، ضده في كتاب التاريخ ، وإنما قال البخاري في نسبه (٣) سعد ، ثم قال : وقال بعضهم : أسعد ، ووهم ، فانقلب
الكلام في كتاب أبي عبد الله الحاكم ، (١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) وفي مصنف ابن أبي ضيبة ٢ / ١١٥ .

(٣) في س : نسبه .

كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة

حَارِثَةُ بْنُ التَّعْمَانِ ؛ قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَال دَا ، سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةً وَبَعْضُ سَنَةٍ ، وَمَا أَخَذْتُ { قِ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ } إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْرَأُهَا كُلُّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ ، إِفْ! خَطَبَ النَّاسَ . ٥٣ - (٨٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِشَى ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ ، قَالَ : رَأَى بِشْرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ رَافِعًا يَلِيهِ ، فَقَالَ : قَتَحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَأً . وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الْمُسْتَحَةِ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ قَالَ : رَأَيْتُ بِشْرَ بْنَ مَرْوَانَ ، يَوْمَ جُمُعَةٍ ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، فَقَالَ عُمَارَةُ بْنُ رُؤَيْبَةَ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

وَإِنَّمَا أَسْعَدَ أَخُوهُ أَبُو أَمَامَةَ أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ سَيِّدَ الْخَزَرَجِ ، وَأَمَّا أَخُوهُ هَذَا جَدِّي (١١) وَعُمَرَةُ (٢١) فَهُوَ سَعْدُ وَادْرَكَ الْإِسْلَامَ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ كَثِيرٌ فِي الصَّحَابَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَنَاقِفِ ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيُّ : ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، يَعْنِي حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : وَذَلِكَ وَهُمْ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ الْبَرْقَانِيُّ وَلَا الدَّمَشْقِيُّ .

و(نَكَارَ عُمَارَةُ بْنُ رُؤَيْبَةَ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) لَمْ يَزِدْ عَلَى الْإِشَارَةِ بِالْمُسَبَّحَةِ . اِخْتَلَفَ فِي هَذَا ، فَكَرَهُ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ وَالِدَعَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (٣) ، وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ ، / وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، وَحُجَّتُهُمْ رَفَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَدَيْهِ وَمَتْنًا فِي الْخُطْبَةِ [وَالِدَعَاءِ] (٤١) يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ اسْتَسْقَى (٥١) .

(١١) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ . (٢١) هِيَ عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، رَوَتْ عَنْ عَائِثَةَ وَحَمْنَةَ بِنْتِ بَحْشٍ . (٣١) وَالزَّهْرِيُّ وَمُسْرُوقٌ ، فَقَدْ تُخْرِجُ ابْنَ أَبِي ثَيْبَةَ عَنْهُ قَالَ : رَفَعَ الْأَيْدِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُحَدَّثٌ ٢ / ١٤٧ . وَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَرْوَقٍ قَالَ : رَفَعَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَدَيْهِ عَلَى الْمِنْبَرِ فَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ فَقَالَ مَرْوَقٌ : قَطَعَ اللَّهُ أَيْدِيَهُمْ . السَّابِقُ . أَلَا) كَأَحْمَا .

(٥١) وَلَابِنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ كَانَ يَخْطُبُ النَّعْمَانُ ؟ قَالَ : كَانَ يَلْعَقُ بِيَدِهِ ، قَالَ : وَكَانَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْلٍ بِذَا خُطْبِ ضَمَّ يَدَهُ عَلَى فِيهِ . لِلصَّنْفِ ٢ / ١٦ .

وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمِيرِ مَوْلَى بَنِي أَبِي الْحَمِّ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَسْقِي عِنْدَ أَجَارِ الرِّيتِ - مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ قَرِيبًا مِنَ الزُّورَاءِ - قَائِمًا يَدْعُو ، يَسْتَلْقِي ، رَافِعًا يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ ، لَا يَجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ . لِكَ الصَّلَاةِ ، بَرَفَعِ الْيَدَيْنِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ ١ / ٢٦٦ .

كتاب الجمعة / باب التحية والإمام يخطب (١٤) باب التحية والإمام يخطب

٥٤ - (٨٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، تَأَذَى : بَيْنَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ ؟) قَالَ : لَا .

قَالَ : (قُمْ فَارْكَعْ) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَعْقُوبُ الدَّورِيُّ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَثُوبَ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

كَأَنَّ قَالَ حَمَادٌ .
وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّكَعَتَيْنِ .

٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرٍو ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَخْطُبُ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

فَقَالَ : (أَصْلَيْتَ ؟) قَالَ : لَا .

قَالَ : (قُمْ فَصَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ) .

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ قَالَ : (صَلِّ رَكَعَتَيْنِ) .

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ

وَقَوْلُهُ : بَيْنَمَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَجِبٍ ، إِذَا جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَصْلَيْتَ

يَا فُلَانُ ؟) قَالَ : لَا ، قَالَ : (قُمْ فَارْكَعِ الرَّكَعَتَيْنِ) ثُمَّ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعِ رَكَعَتَيْنِ) (١) :
قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي طَرُقٍ مِنْهُ أَوَّلُ الْبَابِ ، وَزَيْدٌ هُنَا مَا لَمْ يَذْكُرْهُ ، فَتَقُولُ : ذَهَبَ مَالِكٌ وَاللَيْثُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا وَجُمْهُورٌ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ : أَنَّهُ لَا يَرْكَعُ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَمْرِو وَعِثْمَانٍ وَعَلِيٍّ ، وَجِئْتَهُمُ الْأَمْرَ بِالْإِنْصَاتِ لِلْإِمَامِ ، وَقَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ : خُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ (٢) ، وَلَمْ يَخْبَرْ عَنْ رَأْيِهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَنَةٌ وَعَمَلٌ مُسْتَفِيزٌ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ ، وَلَقَوْلُهُ لِلَّذِي رَأَاهُ يَخْطِي رِقَابَ النَّاسِ : (اجْلِسْ فَقَدْ آدَيْتَ) (٣) وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِرُكُوعٍ ، وَتَأَوَّلُوا (١) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ١١١ / ٢ .

(٣) ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ ، كَالْجُمُعَةِ ، بِالنَّعْنِ تَخْطِي النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، دَابَّاحَةُ زَجْرِ الْإِمَامِ عَنْ ذَلِكَ فِي خَطْبَتِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرِ بَلَفَظَ : (اجْلِسْ فَقَدْ آدَيْتَ وَآتَيْتَ) ١٥٦ / ٣ ، وَقَدْ تُخْرِجُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا بَلَفَظَ : (آتَيْتَ وَآفَيْتَ) ١٤٤ / ٢ ، وَكَذَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢٤٠ / ٣ .
كِتَابُ الْجُمُعَةِ / بَابُ التَّحِيَّةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٢٧٩

الرَّاقِي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْمٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى الْمَنْبَرِ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، يَخْطُبُ .
فَقَالَ لَهُ + (أَرَكُنْتَ رَكَعَتَيْنِ ؟) قَالَ : لَا .
فَقَالَ : (ارْكَعْ) .

٥٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

عَنْ عَمْرٍو ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَطَبَ لَقَالَ : (إِفْ ! جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ ، فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ) .

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ سُلَيْمٌ أَنِي يَوْمًا وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(وسلم) قَاعِدٌ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَعَدَ سُلَيْكٌ قَبْلَ أَنْ يَأْمَعَ ، فَقَالَ لَهُ ١ : (أَرْكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ ؟ لِمَا قَالَ : لَا . قَالَ : (قُمْ فَأَرْكَعْهُمَا) .

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُثُومٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ ، قَالَ ابْنُ حُثُومٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سَثْفِيَّانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ حَدِيثِ الدَّخَلِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لِأَنَّهُ كَانَ عُيُونًا أَتَى عَلَيْهِ خَوْفَةٌ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَلْقُوهُمُ يَصْلِي فِيهِمَا النَّاسَ ، وَأَنَّهُ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ / وَفِي الْأَلَاثَةِ ، وَأَمْرُ النَّاسِ فِي الثَّلَاثَةِ أَنْ يَتَصَدَّقُوا بِكِسْفَةٍ .

رواه أبو سعيد الخدري ، وَأَنَّهَا قَضِيَّةٌ فِي عِيٍّ وَرَجُلٍ مَخْصُوصٍ وَلِعَلَّهُ (١) لَكِنْ يَعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الْآخِرُ : أَمْرُهُ - مُحَلِّهِ الْعَمَلِ - يَذَلُّكَ مِنْ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَ(سُحْقُ وَفَقَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، وَجِئْتُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبُو ثَوْرٍ (٢) ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : بِنَا يَرْكَعُهُمَا مِنْ لَمْ يَرْكَعُهُمَا فِي بَيْتِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَرَأَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ اصْتِعْمَالَ الْحَدِيثَيْنِ وَالتَّخْيِيرَ لِلرَّجُلِ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ (٣) .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ لُبْعَةٍ ، فَدَخَلَ أَعْرَابِيٌّ وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَجَلَسَ الْأَعْرَابِيُّ فِي تَحْرِ النَّاصِ ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَرْكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ ؟) قَالَ : لَا ، قَالَ : فَأَمَرَهُ فَأَتَى الرَّجُلَ الَّتِي عِنْدَ الْمِنْبَرِ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ .

ط ٧٠ ، صِرَادُ التِّرْمِذِيِّ : فِي هَذِهِ بَنِيْمَا : ٣٨٥ / ٢ .

٨٠١٥ (١٥) بَابُ حَدِيثِ التَّعْلِيمِ فِي الْخُطْبَةِ

٨٠١٦ (١٦) بَابُ مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

(٢) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ ٢ / ١١٠ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرْثِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَصَنَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ . لِكِ الصَّلَاةِ ، بِمَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٢ / ٣٨٦ . (٣) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ وَالثَّوْرِيَّ . رَاجِعٌ : الْمُسْنَدُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ ٣ / ٢٤٥ .

١٤٤ / ١

٢٨٠

كِتَابُ الْجُمُعَةِ / بَابُ التَّحِيَةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

اللَّهُ ، قَالَ : جَاءَ سُلَيْدُ الثَّغَفَانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ ، فَجَلَسَ ! ، فَقَالَ لَهُ : (يَا سُلَيْكُ ، قُمْ فَأَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ ، وَتَجَوَّرْ فِيهِمَا) .

ثُمَّ قَالَ : (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ ، وَلْيَتَجَوَّرْ فِيهِمَا) .

وَمُضْمُونُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلُّهَا أَنَّ الْجُمُعَةَ فِي الْجَامِعِ لَا يَبْرُزُ بِهَا إِلَى الصَّحْرَاءِ ، وَلَا تَصَلِّي فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ، وَأَنَّهُ مِنْ شُرُوطِهَا ، وَهَذَا إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا شَيْءَ حَكَاهُ الْقَزْوِينِيُّ تَأْوِيلًا عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهَا ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ شَيْخُنَا .

كِتَابُ الْجُمُعَةِ / بَابُ حَدِيثِ التَّعْلِيمِ فِي الْخُطْبَةِ

(١٥) بَابُ حَدِيثِ التَّعْلِيمِ فِي الْخُطْبَةِ

٢٨١

٦٠ - (٨٧٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ

ابن هلال ، قال : قال أبو رفاعه : انتهت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يخُطُّ .
 قال : فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب ، جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ما دينه .
 قال : فأقبل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وترك خطبته حتى انتهى إلى ، فالتى بكرسي ، حسبت قوائمه حليماً .
 قال : فقعد عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وجعل يعلني مما علمه الله ، ثم أتى خطبته فاعتم آخرها .
 وقوله : (فأتى بكرسي ، حسبت قوائمه حليماً) (١) كذا للجودي ولا بن ماهان ، وهو الصواب ، وكذا ذكر ابن أبي خيثمة : (لحشت) ، وهو بمعنى حسبت ، وقد فسر في كتاب ابن أبي شيبة حميد فقال : أراه كان من عود أسود فحسبته حديقاً .
 ووقع في كتاب ابن الحذاء : (بكرسي خشب) قالوا : ويحتمل أنه تغيير من حسبت ، وليس تبعد صحة هذه الرواية : لأنه موافق للرواية الأولى وذكر ابن قتيبة هذا الحديث وقال : (فيه بكرسي خُلب) قال : وهو الليف ، وهذا تصحيف إنما هو خلت كما رواه ابن أبي شيبة ، وبمعنى حسبت الذي رواه مسلم .

وقوله في هذا الحديث : (رجل غريب يسأل عن دينه ، لا يدري ما دينه) : فيه التلطف في سؤال العالم .

وقوله : (فأقبل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وترك خطبته وقوله : (فجعل يعفمش مما علمه الله ، ثم أتى خطبته) : فيه المبادرة إلى الواجبات ، إذ سأل نبيه عن دينه ، فلو تركه حتى يتم الخطبة والمسلاة لعل المنية تحترمه ؟ ولأن الإيمان على الفور .
 وفيه دليل أن مثل هذا كله من التعليم والأوامر والنواهي في الخطب لا يقطعها ، وليس بلغو فيها ، ولعل جلوس النبي (صلى الله عليه وسلم) على الكرسي وتعليمه له لم يطل جداً ، وإن طال فلعله ابتداء الخطبة ، كما قاله العلماء .
 وفيه جواز الجلوس على الكراسي ، ولا سيما في مثل ذلك وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أدنا من المذكور ونزل عن المنبر ، وترك القيام عليه ، وجلس إليه ليقرب منه ويسأله عن دينه ، ويتمكن من مباحثته عنه ، وارتفع على الكرسي لسمع كلامه غيره ويأهدها محاورته إياه .
 وفيه إباحة الكلام في الخطبة لأمر يحدث ، وأنه غير مفسد للخطبة (٢) ، وكذلك جواز الإجابة له وإن ذلك ليس بلغو ، وقد تقدم من هذا .

وقال الخطابي عن بعض العلماء : إن الخطيب إذا تكلم في خطبته أعادها .

(١) الذي في المطبوعة : فقعد عليه .

(٢) في س : لها .

٢٨٢

كتاب الجمعة / باب ما يقرأ في صلاة الجمعة

(١٦) باب ما يقرأ في صلاة الجمعة

٦١ - (٨٧٧) ! حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حاشا سليمان - وهاب بن بلال - عن جعفر عن أبيه ، عن ابن أبي رافع ، قال :
 استخلف مروان أبا هريرة على المئنة ، وخرج إلى مكة ، فصفى لنا أبو هريرة الجمعة ، فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة : { إذا جاعك المنافقون } (١) .

قال : فامررت أبا هريرة حين أنصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بأهولة .
 فقال أبو هريرة : إني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ بهما يوم الجمعة .

(...)

! وحدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أن شيبه ، قالا : حدثنا حاتم بن إسماعيل .

٨٠١٧ (17) باب ما يقرأ في يوم الجمعة

ح وَحَا شَا قُتَيْبَةُ ، حَا ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الثَّوْرَدِيُّ - كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : اسْتَخْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، بِمَثَلِهِ .

غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ حَاتِمٍ : فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ، فِي السَّجَلَةِ الْإِلَهِ ، وَلَى .

وَفِي الْآخِرَةِ : إِذَا جَاعَكَ الْمُنَافِقُونَ { وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلُ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ .

٦٢ - (٨٧٨) ! حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبه ! اسْتَحَقَّ ، جَمِيعًا عَنْ

جَرِيرٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنتَشِرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ مَوْلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ ، بِشَحِّ اسْمِ رَثَكِ الْأَعْلَى { (٢) ، وَهُلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ (٣) .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ، { إِذَا جَاعَكَ الْمُنَافِقُونَ }

أَمَّا سُورَةُ الْجُمُعَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَلَمَّا فِيهَا مِنْ أَحْكَامِهَا وَعِلْمِهَا ، وَأَمَّا سُورَةُ { إِذَا جَاعَكَ الْمُنَافِقُونَ } فَلْتَوَيْخُ مِنْ يَحْضُرُهَا مِنْهُمْ إِذَا كَانَ أَمَكُنْ مَا يَجِدُهُمْ لَاسْتِمَاعِهِمْ ، وَقُلْ مَنْ كَانَ يَتَخَلَّفُ عَنْهُمْ .

(١) الْمُنَافِقُونَ : أ .

(٣) لِلْغَاشِيَةِ : أ .

(٢) الْأَعْلَى : أ .

كتاب الجمعة / باب ما يقرأ في صلاة الجمعة

٢٨٣

قَالَ : وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنتَشِرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الثَّاقِدِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ ،

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَتَبَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ : يَسْأَلُهُ أَيُّ شَيْءٍ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، سِوَى سُورَةِ الْجُمُعَةِ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ : هَلْ أَتَاكَ (١) .

وَذَكَرَ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ : ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ،

عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ [عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ .

كَذَا لَهُمْ ، وَعِنْدَ الْعُذْرِيِّ فِي كِتَابِ الصَّدْفِيِّ وَبَعْضِ النُّسخ : الْمَاهَانِيَّةُ] (٢) عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالصَّوَابُ ابْنُ أَبِي رَافِعٍ وَاسْمُهُ

عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَمَا جَاءَ مُسَمًّى (٣) فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ بَعْدَهُ ، وَقَرَأَتْهُ - أَيْضًا - فِي

الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ : { هَلْ أَتَاكَ حَيْثُ النَّاشِئَةُ } لَمَّا فِيهَا مِنَ الْوَعْظِ ، وَأَحْوَالِ أَهْلِ الْآخِرَةِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَأَمَّا قَرَأَتْهُ ب (سُتَح) وَالْغَاشِيَةِ فِي

الْعِيدِ وَفِي الْجُمُعَةِ إِذَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ ، فَلَعَلَّهُ لِتَخْفِيفِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِيَنْصَرِفَ النَّاسُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ الْعِيدَيْنِ مِنْ

أَهْلِ الْعَوَالِي إِلَى مَنَازِلِهِمْ ، لِيَشْهَدُوا بَقِيَّةَ يَوْمِ عِيدِهِمْ مَعَ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ عِيَالِهِمْ .

(١) الْغَاشِيَةُ : أ .

(٢) سَقَطَ مِنْ س .

(٣) في س : مبني .

٢٨٤

كتاب الجمعة / باب ما يقرأ في يوم الجمعة .

(١٧) باب ما يقرأ في يوم الجمعة

٦٤ - (٨٧٩) حدثنا أبو بكر بن "إلى شامة" ، حدثنا كه !ة بن سُلَيْمَانَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ : { أَلَمْ .
تَنْزِيلُ (١) السَّجْدَةُ ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينِ نِزَالِ اللَّيْلِ (٢) وَأَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ
الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، حَاشَا إِلَيَّ .

ح وَحَاشَا أَبُو كَرَيْبٍ ، حَاشَا وَكَعْبٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ ،

هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

فِي الضَّلَاطِيِّ كِلَيْهِمَا ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ .

٦٥ - () .

٦٥ - (هـ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْثٍ ، حَاشَا وَكَعْبٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : { أَلَمْ .
تَنْزِيلُ } ، وَ{ هَلْ أَتَى } .

٦٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْإِصْحَارِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

٨٠١٨ (١٤) باب الصلاة بعد الجمعة

وذكر مسلم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يقرأ في [صلاة الفجر] (٣) يوم الجمعة ب { أَلَمْ .

تَنْزِيلُ } السَّجْدَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَ{ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ } فِي الثَّانِيَةِ ، قَالَ الْإِمَامُ : كَرِهَ [مَالِكٌ] (٤) فِي الْمَدُونَةِ أَنْ يَقْرَأَ الْإِمَامُ بِسَجْدَةٍ
فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ .

واعتل بأنه يخلط على

(١) السَّجْدَةُ : ١ ، ٢ .

(٢) ١ لَانْسَان : ١ .

(٣) فِي ع : الصَّبْحُ .

(٤) مِنْ ع .

كتاب الجمعة / باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٢٨٥ عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ،
يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ب { أَلَمْ .

تَنْزِيلُ (١) فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى .

وَفِي الثَّانِيَةِ : { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ نَزَلَ الْفَرُّ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا تَذَكُّورًا } (٢) .

الناس صلاتهم ، وقال بعض المتأخرين من أصحابه : لأن سجدة الصلاة محصورة بالشرع ، فزيادة سجدة اختياراً منافاة للتحديد في
السجود ، وقيل : إن ذلك يجوز في صلاة الجهر ، وإذا جاز للنبي (صلى الله عليه وسلم) قرأ وسجد وهو إمام كان حجة لهذا القول .

(١) السجدة : ١ ، ٢ .

(٢) ١ لانسان : ١ .

٢٨٦

كتاب الجمعة لَص باب الصلاة بعد الجمعة

(١٤) باب الصلاة بعد الجمعة

٦٧ - (المخ) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفَا صَفَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ ، فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا أَرْبَعًا) .

٦٨ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِشٍ ! ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، فَصَلُّوا أَرْبَعًا لَمَّا - زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ ابْنُ الْحَرِشِ ! : قَالَ سُهَيْلٌ - فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرَكْعَتَيْنِ إِفَا رَجَعْتَ لَمَّا .

٦٩ - (...) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! .

ح وحَدَّثَنَا عَمْرُو الثَّاقِدُ

وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : (مِنْكُمْ)) .

قال القاضي : ذكر مسلم أحاديث الصلاة بعد الجمعة ، فذكر من رواية أبي هريرة أمره

أن يصلي بعدها أربعا أيضا ، وفي رواية عنه : (فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَكْعَتَيْنِ إِفَا رَجَعْتَ) ، وفي رواية أخرى : (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا) .

[و] (١) رواية ابن عمر : (أَنَّهُ كَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ لَا يَصَلِّي بَعْدَهَا حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ إِذَا انْصَرَفَ) (٢) وفي رواية معاوية : (إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلِّمَ أَوْ تَخْرُجَ) ، قال الإمام : [لعله] (٣) أشار إلى كراهة الاقتصار على رَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، لثَلَا تَلْتَبَسُ بِالظُّهْرِ الَّتِي هِيَ أَرْبَعٌ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ عَلَى رِوَايَةٍ : (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا) وَأَمَّا رِوَايَةُ : (إِذَا صَلَّيْتَ فَلْيَصِلْ) فَلَعَلَّهُ يَكُونُ مَعْنَاهُ : إِنْ شَاءَ التَّنْفُلُ ، بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ .

قال القاضي : اختلف العلماء في هذا ، فأخذ مالك برواية ابن عمر ، وجعله في الإمام

أشد وأوسع لغيره في الركوع في المسجد ، مع استحبابه ألا يفعلوا ، ووجه ذلك -

(١) في الأصل : وفي .

(٣) الذي في العلم : لعل هذا .

(٢) في المطبوعة دون لفظ (إذا انصرف) .

كتاب الجمعة / باب الصلاة بعد الجمعة ٢٨٧

٧٠ - (٢ مله) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ ، فَسَجَدَ سَاحِلَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ . ثُمَّ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصْنَعُ فَلَكَ .

٧١ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ فِي مَلِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ وَصَفَ تَطَوُّعَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ .

قَالَ .

فَكَانَ لَا يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ ، فَيَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ .

قَالَ يَحْيَى : أَظْنِي قَرَقُطًا فُصِّلَ أَوْ الْبَتَّةَ .

٧٢ - (...) حَلَّغْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْيُوبُ حَزْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ، عَنْ الزُّفَرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ .

٩ 8 - كتاب صلاة العيدين

٧٣ - (٣ مه) حَلَّغْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرُ بْنُ جَرِيحٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخُوَارِ ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ ، ابْنِ أَخْتِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لثَلَا يَتَطَرَّقُ أَهْلُ الْبَدْعِ إِلَى صَلَاتِهَا ظَهْرًا أَرْبَعًا ، أَوْ يَظُنُّ جَاهِلٌ مِنْ رَاةٍ يَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا بِرَكْعَتَيْنِ أَنَّهَا ظَهَرٌ ، وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ تَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَرْبَعًا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ ، لَكِنْ اسْتَحَبَّ أَبُو يُوسُفَ تَقْدِيمَ الْأَرْبَعِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ ، وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ التَّنَفَّلَ بَعْدَهَا وَإِنْ كَثُرَ أَفْضَلَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ دِاسِخٌ : فَصَلَ أَرْبَعًا لَا تَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ .

وَجَاءَ هَؤُلَاءِ الْحَدِيثُ ، وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ الْعِلَّةُ الْمَتَقَدِّمَةُ ، لثَلَا يَظُنُّ إِذَا صَلَّاهَا رَكْعَتَيْنِ إِنَّهَا ظَهَرٌ ، وَخِيَرَهُ أَحْمَدُ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ . وَوَقَعَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى قَرَأْتُ / عَلَى مَالِكٍ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو الْمُتَقَدِّمِ ، وَفِي آخِرِهِ : قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : [أَظْنَهُ] (١) قَرَأْتُ فُصِّلَ أَوْ الْبَتَّةَ ، [هَذَا لَفْظٌ يُشْكَلُ ظَاهِرُهُ ، وَتَفْسِيرُهُ : أَنَّهُ شَكَّ هَلْ قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ قَوْلَ النَّبِيِّ كُلَّهُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ غَيْرَ هَذَا اللَّفْظِ - يَرْكَعُ - أَوْ سَقَطَ مِنْ كِتَابِهِ لَفْظَةُ (يُصَلِّي) ثُمَّ غَالِبَ ظَنُّهُ وَوُقُوعُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَشَهْرَتُهَا فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، قَالَ] (٢) : (أَوْ الْبَتَّةَ) ، أَيْ أَنَا مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْيَقِينِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ تَحْرِيمًا فِي الْأَدَاءِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَقَدْ جَاءَ لَهُ فِي الْكِتَابِ مِثْلُ هَذَا فِي خَبَرِ جَوِيرَةٍ ، حَتَّى غَلَطَ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ

(١) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : أَظْنِي .

(٢) سَقَطَ مِنْ س .

١٤٤ / ب

٢٨٨

كتاب الجمعة / باب الصلاة بعد الجمعة

نَمْرٌ ، يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَى مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ .

فَقَالَ : نَعَمْ .

صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي ، فَصَلَّيْتُ .

فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ : لَا تُعَدُّ لِمَا فَعَلْتَ ، إِنْ صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَمَرَنَا بِذَلِكَ الْأَتُّوَصَلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ .

(...) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : تَالَ ابْنُ جَرِيحٍ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ

إِلَى الْمُثَنَّبِيِّ بْنِ يَزِيدَ ، ابْنِ أَخْتِ نَمْرٍ .

وَسَاقَ الْحَلِثِ بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَلَمَّا سَلَّمَ قُمْتُ فِي مَقَامِي ، وَلَمْ يَذْكُرْ : الْإِمَامَ .

هَذَا الشَّأْنُ مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ (١) ، وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَعَ عِلْمِهِ وَحِفْظِهِ كَثِيرَ التَّشَكُّكِ حَتَّى لُفِّبَ الشَّكَّ .

وَقَوْلُهُ : (صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ) : فِيهِ عَمَلُهَا فِي الْجَوَامِعِ ، وَأَوَّلُ مَنْ عَمَلَهَا - فِيمَا قِيلَ - مُعَاوِيَةُ بْنُ الْخَلْفَاءِ ، حِينَ ضَرَبَهُ

الْخَارِجِيُّ (٢) فَاسْتَمَرَّ الْعَمَلُ عَلَيْهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنَ التَّحْصِينِ عَلَى الْأَمْرَاءِ ، وَأَمَّا بَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي فَعْلُهَا ، دَانَ كَانَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ

أجازها ، وذلك خطأ ، لتفريقها الصفوف وسترها الإمام عن خلفه ، وإنما استحَب لليلة المتقدمة .
واختلف الناس في الصلاة فيها ، فأجازه كثير من السلف ، وصلوا فيها ، منهم الحسن ، والقاسم بن محمد ، وسالم ، وغيرهم ، وأباه آخرون وكرهوه ، وروى عن ابن عمر أنه إذا حضرت الصلاة وهو في المقصورة خرج عنها إلى المسجد ، وهو قوله الشعبي وأحمد ، وإسحق ، إلا أن إسحق قال : فإن صلى أجزته ، وقيل : هذا إذا كانت مباحة ، فإن كانت محجزةً إلا على آحاد من الناس لم يجز فيها صلاة الجمعة ، لأنها بتحجيزها خرجت عن حكم الجامع المشترط في الجمعة .

(١) لعله يقصد ما أخرجه مسلم في كالدجر والدعاء والتوبة والاستغفار ، بالتسبيح أوّل النهار وعند النوم عنها - رضى الله عنها - قالت : مر بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين صلى صلاة الغداة أو بعد ما صلى لهغداة ...

الحديث (٢٧٢٦) .

(٢) راجع في هذا البلاية والنهاية ٨ / ٢٣ .

كتاب صلاة العيدين
٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ - كتاب صلاة العيدين

١ - (٤) مه! وحدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد ، جميعاً عن عبد الرزاق ، قال

ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني الحسن بن مسلم ، عن طاوس ، عن ابن عباسي ، قال : شهدت صلاة الفطر مع نبي الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر

أحاديث صلاة العيدين

قال القاضي : صلاة العيدين من السق عندنا وعند كافة العلماء ، وذكر عن أبي حنيفة

أنها واجبة ، وقال الاصطخرى (١) : هي فرض ، وسُمي العيد عيداً لأنه يعود ويتكرر لأوقاته ، وقيل : بل يعود بالفرح والسرور على الناس ، وقيل : تفاؤلاً لأن يعود على من أدركه ، كما سميت القافلة في ابتداء خروجها تفاؤلاً لقفلها سالمة ورجوعها .

قوله : (شهدت صلاة الفطر مع نبي الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكلا يصليها قبل الخطبة ثم يخطب) : هذا هو المتفق عليه من مذاهب علماء الأمصار وفقهاء الفتوى ، ولا خلاف بين أئمتهم فيه ، وهو فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في الآثار الصحيحة ، والخلفاء الراشدين بعده ، إلا ما روى أن عثمان شَطَرَ خلافته ، قدمها ، إذ رأى من الناس من تفوتهم الصلاة ، فقال : لو قدمنا الخطبة ليدركوا الصلاة ، وقد روى مثل هذا عن عمر وأنه أول من قدمها لهذه العلة ولا يصح عنه (٢) وقيل : أول من فعل ذلك معاوية ، وقيل : أو من فعل ذلك مروان ، يعني بالمدينة ، وقد ذكر مسلم غيره مع أبي سعيد (٣) .

وقال ابن

(١) هو أبو سعيد الإصطخرى ، الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخرى ، الثافعي ، شيخ الإصلام فقيه العراق ، رفيق ابن سريج ، كان له وجه في المذهب توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

تاريخ بغداد كالملا ٢ ، سير ١٥٠ / ٢٥٠ ، طبقات للسبكي ٣ / ٢٣٠ .

وقد زاد للنووي على ذلك ناسباً إليه أنها من فروض الكفاية ٢ / ٥٣٤ ، وكذا في المجموع ٥ / ٢ .

قلت : ومن قال بأنها فرض كفاية الحنابلة ، انظر : المغني ٣ / ٢٠٢ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق وابن شيبه ب!سناديهما عن يوسف بن عبد الله بن صلام قال : أوّل من بدأ بالخطبة قبل الصلاة يوم الفطر عمر بن الخطاب ، لما رأى الناس ينقصون ، فلما صلى حبسهم في الخطبة .

وهذا لفظ عبد الرزاق ٣ / ٢٨٣ .

أما لفظ ابن شيبه عنه قال : كان الناس يبدؤون بالصلاة ثم يثنون بالخطبة ، حتى إذا كان عمر وكثر

الناس في زمانه ، فكان إذا ذهب يخطب ذهب حفاة الناس ، فلما رأى ذلك عمر بدا بالخطبة حتى ختم بالصلاة ٢ / ١٧١ .

وانظر كذلك في القول بأنها من فعل عثمان - رضى الله عنه - المراجع السابقة .
(٣) سبق في كالايمان ، ببيان كون النهى عن المنكر من الايمان .

٢٩٠

كتاب صلاة العيدين

وعثمان ، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطف .
قال : فنزل نبي الله (صلى الله عليه وسلم) لك انى انظر

سيرين : إن زياداً أول من فعله ، يعنى بالبصرة ، وذلك كله أيام معاوية لأنها عماله ، وفعله ابن الزبير آخر أيامه .
قال أصحابنا : إنه إن بدأ بها أعادها بعد الصلاة ، وقد علل بعضهم فعل بنى أمية بإطباقهم على ذلك : أنهم كانوا أحدثوا في الخطبتين من لعن من لا يجب لعنه ما أحدثوه ، فكان الناس إذا أكملت الصلاة نفروا وتركوهم ، فقدموا الخطبة لهذا (١) .
وأما قوله - عليه السلام - في غير هذا الحديث : خطب النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم النحر فقال :

(أول ما نبدأ به يومنا هذا - أن نصلى ثم نرجع فننحر) (٢) : ظاهره أن الخطبة قبل الصلاة ، وبهذا ترجم عليه النسائي (٣) وليس كذلك ، فقد فسر حديثه الآخر من رواية البراء ، ذكره البخارى : خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الأضحي فصلى ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه فقال : (إن أول نسكنا في يومنا أن نبدأ بالصلاة) (٤) ، وذكر الحديث ، فقد فسر ما أجمل في الحديث الآخر ، وأن العرب توقع الماضى موضع المستقبل ، فأخبر - عليه السلام - أن هذا هو ترتيب نسكهم وعملهم في ذلك اليوم ، وقد أطلق النسك هنا على الصلاة ، وهو صحيح .

والنسك : الطاعة ، وكل شئ يتقرب به إلى الله فهو نسك ، ومناسك الحج وغيره : مواضع العبادات .
وصلاة العيدين سنة مؤكدة ، والخطبة لهما سنة لا يع تركها وهى عندنا لازمة لمن تلزمه الجمعة ، وهو قول كافة العلماء على أصولهم في الجمعة ، وأبو حنيفة على أصله - أيضاً - أنها لا تجب إلا على من في المصر ، وأما نزول النبي (صلى الله عليه وسلم) في خطبته إلى النساء إذ رأى أنه لم يسمعهن فذكرهن ، فهذا كان أول الإسلام وتأکید بيعة الإسلام ، وفي حقه - عليه السلام - وفي ابتداء التعليم وخاص له ، وليس على الأئمة فعله ، ولا يباح لهم قطع الخطبة بنزولي لوعظ النساء ومن بعد من الرجال ، وقول عطاء في الأم : إن ذلك لحق

(١) وقد علق الحافظ ابن حجر على قول عياض فيما رواه ابن أبى شيبة وعبد الرزاق عن فعل عمر وعثمان : (الا يصح) فقال : وفيما قاله نظرة لأن عبد الرزاق وابن أبى شيبة رواه جميعا عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب : (شهدت العيد مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة) وكذا حديث ابن عمر ، وقد أخرج الثافعى عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد : (حتى قدم معاوية فقلتم الخطبة " قال : فهذا يشير إلى ثن مروان بفا فعل فك تبعاً لمعاوية ، لأنه كان أميراً لددينة من جهة .
فتح البارى ٢ / ٥٢٤ .

(٢) البخارى في صحيحه ، كالعيدين ، بالخطبة بعد العيد ، وك الأضاحى ، بالذبح بعد الصلاة (٥٥٦٠) ، والنسائي في دلکبرى ، كصلاة العيدين ، بالخطبة يوم النحر قبل الصلاة (١٥٦٣) .
(٣) فى السابق .

(٤) كالعيدين ، باستقبال الإمام للناس فى خطبة للعيد .

كتاب صلاة العيدين

٢٩١

إليه حين يجلس! الرجال بيته ، ثم أقبل يشقهم ، حتى جاء النساء ومعه بلال! .
فقال : { يا أيها النبما إفا جاعك المؤمنات ل! إبعث على أن لا يشركن بالله شيئاً (١) فتلا هذه الآية حتى فرغ منها .

ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَّغَ مِنْهَا : (أَتُنَّ عَلَى فَلَكَ ؟) .
فَقَالَتْ امْرَأَةٌ ! وَاحِلَةً ، لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا مِنْهُنَّ : نَعَمْ .
يَا نَبِيَّ اللَّهِ .

لَا يُدْرَى حِينَئِذٍ مَنْ هِيَ ؟ ، قَالَ : (فَتَصَدَّقْنَ) ، فَبَسَطَ بِلَالٌ ! ثَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ : هَلُمَّ ، فِدَى لَكُنَّ ابْنِي وَأُمِّي ، فَجَعَلَنَ يُلْقِينَ الْفَتْخَ وَالْخَوَاتِمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ .

عليهم - يعني الأئمة - وما لهم لا يفعلون ذلك ، غير موافقي عليه (٢) .

وقد قال - عليه السلام - : (ليبلغ الشاهد الغائب) (٣) ولعل فعله كان لتأكيد البيعة كما قال حين تلا عليهم الآية : (أتق على ذلك) الحديث .

وفيه كون النساء بمعزل عن الرجال وبعد منهم ، وغير مختلطات بهم .

وقوله : (جُلِسَ الرجال ! كأنهم قاموا لينفضوا عند نزوله من المنبر لوعظ النساء

ظننا منهم أنه كمل خطبته (٤) .

وقوله : (فجعلن يلقين الفتح والخواتيم (٥)) [وفي حديث آخر : (فجعلت المرأة

تلقى سخاها وخرصها)] (٦) ، قال الإمام : قال ابن السكيت : الفتحة عند العرب تلبس في أصابع اليد ، وجمعها فتحات وفتح .

وقال أبو نصر عن الأصمعي : هي خواتم لا فصوص لها ، ويقال - أيضا - فتاخ ، والممْتَخَابُ خيط فيه خرز ، وجمعه سُخْبٌ ، مثل كتاب وكتب .

قال القاضي (٧) : هي قلادة من طيب أو مسك ، هو قول أهل اللغة ، قالوا : أوقرنفل ليس فيها من الجوهر شيء ، وقيل : هو من أتمقادات يلبسه الصبيان / والجواري ، وفي البخاري عن عبد الرزاق : الفتح الخواتيم العظام ، وفي العن - أيضا - الفتح جليل (١) لممتحنة : ١٢ .

(٢) غير مسلم دعوى الخصوصية هنا ، فلا خصوصية بغير دليل ، وقد أخرج البخاري قول عطاء أيضا في كالعيدين ، بموعظة الإمام الناء يوم العيد ٢٦ / ٢ .

(٣) البخاري في صحيحه ، كالعلم ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (رُدْتُ مَبْلَغَ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ١١ / ٢٦ ، وكذاب : يبلغ العلم الثاهد للغائب) ٣٧ / ١ ، كالحج ، بالخطبة أيام منى ٢ / ٦ ١ ٢ ، وسيأتى إن شاء الله في الحج ، بتحريم مكة وصيدها .

(٤) ظاهر الرواية هنا وفي البخاري أنه (صلى الله عليه وسلم) نزل إليهن بعد كمال الخطبة ، ولعل تجليسه (صلى الله عليه وسلم) للرجال كان لتهيئة المكان لحسن استماعهن ودفع غوائل جلبة خروج الرجال عنهن .
(٥) الذي في للطبوعة : وللواتم .

للا سقط من الملم ، وهو جزء حديث أخرجه البخاري ، كالعيدين ، بالخطبة بعد العيد ٢ / ٢٣ .

(٧) بعدها في الأصل : قال البخاري .

وانظر الصحيح ٢٧ / ٢ فقلا عن عبد الرزاق قال : الفتح الخواتيم العظام .

١٤٥ / ١
كتاب صلاة العيدين
٢٩٢

٢ - (...) ود دثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وابنُ أبي عمَرَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَا شَا سُفْيَانُ

ابْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا الْوُبُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

قَالَ : ثُمَّ خَطَبَ ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النِّسَاءَ ، فَأَتَاهُنَّ ، فَذَكَرَهُنَّ ، وَوَعظَهُنَّ ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّمَتَةِ .

وَبِحَلِّ! قَائِلٌ بِثَوْبِهِ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْخَاتَمَ وَالْخُرْصَ وَالشَّيْءَ .
(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ .
ح ! تَنَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ

لاجرس له ، وفي الجمهرة : أن الفتح قد يكون لها فصوص ، قال ثعلب : وقد يكون في أصابع الرجل ، ومنه قول الشاعر :
تسقط منه فتخى في كمي (١)

وقوله : (من أقراطهن) : قيل : صواب الكلام : من قرطهن ، وإنما يجمع القرط :
قِرْطَةً وأقراط ، وقراط (٢) وقروط .

قال القاضي : ولا يُبعد أن يكون أقراط جمع جمع ، جمع قراط ، لاسيما وقد جاء
في الحديث : قال ابن دريد : كل ما علق من شئمة الأذن فهو قرط ، كان من ذهب أو خرز .
والخرص قال شمر : الحلقة الصغيرة من الحل [خرصن ، (٣) .

وقوله : (وبلال قايل بثوبه) : كذا روايتنا عن شيوخنا بالياء باثنتين تحتها ، أى يسير
به ، وفي بعض الروايات (قابل) بالياء بواحدة ، كأنه بمعنى قبول ما دفعن له ، والأول أوجه للكلام .
قال الإمام : تعلق بعض الناس بهذا الحديث في إجازة هبة المرأة ما لها من غير اعتبار
إذن الزوج ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يسأل : هل لهن أزواج أم لا ؟ .

(١) من شعر الدهناء بنت مسحل روج العجاج ، وكانت رفعتها يلى المغيرة بن شعبة فقالت له : اصلحك الله ، ينى منه بجمع - أى لم
يفتضنى - فقال العجاج :

الله يعلم يا مغيرة أننى قد دستها دوس الحصان المرسل
وتخذتها أخذالمقصب ضاته عجلان يذبجها لقوم نزل
فقالت لللاء :

انظر : لسان العرب .

(٢) لم يذكرها الأبى .

والله لا يتخذعنى بئم ولا بتقبيل ولا بضم إلا بزعهل يسلى همى تسقط منه فتخى في كمي

(٣) نقلها الأبى : قرط .

كتاب صلاة العيدين

٢٩٣

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوُهُ .

٣ - (٥ له) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، تَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : إِنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ ، فَصَلَّى ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَتْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ
خَطَبَ النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَزَلَ ، وَأَتَى النِّسَاءَ ، فَذَكَرَهُنَّ ، وَهُوَ يَتَوَكَّلُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ .

وَبِلَالٌ بَاسِطُ ثَوْبِهِ ، يُلْقِي النِّسَاءَ صَدَقَةً .

قُلْتُ لِعَطَاءٍ : زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ ؟ تَالَ : لَا ، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقَنَّ بِهَا حَيْثُمَدِ ، تُلْقَى

قال القاضي : قد يقال : إنه لا حجة في هذا ، لأن الغالب من ذوات الأزواج حضور أزواجهن في ذلك المشهد ، وتركهم الانكار
لفعلهن إذن لهن ، وتسويغ لفعلهن (١) وقيل : فيه وجوب الصدقة في الحل ، وجواز تقديم الزكاة إذ لم يسألن عن حولها ، وهذا
لا حجة فيه ، والظاهر أنه صدقة تطوع ، ولذلك قال بعضهم : فيه حجة ألا زكاة فيه ، لقوله : (ولو من حليكن) ولا يقال : هذا في

الواجب ، وقيل : فيه حجة من يرى جواز فعل البكر ، ولا حجة فيه أيضا ، إذ لم يأت فيه عن بكر ذكر أنها تصدقت معهم ، ولا حضرت ذلك المشهد .

وفيه أن المعاطلة في العقود تقوم مقام القول الصريح ؛ لأن النساء ألقين ما ألقين إذ طُلبت منهن الصدقة ، فكانت صدقة وإن لم يسمها صدقة .

وفيه أن جواب الواحد من الجماعة عنهم ، وهم سكوت غير منكرين عليه ، أو إخباره عنهم كنطق جميعهم ، لقول المرأة : (نعم) عن جميعهم ، إذ قال لمن : (أتق على ذلك) ، فاكتنفى - عليه السلام - بقولها (٢) .

وقوله : (فقامت امرأة واحدة) إلى قوله : (لا يدرى حي!خذ من هي) ، قال الإمام :

كذا وقع في الكتاب عند جميع الرواة : (لا يدرى حينئذ من هي) وغيره يقول : (لا يدرى حسن من هي) وكذلك ذكره البخاري (٣) عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق ، وهو الحسن بن مسلم ، ولعل قوله (حينئذ) تصحيف .

قال القاضي : هو تصحيف لا شك فيه ، والحسن بن مسلم هو راوي الحديث في كتاب مسلم عن طائوس عن ابن عباس .

(١) وتعقب من النووي بضعفه أو بطلانه ، قال : لأنهم كُنْ معتزلات لا يعلم الرجال من المتصدقة منهن من - غيرها ، ولا قدر ما يتصدق به ، ولو علموا فسكوتهم ليس إذنا .

(٢) وبمثله قوله تعالى : { بَدِ انْبَغَثَ لَشَقَاهَا ... }

!رُوهَا} [الشمس : ٧ - ٩] وللذى انبعث واحد .

(٣) كالعيدين ، بموعظة الإمام للنساء ٢ / ٢٦ .

٢٩٤

كتاب صلاة العيدين

المرأة فتخها ، وبلقين وبلقين .

قُلْتُ لِعَطَاءَ : أَحَقَّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذْكُرُهُنَّ ؟ قَالَ : إِي ، لَعَمْرِي ، إِنَّ فَلَكَ لِحَقَّ عَلَيْهِمْ ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ فَلَكَ ؟

!!ء ، ص ير ، ه ، أوه ، !وص مش ، ص عرص ، ص ه ،

٤ - ...

وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد الملك بن

أبي سليمان ، عَنْ عَطَاءَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الصَّلَاةَ

وقوله في الحديث الآخر : (فقامت امرأة من سطة النساء) ، قال الإمام : قيل في تفسير قوله تعالى : { قَالَ أَوْمِطْهُمْ } (١) أى أعدلهم

وخيرهم ، ومنه قوله تعالى : { أَثَّةَ وَإِ } (٢) أى عدلا خيازا ، ويقال : فلان من أوسط قومه ، وأنه لواسطة قومه ووسط قومه ،

أى من خيارهم وأهل الحسب منهم ، وقد وسط وواسطة وسطة ، وقول الله تعالى : { فَوَسَّطَنَ ب! جَمًّا } (٣) أى فتوسطن المكان ، يقال : وسط البيوت (٤) يسطها إذا نزل في وسطها .

قال القاضي : كذا وقع هذا الحرف عند عامة شيوخنا وسائر الرواة ، إلا فيما أتى به الخشنى عن الطبرى ، فإنه ضبطه : (واسطة) ،

وهو قريب من التفسير الأول ، لكن حذاق شيوخنا زعموا أن هذا الحرف مغير في كتاب مسلم ، وأن صوابه : (من سَفلة الناس) ،

وكذا رواه النسائي (٥) في سننه وابن أبي شيبه في مصنفه (٦) وذكره من طريق آخر : (فقامت امرأة ليست من علية النساء" (٧)

، وهذا ضد التفسير المتقدم ، ويعضده قوله بعد : (سفعاً الخدين" ، وهو شحوب وسواد في الوجه .

قال الإمام : قال الهروي في تفسير قوله : (أنا وسفعاء الخدين كهاتين يوم القيامة) (٨)

أراد أنها بدلت [تصانع] (٩) وجهها - أى محاسنه - حتى اسودت إقامة على ولدها بعد وفاة زوجها لثلا تضعيهم ، والأسفع : الثور

الوحشى الذى فى خثو سواد (١) .

(١) القلم : ٢٨ .

- (٢) ١ بقرة : ١٤٣ .
 (٣) للعا ديات : ٥٠ .
 (٤) في س : البيت .
 (٥) في الكبرى ، كصلاة للعيدين ، بقيام الإمام للخطبة متوكفاً على إنسان ٥٤٩ / ١ .
 (٦) لم أقف عليه فيما لدى وإنما هو للدارمي ، كالعيدين ، بالحث على الصدقة يوم العيد ٣١٦ / ١ ، وأحمد في المسند ٣ / ٣١٨ ، وقد أخرجه عبد الرزاق دون ذكر هذه اللفظة : ٣ / ٢٧٩ .
 (٧) في الزكاة ٣ / ١١٠ ، وكذا عبد الرزاق في المصنف ٣ / ٢٨٠ .
 (٨) أبو داود ، كالأدب ، بفي فضل من عال يتيمة ٢ / ٦٣١ ، وأحمد في المسند ٦ / ٣٩ عن عوف بن مالك .
 (٩) في جميع النسخ تناسف ، والمثبت من الفتق .
 (١٠) قال القاضي في المثارق : هو ضحوب وسواد في الوجه ، قال الأصمعي : هي حمرة يعلوها سواد .
 كتاب صلاة العيدين
 ٢٩٥
 يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، بغير أذان ولا إقامة ، ثم قام متوكفاً على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته ، ووعظ الناس ، وذكرهم .
 ثم مضى ، حتى أتى النساء ، فوعظهن وذكرهن .
 فقَالَ :
 (تصدقن) .
 (فإن تتركن حطب جهنم) فقَامَت امرأة من سطة النساء سفعاء الخليلين .
 فقَالَتْ : لم يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لا تتركن تكثرن الشكاة ، وتكفرن العشير) .
 قَالَ : فجعلن يتصدقن من حللين ، يلقين في ثوب بل ! من أقرطتين وخواتمهن .
 ٥ - (٦ هـ) وحدثنى محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، عن ابن عباس ، وعن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : لم يكن يؤفن يوم الفطر ولا يوم الأضحي ، ثم سأله بعد حين عن فلك ؟ فأخبرني .
 قَالَ : أخبرني جابر ابن عبد الله الأنصاري : أن لا أذان للصلاة يوم الفطر ، حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ، ولا نداء ، ولا شيء .
 لا نداء يومئذ ولا إقامة .
 ٦ - (...) وحدثنى محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ،
 قال القاضي : وقوله : (يكثرن (١) الشكاة) مثل قوله : (يكفرن الإحسان) (٢) في الحديث الآخر ، أي ينكرنه وششرنه .
 و(الشكاة) التشكي بالقول ، وهي الشكوى أيضا ، و(يكفرن العشير) قيل : هو الزوج ، والعشير - أيضا - المخالط ، فيحتمل أن يريد به الزوج أو كل من يعاشرها ويخالطها من زوج وغيره ، قال الخليل : يقال : هذا عشيرتي وشعيرك ، على القلب .
 وقوله : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي (٣) : فلا خلاف بين فقهاء الأمصار في ذلك أنه لا أذان ولا إقامة للعيدين (٤) ، إنما أحدث الأذان معاوية (٥) ، وقيل : زياد (٦) ، وفعله آخر إمارة ابن الزبير (٧) ، والناس على خلاف ذلك ، وعمل أهل المدينة ونقلهم المتفق عليه برد ما أحدث .
 (١) للذي في المطبوعة : (تكرن) بالتاء .
 (٢) صيأتي في الكسوف بلفظ : (بكفر الإحسان) وباللفظ المذكور أخرجه البخاري في الإيمان ، بكفران العشير ١ / ١٤ ، كالكسوف ، بصلاة للكسوف جماعة ٢ / ٤٦ .
 (٣) طريق محمد بن عبد الله بن نمير ، محمد بن رافع .

(٤) لأنها نافلة ، وسنة غير فريضة .
التمهيد ١٠ / ٢٤٣ .
٥)

(٦) أخرجه ابن ثلي شعبة ٢ / ١٦٩ .
(٧) المصنف لعبد الرزاق ٢٧٧ / ٣ .

٢٩٦

كتاب صلاة العيدين

أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، أَنَّ ابْنَ عَنَاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ أَوْ مَا بَوَيْعَ لَهُ : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَفِّنُ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ ، فَلَا تُؤَفِّنُ لَهَا .
قَالَ : فَلَمْ يُؤَفِّنْ لَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَهُ ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَعَ فَلَكَ : إِثْمًا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ فَلَكَ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ .
قَالَ : فَصَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

٧ - (٧ هـ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ
أَنْ شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْاِخْرُصَنُ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : أَلَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْعِيدَيْنِ
، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ ، بَغَيْرِ أَفَالُطٍ وَلَا إِقَامَةٍ .

٩٠١ (١) باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة ، مفارقات للرجال

٨ - (مه) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَتْلَ الْخُطْبَةِ .

٩ - (٩ ول) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ !اُودِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَنَّ سَعِيدَ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ ، فَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ ،
فَإِفَا صَلَّى صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ ، قَامَ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مُصَلَّاهُمْ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ يَبْعَثُ ، ذَكَرَهُ لِلنَّاسِ ، أَوْ كَانَتْ لَهُ
حَاجَةٌ بَغَيْرِ فَلَكَ ، أَمَرَهُمْ بِهَا ، وَكَانَ يَقُولُ : (تَصَدَّقُوا تَصَدَّقُوا) ، وَكَانَ ثَرَمٌ مَنْ يَتَصَدَّقُ النَّسَاءُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ
حَتَّى كَانَ وَقَوْلُهُ : (كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى) (١) : حِجَّةٌ لِلْبُرُوزِ لِلْعِيدِ فِي الصَّحَرَاءِ ، وَهُوَ سَنَةٌ ، وَالَّذِي [عَلَيْهِ] (٢) [عَمَل]
(٣) جماعة المسلمين ، إِلَّا لِأَهْلِ مَكَّةَ ، فَيَصَلُّ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ مِنْ عَذَر .

وقول أبي سعيد : ! نَفَرَجَتْ مَخَاصِرًا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ ! : أَيْ مَا شَاءَ وَيَدُهُ فِي يَدِهِ ،
فَقَالَ فِي هَذَا : خَاصَرَنِي (٤) .

(١) جاء في المطبوعة : (يوم الأضحي ويوم الفطر) .

(٢) من س .

(٣) في الأصل : عمل به .

(يا) وهو ما جاء في طريق الليث الذي أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ١٠ / ٢٦٢ .

كتاب صلاة العيدين ٢٩٧

مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ ، نَفَرَجَتْ مَخَاصِرًا مَرْوَانَ ، حَتَّى أَتَيْنَا الْمُصَلَّى ، فَإِذَا كَثِيرٌ مِنْ الضَّلَّتْ قَدْ بَنَى مِنْبَرًا مِنْ طِينٍ وَلَبَنٍ ، فَإِفَا مَرْوَانُ يَنَازِعُنِي
يَدُهُ ، كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحْوَ الْمَنْبَرِ ، وَأَنَا أَجْعُ نَحْوَ الصَّلَاةِ ، فَلَهَا رَأَيْتُ فَلَكَ مِنْهُ قُلْتُ : أَيْنَ الْاِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : لَا ، يَا أَبَا سَعِيدٍ ،
قَدْ تَرَكْتُ مَا تَعَلَّمْتُ .

قُلْتُ : كَلَّا .
وَأَنذَى نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِّمَّا أَعْلَمُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ .

وقوله : (فإذا كثير بن الصلت (١) بنى منبرا من طين وليئ) : وقع في غير موضع
أن كثيرا إنما بناه قبل هذا لعثمان ، وظاهر هذا اللفظ يعطى إحداثه الآن ، وفيه جواز خطبة العيد على المنبر ، ومنازعة أبي سعيد له
يرده للصلاة قبل الخطبة .

وقوله : (الابتداء بالصلاة) أمر له بالمعروف ، وفيه دليل على أن ذلك كان معهودا عندهما ، وتركه حين أبي .
وقوله : لا تأتون بخير مما أعلم) : تصريح بالحق وإن لم يكن في الواجبات ، وأما قوله : (ثم انصرف) فظاهره - والله أعلم - انصرافه
عن جهة المنبر إلى جهة الصلاة ، ولم يأت أنه انصرف عن المصلي ، ولم يصل معه ، بل دليل الحديث الآخر الذي خرج به البخاري
(٢) : (أنه صلى معه وكلمه في الأمر / بعد الصلاة ، ولو كان عنده من المنكرات الواجبة ، وأن الصلاة لا تجزى مع تقديم الخطبة
لما صلاها معه .

(١) هو ابن معدى كرب ، قيل : إنه أدرك النبي (صلى الله عليه وسلم) ، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ، وعنه أبو غلاب
، وأبو علقمة ، وكان كاتباً لعبد الملك بن مروان على الرسائل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة .
تهذيب ٨ / ٤١٩ .

(٢) في كالعبيدين ، بلطروج خلق المصلي بير منبر (٩٥٦) .

١٤٥ / ب
٢٩٨

كتاب صلاة العيدين / باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين ...
إنح

(١) باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلي
وشهود الخطبة ، مفارقات للرجال

١٠ - (٨٩٠) حدثني أبو الربيع الرفراني ، حاشا حماد ، حاشا أيوب عن محمد ،
عن أم عطية ، قالت : أمرنا - تعني النبي (صلى الله عليه وسلم) - أن نخرج ، في العيدين ، العواتق وفوات الخدور ، وأمر الحيض
أن يعتزلن مصلي المسلمين .

قال الإمام : وقوله : ٩ [أمرنا أن] (١) نخرج [في العيدين] (٢) العواتق ، [وذوات الخدور] (٣) : والعاتق : الجارية حين تدرك
، وعتقت أي أدركت .

قال القاضي : قال ابن السكيت : العاتق فيما بين أن تدرك إلى أن ثعنس ما لم تتزوج ، وقال ابن دريد : عتقت الجارية صارت عاتقا
إذا أوشكت البلوغ .

والخدور : البيوت ، وقيل : الخدر السرير الذي عليه قبة ، وقيل : ستر يكون في ناحية البيت ، وهو بمعنى قوله : (الخبأة) .
وقد اختلف السلف في خروج النساء للعيدين فرأى ذلك جماعة حقا عليهن ، منهم أبو بكر وعلى وابن عمر وغيرهم ، ومنهم من منعهن
ذلك جملة ، منهم عروة والقاسم ، ومنع فلك بعضهم في الشابة دون غيرها ، وأجازه للمتجالة ، منهم عروة ، والقاسم ، ويحيى بيق
سعيد ، وهو مذهب مالك وأبي يوسف ، واختلف قول أبي حنيفة في ذلك ، فأجازه مرة في العيدين ، ومنعه أخرى .
قال الطحاوي : كان الأمر بخروجهن أول الإسلام لتكثير المسلمين في أعن العدو (٤) ، وقال غيره : هذا يحتاج إلى تاريخ ، وأيضا
فليس النساء مما يرهب بهن العدو .

وقوله : (والحيض يكن خلف الناس) : تنزيها لموضع الصلاة منهن كما منعهن المساجد وقد تقدم هذا ، وخشية ظهور الخلاف على
الأئمة من أن يكون النساء مجتمعات ، منهن من يصلي ومنهن من لا يصلي (٥١) ، ففيه حجة لمنع هذا الباب .

وقوله : (يكثرن مع الناس) : فيه جواز الذكر لله للحائض ، وقد تقدم .

هذا يحتمل أنه في وقت خروجهن عند تكبير الإمام في خطبته وصلاته .

(١) من ع .

(٢ ، ٣) سقط من ع .

(٤) شرح معاني الآثار ٣٨٧ / ١ ، ومن تمام كلامه الذي يتضح به مراده قوله بعدها : فلما كان الحيز يخرج لا للصلاة ، ولكن لأن يصبهن دعوة المسلمين احتمال أن يكون النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر الناس بالخروج من غير العيد لأن يجتمعوا فيدعون ، فيصيبهم دعوتهم لا للصلاة .

(٥) قيدها الأبى هكذا : وخشية ظهور لقلت على الإمام بأن يكون يصلي ولا يصلين ٣٧ / ٢ .

كتاب صلاة العيدين / باب ذكر اباحة خروج النساء في العيدين ...

إلخ - ٢٩٩ ١١ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن ع الم الأحول ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أم عطية ، قالت : كنا نؤمر بالخروج في العيدين ، والمخيماء والبكر - قالت : الحيز يخرج فيكن خلف الناس ، يكبرن مع الناس .

قال الإمام : اختلف الناس في التكبير في العيدين ، فعند مالك سبع في الأولى ، وعند الشافعي ثمان ، وعند أبي حنيفة أربع ، واتفقوا على أن ذلك قبل القراءة ، [وأما الثانية فست عندنا بتكبيره القيام قبل القراءة] (١) ، وقال أبو حنيفة : أربع بعد القراءة (٢) . وقد قال بعض أصحابنا : [فيه] (٣) معنى لطيف لأنه عليه السلام أراد أن يثبت في هاتين الركعتين تكبير أربع ركعات ، إذ (٤) في كل ركعتين سوى [ركعتي العيد] (٥) من [التكبير] (٦) هذا القدر المزيدي في صلاة العيدين ، كما [فعل] (٧) في صلاة الكسوف (١) ساقطة من س .

وقد أخرج مالك والثافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن نافع - مولى ابن عمر - أنه قال : شهدت

الأضحية والفطر - مع أبي هريرة ، فكبر في الركعة الأولى بسبع تكبيرات قبل القراءات ، وفي الآخرة خمسا قبل القردمات ، الموطأ ١ / ١٨٠ ، الأم ١ / ٢٣٦ ، والمصنف .

ملأه ، والتهديد ١٦ / ٣٧ والبيهقي

في الكبرى ٣ / ٢٠٠ ، والمعرفة ٥ / ٧٤ ملأ .

قال أبو عمر : معلوم أن هذا وما كان مثله لا يكون رأيا ؛ لأنه لا فرق من جهة الرأي والاجتهاد بين سبع في هذا وأربع ، ولا يكون إلا توفيفا ممن يجب التسليم له .

قال : وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه كثر في صلاة العيدين سبعا في الركعة الأولى وخمسا في الثانية من طرق كثيرة حثان .

وبعد أت ساق الكثير منها قال : وبهذا قال مالك والثافعي وأصحابهما والليث بن سعد ، إلا أن مالكا

قال : سبعا في الأولى بتكبيره الأحرل على ظاهر الحديث السبعا في الأولى) ، ولو لم يكن تكبيره الافتتاح

في السبع لقليل : كبر ثمانا وستا .

وقال الثافعي : سوى تكبيره الإحرام ، جعل القصد في الحديث إلى تكبير العيد دون شئ من التكبير المعهود في الصلاة ؛ لأن تكبير الصلاة معلوم أنه لم يقصد إليه في هذا الحديث .

قال : واتفقا على أن الخمس تكبيراب في الركعة الثانية غير تكبيره القيام .

وقال أحمد بن حنبل وأبو

ثور كقول مالك : سبع بتكبيره الأحرار في الأولى وخمس في الثانية سوى تكبيره القيام ، إلا أن أحمد لا يوالى بين التكبير ، ويجعل

بين كل تكبيرتين ثناء على إلخ وصلاة على إني (صلى الله عليه وسلم) .

الزكار ٧ / كوراه .

(٢) وهو ثابت عن ابن مسعود ، فقد روى أنه كان يعلمهم - الكوفن - التكبير في العيدين تسع تكبيراب ، خمس في الأولى وربع في الثانية ، ويوالي بين القراءتين .

المصنف لعبد الرزاق ٣ / ٢٩٤ .

وقد أخرج أبو داود وأحمد عن حذيفة وثبي موسى مثله .

أبو داود ، كالصلاة ، بالتكبير في

العيدين ١ / ٢٩٩ ، ونجده في المسند ٤ / ٤١٦ .

كما أخرج عبد الرزاق والشافعي في الأم عن علي أنه كبر في الفطر إحدى مرة ، ستا في الأولى ونحمتا في الآخرة .

المصنف ٣ / ٢٩٢ ، والأم ١ / ٢٣٦ .

(٣) في ع : في ذلك .

(٤) في ع : لأن .

(٥) في ع : صلاة العيدين .

يلاً من ع .

(٧) ساقطة من ع .

- كتاب صلاة العيدين / باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين ...

إلخ ١٢ - (...) وحدثننا عمرو الثاقف ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا هشام ! ، عن

جعل في الركعتين ركوع أربع ، يشير إلى تضعيف الأجر ، وقد يستلوح منه أن هذا القدر المزيد يعني عما أخذ منه ، وكأن المصلي فعل بركعتيه أربع ركعات .

قال القاضي : وللتكبير في العيدين أربعة مواطن : في السعي إلى المصلي إلى حيئ يخرج الإمام ، وإذا كثر الإمام في خطبته ، والتكبير المشروع في صلاة العيدين ، والتكبير بعد الصلاة ، فأما الوجه الأول فاختلف العلماء في ذلك ، فرأى جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يكبرون إذا خرجوا حتى يبلغوا المصلي يرفعون أصواتهم بذلك (١) ، وقاله مالك والأوزاعي ، قال مالك : ويكبر إلى أن يخرج الإمام ، وقال ذلك الشافعي وزاد استحبابه ليلة الفطر وليلة النحر (٢) ، وروى عن ابن عباس إنكار التكبير في الطريق (٣) . وفرق أبو حنيفة بين العيدين ، فقال : يكبر في الخروج يوم الأضحي ، ولا يفعل في الفطر ، وخالفه أصحابه (٤) فقالوا بقول الجماعة ، وأما تكبيرهم بتكبير الإمام في خطبته ، فمالك يرى ذلك (٥) والمغيرة يأباه .

وأما التكبير المشروع في صلاة العيدين ، فاختلف العلماء وأئمة الأمصار في ذلك ،

فذهب مالك وأحمد وأبو ثور في آخرين إلى أنه سبع في الأولى بتكبير الإحرام وخمس في الثانية غير تكبيرة القيام ، وقال الشافعي : سبع غير تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الزهري مرصلاً ٢ / ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٢) وذلك لقوله تعالى : { وَيُكَبِّرُوا الطَّلِي وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَفَى فَا فَا كُمْ } [البقرة : ١٨٥] قال الإمام الأفعى : فسمعت من رضى من أهل العلم بالقرآن أن يقول : ولتكملوا العدة عدة شهر رمضان ، ولتكبروا الله عند إكماله على ما هداكم ، وإكماله مغيب الشمس من تخر يوم من أئام شهر رمضان .

الأم ١ / ٢٣١ .

وقد روى من حديث صالح بن محمد بن زائدة الله صمغ سعيد بن المسيب وجمروة بن الزبير وأبا سلمة

ابن عبد الرحمن وأبا بكر بن عبد الرحمن يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرن بالتكبير .

ولابن أبي شيبة عن علي أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ويكبر بعد العصر .

المصنف ٢ / ١٦٥ .

قال البيهقي : وروينا عن أبي عبد الرحمن السلمي الله قال : كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في الأضحي .

معرفة السق ٥ / ٥٢ .

(٣) فقد روى ابن أبي شيبة عن شعبة قال : كنت أقود ابن عباس يوم العيد فيسمع الناس يكبرون فقال : ما ثم أن إلياس ؟ قلت : يكبرون ، قال : يكبرون ؟ قال : يكبر الإمام ؟ قلت : لا .

قال : أجمنين للناس ! (٤) أبو يوسف ومحمد والطحاوي ، واحتجوا بقوله تعالى : { وَيَكْمِثُوا الْعِدْلَى } ، ية قالوا : وليس بعد إكمال العدة إلا هذا للتكبير .

وحجة لا حنيفة قول ابن عباس السابق ، قال : إن ذلك كان في يوم الفطر .
بدائع الصنائع ٢ / ٧٠٧ .

(٥) فقد أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عتبة قال : السنة التكبير على المنبر يوم العيد ، يبدأ خطبته الأولى بتمتع تكبيرات قبل أن يخطب ، ويبدأ الآخرة بسبع .

للصنف ٣ / ٢٩١ .

كتاب صلاة العيدين / باب ذكر إباحة خرو النساء في العيدين ...

إلخ ٣٠١ حَفْصَةَ بِنْتُ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى ، الْعَوَاتِقَ ، وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ .
فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ

٩٠٢ (٢) باب ترك الصلاة ، قبل العيد وبعدها ، في المصلي

خمس بتكجيرة القيام ، وقال أبو حنيفة والثوري : خمس في الأولى وأربع في الثانية بتكجيرة الافتتاح والقيام ، لكنه تقدم عندهم القراءة على الثلاث تكبيرات في الثانية ، وكلهم يرى صلة التكبير وتواليه ، وقال أحمد والشافعي وعطاء : يكون بيئ كل تكبيرتين ثناء على الله ، وصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) ودعاء (١) ، وروى عن ابن مسعود (٢) ، واختلف عن السلف والصحابة في تكبير العيد اختلافا كثيرا نحو اثني عشر مذهبا .

وأما الوجه الرابع فهو التكبير بعد الصلاة في عيد النحر ، فاختلف السلف والعلماء فيه - أيضا - على نحو عشر مقالات : هل ابتدأه من صبح يوم عرفة ؟ أو ظهرها ؟ أو من صبح يوم النحر ؟ أو ظهره ؟ وانهأه في ظهر يوم النحر ؟ أو في ظهر أول يوم من أيام النفر ؟ أو في صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ؟ أو في صلاة الظهر ؟ أو في صلاة العصر ؟ واختار مالك والشافعي وجماعة من أهل العلم ابتدأه صلاة الظهر يوم النحر ، وانهأه صلاة الصبح آخر أيام التشريق (٣) ، واختار بعض أصحابه قطعه بعد صلاة الظهر ذلك اليوم ، وبعضهم بعد العصر ، ومذهبا ومذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم أنه للمنفرد والجماعة والرجال والنساء والمقيم والمسافر ، وقال أبو حنيفة والثوري وابن حنبل : إنما يلزم جماعات الرجال .

وكذلك اختلفوا في التكبير دير النوافل ، فلم ير ذلك مالكا في المشهور عنه ، والثوري وأحمد داسحق وقال الشافعي : يكبر ، وروى عن مالك ، واختلفوا في صفة التكبير ، هل هو ثلاث ؟ وهو مشهور قول مالك ، أولا حد فيه ؟ وهو الذي حكاه ابن شعبان في مختصره إن شاء ثلاثا لأن شاء أربعا أو خمسا ، ليس فيه شيء موصوف ، أو فيه حمد وتهليل ، فيقول : الله كبر الله كبر ، لا إله إلا الله والله كبر ، [الله كبر] (٤) [والله الحمد] (٥) ، وهو قول مالك (٦) الآخر والكوفيين وفقهاء الحديث ، واختار بعضهم غير هذا من زياده ثناء وحمد مع التكبير والتهليل (٧) .

(١) وذلك لما جاء عن مكحول : بين كل تكبيرتين صلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) .

المصنف ٣ / ٢٩١ .

(٢) .

فقد .

أخرجه الطبراني في الكبير عنه : بين كل تكبيرتين قدر كلمة ، قال الهيثمي : فيه عبد الكريم ، وهو (٣) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث سعيد بن جبير ١٦٦ / ٢ .

(٤) من س .

(٥) في س : الحمد لله .

يلا) وهو قول الحنفية ولطالبة .

(٧) فقد تخرج ابن لبي شيبه عن إبراهيم قال : كانوا يكبرون يوم عرفة وأحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة : الله كبر الله كبر ، لا إله إلا لل ! لل ! لل ! كبر ، لل ! كبر والله الحمد .

المصنف ١٦٧ / ٢ .

وله عن ابن عباس أنه كان يقول : الله كبر كبيرا ، الله كبر كبيرا ، الله كبر وأجل ، الله كبر والله الحمد .

السبق ٢ / ملأ ١ .

وانظر : معرفة للسق والآثار ٥ / ١٠٨ .

١٤٦ / ١

٣٠٢ كتاب صلاة العيدين / باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين ...

إِلْخَ وَشَ! هَمِّنْ! خَيْرٌ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِحْلَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جَلْبَابُ كُلِّ .
قَالَ : التَّلْبِيسُ أَخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا " .

وكذلك اختلفوا ، هل يكبرون تلك الأيام في غير أدبار الصلوات ؟ وهو المروى عن جمعة السلف ، أم يختص بأدبار الصلوات فقط ؟
وقد ذكر مالك أنه أدرك الناس يفعلون الوجهين ، وأجاز كلا لمن فعله ، لكن الذي فعله من يقتدى به وأختره وهو التكبير دبر الصلوات فقط (١) واختار بعض شيوخنا الوجه الأول للتشبيه بأهل منى .

وقوله : التَّلْبِيسُ!! [أختها] (٢) من جلبابها ، قال الإمام : الجلباب : هو الإزار ، وجمعه جلابيب ، ومنه قوله تعالى : { يُلْفَيْنَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَافٍ } (٣) .

قال القاضي : قال النضر بن شميل : الجلباب ثوب أقصر وأعرض من الخمار ، وهي المصنعة ، تغطي المرأة / بها رأسها ، وقال غيره : هو ثوب واسع دون الرداء ، تغطي به المرأة ظهرها وصدرها ، وقيل : هو كالملاة والملحفة ، وقيل : هو الأزار ، وقيل : هو الخمار .
وظاهر قوله : التَّلْبِيسُ أَخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا أي لتعرها جلبابها إذا تعوضت هي منه بسواه أو يكون على ظاهره ، ومشاركتها فيه للضرورة ، أو يَكُوقُ على طريق المبالغة ، أي (٤) يخرجن ولو اثنتان في جلباب ، ففيه كله الحض على المواساة والتكيد في خروجهن للعيد .
(١) المدونة ١ / ١٧٢ .

ولفظه فيها : لكن الذي فعله من تبتدى بهم .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ١ لأحزاب : ٥٩ .

(٤) في س : أن .

كتاب صلاة العيدين / باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلي

٣٠٣

(٢) باب ترك الصلاة ، قبل العيد وبعدها ، في المصلي

٩٠٣ (٣) باب ما يقرأ في صلاة العيدين

٩٠٤ (٤) باب الرخصة في اللعب ، الذي لا معصية فيه ، في أيام العيد

١٣ - (٤ مه) وحدثننا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حد ، شاعبة ، عن عدي ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَرَجَ يَوْمَ أُخْحَى أَوْ فَطْرِ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْمًا ! ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ مِحْلٌ ، فَافْرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ .

فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا وَتُلْقِي سِخَابَهَا .

(...) وَحَدَّثَنَا ٨ شَيْه عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِشِيِّ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ غَنْدَرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

وقوله : (فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها) : وإلى هذا ذهب مالك - رحمه الله - وأحمد ، وهو المروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وذهب الشافعي إلى جواز الملاة قبلها وورمدها ، وروى [(١) عن جماعة من السلف أيضا ، وذهب الكوفيون والأوزاعي في جماعة من التابعين إلى أنه يصلي بعدها ولا يصلي قبلها ، لكن مالكاً يقول : هذا في صلاتها في الصحراء اقتداءً بالمرور عنه - عليه السلام - فأما إذا صليت في المسجد فعنه ثلاث روايات : جواز الصلاة قبلها وبعدها لأنها ليست بالصورة المتقدمة ، رجواها بعدها لا قبلها ، كسائر التنفل بعد انصرافه إلى منزله ، ومنعه في الوجهين ، اتباعاً لما مضى ، وقد منع بعضهم من التنفل جملة يوم العيد إلى الزوال ، واختاره بعض أصحابنا .

(١) سقط من س .

٣٠٤

كتاب صلاة العيدين / باب ما يقرأ في صلاة العيدين

(٣) باب ما يقرأ في صلاة العيدين

١٤ - (٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ اللَّيْثِي : مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا { ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيد (١) وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ } (٢) .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، حَاشَا فَلَعَنَ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِي ، قَالَ : سَأَلَنِي وَذَكَرَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِيهَا بِقَافٍ { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ } ، ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ

إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِذَلِكَ مِنْ سَقِ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَمَالِكٌ وَكَافَّةُ الْعُلَمَاءِ لَا يَرُونَ فِيهَا حَداً مَحْدوداً يَتَعَيَّنُ .

قال بعض أصحاب المعاني : واختصاص النبي - عليه السلام - بقراءة هاتين السورتين في العيد لما فيهما من ذكر النشور والحشر وتشبيهه ببرز الناس وحشرهم للعيد كذلك وتذكره به ، قال الله تعالى : { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ } (٣) { يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَوَادِثُ تُثْبِتُ } (٤) وفي السورة الأخرى : { يَوْمَ تَشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سَرَّاعاً ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَنَّا لِيَسِيرَ } (٥) .

ذكر مسلم حديث يحيى بن يحيى عن مالك عن ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

ابن عبد الله ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ : (مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؟) هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ فِي ظَاهِرِهِ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ ، لِأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ لَا سَمَاعَ لَهُ مِنْ عُمَرَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالْحَقِيقَةِ كَمَا فَسَّرَهُ فِي رِوَايَةِ فُلَيْحٍ فِيمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ .

وسوال عمر أبا وقاد ، ومثل عمر لم يخف عليه هذه العلة ، اختبار له ، هل حفظ ذلك أو لا ؟ أو يكون قد دخل عليه شك أو نازعه غيره ممن سمعه يقرأ في ذلك بالسبح والغاشية ، على ما تقدم في باب الجمعة ، فأراد عمر الاستشهاد عليه بما سمعه أيضاً أبو وقاد .

(٢) ١ لقمر : ١ .

(٣) بعدها في الأصل : يوم ، وهو وهم .

(٤) للقمر : ٧ .

كتاب صلاة العيدين / باب ما يقرأ في صلاة العيدين

٣٠٥

عمر بن الخطاب : عما قرأ به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في يوم العيد ؟ فقلت : ب { اقتربت المئاعة } وق القرآن المجيد .
قال بعضهم : مثابة النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهما بقاف و { اقتربت المئاعة } لما ديها من ذى النشور وشبهه بخروج الناس للعيد كما قال : يخرجون من الأجلات كأهم جراد منتشر { (١) } وقوله : { ذلك يوم الخروج } { (٢) } والصدر عن المصلي لرجا الغفران والسرور بالعيد كالصدر من المحشر إلى الجنة مغفور لهم .

وفيه دليل على جهره بالقرأة فيها ، ولا خلاف في ذلك .

(١) للقمر : ٧ .

(٢) ق : ٤٢ .

٣٠٦

كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة في اللعب ...

إلخ

(٤) باب الرخصة في اللعب ، الذى لا معصية فيه ، في أيام العيد

١٦ - (٨٩٢) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن أبيه

عن عائشة ، قالت : دخل على أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار ، تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعث .

قالت : وليستا بمغنيات .

فقال أبو بكر : أبزمور الشيطان في بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ وفك في يوم عيد ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عليه

وسلم) : (يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيئاً ، وهنأ عيئنا) .

!!

وقوله : (وعندي جاريتان تغنيان) ، قال الإمام : الغناء بالة يمنع ، وبغير آلة يختلف

الناس فيه ، فمنعه أبو حنيفة ، وكرهه الشافعي ومالك ، وحكى أصحاب الشافعي عن مالك أن مذهبه الإجازة من غير كراهة .

قال القاضي : المعروف عن مالك فيه المنع لا الإجازة ، ومثل هذه القصة لعائشة وهى حينئذ - والله أعلم - بقرب ابتنائها بها ، وفي

سن من لم يكلف .

وفي أول الأمر ، ومعها جاريتان من سنها ، ثم ما أشدتها ليس فيه شعربسب ولا رفة لأنه قال بما تقاولت به الأنصار يوم بعث

، وإنما هى من أشعار الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور ، والغلبة ، وكل هذا مما لا يهيج على مثلهن شراً ، ولا إئتادهما لذلك من

الغناء المختلف فيه ، وإنما هو رفع الصوت بالإئتاد ، ألا ترى قوله في الحديث : (وليست بمغنيات) أى ليست ممن يغنى بما جرت به

عادة المغنيات من التشويق والهوى واقعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال مما يحرك النفوس ، ويبعث الهوى والغزل ، كما قيل :

(الغناء رقية الزنا) (١) ، أو ليستا أيضاً ممن اشتهر وعرف بالإحسان في الغناء الذى فيه (٢) تمطي وتكسير ، وعمل يحرك الساكن

، ويبعث الكامن ، ولا ممن اتخذ هذا صناعة وكسباً ، وقد تقدم أن الجهر ورفع الصوت تسميه العرب غناً ، ألا ترى كيف قال في

الرواية الانحرى : (بغناء بعث) ، فسمى أشعارهم غناً ، وليس مجرد الإئتاد والترنم على عادة العرب من الغناء المختلف فيه .

وقد استجاز الصحابة وغيرهم غناً العرب (٣) المسمى بالنصب ، وهو إنشاد! حوت

ريق في تمطي ، وأجازوا الحداء ، وفعلوه بحضرة النبي - عليه السلام - - وفي هذا كله إباحة مثل هذا ، وما خف منه ولم يكن

لصاحبه بعادة ، وهذا ومثله لا يجرح به شاهد ، ولا يقدح في العدالة ، وأيضاً فإن اللهو وضرب الدفاف جائز في الأعراس ، وهو

أحد أفرح المسلمين

(١) قال القارى في الموضوعات : هو من كلام الفضيل بن عياض .

انظر : كت الخفا ٢ / ١٠٦ .

(٢) في س : هو .

(٣) كررت العبارة في س خطأ .

كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة في اللعب ...
إلخ ٣٠٧

(...) وحمّته يحيى بن يحيى وأبو كريمة ، جميعاً عن أبي معاوية عن هشام ، بهذا الإسناد .

وفيه : جاربّان تلعبان يذف .

١٧ - (...) حمّتي هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو ؛ أن ابن شهاب حدث عن عروة ، عن عائشة ؛ أن أبا بكر دخل علياً ، وعمر ! جاربّان في أيام منى ، تغنيان وتضربان ، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) مسجى بثوبه ، فأنتهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنه ، وقال : (دعهما يا أبا بكر ، فإنها أيام عيد لما .

وقالت : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة ، وهم يلعبون . وأنا جارية ، فاقدروا قدر .

وأعيادهم من ذلك ، ألا ترى قوله - عليه السلام - : (هذا عيدنا) ، وفيه دليل على إظهار السرور وأسبابه في الأعياد .
وأما تسجية النبي (صلى الله عليه وسلم) بثوبه في هذا الحديث وتحويله وجهه عنهم في الحديث الآخر - فإعراض عن هذا اللهو ، إذ لم يكن منه ولا من سببه ، وإن كان عنده مباحاً (١) لهؤلاء ، كما قال : لست من قد ، ول الد منى (٢) ، وكذلك يكره فعله وحضوره - و (ن كان مباحاً - لأهل الفضل والمروءات ومن يقتدى به ، وقد قال تحلى : { وإفا سمعوا الثفو أعرضوا عنه } (٣) ، أو لا ترى كيف كان إنكار أبي بكر أن يكون ذلك بحضور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وإنما إنكاره فلشبهه عنده بالمنهى عنه من الغناء المنكر .

[وفيه فتوى المتعلم بحضرة معفمه مما يعرف من مذهبه وعلمه ، وإنكاره المنكر] (٤) بحضرته .
ومعنى (تقاولت) أى قاله بعضهم لبعض في تلك الحرب .

ويوم بعث يوم معلوم كان بين الخرج / والأوس ، كان الظهور فيه للأوس ، ضبطناه هنا بالعين المهملة ، وهو قول الأكثر من اللغوين ، وقال أبو عبيدة : يقال فيه (بغاث) (١) في الأصل : مباح ، وهو خطأ .

(٢) الطبراني في الكبير عن معاوية ١٩ / ٣٤٤ والبيهقي عن ثنس بن مالك مرفوعاً ، قال البيهقي : قال علي بن المديني : سألت أبا عبيدة صاحب العربية عن هذا فقال : يقول : لست من الباطل ولا الباطل منى ، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : الثد هو : اللعب واللهو ، ١٠ / ٢١٧ .

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد عن أنس بلفظ : (ولا اللد منى بشئ) قال : يعنى ليس للباطل منى بشئ ٢ / ٢٥٧ .

والحديث في جميع طرقه يدور على يحيى بن محمد بن قيل البصرى ، لا يتباع على حديثه ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المرسل من غير تعقد .
راجع : العقيلي في الضعفاء ٤٢٧ / ٤ .

وقال الحافظ : محمد بن إسماعيل الجعفرى ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ، يتكلمون فيه ، وقال أبو نعيم : متروك .
تهذيب ٣ / ١١٣ .

(٣) للقصص : ٥٥ .

(٤) سقط من مى .

١٤٧ / ب

كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة في اللعب ...
إلخ
الجارية العربية الحديثة إل أمثن .

١٨ - (...) وحديثي أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، قال : قالت عائشة :
والله ، لقد رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقوم على باب حجرتي ، والحبشة يلعبون بحراهم في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
عليه وسلم) يستترني بردائه لكي أنظر إلى لعبهم ، ثم يقوم من أجلي ، حتى ث! إن أنا التي أنصرف ، فأقْدروا قَدْرَ
بالغين المعجمة ، وبالوجهن ضبطناه في غير هذا المكان عن ابن سراج (١) .

و (مزبور الشيطاناً بضم الميم ، بمعنى مزار في الحديث الآخر ، وأصله الصوت بصفير ، ومنه زمارة النعامة ، والزمير الصوت الحسن ،
والزمير الغناء .

وقوله : (ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) مسجى بثوبه (٢) كما قال في رواية أخرى : (مغشى) (٣) ولعل تقدم أبي بكر لزمهم
بين يدى النبي إذ رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) مسخى ووجهه إلى الجهة الأخرى فظن أنه نائم لا علم عنده منهن ، ولا يسمع
غناءهن .

ومعنى الجارية العربية ، قال أهل التفسير في قوله : { عوط أترأثا } (٤) : واحدهن (٥) عروث ، وهن المتحبات لأزواجهن ، وقيل
غير هذا (٦) ، وقيل : العربية الغنجة (٧) ، وامرأة عاربة أى ضاحكة ، والعروب النشاط ، فقد تكون العربية هنا المشتهرة (٨) في
اللعب كما قال في الحديث الآخر : (الحريصة على اللهو) .

وفيه جواز اللعب بالذئب في النكاح والأعياد وأفراح المسلمين ما لم يكثر ذلك ، وهو الذئب العربي المدور بوجه واحد ، المسمى بالغربال
وفي حديث الحبشة جواز اللعب بالسلاح والمثاقفة ، لأن فيه تدريباً على العمل بها في

(١) وبعث اسم حصن كانت حربهم عنده ، ودامت حربهم عنده مائة وعشرين سنة إلى قدومه (صلى الله عليه وسلم) ، فألف
الله عز وجل بينهم ببركة (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه نزل قوله تعالى : { تَوَفَّقَتْ فَا فِي الْأَرْضِ جَمَاعَاتُ لَأَلْفَتْ ب! أَنْ قُلُوبِهِمْ }
[الأنفال : ٦٣] والأوس والخزرج أخوان تحقيقان ، أبوهما حارث بن ثعلب ، وأمه قيلة بنت كاهل بن عذرة ، قضاعية .

انظر : الأبي ٢ / ٤٠ ، الفتح ٢ / ٥١٢ .

(٢) طريق هارون بن سعيد الأيلي ، والذي في المطبوعة : بثوبه .

(٣) الذي في البخاري : (متغشى) .

كالعيدين ، فإذا فاتة العيد يصلي ركعتين (٧ لما) ، وفي المناقب ، بقصة الحبث! وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (يا بني أرفدة! .
(٤) الواقعة : ٣٧ .

(٥) في س : واحدها .

يلا) كما في قول الضحاك عن ابن عباس : العرب العولشق لأزواجهن ، وأزواجهن لهن عاشقون .
تفسير ابن كثير ١١ / ٨ .

(٧) وهو قول عكرمة ، والغنج - بفتح تين - التكسر والتدلل وحسن التبعيل .

(٨) في س : المتشبهة .

كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة في اللعب ...

إلخ

٣٠٩

الجارية الحل! يثة السن ، حريصة على اللهو .

١٩ - (...) حديثي هرون بن سعيد الأيلي ويونس بن عبد الأعلى - واللفظ لهرون - قالوا : حدثنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو ؛ أن
محمد بن عبد الرحمن حدثه عن عروة ، عن عائشة ، قالت : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعندي جاريتان تغنيان بغناء

بُعَاثٌ ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفَرَاشِ ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ .
 فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَاتَّهَرَنِي ، وَقَالَ : مَرَّ مَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
 (دَعُهُمَا) ، فَلَمَّا غَفَلَ كَمَزَتْهُمَا نَفَرٌ جَتَا ، وَكَانَ يَوْمَ عِيدِ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالثَّرْقِ وَالْحِرَابِ .
 فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ! إِمَّا قَالَ : (تَشْتَهِنَ تَنْظُرِينَ ؟) .
 فَقُلْتُ : نَعَمْ .
 فَأَمَانِي وَرَاعَهُ ، خَدَى عَلَى خَدِّهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : (لِحُونِكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ) ، حَتَّى إِذَا مَلَيْتُ قَالَ : (حَسْبُكَ ؟) قُلْتُ : نَعَمْ .
 قَالَ : (فَافْ!) .

١٠ - 9 - كتاب صلاة الاستسقاء

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ الْحَرْبِ وَتَمْرِينَا لِلْأَيْدِي عَلَيْهَا ، وَكَوْنُ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ إِمَّا لِأَنَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ ، أَوْ كَمَا قِيلَ : كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَقِيلَ : النَّهْيُ عَنْ مِثْلِ هَذَا وَغَيْرِهِ فِيهِ ، وَفِيهِ جَوَازُ نَظَرِ النِّسَاءِ إِلَى فِعْلِ الرِّجَالِ ، مِثْلُ هَذَا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرَهُ لَهْنُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الرِّجَالِ مَا يَكْرَهُ لِلرِّجَالِ فِيهِمْ مِنْ تَحْدِيقِ النَّظَرِ لِتَأْمُلِ الْحَاسِنِ ، وَاللِّتَازِ بِذَلِكَ ، وَالتَّمَتُّعُ بِهِ ، وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ ، وَكَرَمِ الْعِشْرَةِ مَعَ الْأَزْوَاجِ ، وَجَمِيعِ الْخَلْقِ .

وقوله : (دونكم يا بني أرفدًا بفتح الفاء ضبطناه على الشيخ أبي بحر ، وكذا أتقنه عن شيخه القاضي الكافي ، أما الوزير أبو الحسن فقال له بكسر الفاء لا غير ، وأنكر الفتح . ومعنى تسميتهم ببني أرفدة [قيل] (١) : هو لقب لهم .

وقوله : (دونكم) : لفظ يستعمل للإغراء ، والمغرى به هنا محذوف دلت عليه الحالة التي هم فيها ، وهو لعبهم بالحرايب الذي نهاهم عمر عنه . قال الخطابي : وهي تتقدم الاسم في الجملة (٢) ، إلا شائنا كما تال :

يا أيها المايح دلولي دونكما (٣)

(١) ساقطة من س .

(٢) يعني كلمة الإغري .

(٣) صدر بيت أنشده أبو عبيدة ، وعجزه :

إني رأيت الناس يمدونكما

قال في اللسان : والميخ أن يدخل البئر فيملأ الدلو ، وفلك إذا قل ماؤها .

٣١٠ كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة في اللعب ...

إِلْحَ قَالَتْ : جَاءَ حَبَشَنُ بَزْفُونٍ فِي يَوْمِ عِيدِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَى لَعَبِهِمْ ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَيْ أَنْصَرِفُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ .

(...) وَحَمْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِلَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَمْ يَذْكُرَا : فِي الْمَسْجِدِ .

٢١ - (...) وحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ إِيْنَارٍ وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، كُفَّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصٍ ! - وَاللَّفْظُ لِعُقْبَةَ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصٍ ! عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ ، أَنَّهَا قَالَتْ ، لِلْغَابِنِ : وَرَرْتُ ٧ نِيَّ أَرَاهُمْ . قَالَتْ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَقَفْتُ عَلَى الْبَابِ أَنْظُرَ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقِهِ ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ .

قَالَ عَطَاءٌ : فُرْشٌ أَوْ حَبَشَن .

قَالَ : وَقَالَ لِي ابْنُ عَتِيقٍ : بَلْ حَبَشَن .

وفيه أقوى دليل على إباحة مثل هذا الأمر لهم ، زائداً على إقراره إياه ، وكذلك قوله

في الرواية الأخرى : (دعهم يا عمر) .

وقوله : (حسبك) : هو هنا على طريق الاستفهام ، أى أكفاك ؟ بدليل قولها : (نعم) .

وقوله : (اذهبى) : أى ارجعى إلى حجرتك وانصرفى عن النظر لهم .

وقوله في الحبشة : (يزفون) في الحديث الآخر ولم يأت عندهم في سائر الأحاديث سوى اللعب بالسلاح ، فقليل : معناه : يرقصون ، والرقن : الرقص ، وهو وثبهم بسلاحهم تلك ، وجعلهم أثناء عملهم بها كحركة المثاقف ، وانكار عمر وحضبه لهم بالحصباء - مما تقدم - مخافة أن يكون ذلك فيما لا يباح ، حتى زجره النبي (صلى الله عليه وسلم) عنهم ، ولعله لم يعلم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) يرى لعبهم ، حتى سمع كلامه .

وقوله : (فأهوى إلى الحصباء) : أى أمال يده لأخذها .

وقول عطاء فيه : (فرس أو حبش) شك من الرواى ، والصواب حبش .

وقوله : (وقال لى ابن عتيق : حبش) (١) كذا عند شيوخنا وعند الباجى قال لى :

(١) الذى فى الملبوعة : بل حبش ! .

كتاب صلاة العيدين / باب الرخصة فى اللعب ...

الخط

٣١١

٢٢ - (٨٩٣)! وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ

ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ - أَخْبَرَنَا معمر عن الزُّهْرِيُّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : بَيْنَمَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِحِجَابِهِمْ ، إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَلَّابِ ، فَأَفْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ وَبَحَصِبَهُمْ بِهَا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (دَعَهُمْ يَا عُمَرَا .

أبو عمير ، وقد تقدم فى سند هذا الحديث عبيد بن عمير (١) أخبرتنى عائشة ، وفى نسخة :

وقال ابن أبى عتيق .

(١) عبيد بن عمير بن أبى قتادة بن سجد ، روى عن أبيه ، وعمر ، وعلى ، وعائشة ولم سلمة ، وعنه ابنه عبد الله ، وعطاء ، ومجاهد .

مات سنة ثمان وستين .

٣١٢

كتاب صلاة الاستسقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

٩ - كتاب صلاة الاستسقاء

١ - (٨٩٤) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى ، وَحَوَّلَ رَأْسَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

أحاديث الاستسقاء

وذكر مسلم أحاديث الاستسقاء ، فذكر حديث مالك عن عبد الله بن حزم (١) عن

عباد بن تميم ، وفيه خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبال القبلة ، وليس فيه ذكر الصلاة ، ونحوه في حديث يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم ، وذكره من رواية غير مالك وفيه : (وصلى ركعتين) ، وذكر نحوه من حديث ابن شهاب عن عباد بن تميم وفيه : (ثم صلى ركعتين) ، قال الإمام : هذا يدل على أن في الاستسقاء صلاة ، وبه قال مالك (٢) ، وأبو حنيفة لا يرى في الاستسقاء صلاة ، وتعلق الأحاديث التي فيها استسقاؤه - عليه السلام - على المنبر ، وهذا لاجتماع له فيه ، لأنه إنما قصد به الدعاء ، لإتقان سنة صلاة الاستسقاء ، وأيضا فإنه كان عقيب صلاة ، قد (٣) تنوب عن صلاة الاستسقاء ، كما أن الحافي يحرم عقيب الفريضة ، وتنوب عن النافلة .

قال القاضي : لا خلاف في جواز الاستسقاء ، وأنه سنة ، واختلف هل له صلاة كما تقدم ؟ فالعلماء كلهم مخالفون لأبي حنيفة في هذه المسألة ، وأصحابه مخالفون له فيها ، إلا شيئا روى عن النخعي (٤) .

وفي الأحاديث دليل على بروز الإمام والناس لها في الصحراء وذلك لقوله : خرج

إلى المصلى) ولم يختلف من قال : يصلى لها ، أنها ركعتان ، كما نص في الحديث ، واختلفوا هل يصلى قبل الخطبة ؟ وهو قول الشافعي وعامة الفقهاء والذي رجع إليه مالك ، ومشهور مذهبه ، أو بعدها ؟ وهو قول الليث ، وقاله مالك أولا .

واختلفت الراويات في ذلك عن الصحابة ، وليس في رواية من قاك : (وصلى) حجة ؛ لأن الواو لا تعطى رتبة ،

(١) هو ابن أبي بكر الأنصاري ، في طريق يحيى بن يحيى .

(٢) وغيره كما سيذكر القاضي .

(٣) في الإكمال : فقد ، والمثبت من المعلم .

(٤) فقد اخرج ابن أبي شيبة من حديث هثيم عن مغيرة عنه أنه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى ، قال : فصلى المغيرة فخرج إبراهيم حيث رآه صلى ٢ / ٤٧١ .

كتاب صلاة الاستسقاء ٣١٣

٢ - (...) وحديثنا يحص بن يحص ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الله بن أبي بكر ،

لكن رواية من قال عن الزهري : (ثم صلى) بينة في الترتيب وتقديم الخطبة ، ويعارضها رواية معمر عنه قال : (فصلى بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه واستسقى) ، ومن رواية إسحق بن عيسى الطئاع عن مالك أنه - عليه السلام - أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة (١) ولاختلاف هذه الآثار - والله أعلم - اختلف في ذلك قول مالك ، ثم عَضَدَ عنده أحد الوجهين قياسها على سنة صلاة العيد التي تشبهها (٢) .

ولم يذكر / في هذه الآثار فيها تكبيرا زائحا على سائر تكبير الصلوات ، وهو قول جمهور العلماء إلا الشافعي ، والطبري ، فإنهما قالوا : يكبر فيها كما يكبر لصلاة العيد ، وجتهدا قوله في بعض الأحاديث : (صلى فيهما ركعتين كما يصلى في العيد) (٣) وليس فيه حجة (٤) إذ الظاهر العدد والجهر وكونهما بعد الخطبة إلا التكبير ، واختلف في المسألة قول أحمد ، وخير داود بين التكبير وتركه ، وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول التكبير فيها ، ولم يذكر مسلم جهره بالقراءة فيها ، وقد ذكره البخاري (٥) ، ولا خلاف في ذلك ، فلم يذكر فيها بغير أذان ولا إقامة ، وقد ذكره غيره في حديث الزهري ، ولا خلاف في ذلك ، ولم يذكر جلوسه أثناء الخطبة ، ولا أولها ، وقد اختلف قول مالك في جلوسه فيها أولا ، والجلوس المشهور عنه ، وكذلك يجلس عنده أثناءها ويخطب خطبتين ، وهو قول الشافعي ، وقال أبو يوسف ومحمد ابن الحسن وعبد الرحمن بن مهدي : خطبة واحدة (٦) وخيره الطبري (٧) .

(١) وتلك من زيادات إسحق كما ذكر أبو عمر .

الاستدكار ٧ / ١٢٩ .

ثم قال : وقد روى عن عمر أنه خطب في الممشقا قبل الصلاة .

السابق ١٣٢ / ٧ .

(٢) قال أبو عمر ، وعليه جماعة الفقهاء ١٣٣ / ٧ .

(٣) نبو داود في الصلاة ، بجماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها ١ / ٣٠٢ . الترمذی في الصلاة ، بما جاء في صلاة الاستسقاء (هـ) ، النالی كذلك في كيف صلاة الاستسقاء (١٥٢١) ، ابن ماجه في الأقامة ، بما جاء في صلاة الاستسقاء (١٢٦) ، أحمد في المسند ٢٢٣ / ١ ، الحاكم في المستدرک

١ / ٣٢٦ ، جميعاً من طريق وكف عن سفيان الثوري ، خلا أبا داود فإنه من طريق حاتم بن إسماعيل عن هشام بن إسحق به . وقال فيه الترمذی : حديث حسن صحيح .

(٤) قال ابن عبد البر : وليس فيه حجة من جهة الإسناد ولا من جهة المقولة لأنه يمكن أن يكون التثنية فيه بصلاة العيدين من جهة الخطبة ، إلا أن ابن عباس رواه وعمل بالتكبير كصلاة العيد بمعنى ما روى . الاستدكار ٧ / ١٣٧ .

(٥) كالأستسقاء ، بالجهر بالقراقرق في الاستسقاء ٣٨ / ٢ ، وكذا أخرجه للترمذی وعبد الرزاق في المصنف لأمعاً ، قال أبو عمر : ومن أحسيت الناس سياقة لهذا الحديث الزهري ، الاستدكار ٧ / ١٣٠ .

للا خطبة واحدة خفيفة ، يعظمهم ويحثهم على الخير .

انظر : دلرچ الكبير ١ / ٤٠٥ ، الرح الصغير ١ / ٥٣٧ ، مغنی للختاج ١ / ٣٢٣ ، للغنی ٢ / ٤٣٠ ، الاستدكار ٧ / ١٣٥ . (٧) فقال : بن شاء خطب ولحده ، لان شاء لثين .

١٤٧ / ١

٣١٤

كتاب صلاة الاستسقاء

عَنْ عَنَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَفْه ، قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْمُصَلَّى ، فَاسْتَسْقَى وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَقَلَبَ رِجْلَهُ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ .

وقوله : (استسقى) : أى طلب من الله السقى بدعائه أو بتضرعه وصلاته .

وقوله : (واستقبل القبلة وحول رداءه) ، وفي رواية : (فقلب رداءه) ، قال الإمام :

قال أهل العلم : إنما كان ذلك على جهة التفاؤل ، لينقلب الجذب خصباً .

قال القاضي : قوله : (حول رداعى) ٩٠ قلب رداعى حجة للمالك وعامة العلماء أنه ردّ

ما على اليمى على الشمال ، كما جاء في الحديث مفسراً (١) ، وليس بتنكيسه وقلب أعلاه أسفله ، وجعل ما يلي الأرض على رأسه وما على رأسه إلى الأرض ، كما قال الشافعى بمصر (٢) ، وكان يقول بالعراق كقول الجماعة ، وقد وهم بعض المتأولن على المذهب وعلى غيره فجعلوا قول من قال : (يجعل ما على ظهره يلى السماء) وفستر التحويل والقلب بهذا قولاً ثالثاً ، وليس كذلك ، بل هو القول الأول الذى عليه الجمهور ، ولأنه لا يتأتى أن يجعل ما على يمينه على يساره ، ولا يقلبه فيجعل أعلاه أسفله إلا بأن يجعل ما على ظهره يلى السماء ، ولأن لفظة (حول ، وقلب) تقتضى هذا ، ولو كان كما قال الشافعى لقال : فنكس أو دؤر .

وتحويله سنة ، قال بهما جمهور العلماء ، وقد أنكر التحويل جملة من لم يبلغه هذه السنة ، وهو أبو حنيفة وصعصعة بن سلام من قدماء علماء الأندلس على مذهب الشاميين (٣) ولم يذكر في الحديث أنه تحول غير النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهو قول الليث ومحمد وأبى يوسف من

(١) وذلك فيما أخرجه أبو داود ، بجماع أبواب الصلاة وتفريعها ١ / ٣٠٢ عن محمد بن مسلم بإسناده قال : وحول رثاءه ، فجعل

عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وجعل عطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن ، ثم دعا الله عز وجل : ١ / ٢٦٥ .

(٢) قلت : أخرج أبو ثاود وأحمد في المسند وابن خزيمة في صحيحه والطحاوى في شرح معانى الآثار بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد

قال : (استسقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعليه خميصه له سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه " أحمد ٤ / ٤٠ ، ابن خزيمة في صحيحه حديث (١٤١٥) ، الطحاوى ١ / ٣٢٤ .

قال ابن عبد البر : في هذا الحديث دليل على أن الخميصة لو لم تثقل لنكسها ، وجعل أعلاها أسفلها .
الاستسقاء ر ٧ / ١٣٨ .

(٣) هو صمصعة بن سلام الشامي ، يكنى أبا عبد الله : يروى عن الأوزاعي ، وعن سعيد بن عبد العزيز ، ونظرهما من الشامان ، وكانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام عبد الرحمن بن معاوية وصدرًا من أيام هشام ابن عبد الرحمن ، وكان أول من أدخل الحديث الأندلس ، وتوفي بها سنة ثمانين ومائة .
تاريخ علماء

الأندلس : ٣٥٤ .
كتاب صلاة الاستسقاء
٣١٥

٣ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ، أن عبادة بن تميم أخبره ، أن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى المصلى يستسقى ، وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة ! وحول راعه .

٤ - (...) وحدثننا أبو الطاهر وحرمله ، قال : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبادة بن تميم المازني ، أنه سمع عمه ، وكان من أصحاب أصحاب أبي حنيفة وابن عبد الحكم وابن وهب من أصحابنا (١) ، وقال مالك : يحول الناس معه (٢) .

وقوله : لما أراد أن يدعو استقبل القبلة (وحول) : دل أن الخطبة كلها ليست بدعاء ،
! إنما هي أولا ثناء على الله ، وتذكير للناس ، ووعظ لهم ، وتخويف ، فإذا أراد أن يدعو استقبل القبلة ودعا ، وحول رداءه كما جاء في الحديث .

١٠٠١ (١) باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء

وقد اختلف الناس هنا في موضعين : في وقت تحويل الرداء من الخطبة ، هل هو بعد تمامها ؟ أو عند الإشراف على كمالها ؟ أو بين الخطبتين ، وقد روى هذا كله عن مالك والأول المشهور عنه ، وقاله الشافعي ، وقيل : بعد مضي صدر منها ، وعلى هذا الاختلاف هل يفعل ذلك قبل استقبال القبلة ؟ أو بعد استقبالها ؟ وهل يرجع بعد تمام دعائه فيذكر الناس أم لا ؟ فقال مالك مرة : إذا فرغ استقبال القبلة قائمًا فحول رداءه ، ويحول الناس وهم جلوس ثم يدعو كما هو قائمًا ، ويدعو الناس وهم جلوس ، ثم ينصرف ، وقال مرة : إن شاء انصرف دان شاء حول وجهه إلى الناس ، فكلم الناس ورغبهم في الصدقة ، والتقرب إلى الله ، واختار تحوكه إليهم وإكمال بقية خطبة بعض أصحابنا ، ولا خلاف في تحويل الإمام وهو قائم ، ويحول الناس وهم جلوس .

وقوله : (استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء) : هذا اختيار جماعة من العلماء في رفع اليدين عند مواطن الدعاء ، وفي الاستسقاء ، واستحبهم ذلك ، وروى استحبابه عن مالك في الاستسقاء ، وعنه كراهة رفع الأيدي في شيء من الأشياء ، وأما صورة رفعها فهذا المروى في الحديث ، وهذا الذي اختاره مالك عند عزم الإمام على الناس في رفع الأيدي ، فرفع يديه كذلك ، وقال : إن كان [الرفع] (٣) فهذا اقتداءً منه بما جاء في

(١) راجع : الاستسقاء ر ٧ / ١٣٧ .

(٣) ساقطة من س .

(٢) وكذا قال الشافعي .

السابق .

٣١٦
كتاب صلاة الاستسقاء

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمًا يَسْتَسْقِي ، فَجَعَلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ ، يَدْعُو اللَّهَ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَحَوْلَ رِأْسِهِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ .

الحديث ، وهو الذى فهمه مفسرون بالرهب فى قوله تعالى : { وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا } (١) ، قالوا : وأما عند المسألة والرغبة فبسط الأيدي وظهورها إلى الأرض ، وهذا الرغب .

(١)

الأنبياء : .

٩ قول ضعيف ، لا صند له .

قاله خفيف ونقله القرطبي فقال : وقيل : الرغب رفع بطون اقف إلى السماء ، والرهب رفع ظهورها ، وقال ابن عطية : ولخص هذا أن عاتة كل + من البشرئن يستعين بيديه ، فالرغب من حيث هو طلب يحسن منه أن يوجه باطن للراح نحو المطلوب منه ، إذ هو مرضع إعطاء أو بها يتمك ، والرهب من حيث هو دفع مضرة يحسن معه ذلك ، والإشارة إلى فراجه وتوقيه بنفض اليد ونحوه .

الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٣٦ .

قلت : أخرج ابن أبي حاتم عن عبد الله بن حكيم قال : خطبنا أبو بكر - رضى الله عنه - ثم قال :

أما بعد ، فإني أوصيكم بتقوى الله ، وثنوا عليه بما هو له أهل ، وتخلطوا الرغبة بالرهبة ، وتجمعوا الإلحاح بالثقة ، فإن الله عز وجل أثنى على زكريا وأهل بيته فقال : { إِنَّهُمْ كَانُوا يُارْعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيُرْجَوْنَ رَغَابًا وَرَهَبًا } تفسير القرآن العظيم ٥ / ٣٦٥ .

كتاب صلاة الاستسقاء / باب رفع اليدين بالدعاء فى الاستسقاء

٣١٧

(١) باب رفع اليدين بالدعاء فى الاستسقاء

٥ - (٨٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ .

٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا ابْنَ أَبِي عَمْرٍاءَ وَعَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدٍ ،

عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي

وقد ذكر مسلم : أنه - عليه السلام - كان لا يرفع يديه فى شىء من دعائه ، إلا فى الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه ، وهذا يدل على

رفعهما فوق الصدر وحذو الأذنين ؛ لأن رفعهما مع الصدر لا يكشف بياض الإبط ، وقد تقدم استيعاب هذا أول الصلاة .

قال بعض الشارحن : وفيه دليل أن لبس النبي (صلى الله عليه وسلم) الرداء كان على نحو لباس أهل بغداد ومصر والاندلس من كونه على المنكبن غير مشتمل به ، ولا متعطف إياه ، إذ لو كان كذلك لما قال فيه : (جعل ما على يمينه على شماله وما على شماله على يمينه) .

قال القاضي : قد جاء ما يصحح ما قاله هذا الشارح ، فذكر أبو سعد عبد الملك بن محمد الحافظ الواعظ صاحب كتاب (شرف

المصطفى) (١) أنه - عليه السلام - قال : (ألا أخبركم بلبسة أهل الإيمان ، فلبس رداعو وألقاه على رأسه وتقع به ، ورفع يده اليمنى

على منكبه الأيسر) وقد جاء - أيضا - فى كتاب أبي داود فى الاستسقاء : (وجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطافه الأيسر على

عاتقه الأيمن) (٢) ، وفسر الخطاى أنه أراد بالعطاف الرداء ، أى جعل جانب رداءه الأيمن أو شقه الأيمن (٣) .

١٠٠٢ (٢) باب الدعاء في الاستسقاء

(١) هو شيخ الاسلام الإمام القدوة أبو سعد بن عبد الملك بن أبي عثمان محمد بن إبراهيم النيسابوري الواعظ الخركوشي ، حدث عنه الحاكم وهو كبير منه ، واخلال ، وأبو القاسم القشيري ، والبيهقي .
قال فيه الحاكم : أقول إني لم أر لجمع منه علما وزهايم ، وتواضعا لارشاداً إلى الله د إلى الزهد ، وقال فيه الخطيب : كان ثقة ورعا صالحا ، وقال فيه الذهبي : كان ممن وضع له القبول في الأرض توفي عام ٧٠٠ .
والكتاب المذكور - كمال قال صاحب الهداية - يقع في ثمانية مجلدات .
والحديث المذكور لم نقف عليه .

راجع : سير ١٧ / ٢٥٦ ، هدية العارفي ٥ / ٦٢٥ ، طبقات السبكي د / ٢٢٢ ، للعبر ٢ / ٢١٤ .
(٢) سبق قريبا .

(٣) معالم السق ٢ / ٣٥ ، ولفظه هناك : أصل العطات الردا ، وانما أضاف العطف إلى الردا هاهنا لأنه أراد تحذ شقى العطف للذى عن يمينه وعن شماله .
١٤٧ / ب

٣١٨ كتاب صلاة الاستسقاء / باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء ، حَتَّى يَلْ يَ بَيَّاضُ إِبْطَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى قَالَ : يُرَى بَيَّاضُ إِبْطِهِ أَوْ بَيَّاضُ إِبْطَيْهِ .

(...) وحدثنا ابنُ المثنى ، حاشا يحيى بنُ سعيد ، عن ابنِ أبي عروبة ، عن قتادة ، أن أنس بن مالكٍ حدثهم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، نحوه .

٧ - (٨٩٦) وحدثنا عبد بن حميد ، حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس بن مالك أن النبي (صلى الله عليه وسلم) (صلى الله عليه وسلم) استسقى ، فأشار بطهر كفي إلى السماء .

قال القاضي : وعندى أنه يحتمل أنه أراد بالعطف الطرف الذى يعطف به ، جعله على يمينه أو يساره ، لأن التعطف لبسة معروفة تخالف المتقدمة .

قال الخطابي : إذا كان الرداء مربعا نكسه ، يعنى على مذهب إمامه الشافعى ، قال : دان كان طيلسانا مدورا / قلبه ولم ينكسه (١) ، وذكر أبوسعبد عن عروة أن رداءه - عليه السلام - كان حضرميا طول أربعة أذرع ، فى عرض ذال! وشبر ، قاد : وهو الذى عند الخدفاء اليوم ، وذكر محمد بن سعد فى (تاريخه الكبير) عن الواقدى : أن برد النبي (صلى الله عليه وسلم) كانت يمنية طول ستة أذرع فى ثلاث وشبر دازاره من نسج عُمان طول أربعة أذرع وشبر فى عرض ذيل وشبر ، كان يلبسهما يوم الجمعة والعيد ثم يطويان (٢) .
(١) السابق ٢ / ٣٥٠ .

(٢) الذى وجدناه له هو عن عروة بن الزبير ؟ أن طول رجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) أربعة أفرع ، وعرضه فواعان .
وله عنه ثن ثوب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذى كان يخرج فيه إلى الوفد ورجاؤه حضرمى ، طوله أربعة أفرع ، وعرضه فواعان وشبر .

قال : فهو عند الخلفاء قد خلق وطووه بثوب يلبسونه يوم الأضحى والفطر .

الطبقات الكبرى ١ / ٤٥٨ .

كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء

٣١٩

(٢) باب الدعاء في الاستسقاء

٨ - (٨٩٧) وحدثنا يحيى بن يضى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى : أخبرنا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَو - عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي نَمْر ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، مَقْبُورًا ، بَابَ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاِسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ قَائِمًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّمُلُ ، قَادَعَتِ النَّهْيُ غُثْنَا .
قَالَ : دَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدَيْهِ ، ثُمَّ

وقوله : (إن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء) : سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا بِيَعَتْ فِي قَضَاءِ دِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ لِيَتَّعِدَ مَالُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَوْصَى أَنْ تَبَاعَ فِيهِ مَالُهُ ، وَمَا عَجَزَ اسْتِعَانُ بَنِي عَدَى ثُمَّ بَقْرِيَشَ ، فَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ دَارَهُ هَذِهِ مِنْ مَعَاوِيَةَ وَبَاعَ مَالَهُ بِالْغَابَةِ ، وَقَضَى دِينَهُ ، فَكَانَ يُقَالُ لَهَا : دَارُ قَضَاءِ دِينَ عُمَرَ ، وَكَانَ الدِّينُ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا ، ثُمَّ اخْتَصَرُوا فَقَالُوا : دَارُ الْقَضَاءِ ، وَهِيَ دَارُ مَرْوَانَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ دَارُ الْإِمَارَةِ ، وَغُلِطَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّهَا دَارُ مَرْوَانَ ظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَضَاءِ الْإِمَارَةَ ، إِنَّمَا هُوَ مَا قَلْنَاهُ .

وقول القائل للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (ادع الله يغثنا) : كَذَا ضَبَطْنَاهُ هُنَا بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ أَغَاثٍ ، وَمِثْلُهُ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ : (اللَّهُمَّ ، أَغْثْنَا) ، قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا مِنَ الْإِغَاثَةِ وَلَيْسَ مِنْ طَلَبِ الْغَيْثِ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ : غُثْنَا ، لِأَنَّهُ مِنْ غَاثٍ وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ بِالتَّعْدِيَةِ ، أَيْ هَبْ لَنَا غَيْثًا ، أَوْ ارْزُقْنَا غَيْثًا ، كَمَا يُقَالُ : سَقَاهُ اللَّهُ وَأَسْقَاهُ ، أَيْ جَعَلَ لَهُ سَقِيًا ، عَلَى مَنْ دَزَقَ بَيْنَ الرِّانِ ، وَفِي الْقِرَاقِ : { وَسَقَاهُمْ رَغْمًا شَرَابًا طَهُورًا } (١) ، وَقَالَ : { أَنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسْتَفِيكُمْ } (٢) ، وَ(نَسْتَفِيكُمْ) قُرِئَ بِالْوَجْهِينِ .

وفى إجابة النبي - عليه السلام - لهذا السائل ودعائه له جواز الاستسقاء في خطبة الجمعة ، والدعاء بذلك ، وعلى غير سنة الاستسقاء ، وليس في هذا تحويل عن القبلة ، ولا تحويل رداء ، وإنما هو دعاء مجرد بالسقي ، !سائر الأدعية للمسلمين في الخطبة ، كما جاء في هذه الأحاديث الأخر المختصة بالسائل يوم الجمعة ، وإنما تختص تلك الهيئات والسق لمن برز لها ، وبهذا اضبر الحنفى في أنه لا صلاة للاستسقاء ، وفاته معرفة تلك السنن المتقدمة والثابتة .
وفيه جواز الاقتصار على الاستسقاء يوم الجمعة بالدعاء المجرد في خطبتها

(١) ١ لانسان : ٢١ .

(٢) النحل : ٦٦ ، والمؤمنون : ٢١ .

٣٢٠

كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء

قَالَ : (اللَّهُمَّ ، أَغْثْنَا .

اللَّهُمَّ ، أَغْثْنَا .

اللَّهُمَّ ، أَغْثْنَا) .

قَالَ أَنَسٌ : وَلَا وَاللَّهِ ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلٍّ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ .

قَالَ : فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةً مِثْلُ التُّرْسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ .

قَالَ : فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا .

قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ فَلَكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يُمْسِكْهَا عَنَّا .

قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، حَوْلْنَا

دون البروز ، وهو معنى قول الشافعى ومن أجاز به غير صلاة ممن عرف مذهبه أنه لا يبرز لها إلا بصلاة ، وبه أيضا احتج بعض السلف أن الخروج إليها عند الزوال ، إذ كان دعاء النبي - عليه السلام - في هذا الخبر يوم الجمعة (١) ، والناس كلهم على خلافه أنها بكرة كصلاة العيدين (٢) .

وقوله : (وما في السماء من [سحابة ولا] (٣) قَرَعَة) ، قال الإمام : معناه : قطعة سحاب ، وجمعه قَرَع ، قال أبو عبيد : وأكثر ما يكون في الخريف .

قال القاضي : وقوله : (ما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار) : ويحتمل - والله أعلم - لتحمل (٤) الناس عن تلك الجهة لشدة الجذب وحزونة الموضع وطلب الكلاء .

والخصب .

وسلع جبل مشهور بمرب المدينة ، بفتح السين وسكون اللام (٥) ، قال في البخارى : هو الجبل الذى بالسوق (٦) . وقوله : (فطلعت سحابة مثل الترس) : قال ثابت : لم يرد - والله أعلم - في قدره ، لكن في مرحاها واستدارتها ، وهو أحمد السحاب عند العرب .

وقوله : (ثم أمطرت) : تقدم الكلام عليها ، ومن فرق بين مطرت في الرحمة وأمطرت في العذاب ، ومن سؤى في ذلك ، وهو المعروف في كلام العرب ، وقد قال الله تعالى : { هَذَا عَارِفْنَاهُ مُمْطِرُنَا (٧) } دائما زعموا مطر الرحمة .

وقوله : (فوالله ما زالت الشمس سبتا) : السبت : القطعة من الدهر ، قال ثابت :

(١) ممن قال بهذا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

الاستذكار ٧ / ١٣٩ .

(٢) زيد بعدها في س : وفي كتاب ابن شعبان وقيل بعد صلاة الصبح والمغرب .

ولا وجه لها .

(٣) سقط من ع .

(٤) نقلها الأبى وقيدها : لتحول .

(٥) وقد تكسر السن ، وهذا الجبل أصبح يحيط به عمران المدينة من كل اتجاه ، بل وقد كاه من معظم جولنبه ، وهو على صغره

يفوق أحدا شهرة على كبر أحد وقديسته .

لنظر : المعالم الجغرافية في السيرة النبوية

يلا) غير مذكورة في الصحيح له ، انظر : كالاستسقاء ، بالاستسقاء في المسجد الجامع ٢ / ٣٤ .

(٧) ١ لأضاف : ٢٤ .

كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء ٣٢١ وَلَا عَلَيْنَا .

اللَّهُمَّ ، عَلَى الْآكَامِ وَالظِّرَابِ ، وَبُطُونِ الْأَوَايَةِ ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ لَا فَانْقَلَعَتْ .

وَنُخْرِجْنَا نَمُشِي فِي الشَّمْسِ .

قَالَ شَرِيكٌ : فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَهَوَ الرُّخْلُ الْإِلَّاءُ ؟ قَالَ : لَا تَدْرِي .

٩ - (...) وحدثنا الأود بن ، رشيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، حدثني إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس

بن مالك .

قَالَ : أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَيَبْنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى

الْمَنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ لَمْ أَعْرَأِي فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ .

وَسَأَى الْحَلِيثَ بِمَعْنَاهُ .

وَفِيهِ قَالَ :

والثاني يحملونه على انه أراد من سبت إلى سبت ، وإنما هو القطعة من الزمان ، يقال : سبت من الدهر ، وسبته وسبته ، وقد رواه

الداودي : (ستا) وفسره : أى ستة أيام من الدهر ، أى من الجمعة إلى الجمعة ، وهو تصحيف .

قال القاضي : وأصل السبت القطع ، ومنه سمي يوم السبت ، قالوا : لأن الله تعالى

أمر فيه بنى إسرائيل بقطع الأعمال ، وقيل : لأن فيه قطع الله بعض خلف الأرض .
وقوله - عليه السلام - بعد إذ سئل الدعاء في الإمساك : (اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والطراب وبطون الأودية ومنابت الشجر) : فيه استعمال أدبه الكريم وخلق العظم في الدعاء ، ومقابلة كل حال بما يليق بها ، إذ لم يدعو - عليه السلام - برفع المطر عنهم جملة ، إذا كان غياثا من الله ورحمة ، ولكن دعا بكشف ما يضر بهم عنهم ، وتصويره حيث يبقى نفعه ، ويوجد خصبه ، ولا يستضر به ساكن ولا ابن سبيل ، فيجب التأدب بأدبه في مثل هذه النوازل .

ومخافة التأذي بما فيه منفعة .
وقوله : (فما أشار بيده إلى ناحية إلا انفرجت) (١) : أي انقطعت السحاب ، وبان بعضها من بعض ، والفرجة - بالضم - الخلل بين الشئين ، وهو معنى قوله في الحديث الآخر : (فانقلعت وخرجنا نمشي في الشمس) : وفيه وشبهه من الأحاديث جواز الاستسقاء إذا احتيج إليه وأضر المطر بالناس ، ولكن ليس فيه بروز ولا صلاة .

وفيه إجابة دعوة النبي (صلى الله عليه وسلم) في الموطن [وكرامته على ربه] (٢) .
قال الإمام : وقوله : (على الآكام والطراب : الآكام دون الجبال ، قال الثعالبي : الأكمة أعلى من الراية .

قال الإمام : / والنهراب : الروابي الصغار ، واحدها ظرلث (٣) ، ومنه الحديث : (فإذا (١) في المطبوعة : فما يثير بيده بلى ناحية إلا تفرخت .

(٣) مثل كيف ، ويجمع في القلة على تظرب .

(٢) سقط من س .

١٤٨ / ١٤

٣٢٢ كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء (اللهم ، حوالينا ولا علينا) قال : فما يُشيرُ بيده إلى ناحية إلا تفرجت حتى رأيت المدينة في مثل الجوبة .

وسأل وأس قناة شهراً ، ولم يجئ أحد من ناحية إلا أخبر بجود .

١٠ - (...) وحدثني عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، قالا :

حوت مثل الظرب (١) .

وقوله : ! إلا أخبر (٢) بجود الجود المطر الواسع الغزير .

قال القاضي : يقال : اكam ، بالفتح والمد ، وإكام ، بالكسر ، وأكم وأكم ، بفتحها وضمهما ، قيل : والأكمة الموضع الغليظ لا يبلغ أن يكون حجراً يرتفع على ما حوله ، وقال الخليل : هو تل من حجر واحد .

وقوله : (حتى رأيت المدينة في مثل الجوبة) : هي الفجوة بين البيوت ، والجوبة - أيضاً - مكان مُتسع من الأرض ، المعنى : أن السحاب تقطع حول المدينة مستديراً ، وانكشف عنها حتى باينت ما جاورها مباينة الجوبة المذكورة لما حوالها ، وصارت من الضياء والشمس بين ظلل السحاب والمطر كالأرض البيضاء من سواد البيوت ، أو السهلة بين سواد الحزون ، وأصله القطع ، جاب يحوب جواباً إذا قطع ، قال الله تعالى : { وَثُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ } (٣) أي نقبوه وخرلحوه ، فكأنها في متكائب السحب حولها كالتقرب في الشئ ، وهذا مثل قوله في الحديث الآخر : (مثل الإكليل) .

قال أبو عبيد : الإكليل ما أحاط بالظفر من اللحم ، والإكليل - أيضاً - العصاة (٤) ، وروضة مكللة مخفوفة بالنور ، وأصله الاستعارة ، ومنه سمي الحق ، وهو ما أحاط بالكبرة (٥) إكليلاً ، وقال الداوودي : (مثله الجوبة) : أي كالحوض المستدير ، ومنه قوله تعالى : { وَجِفَانِ كَلْجَوَابِ } (٦) ، ولم يقل شيئاً ، وإنما واحدة الجوابي جايه .

وقوله : (وسأل واثي قناة شهراً) : قناة اسم الواثي نفسه ، وهو من أوثية المدينة ، وعليه حرث فأضافه إلى نفسه (٧) ، أي يكون سمي المكان قناة ، وقد جاء في غير الكتاب :

- (١) جز حديث أخرجه البخارى فى صحيحه ، ومالك فى موطنه ، البخارى كالشركة ، بالشركة فى الطعام والنهد والعروض ٢ / ٨٠ ، مالك فى صفة النبى (صلى الله عليه وسلم) ، بجامع ما جاء فى الطعام والشراب ٢ / ٩٣٠ .
- من حديث جابر .
- (٢) فى المعلم : أخبره .
- (٣) الفجر : ٩ .
- (٤) فى الأصل : العصايب ، والمثبت من س .
- (٥) جاء فى اللسان : والحق ما استدار بالكفرة من حروفها ، قال ثعلب : الحق لستدارة فى الذكر ، والكفرة : رأس الذكر ، والجمع كمر .
- وقد نقلها الأبى متصرفا فيها فقال : ومنه سمي للطوق وهو ما تحاط باسمه إكليلا ٢ / ما .
- (٦) سبأ : ١٣ .
- (٧) قال فى معجم المعالم الجغرافية للسيرة النبوية : وهو واد فحل يتسيل مناطق شاسعما من شرق لطجاز ، -
- كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء فى الاستسقاء ٣٢٣ حدة ننا مُعْتَمَز ، حدثنا عبيد الله عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ فَصَاحُوا ، وَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، حُطَّ الْمَطَرُ ، وَاحْمَرَّ الشَّجَرُ ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ .
- وَسَاقَ الْحَدِيثُ .
- وفيه من رواية عبد الأعلى : فَتَقَشَّعَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ ، فَجَعَلَتْ تُمْطِرُ حَوَالِيَهَا ، وَمَا تُمْطِرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً ، فَظَنَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ دَانَهَا لَفِي مَثَلٍ أَجْمَلِيلٍ .
- ١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، بِحَوْه . وَزَادَ : فَأَتَفَّ اللَّهُ بَيْنَ السَّحَابِ ، وَمَكَنَّا حَتَّى رَأَيْتُ الرِّخْلَ الشَّدِيدَ تَهْمُهُ نَفْسُهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ .
- (وسال الوادى قناة) (١) على البدل .
- وقوله : (حُطَّ المطر) فى البار : حُطَّ المطرُ ، بفتح الحاء والقاف ، وحُطَّ الناس ، بضم القاف .
- بفتح القاف وكسر الحاء ، وفى الأفعال معاً فى المطر ، وحكى : حُطَّ الناس (٢) بضم القاف .
- وقوله : (واحمر الشجر) : كناية عن يبس ورقها ، وسقوطه بالشمس ، وظهور عودها .
- وقوله : (فألف الله بين السحاب وهلتنا (٣)) كذا رويناه بالهاء عن الأسدى ومعناه : أمطرتنا ، قال الأزهري : يقال : هال السحاب بالمطر هلالاً ، والهلل المطر ، ويقال : انهلت أيضا ، وكان عند شيوخنا الصدى عن العذرى والخشنى عن الطبرى [وغيرهم] (٤) :
- (ملتنا) بالميم مخففة مكان (هلتنا) ، فإن لم يكن تصحيفاً من (هلتنا) فلعل معناه : أوسعنا مطراً وسقيا ، وكذا قيده القاضى التميمى عند الجياني : (ملأتنا لا بهمزة وميم ، أو يكون
- تصل بلى مهد الذهب جنوباً ، وإلى أواسط حرّة النار ، وهى حرّة خير اليوم ، وبينهما قرابة مائتى كيل ، أما من الرق فإنه يأخذ مياه الربرة ، ورحرحان ، والشقران على قرابة ١٥٠ كيلو من المدينة ، وله روافد كبار ، منها واس نخل ، والشعبة ، والعقيق الرق ، وأودية فوذ غيرها ، وكان إذا سال قد يقطع الطريق عن المدينة من جهة نجد شهراً أو نحوه ، وتجري قناة بئى المدينة وأحد ، فعفا اجتمع مع بطحان وعقيق المدينة تكون واثى إضم ! ، وهذه الأوثية الثلاثة تكتنف المدينة من جميع نواحيها ، ويذهب إضم إلى البحر اياحمر
- ٢٥٧ .
- (١) البخارى فى صحيحه ، كالجمعة ، بالاستسقاء فى الخطبة يوم الجمعة ، ولفظه : (وسال لنولثى قناة شهراً (٢) فى س : المطر .
- (٣) الذى فى المطبوعة من طريق ثبى كرب : ومكحنا .
- (٤) من س .
- ٣٢٤

كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء
١٢ - (...) وحديثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حاشا ابن وهب ، حدثني أسامة ، أن حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك حدثه ؛ أنه سمع أنس بن مالك يقول : جأ أعرابي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة ، وهو على المنبر ، واقتص الحليث . وزاد : فرأيت السحاب يترق كأنه الملاء حين تطوى .

١٣ - (٨٩٨) وحديثنا يحص بن يحص ، أخبرنا جعفر بن سيمان ، عن ثابت البناني ، (ملتنا) مشددة اللام من قولهم : تمل حبيباً ، أى لتطل أيامك معه ، ومنه قولهم : هو أمل به أى أوسع له ، والملى - مقصور - : الصحراء الواسعة ، أو يكون من الملى ، أى أكثر ذلك حتى شق علينا وكرهناه ، وأخبر عن منتهى الحال بهم ، حتى اشتكوا ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وسأله رفع ذلك عنهم . وقوله : (حتى رأيت الرجل الشديد تهمة نفسه أن يأتي أهله) : أى يهتم لذلك من

١٠٠٣ (3) باب التعوذ عند رؤية الريح والغيم ، والفرح بالمطر

شدة الخطر ومشقته ، يقال : همه وأهمه ، وقيل : همني أذابنى ، وأهمنى أغمنى . وقوله : (فرأيت السحاب يترق كأنه الملاء حين تطوى) : الملا - مقصور - جمع ملاءة ، وهى الريغة مثل الملحفة وشبهها ، مما ليس بلفقي (١) ، فشئ انقشاع السحاب وانجلاءه وتقطعة عن المدينة بالملاءة المنشورة إذا طويت ، [وهذا مثل] (٢) قوله في الحديث الآخر : (وانجابت عن المدينة انجياب الثوب) (٣) قيل : تقنضت وتداخلت ، من قولك : جبت الفلاة ، أى دخلتها ، وقيل : تفتطعت عنها تقطع الثوب ، وانكشفت عنها انكشافه ، وفي سندها وفي سند الأيلي في هذا الحديث : حدثني ابن وهب ، قال : حدثني أسامة أن حفص بن عبيد الله (٤) ، كذا لهم ، وعند العذرى : حدثني سلمة ، والأول الصواب وهو أسامة بن زيد ، [الليث] (٥) شيخ ابن وهب ، مشهور ، وذكر في حديث ثابت عن أنس : (أن الناس قاموا إلى النبي - عليه السلام - [فصاحوا] (٦) قالوا : قط المطر) (٧) ، وفي سائر الروايات عن أنس : (أن رجلاً) ، (وجاء أعرابي) فليل : يحتمل أن الرجل ابتداء بالكلام فشايه [الناس] (٨) .

واستغاثوا بالنبي (صلى الله عليه وسلم) استغاثته ، فرة ذكر المبتدئ

- (١) يعنى محاطة مع غيرها .
- (٢) فى س : ومثل هذا .
- (٣) البخارى فى صحيحه ، كالامتناء ، بمن اكتفى بصلاة الجمعة فى الامتناء ٢ / ٣٦ ، النائي كالامتناء ، بمى يستسقى الإمام ٣ / ١٢٥ ولفظه فيهما : (فاجابت) .
- (٤) الذى فى المطبوعة : ابن عبيد الله بن أنه بن مالك .
- (٥) ساقطة من الأصل ، ولسامة بن زيد هذا روى عن الزهرى ، ونافع ، وعطاء ، ودين المنكر ، وعمرو بن شعيب ، وعنه غير ما ذكر ابن المبارك ، والثورى ، والأورلى . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .
- (٦) من س وللطبوعه .
- (٧) الذى فى المطبوعة : وقالوا : يابى الله خط المطر .
- (٨) من س .

كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء فى الاستسقاء ٣٢٥ عن أنس . قال : قال أنس ! : أصابنا ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مطر . قال : فحسر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثوب ، حتى أصابه من المطر .

فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ صَنَعْتَ هَذَا ؟ قَالَ : اَلَا اِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى) .

بالكلام ، ومرة أخبر عن الجماعة ، وقيل : يحتمل أنه أراد بالناس الرجل الأعرابي المذكور ، كما قال تعالى : { الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ } (١) إنما قاله واحد ، وهذا فيه بعدد [لما جاء بعد ٥] (٢) .

وقوله في الحديث : (أصابنا مطر ففسر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثوبه حتى [أصابه من المطر] (٣)) ، وقوله : (إنه حديث عهد بربه) (٤) .

قال بعض أهل المعاني : معناه : حديث عهد بالكون ، بإرادة الرحمة لقوله تعالى : { بَيْنَ يَدَيَّ رَحْمَتُهُ } (٥) ، وقوله تعالى : { مَاءٌ بَارِكًا فَانْبَثَّتَا بِهِ } الآية (٦) ، وقوله : { مَاءٌ طَهُورًا } .

لُنَحْيِي بِهِ بَلَلًا نَبْتًا } (٧) ، بخلاف ما أخبر به عنه فيما يقرب عهد كونه بارادة الغضب والسخط وخوفه ، ذلك عند هبوب الرياح وطلوع السحاب حتى تمطر ، كما جاء في الحديث الآخر : (أنه إذا كان يوم الريح والغيم عرف ذلك في وجهه وأقبل وأدبر فإذا أمطرت سر به ، ويقول : (خشية أن يكون عذابا سلط على أمتي) (٨) الحديث ، حذر - عليه السلام - أن تعمهم عقوبة بذنوب العاصن [منهم] (٩) ، ويقول إذا رأى المطر : (رحمة) .

وقد ذكر مسلم أحاديث في هذا المعنى .

(١) + عمران : ١٧٣ .

(٢) ، (٣) سقط من س .

(٤) الذي في ل!طبوعة : لأنه حديث عهد بربه .

(٥) ١ لأعراف .

(٦) ، الفرقان : ٤٨ .

"الأ" الفرقان : ما ، ٤٩ .

قال الأبى : الأظهر ثن المراد قرب عهد بالايجاد قبل ثن تمته الأيدى الخاطئة ولم تدركه ملاقة أرض عبد عليها غير الله تعالى ، وعلى للقول أن أصل المطر من السماء ، فالمعنى : قرب عهده من محل رحمة الله تعالى ، ويعنى بقرب العهد ب!ردة الرحمة ظهور متعلق الارادة ، والإفارادته تعالى قديمة .

قال : ولنشد بعضهم في معنى الحديث :

تضوع لرو ٢ نجد من ثيابهم بعد القدوم لقرب العهد بالذ

قال للنوصى : وكما يتبرك به فلا يمتن باستعماله في النجاسات ، كصبه في مرحاض ، قال : واختار بعضهم استعمال ماء المطر دون ماء الآبار لهذا الحديث ، والأطباء يقولون : به أنفع المياه ما لم يختزن ، كاختزانه في المراحل ، ال مال ومكمله ٢ / ٤٩ .

(٨) صيأتى في الباب التالى رقم (١٤) .

(٩) ساقطة من س .

٣٢٦

كتاب صلاة الاستسقاء / باب التعوذ عند رؤية الريح ...

إلخ

(٣) باب التعوذ عند رؤية الريح والغيم ، والفرح بالمطر

١٤ - (٨٩٩) حَدَّثَنَا عُثْدَةُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بَلَالٍ -

١٠٠٤ (4) باب في ريح الصبا والدبور

عَنْ جَعْفَرٍ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) تَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغِيَا ، عُرِتَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ، وَأَقْبَلَ وَأَفْبَرَ ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرُّهُ ، وَفَإَبَ عَنْهُ فَلَكَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : (إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عَنَّا سُلْطَ عَلَامَتِي لَمَّا .

وَيَقُولُ - إِذَا رَأَى الْمَطَرَ - : (رَحْمَةً) .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا ، وَخَيْرَ مَا فِيهَا ، وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ ! وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا ، وَشَرِّ مَا فِيهَا ، وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ) . قَالَتْ : صَبَاً تَحْتَلُّ السَّمَاءُ ، تَغَيِّرُ لَوْنَهُ ، وَخَرَجَ وَدَخَلَ ، وَأَقْبَلَ وَأَذْبَرَ . فَإِذَا مَطَرَتْ سُرّاً عَنْهُ ، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَسَأَلْتُهُ .

فَقَالَ : أَلَعَلَّهُ ، يَا عَائِشَةُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ عَادَ : { فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا تُسْتَقْبَلُ أَوْدِيَتُهُمْ قَالُوا هَذَا عَارِفٌ نُمْطَرْنَا } (١) .

١٦ - (...) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ مَعْرُوتٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُسْتَجْمِعًا ضَاحِكًا . حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ . قَالَتْ : وَكَانَ إِذَا رَأَى !

وقوله : (يا إذا تخيلت السماء) : الخيلة - بالفتح - سحابة فيها رعد وبرق ، يخيل إليك أنها ماطرة بفتح الميم ، وأما السماء إذا تغيصت قيل : إخال ، فهي مُخِيلَةٌ بالضم ، وهو قول أبو عبيد في شرحه ، وضبطناه في المصنف عنه في السحابة مخيلة - بالضم - وجاء في الحديث هنا في السماء : (تخيلت) .

وقوله : (ما رأيته مستجمعاً ضاحكاً ، حتى أرى لهواته) أنه أقصى الفم ، واحدها

(١) ١ لأحقاف : ٢٤ .

كتاب صلاة الاستسقاء / باب التعوذ عند رؤية الريح ...

إنح ٣٢٧ غِيَمًا أَوْ رِيحًا ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَى النَّاسَ ، إِذَا رَأَوْا الْغَيْمَ ، فَرَحُوا ، رَجَاءً أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْمَطَرُ ، وَأَرَاكَ رَأَيْتُهُ ، عَرَفْتُ فِي وَجْهِكَ أَهْرَافِيَّةً ؟ قَالَتْ : فَقَالَ : (يَا عَائِشَةُ ، مَا يُؤْمِنُنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَنَابٌ ! ، قَدْ عَذَّبَ قَوْمٌ إِلَّا بِالرِّيحِ ، وَقَدْ رَأَى قَوْمُ الْعَنَابِ فَقَالُوا : { هَذَا عَارِفٌ نُمْطَرْنَا }) .

لهاء ، [وتجمع لهاء أيضا] (١) وهي اللحمية الحمراء المعلقة في أعلى الحنك قاله الأصمعي ، وقال أبو حاتم : هي ما بين منقطع اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، ومعنى (مستجمع) ال : أي مجدا في ضحكك ، أتت فيه بغايته كما قالت بعد هذا : (إنما كان يتبسم) . (١) سقط من س .

١٤٨ / ب

٣٢٨ كتاب صلاة الاستسقاء / باب في ريح الصبا والدبور

(٤) باب في ريح الصبا والدبور

١٧ - (٩٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عُقَيْبٍ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ قَالَ : (نَصْرَتْ بِالصَّبَا ، وَاهْلَكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ " .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الطَّلْحِ الْجَعْفِيُّ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ - كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : (نَصْرَتْ بِالصَّبَا وَاهْلَكَتْ / عَادٌ بِالدَّبُورِ) : المتبأ - مقصور - الريح الشرقية ، والدبور - بفتح الدال - الغربية (١) .

(١) في الصحاح : ومهبها المستوى لن تهت من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار .

قال الطيبي : الصبا : الريح التي تهب من ظهرك إذا استقبلت القبلة ، والدبور التي تهب من قبل وجهك إذا استقبلت للقبلة أيضا .

١١ - 10 - كتاب الكسوف

١١٠١ (1) باب صلاة الكسوف

ونصرته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالصبا هو حيي حاصرت الأحزاب المدينة يوم الخندق ، وفيها نزل قوله تعالى : { قَارِصَبَا غُلٌّ أَهِيغَ رِخًا وَجُنُودًا لَغَ تَرُومًا } [اياص اب : ٩] .

قال الأعرابي : فإن قلت : كل من الريحي وقع به نصر وهلاك ، فبالصبا نصرته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وهلكة قومه ، وبالدبور نصر هود - عليه السلام - وهلك قومه ، فلم روعي في الصبا طرف النصر وفي الدبور طرف الهلاك قلت : روعي في كل من الريحين ما

جاء له ، فالصبا إنما جاءت لنصرته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على الأحزاب والدبور إنما جاءت لهلاك عاد حيي عتوا ٢ / ٥١ .

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠ - كتاب الكسوف

(١) باب صلاة الكسوف

١ - (٩٠١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

أَحَادِيثُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

ذهب بعض أهل اللغة المتقدمين إلى أنه لا يقال في الشخص إلا خسفت ، وفي القمر كُسف ، وذكر بعضهم هذا عن عروة ، ولا

يصح عنه والقرآن (١) يردّه ، قال الله تعالى : { وَخَسَفَ الْقَمَرُ } (٢) ، والذي في كتاب مسلم عن عروة : لا تقل (٣) كسفتُ

الشمس ، ولكن (٤) خَسَفْتُ ، ويقال بفتح الخاء ، وهي لغة القرآن ، وبضمها على ما لم يسم فاعله ، وقال ابن دريد : يقال : خسف

القمر وانكسفت الشمس ، وقال بعضهم : لا يقال : انكسف القمر أصلاً ، إنما يقال : خسف القمر وكسفت الشمس ، وكسفها والله [وكُسفت] (٥) فهي مكسوفة ، وقيل : هو بمعنى (٦) فيهما .
وقال الليث بن سعد : الخسوف في الكل والكسوف في البعض ، وقال [أبو عمر] (٧) : الخسوف عند أهل اللغة : ذهاب لونها ، والكسوف : تغييره (٨) .

وقد جاء في الأحاديث الصحاح في مسلم وغيره (٩) : كسفت الشمس وخسفت وانكسفت .
وأن الشمس والقمر لا يخسفان ولا يكسفان ولا ينكسفان ، فإذا خسف ال إذا كسفا .
(٣)
(٩)

في م : فالقترلق .
(٢!) القيامة : ٨ .

في س : يقال ، وللتثبت من الأصل والمطبوعة .
في ل! طبوخته بعدها : قل .
(٥) من س .

في الأصل : لمعنى ، والمثبت من س .
في الأصل : عمر ، والمثبت من س*

قال أبو عمر : قال أهل اللغة : خسفت : إذا ذهب ضوؤها ولونها .
وكسفت إذا تغير لونها ، يقال : بثر خسيف إذا فهب مأوها .
وفلان كلسف اللون أى متغير اللون .
ومنهم من يجعل الخسوف والكسوف واحداً والأول أولى .

التمهيد ٢٢ / ١١٦ .

البخارى في صحيحه ، كالكسوف ، بالصلاة في كسوف الشمس (١٠٤٠ - ما ١٠) ، ثبوته الصلاة ، بصلاة الكسوف (١١٧٧) ،
(١١٧٨) ، النسائي ، كالكسوف ، بكسوف الشمس والقمر لاه (١٤) ، ابن ماجه ، كإقامة الصلاة والنه فيها ، بما جاء في صلاة
الكسوف (١٢٦١) ، الدارمي كالصلاة ، بالصلاة عند الكسوف ١ / ٣٥٩ . احمد في المسند ١١٨ / ٢ ، هه ١ ، ٣١٨ / ٣ .
٣٣٠ كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف ثمير ، حدثنا هشام عن أبيه ، عن عائشة .

قالت : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ذَكَرَ مُسْلِمُ صَلَاةَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ ، وَهِيَ سَنَةٌ عِنْدَ
جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّجْمِيعُ لَهَا ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ لَهَا (١) ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَتِهَا ، فُجْمِهَوْهَا عَلَى مَا جَاءَ
فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ وَعُرْوَةَ وَمَا وَافَقَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِأَنَّهَا رَكَعَتَانِ ،
فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَانِ وَسَجْدَتَانِ .
قال أبو عمر : وهذا أصح ما في هذا الباب .

وغيره من الروايات التي خالفها معلولة ضعيفة وهذا قول مالك والشافعي والليث وأحمد وأبي ثور وجمهور علماء أهل الحجاز ، وقال أهل
الكوفة : هما ركعتان كسائر النوافل على ظاهر حديث أبي سمرة وأبي بكر : (أنه صلى ركعتين لما ، وحمله أصحابنا أن الأحاديث الأخر
تفسرها بأنها ركعتان ، في كل ركعة ركعتان .

وقد ذكر مسلم من طريق عائشة [وابن عباس وجابر : ركعتان ، في كل ركعة ثلاث ركعات ، وقد ذكر عن] (٢) ابن عباس - أيضاً
- وعن علي ابن أبي طالب : ركعتان ، في كل ركعة أربع ركعات (٣) ، والروايات الأول أصح ، ورواته أحفظ وأضبط ، وذكر أبو
داود من حديث أبي بن كعب : (ركعتان ، في كل ركعة خمس ركعات) (٤) ، وقد قال بكل مذهب منها بعض الصحابة .

قال الإمام : قال بعض أهل العلم : إنما ذلك حسب مكث الكسوف ، فما طال مكثه

زاد تكرير الركوع فيه ، وما قصر اقتصر فيه ، وما توسط اقتصد فيه .

قال الماضي : وإلى هذا نحا الخطابي داسحق بن راهويه وغيرهما (٥) .

وقد يعترض

عليه بأن طولها ودوامها لا يعلم من أول الحال ولا من الركعة الأولى ، وقد جاء بالركعتين

(١) فقال : وثقل العراق يصلون منفردين .

معالم السنن ٢ / ٤٠ .

(٢) سقط من س .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣ / ١٠٣ ، ولفظه عز على : أنه أتم الناس في المسجد لكسوف الشصى ، قال حثت : فجهر ب

القراءة ، فقام ، فقرأ ثم ركع ، ثم قام فدعا ، ثم ركع أربع ركعات في سجدة يدعو فيهن بعد الركوع ، ثم فعل في الثانية مثل ذلك . قلت : حثت هو ابن المعتمر وابن ربيعة ضعفوه .

(٤) كالصلاة ، بمن قال : أربع ركعات ١ / ٢٧٠ بلفظ : (صلى بهم فقرأ بسورة من الطول ، وركع خصى ركعات ، وسجد سجديتين

، ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطول ، وركع خمس ركعات ، وسجد سجديتين ثم جلس " .

وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن عن علي بلفظ : (أن عليا صلى في الكسوف عشر ركعات

بأربع سجدة " ٢ / ٤٦٨ .

(٥) راجع معالم السنن ٢ / ٤٥ .

وفي التمهيد : قال إسحق بن راهويه في صلاة الكسوف : إن شاء أربع ركعات في ركعتين ، وإن شاء

ست ركعات ، كل ذلك مؤتلف يصدق بعضه بعضا ؛ لأنه بفا كان يزيد في للركوع إذا لم ير الشمس قد تجلت ، فإذا تجلت سجد ،

قال : فن هاهنا زيادة الركعات ، ولا يجاوز بذلك أربع ركعات في كل ركعة ؛ لأنه لم يأتنا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) كثر

من ذلك ٣ / ٣١٣ .

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

٣٣١

(صلى الله عليه وسلم) ، فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي ، فأطال القيام جلا ، ثم ركع فأطال الركوع جلا ، ثم

في كل رواية على صفة واحدة ، مع أن كون النبي (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة في المسجد لا يكاد جقق أمرها منه (أ) يرد

قول بعض الكوفيين أن رفع النبي (صلى الله عليه وسلم) من الركوع ثم رجوعه إليه إنما كان ليتطلع حال الشمس لا لقصده القيام

آخر ، إذ لا يصل إلى ذلك في صلاته في المسجد وهو مظلل معرّش ، ولا روى أحد أنه برز لها في الصحرا ، مع أن التطويل في القيام

الثاني يشهد بطلان هذا التأويل وبعدها ، (ن) كان روى عن بعض السلف أنه إذا ركع فقال : سمع الله لمن حمده ، نظر ، فإن لم

تجبل قرأ ثم ركع ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، نظر ، وهكذا أبدا لا يسجد حتى تنجلي (٢) وقال بعض العلماء : صلى النبي (صلى

الله عليه وسلم) الكسوف غير مرة ، وفي يخر سنة فروى كل واحد ما شاهده من صلاته ، وضبطه عن فعله واختلاف صلاته فيها

بحسب دوام الكسوف وخفته ، وأن الأمر موسع ؛ ولهذا نحا الطبري د إسحق وابن المنذر ، ورأوا أن المصلي لها مخير أن يأخذ بما شأ

من هذه الأحاديث ، إن شاء ركعتين ، وإن شاء أربع ركعات في ركعتين .

وان شاء ثلاثا في كل ركعة ، وإن شاء أربعاً (٣) .

وقوله في حديث هشام : (فأطال القيام جدًا) ، وذكر في كل قيام وركوع من الركعة الأولى كذلك مع قوله وهو دون الأول (٤)

سنة صلاة كسوف الشمس لا إطالة فيها عند مالك والثافعي وعامة العلماء ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة (٥) في ذلك من تقدير

قراءتها بالسور الطوال ، وقد جاء حديث آخر أنه قرأ - عليه السلام - بالنجم (٦) ، وروى عن قوم من السلف والصحابة أنه قرأ

فيهاب { يس } (٧) و { سأل سائل } (٨) ونحو هذا ، ومجملها ليجمع بين الأحاديث أنها في كسوف القمر إذ لم يأت هناك بيان أن قرأ

ته - عليه

(١) في الأصل : منها ، والمثبت من س .

(٢) هي رواية ثعلبة بن عباد العبدى من أهل البصرة ، أخرجه أبو داود في كصلاة الكسوف ، بمن قال : !بع ركعات ١ / ٢٦٩ ، والترمذى وابن ماجه مختصرا ، والنسائي مطولا في الكبرى ، ككسوف الشمس والقمر ، بنوع آخر من حة الكسوف ١ / ٥٧٥ ، وانظر : مختصر سق أبى داود ٢ / ٤٢ .

(٣) انظر : التمهيد ٣ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، مختصر سق أبى داود لابن القيم ٢ / ٤٣ .

(٤) الذى فى المطبوعة : وهو دون للقيام الأول .

(٥) البخلى ، كالكسوف ، بخطبة الإمام فى الكسوف (١٠٤٦) ، ومالك فى الموطأ ، كصلاة الكسوف ، بالعمل فى صلاة الكسوف ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، والنسائي ، كصلاة الكسوف ، بقدر القراعق فى صلاة للكسوف ١٤٩٣ .

يلا) مصنف ابن أبى شيبة ، كالصلوات ، بما يقرؤون فى الكسوف ؟ / ٤٧١ .

(٧) يا : ١ .

(٨) المعارخ : ١ .

١٤٩ / أ

٣٣٢ كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ جِدَّتَا ، وَهُوَ ! وَنَ الْقِيَامَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الْكُوعَ جِدًّا ، وَهُوَ دُنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، وَهُوَ لَحُونُ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، وَهُوَ لَحْنُ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، وَهُوَ لَحُونُ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، وَهُوَ دُونُ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ .
ثُمَّ انْصَرَفَ

السلام بالنجم كانت فى كسوف الشمس .

واختلف المذهب عندنا ، هل نقرأ فى كل ركعة من الأربع بأمر القرآن وهو المنصوص عن مالك ؟ أم لا يقرؤها إلا فى الأولى من كل ركعة ؟ وهو قول محمد بن مسلمة (١) .

وقوله : فى جميعها : (وهو دون القيام الأول) ، وفى الركوع : (وهو دون الركوع الأول) : لا إشكال فى القيام الثانى والركوع الثانى من الركعة الأولى ، ولا خلاف فيه بين العلماء أنه أقصر مما قبلها (٢) ، وكذلك القيام الثانى والركوع الثانى من الركعة الثانية أنه أقصر مما قبلها .

واختلف العلماء فى القيام الأول والركوع الأول من الركعة الثانية ، هل هو أقصر من القيام الثانى والركوع الثانى من الأول وأنه معنى (٣) [قوله] (٤) : (دون القيام الأول) أو مساو لذلك وأقصر من أول قيام وأول ركوع ؟ وأن هذا معنى قوله : (دون (٥) القيام الأول) .

والركوع الأول [من الركعة الثانية ، هل هو أقصر] (٦) والوجه الأول أظهر ، وهو قول مالك : أن كل ركعة دون التى قبلها ، وهو مقتضى الحديث ؛ لأنه كذلك قال فى كل قيام وركعة أنه [دون التى قبلها] (٧) ودون / الأول ، يدل أنه يريد الذى قبله ، ويعضده قوله فى الحديث الآخر عن جابر : [ليس منها ركعة] (٨) إلا التى قبلها أطول من التى بعدها) .

وقوله : (ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الك ، س) : يحتج به الشافعى وإسحق والطبرى وفقهاء أصحاب الحديث فى كون الخطبة مشرعة فى صلاة الكسوف ، ومالك وأبو حنيفة لا يريان لا ذلك ، وحجتهم (٩) أن خطبة النبى (صلى الله عليه وسلم) إنما كانت لإعلام الناس أن الكسوف آية ، وأنه ليس على ما قالوه من كسوفها لموت إبراهيم - عليه السلام - ولموت عظيم ، على ما كانت [تقوله] (١١) الجاهلية ، قيل : ولتعليمه سنتها لقوله : (إذا رأيتوهما (١٢) فافزعوا للصلاة) ، وبما أطلع عليه من أمر الجنة والنار فى صلاته ، وهذا

(١) من المالكية .

(٢) فى الأصل : قبلهما .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) من هامة الأصل .

(يا) لفظها في المطبوعة : ليس فيها ركعة .

(١٠) في س : وحجتهم .

(١١) ساقطة من س .

(٣) في الأصل : بمعنى .

(٦ ، ٧) سقط من س .

(٩) في س : لا يرون .

(١٢) في المطبوعة : رأيتها .

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ، نَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، وَإِيهُمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا خَاصَ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) .

وقوله (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله) : خضهما [بهذا] (٢) وكل شيء له

آية لمعان كثيرة ، منها نفى ما كان تعتقده الجاهلية فيهما ، ويقول أهل الفضاء والنجوم من دليلهما على ما يحدث في العالم ، ألا ترى كيف قال في الحديث : (انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس : انكسفت لموت إبراهيم) ، وفي الحديث الآخر : (وكانوا يقولون : لا يخسفان إلا لموت عظيم) ، وكيف وصل كلامه هذا بقوله : أ لا يخسفان (٣) لموت أحد ولا لحياته) ، وأيضا [فلما كان كثير] (٤) من الكفرة يعتقد فيهما من التعظيم ، لأنهما أعظم الأنوار الظاهرة ، حتى ارتقى الحال ببعضهم إلى عبادتهما ، وقال جماعة من الضلال بتأثيرهما في العالم ، فأعلم النبي (صلى الله عليه وسلم) أنهما اثنان على حدوثهما وتفصيها عن هذه المرتبة لطوء التغير والنقص عليهما ، وإزالة نورهما الذي به (٥) عظم في النفوس عنهما ، وأيضا فلما جاء أن القيامة تكون وهما مكسوفان ، ولهذا - والله أعلم - جاء في الحديث الآخر : (فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة! فقيل : في هذا اثنان على قيام الساعة ، وأيضا فإن الآيات غيرها من طلوعهما صاشرهما وجرى البحار وتفجر الأنهار ونمو الثمار وغير ذلك مألوث ، وليس فيها تغير حال ، وهذه [غر] (٦) مألوفة في سائر الأيام والليالي ، صالى هذا أشار بقوله في الرواية الأخرى : (يخوث الله بهما عباده) .

وفيه أنه ليس في قولهم : كسفت لموت إبراهيم ، ما يوجب تكفير قائله ؛ لأنه لم يجعل الفعل في ذلك لغير الله ، صانما قال ذلك القائل إنهما كالدليل والعلامة فكذب ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأن كسوفهما ليس إلا لما (٧) ذكره .

(١)

(٣)

قال الصنعاني في سبل السلام : وفي قوله : (خطب الناس " دليل على شرعية الخطبة بص صلاة الكسوت والى استحبابها ذهب الشافعي وكثر أئمة الحديث .

دفعن الحنفية : لا خطبة في الكسوف لأنها لم تنقل ، وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله (صلى الله عليه وسلم) لم يقصد به الخطبة بل قصد الرد على من اعتقد أن الكسوت بسبب موت أحد متعقب بأن رواية البخاري : (فحمد الله وأثنى عليه) ، وفي رواية : (وشهد ثمة عبده ورسوله) ، وفي رواية للبخاري : (أنه ذكر أحوال لبنة والنار وغير ذلك) وهذه مقاصد الخطبة ، أ .

ه سبل السلام ٧٢ / ٢ .

ساقطة من س

لفظها في المطبوعة : لا يخسفان) .

في المطبوعة : فإن كثيرا .

في الأعمال : بهما .

ساقطة من س .

(٧) في الأعمال : ما .

٣٣٤

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

رَأَيْتُوهُمَا فَكَبَرُوا ، وَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا .

يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ .

يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَبَكَّ إِلَيْكُمْ كَثِيرًا وَلَضَحَكْتُمْ قَلِيلًا ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ .

وَفِي رِوَايَةٍ مَالِكٌ : (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) .

٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَزَادَ : ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ثَلَاثًا ، وَزَادَ أَيْضًا : ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، هَلْ بَلَغْتُ لَمَّا .

٣ - (...) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ج وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ

الرَّثِيئِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَتْ :

وَقَوْلُهُ : (يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ لَمَّا (١) ، قَالَ الْإِمَامُ : مَعْنَاهُ : [مَا

مِنْ أَحَدٍ] (٢) أَمْنَعُ لِلْفَوَاحِشِ مِنَ اللَّهِ ، وَالْغَيُورِ يَمْنَعُ حَرِيمَهُ [وَكَلَمًا] (٣) زَادَتْ غَيْرَتَهُ زَادَ مَنَعَهُ ، فَاسْتَعِيرَ لِمَنْعِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ عَنْ

مَعَاصِيهِ اسْمَ الْغِيَرَةِ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا ، وَخَاطَبَهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَا يَفْهَمُونَهُ .

قَالَ الْقَاضِي : قِيلَ : الْغِيَرَةُ مُشْتَقٌّ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِ الْغَيْرَانِ [لَمَّا رَأَتْ] (٤) مِنْ قَبِيحِ فِعْلٍ

مِنْ غَارٍ (٥) عَلَيْهِ ، [وَتَغْيِيرُ قَلْبِهِ وَهِيَاجَانِ حَفِيزَتِهِ بِسَبَبِ هَتَكِ حَرِيمِهِ لَدَيْهِ عَنْهُمْ ، وَمَنْعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ] (٦) ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَقَدَّسُ (٧)

عَنْ تَغْيِيرِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَغَيْرَتُهُ مَا غَيْرُهُ مِنْ حَالِ الْعَاصِي كَانَ بِانْتِقَامِهِ مِنْهُ وَأَخَذَهُ لَهُ ، وَمَعَاقِبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ : { إِنْ لَمْ يَغْيُرْ

مَا بِقَوْمِهِ حَتَّى يَغْيُرُوا مَا بِنَفْسِهِمْ } (٨) .

وَقَوْلُهُ : لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَّيْتُمْ كَثِيرًا ، قَالَ الْقَاضِي : قَالَ الْبَاجِي : يَرِيدُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَدْ خَصَّهُ اللَّهُ بِعِلْمٍ لَا

يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ، وَلَعَلَّهُ مِمَّا رَأَى فِي

(١) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : (إِنْ مِنْ أَحَدٍ تَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ) ، وَالَّذِي فِي الْمَعْلَمِ : لَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ) .

(٢) الَّذِي فِي الْمَعْلَمِ : مَا أَحَدٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَكُلٌّ مِنْ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَعْلَمِ ، س .

(٤) سَقَطَ مِنْ س .

(٥) فِي س : يَغَارُ .

يَلَا سَقَطَ مِنْ س .

(٧) فِي س : تَقْلُضُ ! .

لَمَّا الرِّعْدُ : ١١ .

وَقِيَا : الْغِيَرَةُ حِمْيَةٌ وَثَنَةٌ ، فَغَيْرَتُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي إِظْهَارِ غَضَبِهِ عَزَّ وَجَلَّ ١٠ يَابِي ٢ / ٥٤ .

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف ٥ لَمْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، نَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَقَامَ وَكَثُرَ وَصْلُ النَّاسِ وَرَأَاهُ ، فَاقْتَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ

رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ) .

رَبَّنَا ، وَلَكَ الْحَمْدُ) ، ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، تُكَبَّرُ فَرَكْعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، هُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ .

رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ سَجَدَ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْإِلاهِ : ثُمَّ سَجَدَ - ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ فَلَكِ ، حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ ، ثُمَّ قَامَ فَنَطَبَ النَّاسَ ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ .

ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ الشَّمْسَ ! وَالْقَمَرَ آيَاتٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِمْ فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ) . وَقَالَ أَيُّضًا : (فَصَلُّوا حَتَّى

مقامه من النار وشناعة منظرها (١) .

وقو" : (أَلَا قَدْ بَلَغْتَ) (٢) : يعنى ما أمر به من التحذير والإنذار ، وما نزل إليهم ، ويدل أنه لم يلزم تبليغ جميع ما شاهدته واطلع عليه من الغيوب ، وتفصيل ذلك الذى قال : الو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً) ، فلو لزم [تبليغه] (٣) لأعلمهم بذلك .

ووقع عند السمرقندى فى حديث قتيبة أول الباب فى الركعة الثانية ورفع رأسه من ركعتها الثانية زبائنة (فأطال القيام وهو دون القيام الأول ثم سجد) (٤) ، وهذه الزيادة وهم وليست عند غيره من رواة مسلم فى هذا الحديث ولا غيره ، وكلهم يقول : (ثم رفع رأسه من الركوع ثم انحدر فسجد) (٥) ، وفى الآخر : (فقال : سمع الله لمن حمده) ، ولم يذكر أحد من الفقهاء التويل فى القيام الذى قبل السجود ، لكن مسلم ذكره فى حديث جابر من رواية أبى الزبير .

وقوله : (فإذا رأيتوها فافزعوا للصلاة) : أى بادروا إليها ، وقيل : اقصدوا ، والفرع يكون بمعنى الاستغاثة ، وبمعنى المبادرة للإغاثة ، وبمعنى الهبوب من النوم وغيره .

(١)

(٢) (٥)

المنتقى ٣٢٨ / ١ وتام عبارته : بعلم لا يعلمه غيره ، ونور به قلبه ، ولعله ن يكون ما آراه فى عرض لطائف من النار ، فرأى منها منظرًا شنيعًا ، لو علمت أمة من ذلك ما علم لكان ضحكهم قليلًا ، وبكاؤهم كثيرًا بشفاننا وخونا .

الذى فى المطبوعة : (أَلَا هَلْ بَلَغْتَ) (اللهم هل بَلَغْتَ " .

(٣) ساقطة من س .

جاءت بها المطبوعة ، وتامها : (وهو دون القيام الأول ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد) .

طريق ابن أبى شيبه ، ولفظه : (ثم انحدر بالمجود فسجد " .

١٤٩ / ب

٦ كم كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف يُفَرِّجُ اللَّهُ عَنْكُمْ) .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هُنَا كُلَّ شَيْءٍ وَعُدْتُمْ ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَرِيدُ أَنْ أَخَذَ قُطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُنِي جَعَلْتُ أَقْدَمُ - وَقَالَ الْمُرَادِيُّ : اتَّقَدَّمُ - وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، حِينَ رَأَيْتُنِي تَأْفِقُ ، وَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ لَحَى

وَهُوَ أَتَدَى سَيْبِ السُّؤْأَمِلَا .

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي الطَّاهِرِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ) .

وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

٤ - (...) وحققنا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِي ٢ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُ : سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابِ

الزُّهْرِيَّ يُخْبِرُ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَفْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا : (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ! فَاجْتَمِعُوا ، وَقَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (فَصَلُّوا حَتَّى يُفَرِّقَ عَنْكُمْ) لَيْسَ يَدُلُّ أَنَّ الصَّلَاةَ سَبَبُ (١) التَّفْرِيجِ دَلِيلًا وَاضِحًا ،

لكن أمرهم بالمبادرة للطاعة عند ظهور هذه الآية العظيمة .

والقدرة الشنيعة لهذا الخلق المعظم عند الناس ، والإخلاص لله تعالى ومخالفة الكفرة الذين يعتقدونهما إلهن .

وقوله : (فصلوا حتى يفرج الله عنكم) : يجب تطويل الصلاة ما لم تنجل ، فإن

أتمها على سنتها قبل الانجلاء لم يلزم الجمع لصلاة أخرى على سنتها (٢) ، ولكن للناس أن يصلوا أفرادا (٣) ركعتين كسائر النوافل ، ويدعوا ويذكروا الله ، و(ن) انجلت وهو في الصلاة ، فاختلف كبراء أصحابنا ، هل يتمها على سنتها ركعة بركعتين أم ركعة واحدة كسائر النوافل ؟

وقوله : (فبعث مناديا : الصلاة جامعة) استحسّن الشافعي هذا ، وهو حسن ، وهم متفقون أنه لا يؤذن لهما .

قال الإمام : في كتاب الترمذي أنه جهر بالقراءة (٤) ، وحكى أن مالكاً قال به ،

[وهذا الذي حكاه الترمذي عن مالك] (٥) رواية (٦) شافعية ، ما وقعت عليها (٧) في [كتاب سوى] (٨) كتابه وفكرها ابن شعبان عن الواقدي عن مالك .

قال القاضي : فذكر مسلم وى حديث الوليد / بن وسلم الآن النبي (صلى الله عليه وسلم) جهر في صلاة

(٢) (٣) (٦) (٧)

في س : بسبب .

قيدها الأبى عنه هكذا : يجب تطويل القرار ما لم تنجل ، فإن أتم الصلاة بسنتها قبل أن تنجلي لم يلزم إعادة الصلاة بسنتها ٢ / ٥٥ .

في س : أفزافا ، وعند الأبى : أفذافا .

أبواب الصلاة ، بما جاء في صفة القراءة في الكسوف (٥٦٣) .

(٥) من المعلم .

قبلها عند القاضي : وهى ، ولا وجه لها بعد إثبات ما أثبتناه عن الإمام .

في س : عليه .

(٨) عند القاضي : غير ، والمثبت من المعلم .

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف ! هس ! وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابْنُ نُمَيْرٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ يُخْبِرُ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

(٩٠٢) قَالَ الرِّفْرِيُّ ٩ : وَأَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَتَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْثٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزَّيْدِيُّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ .

قَالَ : كَانَ كَثِيرُ بْنُ عَتَّاسٍ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ . بِمِثْلِ مَا حَدَّثَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ .

١١٠٢ (2) باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف

٦ - (٩٠١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ يَقُولُ :

: حَدَّثَنِي مِنْ أَصْدَقٍ - حَسْبَتْهُ

الخسوف) وتأوله ! على صلاته بالليل في خسوف القمر .

اختلف العلماء في ذلك ، فأخذ بالجهر فيها بالنهار لهذا الحديث جماعة من السلف ، وقاله محمد بن الحسن وأبو يوسف ، وقاله أحمد وإسحق وفقهاء الحديث ، ورواه معن ، والواقدي عن مالك (١) ، ومشهور قول مالك الأسرار فيهما ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والليث بن سعد وسائر أصحاب الرأي ، وحجتهم تقديرهم القراءة بسورة البقرة وغيرها (٢) ، وقوله في الحديث الآخر : (ولو جهر لعلم ما قرأ نجه) (٣) إلى ما في حديث ابن عباس وغيره من أنه لم يسمع له قراءة (٤) ، وخير الطبري بين الجهر والسر (٥) .
(١) ومن حجتهم في الجهر في صلاة الكسوف إجماع العلماء على أن كل صلاة تصلى في جماعة من صلوات السق سنتها الجهر ؛ كالعدين والاستسقاء ، وكذلك الخسوف .

التمهيد ٣ / ٣١٢ .

(٢) قال أبو عمر : ولذلك روى سمرة بن جندب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (أنه لم يسمع له صوت في صلاة الكسوفه التمهيد ٣٠٩ / ٣ .

(٣) يشير بذلك إلى حديث سمرة الذي أخرجه أبو داود وفيه : (فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط ، لا نسمع له صوتا) كالصلاة ، بمن تال : أربع ركعات ١ / ٢٧١ ، وانظر كذلك : التمهيد ٣٠٩ / ٣ .

(٤) احتج ابن عبد البر برواية ابن عباس التي أخرجه مالك بلفظ : (فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرظ على أن سنة القراءة في صلاة الكسوف أن تكون سرا .

الابق ٣ / ٣٠٨ .

(٥) وفلك في الكسوف .

رجع التمهيد ٣ / ٣١٢ .

٣٣٨

كتاب الكسوف / باب صلاة الكسوف

يُرِيدُ عَائِشَةَ - أَنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَامَ قِيَامًا شَدِيدًا ، يَقُومُ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ ، رَكَعَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ بَجَحَاتٍ ، فَانْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ : (اللَّهُ أَكْبَرُ) ثُمَّ يَرْكَعُ ، وَإِفَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ، فَقَمَّ فَحَمَدَ اللَّهَ ، وَأَشَى عَلَيْهِ .

ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنَّهُمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدًا ، فَإِفَا رَأَيْتُمْ كُسُوفًا فَادْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَنْجِلِيَا) .

٧ - (...) وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى ، قالا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ - وَهُوَ ابْنُ هِشَابٍ - حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَّى لِسِتِّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَّاتٍ .

قال القاضي : قوله في حديث عطاء عن عبيد بن عمير : (حدثني من أصدق حديثه يريد عائشة) (١) كذا عند السمرقندي وغيره من الرواة : (من أصدق - حسبته - يريد عائشة) .

وقوله في هذا الحديث : (ركعتين في ثلاث ركعات) : أى في كل ركعة ثلاث ركعات ، كقوله في الرواية الأخرى : (صلى ست ركعات وأربع سجّات) .

(١) لم تأت بها للطبوعة .

كتاب الكسوف / باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف

(٢) باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف

٣٣٩

٨ - (٩٠٣) وحدثنا عبد الله بن مسلمة القنعبي ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ -

عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَمْرَةَ ، أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ عَائِشَةَ تَسْأَلُهَا ، فَقَالَتْ : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يُعَذَّبُ النَّاسُ فِي الْقُبُورِ ؟ قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

: (عائناً بالله لا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذاتَ غَدَاةٍ مَرَكِبًا ، نَحَسَفَتِ الشَّمْسُ .
قَالَتْ عَائِشَةُ : نَفَرَجْتُ فِي نِسْوَةٍ بَيْنَ ظَهْرِي الْحَجْرِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ مَرَكِبِهِ ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى
مُصَلَّاهُ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ ،

١١٠٣ (3) باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف

وقولها في الحديث الآخر : (ركب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذاتَ غَدَاةٍ مَرَكِبًا نَحَسَفَتِ الشَّمْسُ) ، وذكر فيه أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى من مركبه حتى انتهى (١) إلى مصلاه) وذكرت أنه في المسجد ، وهو في الموطأ من رواية مالك (٢) بمن .
فيه حجة لمالك والجمهور أن سنة صلاتها في المسجد ، وأنه لا يبرز لها ، إذ لو تكلف البروز لها والخروج إليها لفاتت سنتها وتجلت الشحمة
قبل الاجتماع لها ، ولم يدركها كثير من الناس ، ولأنه لم يرو أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاها بالصحراء ، وكفى برجوعه
منها إلى المسجد حجة ، لكن أصبغ وابن حبيب يخيران في صلاتها في المسجد أو الصحراء .

وقوله في هذا الحديث : (ذات غداة مَرَكِبًا) ، وزاد في الموطأ (٣) : (فرجع ضحى) :

لا خلاف أن أول وقتها وقت جواز صلاة النافلة وهو ارتفاع الشمس واختلف في آخره ، فعن مالك في ذلك ثلاث روايات ، إحداهما : للزوال (٤) فلا تصلى بعده وهو معنى قول الليث ، الثانية : تصلى إلى صلاة العصر ولا تصلى بعدها ، وهذا قول كثير من السلف
والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والطبري ، وكثر أصحاب مالك ، والثالثة : ألها تصلى في جميع النهار ، وهو قول الشافعي وأبي ثور وإسحق ، قال : ما لم تصفر الشمس إلى الغروب ، وكذلك يصلى الخسوف (٥) القمر ما لم يطلع (٦) إلى أن يرتفع ، وفيها قول رابع [أيضا]
(٧) : أنها تصلى النهار كله [إلا] (٨) في هذين الوقتين الطلوع والغروب ، وعند

(١) في الأصل : أتى ، والمثبت من المطبوعة ، س .

(٢) كصلاة الكسوف ، بما جاء في صلاة الكسوف ١٨٨ / ٢ .

(٣) السابق ، بالعمل في صلاة الكسوف ١ / ١٨٧ .

(٤) في س : الزوال .

(٥) في س : خسوف .

للا بعدها في الأصل : الشمس ، وهو وهم .

(٧ ، ٨) ساقطة من الأصل .

كتاب الكسوف / باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف

فَقَامَ وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ثُمَّ رَكَعَ ، فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ لِحَوْنِ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكَعَ
رُكُوعًا طَوِيلًا ، وَهُوَ لِحَوْنِ فَلِكِ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ رَفَعَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ .

فَقَالَ : (إِنَّ قَدْ رَأَيْتُكُمْ تَفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ كَفْتَنَةِ الدَّخَالِ) .

قَالَتْ عَمْرُو : فَسَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : فَكُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ بَعْدَ فَلَكِ ، يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

بِمِثْلِ مَعْنَى حَلِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ .

الزوال وهو اختيار ابن المنذر ، وهو (١) على القول بمنع التنفل عند الزوال (٢) .

وقول عائشة : (نُفِجَتْ فِي نِسْوَةِ بَيْنِ ظَهْرِي الْمَحْجَرِ فِي الْمَسْجِدِ) : دليل على صلاة النساء لها ، وخروجهن لصلاتها ، وقد اختلف العلماء في خروجهن لها على ثلاثة أوجه - كما تقدم في صلاة العيد - وهي لازمة للنساء والمسافرين وغيرهم عند مالك ، وعلى مشهور مذهبه ، وعند الشافعي وعن مالك ما يدل أنها لا تلزم إلا من تلزمه الجمعة ، والجمهور على أنهم يجتمع لها ويقدم من يصلي بهن إذا لم يكن يقيمها الإمام ، وكذلك من فائته من الرجال .

وذهب الكوفيون والحسن إلى أنهم يصلون إذا جماعة ، وذهب بعض أئمتنا إلى أن من فائته مع الإمام لا تلزمه .
وذكر كَأ هذا الحديث من رواية سليمان بن بلال الركوع مرتين لا غير ، ثم قال : (ثم رفع وقدمت الشمس فقال ٠٠٠) الحديث ، ولم يذكر سجوداً ولا تكرير ركوع - ! ، وذكر تعوزه من عذاب القبر ، وإخباره - عليه السلام - بذلك ، وفتنة القبر عندنا صحيحة غير مستحيلة ، وسيأتي الكلام عليها في الجنائز وآخر الكتاب .

(١) في الأصل : وهذا ، والمثبت من س .

(٢) راجع في هذا : التمهيد ٣ / ٣١٢ .

كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ...
إلخ

(٣) باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف

٣٤١

من أمر الجنة والنار

٩ - (٩٠٤) وَحِثْنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ هِشَامِ التَّيْشَوَانِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَفْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِأَعْيُنِهِمْ ، فَأَمَّا مَا رَأَى مِنْهُ ، فَكَانَ طَالاً الْقِيَامَ حَتَّى جَعَلُوا يَخْرُونَ ، ثُمَّ رَكَعًا طَالاً ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَمَّا طَالاً ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَّا طَالاً ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَمَّا طَالاً ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ نَحْوًا مِيقَ ذَلِكَ . فَكَانَتْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

ثُمَّ قَالَ : (إِنَّهُ عَرَضَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ تَوَلَّجُونَهُ ، فَعَرَضْتُ عَلَى الْجَنَّةِ ، حَتَّى لَوْ وَقَوْلُهُ : (عرض على كل شيء تَوَلَّجُونَهُ) : أى تدخلونه وتصيرون إليه .

وقوله : (حتى الجنة والنار) (١) : قال العلماء : يحتمل أنه رآهما رأى عين ، وأن

الله كشف له عنهما وفرفري الحجب بينه وبينهما ، كما فرج له عن المسجد الأقصى حتى وصفه ، ويكون قوله على هذا [في] (٢) الحديث : (في عرض هذا الحائط) أحد في جهته (٣) وناحيته أو في التمثيل [بقرب مشاهدته] (٤) ، ويحتمل أن يكون ذلك رؤية علم [ويقين] (٥) وعرض وحى بإطلاعه وشريفه من أمورهما تفصيلاً ما لم يكن يعرفه بعد ، ومن عظيم (٦) شأنهما ما زاده علماً من أمرهما وخشيته وتحذيراً ودوام (٧) ذكر وقلة غفلة ، ولهذا قال : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً والتأويل الأول أولى ، وأشبهه بألفاظ الحديث ، لما ذكر فيه من الأمور التي تدل إنها رؤية عين ، ومثل قوله : (فتناولت عنقولاً) .

وتأخره مخافة أن يصيبه لفتح النار .

قال الإمام : وقوله : (فتناولت منها - يعنى الجنة - قطفاً) (٨) القطف : العنقود وهو اسم لكل ما قطف .

وقوله : (تَكَعَكَتَ) (٩) : جبت ، يقال : تَكَعَكَعَ الرَّجُلُ وَتَكَاعَى وَكَغَ كَعَوْعَا ، إِذَا

(١) جمع القاضى هنا بين طريقى يعقوب بن إبراهيم وبني بكر بن أبى شيبة .

(٢) ساقطة من س .

(٣) فى س : وجهته .

(٤) في س : لقرب المساهدة .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأصل : عظم .

(٧) في الأصل : او دولم .

(٨ ، ٩) وهو ما جاءت به الرواية الأخرى ، طريق سويد بن سعيد .

(١٥٠ /)

٣٤٢ كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ...

إِنِّ لَأَكُونُ يَقُولُونَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتٍ عَظِيمٍ ، وَإِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيكُمُوهُمَا ، فَلِذَا خَسَفَا فَصَلُّوا حَتَّى يَخْلِيَ لِمَا .

أُجْمَ وجي ، قاله الهروي وغيره (١) .

قال القاضي : قد ذكر مسلم هذا الحرف - أيضا - في حديث عطاء عن ابن عباس بعد

هذا وقال فيه : (كَفَفَتْ) مكان (تكعكت) ، وهما بمعنى متقارب ، وقد علل في [هذا] (٢) الحديث كفه وتكعكه عن أخذه بقوله [في الحديث] (٣) : (فقصرت يدي عنط ، وفي آخر : (لم بدا لي أن لا أفعل دا ، وقد يُجمع بين هذين اللفظين أنه بدا له لما تحقق أنه لا يناله ، وانصرف رأيه عن ذلك .

وقوله : (ورأيت جهنم يحطم بعضها بعضا) : أى يكله ، وبه (٤) سميت الحطمة / ؛ لحطمها كل شيء ألقي فيهما ، وأصله الكسر والفساد بعنف .

والسوائب من قوله تعالى : { مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا مَائِيَّةٍ } (٥) كانوا يندرونها في الجاهلية ، يسيبون نوقهم فتبقى سائبة لا تُمنع من رعى (٦) ولا ماء ، ولا ينتفع بها .

وقوله : (يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ) : القُصْبُ - بضم القاف - الأمعاء والخشاش - بفتح

(١) لفظر : مثارق الأنوار ١ / ٣٤٤ ، وقال : وقيل تكعكت رجعت وراءك ، وهو بمعنى ما تقدم .

قلت : ولم يذكر ابن عبد البر لها غير : أخنست وتأخرت .

ثم قال : وقال الفقهاء : معناه تفهقرت ، والأمر كله قريب طم ٣١٨ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سقط من س .

(٤) في س : ومنه .

(٥) المائدة ١٠٣ .

المقصود بالآية هو عمرو بن لحي هو عمرو بن مالك ، والحي لقب له ، وعمرو هذا هو ثول من غير ديق إسماعيل - عليه السلام - ونصب الأوثان ، وبحر البحيرة وأخواتها المذكورات في قوله تعالى : { مَا نَجْعَلُ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا مَائِيَّةٍ وَلَا وَصِيلَةً لِي لَا حَامَ } . والبحيرة كما في البخارى : هى التى يمنع سرها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس .

والسائبة : كانوا يسيبون لآلهتهم فلا يحمل عليها شيء .

الوصيلة : الناقة للبكر تبكر فى أول نتاج الإبل بأنثى ، ثم ثنى بعد بأنثى ، وكانوا يسيبونهم لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى لى بينهما ذكر .

والحام: فحل الابل يضربُ الضراب المعداد ، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه من الحمل ، فلم يحمل عليه شيء ، وسموه (الحامى) ، البخارى ، كالتفسير ، بسورة المائدة ٦ / هلا ، ٦٩ ، ولإظر: تفيير ابن كثير عم ٢٠٣
(٦) فى س : مرعى .

كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف .
 إتح ٣٤٣ (...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو غَسَّانَ !صِمِّمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ ، عَنْ هِشَامٍ ،
 بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مَثْلُهُ .

[illegible]

ح وحد ثنا محمد

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ - وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ اتَّقَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ النَّاسُ : إِنَّمَا انْكَسَفَتِ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَصَلَّى بِالنَّاسِ ! مِائَتَ رَكَعَاتٍ بِ"رَبِّ سَجَدَاتٍ ، بَدَأَ فِكْثَرُ ، ثُمَّ قَرَأَ "فَاطِلَ الْقِرَاعَةِ" ، ثُمَّ رَنَحُوا مِمَّا قَامَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَرَأَ قِرَاعَةً أَوَّلَ الْقِرَاعَةِ الِالْوَلَى ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوًا مِمَّا قَامَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَرَأَ قِرَاعَةً أَوَّلَ الْقِرَاعَةِ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوًا مِمَّا قَامَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ أَثْنًا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، لَيْسَ فِيهَا رُكْعَةٌ إِلَّا الَّتِي قَبْلَهَا أَطْوَلُ مِنَ الَّتِي بَعْلُهَا ! ، وَرُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ تَأَخَّرَ وَتَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَهُ ، حَتَّى انْتَهَيْنَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّسَاءِ - ثُمَّ تَقَلَّمَ وَتَقَلَّمَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى قَامَ فِي مَقَامِهِ ، فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ ، وَقَدْ أَصَبَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ ، وَإِنَّهُمَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لِمَوْتِ بَشَرٍ - فِينَا وَآيَتُهُمْ شَيْءٌ مِنْ لَحْلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى تَخْلَى .

مَّا مِنْ شَيْءٍ تُوعَدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْأَتَى هُنَّ ، لَقَدْ جِئَ بِالنَّارِ .
وَذَلِكُمْ جَنْ رَأَيْتُونِي تَأَخَّرْتُ مُحَافَةً أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِحْجَنِ يَجْرُ قَصْبُهُ فِي النَّارِ ، كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ
بِمُخْجِنِهِ ، فَمِنْ دُطْنٍ لَهُ قَالَ : إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمُخْجِنِي ، وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ فَصَبَّ بِهِ ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهَرَّةِ الَّتِي رَبَطْتُهَا فَلْتَمَّ تَطْعَمَهَا ، وَلَمْ
يَخْلُهَا وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَتَيْنِ - خَشَّاشِ الْأَرْضِ : هَوَامَهَا ، وَقِيلَ : صِغَارِ الطَّيْرِ ، وَيُقَالُ بِكُسْرِ الْخَاءِ أَيْضًا - حَكَى عَنْ أَبِي عَلَى فِيهِ الضَّمُّ
أَيْضًا ، وَقِيلَ : لَا يُقَالُ فِي الطَّيْرِ إِلَّا بِالْفَتْحِ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْخَشَافُ ! شَرَارِ الطَّيْرِ ، وَفِي تَعْذِيبِ اللَّهِ هَذِهِ الْمَوَاةُ حِينَ مَاتَتْ [فِي هَرَّةٍ
رَبَطْتُهَا] (١) بِخَدَشِهَا إِيَّاهَا ، الْمَوَاخِذَةُ عَلَى الصِّغَاثِ ، وَلَيْسَ فِيهَا أَنَّهَا عَذِيبَتْ عَلَيْهَا (٢)

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : قبلها .

٣٤٤ كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ..

إِنِخ تَدَعَهَا كُلُّ مَنْ خَشَّاشِ الْأَرْضِ ، حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا ، ثُمَّ جِئَ بِالْجَنَّةِ ، وَذَلِكَ حِينَ رَأَيْتُونِي تَقْدَمْتُ حَتَّى قُتُّ فِي مَقَامِي ، وَلَقَدْ مَلَدْتُ يَدَيَّ وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَتَأَوَّلَ مِنْ ثَمَرِهَا لِيَتَنَبَّهُوا إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَفْعَلَ ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ تَوَعَّدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي لِاتِي هَذِهِ .

١١ - (٩٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ !

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي ، فَقُلْتُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ يُصَلُّونَ ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ .
فَقَالَتْ : آيَةٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ .

فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْقِيَامَ جِدًّا ، حَتَّى تَجَلَّأَنِي الْغَشْيُ ، فَاخَذْتُ قَرِيبَةً مِنْ مَاءٍ إِلَى جَنْبِي ، فَجَعَلْتُ أَبَّ عَلَى رَأْسِي أَوْ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْمَاءِ .
قَالَتْ : فَأَنْصَرَتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ! .

خَطَّبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) النَّاسَ ، بِالنَّارِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ كَانَتْ كَافِرَةً ، فَزِيدَتْ بِذَلِكَ عَذَابًا (١) .
وَلَفَحَ النَّارُ : ضَرْبٌ لَهَا وَتَأْثِيرُهُ { تَيْفَحُ وَجُوهَهُمُ النَّارُ } (٢) ، وَاللَّفْحُ أَكْثَرُ تَأْثِيرًا مِنَ النَّفْحِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَلَنْ يَأْتِيَهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ } (٣) أَيْ أَدْنَى شَيْءٍ مِنْهُ ، قَالَ الْهَرَوِيُّ .
و (أَضَتْ الشَّمْسُ) : أَيْ رَجَعَتْ لِحَالِهَا الْأُولَى ، وَكُشِفَ عَنْهَا الْكُفُوفُ .
وَقَوْلُهُ : (حِينَ رَأَيْتُونِي أَقْدَمَ) - بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الْقَافِ - بِمَعْنَى مَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (أَتَقْدَمُ (٤)) .
وَالْمُحْجَنُ : الْعَصَا مَعْقُوفَةُ الطَّرَفِ .

وَفِي الْحَدِيثِ : الدَّلِيلُ عَلَى الْمَعَاقِبَةِ عَلَى الْعَبَثِ بِالْحَيَوَانِ دَاهِلَاكُهُ ، لِغَيْرِ (٥) مُنْفَعَةٍ لِمَا ذَكَرَ مِنْ تَعَذُّبِ الْمَرْأَةِ بِرِبْطِ الْهَرَّةِ ، حَتَّى مَاتَتْ ، وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ - أَيْضًا - فِي قَاتِلِ الْعَصْفُورِ بِخَوْذِ ذَلِكَ (٦) .
وَقَوْلُهَا : (حَتَّى تَجَلَّأَنِي الْغَشْيُ) وَ (الْعَشْيُ) : رَوَيْنَاهُ هُنَا وَفِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِكُسْرٍ .

(١) بَعْدَ مَا نَقَلَ النَّوَوِيُّ كَلَامَ الْقَاضِي قَالَ : وَلَيْسَ بِصَوَابٍ ، بَلِ الصَّوَابُ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا عَذِبَتْ بِسَبَبِ الْهَرَّةِ ، وَهُوَ كَبِيرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا رِبْطَتَهَا ، وَأَصْرَتْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَتْ ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى الصَّغِيرَةِ يَجْعَلُهَا كَبِيرَةً ٢ / ٥٦٩ ، وَقَدْ أَحْسَنَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ حِينَ قَالَ : وَأَبْدَاهُ الْقَاضِي احْتِمَالًا ، وَأَغْرَبَ النَّوَوِيُّ فَأَنْكَرَهُ قَالَ : وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهَا كَافِرَةً : مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ وَنَبُو نَعِيمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ .

الْفَتْحُ ٦ / ٤١١ .
(٢) الْمُؤْمِنُونَ : ١٠٤ .
(٣) الْأَنْبِيَاءُ : ٤٦ .
(٤) الَّذِي فِي الْمَطْبُوعَةِ : تَقَدَّمَ .
(٥) فِي س : بِغَيْرِ .

(٦) فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَالدَّارِمِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَرْفَعُهُ قَالَ : (مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ! قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ : (حَقُّهَا أَنْ تَذْبَحَهَا فَتَكُلَهَا وَلَا تَقْطَعَ رَأْسَهَا فَيُرْمَى بِهَا) كَالضَّحَايَا ، بَمَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا ، لِلْكِبَرِيِّ

٣ / ٢٧٣ ، الْمُسْنَدُ ٢ / ٦٦ ، ١٩٧ ، ضَالِدَارِمِي ، كَالْأَضَاحِي ، بَمَنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنَ الدُّوَلَبِ عِثًا ٢ / ٨٤ .
كِتَابُ الْكُفُوفِ / بَابُ مَا عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي صَلَاةِ الْكُفُوفِ ...

إِنْخ - ٣٤٥ حَمْدَ اللَّهِ وَأُثْنِيَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ ، مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَلْنِ رَأْيَتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هُنَا ، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ ، صَانَهُ قَدْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا أَوْ مِثْلَ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ - لَا الْخَرَى أَيْ فَلَكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ : مَا عَلَيْكَ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَأَلَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤْمِنَةُ - لَا أَنْ رَى أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ : هُوَ مُحَفَّدٌ ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ، جَاءَنَا بِالْبَيْتَاتِ وَالْهُدَى ، فَأَجَبْنَا وَأَطَعْنَا ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
فَيَقَالُ لَهُ : نَمَّ .

قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنَّكَ لَتُؤْمِنُ بِهِ ، فَمَنْ صَالِحًا .

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوِ الْمُرْتَابُ - لَا أَدْرِي أَى فَلَكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ لَا .

١٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، قَالَتْ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَإِذَا لِنَاسٍ قِيَامٌ ، صَادًا هِيَ تُصَلِّي ، فَقُلْتُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ وَاقْتَصَّ الْحَلِثُ بِنَحْوِ حَلِثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ .

١٣ - (...) أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : لَا تَقُلْ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ ! ، وَلَكِنْ قُلْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ ! .

الشين في الأولى وثقل الياء ، وبسكون الشين في الثانية وهما بمعنى ، وهى الغشاوة وذلك لطول القيام ولكثرة الحرث ولذلك جعلت تصث على رأسها الماء ؛ ولذلك قال في الحديث الآخر : (في يوم شديد الحر " (١)) ، ثم قال : (فأطال القيام حتى جعلوا يخرون) ، أى يسقطون فيه أن الغشى الخفيف لا ينقض الطهارة ، ووقع عند الطبرى العشى بالعين المهملة مع لسكون الشين ، وليس بشيء . وإشارتها برأسها إلى السماء ، وقول أسماء : (فقلت آيآ) قالت : (نعم) أى بالإشارة أيضا ، كله دليل على جواز الإشارة ، ومثل هذا العمل في الصلاة وصحتها الماء على رأسها [ووجهها] (٢) في الصلاة من ذلك ، لاسيما في النوافل وغير الفرائض ، وكذلك تأخر النبي (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة وتقدمه ومذهبه ، كل هذا من الباب ، وقد تقدم الكلام فيه .

وقوله في ذكر فتنة القبر : (فأما (٣) المنافق أو المرتاب ! : دليل على أن الشاك في نبوة النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يصح إيمانه ، وأن الإيمان لا يتم إلا بالتصديق له وقد يحتج به من يرى (١) أخرجه أبو داود .

سبق ١ / ٢٦٩ ، النائي في اللصغرى طم ١١٠ ، كلاهما من حديث جابر .

(٢) صاقطة من الأصل .

(٣) في المطبوعة : وأما .

٣٤٦

كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ... إلخ

١٤ - (٩٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا ٨ شَأْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهَا قَالَتْ : فَرَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمًا - قَالَتْ تَعْنِي يَوْمَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ! - " فَاحْذَرُوا حَتَّى ادْرَكَ بِرِدَائِهِ ، فَقَامَ لِلنَّاسِ قِيَامًا طَوِيلًا ، لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَتَى لَمْ يَشْعُرْ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) رَكَعَ - مَا حَثَّ أَنْهُ رَكَعَ ، مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمْوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهِنَا أَنَّ مَجْرَدَ التَّقْلِيدِ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ غَيْرِ نَافِعَةٍ ، لِقَوْلِهِ : (سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ (١)) ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا إِذَا هُوَ لَمْ يُصَمِّ عَقْدَهُ وَلَا أَطْمَأْنَنَتْ نَفْسُهُ ، وَإِنَّمَا قَالَ كَلَامًا لَا يَعْتَقِدُ صَحَّتَهُ ، وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ .

وقوله للمؤمن : (نم (٢) صالحا) : أى وإلا روع عليك مما يروى به الكفرة من العرض على النار ، أو غمره من عذاب القبر .

وقوله : (علمنا إن كنت مؤمنا) (٣) : بالكسر ، أى أنك مؤمن قاله الداودى ، كما

قال تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ } (٤) ، أى أنتم ، وقال : { وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا } (٥) وهو لم يزل كذلك ، والأظهر أنها على بابها ، أى علمنا أنك كنت مؤمنا ، وكذلك أنت ، وعليه مجمل الآية ، وقد يكون قوله : (إن كنت مؤمنا) نى في علم الله ، كما

قيل في قوله تعالى : وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (٦) وقيل ذلك دى قوله : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ } أيضا .

وقوله : (ما علمك بهذا الرجل لما : يريد النبي محمدًا (صلى الله عليه وسلم) ، كنى [عن] (٧) نفسه ، قيل : يحتمل أنه سفي كالمليس في قبره ، أو مثل له ، والأظهر أنه سمي له .

وقولها : (فزع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم كسفت الشمس) يحتمل أنه دعر لذلك ، كما قال

في الحديث الآخر : (فقام فزعاً يخشى أن تكون الساعة) ، ويحتمل أن يكون من الفزع الذى هو المبادرة إلى الصلاة كما قثمناه . (٢)

للذى في المطبوعة : فقلت .

في المطبوعة : فتم .

في س : (قد علمت إن كنت لمؤمننا ، ، وفي المطبوعة : (قد كما نعلم إنك لتؤمن به) + عمران : ١١٠ .

النساء : ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ ، وللفتح : ٤ .

البقرة : ١٦ ، ١ ، لأنعام : ١٤٠ ، يونس : ٤٥ .

ساقطة من الأصل .

كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ...

إلخ ٣٤٧ الإسناد ، مثله .

وَقَالَ : قِيَامًا طَوِيلًا ، يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ .

وَزَادَ : جَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَرْأَةِ أَسَنَ مِنِّي ، ! إِلَى الْآخَرِ هِيَ أَسَقَمُ مِنِّي .

سئه ص ، ٥ ، ص ص ، ص ممص صير ، ص نص ، ص نص نص

١٦ - (...) وحدثني احمد بن سعيد الدارمي ، حدثنا حبان ، حدثنا وهيب ، حدثنا منصور ، عَنْ أَمِّهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ،

قَالَتْ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَفَزِعَ ، فَأَخْطَأَ بَدْرُوعَ ، حَتَّى ادْرَكَ بَرْدَائِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

قَالَتْ : فَقَضَيْتُ حَاجَتِي ثُمَّ جِئْتُ وَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَائِمًا .

فَقُمْتُ مَعَهُ ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى رَأَيْتُنِي أَرِيدُ أَنْ أَجْلِسَ ، ثُمَّ أَلْتَفَتُ إِلَى الْمَرْأَةِ الضَّعِيفَةِ ، فَأَقُولُ هُنَا ! أضعفُ مِنِّي ، فَاعِ قَوْمُ .

فَرَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، حَتَّى لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ خَيْلًا إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ .

وقولها : (فأخطأ بدرع) كذا عند جميع شيوخنا ، قال الهروي : يقال لمن أراد أن يفعل شيئاً ففعل غيره ، أخطأ ولمن فعل غير

الصواب أخطأ ، فعناه : أن النبي - عليه السلام - لاستعجاله غلط في ثوبه فلبس ! رع غيره ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر :

(فأخذ درعاً) .

وقوله : (حتى أدرك بردائه) ووقع في بعض الروايات نخطأ ، ولعله خطى ، قال

ابن عرفة : يقال : أخطأ في العمد وغير العمد ، وخطى بمعناه ، وكلاهما مهموز .

[قال الأزهري : أخطأ إذا لم يتعمد ، وخطى إذا تعمد ، والخطأ ضد الصواب مهموز] (١) يمد ويقصر ، والمذ قليل ، والمصدر ممدود

، خطأ وأخطأ ، وقرأ الحسن : (خطأً] كبيراً (٢) بالمد والفتح ، والخطأ بالكسر وسكون الطاء : الإثم ، وقرأ نافع : (خطأً] (٣)

كبيراً (٤) ويقال فيه أيضا : الخطيئة والخطيئة ، وقيل : إن خطأ لغة في الخطاء مثل بخس وبخس ، وأما قراءة من قرأ : خطأ ،

بالكسر والمد ، فعني آخر من التخطي ، أى مجاوزة عن الحق إلى الباطل ، وقد أنكرها النحاس (٥) .

قال مسلم : ثنا سويد بن سعيد ، ثنا حفص بن ميسرة ، كذا لعامة شيوخنا وسائر النسخ ، وكان في كتاب شيخنا أبي محمد بن أبي

جعفر من طريق الهوزنى : ثنا هرون بن سعيد (٦) .

وقوله في بعض هذه الأحاديث : (فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله) (٧) قد بين - عليه

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر : معاني القرنين ١٤٧ / ٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) وهي قراع! ابن عامر .

انظر : حجة القراعت : (٥) فقال : فلا يعرف في اللغة ولا في كلام العرب .

معاني للقراق ١٤٨ / ٤ .

(٦) والاثنان من شيوخ مسلم .

(٧) الحديث السابق .

٣٤٨ كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ...

إلخ ١٧ - (٩٠٧) حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، حدثني زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فصلَّى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والناس معه ، فقام قياماً طويلاً قدر نحو سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً ، وهو! ون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو! وركع الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو! ون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو! ون الركوع الأول ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس ، فقال : (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله .

لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله) .

قالوا : يا رسول الله ، رآشاك تناولت شيئاً في مقامك هنما ، ثم رليناك كففت .

فقال : (إني رأيت الجنة ، فتناولت منها عنقودم ، ولو أختته كلتم منه ما بقيت الدنيا .

رأيت النار ، فلم أر كاليوم منظم قط ، ورأيت كثر أهلها النساء) قالوا : بيم يا رسول الله ؟ قال : (بكفرهن) .

قيل : أيكفرن بالله ؟

السلام - بفعله وقوله أن ذكر الله هنا في الصلاة وبالصلاة ، وقد تقدم تفسير كفران العشير قبل هذا وكونه الزوج (١) ، ووقع هنا للهوزنى : (العشيرة) ، ولا تعرف هذه الرواية ، لكنها توافق أحد التأويلين في العشير المتقدم .

وفيه ذم كفران (٢) الإحسان وفي إطلاق النبي (صلى الله عليه وسلم) اسم الكفر عليه حجة لمن أطلق ذلك في أهل المعاصي أيضاً ، وأنه ليس المراد به [الكفر] (٣) حقيقة وإنما هو ستر المعروف وترك شكره .

ولذلك ترجم البخاري على مثل هذا : كفر دون كفر (٤) .

وأما رؤيته كثر أهلها النساء لليلة التي ذكرها زائداً على ما يجمعهم مع الرجال من الكفر بالله وغير ذلك من المعاصي الموجبة للعقاب .

ولهذا ترجح رواية يحيى بن يحيى

(١) في صلاة العيدين .

وقد أخرج النسائي والبخاري والحاكم بأسانيد بعضها صحيح عن عبد الله بن عمر قال : الا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه) ، ونخرج ابن عبد البر بإسناده إلى ابن عباس قال : إن امرأة قالت : يا رسول الله ، ما خير ما أعلت المرأة ؟ قال : (الطاعة للزوج والاعتراض بحقه) .

التمهيد ٣ / ٣٢٨ ، وفطر : للترغيب وللترهيب للمنرى ٣ / ١٣ .

(٢) من س ، وفي الأصل : كفر .

(٣) من س .

(٤) كالايمان ، بكفران العشير وكفر بعد كفر ١ / ١٤ ، وجاء في الفتح : وكفر ثن كفر ١ / ١٠٤ .
قال : وأما قول المصنف : (كفر ثون كفر) فأضار بلى أثر روله لحد في كتاب الايمان من طريق عطاء بن أبي رباب وغيره .
كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الكسوف ...

إلخ
٣٤٩

قَالَ : (بِكُفْرِ الْعَشِيرِ ، وَبِكُفْرِ الْإِحْسَانِ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنِ الدَّهْرَ ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ) .
(...) وحدثناه مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ - يَغْنِي ابْنَ عَيْسَى - أَخْبَرَنَا مَالُثٌ ،
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، فِي هُنَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : ثُمَّ رَأَيْتُكَ تَكْعَكَعْتَ .

الأندلسي في هذا الحديث في قوله : أَيْمُنُ بِاللَّهِ ؟ قال : (ويكفرن الإحساناً (١) بزيادة واو ، ولم يروه كذا غيره ، وغلطه في ذلك بعضهم ، وقال : قد أثبت لمن الكفر بالله ، وهذا لا يلزمه ، إنما أشار إلى تقسيمهم وتكثير الأسباب الموجبة لكثرتهم في النار ، وأن منهم من يكفر بالله ، ومنهم من يكفر الإحسان ، فجاءت روايته حسنة صحيحة غير مردودة ، ورواية من أسقط الواو صحيحة أيضاً ، أى لم يكفر جميعهم ، ولكن كفرهم (٢) بأن منهم من يكفر الإحسان .
وفيه أن سوء عشرة الزوجين وترك قضاء حق الزوج وعقوبه موجب للعقاب .
ووقع في هذا الحديث في الأم تخليط من الرواة عن مسلم ، فسقط من رواية السمرقندي في أول الحديث ذكر الركوع الأول والقيام الذي يليه من الركعة الأولى ، وهو ثابت مستقيم مجوّد لغيره ، ولسائر الرواة .

١١٠٤ (4) باب ذكر من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجّادات

١١٠٥ (5) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف (الصلاة جامعة

وقوله فيما أجمعوا عليه وهو : (دون القيام الأول ودون الركوع الأول) يُصْنَحُ وَهُمْ
من أسقط ذلك .

وسقط من رواية العذري والسمرقندي القيام الثاني ، والركوع الثاني من الركعة الثانية ، وثبت لغيرهما وهو الصواب .

(١)

(٢)

والذي في المطبوعة : (ويكفرن الاحسان) .

ورواية يمحس بن يحيى أخرجه للترمذى بهذا اللفظ .

قال أبو عمر : (ويكفرن الاحسان) ، وهكذا رواه يحيى بن يمحس : (ويكفرن العشير) بالواو .

وقد تابعه بعض من نقد عليه ذلك أيضاً غلطاً كما عُدَّ على يمحس ، والمحفوظ فيه عن مالك من رواية ابن القاسم ، وابن وهب ، وللقعني ، وعامة رواة الموطأ ، قال : (يكفرن العشير) بغير واو ، وهو الصحيح في المنى ، وأما رواية يمحس فالوجه فيها - والله أعلم - أن يكون السائل لما قال : أيكفرن بالله ؟ لم يجبره عن هذا جواثا مكشوفاً ، لاحاطة العلم بأن من النساء من يكفرن بالله ، كما أن من الرجال من يكفر بالله ، فلم يحتج إلى ذلك ؛ لأن المقصود في الحديث يلى غير ذلك ، كانه قال : د ان كان من النأ من يكفرن بالله فإنهن كلهن في الغالب من أمرهن يكفرن الاحسان .

التمهيد ٣ / ٣٢٣ .

في ص : كفروا .

٣٥٠
کتاب الکسوف / باب ذکر من قال إنه رکع ثمان ...

إلخ

(٤) باب ذكر من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجعات (١)

١٨ - (٩٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ، ثَمَانِ رَّكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَّاتٍ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، مِثْلُ فَلَكٍ .

١٩ - (٩٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَا شَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَبِيبٌ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ : قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ ، قَالَ : وَالْأُخْرَى مِثْلُهَا .
(١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْبَابِ لِلْسَّابِقِ .

كتاب الكسوف / باب ذكر النداء بصلاة الكسوف ...

داخل

(٥) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف (الصلاة جامعة

٣٥١

٢٠ - (٩١٠) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ؟ لَوْ تَصَرَّ ، حَاشَا أَبَا مُعَاوِيَةَ - وَهُوَ شَيْبَانُ النَّحْوِيُّ - عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَيْطُ فَتَدَّ اللَّهُ بَيْطَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَانَا يَزِيدُ بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : أَخْبَوْنِي ؟ لَوْ سَلَمَةَ بْنُ فُتَيْهَةَ الرَّحْمَنِ ، عَنْ خَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا انْكَسَمَتِ الشُّفُودُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، نُودِيَ بَ (الصَّلَاةَ جَامِعَةً) .

فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثَجَلَى عَنِ الشَّمْسِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ :
مَا رَكَعْتُ رُكُوعًا قَطْ ، وَلَا سَجَدْتُ سَجُودًا قَطْ ، كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ .

۲۱ - (۹۱۱) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ

أَيُّ حَازِمٍ ، عَنْ أَنْ مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ الشَّمْسَ ! وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدَهُ ، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَفُّوا وَادْعُوا اللَّهَ ، حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ) .

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنَّ الشَّمْسَ ! وَالْقَمَرَ لَيَسَّ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ، وَثُكْلُهُمَا آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ الْقَاهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَقُومُوا فَصَلُّوا) .

٢٣ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي (ثيب!) ، حدثنا وكيع وأبو أسامة وابن غير .

こ

ص ص ممر ه ص ، ه ، ه ص صئه ص ص وص ص ! ص ص ممص ه ، ء ، ص ص ص ص ص ، وحدثنا إِيْحَقْ بِن
إِبْرَاهِيم ، اخبرنا جھیر و وکیع .

ج وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان ومروان، كلهم عن إسماعيل، بهذا الإسناد.

وفي حديث سُفْيَانَ وَوَكَيْعٍ : اِثْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ النَّاسُ : اِنْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ .
٢٤ - (٩١٢) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْإِسْخَرِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ بَرِيدٍ ، عَنْ أَبِي بَرَّةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي

٣٥٢ كتاب الكسوف / باب ذكر النداء بصلاة الكسوف ...
إِلْحَ زَمَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَامَ فَزَعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ، حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ ، فَقَامَ يُصْنِفُ بِأَنَّ طَوْلَ قِيَا وَرُكُوعِ وَسُجُودِ ، مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ ، ثُمَّ قَالَ : (إِنْ هُنَا آيَاتُ اللَّهِ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ ، لَا تَكُونُ لِقَوْمٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِفَّا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا يَخَافُزِعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدَعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ) .
وفي رواية ابن العلاء : كَسَفَتِ الشَّمْسُ .
وَقَالَ : (يَخْوَفُ عِبَادَهُ) .

٢٥ - (٩١٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ٩ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ حَيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أُرْمِي بِأَسْهُمِي فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذْ اِنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَنَبَذْتُهُنَّ . وَقُلْتُ : لَا نَنْظُرَنَّ إِلَى مَا يَحْدُثُ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي اِنْكَسَافِ الشَّمْسِ ، الْيَوْمَ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ، يَدْعُو وَيُكْتِرُ وَيُحْمَدُ وَيَهْفُلُ ، حَتَّى جَلَى عَنِ الشَّمْسِ ، فَقَرَأَ سُورَتَيْنِ وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ .

٢٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبُلَاةُ عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ حَيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - قَالَ : كُنْتُ أُرْتَمِي بِأَسْهُمِي إِلَى الْمَلِيَّةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَنَبَذْتُهَا .

فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، لَا نَنْظُرَنَّ إِلَى مَا حَدَثَ لِرَسُولِ اللَّهِ حَدَثٌ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ .
قَالَ : فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ ، رَافِعٌ يَلِيهِ ، فَجَعَلَ يُسَبِّحُ وَيُحْمَدُ وَيَهْفُلُ وَمُمْتَرٌ وَبَدَعُو ، حَتَّى حَسِرَ عَنْهَا .
قَالَ : فَلَمَّا حَسِرَ عَنْهَا ، قَرَأَ سُورَتَيْنِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ ، أَخْبَرَنَا الْجَرِيرِيُّ ، عَنْ وَقوله : فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : (فَقَامَ يُصَلِّي بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ) ، وَكَذَا

قول عائشة : " مَا سَجَدْتُ قَطُّ وَلَا رَكَعْتُ سَجْدًا وَلَا رُكُوعًا أَطْوَلَ مِنْهُ (١) ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ : (وَرُكُوعُهُ نَحْوُ (٢) مِنْ سَجْدَتِهِ) : حجة لمذهب المدونة ، وقول إسحق وبعض أصحاب الحديث ، وحكاها الخطابي عن الشافعي أنه يطيل فيها السجود على نحو قيامه وركوعه ، وقال مالك في المختصر : إنه لا يطول السجود ، وأنه كسائر سجود الصلوات ، (١) طريق محمد بن رافع ، لكن لفظه هناك في المطبوعة : (مَا رَكَعْتُ رُكُوعًا وَلَا سَجَدْتُ سَجْدًا قَطُّ كَانَ طَوْلُ مِنْهُ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : نَحْوُ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ وَس .
كتاب الكسوف / باب ذكر النداء بصلاة الكسوف ...
إِلْحَ ٣٥٣ حَيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أُرْمِي بِأَسْهُمِي إِلَى عَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى ، إِذْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ .
ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حُلِيِّهَا .

٢٨ - (٩١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ كُلِّحَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الضَّلِّيقي ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَمَرٍ ، أَنَّهُ " كَانَ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ قَالَ

: (إِنَّ التَّمَنِّيَّ وَالْقَمَرَ لَأَيُّ خُسْفَانٍ لَمُوتٍ أَحَدٌ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَتَكَتْ! مَا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتَهُمَا فَصَبَّوْا) .
 ٢٩ - (٩١٥) ! وَحَدَّثَنَا أَبُو تَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُوَيْرٍ ، قَالَا :
 حَدَّثَنَا فَضْلُ بْنُ الْمُقَمَّمِ - حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : قَالَ زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ - يَسْمَعُ
 الْمُفِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ : أَنْكَسَفَتِ التَّمَنُّدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
 : (إِنْ أَلْتَمَسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ جَمْعُ آيَاتٍ أَلِهَ ، لَا يَنْكُسِفَانِ لِمُوتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتَهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ
 لَا يَطُولُ كَثِيرًا وَهُوَ أَوْلَى ! ثِيَابِي الْمَعُوفُ .

١٢ - 11 - كتاب الجنائز

١٢٠١ (1) باب تلقين الموتى : لا إله إلا الله

وفوه في حديث عبد الرحمن بن سمرة : (١) فجعل يس! بهج ويقصد ويدمحو [(١) حتى
 حُسِرَ عنها أ ف! لما حُسِرَ عنها لم (٢) قرأ سورتين وهلي ركعتين) : ومعنى (حُسِرَ) ، كُشِفَ وأرِيل ما بها ، والحاسو النى ل الرغ
 عليه ، وهو بمعنى (جَقَى) في الرواية الأخوى ، ظاهره أن المعلاة إنما كانظ بعد أن حُسِرَ عنها .
 قال الإمام : إن كانت صلاتة بحد الانحلاء لم (٣) يق! مد بها علاه كمسوف فلا تفتقر
 الى تكرار ركوع أو سجود! (٤) !
 وقوله : (أَقْرَمَى) : أى أرمى الأكواض ، كما قالوا فى ال! وواي! الأخرى ، أرم! وأرثى وأترامى هـ
 رفوه فقد يث عبد الله من عمر : (ركعتين فى سجدا) : أن فى رثعة " وتد تقدم
 أنه يعبر بالسيدة عى الركعة .
 ل! هرله : (فعفا وأيتموها فادعوا الله وصسوا صت! تمثكن! ثمف) وتس! وبقه فى ذلك كين
 (١) الذى فى المطبوعه : ! فحمل! معغ ، وحمل ، وإل ، ريكتر ، ر" محر) .
 (٢) ، سقط صق س ، (٣) لى المال ة فلم ، والمثبت من المحلم .
 (٤) رالده فى المال طولى ما فى المعالم .
 وَصَلُّوا حَتَّى يَنْكَشِفَ لَا .
 كتاب الكسوت / باب ذكر النداء بصلاة الكسوت ...
 إنلح

الكسوف ، ذهب إلى هذا من [رأى] (١) أن حكم صلاتهما واحد فى الهيئة والتجميع [وهو] (٢) الشافعى وجماعة فقهاء أصحاب
 الحديث ، وروى عن جلة من الصحابة (٣) ، ووالم الليث وعبد العزيز ، ولكنهما لم يريا فى ذلك تجميغا (٤) ، وذهب مالك وأبو
 حنيفة إلى أن الصلاة فيها ركعتان كسائر النوافل ، يصلها الناس أفذاذاً ، ولا يجمعون ، وأجاز أشهب التجميع فيها ، واختلف عن
 مالك فى الخروج لصلاتها إلى الجامع ، والمعروف عنه أن الناس لا يلزمون ذلك ؛ لما فيه من المشقة وظلمة الليل ، وحجتهم فى هذا كله
 : أن النبى (صلى الله عليه وسلم) إنما جَمَعَ وسن صلاة الكسوت للشمس (٥) ، وبقي أمره بالصلاة لكسوت القمر على المعهود من
 سائر صلاة النوافل ، وقد استدلل قوم بعموم قوله : (آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا) (صاذا رأيتموها) على لزوم ذلك
 من سائر الآيات من الزلازل ، والصواعق ، والهاد (٦) ، والرياح الشديدة ، والظلمة فى الأفق ، وشبهه من الآيات ، فذهب أحمد
 دايسحق وأبو ثور وأشباه من أصحابنا إلى الصلاة عند ذلك ، وروى عن ابن عباس وابن مسعود (٧) وذهب مالك والشافعى إلى أن
 ذلك لا يلزم ، وحجتهم رفع

(١ ، ٢) ساقطة من س .

(٣) وهو اختيار أحمد هاشق وأبي ثور وداود والطبري ، وهو قول الحسن وإبراهيم وعطاء ، وحجتهم في ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الشصى والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فعفا رأيتم ذلك فاذكروا الله) ، قال الشافعي : فكان الذكر الذى قع إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند كسوف الشمس هو الصلاة المذكورة ، فكذلك خسوف القمر يجمع الصلاة عنده على حسب الصلاة عند كسوف الشصى ؛

لأنه كلتي قد جمع بينهما في الذكر ، ولم يخص إحداهما من الأخرى بشيء ، وعرفنا كيف الصلاة عند إحداهما ، فكان دليلاً على الصلاة عند الأخرى .

قال أبو عمر : وهو المروى عن ابن عباس وعثمان بن عفان .
للتمهيد ٣١٦ / ٣ .

(!) فقد جاء عن الليث بن سعد : لا يجمع في صلاة القمر ، ولكن الصلاة فيها كهمهة الصلاة في كسوف الشصى .

قال أبو عمر : وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة ، ذكره ابن وهب عنه ، وقال ذلك لقول رسول الله كلتي : (بدأ رأيتم ذلك بهما فاقى عوا إلى الصلاة) .

(٥) واحتجوا لذلك بأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما خطب الناس لأنهم قالوا : إن الشمس كُسفمت لموت إبراهيم ابن النبي كله ، فلذلك خطبهم يُعرثهم أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته .
للتمهيد ٣١٧ / ٣ .

يلاً) الهاد : هى الرمح الخفيفة اللينة .

(٧) فقد روى حماد بن سلمة عن قتادة عن عبد الله بن الحارث ، قال : (زلزلت الأرض بالبصرة ، فقال ابن عباس : والله ما أدرى ، أزلزلت الأرض أم بى أرض ؟ فقام بالناس ، فصلى يعنى صلاة الكسوف) .

للتمهيد ٣١٨ / ٣ .
كتاب الكسوف / باب ذكر النداء بصلاة الكسوف ...

إنح
٣٥٥

الاحتمال بتخصيص ذلك بالكسوف في الروايات الأخر بقوله : (فإذا رأيتم كسوفاً) و(فإذا كسفاً) واستحسن أصحاب الرأى الصلاة في ذلك فرادى .

وقوله : في حديث القوارير : " ويُهفلُ) وعند العذرى : ويُهَلَّ) بلام واحدة والوجه الأول .

١ / ١٥١

٣٥٦ كتاب الجنائز / باب تلقين الموتى : لا إله إلا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

١١ - كتاب الجنائز

(١) باب تلقين الموتى : لا إله إلا الله

١ - (٩١٦) وحدثننا أبو كامل الجحري ؟ فضيل بن حُسمين وعُثمان بن أن شيبه .

كلاهما عن بشر ، قال أبو كامل : حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا عمارة بن غزاة ، حدثنا يحيى بن عمارة ، قال : سمعتُ أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ألقنوا موتاكم : لا إله إلا الله .

١٢٠٢ (٢) باب ما يقال عند المصيبة

.)
ء .

(وحدثناه قتيبة بن سعيد .
حدثنا عبد العزيز يعني التراويدي .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، حدثنا سليمان بن بلال ، جميعاً بهذا الإسناد الله
كتاب الجنائز

قال الإمام أبو عبد الله : قوله - عليه السلام - : لَقِثُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِذَلِكَ لِأَنَّهُ
مَوْضِعٌ يَتَعَرَّضُ فِيهِ الشَّيْطَانُ لِفَسَادِ اعْتِقَادِ الْإِنْسَانِ ، فَيَحْتَفِي إِلَى مَذْكَرٍ وَمِنْهُ لَهُ عَلَى التَّوْحِيدِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ لِيَكُونَ آخِرَ
كَلَامِهِ ذَلِكَ ، فَيَحْصِلُ لَهُ مَا وَعَدَ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ) (١) .
قال القاضي : والتلقن سنة مأثورة بهذا الحديث ، عمل بها المسلمون ، وكرهوا الاثثار عليه والمبالاة ؛ لثَلَا يُضْجِرُ ذُلًّا لِمِيتٍ ، لَا سِيَّمَا مَعَ
ضَيْقِ الصَّدْرِ بِاللَّرْضِ ، وَاخْتِلَالِ الْحَسِّ بِشِدَّةِ الْكَرْبِ ، فَبِمَا كَانَ مِنْهُ فَتُورٌ أَوْعَدَ لِكِرَاهَةِ ذَلِكَ ، أَوْ قَوْلٌ يَقْبَحُ إِنْ لَمْ يَأْتِ كُلُّ ذَلِكَ
عَنْ رَوِيَةٍ فَيُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَجَعَلُوا الْحَذَّ فِي ذَلِكَ إِذَا قَالُوا مَرَّةً أَلَا يَكْرَهُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ آخِرٍ / ، فَيَعَادُ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَكُونَ آخِرَ
كَلَامِهِ لِيَرْجَى لَهُ بِذَلِكَ الدُّخُولُ فِي قَوْلِهِ : إِنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) (٢) .

(١) أبو ثاود في الجنائز ، بفتح التلقين للـ (٣١١) ، أحمد في المسند / كم ٢ ، ٢٤٧ ، ولفظه فيه : (وجبت له لينة) .
(٢) لم نقف عليه بهذا اللفظ ، وهو مفى أحاثيث أخرجهما أحمد من حديث سهل بن بيضاء بلفظ : (من شهد =
كتاب الجنائز / باب تلقين الموتى : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٥٧ ٢ - (٩١٧) وحدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة .
ح وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الثَّاقِدُ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
قَالَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَقِثُوا مَوْتَكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .

وفي أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك دليل على تعيين الحضور عند الميت لاحتضاره ؛ لتذكيره ، وإغماضه ، والقيام عليه ، [
وأن ذلك من حقوق المسلم على المسلمين ولا خلاف في ذلك لما (١) .

وذكر مسلم في أول الباب حديث بشر بن المفضل عن عمارة بن غزيرة ثم قال : ثنا

قتيبة بن سعيد ، ثنا الدراوردي قال : وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (٢) ، ثنا خالد بن محمد ، ثنا سليمان بن بلال جميعاً بهذا الإسناد
، لم يرد .

قال لنا الحافظ أبو علي : معناه عن عمارة بن غزيرة المتقدم ، حدث عنه سليمان بن بلال والدراوردي في هذا الإسناد الآخر .
- لن لا بله إلا الله ، حرمه الله على النار) قال العراقي : وفيه انقطاع ، ومن حديث معاذ بن جبل وأنس بن مالك - رضي الله عنهما
- أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : (من قال : لَا إِلَهَ إِلَّا لِلَّهِ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ كَانَ تَخَرُّ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ،
وَمَنْ كَانَ تَخَرُّ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ النَّارُ ، وَلَا يَدْخُلُهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ يَهَانَ) .

قال العراقي : حديث أنس عند لثيخي ، ورواه - أيها - الحاكم عن معاذ رر
(١) سقط من س .

(٢) الذي في المطبوعة : ثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة .

٣٥٨
كتاب الجنائز / باب ما يقال عند المصيبة

(٢) باب ما يقال عند المصيبة

٣ - (٩١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَثُوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، أَخْبَرَنِي سَعْدُ
بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ ، عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ :

(مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ : مَا أَمَرَهُ اللَّهُ : إِثْلًا لَّهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١) اللَّهُمَّ ، أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا) .

قَالَتْ : فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ : أَيْ ٩ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ ؟ أَوَّلُ بَيْتٍ هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثُمَّ إِنِّي قُلْتُهَا ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَتْ : أَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَاطِبَ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ . فَقُلْتُ : إِنَّ لِي

١٢٠٣ (3) باب ما يقال عند المريض والميت

١٢٠٤ (4) باب في إغماض الميت والدعاء له ، إذا حضر

بَنَاتًا وَأَنَا غَيُورٌ فَقَالَ : (أَفَا أَبِ! مَا فَنَدَعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَا عَنْهَا ، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَنْ أَبَ بِالْغَيْرَةِ) .

٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ أَفْلَحَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ سَفِينَةَ يُحَدِّثُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ :

(مَا مِنْ غَدَتٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ : { إِنْ لِي إِلَهٌ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ } ، اللَّهُمَّ ، أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ

وَقَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ : (ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقُلْتُهَا) : لَا يَسْمَى أَمْرُ اللَّهِ عَزَمًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْكِتَابِ مِنْ هَذَا ، وَلَعَلَّ مَعْنَاهُ : خَلَقَ اللَّهُ لِي عَزَمًا

وَقَوْلُهَا : ("أَنَا غَيُورٌ) وَجَاءَتْ بِهِ فِي صِفَةِ الْمَوْتِ وَكَثِيرًا مَا جَاءَ فِعُولٌ فِي الْأُنْثَى ،

كَأَقَالُوا : خَوْكُ ، لِلْكَثِيرَةِ الضَّحْكِ وَعُرُوبُ (٢) بِمَثَلِهَا ، وَقِيلَ : عَقْبَةُ كَوْوُدٍ .

وَأَرْضُ صَعُودٍ ، وَجَدُورُ (٣) وَهَبُوطٍ ، وَرَجُلٌ عُرُوسٌ وَامْرَأَةٌ عُرُوسٌ ، وَيُقَالُ : امْرَأَةٌ غَيْرِي وَرَجُلٌ غَيُورٌ وَغَيْرَانٌ .

وَقَوْلُهَا فِي الْحَدِيثِ : (اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي) ، وَقَوْلُهُ : (إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ) :

(١) لِلْبَقَرَةِ : ١٥٦ .

(٢) الْعُرُوبُ : هِيَ الْمَرْأَةُ الضَّاحِكَةُ ، وَقِيلَ : هِيَ الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَى زَوْجِهَا .

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : وَحَكَى الْحَيَّانِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرُّوَاسِيِّ : بَنُو لِمَجْدُورٍ لَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ .

كتاب الجنائز / باب ما يقال عند المصيبة

٣٥٩

فِي مُصِيبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا) .

قَالَتْ : فَلَمَّا تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ ، رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ ،

مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .

بِمَثَلِ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ .

إِذَا زَادَ : قَالَتْ : فَلَمَّا تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ : مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقُلْتُهَا .

قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

يقال بالمد وبغير المد ، حكاه صاحب الأفعال ، وقال الأصمعي : هو مقصور لا يمد ، وهو الذي حكاه أكثر أهل اللغة ، ومعنى (آجره الله) : أى أثابه على عمله ، ووفاه أجره عليه .

كتاب الجنائز / باب ما يقال عند المريض والميت

(٣) باب ما يقال عند المريض والميت (١)

٦ - (٩١٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ! ، عن شقيق ، عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خیرم ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) .
قالت : فلما مات أبو سلمة أتيته النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقلت : يا رسول الله ، إن أبا سلمة قد مات .
قال : (قولي : الفهم اغفر لي وله ، وأعقبني منه عقبى حسنة) قالت : فقلت ، فأعقبني الله من هو خير لي منم ! محفدا (صلى الله عليه وسلم) .

(١) سبقت الاشلية إليه في الباب السابق .

كتاب الجنائز / باب في إغماض الميت ...

الخ

٣٦١

(٤) باب في إغماض الميت والدعاء له ، إذا حضر
٧ - (٩٢٠) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا معاوية بن عمرو ، حدثنا أبو إسحق الفزاري ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن قبيصة بن قبيب ، عن أم سقمة ، قالت : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أبي سلمة وقد شق بصره ، فأغمضه .
ثم قال : (إن الروح إذا قبض تبعه البصر) .
فضي ناص ! من أهله .

فقال : (لا تدعوا على أنفس ! كرم إلا بخير ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) .

ثم قال : (اللهم اغفر لأبي سلمة " وأزفع درجته في

وقوله : (إن الروح إذا قبض تبعه البصر) دليل أن الموت ليس بفناء ولا إعدام لآم ،

وإنما هو انتقال وتغير حالي ، وإعدام الجسد دون الروح ، إلا ما استثنى من عجب الذنب (١) .

وقوله في الحديث الآخر : (يتبع بصره نفسه) (٢) حجة لمن يقول : إن الروح والنفس بمعنى واحد ، لذكره في القصة أولا الروح بما ذكر به النفس آخرها ، وقد مضى الكلام على هذا ، وسيأتي مبينا أيضا .

وقوله : (ثلق بصره) بفتح الشن يقال : شق بصر الميت وشق الميت بصره إذا شخص ، قاله صاحب الأفعال .

١٢٠٥ (٥) باب في شخص بصر الميت يتبع نفسه

١٢٠٦ (٦) باب البكاء على الميت

وقوله في الحديث الآخر : (شخص بصره) (٣) ، وقال صاحب الأفعال : شخصى بالفتح ولم يعرف أبو زيد الكسر .

وقوله : (لأففضه) تخميص أعين الموتى سته ، عمل بها المسلمون كافة ، وفيه (٤) تحسن وجه الميت وسترته ! يوبرمه .

وفي الأحاديث التي ذكر مسلم عن أم مسلمة تعليم ما يقال عند الميت وبعده ، مق الدعاء له ، والذكر ، والاسترجاع ، وقول الخير ، والدعاء لمن يخلفه ، فيجتم لتادب بأدب النبي في فلك ، وامثال ما رسمه من فلك - عليه السلام - وعمل به ، وحض عله .

بلفظ المصيب ! في الحديث فيما يكره ، وإن [كان] (٥) أصله في كل ما يصيب من خير أو شر ، لكن عرف اللغة قد قصر ٨ على الشر كالفتنه والامتحان ونحو ذلك ،

وقوله : (فيقول ما أمره الله : إنا لله دانا إليه راجعون) فيحمل أن يكون الأمر بها (١) وهو فيما أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ، يرفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ويلى كل ضئى حن الإنسان إلا عجب تبه ، فيه يركب الخلق) كالتضمير ، سورة الزمر ٦ لم ١٥٨ ، وكذا أحمد في المسند ٢ لم ٤٩٩ .

(٢ ، ٣) حديث رقم (٩) بالباب التالى .

(٤) فى س : وفيها .

(٥) ساططة حن س .

٣٦٢ كتاب الجنائز / باب فى إغماض الميت ...

إلخ المهديين ، وأخلفه فى عقبه فى الغابرين ، وأغفر لنا وله يارب العالمين ، وأفسح له فى قبره ، ونور له فيه) .

٨ - (...) وحدثننا محمد بن موسى القطان الواسطي ، حدثنا المثنى بن معاذ بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله بن الحسن ، حدثنا خالا الحناء ، بهنا الإسناد ، نحوه .

غير أنه قال : (وأخلفه فى تركته) ، وقال : (اللهم أوسع له فى قبره) ولم يقل : (أفسح له) .

وزاد : قال خالد لالحناء : ودعوة أخرى سابعة ! نسيها .

على مفهوم الحض على قول ذلك ، من ثنائه تعالى لقاتل ذلك فى كتابه ، وثوابه له ، وليس فى القرآن الأمر بقول ذلك تصريحاً ، ويحتمل أن أمر الله فى ذلك بوحى ليس من القرآن .

وقولها : (وأنا غيروا كذا يقال للذكر والأنثى غيرى (١)) .

ومعنى قوله : (وأخلفه فى عقبه فى الغابرين) : أى الباقيين لقوله تعالى : { إلا امرأته كانت من الغابرين } (٢) .

(١) فى ص : غير .

(٢) ١ يلاعراف : ٨٣ ، ١ لعنكبوت : ٣٢ .

كتاب الجنائز / باب فى شخوص بصر الميت يتبع نفسه

٣٦٣

(٥) باب فى شخوص بصر الميت يتبع نفسه (١)

٩ - (٩٢١) وحدثننا محمد بن رافع .

حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج عن العلاء بن يعقوب ، قال : أخبرني أبي أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ألم تروا الإنسان إذا مات شخخص بصره لما .

قالوا : بلى .

قال : (فذلك حين يتبع بصره نفسماً .

(...) وحدثناه قنينة بن سعيد .

حد ، شأ عبد العزيز يعنى الدراوردي - عن العلاء ،

بهنا الإسناد .

(١) سبقت الإشارة إليه فى الباب الا بق .

٣٦٤

كتاب الجنائز / باب البكاء على الميت

(٦) باب البكاء على الميت

١٠ - (٩٢٢) وحدثننا أبو بكر بن أن شيبه ، وابن نمير ، صاسحق بن إبراهيم ، كلهم

عن ابن عيينة ؛ قال ابن نمير .

حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح ، عن أبيه ، عن عبيد بن عمير ، قال : قالت أئمة سلمة : لما مات أبو سلمة قلت : غريبي وفى أرض

غُرْبَةً لِّابْنَيْهِ بَكَاءٌ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ ، فَكُنْتُ قَدْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ ، إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الضَّعِيدِ تُرِيدُ أَنْ تُسَعِدَنِي ، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَالَ : (أَتُرِيدِينَ أَنْ - لِدُخْلِ الشَّيْطَانِ بَيْتًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهُ ؟) مَرَّتَيْنِ ؛ فَكَفَفْتُ عَنِ الْبُكَاءِ فَلَمْ أَبْكِ .
١١ - (٩٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَاشَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَبْدٍ - عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَبْدٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ ، وَتُخْبِرُهُ أَنْ صَبِيًّا لَهَا ، أَوْ ابْنًا لَهَا ، فِي الْمَوْتِ ، فَقَالَ لِلرَّشُولِ : (أَرْجِعْ إِلَيْهَا ، فَأَخْبِرْهَا : أَنْ لَتِهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ نَدْبُهُا جَلٌّ مُسَمًى ، فَرُّهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ) .

فَعَادَ الرَّشُولُ فَقَالَ : إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَنَايَئِهَا .
قَالَ : فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَّ الَّةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَانْطَلَقَتْ مَعَهُ .
فَرَفَعَ إِلَيْهِ الضَّيِّي وَنَفْسُهُ تَقَعُّعٌ ، كَأَنَّهَا فِي شَنْةٍ ، فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ .

فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ : مَا هَظُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (هَذِهِ رَحْمَةٌ ، جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبِ الِه ، صَانِمًا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبِ الِهِ الرُّحَمَاءَ) .
وقوله : (ونفسه تققعع كأنها في شنة ، ففاضت عيناه - عليه السلام) : قال الإمام : بكأؤه يدل [على] (١) [أن] (٢) المنهى عنه من البكاء ما صحبه النوح .

قال القاضي : قد فسر هذا - عليه السلام - في الأحاديث الأخر بقوله : (إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار إلى لسانه) .

وقوله في الحديث الآخر : (ما لم يكن نفع أو لقلقة) (٣) ، [وقوله : (العن تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يسخط اللهأ) (٤)] .
(١) من المعلم .

(٢) ساقطة من المعلم .

(٣) من قول عمر فيما أخرجه البخاري ، كلبناز ، بما يكره من النياحة على الميت ٢ / ١٠٢ ، قال البخاري : وللنقع : التراب على الراس ، واللقلة : الصوت .

(٤) سقط من س .

ولطديث أخرجه ابن ماجه ، كلبناز ، بما جأ في البكاء على الميت ٥٠٦ / ١ .
وقال فيه صاحب الزوائد : إسناده حسن .

كتاب الجنائز / باب البكاء على الميت ٣٦٥ (...) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا ابن فضيل .
ح وحدثنا أبو بكر بن

أبي ثعيبة ، حدثنا أبو معاوية ، جميعاً عن عاصم الأحول ، بهنا الإسناد ، غير أن حديث حماد أتم وأطول .

١٢ - (٩٢٤) حدثنا يونس بن عبد الأعلى الضدفي وعمرو بن سواد العامري ،

قالا : أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن الحارث الانصاري ، عن عبد الله بن عمر .

قال : اشتكى سعد بن عباله شكوى له ، فأتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعو!و مع عبد الرحمن بن عوت وسعد بن أبي وقاصي وعبد الله بن مسعود ، فلها دخل عليه وجده في غشية .

فقال : (ألد قضى ؟) قالوا : لا .

يا رسول الله ، فبكي رسول

وقوله : (فأقبلت امرأة من الصعيد) : هو كل ما علا وجه الأرض ، وهو هاهنا إشارة - والله أعلم - لأعلى الأرض ، كأنها [تريد]

(١) عوالى المدينة ، ومنه صعيد مصر ، أى أعلى بلادها .

وقوله : (تقعقع) ، قال الإمام : قال الهروي : أى كلما صار إلى حالة لم يلبث أن يصير (٢) إلى أخرى تقرب من الموت ، ولا يثبت على حالة واحدة ، يقال : تقعقع الشيء إذا اضطرب وتحرك ، ويقال : إنه ليتقعقع حياة من الكبر .
والشنة القربة البالية .

قال القاضي : ليس معنى اللفظ هاهنا ما قاله الهروي وحكاه في كتابه عن شمر عن خالد بن حسنة ، ولا يسعده قوله : (كأنها في شنة) ، وإنما القعقة هاهنا : صوت نفسه وحشجة صدره به ، ومنه : قعقة الجلود والترسة والسلاح ، وهى أصواتها ، ألا ترى قوله : (كأنها في شنة) ؟ فشئ صوت نفسه وقلقلته في صدره كصوت ماء ألقى في القربة اليابسة وحل في فيها ، ومن أمثالهم : لا يقعقع له بالشئان ، أى لا يفزع بصوته .

وقوله في حديث سعيد : (فأصابه في غشية) [كذا روايتنا فيه عن كش شيوخنا ، بكسر الشن وتشديد الياء ، وعند ابن أبي جعفر : " غشية"] (٣) بسكون الشن ، وفي البخارى : (في غاشية) (٤) فحمله بعضهم ، وهو اختيار القاضي أبى الوليد الكافى فيما أنبأنا به عنه الشيخ أبو بحر / ، أن معناه : من تغشاه من ألم ، وأن كسر الشن وتشديد الياء صوابه ، واعتضد بما ورد في البخارى من رواية (غاشية) كما في كتاب مسلم في الحديث الآخر بعده : (فاستأخر قومهم من حوله حتى دنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) وكان على هذا لا يصح رواية (غشيقه بالتخفيف .
وقد ذكر بعضهم هذا الحديث وقال فيه : (في غاشية

(١) من س .

(٣) سقط من س .

(٢) فى الأصل : يصمد ، والمثبت من س .

(٤) كالجنائز ، بالبكاء عند المريض .

١٥١ / ب

٣٦٦

كتاب الجنائز / باب البكاء على الميت

الله (صلى الله عليه وسلم) .

فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بُكَاءَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَكَوْا .

فَقَالَ : (أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِلُغْعِ الْعَيْنِ ، وَلَا يَحْزَنُ الْقَلْبُ ، وَلَكِنْ يَعْذِبُ بِهِنَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ) .

١٢٠٧ (7) باب فى عيادة المرضى

١٢٠٨ (8) باب فى الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى

أهله) ، وغيره يحمله على أن غشية وغشية بمعنى ، وأنه من غشاوة الموت ، واستدل بقوله فى الأم : ٩ فقال : أقد قضى ؟) أى مات ، (قالوا : لا) .

قال لى الحافظ أبو الحسن : لا فرق بين غشية وغشية ، وهما واحد ، يريد من الغشاوة ، وقال الخطابى : (فى غاشيقدا يحتمل وجهين من يغشاه من الناس أو ما يغشاه من الكرب (١) .

وفيه زيارة الأئمة وأهل الفضل المرضى ، وحضه على ذلك أصحابه ، بقوله : (من يعود منكم ؟) ، وفيه السؤال للحاضرين عن أحوالهم ، وكذلك إذا كانوا فى شدة ، ولا يكلفون هم من ذلك ما عساه يشق من الجواب عليهم ، وفيه حضور الناس عند من احتضر ، وهو مما يتعيق على كافهم ، وبخاصة لآله وقرابته ، وقد ترك ابن عمر صلاة الجمعة حين دعى لاحتضار سعيد بن زيد (٢) ؛ لشدة حاجة الميت حينئذ إلى من ينظر منه ، ويرفق به ، ويقوم عليه .

وفيه أن للرجل حقا فى مثل هذا ، وأنه من جاء لعيادة أو قضاء حاجة عند كبير ، ثم

جاء غيره وقد ضاق المجلس عند الداخل ، أن ينصرف الأول أو يفسح له عن قرب المزور حتى يقضى إربة منه .

(١)

(٢)

(أعلام الحديث ١ / ٦٩٠ .

ولفظه فيه : أحلصما : أن يكون أراد القوم الذين كانوا حضروا عنده الذين هم غاشيته ، والوجه الآخر : أن يكون معنى ذلك ما يتغشاه من كُرب الوجع الذي به ، نخات أن يكون قد هلك .

(أخرجه البخاري في كالمغازي ، بفضل من شهد بدرًا عن نافع ، ولفظه فيه : (أن ابن عمر - رضى الله عنهما - ذكر له أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - وكان بدرًا - مرض في يوم جمعة ، فركب إليه بعد ثن تعالى النهار واقتربت الجمعة ، وترك الجمعة) ٥ / ٩٩ ، كما أخرجه عبد الرزاق في المصنف من حديثه أيضًا بلفظ : (أن ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد يوم الجمعة بعدما ارتفع الضحى ، فأتاه ابن عمر بالعقيق " ٣ / ٢٤٠ ، ومن حديث إسماعيل بن عبد الرحمن : الآن ابن عمر دعى إلى سعيد بن زيد وهو يموت ، وابن عمر يستجمر قائمًا للجمعة ، فذهب إليه ، وترك الجمعة السابق .

كتاب الجنائز / باب في عيادة المرضى
(٧) باب في عيادة المرضى (١)

٣٦٧

١٣ - (٩٢٥) وحدثنا محمد بن المثنى العنزي ، حنا لنا محمد بن جهم ، حدة ننا إسماعيل - وهو ابن جعفر عن عمارة - يعني ابن غزاة - عن سعيد بن الحارث بن المعل ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : كُنا جلويًا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذ جاءه رجل من الأنصار فسلم عليه ، ثم أدبر الأنصاري .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يا أبا الأنصار ، كيف أخى سعد بن عب اله ؟) .

فقال : صالح .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (من يعودك منكم ؟) .

فقام وقنا معه .

ونحن بضعة عشر ، ما علينا نعال ولا خفاف ولا قلائس ولا قفص ، نمشي في تلك السناخ حتى جئناه ، فاستأخر قومهم من حوله ، حتى دنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه أئذين معه .

(١) سبقت الإشارة بليه في الباب للسابق .

٣٦٨

كتاب الجنائز / باب في الصبر على المصيبة ...

إلخ

(٨) باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى

١٤ - (٦٢٦) حدثنا محمد بن بشار العبدي ، حنا شا محمد - يعني ابن جعفر - حدثنا شعبة ، عن ثابت ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الصبر عند الصللة الأولى) .

١٥ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حنا شا عثمان بن عمر ، أخبرنا شعبة ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى على امرأة تبكي على صبي لها .

فقال لها : (اتقي الله وأصبري) .

فقال : وما تبالي بمصيبتي .

فَلَمَّا فَبَصَّ قِيلَ لَهَا : إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَأَخْنُ! مِثْلُ الْمَوْتِ .

فَأَتَتْ بَابَهُ ، فَلَمْ تَجِدْ عَلَى بَابِهِ بَوَّابٍ!! إِن ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَعْرِفْكَ .
فَقَالَ : (إِنَّمَا الضَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ صَلَمةٍ) ، أَوْ قَالَ : (عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ لَمَّا .

١٢.٩ (9) باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه

وقوله في حديث المرأة : (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) : يعنى الصبر الذى يشق ويعظم تحمله ومجاهدة النفس عليه ، ويقل صابرة ويؤجر عليه الأجر الجزيل عند وقوع المصيبة وهجومها ، وأما بعد الصدمة الأولى وبرد المصيبة وابتدأ التسلى فكل أحد يصبر حينئذ ، ويقل جزعه ، ولذلك قيل : يجب للعاقل أن يلتزم حين مصابه ما لا بد للأحمق منه بعد ثلاث .

ومن هذا المعنى انتهى عن أن يُحَذَّ على الميت أكثر من ثلاث إلا [على] (١) الزوج .
وأصل الصدم الضرب فى الشئ الصلب ، ثم استعير [ذلك] (٢) للأمر المكروه يأتى فجأة وغرة .
وقولها : ١ لم أعرفك) فيه الاعتذار من سوء الأدب مع الفضلاء ، وإن لم يكن [(٣) يقصد به ، لقولها : (إليك عنى) ، على رواية البخارى (٤) ، وعند مسلم : (وما (٥) تبأى بمصيتي) .
وقوله : (فلم تجد على بابه بوابين) : فيه ما كان - عليه السلام - من التواضع .

قال بعضهم : حديث المرأة يدل أن بكاء عصا كان بنوح لقوله : (اتقى الله واصبرى) ، وفى كتاب أبى داود : (قالت أنا أصبر) (٦)
امسأل لأمره لها بالصبر أول الحديث وتوبة لردّها
(١) ، ٢ من س .
(٣) ساقطة من س .
(٤) كلبناز ، بزيارة القبور .
(٥) فى س : ولا .

للا قلت : بل هى لأبى يعلى (من رواية) بى هريرة - رضى الله عنه - وفيه : (فوثبت مرعة وهى تقول : أنا أصبر ،) نا أصبر يا رسول الله) ١٠ / ٥٣ (٦٧ ٦٠) قلت : وفيه ثبو عبيدة الناجى - بكر بن الأسود - وهو ضعيف .
انظر : للجمع ٣ / ٥ ، والمطال ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ .
كتاب الجنائز / باب فى الصبر على المصيبة ...

إنح ٣٦٩ (...) وحديثه يحيى بن حبيب الحارثى ، حدثنا خالد - يعنى ابن الحارث .
ح وحديثه عتبة بن مكرم العفى ، حديرثنا عبد الملك بن عمرو .
ح وحديثه أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا عبد الصمد ، قالوا جميعاً : حدثنا شعبة ، بهنا الإسناد ، نحو ! ليث عثمان بن عمرو ، بقصته .

وفى حديث عبد الصمد : مر النبي (صلى الله عليه وسلم) بأمرأة عند قبر .
ذلك عليه ، إذ لم تعرفه ؛ ولذلك قال : (وأخذها مثل الموت) : أى خوفاً من مواخذة الله لها لسوء ردها عليه لجهلها به ، وحشمة منه لذلك ، ولحلمه عنها وصبره على أذاها ، وعذره لها إذ لم تعرفه ، ولعلمها لم تكن رأتة قبل ذلك ، أو لعظيم حزنها لم تظن أنه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وإن كانت قبل تعرفه .

٣٧٠

كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه
(٩) باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه

١٦ - (٩٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير ، جميعاً عن

ابن بشر ، قال أبو بكر : حاشا محمد بن بشر العبدى ٩ ، عن عبيد الله بن عمر قال + حدثنا نافع عن عبد الله ؛ أن حفصة بكت على عمر ، فقال : مهلاً يا بنته ، ألم تعلمي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) .

١٧ - (...) حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن جعفر ، حاشا شعبة قال : سمعت قتالة يحدث عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (الميت يعذب في قبره بما نوح عليه) . (...) وحدثناه محمد بن المثنى .

حاشا ابن أبي عدي عن سعيد ، عن قتالة ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (الميت يعذب في قبره بما نوح عليه) .

١٨ - (...) وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا علي بن مسهر ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن ابن عمر ؛ قال : لما طعن عمر أغمى عليه ، فصيح عليه .

فلما أفاق قال : أما علمتم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الميت يعذب ببكاء أهله) ؟

١٩ - (...) حدثني علي بن حجر ، حاشا علي بن مسهر الشيباني ، عن أبي برة ،

عن أبيه ؛ قال : لما أصيب عمر ، جعل صهيب يقول : وأخاه ! فقال له عمر : يا صهيب ، أما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الميت يعذب ببكاء أهله) ؟

وقوله : (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، [وفي حديث آخر : (ببعض بكاء أهله)] (٢) ، وفي حديث آخر : (بما نوح عليه) ، [وفي آخر : (ببكاء أهله)] ، وفي آخر : (من يبك عليه يعذب) [دينكار عائشة لذلك] (٣) .

قال الإمام : قال بعضهم : الباء هنا - في قوله : ! ببكاء أهله عليه - باء الحال ، والتقدير : يعذب عند بكاء أهله عليه ، أى يحضر عذابه عند البكاء ، وعلى هذا التأويل يكون قضية في عين ، وقيل : محمله على أن

(١) في ع : ليعذب ، وهى من رواية أخرى .

(٢ ، ٣) سقط من ع .

كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٣٧١

٢٠ - (...) وحدثني علي بن حجر ، أخبرنا شعيب بن صفوان أبو يحيى ، عن

عبد الملك بن عمير ، عن أبي بركة بن أبي موسى ، عن أبي موسى ؛ قال : لما أصيب عمر أقبل صهيب من منزله ، حتى دخل على عمر ، فقام بجياله يبكي .

فقال عمر : علام تبكي ؟ أعلی تبكي ؟ قال : إى ، والله ! لعليك أبكى يا أمير المؤمنين ! قال : والله ، لقد علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من وى عليه يعذب) .

قال : فذكرت فلك لموسى بن طلحة ، فقال : كانت عائشة تقول : إنما كان أولئك اليهود .

٢١ - (...) وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا حماد بن سلمة ،

عن ثابت ، عن أنس ؛ أن عمر بن الخطاب ، لما طعن ، عولت عليه حفصة .

فقال : يا حفصة ، أما سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (المولع عليه يعذب) ؟ وعولت عليه صهي ! ب .

فقال عمر : يا صهيب ، أما علمت : (أن المولع عليه يعذب) ؟ .

الميت وصى بأن يبكى عليه فيعذب إن نُفِذَتْ وصيته ، ومن الإيضاح بهذا المعنى قول طرفة : إذا مت (١) فانهني بما أنا أهله وشقي على الجيب يا ابنة معبد

وقيل : معنى (يعذب ببكى! أهله) : أى أن تلك الأفعال التي يعددها أهله بما يعدونها محاسن يُعَذَّبُ عليها من إيتام الولدان د إخراب العمران على غير وجه يجوز .

وأما عائشة - رضى الله عنها - فإنها تأوَّلت ذلك على أنه كان في يهودية ، وأنه قال : (إنهم لي يكون عليها ، لأنها لتعذب في قبرها) ، وذكر عنها مسلم - أيضا - أنها لما أُخبرت بقول عبد الله بن عمر أن الميت ليعذب في قبره ببكاء أهله ، قالت : (وهل أبو عبد الرحمن ، إنما قال - عليه السلام - : إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه ، وأن أهله لي يكون عليه الآن) .

قالت : [وهو مثل قوله] (٢) : (إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قام على القليب يوم بدر ، وفيه قتلى بدر من المشركين ، فقال لهم ما قال : (إنهم لسممعون ما أقول) ، وقد وهل ، إنما قال : (إنهم) (٣) ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق) .

قال القاضي : وقيل : معناه : إنه يتعذب بسماع بكاء أهله [ويرق لهم] (٤) ، وقد

جاء هذا مفسرا في حديث قيلة حين بكت عند ذكرها موت أبيها (٥) ، فزجرها النبي - عليه (١) لفظها في المعلقة : فإن مت .

ومعبد أخوه .

(٢) الذى فى المطبوعة : وذلك مثل قوله .

(٤) سقط من س .

(٣) ساقطة من س .

(٥) فى س : ابنها .

١٥٢ / ١

٣٧٢ كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢٢ - (٩٢٨) حدثنا داود بن رشيد ، حدثنا إسماعيل بن علية ، حدثنا أيوب عن

عبد الله بن أبي مليكة ، قال : كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ، ونحن ننتظر جنازة أئم أبان بنت عثمان ، وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عثا يصوده قائما ، فأراه أخبره بمكان ابن عمر ، فجاء حتى جلس إلى جنبى ، فكنت بينهما ، فإذا صوت من الدار .

فقال ابن عمر - كما أنه يعرض على عمرو أن يقوم فينهاهم - : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إن الممت ليعذب ببكاء أهله) .

قال : فأرسلها عبد الله مرسله .

(٩٢٧) فقال ابن عباسي : كما مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حتى إذا كُتِّ بالثلاء ،

إذا هو برجل نازل فى شجرة .

فقال لي : اف!ب فاعلم لي من ذاك الرجل ، فن!بت فإذا هو صميم ، فرجعت إليه .

فقلت : إنك أمرتني أن أعلم لك من ذاك ، ! إنه صميم .

قال : مره فليحق بنا .

فقلت : إن معه أهله .

قال : د إن كان معه أهله - وربما قال أيوب : مره فليحق بنا - فلما قدمنا لم يلبث أمير المؤمنين أن أصيبت فجاء صميم يقول : وا أخاه! وا صاحباه فقال عمر : ألم تعلم ، أو لم تسمع - قال أثوب : أو قال : أو لم تعلم أو لم تسمع - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن الموت ليعذب ببعض بكاء أهله) .

السلام - ثم قال : (إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحبه .

فيا عباد الله ، لا تعذبوا إخوانكم) (١) ، وإلى هذا نحا الطبرى وغيره ، وهو أولى ما يقال فيه لتفسير النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث ما أبهمه في غيره ، ويندفع به الاعتراض بقوله تعالى : وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى { (٢) ، وذهب داود وطائفة إلى اعتقاد ظاهر الحديث ، وأنه إنما يُعَذَّبُ بنو جسم [عليه] (٣) ؛ لأنه أهمل نهيهم عنه قبل موته ، وتأديبهم بذلك فيُعَذَّبُ بتفريطه في ذلك ، وترك ما أمره الله به من قوله : قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا (٤) ، فيندفع عنه الاعتراض بالآية على هذا ، لكن في حق من أهمل ذلك وجهله من يخلفه .

وحمل العلماء هذا الباب كله أنه في البكاء بالصوت والصراخ والنياحة لا في بكاء الين .

قال الإمام : اعتد بعض الناس بحديث القلب / ، فقال : إن الميت يسمع ، وهذا غير صحيح عند أهل الأصول ؛ لأن الحياة شرط في السمع فلا يسمع غير حي ، وحمل بعض (١) الطبقات الكبرى ١ / ٣٢٠ .

ولفظه فيه من حديث طويل : (والذى نفى محمد بيده ، بن أحيلكم ليكي فيستجر بليه صويحبه ... (لطديث .

وهى قيلة بنت مخزومة ، كانت تحت حبيب بن أرهر أخى بنى خباب .

(٢) الأنعام : ١ ، الاسراء : ١٥ ، فاطر : ١٨ .

(٣) من س .

(٤) التحريم : ٦ .

كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٣٧٣ قَالَ : "مَا عَبْدُ اللَّهِ فَأَرْسَلَهَا مَرْسَلَةً ، وَأَمَّا عُمَرُ فَقَالَ : يَبْعُضُ . (٩٢٩) فَقُمْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ : فَخُتَّتْهَا بِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ، فَقَالَتْ : لَا . وَاللَّهِ

مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَطُّ : (إِنِ الْمَمَاتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ) ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : (إِنْ أَهَافِرَ يَزِيدُهُ اللَّهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَنَاءًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ أَضْحَكُ وَابٍ ، { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ يَفْرَأُخْرَى (١) .

قَالَ أَبُو ثَوْبٍ : قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : لَفَا بَلَغَ عَائِشَةَ قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ تَالَتْ : إِنَّكُمْ لَتُحْلَثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبِينَ وَلَا مُكْذِبِينَ ، وَلَكِنْ السَّمْعُ يُخْطِئُ .

٢٣ - (٩٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَلَّثْنَا عَبْدَ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنْ مَلِكَةَ ، قَالَ : تُوورِقِتِ ابْنَةَ الْعِثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ بِمَكَّةَ . قَالَ : جَعْنَا لِنَشْهَلِ ! .

قَالَ : فَخَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ .

قَالَ : ! إِنِّي لَجَالِسُ بَيْنَهُمَا .

قَالَ : جَلَسْتُ إِلَى أَحَدٍ ! مَا ثُمَّ جَاءَ الْآخِرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنِي .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ لِعَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ ، وَهُوَ مُوَاجِهُهُ : أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبُكَاءِ ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنْ أَلَمْتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ " .

(٩٢٧) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضُ ! فَلَمْ ، ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ : صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْمَاءِ إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ ، فَقَالَ : افْ! بْ

الناس ذلك محلي أنهم أعيدت إليهم الحياة حتى سمعوا تقريره - عليه السلام - لهم .
وأما قولها : (وهل) قال الهروي : يقال : وهل يهل إذا ذهب وهمه إلى الشيء ، ومنه قول ابن عمر : وهل أنس ، يريد غلط ، فأما
وهلت من كذا أوهل فعناه : فرغت ، ومنه الحديث : (فقمنا وهلن) : أي فرعين .
قال القاضي : قال أبو عبيد في المصنف : قال أبو زيد : وهلت في الشيء ووهلت عنه
[أوهل] (٢) وهلا نسيت وغلطت ، ووهلت إلى الشيء [أهل وهلا] (٣) إذا ذهب وهمت إليه ، وقال الهروي : وهل إلى الشيء
يهل ووهم يهيم (٤) ، وجاء [في حديث في] (٥) رواية السمرقندي في رواية علي بن حجر في حديث ابن عمر ، لما طعن عمر ، زيادة
بعد ابن عمر عن عمر ، وهو خطأ بين .

قد جاء الكلام على سماع الموق آخر الكتاب أيضا .

(١) فاطر : ١٨ .

(٢) في س : أيهل .

والصواب ما أثبتناه .

(٣) سقط من س .

(٤) انظر : مارق الأنوار ٢ / ٢٩٧ .

(٥) من س .

٣٧٤ كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه فانظر من هؤلاء الركب ؟ فنظرت فإذا هو صهيد .

قَالَ : فَأَخْبَرْتَهُ .

فَقَالَ : ادْعُهُ لِي .

قَالَ : فَرَجَعْتُ إِلَى صَهِيبٍ .

فَقُلْتُ : ارْتَحِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَلَمَّا أَنْ أَلْبَسَ عُمَرُ ، دَخَلَ صَهِيبٌ ابْنُ أَبِي قُحَيْفَةَ : وَأَخَاهُ ! وَصَاحِبَاهُ ! فَقَالَ عُمَرُ : يَا صَهِيبُ ،
أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) .

(٩٢٩) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ فَلَكَ لَعَائِشَةُ .

فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ ، لَا وَاللَّهِ ! مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَحَدٍ) ، وَلَكِنْ قَالَ
: (إِنْ أَلَاهُ يَزِيدُ أَهَافِرَ عَنَّا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) .

قَالَ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ : { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } (١) قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ فَلَكَ : وَاللَّهُ أَضْحَكَ وَإِي .

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : فَوَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ شَيْءٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

قَالَ عَمْرُو بْنُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ :

كُنَّا فِي جَنَازَةِ أُمِّ أَبَانَ بِنْتِ عَثْمَانَ .

وَسَاقَ الْحَدِيثِ ، وَلَمْ يَنْتَهِ رَفَعُ الْحَدِيثِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، كَمَا نَضَهُ أَثُوبُ وَابْنُ جُرَيْمٍ .

وَحَدَّثَهُمَا أُمُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو .

٢٤ - (٩٣٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَنَّ سَالِفًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : ! (إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ ثَالِحِي) .

٢٥ - (٩٣١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّيِّعِ الرَّفْرَانِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَادٍ .

قَالَ خَلْفٌ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ قَوْلُ ابْنِ وَقُولِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ حَجْرٍ : (فَذَكَرْتُ [ذَلِكَ] (٢) لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ) : قَاتِلَ هَذَا هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ الْمَذْكُورُ فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ قَبْلَهُ .

وقوله في الحديث : (عَوَّلْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ وَعَوَّلْتُ عَلَيْهِ صَهْب) ، ويروى : (أَعَوَّلْتُ وَأَعَوَّلَ) ، وهو البكاء بصوت ، وهما لغتان عند بعضهم ، ولم يصحح أكثرهم إلا لِكُلُّوْلَ (٣) .

قال الإمام : خريفي مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا وكيع عن سعيد بن عبيد

(١) فاطر : ١٨ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في س : عوللى .

كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٣٧٥ عمر : الميت يعذب ببكاء أهله عليه .

فَقَالَتْ : رَحِمَ اللَّهُ أَبَا غُنْدٍ الْوَحْمِيَّ ، سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَحْفَظْهُ ، إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، وَهُمْ يَكُونُ مَحَلَّهُ ، فَقَالَ : (١) هَنُتُمْ تَبْكُونَ .

وَأَنَّهُ لَيُعَذَّبُ) .

٢٦ - (٩٣٢) حدثنا أبو كريب ، حاشا أبو أسامة عن هشام ، عن أبيه ، قأ : ذُكِرَ مُحَمَّدٌ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَتْوِهِ بِعِبَاءٍ أَهْلَهُ) .

فَقَالَتْ : وَهَلْ ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِأَكْبَرِهِ ، وَانْهَ أَفْلَةً لَيَكُونَنَّ عَلَيْهِ الْآنَ " .

وَفَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَامَ عَلَى الْمَدْيَبِ يَوْمَ بَثْرَ ، وَنَبِيَهُ بَثْرَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ، فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ : (إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ) ، وَقَالَ : وَهَلْ ، إِنَّمَا لَان : (إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ لَا ، ثُمَّ قَرَأْتُ : إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ أَمْ تَمْ (١)

وَمَا أَنْتَ بِتَسْمَعُ مَنْ فِي الْقُبُورِ (٢) يَقُولُ : ح ! دَن تَبَوُّوا هَقَاعِلَ ! م مِنْ الثَّارِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَ ، حَدَّثَنَا ال ثَنُ عُوَّةُ ! هَذَا الْإِسْنُ ال بِمَعْنَى حَدِيثِ أَنَّ اسْمَهُ .

وَحَدِيثُ أَبِي اسْمَةَ أَمْ .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ ثَنُ أَنْ ! مِ صِه قُوَى عَقْتِهِ - عَنْ

١٢٠١٠ (10) باب التشديد في النياحة

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ ؟ أَخْبَرَهُ " ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ ! وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ :

إِنْ ! الْمَعْتَدُ ! بِبُكَاءِ الْحَيِّ .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَغْفِرُ ال ! لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَمَا إِبْمَلُهُ لَمْ يَكْدُلْ ، وَلَكِنَّهُ س ! لِأَبِي أَوْ أَخْطَأَ ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ كُلَّ ! عَلَى يَهُودِيَّةٍ !

عَلَيْهَا ، فَقَالَ : (إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا) .

٢٨ - (٩٣٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن سعيد بن عبيد الطائي

الطائي ومحمد بن قيس ، عن علي بن ربيعة قال : أول من نوح عليه بالكوفة [قرظة بن كعب] (٣) قال بعضهم : وقع في نسخة ابن

الحذلي [في إسناد هذا الحديث] (٤) سعد بن

(١) ١ لئمل : ٨٠ .

(٢) فاطر : ٢٢ .

(٣) من س .

(٤) من ع .

٣٧٦ كتاب الجنائز / باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ومحمد بن قيس ، عن علي بن ربيعة ، قال : أول من نوح عليه بالكوفة قرظة بن كعب .

فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ نَحَّحَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نَحَّحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .
(...) وَحُثِّنِي عَلَى بْنِ جُرَّالسَّعْدِيِّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، مِثْلُهُ .

(...) وَحَقَّقْنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْفَزَارِيُّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّائِي ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، مِثْلُهُ .

عبيد ، والصواب : (سعيد) بياء (١) ، وسعيد بن عبيد هو أخو عقبة بن عبيد ، يكنى أبا الهذيل ، ويكنى عقبة أبا الرحال ، براء مهملة وحاء مهملة مثدلة .

(١) في المعلم : بكر للعي ، وزيادة ياء .

كتاب الجنائز / باب التشديد في النياحة

٣٧٧

(١٠) باب التشديد في النياحة

٢٩ - (٩٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا شَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ .

ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَالْفَقُّ لَهْ - أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ ! ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، لَا يَتْرُكُوْنَهَا : الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ ، وَالنِّيَاحَةُ) .

وَقَالَ : (النَّيَاحَةُ إِذَا لَمْ تُتَبَّ قَبْلَ مَوْتِهَا ، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَالٍ ، وَارْعَ مِنْ جَرَبٍ ، .

٣٠ - (٩٣٥) وَدَقَّقْنَا ابْنَ الْمُثَنَّى وَابْنَ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْوَقَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ : لَمَّا جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَتَلَ ابْنَ حَارِثَةَ وَجَعَفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَفَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ .

قَالَتْ : وَأَنَا أَنْظَرُ مِنْ صَائِرِ الْأَبَابِ - شَقِ الْبَابِ - قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ (أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ! وَذَكَرَ فِيهَا الْاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ ، تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْكَلَامِ .

قال الإمام : قولها : (وإنا أنظر من صائر الباب! وهو شق الباب ، والصواب صير الباب - بكسر الصاد ، وفي حديث آخر : (من) أطلع من صير باب فقد دمر) تفسيره في الحديث أن الصير الشق ، ودفر : دخل بغير إذن .

قال القاضي : وقع في كتاب مسلم والبخاري : (من صائر الباب - شق الباب) (١) مفسراً في الحديث وبكاء نساء جعفر ، وتماديهن بعد النهي عليه ، وكذلك غيرهن من نساء المومن بعد ما جاء أن النبي - عليه السلام - قال : (إذا وجب فلا تبكي باكية) (٢)

استدل به بعضهم ن النهى على طريق الندب والترغيب ، أو يكون النهى عن البكاء الذي

(١) البخاري ، كالجنائز ، بمن جلى عند المصيبة يعرف فيه لظن ٢ / ١٠٤ .

(٢) أبو داود والنائي ومالك في ، لموطاً من حديث جابر بن عتيك ث أن رسول الله جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب ، فصاع به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلم يجبه ، فاسترجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقال : (غلبنا عليك يا أبا الريح)

فصاح نسوة ويكيئي ، فجعل ابن عتيك يُسُكُتُن ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ادعهن ...

٨ الحديث ، قالوا : وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال : ول الموتمة .
أبو دلود ، كالجناز ، بقى فضل من مات بالطاعون ١٦٧ / ١ ، وكذلك النأى ، بللنى عن البكاء عن الميت ١ / ٦٠٦ ، والموطأ ،
كالجناز كذلك

378

كتاب الجنائز / باب التشديد في النياحة

فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ ، وَذَكَرْتُكَ النَّ .

فَافَرَّهُ أَنْ يَنْبَأَ فِيهَاهُمْ ، فَنَابَ ، فَاتَّاهُ فَذَكَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يُطِيعُوهُ ، فَافَرَّهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْبَأَ فِيهَاهُمْ ، فَنَابَ .

ثُمَّ آتَاهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ، لَقَدْ غَلَبْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَتْ : فَرَعَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اِفْ! بْ فَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ مِنَ التُّرَابِ) .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : أُرْغِمَ اللَّهُ أَنْفَكَ .

وَاللَّهُ ، مَا تَفْعَلُ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْعَنَاءِ .

س، ص، ه، ع ص ص ص ص عص صو، ه، ، ص ص ص ص فعلاير

(...) وحديثاه ابو بكر بن ابى شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وحدثني ابو الطاهر ، أخبرنا عبادة بن وهب عن معاوية بن صالح .

ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الثَّوْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، هَذَا الْإِسْنَادُ

٦ نحوه .

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ الْعِيّ .

-

هو الصراخ والنوح ، ويدل أن هذا البكاء من نساء جعفر كان فيه ما يكره من الصراخ وما نهى عنه ، بدليل نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) [عنه] (١) .

وقوله : (احث في أفواههن التراب) : أى إن أمكنك ذلك لتملأ به أفواههن وتسكتن ، ولو كان مجرد البكاء بالعين لم يكن ملء الأفواه (٢) بالتراب معنى ، وليس أمره - عليه السلام - له بذلك ليفعله بهن على كل حال ، ولكن على طريق التعجيز أن هذا مما يسكتن إن فعلته ، فافعله إن أمكنك ، وهو لا يمكنه .

وفيه تكرار النهي عن المنكر مرات ، وأنه إذا غلب فعله ولم ينته المنهى عنه أن يعاقب إن أمكن عقابه ، دان كان العقاب لا يمكن إلا بعناء (٣) ومشقة لم يلزم ، وكانت الملاطفة فيه أولى ، وقول عائشة حينئذ للمأمور : (أرغم الله أنفك ، والله ما أنت بفاعل ، وما تركت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من العنايه (٤) : أى من المشقة والتعب بكثرة تكرارك عليه ، إخباره عن حال (٥) النساء وبكائهن إلى أن فهمت الحرج - والله أعلم - من قول النبي - عليه السلام - له : (احث في أفواههن التراب ، ولذلك قالت له : والله ما تفعل ما أمرك به رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) تريد من

(۱) ساقطة من س .

(۲) فی س : أفواههن .

(۳) فی س : بالتعب .

(٤) ولفظه في المطبوعة : (أرغم الله أنفك ، والله ما تفعل ما أمرك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وما تركت رسول الله (

صلى الله عليه وسلم (من العناء)

(٥) في س : مجال .

كتاب الجنائز / باب التشديد في النياحة

٣١ - (٩٣٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَعَ الْبَيْعَةِ أَلَا نُنُوحَ ، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ إِلَّا خَمْسٌ : أُمُّ سَلِيمٍ ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ .

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا أَسْبَاطُ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ حَنْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْبَيْعَةِ أَلَّا تَنْحَنَ ، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا غَيْرُ خَمْسٍ ، مِنْهُنَّ أُمُّ سَلِيمٍ . ذَلِكَ : أَيْ لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّكَ عَاجِزٌ عَنْهُ ، أَلَا تَرَاهَا كَيْفَ قَدِمْتَ لَذَلِكَ قَوْلَهَا : دَارِغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ) ، وَلَمْ تَرِدِ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَقِيلَ : " مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ) : أَيْ مَا تَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِمْ مِنَ الْبَكَاءِ جَمْلَةً ، إِذْ مِنْهُ الْمُبَاحُ لَهُنَ الَّذِي لَا صَوْتَ فِيهِ وَلَا مَنَكْرَ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ .

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْعَذْرَى عِنْدَنَا مِنْ طَرِيقِ الْأَسَدِيِّ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : الْغَى - بِالْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ - الَّذِي هُوَ ضِدُّ الرُّشْدِ مَكَانَ الْعَنَاءِ ، وَعِنْدَ الطَّبْرِيِّ مِثْلُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْمَهْمَلَةِ وَلَا وَجْهَ لِهَذَا اللَّفْظِ ، وَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِالْمَعْنَى وَأَصَحُّ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١) . وَقَوْلُ أُمِّ عَطِيَّةَ : (أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْبَيْعَةِ أَلَا نُنُوحَ) : دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ

١٢٠١١ (11) باب نهى النساء عن اتباع الجنائز

ذلك وشدته ، والمعنى في ذلك لأنه (٢) يستجلب الحزن ، ويصد عن الصبر الذي أمر الله به وحض عليه نبيه . وقولها : (فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ إِلَّا خَمْسٌ) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ كَانَ يَعْصِي أَمْرَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي حَيَاتِهِ ، وَأَنْ مِثْلَ هَذَا [وَبَكَاءُ] (٣) نِسَاءً جَعْفَرًا وَشَبَهَهُ لَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الرِّخْصَةِ فِي النُّوحِ ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ الْحَدِيثَ الْمُتَقَدِّمَ : (أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ) .

وَسَمِعْتُ مِنَ الْخَمْسِ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ : أُمُّ سَلِيمٍ ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ ، أَوْ امْرَأَةُ مُعَاذٍ (٤) فَذَكَرَ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ، وَقَدْ عَدَّاهُنَّ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ (٥)

(١) كَالْجَنَائِزِ ، بِمَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ فَيَعْرِتُ فِيهِ الْحُزْنَ ٢ / ١٠٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : نَهَى .

(٣) سَلْطَنَةٌ مِنْ س .

(٤) قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الرِّوَايَةَ بِوَاوِ الْعَطْفِ أَصَحُّ لِأَنَّ امْرَأَةَ مُعَاذٍ - وَهُوَ ابْنُ جَبَلٍ - هِيَ أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ خَلَادِ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمِيَّةِ ، ذَكَرَهَا ابْنُ سَعْدٍ ، فَعَلِيَ هَذَا فَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ غَيْرُهَا . وَوَقَعَ فِي الدَّلَائِلِ لِأَبِي مُوسَى مِنْ طَرِيقِ حَفْصَةَ : (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ .

وَأُمُّ مُعَاذٍ) بَدَلَ قَوْلِهِ : (وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ) قَالَ : وَلَعَلَّ بِنْتَ أَبِي سَبْرَةَ يُقَالُ لَهَا : امْرَأَةُ مُعَاذٍ ٣٠ / ٢١١ .

(٥) الْبُخَارِيُّ ، كَالْجَنَائِزِ ، بِمَا يَنْهَى مِنَ النُّوحِ وَالْبَكَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ فُلْكَ ٢ / ١٠٦ .

١٥٢ / ب

٣٨٠ كِتَابُ الْجَنَائِزِ / بَابُ التَّشْدِيدِ فِي النِّيَاحَةِ ٣٣ - (٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ! إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

قَالَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ! قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : لَئِنْ لَمْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا ...

وَلَا يَعْبُدُكُمْ فِي مَعُودٍ { (١) } .

قَالَتْ : كَانَ مِنْهُ النِّيَاحَةُ .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا آلَ

فَقَالَ : وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مَعَاذَ [وامرأتان او ابنة أبي مبرة وامرأة معاذ] (٢) وامرأة أخرى .

وقول أم عطية هذا عندي - والله أعلم - أنه لم يف من بايع معها على ذلك (٣) في الوقت الذي بايعت [فيه] (٤) / ، لا أنه لم يترك

النياحة أحد من المسلمات غير هؤلاء الخمس (٥) ، هذا ما لا يصح ولا يعرف من أخلاق الصحابات - رضي الله عنهن .

وقوله حين قالت أم عطية : [إلا آل فلان فإنهن (٦) كانوا أسعدوني في الجاهلية ، فلا بد

أن أسعدهم ، فقال] (٧) : (إلا آل فلان) : كذا جلم في الأمهات ، وفيه إشكال ، وهو - والله أعلم - (٨) مبتور ، نقص منه [

وليس فيه فقال النبي - عليه السلام - : لا إسعاد في الإسلام) ، ذكر هذه الزيادة النسائي (٩) في حديث بمعناه ، (أ) ، وليس فيه

: (فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا آل فلان) ، ولم يذكر فيه أم عطية فيكون (١١) على هذا معنى قوله : (لا آل فلان)

عائبات تلك الزيادة على وجه تكرار كلامها والتقرير له والتوبيخ لا على الإباحة ، ثم أجابها بأنه لا إسعاد في الإسلام) ، وقد يكون

على ظاهر اللفظ بالإباحة أن يكون قبل تحريم النياحة ، وأن يكون حديث أم عطية هذا غيب الحديث الآخر ، ثم مغ النبي (صلى الله

عليه وسلم) الاسعاد في الحديث الآخر (١٢) ، وقد ذهب القاض أبو عبد الله من هذا الحديث ، وظهره أن النهي عن النياحة

ليس بنهي عزم وفرض ، إنما هو نهى حفي وندب ، واصتدل بقصة نساء جعفر وسكوت النبي (صلى الله عليه وسلم) عنقه آخرم ،

وبأحاديث كثيرة جاءت في ذلك ، ولم (١٣) يجعل فيها نسخا ، والناس على التشديد في ذلك والله أعلم ، قال : دائما يحرم من ذلك

(١) الممتخة : ١٢ .

(٢) سقعل من مى .

(٣) أى في ترك النياحة .

(٤) ساتطة من عى .

(٥) في س : الخمسة .

(لا) في الصحيحة المطبوعة : فإنهم .

(٧) سقط من مى .

لله زيد بعدها في الأصل : (أما الحديث) وبها يضطرب المعنى ويخفى دلراد .

(لا) في الجنائز ، بللنياحة على الميت ، عن نص ببقاً : إذ على للنساء حين بايعهن : الا تتحن ، فقلن : يا رسول الله ، إن نا : أسعدتنا

في الجاهلية أفنى علصاً فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا إسعاد في الاسلام) الصفرى ٤ / ١٤ ، وفى للكبرى ٨ / ١

٦٠ (١٩٧٩) .

وكذا لحد في منده ٩٧ / ١٣ ، وابن جان في صحيحه كما في الاحسان ٧ / ١٥٤ عن أنى مطولا .

(١٠) يقط من مى .

(١١) فى مى : فيكونوا .

(١٢) يعنى حديث النسائي .

(١٣) ريد قبلها فى عى : إن .

كتاب الجنائز / باب التشديد فى النياحة

٣٨١

فَلَان ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَمُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَا بُدَّ لِي مِنْ أَنْ أَسْعِلَ! م .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِلَّا تَلَى فَلَا لَأ) .

ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية من شق الجيوب ، ونحش الخدود ، ودعواها التي كانت تضيفه من فعل (١) المصائب إلى

الدهر .

(١) فى س : فعال .

٣٨٢

كتاب الجنائز / باب نهى النساء عن اتباع الجنائز
(١١) باب نهى النساء عن اتباع الجنائز

١٢٠١٢ (12) باب في غسل الميت

٣٤ - (٩٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ، أَخْبَرَنَا الْوُبُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : كُنَّا نَهَى عَنْ إِرْجَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا .
٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، كَلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ .
قَالَتْ : نُهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا .
وقولها : (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) : أى لم يوجب ولم يفرض أو لم يشدد .

اختلف العلماء فى إباحة اتباع النساء الجنائز ، فجمهورهم على منعه لظاهر النهى فى الحديث ، واختاره (١) جماعة علماء المدينة ومالك يجيزه ويكرهه للشابة ، وفى الأمر المستنكر (٢) .
وقال ابن حبيب من أصحابنا بالقول الأول ، وحجة من أجازه أنه لم يعزم عليهن فى ذلك .
(١) فى الأصل : وأجازه ، وهو خطأ ، والمثبت من س .
وقد قال ابن عبد البر فى تمهيده : ممكن أن يكون هذا قبل الإباحة ، وتوفى ذلك للنساء اطتجالا
أحب إلى ، فأما الواب فلا أومن الفتنة عليهن وكلهن حيث ترضى ، ثم قال : وما أظن سقوط فرض الجمعة عنهن إلا دليلاً على إمساكنهن عن الخروج .
فيما عداها ، والله أعلم ٣ / ٢٣٣ .

(٢) فى الأصل : المستكره .
كتاب الجنائز / باب فى غسل الميت
(١٢) باب فى غسل الميت
٣٨٣

٣٦ - (٩٣٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَصِيٍّ ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْمٍ ، عَنْ ؟ لُؤْبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : !خَلَّ عَلَيْنَا النَّبِيُّ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ ، فَقَالَ .
(اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ ثَرَمِيْظَ فَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ فَلَكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِيْهِ)
وقوله فى ابنته : (اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو كثر مق فلک إن رأيت ذلك) ، قال الإمام : اختلف فى غسل الميت ، هل هو واجب أم سنة ؟ وسبب الخلاف : قوله - عليه السلام - : (إن رأيت ذلك) [(١)] هل معناه : إن رأيت الغسل ، أو إن رأيت الزيادة فى العدد ؟ وهذا أو أشباهه مما اختلف فيه أهل الأصول ، وذلك أنهم مختلفون فى التقييد (٢) والاستثناء والشروط إذا (٣) تعقبت الجمل ، هل يرجع إلى جميعها إلا ما أخرجه الدليل أو إلى أقربها ؟ وأما اعتبار الوتر فى الغسل فإنه فى الثلاث معتبر .
وفيما زاد عليه معتبر عندنا وعند الشافعى ، وغير معتبر عند أبى حنيفة بعد الثلاث .

قال القاضى : ليس عند مالك - رحمه الله - وبعض أصحابه فى غسل الميت حد لازم يقتصر عليه ، لكنه ينقى ولا يقتصر [مع] (٤)
الإبقاء على دون الثلاث ، فإن زاد على ثلاث استحب الوتر ، وليس لذلك عنده حد د إلى هذا يرجع قول الشافعى وغيره (٥) من العلماء ، وكذا إذا احتاج الغاسل إلى ذلك أو خرج من الميت شئ بعد غسله أعاد الغسل ، وحجتهم الحديث بقوله : (إن رأيت ذلك) [(٦)] ، وصرف الأمر إلى اجتهد الغاسل بحسب ما يحتاج إليه من زيادة الإتياء ، وقد جاء (٧) فى بعض روايات هذا الحديث :

(أو سبعا) ، د إلى هذا نحا أحمد و(سحق ألا يزداد على سبع و)ن خرج منه شيء بعد السبع غسل الموضع وحده ، وقاله الثوري والمزني وجماعة من المالكية ، قالوا : وحكمه حكم الجنب إذا أحدث بعد الغسل (٨) ، ومنهم من قال : يوضأ إذا خرج منه شيء (١) ليست في ع .

(٢) في س : التغيير ، والمثبت من الأصل ، ع .

(٣) في للطبوعة من المعلم : إذ .

(٤) جاعت عند الأبي : بعد ، وهو وهن .

(٥) قال الثحافعي - رحمه الله - : وأقل غسل الميت فيما أحب ثلثا ، فإن لم يبلغ الإنقأ فخمثا .

الحاوي ٣ / ١٠ .

للا ساقطة من س .

(٧) في س : قال .

له قال أبو عمر : وتحصيل مذهب مالك أنه إذا جاء منه حدثٌ بعد كمال غسله أعيد وضوؤه للصلاة ولم يعد غسله .
الاستذكار ٨ / ١٩٢ ، وفي مذهب الثايفي في هذا يراجع الحاوي ٣ / ١٢ .

٣٨٤

كتاب الجنائز / باب في غسل الميت

بعد الثالثة (١) ، وذهب بعضهم إلى أنه لا حد فيه أولا ولا آخرًا وأنه يجزئ فيه ما يجزئ الغسل من الجنابة ، ونحوه قول عطاء :
الواحدة السابعة (٢) في ذلك يجزئ .

وقوله : (بماء وسدر) يحتج به ابن شعبان ومن يجهز غسله بماء الورد والماء المضاف ،

وقد تأوله بعض شيوخنا على قول مالك : يغسل بماء وسدر ، ومالك وغيره - ممن قال بذلك - إنما اتبع لفظ الحديث ، ولم يذهبوا إلى ما ذهب إليه هذا ، وهو قول كافة العلماء : أن يغسل الميت بماء وسدر .

ولا يجيزوا غسله بغير الماء المطلق ، وحجتهم تخصيص النبي (صلى الله عليه وسلم) الماء وهو قول كافة العلماء ، أن يغسل الميت بماء وسدر ، تولى معنى قولهم : بماء وسدر ، أن تلقى ورقات السدر في الماء عند كافتهم ، بل أنكروه ونسبوا فعله إلى العامة .

وقد ذكر الداودي نحوه منه ، قال : يسحق (٣) [السدر] (٤) ويلقى في الماء ، ولكنه عند جمهورهم على أن يغسل أولا بالماء القراح (٥) فيتم (٦) الطهارة ، ثم بالثانية بالماء والسدر للتنظيف ، ثم بالثالثة بالماء والكافور للتطيب ، والتجفيف ، وهذا حقيقة مذهب

مالك - وحكاه ابن حبيب ، وقال : بل نبدا (٧) بالماء والسدر ليقع التنظيف أولاً ، ثم بالماء القراح ثانياً ، وقال أبو قلابة (٨) مثله ، لكنه قال : ويحسب هذا (٩) غسلة واحدة ، وهذا (١٠) جار على قياسات الطهارة ، وذهب أحمد (١١) إلى أن الغسلات كلها تكون بالسدر على ظاهر الحديث ، وفي حديث آخر : (كلهن بالماء والسدر) (١٢) .

(١) ولا يعاد غسله لأن حكمه حكم الجنب إذا اغتسل واحد بعد الغسل استنجى بالأحجار أو بالماء ، ثم توضأ ، فكذلك الميت .
قال : وقال ابن القى العم : بن وفي فرسن للكا هر الغسل .

التمهيد الم ٣٧٤ .

(٢) قيدها الأ ، س في إكاله : الابقه .

رتد أخرج عبد الرراق عن ابن جريج ، عي ت هطاه ، قال : يُنسل الميتُ ثلا ، سا او خم إنا أو سبغا بماء

ومدر والواحد ٥ الابقه تجزئ .

المحف ٣ : ٣٩٧ .

(٣) في س : إسحق .

(٤) فير صبتة في س .

(٥) قريحة الشء : طبيعته التي جبل عليها ، ولريحة للشباب : أوله ، والقريحة القرح لزل ما يخرج ش البئر حين لمحف ، وثيل :
دلسحاب أول ما يثا .
دنظو : اللسان .

(۶) فی س ؟ ض .

(۷) فی س : ی! دأ!

(هـ) ذكره ابن أبي ضيية في مصنفه عن ابن محزون عينا ايوب الهفتيانى قال : كان أُمّو ثلاثة إنا غسل المئْت أمرَ يالسار فصُغى في ثوبى
فنبيل عقوه ررمى ثعلله .

• ۲۴۳ ول

رَأْيُ الْأَبَةِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيْدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَائِلِ بْنِ مَالِكٍ ، الْإِمَامُ ، ثِيَّ الْأَصْلَامِ ، حَدَّثَ عَنْ

بن ثابت بن الفن خاك في الكتب كُلُّط ، ومن أنس كذلك ، دعن عبد الله بن عباس ، وستمر (بن جاندب ، رأي مي ة ، والنعمان بن بثير وغيرهم ش الصحابة الأجلد .

مات بعزى مصر ص!نة ١٠٤ هـ .

سیپر

٤ لم ٤ ج!

(۹) فی س : کله ۱۰۱۰) فی س : رهو .

(١١) قال لبوبكر الأثرم: فك لأحمد بن حنبل: تذهب إلى الدم في الغلات كلها؟ قال: نعم، السالر فيها كلها.

التعهد الم ٥ + -

(١٢) أخرجه ابن أبي ثيبة في اللصنف عن أبراج .

۲۴۲!

کتاب الجنائز / باب فی غسل الميت ۳۸۵

وقد يكون معنى قولهم : (غسلة بالماء والسدر) ليس بأن يلقى فيه السدر كما قالوا ، ولكنه يخضخض السدر بالماء حتى يخرج رغوته بالغسل (١) ، ثم يغسل به الميت ويصب الماء من فوق ذلك للتطهير ، ولعل هذا مراد الداودي كسائر غسل ما يزال من النجاسات / والأقذار اللزجة بالغاسول ، فلا يكون غسلا بمضاق ، وغير السدر يقوم مقامه عند عدمه من سائر الغاسولات عند كافة العلماء (٢) ، وروى عن عائشة في غسل رأس الميت بالخطمي (٣) نهى ، وغسل الميت عندنا ليس لنجاسة (٤) إلا أن تكون به ظاهرة فتزال ، وإنما هو عبادة (٥) ، وقيل : نظافة ، ولو كان لنجاسة لما زاده الغسل إلا لنجاسة إذ الذات النجسة لا يطهرها الماء ، على القول بنجاسة الآدمي إذا مات ، فكيف والصحيح طهارة المومن حياً وميتاً ؟ وقد قال - عليه السلام - : (المومن لا ينجس) (٦) وسنذكر هذا بعد

وقوله : (واجعلن في الآخرة كافوراً) : لشدة تبريده وتجفيف جسد الميت ، وحياطته

عن سرعة التغير والفساد ، ولتطيب رائحته للمصلين عليه ، ومن يحضره من الملائكة ، وعلى استعمال هذا جماعة العلماء إلا أبا حنيفة وأصحابه .

وروى عن النخعي إنما ذلك في

(١) في الأصل : للغسل .

(٢) قال لطفن في الميت : اغسله بسدر ، فإن لم يوجد سدر فخطمي ، فإن لم يكن خطمي فبأشنان ، وقال سعيد بن جبیر : إذا لم يكن سدر فخطمي .

مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٣٤٤ ، وكذا روى أيضا عبد الرزاق

(٣) أخرجه ابن أن ثمانية في مصنفه عن الأسود قال : قلت لعائشة : يغسل رأس الميت بخطمي ؟ فقالت : لا تعتنتوا ميتكم .

ص ۳۴۴ .

والخطمي : هو ضرب من النبات .

• یغسل به •

وفي الصباح : يغسل به الرأس .

قال الأزهري : هو

بفتح الحاء ، ومن قال بالكسر قد لحن .

لسان العرب .

(٤) في س : بنجاسة .

قال ابن عبد البر في الاستذكار : والقول عندى في غسل الميت أنه تطهيرُ عبادة لا لازلة نجاسة ٨ / ١٩٢ .

(٥) قال أبو عمر : تطهير الميت تطهير عبادة لا لازلة نجاسة ، وإنما هو كالجنب ، وغسله كغسل الجنب سواء .
للتمهيد ١ / ٣٧٦ .

وقد روى البخارى عن ابن علس - رضى الله عنهما - قال : الملم لا ينجس حياً ولا ميتاً .

وقال سعد : لو كان نجثاً ما مسته ، وقال : وحنط ابن عمر - رضى الله عنهما - ابنا لعيد بن زيد وحمله ، وصلى ولم يتوضأ .
صحيح البخارى ٢ / ٩٣ .

وقال ابن حجر : والمشهور عند لمهور أنه غسل تعبدى .
الفتح ٣ / ١٥١ .

(لا) سبق في كدطيض ، بللدليل على أن الملم لا ينجس ، من حديث أبى هريرة بلفظ : (سبحان الله ، إن ليؤمن لا ينجس) .
وكذا أخرجه البخارى ، كالغسل ، بالجنب لا يخرج ويمشى في الأسواق ١ / ٧٩ ، كالجنائز ،

ب غسل الميت ووضوئه بالسدر ٩٣ / ٢ ، النسائي ، كالغسل ، بماسة الجنب ومجالسته ١ / ١١٩ ،
ابن ماجه ، كالطهارة ، بمصافحة الجنب ٧٨ / ١١ ، احمد في المسند ٢ / ٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤٧١ ، وجاء بلفظ : إن الملم لا
ينجس) .
١٥٣ / ١

٣٨٦ كتاب الجنائز / باب في غسل الميت الآخرة كافرًا ، أو شئتًا من كافر .
فَإِذَا فَرَعْتَ فَاذْنِي) ، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ ، فَأَقْبَى إِلَيْنَا حَقُّهُ .

فَقَالَ : (أَشْعَرْنَاهَا إِثَاهُ) .

٣٧ - (...) وحلثنا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُولٍ .
الحنوط (١) لا في الغسل ويمكن أن يتأول من قال هذا في الآخرة ، أى بعد تمامها .
والظاهر خلافه ، والله أعلم .

وفائدة تخصيص الكافر لتبريده وإمساكه ، ومنعه سرعة التغيير ، ولقوة رائحته وسطوعها ، وغلبتها على غيرها ، و(ذا عدم قام غيره
من الطيب مقامه .

وقوله : (فألقى إلينا حقه ، فقال : أشعرنها إياه) ، قال الإمام : الحقو : الإزار هاهنا ، والأصل في الحقو معقد الإزار ، وجمعه أحتي
وأحقاء وحقي ، ثم يقال للإزار : !حقو ؛ لأنه شذ على الحقو ، كقول العرب : عذت بحقو فلان ، أى استجرت به واعتصمت ،
ومعنى (أشعرنها إياه) : أى اجعلنه شعارها الذى يلى جسدها ، سُمى شعاراً لأنه يلى شعر الجسد ، ومنه الحديث : (أتم الشعار دون
الدثار) (٢) أى أنتم الخاصة والبطانة .

قال القاضى : هذيل تقول : حقو ، بكسر الحاء ، وغيرهم يقوله بالفتح (٣) .
ومعنى

قول من فسر به الإزار أى المئزر ، واختلف في صفة إشعارها إياه ، فقيل : يجعل لها مئزراً ، وهو قول ابن وهب ، وقيل : لا توزر
ولكن تلف فيه ، هو قول ابن القاسم وجماعة ، من العلماء .

قال ابن سيرين : المرأة تشعر ولا توزر ، قال ابن جريج : دأشعرنها ، الففنها [فيه] (٤) ، وقال النخعي : الحقو فوق الدؤع ، وقال
ابن علية : الحقو النطاق ، سبئية (٥) طويلة يجمع به نخذاها تحصيناً لها ، ثم تلف على عجزها .

وفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك بها ، لتناولها بركة ثوبه ، وفيه جواز تكفين النساء في ثياب الرجال .

قال القاضي : وقولها : (فمَشَطْنَاهَا (٦) ثلاثة قرون) : فيه مشط رأس الميت ،
(١) الخنوط : طيئ يخلط للميت خاصة .

(٢) معنى حديث سيأتي إن شاء الله في الزكاة ، باب بغطاء المؤلفلة قلوبهم على الإصلاح وتصبر من قوى إيهانه .
وقد أخرجه ابن ماجه في المقدمة ، بفضل الأنصار ١ / ٥٨ ، ولفظه : (الأنصار شعار ، والناس دثار) .
(٣) وجمعه حقة ، وأحقاء ، وأحتي .

حكاه ابن عبد البر في الاستذكار ٨ / ١٩٥ .
(٤) من المثارق .

(٥) السبئية : ضلث من الثياب تتخذ من شاقة الكنان ، أغلظ ما يكون ، وقيل : منسوبة إلى موضع بناحية المغرب يقال له : صبن .
لسان العرب ، وانظر : للتمهيد ١ / ٣٧٩ .
يلا) للذي في المطبوعة : مشطناها .

كتاب الجنائز / باب في غسل الميت ٣٨٧ ٣٨ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .
ح وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ .

ح وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : تُوُفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ قَالَتْ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ .

وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حِينَ تَوُورِفِيَّتِ ابْنَتُهُ ، بِمِثْلِ حَلِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ أَثُوبَ ،
عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ .

٣٩ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ
ص عصي ص ير
عَطِيَّةَ ، بِخَوِّهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، أَوْ كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ فَلَكَ) .
فَقَالَتْ حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ : وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُورٍ .

(...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ، وَأَخْبَرَنَا أَثُوبُ ، قَالَ : وَقَالَتْ حَفْصَةُ : عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : اغْسَلْنَاهَا وَتَرَمَ ،
ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا .

قَالَ : وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُورٍ .

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا
عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنْ حَمْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ .

قَالَتْ : لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اغْسَلْنَاهَا وَتَرَا ، ثَلَاثًا
أَوْ خَمْسًا ، وَاجْعَلْنَ فِي الْخَامِسَةِ كَافُورًا ، أَوْ شَتًا مِنْ كَافُورٍ ، فَالْنَا غَسَلْنَاهَا فَأَعْلَمْنِي) .
قَالَتْ : فَأَعْلَمْنَاهُ ، فَأَعْطَانَا حَقَّوهُ وَقَالَ : (أَشْعِرْنَاهَا إِثَاهُ) .

وظفره ، وبهذا قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وابن حبيب ، على ما جاء في الحديث : (ومشطناها ثلاثة قرون ، قرنيها ، وناصيتها)
(١) ، وفي غير مسلم : المقدم رأسها ، وقرنيها وألقيناها خلفها) (٢) ، وقال الأوزاعي : لا يجب المشط ، ولم يعرف ابن القاسم الضفر ،
وقال : تل ! .

وذهب الكوفيون والأوزاعي إلى تفريقه وإرساله من الجانبين ، بين ثدييها ودون تسريح ، ومن حجتهم أنه ليس في الحديث معرفة النبي (صلى الله عليه وسلم) بفعل أم عطية فيجعل سنة وجبة .

(١) جمع للقاضي هنا بين طريقين ، طريق يحيى بن أيوب وطريق عمرو الناقد .

(٢) أخرجه أبو داود ، كالجنائز ، بكيف غسل الميت عن أم عطية بلفظ : (وضفنا رأسها ثلاثة قرون ، لم ألقيناها خلفها مقدم رأسها وقرنيها) .

ول ٣ كتاب الجنائز / باب في غسل الميت ٤١ - (...) وحدغنا عمرو الناقد ، حدثنا يزياء بن هرون ، أخبرنا هشام بن حسان ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أم عطية .

قالت : أتانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن نغسل إحدى بناته ، فقأ : (اغسلنا ! وتزا ، خصمنا أو ثر من فلك) بنحو حديث أثوب وعاصم .

وقال في الحديث : قالت : فضفنا شعرها ثلاثة كلالث ، قرنيها وناصيتها .

٤٢ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن خالد ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أم عطية ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها : (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء من !) .

وقوله في الحديث : (ألما ماتت زينب [(١)]) ، هو كبر المروي ، وذكر بعض أهل السير أنها أم كلثوم (٢) .

وقوله : (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء) ، قال الإمام : وأما [(٣) وضوء الميت

[فستحب] (٤)) عندنا وعند الشافعي ، وأبو حنيفة لا يراه مستحباً .

قال التقي الى : واختلف متى يوضأ عندنا ؟ هل في المرة الأولى (٥) ؟ أو في الثانية ؟ أو فيهما ؟ أو في الثالثة ؟

وأمره بالبداية بالميامين على أصل الثريعة من البداية بها في الطهارة والعبادات تيمنا بلفظ الين ، وتفاوتاً ليكون من أصحاب اليمين استند بعضهم بهذا الحديث أن النساء أحق بغسل المرأة من الزوج وهو مذهب الحسن ، وأنه لا يغسلها إلا عند عدمن ، والجمهور من الفقهاء وأئمة الفتوى على خلافه ، وأنه أحق .

وذهب الشعبي والثوري وأصحاب الرأي إلى أنه لا يغسلها جملة ، وأجمعوا على غسل الزوجة زوجها ، وجمهورهم على أنه أحق به من الأولياء .

وقال سخون : الأولياء أحق ، ولم يذكر في هذا الحديث أمره بالغسل لمن غسّلها ، وهو موضع تعليم ، وقد جاء في الأمر بذلك حديث من طريق أبي هريرة ، وحمله الفقهاء على الاستحباب لا على الوجوب .

واختلف الصحابة في الأخذ به ، ومعنى

(١) سقط مئ س .

(٢) قال ابن حجر : والمشهور لها زينب زوج أبي العاص بن دريع والددة أمانة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي كبر بنات النبي (

صلى الله عليه وسلم) ، وكانت وفاتها فيما حكاه للطبري في الذيل ، في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا المسند - مسلم -

مئ طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية ، قالت : لما ماتت زينب بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) : (اغسلنها) فذكر الحديث للفتح ٣ / ١٥٣ .

(٣) مئ ع .

(٤) ساقطة من س .

(٥) فقد اخرج ابن عبد البر بإسناده إلى إبراهيم قال في غل لليت : الأولى بماء قراح يوضيه وضوء الصلاة ، والثانية بماء وسدر ،

والثالثة بماء قل ، ويتبع ماجده بالطيب .

التمهيد ١ / ٣٧٥ .

كتاب الجنائز / باب في غسل الميت ٣٨٩ ٤٣ - (...) حدثنا يحيى بن أيوب وأبو بكر بن أبي شابة وعمرو الناقد ، كلهم عن

١٢٠١٣ (13) باب في كفن الميت

ابن علية .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَا شَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لَهْنٌ فِي غَسَلِ أَهْلِهَا : (أَبْدَانٌ بِمِثْلِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا) .

الغسل ، والحكمة فيه لمن قال به ، إما ليكون على يقين من طهارة جسده مخافة ما يصيبه من رش غسل الميت ويتطاير عليه من ذلك ، أو لأنه إذا عزم على الاغتسال كان أبلغ في غسله ، وأخرى ألا يتخلف مما يصيبه فيجيد إنقاؤه وتنظيفه .
واختلف قول مالك في ذلك ، فروى المدنيون عنه سقوط الغسل ، وإن اغتسل فحسن (١) ، ونحوه قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ، وروى غيرهم عنه الغسل ، قال الخطابي : لا أعلم أحداً قال بوجوب ذلك (٢) .

وقال إسحق : أما الوضوء فلا بد منه ، ونحوه قول أحمد بن حنبل ، ومذهب كافة العلماء أنه لا يجب عليه وضوء منه .
(١) قاله الخطابي في معالم السق ٤ / ٣٠٥ .

(٢) في ص : الغل .

١٥٣ / ب

٣٩٠ كتاب الجنائز / باب في كفن الميت

(١٣) باب في كفن الميت

٤٤ - (٩٤٠) وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ خُثَابِ بْنِ الْأَرْتِ ، قَالَ هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، نَبَغْنِي وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَجَبَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ ، فَمِنَّا مَنْ مَضَى لَمْ يَكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً ، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ ، فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ شَيْءٌ يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا نَمْرَةً فَكُنَّا إِفَاً وَعَنَاها عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا وَعَنَاها عَلَى رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ضَعُوهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرَ دَا ، وَمِمَّا مِنْ ؟ شَعَتْ لَهُ ثَمَرٌ - لَهُ ، فَهُوَ يَهْمُهَا) .

وقوله : (فوجب أجرنا على الله) ، قال الامام : معناه وجوب شرع لا عقل ، كما

تقول المعتزلة ، وهذا [نحو] (١) ما قلنا في معنى قوله - عليه السلام - : (حق العباد على الله) (٢) .

وقول خباب : (ومِمَّا مِنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدُبُهَا) : يقال : ينع الثمر وأينع

إذا أدرك ، فهو يانع ومونع ، قال ابن الأنباري : الينع : المدرك البالغ ، قال الفراء : أينع كثر من ينع ، وقول الله تعالى : { وَيَنْعِهِ

(٣) ، الينع : النضج ، قال أبو بكر : الينع جمع اليناع ، و(يهدبها) : أي يجتنيها ويقطفها ، يقال منه : هدبها لهدبها ويهدبها هدبا .

قال القاضي : الهدب : ضرب من الحلب (٤) ، والنمرة : ضرب من الأكسية معقمة ، قد ذكرناه .

وقوله : ([فمِنَّا مَنْ لَمْ يَكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً] (٥)) يعني لم يكتسب من / الدنيا شيئاً ، ولا اقتناه فانتقل عن حال الفقر والحاجة ، وبقي

أجره مؤفراً لذلك ، كما قال في كتاب البخاري في هذا الحديث : لقد خشيت أن تكون عَجَلَتْ لَنَا طَيِّبَاتِنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا (٦) ،

فتلك السعة التي وَسَّعَتْ على بعضهم نقص من أجره على الصبر على الفقر ، فجعل [ما

(١) ساقطة من المعلم .

(٢) سبق في كتاب الايمان ، بالدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً .

(٣) الأنعام : ٩٩ .

(٤) وهذب للناقة : حلبها .

مشارك ٢ / ٢٦٦ .

(٥) في المطبوعة : فثا من مضى لم يثل من أجره شيئا .

يلا) كالجنائز ، بالكفن من جميع المال ، بإفا لم يوجد إلا ثوب واحد ٩٧ / ٢ ، ها من حديث عبد الرحمن بن عوف .

كتاب الجنائز / باب في كفن الميت ٣٩١ (...) وحديثنا عثمان بن أبي شيبة ، حديثنا جرير ! .

ح وحديثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس .

ح وحديثنا منجاب بن الحارث التميمي ، أخبرنا علي بن مسهر .

ح وحديثنا إسحق بن إبراهيم وابن أبي عمير ، جميعا عن ابن عيينة ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد ، نحوه .

٤٥ - (٩٤١) حديثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حديثنا أبو معاوية - عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كفن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

في ثلاثة أثواب بيض سحويلة من كرسف ، ليس فيها قيض ولا عمامة ! ، أفا الحلة فأنما .

شبهه علما لثابس فيها ، أنها اشتريت له ليكفن فيها .

فتركت الحلة .

وكفن في ثلاثة ؟ دواب بيض سحويلة .

فأخن ! عبد الله بن أبي بكر ، فقال : لأحبسها حتى تئن فيها نفسي .

ثم قال : لو رضيها الله عر وجل لنبهه لكفنه فيها ، فباعها وتصدق بثمنها .

أصاب من الدنيا وكل من غصارتها ، كأنه كل لما كان يناله من أجر على الفقر [(١) ، والحاجة لو لم يصبها ، ومن لم يصب من الدنيا

ولم ياكل من فتحها شيئا ، بقي أجره موفرا ، لم يثل عوضا عنه ، وفيه فضل الصبر على الفقر ، وقد يستدل بهذا الحديث [من يفضله

على الغنى ، واحتج بعضهم من هذا الحديث أن الكفن من رأس المال ، لقوله : لم يوجد له إلا نمرة) ، وهو قول عامة العلماء والسلف

وأئمة الفتوى ، إلا ما حكى عن طاوس أنه من الثلث ، إن كان المال قليلا (٢) ، ولبعض السلف أنه من الثلث على الإطلاق (٣) ،

ولم يتابعا على هاتين المقاتلتين .

وفيه أن الكفن إذا ضاق عن الميت ، ولم يستر جميعه فتغطية رأس الميت أولى من رجليه لأجل تغير محاسن الوجه بالمولد ، وإكراما

لوجه والرأس ، وإن ضاق عن العورة والوجه غطيت العورة ، وما أمكن من أعلاه ، لوجوب سترها في الحياة .

وقوله : لا كفن رص ! أول الله (صلى الله عليه وسلم) في ثلاثة أثواب : تكفين الميت عند العلماء واجب

من غير خلاف ، من رأس ماله ، على ما تقدم ، فإن لم يكن له مال فعلى بيت المال أو جماعة

(١) سقط من س .

(٢) وجاء عنه - أيضا - الله من جميع المال .

راجع : المصنف لعبد الرزاق ٣ / ٤٣٦ .

(٣) قال أبو عمر فيه : وليس بشة لأن مصعب بن عمير لم يترك إلا نمرة قصيرة ، كفنه فيها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،

ولم يلتفت إلى غريم ولا ورث .

الاصدكار ٨ / ٢١٦ .

٣٩٢ كتاب الجنائز / باب في كفن الميت ٤٦ - (...) وحديثنا علي بن حجر ! تغدي ؟ ، أخبرنا علي بن مسهر ، حديثنا هشام

ابن عروة عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : أدرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حلة يمينية كانت لعبد

المسلمين (١) .

واختلف أصحابنا ، هل يلزم ذلك من كان تلزمه نفقته في حياته أم لا ؟ وقوله : (في ثلاثة أثواب) : المستحب في الكفن الوتر ، وثلاثة أثواب لا ينقص منهن مع الاختيار المستحب في الكفن عند مالك وكافة الفقهاء ، وكلهم مجمعون أنه ليس فيه حد واجب لا يتعدى ، وذكر بعض شيوخنا أن المستحتم عند مالك خمسة أثواب بالمميص والعمامة (٢) ، وقال سويد بن غفلة (٣) يكفن في ثوبين ، [وقال مالك] (٤) : لا يبعد لمن لم يجد غيرهما ، وهو معنى قول الأوزاعي وأبي حنيفة ، وقال ثوبان : هما أدنى ما يكفن فيه الرجل ، وهما أفضل عند أصحابنا ، وعلى مساق مذهبنا من ثوب ، وأجاز الشافعي الثوب الواحد ، وجمهورهم على أن السنة للمرأة خمسة أثواب ، وأدناها ثلاثة (٥) ، وقد اختلف فيها قول الشافعي ، فقال هذا مرة ، وقال مرة : يجزئ ثوب واحد .

وقوله : (بيض) : [بيض] (٦) الاكفان أفضل من غيرها وأولى ، وكره مالك والأوزاعي الثياب المصبغة في الكفن إلا العصب ، وكذلك عند مالك ما صبغ بالطيب كالورص ، والزعفران (٧) ، واختلف قوله في المعصر ، فأجازه مرة لكونه من الطيب ، لاسيما مع طراءته ، أو لغلبة لباص العرب لها ، ومنعه مرة لكونه غير محسوب من الطيب ، ولأنها من ملابس الجمال ، والزينة ، وليس موضعه .

(١) قال ابن عبد البر - في قول عيسى بن دينار : أن الكفن من رأس المال - : يجبر الغرماء والورثة على ثلاثة أثواب من رأس مال الميت تكون وسطا .
قول عيسى في هذا الباب كله حن .
السابق ٢١٦ / ٨ .

(٢) فقد اخرج عبد الرزاق في المصنف أن ابن عمر كان يعمم الميت .
المصنف ٣ / ٤٢٥ ، وله : أن ابن عمر كفن لونه واقد في خمسة أنولب ، قيض وثلاثة لفاكاً وعمامة .
قال ابن عبد البر : زعم أصحاب ابن علية أن العمامة عندهم في كفن الميت معروفة بالمدينة ، وكذلك انخار للبرلق .
الاستذكار ٨ / ٢١١ .

(٣) ابن عوسجة بن عامر ، الإمام القدوة ، أبو أمية الجعفي ، للكوفي ، قيل : له صحبة ، قال الذهبي : ولم يصح ، بل أسلم في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) وسمع كتابه إليهم ، وشهد للبرموك ، وحث علق ابى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وإبى بن كعب ، وبلال ، وإبى ذر ، وإبن مسعود ، وطائفة ، وعنه الشعبي ، والنخعي ، وسلمة بن كهيل ، وجماعة .
قيل : إنه من اقران رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في السن .
سير ٤ / ٦٩ .
(٤) سقط من س .
(٥) رجع الاستذكار ٨ / ٢١٠ .
يلا صاقطة من الأصل .

(٧) وذلك لما اخرج في الوطأ علق يحيى بن سعيد فيما بلغه علق ابى بكر قال : (خذوا هذا الثوب - لثوب عليه - قد أصابه ثقب أو رعفران - فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع لوبين اخرين) ، وقد أخرجه البخاري بنحوه في الجنائز ، بموت يوم الاثنين ٢ / ١٧١ .

كتاب الجنائز / باب في كفن الميت ٣٩٣ الله تَنِ ابى بكر .
تَمَّ بِكَ عَتَّ عَنْهُ ، وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَوَابٍ سُحُولَ يَمَانِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ ! وَلَا قِيمٌ .
فَرَفَعَ كَتَدُ اللَّهِ الْحَلَّةَ فَقَالَ : لَقْنُ فِيهَا ، تَمَّ قَالَ : لَمْ يُكْفَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَالْقَنْ فِيهِ أَلْ فَمَدَّقَ بِهَا .
(...) وَحَدَّثَاهُ أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ إِرْشَى
وقوله : " سُحُولِيَّةٌ) ، قال الإمام : قال ابن الأعرابي : معناه : بيض نقية .

من القطن خاصة ، قال الإمام : وكذلك [جاء] (١) في الحديث : [سُحُولِيَّةٌ مِنْ كَرْسُفَةٍ أ ، وقال القتيبي : سُحُولِيَّةٌ جَمْعُ سُحُلٍ ، وهو ثوب أبيض ، ولم يفرق بين الكرسف ، وغيره ، وقال] (٢) : سُحُولِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى سُحُولٍ ، قرية باليمن (٣) .

قال القاضي : قد جاء في كتاب مسلم في الحديث الآخر : ثلاثة أثواب سُحُولِيَّةٌ يمانية : كذا عند العذري هنا ، وابن ما هان ، وعند السمرقندي والشنجالي : (في ثلاثة أثواب سُحُول) ، هكذا مهمل اللفظ ، فيحتمل أن يكون بضم السين ، ويكون بدلا من أثواب إذا قلنا : إنجها ثياب قطن بيض تسمى بذلك ، وسُحُول على هذا جمع سُحْل ، ويجمع - أيضا - سُحْل بالضم ، ويكون - أيضا - وصفا إذا قلنا : إن معناها بيض ، لكن قد اعترض على تفسيرها (بيض) ؛ لقوله قبل : (بيض) ، فلا وجه لتكرار وصفها بالبياض ، كما أنه يُعترض على تفسيرها بأنها ثياب قطن معلومة من كرسف ، وهو القطن ، ولكن (٤) الاعتراض على هذين الفصلين قد يجاب عنه بأنه لا ينكسر تكرار المعنى الواحد بلفظين مختلفين في كلام العرب للتأكيد كما قال تعالى : { وَغَوَّيْبُ سُود } (٥) ، وقد قال ابن وهب : السُحُول : قطن ليس بالجند (٦) ، وقد كره مالك وعامة العلماء تكفين

(٣)

(٥)

(٦)

ساقطة من العلم .

ي!مقط من س .

وقال ياقوت : هي قبيلة من اليمن ، وهو السحول بن سودة بن عمرو بن سعد بن عوف ، وينتهي إلى الهميسع بن حمير بن سبأ ، قرية من قرى اليمن ، يحمل منها ثياب قطن ليض .
قال طرفة بن العبد : وبالسفح آيات كأن رصومها يمان وشته ريحة وسحول ريدة وسحول : قريتان ، أرلد وشته أهل ريدة وسحول .
معجم البلدان ٣ / ١٩٥ .
في س : وكان .
فاطر : ٢٧ .

وقد قال عكرمة : الغرايب : الجبال الطودل السود ، قال ابن كثير : وكذا قال لبو مالك ، وعطا الحراساني وقتادة .
وقال ابن جرير : وللعرب إذا وصفوا الأسود بكثرة السواد قالوا : أسود غريب .
تفشر للقرن العظيم ٦ / ٥٣٠ ، تفسير الطبري ٢٢ / ٨٦ .
وقال دليث : السَّحِيلُ والجمع السُّحُلُ ثوب لا يُبرمُ غزله ، أى لا يفتل طائقتين ، يقال : سَحَلوه : لى لم يفتلوا سُلِيه .
معجم البلدان .

١٥٤ / ١

٣٩٤ كتاب الجنائز / باب في كفن الميت وَعَبْمَةٌ وَوَكِيع .

ح وَحَدَّثَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِنَ! الْإِسْنَادِ .

وَلَيْسَ فِي حَلِيَّتِهِمْ قِصَّةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

٤٧ - (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَاشَا عَبْدَ الْعَزِيزِ ، عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الموتى ذَكَرَانًا وَإِنَّا ، لَا فِي الْحَرِيرِ (١) ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : وَلَا أَحْفَظُ خِلَافَهُ .

قال التقي الى : وأجازه ابن حبيب للإناث ، وعن مالك أنه إن وقع ذلك ، وفعل في الرجال والنساء فواسع مع كراهيتها له ! .
وقولها : ليس فيها قيص ، ولا عمامة) ، قال الإمام : استحب الشافعي ألا يكون

١٢٠١٤ (14) باب تسجية الميت

في الكفن قيص ولا عمامة ، فحمل الشافعي قولها : ليس [فيها] (٢) قيص ولا عمامة) على أن ذلك ليس في الكفن بموجود ويحمله مالك على أنه ليس بمعدود ، بل يحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب زيادة على القميص والعمامة ، ويرجح الشافعي تأويله بقول الراوى

وأما الحلة (٣) فإنما شمه على الناس فيها [بأنها] (٤) اشترت له ليُكْفَنَ فيها فُتِرَتِ الحِلَّةُ ، وكُنْصَ في سواها (٥) ، ويحتج أيضا من جهة القياس بأنها لبُسة (٦) في حالة المقصود فيها التقرب ، والخضوع ، فشابهت لبُسةَ الحُرْمِ الذي لم يُشْرَعْ فيها قيصره ولأُعمامة ، واحتج [(٧) أصحابنا بإعطائه - عليه السلام - القميص [لعبد الله] (٨) بن أبي ابن سلول ، وانفصلوا عن هذا الحديث بأنه (٩)] [قد] (١٠) قيل : إنما أعطاه ذلك عَوْضًا عن القميص! أي الذي كسا العباس .

قال الق الى : حكى ابن القضار أن القميص والعمامة غير مستحب عند مالك] ونحوه

عن ابن القاسم كقول الشافعي ، وهذا خلاف ما حكاه مقدمو أصحابنا ٣ ابن القاسم وغيره عن مالك [(١١) .

وغيره من أنه يَمُصُّ ، ويعمِّمُ ، وهو قول أبي حنيفة (١٢) ، فعلى قوله : لا يُمَصُّ) يدرج في ثلاثة أبواب على ما روى عنه ،

وعلى قوله : (يُقَمَّصُ ، ويعفم) يدرج في ثلاثة أثواب فتكون خمسة ، على ما قاله بعض شيوخنا ، [وقد] (١٣)

(١) قلت : الاجماع منعقد في حق الرجال دون النساء .

راجع الاصدکار ۸ / ۲۱۶ .

(۲) من ع ، وما فی المال فهو : فيه .

(٣) ما في المطبوعة : أمَّا الحلة .

(٤) من ع ، وما في المطبوعة : ١ .

.)

(٥) الذى فى للطبوعة : ثلاثة عثواب يفي سحولية .

وفي المعلم : فيما سواها .

(للا) للذى فى المال : لبسته ، والمثبت وهو للصحيح من ع .

(٧) من المعلم .

(يه) من س ، والمعلم .

(فی) فی س : فإِنْ .

(۱۰) ساقطة من س .

(۱۱) سقط من س .

(١٢) وذلك لما روى أنه (صلى الله عليه وسلم) (كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ اثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ ، لَطْلَةَ ثَوْبَانٍ وَقَمِيصِهِ لِلَّذِي مَاتَ فِيهِ) .

أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس ١٧٧ / ٢ .

"

(۱۳) ساقطة من س .

كتاب الجنائز / باب في كفن الميت ٣٩٥ إبراهيم ، عَنْ أَلِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ،

فَقُلْتُ لَهَا : فِي كَمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ فَقَالَتْ : فِي ثَلَاثَةِ الْوَابِ سَحُولَةٍ .

جاء عنه - ايضا - : لا بأس بالقميص في الكفن ، ويكفن معه بثوبين فوقه ، فهذا على قوله ثلاثة أثواب .

وقولها : (واما الحلة فإنما شُبِّهَ على الناس [فيها] (١) لأنها (٢) اشترت ليُكْفَنَ فيها ، فتركت الحلة وكفن في ثلاثة أثواب) ، وفي

الحديث بعده : (أدرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حلة يَمِينَة كانت لعبد الله بن أبي بكر ، ثم نزعته عنه) كذا عند العذري

من رواية الأسدى عنه : (يَمْنِيَة) ، وللصدفي عنه : (يَمَانِيَة) كل ذلك منسولث إلى اليمن ، وعند الفارسي : (حَلَة يَمْنَة) بضم الياء

وسكون الميم وهو صحيح ، ويتكلم به على الإضافة : حلة يَمِينَة .

[قال الخليل : هي ضرب من برود اليمن ، وقال أبو عبيد : الحلة : برود اليمن ، والحمة : إزار ورداً ، لا يسمى حلة (٣) حتى يكونا

ثوبین ، وقد تقدم تفسیره .

(١) من المطبوعة .

(٢) في ل!طبوعة : نفها .

(٣) سقط من س .

٣٩٦

كتاب الجنائز / باب تسجية الميت

(١٤) باب تسجية الميت

٤٨ - (٩٤٢) وحدثنا زهير بن حرب وحسن الحلواني وعبد بن حميد - قال عبده أخبرني .

وقال الآخريان : حدثنا يعقوب وهو ابن إبراهيم بن سعد - حدثنا أبي عن صالح ، عن ابن شهاب ، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره ؛ أن عائشة أم المؤمنين قالت : سئى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين مات بثوب حبرة .

(...) وحدثناه إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق .

قال :

وقولها في الحديث الآخر : (سئى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [حين مات] (١) بثوب حبرة تفسير اليمنة المتقدمة ، وتفسير معنى قولها قبل : (أدرج فيها ثم نزع عنه) على ظاهره فاقال في الحديث .

١٢٠١٥ (15) باب في تحسين كفن الميت

وفي هذا تسجية الميت في الثياب ، وتغطية وجهه ، على ما مضى به العمل ، لتغير صفته بالموت ، عما كانت عليه .

قال : واستدل بعضهم من قولها : (ليس فيها قميص) أن القميص الذي غُثِّل فيه - عليه السلام - ونهوا عن نزع حنث نزع عنه حين كفن ، وسُتر بالاكفان ، ولأنها [كانت مبتلة] (٢) ، ولا يتفق كفنه فيه [وهى مبلولة] (٣) .

وهذا إنما يتجه على تأويل من تأول : (ليس فيها قميص) : أى ليس في الاكفان جُملةً ، لا في الثلاثة خاصة ، وقد ذكر أبو داود عن ابن عباس : (كفن النبي (صلى الله عليه وسلم) في ثلاثة أثواب ، الحلة ثوبان ، وقميصه الذى مات فيه) (٤) ، وروى عنه (فى سبيما) ، قيل : الثلاثة التى أدرج فيها ، والعمامة والقميص ، والسراويل ، والقطيفة التى فرشت فى قبره - عليه السلام - فعدوها سابعة ، وقد روى أنهم لما فرغوا من غسله نزعوا القميص حين أدرج فى أكفانه ، فأخذها عبد الله بن أبى بكر ليكفن فيها ، ثم تركها ، وقال : (لم يرضها الله لنبيه) .

وأما ما ذكره من خبر قميص ابن ابن ، فالأصح فى ذلك أن ابنه [عبد الله] () طلب ذلك منه ليتبرك به ، فأجابه النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى ذلك ، وكان ابنه من جلة الصحابة والفضلاء ، (١) من المطبوعة .

(٢) فى الأصل : كان مبتلاً ، والمثبت من س .

(٣) فى الأصل : وهو مبلول ، والمثبت من س .

(٤) ستن أبى داود ، كالجنائز ، فى الكفن ١٧٧ / ٢ مبق ، أخرجه أحمد والبخاري من حديث على بن أبى طالب ثم قال البخاري بعده : ولا نعلم أن داود بن عقييل على رواية هذه ، تفرد به حماد عنه .

كشف الأستار ١ / ١٠٤ ، أحمد فى المسند ١ / ٩٤ ، وقال الهيثمى : إسناده حسن .
مجمع ٣ / ٢٣ .

(٥) سقط من س .

كتاب الجنائز / باب تسجية الميت

٣٩٧

أخبرنا معمر .

ح وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أن دارمى ، أخبرنا أبو اليمان ، أخبرنا شعيب عن الزهري ، بهنما الإسناد ، سواء .
وقد جاءت القصة مفسرة فى صحيح البخارى (١) .

وإلى القول الأول مال سفيان بن عيينة ، وقد خرفي - أيضا - تلك القصة الأخرى (٢) .

وفي أمره بغسله في القميص ونهيم عين نزعته عنه - عليه السلام - ما يُستدل به على ستر جسد الميت ، واستحب العلماء أن يُغسل تحت ثوب لتغير جسده بالمرض ، وأنه كان في حياته يكره على أن يُطلع على ذلك منه بتلك الصفة .

(١) البخاري ، كالجنلز ، بالكفن في القميص ٢ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) السابق ، بهل يُخرج الميت من القبر والمحد لعة ٢ / ١١٦ ، وكذا في الجهاد والسير ، بالكسوة للاسارى ٤ / ٧٣ ، واللباس ، بلبث القميص ٧ / ١٨٤ ، كلاهما من حديث جابر .

٣٩٨
كتاب الجنائز / باب في تحسين كفن الميت

(١٥) باب في تحسين كفن الميت

٤٩ - (٩٤٣) حدثنا هرون بن عبد الله وخارج بن الشاعر ، قالا : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزرير ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث ؛ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلفه خطب يوما ، فدكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، وقبر

ونبيه - عليه السلام - في حديث الذي كفن في كفن غير طائل ، ودفن ليلا أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك ، وقال : (إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه) فيه تعليقه - عليه السلام - الدفن بشرط الصلاة ، وهذا يدل على قول مالك ، وجمهور أصحابنا بوجوب الصلاة عليها ، إذ لا خلاف في وجوب الدفن ، وإذا تعلق بشرط الصلاة وجب الشرط ، ومعنى (غير طائل) : أى لا خطر له ولا قيمة ، أو لا ستر فيه ، ولا كفاية أو لا نظافة فيه ولا نقاوة .

قال الإمام : اختلف عندنا في الصلاة على الجنازة ، فقيل : فرض على الكفاية ، وقيل : سنة ، فمن قال : [إن] (١) أفعاله على الوجوب قوى عنده القول بوجوبها ، [ومن توقف في ذلك أو قال : إنما مندوبون إليها] (٢) ، ومن قال بالنسب أو التوقيف قوى عنده القول بأنها سنة .

قال القاضي : ما في هذا الحديث يؤكد (٣) وجوبها ، وأمره - عليه السلام - بالصلاة على الجنائز ، وقد استدلل بعض أصحابنا بقوله تعالى : { وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ إِذْ أَنْتَ أَبَدًا } (٤) ، قال بعضهم : هو من باب دليل الخطاب .

وقال آخرون (٥) هو من باب أن النهى عن الشيء أمر بضد ، وهذا [كله ضعف كثير وخطأ بين] (٦) ، ليس يصح الاستدلال به بوجه من هذين الوجهين ، ولا دليل فيه على الوجوب جملة ، واستدل بعضهم بقوله : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا رَزَقَهُمْ بِغُلَامٍ فَلْيَسْأَلُوا مِنْكُمْ إِيَّاهُ يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَمْوَالِهِمْ } إلى قوله : { وَصَلِّ عَلَيْهِمْ } (٧) ، وهذا يحتمل وهو في الدعاء أظهر (٨) .

(١ ، ٢) من ع .

(٣) في الأصل : ما يؤكد ، والمثبت من ص .

(٤) التوبة : له .

(٥) في ص : تخر .

(٦) في ص : ضعيف وخطأ كثير بين .

(٧) للتوبة : ١٠٣ .

١٢٠١٦ (16) باب الإسراع بالجنازة

ول دور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين على ثمة لا يجوز أن تُترك الصلاة على مسلم مات ، وأنه لا يجوز دفنه دون أن يصلى عليه ، وذلك لما جاء في حديث الصلاة على النجاشي ، وكذا اجمعوا على أنه

لا يجوز ترك الصلاة على المسلمين المذنبين من أجل ذنوبهم ، وإن كانوا أصحاب كبائر .

راجع الاستذكار ٨ / ٢٣٦ ، مجمع الزوائد ٢ / ٦٧ .

وكره مالك من بين سائر العلماء أن يصلى أهل العلم والفضل على أهل البدع .

الاستدكار ٨ / ٢٨٥ .

تجانب الجنائز / باب في تحسيي كفن الميت ٣٩٩ ليلاً ، فَرَجَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُقْبَرَ الرَّحْلُ بِالْفِيلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَادٌ إِلَى فَلَكٍ ، وَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفْ! كَفَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفْنَهُ) .

ونبيه فيه عن الدفن بالليل جمهور العلماء والسلف (١) على جواز الدفن ليلاً ، إلا ما روى عن الحسن من كراهيته (٢) إلا لضرورة ، وأما في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، فاختلف في الدفن ، والصلاة فيها السلف والخلف ، ومشهور مذهب مالك ، وأصحابه لا يصلى عليها حيئذ ، وعند ابن عبد الحكم جواز الصلاة عليها في كل وقت ، وهو قول الشافعي كالفرائض ، وقال أبو حنيفة : لا يصلى عليها عند الطلوع والغروب ونصف النهار ، وقال الثوري : لا يصلى عليها بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا عند الغروب ، ولا نصف النهار (٣) وقال الليث : تكرر الصلاة عليها في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة (٤) ، واختلف في تأويل نبيه - عليه السلام - عن ذلك ، فقيل : لليلة التي ذكر من قوله : (حتى يصلى عليه) ، يعني لثلاث يفوته صلاته عليه هو - عليه السلام - وصلاة الكثير (٥) من المسلمين وجماعتهم لتناوله بركة صلاته - عليه السلام - ودعائه ، ودعاء المسلمين / وصالحهم ، بخلاف دفن الليل الذي إنما يحضره الخصوص والأحاديث ، وقيل : بل لليلة الأخرى المذكورة [في الحديث] (٦) ، ولقوله (٧) : (فكفن في كفني غير طائل) ، وأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لتستريح إساءة الكفن ، فنهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك لهذه العلة ، ويدل عليه قوله آخر الحديث : (إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنَه) .

قال القاضي : العلتان بئتان في الحديث ، والظاهر أن النبي على قصدهما جميعاً وعلل بهما ، وقد قيل هذا . وتحسيي الكفن مأمور به ، وليس المراد به السرف فيه ، ولكن [نظافته ونقاؤه ، وكثافته ، وستره] (٨) وتوسطه ، وكونه من جنس لباسه في حياته غالباً ، وهو الذي يقضى به عندنا على الورثة إذا ثابروا في ذلك (٩) . وقوله : (فليحسن كفنَه) : كذا ضبطناه ، عن أبي بحر ، بسكون الفاء يعني الفعل ، من عمومه ، وستره ، وعن غيره بالفتح ، وفتحها عندى أصوب وأظهر ، للفظ الحديث (١) في س : التوقف .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو داود ، عن أبي حرة ، عن الحسن ، أنه كان يكره أن يمفن ليلاً ، انظر : المصنف ٣ / ٣٤٧ . (٣) انظر : عبد الرزاق ٣ / ٥٢٣ رقم (٦٥٦٣ ، ٦٥٦٤) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق برواية الليث بلفظ : (نهانا رسول الله أن نصلى في ثلاث ساعات ... الحديث) .

(٥) في س : الكثرة .

(٦) سقط من س .

(٧) في الأصل : وقوله ، والمثبت من س (٨) سقط من س .

(يا) وكذا للشافعي .

انظر : الحاوي مهم ٣٠ .

١٥٤ / ب

كتاب الجنائز / باب في تحسن كفن الميت

أنه أراد الكفن نفسه ، لأنه الذي أنكر في الحديث لقوله : (بكفن غير طائل) ، وإحسانه [أيضاً] (١) من جهة الثياب سبوغها ، وسترها ، وكثافتها ونقاؤها ، ولا تكون وسخة ولا هجنة ، وإذا اتفق هذا جمع تحسين الثوب ، والفعل ، وقد فسره سلام بن [أبي] (٢) مطيع في جامع الترمذي (٣) واختلفت عنه في تفسيره الرواية ، ففي رواية شيخنا القاضي الشهيد هو الصفاق ، وليس بالمرتفع ، وفي رواية غيره هو الصفا ، يعني النقا والبياض .

(١) من ص .

(٢) ساقطة من س .

(٣) كلبنائز ، بما يستحب من الفان ٣ / ٣١٢ .

قال سلام فيه : هو الصفاء وليس بالمرتفع .

كتاب الجنائز / باب الإسيل بالجنابة

(١٦) باب الإسراع بالجنابة

٤٠١

٥٠ - (٩٤٤) وحدثنا أبو بكر بن أن شيبه وزهير بن حرب ، جميعاً عن ابن عيينة !

قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (أسرعوا بالجنابة ، فإن تك صالحة خير - لعله قال - تقدمونها عليه ، وإن تكن غير فلك ، فشر تضعونه عن رقابكم) .

(...) وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد ، جميعاً عن عبد الرزاق ، أخبرنا

١٢٠١٧ (17) باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها

ص ه ص ! ص ص حص ص ه ص ه ، ص ص حص ص ه ، ه ، ممص - ص حمل ، ص ص ، ه ، ء ص .
ه ص ص معمر .

ح وحدثنا يحيى بن حبيب ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا محمد بن أبي حمص ! كلاهما عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، غير أن في حديث

وقوله : (أسرعوا بالجنابة) الحديث ، حمل الجنابة متعين على الكافة (١) إن لم يكن

لها بما يستأجر لها به ككفنها ، ودفنها ، وأكثر العلماء على أن معناه هنا : الإسراع [بجملها إلى قبرها ، وقيل : الأسيل] (٢) لتجهيزها إذا تحقق موتها ، والأول أظهر ، لقوله آخر الحديث : (فشر تضعونه عن رقابكم) ، ومعنى هذا الإسراع عند بعضهم : ترك التراخي في المشي بها ، والتباطؤ والزهو في المشي ، ويكره الإسيل الذي يشق على من يتبعها ، ويحرك الميت ، وربما سبب خروج شيء منه ، وعلى هذا حملوا نهي من نهي عن الدئيب بها لمحبيب اليهود (٣) من السلف ، وأمر بالإسيل ، وجمعوا بينه وبين من روى عنه النهي عن الإسيل ، واستدلوا بما جاء في الحديث مفسراً عنه - عليه السلام - : (هو ما دون الخب) (٤) وفي حديث آخر : (عليكم باللقصد في جنائزكم) (٥) ، وهذا قول جمهور العلماء ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي وابن حبيب من أصحابنا ، وحمل بعضهم ما جاء في ذلك من الآثار عن السلف على الخلاف في المسألة ، والجمع بينهما على ما تقدم أولاً ، كما أن الإسيل في الوجهين صحيح (٦) ، فقد جاء في حديث الحصبي :

(١) في س : الكفاية .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) قلت : بل هو لفظ حديث أخرجه محمد في المسند عن أبي هريرة قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذ اتع جنازة قال : (انبسطوا بها ولا تدبوا ديب اليهود) ٢ / ٣٦٤ .

(٤) أبو داود ، كالجنائز ، بالإسفل بالجنابة (٣٨٤١) ، الترمذي ، كالجنائز ، بما جاء في المثل خلف الجنابة (١٠١١) وقال : هذا حديث لا يعرف من حديث عبد الله بن مسعود إلا من هذا الوجه .

(٥) أحمد في مسنده ٤٠٦ / ٤ عن أبي موسى عن أبيه .

(٦) في س : صحيحان .

٤٠٢

كتاب الجنائز / باب الإسلا بالجنابة

معمر قال : لا أعلمه إلا رفع الحديث .

٥١ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى وهرون بن سعيد الأيلي - قال هرون : حدة شأ ، وقال الآخرون : أخبرنا ابن وهب - أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، قال : حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله

كله يقول : (أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ ضَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ ، ! إِنْ كَانَتْ غَيْرَ فَلَكَ كَانَ شَرًّا تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ) .
 أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال في طلحة بن البراء : (فَأَذْنُونِي بِهِ ، وَعَجِّلُوا ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَنَازَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تَحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلُهُ) ذكره أبو داود (١) .

قوله : (فشر تضعونه عن رقابكم) : يعنى الميت ، قيل : بكونها ملعونة ، ملعون من شهدها كما جاء في الحديث (٢) ، وقيل : التعب بها ومؤنة حملها .
 (١) أبو داود ، كالجنائز ، بالتعجيل بالجنابة وكراهية حبها ٢ / ١٧٨ .
 (٢) لم نقف عليه ، ويقارن به ما أخرجه أبو داود عن لبن مسعود قال : سألنا نبينا (صلى الله عليه وسلم) عن الإسفل بالجنابة فقال : (دون لطب ، فإن كان خيرا تعجل إليه ، كان غير ذلك فبعدا لأهل النار) . السابق .

كتاب الجنائز / باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها

٤٠٣

(١٧) باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها

٥٢ - (٩٤٥) وحديثي أبو الطاهر وحرمة بن يحيى وهرون بن سعيد الأيلي - واللفظ لهرون وحرمة - قال هرون : حد ٨ شأ .
 وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجُ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ ! ، وَمَنْ شَهِدَ ! حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ) قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانِ ؟ قَالَ : (مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ) .

انتهى حديث أبي الطاهر .

وَزَادَ الْآخَرَانِ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَفِّي عَلَيْهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَلَمَّا بَلَغَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَقَدْ ضَيَعْنَا قَرَارِيطَ كَثِيرَةً .
 (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى .

ح وَحَاشَا ابْنَ رَافِعٍ وَعَبْدُ

ابْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى قَوْلِهِ : الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ .
 وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْلَهُ .

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى : حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا .

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ .

وقوله : (من شهد جنازة حتى يصلي عليها فله قيراط ، ومن شهدها (١) حتى تدفن

فله قيراطان) الجنابة بالفتح والكسر : الميت ، وقيل : يضال أيضا : السرير الذي يحمل عليه الميت ، وفرق بعضهم فجعل الفتح للميت ، والتسر للنعش ، وهو قول ابن الأعرابي ، والحديث يدل على انطلاق اللفظ في الوجهين ، ودليل هذا الحديث : أن المصلي على الجنابة لا يحتاج إذا دفنت إلى إذن ، وهو المروى عن جماعة من الصحابة والسلف ، وكافة أئمة الفتوى ، والعلم ، ومشهور مذهب مالك ، وروى عن جماعة من الصحابة أنهم لا ينصرفوا عن الجنابة إلا بإذن ، وحكاها ابن عبد الحكم سن مالك قال : [إلا (٢) أن يطول ذلك ، واختلف قوله ، هل له إذا شيعها أن ينصرف عنها ، ولم يصل عليها لغير علة .

(١) زيد بعدها في الأصل : كما جاء في الحديث .

ولا وجه له .

(٢) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهاث ! .

٤٠٤ كتاب الجنائز / باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها ...

(وحدثني عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي رِجَالٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

وَقَالَ : (وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ) .

٥٣ - ١ .

(وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهَيْمٌ ، حَدَّثَنِي سَهْلٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْ ! فَهُوَ قَبْرَاطٌ ! ، فَإِنْ تَبِعَهَا فَهُوَ قَبْرَاطَانِ) قِيلَ : وَمَا الْقَبْرَاطَانِ ؟ قَالَ : (أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ) .

٥٤ - ١ .

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : الْمَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَهُوَ قَبْرَاطٌ ! ، وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُوَضَعَ فِي الْقَبْرِ فَقَبْرَاطَانِ) .
قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَمَا الْقَبْرَاطِيمُ قَالَ : (مِثْلُ أَحَدٍ) .

وقوله في أكثر الروايات : (فإن اتبعها) ، (ومن تبع جنازة) : يحتج به من يرى

أن المشي خلف الجنازة أفضل من المشي أمامها على ظاهر لفظ (تبع) ، وهو مذهب علي ابن أبي طالب (١) - رضي الله عنه - وهو قول أبي حنيفة ، والأوزاعي ، ومذهب جمهور الصحابة ، وأئمة الفتوى ، وعلماء المدينة : أن المشي أمامها أفضل ، وهو المروي عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٢) وذهب بعض السلف إلى التوسعة في ذلك ، وأنه سوا ، وهو قول الثوري ، وأبي مصعب من أصحابنا (٣) وفي إرسال ابن عمر إلى أبي هريرة في هذا الحديث ما كانوا عليه من البحث عن السق والتقصي عن العلم ، وضربه بما كان في يده من حيي أعلمه الرسول بالخصي .

(١)

(٣)

روى عن عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : (كنت مع علي في جنازة قال - وعلى تخذ بيدي ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها ، فقال : إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، دانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم) مسند .

عبد الرزاق ٣ / ٤٤٦ ، وكذا رواه البيهقي ٤ / ٧٠١ .

أبو ثاود ، كالجنائز ، بالإسيل بالجنائز ١ / ١٨٣ ، الترمذي ، بما جاء في المتي خلف الجنائز ٣ / ٣٢٣ ، أحمد ٣٧٨ ، وانظر : عبد الرزاق في المعنف ٣ / ٤٤٦ .

قال أبو عمر : المتي يمام الجنازة كثر عن العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين ، وهو مذهب الحجازيين ، وهو الأفضل إن شاء الله ، ولا بأس عندي بالمثل خلفها ، وحيث ثاء الماشي منها ؛ لأن الله عز وجل لم يخطر فلك ولا رسوله ، ولا أعلم أحدا من العلماء كره ذلك ، ولا ذكر أن متي الممشي خلف الجنازة يُحْبَطُ أجره فيها ، ويكون كمن لم يشهد ! .

الاستذكار ٨ / ٢٢٢ .

كتاب الجنائز / باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها

٤٠٥

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ - حَدَّثَنَا نَافِعٌ

١٢٠١٨ (18) باب من صلى عليه مائة شفّعوا فيه

قَالَ : قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ مِنْ آلِ الرَّحْمَنِ) فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : ثَبَّرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ .

فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ .

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي حَيْوَةُ ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ عَامِرٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ قَاعِلَهَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، إِذْ طَلَعَ خَبَابٌ صَاحِبُ الْمُقْصُورَةِ .

فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ؟ أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنْ أَجْرِ ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَحَدٍ ، ؟ فَأَرْسَلَ ابْنُ عُمَرَ خَبَابًا إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ مَا قَالَتْ ، وَأَخَذَ ابْنُ عُمَرَ قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءِ الْمَسْجِدِ يُقِلُّهَا فِي يَدِهِ ، حَتَّى رَجَعَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ : فَقَالَ : تَأَلَّتْ عَائِشَةُ : صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ .

فَضْرَبَ ابْنُ عُمَرَ بِالْحَصَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ الْأَرْضَ ، ثُمَّ قَالَ : لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ !

٥٧ - (٩٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَالْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ صَقَى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ ، فَإِنْ شَهِدَ نَهَى فَلَهُ قِيرَاطَانِ ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أَحَدٍ !) .

س ه ، ص ص - ير ، ص وه ، ص ص ! ص ص ص ص عس ه ،

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَفَانُ ،

وقوله : لقد فرطنا في قراريط كثيرة) : فيه ما كانوا عليه من الحرص على أعمال البر ، واقتناء الأجر ، وتأسفهم على ما فاتهم من ذلك ، وفي ذكر الاتباع في الحديث ، والحرص عليه تنبيه على الرغبة في حملها ، وأن يكثر الحاضرون لحملها ، وتجهيزها ،

٤٠٦ كتاب الجنائز / باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها

حَدَّثَنَا أَبَانٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ وَهْشَامٍ : سُئِلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْقِيرَاطِ ؟ فَقَالَ : (مِثْلُ أَحَدٍ) .

ودفعها ، ومتى قلوا عجزوا عن ذلك ، والقيراط عبارة عن قدر معلوم ، وقد جاء في الحديث [الآخر] (١) : (مثل أحد) .

(١) من ص .

كتاب الجنائز / باب من صلى عليه مائة شفّعوا فيه ٤٠٧

(١٨) باب من صلى عليه مائة شفّعوا فيه

٥٨ - (٩٤٧) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ ، عَنْ الْوُبَّ ، عَنْ أَنْ قَلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَمَّا مِنْ الْمُسْلِمِينَ يَلْغُونَ مَائَةً .

كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ ثَا .

قَالَ : حَدَّثْتُ بِهِ شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَّابِ .

فَقَالَ : حَدَّثَنَا بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِيٍّ مُحِقِّ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله في حديث : (ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة إلا شفعوا فيه) قال : فحدث به شعيب بن الحجاب : قائل هذا هو : سلام بن ابى نطمع راوى الحديث فى الكتاب عن ائوب ، كذا بينه النسائى (١) ، وهذا الحديث موقوف على عائشة غير موفوع من رواية سعيد بن منصور ، وذكره فى الحديث : (مائة) ، وفى آخر : (الربيعى) (٢) ، وفى آخر : (ثلاثة) (٣) صفوف ، قيل : وجه اختلاف هذا العدد انها اجوبة لسائل سأل عن ذلك ، ولعله لو سئل عن أقل لأجاب بمثله ، وقد / يكون الثلاثة عفوفاً أقل من لربعين ، والله أعلم بمراد نبيه .

(١) النائى ، كالجنائز ، بفضل من صلى عليه مائة .

الكبرى ١ / ٦٤٤ .

(٢) حديث رقم (٥٩) بالباب التالى .

١٢٠١٩ (١٩) باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه

١٢٠٢٠ (٢٠) باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى

(٣) الحديث فى سقى أبى ددود عن مالك بن هبيرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما من صحلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب) .

قال : فكان مالك يؤا استل أهل الجنازة جزأهم ثلاثة صفوف .

أبو دلود ٢ / ١٨٠ ، وكذا الترمذى بقرى لفظ ، كالجنائز ، بما جاء فى للصلاة على الجنازة ٣٣٨ / ٣ ، لبن ماجة ، كالجنائز ، بما جاء فيمن صلى عليه جماعة ٤٧٧ / ١ ، أحمد فى المسند ٧٩ / ٤ .

١٥٥ / ٣

٤٠٨

كتاب الجنائز / باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه

(١٩) باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه (١)

٥٩ - (٩٤٨) حلدنا هرون بن معروف وهرون بن سعيد الأيلى والوليد بن شجاع السكوني - قال الوليد : حدثني .

وقال الآخرا : حدثنا ابن وهب - أخبرني أبو صخر ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، عن كريب مولى ابن عباس ، عن عبد الله بن عباس ، نه مات ابنك بقديد أو بعسفان .

فقال : يا كريب ، انظر ما اجتمع له من الناس .

قال : فخرجت فلنا ناس قد اجتمعوا له ، فآ خبر! له .

فقال : تقول هم أربعون ؟ قال : نعم .

قال : أخرجوه ، فإننى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً ، لا يشركون بال!ه شمتاً إلا شفعهم الله فيه) .

وفى رواية ابن معروف : عن شريك بن أبي نمر ، عن كريب ، عن ابن عباس .

(١) سبقت الإشارة بليه فى الباب للسابق .

كتاب الجنائز / باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى

٤٠٩

(٢٠) باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى

٦٠ - (٩٤٩) وحديثا يحيى بن أثوب وأبو بكر بن أبي شيبه!زهير بن حرب وعلى

ابن جُر السَّعْدِي ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُلَّةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : مُرِّجَنَازَةً فِي الشَّيْءِ عَلَيْهَا خَيْرًا .

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ كَلَقَعَ : (وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ) وَمُرِّجَنَازَةً فِي الشَّيْءِ عَلَيْهَا شَرًّا .

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ) .

قَالَ عُمَرُ : فَدَى لَكَ أَيُّ وَاعِيٍّ ، مُرِّجَنَازَةً فِي الشَّيْءِ عَلَيْهَا خَيْرًا فَقُلْتُ : وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ .

وَمُرِّجَنَازَةً فَالْأَشْيَاءُ عَلَيْهَا شَرًّا فَقُلْتُ : وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ

وقوله : (أنتم شهداء الله في الأرض ! : قال الداودي : يعني هذا عند الفقهاء إذا

أثنى عليه أهل الفضل والصدق ؛ لأن الفسقة قد يثنون على الفاسق فلا يدخل في الحديث ، وكذلك أن يكون القاتل فيه شراً عدواً له ، وإن كان فاضلاً فلا يدخل أيضاً في هذا ؛ لأن شهادته في حياته كانت غير مقبولة عليه ، وإن كان عدلاً ، وقيل ذلك فيمن علم الله أنه لا يحمل الحسد أو العداوة ، أو فرط المحبة ، وكثرة الإطراء والغلو المذموم فيقول ما ليس فيه من خير أو شر ، ولكن إنما ذلك لمن وفق الله له من يقول فيه قولاً عدلاً بما [علمه] (١) [ممن يريد به الله تعالى فيوجب له ما قالوا ، وهو الذي وفقهما الله له ، وسبق له في علمه ، وربما قبل علمهما فيه] (٢) وترك علمه من سيرته إذا كان مسلماً ، تفضلاً منه وستراً عليه ، وتحقيقاً لظنهما فيه ، وقال بعضهم في تكراره قوله : (أنتم شهداء الله في الأرض وثلاثاً إشارة إلى أن الثلاثة [الذي] (٣) قال فيهم - عليه السلام - : خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ! (٤) .

والأظهر فيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كرر لفظه بذلك ثلاثاً ، نا تكيدها على عاداته في ذلك .

وقوله - عليه السلام - : هذا فيمن أثنى عليه بشر ، ولم ينههم مع نهيه عن سب الأموات (٥) ، أو الامساك عن ذى قيل غير معارض قيل : لأنه قد يكون هذا فيمن غلب

(١) في س : علم .

(٢) سقط من س .

(٣) في س : للذين .

(٤) البخاري ، كالشهادات ، بلا يث! هدى على شهادة جور إذا شهد ٢ / ٢٢٤ ، الترمذي ، كالفق ، بما جاء في القرن للثالث ٤ /

٥٠٠ ، ابن ماجه ، كالأحكام ، بكراهية الشهادة لمن لم يستشهد ٢ / ٧٩١ .

(٥) وذلك في قوله (صلى الله عليه وسلم) : لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء .

١٠٤ كتاب الجنائز / باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى شراً وجبت له النار ، أنتم شهداء الله في الأرض ، أنتم شهداء الله في الأرض ، أنتم شهداء الله في الأرض .

١٢٠٢١ (21) باب ما جاء في مستريح ومستراح منه

١٢٠٢٢ (22) باب في التكبير على الجنائز

(...) وحديثي أبو الرئيع الرهراني ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد .

ح وحديثي

يحيى بن يحيى ، أخبرنا جعفر بن سليمان ، كلاهما عن ثابت ، عن أنس .

قال : مر على الربى (صلى الله عليه وسلم) بجنائز .

فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ .
غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَدَمَ .

عليه الشر ، وكان في حياته فاسقاً معلناً فلا غيبة فيه في حياته فكذلك بعد موته ، بخلاف إذا كان الأغلب عليه الخير ، وقيل : يحتمل أن يكون هذا الذكر الذي سوغه النبي - عليه السلام - بعد الموت وقبل الدفن ليتعظ فساق الأحياء بما ينتشر عنه من سوء الذكر ، وربما عساه يُزهد كثيراً من الناس عن حضور الصلاة عليه ، فإذا دفن وجب الإمساك عنه فيجمع بين الحديثين على هذا ، وهذه الأحاديث كلها في المسلمين .

قال القاضي : وليس في هذين الفرقين تبين لأن النهي عن سب الأموات عموم فيمن قبر ومن لم يقبر ، ومن فيه الغيبة حال الحياة ، ومن لا غيبة فيه ، والذي يظهر لي في الجمع بين الحديثين .
أن يكون قوله - عليه السلام - : (وجبت وجبت) في الذي أثنى عليه بشر ، وقطعه عليه بالنار ، ومحتمل أنه فيمن أخبر عنه بإبطان النفاق وحدث عنه بما كان يضمه من ذلك ، وتظهر عليه دلائله ؛ فلذلك قال - عليه السلام - : (وجبت له النار) ، إذ لا تجب ويقطع بها للمذنبين ، بل هم في مشيئة الله ، وقد يكون نبيه - عليه السلام - عن سب الموتي بعد هذا ، والله أعلم .

وقوله : (أثنى عليه شراً) : والثناء ممدود بتقديم الثاء المثلثة ، إنما يقال في الخير غالباً ، وقد جاء هنا في الشر ، وإنما الذي يستعمل فيهما الـ ثاء (١) المقصود بتقديم النون ، لكن لما جاء هاهنا أولاً أثنى عليه خير ، قال في الشر على طريق تجنب الكلام ومقابلته ، كما قال تعالى : { مُسْتَهْزِئُونَ } (٢) { اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ } (٣) { وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ } (٤) .
(١) في س : الثناء .

وانظر : مشارق الأنوار ٢ / ٤ .
(٢ ، ٣) للبقرة ١٤ ، ١٥ .
(٤) + عمران : ٥٤ .

كتاب الجنائز / باب ما جاء في مستريح ومستراح منه

٤١١
(٢١) باب ما جاء في مستريح ومستراح منه

٦١ - (٩٥٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس ، فيما قرئ عليه ، عن محمد بن عمرو بن ححلة ، عن معبد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة بن ربعي ، أنه كان يحدث ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر عليه بجنزة فقال : (مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرٍ مِنْهُ لَمْ .

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَحُّ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : (الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا ، وَالْغَنَدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشُّجَرُ وَالْثَوَالِثُ دَا .

(...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، جميعاً عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن محمد بن عمرو ، عن ابن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : (يَسْتَرِيحُ مِنْ أَشْ الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ) .

وقوله : (مستريح ومستراح منه) ثم قال : (العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها) : أي من تعبها (والعبد الفاجر يستريح منه البلاد والعباد والشجر والدواب) .

قال الداودي : راحة العباد منه مما يأتي من المنكر ، فإن أنكروا عليه نالهم أذاه ، وإن تركوا أمثوا (١) .

وراحة البلاد والدواب من جذبهما لما يأتي من المعاصي فيهلك الحرث والنسل .

وقال الباجي : يحتمل أن يكون أذاه للعباد بظلمهم ، وأذاه للأرض والشجر والدواب بغصبها ومنعها من حقها ، وإتعاها الدواب

بما لا يجوز له (٢) ، [وفي مضمون راحته هو من نصب الدنيا راحته ببشرى الله بما له من الخير ، ولا تصح الراحة من الدنيا إلى * بهذه الراحة الأخرى] (٣) .

(١) وفيه نظر : لأن من ناله من اهل المنكر أذى يكفيه الإنكار عليه بالقلب .

ذكره البهي ٢ / ٣٤ .

(٢) للسابق ٢ / ٣٤ بغير لفظة الدواب .

(٣) سقط من س .

٤١٢ كتاب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة

(٢٢) باب في التكبير على الجنازة

٦٢ - (٩٥١) صدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ ابْنِ شِهَاب ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَعَى لِلنَّاسِ التَّجَاشِيَّ فَمَا لَيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، نَفَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَكَثُرَ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ .

٦٣ - (...) وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي عن جدي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَاب ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُمَا حَدَّثَانِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) التَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، فَقَالَ : (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ) .

وقوله : (نعى للناس النجا .

ضى في اليوم الذي مات فيه) (من دلائل نبوته - عليه السلام - وإخباره بالغيوب .

قال الإمام : النعى إشاعة خبر الميت .

قال الهروي : والنعى [بسكون العين] (١) ، والنعى [بكسرهما] (٢) : الرجل الميت ، [ويجوز] (٣) أن تجمع نعايا مثل صفى وصفايا (٤) ، وبرئ وبرايا (٥) .

قال القاضي : احتج بذلك أئمتنا في جواز الاعلام بموت الميت ، وأن هذا ليس من النعى الذي نهى عنه ، خلاف ما روى عن حذيفة ألا يؤذن به أحد (٦) وقال : (أخاف أن يكون نعيًا) ، ونحوه عن ابن المسيب ، وقال به بعض السلف الكوفيين من أصحاب ابن مسعود ، وحمل الأول النهى عن النعى ، فيما كان على عادة الجاهلية إذا مات منهم شريف بعثوا راجًا إلى القبائل [نعاء] (٧) فلانا أو يانعايا العرب ، أى هلك بمهلك فلان ،

(٤) (٥) (٦)

(٧)

سقط من س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من العلم .

ويجمع على نعيان ، على أن مفرداها ناعى .

البرى : للسهم للبرى الذى قد أتم بريته ولم يرش ولم ينصل .

أخرجه ابن شيبه عن حذيفة قال : (نهى رسول الله عن النعى) ، أروى عن لبي ودئل عند موته الله قال : (إذا لنا مت فلا تؤذن بي أحدا) .

/ وعين علقمة أنه أوصى أن لا تؤذنا أحنًا فإني لخاف أن يكون من أمر الجاهلية .

ابن أبي شيبه الذى فى الأعول : نعايا ، والمثبت وهو الذى يمتقيم به السياق من اللبان ، قال : ونعاء بمعنى انع ، وروى =

كتاب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة

٤١٣

قَالَ ابْنُ شِهَاب : وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

عَفِيطُ ص! بِهِمْ بِالْمُضَلَّى ، فَصَلَّى ، فَكَثَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ .
(...) وَحُثِّنِي عَمَزُو الثَّاقِدُ وَحَسَنَ الْحُلُوفَى وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شُهَابٍ ، كَرَوَايَةً عُقِيلٍ ، بِإِسْنَادٍ جَمِيعًا .

٦٤ - (٩٥٢) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا يزيد بن هرون ، عن سلي بن حثال ، قال : حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى على أضمة التجاشي .
فكبر عليه أربعاً .

٦٥ ط... (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالِي : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَاتَ الْيَوْمَ عَبْدُ دُثَّةٍ صَالِحٌ ، " أَصْحَمَقَهُ فَقَامَ ")) فَامَّا مَا وَصَلَى عَلَيْهِ .

٦٦ - (...) حدثنا محمد بن عبيد الغبري ؟ ، حدثنا حفاد عن أيوب ؛ عن أبي الزبير ،
ويكون مع النعي ضجيج وبكاء ، وكره مالك الانذار بذلك على أبواب المساجد والأسواق ورآه من النعي .
وقول النبي - عليه السلام - في الحديث الآخر (١) : (هَلَّا أَذْنَمُونِي) ونعيه أهل مُوتة يصحح القول الأول (٢) .
قال الإمام : والنجاشي ملك الحبشة ، واسمه أَجْمَحَمَة ، تفسيره بالعربية : عطية ،
(٢)

عن شداد بن أوس أنه قال : يا نعايا العرب ، وروى عن الأصمعي وغيره : بكا هو في الاعراب : يناعء العرب ، تأويله : يا هذا انع العرب ، يأمر بنعيم كآته يقول : قد ذهبت العرب .
قال أبو عبيد : وأما خفض قوله : يا نعاء العرب ، فهو مثل قولهم : أراك ، وقطام ، وتراك ، قال : وبعضهم يرون : يا نعيان العرب ، فن قال ماذا فإنه يريد المصدر ، نعيته نعيان ونعيانا .
وهو جائز حسن .
غريب الحديث ١٧ / ٤ .

وقوله : (يا نعايا العرب) : هو جزء حديث أخرجه للطبراني ب!سنادين عن عبد الله بن يزيد قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (يا نعايا العرب ، يا نعايا العرب ، إن أخوف ما أخاف عليكم الزنا والشهوة الخفية) .

قال الهيثمي : رجال أحد الاسنادين رجال الصحيح غير عبد الله بن بديل بن ورقاء ، وهو ثقة .

للمجم ٢٥٥ / ٦ .

لفظ مسلم كما صيأتى فى الباب القادم : (أفلا .
كنتم) ، ولذكور هو لفظ ابن ماجة فى افي تَز ، بما جاء فى الصلاة على القبر ٩ / ١ ما ، لبن أبى شيبة فى المصنف لهم ٣٦٢ .
يثير بذلك إلى ما أخرجه البخارى فى صحيحه عن أن! - رضى الله عنه - أن للنبي (صلى الله عليه وسلم) نعى زيثا -

٤١٤
 كِتَابُ الْجَنَائِزِ / باب في التكبير على الجنائزة
 ص ه ص ص أحس ص ه ص ه ، يرص ص ص ه ، ص ، ص ! حص ه ، ! حيرص محي عن جابر بن عبد الله .
 ح وحدثنا يحيى بن أيوب - واللفظ له - حدثنا ابن علية ، حدثنا أثوب عن أبي الزبير ، عن جابر بن غنيد الله ، لال : قال رسول الله
 (صلى الله عليه وسلم) : (إن أحبا لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه) قال : فقمنا فصفنا صفين .
 قاله ابن قتبية ، وغيره (١) [و (٢) قال المطرز وابن خالويه وغيرهما : اسم لكل ملك من ملوك الحبشة ، وكسرى اسم لملك الفرس
 ، وهرقل اسم لملك الروم ، وقصر كذلك ، حي

- وخاقان اسم ملك الترك ، وتغ اسم ملك اليمن ، والقيـل ملك حمير ، وجمعه أقيال ، وقيل : بل القَيْلُ أقل درجة من الملك (٣) .
- قال القاضي : ذكر مسلم اسم النجاشي (أصحمة) في الحديث ، وهو المعروف بهمة
- أوله ثم صاد ساكنة قبل حاء مفتوحة ، وكذا ذكره البخاري (٤) ، وقاله ابن إسحق (٥) وفي مسند ابن أبي شيبة في هذا الحديث تسميته صحمة على وزن ركوة بغير همزة وفتح الصاد وسكون الحاء ، وقال : هكذا قال لنا يزيد إنما هو صحمة ، كذا ذكره بتقديم الميم بغير همزة .
- وقوله : (نخرج إلى المصلى) : يحتاج به ونجعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير جنازة غلى أن سنتها الصلاة عليها في البقيع ، وأن لصلاة الجنازة موضعاً مخصوصاً .
- وصلاته - عليه السلام - مع مغيبه قيل : إنما كان هذا ليُعلم المسلمين بأنه كان مؤمناً وليستغفروا له ، كما أمرهم بذلك في الحديث الآخر ؛ ولأنه كان بين قوم كفار يكتُم إيمانه فلم يُصل عليه ، دان كان معه من تابعه على الاسلام ، فقد لا يقدر على إظهار الصلاة أو يجهل حكم ذلك ،
- وجعفرأ وابين راحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم ، فقال : (أ) .
- خذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذ جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن راحة فأصيب - وعيناه تذرفان - حتى أحنأ سيد من سيوف لله حتى فتح الله عليهم) كفضائل الصحابة ، بمناقب خالد بن الوليد ، رضى الله عنه ٥ / ٣٤ ، كالمناقب ، بعلامات النبوة في الإسلام ٤ / ٢٤٩ ، وكذا في المغازي ، بغزوة مودة ٥ / ١٨٣ .
- (١) قال عبد الرزاق : وتفسير أصحمة بالعربية : عطاء ، ولعله قد أخذها ابن قتيبة منه ولم ينبها إليه فخرت الكلمة .
- (٢) ساقطة من المعلم .
- (٣) وفرعون اسم لملك مصر ، قال الأبي : وهذه الأسماء هي أعلام أجناس كأسماء ٣ / مه .
- (٤) البخاري ، كالجناز ، للتكبير على الجنلة أربعة ٢ / ١١٢ ، المصنف : أصحمة ، انظر : كالجناز ، بما ذكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلاته على النجاشي ٣ / ٣٦٢ .
- (٥) ونقل ابن كثير في تاريخه عن يونس عن ابن إسحق : اسم النجاشي : صصحمة ، قال : وفي نسخة صححها البيهقي : أصحم ، وهو بالعربية عطية ، ديفا النجالشي اسم الملك كقولك : كسرى ، هرقل .
- للبدلية ٣ / ٧٥ .
- كتاب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة
- ٤١٥
- ٦٧ - (٩٥٣) وحديثي زهير بن حرب وعلى بن حجر ، قالا : حدثنا إسماعيل .
- ح وحدثنا يحيى بن أيوب ، حدثنا ابن علية عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ،
- وأن هذا خصوص منه له ، إذ لم يدى ل على سائر من مات غائباً عنه من أصحابه - عليه السلام - وقيل : إن النجاشي رفع إليه وأحضر له حتى رآه وصلى عليه ، كما رفع له بيت المقدس حتى وصفه لمن سأل عنه .
- وقد اختلف على هذا في الصلاة على الغائب ، والغريق ، وكل السبع ، فالك وجماعة من العلماء لا يجيزون ذلك ، وأجاز ابن حبيب الصلاة عليه .
- قال الإمام : يحتاج بصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على النجالشي من قال من أصحابنا : إن الغائب والغريق يُصلّى عليهما .
- وقد انفصل عن ذلك بأنه [كان] (١) خاصاً للنبي - عليه السلام - لأنه قد قيل : إن النجاشي رفع له حتى رآه فلم يصل (٢) إلا على مشاهد .
- واختلف - أيضاً - إفا وجد شيء من الجسد ، هل يُصلّى عليه أم لا ؟ فقيل : لا يصلّى إلا على كثر الجسد ، وقيل : يصلّى على ما وجد منه ، وينوى به الميت .

وقوله : (نفرج بهم إلى المصلى) ، [] .

قال القى الى [(٣)] : دليل أن الجنائز موضعاً للصلاة عندهم معلوماً ، ويحتمل أن يُريد مُصَفَى الأعيد ليجمع الناس . وقد استدلل بعض العلماء من هذا على أنه لا يُصَلَّى على الجنائز في المسجد ، ولا حُجَّة فيه ، لوجوه ؟ ، منها : أن القضية هنا مخصوصة بالنبي (صلى الله عليه وسلم) والصلاة على غائب .

والثانية : أن خروجه ليس فيه كثر من جواز فعل ذلك ، فلو لم يأت غيره استدلل به على أنها سنة على كل حال (٤) ، وأما المنع بالجملة فلا يُوخذ منه .

وقوله : (فصل بهم) ، قال القاضى : فيه قليل على أن صلاة الجنائز يلزم فيها من إقامة الصفوف وتقدم الإمام ما يلزم في سائر الصلوات .

١٢٠٢٣ (23) باب الصلاة على القبر

وقوله : (وكثر أربع تكبيرات) ، قال الإمام : فى حديث آخر : (أن زيدا كثر على جنازة نحسا (٥) ، وقال : كان رسول الله كله يكبرها) وقد قال به بعض الناس (٦) ، وهذا المذهب الآن متروك ؛ لأن ذلك صار علما على القول بالرفض (٧) .

(١) من هامش ع .

(٢) فى ع : تقع .

(٣) سقط من س .

(٤) ويتأول أيضا أن خروجه - عليه السلام - أبلغ فى إظهار الفعل المشتمل على هذه المعجزة .

(٥) سيأتى إن شأ الله فى دلباب القادم من حديث أبى بكر بن أبى شيبه ومحمد بن المثنى .

(٦) يعنى بذلك الثورى ، فقد حكاه عنه عبد الرزاق ، وقال : وأنا على ذلك .

(٧) يعنى الشيعة ، (ونما سموا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن على عم جعفر الصادق ، لما امتنع عن سب أبى بكر وعمر ، والزيدية أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم .

رجع منهاج الاعتدال : ٥٣٢ .

٤١٦ كتاب الجنائز / باب فى التكبير على الجنائز

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ أَخَا لَكُمُ قَدْ مَاتَ ، فَقُومُوا فَصَلُّوا

قال القاضى : اختلفت الآثار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فى ذلك ، وقد جأ من رواية ابن أبى خيثمة (١) (أنه - عليه السلام -

- كان يكبر أربعاً ، وخمسا ، وستا ، وسبعا ، وثمانيا حتى مات النجاشى فكبر عليه أربعاً) ، وثبت على أربع حتى توفى - عليه السلام -

- وقال ابن سيرين : ٩ إنما التكبير ثلاثا ، فزادوا (٢) واحدة (٣) .

واختلف السلف من الصحابة فى ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع ، وروى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - كان يكبر على

أهل بدر ستا ، وعلى سائر الصحابة خصبثا (٤) ، وعلى غيرهم [أربعا] (٥) ، قال أبو عمر بن عبد البر : وانعقد الأجماع بعد على

أربع ، واتفق الفقهاء أهل الفتوى بالأمصار على أن التكبير أربع لا زيادة عليها ، على ما جأ فى الأحاديث الصحاح ، وما سوى ذلك

عندهم شذوذ لا يلتفت إليه ، ولا نعلم أحدا قال من فتحها الأمصار بخمس (٦) إلا ابن أبى ليلي (٧) ، ولم يذكر فى كتاب مسلم السلام

منها ، وقد ذكره أبو الحسن الدارقطنى فى سننه (٨) وابن حبيب .

ولّد اختلف العلماء فى عدد السلام من صلاة الجنائز مع اتفاقهم عليه ، فجمهورهم من السلف والخلف على تسليمة واحدة ، وهو أحد

قولى الشافعى (٩) وقول مالك (١٠) [وذهب أبو حنيفة والثورى] (١١) وجماعة من السلف لتسليمتين (١٢) ثم اختلفوا فى جهر

الإمام

- (١) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار ٨ / ٢٣٩ وبيعض تكبيراته قول أبي وائل كما ذكره عبد الرزاق في مصنفه ٤٧٩ / ٣ ، ابن أبي شبة في المصنف عن عبد الله بن الحارث في صلاة النبي على حمزة ٣ / ٤٠٤ ، البيهق في السق للكبرى ٤ / ٣٥ .
- (٢) في س : فزاد .
- (٣) لم أقف عليه ، وقد أسند ابن عبد البر هذا للقول لابن عباس ، للتمهيد ٦ / ٣٣٩ .
- وذكر صاحب الحاوي أنه - أي التكبير ثلاثا - هو قول ابن عباس ، وأنا ، ومحمد بن سيرين .
- الحاوي ٣ / ٥٢ .
- (٤) عبد الرزاق في المصنف ط ٤٨٠ ، ابن أبي شبة ٣ / ٣٠٣ ، الدارقطني ، كالجناز ، بالتسليم في الجنائز واحد والتكبير أربعاً وخصاً ٢ / كي .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- للا في الأصل : خمس .
- (٧) ١ نظر : التمهيد ٦ / ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، والاستذكار ٨ / ٢٣٨ ، ٢٤٠ .
- يهـ) كلبناز ، بالتسليم في لبازة واحد وللتكبير أربعاً ونحساً ٢ / ٧٢ .
- لا) قلت : ولي ذلك بحكي عن الثافعي ، ديكا نقله الماوردى في الحاوي عن البويطى قال : وشلم تسليمتين ، أحدهما عن يمينه والأخرى عن شماله .
- قال الماوردى : وعلى قياس مذهبه القديم : إن كان الجمع يسيزا سلم تسليمة واحدة عن يمينه وعن تلقاء وجهه ٥٧ / ٣ .
- (١٠) بعدها في الأصل : وذكر ابن حبيب والمزني ولا وجه لها .
- (١١) صقط من س .
- (١٢) في س : تسليمتي .
- !اب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة
- عليه) يغني النجاشي .
- وفي رواية زهير : (إن أخاك) .
- ٤١٧
- بالتسليم ، وهو قول أبو حنيفة ، أو إسراة ، وهو قول الشافعي ، واختلف فيه قول مالك ثم (١) اختلفوا في المأمومين هل يردون على الإمام تسليمة أخرى ؟ واختلف فيها قول مالك ، ولم يذكر رفع الأيدي مع التكبير في الحديث ، [وقد اختلف فيه] (٢) قول مالك على ثلاثة أقوال ؛ الرفع في الأولى فقط ، وفي الجميع ، ولا يرفع جملة (٣) .
- (١) في س : و .
- (٢) كررت في الأصل خطأ .
- (٣) وللت ! افعي الرفع في الجميع .
- راجع : الحاوي ٣ / ٥٦ ، ٥٧ .
- ٤١٨
- يـ) بالجنائز / باب الصلاة على القبر
- (٢٣) باب الصلاة على القبر
- ها - (٩٥٤) ! ثلثا حسن بن الرئيع ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قالوا : حدثنا عند الله ثن ! إرش ! ، عن الشيباني ، عن الشعبي ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى على قتر بعد ما دفن ، فكبر عليه أربعاً .
- قال الشيباني : فقلت للسعي : من حدثك بهذا ؟ قال : الثقة ، عبد الله بن عباس .
- هن ! لفظ حديث حسن .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُثْمَانَ قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى قَبْرِ رَطْبِطَ . فَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَصَفَّوْا خَلْفَهُ ، وَكَثُرَ أَرْبَعًا .

قُلْتُ لِعَامِرٍ : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قَالَ : الثَّقَةُ ، مَنْ شَهِدَ ، ابْنُ عَبَّاسٍ .

وقوله : (إن النبي (صلى الله عليه وسلم) انتهى إلى قبر رطب) أى : حديث الدفن (فصلى عليه) ،

وذكر مثله في حديث السوداء : يحتمل تسميته (رطئا) لقرب عهد الدفن (١) ، وأنه لم يبل بعد [أو] (٢) لرطوبة ثراه (٣) ة لقرب هيله ونثرته عند الاقبار .

قال الإمام [أبو عبد الله] (٤) : اختلف الناس في الصلاة على الميت بعد أن يقبر ، فأجازها بعضهم ، والمشهور من مذهب مالك أنه لا يُصَلُّ عليه (٥) ، والشاذ أنه يصلي عليه إذا دفن ولم يصل عليه ، واحتج من منع بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يُصَلِّ على قبره ، ويحتج [أيضاً] (٦) لمن أجاز بصلاته (صلى الله عليه وسلم) على قبر السوداء ، وانفصل (٧) عن ذلك بوجوه : أحدها : أنه إنما فعل ذلك (صلى الله عليه وسلم) لأنه كان وعدها أن يصلي عليها ، فصار ذلك كالنذر عليه (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا ضعيف ؛ لأن النذر إنما يوفى به إذا كان جائزاً ، فلو لم تكن الصلاة على القبر جائزة لما فعلها .

(۱) فی س : المدفون فیہ .

(۲) من س .

(۳) فی س : ترا به .

(٤) من س .

(٥) وهو قول أبي خنيفة أيضا وأصحابهما ، وقول الثوري ، والأوزاعي ، والحسن بن صالح بن حي ولليث ابن سعد .

قال ابن القاصم : قلت لملك : فالحديث الذي جاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه صلى على قبر امرأة ؟ قال : قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل .

قال أبو عمر: ما رواه ابن القاصم عن مالك في أنه لا يُصلى على القبر هو تحصیل مذهبه عند كثير

أصحابه ١٠ لا ستذكار ٨ / ٢٤٦ .

(يلا) ساقطة من ع .

(٧) في المعلم المطبوع : فانفصل .

كتاب الجنائز / باب الصلاة على القبر ٤١٩

(...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ .

ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرُ كُلِّ .

[illegible]

ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، ص صص ص ص صص ص ٣ ص ص ، هـ ، ، ص ص ، صء ، هـ ، ص هـ ص ص ص ص صير
، هـ ص لم حدثنا ابى .

ح وحدثنا محمد بن المثني ، حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، كُلى هؤلاء عن الشَّيْبَانِي ، عن الشَّعْبِي ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

وَلَيْسَ فِي ! دِيْثٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ : أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَبَّرَ عَشِيَهُ أَرْبَعًا .

والوجه الثاني : أنه فعل (١) ذلك لأنه - عليه السلام - أمرهم أن يعلموه ، وهو

[الإمام] (٢) الذى إليه الصلاة ، فلما صلوا دون عليه كان ذلك بمنزلة من دُفِنَ بغير صلاة ، وهذا التأويل تُسَعِدُهُ الْقَوْلَةُ الشَّاذَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَا لِمَالِكٍ فَيَمْنُ دَفْنٍ بغير صلاة ، ويحتمل عندي أن يكون وجه ذلك أنه - عليه السلام - لما صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ : (إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظِلْمَةٌ ، دَانَ اللَّهُ تَعَالَى يَنْوِزُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) (٣) أَوْ كَمَا قَالَ .
وهذا كَالِإِفْهَامِ بِأَن هَذَا هُوَ عِلَّةُ صَلَاتِهِ عَلَى الْقَبْرِ (٤) ، وَهَذِهِ عَقَّةٌ تَخْتَصُّ بِصَلَاتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - خَاصَّةً ، إِذْ لَا يَقْطَعُ عَلَى وَجُودِ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ ، وَفِي الْكِتَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ) ، وَيَحْتَمِلُ / أَنَّ يَكُونُ الْقَبْرُ الَّذِي أَرَادَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ قَبْرُ السُّودَاءِ الْمَذْكُورِ .
قَالَ الْقَاضِي : تَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ الْمَشْهُورِ أَقْوَالُ أَكْثَرِهِمْ فَيَمْنُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ حِينَ دَفِنَ أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ ، وَعِنْدَهُ - أَيْضًا - وَهُوَ دَوْلٌ سَخْنُونٌ وَأَشْهَبُ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ ، وَمَشْهُورٌ قَوْلُهُ وَقَوْلُ أَصْحَابِهِ فَيَمْنُ صَلَّى عَلَيْهِ لَيْسَ لِمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، وَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ قَالَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلِيَّهُ ، فَلَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَعَنْ مَالِكٍ - أَيْضًا - جَوَازُ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ (٥) ، وَاخْتَلَفَ فِيمَا بَقِيَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَإِخْرَاجُهُ إِذَا دَفِنَ بغير صلاة (٦) ،

(١) فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ ع : سَتْل .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٣) طَرِيقُ أَبِي دَرْلَيْعٍ ، وَخُرْجُهُ الدَّارِقُطْنِي عَنْ أَنَسٍ ٢ / ٧٧ ، وَدَلِيلُهُ فِي السَّقِّ ٤ / ٤٧ عَنْ لَبِيِّ هَرِيرَةَ .

(٤) فِي س : الْقُبُورِ .

(٥) قَالَ الْمَوْرِدِيُّ : رَوَاةُ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : ثَنَى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ ، فَكَانَتْ سَنَةُ رَسُولِ (صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثَابِتَةً بِذَلِكَ ، فَتَنَ أَنْكَرَهَا كَانَ مَبَاهِتَةً وَلَئِنَّهُ مِنْ لَمْ يَصَلِّ عَلَى الْمَيِّتِ جَازَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْقَبْرِ مَا لَمْ يُبَلِّ

كَأُولَى ، الْحَاوِي ٣ / ٦٠ .

لَا) يَعْنِي ضَابِطٌ إِخْرَاجَهُ .

١٥٦ / أ

٤٢٠

كِتَابُ الْجَنَائِزِ / بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

١٢٠٢٤ (24) باب القيام للجنائز

٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، جَمِيعًا عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ .
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّاظِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الضَّرِيِّ ! لِي ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْقَبْرِ ، نَحْوَ حَلِثِ الشَّامَانِي .
لَيْسَ فِي حَلِثِهِمْ : وَكَثُرَ أَرْبَعًا .

٧٠ - (٩٥٥) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَزْرَةَ السَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى عَلَى قَبْرِ .

٧١ - (٩٥٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدَرِيثِيُّ وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - عَيْقُ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ ؛ أَنَّ امْرَأَةً سَوَاءً كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ - أَوْ شَابَا - فَقَدَّتْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَاكَلَ عَنْهَا - أَوْ عَنْهُ - فَقَالُوا : مَاتَ .

قَالَ : (أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُبُونِي) .

قَالَ : فَمَلَهُمْ صَغَرُوا أَمْرَهَا - أَوْ ثَمَرَهُ .

فَقَالَ : (داوُني عَلَى قَبْرِهِ " نَلُثُوهُ ، فَصَلِّ عَلَيْهَا .
ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ

هل بجهالة التراب ؟ وهو قول أشهب أو تسويته ؟ وهو قول عيسى وابن وهب ، أو خوف التغير عليه ؟ وهو قول ابن القاسم وابن حبيب .

وقاله سخون أيضا ، [و ، (١) الطول ، وذلك فيمن لم يصل عليه ما زاد على ثلاثة الجم فثئر عند أبي حنيفة ، وقال أحمد فيمن صلى عليه : تعاد إلى شهر (٢) ، وقاله إسحق في الغائب قال : وفي الحاضر ثلاثة أيام .

قال أبو عمر : وأجمع من قال بالصلاة على القبر أنه لا يصل عليه إلا بالقرب ، وكثر ما قيل في ذلك شهر .

وقوله : (تُفَعُّ المسجد) ، قال الإمام : أى تكنسه ، والمقمة : المكينة .

قال القاضي : والقمامة : الكاسة (٣) .

وفي حديث السوءاء هذا ما كان عليه - عليه السلام - من تفقد أحوال ضعفاء المسلمين ، وما جبل عليه من التواضع والرافة والرحمة (١) في الأصل : أو .

(٢) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يُصَتَّى على جَنَازَةٍ مَرَّتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهَا غَيْرُ وَلِيٍّ ، فيعيد وليها الصلاة عليها إن كانت لم تُدْفَن ، د ل ن كانت قد اُفتت أعادها على القبر .

لفظه كما في الاستذكار : أجمع العلماء الذين رأوا الصلاة على القبر جائزة أنه لا يُصَلَّى على قَبْرِ إِلَّا

بقرب ما يُدْفَن ، وكثر ما قالوا في ذلك شهر .

الاستذكار ٨ / ٢٥١ .

(٣) وهى الزبل وما يجتمع فيه .

مشارك الأنوار ٢ / ١٨٥ .

كتاب الجنائز / باب الصلاة على القبر

٤٢١

هَـنَـهِ الْقُبُورِ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا ، صَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْوِرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) .

٧٢ - (٩٥٧) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة - وقال أبو بكر : عَنْ شُعْبَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، قَالَ : كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا ، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَصٍّ إِثْنَا ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُكَبِّرُهَا .

بأمته ، وفي حديث إسحق د إبراهيم وهرون بن عبد الله : ثنا أبو غسان أحمد بن عمرو الرازى (١) وقع عند العذرى فيما رواه لنا عنه الصدفي : حدثني أبو غسان (٢) السمعى وهو وهم .

وقوله : (كان أبو بكر (٣) يكتر على جنازتنا ، أربعا ، وأنه كثر على جنازة خص إنا وقال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يكبرها) : ليس فيه حجة أنه لم يكن يكتر إلا خص إنا ، بل ظاهره فعل هذا ، وهذا كما فعل زيد ، وزيد هذا هو ابن أرقم ، كذا جاء مفسراً في هذا الحديث في كتاب أبي داود .

(١) معنى هذا : أن الرواية التى معنا ليست من رواية العذرى فيما رواه عنه الصدفي .

(٢) لبو غسان هو : مالك بن عبد الواحد المسمى للبصرى ، وهو لم يرو عن يحيى بن الدرشى ، بكا الذى روى عنه هو أبو غسان محمد بن عمر بن بكر الرازى وبذا قال المزى .

تهذيب الكمال ٢٦ / ٢ ،

٢٧ / ١٥٠ .

(٣) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوعة : زيد بن أرقم من رواية ضعفة .

وكذا في أبي داود ١٨٧ / ٢ .

٤٢٢

كتاب الجنائز / باب القيام للجنائز

(٢٤) باب القيام للجنائز

٧٣ - (٩٥٨) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقدة وزهير بن حرب وابن نمير، قالوا: حدثنا سفيان عن الزهري، عن سائر، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة ه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، حَتَّى تُخَلِّفُكُمْ أَوْ تَوَضَّعَ

٧٤ - (...)) وحدثناه قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن ربح، أخبرنا الليث .

ح وحدثني حرملة، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، جميعاً عن ابن شهاب، بهذا الإسناد .

وفي حديث يونس؛ أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول .

ح وحدثنا وه، ه كل - ص ! حصص !! ص ص لخص ه ، ، ه ه ص ص سو ، ه ص ص قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث .

ح وحدثنا ابن ربح، أخبرنا الليث عن نافع، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ قال: إِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ، فَلْيَنْزِلْ لَهَا مَشْيًا مَعَهَا، فَلْيَقُمْ حَتَّى تُخَلِّفَ أَوْ تَوَضَّعَ مِنْ قَتْلِ أَنْ تُخَلِّفَ! .

وذكر مسلم أحاديث الأمر بالقيام عند رؤية الجنائز حتى تخلف أو توضع، وفي بعضها: (حتى تخلفه) إذا كان غير مشيعها، وفي بعضها: (إذا تبعها فلا تجلسوا حتى توضع)، وأنه - عليه السلام - قام وأصحابه لجنائز يهودي، وقال: (أليست نفساً) وفي آخر: (أن الموت فرغ فقوموا)، وفي حديث آخر رواه الطحاوي: (إنما يقومون لمن معها من الملائكة) (١) ثم ذكر نسخ ذلك، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قام ثم قعد (٢) .

اختلف الناس في هذه الجملة، فقال جماعة منهم: إن هذا نسخ لمن مرت به، وهو قول [مالك و] (٣) الشافعي وأبي حنيفة، وقيل: بل هو على التوسعة والتخيير ولبس [بنسخ] (٤) وهو قول أحمد وإسحق، وقاله ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية . وكذلك اختلفوا في قيام من يشميعها على ما تقدم .

وذكر عن جماعة من الصحابة والسلف الأخذ بالأحاديث في القيام لها، وقال جماعة

من السلف: إن النسخ إنما هو في القيام لمن مرت به، فأما من تبعها فلا يجلس حتى (١) وتما لفظه: عن أبي موسى قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (بِذَا رَأَيْتُمْ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ أَوْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَقُومُوا، فَإِنَّكُمْ لَسْتُمْ لَهَا تَقُومُونَ، صَفَا تَقُومُونَ لِمَنْ مَعَهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ) .

شرح معاني الآثار، كالجنائز، بالجنائز تمر بالقوم أيقومون لها أم لا ؟ ١ / ٩ ما .

(٢) انظر: الأحاديث (٨٢ - هـ) بالباب للتالي .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل: بثي، والمثبت من س .

كتاب الجنائز / باب القيام للجنائز

٤٢٣

٧٥ - (...)) وحدثني أبو كامل، حدثنا حماد .

ح وحدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا إسماعيل جميعاً عن أبيه .

ح وحدثنا ابن المثنى، حاء لنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله .

ح وحدثنا ابن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون .

ح وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، كلهم عن نافع، بهذا الإسناد، نحو حديث الليث بن سعد،

غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ : قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا ، حَتَّى تُخْلَفَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَبِعَهَا) .

٧٦ - (٩٥٩) حَلِينَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ،
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا اتَّبَعْتُمْ جَنَازَةً فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ) .
٧٧ - (...) وَحَدَّثَنِي سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ وَعَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِي .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ دَه -

توضع ، وهو قول الأوزاعي ، وأحمد!سحق ومحمد بن الحسن .
وقال قوم ميت أهل العلم : ما جأ في القعود نسخ لكل قيام في الجنازة لمن رآها ومرت به ، ولقيام من تبعها حتى توضع ، وللقيام على قبرها حتى تدفن .
وقد اختلف في القيام على القبر حتى تقبر ، وكرهه قوم وعمل به آخرون ، وروى ذلك عن علي (١) ، وعثمان ، وابن عمر ، وغيرهم .
وروى ابن عباس فيه حديثاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢) .
ومن العلماء من قال : إنما قام النبي (صلى الله عليه وسلم) تأسيساً بأهل الكتاب على رسمه من فعله ذلك لما لم تنزل عليه فيه ثيء ، ثم أمر بالقعود (٣) ، وقيل : بل قام فسمع يهودياً يقول :

$$\begin{pmatrix} 1 \\ 2 \\ 3 \end{pmatrix}$$

يقصد حديث على وهو: (أن عليا قام على قبر حتى دُفِن وقال: ليكن لأحدم قيام على قبره حتى يدفن، ابن أبي شيبة ٣ / ٢٣٦ . ولم أقف على رواية لعثمان - رضى الله عنه - فى ذلك ، وأعلام الصحابة القائلون بالقيام على القبر وبدء النسخ : الحسن بن على ، وأبو هريرة ، والمسور بن مخرمة ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وثبو سعيد الخدرى ، وأبو موسى الأشعرى ، ومن أئمة التابعين : النخعى . والشعبي ، وابن صيرين ، ومن الأئمة المتبوعين : أحمد ، داود ، وله قال محمد بن الحسن .
رجع : التمهيد ٢٣ / ٢٦٤ .

أخرجها ابن عبد البر بإسناده إلى محمد بن صيرين ، أن جنازة مَرَّتْ بعبد الله بن عبّامى والحسن بن على ، فقعد لبْنُ عبامى فقام الحسن وقعد ابن عبامى ، فقال الحسنُ : أليس قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لجنازة يهودى ؟ فقال ابن عبّامى : بلى ، ثم جلس بعد .
الاصتدكار ٨ / ٣٠٣ .

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ كَلَسَانَ يَثْنُهُ بِأَهْلِ -
٤٢٤ كِتَابُ الْجَنَائِزِ / بَابُ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ص مَحْصٌ ، ء ، ه ، ص ص رء ص ه ص ه ص ص ص مَحْصٌ ب م ، ص ص ص
ص ه ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْنِ كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ !
؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ
" فَتَقُومُوا ، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسَ حَتَّى تُوَضَعَ) .

٧٨ - (٩٦٠) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَلِيُّ بْنُ خَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِشْمَاعِيلُ -
وَهُوَ ابْنُ عَلْتَةَ - عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ ، عِيقُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : مَرَّتْ جَنَازَةٌ
، فَقَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَقَفْنَا مَعَهُ .
فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا يَهُوِيَّةٌ ! .
فَقَالَ : (إِنَّ ٢ الْمَوْتَ فَرَّغَ ، فَأَفَّا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا) .

٧٩ - (...) وحديثي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : قَامَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلْجَنَازَةِ ، مَرَّتَ بِهِ ، حَتَّى تَوَارَتْ .

٨٠ - (...) وحديثي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّبِّمِ قَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَبُضًا ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : قَامَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَصْحَابًا إِلَى الْجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ ، حَتَّى تَوَارَتْ

٨١ - (٩٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ ثُمَّةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، دَالًا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَي ! عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ؛ أَنَّ ٣ قِيَامًا ! ثَنَ يَعْدُ وَسَهْلَ بْنَ حُيَافٍ كَانَا بِالْقَالِحِيسَةِ ، فَمَرَّتَ بِهِمَا جَنَازَةٌ ، فَقَامَا .

فَقِيلَ لَهُمَا : إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ .

فَقَالَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ مَرَّتَ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ .

فَقِيلَ : إِنَّهُ يَإَيُّوسُ ! .

فَقَالَ : (أَلَيِّمَعْتَ نَفْسًا) .

كَذَلِكَ نَفْعٌ ، فَأَمَرَ بِالْقَعُودِ وَقَالَ : (خَالِفُوهُمْ) (١) كَمَا جَاءَ فِي مَخِيرِ قِصَّةِ أَبِيضَا .

وَقَوْلُهُ (إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ) : أَيُّ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَرْضِ ، يَفِي مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ،

الْكَلَا فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ وَحْيٌ ، وَكَانَ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ ، فَلَهَا نَهَى أَنْتَهَى !

قَالَ ! وَرَوَاهُ ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي مُعَمَّرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ الْأَزْدِي ! .

التَّمْهِيدُ ٢٣ / ٢٦٤ .

(١) لبواؤد في مشه ، ك الناز ، بالقيام للجنابة ٢ / ١٨٢ ، للتومذى في الجنائز كلك ، بما جاء ض الجلوى قبل أفي نرضع من

حديثبائة بن المامت ٣ / ٣٣١ .

كتاب الجنائز / باب القيام للجنابة ٤٢٥ (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَةُ الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ

، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِيهِ : فَقَالَا : كَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَمَرَّتَ عَثِينَا جَنَازَةٌ .

والجزية المقرون بأرضهم عليها .

وأما قيامه للجنابة اليهودى فقد علل في الحديث بما تقدم ؛ من أنها نفس ، وأن الموت قع ، ولمن معها من الملائكة ، وجاء في بعض

الأحاديث أنه قام للجنابة يهودى مرت به وقال : أأداني تنن ريجها) رواه الطحاوى (١) وذكر الطبرى أن النبي (صلى الله عليه وسلم

(إنما قام كراهة أن تعلقو جنازة اليهودى على رأسه (٢) ، وذكر في الأم آخر الباب : [وقال] (٣) محمد بن يحيى ومحمد بن رافع قالا :

ثنا (٤) عبد الرزاق عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، كذا عند عبد الغافر الفارسى ، وعند العذرى : إبراهيم ثنا (٥) هشام (٦)

ثنا محمد بن يحيى ، وذكره ، قال لنا أبو على القاضى : صوابه عبد الرزاق عن الثورى ، عن يحيى بن سعيد ، والصواب أن إبراهيم بن

سفيان يقوله [تقريب] (٧) سند ، وأنه من زلاداته لا من أصل الكتاب .

(١) شرح معانى الآثار عن ابن علس ، بلفظ : (آفانى ريجها) .

١٢٠٢٥ (25) باب نسخ القيام للجنابة

١٢٠٢٦ (26) باب الدعاء للميت في الصلاة

(٢) وأخرجه البيهقي ب!سنائه إلى الحسن بن علي بلفظ : (أنه مُرَّ بجنابة يهوئ على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان النبي (صلى الله عليه وسلم) على طريقها فقام حين طلعت ، كراهية أن تعلق على رأسه .

معرفة النن ٥ / ٢٧٩ .

(۳) من س .

(٤، ٥) فی س : نا .

(٦) في الأصل : مسلم ، والمثبت من س .

(٧) في س : بتقريب ، ويعني بتقريب السند : انه شرح نه للسند .

وعلى كلاً فإن النخ المطبوعة جاءت خالية من تلك الرواية .

كتاب الجنائز / باب نسخ القيام للجنائز ٤٢٦

(٢٥) باب نسخ القيام للجنابة (١)

۸۲ - (۹۶۲) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ - وَالْقُطَيْبُ لَهُ - حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : رَأَى نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَنَحْنُ فِي جَنَازَةٍ ، قَائِمًا ، وَقَدْ جَلَسَ يَنْتَظِرُ أَنْ تُوَضَعَ الْجَنَازَةُ ، فَقَالَ لِي : مَا يُقِيمُكَ ؟ فَقُلْتُ : أَنْتَظِرُ أَنْ تُوَضَعَ الْجَنَازَةُ ، لَمَا يُحَدِّثُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ .

فَقَالَ نَافِعٌ : فَإِنْ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَنِي عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . ثُمَّ قَعَدَ .

٨٣ - (...) وحدثني محمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر، جميعاً

عَنِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَاشَا عَبْدُ الْوَفَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ مَسْعُودَ ابْنَ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِي أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ فِي شَأْنِ الْجَنَائِزِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ ثُمَّ قَعَلَى

وَأَمَّا حَدَّثَ بِذَلِكَ لِأَنِّي نَافِعَ بْنِ جُبَيْرٍ رَأَى وَأَقْدَبَ بْنَ عَمْرٍو قَامَ ، حَتَّى وَضَعَتِ الْجَنَازَ ٦ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَاشَا ابْنَ أَنْ رَآئِلَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعَى ! د ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

س ، ص ، ه ، ءه ص یرص ، ءهه ، ءهص فخص ، ه ص ،

۸۴ - (...) وحدثنی زهیر بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدی ، حدثنا شعبي

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ ؛ قَالَ : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَامَ ، فَقُمْنَا . وَقَعَدَ ، فَقَعَمْنَا - يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ .

(...) وحثناه محمد بن أبي بكرٍ المقدمي وعبيد الله بن سعيد ، قالاً : حدثنا يحيى - وهو القَطَانُ - عن شُعبَةَ ، بهذا الإسناد .

(١) سبقت الإثارة إليه في الباب السابق .

كتاب الجنائز / باب الدعاء للميت في الصلاة ٤٢٧

(٢٦) باب الدعاء للميت في الصلاة

٨٥ - (٩٦٣) وحللى هرون بن سعيد الأيلي ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني معاوية
ابن صالح ، عن حبيب بن عبيد ، عن جبير بن نفير ، سَمِعَهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه
وسلم) عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفَظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَكَرِّمْ نَزْلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَأَغْسِلْهُ
بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرِّ) وَنَقَّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ إِرِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا
خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ! وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ ، وَأَءَاهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ - أَوْ مِنْ عَنَابِ الثَّارِ -) .
قَالَ : حَتَّى تَمْتَنَيْتُ أَنْ !الْوَنَ أَنَا فَلِكَ الْمَيِّتِ .

ذكر مسلم أحاديث الدعاء على الجنازة .

لا خلاف بين العلماء أن صلاة الجنازة تحتاج

من طهارة الحدث واللباس والمكان إلى ما يحتاج إليه صلاة الفرض ، وأنها لا تجوز بغير طهارة ، إلا ما روى عن الشعبي (١) مما لم
يتابع عليه ، وكذلك تحتاج إلى نية ، وإحرام ، وسلام ، وذكر ، ودعاء للميت ، كما جاءت به الآثار (٢) .
واختلف في القراءة بأم القراق فيها ، وفي الدعاء بعد التكبيرة الرابعة ، وفي السلام منها ، هل هو واحدة أو (٣) اثنتان ؟ وذهب محمد
بن أبي صفرة إلى أنه مستحب (٤) ، إذ لم يأت فيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ثبت (٥) ولمالك في العتيبة مثله .

١٢٠٢٧ (27) باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه

قال الإمام : أما القراءة بأم القرآن في صلاة الجنازة فأثبتها الشافعي وأسقطها مالك .
والمسألة فرع بين أصليين : أحدهما : الصلوات الخمس ، فإنها تفتقر / إلى قرأة أم القرآن ، والطواف وهو لا يفتقر إلى قراءة ، وصلاة
الجنازة تشبه الصلوات الخمس في افتقارها للتحريم [والسلام] (٦) ، ومع الكلام ، وتشبه الطواف في أنها ليس فيها ركوع ولا سجود
، كما ليس ذلك في الطواف ، وقد ربح المخالف مذهبه بما روى عن ابن عباس أنه
(١) لبن لبي ضيبة : في الرجل يحضر الجنازة وهو على غير وضوء ، قال : يصلي عليها ٣ / ٣٠٦ .
(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر عن عمران بن حدير قال : سألت محمداً عن الصلاة على الميت فقال : ما نعلم له ثبثاً
موقتا ، فادع بأحسن ما تعلم ، وعن ابن عبد الله قال : ليس في الصلاة على الميت ضئ مؤقت ٢٩٥ / ٣٠ .
(٣) في ص : لا .

(٤) زيد بعدها في الأصل خطأ كلمة : والثاني .

(٥) في ص : ثابت .

(لا) من ص .

١٥٦ / ب

٤٢٨

كتاب الجنائز / باب الدعاء للميت في الصلاة

(...) قَالَ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ،

عَنِ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِحُجُوِّ هَذَا الْحَدِيثِ إِدْضًا .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ

ابْنُ صَالِحٍ ، بِالْإِسْنَادِ بِنِ جَمِيعًا ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ .

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، دَايِسْتُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الْحِمَصِيِّ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِي - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ - قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْتِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - وَصَلَى عَلَى جِنَازَةٍ - يَقُولُ : (اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَأَعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ ، وَكَرِّمْ نَزْلَهُ ، وَوَصِّحْ مُدْخَلَهُ ، وَأَغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ وَبَرْدٍ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ ! إِذَا خَيْرٌ ، مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرَ مَنْ أَهْلِهِ ، ! زَوْجًا خَيْرَ مَنْ زَوْجِهِ ، وَفِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَنَابُ النَّارِ) .

لما صلى قرأ بها ثم قال : (أردت أن أعلمكم أنها سنة) (١) .

قال بعض أصحابنا : وفي قوله احتمال ، هل أراد أن يخبرهم أن القراءة سنة ، أو نفس الصلاة [سنة] (٢) .

قال القاضي : يقول الشافعي : قال محمد بن مسلمة من أصحابنا ، وأشهب ، وهو

قول أحمد وإسحق [وداد] (٣) ، وذهب الحسن (٤) إلى أنه يقرأها مع كل تكبيرة .

وذكر مسلم فر ، الباب حديث هرون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ، عن معاوية بن صالح ، عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير الحديث .

ثم قال : وحدثنى عبد الرحمن ابن جبير بحديثه عن أبيه ، الحديث مختصر .

قائل : (وحدثنى عبد الرحمن) هو معاوية بن صالح ، المحدث به أولا عن حبيب ،

ذكر صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على أم كعب حيي ماتت وهي نفساء ، وترجم [عليها] () البخاري

(١) يقصد حديث ابن عباس : أنه قرأ على جنليّة وجهه وقال : (بكافعلته لتعلموا ال فيها قراءة !) وحديث عن زيد بن حلمة عن ابن

عباس : (أنه قرأ عليها بفاتحة الكتاب) .

ابن أبي شيبة ٣ / ما ٢ .

(٢) من الملم .

(٣) ساقطة من س .

(٤) عن ابن عون : كان لطنس يقرأ بفاتحة الكتاب في كل تكبيرة .

ابن أبي شيبة ٣ / ما ٢ .

(٥) ساقطة من س .

كتاب الجنائز / باب الدعاء للميت في الصلاة

٤٢٩

قَالَ عَوْفٌ ! : فَتَمَنَيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ ، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى فَلَكَ

الْمَيِّتِ .

بذلك (١) [ليدل] (٢) أنها وإن لُسِمَتْ شهيدة فليس حكمها في الصلاة حكم شهيد المعترك .

(١) في كالجناز ، بالصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها ٢ / ١١١ عن سمرة قال : صليت وراء النبي (صلى الله عليه وسلم) على

امرأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها وصلى .

(٢) من ص .

٤٣٠

كتاب الجنائز / باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه

(٢٧) باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه

٨٧ - (٩٦٤) وحدثننا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد الوارث بن سعيد ، عن حسين بن ذكوان ، قال : حدثني عبد الله بن بريدة

عن سمرة بن جندب ، قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَصَلَّى عَلَى أَثَمِ كَعْبٍ - مَاتَتْ وَهِيَ نَفْسَاء - فَقَامَ رَسُولُ

اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا .

١٢٠٢٨ (28) باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف

(...) وحديثاه أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَبَزِيدُ بْنُ هُرُونَ .
ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ .

أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، كُلُّهُمَا عَنْ حُسَيْنِي ، بِهَذَا

وقوله : [[فقام] (١) وسطها] : كذا ضبطناه عن أبي بحر وغيره بسكون السين ، وكذا ضبطه الجياني فيما ثنا به عنه القاضي التيمي ، وقال : كذا رده على القاضي أبو بكر ابن صاحب الأحياس (٢) ، وأما ابن دينار (٣) فقد قال : وسط الدار ووسطها معاً .
اختلفت الآثار واختلف العلماء بسببها في مقام الإمام من الميت - قال الطبري : وأجمعوا أنه لا يلاصقه أولاً وليكن (٤) بينه وبينه فرجة - فذهب قوم إلى الأخذ بهذا الحديث في القيام وسط الجنازة ذكراً كانت أو أنثى ، قال أبو هريرة : في المرأة ، لاءنه (٥) يسترها عن الناس .

وقيل : كان هذا قبل اتخاذ الأنعشة والقباب ، وهو قول النخعي وأبي حنيفة ، وقال آخرون : هذا حكم المرأة ، فأما الرجل فعند رأسه ؛ لثلاث ينظر إلى فرجه ، وأما المرأة فستورة في النعش ، وهو قول أبي يوسف وابن حنبل .
وقد خرج أبو داود حديثاً بمعناه (٦) ، وروى ابن غانم عن مالك نحوه .

[في المرأة وسكت عن الرجل ، وكان ابن مسعود يعكس في المرأة ، الرجل] (٧) في كل ذلك ، وقال به أشهب وابن

(٢)

(٣)

(٦) (٧)

صاقطة من س .

هو أبو بكر عيسى بن محمد بن عيسى ، فقيه أهل المرية ، ومقدمهم في العلم والرواية والفتيا والأدب ، قال فيه القاضي في ترتيب المدارك :
أخذ عنه جماعة من شيوخنا .

توفي - كما في الصلة - سنة ٧٠ كل .

ترتيب المدارك ٨ / ١٥٣ ، الصلة ٢ / ٤١٤ .

هو الإمام الفقيه المأمون الزاهد العابد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار النيسابوري لطنفي ، روى عن عمر بن شاهن ، وأبو عبد الله الحاكم ، وكان يعظمه ويحبه ، وقال فيه : ما رأيت في مثالي أصحاب الرأي! مبدنه .

توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

تاريخ بغداد ٥ / ٥٢ ، صير ١٥ / ٣٨٢ .

في س : ولكن .

(٥) في س : أنه .

أبو داود ، كافيلح نر ، بئين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ٢ / ١٨٦ .
من س .

كتاب الجنائز / باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه

٤٣١

الإسناد .

وَلَمْ يَذْكُرُوا : أَيْ كَذَبَ .

مه - (...) وحديثنا محمد بن المثنى وعقبة بن مكرم العمي ، قالا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْلَةَ ، قَالَ :
قَالَ سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ : لَقَدْ كُنْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) غُلَافًا ، فَكُنْتُ أَحْفَظُ عَنْهُ ، فَأَيَّمَنِي مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَنِّي هَاهُنَا رِجَالًا هُمْ أَسْنُ مَنِي ، وَقَدْ صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الصَّلَاةِ وَسَطَهَا .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُثَنَّى "قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ : فَقَامَ عَلَيَّا لِلصَّلَاةِ وَسَطَهَا .
شُعْبَانُ مِنْ أَصْحَابِنَا (١) ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَقُومُ فِيهَا حِذَاءُ الصَّدْرِ .

وَقِيلَ فِي قِيَامِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَسَطُهَا : مِنْ أَجْلِ جَنِينِهَا ، لِيَكُونَ أَمَامَهُ مَعًا .
وَقَوْلُ سَمُرَةَ : (مَا يَمْنَعُنِي مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَنْ هَاهُنَا رِجَالًا هُمْ أَسْنُ مِنْي) : مِنْ حَسَنِ الْأَدَبِ وَتَرْكِ التَّقْدِيمِ بَيْنَ يَدَيِ الْأَسْنِ وَالْأَعْلَمِ ،
وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عَيْنَةَ وَقَدْ قَالَ لَهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : لَمْ لَا تَحْدِثُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا مَا أَنْتَ حَى فَلَا .
(١) وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ عِنْدَ صَدْرِهِ وَمِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكَبِهَا .

٤٣٢
كتاب الجنائز / باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف

(٢٨) باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف

٨٩ - (٩٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ

أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ - عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
بِفَرْصِي مُعْرُورِي ، فَرَكِبَهُ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ جَنَازَةِ ابْنِ الدَّحْلِيِّ ، وَنَحْنُ نَمْشِي حَوْلَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؛ قَالَ :

وَقَوْلُهُ : (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِفَرْسٍ مُعْرُورِي) (١) وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : (بِفَرْصِي عُزْرِي) ،

قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : يَقَالُ : فَرَسٌ عُزْرِي وَقِيلَ : أَعْرَاءٌ ، وَقَدْ أَعْرَوْرَا فَرَسَهُ ، إِذَا رَكِبَهُ عُزْرِيًا ، وَلَا يَقَالُ : رَجُلٌ عُزْرِي ،
وَلَكِنْ [يَقَالُ : رَجُلٌ] (٢) عَرِيَانٌ .

قَالَ الْقَاضِي : قَالُوا : وَلَمْ يَأْتِ أَفْعُولٌ مُعْدِيٌّ ، إِلَّا قَوْلُهُمْ : أَعْرَوْرِيْتُ الْفَرَسَ ، وَاحْلُولِيْتُ الشَّيْءَ ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْعُذْرَى : (وَفَرَسٌ
مُعْرُورٌ) وَلَا وَجْهَ لَهُ .

وَمَعْنَى (عَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكِبَهُ) : أَى حَبَسَهُ لَهُ (٣) .

وَقَوْلُهُ : فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ [بِهِ] (٤) أَى [يَنْزُو بِهِ] (٥) وَيُقَارِبُ الْخَطُو .

وَقَوْلُهُ : (وَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ وَنَمْشِي خَلْفَهُ) (٦) ، قَالَ الْقَاضِي : أَخْبَرَ عَنْ صُورَةِ الْحَالِ فِي انْصِرَافِهِمْ مِنَ الْجَنَازَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) تَقْدِمُهُمْ ، ؟ أَتَوْا بَعْدَهُ لَا أَنْ فَلَكَ عَادَةً مَشِيهِمْ مَعَهُ ،

(١) جَاءَ فِي اللِّسَانِ : مُعْرُورٌ : أَى يَعْنِي الْفَرَسَ لِلَّذِي لَا سَرَجَ عَلَيْهِ .

وَجَاءَ فِي ابْنِ الْأَثِيرِ : (أَنَّهُ أَتَى بِفَرْسٍ مُعْرُورٍ) أَى لَا سَرَجَ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرَهُ .

وَأَعْرَوْرِي فَرَسَهُ إِذَا رَكِبَهُ عَرِيَانًا ، فَهُوَ لِأَزْمٍ وَمَتَعَدٍّ ، أَوْ يَكُونُ أَتَى بِفَرْسٍ مُعْرُورِي ، عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَيَقَالُ : فَرَسٌ عُزْرِي وَجَبِلَ ثَكْلَرًا
غَرِيبَ الْحَدِيثِ لِابْنِ أَبِيصْلِيرٍ ٣ / ٢٢٥ .

(٢) مِنْ ع .

(٣) بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ : وَفَرَسٌ .

وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(٤) مِنَ الْمَعْلَمِ وَلِلصَّحِيحَةِ الْمَطْبُوعَةِ .

(٥) غَيْرُ مَقْرُوعٍ كَامِلَةٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ ع .

(٦) حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ أَثَمٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بِالْفُظِّ : (وَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ ، نَسْعَى خَلْفَهُ) ، ثَمَّا لَفْظَةٌ : (وَنَحْنُ نَمْشُ خَلْفَهُ) فَطَرِيقُ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى
وَأَيُّ بَكْرِ بْنِ لَبِي شَيْبَةَ .

كتاب الجنائز / باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف

إِلَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى ابْنِ الدَّحْدَلِ! ، ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ عُرِّيٍّ ، فَعَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكَبَهُ ، فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ بِهِ ، وَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ ، نَسْعَى خَلْفَهُ .

قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : إِنْ الثَّبِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (كَمْ مِنْثَفِقٍ مُعَلَّقٍ - أَوْ مُدَلٍّ - فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ لَ ال .
أَوْ قَالَ شُعْبَةُ : الْأَبِيُّ الدَّحْدَلُ!) ! .

بل كان من سيرته أن يقدمهم بين يديه ، وينهى عن وطى العقب (١) .
وفيه جواز الركوب عند الانصراف من الجنائز ، وكرهه العلماء في تشييعها والسير معها ، وقد ذكر أصحاب المصنفات حديثاً في النهي عن ذلك (٢) .

وقوله : (كَمْ مِنْ عِنَقٍ مُعَلَّقٍ - أَوْ مُدَلٍّ - فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ) : الْعِنَقُ بِكَسْرِ
العين : العرجون ، وبفتحة : النخلة .
وقوله : (وقال شعبة لأبي الدحد (٢) : قال أبو عمر : أبو الدحداح ، ويقال : أبو الدحلحة ، فلان ابن الدحداحة ، لا أقف على
اسمه (٣)) .

ولقوله - عليه السلام - [فيه ، (٤) هذا الكلام معنى وقصة () ، وهو : ال يتيفا خاصم أبا لبابة في نخلة ، فبكى الغلام فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (أعطه إياها ، ولك بها عذق في الجنة) قال : لا ، فسمع بذلك ابن
(١) يعني بذلك ما أخرجه ابن ماجة في المقدمة ، وأحمد في المسند ، والحاكم في مستدركه وصححه ، ووافقه الذهبي ، عن جابر - رضى
الله عنه - قال : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا مئى من أصحابه أمامه ، وتركوا ظهره للملائكة) ابن ماجة ، بمن كره أن يوطئ
يلا ٤ (٢) ، أحمد ٣ / ٣٣٢ .

وهو معنى ما جلس في أبي داود : أنه (صلى الله عليه وسلم) في الفرس ساقاة أعجابه ، يزجى الضعيف ، ويردفعه ،
ويدعوا لهم .

(٢) فقد أخرج عبد للرزاق في المصنف ، كلبناز ، بالركوب مع الجنائز عن الزهري أنه قال : ما ركب .

رسول الله مع جنازة قط ، قال : ولا اعلمه إلا قال : ولا ثوب بكر وعمر ٣ / ٤٥٣ .

وأخرج ابن أبي شيبة

في مصنفه ، كلبناز ، بمن كره الركوب معها والسير أمامها ، عن ثبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

أتى بدابة وهو في جنلىة ، فلم يركب ، فلما انصرف ركب ٣ / ٢٨٠ .

(٣) عبارة أبي عمر : نبو الدحداح ، ويقال : أبو الدحداح! ، فلان ابن الدحداحة ، مذكور في الصحابة ، لا أقف له على اسم ولا
نسب كثر من أنه من الأنصار ، حليف لهم .

ثم قال : ذكر ابن إدريس وغيره عن محمد بن إسحق ، عن محمد بن يحيى عن حبان عن عمه واسع بن حبان ، قال : هلك أبو الدحداح
وكان أتيافهم ، فدعا النبي (صلى الله عليه وسلم) عاصم بن عدئ ، فقال له : هل كان له فيكم نسث ؟ قال : لا .

قال : فأعطى ميراثه ابن أخته أبا لبابة بن عبد المنذر .

وقد قيل : إن أبا الدحداح هذا اسمه ثابت بن الدحداح ، ويقال : الدحداحة .

الاستيعاب ٤ / ٥ ثلاثاً .

(٤) ساقطة من س .

(٥) غير ثابتة .

الدحداحة فاشترها من أبي لبابة بديقة له ، ثم قال للنبي (صلى الله عليه وسلم) : ألى بها إن أعطيت اليتيم إياها عذق في الجنة ؟ قال : نعم ، فلها قتل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا الكلام (١) .

(١) قصة مقطوعة ، تُسندُها ابن عبد البر إلى ابن شهاب رواها عنه عقيل . السابق .

ولأبي نعيم في معرفة الصحابة في ثابت بن الدحسى قال : وقيل : ابن الدحداحة الأنصاري . قال : صأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن المحيض فأَنْزَلَ اللهُ عز وجل : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِ } أ البقرة : ٢٢٢ [وأسند فلك إلى ابن إسحق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد بن جبيرة عن ابن عباس (١١) (أ) . وقد أخرجها ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد ٢ / ٢٢٤ .

ولابن عبد البر في ثابت بن الذَّحَل ! قال : ويقال : ابن الدَّحداحة بن نعيم بن غنم بن إيثس ، يكنى أبا الدَّحداي ، كان في بني أنيف أو في بني العجلان من بلي ، حليف بني ريد بن مالك بن عوت بن عمرو بن عوف .

١٢٠٢٩ (29) باب في اللحد ونصب اللبن على الميت

١٢٠٣٠ (30) باب جعل القطيفة في القبر

قال محمد بن عمر الواقدي : حدثني عبد الله بن عمار الخطمي ، قال : أقبل ثابت بن الدَّحداحة يوم أحد والمسلمون لواح قد سَقَطَ في أيديهم ، فجعل يصيح : يا معتر الأنصار ، إلى إلى ، لنا ثابت بن الدَّحداحة ، إن كان محمد قتل فإن الله حي لا يموت ، فقاتلوا عن دينكم ، فإن الله مظهركم وناصرهم .

فنهض إليه نفر من الأنصار ، فجعل يحمل بمن معه من المسلمين ، وقد وقفت له كتيبة خشناء ، فيها رؤساؤهم : خالد بن الوليد وعمرو بن العاص ، وعكرمة بن أبي جهل ، وضرار بن الخطاب ، فجعلوا يناوسونهم ، وحمل عليه خالد بن الوليد بالرمح فطعنه ، فأثفنه ، فوقع ميتا ، وقُتِلَ من كان معه من الأنصار ، فيقال : إن هؤلاء تخر من قُتِلَ من المسلمين يومئذ .

قال : وبعض أصحابنا الرواة للعلم يقولون : إن لبن الدَّحداحة برأ من جراحاته تلك ، ومات على فراشه من جرح كان قد أصابه ، ثم انتقض به مرجع النبي (صلى الله عليه وسلم) من الحديبية سنة ! است من الهجرة .

راجع : الاستيعاب ١ / ٢٠٣ .

كتاب الجنائز / باب في اللحد ونصب اللبن على الميت ٤٣٥

(٢٩) باب في اللحد ونصب اللبن على الميت

٩٠ - (٩٦٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن جعفر المسوري ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، أن سعد بن أبي وقاص قال في مرضه أئدى هلك فيه : الخدوا لي لحدًا ، وأنصبوا على اللبن نصًّا ، كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وقال مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أن عبد الله بن جعفر المسوري .

كذا لهم ، وعند

أبي جعفر رواية ابن حفص ، وهو وهم ، والأول الصواب ، وهو عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن محرمة بن نوفل المدني الزهري ، ويقال له المخرمي أيضا ، نسب إلى جديه ؛ إلى المسور مرة وإلى مخرمة أخرى .

وقول سعد : (الخدوا لي وأنصبوا على القبر كما فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (١) ، هذا

عند أهل العلم أفضل من الشق ، وكل جائز ، لكن هذا الذى اختاره الله لنبيه حين استشر الصحابة [رضى الله عنهم] (٢) فى ذلك وقالوا (٣) : اللهم خِرْ له ، فجاء الذى يلحد أولا فلحدَ له (٤) ، ودليل استشارهم فيما يُفعل ، كون (٥) الأمرين فى حياته عندهم معمولا به ، وأنه لا يفضل فى أحدهما عندهم من قبله - عليه السلام / .

(١) في المطبوعة بلفظ : (الحدوا لى لحايم وانصبوا علة الل!بن نصثا ، كما صنع برسول الله (صلى الله عليه وسلم)) .

(۲) من س .

(٣) في الأصل : وقال ، والمثبت من س .

(٤) فكر أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن مهدي عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال : اجتمع أصحاب رسول الله (صلى

اللہ علیہ وسلم) .

حيئ مات النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فكان الرجل يلحد والآخر يثق .

فقالوا : اللهم خير له فطع الذى كان يلحد فلحد له .

المصنّت ٣٢٣ / ٣ .

(٥) قيد قبلها : (منه) في س ، وهي زياثة لا فائدة منها .

1- / 107

Σ 36

كتاب الجنائز / باب جعل القطيفة في القبر

(٣٠) باب جعل القطيفة في القبر

٩١ - (٩٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي

ص!ص ص ص!كرم ص نص ص!صء ص ه، ص ص ص ص عص، ص ير، ه،، ص يره، شيبة، حدثا غندر وو كيع، جميعا عن شعبة.

ح وحدثنا محمد بن المثنى - واللفظ ص ، ص ص ص ص ص ه ص ه ، ص ص عس ، ه ص ، ص عص ، ص ه ص ه

ص ص له - قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا شعبة ، حدثنا أبو جهمي ، عن ابنِ غثاصي ؛ قال : جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ .

قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو جَمْرَةَ اسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ :

وقوله : (جُعِلَ في قبر النبي على قطيفة حمراء) : روى أن الذي ألقاها في القبر سُقران مولاه (١) ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم

• (

يَلْبَسُهَا وَيَفْتَرِشُهَا وَقَالَ : " وَاللَّهِ لَا يَلْبَسُكَ أَحَدٌ بَعْدَهُ أَبَدًا) .

ذكر مسلم تكفيي النبي (صلى الله عليه وسلم) وإقباره ، ولم يذكر غُسلَه ، ولا خلاف أنه غُمُحِل ، ولا حديث الصلاة

عليه ، وقد اختلف في ذلك فقيل : لم يُصَل عليه جملة ، د انما كان الناس يدخلون ارسالاً ، فيدعون وينصرفون ، واختلف في تعليق

ذلك ، فقيل : لفضله ، وأنه غير محتاج لذلك كالشهيد ، وهذا ينكسر بغسله ، وقيل : بل لأنه لم يكن ثم إمام ، وهذا خطأ ، فإن

إمامة الفرائض [لم تعطل] (٢) ، ولأن البيعة تمت لأبي بكر قبل دفنه وهو إمام الناس ، وقيل : بل صلى عليه أفاذا ، فوج بعد فوج

؛ ليأخذ كل منهم نصيبه من بركة الصلاة عليه ، وقد جاء في بعض الآثلي في وفاته [(صلى الله عليه وسلم)] (٣) : أنه صلى عليه

بصلاة جبریل •

وهذه العلة المذكورة في عموم بركتة هي أحد العلل في تأخير دفنه يوم وفاته (٤) يومه ، فيدركه من غده يوم الثلاثاء ، ولم يحتمل

تأخیرہ کثر، وقیل : بل شُغل

١٢٠٣١ (31) باب الأمر بتسوية القبر

(١) شقران : مولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قيل : إن اسمه صالح بن عدى فيما قاله مصعب بن عبد الله وخليفة بن خياط .
 روى عن النبي حديثاً واحداً ، أخرجه الترمذى ، وروى عنه عبيد الله بن أبى رافع وأبو جعفر محمد بن على بن الحسن ويحيى بن عماره .
 وكان عبثاً حثياً لعبد الرحمن بن عوت ، فوهبه لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقيل : بل اشتراه منه فأعتقه (صلى الله عليه وسلم) .

قال خليفة : لا أدرى دخل البصرة ، أو أين مات ؟ تهذيب الكمال ١٢ / ٥٤٤ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٦٠ ، ولنظر : طبقات خليفة : ٧ .

(٢) فى الأصل : ما يتعطل ، والمثبت من س .

(٣) من س .

(٤) قال ابن عبد البر : إن ثباً بكر قال لعائمة : نى يوم توفى فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قالت : يوم الإثنين ، وهذا لا خلاص بين العلماء فيه .

وأما دفنه يوم الثلاثاء فمختلف فيه ، فمن أهل العلم بالسير من يصحح ذلك على ما قال مالك ، ومنهم من يقول : دفن ليلة الأربعاء .

وقد جاء الوجهان فى أحاديث بأسانيد صحيحة .
 التمهيد ٣٩٦ / ٢٤ .

كتاب الجنائز / باب جعل المطيفة فى القبر

وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد .

ماتاً بسرخس .

٤٣٧

المسلمون بقية يوم الاثنين [بخبر] (١) البيعة (٢) ، وخافوا من انتشار أمر الأمة وفوت ذلك ، فقدموا الشغل به ، ثم نظروا فى تجهيزه يوم الثلاثاء والحفر له ، ودُفن ليلة الأربعاء ، وقيل : بل اخر (٣) ذلك لاختلافهم هل مات أم لا ؟ وهذا يضعف لأن صحة موته - عليه السلام - استقرت للحيى ، وقيل : بل اختلافهم فى موضع دفنه ، حتى أعلمهم أبو بكر بما سمع منه : (ما دفن نبي إلا حيث يقبض) ، وأولى الوجوه الشغل أولاً بالخلافة ، ثم بتجهيزه ثم استيعاب الصلاة عليه أفواجاً ، الرجال ، ثم النساء ، ثم الصبيان ، على ما ذكر أهل السير ، وبحسب هذا أن يتم فى هذه المدة ، والله أعلم .

(١) من س .

(٢) أخرج ابن عبد البر ، عن ابن شهاب قال : توفى رسول الله على صدر عائمة حيئ زاعت الثممس ، فشغل الناس عن دفنه بثأن الأنصار .

التمهيد ٣٩٦ / ٢٤ .

(٣) فى الأصل : أقر ، والمثبت من س .

٤٣٨

كتاب الجنائز / باب الأمر بتسوية القبر

(٣١) باب الأمر بتسوية القبر

٩٢ - (هلاً ٩) وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث .

ح وحدثني هرون بن سعيد الثوبلى ، حدثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث - فى رواية أبي الطاهر - أن أبا علي الهملاني حذله - وفى رواية هرون - أن ثمامة بن شفى حاله ، قال : كُتِّبَ مع فضالة بن عبيد بأرض الروم ، برواس ، فتوفى صاحب لنا ، فأفر فضالة بن عبيد بقبره فسوى ، ثم قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأمر بتسويتها .

٩٣ - (٩٦٩) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أن شيبه وزهير بن حرب - قال يحيى : أخبرنا .
وقال الآخران : حاشا وكيع - عن سفيان ، عن حبيب بن أن ثابت ، عن ! وإثل " عن أن الهماج الأسدي ، قال : قال لي علي بن أن طالب " : ألا إدعئك كلى ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ ألا تاع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبرا مشرفا إلا سويته .

وذكر الأمر بتسوية القبور (١) ، وفي الحديث الآخر : (ولا قبرا مشرفا إلا سويته)
جاء في هذا أثار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه وعن العلماء ، وجاء - أيضا - أنها صفة قبره وقبر أبي بكر وعمر ، وجاء - أيضا - أنها تُسَمُّ (٢) ، وتسنيما (٣) [اختيار] (٤) كثر العلماء وجماعة أصحابنا وأبي حنيفة والشافعي ، وحكى بعضهم فيه الخلاف ، وحمله بعضهم على الرفق ، وجمعوا بين الأمر بتسويتها وبين تسويتها ألا يبنى عليها بناء عالنا ولا تعظم ، كما كانت قبور المشركين ، وتكون لاطية بالاءرض ، ثم تسنم ليميز أنه قبر ، وقد جاء عن عمر أنه هدمها (٥) وقال : ينبغي أن [تسوى] (٦) تسوية تسنم ، وهذا

(١) وفيه : (بأرض للروم برودس) هي برء مضمومة ثم واو ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم صين مهملة كذا ضبطها القاضي في المشارق عن الثرين ونقل عن بعضهم بفتح الدال ، وعن بعضهم بالشن المعجمة ، وهي في رواية أبي داود في السق بذلل معجمة وصين مهملة .

(٢) فقد أخرج ابن أبي شيبه عن سفيان التمار تال : دخلت البيت الذى فيه قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فرأيت قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) وقبر أرى بكر وعمر مسنمة .

المصنف ٣ / ٣٣٤ .

(٣) في س : وتسنيمة .

(٤) في هامث! الأصل .

(٥) راجع : المصنف لعبد الرزاق ٣ / ٥٠٤ ، وفي بعض نسخه - وهي ما عليه المطبوعة - أن الأمر بذلك عثمان - رضى الله عنه .
يلا) في الأصل : تكون ، واثبت من س .

كتاب الجنائز / باب الأمر بتسوية القبر ٤٣٩ (...) وحديثه أبو بكر بن خلاد الباهلي .

حد ٤ شايحي - وهو القطان - حدثنا سفيان ، حدثني حبيث ، بهنا الإمشاد .

وقال : ولا صورة إلا طصشها .

معنى قول الشافعي : تسطح القبور ، ولا تبني ولا ترفع ، وتكون محلى وجه الأرض نحواً من شبر (١) .

وقوله : لا تاع تمثالا إلا طمسته : فيه [الأمر] (!) بغير الصور ذواقه الروح ،

وأن إيقاع!! من المناكير ، يحتمل أن تكون التماثيل هنا القائمة للأشخاص ، ويحتمل في كل صورة من رسم وغيره دون ما في الثياب ، وسيأتى الكلام عليه في موضعه إن شاء الله .

(١) عيلة الافعى في الأم : ويسطح القبر ، وكذلك بلغنا عن للنبي (صلى الله عليه وسلم) أنه سطح قبر يريم ابنه ووضع عليه حصاً من حص الروضة ، ثم قال .

وقال بعض الناص : بسنم القبر ، ومقبرة المهاجر - ش والأنصار عندنا مسطح قبورها ، ويشخص من الأرض نحو من ضبر .

الأم ؟ / ٢٤٢ ، صراجع .

معرفة السق ٥ / ٣٥٧ ، ولطاوى ٢٥٣ .

(٢) صاقطة من س .

كتاب الجنائز / باب النهى عن تجصيص القبر والبناء عليه

(٣٢) النهى عن تخصيص القبور والبناء عليه

٩٤ - (٩٧٠) ! ثننا ابو بكر بن أبي شيبه ، حاشا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ،

عن أبي الزودير ، عن جابر ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يُحصص القبر ، وأن يُقعدَ عليه ! وأن يبنى عليه .
(...) وحدثني هرون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد .

ح وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، جميعا عن ابن جريج ، قال : أخبرني ابو الزبير ، أنه سمع
وقوله : (نهى أن يحصص القبر وأن يبنى عليه) ، وفي الآخر عن (تخصيص القبوري ، وهو بمعنى الجص بفتح الجيم وكسرهما القصة .
قال الإمام : قال أبو عبيد : هو التخصيص ، وذلك أن الجص يقال له : القصة والجصاص والقصاص واحد ، فإذا خلط الجص
بالرماد والنورة فهو الجيار ، وقال ذلك ابن الأعرابي .

وقال الهروي : [وفي] (١) حديث عائشة : (ولا تغتسلن من الحيض حتى ترين القصة البيضاء) (٢) [قال] (٣) : معناها (٤) أن
تخرج القطن أو الخرق التي تحتش بها ، كأنها قصة لا يخالطها شيء .

قال القاضي : ذكر الهروي هذا وذكر أنه قيل : إن القصة شيء كالخيط الأبيض يخرج

بعد انقطاع الدم ، وقال الحرابي : وقيل : القصة : القطعة من القطن لأنها بيضاء ، قال : ويدل عليه قول من رواه : (حتى ترين
القصة بيضاء) .

قال الإمام : مذهب مالك كراهية البناء والجص على القبور ، وأجازه المخالف ، وهذا الحديث حجة عليه ، وكذلك قوله - عليه السلام -
في حديث آخر : (ولا قبرا مشرفا إلا سويته ! كان المفهوم من الشريعة أنه إنما كره للباهة ، وهؤلاء ليسوا أهل مباهاة .

وقوله : (وأن يقعد عليه) ، وفي الحديث الآخر : (ولا تجلسوا على القبور) (٥) وفي الحديث الآخر : لأن يجلس أحدكم على جمرة
فتحرق ثيابه فيخلى إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر (٦) ، قال الإمام : من الناس من أخذه على ظاهره ، ومنهم من
(١) من ع .

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في كالحيض ، بإقبال الحيض دادباره بلفظ : لا تعجلن ...

(٣) ١ / ٨٧ ، وكذا مالك في الموطأ ، كالطهارة ، بطهر الحائض ١ / ٥٩ .

(٤) من ع .

(٥) في ع : معناه .

(٥) حديث رقم (٩٧) بالباب للتالي .

(٦) حديث رقم (٩٦) بالباب للتالي .

كتاب الجنائز / باب النهى عن تخصيص القبور والبناء عليه ٤٤١ جابر بن عبد الله يقول : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .
٩٥ - (...) وحلفنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا إسماعيل بن علي عن إوب ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : نهى عن تخصيص
القبور .

تأول أن المراد بالقعود الحدث [لا الجلوس] (١) .

قال القاضي : هذا [هو] (٢) تأويل مالك فيه في الموطأ (٣) ، وقوله : لا يصلوا إليها : أي لا تتخذ قبلة ، وهذا مثل الحديث
الآخر في النهى عن اتخاذ قبره مسجدا ، وذم اليهود بما فعلوا من ذلك (٤) ، وكل ذلك لقطع الذريعة لثلا يعبد قبره ، ويعتقد الجفأ
في الصلاة إليها وعليها تقربا بذلك ، كما كان الأصل في عبادة الأصنام .

(١) رالدة من ع .

(٢) مازلة من ص .

(٣) الموطأ ، كالجنائز ، بالوقوف للبناء ، والجلي ص على يلي ابر ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٤) سبق في : كالمساجد ومواضع الصلاة ، بالنهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ المور فيها ، والنهي عن اتخاذ القبور مآجدا .

٤٤٢

كتاب الجنائز / باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه
(٣٣) النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (١)

١٢٠٣٢ (34) باب الصلاة على الجنازة في المسجد

٩٦ - (٩٧١) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير عن سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا أن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلال ، خيزله من أن يجلس على قبر .
(...) وحدثناه قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعني الدراوردي - .

ح وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا أبو أحمد الزبيري ، حدثنا سفيان ، كلاًهما عن سهيل ، بهذا الإسناد نحوه .
٩٧ - (٩٧٢) وحدثني علي بن حجر ! تعدي ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن جابر ، عن بسر بن عبيد الله ، عن واثلة ، عن أبي مرثد الغنوي ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها .

ما - (...) وحدثنا حسن بن الربيع البجلي ، حاشا ابن المبارك عن كند الرّحمن
ابن يزيد ، عن بسر بن عبيد الله ، عن أبي إرشد ! الخولاني ، عن واثلة بن الأسقع ، عن أبي مرثد الغنوي ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (لا تصفوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها) .

(١) صبت الإضارة إليه في الباب السابق .

كتاب الجنائز / باب الصلاة على الجنازة في المسجد

٤٤٣

(٣٤) باب الصلاة على الجنازة في المسجد

٩٩ - (٩٧٣) وحدثني علي بن حجر السعدي ! إسنقه بن إبراهيم الحنظلي - واللفظ لإسنقه - قال علي : حدثنا .
وقال إسنقه : أخبرنا عبد العزيز بن محمد - عن عبد الواحد بن حمزة ، عن عباد بن عبد الله بن الزبير ، أن عائشة أمرت أن يمر بجنازة سعد بن أبي وقاص في المسجد ، فتصلى عليه ، فاتكر الناس فلك عليها .

فقلت : ما أسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على سهيل بن البيضاء إلا في المسجد .

، ص ص ، ه ، ص ص ك ص ص ه ! ص عص ، ضوء ص كر ، ص

١٠٠ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا موسى ، ، صو - يء ٥ صكو ، ص ٢ ، ص ه ص

ص صير

ابن عقبة ، عن عبد الواحد ، عن عباد بن عبد الله بن الزبير ، يحدث عن عائشة ، أنها لما توفى سعد بن أبي وقاص ، أرسلوا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يمر بجنازته في المسجد ، فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجرهن يصلين عليه - أخرج به من باب الجنائز التي كان إلى المقاعد - فبلغهن أن الناس عابوا فلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز تدخل بها المسجد ، فبلغ فلك عائشة .

فقلت : ما أسرع الناس إلى أن يعييبوا ما لا علم لهم به !

ذكر حديث عائشة وإنكار الناس عليها إدخال جنازة سعد في المسجد واحتجاجها بصلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على ابن بيضاء في المسجد (١) .

قال الإمام : مذهب الشافعي جواز الصلاة على الميت في المسجد ، وهذا الحديث حجة

(١)

لفظها في المعلم : (وقول عائشة - رضي الله عنها - صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على ابني بيضاء في المسجد سهيل واخيه)
قلت : وهذا لفظ مالك فيما أخرجه عن أبي النضر عن أبي سلمة ، ولم يذكر فيه سهلاً ، روايته مرسله .

قال أبو عمر: سهل بن بيضاء نحو سهيل وصفوان، أتهم البيضاء، واسمها دعد بنت الجحدم بن أتيّة بن ضبة بن الحارث، قال: كان سهل بن بيضاء ممن أظهر إسلامه بمكة، وهو الذي مثنى إلى النفر الذين قاموا في شأن الصحيفة التي كتبها مشركو قريش على بني هاشم، حتى اجتمع له نفر تبرؤوا من الصحيفة وانكروها، وهم هثام بن عمرو بن ربيعة، والمطعم بن عدى بن نوفل، صرمعة بن الأسود بن عبد المطلب بن أسد، وأبو للبختري بن هثام بن لحارث بن اسد، وزهير بن أبي أمية بن المغيرة.

أسلم سهل بن بيضاء بمكة وأخفى إسلامه، فأخرجته قريش معهم إلى بدر، فأسر يومئذ مع ائمة، فشهد له عبد الله بن مسعود أنه رته بمكة يصلي، نفلى عنه.

قال: ومات بالمدينة، وفيها مات أخوه سهيل، وصلى عليهما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في المسجد.

١٥٧ / ٢ / ٦٦٠

٤٤٤ كتاب الجنائز / باب الصلاة على الجنازة في المسجد

عَابُوا عَلَيْنَا أَنْ يَمُرَّ بِجَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ! وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي جَوْفِ الْمَسْجِدِ!

١٠١ - (....) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عَثْمَانَ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا تَوَفَّى سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ لَهُ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ مَنَعَ ذَلِكَ، وَ[قَدْ] (١) اختلف عندنا في نجاسة الميت، فعلى القول بنجاسته يتبين وجه المنع، وعلى القول: ليس بنجس، يكون المنع حماية لذريعة؛ لئلا يتفجر منه شيء، وقد أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تجنب صبياننا ومجانيننا المسجد (٢)، قالوا: وهذا خيفة أن يحدث منهم النجاسة، فهذا يؤيد ما وجهنا به [من حماية الذريعة] (٣) ويعارض حديث عائشة حديث في كتاب أبي داود [فيه] (٤): "أن من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له" (٥)، أو كما قال.

قال القاضي: ضعف أحمد بن / حنبل هذا الحديث (٦)، [وقال: هو مما انفرد به صالح مولى التوأمة] (٧).

وتأوله آخرون على الإعياء في نقص أجره لما فاتته من تشييعه إلى قبره، والمقام عليه إلى دفنه، وتأول آخرون (لا شيء له): أي عليه، كما قال تعالى: {لَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} (٨): أي عليها.

اختلف السلف والعلماء في ذلك، فمن منع ذلك على ظاهر إنكار الصحابة مالك وبعض أصحابه، وأبو حنيفة، وابن ذئب.

ومن أجازاه الشافعي، وأحمد داسحق، قال أبو عمر: رواه المدنيون عن مالك، وقاله ابن حبيب من أصحابنا، وحكاه عن شيوخنا المدنيين، وقاله القاضي إسماعيل إذا احتيج إلى ذلك،

(١) من ع.

(٢) ابن ماجه، كالمساجد والجماعات، بما يكره في المساجد ٢٤٧ / ١ من حديث وائلة بن الأسقع، وقال في الزوائد: يسنده ضعيف.

فإن الحارث بن نبهان متفق على ضعفه.

(٣، ٤) من ع.

(٥) بو درد، كالجنائز، بالصلاة على الجنازة في المسجد ١٨٥ / ٢.

(٦) يعني حديث أبي داود.

(٧) سقط من س.

وصالح مولى التوأمة هر صالح بن نبهان، وللتوأمة بنت أمية بن خلف، وقال فيه ابن أبي دلود: كان شعبة لا يروى عن صالح مولى التوأمة وكان ينهى عنه، ولا بن عدى بإسناده بلي بثر بن عمر الزهراني: سألت مالك بن أن! عن صالح مولى التوأمة.

فقال: ليس بثقة فلا تأخذن عنه شيئاً.

وقال: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: صالح مولى التوأمة تغير آخرًا، لحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه، ولسماعه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغير، ونقل عنه!، سنده بلي ابن أبي مريم قال: سمعت يحيى بن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة، يفا أدركه مالك بعد ن كبر وخرف.

الكامل ٤ / ٣* ال الضعفاء الكبير ٢ / ٢٠٥ ، تهذيب الكمال ١٣ / ٩٩ .
(٨) ١ لاسراه : ٧ .

كتاب الجنائز / باب الصلاة على الجنازة في المسجد ٤٤٥ المسجِدَ حَتَّى أَصْفَى عَلَيْهِ ، فَأَمَرَ فَلَكَ عَلَيْهَا .
فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ! لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى ابْنِي تَمِصَّاءَ فِي الْمَسْجِدِ ، سُهَيْلٌ وَأَخِيهِ .
قَالَ مُسْلِمٌ : سُهَيْلُ بْنُ دَعْدٍ وَهُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ .
أُمُّهُ بَيْضَاءُ .

وذهب الطحاوي (١) إلى أن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على سهيل بن بيضاء في المسجد منسوخة ، وإن ترك [هو] (٢) آخر
الفعلين من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بدليل انكار عامة الصحابة ذلك على عائشة ، وما كانوا ليفعلوه إلا لما علموه خلاف
ما فعلته ، وأما صلاة الناس عليها في المسجد وهي خارجة قرب المسجد ، فأجازه مالك إذا ضاق الموضع ، واتصلت الصفوف .
وظاهر احتجاج عائشة أن صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على ابن سضاء إنما هي في الميت داخل المسجد ، وقد جاء في الحديث
في جوف المسجد ، وقد جعله بعضهم محتملاً للوجه الآخر ، وأن الجنازة كانت خارجاً .
وعليه حملوا ما جاء من الصلاة على أبي بكر وعمر في المسجد (٣) ، وبهذا الحديث احتج من قال بطهارة الميت الأدمي .
وقد اختلف فيه العلماء ، واختلف قول الشافعي واختلف فيه أصحابنا ، وذهب بعض المتأخرين أن الخلاف إنما يصح في المسلمين دون
الكافرين .

وكلام المتقدمين في العموم كافرهم ومسلمهم ، وأمر عائشة أن يمر عليها بجنازة سعد ليصلي عليه كما جاء في كتاب مسلم ، وكذلك في
الحديث الآخر : فيصلي عليه (أنه وقف به على حجرهن ليصلي عليه) يدل أن المراد بهذه الصلاة الدعاء ، كما جاء في الموطأ (٤) : ١
لتدعوه) ، ولو كانت الصلاة المعهودة على الموتى لم يحتج أن يوقف به على حجرهن ، بل رفع كل إشكال قولها في حديث محمد بن
حاتم : (عابوا علينا أن يمر بجنازته في المسجد) ، بل ظاهره أنه مر على حجرة كل واحدة تدعوه ، وأن الناس لم يصلوا عليه حينئذ ،
ولو وضع في المسجد ليصلي عليه بصلاة الناس .

١٢٠٣٣ (35) باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها

وقولها : (ما أسرع الناس) (٥) اختلفوا في تأويله فقيل : معناه ما أسرع ما نسي الناس السنة ، وقيل ما أسرع الناس إلى الطعن
والعيب ، وجاء في رواية العذري أحد

(١) شرح معاني الآثار ، كالجنائز ، بالصلاة على الجنازة .

(٢) صاقطة من س .

(٣) وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناده إلى المطب بن عبد الله بن حنطب ، قال : صلى على أبي بكر وعمر تجاه المنبر .
المصنف ٣ / ٣٦٤ .

وفي مالك رواية محمد بن الحسن : ما صَلَّى على عمر إلا في المسجد (١١١) .

(لا) كالجنائز ، بالصلاة على الجنائز (٢٢) .

(٥) حديث محمد بن حاتم رتم (١٠٠) من هذا الكتاب .

٤٤٦

كتاب الجنائز / باب الصلاة على الجنازة في المسجد

التأويل في حديث علي بن حجر (١) .

قال : يعني ما نسي الناس وجاء فيه [في] (٢) حديث ابن حاتم التأويل الآخر مفسراً من قول عائشة بما لا يجب أن يقال سواء ولا
يتأول عليها غيره .

إذ قد نضت عليه ورفعت الاحتمال ، فقالت : (ما أسرع الناس إلى أن يعيبيوا ما لا علم لهم به) .

وذكر مسلم في الباب حديث هرون بن عبد الله (٣) وفيه : أنبأنا الضحاك يعني ابن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة ، هذا ما استدركه الدارقطني على مسلم ، وقال : خالفه حافظان : مالك ، والماجشون عن أبي النضر عن عائشة مرسلًا ، وقيل : عن الضحاك عن [أبي النضر] (٤) عن أبي بكر بن عبد الرحمن ولا يصح إلا مرسلًا (٥) .

(١) حديث رقم لا ٩ من هذا الكتاب .

(٢) من س .

(٣) حديث رقم (١٠١) من هذا الكتاب .

(٤) ساقطة من س .

(٥) الالتزامات والتتبع ٣٤٣ ، وجاءت العبارة فيه محرفة هكذا (ولا يصح ولا أبو سلمة) .

قلت : والضمير في خالفه عائذ إلى الضحاك .

والضحاك بن عثمان الأصدى ثقة ، ولعل إخراج مسلم له هنا يقصد به التنبيه على وقوع المخالفة منه ، راجع : تهذيب الكمال ١٣ / ٢٧٢ .

كتاب الجنائز / باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها

(٣٥) باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها

٤٤٧

١٠٢ - (٩٧٤) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، ويحيى بن إلب وقتيبة بن سعيد -

قال يحيى بن يحيى : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا إسماعيل بن جعفر - عن شريك - وهو ابن أبي نمر - عن عطاء بن يساو ، عن مائمه ؟ أمها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يحيى من آخر القيل إلى البقيع .

فيقول : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأتاكم ما شاء الله فآيم ، فؤخفوق ، وإنا إن شاء الله بكم لأحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد) ولم يقم قتيبة قوله : (وأتاكم ما شاء الله) .

وذكر حديث عائشة في خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى القبور وسلامه عليهم ، فيه جواز زيارة القبور للاعتبار والدعاء لهم ، وجواز الترخم على أهل القبور والاستغفار لهم ، وسيأتي من هذا بعد ، هذا (١) ومعنى الأحاديث بعده من قوله : (أمرت أن آتي أهل البقيع فأستغفر لهم) : يبين معنى حديث مالك بقوله : (فأصلي عليهم) (٢) ، وأن معنى الصلاة هنا : الدعاء والاستغفار ، وقد قال بعضهم : إنه يحتمل أن تكون الصلاة المعلومة على الموتى ، ويكون هذا خصوصاً للنبي - عليه السلام - أو يكون أراد أن تعفهم بصلاته ؛ إذ فيهم من دفن وهو غائب ، أو لم يعلم به فلم يصل عليه ، فأراد أن تعفهم بركته ، قيل : ولعل المراد بالصلاة عليهم هؤلاء خاصة ، فاللفظ عموم والمراد به الخصوص .

وقولها : (كلما كان ليلتها يخرج من آخر الليل) معناه - والله أعلم - : في آخر عمره ، وقبل أن يقبض لا قبل ذلك ، يدل عليه الأحاديث الال ، وإنكار عائشة خروجه لأول ما خرج واستقصاؤها عليه .

وبقيع الغرقد ، بالباء : موضع مدفن أهل المدينة ، سمي بذلك لغرقه كان فيه ثابتا ، وهو ما عظم من العوج .

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) يقصد بذلك في الموطأ عن عائشة : قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات ليلة فلبه ثيابه ، ثم خرج ، قالت : فأمرت جاريتي بيرة كبعه ، فنبعته ، حتى جاء البقيع ، فوقف في أدناه فاثاء لله أن يقف ، ثم انصرف ، فسبقت بيرة فأخبرتني ، فلم أذكر له شيئا حتى أصبح ، ثم ذكرت ذلك له ، فقال : (إني بعثت إلى أهل البقيع لأدعهم) كالجنائز ، بجامع لبنائز ١ / ٢٤٢ .

وكذا أخرجه النسائي في الصغرى وفي الكبرى ، الصغرى ، كالجنائز ، بالأمر بالاستغفار للمؤمنين

٤ / ٧٦ ، وكذا في الكبرى ١ / ٦٥٦ ، إلا أن عنوان الباب فيها : الاستغفار للمؤمنين .

٤٤٨ كتاب الجنائز / باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ١٠٣ - (...) وحدثني هرون بن سعيد الإيلي ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرنا أبي جريح ، عن عبد الله بن كثير بن المطلب ، أنه سمع محمد بن تيس يقول : سمعت عائشة تَحْذُثُ فَقَالَتْ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وعني ، قلنا : بلى .

ح وحدثني من سمع حاخا الأعور - واللفظ له - قال : حدثنا خاج بن محمد ، حدثنا ابن جريم ، أخبرني عبد الله - رجل من قریش - عن محمد بن قيس بن مخزومة بن المطلب ، أنه قال يوفى : ألا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ أُمِّي . قال ، فظننا أنه يريد أمه التي ولته .

قال : تالت عائشة : ألا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ الدِّه (صلى الله عليه وسلم) ! قلنا : بلى . قال : قالت : لما كانت ليلى التي كان النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها عندي ، انقلب فوضع رداءه ، وخلع نعليه ، فوضعهما عند رجله ، وسط طرف إزاره على فراشه ، فاضطجع .

فلم يلبث إلا ريثما ظن أن قد رقدت ، فأخذ رداءه روبايم ، وانتعل روبايم ، وفتح الباب فخرج ، ثم أجافه رؤيدا ، فجعلت دزعى في رأسي ، واختمرت ، وتغنعت إزارى ، ثم انالقت على إثره ، حتى جاء البقيع فأم ، فأطال القيام ، ثم رفع يديه ثلاث مرات ، ثم انحرت فأنحرفت ، فأسرعت فأسرعت ، فتهول فتهولت ، فأحضر فأحضرت ، فسبقت فدخلت ، فليس إلا أن اضالجت فدخل . فقال : (مالك ؟ يا عائشة ! حشيا راية !) . قالت : قلت : لا شيء .

وقوله : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين) : فيه أن السلام على الأموات والأحياء سوا في تقديم السلام على المتلم عليه ، وما جأ في النهي [عن تأخير] (١) بقوله عليه السلام : (إنها محبة الموتى) (٢) يعنى فعل أهل الجاهلية في زيارتهم الموتى كقوله : عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شأ أن يترجما

وتقدم في كتاب الطهارة معنى قوله : (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، (٣) .

وقولها : (ريثما ظن أن قد رقدت) : أى مقدار .

وقولها : (فأخذ رداءه روبايم) : أى قليل لثلا ينهها .

(١) فقط من س .

(٢) رواه أبو داود ، كالأدب ، براهية أن يقول : عليك السلام ، من حديث أبي جري الهجيمى ٢ / ٦٤٤ ، وكذا أحمد في المسند

٣ / ٤٨٢ ، ولفظه : تحية الميت في أبي داود ، كاللباس ، بما جاء في إرسال الاز ، ٢ / ٣٧٨ ، والترمذى كالأستندان ، بما جاء

في كراهية أن يقول : عليك السلام مبتدئة ٥ / ٧١ .

(٣) سبق في كالطهارة ، باستحباب بالالة الغرة والنحجيل في الوضوء رقم له (٢٤) .

كتاب الجنائز / باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٤٤٩ قال : التخبيرنى أو ليخبرنى اللطيف الخبير .

قالت : قلت : يا رسول الله ، بائى انت وأنى ، فأخبره .

قال : (فإنت السوداء أئدى رأيت أمامى ؟) قلت : نعم* فلهدنى فى صدرى لهل ! أوجعتنى .

ثم قال : (أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله ؟) .

قالت : مهما يكتم الناس يعلمه الله .

نعم .

قال : (فإن جبريل أتانى حين رأيت ، فن الانى ، فأخفاه منك ، فأجبهته ، فأخفيته منك ، ولم يكن يدخل عليك وقد وضعت

ثِيَابَكَ ، وَظَنَنْتُ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَوْقَظَكَ .
وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشَنِي .

فَقَالَ : إِنْ رَبِّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَيْعِ فَتَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) .
قَالَتْ : قُلْتُ : كَيْفَ لِلأُولَ لهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ .

قَالَ : (قَوْلِي : السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْبِلِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ ، ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ
لَلْأَحْقُونَ) .

وقولها (١) في الباب : (ثم أجافه) : أى أغلقه .

وفعله ذلك - عليه السلاّم - لئلا تعلم بخروجه عنها وبقائها في الليل وحدها فيدركها

ذعر وتوحش ، كما فسر ذلك داخل الحديث (٢) ، وخروجها خلفه ، والظاهر من معنى الحديث أنها اتهمته أنه سار إلى بعض
أزواجه بدليل [لهذه] (٣) لها في صدرها .
وهو الضرب فيه .

وقوله : (أخفت أن يحيف الله عليك ورسوله ؟) : أى يجوز ، ولا يصح مع هذا

أن يتأول عليها غير هذا الوجه من تعلم أو استفاء على ما أشار إليه بعضهم ، إذ لا يقتضيه لفظ الحديث .

وإتباعها لأثره ليس من التجسس لأنه كان في موضع مباح غير / محجور ولا مستتر فيه .

وقولها : (فهول فهولت فأحضر فأحضرتها : الإحضار : الجرى ، وهو أشد من الهرولة .

وقوله : (مالك يا عائشة [حشياً رابية] (٤)) ، قال الإمام : قال الهروي : أى مالك قد وقع [عليك] (٥) الربو ، وهو الحشا ، أى
البر ، يقال منه : امرأة حشياء وحشة ، ورجل حشيان وحش .

قال القاضي : وقولها في جوابه : (الأي شيء) كذا رويناه عن الأسدي ، ورويناه

عن الصدفي عن العذري (الأبي شيء) بياء واحدة ورفع شيء ، وفي بعض الروايات : (الشيء) ، وهو الصواب إن شاء الله .

وفي تعليمه لعائشة ما تدعوه لأهل القبور ، وتعليمه ذلك للناس ما يجب امتثاله

(١) في س : وقوله ، والمثبت من الأصل .

(٢) من قوله - عليه السلام - : (وخثيت لن تستوحشي) .

(٣) في س : لهند ، والمثبت من الأصل والأبي .

(٤) سقط من س .

(٥) ليست في ع للخطوطة ، والمثبت من الأصل ، س و، ع المطبوعة .

مع تقديم الربو) .

١٥٨ / ١

٤٥٠ كتاب الجنائز / باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ١٠٤ - (٩٧٥) ! دثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ،

قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يعلبهم إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ - فِي رِوَايَةٍ

واختياره من الدعاء المنصوص لهم ، وفيه أن الدعاء للموتى كهو للأحياء من تقديم الدعاء على المدعوله ، كما قال تعالى : { سَلَامٌ

عَلَيْهِ } (١) إِلَ يَاسِينَ } (٢) خلاف شرة الجاهلية والعامة ، وفيه تسمية المقابر دوزا .

وقوله : (أنت السواد الذي رايت أمامي! : أى (٣) الشخص .

قال الإمام : ذكر مسلم في سند هذا الحديث (٤) : ثنا هرون ، ثنا ابن وهب ، أخبرني ابن جريج عن عبد الله بن كثير بن المطلب ،

أنه سمع محمد بن قيس يقول : سمعت عائشة تقول ... الحديث .

قال مسلم : وثنا من سمع حجاجاً الأعور قال : ثنا ابن جريج ، قال : أخبرني عبد الله (٥) - رجل من قريش - عن محمد بن قيس بن مخزومة بن المطلب - والحديث هكذا قال مسلم في إسناده حديث حجاج ، عن ابن جريج [قال : أخبرني] (٦) عبد الله - جل من قريش - وكذلك (٧) رواه ابن حنبل (٨) ، وقال النسائي ، وأبو نعيم الجرجاني ، وأبو بكر النيسابوري [وأبو عبد الله الجيزي] (٩) ، كلهم عن يوسف بن سعيد المصيصي () : ثنا الحجاج ، عن ابن جريج [قال] (١١) : أخبرني عبد الله بن أبي مليكة [قال بعضهم : وقد خالي يوسف بن سعيد في قوله : عن أبي مليكة] (١٢) .

قال الدارقطني : هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي .

(١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامش ! بسهم .

(٢) الصافات : ١٣٠ .

(٣) في س : يعني .

(٤) في ع : خرج مسلم حديث خروجه - عليه للسلام - إلى للبقيع .

(٥) قيد قبلها في س لفظة (الي) ، وهو خطأ .

يلا) سقط من س ، وقيد مكانها (أبي) وهو خطأ ، كما أشرنا من قبل .

(٧) في س : كذا .

يعالحم في المند ٦ / ٢٢١ .

لا) سقط من ع .

(١٠) النسائي في الكبرى ، كالجنائز ، بالاستغفار للمؤمنين ١ / ٦٥٦ ، كعشرة النساء ، بالغيرة ٥ / ٢٨٨ .

ويوصف بن سعيد المصيصي : هو أبو يعقوب يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي الأنطاكي الحافظ ،

روى عن حجاج بن محمد الأعور وقبيصة د اسحق بن عيسى ، وغيرهم وروى عنه النسائي وعبد الله بن أحمد بن ربيعة وأبو عولنة ، قال

النسائي : ثقة حافظ ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال : مات بعد سنة خمس وستين ، وقال ابن قانع وابن مندة : مات سنة إحدى وسبعين ومائتين .

انظر : التهذيب ١١ / (١١) ٤ ساقطة من ع .

(١٢) سقط من جميع للنسخ التي بأيدينا ، والمثبت من ع .

كتاب الجنائز / باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٥١ ٤ أبي بكر - : الدمثلام على أهل الالار - وفي رواية زهير - : الدمثلام

عليكم أهل الالار ، من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله للاحقون ، أسألكم الله لنا ولكم العافية .

قال الأمام : وهذا الحديث الذي خرج مسلم في هذا الباب أحد الأحاديث المقطوعة ،

وهو يفتا من الأحاديث التي وهم في روايتها (١) ، وقد رواه [أيضاً ، (٢) عبد الرزاق في مصنفه عن ابق جريج قال : أخبرني محمد

بن قيس بن مخزومة ؛ انه سمع عائشة تقول ...

الحديث (٣) ، قال بعضهم : هكذا روى لنا هذا الإسناد [من طريق الالبرى مقطوعاً لم يذكر فيه عبد الله بن كثير] (٤) .

قال القاضي : هذا القول كله للجاني - رحمه الله - وعن إياه هذا في المقطوع لا يساعد

١٢٠٣٤ (36) باب استئذان النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه عز وجل في زيارة قبر أمه

عليه وهو قد أسنده ، وانما لم يسم راويه له ، فهو في باب المجهول لا في باب المقطوع إذ المقطوع ما لم يذكر فيه راو دون التابن ، وأسقط

من سنده دونهم رجل ، وهو مثل المرسل إلا أنهم قصرُوا المرسل على التابن إذا لم يذكروا الصحابي ، وجعلوا المقطوع لمن دونهم .

ووقع في هذا السند إشكال [آخر ، (٥) وهو : أن نص كلام مسلم : وحدثنى من سمع حجاجاً الأعور] حدث به ، (٦) واللفظ له قال : ثنا حجاج بن محمد قال : ثنا ابن جريج ، فيوهم هذا أن حجاجاً الأعور حدث به عن حجاج بن محمد ، وليس كذلك ، حجاج بن محمد هذا هو حجاج الأعور نفسه .

قال البخاري : حجاج بن محمد الأعور المصيصي أبو محمد سمع ابن جريج ، وأصله ترمذي ، مات ببغداد سنة خمس ومائتين ، وحكى أيضاً سنة ست ، قال : وهو مولى مليمان بن مجالد مولى أبي جعفر الهاشمي (٧) ، وإنما كرر مسلم اللفظ فقال : حدثني من سمع حجاجاً الأعور ، ثم حكى لفظ الذي حدثه عن حجاج فقال : قال : ثنا حجاج بن محمد .

(١) في س ، ع : روايتها .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) ١ لمصنف ٥٧٠ / ٣ .

(٤) سقط من جميع النسخ التي بأيدينا ، والمثبت من ع .

(٥) من س .

(٦) سقط من س .

(٧) قال البخاري : سمع ابن جريج وشعبة ، وقال : قال أحمد : مات حجاج ، ويزيد بن هارون سنة ست ومائتين ، وقال الفضل : مات سنة خمس ومائتين ببغداد .

انظر : التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٣٨٠ .

٤٥٢

كتاب الجنائز / باب استئذان النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه عز وجل في زيارة قبر أمه

(٣٦) باب استئذان النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه عز وجل في زيارة قبر أمه

١٠٥ - (٩٧٦) حدثنا يحيى بن أيوب ومحمد بن عباد - واللفظ ليحيى - قالوا : حدثنا مزوان بن معاوية عن يزيد - يعني ابن كيسان - عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (استأذنت ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي) .

١٠٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا محمد بن عبيد ، عن يزيد بن كيسان ، عن أن حازم ، عن أن هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (استأذنت ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي) .

١٠٦ - (٩٧٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن المنثري - واللفظ لأن بكر وابن نمير - قالوا : حدثنا محمد بن فضيل ، عن أبي سنان - وهو ضرار بن مرة - عن محارب بن دثار ، عن ابن لريله ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (استأذنت ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور ، فإنها تذكرون) .

١٠٦ - (٩٧٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن المنثري - واللفظ لأن بكر وابن نمير - قالوا : حدثنا محمد بن فضيل ، عن أبي سنان - وهو ضرار بن مرة - عن محارب بن دثار ، عن ابن لريله ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (استأذنت ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور ، فإنها تذكرون) .

(نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن التبيد إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكراً) .

استئذانه - عليه السلام - في زيارة قبر أمه والإذن في ذلك ، دليل على جواز زيارة القبور ، وصلة الآباء المشركين ، إذا كان هذا بعد الموت ففي الحياة أحق ، وكأنه قصد - عليه السلام - قوة الموعظة والذكرى ، بمشاهدته قبرها ورؤيته مصرعها ، وشكر الله على ما من به عليه من الإسلام ، الذي حرّمته ، وخص قبرها لمكانها منه ، ويدل مقصده قوله آخر الحديث : (فزوروا القبور ، فإنها تذكرون) .

وقوله : (فبكي وأبكي) : بكاءه - عليه السلام - على ما فاتها من لحاق أيامه والإيمان به .

وقوله : (فزوروها) : بين في نسخ النهى وفي علة الإباحة ، أن يكون زيارتها للتذكير والاعتبار لا للفخر والمباهاة ، ولا لإقامة النوح والماتم عليه ، كما قال - عليه السلام :

كتاب الجنائز / باب استئذان النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ٤٥٣ قَالَ ابْنُ مُثَرِّمٍ فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ زُبَيْدِ الْيَامِي ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ

١٢٠٣٥ (37) باب ترك الصلاة على القاتل نفسه

دَثَارٍ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ - الشَّكُّ مِنْ أَبِي خَيْثَمَةَ - عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

ح وَحَا شَأْنُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْمَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، كُلُّهُمْ بِمَعْنَى صَدِيقِ أَبِي سِنَانٍ .
(فزوروها] ولا تقولوا هجراً [١) .

واختلف العلماء ، هل هذا النسخ عام للرجال والنساء ؟ أم مخصوص بالرجال ؟ وبقي حكم النساء على المغ ، والأول أظهر .
وقد اختلف شيوخنا في زيارة قبر الميت لمدة صابغ أول موته للترحم عليه والاستغفار

له ، على عادة الناس ، فأجازهُ القرويون ، وسعوا فيه ، ومنعه الأندلسيون وشددوا الكراهة في البدعة [فيه] (٢) ، واتفقوا على أن ما كان منه على وجه المباهاة والخيلاء والفخر ممنوع .

وقوله : (ونهيكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم ، ونهيكم عن التبيذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية كُفها ، ولا تشربوا مسكراً) نص في النسخ ، وقد مضى الكلام أول الكتاب في الأشربة ، ويأتى تمامه في كتابه ووجه تخصيص الأسقية وكذلك يأتى الكلام على حكم لحوم الأضاحي (٣) في كتابه إن شاء الله .
(١) سقط من الأصل ، ولصتدرك في للهامث ! .

وهو طرف تخر حديث رويه النائي في الكبرى ، كالجنائز ، بزيارة القبور عن عبد الله بن بريدة
عن لبيه أنه كان في مجلس فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (بني كنت نهيتكم أن تثلوا لحوم الأضاحي إلا ثلاثاً ، فكلوا وأطعموا وادخروا ما بدا لكم ٤٠

وذكرت لكم ألا تنبذوا في للظروف : الدباء والمتزفت والتقير والحتم ، انتبذوا فيما رأيتم واجتنبوا كل مسكر ، ونهيكم عن زبلىة القبور
فن أراد أن يزصر قبراً فليزره ، ولا تقولوا هجراً) ١ / ٦٥٤ ، وكذا مالك في الموطأ ، كللضحايا ، بادخار لحوم الأضاعي عن أبي سعيد
الخدري ببعض لفظه ثم قال : (...)

ونهيكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجراً) ، قال مالك : يعنى : لا تقولوا سوءاً ٥ / ٢ ما ، وكذا أحمد في المسند عن أبي سعيد
٣ / ٦٣ ، ٦٦ ، وعن أنس بن مالك بلفظ النائي

كل كل ٢ ، وبزيادة عنه ٣ / ٢٥٠ وعن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله نَحْ : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا
تقولوا هجراً) المسند ٥ / ٣٦١ .

(٢) ساقطة من س .

" (٣) في س : الضحايا .

٤٥٤ - كتاب الجنائز / باب ترك الصلاة على القاتل نفسه

(٣٧) باب ترك الصلاة على القاتل نفسه

١٠٧ - (٩٧) حدثنا عون بن سلام أموي، أخبرنا زهير، عن سماك، عن جابر النجني سمره، قال: أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) برجل قتل نفسه بمشاقص، فلم يُصل عليه.

وقوله: (أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يُصل عليه): المثاقص: واحدها مشقص، وهو سهم عريض، وقد تقدم أول الكتاب.

وجاء في رواية الطبري: (بمشاقص!) (١).

وليس بشيء.

قال الإمام: المخالف يقول بهذا، ومالك يجيز الصلاة على قاتل نفسه، ويصح حمل الحديث على أنه إنما ترك الصلاة هو بنفسه عليه خاصة، ليكون ذلك ردعا للعصاة كما لا يصلي الإمام على من قُتل في حد.

قال القاضي: قد روى ابن وهب عن مالك نحو هذا في ترك أهل الفضل الصلاة على

من شُفر بالفجور، ومذهبه ومذهب كافة العلماء: الصلاة على كل مسلم

ومرجوم، وقتل نفسه، وولد زنا، وغيره إلا ما روى عنه وعن غيره من اجتناب الإمام الصلاة على من قتله في حد، واجتناب أهل الفضل الصلاة على أهل الفسوق، كل ذلك [رح] (٢) لأمثالهم لا أن فلك متعبي عليهم، وعليه يتأول بعضهم ما جاء عن الأوزاعي وعمر بن عبد العزيز، في ترك الصلاة عن قاتل نفسه.

وجاء عن بعض العلماء والسلف خلاف في بعضها، فعن الزهري لا يُصل على المرجوم (٣) / ويصلي على المقتول في قود.

وقال أحمد: لا يصلي الإمام على قاتل نفسي، ولا غل.

وقال أبو حنيفة: لا يصلي على محارب، ولا على من قتل من الفئة الباغية، وقال الشافعي: لا يصلي عبي من قتل لترك الصلاة، ويصلي على من سواه، وعن الحسن: لا يصلي على النفساء تموت من زنا، ولا ولدها، وقاله قتادة في ولد الزنا.

عن بعض السلف خلاف في الصلاة على الطفل الصغير، لما جاء أن النبي - عليه السلام - لم يصلي على إبراهيم، وقد جاء أنه صلى عليه، ذكر الحديثين أبو داود (٤)

(١) وردت في الأصل: بمشاقص، والمثبت من س والأبي.

(٢) في س: ردعاً.

(٣) قال عبد الرزاق في مصنفه: عن معمر قال: سألت للزهري: أيصلي على الذي يقاد منه في حد؟ قال: نعم، إلا من أ قيد منه في رجم، وروى عنه أيضاً الله قال: لا يصلي على المرجوم، وذكر الحديث: لن النبي (صلى الله عليه وسلم) رجم الأصلى فلم يصلي عليه.

لفظ: عبد الرزاق ٣ / ٥٣٥.

(٤) لبو داود، كالجنائز، بفي الصلاة على الطفل ٢ / له ١، ١٨٥.

كتاب الجنائز / باب ترك الصلاة على القاتل نفسه ٤٥٥ وغيره (١)، والصلاة أثبت.

وقد اعتل من سلم ترك الصلاة عليه، بعلل ضعيفة، منها: شغل النبي (صلى الله عليه وسلم) بصلاة الكسوف ذلك اليوم.

ومنها: أنه لم يُصل عليه لأنه استغنى بنبو النبي (صلى الله عليه وسلم) وفضيلتها عن الصلاة.

وقيل: [لأنه] (٢) لا يُصلى على نبي وقد جاء أنه لو عاش لكان نبياً (٣)، وقيل: معناه: لم يصلي عليه بنفسه وصلى عليه غيره.

وكذلك اختلفوا في الصلاة على السقط فذهب فقهاء أصحاب الحديث وبعض السلف

[إلى الصلاة عليه، وجمهورهم: لا يصلي عليه حتى يستهل، أو تعرف حياته.

- وذهب بعض السلف [(٤)] إلى أنه يصلى عليه متى نفخ فيه الروح وتمت له أربعة أشهر .
 قال الإمام : وأما الصلاة على المقتول في معترك العدو وغسله فساقطان عند مالك ، ثابتان عند يخره .
 وفرق أبو حنيفة بين الغسل والصلاة ، فأثبت الصلاة وأسقط الغسل .
 واختلف أصحابنا لو كان الشهيد جنثا ، هل يغسل أم لا ؟ وللشافعي - أيضا - فيه قولان .
 فوجه قول من أسقط الصلاة : ما روى (أنه) صلى الله عليه وسلم (لم يُصل على قتلى أحد (٥)) ، وكان التحقيق يقتضى ترك الأخذ بهذا الحديث ؛ لأنه عقل ترك الصلاة عليهم بعلّة معينة لا يعلم تعديها إلى سواهم [من الشهداء] (٦) ، وهى بعثهم يوم القيامة لون دهم لون الدم والريح ريح المسك ، والعلّة إذا كانت معينة لا تتعدى وقد مر مالك على هذا الأصل المحقق في تطيب المحرم إذا مات ؛ لأن الحديث المروى فيه النهى أن تطيب المحرم علله (صلى الله عليه وسلم) بأنه يبعث مليا (٧) .
 وقد اعتذر بعض شيوخنا عن مالك أنه إنما خالف بين المسألتن دان كانت العلة فيهما معينة ؛ لأنه رأى عمل أهل المدينة قد استقر على ترك الصلاة على الشهيد ، وهو يرى عملهم حجة ، فعول عليه لا على الاثر ، وأما الشافعي فهو (٨) يرى [أن] (٩)
 (١) ابن ماجة ، كالجنائز ، بما جاء في الصلاة على ابن رسول الله وفكر وفاته عن ابن عباس ، قال : لما مات إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن له مرضها في الجنة ...
 (لطديث .
 قال في الزوائد : فيه يبراهيم بن عثمان أبو شيبة ١ / لما .
 (٢) في س : أنه .
 (٣) البخارى ، كالأشب ، بمن سعى بلسماً الأنبياء عن ابن أبي أوفى أنه قال : مات صغيراً ، ولو قضى أن يكون بعد محمد (صلى الله عليه وسلم) نبى عاش لينه ، ولكن لا نبى بعده ٨ / ٥٤ ، وكذا ابن ماجة ، كلبنائز ، ب
 ما جاء في للصلاة على ابن رسول الله وفكر وفاته ١ / ٤٨٤ .
 (٤) في هامث! الأصل .
 (٥) البخارى ، كلبنائز ، بالصلاة على الشهيد ٢ / ١١٤ ، بمن يقدم في اللحد ٢ / ١١٥ ، كالمغازى ، بمن قتل من المسلمين يوم أحد ٥ / ١٣١ .
 (٦) سقط من س .
 (٧) سيأتى إن شاء الله تعالى في ، كلطج ، بما يفعل بالمحرم إفا مات برقم (١٢٠٦) .
 (٨) في ع : فينه .
 (٩) في ص : إلا .
 ٤٥٦ كتاب الجنائز / باب ترك الصلاة على القائل نفسه [لا] (١) يطيب المحرم ، والحجة عليه ما ذكرنا من أنها قضية في عيئ معللة بعلّة معينة [فلا يجب أن نتعدى ، وقد روى أنه (صلى الله عليه وسلم) صلى على أهل أحد (٢) ، وبهذا تعلق أبو حنيفة] (٣) ، قال أصحابنا : وترك الصلاة عليهم اثبت من هذه الرواية فلهذا أخذ به مالك .
 قال القاضى : قد تقدم في صدر الكتاب الكلام على الصلاة على الشهداء ، وأما الاعتراض علينا في ذلك بالتعليل بعلّة معينة لا يعلم تعديها إلى اخر [ما ذكر] (٤) فلا نسله ؛ إذ قد بئى الشارع تعديها وعمومها بقوله : (ما [من] (٥) أحد يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة وجرحه يشغب دما ٠٠٠) الحديث .
 تم الجزء الثانى من كتاب الاكمال بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد نبيه
 وكه وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلي يوم الدين ويتلوه إن شاء الله في الثالث كتاب الركاة .
 (١) ساقطة من الأصل ، واستدركت من الهامث! .
 (٢) البخارى ، كالمغازى ، بغزوة أحد ٥ / ١١٩ ، ولبو داود ، كالجنائز ، بلليت يصلى على قبره بعد حين ٢ / ١٩٣ .

- (٣) سقط من س .
(وى) فى مى : ما ذكرناه .
(ء) ساقطة مق س .

١٣ - 12 - كتاب الزكاة

كتاب الزكاة
٤٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢ - كتاب الزكاة

١ - (٩٧٩) وحديثي عمرو بن محمد بن بكير الناقذ ، حدثنا سفيان بن عيينة ، قال : سألت عمرو بن يحيى بن عماره ، فأخبرني عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ليس فيم ألون خمسة أوسق صدقة! ، ولا فيما ألون خمس فرد صدقة" ، ولا فيما ألون خمس أواق صمته .

[بسم الله الرحمن الرحيم] (١)

كتاب الزكاة

حديث أبي سعيد الخدري : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس (٢) ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أواق صدقة [الحديث] (٣) ، قال الإمام : أصل الزكاة فى اللغة : النماء ، فإن قيل : كيف يستقيم هذا الاشتقاق ، ومعلوم انتقاص المال بالانفاق ؟ [قيل] (٤) : وإن كان نقصاً فى الحال فقد تغيد النمو فى المال ، ويزيد فى صلاح الأموال .
قال القاضي : وقيل .

يزكو عند الله أجرها وينحو ، كما قال فى الحديث : (حتى تكون كالجلبل) ، (٥) ، وقيل : لأنها لا تؤخذ إلا من الأموال المعرضة للنماء ، وقد قيل : سميت ركاة لأنها تزكى صاحبها وتشهد بصحة إيمانه وتطهره ، كما قال تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَمْتَةً تُطَهِّرُهُمْ وَفُكْرًا مِمَّا } (٦) ، وقيل : وسميت بذلك لأنها طاعة لإخلاص ، وقيل فى قوله : { لَ الْوُتُونَ الزَّكَلَةَ } (٧) : لا يشهدون أن لا إله إلا الله ، ولأن مخرجها لا يخرجها إلا من إخلاصه وصحة إيمانه ، لما جبلت عليه النفوس من الشح بالمال وحبه ، (١) سقط من س .

(٢) فى الأصل : خمسة ، والمثبت من س .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) فى هات! س .

(٥) الموطأ ، عن سعيد بن يار ، كالصدقات ، بالترغيب فى الصدقة ٢ / ٩٩٥ ، البخارى عن أبى هريرة ، كالزكاة ، بالصدقة من كسب طيب ٢ / ١٣٤ .

(٦) للتوبة : ١٠٣ .

(٧) فصلت : ٧ .

٤٥٨ كتاب الزكاة ٢ -) .

(وحديثنا محمد بن ربح بن المهاجر ، أخبرنا الليث .

ح وحديثي عمرو الناقذ ، حدثنا عبد الله بن إدريس! ، كلاهما عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، بهنا الأسناد ، مثله .

ومنه قوله عليه السلام : (الصدقة برهان) (١) ، وقيل : لأنها تزكى المال وتطهره ، إذ لو لم يخرج منه أخبثته وأبقت فيه أوساخه .

وأما تسميتها : صدقة ، فمن الصدق ؛ إذ هى دليل على صحة إيمانه ، وصدق باطنه

فيه مع ظاهره ، وقد فسرنا هذا فى أول الطهارة ، فى قوله : (الصدقة برهان) بأتم من هذا ، وقد تسمى بذلك لتصديق صاحبها أمر

الله بأخراجها ، وسماها الشرع - أيضاً - حقاً فقال : { وَأَتُواْ خُفَهُ يَوْمَ حَصَّ ال! (٢) ونفقة بقوله : { وَلَا يُفْقُونَهَا فِي مِيبِلِ الله (٣)

وعفوا بقوله : { خُذِ الْعَفْوَ } (٤) .

وبين السلف ، وأهل التفسير اختلاف في مراده تعالى بهذه الكلمة ، وهو أعلم .

قال الإمام : وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، وأن المواساة إنما تكون فيما له

بال من الأموال ؛ فلهذا حد النصب (١) ، وكأنه لم ير فيما دونها محملاً لذلك ، ثم وضعها في الأموال النامية العن ، والحرث ، والماشية

فمن ذلك ما ينشئ بنفسه كالماشية والحرث ، ومنها ما ينشئ بتغيير عينه وتقليبه كالعيث ، والاجماع على تعلق الزكاة بأعيان هذه المسميات .

وأما تعلق الزكاة [بما] (٦) سواها من العروض ، ففيها للفقهاء ثلاثة أقوال :

فأبو حنيفة يوجبها على الإطلاق ، وداود يسقطها ، ومالك يوجبها على المدين على شروط معلومة من مذهبه ، يحتج لأبي حنيفة بعموم

قوله تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ عَمَلَةً } (٧) ، وداود بقوله - عليه السلام - : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (٨) ،

وفهم هاهنا أن ذلك لأجل كون ذلك خارجاً عن تلك الأموال لأجل أنه يقتنى (٩) ، فأما مالك

(١) سبق في كالطهارة ، بفضل الوضوء ، وفي الترمذى ، كالدعوات ٥ / ٥٣٥ .

(٢) ١ يانعام : ١٤١ .

(٣) ١ لتوبة : ٣٤ .

(٤) الأعراف : ١٩٩ .

(٥) في س الأنصاب .

(٦) من س .

(٧) التوبة : ١٣ .

له ميمأتى في باب لازكاة على المسلم في عبده وفرسه برقم لمأ .

(٨) في ع : مقتنى ، والمثبت من الأصل ، س .

كتاب الزكاة

٤٥٩

(...) وحدثننا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عمر بن يحيى بن عمار عن أبيه ، يحيى بن عمار ،

قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول وأشار النبي (صلى الله عليه وسلم) بكفه

بخمسة أصابعه .

ثم ذكر بمثل حديث ابن عينة .

فيحمل عموم الآية على ما كان للتجارة والحديث على ما كان للقنية ، وحدود الشرع في نصاب كل جنس بقدر ما يحتمل المواساة

فيه ، فأما العن فقد حد من نصاب الفضة [منها] (١) خمسة أواق ، وذكر ذلك في الحديث دون الذهب ؛ لأن غالب تصرفهم كان

بها ، وأما نصاب الذهب فهو عشرون ديناراً ، والمعول في تحديده على الإجماع ، وقد حكى فيه خلاف شاذ .

ويرد - أيضاً - فيه حديث (٢) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وأما الحرث والماشية فنصبهما معلومة ، فإن نقص نصاب العن ولم يجز بجواز الوازنة

لم تجب الزكاة فيه ، وإن نقص يسيراً وجرى مجرى الوازنة وجبت الزكاة فيه ، فإن كثر النقص وجرى مجرى الوازنة ففي وجوب

الزكاة قولان : فمن اتبع مقتضى اللفظ والتحديد أسقطها ، ومن اتبع المقصود الذي هو الانتفاع بها كالانتفاع بالوازنة أوجب الزكاة .

فإن زاد على هذه النصب شيء فهل يكون فيه شيء أم لا ؟ أما ما زاد على النصاب في الإبل والغنم فغير مخصوص بزيادة من أجله

من غير خلاف .

وأما ما زاد على النصاب في الورق ففيه الخلاف ؛ أبو حنيفة جعله كالماشية ، ومالك جعله كالحب .

وأما ما دون النصاب في الحب فأبو حنيفة يوجب فيه الزكاة ، ونحن نخالف ، ويحتج لأبي حنيفة بقوله - عليه السلام - : (فيما سقت

السماء العشر) (٣) ، ويحتج عليه بالأحاديث التي فيها التقيد بالنصب والمطلق يرد إلى المقيد إذا كان في معنى واحد بلا خلاف ،

وله - أيضا - عموم قوله تعالى : { وَمِمَّا أَخَوْنَا لَكُمْ تَنَ الْأَوْص } (٤) ، ولنا في مقابلة العموم حديث الأوسق ، وفي تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد خلاف بين الأصوليين .
(١) في س : منه .

(٢) يعني حديث عمرو بن شعيب عن لبيه عن جده مرفوعاً فيه : ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب شيء (جزء حديث أخرجه الدارقطني في اللسق ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، وللتقال : هو للدينار .
اللسان .

(٣) البخاري ، كلزكاة ، بالعاشر فيما يسقى من ماء للسماء والماء الجاري ١٥٦ / ٢ .
(٤) البقرة : ٢٦٧ .

٤٦٠ كُتَابُ الزَّكَاةِ ٣ - (...) وحديثي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدْرِيُّ ، حَاشَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَيْسَ فِيمَ آلٍ وَنَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ! ، وَلَيْسَ فِيمَا ! وَنَ خَمْسِ فُودٍ صَدَقَةٌ ! ، وَلَيْسَ فِيمَ آلٍ وَنَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ! .

قال بعض العلماء : في حديث الأوسق إشارة إلى أن لا زكاة في الخضر (١) إذ ليست مما يكال ، وقال بعضهم أيضا : إنه ظهر من حسن ترتيب الشريعة التدرج في المأخوذ من المال الذي يزكى بالجزء على حساب التعب فيه ، فأعلى ما يؤخذ الخمس مما وجد من أموال الجاهلية ولا تعب في ذلك ، ثم ما فيه التعب من طرف واحد يؤخذ فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقت السماء والعيون ، وفيما سقى بالنضح فكان فيه التعب في الطرفين يؤخذ فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر ، وما فيه التعب في جميع الحول - كالعين - يؤخذ فيه ثمن ذلك ، وهو ربع العشر ، فالمأخوذ إذاً لخمس ونصفه وربعه وثمانه .

قال القاضي : أفاد هذا الحديث وما يشبهه فائدتين [ثنتين] (٢) : إحداهما : أنه ليس فيما دون هذه الحدود والنصب صدقة ، الثاني : أن فيها هي الصدقة واجبة ، ولا خلاف في هذين إلا في الحب ، فجمهور العلماء ، وأئمة الأمصار على أن الجميع سواء .

وخالف أبو حنيفة وبعض السلف في الحب ، فرأى أن الزكاة في قليله وكثيره على ما تقدم له .
وقال داود : كل ما يدخله الكيل فيراعى فيه الخمسة "أوسق" ، وماعده مما لا يوسق ، ففي قليله وكثيره الزكاة وكذلك أجمعوا أن في عشرين (٣) دينارا الزكاة .

ولا تجب في أقل منها ، إلا ما روى عن الحسن (٤) والزهرى مما لم يتابعا عليه أن لا صدقة في أقل من أربعين ديناراً ، والأخذ عنهما ما روى عن الجماعة وروى عن بعض السلف : أن الذهب إذا كانت قيمتها مائتي درهم فيها الزكاة ، وإن لم تبلغ عشرين دينارا ، وكذلك لا زكاة في العشرين إلا أن تكون قيمتها مائتي درهم .

(١)

(٢) (٣)

وقد روى الترمذى عن معاذ أنه كتب إلى النبي يسأله عن الخضرولت وهي البقول : فقال : ليس فيها شيء .
قال أبو عيسى : إسناده ليس بصحيح ، وقال : وليس يصح في هذا الباب عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) شيء وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي مرسلأ ، والعمل على هذا عند أهل العلم : أن ليس في الخضرولات صدقة ٣ / ٢١ ، ٢٢ .

وقد روى عن مجاهد : أن لي في لفضر زكاة ، عبد الرزاق في المصنف لا / ١٢١ .
ساقطة من س .

انظر : التمهيد ٢ / ١٤٥ ، ١ لاستذكار ٩ / ٤٠ .

قال : لشيء فيما دون أربعين مثقالاً من الذهب صدقة .

وقال أيضا : وليس في أقل من أربعين ديناراً شيء وفي أربعين دينلي ١ دينلي .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ١٢٠ .

كتاب الزكاة ٤٦١ ٤ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَعَمَزُو الثَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَيْسَ فِيمَ الْوَنَ خَمْسَةُ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٍ ! .

وكذلك اتفقوا فيما زاد من الحب على خمسة أوسق ، أن الزكاة في قليله وكثيره ، واختلفوا في الذهب والفضة ، فذهب مالك والليث والثافعي والثوري في رواية ، وفقها أصحاب الحديث وأبو يوسف ومحمد والحسن وابن أبي ليلى وكثير أصحاب أبي حنيفة : أن ذلك حكم الذهب والفضة فيما زاد على نصابهما ، وروى عن علي وابن عمر ، وذهب أبو حنيفة وبعض أصحابه وبعض السلف وروى عن عمر : أنه لا شيء فيما زاد على المائتي درهم حتى يبلغ أربعين (١) ، ولا على العشرين دينارا حتى يبلغ أربعة دنانير ، فإذا زادت ففي كل أربعين درهم ، وفي كل أربعة دنانير درهم ، وجعلوا لهما وقتا ، قياسا كالمأشبية ، وعارضناهم بما يخرج الأَرْض وهو أشبه بالين لأنه مما تخرج الأرض فليس فيه وقص عند الجميع ، ولهم في ذلك حديث ضعفه أهل المعرفة ، وروى عن طاوس أنه لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعمئة ، والمعروف عن طاوس خلافه .

ومالك وجهه علماء الأمصار بدون ضم الذهب والفضة في الزكاة على اختلاف بينهم ، فمالك وجماعة تراعى الوزن والضم على الأجزاء لا على القيم ، وينزل كل دينار منزلة عشرة دراهم على الصرف القديم ، وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري يرى ضمها على القيم في وقت الزكاة ، وقال الشافعي وداود وأبو ثور وأحمد : لا يضم منها شيء إلى شيء ويراعى نصاب كل واحد منهما بنفسه ، وذهب آخرون : إنما يضم إذا بكل من أحدهما نصاب ، فيضم إليه الآخر ، ويزكى .

قال الإمام : وأما الوسق فستون صاعاً بصاع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والصاع خمسة أرطال وثلث ،

قال شمر : كل شيء حملته فقد وسقته ، يقال : افعل كذا ما وسقت عيني المائتي حملته .

وقال غيره : الوسق : حمل الشيء إلى الشيء بعضه إلى بعض ، ومنه قوله تعالى : { وَالْثَّيْلُ وَمَا وَسَقَ } (٢) : أى جمع وضم ، ويقال للذي يجمع الإبل فيطردها : واسق ،

(١) روى ابن أبي شيبَةَ في مصنفه عن الحسن قال : (كتب عمر إلى أبي موسى : فإ زاد على المائتين ففي كل أربعين درهم) ٣٠ /

١١٨ (٢) لا نشقاق : ١٧ .

٤٦٢ كتاب الزكاة

٥ - (...) وحديثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ -

حَا شَا سُفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَقْثَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : أَلَيْسَ فِي حَبِّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ ، وَلَا فِيمَا لِحُونِ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ .

وللإبل نفسها وسيقة ، وطاردها يجمعها لثلا تنتشر عليه ، وقد وسقها فاستوسقت ، أى اجتمعت وانضمت ، ومنه قول الله تعالى : { وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ } (١) : أى اجتمع ضوءه في الليالي البيض .

قال القاضي : جاء في حديث ابن أبي شيبَةَ : (خمسة أوساق) (٢) وهو صحيح

جمع وسق بالكسر ، وهو مطرد جمعه ، وقال الخطابي : الوسق تمام حمل الدواب النقالة وهو ستون صاعا (٣) .

وقال الإمام : وأما الذود فقال أبو عبيد : هو ما بين الثنتن إلى التسع من الإناث دون الذكور (٤) وقال غيره : قد يكون الذود واحداً ، فقوله : أليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة) كأنه قال : ليس فيما دون خمس من الإبل .

قال القاضي : الذود ما بين الثلاثة إلى العشرة ، لا واحد له من لفظه إنما يقال في الواحد : بعير ، كما (٥) يقال للواحد من

النساء : امرأه ، وقال غيره : خمس ذود ، كما تقول : خمسة أبعرة ، خمس جمال ، وخمس نوق .

- قال سيبويه : تقول : ثلاث ذود .
لأن الذود أنثى ، وليس باسم عليه مذكر .
- [وقال الداودي : لفظ به على التأنيث لأن الواحد فريضة] (٦) .
- وقال : الحربي ، قال الأصمعي : الذود ما بين الثلاث إلى العشر ، والصبة خمس أو ست ، والصرمة (٧) ما بين العشر إلى العشرين والعكر (٨) ما بين العشرين إلى الثلاثين ، [والهجمة] (٩) ما بين الستين إلى السبعين ، والهنيدة مائة ، والخطر نحو مائتي ، والعرج من خمسمائة إلى ألف ، وفي المصنف : الذود ما بين الثلاث
- (١) ١ لانشقاق : ١٨ .
- (٢) ابن أبي أسيبه عن أبي سعيد ، كالزكاة ، بفي الطعآ كم تجب فيه الصدقة ٣ / ١٣٧ .
- (٣) معالم للسنن للخطاب ٢ / ١٧٢ .
- (٤) انظر : النهاية لابن الأثير ٢ / ١٧١ .
- (٥) سقط من ص .
- (٦) سقط من الأصل ، والمثبت من ص .
- (٧) هي اسم للقطعة من الإبل ، قيل : ما بين للعشرين إلى الثلاثين ، وقيل : ما بين العشرة إلى بضع عاشر ، وقيل : ما بين للعشرة إلى الأربعين .
- اللسان .
- يه) في س : العكرة .
- وهي القطعة من الإبل ، وهي مفرد جمعها عكر ، ولم يذكر هذا العدد الذي ذكره الأصمعي ، بل قاد : العكرة : الخمسون بلي الستين إلى السبعين .
- اللسان : عكر .
- له) الهجمة : فكرت في اللسان بغير ما ذكره القاضي .
- كتاب الزكاة ٤٦٣
- (...) وخدثنى عبد بن حميد ، حدهشأ يحيى بن آدم ، حدثنا سفيان الثوري ، عن إسماعيل بن أمية ، بهذا الإسناد ، مثل حديث ابن مهديلم .
- إلى العشرة والصرمة ما بين العشرة إلى الأربعين ، ونحو ذلك الجزمة والحذرة والنصلة (١) فإذا بلغت ستين فهي [الصدعة] (٢) والعكرة والعرج إلى ما زادت ، والهجمة الأربعون إلى ما زادت .
- وقال غيره : وهند غير مصغر [مائتان] (٣) ، وصححه لنا شيخنا أبو الحسن قال : وامامة ثلثمائة ، وأنكر ابن قتيبة (٤) إن يراد به الواحد ، وقال لي : لا يصح عليه أن يقال : خمس ذود ، كما لا يقال : خمس ثوب ، وما قاله غيره أشهر وأكثر عند الفقهاء ، وما قاله هو أشهر عند أهل اللغة .
- وقال أبو حاتم (٥) : تركوا القياس في الجمع فقالوا : ثلاث ذود لثلاث من الإبل ، وأربع ذود وعشر ذود على غير قياس ، كما قالوا : ثلاثمائة وأربعمائة ، والقياس مائتين ومئات ، ولا يكادوا يقولونه .
- قال القاضي : روايتنا فيه في جميع الأمهات : خمس ذود ، على الإضافة .
- وحكى
- أبو عمرو الحافظ : أن من الشيوخ من كان يرويه خمس ذود بالتثنية (٦) على البدل ، وهذا على مذهب ابن قتيبة وكثير اللغوين وكذلك وقع عند بعض شيوخنا خمسة ذود ، وعند كثيرهم خمس ، وهذا يأتي على قول أبي عبيد : أنه يختص بالإناث ، والأول على انطلاقه على الجميع ، وقال الداودي : لفظ به على / التأنيث ، لأن الواحد فريضة .
- قال الإمام : وأما الأواقي [فهي] (٧) بتشديد الياء [وتخفيفها] (٨) .
- قال ابن السكيت وغيره : الأوفية بضم الهمزة وتشديد الياء ، وجمعها أواقي وأواق .
- قال القاضي : أنكر غير واحد ، أن يقال : وقية بفتح الواو ، وحكى الجياني أنه

(٢) (٣) في س : الفصل ، وليثبت من الأصل .
 في س : الصرعة ، والمثبت من الأصل واللسان ، ولعلها هي في الصرمة ، فحرفت من الناصغ ، لأن الصرمة هي ما بين العشرة إلى الأربعين ، فإذا بلغت ستين فهي صدعة .
 من الأصل ، س ، والمثبت من اللسان ، وهو قول ابن سيدة ، وحكاه ابن جني عن الزيادي .
 وهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة للدينوري ، النحوي للغوي حدث عن إسحق بن رامويه وغيره ويروى عنه ابن درستويه وغيره ، وله مؤلفات عدة ، منها : غريب القرآن وغريب الحديث .
 وفيات الأعيان طهم ٤٢ ، ٤٣ .
 هو أبو حاتم السجستاني .
 انظر : الاستذكار ٩ / ١٤ .
 من ع .
 من ع .
 وفي نسخ المال : وتخفيفها ، بدون للباء .
 (٦) (٧) (٨)
 ٦٠ ؟ / ب
 ٤٦٤
 كتاب الزكاة

(...) وخدثنى مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ وَمَعْمَرٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِّةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَبَحَّى بْنُ أَلَمَ .
 غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ بَدَلَ التَّمَرِ ثَمَرًا .

يقال ، ويجمع وقايا ، وقال أبو عبيد : والأوقية : اسم لوزن مبلغه أربعون درهما كيلا (١) .
 قال القاضي : ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة القدر في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم)
 وهو يوجب الزكاة في أعداد منها ، وتقع بها البياعات والأنكحة كما جاء في الأحاديث الصحيحة (٢) ، وهذا كله بين ، أن قول من ذكر أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمن عبد الملك بن مروان ، وأنه جمعها [برأى العلماء] (٣) ، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوانق - أنه وهم ، دأبنا معنى ما ذكر من ذلك أنها لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام ، وعلى صفة لا تختلف ، دونما كانت مجموعات من ضرب فارس والروم ، وصغارا وكبارا وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوثة ويمنية ومغربية ، فأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه ، وتصييرها وزنا واحداً ، لا تختلف ، وأعيانا يستغنى فيها عن الموازين ، فجمعوا أكبرها وأصغرها ، وضربوه على وزنهم الكيل ، ولعله كان الوزن الذي يتعامل به كيلا [حينئذ] (٤) بالمجموع ش ولهذا سمي كيلا لأن كانت قائمة مفردة غير مجموعة ، فقال أبو عبيد : كان الجيد منها من أربع دوانق ، والردىء من ثمانية ، فتوسطوا وضربوا على ستة .
 وهذا يأتي على أن الدرهم الكيل من درهما الأندلسي درهم ونصف ، والمعروف أنه درهم ونحوه من دراهمنا .
 على هذا جاء تفسيرهم أجمع في كتبهم من أهل العراق وغيرهم ، وفي كتب (٥) أصحابنا ، ولا شك أن الدراهم كانت (١) نلظر ٨ : ١ غريب لطديث .

وقال محققه : زاد في (ر) قوله في الأوقية والنثر : يروى تفسيرهما عن مجاهد (٢) ثَمَّا أَحَادِيثُ الْأَوْقِيَةِ ، فَهَذَا حَدِيثُ الْبَابِ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ عِنْدَمَا سُئِلَتْ : كَمْ كَانَ صَدَاقُ نَاءِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَتْ : كَانَ صَدَاقُهُ فِي أَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَنِثْثًا .
 هل تدري ما النثر ؟ هو نصف أوقية ، وذلك خمسمائة درهم .

رواه ابن ماجه ، كالنكاح ، بصادق النساء ١ / ٦٠٧ ، وكذا الدارمي في سننه ، كالنكاح ، بكم كان مهر أزويغ النبي (صلى الله عليه وسلم) وبناته ؟ ٢ / ملا .
 وأما أحاديث الدراهم : فهذا حديث صيأتي في كالمساقاة ، ببيع للطعام مثلاً .

بمثل .

(٣) من س .

(٤) ساقطة من س ، والمثبت من الأصل .

(٥) في س : كتاب .

كتاب الزكاة

٤٦٥

٦ - (٩٨٠) حَدَّثَنَا هَرُورُ بْنُ مَعْرُوتٍ وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْإِثْلِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عِيَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ لِحَاحٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَلَيْسَ فِيمَ الْوَنَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ ! ، وَلَيْسَ فِيمَ الْوَنَ خَمْسِ فُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَلَتهُ ، وَلَيْسَ فِيمَ الْوَنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ! .

حينئذ معلومة ، وإلا فكيف كان يتعلق بها حقوق الله في الزكاة ، وحقوق النساء في الصدقات ، وكانت الأوقية معلومة .

وقوله : (من (١) الورق) ، قال الإمام : قال الهروي في تفسير قوله تعالى : { فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ ثَوْرِيكُمْ هُنَا ! } (٢) أَنَّ الْوَرَقَ وَالْوَرَقَ ، [لاغيرهم] (٣) والرقعة الدراهم خاصة .

قال غيره : الرقعة بتخفيف القاف ، ومنه الحديث : (في الرقعة ربع العشر) (٤) وفي حديث آخر : (عفوت لكم عن صدقة الخليل والرقيق فهاتوا صدقة الرقعة!) (٥) .

قال أبو بكر : جمعها رقات ورقون .

ومنهم قولهم : وجدان الرق!! إن يغطي [أفن الأفين] (٦) ، [أي وجدان الدراهم] (٧) ، يقول : [الغنى] (٨) : يغطي عيب المعيب ونقصانه وغناه وقاية لحقه .

قال الهروي : ورجل وارق كثير الورق .

فأما الورق فالمال كله .

قال القاضي : قال بعضهم : لا يقال عندهم لما لم يضرب من الدراهم : ورق ، ولا

رقعة من المصوغ والمسكوك وغيره .

وإنما يقال له فضة ، وأما الفقهاء فالفضة والورق عندهم سواء .

وكذلك قال ابن قتيبة (٩) : إن الرقعة والورق الفضة سكوكة أو غيرها .

وقد جاء في الحديث ما يوید قول الفقهاء ويصححه (١٠) ولم يأت ذكر الذهب هنا إذا كثر أموالهم وإنما فهم إنما كانت بالدراهم .

(١) في المعلم : وأما .

(٢) الكهف : ١٩ .

(٣) من س .

(٤) أحمد في مند أبي بكر ١٢ / ١ .

(٥) للترمذي عن علي ، كالزكاة ، بما جاء في زكاة الذهب والورق ٧ / ٣ (٦٢٠) .

قال أبو عيسى : وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : كلاهما عندي صحيح .

(لا) في الأصل : أقن الأقيئ ، والمثبت من س ، ع .

ومعناها - كما جاء في اللسان - أي تغطي حمق الأحق .

اللسان .

ماده أفن .

(٧) سقط من ع .

لد من ع .

(لا) الشاهد ابن قتيبة بحديث : (في الرقعة ربع العشر) وقال : في الرقعة تأويلان :

أحدهما : اسم للفضة ، واستشهد بقول العرب : إن الرقيئ يعطى أفن الأفين .

قال : والرقيئ

جمع رقة وهى الفضة .

الثانى : أن الرقة اسم للذهب والفضة .

قال ثعلب : هو اصح التأولين لما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) الله قال : (نحو من نبراس ذا وفضة) .
ثم قال الماوردى تعقيبا على هذا : لن ما ذكره ابن قتيبة لا شاهد فيه .
انظر : الحاوى ص ٢٥٦ .

(١٠) فى الأصل : ويصحح ، والمثبت من س .

١٦١ / ١

٤٦٦ كِتَابُ الزَّكَاةِ وقد روى فى الذهب وتحديد نصابه أحاديث ليست بالقوية ، ولكن المسلمين أجمعوا على صحة معناها (١) والمفهوم من قوله : ا لشي فيما دون خصى من كذا صدقة) : أى ليس فى أقل منها وهو ظاهر لفظة (دون) لا أنه نفى عن غير الخصم صدقة ، كما زعم بعضهم فى قوله : ا ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أنها بمعنى غير .

قال الإمام : وكما فهم عن الشريعة معنى تحديد النصاب ، فهم أيضا أن ضرب الحول

فى العن والماشية عدل بين أرباب الأموال والمساكن ؛ لأنه أمد الغالب حصول الثناء فيه ، ولا يحجب بالمساكن الصبر إليه ، ولهذا المعنى لم يكن فى التمر والحب حول ؛ لأن الغرض المقصود منه الثناء ، والثناء يحصل عند حصوله ولهذا المعانى المفهومة حصل من العلماء الاتفاق على أن الزكاة لا تجب على الإطلاق ، بل يتوقف وجوبها على شروط معتبرة بحال المالك والمملوك ، فإن كان المالك صبيّا فالزكاة عندنا واجبة فى ماله .

وأبو حنيفة لا يوجب فى مال الصبي زكاة وجبتنا قوله تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } (٢) فعم ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : ! أمرت أن أخذها من أغنيائكم (٣) .

وغير ذلك من العمومات ، ويناقض أبو حنيفة بإيجابه الأخذ من مال الصبي فى الحرث ، ويحتج هو بقوله تعالى :

١٣٠١ (١) باب ما فيه العشر أو نصف العشر

{ تَطْفُوهُمْ وَتَزَكِّيهِمْ بِهِ } والصبي غير مأثوم فلا يحتاج إلى تطهير ، ويحتج - أيضا - أن الصبي غير مكلف فلا يتوجه الخطاب عليه .
قلنا : الخطاب عندنا يتوجه إلى من يلى الصبي بأن يخرج منه ، لا أن الصبي هو المخاطب به .

ووجه الخلاف بيننا وبينه من جهة المعنى أن هذا فرع بين أصلين ؛ أحدهما : نفقة الوالدين وهى واجبة فى ماله باتفاق .
والثانى : الجزية فإنها ساقطة عن الصغير الذمى باتفاق .

فيرد ذلك أبو حنيفة إلى الجزية من جهة أنها شبيهة بما يؤخذ من الزكاة ، وزده نحن إلى نفقة الوالدين ، والشبه [بينهما] (٤) أنهما جميعا من باب المواساة .

فرد المواساة إلى المواساة أولى من ردها إلى ما هو علم على الذلة والصغار ، وهى تطهير وتزكية للأموال ، وينقض عليه رده إلى ذلك الاتفاق منا ومنه / على وجوب الزكاة على النساء وسقوط الجزية عنهن ، وهذا دليل على أنهما ليسا بأصل واحد .

(١) فى س : معانيها .

(٢) التوبة : ١٠٣ .

(٣) الحديث سبق فى كتاب الإيمان .

(٤) ساقطة من س .

كِتَابُ الزَّكَاةِ / باب ما فيه العشر أو نصف العشر
٤٦٧

(١) باب ما فيه العشر أو نصف العشر

٧ - (اور) حدثني أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرَع ، وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِي ، وَعَمْرٍو بْنُ سَوَّاد ، وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاع ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ وَهْب .

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ أَبَا إِثْرِيحَ اللَّهِ ، غَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ) .

قال القاضي : وقوله : (فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ) وفي غير مسلم : (ما سقت السماء والعيون والبلع العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر) (١) : كذا روينا عن عامة شيوخنا العُشُور - بفتح العين المهملة - وهو اسم المخرج ، وعن الطبري العشر ، ويكون العُشُور - بالضممة - جمع عشر ، والغيم - بفتح الغن المعجمة والميم - المطر . كذا هو هنا بالميم في مسلم ورواه غيره الغيل (٢) - باللام .

قال أبو عبيد : الغيل ما جرى من المياه في الأنهار .
وقيل : هو سيل دون السيل الكبير ، وقال ابن السكيت .
هو الماء الجاري على الأرض .

ويكون بمعنى البعل ، على قول بعضهم : أنه كل ما يشرب بماء السماء ، وقال كثرة : ما شرب بماء السماء هو العتري (٣) ، وذلك لأنه تكسر حوله [إلى] (٤) الأرض ، ويعثر جريه إلى أصول النخل بثراب يرفع هناك .

قالوا : والبلع [ما] (٥) لا يحتاج إلى ذلك ، وإنما يشرب بعروقه قال بعضهم : هذا من قوله : { مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ امْتِثَالِهَا } (٦) ، أي أنه يكتب له بإخراج عَشْرٍ مائة في الزكاة أجر إخراجها كله كما جاء في صوم رمضان وستة أيام من ضوال صيام الدهر (٧) ، وأجمع العلماء على الأخذ بهذا الحديث ، فيما يؤخذ أنه العشر مما سقت

(١) أبو داود ، كالزكاة ، بصدقة الزروع عن عبد الله بن عمر بلفظ : (فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً الدُّرُّ ، وفيما سقى بالسولق أو النضح نصف العشر) ١ / ٣٧٠ .

(٢) ابن أبي شيبة ، عن الثمعي عن أبيه ، وعن صالح أبي خليل ، وعن قتادة .

ك الزكاة ، بما قالوا فيما يسقى سبجاً وبالذلولي طهم ١٤٤ .

(٣) يقال : عترة الثغر : دقة في غروبه ونقاء وماء يجري عليه .

ويقال : هي الريقة للعذبة ، والغتر بقلة بذات طالت قطع أصلها فخرج منه اللبن ، وهو نبت .
للسان : عتر .

(٤) من س .

(٥) ساقطة من س .

يلا) الأنعام : ١٦٠ .

(٧) مياتي بن شأ الله تعالى في كالصيام .

١٣٠٢ (٢) باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه

٤٦٨ كتاب الزكاة / باب ما فيه العشر أو نصف العشر السماء والأنهار ، ونصف العشر مما سقت (١) بالنضح ، وهو ما سقى بالدلو وأصله الرشد والصب ، وهو معنى الغرب في حديث آخر (٢) ، وهو الدلو الكبيرة ، وهو معنى السانية هنا وهي الابل التي يرفع عليها الماء من البئر وتُسنى [أي تسقيه] (٣) ، يقال : سنايسنو سنوا ، إذا استقى .

فظاهر هذا الحديث أخذ به أبو حنيفة فرأى إخراج الزكاة العشر ، ونصف العشر ، على ما تقدم من كل ما أخرجت الأرض من الثمار ، والرياحن ، والخضر وغيرها إلا الحشيش وشبهه من الحطب والقصب ، وما لا يثمر كالسمر وشبهه .
وخالفه عامة العلماء في ذلك على اختلاف بينهم في تفاصيله ، وإجماعهم على الحنطة ، والشعير ، والتمر والزبيب .

فَرَأَى الْحَسَنَ وَالثَّوْرِيَّ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى فِي آخَرِينَ : أَنَّهُ لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ، وَذَهَبَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهَا تَجِبُ فِي كُلِّ مَا يَقْتَضِي وَيَدْنُرُ غَالِبًا ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ ، إِلَّا أَنَّهُمَا اسْتَثْنَا الزَّيْتُونَ وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ مِنْ أَصْحَابِنَا : يَجِبُ فِي ذَوَاتِ الْأَصُولِ كُلِّهَا مَا ادَّخَرَ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَدَّخِرْ ، وَلِأَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ تَفَاصِيلُ وَخِلَافٌ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : سَقَى ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ س .

(٢) أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَلِيٍّ ١٤٥ / ١ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ فِيهِ الْعَشْرُ ، وَمَا سَقَى بِالْغَرْبِ وَالِدَلِيلَةِ فِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ) .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كَالزَّكَاةِ ، بِالْعَشْرِ فِيمَا يَسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ ٣٤٧ / ٣ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ سَمَّ ٤٤ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ س .

كُتَابُ الزَّكَاةِ / بَابُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَفَرَسِهِ

٤٦٩

(٢) بَابُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَفَرَسِهِ

٨ - (٩٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَتَمَّيْنِي قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عِدِّ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : أَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ! .

٩ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ عَمْرُو - : عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - وَقَالَ زُهَيْرٌ : يَبْلُغُ بِهِ - : أَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ! .

ص ه ص ه ، - ه ص ه ص ص نحو - ، ه ، ص ص ص نص ، ص ، ص حصص - ص ، (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ

أَبْنُ زَيْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، كُلُّهُمْ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِيهِ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

وقوله : أَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ : أَصْلُ فِي أَنَّ مَا هُوَ لِلْقَنِيَةِ لَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الرَّقِيقِ وَلَا فِي الْخَيْلِ الْمُقْتَنَةِ ، بِخِلَافِ مَا اتَّخَذَ لِلتَّجَارَةِ لِإِضَافَةِ التَّخْصِيصِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ كَافَةِ الْعُلَمَاءِ وَأُثْمَةُ الْفُتُوَى إِلَّا حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ فَأَوْجَبَ فِي الْخَيْلِ الزَّكَاةَ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ ، قَالَا : وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ إِنْثَاءً أَوْ ذَكَوْزًا [دَانَاثًا] (١) يَبْتَغَى نَسْلَهَا ، فَفِي كُلِّ رَأْسٍ دِينَارٌ ، ! إِنْ شَاقَّ قَوْمٌ وَأَخْرَجَ عَنْ كُلِّ مَائَتِي دَرَاهِمَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ (٢) ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ .

وقوله : (وَفِي الْعَبْدِ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ) : حِجَّةٌ أَنَّ عَلَى السَّيِّدِ فِي عِبْدِهِ صَدَقَةَ الْفَطْرِ ،

وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ فِي عِبِيدِ الْقَنِيَةِ ، كَانُوا لِحِدْمَةٍ أَوْ لَغَلَةٍ أَوْ لِتِجَارَةٍ ، خِلَافًا لِذَاوُدَ

(١) سَاقَطَةُ مِنْ س ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) انْظُرْ : الْأَسْتَدْلَى ٩ / ٢٨١ .

٤٧٠

كُتَابُ الزَّكَاةِ / بَابُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَفَرَسِهِ

يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : اَلَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ) .

وأبى ثور في إيجابها على العبد نفسه ، بظاهر قوله في الحديث الآخر : (على كل عبد أو حر) ، خلافاً لأهل الكوفة في إسقاطها على عبيد التجارة ، واختلفوا في المكاتب فجمهورهم على أن السيد لا يؤدي ، ومالك وأبو ثور وعطاء يرون ذلك عليه لقوله - عليه السلام - : (المكاتب عبد ما بقي عليه درهم) (١) ، واتفقوا أن المدين كالعبد ، وداود وأبو ثور فيه على أصلها في العبد .

١٣٠٣ (٣) باب في تقديم الزكاة ومنعها

(١) أبو داود ، كالعق ، بالمكاتب يؤدي بعض كلبته فيعجز أو يموت ، بلفظ : (المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم) ٢ / ٣٤٦ ، الترمذي ، كالبسوع ، بماجاه في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي بلفظ : (إذا كان عند مكاتب إحداكن ما يؤدي فلتحتجب منه) ، وتال لبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وتال : كثر أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم : (المكاتب عبد ما بقي عليه درهم) وهو قول سفيان ودثافعي ولحمد د استحق ٣ / ٥٥٣ .

كتاب الزكاة / باب في تقديم الزكاة ومنعها

٤٧١ (٣) باب في تقديم الزكاة ومنعها

١١ - (٣ ما) وحديثي زهر بن حرب ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَقِصٍ ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ ، مَحَنُ

أبي الزناد ، مَحَنُ الْأَعْرَجِ ، مَحَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُجَرَّمًا مَحَلِّي الصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ : مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَقَالَ وَسَيَّءٌ!! الْف!

وقوله : (إنكم تظلمون خالداً ، إن خالداً احتبس ادراعه واعتاده في معي ! الله) ،

قال الإمام : [وأما خالد فانكم تظلمون خالداً قد احتبس ادراعه وأعتاده ، وفيه أنه قال : (وأما العباس فهي على ومثلها معها ، وفي غير هذا الكتاب : (فهي عليه) وفي رواية أخرى : (فهي صدقة عليه ومثلها) وفي رواية أخرى : (هي له ومثلها) ، (١) قال الهروي وغيره : العتاد : ما هو أعده الرجل من السلاح والدواب والآلة الحوب ، ويجمع أيضاً أعتدة ، وفي بي واية أخرى : (أدراعه وعقاره

قال الهروي : وفي الحديث الذي فيه : فرد النبي (صلى الله عليه وسلم) ذرايرهم وعقار بيوتهم (٢) ، قال الأزهرى : أراد متاع بيوتهم والأدوات والاءواني ، وقال ابن الأعرابي : عقار البيت ونَصُوة متاعه الذي ل! يتبدل إلا في الأعياد ، وبيت حسن العقار ، أى حسن المتاع ، وعقار كل شيء خياره ، والعقو والعقار الأصل ، ولفلان عقار أى : أصل ، [قال] (٣) : ومنه الحديث : (من باع داراً أو عقاراً) (٤) .

قال الحربي : أراد أرضهم .

قال القاضي : روى في غير كتاب مسلم : (أعبده وأدده) بالباء والتاء (٥) ، واختد في رواية البخاري ، وهو جمع فرس عتد ، وهو الصذب ، وقيل : المعد للركوب وقيل : السريع الوثب ، ورجح بعضهم هذه الرواية ، بأنه لم تجر العادة لتحيس العبيد في سبيل الله ، وهذا جائز غير ممتنع ، بل قد وجد في العرب ، قيل : وقد ذكر ذلك في

(١) من ع ، ويلاحظ لن هناك تقديماً في الكلام وتأخيراً كبير ، في جمل ع .

(٢) جاء في النهاية عن الهروي : ومنه الحديث : (قد عليهم ذرايرهم وعقار بيوتهم) .

انظر : النهاية ٣ / ٢٧٤ .

(٣) ساقطة من ع .

(٤) البخاري ، كالزكاة ، بتود تعالى : { وَلِي لِلرَّكِيْبِ وُدْلٌ لِيْرِنَ وَيُرْنَلِ ! الله } درس : (ونظرة) .

(٥) ابن ماجة ، كالهون ، بمن باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله ٨٣٢ / ٢ ، وكنا للبيهقي ، كلبيع ، بما جاء في بيع للعقار ٦ / ٣٤ كلاهما عن سعيد بن حريث ، ولفظه : (من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثلها لم لمارك له فيها) .

١٦١ / ب

٤٧٢ كتاب الزكاة / باب في تقديم الزكاة ومنعها

الغوث بن مر المسمى بصوفة وبالريبط ، وذلك أن أمه ربطت رأسه بصوفة وجعلته ربيطاً للكعبة يخدمها ، وقيل : مثله في ابن الأخرم .
[قال الإمام :] قوله : (احتباس) [(١) فيه] : دلالة على جواز تحيين العروض خلافاً لمن منعه .

وفيه - أيضاً - إشارة إلى ثبوت التحبيس مع كون الثيء المحبس يعود إلى محبسه ، [وعلى هذا] (٢) تاويل من رأى أن المال الذي في يديه ظن الساعي أنه ملكه وهو محبسه ، وقد توول الحديث على أن معنى قوله : (تظلمون خالداً) : أي أنه [أخذ] (٣) بصفة [من] (٤) لا يليق به منع الزكاة ؛ لأنه إذا حبس ماله تطوعاً فأحرى ألا يمنع الواجب [(٥)] .

قال القاضي : وقيل يجوز أن يكون - عليه السلام - أجاز لخالد أن يحتسب ما حبسه

من ذلك فيما يجب عليه من الزكاة لأنه في سبيل الله ، فهو حجة للملك في جواز دفعها لصنف واحد ، وهو قول كافة العلماء ، خلافاً للشافعي في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية .

وعلى هذا يجوز إخراج القيمة في الزكاة وقد أدخل البخاري هذا الحديث / في باب

أخذ العرض في الزكاة (٦) ، فيدل أنه ذهب إلى هذا التأويل ، ومذهب مالك والثافعي منع إخراج القيمة في الزكاة ، وأبو حنيفة يميز ذلك ، وذكره البغداديون على المذهب أيضاً ، وقيل : إنما طوّل خالد بأثمان الأذرع والأعبد (٧) إذ كانت للتجارة فأعلمهم - عليه السلام - وأنه لا زكاة فيها إذ قد حبسها ، ففيه على هذا إثبات زكاة التجارة ، وهو قول عامة العلماء خلافاً لبعض المتأخرين وقد حكى ابن المنذر فيه الإجماع .

وفيه على الجملة دليل على جواز التحبيس ، وهو قول كافة العلماء ، خلافاً للكوفيين في إبطاله ، وسنذكره بعد ، وذكر بعضهم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خص خالداً بما وجب عليه من الصدقة بما حبسه ، وهذا على من جعل هذه الصدقة [صدقة] (٨) تطوعاً بين ، إذ قد روى عبد الرزاق هذا الحديث ، وفيه أن النبي - عليه السلام - ندب الناس إلى الصدقة (٩) وذكر الحديث .
قال ابن

(١) من ع ، وغير مثبتة في نسخ المال .

(٢) من ع .

(٣) من س ، وغير مثبتة في المعلم .

(٤) من ع .

(٥) هذه العبارة الطويلة من ع ، س .

(٦) البخاري ، كالزكاة ، بالعرض في الزكاة ٢ / ١٤٤ .

(٧) هكذا وردت بالباء في جميع النسخ ، وقد تصرف القاضي الأبي فقال - ناقلاً عن القاضي - : دراعتاد ، وهو نقل بالمعنى ، والصحيح ما ثبتته للقاضي من رولية البخاري .

وجاً في اللسان : قال الدارقطني : قال أحمد بن حبل : قال علي بن حفص : وأعتاده .

وأخطأ فيه وصحف ، دأماً هو أعتده ، وجاً في رواية : (أعبد) جمع قلة للعبد .

انظر : (عتد) في اللسان .

(٨) من س .

له عبد الرزاق في المصنف ، كالزكاة ، بمن كنتم دلصدقة لالا ٢ كلا) عن أبي هريرة بلفظ : (في الصدقة) وذكر كنية ابن جميل باسمه ، وهو جهم بن حذيفة ١٨ / ٣ .

كتاب الزكاة / باب في تقديم الزكاة ومنعها ٤٧٣ القصار : وهذا أليق بالقصة ، فلا يغن بأحد منهم منع الواجب ، فيكون ، عذر خالد

واضحاً ، لأنه إذا أخرج أكثر ماله وحبسه في سبيل الله لا يحتمل صدقة التطوع ، فعذر النبي (صلى الله عليه وسلم) لذلك ، ويكون ابنُ جَمِيلٍ شخ في التطوع الذي لا يلزمه ، فعتبه (١) النبي (صلى الله عليه وسلم) ! بما جاء في الحديث ، وأخبر ان العباس يسمح بما طلب منه ومثله معه ، وأنه [ممن] (٢) لا يمتنع مما ألزمه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بل يعده كاللازم ، لكن ظاهر الأحاديث التي في الصحيحين يدل أنه في الفريضة ، بقوله : (بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عمر على الصدقة) وتعريفها بالآلف واللام يدل أنها المفروضة وهي التي جرى الاستعمال والبعث عليها ، ومثله قوله في الحديث الآخر : (منع صدقته) .

قال الإمام : وقوله : (وأما العباس فهي على ومثلها معها) وفي غير هذا الباب (فهي عليه) وفي رواية أخرى : (فهي صدقة عليه ومثلها) وفي رواية أخرى : (اله ومثلها) (٣) يحتمل أن يريد بقوله : (على) : ئى أؤديها عنه ، يدل عليه قوله - عليه السلام - عقيب ذلك : (إن العم صنو [الأب] (٤)) ، وقيل : [إن] (٥) معنى قوله : (على) : أى له زكاة عامن قدمها ، وهذا التأويل إنما يصح على قول من رأى جواز تقدم الزكاة قبل حولها ، وأما رواية (هي له) (٦) فيعرف (٧) معناها من رواية : (على) ، وأما رواية : (هي عليه ومثلها) فيحتمل أن يكون أخرها (صلى الله عليه وسلم) [عنه] (٨) إلى عام آخر تخفيفاً ونظراً ، ولإمام تأخير ذلك ، إذا أداه الاجتهاد إليه ، وأما رواية (صدقة [عليه]) (٩) فبعيدة ث لأن العباس من الأقارب الذين لا تحل لهم الصدقة إلا أن يقال : لعل ذلك من قبل تحريم الصدقة على آل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إذ رلى - عليه السلام - في إسقاط الزكاة عنه عامين لوجه راة ، وقيل في الرواية المتقدمة التي قال فيها : (هي لها) أنها (١) بمعنى عليه ، قال الله

(٢)

(١) (٩)

في س : فعذره .

ي ! اقطه من س ، وللتبث من الأصل .

في ع العبارة موجودة في مقدمة كلام الإمام .

للذى في المطبوع : (صنولييه) ، وللتبث من رواية ثبي داود ، كالزكاة ، بنى تعجيل للزكاة ١ / ٣٧٦ .

ي ! اقطه من ع .

رواية الدلى قطنى ، كتاب الزكاة ، بتعجيل الصدقة قبل الخول ٢ / ١٢٣ ، البيهقى فى السق ، قال : ومن رواية موسى بن عقبة عن

ابن الزناد ٦ / ١٦٤ .

في ع : فيقرب .

ي ! اقطه من س ، والمبت من الأصل ، ع .

ي ! اقطه من الأصل ، والمثبت من س ، ع .

(في س : أنه .

١٣٠٤ (٤) باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

٤٧٤ كتاب الزكاة / باب في تقديم الزكاة ومنعها تعالى : وَلَهُمُ الثَّغَنَةُ { (١) أى عليهم ، وقال تعالى : { لَأَن أَسَأْتُمْ فَلَهَا } (٢) أى فعلها .

قال القاضي : وقيل : إن العباس كان استدان في مفاداة نفسه ومفاداة عقيل ، فكان من الغارمن الذين لا تلزمهم الصدقة ، فذلك قال - [عليه] (٣) السلام - : " هي علينا دين) ، وإلى أن النبي - عليه السلام - أخرها عن العباس من أجل حاجته إليها ، ذهب أبو عبيد ، كما فعل عمر عام الرمادة إلى أن يجيء الناس من العام المقبل ، فأخذ منهم زكاة عامن ، وهو يكون معنى قوله : أ ومثلها معها) ، وعلى هذا يصح معنى رواية : (صدقة عليه ! ، وأما المذهب الآخر أنه كان قدمها ، فقد روى في ذلك حديث منصوص : لَأَ إِنَّا تَعَجَّلْنَا مِنْهُ صَدَقَةً عَامِنَ) (٤) ، وفي حديث آخر أنه سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك فأذن له () ، وبه يحتج عامة الفقهاء أبو حنيفة والاءوزاعى والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث - ومن وافقهم من السلف - على جواز تقديم الزكاة قبل حولها

بالكثير وتقديم زكاة عامن ، وكثر خلافا لقول مالك والليث وهو قول عائشة وابن سيرين في أنها لا تحوز قبل وقتها كالصلاة ، وعن مالك خلاف فيما قرب ، وتحديد القرب [مذكور] (٦) في كتبنا معلوم (٧) ، وقد تأول بعض المالكية قوله : (تعجلنا منه صدقة عامن) (٨) بالمعنى الأول ، أى أوجبتها عليه ، وضمناها إياه ، وتركناها عليه ديناً .

وقيل : بل كان تسلف منه النبي (صلى الله عليه وسلم) ما ، (٩) ، لما احتاج إليه في السبيل ، فقاضه بها عند الحول ، وهذا ما لا يختلف فيه ، وليس من التقديم في شيء ، وعلى هذا تصح رواية : [" له] (رواية) (أ) : (على) أى فرضاً ، وقيل : وقد يكون معنى قوله : " (فهى عليه) على الرواية الأخرى ، أى واجبة لأنه قد

(١) الرد : ٢٥ ، غافر : ٥٢ .

(٢) ١ لا سراء : ٧ .

(٣) من الأصل .

(٤) الترمذى ، كالزكاة ، بما جاء في تعجيل الزكاة ، عن على بلفظ : (إنا قد أخذنا ركعة العبلس عام اي! اول للعام) ٣ / ٥٤ .

(٥) لبو داود ، كالزكاة ، بفي تعجيل الزكاة عن على ١ / ٣٧٦ ، وكذا الترمذى ، كالزكاة ، بما جاء في تعجيل الزكاة ، بلفظ : (فرخص له) ٣ / ٥٤ ، ابن ماجه ، كالزكاة ، بتعجيل للزكاة قبل محلها ١ / ٥١٢ ، الد ، مى ، كالزكاة ، بفي تعجيل الزكاة ١ / ٣٨٥ .

(لا) غير مثبتة في س .

(٧) في س : معلومة .

لعه سبق تخريجه قريباً .

(لا) معحه رواية ٢ رواها الدارقطنى في سننه ، كالزكاة ، بتعجيل الصدقة قبل الحول عن ابن عباس .

(١٠) سقط من س .

كتاب الزكاة / باب في تقديم الزكاة ومنعها ٤٧٥ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ، وَأَفَا خَالِدٌ فَإِذَا تَظَلَّمُونَ خَالِدًا ، قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَ أَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَفَا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَى ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا) . ثُمَّ قَالَ : (يَا عُمَرُ ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَ الرَّحْلِ صَنُوْا بِيهِ ؟) .

أداه ، وهذا على من يقول : إنها المفروضة ، وأما على الندب فقد ذكرنا وجهه .

والأشبه عندى احتمال النبي (صلى الله عليه وسلم) له على ما تقدم هذه الصدقة ، وإخراجها عنه برأيه ، ويعضده رواية : (فهى له ، وصدقة عليه) ، لا على أنه أحل له الصدقة ، لكنه (١) تركها له وأخرج الصدقة عنه من مال نفسه ، والله أعلم .

وقوله : (ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) : تقدم القول فيه على التطوع وأما على الفريضة فقال المهلب : كان ابن جميل منافقاً أولاً فنع الزكاة ، فأنزل الله [تعالى ، (٢) : { وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَفَ إِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ } (٣) ، فقال : استثنى (٤) فتاب ، وصلحت حاله .

قال الإمام : وقوله : (فإن عم الرجل صنو أبيه) : أراد أن أصله وأصل أبيه واحد .

قال : ابن الأعرابي : / الصنو : المثل ، أراد مثل أبيه .

وقيل : في قول الله تعالى : { صَنَوَانٌ وَغِيُوْ عَشَوَانٌ } (٥) : إن معنى الصنوان : أن يكون الأصل واحلاً . [و] (٦) فيه النخلتان ، والثلاث ، والاءربع .

والصنوان جمع صنو .

ويجمع أصناً مثل : اسم وأسماء ، فإذا أردت الجمع المكسر قلت : الصنى الصنى .

قال القاضى : كذا في النسخ الواصلة إلينا من المعلم (فإذا أردت الجمع المكسر) ،

وإنما هو في أصل الغريبين : (فإذا كثرت) ، وأراه تصحيف (٧) (كسرت) .

ومعنى قوله : (ما ينقم ابن جميل ! : أى ما ينكر ، يقال : نقم ينقم ، ونقم ينقم ، وكذلك من العقاب ، وفى قوله : عم الرجل صنو

أبيه تعظيم حق العم ، وقد أنزله العلماء منزلة الأب في كثير من الحقوق .

(١) في الأصل : لكنها ، والمثبت من س .

(٢) مثبتة من س .

(٣) التوبة : ٧٤ .

(٤) هكذا في الأصل ، س .

(٥) الرعد : ٤ .

يلا) مثبتة من ع ، س .

(٧) في س : تصحيف .

١٦٢ / ١

٤٧٦

كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

(٤) باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

١٢ - (٩٨٤) حدثنا عمده الله بن مسleme بن قعنب وقتيبة بن سعيد ، قالا : حدثنا مالك .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال : مرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، أني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، ضاعاً من تمر ،

وقوله : (فرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زكاة الفطر من رمضان على الناس) الحديث ، قال الإمام : اختلف الناص في

زكاة الفطر ، هل هي واجبة أم لا ؟ فاحتج من قال بالوجوب بدخولها في عموم قوله تعالى : { وأتوا الزكاة } (١) ، وبقوله : (فرض

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زكاة الفطر) ، وقد قيل : إن (فرض) هاهنا : بمعنى قفر ، لا بمعنى أوجب .

وأصل الفرض الحز والقطع ، يقال : فرضت سواك إذا حزته لتشد فيه خيطا ، وفرض الحاكم نفقة المرأة إذا قطع ، وفرضت القرآن

قطعت ب القراءة منه جزءا ، فإن كان الفرض غالباً استعماله في الوجوب كان حجة لمن يقول بالايجاب .

قال القاضي : معنى (فرض) عند كثر العلماء هنا : أوجب ، قال إسحق (٢) بن راهويه : هو كالأجماع ، وأجمعوا (٣) على أن النبي

- عليه السلام - أمر بها ، ثم اختلفوا في حكمها ، وهل هي منسوخة أو محكمة ؟ فقالت فرقة : هي منسوخة بالزكاة ، ورووا في ذلك أثراً

عن قيس بن سعد بن عبادة (٤) .

وجهور أئمة الفتوى ، وعامة العلماء من السلف ، على أنها واجبة كما تقدم ، وهو المنصوص عن مالك ، واحتج بعموم قوله : { خذ

من أموالهم صامته } الآية (٥) ، وبقوله : { وأتوا الزكاة } ، وقاله عامة أصحابه ، وذهب بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك ،

وداود - في آخر قوله - أنها سنة .

وقال أبو حنيفة : هي واجبة وليست بفريضة على مذهبه في الفرق بين الحكمين .

(١) للبقرة : ٤٣ .

(٢) في عن : ابن إسحق .

(٣) في عن : واجتمعوا .

(٤) روى النسائي في الصغرى عن قيل بن سعد بن عبادة قال : كنا نصوم عاشوراء ونؤدى زكاة الفطر ، فلما نزل رمضان ونزلت

الزكاة لم نؤمر به ، ولم ننه عنه ، وكنا نفعله .

وقال السيوطي في شرحه زهر الحس : وهو قول يبرلم بن علي وألى بكر بن كيسان الأصم وأشهب من المالكية وابن اللبان من الشافعية

، وقال : قال ابن حجر : في بسنده رلو مجهول .

لنظر : الصغرى ٣٧ / ٥ .

(٥) التودة : ١٠٣ .

كتاب الزكاة / باب الزكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير كلا ٤ وقوله : (من رمضان) : إشارة إلى وقت وجوبها .

قال الإمام : [وأما زمن وجوبها] (١) [فا] (٢) اختلف فيه عندنا ، فقيل : بغروب الشمس من آخر رمضان ، وقيل : بطولوع

الفجر [من] (٣) يوم الفطر .

قال القاضي : كما اختلف فيها قول مالك وأصحابه ، اختلف فيها قول الشافعي .

وأما أبو حنيفة فيقول : إنما تجب بطول الفجر وللمتأخرين من أصحابنا اختلاف في وجوبها بطول الشمس ، وغير ذلك . وحقيقة معناه عندي : توسعة وقت وجوبها لا ابتداءه .

وقد بيناه في كتاب التنبيهات في الفقه .

قال الإمام : [وقد] (٤) قيل : ينبني الخلاف على ما وقع في هذا الحديث من قوله : (فرض زكاة الفطر من رمضان) : هل المراد هنا الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب من الغروب ، أو أراد الفطر الطارئ بعد ذلك الذي هو بطول الفجر من شوال فيكون الوجوب من حينئذ ؟

وفي قوله : (الفطر من رمضان) : تنبيه على [قول] (٥) من يرى أنها لا تجب إلا على من صام ولو يوماً من رمضان .

قال الإمام : وكأن سالك هذه الطريقة رأى أن العبادات التي تطول [أ ، (٦)] ويشق التحرز منها من أمور توقع فيها وصماً ، جعل الشرع فيها كفارة من المال عوضاً عن التقصير ، كالهدايا في الحج لمن أدخل فيه (٧) نقصاً يكفره بالهدى وكذلك الفطر كفارة لما يكون في الصوم ، وقد وقع في بعض أحاديثها أنه قال : (تطهيرا من اللغو والرفث) (٨) ، واختلف الناس - أيضا - في إخراجها عن الصبي ، فمن قال : لا تجب عليه ، جنح إلى الطريقة التي ذكرنا ، وأن علتها التطهير وهو لا إثم عليه ، وحجنا على من لم يوجبها في مال الصبي ما وقع في بعض الأحاديث من قوله (صلى الله عليه وسلم) : (على كل حر أو عبد (٩) صغير أو كبير) ، وكأنه إن كان وجه التعبد [بها] (١٠) التطهير من الآثام ، فإن التعليل للغالب ، وإن وجد في بعض الأحاديث ما ليس فيه تلك العلة (١١) ، كما أن القصر في السفر

(١) من ع ، وساقطة من المال .

(٢ ، ٣) مثبتة من س ، ع .

(٤) من ع .

(٥) من م .

(٦) في س ، ع بالهمزة ، وفي الأصل بلونها .

(٧) في الأصل : فيها ، والمثبت من ع ، من .

يا أخرجه أبو داود ، كالزكاة ، بركة الفطر ، بلفظ : (طهره) بديه من : (تطهيراً) (٩) في س : عبد أو حر .

(١٠) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! بهم .

(١١) كما في أحاديث للباب .

١٦٢ / ب

٤٧٨ كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

للمشقة ، لأن جد من لا يشق ذلك عليه فإنه لا يخرج عن جملة من أرخص له .

قال الإمام : وأما قوله (صلى الله عليه وسلم) : (على كل حر أو عبد) فإن داود أخذ بذلك ، قال :

تجب على العبد كما اقتضاها اللفظ ، ولكن على السيد أن يتركه قبل الفطر فيكتسب ذلك القدر ، ولا يكون له منعه من ذلك تلك المدة التي يكتسب فيها ، كما لا يمنعه من صلاة الفرض .

ومذهبنا أنها لا تجب على العبد ، وهو بمنزلة الفقير ، إذ السيد قادر على انتزاع ٣ ماله ، ومحمل الحديث عندنا على : بمعنى عن ، أي يخرجها السيد عن عبده .

قال القاضي : قال الباجي : وقد تكون (على) عندي بمعناها على [قول] (١) من قال : إنها تجب على العبد ، ولكن يحملها عنه السيد ، أو يكون على من قال : إنما تجب على السيد كما تقول : يلزمك على كل دابة من دوابك درهم .

قال القاضي : وقال ابن قتيبة معنى : (صدقة الفطر) : صدقة النفوس ، والفطرة أصل الخلقة وفيما قاله بعد ، والأظهر ما تقدم / . وقوله : (على الناس) وفي الحديث الآخر : (وعلى الذكر والآنثى والحر والعبد) : حجة لعموم وجوبها على الجميع من أهل الحواضر والبوادي والأغنياء [والفقر] (٢) ؛ لأنها زكاة بدن ، ليست بزكاة مال .

وهو قول كافة الأئمة والعلماء خلافاً لليث (٣) وربيعة والزهرى وعطاء فى قصر وجوبها عندهم على أهل الحواضر [والقرى] (٤) دون أهل العمود (٥) والخصوص ، خلافاً لأصحاب الراى أنها لا تلزم من يحل له أخذ الزكاة واختلف قول مالك وأصحابه فى لزومها لمن يجوز له أخذها إذا ملكها .

واختلفوا إذا وجد من يسلفه هل يلزمه أم لا ؟ وقد استدل بعضهم بقوله : (أو أنثى) على أنه لا يلزم الرجل إخراجها عن زوجته ، وإنما تلزمها هى عن نفسها ، وهو قول الكوفيين ، ومذهب مالك والشافعى وجمهور العلماء لزومها للزوج كالنفقة . والكلام على احتجاجهم ب (على كل أنثى) كالكلام على داود فى إلزامها العبد وقد تقدم .

(١) من هامى س .

(٢) كه س .

(٣) قال الليث بن سعد : على أهل العمود ركعة الفطر ، أصحاب الخصوصية والمال ، دلفا هى على لكل دلقرى .

(٤) فى س : وللبوادرى .

(٥) العمود : هو الذى تحمل الثقل عليه من فوق كالسقف والعماد الأبنية الرفيعة .

وقال الليث : يقال لأصحاب الأخبية للذين لا ينزلون غيرها : هم أهل عمود وأهل عماد .

وللعمود : الخبة القائمة فى وسط لطباء ، يقال لأهله : عليكم بأهل ذلك العمود .

انظر : اللسان ،

مادة (عمد) .

كتاب الزكاة / باب الزكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

٤٧٩

أَوْ صَاكَ مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

١٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبِيقُ ثُمَيْرٌ .

حَدَّثَنَا أَنْ .

ح حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمِرٍّ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ عَقَّ صَبِيْدٍ لَهُ ، مُحَقَّقٌ نَائِجٌ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، قَالَ :

فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ .

قال الإمام : عند المخالف : أن من ثرطها (١) ملك التصات .

ومالك لا يشترط ذلك ، فمن أخذ بعموم قوله : [فرض ، (٢) وكاة الفطر) على إطلاقه أوجبها على من لا نصاب له ، ومن أخذ

بقوله - عليه السلام - : (أمرت أن أخذها من أغنيائكم!) (٣) اشترط النصاب ، لكون من لا يملكه ليس بغنى .

قال القاضى : وقوله : (من المسلمي) نص فى أنها حكم مختص بهم ، أنها تلزم المسلمين وتخرج عنهم دون غيرهم من أهل الكفر .

وإلى هذا ذهب عامة الفقهاء ، وأهل الفتوى ، إذ (٤) قيد من تجب عليه بصفة .

والأصل براعة الذمة ، وذهب الكوفيون (٥) ، ! إسحق ، وبعض السلف أنها تخرج عن العبيد الكفار .

وتأول الطحاوى قوله : (من المسلمي) عائداً إلى السادة المخرجين ، وهذا لا يقتضيه اللفظ من قوله : (على كل نفس من المسلمين حراً

وعبدًا) .

قال الإمام : وأما القدر المخرج فى زكاة الفطر من غير البر مما يجزى فيها فإنه صاع .

واختلف إذا كان بُراً ، فعندنا أنه لا يخرج منه أقل من صاع ، وقال أبو حنيفة : يجزى نصف صاع .

ويحتج بما وقع فى بعض الأحاديث (٦) من ذلك ، وأما الحديث الذى فيه

(٣)

(٦)

فى ع : شرط وجوبها .

(٢) ساقطة من س .

سبق تحريجه .

(٤) في س : لقد .

وقال الثوري وسائر الكوفيين : على أن يؤدي زكاة الفطر عن عبده الكافر .

وهو قول : عطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وروى ذلك عن أبي هريرة وابن عمر . قال ابن عبد البر ولا يصح عندي عن ابن عمر .

عن الزهري عن ابن أبي صغير عن أبيه أن رسول الله قال : (في زكاة الفطر صاع من بر بين اثنين أو صاع من شعير أو تمر عن رجل واحد) .

أبو داود ، كالزكاة ، بما روى نصف صاع من تمر ٢ / ٣٧٥ ، الدارقطني في السق ٢ / ١٥ وقال الزيلى في نصب الراية : هذا حديث اختلف في إسناده ومثله ٢ / ٤٠٧ ، ١٠ / ٤ ، الطبراني في الكبير ٢ / ٨١ ، أحمد في المسند ٥ / ٤٣٢ .

عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : فعدل الناس بعد نصف صاع من بر . انظر : أبو داود ، الايق .

وروى عبد الرزق قال : عن عروة بن الزبير وسعيد بن جبير في إطعام الفطر فقال : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو مد من قح .

عبد الرزق ٣١٨ / ٣ .

وذكر ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس : نصف صاع من بر .

ابن أبي شيبة ٣ / ١٧٠ ، ١٧٢ .

كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

١٤ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، أخبرنا يزيد بن زريع ، عن أثوب ، عن نافع ،

عن ابن عمر ، قال : فرض النبي (صلى الله عليه وسلم) صدقة رمضان على الحر والعبد ، والذکر والأنثى ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير .

قال : فعدل الناس به نصف صاع من بر .

١٥ - (...) حدثنا قتادة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثننا محمد بن رجب ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بزكاة الفطر ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، قال ابن عمر : فجعل الناس الله مدين من حنطة .

١٦ - (...) وحدثننا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الفخخاك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين ، حر أو عبد ، أو رجل أو امرأة ، صغير أو كبير ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير .

١٧ - (٥ هـ) حدثنا يحيى بن يعسى ، قال : قرأت على مالك عن زيد بن أسلم ،

عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرج ، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : كُنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من

(كُنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) [الحديث] (١) ، فقد روى على طريقين ، فأما التي فيها : (أو صاعاً) فليس له تعلق فيها (٢) ، بل ظاهرها حجة عليه ، لأن الطعام الذي أفرد به باسم الطعام نوع زائد على بقية الأنواع المذكورة في الحديث .

وقد قيل : إن العرف عندهم في إطلاق اسم الطعام ال المراد به البر ، وأما الرواية التي ليس فيها (أو) إنما فيها (صاعاً من طعام) [وإطلاق اسم الطعام أن المراد به ، (٣) صاعاً من شعير ، فقد يصح لهم أن يقولوا : إنما عدد بعد لفظ الطعام بدل منه ، ومن حجتنا -

أيضا - أنه (صلى الله عليه وسلم) ذكر أشياء الأطعمة يختلف قيمتها وساوى بين ما يخرج منها ، فوجب ألا ينقص من إخراج البر من الصاع ، وإن كانت قيمته كثر من قيمة غيره .

قال القاضي : وقوله : (صاعا من طعام أو صاعا من شعير) : الحديث حجة

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : فيياتعلق .

(٣) مثبتة من س .

كتاب الزكاة / باب الزكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

٤٨١

أقط ، أو!عاً من زبيب .

١٨ - (...) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا داود - يعني ابن قيس -

عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كُتِّبَ نُجْرَجُ ، إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ [في] (١) أنه لا يجزى من البر أقل من صاع كسائر الأشياء المذكورة في الحديث ؛ لأن أفرادها باسم الطعام عن سأل ما سمي معه يدل أنه البر ، وقد ذكر أبو داود في حديث أبي سعيد : (أو صاعاً من حنطة!) (٢) .

قال : ليس بمحفوظ ، وهو قول مالك والشافعي وعامة الفقهاء إلا أهل الكوفة في قوله : يجزى منه نصف صاع ، وروى عن بعض الصحابة وجماعة من التابعين (٣) ، واحتجوا بأحاديث جأت في ذلك أنكروا مالك وضعفها أهل الحديث . وأما الليث فقال : مدان بمد هشام (٤) .

والأوزاعي مدان بمد أهل بلده (٥) .

ولا خلاف في التمر والشعير أنه لا يجزى منه أقل من صاع وكافهم أنه لا يجزى من الزبيب أقل من صاع ، إلا أبا حنيفة فيجزى عنده منه نصف صاع .

قال القاضي : ذكر في الأحاديث الطعام الذي فسره العلماء بالبر ، وذكر الشعير والتمر والزبيب والأقط ، ولم تختلف الرواية عندنا في مسلم في قوله : (صاعاً من طعام) أو صاعاً في جميعها .

واختلف أصحاب الموطأ فيه ، فبعضهم رواه (صاعاً) في الثاني وحده ، واختلف في الأول التي يخرج منها ، ولا خلاف بينهم في جواز إخراجها من البر والشعير والتمر والزبيب ، إلا خلافاً في البر ممن لا يعتد بخلافه فلم يجزه فيهما ، وكذلك لبعض المتأخرين في الزبيب والإجماع سبق هذا الخلاف ، وأما الأقط فأجازته مالك وعامتهم ، واختلف فيه قول الشافعي ، وأباه الحسن ، وقالوا : إن لم يكن عند أهل البادية ما يخرجون غيره ، فليخرجوا صاعاً من لبن (٦) .

ولم ير أشهب أن يخرج إلا من هذه الخمس المذكورة ، وقاس (٧) مالك في أحد قوله على هذه الخمسة المسماة في الحديث جميع (٨) ما هو عيش أهل كل بلد من القطاني وغيرها أن يخرجوا [منه] (٩) بم .

ومرة أبي [من] (١) ذلك إلا ما سمي في الحديث ، وما في معنى ذلك الحبوب مما يقتات غالباً ، فألحق (١) ساقطة من س .

(٢) أبو داود ، كلل زكاة ، بكم يودى في صدقة الفطر ١ / ٣٧٤ .

(٣) سبق فكر الآثار على ذلك قريباً منه في الباب ، وراجع قول الزيلعي في نصب الراية هناك ٢ / ٤٠٧ ، ٤١٠ .

(٤) ، (٥) ١ لاستذكار ٩ / ٣٦١ .

(٦) المغني ٤ / ٢٩٠ باب زكاة الفطر .

(٧) في س : وقياس .

(٨) في س : جمع .

(٩) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامزة .

(١٠) ساقطة من س .

١ / ١٦٣

٤٨٢ كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير
(صلى الله عليه وسلم) ، زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ .

فَلَمْ يَنْزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا ، أَوْ مُعْتَمِرًا ، فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ :
إِنِّي أَرَى أَنَّ مُلَيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدُلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، فَاخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ .
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ ، كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ أَبْلَهًا ، مَا عِشْتُ .

بالخمس : الذرة والأرز والدخن (١) والسُّلْتُ (٢) ، وزاد بعض أصحابنا : العَلْسُ (٣) .
ولم يجز عامة العلماء إخراج القيمة في ذلك ، وأجازه أبو حنيفة (٤) .

وقوله في حديث أبي سعيد : " كما نخرج زكاة الفطر) الحديث مما يلحق بالمسند عند

أكثر أهل العلم وهو المروى عن مالك والشافعي ، وأن ظاهر / هذا الكلام إضافته إلى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأما على
الرواية الأخرى التي زاد فيها : " إذ كان فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ([والذي " كنت أخرج في عهد رسول الله (صلى
الله عليه وسلم)] (٥) ، مما لا يذلف في أنه مسند فيما لا يخفى أمره ، إذ إقرار النبي عليه سنة كقوله وفعله ، لا سيما في هذه المسألة
التي إليه كانت [ترفع] (٦) ، وعنده كانت تجمع وهو يأمر بقبضها ودفعها ، فليس يخفى عليه ما يخرج فيها .

وقول معاوية على المنبر - يحضره الجمل الغفير [من الصحابة] (٧) وغيرهم [رضى
الله عنهم] (٨) : [[أرى] (٩) مدين من سمراء الشام تعدل صاعًا من تمر) وخلاف من خالفه في ذلك ، ولم يذكر هو ولا أحد ممن
حضر النص في ذلك عن النبي - عليه السلام -

(١) للدخن : الجأورس ، وفي لا حكم : حب الجأورس ، واحدته دُخْنَةٌ انظر : للسان ، مادة (دخن) .

(٢) والسُّلْتُ : ضرب من الشعير ، وقيل : هو الشعير بعينه ، وقيل : هو الشعير الحامض ، وقال الليث : السلت شعير لا مر له تجرد
أنظر : للسان مادة (سلت) .

(٣) والعَلْ ! : شواء مسمون .

وشواء معلوس : لَلْ بالثَّين ، والعَلْ ! حب يؤكل ، وقيل : هو ضرب من الحنطة .
انظر : اللسان ، مادة (علس) .

(٤) عن ابن عون قال : سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقرأ إلى عدى بالبصرة : يؤخذ من أهل الديوان من أعطيتهم عن كل إنسان
نصف درهم .

حدثنا وكيع عن سفيان عن هثام عن الحسن قال : لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة الفطر .

ابن أبي شيبة ٣ / ١٧٤ .

كما هو رأى أبو يوسف ومحمد .
راجع :

الاستدكار ٩ / ٣٦١ .

وراجع : المغنى ، باب زكاة الفطر ، مسألة (ومن أعطى القيمة لم تجزله) ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٥) سقط من س ، وهي مثبتة في الأصل .

(٦) ساقطة من س .

(٧) سقط من س .

لع! من س .

(٨) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

١٩ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ

١٣٠٥ (5) باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة

١٣٠٦ (6) باب إثم مانع الزكاة

ابن أمية ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَحٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِينَا ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ : صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ . فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ كُلَّكَ حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ ، فَرَأَى أَنْ ! ثَيْنٍ مِنْ بُرْتَعْدُلٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَنَا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كُلَّكَ .

٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَبَابٍ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ : الْأَقِطِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالشَّعِيرِ .
٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ ، لَمَّا جَعَلَ نِصْفَ الصَّاعِ مِنَ الْخِنْطَةِ عَدَلَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، كَرَّفَ فَلَكَ أَبُو سَعِيدٍ ، وَقَالَ : لَا أَخْرِجُ فِيهَا إِلَّا بَضْعَ مَذْهَبِ رِوَايَةِ الْكُوفِيِّينَ ، وَرِوَايَةِ مَنْ نَصَّ عَلَى نِصْفِ الصَّاعِ مِنَ الْبُرِّ ، إِذْ لَوْ كَانَ لَمْ يَخْفَ عَلَى جَمِيعِهِمْ .

فإن قيل : وهل يضعف - أيضا - تأويل الطعام على البر إذ لو كان عندهم ذلك معلوما لاحتج به الحاضرون على معاوية ؟ قيل : قد احتج به أبو سعيد في الحديث نفسه ، وهو رواية ، وفيه : (صاع من طعام) ، ثم قال [في] (١) آخر الحديث : " أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه) ، وأيضا فإن معاوية لم يطلق ذلك على كل البر ، إنما قال : (من سمرا الشام) لما فيها من الربيع ، وقد يكون هذا اجتهد منه مع معرفته بأصل الحديث المذكور .

وذكر مسلم في الباب حديث محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل

ابن أمية ، أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد .
هذا مما استدركه الدارقطني على مسلم ،

(١) من س .

كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشجر

أَنْتِي كُنْتُ أَخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ كُلَّهُ : صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ .

فإن سعيد بن مسلمة خالف معمرا فيه عن إسماعيل ، فرواه عن إسماعيل عن الحارث بن أبي ذباب عن عياض .
قال الدارقطني : والحديث محفوظ عن الحارث (١) .

(١) وقال أيضا : ورواه - أيضا - عنه ابن جريج وغيره ، وعند إسماعيل بن أمية : عن المقبري عن عياض عن أبي سعيد : (أخوف ما نخاف عليكم رهرة الدنيا) .

ولا نعلم إسماعيل روى عن عياض شيئا .

الالزامات والتتبع ص ٢٥٠ .

قال للنووي : قلت : وهذا الاستدراك ليس بلارم ، فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض .

النووي ٣ / ١٥ .

وقال : قال ابن حجر : قد ثبت في صحيح مسلم تصريح إسماعيل أن شيخه عياض أخبره ، وليس

هناك ما يبغي فهمهما مكان ، ووفاة عياض على رأس المائة وإسماعيل ١٤٤ ، وقيل ١٣٩ ولم يذكر بإسماعيل بالتدل ! .

انظر : الالزمات والتبع ص ٢٥٠ .
كتاب الزكاة / باب مانع الزكاة

٤٨٥

(٥) باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة

٢٢ - (٦ ما) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة .

٢٣ - (...) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بإخراج زكاة الفطر أن تؤس قبل خروج الناس إلى الصلاة .

وقوله : (أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) بهذا الحديث أخذ جمهور العلماء مالك وغيره واستحبوه لينتفع بها المساكين ، ويغنوا عن طواف ذلك اليوم ، كما جاء في الحديث ، وكرهوا تأخيرها عن يوم الفطر ، ورخص بعضهم في تأخيرها ، وقاله مالك وأحمد بن حنبل ، وجعله بعض ثيوخنا خلافا من قول مالك .

٤٨٦

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

(٦) باب إثم مانع الزكاة

٢٤ - (٩٨٧) وحديثي سويد بن سعيد ، حدثنا حفص - يعني ابن ميسرة الضنعاني - عن زيد بن أسلم ، أن أبا صالح ذكوان أخبره ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مامن صاحب فإب ولا فضة لا يؤس منها حفها ، إلا إذا كان يوم القيامة ، لحق له صفائح من نار ، فأحى عليها في نار جهنم ، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، كلها بردت : أعيدت له ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد . فیری سبيله ، إما إلى الجنة صاماً إلى النار) .

قيل : يا رسول الله ، فالإبل ؟ قال ه (ولا صاحب إبل لا يؤدى منها حقها ، ومن حقها حلبها يوم ورا ، إلا إذا كان يوم القيامة ، بطح لها بقاع قرقر ، أو فرما كانت ، لا يفقد منها فصلاً واحداً ، ! وقوله : (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى [منها] (١) حقها) إلى قوله : (كلها بردت أعيدت عليه (٢)) : كذا رواية ابن سعيد عن السجزي ، ولكافة الرواة : (ردت) والاءول الصواب . وفي هذا الحديث النص على وجوب الحق وهو الزكاة في الذهب كما في الفضة ولا خلاف في ذلك ، وكذلك في الإبل والبقر والغنم ولا خلاف في ذلك أيضاً ، إذ العقاب لا يتوجه إلا على ترك الواجب .

قال بعضهم : يحتمل اختصاص ما ذكر من أعفمائهم [فيه] (٣) من جبينه وجنبه وظهره بالكي عقاباً لتقطييه (٤) وجهه في وجه السائل ، وليه بصفحة جنبه عنه ، وإعراضه بظهره () عنه .

قال الأمام : وقوله : (بطح لها بقاع قرقر) : أى ألقى على وجهه .

والقاع : المستوى الواسع في وطاء من الأرض ، يعلوه ماء السماء فيمسكه وشتوى نباته ، ذكره الهروي في قوله تعالى : { قاعاً صفصفاً } (٦) وجمعه قيعا (٧) وقيعان ، مثل جار جيرة وجيران .

والقرقر : المستوى - أيضاً - من الأرض المتسع ، قال الثعالبي : إذا كانت الأرض مستوية مع الاتساع فهو الخبت والجدد والصحصح ، ثم القاع والقرقر ثم الصفصف ، وذى غير ذلك .
والجلحاء : التي لا قرن لها .

وفي حديث كعب : (ولأدعنك جلحاء) : أى لاصحن

(١) من لطديث المطبوع .

(٢) في الحديث المطبوع : (له) .

(٤) وقطب وجهه تقطياً : أى عبد وغضب .

انظر : اللسان ، مادة (قطب) .

(٥) في س : بوجهه .

يلا طه : ١٠٦ .

(٣) مثبتة من س .

(٧) في س : قاعه .

كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إثْم مانع الزكاة

٤٨٧

تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ بِأَنْهَوَاهَا ، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا ، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ، فَيُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ دَائِمًا إِلَى الثَّارِ) .

قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ؟ قَا : (وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤْدَى

عَلَيْكَ ، وَالْحَصُونُ تَشْبَهُ بِالْقُرُونِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهَا : صِيَاصِي ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحَصُونُ جَلَحَتِ الْقُرَى فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَقَرِ الَّتِي لَا قُرُونَ لَهَا .

والعقضاء : الملتوية القرنين .

ورجل عقص ، فيه التواء وصعوبة أخلاق .

والعضباء : هي التي انكسر قرننها الداخل ، وهو المشاش ، وقد يكون العضب في الأذن أيضا ، والعضباء : اسم ناقة النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم تسم بذلك لأجل شيء بها ، والمعسوب : الزمن الذي لا حراك به والأعضب من ألقاب (١) الزحاف ، وهو ذهاب إحدى حركتي التودد منه وذلك في الوافر خاصة ، كما سمي الثور الذي ذهب أحد قرنيه : [أعضب] (٢) ، أنشد الخليل شاهد على ذلك :

إِذَا نَزَلَ الشِّتَاءُ بَدَارِقُومَ تَجَنَّبَ جَارِيَتَهُمُ الشِّتَاءَ

وهذا الأعضب يسمى في غير الوافر : أخرم ، وفي الطويل : أثلم ، وليس هذا موضع شرحه .

قال القاضي : ما ذكره في الأعضب والعضباء هو قول أبي عبيد وغيره ، قال ابن دريد : الأعضب الذي انكسر أحد (٣) قرنيه ، وقال أبو زيد : الأعضب أن ينكسر مشاش قرنيه إلى أقصاه .

قال القاضي : ولا يصح كسر المشاش إلا مع أعلاه ، وقال غير أبي زيد : الأعضب

في الأذن والقرن : الذي انتهى النصف فما فوقه ، وقال الحرابي في الحديث : كانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) ناقة تسمى العضباء لا تُسَبِّقُ (٤) ، جاء من رواية مصعب عن مالك (كانت للقصواء ، وذكر الحديث .

وفي حديث آخر : (خطب النبي (صلى الله عليه وسلم) على ناقته الجدعاء) (٥) وفي آخر [على ناقه خرماء] (٦) وفي آخر : (مخضمة) .

قال أبو إسحق : والعضب والجذع

(١) في س : الألقاب .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في س : إحدى .

(٤) أخرجه البخاري ، كالجهد ، بناقة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٣٨ / ٤ ، كالرقاق ، بالتواضع من حديث أن ! ٨ / ١٣١ ،

وكذا أبو داود ، كالأدب ، بنفي كراهية الرفعة في الأمور ٥٥٣ / ٢ ، أحمد في المند ٠٢ / ١٢ ، ٣٥٢ ، ٤٢٣ / ٤ ، ٤٢٤ .

(٥) أحمد في المسند ، عن ثبي أمامة ، بلفظ : (وهو يومئذ على لبداء) ٥ / ٢٦٢ .

يلا سقط من س ، والمثبت من الأصل .

١٦٣ / ب

٤٨٨ كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إثْم مانع الزكاة

والخرم [والخرمة والقصو] (١) ، كله في الأذن ، قال ابن الأعرابي : القصو : قطع طرف الابن / ، الجذع أكثر منه .

قال الأصمعي نحوه ، قال : وكل قطع في الأذن جدد ، فإذا جاوز الربع فهي عضباء ، والمخضرم : المقطوع الأذنين ، فإذا اصطلمتا (٢) فتى صلباء ، قال أبو إسحق : ففي الحديث أن العضباء اسمها ، فإن كانت عضباء الأذن فقد جعل لها اسماً ، قال أبو عبيدة : القصواء : المقطوعة الأذن عرضاً ، والمخضرمة : المستأصلة النصف فما فوقه ، وقال الخليل : المخضرمة : قطع الواحدة .

وقوله : (بطح) : ألقى على وجهه ، كذا قاله غيره من المفسرين ، وقد جاء في

[بعض] (٣) طرق البخاري في الحديث : (تخبط وجهه بأخفاقها) (٤) ، وهذا يقتضي أن ليس من شرط البطح كونه على الوجه ، دائماً هو في اللغة بمعنى البسط والمد ، وقد يكون على الوجه ويكون على الظهر ، ومنه سميت بطحاً مكة لانبساطها ، جاء في هذا الحديث من رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح : (كلما مر عليه أولاهها رد عليه أخراها) ، قالوا : وهو تغيير وقلب في الكلام ، وصوابه ما جاء بعده في الحديث الآخر من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، وما جاء في حديث المعرور بن سويد [عن أبي ذر] (٥) (كلما مر عليه أخراها رد عليه أولاهها) ، وبه يستقيم الكلام ؛ لأنه إنما يرى الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد ، فلما قال فيه : (رد) ، وجأ في الحديثين الآخرين : (تسير عليه بقوامها) وعند السمرقندي : (تسق عليه) وكذا عند ابن أبي جعفر في لحدهما (٦) ، ولعله تصحيف أو يخرج على معنى تفسير (استتت) في الحديث بعده ، وفيه : (قعد لها بقاع قرقر) ، بفتح القاف ، وعند ابن عيسى قعد بضمها .

وقها هنا الصواب ، وإنما يقال في معناه : أقعد .

وقوله : (كثر ما كانت) وفي غيره : (أعظم ما كانت) ، مبالغة في عقابه بكثرتها ومنعتها من كمال خلقها وقوتها ؛ لأنه أثقل لوطنها ، كما أنها إذا لم تكن غير ذوات القرون جلحاء ولا عقصاً كان أنكى وأصوب لطعنها بقرونها ونطحها . وفي هذا الحديث واقتصاره من الحيوان على هذه الأصناف الثلاثة وخبره عن تعذيب صاحبها بها - [جما] (٧) وصف - حجة أنه لا زكاة في غيرها من الحيوان .

(١) سقط من س ، والمثبت من الأصل .

(٢) الصلم : صلم الشيء صلباً : قطعه من أصله ، وقيل : الصلم قطع الأنف والأنف من أصلها ، وعبد مصلم وأصلم ، مقطوع الأنف ، انظر اللسان ، مادة : صلم .

(٣) مثبتة من هاء! س .

(٤) البخاري عن ثبي هريرة ، كالزكاة ، بإثم مانع الزكاة ٢ / ١٣٢ -

(٥) سقط من س .

(٦) في س : تخرها .

(٧) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

٤٨٩

وذكره بعد في الحديث : قال : (الخليل ثلاثة) وكذلك قوله في الحمر : لم ينزل

على فيها شيء .

إلا هذه الآية) ، ولم [يك] (١) فيها زكاة ولا عقوبة صاحبها بترك ذلك [كله] (٢) ، دليل على أنه لا زكاة إلا في الثلاثة المذكورة أولاً ، ورد على من زعم أن في الخيل والحمر والعبيد الزكاة .

لم يذكر مسلم أحاديث زكاة المواشي ونصبها وفرائضها ولا شيئاً من كتب (٣) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقد خرج البخاري منها (٤) حديث كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس ، وفيه : (هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على المسلمين) ، وذكر فيها فرائض الإبل والغنم .

وذكر البخاري أكثره في بعض أبوابه ، ثم ذكر آخر فصوله مفرداً في أبوابه (٥) .

وخرج مالك حديث كتاب عمر في الصدقة (٦) ، وهو بمعنى كتاب أبي بكر ، لكنه لم يذكر فيه ذكر النبي - عليه السلام - وخرج مالك أيضاً حديث معاذ في صدقة البقر (٧) ، ولم يخرج هذين الحديثين البخاري ، وخرج جميعها أصحاب المصنفات مع حديث عمرو بن حزم

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثل كتاب عمر وأبي بكر وحديث علي [عن النبي] (٨) في الإبل والبقر والغنم وغير ذلك ، وحديث عبد الله بن مسعود (٩) وعبد الله بن عباس في البقر ، ولم يخرج مسلم شيئاً من ذلك ، فأما حديث [كتاب] (١٠) عمر فلم يخرجاه إذ لم يأت فيه من طريق مالك ذكر النبي - عليه السلام - وإنما جاء من قول عمر ، وقد ذكر أبو داود والترمذي والدارقطني وغيرهم أنه [كان] (١١) كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي كتبه في الصدقة وفي بعضها ، وأنه كان عند أبي بكر ، فعمل به حتى قبض ثم عمل به عمر (١٢) ، وأما حديث أبي بكر فلم يخرجاه - أيضاً - مسلم لوقف بعضهم إياه على أبي بكر من قوله ، ولم يذكر فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) كما جاء في كتاب عمر ؛ ولا كن بعضهم رواه عن أناس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلهذا الاضطراب تركه ، وأما حديث معاذ في البقر فلم يخرجاه للاختلاف في إسناده وإرساله ، وكذلك غيرها من الأحاديث .

(١) مستلركة بالهامشي من الأصل .

(٢) ماقطة من س .

(٣) في س : كتاب .

(٤) ماقطة من س .

(٥) صحيح البخارى ، كالزكاة ، بالعرض في الزكاة ١٤٤ / ٢ ، بلا يجمع بين متفرق ١٤٤ / ٢ ، بما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ١٤٥ / ٢ .

لأ) الموطأ ، كالزكاة ، بالمحاسبة ٢٥٧ / ١ (٢٣) .

(٧) الموطأ ، كالزكاة ، بما جاء في صدقة للبقر ٢٥٩ / ١ (٢٤) .

(٨) من س .

(٩) ابن أبي شيبة عن عبد الله ، كالزكاة ، بفي صدقة دلبقر ١٨٦ / ٣ .

(١٠ ، ١١) ماقطة من س .

(١٢) أبو داود عن عبد الله بن عمر ، كالزكاة ، بفي زكاة للسائمة لعلاءه (١) ، الترمذي ، كالزكاة ، بما جاء في زكاة الإبل والغنم (١)

(٦٢) ، الدارقطني ! ، كالزكاة ، بزكاة الإبل والغنم ١١٢ / ٢ - ١١٧ .

٤٩٠

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

وعلى كل حال فقد اعتمد مالك - رحمه الله - والعلماء والخلفاء قبلهم كافة على كتاب عمر بن الخطاب ، لموافقة أكثره كتاب أبي بكر وعمرو بن حزم (١) ؛ ولأنه الذي خرج به عماله وعملوا به طوال مدته ونفس حياته ، فلم يؤثر عن أحد من الصحابة إنكار لما فيه ، وهو الذي طلبه عمر بن عبد العزيز من آل عمر مع الكتاب الذي كان عند آل حزم ، وهذا يدل [على] (٢) أن الذي كان [عند عمر] (٣) هو الذي كان عند أبي بكر ، إذ لو كان عندهم سواه لطلبه من له .

وقد يحتمل أن مسلماً لم يخرج حديث أبي بكر لأنه كتاب (٤) وقد اختلف أرباب الأصول والحديث في التحدث عن الكتاب والعمل به ، والصحيح صحة الحديث والعمل به ، وقد كتب النبي - عليه السلام - إلى عماله وأمرائه وكسرى وقيصير والملوك ، فكانت حجة لهم وعليهم .

ولا خلاف بين المسلمين في وجوب الزكاة على الجملة في الإبل والبقر والغنم ، وأنه لازكاة في أقل من خمس من الإبل ، وأن في خمس شاة ، على ما جاء في كتاب عمر في النصب والفرائض إلى مائة وعشرين ، ثم اختلفوا في مائة وعشرين ، هل فرض الحقتين قبلها بألف ، أو يتغير الفرض بثلاث بنات لبون ، أو يخير الساعي في الوجهين ؟ وكل ذلك مروى عن مالك ، وقال أبو حنيفة : ينتقل الحكم بعد عشرين ومائة ويستأنف ابتداء ، فإذا كانت خمسة (٥) وعشرين زيد على الحقتين شاة ، والثلاثين شاتان ، وهكذا شاة لكل خمس إلى خمس وأربعين ، فيرجع مع الحقتين بنت مخاض ، فإذا بلغت خمسين فتلاث حقائق ، ثم إذا زادت استأنف الغرض من أوله ، فإن كثرت ففي كل خمسين حقه ، وفي كل ستين جذعة وهو قول الثوري (٦) .

وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأنها إذا بلغت ثلاثين ومائة ففي كل خمسين حقه ،

وفي كل أربعين بنت لبون ، ولا مدخل للشاة في ذلك على نص ما جاء في [حديث] (٧) الزكاة الذي عمل به الخلفاء والمسلمون .

وكذلك اتفقوا أن في ثلاثين في البقر تبعا ، وفي أربعين مسنة ، إلا ما روى عن سعيد بن المسيب وبعضهم يرى أن حكمها قبل الثلاثين حكم الإبل في كل خمسين (٨) شاة من الغنم ، وهو شاذ .

واختلفوا فيما بعد الأربعين ،

(١) عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي ، أول ماهده الخندق ، استعمله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أهل نجران وهو ابن سبع عرة سنة ، توفي بالمدينة سنة ٥١ هـ أسد الغابة ٤ / لمسه .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في س : عندهم .

(٤) في س : كتب .

(٥) في س : خمس .

(٦) انظر : الاستذكار ٩ / ١٦٠ .

(٧) من س .

(٨) في الاستذكار : (خمس) ٩ / ١٦٠ ، الموسوعة الفقهية : (خمس) ٢٣ / ٥٧ ، المغني ٤ / ٣١ ، فأظن أن هذا تصحيح .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة ٤٩١ منها حقها ، إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر ، لا يفقد من!! شيئا ، ليس فيها عقصاء ولا جلهاء ولا عضباء ، تنطحه بقرونها وتطوئ لها ظلفها ، كلها مر عليه أولاها رد عليه آخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار .

قيل : يا رسول الله ، فأنخليل ؟ قال : (أنخليل ثلاثة ! :

فكافتهم أنه لا شيء فيها إلى ستيئ [ففيهما] (١) تبعا ، ثم إذا زادت ففي كل ثلاثين تبعا ، وفي كل أربعين مسنة ، وشذ أبو حنيفة هنا - أيضا - في أشهر قوله ، فقال : ما زاد على الأربعين [فبحسابها] (٢) ، لكل خمس ثمن مسنة ، ولكل عشر ربع مسنة .

واتفقوا أن في سائمة الغنم الزكاة على ما جلس في نصبها في الحديث .

واختلفوا في غير السائمة من العوامل والمعلوفة ، فالك والليث يريان فيها الزكاة ، وكافتهم لا يرون فيها زكاة ، وداود لا يرى ذلك في غير سائمة الغنم خاصة ويوافقنا في غيرها لأنها في كتاب الصدقة بالذكر وحثنا عموم الحديث .

وقوله : (ما من صاحب إبل وما من صاحب بقر وما من صاحب غنم) وعموم غيره من الأحاديث في ذلك دون تفصيل ، إلا قوله :

: (في سائمة الغنم الزكاة) (٣) وهي حجتهم ، والاحتجاج بهذا من باب تخصص السائمة هنا ، إذ هي الطالب عن المواشي ولا سيما

الغنم ، وبأنها عند اللغويين وصف لكل ماشية رعت أو لم ترع ، كما يقال : ناطق لكل آدمي وإن كان أبكم أو طفلا لم يبلغ ذلك ،

لعموم هذا الوصف في جنسه ، وتكون (من) عندنا هنا للبيان لا للتبويض ، وحديث ليس في العوامل صدقة (٤) ليس بالقوى ،

ولم يخرج أهل الصحة ، وبعض طرقه مرسل ، وبعضها لين الرواية .

وقوله : (تطوه بأظلافها) : الظلفة للغنم والبقر والظباء ، وهو ما هو منشق من القوائم ، وكذلك جاء في الحديث في الغنم ، وجلس في

الابل : (بأخفافها) ، وانخف للبعير كالظلفة للشاة والبقرة .

وجاء في الحديث الآخر : (ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها ، إلا جاءت يوم القيامة ، [قال] (٥) تنطحه بقرونها ،

وتطوه بأظلافه ال لجمع في هذا الحديث الأظلاف لما جمعها في اللفظ .

وعند الطبري هنا :

(١) كانه .

(٢) ساقطة من س ، وانظر : الامتذكار ٩ / ١٦٠ .

(٣) نبو داود في السق ، كالزكاة ، وفي زكاة السائمة ١ / ٣٥٩ ، النسائي ، السق الكبرى ، كالزكاة ، بركة للغنم ١٣ / ٢ ، أحمد ١

/ ١٢ ، ١١ /

(٤) جامع مسند أبو حنيفة ١ / ٤٦٠ .

(٥) ساقطة من س .

٤٩٢

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

هِيَ لِرَجُلٍ وَزْرٌ ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ .

فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزْرٌ ، فَرجُلٌ رَبَطَهَا رِيَاءً وَخَفَا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَهِيَ لَهُ وَزْرٌ .

وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ ، فَرجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظَهْرِهَا وَلَا رِقَابِهَا ، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ .

وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ ، فَرجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فِي مَرْجٍ وَرَوْضٍ ! ، فَمَا كَلَّتْ مِنْ ذَلِكَ

(بأخفافها) ، فعلى كلتا الروايتين غلب أحد النوعين على الآخر كما قال ، أو يخص ذوات الظلف والخلف ، وكما قال : (تنطحه بقرونها)

والإبل لا قرون لها ، وأراد غيرها ممن ذكر معها من البقر والغنم .

وأما ما ليس بمشقوق فهو الحافر وهو للخيول والبغال والحمير .

وقوله : (الخليل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) : جاء تفسير هذا الحديث في الحديث الآخر : (الأجر والغنيمة) .

فيه دليل على بقاء الجهاد وبقاء الاسلام إلى يوم القيامة ، وفيه الترغيب في الجهاد والحض عليه .

وقوله : (والخليل ثلاثة) الحديث ، قال الإمام : تعلق أبو حنيفة في إيجاب الزكاة في الخليل بقوله في الحديث ، ولم ينس حق الله في

ظهورها ولا رقابها ، فيقول : يصح أن يحمل ذلك على غير الزكاة ، وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد بذلك الحمل عليها في سبيل الله

، وقد يقع ذلك على حالة يتعين على مالكيها ذلك فيها ، مع أن أبا حنيفة خالف إطلاق هذا الحديث ، وظهره أنه لا يوجب أخذ

الزكاة من عين الخليل ، بل يقول : إن ربهما بخير بين أن يودي ديناً على كل رأس منها ، أو يقومها ويخرج ربع عشر القيمة ، ولا

تجب الزكاة عنده إلا في الإناث ، [أو في الإناث] (١) مع الذكور ، وأما إن كان في ملكه الذكور منها خاصة فلا زكاة عليه فيها .

وأما قوله - عليه السلام - في الحديث : (والذي يتخذها أشراً) فإن ابن عرفة قال : إذا قيل : فعل ذلك أشراً وبطراً ، فالمعنى : لج في

البطر ، أى أشراً ، أى لجوج في البطر والبطر والبطر الطغيان [عند الحق] (٢) والأشراً - أيضاً - سواء احتمال [الغنى] (٣) والمرح :

التكبر ، قال القتيبي : الأشر : المرح المتكبر .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (ونواء لأهل الإسلام) أى معادة لهم ، يقال : ناوأته نواءً ومناوأة [إذا عاديته] (٤) ، وأصله أنه

ناء إليك ، وتوأت إليه ، أى نهفت .

ومعنى (استنت) : جرت .

قال أبو عبيدة : الاستئنان أن يحضر الفرس وليس عليه فارس .

قال غيره : ويستن في طوله ، أى يمرح فيه من النشاط .

ويقال منه : فرس سنين .

والطول : الحبل ، قال

(١) من ع .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في هامش ! ع .

(٤) مثبته من س .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة ٤٩٣

المرج أو الروضة من شئ ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَدَدُ مَا ثَلَّثَ حَسَنَاتٍ ، وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَا لَهَا حَسَنَاتٍ ! ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ أَثَارِ! وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ ، وَلَا مَرَبَهَا صَاحِبَهَا عَلَى نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُءَادَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ) .

قيل : يارسول الله ، فالحجر؟ قَالَ (مَا أَنْزَلَ عَلَى فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هُنَا الْآيَةُ الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ : { فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ فَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ فَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (١) يا .

٢٥ - (...) وحدثني يونس بن عبد الأعلى المخدفي ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، في هذا الإسناد ، بمعنى حديث حمص بن ابن السكيت [لا يقال] (٢) إلا بالواو .

قال القاضي : رويناه في الموطأ : (طيلها) بالياء ، وكذا قاله ثابت بالياء ، وحكاها بالواو أيضا .

وقوله : (شرفا أو شرفين) ، قال الإمام : الشرف ما يعلو من الأرض ، وقال بعضهم : الشرف : الطلق ، فكأنه يقول : جرت طلقا أو طلقتين .

قال القاضي : وقوله : (ربطها في سبيل الله) : أي أعدها ، وأصله من الربط ،

ومنه : الرباط ، وهو جبل الرجل نفسه وإعداده الأهبة / والعدف في الثغور ، وتجاه العدو ، وقال أبو زين : الرباط من الخيل :

الخمس فما فوقها ، وقال ثابت : الاستئان : أن يلبي في عدوها (٣) ذاهبة ، وراجعة ، وحق الله في رقابها وظهورها .

الصدقة مما يكسب عليها .

وخصت الرقاب لأنه موضع [وضع] (٤) اليد من الماسك والراكب .

وقيل : إن () الاستئان : هو الجري إلى فوق .

وقوله : (وبذخا) : هو معنى (بطرا) و(أشرا) المذكورين قبله .

وقوله في الحمر : لم ينزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة : أي العاقبة .

وهذه (٦) حجة للقائل بالعموم ، وأن لفظة (من) من صيغ العموم .

وقوله : (الفاذة) : أي القليلة المثل ، وأشار - عليه السلام - أنه لم يفسر له فيها ما

(١) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) تعني : المباراة في العدو والبقا .

اللسان ، مادة (عدا) .

(٤) (٥) ساقطة من س .

يلا) في س : وهو .

١٦٤ / ب

٤٩٤

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

ميسرة ، إلى آخره ، غير أنه قال : (ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها) ولم يقل : (منها حقها) ، وذكر فيه : لا يفقد منها فصيلا وأحلا) وقال : (يَكْوَى بها جنباه وجهته وظهر) .

٢٦ - (...) وحدثني محمد بن عبد الملك الأموي ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ، حدثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم ، فيجعل صفائح . فيكوى بها جنباه وجهته ، حتى يحكم الله بين عب الله ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله إفا إلى الجنة لا ما إلى النار .

وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا بطخ لها بقاع قرقر ، كأوفر ما كانت ، تسن عليه ، كلها مضى عليه أخراها ردت عليه أولاها ، حتى يحكم الله بين عبائه ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة داما إلى النار .

وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها ، إلا بطخ لها بقاع قرقر ، كأوفر ما كانت .

فتطوه بأظلافها وتتطحه بقرونها ، ليس فيها عقصاء ولا جلاء ، كلها مضى عليه أخراها ردت عليه أولاها ، حتى يحكم الله بين عبائه ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعمون ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة لافا إلى النار .

قَالَ سَهِيلٌ : فَلَا أَرَى أَذْكَرَ الْبَقَرِ أَمْ لَا .

قَالُوا : فَالْخَيْلُ يَأْرُسُ اللَّهُ ؟ قَالَ : (الْخَيْلُ

فِي نَوَاصِيهَا - أَوْ قَالَ - الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا - قَالَ سَهِيلٌ : أَنَا أَشْلُثُ - الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ ! : فَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ .

فَأَفَا أَتَيْ هِيَ لَهُ أَجْرٌ ، فَالْخَيْلُ يَتَخَنُ ! فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَبَعْدُ لَهُ ، فَلَا تَغْتَبُ شَيْئًا فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا ، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْجٍ ، مَا كَلَّتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ بِهَا أَجْرًا ، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تُغْبِهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ - حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَبْوَالِهَا وَأَرْوَاهَا - وَلَوْ اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ .

وَأَمَّا أَتَدَى هِيَ لَهُ سِتْرٌ ،

فَفَرَى فِي الْخَيْلِ ، لَكِنْ هِيَ وَإِنْ لَمْ تَتَصَرَّفْ تَصَرَّفَ الْخَيْلُ فَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي سَبِيلِ الْبَرِّ ، وَالْاِكْتِسَابِ ، وَمَعْقُودَةُ الْعَدُوِّ .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة ٩٥٤ فالرخل يتخن!! تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً ، وَلَا يَتَسَيَّ حَقَّ ظُهُورِهَا وَبَطُونِهَا ، فِي عُسْرِهَا وَشُرْهَا .

وَأَفَا أَتَدَى عَلَيْهِ وَزْرٌ فَاتَدَى يَتَخَنُ !! أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَذْخَ الرِّيَاءِ الثَّاسِ ، فَكَانَ أَتَدَى هِيَ عَلَيْهِ وَزْرٌ) .

قَالُوا : فَالْحَمْدُ يَأْرُسُ اللَّهُ ؟ قَالَ : (مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَافَةُ : { فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ فَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ } .

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ فَرَّةٍ شَرًّا - وَرَهُ { (١)) .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنْ سَهِيلٍ ،

بِهِظَ الْأَسْنَادِ ، وَسَاقَ الْحَلِثَ .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْجٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، بِهِمَا

الْأَسْنَادَ .

وَقَالَ بَدَلُ (عَقَصَاءُ) : (عَضْبَاءُ) وَقَالَ (فِيكَوَى بِهَا جَنْبَهُ وَظَهْرَهُ) وَلَمْ يَذْكُرْ : جَبِينَهُ .

(...) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ هُرَيْرَةَ ، عَنْ أَنِ هُرَيْرَةَ

، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (إِذَا لَمْ يُوَدَّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ أَوْ الصَّدَقَةُ فِي إِبْلِهِ دَا ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوْحِمِيثِ

سَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ .

٢٧ - الم ٩) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ

ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ؛ أَنَّ سَمْعَ بْنَ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ يَقُولُ :

يَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَا مِنْ أَحَبِّ إِلَيَّ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَثْرًا مَا كَانَتْ قَطْرًا ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعُ قَرَقَرٍ ، تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا .

وَلَا صَاحِبِ بَقَرٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَرًّا مَا كَانَتْ ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعُ قَرَقَرٍ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْطُوهُ بِقَوَائِمِهَا .

وَلَا صَاحِبِ غَنَمٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَرًّا مَا كَانَتْ ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعُ

وقوله : (فلم ينس حق الله في رقابها وظهرها) ، قال الإمام : قيل : إن المراد بالرقاب هاهنا الإحسان إليها ، وقيل : يحمل عليها ،]

وينقل عطيتها ، والمراد بالظهور قيل : يحمل عليها [(٢) ثم تعود إليه ، وقيل : ينزيتها بغير عوض .

(١) ١ لزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٢) سقط من س .

٤٩٦ كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة قرقراً ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا ، لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ وَلَا مِنْ إِسْرِ قَرْنِهَا .
وَلَا صَاحِبٍ كَنْزٌ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ ، إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ ، يَتَّبِعُهُ فَاتِحًا فَاهُ ، فَإِذَا أَتَاهُ فَرِمْنُهُ ، فَيَنْ أَلِيهِ : خُذْ كَنْزَكَ
إِنْدَى خَبَاتِهِ ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِي ، فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ ، سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ ، فَيَقْضُمُهَا قَضَمَ الْفَحْلِ) .

قَالَ أَبُو الرَّيِّيرِ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ .

ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ فَلَكَ ، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ .

وَقَالَ أَبُو الزَّيْبَرِ : لَسَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : (حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ ، يَاعَارَةُ الْوَهَا ،
وَيَاعَارَةُ فُحْلُهَا ، وَمَنْيَحَتُهَا ، وَحَمْلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

وقوله : قلنا : [يا رسول الله ، وما حقها ؟] (١) قال - عليه السلام - : (إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ومنيحتها ، وحلبها على الماء)
، قال الإمام : يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع ثنتين فيه المواصلة ، وقيل : معنى [قوله] (٢) : (حلبها على الماء) : أن يقربها
للمصدق ، وييسر ذلك عليه بإحضارها على الماء ، حتى يسهل عليه تناول أخذ الزكاة منها ، والمنحة عند العرب على معنيين : أحدهما
: أن يعطى الرجل صاحبه صلة فتكون له ، والأخرى : أن يمنحه شاة أو ناقة (٣) فينتفع بلبنها ووبرها [زماناً] (٤) ثم يردّها ، وهو
تأويل قوله في بعض الأحاديث : المنحة مردودة .

والمنحة تكون في الأرض يمنحها الرجل أخاه ليزرعها ، ومنه الحديث : (من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخ (٥)) .

قال ابن حنبل : ومنحة الورق هو القرض .

قال الفراء : منحته أمنحه وأمنحه ، قال ابن دريد : أصل المنحة : أن يعطى الرجل رجلاً ناقة ، فيشرب لبنها ، أو ساة ، لم صارت [
كل] (٦) عطية (٧) ومنيحة ، [قال غيره] (٨) : ومنحة اللين : أن يجعلها الرجل للآخر (٩) سنة .

(١) مثبتة من س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في س : ناقة أو شاه .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت في اللها ! .

(٥) البخاري ، كلطرت ، بما كان من أصحاب النبي ٣ / ١٤١ .

يلا ساقطة من س .

(٧) في س : عطيته .

يعاً سقط من س .

(لا) في الأصل : لآخر ، والمثبت من س .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة

٤٩٧

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ، عَنْ

أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا ،
إِلَّا أَقْبَدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعَ قَرْقَرٍ ، تَطْوُهُ ذَاتُ النَّهْلِ بِظِلْفِهَا ، وَتَنَالِحُهُ فَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا ، لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ)
قُلْنَا يَا رَسُولَ

قال الإمام : جعل أبو عبيد وابن دريد زمانها غير محدود ، وفي حديث أم زرع :

(أكل ما تمنح) : (١) أى أطعم غيرى .

قال القاضي : [قوله] (٢) : " حلبها يوم وردها) وفي الحديث [الآخر] (٣) : (حلبها على الماء ، ، هو عندنا مضبوط عن شيوخنا [في الأم] (٤) بسكون اللام على المصدر ، والاصل فيما كان على فعل يفعل السكون ، قالوا : وقد جلى أحلب حلبا لك شطره بالفتح . قال الفارسي : وقد يكون الحلب اسم المحلوب ، وقال الفراء : كل ما كان معدني من الثلاثية فالفعل والفعل [جائزان] (٥) في مصدره ، وأما اسم اللين فبالفتح [لا غير] (٦) ، وليس هذا موضعه .

وما في كتاب مسلم من قول النبي عليه السلام في تفسير حقها إذ سئل عن ذلك : (إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ومنحها ، وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله ! يبين أنه في غير الزكاة ، ويفسر معنى ألفاظ الحديث ، وجاء في حديث آخر : لا يودی زكاتها) ذكرها كلها مسلم .

وقول أبي هريرة : (حق الإبل أن تنحر السمينة وتمنح الغزيرة ، ويفقر الظهر ، ويطرق الفحل ، ويسقى اللين) (٧) يبين معنى مراد النبي (صلى الله عليه وسلم) بحق الظهر والمنحة ، قيل : ولعل هذا كان قبل فرض الزكاة .

وتد اختلف السلف في معنى قوله تعالى : { وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ تَعْلُومُهُمْ } .

لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ (٨) ، هل المراد به الزكاة وهو قول الجمهور وأنه لاحق في المال يجب سواها ، وما جاء من غير ذلك فعلى سبيل النذب وكرم الأخلاق ، وأن الآية خبر عن وصف قوا أثني عليهم لخصال كريمة فيهم فليس يقتضى الوجوب ، كما لا يقتضى قوله فيها : { كَانُوا قَلِيلًا ثَنِ الثَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ } (٩) .

وقال بعضهم : هي منسوخة (١) سيأتى إن ضاء الله في كفضائل الصلاة ، بذكر حديث أم زرع .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من س .

(٤) سقط من س .

(٥) في الأصل : جائز ، والمثبت من س .

(٦) مثبتة من س .

(٧) صق أبي دود ، كالزكاة ، بنى حقوق المال ١ / ٣٨٥ ، الشائى فى للكبرى ، كالزكاة ، بالتغليظ فى حبا الزكاة

(٨) المعارد : ٢٤ ، ٢٥ .

(٩) الذاريات : ١٧ .

٩٨٤ كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة الله ، وَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ : (إِطْرَاقُ فَحْلِهَا ، يَاعَارَةُ الْوَهَا ، وَمَنِحَتُهَا ، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ ، وَحَمْلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

وَلَا مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

بالزكاة ، وإن كان لفظه خبراً ففى معناه [الأصغر] (١) ، وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وعطاء وطاووس ومسروق وغيرهم : أنها محكمة ، وأن فى المال حقوقاً سوى الزكاة ؛ من فك العانى ، د إطعام المضطر ، والمواساة فى العسرة ، وصلة القرابة (٢) ، وقال [القاضي إسماعيل] (٣) : قد تحدث أمور لا يجدر لها وقت فتجب فيها المواساة للضرورة نحو قولهم .

قوله : (ولا صاحب كنز لا يودی حقه) : قال الطبرى : الكنز كل شىء مجموع بعضه على بعض ، فى بطن الأرض كان أو على ظهرها ، زاد صاحبها ، زاد صاحب العن وغيره : وكان مخزونا .

وقال ابن دريد : الكنز : كل شىء غمرته بيدك أو رجلك (٤) فى وعاء أو أرض .

واختلف السلف فى معنى الكنز المذكور [فى القراق والحديث ، فقال كثرةم : هو كل مال وجبت فيه الزكاة] (٥) فلم تود زكاته ، وما أخرجت زكاته فليس بكنز ، وقال آخرون : نسخ ذلك الزكاة ، وقيل : المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك ، وقال آخرون : كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز دان أدت زكاته ، وقيل : [هو] (٦) ما فضل عن الحاجة ، وقيل : لعل هذا كان فى مدة النبى (صلى الله عليه وسلم) وأول الإسلام ، وضيق الحال .

واتفق أئمة الفتوى على القول الأول وهو الصحيح ؛ لأنه جاء في رواية : (ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته) ، وذكر عقابه فقد جاء مفسّراً ، وفي الحديث الآخر : (إذا لم يؤد المرء حق الله أو الصدقة في إبله) وذكر الحديث ، وفي الحديث الآخر : (من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعاً أقرع) (٧) ، [وفي آخره : (فيقول : أنا كنزك) الحديث .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٢) ونقل الجصاص هذا أيضاً عن ابن عمر ومجاهد .

أحكام القرن ٣ / ٤١١ .

(٣) في س : بسماويل القاضي .

(٤) في س : برجلك .

(٥) سقط من س ، وهي مثبتة في الأصل .

يلا) ساقطة من س .

(٧) هذا اللفظ رواية البخاري ، كالزكاة ، بإثم مانع الزكاة ٢ / ١٣٢ ، وجاء - أيضاً - بهذا اللفظ في الموطأ ٦ ، كالزكاة - . بما جاء في الكنز ٢٥٧ / ١ ، ابن ماجه ، كالزكاة ، بما جاء في مانع الزكاة ثلما لفظ مسلم : (إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع) ، وأيضاً جاء : (إلا تحول يوم القيامة شجاعاً أقرع) .

كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة ٤٩٩ شجاعاً أقرع ، يتبع صاحبه حيثما فإب ، وهو يفر منه ، ويقال : ! نا مالك أئذي كنت قال الإمام : وقوله : (شجاعاً أقرع) [(١)] : الشجاع : الحية الذكر ، ومنه قول الشاعر :

[١ لأفْعُوَان] (٢) والشجاع الشَّجَعَمَا

قال الحياني (٣) : يقال للحية : شجاع [وشجاع] (٤) ، وثلاثة أشجعة ، ثم شجعان .

ويقال للحية أيضاً : أشجع ، والأقرع من الحيات : الذي تغط رأسه لكثرة سمه ، ومن الناس الذي لا شعر على رأسه لداء به . قال القاضي : قيل : الشجاع من الحيات التي تواب الفارس والراجل (٥) ، ويقوم (٦) على ذنبه ، وربما بلغ رأس الفارس يكون في الصحارى ، وقيل : هو الثعبان ، والأقرع قيل : الأبيض الرأس من كثرة السم ، وقيل : نوع من الحيات أقبحها جمظراً .

وقوله : (مثل له شجاعاً أقرع) : ظاهره أن الله خلق هذا الشجاع لعذابه ، ومعنى (مثل) على هذا : أى أظهر (٧) ، ونصب ، مثل : (من شره ، أن يمثل (٨) له الرجال قياماً) : أى ينتصبون وقد يكون (مثل) بمعنى : صر ، أى صير ماله وخلق على صورة الشجاع ، ومنه الحديث : (أشد الناس عذاباً الممثلون) (٩) : أى المصورون ، ويدل عليه قوله في الرواية الأخرى : (إلا [تحول] (١٠) يوم القيامة) ، وفي ال يرى : (إلا جاء [كنزه] (١١) يوم القيامة شجاعاً) ، وقيل : خض الشجاع بذلك لشدة عداوة الحيات لبني آدم ، ولما تقدم في خبر الحية مع آدم - عليه السلام - وزاد في صفته في غير مسلم : اله زيتان (١٢) [هما الزيدات] (١٣) في جاني فه من السم ، ويكون مثلها في شدي (١٤) الأنسان عند كثرة

(١) سقط من س .

(٢) من ع ، وفي س ياض مكانها ، وهذا البيت للاحمر .

انظر : اللسان .

(٣) في نسخ المال : الجياني ، والمثبت من ع .

(٤) في س : شجاعان ، والمثبت من الأصل ، ع .

(٥) في س : الراحل .

(٦) في س : ويقول .

(٧) في س : ظهر .

(٨) في س : يمثل .

(لا) رواه أحمد عن عبد الله بن مسعود : (بلفظ أو ممثل من الممثلين) ١ / ٤٠٧ ، وكذا البخاري ، كاللباس ، بعذاب المصورين يوم القيامة عن عبد الله بن مسعود بلفظ : (المصورون) ٧ / ٢١٥ .
(١٠ ، ١١) صاقطة من س .

(١٢) البخاري ، كالزكاة ، بإثم مانع الزكاة ٢ / ١٣٢ ، وكذا النسائي ، كالزكاة ، بمانع زكاة ماله ٢ / ٢٠ ، نحمد ٢ / ٩٨ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ٢٧٩ .
(١٣) من س .
(١٤) في س : شفى .
كتاب الزكاة / باب إثم مانع الزكاة
تَجَلُّ بِهِ ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ ، أَدْخَلَ يَمَّهُ فِيهِ ، فَجَعَلَ يَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ) .

١٣٠٧ (٧) باب إرضاء السعاة

١٣٠٨ (٨) باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة

١٣٠٩ (٩) باب الترغيب في الصدقة

الكلام ، [وقيل : نكتان على عينه ، وما هو بهذه الصفة من الحيات أشد أذى] (١) .
قال الداودي : وقيل : هما نابان يخرجان من فيه .

وقوله : (سلك يده في فيها : أى أدخلها ، قال الله تعالى : { مَا لَا لَكُمْ فِي يَقُو (٢) } .

وقوله : (فيقضمها قضم الفحل) : أى يأكلها ؛ يقال : قضضت الدابة شعيرها بالكسر تقضمه ، والقضم بأطراف الأسنان .
وأمره - عليه السلام - بإرضاء المصدق وإن ظلموا ، فيه مداراة الأمرء ، وترك الخروج عليهم ، ومدافعتهم بالتي هي أحسن .
وفيه بالجملة المداراة لجميع المسلمين ومرضايتهم (٣) فيما لا يضر بالدين ، ومصانعة الرجل بماله ودينه على صلاح حاله .
(١) في س جاءت هذه الجملة مكان الجملة التي بعدها .

(٢) المدثر : ٤٢ .

(٣) في س : ومرضايتهم .

كتاب الزكاة / باب إرضاء السعاة

٥٠١ (٧) باب إرضاء السعاة (١)

٢٩ - (٩٨٩) حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجهمري ، حنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا محمد بن أبي إسماعيل ، حدثنا عبد الرحمن بن هلال العنبي عن جرير بن عبد الله ؛ قال : جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقالوا : إننا ناسنا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا .

قال : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أرضوا مصدقكم لما .

قال جرير : ما صدر عنى مدق ، منذ سمعت ! فأمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إلا وهو عني راضى .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان .

ح وحدثنا محمد بن بشر ، حدثنا يحيى بن سعيد .

ح وحدثنا إسحق ، أخبرنا أبو أسامة ، كلهم عن محمد بن أبي إسماعيل ، بهنا الإسناد ! ، نحوه .

(١) ترك الإمام والقاضى هذا الباب بغير تعليق .

وقوله : (مصدقكم) : المصمق : وهو عامل الزكاة الذى يستوفىها من أربابها .
انظر : النهاية في
غريب الحديث ٣ / ١٨ .

كتاب الزكاة / باب تغليظ عقوبة من لا يودى الزكاة
(٨) باب تغليظ عقوبة من لا يودى الزكاة (١)

٣٠ - (٩٩٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن المعرور بن سويد ، عن أي فز ، قال : انتهيت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو جالس في ظل اهعب ! فلما رآني قال : (هم الأخسررون ، ورب الكعبة) ! .

قال : فجئت حتى جلست ، فلم ألتق أن قت ، فقلت : يا رسول الله ، فذاك أبي وأنى ، من هم ؟ قال : (هم أكثرون أموالاً ، إلا من قال هكاً وهكاً وهكاً - من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله - وقليل ما هم ، ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يودى زكاتها إلا جابك يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه ، تتطحه بقرونها وتطوه بأظلافها ، كلما نفدت أحرأها عادت عليه أولها ، حتى يقضى بين الناس ، .

(...) وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حاشا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن المعرور ، عن أي فز ، قال ه انتهيت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو جالس في ظل اهعب .

فذكر نحو حديث وكيع .

غير أنه قال : (وأئذى نفسي بيله ، ما على الأرض رجل يموت ، فيأع إبلاً أو بقراً أو غنماً ، لم يود زكاتها) .

٣١ - (٩٩١) حدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي ، حاشا الرئع - يعني ابن مسلم - عن محمد بن زباد ، عن أبي هريرة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (ما يسرني أن لي أحداً فإباً ، تأتي على ثلاثة وعندي منه دينار إلا أرسده لدين على ثا .

(...) وحدثنا محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن محمد بن

زباد ، قال : سمعت أبا هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

(١) جاءت الإشارة بليه في الباب قبل السابق رقم (٦) وكذلك في الباب التالى رقم (لا) .

كتاب الزكاة / باب الترغيب في الصدقة

٥٠٣ (٩) باب الترغيب في الصدقة (١)

١٣٠١٠ (١٠) باب في الكازين للأموال والتغليظ عليهم

٣٢ - (٩٤) اثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نفير وأبو كولب ، كلهم عن أبي معاوية ، قال يحيى : أخبرنا أبو معاوية عيب الأعمش ، عت زبيد ثق وهب ، عت أي فز ، قال : كنت أمشي مع النبي كلتا في حرة المدينة عشاء ، ونحن نعطر إله أحد .

فقال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يا أبا فز) .

قال : قلت : ليلك يا رسول الله ، قال : (ما أحب أن أحيم ذا كئدي فإب ، أمسى ثلاثة وندى منه دينار ، إل النارم أراذه لقتي ، إلا أن أقول به في عباد الله ، هكاً - حشاً بين يليه - وهكاً - عن - و - عن شماله -) .

قال : ثم مشينا ، فقال : (يا أبا فز) .

قَالَ : فُلْتُ : لِبَيْهَدٍ يَارَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (إِنَّ أَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَأَ وَهَكَأَ وَهَكَأَ) مَثْ! مَا صَنَعَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى .
قَالَ : ثُمَّ مَشِينَا .

قَالَ : (يَا أَبَا فَرٍّ! كَمَا ١ هُنْتَ حَتَّى آتَيْكَ ، ،

قَالَ : فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي .

قَالَ : سَمِعْتُ لَغَطًا وَسَمِعْتُ صَوْتًا .

قَالَ فَقُلْتُ : لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَرِضَ لَهُ .

قَالَ : فَهَمَمْتُ أَنْ أَتْبَعَهُ .

قَالَ : ثُمَّ ذَكَرْتُ لَهُ .

١ لَا تَتَوَخَّ حَتَّى آتَيْكَ) .

قَالَ : فَانْتَظَرْنَا ، فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي يَعْمَعُ .

قَالَ : فَقَالَ : (فِيكَ جَبْرِيلُ ، أَتَانِي فَقَالَ : مِنْ مَاتَ مِنْ افْتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

قَالَ : قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى صَبَانٌ سَرَقَ ؟ قَالَ : (صَبَانٌ زَنَى صَبَانٌ سَرَقَ) .

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعُزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ رُفَيْعٍ -

عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ أَبِي فَرٍّ ، قَاذَ : خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي ، فِينَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَمْشِي وَحْدَهُ ، لَيْشَ مَعَهُ إِنْسَانٌ .

قَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ .

قَالَ : فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ ، فَالْتَفَتَ فَرَانِي .

فَقَالَ : (مَنْ هَذَا ؟) .

فَقُلْتُ : أَبُو فَرٍّ ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ .

قَالَ : (يَا أَبَا فَرٍّ ، تَعَالَى) .

قَالَ : فَشِئْتُ مَعَهُ سَاعَةً .

فَقَالَ : (إِنَّ الْمَكْثَرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا مَنْ لَفَطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ، فَفَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرٌ ،)

قَالَ : فَشِئْتُ مَعَهُ سَاعَةً .

فَقَالَ : (اجْلِسْ هَاهُنَا لِمَا .

(١) ستأتي الأشلية إليه ضمن التعليق على أحاديث الباب التالي .

٥٠٤ كتاب الزكاة / باب الترغيب في الصدقة

قَالَ : فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حَجَّارَةً ! .

فَقَالَ لِي : (اجْلِسْ هَهُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ) .

قَالَ : فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ ، فَلَبِثْتُ عَنِّي ، فَأَطَالَ الثَّبْتُ ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ : (وَإِنْ سَرَقَ دَانَ زَنَى) .

قَالَ : فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَبْرِ ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا .

قَالَ : (ذَاكَ جَبْرِيلُ ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ ، فَقَالَ : بَشِّرْ افْتِكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، وَإِنْ سَرَقَ ! إِنْ زَنَى ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : قُلْتُ : ! إِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : قُلْتُ : صَبَانِ سَرَقَ ! إِنْ زَنَى ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ! إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ .

كتاب الزكاة / باب في الكازين للأموال والتغليظ عليهم

٥٠٥

(١٠) باب في الكازين للأموال والتغليظ عليهم

٣٤ - (٩٩٢) وحدثني زهير بن حرب ، حد ، شأ إسماعيل بن إبراهيم ، عن الجريري ، عن أبي العلاء ، عن الأحنف بن قيس ،

قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مَلَأَمِنْ قَرِيشٍ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الثِّيَابِ ، أَخْشَنُ الْجَسَدِ ، أَخْشَنُ الْوَجْهِ .

فَقَامَ كُلُّهُمْ فَقَالَ : بَشِّرْ أَهَانِيزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيٍ أَحَلِّ!مَ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْصٍ كِتْفَيْهِ ، وَيُوضَعُ عَلَى نَغْصٍ كِتْفَيْهِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ

وقوله في حديث الأحنف عن أبي ذر : (إذ جاء رجل أخشن الثياب [أخشن الجسد] (١) أخشن الوجه) : [كذا لهم] (٢) بالخاء والشن المعجمتين من الخشونة ، إلا عند ابن الحذاء في الآخر : (حسن الوجه) من الحسن ، وقد رواه القاسبي في البخاري : (حسن الشعر والثياب والهيئة ، من الحسن ، ولغيره [خشن] (٣) من الخشونة وهو أصوب (٤) .

وقوله : (فقام كلهم) : أي وقف [عليهم] (٥) .

وقوله : [[على] (٦) حلقة فيها ملأ من قريش) : أي جماعة أو أشراف ، والملا مقصور مهموز ، والجماعة والملا - أيضا - الأشراف .

وقوله : (بشر الكازين برضف [يحمى عليه في نار جهنم] (٧) ، فيوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغص كتفه) ، ويروى :

(الكازين) بالنون فيهما ، ووقع عند الهروي (٨) : (الكازين ، بالثاء المثلثة ، وأراه تغييرا ، إذ إنما يقال للكثير المال : مكث ، وأما الكثر فبمعنى الكثير ، يقال : هو كثير وكثر وكثار ، ومنه قوله : (فإنما العزة للكثير) ، : أي للعدد [الكثير] (٩) .

والرضف : الحجارة [المحماة] (١٠) .

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٣) من س ، وصاقطة من الأصل .

(٤) البخاري عن الأحنف بن قيس ، كالزكاة ، بما أدى زكاته فلضس بكنز ، ولفظه : (خن) ٢ / سه .

(٥) من س ، وصاقطة من الأصل .

يلا) صاقطة من س .

(٧) من س .

له) في س : الهوزني .

(٩ ، ١٠) صاقطة من س .

٥٠٦

كتاب الزكاة / باب في الكازين للأموال والتغليظ عليهم

حَلْمَةُ ثَدْيِهِ يَتَزَلُّزَلُ .

قَالَ : فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ .

فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا .

قَالَ* فَ الْبَرَّ ، وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ .

فَقُلْتُ : مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءَ إِلَّا كَرَهُوا مَا قُلْتُ لَهُمْ .

قَالَ : إِنْ هَؤُلَاءَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا ، إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ عَلَى دَعَائِي فَاجَبْتُهُ .

فَقَالَ : (أَتَرَى أَحَدًا ؟) فَظَنَرْتُ مَا عَلَى مِنَ الشَّمْسِ ، وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ .
فَقُلْتُ : أَرَاهُ .

فَقَالَ : (مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي مِثْلُهُ فَابْأَلْفُكُهُ كُلَّهُ ، إِلَّا ثَلَاثَةً! نَانِيرٍ) ثُمَّ هَوَلَاءِ يَجْمَعُونَ
وقوله : (يتزلزل) : بزايين معجمتين ، أى يتحرك ، قيل : من نضج ذلك ، كأنه ذهب إلى أن ما نضج من لحمه تفرأ ، والصواب :
أن الحركة والتزلزل المذكور للرضف ، أى أنه يتحرك ويتزلزل من نغض كتفه حتى يخرج من حلة ثديه ، كما جاء فى الحديث ، وحلة
الذى رأسه بفتح اللام .
ونغض الكتف بضم النون .

قال الإمام : هو العظم الرقيق الذى على طرفها [وهو] (١) الناضج فرع الكتف ،
قيل له : ناضج ؛ لتحركه ، ومنه قيل للظلم : ناضج ؛ لحركته رأسه إذا عدا .
قال القاضي : قال المهلب : فى هذا الحديث وجوب إخراج الزكاة عند محلها والتحذير
من تأخيرها ، وتأول أن قوله فى الحديث : (أتري أحدا ؟ فنظرت ما على من الشمس) : أنه تمثيل لتعجيل الزكاة يريد ما أحس أن
أحبس ما أوجب الله على بقدر ما بقى من النهار .

قال القاضي : وهذا بعيد فى التأويل ؛ لأن معنى ذلك فى الحديث مبين ؛ لأن النبي
(صلى الله عليه وسلم) إنما قال له : (أتري أحدا ؟) قال : فنظرت ما على من الشمس .
فى غير مسلم : (ما بقى من النهار وأنا أظن أنه يبعثنى فى حاجة ، فقلت : أراه قال : (ما يسرنى أن لى مثله ذهباً) ، فقد بنى أن النبي
(صلى الله عليه وسلم) إنما أراد أن ينبه على عظم جبل أحد ، ووقع له هو قبل بيان النبي (صلى الله عليه وسلم) له ، أنه أراد أن
ينظر الشمس عليه ليعلم ما بقى من النهار لتوجهه فى حاجة ، ولم يكن ذلك مذهب النبي - عليه السلام - بل بين له مراده فى معرفة
عظم الجبل ، وأنه لا يسره أن يكون له مثله ذهباً ينفقه كله إلا ثلاثة دراهم ، وفى حديث آخر : (إلا ديناراً أرصده لدينى) ، ومعنى
(أرصده) : أى أعده وأترقب به أداء ديني .

وقد يحتج بهذا الحديث من يقول بتفضيل الفقر على الغنى ، وكان مذهب أبى ذر أن الكنز كل مال (٢) فضل عن حاجة الإنسان
، وهو ظاهر احتجاجه [بهذا الحديث] (٣) ، وعنه
(١) ساقطة من س .
(٢) فى س : ما .
(٣) سقط من س .

كتاب الزكاة / باب فى الكازين للأموال والتغليظ عليهم ٥٠٧

الثُّبَيَّا ، لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا .

قَالَ : قُلْتُ : مَالِكَ وَلَا إِخْوَتَكَ مِنْ قُرَيْشٍ ، لَا تَعْتَرِيهِمْ وَتَصِيبُ مِنْهُمْ .

قَالَ : لَا ، وَرَبِّكَ ، لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا ، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ ، حَتَّى أَلْحَقَ بِآلِهِ وَرَسُولِهِ .

خلافه ؛ والصحيح عنه أن إنكاره على هؤلاء اكتنازهم ، ما أخذه السلاطين لأنفسهم من بيت المال ، ولم ينفقوه فى وجوهه .

١٣٠١١ (١١) باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

وقوله : (فإذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمشى وحده ، فظننت أنه يكره أن يمشى معه أحد ، فجعلت أمشى / فى ظل القمر)
: فيه حسن الأدب مع الكبراء ، وفيه أن الإنسان إذا كان منفرداً لا يجب أن يتصور عليه ويلازم أو يجلس معه إلا بإذنه ، ما لم
يكن فى موضع الجامع والمساجد والأسواق وشبهها .
وقوله : (إذ زنا دن سرق) : تقدم الكلام عليه أول الكتاب .

- وفيه ما كان عليه أبو ذر
من القوة والشدة في الأمر بالمعروف .
وقوله : (فلم أتقار أن قمت) : أى لم يمكنى القرار والثبات .
وقوله : (ففتح به) : أى أعطى ، وأصله الرمي بالشئ .
وقوله : ا لعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عرّض له) : أى لقيه أحد من عداه ، يقال : من عرّض لى كذا وعرّض معا إذا بدا ، وأنكر بعضهم الكسر إلا فى عرّضت القول وحدها ، [وقال] (١) أبو زيد الوجهن [فى القول أيضا ، وحكى الفراء الوجهن] (٢) فى الجميع (٣) ، وفى حديث أبى ذر من الفقه جواز أخذ الدين للضرورة والحاجة إليه ، وقد نص الله على إباحة ذلك ، وجواز قول الرجل للآخر فدتك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وجعلنى الله فداك .
خلافا لمن كره ذلك ، وقال : لا يؤذى بمسلم ، وجواز الجواب بلبيك وسعديك .
وقوله : (مالك لا تعترهم ، وتصيب منهم) : أى تأتيتهم تطلب منهم مما فى أيديهم ، يقال : عروته واعتريته واعتروته [واعتبرته] (٤)
أى أتيتهم تطلب إليه حاجة .
وقوله : ا لا أسألكم عن دنيا) : كذا فى الأم ، ووجهه : لا أسألكم دنيا ، وكذا (١) فى س : وحكى .
(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من س .
(٣) فى س : الجسع .
(٤) ساقطة من س ، والمثبت من هامث ! الأصل .
١٦٥ / ب

كتاب الزكاة / باب فى الكازين للاموال والتغليظ عليهم

- ٣٥ - (...) وحديثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا أبو الأشهب ، حدّثنا خلياً العصري ،
عن الأحنف بن قيس ، قال : كنت فى نفر من قرش ، فمر أبو ذر وهو يقول : بشر أهانين بكى فى ظهورهم .
يخرج من جنوبهم ، وبكى من قبل أفتائهم يخرج من جباهم .
قال : ثم تنحى فقعده .
قال : قلت : من هنا ؟ قالوا : هنما أبو فز .
قال : فقممت إتيته فقلت : ما شئ ! سمعتك تقول قبّل ؟ قال : ما قلت إلا شيئا قد سمعته من نبيهم (صلى الله عليه وسلم) .
قال : قلت : ما تقول فى هنا العطاء ؟ قال : خذه فإن فيه اليوم معونة ، فإذا كان ثمنا
لدينك فدعه .

- ذكره البخارى (١) ، أى لا أطلب إليهم شيئا من متاعها .
وقوله : (ولا أسألكم عن دين) : يريد : أنه لم يستفتهم (٢) فيه .
(١) للبخارى عن أبى ذر ، كالزكاة ، بما أتى زكاته فليس بكنز ١٣٤ / ٢ .
(٢) فى الأصل : يفتيهم ، والمثبت من س .
كتاب الزكاة / باب الحث على النفقة ...

إلخ

- ٥٠٩
(١١) باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

٣٦ - (٩٩٣) حدثني زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير، قالا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة.

يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (قال الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم، انفق انفق عليك).
وقال: (يمين الله ملائ - وقال ابن نمير: ملان - سخاء، لا يغيضها شيء) الليل والنهار لا.

٣٧ - (٠٠٠) وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر بن راشد، عن همام بن منبه، أخى وهب بن منبه.
قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول

وقوله: (يمين الله ملائ)، وفي الرواية الأخرى: (ملان سخاء [لا يغيضها شيء] (١) الليل والنهار): كذا ضبطناه على القاضي أبي علي [وغيره] (٢) بالمد على الوصف، وعند أبي بحر (سحا) على المصدر، وانتصب الليل والنهار على الظرف.
والسح: الصب الدائم.

ولا يقال في المذكر فيه: أفعل، ومثله ديمة هطلاء، لا يقال في مذكره: أهطل، ووقع عند الطبري في حديث عبد الرزاق ([و] (٣) لا يغيضها سح الليل والنهار) بالإضافة.

ورفعه على الفاعل، وعند الآخرين فيه أيضا كما تقدم.

واليمين مؤنثة، ووصفها بملاي هو الصواب، وغيره خطأ.

ورواه بعضهم: (مل) مثل دعا، قيل: يصح هذا على نقل الهمزة.

وقوله: (لا يغيضها شيء): أي لا ينقصها، قال الله تعالى: { وَمَا تَغْنِيُ الْآرْحَامُ

وَمَا تَزَادُ } (٤): أي ما تنقص، يقال: غاض الماء وغيض، وغاضه الله لازم ومتعد.

قال الإمام: هذا مما يتأول، لأن اليمين [التي هي حاجة] (٥) إنما كانت بنسبتها (٦)

١٣٠١٢ (١٢) باب فضل النفقة على العيال والمملوك

إلى الشمال، فلا يوصف بها لعالي، لأنها تتضمن إثبات شمال.

وهذا يودى إلى التحديد [ويتقدس] (٧) الباري تعالى عن أن يكون جسما محدودا، وإنما خاطبهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بما يفهمونه، إذ أراد الإخبار عن [أن] (٨) الباري لا ينقصه الانفاق، ولا يمسك خشية الاملاق، [و] (٩) جلت قدرته وعظمت عن ذلك.

وعبر - عليه السلام - عن

(١) من لطيف المطبوع.

(٢) ساقطة من س.

(٤) الرد: ٨.

(٥) من ع.

(لا) في الأصل: بمناء بها، والمثبت من ع.

(له) ساقطة من س، والمثبت من هامة الأصل.

(٣) من س.

(٧) في س: يبعد من.

(٩) كحا.

٥١٠ كتاب الزكاة / باب الحث على النفقة...

إن

الله (صلى الله عليه وسلم).

فَذَكَرَ أَحَالِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ اللَّهُ قَالَ لِي : أَنْفَقْ أَنْفَقَ عَلَيْكَ) ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى ، لَا يَغِيضُهَا سَخَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ ! مَا فِي يَمِينِهِ . قَالَ : (وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَيَلِيلُ ! الْآخَرَى الْقَبْضُ ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ) .

قدرة الله سبحانه على توالى النعم : بسح اليمن ، إذ البازل منا والمنفق بفعل ذلك يمينه وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (وكلتا يديه يميني) فأشار - عليه السلام - إلى أنهما ليستا لجارحتين ، إذ اليدان الجارحتان يميني وشما ، ، ويحتمل أن يريد - عليه السلام - بذلك أن (١) قدرة الله سبحانه على الأشياء على وجه واحد ، لا تختلف بالضعف والقوة ، [وأن المقدورات تقع بها على نسبة واحدة لا تتفاوت ، ولّا تختلف في الضعف والقوة] (٢) ، كما يختلف ما يفعله الإنسان منا بيمينه وشماله ، تعالى الله عن صفات المخلوقن ومشابهة المحدثين .

وأما قوله (صلى الله عليه وسلم) : (ويده الأخرى القبض والبسط : فكأنه أفهم [أنه] (٣) تعالى

وان كانت قدرته واحدة فإنه يفعل بها المختلفات ، ولما كان ذلك فينا لا يتمكن إلا بيدين ، عبر عن قدرته على التصرف في ذلك بذكر اليدين ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب ، على سبيل المجاز .

قال القاضي : لم يرو في هذا الحديث في كتاب مسلم لفظة (البسط) وليس فيه إلا قوله : (القبض ، يخفض ويرفع) : كذا لأكثرهم ، وعند الفارسي فيما حدثنا عنه الخشنى والأسدى بطريقتيهما (الفيض بالفاء والياء باثنتين [من] (٤) تحتها ، والأشهر والمعروف الأول ، وقد ذكره البخارى (٥) في بعض رواياته على الشك (القبض أو الفيض) ومعنى ول لفيض) بالفاء إن صحت روايته والله أعلم بالإحسان (٦) والعطاء والرزق الواسع ، وقد يكون بمعنى : (القبض) الذى فى الرواية الأخرى ، أى الموت .

قال البكرأوى : الفيض : الموت .

قال القاضي : قيسى يقولون : فاضت نفسه ، بالضاد ، إذا مات .

وطى تقول :

(١) نى س : بلى .

(٢) سقط من س .

(٣) ساقطة من س والأصل ، والمثبت من ع .

(٤) ساقطة من س .

(٥) البخارى ، كالتوحيد ، بوكان عرشه على الحم ، عن أبى هريرة ، قال : قال النبى (صلى الله عليه وسلم) : (يميني لله ملأى ، لا يغيضها نفقة ، سَخَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَيَدُهُ الْآخَرَى الْفَيْضُ أَوْ الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ) .

(٦) فى س : الاحسان .

كتاب الزكاة / باب الحث على النفقة ...

إلخ ٥١١

فاظت نفسه ، بالطاء ، وقيل [متى] (١) ذكرت النفس فبالضاد ، وإذا لم تذكر فبالطاء .

وفى حديث الدجال : (ثم تكون أثر ذلك الفيض قبل الموت ، ، وجاء فى رواية أخرى (٢) : !ويده الميزان ، يخفض ويرفع) ، : فقد تكون عبارة عن الرزق [ومقاديره] (٣) ، وقد تكون عبارة عن جملة المقادير .

ومعنى : (يخفف ويرفع) : قال : هى عبارة عن تقدير الرزق أى يقره على من شاء ، يُوسِّعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ، وقد يكون الخفض والرفع عبارة عن تصرف المقادير بالخلق بالعزة والذل ، كما قال : { يُؤْتِي أَفْضَلَكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْعُ الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ } (٤) ، وقد يكون القبض [والبسط] ، (٥) المذكورلن من معنى ما تقدم من [تقتير] (٦) الرزق وسعته ، أو قبض الأرواح للموت وبسطها فى الأجساد بالحياة ، أو قبض القلوب ومضيقتها / وموحشه على الهداية أو بالخوف والابه ، وبسطها بتأنيسها وشرحها للهداية والايان ، أو بالرجاء والأنس .

وقد قيل : معاني هذه جاءت (٧) في تفسير اسميه (٨) تعالى القابض [و] (٩) الباسط المذكورين في الحديث .
(١) من هامش! الاصل .

(٢) حديث أبي هريرة ، مسند أحمد ٢ / ٥٠٠ .

(٣) ساقطة من س .

(٤) + عمرلن : ٢٦ .

(٥) ساقطة من س .

(لا) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٧) في الأصل كله ، المثبت من س .

له في الأصل : اسمه ، والمثبت من س .

(ول) في هامش الأصل .

١٦٦ / ١

٥١٢
كتاب الزكاة / باب النفقة على العيال ...

إنلج

(١٢) باب فضل النفقة على العيال والمملوك

!! ٣ من ضيبتهم أو حبس نفقتهم عنهم

١٣.١٣ (13) باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة

٣٨ - (٩٩٤) حدثنا أبو الربيع الرهري وقتيبة بن سعيد ، كلاهما عن حماد بن زيد .

قال أبو الربيع : حدثنا حمد ، حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء ، عن ثوبان .

قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أفضل دينار ينفقه الرجل ، دينار ينفقه على عياله ، و! ينفقه الرجل على لح الشئ في سبيل الله ، و! ينفقه على أصحابه في سبيل الله) .

قال أبو قلابة : وبدأ بالعيال ، ثم قال أبو قلابة : وأى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار ، يعفهم ، أو ينفقهم الله به ، ويعفيهم .

٣٩ - (٩٩٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو كريب - واللفظ لأبي كريب - قالوا : حدثنا وكيع عن سفيان ، عن

مراحم بن زفر ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (! ينفق أنفقته في سبيل الله ، ودينار

أنفقته في رقة ، ودينار تصدقت به على مسكين ، و! ينفق أنفقته على أهله ، أعظمها أجراً لذي أنفقته على أهله) .

وذكر مسلم أحاديث ائضل النفقات ، وذكر فيها تقديم النفقة على العيال ؛ لأن منهم

من تجب عليه نفقته فكان اكد من التطوع ، ومنهم من تظاهرت صلته لقرابته وضعفه ، ومنهم من تعينت [عليه] (١) لضمه له ،

ولكونه في جملة ، فكان حقه عليه أوجب من غيره ، وقوله [الآخر] (٢) : (أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهله) وقد ذكر النفقة

في سبيل الله والعق والصدقة يؤكد ذلك ، وكذلك قوله في الحديث [الآخر] (٣) : (كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته) ،

يؤكد أنه في الواجب ؛ لأن الإثم إنما يتعلق بتركه .

(١) ساقطة من ص ، والمثبت من الأصل .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهاث! ، وغير مثبتة في ص .

(٣) من ص .

كتاب الزكاة / باب النفقة على العيال ...

إنلج

٤٠ - (٩٩٦) حدثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ ، حَاشَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ؟ بِجَرَاهِنَانِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرٍ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ؛ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، إِذْ جَاعَهُ قَهْرَمَانُ اللَّهِ ، فَدَخَلَ . فَقَالَ : أَعْطَيْتَ الرَّقِيقَ قُوَّتَهُمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَانْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ ، عَمَّنْ يَمْلِكُ ، قُوَّتَهُ " . وفي سند هذا الحديث : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة [وزهير بن حرب وأبو كريب ، واللفظ لأبي كريب ، قالوا : ثنا وكيع عن سفيان . وسمط عند (١) العذري من رواية الصدفي قوله : وأبو كريب ، واللفظ لأبي كريب . (١) سقط من س .

٥١٤ كتاب الزكاة / باب الابتداء في النفقة بالنفس ... الخ

(١٣) باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة
٤١ - (٩٩٧) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْسْتُ ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُنْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : (أَلَاكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟) فَقَالَ : لَا . فَقَالَ : (مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟) دَا ، فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : (أَبْلَا بِنَفْسِكَ فَتَصَنَّقَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلَكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا) يَقُولُ : فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ .

١٣٠١٤ (١٤١) باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ، ولو كانوا مشركين

قال الإمام في الحديث الذي فيه يغ النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) للمدير : يحتج به الشافعي ، وتأوله أصحابنا على أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إنما باعه عليه في الثين ، والذي في كتاب مسلم تقوية للشافعي ؛ لأنه ذكر فيه أنه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال له : (ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك) ، ولو كان بيع للذين لقضى الثمن للغرماء ولم يأمره أن يفعل فيه ما ذكره ، والشافعي أحل المدير في البيع محل الموصي بعقته ، وأصح ما فرق به أصحابنا بينهما : أن ذلك مبنى (١) على المقاصد . والتدبير عندهم علامة على أنه قصد ألا يرجع في هذا الفعل ولا يحله ، وليس كذلك الوصية ، ولو صرخ في الوصية بأنه لا يرجع فيها لشابهت التدبير .

قال القاضي : ينفصل عن الشافعي فيما وُخه . له من قوله : (ابدأ بنفسك) أي بحقوق نفسك ، والدين من أحد (٢) الحقوق على النفس وأوجبها في الدنيا والآخرة ، وليس في دفعه إليه دون الغرماء ما يقتضي أخذه [له] (٣) لنفسه ليأكله ، بل ليؤديه إلى غرمائه ويقضيهم حقوقهم وإنما يكون ذلك للإمام ، ولا يمكن الديان من ماله إذا تم تفليسهم وحجب عن ماله ، وليس في هذا الحديث ما يدل أن الرجل كان بهذه الصفة ، ولعل ثمن الغلام بقدر الدين ، فلا يكون مفلساً .

وفي قوله : (فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك فليد ذِي قَرَابَتِكَ) : حجة (١) في دس : مبين ، والمثبت من الأصل ، ع .

(٢) في دس : أكبر .

(٣) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب الابتداء في النفقة بالنفس ...

إنلح

٥١٥

(...) وحدثنى يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا إسماعيل - يعني ابن عليّ -

عن أيوب ، عن أبي الزوير ، عن جابر ، أن رجلاً من الأنصار - يُقال له أبو مذكور - اعتق غلاماً له عن لبر . يُقال له يعقوب .

وساق الحديث بمعنى صديث الفيث .

في ترتيب الحقوق وتقديم الأكّد فالأكّد ، وأن الواجبات تتأكّد في نفسها لأن حق (١) النفس واجب (٢) ، وحق الأهل ومن تلزمه النفقة واجب ، لكنه يقدم حق النفس عليها ، وأنه من لا مال له إلا قوته لم (٣) يلزم إعطاؤه للزوجة والولد ولا مشاركتها فيه ، إلا فيما فضل عن حاجته .

(١) في س : حقوق .

(٢) في س : واجبة .

(٣) في س : لا .

٥١٦

كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ...

إنلح

(١٤١) باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج

والأولاد والوالدين ، ولو كانوا مشركين

٤٢ - (٩٩٨) حمّنا يحيى بن يمحي ، قال : قرأت على مالك ، عن إسحق بن غنيد

الله بن أم! طلحة ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة كثر أنصارى بالمدينة مالا ، وكان أحب أمواله إليه بيرحى ، وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يدخلها وشرب من ماء فيها طيب .

قال أئدم! : فلما نزلت هذه الآية : ن تالوا البر حتى تنفقوا مفا تحبون (١) قام

أبو طلحة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : إن الله يقول في كتابه : { لن تالوا البر حتى تنفقوا مفا تحبون } وإن! أحب أموالي إلى بيرحى ، وإئها صدقة لل ، أرجو برقا وذخرها عند

وقوله في حديث أبي طلحة ، وصدّمته بماله بيرحى : رويناه عن شيوينا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء ، ورويناه أيضا بفتح الراء والباء ، [قال الباجي : قرأت هذه اللفظة على أبي ذر الهروي بنصب الراء] (٢) على كل حال .

عليه أدركت أهل العلم والحفظ بالمشرق ، وقال لى الصورى : بيرحا ، بنصب الباء .

واتفقوا (٣) على أن من رفع الراء وألزمها حكم الاعراب فقد أخطأ ، قال : وبالرفع قرأناه على شيوينا بالاء ندلس .

وهذا الموضع يعرف بقصر بنى جديلة قبل المسجد .

وذكر مسلم رواية حماد بن !سلة في هذا الحرف : (بريحا) بكسر الراء وفتح الباء ،

كذا سمعناه من أبي بحر عن العذرى والسمرقندى ، وكان عند ابن سعيد (٤) عت السجزي من رواية حماد : (بيرحا) بكسر الباء وفتح الراء ، وضبطه الحميدى من رواية حماد : (بيرحا) بفتح الباء والراء ، ووقع في كتاب أبي داود : (جعلت بأريحا) (٥) وكثر روايتهم في هذا الحرف المصر ، ورويناه عن بعض شيوينا بالوجهن ، وبالمذ وجدته بخط الأصيلي ، وهو حائط يسمى بهذا الاصم ، وليست اسم بنر ، والحديث يدل عليه .

- (١) لى عمران ة ٩٢ .
 (٢) سقط من س .
 (٣) فى س : وهفقا .
 (٤) فى س : ابن سعود .
 (٥) ثبو داود ، كالزكاة ، بنى صلة الرحم ١ / ٣٩٣ .
 كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقرب ...
 إنلخ ٥١٧ القه .
 فَضَّعَهَا يَارَسُولَ اللَّهِ ، حَيْثُ شَتَّتْ .
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (بَخْ ، ذَلِكَ مَالٌ رَاجٍ ، فَلِكُ مَالٍ رَاجٍ ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا ، ! إِنِّي أَرَى ال تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ) ، فَكَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ .
 وقوله : (بَخْ ذلك مال راج) : يقال : بَخَ بالإسكان وبالتحريك والكسر والتنوين
 مع الكسر ، وقد ذكر ال الحمر التشديد فيه ، وقد روى بالرفع ، قال بعضهم : فإذا كررت فلاختيار فيه التحريك والتنوين [مع الكسر]
 (١) فى الأول والتسكيى فى الثانى .
 [قال الامام] (٢) قال أبو بكر : معناه : تعظيم الأمر وتنهيمه ، ولُسُكُنْتَ انلخاء فيه
 كما سكنت اللام فى (هل) و(بل) ، ومن قال : (بَخْ) بالخفض والتنوين شبهه بالأصوات ب (صه) و (مه) .
 قال ابن السكيت : (بَخْ) و(بَهْ) بمعنى واحد ، ومن رواه : (راجٍ) بالباء فُعْنَاهُ : ذو ربح ، كما يقال : [رجل] (٣) لابن وتامر ، أى ذو لبن وتمر ، كما قال النابغة :
 كِلْبَيْنِ لَهْمُ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
 أى ذو نصب ، ومن رواه : (راجٍ) بالياء فُعْنَاهُ : قريب العائدة .
 قال التى الى :
 يعنى غير بعيد ، وروايتنا فى كتاب مسلم بالباء بواحدة .
 واختلفت الرواة فيه عن مالك فى البخارى والموطأ وغيرهما (٤) ، قال ابن دينار فى راجٍ () : يروح أجره عليه فى الآخرة ، وقال غيره : [يروح ، (٦) عليه كلما أثمرت الثمار ، ولّال الداودى : (بَخْ) كلمة تقال إذا حمد الفعل ، وقال غيره : كلمة تقال عند الاعجاب .
 وفى هذا الحديث ، (٧) تبسيط الرجل فى مال صاحبه ومن يعلم مسرته به كما ذكر من دخول النبي (صلى الله عليه وسلم) حائطه
 هذا وشربه من طيب مائه ، وفيه جواز استعذاب الماء ، وفيه أن شرب الماء المملوك من الآبار المعينة التى لا يضربها لا تحتاج إلى
 إذن ، وفيه أن الصدقة المطلقة أو الحبس المطلق جائز ، وحقه أن يصرف فى جميع وجوه البر ، وأن الصدقة على الأقارب وأولى
 الأرحام أفضل من الأبعد لقوله : (فاجعلها فى الآءقربين) .
 وقد روى هذا عن مالك ، وجماعة من [الأئمة] (٨) والسلف ، وذلك إذا / كانوا فقراء .
 وقد جاء فى بعض طرق البخارى : (اجعلها فى بعض فقراء قرابتك) (٩) ، وسنزيده بعد بياننا فى حديث زينب .
 (١) من س .
 (٢) سقط من ع .
 (٣) من ع .
 (٤) البخارى ، كالزكاة ، بالزكاة على الأقارب ٢ / ١ ، أبو داود ، كالزكاة ، بنى صلة الرحم ١ / ٣٩٢ ، والمرطأ ، كاللصدقة ،
 بالترغيب فى للصدقة ٢ / ٩٩٥ .
 (٥) فى س : الراح .
 (لا) صاظة من س .
 (٧) من سء يماصاظة من س .

(البخارى ، كالوصايا ، بإذا وقف لو لوص لأقاربه ، عن ثن! بلفظ : ا دجعلها لفقراء قرابتك) ٧ / ٤ .
١٦٦ / ب

٥١٨ كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقرب ...

إنح ٤٣ - (...) حثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا ثابت! عن أنس ، قال : لما نزلت هذه الآية : لَن تَنَالُوا الْاِرْحَىٰ تَتَفَقَّحُوا مِمَّا تَحْتُونَ : قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : اَرَىٰ رَبِّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ اَمْوَالِنَا ، فَأَشْهَدُكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اَنِّي قَدْ جَعَلْتُ اَرْضِي بَرِيحًا لِلَّهِ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اَجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ) قَالَ : جَعَلَهَا فِي حَسَنَانِ ابْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَن كَذَب .

٤٤ - (٩٩٩) حثني هرون بن سعيد الأيلي ، حاشا ابن وهاب ، أخبرني عمرو ،

وقيل : فيه دليل على أن من حبس على معين ، فمات ولم يذكر لها مرجعاً أنها ترجع

إلى أقرب الناس بالمحبس ، لصرف النبي (صلى الله عليه وسلم) هذه الأرض لما لم تكن لمعين ، وإنما كانت لله للأقرب من المحبس ؛ ولهذا يتوخى في الحبس إذا لم يكن له مرجع الأقرب فالأقرب .

قال القاضي : وما قاله هذا فيه نظر ؛ لأن أبا طلحة لم يقل : [إنها] (١) حبس ولا مرجوعة وإنما جعلها لله ، فقد كان يصح بيعها في الستيل ، أو تملكها لمن يستحقها ، وهو ظاهر قسمته لها بين أقاربه ، وقد يحتمل أن تكون قسمة غلة ، وتحبب أصل ووقف ، وقد روى أنها بقيت وفقاً بأيدي بني عمه ، وبه احتج غير واحد على جواز تحبب الأصول ، خلافاً للكوفيين ، وسنذكره في موضعه ، وفيه أن الأقرب فالأقرب أولى بالمعروف والصدقة لقول أنس في كتاب البخارى : (فجعلها لحسان وأبي ، وكنا أقرب إليه مني) (٢) .

وفيه أن القرابة وبني العمومة تُراعى ، وإن بعد اجتماعهم في النسب ، إذ بين أبي طلحة وبين ح!ثان وأبي آباء كثيرة ، وإنما يجتمعان مع أبي طلحة في عمرو بن مالك بن النجار ، وهو السابع من آبائهم .

وفيه صحة التفويض في الوكالة لقوله : " ضعه حيث شئت يا رسول الله) ، وجواز

قبول الوكيل ذلك ورقه لقوله عليه السَّلام : (اجعلها في الأقرب) فقسماها أبو طلحة .

وإن كان إسماعيل القاضي قد رواه : (فقسماها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، وقد يجمع بين الروايتين : لما كان ذلك عن رأيه وأمره أضيف إليه .

وفيه ما كان الصحابة عليه من المبادرة للخير ، والحرص على امتثال أوامر الله وترغيبه في البر ، وفيه استعمالهم العموم ، وفهمهم ذلك من الشرع ، وتأويلهم كل محبوب في قوله : { مِمَّا تَحْتُونَ } (٣) قيل : وفيه جواز قسمة المال بين الشركاء ، وجواز إعطاء المال الكثير من الصدقة للواحد من الناس وفي صنف واحد من ال الصدقة .

(١) من س .

(٢) البخارى ، كالوصايا ، بينا وقف او اوصى لأقاربه ومن الأقل ب ٧ / ٤ .

(٣) + عمران : ٩٢ .

كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقرب ...

إنح ٥١٩ عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَذَكَرَتْ فَلِئْلِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : ا لَوْ أَعْطَيْتَهَا اْخَوَالَكَ ، كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ) .

٤٥ - (١٠٠٠) حثنا حسن بن الربيع ، حدثنا أبو الأحوع ، عن الأعمش ، عن

أبي وإثل ، عن عمرو بن الحارث ، عن زينب امرأة عبد الله ، قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (تَصَدَّقْنَ ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنَّ) قَالَتْ : فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ .

وقوله لميمونة لما اعتقت [وليدة لها] (١) : ١ لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ، قال الإمام : إن لم يكن لها قرابة إلا من جهة (٢) الأم ، فإن الوجه تخصيص الأخوال ، وإن كان لها قرابة من الجهتين فيحتمل أنه خصص قرابة الأم بذلك ورآهم أولى لأن الأم لما كانت أولى بالبر كان قرابتها أولى بالصدقة .

قال القاضي : يحتمل فيه خص قرابة الأم بذلك لأنهم كانوا أحوج ، وفيه أن صلة الرحم أفضل من العتق ، وقد قال مالك : الصدقة على الأقارب أفضل من عتق الرقاب ، وهكذا جاءت هذه اللفظة في كتاب مسلم : (أخوالك) باللام من غير خلاف ، ووقع فيها في البخاري من رواية الأصيلي : (أخواتك) بالتاء ، ولعله الأصح (٣) بدليل رواية مالك في الموطأ : (أعطيتها لأختك ، وصليها بها ترعى عليها فهو خير لك) (٤) .

وقوله للنساء : (تصدقن ولو من حليكن) ، قال الإمام : هذا جعله المخالف حجة على إثبات الزكاة في الحلي على أي وجه كان ملكه ، وعندنا أن الحلي للباس لا زكاة فيه ، وأن المتخذ للبيع فيه الزكاة . واختلف عندنا فيما اتخذته النساء من الحلي للكراء ، هل فيه الزكاة أم لا ؟ وسبب الخلاف أنه فرع بين هذين الأصلين ، فمن شبهه بحلي اللباس من جهة أنه لم يكتسب لتبايع عينه ، لم يوجب فيه الزكاة .

ومن شبهه بحلي التجارة من جهة (٥) أنه تحتل منه منفعة ، أوجب فيه الزكاة . فأما المخالف فقد قال : قوله (صلى الله عليه وسلم) : (ولو من حليكن) : فيه دليل على إثبات الزكاة على الإطلاق ، ويصح ، لنا الانفصال [عن ذلك] (٦) بوجهين : أحدهما : أنه لم يصرح بأن الصدقة [هي] (٧) ها هنا على الزكاة المفروضة في (١) في نسخ اجماع : وليدتها ، وليثبت من الصحيحة المطبوعة ، ع . (٢) في ع : قبل ، والمثبت من نسخ المال .

(٣) البخاري ، كاتبة ، بمن يئلاً بالهدية ، بلفظ : (أخوالك) ٣ / ٢٠٨ .

(٤) الموطأ ، كالاسمذان ، بما جد في كل الضب ٢ / ٩٦٧ .

(٥) في ع : أجل .

يلا سقط من س .

(٧) من ع .

٥٢٠ كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ...
إلخ إنك رجل خفيف فات اليد ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد أمرنا بالصدقة ، فأتته فأسأله ، فإن كان فلك يجزي عني يالا صرفتها إلى غيركم .

قالت : فقال لي عبد الله ه بل اثنيه أنت .

قالت : فانطلقت .

فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، حاجتي حاجتها .

قالت : وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد القيت عليه المهابة .

قالت : نخرج علينا بلال! فق! له : أنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأخبره أن " امرأتين بالباب تسألانك : أتجزي الصدقة عنهما ، على أزواجهما ، وعلى أيتام في جوارهما ؟ ولا تخبره من نحن .

قالت : فدخل بلال! على

الأموال ، فيحتمل أن يكون أراد صدقة التطوع أو الواجبة على غير جهة الزكاة للمواساة وشبه ذلك .

والوجه الثاني : ان قوله : (ولو من حليكن) ربما كان الأظهر فيه نفى الزكاة عن الحلي وأن حكمه بخلاف حكم غيره ، لأنه لا يقال فيما تجب فيه الزكاة : زك ولو من كذا ، لانما يقال : زك ولو من كذا فيما لا تجب فيه الزكاة (١) ليكون في ذلك مبالغة ، كما يقول القائل : افعل كذا لان كان لا يلزمك على سبيل الحث له على الفعل ، وأما إباحته فيه إعطاء الصدقة لزوجها ، فيحتج به

لأحد القولن عندنا في إعطاء المرأة زوجها زكاتها إذا كان فقيراً ، ولكن إنما يصح الاحتجاج به إذا علم أن [تلك] (٢) الصدقة التي أمشأذنت فيها زكاة ، وهو لعمري الأظهر في لفظ الحديث ؛ لأنها سألت : (هل تجزى ؟) وهذا اللفظ إنما يستعمل في الواجب غالباً . قال الق الى : ظاهر الحديث بنفسه أنها صدقة التطوع ، وليست بأظهر أنها في الفرض ولا يظهر في ذلك ؛ لأن الأحاديث التي فيها أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالصدقة ووعظ النساء فيها والرجال إنما هي في غير الفرض لا سيما مع قوله : (تصحتن ولو من حليكن) ، ومثل هذا لا يستعمل في الواجبات كما ذكر ، وبعضه ما وقع في غير هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم ، وفيه : (إن رابطة امرأة عبد الله بن مسعود ، وكانت امرأة صنعا (٣) ولها أتت النبي - عليه السلام - فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة ذات صنعة أبيع منها ، وليس لزوجي ولا لولدي شيء ، فهل فيهم من أجر) وقد ذكر ابن عبد البر : رابطة بنت عبد الله الثقفية زوج عبد الله بن مسعود [في حرف الراء ، وذكر زينب بنت عبد الله الثقفية في حرف الزاي وقال : حديثهما واحد ، فيشبه أن لها اسمين . قال الطحاوي : ورابطة هذه هي زينب ولا نعلم لابن مسعود ، (٤) امرأة غيرها ، فقد أخبر لن ما يتصدق به (١) في نسخ المال : ذلك ، والمثبت من ع .

(٢) ساططة من ع .

(٣) في ص : صناكا .

(٤) سغط من الأصل ، رلصترك بالهان! بسهم .

كتاب الزكاة / باب فضل النفقة الصدقة على الأقربين ...

الخ ٥٢١ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَسَّأَلَهُ .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ هُمَا " فَقَالَ : امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَنْ الزَّهْدَ أَنْبِ ؟) قَالَ : امْرَأَةٌ غَنَدِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ : اهُمَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ) .

٤٦ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ ،

حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ .

حَدَّثَنِي شَقِيقٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةٍ إِنَّمَا هُوَ مِنْ صِنْعَةٍ يَدُهَا ، يَدُلُّ أَنَّهُ فِي / التَّطَوُّعِ ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَمْرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ وَقَالَ : (إِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ) وَأَنَّ امْرَأَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ [أَخَذَتْ] (١) حَلِيهَا لِتَتَصَدَّقَ بِهِ [وَقَالَتْ : لَعَلَّ اللَّهَ لَا يَجْعَلُنِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَكَلِمَتُهَا فِي ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِتَتَصَدَّقَ بِهِ] (٢) عَلَى وَلَدِهِ ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) [فَسَأَلَتْهُ] (٣) ، فَقَالَ : (تَصَدَّقِي عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ) (٤) ، فَهَذَا مِنْ صَدَقَتِهَا لِتَنْجُو مِنَ النَّارِ .

وَجَبَّيْهَا بِجَمِيعِهِ يَدُلُّ أَنَّهُ فِي التَّطَوُّعِ وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ : (أَنْجَزِي) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْفَرَضُ ، وَيَجْرِي مَعْنَى تَتَوَبَّعَ عَنْ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَجْنَابِ كَمَا قَالَ : { لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ ابْنِ شَيْءٍ } (٥) ، أَيْ لَا يَنْبَغُ .

وقد أجمع العلماء أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة ، ومن قال بالصدقة في الحلي : عمر وابن مسعود في جماعة من الصحابة ، وابن المسيب وابن سيرين والزهري وجماعة من التابعين (٦) ، وقاله الكوفيون .

ومن قال : لا زكاة فيه : ابن عمر (٧) على اختلاف عنه ، وجابر وعائشة وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك وأحمد وإسحق ، وأظهر قول الشافعي (٨) .

واختلفوا في المرأة هل تعطى زوجها الشافعي وأبو يوسف وابن الحسن وأبو ثور

وابن (٩) عبيد وأشهب من أصحابنا ، إذا لم يصرفها إليها فيما يلزمه لها ، ولم يجزه مالك وأبو حنيفة (١٠) .

واختلف فيه على أحمد ، وأجمعوا على أنه لا يدفعها إلى والدته وولده في حال يلزمه الانفاق عليهم ، واختلفوا في دفعها إلى المحتاجين من القربات ،

(١) ساقطة من س .

سقط من الأمل ، واستدرك بالهامث ! .

(٣) ساقطة من س .

البخارى ، كالزكاة ، بالزكاة على الأقارب ١ / ١٤٩ .

وقد سبق رواية جزء منه في مسلم ، كالأيمان ! ببيان نقصان الايمان بنقص الطاعات .

البقرة : ٤٨ .

لفظ : الا صتدكار ٨ / ٧١ .

الا صتدكار ٨ / ٦٨ ، الحاوى ٣ / ٢٧٢ .

لطاوى ٣ / ٢٧١ .

(٩) في س : نبو .

(١ / الحاوى ٣ / ٣ هـ .

(٥) (٦) (٧) (٨)

١ / ١٦٧

٥٢٢ كتاب الزكاة / باب فضل النفقة والصدقة على الأقرب ...
إنح عبد الله .

قَالَ : فَذَكَرْتُ لِإِبْرَاهِيمَ .

فَخَدَّثَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، بِمِثْلِهِ ، سَوَاءً .

قَالَ : قَالَتْ : كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ .

فَرَأَى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (تَصَدَّقْنَ ، وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ) .

وَسَاقِ الْحَدِيثِ .

بَنَحُو حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ .

٤٧ - (١٠٠١) حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَنِي أَبِي سَلَمَةَ ؟ أَنْفَقْتُ عَلَيْهِمْ ، وَلَسْتُ

بِتَارِكْتِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا ، إِنَّمَا هُمْ بَنِي .

فَقَالَ : (نَعَمْ ، لَكَ فِيهِمْ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ) .

(...) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ،

بِمِثْلِهِ .

٤٨ - (١٠٠٢) ! ثَنَا عُبيد الله بن معاذ العنبري ، حَدَّثَنَا أَنْ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ ،

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ

وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ بِالْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ ، وَأَصْلُ الْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ لثَلَاثُ أَسْبَابٍ لِقَطْعِ صَلَاتِ أَرْحَامِهِمْ مِنْ غَيْرِهَا

(١) ، وَضِياعٌ مِنْ عَدَاهِمُ بِمِيلِ النَّفْسِ إِلَى الْأَقْرَابِ دُونِهِمْ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرَاهُمْ [أولاد ابن مسعود] (٢) مِنْ غَيْرِهَا ، لِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْطَى صَدَقَتَهَا بَنِيهَا ، وَمَا قَالَهُ (٣) أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ

ذَلِكَ يَعْضُدُهُ فِي الْكِتَابِ : (عنها وعن صاحبها وعلى أيتام في حجورهما) ، لَكِنْ فِي الْبَخَارِيِّ فِي خَبَرِهِمَا - أَيْضًا - قَوْلُهَا : (زعم ابن مسعود

أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم ، فقال : (صدق زوجك وولدك أحق) (٤) .

وأما دعواه الاجماع فمالك وجهور العلماء يقولون : إن أعطى صدقته من لا تلزمه نفقته من القرابة أجزى (٥) ، والأم عندهم لا تلزمها نفقة بنينا .

وقولها لبلال : (ولا تخبره من نحن) (٦) ، ثم أخبر بهما بلال النبي (صلى الله عليه وسلم) حين سأله ،

(١) انظر : لطاوى ٣ / هـ ٣ .

(٢) في س : لابن سعود .

(٣) في س : وما ظنه .

(٤) البخارى ، كالزكاة ، بالزكاة على الأقارب ١ / ١٤٩ .

(٥) الممى ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٦) حديث رقم (٤٥) بالباب .

كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ...

إنح ٥٢٣ (صلى الله عليه وسلم) ؛ قَالَ : (إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا ، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً لَا .

(...) وحدثناهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ .

ح وَحدثناهُ أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

٤٩ - (١٠٠٣) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِشٍ ! ، عَنْ هِشَامِ

ابْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ .

قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمَّي قَدِمَتْ عَلَى ، وَهِيَ رَاغِبَةٌ - أَوْ رَاهِبَةٌ - أَفَأَصْلُهَا ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

٥٠ - (...) وَحدثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَاشَا أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ

أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَنْبَكٍ ، قَالَتْ : قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَلِحْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَلْ أُمِّي ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكِ) .

ليس فيه إباحة كشف أمانة السر ، إما لأن بلالا فهم من القصة أن ذلك ليس على إزام الكتم ، وكأن معناه : ما عليك ألا تعلمه بنا إذ لا ضرورة إلى ذلك ، أو لأن النبي - عليه السلام - لما سأله لزمته إجابته ، وكان فرضا عليه إعلامه بذلك ، مع أنه لا مضرة عليهما في ذلك .

وقولها : (إن أُمِّي قدمت على وهي راغبة - أو راهبة - أفأصلها ؟ قال : نعم) : والصحيح ما في الرواية الأخرى : (راغبة) دون شك ، قيل : راغمة عن الإسلام وكرهه له ، وقيل : راغبة طامعة فيما أعطيتها من الرغبة والحرص .

وقد ذكر أبو داود هذا الحديث وقال فيه : (قدمت على أُمِّي راغبة في عهد قريش وهي راغبة مشركة) (١) فالأول وبالباء ، أى طالبة صلتى ورفدى ، والثانية بالميم ، أى كارهة للإسلام ساخطة له .

١٣٠١٥ (١٥) باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

١٣٠١٦ (١٦) باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

فيه جواز صلة المشرك ذى القرابة والحرمة والذمام .

وأما المذكورة قتلة بنت عبد العزى العامرية القرشية ، ويقال : قتيلة - مصغرة - وكلاهما بقاء بائنتين فوقها ، وقيل فيها : { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ } الآية (٢) .

وقوله : (إن المسلم إذا أنفق على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة) حجة أن الأعمال إنما الأجر فيها بالنيات والاحتساب .

(١) سقئى داود عن أسماً ، كالزكاة ، بالصدقة على أهل الذمة ١ / مه ٣ .
(٢) ١ لممتحنة : ٨ .

٥٢٤
كتاب الزكاة / باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

(١٥) باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

٥١ - (١٠٠٤) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا محمد بن بشر .

حدثنا هشام عن أبيه ، عن عائشة ، أن رجلاً أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : يارسول الله ، إن أمي أفتلتت نفسها لم توص ، وأظنها لو تكفمت تصدقت ، أفلهما أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : (نعم) .
(...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد .

ح وحدثنا أبو كريب ،

ص كص ، ص ص ص ص ص يكل ص يره " ، ، ٥٥ ص - يره ، لم ه ص نكص ص ص ، ه ، حدثنا أبو أسامة .

ح وحدثني علي بن حجر ، أخبرنا علي بن مسهر .

ح حدثنا الحكم بن

وقوله : (إن أقي افتلتت نفسها) : كثر روايتنا فيه بفتح السن على المفعول الثانى ، ويصح الرفع على ما لم يسم فاعله ، ورواه ابن قتيبة : اقللت بالقاف ، وفترها أنها كلمة يقال لمن مات فجأة ، ويقال - أيضاً - لمن قتلته الجن والعشق ، ورواه الجمهور بالفاء .
قال الإمام : قال أبو عبيد : معناه : ماتت فجأة فلتة .

وكل فعل (١) فعل على غير تمكث (٢) فقد اقللت ، ويقال : اقللت الكلام واقترحه [واقتضبه] (٣) ، إذا ارتجله .

وأما قوله فى الصدقة عنها : فإن الاتفاق على أن الصدقة بالمال عن الميت نافعة .

واختلف فى عمل الأبدان ، فمن قاسه على المال جعله نافعا ، ومن أخذ بقوله تعالى : { وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى } (٤) جعله غير نافع ، فإن عورض بعض من يقول : إن عمل الأبدان لا ينفع بالحج عن الغير ، قيل : هو عبادة غلب المال فيها على عمل البدن ، فردت إلى حكم الصدقة بالمال عن الغير على الجملة ، ويحتج من قال : إن عمل البدن نافع بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (من مات وعليه صوم صام عنه وليه) (٥) ، فيصير الخلاف مبنيًا على

(١) فى ع : أمر .

(٢) كذا فى الأصل ، س ، وفى ع : مكث .

(٣) ساقطة من ع .

(٤) ١ لنجم : ٣٩ .

(٥) صحيح البخارى ، كالصوم ، بمن مات وعليه صوم ٣ / ٤٦ ، سقئى داود ، كالصوم ، بفيمن مات وعليه صوم ١ / ٥٥٩ .

كتاب الزكاة / باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

موسى ، حدثنا شعيب بن إسحق ، كلهم عن هشام ، بهذا الإسناد .

وفى حلبى أبى أسامة : ولم توص .

كما قال ابن بشر .

ولم يقل فلک الباؤون .

٥٢٥

معارضة الحديث ظاهر الآية ، فمن قدم الحديث جعل ذلك نافعا ، [ومن قدم الظاهر لم يجعله نافعا] (١) .

قال القاضى : وقوله [هنا ، (٢) (إن تصدقت) بكسر الهمزة ، ولا يصح غيره لأنه

إنما يسأل عما لم يفعله بعد ولم يقع .

(١) من هان!س .

(٢) ساقطة من س .

١ / ١٦٧

٥٢٦ كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصدقة يقع على ...

إلخ

(١٦) باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

٥٢ - (١٠٠٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة .

ح وحدثنا أبو بكر بن

أبي شيبة حنا لنا نكاد بن العوام ، كلاهما عن ! مالك الأشجعي ، عن ربي بن حراش ، عن حذيفة - في حديث قتيبة .

قال : قال نبيكم (صلى الله عليه وسلم) .

وقال ابن أبي شيبة : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) - قال : (كل معروف صدقة) .

٥٣ - (١٠٠٦) حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي ، حدثنا مهدي بن ميمون ، حدثنا وأصل مولى أبي عينة عن يحيى بن

عقيل عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود الثبي ، عن أبي فز ، أن ناساً من أصحاب النبي كلفقوا للنبي (صلى الله عليه وسلم) :

يارسول الله ، ف! ب أهل الدثور بالأجور ، يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول أموالهم .

قال : (أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة كل ، وأمر

[قال القاضي] (١) : وقوله : " ذهب أهل الدثور بالأجور " : أنهم أصحاب الأموال الكثيرة ، [والدر : المال الكثير ، (٢)] .

وقوله : (أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ، بكل تسبيحة صدقة) الحديث ، يحتل تسميتها صدقة ، [أي لها أجر كما للصدقة أجر

، وأن هذه الأفعال تماثل الصدقات في الأجور ، وسماها صدقة] (٣) على طريق المقابلة وتجنيس الكلام ، أو يكون سماها من معناها

إذ في اسم الصدقة على ما قيل : لما فيها من الدليل على صدق الإيمان وصحته ، فذلك سائر الطاعات فيها ذلك [وقد قيل] (٤) : /

صدقة على نفسه ، أي بهذه الحسنة .

وقد أشار بعض أصحاب المعاني إلى تخصيص الفقراء بهذه الأجور وقيامها لهم مقام الصدقات .

وقد يحتج بقوله : (قد جعل الله لكم) ، ويتأول قوله في الحديث الآخر : { قلك فف! الذ يؤتيه من يشاء } (٥) على هذا ، وقال

بعضهم : بل يرجع إلى ما رأى منهم من

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصك ، والمثبت من س .

(٥) ١ لما ثد : ٥٤ .

كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصدقة يقع على ...

إلخ ٥٢٧ بالمعروف صدقة! ، ونهى عن منكر صدقة! ، وفي بضع أحدكم صدقة! .

قالوا : يارسول الله ، أياي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : (أرايتم لو وضعها في حرام كان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها

في الحلال كان له أجرا) .

الفهم والعلم بقوله : ا لكم بكل تسبيحة صدقة) ويحتج بهذا من يفضل الفقراء ، وهذا غير ظاهر الحديث ، وأن معنى قوله : { ذلك

فف! الفه يؤتيه من يشاء } : المال وفعل المعروف منه ، وبهذا احتج من يقول بتفضيل الغني .

وقوله : (كل معروف صدقة) : أى له حكمها فى الثواب عند الله .

وقوله : (فى بضع أحدكم صدقة) : [فيه بيان أن المباحات تعرفها النيات الصادقة طاعات] (١) .

قال الإمام : البضع : الجماع ، والبضع فى غير هذا : الفرج .

وقال الأصمعى : مَلَكُ فلان بضع فلانة : إذا ملك عُقْدَةً نكاحها وهو كناية عن موضع الغشيان والمباضعة المباشرة ، والاسم البضع .

قال الإمام : [البضع : الجماع والبضع] (٢) ، لا يقال : إن قولهم : (أَيَأْتِي أَحَدُنَا ضَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟! إِنَّمَا بَعْدَ عِنْدَهُمْ عَلَى

طَرِيقَةِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّقْبِيحِ وَالتَّحْسِينِ مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ ، وَأَنَّهُ لَا يُوجِرُ إِلَّا عَلَى فَعْلِهِ ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا بَعْدَ عِنْدَهُمْ عَلَى مَا عَاهَدُوهُ

مِنْ حَكْمِ الشَّرِيعَةِ ، وَتَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَجُورَ تَكُونُ بِقَدْرِ الْمَثَاقِ ، وَهَذَا مِمَّا يَدْعُو إِلَيْهِ الطَّبَعُ (٣) وَتَسْتَلْذُهُ .

ووجه مراجعتهم له (صلى الله عليه وسلم) لا إنكار منهم للوحى ، ولكنه يحتمل أن يكون أودوا أن

يبين لهم موضع الحجة ، فبين لهم وقاس القياس المتقدم ، وهذا القياس [المتقدم] (٤) الذى قرر ضرث من قياس (٥) العكس ،

وفى العمل به خلاف بين أهل الأصول .

وهذا الحدوث تقوية لأحد القولين .

قال الإمام : ذهب الكعبي إلى أنه ليس فى الشريعة مباح ، قال : لأن كل فعل يفعله العبد ، من مشى وأكل وشبهه ينقطع به عن

معصية فقد صار مأجوراً فيه ، من جهة كونه قاطعاً له عن المعصية .

وأقل ما يبطل (٦) [عليه] (٧) به هذا المذهب أن نقول : ينبغى أن

(١) سقط من ع .

(٣) فى س ، ع : الطباع .

(٥) فى الأصل قيام ، والمثبت من س .

(٧) ساقطة من س .

(٢) سقط من س ، ع المطبوعة .

(٤) من س .

(٦) فى ع ، المطبوعة : نبطل .

٥٢٨ كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصدقة يقع على ...

إنح ٥٤ - (١٠٠٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّتَبِيُّ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَابِمَ - عَنْ زَيْدٍ ؛

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَابِمَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرُوحٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنَّهُ خُلِقَ

كُلُّ إِنْسَالٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةِ مَفْصِلٍ ، فَمَنْ كَثُرَ اللَّهُ ، وَحَمِدَ اللَّهُ ، وَهَلَّلَ اللَّهُ ، وَسَبَّحَ اللَّهُ ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ ، وَعَزَلَ حَجَرًا

عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ ، وَأَمَرَ

يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَأْجُورًا فِي الزَّانَا إِذَا تَشَاغَلَ بِهِ عَنْ مَعْصِيَةٍ أُخْرَى فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ إِشَارَةٌ [بِتَعْلُقِ هَذَا الْمَعْنَى]

(١) لَأَنَّهُ جَعَلَهُ مَأْجُورًا فِي وَضْعِ نَظْفَتِهِ فِي الْحَلَالِ لَمَّا صَدَّ ذَلِكَ عَنْ وَضْعِهَا فِي الْحَرَامِ قِيلَ : لَا تَعْلُقْ لَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَ هَاهُنَا

إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْقَصْدِ إِلَى الْإِسْتِعْفَافِ بِالْحَلَالِ عَنِ الْحَرَامِ ، وَلَوْ قَصِدَ بِفَعْلِ الْمَبَاحِ الْإِنْقِطَاعَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ لِأَجْرِ عَلَى قَصْدِهِ [لِذَلِكَ]

(٢) ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَرَادَ بِهَا ذِكْرَ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْرِيبِ إِلَى أَفْهَامِهِمْ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ [لَهُمْ] (٣) : أَلَيْسَ قَدْ صَحَّ

فِي عُقُولِكُمْ أَنَّ اللَّذَّةَ بِالزَّانَا يَتَعْلَقُ بِهَا الْإِثْمُ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ طَبِيعِي ، فَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُوجِرُوا عَلَى فَعْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحَلَالِ وَإِنْ كَانَ

طَبِيعِيًّا .

وهذا التأويل الثانى إنما يصح فى حق من فهم عنه استبعاد تعلق التكليف بالشهوة لما كانت طبيعة ، ولم يتعرض لما سوى ذلك مما

يفترق فيه أحكام (٤) التكليف .

[قال الإمام] (٥) : قوله فى الحديث عدد تلك الستن والثلاثمائة السلامى : قال أبو عبيد : السلامى فى الأصل عظم فى فرسن البعير

، فكان المعنى : على كل عظم من عظام ابن آدم صدقة .

قال في حديث خزيمة : حتى آل (٦) الستلامي ، يريد رجوع إليه المخ ، يقال : [هو] (٧) آخر ما بقي فيه المخ .
قال القاضي : قد ذكر أول الحديث خلى الإنسان على ثلاثمائة وستين مفصلاً ، ثم سماها بعدد السلامي ، فدل أن ذلك أراد .
وقوله : (وعزل حجرا عن طريق الناس أو شوكة أو عظما) : كذرونا ، وعند بعضهم : (غصناً) وكلاهما يخرج له معنى صحيح ،
كما قال في الحديث الآخر : (نزع غصن شوك من الطريق فشكر الله له ذلك) .

(١) في س ، ع : يتعلق بها الكعبي .

(٣) من س .

(٥) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٧) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع ، س .

(٢) في ع : إلى ذلك .

(٤) في الأصل : أحوال ، والمثبت من س ، ع .

(٦) في المال : إلا ، والمثبت من ع .

كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصدقة يثتج على ...

إلخ

٥٢٩

بمعروف ، أو نهى عن منكر ، عَدَّ تِلْكَ السَّتينِ وَالثَّلَاثِ مِائَةِ السَّتْلَامِي ، فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زَحَرَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ) .
قَالَ أَبُو تَوْبَةَ : وَرَبَّمَا قَالَ : (يُمْسِي) .

(...)

! وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَهِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ ، أَخْبَرَنِي أَخِي زَيْدٌ ، بِهِمَا الْأَسْنَادُ .
مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (أَوْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ) وَقَالَ : (فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَئِذٍ) .

(...)

! وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ ، حَا شَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ يَعْنِي
ابْنَ الْمُبَارَكِ - حَا شَا يَحْيَى ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُوحٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (خُلِقَ كُلُّ إِنْسَالٍ) بِخَوِّ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ زَيْدٍ .
وَقَالَ : (فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ بَا) .

٥٥ - (١٠٠٨) ! حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ
وَقَوْلِهِ : لَا تَمْسُكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ) مِثْلُ قَوْلِهِ : (مَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَتْ

لَهُ حَسَنَةٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَايَ ! ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا (١) ، لِأَنَّهُ فِي تَرَكَ الشَّرِّ لَمْ يَنْهَى عَنْهُ طَاعَةً ، وَامْتِثَالًا لِمَا أَمَرَ بِهِ وَسَمَّاها صَدَقَةً
عَلَى مَا قَدَّمَاهُ .

وقوله : عدد تلك الستن والثلاثمائة السلامي : [كذا رويناه ، وصوابه في العربية وثلاث وثلاثمائة السلامي] (٢) .

وفيه عظيم ما أوتيه - عليه السلام - من الإحاطة بعلوم الدين والدنيا ، وجواز معارف الأمم ، وحقائق التشريع والطب .

وقوله : (فإنه يمسي وقد زحج نفسه عن النار) ؛ كذا رويناه عن عامتهم بالسين المهملة ، وعند الطبري : (يمشي) بالمعجمة ، وبعبكسه
لهم آخر الحديث .

ثم قد ذكر مسلم الاختلاف فيه بالسين المهملة ، في حديث الدارمي ، وبالمعجمة في حديث ابن نافع (٣) .

(١) راجع كالأيمان ، بإفهام العبد بحسنة كتبت ، وأنا هم بسبيئة لم تكت رقم له (١٢) وما بعدها .

والحديث في الصحيحة المطبوعة من مسلم ليس بهذا اللفظ .

(٢) في هامش! الأصل ، ولا يتطاع قربها ، والمثبت من س .

(٣) ذكره القاضي ، وهو شيخ شيخ مسلم ، وكان الأولى أن يأتي بالراوى الأحنى وهو شيخ مسلم : (حن لبن على لطلوانى) كما هى عادته كما فكر تففاً شيخ مسلم .
الدارمى .

١٣٠١٧ (١٧) باب فى المنفق والممسك

١٣٠١٨ (١٨) باب الترغيب فى الصدقة قبل ألا يوجد من يقبلها

٥٣٠ كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصدقة يقع على ...

إنح سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَنِّهِ ، عَنْ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ !) قِيلَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : (يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَبَيْتَهُ ! ثَقُ) .

قَالَ : قِيلَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ؟ قَالَ : (يُعِينُ فَالْحَاجَةُ الْمَلْهُوفِ) قَالَ : قِيلَ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ؟ قَالَ : (يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ) .

قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قَالَ : (يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ !) .

(...) وحدثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

٥٦ - (١٠٠٩) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبَهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَذَكَرَ أَحَ الْبَيْتِ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ! كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ) .

قَالَ : (تَعْدُلُ بَيْنَ الْاَلَتَيْنِ صَدَقَةٌ ! ، وَتَعِينُ الرِّخْلَ فِي إِثْنِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ !) .

قَالَ : (وَاهْلِيَةُ الطَّيْتَةِ صَدَقَةٌ ! ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ ! ، وَتُمِيطُ الْأَفَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ !) .

وقوله : (على كل مسلم صدقة) [و (١) فى البخارى (٢) : (كل يوم) ، وفى مسلم : (بعدد) ، كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم) قيل : هو إيجاب حض وترغيب على اكتساب الأجر بهذه الأعضاء وتصريفها فى طاعة الله ، فهى صدقة (٣) .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) لم أجد هذه اللفظة فى صحيح البخارى ، وهى فى الأدب المفرد له .

(٣) فى س : صدقتها .

كتاب الزكاة / باب فى المنفق والممسك

٥٣١

(١٧) باب فى المنفق والممسك

٥٧ - (١٠١٠) وحدثنى الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَا ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِى سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - حَدَّثَنِى مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرَرَدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ أَلْعَبَادُ فِيهِ ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ، فَيَقُولُ أَحَدُكُمَا : اللَّهُمَّ اعْطِ مَنْفَقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ ، أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا) .

وقوله : (ما من يوم يصبح إلا ملكان ينزلان ، فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا) : هذا - والله أعلم - فى الإنفاق فى الواجبات [والمندوبات] (١) والحقوق المتعينة فى المال والإنفاق بالمعروف ، ويصدق قوله تعالى : { وَمَا أَنْفَقْتُمْ ثَنًا ثَالِثًا ! فَهُوَ يُخْلِفُهُ } (٢) ، وقوله : { وَلَا تَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسْطِ } (٣) .

وقوله - عليه السلام - للذى أراد الصدقة بجميع ماله : (أمسك عليك بعضه فهو خير

لك) (٤) (٥) ، وفيه الحض على الإنفاق ورجاء قبول دعوة الملائكة .

(١) صائطة من س ، والمثبت من الأصل .

(٢) سبأ : ٣٩ .

(٣) ١ لاسرء : ٢٩ .

(٤) فى س : خير له ، وليثبت من الصحيحة المطبوعة للبخارى والأصل .

(٥) للبخارى ، كالزكاة ، بلا صدقة إلا عن ظهر غنى ، عن كعب بن مالك بلفظ : (أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك) (٢ /

١٣٩ ، وكذا أبو داود ، كالأيمان والنذور ، بفيمن نذر ن يتصدق بماله ٢ / ١٥ .

٥٣٢

كتاب الزكاة / باب الترغيب فى الصدقة قبل ألا يوجد من يقبلها

(١٨) باب الترغيب فى الصدقة قبل ألا يوجد من يقبلها

٥٨ - (١٠١١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير ، قالا : حدثنا وكيع ، حدثنا شعبة .

ح وحدثنا محمد بن المثنى - واللفظ له - حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن معبد بن خالد ، قال : سمعت حارثة بن وهب يقول

: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (تصدقوا ، فيوشك الرجل يمشي بصدقته ، فيقول الذى أعطىها : لو جسنأ بها

بالأمس قبلتها ، فأما الآن ، فلا حاجة لى بها ، فلا يجد من يقبلها) .

٥٩ - (١٠١٢) وحدثنا عبد الله بن براد الأشعرى ، وأبو كريب محمد بن العلاء ،

١٣٠١٩ (١٩) باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتريتها

قالا : حدثنا أبو أسامة عن برید ، عن أبي برة ، عن أم! موسى ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : اليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الثهب ، ثم لا يجد أحدا يأخذ منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلتن به ، من قلة الرجال وكثرة النساء لا .

وفى رواية ابن براد : (وترى الرجل) .

٦٠ - (١٥٧) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - وهو ابن عبد الرحمن القارى - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله عليه قال : لا تقوم الساعة حتى يكثر المال وبقيض ، حتى يخرج الرجل بركة ماله فلا يجد أحدا يقبلها منه ، وحتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً .

٦١ - (...) وحدثنا أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عتيق أبي يونس ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، فيفيض حتى يهم رذ المال من يقبله منه صدقة ، ويدعى إليه الرجل فيقول : لا أرب لى فيه) .

٦٢ - (١٠١٣) وحدثنا وأصل بن عبد الأعلى وأبو كريب ومحمد بن يزيد الرفاعى - واللفظ لأصل - قالوا : حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه ، عن أبي حازم ، عن

كتاب الزكاة / باب الترغيب في الصدقة قبل ألا يوجد من يقبلها ٥٣٣ هـ رِيرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (نَقِيءُ الْأَرْضِ أَفْلَازٌ كَبَلٌ ! أَمْثَالُ الْأَسْطُوانِ مِنَ النَّسَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَتَلْتُ ، وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَطَعْتُ رَحِمِي ، وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدِي ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا) .
وقوله : (تقىء الأرض أفلاذ كبدها) ، قال الأمام : أى تخرج الكنوز المدفونة / فيها .

قال ابن السكيت : الفلذ لا يكون إلا للبعيد ، وهو قطعة من كبده ، يقال : فلذة واحدة ، ثم يجمع فلذا ، وأفلاذاً .
أو هى القطع المقطوعة طولاً ، وهذا مثل قوله تعالى : { وَأَخْوَجاتِ الْأَرْضِ أَثْقَالُهَا } (١) ، وسمى ما فى الأرض كبداً تشبيهاً بالكبد الذى فى بطن البعير وخص الكبد ؛ لأنه من أطايب الجذور .
وقوله : (تقىء) : أى تخرج وتظهر .

قال القاضى : حكى أبو عبيد عن الأصمعى الحذة والفلذة والحذية : ما قطع طولاً من اللحم ، ولم يخص كبداً من غيره .
وقوله : (أمثال الأسطوان من الذهب والفضة) : بضم الهمزة والطاء ، هى السوارى يعنى لعظم ما خرج فيها من البدرات والكنوز .
وقوله : (ما تصدق أحد بصدقة من طيب .

ولا يقبل الله إلا الطيب) : قيل : الطيب ها هنا : الكسب من الحلال ، كما قال تعالى : { أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْوَجاتِ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ } (٢) .

وقوله فى الأحاديث : فى كثرة المال وحتى لا يوجد من يقبل الصدقة ، فيه الحىض على الصدقة مادام وقت قبولها .
وفيه إخبار النبى (صلى الله عليه وسلم) بما يكون ولا بد من كونه إن كان قاله ، فإنه لا يقول إلا حفا .

وقوله : (حتى يهغ الرجل من يقبل [منه] (٣) صدقته) ، بضم الياء وفتح اللام ،

أى يحزنه طلبه وعدمه ، يقال : أهله إذا أجزه ، قال الأصمعى : وهفنى : أذابنى ، ومنه قوله : همك ما أهمك ، أى أذاب شجبك ما أجزك وأغمك ، وقد تكون هنا (يهم الرجل) بفتح الياء [وضم اللام] (٤) أى يقصده فلا يجده ، يقال : هم بالشىء إذا قصده

(١) الزلزلة : ٢ .

(٢) البقرة : ٢٦٧ .

(٣) من س .

(٤) فى س : بضم الباء ، وهو خطأ ، والمثبت من الأصل والأبى .

١ / ١٦٨

٥٣٤

كتاب الزكاة / باب الترغيب فى الصدقة قبل ألا يوجد من يقبلها

وقوله : (لا أرب لى فيه) : أى لا حاجة ، وما ذكر من كثرة النساء وقلة الرجال ، قيل : لقلتهم بكثرة الفق وبقا النساء إيامى ، [ومعنى (يَلْذَنَ به) : أى يلجأن إليه ويطفن به ، وأصله الستر ، كأنهن يستترن بالإستار إليه ، ومنه : فلاذ منى بشجرة ، أى استتر بها .
كتاب الزكاة / باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتريتها

٥٣٥

(١٩) باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتريتها

٦٣ - (١٠١٤) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي صَمْعَدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ :
! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا تَمَثَّقَ أَحَدٌ بِصَمْتَةٍ مِنْ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ، إِلَّا أَخْنَأَ الرَّحْمَنُ بِمَعْنِهِ ، وَإِنْ

كَانَتْ تَفَرَّةً ، فَتَرَوْنِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ ، كَأَنِّي أَحْذَرُ فُلُوءَهُ أَوْ كَانَ

٦٤ - (...) ! ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ كَثَدٍ أَوْحَنَ أَقَارِي -

عَنْ سُئِلَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : لَا يَتَصَقَّ أَحَابِرَةٌ مِنْ كَسْبِ طَيْبٍ إِلَّا أَخْنَأَ الْقَهْ بِمَيْنِهِ ، فَيَرْبَهَا كَمَا لُرِّي أَحَدُغُ فَلُوهُ أَوْ دَفُوصُهُ ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَعْظَمَ) .

وقوله : (بصدقة من [طيب] (١)) : أى من كسب حلالى ، ويفوه قوله فى الحديث الآخر : (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً) ، ثم ذكروا آخر الحديث : (الوجل يمد يديه إلى السماء ومطعمه حرام ومشربه حرام) ، ومعنى تسمية الله بالطيب هنا ولم يأت فى حديث الأسماء ، أى المنزه عن النقائص ، بمعنى القدوس .

[وأصل الطيب! (٢) : الزكَا والطهارة والسلامة من الخبث ، والاستطابة : التنظيف من القدر والطهارة منه ، وقيل : سميت المدينة طابة وطيبة ، من الطيب ، وهو تطهيوها من الشرك وظهور الإسلام بها وقيل غيره ، مما سنذكره إن شاء الله .

وقوله : (إلا أخذها الله بيمينه فيربها كما يربى أحدكم فلوه أو فصيله) ، وفى حديث آخر : (فتربو فى كف الرحمن) ، وفيه : (فلوه لو فصيله حتى يكون مثل الجبل) : الفلو ، بفتح الفاء وضم اللام [وتشديد الواو ، (٣) غير واحد من اللقويين ، انه المهر ، وبه فسره الهروى ، [و (٤) فى حديث آخر سُمي بذلك لأنه فُلِي عن لَمه ، أى غزل (٥)

(١) ساقطة من ص .

(٢) فى ص : وأصله .

(٣) سقط من ص .

(٤) ساقطة من س .

(٥) تقول : الغزل من الظباء الشادن قبل الاثناء حين يتحرك ويمشى ، وفى الأبي : (عزل عنها) ، مادة (غزل) .

٥٣٦ كتاب الزكاة / باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (...) وحديثي أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعنى ابن زريع - حدثنا روح بن القاس ! .

ح وَحَاشِيَهُ أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ الْأَوْدِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بَحْلٍ - كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

فِي حَلِيفِ رَوْحٍ : (مِنَ الْكَسْبِ الثَّيْبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا) ، وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ : (فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا) .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ اثْنَا طَاهِرٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ عَنْ سُهَيْلٍ .

٦٥ - (١٠١٥) وحديثي أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا فضيل بن مرزوق ، حدثني عدي بن ثابت عن أبي

حازم ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيْبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيًّا!) ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ

الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ، فَقَالَ : { يَا أَيُّهَا الزُّمْلُ كُنُوا مِنَ الْإِلْيَافِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنْطِ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيغَ } (أ) وَقَالَ : { يَا أَيُّهَا الذِّ

- إِنَّا كُلُّوَا مِنْ طَيِّبَاتِ مَايزَقْنَاكُمْ } (٢) .

ثُمَّ ذَكَرَ الرُّخْلَ يُطِيلُ السَّفَرَ ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ .

يَارَبِّ ، يَارَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذَى بِالْحَرَامِ ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِنَلِّكَ) .

واتحد .

وحكى بعضهم : فلو بكسر الفاء وسكون اللام ، وأتكر ابن دريد غير الوجه الأول ، والفصيل : الذى فصل عن رضاع أمه من الإبل .

والقلوص : الناقة من الإبل ، ولا تكون إلا [فتية] (٣) أنثى ، لا يقال للذكر .

قال الإمام : قد ذكرنا استحالة اتصاف الباري - سبحانه - بالجوارح ، وأن هذا وأمثاله

إنما عبر به - عليه السلام - على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه ، فكفى ها هنا عن قبول الصدقة بأخذها بالكف واليمن ، وعن تضعيف أجرها بالترية .

قال القاضي : لما كان الشيء الذي يرتضى ويعز يتلقى باليمن [ويؤخذ بها استعمال

(١) المؤمنون : ٥١ .

(٢) البقرة : ١٧٢ .

(٣) ساقطة من س .

١٣.٢٠ (20) باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر

كتاب الزكاة / باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتريتها ٥٣٧ في مثل هذا للقبول والرضى ، كما قال : تلقاها عراة باليمن وقيل : وعناها هاهنا بنعمته [(١) ، يريد سرعة المبادرة ليعلمها فلما استعار بهذه الخصال والأفعال الجميلة من خصال المجد وأنه استعار للمبادرة لفعلها تلقى (٢) بالبيئ على العادة فيما تحرص عليه وتبادر إليه ، ويقبلها تفضله الواسع ، وقيل : عبر باليمن ها هنا عن جهة القبول والرضى إذ الشمال بصدده في هذا وغيره .

وقد فرق الله بين أصحاب اليمن والشمال ، وقد قيل : إن المراد هنا بكف الرحمن ويمينه كف المتصدق عليه ويمينه ، دافقتها إلى الله إضافة ملك واختصاص بوضع هذه الصدقة لوجهه فيها ، وقد قيل في تزكيتها وتعظيمها حتى تكون مثل الجبل ، أن المراد بذلك تعظيم الأجر وتضعيف الثواب ، وقد يصح أن يكون على وجهه ، وأن تعظم ذاتها وتبارك الله فيها ، ويزيدها من فضله لتعظيم في الميزان وثقل ، ولعله يصح أن يكون المراد بالكف هنا كفة الميزان ، وطرف كل شيء كفه وكفيه ، وهذا الحديث يصدقه قوله تعالى : { يَمْحَقُ اللَّهُ الزَّيْبَ وَيُزَيِّدُ الصَّمَاتَ } (٣) .

(١) صقط من س .

(٢) في س : تلقيا .

(٣) البقرة : ٢٧٦ .

كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر ...

إلخ

(٢٠) باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر

أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار

٦٦ - (١٠١٦) حدثنا عون بن سلام أهوف ، حاشا زهير بن معاوية الجعفي ، عن

أبي إسحق ، عن عبد الله بن معقل ، عن عدي بن حاتم ، قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمر فليفع ! بها .

٦٧ - (...) حدثنا علي بن حجر السعدي ! إسحق بن إبراهيم وعلي بن خشرم -

قال ابن حجر : حدثنا .

وقال الأخران : أخبرنا عيسى بن يونس - حدثنا الأعمش ، عن خيثمة ، عن عدي بن حاتم ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ، ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أئمن منه فلا يرى إلا ما قلّم ، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمر) .

زاد ابن حجر : قال الأعمش : وحاشي عمرو بن مرة عن خيثمة ، مثله ، وزاد فيه : (ولو بكلمة طيبة) .

وقال إسحق : قال الأعمش : عن عمرو بن مغ ، عن خيثمة .

هلا - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن خيثمة ، عن عدي بن حاتم ، قال : ذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) النار فأعرض وأشاح ، ثم قال : (اتقوا النار) ، ثم أغرض وأشاح حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها ، ثم قال : (اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة لما . ولم يذكر أبو كريب : كأنما . وقال : حدثنا أبو معاوية . حدثنا الأعمش .

قال الإمام : وقوله : (ذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) النار ، فأعرض وأشاح) : لأشاح معنيان جد وانكمش على الإيصا باتقاء النار ، والآخر حذر النار ، [وهو في ذلك] (١) كأنه (١) سقط من ع ، والمثبت من المال . كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ...

إنح ٥٣٩ (...) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن خيثمة ، عن عدي بن حاتم ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه ذكر للنار فتعوذ منها ، وأشاح بوجهه : ثلاث مرار . ثم قال : (اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة) .

٦٩ - (١٠١٧) حدثني محمد بن المثنى العنزي ، أخبرنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن عوا بن أبي جحيفة ، عن المنذر بن جبر عن أبيه ؛ قال : كنا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صمر الثمار .

قال : لجأه قوم ! حفاة ! عراة مجتأين الثمار أو العباء ، متقلدي السيوت ، عامتهم من مضر ، بل كلهم من مضر فتمغر وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما رأى بهم من الفاقة ، فدخل ثم خرج ، فأمر بلالا فأفان وأقام ، فصلى ثم خطب فقال : يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسي إحمه { إلى آخر الآية : { إن الله كان عليكم رقيباً } (١) ، والآية آتت في الحشر : { اتقوا الذ ولتنظر نف! إن ثا قدئت لعد واتقوا الله } (٢) تصتق رجل من إيناره ، من إرهيه ، من ثوبه ، من صاع بره من صاع تمره - حتى قال - ولو بشق

ينظر إليها ، قال الأصمعي : المشيع الجاد ، والمشيع - أيضا - الحذر ، وقال الفراء : المشيع على معنيئ : المقبل إليك ، والمانع لما وراء ظهره ، قال : وقوله : (فأعرض وأشاح) : أي أقبل .

قال القاضي : قال الحربي : عن أبي عمرو : والمشيع الهارب ، وأصله بلوغ الغاية في كل شيء .

قال الحربي : فأشبهه الوجه هنا التنحية ، وهو أشبه بالإعراض ، وقال الخليل : أشاح بوجهه عن الشيء : نحاه عنه وعزل به ، وهذا يطابق أعرض .

وقوله : (اتقوا النار ولو بشق تمرة) : تحريض على الصدقة ، وأنه (٣) لا يستحق منها شيء وشق الشيء : نصفه ، ومعنى الاستتار من النار في الحديث الآخر : التوق منها .

وقوله : (مجتأين الثمار أو العباء) الثمار بكسر النون جمع ثمرة ، وهي ثياب صوف فيها تنير مثل أنصك الحلق والاجتياب : / غوير وسطها ، ومنه : { وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ } (٤) ، ثقبوه وخرموه .

وتلاوته - عليه السلام - في خطبته في الحث (٥) على صدقته : { يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة } د مها - والله أعدم - من

(١) ١ لناء : ١ .

(٤) ١ لفجر : ٩ (٢) ١ لحشر : ١٨ .

(٥) في س : الحض .

(٣) في س : وثنا .

* / ١ ب

٥٤٠ كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة ولو بشق تمره ...

إِلْحَ تَمْرَةً قَالَ : لَجَاءَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا .
بَلْ قَدْ عَجَزَتْ .

قَالَ : ثُمَّ تَبَاعَ النَّاسُ ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَتَهَلَّلُ ، كَأَنَّهُ مِنْ ابْنَةِ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بِعَمِّهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ
مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ !) .

وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْلِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ) .
تَوَلَّاهُ { وَأَنْقَوَا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَلَا أَزْحَامَ } (١١) .

وقوله : : (حتى رأيت كومين من طعام وثياب) : كذا قيده بعضهم بفتح الكاف ، ولحيده آخرون بضمها ، قال أبو مروان بن سراج :
هو بالضم اسم لما كُوِّمَ الكومة ، وبالفتح المرة الواحدة ، والكومة : الضبرة (٢١) ، والكوم : العظيم من كل ضيء ، والكوم :
المكان المرتفع كالراية وشبهها ، فالفتح هنا أولى في الحديث ؛ لأنه إنما لصد الكثرة والصبرة والتشبيه بالراية .

وقوله : (فرأيت وجه النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يتفلق كأنه ثناب) فيه وجدان : أحدهما : أنه أراد فضة مذهب ، كما قال : كانوا
فضة قد مَثَّها ذهب) يعني لحسن وجهه ونوره وإشراؤه ماء السرور فيه ، والوجه الثاني : أنه شبهه أيقنا في حسنه بالمذهب من الجلود ،
وجمعها مذاهب ، وهي ضيء كانت تصنعه العرب من جلود ، وتجعل فيه خطوطا [مذهب] (٣١) يرى بعضها إثر بعض ، وفيه يقول
الشاعر :

اتعرف رسفا كالطراء المذاهب

وسروره - عليه السلام - هنا لوجهين : أحدهما : لما ظهر من إجابة المسلمين له وبذلهم أموالهم في الله ، وجودهم بالصدقة ، والثاني :
لما فتح الله بذلك على هذه الدافة العرا المحاوٍ (٤١) .

قال الإمام : وقوله : (من حسن صنعة حسنة في الإسلام فله أجرها ، وأجر من عمل
(١١) للناء : ١ .

(٢١) في الأبى : الصرة ، والمثبت من ال مال .

(٣١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! بسهم .

(٤١) في س : للجاوي ،

١٣٠٢١ (٢١) باب الحمل أجرة يتصدق بها ، والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

١٣٠٢٢ (٢٢) باب فضل المنيحة

كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة ولو بشق تمره ...

إِلْحَ ٥٤١ (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا شَيْ عَوْنُ بْنُ أَبِي جَحْفَةَ .
قَالَ :

سَمِعْتُ أَلْ مُنْزَرَ بْنَ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَرَّ النَّهَارِ .

بِمَثَلِ حَلِثِ ابْنِ جَعْفَرٍ .

وَفِي إِيثِ ابْنِ مُعَاذٍ مِنَ الزَّيْتِ أَلَا قَالَ : ثُمَّ صَلَّى النَّهْرَ ثُمَّ خَطَبَ .
 ٧٠ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ الْمُنْذَرِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَتَاهُ قَوْمٌ مَجْتَابِي النَّارِ .
 وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِقَضَيْتِهِ .

وَفِيهِ أَهْلُ فَصْلٍ الطَّهْرِ ثُمَّ صَعِدَ مِنْبَرًا صَغِيرًا ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (أَفَا بَعْدُ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ { يَا أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّقُوا رَدُّكَ الْآيَةَ (١) }) .

٧١ - (...) وَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي الضَّحَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَلَيْهِمُ الصُّوفُ فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ ، فَقَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى إِيَّاهُمْ .
 (بها) الحديث .

هذا على نحو ما تقدم من أن المعنى (٢) على الفعل كمن فعله .
 وذكره هذا الفضل في آخر حديث الوفد المجتبي النمار لقوله [في ، (٣) أوله : (جاء رجل بصبرة كادت كفه تعجز عنها) إلى قوله : (ثم يتابع الناس) : فكان الفضل للبادي ، وللسابق الفى اقتضى من بعده فعله ، واستن بسنته .

(١) في المعلم : أعان .

(٢) ١ لئلا : أ .

(٣) مق س .

٥٤٢

كتاب الزكاة / باب الحمل أجرة يتصدق بها ...
 إلخ

(٢١) باب الحمل أجرة يتصدق بها ، والنهي الشديد
 عن تنقيص المتصدق بقليل

٧٢ - (١٠١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، حَدَّثَنَا غُنَمَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وَحَدَّثَنِيهِ

بِشْرِ بْنِ خَالِدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ : أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ ، قَالَ : كُنَّا نَحْمَلُ .

قَالَ : فَتَصَدَّقَ أَبُو عَقِيلٍ بِنِصْفِ صَاعٍ قَالَ : وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ كَثَرَتْ مِنْهُ ، فَقَالَ الْمُتَأَفِّقُونَ : إِنْ اللَّهُ لَغَنَى عَنْ صَدَقَةِ هَذَا .
 وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخِرُ إِلَّا رِيَاءً .

فَنَزَلَتْ : { الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الضَّمَمَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ (١) } .
 وَلَمْ يَلْفِظْ بِشَرْ : ب { الْمُطَّوِّعِينَ } .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ .

ح وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ .

كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ : كُنَّا نَحْمَلُ عَلَى ظُهُورِنَا .

وقوله : (كنا نحامل) ، قال القاضي : تفسيره في الحديث [الآخر] (٢) بعده : (نحامل على ظهورنا) : أى نكرى انفسنا في الحمل ،
ونتصدق بالأجرة .
(١) ١ لتوية : ٧٩ .
(٢) كه لا .
كتاب الزكاة / باب فضل المنيحة
(٢٢) باب فضل المنيحة
٥٤٣
ء ، ص ، ٥ ، ص .
ئير ، صي ، .
، سي ص ه

٧٣ - (١٠١٩) ! حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا سفيان بن عيشة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، يبلغ به : (الـ
رجل يفتح أهل تجبئ نافة ، تغدو بدم ! ، وتروح بعسن ، إن أجرها لعظيم) .
٧٤ - (٢٠) ال حدثني محمد بن أحمد نيا أبي خلف ، حاشا زكرياء بن عدي ، أخبرنا عبيد الله بن عمرو ، عهق زئدت ضيق عدي
ئن ثاب ! ت ، عهق أبي حازيم ، عن أبي
وقوله : (من منح منيحة) ويروى : (منحة غدت بصدقة ، وراحت بصدقة ، صبوحتها وغبوقها) : المنحة بكسر الميم ، والمنيحة بفتحها
وزيادة ياء : العطية والصدقة .
ثم يستعمل عرفاً عند العرب في ذوات الألبان ، تعطى مرة لينتفع بفائدتها ثم تصرف .
والصباح - بالفتح : شرب أول النهار .
والغبوق : شرب أول الليل .
ويخفضا على البدل من صدقة ، ويصح نصبهما على الظرف للزمان والوقت .
وقوله : عن أبي هريرة يبلغ به : (ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة) : معناه : يبلغ بحديثه النبي (صلى الله عليه وسلم) ويرفعه إليه ،
ويسنده عنه .

١٣.٢٣ (23) باب مثل المنفق والبخيل

وقوله : (تروح بعشاء (١) وتغدوا بعشاء) : كذا للسمرقندي ممدود بشين معجمة ،
وكذا رواه أكثرهم ، والذي سمعناه من متقني شيوخنا في الكتاب : (بعس) وهو القدح الضخم ، وهو الصواب المعروف ، وقد جاء
من رواية الحميدي (٢) في غير الأم : (بعس) (٣) بسين مهملة ، وفسره الحميدي بالعس الكبير وهو من أهل اللسان ، ولم يعرفه
(١) حديث قتاده بن النعمان ، ولفظه : لما أتيت عمي بالسلاح وكان شيخا قد عسا أو عا) .
ابن الأثير ٣ / ٢٣٨ .
(٢) الحميدي ٢ / ٤٥٧ (١٠٦١) .
(٣) يعنى رواية : (أفضل الصدقة المنيحة تغدو بعساً وتروح بعساً) ذكره ابن الأثير .
في النهاية في غريب الحديث ، قال : قال الخطابي : قال الحميدي : العسا العس ، ولم أسمعته إلا في هذا الحديث .
والحميدي من أهل اللسان .
رواه أبو خيثمة ، ثم قال : لو قال بعساس كان أجود فعلى هذا يكون جمع الصف أبدل الهمزة مع السيئ .
قال الزنجشري : العساء والعساس جمع عصي .
فانظر كيف نسب القاضي الكلام لنفسه ، ولم ينسبه إلى الخطابي .
انظر : ابن الأثير ٣ / ٢٣٨ ،
واللسان ، مادة (عسا) .

هَرِيرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ نَهَى فَذَكَرَ خِصَالًا ، وَقَالَ : (مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً ، غَدَتْ بِصَدَقَةٍ ، رَاحَتْ بِصَدَقَةٍ ، صَبُوحَهَا وَغَبُوقَهَا لَا .

هَلِ اللُّغَةُ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِ وَضَبْطَانَهُ عَنْ الْقَاضِي التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي مَرْوَانَ بْنِ سِرَاجٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكُسْرِهَا مَعًا ، وَلَمْ يَقَيِّدْهُ الْجِيَانِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنَهُ عَنْهُ إِلَّا بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ (١) .

(١) بعدها في هامش الأصل : (ومحني يمنح لي) ولرى ثن لا معنى لها .

كتاب الزكوة / باب مثل المنفق والبخیل

٧٥ - (١٠٢١) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ عَمَزُوا : وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، جَمَعَ ابْنُ هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ - أَوْ جُبَّتَانِ - مِنْ لَدُنْ تُدَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ - وَقَالَ الْآخَرُ : فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ - أَنْ يَتَمَدَّقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ - أَوْ مَرَّتْ - ! إِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يَنْفِقَ قَلَصَتْ عَلَيْهِ ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَوْضِعَهَا ،

وقوله : في حديث عمرو الناقد : (مثل المنفق والمتصدق) : هذا وهم ، وصوابه :

مثل البخيل والمنفق والمتصدق ، بدليل تقسيم الكلام .

وضرب المثل للبخیل والمنفق بعده ، وكذا جاء في سائر الأحاديث الأخر ، وكذلك في هذا الحديث أوهام كثيرة من الرواة وتحريف وتصحيف ، وتقديم وتأخير ، يبينه ، ويظهر صوابه في الأحاديث الأخر ، ومنه قوله : (كمثل رجل عليه [جُبَّتَانِ] ، وصوابه : كمثل رجلين عليهما جبتان ، وكذا يأتي في الحديث الآخر ، ومنه قوله [(١) : (جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ) ، والصواب بالنون ، كما جاء في الحديث الآخر ، خر بغير شك : (جُبَّتَانِ) والجَنَةُ : الدرع ، ويدل عليه قوله في الحديث نفسه : (وأخذت كل حلقة موضعها) ، وفي الحديث الآخر : (جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ) ، ومنه قوله : (سبغت عليه وأمرت) بالراء ، قيل : صوابه مُدَّتْ بِالْذَّالِ ، بمعنى سبغت ، وكما قال في الحديث الآخر : (انبسطت) لكنه يخرج معنى (مرت) على نحو هذا المعنى ، والسابع : الكامل ، وقد رواه البخاري : (مَادَّتْ) (٢) بدال مخففة من ماد ، إذا مَالَ ، ورواه بعضهم : (مارت) (٣) بالراء ، ومعناه : سالت عليه وامتدت .

وقال الأزهرى : معناه ترددت وذهبت ، وجاءت ، يعنى من كمالها .

ومن ذلك قوله : إذا أراد البخيل أن ينفق تقلصت (٤) عليه ، وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنائه ، وتعفو أثره) ، فقال : (يوسعها ولا شمع) .

وفي هذا اختلال كثير ؛ لاكن قوله : (حتى تجن بنائه ، وتعفو أثره) : إنما جاء في المتصدق لا في البخيل وهى على الضد مما مثله للبخیل من

(١) سقط من س .

(٢) البخاري ، كالطلاق ، بالاثارة في الطلاق والأمور ٧ / ٦٧ .

(٣) قال ابن حجر : وذكره ابن بطال بلفظ : (مارت) براء خفيفة بدل الدال .

الفتح ٩ / ٣٤٧ .

(٤) في المطبوعة : قلصت .

٥٤٦ كتاب الزكاة / باب مثل المنفق والبخیل حتى تجن بنائه وتعفو أثره) قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقَالَ : يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ .

٧٦ - (...) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ ، حَاشَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقْدِيُّ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ

الحسن بن مسلم ، عن طاوس ، عن أبي هريرة ، قال : ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جنتان من حديد ، قد اضطرت أيديهما إلى ثدييهما وتراقييهما ، فجعل المتصدق كلما تصلق بصدقة ابسطت عنه ، حتى تغشى أنامله ، وتعفاثره ، وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت ، وأخذت كل حلقة مكانها لما .
قال : فأنا رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول بإصبعه في جيبه .

فلو رأيته يوسعها ولا تومع .

قوله : (قلصت وأخذت كل حلقة موضعها) .

وقوله بعد هذا : (فقال يوسعها ولا تومع) [وفي هذا اختلاف كثير لأن قوله : (حتى تجن بنانه ، وتعفو أثره) إنما جاء في المتصدق لا في البخيل وهي على الضد مما مثله للبخيل من قوله : (قلصت وأخذت كل حلقة موضعها ، وقوله بعد هذا : (فقال يوسعها ولا تومع)] (١) .

فأدخل بين هذين الفضلين من مثل البخيل ضلاً لمعنى من وصف مثل المتصدق ، فاختل الكلام وتناقض ، وهو بعد هذا مفصل مبني في الأحاديث الأخر .

ومن ذلك رواية من روى في الحديث في موضع : (تجن بنانه) : (تحن بالحاء والزاي ، وهي رواية شيخنا الصديقي ، وهو وهم ، والصواب : (تحن) وكذلك للجماعة ، أى تستر .

ومنها رواية بعضهم : (ثيابه) بالثاء ، والصواب رواية الجماعة : (بنانه) ، كما قال في الحديث الآخر : (أنامله) .

/ ومعنى : (قلصت ، في صفة البخيل : أى انقبضت ، ومعنى (يقفو أثره) : أى يحو أثره بسوغها وكملها . وهو مثل لنماء المال بالصدقة .

والإنفاق على الفخذ من ذلك ، [وتصديق معنى تسمية (٢) الزكاة ، وتصديق لحديث : (أعط منفقاً خلفاً) (٣) الحديث ، وقد قيل : إنه تمثيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطى إذا أعطى انبسط يداه بالعطاء وتعوده ، وإذا أمسك صار ذلك [كله] (٤) له عادة ، قال الله تعالى : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً لِئَلَّا تُغْنِكَ وَلَا تَبْسُطَهَا كُلَّ الْبَسْطِ } الآية (٥) ، وقال : { وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُنْتُ (١) كلام مكرر في هامش! س ، ولا فائدة له .

(٣) سبق في هذا الكتاب في باب المنفق والممك .

(٤) ساقطة من س .

(٢) سقط من س .

(٥) ١ لا سراء : ٢٩ .

كتاب الزكاة / باب مثل المنفق والبخيل ٥٤٧ ٧٧ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أحمد بن إسحق الحضرمي ، عن ،

نكص ص ، - ، ، ص - ص ص ص ،

وهيب ، حدثنا عبد الله بن طاووس عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مثل البخيل والمتصدق مثل رجلين عليهما جنتان من حديد ، إذا هم المتصدق بصدقة اتسعت عليه ، حتى تغنى أثره .

وإذا هم البخيل بصدقة تقلصت عليه ، وانضمت يداه إلى تراقيه ، وانقبضت كل حلقة إلى إحبتها) قال : فسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (فيجهد أن يوسعها فلا يستطيع !) .

أيهم [وإعنا بما تالوا] (١) { الآية (٢) .

وفي هذا الحديث الترغيب في الصدقة وفضلها ، وقيل : معنى (تعفوا) (٣) أثرمط : أى تذهب بخطاياهم وتحوها ، وكذلك قوله في البخيل : (قلصت ولزمت كل حلقة موضعها) معناه : يحس عليه يوم القيامة فيكوى بها .

وما تقدم أول (٤) الحديث إنما جاء على التمثيل ، لا على الخبر عن كائن .

وقيل : ضرب المثل للبخل والمتصدق بالبنتين ؛ لأن المنفق يستره الله بنفقتة ، وششر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجبة لابساها .
والبخل بامساكه عن نفقة ماله فيما يستره ويستر عوراته ، كهذا الذي لبس الجبة إلى ثدييه ، بقى بادي العورة مفتضحا في الدنيا والآخرة .

وقوله : (فأنا رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول بأصبعه [هكذا] () في جيبه يقول : فيجته أن يوسعها فلا تتسع) : تمثيل منه (صلى الله عليه وسلم) بالعيان للمثل الذي ضربه .

وفيه جواز لباس القميص ذوات الجيوب في الصدور ، وكذلك ترجم عليه البخاري : باب جيب القميص من عند الصدر (٦) ؛ لأنه المفهوم من لباس النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذه القصة ، وهو لباس كثر الأمم [وكثير] (٧) من الزعماء والعلماء من المسلمين بالمشرق وغيره ، ولا يسمى عند العرب قيمئا إلا ما كان له جيب .

(١) سقط من س .

(٢) المائدة : ٦٤ .

(٣) في الأصل : تحو ، والمثبت من س والصحيح .

(٤) في الأصل أولى ، والمثبت من س .

(٥) من س .

١٣٠٢٤ (24) باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها

١٣٠٢٥ (25) باب أجر الخازن الأمن ، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة

(٦) الجارى ، كاللباس ، بجيب القميص من عند الصدر وغيره ٧ / ١٨٥ .

(٧) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهاشم .

٥٤٨

كتاب الزكاة / باب ثبوت أجر المتصدق و(ن وقعت ... إلخ

(٢٤) باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها

٧٨ - (١٠٢٢) حدثني سويد بن سعيد ، حدثني حفص بن ميسرة ، عن موسى

ابن عتبة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية " قال : اللهم لك الحمد على زانية ، لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني ، فأصبحوا يتحدثن : تصدق على غني .

قال : اللهم لك الحمد على غني لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثن : تصدق على سارق .

فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق .

فأما قيل له : أما صدقتك فقد قيلت .

أما الرانية فلعلها تستعف بها عن زناها ، ولعل الغني يعبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستعف بها عن سرقة .

وقوله : في الذي تصدق على الغني والزانية والسارق ، اختلف في حد الغني الذي

يمنع أخذ الصدقة ، وقيل : من كانت له كفاية لأن كان ذو نصاب ، وقيل : المراعى النصاب ، ومن يلزمه إخراج الزكاة فهو [الغني]

(١) الذي لا تحل له صدقة وإن كان ذا عيال ، وقيل : المراد الكفاية ، ومن لا كفاية له ، وإن كان ممن تلزمه الزكاة ومعه نصاب ، فيحل له أخذها ، وهو أضعف الأقوال ، وقيل في الشاب القوى [على] (٢) الكاسب : إنه لا يحل له أخذ الصدقة ولا تجزى ، وهو

لبعض أصحابنا ، وقالة الشافعي وفقهاء أصحاب الحديث ، عند مالك أنه يجزى ، وهو قول الطبري ، وفي الحديث أن الأعمال بالنيات (٣) ، وأن هذا قد أُجِرَ في اجتهاده ونيته ، وقبلت صدقته .

وفيه أن الصدقة على أهل الفجور والمعاصي مكروهة ، وأنه يجب أن يُتَحَرَّى لها أهل الخير والستر ، وهل تجزى عن الواجب ؟ أما السارق والزانية فإن كانا محتاجين فلا خلاف في جوازها ، وأما الغني [مثل] (٤) العبد ومن لا يجوز له أخذها إذا لم يعلم به دافعها ، (١ ، ٢) سائطة من الأصل ، واصتدركت في الهامث! بسهم .

(٣) يقصد حديث عمر - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (بكا الأعمال بالنيات ...) لطديث .

للبخاري ، كيف كان بدء الوحي ١ / ٢ .
(٤) ساقطة من س .

كسب الزكاة / باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت ...
إلخ
٥٤٩

فاختلاف العلماء في ذلك ، وجفهم أنها لا تجزى ، وهو قول مالك ، والشافعي والثوري وأبي يوسف ، وقيل يجزيه ، وهو قول أبي حنيفة وابن الحسن ، والحسن البصري ، وأحد قولي ابن القاسم وقولي الشافعي ، قال أصحابنا : ولو كانت بأيديهم قائمة أخذت منهم ، واختلاف إذا كلوها في غرمهم لها ، ، ولو غروا صاحبها من أنفسهم رموها ولو دفعها عاثا بهم جازت لهم ، وغرمها هو للمساكن .
وفي الحديث الحض على الصدقة .

٥٥٠
كتاب الزكاة / باب أجر الخازن الأمين ...
إلخ

(٢٥) باب أجر الخازن الأمين ، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة ، بإذنه الصريح أو العرفي
٧٩ - (١٠٢٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو عامر الأشعري وابن نمير
وأبو كريب ، كُفَّهُمْ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ .

قَالَ أَبُو عَامِرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَا شَا بُرَيْدٌ عَنْ جَلَّةٍ ، أَبِي بُرَّةٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنْ الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ أَتَى يَنْفَذُ - وَرُثْمًا قَالَ يُعْطَى - مَا أَمَرَ بِهِ ، فَيُعَالِيهِ كَامِلًا مُوفَّرًا ، طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى ابْنِ أُمِّهِ لَهُ بِهِ - أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) .

٨٠ - (١٠٢٤) حدثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب صائغ بن إبراهيم ، جميعاً
عن جرير .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ نَتْنٍ غَيْرِ مُفْسَلَةٍ ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلَزَّ وَجْهًا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا) .

١٣٠٢٦ (26) باب ما أنفق العبد من مال مولاه

وقوله : في الخازن الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملاً : (أحد المتصدقين! فشرط فيه الإذن ، وقال في للمرأة فيما انفق من طعام بيتها : أ لها أجر ، وللخازن مثل ذلك) ، وقال في المملوك الذي سأل عن صدقته من مال سيده : (الأجر بينكما نصفان) شرط الإذن في عطية الخازن الذي ليس له تصرف في المال ، أو يكون هذا في الشيء الكثير الذي لا تطيب له نفس صاحب المال إذا أخرج

بغير إذنه ، وجعل هذا دون إذن فيما أنفقت الزوجة والخازن ، وتصدق به العبد المتصرف من أموال صاحب البيت ما يلزمه من النفقة على عياله وبنيه ، ومصالحه ، وللعرف الجارى عندهم من قيامهم عند مغيب أربابهم بمون المقاصد ، داطعام السائل ، داضافة الضيف ، وأن قدر ما يتصدق به كالمأذون فيه ولذلك قال في الحديث : (غير مفسدة) ، وجعل لكل واحد [أجره] (١) ، صاحب المال بما خرج عنه ماله الذي اكتسبه وسد به من خلة ، ولها [ولاء] (٢) بكسبهم وسعيهم ونياتهم ، ويحتمل أن أجورهم مختلفة بقدر أحوالهم ، ويكون قوله في الحديث الآخر :

(١ ، ٢) ! اقطة من س .

كتاب الزكاة / باب أجر الخازن إبي من ...

إنح ٥٥١ (...) وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا فضيل بن عياض ، عن منصور ، بهذا الإسناد .

وقال : (من طعام زوجها) .

٨١ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة ، كان لها أجرها ، وله مثله بما اكتسب ، ولها بما أنفقت ، وللخازن مثل فلك ، من غير أن ينتقص من أجورهم شيئاً) .

(...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي وأبو معاوية ، عن الأعمش ، بهذا الإسناد ، نحو .

(فلها نصفه) ، وفي العبد : (الأجر بينكما نصفان) على المجاز ، أى ينقسم فى حقكما لافى ذات الأجر ، أى لك أجر ، وله أجر .

إذ لا يتنصف الأجر بدليل قوله : لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، وقد يحتمل أن يكون قوله : [نصفان] (١) : [أى]

(٢) أن أجرينك مثلاً ، فأشبهه الشئ المنقسم بنصفين ، وأن نية هؤلاء (خراجهم الصدقة مائت قدر ما خرج من مال الآخر بغير

يده ، أو يكون ذلك فضل من الله ، إذ الأجور لا تدرك لص سن ، ولا هى بحسب الأعمال ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(١) ساقطة من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

٥٥٢

كتاب الزكاة / باب ما أنفق العبد من مال مولاه

(٢٦) باب ما أنفق العبد من مال مولاه

٨٢ - (١٠٢٥) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب ، جميعاً

عن حفص بن غياث .

قال ابن نمير : حدثنا حفص عن محمد بن زبد ، عن عمير مولى أبي الفحهم ، قال : كنت مملوكاً ، فسألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

"تصدق من مال مولى بشئ ؟ قال : (نعم ، والأجر بينكما نصفان) .

٨٣ - (...) وحدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَاضِرٌ لَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ -

يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ - قَالَ : سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللَّهِمِّ قَالَ : أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْدِدَ لِحْفاً ، فَجَاءَنِي مَسْكِينٌ ، فَأَطَعَمْتُهُ مِنْهُ ، فَعَلِمَ

بذلك مَوْلَايَ فَضْرَبَنِي ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَدَعَاهُ فَقَالَ .

أَلَمْ ضَرْبَتُهُ ؟ لَمْ يَقَالَ : يُعْطَى طَعَامِي بِغَيْرِ أَنْ أَمُرَهُ ، فَقَالَ : (الأجر بينكما) .

١٦٩ / ب

وحدثني عمير مولى ابن اللّهم وضرب مولاه له على صدقته باللحم ، إذ لم يأذن له

١٣٠٢٧ (27) باب من جمع الصدقة وأعمال البر

في ذلك ولا صرف نظره إليه ، وإنما أمره أن يقتدره ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : ! الأجر بينكما هو - والله / أعلم - على معنى : إن طابت نفسك بذلك ، والا فمن أعطى شيئاً من مال غيره بغير إذنه فإثم (١) [لا مأجور] (٢) ، فإن كان متأولاً (كعمير) فله أجر وللسيد أجر بما أخذ من ماله ، فإن طابت نفسه به بعد ذلك فله أجر صدقته ، ولعل مثل هذا أراد - عليه السلام - بقوله : (الأجر بينكما) ، قيل : سُمي بأبي القحَم ، لأنه كان لا يكل ما فُبح على النُصب والاءِصنام ، وقيل : كان لا يكل اللحم جملة ، وقيل : إنما أبا اللحم بطن من ليث في غفار ، فولى عمير منهم لا أنه هو المسمى بهذا والمسمى بهذا الذي سُمي به البطن هو الذي كان لا يثل ما ذبح على النُصب ، وتخصيصه في بعض الروايات بهذه الخصلة : (الخازن المسلم الأمين) إذ بالإسلام والتقى والأمانة يصح وصف إعطائه بالصدقة ، ألا تراه قال : (الذي يعطى ما أمر به كاملاً موفراً طيبةً به نفسه) فإسلامه وتُقاؤه أوجب إعطائه طيبةً به نفسه ، وأمانته أوجب إعطائه كاملاً موقراً ، وليس كما ظن بعض المتكلمين على الحديث ، أن وصفه هنا بالأمين لرفع الضمان عن المودع والمستأجر .

فلا دليل في الحديث من لفظ ذلك ولا معناه .

(١) في مى : فأتوم .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من مى .

كتاب الزكاة / باب ما أنفق العبد من مال مولاه ٥٥٣ ٨٤ - (١٠٢٦) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن

همام بن منبه ، قال : هنا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فذكر أحاديث منها .

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ! لا تص المرأة وبعها شاهد إلا بإفنه ، ولا تأفن في بيتته وهو شاهد إلا بإفنه ، وما أنفق من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له .

[وقوله : لا تص المرأة وبعها شاهد : هذا في التطوع ؛ لأن حق زوجها عليها واجذب ، فلا يترك الواجب للنفل] (١) .

وقوله : (ولا تأذن في بيتته وهو شاهد إلا بإذنه) : دليل أنه لا إذن بحضور رث الدار لغيره فيها ؛ لأنه مالها .

(١) سقط من س ، والمثبت من الأصل .

٥٥٤

كتاب الزكاة م باب من جمع الصدقة وأعمال البر

(٢٧) باب من جمع الصدقة وأعمال البر

٨٥ - (١٠٢٧) ! حدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى التميمي - واللفظ لأبي الطاهر - قالوا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أنفق زوجين في سبيل الله نودا في الجنة : يا عبد الله ، هذا خير .

فمن كان من أهل الصلاة ، دعى من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد ، دعى من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصدقة ، دعى من باب الصدقة ، ومن كان من أهل الصميام ، دعى من باب الريان) .

قال أبو بكر الصديق : يا رسول الله ، ما على أحد يدعى من تلك الأبواب من ضرورة ، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (نعم ، وأرجو أن تك منهن) .

من الصيام والجهاد والصدقة ، المراد : من كان الغالب عليه في عمله وطاعته ونوافله الصلاة والصيام ، د إلا فكل مسلم يصلي ويصوم ويتصدق .

وقوله : (أنفق زوجن في سبيل الله ! وذكر الصلاة والصيام ، فعلى هذا العمل يقع

(١) في ع : أى قرنت كل واحد بواحدة ، وما ثبت من المال .

(٢) ساقطة من س .

(٣) هود : ٤٠ .

(٤) لى اقعة : ٧ .

(٥) ساقطة من س .

يلا قيد بعدها في س : والاستكثار .

ولا معنى لها هنا .

(٧) كاحه .

٥٥٦

كتاب الزكاة / باب من جمع الصدقة وأعمال البر

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ) .

٨٧ - (١٠٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَنْ عُمَرُ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْفَزَارِيثَ عَنْ يَزِيدَ -

وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَنْ حَازِمِ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَمَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ

صَائِمًا ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَا .

قَالَ : (فَمَنْ تَبَعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً ؟) قَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَا .

قَالَ : (فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَسْكِينًا ؟) قَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَا .

قَالَ : (فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضًا ؟) قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا اجْتَمَعَنَ فِي أَمْرٍ ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

إنفاق المال ، وأنه في لفظه ، أو على استعمال الإنفاق في جميع التصرفات ! إنفاق العمر فيها ، وقد يكون الزوجان (١) هنا صلاتين

أو صيام يومين ، أو يكون إنفاق ذلك في سبيل الصلاة (٢) من بناء المساجد وعمارتها ، وإفطار من صيام ، أو صدقته أيام صيامه

، وقيل : إن [من] (٣) (أنفق زوجن في سبيل الله) : اختص بالجهاد ، وأن قوله : (دُعِيَ من أبواب الجنة) : أى من جميعها ،

كما جاء في شأن أبي بكر - رضى الله عنه - قال : فيكون للمجاهدين فضل جميع أصحاب الأبواب ؛ لفضل الجهاد على سائر الأعمال

ولهذا يجعل قوله : (فمن كان من أهل الصلاة) : كلائم مسحان ! خارج عن أجر المنفق زوجن [في سبيل الله ، وعلى التأويل المتقدم

يكون الفضل بعدد ذلك مبشرا للمنفق زوجن] (٤) ، وذكر الأبواب المفضلة تفسيره (٥) لقوله : (أبواب الجنة [المختلفة] (٦) أولا) .

وقوله في صاحب الصوم : (دُعِيَ من باب الريان) : قيل : لما كان في الصوم الصبر على العطش في الهواجر ، سُمي الباب الذى

يُدعى منه بثوابه على ذلك ، وهو مشتق من الرى ، وقيل : يجوز أن يكون الريان اسم الباب لاختصاص الداخلين منه بالرى ، وقيل

: يحتمل أن يدعى منه كل من روى من حوض النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وما تقدم أولى إذ لا يختص رى الحوض بالصائمين

، والباب مختص بهم .

(١) في س : للزوجن .

وهو خطأ من النسخة لأنها اسم يكون .

(٢) في س : الله .

(٣) ساقطة من الأصل ، ولصتدركت في الهامش ! بسهم .

١٣٠٢٨ (28) باب الحث في الإنفاق وكراهة الإحصاء

(٤) سقط من الأصل ، واستدركت بسهم في الهامش! .

(٥) في س : مفسراً .

للا) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب من جمع الصدقة وأعمال البر

٥٥٧

وقوله : لا توى عليه) مقصور بتأبائن فوقها ، أى لا هلاك .

ذكر من الأبواب

هنا أربعة ، وقد جاء ذكر بقية الأبواب في الحديث ، باب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس ، وباب الراضين ، فهذه سبعة جاءت بذلك الأحاديث ، وجاء في الصحيح في السبع ألفا الذين على ربكم يتوكلون دخولهم من الباب الأيمن ، فلعلة الثامن الزائد .

١٧٠ / ١

٥٥٨ كتاب الزكاة / باب الحث في الإنفاق وكراهة الإحصاء

(٢٨) باب الحث في الإنفاق وكراهة الإحصاء

مه - (١٠٢٩) صلّنا أبو بكر بن أبي شميّة ، حدّثنا حفص - يعنى ابن غياث - عن هشام ، عن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنها - قالت : قال لي رمعول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أنفقى - أو انضحى ، أو انفجى - ولا تحصى ، فيحصى الله عليك) .

(...) وحدّثنا عمرو الثاقب وزهير بن حرب دانحق بن إبراهيم ، جميعاً عن أبي معاوية .

قال زهير : حدّثنا محمد بن خازم ، حدّثنا هشام بن عروة ، عن عباد بن حمزة ، وعن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء قالت : قال رمعول الله (صلى الله عليه وسلم) : (انفجى - أو انضحى ، أو أنفقى - ولا تحصى ، فيحصى الله عليك ، ولا تؤعى فيؤعى الله عليك) .

(...) وحدّثنا ابن نمير ، حدّثنا محمد بن بشر ، حدّثنا هشام ! ، عن عباد بن حمزة ،

عن أسماء ، ال التي (صلى الله عليه وسلم) قال لها نحو حديثهم .

وقوله : إن أسماء بنت أبي بكر قالت : يا نبي الله ، ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير ، فهل على جناح أن أرضخ مما يدخل على ؟

فقال : (ارضخى ما استطعت ، [ولا تؤعى فيؤعى الله عليك]) (١) ، وفي حديث آخر : (أنفقى أو انضحى أو انفجى [ولا تحصى])

(٢) ، قال الإمام : إن كانت إنما سألت عن الإعطاء مما يعطيها الزبير نفقة لها [فيه] (٣) فبين جوازه ، وإن كانت إنما أرادت [بقولها

: (مما يدخل على الزبير) أى] (٤) مما كان ملكا له ، فيحمل ذلك على أنه لا يكره ذلك منها ، وأنها عادة عودوها () أزواجهم .

قال ابن القوطية : نفح الطئب / نفحا : تحرك ، والريح هبت باردة ضد نفخت ، والدابة بحافره (٦) ضرب ، والرجل بالسيف ضرب

به شززا ، وبالعطاء إعطاء" وفي حديث آخر : (ما أعطت من كسبه بغير أمره فإن نصف أجره له ! ، وهو نحو مما ذكرناه .

وقوله (من غير أمره) : يحتمل أن يريد نطقاً ، وإن عادتهم التوسعة لنساءهم في ذلك ، وأما قسمة الأجر بينهما فن جهة أن له أجر

الملك ولها أجر السعى .

(١ - ٣) من س .

(٥) في س : عودها ، والمثبت من الأصل ، ع .

(٦) في س : بحافرها .

(٤) من ع .

كتاب الزكاة / باب الحث في الإنفاق وكراهة الإحصاء

٥٥٩

٨٩ - (...) وحلثني محمد بن حاتم وهرور بن عبد الله ، قالا : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني ابن أبي مليكة ؛ أن عثاد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر ؛ أنها جاءت النبي (صلى الله عليه وسلم) . فقالت : يأنبي الله ، ليس لي شيء إلا ما أدخل علماً لزيير ، فهل علي جناح أن أرخص مما يدخل علي ؟ فقال : (أرخصي ما استطعت ، ولا توعى فيوعي الله عليك) .

وقوله : (أرخصي) : الرخص : العطية القليلة ، يقال : رخصت له من مالي رضا (١) [كذا هو في النسخ] (٢) .

قال القاضي : روايتنا في الكتاب : (انضحى) ، كما ذكر أول الحديث ، وقيل لعله : (أرخصي) ، كما فسره وجاء في الحديث الآخر ، لكنه لا يقال إلا لما قل من العطاء .

وقد تخرج عندى معنى : (انضحى) كما جاء في الرواية ؛ لأنه يأتي بمعنى الصّث والرّش ، والعطاء يُعثرُ [عنه] (٣) به كثيراً ، وهو بمعنى الرخص ، [وكان عند بعض الرواة : (انضحى) بالمهملة يعنى بالصاد المهملة ، ولا وجه له هاهنا] (٤) . وقوله : (ولا توعى فيوعي الله عليك) ، وفي الرواية الأخرى : (ولا تحصى فيحصى الله عليك) ، وفي غير مسلم : (ولا توكى) (٥) ، وكله نهى عن الإم!عاك والبخل ، أى لا تخزن مالك في وعاء ولا تُشْدَف بوكاء ، وأصل الوعى الحفظ ، وهو بمعنى الإحصاء في الحديث الآخر ، والإحصاء : معرفه قدر الشيء .

١٣٠٢٩ (29) باب الحث على الصدقة ولو بالليل

١٣٠٣٠ (30) باب فضل إخفاء الصدقة

وقوله : (فيوكى الله عليك) (ويوعى) (ويحصى) على اختلاف الأحاديث ، مقابلة اللفظ باللفظ ، وتجنيس للكلام بمثله في جزائه ، أى يمنعك كما منعت ، ويقترب عليك كما قترت ، ويمسك فضله كما أمسكت ، كما قال : { وَمَكْرُؤًا دَسَّاسًا وَمَكْرُؤًا دَسَّاسًا } (٦) ، وقيل : لا تحصى ما تعطى فتستكثره نفسك ، فيكون سبب انقطاعه ومنعك له .

وقد يراد هنا بالإحصاء والوعى معرفة عدده خوت أن تزول البركة (٧) منه كما جاء في غير حديث ، وأمره بأن تهيلوا ولا تكيلوا ، وقول عائشة : (حتى كلناه ففنى) (٨) ، وهذا أولى ما يقال (١) في ع : رضيخة ، والمثبت من نسخ اجمال .

(٢) كأكه .

(٣) ساقطة من س .

(٤) سقط من س .

(٥) البخارى ، كالزكاة ، بالتحريض على الصدقة والشفاعة فيها عن أسماء .

(٦) لى عمران : ٥٤ .

(٧) فى س : ببركة .

يعاً صيأتى إن شاء الله فى كالزهد ، بالزهد والرفائق بلفظ : (فكلته ففنى) .

٥٦٠ كتاب الزكاة / باب الحث فى الإنفاق وكراهة الإحصاء فى الحديث عندى ، إذ قد ورد على سبب من هذا ، وقوله ذلك لها حين رآها تكيل الطعام (١) .

وقوله : ! أرخصي ما استطعت : ليس على ظاهره من ذلك بالأمر بالإرضاخ والتوسع فيه جهد طاقتها ، فهذا لا يومر به أحد فى مال غيره ، دائماً يرجع (ما استطعت) إلى العدل فى ذلك والاحتياط ، ولذلك جاء بلفظ الرخص الذى يدل عليه ، والله أعلم بأق هذا اللفظ إنما جاء فى نفقتها من مال الزبير [وما أدخل عليها] (٢) ، وقد يحتمل أن المراد بذلك ما منحه إياها ووهبه لها ، لقولها : (ما أدخل على) ، فيكون الحديث على ظاهره بالتوسع فى العطاء ، والله أعلم .

وقيل : قد يكون أمره بالإرضاخ فيما يَخْتِمْهَا وأهل بيتها من الإنفاق عليهم ، ومثله قوله لهند : (بللعروف) (٣) .
وقيل : أعط من حظك منه ، وقد جاء في الحديث في كتاب أبي داود في المرأة التي قالت له : إنا كل على آبائنا وأبنائنا ، وأزواجنا فما يحل لنا من أموالهم ؟ فقال : (الرطب تأكلنه وتهديته) (٤) وهذا - والله أعلم - كان عرفا لهم .

(١) في س : طعاماً .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بسهم في الهامش ! .

(٣) سيأتى إن شاء الله في كالأقضية ، بقضية هند .

(٤) لبو داود ، كالزكاة ، بالمرأة تنصدق من بيت زوجها ١ / ٣٩٢ .

كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ...

الخ

٥٦١

(٢٩) باب الحث على الصدقة ولو بالليل

ولا تمتنع من القليل لاحتماره

٩٠ - (١٠٣٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا الليث بن سعد .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَقُولُ : (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِجَارَتِهَا ، وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً ثَا .

وقوله : (يا نساء المؤمنات) رويناه عن بعض شيوخنا بنصب (نساء) وخفض (المؤمنات) على الإضافة ، فيكون من إضافته الشيء إلى نفسه ، كقولهم : مسجد الجامع أو إضافة الأعم للأخص ، كقوله تعالى : { مَنْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ } (١) وإن كان (٢) بهيمة أعم كما لفظ النساء هنا أعم ، أو على معنى التعظيم ، أى يا فاضلات المؤمنات ، كما يقال : هؤلاء رجال القوم ، أى سادتهم وأفاضلهم . قال الباجي : وكذا رويناه عن جميع شيوخنا بالمشرق .

قال القاضي : قيل معناه : يا نساء الجماعات المؤمنات ، وقيل : يانساء النفوس المؤمنات ، وكله متقارب المعنى .

ورويناه - أيفخا - برفع النساء والمومنات ، على معنى النداء والنعته ، أى يأيتها النساء المؤمنات .

قال الباجي : كذا يرويه أهل بلدنا ، ويجوز رفع (نساء) وكسر (المومنات) فى معنى المنسوب (٣) على النعت على الموضع ، كما تقول : زيد العاقل .

وقوله : لا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِجَارَتِهَا ولو فرسن شاة) : أصل الفرسن فى الإبل ، وهو

مثل القدم من الإنسان ، وحكى أهل اللغة أنه لا يقال إلا فى البعير ، وهذا الحديث يرد قولهم .

[قيل : يحتمل أن يكون النهى عن الاحتقار للمعطاة (٤) ، ويحتمل أن يكون ذلك للمعطية ، وأن تصل جاريتها بما أمكنها ولا يمنعها إن لم تجد الكثير أن تصل بالقليل ، وهذا الوجه هو الظاهر من تأويل مالك فى إدخال الحديث فى الموطأ فى باب الترخيب فى الصدقة (٥) .

(١) الحج : ٨ .

(٢) فى س : كانت .

(٣) فى س : ل!نصويات .

(٤) سقط من س .

(٥) الموطأ ، كالصدقة ، بالترغب فى الصدقة ، عن عمرو بن معاذ الأشملى الأنصارى عن جدته

١٧٠ / ب

٥٦٢ كتاب الزكاة / باب فضل إخفاء الصدقة

(٣٠) باب فضل إخفاء الصدقة

٩١ - (١٠٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (يَمْتَعَةُ يَظْلُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابٌ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ،

وقوله في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله : إضافة الظل هنا إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو لله [ومن خلقه وملكه] (١) وسلطانه ، وهو ظل العرش على ما في الحديث الآخر (٢) ، والمراد بذلك يوم القيامة ، إذا قام الناس لرب العالمين ، ودنت منهم الشمسي ويشد عليهم الحر ويأخذهم العرق ، ولا ظل هناك لشيء إلا ظل العرش كما جاء في بعض الروايات : (في ظل عرشى) (٣) .

وقد يراد به هنا ظل الجنة أو ظل طوبى ، وهو نعيمها ، والكون في دارها (٤) ، كما قال تعالى : { وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا } (٥) ، وذهب ابن دينار إلى أن معنى الظل هنا : الكرامة والكنف والكن من المكروه في ذلك الموقف ، قال : ولم يرد الظل من الشمس ، وما قال معلوم في اللسان ، يقال : فلان في ظل فلان ، أى في كنفه وحمايته ، وهو أولى الأقوال ، ويكون إضافته إلى العرش لأنه مكان التقريب (٦) والكرامة ، لالا فالشمس وسائر العالم تحت العرش وفي ظله .

وقوله : (الإمام العادل) : هو كل من إليه نظر في شيء من أمور المسلمين / من الولاية والحكام . وقول ! : (ورجل قلبه معلق بالمساجد) : أى شديد الحب فيه والملازمة له ، والعلاقة شدة الحب فيه فضل النيات واعتقاد الخيو ، وأنه مكتوب لصاحبه مدخر له ، محسوب في عمله ، وفضل لزوم المساجد والصلاة فيها وعمارتها .

(١) في س : ومن ملكه وخلق .
(٢) يقصد حديث أبي قتادة ، قال : سمعت رسول الله يقول : (من نفس عن غريمه أو محبا عنه كان في ظل للعرض يوم للقيامة) .
(٣) أحمد ١٢٨ / ٤ من رواية للعرباض بن سارية .
(٤) في الأصل : فوها ، والمثبت من س .
(٥) ١ لشاء : ٥٧ .
(٦) في س : للتقرب .

كتاب الزحطة / باب ففل إختا الصدقة
٥٦٣

وَرَجُلَانِ تَحَابَا فِي اللَّهِ ، اجْتَمَعَا عَلًا وَتَرْتَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ! فَاتُ مَنْصَبٌ وَجَمَالٌ ، فَتَالَ : إِنِّي أَخَافُ لَدَتَهُ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْشَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمُ يَمِينُهُ مَا تَنْفِقُ

وقوله : (ورجلان تحابا في الله) : فضل المحبة لله ! حتى طاعته المحبة أرى ، (١) العم! والبغض في الله من الفرائض . وقوله : (اجتماعا على ذلك وتترشا علب) : ظاهره أن حبهما لله صادق في حين اجتماعهما ، واقتراحهما . وقيل : يحتمل أن اجتماعهما على عمل طاعة تحابا وتألفا عليها واقتراحا على ذلك ، لينفرد كل واحد منهما بعمل صالح ، قاله الباجي ، والأول أظهر .

وقوله : (ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فتال : إني أخاف الله) : يحتمل قوله ذلك باللفظ أو في نفسه ، وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها ، هه المنصب : الشرف . ومنصب الرجل ونصابه : أصله ، وظاهره أن الدعوة ها هنا لما لا يجوز من نفسها مما لا تحل ، وقيل : يحتمل أنها دعتة إلى النكاح ، نفحات ألا يقوم بحققها ، أو يكون انحوت من الله شغله عن لذات الدنيا ، ومباحاتها ، وزهده فيها ، والأول أظهر .

وقوله : (وشاب نشأ في عبادة الله) : أى شعث وكبر عليها ولم يكن له صبوة ، يقال : نشأ الشيء : ابتداء ، ونشأ الصبي : نبت وشعث ، قال الله : { أَوْ مِنْ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيقِ } (٢) و { لَٰذِيْ أُنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ } (٣) .

وقوله : (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) : كذا روى عن مسلم هنا [في جميع النسخ الواسلة إلينا ، والمعروت الصحيح : (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) وكذا] (٤) وقع في الموطأ (٥) والبخارى (٦) ، وهو وجه الكلام لأن النفقة المعهود فيها باليمين ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم ، بدليل إدخاله بعده حديث مالك .

وقال بمثل حديث عبيد الله وتحري الخلاف فيه في قوله ، وقال : (رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود) ، فلو كان ما رواه خلافاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا ، وفيه فقل الصدقة [في اليسر] (٧) وتأوله العلماء في التطوع ، وأن السر أفضل فيه من العلانية ، وقاله ابن عباس (٨) في قوله : { إِنْ تَبُوءَا الصِّمْتَاتِ فَنِعْمَ هِيَ } الآية (٩) ، ودال :

(١) في هامش! الأصل .

(٢) الزخرت : ١٨ .

(٣) ي : ٧٩ .

(٤) سقط من س .

(٥) الموطأ ، عن أبي هريرة ٢ / ٩٥٢ .

(٦) كالحود ، بفضل من ترك الفواحش ، بلفظ : (ما صنعت يمينه) ٢٠٣ / ٨ .

(٧) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش! .

١٣٠٣١ (31) باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح

١٣٠٣٢ (32) باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأن اليد العليا هي المنفقة ، وأن السفلى هي الآخذة

(له) عن عدى عن ابن عباس ، توده : { إِنْ تَبُوءَا الصِّمْتَاتِ فَنِعْمَ هِيَ } كان تحفوها وتوتوتا افتقراء فهو خير أمم { فجعل الله صدقة الر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفا ، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها ، يقال بخمسة وعشرين ضعفا .

الطبرى ٥٨٣ / ٥٥ .

(٩) ١ لبقرة : ٢٧١ .

كتاب الزكاة / باب فضل إخفاء الصدقة

شماله ، ورخل ذكر الله خالئاً ففأخه عينا .

(...) وحديثا يضى ثن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن خبيب بن عبد الرحمن ،

عن حفص بن عاصم ، عن أبي سعيد الخدرى - أو عن أبي هريرة - أنه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

بمثل حديث كبيد الله .

وقاذ : (ورجل معلق بالمسجد ، إذا خرج منه حتى يفود إليه) .

جعل الله صدقة التطوع في السر تفضل علانيتها بسبعين ضعفا ، وكذلك في جميع الفرائض والنوافل ، وذكره اليمين والشمال مبالغه في الاستتار بالصدقة ، وضرب مثل بهما لقرب اليمين من الشمال ، ولتصرف اليدين جميعا في العمل الواحد ، وإن كان العلم لا يضاف لليد .

وقيل : المراد : من على يمينه وشماله من الناس ، والأول أظهر وأولى .

وفيه استعمال اليمين في طاعة الله من الصدقة ، وأنه أفضل وأولى ، وقد ترجم البخارى على الحديث الصدقة باليمين (١) .

وقوله : (ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه) : فيه فضل البكاء وفضل أعمال السر كلها ؛ لأنها أبعد من الرياء والتصنع .

(١) كعاب الف كاة ، بالصدقة باليمين ٢ / ١٣٨ .

كتاب الزكاة / باب بيان أن أفضل الصدقة ...

070

077

۱۴۲۴

(١) ورجحه الخطابي (٢) بحديث حكيم ابن حزام ، ولقوله لما سمع هذا : ومنك يا رسول الله ، قال : (ومنى) ، فقال : والله لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً (٣) .

قال : ولا يتوهم على حكيم أن يعتقد أن يده خير من يد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وإنما فهم أنها المنقبة .
قال القاضي : هذا لا يظهر من الحديث ولا يبعد أن حكيماً إنما راعى ذلك في حق غيره - عليه السلام - لا في حقه ، والنبي - عليه السلام - إنما عاب على حكيم كثرة السؤال ؛ لأن فيه : فسألته فأعطاني ثلاث مرات ، ثم قال : (إن هذا المال خضرة حلوة) وذكر الحديث .

قال الخطابي : وفيه تأويل ثالث (٤) ؛ أن السفلى المانعة ، وذكر غيره أن العليا

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ثبو داود ، كالزكاة ، بنى الاشعفاف ، قال أبو داود : اختلف على أيوب كن نافع في هذا الحديث ، فقال عبد دلوارث : اليد العليا المتعففة .

وقال كثرهم عن حماد بن زيد ، عن أيوب : اليد العليا المنقبة ، وقال واحد عن حماد : المتعففة ١ / له ٣ .

قال الخطابي : رواية من قال : (المتعففة) أشبه وأصح في المعنى ، وذلك أن ابن عمر ذكر لن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال هذا الكلام ، وهو يذكر الصدقة والتعفف منها ، فعطف الكلام على سببه الذي خرج عليه ، وعلى ما يطابقه في معناه أولى .
معالم السق للخطابي ٢ / ٢٤٣ .

عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام - رضى الله عنه - قال : سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأعطاني ، ثم صألته فأعطاني ، ثم قال لى : (يا حكيم ، إن هذا المال خضر حلو ، فمن أخذه بسخاوة نفى بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفى لم يبارك له فيه ، وكان كالذى يكل ولا يثغ ، واليد العليا خير من اليد السفلى) .

قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ، والذي بعثك بطق ، لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا .

فكان أبو بكر يدعو حكيماً ليعطيه العطاء ، فيأبى أن يقبل منه شيئاً ، ثم إن عمر دعاه ليعطيه فيأبى أن يقبله ، فقال : يا معشر المسلمين ، إني أعرض عليه حقه للذي قسم الله له من هذا الفى فيأبى أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم احداً من الناس بعد النبي كله حتى تبرئ .

البخاري ، كالوصايا ، بتأويل قول الله : { ثِنْ بَمْدٍ وَعِئْتَةٌ تَوْعُونَ بَقَاً } { أ النسا : ١٢ ، ٤ / ٦ ،

ك للزكاة ، بالاست!ف عن المسألة ٢ / ٥٢ ، والنسائي في الكبير! ، كالزكاة ٢ / ٥٥ برقم (٢٣) .

معالم للسق للخطاب ٢٤٣ / ٢ ، ٢٤٤ .

كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ...

إنح ٥٦٧ ٩٥ - (١٠٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتٍ! وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَلَةَ ، جَمِيعاً

عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : !سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَاصٍ قَال : (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ - أَوْ خَيْرُ الصَّدَقَةِ - عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ) .

الآخذة ؛ لأنها إذا أخذت كانت فوق السفلى ، وهذان التأويلان يودهما ما نص في الحديث من التفسير .

وقال الداودى : ليست العليا والسفلى المعطاة والمعطية بغير مسألة ، وإنما هى السائلة والمسؤولة ، وليست كل سائلة تكون خيراً من المسؤولة ، إنما ذلك لمن يحال وأظهر من الفقر فوق ما به ، وأما عند الضرورة أو ليكافى فليس من ذلك .

وقد استطعما - الخضر وموسى عليهما السلام - أهل القرية (١) .

قال / القاضي : وما قاله غير مسلم في هذا الفصل الآخر ؛ لأن لانتظ الحديث يدل

على خلافه ، وأن الفضل للمعطية وال الر .

وأما من سأل مظهرًا للفقر فسواله حرام ، وليس الحديث في مثله بل فيمن يجوز سواله ، ومداد أحاديث الباب وما بعده في كراهة السؤال وذمه ، وسنزيده بيانا إن شاء الله .

وقوله : (وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وأبدا بمن ثعل) : دليل على ما تقدم من تقديم حق النفس والأهل ، وأن الصدقة إنما تكون بعد إحراؤ قوت نفس الإنسان وقوت أهله ؛ لأن حق نفسه وحقهم متعين عليه ومريض والصدقة والمواصاة مرغوب فيها . وقد اختلف العلماء في جواز صدقة المربيع ماله في حال صحته فأجازته الجمهور

من أئمة أهل الأمصار ، وقيل : يرد جميعه ، وروى عن عمر بن الخطاب .

وقيل : يمتنع منه الثلث ، وهو قول أهل الشام ، وقيل كل من لمطى ما واد على النصف رد إلى النصف ، وروى عن مكحول : قال الطبري : ومع جوازه نجلاصحباب ألا يفعل ليتادب بأدب الله لرسوله ، قال الله [تعالى لرسوله (صلى الله عليه وسلم)] (٢) : { ولا تبسطها كل البسط ضغدا ملوما محسورا } (٣) ، وأن يجعل من ذلك الثلث ، كما أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أبا لبابة وكعبا . قال الخطابي : ومعنى قوله : (عن ظهر غنى) : أي متبرعا ، أو عن غنى يعتمد عليه وششظهر به على النواكب ، كما قال في الحديث الآخر : (ما أبقت غنى) .

وقد قيل في هذا : ما ترك غنى للمتصدق عليه ، يعني إجزاء العطية .

والأول أظهر ؛ بدليل لفظ الحديث ومقصده .

(١) وهذا استنصاف بقول الله تعالى : { لَانطلقا ختق إقا أتيا نفل ترتاهفتنا تغلفا تانوا أن يضيفوهما ... } الآية .

[الكهف : كلا] .

(٢) من ص .

(٣) الاسراء : ٢٧ .

١٧١ / ١

هلاه كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب بيان أن اليدا العلياخير من اليدا السفلى ...

إنح ٩٦ - (١٠٣٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وعمرو الناقد ، قالا : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير وسعيد ، عن حكيم بن حزام ، قال : سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) "عطاني ، ثم سألته فاعطاني ، ثم سألته فاعطاني ، ثم قال : (إن هنا المال خضرة حلوة) ، فمن أنوبطيب نفس ، بورك له فيه .

ومن أنوب ! شراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كألني جمل ولا يشيع ، واليد العليا خير من اليد السفلى) .

وقوله : (إن هذا المال خضرة حلوة) ، قال الإمام : قال الهروي : (خضرة) يعني : غضة ناعمة طرية ، وأصله من خضرة الشجر ، وسمعت الأزهري يقول : أخذ الشيء خضرا مضرا ؛ إذا أخذه بغير ثمن ، وقيل : غضا طريا .

وقوله : (ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه) قال القاضي : أي يتطلع إليه وتعرض ، وطمع ، كما قال في الحديث بعده : (فن أعطيته عن مسألة وشره) ، في هذا الحديث وغيره ذم الحرص وكثرة السؤال ، وكثرة عطاء النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأنه كان لا يرد سائلا ، وفضل القناعة والإجمال في الطلب ، لقوله : (فن أخذ بحقه بطيب نفس بورك له فيه) ، وفي الحديث الآخر : (بسخاوة نفس بورك له فيه ! (١) ، وأن البركة مع القناعة .

ويرجع طيب النفس وسخاوتها على المعطى ، وهو الأظهر ، لقوله في الحديث الآخر : (فن أعطيه عن طيب نفس) أي بغير سوال ، ومثله قوله في الآخر : لا تلحفوا في المسألة ، فوالله لا يسألني أحد شيئا فتخرج له مسألته مني شيئا وأنا له كاره ، فيبارك له فيما أعطيته) ، وقد يحتمل رجوعه على المعطى ويكون طيب النفس بما قسم الله له ، وتفويضه إليه ، وتوكله عليه وانتظاره فضله ، وأن

في ضد هذا من الحرص والشره المحق وعدم البركة .
 وقوله : (كالذى يثل ولا يشبع) (٢) قيل : إنه من [داء به] (٣) ، وهو الذى يسميه الأطباء : الجوع الكاذب ، وهو عندهم من غلبة السوداء .
 وقد يكون أراد به كالبهائم الراعية ، ويكون من معنى قوله في الحديث الآخر الذى فى معناه : ا دان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يُلْم ، إلا كلة [الخضر] (٤) ! الحديث ، وسنذكره فى آخر هذا اللفظ بنصه .
 وقوله : (إن تبذل الفضل خير لك) : يريد : من حوز أجره وادخار ثوابه .
 (١) البخارى ، كالزكاة ، بالاستعفاف عن المسألة ، عن حكيم بن حزام ٢ / ١٥٢ ، وك الوصايا ، بتأويل قول الله تعالى : { مَنْ تَجَدَّ وَصَبِيَّةٌ تُوَصُّونَ! هَا أَوَّلِيَّيْ } [الناء : ١٢] ٤ / ٦ ، وكذا اقرمذى ، كصفه
 ا لقيامة ، ٤ / ١ ٦٤ يرقم (٢٤٦٣) .
 (٢) سيأتى فى الباب التالى .
 (٣) فى الأصل : داله ، والمثبت من س .
 (٤) ساقطة من س .
 كتاب الزحاة / باب بياث أز اليد العليا خير من اليد السفلى ...
 إاخ ٩٧ ٣٦٩ - (١٠٣ آ) حدثنا نصر بن على الجهضمي وزهير بن حرب وعبد بن حمد ،
 ص ص ! ، ص ، ه ، ، ، وص ص يهص ه ص كل ه ، صص ص صص ص ٩٤+ ص ص ه ، ص قالوا : حدثنا عمر بن
 يونس ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا شداد ، قال : سمعت ابا أمامة قال : قلل رسول الله ع ! : (يا ابن آدم ، إنك أن تبثل التثفل
 خير لك ، وأن تمسكه شزلك ، ولا تلام على ككاف ، وأبدأ بمن تعول ، واليد العليا خير من اليد السفلى) .
 وقوله : (وإن تمسكه شر لك) إن كان عن حبهوقه فبين فى العتاب عليه ، وإز كان
 عن النوافل فلها يفوته من الثواب والأجر الجزيل .
 وقوله : (ولا (١) تلام على كفاف) : دليل أن الكفاف محمود لاتباعه فيه .
 وقوله : (وأبدأ بمن تعول) : فيه تقديم العيال والقراية على الأجانب ، وأن حقهم
 أكد فيما يحب وفيما يستحب .

١٣٠٣٣ (33) باب النهى عن المجلة

١٣٠٣٤ (34) باب المسكين الذى لا يجد غنى ولا يفتن له فيتصدق عليه

(١) فى الأصل : ولن ، والمثبت من للصحيحة ، س .
 ٥٧٠
 كتاب الزكاة / باب النهى عن المسألة
 (٣٣) باب النهى عن المجلة
 ص حمص ، ص ه ه ، صوص ص ص حمص ص ، ه ، مصه ص ص ، ص ،
 ٩٨ - (١٠٣٧) حدثنا ابو بكر بن ابي شدة ، حدثنا زيد بن الحباب ، اخبرني معاوية
 ابن صالح ، حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي ، عن عبد الله بن عامر اليحصبي ، قال : لسمعت معاوية يقول : إياكم وأحاديث ، إلا
 حليثا كان فى عهد عمر ، فإن عمر كان يخيف الناس فى الله عر وجل ، يسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو يقول : (من
 يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين) .
 وسمعت رسول الله ع ! يقول : (إنما أنا خازن ! ، فمن أعطيته عن طيب نفسى فيبارك له فيه ، ومن أعفيته عن مسألة وشره ، كان
 كالنبي جمل ولا يشبع) .

٩٩ - (١٠٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ ، عَنْ أَخِيهِ هَمَامٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : **إِذَا تَلَحُّفُوا فِي الْمَطْلَةِ ، فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا ، فَتُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا ، وَأَنَا لَهُ كَارِهِ ! ، فَيَبَارِكُ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتُهُ لَا .**

ص عص ه ، ، ، ص ص ص ص ص ص ص ، ص ه ص ه ص ه ص ه ص ه ،
(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، حَدَّثَنِي وَهْبُ

ابْنُ مُنْبِهٍ - وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بَصْنَعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَوْزَةٍ فِي إِرِهِ - عَنْ أَخِيهِ ، قَالَ : يَمْمَعُ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .
فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

وقول معاوية : (إياكم والأحاديث ، إلا حديثاً في عهد عمر ، فإنه كان يخيف الناس في الله) نهى عن الإكثار بالأحاديث ، لما شاع في زمنه من التحدث عن أهل الكتاب ، وما وجدوه من كتبهم عند فتح بلادهم ، والرجوع إلى ما تقدم من الأحاديث قبل أيام عمر لضبطه الأمر وشدته فيه ، وطلبه الشهادة على ما بلغه منه حتى استقرت السق ، وصحيح الأحادب .

وقوله : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) فيه فضل العلم والفقه في الدين ، ولأنه يقود [إلى خشية الله تعالى وتقواه قال ، تعالى :
{ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (١) ، وهذا يقود (٢) إلى الخير في الآخرة وعظيم الثواب .
(١) فاطر : ٢٨ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامية بفهم .

كتاب الزكاة / باب النہی عن المسألة ٥٧١ ١٠٠ - (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ، وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : **إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ ، صَائِمًا أَنَا قَاسِمٌ وَبُعْطَى اللَّهِ) .**

وقوله : (إنما أنا قاسم ، والله يعطى) ، وفي الآخر : ! خازن) : فيه تفويض الأمور إلى الله تعالى ، وكون جميعها بمشيئته وقدرته [والتسريح] (١) بأن الإنسان مصرف مسخر بحكمه ، لا إله غيره ، وأنه - عليه السلام - لم يستأثر بشيء (٢) من الدنيا و(نما تصرفه فيها لمصلحة عباده ، وأمر ربه لا لنفسه ولا لحوله وقوته .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامية .

(٢) في س : لئأ .

١٧١ ب

كتاب الزكاة / باب المسكن الذي لا يجد غنى ...

الخ

٥٧٢

(٣٤) باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفطن له فيتصدق عليه

١٠١ - (١٠٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْحَزَامِي - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : **إِلَيْسَ الْمِسْكُنُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ ، قَرَأَ هَ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ .** قَالُوا : **فَمَا الْمِسْكُنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟** قَالَ : **(الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ ، وَلَا يَفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيَّ ! وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا) .**

١٣٠٣٥ (35) باب كراهة المجلة للناس

وقوله : ٩ ليس المسكن بهذا الطواف الحديث ، قال الإمام : قال محمد بن سلام : قلت ليونس : ما [الفرق] (١) بين الفقير والمسكن ؟ فقال : الفقير الذي يجد القوت ، والمسكين الذي لا شيء له .

وقال ابن عرفة : الفقير عند العرب : المحتاج ، قال الله تعالى : { أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ } (٢) ، أى المحتاجون ، والمسكن : الذى قد أذله الفقر ، فإذا كان هذا إنما مسكنته من جهة الفقر حلت له الصدقة وكان فقيراً مسكيناً ، وإذا كان مسكيناً قد أذله شئ سوى الفقر فالصدقة لا تحل له ، إذ كان / شائعاً فى اللغة أن يقال : ضرب فلان المسكن ، وظلم فلان المسكن ، وهو من أهل الثروة واليسار ، وإنما لحقه اسم المسكن من جهة الذلة ، فمن لم تكن مسكنته من جهة الفقر فالصدقة له حرام ، وقد سمي الله تعالى من له الفلك مسكيناً ، فقال : { أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ } (٣) .

قال الشافعى : الفقراء : هم الزمنى الذين لا حرفة لهم ، وأهل الحرف الذين لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعا ، والمساكن : السوال ، من له حرفة تقع موقعا ولا تغنيه وعياله .

قال القاضى : اختلف أهل اللغة والفقهاء فى المسكن والفقير ، أيهما أشد فاقة ؟ وفيه الحض على ارتياد الأولى بالصدقات والأحوج ، وليس فى هذا الحديث من قوله : ليس المسكين بهذا الطواف) ، نفى المسكن عنه ، وأنه ممن لا تحل له الصدقة ، وإنما أراد المبالغة فى المسكنة فى غيره ، كما قال تعالى : { لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوْبَهُوا وَخَوْهَكُمْ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ } الآية (٤) ، وقال - عليه السلام - : ليس الشديد بالصرعة (٥) أى أن المسكين الكامل المسكنة هو الآخر المتعفف الذى لا يسأل ولا يفتن له فيتصدق عليه .

وأما الطواف فطوافه كالكسب له .

(١) فى هامش الأصل .

(٤) البقرة : ١٧٧ .

(٢) فاطر : ١٥ .

(٣) الكهف : ٧٩ .

(٥) صحيح للبخارى ، كالأدب ، بلطذر من الغضب -

كتاب الزكاة / باب المسكين الذى لا يجد غنى .

إنلخ وهي ١٠٢٥ - (...) حدثنا يحيى بن أثوب وقتيبة بن سعيد ، قال ابن أثوب : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - أخبرني شريث ، عن عطاء بن يسار مولى ميمونة ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : ليس المسكين بالذى تردى ! التمرل و التمرتان ، ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين المتعفف ، اقرؤوا إن شئتم .

لا يسألون التمرل إلخافاً (١) .

(...) وحدثني أبو بكر بن إسحق حدثنا ابن أبي مرزيم .

أخبرنا محمد بن جعفر .

أخبرني شريث .

أخبرني عطاء بن يسار وعبد الرحمن بن أبي عمرة ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمثل حديث إسماعيل .

وقوله : { لا يسألون الناس إلخافاً } : قيل : إلخافاً ، وقيل : عموماً وشمولاً بالسوال ، ومنه سمي إلخافاً لعموم (٢) ستره ، وقيل : معناه : أنهم لا يسألون جملة ، أى لا يكون منهم سوال فيكون منهم إلخاف ، بدليل قوله : { يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ } (٣) ، ولا يصح هذا مع السوال .

وينتصب " إلخافاً " على المصدر ، وفي الوجه الأول على الحال .

وقوله : (ترده الأكلة والأكلتان) (٤) : الاكلة بالضم ، اللقمة ، وأما بالفتح فالمرة الواحدة ، والرواية هنا بالضم ، وهو المراد بالحديث .

(١) البقرة : ٢٧٣ .

(٢) في س : لشمول .

(٣) البقرة : ٢٧٣ .

(٤) أخرجه النائي ، كالزكاة ، بتفسير المسكي ، أحمد ٢ / ٣٩٣ .

٥٧٤

كتاب الزكاة / باب كراهة المسألة للناس

(٣٥) باب كراهة المجلة للناس

١٠٣ - (١٠٤٠) وَحَدَّثَنَا يَلْبُو بَكْرُ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، حَاشَا غُنْدُ الْأَعْلَى بْنُ غُنْدِ الْأَعْلَى ،

عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلَمٍ ، أَخِي الرَّفْرِ ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ كَلَّمَ : أَلِ الْزَّالِ أَوْ لَمْلَمَةً بِأَحَدِكُمَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٍ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الثَّاقِدُ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَخِي الرَّفْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ (مَرْعَةً) لَمَّا .

[وقوله] (١) : لا تزال المسألة بأحدكم حتى [يلقى] (٢) الله ولما في وجهه مرعة لحم ،

قال الإمام : أى قطعة لحم ، يقال : أطعمه مَرْعَةً لحم ، [أى] (٣) قطعة منه (٤) ، تنفة لحم ، أى قليلاً .

وَمَرْعَتِ الْمَرْأَةِ قُطْنَهَا إِذَا زَلَّتْهُ ، أَيْ قَطَعَتْهُ ثُمَّ [أَلْفَتْهُ] (٥) فَجَوَّتُهُ بِذَلِكَ ، وَفِي الْحَدِيثِ : (فَصَارَ أَنْفُهُ كَأَنَّهُ يَتَمَزَعُ) (٦) أى يتشقق ويتقطع غضبا .

قال القاضي : قيل : معناه : يأتى يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله ، وقيل :

هو على ظاهره ، يحشر وجهه عظماً دون لحم ، عقوبة من الله ، وتمييزاً له وعلامة بذنبه لما طلب المسألة بالوجه ، كما جاء في الأحاديث الأخرى من العقوبات في الأعضاء التي كان بها العصيان ، وقيل : ليس على وجهه لحم يقيه حر شمس المحشر ، وهذا ضعيف ، وهذا فيمن سأل لغير ضرورة وتكثر ، [كما جاء في الحديث الآخر : (من سأل لغير ضرورة وتكثر) ، و] (٧) كما جاء في الحديث الآخر : (من سأل تكثر فأثماً هو جمر) (٨) ،

(٣) (٥) (٦) (٧)

(٨)

ساقطة من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

في نسخ المال : و ، والمثبت من ع .

(٤) في نسخ اجمال قيد قبلها : و .

هكذا في س ، الأصل : اللفه .

انظر : اللسان ، مادة (مرع) .

أبو داود ، كالأدب ، بما يقال عند الغضب ، عن معاذ بن جبل ٢ / ٥٤٩ . من س .

ولم أجد هذا الحديث بلفظه ، ولكن ورد بمعناه ، ففي الترمذى عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من صأل الناس وله ما يغنيه ، جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه نحوش ، أو خدوش ، أو كدوح) .

قيل : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟ قال : (خمسون ثهما أو قيمتها من الذهب " .

كالزكاة ، بما جاء من تحل لى الزكاة ٣٢ / ٣ ، وجاء في صحيح ابن خزيمة عن أبي هريرة : لا تحل الصدقة لغنى) ٧٨ / ٤ ، وعند

أحمد : (من صأل الناس مسألة وهو عنها غنى كانت ضيئاً في وجهه يوم القيامة ٢ / ١٢٣ ، وقال الدارقطني في سننه : عن أبي

سعيد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تحل المسألة لغنى) ٢ / ١٢١ .

وجاء في الترغيب : (من صأل من غير فقر فكأنما يأكل الجمر) .

١٠٤ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ ، حَتَّى بَأْتِيَ بِوَا الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَّةٌ خَلِيمٌ) .

١٠٥ - (١٠٤١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ نَجْنٍ قَدِيدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا ، فَإِنَّمَا يَسْنَالُ جَفُومَ ، فَلَيْسَتْ قِلٌّ أَوْ لَيْسَتْ كَثْرٌ) .

١٠٦ - (١٠٤٢) حَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ بَيَانَ أَبِي بَشْرٍ ،

عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيَتَمَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَغْنِيَ بِهِ مِنَ النَّاسِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ يَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنْ يَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ مَنْ تَعُولُ لَا .

(...) وحديثي محمد بن حاتم، حديثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل، حديثي قيس

ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، قَالَ : أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (وَاللَّهِ ، لَأَنْ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيَحِطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهُ) .
ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَيَانٍ .

يعنى معاقبته عليه بالنار ، إذ (١) غر من نفسه ، وأخذ باسم الفقر ما لا يحل له ، أو يكون مجازاً من ذل (٢) السؤال ، وبذل الوجه لغير فاقة مضطرة ، فاستعان لذلك احتراق الوجه بذلك ، وأن الاحتطاب وتكلف صعب المعيشة ومشقة الكسب ، ضر له وأصون لاراقة ماء وجهه ، وروث محياه ، وقد يكون الجمرُ على وجهه ، أى يرد ما يأخذ جمرًا فيكوى به (٣) ، كما جاء فى مانع الزكاة .

وقد يكون عندى قوله : القى الله وما فى وجهه مزعة لحم) على ضرب المثل والاستعارة لحاله فى الدنيا ، من ذهاب الجريمة عن وجهه ، والصون بذل السؤال حتى مات ولم تبق له وجه عند الناس ولا قدر .

واختلف فيمن تحل له المسألة ، فقيل : من معه ما يغديه ويعشيه فلا تحل له ، وتأولوا = رجال الصحيح .

وَجاءَ - أيضاً - في البيهقي : (الذي يسأل من غير حاجة كمثّل الذي يلتقط الجمر! ٤ / ١٧٤ ، وفي الترغيب ٢ / ٤ ، وروى البيهقي في الكبرى عن علي أن رسول الله قال : (من سأل الناس عن ظهر غنى فإنما يستكثر من جمر جهنم) ٤ / ١٧٤ ورواه - أيضاً - الدارقطني ٢ / ١٢١ .

(۱) فی س : إفا .

(۲) فی س : فلك

- (۳) فی س : بہا .

056

كتاب الزكاة / باب كراهة المسألة للناس

١٣.٣٦ كتاب الزكاة / باب من تحل له أصلا

١٠٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْتٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : الْآنَ يَحْتَزِمُ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا ، يُعْطِيهِ أَوْ يَمْنَعُهُ .

١٠٨ - (١٠٤٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّارِمِيُّ وَسَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ - قَالَ

ص ص ، ص محص ص ص ص ! ير ، هـ ص هـ ، ص ، ص هـ ، ، ص ص ص ص هـ ص ص ص يحص سلمة - حدثنا ، وقال الدارمي : اخبرنا مروان ، وهو ابن محمد الدمشقي - حدثنا سعيد - وهو ابن عبد العزيز - عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي الحرش ! الخولاني ، عن أبي مسلم الخولاني ، قال : حدثني الحبيب الأعمش - أفا هو فحيث إلى ، وأفا هو عندي فأم !! - عوت بن مالك الأشجعي . قال : كذا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، تسعة أو ثمانية أو سبع ! فقال : (ألا تباعون رسول الله ؟) وكذا حديث عهد ببيعة . فقلنا : قد باعناك يا رسول الله ثم قال : (ألا تباعون رسول الله ؟ لما .

فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ: (أَلَا تَبَايَعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟) .
 قَالَ: فَبَسَطْنَا أَيْدِيَنَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَعَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ قَالَ: (عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَالصَّلَاةَ
 الْخَمْسَ! ، وَتُطِيعُوا - وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً - وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا لَا فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيكَ الْتَفَرِّيسَ قُطِّ سَوْطٌ أَحْلِمُ! ، فَمَا يَسْأَلُ
 أَحَايِمُ يَنَاولُهُ أَنَاهُ .

عليه قوله في الحديث : (من سأل ومعه ما يغنيه فإنما يستكثر من النار) قيل : وما يغنيه ؟ قال : (يغذيه ويعشيه) (١) ، وقال قوم من معناه : من وجد غداه وعشاءه سائر الأوقات ، فإذا كان معه ما يكفيه لقوته مدة طويلة حرمت عليه المسألة ، قال اخرون : هذا منسوخ / بغيره من الأحاديث التي تعارضت .

(١) أبو داود ، كالزكاة ، بمن يعطى من الصدقة وحد الغنى ٣٧٨ / ١ ، ابن خزيمة فى صحيحه ٧٨ / ٤ ، ولبعض لفظه الد ، قطنى ١٢١ / ٢ .

كتاب الزكاة / باب من تحل له أصلا

باب من تحل له اثم له (٣٦) ٥٧٧

١٠٩ - (١٠٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هُرُونَ بْنِ رِيَابٍ .

حَدَّثَنِي كِتَابَةُ بْنُ نُعَيْمٍ الْعَدَايَ ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُحَارِقٍ الْهَلَالِيِّ ، قَالَ : تَحَمَلْتُ حَمَلَةً ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى أَسْأَلِهِ فِيهَا . فَقَالَ .

(أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الضَّمَّةُ ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا) .

قَالَ : ثُمَّ قَالَ : (يَا قَبِيصَةُ ، إِنَّ الْمَطْلَةَ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً : رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَلَةً فَخَلَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُبَيِّهَا ثُمَّ يُمْسِكُ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالُهُ ، فَخَلَتْ لَهُ الْمَطْلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ

قال الإمام : وقوله : (إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة) يكون الحمل (١) ها هنا على أنه يحمل حمالة جائرة .

وقوله : (ورجل أصابته فاقة حتى يقوم (٢) ثلاثة من ذوى الحجى : لقد أصابت (٣)

فلانا فاقه) فكلفه هنا إثبات فقره ، وفي حديث آخر: (صدقوا السائل ولو أتى على فرس) فيحمل الأول على من كان معروفاً ، بالملا ، ثم ادعى الفقر ، ويحمل الثاني على من جهل أمره (٤) .

قال القاضي : اشتراطه هنا ثلاثة وحكم الشهادة اثنان والخبر واحد ، ولعله أراد أن يخرج بالزيادة عن حكم الشهادة إلى طريق اشتها بالخبر وانتشاره ، وأن المقصد بالثلاثة هنا جماعة هي أقل الجمع لا نفس العدد ، إذ ليس للثلاثة في هذا الباب أصل .
والحجا : العقل ، مقصور .

وشرط العقل هنا في الشاهد دليل على اعتباره في الشهادة والخبر ، وأن المغفل لا يلتفت لقوله ، وشرط في الذي أصابته فاقة معرفة الناس ذلك ، ولم يشترط في الذي أصابته جائحة ؛ لأنها مشهورة معلومة .

وهذا حكم من طلب بحق فادعى العدم ، وقد عرف بما أنه إن كاذت جائحة وتلف ماله معلوما ، وإلا كلف إثبات ذلك ولم ينفعه دعواه ، وهكذا يكون حكمها في الصدقة .

وقوله : (ورجل أصابته جائحة) ثم قال : (حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال (١) في ع : الحميل .

(٢) في نسخ المال : يقول ، والمثبت من الصحيحة ، ع .

(٣) في الأصل : أصاب ، والمثبت من الصحيحة ، ع ، س (٤) في ع : حاله .

١٣٠٣٧ (37) باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف

١٧٢ / أء

٥٧٨ كتاب الزكاة / باب من تحل له المسألة قال سداً من عيش - !رجل أصابته فاقة! حتى يقوم ثلاثة! من فوى الحجا من قوم : لقد أصابت فلاناً فاقة! ، فحلت له المطلة ؛ حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداً دا من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتا يا كلها صاحبها سحتا .

سداداً : كذا ضبطناه بكسر الكاف والسن / وهما بمعنى .

قال صاحب العن : قوام العيش : ما يغنى منه ، والسداد : ماسدت به شيئاً .

وقال الهروى : وقوله : (سداد من عيش) أى ما يسد به خلته ، وكل شيء سددت به خلالاً فهو سداد ، ومنه : سداد الثغر وسداد القارورة .

وقوله : (فما سوى هذا يا قبيصة سحت) : على إضمار فعل ، أى اعتقده سحتا ،

أو إنما يأكل سحتا ، وبالرفع رواه غير مسلم (١) .

وفيه أن متحمل الحملالة يعطى من الزكاة ! إن كان غنياً ؛ لأنه من الغارمن ، وهو الرجل يسعى فى صلاح ذات البن فى النائرة (٢) تقع بين القوم .

والترات (٣) يتضمن ما لأصحاب الطوائى وديات القتلى (٤) فيهم ، يترضاهم بذلك حتى تسكن الثائرة ، فهذا يعان من الزكوات (٥) وغيرها من أموال الله على ما صنع من المعروف ، ولا يلزم ذلك فى مال ، قاله أبو سليمان .

(١) أبو داود ، كالزكاة ، بما تجوز فيه المسألة ١ / ٣٨١ .

(٢) يقال : نارت نائرة فى الناص : هاجت هائجة .

انظر : اللسان .

وفى الأبي : الثائرة .

(٣) الترات : الرجل الممتلئ ، وقيل : تار وترّ طويل .

وقيل : المجهود .

انظر : اللسان .

(٤) فى الأصل : للعتلى .

(٥) فى ص : الزكاة .

كتاب الزكاة / باب إباحة الأخذ لمن أعطى ...

०४९

(٣٧) باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف

ص ص عص ص ، ، ه ، ص ه ، ص فرص ، ه ، ص ه ص ص !

١١٠ - (١٠٤٥) وحديثنا هرون بن معروف ، حدثنا عبد الله بن وهب أح وحديثي حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن يالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : يسمعتُ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول : قد كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعطيني العطاء .

فَاقُولُ : أَعْطَهُ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي ، حَتَّى أَعْطَاهُ مَرَّةً مَلَأَ .

فَقُلْتُ : أَعْطَهُ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خُذْهُ ، وَمَا جَافِيَ مِنْ ، الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ ، نَحْنُهُ ، وَمَا لَا ، فَلَا مُوتَبِعُهُ نَفْسُكَ لِمَا .

وَقَوْلَ عَمْرِو النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَعْطَاهُ أَفْقَرُ مِنِّي) : دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ عَمْرٍو وَأَيْهِدَهُ ، وَقَلَّةِ حِرْصِهِ عَلَى الدُّنْيَا وَالتَّكْثُرِ [مِنْهَا] (١) ، دَائِمًا غَيْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ .

وَقَوْلُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا جَاءَكَ غَيْرَ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ نَحْذَهُ) مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ : (بِإِسْرَافِ نَفْسٍ) أَيْ بِتَطْلُعِ وَحَرَصِ وَشَرِّهِ إِلَيْهِ .

وقوله : [[وما لا (٢) فلا تتبعه نفسك] من الاختصار أى ما لا يكود! بهذه الصفة

ولم يأتك على هذه الحالة فلا تتبعه نفسك ، أى فلا تعلقها بطلبه واتباعه .

وقالت الطحاوى : وليس معنى الحديث فى الصدقات ، وإنما هو فى الأموال التى يقسمها الإمام على أغنياء الأس وفقرائهم (٣) ١١٠

قال الطبري : واختلف الناس فيما أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) عمر من ذلك ، بعد إمامتهم على

أنه أمر نذب دارسَاد ، فقيل : هو نذب من النبي (صلى الله عليه وسلم) لكل من أعطى عطية ألى قبولها ، كانت من سلطان أو غيره ، إذا كان ممن تجوز عطيته ، وقيل : بل ذلك نذل! إلى قبول عطية غير السلطان ، [فأما السلطان] (٤) فبعضهم حرما ، وبعضهم كرها ، وإال آخرون : بل ذلك نذب لقبول عطية السلطان دون غيره .

وقال المهلب : فيه جواز إعطاء أمام الرجل ، وثم من هو أفقر منه ، إذا رأى لذلك وجهها .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش! بهم .

(۲) فی س : ممالا .

(۳) انظر: شرح معانی الآثار للطحاوی ۲ / ۲۲۰.

(٤) سقط من س .

11

٥٨٠ كتاب الزكاة / باب إباحة الأخذ لمن أعطى ...

إلخ ١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الْعَطَاءَ ، فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ : أَعْطِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خُذْهُ فَمَمْلُوءٌ أَوْ تَمْتَقُ بِهِ ، وَ مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشَوِّفٍ وَلَا سَائِلٍ نَحْنُو ، وَمَا لَا ، فَلَا جَمْعُهُ نَفْسُكَ) .

قَالَ سَالِمٌ : فَمَنْ أَجَلُ فَلَكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَايِمَ شَيْئًا ، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا عَلَيْهِ .

١٣٠٣٨ (38) باب كراهة الحرص على الدنيا

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْإِلاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِمِثْلِ فَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَلَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قال الإمام : جاء في سند هذا الحديث : حدثني أبو الطاهر ، نا ابن وهب ، نا عمرو - يعني ابن الارث - حدثني ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، عن عبد الله بن السعدى ؛ عن عمر (١) [الحديث ، (٢) كذا روى هذا (٣) الاسناد ، وفيه انقطاع ، سقط منه رجل بين السائب بن يزيد وبين عبد الله بن السعدى ، وهو حويطب بن عبد العزى (٤)] . قال النسائي : لم يسمعه السائب بن يزيد بن عبد الله بن السعدى ، رواه عن حويطب . قال غيره : هو محفوظ من غيو طريق عمرو بن الحارث ، رواه أصحاب الزهري ، شعيب والزيدي عن الزهري ، قال : أخبرني السائب بن يزيد : أن حويطبا أخبره أن عبد الله أخبره [ان عشر أخبره] (٥) ، وقد رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . ذكره ابو على بن السكن في كتابه ، وفي هذا الاسناد أربعة من الصحابة يروى بعفهم عن بعض ، وهو السائب بن يزيد ، وحويطب بن عبد العزى ، وعبد الله بن السعدى ، وعمر بن الخطاب - رضى الله عنهم .

(١) فى س : عمرو بن الحارث .

(٢) يعاتطة من س .

(٣) فى س : كذا رواه .

(٤) هو حويطب بن عبد العزى بن أبى قبي بن عبد ود بيق ثمر بن مالك العامرى المرسى أبو محمد ، له صحبة ، أسلم عام دلفتح وشهد حنين ، روى عن عبد الله بن السعدى ، وعنه السائب بن يزيد وعبد الله ابن بريدة وغيره ، عاش مائة وعشرين يعنة ، ومات سنة أربع وخمسين .

الامعابة ١ / ٣٦٤ ، التهذيب ٣ / ٦٦ .

(٥) سقط من س .

كتاب الزكاة / باب إباحة الأخذ لمن أعطى ...

إلخ ٥٨١ ١١٢ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ السَّاعِدِيِّ الْمَالِكِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَنِي عَمْرُ بْنُ الْخَلَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الضَّدَقَةِ ، فَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْهَا ، وَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ ، أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ .

فَقُلْتُ : إِنَّمَا عَمَلْتُ لِلَّهِ ،

وَأَجَرِي عَلَى اللَّهِ .

فَقَالَ : خُذْ مَا أُعْطِيتَ ، فَإِنِّي عَمَلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَعَمَلَنِي ، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِفَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ فَكُلْ ، وَتَصَدَّقْ) .

(...) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْبَجِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ الْإِلاهِرِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَنِي عَمْرُ بْنُ الْخَلَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الضَّمَمَةِ .

بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

قال القاضي : وجاء في الحديث بعده في حديث قتيبة : بشر بن سعيد عن ابن الساعدي المالكي ، وبعده في حديث هرون : عن ابن السعدى ، وهو الصواب .

واسمه قدامة ، وقيل : عمرو ، وهو قرشي عامري ، مالكي ، من بني مالك بن حنبل بن عامر ابن لوى . وإنما قيل له : السعدى .

لأنه استرضع في بني سعد بن بكر ، وأما الساعدي فلا أعرف (١) له وجفا ، وابنه عبد الله من الصحابة .
وقوله : (مر لي بعمالة) بضم العي ، اسم أجرة العامل .

وقوله : (فعفني) : أي جعل لي العمالة ، وهي أجرة العمل .
فيه جواز الأجرة

على أعمال المسلمين وولاياتهم الدينية ، والدياوية من الإمارة ، والصدقات [والقضاء] (٢) والحسبة ، وغير ها .
[وقوله : كان يعطيني العطاء فأقول : أعطه أفقر مني ، فقال : (خذه) : فيه جواز إعطاء الإمام من غيره أفقر منه لوجه يراه من المصلحة] (٣) ، وفيه أخذ المال من أئمة العدل ، لأن أخذ ما جاء من غير مسألة ولا مئة خير من تركه إذا كان حلا ، .

(١) في الأصل : يعرف ، والمثبت من س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سقط من س .

٥٨٢

كتاب الزكاة / باب كراهة الحرص على الدنيا

(٣٨) باب كراهة الحرص على الدنيا

ص سر ، كا ، ه ، ص ه ص سر ، ه ص ، ه ، فصوص ص ص ه

١١٣ - (١٠٤٦) ! حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ،

عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (قلب الشيخ شاب ، على حب ائتين : حب العيش ، والمال لا .

١١٤ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة قالا : أخبرنا ابن وهب ، عن يونس ، عن

ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (قلب الشيخ شاب " على حب

ائتين : طول الحياة ، وحب المال لما .

١٣٠٣٩ (39) باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثا

١١٥ - (١٠٤٧) ! وحدثني يحيى بن يحيى ، وسعيد بن منصور ، وقتيبة بن سعيد ، كلهم عن أبي عوانة .

قال يحيى : أخبرنا أبو عوانة عن قتادة ، عن أنس .

قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يهرم ابن أم وتشب منه ائتان : الحرص على المال ، والحرص على العمر لما .

(...)

! وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى ، قالا : حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن أنس ، أن نبي الله (

صلى الله عليه وسلم) .

قال بمثله .

(...) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قالا : سمعت قتادة يحدث عن أنس بن

مالك ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بنحوه .

قال الإمام : وقوله : (قلب الشيخ شاب على حب اثنين العيش (١) والمال) : فيه الإشارة (٢) إلى أن الإرادة في القلب ، خلافا

لمن رأى [أن] (٣) ذلك [في غير الأعضاء] (٤) .

قال القاضي : والعبارة [ها] (٥) هنا بالشباب عن كثرة الحرص ، وبعد الأمل الذي هو

في الشباب أكثر ، وبهم أليق للرجاء في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا .

(١) في س : العين .

(٢) في س : إشارة .

(٣) ساقطة من س .

(٤) في س : في غيره من الأعضاء .

(٥) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب لو أن لابن آدم واديين ...

إنلج ٥٨٣

(٣٩) باب لو أن لابن آدم واديين لا بتغى ثالثا

١١٦ - (١٠٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : إِنْ كَانَ لَابْنُ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَغَى وَآلِيًّا ثَلَاثًا ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ) .

وقوله : إ لو كان لابن آدم واديان من مال الحديث ، وقول ابن عباس [فلا أدرى

أمن القرار هو أم لا ؟ وقول أنس] (١) : فلا أدرى شيء نزل أم شيء كان ، وقول أبي موسى أنه حفظها من سورة كانوا يشبهونها ببراعة ، وأنه أنسها ، قال الإمام : يحتمل أن يكون إنما خص هذا العدد فقال : (واديان) ولم يقل ثلاثة أو أكثر ؛ لأن أصول الأموال ذهب وفضة فعبر عن هذين الأصلين (٢) .

قال التقي إلى : قد لجأ في رواية ابن أبي شيبة : (واديان من ذهب " .

قال الإمام : وأما قوله : (ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب) : فإنه يحتمل أن يريد بالجوف القلب ، وأنه لا يمل من / محبة المال نحو ما تقدم من قوله : (قلب الشيخ شاب) : يحتمل أن يريد غير القلب ، وأنه لا يشبع ، ويؤيد ما تأولناه [من الاحتمال أن في حديث بعد هذا : إ لا يملأ فم ابن آدم) ، وهذا يشير إلى ما تأولناه] (٣) من أن المراد به [الأغذية ، وفي حديث آخر : إ لا يملأ نفس ابن آدم) ، وهذا يشير إلى ما تأولناه من أن المراد به] (٤) المحبة ، وما يكون بالقلب ، وكأنه - عليه السلام - عبر تارة بما يختص بالوجه بأحد الوجهين ، وعبر تارة بما يختص بالوجه الآخر ، وعبر بالجوف عن اجتماعهما جميعا ، إذ الجوف محل الأغذية ، ومحل القلب الذى فيه المحبة والشهوات .

قال التقي إلى : الأظهر في هذا والذي قاله كثير من تكلم على الحديث ، والذي يقتضيه منحنى الكلام ومقصده : أن المراد بالحديث

حرض (٥) القلب ورغبة النفس ، لا الأكل وشهوة البطن ؛ لآنه لم يجز للمطعموم هناك ذكر ، إنما جرى ذكر المال والذهب .

ولما كانت معظم جوارح الشهوات والرغبات في الجوف ، وفيه (٦) القلب الذى عنه يصدر الحرص والرغبة ، والشئ والأمل ، أضاف ذلك إليه .

وقد قيل : إن معنى إ لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب " : أى حتى يموت فيمتلئ ترابا ، ويصير ترابا ، وليقطع أمله ، فعبر (١) من الحديث المطبوع .

(٢) في ع : الصنفين .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٥) في س : حرص .

للا في س : وفيها .

١٧٢ / ب

٥٨٤ كتاب الزكاة / باب لو أن لابن آدم واديين ...

إنلج ص ص يره ، ورس ص ص ه ، ص ص ص ص ه ، من ص ص عص ، ص ، ه ، ص ه ص "ص صص

(...) وحدثنا ابن المنثي وابن بشار ، قال ابن المنثي : حدثنا محمد بن جعفر ، أخبرنا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول - لا أدري أثنى أم شئ - كان يقول - بمثل حليث إلى عوانة .

١٣٠٤٠ (40) باب ليس الغني عن كثرة العرض

١١٧ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أنه قال : لو كان لابن آدم واد من فاء أحب أن له واليا آخر ولن يملا فاه إلا التراب ، والله يتوب على من تاب .

١١٨ - (١٠٤٩) وحدثني زهير بن حرب وهرون بن عبد الله ، قالا : حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريح .

قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب أن يكون إليه مثله ، ولا يملا نفس ابن آ ٣ إلا التراب ، والله يتوب على من تاب . قال ابن عباس : لا أدري أمن القرآن هو أم لا ؟

وفي رواية زهير قال : لا أن رى أمن القرآن ؟ لم يذكر ابن عباس .

١١٩ - (١٠٥٠) حدثني سويد بن سعيد ، حدثنا علي بن مسير ، عن إود ، عن أبي حرب بن أبي الأسود ، عن أبيه .

قال - بعث أبو موسى الأشعري إلى قرأ أهل البصرة ، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرؤوا القرآن . فقال : أنتم خيار أهل البصرة ولراؤهم ، فاتلوه ، ولا يطولن عليكم الأمد فتقاسو قلوبكم ، كما قست قلوب من كان قبلكم ، ! إنا كنا نقرأ سورة ، كنا نشبهها في الطول والشدة ببراعة ، فأنسيتها ، غمر لاني قد حفظت منها : لو كان لابن آ ٣ واديان من مال لا بتغي واديا ثالثا ، ولا يملا جوف ابن آدم إلا التراب . وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات ، فأنسيتها ، غير أدى حفظت بانقطاع ذلك وتمامه .

بمائه بالراب ، هو يعضد ما رجناه من التأويلين ، وأفا ما جاء أن هذا [كان] (١) قراتا ، أو شك رواية هل كان قرآنا ؟ قال الإمام : (أما قول أبي موسى كذا نقرأ سورة كذا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غيروا أني قد حفظت منها : { يا أها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون } (٢) ، فتكتب

(١) صاطة من س .

(٢) ١ لصف : ٢ .

كتاب الزكاة / باب لو أن لابن آدم واديان ...

الخ

منها : { لا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون } (١) فتسألون عنها يوم القيامة .

٥٨٥

فتكتب شه الله في أعناقكم ،

شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة) : فيحتمل أن تكون إحدى السور (٢) المتلوة الآن ونسبها هو ، وحفظ منها الآية المنسوخة .

قال القاضي : ونسخ ما نسخ من ذلك هو مما نسخ لفظه .
والنسخ في القرآن على ثلاثة وجوه : نسخ حكم بقى لفظه ، وهو أكثر المنسوخ ، ونسخ حكم ولفظ ، كما حكى من شأن خمس رضعات ، ونسخ لفظ وبقاء حكم ، كما يذكر من آية الرجم ، فأنسى الله تعالى من ذلك ما شاء لحكمة أرادها .
وتوفى النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد كمل النسخ وحفظ جميع القرآن ، ثم تأمل ما يذكره : الصحابة مما نسخ من ذلك ، وإنما أتوا به على المعنى وبعض اللفظ ، لا على نص المعجز .
وسياق نظم القرآن يشهد لذلك ما ذكره من ذلك [المعنى] (٣) وبعده عن نظم القرآن وبلاغته .
(١) ١ لصف : ٢ .
(٢) في الأصل : السورة ، والمثبت من مس .
(٣) من س .
٥٨٦
كتاب الزكاة / باب ليس الغنى عن كثرة العرض
(٤٠) باب ليس الغنى عن كثرة العرض
ص ! كلص ، أو ، ه ، ص ه ص ه ، ، كاص ص ! كلص ، ه ص ، ه ، ، كاص ص ص ه
١٢٠ - (١٠٥١) حدثنا زهير بن حرب وابن نمير ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة عن
أن الزناد عن الأعرج ، عن أن هريرة ، قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس .

١٣٠٤١ (41) باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا

وقوله : ليس الغنى عن كثرة العرض ، [ولكن الغنى غنى النفس] : العرض ، بفتح العين والراء هنا ، قال أبو عبيد : هو حطام الدنيا ، يعني متاعها ، يدخل فيه جميع المال العروض وغيرها [(١)] ، فأما العرض بسكون الراء ، فيما خلا العقار والحيوان ، وما يدخله الكيل والوزن .
هذا قول أبي عبيد ، وفي كتاب العين : العرض : ما نيل من الدنيا ، قال الله تعالى : { تَرِيْمُونَ عَوْضَ الدُّنْيَا } (٢) ، وبه فسر بعضهم .
وقال أبو زيد : العرض ، بالسكون ، ما ليس بذهب ولا فضة ، وجمعه عروض .
وفي العين : العرض خلاف النقد وهو (٣) قول الأصمعي .
ويعنى الحديث : أن حقيقة [الغنى والغنى] (٤) المحمود هو : غنى النفس وشبعها وقلة حرصها ، لا كثرة المال ، مع الحرص على التزيد منه والشح به ، فذلك فقر بالحقيقة ؛ لأن صاحبه لم (٥) يستغن به بعد .
قال الإمام : يحتمل أن يريد أن الغنى النافع الذي (٦) يكف عن الحاجة ، وليس ذلك على ظاهره ؛ لأنه معلوم أن الكثير المال غنى .
(١) سقط من س .
(٢) ١ لأنفال : ٦٧ .
(٣) في س : وهذا .
(٤) في س : المعنى والغنى .
(٥) في س : لا .
(٦) قيد قبلها : (و) في ع .
كتاب الزكاة / باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا
٥٨٧
(٤١) باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا

١٢١ - (١٠٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

ابْنُ سَعِيدٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الدَّرِي يَقُولُ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : ا لَا وَاللَّهِ ، مَا أَخَشَى عَلَيْكُمْ ، أَتَاهَا النَّاسُ ، إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا " .

فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ فَصَمَتَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَاعَةً .

ثُمَّ قَالَ : (كَيْفَ قُلْتَ ؟) .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ فَقَالَ لَهُ وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (فَقَالُوا (١) : وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ) ربما وقع كالمعارضة التي تطلب بها (٢) الفائدة ويسرع (٣) إلى النفوس قبولها (٤) لمضادة الخير [للشر] (٥) ، فيمكن أن يكون [علم] (٦) - عليه السلام - [أنهم] (٧) لم يفهموا قصده فقال : ا لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ) ، ثُمَّ قَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : ([أَوْ خَيْرٌ هُوَ] (٨) ! كَأَنَّهُ يَقُولُ : د إِنْ سَلِمْتُ قَوْلَكُمْ فَلَيْسَ هَذَا الْخَيْرُ ، لَمَّا يُوْدَى إِلَيْهِ وَيُوقَعُ فِيهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَهُمْ مَثَلًا يُشِيرُ إِلَى حَالَةِ الْبَطْرِ وَالْمُقْتَصِدِ وَالْمَكْثَرِ الَّذِي يَفْرُقُ مَا جَمَعَ عَلَى صِفَةٍ يَنْتَفِعُ بِهَا ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (إِنْ مِمَّا يَنْبَغُ الرِّبْعُ يَقْتُلُ (٩) حَبَطًا أَوْ يُلْمُ) ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : أَنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنْ الرِّبْعُ خَيْرٌ وَبِهِ قَوَامُ الْحَيَوَانِ ، وَهِيَ هِيَ مِنْهُ [مَا] (١٠) يَقْتُلُ (١١) لِلتَّخْمَةِ عَاجِلًا ، أَوْ يَكَادُ يَقْتُلُ (١٢) ، فَحَالَةُ الْمُتَخَوِّمِ (١٣) كَحَالَةِ الْبَطْرِ (١٤) الَّذِي يَجْمَعُ وَلَا يَصْرِفُ ، فَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْإِعْتِدَالَ وَالتَّوَسُّطَ فِي الْجَمْعِ أَحْسَنُ ، ثُمَّ خَشِيَ أَنْ يَقَعَ فِي النَّفْسِ أَنْ مِنَ الْمَكْثَرِينَ مَنْ لَا يَنْفَعُهُ إِكْثَارُهُ ، فَضَرَبَ لَهُمُ الْمَثَلَ بِثَلَّةِ الْخَضِرِ ، وَشَبَّهَهَا بِمَنْ يَجْمَعُ ثُمَّ يَفْرُقُهُ فِي وَجْهِهِ الْمَعْرُوفِ ، وَوَصَفَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هَذِهِ الدَّابَّةَ بِأَنَّهُ نَثْلٌ حَتَّى تَمْتَلِئَ (١٥) خَاصَرَتَاهَا ثُمَّ تَنْثَلُطُ (١٦) ، فَذَكَرَ أَنَّهَا

(١) فِي س : فَقَرَأَ .

(٢) فِي س : فِيهَا .

(٣) فِي س : وَتَسْرَبُ .

(٤) فِي س : قَوْلُهَا .

(٥ ، ٦) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٧) مِنْ س .

لَهُ فِي س : أَوْ هُوَ خَيْرٌ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الصَّحِيحَةِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَالْأَصْلُ .

(٨) قِيدَتْ قَبْلُهَا : مَا .

(٩) مِنْ ع .

(١٠ ، ١١) فِي س : يَفْتُلُ .

(١٢) فِي س : لِلْحَتَرِ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : الْبَطْنُ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ع ، س .

(١٤) فِي س : تَمَلَّأَ .

(١٥) ثَلُطُ الْبَعِيرِ : إِذَا أَلْقَى بَعْرُهُ رَقِيقًا ، وَهُوَ الرَّقِيقُ مِنَ الرِّجْعِ .

يُقَالُ : أَنْتُمْ تَنْثَلُطُونَ ثَلُطًا ، أَيْ كَانُوا يَتَغَوِّطُونَ يَابَسًا كَالْبَعْرِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَلِيلَ أَجَلٍ .

لِنَظَرِ : اللَّسَانِ ، مَائَةِ (ثَلُطٍ) .

* / ١ / ا

٥٨٨ كتاب الزكاة / باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ ، إِنْ كُلُّ مَا جَمَعْتُ الرِّبْعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلْمُ ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ ، ثَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصَرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ ، ثَلَطَتْ أَوْ بَالَتْ ،

، ثُمَّ اجْتَرَتْ ، فَعَادَتْ فَأَمَلْتُ ، فَنَنْ يَأْخُذُ مَا لَمْ يَحَقِّقْهُ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ .
وَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا يَغْيِرُ حَقَّهُ فَيُثَلِّهُ كَثَلِي النِّي يَكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) .

تمتلى (١) في أول ذكره لها لما كان التشبيه يقتضى إيراد (٢) ، ثم قال بعد ذلك : (ثم عادت فثلت ، ولم يقل : حتى امتلأت) كما قال أول مرة ، وهذا يحتمل أن يريد به أنها تكل من جنس الاكل الأول ، فاستغنى عن إعادته ها هنا بالإشارة إليه ، ويحتمل أن يريد أنها تعود إلى كل معتدل ، وكذلك حالة الجامع للمال في غالب الحال أنه يفنى في جمعه كثر عمره ، فإذا صرته ثم عاد إلى الكسب كان كسبه متوسطا .

وقد قال الأزهري : في هذا الحديث مثلان : أحدهما : للفرط في الجمع المانع من الحق ، واليه الإشارة بقوله - عليه السلام - : اِذَا دَانَ مَا يَنْبِت الرِّبْعُ مَا يَقْتُلُ (٣) ، وذلك أن الربيع ينبت أحرار / البقول ، فتستكثر منه الماشية [حتى تهلك] (٤) .

والثاني : للمقتصد ، واليه الإشارة بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ) [لِأَنَّ الْخَضِرَ] (٥) ليس (٦) من أحرار البقول ، هذا معنى قول الأزهري في هذا الحديث .

قال الإمام : يروى هذا الحديث أبو سعيد الخدرى فقال في طريق منه : (استقبلت الشمس ثلثت وبالت واجترت) ، وقال في طريق آخر : (استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وثلثت) وهذا يوهم ظاهره (٧) الاختلاف ، ولشئ يختلف ، لأن الحديثين جميعا تضمنتا أنها اجترت بعد استقبال الشمس ، ففي الأول منهما : ذكر بولها قبل أن تجتر ، وفي الثانية منهما : ذكره بعد الاجترار ، ولكن بحرف (٨) الواو التي لا توجب الرتبة ، وإنما حصل الترتيب في كون الاجترار وما عطف عليه بعد استقبال الشمس ، ولكن الأول من هذه المعطوفات غير مستفاد من حرف (٩) الواو .

وأما قوله : (ثلثت) فقال أبو عبيد في المصنف : ثلث البعير يثلث ثلثاً : إذا ألقاه سهلاً رقيقاً .

(١) في س : تملأ .

(٣) في س : يفتل .

(٥) من ع .

(٧) في س : ظاهر ، والمثبت من ع ، والأصل .

(٨) في الأصل : بحذف ، وما أثبت من س ، ع .

(٩) في الأصل : حروف ، وما ثبت من س ، ع .

(٢) في ع : افراده .

(٤) سقط من ع .

(٦) في ع : ليست .

كتاب الزكاة / باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ٥٨٩ ١٢٢ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَمَرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ إِلَهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا) ، قَالُوا : وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (بَرَكَاتُ الْأَرْضِ مَا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ قَالَ : لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ ، لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ ، لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ ، إِنَّ كُلَّ مَا أَثْبَتَ الرِّبْعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ ، إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ ، فَإِنَّهَا كُلُّ حَتَّى إِذَا أَمْتَدَّتْ حَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ اجْتَرَتْ وَبَالَتْ وَثَلَّتْ ، ثُمَّ عَادَتْ فَكَلَتْ ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَمَنْ أَخْنَوْ بِحَقِّهِ ، وَوَضَعَهُ فِي حَفِهِ ، فَنِعِمَّ الْمَعُونَةُ هُوَ ، وَمَنْ أَخْنَوْ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، كَانَ كَالَّذِي جَمَلَ وَلَا يَشْغُ) .

١٢٣ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الرَّاهِمِ عَنْ هِشَامِ صَاحِبِ التَّسْتَوَائِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَمَرِيِّ ، قَالَ : جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَجَلَمْنَا

حَوْلَهُ ، فَقَالَ : (إِنَّ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدَ ، مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ النَّبَا وَزَيْتَتِهَا) .
 فَقَالَ رَجُلٌ : أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالثَّمْرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 فَقِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُكَ ؟ تُكْفِمُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَلَا يُكْفِمُكَ ؟ قَالَ : وَرَأَيْتَا أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ ، فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرِّحْضَاءُ
 وَقَالَ : (إِنَّ هُنَا السَّائِلَ) - وَكَأَنَّهُ حَمَدُهُ - فَقَالَ : (إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ، وَإِنْ مِمَّا يَنْبَغُ
 قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - : (إِنَّ هَذِهِ الدُّنْيَا حُلُوةٌ خَضِرَاءُ) (١) : قَالَ الْهَرَوِيُّ : (خَضِرَاءُ) : يَعْنِي غَضَّةٌ نَاعِمَةٌ طَرِيَّةٌ ، وَأَصْلُهُ مِنْ خَضِرَةٍ
 الشَّجَرِ ، وَسَمِعْتُ الْأَزْهَرِيَّ يَقُولُ : أَخَذَ الشَّيْءُ خَضِرًا مُضْرًا : إِذَا أَخَذَهُ بَغِيرِ ثَمْنٍ ، وَقَالَ (٢) : غَضًا طَرِيًّا .
 وَقَوْلُهُ : (فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرِّحْضَاءُ) : يَعْنِي الْعَرَقَ مِنَ الشَّدَةِ ، وَكَثُرَ مَا يُسَمَّى (٣) عَرَقَ الْحُمَى .
 (١) هَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ ، كَالْفَتْحِ ، بِمَا جَاءَ مَا أَخْبَرَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَصْحَابُهُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 الْخُدْرِيِّ ، مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ ٤٨٣ / ٤ ، وَكَذَا لِابْنِ مَاجَهَ ، كَالْفَتْحِ ، بِفَتْحَةِ النَّسَاءِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُخْتَصَرًا ١٣٢٥ / ٢ ، وَكَذَا أَحْمَدُ
 فِي مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ١٩ / ٣ ، ٤٦ ، ٦١ ، ٧٤ .

١٣٠٤٢ (42) باب فضل التعفف والصبر

(٢) فِي ع : وَقِيلَ .
 (٣) فِي س : سَمِيَ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ ، ع .
 وَانْظُرْ : اللَّسَانُ .
 ٥٩٠ . كِتَابُ الزَّكَاةِ / بَابُ تَخَوُّتِ مَا يَخْرُجُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلْمُ ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ ، فَإِنَّهَا كَلَّتْ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا
 اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ ، فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ ثُمَّ رَتَعَتْ ، ! إِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرٌ حُلُوٌّ ، وَنَعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لَمَنْ أَعْطَى مِنْهُ الْمُسْكِينَ
 وَالْيَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بَغِيرُ حَفْهِ كَانَ كَالَّذِي جَمَلٌ وَلَا يَشْبَعُ ، وَيَكُونُ
 عَلَيْهِ شَهْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .
 قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : (أَوْ خَيْرٌ هُوَ) هَكَذَا رَوَيْنَاهُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : أَوْ تَحْسِبُونَ أَنَّ كُلَّ مَالِي
 خَيْرًا ، بَلْ فِيهِ خَيْرٌ وَشَرٌّ ، ثُمَّ قَسَمَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بِالْمَثَلِ الَّذِي ضَرَبَهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : قَدْ رَوَى [إِلَّا كَلَةً] (١) الْخَضِرُ ، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ
 وَتَخْفِيفِ اللَّامِ عَلَى مَعْنَى اسْتِفْتَاحِ الْكَلَامِ ، أَيْ انْظُرُوا كَلَةَ الْخَضِرِ وَمَا كَانَ مِنْهَا .
 وَقَوْلُهُ : (ثُمَّ اجْتَرَتْ) : أَيْ مَضَعَتْ جَرَّتَهَا ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَتْهُ مِنْ جَوْفِهَا إِلَى فَمِهَا (٢) مِمَّا رَعَتْهُ قَبْلُ فِيهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ الْمَثَلَ لِلْمُقْتَصِدِ فِي
 اكْتِسَابِ الْمَالِ ، فَشَبَّهَ جَمْعَهُ لَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْمَدُهُ بِأَكْلِ الْخَضِرِ الْحَمُودِ رَعِيهِ (٣) ، ثُمَّ اقْتَصَارُهَا عَنْ أَجْلِ عِنْدِ امْتِدَادِ خَاصِرَتَيْهَا
 لِأَوَّلِ شَبْعِهَا بِالْمُقْتَصِدِ فِي كَسْبِهِ ، الَّذِي إِذَا جَمَعَ كِفَايَتَهُ اسْتَغْنَى بِهَا وَتَرَكَ الطَّلَبَ تَوْحًا ، وَنَظَرَ فِي اسْتِعْمَالِ مَا جَمَعَهُ وَ(نَفَاقَهُ فِي) مَصَالِحِهِ
 وَمَنَافِعِهِ [(٤)] وَسَقَطَ بَقَاءُ التَّبَاعَاتِ فِيهِ بِخُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ فِي وَجْهِهِ ، كَهَذِهِ الَّتِي اجْتَرَتْ مَا جَمَعَتْهُ قَبْلُ فِي كَرَشِهَا لِيَسْهَلَ لَهَا هَضْمُهُ
 وَتَجْرَى مَنَفَعَتُهُ فِي جَسَمِهَا ، ثُمَّ امْتَدَدَ [لِلشَّمْسِ] (٥) لِيَسْتَرِيحَ جَسَمُهَا ، وَيَصْلَحَ هَضْمُهَا ، وَتَنْضِجَ أَخْلَاطَ جَسَمِهَا حَتَّى تَمَّ لَهَا مَرَادُهَا
 ، وَبَقِيَ فِي جَسَمِهَا مَنَفَعَتُهُ ، وَخَرَجَ عَنْهَا ثَقْلُهُ وَمَنْضَرَتُهُ بِخَالَاتٍ غَيْرِهَا ، إِذَا (٦) لَمْ تَرْفَعْ رَأْسَهَا حَتَّى أَثْقَلَهَا ذَلِكَ وَلَمْ يَنْهَضْ لَهَا لِكثْرَةِ مَا
 رَعَتْهُ مِنْهُ ، وَوَبَالَه ، فَاتَتْ تَخْمَةً (٧) وَحَبِطًا ، كَذَلِكَ الْحَرِيصُ عَلَى الْجَمْعِ الْمَكْثَرِ الَّذِي لَا يَمْلَأُ عَيْنَهُ شَيْءٌ وَلَا يَصْرِفُ مَا جَرَعَهُ [مِنْهُ]
 (٨) فِي وَجْهِهِ وَتَكْثِيرِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ تَبَاعَاتُهُ ، فَكَانَ سَبَبَ هَلَاكِهِ فِي آخِرَتِهِ .
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ احْتِجَّ بَعْضُهُمْ (٩) بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي تَفْضِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَام - لَمْ يَخْشَ عَلَيْهِمْ [مَا يَفْتَحُ عَلَيْهِمْ]
 (أ) مِنَ الدُّنْيَا ، إِلَّا ضَيَعُوا فِيهَا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنْ إِنْفَاقِهِ فِي حَقِّهِ ، وَإِذَا كَسَبُوهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، وَيُوضِّحُهُ قَوْلُهُ (١١) : (فَنَعْمَ
 صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أَعْطَى مِنْهُ الْمُسْكِينَ وَالْيَتِيمَ) إِلَى مَا جَاءَ بَعْدَهُ .

- (١) في ص : الله .
- (٤) في ص : ومنافعه ومصالحه .
- (٧) في ص : تخطئة
- (١٠) ساقطة من ص .
- (٢) في ص : فيها .
- (٥) كاك .
- لعل صاقطة من ص .
- (١١) في ص : قولهم .
- (٣) في ص : رعيته .
- (٦) في ص : التي .
- (٩) في ص : قوم .

كتاب الزكاة / باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ٥٩١ ومعنى قوله : (أُوْلُغُ) : أى يقرب من الإهلاك والقتل .
 ألم بالثيء : قُرب منه ، وسمى متاع الدنيا زهرة تشبهاً بزهر النبات لحسنه (١) عند الناس ، وأعجاب النفوس به .
 (والخضر) كلاً الصيف ، وقال الأزهرى : هو هنا ضرب من الجنبه ، وهى من الكلاً ما له أصل غامض فى الأرض ، واحدتها خضرة .

قال القاضى : وقد وقع فى الأصل من رواية العذرى فى حديث أبى الطاهر : [] إلا
 آكلة الخضرة [(٢) على الأفراد كما قاله الأزهرى ، وعند الطبرى : (الخضرة) بالضم ، وروى (٣) بعضهم ألا بفتح الهمزة والتخفيف
 على الاستفتاح .

[قال الأمام : وقوله : (يمسح الرُحضاء) : أى العرق من الشدة ، وأكثر ما يسمى
 به عرق الحمى .

قال القاضى [(٤) : وقوله : (أين السائل) : كذا لابن سعيد وابن أبى جعفر ، وعند السمرقندى : (أنى) ويقرب من معناه ، وعند
 العذرى : (أى السائل) (٥) كأنه يقول : أيكم [السائل] (٦) ؟ وفى هذا الحديث تسمية المال خيراً ، وقيل ذلك فى قوله تعالى : {
 إِنْ تَرَكَ خَيْرًا} (٧)

- (١) فى س : الحسنة .
- (٢) فى س : الآكلة الخضر .
- (٣) فى س : ورواه .
- (٤) سقط من س .
- (٥) ومن هذا فعلم أن رواية ابن سعيد وابن أبى جعفر والسمرقندى والعذرى ليست رواية المطبوعة فى هذا الحديث .
- (٦) ساقطة من س .
- (٧) البقرة : ١٨٠ .

٥٩٢
 كتاب الزكاة / باب فضل التعفف والصبر
 (٤٢) باب فضل التعفف والصبر (١)

١٣٠٤٣ (43) باب فى الكفاف والقناعة

١٣٠٤٤ (44) باب إعطاء من سأل بفتحش وغلظة

١٢٤ - (١٠٥٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي
 سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا عِنْدَهُ قَالَ : (مَا يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يَغْفِرْهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يَغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَصْبِرْ يَصْبِرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ) .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا

الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

كتاب الزكاة / باب في الكفاف والقناعة

٥٩٣

(٤٣) باب في الكفاف والقناعة

١٢٥ - (١٠٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَرِّيُّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا شُرَحْبِيلُ - وَهُوَ ابْنُ شَرِيكٍ - عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَاذَ : (قَدْ أَفْلَحَ أَسْلَمٌ ، وَرَزَقَ كَفَافًا ! ، وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ) .

١٢٦ - (١٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ،

ص ص ص ص ! ص عص " ص ، ص ! ، ص ، ص ، ص ه ص ! لوص ص ، ه ، قالوا : حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش .
ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه ، كلاهما عن عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا) .

وقوله : (اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا) : فيه ما كان (صلى الله عليه وسلم) (١) من القصد في أموره والتقليل من دنياه والاقتصاد منها على الحاجة ، فدعاؤه - عليه السلام - أن يكون رزق اله قوتا يقيم حالهم ، ويصلح أمرهم ، ويكفيهم الجهد ، وليس فيه فضول تخشى عليهم فتنته ، ويخاف وباله .

(١) في س : السلام .

١٧٣ / ب

٥٩٤ كتاب الزكاة / باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة

(٤٤) باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة

عص نص ، ه ، ص ص ص ص ، ص ، ه ههصصهصص ، ه ، ههصصهصص

١٢٧ - (١٠٥٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَمِّ شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، ! إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَيْعَةَ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى قَسَمًا .

فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُمْ .

قَالَ : (إِنَّهُمْ خَيْرُونِي أَنْ يَسْأَلُونِي بِالْفُحْشِ أَوْ يُجْلَوْنِي ، فَلَسْتُ بِبَاخِلٍ) .

١٢٨ - (١٠٥٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِي ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالَكًا .

ح وَحَدَّثَنِي لَوْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : كُنْتُ أُمْنِيَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِي غُلِيطُ الْحَاشِيَةِ ، فَارَكَهُ أَغْرَانِي ، فَجَبَنُو بِرِدَائِهِ جَبَنَةً شَدِيدَةً ، نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ

وقوله حين قسم قسما : فقال له عمر : [غير هؤلاء] (١) كان أحق به فقال : (إنهم خيروني بين أن يسألوني بالفحش أو يجلوني ،

فلمست بياخل) : معناه : أنه اشتطوا (٢) عليه في المسألة ، التي تقتضى إن أجابهم إليها حاجهم ، وإن منعهم آذوه وبخلوه ، فاختار - عليه السلام - إعطاءهم ، إذ ليس البخل من طباعه ، ومداراة لهم وتآلفا كما قال - عليه السلام - : (إن من شر الناس من اتقاه الناس لشره) (٣) ، كما أمر بإعطائهم المؤلفة قلوبهم .
 وضحك النبي (صلى الله عليه وسلم) للأعرابي ، الذي جبذه بردائه حتى أثر في عنقه ، وانشق / البرد ، وقال له : لا مر لي يا محمد من مال الله الذي عندك) ، وإعطاؤه إياه من هذا .
 وفيه ما كان عليه (صلى الله عليه وسلم) من الصبر والحلم والخلق العظيم والإغضاء عن الجاهلين والإعراض عنهم كما أدبه الله به ، ومعنى حتى رجع النبي - عليه السلام - في نحر الأعرابي أن جبذته ، ضمته إليه .
 (١) في س : غيرها .

١٣٠٤٥ (45) باب إعطاء من يخاف على إيمانه

(٢) الشطط : مجاوزة القدر في بيع أو طلب أو احتكام أو غير ذلك ، من كل شيء مشتق منه ، وشط في كذا : جاوز القدر وتباعد من الحق وجار عليه في قضيته ، وقيل : جرت .
 للسان : مادة (شطط) .

(٣) الموطأ ، كحسن لطلق ، بما جاء في حسن الخلق بلفظه عن عائمة ٢ / ٩٠٤ .
 وبقر بلفظه البخاري كالأدب ، ولم يكن النبي فاحشا ولا متفحشا ، عن عائمة بلفظ : (إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره) ٨ / ١٥ ، ١٦ ، مسلم في كالأبر والصلة والآداب ، بمداراة من يتقى فحشه ، بلفظ البخاري رقم (٢٥٩١) ، أبو داود ، كالأدب ، بحسن العشرة ٢ / ٥٥١ .
 كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة ٥٩٥

الرداء من شئة جبنته ، ثم قال : يَا مُحَمَّدُ مَرُّ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنَّمَك ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَضَحِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ .

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الضَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ .
 ح مِمص ، ، ، مِمص ، ، ، ! ، جمر ، ، صِصص ص ! وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ .
 ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

بِهَذَا الْحَدِيثِ .

وَفِي حَدِيثِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ مِنَ الزِّيِّ إِلَيْهِ : قَالَ : ثُمَّ جَبَنَهُ إِلَيْهِ جَبْنَةً .
 رَجَعَ نَبِيُّ اللَّهِ

كَلْفَةً فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ .

وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ : لَجَأَهُ حَتَّى انْشَقَّ الثَّرْدُ ، وَحَتَّى بَقِيَتْ حَاشِيَتُهُ فِي عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

١٢٩ - (١٠٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَقْبِيَّةً وَلَمْ تُعْطَ مَخْرَمَةُ شَيْئًا .

فَقَالَ مَخْرَمَةُ : يَا بُنَيَّ ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 فَانْطَلَقَتْ مَعَهُ .

قَالَ : ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي .

قَالَ : فَدَعَوْدُهُ لَهُ .

نَفَرَ حِجَابَهُ عَلَيْهِ وَقَبَاءَ مِنْهَا .

فَقَالَ : (خَبَأْتُ هُنَا لَكَ) .

قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : (رَضِيَ مَخْرَمَةً) .

وقوله : (حتى بقيت حاشيته في عنقه) (١) : فيحتمل أنه على وجهه ، بدليل قوله : (حتى انشق البرد) ، ويحتمل أن يريد بقي (٢) أثر الحاشية ، بدليل قوله في الحديث الآخر : (حتى أثر البرد في عنقه)

وقوله : (فجاذبه) (٣) بمعنى (فجذبه) في الرواية الأخرى ، يقال : جذب وجذب ،

وهو من المقلوب ، وكذلك فعله مع مخرمة [في القباء وعرضه محاسنه عليه .

وقوله : (نجأت هذا لك) كله منتمداً لآراء الناس ، وكان مخرمة [(٤) من مشايخ قريش ، وكذلك [وقوله] () بعد هذا في حديث

سعد : (إني لأعطي الرجل وغيره أحب

(١) النسائي ، كالقسامة ، بالقود من الجبذة .

عن أبي هريرة بمعناه ٨ / طهر ، ٣٤ .

(٢) في س : بقيت .

(٣) في س : فجاد .

(٤) سقط من وى .

(٥) ساقطة من س .

٥٩٦ كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة ١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يُحْيَى الْحَسَنِيُّ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرَّانَ أَبُو صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو السُّخْتِيَانِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَكْ! مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَقْبِيَّةً ، فَقَالَ لِي أَبِي - مَخْرَمَةُ - انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِينَا مِنْهَا شَيْئًا .

قَالَ : فَقَامَ أَنْ عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمَ ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَوْتَهُ نَفَرَ حِجَابَهُ وَمَعَهُ قَبَاءٌ ، وَهُوَ يُرِيهِ حَامِشَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : (خَبَأْتُ هُنَا لَكَ ، خَبَأْتُ هُنَا لَكَ) .

إلى منه ، خشية أن يكبه الله [في النار] (١) على وجهه (٢) إما بدم النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وسبه وتخليه إن لم يعطه فيكفر ، أو لأنه بالعطأ يستألفه ، حتى يتمكن الإيمان في قلبه ، ويصح يقينه فينجو من النار ، وكذلك [قوله] (٣) في الحديث [الآخر بعد هذا] : (إني لآعطي قوماً حديثي عهد بكفر أتألفهم) [(٤)] .

(١) سقط من س .

(٢) سيأتي في الباب التالي برقم (١٣١) .

(٣) ص س .

(٤) سقط من س .

كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إعطاء من يخاف على إيمانه

٥٩٧

(٤٥) باب إعطاء من يخاف على إيمانه

١٣٠٤٦ (٤٦) باب إعطاء المولفة قلوبهم على

١٣١ - (١٥٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ / ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ ؛ أَنَّهُ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَهْطًا وَأَنَا جَالِسِي فِيهِمْ .

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ لُلَانِ؟ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ؟ فَوَاللَّهِ ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا .

قَالَ : (إِنِّي لَأَعْطِي الرِّحْلَ وَغَيْرَهُ أَحْمَثَ إِلَيَّ مِنْهُ ، خَشْيَةً أَنْ يَكُثَ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ لَا .

[وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ] (١) : (مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ، وَاللَّهِ [إِنِّي] (٢) لِأَرَاهُ مُؤْمِنًا) ، قَالَ الْإِمَامُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا حَلَفَ عَلَى مَا

قال القاضي : [قوله : (والله) (٤) إني لا أراه [مومنا] (٥)] يبين هذا ، ولم يقل : [(والله) (٦) إنه لمسلم (٧)] ، إنما حلف على

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) [له] (٩) : (أو مسلماً) [يسكون الواو غير ، ومن حركها أحال المعنى ؛ لاكن النبي (صلى الله

قال الإمام : فيه دليل على الفرق (١١) بين الإسلام والايان ؛ [لآكن الإيمان التصديق ، والاسلام الاستسلام والانقياد للشرائع]

(١) سقط من س .

(٢ ، ٣) ساقطة من س .

(٤ ، ٥) من س .
(بلا) ساقطة من س .

(٧) في س : ز لمؤمن .

(٧) في س : لمؤمن .

١٠) ساقطة من س (١٠) سقط من ع .

(١١) في ع : التفرقة .

(١٢) سقط من الأصل ، واصدر في الهامى .

(۱۳) الحجرات : ۱۴ .

٥٩٨ كتاب الزكاة / باب إعطاء من يخاف على إيمانه (...) حدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا أشا سفيان .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ .

ح وَحَدَّثَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَلَى مَعْنَى

(...) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَا شَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا

أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدٍ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ ، الَّذِي ذَكَرْنَا - فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدَيْهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي ، ثُمَّ قَالَ : (أَقْتَالًا ؟ أَيْ سَعْدُ ، إِنِّي لَأَعْطِي الرِّحْلَ) .

وقوله : (أقتالا أي سعد) : أي مدافعة ومكابرة لما كرر عليه سعد الكلام في الرجل ، والنبي كله يراجعه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث بأوعب من هذا في كتاب الإيمان (١) .
وفي سند حديث المسور : زياد بن يحيى الحساني ، كذا ضبطناه عن شيوينا بفتح الحاء المهملة وسن مهمة ، وضبطه بعضهم بضم الحاء وهو غلط (٢) .

وقوله (٣) : الصناديد نجد : أي ساداتهم .
الصنديد : السيد العظيم القدر ، وفي العن : الصنديد : الملك الصخيم الشديد .

وقوله (٤) : (بعث بذهبة ()) : كذا لكافة رواية مسلم من شيوينا عن الجلودى ، وعند ابن مهران : (بذهبية) على التصغير .

(١) تقدم في كالايمان ، بتألف قلب من يخاف على بيانه لضعفه ، والنهى عن القطع بالايمان من غير دليل قاطع .

(٢) تقدم في الباب السابق حديث رقم (١٣٠) .

(٣ ، ٤) مياتى في كلللكاة ، بذكر الخواارج وصفاتهم حديث رقم (١٤٣) .

(٥) فى س : بذهب .

كتاب الزكاة / باب إعطاء المولفة قلوبهم على الاسلام ...

إلخ

(٤٦) باب إعطاء المولفة قلوبهم على

٥٩٩

الإسلام وتصبر من قوى إيمانه

١٣٢ - (١٠٥٩) حَدَّثَنِى حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِ ، أَخْبَرَنَا كَثَدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِى يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ

؛ أَنِى أَنَسُ! مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا يَوْمَ حُنَيْنٍ ، حَيَّ أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ ، نَطَقَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ) يُعْطِى رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ ، الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَقَالُوا يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ، يُعْطِى قَرِيشًا ، وَيَتْرُكُنَا وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ مَائِهِمْ! .

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : لَحْدَثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ قَوْلِهِمْ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَلَمٍ ، فَلَبَا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ

الفه (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ .

(مَا حَدِيثُ بَلْغَنِي عَنْكُمْ ؟) فَقَالَ لَهُ فَهَاءُ الْأَنْصَارِ : أَفَا فَوُورَايَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ يَقُولُوا شَيْئًا ، وَأَمَّا أَنَا مِنْ حَلِيشَةِ سَنَانِهِمْ

، قَالُوا : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ، يُعْطِى تَرْثَعًا! وَيَتْرُكُنَا ، وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ مَائِهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَتَائِي أَفْطِي

رِجَالًا حَلِيشِي عَفْدٍ بِكَفْرِ أَتَأَلْفُهُمْ ،

[وذكر مسلم : ما أعطاه المولفة قلوبهم يوم حنين من قريش ولم يعط الأنصار] (١) .

قال الإمام : هذا حجة لأحد القولن ؛ أن الغنيمة لا يملكها الغائمون حتى يملكهم إياها الإمام .

وهذا أصل مختلف فيه عندنا ، وينبئ عليه اختلاف ممن سرق من للغنيمة أو زنا بأمة منها قبل أن تقسم .

قال القاضي : ليس فى الحديث نص أنه فعل ذلك - عليه للسلام - قبل إخراج الخمس ،

[أو أنه لم يحسب ما أعطاهم من الخمس لما (٢) ، والمعروف من الأحاديث الأخر : أن إعطاء النبي (صلى الله عليه وسلم) لمن أعطى

، إنما كان من الخمس .

وفيه أن للإمام تصريف الخمس ومال (٣) الفىء فى مصالح المسلمين ، وأنه حل للأغنياء ، وأن له أن يفضل فيه الناس على قلم ما

يراه ، ولن يعطى منه الكثير .

(١) هذه للعبارة في ع ، وفكر يوم حنين لم يعط الأنصار .

(٢) سقط من س .

(٣) في س : وما .

٦٠٠ كتاب الزكاة / باب إعطاء المؤلفات قلوبهم على الاسلام ...

إِنْ أَفْلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَنْ! بَ النَّاسِ بِالْأَمْوَالِ ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رَحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ لَمَا تَتَّقِلُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَتَّقِلُونَ بِهِ) .
فَقَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ رَضِينَا .

قَالَ : (فَأَيْتُكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَةَ شِدِيلَةٍ ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَإِنِّي عَلَى الْخَوَضِ) .
قَالُوا : سَنَصْبِرُ .

(...) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ .

لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاءَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازَنَ .
وَأَقْتَضَ الْحَلِثُ بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ؟ نَهْ قَالَ : قَالَ أَسَى : فَلَمْ نَصْبِرْ .

وَقَالَ : فَأَمَّا أَنَا أَنَسُ حَدِيثَهُمْ سَنَانَهُمْ .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أُخِي ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَفْهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ .
وَسَاقَ الْحَلِثُ بِمِثْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : قَالَ أَنَسُ : " قَالُوا : نَصْبِرُ .

كِرَوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

١٣٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَالََةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى)
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْأَنْصَارَ ، فَقَالَ : (أَفَيْتُكُمْ) حَدٌّ مِنْ غَيْرِكُمْ ؟) .

فَقَالُوا : لَا ، إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ) ، فَقَالَ : (إِنْ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْلٍ!

وقوله : (فإنكم ستجدون (١) أثرة شديدة) : كذا رويناه عن أبي بحر ، وبعضهم

بضم الهمزة وسكون الثاء ، ورويناه على القاضي أبي علي عن العذري وعلى (٢) الفقيه أبي محمد الخشني عن الطبري : (أثرة) بفتحهما
مغا ، وكلاهما صحيح ، وبالوجهن ضبطنا الحرف على أبي الحسن بن سريج في هذا الحديث في كتاب المروى ، أي تفضيلاً ، أي يستأثر
غيركم فيفضل نفسه عليكم .

قال الأزهرى [في] (٣) الاكثرة : الاستثارة ، وجمعه أثر وأثر ، وهى [لنا] (٤) الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان النحوى عن أبي
على القالى : أن الأثرة : الشدة ، وبه كان تفسير هذا الحديث .

وفى هذا من ظهور صدق ما أخبر به النبي - عليه السلام - مما يكون .

(١) فى الأصل : تجدون .

(٣) من س .

(٢) فى س : وعن .

(٤) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب إعطاء المولفة قلوبهم على الإسلام ...

إنلخ ٦٠١ بجاهلية ومُصِيب! ، يَأْتِي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلْفَهُمْ ، لَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِاللَّطِيَا ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِئِذٍ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَالْأَنْصَارُ شِعْثًا ، لَمَسَلَتْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ .

قال الإمام : وقوله : لو سلك الناس (١) [وادياً أو (٢) شعباً] : الشعب : هو الطريق في الجبل . قال القاضي : هذا قول يعقوب .

وقال الخليل : هو ما انفرج بين جبلين ، وهذا أكثر ، ومنه : شعب مكة وغيرها .

قال الإمام : وقوله : (الأنصار شعار والناس دثار) : الشعار : الثوب الذي يلي الجسد ، والدثار : الثوب الذي يلي الشعار ، فمعناه : الأنصار هم الخاصة والبطانة .

قال القاضي : وذكر مسلم في الباب : ثنا (٣) مخلد بن خالد الشعيري ، نا سفيان ، حدثني (٤) عمر بن سعيد ، كذا قيدنا اسمه ونسبه عن كافة شيوخنا في أصل ابن عيسى بخط ابن العسال ، روايته من طريق ابن الحذاء : نا خالد بن مخلد الشعيري (٥) ، ولم أجد الحاكم ولا الباجي ولا الجياني ومن تكلم على رجال الصحيح ذكر خالد بن مخلد السحترى ، ولا مخلد بن خالد الشعيري (٦) ، ولا ذكر هذين النسب مع أحد هذين الاسمين أحد من أصحاب المولف والتقييد ، [ولا أحد ممن تكلم على رجال الصحيح إلا أبا داود في مصنفه عن خالد بن مخلد الشعيري] (٧) ، ولا ذكروا [في رجال الصحيحين] (٨) مخلد بن خالد غير منسوب ، ولا خالد بن مخلد سوى خالد بن مخلد القطواني .

قيل منسوب إلى قرية بباب الكوفة ، وهو قول أبي ذر والباجي .

وقال البخاري والكلاباذي : معناه : البقال / ، فلعله سُمي بذلك لبيعه القطاني ، فنسبته (٩) إن كان [هو ان يكون] (١٠) شعيراً أيضاً [لذلك] (١١) لبيعه الشعير ، أو (١٢) إن لم يكن هو منسوب إلى الشعيرة إقليم بمحس من الثمام ، كما قيل في أبي لثيبه سالم بن قتيبة الخراساني الشعيري ، خرج عنه البخاري ولم ينسبه في الصحيح ونسبه في التاريخ .

وقوله : (أبجعل نهبي ونهب العبيد) ، هو اسم فرسه ، [والنهب : الغنيمة

والا ستيلاب] (١٣) .

(١) في ع : الأنصار .

(٣) في س : حدثنا .

(٥) في الأصل : السعترى ، والصواب من س ، والمطبوعة .

(٧ ، ٨) من س .

(١٠) من الأصل ، وسقط من س .

(١٢) في س : و .

(٢) سقط من ع .

(٤) في س : نا .

(٦) في س : الشعيري .

(٩) في س : فيثبه .

(١١) كاحا .

(١٣) من س .

١ / ١٧٤

٦٠٢ كتاب الزكاة / باب إعطاء المولفة قلوبهم على الإسلام ...

إنلخ ١٣٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

أَبِي الْتِيَّاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ تَأْتِيَتْ مَكَّةَ قَسَمَ الْغَنَائِمِ فِي قُرَيْشٍ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : إِنَّ هَذَا هُوَ الْعَجَبُ ، إِنَّ سُيُوفَنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ ، صَانَ غَنَائِمَنَا تُرْدُ عَلَيْهِمْ .

فَبَلَغَ فَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَمْعَهُمْ ، فَقَالَ : (مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ ؟) هَ قَالُوا : هُوَ الَّذِي بَلَغَكَ ، وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ .

قَالَ : (أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى بُيُوتِهِمْ ، وَتَرْجِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا - أَوْ شِعْثًا - وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَالتَّا - أَوْ شِعْثًا - لَسَلَكَتُ وَأَسَ الْأَنْصَارُ - أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ) .

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى صَابِرَاهِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا

عَلَى الْآخِرِ الْحَرْفَ بَعْدَ الْحَرْفِ - قَالَا : حَاشَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ ! ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : ثَا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَقْبَلْتُ هَوَازِنُ وَغَطَفَانُ بَنَارِيهِمْ وَنَعَمِهِمْ ، وَمَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَئِذٍ عَشْرَةُ آلَافٍ ، وَمَعَهُ

الْإِلْقَاءُ . فَادْبَرُوا عَنْهُ ، حَتَّى بَقِيَ وَحْدَهُ .

قَالَ : فَنَاسٌ يَوْمَئِذٍ نَدَائِينَ ، لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

قَالَ : فَالْتَفَتَ عَنْ يَمِينِهِ فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ) .

فَقَالُوا : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْشِرْ نَحْنُ مَعَكَ .

قَالَ : ثُمَّ التَفَتَ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ) .

قَالُوا لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْشِرْ نَحْنُ مَعَكَ .

قَالَ : وَهَلَى بَغْلَةٌ بَيْضَاءُ .

فَنَزَلَ فَقَالَ : (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ) .

فَانْهَزَمَ الْمُشْرِكُونَ ، وَأَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَنَائِمٌ كَثِيرَةٌ ، فَقَسَمَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْطَّلَقَاءِ ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا .

فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : إِفَا كَانَتْ الثَّمَلَةُ فَتَحْنُ نَدْعَى ، وَتُعْطَى الْغَنَائِمُ غَيْرِنَ ال

وقوله : (ومعه الطلقاء) : هم الذين أسلموا عند الفتح من قريش ومن عليهم النبي -

عليه السلام .

وقوله : (بذراريهم ونعمهم) : أى بعيالاتهم ونسائهم ، والذرية تطلقها العرب على هذا ، وكذلك كان أمر هوازن كان معهم نساؤهم

، والنعم ، بالفتح ، الإبل خاصة ، جمع لا واحد له من لفظه ، وقيل ينطلق - أيضاً - على جماعة (المواشى) إذا كان فيها إبل ،

وكذلك كان أمر هوازن ، والأنعام : المواشى (٢) من الإبل وغيرها ، وقيل : إن النعم والأنعام بمعنى واحد .

(١١) فى س : جميع .

(٢١) قيد قبلها فى س : و :

كتاب الزكاة / باب إعطاء المولفة قلوبهم على الإسلام ...

الخ

٦٠٣

فَبَلَّغَهُ فَلَاكَ ، جَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ ، فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، مَا حَدِيثٌ بَلَغْنِي عَنْكُمْ ؟) فَسَكَتُوا .

فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَنْبَأَ النَّاسُ بِالْأُنْيَا وَتَنْبُؤَ بِمُحَمَّدٍ تَحُوزُونَهُ إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟) .

قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَضِينَا .

قَالَ : فَقَالَ : لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَالْيَا ، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا ، لَأَخَذْتُ شِعْبَ الْأَنْصَارِ) .

قَالَ هِشَامُ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا حَزْمَةَ ، أَدْتَ شَاهِدًا فَالْكُ ؟ قَالَ : وَابْنٌ أَغْيَبُ عَنْهُ ؟

١٣٦ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى .

قَالَ

ابن معاذ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْمَمْمِيطُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : افْتَتَحْنَا مَكَّةَ ، ثُمَّ إِنَّا غَزَوْنَا حَتَّى نَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ بِأَخْسَنِ صُفُوفٍ رَأَيْتُ .

قَالَ فَصَفَّتِ الْخَيْلُ ، ثُمَّ صَفَّتِ الْمُقَاتِلَةُ ، ثُمَّ صَفَّتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءَ فَلَكَ ، ثُمَّ افْتِ الْغَنَمُ ، ثُمَّ صَفَّتِ الثَّعْمُ .
قَالَ : وَنَحْنُ بِبَشَرٍ كَثِيرٍ ، قَدْ بَلَّغْنَا سِتَّةَ آلَافٍ .

وَعَلَى مُجَنَّبَةٍ خَيْلَنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ .
قَالَ : فَجَعَلْتُ خَيْلَنَا تَلَوِي خَلْفَ ظُهُورِنَا ، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ انْكَشَفَتْ خَيْلُنَا ، وَفَرَّتِ الْأَعْرَابُ ، وَمَنْ تَعْلَمُ مِنَ النَّاسِ .

قَالَ : فَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا لَ الْمُهَاجِرِينَ ، يَا لَ الْمُهَاجِرِينَ دَا .
ثُمَّ قَالَ : (يَا لَ الْأَنْصَارِ ، يَا لَ الْأَنْصَارِ لَا .

قَالَ : قَالَ أَنَسِي : هَنَا حَلِيتُ عَمِي ! .

قَالَ : قُلْنَا : لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَأَيْمُ اللَّهِ ، مَا أَتَيْنَاهُمْ حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ .

قَالَ : فَفَقَضْنَا فَلَكَ الْمَالُ ، ثُمَّ أَنْطَلَقْنَا إِلَى الطَّائِفِ ، فَخَاصَرْنَا هُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ فَتَزَلْنَا .

قَالَ : فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُعْطِي الرِّخْلَ الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ .

وقوله في حديث ابن معاذ في هذه القصة : (ونحن بشر كثير قد بلغنا ستة الاف) :

هذا على الحذر منه لا على التحقيق ، أو على الوهم من الراوى عن أنس ، وإنما كان المسلمون ذلك اليوم في اثني عشر ألفا ، أهل الفتح ، على ما قاله أهل السير ، وألفان من أهل مكة ومن انضاف إليهم .

وقد ذكر مسلم في الحديث الآخر عن أنس : (ومع النبي (صلى الله عليه وسلم) يومئذ عشرة آلاف ومعهم الطلقاء) فهذا هو الصحيح المطابق لما قاله أهل السير .

وقول أنس : (هذا حديث عفيّة) بكسر العين والميم وتشديدها وفتح الياء وتشديدها ،

كذا رواينا (١) في هذا الحرف عن عامة شيوخنا ، وفسر بالشدة ، وروايتنا فيه عن التميمي : (عمية) بفتح العين وتخفيف الياء ، ويكون معناه عندي : جماعى ، أى هذا حديثهم .

(١) في س : روايتنا .

٦٠٤ كتاب الزكاة / باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام ...

إلخ ثم ذكر باقي الحديث ، كَنَحْوِ حَدِيثِ قَتِ الْةَ ، وَأُ التَّمَاحِ ، وَهَشَامُ بْنُ قَلْدٍ .

١٣٧ - (١٠٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَزْبٍ ، وَأَفْوَانَ بْنَ أُمْتَةَ ، وَعُيَيْنَةَ بْنَ حِصْنٍ ، وَالْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَأُعْطِيَ عَتَّاسُ بْنُ مِرْلَاسٍ أَوْ نَ فَلَكَ .

فَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْلَاسٍ :

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْب ! بَيْنَ عَيْنَةٍ وَالْأَلْرَعِ ؟

فَمَا كَانَ بَدْرًا وَلَا حَابِسًا يَفُوقَانِ مِرْلَاسَ فِي الْجَمْعِ

وَمَا كُنْتُ ! وَنَ أَمْرِي مِنْهُمَا وَمَنْ تَخْفِضُ الْيَوْمَ لَا "الرَّفَعِ

قَالَ : فَأَتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِائَةً .

١٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدَةَ الضَّمِّيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ ، فَأَعْطَى أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَزَلٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوِّهِ .

!زَادَ : وَأَعْطَى عَلْقَمَةَ بْنَ عَلَاثَةَ مِائَةً .

ص ص محص ص ه ، ه ، ص ص في ص ص ص ، ص ممص ، ص ، ه ، ص (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الدِّيْثِ عَلْقَمَةَ بْنَ عَلَاثَةَ ، وَلَا صَفْوَانَ بْنَ أُمِّةٍ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّعْرَ فِي حَدِيثِهِ .

١٣٩ - (١٠٦١) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ عَنَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عِدِّ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ثَا فَتَحَ حُنَيْنًا قَسَمَ الْغَنَائِمَ ، فَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ ، فَلَبَّغَهُ أَنْ الْأَنْصَارَ يُحِبُّونَ أَنْ يُصِيبُوا مَا أَصَابَ

قَالَ صَاحِبُ الْعِيَّ : الْعَم : الْجَمَاعَةُ ، وَأَنشَدَ عَلَيْهِ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْجُمُحَرَةِ :

أَفْنَيْتَ عَمَّا وَجِيزَتِ عَمَّا .

وَهَذَا أَشْبَهَ بِالْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي نَصْرِ الْحَمْدِيُّ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ شَتَدَ الْبَاءُ ، وَفَسَّرَهُ بَعْمُومَتِي ، وَتَخْفِيفُهَا ، أَيْ هَذَا حَدِيثٌ فَضَّلَ أَعْمَامِي ، أَوْ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثَنِي بِهِ أَعْمَامُهُ ، كَأَنَّهُ حَدَّثَ عَمَّا شَاهَدَ أَوَّلَ الْحَدِيثِ ثُمَّ لَعَلَّهُ لَمْ يَضْبِطْ هَذَا الْمَوْضِعَ وَلَا كِتَابَ الزَّكَاةِ / بَابُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ...

إِلْح

٦٠٥

النَّاسَ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَخَطَبَهُمْ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ .

ثُمَّ قَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي ؟ وَعَالَةً فَأَغَاكُمْ اللَّهُ بِي ؟ وَمُتَفَرِّقِينَ جَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي ؟) وَيَقُولُونَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُ .

فَقَالَ : (أَلَا تُحْيِيُونِي ؟) فَقَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُ .

فَقَالَ : (أَمَّا إِنَّكُمْ لَوْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَمَا وَكَّلَا ، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا وَكَّلَا) .

لَأَشْيَاءَ عَلَّعَ ! زَعَمَ عَمْرُو أَنْ لَا يَحْفَظُهَا .

فَقَالَ : (أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَنْبَأَ النَّاسُ بِالشَّاءِ وَالْإِبِلِ ، وَتَنْبَأُونَ رَسُولَ اللَّهِ إِلَى رِحَالِكُمْ ؟ الْأَنْصَارُ شَعَارُ وَالنَّاسُ دَثَارُ ، وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشَعْبًا ، لَسَلَكَتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ وَشَعْبَهُ ! إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ !) .

ءممص ، كا ، ه ، "ك ص ، ص ص ص ه ، . ، ه ص ص

١٤٠ - (١٠٦٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -

١٣٠٤٧ (471) باب ذكر الخوارج وصفاتهم

قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَا لَنَا جَرِيرًا ! - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : ثَا كَانَ يَوْمَ حَنْيَنَ آثَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ ، فَأَعْطَى الْأَثَرَ بَنَ حَابِي مَائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَكْطَى عُمَيْنَةَ مِثْلَ فَلَكَ ، وَأَعْطَى أَنَاثًا مِنْ أَشْرَاتِ الْعَرَبِ ، وَآثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ .

فَقَالَ رَجُلٌ : وَاللَّهِ ، إِنَّ هُنَا لِقِسْمَهُ مَا عُدِلَ نِيهَا ، وَمَا أُرِيدُ نِيهَا وَجْهَ اللَّهِ .

قَالَ : فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، لِأَخْبِرَنَّ! رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَأَتَيْتُهُ نَآخِرَ - لَهُ بِمَا قَالَ .

قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالضَّرْبِ .

ثُمَّ قَالَ : (فَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ إِلَهُهُ وَرَسُولُهُ) .

قَالَ : ثُمَّ قَالَ : (يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، قَدْ أَوْذَى بِكَثْرٍ مِنْ هُنَا فَصَبْرٌ) .

فَالَ قُلْتُ : لَا جَرَمَ لَا أَرْفَعُ إِلَيْهِ بَعْلًا! حَدِيثًا .

١٤١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا لَنَا حَفْصُ بْنُ كِيَاثٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

عَيْطُ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَسْفًا .

فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّهَا لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَنَجْهُهُ .

قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَارَرْتُهُ ، فَغَضِبَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا ، وَاحْمَرَّتْ وَجْهُهُ ، حَتَّى تَمَثَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَذْكُرْهُ لَهُ .

قَالَ : ثُمَّ قَالَ هَ (قَدْ أَوْذَى مُوسَى بِكَثْرٍ مِنْ هُنَا فَصَبْرٌ) .

حَضَرَهُ لَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَانْهَزَامَهُمْ ، فَخَذَّهْ بِهِ مِنْ شَهْدِهِ مِنْ أَعْمَامِهِ ، أَوْ جَمَاعَتِهِ (١) الَّذِينَ شَاهَدُوهُ ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ عَنْهُمْ ، قَالَ هَ

قُلْنَا : لِيَكْ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

(١) فِي ص : أَعْمَامُهُ .

٦٠٦

كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

(٤٧١) باب ذكر الخوارج وصفاتهم

١٤٢ - (١٠٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْجُعْرَانَةِ ، مُنْصَرِفُهُ مِنْ حَنْيَنَ ، وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فَضَّةٌ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَقْبِضُ مِنْهَا ، يُعْطِي النَّاسَ .

فَقَالَ : يَا مُحَمَّدًا عُدِلْ .

قَالَ : (وَبِإِذْنِكَ ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَعْدِلُ ؟ دَقْدَقْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ دُمْتُ أَكُنْ أَعْدِلُ لِمَالٍ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعْقُلْتُ هُنَا الْمُنَافِقَ .

فَقَالَ : (مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَفَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي ، إِنَّ هُنَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ! لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمُرُّونَ مِنْهُ كَمَا يَمُرُّ

السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ لَا .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ بَحِيَّ بْنَ

، وَهَّ ، وَهَّ ، وَهَّ ، هَ ص ص حَصَّ ع ، ص ، ص

سعيد يقول : اخبرني ابو الزبير ، انه سمع جابر بن عبد الله .

ح وحدثنا ابو بكر بن أبي عمر ، ، ! ، جمي ، اء ، يوه ص شبيبة ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثني قرة بن خالد ، حدثني ابو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يقسم مغام .
وساق الحديث .

١٤٣ - (١٠٦٤) حدثنا هناد بن السري ، حدثنا أبو الأحوص ، عن سعيد بن مسروق ، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : بعث علي - رضي الله عنه - وهو باليمن بن ابة في تربتها إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقسمها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أربعة نفر : الأقرع بن حابس الحنظلي ، وعيينة بن بدر الفزاري ، وعلقمة بن علاثة العامري ، ثم أحد بني كلاب ، وزبد الخير الطائي ، ثم أحد بني نبهان .
قال : فغضبت قريش .

فقالوا : أعطى صن اليد نجد ويدعنا ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إني إنما فعلت فلك لا تألفهم) ، فجاء رجل كثر اللحية ، مشرف الوجهين ، غائر العينين ، ناتي الجبين مخلوق الرأس ، فقال : اتق الله يا محمد قال : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فمن يطع الله إن عصيته! أيا مني على أهل الأرض ولا تأمنوني ؟ لا .

قال : ثم أبر الرجل ، فاستأفن رجل

وقوله : (مشرف الوجهين) : أي عليهما ، ومثله قول : (ناشر الجبهة) : والنشر :
كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

٦٠٧

من القوم في قتله - يرون أنه خالد بن الوليد - فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن من ضئضئ هنا قوفا يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان .

يمرقون من الإسلام كما يمرق الشهم من الرمية ، لئن ثركت! هم لأقتلهم قتل عاد) .
ص سر محوص ، ه ، ، ، صص - ، ص ه ، ص - ه ص ه ص

١٤٤ - (...) حدثنا قتيبة بن يمعيد ، حدثنا عبد الواحد ، عن عمارة بن القعقاج ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي نعيم ، قأ : سمعت أبايم عبيد الخدري يقول : بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من اليمن بدهبه في أحيا مقروط ، لم تحضل من ترابها .

قال : فقسمها بين أربعة نفر : بين عيينة بن حضن ، والأفرع بن حابس ، وزيد الخليل ، والرابع إذا علقمة بن علالة! إذا عامر بن الالقي .

فقال رخل من أصحابه : كئا نحن أحق بهذا من هؤلاء .

قال : فبلغ فلك النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (ألا تأمنوني ؟ وأنا آمن من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحا ومساء لا .
قال : فقام رجل غائر العينين ، مشرف الوجهين ، ناشر الجبهة ، كثر اللحية ، مخلوق الرأس ، مشمر الإزار .
فقال : يا رسول الله ، اتق الله .

فقال : (ويلك! أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله) .

قال : ثم ولي

المرتفع من الأرض .

وقوله : (فتغير وجهه حتى صار كالضرف) : الصرف : صبغ أحمر تصبغ (١) به الجلود ، وقد سمي (٢) الدم صرفاً ، قاله ابن دريد .
وقوله للذي قال له : اتق الله وأعدل ، وأن هذه قسمة ما عدل فيها وما أريد بها وجه الله ، قال الإمام : من سمى النبي (صلى الله عليه وسلم) قتل (٣) ، ولم يذكر في هذا الحديث أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انتقم من هذا [القاتل] (٤) ، ويحتمل أن [يكون] (٥) لم يفهم عنه الطعن في النبوة ، وإنما نسبته إلى أنه لم يعدل في القسمة .

والمعاصي على قسمين ؛ فأما الكبائر فهو - عليه السلام - معصوم منها إجماعاً ، وأما الصغائر فإن المجيزين لوقوعها من الرسل يمنعون أن تضاف إليه - عليه السلام - على جهة الانتقاص ، ولعله - عليه السلام - لم يعاقب القاتل لأنه لم يثبت عليه ذلك ، وإنما نقله عنه واحد ، وشهادة الواحد لا يراق بها الدم على هذا الوجه .

قال القاضي : مما يدفع هذا التأويل قوله : أعدل يا محمد ، واتق الله [يا محمد] (٦) ،
(١) في س : تصنع .

(٣) في الأصل : قيل ، وما أثبت من س .

(٥) ساقطة من س .

(٢) في س : يسمى .

(٤) من س .

يلا سقط من س .

٦٠٨
تجانب الزكوة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم
الرَّجُلُ .

فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ ؟ فَقَالَ : لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّيَ .
قَالَ خَالِدٌ : وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ ، وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ) .
قَالَ : ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٍّ ، فَقَالَ : (إِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ ضَعْفِي هَذَا قَوْمٌ ! يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ

وأنه خاطبه خطاب المواجهة بمحضر الملأ ، حتى استأذن عمر وخالد النبي (صلى الله عليه وسلم) في قتله ، فقال : (معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) ، فهذه هي العلة ، وسلك فيها مسلكه مع غيره من المنافقين الذين ادّوه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه ، لكنه صبر وحلم استبقاً وتأليفاً لغيرهم ، ولئلا يتحدث أنه يقتل أصحابه .

وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعاتهم وعدوه [من جملتهم] (١) ، وقد أشبعنا الكلام على هذا الفصل وعلى خطايا الأنبياء والكلام في تنقصهم ، وتكفير قائله ، في القسم الرابع من كتابنا المسمى بالشفاء ، وتقصيناها غاية التقصى مما لا مزيد عليه .

وما جأ في أحد الأحاديث أن عمر استأذن في قتله ، وفي الآخر ذكر ذلك عن خالد

ابن الوليد ، فليس بخلاف وقد بينه في الحديث الآخر أنهما هما استأذنا في ذلك أحدهما بعد الآخر .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لهذا القاتل : (خبت وخسرت إن لم أعدل) : رويناه بضم التاء فيهما وفتحهما .

قال الإمام : فأما الضم فظاهر المعنى ، وأما الفتح فتقديره : خبت أنت وخسرت إن

لم أعدل أنا إذ كنت أنت مقتدياً بي وتابِعاً لِي .

وقوله : (يخرج من ضَعْفِي هذا) ، قال القاضي : قيل : بهذا اللفظ صوموا خوارج ، وقيل : بل لخروجهم عن الجماعة ، وقيل : بل لخروجهم عليها ، كما سماوا مارقة من قوله : (يمرقون من الدين) وروايتنا في هذا الحرف بالمعجمة عن كثيرهم ، وفي كتاب ابن عيسى معاً بالضاد المعجمة والضاد المهملة .

قال الإمام : الأصل ويقال - أيضاً - : بصادين مهملتين ، والمعنى واحد ، والأصل أسماء كثيرة ، منها : النجار ، والنحاس ، والنسخ ، [والحيد] (٢) ، والعنصر ، والعيس وغير ذلك ، مما حكى عامتها أبو علي القالي في كتاب (٣) الأمالي .

وقوله : (وهو مق!) : أى مَوْلٌ ذاهب .

(١) سقط من س .

(٢) من ع .

(٣) فى س : كتابه .

كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٦٠٩ حَنَاجِرُهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّفْيَةِ) .
قَالَ : أَظْنَهُ قَالَ : ا لَيْتُ أَدْرَكْتُهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ ثُمُودَ) .

١٤٥ - (...) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، عن عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ،

بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

قَالَ : وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَاثَةَ .

وَلَمْ يَذْكُرْ عَامَرَ بْنَ الطَّفِيلِ .

وَقَالَ : نَأَى الْجَبَّةِ .

وَلَمْ يَقُلْ : نَاشِرٌ .

وَزَادَ : فَقَامَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ ؟ قَالَ : (لا) .

قَالَ : ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدٌ ، سَيْفُ اللَّهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ ؟ قَالَ : (لا) ، فَقَالَ : (إِنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنْ ضِئْضِي

هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَنَا رَطْبًا) .

وَقَالَ : قَالَ عُمَارَةُ : حَسِبْتُهُ قَالَ : ا لَيْتُ أَدْرَكْتُهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ ثُمُودَ) .

قال القاضي : وقوله : (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية) : أى / يخرجون

منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى ولم يتعلق به شئ منه .

والرمية : الصيد الذى يرمى ، فعيلة بمعنى مفعولة .

والدين هنا الإسلام .

وقال الخطابى : هو هنا الطاعة ، أى من طاعة الإمام .

وقوله : (يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم) : فيه تأويلان ، أى لم تفقهه قلوبهم

ولا انتفعوا بما تلاوا (١) منه ، ولا لهم فيه (٢) حظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والخلق ، إذ بهما تقطع الحروف .

والتأويل الآخر : أنه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا نتقبل (٣) .

وقوله فى الرواية الأخرى : (يتلون كتاب الله لنا (٤) رطباً) : أى سهلاً لكثرة حفظهم له .

وقد رواه بعض شيوخنا : (لنا) بالنون ، وهو بمعنى رطب ، وقيل : [معنى] (٥) (١) ليا) أى يلوون ألسنتهم به ، أى يحرفونه ، وقيل

: هذا بعيد لا يلتئم مع قوله : (رطباً) وليست صفة الخوارج ، وإنما هى صفة أهل الكتاب الذين وصفهم به الله ، لكن قد يرجع هذا

(اللى) إلى تحريف معانيه وتأويله ، وقد يكون من اللى فى الشهادة وهو الميل ، قاله القتيبي .

وناشز الجنب [أى] (٦) مرتفعة ، والنصل : حديدة السهم ، والفذح : عوده .

قال الإمام : والقُدْذُ : ريش السهم ، والبصيرة : طريقة الدم وجمعها بصائر ، والفوق : الحز الذى يجعل فيه الوتر ، والرصاف :

مدخل السهم فى النصل .

قال الهروى :

(١) فى س : تلوه .

(٢) فى الأصل : منه .

(٤) فى نسخ اجمال : ليا ، وما ثبت من الصحيحة المطبوعة .

(٥ ، ٦) ساقطة من س .

(٣) في س : لا يتقبل .

١٧ / ب

٦١٠ كتاب الزكاة / باب ذكر الخواارج وصفاتهم ١٤٦ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ،
بِهِنَّ! الْإِسْنَاد .

وَقَالَ : بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ : زَيْدُ الْخَيْرِ ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ أَوْ عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ .

وَقَالَ : نَاشِزُ الْجَبَّةِ .

كَرَوَايَةُ عَبْدِ الْوَاحِدِ .

وَقَالَ :

إِنَّا سَيَخْرُجُ مِنْ ضِضِّي هَذَا قَوْمٌ ، وَلَمْ يَأْيُرْ : اَللَّيْنِ أَدْرَكْتَهُمْ لِأَقْتَلَهُمْ قَتْلَ ثُمُودَ) .

١٤٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يُحْيَى

أ .

سَعْدُ - لُ : أ .

مُحَمَّدُ .

أ ، أَسْلَمَةُ عَطَاءُ .

لَسَا ، أَنَهُمَا أَتَيَا ص ب - يَمُو حَبْرِي ب! بَرِهِيْم عَنْ يِي وَبِه - ر

أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرَّائَةِ ؟ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَذْكُرُهَا ؟ قَالَ : لَا أَفْرِى مِنَ الْحُرَّائَةِ ،
وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأَفَةِ - وَلَمْ يَقُلْ : مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَالَكُمْ مَعَ صَلَادِهِمْ
فَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُحِجُّ الزُّحُلُوقَهُمْ -

أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الثَّيْنِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمْثَةِ ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ ، إِلَى نَصْلِهِ ، إِلَى رِصَافِهِ ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ ، هَلْ
عَلِقَ بِهَا مِنَ اللَّثْمِ شَيْءٌ!) .

١٤٨ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ غُنْدَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .

ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْرِيُّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضَّخَاكُ الْهَمْلِيُّ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا ، أَتَاهُ فُوَاخُيُصِرَةٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيْمٍ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعْدَلُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدُلُ إِنْ لَمْ أَهْلُ ؟ قَدْ خَبِتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَهْلُ !) .

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبُ عَنْقَهُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (دَعَهُ ، فَ! إِنْ لَهُ

وَالرِّصْفَةُ عَقْبَةٌ تَلَوَّى عَلَى مَدْخَلِ السَّهْمِ فِي النَّصْلِ ، يَقَالُ مِنْهُ : سَهْمٌ مَرْصُوفٌ ، وَالنَّضْيُ : الْقَدْحُ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْحَدِيثُ .

قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ ، وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ : هُوَ النَّضْلُ وَهُوَ بَفَتْحِ النَّوْنِ وَكَسْرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ .

وقد ذكر في الحديث النصل أولاً ثم ذكره بعده وفسره بالقدح .
 يـ بالزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

٦١١
 أصحاباً يَحْتَرُ أَحَدُ صَلَاتِهِ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ ، يَفْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ
 السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ، يَنْظُرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَصِيهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ
 - وَهُوَ الْقَدْحُ - ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى قَنَنِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، سَبَقَ الْفَرْثُ وَالتَّمَّ ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ ، إِحْدَى عَضْدِيهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ - أَوْ
 مِثْلُ الْبُضْعَةِ - تَلَرُّ رُ ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَتَتْ هَذِهِ أُنَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
 قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ ، فَافْرَ بَذَلِكَ الرَّجُلِ فَاتَمَسَّ ، فَوُجِدَ ، فَأَعْتَقَ بِهِ ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ ، عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْبَنِي
 نَعْتٌ .

١٤٩ - (١٠٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ سُلَيْمَانَ ،
 عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ التِّي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أَقْتِهِ ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ، سِيَمَاهُمْ
 التَّحَالِقُ .

قَالَ : (هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ - أَوْ مِنْ أَسْرَأِ الْخَلْقِ - يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ) .

قَالَ : فَضَرَبَ التِّي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهُمْ مِثْلًا .

أَوْ قَالَ قَوْلًا : (الرُّخْلُ

وقوله : (سِيَمَاهُمْ التَّحَالِقُ) : أَيْ حَلَقِ الرُّؤُوسِ ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : (التَّحْلِيْقُ) (١) ،

فِيهِ مَخَالَفَتُهُمُ السَّنَةَ فِي تَرْكِ التَّحْلِيْقِ ، وَكَرَاهَةِ التَّحْلِيْقِ لِلتَّشْبِيهِ بِهِمْ ، إِلَّا فِي الْبِلَادِ الَّتِي صَارَتْ عَادَتُهُمُ التَّحْلِيْقُ ، وَأَنْ تَرَكَ الشَّعْرَ شَهْرَةً .
 قَالَ الْإِمَامُ : وَالسِّيَمَاءُ : الْعَلَامَةُ ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْمَدُّ ، وَالْقَصْرُ ، وَالثَّالِثُ السِّيَمَاءُ بِزِيَادَةِ يَاءٍ مَعَ الْمَدِّ لَا غَيْرَ .

وَالْقَصْرُ لُغَةُ الْقِرَاقِ ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ يَرَى (٢) تَكْفِيرَهُمْ [وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَصُولِ فِي تَكْفِيرِهِمْ ، وَقَدْ يَنْفَصِلُ
 عَنْ هَذَا مَنْ لَا يَرَى تَكْفِيرَهُمْ] (٣) بِأَنْ يَحْمِلَ قَتْلَهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَطَدٍ لَهُمْ عَلَى بَدْعَتِهِمْ .

وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِقَتْلِ مَنْ هُوَ مُسْلِمٌ بِاتِّفَاقٍ فِي مَوَاضِعَ ، أَوْ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ بَاتُوا بِدَارِهِمْ وَدَعَوْا إِلَى بَدْعَتِهِمْ .

وَيُثِيرُ إِلَى هَذَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ) ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : قَالَ خَالِدٌ : أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ ؟ فَقَالَ : أَلَعَلَّهُ أَنْ
 يَكُونَ يَصِلِي) .

قَالَ خَالِدٌ : وَكَمْ

(١) الْبُخَارِيُّ ، كَالْتَوْحِيدِ ، بِقِرَاءَةِ الْفَاجِرِ وَالْمَنَاقِ وَأَصْوَاتِهِمْ وَتَلَاوَتِهِمْ لَا تَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ٩ / مَا ١ ، ثُبُو دَاوُدَ ، كَالسَّنَةِ ، بَنِي قَتَالِ
 الْخَوَارِجِ ٢ / ٥٤٤ ، النَّائِي ، كِتَابُ الدِّمِ ، بَيْنَ شَهْرِ سَيْفِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي النَّاسِ ٧ / ١١٠ ، ابْنُ مَاجَهَ ، الْمَقْدَمَةُ ، بَنِي ذَكَرَ الْخَوِ ،
 ج ١ / ٦٢ بِرَقْم (١٧٥) .

(٢) فِي س : يَرُونَ .

(٣) مِنْ س .

٦١٢ كِتَابُ الزَّكَاةِ / بَابُ ذِكْرِ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ يَرْمِي الرَّمِيَةَ - أَوْ قَالَ الْغَرَضَ - فَيَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً ، وَيَنْظُرُ فِي النَّصِي
 فَلَا يَرَى بَصِيرَةً ، وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً) .

قَالَ : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ ، يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ !

مَنْ مَصَلَّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (إِنِّي لَمْ أُؤْمَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَلَى قُلُوبِ النَّاسِ) : فَهَذَا ذَكَرَ فِيهِ الصَّلَاةُ ،
 وَعَلَى تَرْكِ قَتْلِهِ بِقَوْلِهِ : أَلَعَلَّهُ [أَنْ يَكُونَ] (١) يَصِلِي) .

قال بعض شيوخنا : في هذا الحديث حجة على [من] (٢) قتل تارك الصلاة .

قال أبو سعيد الخدري : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم) الحديث .

قال الإمام : هذا من أدل الشواهد على سعة فقه الصحابة - رضى الله عنهم - وتحريرهم الألفاظ ، [و] (٣) في تنبيه الخدري على التفريق بين (في) و (من) إشارة حسنة إلى القول بتكفير الخوارج لأنه أفهم بأنه لما [لم] (٤) يقل منها ، دل على أنهم ليسوا من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) [وهذا] (٥) و (ن) لم يكن مما يعتمد عليه فإنه قد أحسن ما شاء في تنبيهه على هذا اللفظ ، دان كان قد

روى أبو ذر بعد هذا فقال : قال طه : (إن [من] (٦) بعدى من أمتي ، أو سيكون [من] (٧) بعدى من أمتي) الحديث .

وفي رواية على - رضى الله عنه - : (يخرج من أمتي) فقد وقع في هذا الحديث العبارة عنهم باللفظ الذي تجنبه أبو سعيد .

وفي حديث الخوارج من أخباره - عليه السلام - عن الغيوب ما يعظم موقعه ، منها : إشارته (صلى الله عليه وسلم) إلى ما يكون بغنه من اختلاف الأمة (٨) في تكفيرهم ، والتمازى في ذلك ، بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (ويتمادى في الفوق) .

وقد كادت هذه المسألة تكون [أشد] (٩) إشكالا عند المتكلمين من سائر المسائل ، ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه أبو محمد عبد الحق - رحمه الله - في الكلام عليها فهرب له من ذلك ، واعتذر له بأن الغلط فيها يصعب موقعه لأن إدخال كافر في الملة أو إخراج مسلم منها عظيم في الدين ، وقد (١) اضطرب فيها قول القاضي ابن الطيب وناهيك به في علم الأصول ، وأشار - أيضا - القاضي - رحمه الله - إلى أنها من المعوصات ؛ لأن

(١) سقط من س .

(٣) من ع .

(٥ ، ٦) من ع .

(٨) في ع : يا ثمة .

(١٠) في ع : وكذلك .

(٢) كاحه .

(٤) صاقطة من س .

(٧) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٩) صاقطة من س .

كتاب الزكاة - / باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٦١٣ ١٥٠ - (...) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا القاسم - وهو ابن الفضل الخداني - حدثنا أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (تَمَرُّقُ مَارِقَةٍ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ لَا) .

القوم لم يصرحوا بنفس الكفر ، صلبا قالوا أقوالا تؤدي إليه ، وأنا كشف لك [نكتة] (١) هي مدار الخلاف ، وسبب الإشكال ، وذلك أن المعتزلي مثلاً إذا قال : إن الله - سبحانه - عالم ولكن لا علم له ، وحى ولكن لا حياة له .

وقع الالتباس في تكفيره ؛ لأنه قد علم من دين الأمة ضرورة أن من قال : إن الله ليس بحى ، ولا عالم بأنه كافر ، وقامت الحجة على أنه محال ال يكون عالماً ، ولا علم عنده ، وأن ذلك من الأوصاف المعللة ، لا سيما إن قلنا بنفى الأحوال ، فإن ذلك أوضح (٢) وأكد في [أن] (٣) نفى [العلم] نفى [(٤) لكون] (٥) العالم عالماً .

فهل يقدر أن المعتزلة لما جهلت ثبوت [العلم] (٦) جهلت كون الباري تعالى عالماً ، وذلك كفر بما جماع ، واعترافها به مع إنكارها أصله لا ينفع .

أو يكون اعترافها بذلك دإنكارها أن تقول بأن الله تعالى غير عالم [لم] (٧) بنفعها ، وإن قالت بما يودى إلى منعها / من هذا القول والتكفير بالمآل ، [و] (٨) هو موضع الإشكال .

وَأَخْبَرَ (صلى الله عليه وسلم) بغيب ثان وهو قوله (صلى الله عليه وسلم) : (يَقْمَلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ) ، وفي بعض طرقه : (تَمَرُّقُ مَارِقَةٍ عِنْدَ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ) ، وفي بعض طرقه : (أَثْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ) وفي هذا الإخبار بالاختلاف الذي جرى بين [على] (٩) ومعاوية - رضى الله عنهما - وترك تكفير إحدى الطائفتين أو تفسيقها بهذا القتال لأنه وصفهم بأنهم أذنى الطائفتين إلى الحق ، وأقرب أو أولى ، وسماهم مسلمين .

وأما إخباره (صلى الله عليه وسلم) بصفة الرجل وعلامته ، ووجد ذلك عند قتله ، فذلك واضح بين في الحديث .
قال القاضي : أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغى متى [خرجوا] (١) وخالفوا رأى الجماعة ، وشقوا عصا المسلمين ، ونصبوا راية الخلاف ؛ أن قتالهم واجب بعد إنذارهم والإعذار (١١) إديهم ، قال الله تعالى : { فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفَالِ ! إِنْ تَمَرَّأْتَهُ } (١٢) ، لكنه لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ، ولا يقتل أسراهم ، ولا تستباح أموالهم .

قال مالك : إلا أن يخاف منهم [عودة] (١٣) فيجهز على جريحهم ،

(١) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من س .

(٦) ساظلة من س .

(مأ) ساظلة من س .

(١٠) ساقطة من س ! (١٢) ١ لخراله : ٩ .

(٢) في س : واضح .

(٤) من ع .

(٥) سقط من س .

(٧) ساقطة من ع ، س ، والصواب إسقاطها .

(٨) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! .

(١١) في ص : والاعتذار .

(١٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامي بسهم .

١٧٥ / ١

٦١٤ كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم ١٥١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتْلَحَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الطَّدْرِئِيِّ ؛ قَاذَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : يَكُونُ فِي أَفَى فِرْقَتَانِ ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ ، يَفِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ) .

١٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَالَنَا دَاوُدُ ، عَنْ أَنْ نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الطَّدْرِئِيِّ ؛ "إِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (تَمَرُّقُ مَارِقَةٍ فِي فِرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ، فَيَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ) .

ويتبع مدبرهم .

وأنهم ما لم يخرجوا ويخالفوا الجماعة ، وأذعنوا لآحكام الجماعة وأمامهم [حكمهم] (١) حكم غيرهم من المسلمين ، تجرى عليهم الحقوق على وجهها ، وششتابون ، ويشدد في عقوبتهم (٢) من أصر (٣) على بدعته منهم ، على اختلاف بين العلماء في الاختصار على هذا أو يقتلون .

وأبى الشافعي من استتابة القدرية منهم ، والخلاف فيه مبنى على الاختلاف (٤) في تكفير أهل البدع .

واختلف قول مالك في هذا الأصل ، وهذا الفرع وعلى القول بقتلهم وتكفيرهم يتبع (٥) منهزمهم ، ويجهز على جريحهم ، وتسبي أموالهم .

وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج .
وهذا إذا كان بغيهم لأجل بدعة يكفرون بها ، دان كان بغيهم لغير ذلك لعصبية ، أو طلب رئاسة دون بدعة ؛ فلا يحكم في هؤلاء حكم الكفار بوجه ، وحكمهم حكم أهل البغي مجرداً على القول المتقدم .
وعلى الخلاف في تكفير أهل البدع جاء اختلاف العلماء في مواريثهم ، والصلاة عليهم ، [والصلاة خلفهم] (٦) ، والخلاف في كل هذا في مذهبننا معلوم .

ومن قتل من جميع البغاة كانوا أهل بدعة ، أو طالبي رئاسة في حال القتال ، فدمهم هدر .
وما استهلك من أموالهم حينئذ فجبار .

وهل يقصد الانقطاع (٧) في حال الحرب بدوابهم وأسلحتهم ؟ أباحه أبو حنيفة ومنعه غيره ، وما قبلوه (٨) في حال اقتناعهم أو أتلّفوه من الأموال أو استحلّوه من الفروج فغير مطالبين به إذا فروا أو غلبوا ، عند مالك وأصحابه .
وقال الشافعي : وأما ما أصابوه على غير وجه التأويل فيطالبون به ، وما أصابوه على التأويل فلا يطالبون به ، ومذهب أصحاب (١) صاقطة من س .

- (٣) في س : صر .
- (٥) في س : يتبع .
- (٧) في س : الانفح .
- (٢) في س : عقوبة .
- (٤) في س : الخلات .
- للا سقط من س .
- لا في س : وما قتلوه .

كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٦١٥ ١٥٣ - (...) حدثني عبيد الله القوّاريري ، حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير ، حدثنا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ الضَّخَّالِ الْمَشَرَقِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
في حديث ذكر فيه قَوْفاً يَخْرُجُونَ عَلَى فُرْقَةٍ مُخْتَلَفَةٍ ، يَقْتَفُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْحَقِّ .

الرأى نحو منه ، وحكى الماوردي (١) أن ما فعلوه [من ذلك] (٢) قبل أن ينصبوا إماماً ، وإن امتنعوا وحاربوا فهم مطالبون به ، قال : وفيما أصابوه في نائرة الحرب من ذلك قولان : وقد أشاد (إصبع) من أصحابنا أنه يقتص منهم في القتل ، وهو خلاف قول مالك وأصحابه ، وذهب الأوزاعي إلى أن الإمام يأخذ للعادلة من الباغية الحقوق من القصاص والجريح ، ولا خلاف فيما وجد من مال بعينه في أيديهم ، أن لربه أن يأخذه .

وقوله : (يخرجون على خير فرقة) : كذا لاكثر شيوخننا ، وعند السمرقندي وابن ماهان : (حيئ فرقة) (٣) وكلاهما صحيح المعنى .
كان خروجهم عند اختلاف على ومعاوية وخير قرن وأفضله ، أو يكون خير فرقة هنا إشارة إلى فرقة على وأصحابه ، فعليه كان خروجهم حقيقة ؛ لأنه هو كان الإمام حينئذ .

وفيه حجة لأهل السنة وجمهور العلماء ، وأن علياً مصيب في قتاله ، لا سيما مع قوله : (يقاتلهم أولى الطائفتن بالحق (٤)) ، وعلى وأصحابه هم الذين قتلوهم .

١٣٠٤٨ (48) باب التحريض على قتل الخوارج

وقوله : (يقولون من خير البرية) : يعنى ظاهر قوله من الدعاء إلى كتاب الله ،
وَأَلَّا حَكَمَ إِلَّا اللَّهُ .

وقوله : في صفة المخدج : (إحدى يديه كمثل ثدى المرأة أو مثل البضعة تدردر) () ،

قال الإمام : أى تجيء وتذهب ، ومثله : تقلقل وتذبذب [وتدحرج] (٦) وتمرمر وتدلدل .
وقوله : لأ كأنها طُبي (٧) شاة (٨) : أى ضرع شاة والطبي للشاة استعارة ، ! إنما هو
(٣)
(٨)

في س : المازرى .
(٢) سقط من س .
وهو موافق لرواية البخارى ، كاستتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، بترك قتال الخوارج ٨ / ٢١٠ اما رواية (خير) فليست في المطبوع
في س : إلى الحق .
أما لفظ القاضي فهو لفظ البخارى ، كاستتابة المرتدين ، بمن ترك قتال الخوارج ٩ / ٢٢ ، النسائي في الكبرى ، كالخصائص ، بذكر
ما خص به على من قتال المارقين ٥ / ١٦٠ .
ساقطة من س .

هكذا جاءت في الصحيحة المطبوعة ، أما في نغ اجمال : (طبي) بالمعجمة ، وكذلك وقع هذا السهو من النساخ في النسخة التي بأيدينا
في النسائي في الكبرى ، كالخصائص ، بذكر ما خص به على من قتال المارقين ٥ / ١٦٠ ، وقد ضبطها أبو عبد الله الأبى في الإكمال
٣ / ٢١١ ، وكذا النووى ٣ / ١٢٠ ، واللسان : مادة (طبي) .
سيأتى في الباب التالى برقم (١٥٧) .

٦١٦ كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم للكلاب والسباع .
قال أبو عبيد في مصنفه : ولذوات الحافر أيضا .
قال غيره : والضرع [أيضا] (١) للشاة والبقرة ، والخلف للناقة .
قال أبو عبيد : الأخلاف لذوات الخلف ولذوات الظلف أيضا .
قال الهروى : يقال في الخف والظلف : خلف وضرع .
(!) كه لا .

كتاب الزكاة / باب التحريض على قتل الخوارج
(٤٨) باب التحريض على قتل الخوارج
٦١٧

١٥٤ - (١٠٦٦) حَد ، شَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُثَمِّرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ الْأَشْبِيُّ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَلَا تَنْزِعُوا
مِنَ السَّمَاءِ أَحْمَثَ إِلَى مَنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدْعَةٌ ! .
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الرَّمَانِ قَوْمٌ ! أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ ، سُفَهَاءُ الْإِسْلَامِ ، يَقُولُونَ مِنْ
خَيْرِ قَوْلِ الْبَرَّةِ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، فَإِنَّ
فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .
(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُوُسُفَ ! .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
بَكْرُ الْمُقَدَّمِيِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .
ص نص نص ، ه ، عه ص ص ص فرص ! ص ص ! ص ، ص ه ، ه ، ص ص ص ص ص ،
(...) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : (يَمْرُقُونَ مِنَ الثَّيْنِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّفْعَةِ) .

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْتَمِي ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لهُمَا - قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُبَيْلَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ .

قَالَ : ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ .

فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ - أَوْ مُوسَى أَيْدٍ أَوْ مَثْدُونُ الْيَدِ - لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا لَحَدَّثَكُمْ بِمَا وَعَدَ الْإِلَهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : قُلْتُ : أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ قَالَ .

إِي ، وَرَلْتُ الْكَعْبَةَ ، إِي ، وَرَبَّ

وقوله : (مُخْدَجُ الْيَدِ) : أَي نَاقِصُهَا وَ(مَثْدُونُ الْيَدِ) ، وَيُقَالُ : (مَثْدُونُ الْيَدِ) ! مَعْنَاهُ :

٦١٨
كتاب الزكاة / باب التحريض على قتل الخوارج
الْكَعْبَةُ .

إِي ، إِرْبُ الْكَعْبَةِ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَدْلَمٍ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْلَةَ ، قَالَ : لَا أَحَدَثُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ .

فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ ، مَرْفُوعًا .

ص عخرصو ، ه ، عرص عخرصو ، ص ص ه ، ص ص ص عخرص ص ، ص

١٥٦ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ

ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ .

فَقَالَ عَلْتُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (بَخْرُجُ قَوْمٍ إِمْنًا يَفْتِي يَفْرَوُونَ الْقُرْآنَ

، لَيْسَ قِرَاءَتُهُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ ، وَلَا صَلَاتُهُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ ، وَلَا صِيَامُهُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ ، يَفْرَوُونَ الْقُرْآنَ ، يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ) .

لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ النَّيْنَ يُصِيبُونَهُمْ ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، لَا تَكَلُّوا عَنِ الْعَمَلِ ، وَآيَةُ فَلَكَ أَنْ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضَا ، وَلَيْسَ لَهُ فِرْلَا ، عَلَى رَأْسِ مَضْدِهِ مِثْلُ حَلَبَةِ الثَّدْيِ ، عَلَيْهِ

صغير اليد مجتمعها ، بمنزلة ثدوة الثدي ، وكان أصله مثند ، فقدمت الدال على النون كما قالوا : جبد وجذب ، وغاث في الأرض وغشى ، والثدوة مفتوحة الثاء بلا همز ، فإذا ضمت الثاء همزت .

قال القاضي : رويناه في الأم : (فيهم رجل مخدج اليد أو مودن اليد أو مثدن اليد)

كذا على الشك في هذه الحروف الثلاث لجميع الرواة ، لكنه وقع عند العذري والطبري والباجي : (مثدون) ، وقد ذكر الهروي وغيره هذا الحرف بالوجهين ومضى تفسيره ، وذكر الحربي : (المؤدن) بالهمز [قال] (١) : وهو القصير القمي الخلق .

قال أبو مروان ابن سريج : يهزم ولا تهزم ، وقال ابن زيد : رجل مؤدون (٢) : ناقص الخلق ، وودين ومودن .

وقيل : [معنى] (٣) (مثدن) بالثاء : كثير اللحم مسترخ .

قال ابن دريد : ثدن الرجل ثدنا : إذا كثر لحمه وثقل ، وعلى هذا لا يكون في الحرف ، قلت : وهذا يوافق قوله : (كالبضعة تدردر) ،

والأول يوافق قوله : (كطبي شاة ، أو كلمة ثدى) ، والجمع بيئ هذه الألفاظ مما جاء في أحد الأحاديث في الأم : إله عضد وليس له ذر ٣ ،
 (١) ساقطة من س .
 (٢) في س : مددن .
 (٣) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب التعريض على قتل الخوارج ٦١٩ شعرات! بيض ، فتن! بون إلى معاوية وأهل الشام ، وتتركون هؤلاء يخلفونكم في فراركم وأموالكم! والله ، إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا ال م الحرام ، وأغاروا في سرخ الناس ، فسيروا على أس! الله .

قال سلمة بن كهيل : فترني زيد بن وهب منزلاً ، حت! قال : مررنا على قنطرة ،

فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي .

فقال لهم : ألقوا الرماح ، وسلوا سيوفكم من جفونها ، فإني أخأت أن ينشدوكم ، كما ناشدوكم يوم حروراء ، فرجعوا فوخشوا برماحهم ، وسلوا للسيوف ، وشجرهم الناس برماحهم .

قال : وقيل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً ، فقال على رضي الله عنه : التمسوا فيهم المخدج ، فالتمسوه فلم يجدوه .

فقام على - رضي الله عنه - بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض .

قال : أخروهم ، فوصدوه مما يلي الأرض ، فكبر ، ثم قال : صدق الله ، وبلغ رسوله .

قال : فقام إليه عبيدة السلماني ، فقال : يا أمير المؤمنين ، آله للذي لا إله إلا هو ، لسمعت هنا الحديث من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : إني ، والله لا إله إلا هو .

حتى استخلفه ثلاثاً ، وهو يحلف له .

على رأس عضده مثل حلبة الثدي والتي (١) هي كالبضعة / ، وقد وردت : (هي تلك العضد والتي على رأسها هي بالصفة الأخرى) ، والله أعلم .

وقوله : (إذا حدثكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة) فيه جواز التورية والتعريض في الحرب ، وأن ذلك ليس بمذموم ، ولا كذب ، وهو مما رخص فيه .

١٣٠٤٩ (49) باب الخوارج شر الخلق والخليقة

قال الإمام : فيه ثلاث لغات : خدعة بضم الخاء وسكون الدال ، وبضم الخاء وفتح الدال ، وبفتح الخاء وسكون الدال ، حكاها كله ابن السكيت وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة .

وقوله : (فوحشوا برماحهم) : قال الهروي في باب الواو مع الخاء المهملة : وحشوا برماحهم : أي رموا برماحهم ، قال : ومنه الذي في حديث : (فوحشوا بأستهم فاعتنق بعضهم بعضاً) .

وقوله : (وشجرهم الناس برماحهم) : أي أحلوهم بها ، قال القاضي : قيل :

في (وحشوا برماحهم) أي رموا بها عن بعض (وشجروهم بالرماح) : أي مدوها إليهم .

قال ابن دريد : تشاجر القوم بالرماح : إذا تطاعنوا بها ، ومنه : التشاجر في الخصومة .

(١) في أي أصل : التي ، بدون الواو .

١٧٥ / ب

٦٢٠ كتاب الزكاة / باب التحريض على قتل الخوارج ١٥٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُوْثُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَوْنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ - مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - أَنَّ الْحُرُورَةَ لَمَّا خَرَجَتْ - وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالُوا : لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ . قَالَ عَلِيٌّ : كُلُّهُ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَصَفَ نَاشَا ، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ (يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالسِّيَرَةِ) ، لَا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ - مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ ، مِنْهُمْ أَسْوَدُ ، إِحْدَى يَلِيهِ طَبِي شَاةٌ أَوْ حَلَبَةٌ تُدْيِ . فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : انظُرُوا . فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا .

فَقَالَ : ارْجِعُوا ، فَوَالَاهُ ، مَا كُنْتُ وَلَا كُنْتُ ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرَبَةٍ ، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَأَنَا حَاضِرُ فَلَكَ مَنْ أَفْرِهِمْ ، وَقَوْلِ عَلَى هَيْمٍ . زَادَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ بُكَيْرٌ : وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ فَلَكَ الْأَسْوَدَ . وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : (فَزَلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنَزَلًا حَتَّى مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ) : كَذَا جَاءَ فِي الْأَصُولِ (١) مَبْتُورًا ، وَذَكَرَهُ [النسائي] (٢) وَالْحَمِيدِيُّ فِي الصَّحِيحِ : (مَنَزَلًا مَنَزَلًا) وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، أَيْ ذَكَرَ لِي مَرَاحِلَهُمْ بِالْجَيْشِ مَنَزَلًا مَنَزَلًا حَتَّى بَلَغَ الْقَنْطَرَةَ الَّتِي كَانَ الْلقاءُ عِنْدَهَا ، وَهِيَ قَنْطَرَةُ الدِّيُوجَانِ (٣) كَذَا جَاءَ مَبِينًا فِي سُقِ النَّسَائِيِّ (٤) ، وَهَنَّاكَ خُطْبَهُمْ عَلَى ، وَحَكَى لَهُمْ مَا جَاءَ عَنْهُ فِي الْأُمِّ .

وقوله : (أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ) : فِيهِ أَنَّ التَّوَدَّةَ وَالتَّثَبُّتَ وَقِسْوَةَ الْبَصِيرَةِ مَعَ الشَّيْخِ وَكَمَالَ السِّنِّ لِقُوَّةِ الْعَقْلِ ، وَصَحَّةِ التَّجَارِبِ وَسُكُونِ غَلْبَةِ الدَّمِ الْمُثِيرِ لَكَثْرَةِ الْحَوَكَةِ ، وَتَوَكُّ التَّوْفَرِ ، وَفِيهِ قَالَ عُبَيْدَةُ بْنُ أَبِي مُرَّةٍ : بَفَتْحِ الْيَنْ ، وَبَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِهَا [مَعًا وَبِالسُّكُونِ] (٥) وَحَدَّثَهُ ذَكَرَهُ الْجَيَانِيُّ ، قَالَ : وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُسْلِمَانِ .

وَفِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ (الضَّحَّاكُ الْمَشْرِقِيُّ) (٦) رَوَيْنَاهُ بِكُسُوِّ الْمِيمِ ، وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى الْقَاضِي الْمَعْدَفِيِّ ، وَضَبَطَهُ عَنْ الْأَسْمَدِيِّ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَاسِرِ الرَّاءِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ .

(١) فِي س ، الْأَصْلُ .
(٢) مِنْ س
(سَن) فِي س : الدِّرْنَاهُ
(٤) النَّائِي فِي الْكِيُو ! ، كَالْخَمَائِصِ ، بِثَوَابٍ مِنْ قَاتِلِهِمْ ١٦٣ / ٥ .
(٥) سَقَطَ مِنْ سِّ لِلْأُ حَدِيثُ رِئِمٍ (١٥٣) بِالْبَابِ السَّابِ .
كتاب الزكاة / باب التحريض على قتل الخوارج ٢١

مَنْسُوبٌ إِلَى مِشْرِقٍ بِالْكَسْرِ ، قَبِيلَةٌ مِنْ هَمْدَانَ ، وَهُوَ الضَّحَّاكُ الْهَمْدَانِيُّ الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ حَرَمَلَةَ ، وَكَذَا قَيْدُهُ الصَّدْفِيُّ بِخَطِّهِ فِي تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ (١) ، وَكَذَا قَيْدُهُ الْجَيَانِيُّ ، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْمَكِيُّ : مِنْ فَتْحِ الْمِيمِ فَقَدْ صُشِّفَ ، وَبِالْوَجْهِ الثَّانِي قَيْدُهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَابْنُ مَآكُولًا وَهُوَ أَصَحُّ .

وقوله : فِي حَدِيثٍ قَتِيْبِيَّةٍ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَحْجُمُ الذَّهَبَ إِلَى وَتَجَهَّ بِهَا عَلَى مَنْ الْيَمَنِ : (وَالرَّابِعُ إِمَّا عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ وَإِمَّا مُحَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ) (٢) : هَذَا الشُّكُّ وَهُمْ ، وَذَكَرَ مُحَامِرُ هُنَا خَطَأً ، مُحَامِرُ هَلَكَ قَبْلَ ذَلِكَ بِسِنِينَ ، وَلَمْ يَدْرِكْ هَذَا الْحَسَنَ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْأَخَرِ بِغَيْرِ شَكٍّ .
وقوله : (وَزَيْدُ الْخَلِيلِ) ، وَعِنْدَ الْقَاضِي أَبِي عَلِيٍّ : (وَزَيْدُ الْخَلِيرِ) وَكِلَاهُمَا صَحِيحَانِ ، كَانَ يَعْرِفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَزِيدُ الْخَلِيلِ ، فَسَمَاهُ النَّبِيُّ

(صلى الله عليه وسلم) : (زيد الخير) .

والأديم المقروظ بالمعجمة : الجلد المدبوغ بالقرظ ، وهو الصمغ (٣) .

(١) ! للبخ الكبير ٣٣٥ / ٤ .

(٢ ، ٣) حديث رقم (١٤٤) ! بالباب السابق .

كتاب الزكاة / باب الخوارج شر الخلق والخلقة

(٤٩) باب الخوارج شر الخلق والخلقة

- كص ص ص ، ٥ ، ص يرص ص كص ، ٥ ، ٥ ، ص ص كص ، ص ،
١٥٨ - (١٠٦٧) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، حدثنا حميد

١٣٠٥٠ (٥٥) باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه

ابن هلال ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الضَّامِتِ ، عَنْ أَبِي فَرْمٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ بَعْدَ مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أَفْتَى - قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِمَهُمْ ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ) .

فَقَالَ ابْنُ الضَّامِتِ : فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغَفَارَ ! - أَخَا الْحَكَمِ الْغَفَارِ ! - قُلْتُ :

مَا حَدِيثُ ! سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي فَرٍّ : كَذَا وَكَذَا ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ .

فَقَالَ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

ص كص ، ، ص ٥ ، ص ص ص ص ص ، ٥ ص سيص

١٥٩ - (ملأ ١٠) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا علي بن مسير ، عن الشيباني ،

عَنْ إِسِيرِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حَنِيفٍ : هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُهُ - وَأَشَارَ

بِي لِنَحْوِ الْمَشْرِقِ - : قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِالسِّنِّ ، لَا يَعْدُو تَرْقِيَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ الْإِبِلُ مِنَ الرِّفْيَةِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنِ الِ وَقَالَ : يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ .

١٦٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَحَقَّ ، جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ ، عَنْ إِسِيرِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ ،

عَنِ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (يَتِيهِ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَقَةٌ رُؤُوسُهُمْ) .

وقوله : (يتيه قوم قبل المشرق) : أى يذهبون عن طريق الحق ، تاه الرجل في الأرض : إذا ذهب فيها ولم يهتد لمعلم ، ورجل تياه :

إذا ذهب عن القصد .

أمره فيه

كتاب الزكاة / باب الخوارج شر الخلق والخلقة

٦٢٣

حجة لقول من فسر قوله - عليه السلام - : (وبها قرن شيطان) وأشار نحو المشرق [وأنهم اخلوا رد] (١) .

وقوله في سند هذا الحديث : عن أسير بن عمرو عن سهل ، كذا لهم .

وعند بعض الرواة : يُسِيرُ بن عمرو بالياء ، كلاهما صحيح .

يقال فيه : أسير ويسير ، ويقال في أبيه : عمرو وجابر (٢) وقد جاء الوجهان في كتاب مسلم في هذا الموضع .

(١) من س .

(٢) أسير بن عمرو ، ويقال : يسير ، ويقال : ابن جابر ، أبو الخيار ، أدرك زمن للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، إيوى عن عمر ابن الخطاب وعلى وابن مسعود ، وعنه حميد بن هلال وفوق قتادة وأبو نضرة وغيرهم ، وثقه ابن سعد وللعلجلى .
التبذير ٣٧٨ / ١١٠ .

وقال المزى : قال علي بن المديني : إنا البصرة يقولون فيه : أسير بن جابر ، وأهل الكوفة يسمونه : لسير بن عمرو ، وقال بعضهم : ابن عمرو ، ونسبه ابن الكلبي في كِتْمَلَة ، فقال : هو أسير بن عمرو .

٦٢٤

كتاب الزكاة / باب تحريم الزكاة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

(۵۵) باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم

١٦١ - (١٠٦٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَخَذَ الْحَسَنُ نَجْنُ عَلَى ثَمَرَةٍ مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَحْنُ ، أَرْمَ بِهَا ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّنَا لَا كُلُّ الصَّدَقَةِ ؟) .

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : (إِنَّا لَا تَحُلُّ لَنَا الضَّدَقَةُ ؟) .

ص ذکر، ص ! ، ه ، ص ! ص ذکر، ص ! ، ه ، ص ه ص ص ص محرہ ، ، ص ص ص ذکر
 (...) حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا
ابن أبي عيى ، كلاهما عن شعبة ، فى هذا الإسناد .
كما قال ابن معاذ : (إننا لا كل الصدقة ؟) .

١٦٢ - (١٠٧٠) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْإِيلِيِّ، حَاشَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو؛

أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (إِنِّي

[و] (١) قوله - عليه السلام - للحسن حين أخذ ثمرة من تمر الصدقة : (نَحْنُ نَحْنُ اَرْمِ

بها ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ؟) : يقال بفتح الكاف وكسرهما ، وتسكن الخاء وتكسر وتنون أيضاً ، وهى كلمة لزجر الصبيان عن الشيء يأخذونه [ليتركوه ويكفوا عنه] (٢) .

قال الداودي : هي كلمة أعجمية عربتها العرب بمعنى بئس ، ولنحو هذا اشار البخارى فى ترجمته عليه : من تكلم بالفارسية والرطانة (٣) ، وفى الحديث أن الصغير من أبناء المسلمين يُوقى كما يُوقى الكبير من المحاذير [والجباث] (٤) ، وإن كان غير مخاطب فولىه مخاطب بحراسته من ذلك .

(١، ٢) من س .
(٣) البخارى ، كالجهد ، باب من تكلم بالفارسية والرطانة ٤ / ٩٠ .
(٤) ساقطة من س .

کتاب الزکاة / باب تحريم الزکاة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إِلخ ٦٢٥ لَا تَقْلِبْ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي ، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكُلَهَا ، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً ، فَأَلْقِيَهَا .

ص ص محر، ص یر، ۵، ص ص محرصه، ص ! ۵، ص س ص محرص ۵ ص !
۱۶۳ - (...) وحدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر،

عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَالْإِذَا ، إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّفَرَّةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي - أَوْ فِي بَيْتِي - فَأَرْفَعُهَا لَأَكْلِهَا ، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَلْتَةً - أَوْ مِنَ الضَّلْتَةِ - فَأَمْلَقِيهَا) .

١٦٤ - (١٠٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،
عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَجَدَ تَفَرَّةً ، فَقَالَ : أَلَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ كَفُّهَا
لَمَا .

وقوله - عليه السلام - وقد وجد تمرّة : أَلَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا ، قال الإمام : فيه دليل على أن المال دان كان الأقل
منه حراماً يجتنب ؛ لأن الزكاة في جنب الأموال يسيرة ، فإذا امتنع من الأكل مع تجويز التحريم فأحرى مع ثبوته ، وتحقيقه .
قال القاضي : هذا على ظاهر الورع والتزّه ، وأما طريق الإباحة والفتوى فالحكم للغالب والاكثر .

قال الأمام : وفيه دليل على أن اللقطة اليسيرة من الطعام وغيره مما لا يلتفت الناس إليه ، ولا ينتهبون إلى طلبه يستباح ؛ لأنه إنما علل
في امتناعه من اجل بالخشية من أن تكون صدقه .
والصدقة لأثقل له - عليه السلام - ولا لبني هاشم عندنا .

واختلف في صدقة التطوع ، هل تحلأ (لآل النبي - عليه السلام - أم لا ؟ واختلف في مواليه ، هل حكمهم حكم اله .
قال القاضي : اختلف العلماء في الصدقة المحرمة على آل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقيل : الفريضة فقط ، وهو قول مالك وكثير
من أصحابه وأحد قولي أبي حنيفة ، ولآل أبو حنيفة - أيضاً - أنها كلها حلال لبني هاشم وغيرهم ، وإنما كان ذلك محرماً عليهم إذ
كانوا يأخذون سهم ذي (٢) القربى ، فلما قطع عنهم حلت لهم ، ونحوه عن الأبهري من شيوخنا ، وروى عن أبي يوسف أنه حرام
عليهم من غيرهم حلال لهم صدقة بعضهم على (١) في س : تجوز .
(٢) في الأبى : ذوى .

١ / ١٧٦

٦٢٦ كتاب الزكاة / باب تحريم الزكاة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ ١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسَامَةَ ، عَنْ زَائِلَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ فَالَكٍ
؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَرَّ بِتَمْرَةٍ بِالطَّرِيقِ فَقَالَ : أَلَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ كَلَّتْهَا) .

١٦٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ : أَلَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً كَلَّتْهَا) .

١٣٠٥١ (51) باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة

بعفي ، وحكى ابن القصار عن بعض / أصحابنا أنها تحرم عليهم التطوع دون الفريضة ؛ لأنها لا منة فيها ، وهذا الحديث وغيره يرد
عليهم ؛ لأن الأظهر في الحديث أنه إنما أخذها من صدقة التمر الواجبة ، وقد يحتمل لقوله في كتاب البخارى : (كانوا عند صرام النخل
يأتى هذا بتمر وهذا بتمر) (١) ، وذكر الحديث أنه يحتمل صدقة التطوع لضعفاء [المسجد] (٢) ، [فيكون - أيضاً - حجة على من
أجازها لهم ، واختلف من هم آل محمد [هؤلاء] (٣)] (٤) فقال مالك وكثير اصحابه : هم بنو هاشم خاصة ، ومثله عن أبي حنيفة
واصتثنى آل أبي لهب ، وقال الشافعى : هم بنو هاشم ويدخل فيهم بنو المطلب أخى هاشم دون سائر بنى عبد مناف لقول النبي (صلى الله عليه وسلم)

الله عليه وسلم) : (إنا نحن وبنو المطلب شئ واحد) (٥) ، ولقسم النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم مع بنى هاشم سهم ذى القربى دون غيرهم ، ونحنا إلى هذا بعض شيوخ المالكية ، وقال أصبغ : هم عشيرة النبي - عليه السلام - الأقربون الذين أمر ب!نذارهم آل قصي ، قال : وقيل : قريش كلها .

واختلف في مواليتهم كما ذكر ، فمالك ، والشافعي يبيحها لهم ، والكوفيون ، وكثير من أصحاب مالك يحرمها عليهم ، وذكر ابن بطال : أن الخلاف إنما هو في موالى بنى هاشم خاصة ، وهذا غلط من يحرمها على قريش كلهم ، فمن يدخل الموالى يجعل مواليتهم مثلهم .

(١) البخارى ، كالزكاة ، بتخذ صدقة التمر عند صرام النخل وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه ٢ / ١٥٦ (٢) كاحه .

(٣) صاقطة من الأ صل ، واستدركت بالهامي .

(٤) سقط من س .

(٥) أخرجه أبو داود ، كالتحراج والفاء والإمارة ، بفي بيان مواضع قسم الخصى ٢ / ١٣١ ، وكذا أبو نعيم في الحلية عن جبير بن مطعم بلفظ : عكا بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد .

وجا - أيضا - فى الحلية : رأيت إخواننا من بنى المطلب اعطيتهم ومنعتنا ، فقال : بكا نحن وهم شئ واحد .

وجا - أيضا - بن بنى هاشم وبنى لتطلب سىء ولحد .

انظر : الحلية ٦٦ / ٩ .

كتاب الزكاة / باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة

٦٢٧

(٥١) باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة

ص ممص له ، ، ، صئهه ص ص سر ، ص ير ، ص ،

١٦٧ - (١٠٧٢) حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي ، حدثنا جويرية ، عن مالك ، عن الرفرى ، أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن كند المطلب ، صدته ، أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه قال : اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب ، فقالا : والله ، لو بعثنا هذين الغلامين - قالوا لي وللفضل بن عثاس - إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكلماه ، فافترهما على هذه الصدقات ، فأدلا ما يؤدى الناس ، وأصابا مما يصيب الناس ! قال : فبينما هما في فلك جاء علي بن أبي طالب ، فوقف عليهما ، فذكر له فلك .

فقال علي بن أبي طالب : لا تفعل .

فوالله ، ما هو بفاعل .

فانتحاه ربيعة بن الحارث فقال : والله ، ما تصنع هنا إلا نفاسة منك علينا .

فوالله ، لقد نلت صهر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فما نفسناه عليك .

قال علي : أرسلوهما .

فانطلقا ، واضطجع علي .

قال : فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الطهر سبقناه إلى الحجر ، فقمنا عن! ، حتى جاء فأخذ بإفاننا .

ثم قال : (أخرجا ما تصرزان) ثم دخل ودخلنا عليه - وهو يومئذ عند زينب بنت جحش .

قال : فتواكنا الكلام ، ثم تكلم أحلنا فقال : يا رسول الله ، أنت أبر الناس وأوأل الناس ، وقد بلغنا النكاح ، فجئنا لتؤفرنا على بعض هذه الصدقات ، فتؤدى إليك كما يؤدى الناس ، ونصيب كما يصيبون .

قَالَ : فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَلْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ .
قَالَ : وَجَعَلْتُ زَيْنَبُ تُلْبَعُ عَلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَنْ لَا تُكْفَمَاهُ .
قَالَ : ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ الضَّلَقَةَ

قال الأمام : وقوله في حديث ابن ربيعة بن الحارث : (ادعوا إلى محمية بن جَزء ، وهو رجل من بني أسد) : هكذا قال مسلم : هو رجل من بني أسد ، والمحفوظ من بني زيد .
وقوله : (فانتحاه ربيعة) : معناه : عرض له وقصد .
وقوله : (ما تُصرران) : أى ما تجمعانه في صدوركما من الكلام ، وكل شئ جمعته فقد صررته .
وقوله : (قد بلغنا (١) النكاح) : أى الحلم ، ومنه قوله تعالى : { حَتَّى إِذَا بَلَغُوا الْاَخْ } (٢) .
(١) فى ع : بلغن .
(٢) ١ لنا : ٦ .

٦٢٨ كتاب الزكاة / باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس ، ادعوا إلى محمية - وكان على الحمس - ونوفل بن الحارث بن المطلب .

قَالَ : لِحَاءَاهُ .
فَقَالَ لِحْمِيَّةَ : (أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ) - لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - فَاِمْمَحَهُ .
وَقَالَ : لِنَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ : (أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ) - لِي - فَانْكَحْنِي .
وَقَالَ لِحْمِيَّةَ : (أَأَقِ عَنْهُمَا مِنَ الْخَمْسِ كَمَا وَكَّأَ) .
قَالَ الرَّهْرَكِيُّ ! : وَلَمْ يُسَمِّهِ لِي .

للمأ ١ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ،
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ الْهَاشِمِيِّ ، أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَيْعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبَاهُ
رَيْعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسَ بْنَ غُنْدِ الْمُطَّلِبِ ، قَالَا لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَيْعَةَ وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ : ائْتِيَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِخَوْ حَدِيثَ مَالِكٍ .
وَقَالَ فِيهِ : فَأَلْقَى عَلَى رِدَائِهِ ثَّاضَطَجَعَ عَلَيْهِ .
وَقَالَ : أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمُ .

وَاللَّهِ ، لَا أَرِيْمُ مَكَانِي حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا بِحُورٍ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وقول على : (والله لا أريم مكانى) : معناه : لا أبرح منه ، ولا أزول ، قال زهير :
لمن طلل برامة لا يريم عفا وخلاله حقب قديم
قال القاضي : وقوله : (حتى يرجع إليكما) [ابنوكا] (١) بحور ما بعثتما به ! :
أى : بجواب ذلك ، يقال : كلمته فما رد حورا ، ولا حورا ، أى جوابا .
قال الهروى : قال : ويجوز أن يكون من الخيبة ، أى يرجع بالخيبة .
وأصل الحور المرجوع إلى النقص .

قال القاضي : وهذا أشبه بسياق الحديث ، ووقع في رواية الشيوخ : (ابنوكا) على الجمع وهو وهم ، وصوابه : (ابنوكا) على التثنية ،

وكذا رويناه عن أبي بحر ، دائماً قاله للعباس بن عبد المطلب ، وربيعة بن الحارث حين وجها ابنيهما الفضل بن العباس [وربيعة بن الحارث] (٢) ، وقد تخرج تلك الرواية على من يجمع كل اثنين من اثنين كما قال : طهرهما مثل ظهور الترسين .
وقوله : (أخرجنا ما تصرران) كما ذكره ورواه بعضهم ، وكذا فسر الهروي بما

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في س : عبد المطلب بن ربيعة .

كتاب الزكاة باب / ترك استعمال آل النبي على الصدقة ٦٢٩ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَالَ لَنَا : (إِنَّ هَذِهِ الصَّمَتَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، يَأْنَهَا لَا

تقدم ، وأصله من الشد ، وقد يكون عندي معناه : ما تجمعان عليه ، وقيل في قوله تعالى : { فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي إِرَّةٍ } (١) : أى في جماعة ، وروايتنا في هذا الحرف : (تسرران) بالسين عند أكثر شيوخنا من السر ويدل عليه قوله : (أخرجنا) : أى اجهرأ به ، وأظهرأه ، ورويناه من طريق السمرقندي : (يصرران) ووجهه بعيد ، ورواه الحميدي في صحيحه : (يصوران) أى ما تزور إنه من صورة حديثكما .

وقوله : (فما نفسناه عليك) : أى لم نحسدك فيه .

وقوله : (وجعلت زينب تلعب إلينا من وراء الحجاب ! : أى تشير .

يقال : نَعَّ وألَمَع :

إذا أشار بثوبه أو بيده ، وفي قول النبي (صلى الله عليه وسلم) للفضل والحارث في هذا الحديث حيئ سألأه العمل على الصدقة إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد ، دليل على أنها لا تحل لهم بوجه ، وإن كانوا عاملين عليهما ، كما لم تحل لهم إذا كانوا محتاجين لها ؛ إكراماً لهم عنها .

وقوله : (إنما هي أوساخ الناس) : يبين هذا ، وأنها العلة في تحريمها عليهم ، وإنما سماها أوساخاً لأنها تطهير لأموالهم ، دألى هذا ذهب أبو يوسف .

وذهب اخرون إلى أنها تجوز للعاملين منهم .

لأنها أجرة لعملهم ! اليه ذهب الطحاوى (٢) ، وقيل : إنما حُرمت عليهم وعلى النبي (صلى الله عليه وسلم) لقولى تحألى : قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا (٣) ، ومخادة الذريعة للتهمة ، وما أشار إليه في الحديث من العلة أظهر .

١٣٠٥٢ (52) باب إباحة الهدية للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولبنى هاشم وبني المطلب

وقول على : (أنا أبو حسن القوم) : كذا رويناه عن ابن أبي جعفر بالإضافة وبالواو ، [و] (٤) وجهه ظاهر ، أى أنا عالم بالقوم وذو رأيهم ونحو هذا ، ورويناه عن أبي بحر : ٩ أنا أبو حسن) بالتونين ، وبعده القوم بالرفع ، أى أنا من علمتم رأيهم أيها القوم ، وصمعناه على القاضي الشهيد : (القرم ! بالراء على النعت ، والقرم : السيد ، وأصله فحل الإبل ، وكذا رويناه عن ابن أبي جعفر من طريق الباجى ، وهو الذى صححه الخطأبى وقال : أى المقلم في المعرفة بالأمر والرأى كالفحل .

وفي سند هذا الحديث فى الأم من رواية مالك عن الزهرى : أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب [حدثه ابن عبد المطلب] (٥) [بن ربيعة] (٦) بن الحارث حدثه قال : اجتمع ربيعة

(١) الذى ربات : ٢٩ .

(٢) قال أبو يوسف : لا بأس أن يحتل منها الهاشمى لأنه إنما يحتل على عمله وذلك قد يحل للأغنياء .

انظر : للطحاوى فى الرح ٢ / ١٢ .

(٣) الورى : ٢٣ .

(٤) صاقطة من س .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك في الهات! بسهم .

(٦) سقط من س .

١٧٦ // !

٦٣٠ كتاب الزكاة / باب ترك استعمال ال النبي على الصدقة تحل لمحمد ولا لآل محمد) .

وَقَالَ أَيضاً : ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ادْعُوا لِي مُحَمَّدَ بْنَ جَزْءٍ) ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَتْمَاسِ .

ابن الحارث ، وذكره من حديث ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل : أن عبد المطلب بن ربيعة ، وكذا ذكره أبو داود (١) وهذا خلاف ما قال مالك قبل هذا ، وقد رواه هشام عن ابن إسحق ، عن الزهري ، عن محمد بن عبد الله بن الحارث ، وصوابه ما تقدم لمالك : عبد الله بن عبد الله ، ولعله سقط أبوه في رواية يونس ، ونسبه إلى جده فيكون وفاقا .
وعبد الله بن الحارث أبو عبد الله هذا هو الملقب به (٢) ، + قال النسائي (٣) : لا نعلم أحدا روى هذا الحديث عن مالك / إلا جويرة بن أسماً (٤) .

وقوله : (حمية بن جزء) : كذا يقوله عامة الحفاظ ، وأهل الأتقان ، وجل الرواة بفتح الجيم وسكون الزاي ، وهمز اخره ، قال عبد الغني : ويقال : (جزى) بكسر الزاي ، وقال أبو عبيد : هو عندنا : ! جزّ مشدّد الزاي .
وقوله : (فأصدق عنهما من الخمس) : قال الخطابي : يريد من سهم افبي (صلى الله عليه وسلم) ، ويحتمل أن يكون من سهم ذى القربى [لأنهما] (٥) منهم .

(١) أبو داود ، كالتحراج والفيء والامارة ، بفي بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى ، من طريق أحمد بن صالح ، ثنا عنبسة ، ثنا يونس عن ابن شهاب ...
الحديث ١٣٣ / ٢ .

(٢) في نسخ المال : بية ، ولعلها تصحيف ، وما أثبت من الأبى .

(٣) النائي ، كالزكاة ، باستعمال آل النبي (صلى الله عليه وسلم) على الصدقة .

(٤) مالك في الموطأ ، كالصدقة ، بما يكره من الصدقة ٢ / ١٠٠٠ .

(٥) ساقطة من س .

كتاب الزكاة / باب إباحة الهدية للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولبنى هاشم ...

الخ
٦٣١

(٥٢) باب إباحة الهدية للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولبنى هاشم وبنى المطلب

يان كان المهدي ملكها بطريق الصدقة .

وبيان أن الصدقة

إذا قبضها المتصدق عليه ، زال عنها وصف الصدقة

وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه

١٦٩ - (١٠٧٣) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ السَّبَّاقِ قَالَ : إِنَّ جُأْمِرَةَ - زَوْجَ ابْنِي (صلى الله عليه وسلم)

- أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ : (هَلْ مِنْ طَعَامٍ ؟) .

قَالَتْ : لَا .

وَاللَّهُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا نَدْنَا طَعَامًا إِلَّا عَظُمَ مِنْ شَاةٍ أُعْطِيَهُ مُؤَلَّاتِي مِنَ الصَّمْتَةِ .

فَقَالَ : (قَرِّبِيهِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا) .

قال الإمام : في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) حين أعلم بالشاة التي [أعطيت مولاة ، (١) بعض نسائه من الصدقة : (قرئيه فقد بلغت محلها) : فيه حجة لأحد القولين عندنا في جواز شراء لحم الأضحية ممن أعطيها ممن تحل له ؛ [لقوله - عله السلام - أ (٢) : (قد بلغت محلها) .

ووجه القول بالمنع من الشراء : أن ذلك عند القائل [به أ (٣) بمنزلة الحبس ، ولو حبس شيئاً على المساكين لم يبيع لهم بيعه ، لكن هذا قد لا يسلم له .

قال القاضي : الحبس على من حبس عليه ممنوع من التصرف فيه مباح له الانتفاع بفائدته ، فكما أبيح له بيع غلته والتصرف فيها كيف شاء لأنه ملكها ملكاً مطلقاً بخلاف الرقبة المحبسة ، كذلك أبيح له التصرف في لحم الأضحية لما ملكها ملكاً مطلقاً .

وفيه بيان أن الأشياء المحرمة لعل معلومة إذا ارتفعت عنها تلك العلل حثت ، وأن التحريم في الأشياء ليس لأعيانها .

وقوله مثل ذلك في بريرة مولاة عائشة ، حجة لأحد القولين المتقدمين ؛ ال مولى قريش تحل لهم الصدقة إذا قلنا بتحريمها على كافة قريش ؟ لأن عائشة قيمة (٤) ، وجويزية (١) في س : أعطته مولى .

١٣٠٥٣ (53) باب قبول النبي الهدية ورده الصدقة

(٢) في ع : لأنه عليه السلام قال .

(٣) ساقطة من س .

(٤) ئى قرشية من بنى تيم .

٦٣٢ كُتَابُ الزَّكَاةِ / باب إباحة الهدية للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولبنى هاشم ...

إلخ (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ دَاخِلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

١٧٠ - (١٠٧٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : أَهْدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) لَحْفاً تُمَدَّقُ بِهِ عَلَيْهَا .

فَقَالَ : (هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، وَلَنَا هَلِيَّةٌ) .

١٧١ - (١٠٧٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ

الْأَسَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ : وَآتَى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بِلَحْمِ بَقَرٍ .

فَقِيلَ : هَذَا مَا تُمَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ .

فَقَالَ : (هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ) .

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْثٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ ، كَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا ، وَتَهْدِي لَنَا .

فَذَكَرْتُ فَلِكِ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (هُوَ عَفِيًّا صَدَقَةٌ ! ، وَلَكُمْ هَلِيَّةٌ ، فَكُلُوهُ لَا .

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ،

عَنْ عَائِشَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُثَنَّى ،

المذكورة في الحديث الآخر [أيضا] (١) ، وإن لم تكن قرشية فهي معتقة النبي (صلى الله عليه وسلم) [وولأؤها له ، وولأ موالها] لها [(٢) ، في الحديث : (إلا عظم أعطيته مولاتي من الصدقة) : فهي مولاة مولائه - عليه السلام] (٣) .
وقوله : (كان في بيرة ثلاث قضيات) ، فذكر هذه الواحدة من قوله : (هو لها) (١) في هامش! الأصل .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش! بسهم .

(٣) سقط من س .

كتاب الزكاة / باب إباحة الهدية للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولبنى هاشم ...

إلخ كل ٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ .

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَحْدِثُ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِ ذَلِكَ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَلَّتْنَا ابْنُ وَفٍّ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ ،

عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَتِهَا عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمِثْلِ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ لَمَّا .

١٧٤ - (١٠٧٦) حَدَّثَنِي زُفَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ ، عَنْ خَالِدٍ ،

عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِشَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ صَنِهَا بِشَىءٍ ،

فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى عَائِشَةَ قَالَ : ! (هَلْ عَتَدْتُ كُرْمَ يَشَى ؟) .

قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنَّ نُسِيْبَةَ بَعَثَتْ إِلَيْنَا مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا .

قَالَ : (إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا) .

صدقة ، ولنا هدية) ، والثانية قوله فيها : (إنما (١) الولاء فت أعتق في زوجها ، وسيأتى الكلام على هذا (٢) .

(١) في س : ان .

(٢) سيأتى إن شاء الله الثانية والثالثة في كالعتق ، ببفا الولاء لمن ئكلتق .

(، والثالثة تخييرها

٦٣٤ كتاب الزكاة / باب قبول النبي الهدية ورده الصدقة

(٥٣) باب قبول النبي الهدية ورده الصدقة

١٧٤ - (١٠٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،

أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ - سَامِلٌ عَنْهُ .

فَإِنْ قِيَّ : هَدِيَّةٌ ، ثَلَّ مِنْهَا .

وَإِنْ قِيلَ : صَدَقَةٌ ، لَمْ يَجْمَعْ مِنْهَا .

وقوله : (كان - عليه السلام - إذا أتى بطعام سأل عنه ، فإن كان صدقة لم يأكل ،

١٣٠٥٤ (54) باب الدعاء لمن أتى بصدقة

١٣٠٥٥ (55) باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراما

وإن كان هدية أكل : فيه ما يلزم أهل الدين من التقصى عن مطاعمهم واتقاء المحذور منها والمحذور ، وفارقت [هنا] (١) الهدية الصدقة لما تقدم من أن الصدقة تطهر الأموال وأوساخها ، تشبها لما يطهر منه غيرها من الأوساخ ، والهدية أصلها المودة وتطيب النفوس (٢) ، وليس فيها منه (٣) الصدقة ، ولا تفضيل اليد العليا على اليد السفلى .

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : النفس .

(٣) في س : سنة .

كتاب الزكاة / باب الدعاء لمن أتى بصدقة
٦٣٥

(٥٤) باب الدعاء لمن أتى بصدقة

(١٧٦ - يه ١٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ الْثَّاقِدِ ، وَاسْتَحَقُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ .

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ مُرَّةٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ - قَالَ : (اللَّهُمَّ ، صَلِّ عَلَيْهِمْ) ، فَأَتَاهُ أَبِي - أَبُو أَوْفَى - بِصَدَقَتِهِ ، فَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى) .

وقوله : كان - عليه السلام - إذا أتاه ترم بصدقتهم ، قال : (اللهم صل عليهم

امثالاً (١) لقوله تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَمْتَةً } إلى قوله : { وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ } لَمْ (٢) ، وهذا ندلث نَبَّ الله تعالى النبي (صلى الله عليه وسلم) والأئمة بعده للدعاء لدافع الصدقة ، وليس بواجب ، خلافاً لأهل الظاهر ، وليس في الآية دليل [على] (٣) وجوب الاحتمال أن يختص ذلك بالنبي (صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى : { إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ } ، وهذا معدوم علمه في غيره ؛ ولأنه يحتمل لن المراد الصلاة عليهم بعد موتهم ، أو الأمر بالدعاء لهم أى وقت كان ، وأنه [لا] (٤) يختص عند أخذ الزكاة . وقوله حين أتاه أبو أوفى : (اللهم صل على آل أبي أوفى ! : يحتاج به من

يرى الال نفس الرجل ، وأن المراد بآل محمد : محمد - عليه السلام - أ وقد ذكرناه [(٥) لا سيما مع قوله قبل : إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : (اللهم صل عليهم) ، وقد يحتمل أنه عثمَ أبا أوفى وله بالدعاء ، فدخل فيهم .

وفي الحديث دليل لمن أجاز الصلاة على غير الأنبياء ، وينفصل عنه من لم يجوز ذلك

وهو المروى عن مالك ، وسفيان ، وابن عباس قبلهما ، وجماعة من السلف ، واختيار الأستاذ أبي المظفر الإسفرايينى من أئمتنا المتكلمين ، أن هذا في حق النبي - عليه السلام -

(١) في الأصل : امثال .

(٢) للتوبة : ١٠٣ .

(٣) ، (٤) سائطة من س .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

٦٣٦

كتاب الزكاة / باب الدعاء لمن أتى بصدقة

(...) وَحَدَّثَنَا شَاهُ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِرْشٍ ! ، عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرُ
عَلَيْهِمْ
أَنَّهُ قَالَ : (صَلَّى عَلَيْهِمْ) .

بخلاف غيره ، وإنما الكلام في صلاتنا نحن ، وقد تكلمنا عليه في كتاب الصلاة (١) ، وبقية الكلام على إرضاء المصدقن ، وأن فيه الحظ على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم ، ومخارجهم وإرضائهم ، كل هذا حظ على الألفة وأمر بجمع الكلمة ، التي جعلها الله أصلاً لصالح الكافة ، وعمارة هذه الدار ونظام أمر الدنيا والآخرة .

(١) انظر : كتاب الصلاة ، بالصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد .
كتاب الزكاة / باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً

٦٣٧
(٥٥) باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً (١)

١٧٧ - (٩ لما) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث وأبو خالد الأحمر .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب وابن أبي عدي ٢ وعبد الأعلى ، كلهم عتيق داود .

ح وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - قال .

حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أخبرنا أبو داود ، عن الشعبي ، عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا

أتاكم المص إق فليمدركم ، وهو عنكم رافي لما .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

فهرس الموضوعات

الموضوع

٦٣٩
الصفحة

١٤ - 13 - كتاب الصيام

١٤٠١ (١) باب فضلى شهر رمضان

١٤٠٢ (٢) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال

كتاب الصيام / باب فضل شهر رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - كتاب الصيام

(١) باب فضلى شهر رمضان

ص نص ص وي ه ، ؟ ص ص نصه ص ، ص ه ، ، ه ص نص ه ص ، ص ، ص ، ص

١ - (١٠٧٩) حدثنا يحيى بن ايوب وقتية وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - وهو

ابن جعفر - عن أبي سفيان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا جاء

رمضان فتحت أبواب الجنة وغشت أبواب النار ، وصفت الشياطين !!) .

٢ - (...) وحدثني حملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن ضهاب ، عن ابن أبي أنس ، أن أباه حدثه ؛

أنه سمع أبا هريرة - رضى الله عنه - يقول : كتاب الصيام

أصل الصوم في اللغة : الإمساك ، ثم صار عرفاً لإمساك مخصوص نهاراً عن أفعال مخصوصة .
 قوله - عليه السلام - : (إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ، وغلقت أبواب النار وصفدت الثيافي) ، وفي الرواية الأخرى : (إذا دخل رمضان) ، قال القاضي : فيه حجة على جوار قول مثل هذا دون ذكر الشهر ، خلافاً لمن كرهه ، وروى أثر في النهي عن ذلك ، وأن رمضان اسم من أسماء الله وهو أثر لا يصح (١) ، واختار القاضي أبو (٢) الطيب أن بمثل النهي فيما أشكل مثل : جا رمضان ، وذهب وتم ودخل ، ويباح فيما لا يشكّل مثل : صمنا ، وقنا رمضان ، وهذا الحديث وغيره رد على الجميع .
 وقوله : (فتحت أبواب الجنة ، [وغلقت أبواب النار] (٣) ، وصفد! الثيافي) : قيل : يحتمل الحقيقة ، وأن فتح أبواب الجنة وتغليق أبواب النار ، علامة لدخول الشهر ، وعظم قدره ، وكذلك تصفيد الثيافي ليمتنعوا من أذى المؤمنين د اغوائهم فيه ، [وقيل] (٤) : (١) ابن عدى في الكامل ٥٣ / ٧ ، والفوائد دلموعة ، وقال الثوكاني : فيه محمد بن أبي معشر وهو ضعيف ، ورواه تمام في فوائده من حديث ابن عمر غير طريق أبي معشر وهو منقطع أيضاً ، وكذلك أخرجه ابن النجار من حديث عائشة وصنده مظلّم ، ثم قال : ولطديث موضوع بلا ريب .
 ص ٨٧ .

(٢) في الأصل : ابن .

(٣) من س .

(٤) صاقطة من س .

١ / ١٧٧

٦ كتاب الصيام / باب فضل شهر رمضان قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفَا كَانَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلِسَتْ الشَّيَاطِينُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالحُلْوَانِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ

ص ص ه ص ممص ، ه ، ير ، ممص ، + ، ه صالِح ، عن ابن شهاب ، حدثني نافع بن أبي أنسب ، أن أباه حدثه ؛ انه سمع أبا هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِفَا دَخَلَ رَمَضَانُ ! بِمِثْلِهِ .

يحتمل المجاز لكثرة الثواب والعفو ، والاستعارة لذلك بفتح أبواب الجنة ، وإغلاق أبواب النار ، وقد جاء في الحديث الآخر : (وفتحت أبواب الرحمة) وبأن الشياطين كالمصفدة لما لم / يتم إغوائهم بعصمة الله عباده فيه ، ولم يفد خبث سعمها شيئاً ، ويكون معنى تصفيد الشياطين هنا خصوصاً عن أشياء دون أشياء ، ولبعض دون بعض ، أو على الغالب ، وجاء في حديث آخر : (صفدت مرده الشياطين) (١) .

وقد يكون فتح أبواب الجنة هنا عبارة عن عما يفتح الله على عباده من الطاعات المشروعة في هذا الشهر الذي ليست في غيره ، من الصيام ، والقيام ، وفعل الخيرات ، وأن ذلك أسباب لدخول الجنة ، وأبواب لها ، وكذلك تغليق أبواب النار ، وتصفيد الشياطين عبارة عن عقاب يكفه الصوم ، والشغل بفعل الخير في هذا الشهر ، وعظم قدره في القلوب ، وما جاء في النهي فيه عن أن يرفث ، أو يجهل ، والكف فيه عن المحارم والمعاصي ، وأن الصوم مانع عن كثير من المباحات ، فكيف بما وراء ذلك ، ومكفر للسيئات ، ومعنى (صفدت) : أى غللت ، والصفد ، بفتح الفاء ، الغل ، وقد روى في الحديث الآخر : (سُلِسَتْ) .

(١) نحمد في مسند) بن هريرة ٢ / ٢٩٢ .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إنلح

(٢) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال

وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكلت عدة الشهر ثلاثين يوماً

٣ - (١٠٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : (لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ اغْمَى عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ) .

وقوله : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له) : أى قدروا تمام الشهر بالعدد ثلاثين يوما ، يقال : قدرت الشيء أقدره ، وأقدره وقدرته وأقدرته بمعنى ، وقال ابن قتيبة : معناه : أى قد ووه بالمنازل ، وحكاه الداودى . قال الإمام : ذهب بعض [أهل العلم] (١) إلى أن الهلال إذا التبس يُحسب له بحساب المنجمين ، وزعم أن هذا الحديث يدل على ذلك ، واحتج أيضا بقوله تعالى : **وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ** (٢) ، وحمل جمهور الفقهاء ما فى الحديث على أن المراد به إكمال العدة ثلاثين ، كما فسره فى حديث (٣) آخر ، وكذلك تأولوا قوله سبحانه : **{ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ }** على أن المراد به الاهتداء فى الطريق فى البر والبحر ، وقالوا أيضا : لو كان التكليف يتوقف على حساب التنجيم لضاق الأمر فيه ، [إذ] (٤) لا يعرف ذلك إلا قليل من الناس ، والشرع مبنى على ما يعلمه الجماهير ، وأيضا فإن الأقاليم على رأيهم مختلفة ، ويصح أن يرى فى إقليم [دون إقليم] (٥) [فيؤدون إقليم] (٦) فيؤدى ذلك إلى اختلاف الصوم عند أهلها ، مع كون الصائمين منهم لا يقولون غالبا على طريق مقطوع [به] (٧) ، ولا يلزم قوما ما ثبت عند قوم ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الشهر رتع وعشرون [يوما] (٨)) ثم قال : (فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين) معناه : أن الشهر مقطوع بأن لا بد أن يكون تسعا وعشرين ، فإن ظهر الهلال وإلا فيطلب (٩) أعلى العدد الذى هو ثلاثون ، وهو نهاية عدده .

(١) فى نسخ المال : للعلماء .

(٢) النحل : ١٦ .

(٣) فى س : الحديث .

(٤) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من س ، ومكانها فى الأصل : و .

(٥) سقط من الأصل ، واصتدرك بالهامية .

(٦) من الأصل ، ولظن ثن لا معنى دها .

(٧ ، ٨) سقطتا من س .

(٩) فى الأصل : فيطلبه ، وما أثبت من س .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إنلح

٤ - (...) حاشا أبو بكر بن أبي ثابته ، حلتنا ثبو أسامة ، حدثنا عبثد الله ، عن نافع ،

قال القاضى : لم يحك (١) مذهب الصوم بتقدير النجوم والمنازل إذا غم الهلال ، إلا عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من كبار التابعين ، بل من المخضرمين (٢) .

قال ابن سيرين : وليتك لم يفعل ، وحكى ابن شريح ، عن الشافعى مثله ، والمعروف من مذهب الشافعى والموجود فى كتبه خلاف هذا ، وموافقة (٣) جميع علماء المسلمين من أن معنى " اقدروا له) فى الأيام عثة الشهر ثلاثين كما فسره به - عليه السلام - فى حديثه الآخر بقوله : (فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين) ، وفى الحديث الآخر : " فأكملوا العدة ثلاثين) (٤) ، ولهذا أدخل مالك فى موطنه

(٥) هذا الحديث المبنى إثر الأول ليكون كالمفسر له ، والرافع لإشكاله ، تهذيبا للتأليف ، وإتقانا للعلم ، وفقا البخارى أثره فى ذلك

(٦) ، ولو كلف الأمة حساب النجوم والمنازل لشق عليهم ، ولين ذلك - عليه السلام - كما بين لهم أوقات الصلوات .

قال الأمام فى قوله : (فإن غم عليكم) : أى إن حال بينكم وبينه غيم ، يقال : صمنا للغماء والغيمى ، : أى عن غير رؤية ، ويروى :

(فإن أغمى عليكم) يقال : [غم] (٧) غلبنا الهلال وغمى وأغمى فهو مغمى ، وقد غامت السماء تغيم [غيمومة] (٨) فهى غائمة وغيممة

، وأغامت وغيمت وتغيمت وأغتمت وغيمت .

قال القاضى : وغيمت وأغمت وغمت .

قال القاضى : وروينا هذا الحرف فى الموطا (٩) : (غم) بضم الغيمى وتشديد الميم بغير

(١) فى ص : يجز .

(٢) مطرف بن عبد الله بن الشخير الحرشي العامري ، لبو عبد الله البصري ، روى عن لجمه وعثمان وعلى وثبي فو وعمار وغيرهم ، وعنه يخوه لبو العلاء يزيد وابن أخيه عبد الله بن هاني بن عبد الله وحديد بن هلال وغيرهم ، قال للعجلي : هو ثقة من كبار التابعين . رجل صالح ، مات في الطاعون سنة ٨٧ هـ .

و(ال ابن حبان : ولد في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، كان من عباد أهل البصرة ورهادهم .

التهذيب ١٠ / ١٧٥ .

(٣) في ص : وموافقة .

(٤) البخاري ، كالصوم ، بقول النبي ! : (إفا رليتم المحل فموموا ، جافا رأيتمه فأفطروا) ، عن ابن عمر ٣ / ٣٤ ، لبو دلود ، كالصوم ، بمن قال : فإن غم عليكم فموموا ثلاثين ، عن حذيفة بلفظ

أو تكملوا العدة ١ / ٥٤٣ ، الترمذي ، كالصوم ، بما جاء لن دلصوم لرؤية الهلال والإفطار له لعل

٣ / ٧٢ ، النسائي في الكبرى ، كالصيام ، بذكر الاختلاف على منصور في حديث ربي فيه ٢ / ٧٢ ، مالك في الموطأ ، كالصيام ، بما جاء في رؤية المحل للصوم وللنظر في رمضان ٢٨٧ / ١ رقم (٣) ء

(٥) مالك في الموطأ ، كالصيام ، ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان ٢٨٦ / ١ ، ٢٨٧ برقم (١ - ٣) .

للا لظو : التخرج السابق للبخاري .

(٧ ، ٨) سقطتا من الأصل ، واستدركا بسهم في الهاش .

لا مالك في الموطأ ، كالصيام ، بما جاء في رزية الهول للصوم والفطر في رمضان ٢٢٧ / ١ .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذَكَرَ رَمَضَانَ ، فَضَرَبَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ :

خلاف ، وكذلك في كثر أحاديث مسلم وعنده في حديث يحيى بن يحيى [وأبي بكر بن أبي شيبة : أَعْغَمِي] وفي رواية بعضهم في حديث

يحيى بن يحيى [(١) : (عُمِي) بالضم مخففا ، وللعذري في حديث [عبد الرحمن] (٢) محمد بن سلام مثله مثدد الميم ، وكذا لا "بى بحر

في حديث عبيد الله بن معاذ ، وكلها صحيحة المعنى ، وقيل : معنى هذه الألفاظ ماخوذ من إغصاء المريض ، يقال : غمى عليه وأغمى

، والرباعي أفصح ، وقد يصح ان يرجع إلى ما تقدم من إغماء السماء والسحاب ، وقد يكون - أيضا - من التغطية ، ومنه قولهم :

غممت الشيء : إذا سترته ، والغمى ، مقصور ، ما سقف به البيت من شيء .

ووقع في حديث [عبد الرحمن] (٣) محمد بن سلام الجمحي في الكتاب هذا الحرف

عند القاضي الشهيد : (عُمِي) بالعين المهملة والميم المخففة ، وكذا حدثا به - أيضا - الخثني عن الطبري ، ومعناه : خفى ، يقال : عمى

على الخبر ، أى : خفى .

وقيل : هو من العماء ، وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب المرتفع ، أى (٤) : دخل في العماء ، او يكون من العماء المقصود

وهو عدم الرؤية .

وقد وقع في كتاب أبي داود (٥) : (فإن حالت دونه غمامة) ، وفي كتاب الترمذي (٦) : (غيابه) وهو (٧) بمعنى وهذا يفسر أنه

من الغمام على من رواه : (عُم) .

وقد وقع عند بعض رواة البخاري (٨) : (عُمِي عليكم) بفتح الغن المعجمة وتخفيف الياء ، ومعناه : خفى ، وبعضهم ضم الغن على

ما لم يسم فاعله .

وقوله : (فأكلوا العدة ثلاثين) تنبيه على مراعاة هلال شعبان ؛ لأنه إذا لم يرل ويح!قق فعلى ما يكل ثلاثون ، وقد ذكر الترمذي وغيره

في هذا من رواية أبي هريرة / عن النبي ! احصاء هلال ث!عبان لرفف!ان لكن للحديث علة ذكرها أبو عيسى (٩) .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم .

(٢ ، ٣) سقطتا من س .

(٤) في س : إذا .

(٥) لبوا!ود ، كالصوم ، بمن قد : فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ٥٤٣ / ١ .

للا) دلترمذى من حديث ابن صبلس ، كالصوم ، بما جاء أن الصوم لرؤية الهلال ، والافطار له ٣ / ٧٢ برقم (ملا) ، وقال : حسن صحيح .

(٧) في س : وهما .

له البخارى فى كد لصوم ، بتول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إذا رأيتم دهل فصوموا) ٣ / ٣٤ .

(٩) للترمذى فى كد لصوم ، بما جاء فى إحصاء هلال شعبان لرمضان ٣ / ٧١ برقم (٧ ملا) ، وقال الترمذى : حديث ثبى هريرة لا نعرفه مثل هذا ، إلا من حديث لى معاوية .

والصحيح ما روى عن محمد بن عمر عن ثبى سلمة عن أبى هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين) وهكذا روى عن يحيى بن كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

١٧٧ / ب

١٠ كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ (الشهر هكذا وهكذا وهكذا - ثم عقد إبهامه فى الثالثة - فصوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن اغمى عليكم فاقدرؤا له ثلاثين) .
ص - نكص ه ، ، ص ص ممص ص ممص وحه ، ص ص ه - - ص

(...) وحديثنا ابن نمير ، حديثنا إبي ، حديثنا عبيد الله ، بهذا الإسناد .

وقال : (فإن غم عليكم فاقدرؤا ثلاثين) نحو حديث أبى اسامة .

(...) وحديثنا عبيد الله بن سعيد ، حديثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، بهذا الإسناد .

وقال : ذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رمضان فقال : (الشهر تسع وعشرون ، الشهر هكذا وهكذا) .

وقال : (فاقدرؤا له) ولم يقل : (ثلاثين) .

٦ - (...) وحديثنا زهير بن حرب ، حديثنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن نافع ، عن

ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ه (إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدرؤا له) .

- ص ! وص ، ه ، ه - - ص - - ص ممص ه ، ه ، ه ، ص ص ص لكل - ص ،

٧ - (...) وحديثنا حميد بن مسعدة الباهلي ، حديثنا بشر بن المفضل ، حديثنا سلمة - وهو ابن علقمة - عن نافع ، عن عبد الله

بن عمر - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الشهر تسع وعشرون ، فإذا رأيتم الهلال فصوموا ، صافاً رأيتموه فافطروا ، فإن غم عليكم فاقدرؤا له) .

وقوله : (صوموا لرؤيته) ، قال الإمام : إذا ثبت الهلال عند الخليفة لزم سائر الأمصار الرجوع إلى ما عنده ، د ان كان ذلك عند أهل مدينة ، هل يلزم غيرهم ما ثبت عندهم ؟ ففيه قولان ، فأما الحديث فهو يحتمل أن يريد بقوله : (صوموا لرؤيته) [أى لرؤية

(١) من كان أول رؤيتكم أتم .

ويحتج من لا يوجب الصوم بما ذكره مسلم من حديث كريب [حين] (٢) قدم من الشام وصام لرؤيته ليلة الجمعة هناك ، وأنه أعلم ابن عباس [بذلك] (٣) ، فقال : لكنا رأينا ليلة السبت ، فلا نزال نصومه حتى نكل ثلاثين أو نراه ، فقلت : أو لا نكتفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال الإمام : والفرق بين الخليفة وغيره : أن سائر البلدان لما كانت بحكمه فهى كبلد واحد ، ويحتج للزوم الصوم من جهة القياس بأنه : كما يلزم الرجوع إلى بعض أهل المصر فكذلك يرجع أهل مصر إلى أهل مصر ؛ إذ العلة حصول الخبر بذلك .

(١) سقط من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامية .

(٣) من ع .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ ١١٨ - (...) حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ! ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني سالم بن عبد الله ، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأقدروا له) .

٩ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وابن جبر - قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار ؟ أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله كلبية : (الشهر تسع وعشرون ليلة ، لا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، إلا أن يغم عليكم ، فإن غم عليكم فأقدروا له لا .

قال القاضي : قال سيوخنا : إذا كان الخبر عن بلد عن رؤية شائعة [ذائعه] (١) فإنه يلزم غيرهم الصوم برؤيتهم ، ويخبر الخبر عنهم ، وأما الخلاف المذكور إذا كان [ثبت] (٢) عندهم بالشهادة ، وفيهم يحتاج التفريق بين كونه عند الخليفة وغيره عند من فرق ، وعلى هذا التنزيل وقعت أقوالهم ، وهي رواية المدنيين عن مالك وقولهم ، وذهب إسحق أن لكل قوم رؤيتهم ، وهو (٣) قول القاسم ، وسالم وابن عباس ، وهكذا ترجم البخاري (٤) على حديث كريب ، وحكى أبو عمر بن عبد البر الإجماع على أنه لا يراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من خراسان ، قال : ولكل بلد رؤيته ، إلا من (٥) كان كالمصر الكبير ، وما تقارب أقطاره من بلدان المسلمين (٦) .

قال القاضي : وهذا على ما ذكره - إن صح - فإن الأقاليم تختلف ، فقد تصح رؤيته في إقليم ولا يرى في آخر ، بحكم البعد من مغاربه ، والقرب منها ، والله أعلم .

وظاهر هذا الكلام مخالف لما ذكره غيره مما تقدم .

قال الإمام : الرؤية إذا كانت فاشية صيم بغير خلاف [وإن كان الغيم قبل فيه الشهادة بغير خلاف] (٧) وإن كان الصحو والمصر كبير ، ففي قبول الشهادة مع ذلك قولان ،

(١ ، ٢) ساقطة من س .

(٣) في س : وهذا .

(٤) الصواب : ترجم مسلم ؛ إذ البخاري لم يترجم بهذا الباب .

(٥) في س : ما .

(٦) انظر : الاستدكار ١٠ / ٣٠ .

(٧) سقط من س .

١٢ كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ ١٠ - (...) حدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا روح بن عبالحمة ، حدثنا زكرياء بن يحيى إسحق ، حدثنا عمرو بن دينار ، أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الشهر هككا وهككا وهككا) وقبض إبهامه في الثالثة .

١١ - (...) وحدثننا ججاج بن الشاعر ، حدثنا حسن الأشيب ، حدثنا شيبان عيق يحيى ، قال : وأخبرني أبو سلمة ؛ أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الشهر تسع وعشرون) .

وهو خلاف في حال هل ذلك تهمة (١) أم لا ؟ وما الذي يقبل في ذلك ؟ أما الفطر فالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي يقولون : لا يقبل الواحد ، وقبله أبو ثور .

وأما الصوم فاتفق هولاً على قبول الواحد فيه إلا مالكا خاصة - ، وأجاز أبو حنيفة فيه شهادة المرأة والعبد .
وسبب الخلاف : هل ذلك من باب الشهادة أم من باب الإخبار ؟ [وكان ما] (٢) طريقه الشيع (٣) يُقبل فيه الواحد كالحبر
عن النبي - عليه السلام - بحكم من الأحكام ، وما كان يخص بعض الأشخاص - كالقول لهذا عند هذا وشبهه - فيطلب فيه اثنان .
واعتمد من يجيز شهادة الواحد في الصوم بحديث الأعرابي (٤) ، وحديث ابن عمر : (شهدت عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم
((الحديث (٥) ، ويصح أن يحتج في ذلك بقوله - عليه السلام - : (فكلوا واشربوا حتى ينادى (٦) ابن أم مكتوم) فأمرهم -
عليه السلام - بالإمساك عن الأكل بخبره ، وهم في زمام يحل لهم الأكل [فيه] (٧) ، فكذلك إذا أخبر رجل عن رؤية الهلال .
قال القاضي : وفي قوله : (صوموا لرؤيته) : أنه لا يلزم صيام [يوم] (٨) الشك احتياطاً ، بل لا يجوز عندهم ، وعليه جمهور الفقهاء
؛ للأثر الوارد في ذلك (٩) ، خلافاً لأحمد في إيجاب صومه .

وإن صح أنه من رمضان أجزاه ، وروى صومه عن عائشة وأسماء وابن عمر (١) وطاوس ، وقال الأوزاعي والكوفيون : إن صامه
وتبين أنه من

(١) في س : لتهمة .

(٢) في س : وما كان .

(٣) في س : السماع .

(٤) الحديث رواه سماك عن عكرمة ؟ أن ثكرايباً شهد عند النبي (صلى الله عليه وسلم) على رؤية الهلال فقال : (تشهد أن لا إله
إلا الله وأنى رسول الله ؟) قال : نعم .

قال : فأمر الناس أن يصوموا .

لبن أبي شيبه ٣ / ٦٧ ، لملا .

(٥) عن ابن عمر قال : ترأى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بفحيامه .
صنن أبي داود ، كالصيام ، بفي شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ١ / ٥٤٧ .

للا) وقوله : (ينادى) لفظ أحمد ٢ / ٦٢ عن ابن عمر .

(٧) ساقطة من س .

(٨) من س .

لا) عن نبي إسحق عن صلة قال : كنا عند عمار في اليوم الذي يُشلت فيه فأتى بثاة ، فتنحى بعض القوم ، فقال عمار : الهن صام هذا
اليوم فقد عصى أبا القاسم (صلى الله عليه وسلم) () .

أبو داود ، كالصيام ، بكرهية صوم يوم التثك ١ / ٥٤٥ .

(١٠) ١ لا ستذكاً ١٠ / ٢٣٥ .

كتاب الصي الم / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إنلخ ١٣ ص ص حصص ص ه ، ه ، نص - ص ! - ص ، ص - يريص ه

١٢ - (...) وحدثنا سهل بن عثمان ، حدثنا زياد بن عبد الله البكائي ، عن غنيد الملك

ابن عمير ، عن موسى بن طلحة ، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (الشهر هكاً وهكاً
وهكاً ، عشراً وعشراً وتسعاً) .

ص - ! - و ، ، ص ص ! - ء - لكل ، ه ص ، - ه ص

١٣ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن جبلة ، قال : سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول :
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الشهر كذا وكذا لا ، وصفق يديه مرتين بكل أصابعهما ، ونقص في المثقفة الثالثة

إبهاً اليمنى أو اليسرى .

رمضان أجزأه ، وجمهورهم : لا يصومه ، ولا يجزئه إن صامه ، وكان بعض الصحابة يأمر بالفصل [ما] (١) بين رمضان وشعبان (٢) بفطريهم أو يومين ، وكرهه محمد بن مسلمة من أصحابنا تحرى ذلك آخر يومهم كما يكره تحرى صومه .

قال الإمام : قوله : لا تقدموا الشهر بيوم أو يومين (٣) : مجمله على من صام تعظيماً للشهر ، واستقبالا له بذلك ، فأما إن صيم يوم الشك على جهة التطوع ففيه اختلاف ، وذلك إن لم يكن عادته صوم ذلك اليوم أو نذره ، وأما صومه للاحتياط خوفاً أن يكون من رمضان ، فالمشهور عندنا النهى عنه ، وأوجه بعض العلماء في الغيم . قال القاضي : اختلف في صومه تطوعاً ، فمنعه بعضهم لظاهر عموم النهى ، وأجازه مالك والأوزاعي والليث ، وأجازه محمد بن مسلمة لمن كان يسرد لا عن ابتداء ، وقد ذكر مسلم الحديث في جواز ذلك نكاً (٤) ، وهو قوله : لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه (٥) ت فحمله محمد بن مسلمة على ظاهره ، وحمله الجمهور على أن النهى لتحريه من رمضان لا لغيره لما وقع في الرواية الأخرى : لا تحروا .

(٣)

(٤)

ساقطة من س .

استحب ابن علس وجماعة من السلف أن يفصلوا بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو أيام كما كانوا يستحبون أن يفصلوا بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام .

الاستذكار ١٠ / ٢٣٨ .

الحديث في المطبوعة حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، ولفظه : لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين " ، ثما اللفظ المذكور من كلام الإمام فهو ما أخرجه الترمذي في السق من حديث أبي كريب ولفظه : لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين (كلصيام ، بما جأ لا تقدموا الشهر بصوم ٥٩ / ٣ .

في س : أيضاً .

(٥) حديث رقم (٢١) بالباب التالي .

١٧٨ / .

أ

١٤ كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ ١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عُقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حَرْيْثَ - قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ) ، وَطَبَّقَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّارٍ ، وَكَسَرَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ .

قَالَ عُقْبَةُ : وَأَحْسَبُهُ قَالَ : (الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ) وَطَبَّقَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّارٍ .

ص ! كَرَّ ، ص ه ه ، ء ! و ص ص ص ذكر ! ص ! ص ه ، ه ص ص ص مكص ، ص ص ،

١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ .

ح وحدثنا محمد

ابن المثنى وابن بشار .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنَّا أَفَّةٌ أَمِيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا " وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ : (وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا لَا يَعْنِي تَمَامَ ثَلَاثِينَ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، بَيْنَا الْإِسْنَادَ وَلَمْ يَذْكُرْ لِلشَّهْرِ الثَّانِي : ثَلَاثِينَ .

! ص عص بم ، ص ص ه ص يرص عص صو ، ص ه ، ص ص مكرص ص ،

١٦ - حدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا الحسن
ابن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، قال : سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - رجلاً يقول : الليلة ليلة التصف .
فقال له : ما يدريك أن الليلة التصف ؟ سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الشهر هكذا وهكذا - وأشار بإصبعه
العشر مرتين - وهكذا - في الثالثة وأشار

وقوله - عليه السلام - : ! إنا أفة آفة [لا نحسب ولا نكتب] (١) ، قال الإمام : الأمية : التي على أصل ولادات أمهاتها لم نتعلم
اليهت (٢) ، فهي على ما ولدت عليه ، ومنه : (النبي الأُمى) ينسب إلى ما ولدته عليه أمه معجزة له - عليه السلام .
قال القاضي : وقد قيل : إنه منسوب إلى صفة أمه من ذلك ، إذ هو غالب النساء .
قال الداودي : وقيل : سموا أمين ؛ لأن بلدهم مكة أم القرى ، والأظهر غير هذا ، وأنه [إنما] (٣) أراد جميع العرب .
وقوله : (الشهر هكذا وهكذا) الحديث ، د اشارته بيده إلى الثلاثين والتسع وعشرين حجة الحكم بالإشارة ، وأنها تقوم / مقام النطق في
الطلاق والبيع والوصايا وغيرها ، ويدل على صحة الاعتداد بها .
وفيه حجة أيضا لصحة طلاق الأبكم بإقراره وشهادته وحده ،

(١) سقط من ع .

(٢) في س : الكتاب .

(٣) ساقطة من س .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

الخ ١٥ باع! بيعه كلها وحبس أو خنس إبهامه .

١٧ - (١٠٨١) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ،

إذا فهم منه القذف ، وتحقيق ما أشار به ، وفيه تقريب الأمور بالتمثيل وهو مقصده - عليه السلام - بذلك لا لغيره ، وليس من أجل
وصفه لهم بالأمية ، وأنهم لا يحسبون ولا يكتبون ؛ إذ كانوا لا يجهلون ثلاثين ، ولا تسعا وعشرين ، وكان ذكره لها - عليه السلام -
أخف عليه من الإشارة وتكرارها بيديه [ثلاث] (١) مرات ، كما قد اختصر ذلك ، وقاله بلفظه في الحديث الآخر ، ولم ينف عنهم
معرفة مثل هذا الحساب ، وإنما وصفهم بذلك طرعا للاعتداد بالمنازل ، وطرق الحساب التي (٢) تقول عليه الأعاجم في صومها
وفطرها وفصولها ، وقد وقع في الأحاديث في هيئة إشارته - عليه السلام - اختلاف ، وأصحها وأبينها ما جاء في رواية سعيد بن عمرو
بن سعيد ، عن ابن عمر : (الشهر هكذا وهكذا وهكذا) وعقد الإبهام في الثالثة .

(والشهر هكذا وهكذا) : يعني تمام ثلاثين ، ونحوه في حديث ابن المثنى ، فهذا يبين أن الشهر يكون مرة ثلاثين ، ومرة تسعا وعشرين
، وفي بعضها من رواية موسى بن طلحة (٣) عن ابن عمر : (هكذا وهكذا وهكذا عشرا وتسعا) ، [كذا لهم] (٤) ، وللسمرقندي :
(عشرا وعشرا وتسعا) وهو الصواب .

ومعنى (هكذا) : في كل إشارة يعنى بيديه جميعا ، إشارة للعشر أصابع ، بدليل قوله : (بيديه) ، وقوله في بعضها : (وصفق بيديه) ،
وفي الحديث الآخر : (وطبق) وهما ها هنا بمعنى .

وقوله : (وخنس الإبهام) : بالخاء والنون ، وهو أصوب ، فن قال : (وحبس) بمعنى عطفه ، ويشرحه قوله في الرواية الأخرى :
(وكسر الإبهام) ، وقد يخرج (حبس) بمعنى : أى أنه لم يشر به مع سائر الأصابع ، وعلى الشك جاء في حديث أبي كامل الجحدري ،
وبالخاء والباء في حديث ابن ربح لكافتهم ، وعند الباقر (٥) : (حنس) بالخاء والنون ، وفي حديث حلفه على نسائه شهراً ، وأنه خرج
في تسعة وعشرين ، فقليل له : اليوم تسع وعشرون ، فقال : (الشهر تسع وعشرون) ، وفي الرواية الأخرى : (خرج

(١) ساقطة من الأصل ، ولحدركت في الهامة بسهم .

(٢) في س : الذى .

(٣) موسى بن طلحة بن عبد الله القرشي التيمي ، ثبو عيسى ، يقال : ثبو محمد ، المدنى ، نزل الكوفة ، وثمه خولة بنت القعقاع بن سعيد بن زرارة ، روى عن أبيه ، وعثمان بن عفلن وعلى بن أبى طالب والزبير بن العوام وابن عمر وغيرهم .
التهذيب ١٠ / ٣٠٥ .

(٤) سقط من الأصل ، ولحدرك فى الهامة .

(٥) فى س : للباقي .

١٦ كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا) .

ص يرص ، ص ه ص ه ، ص ، ص يرص يرص ، ص ه ص ه ، ص ه ،

١٨ - (...) حدثنا عبد الرحمن بن سلابم الجمحي ، حدثنا الربيع - يعنى ابن مسلم -

عن محمد - وهو ابن زياد - عن أبي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ ، فَافْكُلُوا الْعَدْلَ) .

ص ص ممر!حو ، ه ، ، ص ص محص ص حصص ، ه ص ، ص ه ص

١٩ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن محمد بن زب ال قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ) .

إلينا صباح تع وعشرين) وفى الأخرى : (إنما دخلت من تع وعشرين) معناه كله : بعد تمام تسعة وعشرين وتبينه الروايات الأخرى فى حديث أم سلمة : (فلما مضى تع وعشرون يوما غدا عليهم أو راح) ، وفى حديث عائشة : " لما مضت تسع وعشرون [وأنا] (١) أعدهن) ، ولو كان على ظاهره ، وكان دخوله فى يوم تسعة وعشرين ، لما تم به الشهر لا من ثلاثين ولا من تع وعشرين .

والعرب قد تقدم النهار على الليل وتضيف الليلة الآتية لليوم الماضى ، فلذلك قال : (صباح تع وعشرين) : أى صباح الليلة التى بعد تسعة وعشرين يوما وهى صبيحة ثلاثين .

وقد يحتج به محمد بن عبد الحكم والشافعى - فى أحد قوله - فيمن عليه شهر للصيام فصامه بالأيام أنه يجزئه من ذلك تع وعشرون ، إذ (٢) ظاهره أنه لم يدخل أول الشهر ولو كان ذلك لم يكن للقول له : (دخلت من تع وعشرين أعدهن) ولقيل له : " إن الشهر لم يتم) ، [ولو كان] (٣) الجواب : قد أهل الهلال .

ولو أهل لم يحتاجوا إلى سؤاله لعلمهم به ، وعلى هذا تأول الحديث بعضهم ، وقيل : بل أشار إلى شهر معين ، وهو الذى هجر فيه نساءه ، ويحتمل أن السؤال لظنهم أنه لا بد من تمام أيام الشهر المعلومة ، وقد يحتمل ذلك قولهم : " إنما الشهر (٤) تسعة وعشرون ()) ،

وقد روى أن عائشة أنكرت قول من قال فى الحديث : (الشهر تسعة وعشرون) ، وقالت : إنما جاء حين ذهب تع وعشرون فليل له ذلك فقال : (إن الشهر كان تسعا وعشرين) .

(١) من س .

(٣) فى مى : ولكن .

(٥) فى س : وعشرين .

(٢) فى س : أى .

(٤) فى س : اليوم .

كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...

إلخ ١٧ ص حمراء ، ص ه ه ، ص ص نص ، ص ص ، ص ه ص ه ص حمص محو ،

٢٠ - (...) حدثنا ابو بكر بن ابى شيبة ، حدثنا محمد بن بشر العبدى ، حدثنا عبيد

الله بن عمر ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْهَلَالَ

فَقَالَ : (إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا ، فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُمُوا ثَلَاثِينَ) .

ومذهبنا أن من عليه شهر [غير] (١) معين ، أو صام شهور الكفارات المتتابعة ، وكان ابتداء صومه الأهلة (٢) ، فإنه يجزئه كان منها تسعاً وعشرين ، وحكى الخطابي أنه لا يجزئه إلا أن يكون معيناً ، ومذهب مالك أنه إن صامه على غير الأهلة فلا يجزئه إلا ثلاثين يوماً .
(١) من ص .
(٢) في ص : للأهلة .

١٨

١٤٠٣ (3) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين

١٤٠٤ (4) باب الشهر يكون تسعا وعشرين

كتاب الصيام / باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين
(٣) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين (١)
٢١ - (١٠٨٢) حدثنا أبو بكر بن أن شئبة وأبو كريب .
قال أبو بكر : حدثنا وكيع ،

عن علي بن مبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تقدموا رمضان بصوم يومين ولا يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه .
ص ص لكل ، ص ه ص ه ، ص لكل ، ص ص ، ص ه ص ه - ص ص - ص ص نكص
(...) وحدثناه يحيى بن بشر الحريري ، حدثنا معاوية - يعني ابن سلام .

ح وحدثنا

ابن المثنى ، حدثنا أبو عامر ، حدثنا هشام ! .

ح وحدثنا ابن المثنى وابن أبي عمير ، قالوا : حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ، حدثنا أيوب .

ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا شيبان ، كلهم عن يحيى بن أبي كثير ، بهنا الأسناد ، نحوه .
(١) سبقت الإشارة إليه في الباب السبق .

كتاب الصيام / باب الشهر يكون تسعا وعشرين

١٩

(٤) باب الشهر يكون تسعاً وعشرين (١)

٢٢ - (١٠٨٣) حدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أقسم ألا يدخل على أزواجه شهراً .

قال الزهري : فإخبرني عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : لما مضت تسع وعشرون ليلة ، أعدهن ، دخل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - قالت : بدأ بي - فقلت : يا رسول الله ، إنك أقسمت ألا تدخل علينا شهراً ، إنك دخلت من تسع وعشرين ، أعدهن .

فقاً : (إن الشهر تسع وعشرون) .

٢٣ - (١٠٨٤) حدثنا محمد بن ربح ، أخبرنا الليث .

ح وحدثنا قتيبة بن سعيد - واللفظ له - حدثنا ليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اعتزل نساءه شهراً فخرج إلينا في تسع وعشرين .

فقلنا : إنما اليوم تسع وعشرون .

فَقَالَ: (إِنَّمَا الشَّهْرُ) وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَحَبَسَ إِصْبَعًا وَاحِدَةً فِي الْأَخِرَةِ .
 ٢٤ - (...) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : اعْتَزَلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نِسَاءَهُ شَفَرًا ، نَخَّرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعَ وَعَشْرِينَ .

فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا أَصْبَحْنَا لِتِسْعَ وَعَشْرِينَ .
 فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنِ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ) ، ثُمَّ طَبَقَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا : مَرَّتَيْنِ بِأَصَابِغِ يَدَيْهِ كُفَّهَا ، وَالثَّلَاثَةَ يَتَسَعُ مِنْهَا .

٢٥ - (١٠٨٥) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِي ؛ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ عَدَدٍ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَلَفَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةُ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، غَدَا عَلَيْهِمْ - أَوَّلًا .
 فَقِيلَ لَهُ :

(١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ بِلِيهِ فِي الْبَابِ قَبْلَ السَّبْقِ .
 ٢٠ كتاب الصيام / باب الشهر يكون تسعا وعشرين حلفت يا نبي الله ألا تدخل علينا شهرم .
 قَالَ : (إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا) .
 (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ .
 ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَالٍ بِم - جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهِمَا الْأَسْنَادُ ، مِثْلُهُ .
 ٢٦ - (١٠٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْشُمَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
 ابْنُ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدَهُ عَلَى الْأُخْرَى فَقَالَ : (الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا) ، ثُمَّ نَقَصَ فِي الثَّلَاثَةِ إِصْبَعًا .

١٤٠٥ (5) باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا) عَشْرًا وَعِشْرَمًا وَتِسْعًا مَرَّةً .
 (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ وَسَلَمَةُ ابْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَا .
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَنْ خَالِدٍ ، فِي ! نَا الْأَسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا .
 كتاب الصيام / باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم ...

الخ
 ٢١

(٥) باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد
 لا يثبت حكمه لما بعد عنهم

٢٨ - (١٠٨٧) حَدَّثَنَا شَيْحِي بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ حَرْمَلَةَ - عِيقُ كُرَيْبٍ ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى
مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ ، قَاذَ : فَقَدِمْتُ الشَّامَ ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا ، وَاسْتَهَلَّ عَلَى رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَدِفْتُ
الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ فَقَالَ : مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ ؟ فَقُلْتُ : رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ .
فَقَالَ : أَنْتِ رَأَيْتَهُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، وَرَأَى الثَّاسُ ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ .
فَقَالَ : لَكُنَّ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ ، فَلَا نَزَالَ نَصُومٌ حَتَّى نُكَلِّ ثَلَاثِينَ ، أَوْ نَرَاهُ .
فَقُلْتُ : أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
وَسَلَّتُ يَحْيَى بْنَ بُحَى فِي : نَكْتَفِي أَوْ تَكْتَفِي .

وقوله في حديث كريب : (أن أم الفضل بنت الحارث بعثته (١) إلى معاوية) وفيه : (واستهل على رمضان) ، وفي حديث أبي
البخترى : (أهللنا رمضان !) (٢) : قال الهروي : وأهللنا الهلال : إذا دخلنا فيه ، وقال غيره : استهللنا الهلال بمعنى : أهللناه ، وأهل
الهلال : طلع ، وهل أيضاً ، ويحتمل أن ابن عباس لم يعول على رؤية معاوية في هذا الحديث على ما حكى من مذهبه ، في أن لكل
قوم رؤيتهم ، أو لأنه لم يعول في ذلك على خبر الواحد ، أو لأمر كان يعتقده في ذلك ، أو لاختلاف أفتقهم (٣) ، وقيل : بل لأن
السماء كانت مصحية بالمدينة فلم (٤) يروه ارتابوا الخبر عن رؤية غيرهم .

(١) في الأصل : بعثت ، والمثبت من مى والمطبوعة .

(٢) حديث رقم (٣٠) في الباب للتالى .

(٣) فى مى : ثقتهم .

(٤) فى مى : فلها لم .

٢٢

كتاب الصيام / باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال ...

إلخ

(٦) باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وأن

الله تعالى أمده للرؤية فإن غم فليكمل ثلاثون

٢٩ - (من) .

(١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ حُصَيْنٍ ،
عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ ، قَالَ : خَرَجْنَا لِلْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا نَزَلْنَا بَيْطْنَ لَحْلَةَ قَالَ : تَرَاءَيْنَا الْهَلَالَ .
فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ .

وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ .

قَالَ : فَلَقِينَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقُلْنَا : إِنَّا رَأَيْنَا الْهَلَالَ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ ، وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ .

فَقَالَ : أَى لَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ ؟ قَالَ : فَقُلْنَا : لَيْلَةً كَذَا وَكَذَا .

فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنْ اللَّهُ مَيَّ! لِلرُّؤْيَا ، فَهُوَ لَيْلَةُ رَأَيْتُمُوهُ لَمَّا .

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرُ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ قَالَ : أَهْلَلْنَا
رَمَضَانَ وَنَحْنُ بِذَاتِ عِرْقٍ ، فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ

١٤٠٦ (٧) باب بيان معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (شهرًا عيد لا ينقصان)

١٤٠٧ (٨) باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وأن له أجل وغيره حتى يطلع الفجر

وقوله : (تراءينا الهلال فقال قوم : هو ابن ثلاث ، وقال قوم : هو ابن ليلتين) وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله قد أمده لرؤيته وفي الرواية الأخرى : (مده فهو ليلة رأيتموه) ، قال الإمام : إذا رُئى الهلال بعد الزوال فهو ليلة المقبلة ، وإن رُئى قبل ففیه قولان : قيل : للماضية ، وقيل : للمقبلة ، وقال بعض أصحاب الظاهر : أما في الصوم فيجعل للماضية ، وأما في الفطر فيجعل للمستقبل ؛ وهذا بناء منهم على الأخذ بالاحتياط ، وهو نحو القول بأنه إذا كان الشك يوم الغيم وجب الإمساك .
وظاهر قوله : (صوموا لرؤيته) (١) على مقتضى اللفظ يوجب الصوم حيئ (٢) الرؤية متى وجدت ، فإذا منع الإجماع من وجوب الصوم على الإطلاق حينئذ كان ذلك محمولاً على المستقبل ، ويكون حجة للقول بأنه ليلة المقبلة على كل حال ، وهذا على طريقة من رأى ذلك ، إذ لا فرق ما بين قبل الزوال وبعده عندهم .

وقوله : (تراءينا الهلال) : نرى تكلفنا النظر ، هل نراه أم لا ؟

(١) سبق في الباب للابق برقم (١) .

(٢) في س : عند .

حضاب الصيام / باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال ...

الخ
٢٣

عَبَّاسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَهُ لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أَعْمَى عَلَيْكُمْ فَأَكْبِلُوا الْعِدَّةَ) .

وقوله : (إن الله قد أمده لرؤيته) ، قال القاضي : كذا روينا [عن شيوخنا] (١) ، وكذا في جميع النسخ ، قال بعضهم : صوابه : (أفده) بتشديد الميم من الأمد ، أو مده من الامتداد ، والصواب عندى بقاء الرواية على وجهها ، ويكون بمعنى : أطال له مدة لرؤيته ، أى إن لم ير لتسع وعشرين فيرى ثلاثين ، فإن غم فاقدروا له ذلك يقال منه : مد وأمد ، قال الله : { وَإِخْوَانُكُمْ يُخْذُونَكُمْ فِي الْغَمِّ } (٢) قُرئ بالوجهين ؛ أى!ون لهم ، وقد يكون (أمده) من المدة التى جعلت له ، قال صاحب الأفعال : أمدتكم مدة : أعطيكمها ، أو يكون من الإمداد وهى الزيادة فى الشيء من غيره ، كان الشهر لما كان تسعة وعشرين وقد يزيده الله يوماً فيكون ثلاثين ، ومنه : أمدت الجيش : إذا كثرت ، وكذلك كل شيء .

(١) سقط من س .

(٢) ١ لأعراف : ٢٠٢ .

٢٤

كتاب الصيام / باب بيان معنى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (شهرًا عيد لا ينقصان)

(٧) باب بيان معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم :

(شهرًا عيد لا ينقصان)

٣١ - (١٠٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ خَالِدٍ ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (شهرًا عيد لا ينقصان ، رمضان وفو الحجة لا .

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ وَخَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (شهرًا عيد لا ينقصان " .

فِي حَلِثِ خَالِدٍ : (شَهْرًا عِيدَ رَمَضَانَ وَفُوَ الْحَجَّةَ) .

قوله : (شهرًا عيد لا ينقصان) ، قال الإمام : قيل : معناه : لا ينقصان من الأجر

وان نقص العدد ، وقيل معناه : في عام بعينه ، وقيل : لا يجتمعان ناقصين في مشة واحدة في غالب الأمر .

قال القاضي : قال الطحاوي (١) : معناه : [لا ينقصان] (٢) وان كانا تسعة (٣) وعشرين يوما فهما كاملان لأن في أحدهما الصيام وفي الآخر الحج ، وأحكام ذلك كله كاملة غير ناقصة .

قال الخطابي : وقيل : لا ينقص أجر ذى الحجة عن أجر رمضان لفضل العمل في العشر .

(١) انظر : شرح معاني الآثار ٢ / ٥٩ .

(٢) من ص .

(٣) في ص : تسعا .

كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ...

الخ
٢٥

(٨) باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وأن له أجل وغيره حتى يطلع الفجر .

وبيان صفة الفجر

الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم

ودخول وقت صلاة الصبح ، وغير ذلك

٣٣ - (١٠٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِشٍ ! عَنْ حُصَيْنٍ ،

عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَالِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : { حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ }

(١) ، قَالَ لَهُ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجْعَلُ تَحْتَ وَسِ الثِّيِّ عِقَالَيْنِ : عِقَالًا أبيض وَعِقَالًا أسود ، أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ

النَّهَارِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ وَسَّاحْتَكَ لَعَرِيضٌ ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ) .

وقوله : في حديث عدي : لما نزلت : { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا } الآية ، جعلت [تحت] (٢) وسادتي عقا ، أبيض وعقا ، أسود : العقال

ما يربط به الإبل من حبال من شعر أو غيره ، وفعل من فعل ذلك ، وتأوله على قوله تعالى : { حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ

الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ } حصى نزلت : { مِنَ الْفَجْرِ } ، فعلوا أن المراد به الليل والنهار ، ليس أن هذا كان الشرع أو ، ثم نسخ

ذلك بقوله : { مِنَ الْفَجْرِ } على ما أشار إليه الطحاوي والداودي أثناء كلامهما ، إنما المراد بفعل ذلك ، وتأويله ممق لا علم عنده ،

ولا فقه من الأعراب ، أو من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الليل والنهار ، إذ لا يصح تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ألا ترى

إنكار النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك على عدي [وقوله] (٣) : (إِنْ وَسَّادَكَ لَعَرِيضٌ ، إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ) .

وفيه وجوب التوقف عند الألفاظ المشتركة وطلب البيان فيها ، وأنها لا تحمل على أظهر وجوهها ، وكثر (٤) استعمالها إلا عند عدم

البيان فيها ، وقد كان البيان عتيقاً بوجود النبي - عليه السلام - قال أبو عبيد : الخيط الأبيض : الفجر الصادق ، والخيط الأسود :

الليل ، والخيط : اللون ، ففي هذا وفي قوله : (سواد الليل وبياض النهار) دليل أن ما بعد الفجر من النهار .

وقوله : (إِنْ وَسَّادَكَ لَعَرِيضٌ) لقوله : أَجْعَلُ تَحْتَ وَسَّادَتِي عِقَالَيْنِ ، أَيْ إِنْ جَعَلْتُ

(١) للبقرة : ١٨١ .

(٢) صاقطة من ص .

(٣) صاقطة من الأصل ، واصتدركت في الهامث ! بهم .

(٤) في ص : ولا كـ .

٢٦ كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ...

إنح ٣٤ - (١٠٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ } ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَبْيَضَ وَخَيْطًا أَسْوَدَ ، فَيَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَهُمُ الْحَقُّ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { مِنْ الْفَجْرِ فَبَيْنَ فَلِكِ .

٣٥ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ } ، قَالَ : فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصُّومَ ، رَبَطَ أَحْلًا ! ثُمَّ فِي رِجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ

تحت وسادلاً لخيطن اللذين أراد الله - وهما الليل والنهار - فوسادك [الذي] (١) يعلوهما ويغطيها عريض ، وهو المعنى بقوله في الحديث الآخر الذي لم يذكره مسلم (٢) " أو ذكره البخاري : (إنك لعريض (٣) القفا) (٤) ؛ لاكن من يكون وساده هذا على عظمه قفاه من نوعه ، وعلى مجانسته ، وقد جاء في الرواية الأخرى : (إنك لضخم) (٥) ، لا ما ذهب إليه بعضهم من أنها كناية عن الغباوة ، أو عن السمن لكثرة أكله إلى بيان الخيطن ، وقيل : أراد بالوساد النوم ، أي أن نومك كثير ، وقيل : أراد به الليل ، وهذان التفسيران (٦) يبعدان في هذا الموضع ، كأنه قال : إن من لم يكن النهار عنده حتى يتبين له العقلاان طال ليله ، وكثر نومه ، وقيل : أراد بالوساد هنا : القفا ، كما نص عليه في الحديث الآخر (٧) .

وقوله في الحديث الآخر : (ربط أحدهم في رجله خيطاً أبيض ، وخيطاً أسود)

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : البخاري .

(٣) في س : لعظيم .

(٤) البخاري ، تفسير سورة البقرة ، بفي قوله : { تَجْلُ تَكْمَ لَيْلَةَ الْمُنْعَامِ الرَّخْتُ إِنَّ نِإِثَائِكُمْ } [البقرة : ١٧٨] عن الشعبي عن عدى قال : أخذ عدى عقلاً أبيض وعقلاً أسود ، حتى كان بعض الليل نظر فلم يمتبينا ، فلما أصبح قال : يا رمول الله ، جعلت تحت وسادتي ، قال : (إن وسادك إذا لعريض ، أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك) ٦ / ٣١ .

(٥) عن ائت بن سيرين قال : (سألت ابن عمر قلت : رأيت الركعتين قبل صلاة الغداة الطويل فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي من الليل مثنى مثنى ويوتر بركعة قال : قلت : بنى لست عن هذا أسألك ، قال : (إنك لضخم) ألا تدعني استقرى لك الحديث ...

إنح مسلم ، كصلاة المسافرين ، بصلاة لليل مثنى مثنى ، وللوتر ركعة ركعة من آخر الليل (١ / ٥١٩) برقم (١٥٧) . (٦) في س : التقسيمان .

(٧) البخاري ، كتاب تفسير مودة البقرة ، ب { نِإِ لَكُمُ لَيْلَةَ الضِّيَامِ الرَّفْثُ إِنَّ نِسَائِكُمْ } ٦ / ٣١ .

كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ...

إنح ٢٧ والخَيْطُ الْأَبْيَضُ ، فَلَا يَزَالُ جَمْلٌ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُئُوسُهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ : { مِنْ الْفَجْرِ } ، فَعَلِمُوا أَنَّ مَا يَعْنِي بِذَلِكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ .

٣٦ - (١٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمُعَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ص ص نکص !ح!ص ، ه ، ص ص فصصه "ص ه ص ص ه ص ص ه ص

ح وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث عن ابن شهاب ، عن سال! بني محيد أظن عن عبد الله - رضى الله عنه - عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (إِنَّ بَلَاةً يُؤْثَنُ بِهَا لَيْلٌ ، لَهْكُلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَ الْبَيْنَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

٣٧ - (...)

! حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ أَبِيهِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِنْ بَلَالًا يُؤْفَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ) .

٣٨ - (...)

! حَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - مثل خبر عدى ، وتأويله على مثله من الأعراب .

وقوله : (حتى يتبين رئيها (١)) أى : منظرهما ، وعندهم معنى قوله تعالى : { أَحْسَنُ

أَثَانًا وَرَعِيًّا } (٢) ، وفي كتاب الين : الرى : ما رأيته من حال حسنهما ، وفي رواية بعض شيوخنا فى هذا الحرف : (رئيها) ، ولا وجه له هنا إلا على بعد فى التأويل إن صح سماغا ، ورواية : (ويكون رى) [هنا] (٣) بمعنى مرئى ، دوغما الرى المعروف التابع من الجن ، يقال : بفتح الراء وكسرهما ، وكأنه من هذا الأصل لتراثيه لمن تبعه من الإنس .

وقوله : (إِنْ بَلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) ، وفى الآخر : لا يمنع أحدكم أذان بلال - أو نداء بلال - من سحوره ، فإنه يؤذن - أو ينادى - ليرجع قائمكم ، ويوقظ نائمكم) : ففيه جواز الأذان للصبح قبل وقتها للاستعداد لها لمن عليه طهر ، أو طلب مائه (٤) وهى مختصة بذلك [من] (٥) بين سائر الصلوات ، وهو قول كافة العلماء خلافا لأبى حنيفة ، والثورى فى منعهما ذلك [قبل] (٦) ، وإنما يجوز ذلك إذا كان ثم من يؤذن بعد الفجر ، ثم اختلف المذهب عندنا فى وقت تقديمها (٧) ،

(١) فى س : رويتهما .

(٤) فى س : مابه .

(٧) فى س : تقديمهما

(٢) مريم : ٧٤ .

(٥) من س .

(٣) من س .

(٦) ساقطة من س .

١٧٩ / ١

٢٨ كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول فى الصوم يحصل ...

إنح

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُؤَذَّنَانِ : بَلَالُو وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ بَلَالًا يُؤْفَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْفَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) .

قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هُنَا وَيَرْقَى هُنَا .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ ، أَخْبَرَنَا عِمْقُ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِالْإِسْنِ الْكَلِيمَا .

نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُنِيرٍ .

فقيل : نصف الليل ، وقيل : لسدسه ، وقد جاءت قولة شاذة معروفة فى إباحته بعد العشاء الآخرة ، وقد تعلق أصحاب أبى حنيفة بقوله : ليرجع قائمكم ، ويوقظ نائمكم) ، وقالوا : إنما كان يؤذن للسحور لا للصلاة ، وهذا بعيد ، إذ لم يختص هذا بظهر رمضان ،

وإنما أخبر عن عادته في أذانه .

ولأنه العمل المنقول في سائر الحول بالمدينة ، دوليه رجع أبو يوسف حين تحققه ، ولأنه لو كان للسحور لم يختص بصورة أذان الصلاة وجاء في كتاب مسلم أنه لم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذا ، ويرقى هذا .

وجأ

في الحديث الآخر في الصحيح في الموطأ وغيره : (وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت) (١) ، قالوا : أى قاربت / الصباح ، وقيل : على ظاهره من ظهور الصباح ، وقد جاء في صحيح البخارى : لا يؤذن حتى يطلع الفجر) (٢) ، ومجموع هذا أن بلالا كان يتربص شيئاً يدعو بعد أذانه أحياناً ، ويرقب الفجر ، ثم يصعد ابن أم مكتوم لأول بادى طلوعه . وحيث يحرم الأكل إذا أعله بذلك ، إذ كان ابن أم مكتوم أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت ، أى قاربت على أصح الوجهين ، وعليه يحمل قوله : (حتى يطلع الفجر) أى : قارب ذلك .

وكان أذان ابن أم مكتوم علماً على وقت الامتناع من الأكل حوطاً للفجر ، ولعل بتمام أذانه يتضح الفجر ، ووقت الصلاة على أحد التأويلين في (أصبحت) ، وقيل : قد يكون راوى قُرب ما بينهما شاهد ذلك ،

(١) الموطأ ، كد الصلاة ، بقدر السحور من النداء ١ / ٧٥ ، ٧٦ ، البخارى ، كالأفان ، بأفان الأعمى إفا كان له من يخبره . (٢) البخارى ، كالأفان ، بالأفان بعد الفجر .

كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ...

إنح ٣٩ - ١٠٩٣ (حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان ، عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا يمنعن أحداً منكم أذان بلال - أو قال : نداء بلالي - من سحوره ، فإنه يؤقن - أو قال : يناس - بليل ، ليرجع قائمكم ، وبوقظ نائمكم) . وقال : ليس أن يقول : هكظ وهكنما - وصوب يده ورفعها - حتى يقول هكنما وفرفي بين إصبعيه) . (...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبو خالد - يعنى الأحمر - عن سليمان التيمي ،

بهذا الإسناد .

غير أنه قال : (إن الفجر ليس أذى يقول هكاً - وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض - ولكن الذى يقول هكاً - ووضع الأصمحة على المستحكة ومد يديه) .

واختلف حال بلال فيه ، فأخبر عما شاهده ، ومقصد الحديث يدل على أن ما بينهما ليس بقريب .

قال القاضى : وهذا التأويل يبعد على راوى هذا الحديث ، وهو ابن عمر لكثرة ملازمته الصلاة مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ومواظبته له ، والتأويل [الأول] (١) أظهر ، وفيه حجة على الاقتداء بثقات المؤذنين ، وتقليدهم في الوقت ، والعمل بخبر الواحد في العبادات ، وفي قوله : (إن بلالا [ينادى] (٢) بليل) إلى آخر الحديث : دليل على أن ما بعد الفجر ليس من الليل ، وقد يتعلق بهذه الألفاظ من يرى رأى بعض متقدمى الصحابة والسلف ، فى أن يتبين الخيط بعد الفجر ، ويحتج به من يرى إباحة الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر ، د إن كان شاكا فى طلوعه ، وهو قول الكوفيق ، والأوزاعي ، وابن حنبل ، وأبى ثور ، والشافعى .

وقال مالك : لا يأكل ، دإن كل فعليه القضاء ، وحمله أصحابنا على الاستحباب .

ثم اختلفوا من ذلك إلى طلوع الشمس د ان كان أجمع أئمة الفتوى بعدهم على أنه لا يجوز اجل بعد طلوع الفجر ، واختلفوا بعد ذلك فيمن طلع عليه الفجر ، وهو على يقين أنه من الليل وهو يكل ، أو يظأ ، فكف عنهما ، هل يجزئه ، فقال ابن القاسم : يجزئه فى اجل والجماع ، وقال عبد الملك : يجزئه فى الأكل ولا يجزئه فى الجماع ، ويتقضى فيه ، وهو قول الشافعى ، وأبى حنيفة وفيه جواز اتخاذ مؤذنين فكثرت للصوات .

(١ ، ٢) سقطتا من الأصل ، واستدركا في الهامش! .

كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول فر ، الصوم يحصل ...
إلخ

٤٠ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا معتمر بن سليمان .

ح وحديثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير! والمُعتمر بن سليمان ، كلاهما عن سليمان التيمي ، بهنا الإسناد .
وانتهى حديث المعتمر عند قوله : (يَنْتَهُ نَائِمُكُمْ وَيَرْجِعُ قَائِمُكُمْ) .

وَقَالَ إِسْحَقُ : قَالَ جَرِيرٌ ! فِي حَلِيَّتِهِ : (وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا ، وَلَكِنْ يَقُولُ هَكَذَا) - يَعْنِي الْفَجْرَ - هُوَ الْمُعْتَرِضُ وَلَيْسَ بِالْمُسْتَطِيلِ .

٤١ - (١٠٩٤) حدثنا ش! أن بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن عبد الله بن سؤالة القشيري ، حدثني والدي ، أنه سمع سمره بن جندب يقول : سمعت محمدا (صلى الله عليه وسلم) يقول : لا يغرن أحدكم نداء بلال من ال!مُحَوَّر ، ولا هظ البياض حتى يستطير .

ص ممص ث ٥ ، ٥ ، ص ه ص ممص ه ص* ه ومص ص "ص ص ! ص ، ٥١ ،

٤٢ - (...) وحديثنا زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن علية ، حدثني عبد الله بن

١٤٠٨ (9) باب فضل السحور وتأكيد استحبابه

وقوله : [في الحديث] (١) : ! ليرجع قائمكم بالنصب : أي يرده إلى راحته وجمام نفسه ب!علامه بأذانه السحر وقرب الصباح ،
وينام (٢) غفوة السحر ونومة الفجر المشلذة المستعان بها على النشاط ، وذهاب كسل السهر ، وتغير اللون ، كما كان يفعل النبي -
عليه السلام - من نومه بعد صلاته من الليل إذا أذن المؤذن ، على ما جاء في الحديث ، وقد يكون معنى ذلك ليكمل ويستعجل بقية
ورده ، ويأتي بوتره قبل الفجر .

وقوله : (ولينبه نائمكم) : أن (٣) النائم آخر الليل أو لصلاة الوتر لمن غلبه النوم على

ذلك أو معتقد (٤) الصوم للسحور ، وقد استدلل بعضهم منه على منع الوتر بعد الفجر ، ولا حجة له فيه ، وفيه قرب أذان بلال من
السحر ، وجاء في حديث زهير بن حرب في هذا الباب : عن أبي عثمان ، عن ابن مسعود ، كذا لهم وهو المعروف ، وعند ابن أبي
جعفر : عن أبي مسعود ، وهو وهم .

وقوله : (وليس الفجر أن يقول هكذا) وجمع بين أصابعه ثم نكسها إلى الأرض ،

وفي الحديث الآخر : (ورفعه ال ، ولكن الذي يقول هكذا ، وضع المسبحة على المسبحة ،

(١) سقط من س .

(٣) في س : أي .

(٢) في س : وقيام .

(٤) في س : يعقد .

كتاب الصيام / باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ...

إلخ ٣١ سؤالة عن أبيه ، عن سمره بن جندب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا يغرنكم أفان
بلال ، ولا هنا البياض - لعمود الصبح - حتى يستطير هككا .

٤٣ - (...) وحديثنا أبو الربيع الرفرائي ، حدثنا حماد! - يعني ابن زيد - حدثنا

عبد الله بن سؤالة القشيري عن أبيه ، عن سمره بن جندب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا
يغرنكم من يعحوركم أفان بلال ، ولا بياض الأفق المستطيل هككا ، حتى يستطير هككا .

وَحَكَاهُ حَمَادُ بَيْدِيهِ قَالَ : يَعْنِي مُعْتَرِضًا .

٤٤ - (...) ! ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ " حَدَّثَنَا أُبَيُّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَوَالَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جَنْدُبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ يَخْطُبُ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يَغْرَنُكُمْ نَدَاؤُ ثَلَالٍ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَبْدُوَ الْفَجْرُ - أَوْ قَالَ - : حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، ح ! شَأْنُ أَبُو أُوْدٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنَا سَوَادَةُ بْنُ حَنْظَلَةَ الْقُشَيْرِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جَنْدُبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَذَكَرَ هَذَا .

أى السبابة ومد يديه : هذا مثال (١) قوله فى الحديث [الآخر] (٢) بعده : لا يغرنكم من سحوركم أذان بلال ولا بحاض الأفق المستطيل) ، هكذا حتى يستطير هكذا وهكذا ، يعنى معترضاً .

والمستطير : المنتشر .

وفيه البيان بالإشارة ، وأنها تقوم مقام النطق .

(١) فى س : مثل .

(٢) من س .

٣٢ كتاب الصيام / باب فضل السحور ...

إنح

(٩) باب فضل السحور وتأكيد استحبابه

واستحباب تأخيرهِ وتعجيل الفطر

٤٥ - (١٠٩٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ .

ح وَحَا شَأْنُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ! قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (تَسَحَّرُوا ، فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَاتًا) .

٤٦ - (١٠٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ،

عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (فَضْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ امِتَابٍ ، "كَلَةُ السَّحَرِ") .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ .

ح وَحَدَّثَنِيهِ

أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

١٤٠٩ (10) باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

وقوله : (تسحروا فإن فى السحور بركة) : أصل البركة الزيادة ، وقد تكون هذه البركة القوة على الصيام ، وقد جاء كذلك مفسراً فى بعض الآثار ، وقد تكون الزيادة فى الأكل على الإفطار ، وهو مما اختصت به هذه الأمة فى عمومها ، وقد تكون البركة فى زيادة

الأوقات المختصة بالفضل ، وهذا منها ؛ لأنه في السحر ، ومنه اشتق اسم السحور ، وقد جأ في فضل ذلك الوقت ، وقبول الدعاء فيه والعمل فيه ، وتنزل الرحمة ما جاء .

وقد تكون هذه البركة ما يتفق للمتسحر (١) من ذكر أو صلاة أو استغفار ، وغيره من زيادات (٢) الأعمال التي لولا القيام للسحور لكان الانسان نائماً عنها وتاركاً لها ، وتجديد النية للصوم ليخرج من الاختلاف والسحور بنفسه بنية الصوم ، وامتنال النذب طاعة وزيادة في العمل .

وقوله : (فصل ما بيننا وبين أهل الكتاب كلمة السحور) بفتح الهمزة ، [و] (٣) صوابه ووجهه والرواية فيه بضمها ، وبالضم إنما هي بمعنى اللقمة الواحدة ، وبالفتح الاكل (١) في س : للمتسحرين .

(٢) في س : زيادة .

(٣) ساقطة من س .

كتاب الصيام / باب فضل السحور ...

إلخ
٣٣

٤٧ - (١٠٩٧) حثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا وكيع ، عن هشام ، عن قتادة ،

عن أنسي ، عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال : تسخرنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ثم قننا إلى الصلاة . قلت : كم كان قدر ما تنهما ؟ قال : خمسين آية .

(...) وحدتنا عمرو الناقد ، حدثنا يزيد بن هرون ، أخبرنا همام .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حاثنا سالم بن نوع ، حدثنا عمر بن عامر ، كلاهما عن قتادة ، بهذا الإسناد .

٤٨ - (١٠٩٨) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أبيه ،

عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) .

(...) وحدثناه قتبية ، حدثنا يعقوب .

ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، كلاهما عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد - رضي الله عنه -

- عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

٤٩ - (١٠٩٩) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب محمد بن العلاء ، قالا : أخبرنا

أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن أبي عطية ، قال : دخلت أنا ومسروق على عائشة .

فقلنا : يا أم المؤمنين ، رجالان من أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) ، أحل ! يعجل الإفطار ويعجل الصلاة ، والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة .

قالت : أيهما التي يعجل الإفطار ويعجل الصلاة ؟ قال : قلنا : عبد الله - يعني ابن مسعود - قالت : كلك كان يصنع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

زاد أبو كريب : والآخر أبو موسى .

مرة واحدة وهو الأشبه هنا ، ومعنى (فصل) : أي فرق ، والفصل بالصاد الفرق بين الشئين ، ففيه الحز على السحور ، وأجمع الفقهاء على أن السحور مندوب إليه ليس بواجب .

وقوله : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر قال الإمام : ظاهره أنه - عليه السلام -

٣٤

كتاب الصيام / باب فضل السحور ...

٥٠ - (...) وحديثنا أبو كريب ، أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش ، عن عمارة ، عن أبي عطية ، قال : دخلت أنا ومسروق ! على عائشة - رضي الله عنها . فقال لها مسروق ! : رجلان من أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) ، كلاهما لا يألو عن الخير ، أحدهما يعجل المغرب والإفطار ، والآخر يؤخر المغرب والإفطار . فقالت : متى يعجل المغرب والإفطار ؟ قال : عبد الله . فقالت : هكذا كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنع . أشار أن فساد الأمور يتعلق بتغير هذه السنة التي هي تعجيل الفطر ، وأن تأخيرها ومخالفة السنة في ذلك كالعلم على فساد الأمور .

كتاب الصيام / باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار ٣٥
(١٠) باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

٥١ - (١١٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب وابن نمير ، واتفقوا في اللفظ - قال يحيى : أخبرنا أبو معاوية .

وتال ابن نمير : حدثنا أبي .

وقال أبو كريب : حدثنا أبو أسامة - جميعاً عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عاصم بن عمر ، عن عمر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس ! ، فقد أفطر الصائم) . لم يذكر ابن نمير : (فقد) .

٥٢ - (١١٠١) وحديثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن أبي إسحق الشيباني ،

عن عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - قال : كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سفر في شهر رمضان ، فلما غابت الشمس قال : (يا فلان ، انزل فأدخ لنا) .

قال : يا رسول الله ، إن عليك نهازاً .

قال : (انزل فأدخ لنا لما .

قال : فنزل فجذح ، فاتاه به ، فشرب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم قال بيده : (إف ! غابت الشمس من هاهنا ، وجاء الليل من هاهنا فقد أفطر الصائم) .

وقوله : " إذا أقبل الليل ، وأدبر النهار ، وغابت الشمس فقد أفطر الصائم) : أحد

هذه الأشياء يتضمن بقيتها ، إذ [لا يقبل الليل] (١) إلا إذا أدبر النهار [ولا يدبر النهار] (٢) إلا إذا غربت الشمس ، ولكنه قد لا يتفق مشاهدة عين الغروب ، ويشاهد هجوم الظلمة حتى يتيقن الغروب بذلك ، فيحل الإفطار .

وقوله - عليه السلام - : (فقد أفطر الصائم) : إن حمل على أن المراد به قد صار مفطراً ، فكون ذلك دلالة على أن زمن الليل يستحيل الصوم فيه شرعاً ، وقد قال بعض العلماء : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز ، وهو كإمساك / يوم الفطر ويوم النحر ، فقال بعضهم : ذلك جائز وله أجر الصائم ، واحتج هؤلاء بأن الأحاديث الواردة في الوصال التي ذكرها مسلم في ألفاظها ما يدل على أن النهي عن ذلك تخفيف ، ورفق ، وفي بعض طرق مسلم : نهاهم عن الوصال رحمة لهم (٣) ، وفي بعض طرقه : لما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال - عليه السلام - : لا تؤأخر (١) سقط من س .

(٢) سقط من ع .

(٣) سيأتي في الباب القادم .

كتاب الصيام / باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

٥٣ - (...) حُثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ فَسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي سَفَرٍ ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ : (انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا) . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ أَمْسَيْتَ ! قَالَ : (انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا) . قَالَ : إِنَّ عَلَيْنَا نَهَازًا ، فَزَلَّ جَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ ، ثُمَّ قَالَ : (إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا - وَأَشَارَ بِيَلِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ) .

(...) وَحَلَيْنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَاشَا عَبْدَ الْوَاحِدِ ، حَاشَا سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْهَلَالَ لَزْدَتَكُمْ كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : أَلَوْ مَدَدْنَا الشَّهْرَ لَوَاصِلًا وَصَالًا يَدْعِ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ (١) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ إِمْسَاكُ اللَّيْلِ شَرْعًا ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحِيلًا مَا وَاصِلٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِهِمْ ، وَلَا حَمَلُهُمْ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ ، وَلِعَاقِبَ مَنْ خَالَفَ نَهْيَهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَا بَأْسَ بِالْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ ، وَخَرَفِي الْبُخَارِيُّ : أَلَا تَوَاصَلُوا ، فَأَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ فَلْيَوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ (٢) . وَقَوْلُهُ : قَالُوا : إِنَّكَ تَوَاصِلٌ ، قَالَ : (إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي ، إِنِّي أَبَيْتُ يَطْعَمَنِي رَبِّي وَشَقِيئِي ، فَانْكَفُوا مِنَ الْعَمَلِ (٣) مَا تَطِيقُونَ) (٤) : وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الْإِلَهَ تَعَالَى يَخْلُقُ (٥) فِيهِ مِنَ الشَّعْبِ وَالرِّى مَا يَخْلُقُهُ فِي قَلْبٍ مِنْ آلٍ وَشَرِبَ ، أَوْ يَكُونُ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِي ذَلِكَ ، جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ، يَطْعَمُهُ وَشَقِيئُهُ ، كَرَامَةٌ لَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وقوله : (انكفوا من العمل !) : قال صاحب الأفعال : يقال : كلف وجهه كلفاً ، وكلفت الشيء كلفة : تَحَمَّلْتَهُ [وَأَوَّلَعْتُ بِهِ] (٦) . وقوله : (انزل فاجدح لنا) ، قال الإمام : الجدح : خلط الشيء بغيره ، والمجدحة : الملعقة . قال القاضي : المجدح : المحوض ، قالوا : هو عود في طرفه عيدان (٧) .

وقوله : أَلَوْ أَمْسَيْتَ ! : أى أخزت إلى وقت المساء وتحقق ، كقوله : (عليك نهراً) في الرواية الأخرى ؛ لأنه اعتقد أن بقية الضوء والحمرة بعد مغيب الشمسى معتبر في

(١) صيأتى في الباب القادم برقم (٦٠) .

(٢) البخارى ، كلفصوم ، بللوصال ومن قال : ليس في الليل صيام ٣ / ٤٨ .

(٣) في ع : الأعمال (٤) صيأتى في الباب التالى برقم (٥٨) .

(٥) في س : خلق .

(٦) في س ، ع : وبه أولعت .

(٧) في س : عودلن .

١٤٠١٠ (11) باب النهى عن الوصال في الصوم

كتاب الصيام / باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَمُولُ : سَرَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ : (يَا فَلَانُ ، انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا) لَمَّا مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ .

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَنْ عُمَرُ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، كَلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى .

ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ .
بِمَعْنَى حَلِثَ ابْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادٌ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ ، وَلَيْسَ فِي حَلِثٍ أَحَدٌ مِنْهُمْ : فِي شَهْرِ رَمَضَانَ .
وَلَا قَوْلُهُ : (وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا) إِلَّا فِي رِوَايَةِ هُشَيْمٍ وَحْدَهُ .

الصوم ، وقيل : إنما أنكر تعجيل الفطر ، وليس في قول الرجل هذا مخالفة لأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولا معارضة ، بل قصد التنبيه على بقية الوقت عنده وظهور الحمرة التي ظن أن النبي - عليه السلام - لم يرها أو التثبت والتعليم ؛ ليعين له أن مثل هذا من بقايا شعاع الشمس ، وما بعد مغيبها لا يلتفت إليه ، ولا يستحقه أمد الصوم ، وأن مغيب قرصها أوجب الفطر ودخل الليل ، أو أن التعجيل بالإفطار أولى وأحق .

٣٨
كتاب الصيام / باب النهي عن الوصال في الصوم

(١١) باب النهي عن الوصال في الصوم

٥٥ - (١١٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْوَصَالِ .

قَالَ ! : إِنَّكَ تَوَاصِلُ .

قَالَ : (إِنِّي لَسْتُ كَهَيْمِكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى) .

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَاصَلَ فِي رَمَضَانَ ، فَوَاصَلَ النَّاسُ ، فَغَهَاظَهُمْ .

قِيلَ لَهُ : أَنْتَ تَوَاصِلُ ؟ قَالَ : (إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى) .

(...) وَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ غُنْدٍ الصَّمَدُ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ عَلَى ، بِمِثْلِهِ .

وَلَمْ يَقُلْ : فِي رَمَضَانَ .

٥٧ - (١١٠٣) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْوَصَالِ .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصِلُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَإِلَيْكُمْ مِثْلِي ؟) إِنِّي أُبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَبَسْتَقِينِي لَا .

قال القاضي : اختلف العلماء في أحاديث الوصال ، فقليل : النهي عنه رحمة وتخفيف ، فمن قدر فلا حرج ، وقد واصل جماعة من السلف الأيام ، [وأجازه] (١) ابن وهب داسحق وابن حنبل من سحر إلى سحر ، وحكى أبو عمر بن عبد البر عن مالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وجماعة من أهل الفقه والأثر كراهة الوصال للجميع ؛ لنهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عنه ، ولم يجيزوه لأحد (٢) ، قال الخطابي : الوصال من خصائص ما أبيح للنبي - عليه السلام - وهو محظور على أمته (٣) .

(١) في س : وأجلى .

(٢) الاصتدكار ١٠ / ١٥٣ .

(٣) ثم قال الخطابي : ويشبه لن يكون المعنى في ذلك ما يتخوف على الصائم من الضعف وسقوط القوة فيعجز عن الصيام المفروض

عن سائر الطعام ، أو يملوها إذا نالتهم المشقة فيكون سبباً لترك للفريضة .
انظر : معالم السق ٣ / ٢٣٩ .

كتاب الصيام / باب النهى عن الوصال فى الصوم

٣٩
فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ، فَقَالَ : اَلْوَاخِرُ الْهَلَالَ لَزِدْتُمْ (كَالْمَنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا .
٥٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْتَحَقَّ .
قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ ،

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : تَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ) .
قَالُوا : فَإِنَّكَ تَوَاصَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : (إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي ، إِنِّي أُبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَكًّا وَبَسَقْنِي فَأَكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ) .

١٤٠١١ (12) باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (فَأَكْلَفُوا مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ !) .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَدُهُ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ .
بِمِثْلِ حَلِثٍ عُمَارَةَ عَنْ أَنَّ زُرْعَةَ .

٥٩ - (١١٠٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَاشَا سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ ، فَجُثْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَامَ أَيْضًا ، حَتَّى كُنَّا رَهْطًا ، فَلَمَّا حَسَى النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّا خَلْفُهُ ، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الضَّلَاةِ ، ثُمَّ دَخَلَ رَحْلَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَا يُصَلِّيَهَا عِنْدَنَا .
قَالَ : قُلْنَا لَهُ - حِينَ أَصْبَحْنَا - : أَفْطِنْتَ لَنَا اللَّيْلَةَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : (نَعَمْ ، فَكَأَنَّ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى الَّذِي صَنَعْتُ) .

وقوله : (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني) : دليل على اختصاص النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالوصال ، ومعنى قوله : (يطعمني ربي وشاقيني) : فيها (١) وجوه :

منها : أنه على ظاهره كرامة له واختصاصا .

الأنى : أنه كناية عن القوة التي جعلها الله له ، وإن لم يطعم ويسق ، حتى يكون كمن فعل به ذلك .

الثالث : أنه يخلق الله فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشراب .

(١) فى الأصل : فيه .

كتاب الصيام / باب النهى عن الوصال فى الصوم

قَالَ : فَاخْذُ يُوَاصِلُ رَسُولُ أَطِه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - وَفَاكَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ - فَاخْذُ رَجَا ٣ مِنْ أَصْحَابِهِ يُوَاصِلُونَ .
فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا بَالُ رَجَالٍ يُوَاصِلُونَ ! إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي ، أَمَا وَاللَّهِ ، لَوْ تَمَادَّ لِىَ الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ وَصَالًا ، يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ ، .

٦٠ - (...) حدثنا عاصم بن النضر التيمي ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا حميا ، عن ثابت ، عن أنس - رضي الله عنه - قال : « واصل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أول شهر رمضان ، فواصل ناس من المسلمين ، فبلغه ذلك . فقال : لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلاً ، يدع المتعمقون تعمقهم ، إنكم لستم مثلي . أو قال : إني لست مثلكم - إني أظل يطعمني راء وبسقيني) .

٦١ - (١١٠٥) وحلنا إسحق بن إبراهيم وعثمان بن أبي شيبة ، جميعاً عن عبدة . قال إسحق : أخبرنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائمة - رضي الله عنه - قوله : (يدع المتعمقون قعمقهم) : هم الذين لكلامهم غور ، وبعد مرمى ، وأصله البعد ، ومنه بئر عميق ، بعمدة القعر ، وبلد عميق ، أي بعيد ، وهو مثل المتنطعين والمراد بكل ذا أصحاب التأويل البعيد وللشددون في الأمور !
وقول النبي - عليه السلام - : (فقد أفطر الصائم) (١) : قيل : يدل أن الليل ليس بجمل للصوم ، ولن بمغيب الشمس أفطر الصائم بالحكم ، وإن لم يأكل ، وقيل : يحتمل أن المراد به حان وقت إباحة الفطر للصائم ، وهو [دليل لفظ] (٢) الحديث ومساقه ، وكون هذا الكلام جواباً للقائل : (أن عليك نهراً) .

وقوله : في حديث عاصم : (واصل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أول شهر رمضان) كذا للعدري والطبري والسجزي والباقي ، وكثر نسخ مسلم وهو وهم ، وصوابه : (في آخر شهر رمضان) ، وكذا جاء عن الهوزني ، وبديل قوله في الحديث الآخر : (وذلك في آخر الشهر) ، ولقوله في الآخر : لو مد لنا الشهر لواصلنا) ، وبقوله في الآخر : (واصل لهم يوماً ويوما ثم رأوا الهلال) ، وفيها :

(أما والله لو تمادى (٣) لي الشهر

(١) سبق في الباب السابق .

(٢) فه س : لفظ دليل .

(٣) في نسخ ائمال ، وفي الصحيحة : تماد .

كتاب الحيام / باب النهى عن الوصال في الصوم

٤١

الله عن ! ، قالت : نهائم النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الوصال رحمة لهم - فقالوا : إناك تواصل قال : (إني لست كهيم ! كرم ، إني يطعمني س وبسقيني) ،

لواصلته ، وعند العدري : (تماد) (١) بمعنى تملد ، وهو قريب المعنى ، بمعنى مد في الرواية الأخرى : (يوماً ولوما ثم رأوا الهلال) . (١) في الأصل : بماد .

١٨٠ / أ

٤٢ كتاب الصيام / باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ...

إنح

(١٢) باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته

٦٢ - (١١٠٦) حدثني علي بن حجر ، حاشا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،

عن عائمة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقتل إحدى نساءه وهو صائم ، ثم تضحك .

٦٣ - (...) حدثني علي بن حجر السعدي وابن أبي عمر ، قالا : حدثنا سفيان ، قال : قلت لعبد الرحمن بن القاسم : أسمعك أباك يحدث عن عائمة - رضي الله عنها - أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يقتلها وهو صائم ؟ فسكت ساعة . ثم قال : نعم .

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ تَجِدُ يُقْتَلُنِي وَهُوَ صَائِمًا وَأَتَكُمُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَمْلِكُ إِرْبَهُ ؟
أحاديث القبلة للصائم

قال الإمام : اختلف الناس في جواز القبلة للصائم ، ومن بديع ما روى في [جواز] (١) ذلك قوله - عليه السلام - [للسائل عنها] (٢) : (أرأيت لو تَمَضْمَضْتَ) ، فأشار هنا إلى فقه بديع ، وذلك أن المضمضة قد تقرر عندهم أنها لا تنقض الصوم لأنهم كانوا يتوضؤون وهم صيام ، والمضمضة أوائل الشرب ومفتاحه ، كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه ، والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، فكما ثبت عندهم [أن] (٣) أول الشرب الذي هو المضمضة لا تفسد الصوم ، فكذلك أوائل الجماع الذي هو القبلة لا تفسده ، وفيه - أيضا - إثبات القياس في الشريعة واستعمال الأشباه ، والذي أشارت إليه عائشة في قولها : (وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله - (صلى الله عليه وسلم) - يملك إربه إليه يرجع فقه / المسألة لأنها أشارت إلى أنه - عليه السلام - يقف عند القبل ، ويأمن على نفسه أن يقع فيما سواه

(١) من ع .

(٢) في ع : لما سئل عن القبلة للصائم .

(٣) ساقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامش ! بسهم .

كتاب الصيام / باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ...

إنخ ٤٣ ٦٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِلَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُقْتَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَبَاشَرُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ .

بخلاف غيره [من أمته] (١) ، فينبغي أن تعتبر حالة المُقْبِل ، فإن كانت القبلة تثير منه الإنزال كانت محرمة عليه لأن الإنزال المكتسب يمنع منه الصائم ، فكذلك ما أوقع فيه وأدى إليه ، وإن كان إنما يكون عنها المذى فيجوز ذلك على حكم القضاء منه ، فمن (٢) رأى أن القضاء (٣) منه واجب ، أوجب الكف عن القبلة ، ومن رأى [أن] (٤) القضاء منه مستحب ، استحَبَّ الكف عن [ذلك] (٥) ، و(ن) كانت القبلة لا تؤدي إلى شيء [مما ذكر] (٦) ، ولا تحرك لذة ، فلا معنى للمنع منها إلا على طريقة من يخشى (٧) الذريعة ، فيكون للنهي عن ذلك وجه .

وقد اختلف أصحابنا فيمن قتل قبلة واحدة فأنزل ، هل يُكْفَرُ أم لا ؟ وهذا منهم خلاف في حال فيمن رأى الكفارة اعتقد أن القبلة الواحدة يكون عنها الإنزال ، ففاعلها قاصد إليه ومنتَهك لحرمة الشهر وجبت الكفارة ، ومن رأى أن لا كفارة عليه اعتقد أن الإنزال لا يمكن عنها غالباً ، فالفاعل لها دان وقع منه ذلك غير قاصد [إليه] (٨) ولا منتَهك لحرمة الشهر .

واتفقوا إذا وإلى القبل فأنزل ، عليه الكفارة لاتضح وقوع الإنزال [عند ذلك] (٩) .

قال القاضي : قد تقدم لنا كلام على هذا الحديث أول الكتاب ، وما ذكر عن مالك وغيره من الاختلاف ومن أباحها على الإطلاق وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين ، لآله ذهب أحمد وإسحق وداود من الفقهاء ومن كرهها على الإطلاق وهو مشهور قول مالك ، ومن كرهها للشباب وأباحها للشيخ وهو المروى عن ابن عباس ومذهب أبي حنيفة والشافعي والثوري واللاءوزاعي وحكاها الخطابي عن مالك ، ومن أباحها في النفل ومنعها في

(١) من ع .

(٣) في س والأصل : ذلك .

(٥) ساقطة من ع .

(٧) في ع : يحمي .

(لا) سقط من س .

(٢) في الأصل : فيمن ، وما ثبت من ع ، س .

(٤) ساقطة من س .

(٦) في س : ذلك .

(٨) من ع ، س .

بر ٤

كتاب الصيام / باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ...

إلخ

٦٦ -) .

(حلتني علي بن حجر وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ .

٦٧ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قالا : حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ .

ملاً - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقُلْنَا لَهَا : تَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ - أَوْ مِنْ أَمْلَكِكُمْ لِأَرْبِهِ - شَلَّتْ أَبُو عَاصِمٍ .

(...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الْمَوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَمَسْرُوقٍ ، أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسًا لَانِهَا .

فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

٦٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ،

الْفَرَضُ فَهِيَ رَوَاةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ .

قوله : في الحديث : (ويبشر وهو صائم) : حكم المباشرة عندهم حكم القبلة ، وهي أشد وأخوف .

قال بعض شيوخنا : ولا نعلم أحداً ممن رخص في القبلة إلا ويشترط (١) معها السلامة وملك النفس .

وقوله عن عائشة : (كان يرسل الله (صلى الله عليه وسلم) يقبل بعض نسائه وهو صائم ثم تضحك) : يحتمل ضحكها التعجب من

خالف في هذا ، وقيل : التعجب من نفسها إذ تحدث بمثل هذا الحديث ، والمفهوم منه أنها هي ومثله مما يستحي بالحديث مثله ،

لا سيما مع الرجال ، ولكن تعجبت لضرورة الحال لإخبارها بذلك لثلاث تكتم علما علمته ، وقيل : سروراً بتذكر مكانها من النبي (صلى

الله عليه وسلم) وحالها معه في ذلك ، وقد يكون هذا الضحك نجلا لإخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنبيها بضحكها على أنها هي صاحبة

القصة لتكون أبلغ في الثقة بحديثها بذلك .

وقولها : (وايكم يملك (٢) إربه كما كان يرسل الله (صلى الله عليه وسلم) يملك (٣) إربه) : كأا رويناه

(١) في س : وشرط .

(٢ ، ٣) في س : أملك .

كتاب الصيام / باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ...

إلخ

٤٥

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَقْبَلُهَا وَهْوَ! أَتَمُّ .

(...) وَحَفْشَتَا يَحْيَى بْنَ إِسْحَاقَ الْحَرِيرِي ؟ ، حَا شَا مُعَاوِيَةَ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَكْ! كَثِيرٍ ، بَيْنَ الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْتُلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ .

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ ، حَا شَا أَبُو بَكْرٍ التَّهْلَبِيُّ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْتُلُ فِي رَمَضَانَ وَهْوَ! أَتَمُّ .

٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَقْتُلُ وَهْوَ! أَتَمُّ .

٧٣ - (١١٠٧) وَحَفْشَتَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ شُتَيْبِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْبَلُ وَهْوَ! أَتَمُّ .

ء ، ء ص ص يرص نص ، ص ص ص ص ص نص* ص ه ه ، ص ص ص (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَكْ! شَدَّةً وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ شُتَيْبِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

١٤٠١٢ (13) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

بكسر المهمزة والسكون عند كثرهم ، ومعنا .

ه : وطره ، قال الله عز وجل : { غَيْرِ أُولِي الْأَرْلَةِ مِنَ الرِّجَالِ } (١) ، [أَى] (٢) الَّذِينَ لَا رَغْبَةَ لَهُمْ وَلَا حَاجَةَ فِي النِّسَاءِ ، وَالْإِرْبَةِ - (١) النور : ٣١ .

(٢) من ص .

٤٦ كتاب الصيام / باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ...

إلخ ٧٤ - (١١٠٨) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَا شَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَثِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَدْبِ الْعَمِيرِيِّ ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) * أَيْقَتُلُ الضَّائِمُ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (سَلْ هَنَهُ) - لِأَتَمِّ سَلَمَةَ - فَأَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصْنَعُ فَلَكٌ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَمَّ مِنْ فَنِيكَ وَمَا يَخْرُ .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَمَّا وَاللَّهِ ، إِنِّي لَا أَتَقَاكُمُ لَنَّهُ ، وَأَخْشَاكُمُ لَهُ) .

أيضا - العضو .

قال الخطابي : كذا رواه أكثرهم ، وإنما لا يرويه (أى وطره ، ثم حكى مثل ما تقدم ، قال الهروي : الأرب والإربة والمأربة : الحاجة ، وفيها جواز الإخبار عن أمثال هذا مما يكون بين الزوجين على الجملة لضرورة تدعو إليه .
وقول السائل له : ٩ قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك ، وما تأخر) محمول

[على] (١) أنه اعتقد تجويز مثل هذا منه لا من غيره ، ولأنه قد غفر له مثل هذا ، ويدل عليه قوله - عليه السلام - : (إني أتقاكم لله) ، وما روى في غير مسلم من غضبه لهذا ، وقد يحتمل أنه اعتقد تخصيص النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك ، بدليل ما جاء في الموطأ : (يحل الله لرسوله ما شاء) (٢) ، ففي جملة هذا كله وجوب الاقتداء بأفعال النبي - عليه السلام - والوقوف عندها ، وأن حكمه فيها حكمنا إلا ما جاء تخصيصه ببيان ، وفيه دليل على أصح القولين أن الصغائر والمكرهات لا تقع منه ، إذ لو كان هذا لم يصح الاقتداء بأفعاله وجوبا أو ندبا أو إباحة ، إذ لا يتميز لنا ذلك من المحذور والمكروه ، وغضبه - عليه السلام - ! إنكاره على من تأول عليه هذا ظاهر .

وقد اختلف الناس في هذا ، والصحيح عصمة الأنبياء من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها ، وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب (الشفاء) بما فيه مقنع .

واختلف الفقهاء والأصوليون في أفعاله ، فجمهور الفقهاء على امتثال أفعاله مطلقا ، و(ن اختلفوا هل ذلك واجب ، وهو قول أكثر أصحابنا البغداديين ، وحكوه عن مالك ، وقول كثير أصحاب الشافعي .
وذهب معظم الشافعية إلى أن ذلك ندب ، وذهبت طائفة إلى حملها على الإباحة ، وقيد بعض الأصوليين اتباع أفعاله فيما كان من الأمور الدينية وعلم به مقصد القربة ، وهذا مستقصى فن الأصول .
(١) كأكه .

(٢) الموطأ ، كالصيام ، بما جأ في الرخصة في القبلة وهو صائم عن عطاء بن يسار ، وهو مرسل عند جميع الرواة ١ / ٢٩٢ .
وقد رواه الشافعي في درلسالة له (١١٠) بتحقيق أحمد محمد شاكر .

كتاب الصيام / باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٤٧
(١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

٧٥ - (١١٠٩) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج .

ح وحدثني محمد بن رافع - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق بن همام ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر ، قال : سمعت أبا هريرة - رضي الله عنه - يقض ، يقول في قصصه : من أحرکه الفجر جنما فلا يصم ، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث - لأبيه - فأنكر ذلك ، فأنطلق عبد الرحمن وانطلقت معه ، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - فسألهمما عبد

وذكر مسلم حديث أبي هريرة : (من أدرك الفجر وهو جنب فلا يصم) ، قال الإمام : شذ بعض الناس فأخذوا بظاهر هذا ، ورأوا أن صوم الجنب لا ينعقد .

وقد أشار في كتاب مسلم إلى رجوع أبي هريرة - عن ذلك ، وأرسل الحديث أولا ، ثم أسنده لما قيل له ، وأحال على الفضل بن عباس .

فإن قيل : كيف وجب رجوعه عن ذلك ولم قال بخلافه ، ولم أخذ جماعة العلماء بخلاف هذا الحديث إلا رجلا أو رجلين فإنهما شذا ، مع [أن] (١) أبا هريرة رواه عن الفضل ابن عباس ؟ قلنا : قد عارضه ما ذكر في الحديث عن عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - وأنه - عليه السلام - كان يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم / وأشار في الحديث إلى أن أبا هريرة لما سمع هذا عنهما اعتذر بما اعتذر وهذا فعل منه - عليه السلام - والأفعال تقدم قبل (٢) الأقوال عند بعض الأصوليين ، ومن قدم منهم الأقوال (٣) فإنه يرجح هاهنا الفعل لموافقة ظاهر القرار ؛ لاكن الله - سبحانه - أباح المباشرة إلى الفجر ، صاذا كانت النهاية إلى الفجر فعلوم أن الغسل إنما يكون بعد الفجر إذا (٤) كان الجماع مباحا إليه .

فاقتضى هذا صحة صوم من طلع عليه الفجر (٥) وهو جنب ، فلما طابق ظاهر القرآن فعله - عليه السلام - قدم على ما سواه ، وقد قيل : إن ما رواه أبو هريرة محمول على أن ذلك كان في أول الإسلام ؛ لما كانوا إذا ناموا حرم عليهم الجماع ، فلما نسخ ذلك نسخ ما تعلق به .

(١) في هامش الأصل .

(٣) في مى : القول .

(٥) في ع : الفجر عليه .

(٢) في ع : على .

(٤) في س : إذ .

١٨٠ / ب

كتاب الصيام / باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

الرَّحْمَنِ عَنْ فَلَكَ .

قَالَ : فَكَلْتَاهُمَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُصْبِحُ جُنْماً مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ، ثُمَّ يَصُومُ .

قَالَ : فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ ، فَذَكَرَ فَدَكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ .

فَقَالَ مَرْوَانُ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا فَبِتْ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَرَأَدَتْ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ .

قَالَ : لَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرٌ ذَلِكَ كُلَّهُ .

قَالَ : فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ .

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَهْمَا قَالْتَاهُ لَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : هُمَا أَعْلَمُ .

قال القاضي : ذكر في الحديث أن أبا هريرة قال : سمعته من الفضل بن عباس ، وفي النسائي : أخبرني أسامة بن زيد (١) ، وفي رواية أخرى : أخبرني فلان وفلان ، فيحتمل أنهما جميعاً حدثاه الفضل ، وأسامة ، وفي الموطأ (٢) : إنما أخبرني رجل (٣) ، وفي النسائي من رواية أبي قلابة : فقال أبو هريرة : هكذا كنت أحسب (٤) ، ولم يزد (٥) على ذلك .

وقد اتفق العلماء بعد [على] (٦) ترك هذا من رواية أبي هريرة ، وإنما كان الخلاف فيها أولاً من بعض الصحابة والتابعين ، فروى مثل قول أبي هريرة عن الحسن بن صالح ، وروى عن طاوس وعروة والنخعي مثله إذا أصبح وهو عالم بجنابته ، فإن لم يعلم تحزاه ، وروى مثله عن أبي هريرة ، وروى عن النخعي والحسن : لا يجزئه في الغرض ، ويجزئه في التطوع (٧) ، وعن الحسن البصري - أيضاً - وسالم والحسن بن حي : يصومه ويقضيه (٨) ، وذهب بعضهم في تأويل حديث أبي هريرة ، أن معناه : من أصبح جنباً ، أى مجامعاً ، أى طلع له الفجر وهو يجامع ، فلا صوم له ، ولا خلاف إذا كل جمد ٤ ، أو تمادى فيه شيئاً بين الفقهاء أنه فسد (٩) صومه وقد اختلفوا فيه إذا نزع لحينه فيما ذكرناه قبل .

وقول مروان في الحديث لأبي بكر بن عبد الرحمن : (عزمت عليك إلا ما ذهبت لأبي هريرة فرددت عليه) فيه ما يلزم من بيان العلم والنصيحة فيه ، وتبليغه من لم يبلغه ، والاستثبات أيضاً ليرى ما عند أبي هريرة ، فلعل عنده ما ينسخ ما خالفه نصاً .

(٣) (٩)

للسق الكبرى للنسائي ٢ / ١٧٨ .

الموطأ ، كالصيام ، بما جاء في صيام الذى يصبح جنباً في رمضان (لا) .

في س : مخبر .

للتألى في السق الكبرى ٢ / ١٨١ .

(٥) في س : يحله .

ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! .

انظر : التمهيد ١٧ / ٤٢٤ ، ١ لاستذكار ١٠ / ٤٧ .

وروى عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله أنهما قالا : يتم صومه ذلك اليوم ، ويقضيه إذا أصبح فيه جنباً ١٠ لاستذكار ١٠ / ٤٧
في س : تنسد .

كتاب الصيام / باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٤٩ ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس .
فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
قَالَ : فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ .
قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : أَقَالَتَا : فِي رَمَضَانَ ؟ قَالَ : كَذَلِكَ ، كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ
حُلْمٍ ثُمَّ يَصُومُ .

٧٦ - (...) وَحَمْنَى حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَتْ : يَدْرِكُكَ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ
وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ، فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

٧٧ - (...) حَمْنَى هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ كُتَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
كَعْبِ الْحَمِيرِيِّ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ مَرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَسْأَلُ عَنْ الرِّجْلِ يُصْبِحُ جُنْبًا ، أَيُصُومُ ؟ فَقَالَتْ
: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ ، لَا مِنْ حُلْمٍ ، ثُمَّ لَا يَفْطِرُ وَلَا يَقْضِي .

وقول أبي هريرة عن عائشة وأم سلمة : " هما أعلم) وسؤال هؤلاء لهما ، دليل على الرجوع في كل حال لمن هو أعلم بالشئ وأقعد به ،
وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه ، وفيه دليل على ترجيح رواية صاحب الخبر إذا عارضه حديث آخر ، وترجيح ما رواه النسائي
مما يختص بهن إذا خالفهم (١) فيه الرجال ، وكذلك الأمر فيما يختص بالرجال على ما أحكمه الأصوليون في باب الترجيح للآثار .
وقد اختلف العلماء أيضا في الحائض تطهر قبل الفجر ، وتترلأ لتطهر حتى تصبح ، فجمهورهم على وجوب تمام الصوم عليها ، د اجزائه
، سواء تركته عمداً أو سهواً ، وشدد محمد بن مسلمة فقال : لا يجزئها ، وعليها القضاء والكفارة ، وهذا كله في المفردة المتوالية (٢)
، فأما التي رأت الطهر فبادرت فطلع عليها الفجر قبل تمامه ، فقد قال مالك : هذا كمن طلع عليها وهي حائض يومها يوم فطر ، وقاله
عبد الملك (٣) ، وقد ذكر بعضهم

(١) في س : خالفهن .

(٣) ١ نظر : للتمهيد ٤٢٥ / ١٧ .

(٢) ١ نظر : الاستذكار ١٠ / ما .

كتاب الصيام / باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

٧٨ - أ ...

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ رِثَّةِ بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِي النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ يَتَمَمَّا قَالَتَا : إِنْ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَيُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَابٍ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَصُومُ .

٧٩ - (١١١٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرْج .

قَالَ ابْنُ أَثُوبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ ابْنُ مَعْمَرٍ بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ أَبُو طَوَالَةَ - أَنَّ أَبَا
يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَفْتِيهِ ، وَهِيَ تَسْمَعُ مِنْ
وَرَاءِ الْبَابِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اذْكُرْنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنْ ! ب ، أَفَأَصُومُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَأَنَّ

الدِّرْكِيُّ الصَّلَاةُ وَأَنَا

قول عبد الملك هذا في المتوانية ، وهو أبعد من قول ابن مسلمة .
 قوله : (فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه فأنكره) ، قال الإمام : هكذا في النسخة عن الجلودى ، وفي نسخة ابن ماهان :
 فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه فقال (١) بعضهم : والرواية الأولى هي الصواب ، ومعناها : أن أبا بكر ذكره لأبيه عبد الرحمن ، وجاء
 هذا من الراوى على معنى البمان ، جعل قوله لأبيه بدلا بإعادة حرف الجر .
 كأنه [لما] (٢) قال : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فأنكره ، ولم يقل : لأبيه .
 وما وقع في نسخة ابن ماهان من قوله : فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه ، خطأ ولا معنى له ، يوقى أن عبد الرحمن بن الحارث (٣) ذكره
 لأبيه ، وهذا غير مستقيم .

قال القاضى : قال بعضهم : لعل فيه على رواية ابن ماهان تقديم وتأخير ، وصوابه :
 فذكر ذلك لأبيه عبد الرحمن بن الحارث ، فتقدم بعض الكلام على بعض .
 وقوله : (يصبح جنبا في رمضان من جماع غير احتلام) نص في الباب ، ورد على
 (١) في س : قال .

(٢) ساقطة من الأصل ، ولستركت في الهامش ! .
 (٣) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، أبو محمد المدنى ، ولد في زمان النبي (صلى الله عليه
 وسلم) ، وروى عن أبيه وعمر وعثمان وعلى وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه أولاده أبو بكر وعكرمة والمغيرة وغيرهم .
 قال العجلي : مدنى تابعى ثقة .

وقال الدارقطنى : مدنى جليل يحتج به ، توفي في خلافة معاوية ، وروى عن عمر وكان في حجره ، وذكره ابن حبان في الثقات التابعين .
 مات سنة ثلاث وأربعين .

للهذيب ٦ / ١٥٦ - ١٥٨ .
 كتاب الصيام / باب صحة من طلع عليه الفجر وهو جنب

٥١
 جُنِمْتُ فَاصُومُ ، فَقَالَ : لَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا يَخْرُ .
 فَقَالَ : (وَاللَّهِ ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تُنْثِرَ أَنْ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ ، وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا أَتَقَى) .

١٤٠١٣ (١٤) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها
 وأنها تجب على الموسر والمعسر

٨٠ - (١١٠٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ
 ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنْمًا ، أَيُصُومُ ؟ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصْبِحُ
 جُنْمًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَصُومُ .

من فرق بين العالم والناسي ، بين الفرض والنفل .
 إذا كان هذا من جماع ، فمعلوم تقدم عليه .

١٨١ / ١
 ٥٢ كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...

إلخ
 (١٤) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم
 ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على

الموسر والمعسر وثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع
 ٨١ - (١١١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ مُيَرِّ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ .
 قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّفَرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى
 النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ: (وَمَا أَهْلَكَ؟) لَمَّا قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ .
 قَالَ: وَذَكَرَ أَحَادِيثَ الْجَامِعِ فِي رَمَضَانَ .

قال الإمام: أكثر الأئمة (١) على إيجاب الكفارة على الجامع [في رمضان عامداً، ودليلهم هذا الحديث .
 وشذ بعض الناس فقال: لا كفارة على الجامع] (٢) وإن تعمد، واغتروا بقوله - عليه السلام - لما أمره أن يتصدق بالعرق من التمر
 ، وشكا الفاقة ، [فقال له] (٣) : (اذهب فأطعمه أهلك) ، فدل ذلك عنده على سقوط الكفارة ، وأحسن ما حمل عليه [هذا
 الحديث] (٤) عندنا على أنه أباح له تأخيرها لوقت يسره لا على [أنه] (٥) أسقطها عنه ، وليس في الحديث ما يدل على إسقاطها
 جملة .

وأما الجامع ناسيا في رمضان ، فقد اختلف أصحابنا في إيجاب الكفارة [عليه] (٦) ،
 فقال بعضهم: تجب الكفارة ؛ لأنه - عليه السلام - لم يستفسر السائل : هل جامع عامداً أو ناسيا ، فدل على أن الحكم لا يفترق ،
 وقال بعضهم: لا كفارة على الناسي ؛ لأن الكفارة تقيصه للذنوب ، والناسي غير مذنب ولا آثم .
 واختلف الناس في المفطر بالاكل عامداً هل يكفر أم لا ؟ فمن رأى الحدود والكفارات
 لا يقاس عليهما ، أو رأى في الجماع معنى يختص به دون الاكل ، قصر الكفارة على ما ورد به الخبر ، ومن رأى إثبات القياس
 في الكفارات والحدود (٧) ، ورأى أن الأكل مساو للجماع لاشتراكهما في كونهما انتهاكاً لحرمة الشهر وتعلق المأثم (٨) بهما -
 أوجب الكفارة فيه .

قال القاضي : قوله : (هلكت) ، وقوله : (احتقرت) مما استدل به / الجمهور على

- (١) في ع : الأئمة .
- (٢) من ع .
- (٣) في ع : الحدود والكفلات .
- (٤) (٢ ، ٣) من هام!س .
- (٥) في هام!س .
- (٦) في س : الاثم .
- كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...
- إنلخ ٥٣ (هل تجد ما تعتق رقبة؟) .

قَالَ: لَا .
 قَالَ: (فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟) ثا .

قَالَ: لَا .
 قَالَ: (فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِيئًا؟) .

قَالَ: لَا .
 قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ هَ فَاتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ .

فَقَالَ : (تَصَدَّقْ بِهَذَا) .

قَالَ : أَفْقَرُ مِنَّا ؟ فَأَيَّ بَيْنَ لَابَتِيهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا .
" فَضَحِكَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ .
ثُمَّ قَالَ : (افْ! ابْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ ، .

أَنَّ ذَلِكَ فِي الْعَامِدِ لِمَجَاعَةِ دُونَ النَّاسِ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكِ (١) وَأَصْحَابِهِ ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢) ، وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَابْنُ حَبِيبٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ ، وَعَنْ عَطَاءٍ إِلَى إِيْجَابِهَا عَلَى النَّاسِ ، وَالْعَامِدُ فِي الْجَمَاعِ (٣) ، وَحُجَّتُهُمْ تَرْكُ اسْتِفْسَارِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهُ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : (وَقَعْتَ عَلَى امْرَأَتِي) فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ظَاهِرُهُ عَمُومُ الْوُقُوعِ فِي الْعَمَدِ وَالْجَهَالَةِ وَالنَّسْيَانِ ، وَحَذَرُهُ مِنَ الْمَوَازِنَةِ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ مَالِكَاً وَاللَّيْثَ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَعَطَاءَ (٤) يُلْزِمَانَهُ (٥) الْقَضَاءَ ، وَغَيْرَهُمْ (٦) لَا يُلْزِمُهُ .

وقوله : (هل تجد ما تعتق) : استدلل به الشافعي وداود وأهل الظاهر على مذهبهم

فِي أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ فِي الْجَمَاعِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا كُفَارَةٌ وَاحِدَةٌ ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حُكْمَ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْبَيَانِ ، وَلَا يَتْرَكُهُ كَمَا لَمْ يَتْرَكْ بَيَانَ شَأْنِ الْمَرْأَةِ فِي حَدِيثِ الْمُتَخَاصِمِينَ فِي الزَّانَا ، وَقَالَ : (اغْدِ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا) (٧) ، وَلِقَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْقَلِيلَةِ : (هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ) ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ مُحْفُوظَةً عِنْدَ الْأَثْبَاتِ الْحِفَازِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ يُوَافِقُهُمْ إِلَّا إِذَا كَفَرَ بِالصِّيَامِ ، فَعَلَيْهِمَا جَمِيعًا .

ومالك (٨) وأبو ثور ، وأصحاب الرأي على وجوب الكفارة على المرأة إن طأعته ، وتأول هذا الحديث : لعل المرأة مكروهة أو ناسية لصومها ، أو ممن يباح لها الفطر ذلك اليوم لعذر المرض أو السفر أو الطهور من الحيض ، وسوى الأوزاعي بين المكروهة والطائعة على مذهبه ، وقال مالك في مشهور مذهبه في المكروهة : يكفر عنها بغير الصوم ، وقال سحنون : لا شيء عليها ، وبهذا قال أبو ثور وابن المنذر ولم يختلف مذهبنا في قضاء المكروهة والنائمة ، إلا ما ذكر

(٢) (٣) (٥) (٦)

(٧) (٨)

لنظر : الاشدكار ١٠ / ١١٨ .

انظر : التمهيد ٧ / ١٧٩ ، الاستدكار ١٠ / ١١١ .

الاشدكار ١٠ / ١١١ .

للتمهيد ٧ / ١٧٨ ، الاشدكار ١٠ / ١١١ .

في س : يلزمونه .

قال الثافعي والثوري في رواية الأشجعي وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حد وأبو ثور د اسحق بن راهويه : ليس عليه شيء ، لا قضاء ولا كفارة ، بمنزلة من كل ناسيا عندهم ، وهو قول الحسن وعطاء ومجاهد د ابراهيم .

لنظر : الاشدكار ١٠ / ١١١ .

البخاري ، كلحاربيين ، بمن أمر غير الإمام بإقامة الحد ، من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ٨ / ٢١٢ .

لنظر : للتمهيد ٧ / ١٧٨ ، ١٧٩ .

٥٤ كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...

إلخ (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَفَرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

مَثَلُ رَوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

وَقَالَ : بِعَرَقٍ فِيهِ تَمَرٌ ، وَهُوَ الزَّيْثِيلُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : فَضَحِكَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ .

٨٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ فِي رَمَضَانَ ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ ذَلِكَ .
فَقَالَ : (هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً ؟) .

قَالَ لَا .
قَالَ : (وَهَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ) .

قَالَ : لَا .
قَالَ : (فَأَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) .

ابن القصار عن القاضي إسماعيل ، عن مالك : أنه لا غسل على الموطوعة نائمة ولا مكروهة ، ولا شئ عليها إلا أن تلتذ .
قال ابن القصار : فتبين من هذا أنها غير مفرطة .
قال القاضي : فظاهره [على] (١) أنه لا قضا على المكروهة إلا أن تلتذ ، ولا على النائمة ؛ لأنها كالحتملة ، وهو قول أبي ثور في النائمة والمكروهة (٢) .

واختلف في وجوب الكفارة على المكروه على الوط لغيره على هذا ، وحكى ابن القصار عن أبي حنيفة أنه لا يلزم المكروه كفارة عن نفسه ، ولا على من كره .

وقوله : (تعتق رقبة) : يحتاج به من لا يشترط فيها الأيمان لإطلاقه ذلك ، ومالك وأصحابه يقولون : لا تجزئ إلا مومنة ؛ لقوله في حديث السودا : فعلى رقبة ، ثم قال - عليه السلام - : (أعتقها فإنها مومنة) (٣) ، ولتقيده الإيمان في كفارة القتل ، فحمل المطلق في الباب على المقيد ، وقد تقدم من هذا في حديث السودا .

وقوله : (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين) : حجة لما عليه الجمهور ، وأجمع

عليه بعد أئمة الفتوى من صيام الشهرين متتابعين ، خلاف ما روى في ذلك عن ابن أبي ليلى : أنه لا يلزم فيهما التتابع .
واختلف القائلون بالكفارة في المتعمد بالفطر بغير الجماع ، فعامة أئمة الفتوى على أن ذلك كالجماع .
الصيام في ذلك شهران متتابعان ، وفيه اختلاف كثير .

[وقيل غير هذا ، وعن علي وأبي هريرة وابن مسعود - رضى الله عنهم - : لا يجزئه صيام الدهر وإن صامه ، وعن بعض التابعين]

(٤) ، فعن ابن المسيب (٥) : شهر واحد ليوا ! أو

(١) من س .

(٢) في س : المستكره .

(٣) مسلم ، كالمساجد ومواضع الصلاة ، بتحريم الكلام في الصلاة (٥٣٧ / ٣٣) ، أبو داود ، كالصلاة ، تسميت العاطس في الصلاة ٢١٣ / ١ .

(٤) سقط من س .

(٥) التمهيد ٧ / ١٧٠ ، ١٧١ .

كتاب الصيام / باب تغلحظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...

النج
٥٥

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَأَعْرَضَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٨٤ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ

أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً ، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ صَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٨٥ - (١١١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّانَجِيرِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : احْتَرَقْتُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَمْ ؟

قَالَ : وَطِئْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ نَهَازًا .

قَالَ : (تَصَدَّقْ ، تَصَدَّقْ) .

قَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ !

فَأَمَرَهُ ، يَجْلِسُ ، فَبَجَّاهُ عِرْقَانِ فِيهِمَا طَعَامٌ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، يَتَدَقَّقُ بِهِ .

أَيَّامٌ ، كَأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَضَاءُ الشَّهْرِ مُتَتَابِعًا لِفَطْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ الْأَيَّامِ ، عَنْ رِبْعَةَ (١) : اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا ، وَيَقُولُ : فَضْلُ رَمَضَانَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ، فَنَ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْهُ كَانَ عَلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : يَوْمٌ وَاحِدٌ لِلْقَضَاءِ .

وَقَوْلُهُ : (تَطْعَمُ سِتِينَ مَسْكِينًا) : حُجَّةُ لِعَامَةِ الْفَقْهَاءِ فِي أَنَّهَا الْعِدَدُ الْوَاجِبُ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، خِلَافًا لِمَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ : أَنَّهُ يَطْعَمُ أَرْبَعِينَ مَسْكِينًا عَشْرِينَ صَاعَةً .

وَقَوْلُهُ : (فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِسَ) : قِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْتَظَارَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَا يَأْتِيهِ كَمَا كَانَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (٢) رَجُلًا لَهُ فَضْلُ اللَّهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْتَظَارَ وَحْيٍ فِي أَمْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : فَأَتَى بِعِرْقٍ تَمْرٍ فَقَالَ : (تَصَدَّقْ بِهَذَا) : حُجَّةُ لِعَامَةِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مَدٌّ ؟ لِكُلِّ مَسْكِينٍ ؛ لِأَنَّ الْعِرْقَ تَقْدِيرُهُ عِنْدَهُمْ : خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا ، وَهُوَ مُفْسَرٌ فِي الْحَدِيثِ ، فَتَأْتِي قِسْمَتُهُ عَلَى سِتِينَ ، الَّذِينَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِإِطْعَامِهِمْ مِثْلَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ ، وَهَذَا كَالنَّصِّ ،

(١) ١ / تَمْهِيدُ ٧ / ١٧٢ .

(٢) فِي س : أَنَّهُ كَانَ .

١٨١ / ب

٥٦ كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم .

لِجَمَاعٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ...

إِنْلَحْ ٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ

يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، يَقُولُ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ

خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ فِي أَنَّهُ لَا تَحْزَى أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ (١) .

وَالْعِرْقُ ، بَفَتْحِ الرَّاءِ كَمَا فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ ، [هُوَ] (٢) الزَّنْبِيلُ هَذَا بِكَسْرِ الزَّاي ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ : (الرُّبُّبُ!) [هَذَا] (٣) بَفَتْحِ الزَّاي ، وَهُمَا صَحِيحَانِ وَهُوَ الْقُفَّةُ وَالْمَكْلُ ، وَاسْمُ زَنْبِيلًا ؛ ضَمْلُ الزَّيْلِ فِيهِ ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ .

وَاسْمُ عِرْقًا ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ عَرَقِيمَا ، وَهُوَ الظَّفِيرَةُ الْوَاسِعَةُ فَأُذًى) الْخُوصُ ، تُخَاطُ وَتُجْمَعُ حَتَّى تُصِيرَ زَنْبِيلًا ، وَمِنْ سَمَاءِ عَرَقَةٍ فَلَأَنَّهُ مِنْهَا ، وَيَجْمَعُ أَيْضًا عِرْقَاتٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ كَثِيرٌ مِنْ شَيْوَخِنَا وَغَيْرِهِمْ : (عِرْقٌ) بِالْأَسْكَانِ ، وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ بِفَتْحِهِمَا .

وَفِي قَوْلِهِ : (تَصَدَّقْ بِهَذَا) : دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَكْفِيرِ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : (قَالَ ٥١) : أَفْقَرُ مِنْهَا) : كَذَا رَوَيْنَاهُ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ أَتَجِدُ فَقَرَاءَ وَتُعْطَى أَفْقَرُ ، وَقَدْ يَصِحُّ رَفْعُهُ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ أَجْدُ أَفْقَرُ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ أَفْقَرُ مِنْهَا ، وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا : (أَجْدُ أَحْوَجُ مِنْهَا) (٦) ، وَكَأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي : [أَغْيَرْنَا] (٧)) ضَبْطُنَاهُ كَذَلِكَ بِالضَّمِّ ، وَيَصِحُّ بِالْفَتْحِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وقوله : [(ما) (٨) بين لابتها) : اللابة : الحرة وهى أرض ذات حجارة سود بين جبلين ، / أراد جانبي المدينة .
 وقوله : (وضحك النبي (صلى الله عليه وسلم)) تعجباً من حاله ومقاطع كلامه ، وإضافته أولاً ، ثم طلبه ذلك لنفسه ، وقد تكون من رحمة الله وتوسعته عليه وإطعامه له هذا الطعام ، وإحلاله له بعد أن كلف إخراج .
 وقوله : (اذهب فأطعمه أهلك) : قال الزهري : هذا خاص لهذا الرجل وحده ، يعنى أنه يجزئه أن يأكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لفقره فيومها له النبي - عليه السلام - وقد روى : (كله وأطعمه أهلك) ، وقيل : هو منسوخ ، وقيل : يحتمل أنه أعطاه إياه لكفارته ، وأنه يجزئه عمن لا يلزمه نفقته من أهله ، وقيل : بل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له إعطاء الكفارة عن نفسه لهم ، وقيل : بل لما ملكها إياه النبي - عليه

(١) ١ تمهيد ٧ / ١٧٤ ، ١ لا صتدكار ١٠ / ١٠٥ .

(٢) من هامث اس .

(٤١) فه س : من .

(لا) النسائي في للسق الكبرى ٢ / ٢١٣ .

(٧) صاقطة من س .

(٣) من س .

(٥) في س : فقال .

(٨١) من س .

كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...

إلخ ٥٧ أخبره ؛ أن عثاد بن كئد الله بن الزبير حدثه ؛ أنه سمع عائشة - رضى الله عنها - تقول : أتى رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكر الحديث .

وليس في أول الحديث : (تصدق ، تصدق) ، ولا قوله : نهراً .

السلام - وهو محتاج جاز له أكلها وأهله لحاجته ، وقيل : يحتمل أنه لما كان لغيره أن يكفر عنه كان لغيره أن يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة .

وقد ترجم البخاري عليه : إذا أطعم المجمع أهله في رمضان من الكفارة وهم محابج (١) .

قال غيره : وهذا سأل إذا عجز عن نفقتهم إذ لا يلزمه لهم نفقة فكانوا لغيرهم .

قال بعضهم أيضاً : ولأن في كله منها إذا كان محتاجاً إحياءاً رقيقه فجاز له ، وفيما قاله نظر .

وقيل : بل أطعمه إياه لفقره ، وأبقى الكفارة عليه متى أيسر ، وهذا تحقيق مذهب كافة أئمة العلماء ، وذهب الأوزاعي وأحمد إلى أن حكم من لم يجد الكفارة ، فمن لزمته من سائر الناس سقوطها عنه مثل هذا الرجل (٢) .

وقوله : (هل تستطيع كذا) ، قال الإمام : هكذا جاء على الترتيب ، فذهب بعض الفقهاء إلى الأخذ بظاهر هذا ، ورأوا أن استفهامه على هذا الترتيب يوجب ترتيب الإيجاب في الكفارة على حسب ما وقع في السؤال ، ويكون ذلك كالکفاوة في الظهار ، وذهب بعضهم إلى التخيير لما ذكر بعد هذا في طريق آخر قال : أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق ، أو يصوم أو يطعم ، ولفظة (أو) تقتضي التخيير .

قال القاضي : ليس في قوله : (هل تستطيع ؟) دليل على الترتيب كما ظهر للمخالف ، ولا هو ظاهر في ذلك ، ولا نص ، وهذه الصورة في السؤال تصح في الترتيب وغير الترتيب ، دأبنا يقتضى ظاهر اللفظ البداية بالأولى ، وهو محتمل التخيير وبهذا نقول وبالترتيب في كفارة رمضان كترتيب الظهار .

قال الشافعي والكوفيون (٣) : وبذلك قال ابن حبيب من أصحابنا ، وفصب مالك وأصحابه إلى التخيير في ذلك ، إلا أنه استحباب الإطعام (٤) ، وعلى هذا تتأول قوله في المدونة خلاف من ذهب إلى غير هذا في تأويله ، وهو المنصوص له في غيرها ، واستحباب

البداية بالإطعام لذكر الله له في القرآن ، وإن كان نسخ رخصة للقادر ، ففضله بالذكر والتعيين له غير متسوخ لا اختيار الله له في حكمه ، وكذلك يقا حكمه للمفطر في قضائه ، وفي العاجز ، وذو العذر ، على ما سنذكره بعد هذا ، ولشمول نفعه في المساكن ، ولأن

(١١) البخاري ، كالصيام ٤ بالجماع في رمضان ، هل يطعم عائلته من الكفلة بهذا كانوا محابج ٣ / ٤٢ .

(٢١) ١ لا صمتدكار* (٣١٠١٠٦ / ١) ١ لا ستدكار ١٠ / ما .
(٤) ١ لا صمتدكار ١٠ / ٩٧ .

٥٨
كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...
إنلح

٨٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَهُ صَمِصٌ ، لَهُ ، صٌ ، ، ابْنُ الزَّيْبِرِ
حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَقُولُ : أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي
لَهُ مَدْخَلًا فِي كَفَّارَةِ رَمَضَانَ لِلرَّضْعِ وَالْحَامِلِ وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَفْرُطِ فِي قَضَائِهِ ، وَلَأنَّهُ مُطَابِقٌ لِمَعْنَى الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا تَرْتِيبَ ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ [تَرْتِيبَ ذَلِكَ] (١) بِحَسَبِ
الْأَوْقَاتِ وَالشَّدَائِدِ ، فَيَكُونُ الْإِطْعَامُ هُنَا (٢) أَفْضَلَ .

وقوله في رواية مالك في هذا الحديث : (أن رجلاً أفطر في رمضان) (٣) به يحتج مالك وأصحابه لعموم قوله : (أفطر) أن المفطر بأكل
أو جماع أو شرب هذا حكمه ، وهو قول جماعة العلماء .
قال الإمام : يتعلق به من يساوي بن الأكل والجماع [في الكفارة] (٤) ، ودعوى العموم في مثل هذا ضعيف عند أهل الأصول .
قال القاضي : وذهب أبو المصعب من أصحابنا إلى أن الكفارة بالعق والصيام إنما هي
في الجماع ، وأما المفطر بالاكل والشرب فليس عليه غير الإطعام ، وذهب الشافعي وأحمد وجماعة من السلف أن الكفارة إنما هي
على الجماع وحده ، وعلى المنتهك بغيره القضاء فقط (٥) .
وذهب الحسن وعطاء على أن المكفر إن لم يجد رقبة أهدى بدنة إلى مكة .

قال عطاء :
أوبقرة (٦) ، وقد ذكرت البدنة في حديث المفطر في رمضان بعد الرقبة من رواية عطاء عن
(٣) (٥) (٧) (٨)

في س : بترتيبه .

(٢) في س : هنالك .

الموطأ ٢٩٦ / ١ رقم ٢٠٢ .

(٤) سقط من س .

انظر : الحاوي ٣ / ٤٢٤ .

(٦) ١ لا ستدكار ١٠ / ١٠١ ، ١٠٢ .

الموطأ ٢ / ٢٩٧ رقم (٢٩) .

وروى عن أيوب ، عن القمم بن عاصم ؟ أنه قال لسعيد بن المسيب : إن عطاء الخراساني يحدث عنك في الرجل الذي وقع على أهله
في رمضان أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أمره بعق رقبة ، قال : لا أجد .

فقال : (انحر جزوا) ، فقال : لا أجد ، فتصدق بعشرين صاعاً من تمر ، فقال سعيد : كذب الخراساني ، إنما بلغني أن النبي (صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال له : (تصدق) فتصدق .

قال أبو عمر : قد ذكرنا هذا الحديث في التمهيد اضطرب فيه على القلم بن عاصم ولا يخرج بمثله عطاء الخراساني بفضلته وشهرته في العلم
والخير ، أكثر من شهرة للقمم بن عاصم ، وإن كان البخاري ذكر عطاء لفرلساني بهذا الخبر في كتاب الضعفاء له ، ولم يتابعه أحد على
ذلك ، وعطاء مشهور الفضل ، وأما ذكر البدنة في هذا الخبر فلا أعلمه روى عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مسنداً إلا من رواية ليث
عن مجاهد وعطاء جميعاً عن أبي هريرة ، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤٧٤ / ٤) عن ابن شريك عن أبيه عن ليث عن عطاء .
ثم قال في التمهيد : خبر عطاء باطل .

انظر: التمهيد ٩ / ٢١ ، ١٠ ، والاستذكار ١٠ / ١١٢ - ١١٤ .
كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...
إنخ ٥٩ المسجد في رمضان ، فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، احْتَرَقْتُ ، احْتَرَقْتُ .
فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا شَأْنُكَ ؟) .
فَقَالَ : أَصَبْتُ أَهْلِي .

قَالَ : (تَصَدَّقْ لِمَا فَقَالَ : وَاللَّهِ ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَالِي شَيْءٌ ! ،
سعيد بن المسيب ، ذكره مالك في الموطأ (٧) ، وقد أنكر سعيد على عطاء روايته عنه (البدنة ، (٨) ، ولم يذكر مسلم في هذا الباب
قضاء ذلك اليوم عليه ، وبه احتج من لم يره .

وقد اختلف من قال بالكفارة في الجماع وغيره أو في الجماع فقط ، هل يلزم مع الكفارة القضاء ؟ فمالك يُوجب عليه القضاء مع
الكفارة ، وهو قول الشعبي ، والزارى ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، وأحمد ، واسحق .
وقال الأوزاعي : إن كفر بالصوم أجزاء الشهران ، وإن كفر بغيره صام يوماً للقضاء .
واختلف فيه قول الشافعي ، وقد جاء فيه من رواية عمرو بن شعيب : (وأمره أن يقضى يوماً مكانه ، (١) ، ومثله في حديث ابن
المسيب في الموطأ (٢) .

واختلفوا فيمن أفطره بغير جماع ناسيا ، فمالك يرى عليه القضاء في مشهور مذهبه ،
وهو قول جميع أصحابه ، وقول ربيعة ، وذهب كافة الفمهاء إلى أنه لا شيء عليه ، وأن الله أطعمه وسقاه على ما جاء في حديث أبي
هريرة (٣) .

وقال الداودي : لعل مالكا لم يبلغه الحديث ، أو تأول ذلك في رفع الإثم عنه ، وقال غيره : بل لإثبات عذره ، وسقوط الكفارة
عنه ، وزيادة من زاد فيه : (ولا قضاء عليه ، أكثر أسانيدنا ضعيفة ، وقد صحح الدارقطني بعضها (٤) ، وفي حديث الأعرابي : ال
من جاء مُستفتيا فيما فيه الاجتهاد / دون الحدود المحدودة أنه لا يلزمه تعزير ولا عقوبة ، كما لم يعاقب النبي (صلى الله عليه وسلم) [
الأعرابي] (٥) على هتك حرمة الشهر ، لأن في مجيئه واستفتائه ظهور توبته واقلاعه ؛ ولأنه لو عوقب كل من جاء مجيئه لم يستفت
أحد غالبا عن نازلته مخافة العقوبة بخلاف ما فيه حد محدود ، وقامت على

(١) أحمد في المسند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
بلفظ : وأمره أن يصوم يوماً مكانه ٢٠٨ / ٢ ، وقال الهيثمي في الجمع : (وفيه المحاج بن أرطاة وفيه كلام) ٣ / ملا ١ ، وفي
الاستذكار : وأمره أن يقضى يوماً مكانه ١٠ / ٩٩ .

(٢) الموطأ ٢٩٧ / ١ رقم لا ٢) ، وكذا ابن ماجه ٥٣٤ / ١ عن أبي هريرة ، البيهقي في السق الكبرى ٤ / ٢٢٦ .
(٣) سيأتي بعد إن شاء الله ، بكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر .

(٤) منها ما أخرجه الدارقطني في السق عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا أكل الصائم ناسيا أو
سرب ناسيا ، فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه) ، وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات ، وأخرج
- أيضاً - عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة) ،
ثم قال : تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة .

انظر : للسق ١٧٨ / ٢ .
وروى الحاكم هذا الأثر في مستدركه وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

كالصوم ١ / ٤٣٠ ولقد أخرج الدارقطني سبعة أحاديث في الباب ما يدل على هذا وإن كانت كلها ضعيفة ولكن ضعفها ليس
بالكبير .
السنن ١٧٩ / ٢ .
(٥) من س .

١٨٢ / أ
كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ...

إلخ

وَمَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ .

قَالَ : (اجْلِسْ) ، فَجَلَسَ ، فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى فَلَكَ أَقْبَلَ رَجُلٌ يَسُوقُ حِمَارًا ، عَلَيْهِ طَعَامٌ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا نَحَرْتُ أَنْفَا ؟) ، فَقَامَ الرَّجُلُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (تَصَدَّقْ بِهِنَّ) فَقَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَغَيَّرْنَا ؟ فَوَاللَّهِ ، إِنَّا لَجِيَاعٌ ، مَا لَنَا شَيْءٌ ! .

قَالَ :

(فَكُلُوا) .

الاعتراف به بينة ، فإن التوبة لا تسقطه إلا حد الحراة إذا تاب منها قبل القدرة عليه .

١٤٠١٤ (15) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فاكثر

وذكر مسلم في الباب حديث مالك ، وقال فيه : (فأمره النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يعتق رقبة)

ثم ذكر : بمثل حديث ابن عيينة تعقب بعض المتعقبين على مسلم هذا ، وقال : ليس حديث مالك بمعنى حديث ابن عيينة ، حديث

مالك ب (أو) على التخيير وذكر الفطر ، وحديث ابن عيينة على الترتيب ، فهل تحدد تعيين الجماع ؟ ومسلم أعلى قدرا وأشرح صدرا

من أن يذهب [عليه] (١) هذا ، فإن حديث مالك ، ! (ن كان أشهر ، روايته ما ذكر من التخيير لم يختلف في ذلك عنه رواية الموطأ

، فقد رواه عن مالك بعض أصحابه ، منهم الوليد بن مسلم ، وإبراهيم بن طهمان (٢) ، وغيرهما ، كرواية ابن عيينة المتقدمة ، ومن

وافقه من رواية ابن شهاب ، فلعل عيسى بن إسحق الذي رواه عنه مسلم وهو الطباع ، ممن رواه كذا عن مالك أيضا ، فلا يبقى على

مسلم علة ، وقد ذكر مسلم بعد من وافق مالكا على ما روى عنه في الموطأ من أصحاب ابن شهاب .

(١) في س : مثل .

(٢) إبراهيم بن طهمان بن ضعبة الخراساني ، ولد ببهرة ، وسكن نيسابور ، ثم سكن مكة إلى أن مات .

قال ابن المبارك : صحيح الحديث ، وقال ابن معين والعجلي : لا بأس به ، وقال أحمد وأبو حاتم وأبو داود : ثقة ، وزار ثبو حاتم :

صدوق حسن الحديث .

مات سنة ثلاث وستين ومائة .

للهذيب ١ / ٢٩ - ١٣١ .

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...

إلخ

٦١

(١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر

في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فاكثر

وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم

ولمن يشق عليه أن يفطر

لم - (١١١٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُجْجٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ

أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَلِيدَ ، ثُمَّ أَفْطَرَ .

وَكَانَ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَتَّبِعُونَ الْأَحْدَثَ فَلَا أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ .

(٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

وقوله : (إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر) ، [وفيه] (١) قال ابن شهاب : وكانوا يتبعون الأحداث فالأحدث من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٢) ويروونه النسخ المحكم بين في حديث ابن رافع أنه من كلام ابن شهاب وفسر فيه ما أبهمه ابن عيينة من قوله : لا أدري من قول من هو ؟) ، ولذلك أدخل مسلم هذا الطريق المفسر بعد حديث ابن عيينة تفسير المبهمة ، وهو دليل إحسانه في التأليف .

قال الإمام أبو عبد الله : مجمل قول ابن شهاب على النسخ في غير هذا الموضع ، وإنما أراد أن الأواخر من أفعاله - عليه السلام - تنسخ الأوائل إذا كان تمن لا يتمكن فيه البناء ، إلا أن يقول قائل : إنه من ابن شهاب ميل [إلى القول] (٣) بأن القوم لا ينعقد في السفر فيكون كذهب بعض أهل (٤) الظاهر ، وهو غير معروف عنه . (١) في ع : وفي طريق آخر من هذا الحديث .

(٢) قال ثبو عمر : قوله : (وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله) يقولون : إنه من كلام ابن شهاب ١٠ لاستدراك ١٠ / مللا .

(٣) سقط من الأصل ، وما أثبت من غ ، س .

(٤) في ع : أصحاب .

٦٢
كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...

إِنْخ
قَالَ يَحْيَى : قَالِي سُفْيَانُ : لَا أَدْرِي مَنْ قَوْلٍ مَنْ هُوَ ؟ يَعْنِي : وَكَانَ يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَ الْفِطْرُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ ٢ : فَصَحَّحَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَكَّةَ لثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ ، مِنْ رَمَضَانَ .

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَحْدَثَ فَالْأَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ ، وَيَرَوْنَهُ النَّاسِخَ الْمُحْكَمَ .

٦٣
(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ :

سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ ! ، فَشَرِبَهُ نَهَازًا لِيَرَاهُ النَّاسُ ، ثُمَّ أَفْطَرَ حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَفْطَرَ ، فَنَزَلَ صَامٌ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ .

٨٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : لَا تَعْبَ عَلَى مَنْ صَامَ وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ ، قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فِي السَّفَرِ ، وَأَفْطَرَ .

٩٠ - (١١١٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرْلَ الْغَمِيمِ ، فَصَامَ النَّاسُ ، ثُمَّ دَعَا وَقَوْلُهُ : (فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرْلَ الْغَمِيمِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ شَرِبَ ، فَقِيلَ لَكَ الْغَمِيمُ)

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...

إِنْخ ٦٣ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ .
فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنْ بَعَفَ النَّاسُ قَصَامَ .
فَقَالَ : (أَوْلَيْكَ الْعَصَا ، أَوْلَيْكَ الْعَصَا) .

له بعد ذلك : إِنْ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ صَامَ ، فَقَالَ : (أَوْلَيْكَ الْعَصَا) [أَوْلَيْكَ الْعَصَا] (١) ١ : جَلَّ الْفُقَهَاءُ أَنْ مِنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فِي الْحَضَرِ ثُمَّ لَكَافِرٌ أَنَّهُ لَا يَفْطِرُ فِي يَوْمِهِ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى ذَلِكَ لَهُ ، وَكَانَ هَذَا فِرْعَ بَيْنَ أَصْلَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ مِنْ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَرَضٌ فَإِنَّهُ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ .

والثَّانِي : [أَنْ] (٢) مِنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فِي السَّفِينَةِ حَضَرِيَّةً ، ثُمَّ انْبَعَثَتْ بِهِ السَّفِينَةُ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ مَتَوَجِّهًا إِلَى السَّفَرِ ، أَنَّهُ يَتِمُّ صَلَاتُهُ حَكَرًا ، فَيَرِدُ الْمَخَالَفَ الْفِطْرَ إِذَا حَدَثَ السَّفَرُ إِلَى الْفِطْرِ إِذَا حَدَثَ الْمَرَضُ ، وَيَرِدُ الْآخَرُونَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ .
وَالْفَرْقُ عِنْدَنَا بَيْنَ طَرَوِ الْمَرَضِ [عَلَى الصَّائِمِ وَطَرَوِ السَّفَرِ : أَنْ طَرَوِ السَّفَرُ أَمْرٌ مَكْتَسَبٌ ، نَفْطُوبُ بِهِ بِحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمَرَضُ] (٣) أَمْرٌ غَالِبٌ ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا مَرَضًا لَا يُمْكِنُ مَعَهُ الصَّوْمُ عَلَى حَالٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (أَوْلَيْكَ الْعَصَا) : فَلَا يَكُونُ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ : إِنْ الصَّوْمُ لَا يَنْعَقِدُ فِي السَّفَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ [أَنْ يَرِيدَ] (٤) أَنْ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ حَتَّى صَارُوا مِنْهُمْ عَنْهُ ، فَعَصَوْا لِذَلِكَ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ أَنَّهُ [قَالَ] (٥) فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ : (إِنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنْ النَّاسُ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ) عَلَى أَنْ مِنْ يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الْفِطْرِ بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا ، إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ إِذَا سَلِمَ لَهُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - افْتَتَحَ النَّهَارَ بِالصَّيَامِ ثُمَّ أَفْطَرَ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هُنَا : (صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ) : أَيْ ابْتَدَأَ النَّهَارَ بِالْفِطْرِ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَمْ يَنْعَقِدْ صَوْمًا ثُمَّ حَلَّه .

قَالَ الْقَاضِي : قِيلَ : إِنَّمَا أَفْطَرَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِمَعْنَيْنِ ؟ لِيَتَّقَى النَّاسُ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، وَلِيَتَأَسَّى بِهِ فِي الْإِفْطَارِ غَيْرِهِ .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِفَهُمُ بِالْعَصِيَانِ لِأَمْرِهِ لَهُمْ بِالْفِطْرِ فَلَمْ يَفْطَرُوا ، حَتَّى عَزَّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ هَذَا وَأَفْطَرُوا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله لهم : إِنْ دَانَكُمْ مُصِيبٌ عَدُوُّكُمْ ، وَأَنْ الْفِطْرَ أَقْوَى لَكُمْ) : قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَى أَوْامِرَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَأَفْعَالَهُ عَلَى الْوَجُوبِ لِتَعْصِيَتِهِمْ بِتَرْكِهَا .

(١) سَقَطَ مِنْ أَجْمَالٍ ، وَمَا أُثْبِتَ مِنَ الصَّحِيحَةِ ، ع .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ س ، ع .

(٣) فِي هَامِثِي ع .

(٤) فِي هَامِثِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي س : كَانَ ، وَمَا أُثْبِتَ مِنَ الْأَصْلِ ، ع .

٦٤
كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ...
إِنْخ

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنْ

١٨٢ / ب

وقوله : (خَرَجْنَا عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ) وَذَكَرَ الْفِطْرَ كَمَا تَقْدُمُ : حُجَّةُ الْجَمَاعَةِ أُمَّةُ الْفَتَوَى وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَ لِلْمَسَافِرِ رَخِصَةً ، كَانَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ ، [خَرَجَ] (١) قَبْلَ دُخُولِ الشَّهْرِ أَوْ بَعْدَ دُخُولِهِ ، خِلَافًا لِمَنْ وَرَدَ عَنْهُ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ مِنْ أَهْلِ عَلَيْهِ رَمَضَانَ

في الحضر فقد لزمه صومه لقوله تعالى : { فَن شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَمُمْهُ } (٢) ، والكافة على خلافه .
 وقوله : " حتى بلغ الكديد) وفي الآخر : (حتى بلغ عُسْفَان) : [الكديد : عي جارية] عليها نخل [(٣) على اثنين وأربعين من مكة ، وعُسْفَان] (٤) : قرية جامعة بها منبر على مشة وثلاثين [ميلاً] (٥) من مكة ، والكديد ما بينها وبين قُديد (٦) .
 وذكر في الحديث الآخر : (حتى بلغ كُلا الغميم ، [والغميم] (٧) : بفتح الغين ، واد أمام عسفان بثمانية أميال ، يضاف إليه هذا الكُهل ، وهو جبل أسود متصل به ، والكهل .
 كل أنف صال (٨) من جبل أو حرة ، وهذا كله في سفر واحد ! في غزاه الفتح ، سميت هذا الموضع في هذا الأحاديث لتقاربها ، وإن كانت عسفان متباعدة شيئاً عن هذه الموضع ، فكلها مضافة إليها ومن عملها فاشتمل عليها اسمها ، وقد يكون الجمع بين هذين أنه كُلم بعسفان بحال الناس ومشقة ذلك عليهم ، وكان فطرهم بالكديد .
 ويعضده / ما جاء في حديث الموطأ : فقيل : يا رسول الله ، [إن] (٩) أناسا صاموا حيئ صمت ، فلما كان بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس (١٠) ونحو منه حديث أبي سعيد الذي ذكره مسلم بعد هذا في غزوة الفتح نفسها .
 وقوله : فنزلنا منزلاً فقال - عليه السلام - : (إنكم دنوتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم) فكانت رخصة فننا من صام ، ومنا من أفطر ، ثم نزلنا منزلاً آخر فقال : (إنكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم ، فأفطروا) وكانت عزيمة ، فهذا يفسر هذه الأحاديث الآخر ، وأن قوله : (كان [في] (١١) موضع عزمه) ، وفطره بنفسه في آخر أبعد منه ، وأن توقفهم كان ليأخذوا بالأفضل ، فخصهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد على الفطر ، فاقتدوا به لما رأوه حافظ عليه حتى قيل له : إن الناس إنما ينظرون إلى ما فعلت ، فنزل إلى حالهم ، وأفطر رفقا بهم ، ومواصاة لهم { وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا } (١٢) ، وقد يحتج بفطر النبي - عليه

(١) من س .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) من س .

(٤) من هامش الأصل .

(٥) سائطة من س .

لى) والقُدَيْد : تصغير القد نو القد او القدد ، وهو اسم موضع قرب مكة ، وقيل : ينسب إلى قديد بن حزام ابن هام من اهل الرقم بادية بالحجاز .

انظر : معجم البلدان ٤ / ٣١٤ .

(٧) من س .

(٨) في س : مال .

(٩) من س .

(١٠) الموطأ ١ / ٢٩٤ (٢٢) .

(١١) من س .

(١٢) آية حزاب : ٤٣ .

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...

إنلخ ٦٥ جعفر ، بهذا الإسناد .

وَزَادَ : فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ .

السلام - مطرف من أصحابنا ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث ، وهو أحد قولي الشافعي في جواز الفطر لمن بيت الصوم في السفر في رمضان ، خلافا للجمهور في أن ذلك لأباح [له] (١) ، وهو يحتمل أن يكون قد بيت الفطر ، وهو تأويل كثير من العلماء ، وظاهره غير ذلك ، وأنه ابتداء الفطر حينئذ ، وقد يحتمل أنه للضرورة اللاحقة به وبهم ، والمشقة التي نالتهم كما جاء في الحديث ، وأنه لا يفطرون حتى يفطر اقتداء به ، كما جاء في الحديث : (وانما ينظرون فيما فعلت فأفطر ليفطروا) كما حلق في الحديثية أو فعل هو

وهم ذلك لضرورة التقوى على عدوهم ، كما جاء في الحديث أيضا منصوبا ، فلا يكون هذا بحكم الاختيار ، وقال المهلب في قوله : (فأفطروا) يحتمل أن يكون في يومهم بعد تبييتهم الصوم ، ويحتمل أن يكون فيما يأتي ، وشمتهلون بعد يومهم ، ويبيتون فطره . ثم اختلف المانعون للفطر بعد عقد الصوم فيه ، هل عليه كفارة أو لا ؟ وعن مالك وأصحابنا في ذلك قولان بسقوط الكفارة ، قال [جميع] (٢) جمهور أصحابنا وكافة أئمة الفتاوى وعلماء الأمصار ، وفرق ابن الماجشون في فطره فأوجب الكفارة إن كان بجماع ، وأسقطها بغيره ، وهو أحد قولي الشافعي على أصله في أنه لا يكفر إلا بالجماع (٣) .

وكذلك اختلفوا في يوم خروجه ، فذهب مالك ، والآن وزاعي ، والشافعي وأصحاب الرأي وجمهور العلماء [إلى] (٤) أنه لا يفطر إذا خرج صائما ، ولأ يوم خروجه ، وقد لزمه الصوم (٥) ، وذهب بعض السلف ، وأحمد داسحق ، والمزني إلى جواز ذلك (٦) [له] (٧) .

وقال الحسن : له الفطر في بيته إذا أراد السفر في يومه (٨) ، واختلف المذهب في وجوب الكفارة عليه عندنا في هذين الوجهين إن هو أفطر قبل خروجه أو أفطر بعده ، واختلف في السفر الذي [يباح فيه الفطر ، فجمهور الفقهاء والسلف قبلهم على أنه في السفر الذي] (٩) يقصر فيه الصلاة ، على ما تقدم من اختلاف مقداره في كتاب الصلاة (١٠) ، وذهب داود وأهل الظاهر أنه يقصر (١١) في كل سفر دان قرب ، وروى مثله عن بعض الصحابة .

(٣) (٩)

من س .

(٢) ساقطة من س .

انظر : لطاوى ٣ / ٤٢٤ .

(٤) من س .

انظر : الاستذكار ١٠ / ٨٦ .

وهو قول داود والعبي .

انظر : الاستذكار ١٠ / مه .

(٧) ساقطة من س .

عبد الرزاق في مصنفه ٤ / ٢٧٠ .

في هامش! الأصل .

(راجع : كتاب صلاة ل!سافرين وقصرها .

(هذه الكلمة في هامش! الأصل وقيد قبلها : يفطر ، وأشار السهم عليها وليس مضروبا عليها .

٦٦ كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...

إلخ ٩٢ - (١١١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَو بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَفَرٍ ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ .

فَقَالَ : (مَا لَهُ ؟) قَالُوا : رَجُلٌ ! ائِم .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ا لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ نَصُومُوا فِي السَّفَرِ) .

قال الإمام : اختلف الناس في صوم رمضان في السفر ، فذهب بعض أهل الظاهر أن الصوم لا ينعقد فيه ، وأن من صام فيه قضى ، أخذاً منه بظاهر الآية وبهذا الحديث وجمهور العلماء على خلافه .

وقد اختلفوا [هل] (١) الصوم أفضل أم الفطر أم هما سواء ؟ فقليل : الصوم أفضل لما

ورد في ذلك من صومه - عليه السلام - هو وعبد الله بن رواحة (٢) ، ولغير ذلك من الأحاديث (٣) ، ولقوله تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } الآية (٤) ، فعم ، وقيل : الفطر أفضل لقوله - عليه السلام - : ا ليس من البر أن تصوموا في السفر) ، ولقوله -

عليه السلام - : (هي رخصة من الله ، فمن شاء أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) .
فقد جعل الفطر حسناً ، والصوم لا جناح فيه ، فهذه إشارة إلى تفضيل الفطر على الصوم ، وقيل : بل الصوم والفطر سواء لقوله
للذي سأله [عن الصيام في السفر] (٥) : (إن شئت فصم ، ! إن شئت فأفطر) .

قال القاضي : وقوله : ا ليس البر أن تصوموا في السفر) : كذا رواية مسلم فيه ، وقد

جاء أيضا من رواية البخارى وغيره : ا ليس من البر (٦) ، وكلاهما بمعنى واحد كما يقول :
(١) من س .

(٢) أخرجه ائو داود في سننه عن أبي الدرداء قال : (خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بعض غزواته في حر شديد حتى إن أحدنا ليمض يده على رأسه ، أو كفه على رأسه من شدة الحر ، ما فينا صالم الا رسول الله وعبد الله بن رواحة) ١ / ٥٦٢ .

(٣) مثل حديث ابن أبي أوفى الذي في البخارى ، ولذا ترجم البخارى بقوله : بالصوم في السفر والإفطار صم ٤٣ .

(٤) البقرة : ١٨٤ .

(٥) من ع .

(اللا) البخارى ، كالصوم ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لمن ظلل عليه واشتد الحر : ا ليس من البر الصوم في دلسفر) ٣ / ٤٤ ، وكذا ابو داود ، كالصيام ، باختيار الفطر ١ / ٥٦١ ، الترمذى ، كالصوم ، بما جا فى كراهية للصوم فى السفر معلقا تحت رقم (٧١٠) ٣ / ٨١ ، الشائى فى اللبى ، كالصيام ، بما يكره

من الصيام في السفر ١٤٦ / ٤ ، ابن ماجه ، كالصيام ، بما جاء في الإفطار في السفر ٥٣٢ / ١ ، أحمد ٣ / ٣١٩ ، الدارمي في كالصوم ، بالصوم في السفر ١ / ٣٤٠ .

کتاب الصیام / باب جواز الصوم والفطر فی شهر رمضان ...

إِلخ ٦٧ (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلًا .

بمثله •

(...) وحدثناه احمد بن عثمان التوفلي ، حدثنا ابو داود ، حدثنا شعبة ، بهذا الإسنادِ ، نحوه وزاد : قَالَ شُعْبَةُ : وَكَانَ يَبْلَغُنِي عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَزِيأُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ : (عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ) .

قَالَ : فَلَمَّا

ما جاءني أحد ، وما جاءني من أحد ، و(من) هنا عند بعض لكل العربية زائدة ، وأبى ذلك سيويوه ، ورأى أن " من ! في قوله : ما جاءني من أحد ، تأكيد للاستغراق وعموم النفي ، [أو يحتمل بقوله] (١) : ما جاءني أحد ، أى واحد ، وأنه جاءه كثر ، فإذا قال من : من أحد لم يقع احتمال ، هذا معنى كلامه .

قال الإمام [أبو عبد الله] (٢) : أما احتجاج المخالف [بهذا] (٣) على أن الصوم لا يجزئ [في السفر] (٤) فإننا نقول : إنه عموم خرج على سبب ، فإن قلنا بقصره على سببه - كما ذهب إليه بعض الأصوليين - لم يكن فيه حجة ، دان لم يقل بذلك ، قلنا : يحتمل أن يكون المراد به [إن] (٥) كان على مثل حال ذلك الرجل ، وبلغ به الصوم إلى مثل ذلك المبلغ ، ويُحتمل على ذلك بالدليل الذي قدمناه من فضيلة الصوم ، أو يحتمل أن يريد أن ليس للصوم فضيلة على الفطر تكون برأ .

قال القاضي : هذا كما قال في الحديث : ليس المسكين الذي ترده اللقمة ، واللقمتان (٦) : أى ليس البر كله الذى لا يرغبه أو البر التام الصيام فى السفر ، بل الفطر أيضاً بر ، لأن الله يجب أن تؤتى رخصه ، وقيل : ليس من البر المفروض اللازم .

وقوله : وقال شعبة : وكان يبلغني عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الحديث أنه قال : (عليكم برخصة الله التي رخص لكم) فلما سألته لم يحفظه : فيه
(١) في س : بد قد يحتمل قوله .
(٢) سقط من س .
(٣) ساقطة من ع .
(٤) في هامش! الأصل .
(٥) في س : لمن .
(٦) سبق في مسلم ، كالزكاة ، بالمسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يفتن له فيتصدق عليه بلفظ : ليس المسكين بالذي تراه التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان ...
()

وقريباً منه أخرجه البخاري في كالزكاة ، ب { لا يَأْلُونَ النَّاسَ بِلِحَافٍ } أ البقرة : ٢٧٣ [بلفظ :
ليس المسكين الذي يطوت على للناس ترثه للقمعة واللقمتان (٢ / ١٥٤ ، وبهذين اللفظين أخرجهما النسائي
في المجتبى ، كالزكاة ، بتفير المسكين ٥ / ٦٤ ، وجأ بلفظ الارح الدارمي ، كالزكاة ، بالمسكين الذي يتصدق عليه ٣٧٩ / ١ .
٦٨
سألته ، لم يحفظه .

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ...
إنلح

١٨٣ / أ
ص محرص ، ه ، ص - ممص ص ص ص ، ه ، ص ه ص - صصص ، ص ه
٩٣ - (١١١٦) حدثنا هدا بن خالد ، حدثنا همام بن يحيى ، حدثنا قتادة عن
أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كَرَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَسْتُ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ
رَمَضَانَ ، فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ ، فَلَمْ يَعِبِ الضَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الضَّائِمِ .
٩٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْتَمِي ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ التَّيْمِيِّ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .
وَقَالَ ابْنُ اثْنَيْ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ! .
وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ - يَعْنِي ابْنَ عَامِرٍ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ عَنْ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمُ عَنْ قَتِ الصَّ بِهِنَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ هَمَّامٍ*
غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ التَّيْمِيِّ وَعُمَرُ بْنُ عَامِرٍ وَهَشَامُ : لَثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ .
وَفِي حَلِثِ سَعِيدٍ : فِي ثَمَانِي عَشْرَةَ .
وَشُعْبَةُ : لِسِتْعِ عَشْرَةَ أَوْ سِتْعِ عَشْرَةَ .

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مَفْضَلٍ - عَنْ
أَبِي مُسْلِمَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي رَمَضَانَ ،
فَمَا يَعَابُ عَلَى الضَّائِمِ صَوْمُهُ ، وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ إِفْطَارُهُ .

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ
أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي

حجة أنه رخصة لا أنه واجب / [و] (١) ظاهره فضل الإفطار فيه على الصوم لقوله : (عليكم) ، وحضهم عليه ، وما ذكره شعبة عن يحيى من هذه الزيادة فلم يحفظها ، فإن كان سمعها من ثقة عنه ساغ له الحديث بها عن حدثه عنه ، ولم يضره نسيانه لها ، على قول جمهور محققى الأصول إن ، والمحدثين خلافا للكرخى ، ومن تبعه من الحنفية فى أنه لا يقبل ، ولا يعمل به ، وأما لو قال الراوكة : هذا لم أحدث به قط ولا رويته ، فهم متفقون على طرحه ؛ لأنه مكذب للرواية عنه ، والأول غير قاطع ، والراوكة عنه مصحح لها . (١) من س .

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر فى شهر رمضان ...

الخ
٦٩

رَمَضَانَ ، فَمِنَّا الضَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ ، فَلَا يَجِدُ الضَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الضَّائِمِ ، يَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ ، فَإِنْ فَلِكُ حَسَنٌ وَيرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَافْطَرَ ، فَإِنْ فَلِكُ حَسَنٌ .

٩٧ - (١١١٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، وَسهْلُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَحَسَنُ بْنُ حَرْثٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ . قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي يَمْرِ عِيدِ الْخُدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَا : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَيَصُومُ الضَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطِرُ ، فَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

١٤٠١٥ (16) باب أجزأ المفسر في السفر إذا تولى العمل

٩٨ - (١١١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَعْيبِ الضَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الضَّائِمِ . وقوله فى حديث ابن رافع : (صَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَكَّةَ لثَلَاثَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ) ، وفى حديث همام : (غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَكَّةَ لِسِتِّ عَشْرَةِ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ !) ، وفى حديث سعيد عن قتادة : (ثِنْتَى عَشْرَةَ) ، وعن شعبة فى السبع عشرة ، أو ثَمَنَ عَشْرَةَ ! ، وغيرهم عن قتادة : (ثَمَنَ عَشْرَةَ) ، والذي قاله أصحاب السيرة إن خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) لغزو مَكَّةَ كَانَ لِعَشْرِ خَبُونٍ مِنْ رَمَضَانَ ، ودخوله مَكَّةَ فى ثَمَنَ عَشْرَةَ (١) .

قال القاضى : مذهب مالك والشافعى ، وأصحاب الرأى ، وكثير من السلف إلى أن الصوم أفضل (٢) ، ومذهب ابن المسيب ، والأوزاعى ، وأحمد ، وإسحق ، وعبد الملك بن (١) لنظر : للبداية والنهاية لابن كثير ٤ / ٢٨٥ .

(٢) ومن الأصحاب : عثمان بن أبى العاص وثنس بن مالك ، أنهما قالا : الصوم أفضل فى السفر لمن قدر عليه . وقد صامت عائشة فى السفر وقيل بن عباد وابو موسى .

وعن ابن الأسود أن أباه كان يصوم فى السفر وابن عمر وأبو عمرو بن ميمون والأسود بن يزيد وأبو وائل وحذيفة .

انظر : مصنف ابن أبى شيبة

٣ / ١٥ - ١٧ ، الاستذكار ١٠ / ٧٩ .

وكذا عمر بن عبد العزيز ، والشافعى ، ومجاهد ، وقتاتى .

ومن الأصحاب : جابر بن عبد الله وابن عباس ورواية لابن عمر .

انظر : ابن أبى شيبة ٣ / ١٤ .

وقال ثبو عمر : كان حذيفة وسعيد بن جبير وأبو جعفر محمد بن على لا يصومون فى دلسفر .

انظر :

الاستذكار ١٠ / ٨١ .

كتاب الصيام / باب جواز الصوم والفطر فى شهر رمضان ...

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْثَمَةَ ، حَا شَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : خَرَجْتُ فَصُمْتُ . فَقَالُوا لِي : أَعِدْ .

قَالَ : فَقُلْتُ : إِنْ أَنْثَمًا أَخْبَرَنِي ؛ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانُوا يَسَافِرُونَ ، فَلَا يَعْيبُ الضَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الضَّائِمِ .

فَلَقِيتُ ابْنَ أَنْثَمَةَ ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ - رَأَى اللَّهُ عَنْهَا - بِمِثْلِهِ .

الْمَاجِشُونَ إِلَى تَفْضِيلِ الْفِطْرِ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَذَهَبَتْ فِرْقَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ الْأَيْسَرُ عَلَيْهِ وَالْأَسْهَلُ (١) . وَرَوَى عَنْ [عمر] (٢) بن عبد العزيز ، وقتادة ومجاهد .

وَمَا ذَكَرَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ فِطْرِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَصَوْمِهِمْ فِي السَّفَرِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَعْيبْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ - كُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ .

، وَخِلَافٌ لِدَاوُدَ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) وَامْتَدَلَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { وَرِلْدُ الذُّبُكُمُ أَثِيرٌ وَلَا وَرِيذُ بَكْغِ السَّرِّ } أَلْبَقَرَةُ : ١٨٥ [انظر : الخطاب في معالم السق ٣ / ٢٨٣ . (٢) فِي الْأَصْلِ : عَمْرُو .

كتاب الصيام / باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل

٧١

(١٦) باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل

١٠٠ - ١١١٩١ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُورِقٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَال : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي السَّفَرِ ، فَتَنَا الصَّائِمُ وَمَنَا الْمُفْطِرُ .

قَالَ : فَزَلَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَازَ ، كُنْزَنَا ظِلًّا صَاحِبِ الْكِسَاءِ ، وَمَنَا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ .

قَالَ : فَسَقَطَ الصَّوْمُ وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ فَضَرَبُوا الْأَثْنِيَّةَ وَسَقَوْا الرِّكَّابَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَبِ الْمَفْطِرُورِ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ) .

١٠١ - !

(وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا حَنْضَلَةُ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ ، عَنْ مُورِقٍ ،

عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي سَفَرٍ ، فَصَامَ بَعْضُ ، وَأَفْطَرَ بَعْضُ ، فَتَحَزَّمَ الْمُفْطِرُونَ وَعَمَلُوا ، وَضَعَفَ الصَّوْمُ عَيْقَ بَعْضِ الْعَمَلِ .

قَالَ : فَقَالَ فِي فَلِكَ : (فَبِ الْمَفْطِرُورِ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ) .

١٠٢ - ١١٢٠١ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَزْعَةُ ، قَالَ : أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ ، قُلْتُ : إِي نِي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ ، سَأَلْتُهُ : عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ .

قَالَ : فَزَلَلْنَا مَنْزِلًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّكُمْ قَدْ أَنْتُمْ مِنْهُ ! وَكُفُّ ،

١٤٠١٦ (17) باب التخيير في الصوم والفطر في السفر

وقوله : (فتحزم المفطرون) : كذا لاكثر الرواة تحزم بالحاء للهملزة ، وبالزاي ، وعند [أبي سعيد] (١) السجزي : (فتخدم) بالمعجمة ، وبالذال ، قالوا : وهو صواب الكلام إن شاء الله أي : خدموهم ، وقاموا بمؤون الصَّوْم ، كما قال في بقية الحديث : (وعلموا) ، وكما قال في الرواية الأخرى : (فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب) قالوا : وتحرَّم تصحيف ، وقد يصح عنده معنى على وجوه :
أحدها : ظاهره من شد الحزام للخدمة ، والعمل وليس في هذا ما ينكر .
(١) من س .

كتاب الصيام لم باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل
وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ ، فَكَانَ اتُّرُخَصَةٌ ، فَنَّا مِيطَ صَامَ وَمَنَا مِيطَ أَفْطَرَ .
ثُمَّ نَزَلْنَا مِثْلًا آخَرَ ، فَقَالَ : (إِنَّكُمْ مُصْبِحُو عَدُوٍّ ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ .
فَأَفْطَرُوا لَنَا ، وَكَانَتْ عَزْمَةً ، فَأَفْطَرْنَا .

ثُمَّ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ .
الثاني : استعارة للجِدِّ في الخدمة ، والتشهير ، كما جاء : (كان - عليه السلام - إذا دخل رمضان شد المِئْزَرَ) (١) .
الثالث : أن يكون من الحزم ، وهو الأخذ بالقوة ، والثقة في هذه الخدمة والعمل .

(١) البخاري ، كفضل ليلة القدر ، بالعمل في العشر الأواخر من رمضان من حديث عائشة - رضى الله عنها ٦١ / ٣ .
كتاب الصيام / باب التخيير في الصوم والفطر في السفر
(١٧) باب التخيير في الصوم والفطر في السفر

ص ممص ، ص ص ، ص ص ممص ه ! ص ه ص ه ، ه - ص ه ،
١٠٣ - (١١٢١) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،
عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : سَأَلَ الْحَزْمَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : عَنْ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ ؟
فَقَالَ : (إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ) .

١٠٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ
حَمَزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي رَجُلٌ أُسْرِدُ الصَّوْمَ ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟
قَالَ : (صُمْ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ) .

١٠٥ - (...) وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ،
مِثْلَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ : إِنِّي رَجُلٌ أُسْرِدُ الصَّوْمَ .

١٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ .
وَقَالَ

أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، أَنَّ حَمَزَةَ قَالَ : إِنِّي رَجُلٌ أُصُومُ ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟
١٠٧ - (...) وَح ! أَوْ الطَّاهِرُ وَهْرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ - قَالَ هَرُورُ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ أَبُو الْإِلاهِرِ : أَخْبَوْنِي أَوْ ! ب - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عِيقُ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ ، عَقَى أَنْ مَرَّوَعٍ ، عَنْ حَمَزَةَ
بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ :

وقوله : محن عروة محن أبي مرواح عن حمزة الأسلمي ، كذا سمعناه من القاضي الشهيد وغيره ، وهي رواية العذري ، وفي كتاب شيخنا القاضي التيمي : أبي مرواح .

وكذا جاء في غير هذا الموضع ، وكذا ذكره البخاري ، وأصحاب الحديث ! (أ) .

(١١) هذا وهم من القاضي - رحمه الله - فالحديث لا يوجد في صحيح البخاري ، وهو بنده ولفظه عن أبي مرواح عن حمزة عند النسائي ، كالصوم ، بفكر الاختلاف على عروة في حديث حمزة فيه .
دلجتي ١٨٧ / ٤ .

وكذا البيهقي في السق ، كالصيام ، بالرخصة في الصوم في المفر ٤ / ٣٤٣ .

وعزاه ابن جبر في

الفتح لمسلم ٤ / ٢١٢ . انظر : إرواء الغليل ٤ / ٥٩ .

٧٤ كتاب الصيام / باب التخيير في الصوم والفطر في السفر يا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ ، فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا خَسَنَ ، وَمَنْ أَحْمَثَ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ) .
قَالَ هَرُونَ فِي حَلِيَّتِهِ : (هِيَ رُخْصَةٌ) وَلَمْ يَذْكُرْ : مِنَ اللَّهِ .

١٠٨ - (١١٢٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

١٤٠١٧ (18) باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة

عَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ الدَّرَاءِ ، عَنْ أَبِي الدَّرَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِلَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا صَائِتُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .

١٠٩ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَثْمَانَ

ابْنَ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ ، عَنْ أُمِّ الثَّرَدَاءِ ، قَالَتْ : قَالَ أَبُو الدَّرَاءِ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ ، حَتَّى إِنْ رَجُلٌ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ صَائِتٍ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .

وقوله : (إني رجل أسرد الصوم) ، وفي الرواية الأخرى : (إني رجل أصوم في السفر) ، فقال له : (صُم إِنْ شِئْتَ وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ) :
ظا ص كلامه أنه سأله عن التطوع .

وقوله : فهل على جناح ؟ قال : (هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) : قد يحتاج به من يرى الفطر أفضل لقوله فيه : (حسن) ، وقوله في الصوم : (لا جناح) ولا حجة في هذا ، فإن الأخذ بالرخصة حسن كما قيل .
وأما قوله في الصوم : (فلا جناح) جواب قوله : (هل على جناح ؟) ولا يفهم أنه أنزل درجة من الفطر ، ولا أنه ليس بحسن ، بل قد جاء في الحديث الآخر وصفهما جميعاً بحسن .

اررخ

كتاب الصيام / باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ٧٥

(١٨) باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة

١١٠ - (١١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ، أَنَّ تَاشَا تَمَارَوَا عَنْهُ ! يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ كَلِيَّةً ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِتٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِتٍ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَاجٍ لِبَنِي ، وَهُوَ وَاقٍ ! عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

وقوله في حديث مالك : عن أبي النضر ، عن عمير مولى عبد الله بن عباس ، كذا للطبري والهوزني ، وعند الجلودى ، وغيره : مولى عبد الله (١) ، وإنما وقع في الموطأ : مولى ابن عباس ، [وقد ذكره البخارى وقال : مولى أم الفضل (٢) ، ويقال : مولى ابن عباس] (٣) .

وقد ذكر مسلم هذين الوجهين في كتابه ، وذكر البخارى عن ابن إسحق مولى

عبيد الله بن عباس ، وقال الباجي : يقال : مولى عبد الله بن عباس ، وذكر شرب النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو واقف بعرفة [ليراه الناس ، ويعلموا أنه مفطر كما فعل في غزوة الفتح ث لأن العيان أبلغ من الخبر] (٤) ، وفيه جواز مثل هذا لاءولى الهيئات للضرورة ، وقد ترجم البخارى على هذا الحديث : من أفطر ليراه الناس (٥) ، ونحط يوم عرفة مستحب بحاج عند جماعة من العلماء ، وهو قول مالك والشافعي [والكوفيين] (٦) وجماعة من السلف ؛ - ليتقوا بذلك - على ما - هم - بسبيله من الوقوف ، والدعاء والسعى في عمل الحاج .

وروى عن* ، لم ! جماعهما من السلف اختيار صومه والترغيب ! فيه ، وجاء فيه آثار قد ذكرها مسلم وغيره ، ! (- -) ويجمع بينهما أن الأفضل لسائر الناس غير الحاج صومها للآثار الواردة في ذلك ، والأفضل " - للحاج فطرها لاختيار النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك لنفسه ، وسنته ذلك لمن بعده (٧) .

والحلاب : إننا يسع حلبة ناقة ، قاله الخطابي ، وقال أيضا : الحلاب : اللبئ المحلوب (٨) ،

(١) في س : عبيد الله .

(٢) البخارى ، كالصوم ، بصوم يوم عرفة ٣ / ٥٥ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامة .

(٤) سقط من س .

(٥) البخارى ، كالصوم ، بمن أفطر في السفر ليراه الناس ، عن ابن علبس ٣ / ٤٤ .

يلا) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامة .

(٧) في س : معه .

يه) قال الخطابي في أعلام الحديث في شرح صحيح البخارى : الحلاب ها هنا اللين المحلوب ، وقد يكون الحلاب أيضا : الإناء الذى يحلب فيه اللق .

ك الصوم ، بالصوم يوم عرفة ٢ / ٥٥ .

١٨٣ / ب

٧٦ كتاب الصيام / باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : وَهُوَ وَاقٍ ! عَلَى بَعِيرِهِ .

وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

١٤٠١٨ (19) باب صوم يوم عاشوراء

(...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سَالِمٍ إِلَى النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

نَحْوَ حَلِيثِ بْنِ عُيَيْنَةَ .

وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ؛

أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ ، لَهُ ؛ أَنَّ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ : شَكَتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَنَحْنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

١١٢ - (١١٢٤) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِّ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ مَيْمُونَةُ بِحِلَابِ اللَّبَنِ ، وَهُوَ وَقَفَ فِي الْمَوْقِفِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ .

وقال الهروي : هو الإناء الذي يحلب فيه ذوات الالبان ، وحمله هنا على الأنبة أولى ، بدليل قوله : ! بحلاب لبيء ، وقوله في الرواية الأخرى (لإناء فيه لبيء) (١) ، و (بقعب فيه لبيء) ، والقعب : إناء من خشب مقعر مدور يشرب فيه ، تُثَنُّ به حوافر الخيل ، وكما جاء في الرواية الأخرى : (بقدح لبيء) .

وقوله في رواية أبي النضر : (فأرسلت إليه أم الفضل بنت الحارث) : فيه قبول الهدية من القرابة والأصهار ، وملاطفة الإخوان ، نساء كئيب أو رجالا ، قالوا : وفيه ترك السؤال مما (٢) ألقى بأيدي الفضلاء والأتقياء ، إذ لم يسألها النبي - عليه السلام - أنه من مالها ، أو من مال العباس زوجها .

قال القاضي : وقد يكون هذا مما أذن للنساء بالتصرف فيه ، أو لعلها أن العباس يُسر بذلك من فعلها ، / ولعلم النبي - عليه السلام - بذلك منه ، وأنه عمه ، ومن أذن للمؤمن أن يأكلوا من بيت مثله .

(١) أخرجه البخاري ، كالأشربة ، بشرب اللبن ، عن أم الفضل ٧ / ١٤٠ .

(٢) في س : عما .

كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء

٧٧

(١٩) باب صوم يوم عاشوراء

١١٣ - (١١٢٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ؛ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشِي تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصُومُهُ ، فَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ : (مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ لَا .

١١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَابِمَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصُومُهُ .

وَقَالَ

أَحَادِيثُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

عاشوراء فاعولاء ، وهو من أبنية المؤنث ، صفة لليوم والليلة مضاف إليها ، وقال الخليل : هو اليوم العاشر ، ويقال : التاسع ، فعلى هذا هو صفة لليوم ، وهو في التاسع من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ كمسجد الجامع .

قال بعضهم : دإضافته لليلة أصح ، وقال الحربي وغير واحد : هو العاشر ، وقال غيره : هو التاسع ، وقيل : سمي التاسع [عاشوراء]

(١) عفى عادة العرب في الورد (٢) ، وأنه مأخوذ من أعشار الإبل ، وكانت إذا وردت لتسعة أيام سموه عَشْرًا (٣) وذلك أنهم يحسبون في الإظماء يوم الورد ، فإذا قامت في الرعي يومين ، ثم وردت في الثالث ، قالوا : وردت ربعا ، وإن رعت ثلاثا ووردت في الرابع ، قالوا : وردت خمسا ؛ لأنهم حسبوا في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه قبل الرعي ، وأول اليوم الذي ترد فيه بعده .

ذكر مسلم الأحاديث أنه كان تصومه قريش في الجاهلية ، وكان النبي - عليه السلام - يصومه ، وأنه لما ورد المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : (من شاء صامه ، ومن شاء تركه) ، وفيه أولاً ما نهينا عليه في أول كتاب الصلاة ، من أن (١) من س .

(٢) قال الخطابي : هو أن بعض أهل اللغة زعم أن اسم عاشوراً مأخوذ من إغشار أوراد الابل ، والعشر عندهم تسعة أيام ، وذلك أنهم كانوا يحسبون في الاظماء يوم الورد ، فعفا وردوا يوماً وأقاموا في الرعي يومين ثم أوردوا اليوم الثالث ، قالوا : وردنا أربعاً ، دونما هو اليوم الثالث في الاظماء ، وإذا أقاموا في الرعي ثلاثاً ووردوا اليوم الرابع ، قالوا : وردنا خمساً ، وعلى هذا الحساب إنما هو اليوم التاسع .

وكان ابن عباس يقول : يوم عاشوراء هو اليوم التاسع انظر : معالم السق ٣ / ٣٢٤ .

(٣) فإن زادت على العشر فليس لها تسمية ورد .
اللسان . ٧٨

كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراً

في آخر الحديث : وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، كَرَوَايَةِ جَرِيرٍ . (...) حدثني عمرو الناقد ، حدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يُصَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

أَلْفَظَ الْعِبَادَاتِ وَارِدَةَ فِي الشَّرْعِ عَلَى مَا عَهَدَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ .

خلافًا لجماهير المتكلمين من الموافقين والمخالفين ، إذ كانوا يصومون ويعرفون الصوم ، ويحجون ويعرفون الحج ، فخطبهم الشرع بما علموه تحقيقاً ، لا أنه أتاهاهم باللفظ مواتقة ابتدعها لهم كما قاله المخالف ، أو باللفظ لغوية لا يعلم منها المقصود إلا رمزاً كما أشار إليه المؤلف ، وهناك بسطها ، وكشف الغطاء عن الحق فيها .

واختلف العلماء في صيام عاشوراً ، فقليل : كان فرضاً فنسخ برمضان على ظاهر لفظ الحديث ، وقيل : لم يكن فرضاً ولكنه كان مرغباً فيه ، تخفف أمره وحصل التخفيف في صيامه بعد ذلك ، وروى عن بعض السلف (١) أن فرضه باف لم ينسخ ، وقد انقرض (٢) القائلون بهذا وحصل الإجماع (٣) على خلافه . وروى عن

(١) ذكر مالك معلفاً أنه بلغه : أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحارث بن هاشم ثن غلاً يوم عاشوراء فصم ، وأمرى! لك ثن يصوموا . الموطأ ١ / ٢٩٩ .

وروى عبد الرزاق عن عمر أيضاً : أنه أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث ليلة عاشوراء : أن تسحر واصبح صائماً ، قال : فأصبح عبد الرحمن صائماً .

عبد الرزاق ٤ / ٢٨٧ .

وكذا ابن أبي شيبة ٣ / ٥٦ .

وقال ابن عبد البر : هذا حديث متصل ، وهو عندى أصح من بلاع مالك .

الاستذكار ١٠ / ١٣٥ .

وكذا عن علي كما جاء في مصنف ابن أبي شيبة : أن علي بن أبي طالب كان يأمر بصوم يوم عاشوراء .

وذكر عن الأسود قال : ما رأيت أحداً أمر بصوم يوم عاشوراء من علي بن أبي طالب وأبي موسى ٥٦ / ٣ .

وجاء عن عبد الرزاق : أن ابن عباس يقول في يوم عاشوراء : خالفوا اليهود ، وصوموا التاسع

والعاشور ٤ / ٢٨٧ .

وأخرج أبو داود في الصوم عن محمد : أن أسلم أت للنبي (صلى الله عليه وسلم) يوم عاشوراء فقال : (صتم يومكم هذا ؟) قالوا : لا .

قال : (فأتتموا بقية يومكم واقضوه) ١ / ٥٧٠ .

والبيهقي في معرفة اللسق والآثار ، وقال : صحيح ٦ / ٩٠٠٢ .

(٢) في س : انفرض .

(٣) قال أبو عمر : لا يختلف العلماء أن يوم عاشوراء ليس بفرض صيامه .

كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء ٧٩ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ .

١١٦ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رُحْج ، جميعاً عن الليث بن سعد .

قَالَ ابْنُ رُحْج : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، أَنَّ عِرَاكًا نَحْبَرَهُ ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ قُرْشَمًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِصِيَامِهِ ، حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ) .

١١٧ - (١١٢٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وحدثنا

ابن نمير - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ ، قَبْلَ أَنْ يُفْتَرَضَ رَمَضَانُ ، فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ لَا .

(...) وحدثناه محمد بن المثنى وزهير بن حرب ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَانُ .

ح وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

١١٨ - (...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا ابن رُحْج ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ ابْنِ عُمَرَ كَرَاهَةَ قَصْدِ صَوْمِهِ وَتَعْيِينِهِ بِالصَّوْمِ ، وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَكَافَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ مُرْغَبٌ فِيهِ مَقْصُودُ الصَّوْمِ ؛ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِهِ ، وَصَوْمِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَهُ ، [وَكَوْنُهُ] (١) غَيْرُ فَرْضٍ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (وَتَصُومُ رَمَضَانَ !) (٢) .

وقوله : هل على غيره ؟ قال : لا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ (٣) وقوله - عليه السلام - :

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .

(٢ ، ٣) سبق في كتاب الإيمان ، ببيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام .

٨٠ كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَرِهَ فَلْيَدَعْهُ) .

١١٩ - (...) ! دَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ الْوَدِيدِ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ -

ص م م م ص ه ص ، ص ص ص ص ، ص ، م م م ، + ، ، - حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ - فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ - : (إِنْ هَذَا يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَمَنْ

أَحْتَأَنَّ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ) .
وَكَانَ عَمْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَا يَصُومُهُ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِإِثْبَاتٍ ! يَأْمُرُهُ .

١٢٠ - (...) وحلغني محمد بن أحمد بن أبي خلف ، حدثنا روح ، حدثنا

أَبُو مَالِكٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ .

فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، سَوَاءً .

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ الثَّوَالِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ الْعَسْقَلَانِيِّ ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ * ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : (فَالْكَ يَوْمَ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَنَ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ) .

١٢٢ - (١١٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَرَى مُعَاوِيَةَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ عَمْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَتَغَدَّى .

فَقَالَ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، أَسْ إِلَى الْغَلَاءِ .

فَقَالَ : أَوَلَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمُ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَ : وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ مَنَّانِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَلَبَّأَ نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرِكَ .

(كَانَ يَوْمُ [عَاشُورَاءَ يَوْمًا] (١) تَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَنَ [شَاءَ] (٢) صِيَامَهُ (٣) فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ ! ظَاهِرُهُ : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ يُصَامُ تَطَوُّعًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (كَانَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ (٤) عَاشُورَاءَ وَيَتَعَهَّدُنَا عِنْدَهُ ، وَيَحْتَنُوا عَلَيْهِ) .

(١) سَقَطَ مِنْ س .

(٣) فِي س : صَامَهُ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ س وَمِنْ لَطِيثِ الْمَطْبُوعِ .

(٤) فِي س : بِصَوْمِ .

كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء ٨١ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : تَرَكَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وَقَالَا : فَلَبَّأَ نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ .

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَبُحَيِّ بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ ،

عَنْ سُفْيَانَ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ الْيَامِيُّ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عِيقُ قَيْسِ بْنِ سَكْنٍ ؛ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ - وَهُوَ جَمَلٌ - فَقَالَ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، الْنُ فُكُلٌ .

قَالَ : إِنِّي صَائِمٌ .

قَالَ : كُنَّا نَصُومُهُ ، ثُمَّ تَرَكَ .

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ - وَهُوَ جَمَلٌ ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ - فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ * قَدْ

كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرِكَ ، فَإِنْ كُنْتَ مُفْطَرًا فَاطْعَمَ .

١٢٥ - (١١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، ح ! شَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَنِ الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَبِحُثْنِهِ عَلَيْهِ ، وَبِتَعَاهُدِنَا عِنْدَهُ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا ، وَلَمْ يَنْهَنَا ، وَلَمْ يَتَعَاهِدْنَا عِنْدَهُ .

وقوله : عن عبد الله هو ابن مسعود : (كنا نصومه ثم ترك) : لي فيه دليل على كراهة صومه وإنما هو إعلام بترك وجوبه ولزومه ، وإنما فكر ذلك لمن أنكر عليه الأكل فيه كما ذكر في الحديث .

وقوله : (فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا) : يحتج به من يحمل الأوامر على اللوجوب .

وقول معاوية : (أين علمواكم) وفكر الحديث ، ظاهر كلامه هذا أنه سمع من يوجب صيامه أو من يمنعه ، على ما قدمنا من الخلاف فيه عن السلف ، فأخبرهم بما سمع منه - عليه السلام - من قوله : ا لم يكتب الله عليكم صيامه) الحديث ، فهذا الحديث رد

٨٢ كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء ١٢٦ - (١١٢٩) ! دَّثْنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ ، خَطِيئًا بِالْمَدِينَةِ - يَعْنِي فِي قَلْبَةِ قَلْبِهَا - خَطْبَهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ - لِهَذَا الْيَوْمِ - : (هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ ، فَفَنَ أَحْمَثُ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فليصم ، وَمَنْ أَحْمَثُ أَنْ يَفْطِرَ فليفطر) .

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَنْ عَمْرٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

سَمِعَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ فِي مِثْلِ هَظَّ الْيَوْمِ : (إِنِّي صَائِمٌ ، فَفَنَ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فليصم " وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ .

١٢٧ - (١١٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ

ابْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَتَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمَدِينَةَ ، فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَسَأَلُوا عَنْ فَلَكَ ؟ فَقَالُوا : هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى فِرْعَوْنَ ، فَفَنَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ) ، فَافْرَ بَصَوْمِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَقٍ

عَلَى الْفَرَقَتَيْنِ (١) .

وقوله : (وأنا صائم) ذكر في كتاب النسائي من رواية صالح ، عن الزهري ، عن حميد ، قال معاوية [بقوله] (٢) ثم ذكر بقية الحديث ، وذكر من رواية قتبية عن سفيان ، عن الزهري ، عن حميد ، سمعت معاوية يقول : سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في

هذا اليوم يقول : ! إني صائم فمن شاء منكم أن يصوم فليصم (٣) ، وهذا نصق أنه كله من قول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فأما

التخير في صيامه فنص عليه في غير حديث .

واستدعاؤه العلماء تنبيه

(١) في س : الفريقي .

(٢) ساقطة من س .

(٣) الشائي في الكبرى ، كالصيام ، بالتثيد في صيام يوم عاشوراء ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ .

كضاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء ٨٣ عَنْ أَلِيٍّ بَشْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : فَسَأَلَهُمْ عَنْ فَلَك .

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدِمَ

لَهُمْ عَلَى هَذَا الْحَكْمِ أَوْ اسْتَعَانَهُ بِمَا عَنْدهُمْ مِنْهُ ، أَوْ تَوَيْخَ إِنْ كَانَ رَأَى مَا أَنْكَرَهُ أَوْ لَمْ يَبِينُوهُ وَيَنْكَرُوهُ ، كَمَا قَالَه (١) أَيْقُنَا فِي حَدِيثِ قِصَّةِ الشَّعْرِ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا بِقَوْلِهِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصُومُهُ وَيَأْمُرُ بِصِيَامِهِ .

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : أَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ : أَيْ لَمْ يَفْرُضْهُ ،

[وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا] (٢) ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْهُ إِلَّا أَنَّهُ نَسَخَهُ .

وَقَوْلُهُ : قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ تَصُومُهُ ، إِلَى قَوْلِهِ : (نَحْنُ أَحَقُّ (٣) بِمُوسَى مِنْكُمْ)

فَصَامَهُ ، قَالَ الْإِمَامُ : خَبَرِ الْيَهُودَ غَيْرَ مَقْبُولٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْحَى

إِلَيْهِ يُصَدِّقُهُمْ فِيمَا حَكُّوا مِنْ قِصَّةِ هَذَا الْيَوْمِ ، أَوْ يَكُونُ قَدْ تَوَاتَرَ عَنْدهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

خَبَرُهُ ، حَتَّى وَقَعَ لَهُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فَإِنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَدْ يَكُونُ مِنْ شَرْعِهِ

تَعْظِيمُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَظْهَرَ اللَّهُ [تَعَالَى] (٤) فِيهَا الرِّسْلَ [عَلَيْهِمُ السَّلَامُ] (٥) [إِدْلَاءُ لَهُمْ] (٦)

عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَاسْتِحْسَانُ الصَّوْمِ فِيهَا .

قَالَ الْقَاضِي : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَرِيبًا كَانَتْ تَصُومُهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا

قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ، فَلَمْ يَحْدِثْ لَهُ حَدِيثٌ / الْيَهُودَ حَكًّا يَحْتَاجُ إِلَى التَّكَلُّمِ عَلَيْهِ ، دَائِمًا هِيَ دَهْ أَوْ أَصْفَةُ حَالٍ وَجَوَابُ سَوَالٍ ، فَدَلَّ أَنَّ

قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : (فَصَامَهُ) لَيْسَ أَنَّهُ ابْتَدَأَ صَوْمَهُ حِينَئِذٍ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا [لَوْجِبَ أَنْ يَقَالَ] (٧) : [صَحِيحٌ هَذَا] (٨) مِنْ (٩)

أَسْلَمَ مِنْ عِلْمَائِهِمْ ، وَوَثَّقَهُ مِنْ (أ) هَدَاهُ اللَّهُ مِنْ أَجْبَارِهِمْ كَابْنَ سَلَامٍ ، وَابْنَ سَعْنَةَ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ

يَصُومُهُ بِمَكَّةَ عَلَى مَقْتَضَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ تَرَكَ صِيَامَهُ حَتَّى عَلِمَ مَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ

فَضْلِ صَوْمِهِ فَصَامَهُ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى بَلْفِظَ الْحَدِيثُ .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ قَتِيْبَةَ : (إِنْ قَرِيبًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، ثُمَّ أَمَرَ

رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِصِيَامِهِ حَتَّى فَرَضَ رَمَضَانَ ! : كَذَا ضَبَطَهُ فِي كِتَابِي ، أَرَاهُ عَنِ الْقَاضِي الشَّهِيدِ : (أَمَرَ) بِالضَّمِّ

عَلَى الْهَمْزَةِ وَكَسَرَ الْمِيمِ ، وَهَذَا حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ فَرَضًا .

(١) فِي س : قَالَ .

(٢) مِنْ س .

(٤ ، ٥) مِنْ س ، ع .

(لَا) فِي ع : وَيُذِيلُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ نَسَخِ الْمَالِ .

(٧) مِنْ س وَهَامِثِي الْأَصْلِ .

(٨) فِي س : هَذَا صَحِيحٌ .

(١٠ ، ١١) فِي الْأَصْلِ : مِنْ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ س .

(٣) فِي س : أَوَّلَى .

٨٤ كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ الْمَدِينَةِ فَوَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي تَصُومُونَهُ ؟) .

فَقَالُوا : هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ ، أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ ، وَغَرَا فِرْعَوْنُ وَقَوْمَهُ ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا ، فَتَحْنُ نَصُومُهُ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَتَحْنُ أَحَقَّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ) ، فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ .

(...) وَحَلَفْنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ ، لَمْ يُسَمِّهِ .
١٢٩ - (١١٣١) وَحَفْظَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ
عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ يَوْمٌ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَعْظُمُهُ
الْيَهُودُ ، وَتَتَخَذُهُ عِيدَمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (صُومُوهُ أَنْتُمْ) .

١٣٠ - (...) وَحَلَفْنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمَنْذَرِ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ أَسَمَةَ ، حَدَّثَنَا
أَبُو الْعُمَيْسِ ، أَخْبَرَنِي قَيْسٌ .

فَذَكَرَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادَ ، مِثْلَهُ .
وَزَادَ : قَالَ أَبُو اسْمَاءَ : حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عَمْرَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
قَالَ : كَانَ أَهْلُ خَيْبَرٍ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، يَتَخَوَّنُهُ عِيْلًا ، وَيَلْبِسُونَ نِسَاءَ عَصَمَ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَصُومُوهُ أَنْتُمْ) .

وقوله : (يُقْبَسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ) .

قال الإمام : الارة : الهيئة واللباس الحسن ، يقال : ما أحسن شنوار الرجل وشارته ،
أى لباسه وهيئته .

قال القاضي : وقوله : (فصامه موسى شكرًا لله فتحن نصومه) : فيه جواز

١٤٠١٩ (20) باب أى يوم يصام فى عاشوراء

فعل العبادات للشكر على النعم فيما يُخَصُّ [للإنسان] (١) ، ويعم المسلمين ويخص أهل الفضل والدين ، والذين ألزمتنا جبههم وولايتهم
من الأنبياء والصالحين ، وأن الشكر بالعمل والطاعة ، وبالقول والثناء ، قال الله تعالى : { اَعْمَلُوا آلَ ! اَوْدَ شُكْرًا } (٢) ، وقال - عليه
السلام - : (أفلا أكون عبثًا شكوزًا) (٣) ، وقال الله تعالى : { لَنْ دُثِّرَتْكُمْ

(١) فى الأصل : الانسان ، والمثبت من س .

(٢) سبأ : ١٣ .

(٣) سيأتى إن شاء الله فى كصفات المنافقي وأحكامهم ، بإثثار الأعمال والاجتهاد فى العبادة .

وقد أخرجه البخارى ، كالصيام ، بقيام النبي (صلى الله عليه وسلم) حتى ترم قدماه ٢ / ٦٣ ، الترمذى ، كالصلاة ،

ب ما جأ فى الاجتهاد فى الصلاة ، وقال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ٢٦٩ / ٢ .

كتاب الصيام / باب صوم يوم عاشوراء ٨٥ ١٣١ - (١١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ .
قَالَ

أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ ، سَمِعَ ابْنَ عَثَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ .

فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَخْصُ صَامَ يَوْفَا ، يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْيَوْمِ ، إِلَّا هُنَا الْيَوْمَ .
وَلَا شَهْرَم إِلَّا هُنَا الشَّهْرَ - يَعْنِي رَمَضَانَ .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .
لَا زَيْدَتُكُمْ { (١) وَذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ : [إِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ الْحَرَمِ فَاعْدُدْ] (٢) ، وَأَصْبَحَ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِمًا (٣) ، قُلْتُ
(٤) : هَكَذَا كَانَ مُحَمَّدٌ يَصُومُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَذَكَرَ حَدِيثُهُ الْآخَرُ : أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ يَوْمَ تَعَظَّمَهُ الْيَهُودُ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (إِذَا
كَانَ فِي الْعَامِ الْمَقْبَلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَمْنَا التَّاسِعَ) (٥) .

قَالَ الْإِمَامُ : عِنْدَنَا أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنَ الْحَرَمِ ، وَعِنْدَ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ التَّاسِعُ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ الْعَاشِرُ تَعْلُقَ بِأَنَّ مَقْتَضَى [هَذَا] (٦) اللَّفْظُ أَنَّهُ الْعَاشِرُ ، وَهُوَ مَأْخُذٌ مِنَ الْعَشْرِ .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ التَّاسِعُ ، تَعْلُقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَبِمَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَّتِهَا الثَّلَاثَ مِنْ أَيَّامِ الْوَرْدِ رُبْعًا ، وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ
يَحْسِبُونَ أَيَّامَ الْإِظْمَاءِ ، وَالْأَوْرَادِ ، فَيَكُونُ التَّاسِعُ عَشْرًا عَلَى هَذَا .

قَالَ الْقَاضِي : اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَ ، فَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ : أَنَّهُ الْعَاشِرُ (٧) ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ
مِنَ السَّلَفِ ، وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا ، وَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ : (الْأَصُومُنَ التَّاسِعَ) ؛ فَدَلَّ أَنَّ صَوْمَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -
- كَانَ الْعَاشِرَ ، وَهَذَا الْآخِرُ فَلَمْ يَسْنَهُ بَعْدَ ، وَلَا بَلَّغَهُ ، وَلَعَلَّهُ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ مَعَ الْعَاشِرِ لَثَلَا يَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ كَمَا وَرَدَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى :
(فَصُومُوا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ) (٨) وَإِلَى هَذَا أَيْضًا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ (٩) وَأَحْمَدُ إِسْحَقُ ، إِمَّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، أَوْ
لِلْإِحْتِيَاطِ لِلْخِلَافِ فِيهِ ، وَلَعَلَّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ الَّذِي

(١) إِبْرَاهِيمُ : ٧ .

(٢) مِنْ ع .

(٣) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ التَّالِي بِرَقْمِ (١٣٢) .

(٤) فِي ع : وَقَالَ .

(٥) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ التَّالِي بِرَقْمِ (صهـ ١) .

(٦) مِنْ : ع .

(٧) لِنَظَرِ : الْإِسْتِذْكَارِ ١٠ / ١٣٧ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣ / ٥٨ .

(٨) عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ : (صُومُوا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ ، وَخَالَفُوا الْيَهُودَ) السَّقُّ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ، كَالصُّومِ ،
بِصَوْمِ التَّاسِعِ ٤ / ٢٨٧ .

(يَه) لَفْظُ : الْحَاوِي ٣ / ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ١ لَا سِتْدَكَار ١٠ / ١٣٨ .

٨٦ كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَخْبَرَ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ فِي صِيَامِ التَّاسِعِ : (أَنَّ مُحَمَّدًا كَانَ يَصُومُهُ) (١) ،
لَخْبَرِهِ أَنَّهُ سَيَصُومُهُ قَابِلًا ، وَاعْتِقَادِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ مَزْمَعًا عَلَى فَعْلِهِ ؛ إِذْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَاوَى الْحَدِيثَيْنِ مَعًا ،
وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ التَّاسِعُ (٢) وَهُوَ الْمُرَوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ .

وَقَوْلُهُ : (إِنْ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ مِنْ شَاءَ صَامَهُ) : أَيْ كَسَائِرِ أَيَّامِ السَّنَةِ الَّتِي لَمْ يَفْرِضِ اللَّهُ صِيَامَهَا .

(١) حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ ، قَالَ : أَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي الْمَسْجِدِ لَطْرَامَ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : أَغْدُوا ، فَإِذَا
أَصْبَحْتَ الْيَوْمَ التَّامِعُفَأَصْبَحَ صَائِمًا .

قُلْتُ : كَذَلِكَ كَانَ مُحَمَّدٌ يَصُومُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(٢) لِنَظَرِ : الْحَاوِي ٣ / ! لَا ٤ .

كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ أَيَّامٍ يَصَامُ فِي عَاشُورَاءَ

(٢٠) باب أى يوم يصام فى عاشوراء (١)

١٤٠٢٠ (21) باب من أكل فى عاشوراء فليكيف بقية يومه

١٣٢ - (١١٣٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع بن الجرج ، عن حاجب بن عمر ، عن الحكم بن الأعرج ، قال : انتهت إلى ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو متوسد رداءه فى زمزم - فقلت له : أخبرني عن يوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت هلال المحرم فإذ ، وأصبح يوم التاسع صائماً .

قلت : هكذا كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصومه ؟ قال : نعم .
(...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن معاوية بن عمرو ، حدثني الحكم بن الأعرج ، قال : سألت ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو متوسد رداءه عند زمزم - عن يوم عاشوراء .
بمثل حديث حاجب بن عمر .

صهم ١ - (١١٣٤) وحدثنا الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا ابن أبي مزيم ، حدثنا

ص ص ه ، ء ث - - ممص ه - ، ، ، + ، ص ص - ص ص - ، ء يحيى بن ايوب ، حدثني إسماعيل بن أمية ؛ انه سمع ابا غطفان بن طريف لالمري يقول : سمعت عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - يقول : حين صام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى ! فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ دا .

قال : فلم يأت العام المقبل ، حتى توفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

١٣٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالوا : حدثنا وكيع بن ابن أبي فئب ، عن القاسم بن غثاس ، عن كئد الله بن عمير - لعله قال : عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تئن بقيت إلى قابل لأومن التاسع لا .
وفي رواية أبي بكر : قال : يعنى يوم عاشوراء .

(١) تقدمت الإشارة إلى ثمانية هذا الباب فى الباب السبق .

٨٨ كتاب الصيام / باب من ال فى عاشوراء فليكيف بقية يومه

(٢١) باب من أكل فى عاشوراء فليكيف بقية يومه
١٣٥ - (١١٣٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا حاتم - يعنى ابن إسماعيل - عن يزيد بن أبي عبيد ، عن سلمة بن اكوع - رضى الله عنه - أنه قال : بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلاً من أسلم يوم عاشوراء ، فافرة أن يؤفذن فى الناس : (مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ ، فَلْيَصُمْ .

وَمَنْ كَانَ كَل ، فَلْيَتِمَّ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ) .

١٣٦ - (١١٣٦) وحدثني أبو بكر بن نافع العبدى ، حدثنا بشر بن المفضل بن

وقوله : (من كان صائماً فليتم صومه ، ومن أصبح مفطراً فليتم صيامه إلى الليل) ،

وفى الرواية الأخرى : [و] (١) من أكل فليتم صومه ، قال الإمام : يحتج بهذا من يجيز إحداث النية فى الصوم بعد الفجر ،

وظاهر هذا الحديث استتفاف النية ، ومالك ينع من ذلك على الإطلاق لقوله - عليه السلام - : لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (٢) فعم كل صيام .

قال القاضي : ذهب أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور إلى جواز إحداث النية لصوم النافلة بالنهار لهذا الحديث . ثم اختلفوا هل يصح ذلك بعد الزوال [أم لا يصح إلا قبل الزوال ؟ فأصحاب الرأي والطبري يجيزونه في النقل بعد الزوال] (٣) ، وغيرهم يمنعه بعده ، واختلف فيه قول الشافعي (٤) ، وذهب مالك وابن أبي ذئب ، والليث ، والمزني إلى أنه لا يصح صوم نافلة إلا بنية من الليل ، وهو مذهب جماعة من

(٢)

(٣)

من س .

أبو داود ، كالصيام ، بالنية في الصوم ١ / ٥٧١ ، الترمذي في الصيام ، بما جاء لمن لم يعزم من الليل ٠٨ / ١٣ ، النسائي في الكبرى ، كالصيام ، بالنية في الصيام ٢ / ١١٦ (٠ / ٢٦٤) ، ابن ماجه في الصيام ، بما جاء في فرض الصوم من الليل ١ / ٥٤٢ ، مالك في الموطأ ، كالصوم ، بمن أجمع الصيام قبل الفجر ١ / له ٢ ، أحمد في المسند ٢٨٧ / ٦ . سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

قال الثافعي - رضى الله عنه - : (فأقاً في التطوع فلا بأس إن أصبح ولم يطعم شيئاً أن ينوى الصوم قبل الزوال ، واحتج في ذلك بأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يدخل على أزواجه فيقول : (هل من غداً ؟) فإن قالوا : لا ، قال : (بنى صائم) . قال الماوردي : وهذا كما قال : لا بأس أن ينوى لصوم التطوع نهاراً قبل الزوال ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك ، وداود في التطوع كالنفل في وجوب النية تعلقاً بقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل) . لطاوى ٣ / ٤٠٥ .

كتاب الصيام / باب من كل في عاشوراً فليكن بمية يومه ٨٩ لآحق ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّيِّعِ بْنِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ ، قَالَتْ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) غَدَمَةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ ، الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ : (مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِماً ، فَلْيَتِمَّ يَوْمَهُ ، وَمَنْ كَانَ أَلَحَّ مَفْطِراً ، فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ) .

السلف للحديث المتقدم (١) ، ولقوله - عليه السلام - : (إنما الأعمال بالنيات) (٢) ، وهذا نهار قد مر جزء منه بغير نية ، وذهب الكوفيون إلى أن كل فرض من الصوم في وقت معين فإنه لا يحتاج إلى تبين ، لهذا الحديث ، ويجزئه إذا نواه قبل الزوال ، وهو قول الأوزاعي ، داليه ذهب عبد الملك بن الماجشون من أصحابنا (٣) ، ورواه عن مالك فيمن لم يعلم برمضان إلا في يومه ، وقد تأول قوم ذلك قوله لمالك ، ولم يفرق هولاً بعد الزوال أو قبله فيما يحتمل ، وذهب مالك - في مشهور قوله - والشافعي وأحمد وعامتهم إلى أن الفرض لا يجزئ إلا بنية متقدمة (٤) .

ثم اختلفوا هل النية أول الشهر تجزئه في رمضان وكل صوم متصل عن سائر لياليه ؟

وهو مشهور قول مالك والليث وروى عن إسحق مثله ، أم لا بد من التبيين فيه كل ليلة ؟ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وحكاها ابن عبد الحكم عن مالك واختاره ، وشذ رفر فقال : شهر رمضان لا يحتاج إلى نية إلا المسافر (٥) ، وروى عنه مثل قول مالك ، وشذ أبو حنيفة أيضاً فقال : يجزئه صوم شهر رمضان وإن لم [ينو به] (٦) رمضان ، سوا صامه تطوعاً ، ١ أو لنذر ، (٧) أو كفارة لاستحقاق عينه بالصوم له ، ولا حجة للمخالف في أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بصيام من لم يبيت يوم عاشوراء لوجوه : أحدها : أنه إن كان عاشوراء الفرض حينئذ فما أمر النبي - عليه السلام - فيه هو (٨) / مما لا يختلف فيه أنه من تذكر فرض صومه أو أعلم به ممن نسيه ، أو ثبت أنه يوم رمضان داخل النهار - أنه يلزمه أتمام (٩) صومه ، وهذا ما لا يختلف فيه ، د انما خلافتنا : هل يجزئ أم لا ؟ وليس في الحديث غير تمام الصوم ، وقد اختلف الأصوليون في الأمر المؤقت إذا فات أدائه هل يقتضى بنفسه إيجاب القضاء ، أم ألا () يحتاج إلى أمر آخر ؟ فكيف ، وقد روى أبو داود الحديث ، وزاد فيه : (واقضوه) (١١) ، وهذا قطع لحجة المخالف ، ونص ما يقوله

(٢) (٣) (٩) وهو قول حفصة ولبن عمر .
انظر : الاستذكار ١٠ / ٣٦ .

سيأتى فى كالإمارة ، بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (بنى الأعمال بالنية) ، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره .

وكذا البخارى ، كالإيمان والندور ، بالنية فى الإيمان ٨ / ١٧٥ .
انظر : الاستذكار ١٠ / ٣٧ .

(٤) ١ نظر : الاستذكار ١٠ / ٣٥ .
انظر : الاستذكار ١٠ / ٣٦ .

للأ) فى س : ينو فيه .

سقط من س .

يعيوجد كلام فى الهامش ولم يثار إليه بسهم .
مت س .

(١٠) ساقطة من س .

(أبو داود ، كللصوم ، بالفطر قبل غروب الشمس ، عن أسماء بنت أبى بكر عن ثيبها ١ / ٥٥١ .
١٨ / ب)

٩٠ كتاب الصيام / باب من كل فى عاشوراء فليكيف بقية يومه فكأن بعد ذلك نضومه ، ونصوم صبيانا الصغار منهم إن شاء الله ،
ونب إلى المسجد ، فجعل لهم اللعبة من العهن ، فإذا بكى أحلصم على الطعام ، أعطيناها إياه عند الإفطار .

١٣٧ - (...) وحققناه يحيى بن يحيى ، حدثنا أبو معشر العطار ، عن خالد بن ذكوان ، قال : سألت الربيع بنت معوذ عن صوم
عاشوراء ؟ قالت : بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رسله فى قرى الأنصار .

فذكر بمثل حديث بشر .

غير أنه قال : ونصنع لهم اللعبة من

الجمهور فى المسألة ، وقد قيل : يحتمل أن الفرض إذا سقم فيه حينئذ وطراً عليهم (١) وجوبه ، فأعلمهم بذلك وأمرهم به ، وإن
حكم عاشوراء فى ذلك كله منسوخ لما نسخ فرضه ، فلا يقاس عليه فرضت ولا نفل ، وأيضاً فقد قال فى الحديث : (ومن أكل فليتم
صومه) ، و[لا] (٢) هذا لا يقوله من يجيز النية فى النهار ، وإنما يقول ذلك فيمن لم يأكل ، فدل أن حكم عاشوراء فى ذلك ،
أما حكم غيره من الفرائض فيمن أفطر فيها ناسياً أو جاهلاً أن ذلك يوم صومه ، فيمه لزوماً ، أو (٣) هذا حكم خاص بعاشوراء ،
ورخصة ليست لسواه ، وزيادة فى فضله ، وتأکید صومه ، كما ذهب إليه ابن حبيب ، وحكاه عن أهل العلم .

وذهب الخطابى أن هذا على معنى الاستحباب والإرشاد (٤) لأوقات الفضل ؛ لئلا يغفل عنه عند مصادمة وقته (٥) .

١٤٠٢١ (22) باب النہى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى

قال الإمام : خرفى مسلم فى هذا الباب : حدثنا ابن أبى شيبة ، وابن نمير قالوا : ثنا

أبو أسامة ، وذكر حديث أبى موسى ، قال بعضهم فى نسخة ابن الحنشاء : ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، وابن أبى عمر قالوا : ثنا أبو أسامة ،
جعل ابن أبى عمر مكان ابن نمير ، وهو (٦) وهى ، والصواب الأول ، وهى رواية الجلودى وغيره .

وقوله : (إنهم كانوا يصومون فيه صبيانهم ، ويجعلون لهم اللعبة من العهن) العهن : الصوف ، واحداً عهنه ، مثل صوف وصوفة ،
وقيل : لا يقال للصوف : عهن ، إلا إذا كان مصبوغاً ، قال زهير :

(١) فى س : عليه .

(٢) ماقطة من س .

(٣) فى س : و .

(٤) فى س : بالإرضاد .

(٥) هذا منه (صلى الله عليه وسلم) وليس بإيجاب ؛ وفلك أن لأوقات الطابات أزمنة ترعى ولاول ، فأحس النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يرشدهم إلى ما فيه الفضل ولطظ ، لئلا يغفلوه عند مصلدتهم وقته ، وقد صار هذا أصلا في مذاهب العلماء في مواضع مخصوصة .
انظر : معالم الق للخطابي ٣ / ٣٢٥ .

لم
(٦) في س : وهذا .
كتاب الصيام / باب من كل في عاشوراء فليكيف بقية يومه ٩١ العهن ، فَنَبُّ بِهِ مَعَنَا ، فَإِذَا سَأَلُونَا الْإِلْعَامَ ، أَعْطَيْنَاهُمُ اللَّعْبَةَ تُلْهِيمُهُمْ ، حَتَّى يَتَوَّعُوا صَوْمَهُمْ .

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَمَثُ الْغَنَائِمِ يُحْطَمُ (١)
قال القاضي : جاء في حديث الربيع من رواية أبي بكر بن نافع العبدى : (ونجعل لهم اللعبة من العهن ، فإذا بكى أحدهم على الطعام ، أعطيناه إياه عند الإفطار) كذا في جميع نسخ مسلم الواقعة إلينا ، وفيه بتر وتغيير اختل به الكلام ، وصوابه حتى يكون عند الإفطار ، وبه يتم الكلام ، وكذا وقع عند البخارى من رواية مُسْتَدَّ بِهَذَا اللَّفْظُ (٢) ، وهو معنى ما ذكر مسلم في الرواية الأخرى : (فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا (٣) صومهم ، وفي لفظ حديث ابن نافع المتقدم سياق مشكل غير هذا يدل أن فيه تغييراً ليس هو وجه الكلام ، وفيه تمرين الصغار على فعل الخير ، ورجاء نزول الرحمة بصومهم والأجر بذلك (٤) لأوليائهم ، والصبيان لا يلزمهم صوم ، ولا يخاطبون به حتى يبلغوا ، وقيل : [إنهم] (٥) مخاطبون بالطاعات على التدب ، وهذا لا يصح ، وروى عن عروة [أنهم] (٦) متى أطاقوا الصوم وجب عليهم .

(١) لنظر : شرح ديوان زهير بن أن سلمى لابن زيد الثيباني ص ١٣ .
(٢) البخارى في الصحيح ، كالصوم ، بصوم الصبيان ٣ / ما .
(٣) في الأصل : يتم ، وما أثبت من س ، الصحيحة .
(٤) في س : في ذلك .
(٥) من هات ! الأصل .
يلأ صاقطة من س .
! لاو ، +
ضم ! ال*
٩٢ كتاب الصيام / باب النهى عن صوم يوم الفطر ...
إلخ

(٢٢) باب النهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي
١٣٨ - (١١٣٧) وحديثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جَاءَ فَصَلَّى ، ثُمَّ انْصَرَفَ نَخَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنْ هُنَيْنِ يَوْمَانِ ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ صِيَامِهِمَا : يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْآخِرُ يَوْمٌ تَاكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ .

وقوله : (شهدت العيد مع عمر فصلى ثم انصرف نخطب) : حجة في تقديم الصلاة على الخطبة ، وقد تقدم هذا .

وقوله : (وهذان يومان نهى رسول الله كلمة عن صيامهما : يوم فطركم ، والآخر يوم تثلون فيه من نسككم) فيه تعليم الإمام الناس مناسكهم في أوقاتها ، وما يستحب له أن ب ٤ في خطبته ، كل عيد ، وفصل من سننه ومناسكه ، وقد أجمع العلماء على تحريم صيام

هذين اليوم! بحكان ، من تطوع أو نذر ، أو دخول في صوم واجب متتابع (١) .

ثم اختلفوا فيمن ننوهما قاصداً لعينهم! عليه؟ فذهب عامة العلماء إلى أنه لا يصومهما ولا يقضيهما ، وهو قول مالك ، وزفر ، وأحد قولي الشافعي ، قيل : عليه القضاء فيهما إلا أن يكون نوى الأيقضيتهما ، وهو أحد قولي الأوزاعي ، وذهب أبو حنيفة ، وصاحباه ، والشافعي ، والأصراعي - في أحد قوليهما - إلى وجود!هما .

واختلف قول مالك وأصحابه إذا لم يقصد تعينهما ، دأماً نذر نذراً اشتغل عليهما ، أو نذر يوم يقدم فلان فصادفهما ، هل عليه فيهما قضاء أم لا قضاء عليه في ذلك ، أم عليه القضاء إلا أن ينوى أن لا قضاء ، أم ليس عليه حتى ينوى القضاء؟ وقوله : (يوم فطرکم من صيامکم ، والآخر يوم تأكلون فيه من نسککم) : أي أحدهما يوم فطرکم على خبر المبتدأ ، أو يوم فطرکم أحدهما على البدل من (يومان) وصفهما بما وصف لبيبي العلة لفطرهما ، وهو الفصل من الصوم ، واشتهر تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بها [فيه] (٢) ليؤكل منها ، ولو كان يوم صوم لم يؤكل منها في ذلك اليوم فلم يكن لنحرها فيه [معنى] (٣) ، وقيل : فطرهما شرع غير معلل ، وقد استدلل بعضهم بتخصيص هذين اليومين بالتحريم على أن أيام التشريق

(١) قال أبو عمر : صيام هذين اليومين لا خلاف بين العلماء في أنه لا يجوز على حال من الأحوال ، لا لمتطوع ولا لنافو ، ولا لقاض في ضئ ان يصومهما ، ولا لمتمتع لا يجد هدياً ، ولا يأخذ من الناس .

انظر :

الاستذكار ١٠ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب الصيام / باب النهى عن صوم يوم الفطر ...

إلخ ٩٣

١٣٩ - ١١٣٨١) وحدثننا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن صيام يومين : يوم الأضحي ، ويوم الفطر .

١٤٠ - ٨٢٧١) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جريز ، عن عبد الملك - وهو ابن عمير - عن قزعة ، عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال : سمعت منه حديثاً فالتجني .

فقلت له : أنت سمعت هنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : فاقول على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما لم أسمع ؟ قال : سمعته يقول : (لا يصلح الصيام في يومين : يوم الأضحي ، ويوم الفطر من رمضان) .

١٤١ - ...

(وحدثننا أبو كامل المحمري ، حاشا عبد العزيز بن المختار ، حاشا عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن صيام يوقين : يوم الفطر ، ويوم الثحر .

١٤٢ - ١١٣٩١) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن ابن عون ، عن

زياد بن جببر ، قال : جاء رجل إلى ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال : بني نذرت أن أصوم يوماً ، فوافق يوم أضحي أو فطر .

فقال ابن عمر - رضي الله عنه : أمر الله تعالى

ليست محرمة مثلها ، وأنها دون حكمهما في الشدة ؛ ولهذا أبيح صيامهما للمتمتع ، واختلف فيهما لغيره ، كما سنذكره .

وقوله : جاء رجل إلى ابن عمر فقال : إني نذرت أن أصوم يوماً فوافق يوم أضحي

[أو فطر] (١) ، فقال ابن عمر : (أمر الله بوفاء النذر ، ونهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن صيام هذا اليوم) ، قال الإمام :

توقف ابن عمر عن الفتوى تورعاً ، وأشار لتعارض (٢) الأدلة .

وقد اختلف فيها فقهاء الأمصار! نأر صوت يوه المطر والأضيجى ، والذى ذهب إليه مالك أنه لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ولا صومه ، وقال أبو حنيفة : يصوم يوماً آخر عوضاً عنه (٣) ، ! إن صامه فى نفسه مع النهى عن صومه أجزاءه ، ولنا عليه قوله - عليه السلام - : لا نذر فى معصية (٤) ، ! هصجتم هذا المعصية لثبوت النهى جمظ - ! ؟ واتفاق العلماء على (١) فى هامث! س . (٢) فى س : لتعرض .

(٣) انظر : الاستذكار ١٠ / ١٤٤ .

(٤) صيأتى فى كالنذر ، بلا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، بلفظ : لا نذر فى معصية الله .
وأما لفظ التارح فقد جاء فى سق النسائى فى اللجتي ، كالآيمان والنذور ، بكفارة النذر
٢٦ / ٧ ، الحاكم فى المستدرک ، كالنذور ٤ / ٣٠٥ .
١٨٥ / ١

١٤٠٢٢ (23) باب تحريم صوم أيام التشريق

، * ؟ ! أئج - ؟ .

بن * .

/ - لأفى / ! كيم ؟ شئ! ؟

٩٤

كتاب الصيام / باب النهى عن صوم يوم الفطر ...

إنح

بوفاء الثئر ، ونهى رصعول الله صعن ! وم هذا اليوم .

١٤٣ - (١١٤٠) وحدثنأ ابن نمير ، حدثنا أبى ، حدثنا سعد بن سعيد ، أخبرتنى عمرة ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن ! وم : يوم الفطر ، وبوم الأضحى .

ذلك وتعويض يوم آخر ليس من مقتضى لفظ نذر فلا معنى لإلزامه إياه ، وإن كان قد وقع عندنا قولان فيمن نذر صوم ذى الحجة ، هل يقضى يوم النحر ؟ وقد يكون من اوجب القضاء من أصحابنا رأى ان النذر منعقد بإجماع فيما سوى يوم النحر ، وما نهى عن صومه فأجرى يوم النحر فى الانعقاد مجرى [ما] (١) سواه بحكم التبع له ، والزم تعويضه لما امتنع صومه بعينه ، بخلاف من جرد النذر ليوم النحر خاصة .

(١) صاقطة من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب الصيام / باب تحريم صوم أيام التشريق

٩٥

(٢٣) باب تحريم صوم أيام التشريق

١٤٤ - (١١٤١) وحدثنأ سريج بن يونس ، حدثنا هشيم ، أخبرنا خالد ، عيط

أبى المليح ، عن نيشة الهنلي ، قال : قال ريول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أيام التشريق أيام كل وشرب) .

(...) حلغنا محمد بن عبد الله بن فير ، حدثنا إسماعيل - يعنى ابن عليه - عن خالد الحناء ، حديرشى أبو قلابة عن أبى الملى ! لمن نيشة .

قال خالد : فلقيت أبا المليح ،

وقوله فى الباب عن نيشة الهدلى ، وقع فى نسخة ابن ماهان : (الهدلية) على التأنيث ، ظنه اسم امرأة ، وهو وهم .

ونيشة اسم رجل معروف فى الصحابة (١) ، وهو ابن عم سلمة بن المحبق الهدلع (٢) .

قال القاضي : هو نبيشة ، بضم النون وبالشين المعجمة ، ابن عمرو بن عوف بن سلمة الهذلي ، سماه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نبيشة الخير ، وبذلك يعرف ، ولا أعلم في النساء الصحابييات من يتسمى بهذا ، و(ثما فيهم نسيبة بتقديم السن المهملة ، ومنهن بضم النون ، ومنهن فتحها ، معروفة) .

قال الإمام : وقوله : (أيام التشريق أيام كل وشرب) : تعلق به أبو حنيفة في منع صيام أيام منى حتى للمتمتع الذي لا يجد الهدى ، وبما (٣) روى أنه نهى عن صيام أيام منى ، وخالفه مالك وأجاز له صومها لقوله تعالى : { فَيَأْمُرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْفِي الْحَجِّ } (٤) ، وهذه الآية نزلت يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، وشرط في القرار أن تكون هذه الثلاثة [الأيام] (٥) في الحج ، [فإذا صام التاسع وأفطر العاشر للنهي عن صومه لم يبق له محل في الحج] (٦) إلا أيام منى ، وذلك يقتضى حجة [لما قال] (٧) مالك .

(١) نبيشة الهذلي : هو نبيشة الخير بن عبد الله بن عمرو بن عتاب بن الحارث بن نصير بن حصن ، وقيل في نسبه غير ذلك ، روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وعنه أبو المليح الهذلي ، وأم عاصم جدة أبي اليمان المعلى بن رلشد النبال ، له في مسلم هذا الحديث .

التهذيب ١٠ / ٤١٧ ، رجال صحيح مسلم لابن منجويه الورقة

كه ١ ، تهذيب الكمال ٢٩ / ٣١٥ .

(٢) هو سلمة بن ربيعة بن للحبق ، واسمه : صخر بن عبيد ، وقيل : عبيد بن صخر الهذلي ، نبر - : اكا ، له صحبة ، سكن البصرة ، وهو

والد سنان بن سلمة ، روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وعن عبادة بن الصامت ، روى

عنه لبنه وجون بن قتادة والحسن البصري .

تهذيب الكمال ٣١٨ / ١١ .

(٣) في س : وما .

(٤) للبقرة : ١٩٦ .

(٥) في س : أيام .

يلا) سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم .

(٧) سقط من س .

٩٦ كتاب الصيام / باب تحريم صوم أيام التشريق .

فَسَأَلْتُهُ ، فَحَدَّثَنِي بِهِ .

فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ .

وَزَادَ فِيهِ : (وَذَكَرَ لَهُ) .

١٤٥ - (١١٤٢) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن سابق ، حدثنا إبراهيم بن طهمان عتيق أبي الزبير ، عن ابن كعب

بن مالك ، عتيق أبيه ، أنه حدثه ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعثه وأوس ثن الحديثان أيام التشريق .

فَنَادَى : (أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَأَتَامُ مَنَى أَيَّامُ كُلِّ وَشْرَب) .

(...) وحدثناه عبد بن حميد ، حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمر ، حدثنا إبراهيم

ابن طهمان ، بهنا الإستناد : غير أنه قال : فن اليا .

قال القاضي : بقول مالك قال الشافعي ، والأوزاعي صابح ، وعن الشافعي كقول

أبي حنيفة ، وروى عن بعض السلف صومها مطلقا ، وفي المذهب عندنا خلاف فيمن

نذرهما ، أو نذر صوماً (١) متصلا قبلها هل يصومها أم لا ؟ وأيام التشريق ال ثغبعد ١١

١٤٠٢٣ (24) باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا

- م لأئسس وس نرت وهو قول الأكثر ، وقيل : بل أيام النحر سميت بذلك ؛ لتشريق الضحايا فيها ، وهو تقديدها ونشرها للشمس ، وقيل : بل لصلاة العيد عند شروق الشمس في أول يوم منها ، وهذا يعضد دخول يوم النحر فيها ، ويدل عليه - أيضا - قوله في الحديث : (أيام التشريق أيام كل وشرب) ، وفي الرواية الأخرى : (أيام منأ . وقوله : (وذكر لله) يستفاد به الحجة للتكبير أيام العيد ، وقد تقدم الكلام [فيه] (٢) .

(١) في س : صومها .

(٢) ساقطة من س .

كتاب الصيام / باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا

٩٧

(٢٤) باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا

١٤٦ - (١١٤٣) حدثنا عمرو الثاق ال ، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ ، سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ : أُنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ .

(...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

وقوله : (نهى عن صيام يوم الجمعة) ، وفي الحديث الآخر : لا تخصوا يوم الجمعة بصيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) ، وفي الآخر : (إلا أن يصوم قبله أو بعده) ، قال الإمام : قال مالك في موطنه : لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة ، وصيامه حسيق ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه (١) .

[قال الامام] (٢) : ذكر بعض الناس أن الذي كان يصومه ويتحراه أنه محمد بن المنكدر ، قال الداودي : لم يبلغ مالكا هذا الحديث ، ولو بلغه لم يخالفه .

قال القاضي : أخذ بظاهر الحديث الشافعي ، ولعل قول مالك إليه يرجع لأنه إنما

قال : وصومه حسن ، ومذهبه معلوم في كراهة تخصيص يوم ما بالصوم ، وهذا محتمل من معنى ما جاء في الحديث : لا تخصوه بصيام ، عند بعضهم ، وإنما حكى مالك عن حكى صومه ، وظن أنه كان يتحراه ، ولم يقل مالك : إني أرى هذا ولا أحبه ، أعني يجزئه ، فيحتمل أنه مذهبه .

قال المهلب : ووجه النهي عنه خشية أن يستمر عليه فيفرض ، أو خشية أن يلتزم الناس من تعظيمه ما التزمه اليهود والنصارى في سبتهم وأحدهم من ترك العمل ، وأنه (٣) يرجع نهيه عن اختصاص قيام ليلتها ، وقد أشار الباجي (٤) إلى أن مذهب مالك هذا يحتمل قوله له أخرى في صيام يوم الجمعة فوافق الحديث ، وقال الداودي في كتاب النصيحة ما معناه : إن النهي إنما هو عن تحريه واختصاصه دون غيره ، وأنه متى صام مع صومه يوما غيره (٥) فقد خرج عن النهي ؛ لأن ذلك اليوم قبله أو بعده ، إذ لم

(١) الموطأ ، كالصيام ، بجامع الصيام ١ / ٣١١ بنصه .

(٣) في س : ليلته .

(٥) في س : آخر .

(٢) من س .

(٤) المنتقى للباجي ٢ / ٧٦ .

صفحة محذوفة رقمها ٩٨

١٤٠٢٤ (25) باب بيان نسخ قوله تعالى : وعلى الذين يطيقونه فدية (1) بقوله : فمن شهد منكم الشهر فليصمه

كتاب الصيام / باب بيان نسخ ...

وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ...

صح
٩٩

(٢٥) باب بيان نسخ قوله تعالى : { وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ } (١) بقوله : { فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ } (٢)

١٤٩ - (١١٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ عَمْرِو

ابْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ اَكْوَعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ } كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ ، حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْلًا ، فَنَسَخَتْهَا .

١٥٠ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا وَقُولُ سَلَمَةَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ } كَانَ مَنْ أَرَادَ

أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا وَنَسَخَتْهَا ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى : حَتَّى نَزَلَتْ : { وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ } ، قَالَ الْقَاضِي : اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي قَوْلِهِ : { وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ } ، كُلُّ هِيَ هـ - ٥ بة [أَوْ مَحْمُورَةٌ] (٣) أَوْ مَنْسُوخَةٌ كُلُّهَا ، أَوْ مَنْسُوخٌ بَعْضُهَا ؟ فَذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ إِلَى [مَا] (٤) قَالَهُ سَلَمَةُ مِنْ نَسْخِهَا ، ثُمَّ اِخْتَلَفُوا هَلْ بَقِيَ مِنْهَا مَا لَمْ يَنْسَخْ ؟ فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَالْحَسَنِ وَجُمْهُورِهِمْ أَنَّ حُكْمَ الْإِطْعَامِ بَاقٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَطِقِ الصَّوْمَ مِنْ كَبَرٍ (٥) ، وَقَالَ مَالِكٌ وَجُمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَدَاوُدُ وَأَبُو ثَوْرٍ : جَمِيعُ الْإِطْعَامِ مَنْسُوخٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا لَمْ يَطِقِ الصَّوْمَ إِطْعَامٌ ، وَعَنْ مَالِكٍ - أَيْضًا - اسْتِحْبَابُ الْإِطْعَامِ لَهُ ، وَقَالَ قَتَادَةُ : إِنَّمَا كَانَتْ الرِّخْصَةُ خَاصَّةً لِلْكَبِيرِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ عَنْهُ وَبَقِيَ لِلَّذِي لَا يَطِيقُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ : نَزَلَتْ فِي الْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ لَا يَقْدِرَانِ عَلَى الصَّوْمِ ، فَهِيَ عَلَى قَوْلِهِ مُحْكَمَةٌ ، وَيَعْبُذُهَا قِرَاءَةُ (٦) : (يَطُوقُونَهُ) أَوْ (يَطُوقُونَهُ دَا) (٧) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا ، أَيْ يَتَكَلَّفُونَهُ أَوْ يَكْلِفُونَهُ وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ الْمَرِيضَ يَقْضِي إِذَا صَحَّ .

وَكَثَرَتِ الْعِلْمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ عَلَى الْمَرِيضِ ، وَجَعَلُوا الْمَرَضَ وَالْحَامِلَ مِثْلَهُمَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي قَضَاءِ الْحَامِلِ وَالْمَرَضِ ، فَقِيلَ : يَطْعَمَانِ وَيَقْضِيَانِ إِذَا زَالَ عَذْرُهُمَا ، وَهُوَ

(١) البقرة : له ا .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) في هامش الأصل .

(٤) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من س .

(٥) انظر : القرطبي في تفسيره للآية ٢٨٩ / ٢ ، ابن كثير في التفسير ٨ / ١ / ٣٠ .
يلا) في س : قوله .

(٧) غير ظاهر في الأصل .

كتاب الصيام / باب بيان نسخ ...

{ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ...

إِنْ

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْبِيِّ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ اَكْوَعٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ اَكْوَعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مَنْ شَاءَ صَامَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ ، فَافْتَدَى بِطَعَامِ مِسْكِينٍ ، حَتَّى أُلْزِمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ } (١) .

أحد قولى الشافعى وجماعة ، وأحد أقوال مالك ، وقيل : يقضيان ولا يطعمان ، [وهو قول أبى حنيفة وأحد أقوال مالك ، وقيل : عليهما الإطعام ولا قضاء] (٢) ، وقيل : عليهما القضاء ولا إطعام ، وهو الذى روى عن ابن عمر (٣) وابن عباس ، وإسحق ، وقيل : ليس على الحامل إطعام وهى كالمريض ، وتطعم المرضع وهو مشهور قول مالك ، وقاله - أيضا - الشافعى ، وقال إسحق : إن شاءتا قضتا ولم تطعما ، [أو] (٤) أطعمتا ولم تقضيا .

قال ابن القصار : وهذا كله إذا كان الخوف على ولديهما ، فأما إن خافا على أنفسهما فلا يختلف المذهب فى ذلك . قالوا : وهو الإجماع ، يُريد إلا من أوجب الفدية على المريض ، وروى عن ابن شهاب أنها فى المريض والمسافر خاصة ثم نسخت ، فألزموا القضاء حتما وبطل الخيار ، وقال زيد بن أسلم وابن شهاب ومالك : الآية محكمة ، وإنما نزلت فى المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدركه رمضان آخر من قابل ، فعليه أن يصومه ، ثم يقضى بعدما أفطر ، ويُطعم عن كل يوم مدأ من حنطة ، فأما من اتصل مرضه إلى رمضان آخر ، فليس عليه إطعام وعليه القضاء ، ومعنى { يُطِيقُونَهُ } على هذا القول : أى يطيقون قضاء ما عليهم ، فلا يقضون إلى رمضان آخر .

وذكر عن الحسن أن الألفى { يُطِيقُونَهُ } عائدة على الإطعام والكفارة ، لا على الصوم ، ثم نسخ ذلك ، فهى عنده عامة ، وقال بعض السلف مثل هذا فى عود الضمير على الإطعام وأنه خاصة فى الكبير الهرم ، وهى عندهم محكمة غير منسوخة . واختلف فى مقدار الإطعام ، فالك وجمهور العلماء على مدّ عن كل يوم ،

١٤٠٢٥ (26) باب قضاء رمضان فى شعبان

وأبو حنيفة يقول : نصف صاع ، وقاله صاحباه . وقال أشهب من أصحابنا : مدّ وثلاث لغير أهل المدينة ، وجمهور العلماء على أن المرض المبيح للفطر هو ما يشقّ معه الصّوم ، أو تخشى زيادته بسبب الصوم هذا معنى يختلف (٥) ألفاظ أئمة الفتوى فى ذلك ، وحكى عن فرقة أن كل مريض يباح له [(٦) الصوم كان مطبقاً له أولاً .

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٣) فيه قبلها فى س : وهو قول .

(٥) فى س : مختلف .

(٢) فى هامش! الأصل ، وهو سقط من س .

(لا) فى س : و ، وأثبتنا الهمة ليشقيم المنى .

(لا) فى الأصل بياض هكذا .

كتاب الصيام / باب قضاء رمضان فى شعبان

(٢٦) باب قضاء رمضان فى شعبان

هـ ص ، هـ ، هـ ، ص ص ، كان ص ص ص هـ هـ ،

١٥١ - (١١٤٦) حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا يحيى بن سعيد عن أبى سلمة ، قال : سمعت عائشة - رضى الله عنها - تقول : كان يكون على الصّوم

وقول عائشة : (يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا فى شعبان للشغل برسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : فيه حجة على أن قضاء رمضان ليس واجباً على الفور ، خلافاً لداود فى إيجابه [من] (١) ثانى شوال ، وأنه أثم متى لم يصمه ، وكذلك يقول فيمن وجبت عليه رقبة وتعيينه فى أول رقبة يمكنه ملكها أو ملكها حينئذ ، فإذا لم يكن على الفور فوقته موسع مقيد بتقييد السنّة ، ما لم يدخل رمضان آخر كوقت الصلاة ، والإنسان مخير فى إيقاع ذلك أى وقت شاء من الوقت ، لكن الاستحباب المبادرة وتقديم

ذلك على غيره من صيام النفل كالصلاة ، وبهذا قال الشافعي : والأصل فيه حديث عائشة هذا ، وأمرها غير خفى على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلو كان ما فعلته غير جائز لما أقرها .

قال بعض العلماء : ولا يقضى بموته بعد مضي اليوم الثاني من شوال على شرط العزم ، وهذا - الضأ - على ما قالوا في الصلاة ، لا سيما على قولنا وقول الشافعي : إن الخطاب يتعين بها لأول الوقت ، وقال أبو بكر الرازي الحنفي : إنه لا يقضى إلى السنة المقبلة ، وقال أبو القاسم الكيا الهراسي الشافعي : هذا خلاف قول الجماعة ، قال : وقد أجمعوا أنه لو مات قبل السنة على وجوب الفدية ، لا لكونه عاصئاً ، كما يجب على الشيخ الكبير وعلى من مات أول يوم من شوال ، وقال أبو الحسن [ابن] (٢) القصار وغيره من شيوخنا : إنه عاص إذا أمكنه القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان آخر .

وقد اختلف العلماء في وجوب الفدية على المفطر في الفطر حتى دخل عليه رمضان آخر ، فذهب مالك والشافعي [(٣)] ، ومعظمهم وجوبها عليه مدة لكل يوم ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وداود إلى أنه لا كفارة على المفطر ، وجمهورهم أنه إذا مرض بقية عامه ولم يفطر ، حتى دخل عليه رمضان آخر ، أنه لا فدية عليه .

وحكى عن بعض السلف : عليه الفدية .
قال بعض شيوخنا : واختلف مذهبا بما يكون به مفطرا حتى يلزمه [بالذى عليه] (٤) ، فالبغداديون (٥) منهم ومعظم الشيوخ : أنه ليس بمفطر إلا بترك ذلك عند آخر السنة وبقيّة عدد تلك الأيام من شعبان ، ولو صح فيما مضى من سنته [ثم جاء ما منعه حتى دخل عليه رمضان آخر لم يلزمه كفارة ، وقال بعضهم] (٦) : إنه يراعى

(١) من س .

(٤) من س .

(٢) في هامش ! س .

(٥) في س : للبغداديون .

(٣) كلمة في الأصل غير ظاهرة اللفظ والمعنى .

(لا) سقط من س .

١٨٦ / ١

١٠٢ كتاب الصيام / باب قضاء رمضان في شعبان

مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ .

الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَوْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ

ابْنُ بَلَالٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي

صَحْتَهُ أَوْ إِقَامَتَهُ مِنْ أَوَّلِ عَامِهِ ، فَمِنْ صَحٍّ مِنْ شَوَالٍ فَمَا بَعْدَهُ مُنَّةٌ يُمْكِنُهُ فِيهَا قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى جَاءَ مَا مَنَعَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخِرَ ، فَقَدْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَنَحْوُهُ فِي الْمَدُونَةِ (١) .

وعلى هذين القولين اختلف تأويلهم على مذهب المدونة ، قال بعض شيوخنا : فعلة

على هذا مترقبا ليس على الفور ولا على التراخي ، فإن صح منه القضاء في شعبان وكان قادراً على تعجيله لم يكن عليه إطعام ، قال : والقياس إما أن يقال على الفور كالصلاة المنسية ، فمى لم يفعل كان مفطرا ، ووجب عليه الفدية ، أو على التراخي ، فلا شيء عليه مما صغ فيه أو أقامه عاش أو مات ، يعنى حتى يضيق الوقت عليه بآخر العام كالصلاة المؤقتة .

١٤٠٢٦ (27) باب قضاء الصيام عن الميت

واختلف في قضاء رمضان ، هل من شرطه التتابع ؟ وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين / وأهل الظاهر ، وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وكافة علماء الأمصار أنه ليس من شرطه ، ويجوز مفترقا .

وقولها : (الشغل برسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : نص منها لعل ذلك ، وارتفع الشغل عنها بتقدير فعل أنه يمنع منه الشغل أو شغلني ونحوه ، وبيان في أن أمرها بتمادي الفطر غير خاف عنه - عليه السلام - ورد على من ضعف تعليل حالها بذلك ، إذ هي نفسها قد أخبرت بذلك وعلّة فطرها فسقط التأويل ، وفيه ما يجب من حق الزوج ، ولا أعلم خلافاً ، في التنفل أن من حق الزوج منعها منه لحديث أبي هريرة : لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه (٢) .

قال بعض شيوخنا : وأما في قضاء رمضان فليس له (١) في س : المدينة .

(٢) سبق في كتاب مسلم ، كالزكاة ، بما أنفق العبد من مال مولاه ، بقرب لفظه ، وبلغظه البخاري ، كالنكاح ، بلا تأفن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بدفنه عن أبي هريرة بلفظ : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بدفنه (٠٠٠) الحديث ٣٩ / ٧ ، وأيضا بلفظ مسلم ائو داود ، كالصوم ، بالمرأة تصوم بغير إيف زوجها ١ / ٥٧٢ ، الترمذي ، كالصوم ، بما جأ في كراهية صوم المرأة إلا بإذنه ١ / ١٤٢ =

كتاب الصيام / باب قضاء رمضان في شعبان ١٠٣ يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد .
وَقَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَكَانِهَا مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
يَحْيَى يَقُولُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .

ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ،

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ : الشَّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ ! ، عَيْقُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتُفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَمَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ .

منعها إلا باختيارها ، إذ لها حق في إبراء ذمتها ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن عائشة في هذا إنما فعلت ذلك للرخصة لا لأجل النبي - عليه السلام - وأن ذكر الشغل برسول الله (صلى الله عليه وسلم) من قول يحيى لا من قول عائشة ، وقد قال البخاري : قال يحيى :

(الشغل من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (١) .

وفي مسلم في حديث ابن رافع عن يحيى قال : فظننت أن ذلك لمكان النبي - عليه السلام - ولسقوط هذه العلة جملة من رواية سُفْيَانَ وغيره ، قالوا : وقد كان له - عليه السلام - نساء غيرها ، وكان يقسم بينهن ، أي فقد كانت تفرغ لصوصها .

قال القاضي : لكنه قد جأ في حديث ابن أبي عمر ما يدل أن العلة من قولها ، فقالت : (إن كانت إحداها لتفطر في زمان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فَمَا تَقْدِرُ أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حتى يأتي شعبان) .

قالوا : وفي هذا الحديث وشبهه أن منافع العشرة والمتعة من الزوجة مُتَمَلِكَةٌ للزوج في

عامة الأحوال ، وحقها في نفسها محصور في وقت دون وقت ، وقد ذكر مسلم في كتاب الزكاة : (٢) المرأة وبعدها شاهد (٣) ، وهذا أصل في الباب ، ومحمول على ما لم يتعين عليها فرض صومه .
- ابن ماجة ، كالصوم ، بفي المرأة تصوم بغير إيفن زوجها ١ / ٥٦٠ .

(١) للبخارى ، كالصوم ، بمتى يقضى قضاء رمضان ، بلفظ الشغل من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثوب النبي ٣ / ٤٥ .
(٢) في س : تصوم .

(٣) سبق في كتاب الزكاة ، بما أنفق العبد من مال مولاه .

كتاب الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت

(٢٧) باب قضاء الصيام عن الميت

١٥٣ - (١١٤٧) وحديثي هرون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو بن الحارث ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه) .

١٥٤ - (١١٤٨) وحديثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا وقوله : (من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه) ، قال الإمام : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد د سق وغيرهما ، وجمهور الفقهاء على خلاف ذلك ، ويتأولون الحديث على [معنى] (١) : طعام الحى عن وليه ، إذا مات وقد فرط في الصوم ، فيكون الأ طعام قائماً مقام الصيام .

لحال القاضي : أما أحمد [فإنما] (٢) يخص أن يصومه وليه عنه في النذر ، وهو قول الليث وأبي عبيد ، وروى عن الشافعى ، وأما قضاء رمضان فلا عندهم ، ولكنه يطعم عنه واجباً من رأس [ماله] (٣) وهو مشهور قول الشافعى في وجوب الإطعام عليهم من رأس ماله دون الصوم ، وهو قول كافة ابعلاء ، ومالك لا يوجب عليهم الإطعام إلا أن يوصى بذلك ، أو يتطوعوا .
وأجمعوا بغير خلاف أنه لا يصلى أحد عن أحد في حياته ولا موته ، وأجمعوا أنه لا يصوم أحد عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في ذلك بعد موته ، وقد خرج النسائي من رواية ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطبما (٤) .

وذكر الترمذى من رواية ابن عمر : (من مات وعليه صيام شهر ، فليطعم عنه

وليه مكان كل يوم مسكينا) (٥) ، وإذا تعارضت الأحاديث (٦) رجع إلى قوله تعالى :

(١) في هامش الأصل .

(٢) ، (٣) سقطتا من الأصل ، واستدركتا بال!امش .

(٤) النسائي في الكبرى ، كالصيام ، بصيام الحى عن الميت عن ابن عباس موقوفا ٢ / ١٧٥ .

(٥) الترمذى ، كالصوم ، بما جاء في الكفارة عن ابن عمر ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، والمحجج عن ابن عمر موقوفا ٣ / له ، رقم (٧١٨) .

(٦) لم يكن هناك تعارض للآثار ولن يكون ، وهالك كلام أبي عمر بن عبد البر في الاستذكار فيه جيداً : لولا الأثر المذكور - ويريد أثر : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) البخارى ومسلم في هذا الباب - لكان =

كتاب الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت ١٠٥ الأعمش ، عن مسلم البطين ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة أتت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت : إن أفى ماتت وعليها صوم شهر .

فقال : (أرأيت لو كان عليها حين ، اكلت تفقمينه ؟) .

قَالَتْ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ) .

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكَيْعِيُّ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ،

عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطْنِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَاعِ قَضِيهِ عَنْهَا ؟ فَقَالَ : أَلَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ ، أَكَلَتْ قَاضِيَهُ عَنْهَا ؟ (١) .

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى لَا .

{ وَأَنْ لَيْسَ لِنَاسٍ إِلَّا مَا دَمَى } (١) .

وذكر مسلم في الباب الأحاديث المروية عن ابن عباس : (إن أمي ماتت وعليها صوم

[شهر] (٢) (٠٠٠) الحديث إلى قوله : فذكر أنه أحق بالقضاء ، وذكر اختلاف الروايتين فيه وزيادة ابن أبي أنيسة عن الحكم فيه قولها : (صوم نذر) ، وقد ذكر البخاري حديث ابن عباس هذا واضطراب الرواية فيه ، وقول من قال فيه : (إن أختي ماتت) ، وقول من قال : (وعليها خمسة عشر يوما) ، وقول من قال : (صوم نذر) ، وقول من قال : (جاء رجل) وكثرة الاضطراب فيه عن مسلم البطين ، وعلى من فوقه وغيرهم (٣) ، وذكر الدارقطني ذلك وقول من قال فيه : (صوم شهرين متتابعين) (٤) ، وقد ذكر البخاري حديث أبي خالد الأحمر معلقا ولم يُسنده (٥) ، وذكر مسلم حديث أبي سعيد الأشج : حدثنا أبو خالد الأحمر عن سلمة بن كهيل ، والحكم يا ، عينة ومسلم البطين عن سعيد بن جبير ، ومجاهد وعطاء عن ابن عباس ، ووهب الدارقطني أبا خالد الأحمر في هذا الحديث ؛ لمخالفته رواية الأعمش فيه ، كما قد ذكر مسلم وقال ، وقد بين زائدة في (روايته الوجه الذي دخل عليه (٦) الوهم = الأصل القياس على الأصل المجتمع عليه في الصلاة ، وهو عمل بدن ، لا يصوم أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد ١٧٣ /

(١) ١ لنجم : ٣٩ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) البخاري ، كالصوم ، بمن مات وعليه صوم ٣ / ٤٦ .

(٤) للدارقطني ، كالصوم ، بالقبلة للصائم ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ رقم (٨٣) .

(٥) البخاري ، كالصوم ، بمن مات وعليه صوم ٣ / ٤٦ .

(٦) في س : فيه .

١٠٦ كتاب الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت قَالَ سُلَيْمَانُ : فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ جَمِيعًا ، وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ

بِهَذَا الْحَالِثِ .

فَقَالَا : سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هُنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ ، وَمُسْلِمِ الْبَطْنِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِهَذَا .

الْحَالِثِ .

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ عَدِيٍّ .

قَالَ عَبْدُ : حَدَّثَنِي زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، حَاشَا الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ

، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهِ الْوَمُ نَزَرَ ، أَفَأُؤْمُ عَنْهَا ؟ قَالَ : (أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ ، "ثَانَ يُوَسِّ فَلَكَ عَنْهَا ؟) .
قَالَتْ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ) .

١٥٧ - (١١٤٩) ودَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَا أَنَا جَالِسِي عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ .

فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ ، ! إِنَّهَا مَاتَتْ .

قَالَ : فَقَالَ : (وَجَبَ أَجْرُكَ ، وَرَأَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ " .

قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ كَانَ

منه أَعْنَى عَلَى أَبِي خَالِدٍ ، وَهُوَ قَوْلُ زَائِدَةَ فِي حَدِيثِهِ (١) : قَالَ سُلَيْمَانُ : فَقَالَ الْحَكَمُ وَسُلَيْمَةُ ابْنُ كَهِيلٍ جَمِيعًا وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ - يَعْنِي الْبُطْنُ - بِهَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَا : سَمِعْنَا مَجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيُّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : جَوَدَهُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، وَاسْتَحْسَنَ حَدِيثَهُ جَدًّا ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ كَذَلِكَ (٢) .
قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ [زَيْد] (٣) بَنَ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، [عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ] (٤) بِمَعْنَاهُ ، فَوَافَقَ أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرَ .

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ [الْآخِر] (٥) : (حُجِّي عَنْهَا) : هَذَا أَيْضًا مِمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ ،

(١) وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : قَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ وَقَالَ : هَذَا مِنْ كَلَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ حَتَّى لَا يَتَوَهَّمُ وَلِيُّ مُسْلِمٍ الْقَاتِلُ .

انْظُرْ : سَقَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَذِيهِ لِلتَّعْلِيقِ الْمَغْنَى عَلَى الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٩٦ .

(٢) التِّرْمِذِيُّ ، كَالصَّوْمِ ، بِمَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ ٨٧ / ٣ ، رَقْمٌ (١٧ ٧) .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٤) سَقِطٌ مِنْ س .

(٥) مِنْ س .

كتاب الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت ١٠٧ عَلِيًّا صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأُصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : (صُومِي عَنْهَا) .

قَالَتْ : إِنَّهَا لَمْ تَحْجَّ قَطُّ .

أَفَأَنْجُ عَنْهَا ؟ قَالَ : (حُجِّي عَنْهَا) .

١٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ كَثْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ هَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ .

غَيْرَ ؟ نَهْ قَالَ : صَوْمُ شَهْرَيْنِ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ بَرِيلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَذَكَرَتْ بِمِثْلِهِ ، وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرٍ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا

الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرَيْنِ .
(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْيَلَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَتْ أُمْرَأُصَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ .
وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرٍ .

١٤٠٢٧ (28) باب الصائم يدعى لطعام فليقل : إني صائم

١٤٠٢٨ (29) باب حفظ اللسان للصائم

١٤٠٢٩ (30) باب فضل الصيام

هل يلزم حج الولي عن وليه إذا عجز أو (١) لا يلزم ؟ أو يجوز أو لا يجوز ؟ ومذهبنا : أنه لا يلزم عن ذى العذر ، واختلف هل يجوز لأنه عمل له تعلق بالمال أو يكره له ابتداء ، فإن أوصي به نفذت وصيته به ؟ واختلف أصحابنا في ذلك اختلافاً كثيراً ، وسيأتي مستوعباً في كتاب الحج ، واضطراب حديث ابن عباس يسقط المحجة [به] (٢) ، أو يحمل على ما جاء مفسراً بقوله : (صوم نذر) ، وهو حجة أحمد ، لكن يكون حكمه عند الجمهور على ما تقدم من فعل / الخير بالمال عنه ، فيقوم مقام ما لم يوف به من نذره ، وتنبيه البخاري ومسلم على مختلف رواياتهما واضطراب روايته للتعليل لها .

(١) في س : أم .

(٢) كأكه .

١٨٦ / ب

كتاب الصيام / باب الصائم يدعى لطعام فليقل ...

إن

(٢٨) باب الصائم يدعى لطعام فليقل : إني صائم
١٥٩ - (١١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ الْقَادِ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : رَوَايَةٌ .
وَقَالَ عَمْرُو : يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَقَالَ زُهَيْرُ : عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - قَالَ : (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ) .

وقوله : (إذا دعى أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل : إني صائم) .

قال الإمام : أعمال [البر] (١) النوافل يستحب إخفاؤها غالباً ، ولكن دعت الضرورة لذكر هذا فيها على جهة العذر ؛ لثلا يحدث بتخلفه تشاجراً أو بغضاً ، إذا كان المراد أن يقول ذلك نطقاً ليعذر به .

قال القاضي : فيه حجة أن ليس للمتأمل إفساد نيته وفطر يومه لغير عذر ، ولو كان الفطر مباحاً [له] (٢) ابتداء لم يرشده إلى العذر بصومه ، وسنذكره ، وفيه الخوض على حسن المعاشرة وحسن الصحبة ، ومراعاة الألفة وحسن الاعتذار .

(١) من ع .

(٢) صاقطة من س .

كتاب الصيام / باب حفظ اللسان للصائم

١٠٩

(٢٩) باب حفظ اللسان للصائم

١٦٠ - (١١٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،

عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رِوَايَةً قَالَ : (إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ يَوْفًا صَائِفًا ، فَلَا يَرِفُّ وَلَا يَجْهَلُ ، فَإِنْ أَمْرُو شَاتِمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِي صَائِمٌ ، إِي صَائِمٌ) .

وقوله : في الحديث الآخر : (فإن امرؤ شاتمته أو قاتله فليقل : إني صائم) ، وقوله : (فلا يرفث ولا يجهل) : الرفث : السخف والفحش من الكلام والجهل مثله ، يقال منه : رَفَثَ يَرِفُّ بِالضَّمِّ ، وَرَفَثَ بِالْكَسْرِ ، يَرِفُّ بِالْفَتْحِ رَفْئًا ، ساكنة في المصدر ، وَرَفْئًا محركة في الاسم ، ويقال : أَرَفَثَ أيضًا .

وقوله في الحديث الآخر : (لا يصخب) (١) بمعناه ، هو اختلاط الأصوات وكثرة الكلام ورفع الصوت ، يقال بالسن والصاد ، وعند الطبري : (ولا يسخر) وهو من السخرية بالناس ، والأول هو المعروت ، وقد يكون بالقول والفعل ومعنى (قاتله) : أى دافعه ونازعه ، وتكون بمعنى شاتمته ولا عنه . وقد جاء القتل بمعنى اللعن .

وقد اختلف في معنى قوله في هذا الحديث : (فليقل : إني صائم) ، أهو على وجهه كما تقدم وليسمع ذلك مشاتمته ليعلم اعتصامه بالصوم فلا يؤذيه .

قال الإمام : ويحتمل أن يكون المراد به أن يخاطب بذلك نفسه على جهة الزجر لها عن السباب والمشاتمته .

قال القاضي : قد جاء آخر الحديث في مصنف النسائي مفسرا قال : ينهى بذلك عن مراجعة الصائم (٢) وقد جاء هنا لفظ المشاتمته والمقاتلة ، وهى لا تكون إلا من اثنين ؟ فقل : معناه هنا : إن امرؤ أراد هذا منه فليمتنع ، وأيضا فإن المفاعلة قد تجى لفعل الواحد ؛ كقوله : سافر ، وعالج الأمر ، وعافاه الله ، وأيضا فقد يكون على وجهه ، [أى] (٣) إن بدا ذلك منهما فليرجع إلى نفسه ويذكرها بصومه فتكف .

(١) في س : يسخب ، بالسن ، وفي الأصل بالصاد .

(٢) انظر : النسائي ، كالصوم ، بفضل الصيام من حديث أبي هريرة رضى الله عنه الكبرى ٢ / ٩١ ، المجتلى رقم (٢٢١٦) ، (٢٢١٧) .

(٣) ساقطة من س .

كتاب الصيام / باب فضل الصيام
(٣٠) باب فضل الصيام

١٦١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .

(قَالَ اللَّهُ - عَرَّ وَجَل - : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آلَمَ لَهُ إِلَّا الصَّامَ ، هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، فَوَائِدِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدِهِ ، خَلْفَةُ فَمِ الصَّامِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ هَدْحِ الْمِسْكِ) .

١٦٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - وَهُوَ الْحَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزَّيَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ هَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الصَّيَّامُ جَنَّةٌ) .

وقوله : (الصيام جنة) : أى ستر ومانع من الرفث والآثام ، أو مانع من النار وسائر منها ، أو مانع من جميع ذلك ، ومنه : المَجْنُّ للترس الذى يُسْتَرَّ به ، ومنه سميت الملائكة والشیاطن جنًّا لاستتارهم عن أعين الناس [ورويتهم] .

[وفي] (١) بعض الروايات : (فلا يصخب) وهو من معنى يجهل ، والصخب بالسن والصاد : الصياح ، ورواه الطبري : (فلا يسخر ، بالراء ومعناه صحيح ؛ لأن السخرية بالقول والفعل كله من الجهل ومعناه (٢)) ، وقد ذهب الأوزاعي إلى أن السمت والغيبة يفطران

الصائم ، وخص النهى عن الرفث والجهل هنا ، وهو فى كل حال منهى عنه ؛ لتأكيد حق الصوم ولتضعيف الإثم بفعل ذلك به (٣) لاهاته حق الشهر ، ومراعاة الصوم ، أو لئلا يفسد صومه على مذهب من يراه .

وقوله : (كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فهو لى ، وأنا أجزى به ، ، قال الإمام : تخصيصه الصوم هاهنا بقوله : ا لى) وان كانت أعمال البر المخلصة كلها له تعالى ؛ لأجل أن الصوم لا يمكن فيه الرياء ، كما يمكن فى غيره من الأعمال ؛ لأنه كف ! إمساك ، وحال الممسك شعباً أو فاقة كحال الممسك تقرباً ، وإنما القصد وما يبطنه القلب هو المؤثر فى ذلك ، والصلوات والحج والزكاة أعمال بدينية ظاهرة يمكن فيها الرياء والسمعة ، فلذلك خص الصوم بما ذكره دونها .

(١) فى س : وزيادته فى .

(٢) فى س : ومعناه .

(٣) فى س : فيه .

كتاب الصيام / باب فضل الصيام ١١١ ١٦٣ - (...) وحديثى محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنى عطاء! ، عن أبي صالح الز - لآت ؛ أنه سمع أبا هريرة - رضى الله عنه - يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قال الله - عز وجل - : كل عمل ابن آدم له إلا الصيام ، فإنه لى وأنا أجزى به ، والصيام جنة ، فإذا كان يوم صوم أحدكم ، فلا يرفث يومئذ ولا يسخب ، فإن سابه أحد أو قاتله ، فليقل : إني امرؤ صائم .

والذى نفس محمد بيده ، خلوت ف!

قال القاضى : وقال أبو عبيدة معناه : أنا أتولى جزاءه ، إذ لا يظهر فتكته الحفظه ،

إذ ليس من أعمال الجوارح الظاهرة ، دائماً هو نية دامساك ، فأنا أجزى (١) به من التضعيف على ما أحب .

وفى قوله : (الصوم لى) ، وتخصيصه بيان عظيم فضله ، وكثرة ثوابه ، ويدل عليه قوله : (أنا أجزى به) ، وقال الخطابى : قوله : ا لى) : أى ليس للصائم فيه حظ ، قال : وقيل : إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى ، فكانه يتقرب إلى الله بما يتعلق بشبهه صفة من صفاته ، و(ن كان تعالى لا شبه له فى صفاته (٢) .

وقيل : فيه تخصيص الصوم وتشريفه باضافته إليه تعالى ، فقال كما قال : بيت الله ، والكل لله تعالى ، وقيل : ا لى) : أى المنفرد [بعلم (٣) مقدار ثوابه وتضعيف حسناته ، كما قال : (وأنا أجزى به) قال : وغيره من الحسنات اطلعت على مقادير أجورها ، كما قال : (كل حسنة بعشر أمثالها) الحديث ، والصوم موكل إلى سعة جوده وغيب علمه ، كما قال تعالى : { إنما يؤتى الصابر ون أجرهم بنير حساب } (٤) .

وقوله : (خلوت فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) : هكذا الرواية الصحيحة

بضم الخاء ، وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها .

قال الخطابى : وهو خطأ ، وحكى عن القابسى فيه الفتح والضم ، وقال : أهل المسرق يقولونه بالوجهن .

قال الإمام : قال الهروى : يقال : خلف فوه : إذا تغير ، يخلف خلواً .

ومنه حديث على وسئل عن قبلة الصائم قال : وما اريك إلى خلوت فيها ، ويقال : نومة الضحى مخلقة للفم ، أى مغيرة .

قال القاضى : قال صاحب الأفعال : خلف فوه وأخلف .

وذكر مسلم من بعض الطرق : ا لخلقة! وهو صحيح المعنى اسم ما خلف فى الفم ، والخلوت مصدره .

قال الباجى : قال البرقى : هو تغيير طعم الفم وريحه لتأخر الطعام ، قال : وليس هذا على

(١) فى س : أجزى .

(٢) انظر : أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ، بهل يقول : إني صائم إذا شتم ، حيث قال : أى خالص لى لا يطلع عليه لحد فيكون لنفس صاحبه منه حظ فيه ٩٤٦ / ٢ .

(٣) في هامش س .

(٤) للزمر : ١٠ .

١ / ١٨٧

١١٢ كتاب الصيام / باب فضل الصيام الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك ، وللبصائم فرحتان يفرحهما : إفا أفطر فرح يفطره ، ! إفا لقي ربه فرح بصومه .

أصل مالك ، إنما هو على مذهب الشافعي ، وإنما هو تغيير ريح الفم بما يحدث من خلو المعدة بترك الأكل (١) .

/ قال القاضي : احتج الشافعي (٢) بالثنا على الخلوف لمنع السواك بعد نصف النهار ،

وهو وقت وجود الخلوف ؛ لأن السواك يذهب ، وفي بقاءه من الأجر والفضل ما لا يجب عنده إزالته ، وذهب مالك إلى جوازه في النهار كله ؛ لأنه عنده إن كان من المعدة فلا يذهب السواك ، وأيضا فإن جعلنا الكلام في الثنا على الخلوف استعارة وتنبيها على فضل الصوم ، لا على نفس الخلوف ، فذهابه وبقاؤه سواء .

وقد اختلف الناس (٣) في معنى قوله : اخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك .

قال الإمام : هو مجاز واستعارة ؛ لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي

له طبائع تيل إلى سئ فتستطيه ، وتنفر عن اخر فتستقذره ، والله تعالى يتقدس عن ذلك ، لكن جرت العادة فينا بتقريب الروائح الطيبة منا ، واستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله .

قال القاضي : وقيل : يحزيه الله في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك

كما قال (٤) في المكوم في سبيل الله : (الريح ريح مسك) (٥) ، وقيل : بل ينال صاحبها من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا ، لاسيما بالإضافة إلى الخلوف وهما ضدان ، وقيل : يعتد بها وتدخر على ما هي عليه [أكثر] (٦) مما يعتد بريح المسك لصاحبه ، وأيضا فيكون رائحتها عند ملائكة الله أطيب من المسك ، وان كانت عندنا نحن بخلافه ، وقال الداودي : يثاب عليها ما لا يثاب على رائحة المسك إذا تطيب به للصلاة والجمعة .

وقوله : للصائم فرحتان : فرحة عند إفطاره ، وفرحة عند لقاء ربه) : أما فرحته

عند لقاء ربه فبينه لما يراه من الثواب وحسن الجزاء ، كما قال في الرواية الأخرى : (إذا لقي الله فجزاه فرح) ، وأما عند إفطاره فلتتمام عبادته وسلامتها من الفساد وما يرجوه من لوابها ، وقد يكون معناه : لما طبعت النفس عليه من الفرح بإباحة (٧) لذة الأكل وما منع منه الصائم ، وحاجته إلى ذهاب ألم الجوع عنه ، وهو ظاهر في بعض الروايات

(١) المنتقى للبي ٧٤ / ٢ .

(٣) في الأصل : التأويل ، والمثبت من س .

(٥) البخلي ، كالذبائح والصيد ، بالمسك ٧ / ١٢٥ .

(٧) في س : من إباحة .

(٢) لنظر .

: الحاوي ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ .

(٤) في س : كان .

(٦) ساقطة من س .

كتاب الصيام / باب فضل الصيام

١١٣

١٦٤ - (...) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا أبو معاوية ووكيع ، عن الأعمش .

ح وحاشا زهير بن حرب ، حدثنا جرير ! ، عن الأعمش .

ح وحاشا أبو سعيد الأشج - واللفظ له - حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كل عمل ابن آدم يضاعف ، الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، قال الله - عز وجل

- : إِلَّا الصَّوْمَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، يَاعَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَحْنَى ، لِلضَّائِ! فَرَحَتَانِ : فَرَحَةٌ!عِنْدَ فِطْرِهِ ، وَفَرَحَةٌ!عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ ، وَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) .

١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ اللَّهُ - عَرَّ - وَجَلَ يَقُولُ : إِنْ الصَّوْمَ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، إِنْ لِلضَّائِ! فَرَحَتَيْنِ : إِذَا أَفْطَرَ فَرَحَ ، وَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَرَحَ . وَاتَّيَدَى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، خُلُوفٌ فَمِ الضَّائِمُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَلِيطٍ الْهَذَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - حَدَّثَنَا ضَرَّارُ بْنُ مَرْة - وَهُوَ أَبُو سِنَانٍ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : وَقَالَ : (إِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَجَزَاهُ ، فَرَحَ) .

١٦٦ - (١١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ - وَهُوَ

[أَنَّهُ] (١) (إِذَا أَفْطَرَ فَرَحَ بِفِطْرِهِ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرَحَ بِصَوْمِهِ) .

خالد بن مخلد (٢) القَطَوَانِي بفتح القاف والطاء مغا ، قال البخاري والكلاباذي معناها : البقال ، كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية ، وقال الباجي : هي قرية على باب الكوفة وقاله أبو ذر أيضا ، وفي تاريخ البخاري [أيضا] (٣) : أن قَطَوَانَ موضع . (١) كما .

١٤٣٠ (31) باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه

(٢) خالد بن مخلد القَطَوَانِي أَبُو الْهَيْثَمِ الْبَجَلِي ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، وَقَطَوَانَ : مَوْضِعُهَا ، رَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَعَنْهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَفِي مُسْنَدِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ وَالْبَاقُونَ بِوَسْطَةِ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ : لَهُ أَحَادِيثُ مُنَاكِيرٌ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَقَالَ : الْأَجْرُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ : صَدُوقٌ وَلَكِنَّهُ يَتَّبِعُ .

التَّهْذِيبُ ٣ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

١١٤ كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ الْقَطَوَانِي - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ : الرِّيَانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ ، أَغْلَقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ لَمَّا .

وقوله : (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ : الرِّيَانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ) : مِنْ مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ ، وَفِيهِ أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ حَقٌّ غَيْرُ مُجَازٍ ، وَيُوكِّدُهُ قَوْلُهُ : (فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ أَغْلَقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ) : نَوْغٌ مِنَ الْكِرَامَةِ لَهُمْ ، وَالِاخْتِصَاصُ كَمَا اخْتَصَّوْا بِهِ حَتَّى لَا يَزَاحِمُوا فِيهِ ، إِنْ كَانَتْ لَا مَزَاحِمَةَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي أَبْوَابِ الْجَنَّةِ لِسَعَتِهَا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ ضَرَرٍ ، وَلَا عَنَتٍ (١) وَلَا نَصَبٍ ، وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارَسِيِّ : ٩ إِذَا دَخَلَ أَوَّلُهُمْ أَغْلَقَ) وَهُوَ وَهْمٌ .

(١) فِي ص : تَعَبٌ .

كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...

إِلْحَاقُ

(٣١) باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه ،

١١٥

بلا ضرر ولا تفويت حق

١٦٧ - (١١٥٣) وحديثنا محمد بن رُحْم بن المُهَاجِر ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا) .

(...) وحديثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَ الرَّدِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

هلاً ١ - (...) وحديثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِشْرَ الْعَبْدِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ الرَّقِّيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا) .

وقوله في فضل الصوم في سبيل الله : (باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً : مبالغة في الإخبار عن البعد عنها ، والمعاذة منها . والخريف يعبر به عن السنة .

والمراد مسيرة سبعين خريفاً ، وكثيراً ما جات السبعون عبارة عن التكثير واستعارة للنهاية في [العدد] (١) ، قال الله تعالى : { إِنْ تَسَخَّرْتُمْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ } (٢) .

(١) صاقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامش ! بسهم .

(٢) التوبة : ٨٠ .

كتاب الصيام / باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ...

إلخ

باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال

وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر

١٦٩ - (١١٥٤) وحديثنا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَاتَ يَوْمٍ : (يَا عَائِشَةُ ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟) قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ .

قَالَ : (فَإِنِّي صَائِمٌ) .

تَأَلَّتْ : وقوله - عليه السلام - [لعائشة] (١) : الحل عندكم [من] (٢) شيء ؟ فقالت (٣) : لا .

فقال : (إني صائم) ثم ذكر أنه أتى يوماً آخر ، فقلنا : يا رسول الله ، أهدى لنا حينئذ ، وذكر أنه كل منه ، وقال : (قد كنت أصبحت صائماً) : هذا الحديث يفسر الآخر الذي لم يذكر فيه أن القصة في يوم من ، وهذا الحديث مما يحتاج به من يجيز صيام النافلة بغير تبين (و) حدث ذلك داخل نهاره ، وقد ذكر الخلاف في هذا قبل ، ولا حجة لهم في هذا الحديث ؛ إذ يحتمل أن سؤاله أولاً : [هل] (٤) عندكم شيء ؟ أما أنه ضعف عن الصوم فاحتاج إلى الفطر فسأل ، فلما لم يجد بقي على صومه ، أو سئل (٥) عن ذلك وهو صائم ليعلم هل عندهم ما يحتاجه عند الإفطار ، فتسكن نفسه إليه ، ولا يسعى في تكلفه ، واكتسابه أو تعلق باله به ، أو يكون (إني صائم) بمعنى : لم يأكل بعد شيئاً ، وعلى الوجه الأول والثالث يتأول أكله في اليوم الثاني مع قوله : (أصبحت صائفاً) ، فإنه أيضاً مما يحتاج به المخالف في جواز الفطر في صوت النافلة اختيازاً ، وهو قول الشافعي (٦) وأحمد وإسحق ، وجماعة من الصحابة ، مع استحبابهم (٧) له إتمامه من غير وجوب ، وكرهه ابن عمر [وقال] (٨) : هو كالمُتْلَعِبِ (٩) بدينه ، وهذا مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، والحسن ، والنخعي ، ومكحول ، وألزموا إتمامه إذا دخل فيه .

ثم اختلفوا في القضاء فقال : من أباح له الفطر لا قضاء عليه ، وقال أبو حنيفة (١٠) :

عليه القضاء في كل فطر في التطوع إلا في الناسي ، على أصلهم في الفريضة ، وأوجب ابن علية (١١) في المتعمد والناسي ، وقال مالك : إن أفطر مغلوباً أو ناسئاً أو لعذر ، فلا

(١) في الأصل : لشانه ، والمثبت من س ، الصحيحة .

(٣) في الأصل : فقالوا ، والمثبت من الصحيحة ، س .

(٥) في الأصل : يسأل ، والمثبت من س .

(٧) لفطر : الاستذكار ١٠ / ٢٠٣ .

(٩) انظر : الاستذكار ١٠ / ٢١٠ .

(١١) انظر : الاستذكار ١٠ / ٢٠٣ .

(٢) من الأصل ، وساقطة من س ، الصحيحة .

(٤) في هاث! س .

(٦) لفطر : الحاوي ٣ / ١٦٨ .

بما ساقطة من س .

(١٠) لفطر : الاستذكار ١٠ / ٢٠٢ .

كتاب الصيام / باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ...

إنح ١١٧ نَحْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً! - أَوْ جَاءَنَا زَوْزٌ - قَالَتْ : فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً - أَوْ جَاءَنَا زَوْزٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا .

قَالَ : (مَا هُوَ ؟) قُلْتُ : حَيْسٌ ! .

قَالَ : (هَاتِيهِ) فَجِئْتُ بِهِ كُلَّ ، ثُمَّ قَالَ : (تَدَّ كُنْتُ أَبَحْتُ ! انفا) .

قَالَ طَلْحَةُ : لَخَذَلْتُ مُجَاهِلًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ .

فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا .

١٧٠ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أن شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَاتَّ يَوْمَ

قضاء عليه ، دان أفطر متعمداً قضاءه (١) ، وحكى مثله عن أبي حنيفة (٢) ، وأبى ثور ، واختلف أصحاب أبي حنيفة ، فمنهم من قال بقوله هذا ، ومنهم من قال مثل قول الشافعي (٣) ، وحكى ابن عبد البر (٤) الإجماع على المفطر (٥) لعذر أن لا قضاء عليه ، خلاف ما حكيناه عن أبي حنيفة قبل ، مما حكاه ابن القصار وغيره .

قال الإمام : حجة مالك / في قضاء المتعمد في فطره حديث عائشة وحفصة في الموطأ (٦) ، وقوله : (فأقضيها يوفاً مكانه) ، وحجته في منعه ابتداء قوله تعالى : { وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ } (٧) .

واتفق مالك والشافعي أن من دخل في حج تطوعاً فإنه لا يقطعه (٨) .

واختلفا في صلاة التطوع وصوم التطوع ، فنع مالك قطعهما ، وأجاز الشافعي لهذا الحديث ، وتعلق مالك بالظواهر المانعة من قطع العمل د ابطاله ، [وقياساً] (٩) على الحج .

قال القاضي : وقوله : (أهديت لنا هدية - أَوْ جَاءَنَا زَوْزٌ - وقد خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا) :

أى زائرون ألقوا بما جلبوه من باديتهم ، أو تكلفنا لهم طعماً ، أو أهدي لنا بسبب نزولهم ، د إلا فلا فائدة إذا لذكر الزور ، ولا لقولها : (خَبَأْتُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَيْئًا) .

قال الإمام : (زور) : أى زوّار .

قال ابن دريد وغيره : هو مما يكون الواحد والجماعة هو في نعتة قال الشاعر :

١٤٠٣١ (33) باب "أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر

١٤٠٣٢ (34) باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير رمضان ، واستحباب ألا يخلى شهرا عن صوم

كما تهادى الفتيات الرور (١)

(١ ، ٢) انظر : الاصدكار ١٠ / ٢٠٢ .

(٣) ١ نظر : التمهيد ١٢ / ٧٢ ، ١ لاصدكار ١٠ / ٢٠٣ .

(٤) انظر : الاصدكار ١٠ / ٢٠٢ .

(٥) في الأصل : للفطر ، وما أثبتناه من س .

(لا) كالصيام ، بقضاء التطوع ٣٠٦ / ١ (٥٠) .

(٧) محمد : ٣٣ .

! انظر : التمهيد ١٢ / ٧٩ ، الاصدكار ١٠ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٩) كه كه .

(١٠) ليثبت عجز البيت ، أما صدر البيت كما جاء في لسان العرب :

ومشبه بالكثير مور

١٨٧ / ب

١١٨ كتاب الصيام / باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ...

إنح فقال : (هل عندكم شيء؟) فقلنا : لا : قال : (فإني إئن صائم) ، ثم أتانا يوما آخر فقلنا : يا رسول الله ، ال دى لنا خئسى .

فقال : (أربنيه ، فلقد أصبحت صائما) فأكل .

وقولها : (حيس!! : قال الهروى : هى ثريدة من أخلاط .

قال ابن دريد : هو التمر

مع الأقط والسمن ، قال الشاعر :

التمروالسمن جميعاوالااقط الحيس إلا أنه لم يختلط (١)

قال القاضى : وقد قيل : إن الرور المصدر ، وبه سى الواحد والاثنان والجميع ، كما قالوا : رجل صوم وقوم صوم ، ورجل عدل ،

ونحوه للخطابى ، وفيه نظر المرأة فى بيتها وما يهدى لها ، وقسمته على من تراه من أهل البيت بنظرها .

(١) ورد بلفظه فى لسان للعرب .

كتاب الصيام / باب كل الناس وشربه ...

إنح

١١٩

(٣٣) باب "أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر

١٧١ - (١١٥٥) وحداثنى عمرو بن محمد الناقد ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ،

عن هشام القرطوبسى ، عن محمد بن سيرين ، عن "أبي هريرة - رضى الله عنه - قال .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من نسى وهو صائم ، فأكل أو شرب ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقا) .

وقوله : (من نسى وهو صائم فأكل [أو شرب] (١) فليتم صومه ، [فإن الله أطعمه وسقا] (٢) ! ، قال الإمام : تعلق المخالف فى

إسقاط القضاء عن من كل فى رمضان ناسيا بظاهر هذا الخبر ، ومجمله عند المالكية الموجبين للقضاء على نفى الحرج والإثم بنسيانه .

والصوم على خمسة أقسام : واجب بإيجاب الله معين كرمضان ، وواجب بإيجاب الله مضمون فى الذمة (٣) ؛ كالكفارات ،

وواجب بإيجاب الإنسان معين كنذر الصوم لشهر بعينه ، وواجب بإيجاب [الإنسان] (٤) ، مضمون غير معين كنذر صوم شهر

بغير عينه [(٥) ، وانحلس : التطوع .

فمن أفطر فى جميعها عمدا فإنه يقضى ولا يكفر ، إلا رمضان فإنه يكفر ويقضى ،

ومن أفطر في جميعها سهواً فإنه يقضى ولا يكفر ، إلا التطوع فإنه لا يقضى ولا يكفر .
قال القاضي : قد تقدم شيء من الكلام على هذه المسألة قبل .
وقول مجاهد في هذا الحديث : (وذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله ، فإن شاء أمضاها وإن شاء أمسكها) : فيه أنها إنما تجب بالخروج من اليد أو بالذم والقول .
(١) من س .

(٢) في ع : (فإنما تطعمه الله) ، وكذا المطبوعة .

(٣) بعدها في ع : كصيام .

(٤) في هامث! ع ، الأصل .

(٥) في س : غير معين .

١٢٠

كتاب الصيام / باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير رمضان ...
إنلخ

(٣٤) باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير رمضان ، واستحباب ألا يخلى شهراً عن صوم
١٧٢ - (١١٥٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا يزيد بن زريع ، عن سعيد الجريري ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : قلت لعائشة -
رضي الله عنها : هل كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يصوم شهراً معلوماً سوى رمضان ؟ قالت : والله إن صام شهراً معلوماً سوى
رمضان حتى مضى لوجهه ، ولا أفطره حتى يصيب منه .

١٧٣ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا كهشمسى ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : قلت لعائشة - رضي الله
عنها - : ثاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصوم شهراً كله ؟ قالت : ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان .
ولا أفطره كله حتى يصوم منه ، حتى مضى

وقوله : (أنه - عليه السلام - [ما] (١) صام شهراً معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه ، ولا أفطره حتى يصيب منه) : أى يصوم
منه ، وفيما وقع في الحديث الآخر : (يصوم منه) مبيناً وتفسير هذا قوله في الحديث الآخر : (ما استكمل صيام شهر قط إلا رمضان !
، وكذلك يفسر قوله : (كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً) والكلام الثاني تفسير للأول ، وعبر بالكل عن الغالب
والأكثر ، وقد قيل : معناه : ما استكمل شهراً قط بالصيام إلا رمضان ، يعنى معينا ، وأن ما ورد ما ظاهره استكمال شعبان : أى غير
معين وملازم ، بل مرة كله ومرة لم يكمله ، وقد يحتمل هذا قوله : (كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً أى مرة
كذا ومرة كذا ؛ لثلاثين بصومه غير رمضان ويأتى بمثل ما تقدم ميق الأحاديث ، وقيل : يعنى بصومه كله ، أى يصوم فى أوله
ووسطه وآخره ، لا يخص ثميثاً منه ولا يعمه بصيامه ، وقيل فى معنى اختصاصه بأكثر صومه ، وتخصيصه إياه شعبان معان ثلاثة :
قيل : ذلك لفضل رمضان وتعظيمه [وروى] (٢) فى ذلك حديث .

وقيل : بل لما جاء فى الحديث : أنه ترفع فيه الأعمال لله ، [وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) :] (حب) (٣) أن يرفع عملى وأنا
صائم) (٤) .

(١) فى هامث! س .

(٢) فى س : وقد روى .

(٣) فى س : وقال : (إني أحب) .

(٤) الترمذى فى السق ، كالصوم بما جاء فى صوم الاثنين والخميس بلفظ : (فأحب أن يعرض عملى وننا صائم ٣١ / ١١٢ .

كتاب الصيام / باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) فى غير رمضان ...

إنلخ
١٢١

لَسِيلِهِ (صلى الله عليه وسلم)

١٧٤ - (...) وحديثي أبو الرئيع الرهراني ، حدثنا حماد ، عن أثوب وهشام ، عن محمد ، عن عبد الله بن شقيق - قال حماد : وأظن أيوب قد سمعه من عبد الله بن شقيق - قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - عن صوم النبي (صلى الله عليه وسلم) . فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام ، وقد صام ، ويفطر حتى نقول : قد أفطر ، قد أفطر . قالت : وما رأيته صام شهراً كاملاً ، منذ قلم المدينق ! إلا أن يكون رمضان . (...) وحديثنا قتيبة ، حدثنا حماد عن أيوب ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - بمثله . ولم يذكر في الإسناد هشاماً ولا محملاً .

١٧٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى . قال : قرأت على مالك ، عن أبي التضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة أُمِّ المؤمنين - رضي الله عنها - أنها قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستكمل صيام شهر قط إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان . ١٧٦ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شعبة وعمر والنَّاقِدُ ، جميعاً عن ابن عينة .

قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي لبيد ، عن أبي سلمة ، قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - عن صيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام ، ويفطر حتى نقول : قد أفطر ، ولم أره صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان ، كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً . ١٧٧ - (٧٨٢) حللنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا معاذ بن هشام ، حديثي أبي ، عن وقيل : بل كان - عليه السلام - يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما شغله عنها أو منعه العذر عن بعضها فيقضيه في شعبان قبل تمام عامه .

وقيل : في معنى ما جاء في الحديث الآخر من صومه - عليه السلام - حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وتركه - عليه السلام - اختصاص أيام بالصيام ؛ لئلا يلتبس ذلك بالفرائض ، ويعده من جهل منها .

وكان يخالف ويصوم في وقت يفطره

١٢٢

كتاب الصيام / باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير رمضان ...

إنح

يحيى بن أبي كثير ، حدثنا أبو سلمة ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : لم يكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الشهر من السنة ثمر صياماً منه في شعبان .

وكان يقول : (خذوا من الأكمال ما تطيقون ، فإن الله لن يمل حتى تمثوا لا . وكان يقول : (أح ! ث العمل إلى الله م الاوم عثيه صاحبه ، يان قل) .

١٤٣٣ (35) باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً أو لم يفطر

١٧٨ - (١١٥٧) حدثنا أبو الرئيع الرهراني ، حدثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ما صام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شهراً كاملاً قط غير رمضان .

وكان يصوم - إذا صام - حتى يقول القائل : لا ، والله ، لا يفطر .

ويفطر - إذا أفطر - حتى يقول القائل : لا ، والله ، لا يصوم .

(...) وحدثنا محمد بن بشر وأبو بكر بن نافع ، عن غندر ، عن شعبة ، عن أبي

بشر ، بهذا الإسناد .

وقال : شهراً متتابعاً منذ قدم المدينة .

١٧٩ - (...) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عثمان بن حكيم الأنصاري ، قال : سألت سعيد بن جبير عن صوم رجب ؟ ونحن يومئذ في

رجب ، فقال : سمعت ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصوم حتى نقول : لا يفطر .

ويفطر حتى نقول : لا يصوم .

(...) وحده شيبه على بن حجر ، حدثنا علي بن مسهر .

ح وحدثني إبراهيم بن موسى ، أخبرنا عيسى بن يونس ، كلاهما عن عثمان بن حكيم ، في هذا الإسناد ، بمثله .

١٨٠ - (له ١١٥) وحدثني زهير بن حرب وابن أبي خلف ، قالا : حدثنا روح بن عبالة ، حدثنا حماد عن ثابت ، عن أنس - رضي

الله عنه - ح وحدثني أبو بكر بن نافع - واللفظ له - حدثنا بهز ، حدثنا حماد ، حدثنا ثابت عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصوم حتى يقال : قد صام ، قد صام .

ويفطر حتى يقال : قد أفطر ، قد أفطر .

في حال آخر ، وفيه أن نوافل الصوم غير مختصة بوقت ، بل سائر السنة [وقت] (١) لها ، الأيام المهي عن صومها ورمضان المستحق

بالفرض .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش !

كتاب الصيام / باب النهى عن صوم الدهر ...

إلخ
١٢٣

(٣٥) باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً أو لم يفطر

العيدين والتشريق ، وبيان تفضيل صوم يوم دافطار يوم

١٨١ - (١١٥٩) حدثني أبو الطاهر ، قال : سمعت عبد الله بن وهب يحدث عن يونس ، عن ابن شهاب .

ح وحدثني حملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن

؛ أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أخبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه يقول : لا قوم الليل ولا صوم النهار ، ما

عشت .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أنت الذي تقول ذلك ؟ لا فقلت له : قد قلت يا رسول الله ، فقال رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) : (فإنك لا تستطيع فلك ، فصم وأفطر ، وتم وقم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام ، فإن الحسنة بعشر أمثالها ، وذلك

مَثَلُ صِيَامِ الدَّهْرِ) .
 قَالَ : ثَلَاثٌ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ .
 قَالَ + (صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ) .
 قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ فَلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ : (صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ أَغْلُ الصَّيَامِ) .
 قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ فَلَكَ .
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ لِي) .
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : لَأَنْ ! قَبِلْتُ الثَّلَاثَةَ الْيَوْمَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي .
 ١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَلَمَةَ ، فَأَرْسَلَنَا إِلَيْهِ رَسُولًا ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا ، إِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ .
 قَالَ : فُكِّتَا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا .
 فَقَالَ : إِنْ تَشَاؤُوا أَنْ تَدْخُلُوا ، وَإِنْ تَشَاؤُوا أَنْ تَقْعُدُوا هَاهُنَا .
 قَالَ : فَقُلْنَا : لَا ، بَلْ نَقْعُدُ هَهُنَا .
 فَخُتْنَا ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ ، وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ .
 قَالَ : فَإِنَّمَا ذُكِرْتُ
 وسؤاله - عليه السلام - لعبد الله بن عمرو بن العاص عن صوم الدار ، وقراءته للقراء كل ليلة ، دانكاره عليه ذلك - ما كان عليه من الرفق بأمته ، وتحبيب الإيمان
 ١٨٨ / ١
 ١٢٤ كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر ...
 إِنْخِلَ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، دَامًا أَرْسَلَ إِلَى فَاعْتَبَتُهُ .
 فَقَالَ لِي : (أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ ، وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ ؟) فَقُلْتُ : بَلَى ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَلَمْ أَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَيْرَ .
 قَالَ : (فَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ فَلَكَ .
 قَانِي (فَإِنَّ لِرَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِرِزْوَرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا لَا .
 قَالَ : (فَصُمْ صَوْمَ لِحَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ) .
 قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَمَا صَوْمُ لِحَاوُدَ ؟ قَالَ : (كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا) قَالَ : (وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ) .
 قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ .
 قَالَ : (فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِينَ) .
 قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ فَلَكَ .
 قَالَ (فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرٍ) .
 قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ فَلَكَ قَالَ : (فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ ، وَلَا تَزِدْ عَلَى فَلَكَ ، فَإِنَّ لِرَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِرِزْوَرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا لَا .

قَالَ : فَشَلَذْتُ ، فَشَلَذَ عَلَيَّ .

قَالَ : وَقَادَ لِي النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمْرٌ) .

وتسهيله عليهم ، وتزيينه في صدورهم ، وخوفه العجز عن ذلك ، أو (١) ضعف الجسم عما هو أكثر من الفرائض ، أو أعظم أجراً من النوافل ، ألا ترى ابن عمر وكيف (٢) قال في بعض هذا الحديث حين كبر : (وددت لو كنت قبلت رخصة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأهلي ومالي) ، أو خوف الملل لكثرت ، ويبيّن قوله في الحديث الآخر : لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل وتركه) ، ولقوله : (فإن الله لا يمل حتى تملوا) ، وقد قال تعالى ذاماً لقوم : { مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِفَاقِ اللَّهِ فَحَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا } الآية (٣) ، على أحد التأولن ، أو لمجموع هذه العلل .

فقد نبه في الحديث الآخر على ذلك بقوله : (حَجَمْتُ عَيْنَاكَ) : أي غارتا ودخلتا (وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ) : أي أعيت ، وكقوله في الحديث الآخر : (نَهَيْتُ) : أي ضعفت وبلغ بك الجهد منتهاه ، ولحقوق غيره المتعلقة به من الأهل ، وحققها من الوطء نهازا أو ليلاً ، وحق زوره - وهو ضيفه - من خدمته وتأنيسه / بالأكل ، وحق ولده ، كما جاء في الحديث ، وكذلك اكتسابه [لهم] (٤) و(نفاقه عليهم ، وقد يدخل الولد وغيره في قوله : (إن لأهلك عليك حقاً) كما جاء في الرواية الأخرى .

(١) في س : و .

(٣) الحديد : ٢٧ .

(٢) في س : وقد .

(٤) ساقطة من الأصل ، ولحدركت بالهامش .

كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر ...

إلخ ١٢٥ قَالَ : فَصَرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَلَمَّا كَبُرْتُ وَدَدْتُ أَلِي كُنْتُ قَبْلْتُ رُخْصَةً نِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٨٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِيهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : (مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا : (فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا ، فَنِكَ اللَّهُ! رُكُّهُ لَمَّا .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : قُلْتُ : وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ ! أَوْدُ ؟ قَالَ : (نَصِفُ إِلَى) ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ شَيْئًا . وَلَمْ يَقُلْ : إِلَّا لَزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا) ، وَلَكِنْ قَالَ : (وَإِنَّ لَوْلَدَ عَلَيْكَ حَقًّا) .

١٨٤ - (...) حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ - وَأَحْسِبُنِي قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ - : عَنْ غُنْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ) .

قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً .

قَالَ : (فَاقْرَأْهُ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً) قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً .

قَالَ : (فَاقْرَأْهُ فِي سِتِّعَ وَلَا تَزِدْ عَلَى فَلَكَ) .

١٨٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ - قِرَاءَةً - قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا غُنْدُ اللَّهِ ، لَا تَكُنْ بِمِثْلِ فَلَانٍ !) ، (كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ) .

١٨٦ - (...) وحديثي محمد بن رافع ، حد لنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ،

قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً يَزْعُمُ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : بَلَغَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنِّي أَصُومُ أُسْرِدُ ، وَأَصِلِّي اللَّيْلَ ، فِيمَا أُرْسَلَ

وقوله : (أسرد ! أي أصل (١) وأولى ، ومضى الكلام على قوله : (إن الله لا يمل حتى تملوا) في كتاب الصلاة ، وقيل : إن في قوله - عليه السلام - عند ذكره صوم داود

(١) في س : أو اصل .

١٢٦ كتاب الصيام / باب النهى عن صوم الدهر ...

إِنِّ إِلَى مَا لَقَيْتَهُ .

فَقَالَ : (أَلَمْ أَخْبَرْنَاكَ نَصُومَ وَلَا تَفْطِرُ ، وَتَصْفِي اللَّيْلَ ؟ فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنَّ لِعَيْنِكَ حَظًا ، وَلِنَفْسِكَ حَظًا ، وَلِأَهْلِكَ حَظًا ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَصَلِّ وَتَمْ ، وَصُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ أَثَامَ يَوْمًا ، وَلَكَ أَجْرُ تِسْعَةٍ) .

قَالَ : إِنِّي أَبْذُنِي أَقْوَى مِنْ فَلَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ .

قَالَ : (فَصُمْ صِيَامَ ! أَوْد - عَلَيْهِ السَّلَام) .

قَالَ : وَكَيْفَ كَانَ دَاوُدُ نَصُومُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ : (كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَفْرُ إِفَا لَاقِي) .

قَالَ : مَنْ لِي بِهِذِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ ! - قَالَ عَطَاءُ : ! فَلَا الْخَرَى كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبَدِ - فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ) .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ .

قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو الْغَثَّاسِ السَّائِبُ بْنُ فَرُّوخَ ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، ثِقَةٌ عَدْلٌ .

يُوفَا وَفَطْرُهُ يَوْمًا ، ثُمَّ وَصَلَ ، [وَكَانَ] (١) (١) لَا يَقْرُ إِذَا لَاقِي) ، تَنْبِيْهُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَضْعُفْ هَذَا عَنْ لِقَاءِ عَدُوهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِيَوْمِ فَطْرِهِ عَلَى يَوْمِ صَوْمِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِيهِ : (وَكَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ) ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : (مَنْ لِي بِهِذِهِ) أَيْ : الصَّبْرُ عِنْدَ اللَّقَاءِ ، وَقَالَ فِيهِ : (وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ) ، وَقَالَ فِيهِ : (أَلَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ) ، وَإِلَى ظَاهِرِ هَذَا ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ مِنْ مَغْ صِيَامِ الدَّهْرِ (٢) لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَوْلُهُ : (لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ (٣)) ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ صِيَامِهِ إِذَا لَمْ يَصُمْ الْأَيَّامَ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا (٤) ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ قَوْلَهُ : (لَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ) ، لِلْمَخَاطَبِ لِمَا عِلْمُ مِنْ حَالِهِ وَمُنْتَهَى قَدْرِ قُوَّتِهِ ، وَأَنَّ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ يَضْعُفُهُ عَنْ فَرَائِضِهِ ، وَيَبْعَدُهُ عَنْ حَقُوقِ نَفْسِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ : وَقَوْلُهُ : (لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ) : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الدَّعَاءِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا (لَا) بِمَعْنَى (لَمْ) كَمَا قَالَ : { فَلَا صَدَقَ وَلَا عَفْنَى } (٥) ، وَأَمَّا (الْأَبَدُ) الْمَذْكُورُ هَاهُنَا فَقِيلَ : مَحْمَلُهُ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي صَوْمِهَا الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّ عَنْ صَوْمِهَا كَالْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَالْأَشْبَهُ عِنْدَنَا (٦) فِي التَّأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضُرْ بِهِ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ (٧) : (فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ عَيْنَكَ وَنَهَكَتَ [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ] (٨) [نَفْسُكَ] (٩)) .

(١) ساقطة من س .

(٢) المنتقى للباقي ٢ / ٦٠ .

(٤) الاستذكار ١٠ / ١٤٦ .

(٥) ١ لقيامة : ٣١ .

(٧) في ع : قد قال له ، وفي س : كيف قال .

(٩) ساقطة من ع .

(٣) في الأصل : الدهر ، والمثبت س .

(٦) في ع : عندي .

(٨) زائدة من ع .

كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر ...

إلخ ١٢٧ ١٨٧ - (...) وحديثنا عبيد الله بن معاذ ، حدة شي أبي ، حديثنا شعبة عن حبيب ، سمع أبا العباس ، سمع عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال : قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (يا عبد الله بن عمرو ، إنك لتصوم الدهر وتقوم الليل ، وإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ، ونهكت ، لا صام من صام الأبد ، صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الشهر كله) . قلت : فإني أطيع الله من ذلك .

قال : (فصم صوم ! اود ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفطر إذا لاقى) .

(...) وحديثنا أبو كريب ، حديثنا ابن ب ! ص ، عن مسعر ، حديثنا حبيب بن أبي ثابت !

بهذا الإسناد .

وقال : (ونفهمت النفس لا .

مه ١ - (...) حديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حديثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن أبي العباس ، عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال : قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ لما قلت : إني أفعل فلك .

قال : (فإنك إذا فعلت فلك هجمت عينك ، ونفهمت نفسك ، لعينك حق ، ولنفسك حق ، ولأهلك حق ، قم وتم ، وصم وأفطر " . ١٨٩ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قال زهير : حديثنا سفيان

ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أحب الصيام إلى الله صيام ! اود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة ! اود - عليه السلام - كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً) .

١٩٠ - (...) وحديثنا محمد بن رافع ، حديثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ، أن عمرو بن أوس أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (أحب الصيام إلى الله صيام داود ، كان يصوم نصف الدهر ، وأحمت الصلاة إلى الله عر وجل صلاة داود - عليه السلام - كان يرقد قال القاضي : ومعنى قوله : " أحب الصيام) : أي أكثر ثواباً وأعظمه أجراً .

وقوله في هذا الحديث من رواية عبد الله بن الرومي في قراءة القرار : (فافقاه في كل

١٢٨ كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر ...

إلخ شطر الليل ، ثم يقوم ، ثم يرقد آخره ، يقوم ثلث الليل بعد شطره) .

قال : قلت لعمرو بن دينار : أعمرو بن أوس كان يقول : يقوم ثلث الليل بعد شطره ؟ قال : نعم .

١٩١ - (...) وحديثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله ، عن خالد ، عن

أبي قلابة ، قال : أخبرني أبو الميخ ، قال : دخلت مع أبيك على عبد الله بن عمرو ، فحدثنا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذكر له صومي ، فدخل على ، فالتفت له وسالة من ألم حشوها لي ! ، فجلس على الأرض ، وصارت الوسادة بيني وبينه .

فقال لي : (أما يكفئك من كل شهر ثلاثة أيام ؟) .

قلت : يا رسول الله ، قال : (خصصاً ، .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (سَبْعًا) .
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (تَسْعًا) .
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (أَحَدَ عَشَرَ لَا .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا صُومَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ ، شَطْرُ الدَّهْرِ صِيَامُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ) .

١٩٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ فَيَّاضٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَعَ قَالَ لَهُ : (صُمْ يَوْمًا ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ) قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ كَثْرَ مَنْ فَلِكَ .
قَالَ : (صُمْ يَوْمَيْنِ ، وَلَكَ آخِرُ مَا بَقِيَ لِمَا .
قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ ثَرَّ مَنْ فَلِكَ .
قَالَ : (صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ) .

عشرين ، قلت : يا نبي الله ، إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : (فاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ) كَذَا لِعَامَةِ شَيْوْخَنَا وَكَثِيرٍ مِنْ شَيْوْخِ مُسْلِمٍ ، وَوَقَعَ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَابْنِ عَيْسَى زِيَادَةً قَالَ : (فاقْرَأْهُ فِي عَشْرِ) ، قال : قلت : يا نبي الله ، إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : (فاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ) ، ذهب كثير من العلماء إلى هذا لقوله - عليه السلام - : (لا يزد) ، واختار بعضهم ختمه في ثلاث لا في أقل ، للأثر الوارد في ذلك ، وهو اختصار أبي عبيد ، واختار بعضهم في خمس ، وروى عن بعضهم أنه كان يختمه في ثمانٍ ، وبعضهم في ست ، وبعضهم في كل ليلة ، وروى عن بعضهم كثر من ذلك ، وكل بحسب اجتهاده وقوته .

وقوله : في الحديث الآخر : (صُمْ يَوْمًا وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ) : قال : إني أطيق كثر

كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر ...

الخ ١٢٩ قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ ثَرَّ مَنْ فَلِكَ .

قَالَ : (صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ) .

قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ ثَرَّ مَنْ فَلِكَ .

قَالَ : (صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ عِنْدَ اللَّهِ ، صَوْمَ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا) .

١٩٣ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا غُنْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ ، قَالَ : غُنْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، بَلِّغْنِي أَنَّكَ تَصُومُ

مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : (صُمْ يَوْمَيْنِ وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ) ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ .

قال بعضهم : معنى هذا : صُمْ يَوْمًا وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ ، وَصُمْ يَوْمَيْنِ وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرَيْنِ وَفِي الثَّلَاثَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ ، وَيَأْتِي فِي هَذَا كُلُّهُ الْحَسَنَةُ بَعَثَرُ أَمْثَالِهَا ، قَالَ : وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكْثُرَ الْعَمَلُ وَيَنْقُصَ الْأَجْرُ لَوْ أَخَذَ الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنْ لَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ ، دَالِي هَذَا نَحْنُ الْخَطَابِيُّ (١) .

قال القاضي : ويضعف هذا التأويل ما زاده مسلم من قوله : (صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ

أَجْرُ مَا بَقِيَ) وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الشَّهْرِ بَعْدَ الثَّلَاثِ شَيْءٌ ، وَالَّذِي يَحْتَمِلُ عِنْدِي فِي الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، أَيْ أَنَّ الْأَجْرَ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ فِي جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ كَانَتْ صَوْمَ جَمِيعِهِ ، فَفَنَعَهُ مِنْهُ مَا حَضَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنَ الْإِبْقَاءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَحَقُوقِ زَوْرِهِ ، وَأَهْلِهِ ، فَبَقِيَ أَجْرُ نِيَّتِهِ فِي صَوْمِهِ ، سِوَاءِ صَامَ مِنْهُ يَوْمًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، كَمَا تَأَوَّلُوهُ فِي قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرُ

(من عمله) (٢) ، أى أن أجره فى نيته كثر من أجر عمله ، لامتداد نيته مما لا يقدر على عمله .
وقوله : (فألقيت له وسادةً فجلست على الأرض) : فيه إكرام الرجل (٣) والضيف وذوى الفضل وإيثاره ، وما كان عليه - عليه السلام - من التواضع ، وأنه [كان] (٤) لا

(٢)

(٣)

انظر : أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ٢ / ٩٢٩ - ٩٤٢ ، معالم السق ٣ / ٣٠٨ .

ولقد نحا لبن للقيم - رحمه الله - أيفئاً إلى هذا فى التهذيب .

انظر : ٣ / ٣١٧ .

الطبرانى فى الكبير رقم (٥٩٤٢) من حديث سهل بن سعد الساعدى ، وفصه : (نية المرء خير من عمله ، وعمل المنافق خير من نيته

وكل يعمل على نيته ، فإذا عمل المؤمن عملاً ناراً فى قلبه نور) ٦ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

وقال الهيثمى فى المجمع (١ / ٦٦) : (رجاله موثقون إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشى لم أر من ذكر له ترجمة) ، وذكره العجلونى فى

كتف الخفاء (٢ / ٤٤٨) حديث رقم (٢٨٣) بلفظ : (نية المؤمن أبلغ من عمله) وقال : رواه العسكرى فى الأمثال ، والبيهقى

عن أنه مرفوعاً .

قال ابن دحية : لا يصح ، والبيهقى إسناده ضعيف ، وله ثواهد ؛ منها ما أخرجه الطبرانى عن سهل بن سعد .

فى س : الداخل .

(٤) ساقطة من س .

١٣٠

كتاب الصيام / باب النهى عن صوم الدهر ...

إنلح

١٤٠٣٤ (36) باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر

النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ، فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنْ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَلَعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَإِنْ لَزَوَجِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، صُمْ وَأَفْطِرْ ، صُمْ مِنْ

كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَفَلَكَ صَوْمُ اللَّهِ ! قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ بِي قُوَّةً .

قَالَ : (فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا) .

فَكَانَ يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي أَخْنْتُ بِالرُّخْصَةِ .

يجب الأثرة .

وقوله : فى هذا الحديث : (أما يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام ؟) لما راجعه قال : (خمساً) ، ثم قال : (سبعاً) ، ثم قال : (تسعا) ،

ثم قال : (أحد عشر) فى كل هذا دليل على إيثار الوتر ومحبه فى جميع الأمور ، ثم رجوعه إلى صيام يوم دافطار يوم فيه الوتر ، لأنه

خمسة عشر يوماً من كل شهر .

كتاب الصيام / باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ...

إنلح

١٣١

(٣٦) باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر

وصوم يوم عرفة وعاشوراء والإثنين والخميس

١٩٤ .

- (١١٦٠) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن يزيد الرشك ، قال : حدثتني معاذة العدوة ؛ أنها سألت عائشة زوج

النبي (صلى الله عليه وسلم) .

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ .
فَقُلْتُ لَهَا : مِنْ أَيِّ إِدَامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ ؟ قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَثَامِ الشَّهْرِ يَصُومُ .
١٩٥ - (١١٦١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَهْمَاءَ الضَّبْعِيُّ ، حَدَّثَنَا مَهْدِثٌ
وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم)
قَالَ لَهُ - أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَسْمَعُ - : (يَا فُلَانُ ، أَصُمْتَ مِنْ سُرَّةِ هَذَا الشَّهْرِ ؟) قَالَ : لَا .
قَالَ : (فَإِنَّا أَفْطَرْتُ فَصُمْ يَوْمَيْنِ) .

١٩٦ - (١١٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ .
قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّفَّانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَاتَةَ : رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم)
(فَقَالَ : كَيْفَ تَصُومُ ؟ فَغَمَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) .
فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - غَضَبَهُ قَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ
رَسُولِهِ ، فَجَعَلَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرُدُّ هَذَا أَهْلًا حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ .
فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَمُنُّ يَصُومُ اللَّهُرَّ كُلَّهُ ؟ قَالَ : (لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ) أَوْ قَالَ : أَلَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطِرْ) .
قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ : (وَيُطِيقُ فَلَكَ أَحَدٌ ؟) .
قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ : (فَالْكَ صَوْمٌ ! أَوْدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ) .
قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ ؟ قَالَ : (وَادَّتْ)

وقوله في الحديث الآخر في صوم يوم وفطر يومين : (وددت أني طوّقت ذلك) : قيل : وجهه في حق غيره لا [لعجز] (١) نفسه ،
فقد كان - عليه السلام - يواصل ، ويقول : (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني) (٢) ، لكن قال هذا لما يلزمه من حقوق
(١) من س .
(٢) سبق هذا الحديث في باب النهي عن الوصال في الصوم .

١٣٢ كتاب الصيام / باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ...
إِنِّحْ أَنِّي طَوَّقْتُ فَلَكَ) ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّارِ
كُفِّهِ .

صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَقَ أَحْتَسَبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ ! وَلِلْسَنَةِ الَّتِي بَعْدَهُ .
وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، أَحْتَسَبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ .
١٩٧ - (...) ! دَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ غِيلَانَ
بْنِ جَرِيرٍ ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الزَّفَّانِي ، عَنْ أَبِي قَتَاتَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سُئِلَ
عَنْ صَوْمِهِ ؟ قَالَ : فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ ! يَنَا ،
وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا ، وَبِتَّعْتَنَا بَيْعَةً .
قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ اللُّهْرِ ؟ فَقَالَ : (لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ - أَوْ : مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ لِمَا .

١٤٠٣٥ (37) باب صوم شهر شعبان

قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ ؟ قَالَ : (وَمَنْ يُطِيقُ فَلَكَ ؟) .

قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ ! إِفْطَارِ يَوْمَيْنِ ؟ قَالَ : أَلَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِنَلْكَ) .
 قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ ؟ قَالَ : (ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِلَيْنِ ؟ قَالَ :
 إِلَى الْكَ يَوْمٍ " وَلَدْتُ فِيهِ ، وَيَوْمَ بُعِثْتُ - أَوْ أُلْزِلَ عَلَى فِيهِ) .
 قَالَ : فَقَالَ : (صَوْمُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ ، صَوْمُ اللَّتَمِ) .
 قَا : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : الْيَكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ) .
 قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ ؟ فَقَالَ : (يَكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ) .
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا نَرَاهُ وَهُمَا .
 نَسَالَهُ ، أَوْ يَكُونُ هَذَا التَّمْنَى لغيره من أُمَّتِهِ .
 وَقَوْلُهُ : (كَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) : أَمَا صِيَامُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ
 فَلَهَا ذِكْرُ : (صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ صِيَامُ الدَّهْرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا) .
 وَبِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ [كُلِّ] (١) شَهْرٍ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ تَعِينَ تِلْكَ الْأَيَّامَ .
 كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ...
 إِنْخ ١٣٣ (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ .
 ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
 (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حُثَّانُ بْنُ هِلَالٍ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ،
 بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ .
 غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْإِثْنَيْنِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ .

ما ١ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ غِيلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ
 الزَّفَرَانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَاتَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ ؟ فَقَالَ : (فِيهِ
 وَكَلَدٌ ، وَفِيهِ تَنْزِيلٌ عَلَى " .

وقوله : (ولم يكن يبالي من أي أيام الشهر صام) : لثلاث تخص - والله أعلم - بمراد نبيه يوماً فيحسبه الجهلة فرضاً ، كما خشى في غير
 هذا ، وغضب النبي (صلى الله عليه وسلم) للذي سأله عن صومه لتكليفه إياه ما يشق عليه الجواب عنه أو يكرهه ؛ لأنه دون أعلمه
 بصومه فلعله يعتقد تقليده فيه والتزامه ، ويلحق بالفرض ما ليس منه ، أو يعرفه منه بما لا يقدر عليه فتكلف من ذلك ما يشق عليه ،
 أو يكون ذلك أقل مما يقدر من الصوم وسوغ له ما لا يلتزمه النبي / - عليه السلام - لحقوق غيره فيقصر عن فضائل كثيرة ، ويعتقد
 أنه لا يسوغ له أن يصوم أكثر مما يصومه النبي - عليه السلام .

هـ ١ / ب

١٣٤

كتاب الصيام / باب صوم سرر شعبان

(٣٧) باب صوم شهر شعبان

١٩٩ - (١١٦١) حَدَّثَنَا هَلْ أَبُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ مُطَرِّتٍ - وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَابٍ - عَنْ
 عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لَهُ - أَوْ لآخر - : (أَصُمْتُ مِنْ سِرَرِ شَعْبَانَ ؟) .

قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ لِمَا .

٢٠٠ - (...) وَحُثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ،

عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّتٍ ، عَنْ عِمْرَازِدِ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيَّ قَالَ لِرَجُلٍ : (هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرِّ هَذَا الشَّهِرِ شَيْئًا ؟) .

قَالَ : لَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : وَقَوْلُهُ : ٩ أَصْمَتَ مِنْ سِرَّةِ (١) هَذَا الشَّهِرِ ، [وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (مِنْ سِرِّ هَذَا الشَّهِرِ)] (٢) يَعْنِي شَعْبَانَ ، فَقَالَ : لَا ، قَالَ الْإِمَامُ : وَظَاهَرِ الْحَدِيثُ مُخَالَفَ لِقَوْلِهِ : لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِيَوْمٍ ، وَلَا يَوْمَيْنِ (٣) فَيَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مِنْ أَعْتَادِ [الصَّوْمِ فِي سِرِّ الشَّهِرِ] (٤) أَوْ نَذَرَ ذَلِكَ ، وَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ إِذَا صَامَ آخِرَ شَعْبَانَ دَخَلَ فِي النَّهْيِ ، فَيَكُونُ فِيمَا قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا (٥) الَّذِي نَهَى عَنْهُ مِنْ تَقْدِيمِ الشَّهِرِ بِالصَّوْمِ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّهْيِ ، مَنْ هُوَ عَلَى غَيْرِ حَالَتِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : السَّرَارُ لَيْلَةُ يَسْتَسِرُّ الْهَلَالُ ، يَقَالُ : سَرَّارَ الشَّهِرِ ، وَسَرَّارُهُ وَسِرْرُهُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ مَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ سِرَّ الشَّهِرِ آخِرُهُ حَيْثُ يَسْتَسِرُّ الْهَلَالُ ، وَقَالَ : لَمْ يَأْتِ فِي صِيَامِ آخِرِ الشَّهِرِ مِنْ شَعْبَانَ حُضْ ، وَالسَّرَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَسَطُهُ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ : سَرَّهُ : أَوَّلُهُ (٦) ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَزْهَرِيُّ [سَرَّهُ] (٧) : أَوَّلُهُ ، قَالَ الْمَهْرِيُّ : وَالَّذِي يَعْرِفُ النَّاسُ : أَنَّ سِرَّةَ آخِرِهِ ، وَكَذَا رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ

(١) فِي ع : سَدَر .

(٢) سَقَطَ مِنْ ع .

(٣) سَبَقَ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، بِأَنَّهُ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ : لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ (٤٠٠) الْحَلِثُ .

وَأَمَّا لَفْظُ الْإِمَامِ فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، كَالصِّيَامِ ، بِمَنْ قَالَ : (فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ) عَنْ

ابْنِ عَبَّاسٍ ، بَلْفُظٍ : لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ (٥٤٣ / ١) .

(٤) فِي ع : صِيَامُ السَّدَر .

(٥) فِي ع : نَحْلُكَ .

(٦) أَبُو دَاوُدَ ، كَالصِّيَامِ ، بِمَنْ قَالَ : ٥٤٤ / ١ .

(٧) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ صَوْمِ سِرِّ شَعْبَانَ ١٣٥ (فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ ، .

٢٠١ - (...) حُثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

ابْنِ أَخِي مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِرَجُلٍ : (هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرِّ هَذَا الشَّهِرِ شَيْئًا ؟) الْأَوْزَاعِيُّ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ دَاوُدَ : سَرَّهُ : آخِرُهُ (١) ، يَقَالُ : سَرَّارُهُ ،

وَسِرْرُهُ ، وَسِرَّهُ ، وَيَعْبُذُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ وَسَطُهُ رَوَايَةٌ مِنْ رَوَى فِي الْحَدِيثِ الْمَتَّقِمِ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءِ الضَّبْعِيِّ : (سُرَّتُهُ) ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا الْقَاضِي الشَّهِيدِ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْبَابِ : (سُرَّرُهُ) بِالضَّمِّ ، وَلِغَيْرِهِ بِالْكَسْرِ ، وَالسُّرُّرُ جَمْعُ سِرَّةٍ ،

وَسُرَّارَةُ الْوَادِي وَسَطُهُ ، وَخَيْرُ مَوْضِعٍ فِيهِ ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : سُرَّارُ الْأَرْضِ كَرَمُهَا وَوَسْطُهَا ، وَسُرَّارُ كُلِّ شَيْءٍ وَسَطُهُ وَأَفْضَلُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ سِرُّ الشَّهِرِ مِنْ هَذَا أَيْ أَفْضَلُ أَيَّامِهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [الْبَجَلِيُّ] (٢) ، [وَأَبَى هُرَيْرَةَ وَأَبَى ذَرٍّ] (٣)

وغيره : (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرِ صِيَامِ الدَّهْرِ) (٤) الْأَيَّامُ الْبَيضُ : ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ ، وَخَمْسَةُ عَشَرَ ، وَهِيَ وَسَطُ الشَّهِرِ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِمْ ، وَعَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ هِيَ الْأَيَّامُ الْبَيضُ ، تَأْوَلُ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ

يدخلها مفسرة وبتعيين صيام هذه الأيام البيض قال جماعة من الصحابة والتابعين ؛ منهم عمر بن الخطاب ، وابن مسعود وأبو ذر .
واختار آخرون آخره ، منهم النخعي .

واختار آخرون الثلاثة من أول

(١) انظر : معالم السنن للخطابي وتعليق الشيخ أحمد محمد ضاكر على عدم إثبات المنذرى لكلام أبي داود الذي نقله عن الأوزاعي ،
(و) نكار الخطابي على هذه اللفظة بقوله : أنا أنكر هذا التفسير ، وأراه غلطاً في النقل ، ولا أعرف له وجهاً في اللغة ، والصحيح أن
سرّه : آخره ، ثم ذكر قول الأوزاعي : إن سره : آخره .

لنظر : المختصر ومعه المعالم والتهذيب ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

قلت : أما بنكاره على هذا التفسير ، فقد نقله سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ، وهو أنبت من
محمود بن خالد الدمشقي ، كما ذكر ذلك ابن حبان في الثقات الذي نقل قول الأوزاعي : (آخرما من طريق لخطابي .
ثانياً : نقل أبو داود عن سعيد بن عبد العزيز هذه الرواية ، ثم قال : وقال بعضهم : سره وسطه ،

وقالوا : آخره .

أعني أنه نفل قول الأوزاعي الأخير أيثنا عن سعيد بن عبد العزيز .

ثالثاً : قول الخطابي : ولا أعرف له وجهاً في اللغة ، نقول : بل جاء في اللسان بالوجه الثلاثة ، ولقد
ذكر ابن القيم في تهذيبه بعض الروايات بالوجه الثلاثة ، والله أعلم .

(٢) من س .

(٣) من هامش س .

(٤) أخرجه الترمذي ، كالصوم ، بما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام .

١٣٦ كتاب الصيام / باب صوم سرر شعبان يعني شعبان .

قَالَ : لَا .

قَالَ : فَقَالَ لَهُ : (إِذَا أَنْطَرْتَ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ) - شُعْبَةُ النَّبِيِّ شَكَّ فِيهِ - قَالَ : وَأَظْنُهُ قَالَ : يَوْمَيْنِ .

١٤٠٣٦ (38) باب فضل صوم المحرم

١٤٠٣٧ (39) باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان

الشهر ، منهم الحسن .

واختار آخرون صيام السبت والأحد والإثنين في شهر ، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس ، منهم عائشة .

واختار آخرون الإثنين والخميس ، وفي حديث ابن عمر : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصوم ثلاثة [أيام] (١) من كل
شهر ، أول اثنين والخميس الذي بعده ، والجمعة الذي يليه ، وعن أم سلمة : أول خميس والإثنين والإثنين .

واختار بعضهم صيام أول يوم من الشهر ويوم العاشر ، ويوم العشرين ، وبه قال أبو الدرداء ، وروى أنه كان صيام مالك ، وأجازه
ابن شعبان ، وروى عنه كراهة تعمد صيام الأيام البيض ، وقال : ما هذا ببلدنا ، وقال ابن شعبان : أفضل صيام التطوع أول يوم
من الشهر ، ويوم أحد عشر ويوم أحد وعشرين ، والمعروف من مذهب مالك : كراهة تعيين أيام مخصوصة (٢) للنفل ، وأن يجعل
الرجل على نفسه .

يرمياً ، أو شهراً يلتزمه من صيامه .

قال الخطابي : ويحتمل أن سؤال النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا - عن صيام سرر الشهر - سؤال زجر ! انكار (٣) .

قال القاضي : واللاء ظهر في تفسير سرار الشهر : أنه آخره ؛ بدليل قوله - عليه السلام - : (فإذا أفطرت من رمضان فصم يوماً أو
يومين) ، والشهر المشار إليه هو شعبان ، كذا جاء مفسراً في الأم ، وغيرها ، وإن كان وقع في البخاري (٤) فيه : أنه رمضان ،

فهو وهم يبي ! من رواه (٥) ، فإن صوم رمضان كله مستحق لا يختص بسرره دون غيره ، وإن كان السرر (٦) أول شعبان أو وسطه ، لم يفته قضاؤها في بقيته .

ولم يحتج أن ينتظر تمام صيام رمضان ، فالأظهر أنها آخر أيامه ، على ما قال أبو عبيد وأكثرهم ، إن كان يحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك في انسلاخه أو بعد تمامه ، لاسيما على رواية : (أصمت (٧) من سرر شعبان شيئاً ؟) وقول مسلم في آخر حديث ابن مثنى ، وابن بشابى ، وفي هذا الحديث من رواية شعبة ، وسئل عن صوم الإثنين والخميس فسكتنا عن ذكر (١) صاقطة من س .

(٢) قال الباجى فى المنتقى : فقد كرهه مالك ، وقال : ما هذا ببلدنا إفا لم يعين أياما من الشهر .
المنتقى ٢ / ٧٧ .

(٣) انظر : التهذيب لابن القيم ٣ / ٢١٩ .

(٤) البخارى فى الصحيح ، كالصوم ، بالصوم تحر الشهر ٣ / ٥٤ .
(٥) فى س : رواه .

(٦) فى س : السرلر .

(٧) فى س : اطمث .

كتاب الصيام / باب صوم سرر شعبان ١٣٧ (...) وحدثنى محمد بن قدامة ويحيى اللؤلؤى ، قالا : أخبرنا النضر ، أخبرنا شعيب ! حدثنا عبد الله بن هانط ابن أخى مطرف ، فى هنما الإسناد ، بمثله .

الخمس لما نراه وهما ، يعنى لقوله : (فيه ولدت ، وفيه بعثت أو أنزل على) : وهذا إنما هو فى صوم الإثنين كما جأ فى الروايات الأخر ليس فيه ذكر الخمس ، فلما كان فى رواية شعبة من هذا الطريق الإثنين والخميس ، أسقط مسلم الخمس إذ رآه وإما لما تقدم ، وقد يحتمل عندى صحة هذه الرواية ، ويرجع الوصف بما ذكر للإثنين وحده دون الخمس .

١٣٨
كتاب الصيام / باب فضل صوم المحرم

(٣٨) باب فضل صوم المحرم (١)

٢٠٢ - (١١٦٣) حدثني قتيبة بن سعيد ، حد لنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول (صلى الله عليه وسلم) ، (أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الفيل) .

٢٠٣ - (...) وحدثنى زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن عبد الملك بن عمير ، عن محمد بن المنتشر ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - يرفعه - قال : سئل : أى الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ وأى الصائم أفضل بعد شهر رمضان ؟ فقال : (أفضل الصلاة ، بعد الصلاة المكتوبة ، الصلاة فى جوف الفيل .
وأفضل الصيام بعد شهر رمضان ، صيام شهر الله المحرم) .

(...) وحدثنى أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمير ، بهنما الإسناد فى ذكر الصيام عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

(١) ترك الإمام والقاضى هذا الباب بغير تعليق .

كتاب الصيام / باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ...
إنح ١٣٩

(٣٩) باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان

٢٠٤ - (١١٦٤) حدثنا يحيى بن أثوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر ، جميعاً

١٤٠٣٨ (40) باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها

عَنْ إِسْمَاعِيلَ .

قَالَ ابْنُ أَثُوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزَرَجِيِّ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ، .

وقوله : (من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال [كان] (١) كصيام الدهر) : قال الإمام : قال بعض أهل العلم : معنى ذلك : أن الحسنة لما كانت بعشر أمثالها ، كان مبلغ ماله من الحسنات في صوم الشهر والستة أيام ثلاثمائة وستين حسنة [عدد أيام السنة ، فكأنه صام سنة كاملة ، يكتب له في كل يوم منها حسنة] (٢) .

قال القاضي : ما حكاه عن بعض أهل العلم نص في الحديث نفسه من رواية ثوبان ، قال - عليه السلام - : (صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة بشهرين ، فذلك صيام سنة) .

وفي رواية أخرى : (الحسنة بعشر ، فشهر بعشرة ، وستة بعد الفطر تمام السنة) خرجه ١ / لنسائي (٣) .

قال الإمام : أخذ بهذا الحديث جماعة من العلماء ، وروى عن مالك وغيره كراهة

ذلك لما ذكره في موطنه : أنه لم ير أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها ، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف ، وأهل العلم يكرهون [ذلك] (٤) ، ويخافون بدعته ، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفأ (٥) .

قال شيوخنا : ولعل مالكا إنما كره صومه على هذا ، وأن يعتقد من يصومه أنه فرضت ، وأما من صامه على الوجه الذي أراد النبي - عليه السلام - فخائر ، وقال بعضهم : لعل الحديث لم يبلغه أم لم يثبت عنده (٦) ، أو لما (١) من س .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامية ، وهذا الكلام كلام الإمام الخطابي .

لنظر : معالم السق ٣ / ٣٠٨ .

(٣) الروايتان عن ثوبان أخرجهما النسائي في للسق الكبرى ، كالصيام ، بصيام ستة أيام من شوال ٢ / ١٦٣ .

(٤) من س .

(٥) الموطأ ، كتاب الصيام ، بجامع الصيام ١ / ٣١١ .

(٦) انظر : الاستذكار ١٠ / ٢٥٩ .

وأما قول من قال بأن الحديث لم يبلغ مالكا - أبو عمر في الاستذكار ١٠ / ١٥٩ - فقوله فيه نظرية لأن لطيف رواه الستة ، وكان هذا مما لا يخفى على مالك - عالم المدينة -

إذ أنه كما قال الباجي من رواية سعد بن سعيد ، قال : هذا مما لا يحتمل الانفراد بمثل هذا ، ثم قال :

لما وجد مالك علماء المدينة منكرين العمل بهذا احتياط بتركه ، ثم قال : قال مطرت : وأما من رغب في فلك لما جاء فيه فلم ينهه والله أعلم .

لنظر : المنتقى ٧٦ / ٢ .

١ / ١٨٩

١٤٠ كتاب الصيام / باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ...

إنح (...) وحدثنا ابن عُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ - أَحْوَجِي بْنِ سَعِيدٍ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

يَقُودُ .

بِمِثْلِهِ .

(...) وصَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا يُوبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (يَمِثْلُهُ) .

! وجد العمل بخلافه .

قال القاضي : ويحتمل أن كراهة ما كره [كل كره] (١) من ذلك ، وأخبر أنه غير معمول به اتصال هذه الأيام برمضان إلا فضل يوم الفطر ، فأما لو كان صومها في شوال من غير تعيين ولا اتصال أو مبادرة ليوم الفطر فلا ، وهو ظاهر كلامه بقوله في صيام ستة أيام بعد الفطر .

(١) سقط من من .

كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إن

١٤١

(٤٠) باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ٢٠٥ - (١١٦٥) وحلطنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَرَوَّا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ ، فِي السَّبْعِ الْآخِرِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ، فَنَ كَانَ مُتَحَرِّيًا ، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ) .

٢٠٦ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَنَارٍ ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ كَلَهُ ، قَالَ : (تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ) .

٢٠٧ - (...) وحدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَاذَ : رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَاطْلُبُوهَا فِي الْوَتْرِ مِنْهَا) .

٢٠٨ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ أَبَاهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ : (إِنَّ نَاسًا مِنْكُمْ قَدْ أَرَوْا أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ ، وَإِرَى نَاسٌ مِنْكُمْ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْغَوَابِرِ ، فَاتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَابِرِ) .

أحاديث ليلة القدر

سميت ليلة القدر بما تقدر فيها من الأقدار ، وما يكون في تلك السنة من الأرزاق والأجال بقوله : { تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالزُّوْحُ فِيهَا لَا فَنٍ رَئِهِمْ فَنَ كُلِّ أَمُو } (١) ، ولقوله : { فِيهَا يُفْزَقُ كُلُّ أَمُوجِكِيمَل } (٢) ، وقيل : المراد بهذه الآية الآخرة : النصف من شعبان ، ومعنى ذلك - والله أعلم - إظهار ما قدره الله في أزله من ذلك لحمة وحيه وملائكة سمواته ، ونفوذ أمره بذلك لهم ووحيه ، أو إظهار ما شاء من أفعاله الدالة على ذلك عندهم ، وإلا

(١) للقدر : ٤ .

(٢) ١ لدخان : ٤ .

١٤٢ كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إن ٢٠٩ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عَنْ عُقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حَرِيثٍ - قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ

عُمَرُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (التَّسْ!هَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ ، فَلَا يَغْلِبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِ) .

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ جَبَلَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسَهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ " .

٢١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ جَبَلَةَ وَمُحَارِبٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (تَحِينُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ) أَوْ قَالَ : (فِي التَّسْعِ الْآخِرِ) .

٢١٢ - (١١٦٦) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بَنِيحِي ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَالَ : (أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، ثُمَّ أَتَقَطَّنِي بَعْضُ أَهْلِي ، فَتَسَيَّتَهَا ، فَاتَمَسَّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَايِرِ لَا . وَقَالَ حَرَمَلَةُ : (فَتَسَيَّتَهَا) .

٢١٣ - (١١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ - مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ آتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ حِينِ تَمَضَى عِشْرُونَ لَيْلَةً ، وَاسْتَقْبِلَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، يَرْجِعُ إِلَى مَسْكَنِهِ ، صَرَجَ فَقَدَرَ اللَّهُ وَسَابَقَ عَلَيْهِ بِالْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَقَضَاؤُهُ بِمَا كَانَ وَيَكُونُ لَا أَوَّلَ لَهُ .

وقيل : سماها ليلة القدر ، أي ذات القدر العظيم ، والحل الشريف كما قال : { وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَمَرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ } (١) وكما قال : { إِذَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ فَبَارَكَةٌ } (٢) فسمها بهذا (٣) لنزول القرار جملة فيها إلى سما الدنيا وثبات خيرها ودوامه ، وهو يعني (٤) البركة .

(١) القدر : ٢ ، ٣ .

(٢) للدخان : ٣ .

(٣) في مي : بذلك .

(٤) في س : معي .

كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

الخ

١٤٣

مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ ، جَاوَرَ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ آتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا ، نَخَطَبَ النَّاسَ ، فَأَمَرَهُمْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : (إِنِّي كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ ، ثُمَّ بَلَآ لِي أَنْ جَاوَرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْآخِرَ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَبْتَ فِي مُعْتَكَفِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ هُنَا اللَّيْلَةَ فَانْسَيْتَهَا ، فَاتَمَسَّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فِي كُلِّ وَتَرٍ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ فِي مَاءٍ وَطِينِي) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : مُطَرْنَا لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ . فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ فِي مَصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَظَنَرْتُ إِلَيْهِ وَقَدْ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَوَجْهُهُ مَمْتَلٌ طِينًا وَمَاءً .

٢١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ لَرَاوَرْدِي - عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ ، الْعَشْرَ آتِي

فِي وَسْطِ الشَّهْرِ .
وَسَاقُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (فَلْيُثَبَّتْ فِي مُعْتَكِفِهِ) وَقَالَ : وَجَبَيْنَاهُ مُتَلَاتِطِينَ أَوْ مَاءً .

قال الإمام : جاء في حديث أبي سعيد : (التمسوها في العشر الأواخر من رمضان) ،
و (التمسوها في كل وتر) و (التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) [ثم ، (١) قال أبو سعيد : إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها
اثنان وعشرون وهى التاسعة ، د افا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة) : جعل أبو سعيد في ظاهر تأويله التاسعة ليلة اثنين
وعشرين ، والسابعة ليلة أربع وعشرين وهذا على تمام الشهر ، وتأول غيره الحديث على أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة
ثلاث وعشرين .

قال بعضهم : وهذا إنما يصح على أن الشهر ناقص ، وقيل : إنما يصح أن يكون [المراد] (٢) لسبع بقين سواها ، وقد روى في بعض
الأحاديث : (تاسعة تبقى) ، و (سابعة تبقى) ، و (خامسة تبقى) ، وهذا يصح تأويله على نقصان الشهر إذا كان ، فحديث أبي في سنة
[أخرى] (٣) ، وحديث عبد الله في سنة أخرى ، وحديث أبي سعيد في سنة أخرى ، وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بها في
العشر الأواخر في عام ، وفي السبع في عام ، وكتاتهما في العشر الوسط في عام ، وعلى هذا لا يصعب شيء من هذه الأخبار ، ولا
يُطرح لصحة جميعها ، وعلى هذا يأتي أنها ليست في ليلة معينة أبداً ، وأنها تنتقل في الأعوام ، ونحو هذا قول مالك والثوري والشافعي
وأحمد " لن حنبل وإسحق وأبي ثور وغيرهم : إنها تنتقل في العشر (١ ، ٢) من ع .

(٣) ساقطة من الأصل ، ولست دركت بالهامش ! بسهم ، وساقطة من س .

١٤٤ كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إنج ٢١٥ - (٩) .

(وحلاني محمد بن عبد الأعلى ، حاشا المعتمر ، حدثنا عمار بن غزيرة الأنصاري ، قال : سمعت محمد بن إبراهيم يحدث عن أبي سلمة
، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : إن ٢ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اعتكف العشر الأول من رمضان ، ثم
اعتكف العشر الأوسط في قبة تركته ، على سديتها حصير .
قال : فأخانا الحصير بيده فنخاها في ناحية القبة ، ثم أطلع رأسه فكلّم الناس .
فدنوا منه .

فَقَالَ : (إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ ، أَتَمَسُّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ .

ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَمَنْ أَحَثَ مِنْكُمْ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْيَعْتَكِفْ) ، فَاعْتَكَفَ
النَّاسُ مَعَهُ .

قال : النى اريتها ليلة وتر ، وأني أنجد صبيحتها في طيني وماء) ، فأصبح من ليلة إحدى وعشرين ، وقد قام إلى الصبح ، فطرت
السماء ، فوكف المسجد ، فأبصرت الالن والماء ، فخرج حين فرغ من صلاة الصبح ، وجبينه وروثة أنفه فيهما الطين والماء ، فأ
هى ليلة إحدى وعشرين من العشر الأواخر .

(٢١٦) - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا أبو عامر ، حدثنا هشام ، عن يحيى ،

عن أبي سلمة قال : تآكرنا ليلة القدر ، فأتي أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - وكان لي صديفا - فقلت : ألا تخرج بنا إلى
التخل ؟ فخرج وعليه خميصة .

فقلت له : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يذكر ليلة القدر ؟ فقال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

العَشْرَ الْوُسْطَى مِنْ رَمَضَانَ ، نَخْرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ ، نَحْطُبْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، !
إِنِّي نَسِيتُهَا - أَوْ أُنْسِيتُهَا - فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ كُلِّ وَتَرٍ ، !إِنِّي أَرَيْتُ إِنِّي أُتَجِدُّ فِي مَا وَطِين ، فَن كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَلْيَرَجِعْ) قَالَ : فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً .
قَالَ : وَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فُطِرْنَا ، حَتَّى سَالَ سَقْفُ

الأواخر من رمضان (١) ، وقيل : بل تنتقل في شهر رمضان ، وبحسب هذا ما اختلف العلماء في ذلك .
وذهب غيرهم إلى أنها معينة أبداً ، ١ [و (٢) لا تنتقل عنها ، وهي غير معروفة ، وأنها في العام كله ، وهو قول ابن مسعود ، وروى
عن أبي حنيفة وصاحبيه ، وقيل : بل في شهر رمضان كله ، وهو قول ابن عمر وجماعة ، المطلوب الوتر ، والأحاديث مختلفة ، وقد
قيل : إنها (٣) تختلف باختلاف الأعوام ، وقد تقدم القول فيه .
(١) لطاوى ٣ / ٣٨٣ .

(٢) من س .
(٣) في س : إنما .
كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...
إنح ١٤٥ المسجد وكان من جريد النخل .
وأقيمت الصلاة ، فرأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسجد في الماء واليهن .
قَالَ : حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطَّيْنِ فِي جَبْهَتِهِ .
(...) ود دثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر .
ح وحدثنا عبد الله

ابن عبد الرحمن بن ثارمي ، أخبرنا أبو المغيرة ، حدثنا الأوزاعي ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، بهنا الإسناد ، نحوه .
وفي حديثهما : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حِينَ انْصَرَفَ ، وَعَلَى تَجَبُّهَتِهِ وَأَرْبَبَتِهِ أَثَرُ الْفَيْنِ .

٢١٧ - (...) ! دثنا محمد بن المثنى وثبو بكر بن خالد ، قالا : ! دثنا عبد الأعلى ،
! دثنا سعيد عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قَالَ : اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْعَشْرَ
الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تَبَانَ لَهُ .

فَلَمَّا انْقَضَيْنِ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقَوَّضَ ، ثُمَّ أُيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فَافْرَ بِالْبِنَاءِ فَأَعِيدَ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ .
فَقَالَ : (يَا نَسَاءَ النَّاسِ ، إِنَّهَا كَانَتْ أُيِّنَتْ لِي تِلْكَ الْقَمَرِ ، صَائِي خَرَجْتُ

[قال القاضي (١) : ذكر مسلم الأحاديث بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالتماسها في العشر الأواخر من رمضان ، وأنه كان
عليها فأنسها ، وذكر من حديث أبي بن كعب : أنها ليلة سبع وعشرين ، وفي حديث عبد الله بن أنيس : ليلة ثلاث وعشرين ، وذكر
حديث أبي سعيد المتقدم ، ومثله عن ابن عباس في كتاب البخاري (٢) ، [وذكر من حديثه أيضاً ليلة إحدى وعشرين] (٣) ، وذكر
ابن مسعود : (من يقيم الحول يُصب ليلة القدر) ، وجاء أنه كان يَلْتَمِسُهَا - عليه السلام - في العشر الوسط قبل أن تبان له ، وجاء في
غير مسلم في حديث ابن عمر : (التمسوها في السبع الأواخر) (٤) وهذا يخرج منها ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين إذا عُدَّ على
الكَمال .

يحمل بعض العلماء هذه الآثار على الوفاق [وجمع] (٥) بينهما بأنها في اختلاف السنن من الصحابة ، وقيل : بل في العشر الأوسط
والآخر ، وقيل : [بل] (٦) في العشر الآخر ، وهي في هذا كله عند هؤلاء معينة ، ولكن غير معروفة العين ، وقيل : تختص بأوتار
العشر ، وقيل : ب!شفاعه على ما جاء في حديث أبي سعيد ، وقيل : في (١) سقط من الأصل .

- (٢) صحيح البخارى ، كلكلصوم ، بتحري ليلة للقدر طم ٦١ .
- (٣) المثبت من س .
- (٤) صحيح للبخارى ، كالصوم ، بالتماس ليلة القدر في السبع الأواخر ٣ / ٥٩ .
- ٦٠ ، ومالك في الموطأ ، كالاكتاف ١ / ٣٢١ حديث رقم (١٤) .
- (٥ ، ٦) من س .
- ١٨٩ / ب
- ١٤٦ كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...
- إنلخ لأخير كمر بها ، فجاء رجلاًن يحتقان معهما الشيطان ، فنسيتها ، فالتسوها في العشر الأواخر من رمضان ، التسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) .
- قال : قلت : يا أبا سعيد ، إنكمر أعلم بالعدد مثا .
- قال : أجل ، نحن أحق بذلك منكمر .
- قال : قلت : ما التاسعة والسابعة والخامسة ؟ قال : إذا مضت واحدة وعشرون فأتى تليها ثنتين وعشرين وهى التاسعة ، فإذا مضت ثلاثي وعشرون فأتى تليها السابعة ، فإذا مضى خص ! وعشرون فأتى تليها الخامسة .
- وقال ابن خلاد : مكان (يحتقان : يختصمان) .
- ٢١٨ - (الم ١١) وحدتنا سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحق بن محمد بن
- ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ، وهو قول ابن عباس (١) ، وقيل : تحرى في ليلة سبع عشرة ، أو إحدى وعشرين ، أو ثلاث وعشرين وهو قول على وابن مسعود (٢) .
- وقال آخروى : بل هى معينة معروفة ، ثم اختلفوا ، فقيل : ليلة إحدى وعشرين وروى عن على وابن مسعود ، وقيل : ليلة ثلاث وعشرين وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم / ، وقيل ليلة أربع وعشرين وهو قول الحسن وقتادة وابن عباس وبلال ، وقيل : ليلة سبع وعشرين (٣) وهو قول جماعة من الصحابة ، وقيل : [ليلة] (٤) سبع عشرة وهو قول زيد ابن أرقم ، وروى عن ابن مسعود ، وقيل : تع (٥) عشرة ، وروى أيضا عن ابن مسعود وعلى ، وقيل : آخر ليلة ، وثد قوم فقالوا : إنها كانت خاصة للنبي - عليه السلام - ثم رفعت ، واحتجوا بالحديث الذى جاء فيه أنه أعلمها - عليه السلام - حتى تلاهى رجلان فرفعت (٦) ، ومعنى هذا [عندنا] (٧) أنه رفع عنه علم عينها (٨) ، كما قال فى الحديث : (فأنسيتها) ، وفيه شوم الخصام والتلاهى ، وعقوبة العامة بذنوب الخاصة ، وأن نسيان مثل هذا على النبي (صلى الله عليه وسلم) مما لم يومر بتبليغه ، ولا هو من باب البلاغ وتقرير الشرع ، جارٍ عليه (٩) النسيان فيه ، واتصاله إذا بما فيه إخبار عن فضيلة وقت بعينه (١) مع بقاء طلبه والاجتهاد فى إصابته وتحري وقشه .
- (١) روى عبد الرزاق فى مصنفه أن ابن عباس كان ينضح على أهله الماء ليلة ثلاث وعشرين ٤ / ٢٤٩ .
- (٢) ٤ / ورأى ٢ عبد الرزاق فى مصنفه حديث على رقم .
- (٧٦٩٦) وحديث ابن مسعود رقم (٧٦٩٧) (٣) معرفة السق والآثار ٦ / له ٣ ، هه ٣ .
- (٤) من س .
- (٥) فى س : تسعة .
- (٦) للبخارى ، كفضل ليلة القدر ، بتحري ليلة القدر ٣ / ٦١ .
- (٧) ساقطة من س .
- له فى الأصل : غيبها .
- (٩) فرس له .
- (١٠) فى س : تعيينه .
- كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إلخ ١٤٧ الأشعث بن قيس اهتد! وعلى بن خشرم ، قالا : حدثنا أبو حمزة ، حدثني الضحاك ابن عثمان - وقال ابن خشرم : عن الضحاك بن عثمان - عن أبي النصر ، مولى عمر بن عبيد الله ، عن بسر بن سعيد ، عن عبد الله بن أنيس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ، وأرا في صبحها أُنجد في ماء وطين) .

قال : فطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَانْصَرَفَ ! إِنْ أَثَا! الْمَاءُ وَالطَّنِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَادْفِهِ . قال : وَكَانَ كَتَدُ اللَّهِ بِنَا أَنِيسٍ يَقُولُ : ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ .

٢١٩ - (١١٦٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير ووكيع ، عن هشام ، عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنه - قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - قال ابن نمير - : لِلتَّصِمُمَا - وَقَالَ وَكَيْعٌ : تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ .

٢٢٠ - (٧٦٢) وحدثنا محمد بن حاتم واثن أبي عمر ، كلاهما عن ابن عيينة . قال ابن حاتم : حدثنا سفيان بن عيينة عن عتبة وعاصم بن أبي النجود ، سمعا زرن حبيش يقول : ساكت ابن بن كعب - رضى الله عنه - فقالت : إِنْ أَخَاكَ اثْنِ مَسْعُو يَقُولُ : مَنْ يَقُمُ الْحَوْلَ يَصِثْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ . فقال : رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَرَادَ أَلَا يَتَّكِلَ النَّاسُ ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ ، وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَنِي ، أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقُلْتُ .

بَا! شَيْءٌ تَقُولُ ذَلِيلًا أَبَا الْمُنْذِرِ ؟ قَالَ : بِالْعَلَامَةِ ، أَوْ بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَدَهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ ، لَا شُعَاعَ لَهَا .

٢٢١ - (...) وحدثنا محمد بن المنثني ، حاشا محمد بن جعفر ، حدثنا شعيب قال : سمعت عتبة بن أبي لبابة يحدث عن زر بن حبيش ، عن أبي بن كعب - رضى الله عنه - قال : قال ابن في ليلة القدر : وَاللَّهِ ، إِنِّي لَأَعْلَمُهَا .

قال شعبة : وَكَبُرَ عَلَيَّ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِقِيَامِهَا ، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . قال الإمام : وقوله : (فجاء رجلان يحتقان) قال بعضهم : معناه : يدعى كل واحد منهما حقاً ، ويؤكد قوله في رواية أخرى مكان (يحتقان) : (يختصمان)

قال القاضي : وكذا هو هذا الحرف عند الجمهور ووقع عند الطبري : (يحتقان) بنون مكسورة ، ولا وجه له هاهنا . وقوله في أن : (الشمس في صبيحتها لا شعاع لها) : قيل : علامة جعلها الله لها ،

١٤٨ كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إلخ ! إِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَرْفِ : هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . قال : وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ .

٢٢٢ - (١١٧٠) وحدثنا محمد بن عباد وابن أبي عمر ، قالا : حدثنا مزوان - وهو الفزاري - عن يزيد - وهو ، بن كيسان - عن أبي حازم ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : تَنَّاكَرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (أَيُّكُمْ يَذْكُرُ ، حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ ، وَهُوَ مِثْلُ شَيْءٍ جَفَنَةٍ ؟) .

وقيل : بل لكثرة اختلاف الملائكة في ليلتها ، ونزولها إلى الأرض وصعودها ، بما تنزلت به من عند الله ، وبكل أمر حكيم ، وبالثواب والالجور ، سترت أجسامها اللطيفة ، وأجنتها شعاعها ، وحجبت نورها وروثة الأنف : طرفه ، وهو أرنبته الذي جاء في الحديث الآخر ، والروثة الأرنبه وما يليها ، ووكف المسجد : أى قطر منه ماء المطر ، والعريش في هذا الحديث ظلة جعلت للمسجد من جريد تنقي حر الشمس .

وأصل العريش : السقف ، و(تحينوه ال : أى أطلبوا حينها ، مثل قوله : (تحروها) وشدة (١) القبة : بابها . وتقويض الشيء : إزالته والذهاب به ، وقاض البناء وانقاض : [انهدم] (٢) ، د ازالة الأخبية مثل هدمها ، والسبع الغواير : أى البواقي ، كما قال في الحديث الآخر : ال!الأوخر! .

وقوله : (وأراني أسجد في صبيحتها في ماء وطن) : علامة جعلت [له] (٣) تلك السنة - والله أعلم - ليستدل بها عليها ، كما استدل بالشمس وغيرها .

ذكر البخارى عن الحميدى أنه كان يحتج بهذا الحديث [أنه] (٤) لا تمسح الجبهة في الصلاة (٥) .

وقوله : (حيئ طلع القمر كأنه شق جفنم ال : أى نصف ، يدل أنها لم تكن [إلا في

آخر القمر] (٦) ، إذ لا يكون بهذه الصورة في أوله غعد طلوعه [ولا في نصفه عند تمامه وقد ذكر نحوه في كتاب النسائي (٧) . قال : قال أبو إسحق : أراه السبعة ، إنما ذلك صبيحة ثلاث وعشرين] (٨) ، قال أبو القاسم المهلب : معرفة حقيقة ليلة القدر لا

تستطاع ؛ لإخبار النبي (صلى الله عليه وسلم) أن علمها قد رفع ، يريد [بقوله] (٩) في الحديث : (أئبنت لى نفرجت

(١) فى س : سدة .

(٢) فى س : للهدم .

(٣) من هامة الأصل .

(٤) ساقطة من س .

(٥) البخارى فى الصحيح ، كالأفان ، بالسجود على الأنف والسجود على اللطن ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٦) فى س : فى تخر العشر .

(٧) للنسائي ، كالاكتكاف ، بعلامة ليلة القدر ٢ / ٢٧٥ .

يعه سقط من الأصل ، وما أثبت من س .

(٩) من س .

كتاب الصيام / باب فضل ليلة القدر ...

إلخ

١٤٩

١٥ - 14 - كتاب الاعتكاف

١٥٠١ (1) باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

لأخبركم [بها فتلاحي فيه رجلا] (١) فرفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم على رواية البخارى (٢) ، وفى مسلم : (فجاء رجلا] يحتقان فأنسيتهما) وألفاظ الحديث متقاربة المعنى وفيه شؤم الاختلاف والجزاء والعقوبة عليه .

وقد قيل فى قوله تعالى : { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ .

إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلَئِكَ خَلَقَهُمْ } (٣) قيل : للعذاب بالاختلاف خلفهم ، وقيل : ليكونوا فريقا فى الجنة وفريقا فى السعير .

ويجمع بين قوله : (رأيتهما فأنسيتهما) ، وبين قوله : (أئبنت لى حتى تلاحي [فيها] (٤) رجلا] فرفعت) ، أى أن تلاحيهما وتخاصمهما شغل سره وأنساه منها ما بين له لطفاً بهذه الأمة وليكون خيراً لهم ، كما قال فى الحديث : (وعسى أن يكون خيراً) ليجتهدوا فى طلبها ،

ويكثر العمل ، ولا يتكلموا على عملهم فيها فقط إذا تعينت لهم ، وقد جاء في كتاب النسائي : (جاء رجلان معهما الشيطان فأنسيتهما) . (١)

(١) في س : حتى تلاحي فيها فلان وفلان .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) هود : ١١٨ ، ١١٩ .

(يا) ساقطة من س .

(٥) النسائي في الكبرى ، كالاكتكات ، بعلامة ليلة للقدر ٢ / ٢٧٤ .

١٥٠

كتاب الاعتكاف / باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ - كتاب الاعتكاف

(١) باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

١ - (١١٧١) لمحمد بن محمد بن مهران الرازي ، حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان .

كتاب الاعتكاف

ومعناه : اللزوم والإقامة .

ولما كان المعتكف ملازماً للعمل بالطاعة مدة اعتكافه لزمه

هذا الاسم .

وهو في عرف الشرع : اللزوم على طاعة مخصوصة .

ويسمى أيضاً جواراً .

ذكر مسلم أحاديث اعتكاف النبي - عليه السلام - ففيها أنها عبادة مرغمة فيها اقتداء بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ليست بواجبة وقد أجمع المسلمون على ذلك فيها ، وأنه يصح أن تكون بصوم ، وإن لم يكن مشترطاً بها ومختصاً بها لاعتكافه في رمضان فالصوم مختص به ، ولا خلاف في هذا الاعتكاف لتطوع به .

واختلف في الواجب لنذر ، هل يجزئ إيقاعه في رمضان ، وفي المذهب عندنا : فيه وجهان (١) ، وكذلك دليل أحاديثه أنه لا يكون إلا بصوم ؛ إذ لم يأت أنه اعتكف إلا وهو صائم ، ولأن الله تعالى إنما ذكر الاعتكاف للصائم لقوله : { ثُمَّ أَتَمُوا مَتِّيًا إِلَى الثَّيْلِ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِيهِ الْمَسَاجِدِ } (٢) ، ولأنه عمل أهل المدينة كما ذكر مالك في موطنه (٣) ، وهو مذهب جمهور العلماء ، وذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الصوم ليس من شرطه واحتججه بإيقاعه في رمضان ، وفيها أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد للرجال والنساء (٤) ، خلافاً للكوفيين في النساء : لا يعتكفن إلا في بيوتهن ، ولا بن لبابة من المتأخرين من أصحابنا في تجويزه للجميع في غير مسجد ولا صوم (٥) .

(١) لا ستذكار ١٠ / ٢٩٢ .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) الموطأ ك الاعتكاف ، بما لا يجوز الاعتكاف إلا به ١ / ١١٥ .

(٤) الحاوي ، كالاكتكاف ٣ / ٦ ما .

(٥) لا ستذكار ١٠ / ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

كتاب الاعتكاف / باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ١٥١

٢ - (...) وحدثنى أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ؛ أن ٢ نافثا حدثه عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان .

قَالَ نَافِعٌ : وَقَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، مِنْ الْمَسْجِدِ .

قال الإمام : الاعتكاف جائز عندنا على الجملة في سائر المساجد ، وذكر عن حذيفة أنه لا يراه إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد إيلياء [بالشام] (١) ومسجد / النبي - عليه السلام .
وقال الزهري : لا يكون إلا في الجامع ، والحجة [عندنا] (٢) قوله : { وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } (٣) ، فعَمَّ ، ومن شرطه عندنا الصوم وأجازه (٤) الشافعي من غير صوم .

قال القاضي : اختلف العلماء في أي مسجد هو ، فأكثرهم أنه في كل مسجد جامع أو غيره ، إن اعتكف من لا يلزمه الخروج إلى الجمعة ؛ إما لعذبي ، أو لأن مدة اعتكافه لا تصل إلى الجمعة فأما من تلزمه الجمعة فلا يعتكف إلا في الجامع ، وهذا مشهور مذهب مالك ، وقول الشافعي والكوفيين ، وغيرهم .
وذهب جماعة من السلف إلى أنه لا يعتكف إلا في مسجد تجمع فيه الجمعة ، وروى عن مالك : زاد في رواية ابن عبد الحكم : أو في رحابه التي تجمع فيها الجمعة (٥) .

وروى عن بعضهم أنه لا يجوز إلا في مسجد نبوي ، وهي المساجد الثلاثة التي ذكر حذيفة .
وفي هذه الأحاديث جواز الاعتكاف في رمضان وشوال ويقاس عليهما غيرهما من الشهور ، وجوازه أول الشهر ووسطه وآخره ، لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك ، وجوازه عشرا وشهراً كاملاً لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك ، في ظاهر الحديث الذي ذكره مسلم عن أبي سعيد ، من رواية محمد بن عبد الأعلى .

ولا خلاف أنه لا حد لثبوته لمن نذره ، ولا لأقله ، واستحب أن يكون كثره عشرة أيام اقتداء بالنبي - عليه السلام - واختلف في أقله ، وعن مالك في ذلك روايتان ، قال : أقلهما يوم وليلة ، وقال : عشرة أيام ، وذلك فيمن نذر اعتكافاً مبهماً .

وفيه استحباب كونه في العشر الأواخر من رمضان لمواظبة النبي - عليه السلام - على ذلك لقوله : (كان يعتكف) ، وأكثر ما يستعمل هذا فيما [كان] (٦) يداوم عليه ، مع ما دلت عليه نصوص الآثار من تكراره ، ولأن ليلة القدر مطلوبة في ذلك العشر ، على ألا المختلق يتقدم من الأ
(١) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من ع (٢) ساقطة من الأصل ، واستلركت في الهامش ! بسهم .
(٣) للبقرة : ١٨٧ .

(٤) في الأصل : وأجاز ، وما ثبت من ع .
(٥) الموطأ ، كالأعتكات ، بذكر الاعتكات ١ / ٣١٣ رقم (٣) .
لأ) ساقطة من الأصل ، ودستدركت في الهامش ! بسهم .
١٩٠ / أ

١٥٢ كتاب الاعتكاف / باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ٣ - (١١٧٢) وحدثنا سهل بن عثمان ، حاشا عتبة بن خالد السكوني ، عن عبيد الله
ابن عمر ، عن عبد الرحمن بن القايح ! م ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعتكف العشر الأواخر من رمضان .

وقوله في حديث أبي سعيد في اعتكافه العشر الوسط : فإذا مضت عشرون ليلة ، ويستقبل إحدى وعشرين يرجع إلى مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه ، ثم إنه أقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها نخطب الناس .
قوله : (من كان اعتكف معي فليبت في معتكفه) الحديث : يريد أنه أقام في المسجد تلك الليلة التي كان يرجع فيها ، قيل : هو والناس .

[فيه] (١) دليل على أن إقامته إنما كانت لاستئناف الاعتكاف في العشر الآخر كما جاء مفسراً في الحديث ، وتبيينه للناس ، وهذا تفسير ما جاء في كتاب الموطأ (٢) من رواية يحيى بن يحيى ، وفي الرواية الأخرى : (فلما كانت ليلة إحدى وعشرين) ، وهي التي يخرج

من صبيحتها من اعتكافه ، أى التى انتظرنا خروجه منها إذ بات تلك الليلة فى معتكفه ، ولم يكن عادته ، وقيل : بل أراد بصبيحتها يوماً الذى قبلها ، فأضافه إلى ليلة إحدى وعشرين ، كما قال تعالى : { عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى } (٣) فأضاف الضحى إلى العشية وهو قبلها ، ولاكن العرب قد تجعل ليلة اليوم الآتية بعده ، حكاه المطرز ، وهذا معنى ما ذكره مسلم أيضاً : " نخرجنا صبيحة عشرين) : أى صبيحة تمام عشرين ، على ما تقدم من إقامتهم مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ليلة إحدى وعشرين ، أو سمي النهار صبيحة ، أى تمام عشرين .

ولا يصح هنا تأويل من تأوله أنهم خرجوا تلك الصبيحة من يوم عشرين نفسه ، إذا لا يتم العشر على هذا ، فكيف يخرجون فى صبيحة اليوم العاشر وقد وهم فى تأويله بعض مشايخنا ، ويدل على ذلك - أيضاً - فى البخارى : (فلما كانت صبيحة عشرين ، ونقلنا متاعنا) (٤) ، فدل أن الصبيحة المراد بها من يوم عشرين ونقلهم المتاع ، أمرهم بإخراجه إذ لا حاجة فيه إذ إنما مبيتهم تلك الليلة المستقبلية فى منازلهم ، مع رواية الحفاظ من أصحاب مالك ؛ ابن وهب ، وابن القاسم ، والقعنبي وغيرهم ، وهى الليلة التى يخرج فيها من اعتكافه ، وذلك أن خروجه عند كافتهم بعد الغروب ، وبه تتم له العشر ، وبهذا يجتمع

(١) فى هامش! الأصل .

(٢) الموطأ ب خروج المعتكف للعيد ، حديث رقم (٥) .

(٣) لنا زعات : ٤٦ .

(٤) البخارى ، كالاعتكاف بالاعتكاف ، وخروج النبي (صلى الله عليه وسلم) صبيحة عشرين ، من حديث أبى سعيد الخدرى ٣ / ٦٤ .

كتاب الإعتكاف / باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ١٥٣
٤ - (...)

لَحْدَثْنَا يَحْيَى بْنَ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ ، أَخْبَرَنَا حَفْمَنُ غِيَاث ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لهُمَا - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ،

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

١٥٠٢ (2) باب متى يدخل من أراد الاعتكاف فى معتكفه

بين الأحاديث وتسقط دعوى الوهم الذى ادعاه بعضهم على مالك وبعضهم على رواته .
وقد استدلل بعضهم على جواز اعتكاف الليل دون النهار .

ولا خلاف فىمن اعتكف عشراً فى غير رمضان أو عدداً ، أو فى رمضان أوله أو وسطه ، أن خروجه عند تمام آخر يوم من اعتكافه ، كما ذكر من عادة فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) فى هذا الحديث ، ولا يلزمه أن يبيت فى معتكفه الليلة التى بعد ذلك ، إلا إذا كان اعتكافه آخر شهر رمضان ، فاختلف العلماء ، هل ذلك لغيرها أم يبيت فى معتكفه تلك الليلة حتى يخرج ليصلى مع الناس العيد ، ثم يرجع حيحئذ إلى منزله ؟ وهو قول مالك (١١) وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، وحكى ذلك عن السلف وأهل الفضل واختلف أصحاب مالك (٢) إذ لم يفعل وخرج من المعتكف ليلة الفطر ، هل يفسد بذلك اعتكافه أو لا ؟ وذهب الشافعى (٣) والليث ، والأوزاعى

والزهرى فى آخرين إلى أن آخر العشر وغيره سواء ، يخرج بانقضاء آخر يوم ولا يلزمه بقاء ليلة الفطر .

وقوله : (فن اعتكف معى فليت فى معتكفه) وما جاء من ضرب الأبنية للمعتكفين

فى الحديث والقبة للنبي - عليه السلام - وأنه دخل معتكفه دليل على جواز اتخاذ المعتكف موضعاً من المسجد يختص به ، ولجبه من اعتكافه ، وينفرد فيه إذا لم تضر بأهل المسجد ، ويستحب أن يكون فى مؤخر المسجد ورحابه الداخلة فيه ، وفيه دليل على أن المعتكف ملازم لاعتكافه غير مشغول بغيره ولا خارج لأمر إلا لما تدعوه ضرورة إليه من حاجة / الإنسان فيقضيه ويرجع ، وكذلك فيما لا بد له من شراء قوته ، وما يضطر إليه .

(١) ١ نظر : الموطأ ١ / ٣١٥ .

(٢) قال ابن القاصم : إذا خرج من معتكفه ليلة الفطر لا شئ عليه .

وقال ابن لاجئون ويحسون : يعيد لكتكافه .

(٣) ١ نظر : الحاوى ٣ / هـ ٤ ، ٤٨٩ ، ١ لصتدكار ١٠ / ٢٩٧ .

١٩٠ / أ

١٥٤

كتاب الاعتكاف / باب متى يدخل من أراد الاعتكاف فى معتكفه

(٢) باب متى يدخل من أراد الاعتكاف فى معتكفه

٦ - (١١٧٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو معاوية ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه ، لأنه أمر بخبائه فضرِب ، أراد الاعتكاف فى العشر الأواخر من رمضان ، فأمرت زينب بخبائه فضرِب ، وأمر غيرها من أزولم النبي (صلى الله عليه وسلم)

وقوله : (كان إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) : أخذ بظاهر هذا الحديث الأوزاعى والثورى (١) والليث فى أحد قوليهِ ، وقال أبو ثور (٢) : يفعل هذا من نذر عشرة أيام ، فإن أراد عشر ليال فقبل غروب الشمس [من الليلة ، وقال مالك (٣) : يدخل فى اعتكافه قبل غروب الشمس] (٤) وقاله أحمد ووافقهما الشافعى وأبو حنيفة ، وأبو ثور فى الشهر ، وخالفوه فى الأيام فقال الشافعى (٥) : يدخل فيها قبل طلوع الفجر ، وقال الليث فى أحد قوليهِ وزفر (٦) وأبو يوسف : يدخل فى الجميع قبل طلوع الفجر ، وقد قال القاضى أبو محمد : من فعل هذا أجراه ، وقال عبد الملك : لا يعتد بذلك اليوم ، وهذا كله على أن الليل لا يدخل فى الاعتكاف [إلا أن تعد به اعتكاف] (٧) ومذهب مالك وربيعة : أن النهار تابع الليل بكل حال وتناول قوله - عليه السلام - : كان إذا أراد أن يعتكف (صلى الله عليه وسلم) صلى الفجر ثم دخل معتكفه ، أنه وقت دخوله المعتكف لا وقت ابتداء اعتكافه ، وأنه كان فى أول ليلة غير محتاج إلى التفرد فى المعتكف لانفراده فى المسجد ، فلما صلى الصبح وأراد التنحي عن الناس والانفراد دخل معتكفه للتفرغ لما هو فيه ولراحة جسمه ، وما يحتاج من نوم فاته فى ليلة ، وقيل : بل ذلك قبل دخوله فى الاعتكاف من ليلة نومه المستأنفة بعد ذلك ، وكان قبله فى صبيحة ذلك اليوم يدخل معسكره لتهيئته ، والنظر فيما يحتاج إليه فيه وششعده وهو غير معتكف ، ثم يخرج حتى يصلى المغرب فيدخل

(٣)

١ نظر : الاستدكار ١٠ / ٣٠٩ .

وروى ابن وهب عن الليث ، قال : بكا يدخل المعتكف المسجد للاعتكاف قبل الفجر ليلة إحدى وعشرين .

انظر : الاستدكار ١٠ / ٣١١ .

انظر : التمهيد ٢٣ / ٥٥ ، ٥٦ ، الاستدكار ١٠ / ٣١١ .

سقط من الأصل واستدرك فى الهاث ! .

انظر : الاستدكار ١٠ / ٣١١ .

لفظ : الاستدكار ١٠ / ٣١١ ، للتمهيد ٢٢ / ٥٦ .

سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم بسهم .

كتاب الاعتكاف / باب متى يدخل من أراد الاعتكاف فى معتكفه ١٥٥ بخبائه فضرِب .

فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْفَجْرَ ، نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْبِيَّةُ ، فَقَالَ : (أَلَيْسَ تُرِدْنَ ؟) فَأَمَرَ بِخَبَائِهِ فَقُوْضَ ، وَتَرَكَ الْأَعْتِكَاتَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَالٍ .
(...) وَدَثْنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَاشَا سَفِيَانُ .

[illegible]

ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي عن ابن إسحاق ، كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد ، عن
 عمرة ، عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمعنى ! ديث أن معاوية .
 في اعتكافه .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) - إذ رأى أختية نسائه - : البر تردن ؟) .

إنكاره لذلك - عليه السلام - بعد ما ورد في الحديث أنه كان عن إذنه في ذلك لبعضهن على ما ذكره البخارى (١) ، لما خافه أن عملهن في ذلك غير خالص للاعتكاف ، وإنما هو من أجل غيرتهن عليه وحرصهن على القرب منه أو غيرته عليهن أن يكن ملازمات المسجد مع الرجال ، ولا غناء لهن من الخروج لضرورتهن بحضورهم ، وقد يحضر المنفقون والأعراب والوفود ، أو لأنه - عليه السلام - لما رأى جماعة من أزواجه معه في المسجد خرج الأمر عن صورة الاعتكاف ، وكأنه في منزله وبين أهله أو لأنهن ضيقن المسجد بأنيتهن .

وفي الحديث دليل على جواز اعتكاف النساء إذ كان أمرهن بذلك ، صائما منعهن الآن
لعلة أخرى ، وفيه أن المرأة لا تعتكف إلا بإذن زوجها ، وأن له منعها ما لم يأذن لها ، وكذلك عبده وأمته وهو قول كافة العلماء ،
واختلفوا إذا أذن لهم في ذلك فلم يبح له ذلك مالك في جميعهم ، وأباحه الشافعي وابن شعبان من أصحابنا له ، ورأى له منع جميعهم
، وقال الكوفيون : لا يبع الحرة ويمغ المملوك ، وحكى ابن المنذر عن أهل الرأي كقول الشافعي ، إلا أنه يأثم عندهم .
وأمره - عليه السلام - بتقويض خبائه - وهو إزالته - وأمر بالبناء فقوض بمعناه .

قوضت البناء : أزلتُ عمده ، والتقويض : الهدم ، يريد نقض بناء اعتكافه وبيت خلوته له وخباله وتركه الاعتكاف في ذلك العشر ، مواساة هن ، وتطيبيا لقلوبهن لما منعهن من

(١) صحيح البخارى ، كالاعتكات ، بمن أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج ٣ / ٦٧ .

11c / 191

١٥٦ كِتَابُ الْاِعْتِكَاتِ / بَابُ مَتَى يَدْخُلُ مَنْ ارَادَ الْاِعْتِكَاتَ فِي مَعْتَكِفِهِ وَفِي حَلِیْثِ ابْنِ عُیَيْنَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ وَابْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرَ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَيْنَبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أَنَّهُنَّ ضَرَبْنَ الْأَخْبِيَةَ لِلْإِعْتِكَافِ .

ذلك ، وحسن لعشرتهن ، وظاهره أنه لم يكن دخل بعد في اعتكافه ولا دخلن ، دائما ضربت الأخبية مقدمة للدخول فيها تلك الليلة - والله أعلم - بدليل قوله في الأم : (وأنه أمر بخبائه فضرِب وأراد الاعتكات في العشر الأواخر ، ويكون قضاؤه لما كان اعتقده من فعل الخير دوما بما عاهد عليه الله من ذلك .

فيه أن من نوى طاعة فلا يجب عليه فعلها بمجرد النية إلا بنذرها ، والدخول فيها .

قال بعضهم : وفيه أنه كان وكن دخلن في الاعتكاف فرأى - عليه السلام - خروجه من ذلك للمصلحة التي راقا ؛ ولذلك قضاه بعد .
واخراجهن منه لذلك السبب ؛ ولأنه لم يكن نذرا فليزمه تمامه ، دائما ترك ما كان نواه من اعتكات العشر ، واقتصر على ما مضى]

[له] (١) من اعتكاف ليلته ويومه ذلك ، وذلك أقل الاعتكاف ث إذ ليس في الخبر [أنه] (٢) قطع اعتكافه لحينه ، وإنما فيه أنه ترك اعتكاف العشر ، أو أنها لما دخلها من مشاركة الحرص على قربه والغيرة عليه ليست بطاعة يلزم تمامها على وجه الاعتكاف ، وإن كان الحرص وحب القرب من النبي (صلى الله عليه وسلم) على أي وجه كان طاعة وقربة .

وفيه جوار الاعتكاف في شوال ، وسائر الشهور مثله .
قال الخطابي : وفيه أن الاعتكاف إذا لم يكن نذرا جاز الخروج منه متى شاء (٣) ، وعندنا أنه بالدخول فيه لزمه ما نوى فيه ولم يصح دخول النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه .

وفي قيامه - عليه السلام - في خبائه في اعتكافه ولزومه فيه - وهو الإمام للصلاة - أن السعي إلى موضع إمامته أو الصف الأول من موضع معتكفه وإمامته غير قادح في الاعتكاف ؛ إذ هو من باب ما هو فيه ، ومنع إمامة المعتكف سخون في أحد قوله لا في فرض ولا في نفل ، والكافة على جواز ذلك ، وكذلك أذانه في غير المنار ، واختلف في أذانه في المنار ، فمنعه مالك مرة وأجازه أخرى ، وهو قول الكافة .

واختلف العلماء في اشتغاله بالطاعات وخروجه إليها ؛ كزيارة المرضى والصلاة على الجنازة ، ففجع ذلك مالك (٤) وكافتهم ، وأجازه الحسن (٥) والنخعي وغيرهما ، وأجاز إسحق (٦) والشافعي اشتراط ذلك في التطوع دون النذر ، واختلف قول أحمد (٧) في جواز الاشتراط ، ومنع مالك ذلك وغيره ، وكذلك منع مالك شغله / في المسجد لسماع العلم

١٥.٣ (3) باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان

١٥.٤ (4) باب صوم عشر ذي الحجة

(١ ، ٢) سقطتا من الأصل ، واستدركتا بالهامة بسهم .

(٤) للموطأ ١ / ١٧ ، الاستذكار ١٠ / ٢٨١ .

(٦) ١ لاستذكار ١٠ / ٢٨٧ ، المغني ٤ / ٤٦٩ .

(٧) انظر : للمغني ٤ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ١ لاستذكار ١٠ / ٢٨٧ .

(٣) معالم السق للخطابي ٣ / ٣٤٠ .

(٥) ١ لاستذكار ١٠ / ٢٨١ ، الحاوي ٣ / ٢٨٩ .

كتاب الاعتكاف / باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه

١٥٧

وكتبه ، والأمور المباحة من الحديث مع من جالسه ، وشبهه من البيع والشراء في المسجد ، إلا فيما خ! من هذا كله (١) .

وأباح له الشافعي (٢) وأبو حنيفة (٣) الشغل في المسجد مما يباح من ذلك كله ، أو يرغب فيه من طلب العلم ونحوه .

(١) الموطأ ١ / ٣١٤ .

(٢) ١ الحاوي!م ٤٩٣ .

(٣) للتمهيد ٣٢٩ / ٨ .

١٥٨

كتاب الاعتكاف / باب الاجتهاد في العشر الأواخر ...

إن

(٣) باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان

٧ - (١١٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، أَحْيَا اللَّيْلَ ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ ، وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ .

٨ - (١١٧٥) حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري ، كلاهما عن كند الواحد ابن زياد .

قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ وقوله : (كان - عليه السلام - إذا دخل العشر أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر " : قيل : هو كناية عن الجد والتشمير في العبادة ، وقيل : كناية عن ترك النساء والاشتغال بهن ، فإن كان إشارة إلى عشر الاعتكاف فلا خلاف في تحريم الجماع فيه ؛ لقوله تعالى : { وَلَا تَبَاثُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } (١) .

وأجمعوا على أنه مفسد لاعتكافه كان في ليل أو نهار (٢) ، وكافهم على أنه لا كفارة عليه ، وذهب الحسن والزهرى إلى أن عليه ما على المواقع أهله في رمضان (٣) ، وروى عن مجاهد : يتصدق بدينارين (٤) ، وأجرى مالك والشافعي مرة الجماع دون الفرج ، وجميع التلذذ من القبلة والمباشرة مجرى الجماع لعموم قوله : { وَلَا تَبَاثُرُوهُنَّ } (٥) ، وذهب أبو حنيفة إلى فساده بالإنزال كيف كان (٦) ، وقاله أصحابه ، ومذهبهم في الجماع ناسيا على أصولهم ، فن أفسد به الصوم أسد به الاعتكاف ومن لم يفسد عنده الصوم لم يفسد به الاعتكاف ، وخالف الشافعي - في أحد قولي - فقصر النهي على الجماع في الفرج فقط ، وهو قول عطاء (٧) ، وقد تقدم في كتاب الحيض من هذا - في حديث عائشة - مما يمنع منه المعتكف وما يجوز له .

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) لا ستذكار ١٠ / ٣١٦ ، ١ / تمهيد ٨ / ٣٣١ .

(٣) لا ستذكار ١٠ / ٣١٧ .

(٤) لا ستذكار ١٠ / ٣١٨ .

(٥) الحاوي ٣ / ما ٤ ، الموطأ كاعتكاف ، بالكع في الاعتكاف ١ / ٣١٨ .

(٦) لا ستذكار ١٠ / ٢١٧ ، ١ / الحاوي ٣ / ٤٩٩ (٧) الحاوي ٣ / ما ٤ .

كتاب الاعتكاف / باب صوم عشر ذي الحجة

١٥٩

(٤) باب صوم عشر ذي الحجة

٩ - (١١٧٦) ! دَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ إِسْحَقُ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِمَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : مَا وَاسَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ .

١٠ - (...) ودَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ اللَّهُ ! نَفَى ، حَاشَا فَنَدُّ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ .

وقوله : (وأيقظ أهله) : فيه حث الرجل أهله على فعل الخير ونوافل البر .

وقوله : (ما رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) صائما في العشر قط) : ليس يحتج به على كراهية صومه .

وقد ذكر مسلم ما جاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في فضل صوم يوم عرفة ، وفيه أن فعله هذا كان ليتحرى ليلة القدر في هذا العشر ؛ بدليل حديث أبي سعيد المتقدم المفسر هذه الليلة .

ذكر في آخر الكتاب حديث أبي بكر بن نافع : ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن الأعمش .

كذا لهم ، وعند الفارسي : ثنا شعبة عن الأعمش .

١٦ - 15 - كتاب الحج

١٦٠١ (1) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة

١٦٠
كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إتح
بسم الله الرحمن الرحيم
١٥ - كتاب الحج

(١) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة

وما لا يباح ، وبيان تحريم الطيب عليه

١ - (١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرَنْسَ ، وَلَا الْخُفَّافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ لَا .
كتاب الحج

الحج بالفتح المصدر ، وبكسرهما وفتحها مع الاسم ، وبالكسر - أيضا - المحجج .

وأصله القصد ، والحج - أيضا - العمل ، وقيل : الإتيان مرة بعد أخرى .

والحج فريضة على الأعيان الأحرار المستطيعين مرة في العمر ، هذا ما أجمع المسلمون عليه .

واختلفوا هل هو على الفور [أو لا] (١) ؟ واختلف فيه عن أصحاب مالك (٢) وأصحاب الشافعي (٣) ، فالذي يحكي العراقيون عن المذهب أنه على الفور ، وهو قول أبي يوسف والمزني (٤) ، وقال ابن خويز منداد : تحصيل مذهبنا أنه على التراخي ، وهو قول محمد بن الحسن .

وشرائط وجوب الحج عندنا : الاسلام ، والحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والاستطاعة ، وشرحها القدرة على أداء الحج بنفسه إما راجلا ، أو راكبا ، والزاد لمن ليس له عادة بالسؤال ، وتخليّة الطريق حتى يمكن فيه (٥) السير على العادة .

وقد تقدم في كتاب الإيمان وقت فرض الحج وما ذكر فيه من خلاف ، وسيأتى الكلام على الاستطاعة في حديث الخثعمية .
وقوله - وقد سئل عما يلبس المحرم - فقال (٦) : لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ [وَلَا الْبُرَنْسَ ، وَلَا الْخُفَّافَ] (٧) الحديث ، قال الإمام : سئل

(١) في س : ئي! لا .

(٣ ، ٤) ١ الحاوى ٤ / ٢٦ .

(٦) في ع : فأجاب .

(٢) ١ تمهيد ١٦ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) في س : فيها .

(٧) سقط من ع .

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إتح

١٦١

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ " ، عَنْ أَبِيهِ -

عما يلبس [المحرم] (١) فأجاب بما لا يلبس ، [دائما عدل (صلى الله عليه وسلم) إلى ذلك] (٢) [ويترك] (٣) لاكن المتروك منحصر ، والملبوس لا "يُخَصَر" ، فحصر ما يترك ليبيئ أن ما سواه مباح [لباسه] (٤) .

قال القاضي : أجمع المسلمون على أن ما ذكر لا يلبسه المحرم ، وأنه نبه بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعمائم والبرانس على كل ما يغطي به الرأس مخيطا أو غيره ، وبالحفاف على كل ما يستر الرجل ، وأن لباس هذا جائز للرجال في غير الاحرام ؛ لأن خطاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كان لهم ؛ ولاكن النساء مأمورات بستر رؤوسهن .

قال علماؤنا : ومنع المحرم من جميع ما نهى عنه من لباس ليبعد عن الترفه ، وليتسم (٥) بسمات المتدللين الخاشعين ، الذي خروجه [لذلك] (٦) الغرض من تذلل لربه ، وضراعه لغفر ذنبه ، وكذلك امتناعه من الطيب والنساء من ذلك ليبعد عن أعراض (٧) الدنيا في سفره ، وزينة حياتها ولذاتها جهده ، فيخلص نيته ، وينفرد همه بما خرج له ، ففعل الله أن ينيله مرغوبه من رحمته (٨) [ويرحمه] (٩) .

وقوله : (إلا أحد لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين) ، قال الإمام : ذهب بعض الناس (١٠) إلى أن الخفين لا يقطعان ؛ لأن ذلك من إضاعة المال ، وهذا الحديث رد عليه .

واختلف المبيحون قطعه إذا قطعهما ولبسهما ، هل يفتدى أم لا ؟ فقيل : لا شيء عليه ، وقيل : عليه [الفدية] (١١) ، وليس ترخيصه له في الحديث بالذي يسقط الفدية ، كما أن الرخصة في حلق الرأس لم تسقط معه الفدية .

قال القاضي : هذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، والقول الأول لمالك والشافعي وأصحابهما (١٢) ، وحجتهم أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بلبسه بعد قطعه ، ولو كان عليه شيء لبينه ؛ إذ هو موضع بيان وتعليم ، وإذ لو كان عليه دم إذا قطعه ، وإذا لم يقطعه فما فائدة قطعه إلا ترك اتباعه بدم أو غيره ، ومالك والليث (١٣) يريان على لابس الخفين المقطوعين مع (١) من ع .

(٢) من هامث! س ، ويخر مثبتة في الأصل .

(٣) ساقطة من س ، والمثبت من الأصل .

(٤) في هاصئ! الأصل .

(٥) في س : ويتسم .

(٦) في هامش الأصل .

(٧) في س : تغراض .

(٨) في س : برحمته .

(٩) ساقطة من س .

(١٠) فهب عطاء بن رباح ، وسعيد بن سالم القداح ، وطائفة من اهل العلم ، أن من لم يجد النعلين لبث الخفين ولا يقطعهما ، وبه قال لحمد .

الاستذكار ١١ / ٣٢ .

(١١) من س .

(١٢) ، (١٣) الاستذكار ١١ / ٣٣ .

١٩١ / ب

١٦٢ كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إِنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : مُشَلَّ الثَّيِّ (صلى الله عليه وسلم) : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا الْبُرْنُسَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ ! وَلَا الْخَفَيْنِ ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) .

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَمْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَالِ ! أَوْ وَرْسٍ .

وَقَالَ : (مَنْ لَمْ يَجِدْ .

نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِي الْخَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) .

٤ - (١١٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الرِّفْرَانِيُّ وَوَقْتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً وَهُوَ يُخْطُبُ يَقُولُ :

وجود النعلن الفدية ، وأبو حنيفة (١) لا يرى عليه شيئاً ، واختلف فيه قول الشافعي (٢) .

وقوله : ا لا تلبسوا ثَوْبًا مَسْتَه وَرَش ، ولا زَعْفَرَانُ ! ، قال الإمام : لَأَن / الورس والزعفران طيبٌ ، والمحرم لا يتطيب .

قال القاضى : أجمعت الأمة أن المحرم لا يلبس ما صيغ بزعفران أو ورس (٣) ، وذلك لما فيهما من الطيب الذى هو داعية الجماع ، ومن التجميل الذى ينافى بذاذة الحاج ، والرجال والنساء فى هذا سواء ، وعلى لابس ذلك منهما الفدية عند مالك (٤) وأبى حنيفة (٥) ، ولم ير الثورى ، والشافعى (٦) واستحق وأحمد عليه شيئاً إذا فعل ذلك ناسياً .

واختلفوا في المعصفر ، فراه الثوري وأبو حنيفة طيبا كالزعفران (٧) وفيه الفدية (٨) ، ولم يره مالك والشافعي طيبا ، وكره مالك المقدم منه ، واختلف عنه هل على لابس فدية ؟ واختلف [فيه] (٩) أصحابه ، وأجاز مالك سائر الثياب المصبغة بغير هذا ، وكرهها بعضهم لمن يقتدى به فيظن به جواز لباس كل مصبوغ (١٠) .

(۱) الاستذکار ۱۱ / ۳۳ .

(٣) المغنى ٥ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(۵) ۱ الحاوی ۴ / ۹۹ ، ۱۰۰ ، ۱۰۵ .

(۷) فی س : کالمزعفر .

(۹) من س .

(۲) ۱ الحاوی ۴ / ۹۷ ، ۹۸ .

(٤) الموطأ ١ / ٣٢٦ .

(٦) الحاوی ٤ / ١٠٥ .

(۸) الاستذکار ۱۱ / ۳۵ .

(١٠) المنتقى للباجى ٢ / ما ١٠.

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إِنِ الْغُلَامَ ۖ يَمُوتُ ۖ فَكَيْفَ يُعْذِرُ ۚ (السُّرَّاءُ ١٦٣) لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخَفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ (يَعْنِي الْمَحْرِمَ .

(...) حُثْنَا مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَمَّانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ لَحِينَارٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ .

فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

ص ه صه صء ، صوالاص ص ممصء ، ، ص ه ص نص ص خلاص ه ، ه ص ص ص ص ص حص ص ير يحيي ، اخبرنا هشيم .

ح وحدثنا ابو كريب ، حدثنا وكيع ، عن سفیان .

ح وحدثنا علي ابن خشرم ، أخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج .

ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرْجٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُخَطِّبُ بَعْرَفَاتٍ ، غَيْرُ شُعْبَةَ وَحْدَهُ .

" ٥ ص ، ٥ ، أوه ، ، ص ص نص ، عويص نص ، أو

٥ - (١١٧٩) وحديثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حديثنا زهير ، حديثنا أبو الزبير
عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ ! خُفَّيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا
فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ مَا .

وقوله في حديث ابن عباس أنه (إن لم يجد الإزار فليلبس السراويل) ، قال الإمام :

بذلك قال الشافعي ، ولم يأخذ به مالك لسقوطه من (١) رواية ابن عمر (٢) .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم - أيضا - من رواية جابر ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع بهذا (٣) ، ولا أرى أن يلبس المحرم السراويل
، واحتج بأن النبي - عليه السلام - منع لبسه ، ولم يستثن فيه كما استثنى في الخفن ، وظاهر الكلام يدل أن هذه الزيادة لم تبلغ مالكا ،
أو لم تبلغه لبسها على حالها ، وكذلك قوله : ولا أرى أن يلبسها المحرم إلا على الوجه المعتاد دون تغيير ، كما قال الشافعي وأحمد داسحق
، أو لا يلبسها دون فدية (٤) ، فإن مالكا وأبا حنيفة يريان في لبسهما الفدية (٥) ، وأما لو فتقت السراويل وجعل منها شبه الإزار
جاز ، كما جاز لباس الخف إذا قطع .

وقوله في هذا الحديث : (السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخفاف لمن لم يجد النعلين) :

(١) في ع : في .

(٣) الموطأ ١ / ٣٢٥ .

(٥) لطاوى ٤ / ٩٨ .

(٢) لطاوى ٤ / ٩٨ .

(٤) الاستذكار ١١ / ٣٢ .

١٦٤

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...
إن

٦ - (١١٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ ! ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ،
عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمِّةٍ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ
وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ ! - أَوْ قَالَ : أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمَرَتِي ؟ قَالَ : وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)
الْوَحْيُ ، فَسُتِرَ بَثُوبٌ ، وَكَانَ يَعْلى يَقُولُ : وَدِدْتُ ٧ نِي أَرَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ .
قَالَ : فَقَالَ + أَيْسَرُكَ أَنْ تَنْتَظِرَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ قَالَ : فَرَفَعَ عُمَرُ طَرَفَ الثَّوْبِ ، فَفَظَرْتُ إِلَيْهِ
لَهُ غَطِيطٌ - قَالَ : وَأَحْسِبُهُ قَاً : - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ .

قَالَ : فَلَمَّا سُرِيَ عَنْهُ .

قَالَ : (أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمَرَةِ ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الضَّفْرَةِ - أَوْ قَالَ : أَثَرَ الْخُلُوقِ - وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا أَنْتَ
صَاحٍ فِي خَنِكَ " .

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم)
رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَعَلَيْهِ مَقْطَعَاتُ ! - يَعْنِي جُبَةً - وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ
بِالْخُلُوقِ ، فَقَالَ .

إِنِّي أَحَرَمْتُ بِالْعُمَرَةِ وَعَلَى هَذَا ، وَأَنَا مُتَضَمِّنٌ بِالْخُلُوقِ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي خَنِكَ ؟) قَالَ : أَتْرَعُ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ ، وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْخُلُوقَ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي جَنِّكَ ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمَرَتِكَ) .

٨ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ

ابْنِ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : " أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عَيْسَى ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءُ ! ، أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ح ! دَنَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ .

فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْجِعْرَانَةِ ، وَعَلَى النَّبِيِّ كُلُّهُ ثَوْبٌ ! قَدْ أَظْلَمَ بِهِ

بهذا يحتاج أحمد أنها لا تقطع ؛ لظاهر إباحة لبسهما في هذا الحديث كذلك ، والكافة تجعل الأحاديث المتقدمة مفسرة لهذا الإجمال ، وأن لباسهما بعد قطعهما كما تقدم ، وأن الزيادة التي حفظ ابن عمر من ذلك تحكم على حديث ابن عباس ، وجابر . وذكر الجعرانة ، وقد اختلف فيها الحجازيون والعراقيون ، أولئك يكسرون العين ويشددون الراء ، وهؤلاء يخففونهما .

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إلخ

١٦٥

عَلَيْهِ ، مَعَهُ نَاصِنٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فِيهِمْ عُمَرُ ، إِذْ جَاعَهُ رَبُّهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ ، مُتَضَفِّعٌ بِطَيْبٍ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمَرَةِ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطِيْلٍ ! ث ؟ فَظَنَرُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَاعَةً ، ثُمَّ سَكَتَ .

فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَعَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ : تَعَالَ .

فَجَاءَ يَعْلَى .

فَادْخَلَ رَأْسَهُ .

فَإِذَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُحَرَّمُ الْوَجْهِ ، يَغْطِي سَاعَةً ، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ ، فَقَالَ : (أَيْنَ ائْتَدَى سَأَلَنِي عَنِ الْعُمَرَةِ إِنْفَا ؟) فَالْتَمَسَ! الرِّجْلُ ، فَجَنَى بِهِ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَفَا الْإِلْبُ ائْتَدَى بِكَ فَأَغْسِلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي خَنْكَ) .

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

قَالَ : سَمِعْتُ قَتَسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، قَدْ أَهَلَ بِالْعُمَرَةِ ، وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمَرَةٍ ، وَأَنَا كَمَا تَرَى ! فَقَالَ : (انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الضُّفْرَةَ ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي خَنْكَ ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمَرَتِكَ) .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَنَسٍ مَعْرُوفٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ تَالَ : أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى ، عَنْ

وقوله للمعتمر [الذي رأى عليه جبة عليها خلوق] (١) : (انزع عنك الجبة ، واغسل عنك الضفرة) : [الجنخوق ، بفتح الخاء ، الطيب المصبوغ بالزعفران ، والمقطعات : الثياب المخيطة ، كقوله في الحديث الآخر : (بجبة)] (٢) .

وقوله : (فسكت عنه فلم يرجع إليه) : أى يرد عليه جوابا .

ومعنى (نَحْمَرَّة) : ستره ، كما جاء فى الرواية الأخرى مبينا ، والغطيظ مثل صوت للنائم الذى يردده مع نفسه .

ومعنى (سرى عنه) : نى أزيل ما به وكشف عنه .

قال الإمام : لا خلاف فى منع [استعمال] (٣) الطيب للمحرم بعد التلبس بالإحرام .

واختلف الناس فى جواز استعماله قبل الإحرام ، واستدامته بعده ، قنع من ذلك مالك تعلقا بهذا الحديث ، وفيه أنه أمره بغسل ما

عليه منه (٤) ، وأجاز ذلك الشافعى (٥) ، وثأول

(١ ، ٢) صقط من ع .

(٤) الاستذكار ١١ / ٥٩ .

(٣) زائلة فى ع .

(٥) ١ لحا وكا ٤ / ١٠٠ .

١٦٦

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إلخ

أبيه - رضى الله عنه - قال : كُتِّمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ ، بِهَا أَثَرُ مَنْ خُلِقَ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّى أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ .

فَكَيْفَ أَفْعَلُ ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ .

وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَرُّهُ إِذَا انْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، يُظْلَهُ .

فَقُلْتُ لِعُمَرَ - رضى الله عنه ت ص ! م ، ه ه ،

إِنِّى أَحِبُّ ، إِذَا انْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، أَنْ ادْخُلَ رَأْسِى مَعَهُ فِي الثَّوْبِ .

فَلَمَّا انْزَلَ عَلَيْهِ ، نَحَرَهُ عُمَرُ - رضى الله عنه - بِالثَّوْبِ ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِى مَعَهُ فِي الثَّوْبِ ، فَظَنَرْتُ إِلَيْهِ .

فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ * (أَيْنَ السَّائِلُ انْفَا عَنِ الْعُمْرَةِ ؟) فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ .

فَقَالَ : (انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخُلُقِ الَّذِى بِكَ ، وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حِجِّكَ) .

هذا الحديث على أن الطيب كان من زعفران ، وقل! نهى الرجل عن الزعفران ، واحتج لمذهبه بقول عائشة : (كنت أطيّب رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) ، وانفصل أصحابنا (١) عن هذا بأنه يمكن أن

يكون طيبته بما لا يتقى ريحه ، أو يكون اغتسل للإحرام بعد أن طيبته فذهب الطيب عنه ، وقال أبو الفرج من أصحابنا (٢) : هذا

من خواصه - عليه السلام - لأن المحرم إنما مغ من التطيب لئلا يدعوه إلى الجماع ، والنبي - عليه السلام - كان يملك إربه " فيومن

عليه من الطيب .

فإن قيل : فلم لم يأمر النبي - عليه السلام - الأعرابي بالفدية لتطيبه ولباسه ؟ قيل : محتمل أن يكون عذره لأنه لم يكن أوحى إليه

بتحريم الطيب ، أو لعله لم يطل مقامه عليه ولا انتفع به ، وأحل مالك فيمن تطيب جاهلاً أو ناسياً ، فإنما يفتدى إذا طال لبثه عليه أو

انتفع به (٣) ، ومذهب الشافعى أنه لا فدية عليه أصلاً (٤) ، ومذهب أبى حنيفة أنه يفتدى على كل حال (٥) .

وأما أمره - عليه السلام - بنزع الجبة ، فهو رد لقول من قال من الفقهاء : إنه يثق

ما عليه من الخيط ، ولا ينزعه من رأسه ؛ لئلا يكون مغطياً لرأسه ، والمحرم لا يغطى رأسه .

ولم يستنكر تمزيق الثياب وإن كان إفس الألهال ، كما لم يستنكر قطع الخفين - كما جاء فى الخبر - أن كان إفس الألهما .

قال القاضى : القائل بشق الثوب الشعبي (٦) والنخعي ، وجاء فى هذا الحديث : (يا رسول الله ، إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى) ،

وفى الرواية الأخرى : (كيف ترى فى رجل أحرمت بعمره [فى جبة] (٧) بعد ما تضمنخ بطيب) : ففيه بيان أن المحرم يمنع من

(١ ، ٢) في ع : أصحاب مالك .

(٣ - ٥) لطاوى ٤ / ١٥ .

يلا) شرح معاني الآثار ٢ / ١٣٩ ، الاستذكار ١١ / ٦٦ .

(٧) من س .

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

الخ
١٦٧

١٦٠٢ (٢) باب مواقيت الحج والعمرة

الطيب ما كان قبل إحرامه وبعده ، ورد على من زعم أن تطييبه كان بعد إحرامه اعتماداً على احتمال الرواية الأخرى التي ليس فيها بيان ، وفيه أن حكم المعتمر والحاج سواء فيما يمنع منه ويباح له ، وبيانه : أن السائل كان عالماً بالمنع من مثل هذا في الحج وجهل حكم العمرة ، فلذلك قال له - عليه السلام - : (وافعل في عمرتك ما كنت فاعلاً في حجتك) ،

ويدل على هذا ما جاء في رواية ابن أبي عمر في الأم من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) له حين سأله : (ما كنت صانعاً في حجتك ؟) قال : أنزع عني هذه الثياب ، وأغسل عني هذا الخلق ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ما كنت صانعاً في حجتك فاصنعه في عمرتك) وهذا يقضى على كل تأويل ذكر في الحديث مما ذكره ، وتحمله ألفاظ الروايات الأخر .

وكذا يدل من سائر الأحاديث / أن حكم الحج - أيضاً - كان مستقراً عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ١٩٢ / أ في ذلك ، وإنما وقف في أمر العمرة حتى أوحى إليه ، قيل : ويحتمل أن الإشارة بهذا القول لغير هذا السؤال ، إذ [قد] (١) كان - عليه السلام - قد بين له سؤاله ، ثم أعلمه أن حكم العبادتين في مثل هذا سواء ، ويدل على هذا قوله : (ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك) ، ويحتمل على رواية الراوى أنه عائد على ما سأل عنه للتأكيد ، وقيل : يحتمل أنه عائد إلى حكم الفدية لمن لبس المخيط وتطيب ، وليس [بنص] (٢) على لزومها أو سقوطها ، فالأظهر أنه لم يجعل عليه فدية فيه ، إذ هو موضع بيان ، وبهذا قال أصحابنا ، قالوا : لأنه إنما أتلف الطيب قبل الإحرام ، وقيل : يحتمل أنه إنما سأل حين

أراد الإحرام ، ولم يحرم بعد ، وهذا إنما يمكن على رواية من رواه : (كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟) أو قول من قال : (كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمن ؟) ، وسائر الروايات تدل أنه قد كان أحرم لقوله : (أحرمت فكيف أفعل ؟) في الرواية الأخرى ، وقوله في الأخرى : (أحرمت وأنا على ما ترى) ، وقال بعضهم : هاهنا شيء زائد

على الطيب وهو لبس المخيط ، ومذهب مالك في هذا : إن كان استدامة وانتفع به ، فعليه الفدية (٣) ، فلعل هذا المحرم سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) بقرب إحرامه ، فلذلك لم يأمره بفدية .

وقوله في هذا الحديث في رواية شيبان بن فروخ (٤) : (فقال : أيسرك أن تنظر إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو ينزل عليه ؟) : كذا جاء ولم يُسم القائل ، ولا قبله ما يدل عليه ، وقد جاء مبيناً في الحديث الآخر بعده أنه عمر بن الخطاب . وفي هذا الحديث أن السق تكون بوحى

من الله كما جاء في هذه المسألة ، وليست بفرض ، وفيها ما يلزم العالم من التثبت عند السؤال ما لم يسبق له علمه .

وقوله : (أما الطيب فاغسله ثلاث مرات) : دليل على المبالغة في غسله حتى يذهب (١) من س .

(٢) في س : فيه نص .

(٣) ١ لمشقى ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) هو شيبان بن أبي شيبه لطبطى ، مولا هم أبو محمد الأيلي ، روى عن جرير بن حازم وأبي الأشهب العطاردي ، وأبان بن يزيد العطار ، وحامد بن سلمة وغيرهم ، وعنه أبو داود والنسائي وزكريا بن يعص =

١٦٨

كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ...

إنح

ريحه وأثره ، لا (١) أن (ثلاثا) حد في هذا الباب ، ويحتمل أن (ثلاثا) راجع إلى أوله ذلك ، أى قال : اغسله ، وكرر قوله ثلاثا

ثيدا .

= السجزي وفيهم .

وثقه أحمد بن حنبل ، وقال أبو زرعة : صدوق .

ولد صنفه أربعين ومائة ، ومات صنفه خمس أو سست وثلاثين ومائتين .

التهدب ٤ / ٤ كل ، ٥ + .

(١) في س : إلا .

كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة

١٦٩

(٢) باب مواقيت الحج والعمرة

١١ - (١١٨١) حدثنا يحيى بن يحيى وخلف بن هشام وأبو الربيع وقبيبة ، جميعا عن حفاد .

قال يحيى : أخبرنا حثاد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : وفّت رسول الله (

صلى الله عليه وسلم) لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم .

قال : (فهن لهن ، ولئن أتى عليهن من غير أهلن ، ممن أراد الحج والعمرة ، فمن كان لهن من أهلن ، وكنا فكلك ، حتى أهل مكة يهفون منها) .

١٢ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبد الله بن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن

عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد

قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم .

وقال : (هن لهم ، ولكل أتى عليهن من غيرهن ، فمن أراد

أحاديث المواقيت

ذكر فيها أن النبي - عليه السلام - وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن ، به كون الواء ، ولأهل اليمن

يلملم ، وفي الرواية الأخرى : أنه أمرهم أن يهلوا من هله المواقيت ، وفي حديث جابر قال أبو الزبير : أحسبه رفع إلى النبي (صلى الله

عليه وسلم) ، وذكر الحديث ، وفيه : (وهل مل العراق من ذات عرق) بكسر العين ، قال الدارقطني في حديث لبي الزبيو : وهل

مل العراق نظر (١) ، ولم يخرج البخاري ولا خرج لأبي الزبير شيئا ، ولم تكن عراق !ومثد ، يعنى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم

١٠)

قال القاضي : هذا مما لعل به الحديث ، فقد أخبر النبي - عليه السلام - عما لم يكن في زمانه مما كان ، وهذا يعد في معجزاته -

عليه السلام - فإنه أخبر أنه ستكون لهم مهل ، ويسلمون ويحجون ، فكان ذلك .
ومهيعة : بسكون الهاء عند كثرتهم ، وقاله بعضهم بكسر الهاء فسرهما في الحديث
(١) الالتزامات والتتبع للذ ، قطني ، كتاب التتبع ، مهل أهل العرق : ٤٢٠ .

١٧٠ كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة الحَيَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ ! وَنَ فَلِكَ ، فَنَ حَيْثُ ! نَشَأُ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .
١٣ - (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ شَرِّ الْحُلُفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُفَةِ ،
وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ) .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمٍّ) .
١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ سَالِوٍ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ط! قَالَ : (يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ شَرِّ الْحُلُفَةِ ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُفَةِ ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ " .
قَالَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَذَكَرَ لِي - وَلَمْ أَسْمَعْ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمٍّ) .
أنها الجحفة ، وذكر قاسم بن ثابت في الدلائل أنها قريب من الجحفة .

والجحفة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، سميت بذلك لأن السيول أبجفتها ، وهي على ثمانية مراحل من المدينة .
[وذو الحليفة : ماء من مياه بني جثم على صتة أميال ، وقيل : سبعة من المدينة] (١) .
ويلهم - ويقال : ألمم : جبل من [جبال] (٢) تهامة على ليلتين من مكة ، الياء بدل من الهمزة .
وقرن بسكون الراء ، وهو قرن المنازل ، وقرن الثعالب ، وقد قاله بعضهم بفتح الراء وهو خطأ ، وهو تلقاء مكة ، وأصله الجبل الصغير
المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير .
قال القابسي : من قاله (٣) بالاسكان أراد الجبل المشرف على الموضع ، ومن فتح أراد الطريق الذي يفترق منه ، فإنه موضع فيه
طرق مختلفة .

وقوله عن أبي الزبير أنه (سمع جابراً يسأل عن المهل ، فقال : سمعت .
ثم انتهى فقال : أراه ، يعني - النبي عليه السلام) : قائل هذا أبو الزبير [وهو الذي انتهى] (٤) يعني عن تمام رفع الحديث إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم قال : أراه ، كما قال في الرواية الأخرى : أحسبه رفع إلى النبي - عليه السلام .

(١) سقط من الأصل ، والمنبت من س .
(٢) صاقطة من الأصل ، واصتدركت بالهامث! .
(٣) في س : قال .
(٤) كانه .

كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة

١٧١

١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ ه (مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فُوَ الْحُلُفَةُ ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ - وَهِيَ الْجُفَةُ - وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ نَجْدُ قَرْنٍ) .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - وَلَمْ أَسْمَعْ فَلِكَ مِنْهُ - قَالَ : (وَمَهْلُ أَهْلِ
الْيَمَنِ يَلَمٌّ) .

وقوله فيه : (مهل أهل المدينة ذو الحليفة) والطريق الآخر : (الجحفة) ، وفسره (١)

في الرواية الأولى : (ولأهل الشام المحفة) وطريقهم على المدينة .

قال الإمام : للحج ميقاتان : ميقات زمان ، وابتدأؤه شوال .

وميقات مكان ، وهي المواضع المذكورة في [هذا] (٢) الحديث ، وميقات أهل العراق منها مختلف فيه ، فذكر هنا ذات عرق مرفوعاً إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما يحسبه الراوى ، وذكر في غير هذا الكتاب العتيق (٣) ، ومنه استحباب الشافعى لأهل العراق أن يهلوا (٤) .

وتقدمه الحج على ميقات الزمان مكروه عندنا ، وتقدمته على ميقات المكان مكروه عندنا - أيضاً - إذا قدمه بمكان قريب ؛ لما في ذلك من التلبس والتضليل عن المواقيت ، [فإن تقدمه] (٥) بمكان بعيد لا يلتبس الميقات به ، فظاهر المدونة كراهته (٦) ، وظاهر المختصر إجازته .

قال القاضى : أجمع المسلمون [على] (٧) أن المواقيت مشروعة ، وعامتهم (٨) على أنها

سنة (٩) مؤكدة ، يلزم من تركها الدم ، خلافاً لعتاء والنخعى (١٠) أن لا شىء على تاركها ، ولسعيد بن جبير في قوله : لا حج له (١١) ، وفائدة هذا التوقيت بمنع جواز هذه المواضع دون إحرام لمن أراد الحج أو العمرة ، [وأنه مبتدأ عمل الحج والعمرة] (١٢) ، وأنه لا

(١) في س : مفسره .

(٢) من ع .

(٣) ستن ثبى داود ، كالمناسك ، بفي المواقيت ١ / ٤٠٤ ، سنن الترمذى ، كالحج ، بما جأ في مواقيت الاحرام لأهل العراق ٣ /

١٨٥ .
(٤) لطاوى ٤ / ملا .

(٥) في ع : كان قدمه ، وفي س : فإن قدمه .

(٦) المدونة : ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٧) ساقطة من الأصل ، ومثبتة من س .

(٨) في س : كافتهم .

(٩) الاصتنكار ١١ / ٨٢ ، المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ .

(١٠) المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ .

(١١) الاصتنكار ١١ / ٨٥ ، المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ ، الحاوى ٤ / ٧٢ .

(١٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

١٩٢ / أ

١٧٢ كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة

١٦ - أ ...

(حثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أثوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر - قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل بن جعفر - عن عبد الله ابن دينار ؛ أنه سمع ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : أمر رسول الله على أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة ، وأهل الشام من المحفة ، وأهل نجد من قرط .

يحل من أراد الحج أو العمرة جوازها دون إحرام ، فأما من لم يرد النسك ودخل لحوائجه ، فإن كان يتكرر عليها - كالخطابين وشبههم - فهو لا إحرام عليهم عند مالك (١) وغيره ، ويدل على هذا قوله في الحديث : (فن (٢) أراد الحج / أو (٣) العمرة) ، فدل

أن الإحرام إنما يلزم مثل هؤلاء المتبردين لا غيرهم ممن يتكرر دخوله لحوائجه .

وإن كان ممن (٤) ينذر - كالتاجر وثمبه - فعند مالك لا يدخل إلا ب!حرام (٥) .

واختلف في تأويله ، هل هو على الوجوب أو الاستحباب ؟ وهل عليه دم أم لا على هذا ؟ وأجاز الزهرى وأبو مصعب دخوله بغير

إحرام ، وإنما يلزم الاحرام من قصد النسك ، وسيأتى من هذا بعد .

وقوله في المواقيت : (هـن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) : كذا جأت به الرواية في الصحيحين وغيرهما (٦) عند كثر الرواة ، [و (٧) عند بعض رواة مسلم والبخارى : (فهن لهم) ، وكذا رواه أبو داود وغيره (٨) ، وهذا الوجه . وكذا ذكره مسلم في رواية ابن أبي شيبه ؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة ، وقد تخرج الرواية الأخرى : (الهن) على المواضع والأقطار المذكورة قبل ، أى هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد أهلها .

وأما قوله : (فهن لمن) فجمع من لا لعقل بالهاء والنون ، فإن العرب تستعمل ذلك ، وكثر ما تستعمله فيما دون العشرة ، ويجمع [ما جاوز (٩) العشرة بالهاء ، وكذلك قالوا في قوله تعالى : { إن عدد الـثـنـفـورِ عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم } (١٠) ثم قال : { فلا تطلبوا فيهن أنفسكم } (١١) ، وى في (١) المم!قى للباي ٢ / ٢٠٧ .

(٢) فى س : لمن .

(٣) فى س : و .

(٤) فى س : ما .

(٥) المنتقى ٢ / ٢٠٧ .

للا للبخارى ، كالحج ، بمهل أهل مكة للحج والعمرة ٢ / ١٦٥ ، أبو داود ، كالمناصك ، للمواقيت ١ / ٤٠٣ . (٧) من س .

أ! أبو دلود ، كالمناصك ، للمواقيت ١ / ٤٠٣ ، النائي فى الكبرى ، كالمناصك ، بمن كان أهله دون الميقات ٢ / ٣٣٠ . (٩) فى س : ما دون .

(١٠) قيدت فى فح المال هكذا : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر منها أربعة حرم) .

(١١) التوبة : ٣٦ .

كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة

صهلا

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَخَبَرْتُ أَنَّهُ قَالَ : (وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ

مِنْ يَلَمُّكَ) .

١٧ - (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَّالَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُسَآكِلُ عَنْ

هذه الأربعة ، وقيل : فى الجميع .

وقوله : (وكذا وكذا!) ، كذا الرواية ، قيل : وجهه : [وكذاك فكذاك ، أى وكذا] (١)

أهل كل مكان دون المواقيت منه ، الدليل (٢) قوله : ! حتى أهل مكة من مكة) .

وأجمعوا على جواز الإحرام ولزومه (٣) من المواضع المذكورة إلا فى ميقات أهل العراق ، فمالك وكافهم أنه من ذات عرق نفسها ، واستحب الشافعى من العقيق منها ، وروى فيه أثر لا يثبت عن النبى - عليه السلام (٤) - وروى عن بعض السلف : من الرثمة (٥) منها .

وقوله : (حتى أهل مكة من مكة!) : أجمع العلماء على هذا ، وأنهم لا يخرجون

منها إلا محرمن ، وهذا فى الحج ، ويدل أن النبى (صلى الله عليه وسلم) أراد بهذا الحج خصوصاً أمره عائشة فى عمرتها أن تخرج إلى التنعيم (٦) ، وسيأتى من أين يحرم المعتمر من مكة عند ذكر هذا الحديث .

وأما من منزله بين مكة والمواقيت ، فجمهور الفقهاء أنه يحرم من موضعه وهو ميقاته ،

فإن لم يحرم منه فهو تشارك ميقاته ، وقال مجرد : ميقات هولاء مكة ، وتحديد النبى (صلى الله عليه وسلم) هذه المواقيت لاهل هذه المواضع يدل على تخصيصهم بها ، وأنه لا يجزئ أهل موضع أن يعدلوا قصداً إلى ميقات غيرهم ، إلا أن يكونوا مسافرين فى جهة ذلك

الميقات فليزهم حكمه .

وقوله في الحديث : (فهن لهم ، ولمن أتى عليهن من [غيرهن] (٧) ، ممن أراد الحج والعمرة! : قال بعضهم : فيه دليل أن الحج ليس على الفور ؛ لقوله : (ممن أراد) وهذا لا حجة فيه وليس الإرادة هنا للتخير ، بل المراد بها هنا نوى ، وقد تأتى للوجوب .

(١) في ص : وكذلك فكذلك وكذ .

(٢) في ص : بدليل .

(٣) في ص : لزومها .

(٤) سبق تخريجه قل! أ .

(٥) وكان الحسن بن صالح يحرم من للربذة .

المغنى لابن قدامة ٥ / ٥٧ .

يلا) سيأتى بعد ثلاثة عشر باباً في بيان وجوه الاحرام .

(٧) في ع : غير أهلهم .

١٧٤ كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة

المُهَلِّ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ - ثُمَّ أَنْتَهَى فَقَالَ : أَرَاهُ يَعْنِي - النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) -

١٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ ،

قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ

قَالَ الإمام : وظاهر هذا إسقاط الدم عن جاوز الميقات غير مرید للحج والعمرة ، وقد

وقع في المذهب اضطراب في الصرورة (١) إذا جاوزه غير مرید للحج ، وأما إذا جاوزه مریداً للحج ، ثم أحرم بعد مجاوزته وهو في

أثناء طريقه ، فلا يُسْقَطُ الدم الواجب عليه على الجملة رجوعه إلى الميقات .

وقال أبو حنيفة : تسقط إذا رجع [إلى] (٢) الميقات ولبي (٣) ؛ لأنه قد استدرك ما فاتته وأكمل مانقصه .

قال القاضي : من جاوز الميقات ونيته النسك لحج أو عمرة رجع ما لم يحرم عند مالك ، ولا دم عليه ، وقيل : يرجع ما لم يشارف

مكة ، فإن أحرم فلا يرجع ، وعليه في هذا دم ، ولا يسقطه (٤) إن رجع كما قال ، هذا قول مالك وابن المبارك (٥) والثوري على

خلاف عنه ، وكافة الفقهاء يأمرونه بالرجوع ، وأن رجوعه يُسْقَطُ عنه الدم إلا أبا حنيفة منهم ، وزاد التلبية لكونها عنده فرضاً ، فإن

لم يرجع عن هولاء ، ولم يلب في رجوعه عند أبي حنيفة وجب عليه الدم ، وعن ابن الزبير : يقضى حجه ثم يرجع إلى الميقات بعمرة ،

وتقدم قول عطاء وسعيد بن جبير (٦) ، وأما من جاوز للميقات غير مرید النسك ، ثم بدا له في النسك ، فجمهور العلماء على أنه يحرم

من مكانه ولا ضيء عليه (٧) ، وقال أحمد وإسحق : يرجع إلى الميقات (٨) ، وعن مالك في وجوب الدم على القاصد لدخول مكة

من غير نية نسك ثم بداله في النسك قولان .

وذكر مسلم في الباب يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر ، قال يحيى : أنبأنا (٩) .

كذا لهم ، وعند السنجاني : قال ابن يحيى : قال بعض علمائنا : وفي المواقيت حجة لنا أن أقل ما يُقَصَّرُ فيه الصلاة ، وما يسمى سفراً

مسافة يوم وليلة ؛ لأنه

(١) في س : للضرورة .

(٢) في هامش! الأصل .

(٣) الاستذكار ١١ / ٨٤ .

(٤) في س : يسقط .

(٥) لفظر : الاستذكار ١١ / له ، المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ ، التمهيد ١٥ / ١٤٨ .

(٦) الاستذكار ١١ / ٨٥ ، التمهيد ١٥ / ١٤٩ .

(٧) ما الاستذكار ١١ / ٨٦ .

(٩) في س : أنا .

١٦٠٣ (3) باب التلبية وصفتها ووقتها

كتاب الحج / باب مواقيت الحج والعمرة ١٧٥ الله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) - فَقَالَ : (مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخِرُ الْجُفَّةُ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَمُهْلُ لَيْلٍ نَجْدٍ مِنْ قَرْطٍ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمٍّ) .

أقل مقادير المواقيت لأهل الآفاق المسافرين حتى يمر لهم سفر وهم محرمون ، وذلك أن (قرن) أقرب المواقيت من مكة على يوم وليلة ، وفيه رفق النبي - عليه السلام - في توقيته هذه المواقيت بأتمته ، فجعل الأمر لأهل الآفاق بالقرب ، ولما كان أهل المدينة أقرب من أهل الآفاق المذكورة وقت لهم ذا الحليفة خارج المدينة بستة أميال ، وجعل لمن مر بها من أهل الآفاق المصير إلى ميقاتهم الجحفة ، على ثمانية مراحل من المدينة .

١٩٣ / ١
١٧٦ كتاب الحج / باب التلبية وصفتها ووقتها

(٣) باب التلبية وصفتها ووقتها

١٩ - (١١٨٤) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : اَلْبَيْكُ اَللّٰهُمَّ لَبِيْكَ ، لَبِيْكَ لَا شَرِيْكَ لَكَ لَبِيْكَ ، اِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيْكَ لَكَ . وقوله : (اَلْبَيْكُ) ، قال الإمام : التلبية عند أبي حنيفة واجبة (١) ، ومالك والشافعي لا يوجبانها (٢) .

واختلف / إذا لم يأت بها ، فعند مالك : يلزمه دم ، ولم يلزمه الشافعي ، وعند مالك والشافعي : أن الحج يصح [فيه] (٣) الدخول بالنية خاصة ، وأنه ينعقد بالقلب كما ينعقد الصوم ، وعند أبي حنيفة : لا ينعقد إلا بمقارنة التلبية أو سوق الهدى إلى عقد القلب . قال القاضي : قال شيوخنا البغداديون : التلبية عندنا مسنونة غير مفروضة ، قال الباجي : ومعنى فلك عندي : أنها ليست من أركان الحج ، د الا فهي واجبة ، ولذلك لزم الدم بتركها (٤) .

قال القاضي : وهذا فرق ما بيننا وبين أبي حنيفة ؛ لأنه يعتقدها شرطاً في صحة الحج وركناً من أركانه ، كالتكبير في إحرام الصلاة ، وقاله ابن حبيب من أصحابنا ، إلا أن أبا حنيفة على أصله يجري (٥) عنده من التلبية ما في معناها من التسبيح والتهليل وذكر الله كما يجري (٦) ما في معنى التكبير عنده في الإحرام مما فيه التعظيم لله .

[وقوله : (إن تلبية رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : ظاهره التي كان يواظب عليها ويقولها ؛

فلهذا استحباب العلماء المجيء بها بلفظها ثم يقول بعد أمر الذكر والدعاء والثناء ما شاء ، فإن أهل بما في معناها من التسبيح والتهليل لم يكن عليه بذلك دم ، بخلاف تارك كل ذلك عندنا] (٧) .

قال الأمام : وهو مصدر ثني (٨) للتكثير والمبالغة ، ومعناه : إجابة [لك] (٩) بعد إجابة ، ولزوما لطاعتك فتلبيته للتأكيد لا ثنية حقيقية بمنزلة قوله تعالى : { بَلْ يَدَاهُ

(١) المغني لابن قدامة ٥ / ١٠١ ، الاستذكار ١١ / ٩٦ ، المنتقى للباجي ٢ / ٢١١ .

(٢) الحاوي ٤ / مه ، ٨٩ .

(٣) صاقطة من الأصل ، ومثبتة من س .

(٤) للععكي للباجي ٢ / ٢١١ .

(٥ ، ٦) في س : يجزى .

(٧) سقط من ا ، صل ، ولستدرك بالهامية بسهم .

له) في س : مثني

(لا) صاقطة من الأصل ، مثبتة من ع ، هامشي س .
 كتاب الحج / باب التلبية وصفتها ووقتها ١٧٧ مَبْسُوطَتَانِ { (١) أى نعمتاه على تأويل اليد [ها] (٢) هنا بالنعمة ، ونعم الله تعالى لا تحصى ، ويونس بن حبيب من أهل البصرة ، فذهب فى لبيك إلى أنه اسم مفرد وليس بمثنى ، وأن ألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير (٣) على حد الدى) ، وعلى مذهب (٤) سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المضمر ، وكثر الناس على ما ذهب إليه سيبويه .
 قال ابن الأنبارى : ثنوا لبيك (حنانيك) ، أى تحننا بعد تحق .
 وأصل لبيك : لبيك ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الثالثة ياء ، كما قالوا من الظن : تظنيت والأصل تظننت ، قال الشاعر :

يذهب بى فى الشعر كل فيق حتى يردعنى التظنى

واختلفوا فى معنى لبيك واشتقاقها ، كما اختلف فى صيغتها ، فقيل : معنى لبيك اتجأه وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم : دارى تلب دارك ، أى تواجهها .

وقيل : معناها : محبتي لك [مأخوذ] (٥) من قولهم : امرأة لثة : إذا جمانت محبةً لولدها عاطفة عليه .

وقيل : معناها إخلاصى لك ، مأخوذ من قولهم : حمت لبالث : إذا كان خالصاً محضاً ، ومن ذلك : لمت الطعام ولبابه .

وقيل : معناها : أنا مقيم على طاعتك و(جابتك) ، مأخوذ من قولهم : قد لب الرجل بالمكان وألمث : إذا أقام فيه ولزمه .

قال ابن الأنبارى : وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر .

قال القاضى : قيل : هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم : وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ طَلْحِجَ { (٦) ،

وقال الحربى فى معنى لبيك) أيضاً : [أى] (٧) قرباً منك وطاعةً .

والأللاب : القرب ، قيل (٨) : وقال أبو نصر : معناه أنا ملب بين يدك ، أى مختضع .

قال الإمام : وقوله : (إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر الهمزة من (إن) وفتحها .

[قال الخطابى : الفتح رواية العامة] (٩) .

قال ثعلب : الاختيار كسر (إن) وهو أجود معنى من الفتح ؛ لأن الذى يكسر يذهب إلى أن المعنى () : إن الحمد والنعمة لك على

كل حال ، والذى يفتحها يذهب إلى أن معنى لبيك : [لأن الحمد لك أى لبيك] (١١) لهذا السبب ، ويجوز : والنعمة لك ، على الابتداء [بالرفع] (١٢) ، والخبر محذوف تقديره : إن الحمد لك .

قال ابن الأنبارى : صان شت جعلت خبر (إن) محذوفاً .

قال القاضى : قال ثعلب : فن فتح خص ، ومن كسر عم .

(١) للائدة : ٦٤ .

(٢) من ع .

(٤) قيد قبلها (و) فى نسخ المال ، والمثبت من ع .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامزة بسهم .

(٦) ١ لحج : ٢٧ .

(٨) فى س : قال .

(١٠) فى س : معنى .

(١١) من س .

(٣) فى س : بالمضمر .

(٧) ساقطة من س .

(لا) سقط من ع .

(١٢) من هام!س .

١٧٨ كتاب الحج / باب التلبية وصفتها ووقتها قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَزِيدُ فِيهَا : لَيْتَكَ لَيْتَكَ ، وَسَعْلَمَكَ ، وَالْخَيْرُ بَيْتَكَ ، لَيْتَكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَنَادٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَثَدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَنَافِعِ مَوْلَى عَثَدِ اللَّهِ ، وَحَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِشِ الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا ، فَقَالَ : اَللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ .

قَالُوا : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : هَنِ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . قَالَ نَافِعٌ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَيْتَكَ لَيْتَكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ بَيْتَكَ لَيْتَكَ ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : تَلَفَفْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ .

وقوله : (٩ وسعديك) إعرابها وتثنيها مثل ما تقدم من لبيتك ، ومعناها : ساعدت طاعتك يا رب مساعدة بعد مساعدة . وقوله : والخير [ببيتك] (١) أى الخير كله بيد الله .

قال الإمام : (وقوله : والرغبا إليك [والعمل] (٢)) يروى بفتح الراء والمذ ، وبضم الراء والقصر ، ونظيره : العليا والعليا ، والنعمى والنعماء .

قال القاضي : وحكى أبو على القالى فى ذلك - أيضا - الفتح والقصر مثل سكرى ، ومعناه [هنا] (٣) : الطيب والمسألة ، أى الرغبة إلى من بيده الخير ، وهو المقصود بالعمل الحقيقى بالعبادة .

وقول ابن عمر : " تَلَفَفْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) " بالفاء ، قال الإمام : أى أخذتها بسرعة ، ويروى : (تَلَقَفْتُ !) بالنون .

(١ - ٣) صاقطة من س .

كتاب الحج / باب التلبية وصفتها ووقتها

١٧٩

(٢١) - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُهَلُّ مُلْتَدَأً يَقُولُ : اَللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَمَّا لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

! إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُهَلُّ بِأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَيَقُولُ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَيْتَكَ ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . قال القاضي : بالفاء رواية الكافة ، وقد روين!! " تَلَقَفْتُ) بالياء من طريق السجزي ، ومعانيها متقاربة .

١٦٠٤ (٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

وقوله : أنه - عليه السلام - كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل : (فقال : لبيك ! : الاهلال رفع الصوت بالتلبية عند الدخول فى الاحرام ، ومنه ا - كل المبي : ! ! الاح ، ومنه : { وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ } (١) : أى رُخ الصوت فيه بغير اسم الله ، قالوا : وإنما سمي الهلال لرفع الناس أصواتهم عند رويته .

وقوله : " كان - عليه السلام - يركع بذى الحليفة ركعتين ، فإذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل) : الركعتان قبل الاحرام مشروعة وسنة [فى] (٢) الاحرام عند الكافة ، أن يكون بأثر صلاة ، واستحب مالك [أن يكون بأثر] (٣) صلاة ركعتي (٤) نفل فكثر ، كما جاء عنه - عليه السلام - واستحب الحسنُ إثر صلاة فرض ، لأنه روى أن هاتين الركعتين [اللتين] (٥) صلى - عليه السلام - كانتا (٦) صلاة الصبح ، والأول أظهر - ، فإن أهل إثر صلاة فرض أجزاء عند مالك وغيره ، ولا دم عليه إن أحرم بغير إثر صلاة .

وقوله هنا : (إذا استوت الناقة) ، وقوله فى الحديث الآخر : (حين استوت به

(١) لما لدة : ٣ .

(٣) سقط من س .

(٥) فى هامش ! س .

(٢) كاحه .

(٤) لنظر : الاستدكار ١١ / لها .

للا) فى الأصل : كانت ، والمثبت من س .

١٨٠ كتاب الحج / باب التلبية وصفتها ووقتها ٢٢ - (١١٨٥) وحديثى عباس بن غند العظمى العنبري ، حاشا النضر بن محمد اليمامي

، حدثنا عكرمة - يعنى ابن عمارة - حدثنا أبو زميل عن ابن عباس - رضى الله - قال : كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ : لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ . قَالَ : فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَيَلَكُمْ! قَدْ .

قَدْ) فَيَقُولُونَ : إِلَّا شَرَبَكَ هُوَ لَكَ ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ .

يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ . !

راحلته) ، وقوله فى الرواية الأخرى : (حتى (١) تنبعث به ناقتة) متفق (٢) لأن قيامها به هو انبعائها ، ولا تستوى به حتى تنبعث به ، ولا يفهم منه اخذها فى المشى ، وبينه قوله فى الحديث الآخر : (إذا وضع رجله فى الغرز وانبعثت به قائمة) ، وبما جاء فى [هذا] (٣) الحديث أخذ مالك ، وكثر العلماء (٤) أن يهل إذا استوت به إن كان راكباً ، ويتوجه بأثر ذلك ، وإن كان راجلاً فحى يأخذ فى المشى ، وقال الشافعى فى الراكب كذلك ، وقال أبو حنيفة : إذا سغ من الصلاة أهل على ما جاء فى ذلك فى حديث ابن عباس (٥) : أنه أحرم من المسجد بعد أن صلى فيه ، وأوجهه فى مجلسه .

وفيه أن سنة التلبية عند الأخذ فى الإحرام والشروع فى العمل ، لا قبله وفى أثناء العمل ، وقطعها حيث لا عمل من أعمال الحج ، قالوا : وفيه الإهلال مستقبل القبلة ؛ لأنها إجابة الداعى إبراهيم - عليه السلام - ولا تجيب أحداً مولياً ظهره عنه .

وقوله : (يهل ملبدا) التليد : هو ضمير الرأس بالخطمى أو الصمغ ، وشبه ذلك مما

يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض ، ويمنعه التمتع والتكمل ، وفعله جائز ، وهو مستحب فعلة لمن يريد الحج أو العمرة قبل إحرامه .

(١) فى ص : حى .

(٢) فى ص : متعين .

(٣) من ص .

(٤) انظر : الاستدكلى ١١ / ٦٠١ .

(٥) أبو داود ، كالمناسك ، بفي وقت الإحرام ١ / ٤١٠ .

كتاب الحج / باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

١٨١

(٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

٢٣ - (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ ، بَيَّأُوْكُمْ هُنَا ! اتَّقُوا تَكْذُوبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِيهَا ، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ كَلَّتَا إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ - يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ .

١٦٠٥ (5) باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة

وقوله : (هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ما أهل إلا من عند الشجرة (١)) ، وفي الحديث الآخر : ((ما أحرم إلا من المسجد)) (٢) : هذا - أيضا - متفق وهو مسجد ذى الحليفة ، وفيه كان (صلى الله عليه وسلم) قبل إهلاله ، وذو الحليفة على ستة أميال ، وقيل : سبعة من المدينة ، والشجرة هناك ، والبيداء هناك ، كله قريب [بعضه] (٣) من بعض .

قال الطحاوي : ويجمع بين ذلك ما جاء في حديث ابن عباس : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما صلى في مسجد ذى الحليفة أهل بالحج ، فسمع ذلك أقوام فحفظوا ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه قوئم ولم يشهده أولا - لأن الناس كانوا يأتون أرسالا - فسمعوه يهل حينئذ ، فلما وقف على شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهده في المرتين فنقل كل واحد ما سمع (٤) ، ولكن الحديث بإهلاله بعد ما استوت به ناقته أشهر وأصح ، وفي حديث سعد بن أبي وقاص : كان - عليه السلام - إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استوت به راحلته ، د إذا أخذ طريق أحد أهل إذا علا شرف البيداء (٥) .

والبيداء كلها مهل ، لكن الأفضل من حيث أهل - عليه الكلام .

قال الإمام : البيداء : مفازة لا شيء فيها ، وبين المسجدين أرض ملساء اسمها (٦) البيداء ، فأنكر ابن عمر على من يقول : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما أحرم من البيداء ، وهو يقول : ينا أحرم - عليه السلام - من المسجد . (١) في س : المسجد .

(٢) في س : ما أهل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عند الشجرة .

(٣) ساقطة من الأصل ، وليتدركت في الهامة .

(٤) انظر : شرح معاني الآثار للإمام للطحاوي ، حيث نقل القاضي - رحمه الله - الكلام ، واختصره اختصاراً ٢ / ١٢٣ .

(٥) أبو داود ، كالحج ، بفي وقت الإحرام ١ / ٤١٠ ، ٤١١ .

(٦) في س : تسمى .

١٨٢ كتاب الحج / باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة ٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إِذَا قِيلَ لَهُ : الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ ، قَالَ : الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْنُبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ .

قال القاضي : معنى قوله : (بين المسجدين) : أي مكة والمدينة ، كذا بينه الناس ، وكذلك هو ، وهذه البيداء هو الشرف الذي أمام ذى الحليفة ، وهي أقرب إلى مكة من ذى الحليفة ، وكل مفازة بيضاء ، وجمعها بيد .

كتاب الحج / باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة

(٥) باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة

٢٥ - (١١٨٧) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَصَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا .

قَالَ : مَا هُنَّ يَا بَنُ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَصَمُّ ! مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ

وقول ابن جريج لابن عمر : (رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعه ال ،

قال الإمام : وقوله : (تكذبون فيها على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : محمول أنه أراد أن ذلك

وقع منهم على جهة السهو ، ولا يظن به أنه كان ينسب إلى الصحابة [تعمد] (١) الكذب الذي لا يحل .

وقوله : كان المشركون يقولون : لبيك لا شريك لك .

فيقول رسول الله كله : (قَدْ قَدْ) (٢) أى كفاكم هذا الكلام الصحيح المستقيم الحق ، إنكاراً لما كانوا يذيلون به قولهم هذا من قولهم

: (إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك) فعند قوله : (قَدْ قَدْ) تم كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم رجع في الحديث إلى حكاية

كلام الكفار الذى (٣) حكيناه ، وفيه إن لم لبين هكذا تلفيق فى الأم لمن لم يعلم ، ومعنى (قَدْ قَدْ) : كفى كفى ، مثل قط قط ،

تقال بكسر الدال فيهما وسكونها .

[وذكر (٤)] لمس الركن اليماني ، ولبس النعال السبتية ...

الحديث ، قال الإمام : يحتمل أن يريد لا يصنعها غيرك مجتمعة ، وإن كان يصنع بعضها ، ثم سقى له علة فعله فى الثلاث ، وأنه رأى

النبي (صلى الله عليه وسلم) فعل ذلك ، ويحتمل [أنه] (٥) - عليه السلام - إنما خص هذين الركنين بأنهما على قواعد إبراهيم -

عليه السلام - وترك الآخرين لما قصرا عن قواعد إبراهيم .

قال القاضى : على هذا اتفاق أئمة الأمصار والفقهاء ، وإنما كان الخلاف فى ذلك قديماً من بعض الصحابة والتابعين .

(١) من س .

(٣) فى س : بالذى .

(٥) فى ع : أن يكون .

(٢) الحديث تقدم فى الباب للسابق رقم (٢٢) .

(٤) من س .

١٨٤ كتاب الحج / باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة السبتية ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرَةِ ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا

رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تَهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ .

وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِلْطُ شَعْرٍ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَا نَاحِ ! ث

أَنْ أَلْبَسَهَا .

وَأَمَّا الصُّفْرَةُ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصْبُغُ بِهَا ، فَأَتَانَا أَحْمَدُ أَنْ أَصْبَغَ بِهَا .

وَأَمَّا الْإِهْلَالُ ، فَلَمَّا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَهْلِلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ .

٢٦ - (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِي ، حَاشَا ابْنَ وَهْصٍ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ ،

قال الإمام : وأما قوله : (رأيتك تصبغ بالصفرة ! : فقليل : المراد به صبغ الشعر ، وقيل : صبغ الثوب ، والأشبه أن يكون صبغ

الثياب ، لأنه أخبر أنه إنما (١) صبغ اقتداء بالنبي - عليه السلام - أ وهو - عليه السلام] (٢) - لم يذكر عنه أنه صبغ - أ عليه السلام]

(٣) - شعره .

قال القاضي : هذا أظهر الوجهين وأصحهما ، وإلا فقد جاءت آثار في حديث ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته ، واحتجاجة بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصفر لحيته بالورس والزعفران ، ذكره أبو داود (٤) .

وذكر - أيضا - في حديث آخر احتجاجة بأن النبي - عليه السلام - كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته (٥) .
قال الإمام : وأما إجابته له عن تأخير إهلاله إلى يوم التروية بأنه لم ير رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهل حتى تنبعث به راحلته ، فانه أجابه بضرب من القياس لما لم يتمكن له من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك الشيء بعينه ما تمكن في غيره مما سماه له ، ووجه هذا القياس : أنه لما رآه (صلى الله عليه وسلم) إنما أهل عند الشروع في الفعل آخر [هو أيضا] (٦) الإهلال إلى يوم التروية ، [الذي] (٧) يبتدئ فيه بأعمال الحج ، من الخروج إلى منى وغير ذلك .
وأما وجه اختيار غيره من العلماء لمن أحرم من مكة أن يهل من أول العشر ، فان ذلك ليحصل للمحرم (٨) من الشعث ما يساوى فيه من أحرم من المواقيت .

(١) في نسخ المال : الذي والمثبت من ع .

(٢) من ع .

(٣) سقط من ع .

(٤) أبو داود ، كالترجل ، بما جاء في خضاب الصفرة ٢ / ٤٠٤ .

(٥) أبو داود ، كاللباس ، بفي ل! صبوغ بالصفرة ٢ / ٣٧٤ .

(٦) في ع : أيضا هو .

(٧) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

يه) في س : للمحرمين .

كتاب الحج / باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة ١٨٥ عَنِ ابْنِ قُيْسٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : حَجَّجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً .
فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خَصَالٍ .
وَسَأَقُ الْحَدِيثَ ، بَيْنَا الْمَعْنَى إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ .
فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِثَاءً .

٢٧ -) .

(وَحَمَّنَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ

قال القاضي / - [رحمه الله] (١) - : اختلف اختيار [العلماء] (٢) والسلف في ذلك ، والقولان عند مالك ، وحمل شيخنا رواية الاستحباب أن يهل يوم التروية من كان خارجاً من مكة ، ورواية استحباب الإهلال (٣) لأول الشهر لمن كان داخل مكة ، وهو قول كثير الصحابة والعلماء .

قال الإمام : وقوله : (النعال السبتية) : قال الأزهرى : إنما سميت بذلك ؛ لأن شعرها قد سبت عنها ، أى حلق وأزيل ، يقال : صبت (٤) رأسه : إذا حلقه .

قال الهروى : وميل : سميت سبتية ؛ لأنها إن سبتت بالدباغ ، أى لانت ، يقال : رطبة مُنسبتة ، أى لينة ، قال : والسبب جلد البقر المدبوغ بالقرظ .

لآل الماضى : قال الثيباني ة السبت كل جلد مدبوغ ، وقال أبو زيد : السبت جلود

البقر مدبوغة كانت أو لا ، وقيل : السبت ذيل (٥) من الدباغ يقلع الشعر ، وقال ابن وهب : النعال السبتية كانت سوداً لا شعر فيها ، وعلى هذا تدل حجة ابن عمر لقوله : (إن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يلبس النعال التي ليس فيها شعر) ، وهذا لا يخالف ما تقدم ، فقد تكون مدبوغة بالقرظ ولا شعر فيها وسوداء (٦) ، فإن ما يُدبغ منه ما يبقى فيه شعرة ، ومنه ما يُنزع ، وكانت عادة العرب لبامى النعال بشعرها غير مدبوغة ، دأبنا لللبس المدبوغة مما كان يعمل بالطائف وغيره أهل الرفاهية ، كما قال شاعرهم :
يُحذَى نعال السبت ليس [بتوأم] (٧) .

والشن في جميع هذه الكلمات مكسورة ، والأصح [عن!دى] (٨) أن يكون اشتقاقها

١٦٠٦ (6) باب الصلاة في مسجد ذى الحليفة

١٦٠٧ (7) باب الطيب للمحرم عند الإحرام

(١) من س .

(٢) في هاء! الأصل .

(٣) في س : الاستهلال .

(٤) في س : لُهِبَ ، (٥) في س : فوع .

(٦) في س : وسود .

(٧) في النسختين : يتوم ، والمشب! من الهروى ، والمذكور عجؤ بيت لعنترة ، وصدره :

بطل كأن ثيابه في سرحه

له) سامطة من الأصل ، واستدركت في الهاء! بسهم .

١٩٤ / ١٤

١٨٦ كتاب الحج / باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة نافع ، عن! ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ ، وَانْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ، أَهَلَ مِنْ شِ الْحُلَيْفَةِ .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا جَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمَةً .

٢٩ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ .

ثُمَّ يَهْلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً .

وإضافتها إلى السبت ، الذى هو الجلد المدبوغ ، أو لدباغه بكسر السين في نسبتها ، ولو كانت من السبت الذى هو الخلق - كما قال الأزهري وغيره - كان سبتية بالفتح ، ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا غيره ولا في الشعر فيما علمته إلا بالكسر .

قال الإمام : وقوله : (إذا وضع رجله في الغرز) : هو ركاب الناقة .

كتاب الحج / باب الصلاة في مسجد ذى الحليفة

١٨٧ (٦) باب الصلاة في مسجد ذى الحليفة

٣٠ - (مها) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ حَرْمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَاذَ : بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِذِي الْحُلَيْفَةِ مَبْدَأَهُ ، وَإِلَى فِي مَسْجِدٍ !! .
 وقوله : (بات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بذى الحليفة مبدأه وصلى في مسجدتها) : ليس المبيت
 بها من السُّق ، ولا من حدود الحج ، لكن من فعله تأسيساً بالنبي (صلى الله عليه وسلم) فحسن .
 وقوله : (مبدأه) بضم الميم وفتحها وسكون الباء [أى] (١) ابتداءً عنه .
 (١) ساقطة من س .

١٨٨
 كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام
 (٧) باب الطيب للمحرم عند الإحرام

٣١ - (١١٨٩) حَلَّتْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ،
 عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلَحِفَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .
 ٣٢ - (.)

(وحَلَّتْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) - قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِذِي لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلَحِفَّهُ حِينَ أَحَلَّ تَبَلَّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .
 ٣٣ - (...) وحَلَّتْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ابْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ قَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ
 يُحْرِمَ ، وَلَحِفَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

وقول عائشة : (كنت أطيئه لِحْلِهِ ولِحْرَمِهِ) : الإحرام بالحج .

قال القاضي : ضبطناه بالوجهين هنا ، والضمُّ أكثر ، وبالضم وحده ضبطناه في كتاب الهروى [فى] (١) هذا الحديث على شيخنا لبي
 الحسين وفسره بالإحرام (٢) ، وأنكر ثابت فى دلائله ضم المحدثين له ، وقال : الصواب الكسر ، كما يقال (٣) : كله ، وكما فى هذا
 الحديث .

وقرئ : (وحَرَّمُ عَلَى قَرِيَّةٍ) (٤) بالكسر .

وهذا الحديث مما يحتج به المخالف فى جواز تطيب للحرم لإحرامه ، واستدامته ، دأما

يُغ () مما يستأنفه بعد الإحرام ، وهو قول الشافعى وأبى حنيفة والثورى ووقفها أصحاب الحديث ، وجماعة من الصحابة والتابعين (٦)
 ، وخالفهم جماعة أخرى من الصحابة

(١) فى س : وفى .

(٢) والمحرم الداخل فى الهر الحرام .

غريب لطديث ٤ / ٧ .

(٣) فى س : يقول .

(٤) الأنبياء : ٩٥ .

والقرئثة المذكورة هى لحمة والكسالى وأبى بكر ، وهى مروية عن على وابن مسعود وابن عباس - رضى الله عنهم .

حجة القراءات ٤٧٠ ، تفسير القرطبي ١١ / ٣٤٠ .

(٥) فى س : منع .

للا) مثل صعد بن الى وقاص ، وابن عباس ، وأبى سعيد الخدرى ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر ، وعائشة ، (و) م حبيبة
 من الصحابة .

ومن التابعين : عروة ، وجابر بن محمد ، والشعبي ، والنخعي ، وخارجة بن وئيد ، ومحمد بن الحنفية .

الاستدکار ۱۱ / ۶۱ .

٣٤ - ١٨٩ (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ ، حَاشَا أَنْ ، حَاشَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ :
 سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِحْلِهِ وَلِحْرَمِهِ .
 ٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبَا : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ

ابن حاتم: حدثنا محمد بن بكر - أخبرنا ابن جرير ، أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة ؛ أنه سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : طيبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي بنيرة - في حنة الوا - لما - للحل والإحرام .

٣٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أن شيبة وزهير بن حرب ، جميعاً عن ابن عمينة .

ص ص ، صم ص عص ، ه ص ، ص عص نص ، ه ، ، ه - ص ، ص ص ص قال زهير : حدثنا سفيان ، حدثنا عثمان بن عروة ، عن أبيه ، قال : سألت عائشة - رضى الله عنها - : إياي شئ طيبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند حرمه ؟ قالت : بأطيب الالب .

والتابعن (١) ، ومالك والزهري ومحمد بن الحسن فنعه ، واحتجوا بحديث لا لبس الجبة المتطيب المتقدم ، وثناؤل من قال بهذا حديث عائشة : أنه طي!ث لا يبقى له ريغ [أو أنه] (٢) أذهب غسـل الإحرام ، ويعضـد هذا التأويل الآخر ما ذكره مسلم فى الحديث بعد : (طيبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً) ، فقد ظهرت علة تطيبه إنما كانت لمباشرة نسائه ، وأن غسـله بعد ذلك منهن ، وغسـله للحرام أذهبـه ، لاسيما وقد ذكر عنه أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل واقعة الأخرى ، فأى طيب يبقى بعد أغسال كثيرة ؟ ويكون قولها : (ثم أصبح ينضخ طيبا) بالخاء المعجمة ، أى قبل غسـله داخرا ، وقد جاء فى رواية شعبة فى هذا : (ثم يصبح (٣) محرما ينضخ طيبا) ، أى يصبح بنية الإحرام ، أو يكون فيه تقديم وتأخير ، أى فطاف على نسائه ينضخ طيبا ثم يصبح محرما ، وقد ثبت أن الطيب الذى طيبته به فى كتاب مسلم أنه (ذريرة) وهى مما يؤدها الغسل ، ولا يبقى ريحها بعده .

وقولها : (بأطيب الطيب) ، و(بأطيب ما أجد) .

وبقولها (٤) : [وفيه مسك] (٥)

وهي الذرية الى ذكرت والله أعلم ، كانت مص ائكة .

(١) فمن الصحابة : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو .

ومن التابعين : عطاء ، وسالم بن عبد الله ، والزهرى ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين .

السابق ٥٨ / ١١ .

(٢) في س : وأنه .

(۳) جاء في س : ثم أصبح .

(٤) فی س : وقرها .

(٥) في س : نوفيہ مسك .

١٩٠ كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام ٣٧ - (١٠٠٠) وحلّ شاع بو كريب ، حدّثا أبو أسامة ، عن هشام ، عن عثمان بن عروة ، قال : سمعتُ عروة يحدث " كنّ عائشة - رضی الله عنها - قالت : كنتُ اطيبُ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) بآ طيب ما أقدرُ عليه ، قتل أن يُحرم ، ثم يُحرم .

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ،

عَنْ أَبِي الرَّخَالِ ، عَنْ أَفْهٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِحَرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ،

وَلَحْفِهِ قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ ، بِإِعْطَاءِ طَيْبٍ مَا وَجَدَتْ .
٣٩ - (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ
ابْنِ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ لَأَخْرَاجُ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَابَرْتُ أَنْظُرُ إِلَى
وَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَهُوَ مُحْرَمٌ .

وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ : وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : وَفَاكَ طَيْبُ إِحْرَامِهِ .

٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ لَأَخْرَاجُ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْمَسْكِ وَالتَّطْيِيبِ بِهِ وَطَهَارَتِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ (١) .

وَقَدْ جَاءَ فِيهِ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ خِلَافُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَعَ تَمَامِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ (٢) .

وَكُلُّ هَذَا يَرِدُ قَوْلُ مَنْ تَأَوَّلَ الْحَدِيثَ أَنَّهُ مِنْ طَيْبٍ لَا رِيحَ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرِ : (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مُحْرَمٌ) لَا امْتِرَاءَ أَنْ
جَسَمِ الطَّيِّبِ وَرِيحَهُ يَذْهَبُ الْغَسْلُ لِلْإِحْرَامِ ، وَيَبْقَى أَثَرُ دَهْنِهِ فِي الشَّعْرِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ بِقَوْلِهَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدَّهْنِ
فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ) وَبَقِيَّةُ أَثَرِ الدَّهْنِ وَزِينَتُهُ (٣) الطَّيِّبُ بَعْدَ ذَهَابِ رِيحِهِ لَا حَكْمَ لَهَا ، وَلَا

(١) لَطَمَ التَّكْلِيفِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا سَنِيَّةُ التَّطْيِيبِ ، وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ ، فَالتَّطْيِيبُ لِلرَّجُلِ غَيْرُهُ لِلْمَرْأَةِ ، فَهُوَ
لِلرَّجُلِ مُسْتَحَبٌّ فِيمَا يَظْهَرُ رِيحُهُ وَيَخْفَى لَوْنُهُ .

وَهُوَ لِلْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا بِمَا يَظْهَرُ لَوْنُهُ وَيَخْفَى رِيحُهُ ، لَمَّا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ثَبِي هَرِيرَةَ : (طَيَّبَ الرِّجَالُ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ
وَخَفِيَ لَوْنُهُ ، وَطَيَّبَ النِّسَاءُ مَا خَفِيَ رِيحُهُ وَظَهَرَ لَوْنُهُ) رَاجِعٌ : لِلتَّوَسُّعِ الْفَقْهِيَّةِ ١٢ / ١٧٤ .

(٢) رَاجِعٌ : كَلِمَةُ الْجَمْعَةِ ، بِالطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ لَبْعَةِ .

(٣) فِي س : وَرُؤْبَةٌ .

كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ١٩١ الْأَسْوَدُ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ
فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَهُوَ يَهْلُ .

٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَبِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَن
الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْإِلَيْبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَهُوَ يَلِي .

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا رَهْيَرٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ! ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ .

وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ .

بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ .

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، تَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ،
وَهُوَ مُحْرَمٌ .

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهَا - : قَالَتْ : إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَيَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ .
٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ - وَهُوَ السَّلُولِيُّ

- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ - وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ - عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ

عَلَى الْمَحْرَمِ شَيْءٌ إِذَا تَدَهَّنَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ وَإِنْ بَقِيَ الدَّهْنُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ مَطْبِئًا .

وَاخْتَلَفُوا فِي اسْتِعْمَالِ الْحَاجِّ الدَّهْنَ غَيْرَ الْمَطْبِئِ ، فَنَعَهُ مَالِكٌ وَأَجَازَهُ اللَّيْثُ وَابْنُ حَبِيبٍ ، وَ[قِيلَ] (١) : قَدْ يَكُونُ الطَّيِّبُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - [لِلْقَائِهِ (٢) الْمَلَائِكَةُ ؛ وَلَأَنَّ الطَّيِّبَ إِنَّمَا مُنَعَهُ الْمَحْرَمُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ ، وَالنَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ] (٣) بِخِلَافِ غَيْرِهِ لِلْمَلَكَةِ إِرْبِهِ .

وَالْوَيْصُ : الْبَرِيقُ .

(١) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٢) فِي س : لِلْقَا .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ بِالْهَامِشِ بِسَمٍ .

١٩٢ كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ ، يَتَطَيَّبُ بِ"طَيِّبٍ مَا يَجِدُ ، ثُمَّ أَرَى وَيَيْصَ إِلَى إِنْ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بَعْدَ فَلَكَ .

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : كَانَتْ نَظَرُ إِلَى وَيَيْصِ الْمَلَائِكَةِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

١٦٠٨ (٨) باب تحريم الصيد للمحرم

٤٦ - (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَبَعْقُوبُ الدَّارِقُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَيَوْمَ النَّحْرِ ، قَتَلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطَيِّبٍ فِيهِ مِسْكٌ .

٤٧ - (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ .

قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، تَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرَفًا ؟ فَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَفًا أَنْصَحُ طَيِّبًا ، لِأَنَّ أَطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ فَلَكَ . فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَاعْتَمَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَفًا أَنْصَحُ طَيِّبًا ، لِأَنَّ أَطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ فَلَكَ .

فَقَالَاتِ عَائِشَةُ : أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَفًا .

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ

، ثُمَّ يَصْبِحُ مُحْرِفًا يَنْضِخُ طِيثًا .

وقولها : (ينضخ طيبا) : أى يفور ، ومنه : { عَيْنَانِ نَفَاخَتَانِ } (١) وعلى هذا تخرج (١) الرحمن : ٦٦ .

كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام ١٩٣ ٤٩ - (...) وحديثنا أبو كريب ، حاشا وكيع ، عن مسعر وسفيان ، عن إبراهيم

ابن محمد بن المنتشر ، عن أبيه ، قال : " سمعت ابن عمر - رضى الله عنهما - يقول : لأن أصبح مطلقا بقطران ، أحت إلى من أن أصبح محرما أنضخ طيبا .

قال : فدخلت على عائشة - رضى الله عنها - فاخبرتها بقوله .

فقالت : طيبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فطاف في نسائه ، ثم أصبح محرما .

رواية العذرى : (ينضخ بالطيب) ، وقيل : النضخ كاللطح ، وقيل : النضخ ما يبقى له أثر ، وقيل : النضخ دون النضح ، وقيل بعكسه ، وهذا كثر وأشهر ، واختلف أصحابنا في تأويل المذهب / فى استعمال الطيب قبل الإحرام ، فحكى القاضى أبو الحسن أنه على الكراهة ، ونحوه لابن عبد الحكم .

واختلفوا هل عليه دم أم لا ؟ وقولها : (ولحفه) : فأما بعد تمام النسك ، والخلاق وطواف الإفاضة ، وتام عمل الحج فلا خلاف فيه ولا كراهة ، وهذا يأتى على قولها فى بعض الأحاديث : (الحل) وأما على كثر الروايات : (ولحله قبل أن يفيض) ، دائما يكون بعد رمى جمرة العقبة ، فكرهه مالك ولم ير عليه دماً ، وعامة العلماء على جواز ذلك حينئذ ، وحجتهم هذا الحديث .

وقوله : (الحل قبل أن يفيض) : دليل على أنه حل ، ولا خلاف أنه أحد الحلن

وأنه حل من كل ما حرم على الحج إلا النساء ، فأجمع أنهن غير حل له حتى يطوف .

واختلف فى الطيب والصيد ، فعادة العلماء على إباحتهم ذلك [له] (١) ، ومالك يمنع منهما .

(١) من س ، وشئى به من تحلل التحلل الأول .

١٩٤ / ب

١٩٤

كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم

(٨) باب تحريم الصيد للمحرم

٥٠ - (١١٩٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النجى عثاس ، عن الضعب بن جثامة اللثي ، أنه أهدى لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) حماراً وحشياً ، وهو بالأبواء - أو بؤدان - فرأه عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : فلما أن رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما فى وجهي ، قال : (إنا لم نراه عليك ، إلا أنا حرثم) .

٥١ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح وقتيبة ، جميعاً عن الليث

ابن سعد .

ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق .

أخبرنا معمر .

ح وحدثنا حسن الحلواني ، حدثنا يعقوب ، حدثنا أبي عن صالح ، كلهم عن الزهري ، بهذا الإسناد ، أهدى له حمار وحش ككا قال مالك .

وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ : أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ .

٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَقَالَ : أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ حِمَارٍ وَحُثْمِيَا .

وحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ : (أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِمَارًا وَحُشًا وَهُوَ مُحْرَّمٌ فَردَهُ عَلَيْهِ) ،

قال الإمام : بؤب البخارى على هذا الحديث (١) ما دل على أنه تأول أن الحمار كان حيا ، فعلى هذا يكون فيه حجة على أن المحرم يرسل ما كان بيده من صيد ، وفيه أيضا أن الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول [لها] (٢) ، وأن قدرته على ملكها لا تصيرها مالكا لها ، وفيه إشارة إلى صحة القول بأن من وهب لرجل أو أوصى له بمن (٣) يعتق عليه أنه لا يعتق عليه حتى يقبله ، وأنه لا يدخل في ملكه قبل قبوله إياه وفيه تقوية لأحد القولين أن من اشترى إياه بالخيار لم يعتق عليه ؛ لأنه لم يجعله لقدرته على أن يملك بالقبول مالكا ،

(١) البخارى ، كاهبة ، بقبول هدية الصيد ٣ / ٢٠٣ .

(٢) من ع .

(٣) فى س : بأن ، والمثبت من الأصل ، ع .

كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ١٩٥ ٥٣ - (١١٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَلِوْ شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِمَارًا وَحُشًا ، وَهُوَ مُحْرَّمٌ ! ، فَرَأَاهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : أَلَوْلَا أَنَا مُحْرَّمُونَ لَقَبَلْنَاهُ مِنْكَ) .

وانظر هل يصح أن يحمل [على هذا] (١) أن الهبة تدخل في الملك من قبل أن تقبلها فيكون إنما لم يرسل الحمار لأنه لم يكن في يد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فأشبهه من أحرم وفى نيته صيد .

فيقال : لا (٢) يصح هذا ؛ لأنه - عليه السلام - لو ملك الحمار لم يرده عليه فيكون قد عرّض به للقتل ، ولو أن محرماً فى نيته صيد لم يبتغ أن يهبه فى حال الإحرام لمن يستبيح ذبحه ، فيكون كمن عرّض بصيد للقتل .

وقد اختلف مالك والشافعى فيمن أحرم وفى نيته صيد ، هل يرسله أم لا ؟ وسبب الخلاف بينهما قوله تعالى : { وَحَزَمَ عَلَيْكُمْ مَيْدُ الْبَرْ مِمَّا دُمْتُ حُرْمًا } (٣) ، هل المراد بالصيد ها هنا الاصطياد ، فلا يجب أن يرسل ما فى البيت من صيد ؟ أو المصيد نفسه الذى هو الصيد فيرسله دان كان يقدم اصطياده له قبل الإحرام ؟ وفى بعض طرق حديث الصعب بن جثامة ما يقدح فى تأويل من تأول الحديث على أن الحمار حى ، وهو قوله فيه : (رجل حمار) ، [وفى طريق آخر : (عجز حمار وحشى يقطر دماً ، وفى طريق آخر : (شق حمار)] (٤) ، وفى رواية زيد بن أرقم : أهدى للنبي - عليه السلام - عضو من لحم صيد فرقه .

وقال : (إننا لا نأكله ، إنا حرّم) وبهذه الروايات يحتج من يقول من الناس : إن المحرم لا يأكل لحم صيد وإن لم يصد من أجله ، ويذكر ذلك عن على وابن عباس وابن عمر وتلا : { وَحَزَمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرْ مِمَّا دُمْتُ حُرْمًا } ، وحمل الصيد على المصيد ، والحجة على هؤلاء حديث أبى قتادة المذكور بعد هذا وفيه : أنه - عليه السلام - كل لحم الصيد ، وأباحه لغيره من المحرمين ويمكن بنا حديث أبى قتادة مع حديث زيد على مذهب مالك ، فيقال : امتنع من الاكل فى حديث زيد لأنه صيد من أجله ، ولم يمتنع فى حديث أبى قتادة لانه لم يصد من أجله ، لكن قد يقدح فى هذا البناء أنه - عليه السلام - إنما علل امتناع أكله بأنه حرم ، ولم يقل : إنه صيد من أجله .

(١) فى ع : هذا على .

(٢) فى س : فلا .

(٣) المائدة : ٩٦ .

(٤) وقع فى س تقديم وتأخير فى العبارات هكذا : وفى طريق : (شق حمار) ، وفى آخر : (عجز حمار وحشه يقطر دماً) .

١٩٦ كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ٥٤ - (...) وحديثه يحيى بن يحيى ، أخبرنا المعتمر بن سليمان ، قال : سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكِّ ! .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكِّ ! .
ج وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي رِوَايَةٍ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكِّ ! : أَهْدَى الضَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجُلًا حِمَارٍ وَخَشٍ .
وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةُ عَنْ الْحَكِّ ! : عَجَزَ حِمَارٍ وَحَثَّ ابْنِي يَقْطَرُ لَحْفًا .

وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ : أَهْدَى لِلْنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) شِقَ حِمَارٍ وَخَشٍ فَرَّءَ .
قال القاضي : إلى الجمع بين الأحاديث أشار القاضي إسماعيل ، وأن حديث الصعب إما أن يكون حيا كما روى عن مالك وغيره ، أو صيد من أجل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وليس اعتذاره ب (إنا حرم) بالذي يقدح في هذا التأويل ، إذ لم يذكر فيه : من أجله ، إذ ليس كل صَيْلٍ [صَيْدٌ] (١) من أجل أحد يحرم [على من يكون محرماً] (٢) وقوله : في بعض الروايات : (يقطر دماً) : يدل على قرب صيده ، ويشعر أنه

صيد من أجله ، لكن يبقى (٣) على هذا أن النبي - عليه السلام - قد تركه له ، ولو كان صيد من أجله لم يحل له ولا لغيره على ما تقدم .

وقال الأصيلي : إنما رد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حمار الصعب ، وقيل : حمار البهزي (٤) ، وأمر بقسمته بين الرفاق ؛ لأن البهزي كان رجلاً متكسباً بصيده فحمله - عليه السلام - على عادته لا من أجله ، ورد حمار الصعب لظنه أنه صاده من أجله لتحقيقه [أنه] (٥) بطريق النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وكذلك إباحته حمار أبي قتادة لصيده إياه لنفسه وأصحابه المحلين .

وأجمع المسلمون على تحريم الاصطياد لما يوكل من حيوان البر على المحرم ، في الحرم كان أو خارجه ، وأن عليه جزاءه ، وأن كلُّه عليه حرام ، وأنه لا يجوز له قبول الصيد إذا (١) في هامق الأصل .

(٢) في الأصل : عليه حتى يكون محرماً ، والمثبت من س .

(٣) في الأصل : بقي ، والمثبت من س .

(٤) الموطأ ، كلطج ، بما لا يحل للمحرم كله من الصيد ١ / ٣٥١ رقم (٧٩) ، والنسائي ، كلطج ، بما لا يجوز للمحرم كله من الصيد ، الكبرى ٢ / ٣٦٩ ، أحمد في المسند ٣ / ٤٥٣ ، البيهقي في معرفة السق والآثار ٧ / ٤٣٢ (٥٩٣) ١٠ .
(٥) كاسا .

كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ١٩٧ ير ، ص ، ٥ لم ه حمص ه ص ه لم ه ه ، ص ٥٥ - (١١٩٥) وحديثه زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج ، قال : أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ :

وَهَبَ لَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، وَلَا شَرَاؤَهُ ، وَلَا اسْتِئْذَانَهُ مَلَكُهُ بَوَاجَهُ مِنَ الْوُجُوهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ .
واختلف في حكم صيد المحرم لغيره ، وكافة العلماء على أن ما قتله المحرم من الصيد

أو ذبحه خطأ أو عمداً أو ابتداءً أو عوداً فهو سواء في الجزاء والإثم ، إلا الخاطئ فلا إثم عليه ، وأن الصيد في كل هذا لا يوكل وهو بمنزلة الميتة ، وذهب الحسن وسفيان ، وأبو ثور ، والحكم في آخرين أنه يوكل بمنزلة ذبيحة السارق ، وروى / عن الشافعي ، والأول أصح عنه ، وقال قوم : هذا في المتعمد ، وأما الخاطئ فلا جزاء عليه ؛ لقوله تعالى [(١) : { تُعْهِدُ }] (٢) ، وهو قول جماعة من السلف ، وأبي ثور .

وقال بعضهم : إن عاد المتعمد فلا جزاء عليه ، وإثمه أعظم دقوده : { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِصِ اللَّهُ مِنْهُ } ، وقال هـ جاهد مثله ممن تعمد ذاكراً لإحرامه .

واختلفوا فيما صاده [الحلال ، هل يكل منه] (٣) المحرم ؟ فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور إلى أن المحرم يأكل منه ما لم يُصد من أجله ، قال مالك وأصحابه : فإن صيد من أجله لم يكله (٤) هو ولا غيره فهو (٥) كالميتة ، قيل : وهذا فيما صيد له بعد إحرامه من أجله ، وأما قبل أن يحرم فله كله بعد اصطیاده ، كان من أجله أم لا ، كما لو صاده (٦) حينئذ ، وكذا فسر مالك ، وروى عن عطاء ، وابن عباس نحوه ، وقال جماعة من السلف وأهل الرأي : إن المحرم يكل من كل الصيد إذا صاده الحلال أو ذبحه ، وذهبت طائفة من السلف أن المحرم لا يكل الصيد كله ، وهو قول سفيان وإسحق ، وذكر نحوه عن مالك والليث ، وقيل : إنما يحرم على المحرم المصيد له وحده دون غيره من محرم وحلال ، وهو مذهب عثمان - رحمه الله .

وفي اعتذار النبي - عليه السلام - دليل على استجاز قبول هدية الصديق ، وكراهة ردها لما يقع في نفسه ، ألا ترى تطيب النبي - عليه السلام - قلبه بذكره [له] (٧) عند رده لهما ، وجواز رد ما لا يجوز للمهدي إليه الانتفاع به ؟! وقوله : ألم نردّه عليك) : كذا رواية المحدثين في هذا الحرف بفتح ابدال ، ورده (١) من س .

(٢) يعني تبة : { يَا لَئِذَا لَمْ يَأْتِ الْإِنْسَانَ إِلَّا اقْتِرَاءُ لَئِذَا لَمْ يَأْتِ الْإِنْسَانَ إِلَّا اقْتِرَاءُ لَئِذَا لَمْ يَأْتِ الْإِنْسَانَ إِلَّا اقْتِرَاءُ } [المائدة : ٩٥] .

(٣) سقط من س .

(٤) في س : يكل منه .

(٥) في س : وهو .

(لا) في س : اصطاله ١٠ - (٧) ساقطة من ص .

١٩٥ / ١

١٩٨ كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم قديم زيد بن أرقم .

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدْرِكُ ، : كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ حَرَامٌ ؟ قَالَ : قَالَ : أُهْدِيَ لَهُ عُضْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَاهُ .

فَقَالَ : (إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ ، إِنَّا حُرْمٌ) .

٥٦ - (١١٩٦) وَحَمْنًا قَتِيْبَةً بَنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا السُّفْيَانُ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَالَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا قَتَالَةَ يَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ فَتَنَا الْحَرَمَ وَمِنَّا غَيْرُ الْحَرَمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَتَّى ، فَظَنَرْتُ إِذَا حَمَارٌ وَحَشٍ ، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُحْمِي ، ثُمَّ رَكِبْتُ ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ - : نَاوِلُونِي السَّوْطَ .

فَقَالُوا : وَاللَّهِ ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .

فَنَزَلْتُ فَتَنَّاوَلْتُهُ ، ثُمَّ رَكِبْتُ ، فَأَمْرَكْتُ الْحِمَارَ مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ وَرَاءَ إِثْمَةٍ ، فَطَعَنَنِي بِرُحْمِي فَعَقَّرَ - لَهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّهُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

محققو شيوخنا من أهل العربية : [لم] (١) نراه) بضم الدال ، وكذا وجدته بخط بعض الأسياف - أيضا - وهو الصواب عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف ، إذا دخلت الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم ، مراعاة للواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها خلفاء الهاء ، فكان ما قبلها ولى الواو ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً ، وهذا في المذكر ، وأما المونث مثل : لم

نردها وأختها ، ففتوح الدال مراعاة للألف .

قال الإمام : وفي حديث أبي قتادة أنهم قالوا له : لا نعينك عليه ، وسألهم - عليه السلام - : (هل اعانوه ؟) : وفي إطلاق المعونة حجة على أبي حنيفة الذي يرى أن المعونة لا تؤثر ، إلا أن يكون الصيد لا يصح صيده دونها ، وهذا الحديث هاهنا إنما ذكر فيه معونة مطلقة ولم يشترط ، وذكر فيه ال بعضهم كل من الصيد ، وبعضهم لم يثل ، وأنه - عليه السلام - لم يُلْ أحدًا منهم على ما فعل ، وهو دليل على أن الاجتهاد في مسائل الفروع يسوغ .

قال القاضي : قيل : إنما جاز (٢) بقاء أئ قتادة هاهنا غير محرم ، أنه لم يكن وقت المواقيت بعد ، وقيل : لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان بعثه في أصحابه لكشف عدوهم لجهة الساحل

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : جافى .

كتاليط الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ١٩٩ لا كلوه .

وَكَانَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَمَامَنَا ، فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَمَرَكْتُهُ .
فَقَالَ : (هُوَ حَلَالٌ ، فَكُلُوهُ) .

٥٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ،

عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحَرِّمِينَ ، وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ ، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًا .

فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ ، فَسَ ال أَصْحَابَهُ أَنْ يَنَالُوهُ سَوْطَهُ ، فَأَثَوْا عَلَيْهِ ، فَسَأَلَهُمْ رُحْمَهُ ، فَأَثَوْا عَلَيْهِ ، فَآخَنَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، كُلُّ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَأَلْحَرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : (إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ) .

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ

أَبِي قَتَالَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى قَالَ : (هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ ؟) لَمَّا .

على ما ذكره مسلم ، وقيل : لعله لم ينو معهم حجا ، وهذا بعيد ، وقيل : بل أرسله أهل المدينة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) يعلموه أن بعض العرب تنوى غزو المدينة .

والأبواء ، بفتح الهمزة ممدود ، قرية من أعمال الفرع ، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً .

وودان ، بفتح الواو كذلك ، بينهما نحو ثمانية أميال بقرب من الجحفة .

والسقيا : قرية جامعة هناك - أيضا - بينها وبين الفرع مما يلي الجحفة سبعة عشر ميلاً .

وتعهن ، بفتح التاء وكسرهما وسكون العين ، وروايتنا عن أكثرهم بالكسر ، وكذا قيدها البكرى في معجمه ، وبلغنى عن أبي ذر أنه قال : سمعت العرب يقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء ، وهى عين ماء على ثلاثة أميال من السقيا .

ومعنى (قاتل السقيا) : أى يقبل بها .

والقاحة ، بالقاف والحاء المهملة مخففة ، واد على ميل من السقيا ، وهو واد القباديد ، على ثلاث مراحل من المدينة ، كذا قيدها

الناس بالقاف ورواها بعض الرواة عن البخارى بالفاء (١) ، ولعله وهم ، والصواب القاف .

وغيقة ، بالغن

(١) البخارى ، كجزاء الصيد ، بلا يعين المحرم الحلال فى قتل الصيد ١٥ / ٣ وهى قد جأت بالقاف فى للصحيحة المطبوعة من البخارى .

وقال ابن حجر : قال عياض : رواه الناس بالقاف ، إلا القابس فضبطوه عنه بالفاء ، وهو تصحيف .
للفتح ٤ / ٣٤ ط .

الريان .

٢٠٠ كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ير ، ، ص هـ ؟ ص كى ، ، ، ص !

٥٩ - (...) وحدثننا صالح بن مسمار السلبى ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي عن يحيى بن أن كثير ، حدثني عبد الله بن أبي قتالة ، قال : انطلق أن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم يحرم ، وحدث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أناءوا بغيلة .
فانطلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : فبينما أنا مع أصحابي ، يضحك بعضهم إلى بعض ، إ ٣ نظرت فإذا أنا بحمار وحشي ، فحملت عليه .

فطعنته فاعثته ، فاستعنتهم فاعبوا أن يعينوني ، فاكلنا من لحمه ، وخشينا أن نقتطع .

فانطلقت أطلب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أرفع فرسي - أرفع فرسي - شأوا ، وأسير شأوا ، فلقيت رجلاً من غفار في جوف الليل .

فقلت : أين لقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : تركته بتعين ، وهو قائل السبقيا ، فلحقته .

فقلت : يا رسول الله ، إن أصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله ، وإنهم قد خشوا أن يقتطعوا دونك ، انتظرهم ، فانتظرهم .

فقلت : يا رسول الله ، إنني أضدت ومعي منه فاضلة .

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) للقوم : (كلوا) وهم محرمون .

المعجمة المفتوحة والقاف وبينهما يابثتين تحتها ، موضع من بلاد (١) بنى غفار بين مكة والمدينة ، وقيل : هو قليب ما لبني ثعلبة .
وقوله : (فجعل يضحك بعضهم إلى بعض) ليس فيه دليل على إشارتهم إليه به ، وجمهور العلماء على أنه [لا يجوز] (٢) للمحرم أن يشير إلى الحلال بالصيد ، ولا يدل عليه ، وأجاز ذلك المزني .

وما جاء في رواية العنوي : (فجعل بعضهم يضحك إلى) خطأ وتصحيف ، إنما سقط بعده [بعض] (٣) على ما جاء في سائر الروايات [و (٤) الأحاديث ، ولو ضحكوا إليه لكانت كبر إشارة ، وقد سأله النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث : (هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟) ، قالوا : لا ، قال : (فكلوا) ، و(ذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يוכל .

واختلف في وجوب الجزأ على الدال ، فقال مالك والشافعي وأبو ثور : لا شئ عليه ،

وقال الكوفيون ، وأحمد وإسحق ، وجماعة من الصحابة والتابعين : عليه الجزأ .

وكذلك اختلفوا إذا دل محرّم محرماً ، فذهب الكوفيون ، وأشهب من أصحابنا [إلى] (٥) أن على واحد منهما جزأ ، وقال الشافعي ومالك وأبو ثور : الجزأ على المحرم القاتل وحده ،

(١) في س : بلد .

(٣) في هامث! الأصل .

(٥) من س .

(٢) سقط من س .

(٤) صاقطة من س .

كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ٢٠١ ، ص ص هـ ص يرص ! حصء ، ص ص ص ص ص ص ص هـ أو

٦٠ - (...) حدثني أبو كامل المجدري ، حدثنا أبو عوانة ، عن عثمان بن عبد الله ابن موهب ، عن عبد الله بن أبي قتة ، عن أبيه - رضي الله عنه - قال : خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حاكاً ، وخرجنا معه .

قال : فصرف من أصحابه فيهم أبو قتة .

فقال : (خنوا ساحل البحر حتى تلقوني) .

قال : فأخنوا ساحل البحر ، فلما أنصرفوا قبل رسول الله ، أحرموا كلهم إلا أبا قتادة ، فإنه لم يحرم . فبينما هم يسرون ٣ رأوا حمر وحش ، فحمل عليها أبو قتادة ، فعقر منها أتاناً ، فزّلوا فأملموا من لحمها . قال : فقالوا : ثلثنا لحماً ونحن محرمون .

قال : فأملموا ما بقي من لحم الأتان ، فلما أتوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا أحرمانا ، وكان أبو قتة لم يحرم ، فرأينا حمر وحش ، فحمل عليها أبو قتة ، فعقر منها أتاناً ، فزّلنا فاكلنا من لحمها ، فقلنا : تأمل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقي من لحمها .

فقال : (هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ؟) قال : قالوا : لا .

قال : (فكلوا ما بقي من لحمها) .

٦١ - (...) وحدثناه محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة .

ح

ص ص ممص ص ، ٥ ، ص يرص عص ور ، هاء ! وحدثني القاسم بن زكرياء ، حدثنا عبيد الله ، عن شيبان ، جميعاً عن عثمان بن عبد الله ابن موهب ، بهذا الإسناد .

في رواية شيبان : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أمنكم أحد أمره أن يحمل علياً أو أشار إليه) .

وفي رواية شعبة قال : (أئتمتم أو أعنتم أو أصلتم ؟) .

قال شعبة : لا أرو تال : (أعنتم) أو (أصلتم) .

٦٢ - (...) حدثنا فهد بن عبد الرحمن الذاري ، أخبرنا يحيى بن حسان ،

وكذلك في هذا كله مناولة السوط والرمح فيه من الخلاف مثل ما تقدم ، وكذلك كل ما قل وكثر من المعونة [حكمها عند أصحابنا سوا ، خلافاً لأبي حنيفة أنه لا يؤثر فيه إلا معونة] (١) تقدر على الصيد إلا بها .

(١) سقط من س .

١٩٥ / ب

٢٠٢ كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم حدثنا معاوية - وهو ابن سلام - أخبرني يحيى ، أخبرني عبد الله بن أبي قتة ، أن أباه - رضي الله عنه - أخبره ، أنه غزا مع ربول الله (صلى الله عليه وسلم) غزوة الحديبية .

قال : فاعملوا بعمره ، غيري .

قال : فاصطدت حمار وحش ، فأطعمت أصحابي وهم محرمون ، ثم أتيت ربول الله (صلى الله عليه وسلم) فأنبأ - له أن عندنا من لحمه فاضلة .

فقال : (كلوه) وهم محرمون .

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيِّ ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَةَ الَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُمْ مُحْرَمُونَ ، وَأَبُو قَتَالَةَ مُحِلٌّ .

وَفِيهِ : فَقَالَ : (هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟) .

قَالُوا : مَعَنَا رَجُلُهُ .

قَالَ : فَأَخَذَ رِيُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَكَلَّهَا .

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَسْحَقُ عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ .

قَالَ : كَانَ أَبُو قَتَةَ الَّةَ فِي نَفَرٍ مُحْرَمِينَ ، وَأَبُو قَتَةَ الَّةَ مُحِلٌّ .

وَاقْتَضَى الْحَدِيثُ .

وَفِيهِ : قَالَ : (هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ ؟) قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (فَكُلُوا) .

وقول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هل منكم أحد أمره وأشار إليه ؟) قالوا : لا دليل واضح [فلم] (١)

١٦٠٩ (٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله

أن للإشارة تأثيراً (٢) في / الصيد والجزاء ، وفسر شيوخنا هذه الإشارة المؤثرة والدلالة : أن يكون ليصطاد للبشير ، والدال والكلام في أكل ما كان بهذه السبيل كاللحوم فيما ذبحه المحرم أو صاده .

وقال الداودي في هذا الحديث : إن المحرم إذا ضحك ليفطن الحلال بالصيد لم يمنع من أكله ، وهو نحو مما تقدم ، وليس في الحديث أنهم ضحكوا لينبهوه ، ولعلهم إنما ضحكوا إعجاباً بتأتى هذا الصيد ، وتأتى صائدة الحلال ولم يفطن له .

وقوله : (هل معكم من لحمه شيء ؟) وأكله منه ، وقوله لهم : (كلوه) : دليل واضح على جواز كل المحرم ما صاده الحلال ، إذا لم يَصِدَّ من أجله ، وقد تقدم الكلام فيه قبل .

وقوله : (هل معكم من لحمه شيء ؟) وكله منه : إنما فعل ذلك استحطابة لنفوسهم

لا على المسألة ، وعندى أن ذلك ليبين لهم أكله ، وجواز ذلك ابتداءً ؛ لأنه قال - لما قالوا : نعم - : (كلوه) .

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : تأثير .

كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم ٢٠٣ ٦٥ - (١١٩٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ .

قَالَ : كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرُمٌ ! ، فَالْهُدَى لَهُ طَيْرٌ ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ .

فَنَأَى مِنْ ثُلٍّ ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَ مَنْ كَلَّهُ ، وَقَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وقوله : (ارفع إلى شأوال الشأو (١) : الطَّلَقُ والغاية ، أى أجرته طلقاً وأرجته من الجرى آخر .

وقوله : (هل أشرت أم أصدتم ؟) : كذا رويناه بتخفيف الصاد في حديث شعبة في اللفظ الأول ، ومعناه : أمرتم بالصيد ،

أو جعلتم من يصيد ، وقيل : معناه : أشرت الصيد من موضعه ، يقال : أَصَدَّتْهُ مُحْفَفٌ ، أى أثرتهُ ، وهو أولى ممن رواه : (صدتم أو

(أصدمتم؟) بالشدة؛ إذ قد علم - عليه السلام - أنهم لم يصيدوا ، دائماً سألوهم عن صيد غيرهم .
وقوله : (فلها استيقظ طلحة وفق من كله) قيل : معناه : وفقت ، أى صوت له ذلك ، كذا ضبطنا اللفظة عن كافة شيوخنا ،
وغيرها خطأ .

وقوله : فد الرواية الأخرى : عن يحيى بن أبى كثير ، عن [ابن! (٢) أبى قتادة : انطلق أبى مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
عام الحديبية ، وفي رواية ابن موهب عنه [عن أبيه] (٣) فى الحديث : خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [حاجاً] (٤) ،
ونخرجنا معه .

(١) للأو : ما خرج من تلب البئر بمثل اثمّة .

ويقال للرجل إذا ترك الثى ونأى : تركه شأواً مغرباً .

انظر : اللسان ، مادة (شأو) .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش ! .

(٣ ، ٤) من س .

٢٠٤

كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

الخ

(٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله

من الدواب فى الحل والحرم

٦٦ - (١١٩٨) حثنا هروير بن سعيد الإلي وأحمد بن عيسى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه ، قال :
معمت عبيد الله بن مقسم يقول : سمعت القاسم بن محمد يقول : سمعت عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) تقول : سمعت
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (أربع كلهن فاسق ، يقتلن فى الحل والحرم الحداة ، والغراب ، والفارة ، والكلب
العقور) .

وقوله - عليه السلام - فى حديث القاسم عن عائشة : (أربع كلهن فاسق (١) يقتلن

فى الحل والحرم : الحداة ، والغراب ، والفارة ، والكلب العقور) ، وفى حديث سعيد عنها : (خمسة) وزاد الملاحية) ، وفى حديث
عروة عنها : (خمسة) ، وقال : (العقرب) مكان (الحية) ومثله فى حديث ابن عمر وحفصة ، وفى الرواية الأخرى عن ابن عمر زاد
(الحية والعقرب) فجاءت ستة ، وذكر فى حديث سعيد بن المسيب عن عائشة : (الغراب الأبقع) ، وفى غير كتاب مسلم (٢) ذكر
(الافعى) فيها فهى سبعة ، قال الأمام : مالك والشافعى يريان [أن] (٣) التحريم يتعلق (٤) بمعانى هذه الخمس دون أسمائها ، وأنها
إنما ذكرت لينبه بها على ما شاركها فى العلة ، لكنهما اختلفا فى العلة ما هى ؟ فقال الشافعى : العلة أن لحومها لا تؤكل ، وكذلك كل
ما لا يؤكل لحمه من الصيد مثلها ، ورأى مالك () : أن العلة كونها مضرّة ، وأنه إنما ذكر الكلب العقور ؛ لينبه به على ما يضر بالأبدان
على جهة المواجهة والمغالبة ، وذكر العقرب ؛ لينبه به على ما يضر بالأجسام على جهة الاختلاس ، وذكر الحداة والغراب ؛ للتنبيه على
ما يضر بالأموال مجاهرة وذكر الفارة ؛ للتنبيه على ما يضر بالأموال اختفاء .

وقد اختلف فى المراد بقوله : (الكلب العقور) ، فقيل : هو الكلب المألوف ، وقيل :

المراد به كل ما يفترس لأنه يسمى فى اللغة كلباً ، ومذهب مالك أن ما لا يتبدى جنسه
(١) فى س : فواسق .

(٢) انظر : مسند أحمد ٣ / ٨٠ ، وثبا داود ، كالمناسك ، بما يقتل ليحرم من للدواب ١ / ٤٢٨ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٤) فى س : متعلق .

(٥) انظر : الاستذكار ٢٦ / ١٢ .

كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إنح ٢٠٥ بالأذى كسباع الطير لا يقتل ، إلا أن يخافه المرء على نفسه فتؤدى مدافعتة إياها إلى قتلها فلا شيء عليه .
وأما صغار ما يجوز قتله ، فهل يقتل أم لا ؟ فيه قولان ، فعلى القول بأنها لا تقتل ، فإن (١) قتلت هل على قاتلها جزاء ؟ فيه قولان .
قال القاضى : ومعنى تسميتها فواسق : أصل الفسق فى كلام العرب الخروج ، وسمى الفاسق لخروجه عن أمر الله ، وطريق طاعته ،
قيل : فسميت هذه لخروجها عن الحرمه التى لغيرهن وأن قتلهن للمحرم .

وفى الحرم مُباح ، وهذان (٢) الوجهان أولى ما قيل فيهما من قول الفراء : سُميت الفأرة بذلك لخروجها من جحرها ، [وهو] (٣)
قول ابن قتيبة : سُمى الغراب بذلك لتخلفه عن نوح ، إذ يسمى كل متخلف وكل خارج فاسقا فى عرف الاستعمال ، وكذلك قول
من قال : سُميت بذلك من التحريم ؛ لقوله تعالى بعد ذكر المحرمات : { ذَلِكُمْ فَسُقْ } (٤) ، وقولى : { أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِفَيْرِ الذِّبْ } (٥)
؛ ! ! ليس المراد هنا بالفسق مجرد الاكل ، بل الأفعال المنهى عنها ، ولا خلاف بين العلماء فى استعمال هذا الحديث والأخذ به ،
وجواز قتل ما ذكر فيه للمحرم ، إلا شذوذاً يروى عن على ومجاهد : لا يُقتل الغراب ، ولكن يرمى (٦) ، ولا يصح عن على .
وروى فى ذلك حديث فيما يقتل المحرم ، وفيه : (ويرمى الغراب ولا يقتله) (٧) ، وقالت طائفة أخرى : لا يقتل من الغربان إلا
الأبقع ، وهو الذى فى بطنه وظهره بياض ، على ما جاء فى حديث سعيد عن عائشة .

وحكى الباجى (٨) عن النخعى : أنه لا يقتل المحرم الفأرة فإن قتلها فداها ، وهذا خلاف النص ، وحكى الخطابى (٩) عن مالك
أنه لا يقتل الغراب الصغير ، وتأول أنه نوع من الغربان تكل الحب ، وعندى أنه تحريف على مالك من قوله فى قتل صغارها ، يعنى
فراخها ، فمالك وكثير من أصحابه يقولون : لا يقتلها المحرم حتى تكبر وتوذىة لأن صغارها لا توذى .
ولم يرد مالك بصغار الغربان جنسا / دون جنس .

واختلف العلماء هل المراد بما سُمى فى الحديث أعيانها أم التنبيه على المعانى المتأذى به منها ؟ فظاهر قول جمهورهم على أن المراد أعيانها
لأمر اختصاص بها وتسميتها فواسق ، وهو ظاهر قول مالك وأبى حنيفة ، قال مالك (أ) : لا يقتل المحرم الوزغ دإن قتله فداه ، ولا
يقتل خنزيراً ، ولا قرداً مما لا ينطلق عليه اسم كلبٍ فى اللغة ؛ إذ جعل الكلب صفة

(١) فى س : بن .

(٢) فى الأصل : هذا ، وما أثبتناه من س .

(٣) من س .

(٤) المائدة : ٣ .

(٥) الأنعام : ١٤٥ .

للا ابن أبى شيبة ٩٥ / ٤ .

(٧) أبو داود ، كالمناسك ، بما يقتل للحرم من الدواب ١ / ٤٢٨ .

(٨) لفظر : المستقى ٢ / ٢٦٢ .

(٩) انظر : معالم للسق ٢ / ٣٦١ .

(١٠) الا استدكار ١٢ / ٣٥ .

١٩٦ / ١

٢٠٦ كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إنح لا اسماً .

وهو قول كافة العلماء ، وأنه لا يختص بالكلب نفسه ، ولا من الطير ذوات الخالب سوى ما ذكر فى الحديث ، وقال : إنما قال رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) : (خمس) ، فليس لأحد أن يجعلهن ستاً ولا سبعا (١) .

ورأى أن لفظة الكلب لم يختص بالإنسى ، وأنها تنطلق على كل عاد مفترس غالباً كالسباع والنمور والفهد والذئب ، ووافقه كثر العلماء
على أنه لم يرد بالكلب المسمى به عرفاً ، بل كل ما ينطلق عليه هذا الاسم فى السباع العادية المفترسة ، وهو قول الثورى (٢) وأحمد
وابن عيينة ، وزيد بن أسلم (٣) ، دإليه نحا الشافعى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح والأوزاعى : يقصر اسم الكلب على

الكلب العُرفي ، وقالوا : الذئب مثله ، وحمل زفر الكلب (٤) على الذئب وحده .
وقيل : بل المراد بتعيين هذه الخمسة التنبيه على ما شابهها في الأذى ، وقاسوا سائر السباع على الكلب العقور ، وسائر ما يتصدى للاقتراس من السباع ، وعلى الحدأة والغراب ما في معناهما (٥) ، دائما خص لقربهما من الناس ، ولو وجد ذلك من الرخم (٦) والنسور لكنت مثلها ، وكذلك نبه بالفأرة على ما ضرره مثلها وأشد منها كالوزغ ، وكذلك نبه بالعقرب على الزنبور (٧) ، وبالحية والأفعى على أشباهها من ذوات السموم والمهلكات ، ! إلى هذا نحا القاضي أبو الحسن بن القصار في تفسير المذهب ، وذهب الشافعي إلى أن التنبيه بذكر ما ذكر على تحريم كلهن وجعله العلة في كل ما يقتله المحرم ، فيقتل عنده كل سبع ، وكل ذى مخلب من الطير كالنسور والرخم ، وكذلك البازي ، وكل ما ليس بصيد ، ويقتل صغار كل ذلك عنده وبكائه ، ولا يقتل عنده الضبع والثعلب والهر لجواز أكلها عندهم ، وكذلك لا يقتل عنده السَّمْع (٨) ، ولا يقتلها - أيضا - عند مالك ؛ لأنها ليست من المفترسة غالبا ، ولا مما يُسمى كلبا ، ولا عند أبي حنيفة لأنها ليست مما نص عليه .

واتفقوا على أن كل سبع مما رأوا قتله ابتداء جائزا (٩) ، أو مما لا يرى منهم أحد قتله أنه إذا ابتداء المحرم وخافه أنه يقتله ولا فدية عليه ، كما لو ساوره (١٠) ابن آدم ، إلا زفر (٣) (٩)

قول مالك ، انظر : التهذيب ١٥ / ١٦٣ ، وقد وهم الشيخ القلعجي لجعلها من قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهي ليست من قوله ، بل من قول مالك .

لنظر : الاستذكار ١٢ / ٣٧ .

انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٨ - ٣٠ .

زيد بن أسلم العدوي ، أبو أسامة الفقيه ، مولى عمر ، وثقه أحمد وغيره ، توفي سنة ١٣٦ هـ التهذيب ٣ / ٣٩٥ .

انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٩ .

(٥) في س : معناها .

نوع من الطير ، واحدته رحمة ، وهو موصوف بالغدر والموق .

وقبل : بالقدر ، ويقال : الرحمة طائر أبقع على شكل النسر خلقة ، إلا أنه مبقع بسولد وبياض .
انظر : لللسان .

الزنبور : ضرب من الذباب لساع ، وهو طائر يلسع ، وهو الدفر .

انظر : لللسان .

السمع : هو سبع مركب ، وهو ولد الذئب من الضبع .

انظر : لللسان .

في س : جائز .

(١٠) في الأصل : سافره ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إنح ٢٠٧ قال : فَقُلْتُ لِلْقَاسِ ! : أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ ؟ قَالَ : تُقْتَلُ بِصُغْرُهَا .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَالََةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ

عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ قَالَ : فَمَنْ قَتَلَ عَنْده ما لا يباح (١) له قتله ابتداء فداه ، وإن

صال عليه ، ووقع لبعض أصحابنا في سباع الطير غير الحدأة والغراب إذا قتلها المحرم الفدية ، وإن ابتدأته ، والمعروف خلافه ، وروى

عن مالك - أيضا - في الغراب والحدأة أنه لا يقتلها المحرم إلا أن تبتديه ، والمشهور والظاهر من مذهبه خلافه كما تقدم ، وروى عنه

- أيضا - في الذئب أنه لا يقتله (٢) المحرم ابتداء ، وكأنه ضعف عنه أمر اقتراسه غالبا ، والله أعلم .

ولم يختلف في قتل الحية والعقرب ، ولا اختلف (٣) في قتل الحلال الوزغ في الحرم .

قال مالك : ولو تركت لكثرت ، وشأن المحرم يسير ، وقد خرج مسلم الأمر بقتلها آخر الكتاب (٤) .
والحدأة ، بكسر الحاء مهموز ، والجمع حدا مقصور مهموز ، وكذا (٥) جاء في بعض الروايات ، وقد يكون مفرداً يراد به المذكور ، وأما رواية (الحديا) فكذا جاء هنا مقصوراً .
قال ثابت : وصوابه الهمز على معنى التذكير ، وإلا فحقيقته الحديأة (٦) ، وكذا قيده الأصيل في صحيح البخاري في موضع (٧) أو (الحدية) على التسهيل والإدغام .
وقوله [في] (٨) الحية : (تقتل بصغر لها) : أى بمذلة وقهر ، كما قال : { وَهُعْ صَاحُونَ } (٩) ، ومن رواه (صغر لها) [بضم الصاد وإسكان الغين ضبطه في المشارق] (١٠) ، فعناه : أى ذاك (١١) ذذ لها .
معنى لفظ (العقور) هنا : الجارح ، يقال : سرج مغفر : إذا كان يجرح [ظهر] (١٢) الدابة ، قال الشاعر :

فتنفست كتنفس الظبي العقير (١٣)

(٣) (١٣)

في س : ييح .

(٢) في س : يقتلها .

في س : لختلاف .

(٤) كالسلام ، باستحباب قتل للوزغ رقم (١٤٢) .

في س : وكذلك .

(لا) في الأصل : الحديث ، والمثبت من س .

البخاري ، كالصلاة ، بنوم المرأة في المسجد ١ / ١١٩ .

من س .

(٩) للتوبة : ٢٩ .

(سقط من س .

(١١) في س : فلك .

(من س .

(هذا البيت لمنخل اليشكري وتمامه : فلثمتها فتنفست

كتنفس للظبي العقير

نظر : اللسان ، مادة (عقر) .

٢٠٨ كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إلخ (خمسن فواسق يقتلن في الحل والحرم : الحية ، والغراب الأبقع ، والفارة ، والكلب العقور ، والحديا) .

٦٨ - (...) وحدثننا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد - وهو ابن زيد - حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة - رضي الله

عنها - قالت : قال رسول الله ! ييه : (خضم ! فواسق يقتلن في الحرم : العقرب ، والفارة ، والحديا ، والغراب ، والكلب العقور) .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب ، قالا : حدثنا ابن نمير ، حدثنا هشام بهما الإمشاد .

٦٩ - (...) وحدثننا عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة -

رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (خمسن ! فواسق يقتلن في الحرم : الفارة ، والعقرب ، والغراب ،

والحديا ، والكلب العقور) .

٧٠ - (...) وحدثناه عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، بهنا الإسناد .

قالت : أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل خمسن فواسق في الحل والحرم .

ثم ذكر بمثل حيث يزيد بن زريع .

٧١ - (...) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ

نَبِيِّ الْمَجْرُوحِ ، وَقِيلَ : الدَّهْشُ ، وَجَاءَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ قَتْلُ هَؤُلَاءِ الْفَوَاسِقِ فِي الْحَرَمِ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ قَتْلُ كُلِّ مَنْ يَجِبُ قَتْلُهُ فِيهِ ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ بِهِ مِمَّنْ اجْتَرَحَهَا فِيهِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ ، وَهَذَا قَوْلُ لَمَّا لَكَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَا اجْتَرَحَهُ خَارِجًا (١) أَوْ فِيهِ ، وَبَيْنَ مَا فِيهِ النَّفْسُ وَ(٢) غَيْرِهَا ، فَقَالَ : مَا اجْتَرَحَهُ خَارِجًا وَوَجِبَ فِيهِ إِتْلَافُ النَّفْسِ مِنَ الْحُدُودِ لَا تَقَامُ فِيهِ ، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا

(١) فِي س : حَارِحًا ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) فِي س : أَوْ .

كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إِنْخُ
٢٠٩

اللَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَحَسُّ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا فَوَاسِقُ ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ : الْغَرَابُ ، وَالْحَدَّةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ) .

٧٢ - (١١٩٩) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (نَحَسُّ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ : الْفَارَقُ وَالْعَقْرَبُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْحَدَّةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) . وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ : (فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ) .

٧٣ - (١٢٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) + (خَصِمُ ! مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا فَاسِقُ ، لَا يَكْلُمُ وَلَا يَجَالِسُ وَلَا يَبَايِعُ ، حَتَّى يَضْطُرَّ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ فَيَقَامُ عَلَيْهِ خَارِجًا .

وَمَا كَانَ دُونَ النَّفْسِ أَوْ اجْتَرَحَهُ فِي الْحَرَمِ فَيَقَامُ عَلَيْهِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْحَكَمِ نَحْوَهُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ مَا فِيهِ النَّفْسُ أَوْ غَيْرِهِ ، وَجِئْتُمْ قَوْلَهُ تَجَالَى : { وَمَنْ فِي خَلَّةٍ كَانَ آمِنًا } (١) وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ أَنَّ مَنْ ضَيَّقَ عَلَيْهِ هَذَا التَّضْيِيقَ لَيْسَ بِآمِنٍ ، وَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمَفْسَرِينَ : أَنَّهُ خَبَرُ عَمَّا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْإِسْلَامِ ، وَعُطِفَ عَلَى مَا نَصَّ فِيهِ (٢) مِنَ الْآيَاتِ ، وَقِيلَ : آمِنٌ مِنَ النَّارِ ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ } (٣) ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَهَاجُ وَلَا يَضْيِيقُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا خَرَجَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَقَالَ آخَرُونَ نَحْوَهُ فِي التَّفْرِيقِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : يُخْرَجُ [اللاجئ] إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ] (٤) فَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ خَارِجًا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ [وَحَادٍ] (٥) ، وَقِيلَ : ظَاهِرُ الْآيَةِ عَلَى الْبَيْتِ لَا عَلَى الْحَرَمِ .

وَقَدْ اتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَقَامُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ وَلَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَيُخْرَجُ (٦) مِنْهُ فَيَقَامُ خَارِجًا ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ تُنْزَعُ عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ .

(١) + عمران : ٩٧ .

(٣) التوبة : ٥ .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في س : فيخرج .

١٦٠١٠ (10) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ، ووجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها

(٢) في س : عليه .

(٤) من س .

٢١٠ كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إنح حرج على من قتلهم : العقر ، والغراب ، والحدأة ، والفارة ، والكلب العقور .

٧٤ - (...) حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا زيد بن جبير ، أن رجلاً ساكل ابن عمر : ما يقتل المحرم من الثواب ؟ فقال : أخبرني إحدى نسوة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أنه أمر أو أمر أن يقتل الفارة ، والعقر ، والحدأة ، والكلب العقور ، والغراب .

٧٥ - (...) حدثنا شتت ! ابن فروخ ، حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير ، قال : سأل وجل ابن عمر : ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ قال : حدثني إحدى نسوة النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور ، والفارة ، والعقر ، والحلثا ، والغراب ، والحية . قال : وفي الصلاة إدضاً .

٧٦ - (١١٩٩) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (خمس من الثواب) ، ليس على المحرم في قتلهم جناح : الغراب ، والحدأة ، والعقر ، والفارة ، والكلب العقور .

٧٧ - (...) وحدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا ابن جريج ، قال : قلت لنافع : ماذا سمعت ابن عمر يحل للحرام قتله من الدواب ؟ فقال لي نافع : قال كبد الله : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (خصد من الدواب لا جناح على من قتلهم في قتلهم : الغراب ، والحدأة ، والعقر ، والفارة ، والكلب العقور) . (...) وحدثناه قتيبة وابن ربح عن الليث بن سعد .

ح وحدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا جرير - يعني ابن حازم - جميعاً عن نافع .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ص نص ص ه ، ، ه ص ص كاه ، ، ص ص نص غ ص ص ه ! حوص ص ! حدثنا علي بن مسير .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا ابن ، جميعاً عن عبيد الله .

ح وحدثني

وقوله : (لا جناح على من قتلهم) : عموم للمحرم والحلال لو لم يرد سواه ، ولكن بنص (١) حديث ابن عمر رفع اللبس ، بقوله : لا جناح على من قتلهم في الحرم والإحرام) ، على رواية ابن أبي عمر في كتاب مسلم ، وفي رواية زهير بن حرب : (في

(١) في "الاصول" : نص ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ...

إنح

٢١١

أبو كامل ، حدثنا حماد ، حدة نأب .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا يزيد بن هرون ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، كل هؤلاء عاق نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ .

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ : عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِلَّا ابْنَ جُرَيْجٍ وَحْدَهُ .
وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ ، عَلَى فَلَكَ ، ابْنُ إِسْحَقَ .

٧٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى إِسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (نَحْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُمْ فِي الْحَرَمِ) فَذَكَرَ بِمَثَلِهِ .

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَبَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :

(نَحْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ ! فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْحُلْثَا) - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى .

الحرم) بالضم ، وكذلك بيانه في حديثه الآخر : (من قتلهن وهو حرام) ، وفي حديث مالك : ليس على المحرم في [قتلهن] (١) جناح) .

(١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامى! .

٢١٢

كتاب الحج / باب جواز حلق الرأس للمحرم ...
إنح

(١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ، ووجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها

٨٠ - (١٢٠١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَثُوبٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَى عَلَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) زَمَنَ الْحُلِيِّيَّةِ وَأَنَا أَوْقَدُ نَحْتٍ - قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ : قَدَرِي .
وَقَالَ أَبُو الرَّيِّعِ : بُرْمَةٌ لِي - وَالْقَمْلُ يَتَنَاضَرُ عَلَى وَجْهِهِ .

فَقَالَ : (أَيُّوْفِكُ هَوَامٌ رَأْسُكَ ؟)

وذكر حديث كعب بن عجرة في [حلق الرأس] (١) ، وقوله - عليه السلام - : (هل يوذيك هوام رأسك ؟) قال : نعم ، قال : (فاحلق ، وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم [ثلاثة أصع على] (٢) ستة مساكين) ، أو (أنسك نسيكة) ، [وفي الرواية الأخرى : (أو نسك ما تيسر) وفي الأخرى : (ثم ذبح شاة نسكا)] (٣) ، وفي الأخرى : (أو تصدق بفرق بين ستة مساكين) ، (وأطعم فرقا بين ستة مساكين) والفرق : ثلاثة أصع ، وفي الأخرى : (أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين) ، وفي الأخرى : ((أو [(٤) أطعم ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسك!س) ، وكلها أحاديث متفقة المعنى في التقدير والتخيير ، على ما جاء في كتاب الله تعالى من قوله عز وجل : { فَفَمِمَّا مِنْ صِيِّ الْأَوْصَادَةِ أَوْ نُسْكَ } (٥) ، إلا ما جأ من التغيير في رواية العذري في حديث عبد الله بن معقل ، من رواية ابن أبي شيبه ، بقوله : (أو يطعم ستة مساكين ، لكل مسكين صاع) (٦) وهو وهم ، وصوابه : رواية غيره : (للكل مسكينين) على التثنية .

وفي هذا الحديث خلاف آخر في قوله أولا : (هل عندك نسك ؟) قال : ما أقدر عليه ، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام ، أو يطعم ستة مساكين ، ورواية ابن [مثنى] (٧) ، وابن بشار : (هل تجد شاة ؟) ، وعند ابن ماهان : (شيئاً) وهو وهم ، وأما قوله في

(١) من هامت! الأصل .

(٢ - ٤) من س .

(٥) البقرة : ١٩٦ .

يلا) حديث محمد بن المثنى وابن بشار ، وليس حديث أبي بكر بن أبي شيبة .

(٧) في الصحيحة : المثنى .

كتاب الحج / باب جواز حلق الرأس للمحرم ...

الخ

٢١٣

قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَأَحْلِقْ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَثَامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ أَنْسُكْ نَسِيكَةً" .

بعض الروايات : (أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين) : معناه : مقسومة على ستة مساكين .

قال الإمام : إن حلق رأسه لعذر فعليه أحد ثلاثة أشياء : صيام ، أو صدقة ، أو نسك .

وكذلك إذا حلقه لغير عذر فهو مخير - أيضاً - عندنا (١) ، خلافاً لمن قال في المختار : عليه الدم .

وذهب بعض الناس إلى أنه إذا حلق رأسه ناسياً فلا دم عليه .

قال القاضي : مذهب (٢) أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور إلى أنه لا يخير مع العمد وعدم الضرورة ، ومعظم العلماء على وجوب الدم

على الناسي (٣) ، وقال الشافعي في أحد قولي ، وداود د إسحق : لا دم عليه (٤) .

وحكم التطيب واللباس في هذا سواء عند هؤلاء كلهم ، على ما تقدم من التخيير ، والخلاف في وجوهه ، قال أحمد بن صالح :

حديث كعب بن عجرة معمول به عند جميع العلماء .

قال القاضي : ولم يقع في شيء منه خلاف إلا في الإطعام ، فقد روى عن أبي حنيفة والثوري أن النصف صاع إنما هو البر ، وأما

من التمر والشعير فصاع لكل مسكين ، وهذا خلاف للحديث ؛ لنصه على ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين .

ذكره مسلم ، وذكر مثله في الزيب في كتاب أبي داود (٥) ، وعن أحمد بن حنبل في روايته : مُد من البر أو نصف صاع من غيره

(٦) ، وكذلك روى عن الحسن وبعض السلف : أن الإطعام لعشرة مساكين ! ، والصيام عشرة أيام ولم يتابعوا عليه ، واتفق غيرهم

ومن جاء بعدهم على ستة مساكين وثلاثة أيام ، ونص الحديث يحج هؤلاء المذكورين قبل .

وفي قوله في الحديث : (أطعم فرقاً بين ستة مساكين) ، وفي الروايات الأخر : (أطعم ثلاثة أصع) : بيان مقدار الفرق ، وأنه - كما

قيل - : مقدار خمسة عشر رطلاً ، إذ الثلاثة أصع ستة عشر رطلاً على مذهب أهل الحجاز ، وهو بماسكان الرء ، وقيل بالفتح أيضاً ،

وقد تقدم في الطهارة .

(١) في ع : عندنا أيضاً .

(٢) في م : ذهب .

(٣) قول أدى حنيفة ومالك والمزني ورواية عن الشافعي .

الحاوي ٤ / ١٠٥ .

(٤) لنظر : الاستدكار ٣ / ٣٠٧ .

(٥) أبو داود ، كالمناسك ، بفى الفدية ١ / ٤٣٠ .

(٦) ١ لا استدكار ١٣ / ٣٠٣ .

ويروى عن الثوري وأصحاب الرأي .

انظر : المغني ٥ / ٣ .

كتاب الحج / باب جواز حلق الرأس للمحرم ...

إنح

قَالَ أَيُّوبُ : فَلَا أَرَى بِأَكْبَى فَلَكَ بَلَاءٌ .

(...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَبَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ قُتَيْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

بِمِثْلِهِ .

٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوَّلٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ فَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ وَاسِعَةٍ أَوْ نَسَى أَوْ صَدَقَةً أَوْ نُسْكَ } (١) قَالَ فَأَتَيْتُهُ .

فَقَالَ : (إِيه) ، فَلَنَوْتُ .

فَقَالَ : (أَذْنُهُ) ، فَلَنَوْتُ .

فَقَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَيُّفِيكَ هَوَامَّكَ ؟) .

قَالَ ابْنُ عَوَّلٍ : وَأَظَنُّهُ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَافْرَنْتُ بِفِدْيَةٍ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ، مَا تَيْسَّرَ .

٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُثِيرٍ .

حَدَّثَنَا أَبِي ، حَاشَا سَيِّئًا ! ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ قَلْبًا .

فَقَالَ : (أَيُّذِيكَ هَوَامَّكَ ؟) .

قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَاحْلُقْ رَأْسَكَ) .

قَالَ : فَفِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ

وَقَوْلُهُ : (أَنْسَكَ شَاةً) (٢) ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (أَنْسَكَ مَا تَيْسَرُ) : يَدُلُّ أَنَّهُ الشَّاةُ لِتَفْسِيرِهِ بِهَا فِي الْحَدِيثِ ، وَتَسْمِيَّتِهَا نَسْكَ دَلِيلٌ أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى لَيْسَ حُكْمُهَا حُكْمُ الْهَدْيِ فِي سَوْقِهَا إِلَى مَكَّةَ ، وَكَذَلِكَ الْإِطْعَامُ ، وَلِيَفْعَلَهَا حَيْثُ شَاءَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الدَّمَ وَالْإِطْعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ (٣) ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَقَالَ مَرَّةً بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، وَمَرَّةً قَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الدَّمِ دُونَ الْإِطْعَامِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِهِ (٤) ، وَقَوْلُ عَطَاءٍ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي الصِّيَامِ أَنَّهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ (٥) .

(١) لِلْبَقَرَةِ : ١٩٦ .

(٢) انْظُرْ : مَوْطَأُ مَالِكٍ ، كَالْحَجِّ ، بِفِدْيَةٍ مِّنْ حَلْقٍ قَبْلَ أَنْ يَنْحِرَ ١ / ٤١٧ .

(٣) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي غَيْرِ الْخُتْمِ : حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ نِيَكَةٍ كَانَتْ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ فَحَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ، وَمَعْقُولٌ فِي حُكْمِهِ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ فِي جِيرَانِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ .

انْظُرْ : السَّقَى وَالْأَثَارَ ٧ / ٣٦٧ لِلَّاهُ ٣٦ / ١٠ .

(٤ ، ٥) لَفْظُ : لَا اسْتِذْكَارَ ١٣ / ٣٠٨ .

كتاب الحج / باب جواز حلق الرأس للمحرم ...

إنح ٢١٥ بل! أذًى مِّنْ وَاسِعَةٍ أَوْ نَسَى أَوْ صَدَقَةً أَوْ نُسْكَ { .

فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (صُمْ ثَلَاثَةَ أَثَامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكٍ !!) ، أَوْ ائْسُكْ مَا تَيَسَّرَ) .
 ٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَنْ عُمَرُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَثُوبَ وَحَمِيدَ وَعَبْدَ الْكَرِيمِ ، عَنْ جُهَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) مَرَّ بِهِ وَهَبًا لِحَدِيثِيَّةٍ ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قَدَرٍ ، وَالْقَمْلُ يَتَهافتُ عَلَى وَجْهِهِ .
 فَقَالَ : (أَيُؤْفِكُ هَؤُلَاءِ هَذِهِ ؟) قَالَ : نَعَمْ .
 قَالَ : (فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَثَامٍ ، أَوْ ائْسُكْ نَسِيكَ) .

قَالَ ابْنُ أُمٍّ ! نَجَحْ : (أَوْ افْبَحْ شَاةً) .
 ٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ .
 فَقَالَ لَهُ : (أَذَاكَ هَوَائِمُ رَأْسِكَ ؟) .
 قَالَ : نَعَمْ .
 فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (احْلِقْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً نُسْكًَا ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَثَامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ) .
 ٨٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ : قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ : { فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ } فَقَالَ كَعْبٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : نَزَلَتْ فِيَّ ، كَانَ بِي أَذَى مِنْ رَأْسِي ، فَحَمَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَالْقَمْلُ يَتَنَاشَرُ عَلَى وَجْهِهِ .
 فَقَالَ : (مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى ، أَتَجِدُ شَاةً ؟) فَقُلْتُ : لَا .
 فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : { فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ

١٦٠١١ (11) باب جواز المحجمة للمحرم

وفى قوله : (احلق رأسك ، ثم اذبح نسكاً) : حجة لما عليه جماعة العلماء من أن الفدية إنما تكون بعد فعل يوجب ذلك عليه .
 وقوله : (والقمل يتهافت على وجهه) : أى يتساقط .
 ٢١٦ كتاب الحج / باب جواز حلق الرأس للمحرم ...
 إلخ أو صمكة أو نسك .

قَالَ : ! وَفِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ .
 قَالَ : فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً ، وَهِيَ لِكُلِّ عَامَّةٍ .

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ

أَبِي زَائِلَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَبْهَانِيِّ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْتَمٍ ، حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُحْرِمًا فَقَمَلَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ .

فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَدَعَا الْحَلَّاقَ لِيُحْلِقَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : (هَلْ عِنْدَكَ نُسْكٌ ؟) ، . قَالَ : مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ .

فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَةً : { فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيْفًا ! أَوْ بِهِ أَف ! مِّنْ كَةِ ص ص } .

وَأَسَهِ .

ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً .

وقوله : (فَأَنْزَلَ اللَّهُ [فِيهِ] (١)) - : { فَن كَانَ مِنْكُمْ ثَرِيضًا أَوْ لَهُ أَف ! ثَن رِكِيسِهِ لَا

الآية (٢) : ظاهره أن نزول الآية بعد الحكم ، وفي حديث عبد الله بن معقل أنها قبل الحكم والله عز وجل أعلم . ويحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى فيها بوحى ثم نزل .

(١) ساقطة من س .

(٢) للبقرة : ١٩٦ .

كتاب الحج / باب جواز الحجامة للمحرم ٢١٧

(١١) باب جواز الحجامة للمحرم

٨٧ - (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

٨٨ - (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنصُورٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ .

وقوله : (احتجم النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو محرم وسط رأسه) : لا خلاف بين العلماء في جواز ذلك له للضرورة ، حيث كان من رأسه أو جسده ، وأما لغير ضرورة في جسده ، وحيث لا يخلق شعرا فجمهورهم على جوازه ، وهو قول سخنون من أصحابنا ، ومالك يمنع لغير ضرورة ، وروى عن ابن عمر .

قال الداودي : وروى عن النبي - عليه السلام - أنه قال في حجمة ووسط الرأس : (سقاء من النعاس والصد ٣ والأضراس) (١) . قال الليث : وليس وسط الرأس ، لكن في فاس الرأس وهو موخره ، وأما وسط الرأس فقد يعمى ، وإباحة الحجامة للمحرم للضرورة إخراج الدم عند هيجانه وغلبته ، وخوف تبيغه فيقتل / إن لم يبادر بإخراجه ، كما جاء في الحديث الآخر من أمره - عليه السلام - بذلك لهذه العلة .

واتفقوا إذا احتجم برأسه يخلق لها شعراً أنه يفتدى (٢) ، وجمهورهم على أن حكم

خلق شعر الجسد كذلك ، إلا داود فلا يرى في خلق شعر الجسد للضرورة الحجامة دماً ، والحسن يوجب عليه الدم في الحجامة ، وفي هذا الحديث حجة لكل ما يدعو إليه المحرم من ضرورة ، وزوال أذى عنه ، وقطع عرق وبط جراح ، وقطع ما انكسر من أظفاره ولا شيء عليه ، ولا خلاف في هذا .

(١) الطبراني في الكبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما ١١ / ٢٩ والحاكم عن أبي سعيد ٤ / ٢١٠ .

(٢) الاستذكار ١١ / ٢٦٧ .

١٩٧ / ١

٢١٨ كتاب الحج / باب جواز مداواة المحرم عينيه

(١٢) باب جواز مداواة المحرم عينيه

٨٩ - (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، "حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلِ اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ ، فَأَعَى رَسُولَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ يَسْأَلُهُ ، فَأَعَى رَسُولَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمَلَصَ بِالضَّبْرِ ، فَإِنْ عَثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الرُّخْلَى إِنْ اشْتَكَى عَيْنَيْهِ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، ضَمَدَهُمَا بِالضَّبْرِ .

١٦٠١٢ (١٣) باب جواز غسل المحرم بدنه برأسه

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ

عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا أَثُوبُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْغُلَهَا فَفَهِاهُ أَبَانَ بْنَ عَثْمَانَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُضْفَمَ! بِالضَّبْرِ ، وَحَدَّثَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ فَعَلَ فَلَكَ .

وقوله في المحرم إذا اشتكى عينيه : (ضمدها بالصب) : معناه : لطخهما ، ولا خلاف في مثل هذا ، إذ ليس بطيب ولا زينة ، [ولا

(١) المعاناة بكل الأدوية غير المطيبة ، فإن اضطر إلى المطيب افتدى .

ولا خلاف أن للمحرم أن يكتحل إذا احتاج إليه ، والحجة عندهم ما جاء في [هذا] (٢) الحديث ، ولا فدية عليه فيه ما لم يكن فيه طيب ، وأما إن اكتحل فأباحه قوم وكرهه آخرون ، وفي مذهبنا في ذلك قولان : المنع ، والكراهة ، وعلى القول بالمنع في إيجاب فدية عليه قولان ، وبكراهة ذلك للزينة قال أحمد داسحق والثوري ، وقال الشافعي : لا أرى عليه دفا ، رجلاً كان أو امرأة . (١ ، ٢) من س .

كتاب الحج / باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

٢١٩

(١٣) باب جواز غسل المحرم بدنه برأسه

٩١ - (١٢٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ ، وَزَيْدُ بْنُ حَرْبٍ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَيْقُ زَيْهَا نَجِيٍّ أَسْلَمَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنَاصِيٍّ وَالْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحَرَّمُ رَأْسَهُ ، وَقَالَ الْمُسَوَّرُ : لَا يَغْسِلُ

ذكر مسلم حديث غسل المحرم رأسه إذا اغتسل ، واختلاف المسور وابن عباس في ذلك ، لإرسال ابن عباس إلى أبي أيوب ؛ كيف كان يغسل رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رأسه وهو محرم ؟ وقول أبي أيوب لإنسان يصب على رأسه : أصيب ، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يفعل .

فيه رجوع الصحابة إلى الحجة بالسنة ، وترك أرائهم واجتهادهم لها ، وفيه أن ابن عباس كان عنده علم من أن أبا أيوب يعلم ذلك لقوله : (كيف كان رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يغسل رأسه) ، وترجم عليه في بعض نسخ مسلم : كيف [كان] (١) يغسل المحرم رأسه من الجنابة .

وليس في هذا الحديث مبيناً ولا في غسل أبي أيوب لم كان ؟ ، ولا خلاف في اغتساله من الجنابة ، ولا في تحريكه بيديه .

فيه زيادة على ما يفعله الماء ولائها ضرورة لابد منها .
وكان المسور خشي من ذلك قتل الهوام دالقاتها بحركة اليد عن الرأس ، وذلك مما لا يؤمن من صب الماء عليه لو لم يحرك ، فهما سواء ودل كلامهم أن اختلافهم إنما هو في التحريك للشعر لا في صب الماء ، أو في اغتسال التبريد أو الغسل ، إذ لا خلاف في غسل رأسه من الجنابة .

واختلف في غسله تبرداً [وغسل رأسه بالماء] (٢) ، فجمهور العلماء على إجازته ، كما قال عمر : لن يزيده الماء إلا شعثاً .

واختلف في التأويل على مذهب مالك في غسل رأسه بالماء لغير جنابة ، فقليل عنه مثل هذا ، وقيل : كراهته ، إلا أنه كره غمس رأسه في الماء ، إما لأنه يتحرك يده عليه في غسله أو في غمسه قد يقتل بعض ما فيه من الدواب ، وقد يتساقط بحركة يده عليه بعض شعره ، وقيل : لعله رآه من باب تغطية الرأس .

واختلف أصحابه في ذلك ، وفي الفدية على فاعله ، وأجاز مالك غسل جسده من غير (١) ساقطة من س .

(٢) سقط من س .

٢٢٠

كتاب الحج / باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه .

المحرم رأسه .

فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَثَّافٍ إِلَى "ابْنِ أَثُوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ فَلَكَ ، فَوَجَدَ - !هُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ ، وَهُوَ يَسْتَرُ بِثَوْبٍ . قَالَ : فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ .

فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ .

أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو "يُوبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ ، فَطَظَّاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ لِأَنْسَالِطٍ يَصُبُّ : الْبُبُ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَبْرَ . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ (صلى الله عليه وسلم) يَفْعَلُ .

١٦٠١٣ (١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٩٢ - (...) وَحَمَّشَاهُ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : فَافَرَّ أَبُو أَيُّوبَ بِرَأْسِهِ جَمِيعًا ، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ . فَقَالَ الْمُسَوِّرُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : لَا أَمَارِبَكَ أَبَايَمَ .

تدلك .

واختلفوا في غسل المحرم رأسه بالخطمي (١) والسدر ، ففقهاء الأمصار على كراهية ذلك له ، ومالك وأبو حنيفة يريان عليه إن فعل فدية ، ولم ير عليه غيرهما فدية ، وروى عن بعض السلف إباحة ذلك لمن كان ملبداً (٢) .

وقوله : (فوجدته يغتسل بين القرنين) : هما الخشبستان القاشمتان على رأس البئر وشبهها من البناء يمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل ليستقي عليها ، أو تعلق منها البكرة .

وقوله : (فسلمت عليه) : فيه دليل على جواز السلام على المتطهر والمتوضى بخلاف

من هو على الحدث ، وحديثه معه وسلامه عليه وهو بتلك الحال ؛ لأنه كان مستوراً بثوب كما جاء في الحديث .

وقوله : " فقال لإنسان يصب ، فصخب على رأسه [فحرك رأسه] (٣) بيديه) : حجة لما تقدم ، [وحجة] (٤) في أن معلم الطهارة إذا نوى معها التطهير لا يضره .

(١) هي ضيرب من النبات يغسل به الرأس .
انظر : اللسان ، مادة (خطم) (٢) في ص : مليا .

(٣ ، ٤) في هامش الأصل .
كتاب الحج / باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ٢٢١
(١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٩٣ - (١٢٠٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شامة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ،
عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، خر رجل من بعيره ، فوقع ، فأت .
فقال : (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبه ، ولا تمسوا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة مليا) .

٩٤ - (...) وحدثنا أبو الربيع الزهراني .

حدثنا حماد عن عمرو بن دينار وأيوب ،

عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : بينما رجل واق مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفة ، إذ وقع من راحلته .

قال أيوب : " فأقصته - أو قال : فأقصته - وقال عمرو : فقصته .

فذكر فلک للنبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في

وقوله في الذي وقص عن راحلته ، فات محرم : (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبه ، لا تمسوا رأسه ، ولا تخطوه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة مليا) : هذا الحديث مما اعتمد عليه الشافعي في المحرم إذا مات ؛ أنه لا يخط ولا يغطي رأسه ، وبه قال أحمد لا يخط ، وقال مالك والكوفيون والحسن والأوزاعي : إن المحرم يفعل به ما يفعل بالحلal ، وقد احتج مالك على هذا بأن العمل إنما يلزم الإنسان ما دام حيا ، وهذا هو الأصل ، وتأويل الحديث عند من قال بخلافه : أنها قضية في عين مخصوصة لا تعدى إلا بدليل ، وهذا حجة في إحرام الرجل في رأسه ، ولا خلاف فيه .

وقد اختلف العلماء في تغطية المحرم وجهه مع اتفاقهم على وجوب إحرام رأسه ، فذهب مالك إلى منعه للرجال ، وأن إحرام الرجل في رأسه ووجهه ، والمرأة في وجهها فقط ، وهو قول أبي حنيفة ، ولأصحابنا في ذلك وجهان ث هل هو على الوجوب أو الندب ؟ وجمهورهم على أنه لا إحرام في وجه الرجل ، وأن نهيم عن حنوطه في حقهم لكونهم محرمين ، ولأن في تغطيته وتطييبه تمام المراد من غسله وتنظيفه وستره كسائر الموتى ، ولقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (فإنه (١) يبعث يوم القيامة مليا) : ولا علم لنا بهذه الصفة لغيره .

وقوله : (اغسلوه بماء وسدر) : يدل أن حكم الإحرام ساقط عنه ، إذ مثل هذا لا يجوز للمحرم من إزالة الدرن بالسدر وشبهه / من الخطمي ، وقد منعه مالك من أن يغسل

(١) في الأصل : ثنه ، وفي س : لأنه ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة .

١٩٧ / ب

٢٢٢ كتاب الحج / باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ثوبين ، ولا تحنالو ، ولا تحفروا رأسه - قال أيوب - : فإن الله يبعثه يوم القيامة مقيما - وقال عمرو - : فإن الله يبعثه يوم القيامة يلبى .

٩٥ - (...) وحدثني عمرو الثاقف ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب .

قال : نبئت عن سعيد بن جبير ، عن ابن عثابي - رضي الله عنهما - أن رجلا كان واقفا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو محرم .

فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ .

رأسه بالخطمي [أن] (١) يتدلك ، وعليه فيهما الفدية إن فعل ، ونحوه للشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأبي ثور ، إلا أن محمدا وأبا يوسف قالوا : فإن فعل فعليه صدقة ، وقال أبو ثور : لا شيء عليه .

وقولهم بهذا مع ما جاء في الحديث يرد قولهم : إن حكمه ميتاً حكم المحرم .

ورخص طاوس وعطاء ومجاهد للمحرم في غسل رأسه بالخطمي ، واختاره (٢) ابن المنذر (٣) ، واحتج بهذا الحديث ، وأجابه - أيضاً - الداودي على جواز ذلك للمحرم .

وقوله : (في ثوبه) ! : كذا كثر الروايات ، وفي حديث الزهراني (٤) وابن بشار : (في ثوبين) ، فعلى الرواية الأولى يحتج به الشافعي في بقاء حكم الإحرام عليه ، وأن معناه : أن يكفن في ثياب إحرامه ، لا أنه مغ من الزيادة عليه إن احتاج إليه ، وهو عندنا على الخصوص لذلك الشخص ة لأنها قضية في عين لإخبار [عن شخص معين] (٥) .

ومن رواه : (ثوبين) فقيل : معناه ما تقدم ، أي ثوبيه اللذين (٦) عليه ، ويحتمل أن يريد : [زيدوا على ثوبه] (٧) الذي أحرم فيه ، وكان عليه ثوبين ؛ ليكون [عليه] (٨) ثلاثة ، إذ الوتر في الكفن مشروع .

ومعنى : (خر) : سقط ، و(وقص) ! : أي انكسر عنقه ، وروى في الحديث

الآخر : (فأوقصته ناقته) وروى : (فوقصته) وهما صحيحان ، وروى : (فأقصته) وهو بمعنى : قتلته لحينه ، ومنه قعاص الغنم ، وهو موتها بداء يأخذها فلا يلبثها ، ويروى : (فأقصته) ! كذا جاء رباعياً ، ووجهه : فقصته ، ثلاثي ، أو قصعته (٩) ، ومعناه : شدخته ، وفضخته ، من قولهم : قصعت القملة بين ظفري : فضختها ، وجاء

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : وأجازه .

(٣) انظر : التمهيد ٤ / ٢٧٠ .

(٤) في الأصل : الزهري ، وهو خطأ ، وللصواب ما أثبتناه من س ، والصحيحة المطبوعة .

(٥) في س : ليخبر في شخص بعينه .

يلا) في الأصل : الذي ، وما أثبتناه من س .

(٧) للعبارة في الأبي بلفظ : زائدين على الثوب .

(٨) من س .

لا) في الأصل : فقصعته ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٢٢٣

٩٦ - (...) وحدَّثنا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير

، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : أقبل رجل حراماً مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، نحر من بغيره ، فوقص وقصاً ،

فمات .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اغسلوه بماء وسدر وألبسوه ثوبه ، ولا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْبِي) .

٩٧ - (...) وحدَّثناه عبدُ ثنُّ حُمَل ! ة أخبرونا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ ، أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ ، أخبرني عمرو بن دينار ، أن سَعِيدَ بْنَ

جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِهِ .

فَإِنَّهُ قَالَ : (فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْياً) .

وَزَادَ : لَمْ يَسْمَعْ جُبَيْرٌ حَيْثُ خَرَّ .

٩٨ - (...) وحدَّثنا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخْرُجُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِياً) .

في رواية السمرقندي في حديث أبي كامل : (وقصه (١) بعيره) : هو بمعنى ناقته في الحديث الآخر ، ويمال للناقاة [أيضاً] (٢) : بعير أيضاً ، هو اسم منطلق على الذكر والأنثى ، ويروى : (فإنه يبعث ملبياً) ، ويروى : (ملبدًا) ومعناه : على هيئته التي مات عليها وبعلامته وجهه ، فضيلة له ، كما جاء في الشهداء : أنهم يحشرون بسيوفهم على عواتقهم ، وفي المكلوم في سبيل الله يحشر وجرحه يثعب دماً (٣) .

وذكر مسلم في هذا الحديث : ثنا محمد بن الصباح ، ثنا هشيم ، ثنا أبو بشر ، ثنا سعيد بن جبير .

كذا لهم ، وكان عند ابن أبي جعفر لابن ماهان : ثنا (أبو يونس)

(١) في الأصل : فوقصته ، وما أثبتناه من س ، والصحيحة المطبوعة .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سيأتي في كالإمارة ، بفضل الجهاد والخروج في سبيل الله برقم (١٠٥) .

٢٢٤
كتاب الحج / باب ما يفعل بالحرم إذا مات

١٦٠١٤ (١٥) باب اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

٩٩ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُحْرَفًا ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ ، فَمَاتَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُمْسُوهُ بِطِيبٍ ، وَلَا تُخْرِجُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِياً) .

١٠٠ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ

أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ .

وَلَا يُمَسَّ طِيبًا ، وَلَا يُخْرَجَ رَأْسُهُ ، فَإِنَّهُ مُمِدَّبَعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِئًا .

١٠١ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ ابْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَأَنْ يُكَفَّنَ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا يُصَ طِيبًا ، خَارِجًا رَأْسَهُ . قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : خَارِجَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِئًا .

١٠٢ - (...) حَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ

أَبِي الزَّبِيرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَقَصَتْ رَجُلًا رَاحِلَتَهُ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُغْسَلُوهُ بِمَاءٍ

مَكَانَ (أَبِي بَشِيرٍ) وَهُوَ وَهُمْ ، وَالصَّوَابُ : أَبُو بَشِيرٍ ، كَمَا جَاءَ فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ بَعْدَهُ .

وَأَبُو بَشِيرٍ هَذَا هُوَ الْعَنْبَرِيُّ ، وَاسْمُهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ يُعَدُّ فِي الْبَصَرِيِّينَ .

تفرد به مسلم ، كذا قال الحاكم ، وكذا نسبه وسماه البخارى فى تاريخه .

كتاب الحج / باب مايفعل بالحرم إدامات ٢٢٥ وسدر ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ - حَسْبَتْهُ قَالَ - : يَرَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَهْلُ .

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا كُنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلٌ فَوْقَ صَتهُ نَاقَتُهُ ، فَاتَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (اغْسِلُوهُ ، وَلَا تَقْرَبُوهُ طَيْبًا ، وَلَا تَغْطُوا وَجْهَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يُلَى) .

وذكر مسلم فى الباب : ثنا عبد بن حميد ، أنبأنا عبيد الله بن موسى ، أنا إسرائيل ،

عن منصور ، عن سعيد بن جبيرة ، أن ابن عباس ... الحديث .

[كذا] (١) قاله مسلم ، وهو مما استدركه عليه الدارقطنى ، وقال : إنما سمعه منصور عن الحكم ، وكذا أخرجه البخارى (٢) عن منصور ، عن الحكم ، عن سعيد ، وهو الصواب ، وقيل : عن منصور عن سلمة ، ولا يصح . (١) كانا .

(٢) للبخارى ، كجزء الصيد ، بللحرم يموت بعرفة ٣ / ٣٣ .

٢٢٦ كتاب الحج / باب جواز اشتراط المحرم التحلل ...

إن

(١٥) باب اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

١٠٤ - (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الهمداني ، حَدَّثَنَا أَبُو اسامة ،

عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ . فَقَالَ لَهَا : (أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟) قَالَتْ : وَاللَّهِ ، مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً .

فَقَالَ لَهَا : (خُجِّي وَاشْتَرِطِي ، وَقُولِي : اللَّهُمَّ ، مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي) وَكَانَتْ تَحْتَ الْمَقْدَادِ .

١٦٠١٥ (16) باب إحرام النفساء ، واستحباب اغتسالها للإحرام ، وكذا الحائض

٥١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ ابْنِ عَبْدِ اَطْبَطِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (خُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي) .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِثْلَهُ .

١٠٦ - (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ

وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّوْدِ ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرَمَةَ

وقوله في حديث ضباعة بنت الزبير : (حجى واشترطى ، وقولى : اللهم محلى حيث حبستنى (١)) ، قال الإمام : من الناس من ذهب إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، وأجاز الاشتراط ، وجهه الفقهاء على أن ذلك لا ينفع ، وحملوا الحديث على أنها قضية في صين خصت بها هذه المرأة .

وفيه دلالة (٢) على أن الإحصار بمرض لا يحل به المحرم من إحرامه ، ولو كان يحل به لم يفتقر للشرط في هذا الحديث .

(١) في ع : تحبسنى .

(٢) في س : دليل .

كتاب الحج / باب جواز اشتراط المحرم التحلل ...

إنح ٢٢٧ مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب - رضى الله عنها - أتت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَتْ : إني امرأةٌ ثَقِيلَةٌ ، وإني أريدُ الحجَّ ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : (أَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي) .
قَالَ : فَالرَّكْتَ .

١٠٧ - (...) حثنا هرون بن عبد الله ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَاوِدِ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ ضَبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ تَشْتَرِطَ ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

١٠٨ - (...) وَحَثَّنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ -

قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو - حَدَّثَنَا رَبَاحٌ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ - عَنْ عَطَا ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لِضَبَاعَةَ - رَضَّالُهَا عَنْهَا - : (حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي) .
وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَقَ : أَمَرَ ضَبَاعَةَ .

قال القاضي : اختلف العلماء فرقتن في جواز الاشتراط ، فمالك وأبو حنيفة ، وبعض التابعين لا يرونه نافعا ، وروى كراهته عن ابن عمر ، وتأول بعضهم الحديث بما ذكره وقال : أظنها كانت مريضة أو ذات عذر ، نخصها بذلك ، كما خص أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة لعل مخالفة الجاهلية ، وأجاز عمر وعلى وابن مسعود في جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول أحمد وإسحق ، وأبي ثور والشافعي القولن جميعا ، ! وقد تأوله آخرون على معنى النية بالتحلل بعمرة ، وقد جاء مفسرا من رواية ابن المسيب : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر ضباعة أن تشتط : (اللهم الحج أردت فإن تيسر دإلا فعمرة) ، وعن عائشة نحوه ، أنها كانت تقول : الحج خرجت ، وله قصدت ، فمان قضيته فهو الحج ، ! ان حال دونه شئ فهو عمرة) .

قال الأصيلي : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال النسائي : لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر ، وغيره من جماعة الحفاظ لا يذكرونه ، وقد أنكر الزهري الاشتراط ، وأنكره ابن عمر وغيره .

٢٤٨

جمتاب الحج / باب إحرام النفساء ...

إنح

(١٦) باب إحرام النفساء ، واستحباب اغتسلها للإحرام ، وكذا الحائض

١٦٠١٦ (١٧) باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران

١٠٩ - (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَهْمَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَلَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا عُبَيْقُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَبَا بَكْرٍ يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

١١٠ - (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي حَلِ إِثِّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ - حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَرَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

وقوله : (نفست أسماء بنت عميس بالشجرة ١١) ، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أبا بكر أن تغتسل وتهل) ، قال القاضي : يقال في الحيض والولادة : نَفَسَتْ وَنَفَسَتْ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالضَّمُّ فِي الْوَلَادَةِ ، وَالْفَتْحُ فِي الْحَيْضِ كَبَرٌ ، وَحَكَى الْحَرَبِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْحَيْضِ إِلَّا بِالْفَتْحِ ، وَحَكَى الْوَجْهَنُ فِيهِمَا صَاحِبُ الْأَفْعَالِ .

قال الإمام : في الحج ثلاثة أغسال :

أحداها : لا حرام .

والثاني : لدخول مكة .

والثالث : للوقوف بعرفة .

وممدها غسل الإحرام .

والحائض والنفساء يغتسلان للإحرام ، والوقوف ، ولا يغتسلان لدخول مكة ؛ [لأنه] (٢١) لأجل الطواف ، وهما لا يدخلان المسجد .

قال القاضي : هذه الأغسال عندنا سق موكدة غير واجبة ، وقد زاد بعض علمائنا فيها

(١١) في ع : بذى الحليفة .

والروليتان موجودتان .

(٢١) من ع ، وهامش ! س .

كتاب الحج / باب إحرام النفساء ...

إنخ ٢٢٩ غسل الطواف بالبيت وأوكدها غسل الإحرام ، قال بعض أصحابنا عنه : إنه أوكد عنده من غسل الجمعة ، ويستدل من قال بتكديده بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) للنفساء به ، وقد أطلق - أيضا - مالك على جميعها الاستحباب .

وبقولنا في تأكيد غسل الإحرام قال الشافعي في جماعة العلماء / ، ولم يقل بوجوبه إلا الحسن وعطاء في أحد قولي ، وقال أهل الظاهر لهذا الحديث ، وقال الكوفيون والأوزاعي : وهو يجزئ منه ، كأنهم رأوه مستحبا ، وروى عن عطاء أيضا .

وفي الحديث أن الحيض والنفساء لا ينافي عمل الحج كله ، إلا ما يتعلق بدخول المسجد

من الطواف والركوع بعده ، وما يتصل به من السعي ، كما قال - عليه السلام - : (وافعلي ما يفعل الحج غير ألا تطوف بالبيت) (١) ولا خلاف بين العلماء في ذلك كله ، إذ لا يجوز دخول غير الطاهر المسجد ، ولا صلاة بغير طهور .

وفيه جواز الإحرام بغير صلاة ؛ إذ لا تصح منها الصلاة ، وقد تقدمت المسألة قبل .

وقوله : [[بالشجرة] (٢)] ، وفي الرواية الأخرى : (بذى الحليفة) ، وفي رواية مالك : (بالبيداء) : فكلها مواضع متقارب بعضها من بعض ، والشجرة بذى الحليفة ، والبيداء طرف منها ، فمحتمل أن نزولها بسبب الولادة كان بالبيداء (٣) ، لتبعد عن الناس ، فذكر في هذا الحديث منزلها حقيقة ، وكان نزول النبي (صلى الله عليه وسلم) حينئذ بذى الحليفة من حيث أهل ، وهناك بات ، وهي عند الشجرة ، فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم ، والله أعلم .

وفيه ما علم من عادة الصحابة من تحمل السق بعضهم عن بعض بحضرة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، واكتفاهم بذلك عن سماعها

منه .

وفيه سؤال الرجل عما يلزم من يقوم عليه ومراعاته (٤) أمر دينهم وديناهم .

(١) سيأتى فى الباب القادم برقم (١٢٠) .

!رواه مالك فى الموطأ ، كالحج ، بدخول لطائض مكة ١ / ٤١١ ، وكذا البخارى ، كلطج ، !

تقضى الخالص المناملك كلها إلا الطواف ٣ / ١٩٥ ، وأيضا للنسائي ، كالحج ، بما يفعل من أهل بالحج وأهدى ٥ / ٢٤٥ مختصراً .

(٢) صائطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٣) الموطأ ، كالحج ، بالغسل للهِلال ١ / ٣٢٢ .

(٤) فى س : ومراعاة .

١ / ١٩٨

٢٣٠

كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...
إلخ

(١٧) باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج

والتمتع والقران ، وجواز إدخال الحج على العمرة

ومتى يحل القارن من نسكه

١١١ - (١٢١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَامَ حُجَّةِ الْوَلَمَا ،

فَإِهْلَانَا بِعُمْرَةٍ ، ثَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلْتَا : (مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا) قَالَتْ :

فَقَلْبْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْئُ الصَّفَا وَالْمَزْوَةِ ، فَشَكَّوتُ فَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ " .

قَالَتْ : فَفَعَلْتُ .

فَلَمَّا

وقول عائشة : (خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام حجة الودل ، ففنا من أهل بعمره ،

ومنا من أهل بالحج) الحديث ، وفيه : (ولم أهل إلا بعمره) ، قال الإمام : [ذكرت أنها اهلت بعمره] (١) ، وذكرت (٢) فى

غير هذا : (خرجنا لا نرى إلا الحج) : فيحتمل أن يكون قولها أن ذلك كان اعتقادها [من] (٣) قبل أن يهل ، ثم أهلت بعمره ،

ويحتمل أن تريد بقولها [لا ترى] (٤) حكاية عن فعل [غيرها من] (٥) فعل (٦) الصحابة ، ولم ترد نفسها .

قال القاضى : وقال الداودى : وذكر أن النبى (صلى الله عليه وسلم) أهل منتظراً لما يؤمر به من إفراد أو قران ، أو تمتع ، وذكر

الخطابى (٧) حديثاً فى ذلك عن جابر بن عبد الله ، وأنه - عليه السلام - أحرم من ذى الحليفة إحراماً موقوفاً ، وخرج ينتظر القضاء

، فنزل الوحى عليه وهو على الصفا فأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من كان معه هدى أن يحج ، ومن ليس معه هدى أن

يجعله عمره .

واختلفت الآثار عن عائشة فيما فعلته اختلافاً كثيراً فذكر [منها] (٨) مسلم ما تقدم ، وذكر - أيضاً - عنها فى حديث القاسم : ١ لبينا

(٩) بالحج) ، وعنها فى حديثه -

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من هامش! س .

(٢) فى ع : وقالت .

(٤) فى هاش!ع .

(٦) فى س : جل .

(٨) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من س .

(٥) سقط من ع .

(٧) انظر : معالم السق ٢ / ٣٠٢ .

(٩) في س : لبيت .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح ٢٣١ قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَعْتَمَرْتُ .
فَقَالَ : (هَذَا مَكَانُ عُمَرَتِكَ) فَطَافَ أَتَذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْيَبِيتِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلُّوا ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ ، وَأَمَّا التَّيْنُ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

أيضا - (خرجنا مهلين بالحج) ، وفيه حين أمر الناس بالعمرة ، قولها : (سمعت كلامك ففنعنت العمرة) (١) ، وقوله لها : (عسى الله أن يرزقكها) (٢) وفي حديث آخر عنها لا يذكر إلا الحج ، وكل هذا يصرح أنها أهلت بالحج ، وذكر عنها من رواية الأسود : (نلبي لا نذكر حجا ولا عمرة) ، فاختلف تأويل العلماء في الكلام على هذا ، فقال مالك : ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديما ولا حديثا ، وذهب بعضهم إلى [ترجيح الحديث بأنها كانت مهلة بالحج ، بدليل أنها رواية عمرة والأسود ، والقاسم ، وغلطوا] (٣) رواية عمرة (٤) في العمرة ، ! إلى هذا ذهب إسماعيل القاضي .

ورجحوا - أيضا - رواية غيره ، بأن عروة قال في حديث حماد بن زيد عن هشام عنه : حدثني غير واحد ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لها : (دعي عمرتك) فقد أبان أنه لم يسمع الحديث منها ، ولا يجان في هذا ، فقد يحتمل أنها ممن حدثه ذلك .

قالوا : [ولأن] (٥) رواية عمرة : والقاسم نسقت (٦) عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ولهذا قال القاسم في رواية عمرة : (أنبأتك بالحديث على وجهه) ، وقالوا في رواية عروة : إنما أخبر عن مآل حالها ، وأن الجمع بين ذلك ممكن ، وكان إهلالها بالحج كما نص عليه أولئك أولاً ، وكما أنه الأثبت ، والصحيح عن النبي - عليه السلام - [وأصحابه] (٧) ، ثم أهلت بالعمرة حين أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) [أصحابه] (٨) بفسخ الحج في العمرة ، وهذا فسر القاسم في حديثه ، فأخبر عروة عنها باعتمادها الآخر ، الذي جرى فيه الحكم في حيضها قبل تحللها منه ، ولم يذكر أول أمرها .

وقد يعارض هذا بما جاء مما أخبرت به عن فعل الناس واختلافهم في الإحرام مما سنذكره ، وأنها هي إنما أهلت به بعمرة ، فقد يتأول هذا على ثاني فعلها أو استقرار أمر الناس على مفرد أو قارن ممن (٩) معه من الهدى ، وتمتع بالعمرة إلى الحج كما سنذكره ، ولم يكن معها هي هدى فلم تقرن ، وأهلت حيئ الفسخ بعمرة ، بخلاف من كان معه (١) في نسخة النووي : (فسمعت بالعمرة) دون لفظ (فمنعت للعمرة) .

(٢) في س : يرزقها .

(٣) سقط من س .

(٤) في س : عروة .

(٥) في الأصل : وبأن ، والمثبت من س .

(٦) في س : بسفت .

(٧) ساقطة من س .

(٨) من س .

(٩) في س : من .

هذا / ب

٢٣٢ كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...

إنح ١١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ نَجِي الْفَنِيِّ ، حَاشِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَفْهَمَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَاقِمَ حَجَّةِ الْوَالِمَا ، فَبَنَّا مِنْ

أَهْلُ بَعْمَرَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلُ

هَدَى مَنْ أَرْدَفَ الْعِمْرَةَ عَلَى حِجَّةٍ ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قال الإمام : واختلف الناس ما الأفضل : هل الأفراد أم القرآن أم التمتع ؟ فقال مالك (١) وغيره : الأفراد ، وقال أبو حنيفة (٢)

بالقرآن ، وقال الشافعي (٣) وأهل الظاهر : التمتع ، وسنبيه على ما احتج به هؤلاء ، وعلى ما اختاروه فيما بعد .

واختلف الرواة - أيضا - فيما فعله النبي - عليه السلام - هل كان أفراداً أم قرناً أم تمتعا ؟ وقد اعترض بعض الملحة على هذا الاختلاف ، وقالوا : هي فعلة واحدة ، فكيف اختلفوا فيها هذا الاختلاف المضاد ، وهذا يودى إلى الخلف في خبرهم ، وقلة الثقة بنقلهم ، وعن هذا الذي قالوا (٤) ثلاثة أجوبة

أحدها : أن الكذب إنما يدخل فيما طريقة النقل ، ولم يقولوا : أنه - عليه السلام -

قال لهم : إني فعلت كذا ، بل إنما استدلو على معتقده بما ظهر لهم من أفعاله ، وهو موضع تأويل ، والتأويل يقع فيه الغلط ، وإنما وقع لهم فيما طريقة الاستدلال لا النقل .

وارواب الثاني : أنه يصح أن يكون - عليه السلام - لما أمر بعض أصحابه بالأفراد ، وبعضهم بالقرآن ، وبعضهم بالتمتع ، أضاف النقلة إليه ذلك فعلا ، وإن كان إنما وقع [ذلك] (٥) منه قولاً ، فقالوا : فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا ، كما قالوا : رجم النبي (صلى الله عليه وسلم) / ما عَزَأَ وقتل السلطان اللص ، أى أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) برجمه والسلطان بقتله .

والجواب الثالث : أنه يصح أن يكون - عليه السلام - قرناً ، وقرن بين زمان إحرامه بالعمرة وإحرامه بالحج ، فسمعت طائفة قوله الأول : إليك يعيرة) ، فقالوا : كان معتمراً ، وسمعت طائفة قوله آخراً : إليك بحج (٦) " فقالوا : كان مفرداً ، وسمعت طائفة القولن معاً ، فقالوا : كان قرناً ، وهذا التأويل يكون فيه حجة لأبي حنيفة [في قوله] (٧١) : إن القرآن أفضل إذا كان هو الذي فعله - عليه السلام .

قال القاضي : قد كثرت الناس الكلام على هناءه " الحديث من علمائنا وغيرهم ، فمن

(١ - ٣) انظر : الإستذكار ١١ / ١٣٤ وما بعدها .

(٤) في س : قالوه .

للا) في الأصل : لحج ، والمثبت من من ، للطبوعة .

(٧) من س .

(٥) ساقطة من صح .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنلج لهم ٢ مجيز مُنْصَف ، ومن مقصر متكلف ، ومن مطيل مكثّر ، ومن مقتصد (١) مختصر ، وأوسعهم [نفساً في ذلك] (٢) أبو جعفر الطحاوي الحنفى المصرى ، فإنه تكلم في ذلك في نيف على ألف ورقة ، وتكلم في ذلك [أيضاً] (٣) معه أبو جعفر الطبرى ، وبعدهما أبو عبد الله بن أبى صفرة وأخوه المهلب ، والقاضى أبو عبد الله بن المرباط ، والقاضى أبو الحسن بن القصار البغدادى ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر ، وغيرهم ، وأولى ما يقال في هذا على ما فخصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم (٤) ، مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث : أن النبي - عليه السلام - أباح للناس فعل هذه الثلاثة أشياء ليدل على جواز جميعها ؛ إذ لو أمر بواحد لكان غيره لا يجزئ ، وإذا (٥) كان - عليه السلام - لم يحج سوى هذه الحجة ، فأضيف الكل إليه كما تقدم ، وأخبر كل واحد بما أبره (٦) / به ، وأباحه [له] (٧) ونسبه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إما لأمره بذلك أو لتأويله عليه ، وأما في حقه - عليه السلام - فأخذ بالأفضل أنه إنما أهل بالحج مفرداً ، وبه تظاهرت الأخبار الصحيحة .

[وأما] (٨) الروايات بأفقاً معتمراً ضعيفة إن لم تصرف إلى أمره ، وفعل بعض الصحابة وما جاء بأنه (٩) أهلهم جميعاً ، وأنه كان قرناً فحالة ثابتة (١٠) له ، والله أعلم ، وذلك حين [أمر] (١١) أصحابه بالتحلل بالعمرة من حجهم ؛ لمخالفة الجاهلية ، إلا من معه الهدى ، ممن لا يمكنه التحلل ، فيكون - عليه السلام - حيمئذ هو وغيره ممن ساق الهدى أردف العمرة ، مواساة لهم في فعلها في

أشهر الحج ، وتأنيساً لما كانوا ينكرونه ، ولم يمكنه التحلل لأجل الهدى ، واعتذر لهم بذلك عن مساواتهم له في كل حال ، فكان - عليه السلام - بفعله هذا قارناً وإن كان حكم القرآن عن مالك وكافة العلماء إرداف الحج على العمرة ، ما لم يطف بالبيت ، لم يختلفوا في جواز هذا وكونه قرناً ، وشذ بعض الناس فقال : لا مغل إحواء على إحرام ، كما لا تدخل صلاة على صلاة .
واختلفوا في إرداف العمرة محلي الحج ، فأجاز ذلك أصحاب الرأي ، وقالوا : يكون قارناً [اتباع ال (١٢) لظاهر هذه الأحاديث ، ومنعها غيرهم ، واختلف قول الشافعي في ذلك ، وحكى المنع عن أبي حنيفة وأصحابه أيضاً ، [أن (١٣) يكون فعل النبي - عليه السلام - هذا خصوصاً لضرورة الاعتماد حي!ذ في أشهر الحج بفسخ الحج في العمرة ، وكذا (١٤)

(١) في سة محو .

(٣١) ساقطة من س .

(٥) في الأصل : وإذ ، والمثبت من س .

(لا) في الأصل : ثمر ، والمثبت من س .

(٧) من س .

(٩) في س : أنه .

(١١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(١٢ ، ١٣) سقطا من س .

(٢) في س : في ذلك نفساً .

(٤) في س : لختيارهم .

لعه ساقطة من س .

(١٠) في س : ثانية .

(١٤) في س : وكذلك .

٢٣٤ كتاب الحج / باب بيان وجوه الأحرار ...

إنلج بجمع ، حتى قدمنا مكة .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيَحْلِلْ ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحِلُّ ! حَتَّى يَخْرَ هَلِيْهِ ، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ " .

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَخَضْتُ ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ ، فَأَفَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ انْقَضَ رَأْسِي ، وَأَمْتَشَطَ ، وَأَهْلَ بِحَجٍّ ، وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ .

قَالَتْ : فَفَعَلْتُ فَلَكَ ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي ، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَتَأَوَّلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مَتَمَعَ ، أَيْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، بِفَعْلِهَا مَعَ الْحَجِّ ؛ إِذْ لَفْظَةُ (١) الْمَتَمَعُ بِالْعُمْرَةِ تَنْطَلِقُ (٢) عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، سَنَذْكُرُهَا بَعْدَ ، فَتَجْمَعُ (٣) الْأَحَادِيثُ وَتَأْتِلَفُ عَلَى هَذَا ، وَلَا يَبْعُدُ رَدُّهَا عَنْ الصَّحَابَةِ فِي فَعْلِ ذَلِكَ إِلَى مِثْلِ هَذَا مَعَ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ أَنَّهُمْ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ ، فَيَكُونُ الْإِفْرَادُ لَمَّا فَعَلُوهُ أَوَّلًا ، وَالْقِرَانُ لِمَنْ اعْتَمَرَ مَعَهُ هَدًى وَأَرْدَفَ عُمَرَتَهُ عَلَى الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ ، لِفَسْخِهِمُ الْحَجَّ فِي الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ إِهْلَالِهِمُ بِالْحَجِّ بَعْدَ التَّحْلِيلِ مِنْهَا ، كَمَا فَعَلَهُ كُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ .

وقد قال بعض علمائنا : إنه - عليه السلام - أحرَمَ منتظراً ما يؤمر به من إفراد أو تمغ أو قرالط ؛ إذ كان أمر بالأذان بالحج مطلقاً ، كما ذكرناه عن أحمد بن نصر الداودي وأبي سليمان الخطابي ، وحديث جابر [بن عبد الله] (٤) ، قالوا : فأحرَمَ بالحج مفرداً لظاهر أمر الله به له ، فنقل ذلك عنه من سمعه حينئذ ، ثم زاد في تليته ذكر العمرة ، ولعل ذلك لقوله ! { وَأَتَّفُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَنَهْ } (٥) ، فنقل ذلك عنه من سمع القرآن هنا تلبية أيضاً ولم يسمع ما قبله ، ثم جاءه الوحي بالعقيق على ما جاء في الحى لميث الصحيح بقوله : (صل في هذا الوادي المبارك ، وقل عمرة في حجة) (٦) ، فنقل التمتع عنه من نقله ، ولعل من نقل القرآن نقله من هذا اللفظ ، وما

تقدم قبل أبين وأحسن في التأويل ، والله أعلم .

قيال الإمام : وأما قوله لعائشة : (وأهل حج وافرعى العمرة) : فقيل : ليس المراد هاهنا بترك العمرة إسقاطها نجملة وإنما المراد ترك فعلها مفردة ، وإرداف الحج عليها حتى تصير قارنة ، ويؤيد هذا أن فى بعض طرقه : (وامسكى عن العمرة) ، ويؤيده - أيضا - أنه - عليه السلام - ذكر بعد هذا أنه قال لها يوم النفر (٧) : (يسعك طوافك لحج وعمرك) فأتت ، فأمرها - عليه السلام - أن تمضى

مع [عبد الرحمن أخوها] (٨) فتعتمر ، فإن عورضنا فى هذا التأويل بقوله فى آخر الحديث لما مضت مع أخيها : (هذه مكان

(١) فى س : لفظ .

(٢) فى س : ينطلق .

(٣) فى س : فتجتمع .

(٤) من س .

(٥) ١ بقرة : ١٩٦ .

يلا) للبخارى ، كالحج ، بقول النبى (صلى الله عليه وسلم) : (للعقيق واد مبارك) ٢ / ١٦٧ .

(٧) فى س ، ع : النفرة .

وفى س : أخيها عبد الرحمن .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ ٢٣٥ ابن أبى بكر ، وأمرنى أن أعتمر من التّنعى ! ، مكان عمركى ، التى أدركنى الحج ولم أحل منها .

عمرك (كنا : يحتمل أن يكون ذلك لأنها أرادت أن تكون لها عمرة مفردة ، كما كانت أحب أن تفعل أولا ، فقال - عليه السلام - لها : هذه مكان التى أردت أفرادها .

قال القاضى : ويدل عليه قوله - عليه السلام - فى حديث أبى أيوب الغيلانى : (فأهللت منها - يعنى من التّنعيم - [بعمرة] (١) ، جزاء بعمرة الناس التى اعتمروا) .

قال الإمام : وقد قيل : إنها كانت من جملة من فسخ الحج فى عمرة ، ولم تشرع فى العمرة حتى حاضت ، فأمرها - عليه السلام - أن تبقى على حكم الحج من غير فسخ .

قال القاضى : ويكون على هذا التأويل ، وهو أظهر على ما قدمنا (٢) أنها كانت حاجة .

معنى قوله لها : (أهلى بالحج) : أى استدعى فعله ، إذ لم يتفق لها فسخه بالعمرة والتحلل منه لأجل عذرهما المذكور ، ويعضد هذا قوله فى الحديث الآخر / : (كونى فى حجك) ولأن رفض الإحرام لا يصح عند مالك وأصحابه ، فلما لم يمكنها فسخ حجها فى عمرة بقيت على حجها ، أوجدت (٣) [هذا] (٤) الإهلال به ، إذ كانت نوت رفضه والتحلل منه ، وقد قال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأبو ثور ومن وافقهم ، فى المعتمرة تحيض قبل الطواف ، وتخشى فوت عرفة ، أنها تهل بالحج ، وتكون كمن قرن ، خلافا للكوفيين بأنها ترفض العمرة أخذاً بظاهر هذا الحديث ، ومما يدل أن اعتمار عائشة غير قضاء ، وإنما كان تحللاً منها رغبة فى عمرة مفردة كما فعله أكثر الناس ، [وظاهر الأحاديث كلها أن عائشة كانت قد أحرمت ، خلافا لما تأوله الداودى من قوله : يحتمل أن عائشة لم تحرم بعد ، وأن معنى قوله : (دع العمرة) : أى لا تهل بها وأهل بالحج ، ولا معنى لهذا ، لأن آخراً منه قد تقدم بالمدينة وهذا الكلام بمكة] (٥) .

وقوله فى حديث جابر : (وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه) ،

قال الإمام : وقوله - عليه السلام - لها : (انقضى رأسك وامتشطى) : تأول بعض شيوخنا أنها تحمل على أنها كانت مضطرة لذلك لا كئ برأسها ، فأباح لها ذلك كما أباح لكعب بن عجرة الحلاق لأذى برأسه ، وقد ذكر فيه تأويل ثان فيه تعسف ، وهو أنها

(١) من س .

(٣) فى الأصل : جدى ، والمثبت من س .

(٤) ساقطة من س .

(٥) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) في س : قدمناه .

٢٠ / ١
٢٣٦ كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...

إنح ١١٣ - (...) وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : خرجنا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) عا آجة الدل ! ، فاعهلت بعمره ، ولم اكن سقت الهدى . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (من كان معه هدى ، * فليهل بالحج مع عمرته ، ثم لا يهل حتى يهل منهما جميعا) . قالت : فحضت ، فلها

أعادت الشكوى بعد جمره العقبة ، فأباح لها الامتشاط حيمئذ ، وهذا بعيد من ظاهر لفظ الخبر .

قال القاضي : وقد ذكر الخطابي - أيضا - فيه تأويلاً آخر ، أنه كان من مذهبه : أن المعتمر إذا دخل مكة كان له أن يستبج ما يستبجه الحرم إذا رمى جمره العقبة ، ومالك قال : حديث عروة عن عائشة في هذا ليس عليه العمل عندنا قديماً ولا حديثاً ، وقد يكون هنا نقض الرأس والامتشاط حل شعرها لغسل الإحرام بالحج ، لا سيما أن كانت لبدت ، فلا يصح لها غسل للهل إلا بنقض ضفره ، وإدخال أصابعها بالما فيه ؛ ليتحل تلبيده ، ويصل الماء إلى جميعه ، [وقد] (١) يكون المراد بمشطه تسريحها له بأصابعها للغسل ، لا بالمشط الذي يزيل القمل ، ويذهب الشعث ، هذا إذا قلنا : إنها كانت رفضت فعلها الأول من حج ، ونوت فسحه في العمرة ، أو نوت رفض العمرة على القول أنها كانت اعتمرت ، وعلى يقول بأن العبادات ترتفض ، ولقوله في حديث جابر عنها في هذا الحديث : (فاعتسلي ثم أهلي بالحج) ، وقد جاء في البخاري (٢) من رواية بعضهم في حديث عائشة : (هذه مكان عمرتي التي نسكت) ، فإن صحت هذه الرواية فهي مما يحتج بها من تأول أنها فعلت ذلك لضرورة وشكوى ، ورواية أبي ذر ، و(٣) الأصيلي عن الجرجاني [في] (٤) هذا الحرف : (نسكت) وعند المروزي : (سكت) قال الأصيلي : معناه : سكت (٥) عنها ، فهاتان الروايتان تدل أنها لم يرفضها ، وقال بعضهم : إنما أمرها بنقض رأسها والامتشاط ، يعني بأصابعها ، لتخليل شعر رأسها عند طهورها من الحيضة ، وهذا فيه بُعد ؛ [لأن ظاهر] (٦) أمره لها بذلك في الحال لا في المال .

وقوله - عليه السلام - : (من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة) ، قال الإمام : يحتمل أن يكون قال لهم ذلك عند عقد الإحرام ليكون ما فعلوه قرأنا ، أو (٧) قال ذلك بعد

(١) ساقطة من س .

(٢) البخاري ، كالعمره ، بالعمره ليلة لطصة وغيره ٣ / ٤ .

(٣) في س : في .

(٤) في س : سنكت ، وهو تصحيف ولا وجه له .

(٥) في الأصل : لأنه ظاهره ، وما ثبتناه من س .

(٦) من س .

(٧) في س : و .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...

إنح كم ٢ دخلت ليلة عرفة ، قلت : يا رسول الله ، إني كنت أهلت بعمره ، فكيف أصنع بحجتي ؟ قال : (انقض رأسك ، وامتشط ، وأمسك عن العمرة ، وأهلي بالحج) .

قالت : فلما قضيت حجتي أمر عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأردفني ، فأعمرني من التمتع ، مكان عمرتي التي أمسكت عنها .

إحرامهم بالعمرة المفردة ، فيكون ذلك إردافاً ، وقد قال أبو حنيفة : المعتمر في أشهر الحج المرید للحج إذا كان معه هدى فلا يهل من عمرته ، ويبقى على إحرامه حتى يحج ، تعلقاً بظاهر هذا الحديث ، وقد قلنا : [إنه] (١) يحتمل أن يكون أمرهم بذلك عند عقد الإحرام ، فلا يكون له فيه حجة ، وتعلق - أيضا - بإخباره - عليه السلام - أن المانع له من الإحلال سوق الهدى ، واعتذر بذلك

لأصحابه لما أمرهم بالإحلال وهذا لا يسلم [له] (٢) ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن معتمراً ، وقد أخبرت عائشة أن الذين أهلوا بالعمرة طافوا وسعوا وحلوا ، ولم يفرق بين من كان معه هدى أو لم يكن .

قال القاضي : الذى يدل عليه المنصوص فى صحيح البخارى ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما قال لهم هذا [القول] (٣) بعد إحرامهم بالحج ومنتهى سفرهم ، ودنواهم من مكة بسرف على ما جاء فى حديث عائشة ، وبعد طوافه بالبيت وسعيه على ما جاء فى حديث جابر ، ويحتمل تكراره الأمر بذلك بالموضع ، وأن العزيمة كانت آخراً ، على ما تذكره بعد خبر أمرهم بفسخ الحج فى العمرة ، ومخالفة الجاهلية بإنكار الاعتمار فى أشهر الحج ، ولما امتنع من معه هدى الإحلال حتى يبلغ الهدى محله ، ولم يمكنه فسخ حجه بعمرة أمره - عليه السلام - بالاعتمار ، وإدخاله على الحج ، فيكون قرانا ، ويكون معنى (يهل بالحج مع العمرة) : أى يُضيف إلى حجه عمرة ويجمعهما ، وكان هذا - والله أعلم بمراد نبيه - للضرورة ، إذ لم يمكنهم الفسخ حتى يكون جميعهم معتمراً ، كما كان الفسخ لهم خاصة ، للعلة المذكورة قبله ، وبهذا يتأول قران من قرن ورواية من روى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قرن ليكون معتمراً كما اعتَمَرُوا ، ويكون هذا بما روى عنه وعنهم بالتلبية بهما جميعاً ، لا أن فلك كان أول الإحرام ، ويدل على أنهم كانوا مفرحين أولاً قوله - عليه السلام - : (من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل) ، ولو كانوا قارين لقال : فليجعلها عمرة ، أو فليتحلل بعمرته .

قال الإمام : [وقولها] (٤) : (وأما الذين جمعوا الحج والعمرة ، فإنما طافوا طوافاً واحداً) : فيه حجة على أبي حنيفة فى قوله : (إن القارن لا يطوف طوافاً واحداً) ، وقد

(١) فى هامئ!س .

(٣) ساقطة من س .

(٢) كاكا .

(٤) فى هامئ!س .

٢٠٠ / ب

٢٣٨ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح ١١٤ - (...) حدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا سفيان عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (من أراد منكم أن يهل بحجٍّ وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحجٍّ فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل) .

قالت عائشة - رضى الله عنها : فإهل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بحجٍّ وأهل به ناس معه ، وأهل ناس بالعمرة والحج ، وأهل ناس بعمرة ، وكنت فيمن أهل بالعمرة .

تأول قولها : (طوافاً واحداً) : أى طواف على صفة واحدة ، وهذا فيه بعد ، ويؤيد قولنا قوله - عليه / السلام - أيضاً - المتقدم : (يسعك طوافك ، يجزيك لحجك وعمرتك) .

قال القاضي : فى هذا الحديث دليل على أنها لم ترفض العمرة [كره] (١) ؛ إذ جعل الطواف يجزئ لهما جميعاً (٢) ، على هذا كانت العمرة مقدمة أو مؤخرة على ما ذكرناه .

قال الإمام : وذكرت قول عائشة : " أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أهل بحج) : فيه حجة للمالك على أن الإفراد أفضل .

لأن عائشة تعلم من حال النبي - عليه السلام - فى حله وحرمة ما تعرف المرأة من زوجها ، فكانت روايتها أرجح ، وللمالك - أيضاً - حديث جابر ، وقد استقصى فيه ما جرى فى حجته - عليه السلام - وذكر الافراد .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أفرد من رواية أبي سعيد ، وابن عمر ،

وابن عباس - أيضاً - وعن أسماء نحوه .

قال الإمام : ومما يرجح به الإفراد أن الخلفاء بعده - عليه السلام - ورضى الله عنهم - افردوا ، ولو لم يكن - عليه السلام - مفرداً لم

يواظبوا على ذلك ، ويتفقوا على اختيار الأفراد ؛ إذ لا يتركون فعله - عليه السلام - ويفعلون خلافه ؛ ولأن الأفراد لا جبران فيه ، فكان أفضل مما يجبر بالدم .

قال القاضي : تقدم الخلاف في ذلك ، وبقول مالك قال الشافعي - في أحد قوليهِ -

وهو قول الأوزاعي وأبي ثور وابن الماجشون ، وجماعة من الصحابة والتابعين والمروى من فعل أبي بكر وعمر وعثمان - [رضى الله عنهم] (٣) - مدة خلافهم ، واختلف في ذلك عن علي ، وبقول أبي حنيفة في تفضيل القرآن قال الثوري والمزني وإسحق والطحاوي ، وذكر أنه مذهب علي وإسحق وجماعة من التابعين وغيرهم ، وبقول الشافعي الآخر - في أن التمتع أفضل - قال أحمد بن حنبل ، وحكى عن إسحق ، وذهب أبو يوسف إلى أن

(١) ساقطة من س .

(٣) سقط من س .

(٢) في س : سواه ، والمثبت من الأصل .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح ٢٣٩ ١١٥ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا بدء بن سليمان ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حجة الوداع ، موافين ليلال ذى الحجة . قالت : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل ، فلولا أني أهديت لأهللت بعمره) .

قالت : فكان من القوم من أهل بعمره ، ومنهم من أهل بالحج .

قالت : فكنت أنا ممن أهل بعمره ، فخرجنا حتى قدمنا مكة ، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض ، لم أحل من عمرتي ، فشكوت فلك إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (دعي عمرتك ، وانقضي رأسك ، وامتشطي ، وأهلي بالحج) .

قالت : ففعلت .

فلما كانت ليلة الحصة ، وقد قضى الله حجتنا ، أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأرشدني وخرج بي إلى التنعيم ! ، فاهللت بعمره ، فقضى الله حجتنا وعمرتنا .

التمتع والقران سواء ، وهو أفضل من الأفراد ، مع أنه لا خلاف بين العلماء أن الجميع جائز ومباح (١) .

وما روى عن عمر وغيره في إنكار المتعة يأتي الكلام عليه ومعناه إن شاء الله .

وقال بعضهم : ليس شيء من ذلك أفضل من بعض ، لأن النبي - عليه السلام -

لم يحج إلا مرة وهو لا يمكن جمعه هذه الوجوه الثلاثة في مرة ، ولا بد من فعل لحدها ، فليس مما يثبت عنه من ذلك من فعل ما فعل ، ما يدل أنه الأرجح ، وإنما يستدل بالأرجح ! على ما ثابر عليه ، وهذا يعكس عليه بأن يقال : إذا لم يمكن الجمع فاختره لما اختار يدل أنه الأفضل .

قال الإمام : وقوله لصفية : " عقرى حلقى) : معناه : عقرها الله ، وأصاها بوجع

في حلقها ، وهذا ظاهره الدعاء عليها ، وليس بدعاء في الحقيقة ، وهذا من مذهبهم معروف .

قال أبو عبيد : صوابه : عقرى حلقى ؛ لأن معناه : عقرها الله عقراً ، قال غيره : مثل شفاه الله شفيأ ، ورعاه رعيأ ، وقيل : عقرى حلقى ، بغير تنوين صواب ؛ لأن معناه : جعلها الله كذلك ، فالألف للتأنيث ، مثل : غضبي وحبلي ، وقيل : عقرى ، أى جعلها الله عاقراً ، وحلقى من قولهم : حلقت المرأة قومها بشومها .

قال القاضي : قيل : يقال للمرأة : عقرى حلقى : أى مشوومة موزية ، وقيل : تعقر

(١) شرح معاني الآثار ١ / ١٥٩ ، الاستذكار ١ / ١٣٤ وما بعدها ، المغني ٥ / ٢٥١ ، معرفة السق ٧ / ٦٥ .

٢٤٠

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إِنْ

وَلَمْ يَكُنْ فِي فَلَكٍ هَمَّكَل وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ .

١١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مُوَافِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ أَحْمَثَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَالْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ) وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمَثَلِ حَدِيثِ عُبَلَةَ .

١١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُوَافِينَ لِهَلَالِ شِ الْحِجَّةِ ، مِنْ أَمَلٍ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنْ أَمَلٍ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنْ أَمَلٍ بِحُجَّةٍ ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ .

وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِخَبَرِ حَلِيبِهِمَا .

وَقَالَ فِيهِ : قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حُجَّهَا وَعُمْرَتَهَا .

قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي فَلَكٍ هَمِّي وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ كُلِّ .

١١٨ - (...) حَلَّيْنَا بِحِجِّي بْنِ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَامَ حُجَّةِ الْوَالِمَا ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنْ أَمَلٍ بِحِجِّي وَعُمْرَةٍ ، وَمِنْ أَمَلٍ بِأَهْلٍ بِالْحَجِّ ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَجِّ ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ .

وَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِحِجِّي أَوْ جَمَعَ الْحَيَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا

عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! ، عَنْ أَبِيهِ ،

قَوْمًا وَتَحْلَقُهُمْ .

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : يَقَالُ ذَلِكَ لِأَمْرِ يَعِجِبُ مِنْهُ ، وَقِيلَ : هِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْيَهُودُ لِلْحَائِضِ .

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَالْعَرَبُ تَقُولُ : أَصْبَحَتْ أُمُّهُ حَالِقًا : أَيْ ثَاكِلًا ، وَقِيلَ : ثَكَلَى فَتَحْلَقُ أُمُّهُ رَأْسَهَا ، وَهِيَ عَاقِرٌ لَا تَلِدُ ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : مَعْنَاهُ : أَنْتَ طَوِيلَةُ اللِّسَانِ لِمَا كَلَّمْتَهُ بِمَا يَكْرَهُ مَأْخُذٌ مِنَ الْحَلْقِ الَّذِي مِنْهُ خُرُوجُ الصَّوْتِ ، وَكَذَلِكَ عَقَرَى مِثْلَهُ ، مِنَ الْعَقِيرَةِ وَهُوَ الصَّوْتُ ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ خَرَجَ عَنْ قَوْلِ جَمِيعِهِمْ لُغَةً وَمَعْنًى ، وَعَنْ مَقْتَضَى الْحَدِيثِ وَمَفْهُومِهِ .

وَقَوْلُهُ : ١ لَا بَأْسَ أَنْفَرَى : دَلِيلٌ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْحَائِضُ طَوَافُ الْوُدِّ ٣ ، وَلَا الصَّبْرُ حَتَّى

كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الْأَحْرَامِ ...

إِنْ ٢٤١ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ ، أَوْ قَرَيْثًا مِنْهَا ، حَضَّتْ .

فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَنَا كَيْ .

فَقَالَ : (أَنْفَسْتِ ؟) - يَعْْنِي الْحَيْضَةَ .

قَالَتْ - قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (إِنْ هُنَّ شَيْءٌ ! كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ أُمِّمَ ، فَأَقْضَى مَا يَقْضِي الْحَافِي ، غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي) .

قَالَتْ : وَضَخَى رَسُولُ اللَّهِ كُلَّهُ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقْرِ .

تظهر ، وعليه كافة الفقهاء خلافاً لبعض السلف .

وقول عائشة : (نفس) وقولها في الحديث الآخر : (طمثت) ، وفي الآخر : (عركت) : بفتح الراء ، كلها بمعنى : حضت ، يقال : حاضت المرأة ، وتحيضت ونفست ونفست وعركت وطمثت وطمثت ودرست وعصرت ، وفي هذين الحديثين وغيرهما خروج النساء إلى الحج مع أزواجهن ، ولا خلاف في وجوب الحج على المرأة كالرجل إذا استطاعته ، لكن اختلف هل المحرم من الاستطاعة أم لا ؟ لنبيه - عليه السلام - عن سفرها مع غير ذى محرم ، على ما سنذكره بعد ذكر هذا الحديث ، واختلفوا هل لزوجها منعها من حج الفريضة ؟ فجمهورهم على أن ليس له ذلك ، واختلف قول الشافعي ، فوافق على هذا مرة ، وقال مرة : له منعها ، ولم يختلفوا أن له منعها من حج التطوع .

وقول عائشة : (خرجنا نلبي لا نذكر حجا ولا عمرة) ، قال الإمام : يحتمل أن يكون قولها : لا نذكر : أى لا نتطق بذلك ، وهذا مذهب مالك أن النية تجزئ في ذلك دون النطق ، ويحتمل أن تكون أنها أرادت أنها عقدت إحرامها مبهماً ، وهذا أحد التأويلات - أيضاً - في إحرامه - عليه السلام - في حجته أنه كان أولاً مبهماً ، حتى أوحى إليه بتعيين ذلك على خلاف المذكور فيه ، والأظهر من التأويلين الأول وأنها أرادت النطق ؛ لأنها ذكرت - فيما تقدم - أنها كانت أهقت بعمرة ، فيبعد تأويل الإبهام عليها . قال القاضي : هذا هو الصحيح الذى لا يجب أن يقال سواه ، وهى تصرح في غير حديث ب!هلالهم بالحج ، ولا يصح ما روى من الإبهام عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ لأن الرواية عن جابر وغيره من الصحابة تخالف في الآثار الصحيحة المشهورة ، وقوله : ا لولا إني أهديت لأهللت بعمرة) .

وقوله : ا لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى معى ، حتى أشتريه ثم أحل) ، قال الإمام : يتعلق به من يقول : إن التمتع أفضل ؛ إذ لا يتنى - عليه السلام - إلا ما هو أفضل ، ويحتمل أنه يريد بهذا الفسخ الذى هو خاصة لأصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) لأجل مخالفتهم الجاهلية ، ولم يرد بذلك المتعة التى يذهب إليها المخالف .

٢٠١ / أ
٢٤٢ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح ١٢٠ - (...) حدثني سليمان بن عبيد الله أبو أثوب الغيلاني ، حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو ، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، عن عبد الرحمن بن القاسم ! ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا نذكر إلا

قال القاضي : دائماً قاله - عليه السلام - تطيباً لأنفس الناس ؛ ولأنه لم يمنعه أن يفعل هو ما أمرهم به إلا ما معه من الهدى ، ولولا ذلك لفسخ حجه في عمرة كما أمرهم به ، لا أنه قال ذلك متمنياً ، وفيه دليل أنه لم يكن معتمراً ، وإنما كان مفرداً ، وقول عائشة : (ففضى الله حجنا وعمرتنا ، ولم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم) ، قال القاضي : أى أتمه ، وفيه حجة أنها كانت في حج مفرد ولم تكن متمتعة ولا قارئة ؛ إذ لم يختلف العلماء في وجوب الدم أو الصوم لمن لم يجد هدياً فيهما ، إلا داود في إسقاط دم القران ، وأن عمرتها التى كانت بعد حجها لم تكن قضاءً وأنها (١) كانت مبتدأة ، وأن الاعتمار بعد الحج ليس بمتعة ، ويكون هنا إخبارها عن نفسها خاصة وأنها (٢) كانت أحرمت بالحج ثم نوت فسخه في العمرة ، فلها حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها ، فلها أكملته اعتمرت ، فلم تكن على هذا متمتعة ولا قارئة ، ويكون قوله على هذا : أن (اقضى عمرتك) على ظاهره ، وعلى رواية : (استمري على عمرتك) : أى إحرامك الأول ، والحج تسمى عمرة ، أو يكون الدم والصيام إنما يجب على المتمتعين والقارن القاصدين [لذلك] (٣) ؛ لرفع مشقة أحد السفيرين على ما عللوا به وجوب الدم ، ويكون غير القاصد لذلك بخلافهم ، وأما من فسخ من هولاء حجه في عمرة أو أضافها إليه بحكم أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ليظهر الاعتمار في أشهر الحج مخالفة للجاهلية ، وليغلبوا به في حضرته

فتطمئن نفوسهم لما كانوا عهدوه قبل من غلظ إنكار ذلك ، والله أعلم .

وقولها : (وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة ، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر) :

هذا حكم القارن والمفرد ، أنه لا يحل حتى يتم حجه ، وهذا ما لا اختلاف فيه ، لكن تعارضه الأخبار الآخر ، الذي ألزمهم النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها فسخ الحج [في العمرة] (٤) ، وأنهم حلوا ، ولعل قولها فيمن معه هدى ، كما جاء مفسراً في الحديث الآخر : (فأحل الناس إلا من كان معه هدى ، وكان الهدى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وذوى اليسار من أصحابه) وهو أولى ما يحمل عليه ، بل لا يصح سواه ؛ إذ هو حديث واحد ، وحجة واحدة .

وقوله في الحيض : (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) : وظاهره العموم ، وهو

يرد قول من قال : أول ما أرسل الحيض على بنى إسرائيل ، ويرد هذا - أيضاً - قوله تعالى

(١ ، ٢) في عن : لانما .

(٤) في عن : بالعمرة .

(٣) من عن .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

الحج

٢٤٣

الحج ، حَتَّى جِئْنَا سَرَفَ فَطَمْتُ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا أَبْكِي ، فَقَالَ : (مَا يَكُ ؟) .
فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ كُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ .

قَالَ : (مَا لَكَ ؟ لَعَلَّكَ

في قصة إبراهيم وهو جد بنى إسرائيل : { وَأَمْرَأَتُهُ تَائِمَةٌ فَفَمَحَكَّتْ } (١) ، قال أهل التفسير : أى حاضت ، وهو معروف في لغة العرب .

وقوله : (لا تطوفى بالبيت حتى تغتسل) : دليل على منع الحائض - وإن انقطع عنها دمها - من دخول المسجد ، وهو في هذا أشد ؛ لأن الطواف صلاة ، وتتل ، الركعتان ، ولا صلاة بغير طهارة ، وفيه تنزيه المساجد عن الأقدار ، والحائض والجنب ، وقد تقدم من هذا قبل .

وقولها : (فلما كانت ليلةً لحصبة) : بسكون الصاد ، أى ليلة النزول بالمحصب ، كما

جاء في الرواية الأخرى : (فلما طفنا بالبيت ونزل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المحصب) وهى ليلة النفر .

[والمحصب] (٢) : هو موضع بين مكة ومنى ، وهو إلى منى أقرب ، وإليها يُضاف ، ولذلك قال الشاعر :

بالمحصب من منى (٣) .

ويعرف - أيضاً - بالبطحاء ، والأبطح ، وهو خيف بنى كنانة (٤) .

قال الخطابي :

وهو فم الشعب الذى يخرج إلى الأبطح (٥) ، وهو منزل النبي - عليه السلام - فى حجته ، وبه كانت تقاسمت قريش على بنى هاشم وبني المطلب فى شأن الصحيفة وقد اختلف السلف فى التحصيب ، وهو النزول يوم النفر به ، وصلاة الظهر والعصر والعشاءين به ، ويخرج منه ليلاً [إلى] (٦) مكة كما فعل النبي - عليه السلام - [به] (٧) اقتداءً بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال به بعضهم ، وقاله الشافعى ومالك ولم يره بعضهم ، وقال : إنما هو منزل نزل النبي - عليه السلام - ليكون أسمع لخروجه ، يعنى للمدينة ، مع اتفاقهم على أنه

(١) هود : ٧١ .

(٢) من س .

(٣) قال الأضمرى : دلحصب حيث يرمى الجمار وأتد :

أقام ثلاثاً بالمحصب من منى ولما بين للناجيات طريق

١ للهان ، ما دة (حصب) .

(٤) وجأ حديث بهذا ، ذكره ابن ماجة : كالمناصك ، بدخول مكة ، من طريق عبد الرزاق ٢ / ١ ، وفي مصنف عبد الرزاق ٥ / ٢٠٢ .

(٥) قال الخطابي في معالم السق : والتحصيب إذا نفر للرجل من منى إلى مكة للتوديع ، أن يقيم بالشعب للذى يخرج به إلى الأبطح ، حتى يهجع بها من الليل ساعة ، ثم يدخل مكة .

نظر معالم السق ٢ / ٤٣١ .

وأظن أن كلمة القاضي : (فم) وهم وتصحيف من الناصح أو القاضي ، ولقد نقلها الأبى أيضا .

انظر السابق .

(٦) ساقطة من س .

(٧) ساقطة من س ، ولا وجه لها .

٢٠١ / ب

٢٤٤ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح نفست ؟ قلت : نعم .

قال : (هنا شئ ! كتبه الله على بنات أم ، افعل ما يفعل الحاج ، غير ألا تطوفى بالبيت حتى تطهري) .

قالت : فلما قد مت مكة قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأصحابه : (اجعلوها عمرة) ، فاحل الناس إلا من كان معه الهدى .

قالت : فكان الهدى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر وفوى اليسارة ، ثم أهلوا حين راحوا .

قالت : فلما كان يوم النحر طهرت ، فافرنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فانهضت .

قالت : ف التينا بلحم بقر .

فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : أهدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن نسائه البقر .

فلما كانت ليلة الحصة قلت : يا رسول

ليس من نسك الحج ، وسيأتى بعد هذا أمره لها ولعبد الرحمن أن تعتمر من التنعيم ، يقتضى أن الإحرام بالعمرة إنما يكون من الحل ؛ لأن النسك يقتضى الجمع بين الحل والحرم ، وعمل العمرة كله في الحرم فلا بد من الإحرام لها من الحل ، والمعتمر أقرب إلى البيت وهو قول الجمهور .

واختلفوا فيمن اعتمر من مكة ولم يخرج إلى الحل ، فذهب أصحاب الرأى ، وأبو ثور

[والشافعى فى قول : أن عليه دماً ، كترك الميقات ، وقال عطاء : لا شئ عليه ، وقال مالك] (١) والشافعى أيضا : لا يجزئه ويخرج

إلى الحل ثم يعيد عمل العمرة ، وقال قوم : لا بد من الإحرام من التنعيم خاصاً ، وهو ميقات المعتمرين (٢) من مكة .

وقولها : (فأتينا بلحم [بقر] (٣) ، فقلت : ما هذا ؟ قال : أهدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

عن نسائه البقر) : فيه إهداء الرجل عن أهله ومن يمونه ، وإن (٤) لم يجب عليه ذلك ، وهذه الهدايا - والله أعلم - كانت تطوعاً عنهن

وفيه جواز التطوع عن الرجل بالصدقة والعق ، وما يكون من باب المال ، وإخراج الكفارات عمن وجبت عليه ، وإن لم تكن (٥) بأمره .

وعندنا في هذا الباب اختلاف فى العتق / الواجب بغير أمر المعتق عنه ، وقد تأولها بعضهم أنه عن متعتن أو قرانهن ، ففيه جواز هذا

البقر فى هذا ، ولم يختلف فى جواز إهداء البقر إلا [شاقا (٦) ، وقد روى أنه أهدى عن نسائه بقرة ، [وروى أبو داود (٧) أنه

- عليه السلام - نحر فى حجة الودل عن آل محمد بقرة] (٨) واحدة ، فيستدل بهذا من يرى الشريك فى الواجب ، وقد تقدم الكلام

والخلاف فيه ، وأن مالكا لا يراه ، ويحتمل أنه ذبح عن كل واحدة بقرة ، ويدل قوله : (البقر) : أنها جماعة ،

(١) سقط من س .

(٢) فى س : المعتمر .

(٣) ساقطة من س .

(٤) في س : وانه .

(٥) في س : يكن .

(٦) في س : شاذاً .

(٧) أبو داود ، كالحج ، بفي هدى البقرة عن عائشة - رضى الله عنها ١ / ٤٠٦ .

يعد سقط من الأصل ، ولصتدرك بالهائم .

كتاب الحج / باب بيان وجوه ٩١١ حرام ...

إلخ ٢٤٥ يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع بحجة ؟ قالت : فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأراني على جملة .

قالت : فإني لأذكر ، وأنا جارية حديث السنن ، ثملعس فيصيب وجهي مؤخرة الرخل ، حتى جئنا إلى التنعي ! ، فأهلت منها بعمره ، جزاء بعمره الناس التي اعتمروا .

١٢١ - (...) وحديثي أبو أثوب الغيلاني ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد عن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله عنها -

قالت : لتينا بالحج ، حتى إذا كنا بسرت حصت ، فدخل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا أبكي .

وساق الحديث بنحو حديث المأجشون .

غير أن حماداً ليس في حديثه : فكان الهدى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر وفوى اليسارة ثم أهلوا حين راحوا ، ولا قولها : وأنا جارية حديث السنن ، انعس فيصيب وجهي مؤخرة الرخل .

ويكون رواية من روى عنهن : (بقرة) : أى عن كل واحدة ، وقد رواه [النسائي] (١) مفسراً ؛ كذا عن نسائه بقرة بقرة ، وهذا يرفع الإشكال ، أو يكون أدخلهن وشركهن في ذلك مع نفسه كما يفعل في الضحايا عن أهل البيت ، كما قال : (عن آل محمد .

وقد اختلف المذهب عندنا في تشريك أهل البيت في هدى التطوع ، وسيأتى الكلام

عليه بعد هذا بأشبع إن شاء الله ، وإذ قلنا : إنه تطوع فإنه يجوز الاشتراك فيه عند جميعهم ، إلا في أحد قولى مالك (٢) ، وأما قوله

في الرواية الأخرى في هذا الحديث : " وضى عن نسائه بالبقرة) : فليس المراد بها الأضحية هنا ، إذ لا أضحية على الحاج ، وإنما معناه :

أهدى ، بدليل الروايات الأخر ، لكن في هذا اللفظ ما يستروح إلى أنه تطوع ، أى جعلها مكان الأضحية لغير الحاج .

قال القاضى : قال مسلم في هذا الباب : ثنا سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الغيلاني .

كذا لهم ، وهو الصواب .

ووقع عند السمرقندى : سليمان بن عبد الله .

(١) هكذا في س ، وفي الأصل : الثيباني : وهو وهم ، والصواب ما ذكره بدليل ذكر لبن القيم له في تهذيبه على أبي داود ، حيث

ذكر أن النسبى ذكره عن إسرائيل عن عمار ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : ذبح عنا رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) يوم حجنا بقرة بقرة .

التهذيب ٢ / ٢٨٩ .

ولم نجد هذا في نسخ النسائي التي تحت أيدينا من الصغرى والكبرى إلا بهذا الاسناد - اعنى إسناد ابن القيم - ولفظ : (ذبح عنا رسول

الله يوم حجنا بقرة) كالحج ، بالنحر عن النساء .

الكبرى ٢ / ٤٥٢ .

(٢) ١ لا ستدكار ١٢ / ٣١٨ .

٢٤٦ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ ١٢٢ - (...) حدثنا إسماعيل بن أبي أوشبى ، حدثني خالي مالك بن أنسبى .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَفْرَدَ الْحَجَّ .

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ ، وَلِيَالِي الْحَجِّ ، حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرَفٍ ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : (مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدًى ! ، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى فَلَا لِمَا ، فَهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا ، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى . فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَكَانَ مَعَهُ الْهُدًى ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ ، فَدَخَلَ وَقَوْلُهَا : (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ ، وَلِيَالِي الْحَجِّ) : اخْتَلَفَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { الْحَجَّ أَشْهُرُ تَعْلُومَاتُ } (١) ، مَا هِيَ ؟ فَقِيلَ : شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ ، وَهَذَا مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْمُرَادُ عَنْهُمْ بِالْآيَةِ فِي أَشْهُرِ مَعْلُومَاتٍ ، وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ أَيْضًا ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : شَهْرَانِ وَتِسْعَةُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَلَيْلَةُ النُّحُرِ دُونَ يَوْمِهِ (٢) ، وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ جَوَازُ تَأْخِيرِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ ، وَتَأْخِيرُهُ حَتَّى يَخْرُجَ يَوْجِبُ الدَّمَ ، وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَصَّارِ هَذَا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ - أَيْضًا - إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النُّحُرِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ ، دَانِ لَمْ يَطْفُفْ وَلَمْ يَرْمِ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ . وَقَوْلُهَا : (خَرَجْنَا مُوَافِنَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ : عَلَى مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ لِقَوْلِهَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (خَرَجْنَا نَحْمُسَ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ : مُوَافِقُنَ (٣) لِلَهْلَالِ .

وَقَوْلُهَا فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ حِينَ أَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) مِيقَ أَحَبِّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً : (فَهُمْ الْآخِذُ [بِهَا] (٤) وَالتَّارِكُ لَهَا ، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى) يَدُلُّ أَنَّهُمْ بَعْدَ كُلِّهِمْ أَصْفَقُوا عَلَى فُسْخِهَا فِي عُمْرَةٍ ، وَالتَّحَلُّلُ بِهَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ ، وَغَضَبُهُ عَلَى مَنْ تَرَكَ فَعَلَ ذَلِكَ . (١) لِلْبَقَرَةِ : ١٩٧ . (٣) فِي س : مُوَافِنَ . (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَتْ بِالْهَامَةِ بِسَمِّهِمْ . (٢) انْظُرْ : الْقُرْطُبِيُّ ٢ / ٤٠٥ . كَاتُ بِالْحِجِّ / بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ...

إِنْلَحَ ٢٤٧٠ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا أَبْكِي . فَقَالَ : (مَا يَبْكِيكَ ؟) . قُلْتُ : سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ - فُنِعْتُ الْعُمْرَةَ - قَالَ ، (وَمَا لَكَ ؟ " قُلْتُ : لَا أَصِلِّي قَالَ : (فَلَا يَضُرُّكَ ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ) .

قَالَتْ : فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مَنًى فَتَطَفَّرْتُ ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْمُحْضَبَ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : (اخْرُجْ بِاخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلِ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَتُطِفْ بِالْبَيْتِ ، فَإِنِّي ١ هُنْتَظَرُكُمْ هَاهُنَا) . قَالَتْ : فَخَرَجْنَا فَأَهْلَّتْ ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَتَالِضًا وَالْمُرْوَةَ ، فَخَرَجْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْتِ اللَّيْلِ .

فَقَالَ : (هَلْ فَرَعْتَ ؟) . قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَقْنِ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ ، فَخَرَجَ فَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَاتَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الضُّبْحِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَلِيَّةِ .

فَقَالَ : (مَا يَبْكِيكَ ؟) .

قُلْتُ : سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ - فُنِعْتُ الْعُمْرَةَ - قَالَ ، (وَمَا لَكَ ؟ " قُلْتُ : لَا أَصِلِّي قَالَ : (فَلَا يَضُرُّكَ ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ) .

قَالَتْ : فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مَنًى فَتَطَفَّرْتُ ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْمُحْضَبَ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : (اخْرُجْ بِاخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلِ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَتُطِفْ بِالْبَيْتِ ، فَإِنِّي ١ هُنْتَظَرُكُمْ هَاهُنَا) .

قَالَتْ : فَخَرَجْنَا فَأَهْلَّتْ ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَتَالِضًا وَالْمُرْوَةَ ، فَخَرَجْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْتِ اللَّيْلِ . فَقَالَ : (هَلْ فَرَعْتَ ؟) .

قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَقْنِ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ ، فَخَرَجَ فَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَاتَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الضُّبْحِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَلِيَّةِ .

وقوله لعائشة : ! أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون) وقوله : ! إني أتقاكم الله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هـدـص! خللت كما تحلون) الحديث ، وقولهم : (فللنا وسمعنا وأطعنا) : فهذا يدل أنها كانت بعد عزيمة منه ، بعد أن خيرهم في ذلك ؛ لتأنس نفوسهم للاعتماد في أشهر الحج وأيامه ، ولا ينكرون ذلك على إلفهم في الجاهلية ، ألا تراه كيف قال في حديث جابر : (فكبر ذلك علينا وضائق به صدورنا) ، وقول عائشة في هذا الحديث : سمعت كلامك مع أصحابك ، فسمعت بالعمرة (١) ، قال (٢) : (وما لك ؟) قالت : لا أصلي ، قال : ألا يضرك ، كوني في حجك) كذا الرواية عند جمهور رواة مسلم ، وفي كتاب ابن سعيد : (فمنعت العمرة) وهو الصواب .

وقوله : (كوني في حجك) : أصح حجة [على] (٣) أنها لم تكن اعتمرت ، ولا فسخت حجها ، أى اثبتى على حجك .
وقوله : (فعسى الله أن يرزقكها) : يعنى العمرة ، والله أعلم ، كما كان من اعتمارها بعد تمام حجها ، وقد يحتمل أنه يريد أن يرزقك تمام حجك وتفوزى بأجره ، وكذا ذكره البخارى (٤) .
وقولها : (فرب البيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرجنا إلى المدينة) : فيه
(١) في نسخ المال : للعمرة .
(٢) في نسخ اجماع : فقال ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة .
(٣) ماقطة من س .

(٤) للبخارى ، كلطج ، بقول الله تعالى : { انلحي أشهر ثعومات } ١٧٤ / ٢ .

٢٠٢ / ١

٢٤٨ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنل ! ص ه ص ه ، ث ص ص ص ص ، ٥ ، - ، ٢ ص ص ص نص ،

١٢٤ - (...) حدثني يحيى بن أيوب ، حدثنا عباد بن عباد المهلي ، حدثنا عبيد الله ابن عمر عن القاسم بن محمد ، عن أم المؤمنين عائشة - رضى البعنا - قالت : مئا من أهل بالحبي مفردم ، ومئا من قرن ، ومئا من تمتع .

(...) حدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد ، قال : جاءت عائشة حاحة .

سنة طواف الودل ، وأنه مشروع مسنون ، ولا خلاف فيه ، وأبو حنيفة يوجهه .

ومن سننه أن يكون آخر عمل الحج (١) ، ويكون سفره بأثره وآخر عهده البيت (٢) ، ألا ترى كيف أخره النبي (صلى الله عليه وسلم) حتى اعتمرت عائشة ؛ لأنه كان ينتظرها بالحمش موضع مبيته ، فلما كملت ذلك طاف وخرج راجعاً ، وهذا (٣) قول جمهور العلماء ، لكن رخص له مالك في شراء بعض جهازه بعد طوافه وطعامه ، وقاله الشافعي : إذا اشترى ذلك في طريقه ، ولم ير مالك طوله إلا يوماً وليلة (٤) في أشهر قوليّه ، ولم ير اليوم والليلة طولا في قوله الآخر ، وأجاز أبو حنيفة إقامته ما شاء بعد (٥) ، وغيرهم لا يجيزون له الإقامة بعده ، قليلا (٦) ولا كثيراً ؛ لقوله - عليه السلام - : ! ليكن آخر عهده الطواف بالبيت) ، ففتى بقي بعده عند هؤلاء ضيئاً أو عند مالك يوماً وليلة لزمه إعادة الطواف ، وسيأتى الكلام عليه بعد .

ويدل أنه غير واجب ، وأق طواف الإفاضة يجزئ منه قوله لصفية حين حاضت : (أو ما كنت طفت يوم النحر ؟) قالت : بلى ، قال : ألا بأس ، انفري) .

واختلف فيمن تركه فخرج ولم يطف ، مع اتفاقهم على أنه إن كان قريباً رجع على اختلاف بينهم في حد القرب ، واتفاقهم على أنه إن تباعد حدا لم يرجع ، فقال مالك : لا (٧) دم عليه ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقال جمهورهم : عليه الدم ، وقد ذكرنا من خالف في الحائض في حديث صفية .

وترك النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر صفية بوجوب الدم عليها وتعليمها ومن حضر ذلك ، وهو موضع تعليم دليل / أنه لا يلزم مع

قوله : (لا بأس) ، وحكم كل من كان خارج مكة في طواف الودل ما تقدم ، قرب منها أو بعد ، دون أهل مكة نفسها عند جمهور العلماء وكافتهم ، خلافا لأصحاب الرأي فيمن قرب كأهل المواقيت وشبههم أنهم كأهل مكة لا يلزمهم طواف ود ٣ .

(١) في س : الحاج .

(٣) في س : وهو .

(٥) في س : بعده .

(٧) في ٩١١ صل : ولا .

(٢) في س : بالبيت .

(٤) في الأصل : ليلته ، وللتب من س .

(٦) في س : لاقليلا .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...

إلخ ٢٤٩ ١٢٥ - (...) وحديثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حديثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن عمرة ، قالت : سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نتمس بقين من ذى القعدة ، ولا نرى إلا أنه الحج ، حتى إف النونا من مكة أمر رسول الله على من لم يكن معه هدى ، إفا طاف بالبيت وبين الضفا والمروة ، أن يحل .

قالت عائشة - رضي الله عنها - : فدخل علينا يوم التحر بلح ! بقر .

فقلت : ما هنا ؟ فقيل : فبح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن أزواجه .

قال يحيى : فذكرت هذا الحديث للظ سم بن محمد .

فقال : أنتك ، والله ، بالحديث على وجهه .

(...) وحديثنا محمد بن المثنى ، حديثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة - رضي الله عنها -

ح وحديثنا ابن أبي عمر ، حديثنا سفيان ، عن يحيى ، بهما الإسناد ، مثله .

١٢٦ - (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ح لنا ابن علية عن ابن عون ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن أئم المؤمنين .

ح وعن القاسم ، عن أئم المؤمنين ، قالت : قلت : يا رسول الله ، يصدر الناس بنسكين ، وأصغر بنسك واحد ؟ قال : (انتظري ، فإذا طهرت فأخرجي إلى التميم .

فأهني منه ، ثم القينا عند كذا ! نا - قال : أظنه قال : غايم - ولكنها على ق! نصبك أو - قال - نفقتك " .

١٢٧ - (...) وحديثنا ابن المثنى ، حديثنا ابن أبي عدى ، عن ابن عودط ، عن القاسم لأبراهيم ، قال : لا أعرف حديث أحدهما من الآخر ؛ أن أئم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت : يا رسول الله ، يصمر الناس بنسكين .

فذكر الحديث .

١٢٨ - (...) حمتنا زهير بن حرب لاسحق بن إبراهيم - قال زهير : حديثا .

وقوله : (ولكنه على قدر نصبك أو نفقتك) : أى أجرك فى هذا بقدر تعبك وسعيك فى العمرة ، أو نفقتك فى ذلك ، وهذا قد استدل به من يكره العمرة من مكة بعد الحج ، وقد سئل عنها على ، فقال : هى خير من لا شىء * وقال على - أيضا - : هى خير من مثقال ذرة .

وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة .

وكرهها جماعة من السلف .

٢٥٠ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إِنِّهِ وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ! - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَيُّ ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ تَطَوُّنَا بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ .

قَالَتْ : فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ ، وَلِنِسَاؤُهُ لَمْ يَسُقَنَّ الْهَدْيَ ، فَأَحْلَلْنَ .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَحَضَّتْ ، فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحُجَّةٍ ؟ قَالَ : (أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتِ لَيْلَى قَدَمْنَا مَكَّةَ ؟) .

قَالَتْ : قُلْتُ : لَا .

قَالَ : (فَافْ! ابْنِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّعْنِيمِ ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ مَوَّءُكَ مَكَانَ

وقوله في حديث الأسود عن عائشة : ٩ فلما قدمنا تطوفنا بالبيت ، فأمر رسول الله

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من لم يكن ساق الهدي أن يحل : ونحو هذا في حديث جابر : لا يعارضه ما جاء في الأحاديث الأخر : أنه أمرهم بذلك حين دنوا من مكة ، ويحتمل على أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كرر أمرهم بذلك وحضهم عليه ، فأمرهم أولاً بفسخ الحج في العمرة ، فلما طافوا أمرهم بالتحلل ، فعلى هذا يجمع بين الخبرين .

وقوله : ٩ فلقيني رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وهو مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مِنْهَبُطَةٌ ، ، أَوْ (أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مِنْهَبُطٌ مِنْهَا) : كَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْأَسْوَدِ ، وَجَاءَ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ : فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ ، فَقَالَ : (هَلْ فَرِغْتَ ؟) ، قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَذِنَ فِي أَصْحَابِهِ نَفْرَجَ فَرَّ بِالْبَيْتِ وَطَافَ ، وَفِي حَدِيثِ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْهَا : (فَأَقْبَلْنَا حَتَّى أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ بِالْحَضْبَةِ) : وَوَجَّهَ الْجَمْعُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ بَعْثَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِعَائِشَةَ مَعَ أَخِيهَا بَعْدَ نَزُولِهِ بِالْمَحْصَبِ هُوَ مَفْسَرٌ فِي الْحَدِيثِ ، وَأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي جَعَلَتْ [مَنْزِلَهُ] (١) وَوَعَدَهَا أَنْ تَلْحَقَهُ بِهِ ، وَهُوَ مَفْسَرٌ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ ، ثُمَّ إِنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - خَرَجَ لَطَوَافِ الْوَدَلِ ثُمَّ رَجَعَ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رَقَدَ رَقْدَةً (٢) فِي الْمَحْصَبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ (٣) .

ويدل عليه لقاءها له وهي سائرة إلى مكة لقضاء عمرتها [وهو صادرٌ عنها] (٤) ، فَلَقَاؤُهَا لَهُ قَبْلَ تَمَامِ عُمَرَتِهَا وَفِي عَمَلِهَا ، وَفِي انْصِرَافِهِ هُوَ مِنَ الطَّوَافِ وَنَزُولِهَا عَلَيْهِ بِالْمَحْصَبِ بَعْدَ تَمَامِهَا .

(١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَتْ بِسَمِّهِ فِي الْهَامِثِ ! .

(٢) الرِّثَادُ : النَّوْمُ ، وَالرَّقْدَةُ : النَّوْمَةُ .

وفى التهذيب : الرقود : النوم بالليل ، والرقاد : النوم بالنهار ، والمرقد : المضجع ، وكذا الرقدة ثن يصبك الحر بعد أيام ريح وانكسار من الوجه ، وأرقد بالمكان : أقام به وكذا السير .

(٣) للبخاري ، كاللحج ، بمن صلى العصريوم للنحر بالأبطح ٢ / ٢٢١ ، بطواف الودل ٢ / ٢٢٠ .

(٤) سقط من س ، ولا فائدة لها .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إِنِّهِ

كَذَا وَكَذَا " .

٢٥١

قَالَتْ صَفِيَّةُ : مَا أَرَانِي إِلَّا حَابَسْتُكُمْ قَالَ : (عَقَرَى حَلَقَى ، أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ ؟) قَالَتْ : بَلَى .

قَالَ : (لَا بَأْسَ ، أَنْفِرِي) .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ ، وَأَنَا مِنْهَبُطَةٌ عَلَيْهَا ، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مِنْهَبُطٌ مِنْهَا .

وَقَالَ إِنْ حَقَّ : مَتَّهِمَةٌ وَمَتَّهِبٌ .

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَلْبِي ، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً .

وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ .

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ غُنْدَرٍ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُمَيْثِيِّ ، عَنْ ذُكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَلْهَا قَالَتْ : قَلِمَ رَسُولُ

ولكنه يبقى بعد هذا من الاشكال [قولها] (١) : فجئنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في منزله ، فقال : (هل فرغت ؟) ، قلت : نعم ، فأذن في أصحابه ، فخرج فبر بالبيت وطأت ، فيحتمل أن طوافه هذا غير طوات الودل ، وأنه أعاد ؛ لأن منزله بالاء بطح كان بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فلما رحل إلى المدينة واجتاز بمكة ليخرج من أسفلها على عادته ومر بالمسجد ، كرر الطوات ليكون آخر عهده البيت .

وقد جاء في البخاري من رواية الأصيلي في هذا الموضع : (نفرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومن طاف بالبيت) (٢) فلم يذكر في هذه الرواية أنه أعاد الطوات ، وقد يحتمل أن طوافه - عليه السلام - هذا هو طوات الودل ، وهو أولى تأويلاته ، وأنه لم يطف قبل ، وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كما روى عبد الرزاق في مصنفه : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كره أن يقتدى الناس بإناخته في البطحاء فبعث حتى أناخ على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها (٣) يحتمل أن لقائه لها كان في هذا الرحيل ، ثم طأت بعد الودل ، والله أعلم .

(١) من س .

(٢) للبخاري ، كاللحج ، بطولف الودل ٢ / ٢٢٠ .

(٣) لم أجده في مصنف عبد الرزاق ، ولم أعثر عليه - أيضا - في ابن أبي شيبة .

٢٥٢ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنح الله (صلى الله عليه وسلم) لأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، أَوْ نَحْمَسٍ .

فَدَخَلَ عَلَى وَهُوَ غَضَبَانُ .

فَقَالَتْ : مَنْ أَغْضَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ .

قَالَ : (أَوْ مَا شَعَرْتُ لَوْ أَنَّ أَمْرَتُ النَّاسَ بِأَفْرِ فَإِفَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ ؟) - قَالَ الْحَكَمُ : كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ ! وَنَ أَحْسَبُ - وَلَوْ أَنِّي امْشَقَبْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا سَقْتُ الْهَمَى مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَحَلَّ كَمَا حَلُّوا) .

١٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذُكْوَانَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَدِمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لأَرْبَعِ أَوْ نَحْمَسٍ مَضِينَ مِنْ شِ الْحِجَّةِ .

بِمِثْلِ ! يَثْ غُنْدَرٍ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ : يَتَرَدَّلُونَ .

س ، ص ير ، ه ، ص ص يرص ه ، ص ممص ، ص يرص ،

١٣٢ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهَبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : أَنَّهَا أَهَفَتْ بَعْمَرَةَ ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ ، فَانْسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، وَقَدْ أَهَفَتْ بِأَيٍّ .

فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ النَّفَرِ : (يَاسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ) فَأَبَتْ .
فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى

وقوله : (أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر ، فإذا هم يترددون - قال الحكم : كأنهم يترددون ، أحسب - ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ...

(الحديث : كذا وقع هذا الكلام ، ومعناه صحيح د ان كان فيه إشكال ، وزاد إشكاله تغيير فيه في قوله : قال الحكم : (كأنهم يترددون) ، د انما صوابه : كأنه يترددون ، وكذا ذكره ابن أبي ثيبة عن الحكم ، ومعنى ذلك : أن الحكم شك في لفظه - عليه السلام - هذا ، مع (١) ضبطه لمعناه ، و[هل] (٢) قال : يترددون ؟ أو مثل هذا اللفظ وما في معناه ، ألا تراه كيف قال بعده : (أحسب) : أى أظن أن هذا لفظه ، ويدل عليه قول مسلم بعد في حديث غندر : ولم يذكر الشك من الحكم في قوله : (يترددون) .

قوله - عليه السلام - : [لو] [أنى] (٣) استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ثم أحل : فيه حجة أنه كان مهلا بالحج ، ويفسر قوله في الحديث الآخر : (ولأهللت بعمره) ، وقوله هذا تطميب لأنفسهم لما رأى من توقفهم عن الإحلال إذ لم يحل هو لما كانوا من التأسي به .

(١) فى س : موضع (٢) ماتطة من س ، (٣) مالطة من الأصل .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...
إلخ ٢٥٣

التنعي! ، فَأَعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَبِيِّ .

١٣٣ - (...) وحدثني حسن بن علي الحلواني ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن عائشة رضي الله عنها ؛ أنها حاضت بسرت ، فتطهرت بعرفة .
فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالضَّفَا وَالْمَرُوءِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ) .

١٣٤ - (...) وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا ، يرمص ، ، وراكب ، ، ص ، قرة ، حدثنا عبد الحميد بن جبير بن شيمة ، حدثنا صفية بنت شيبة ، قالت : قالت عائشة - رضي الله عنها : يا رسول الله ، أيرجع الناس بأجرين وأرجع بأجر ؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التنعيم .
قَالَتْ : فَأَرَانِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ .

قَالَتْ : لَجَعْتُ أَرْفَعُ نَحَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي ، فَيَضْرِبُ رَجُلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ .
قُلْتُ لَهُ : وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى أَنْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ .
وقوله : (فاعتمرت بعد الحج) : يدل انها غير قاضية لعمره ، وإنما هي مبتدئة لها .

وقوله : في الحديث الآخر بعده (١) : (يجزئ عنك طوافك عن حجك وعمرتك ! :
احتج به من يقول : إنها قارنة ، وأن القارن إنما عليه طواف واحد ، أنها (٢) لم ترفض عمرتها قبل ، [وقد] (٣) لقدّم كلامنا على نسك عائشة في خاصتها بما فيه كفاية ومعنى (يجزئ) هنا : يكفي .
وقوله في الحديث الآخر : (فأهللت بعمره) : جزاء بعمره الناص : أى عوضاً عنها ، ومنه : جزاء الصيد ، أى ما يقوم مقامه ، واصله مما يقوم من المكافأة عن الشيء .

وقولها : (فأردفني خلفه) : فيه جواز إرداف ذوى المحارم وقريهن من محارمن ،
وهذا في مراكب (٤) الجمال وما شاكلها مما لا يضغط الأردات الأجسام بعضها إلى بعض ، والله اعلم ، وقد احتج بعضهم بحديث عائشة [هذا] (٥) واعثمارها الآن مع عمرتها الأولى ؛ على جواز العمرة في السنة مرتين .
وسياتي / الكلام في ذلك والخلاف فيه إن شاء الله .

(١) في الأصل : بعد ، والمثبت من س .

(٣) ساقطة من الأصل ، وما أثبتناه من س .

(٥) من س .

(٢) في س : إنما .

(٤) في س : مركب .

٢٠٢ / ب

٢٥٤

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ

(١٣٥ - ١٢١٢) حثنا أبو بكر بن أبي شيبه وابن نمير ، قالا : حدثنا سفیان ، عن

عمر ، أخبره عمرو بن لويس ، أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمره أن يردت عائشة ، فيعمرها من التمتع .

١٣٦ - (١٢١٣) حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح ، جميعاً عن الليث بن سعد .

قال قتيبة : حدثنا ليث عن أبي الزبير ، عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال : أقبلنا مهلين مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بجي مفرد ، وأقبلت عائشة - رضي الله عنها - بعمره ، حتى إذا كنا بسرت عركت ، حتى إذا قدمنا طفنا بالكعبة والضفا والمروة ، فأمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يحل منا من لم يكن معه هدى .

قال : فقلنا : حل ما ؟ قال : (الحل كله) ، فواقعنا النساء ، وتطيننا بالطيب ، ولبسنا ثيابنا ، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية ، ثم دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على عائشة - رضي الله عنها - فوجل ! تبكي فقال : (ما شأنك لما قالت : شأني أني قد حضت وقد حل الناس ، ولم أحلل ، ولم أطف بالبيت ، والناس يبنون إلى الحج الآن .

فقال : (إن هنا أمر كتب الله على بنات آم ، فاعتسلي ثم أهلي بالحج) ، ففعلت ووقفت المواقف ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والضفا والمروة ،

وقولها في هذا الحديث من رواية صفية بنت شيبه : (فجعلت أرفع خماري أحسر عن عنقي) : بكسر السن وضما ، أي أزيله وأكشفه

وقولها : (فتضرب رجلي بعفة الراحلة ، قلت له : وهل ترى من أحد ؟) : كذا

وقع في كتاب مسلم من جميع الروايات ، وهو كلام مختل .

قال بعضهم : صوابه ثفنه (١) الراحلة ، [أي (٢) نخذاها ، يريد ما خشن من مواضع مباركها ، قال أهل اللغة : كل ما والى الأرض من كل ذي أربع إذا برك فهو ثفنه .

قال القاضي : وحتى الآن لا يستقيم الكلام على هذا ، ولا جوابها بقولها : (هل ترى

من أحد ؟) : ولأن رجل الراكب قلما تبلغ ثفنها ، ووجدته بخط شيخنا القاضي التيمي :

(١) في الأبى : ثفنه ، بالتاء الفوقية ، ولا وجه لها ، إذ هي بهذا المعنى : الوسخ ، أو الظرد ، كما ذكر ابن بري .

(٢) ساقطة من س .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ

٢٥٥

ثم قال : (قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً) .

فقلت : يا رسول الله ، إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت .

قَالَ : (فَافْ! بْ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيمِ لَا ، وَفَلَكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ .
(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ! عَثَلُ ! إِنَّ نَحْمِيلَ ! - لَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا .
وَقَالَ

(بيلة) (١) بياء واحدة ، وعلم عليه علامة الانى ، وفي بعض الأصول : (ثقلة) (٢) ، وكل ذلك وهم ، والصواب عندى فى ذلك : فيضوب وجلى بنعلة (٣) السيف ، يعنى أخاها لما حسرت نمارها عن عنقها ، ولذلك قالت له : (وهل ترى من أحد ؟ ! والله أعلم .

وقوله فى حديث جابر عن عائشة : (حين طهرت وطافت) : يقال : طهرت المرأة من حيضها ، بفتح الهاء وضمها ، وقد تقدم .

وقوله : (قد حلت من حجك وعمرتك جميعا) : يدل أن عمرتها لم ترتفض ، كانت متقدمة على ظاهر حديث عروة أو متأخرة على حديث غيره ، وأنها كانت قارنة على ما قدمناه ، وفيه حجة أن الطواف الواحد يجزئ فى القران ، وقد تقدم ، وهو بين فى حديث طاوس ، ومجاهد : (يجزئ [عك] (٤) طوافك وسعيك ، طوافك لحجك وعمرتك) ، وفى حديثها الآخر : (فإنما طافوا طوافا واحداً) .
وقولها : (وقد أحل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت) : تريد من العمرة التى

كان أمر - عليه السلام - الناس بفسخهم حجهم بها .

وقوله : (اغتسلى ثم أهق بالحج) : تقدم الكلام عليه ، وقولها : (إنى أجد فى نفسى) الحديث ، وأمر النبى - عليه السلام - أخاها [بما عمارها] (٥) ، يدل أن ذلك كله ليس بقضاء بل عمرة مبتدأة ، ويدل عليه قوله فى الرواية الأخرى عنه : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم) [سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه] : وفيه حسن العشرة مع الأزواج ومساعدتهن ،

(١) البعل : الأرض المرتفعة التى لا يصيبها مطر إلا مرة واحدة فى السنة ، وقيل : كل شجر أو زرع لا يسقى .
وقيل : يسقى ، ويقال : الذكر من النخل .

(٢) الثقلة : ضد الخفة ، ويقال : الثقل : الذنب ، ويقال : ثهل الرجل : اشتد مرضه أو نعسه غالباً .

(٣) هكذا جاءت فى نغ اجممال .

وأيضاً فى الألبى والنوى .

وفى الحديث المطبوع (بعلة الراحلة) .

ونعل للسيف حديدة فى أسفل غمده ، وقيل : هى الجلدة التى على ظهر السية .

(٤) ساقطة من س .

(٥) فى س : باعتمارها .

٢٥٦ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إِنْلَحَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ تَبْكِي ، فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هُنَا مِنْ حَدِيثِ الْفَيْثِ .

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ كَثْدَالٍ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ .

وَسَاقَ الْحَلِثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْفَيْثِ .

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ + قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَجُلًا سَهْلًا ، إِذَا هَوَيْتِ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ .
فَارْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مِنَ الثَّغْيِ ! .

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزَّيْبَرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

! ص ه ص ، ه ، ، ص ص صكل ، صرف ص صكص ، ، م!وص ه ص

١٣٨ - (...) حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى - وَالْفُظُّ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُهَيِّئِينَ بِالْحَجِّ ، مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ .

فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرَوَةِ .

فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

لَاسِيَمَا فِيمَا هُوَ مِنْ بَابِ الطَّاعَاتِ ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ [(١)] وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (سهلاً!) : أَيْ حَسَنَ الْخَلْقِ ميسراً مساعداً ، لما وصفه الله تعالى .

وقوله : (فكانت إذا حجت صنعت كما صنعت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : معناه - والله أعلم - من أفراد الحج ، وهو كان مذهبا ، وأما اعتمارها بعد الحج من التمتع ، فقد روى عنها أنها قالت : (وددت أنى صمت ثلاثة أيام ، أو أطعمت عشرة مساكن ولم أعتمر من التمتع) ، وقالت : (العمرة على قدر النفقة) ، وقد تقدم قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لها نحو هذا .

وقوله : (خرجنا (٢) معنا النساء والولدان) : فيه حج الصبيان والحج بهم ، وأن

لهم حجها ، ويلزمهم من أحكامه ما يلزم الكبير في كل شيء ، ولا يسقط عنهم الفرض إذا بلغوا ، وعلى هذا جمهور العلماء وأئمة الفتوى (٣) ، والسلف الصالح ، وخالف أبو (١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش! بسهم .

(٢) في الأصل : خرج ، والمثبت من س ، المطبوعة .

(٣) انظر : الاستدكار ١٣ / ١ ، ٣٣ ، للحلى ٧ / صهلا ١ .

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ ٢٥٧ (مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى فَلْيَحْلِلْ) .

قَالَ : قُلْنَا : أَى الْحِلِّ ؟ قَالَ : (الْحِلُّ كُلُّهُ) .

قَالَ : فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ ، وَلَبَسْنَا الثِّيَابَ ، وَمَسَسْنَا الطَّيْبَ .

فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ ، وَكَفَلْنَا الطَّوْفَ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَوَةِ ، فَأَفَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ نَشْتَرِي فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَلْطَةِ .

١٣٩ - (١٢١٤) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن أبي جريح ، أخبرني أبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لَمَّا أَحَلَّلَنَا ، أَنْ نَحْرِمَ إِفَا تَوَخَّهْنَا إِلَى مِنَى .

قَالَ : فَأَهْلَلْنَا مِنْ أ ؟ دَطَح .

١٤٠ - (١٢١٥) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريح .

ح وحدثنا عبد بن حميل ! ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريح ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - يَقُولُ : لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ! .

حيفة (١) فقال : لا يصح له إحرام ولا له حج ، ولا يلزمه ضيء من أحكامه ، وإنما يحج به للتمرن (٢) ويتعلم ، [ويتجنب محظوراته] (٣) للتعليم لا لغير ذلك ، وكذلك يقول في صلاته : إنها ليست له صلاة ، وسيأتى الكلام على المسألة مستوعبا آخر الكتاب .

وقوله : " فأمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدكا : يحتج به من يقول : الاشتراك (٤) في واجب الهدى ، إن كان هذا الهدى للقران ، أو التمتع الذي فعلوه كما تقدم ، على أن [ذكر] (٥) الاشتراك والهدى لم يأت في هذا الحديث إلا في هذه الرواية من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر ، وإنما قصة الاشتراك عمرة الحديبية ، وسيأتى ذكرها إن شاء الله .

وقوله : (أمرنا - عليه السلام - لما أحلنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، فأهللنا من الأبطح) : قد تقدم الكلام على إهلال أهل مكة ومن بها ، ومكانه ووقته ، ويأتى منه أيضا .

والأبطح : هو بطحاء مكة ، وهو المحصب والخيف ، واستحباب مالك أن يكون إهلالهم من المسجد .

(١) انظر : الاصدكار ١٣ / ٣٣١ ، للحلى ٧ / ولا ١ .

(٣) في الأصل : ويجنب لانه محذور ، والمثبت من س .

(٥) من س .

(٢) في س : ليتمرن .

(٤) في س : بالاضترار .

٢٥٨
كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ

زَادَ فِي حَلِثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ : طَوَافُهُ الْأَوَّلَ .

١٤١ - (١٢١٦) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج ، أخبرني عطاء ! ، قال : سمعت جابر بن عبد الله -

رضي الله عنهما - في ناسٍ معي ، قال : أهللنا - أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) - بالحج خالضا وحده .

قال عطاء ! : قال جابر ! : فقدم النبي (صلى الله عليه وسلم) صبح رابعة مضت من ذى الحجة ، فامرنا أن نحل .

قال عطاء ! : قال : (حلوا وأصيبوا النساء) ، قال عطاء ! : ولثم يعزم عليهن ، ولكن أحلهن لهم .

فقلنا : لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خصمي ، أمرنا أن نفضي إلى نسائنا ، فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى .

قال : يقول جابر ! بيده - كما نرى انظر إلى قوله يا هـ يحركها - قال : فقام النبي (صلى الله عليه وسلم) فينا .

فقال : (قد علمت إلى اتفاقكم لله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هذص ! لملت كما تلحون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لثم أسقي

الهدى ، حلوا) ، فحللنا وسمعنا وأطعنا .

قال عطاء : قال جابر ! : فقدم على من سعايته .

فقال : (بم أهللت ؟) .

قال : بما أهل به النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (فافد وامكث حراملا .

قال : وأهدى له على هدئا .

فقال سراقه بن مالك بن جعشم : يا رسول الله ، ألعامنا هنا أم لأبد ؟ فقال : (لا أبد) .

وقول عطاء في أمره - عليه السلام - لهم أن يحلوا أو يصيبوا النساء ، قال : (ولم يعزم عليهن ولكن أحلهن لهم) : يعني لم يعزم في

وطء النساء ، وأما في الإحلال فكانت عزيمة .

وقوله : (فقدم على من سعايته) : أى من عمله ، [قيل] (١) في السعي في الصدقات .

قال بعض علمائنا : الذي في غير هذا الحديث : إنما بعث على أمير لا عاملا على الصدقة ؛ إذ لا يجوز لبني هاشم استعمالهم عليها ، إذ

لا تجوز لهم ، وقد قال النبي - عليه السلام - للفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك : " إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد (٢) : قيل : يحتتمل أن عليا ولي الصدقات وغيرها احتساباً ، أو أعطى عماله عليها من غير الصدقة ، وهذا أشبه لقوله : " من سعائه) ، والسعاية إنما (١) من س .

(٢) أحمد في المسند عن أبي هريرة ، بلفظ : (إن الصدقة لا تحل لآل محمد) ٢ / ٢٧٩ ، الدارمي ، كالزكاة ، بالصدقة لا تحل للنبي ولا لأهل بيته ، بمعناه ١ / ٣٢٥ .
كتاب الحج / باب بيان وجوه الاحرام ...

إلخ ٢٥٩ ١٤٢ - (...) حُثْنَا ابْنُ نُقَيْرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَاشَا كُتْدَ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَكَبَّرَ فَلِكَ عَلَيْنَا ، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا ، فَبَلَغَ فَلِكَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَمَا نَدَرِي أَشَيْءٌ بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ ، أَمْ شَعُومُنْ قَبْلَ النَّاسِ . فَقَالَ : (أَيُّهَا النَّاسُ ، أَهْلُوا ، فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ) .

قَالَ : فَ"أَهْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النَّسَاءَ ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَالِلُ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ .
تختص بالصدقة ، [وقد تكون على ما قاله من ذكرنا من إمارته .
قال أبو عبيد : كل من ولي شيئاً على قوم فهو ساع عليهم] (١) .

وقوله : فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أهد وامكث حراماً) ، ومثله في حديث أبي موسى

في الحديث [الذي] (٢) بعده ، وكان - أيضاً - قدم من اليمن ، وأهل بما أهل به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (هل سقت من هدى ؟) قال : لا ، فقال : لا طف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حلّ) : اتفق أول الحديثين في تعليق النية ، واختلف آخرهما في التحلل لأبي موسى والمكث لعل حراماً .

أخذ بظاهر هذين الحديثين الشافعي ، وجوز الإهلال بالنية المبهمة ، قال : ثم له بعد

أن ينقلها لما شاء من حج أو عمرة ، وله عنده أن ينتقل من نسك إلى غيره وخالفه سائر العلماء والأئمة ، لقوله - عليه السلام - : / ! إنما الأعمال بالنيات (٣) ، ولقوله تعالى : { وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ } (٤) ، ولقوله : { وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ } (٥) ، ولأن هذا كان لهؤلاء خصوصاً ، إذ كان شرع الحج بعد ، وما يفعله النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك لم يستقر ولم يكمل بعد ، فلم يمكنها الإقدام على أمرٍ بغير تحقيق ، وأمره لأبي موسى بالإحلال على معنى ما أمر به غيره من الفتح بالعمرة لمن ليس معه هدى ، وأمره لعل أن يهدي ويمكث حراماً ، إما لأنه - والله أعلم - كان معه هدى ، وفي الحديث : (اهد وامكث حراماً) ، أو يكون قد اعتقد النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه يهدي عنه ، أو يكون قد خصه بذلك ، أو لما كان النبي - عليه السلام - أمره بسوق هذه البدن من اليمن ، فكان كمن معه هدى ، ولا يظن أن هذه البدن من السعاية والصدقة بوجه ث إذ لا يحل للنبي (صلى الله عليه وسلم) الصدقة ولا يهدي منها ، والأشبه

(١) من س ، وغير مثبتة في الأصل .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سيأتي بن شأ الله في كتاب الإمارة ، باب قوله (صلى الله عليه وسلم) : (يُفَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَةِ) برقم (١٥٥) .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

(٥) محمد : ٣٣ .

٢٠٤ / أ

٢٦٠ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إلخ أن عليا اشتراها باليمن كما اشترى النبي (صلى الله عليه وسلم) بقيتها وجاء بها من المدينة ، على ما جاء في حديث جابر بعد هذا

وغيره ، وفي الحديث غير الأم : أنه اشترى - عليه السلام - هديةً بقديد (١) ، وفي الأم بعد هذا في حديث ابن عمر : (فساق الهدى معه من ذى الحليفة) (٢) ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) قد أعلمه أنه سيعطيه هدايا منها ، ففي حديث جابر : أنه قدم بيدن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد يحتمل أنه كان له فيها هدى لم يحتاج إلى ذكره في الحديث ، فلم يمكنه أن يحل ، ويدل على هذا سؤال النبي (صلى الله عليه وسلم) لأبي موسى : (هل ساق معه هدياً؟) ، ولم يسأل علياً ، فدل على علمه بأنه كان ممن أهدى أو من حكمه حكم من أهدى ، واحتج الخطابي بحديث على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان قارناً ، فلهذا أمر علياً أن يثبت ، إذ لا يحل لقارن ، واستدل بأمره بالهدى ، والهدى لا يجب على غير القارن .

قال القاضي : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قد أمر أبو موسى بالإحلال ، وقد أهل بمثل ما أهل به على من التعليق على إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلو كان النبي (صلى الله عليه وسلم) قارناً - كما زعم - كان حكمها سواء ، و(نما ذلك لكون الهدى مع على ، كما قدمناه ، ولا حجة له في قوله : (وأهد) ، وتخصيص ذلك بالقارن ؛ لأن المتمتع أيضاً - يلزمه الهدى ، بل هو تنبيه - والله أعلم - على تسويغ الهدى الذي جاء به له ، أى معك هدى فاهده (٣) ، وتأول الخطابي أن إحرامهما كان مختلفاً ، فإحرام على بمثل إحرام النبي - عليه السلام - وإحرام أبي موسى معناه عنده بمثل ما سنه وشرعه ، وهذا تفريق (٤) بعيد .

وقول سراقه في هذا الحديث : لعاننا هذا أم لأبد .

فقال : (الأبد) ، وفي الحديث الآخر : فشبك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أصابعه ، وقال : (دخلت العمرة في الحج - مرتين - لا ، بل لأبد الأبد) ، قال الإمام : جمهور الفقهاء (٥) على أن فسخ الحج في العمرة إنما كان خاصاً للصحابة ، وأنه - عليه السلام - إنما أمرهم بذلك لمخالفوا ما كانت الجاهلية عليه ، من أنها لا تستبيح العمرة في أشهر الحج ، [وتقول] (٦) : إذا برأ الذير ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حقت العمرة لمن اعتمر .

وقال بعض أصحاب الظاهر : [بل] (٧) ذلك جالز إلى الأبد ، واحتجوا بقوله - عليه السلام - : لسراقه بل لاءبد (٨) ، ويحتمل عندنا أن يريد بقوله : [بل] (٩) لأبد) : الاعتمار في أشهر الحج لا فسخ الحج [في العمرة] (١) ، واحتجوا - أيضاً - بما في بعض طرق هذا الحديث [لما قال سراقه : ألعاننا أم للأبد ؟ فقال] (١١) :

(١) البخارى ، كلحج ، بطواف القارن عن ابن عمر بلفظ وأهدى هدياً اشتراه بقديد ٢ / ١٩٢ ، كذا النسائي ، كالمناسك ، بإفا أهل بعمرة هل يجعل معها حجا الصغرى ٥ / ١٥٨ .

(٢) سيأتى إن شأ الله في باب وجوب الدم على المتمتع برقم (١٧٤) .

(٣) في س : فاهد .

(٤) في الأصل : تفرق ، والمثبت من س .

(٥) في س : العلماء .

(٦ ، ٧) من ع .

لعه في ع : للأبد .

(٨) ساقطة من بعض نسخ ع .

(١٠) في هامش! س .

(١١) من ع ، س .

١٦٠١٧ (18) باب في المتعة بالحج والعمرة

كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إنلح ٢٦١ ١٤٣ - (...) وحدَّثنا ابنُ مُثَيَّرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ : قَلَبْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ قَبْلَ التَّوْبَةِ

بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، فَقَالَ النَّاسُ : تَصِيرُ حَجَّتَكَ الْآنَ مَكِّيَّةً ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاعٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ .
فَقَالَ عَطَاءُ : حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ
مَعَهُ ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَبِيِّ مُفْرَدًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ

(دخلت العمرة في الحج ، [لا] (١) ، بل للأبد الأبد) ، ويحتمل عندنا أن يريد بقوله : (دخلت العمرة في الحج) : أى جازت في أشهر الحج ، خلافاً لما كانت الجاهلية تعتقده ، ويحتمل أن يكون دخولها في الحج في عمل القارن ، وقد تأوله بعض من لم ير العمرة واجبة على أن المراد به سقوط فرض العمرة بالحج ، فعنى دخول العمرة في الحج : سقوط وجوبها ، وقد ذكر النسائي (٢) [في كتابه أنه سئل ، ف قيل له : ألعامنا أم للأبد ؟ فقال] (٣) : إنه قال - عليه السلام - في هذا الحديث : لكم خاصة) ، فهذا يؤكد ما قلناه ، ويحمل هذا - على الفسخ ، وهو الذى لهم خاصة ، والأول على إجازة العمرة في أشهر الحج ، وهو الذى لهم ، وللناس بعدهم .

قال القاضى : قد ذكر مسلم بعد هذا في حديث أبى ذر : (كانت لنا رخصة) : يعنى المتعة في الحج (٤) ، وفي الحديث الآخر : لأصحاب محمد خاصة (٥) ، وذكر النسائي حديث سراقه ، وفيه : تمتعنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقلنا : لنا خاصة أم للأبد ؟ فقال : (بل للأبد) (٦) ، وذكر حديث الحارث بن بلال عن أبيه ، وفيه : فقلت : يا رسول الله ، فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : (بل لنا خاصة) (٧) ، فقد تبين بمجموع هذه الأحاديث وتفسير ما فُسر منها في رواية وبيانه لما أجمل في غيرها - أن الخصوص لفسخ الحج في العمرة ، وعموم الإباحة فعل الغمرة في أشهر الحج .

وقوله لمن أمره بالحل : (طوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقصروا) : بين [هذه الزيادة] (٨) ما لم يذكره في الأحاديث الأخر ، هذا لا خلاف فيه أن التحلل من العمرة بعد تمامها بالخلاف ، وسيأتى الكلام على التحليق والتقصير بعد هذا .

(١) من ع .

(٢) النسائي ، كالحج ، بإباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى .

الكبرى ٢ / ٣٦٦ .

(٣) ص ع .

(٤) سيأتى قريباً في بجواز التمتع برقم (١٦١) .

(٥) لنظر السابق .

للا النسائي ، كالحج ، بإباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى .

انظر : الكبرى ٢ / ٣٩٧ .

(٧) انظر للسابق .

له في الأصل : بهذه الرواية ، والمثبت من س .

٢٦٢ كتاب الحج / باب بيان وجوه الإحرام ...

إِلْحِ الضِّفَا وَالْمَرْوَةَ ، وَقَصِّرُوا ، وَأَقِيمُوا حَلَالاً ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ الثَّوْبَةِ فَاهْلُوا بِالْحَبِيِّ ، وَاجْعَلُوا أَتَى قَلْبَتُمْ بِهَا مَتَعَةً) .

قَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتَعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَبِيَّ ؟ قَالَ : (افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَإِنِّي لَوْلَا ائِ سَقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ ائِذِى أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّى حَرَامٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ) فَفَعَلُوا .

١٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعِ الْقَيْسِي ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ

ابْنُ سَلَمَةَ الْخَزُومِي ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاعٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَدِمْنَا

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَحِلَ .

قَالَ : وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً .

وقوله : (حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج ، واجعلوا ما قدمتم به متعة) قالوا : كيف يجعلها متعة وقد سميها (١) الحج ؟ : دليل على أن إحرامهم كان بالحج ، وأن معنى رواية من روى أنهم تمتعوا إنما أخبر عن ثاني حال ، وهو فسخهم الحج في العمرة ، ثم الحج بعدها ، وفيه حجة [على] (٢) أن الإهلال للمكيين ومن بها يوم التروية ، وقد تقدم الكلام فيه ، وقد احتج داود بما جاءه في هذه الأحاديث ومن روى فيها القران ، على أنه لا دم على القارن ؛ إذ لم يأت في الحديث ذكر الدم ، بخلاف ما جاء من النص على الدم على المتمتع ، ولم ير القياس كما قاسه غيره .

(١) في الأصل : سميت ، والمثبت من الصحيحة ، س .

(٢) من س .

كتاب الحج / باب في المتعة بالحج والعمرة ٢٦٣

(١٨) باب في المتعة بالحج والعمرة

١٤٥ - (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

ابْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتَعَةِ ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا ، قَالَ : فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

فَقَالَ : عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ ، تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ : إِنْ اللَّهُ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ ، فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ دُئِهِ ، كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ ، وَأَتَبَوْا نِكَاحَ هُنَّ النِّسَاءِ ، فَلَنْ أَوْتِيَ بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَافْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ ، فَإِنَّهُ أَمُّ الْحَجِّ ، وَأَتَمَّ لِعُمْرَتِكُمْ .

وذكر مسلم اختلاف ابن عباس وابن الزبير في المتعة ، وأن ابن الزبير كان ينهى / عنها ، وقول جابر : (على يدي دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منازل ، فأتموا الحج والعمرة لله) ، وفي بعض طرقه (فافصلوا حجكم من عمرتكم) ، قال الإمام : اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج ، فقيل : هي فسخ الحج في العمرة ، وقيل : بل هي العمرة في أشهر الحج ، والحج بعدها ، ولكون نهيه عن ذلك على جهة الترغيب فيما هو الأفضل الذي هو الإفراذ ، وليكثر تردد الناس إلى البيت .

والتمتع عندنا له ستة شروط : أن يعتمر ويحج في عام واحد ، في سفر واحد ، ويقدم العمرة على الحج ويفرغ منها ، ثم ينشئ الحج ، ويوقع العمرة أو بعضها في أشهر الحج ، ويكون غير مكى ، فإن اختلف من هذه الشروط الستة شرط واحد لم يكن عليه دم .

قال القاضي : جاء من الاختلاف في المتعة في الأم ما تقدم ، وجاء فيه بعد هذا عن

أبي موسى أنه كان يفتي بالمتعة ، ويحتج بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) له بالإحلال بها ، كما تقدم عنه ، وقول عمر له : أن تأخذ بكتاب الله ، فإن الله يأمر بالتمام ، وذكر عن عثمان - أيضا - أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة ، ومخالفة على له في ذلك ، وأنه أهل بهما جميعا ، وقول أبي ذر : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) خاصة ، وفي الرواية الأخرى : رخصة ، وقول عمران بن حصين : إن النبي - عليه السلام - أعر طائفة من أهله في

٢٠٤ / ب

٢٦٤ كتاب الحج / باب في المتعة بالحج والعمرة ١٤٦ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِثٍّ عَابِمُ وَمُبُو الرَّئِيعُ وَقُتَيْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ خَلْ ! : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِلًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ

رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَيْتِكَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً .
العشر ، فلم تنزل أنه فسخ ذلك ، وفي الرواية الأخرى جمع بين حجة وعمره ، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه عنها ، وظاهر هذا في حديث جابر وعمران ، وأبي موسى : أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج والعمره ، ولذلك جاء ضرب عمر عليها ، وما كان ليضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج ، وإنما ضربهم على ما اعتقدوه هو وسائر الصحابة : أنه كان خصوصاً قبل ذلك في تلك الحجة من فسخ الحج في العمره .

قال أبو عمر الحافظ : لا خلاف بين العلماء في [أن] (١) التضع المراد بقوله تعالى : { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا أَتَمَّسَرَ مِنَ الْهَدْيِ } (٢) : أنه الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج ، على ما تقدم من صفة ، ومن التمتع - أيضاً - عند العلماء القرآن ؛ لأنه تمتع بسقوط سفره الثاني من بلده كما صنع الأول .
ووجه ثالث من التمتع : فسخ الحج في العمره .

والوجه الرابع : ما ذهب إليه ابن الزبير من تمتع المحصر بعدها أو عذر حتى تذهب أيام الحج ، فيحل بالطوات بالبيت والسعي ، وتمتع بجمله إلى قابل ، ثم يحج ويهيم ، وأما نهى عمر عن متعة النساء فهو أمر كان خاصاً أولاً - كما جاء في حديث أبي ذر - ثم نسخ ، وكان فيه خلالات في الصدر الأول ثم وقع الإجماع ، وسيأتي بيانه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

وعلى ما ذكره من شروط التمتع الموجب للهدى الذي ذكره الله كافة فقهاء الأمصار ، وروى عن الحسن إسقاط شرط الحج من عامه ، ورأى أن على التمتع (٣) في أشهر الحج هدياً حج أو لم يحج ، وروى عنه - أيضاً - إسقاط شرط العمره [في أشهر الحج] (٤) وقال : إن اعتمر في غير أشهر الحج ثم حج من عامه فعليه الهدى ، وهذا القولان شاذان لم يقل بهما أحد من العلماء غيره ، وروى عنه [أيضاً] (٥) إسقاط شرط الإقامة والزام الهدى ، وإن حج من عامه بعد أن رجع بعد العمره إلى بلده .

(١) !اتطه من س .

(٣) في س : المتمتع .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٤ ، ٥) زلفدة في س .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم)

٢٦٥

١٩ - باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم)

١٤٧ - (١٢١٨) حدثنا أبو بكر بن الروشمية إسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن حاتم ، قال أبو بكر : حدثنا حاتم بن إسماعيل المدني عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : دخلنا على جابر بن عبد الله ، فسأل عن القوم حتى انتهى إلى .

فقلت : أنا محمد بن علي ابن حسين ، فأهوى بيده إلى رأسي فتزع زري الأعلى ، ثم تزع زري الأسفل ، ثم وضع كفّه بين يدي وأنا يومئذ غلام ثابفي ، فقال : مرحبا بك .

يا ابن أخي ، سل عما شئت ، فسألته ، وهو أعشى ، وحضر وقت الصلاة .

فقام في نساجة ملتحنما بها ، كلها وضعتها على منكبيه رجع طرفاًها إليه من صغرها ، ورداؤه إلى جنبه ، على المشجب فصللي بنا .
حديث جابر الطويل

قال القاضي - رحمه الله - : قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وكثروا ، وقد ألف فيه

أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة نوع ونيفاً وخمسين [نوعاً] (١) ، ولو تقصى لزيد على هذا العدد قريب منه ، وقد تقدم الاحتجاج أثناء ما تقدم فيه من الكلام بنكت منه وسنذكر هنا فصولاً مما يحتاج إليه إلى التنبيه عليه من غامض فقه ، أو مما يحتاج الاحتجاج به في موضع الخلاف إن شاء الله ، ففيه أولاً قول محمد بن علي بن حسيئ لما دخل عليه : أنه سأل عن القوم حتى

انتهى إلى ، لأن جابراً كان قد عمى حينئذ ، وفيه الاهتيال بالداخلن على الرجل والسؤال عنهم لينزل كل واحد منزله ، كما جاء في الحديث (٢) ويعرف لأهل الحق حقه ، كما فعل جابر وتقديمه في السؤال لمحمد [بن علي] (٣) وتأنيسه له ، وقوله .
(مرحباً بك يا ابن أخي ، سل عما شئت وحله إزاره بيده ، وجعله كفّه بين ثدييه) : كل هذ برا بالزائر ، ويستفاد من هذا إكرام الزائر بنزع ردائه ، وخلع خفيه .

وقود : (وإنا يومئذ غلام شاب) : تنبيه أن موجب فعل جابر له ذلك تأنيساً له لصغره ، صرقه عليه ، إذ لا يفعل هذا بالرجال الكبار ، من إدخال اليد في جيوبهم إكباراً لهم ، وفيه أن لمس الغلبان الأجانب على وجه الرقة ولغير التلذذ جائز ، بخلاف شباب الجوارى ، وحكم لمسهم كالنظر إليهم ، وإنما يحرم من لمس الغلبان والنظر إليهم ، ما كان من ذلك على وجه التلذذ [وقد] (٤) تقدم تفسير (مرحباً) (٥) .

(١) زائدة في س .

(٤) ساقطة من س .

(٢) سبق في أوائل المقدمة .

(٣) سقط من س .

(٥) سبق في كتاب الايمان ، بالأمر بالإيمان بالله .

٢٠٥ / ١

٢٦٦ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَقَالَ بِيَدِهِ ، فَعَقَّدَ تَسْعًا .

فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ ، لَمَّا أَفْنَى فِي النَّاسِ فِئَا لِعَاشِرَةِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَاجٌ ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ ، نَفَرَجْنَا مَعَهُ ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْدِي مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ،

وقوله : (وحضر وقت الصلاة فقام في ساجدة ملتحفاً بها) وذكر صغرها ، قال : (وردأوه على المشجب) : السناجة : ثولث كالطيلسان وشبهه ، وكذا في رواية الجمهور وهو الصواب ، وعند الفارسي : (نساجة) ، وفي كتاب ابن عيسى : (نساجة) ، وكذا رواه أبو ذر (١) : (نساجة) ، وقال : تعني ثوبا ملففاً [وكذا] (٢) قال بعضهم : وهو خطأ وتصحيح ، والمشجب : أعواد توضع عليها الثياب ، ومتاع البيت ، وفيه جواز الصلاة بمثل هذا ، صامامة الأعمى ، وقد مر منه في الصلاة أتم من هذا .

وقوله : (مكث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تع سنين لم يحج) : يعني / في المدينة ، وقد

روى أنه - عليه السلام - حج بمكة حجتين (٣) .

وقوله : (ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حاج ، فقدم المدينة خلق كثير) ، يحتاج به من لم ير الحج على الفور ، وقد تقدم أن فرض الحج كان في سنة تع ، وقيل : خمس ، والأول أصح .

وأول من أقام للمسلمين الحج عتاب بن أسيد (٤) سنة ثمان ، ثم أبو بكر سنة تع .

وج - عليه السلام - في سنة عشر ، وقد يجيب عنه من خالفه بأنه - عليه السلام - إنما أخره حتى لا يرى منكراً بالمسجد الحرام ؛ من حج المشركين وتبليتهم ، وطواف العرة ، وقد جاء ذلك في حديث مبين ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يحج ذلك العام ، ثم ترك ذلك لاجل المشركين ، ووجهه أبا بكر وعليا ، وقيل : بل كان النبي - عليه السلام - [قد] (٥) أدى فرضه بمكة ، وهذا يعترض عليه بأن الفرض إنما نزل بالمدينة ، وبأنه لم يأمر الناس بالمبادرة للحج من فريضته .

(٢) (٣)

(٤)

(٥)

في س : أبو داود .

انظر : أبا داود ، كالحج ، بصفة حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ١ / ٤٤٥ .
زائدة في س .

الترمذى ، كالحج ، بكم حج النبي (صلى الله عليه وسلم) ٣ / ١٦٩ برقم (٨١٥) وقال : حديث غريب ، البيهقي في الق ، كالحج ،
بمن لختار القرآن : ٥ / ١٢ عن جابر بن عبد الله ، وعقب فقال : وكيف يكون هذا صحيحا وقد روى من أوجه عن جابر في إحرام
النبي (صلى الله عليه وسلم) خلاف هذا .

وقد قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا لطديث ، فقال : هذا حديث خطأ وإنما روى هذا عن الثورى
مرسلاً .

قال البخارى : وكان زيد بن الحباب إذا روى حفظا ربما غلط فى شئ ، وقد رواه البيهقي أيضاً ، كالحج ، بتأخير الحج ٤ / ٣٤٢
مرسلاً عن مجاهد .

هو ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس الأموى ، أسلم يوم الفتح ، وج بالناس فيها وأمره أبو بكر على مكة إلى أن مات ، وكان
صالحاً فاضلاً ، واستعمله عمر - أيضاً - وقد استعمله الرسول قبلهما على الطائف ، روى عنه أصحاب الق حديثاً واحداً ، ومات فى
آخر خلافة عمر .

انظر : الإصابة ٤ / ٤٣٠ .

ساقطة من الأصل ، وامتدركت بالهامية بسهم .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٦٧ "فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ :
(اغْتَسِلِ ، وَاسْتَغْفِرْ بِثُوبٍ وَأَحْرِمِ ، فَصَلِّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ
نَاقَتُهُ عَلَى

وقد اختلف العلماء فى حجة أبى بكر سنة تسع ، هل كانت حجة الإسلام بعد نزول فرضها ، وهو الأظهر لوقوف جميع الناس بعرفة
ولإنذار على فيها ببراعة ، وفيها ذكر النسي وشرائع الحج ، وقيل : بل كانت على غير الفرض ، وعلى ما كانت عليه قبل الإسلام ،
والأول أظهر ، وقيل بل كان يقع حج الناس تلك السنة فى ذى القعدة على تحقيق الحساب لأجل نسي الجاهلية ، فتركه - عليه السلام -
للعام الثانى حتى وقع الحج بموضعه .

ولهذا قال : " إن الزمان قد استدار كهيئته (١) يوم خلق الله السموات والأرض (٢) ، وقد أنكر هذا بعضهم ، وقيل : بل كان
جبه فى ذى الحجة صحيح كما تقدم ، ذكره القاضى إسماعيل ، وسيأتى الكلام على حديث استدارة الزمان فى موضعه من الكتاب .

وفيه ما يستحب [من فعل الأئمة] (٣) من إنذار الناس للتأهب للأمور العظيمة ، لاسيما فى مثل هذه العبادة المفترضة ابتداء ، الكثيرة
الأحكام ، المحتاجة إلى البيان بالقول والفعل ، المضطر فيها إلى الاقتداء به - عليه السلام - ولهذا قال : (خذوا عني مناسككم) (٤) .
وقوله : (كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : هذا مما يبين أنهم كانوا كلهم حجاجاً ؛ إذ كان - عليه السلام -
أحرم بالحج لا إتمامهم به ، وبعيد أن يخالفوه فيما أحرم به ، وهذا جائز ، يقول فى حديثه : (وما عمل من شئ عملنا به) ، ومن هذا
[فى] (٥) الحديث توقفهم عن التحلل بالعمرة لما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر لهم ، وقال : (افعولوا مما امركم لجه ، وهذا على وأبو (٦)
موسى لما غابا لم يقدم على تعيين شئ ، وعلقا إحرامهما بما أحرم به - عليه السلام - وتقدم الكلام فى قصة أسماء بنت عميس .

وقوله : (استغفرى) (٧) : أى اجعلى لنفسك كثفر (٨) الدابة ؛ ليمتنع ذلك الموضع

من سيلان سى من الدم ، تنزيها للعبادة عن إظهار هذه النجاسة على صاحبها .

إذ لم يقدر على أكثر من هذا ، وتقدم الكلام على إحرامه من المسجد والخلاف فيه ، وذكر الصلاة قبل الإحرام .

وقوله : (ثم ركب القصواء) : ممدود بفتح القاف ، ووقع عند العذرى بضم القاف

(١) فى الأصل : كهيئته .

(٢) أحمد فى مسنده ٥ / ٧٣ .

(٣) سقط من س .

(٤) سيأتي في كالحج ، باستحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا برقم (٣١٠) .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأصل : أبي .

(٧) في س : استثنى .

(٨) في س : كثير .

* ٣ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) البيداء ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَلِيَّهِ ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ فَلَكٍ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ فَلَكٍ ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ فَلَكٍ ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَ أَظْهُرِنَا ، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمَلْنَا بِهِ ، فَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ : اَللَّيْثُ الْقَهْمَ لَيْثُكَ ، لَيْثُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْثُكَ ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمَالُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ) .

وأهل

والقصر ، وهو خطأ في هذا الموضع ، والصواب الفتح هنا والمد .

قال الإمام : يعنى ناقته .

قال ابن قتيبة : كانت للنبي - عليه السلام - نوق ، منها : القصواء ، والجدعاء ، والعضباء .

قال أبو عبيد : العضباء : اسم ناقه للنبي - عليه السلام - ولم تسم بذلك لشيء أصابها .

قال القاضي : جاء هنا أنه ركب القصواء ، وفي آخر الحديث أنه خطب على القصواء ،

وفي غير مسلم أنه خطب على ناقته الجدعاء (١) وفي حديث آخر على ناقه خرماء (٢) ، وفي آخر مخضرمة (٣) .

وفي الحديث : أنه كانت له ناقه لا تسبق تسمى : القصواء ، وفي حديث آخر تسمى : العضباء (٤) ، فدليل هذا كله أنها ناقه واحدة ، خلاف ما قال ابن قتيبة ، وأن ذلك كان اسمها ، أو وصفها لهذا الذي بها ، خلاف ما قال أبو عبيد .

لكن يأتي في كتاب النذور ما يدل أن العضباء غير القصواء على ما بيناه هناك .

!ال الحربي : العضب والجدع والحزم والقصو والمخضرمة مثله في الاعم ن ، قال ابن الأعرابي : القصواء التي قطع طرف أذنها ، والجدع

كثر منه ، وقال الأصمعي في القصواء مثله ، قال : وكل قطع في الاكن جدع ، فإن جاوز الربع فهي عضباء ، والمخضرم : المقطوع

الاثنين ، فإذا اصطلمتا فهي صلماء ، وقال أبو عبيدة : القصواء : المقطوعة الأذن عرضا ، والمخضرمة : المستأصلة ، والعضباء : النصف

فما فوقه ، قال الحربي : فالحديث يدل أنه اسمها وإن كانت عضباء الأذن ، فقد جعل اسمها ، قال الخليل : المخضرمة : قطع الواحدة ،

والعضباء : المشقوقه الاعم ن .

وقوله : (نظرت إلى مد بصرى من بين راكب ومايئي) : فيه جواز الحج للركبان

(١) للنسائي ، كالحج ، بالخطبة قبل يوم التروية ٥ / ٢٤٧ برقم (٢٩٩٣) .

(٢) أحمد في مسنده ٧٨ / ٤ من حديث قيل بن عائذ ، ٤ / ٦٠٣ من حديث أبي كاهل .

(٣) أحمد في مسنده ٣ / ٤٧٣ ، ٥ / ١٢٤ من حديث مرة عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ابن ماجه ،

كلناسك ، بالخطبة يوم للنحر ٢ / ١٠١٦ برقم (٣٠٥٧) من حديث عبد الله بن مسعود .

(٤) البخاري ، كالحج ، بناقة النى (صلى الله عليه وسلم) ٤ / ٣٨ .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٦٩ الناسُ بَيْنَنَا النَّيُّ يَهْلُونَ بِهِ ، فَلَمْ يَرِدْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

والمشاة ، وقد اختلف العلماء أيهما أفضل ؟ فذهب مالك والشافعي في آخرين إلى أن الركوب أفضل ؛ لأنه الذي فعله النبي - عليه

السلام - ولفضل النفقة فيه ، ولأن في راحة جسمه [من تعب المشي] (١) توفيراً على إقامة وظائف [مناسك الحج ، والصبر على

استيعابها .

قال بعضهم : ولما فيه من تعظيم شعائر الحج بأبهة الركوب في تلك [(٢) المناسك .
ولا خلاف بينهم أن الركوب في الوقوف بعرفة أفضل لما ذكرناه ، وذهب غيرهما إلى أن المشى أفضل ؛ لما فيه من المشقة على النفس ، ولأنها عبادة في نفسها .

وقد اختلف على هذا في الراحلة ، هل هي شرط في الاستطاعة أم لا ؟ فذهب كثرة على أنها القدرة على الحج على العموم ، إما بنفسه / إن قدر على المشى ، أو بالراحلة إن لم تكن ممن تقدر على المشى مع الزاد ووجود السبيل .
والاستطاعة في اللغة : القدرة ، وهو قول مالك في كافتهم ، وذكر (٣) عن جماعة من السلف أن الاستطاعة : الزاد والراحلة ، وهو قول أبي حنيفة والثوري وأحمد وإسحق ، وبه قال الشافعي (٤) .

فلم يروا على من لا يملك راحلة حجاً ، وإن قدر على المشى ؛ لما فيه من المشقة ، وأنه ليس من الاستطاعة ، وأن الاستطاعة هنا بالمال ، قاله مرة لمن قدر على هذا ، وإن لم يستطع الركوب يستأجر عنه من يحج عنه ، وسيأتي [تمام] (٥) الكلام على هذا ، وقد تأول القاضي إسماعيل ما جاء عن السلف من هذا التغليظ لمن ترك الحج بعد قدرته على الزاد والراحلة .

وقوله : (فأهل بالتوحيد) : إشارة إلى قوله : (لا شريك لك) ، ومخالفة لقول المشركين في تلييتهم ، وقد تقدمت ، وتقدم الكلام على تفسر التلبية .

وقوله : (وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يردّ عليهم) [(٦) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عليهم شيئاً منه) : إشارة إلى ما روى من زيادة الناس فيها في الثناء على الله والذكر ، كما روى في ذلك عن عمر ، وذلك أنه كان يزيد : ألييك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك) ، وعن ابن عمر ألييك وسعديك ، وأخيراً بيدك ، والرغبة إليك والعمل) ، وعن أنه : ألييك حقاً تعبداً ورقاً) .

والاستحباب عند أكثر العلماء أن تلي بما لبى به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال مالك : وإن اقتصر عليها فحسن ، وإن زاد فحسن .
وقال الشافعي : الأفضل الاقتصار عليها إلا أن يزيد (١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! .

(٢) سقط من س .

(٣) في س : روى .

(٤) انظر : الاستذكار ٢ / ٥٩ .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة بسهم .

(٦) زلندة في س .

٢٠٥ / ب

٢٧٠ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) تلييته .

قَالَ جَابِرٌ ! - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ت لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ ، حَتَّى إِذَا

الْفَاظَا رَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَ قَوْلِهِ : أَلَيْبَيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ (١) وَنَحْوَهُ .

وقول جابر : لسنا ننوي إلا الحج ولا نعرف العمرة ، مع قوله في الحديث الآخر قبل : (مهلين مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بحج مفرد) : يرد كل ما خالفه من رواية : أن منهم من كان معتمراً أو متمتعاً وقارناً ، وكيف وهو يقول : لا نعرف العمرة وكذلك كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج حتى جاء الإسلام ؛ ولذلك جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) عمره كلها في أشهر الحج على الصحيح ، وسيأتي هذا ، وقد أثبتنا قبل ترتيب هذه الأخبار وتأليف مختلفها ، ومن خالف حديث جابر ومن وافقه ، إنما هو إخبار عن مآل الحال واستقرار العمل كما تقدم .

وقوله : (حتى أتينا [البيت] (٢)) : فيه أن الواجب على داخل مكة لنسك البداية

به ، إلا مضطراً (٣) يخشى على رحله ، فله الصبر على تثقيفه وحرزه .

وبالبداية بذلك لئلا يضيع .

وفي قوله : (لا ننوي) : حجة على أن التسمية [غير] (٤) واجبة ، وقد تقدم .

وذكر البداية باستلام النبي (صلى الله عليه وسلم) للركن ورملة ثلاثا ومشيه أربعاً " هذا طواف الورد .
الحج ثلاثة أطواف :

أولها : طواف الورد : وهو طواف القدوم ، وهو سنة لغير المكي عند جميعهم وأنه [لا] (٥) رجوع على تاركة .

واختلف هل على تاركة دم ؟ فعن مالك روايتان ، دان كان مراهما فلا شيء عليه ، فقال مالك مرة : إن كان غير مراهما فعليه دم ، وقال - أيضاً - إنه يجزئه منه طواف الزيارة ، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وأوقع مالك [عليه] (٦) مرة أنه واجب ، قالوا : معناه : وجوب السق ، وقال أبو ثور : عليه لغير المكي دم .

والطواف الثاني : طواف الزيارة : وهو طواف الإفاضة ، وهو فريضة بغير خلاف .
والثالث : طواف الودل : وهو طواف الصئدر ، وهو سنة ، وسيأتي الكلام على كثير

منها في مواضعها إن شاء الله .

(١) النسائي في الكبرى ، كالحج ، بكيف التلبية ٢ / ٥٤٣ برقم (٣٧٣٣) ، ابن ماجه ، كالمناسك ، بالتلبية ٢ / ٩٧٤ برقم (٢٩٢٢) .

(٢) ساقطة في الأصل ، واصتدركت في الهاث ! .

(٣) في س : مضطر .

(٤ ، ٥) سقطتا من س .

(لا) زائدة في س .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٧١ أتينا البيت معه ، استلم الركن فرمل ثكاً ، ومشى أربعاً ، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم - عليه السلام - فقرأ : { واتخذوا من قفا إبراهيم مصفى } (١) فجعل المقام بينه وبين البيت ، فكان أبي يقول - ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) - : كان يقرأ في الركعتين { قل فوالله أخذ ، وقل يا أيها الكافرون ثم رجع إلى الركن فاستلبه .

ثم خرج من الباب إلى الضفا ، فلما دنا من الصفا قرأ : إن الضفا والمرورة من شعائر الله { (٢) (أبلم ال بما
والبداية [باستلام] (٣) الركن الأسود (٤) سنة ، وهي تحية المسجد ولا يبتدىء
بالركوع .

وقوله : (ثم نفذ إلى مقام إبراهيم ، وقرأ : { واتخذوا من مقام إبراهيم مصفى } ، فجعل المقام بينه وبين البيت) وذكر ما قرأ به في الركعتين : أجمع المسلمون على أن صلاة [الركعتين] (٥) على الطائف بالبيت ، وأن سنة ذلك أن تكون عند المقام ، وأن من صلاها حيث شاء من المسجد أجزأه ، وأن يتبع كل أسبوع ركعتين .

واختلفوا في جواز جمع أسابيع ثم يركع آخرها ركوعاً واحداً ، فكرهه مالك وكافة فقهاء الأمصار (٦) ، وروى عن بعض السلف إجازته (٧) ، وهو قول أبي يوسف وأحمد د اسحق (٨) فمن نسيهما وهو بمكة ركعهما .

واختلف عندنا هل يعيد الطواف لهما أم لا ؟ واختلفوا فيمن نسي الطواف حتى خرج من الحرم أو رجع إلى بلاده ، فرأى مالك عليه الدم (٩) ، ولم ير غيره عليه دما ، وقالوا كلهم : يركعهما متى ما ذكرهما حيث كان .
قال الثوري : ما لم يخرج ما الحرم (١٠) .

وقوله : (نبدأ بما بدأ الله به) ، فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت قامشقبله :

هذا المستحب فعله ، وكلما فعل الراقى من ذلك أجزأه ، ويكره الجلوس عليهما ، وهذا حكم الرجال ، وأما النساء فيقفن أسفلهما لأجل مخالطة الرجال ، إلا أن يكون الموضع

(١) البقرة : ١٢٥ .

(٢) البقرة : ١٥٨ .

- (٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .
 (٤) انظر : الحاوى ٤ / ١٣٤ .
 (٥) ساقطة من س .
 (٦) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٦١ .
 (٧) منهم عائمة ، والمور بن مخزومة ، ومجاهد .
 انظر : الاستذكار ١٢ / ١٦٦ .
 (٨) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٦٦ ، ١٦٧ .
 (٩) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٧٠ .
 ٢٠٦ / ١

٢٧٢ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) بدأ الله به) فبدأ بالصفاء ، فَرَقَى عَلَيْهِ ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَوَخَدَ اللَّهَ ، وَكَبَّرَهُ ، وَقَالَ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ! ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَصَدَّهُ) ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ فَلَكَ .
 قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرَّةِ ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَاسِ سَعَى ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ ، حَتَّى أَتَى الْمَرَّةَ ، فَقَعَلَ عَلَى الْمَرَّةِ كَمَا فَعَلَ ،
 دون رجال فحكمهم حكم الرجال حينئذ .

[وبالبداية] (١) بالصفاء هي السنة (٢) ، واحتجاج النبي - عليه السلام - بما بدأ الله به ، احتج به من قال : إن الواو ترتيب لا امثال النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك ، واحتج به من قال : لا ترتيب لقوله - عليه السلام - : (بما بدأ الله به) ، وأنه إنما امثال ذلك تأنيصاً / لا التزاماً ، ولو كانت الواو تعطى الرتبة لما احتاج إلى هذا التوجيه ، وقد تقدم من هذا .
 واختلف في وجوب السعي بين الصفا والمروة وسياق الكلام عليه في حديث عائشة .

واختلف فيمن نسي وبدأ بالمروة ، فرأى مالك أن يلغى ذلك ويحسب من سعيه
 [من] (٣) الصفا ويعد شوطاً (٤) ، وهو قول الشافعي والحسن وأصحاب الرأي والأوزاعي ، وروى عن عطاء أنه إن جهل ذلك أجزأ عنه .
 وسنته أن يكون بعد الطواف ، فمن سعى قبله كمن لم يسمع عند مالك وجملة العلماء ، وعليه ما على من لم يبع ، إلا الثوري فإنه [قال]
 (٥) : يجزئه ، في أحد قوليه .

وقال أبو حنيفة وصاحبه : عليه دم ولا إعادة عليه (٦) ، وحكمه عندنا إذا كان بالقرب أن يعيد السعي وحده حتى يأتي به بعد الطواف .

وقوله : (فوخد الله وكبره) إلى آخر ما ذكره من الذكر والدخ : مما يستحب أن يفعل ، وهو من مواطن الدخ ! ، وششحب تبين الذكر والتكبير والتهيل ما جاء عن النبي - عليه السلام - وليس فيه دعاء موقت .

وقوله : (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى) : كذا في جميع النسخ الواصلة إلينا من مسلم ، ليس في أصول شيوخنا فيها اختلاف ، وفيه وهم واسقاط لفظة رمل وبها يتم الكلام ، وكذا جاء في غير مسلم : (حتى إذا انصبت قدماه
 (١) في س : البدلية .

- (٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .
 (٥) ساقطة من س .
 (٦) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٠٢ .
 (٢) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٠٠ .
 (٤) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٩٩ .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٧٣ عَلَى الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرَّةِ فَقَالَ : اَلُوْاْنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أُسْقِ الْهَدْيَ ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ، فَيَقِ كَأَن مِّنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلْ ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً) ، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ

مَالِكُ بْنُ جُعْثُمٍ فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَلْعَامَنَّا هَذَا أَمْ لَا بَدَ ؟ فَسَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى ، وَقَالَ : (دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ) مَرَّتَيْنِ لَا بَلَ لَأَبَدٍ أَبَدٍ ، وَقَلِمَ عَلَى مِنَ الْيَمَنِ بِيَدِنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَمْنَحًا حَلَّ ، وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ، وَاسْتَحَلَّتْ ، فَاجْتَمَعَ فَلَكَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهِنَا .

قَالَ : فَكَانَ عَلَى يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : فَنَابَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مُحْرَشًا عَلَى فَاطِمَةَ ، لِلَّذِي صَنَعَتْ ، مُسْتَفْتيًا لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِيمَا ذَكَرَتْ عَنْهُ ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنِي أَنْكَرْتُ فَلَكَ عَلَيْهَا .

فَقَالَ : (صَدَقْتَ صَدَقْتُ ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟) قَالَ : قُلْتُ : اَلْهُمَّ ، إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ . قَالَ : (فَإِنَّ مَعِيَ الْهُدَى فَلَا تَحِلَّ) .

قَالَ : فِي بطن الوادي رَمَلٍ ، حتى إذا صعدنا مَشَى) وعلى هذا ذكره الحميدي في اختصار الصحيح ، وفي الموطأ : (حتى إذا انصبت قدماه من بطن الوادي سعى حتى يخرج منه) (١) وهو بمعنى رَمَلٍ ، وهذه سنة - أيضاً - في السعى .

وقد اختلف على من لم يرمل في الطواف والسعى ، هل عليه إعادة أو دم ؟ واختلف [فيه] (٢) قول مالك . واختلف في علة ذلك ، فقليل : فعله النبي - عليه السلام - ليرى المشركون جلد أصحابه ، كما فعل في الطواف ، وقيل : بل اقتدى بهاجر في سعيها لطلبها الماء لولدها ، على ما جاء في الحديث .

وقوله : (حتى إذا كان آخر طواف (٣) على المروة) : قيل : فيه استحباب ما يقال في الطواف بالبيت بين الصفا والمروة ، وتسمية (٤) ذلك طوافاً وسعيًا ، ولا يقال : شوطاً ولا دوراً .

وقد كره ذلك الشافعي [وغيره من السلف] (٥) ، وتقدم أمره لهم بالإحلال .

وقوله [لسراقة] (٦) : (دخلت العمرة في الحج ، لا بل لأبَدٍ أَبَدٍ ، وما ذكر من إحلال فاطمة على ما تقدم من إحلال غيرها بعمرة ، وقول على : فذهبت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) مُحْرَشًا عليها : أي مغرياً بها ، لما أنكر من إحلالها حتى أعلمه النبي - عليه السلام - بأمره بذلك ، وتقدم الكلام على إهلال على كاهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) وعلى إحلال الناس .

(١) مالك في الموطأ ، كالحج ، بجامع السعي ١ / ٣٧٤ (١٣١) .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) في س : طوافه .

(٤) في س : ضبه .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٦) زائدة في س .

٢٧٤ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهُدَى إِذْ دُي قَلَمَ بِهِ عَلَى مِنَ الْيَمَنِ ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) مَائَةً .

قَالَ : خَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا ، إِلَّا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى ، فَلَبَّاهُ كَانَ يَوْمَ التَّوْبَةِ تَوَخَّهُوا إِلَى مَنًى ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَصَفَى بِهَا الطَّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِمِزَّةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَلَا تَشُلُّ قُرَيْشٌ ! إِلَّا أَنَّهُ وَاقٍ ! عِنْدَ

وقوله : (خَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهُدَى) : دليل

على ما تقدم من أنهم كانوا مفردين ، وفسخوا في عمرة إلا من كان معه الهدى ، ولو كانوا قارين لم يمكنهم الإحلال .

وفيه الإخبار بالعموم عن الأكثر ، وقد صحت الأخبار أن عائشة لم تحل لعذرهما المذكور ، ولم تكن ممن معه هدى .

وقوله : (فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج) : يوم التروية - وهو اليوم الثامن من ذى الحجة - سمي بذلك لأن قريشا كانت تحمل الماء من مكة إلى منى تسقيهم وتطعمهم فيرووا منه وهذا هو المستحب عند كثير من العلماء ؛ ليكون إحرامهم متصلاً بسيرهم ، وتبليتهم مطابقة لمبادرتهم للعمل . واستحب بعضهم أن يكون ذلك أول هلال ذى الحجة ليلحقهم من الشعب إلى وقت الحج ما لحق غيرهم ، والقولان عن مالك ، وقد تقدم .

وورد في بعض طرق حديث جابر : (أهلنا من البطحاء) ، وأجمع العلماء أن مهل أهل مكة من مكة بالحج ، وقد تقدم هذا ، وقد تقدم في المواقيت الكلام على من أهل بالحج من مكة من أهلها ، أو غيرهم من المتمتعين بها ، والخلاف في وقت استحبابه وموضعه ، واستحباب مالك أن يكون من المسجد .

وفيه أنه لا يتقدم إلى منى قبل يوم التروية ، وقد كره ذلك مالك وأباحه غيره ، واستحب مالك أن يكون خروجه إلى منى قدر ما يصلي ، فيصلى بها الظهر .

وذكر صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر بمنى ، فيه سنة هذه الصلوات بمنى ، والمبيت فيها وهو مستحب عند جميع العلماء ، ولا حرج عليهم في تركه .

وفيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يأمرهم بطواف قبل الخروج ، وأن ذلك غير لازم ، ولو كان لأمرهم به - عليه السلام . وقد ذهب جماعة من العلماء إلى استحبابه .

وقوله : (ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس فأمر بقية من شعر فضربت بمنرة فصار) : في هذا أن السنة في الخروج من منى هذا الوقت بعد طلوع الشمس ، وفيه جواز

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٧٥ المشعر الحرام ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَعَزَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ ، فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِزَّةٍ ، فَتَزَّيَّهَا ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ ، فَرَحَلَتْ لَهُ ، فَأَعَزَّ بَطْنَ الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، وَقَالَ : (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا كُلُّ

الركوب في أعمال الحج ، لا سيما ولما فيه من القوة على طول الوقوف للدعاء والذكر ، ولا سيما في حق النبي - عليه السلام - في الوقوف بعرفة ، فقد استحبه العلماء اقتداءً بالنبي - عليه السلام - وما روى من طوافه راجباً وسعيه راجباً فليراه الناس ، وليسمعوا قوله ، ويروا فعله فيقتدوا به ، وسيأتي الكلام على طوافه - عليه السلام - راجباً . وفيه جواز استئصال الحرم في القباب والخيام ولا خلاف فيه .

واختلف في استئصال الراكب في حال الوقوف ، وكرهه مالك وأهل المدينة وأحمد بن حنبل ، وأجاز ذلك غيرهم ، وعليه عند مالك الفدية ، وكذلك استئلاله عندنا في سائر / سفره في الحج حال ركوبه ، وكذلك لو كان نازلاً بالأرض أو راجلاً فاستظل بما يقرب من رأسه ، وسيأتي بقية الكلام عليه .

وغرة المذكورة في هذا الحديث موضع بعرفة ، وهو الجبل الذي عليه أيضاً (١) الحرم على يمين الخارج من مأزَمَى منى إلى الموقف . وغرة أيضاً موضع بقديد آخر .

وقوله : (حتى إذا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحَلَتْ) : أي ردَّ عليها رحلها الذي تركب عليه .

فيه أن وقت زَيْغِ الشَّمْسِ - وهو ميلها وزوالها - وقت الرواح إلى عرفة .

وقوله : (فخطب) : هي من سق الحج للأئمة عندنا في قول جميع المدنيين والمغاربة ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : ليس عرفة بموضع خطبة ، وهو قول العراقيين من أصحابنا ، وزعموا أن هذه الخطبة إنما هي تعليم .

وخطب الحج ثلاثة قبل يوم التروية بيوم :

خطبة بعد صلاة الظهر في المسجد الحرام عندنا ، وقيل : قبل الزوال ؟

الثانية : بعرفة ، خطبتان يجلس فيهما (٢) ، وهو تعليم للناس لمناسكهم .

والثالثة : بعد يوم النحر بيوم ، وهو أول ائام الرمي ، واحدة أيضاً بعد صلاة الظهر تعليم لما بقي من المناسك .

ووافق أبو حنيفة في جميعها وخالف الشافعي في خطبة ثاني النحر وزاد خطبة [يوم النحر بعد الظهر] (٣) ذلك [بعد] (٤) يوم النفر . وفيه استدلال

(١) في س : أنصاب .

(٣) زائدة في س .

(٢) في س : بينهما .

(٤) ساقطة من س .

٢٠٦ / ب

٢٧٦ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) اَشْيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ ، وَإِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، ! إِنَّ أَوَّلَ دَبْمٍ أَضْعَ مِنْ !مَائِنَا دُمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هُنَيْلٌ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعَ رَبَانًا ، رَبَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِدِ ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِخُطْبَةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) على راحلته لاتخاذ المنابر للخطابة (١) ، مع اتخاذه هوله - عليه السلام .

وفيه أن الوقوف على ظهور الدواب لمنافع وأغراض لراكبها جالز ، ما لم يكن ذلك

مصحفاً بالدابة أو لغير غرض صحيح ، وأن النهي في ذلك في الأغلب والأكثر ، ولمن يتخذ ذلك عادة للتحدث عليها لا لغير ذلك وشبهه ، كما كانت تفعله الجاهلية ، وأما من كان راجئاً عليها فأخذه الحديث مع جماعة ولم [يطل] (٢) ذلك كثيراً حتى يضر بها فلا يدخل في النهي ، ومن فعل ذلك قاصداً لغرض صحيح كفعل النبي - عليه السلام - في تبليغ كلامه من لم يسمعه ، أو لخوف على الدابة إن تركها ، أو على نفسه ، فركبها ليحرزها أو يحرز نفسه بذلك - فلا حرج .

وفيه أن تحريم الأموال والدماء على حد واحد ونهاية من التحريم وفيه ضرب الأمثال وقياس ما لم يعلم على ما علم [لقوله] (٣) : (حكمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) : لإصفاقهم على تحريم ذلك وتعظيمه .

وفيه وضعه - عليه السلام - أمور الجاهلية ورباها ودخولها ، والبداية في ذلك بما يختص به ليتأسى بذلك غيره ، ويطيب بذلك نفس من بقي في نفسه شيء من قرب عهده بالاسلام .

وقوله : (وأول دم أضعه دم ابن ربيعة بن الحارث ، [كان مسترضعاً في بني سعد

فقتلته هذيل) : كان طفلاً صغيراً اسمه إياس بن ربيعة بن الحارث] (٤) بن عبد المطلب ، وقيل : اسمه حارثة ، وقيل : ادم .

قال الدارقطني : وهو تصحيف ، وما أراه تصحيفاً إلا من دم المذكور قبل ، ويقال : (تمام) كان صبيّاً يحب من البحوت ، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر ، [قاله] (٥) الزبير ، وسماه آدم .

ورواه بعض رواة مسلم : (دم ربيعة بن الحارث ! وكذا رواه أبو داود (٦) عن سليمان بن عبد الرحمن ، قيل : وهو وهم بين ، وإنما هو ابنه [و] (٧) ربيعة [و] (٨) قد عاش بعد النبي - عليه

(١) في س : للخطبة .

(٢) ساقطة من س .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامة بهمهم ، ولم يثبت في س .

(٥) ساقطة من س .

(٦) ثبو دلود ، كالحج ، بصفة حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) (١ / ٤٤٠ .

(٧) من س .

(٨) ساقطة من س .

(٣) زائدة في س .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) كلا ٢ كله ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخْتَمْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ ، وَأَسْتَحَلَّمْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ بِغَيْرِ مُبْرِحٍ .
ولهنَّ علنهم رزقهنَّ وكسوتهنَّ بالمعروفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بِهِ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَ؟نْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي ، فَآأَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟) .

قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ .
فَقَالَ بِأَصْبَعِهِ السُّبَابَةَ ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكِتُهَا إِلَى النَّاسِ : (اللهم ، اشهد .

اللهم ، اشهد لا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

ثُمَّ أَقْبَنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ،

السلام - إلى زمان عمر ، وقال أبو عبيد : معنى قوله / : (دم ربعة) لأنه ولى الدم فنسبه إليه .

وقوله في الوصاة بالنساء : " استحللتم فروجهن بكلمة الله) ، قال الإمام : قيل :

المراد (بكلمة الله) ، قوله تعالى : { فَاِمْسَازِ مِعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِحِ بِاِحْسَانٍ } (١) ، ويحتمل أن يكون (بكلمة الله) بإباحة الله تعالى لمنزله في كتابه .

قال القاضي : وقيل : المرادف بكلمة الله) : التوحيد وقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ؛ إذا لا يحل لمن كان على غير الاسلام أن يتزوج مسلمة ، قاله بكر القشيري ، وعن مجاهد في قوله : { وَاَخْنَنَ مِنْكُمْ مِثْقَالَ غَلِيظًا } (٢) : هي كلمة النكاح التي تستحل بها الفروق . وتوله : (ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح) ، قال الإمام : قيل : المراد بذلك ألا يستخلين مع الرجال ، ولم يرد زناها .

لأن ذلك يوجب حدها ، ولألط ذلك حرام مع من نكرهه نحن أولاً نكرهه ، وقد قال : (أحداً تكرهونه) .

قال القاضي : كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء ، ولم يكن عيباً ولا ريبة عندهم ، فلما نزلت آية المحجاب نهى عن ذلك . ومعنى (غير مبرح) : أى شديد ساق .

والبرح : المسقة .

وفيه إباحة تأديب الرجل زوجته .

وفي قوله : (ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) : وإيجاب ذلك لهن .

وقوله : فقال بأصبعه السُّبَابَةَ ينكِتُهَا إِلَى النَّاسِ (اللهم اشهد) : كذا الرواية بالتاء بالثنتين من فوقها ،

(١) للبقرة : ٢٢٩ .

(٢) للنساء : ٢١ .

٢٠٧ / أ

٢٧٨

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم)

وهو بعيد المعنى قيل : صوابه (١) : (ينكها) بباء واحدة ، وكذا رويناه عن شيخنا أبي الوليد هشام بن أحمد من طريق ابن الأعرابي عن أبي داود (٢) في تصنيفه (٣) بالباء بواحدة وبالتاء اثنتين من طريق أبي بكر النجار عنه ، ومعناه : يردها ويقبلها إلى الناس مشيراً إليهم .

ومنه : نكَّتْ كتابته : إذا قلبها ، ثم ذكر أنه صلى بعد ذلك .

فيه أن سنة خطبة عرفة قبل الصلاة تخطبة الجمعة دون غيرها .

قال القاضي : [قال] (٤) أبو عبد الله : أجمعوا أن الخطبة يوم عرفة قبل الصلاة ، وأنه لو صلى الظهر فيها بغير خطبة أجزأته صلاته .

وقوله : (ثم أذن ثم أقام) : دليل على أن الأذان متصل بالصلاة ، وهو أحد أقوال مالك : أنه يؤذن في آخر خطبة الإمام ، حتى يكون فغ الإمام من الخطبة ، [مع] () فهلا الموزن من الأذان ، وهو قول الشافعي ، وروى عن مالك - أيضاً - أنه يؤذن بعد تمام الخطبة ، فيجلس الإمام على المنبر ويؤذن الموزن ، وروى عنه أنه يؤذن لها إذا جلس بين الخطبتين ، وقال أبو ثور : يؤذن الموزنون والإمام يخطب على المنبر قبل خطبته كالجمعة ، وروى - أيضاً - مثله عن مالك ، فصلى الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئاً ، وقال مثله بعد في صلاته بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين ، ولم يسبح بينهما شيئاً (٦) ، أى لم يتنفل .

هذه سنة صلاة الجمع في عرفة ومزدلفة وليلة المطر ألا تتنفل بينهما إلا لمن يرى الأذان لكل صلاة ، فيباح التنفل ما دام يؤذن الموزن لمن يخف [عليه] (٧) ذلك ، فقد رخص فيه ، وجمعه في عرفة والمزدلفة بأذان واحد وإقامتين ، اختلف العلماء في جمع الصلاة بمزدلفة للإمام لاختلاف الآثار ؛ إذ روى هذا وروى الجمع بإقامة واحدة لهما ، ولم يذكر أذاناً ، وقد ذكر مسلم بعد هذا [وروى الجمع] (٨) ولم يذكر إقامة لكل صلاة ، فقل بأذان واحد وإقامتين على حديث جابر ، وإلى هذا ذهب أحمد وأبو ثور وعبد الملك ابن الماجشون والطحاوي ، وقال مالك : يؤذن ويقيم لكل صلاة قياساً على سائر الصلوات ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أذان واحد وإقامة واحدة ، وقال الشافعي وأحمد - في أحد قوليه - بإقامتين دون أذان لهما ، وروى هذا عن القاسم وسالم ، ومثله عندنا في كتاب (الجلاب) في عرفة ومزدلفة ، وقال الثوري : تجزئ إقامة واحدة لا أذان معها ، وحكى عن ابن عمر (٩) ، وأما جمع عرفة فقال

(١) في س : صوابها ، والمثبت من الأصل .

(٢) بو دلرد ، كالحج ، بصفة حجة للنبي (صلى الله عليه وسلم) ٤٤٢ / ١ .

(٣) في س : مضيئه .

(٤) انظر : الاستذكار ١٣ / ١٣٧ ، الحاوي ٤ / ١٧٠ .

(٥) من س .

(٦) الاستذكار ١٣ / ١٥٠ ، للطحاوي في للترح ٢ / ٢١٣ .

(٧) سقطت من س .

(٨) في هامش! س .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٧٩ الطحاوي : إنهم لم يختلفوا أن الأولى فيهما يؤذن لها ويقام (١) ، وقد حكى شيوخنا الخلاف في ذلك كالخلاف في صلاة المزدلفة سواء .

وقوله : في صلاة عرفة ومزدلفة سواء ، خالف أبو حنيفة فقال في صلاة عرفة مثل

قول الشافعي سواء ، بأذان وإقامتين ، وهو مذهب أبي ثور وقال أحمد : هما سواء بإقامتين دون أذان ، وهو قول إسحق ، قال : أو بأذان (٢) وإقامتين إن شاء ، واحتمار الطبري على مذهبه العمل بما شاء من ذلك ، ولا خلاف أن صلاتهما بعرفة هكذا بالجمع ، وصلاة العشاءين بمزدلفة هكذا مع الإمام ، وإنما اختلفوا [فيمن فائته صلاة عرفة مع الإمام (٣) فجمهورهم على أنه يجمع بينهما إتباعاً لفعله - عليه السلام - ولقوله : (خذوا عني مناسككم) (٤) ، وأصلوا كما رأيتوني أصلي (٥) وقال الكوفيون : يصلها من فائته لوقتها ، ولا يجوز الجمع إلا مع الإمام .

قال الطحاوي : ولم يختلفوا أن من صلاتهما في وقتها غير الإمام أن صلاته جائزة ، واختلفوا [(٦) فيمن صلى قبل أن يأتي المزدلفة العشاءين ، فذهب الكوفيون أنه لا يجزئه ويعيدهما ، وإن صلاهما بعد مغيب الشفق ، وقاله ابن حبيب من أصحابنا ، وقال مالك : لا يصلحهما قبل المزدلفة إلا من به عذر أو بدابته ، ولا يجمع هذا بينهما حتى يغيب الشفق ، وقال محمد : يصلحهما كل صلاة لوقتها ، وقيل : يجزئه صلاته لهما في وقتها قبل مزدلفة ، كان إمام الحاج أو غيره ، وهو مروي عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وقاله الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف وأشهب من أصحابنا وفقهاء أصحاب الحديث (٧) ، وفيه دليل أنه لا يجهر بالقراءة في ظهر عرفة ، وكونها سرا ؛ إذ لو كان جهرًا لنقل إلينا ، وهو اتفاق من العلماء .

وفيه دليل أن (٨) أوقات هذه الصلوات للجمع .

قال القاضي [رحمه الله] (٩) : قال الخطابي : سميت مزدلفة لاقترب الناس بها إلى منى للإفاضة من عرفات (أ) ، يقال : ازدلف القوم : إذا اقتربوا ، وقال ثعلب : لأنها منزلة من الله وقربة ، قال : ومنه قوله : { فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً } (١١) .

وقال الهروي : سكت بذلك لاجتماع الناس بها .
والازدلاف : الاجتماع .

وقال الطبري : سميت بذلك لازدلاف آدم إلى حواء ، أو تلاقيهما بها .
وقد يقال : سميت بذلك للنزول بها بالليل وفي زلفه (١) الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٢١٤ .

(٢) في س : أذان .

(٣) في س : الناس .

(٤) أحمد ٣ / ٣١٨ .

(٥) للبخاري ، كالأذان ، بالأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ٢ / ١١١ .

(٦) سقط من الأصل واستدرك بالهامش ! بسهم .

(٧) ١ لاستذكار ١٣ / ١٦١ ، الحاوي ٤ / ١٧٤ .

(٨) في س : على .

(٩) من س .

(١٠) في س : عرفة .

ولنظر : غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٤ .

(١١) الملك : ٢٧ .

٢٠٧ / ب

٢٨٠ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَصَلَاةَ الْعِشَاءِ بِهَا لَيْلًا وَهِيَ (١) المشعر سميت بذلك بمعنى الأعلام ، والمشاعر / : المعالم ، وهي جمع ، سميت بذلك للجمع فيها بين العشاءين ، وقيل : لاجتماع الناس [بها] (٢) .

قال ابن حبيب : وهي قُرْحٌ أيضًا .

قال القاضي : وقُرْحٌ إنما هو موضع منها ، فيه كانت تقف قريش في الجاهلية ، وهو داخل الحرم .

[و] (٣) سميت منى لما بُيِّنَ بها من الدم ، أي يراق ، وقيل : لأن آدم تمنى بها الجنة .

قال الطبري : واختلف في تسمية عرفة ، فقيل : لأن جبريل حج ! بإبراهيم - عليه السلام - فكان يعرفه الموضع والمناسك ، فيقول : قد عرفت (٤) ، وقيل : بل عرثه عرفة ، فقال : قد عرفت لأنه كان قد رآها مرة قبل ذلك ، [والمعرف] (٥) موضع الوقوف بعرفة ، والتعريف الوقوف بها .

وقوله : (حتى يأتي الموقف ، فجعل نظرنا فيه إلى الصخرات ، واستقبل القبلة ، فلم

يزل واقفا حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة ! : فيه أن سنة الوقوف هذه إلهية ، واستحبوا هذا الموضع .

والوقوف بعرفة ركن من أركان الحج لا خلاف فيه .

وقوله : (حتى غربت الشمس) : إبانة عن وقت الوقوف وأنه من بعد الزوال ، ولا خلاف أنه لا يجزئ قبله .

واختلف هل يكفي فيه وقوف النهار دون الليل ؟ وهل محل الفرض الليل وحده ، أو النهار والليل ؟ مع أن الاتفاق على أن وقوف الليل يجزئ ، وأكثرهم على أن وقوف النهار يجزئ إلا مالكاً ، فإنه عنده في معروف قوله كمن لم يقف (٦) وفيه الاحتياط بالمكث حتى تزول الصفرة ، وأن تحقق المغيب ليأخذ جزءاً من الليل ، وكذا يجب الاحتياط للفطر والصلاة ، لاسيما فيما تستره الجبال وخرج

عنه أيضا كقول الكافة ، واختلف القائلون بالجواز ، هل عليه إذا لم يقف دم أم لا ؟ وأجمعوا على أنه لا دم على من وقف بالليل دون النهار .

وقوله : (وذبت الصفرة حتى غاب القرص) : كذا في النسخ كلها ، قيل : لعل

(١) في س : وفي .

(٢) ساططة من س .

(٣) من س .

(٤) ابن جرير الطبري في التفسير ١٦٧ / ٢ .

(٥) في س : والمعروف ، وهو تصحيف .

قال ابن منظور في لسانه : والمعرب ! في الأصل موضع التعريف ، وهو الوقوف بعرفة .
مادة (عرفا) .

(٦) ١ لا صتذكار ١٣ / ٢٩ ، لطاوى ٤ / ١٧١ .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٨١ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَفَإَبَتْ الضُّفْرَةَ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ، وَأَرْدَفَ اسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَ! نَعِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ ، حَتَّى إِنْ رَأَاهَا لِيَصِيبُ مَوْرَكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى : (أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ لِسَكِينَتِنَا ، كُلُّهَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحَبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا ، حَتَّى تَصْعَدَ ، حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَقْرَبَ وَالْعِشَاءَ بِالْأَدْطِ وَاحِدٍ صَاقِمَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسْعِخْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَوَابَهُ وَوَجْهَهُ الْكَلَامَ : (حين غاب القرص) .

وقوله : (وجعل حبل المثاة بين يديه) : يريد صفهم ومجتمعهم .

وحبل الرمل :

ما طال منه وضخم ، وقيل : حبل المشاة حيث تسلك الرخالة ، أى طريقهم ، والأول أشبه بالحديث .

وقوله : (وقد شنع للقصواء الزمام حتى إن رآها ليصيب مورك رحله) : مورك الرحل ، بفتح الراء ، وموركته أيضا : قطعة من أدم ، يتورك عليها الراكب ، تجعل في مقم الرحل ، شبه المخدة الصغيرة .

فيه الرفق في السير من الراكب بالمشاة ، كما جاء في الحديث بعد هذا : (وهو كاث ناقتة) (١) .

وثشق : ضم وضيق ، وما جاء في الحديث من ضم رأسها يفسر (٢) ذلك .

وقوله : ويقول بيده : (أيها الناس ، السكينة [السكينة] (٣)) : فيه صفة الدفع من عرفة وسنتها ، وهو سنة العبادات ، لاسيما في الجموع الكثيرة ، مع ما فيه من الرفق والتودة لهم ولركابهم ، وأمن الأذى مع ذلك ، بخلاف العجلة .

وقوله : (كلها (٤) أتى حبالا من الحبال أرخى لها قليلا حتى يصعد) ، قال الإمام : الحبال دون الجبال .

قال ابن السكيت : الحبل [مستطيل] (٥) من الرمل .

قال القاضي : قال غيره : هو ما ضخ من الرمل وطال ، وفي هذا الفعل الرفق بالدواب ؛ لئلا يتكلف في صعود ذلك مشقة مع مشقة الشنق ، مع عادة الدواب من الترسل في المشى في الصعود .

وقوله : (حتى تصعد) : ويروى تصعد ثلاثي ورباعي ، ويقال : صعد في الحبل ،

(١) صيأتى إن ضاء لله في بللتبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفات .

(٢) في س : يبين .

(٣) صاقطة من س .

(٤) في س : حتى ، وليثبت من الصحيحة المطبوعة والأصل .

(٥) زائدة في هامش س .

٢٨٢ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الضُّبْحُ بِإِذْطَارِ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَاهُ وَكَثَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ

جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ، وأردت الفضل بن عثاس ،

وأصعد وصعد وأصعد في الأرض ، ذهب مبتدياً للذهاب ، وفي الرجوع : انحدر ، وتقدم الكلام في صلاته بالمزدلفة .

وقوله : (ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى حين تبين له الصبح بأذان وإقامة) :

فيه سنة المبيت بمزدلفة (١) وصلاة الصبح بها غلسا ، إلا لمن رخص له النبي - عليه السلام - ممن ضعف من أهله .

وفيه الأذان في السفر لصلاة (٢) الأئمة حيث كانوا ، خلافاً لمن قال : يقتصر المسافر على الإقامة .

وقوله : (ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهله ، فلم

يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس) : فيه الوقوف بالمشعر ، وكونه من المناسك ، وقد قال تعالى : { فَإِذَا أَفْقَمَ

مِنْ عَوَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ } (٣) ، وقد اختلف في وجوب الوقوف ، فيه (٤) وفيما تقدم استقبال القبلة للدعاء

والذكر ، وفيه سنة الذكر فيه بما فعله - عليه السلام - من التكبير والتلهيل والدعاء ، وفيه أن (جمعاً) (٥) كلها موقف ؛ إذ لم يخص

منها موضعاً إلا ما ختمه بقوله في الحديث الآخر : (ارتفعوا عن بطن محسر) (٦) ، وفيه كون الدفع من مزدلفة بعد أن أسفر قبل

طلوع الشمس ، خلافاً للجاهلية ، كانوا لا يفيضون من جمع حتى يروا الشمس على رؤوس الجبال ، ويقولون : أشرق ثبير كما نغير (٧)

، وفي إردافه أولاً أسامة وائراً للفضل ، جواز ركوب الاثنين على الدابة ، وخاصة هذين به - عليه السلام - من بين من حضره من

اله ، وأن ذلك من سنة أهل الفضل والتواضع ، وقد روى - أيضاً - أنه أردف علثا .

(١) في س : بعرفة ، وهو تصحيف ظاهر ، وهم باطل .

(٢) قيد قبلها في س (و) ، وهو خطأ .

(٣) البقرة : ١٨١ .

(٤) قيدت في نخ المال : وفيه ، وأظن أنها بدون الواو يستقيم للكلام .

(٥) قال صاحب المراسد : هي المزلقة ، وسمى بذلك لأنه يجمع فيه بين صلاتي العشائين وهي ضد التفرق .

وقال للتحقق : وتشدوا :

صلا القلب إلا من تذكروا ليلة بجمع وأخرى! سعفت بالمحمب

انظر : مراسد الاطلاع ١ / ٣٤٦ .

قلت : لقد عنون بعض أصحاب السق كأبي داود ، قال : لتعجيل من جمع في المناسك .

للا : أخرجه أحمد في المسند عن ابن عباس ٢١٩ / ١ .

(٧) في : س نغير .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٨٣ وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَيْضًا! وَسِيًّا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله

عليه وسلم) مَرَّتْ بِهِ ظُعْنٌ يَجْرَيْنَ ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ،

فَقَالَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِمَةً يَدُهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ

الْآخَرِ يَنْظُرُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحْسِرٍ ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى افْتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ

وقوله : ! فمرت ظعن يجري ، فطفق الفضل ينظر إليهن ، فوضع رسول الله كل!

يده على وجه الفضل : فيه سنة غض البصر خوف الفتنة ، وأن [ذلك] (١) في حق النساء والرجال جميعاً بعضهم لبعض ، ألا تراه

كيف قال في الفضل : (وكان أبيض وسيما حسن الشعر) يخاف فتنة الظعن به ، وفتنته بهن .

ولهذا وضع النبي (صلى الله عليه وسلم) يده على وجه الفضل لينع من الفتنة ، قال بعضهم : وهذا يدل على أن هذا ليس بواجب

إذ لم ينه .

قال القاضي : أبو عبد الله بن المرباط : الاستتار للنساء سنة حسنة ، والحجاب على

- أزواج النبي - عليه السلام - فريضة .
- قال القاضي وعندى أن فعله في ذلك أبلغ في النهي من القول ، ولعل الفضل لم ينظر إليهم نظراً ينكره النبي - عليه السلام - دائماً خشى فتنة بعضهم لبعض أو كان هذا قبل نزول الآية بإدناء الجلابيب (٢) عليهن .
- وقوله : (حتى أتى بطن محسّر فحرك قليلاً ، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى) : وهذه سنة السير في هذا الموضع أن تحرك فيه الدابة ، وسلوك هذه الطريق اتباعاً لفعله - عليه السلام .
- وقوله : (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات ، ليكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف) : كذا في كثر الأصول ، وصوابه مثل : (حصى الخذف) وكذا رواه غير مسلم (٣) ، وكان في كتاب القاضي ابن عيسى : (كل حصاة منها مثل حصا الخذف) وهو صواب ، لا خلاف أن جمرة العقبة - وهي هذه - من مناسك الحج ، واختلف عندنا هل هي من فروضه / وأركانه (٤) أم لا
- (٥) ؟ فقال مالك : إن لم يرمها حتى
- (١) ساقطة من س .
- (٢) في س : الحجاب .
- (٣) أبو داود ، كالمناusk ، بللتعجيل من جمع ٢ / ١٩٤ .
- (٤) قال ابن الحاجب في مختصره : وللغرض وللوجب مترادفان .
- انظر : شرح مختصر ابن الحاجب ١ / ٣٣٧ .
- (٥) وقد نقل الإجماع على وجوب رمي الجمار الكاساني في بدائع الصنائع ١ / ١٢١ ، الموسوعة الفقهية ، مادة (حج) .
- ٢٠٨ / أ
- ٢٨٤ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) الشجرة ، فرماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة منها ، حصى الخذف ، رمى من بطن الواس ، ثم انصرت إلى الفنحر ، فنحر ثلاثاً وستين بيته ، ثم أعطى علياً ، فنحراً ما خرجت أيام السنة ، انفسد حجه وعليه دثم ، وقال عبد الملك : يفسد حجه ، وجمهور العلماء على أن عددها سبع (١) كما جاء في الحديث ، وسيأتي الكلام على تمامها بعده .
- وقوله : (مثل حصى الخذف) قال الإمام : قال الليث : الخذف رميك حصاة أو نواة تأخذها بيئ سبائكك ، أو تجعل مخدفة من خشب ترمي بها بين إبهامك والسبابة .
- قال القاضي : [و] (٢) هذا حد حصى الرمي ، وقد روى نهي النبي - عليه السلام - عما سواه ، وقال : لا يقتل بعضكم بعضاً (٣) .
- وقوله : (رمي من بطن الوادي) : هي سنة رمي جمرة العقبة ، أن يكوداً من أسفلها ، وحيث ما رمى فواسع ، وسيأتي الكلام على هذا ، وفيه أن رميها بعد طلوع [الفجر] .
- وقد استدلل بعضهم من هذا الحديث بأن رميها بعد طلوع [٤] الشمس ، إذ دفع النبي كلمة وقد أسفر جداً فلا تبلغ إليها إلا بعد طلوع الشمس ، مع أمره - عليه السلام - بذلك في حديث ابن عباس ، وسيأتي الكلام عليها وخلاف العلماء فيها بعد .
- وقوله : (ثم انصرف إلى المنحر) : دليل على أنه موضع معلوم بمنى ، وقد قال - عليه السلام - في الحديث الآخر : (هذا المنحر ، وكل منى منحر) (٥) .
- قال مالك : إلا ما خلف العقبة ، وقد قال ابن الأنباري : إنما سميت منى من منيت الدم : إذا صبيته ، وذلك لما تمنى بها من الدماء ، وقال غيره : بل لأن آدم تمنى بها الجنة .
- والنحر للحاج بمنى إجماع من العلماء .
- والنحر [بها] (٦) عندنا بثلاثة شروط ، إن انخرم منها واحد لم يصح النحر بها : أحدها : أن يكون الهدى قد وقف بعرفة .
- الثاني : أن يكون النحر في أيام منى ، وهي أيام التشريق ، وهي الأيام المعدودات .
- الثالث : أن يكون النحر في حج لا في عمرة .

ولا يجوز النحر بهذه الشروط بمكة ولا غيرها ، وهذا في نقل (٧) محمد ، ومذهب
(١) انظر : بداخ الصناخ ١ / ١١٢١ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) أبو داود في المناسك ، بفي رمي الجمار ١ / ٤٥٥ .

(٤) من هامث! الأصل .

(٥) صيأتي في الباب القادم ، باب ماجاء عن عرفة كلها موقف برقم لا (١٤) .

(لا) ساقطة من الأصل ، ودستدركت في الهامش .

(٧) في نسخ المال : نقل وهو تصحيح ، وما أثبتناه قد جاء في موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ، باب تقليد البدن ١٣٩ / ١ .

كتاب الحج / باب حجه النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٨٥ مالك ، وقال القاضي إسماعيل : إنه [يجوز] (١) إن نحر بمكة في أيام منى ، وحكى غيره أنه مذهب مالك (٢) ، وأجاز عبد الملك أن ينحر بمنزله ما لم يوقف به بعرفة ، وأما في العمرة فالنحر في هديها بمكة حيث شاء منها ، ولا خلاف في هذا أيضا فيما اشتملت عليه بيوتها ، وقد قال - عليه السلام - : (في العمرة هذا المنحر) : يعني المروة وكل فجاج مكة وطرقها منحر (٣) ، وقد اختلف عندنا فيما خرج عن بيوتها من فجاجها ، ويجزئ عند مالك (٤) أن ينحر في العمرة بمنى ، فإن نحر بغير مكة ومنى في الحج أو العمرة لم يجز عنده ، وأجزأ عند أبي حنيفة (٥) والشافعي إذا كان يأتي موضعا (٦) من الحرم ، قالوا : والمقصود مساكن الحرم [إلا لموضع] (٧) منه ، وأجمعوا (٨) أنه لا يجوز فيما عدا الحرم ، ولا يجوز لأحد في البيت والمسجد ذبح ولا نحر .

وقوله : (فنحر ثلاثا ولا وستين [بدنة] (٩) بيده) : [كذا لهم ، وعند ابن ماهان : (بدنة! مكان (بيديه ، وكل صوال! ، لكن نحر النبي (صلى الله عليه وسلم) بيده هو المروى ، وهو أصوب هنا إن شاء الله ؛ لقوله] (أ) : (ثم أعطى علثا فنحر ما نحر وكانت عدتها مائتا!) : على ما جاء في الحديث .

فيه تولى الرجل نسكه بيده (١١) ، وأنه أفضل .

ويكره له إذا كان يقدر على ذلك توليته [لغير] (١٢) ، وقوله : (إلى المنحر) : يدل أن البدن يختص بمنحر ، وسيأتي تفسيره ، وفيه كون النحر بعد الرمي .

وقوله : (ثم أعطى علثا فنحر ما نحر) : أى ما بقى ، قال بعضهم : فيه جواز الاستنابة في نحر النسك لغير صاحبها ، وهو جائز بغير خلاف إذا كان المستناب مسلما .

واختلف عندنا إذا كان كاثليا ، لكن يضعف الاستدلال بها هنا ؛ إذ جاء في غير كتاب مسلم : أنه أعطاهما عليا يهديها عن نفسه (١٣) ، وحكى بعض شيوخنا أنه رأى رواية أن من نحر أضحيتته غيره كان عليه الإعادة (١٤) ولم تجزه ، وتحمل هذا - والله أعلم - أنه بغير أمره ، وهو موضع خلاف من أهل العلم فأما بأمره فلا .

وقوله : (وأشركه معه في هديه) : استدلوأ به - أيضا - على الاشتراك في الهدايا ،

وقد تقدم ويأتى بعد ، وعندى - أيضا - أنه يضعف الاستدلال بكل حالي لما قدمناه من (١) في الأصل : لا يجوز ، والمثبت من س .

(٢) افظر : المتتقى للباي ٣ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الموطأ ، كالحج ، بما جاء في النحر في الحج ٣٩٣ / ١ .

(٤ ، ٥) لنظر : الاستذكار ١٢ / ٣٢٢ .

(٦) في الأصل : موضع ، والمثبت من س .

(٧) في س : لا ل! ولضع .

له) الاستذكار ١٢ / ٣٢٢ .

(لا) من ع .

(١٠) سقط من ع .

(١١) في س : بنفسه .

(١٢) في س : غيره .

(١٣) سيأتي في باب الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها برقم يه (٣٤) .

(١٤) ذكره ابن عبد البر في التمهيد .

لنظر : ١٠٧ / ٢ .

٢٠٨ / ب

٢٨٦ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) رواية من روى أنه لم يكن بشريك إشاعة ، وإنما أعطاه منها عددا ، وقال هنا : (ان النبي (صلى الله عليه وسلم) نحر ثلاثا ومتين أ بدنة [(١) بيده] : قيل : إشارة إلى [منتهى عمره] (٢) ، ونحر على ما بقي . ذكر بعض أصحاب المعاني أن نحر النبي - عليه السلام - ثلاثا وستين بدنة بيده إشارة إلى منتهى عمره ، ويكون قد نحر عن كل عام من عمره بدنة .

قال القاضي : والذي يظهر لي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نحر بدن نفسه بيده ، وهي التي أتى بها من ذي الحليفة ، على ما ذكر مسلم في حديث ابن عمر وهي التي كانت عدد ما جاء به من المدينة (٣) ، على ما ذكره الترمذي في الحديث ثلاثا وستين (٤) ، وأن البقية هي التي أتى بها على ، هي التي أعطاه له النبي (صلى الله عليه وسلم) ، على ما تقدم في بعض الروايات ، فلم يكن بها (٥) حجة في الاستنابة ، ولا في التشريك ، ولكن يبقى هنا إشكال في هبتها (٦) بعد تقليدها وأشعارها ، وقد وجبت بذلك لمقلدها ومهديها ، وقد ذكر أصحاب الأخبار والمغازي أن عليا ساقها على أن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما شاء منها ، فإن كان قلدها وأشعرها عن نفسه على هذه النية ، فقد أبقاها له النبي - عليه السلام - وتركها هديا عنه ، وأهدى هو ما أتى به من المدينة .

وقوله : (ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ، فكلا من لحمها وشربا من مرقها (٧)) ، قال الإمام : لما كان الاكل من جميع لحمها / فيه كلفة ، جمعه في قدر واحد ليكون تناوله من المرق كالاكل من الجميع .

١٦٠١٨ (20) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

قال القاضي : يحتاج بهذا على قولنا : إن من حلف ألا يأكل لحماً فشرب مرقه ، أنه حانث لحصول اللحم فيه ، إلا أن يكون له مقصد ونية ، وذكر الداودي أنه روى أنه : (أخذ من كل بدنة بضعة صغيرة فينظمها في خيط فتطبخ ويأكلها) لقوله تعالى : { فَكُلُوا مِنْهَا } (٨) ، والاكل باتفاق ليس بواجب ، لكنه من سننها ، ويطعم باقيها ، وقال النخعي : من شاء كل ومن شاء لم يأكل ، وسيأتي الكلام على الأكل من الهدايا ، والخلاف فيها بعد هذا ، وما ذكره الداودي حديث غير معروف منكر ، وفي هذا الحديث من خصائص على - رضي الله عنه - في تشريكه معه في هديه وتفضيله بذلك دون غيره ، واستدل به على جواز الأكل من هدى المتعة والقران ، على القول أنه كان متمتعاً أو قارناً ، ولا حجة فيه لأن هذا لم ينص أنه كان للمتعة ولا للقران ، وقد بينا أنه كان غير متمتع ولا قارن ،

(١) ساقطة من س .

(٢) من س .

(٤) للترمذي عن جابر ، كالحج ، بكم حج النبي (صلى الله عليه وسلم) (١٩٦ / ٣ .

(٥) في س : هنا .

للأ) في س : هيئتها .

(٨) ١ الحج : ٢٩ .

(٣) في س : الحديثية .

(٧) في س : مرقها .

كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢٨٧ غبر ، وأشركه في هليه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ، ثم ركب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأفاض إلى الثبث ، فصلى بمكة الظهر ،

فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْرَمَ .

فَقَالَ : (انزِعُوا ، بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .
فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ) ، فَتَأَوَّلُوا ، دَكُومَ فَشَرَبَ مِنْهُ .
١٤٨ - (...)

! وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمَّصٍ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
وَسَيَاتِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِكْلِ مِنَ الْهَدَايَا وَالْبَدَنِ .

وقوله : ٩ ثم ركب فأفاض بالبيت) : فيه أن وقت طوات الزيارة هو يوم النحر ، قال
الله تعالى : { ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُصْرَهُمْ وَيَأْتِيَهُمُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ } (١) ، وهذا هو الطوات الواجب [باجماع] (٢) وهو طواف
الإفاضة ، وطوات الزيارة ، وهو ركن من أركان الحج عند جميعهم لا يجزئ دونه ، واختلفوا فيمن طات [غيره من] (٣) طواف
قدوم أو ودل أو تطوع ، وترك طواف الإفاضة أو نسيه (٤) حتى رجع إلى بلاده ، فعن مالك وأصحابه في إجزاء طواف الودل عنه
روايتان ، فكثر العلماء ومشهور قوله أنه لا يجزئ ، واختلف - أيضا - عندنا هل يجزئ عن طواف الإفاضة طواف الودل ؟ الأشهر هنا
أنه يجزئ ، وكذلك طواف التطوع ، ولم يختلف [العلماء] (٥) أنه لا رمل فيه ولا سعى بعده ، إلا لمن لم يطف طواف القدوم ولم يع
فيه .

وقوله : فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم ، فقال : (اتركوا بني
عبد المطلب لولا أن يغلبكم الناس على سقايكم لنزعت معكم) : فيه بقا هذه الحظية (٦) والتكرمة لبني [العباس] (٧) كبقا المحابة لبني
شيبه وسندكره ، وفيه إشفاقه عليها حوطة على مكرمتهم ؛ إذ لو نزع أخذ الناس ذلك من النسك فاستعملوا ذلك [فيخرج الأمر] (٨)
عن يد بني عبد المطلب ، وقيل : لعله إشفاق - أيضا - على أمته ؛ لثلا يلحقهم بذلك حرج ، والأول أظهر لمقتضى لفظه ، وتعليقه
بغلبتهم لا بغير ذلك ، والزعم : الاستقار بالرشا ، يقال منه : نزع بالفتح ، ينزع بالكسر ، ولم يأت في هذا الباب على فعل

(١) لطج ٢٨ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأبى : الخطة .

(٧) من س .

وفي الأصل : المطلب ، ومضروب عليها .

(٤) في س : ونسيه .

(مه في س : من النسك .

ول ٢ كتاب الحج / باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ،
وَسَاقَ الْحَلِثِ بَنَحَوْ حَدِيثَ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ .
وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرِي ، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْمَزَا لِفَةِ
بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، لَمْ تَشَلْثْ قُرَيْشِي أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ مَنَزِلُهُ ثُمَّ .
فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ .

حَتَّى أَتَى عَرَفَاتَ فَنَزَلَ .

[يفعل] (١) إلا نزع ينزع ، وهنا يهني ، ولا فكل ما جاء على فعل مما عينه أو لامه حرف حلق فمستقبله يفعل ، بالفتح أيضا .
والنرح ، بالحاء ، الاستقار بالدلو .

وقوله : (فناولوه دلوفا فشرب) : فيه استحباب الشرب من زمزم .

(١) صاقطة من س .

كتاب الحج / باب ما جاء أن عرفة كلها موقف
٢٨٩

(٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

١٤٩ - (...) حدثنا عمر بن حفص بن غياث ، حدثنا أبي عن جعفر ، حدثني أبي

١٦٠١٩ (21) باب في الوقوف وقوله تعالى : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس

عن جابر في حديثه ذلك : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ .
وَوَقَفْتُ هَاهُنَا ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ) .

وقوله : (نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ ، [فانحروا في رحالكم] : توسعة ،

وقد قال في الحديث الآخر : (حتى أتى المنحر) ، وقال في الآخر (١) : (هذا المنحر ، ومنى كلها منحر) [(٢)] ، وقد تقدم الكلام عليه .

وقوله : (وعرفة كلها موقف ، ووقفت هاهنا ، وجمع كلها موقف) : تعريف بتوسعة الأمر على أمته ، وبيان لهم .

وَجَمَعَ ، بفتح الجيم ، مُزْدَلِفَةٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ بِهَا ، وَقِيلَ : لَجَمْعِ الْعَشَاءِ بِهَا ، وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ .

واستحب العلماء الوقوف بموضع وقوف النبي (صلى الله عليه وسلم) لمن قدر عليه ، وجاء في رواية مالك : (عرفة كلها موقف ،

وارتفعوا عن بطن عُرْنَةٍ) (٣) . اتفق العلماء [على] (٤) أنه لا موقف فيه ، واختلفوا إذا فعل .

وبطن عرنة : وادى عرفة ، كذا ذكره بضم العين والراء ، وذكره ابن دريد بفتح الراء ، قالوا : وهو الصواب (٥) ، وهو بطن وادى عرفة .

قال ابن حبيب : وفيه مسجد عرفة ، وهو من الحرم .

واختلف فيمن وقف في المسجد ، فعند مالك يجزئ ، وقال أصبغ : لا يجزئ ، ورواه من بطن عرنة ، وكذلك قال أبو مصعب فيمن

وقف ببطن عرنة : إنه كمن لم يقف لنبي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الوقوف به ، وحكى عن الشافعي ، وقال مالك : حجه تام

وعليه دم ، حكاه عنهما ابن المنذر ، وحجته [قوله] (٦) : (وعرفة كلها موقف) (٧) .
وقوله : .

(وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ) ، وفي رواية مالك : (وارتفعوا عن بطن محسّر) (٨) :

اتفق العلماء أيضا على الأخذ بهذا ، وترك الوقوف بمزدلفة ببطن منحر ، واستحبوا الوقوف

(١) أحمد ٧٦ / ١ .

(٢) سقط من س .

(٣) الموطأ ، كلطج ، بللوقوف بعرفة والمزدلفة ١ / هـ ٣ .

وعرنة : هي واد بجذء عرفات .

لنظر : اللان ، مادة (عرن) .

(٤) من س .

(٥) انظر : للان ، مادة (عرن) .

يلا) صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بهم ، ولم تثبت في س .

(٧) لنظر : المفني ٥ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

والمراجع عندنا ، ما قاله النبی (صلى الله عليه وسلم) : (عرفة كلها موتف) .

! انظر : الموطأ ١ / له ٣ ، للطبراني في البير ١١ / ٤٧ ، ١١٩ ، ١٧٦ .
٢٩٠

كتاب الحج / باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

١٥٠ - !... وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَمَمِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَا الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ مَشَى عَلَى بَيْتِهِ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا .
حيث المنارة ، وحيث يقف الأئمة [بين] (١) الجبلين .
ومحسر ليس من المزدلفة .

(١) في الأصل : من ، والمثبت من س .
كتاب الحج / باب في الوقوف ...

إنلح

٢٩١

(٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى : { ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ } (١)
١٥١ - (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ كُرُوزٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : قَالَتْ : كَانَ قُرَيْشٌ ! وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقْفُونَ بِالْمُزْلِفَةِ ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ .

فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نَبِيَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يَأْتِيَ عَرَافَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا ، ثُمَّ يَفِيضَ مِنْهَا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ - عَرَّ وَجَلَّ - : { ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ } .

ذكر مسلم : " كانت قريش وميق دان بدينها يقفون بالمزدلفة ، ويسمون الحمس ، وأنهم كانوا يقولون : لا نفيض إلا من الحرم وسائر العرب يقف بعرفة ، فلما جاء الإسلام أمر الله [تعالى] (٢) نبيه أن يأتي عرفات فيقف ، ثم يفيض منها) ، وذكر أن أبا سيار (٣) كان يدفع بالعرب على حمار عُرِّي (٤) ، وأن قريشا لم تشك أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقتصر على المشعر ، وأنه أتى عرفات ، وفسر في الحديث أن الحمس قريش وما ولدت (٥) .
قال الإمام : قال أبو الهيثم : هم قريش ، ومن ولدت قريش ! ، وكناة وجديلة قيس .
سموا حمسا .

[الأحمس : الشديد الصلب في الدين والقتال ، قد حمس بالكسر فهو حمس وأحمس بين الحمس والحماسة .
والأحمس : الشجاع ، وإنما سميت قريش وكناة حمسا لتشد!!م في دينهم ، لأنهم كانوا لا يستظلون أيام منى ، ولا يدخلون البيوت من أبوابها ، ولا يسأؤون السمن ولا يلقطون الجلالة ، قاله الجوهري في الصحاح ، لأنهم (٦) تحمسوا في دينهم ، أى تشددوا [فيه] (٧) وكانوا لا يقفون بعرفة ، يخرجون من الحرم ،

(١) البقرة : ١٩٩ .

(٢) من مى .

(٣) هو عميرة بن الأعم ، وقيل : عمير بن الأعم ، وقيل : عميرة بن الأعزل ، له صحبة ، مولى بنى بجالة ، روى له الشائى ولبن ماجه والبيهقى .

انظر : تهذيب الكمال ٣٣ / ما ٣ ، الإصابة ٤ / ٧٣٣ .

(٤) حديث رقم (من ١) من الباب السابق .

(٥) وقد ولدت قريش بطوناً كثيرة ، منها : بنو هاشم ، وبنو المطلب ، وبنو أمية ، وبنو تميم ، وبنو كنانة ، وبنو عدى ، وبنو فهر ، وبنو عامر ، وبنو كثيرة .

ولقد تفرشت قريش من قريش بن مخلد ، وكان صاحب غيرهم أو النضر بن كنانة أو فهر بن مالك بن النضر .

انظر : معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ، مائة (١) (الحمس) وكذا (قريش) .

(٦) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

وكذا غير مثبتة فى مى .

راجع : تفسير ابن جرير ٤ / مه ١ .

(٧) من مى .

٢٠٩ / ١

٢٩٢ كتاب الحج / باب فى الوقوف ...

إنح ١٥٢ - (...) وحديثنا أبو كريب ، حديثنا أبو أسامة ، حديثنا هشام ! ، عن أبيه ، قال : كانت العرب تطوف بالبيت عراة ، إلا الخمس - والخمس قریش وما ولدت - كانوا يطوفون عراة ، إلا أن تعطيم الخمس ثياباً ، فيعطى الرخال الرخال ، والنساء النساء . وكانت الخمس لا يخرجون من المزدلفة ، وكان الناس كلهم يبلغون عرفات . قال هشام : فحدثني ألى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : الخمس هم اثنين أنزل الله عز وجل فيهم : { ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس .

قالت : كان الناس يفيضون من

ويقولون : نحن أهل الله ، فلا يخرج من حرم الله ، كانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها (١) ، وقال الحربى عن بعضهم : سفوا حمساً بالكعبة لأنها حمساً / ، حجرها أبيض يضرب إلى السواد (٢) .

قال القاضى : وذلك قوله - عز وجل - : { ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس } (٣) ،

قيل : المراد بالناس هنا آدم - عليه السلام (٤) - وقيل : إبراهيم [عليه السلام] (٥) ومن معه ، وقيل : بل سائر الناس غير الخمس الذين ابتدعوا الإفاضة من مزدلفة .

وقوله : (كانوا يطوفون عراة) : يعنى العرب ، إلا أن تعطيم الخمس ثياباً ، هذه كانت سيرة العرب فى الجاهلية ؛ ولهذا أمر - عليه السلام - قبل حجه بعام ألا يطوف بالبيت عريان إلا الخمس ، فإنها كانت تطوف فى الثياب ، أو من أعطاه الخمس من ثيابها ، فن لم يرد أن يطوف عريانا ولم يجد ثوبا من ثياب الخمس ، وطاف من العرب فى ثيابه ، فإذا أكل طوافه ألقاها فى الأرض ، وليس غيرها ، ولم يعد إليها هو ، ولا غيره ، ولا انتفع بها ، وكانت تسمى تلك الثياب المطروحة اللقى (٦) ؛ لإلقائها بالأرض ، واختلف فى اشتقاق لفظة (الإفاضة) هنا ، فقال الطبرى : معناه : الرجوع ، أى يرجعون

(٣)

(٥) (٦)

انظر : معجم قبائل العرب ، واللسان .

لم نجد فى غريب الحديث المطبوع للحربى .

البقرة : ١٩٩ .

لم نجد فى كتب التفسير أن المراد بالناس هنا آدم - عليه السلام - بل المشهور كما ذكر ابن جرير فى تفسيره : إما الناس : قرىث ! ، لاما إبراهيم ، حيث قال : أولى القولن كما قال الضحاك : إبراهيم لولا الإجماع أنه الناس لقلت به .

انظر : الطبرى فى تفسيره ٤ / ١٨٧ وما بعدها .

وكذا ابن كثير فى تفسيره ٣٥٣ / ١ .

من س .

فى الأبي : اللقاء ، والمثبت من نسخ المال .

كتاب الحج / باب فى الوقوف ...

إنح ٢٩٣ عرفات ، وكان الخمس ! يفيضون من المزدلفة .

يقولون : لا نفيض إلا من الحرم .

فلما نزلت .

{ أفيضوا من حيث أفاض الناي } ، رجعوا إلى عرفات .

١٥٣ - (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو الثَّاقِدُ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .
 قَالَ عَمَرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، قَالَ : أَضَلَّتْ بَعِيرًا لِي ، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَاقِفًا مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، إِنَّ هَذَا لَمِنْ الْحُمْسِ ، فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا ؟ وَكَأَنَّهُ قُرَيْشِي ! تَعُدُّ مِنَ الْحُمْسِ ! .

من المشعر إلى منى (١) ، وقال الأصمعي : الإفاضة : الدفعة ، ومنه : فيض الدمع ، قال الخطابي : أصل الفيض السيلان (٢) ، وقال جبير بن مطعم : (ضللت (٣) بعيرا لي ، فذهبت (٤) أطلبه يوم عرفة ، فرأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واقفا مع الناس بعرفة ، فقلت : هذا من الحمس ، فما شأنه ؟) () كان هذا - والله أعلم - قبل الهجرة في حج النبي - عليه السلام - بمكة ، وجبير إذ ذاك كافرا ؛ لأنه اختلف في إسلامه ، فقيل : يوم الفتح ، وقيل : عام خير ، فأنكر مخالفة النبي (صلى الله عليه وسلم) لقريش ، وهذا يدل أن أمره بذلك كان بمكة قبل فرض الحج عليه (٦) .

١٦٠٢٠ (22) باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتام

قال الإمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا أبو كريب ، ثنا أبو أسامة ، ثنا هشام عن أبيه .
 هكذا عند أبي أحمد والكسائي ، وعند ابن ماهان : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا أبو أسامة ، فجعل (ابن أبي شيبة) بدل (أبي كريب) ، وحديث أبي موسى في إهلاله وجهه تقدم .

- (١) الطبري في تفسيره ٤ / ١٧٠ .
- (٢) انظر : الخطابي في غرب لطديث ٢ / ٢١٩ .
- (٣) في الأصل : ظلت ، وهو خطأ ، والصواب من الصحيح المطبوع للبخاري ، س .
- (٤) في س : فظلت .
- (٥) البخاري ، كالحج ، بالوقوف بعرفة بلفظه وزيادة (ها هنا ٢١ / ١٩٩ .
- (٦) تُسد الغابة ١ / ٣٢٤ .

٢٩٤
 كتاب الحج / باب في نسخ التحلل ...
 إلخ

(٢٢) باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتام
 ١٥٤ - (١٢٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مَنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ . فَقَالَ لِي : (أَجَجْتَ ؟) .

فَقُلْتُ : نَعَمْ .
 فَقَالَ : (بِمَ أَهَلَّتْ ؟) .
 قَالَ : قُلْتُ : لَبَيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهَلَالِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : (فَقَدْ أَحْسَنْتَ ، طِفْ بِالْبَيْتِ وَبِالضَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَاحْلَ) .
 "قَالَ : فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالضَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ ، فَقُلْتُ رَأْسِي ، ثُمَّ أَهَلَّتُ بِالْحَجِّ * قَالَ * فَكُثْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا مُوسَى - أَوْهَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - رُوَيْدُكَ بَعْضُ فِتْيَاكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ بِغَمِّكَ .

فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فُتْيَاً فَلْيَتَذَكَّرْ ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ ، فِيهِ فَاتِمَةٌ .
قَالَ : فَقَلِمَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَذَكَرْتُ فَلَكَ لَهُ .

فَقَالَ : إِنْ نَأْخُذُ بِكُتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كُتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالْإِتِمَامِ ، دَنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيَ مُحَلَّهُ .

(...) وَحَلَّتْهُ عُنْتُدُ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

وقوله : (فكنتم أفتى الناس بذلك) : يعنى التمتع إلى الحج ، كما جاء مفسراً بعد ، إذ لم يكن هو ممن أهل بحج .
وقول عُمَرُ : (أن نأخذ بكتاب الله ، فكتاب (١) الله يأمرنا بالإتمام ، وأن نأخذ سنة رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فإن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لم يحل حتى بلغ الهدى محله) : ظاهره إتمام الحج ، وإنكار فسخ الحج في العمرة لاحتجاجه بالآية وبفعل النبي - عليه السلام - وهو الأظهر ، وقيل : يحتمل احتجاجه بفعل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، على أن [متعة التمتع] (٢) والقرآن إنما هو من باب الأولى والأفضل ، لا على منعه جملة ، وعليه يدل قوله في الحديث الآخر بعده : (قد فعله) : يعنى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وأصحابه (ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم) ، وهذا مثل استحبابه الإهلال لأهل مكة

(١) في مى : فكتب .

(٢) في الأصل : منعه للتمتع ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب فى نسخ التحلل ...

إلخ ٢٩٥ ١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ .

فَقَالَ : (بِمَ أَفَلَّتْ ؟) .

قَالَ : قُلْتُ : أَهَلَّتْ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : (هَلْ سُقْتَ مِنْ هَدْيٍ ؟) .

قُلْتُ : لَا .

قَالَ : (فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حِلٌّ) ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَسَطَنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي ، فَكُنْتُ أَفْتَى النَّاسِ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاعَنِي رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النَّسْكِ .

فَقُلْتُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَلْيَتَذَكَّرْ ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَامَ عَلَيْكُمْ فِيهِ فَاتِمَةٌ ، فَلَمَّا قَلِمَ قُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا هَذَا أَتَدْرِي أَحْدَثْتَ فِي شَأْنِ النَّسْكِ ؟ قَالَ : إِنْ نَأْخُذُ بِكُتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : { وَأَتَفَوْا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ } (١) ، وَإِنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيَ .

١٦٠٢١ (23) باب جواز التمتع

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ . قَالَ : فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَيَّ فِيهِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا أَبَا مُوسَى ، كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أُحْرِمْتَ ؟) . قَالَ : قُلْتُ + لَبَيْكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَقَالَ : (هَلْ سُفِّتَ هَذَا ؟) لِمَا .

فَقُلْتُ : لَا . قَالَ : (فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَحِلْ) ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ . إِذَا رَأَوْا هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ لِيَبْعَدَ مَا بَيْنَ إِحْرَامِهِمْ وَعَمَلِ الْحَجِّ ، لِيُظْهَرَ عَلَيْهِمُ الشَّعْثُ ، وَقِيلَ : وَنَهَى عُمَرَ وَعُثْمَانَ عَنِ الْمَتَاعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، إِمَّا بِفَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ فَيَكُونُ نَهْيُ لَزُومٍ ، أَوْ بِالتَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَكُونُ نَهْيُ نَدْبٍ وَحُضٍّ عَلَى الْأَوَّلَى عِنْدَهُمَا مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَكَذَلِكَ نَهَى عُثْمَانُ وَعُمَرُ عَنِ الْقِرَانِ مِنْ هَذَا ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لِيَفْصَلَ الْحَجَّ مِنَ الْعُمْرَةِ بِرَحَلَتَيْنِ وَسَفَرَيْنِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ : لِيَكْثُرَ قَصَادُ الْبَيْتِ ، وَيَتَّصِلَ عِمَارَتُهُ سَائِرُ (١) الْبَقَرَةِ : ١٩٦ .

٢٩٦ كتاب الحج / باب في نسخ التحلل ...

إِلْح ١٥٧ - (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَثْثَارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى بِالْمَتَاعَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : رَوَيْدَكَ بَعْضُ فِتْيَاكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ بَعْدُ ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ ، فَسَأَلَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا مُعْرِسِينَ بَيْنَ الْأَرَاكِ ، ثُمَّ يَرْوَحُونَ فِي الْحَجِّ تَقَطُّرُ رُؤُوسِهِمْ .

العام ، ومخالفة على له في ذلك ليرى بجواز ذلك ، ولثلاثا يظن الظان إذ نهى عنه الخليفة أن غير الأفراد لا يجوز ، وقد قيل : إن نهى عمر عن المتعة وضربه عليها : أنه رأى الناس يميلون إليها لخفتها ويسارتها ، فخشى ضياع الأفراد والقران ، وجهل سنتهما . كتاب الحج / باب جواز التمتع

٢٩٧ (٢٣) باب جواز التمتع

١٥٨ - (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَثْثَارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَالَةَ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ : كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمَتَاعَةِ ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا ، فَقَالَ عُثْمَانُ لَعَلِي : كَلِمَةٌ . ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : أَجَلٌ ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ . (...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالَا - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

١٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَثْثَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَبِ ، قَالَ : اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِعُسْفَانَ ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمَتَاعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ . فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، تَنْهَى عَنْهُ ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ : دُعَا مِنْكَ . فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ .

فَلَمَّا أَنْ رَأَى عَلَى فَلِكَ ، أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا .
 ١٦٠ - (١٢٢٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنْ فَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَتْ الْمَتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَاضَةً .
 ١٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا يُو ، أَبُوكَرِ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سَفْيَانَ كَمَنْ عِيَاشِ الْعَمَرِيِّ كَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنْ فَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَتْ لَنَا رُخْصَةٌ - بِغَيْرِ الْمَتْعَةِ فِي الْحَجِّ .

وقول عثمان : (أجل) : أى نعم .

وقوله : (ولمّا كنا خائفين) : يعنى - والله أعلم - فسخ الحج .

وقول أبى ذر : لا تصلح المعتان إلا لنا خاصة ؛ متعة النساء ومتعة الحج) : تقدم أنه أراد فسخ الحج فى العمرة ، وأن ذلك كان خاصاً فى حجة الودل لليلة المتقدمة من مخالفة الجاهلية .

٢٩٨

كتاب الحج / باب جواز التمتع

١٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ فَضِيلٍ ، عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ أَبُو فَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاضَةً - يَعْنِي مَتْعَةَ النِّسَاءِ وَمَتْعَةَ الْحَجِّ .

١٦٣ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ ! قَالَ : أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِي صَابِرًا إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي أَهْمُ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ الْعَامَ . فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِي : لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيهِمْ بِنِكَ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي فَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالرَّبَنَةِ . فَذَكَرَ لَهُ فَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاضَةً ! وَنَكَّرَ .

١٦٤ - (١٢٢٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنِ الْفَزَارِيِّ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ، عَنْ غَنِيمِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْنِي وَفَاصِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْمَتْعَةِ ؟ فَقَالَ : فَعَلْنَاهَا ، وَهَنَمَا يَوْمَئِذٍ كَافِرًا بِالْعُرْشِ - يَعْنِي بَيْتَ مَكَّةَ .

! (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : يَعْنِي مُعَاوِيَةَ .

! ص هـ !ء ، ص ممرء ، هـ ص ص ص كـ ، ص سر ، هـ ص ، ص ص ص ! (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاتِدِ .

حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا . وَفِي حَلِثِ سَفْيَانَ : الْمَتْعَةُ فِي الْحَجِّ .

وقول سعد فى المتعة : جعلناها وهذا - يعنى معاوية - كافر يومئذ بالعرش) ، قال الإمام : أى هو مقيم بعرش مكة ، وهى بيوتها . [المعنى : أنى سبقته إلى الإسلام] (١) .

قال أبو العباس : يقال : أكتفر الرجل : إذا لزم الكُفُور ، وهي القرى ، وفي حديث أبي هريرة : أَلْيُخْرِجُكُمْ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا (٢) : أى قرية قرية ، وفي حديث عمر : ((أهل)) (٣) الكفور هم أهل القبور (٤) : يعنى القرى النائية عن الأمصار ، ومجتمع أهل العلم .

(١) من مى ، ع .

(٢) تهذيب تاريخ دمشق للكبير للإمام الحافظ المؤرخ ابن عساكر ، تهذيب الشيخ عبد القادر بدران ٥ / ٣١٥ .

(٣) ماقطة من مى .

(٤) البخارى فى الأدب المفرد ص : ٣٠٢ (٥٧٩) بلفظ : لا تسكن الكفور ، فإن ماكن الكفور كساكن القبور) .

وبخوه ذكره الجللى فى كشف الخفاء ١ / ٢٦٢ (٢) اكس .

كتاب الحج / باب جواز التمتع ٢٩٩

١٦٥ - (١٢٢٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّتٍ ، قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : إِنِّي لِأَحَدُكَ بِالْحَلِثِ الْيَوْمَ ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ فَلِكَ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ ، ارْتَاعَ ي كُلُّ أَمْرٍ فِي بَعْدٍ ، مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَعَ .

قال أبو عبيد : وسميت بيوت مكة عرشا لأنها عيدان تنصب وتظل [بها] (١) ،

ويقال (٢) لها : عُرُوشٌ ، فن قال : عروش فواحدها عُرْشٌ ، ومن لال : عرش فواحدها عريشى ، مثل قلب وقلب .

وفي حديث عمر : (إذا نظر إلى عروش مكة قطع التبية) ، والعُرْشُ فى غير هذا عِرْق فى أصل العنق ، ومنه قول أبى جهل لابن

مسعود [يوم بدر] (٣) : خذ سيفى فاحتر به رأسى من عُرْشِى .

قال القاضى : الأولى أن يحمل الكفر هاهنا على المعروف ، وأن المراد بالمتعة المذكورة الاعتماد فى أشهر الحج ، والإشارة بذلك إلى

عمرة القضاء لأنها كانت فى ذى القعدة ، وقد قيل : إن فى هذا الوقت كان إسلام معاوية ، والأظهر (٤) أنه من مسلمة الفتح ، وأما

غير هذه من عمرة الجعرانة و(ن كانت أيضا فى ذى القعدة ، فعاوية قد كان أسلم [ولم] (٥) يكن مقيما بمكة ، وكان فى عسكر النبى

(صلى الله عليه وسلم) إلى هوازن فى جملة أهل / مكة ، وكذلك فى حجة الودل لم يكن معاوية ممن (٦) تخلف عن الحج مع النبى

(صلى الله عليه وسلم) ، ولا تخلف عنه غيره إلا أن يكون أراد فسخ الحج فى العمرة التى (٧) صنعها من قدم [(٨) مع النبى)

(صلى الله عليه وسلم) ، فعاوية - أيضا - لا يثبت أنه كان مقيما بمكة حينئذ ، وكيف وقد استكتبه النبى - عليه السلام - وكان معه

بالمدينة ، فلم يكن حينئذ مقيما بمكة ، وقال بعضهم : (كافر بالعرش) : بفتح العين وسكون الراء ، وتأوله عرش الله [سبحانه] (٩)

، وهو تصحيف .

وقول عمران بن حصين : (أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اعمر طائفة من أهله فى العشر ، فلم تنزل آية تنسخ ذلك) : معنى

هذا مبين فى الرواية الأخرى : (أنه - عليه السلام - جمع بين حجبا وعمرة ثم لم ينه عنه) ، وفى الرواية الأخرى : (تمتعنا مع رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) ولم

(١) ساقطة من ع .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهائم ! .

(٧) المثبت من س ، وفى الأصل : الذى .

(٩) مثبتة من س .

(٢) فى س : وقد يقال .

(٤) فى س : والأصح .

(٦) فى س : فى من .

(٨) في هات! س .

٢٠٩ / ب

٣٠٠ كتاب الحج / باب جواز التمتع ١٦٦ - (...) وحدثناه إشتق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم ، كلاهما عن وكيم ، حدثنا سفيان ، عن الجريري ، في هذا الإسناد .

وقال ابن حاتم في روايته : ارتأى رجل برأيه ما شاء - يعني عمر .

١٦٧ - (...) وحدثني عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن حميد بن هلال ، عن مطرف ، قال : قال لي عمران بن حصيني : ال ذلك حديثا عسى الله أن ينفك به : إن رسول الله ! (صلى الله عليه وسلم) جمع بين حجة وعمره ، ثم لم ينه عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن ! يحرمه ، وقد كان يسلم على حتى اكتويت ، فتركت ، ثم تركت أهى فعاد .

(...) حدثناه محمد بن المثني وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن حميد بن هلال ، قال : سمعت مطرنا قال لي عمران بن حصيني .

بمثل حديث معاذ .

هلا ١ - (...) وحدثنا محمد بن المثني وابن بشار ، قال ابن المثني : حديثا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن قتالة ، عن مطرف ، قال : بعث إلى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه ، فقال : إني كنت محدثا بأحاديث ، لعل الله أن ينفك بها بعدى ، فإن عشت فآتكم عني ، ! إن مت فحدث بها إن شئت : إنه قد سلم على ، وأعلم أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قد جمع بين حبي وعمره ، ثم لم ينزل فيها كتاب الله ، ولم ينه عنها نبي الله (صلى الله عليه وسلم) . قال رجل فيها برأيه ماشاء .

١٦٩ - (...)

أبي عمرو ، عن رضى الله عنه - كتاب ، ولم ينه ١٧٠ - (...)

قت الت عن مطرف

ينزل قرآن ينسخه وقوله : (...)

(...) وحدثنا إشتق بن إبراهيم ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا سعيد بن قتالة ، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير ، عن عمران بن الحصين - قال : أعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جمع بين حبي وعمره ، ثم لم ينزل فيها عنهما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال فيها رجل برأيه ما شاء .

!

(...) وحدثنا محمد بن المثني ، حدثني عبد الصمد ، حدثنا همام ، حدثنا ، عن عمران بن حصيني - رضى الله عنه - قال : تمتعنا مع رسول الله ! : فهو يحتمل لإجازة العمرة في أشهر الحج ، أو لإجازة القران .

قال رجل برأيه ما شاء : يعني عمر ، يريد في نهيه عن ذلك وأمره

كتاب الحج / باب جواز التمتع

٣٠١

(صلى الله عليه وسلم) ، ولم ينزل فيه القرآن .

قال رجل برأيه ماشاء .

١٦٠٢٢ (24) باب وجوب الدم على المتمتع

١٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ ، عَنْ مُطَرِّثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِهَذَا الْحَدِيثِ .
قَالَ : تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ .

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ .

قَالَ : قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : نَزَلَتْ آيَةُ الْمَتَاعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مَتَاعَةَ الْحَجِّ - وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مَتَاعَةِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى مَاتَ .
قَالَ رَبِيُّ بَرَّاءُ بَعْدُ مَا شَاءَ .

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَاذٍ : وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
وَلَمْ يَقُلْ هَ وَأَمَرْنَا بِهَا .

بالامزاد ، ويتأول قوله : (جمع بين حجة وعمره) : على ما تقدم من إضافته إليه وإن كان من فعل غيره ، أو على ما تأولناه من إضافتها إلى الحج للقرآن .

٣٠٢
كتاب الحج / باب وجوب الدم على المتمتع ...
إنلح

(٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع ، وأنه إذا عدمه لزمه

صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

١٧٤ - (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ كَلالًا فِي حُجَّةِ الْوَلَمَّا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى ، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدَى مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ ، فَلَمَّا تَدَيَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ : (تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) : قَدْ مَرَّ مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى

أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَجَّ مُفْرَدًا ، أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ مِنْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ صَاحِبُ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا ، وَيَتَأَوَّلُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا مَا مَرَّ فِي تَأْوِيلِ حَدِيثٍ غَيْرِهِ عَلَى قِرَانِ ذَلِكَ بَعْدَ الْإِفْرَادِ ، وَمَالَ الْحَالُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهِ .

وقوله : (فأهل بعمره ثم بالحج) : يعنى - والله أعغ - حين أراد القرآن بعد وصوله مكة ، وإضافته العمره إلى الحج التي أفردتها على ما تقدم ليتأسى به الناس في الاعتمار في أشهر الحج قال : ألييك بعمره وحجة (١) ، كما جاء في حديث أنسي ، فبدأ بالعمره ، وهذا هو الاستحباب عند مالك في القرآن تقديم لفظ العمره ، وهذا حجة له وتقدم الكلام على هذا .

وقوله للمتبعين : (فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (٢)) : نص ما في كتاب الله تعالى فيما يلزم المتمتع ، وقد اختلف العلماء في تفسير هذه الجملة ، فقال جماعة من السلف : ما استيسر من الهدى شاة ، وهو قول مالك ، وقال جماعة أخرى منهم : بقرة دون بقرة ، وبدنة دون بدنة (٣) ، وقيل : المراد : بدنة أو بقرة

(١) حديث رقم (١٨٥) باب رقم ٢٧ .

(٣) وهو قول ابن عمر .

راجع : الممقى للباجي ٣ / ١٠ ، ١١ .

(٢) في س : رجعت .

١٦.٢٣ (25) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت لمحلل الحاج المفرد

كتاب الحج / باب وجوب الدم على المتمتع ...

إنح ٣٠٣ فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ، وليقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج وليهد ، فمن لم يجد هدناً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين قدم مكة ، فاستلم الركن أول شيء ، ثم نَحَثَ ثلاثة أطواف من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف ، فاتى الصفافطاف بالصفاء والمروة سبعة أطواف ، ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر وأفاض ، فطاف بالبيت صم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، من أهدى وساق الهدى من الناس .

(١٧٥ - يه ١٢٢) وحديثه عبد الملك بن شعيب ، حديث أبي ، عن جدي ، حديث عقيل ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرته عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في تمتعه بالحنى إلى العمرة ، وتمتع الناس معه بمثل ائدى أخبرني سالم بن عبد الله ، عن عبد الله - رضا الله عنه - عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

أو شاة (١) ، وشرك في ديم ، وهذا عند مالك للحرج دون العبد ، إذ لا يهدى إلا أن يأذن له سيده وله الصوم ، وإن كان واجداً للهدى ، ولا يجوز عند مالك وأبي حنيفة نحره قبل يوم النحر ، وأجاز ذلك الشافعي بعد إحرامه بالحج (٢) .

وأما قوله : (فليصم ثلاثة أيام في الحج) : فذهب مالك والشافعي إلى أن ذلك لا يكون إلا بعد الإحرام ، وهو مقتضا الآية والحديث ، وقال أبو حنيفة والثوري : يصح له بعد الإحرام بالعمرة ، وقيل : الإحرام بالحج ولا يصومها بعد أيام الحج ، وهذا تناقض ! بن الاختيار ، عندنا تقديمها في أول الإحرام ، وآخر وقتها آخر ائام التشريق عندنا وعند الشافعي ، فمن فاته صومها في هذه الأيام - وهي أيام الحج - صامها عندنا بعد ، وقال أبو حنيفة : آخر وقتها يوم محرقة ، فمن لم يصمها إلى يوم محرقة فلا صيا عليه ، ووجب عليه الهدى ، وقال مثله الثوري إذا ترك صيامها أيام الحج ، وللشافعي قول كقول أبي حنيفة (٣) .

وقوله : (وسبعة إذا رجع) : حملة مالك والشافعي - في أحد قوليهما - أن

[ظاهر] (٤) المراد به هنا في الآية : إذا رجع من منى ، وأنه يصومها إن شاء بمكة أو بلده ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك والشافعي قول آخر : إن ظاهر المراد به : إذا رجعت إلى بلادكم ، وأنه لا يصومها حتى يرجع إلى أهله .

وحمل بعضهم القول أن مالكا يستحب تأخيرها حتى يقدم بلده ، وأن صومها ببلده أفضل لاحتمال المراد بالآية ، وليأتى بالعبادة على ما يتفق عليه .

(١) انظر : تفسير القرطبي ٢ / ٣٧٨ في قول الله : { وَتَقِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ لِنُجِّلْ تَجْمِرْتُمْ } الآية [البقرة : ٩٦] .

(٢) لنظر : الاستذكار ١٢ / ٣٢٢ .

وقد ذكر أن لبا حنيفة خالف مالكا في التطوع ، فجوزه تجل النحر .

(٣) انظر: الاستذكي ١٣ / ٣٧٢ .

(٤) في هامق س .

٣٠٤

كتاب الحج / باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ...
إنح

(٢٥) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت لمحلل الحاج المفرد

١٧٦ - (١٢٢٩) حلطنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن .

نافع ، عن

عبد الله بن عمر ؛ أن حفصة - رضى الله عنهم - زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت : يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم

تحل أنت من عمرتك ؟ قال : (إني لبدت رأسي ، وقلدت هذا ، لا أحل حتى انحر) .

(...) وحدثناه ابن نمير ، حدثنا خالد بن مخلد عن مالا عن نافع ، عن ابن عمر ،

عن حفصة - رضى الله عنهم - قالت : قلت : يا رسول الله ، ما لك لم تحل ؟ بنحوه .

١٧٧ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، قال : أخبرني نافع عن ابن عمر ، عن حفصة -

رضى الله عنهم - قالت : قلت للنبي ق : ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك ؟ قال : (إني قلدت هذا ، ولبدت رأسي ، فلا

أحل حتى أحل من الحج) .

١٦٠٢٤ (26) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

١٧٨ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن حفصة - رضى الله

عنها - قالت : يا رسول الله ، يمثل حميث

وقوله : في حديث حفصة حين قالت [له] (١) : ما شأن الناس ، حلوا ولم تحلل

أنت من عمرتك ؟ قال : (إني لبدت رأسي ، وقلدت هدى) الحديث : تسميتها إياها عمرة يحتج به من قال : إن النبي (صلى الله عليه وسلم)

كان قارنا بحج وعمرة ، [وقد] (٢) قيل : بل ظنت أنه كان ممن فسخ الحج في العمرة ، كما أمر به من لا هدى معه وهم

كانوا الجمهور ، وقيل : معناه : ما شأنك لم تحل من إحرامك كما أحل الناس من إحرامهم الذين أحرموا معك ، [وجعلوه] (٣) عمرة

، فسميت الجميع بمال حال الأكثر ، وقيل : معني (ميت عمرتك) : بعمرتك ، أي لم تفسخ بالعمرة كما فسخوا ، كما قال الله تعالى : {

يَحْفَظُونَهُ مِنْ

(١) ساقطة من س .

(٣) من س .

(٢) كه لا .

كتاب الحج / باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ...

إنح ٣٠٥ مالك : (فلا أحل حتى انحر) .

١٧٩ - (...) وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا هشام بن سليمان المخزومي وعبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر ،

قال : حدثني حفصة - رضى الله عنها - أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أزواجه أن يحلن عام حجة الودل ! .

قالت حفصة : فقلت : ما يمنعك أن تحلج قال : (إني لبدت رأسي ، وقلدت هذا ، فلا أحل حتى انحر هلي لا .

أمر الله { (١) أى بأمر الله ، وقيل : معنى (من عمرتك) : من حجك ؛ لأن معناهما معاً القصد ، وقال محمد بن أبى صفرة : مالك يقول فى هذا الحديث : من عمرتك ، وغيره يقول : ولم تحلل أنت من حجك .
(١) الرعد : ١١ .

٢١٠ / ١
٣٠٦ كتاب الحج / باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

(٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران
١٨٠ - (١٢٣٠) وحدَّثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا ، وَقَالَ : "إِنْ صَدَدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

نَخْرَجُ فَالْعُمْرَةُ ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَّفَّتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، نَخْرَجُ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ، إِرَأَى أَنَّهُ مُجْزَى "عَنْهُ" ، وَأَهْدَى .
وقول ابن عمر : (إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) فأهل بعمره ، ثم ذكر بعد أنه قال :
(ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنى قد جمعت الحج مع العمرة) : فيه جواز إرداف الحج على العمرة وهو قول جمهور العلماء ، وقد تقدم الكلام فيه ، دائما قال : (أشهدكم) : ولم يكتف بالنية على ما تقدم ؛ ليعرف من كان معه ويقتدى به فمن أعلمه أنه معتمر ، وذلك انتقال نظره ، وأنه بان له أن حكم الحج فى الحصر / والعمرة سواء ، وأنه إذا (١) كان التحلل جائزا فى العمرة وليست محدودة بوقت ، ففى الحج أجوز .
وفيه قولهم بالقياس ، والنظر فى الشريعة .

وذكر أنه فعل فعل القارن ، واكتفى بطواف واحد وسعى واحد ، فقوله : (إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله كله) : يعنى فى المآل والإحلال ، وأما قوله أول الحديث : (أصنع كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، أشهدكم أنى قد أوجبت [الحج] (٢) عمرة) فيحتمل أن يريد فى المآل إن حيل بينه وبين البيت [وصد] (٣) ، كما جاء آخر الحديث ، وقيل : إنه فى ابتداء الإحرام ، : أى أهل بعمره ، كما كانت حالة النبي (صلى الله عليه وسلم) حين صد فى عمرة الحديبية ، وقيل : يحتمل أنه أراد الوجهين ، من الانتهاء والابتداء ، وهو أظهر ، لاسيما أنه يشهد له قوله فى الحديث : (ما شأنهما إلا واحد ، إن حيل بينى وبين العمرة حيل بينى وبين الحج) ، وقد تقدم الكلام على بعض (٤) هذا ، ولم يصد ابن عمر فى هذه الحجة ، ولكنه توقع ذلك ولم يكن منه على يقين قبل إحرامه ،

(١) فى س : إذ .

(٣) من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٤) فى س : تعليل .

١٦٠٢٥ (٢٧) باب فى الإفراذ والقران بالحج والعمرة

كتاب الحج / باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران ٣٠٧ ١٨١ - (...) وحدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزَّيْبِرِ ، قَالَا : لَا يَضُرُّكَ إِلَّا تَحَجُّ الْعَامِ ، فَإِنَّا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ .
قَالَ : فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا مَعَهُ حِينَ حَالَتْ كُفَارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً .

فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ خُلَى سَبِيلِي قَضَيْتُ عُمْرَتِي ، دَانَ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا مَعَهُ .

ثُمَّ تَلَا : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } (١) ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَظَهْرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ، إِنَّ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ فَانْطَلَقَ حَتَّى ابْتَاعَ بِقُدَيْدٍ هَدْيًا ، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ يَوْمَ النَّحْرِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو ٦٤ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ حِينَ نَزَلَ الْحَاجُّ بِابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَكَانَ يَقُولُ : مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا .

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُجَيْمٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا لِيْثٌ عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَاجُّ بِابْنِ الزُّبَيْرِ .
فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالًا ، - ! أَنَا نَخَافُ أَنْ يَمْدُوكَ ، فَقَالَ : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } ، أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً .

ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ .
أَشْهَدُوْا - قَالَ ابْنُ رُجَيْمٍ : أَشْهَدُكُمْ - أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي ، وَأَهْدَى هَدْيًا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ .
ثُمَّ انْطَلَقَ يُهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا ، حَتَّى قَلِمَ مَكَّةَ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى فَلَكَ ، وَلَمْ يَنْحَرْ ، وَلَمْ يَحْلِقْ ، وَلَمْ يَقْصِرْ ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَهُ مِنْهُ ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ (١) ١ لَأَحْزَابٍ : ٢١ .

٣٠٨ كتاب الحج / باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَّقَ ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَاتَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : كَلِمَتِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِمَةً .
١٨٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّفْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ .
ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ ، كَلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ .
وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَلِثِ ، حِينَ قِيلَ لَهُ : يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ .
قَالَ : إِنْ أَفْعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
كَأَنَّ ذِكْرَهُ اللَّيْثُ .

ولو كان على يقين منه لم يكن حكمه حكم المحصور (١) ؛ لأن من هذه [سبيله] (٢) غرر ب! حرامه فلا ثبت له رخصة المحصور ، وسيأتي الكلام في المسألة بعد هذا .

(١) في س : المحصر .
(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .
كشاب الحج / باب في الافراد والقران بالحج والعمرة

٣٠٩ (٢٧) باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة

١٨٤ - (١٢٣١) حديثنا يحيى بن أيوب وعبد الله بن عودط الهلالي ، قالا : حاشا

١٦٠٢٦ (28) باب ما يلزم من أحرم بالحج

عباد بن عباد المهلبى ، حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر - في رواية يحيى - قال : أهللنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالحج مفرداً .

وفي رواية ابن عون : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهل بالحج مفرداً .
١٨٥ - (١٢٣٢) وحلتنا سرج بن يونس ، حدثنا هشيم ، حدثنا حميد عن بكر ،
عن أنس - رضي الله عنه - قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يل بالحج والعمرة جميعاً .
قال بكر : فقلتُ بئلك ابن عمر .
فقال : لبي بالحج وحده .

فلقيت أنساً فحدثته بقول ابن عمر ، فقال أنس .

ما تعدونا إلا صبياناً ال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : البيك عمرة وحجاً لما .
١٨٦ - (...) وحلتني أمية بن بسطام العيشي ، حاشا يزيد - يعني ابن زريع -

وقول نافع عن ابن عمر : (أهللنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالحج مفرداً) ، وفي الرواية الأخرى : (أهل رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، وفي ال الرى : (بالحج وحده ! موافق للأحاديث المتقدمة عن جابر وعائشة ، وابن عباس وغيرهم ، وبيان للشكل عنه من غير هذه الرواية ، وتقدم التأويل فيما جاء عنه مخالفاً لهذا .

وقول أنس : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : البيك عمرة وحجاً : يحتاج به من قال :

إن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان قارناً ، وإن القران كان أفضل ، [دإن] (١) الجواب عنه والجمع بينه وبين ما تقدم : أن يكون هذا في الحالة الثانية لا في أول إحرامه ، على ما قدمنا الكلام عليه ، وحسبنا التأويل فيه بمجموع الأحاديث فأخبر أنس عما سمع آخر من حال النبي (صلى الله عليه وسلم) ، حجة لجواز القران ، ويصح هذا التأويل أنه قد روى أبو أسماء عن أنس : (خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصح بالحج صراحاً ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة) ، فجاء حديثه هذا يوافق حديث الجماعة ، أو لعله ! يسمع إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) أو داهج مفرداً ، وإنما سمعنا عند إضافة العمرة له (٢) وهو أظهر في إنكاره غير هذا ، أو لعله لم ينكر

(١) كالحما .

(٢) في س : لها .

٣١٠ كتاب الحج / باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة حدثنا حبيب بن الشهيد عن بكر بن عبد الله ، حدثنا أنس رضي الله عنه ؛ أنه رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) جمع بينهما بين الحج والعمرة .

قال : فسألت ابن عمر ، فقال : أهللنا بالحج ، فرجعت إلى أنس فأخبرته ما قال ابن عمر .
فقال : كما كنّا صبياناً ال

الإفراد أولاً ، دائماً أنكر لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يضيف إليها (١) العمرة ، ولا قرنهما ، وقيل : لعله سمع ذلك من غيره من كان بقربه ، فجعله من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) أو من أمره بإباحته ، فأضافه إليه .
قال أبو عبد الله بن أبي صُفْرة : معنى قول أنس : [أى] (٢) أهل بحجة فعلاً وبعمره أمراً ، كما قال : (رجم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورجمنا [معه] (٣)) رجموا هم فعلاً ، ورجم - عليه السلام - أمراً ، وقيل : لعله لم يضبط ذلك ، وكذلك (٤) أنكره عليه ابن عمر وعائشة ، وقالوا : كان أنس يدخل على النساء حيثُ سُدَّتْ مكشفاتٍ وهو صغير ، وكذا قال أنس : (ما تعدونا إلا صبياناً) : وكيف وقد لوح البخارُ رى بعلّة حديث أنس من رواية أيوب عنه ، فقال : وقال بعضهم : أيوب عن رجل عن أنس ، وقد جاء الحديث من رواية أبي أسماء عن أنس ، وفيه ما تقدم من تصريحه بالحج مفرداً .

(١) فى الأصل : إليه ، والمثبت من س .

(٢) من س .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! بسهم .

وسأأتى هذا الحديث ان شأ الله فى كتاب الحدود .
بلفظ : (ورجمنا بعده) باب رجم الثيب فى للزنى رقم (٤) .

(٤) فى س : ولذلك .

كتاب الحج / باب ما يلزم من أحرم بالحج ...

الخ

٣١١

(٢٨) باب ما يلزم من أحرم بالحج ، ثم قدم مكة ، من الطواف والسعى ١٨٧ - (٢٣٣ ١) خدشنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا غنثر ، عن إسماعيل بن أبي خالد ،

١٦٠٢٧ (29) باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ، من البقاء على الإحرام وترك التحلل

عن وبرة ، قال : كنت جالساً عند ابن عمر ، فجاءه رجل فقال .

أصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن أتى الموقف ؟ فقال : نعم .

فقال : فإن ابن عباس يقول : لا تطف بالبيت حتى تأتى الموقف .

فقال ابن عمر : فقد حج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فطاف بالبيت قبل أن يأتى الموقف ، فيقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(أحق أن تأخذ ، أو يقول ابن عباس ، إن كنت صادقاً ؟ مه - ا -) (...) وخذشنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير ! ، عن يالط

، عن وبرة ، قال : سأل رجل ابن عمر - رضى الله عنهم أطف بالبيت وقد أحرمت بالحج ؟ فقال : وما يمنعك ؟ قال : إنى

رأيت ابن فلان يكرهه وأنت أحب إلينا منه ، رأيته قد فتنته الدنيا .

فقال : و ؟ شأ - أو أئكم - لم تفتنه الدنيا ؟ ثم قال : رأينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحرم بالحج ، وطاف بالبيت ، وسعى

بين الصفا والمروة ، فسئله الله وسئله رسوله (صلى الله عليه وسلم) أحق أن تتبع ، من سنة فلاط ، إن كنت صالحاً .

وقول ابن عباس : " لا تطف حتى تأتى الموقف) ، ومخالفة ابن عمر له واحتجاجه بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، هو الذى عليه

جماعة فقهاء الأمصار فى القدام : أنه لا يقف حتى يطوف ويسعى ، وهو طواف الورد ، إلا المراهق .

وهو سنة عند جميعهم وقد تقدم ، وجمهورهم على أنه ليس على أهل مكة أو من بها من غيرهم إذا أحرموا هذا الطواف ، وقال عطاء :

إن أحرم من جاور مكة أول العشر طاف حين يحرم .

وقول السائل لابن عمر: " أنت أحب إلينا منه ، رأينا قد أفتنته الدنيا (١)) : كذا لجميعهم ، وعند الهوزنى : (فتنة) ، وهما لغتان صحيحتان عندهم ، وأنكر الأصمعي ال!فتنته ! ، دائما قال ذلك لأن ابن عباس ولى البصرة ولم يتقلد ابن عمر شيئا من الأمور [جملة] (٢) ، وقول ابن عمر : (وأينا لم تفتنته الدنيات : قول ، مثله فى فضله وخيره ، وتواضعه !إنصافه .

وتوله : (فتصدى لى الرجل) (٣) : أى تعرض .
(١) فى س : الدنتى .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهاض بسهم .

(٣) سيأتى الحديث فى الباب التالى رقم (١٩٠) .

٣١٢ كتاب الحج / باب ما يلزم من أحرم بالحج ...

إنلخ ١٨٩ - (١٢٣٤) ! حدثنى زهير بن حرب ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، قال : سألنا ابن عمر عن رجل قلم بعمره ، فطأت بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة ، أياأتى امرأته ؟ فقال : قلم رسول الله كلفتى فطأت بالبيت سبعا ، وصفى خلف المقام ركعتين ، وثن الصفا والمروة ستعا ، وقد كان لكر فى رسول الله أسوة حسنة .
(...)

! حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الرئيع الرفرانى ، عن حماد بن زيد .

ح وحده شا

عبد بن حميد ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، جميغا عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) نحو! ديث ابن عيينة .

وقوله : (سألنا ابن عمر عن قدم بعمره فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة ، أياأتى امرأته ؟ فقال له : قدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، وبين الصفا والمروة سبعا) : وعلى هذا كافة العلماء ، وأنه لا يحل المعتمر الطواف (١) دون السعى ، إلا ما روى عن ابن عباس ، وبه قال إسحق : إن الطواف يحل للمعتمر! ان لم يسع .
(١) فى س : بالطواف .

كتاب الحج / باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ...

إنلخ ٣١٣

(٢٩) باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ، من البقاء

على الإحرام وترك التحلل

١٩٠ - (١٢٣٥) حدثنى هرون بن سعيد الإدلى ، حاشا ابن وهب أخبرنى عمرو - وهو ابن الحارث - عن محمد بن عبد الرحمن ، أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لى عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف بالبيت أحل أن لا ؟ فإن قال لك : لا يحل ، فقل له : إن رجلا يقول ذلك .

قال : فسأله فقال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج .

قلت : فإن رجلا كان يقول فلك .

قال : بس ما قال .

فتصدانى الرجل ، فسألنى لحدثه .

فقال : فقل له : فإن رجلا كان يخبر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد فعل ذلك .

وما شأن أسماء والزبير قد فعلا فلك .

قال : لحيته فذكرت له فلك .

فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي .
قَالَ : فَمَا بِاللَّهِ لَا بَأْسَ بِنَفْسِي يَسْأَلُنِي ؟ أَظُنُّهُ عِرًّا قَتَا .

قُلْتُ : لَا أَدْرِي .
قَالَ : فَلَهُ قَدْ كَذَبَ ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ ٢ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ

وقول عروة عن عائشة : (أول شيء بدأ به النبي (صلى الله عليه وسلم) حين قدم مكة : أنه توضأ ثم طاف بالبيت) : فيه الحجة أن حكم الطواف حكم الصلاة في الحاجة إلى الطهارة ، وأنها شرط في صحته ، ولأنه يتصل به ركعتا الطواف ، ولا تستباح باتفاق إلا بطهارة ، وعلى هذا الشافعي والثوري وأحمد وإسحق وكافة العلماء ، إلا أبا حنيفة (١) وأصحابه وبعض سلف الكوفيين ، فيرون أنه واجب فيه ولي بشرط ، ويستحبون له إعادته ، لأنه إن لم / يمكنه [أن يعيده] (٢) بطهارة حتى يرجع إلى بلاده أجزاءه عن ذلك دئم ، وقال بعضهم : عليه الدم على كل حال ، وقال أبو ثور : يجزئ في الناسي إلا يجزئ في العائد ، واختلف العلماء فيمن انتقض وضوؤه أثناء طوافه ، فعند علي وعطاء ومالك : يتوضأ ويبتدئ ، قال مالك : ولا يضره ذلك في سعيه ، ويتمه بغير طهارة ، وقال الثافعي : يتوضأ ويبنى ، وهو قول النخعي وأحمد وإسحق ، قال الثافعي : فإن تطاول استأنف .
وحكم التطوع فيه عند مالك حكم الصلاة إن شاء توضأ واستأنف أو ترك .

وقوله : (ثم حج أبو بكر - رضي الله عنه - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ،
(١) فظُر : بددغ الصنائع ٣ / ١١٠٢ ، المغني ٥ / ٢٤٩ ، د لاوى ٤ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، التمهيد ٨ / ٢١٥ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

٢١٠ / ب

٣١٤ كتاب الحج / باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ...

إلخ به حين قدم مكة أنه توضأ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ .
ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ .
ثُمَّ مَثَلَ ذَلِكَ .

ثُمَّ حَجَّ عِثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ .
ثُمَّ مَعَاوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ .

ثُمَّ حَجَّ جَعْتُ مَعَ أَبِي - الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَّامِ - فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ، ثُمَّ آخَرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ ، ثُمَّ يَنْقُضُهَا بِعُمْرَةٍ .

وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ! أَمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ ؟ وَلَا أَحَدٌ مِّنْ مَّضَى مَا كَانُوا يَدْعُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَا يَحْلُونَ .

وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ نَطُوفَانِ بِهِ ،

ثم لم يكن غيره) وذكر بمثل ذلك عن عمر وعثمان وسائر من ذكره ، وفي كلها يقول : (ولم يكن غيرته : كذا في كتاب مسلم في جميع النسخ الواصلة إلينا ، وفيه (١) تغيير و[صوابه] (٢) : (ثم لم تكن عمرة) ، وهكذا (٣) رواه البخاري (٤) وسقط عند مسلم .

وبقوله : (عمرة) يستقيم الكلام ، وليس لقوله : ! ثم لم تكن غيره) معنى هنا ، وقد كان غير ذلك العمل من النبي - عليه السلام - ومنهم من تمام الحج ، ويدل على صحة هذا قوله في الحديث نفسه : (وآخر من فعل ذلك ابن عمر ولم ينقضها بعمرة) وكأن السائل لعروة إنما سأله عن فسح الحج في العمرة على مذهب من رأى ذلك ، واحتج بأمر النبي - عليه السلام - لهم بذلك للعلة التي تقدمت ، فأعلمه عروة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جلس بعده ، وقد تقدم الكلام على هذا .

وقول عروة في الحديث : (ثم حججت مع أبي ، الزبير بن العوام) : أى مع والدى ، وليس أبى هنا كنية ، ولا الزبير مضافا ، بل هو بدل من أبى .

وقوله : (ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلون) : فيه الحجة على أن افضل عمل [الحاج] (٥) الداخل الطواف بالبيت ، وأنه لا يبدأ بالركوع ، وتحية المسجد قبله ، وفيه الحجة بعمل الخلفاء والسلف ، وما عليه الكافة من سنة طواف الورد ، وترك فسح الحج في العمرة ، وأن ذلك كان خاصا كما تقدم .
وتكذيب عروة أول الحديث واخره لمن قال خلاف ذلك ، دليل على استقرار العمل على تركه .
(١) فى س : وهو .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٣) فى س : وكذا

(٤) البخارى عن عائمة ، كالحج ، بمن طاف بالبيت إذا قدم مكة ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧ .
(٥) من س

كتاب الحج / باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ...

إنح ٣١٥ ثم لا تحلان ، وقد أخبرتنى أمى أنها أقبلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان! بعمره قط ، فلها مسحوا .
الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من فلك .
١٩١ - (١٢٣٦) حدثنا إسحق بن إبراهيم .
أخبرنا محمد بن بكر .
أخبرنا ابن

ص ص ص ! ص ه ص ه ص ه ص ه ص ه ص ص ص ممص ص ممص ه جريج .

ح وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريم .

حدثني منصور بن عبد الرحمن عن أمة صفية بنت شيبة ، عن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنها - قالت : خرجنا محرمين .
فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من كان معه هدى ، فليقم على إحرامه .

ومن لم يكن معه هدى ، فليحل .

فلم يكن معى هدى فحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحلل .

قالت : فلبست ثيابى ، ثم خرجت فجلست إلى الزبير .

فقال : قومى عني .

فقلت : أتخشى أن أثب عليك ؟ .

١٩٢ - (...) وحدثني عثاس بن عبد العظيم العنبري ! ، حاشا أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي ، حاشا وهى! ب ، حاشا منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، عن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنهما - قالت : قدمنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مهلين بالحج .

ثم ذكر بمثل حديث ابن جريم .

غير أنه قال : فقال : استرخى عني ، استرخى عني .

فقلت :

وقوله : (ولقد أخبرتنى أمى أنها أقبلت هى وأختها - يعنى عائسة - والزبير وفلان وفلان [بعمره قط] (١) ، فلها مسحوا الركن حلوا) ، وحديث أسما أيضا بعده : (اعتمرت أنا وأختى عائسة والزبير وفلان وفلان ، فلها مسحنا البيت أحللنا ، ثم أهللنا بالحج) : ليس هذا

اللفظ على عموميه ، والمراد بالمسح بالبيت من عدى عائشة ، فقد تقدم من الطرق الصحيحة أنها حاضت ولم تمسح بالبيت ولم تطف ، ولا تحللت بذلك من عمرتها كما تقدم ، وإنما قصدت هنا الاخبار عن جهم (٢) مع أن النبي - عليه السلام - على الصفة التي ذكرت أول الحديث ، كما أن عروة قصد إلى أن الطواف الورود ، لا يحل الحج ، وأنه يحل المعتمر ، وأن أولئك قدموا ومعهم عائشة بعمرة ، أي معتمرون عشرة الفسخ التي أمرهم بها - عليه السلام - أو لما روى من اختلاف الناس ، فيكونون ممن أهل بعمرة ، فلذلك حلوا حين طافوا ، ولم يتعرض لخبر عائشة وعذرها (٣) وخصوصها من بينهم لذلك (٤) ، وقيل : لعل أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلت بعد الحج مع (٥)

(١) سقط من س .

(٤) في س : بذلك .

(٢) في س : حجته .

(٣) في س : وعزمها .

(٥) في الأصل : بعد ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ...

الحج

أَتَحْتَشِي أَنْ أَثْبَبَ عَلَيْكَ ؟

١٩٣ - (١٢٣٧) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا

ابن وهب ، أخبرني عمرو عن أبي الأسود ، أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - حدثه ، أنه كان يسمع أسماء ، كُفَمَا مَرَّتْ بِالْحَجَّونِ تَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَسَلَّمَ ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا ، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَفَافُكُلِ الْحَقَائِبِ ، قَلِيلُ ظَهْرُنَا ، قَلِيلَةُ أَرْوَادُنَا ، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي عَائِشَةُ وَالزَّيْبُرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَلَمَّا مَسَّحْنَا الْبَيْتَ أَحْلَلْنَا ، ثُمَّ أَهْلًا ! مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ . قَالَ هَرُونَ فِي رِوَايَتِهِ : أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ . وَلَمْ يُسَمَّ : عَبْدُ اللَّهِ .

أخبرنا عبد الرحمن ، وأما قول من قال : لعلها أرادت في غير جهم مع النبي ، نخطأ ؛ لأن في الحديث النص أن ذلك كان في جهم مع النبي - عليه السلام .

١٦٠٢٨ (30) باب في متعة الحج

١٦٠٢٩ (31) باب جواز العمرة في أشهر الحج

قال الإمام : ومعنى (مسحوا) : طافوا ؛ لأن الطائف يمسح الركن ، فعبر عن الطواف ببعض ما يفعل (١) فيه ، ومنه قول ابن أبي ربيعة :

ولما قضينا منى كل حاجة ومسح بالأركان منهن ماسح

فكنى بالمسح عن الطواف ، ويحتمل أن يكون (مسحوا بالركن ! : أي طافوا وسعوا ، وحذف ذكر السعي اختصاراً لما كان مرابطاً بالطواف ، ولا يصح دونه ، ويؤيد هذا التأويل : أنها قالت قيماً ذكره عنها بعد : (ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بالبيت) ولا بين الصفا (٢) والمروة) : إلا أن يتأول عليها أنها إنما أرادت بالانتماء الكمال لا الصحة ، ويحتمل أن يكون ذلك على رأى من رأى أن السعي غير واجب ، وفيه اختلاف بين الناس ، وقد رأيت بعض أهل العلم أشار إلى أن من الناس من ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل ، وإن لم يطف وشع ، وله أن يلبس ويتطيب ، ويفعل ما يفعل الحلال ، ويكون طوافه وسعيه كأنه عمل خارج

عن الاحرار ، كما يكون رمى الجمار ، والمبيت بمنى عملاً خارجاً عن الاحرام .
قال القاضي : لا حجة في هذا لمن لم يوجب السعي لأن هذا الحديث إنما هو عما فعلوا مع النبي - عليه السلام - في حجة الودل ،
والذي جاء فيه مفسراً : أنهم طافوا معه وسعوا ، فيحمل ما أجمل وأشكل عليهما فسر وين .
وقولها : (ونحن خفاف الحماث) : جمع حقيبة ، وهو كل ما حمل في مؤخر الرحل أو القتب (٣) ، ومنه احتقبت فلان كذا .
والحجون ، بفتح الحاء وضم الجيم مخفف ، هو الجبل المشرف عند المحصب .

(١) في س : يدخل .

(٢) سقط من س .

(٣) في الأصل : والقتب ، والمثبت من س .

كتاب الحج / باب في متعة الحج

٣١٧

(٣٠) باب في متعة الحج (١) ،

١٩٤ - (١ ٢٣٨) حدثنا محمد بن حاتم ، حدثنا روح بن عب الله ، حدثنا شعبة ، عن مسلم القرظي ، قال : سألت ابن عباس -
رضي الله عنهما - عن متعة الحج ؟ فرخص فيها ، وكان ابن الزبير ينهى عنها .

فقال : هذه أم ابن الزبير تحدث ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رخص فيها ، فدخلوا عليها فاسألوها .
قالت : قد رخص رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيها .

١٩٥ - (...) وحدثناه ابن المثنى ، حد ، شاذ بن عبد الرحمن .

ح وحدثناه ابن بشار ، حدثنا محمد - يعني ابن جعفر - جميعاً عن شعبة ، بهذا الإسناد .
فأما عبد الرحمن فتنبى حديثه المتعة ، ولم يقل : متعة الحج .

وأما ابن جعفر فقال : قال شعبة : قال مسلم لا أدري متعة الحج أو متعة النساء .
، ، ، ، ص - كص - ع ص ير ، ه ص ، ص ير ، ه !

١٩٦ - (١ ٢٣٩) وحدثنا عميد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، حدثنا مسلم القرظي ، سمع ابن عباس - رضي الله عنهما -

- يقول : أهل النبي (صلى الله عليه وسلم) بعمره ، وأهل أصحابي إلى الحج .

فلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَحَلَّ بِقَبَائِلِهِمْ .

فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فِيمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَلَمْ يَحِلَّ .

١٩٧ - (...) وحدثناه محمد بن بشار ، حدثنا محمد - يعني ابن جعفر - حدثنا شعبة ، بهذا الإسناد .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ آخَرُ .

فَأَمَّا حَلًّا .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

٣١٨

كتاب الحج / باب جواز العمرة في أشهر الحج

(٣١) باب جواز العمرة في أشهر الحج

س ، ص ، ه ، ص ص مس ص ه ! ص ! روص رء ! ص

ما - (١٢٤٠) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَجْرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ ، وَيَجْعَلُونَ الْحَرَّمَ صَفْرًا ، وَيَقُولُونَ : إِفَا بَرَأَ اللَّبَرُّ ، وَعَفَا الْأَثَرُّ ، وَانْسَلَخَ صَفَرٌ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ .
فَقَدَّمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَصْحَابَهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ ، مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، فَافْرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ فَلَكَ عِنْلًا ! م .
فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : (الْحِلُّ كُلُّهُ) .

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَجِّ ، فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ ، وَقَالَ ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ : (مَنْ شَاءَ أَنْ يَحْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً) .
وقوله : ٩ كانوا يرون [أن] (١) العمرة في أشهر الحج [من] (٢) أجز الفجور) يعني الجاهلية ، ٩ ويجعلون المحرم صفرًا : يعني النسئ ، كانوا يُسمون المحرم صفرًا ويجلونه ويُنسئون المحرم ، أي يؤخرونه بعد صفره لثلاثا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر حرم تضيق بها الأمور عليهم ، فرد الله تعالى ذلك عليهم .

وقال تعالى : { إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ } الآية (٣) .
وقوله : (ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر) ، قال الإمام : (برأ الدبر) : يريدون دبر ظهر (٤) الإبل عند انصرافها من الحج ، كانت تدبر بالسير عليها إلى الحج ، (وعفا الأثر) معناه : محى ودرب! ، ويكون عفا - أيضا - بمعنى كثر ، وهو من الأضداد - أيضا - قال الله تعالى : { حَتَّى عَفَوْا } (٥) ، أي كثروا ، ويروى : (عفا الوب) .
قال القاضي - رحمه الله - : قال الخطابي : (عفا الأثر) (٦) : أي أثر الدبر ، وقال (١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .

(٢) من س .
(٣) التوبة : ٣٧ .
(٤) في الأصل : ظهور ، والمثبت من س ، ع .
(٥) ١ لأعرلف : ٩٥ .
للا) جزء حديث ، أخرجه الإمام أحمد في المسند عن أن! ٣ / ١٤٣ .

كتاب الحج / باب جواز العمرة في أشهر الحج ٣١٩ ٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو أُوْدُ الْمُبَارَكِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ! فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ! ، أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرُ :
أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَجِّ .

وَأَمَّا أَبُو شَهَابٍ فَقِي رَوَاتِهِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهْلُ بِالْحَجِّ .
وَفِي حَلِيَّتِهِمْ جَمِيعًا : فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبَطْحَاءِ " خَلَا الْجَهْضَمِيُّ فِيهِ لَمْ يَقُلْهُ .
٢٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا هَرُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَثَمِيِّ ، وَهُمْ يَلْبُونَ بِالْحَجِّ ،
فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً .

٢٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ،

عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الضُّبْحَ بِذِي طَوًى ، وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمْرَةٍ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ .
٢٠٣ - (١٢٤١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَثَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

فِي (عفا الوري) : أى ظهر (١) وكثر (٢) وعلى الوجه الأول ذهب أثر الحجاج والمعتمرين من الطرق ودرس .
وقول ابن عباس : (قدم النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه يلون بالحج ، فأمرهم ال يجعلوها عمرَةً) دليل أن حجهم كان إفراداً .
وقوله : (بذى طوى) بفتح الطاء مقصور ، [هو هذا] (٣) الوادى الذى بمكة ، قاله الأصمعى ، قال : والذى بطريق الطائف ممدود ، وقد وقع فى كتاب البخارى لبعض الرواة بالمد (٤) ، وكذا ذكره ثابت ، وضبطه الأصمعى مرةً بكسر الطاء ، وضبطه غيره بالضم ،

(١) فى الأصل : طر والمثبت من س .
(٢) راجع : غريب الحديث ٢ / ٢٩٣ ، معالم للسق ٢ / ٤٢٠ .
(٣) فى الأصل : هذا هو ، والمثبت من س .
(٤) لعله يعنى : (طواء ، فى حديث أبى طلحة ؛ أن نبى الله (صلى الله عليه وسلم) أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش .

فَقُنِفُوا فى طوى من أطوا بدر .
البخاري ، كالمغازى ، وانظر : الفتح رقم (٣٩٧٦) ، وكذا أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ٣ / ١٧٠٧ .
٣٢٠ كتاب الحج / باب جواز العمرة فى أشهر الحج جعفر ، حدثنا شعبة .
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَالْفَقْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَذِهِ عُمْرَةٌ دَأَسْتَعْنِ بِهَا ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْهَدْيُ فَلْيَحِلِّ الْحِلَّ كُلَّهُ ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .

١٦٠٣٠ (32) باب تقليد الهدى بإشعاره عند الإحرام

٢٠٤ - (١٢٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَثَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الضَّبْعِيَّ قَالَ : تَمَتَّعْتُ فَهَآنِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ .

فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَفَرَنِي بِهَا .
قَالَ : ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنَمْتُ ، فَأَتَانِي آتٌ فِي مَنْأِي فَقَالَ : عُمْرَةٌ مُتَقَلَّةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ .
قَالَ : فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ - !هُ بِأَنْدَى رَأَيْتُ .
فَقَالَ : اللَّهُ تَبَّرَ اللَّهُ "كَبِيرُ سَنَةِ أَبِي الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَحَكَى بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ : وَطَوًى بضم الطاء مقصور بمكة ، وذو طَوْأ ممدود بالهمز حكاه ابن بطال .
ومر الكلام على قوله : (دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة) .

كتاب الحج / باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام

٣٢١ (٣٢) باب تقليد الهدى بإشعاره عند الإحرام

٢٠٥ - (١٢٤٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَثَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَدَى .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَاشَا ابْنَ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَالَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، وَسَلَتَ الدَّمَ ، وَوَقَلُّوا نَعْلَيْنِ ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَالَةَ -

فِي هَذَا الْإِسْنَادِ - بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ . وَلَمْ يَقُلْ هَ صَلَّى بِهَا الظُّهْرَ .

٢٠٦ - (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَاشَا

وَقَوْلُهُ : [صَلَّى] (١) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، قَالَ الْإِمَامُ : الْأَشْعَارُ : الْأَعْلَامُ ، وَالْأَشْعَارُ الْهُدَى هُوَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى الْبَدَنَةِ عَلَامَةٌ يَعْلَمُ بِهَا أَنَّهَا مِنَ الْهُدَى ، الْعَرَبُ تَقُولُ : بَيْتًا شِعَارًا ، أَيْ عَلَامَةً وَمَا شَعَرْتُ بِكَذَا ، أَيْ عَلِمْتُ بِهِ ، وَشَعَائِرُ الْحَجِّ : عَلَامَاتُهُ وَآثَارُهُ ، وَمَشَاعِرُهُ : مُعَالِمُهُ " سَمِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ مَشْعَرًا لِأَنَّهُ مِنْ عَلَامَاتِ الْحَجِّ .

وَصَفْحَةُ السَّنَامِ : نَاحِيَتُهُ ، ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ الْأَشْعَارَ يَكُونُ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ، أَخَذًا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ الْإَشْعَارَ [يَكُونُ] (٢) فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ .

قَالَ الْقَاضِي - [رَحِمَهُ اللَّهُ] (٣) : فِيهِ أَنَّ مَنْ سَاقَ مَعَهُ هَدْيًا وَنِيَّتَهُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةَ فَلَمَسَتْحَبَّ لَهُ أَنْ يَشْعُرَهُ وَيَقْلُدَهُ مِنْ مِيقَاتِهِ ، بِخِلَافِ مَنْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ وَأَقَامَ ، فَهَذَا يَشْعُرُهُ وَيَقْلُدَهُ مِنْ حَيْثُ بَعَثَهُ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ الْهُدَى بِعَلَامَةٍ لَهُ يُعْرَفُ [بِذَلِكَ] (٤) ، وَهُوَ أَنْ يَلْقَى مِنْ عُنُقِهَا نَعْلًا أَوْ شَيْءًا .

وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ يَقْلُدُهَا نَعْلَيْنِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ ، وَمَالِكٌ يُجِيزُ الْوَاحِدَ ، وَأَجَازَ الثَّوْرِيُّ فَمِ الْقُرْبَةَ وَشَبِيهَا ، وَالنَّعْلَانِ عِنْدَهُ أَفْضَلُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : خَصَّتِ النَّعْلَانِ

(١) مِنْ س .

(٣) مِنْ س .

(٢) مِنْ س .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ س ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ .

٣٢٢ كتاب الحج / بَابُ تَقْلِيدِ الْهُدَى وَأَشْعَارِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَالَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهُجَيْمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا هَذَا الْفَتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَغَّغْتُ أَوْ تَشَغَّبْتُ بِالنَّاسِ ، أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ ؟ فَقَالَ : سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَإِنْ رَغِمَتْمْ .

٢٠٧ - أ ...

(وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يُحْيَى ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ .

قَالَ : قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ هَذَا

بِذَاكَ لِدَلَالَةِ السَّفَرِ بِهَا إِلَى مَحَلِّهَا ، وَجُمْهُورُهُمْ - أَيْضًا - عَلَى ذَلِكَ فِي الْإَشْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ ، وَأَنْهُمَا سُنَّتَانِ ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ فَرَأَى (١) الْأَشْعَارَ مُثَلَّةً ، وَقَالَ : إِذَا كَانَ هَذَا قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ ، وَخَالَفَهُ بَكَارُ أَصْحَابِهِ فِي ذَلِكَ ، وَقَالُوا بِقَوْلِ الْكَافَّةِ وَلِأَنَّهُ لِفَائِدَةٍ لِمَعْنَى (٢) صَحِيحٍ كَالْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ ، وَالْحَتَّانِ ، وَكَأَيُّهُ يَجُوزُ الْكَيُّ وَالْوَشْمُ لِمَعْرِفَةِ الْمَالِكِ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ الْإَشْعَارُ لِمَعْرِفَةِ كَوْنِهَا هَدْيًا ، وَكُلُّهُ إِيْلَامٌ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي تَأْوِيلِهِ ، فَقَدْ أَشْعَرَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - آخِرَ أَمْرِهِ ، وَالْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ ، وَالْخُلَفَاءُ .

وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأُئِمَّةُ الْفَتَوَى عَلَى إِشْعَارِهَا فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ، وَالْغَنَمُ تَقْلُدُ وَلَا تَشْعُرُ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ لَهَا أَسْمَنَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،

وهي تقلد عند جمهورهم للحدب [الثابت] (٣) في ذلك (٤) ، قالة بعض أصحابنا ، ولم يره مالك (٥) ، لعله لم يبلغه الحديث ، ولم (٦) يجر (٧) عليه العمل .

١٦٠٣١ (33) باب التقصير في العمرة

والإشعار هو : أن يشق في سنامها شقاً يسيل دمه ، والبقر تقلد ويشعر منها ما كان له سنام ليعرف أنها هدى ، فلا تستطيل يد عليها ، ولا تؤكل [إن ضلت] (٨) ، ويطلب [بها] (٩) صاحبها ، فإن لم توجد نحرص [عنه] (١٠) .

واختلف أصحابنا في إشعار ما لا سنام له من الإبل والبقر .

وقول الرجل لابن عباس : (ما هذه الفتيا التي قد تشغفت بالناس - أو تشغبت -

أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغمتم) ، قال القاضي : كذا

(١) في س : يرى ، والمثبت من الأصل .

(٢) في س : بمعنى .

(٣) ساقطة من س .

(٤) والحديث سيأتي بن شاء الله في باب لاستحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه (٦٤) .

(٥) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٦٥ وما بعدها .

(٦) في س : أو لم .

(٧) في الأصل : يجد ، والمثبت في س .

يطل سقط من س .

(٩) ساقطة من س .

(١٠) في هامش! الأصل .

كتاب الحج / باب تقليد الهدى و(شعاره عند الاحرام

٣٢٣

الأمر قد تفشغ بالناس ، من طاف بالبيت فقد حل ، الطواف عمرة .

فقال : سنة نبيكم (صلى الله عليه وسلم) ، وإن رغمتم .

٢٠٨ - (١٢٤٥) وحدثننا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا

ابن جريج ، أخبرني عطاء ، قال : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حافي ولا غير حاج إلا حل ه قلت لعطاء : من أين يقول

فلك ؟ قال : من قول الله تعالى : { ثم محفها إلى البيت العتيق ! } (١) قال ه قلت : فإن ذلك بعد المعرف .

فقال : كان ابن عباس يقول : هو بعد المعرف وقبله ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، حين أمرهم أن

يحلوا في حجة الوداع .

روايتنا فيه هنا في الحرف الأول : (تشغفت) بالشن والغن المعجمتي ، وبعدهما الفاء أخت القاف .

وكذا ذكر الحرف ابن أبي شيبه ، [ووقع] (٢) في مسند أبي داود : (تفشغت) بتقديم الفاء على الشن والغين ، وكذا - أيضاً - وقع

في [كتاب ابن أبي شيبه من رواية هشام عن قتادة ، وقد ذكر مسلم فيه] (٣) الحديث بعده هذا الأمر : (قد تفشع) (٤) .

ومعنى الكلمة على هذه الرواية : فشت وانتشرت ، يقال : تفشع له الولد : إذا كبر وانتشر ، وقد يكون معنى ذلك كسلت الناس عن المتعة .

قال الفراء : التفشع والفشاع : الكسل ، قد يكون معناها : أفسدت حال الناس بوقوع الخلاف بينهم ؟ من الفشاع ، وهو نبات يلتوى على الثمار ، وأما الرواية الأولى فإن لم تكن وهما قلباً فمعناه : علق بقلوب الناس وشغفوا بها ، وقد قال المفسرون في قوله تعالى

: قَدْ شَغَفَهَا حَتَّى { (٥) أَى عَاقِبَهَا (٦) ، وَأَمَّا الْحَرْفُ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ : (أَوْ تَشَعَّبَتْ) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، بَعْدَهَا الْبَاءُ بِوَاحِدَةٍ ، فَكَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْ الْأَسَدِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ مِنْ شَيْوَخِنَا ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا : (أَوْ تَشَعَّبَتْ) بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْحَرْفِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ لِهَذَيْنِ الْوُجْهِينِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْغَيْنِ عَنْ رِوَايَةٍ ، وَاخْتَارَ هُوَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ ، وَمَعْنَى هَذَا عَلَى رِوَايَةِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ (٧) : فَفَرَّقَ النَّاسُ أَوْ فَرَّقَتْ مَذَاهِبُ النَّاسِ مِنَ التَّشْغِيبِ ، أَى خَلَطَتْ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَذُوزُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمُخَالَفَةُ الْجُمْهُورِ لَهُ .

قال الإمام : قال بعض شيوخنا : لعله يريد فيمن فاته الحج : أنه يحل بالطواف

(١) الحج : ٣٣ .

(٢) في هامة س .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك من الهامة بسهم .

(٤) في س : كثير .

(٥) يوسف : ٣٠ .

(٦) ذكر الطبري في تفسيره عن ابن عباس قوله : { قَدْ شَغَفَهَا حَتَّى } يقول : عَاقِبَهَا حَتَّى .

لفظ : ابن جرير ١٦ / ٦٤ .

(٧) وقد ذكر ابن جرير عن الشعبي في قوله : { قَدْ شَغَفَهَا حَتَّى } قال : المشغوف : للحب ، والمشغوف : للجنون ١٠ لسان بق ١٦ / ٦٤ .

٢١١ / ب

بر ٣٢ كتاب الحج / باب تقليد الهدى د اشعاره عند الاحرام والسعى وهذا التأويل فيه بُعد ، لأنه قد قال بعد ذلك : وكان ابن عباس يقول : لا يطف بالبيت حاج / ولا غير حاج إلا حل ، فقليل له : من أين تقول ذلك ؟ فقال : من قوله تعالى : { ثُمَّ مَحْفَهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ } (١) ، قال : وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين أمرهم أن يحلوا في حجة الودل .

(١) لطخ : ٣٣ .

كتاب الحج / باب التقصير في العمرة

٣٢٥

(٣٣) باب التقصير في العمرة

٢٠٩ - (١٢٤٦) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ : أَعَلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَعْلَمُ هُنَا إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ .

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : تَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمَشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ ، أَوْ رَأَيْتُهُ يُقَصِّرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ .

وقول معاوية : (قصرت من رأس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند المروة بمشقص) : يحتاج به

من قال : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان في حجة الودل متمتعاً ، ويحتمل عندنا أن يكون ذلك في غير حجة الودل ٣ ، د إنما كان في بعض عمره - عليه السلام .

قال القاضي : لا يصح هذا من (١) العمرة إلا أن يكون في عمرة الجعرانة ؛ لأن الصحيح أن معاوية [رضي الله عنه] (٢) إنما أسلم يوم الفتح مع أبيه ، أو على الرواية الأخرى له : ورأيت يقصر عنه فيصح فيما تقدم من عمرة قبل ، ولا يصح أن يكون في حجة الودل ؛ لأنه نص أنه حلق ، ولم يختلف في هذا .

وقول ابن عباس له : لا أعلم هذا ، إلا حجة عليه : يدل أنه إنما احتج عليه بالتحلل بالطواف من الحج ؛ إذ لا يختلف أحد [في التحلل] (٣) به من العمرة ، والصحيح ما تقدم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يحلل (٤) ولم يأت أن النبي (صلى الله عليه وسلم)

وسلم) حل بوجه إلا من تأويل ابن عباس ، وقد تكلمنا على تأويل قول من قال : إنه كان متمتعاً بما لأ يخالف هذا ، ولا يوجب تحلله بحول الله [تعالى] (٥) .

وقوله : (بمشقص وهو على المروة) ، قال الإمام : قال : أبو عبيد وغيره : نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض فهو مشقص ، وجمعه مشاقص ، فإذا كان عريضاً فهو (١) في س : في .

(٢) من س .

(٣) في الأصل : بالتحلل ، والمثبت من س .

(٤) في س : يحل .

(٥) كه كا .

٣٢٦ كتاب الحج / باب التقصير في العمرة ٢١١ - (١٢٤٧) حدثني عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، حاشا داود عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصرخ بالحج صراحاً ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة ، إلا من ساق الهدى ، فلما كان يوم التروية ، ورخنا إلى منى أهللنا بالحج .

٢١٢ - (١٢٤٨) وحدثنا حجاج بن الشاعر ، حدثنا معلى بن أسد ، حدثنا وهيب بن خالد ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن جابر . وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - قال : قلنا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ونحن نصرخ بالحج صراحاً . معبلة ، وجمعه معابل .

قال القاضي : قال أبو حنيفة : المشقص : كل نصل فيه عير ، وهو الناقئ وسط الحربة ، وقال الخليل : المشقص : سهم فيه نصل عريض ترمى به الوحش ، وقال الداودي : هو السكن ولا يصح قوله ، وإنما أخذه على المعنى .

وقوله : (نصرخ بالحج صراحاً) فيه حجة لرفع الصوت بالإهلال (١) وأنه مشروع من غير إسراف وليس بواجب ، خلافاً لأهل الظاهر في وجوبه عندهم ، كذلك في مسجد منى والمسجد الحرام يرفع به الصوت . واختلف في غيرهما من المساجد ، فعن مالك في ذلك روايتان ؛ أحدهما : الرفع كسائر المواضع ، والآخرى : لا يرفع ويسمع نفسه ومن يليه لئلا يشهر نفسه بين أهل المسجد بأنه حاج ويخاف فتنته ، وهذا مأثور في المسجدين لأن جميع من فيهما (٢) بتلك الصفة ، ولا ترفع المرأة بالتلبية صوتها لأن صوتها عورة .

قال الإمام : خرج مسلم [بعد هذا] (٣) : حدثنا محمد بن حاتم ، نا مهدي ، نا

سليم بن حيان ، عن مروان ، عن أنه ؛ أن علياً لما قدم من اليمن الحديث .

وقع عند ابن ماهان في إسناده سليمان بن حيان بضم السين وزيادة نون ، وهو وهم ، وصوابه : سليم ، [كما] (٤) رواه أبو أحمد . قال القاضي : وكذا جاء في الحديث الآخر بعده من رواية حجاج بن الشاعر بغير خلاف ، وهو سليم بن حيوان بن بسطال الهذلي ، بفتح السن وكسر اللام ، بصرى روى عن أبيه ، وقتادة ، وسعيد بن ميناء ، ومروان الأصغر ، وعمرو بن دينار وغيرهم ، يروى عنه ابن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ومحمد بن سنان العوفي ، وعبد الصمد بن

(١) في الأصل : ب!هلال .

(٣) من س .

(٢) في س : فيه .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! بسهم .

كتاب الحج / باب التقصير في العمرة ٣٢٧ (١٢٤٩) حدثني حامد بن عمر البكرائي ، حدثنا عبد الواحد ، عن عاصم ، عن أبي نضرة ، قال : كنت عند جابر بن عبد الله ، فأتاه فقاً : إن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين .

فقال جابر : اه فعلاههما مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمُرٌ ، فَلَمْ نَعُدَّهُمَا .

١٦٠٣٢ (34) باب إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهديه

١٦٠٣٣ (35) باب بيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانهن

عبد الوارث ، ويزيد بن هرون ، وبهز وغيرهم ، وخرقي عنه البخاري ومسلم (١) .
- وقول جابر في المتعتن : (فعلناهما مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما) : أراد متعة النساء ، ومتعة فسخ الحج في العمرة ، بدليل أن المتعة بالعمرة إلى الحج قد عمل بها الصحابة كثيراً .
(١) وكذا أبو دلود وللترمذي والنسائي ، ولفظ : تاريخ البخاري الكبير ٤ / ٥٣٩ ، الجرح والتعديل ٤ / ١٣٦٧ ، تهذيب الكمال ١١ / ٣ ما ، تهذيب للتهذيب ٤ / ملأ ١ .
٣٢٨

كتاب الحج / باب إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهديه

(٣٤) باب إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهديه (١)

٢١٣ - (١٢٥٠) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا ابن مهدي ، حدثني سليم
ابن حيان ، عن مروان الأصغر - الأصغر - عن أنس - رضى الله عنه - أن علياً قدم من اليمن ، فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم)
(: بَمِ أَهَلَّتْ ؟ لِمَ سَفَقَالُ : أَهَلَّتْ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)) .
قَالَ : أَلَوْلَا أَنِّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَّلْتُ) .

ص ص ! ص ، ، ، ص يهي ص ، يرص ص ص ممص ص ه و

(...) وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا عبد الصمد .

ح وحدثني عبد الله

ابن هاشم ، حدثنا بهز ، قال : حدثنا سليم بن حيان ، بهذا الإسناد ، مثله .
غَيْرَ أَن فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ لَحَلَّتْ) .

٢١٤ - (١٢٥١) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيع عن يحيى بن أبي إسحق وعبد العزيز بن صهيب وحميد ، أنهم سمعوا أنساً - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهل بهما جميعاً : البيك عمرة وحجا ، ثيك عمرة وحجا) .

٢١٥ - (...) وحدثني علي بن حجر ، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن يحيى
ابن أن إسحق وحميد الطويل .

قَالِيحِي : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : أَلَيْكَ عُمَرَى وَخَا) .
وَقَالَ حُمَيْدٌ .

قَالَ أَنَسِي : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : أَلَيْكَ بِعُمَرَةٍ وَحَجٍّ) .

٢١٦ - (١٢٥٢) وحدثنا سعيد بن منصور وعمر بن الخطاب وزهير بن حرب ، جميعاً عن ابن عيينة .

قَالَ سَعِيَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنِي الرَّفْرِيُّ ، عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - يحدث عن النبي
(صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (وَأَنْدَى نَفْسِي بَيْلِهِ ، لِيَهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ ، حَاجَا أَوْ مُعْتَمِرًا ، أَوْ لَيْثَيْنِهِمَا) .

(...) وحدثناه قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد ، مثله .
 قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيْلِي) .

(١١) ما بقت الاثارة إليه في الباب للسابق .

كتاب الحج / باب إهلال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهديه
 ٣٢٩

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَلَةُ بَنِيحِي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَفٍّ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيْلِهِ) بِمِثْلِ صَدِيْقِهِمَا .
 ٣٣٠

كتاب الحج / باب بيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانه

(٣٥) باب بيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانه

٢١٧ - (١٢٥٣) حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَاةٌ ، أَنَّ أَنَسًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ : عُمَرَةٌ مِنَ الْحُلَيْبِيَّةِ - أَوْ زَمَنَ الْحُلَيْبِيَّةِ - فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمَرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْلَةِ ، وَعُمَرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةٍ ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي فِي الْقَعْلَةِ ، وَعُمَرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .
 (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الضَّمَدِ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : كَمْ حَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : حَجَّةً وَاحِدَةً .

وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَلَالٍ .

٢١٨ - (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟

وقوله : (إن النبي (صلى الله عليه وسلم) اعتمر أربع عُمَرٍ) وذكر أن جميعها في أشهر الحج ، إلا ما

جاء من رواية ابن عمر : أن واحدة منها في رجب ، وأنكرت ذلك عليه عائشة ، فسكت ولم يراجعها ، وذلك دليل على إثبات قول عائشة وصحة روايتها ؛ إذ لو كان ابن عمر على بصيرة مما قال لراجعها في ذلك ، وبين ما قال .

وقصده - عليه السلام - بذلك في أشهر الحج - والله أعلم - لفضلها أولاً ، ولخالفه الجاهلية في ذلك ، وأنها كانت تستعظم ذلك ، فقصد النبي (صلى الله عليه وسلم) [بذلك] (١) تمرينا لقلوب المومنين على العمل به ؛ لكن يبقى الإشكال في الرابعة متى كانت ؛ لاكن الأولى : عمرة الحديبية في ذِي الْقَعْدَةِ ، والثانية : عمرة القضاء في ذِي الْقَعْدَةِ ، والثالثة : عمرة الجعرانة في ذِي الْقَعْدَةِ ، والرابعة : ذكر أنس أنها التي [كانت] (٢) مع حجته ، وهذا على تأويل أنس أنه كان قارناً ، وقد ذكرناه ورد الصحابة ذلك عليه وأن الصحيح أنه كان مفرداً ، وقد ردت عائشة على ابن عمر أنه اعتمر في رجب ، فجاء أن الصحيح من هذا ثلاث عمر ، وقصد النبي - عليه السلام - والله أعلم - خصوص عمرته بذي

(١) كانا .

(٢) ساقطة من س .

كتاب الحج / باب بيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانه ٣٣١ قَالَ : سَبْعَ عَشْرَةَ .

قَالَ : وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً ؛ حَجَّةَ الْوَالِدِ . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَبِمَكَّةَ أُخْرَى .

٢١٩ - (١٢٥٥) وحدَّثنا هرون بن عبد الله ، أخبرنا محمد بن بكر البرساني ، أخبرنا ابن جريج ، قال سمعت عطاء يخبر قال : أخبرني عروة بن الزبير قال : كنت أنا وابن عمر مُسْتَلِينَ إلى جُحْرَةِ عَائِشَةَ ، ! انا لَسَمِعُ ضَرْبَهَا بالسَّوْكَ تَسْتَنُّ .

قال : فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، أعتَمَرًا لَنَبِيٍّ (صلى الله عليه وسلم) في رَجَب ؟ قال : نَعَمْ .
فقلت لعائشة : أي افتاه ، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : وما يقول ؟ قلت : يقول : أعتَمَرَتِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) في رَجَب ، فقالت : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَعَمْرِي ! مَا أعتَمَرَ في رَجَب ، وَمَا أعتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إلَّا أَنَّهُ لَمَعَهُ .
قال * وابن عمر يَسْمَعُ .
فَمَا قَالَ : لا ، وَلَا نَعَمْ .

سَكَتَ .

القعدة [في] (١) أشهر الحج مخالفة للجاهلية على ما تقدم .

ولا يعلم للنبي (صلى الله عليه وسلم) اعتمار إلا ما ذكرناه مما اتفق عليه ، واختلف فيه ، وقال الداودي : وقد قيل : إن عمرته كانتا في شوال ، عمرة في ذي القعدة ، وعلى أنها ثلاث عمر اعتمد مالك - رحمه الله - في موطنه ، وأدخل الآثار بذلك ، وأن أخرها في شوال (٢) ، وجاء من رواية أبي الحسن الدارقطني أنه - عليه السلام - خرج معتمرًا في رمضان ، فلعلها التي عملها في شوال ، وكان ابتداء خروجه لها في رمضان - والله أعلم (٣) .

وقوله : (أنه - عليه السلام - حج واحدة بعد ما هاجر ، حجة الودل وبمكة أخرى) جاء في غيره أنه حج بمكة حجتين (٤) .
(١) في س : و .

(٢) مالك في اللطأ ، كالحج ، بجامع ما جاء في العمرة ٣٤٧ / ١ .

(٣) إلى هنا انتهى كتاب لطج من نسخة س .

(٤) أخرجه للبيهقي في دلائل النبوة عن مجاهد مرسلًا ، بلفظ : (حج رسول الله ثلاث حجج : حجتين وهو بمكة قبل الهجرة ، وحجة الود) ، وكذا رواه عن جابر بلفظ : (أن النبي (صلى الله عليه وسلم) حج ثلاث حجج : حجتين ٤ قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر) الحديث ، كالحج ، بعدد حجات رسول الله وعمره ،

٣٣٢ كتاب الحج / باب بيان عدد عمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وزمانهن ٢٢٠ - (...) وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ! ، عن منصور ، عن مجاهد .

قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى جُحْرَةِ عَائِشَةَ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الضَحَى فِي الْمَسِّ ! جَدَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ؟ فَقَالَ : بدعة ! .

فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ : يَا أَبَا كُتَيْدِ الرَّحْمَنِ ، كَرَّمْتَ أَعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَقَالَ : أَرْبَعُ عُمَرُ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَب ، فَكَّرْهُنَا أَنْ نَكْنِبَهُ وَنَرُدَّ عَلَيْهِ ، وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ فِي الْحَجَرَةِ .

فَقَالَ عُرْوَةُ ! : أَلَا تَسْمَعِينَ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : أَعْتَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَرْبَعَ عُمَرُ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَب .

فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا أَعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِيًّا ! إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ ، وَمَا أَعْتَمَرَ فِي رَجَب قَطُّ .

وقول عائشة : (لعمري) : دليل على [جواز] (١) قول الرجل له ، دن كان كرهه مالك ، لأنه من باب تعظيم غير الله ، والمضاهاة له بالخلف بغيره ، وقول ابن ثعلوكود إذ رأى ناساً يصلون الضحى في المسجد : (بدعة) يعني إظهار صلاتها في المسجد والاجتماع لها ، لا أن صلاة الضحى بدعة ، وقد تقدم الكلام على هذا وغيره ، والخلاف فيها في الصلاة .

(١) في هامش الأصل .
كتاب الحج / باب فضل العمرة في رمضان
٣٣٣

١٦٠٣٤ (36) باب فضل العمرة في رمضان

١٦٠٣٥ (37) باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها

(٣٦) باب فضل العمرة في رمضان

٢٢١ - (١٢٥٦) وحديثي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثَانِ .

قَالَ : قَدْ رَسُلُ اللَّهِ عَلَّقَتْ لَأَمْرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَسِيَتْ اسْمَهَا - : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تُحْجِيَ مَعَنَا ؟) قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ ، فَحَيَّ أَبُو وَلَدَهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ ، وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحًا نَضِضُ عَلَيْهِ ، قَالَ : " فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَأَعْتَمِرِي ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً لَنَا .

سُئِلَ ص ، ه ، صي - ه ، ص ممص ص ص ، ص ه ه ص ، صي

٢٢٢ - (...) وحديثنا أحمد بن عبد الله الضبي ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا حبيب المَعْلَمُ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لَأَمْرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهَا : أُمُّ سِنَانٍ - : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تُكُونِي حَجَّجَت مَعَنَا ؟) قَالَتْ : نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانَ - زَوْجِهَا - حَيَّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي غُلَامُنَا . قَالَ : (فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً - أَوْ حَجَّةً مَعِي) .

وقوله : (فإن عمرة في رمضان تقضي حجة - أو حجة معي) وفي الرواية الـرى : (تعدل حجة) ، ومعنى " تقضي " : تجزئ من أجزائها وكذا جاء في بعض الروايات : (تجزئ) (١) ، وهو بمعنى تعدل ، معنى ذلك في الأجر والثواب ، لا في الأجزاء عن الفريضة بغير خلاف (٢) .

وقوله : (لنا ناضحان) : أي بعيران .

وقولها : (هو وابنه على أحدهما ، وكان الآخر يستقي عليه غلامنا) : كذا للشننجلي عن السجزي ، وسقط عليه للعدري ، والفارسي ، وعند ابن ماهان : نسقى عليه غلامنا ، وأرى هذا كله تغييراً ، وأن صوابه : (نسقى عليه نخلنا) فتصحف منه (١) أخرجه أبو داود ، كالحج ، بالعمرة ١ / ٤٥٩ .

(٢) قال ابن بطال : يعني تعدل حجة من حجات التطوع ؛ لأن ثواب غير الوجوب لا يعدل الواجب .

انظر : الأبى ، مع الإجماع أن الاعتماد لا يجزئ عن حج للفرض .
الفتح ٣ / ٧٠٧ .

٣٣٤
كتاب الحج / باب فضل العمرة في رمضان

(غلامنا) ، وكذا جاء في البخاري ، ويدل على صحته قوله في الحديث قبله : (ننضح (١) عليه) وهو بمعنى : نسقى عليه وإنما يُسمى من الإبل النواضح التي يُسقى عليها الماء ؛ لأنها تنضح ، أي تصبه .

(١) البخاري ، كالعمرة ، بعمرة في رمضان ٣ / ٤ .

وقال النووي في شرحه للصحيح : المختار لن الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضي محذوفة مقدرة : وهذا كثير في الكلام ٣ / ٣٩٢ .

قلت : تصحيف القاضي للرواية لا وجه له ؟ إذ وردت في الصحيح للبخاري : (ننضح) وفي مسلم : (نسقى غلامنا) ، فالروايتان مكملتان لبعضهما ، وليس في مسلم نقص .

كتاب الحج / باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا ...

(٣٧) باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها
٢٢٣ - (١٢٥٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح

ص ص نص ه ، ، ص ه ص نص ص نص ص ص ، ص ٣ ص ، ص وحدنا ابن نمير ، حدثنا أبي ،
حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يخرج من طريق الشجرة ، ويدخل من طريق
المعرس ، وأما دخل مكة دخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى .

(...) وحدثنه زهير بن حرب ومحمد بن المثنى ، قالوا : حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد أدنه ، بهذا الإسناد .
وقال في رواية زهير : العليا التي بالبطحاء .

٢٢٤ - (١٢٥٨) حدثنا محمد بن المثنى وابن أبي عمير ، جميعاً عن ابن عيينة .

قال ابن المثنى : حاشا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما جاء إلى مكة ،
دخلها من أعلاها ، وخرج من أسفلها .

١٦٠٣٦ (38) باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخولي مكة ، والاغتسال لدخولها ، ودخولها
نهاراً

وقوله : (كان النبي - عليه السلام - يخرج - يعنى من المدينة - من طريق الشجرة ، ويدخل من طريق المعرس ، وإذا دخل مكة
دخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى) : قيل فعله ذلك لأنه كان أسمع لخروجه ، كذا جاء في الحديث ، أى أصهله
ولأنه كان آخر أمره ودل البيت ، فيأتى في رجوعه بعد إلى أعلى مكة تكلف ، وإن خروجه من هنالك لأسفلها أيسر وأسهل ، وقيل :
تأول فيه ما يتأول في مخالفة للطريق ض العيد ليتبرك به كل من في طريقه ، ويدعوله ويحبهم عما يسألونه عنه ، ولا يخص قوماً
دون قوم ، وليعمهم بدعائه ، وقيل : ليغيب المنافقين ومن في قلبه مرض بإظهار أمو الأسلام وظهوره ، وقيل : ليكثر خطاه وليكثر
نوافله ، وقيل غير هذا .

والمعرس على مشة أميال من المدينة .

وقوله : (الثنية العليا التي في البطحاء) تفسير ذلك .

وقوله في الحديث الآخر : (دخل من كداء من أعلى مكة) : ممدود عندهم مفتوح الكاف ، وعند السمرقندى مقصور ، وقول هشام
بن عروة : (وكان أبى كثر ما يدخل من كدى) بضم الكاف مقصور هنا ، وقيل : صوابه شد الياء آخره ، وكذا اختلف في الأعلى
والأسفل في كتاب البخارى أيهما المقصور ، وأيها الممدود ، وقال أبو على القالى : (كدا) ممدود غير مصروف جبل بمكة ، قال
الشاعر (١) :

(١) هو ابن قيس للرقيات .

كتاب الحج / باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا ...

النج

٢٢٥ - (...) وحدنا أبو كريب ، حاشا أبو أسامة عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة .

قال هشام : فكان أأ يدخل منهما كليهما ، وكان أبى كثر ما يدخل من كلاء .

أَفْقَدْتُ مِنْ عَبْدٍ شَصٍ إِي كَدَاءُ فَكْدَى فَالْركن فَالْبَطْحَاءُ

وأما الكدى فجمع كدية ، هو الغليظ من الأرض ، وقال غيره : (كدى ! : جبل قريب من كدا .

وقال ابن الأعرابي : (كدا) بالمد عرفة نفسها ، وقال الخليل : و(كدى) بالضم وشد الياء : جبلان ، الأعلى منهما هو الممدود ، وقال غيره : (كدى) مقصور مضموم بأسفل مكة ، والمشدد لمن خرج إلى اليمن ، وليس من طريق البى - عليه السلام - فى شيء .
كتاب الحج / باب استحباب المبيت بذى طوى ...

إن

٣٣٧

(٣٨) باب استحباب المبيت بذى طوى عند إرادة دخولى

مكة ، والاغتسال لدخولها ، ودخولها نهاراً

٢٢٦ - (١٢٥٩) حدثني زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد ، قالا : حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله ، أخبرني نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بات بذى طوى حتى أصبح ، ثم دخل مكة .
قال : وكان عبد الله يفعل فلك .

وفى رواية ابن سعيد : حتى صلى الصبح .

قاليحي : أو قال : حتى أصبح .

٢٢٧ - (...) وحدثنا أبو الربيع الرفراني ، حدثنا حماد ، حدثنا أيوب ، عتيق نافع ، أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى .

حتى يصبح ويغتسل ، ثم يدخل مكة نهاراً .

ويذكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه فعله .

٢٢٨ - (...) وحدثنا محمد بن إسحق المسيبى ، حدثني أنس ! - يعنى ابن عياضى - عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، أن عبد الله حدثه ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان ينزل بذى طوى ، ويبيت به حتى يصلى الصبح ، حين يقدم مكة ، ومضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلك على كمة غليظة ، ليس في المسجد ائذى بنى ثم ، ولكن أسفل من فلك على كمة غليظة !

٢٢٩ - (١٢٦٠) حدثنا محمد بن إسحق المسيبى ، حدثني أنس - يعنى ابن عياضى - عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، أن عبد الله أخبره ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استقبل فرضتي الجبل الذى بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة ، يجعل المسمجد - ائذى بنى ثم - يسار المسجد ائذى بطرف الأكمة ، ومضى رسول

وذكر المبيت بذى طوى ودخول مكة نهاراً ، وليس هذا من مناسك الحج ، ولكنه يستحب أن يفعل فى ذلك ما فعله النبي - عليه السلام - فيما فعله ، واقتداء باختياره أن يفعل فى ذلك .

قال أبو القاسم بن أبى صفرة : ودخول النبي - عليه السلام - مرة من أعلى مكة ومرة من أسفلها فأنما فعله ليرى الناس السعة فى ذلك ، ففعل ما تيسر وتمكن منه ، وفعل عروة ما قال عنه ما جلس فى الحديث ، وكانت أقربهما إلى منزله .

١٦٠٣٧ (39) باب استحباب الرمل فى الطواف والعمرة وفى الطواف الأول من الحج

٨ كل كتاب الحج / باب استحباب المبيت بذى طوى ...

إنح الله (صلى الله عليه وسلم) أسفل منه على الأكمة السواء ، يدع من الأكمة عشرة أفرع أو نحوها ، ثم يصلى مستقبل الفرضتين من الجبل الطويل ، الذى بينك وبين الكعبة (صلى الله عليه وسلم) .

وذكر اغتساله لدخول مكة ، وهو عندنا من سق الاغتسال المرغب فيها ، لكن ليس فيه تدلك ، دائما هو صب ماء .

وأغسال الحج نوعان : سق موكدة وهو للإحرام ولدخول مكة ، ومستحب مرغّب فيه وهو الوقوف بعرفة وبالمزدلفة وللطواف .
كتاب الحج / باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ...

إنح

٣٣٩

(٣٩) باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة

وفي الطواف الأول من الحج

٢٣٠ - (١٢٦١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول ، نَحَثَ ثلاثاً ومَشَى أربعاً ، وكان يسعى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة ، وكان ابن عمر يفعل ذلك .

٢٣١ - (...) وحدثنا محمد بن عباد ، حدثنا حاتم - يعني ابن إسماعيل -

عن موسى بن عقبة ، عن نأبني ، عن ابن عمر ؟ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا طاف في الحج والعمرة ، أول ما يقدم ، فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ، ثم يمشي أربعة ، ثم يصلي سجدة ، ثم يطوف بين الصفا والمروة .

٢٣٢ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى .

قال حرمة : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أن سالم بن عبد الله أخبره ، أن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين يقدم مكة ، إذا استلم الركن الأسود ، أول ما يطوف حين يقدم ، يحب ثلاثة أطواف من السبع .

٢٣٣ - (١٢٦٢) وحدثنا عبد الله بن عمر بن أبان الجعفي ، حدثنا ابن المبارك ، أخبرنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : رمّل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشي أربعاً .

٢٣٤ - (...) وحدثنا أبو كامل الجحدري ، حاشا سليم بن أخضر ، حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع ، أن ابن عمر رمّل من الحجر إلى الحجر وذكر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فعله .

٢٣٥ - (١٢٦٣) وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا مالك .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال : قرأت على فالك عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أنه قال : رأيت رسول

٣٤٠ كتاب الحج / باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ...

إنح الله (صلى الله عليه وسلم) رمّل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ، ثلاثة أطواف .

٢٣٦ - (...) وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رمّل الثلاثة أطواف ، من الحجر إلى الحجر .

٢٣٧ - (١٢٦٤) حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا الجري عن أبي الطفيل ، قال :

قلت لأبيو عثاس : رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ، ومشي أربعة أطواف ، أسنة هو ؟ فإن فومك يزعمون أنه سنة .

قال : فقال : صدقوا ، وكذبوا .

قال : قلت : ما قولك : صدقوا وكذبوا ؟ قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قدم مكة .

فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ .

قَالَ : فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا ، وَبِمَشُوا أَرْبَعًا .

قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَخْبَرَنِي عَنِ الطَّوَاتِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاجِبًا ، أَسَنَّةٌ هِيَ ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ .

قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا .

قَالَ : قُلْتُ : وَمَا قَوْلُكَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا ؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ .

يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ .

هَذَا مُحَمَّدٌ .

حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ .

قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رِكْبٌ ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ .

وقوله : (رمل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أطواف) ، قال الإمام : الرمل عندنا مشروع خلافاً لمن لا يراه ، واختلف

عندنا في وجوب الدم على من تركه ، واختلف في إعادة الطواف لمن تركه إذا كان بالقرب .

فقال بعض الشيوخ : هذا الخلاف يبنى على الخلاف في جواز فيضه ، وفي الكتاب قيل لابن عباس في الرمل : هو سنة ، وإن قوماً

يزعمون أنه سنة ، فقال : (كذبوا وصدقوا) : يعني صدقوا في أنه مشروع ، وكذبوا في أنه سنة .

قال القاضي : الرمل شدة الحركة في المشي ، ومنه الرمل لقصير الأعاريض الخفيفة ،

وهو الخلب أيضاً ، وقد ذكره كذلك في الحديث .

قال الجوهري : هو كالوثب الخفيف ، وقد بين في الحديث أنه الرمل ، وعلى أنه سنة الفقهاء أجمع .

وروى الخلاف في ذلك عن

كتاب الحج / باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ...

إلخ ٣٤١ (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يزيد ، أخبرنا الجريري ، بهذا الإسناد نحوه .

غير أنه قال : وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمَ حَسَدٍ .

وَلَمْ يَقُلْ : يَحْسُدُونَهُ .

٢٣٨ - (...) وحل اثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن ابن أبي حسين ، عن

أبي الطفيل .

قَالَ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَهِيَ سَنَةٌ .

قَالَ : صَدَقُوا وَكَفَبُوا .

٢٣٩ - (١٢٦٥) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا زهير ، عن عبد الملك بن سعيد بن الأثير ، عن أبي الطفيل

، قَالَ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَصَفَهُ لِي .

قَالَ : قُلْتُ : رَأَيْتُهُ عِنْدَ

بعض الصحابة ، وأن المشي أفضل .

وقوله : (رمل من الحجر إلى الحجر) : هذا سنة الرمل عند العلماء ، أن يكون في جميع الثلاثة أشواط ، وهو نص في هذا الحديث ، وجاء

في الحديث الآخر في قصة عمرة الحديبية وفيه : أمرهم أن يرملوا بثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين ، قيل : لأنهم كانوا حينئذ لا

تقع عليهم أعن المشركين ، وهذا لا يعارض فيه لأنها في قصتين الأولى في الحديبية ، وهذه التي فيها الرمل من الحجر إلى الحجر في حجة

الودل ، رفق بهم أولاً لما كان بهم من المرض ، وأمرهم بالتجمل في / الثلاث جهات التي كانت تقع عليها فيها أعين المشركين حن

جلسوا لهم [على] (١) فغيقعان ، وأكل الرمل في الأدوار الثلاثة من الحجر إلى الحجر في حجة الود ٣ حيئ قدروا على ذلك ، وهو آخر فعلية .

وقوله : (إن ذلك كان إذا طاف الطواف الأول) : هذا بيان في هذه السنة ، وأن ذلك إنما هو في طواف الورد ، وليس في غيره من طواف الحج نفل ، ويلزم في طواف العمرة ؛ لأنه مقام طواف القدوم وغيره . ولا رمل على النساء في طواف ولا سعى .

ويلزم أهل مكة وغيرهم إلا شيء روى عن ابن عمر في سقوطه عن المكين ، وكذلك ذكر في الحديث علة الركوب بين الصفا والمروة ، وأنه ليس سنه ، وإنما ذلك لأن الناس كثروا على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فركب لثلا يوزيه زحامهم ، وكانوا كما قال : لا يدفعون عنه ، وأيضا فإنه كان - عليه السلام - يعلمهم ، وقال : (خذوا عني مناسككم) ، فركب ليروا كلهم أفعاله .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش! .
٢١٢ / ب

١٦٠٣٨ (40) باب استحباب الركنين اليمينين في الطواف ، دون الركنين الآخرين

٣٤٢ كتاب الحج / باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ...
إنح المروءة على ناقه ، وقد كثر الناس عليه .

قال : فقال ابن عباس ! إنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إنهم كانوا لأن دعون عنه ولا يكرهون .
٢٤٠ - (١٢٦٦) وحدثنى أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن أيوب ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس ، قال : قدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حمى يثرب .
قال المشركون : إله يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى ، ولقوا منها شدة ، فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين ؛ ليرى المشركون جلدهم .
فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم ، هؤلاء أجلد من كذا وكذا .
قال ابن عباس : ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها ، إلا الإبقاء عليهم .
٢٤١ - () .

وحدثنى عمرو الناقد وابن أبي عمير وأحمد بن عبدة ، جميعا عن ابن عيينة ، قال ابن عبدة : حدثنا سفيان عن عمرو ، عن عطاء عن ابن عباس ، قال : إنما سعى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالبيت ، ليرى المشركين قوته .

وقوله : (كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون) : كذا عن العذري وابن ماهان ، وعند الفارسي : (يكرهون) ، والأول أصوب .
قال الإمام : لا يدعون! : أي لا يدفعون ، من قول الله تعالى : {يَوْمَ يَلْتَهُونَ إِنْ نَارِ جَهَنَّمَ دُغًا} (١) .

وقوله : (ولا يكرهون) : قد تقدم في كتاب الصلاة قول أبي عبيدة : الكهر : الانتهاز .
وقوله : (وهنتهم الحمى) : أي أضعفتهم وأرقتهم .

قال الفرأ : يقال : وهنه الله وأوهنه .
قال القاضي : (وجلدهم) : أي قوتهم .

وقوله : (ثلاثة أشواط! : كذا جأ هنا ، وقد تقدم قول من كره أن يقال : أشواط وأدوار إلا أطوافا ، كما جأ في كثر الأحاديث ، وهذا من قول ابن عباس يدل على جوازه ، ولعله إنما كره إثارة ليقال ما سماه الله به من قوله : { وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ } (٢) .

(١) الطور : ١٣ .

(٢) لطج : ٢٩ .

كتاب الحج / باب استحباب استلام الركن اليماني ...

إلخ

٣٤٣

(٤٠) باب استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف ، دون الركنين الآخرين

٢٤٢ - (١٢٦٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا الليث .

ح وحدثنا قتيبة ، حدثنا ليث عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : لم أر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمسح من البيت ، إلا الركنين اليمانيين .

٢٤٣ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة .

قال أبو الطاهر : أخبرنا عبد الله

ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : لم يكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستلم من أركان البيت إلا الركن الأسود والذي يليه ، من نحو ! ور الجمحي !

٢٤٤ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا خالد بن الحارث ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن عبد الله .

ذكر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني .

٢٤٥ - (١٢٦٨) وحدثنا محمد بن المثنى وزهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد ، جميعاً عن يحيى القطان .

قال ابن المثنى : حاشا يحيى عن عبيد الله ، حدثني نافع عن ابن عمر ، قال : ما تركت استلام هذين الركنين ، اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستلهمهما ، في شلة ولا رخاء .

وقوله : ألم أر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [إلا] (١) يمسح الركن اليماني ، وفي الآخر : (إلا الحجر والركن اليماني) ، وفي الآخر : (الركن الأسود والذي يليه) : كله متفق ، لأن اليمانيين على أيمن البيت وركنان له ، والآخرين بعض الحائط وليس بركن صحيح ، لأن الحجر وراءها ، وجمهور العلماء على استلام الركن اليماني دونهما ، وروى عن بعض السلف استلام الجميع ، وما حكى عن ابن الزبير لاستلامه الأربع ، قال القاسبي : لأنه كان بني البيت على قواعد الأربع ، فكانت أركاناً كلها .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش !

١٦٠٣٩ (41) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٣٤٤ كتاب الحج / باب استحباب استلام الركن اليماني ...

إلخ ٢٤٦ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وابن نمير .

جميعاً عن أرو خالد .

قال

أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ ، وَقَالَ : مَا تَرَكْتُهُ مِنْذُ رَأَيْتُكَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَفْعَلُهُ .

٢٤٧ - (١٢٦٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ قَتَابَةَ بِنْتَ دَعَامَةَ حَدَّثَتْهُ ، أَنَّ أَبَا الطَّفِيلِ الْبَكْرِيَّ خَدَلَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ بَنَى الْآنَ عَلَى [مَا] (١) بَنَاهُ ابْنُ الزَّيْبِرِ لَاسْتَلَمْتُ كُلَّهُمَا ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ الزَّيْبِرِ .

وقوله : (ورأيت ابن عمر يستلم الحجر بيديه ثم قبل يده) : وذكره عن النبي (صلى الله عليه وسلم) تقبيل الحجر الأسود في الطواف : من سق الحج لمن قدر عليه ، فإن لم يقدر وضع عليه يده ثم رفعها إلى فيه ، فإن لم يقدر قام بجذائه وكبر ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه عند جميعهم (٢) .

وجمهورهم على أنه يقبل يده ، إلا مالكا - في أحد قوله - والقاسم بن محمد فلم "يريا تقبيل اليد ، ولا يسجد عليه عند مالك وحده ، وقال : هو بدعة ، وجمهورهم على جواز فعل ذلك ، ولا يقبل الركن اليماني عند مالك ولكن يستلم باليد ، واختلف عنه في تقبيل اليد فيه ، ولا يلزم ذلك عند جميعهم للنساء (٣) .

واستحب بعض السلف أن يكون لمس الركن في وتر الطواف (٤) لا في شفعه ، وقال به الشافعي . وهذا كله في أول شوط ، ولا يلزمه في بقيتها إلا أن يشاء (٥) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامشي بسهم .

(٢) لنظر : الاستذكار ١٢ / ١٥٧ .

(٣) لنظر : الاستذكار ١٢ / ١٤٧ .

(٤ ، ٥) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٥٣ .

كتاب الحج / باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٣٤٥

(٤١) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٢٤٨ - (١٢٧٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بَنِيحِي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو .

ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَاشَى ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ؛ أَنَّ أَبَا كُلٍّ حَدَّثَهُ .

قَالَ : قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَدَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

زَادَ هَرُونَ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ .

٢٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ عُمَرَ قَبَلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي لِأَقْبِلُكَ صَائِنًا لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقْبَلُكَ .

٢٥٠ - (...) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ .

قال خالق : حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول ، عن عبد الله ابن سرجس ، قال : رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - يَقْبَلُ الْحَجَرَ

وقول عمر حيي قبل الحجر : لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقبلك ما قبلتك : فيه الاقتداء وترك الاعتراض على السنن بالعقول ، وأن تقبيله الحجر ليس عبادة له بل لله تعالى ، بامتنال أمره فيه ، كأمره بسجود الملائكة لآدم ، وشرع مع ذلك التكبير للناس إظهاراً أن ذلك الفعل تذلاً له لا لغيره ، أن التحسين والتقبيح إنما هو من قبل

الشرع لا من قبل العقل ، وأن كل ما جاء به الشرع فهو الحسن المحمود ، وسر ذلك محض العبودية ، وأن العبادات على ضربين : منها ما فهم معناه وعلتها ومصلحتها ، ومنها ما وضع لمجرد التعبد وامثال الأمر وإطراح استعمال العقل وكثر أمر الحج من هذا الباب ؛ ولهذا جاء في بعض التلبية : ا لبيك بحجة تعبداً ورقاً) .

ومعنى (لا تضر ولا تنفع) : أى بذاتك وقدرتك ، وإن كان امثال ما شرع فيه ينفع في الجزاء عليه والثواب .

٣٤٦ كتاب الحج / باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ويقول : والله ، إني لال قبلك ، صاني أعلمك حجر ، وأنت لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قبلك ما قبلتك . وفي رواية المقدمي وأبي كامل : رأيت الأصيلع .

٢٥١ - (...) وحدثننا يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن

١٦٠٤٠ (42) باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب

ثمير ، جميعاً عن أبي معاوية .

قال يحيى : أخبرنا أبو معاوية ، عن الأكمش ، عن إبراهيم ، عن عابس بن ربيعة .

قال : رأيت عمر يقبل الحجر ويقول : إني لأقبلك ، وأعلم أنك حجر ، ولولا أني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقبلك لم أقبلك .

٢٥٢ - (١٢٧١) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، جميعاً عن وكيع ، قال أبو بكر : حاشا وكيع عن سفيان ، عن إبراهيم بن عبد الله ، عن سويد بن غفلة ، قاذ : رأيت عمر قبل الحجر والتزمه ، وقال : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بك حفيماً .

(...) وحدثنه محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، بهذا الإسناد ، قال : ولكني رأيت أبا القاسم (صلى الله عليه وسلم) بك حفيماً . ولم يقل : والتزمه .

قال الإمام : وقوله فيه : (رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بك حفيماً) : أى معتنيا ، وجمعه أحنفاء .

قال القاضي : وقوله : (رأيت ال الصلح) .

يعنى عمر (يقبل الحجر) : فيه جواز

ذكر الرجل بما فيه مما لا يكرهه ، إذا لم يقصد به النقص والغض منه .

كتاب الحج / باب جواز الطواف على بعير وغيره ...

إلخ

٣٤٧

(٤٢) باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام

الحجر بمحجن ونحوه للراكب

٢٥٣ - (١٢٧٢) حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طاف في حجة الوداع على بعير ، يستلم الركن بمحجن .

٢٥٤ - (١٢٧٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا علي بن مسهر عن

ابن جريج ، عن ابى الزبير ، عن جابر ، قال : طاف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالبيت في حجة الودل على راحلته ، يستلم الحجر بمحجنه لأن يراه الناس ، وليشرف وليسأله ، فإن الناس غشوم .

٢٥٥ - (...) وحدثننا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، عن ابن جريج .

ح وحدثننا عبد بن حميد ، أخبرنا محمد - يعني ابن بكر - قال : أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : طاف النبي (صلى الله عليه وسلم) في حجة الودل على راحلته بالبيت ، وبالصفا والمروة ، ليراه الناس ، وليشرف وليسأله ، فإن الناس غشوه .

ولم يذكر ابن خشرم : وليسأله فقط .

وقوله : (طاف - عليه السلام - بالبيت على راحلته) ، قال الإمام : تعلق بهذا من أجاز الطواف راكبا لغير عذر ، ومذهب مالك أن الطواف لا يركب فيه إلا لعذر (١) ، وقد ذكر في هذا الحديث أنه فعل ذلك ليراه الناس وشأله ، وهذا رآه - عليه السلام - عذراً ، فلا يكون فيه حجة للمخالف .

قال القاضي : قد علل في الكتاب في الحديث علة ذلك بقوله : لاءن يراه الناس (١) لنظر : الاصدكا ١٢ / ١٨٦ .

٣٤٨ كتاب الحج / باب جواز الطواف على بعير وغيره ...

إلخ ٢٥٦ - (١٢٧٤) حدثني الحكم بن موسى القنطري ، حدثنا شمعون بن إسحق ،

عن هشام بن عروة عن عروة ، عن عائشة قالت : طاف النبي (صلى الله عليه وسلم) في حجة الودل حول ابعبة على بعيره ، يستلم الركن ، كراهية أن يضرب عنه الناس .

٢٥٧ - (١٢٧٥) وحدثننا محمد بن المثنى ، حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا معروف بن خربوذ ، قال : سمعت أبا الطفيل يقول : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يطوف بالبيت ، ويستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن .

٢٥٨ - (١٢٧٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن محمد بن

عبد الرحمن بن نوفل ، عن عروة ، عن زنبب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ، أنها قالت : شكوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انى أشتكى ، فقال : (طوفى من وراء الناس وأنت راكبة) قالت : فطفت ، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) حينئذ يصكى إلى جنب البيت ، وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور* .

١٦٠٤١ (43) باب بيان أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

وليشرف وليسأله ، كراهة أن يصرف عنه الناس وهو مضربه بتزاحمهم عليه ، ومد ذكر أبو داود أنه كان - عليه السلام - في طوافه هذا مريضاً (١) ، إلى هذا المعنى أشار البخارى عليه وتأوله ، وكذا ترجم على هذا الحديث : باب المريض يطوف راكبا (٢) ، وأجاز ذلك الشافعى مع كراهته له ، وألزم أبو حنيفة فيه الدم إن بعد إلى مثل الكوفة ، دان كان قريباً أعاد ، وقول مالك كقول أبي حنيفة إن لم / يعد أهدي (٣) ، ومنه قوله في حديث أم سلمة : شكوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنى اتمتكى .

فقال : (طوفى من وراء الناس وأنت راكبة) على ما تقدم من جوازه للمريض ، ولا خلاف في ذوى الأعذار ، وكونها من وراء الناس ؛ لاكن ذلك سنة طواف النساء مع الرجال ؛ لئلا يختلطن بهم ، ولئلا يضر مركبها - أيضا - بالطائفين ، وهذا يكون حكم الرجل إذا طاف راكبا لهذه العلة .

وفى هذا كله حجة لنا ولما قال بطهارة أبوال من يؤكل لحمه وروثه ؛ إذ لو كان نجساً لم يدخل المسجد ؛ إذ لا يؤمن من ذلك منه فيه .

وفيه حجة لجواز طواف المحمول من عذر ، ولا خلاف في جوازه ووجوبه عليه .
(١) ثبو داود عن ابي عباس ، كالمناصك ، للطواف الواجب ١ / ٤٣٤ .
(٢) البخاري ، كالحج ، بالمريض يطوف راجعا ٢ / ١٩٠ .
(٣) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٨٦ وما بعدها .
كتاب الحج / باب جواز الطواف على بعير وغيره ...

إنلخ ٣٤٩ وقوله في هذا الحديث : (ويستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن) : على ما تقدم فيمن تعذر عليه التقبيل للحجر أيضا .

يضع يده عليه ، فإن لم تمكنه فما يقوم مقام يده .
والمحجن : عصا معقفة ، يتناول بها الراكب ما سقط له ، ويحرك بطرفها بعيره للمشي .
وقوله : في حديث أم سلمة : (فطفت ، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي إلى جانب البيت ويقرأ بالطور) : قيل : إنها صلاة الصبح ، دانها توخت الطواف حينئذ نلخلا البيت عن الرجال لكونهم في الصلاة .

٣٥٠
كتاب الحج / باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ...
إنلخ

(٤٣) باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ٥٩ ٢ - (٢٧٧ ١) حللنا يحيى بن يحيى ، حدثنا أبو معاوية ، عن هشام بن عروة ،
عن أبيه ، عن عائشة ، قال : قلت لها : إنني لا أظن رجلا ، لو لم يطف بين الصفا والمروة ما ضره .
قالت : لم ؟ قلت : لا والله تعالى يقول : { إن الصفا والمروة من شعائر الله } إلى آخر الآية (١) .
فقالت : ما أتم الله حج امرئي ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروف ولو كان كما تقول لكان : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما .
وهل تدري فيما كان ذاك ؟ إنما كان ذاك أن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر ، يقال لهما : إساف ! ونائلة ،
ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ، ثم يخلقون .
فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما ، لفدى كانوا يصنعون في الجاهلية .
قالت : فأنزل الله عز وجل .
إن المتفا والمروة من شعائر الله { إلى آخرها .
قالت : فطافوا .

٢٦٠ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو إسامة ، حدثنا هشام بن عروة أخبرني أبي ، قال : قلت لعائشة : ما أرى على جناحا ألا أطف بين الصفا والمروة .
قالت : لم ؟ قلت : لأن الله عز وجل يقول : { إن المتفا والمروة من شعائر الله } الآية .
فقالت : لو كان كما تقول لكان : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما .

إنما أنزل هذا في أناس من الأنصار ، كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فلا يحل لهم أن

وقول عروة لعائشة : (ما أرى على أحد لم يطف بين الصفا والمروة شيئا فقالت عائشة : بض ما قلت) : قال الإمام : هذا من بديع فقهها ومعرفتها بأحكام الألفاظ ؛ لأن الآية إنما اقتضى ظاهرها رفع الحرج عن طاف بين الصفا والمروة ، فليس هو ينصب في سقوط الوجوب فأخبرته أن ذلك محتمل ، ولو كان نصا في ذلك لكان يقول : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ؛ لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عن ترك الطواف ، ثم أخبرته ال فلك إنما كان لأن الأنصار تخرجت أن تمر بذلك الموضع في الاسلام ، فأخبرت أن لا حرج (١) البقرة : ١٥٨ .

كتاب الحج / باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ...
 إلخ ٣٥١ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) لِلْحَجِّ ذَكَرُوا فَلَكَ لَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ
 فَلَعَمْرِي ، مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ .
 ٢٦١ - (...) حَلِينَا عَمَرُوا الثَّاقِدَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ ابْنُ أَنْ
 عُمَرُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَحْتِثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ .
 قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ شَيْئًا ، وَمَا أَبَالِي إِلَّا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا
 قَالَتْ : بَلَسَ مَا قُلْتُ يَا ١١ ! أُخْتِي ، طَافَ رَسُولُ اللَّهِ كُلَّهُ ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ .
 فَكَانَتْ سُنَّةً .

وَأَمَّا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَنَاءِ الْإِلَاقَةِ إِثْنًا بِالْمُشَلِّ ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلَنَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)
 عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ ثَلَاثِ عَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَلَوْ
 كَانَتْ كَمَا تَقُولُ لَكَانَتْ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ يَطُوفُ بِهِمَا .
 قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَاجْتَبَاهُ فَلَكَ .

وَقَالَ : إِنَّ هُنَا الْعِلْمَ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : إِمَّا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ ، يَقُولُونَ :
 إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِمَّا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ،
 فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ ثَلَاثِ عَائِرِ اللَّهِ .

عليها ، وقد يكون الفعل واجبا ، ويعتقد المعتقد أنه قد يمتنع من إيقاعه على صفة ، وهذا كمن عليه صلاة أو وظن أنه لا يسوغ له إيقاعها
 عند الغروب ، فيسأل فيقال : لا حرج عليك إن صليت ، فيكون هذا الجواب صحيحا ، ولا يقتضى نفى وجوب الظهر عليه (١١) .
 قال القاضي : قد ذكر مسلم هذه العلة التي ذكر ، وذكر - أيضا - من رواية ابن أبي شيبه ، عن أبي أسامة ، عن أناسٍ من الأنصار ،
 أنهم كانوا في الجاهلية لا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما قدموا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ذكروا ذلك له ، فَأَنْزَلَ

اللَّهُ الْآيَةَ ،

(١١) فِي ع : عَنْهُ .

٣٥٢

باب الحج / دأب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ...

إلخ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ كَثِيرٍ الرَّحْمَنِيُّ : فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ .
 ٢٦٢ - (...) وَحَمَّشَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ إِنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ
 بْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ .

وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِخَوِّهِ .

وَقَدْ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ فِدَاكَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكُنَا نَخْشَى أَنْ نَطُوفَ بِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ
 ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا } (١) .
 قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ يَرْكَ الطَّوَافَ بِهِمَا .

٢٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا حَرَمَةُ بَنِيحِي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ

أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا ، هُمْ وَغَسَّانَ ، يَهْلُونَ لِمَنَاةَ ، فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَكَانَ فَلَكٌ سُتَةٌ فِي آبَائِهِمْ ؛ مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطْفُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ فَلَكٍ حِينَ أَسْلَمُوا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي فَلَكٍ : إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِهِ فَهِنَّ حَجٌّ الْبَيْتِ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْلُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ

١٦٠٤٢ (44) باب بيان أن السعي لا يكرر

١٦٠٤٣ (45) باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر

وذكر نحوه من رواية الزهري ، ثم ذكر في آخره : أن من العرب من كان يقول : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، وقال آخرون من الأنصار : إنما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نمر به بين الصفا والمروة ، فأنزل الله الآية .

قال أبو بكر بن عبد الرحمن : فإذا هي نزلت في قوله وهؤلاء .

وقوله : (إن هذا للعلم) ، ويروى : (العلم) : استحسان لقول عائشة ، وتصويث لتأويلها وتفسيرها .

قال الأمام : قد اختلف الناس في السعي بين الصفا والمروة .

فقال بعض الصحابة :

هو تطوع ، وأوجبه مالك ، رأى أن الدم لا يجبره ، وقال أبو حنيفة : هو واجب ، ولأن الدم يجبره .

(١) البقرة : ١٥٨ .

كتاب الحج / باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ...

إلخ
٣٥٣

٢٦٤ - (١٢٧٨) وحديثنا أبو بكر بن أي شيبه ، حديثنا أبو معاوية عن عاصم ، عن أندي .

قَالَ : كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : { إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِهِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا } .

قال القاضي : ويقول مالك قال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وهو عند جميعهم ركن من أركان الحج ، وقاله جماعة من السلف ، وقالوا : يرجع إليه أو إلى ما ترك فيه حتى يأتي به ، فإن كان قد أصاب النساء قبل رجوعه أعاده قابلاً حجة أو عمرة ، والواجب في

الحج منه السعي في طواف واحد وهو المتصل بطواف القدوم ، فمن لم يسع فيه وسعى في غيره في أطواف الحج أجزاء منه (١) .

وقوله في هذا الباب في رواية أبي معاوية : ! إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون

في الجاهلية لصنم على شط البحر ، يقال لهما : إساف ونائلة : كذا رواية الكافة ، وعند ابن الحداء : (في الجاهلية لمناة ، وكانت صنمين على شط البحر) وذكر مثله ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب : (يهلون لمناة) وفي الرواية الأخرى :

(الطاغية التي بالمشلل) ، وهذا هو المعروف .

ومناة : صنم كان نصبه عمرو بن لحي بجهة البحر بالمشلل بما يلي قديداً ، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في الموطأ ، وله كانت الأرد وغتان تهل لحجها ، وقال ابن الكلبي : مناة ص!خو لهليل بقديد .

وأما إساف ونائلة : فلم يكونا قط لجهة البحر ، وإنما كان فيما يقال : رجلا اسمه : إساف بن نقاد ، ويقال : ابن عمرو ، وامرأة اسمها

: نائلة بنت زئب ، ويقال : بنت ي ! هل ، قبل : كانا من جرهم ، رنيا داخل الكعبة فمسخهما الله حجريق ، فنصبا عند الكعبة

، وقيل : بل على الصفا والمروة لنعبر بهما ويسعظ ، ثم حولهما قصي ، فجعل أحدهما لصق الكعبة ، والآخر بزحزم ، وقيل : بل

جعلهما جميعاً بزحزم ، ونحير عندهما وأمر نجعادهما ، فلما فغ النبي (صلى الله عليه وسلم) مكة كسرهما .

(١) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٠١ وما بعدها .

٣٥٤

كتاب الحج / باب بيان أن السعى لا يكرر

(٤٤) باب بيان أن السعى لا يكرر

٢٦٥ - (١٢٧٩) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لم يطف النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا أصحابا لي بين الصفا والمروة ، إلا طوافاً واحداً .

(...) وحلطنا عبد بن حميد .

أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، بهذا الإسناد مثله .

وقال : إلا طوافاً واحداً .

طوافه الأول .

وقوله : ! لم يطف النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول) : يصح ما قلنا :

إنهم لم يسعوا في غيرها من الأطراف المذكورة في الحج .

كتاب الحج / باب استحباب إدامة الحاج التلبية ...

إنح ٣٥٥

(٤٥) باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع

في رمي جمره العقبة يوم النحر

٢٦٦ - (١٢٨٠) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن جبر ، قالوا :

حدثنا إسماعيل .

ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال : أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة ، عن كريب ، مولى ابن عباس ، عن

أسامة بن زيد ، قال : ردت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عرفات ، فلما بلغ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الشعب

الأيسر - الذي لحون المزلخفة - أناخ فبال ، ثم جاء فصبيت عليه الوضوء ، فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، ثم قلت : الصلاة ، يا رسول

الله .

فقال : (الصلاة أمامك لما ، فركب رسول الله كله حتى أتى المزلخفة ، فصلى ، ثم ردت الفضل رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

غداة جمع .

(١٢٨١) قال كريب : فأخبرني عبد الله بن عباس ، عن الفضل ، أن رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) لم يزل يلبي حتى بلغ الجمره .

٢٦٧ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم وعلى بن خشرم ، كلاهما عن عيسى

ابن يوش ، قال ابن خشرم : أخبرنا عيسى عن ابن جريج ، أخبرني عطاء ، أخبرني ابن عباس ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم)

أرلحف الفضل من جمع .

قال : فأخبرني ابن عباس ، أن الفضل أخبره ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة .

٢٦٨ - (١٢٨٢) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا ابن رجب ، أخبرني الليث عن أبي الزبير ، عن أبي معبد ، مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ،

وقوله : (فلما بلغ رسول الله كلية الشعب الأيسر - الذي دون المزدلفة - أناخ فباله)

ثم جاء فصبت عليه الوضوء ، فتوضأ وضوءاً خفيفاً) ، وفي حديث آخر : (ليس بالبالغ) ، وفي آخر : (فلم يسبغ الوضوء) / ثم قال : (حتى أتى المزدلفة فصلى دا ، وجاء بعد هذا في الحديث الآخر : (فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ، ثم ٢١٣ / ب

٦٣ كتاب الحج / باب استحباب إدامة الحاخ التلبية ...

إِنِّعَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَذِيفَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ أَنْعَوْا : (عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ لِمَا وَهُوَ كَأَفْوَاقٍ نَقْتُهُ حَتَّى دَخَلَ مُحْسِرًا - وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ : (عَلَيْكُمْ بِحَصِيٍّ أَخَذَ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةَ) .

أُقيمت الصلاة) : توهم لفظة : (لم يسبغ) أن الأول لم يكن وضوءاً للصلاة ، وكذلك تأوله بعضهم ، وقيل : بل وضوءاً بعفأعضاء وضوئه ، وليس كذلك بل كان وضوءه الأول للصلاة ، ثم توضأ آخرأ بالمزدلفة لعذر طرأ عليه ، وليس يقال في الاستنجاء : وضوءاً خفيفاً ، ولا : ليس بالبالغ .

ومعنى (لم يسبغ) : أى لم يكرره ، وقد يكون وضوءه بالمزدلفة لتقام الفضيلة بتكراره ، وتقام عدده ثلاثاً - والله أعلم - ويدل على أنه وضوء للصلاة قوله : (ذهب إلى الغائط ، فلما رجع صبت عليه من الإداوة فتوضأ وخففه) ليكون على طهارة أو لاستعجاله ، فلما أتى مزدلفة أتم فضيلته بالتكرار ، أو ابتداء فرضه لحدث اعتراه - والله أعلم - ولا وجه لقول من قال : إنه توضأ وضوءين ليخص كل صلاة من الصلاتن التي جمع بعد بالمزدلفة بوضوء ، على عادته من الوضوء لكل صلاة .

إذ تكرر الوضوء قبل أداء فريضة به ممنوع ، ومن السرف المنهى عنه ، إنما الفضيلة في تكراره بعد صلاة فرض به .

وقوله : أ فبال ، وما قال : أهرأق الماء) : إشعار بما يراده الحديث ، كما سمعه بلفظ محدثه إياه ، وأنه لم يورده بمعناه .

وقوله : أ الصلاة أمامك) ، قال الإمام : اختلف عندنا فيمن صلى تلك الليلة الصلاتن في وقتها ، هل يعيد إذا أتى المزدلفة أم لا ؟ فقيل : يعيد لهذا الحديث ، وقيل : لا يعيد ؛ لأن الجمع سنة وذلك إذا ترك لا يوجب الإعادة ، ولا يتوجه مثل هذا الخلاف فيمن ترك الجمع بيئ الظهر والعصر بعرفة ؛ لأن المصلى للمغرب ليلة المزدلفة لما صلاها قبل الشفق صار كمن صلاها قبل وقتها ، فإنه يعيدها في وقتها ، والذي أخر صلاة العصر يوم عرفة ولم يصلها مع الظهر ، إن كان تركها بعد وقتها فصلاته لها بعد ذلك قضاء ، فلا معنى لأن يقال له : صليها ثانية ، كما قيل في المغرب .

قال القاضي : وقد قدمنا الكلام في هذه المسألة بأشبع من هذا في حديث جابر ، وكذلك على قوله : (جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء ب!قامة واحدة) .

وقوله : (فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بغيره في منزله ، ثم أقيصق العشاء فصلاها) (١) : هذا سنة العمل عند العلماء اقتداء بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأن يؤخر حط الرحال حتى تصلى المغرب .

(١) حديث رقم ٢٧٦ في الباب بعد التالى .

كتاب الحج / باب استحباب إحمامة الحاج التلبية ...

إِنِّعَ ٣٥٧ وَقَالَ : لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْمٍ ، أَنَّ ابْنَ أَبِي الزُّبَيْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَلِّ ! .

وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ .

وَرَأَدَ فِي حَدِيثِهِ : وَالنَّبِيُّ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانُ .

٢٦٩ - (٢٨٣) (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ

وقوله : (فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة) ، قال الإمام : اختلف عندنا متى يقطع

١٦٠٤٤ (46) باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

الحاج التلبية ، هل عند الزوال ؟ أو عند الرو ٢ إلى الصلاة أو [إلى الموقف] (١) ؟ ذهب المخالف إلى أنه لا يقطع حتى يرمى الجمرة ، وتعلق بهذا الحديث ، واختار ذلك بعض ثيوخنا المتأخرين ، واختلف القائلون بأنه لا يقطع حتى يرمى الجمرة ، هل يقطع التلبية إذا رمى أول حصاة أو حتى تتم السبع .

قال القاضي : اختلف عن الصحابة والسلف بالأقوال الثلاثة عن مالك ، وذكر مسلم : (حتى رمى جمرة العقبة) ، وذكر في الحديث الآخر : (حتى بلغ الجمرة) ، فالخلاف هنا مركب على هذين الحديثين ، وقال الشافعي والثوري وأصحاب الرأي وأبو ثور : يقطعها مع أول حصاة ، وقد حكى محمد بن المواز عن مالك أنه يكبر ، وإن شاء لبي في سفره من منى إلى عرفة .
وقال ابن الجلاب : من أحرم من عرفة لبي حتى يرمى الجمرة (٢) ، وأخذ مالك في مشهور مذهبه بما روى في موطنه عن علي وعائشة وابن عمر على اختلاف بينهم ، مع اتفاق أنه قبل الوقوف (٣) ، هو مذهب أكثر أهل المدينة ، وجمهور فقهاء الأمصار وجماعة من السلف على أنه يلبي حتى يرمى الجمرة (٤) ، وقال الحسن : يلبي حتى يصلي الغداة يوم عرفة ثم يقطع ، وتقدم الكلام (٥) على حصى الخذف وعلى ذكر محسّر في حديث جابر .

وقوله هنا : (والنبى صلى الله عليه وسلم) يشير بيده كما يخذف الإنسان بيان وزيادة في تفسير الخذف .

وذكر مسلم أحاديث التلبية بجمع وفي الإفاضة ، وفي السير إلى عرفات [فأما في

(١) من ع ، وهى في نسخة المال غير ظاهرة المعنى .

(٢) انظر : التمهيد ١٣ / كي ، ٧٤ وما بعدها ، الاستدلى ١ / ١٥٨ وما بعدها .

(٣) الموطأ ، كالحج ، بقطع التلبية ٨ / ١ طهر رقم (٤٤ - ٤٦) .

(٤) وهو قول الجمهور ، وثليلهم ما جاء في للشيخين من حديث الفضل بن عباس أنه لم يزل ملبياً حتى رماها .

(٥) رجع : الاستدلى ١٥٨ / ١١ وما بعدها .

٣٥٨ كتاب الحج / باب استحباب إدامة الحال التلبية ...

إنح حصين ، عن كثير بن مدرّك ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : قال عبد الله ونحن بجمع : سمعت أئذى أنزلت عليه سورة البقرة ، بقول في هنا المقام : اَللّٰهُمَّ لِيَّ .

٢٧٠ - (...) وحدّثنا سرج بن يونس ، حدّثنا هشيم ، أخبرنا حصين ، عن كثير بن

مدرّك الأشجعي ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، أن عبد الله لبي حين أفاض من جمع ، فقيل ! : أعراي هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ؟ سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هنا المكان : اَللّٰهُمَّ لَبَّيْكَ .

(...) وحدّثناه حسن الحلواني ، حاشا يحيى بن آدم ، حدّثنا سفيان ، عن حصين ،

بهنا الإسناد .

٢٧١ - (...) وحدّثنيه يوسف بن حماد المعنى ، حاشا زياد - يعنى البكائي - عن حصين ، عن كثير بن مدرّك الأشجعي ، عن

عبد الرحمن بن يزيد والأسود بن يزيد ، قالوا : سمعنا عبد الله بن مسعود يقول ، بجمع : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة ، ها هنا ، يقول : اَللّٰهُمَّ لَبَّيْكَ ، ثم لبي وثنيّا معه .

التلبية [(١) فهم متفقون على ذلك ، وأنه يرجع إليها بعد الطواف والسعي الذي للقدوم .

واختلفوا متى يقطعها قبل ذلك ؟ هل إذا دخل الحرم ؟ أو إذا دخل مكة ؟ أو إذا طاف ؟ والثلاث روايات عن مالك (٢) وهذا في أهل المواقيت ، وأما التلبية بجمع وفي الإفاضة فقد يحتج به من يقول : يلي حتى يرمى الجمرة .
(١) في هامش! الأصل ، وغير واضحة .

(٢) ل!وطاً ، كالحج ، بقطع التلبية ١ / ٣٣٨ رقم (٤٤ - ٤٦) .

كتاب الحج / باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات ...

إلخ

٣٥٩

(٤٦) باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة ٢٧٢ - (١٢٨٤) حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن المثنى ، قالوا : حاشا عبد الله

أثن ثمير .

ح وحدثنا سعيد بن يحيى الأموي ، "حدثني أبي ، قالاً جميعاً : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : غدونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من منى إلى عرفات ، مثلاً المثلث ومناً المكبر .

١٦٠٤٥ (47) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة

٢٧٣ - (...) وحدثني محمد بن حاتم وهرون بن عبد الله ويعقوب الدورقي ، قالوا : أخبرنا يزيد بن هرون ، أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن الحسين ، عن عبد الله بن أبي سلمة ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في غداة عرفة ، فبنا المكبر ومنا المهمل ، فأنما نحن فأكبر .

قال : قلت : والله ، لعجبت منكم ، كيف لم تقولوا له : ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنع ؟

٢٧٤ - (١٢٨٥) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن محمد بن أبي بكر الثقفي ، أنه سأل أن! بن مالك ، وهما غاليان من منى إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله كله ؟ فقال : كان يهل المهمل مثلاً ، فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر مناً ، فل الرُعلته .

وقوله في الحديث الآخر : (غدونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من منى إلى عرفة) ، وفي حديث آخر : (غداة عرفة ، فنا الملبى ومنا المكبر) ، وفي الحديث الآخر : (يهل المهمل فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) : قد ذكرنا عن مالك أنه قال بمثل هذا وهذا في الحج ، وأما في المعتمر فإن أحرم من التعميم فإنه يقطع التلبية عند مالك إذا رأى البيت ، وأما من أحرم بها من المواقيت فيقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم ، وعنه إن أحرم من الجعرانة أنه يقطع إذا دخل مكة ، وعند الشافعي وأبي حنيفة : يقطعها المعتمر إذا ابتدأ الطواف ، ولم يفرق بين القرب والبعد .

وقوله : (ونحن بجمع) (١) : أي بمزدلفة ، بفتح الجيم .

سميت بذلك للجمع فيها

(١) حديث رقم (٢٧٢) من هذا الكتاب .

٣٦٠ كتاب الحج / باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات ...

إلخ ٢٧٥ - (...) وحدثني سريج بن يونس ، حدثنا محمد بن الألب بن رجاء ، عن موسى بن عتبة ، حدثني محمد بن أبي بكر ، قال : قلت لأبي مالك ، غداة عرفة : ما تقول في التلبية هذا اليوم ؟ قال : سرت هنا المسير مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه

، فَنَاءُ الْمُكْرَمِ وَمِنَّا الْمُهْلِلُ ، وَلَا يَعْيبُ أَحْمَنًا عَلَى صَاحِبِهِ .
 بين العشاءين ، وقد يقال : لاجتماع الناص بها للوموف .
 قال ابن حبيب : هي جمع ومزدلفة وقزخ والمشعر الحرام ، وسميت مزدلفة لذلك ؛ من جمع [الناس بها] (١) ، وقيل : لقربهم من
 منازلهم بعد الإفاضة .
 والازدلاف : القرب .
 (١) في هاش الأصل .
 كتاب الحج / باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...

إلخ

٣٦١

(٤٧) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعا بالمزدلفة في هذه الليلة
 ٢٧٦ - (١٢٨٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَثَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ
 زَيْدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : أُنْعِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّعَ وَلَمْ يُسَبِّحْ
 الْوُضُوءَ .
 فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ .

قَالَ : (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ) ، فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ ، فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أُنَاخَ كُلُّ
 إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

٢٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُجْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزَّيْبِيِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ
 عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : أَنْصَرَتِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ
 لِحَاجَتِهِ ، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ، فَقُلْتُ : أَتُصَلِّي ؟ فَقَالَ : (" الْمُصَلِّي أَمَامَكَ ") .

٢٧٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

ج وَحَلَفْنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَيَنْفَعُ لَهُ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : اِمْغَتْ ! أَسَامَةُ بْنُ
 زَيْدٍ يَقُولُ : ثَنَّا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا إِلَى الثَّانِيَةِ نَزَلَ فَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أَسَامَةُ : أَرَأَى الْمَاءَ
 - قَالَ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَ لَيْسَ بِالْبَالِغِ .

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ .
 قَالَ : (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ " قَالَ : ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ .

٢٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ ؛
 أَنَّهُ سَأَلَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدِفَتْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي
 يَنْبِخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ ، فَأَنَاخَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَاقَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ : أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ

٢١٤ / ١

٣٦٢ كتاب الحج / باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...

إلخ فتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ .
 فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ .

فَقَالَ : (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ لَمَّا ، فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ ، فَاقِيمِ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أُنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ
 الْآخِرَةَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ حَلُّوا .

قُلْتُ : فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصْبَحْتُمْ ؟ قَالَ : رَدَفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَتَّاسٍ ، وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُنَّاقٍ قُرَيْشِيٍّ ابْنِ عَلَى رَجُلِي .

٢٨٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كَرِيبٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا أَتَى الثَّقَبَ - الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْراءُ - نَزَلَ فَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ : أَهْرَاقُ - ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ . فَقَالَ : (الصَّلَاةُ أَمَامُكَ) .

٢٨١ - (...) حَدَّثَنَا عَثَدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ - مَوْلَى سَبَاعٍ - عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ، فَلَمَّا جَاءَ لَثَمَعَبَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، ثُمَّ فَلَاحَ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَبَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِلاوةِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ رَكِبَ ، ثُمَّ أَتَى الْمَرْأِلَةَ ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْتَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٢٨٢ - (٢٨٦ ١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَتَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ، وَأَسَامَةُ رَأَاهُ . قَالَ أَسَامَةُ : فَمَا زَادَ يَسِيرُ عَلَى هَيْمٍ حَتَّى أَتَى جَمْعًا .

٢٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّفْرَافِيُّ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ أَبُو الرَّيِّعِ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سِئِلَ أَسَامَةُ ، وَأَنَا شَاهِدٌ ، أَوْ قَالَ : سَأَلْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَزَافَهُ مِنْ عَرَفَاتٍ .

قُلْتُ : كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ ، فَإِذَا وَجَدَ جُحُوهَ نَضَ . وَقَوْلُهُ : (لَمَّا أَتَى الثَّقَبَ) بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْقَافِ ، / هُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ ، وَقِيلَ الثَّقَبُ : الْفَرْجَةُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ .

وقوله : (فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْمِهِ) بِكسْرِ الهاءِ وَأَوْسَطِهِ نُونٍ ، وَمَعْنَاهُ عَلَى سَكِينَتِهِ ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : (عَلَى هَيْئَتِهِ) بِفَتْحِ الهاءِ وَأَوْسَطِهِ هَمْزَةٌ .

وقوله : (يَسِيرُ الْعَنَقَ) : سِيرَ فِيهِ رَفَقَ .

وقوله : (فَإِذَا وَجَدَ جُحُوهَ نَضَ) : الْفُجُوهُ : الْمَكَانُ الْمَتَعُ ، (وَنَضَ) : أَسْرَعَ ، يَعْنِي كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى الْمَرْدَلَةِ ...

إِنلج ٣٦٣ ٢٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ : قَالَ هِشَامُ : وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ .

٢٨٥ - (٢٨٧ ١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْخَطَمِيَّ حَدَّثَهُ ، أَنَّ أَبَا ثَوْبٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حَجَّةِ الْوَدَّاءِ ، الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَرْأِلَةِ . (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُجْجٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

قَالَ ابْنُ رُحْمٍ فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى أَهْوَفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبِرِ .

٢٨٦ - (٧٠٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالٍ !

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْلِحَلَةِ جَمِيعًا .

٢٨٧ - (١٢٨٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ

ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ .

من زحام الناس الذي رفق في السير بسبب ذلك ، وليسرع إلى المناسك ليأتيها متسع الوقت ، ويتمكن من تنسكه بها وعمله فيها من غير تضيق ولا استعجال وأصل الفجوة ما اتسع من الأرض ، وقد رواه بعض رواة الموطأ : (فرجة) (١) والنص : الإسهل في السير ، وهو أرفعه .

وقوله : (الذي أنزلت عليه سورة البقرة) (٢) حجة في جواز قولك : سورة البقرة ،

[وسوره اذ عمران ، وهو هذا ، وقد اختلف السلف ، فأجازوه بعضهم ، وكرهه بعضهم ، فقال : يقال للبقرة التي يذكر فيها : البقرة]

(٣) والتي يذكر فيها اذ عمران ، قالوا : وخص هنا سورة البقرة : لأن معظم مناسك الحج فيها .

وقوله : (صلى المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة) : أي صلاة نافلة ، وقد

(١) رواية الموطأ ليحيى بن أبي يحيى (فجوة) ، كالجج ، بالسير في الدفعة ١ / ٣٩٢ .

(٢) حديث رقم (٣٠٥) من هذا الكتاب .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

٣٦٤ كتاب الحج / باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...

إِنْ كَانَ كُنْتُ اللَّهُ يُصَفِّي بِجَمْعٍ لَنَلَّكَ ، حَتَّى لَحَقَ بِأَلَّهِ تَعَالَى .

هـ ٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا كُنْتُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ .

ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ فَلَكٍ .

وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ! نَعَّ مِثْلَ فَلَكٍ .

٢٨٩ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : صَلَاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

٢٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ

عُمَرَ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

جاءت السجدة بمعنى الركعة ، وبمعنى الصلاة ، وهذا حكم صلاة الجمع بين صلاتين ؛ أنه لا تنفل بينهما ، وقد تقدم الكلام عليه ، ومن رخص في ذلك مدة أذان المؤذن للأخرة .

وقوله : (وصلى المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين ! : أصل في السنة في تقصير الحاج بمنى وعرفة ومكة الصلاة الرباعية ، مكياً

كان أو غير مكى ، إلا أهل منى بمنى ، وأهل عرفة بعرفة ، وأهل مكة بمكة ، هذا قول مالك والأوزاعي ، إلا الإمام فاف يقصر دان

كان عندهم من سكان هذه المواضع ، وذهب جمهور العلماء إلى أن هؤلاء يمتنون ، د إنما يقصر من كان في سفره ماتقصر فيه الصلاة

على سنة القصر ، ولا يختص الحاج بشئ من غيره ، وذهب بعض السلف إلى مثل قول مالك ، إلا أنه سوى الإمام وغيره ، وأنه يقصر

إن كان من أهل الموضع ، وهو مذهب إسحق .

وقوله : في حديث ابن عمر : (صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة ! : حجة

١٦٠٤٦ (48) باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر

١٦٠٤٧ (49) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس

لمن قال بذلك ، وقد تقدم الكلام عليه ، أو يكون بإقامة واحدة لكل صلاة دون أذان ، فيحتج به من قال بذلك أيضاً ، وهو يحتمل أن يكون بأذان كما ثبت في حديث جابر وهو حج واحد ، لكن لم يتعرض هنا لذكر الأذان ولا نفيه ، فيجمع بين الروايتين على هذا ، ويبقى الإشكال في إثبات جابر إقامتين ، ونص ابن عمر على إقامة واحدة ، فلعله يعني بواحدة في العشاء الآخرة .
يعني دون أذان فيها ، وبقيت الأولى بأذالط وأقامة - والله أعلم .

كتاب الحج / باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...

إنلح ٣٦٥ ، ص ٥ ، عوص ص ص نص ص ، عوص نص ٥ ص ،

٢٩١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن ال شيبه ، حدثنا عبد الله بن نمير ، حدثنا إسماعيل

ابن أن خالد عن أبي إسحق ، قال : قال سعيد بن جبير : أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا ، فصلّى بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، ثم انصرف ، فقال : هكنا صلي بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في هنما المكان .

وذكر مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، ثنا عبد الله بن نمير ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي إسحق قال : قال سعيد بن جبير : أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا - وذكر الحديث ، قال الدارقطني : هذا عندي وهم من إسماعيل ، وقد خالفه منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم ، فرووه عن أبي إسحق ، عن عبد الله بن مالك ، عن ابن عمر ، وإن كان إسماعيل ثقة فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحق منه ، وهو أحد المالين من الأحاديث التي استدرکها وتبعها الدارقطني على مسلم والبخارى في صحيحهما (١) .

(١) لنظر : الإلزامات والتتبع ١ / ٣٩٦ .

٣٦٦
كتاب الحج / باب استحباب زيادة التغليس ...

إنلح

(٤٨) باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر

بالمزدلفة ، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

٢٩٢ - (١٢٨٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبه ، وأبو كريب ، جميعا عن أبي معاوية .

قاليحي : أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن عماره ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله قال : مارأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلي صلاة إلا لميقاتها ، إلا صلاتين : صلاة المغرب والعشاء بجمع ، وصلي الفجر يومئذ قتل ميقاتها .

(...) وحدثنا عثمان بن أبي شيبه ، وإسحق بن إبراهيم ، جميعا عن جرير ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد .

وقال : قبل وقتها بغلس .

وقول ابن مسعود : (مارأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلي صلاة إلا لميقاتها إلا صلاه المغرب والعشاء بجمع ، وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها) ، قال الإمام : من يقول إن الإسفار بالصبح أفضل تعلق بهذا الحديث ، قال : وقول ابن مسعود يدل على أنه - عليه السلام - كان يوتر صلاة الصبح ، وأنه عجلها يومئذ قبل وقتها المعتاد .

قال القاضي : لاجحة للمخالف في هذا الظاهر ، فقد تقدم من تغليس النبي (صلى الله عليه وسلم) بالصبح ، وصلاته لها والنجوم بادية مشتبكة ، وأن النساء ينصرفن ما يعرفن من الغلس ، وغير ذلك مما لا يدفع فيه تأويل من تأول هذا ولا غيره .

والمراد بهذا الحديث مخالفة عادته في التغليس! ؛ إذ كان في غير هذا اليوم يغلس بعض التغليس ، وينتظر - والله أعلم - من يأتي المسجد من الجماعة ممن يصلي به دإن لم ينتظر كافتهم ، وهاهنا الناس كلهم مستعدون ، وجميعهم ممستعجلون للإفاضة ، فكان تغليسه الآن أكثر من سائر أوقاته وقبل ميقاته المعلوم له ، كما كانت صلاته المغرب والعشاء موخرتين عن ميقاتهما المعهود لصلاته لهما في غير جمع .

كتاب الحج / باب استحباب تقديم دفع الضعفة ...

إلخ

٣٦٧

(٤٩) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

٢٩٣ - (١٢٩٠) وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا أفلح - يعني ابن حميد - عن القاسم ، عن عائشة ، أنها قالت : استأذنت سودة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة المزلحفة ، تدفع قبله ، وقبل حطمة الناس ، وكانت امرأة ثبطة - يقول القاسم : والثبطة الثقيلة - قال : فاكلن لها ، فخرجت قبل لمحنع ، وحبسنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعه . ولأنك! استأذنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، كما استأفنته سولحة ، فاكون المحنع بإفنه ، أحمث إلى من مفروج به .

٢٩٤ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى ، جميعا عن الثقيفي .

قال ابن المثنى : حدثنا عبد الوهاب ، حدثنا أثوب عن عبد الرحمن بن القاسم ، عيب القاسم ، عن عائشة قالت : كانت سولحة امرأة ضخمة ثبطة ، فاستأفنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أدط تفيض من جمع بليل ، فاكلن لها . فقالت عائشة : فليتني كنت استأذنت رسول الله كما استأفنته سولحة . وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام .

وقوله : (استأذنت سودة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة مزدلفة تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، فأذن لها ، وكانت امرأة ثبطة) : فسر في الحديث : (الثقيلة) ، وفي الرواية الأخرى : (ضخمة ثبطة) ، وحقيقته : المتأنية ؛ لثقلها وضخامتها .

ومعنى : (حطمة الناس) : أى زحمتهم ، ومنه سمي الحطيم لانخطام الناس عليه : أى ازدحامهم . واحتجت الثافعية بحديث سودة على مذهبه في جواز الرمي بعد نصف الليل قبل الفجر (١) وإنما حديث سودة هذا رخصة لأولى الامذار في الدفع من جمع الإفاضة بليل ، والسنة المبيت بها ، وصلاة الفجر بها غلساً ، والوقوف بالمشر حتى يسفر جدا ، ثم الدفع قبل طلوع الشمس ، كما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث جابر وغيره من الأحاديث .

قال الإمام : عندنا أن من ترك المبيت بالمزدلفة والوقوف بالمشر حجه تام ، وعليه دم

(١) انظر : الحاوى ٤ / ١٨٢ .

٢١٤ / ب

٣٦٨ كتاب الحج / باب استحباب تقديم دفع الضعفة ...

إلخ ٢٩٥ - (...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن عائشة قالت : وررت انى كنت استأذنت رسول الله طه ، كما استأفنته سواة ، فأصلى الصبح بمنى ، فأرمنى الجمره قتل أن يأتي الناس . فقيل لعائشة : فكانت سواة أمشأفنته ؟ قالت : نعم ، إنها كانت امرأة ثبطة ، فامشأفنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فاكلن لها .

- ٢٩٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
 ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
 ٢٩٧ - (١٢٩١) مُحْتَسِنًا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَتَقَلَّفِي ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ : قَالَتْ
 لِي أَسْمَاءُ - وَهِيَ عِنْدَ إِرَ وَعِنْدَ الْمُخَالَفِ : يَبْطُلُ حُجَّةُ دَقُولِ اللَّهِ تَعَالَى : { فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ } (١) ، وَالْأَمْرُ عَلَى الْوَجُوبِ .
 قَالَ الْقَاضِي : لَا خِلَافَ أَنَّهُ مُشْرُوعٌ مِنَ الْمَنَاسِكِ / وَالسَّقِّ الْمَذْكُورَةُ ، إِلَّا ثَلَاثًا يُثَا رَوَى
 عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ : أَنَّ جَمْعًا مِنْزِلَ كَسَائِرِ الْمَنَارِلِ السَّفَرِ ، مِنْ شَاءَ طَوَاهُ وَمِنْ شَاءَ نَزَلَ بِهِ رَحْلٌ مَتَى شَاءَ .
 وَفِي إِذْنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِاللَّيْلِ لِسُودَةٍ وَظَعْنَةٍ وَضَعْفَةٍ إِلَهٍ ، وَأَنَّ وَقُوفَهُ هُوَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ دُونَهُمْ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْوُقُوفِ - يَدُلُّ أَنَّهُ
 لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَغَيْرِهِمَا الْقَائِلِينَ أَنَّ مِنْ فَاتِهِ الْوُقُوفُ بِهِ بَعْدَ : فَاتِهِ الْحُجِّ ، وَذَكَرَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ (٢) ، وَاخْتَلَفَ
 عَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَاخْتَلَفَ مِنْ لَمْ يُوَجِّهْهُمْ الْجُمْهُورُ ، هَلْ عَلَى تَارِكِهِ دَمٌ ؟ فَأُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَفُقَهَاءُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ
 الثَّاقِفِيُّ : إِنْ خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلُ وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا افْتَدَى بِشَاةٍ ، وَقَالَ مَالِكٌ ؛ مِنْ نَزَلَ بِهَا فَلَا دَمَ
 عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَرَّ وَلَمْ يَنْزِلْ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي قُحَيْفَةَ عُمَرُ بْنُ الْكَافِ فِي تَقْدِيمِ ضَعْفَةِ أَهْلِهِ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَقِفُونَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعُوا قَبْلَ وَقُوفِ الْإِمَامِ
 ، فَيُجْعَلُ الرُّخْصَةُ فِي تَعْجِيلِ الْوُقُوفِ لَا فِي
 (١) الْبَقَرَةُ : هَا .
 (٢) وَنَقَلَ عَنِ الْمَزْيِ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ ثَلَاثَةً قَالَ : حَكَى عَنْ نَحْمَةٍ مِنَ التَّبَعِينَ أَنَّهُ رُكْنٌ ، وَهُمْ : الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ
 وَالْأَسْوَدُ وَعَلْقَمَةُ ، وَبِهِ قَالَ لُبُّ عَبْدِ دَلْرِحْمَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَاسْتَدْلَوْا بِالْآيَةِ : { فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْقَشْمْرِ الْحَرَامِ } وَبِالْحَدِيثِ : (مَنْ وَقَفَ بِجَمْعٍ
 فَقَدْ لَدَرَكَ الْحُجَّ ، وَمِنْ فَاتِهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحُجَّ) وَقَالَ : الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الذِّكْرِ دُونَ دَلِيلٍ ، وَدُطِدِثَ لَمْ يَصِحَّ ٤٠ / ١٧٧ .
 كِتَابُ الْحُجِّ / بَابُ اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الضَّحْفَةِ ...
 إِنْخ ٣٦٩ الْمُزْلَحَفَةُ - هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ : لَا .
 فَصَلَّتْ سَاعَةً .
 ثُمَّ قَالَتْ : يَا بَنِي ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .
 قَالَتْ : ارْحَلْ بِي .
 فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتْ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنْزِلِهَا .
 فَقُلْتُ لَهَا : أَيُّ هَنَاتِهِ ، لَقَدْ كَلَسْنَا .
 قَالَتْ : كَلَا ، أَيُّ بُنْيَ ، إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَفْنٌ لِلظُّعْنِ .
 (...)
 ! وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُوْشَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ .
 وَفِي رَوَايَتِهِ : قَالَتْ : لَا .
 أَيُّ بُنْيَ ، إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَفْنٌ لِطُغْطُ .
 ٢٩٨ - (١٢٩٢) ! حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ .
 ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ
 أَنَّ خَشْرَمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ؛ أَنَّ ابْنَ شِئْ ! وَالْأَخْبَرُ ؛
 أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ .

٢٩٩ - (...)

! وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ

أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَفْعُلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى ، نُغْلِسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنِ .
وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ : (نُغْلِسُ مِنْ مَرْأَةِ) .

٣٠٠ - (١٢٩٣) ! حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ ، تَال : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُثَبِّتَ الثَّقَلَ - أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ .
إِسْقَاطُهُ .

وَاخْتَلَفَ عَنْ مَالِكٍ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الزَّمَانِ بِمَزْدَلِفَةَ ، هَلْ هُوَ اللَّيْلُ كُلُّهُ أَوْ جُلُهُ ، أَوْ أَقْلُ زَمَانٍ ؟ حَكَى ذَلِكَ ابْنُ خُوَيْزَمَنْدَادٍ .
وَقَوْلُهُ : (إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (أَذِنَ لَطُعْنِهِ (١)) : أَيْ نَسَائِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ : سَمِيتُ الْمَرْأَةَ ظُعِينَةً بِاسْمِ الْهُودِجِ الَّتِي تَكُونُ فِيهِ ، وَظُعِينَةُ الرَّجُلِ : امْرَأَتُهُ .
قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُهُ : (أَيْ هَتَاهُ) : وَأَصْلُهُ مِنَ الْهَنْ ، يَكْنَى بِهِ عَنِ الشَّيْءِ ،

وَالْأُنْثَى هَنْةٌ ، فَإِذَا وَصَلَتْهَا بِالْهَاءِ قُلْتُ : يَاهَنْتَاهُ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : يَاهَنْوَهُ ، وَلِلرَّجُلِ : يَاهَنْهَاهُ ، وَلَا تَسْتَعْمَلُ كَذَا إِلَّا فِي النِّدَاءِ .
وَقَوْلُهُ : (لَقَدْ غَلَسْنَا) : أَيْ رَمَيْنَا بَغْلَسَ ، وَهُوَ أَعْلَى السَّحَرِ ، وَثَقُلَ الشَّيْءُ بِفَتْحٍ الْقَافِ ، نَقَلَ الْمَسَافِرُ مَتَاعَهُ وَجَسَمَهُ .

(١) فِي ع : لَضَعْنَهُ ، وَلِيُثَبِّتَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ .

٣٧٠ كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الضَّعْفَةِ ...

إِلْحَاحٌ ٣٠١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَفْعُلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى ، نُغْلِسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنِ .
وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ : (نُغْلِسُ مِنْ مَرْأَةِ) .

٣٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَفْعُلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى ، نُغْلِسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنِ .
وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ : (نُغْلِسُ مِنْ مَرْأَةِ) .

٣٠٣ - (١٢٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،

أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِسَحَرٍ مِيقَ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

قُلْتُ : (أَبْلَغَكَ) ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ بِي بِلَيْلٍ طَوِيلٍ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كَلَّكَ ، بِسَحَرٍ .

قُلْتُ لَهُ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ انْفِجَارِ .

"وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كَلَّكَ ."

٣٠٤ - (١٢٩٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَاصِلٍ أَخْبَرَنِي

يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْلُمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ ، فَيَقِفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِالْقَيْلِ ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ ، ثُمَّ يَلْنَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ ، وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ .

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلُمُ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَلَبُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ .

(رَخَصَ فِي أُولَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (كان ابن عمر يُقدِّمُ ضعفة أهلِه ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل) ، وذكر قبل أن يقف الإمام ، قال : ومنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة ، وقال : أرخص في أولئك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - الحديث .

قال الإمام : مذهب الشافعي رمى الجمرة من نصف الليل ، ويتعلق بأن أم سلمه قدمت قبل الفجر ، وكان - عليه السلام - أمرها أن تفيض وتوافيه الصبح بمكة ، وظاهر هذا عنده تعجيل الرمي قبل الفجر ، ومذهب الثوري والنخعي : أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس (١) ، ويتعلقان بحديث فيه : أنه - عليه السلام - يقدم ضعفة أهلِه وأمرهم ألا يرموا حتى تطلع الشمس .

ومذهب مالك : أن الرمي يحل بطلوع الفجر ، ويتعلق بما فكر [من حديث] (٢) ابن عمر (٣) .

١٦٠٤٨ (50) باب رمى جمره العقبة من بطن الوادي ، وتكون مكة عن يساره ، ويكبر مع كل حصاة

قال القاضي : قد تقدم في حديث جابر استحباب ما فعل النبي - عليه السلام .

(١) انظر : الاستذكار ١٣ / ٦٠ .

(٢) من ع .

(٣) انظر : الاستذكار ١٣ / ٥١ .

كتاب الحج / باب رمى جمره العقبة ...

إلخ

٣٧١

(٥٠) باب رمى جمره العقبة من بطن الوادي ، وتكون مكة

عن يساره ، ويكبر مع كل حصاة

٣٠٥ - (١٢٩٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية

عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : " رمى عبد الله بن مسعود جمره العقبة ، من بطن الوادي بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة .

وقوله : (رمى عبد الله جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة) ، وقال : (هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) ، ! إنكاره رميها من فوق العقبة ، وفي الحديث الآخر : (فاستبطن الوادي ، فاستعرضها فرماها من بطن الوادي) : كله بمعنى واحد ، أي وقف في بطنه ووسطه ، ومعنى : (استعرضها) : أي وقف في عرض الجمره ، أي جانبها ، وفي الحديث الآخر : (وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه) .

رمى الجمره من مناسك الحج ، واختلف هل هي من واجباته وأركانها أم لا ؟ وفي مذهبننا فيه الوجهان ، وحكى الطبري عن بعض الناس أن الجمار إنما جعل حفظاً للتكبير ، ولو ترك الرمي تارك وكبر أجزأه ، ونحوه عن عائشة .

ورمى جمره العقبة من حيث تيسر من أعلى العقبة ، أو أسفلها ، أو أوسطها يجرى ، والمستحب من بطن الوادي من أسفلها ، كما جاء في الحديث : هذا كله قول كافة العلماء ، أما سائر الجمرات فمن فوقها ، ورميها بسبع حصيات .

واختلفوا فيمن رماها بأقل ، فجمهور العلماء على أن تارك ذلك دماً إذا فاته جبره أيام الرمي ، وهو قول مالك والأوزاعي ، وذهب الثافعي وأبو ثور إلى أن على تارك حصاة مداً من طعام وفي اثنتين مدين ، وفي ثلاث فأكثر دماً وقال أبو حنيفة وصاحبه : لو ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فني كل حصاة نصف صاع ، ! إن كان أكثر من نصفها فعليه دم .

وقال مالك : إن نسي جمره تامة أو الجمار كلها عليه بدنة ، وإن لم يجد فبقرة ، فإن لم يجد فشاة ، وقال البصريون : على ناسي الجمره والجمرتين دم ، وقال عطاء فيمن رمى بخمس ، ومجاهد فيمن رمى بست : لاشئ عليه .

واتفقوا أن بخروج أيام التشريق يفوت الرمي إلا العقبة ، إلا ما قاله أبو مصعب : إنه يرمى متى ذكر ، كمن نسي صلاة يصلها متى ذكرها (١) .

وقوله : (يكبر مع كل حصاة) : هي السنة ، وبها أخذ مالك والشافعي ، وبه عمل

(١ !) لنظر : ١ / لا ستذكار ١٣ / ٢٢٢ - ٢٢٤ .

٣٧٢ كتاب الحج / باب رمي جمرة العقبة ...

إِنْ قَالَ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَنْاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : هُنَّ ! وَأَنْذَى لَا

بِلَهٍ غَيْرِهِ ، مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٣٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ : ائْتُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلْفَهُ جَبْرِيلُ ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا النَّسَاءُ ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا أَكْلَ عِمْرَانَ .

قَالَ : فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرَنِي بِقَوْلِهِ فَسَمِعْتُهُ وَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ، أَنَّهُ

كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَأَتَى جَمْرَةَ لَعْقَبَةَ ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي فَاسْتَعْرَضَهَا ، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، كَكَرْمَعٍ كُلِّ حَصَاةٍ .

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنْ النَّاسُ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا* فَقَالَ : هُنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

(...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ ، حَاتُّنًا ابْنَ أَبِي زَائِدَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ،

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ : لَا تَقُولُوا سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

وَأَقْتَضَى الْحَلِيثُ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ .

٣٠٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرْدٌ عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا

٢١٥ / ب

الاءئمة ، وأجمعوا أن من لم يكبر لاشيء عليه .

والتكبير هنا برفع الصوت ، وكان بعض السلف يدعو مع ذلك .

١٦٠٤٩ (51) باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راجبا

وقوله : (هذا والذي لا إله إلا هو مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) : حجة في جواز سورة البقرة ، وسورة آل عمران وسنة ذلك ، وقد أنكر إبراهيم النخعي على الحجاج في الأم نهيته عن ذلك ، وقوله : (السورة التي يذكر فيها البقرة) وهو اختيار بعضهم أيضا .

وقول الحجاج (أئفوا القرآن كما ألفه جبريل - عليه السلام - السورة التي يذكر فيها البقرة) الحديث ، ولم ينكر عليه إبراهيم قوله : (ألفه جبريل) كما أنكر عليه ماتقدم ، فإن كان يريد بقوله تأليف الإي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه في المصحف الآن ، فهو إجماع المسلمين / ، وأن ذلك توقيف من النبي - عليه السلام - د ان كان يريد تأليف السور بعضها إثر بعض ، فهو قول بعض الفقهاء والقرآن

والمحققون على خلافه ، وأنه اجتهد من

كضاب الحج / باب رمى جمرة العقبة ...

إنح ٣٧٣ محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، أنه حجى مع عبد الله ، قال : فرمى الجمرة بسبع حصيات ، وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه . وقال : هنا مقام الذي أنزلت عليه سورة الثقرة .

٣٠٨ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حاشا شعبة ، بهذا الإسناد . غير أنه قال : فلما أتى جمرة العقبة .

٣٠٩ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو الحية .
ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - أخبرنا يحيى بن يعلى أبو الحية ، عن سلمة بن كهيل ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : قيل لعبد الله : إن ناسا يرمون الجمرة من فوق العقبة . قال :

فرماها عند الله من بطن الوادي ، ثم قال : من هاهنا والذي لا إله غيره ، رماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة . الأمة وليس بتوقيف ، وقد تكلمنا على هذا في كتاب الصلاة (١) وتقديمنا هنا النساء على آل عمران يدل أنه لم يرد إلا نظم الآية ، لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان ولا يخالفه ، ولم يرد في الظاهر ترتيب السور - والله أعلم .
(١) راجع : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب بيان ثن للقرتن على سبعة أحرف رقم له ١ من ٣٧٤

كتاب الحج / باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راجبا ...
إنح

(٥١) باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راجبا .
وبيان

قوله (صلى الله عليه وسلم) : (التأخذوا مناسككم)

٣١٠ - (١٢٩٧) حلينا إسحق بن إبراهيم وعلي بن خشرم ، جميعا عن عيسى بن يونس ، قال ابن خشرم : أخبرنا عيسى عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابرا يقول : رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) يرمي على راحلته يوم النحر ، ويقول : اطحنوا مناسككم ، فإني لا أحرى لعل لا أحج بعد ختي (هـ) .

٣١١ - (ما ١٢) وحدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل عن زيد بن أبي أنيسة ، عن يحيى بن حصين ، عن جدته أم الحصين ، قال : سمعته وقوله : (حججت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حجة الودل ، [وفيه قرابته على راحلته ، ومعه بلال وأسامة ، أحدهما يقود به ، والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الشمس]) (١) ، قال الإمام : ذهب بعض الفقهاء إلى جواز استئطال المحرم راجبا ، وتعلق بهذا الخبر . ومالك يكره ذلك ، وأجاب بعض أصحابه عن هذا بأن هذا القدر الذي وقع في الخبر لا يكاد يدوم ، وقد أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده ، وقال ما ثبت ذلك .

وقال بعضهم : يحتمل أن يكون هذا الاستئطال المذكور في الحديث عند مقاربه الإحلال ، لآن يرمى الجمرة يباح ذلك ، فلعله يسهل فيه كما يسهل في الطيب عند طواف الإفاضة ، وقد روى أن عمر رأى رجلا جعل ظلاله على محمله ، فقال : (أضح لمن أحرمت له) يعني : أبرز إلى الضحاء .

قال الرياشي (٢) : رأيت أحمد بن المعذل (٣) في يوم شديد الحر فقلت

(١) وفي ع الجملة هكذا : فرأيت أسامة وبلا ، وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والآخر رافع ثو ، يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

(٢) في الإكمال : للرقاسي والمثبت من ع .

والرياشي هو : عباس بن الفرغ العلامة الحافظ شيخ الأدب أبو الفضل البصري النحوي ، ولد بعد الثمانين ومائة ، وحمل عن الأصمعي والطيالسي ومسدد ومحمد بن سلام ، وعنه أبو داود والمبرد والحري .
لنظر : السير ١٢ / ٣٧٢ ، طبقات النحويين ٩٧ .

١٦٠٥٠ (52) باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

١٦٠٥١ (53) باب بيان وقت استحباب الرمي

(٣) هو ابن غيلان بن حكم شيخ المالكية أبو العباس العبدى البصرى المالكي الأصولي شيخ اسماعيل القاضي تفقه بعبد الملك بن الماجشون ومحمد بن مسلمة ، وكان من محور الفقه صاحب تصانيف وفصاحة وبيان .
قال أبو اسحق الحضرمي : كان ابن المعدل من الفقه والسكينة والأدب في غاية .
قال الذهبي لم أر له وفاة .

انظر : طبقات الشعراء ٣ / ٣٧٠ ، الأغاني ٣ / ٢٥١ ، للبر ١ / ٤٣٤ ، السير ١١ / ٥١٩ .
كتاب الحج / باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راجا ...

إلخ

٣٧٥

تَقُولُ : حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ ، أَحَلُّهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ الشَّمْسِ .
قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ آدَتِهِ (صلى الله عليه وسلم) قَوْلًا كَثِيرًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : (إِنْ أَمَرْتُ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَاعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ - أَسُودُ ، يَقُودُكُمْ بِكُتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا) .

٣١٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ أُمِّ الْحَصِينِ جَدَّتِهِ ، قَالَتْ : حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ كَلَّةَ حَجَّةِ الْوَدَلِ ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالَ ، وَأَحْلَصَمَا أَخَذَ بِخَطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

له : يا أبا الفضل ، هلا استظلت ، فإن في ذلك توسعة للاختلاف فيه ، فأشدد :

ضجيت له كي استظل بظله إذا الظل أضخى في القيامة قالصبا

فوا أسفا إن كان سعيك باطلاً وواحسرتي إن كان حجك (١) ناقصا

قال صاحب الأفعال : يقال ضجيت وضجوت ضجيا وضجوا : [إذا] (٢) برزت للشمس ، وضجيت ضجاء (٣) أصابتني الشمس ، قال الله تعالى : { وَأَنْتَ لَا تَظُنُّمْ فِيهَا وَلَا تَفْ!حَى } (٤) .

قال القاضي : قد قدمنا من الكلام في هذا وكافة العلماء على جوازه .

وقوله في هذا الحديث : اذ ان أمر عليكم عبد مجدع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا : الجدع : القطع ، نبه بهذا على نهاية الخساسة والضعفة في أوصاف العبيد ؛ إذ لا يكون بهذه الصفة إلا الوغد الذئبي منهم ، المستعمل في أرذل الأعمال وأخسها .

وفيه مايلزم من طاعة الأئمة إذا كانوا متمسكين بالإسلام ، والدعوة لكتاب الله كيف ماكانوا هم في أنفسهم وأنسابهم وأخلاقهم .

قال الإمام : خرج مسلم في هذا الباب : ثنا أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن سلمة ،

عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة - الحديث .

ثم قال مسلم : واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد ، وهو خال محمد بن سلمة ، روى عنه وكيع وحجاج الأعور ،

(١) في الاكمال والأبى : أجره ، والمثبت من ع .

(٣) في نسخ المال : صحا .

(٢) من ع .

(٤) طه : ١١٩ .

كتاب الحج / باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راجا ...

إن

قَالَ مُسْلِمٌ : وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! ، خَالِدُ بْنُ أَنْ يَزِيدَ .

وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ .

رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحَجَّافِي الْأَعْوَرُ .

قال بعضهم : هكذا في رواية أبي أحمد والكسائي ، وفي نسخة ابن ماهان : روى عن وكيع وحجاج ، والأول هو الصواب .

كتاب الحج / باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

٣٧٧

(٥٢) باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف (١)

٣١٣ - (١٢٩٩) وحدثني محمد بن حاتم ومحمد بن حميد قال ابن حاتم : حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريم ، أخبرنا أبو الزبير

؛ أنه سمع جابر بن محمد الله يقول : رأيته النبي (صلى الله عليه وسلم) رمى الجمرة بمثل حصي الخذف .

(١) ترك الأمام والفاضل هذا الباب بنير تعليق .

٣٧٨

كتاب الحج / باب بيان وقت استحباب الرمي

(٥٣) باب بيان وقت استحباب الرمي

٣١٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو خالد الأحمر وابن إرشي ،

عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عيط جابر ، قال : رمى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت

الشمس .

(...) وحدثناه علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ؟

أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

١٦٠٥٢ (54) باب بيان أن حصي الجمار سبع

وقوله : (رمى - عليه السلام - الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس) ، قال القاضي : هذا أصل في هذه السنة ، وأراد

بيوم النحر جمرة العقبة ؛ إذ لا يرمى يوم النحر غيرها ، وقد تقدم أنه وقت استحباب رميها ، وأما الجمار الآخر فبعد الزوال كما جاء في

الحديث ، وهو قول كافة العلماء والسلف ، إلا أن أبا حنيفة قال : يستحسن أن يكون في اليوم الثالث قبل الزوال ، قال : والقياس

أنه لا يجوز إلا بعد الزوال ، وخالفه صاحبه ، وقال إسحق : يجزئه في اليوم الثالث قبل الزوال ، وقال عطاء وطاوس : يجزئه في الثلاثة

الأيام قبل الزوال والسنة ترد هذا كله (١) ، وقد قال - عليه السلام - وهو يرمى : (خذوا عني مناسككم) (٢) .

وجمرة العقبة يوم النحر ترمى بسبع حصيات - كما تقدم - والجمرات الأخر الثلاث

في الثلاثة الأيام بعدها ترمى كل يوم بأحد وعشرين ، كل جمرة بسبع ، يبدأ بالتى تلى المسجد ، وهى الدنيا ، ثم الوسطى عند العقبة الأولى قرب مسجد منى ، ويقف فى هاتين - عند مالك - ويدعو ويستقبل القبلة ، ويقوم طويلاً للدعاء والذكر ، وقيل : إنما يفعل هذا فى الأولى ، وأما الوسطى فيأخذ إذا رماها ذات الشمال فى بطن المسيل ، ثم يقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، ويدعو ويهلل ويذكر الله على ماجاء فى حديث ابن عمر ، وقاله محمد من أصحابنا ، وأما الجمرة الثالثة فى العقبة حيث يرمى يوم النحر ، ولا يقف عند هذه ، وكذا جاء فى حديث ابن عمر ، خرجه البخارى (٣) .
يفعل هذا فى كل يوم من

(١) حديث الباب ، وحديث مالك فى الموطأ عن نافع ؛ أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا ترمى الجمار فى الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس .

انظر : الموطأ ١ / ٤٠٨ ، وسق البيهقى ٥ / ١٤٩ .

ومأورد فى غير ذلك فهو إما رخصة أو الاستحباب .

انظر : البدائع ٣ / ١١٢٣ .

(٢) سبق تخريجه قريباً فى بداية كتاب الحج ، باستحباب رمى جمرة العقبة ...

إلخ برقم (٣١٠) .

(٣) البخارى ، كالحج ، برفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى ٢ / ٢١٩ .

كتاب الحج / باب بيان وقت استحباب الرمي ٩ كم الأيام الثلاثة بعد يوم النحر فعدد الجمار فى هذه الأيام الثلاثة ثلاث وستون ، وتم سبع جمرة العقبة يوم النحر سبعمائة حصاة .

واختلف فى رفع الأيدي عند الدعاء عند الجمرتين ، فقال به الكافة على ماجاء فى الحديث (١) واختلف فيه قول مالك .

واختلفوا فيما لم يقف عند الجمرتين ، فكافتهم على أنه لا شيء عليه ، إلا الثورى فإنه رأى أن يطعم شيئاً أو يهريق دماً .

وقوله : (وهو يرمى على راحلته) (٢) ، قال القاضى : ليس من سنة الرمي الركوب

له ولا الترحل ولكن يرمى الرجل على هيئته التى يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشى ، ولا ينزل إن كان راكباً لرمى ، ولا يركب إن

كان ماشياً ، وهذا فى جمرة العقبة ، وأما الأيام بعدها فيرمى ماشياً لأن الناس نازلون بمنى منازلهم فيها ، فيمشون للرمى ولا يركبون

لأنه خروج عن التواضع حينئذ هذا مذهب مالك ، واستحب أحمد وإسحق الرمي ماشياً ، وروى ذلك عن بعض الصحابة .

وقوله : (ويرمى) يدل أنه رمى لا طرح ، ولا وضع ، وهو قول أصحابنا : أن الطرح والوضع لا يجزئ ، وقال أصحاب الرأى : يجزئ

الطرح ، ولا يجزئ الوضع ، ووافقنا أبو ثور ، إلا أنه قال : إن كان يسمى الطرح / رمثاً أجراً .

(١) حديث ابن عمر السابق الذى فى النحر .

(٢) حديث رقم (٣١٠) من هذا الكتاب .

٢١٥ / ب

٣٨٠

كتاب الحج / باب بيان أن حصى الجمار سبع

(٥٤) باب بيان أن حصى الجمار سبع

٣١٥ - (١٣٠٠) وحديثى سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حاشا معقل - وهو ابن عبيد الله الجزرى - عن أبي الزفلتر

، عن جابر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الاستجمار توة ٢ ، ورمى الجمار توة ، والسعى بين الصفا والمروة تود ،

والألوف توة ، يافاً استجمار أحدكم فليستجمر بتوة) .

وقوله : (الاستجمار توة ، والسعى توة ، والطواف توة) : قال الإمام : معناه وتر .

وفى حديث الشَّعْبِي : (فما مضت إلا توة) : أى ساعة واحدة ، ويقال فى غير هذا : جاء فلان توة ، أى قاصدا لا يعرج على شيء .

١٦٠٥٣ (55) باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

قال القاضي : وأما قوله آخراً : (إذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو) وقد ذكر الاستجمار أولاً ، فتكراره إما أن يكون المراد أولاً الفعل والثاني عدد الأجار ، أو يكون أحدهما الاستطابة والثاني : البخور ، والأول أظهر ، واختلف الفقهاء ، هل يرمى جمرة العقبة يتم تحلل الحاج من كل شيء منع منه إلا النساء ؟ وهو قول أبي ثور .

أم حتى يحلق فيحل له - أيضاً - كل شيء إلا النساء ؟ وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وجماعة من العلماء ، أم يحل له بعض ويمنع من بعض حتى يطوف طواف الإفاضة ؟ فذهب مالك إلى التفريق بين التحللين ، وأن يرمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد ، وأن تحلله إنما يتم بطواف الإفاضة ، وحينئذ يحل له كل شيء [مما] (١) منع من النساء والصيد والطيب وغير ذلك ، وروى عن عمر .

أن يرمى جمرة العقبة يحل له كل شيء إلا النساء [والطيب ، وعن عطاء : إلا النساء] (٢) والصيد ، ولا خلاف بينهم أن النساء لا يجن إلا بعد الإفاضة (٣) .
واختلف قول مالك إذا تطيب قبل الإفاضة في وجوب الدم عليه للخلاف في ذلك .
وموانع الإحرام عندنا ضربان :

أحدهما : فعل ما لا يباح استحلاله وهو الصيد والرفث ، والرفث : الجماع ، وكل ما في معناه من الاستمتاع بالنساء ، وما يدعو إلى ذلك من الطيب والعقود المختصة به كالنكاح .

(١) صاقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامش بسهم .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسم .

(٣) انظر : الحاوي ٤ / ١٩٢ ، ١ لاستدكا ر ١٣ / ٢٢٧ وما بعدها .

كتاب الحج / باب بيان أن حصى الجمار سبع
٨١م

والثاني : إزالة ما لا يباح له اجتنابه وهو الثفت ، وهو الشعث ، وترك حلق شعره وازالته ومشطه وغسله بالغسل ، وترك التنظيف ، وقص الأظفار ، والتطيب ، ولبس الخيط والخفاف ، وما يستر الرأس والوجه والأطراف فهذا الفصل وهو الثفت يقع التحلل منه عندنا بالخلاف والفصل الأول لا يقع التحلل منه إلا الطواف ، وهو آخر التحليلي وغايته عند الجميع .

٣٨٢
كتاب الحج / باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

(٥٥) باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٦ - (١٣٠١) وحدَّثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رُحْ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح
ص ص مراح!ص ، ص ممص ص نص ه ص ج يرص ص ص ص - ص ص ، - - ص ص ص ص ص ص من ه
وحدَّثنا قتامة ، حدَّثنا ليث عن نافع ؛ ان عبد الله قال : حلق رسول الله كلاله وحلق طائفة من أصحابه ، وقَصَرَ بعضهم .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ! إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ) مَرَّةً أَوْ مَرَدَيْنِ ثُمَّ قَالَ :
(وَ الْمُقَصِّرِينَ) .

٣١٧ - (...) وحدَّثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (اللَّهُمَّ ، ارْحَمِ الْمُحْلِقِينَ) قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (اللَّهُمَّ
ارْحَمِ الْمُحْلِقِينَ) قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (وَ الْمُقَصِّرِينَ) .

أحاديث الحلق والتقصير
ودعاؤه - عليه السلام - بالرحمة والغفران للمحلقين وتكريره ذلك دون المقصرين حتى سئل فدعا للجميع وقال : اللهم (قال
الإمام : زعم بعض العلماء أن ذلك تحضيض على الحلاق لأجل أنه - عليه السلام - لما أمرهم فحلوا ولم يحل توقفوا استثقالا لمخالفة

أفعاله ، فلما عزم عليهم مالوا إلى التقصير لأنه أخف وأقرب شباها به - عليه السلام - إذ لم يحل ، أو لأنهم لم يكونوا اعتادوا الحلاق . وقد اختلفوا في الحلاق ، فذهبنا أنه عند التحلل نسك مشروع لأجل ظاهر الحديث ، ولقوله سبحانه : { لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ } (١) فوصفهم بذلك يقتضى كونه مشروعاً ، وقال الشافعى : ليس بنسك وهو مباح كاللباس والطيب لأنه ورد بعد الحظر فحمل على الإباحة ، ولأنه لو حلق في حال الحج لافتدى كما إذا لبس وتطيب ، ولو كان من النسك لم يلزمه فدية ، كما لو رمى الجمار قبل وقتها ، فإن أقصى ما عليه أن يعيدها ولا يلزمه دم ، وما ذكرنا من الظاهر يرد قوله . هذا وقد استقر في الشرع تحريم السلام في أثناء الصلاة المفروضة وأمر به في آخرها ولم يكن ذلك على وجه الإباحة بل حمل على الوجوب ، واختلف الناس أيضاً في القدر الذى تتعلق به الفدية إذا حلق ، والمشروع منه عند التحلل ، فعند الشافعى أقله ثلاث (١) ١ لفتح : ٢٧ .

١٦٠٥٤ (56) باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق

كتاب الحج / باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ٣٨٣ ٣١٨ - (...) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ مُسْلٍ! بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ) ، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ) . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَارِسُهُ - لَ اللَّهُ ؟ قَالَ : (رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ) قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ (وَال مُقَصِّرِينَ) . ٣١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى .

- دَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا كَانَتْ الرَّابِلَا : قَالَ : (وَالْفَقَصْرِينَ) . ٣٢٠ - (١٣٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، حَدَّثَنَا عُمَارًا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ) قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ) مَا . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِلْمُحَقِّقِينَ) . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : (وَلِلْمُقَصِّرِينَ) .

(...) وَحَدَّثَنِي أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا رُوْحٌ عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَ! هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ . شعرات ، وعند أبي حنيفة : ربع الرأس ، وعند أبي يوسف : نصفه ، وعند مالك : كله في التحلل ، وتتعلق الفدية عنده بما يماط به الأذى (١) .

قال القاصى : ذكر بعضهم أن قول النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا إنما كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق ، فما قام أحد له ، لما وقع في نفوسهم من الصلح .

وذكر ابن إسحق وغيره الخبر بذلك بكامله ، وذكر عن ابن عباس قال : حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اللهم ارحم المحلقين دا ثلاثا ، قيل : يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم ، قال : " لأنهم لم يشكوا)

(٢) .

قال أبو عمر وكونه في الحديبية هو المحفوظ (٣) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣ / ١٢٩ ، الحاوى الكبير ٤ / ١٦٢ .

(٢) ابن ماجه ، كالمناسك ، بالخلق عن ابن عباس ٢ / ١٠١٢ رقم (٣٠٤٥) .

(٣) راجع : التمهيد ٢ / ٢٣٦ ، لا ستذكار ١٣ / ٣٠٧ .

٣٨٤ كتاب الحج / باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير ٣٢١ - (١٣٠٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شهملة ، حاشا وكيع وأبو داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن يحيى بن الحصين ، عن جلتة ، أنها سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، في حجة الواء ، دعا للمحللين ثلاثا .

وللمقصرين مرة .

ولم يقل وكيع : في حجة الواء .

٣٢٢ - (٤ ١٣٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد .

حدثنا يعقوب - وهو ابن عبد الرحمن القاري .

ح وحدثنا قتيبة ، حدثنا حاتم - يعني ابن إسماعيل - كلاهما عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خلق رأسه في حجة الواء .

قال القاضي : وذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوا ، وإن كانت جاءت أحاديثه مجملة

غير مفيدة موطن ذلك ؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جدته ؛ أنها سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) في حجة الودل دعا للمحللين ثلاثا ، وللمقصرين مرة واحدة ، إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الودل ، وقد ذكر مسلم قبل هذا في باب رمي الجمرة حديث يحيى بن حصين عن جدته هذه أم الحصين : (حججت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) حجة الواء) (١) فقد جاء الأمر في حديثها مفترأ أنه في حجة الودل ، فلا يبعد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قاله في الموضعن ووجهه أن التحليق أبلغ في العبادة ، وأدنى على صدق النية في التفلل لله ؛ لأن المصير مبق على نفسه من زينته التي أراد الله أن يكون الحاج مجانباً لها ، لأنه الذي فعله - عليه السلام .

وفيه دليل على أنه من النسك ؛ إذ لو كان مباحاً لم يكن لتخصيص فاعل أحدهما بتكرار الترحم ولا لترحم لفاعلهما معنة (١) سبق في باستحباب رمي جورة الحقة ، .

الغ برتم (٣١١) .

كتاب الحج / باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ...

الحج

٣٨٥

(٥٦) باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق ، والابتداء في الخلق بالجانب الأيمن من رأس المخلوق ٣٢٣ - (٥ ١٣٠) حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا حفص بن غياث ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى منى ، فألقى الجمع فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق : (خذ) وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس .

٣٢٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب ، قالوا : أخبرنا .

حفص بن غياث عن هشام ، بهذا الإسناد .

أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْحَلَّاقِ : (هَا)
وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا .
فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ .
قَالَ : ثُمَّ أَشَارَ إِلَى

الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْجَانِبِ ؟ سِرَّ ، فَخَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمَّ سُلَيْمٍ .

وَأَفَا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ : فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَوَزَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ
النَّاسِ ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ فَلَكَ .
ثُمَّ قَالَ : الْهَيْئَةُ أَبُو طَلْحَةَ ؟ فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ .

٣٢٥ - (...) ود ثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الأعلى ، حاشا هشام عن
محمد ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبَيْتِ
فَنَحَرَهَا - وَالتَّخَامُ جَالِسٌ ! - وَقَالَ يَدُهُ عَنْ رَأْسِهِ ، فَخَلَقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنَ فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِمْ
ثُمَّ قَالَ : (اِحْلِقِ الشَّقَّ الْآخَرَ) فَقَالَ ه (إِدْنِ أَبُو طَلْحَةَ ؟) فَأَعْطَاهُ إِثَاهُ .

٣٢٦ - (...) وحلغنا ابن عمر .
حدثنا سُفْيَانُ ، سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ يُخْبِرُ عَنْ
ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْجَمْرَةَ ، وَنَحَرَ نُسْكَهَ
وَحَلَقَ ، نَاولَ الْحَالِقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنَ فَخَلَقَهُ ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ النَّصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِثَاهُ ، ثُمَّ
نَاولَهُ الثَّمَنِيَّ الْإِسْرَ ، فَقَالَ : (اِحْلِقْ) ، فَخَلَقَهُ ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ مَمْنَقَالَ : (اِفْسَمَهُ بَيْنَ النَّاسِ) .

ومعنى قوله : (لم ينسكوا) قيل : في أن الحلق أفضل وفائدة الخلاف هل هما نسك
أم لا ؟ لأن من يراهما نسكا يوجب على تاركهما جملةً لدم ، وهو قول مالك والثوري

واسحق وأبي حنيفة / وابن الحسن وبذلك يقول أبو حنيفة لو ترك ذلك حتى خرجت أيام ٢١٦ / ١ و ، ! ضنصبصارسبهرع لأجص
! بي ، برمفص إ أبرشء ثرص ر .

بي ، خرلع !!! جهم صمره ! ،

٣٨٦ كتاب الحج / باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ...

إنلخ منى ، وذهب الشافعي وأبو ثور وأبو يوسف وعطاء أنه لا شيء عليه في ترك ذلك جملةً ، وهذا على قول الشافعي أنه ليس بنسك
، وله قول آخر أنه نسك ، فيوافق على قوله هنا الأول ، واختلف القائلون أنه نسك هل هو على المحصر ؟ فقال أبو حنيفة : ليس عليه
ذلك وقاله صاحباه ، واختلف فيه على أبي يوسف فأوجه مرة ، وقول كافة العلماء : أن المحصر في الحلاق والتقصير كغيره .
ولا خلاف أن الحلاق أفضل من التقصير ، وأن التقصير يجرى وأن الحلاق لا يلزم النساء ، وأن شأنهن التقصير ، وعند الكثير منهم أن
الحلاق لا يباح لهن إلا من عذر لأنه مثله فيهن (١) ، وشذ الحسن فرأى أن الحلاق واجب في أول حجة يحجها الإنسان ، وجمهورهم
على أنه من لبذ أو عقص أو ضمّر ، لزمه أن يحلق ولا يقتصر للسنة الواردة بذلك ، قالوا : وعليه أن التقصير في ذلك لا يعم شعره ومن
سنه عموم تقصير شعره وهذا فيه ضعف ، إلا أصحاب الرأي فجعلوا المئذ والمضفر لغيره يجرئه التقصير .

وفي بداية النبي - عليه السلام - يحلق رأسه بالشق الأيمن مشهور سنته في التيامن في العبادات وغيرها (٢) ، وقسمته شعره - عليه
السلام - على الناس تبركا به واستشفاعا إلى الله بأجزائه هو وما هو منه وتقرباً بذلك .

وفيه حجة على طهارة الشعر وشعر الإنسان إذا انفصل عنه ، وإن كان قد اختلف العلماء في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة ، وتخصيص شعر النبي (صلى الله عليه وسلم) وجميع مامنه حيا وميتا بالطهارة على أحد القولين هو الصحيح ، وقد بسطنا الكلام في ذلك في كتاب الشفاء (٣) .

وحكم الحلاق وسنته أن يكون بعد النحر وقيل الافاضة ، على ما جاء من فعله - عليه السلام - سواء في هذا القارن والمفرد عند كافتهم ، وذهب ابن الجهم من أصحابنا أن القارن لا يحلق حتى يطوف وشمعى .

(١) راجع : التمهيد ٢٦٧ / ٧ ، بدائع دلائل ١٢٧ / ٣ ، الحاوى ١٦٢ / ٤ .

١٦٠٥٥ (57) باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي

(٢) يعنى الحديث الذى أخرجه البخارى ، كالوضوء ، بالتيمن في الوضوء وللغسل عن عائنة بلفظ : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله) ١ / ٥٣ .

وكذا ، كاللباس ، بالترجيل عن عائنة ، بلفظ مقارب ٧ / ٢١١ .

(٣) انظر بإفاضة : كتاب الثنا للمؤلف ، باب نظافة جسمه وطيب ريحه وعرقه وزاياته عن الأقدار ١ / ٣٩ ط ١٠ لحي .

كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي

٣٨٧

(٥٧) باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي

٣٢٧ - (٦ ١٣٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : وقف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، في حجة الوداع ، بمنى ، للناس يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر ، فحلفت قبل أن أنحر .

فقال : (اذبح ولا حرج) ثم جاءه رجل آخر : فقال : يا رسول الله ، لم أشعر ، فنحرت قبل أن أرمي . فقال : (ارم ولا حرج) .

وقوله : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، قال : (ارم ولا حرج) وقال آخر : لم أسعر فحلفت قبل أن أنحر ، قال : (انحر ولا حرج) وفي بعض طريقه : حلفت قبل أن أرمي ، قال : (ارم ولا حرج) ، [وفي بعضها هولاء الثلاثة ، وفي بعضها : أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ، قال : (ارم ولا حرج) وفيه : كلها سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن ضيء قدم ولا أخر إلا قال : (افعلا ولا حرج)] (١) ، قال الإمام : الذى يفعله الحاج في منى لئلا أشياء : رمي ، ونحر ، وحلق فإن قدم من ذلك واحداً على صاحبه فلا فدية عليه ، إلا في تقديم الحلاق على الرمي ، فإن عليه الفدية عندنا لأنه حلق قبل حصول ضيء من التحلل ، فأشبهه من حلق عقيب الإحرام .

وعند المخالف : لافدية عليه ؛ لما وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه قال : (ارم ولا حرج) : ويحمل هذا عندنا على نفى الإثم لا الفدية ، وحمله المخالف على نفى جميعاً ، وهكذا حمل ابن الماجشون أيضاً قوله في الحلق قبل النحر : (انحر ولا حرج) ، على نفى الإثم لا الفدية ؛ لأنه يرى أن من حلق قبل الذبح فقد أخطأ وعليه الفدية لقوله تعالى : { وَلَا تَحْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحْثَهُ } (٢) والمشهور عندنا : لافدية عليه ، ويحمل قوله - عليه السلام - : (ولا حرج) على نفى الإثم والفدية جميعاً ، ويحمل قوله تعالى : { حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحْثَهُ } على وصوله إلى منى [موضع نحره] (٣) لانحره ، وفي بعض طرق هذا الحديث من غير كتاب مسلم : سعت قبل أن أطوف (٤) ، وهذا لا أعلم أحداً قال به ، واعتد بالسعى قبل الطواف إلا ما ذكر عن عطاء .

وممنوعات الحج المتعلقة بأحوال نفس الإنسان المعتادة غالباً [شيئان] (٥) : رفث ، وإلقاء نفث .

فالرفث : الجماع وما في معناه ، وإلقاء التفث : حلق الرأس ، وتقليم (١) في ع هذه العبلة مختصرة في قوله : (إلى قوله : افعل ولا حرج) .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) سقط من الأصل ، ع ، واستدرك بالهامث ! بهم .

(٤) نبو داود ، كالمناك ، بفيمن قدم شيئاً قبل شئ في حجه ، عن أسامة بن شريك ١ / ٤٦٤ .

(٥) من ع .

مه ٣ كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي قال : فَمَا سئل رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ شَيْءٍ قُلِّمَ وَلَا انْحَرَّ ، إِلَّا قَالَ : (افْعَلْ وَلَا حَرْجٌ) .

٣٢٨ - (...) وحديثي حَرَمَةُ بَنِيحِي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّيْمِيُّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى رَاحِلَتِهِ ، فَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ .

فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرِّفْيَ قَبْلَ النَّحْرِ ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ الرِّفْيِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَارْمِ وَلَا حَرْجٌ) .

قَالَ : وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ : إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ ، فَخَلَقْتُ قَتْلَ أَنْ لَحَرَ .

فَيَقُولُ : (انْحَرَّ وَلَا حَرْجٌ) .

قَالَ : فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ ، مِنْ تَقْلِي ! بَعْضُ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ ، وَأَشْبَاهُهَا ، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (افْعَلُوا فَلَكُمْ وَلَا حَرْجٌ لِمَا .

(...) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِي ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الرَّفْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ .

الأظفار ، وما في معنى ذلك .

ويمنع أيضا من الصيد .

والمحلل من جميع ذلك شيئان أيضا :

أحدهما : تحليل أصغر وهو جمره العقبة فيحل به عندنا إلقاء التفث ، وإن كنا نكره

منه استعمال الطيب ، ولكن إن فعله بعد الرمي لم يفتد ، ويمنع من النساء والصيد ، خلافا للمخالف في إجازة الصيد (١) ، ولنا

عليه قول الله تعالى : { وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ [صَيْدٌ] (٢) الْبَزْطُ دُمْتُمْ حُومًا } (٣) ، وهذا يسمى محرما حتى يفيض لأن طواف الإفاضة أحد

أركان الحج وفرض من فروضه ، فلا تذهب عنه تسمية المحرم حتى يفعله ، ولا معنى لتفرقة الشافعي في إصابة النساء بين الفرج وغيره

، لأن المنع فيهما واحد (٤) ،

والثاني : تحليل أكبر وهو طواف الإفاضة فيحل به من كل شيء على الإطلاق ؛

[إذ] (٥) لم يبق بعده من أركان الحج وفروضه شيء إذا أتى به وقد رمى الجمره .

(١) يعني الليث وأصحاب أبي حنيفة .

راجع : بدائع الصنائع ٣ / ١١٣١ .

ودليلهم ماجا عن معمر عن ابن المنكر قال : سمعت ابن الزبير يقول : إذا رميت الجمره وحلقتم وذبحتم فقد حل كل شرع إلا النساء .

ودليل مالك : ماجا عن عبد الرزاق عن عطاء : فقد حل كل شيء إلا النساء والطيب وخلافا للآية .

الاستذكار ١٣ / ٢٢٩ .

(٢) صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! بهم .

(٣) المائدة : ٩٦ .

(٤) انظر : بدلع الصنائع ٣ / ١١٣١ .

(٥) في هامش! الأصل .

كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي ٣٨٩ قال القاضي : وقوله : (ارم ولا حرج) قيل : هي إباحة لما فعله ، وقدم ص!جازه له ،

لا أمر بالإعادة ، كأنه قال : افعل ذلك كما فعلته قبل أو متى شئت ولا حرج عليك ؛ لأن السؤال إنما كان عما انقضى وتم . قال القاضي : وأجمع العلماء أن سنة الحاج أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر ثم يحلق بمنى ، ثم يطوف طواف الإفاضة (١) . ثم اختلفوا فيمن قدم ضيئاً من ذلك على ما قبله ، فذهب مالك ما تقدم في الثلاثة - النحر والحلق والرفي - من التفريق . واختلف قوله إذا قدم الأفاضة على الرمي ، فقيل : يجزيه وعليه الهدى ، وقيل : لا يجزيه ، وهو كمن لم يفيض ، وقال : يعيدها بعد الرمي والنحر ، وكذلك قال : إذا رمى ثم أفاض قبل الحلاق ، فقال مرة يجزيه ، وقال : يعيد الإفاضة (٢) / بعد الحلاق ، وقال في الموطأ : أحمت إلى أن يهريق دماً وإن قدمها على الذبح (٣) ، وقال الشافعي وفقهاء أصحاب الحديث في جماعة من السلف : لا شيء عليه في الجميع ، قدم منها ما قدم ، وأخر ما أخر ؛ لظاهر الحديث .

وقال أبو حنيفة : على من حلق قبل أن يرمي أو ينحدر دم ، وخالفه أصحابه ، (٤) ، وقال : وإن كان قارناً فحلق قبل النحر فدمان ، وقال زفر : عليه ثلاثة (٥) ، وروى عن ابن عباس فيمن قدم ضيئاً من النسك أو أخره : عليه دم ، وليس بالثابت عنه (٦) . ونحوه عن ابن جبير وقتادة والحسن والنخعي ، ولم يختلفوا فيمن يحل قبل الرمي : أنه لا شيء عليه .

وفي قوله : لم أشعر فقال : (لا حرج) ، وهذا بين في رفع الاثم والفدية معاً كما قال عطاء : هو جمام فيهما وهذا بيق في رفع الحرج عن التاهي ولم يفرق العلماء بين العائد والساهي في ذلك ، لكن رفع الحرج في الاثم بالكلية عن الساهي بين ، وعنهما جميعاً في الفدية (٧) ، ويبقى حكم المتعمد المتهاون في الاثم ، والأصل أن تارك سنة غير موثم إلا أن يتركها متهاوناً ، فهانئاً يؤثم بالتهاون لا من نفس تركها وكذلك يخلف عندنا في فساد العمل بترك السنة متهاوناً . (١) (٢) الاستدكار ٣ / ٣٢١ .

ودليله : ما جاء في موطئه عنه عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؟ أنه لقي رجلاً من أهله يقال له : دلجبر ، قد أفاض ولم يحلق ولم يقصر ، جهل ذلك فأمره عبد الله أن يرجع فيحلق أو يقصر ، ثم يرجع إلى البيت فيفيض .

الموطأ ٣٩٧ / ١

لفظ : الموطأ ، كالحج ، بالتقصير .

ثم قال مالك : وذلك ثن عبد الله بن عباس قال : من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً .

الموطأ ٣٩٧ / ١

انظر : البدائع طم ١١٣٠ .

انظر : الاستدكار ١٣ / ٣٢٤ .

قال ابن عبد البر : وليست الرواية عنه بالقوية ، ولم يفرق بين ساه ولا عامد ؟ انظر : الاستدكار ، السابق .

قال ابن عبد البر : ولا أعلم لأهل العلم جوباً في ليتعمد في فلت ولو كان مخالفاً للجاهل والساهي لفرقوا بينه في أجوبتهم في كبهم . انظر : الاستدكار ، السابق .

(٣)

٢١٦ / ب

٣٩٠ كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي ٣٢٩ - (...) وحدثننا علي بن خنيس ، أخبرنا عيسى بن ابن جرج ،

قال : سمعت

ابن شهاب يقول : حدثني عيسى بن طلحة ، حدثني عثد بن عمار بن عمرو بن العاص ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ثنا هو يخطب يوم النحر ، فقال : ما كنت احسب ، يارسول الله أن كذا وكذا ، قبل كذا وكذا .

ثُمَّ جَاءَ آخِرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا ، لِهَوْلَاءِ الثَّلَاثِ .
قَالَ : (افْعَلْ وَلَا حَرَجَ) .

١٦٠٥٦ (58) باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

۳۳۰ - (...) وحدَّثنا عبد بن حمید ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ

يَحْيَى الْأَمَوِيُّ ، حَاشِي أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

أَفَا رَوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكَّرَوَايَةَ عَيْسَى ، إِلَّا قَوْلُهُ : هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ .

فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ .

وَأَفَّا يَحْيَىٰ آلَ الْمُؤْمِنِينَ فَقِي رَوَايَتِهِ .

حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ اِنْحَرَّ ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمَى ، وَأَشْبَاهَ فَلَكَ .

٣٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا

ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجُلٌ فَقَالَ : حَلَقْتُ

قَبْلَ أَنْ أَفْبَحَ .

قَالَ : (فَافْبِغْ وَلَا حَرَجَ) قَالَ : فَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى .

قَالَ : (اَرْمِ وَلَا حَرَّخْ) .

٣٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ عَثَدِ الرَّزَّاقِ ، عَنِ مَعْمَرٍ ،

عَنْ الزَّهْرِيِّ ، هَذَا الْإِسْنَادُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى نَاقَةٍ بَنِي ، فَجَأَعَا رَجُلٌ .

بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ .

٣٣٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : سَمِعْتُ

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَهُوَ وَاقٍ! عِنْدَ الْجُمَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى

فَقَالَ: (أَنْتَ لَا تَعْلَمُ) أَتَأْتَانِي أَنْتُ فَقَالَ: نَآئِ ذِمَّتِي قَالَا أَنْتَ

قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (أرم ولا حرج) ، وانه

موقفنا: (نزالنا) (جاء الله برسالة) (خطب باسم الحق) (فقام له رجل) (الحاشي) وفي المائدة الأنبياء: [(موقفنا رسول الله

وقوله: (يٰٓاَيُّهَا النَّبِيُّ) (صلى الله عليه وسلم) يحث يوم البحر، فقام إليه (رجل)

(صلى الله عليه وسلم) في حجة الوداع بنى للناس يسألونه ، قال (رجل) وثي

كتاب الحج / باب من حله

قال : (ارم ولا حرج لا .)

فال : فما رأيته سئل يومئذ عن شيء إلا قال : (افعلوا ولا حرج) .

۳۳۴ - (۱۳۰۷) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبد

اللَّهِ بْنِ طَاوُصَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَنَّا ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قِيلَ لَهُ : فِي الذَّبْحِ ، وَالْحَلْقِ ، وَالرَّمْيِ ، وَالتَّقْلِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، فَقَالَ : (الْحَرْجُ) .

[الرواية الأخرى] (١) : (ووقف على راحلته وطفق ناس يسئلونه) ، وفي الرواية الأخرى : (وهو واقف عند الجمرة) : ذهب بعضهم إلى الجمع بين هذه الروايات وأنه موقف واحد .

قال الداودي : ومعنى (خطب) هنا : أي وقف للناس يعلمهم ، لا أنها من خطب الحج ، وحكاها عن مالك . وقد يحتمل أن ذلك في موطن ؛ أحدهما : على راحلته عند الجمرة ، ولم يقل في هذا : خطب ، صائما فيه : أنه سئل ، وأنه وقف للناس يسألونه ، والموطن الثاني : قيل : ذلك يوم النحر بعد صلاة الظهر ، وذلك وقت الخطبة الثالثة من خطب الحج وهو أول أيام الرمي ، يعلم فيها الإمام مابقي للناس من مناسكهم ، والله أعلم .

(١) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامية .

٣٩٢

كتاب الحج / باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

(٥٨) باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

٣٣٥ - (١٣٠٨) حدّثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى النَّهْرَ بِمَنًى . قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنًى . وَبَذَرُ أَثَلَيْي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَعَلَهُ .

٣٣٦ - (١٣٠٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِ ، أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، قَالَ : سَكَتَ! أَسَسَ بْنِ مَالِكٍ ، قُلْتُ : أَخْبَرَنِي عَنْ شَيْءٍ! فَقُلْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَيْنَ صَفَى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ ؟ تَأَذَّ بِمَنًى .

قُلْتُ : فَأَيْنَ صَلَّى الْغُضْرَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ .

ثُمَّ قَالَ : افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرًاؤُ ، هـ

١٦٠٥٧ (59) باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به

وقوله : (أفاض يوم النحر) : هي دشة الإفاضة ووقتها .

واجمع العلماء أن! لطواف الواجب من أطوفة الحج ، ولم يختلفوا أن من أخره عن يوم النحر وأتى به أيام التشريق أنه يجزيه ولا شيء عليه ، واختلفوا يخن بعده عهق أيام التشريق ، فقال مالك : إن تطاول ذلك فعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وقال مرة : لا شيء عليه ، وهذا قول الكافة ، فإن تركه حتى رجع إلى بلده فكافت! أ على أنه يرجع فيطوت ولا يجزيه إلا ذلك ، وروى عن عطاء والحسن : يجب من العام المقبل .

قال عطاء : ويعتمر .

كتاب الحج / باب استحباب النزول بالمحصب ...

الخ

٣٩٣

(٥٩) باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به

٣٣٧ - (١٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ،

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ .

٣٣٨ (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَّالَةَ ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً ، وَكَانَ يُصَلِّي الطَّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ . قَالَ نَافِعٌ : قَدْ حَضَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ .

وذكر مسلم نزول النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمحضب ، واختلاف الصحابة هل هو من نسك الحاج أولا ؟ وقوله : (كان ابن عمر يرى التحصيب (١)) ، قال الإمام : سنة التحصيب (٢) النوم بالشب الذي يخرج به إلى الأبطح ساعة من الليل . قال القاضي : مذهب مالك الاقتداء بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، وأن يخرج إلى مكة آخر أيامها فيصلّي الظهر بها ، وينزل بأبطح مكة حيث المقيرة فيصلّي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويدخل مكة أول الليل لاسيما للآية ، وهو واسع لغيرهم .

والمحضب : هو الأبطح ، وهو البطحاء ، وهو خيف بني كنانة .
والخيف : ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسلي .

وقوله : (حلفت على بني هاشم وبني المطلب) : هذا هو الصحيح وفي بعض الروايات : (عبد المطلب) وأو خطأ ، و(حلفت) بالخاء المهملة هنا ، : أي عاقدت حلف الما وتقاسموا ، واشتقاقه من الحلف باليمين ، يعني في شأن الصحيفة التي تمالوا فيها على مقاطعة بني هاشم بن عبد مناف وإخوتهم بني المطلب بن عبد مناف .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (نزل غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر) : يريد به هذا ، ونزوله فيه شكراً لقه بما عوضه من الظهور فيه على عداه ، الذين تقاسموا فيه على قطيعته ومضرتة ، وغيظ - أيضاً لعدوه بذلك . وهو مستحب عند جميع العلماء ، وهو عند الحجازيين أوكد منه عند الكوفيين ، وكلهم مجمعون على أنه ليس من المناسك التي تلزم وإنما فيه اقتداء بأفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتبرك بمنزله .

وقوله : " أسمح لخروجه ! : أي أشهل وأقرب ، يريد لخروجه إلى المدينة ، (١ ، ٢) في ع : للتحصيب .

٣٩٤
كتاب الحج / باب استحباب النزول بالمحضب ...
إلخ

٣٣٩ - (١٣١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي ثَمِيَّةٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : نَزَلُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ .
إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ كُلَّهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لخُروجه إِذَا خَرَجَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي ثَمِيَّةٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ .
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ فَلَدٍ .

خ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّاءٍ ، حَدَّثَنَا حَيْثُ الْمُعَلِّمُ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .
٣٤٠ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ .
قَالَ الرَّفْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ فَلَكَ .

وَقَالَتْ إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لخُروجه .

٣٤١ - (١٣١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - حَا شَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ "نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

١٦٠٥٨ (60) باب وجوب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق ، والترخيص فى تركه لأهل السقاية

٣٤٢ - (١٣١٣) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ .

قَالَ : قَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مِثْي ، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضْرَبْتُ فِيهِ قُبَّتَهُ ، فَجَاءَ فَتَزَلَّ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ .

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ : عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ كُلِّهِ .

٣٤٣ - (١٣١٤) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ نَحِيحٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ وَلِيَجْتَمِعَ إِلَيْهِ مِنْ مَعَهُ مَدَّةَ مَقَامِهِ فِيهِ بَقِيَّةُ يَوْمِهِ لِيَرْحَلُوا بِرَحِيلِهِ ، وَأَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ فِي نَزُولِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِالْمَحْمُخِ تَنْبِيءُ أَنَّهُ فِي حِجَّتِهِ .

وَقَوْلُهُ : (عَلَى ثَقَلِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) : الثَّقَلُ بِفَتْحِ الثَّاءِ وَالْقَافِ ، مَتَاعُ الْقَوْمِ

كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ اسْتِحْبَابِ النَّزُولِ بِالْمَحْصَبِ ...

الخط ٣٩٥

ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّهُ قَالَ : (نَزَلُ غَلًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُخَيِّفُ بَنِي كَنْانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى أَهْقَرٍ) .

٣٤٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ ،

حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) (وَنَحْنُ بِمِنَى : (نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا يُخَيِّفُ بَنِي كَنْانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى أَهْقَرٍ لَمَّا .

وَفَلَكُ إِنْ قُرْبَشًا وَبَنِي كَنْانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَلَا يُنَاقِضُوهُمْ ،

وَلَا يُبَايِعُوهُمْ ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

يَعْنِي بِذَلِكَ الْحُصْبَ .

! ، صو ، ه ، ص ه ص محصص ، ص ! ص ه ص ، ص ه ص س!ص

٣٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شُهَابَةُ ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،

عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) تَالُ : (مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْخَيْفُ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى أَهْقَرٍ) .

وَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى دَوَابِهِمْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ } (١) وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِي رِوَايَتِهِ صَالِحٌ قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ ، كَذَا لَهُمْ .

وَفِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ : فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَقُتَيْبَةَ وَزُهَيْرًا جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ صَالِحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْهُ : قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ ، فَبَيْنَ السَّمَاعِ وَخَرَجَ عَنْ بَابِ الْعِنْعَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا .

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْخَيْفُ) : يَدُلُّ

أَنَّهُ سَنَةُ الْفَتْحِ ، فَكَانَ عَلَى هَذَا مَنْزِلُهُ فِي السَّنَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ جَاءَ مَفْسُورًا فِي حَدْبِ أُمِّ هَانِي ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي / الصَّلَاةِ (٢) .

(١) للنحل : ٧ .

(٢) راجع : كصلاة المسافرين وقصرها ، باستحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وكلها ثلث ، حديث رقم (٨٠) .

i / 217
396

كتاب الحج / باب وجوب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق ...
إلخ

(٦٠) باب وجوب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق ،

والترخيص في تركه لأهل السقاية

٣٤٦ - (١٣١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ ، قَالَا :

[illegible]

حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر .

ح وحديثا ابن نمير - واللفظ له - حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، حدثني نافع عن ابن عمر ؛ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْفَقَ رَسُولَ

اللَّهُ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَبْتَئَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنِي ، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ، فَإَكْن لَهُ .

(...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم، أخبرنا عيسى بن يونس .

ح وَحَدَّثَنِیْ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِیدٍ ، جَمِیعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِیجٍ ، کِلَاهُمَا عَنْ عُبَیْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ

قَالَ الإمام : خرفي مسلم في باب المبيت بمنى : حدثنا (١) أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا

ابن نمير وأبو أسامة ، قالوا : ثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ (أن العباسي استأذن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يبني بمكة

ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له) .

هكذا إسناده عند ابن ماهان ، وكذا رواه الكسائي عن ابن سفيان ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢) ووقع عند أحمد

الجلودی : ثنا ابن أبي شيبة ، ثنا زهير وأبو أسامة جعل زهيراً بدل ابن غير وهو وهم .

١٦٠٥٩ (61) باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها

قَالَ الْقَاضِي : الْمَبِيتُ بِنَى أَيَّامَهَا مِنْ سَقِ الْحَجِّ ، إِلَّا لَذَوَى السَّقَايَةِ كَالْعَبَاسِ ، أَوْ لِلرَّعَاةِ وَمَنْ تَعْجَلُ بِالنَّصْرِ .

وعند مالك : على تارك ذلك الدم في ليلة أو في جميعها ، ووافقه الشافعي في ترك الجميع ، ورأى في تركه في ليلة صدقةً درهما ، وفي

ليلتين درهمين ، وقال مرة : يطعم مسكيناً ، ونحوه لأحمد ، وقال أصحاب الرأي : لأشئ على تارك ذلك وقد أسأ ، وروى عن ابن

عباعى والحسن مثله ، قال مالك : وأما تارك المبيت بها ليلة عرفة فلا شئ عليه (٣) .

وفيه أن هذه السقاية ولاية لبني العباس ومن حقوقهم ، ومما أقر الإسلام من سيرة الجاهلية

ثم شرب النبي - عليه السلام - من نبذهم ؛ فيه جواز سقيهم هناك النبذ وغيره .

(١) في نسخة المال : حذفاً .

(۳) انظر: الحاوی ۴ / ۲۰۵.

(٢) مخطوطة ، وليست بأيدينا .

كتاب الحج / باب وجوب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق ...

إنخ ۳۹۷ س ، ص ص ، ، ۵ ص عرض ، ، ص ص کھ

٣٤٧ - (١٣١٦) وحديثي محمد بن المنهال الضريير ، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حميد الالويل عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ .

قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَهْبَقٍ ! فَاتَّاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ : مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّيْلَ ! إِنَّمَا تَسْقُونَ التَّبِيدَ ؟
أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْحَمْدُ لَهُ ، مَا بِنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلٍ .

قَدَّمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلَفَهُ أَسَامَةُ ، فَاسْتَسْقَى فَاتَّيَنَاهُ دِئَانًا مِنْ نَبِيدٍ فَشَرِبَ وَسَقَى فَضْلَهُ أَسَامَةَ ، وَقَالَ :
(أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ ، لَنَا فَاصْنَعُوا) فَلَا لِمَنْزِلٍ يُغَيِّرُ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وفيه حجة لمن قال : إن صدقة آل النبي الذين لا تحل لهم الصدقة حلاذ بعضهم لبعض ، وقد يحتج من يمنع هذا بجواز كلهم صدقة التطوع - (١) ، وإنما يحرم عليهم صدقة الفرض .

وقد يقال : إن هذا ليس من الصدقة ، وإنما خرج مخرج البر والضيافة والمعروف وهو الظاهر .
وفيه أن ما وضع من الماء في المساجد والطرق فشربه الأغنياء جائز ؛ لأنه إنما وضع للكفاة ولم يخص به الفقراء .

قال مالك : ولم يزل ذلك من أمر الناس ، وفيه النهي عن التقرز لشرب النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لنبيذهم ، وقد قالوا له : إنهم يجعلون فيه أيديهم ، ولم يجبههم إلى ما ذهبوا إليه من تخصيصه بشراب غيره كما جاء في الحديث .

وفيه فضل السقي ، لاسيما للحاج وأبناء السبيل ، وأمره - عليه السلام - بالصدقة بلحوم بدنة وجلالها وجلودها ، وألا يعطى الجزار منها شيئا .

صميت البدنة بدنة ؛ لعظم جسمها ، ومنه بدن الرجل : كثر لحمه .

واختلف العلماء في

بيع جلود الهدايا واستئجار جازرها بشئ منها ، فذهب مالك : أن ذلك كله لا يجوز ، وهو قول أبي حنيفة وابن حنبل في إعطاء الجازر منها ، وأجاز ذلك الحسن ، وقال إسحق وأحمد : لا بأس ببيع الجلد والصدقة بثمنه ، وأجاز عطاء بيعه من هدى التطوع والانتفاع بثمنه

إن كان تطوعا ، ورخص أبو ثور في بيعه ، وإباح النخعي والحكمي شرا مثل المنخل (٢) .

(١) عميق في كالزكاة ، بالصدقة لا تحل لبني هاشم ، برقم (١٦٩) .

(٢) انظر : الحاوي ٤ / ١٨٧ ، له ١ ، الا استدلكي ١٢ / ٢٨١ .

٣٩٨

كتاب الحج / باب في الصدقة بلحوم الهدى ...

إن

(٦١) باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها

٣٤٨ - (١٣١٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة عن عبد اهري ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن علي .

قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتْهَا ، وَأَلَّا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا .

قَالَ : طَنَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عَنَلْنَا .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا

ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ أَهْرِي ! الْجَزَرِي ، بَيْنَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا

مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَلَمْ يَسْ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَزَارِ .

١٦٠٦٠ (62) باب الاشتراك في الهدى ، وجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة

وقوله : (وجلالها) : فيه دليل أن النبي - عليه السلام - جلل بدنه .

والتجليل عند العلماء يختص بالإبل دون البقر وغيرها ، وتجليل البدن بما مضى به عمل السلف ، ورآه أئمة العلماء مالك والشافعي وأبو ثور وإسحق ، وذلك بعد إشعارها لثلاث تلتطخ بالدم ، ومى [على] (١) قدر سعة حال المهدي ولأنها تطوع غيره دم ولا يحدد ، وقال ابن حبيب : منهم من كان يحلل الوشى ، ومنهم من يحلل الخبر والقباطى والملاحف والأزر ، قال مالك : وتشق على الأسنة إن كانت قليلة الثمن لثلاث تسقط ، وماعلمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقاء للثياب ؛ لأنه كان يحلل الجلال المرتفعة من الأتماط والبرد والخبرة ، وكان لا يحلل حتى يغدوا من منى ، وروى عنه أنه كان يحلل من ذى الخليفة ، وكان يعقد أطراف الجلال على أذناها ، فإذا مشى ليلة نزعها ، فإذا كان يوم عرفة جللها ، فإذا كان عند المنحر نزعها لثلاث يصيبها الدم .

قال مالك : أما الجلال فتزنع ليلاً [لثلاث] (٢) يحرقها الشوك ، قال : وأحب إلى إن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها ، ولا يجللها حتى يغدوا إلى عرفة ولو كانت بالثمن اليسير فمن حين يحرم يشق ويجلل ، وهذا فى الإبل [دون] (٣) البقر والغنم .

قال القاضى : وفى شقها على الأسنة فائدة أخرى ليظهر الإشعار ولا يستتر من تحتها ، وجاء فى هذا الحديث الصدقة بها وحكمها حكم الهدى .

وقد كان ابن عمر يكسوها

(١ - ٣) ساقطة من الأصل واستدركت بالهامث! بسهم .

كتاب الحج / باب فى الصدقة بلحوم الهدى ...

إنح ٣٩٩ ٣٤٩ - (...) وحديثي محمد بن حاتم! بن ميمون ، ومحمد بن مرزوق ، وعبد بن حميد - قال عبد : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا محمد بن بكر - أخبرنا ابن جريج ، أخبرني الحسن بن مسلم ، أن مجالداً أخبره ، أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره ، أن علي بن أبي طالب أخبره ، أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) أمره أن يقوم على بطنه .

وأمره أن يقسم بطنه كلها - لحومها وجلودها! وجمالها - فى المساكين ، ولا يعطى فى جزارتها منها شيئاً .

(...) وحديثي محمد بن حاتم ، حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني

عبد الكري! بن مالك الجزري ، أن مجاهدًا أخبره ، أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره ، أن علي بن أبي طالب أخبره ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمره .

بمثله .

الكعبة ، ثم تصدق بها بعد ذلك لما كسيت الكعبة .

وفى أمره - عليه السلام - لعل بالقيام على بدنة وتولى أمرها ، جواز الاستنابة فى قسمتها وفى الصدقة بها ، وجائز أن يتولى ذلك بنفسه ويتركها للناس ، كما قال فى الحديث الآخر : (وخل بين الناس وبينها) (١) قال بعضهم : وفيه جواز الاستنابة فى نحرها .

قال القاضى : ليس فى هذا الحديث دليل ؛ إذ قد جاء مفسراً : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد نحر

بدنة بيده وولى الباقي عليا ، وظاهره أن علياً إنما تولى ما جعله النبي - عليه [السلام] (٢) - له وسؤغه أن يهديه ، وقد تقدم فى حديث جابر الكلام على هذا .

(١) لا يوجد بهذا اللفظ ، ولكن وجد بلفظ : (خل بينها وبين الناس) (٢) ساقطة من الأصل ولستدركت فى الهامة بهم .

١٠ لکنز (٣٥٣٩٩) .

كتاب الحج / باب الاشتراك فى الهدى ...

إنح

(٦٢) باب الاشتراك فى الهدى ، وجزاء البقرة

والبدنة كل منهما عن سبعة

٣٥٠ - (١٣١٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا مالك .

2.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْفُطَيْلَةُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبُرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .
 قَالَ : نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَامَ الْحُدُ مِيتَةِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

وقوله : (نخرنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) وفي الآخر : (خرجنا مهئين بالحج ، فأمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نشترك في الإبل والبقرة

كل سبعة منا في بدنة) ، قال الإمام : يحتج بهذا الحديث من أجاز الاشتراك في الهدى ،

ومالك (١) يمنع في الهدى الواجب ، وعندنا في هدى التطوع قولان ، والشافعي (٢) يجيزه

٢١٧ / بقی الواجب ، وإن كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الفدية ، وأبو حنيفة يجيزه / إذا أراد جميعهم الفدية ، ومنعه إذا أراد أحدهم اللحم وأصحابنا يحملون قوله : (فأمرنا

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نشترك في الإبل والبقر) على أنه هدى تطوع به ولم يكن هديا واجبا ،

ومن منع من أصحابنا الاشتراك في هدى التطوع بجملة على أن الثمن من عند رجل واحد ،

وانما قصد أن يشرّكهم في أجره .

واحْتَج أصحابنا أن الواجب على مقتضى ظاهر القرآن هدى كامل لقوله تعالى : { فَاَ

اَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهُدْيِ { (۳) والجماعة إذا اشتركوا لم يتقرب كل واحد منهم إلا ببعض هدى ،

ولأن المعيب من الهدايا لا تجزئ لنقصه ، مع كون مُهديه أراق دما كاملاً ، ففريق بعض

الدم أخرى ألا يجزيه ، وأما ما ذكره في نحرهم في الحديدية فيحمل على أنه هدى تطوع ،

لأن المحصر بعدو إذا حل هل عليه هدى أم لا ؟ ففيه قولان ، والمشهور أن لا هدى عليه (٤) .

وقد احتج من أوجب الهدى بقول الله تعالى : { فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ } ،

وحمله على حصر العدد ، واستدل بقوله بعد ذلك : { فَإِنِ آمَنُتُمْ } ، وبقوله : { فَن كَانَ

منكم تؤيف!!} ، وظاهره أن المذكور الأول ليس بمرض (٥) .

(١) قال ابن عبد البر: ذكر ابن وهب عن مالك في موطنه قال: بكاء العمرة التي يتطوع للناس بها، فإن ذلك يجوز فيها الاشتراك،

وأما كل هدى واجب في عمرة وما أُنحِبُها فإنه لا يجوز الاشتراك فيه .

انظر :

الاستدكار ١٣ لم ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(۲) انظر: الاستدکار ۱۳ / ۱، ۳۱۹ / ۱، تمهید ۲ / ۱۳۹.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(۴) انظر: لطاوی ۴ / ۳۴۵.

(٥) في المعلم : بمرض .

كتاب الحج / باب الاشتراك في الهدى ...

! أخ ٤٠١ - ٣٥١ (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ جَابِر .

ص ص خمس ٠٢ ص ، ، ، ، ، ص ص ير ، رد ص ير ٢ ، أو - ص ص - : - - - - - ح وحدثنا احمد بن يونس ،

حدثنا زهير ، حدثنا ابو الزبير عن جابر ، قال : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مُهَيَّنَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ إِدَّتِهِ (

صلى الله عليه وسلم) أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَدَنَةٍ .

واختلف الناس الموجبون للهدى على المحصر بظاهر هذه الآية هل يخره بمكانه لأنهم نَحَرُوا بالحديبية الهدايا ، أم لا يخر إلا بمكة ؛ لقوله تعالى هذه الآية : { ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ } (١) .

واخشفوا - أيضا - إذا صده العدو عن حج تطوع فحل ، هل عليه القضاء أم لا ؟ فعندنا : لا قضاء عليه ، وعند أبي حنيفة (٢) : عليه القضاء ، ولو صده عن حج الفريضة فلا يسقط عنه حجة الفريضة لأجل الصد ، وعليه إذا حل أن يأتي بها ، وقال ابن الماجشون من أصحاب مالك (٣) : إذا صد بعد أن أحرم لحجة الفريضة وحل سقط عنه الفرض ، وحكى الداودي في كتاب النصيحة عن أبي بكر النعالى : الفرض يسقط عنه إذا أراد الحج وصته العدو وإن لم يحرم ، وأظن أنه حكاه عن رجل آخر من أصحابنا ، وكان بعض أصحابنا يستبشع هذا القول .

قال القاضى : الذى قرأته فى كتاب النصيحة لأبى جعفر الداودى - رحمه الله - ما هذا نصه : أن من صد - يعنى بعد إحرامه - لم يسقط عنه حج الفريضة ، وزاد ابن القرظى : أنه إذا صد أجزاء من حج الفريضة د أن لم يكن أحرم ، وهذا تعبد فى النظر .

انقضى قوله . ولم أره نسب القول إلى النعالى ولا إلى غيره سوى ابن شعبان ، والنعالى هو أبو بكر تلميذ ابن شعبان ، وفقه مصر فى وقته . قال الإمام : وأما إن صده المرض ومنعه من الوصول إلى البيت ، فإنه لا يحل عندنا إلا بوصوله إلى البيت .

فإذا وصل إليه وقد فاتته الحج حل بعمره ، وكان عليه القضاء ، وقال أبو حنيفة : المرض يبيح له التحلل كالعدو (٤) ، ولقوله - عليه السلام - : (من كسر أو عرج فقد حل) (٥) ، وحكى عن الفراء أنه يقال : أحصره المرض والعدو ، [ولا يقال : حصره إلا فى العدو خاصة ، وحكى صاحب الأفعال : أحصره المرض والعدو] (٦) معناه (٧) من السير ، وحصرته القوم : ضيق عليهم ، وحصرته الرجل وأحصرته : حبسته .

- (١) الحج : كل .
- (٢) انظر : ال الشذكار ١٣ / ١٠٣ .
- (٣) انظر : ال الشذكار ١٣ / ١٠٣ ، المغنى ٥ / ١٩٦ - ١٠١ .
- (٤) انظر : بدائع الصنائع ٣ / ١٢٠٦ وملبعدها .
- (٥) أحمد ٣ / ٤٥٠ ، أبو داود ، كالحج ، بالاحصار ١ / ٤٣١ ، الترمذى ، كالحج ، بما جاء فى الذى يهل بالحج فيكسر او يعرج ٣ / ٢ وقال : (حديث حسن صحيح) ، ابن ماجه ، كالمناسك ، بللحصر (٣٠٧٧) .
- (٦) سقط من الأصل ، واستترك فى الهامش ! .
- (٧) فى المعلم : ومعناه .

٤٠٢ كتاب الحج / باب الاشتراك فى الهدى ...

إنح ٣٥٢ - (...) وحدثنى محمد بن حاتم ، حدثنا وكيع ، حدثنا عَزْرَةُ بن ثابت ، عَنْ أَبِي الزَّوْبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتَحَرْنَا الْبَغِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سِتَّةٍ .

٣٥٣ - (...) ود ثنى محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الرَّئِثِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : اشْتَرَكَا مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، كُلُّ سِتَّةٍ فِي بَدَنَةٍ . فَقَالَ رَجُلٌ لِّلْجَابِرِ أَشْتَرَكُ فِي الْبَدَنَةِ مَايُشْتَرَكُ فِي الْجَزُورِ ؟ قَالَ : مَا هِيَ إِلَّا مِنْ تَالِدُنِ .

وحضر جابر الحديبية . قَالَ : تَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً . اشْتَرَكَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ .

وقال ابن بكير: الإحصار إحصار المرض ، والحصر حصر العدو ، قال : وروى عن ابن عباس أنه قال : لا حَصْرَ إلا حَصْرُ العدو (١) فاعلم أن الحصر يكون بالعدو ، فإن حملت الآية على المرض فلا بد من إضمار (خللتم) ؛ إذ لا يلزم الهدى بنفس المرض ، إذا افتقرت الآية إلى إضمار فليس لأبى حنيفة أن يضمر (خللتم) إلا ولنا أن نضمر (ففاتكم الحج خللتم بعمره) ، وهكذا قوله - عليه السلام - : (من كسر أو عرج [فقد حل] (٢)) (٣) يحمله عندنا على أنه يحل بوصوله إلى البيت واعتماره ، إذ ظاهره أن يحل بنفس الكسر والعرج ، وهذا لا يصح ، ولا بد من حمله على تأويل يصح .

وللشافعية القائلين بأن الاشتراط في الحج يصح - على ما تقدم بيانه - أن يحملوا الحديث على أنه اشترط الإحلال بالكسر والعرج . قال القاضي : أما حديث الحديبية فلا حجة فيه للمخالف بته ، ممن يجيز الاشتراك في الواجب ، وهم كافة العلماء إلا مالكا ؛ لأنهم لم يجب عليهم شيء .

قال مالك : وإنما اشتركوا يوم الحديبية لأنه كان تطوعا (٤) يان قال قائل : ففعل هذا الدم هو الواجب على المحصر في أحد القولين فالجواب أن منهم من لا يرى عليه دما ، والشافعي وأبو حنيفة اللذان يريان ، وهم معهم لا يوجبون الاشتراك في الواجب إلا في دم المتعة ، وأيضا فإن هذا بالحديبية ، وقد كانت - على ما جاء في الأخبار - معهم قبل الحصر مشعرة مقلدة (٥) وتلك لا تجزئ عن هدى يجب بعد ، ولم يرو أنهم استأنفوا هدايا فيقال : إنها للحصر ، وهذه الحجة لأحد القولين والصحيح منها والمشهور . ولعل هذه الهدايا - كما تأولها بعضهم -

(١) تلخيص الخبير ، باب الإحصار والفلول ٢ / ٣٠٩ (٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة هامث! (٥) .

(٥) ١ نظر : الاستدكا ١٣ / ٣٢٠ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث! .

(٤) ١ نظر : الاستدكا ١٣ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

كتاب الحج / باب الاشتراك في الهدى ... إلخ ٤٠٣

٣٥٤ - (...) وحدثنى محمد بن حاتم ، حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنا أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : فأمرنا إيا ص ! لم أحلنا أن نهدي ، وبجتمع نفر مئاة في الهدية .

وفلح حين أمرهم أن يحلوا من حجهم ، في هنا الحديث .

٣٥٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم عتيق عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا نتمتع مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالعمرة ، فنذبح البقرة عن سبعة ، نشترك فيها .

إنما دفعها لهم النبي - عليه السلام - وشركهم فيها كما ضحى عن أمته ، ولا يجوز عند من رأى الاشتراك إلا في الإبل والبقر ولا يجوز عندهم الزيادة على شعة وتجاوز لأقل من شعة ، وأما الشاة فلا تجزئ الاشتراك فيها عند الجميع (١) .

وقوله : (اشترك في البدنة ما اشترك في الجزور ، قال : ماهي إلا من البدن) : الجزور لا يكون إلا من الإبل ، والجزور من الغنم ، والبدنة الناقة التي تهدي إلى مكة ، قيل سميت بذلك لعظم بدنها وسمتها .

يقال : بدن الرجل والمرأة بضم الدال : إذا كثرت لحومها .

والهدى والهدية ما يهدي إلى مكة من البدن / والهدى ما ابتدئ هديه عند الإحرام ، والجزور ما اشترى بعد ذلك لينحر فكأنه ظهر للسائل أن شأن هذا أخف في الاشتراك مما أهدى من البدن ، فقال له : إن الجزور لما اشترت للنسك كان حكمها كالبدن .

وقوله : (فأمرنا حيئ أحلنا أن نهدي ويجمع نفر منا في الهدى ، وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم) : حجة لوجوب الهدى على التمتع ، كما قال الله تعالى : { فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ } (٢) ؟ لأن هؤلاء! اروا دإهالهم في ألثراهم والظارهم اهج متمتعين ، وقد تقدم

الكلام عليها أول الباب .

يحتج به من يجيز الاشتراك في الهدى الواجب ، ومن يجيز تقليد هدى التمتع عند التحلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، وهي إحدى الروايتين عندنا ، ولا جرى : لا تجزئ إلا بعد الإحرام لأنه حينئذ صار متمتعاً ووجب عليه الدم ، والقول الأول على أصل تقديم الكفارة قبل الحنث ، أو تقديم الزكاة قبل الحول على من يقول بها ، وقد تفرق بين هذه الأصول ؛ إذ ظاهر الحديث يدل على ما قلناه

ة لقوله : (إذا أحللتنا أن نهدي) ولأنه المفهوم أنه لأجل التمتع لقوله في الرواية الأخرى : " كنا نتمتع بالعمرة فنذبح البقرة عن شعة) .

(١) ١ / ١٤٠ / ١٢ .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

١ / ٢١٨

١٦٠٦١ (63) باب نحر البدن قياماً مقيدة

١٦٠٦٢ (64) باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه

٤٠٤ كتاب الحج / باب الاشتراك في الهدى ...

إلخ ٣٥٦ - (١٣١٩) ! دلنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائلة ،

عن ابن جريم ، عن أبي الزبير ، عن جابر .

قال : فبح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن عائشة بقرّة يوم النحر .

٣٥٧ - (...) ود ثني محمد بن حاتم ، حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريم .

ح وحدثني سعيد بن يحيى الأموي ، حدثني أبي ، ح لنا ابن جريم ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نحر رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) عن نسائه .

وفي حل ! يث ابن بكر : عن عائشة ، بقرّة في ختته .

وقوله : (ذبح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن عائشة بقرّة يوم النحر) : يؤيد أحد التأويلات المتقدمة قبل في قوله [في بعض

الروايات : (ذبح عن نسائه بقرّة) (١) : ، أي عن كل واحدة والله أعلم وفي قوله [(٢) : (نحر النبي (صلى الله عليه وسلم) عن

نسائه) ، وفي الأخرى : (ذبح) حجة في أن البقر ينحر ويذبح أيضاً ، وأن الوجهين فيما جازان .

(١) أبو داود ، كالمناسك ، بفي هدى البقر ١ / ٤٠٦ ، ابن ماجه ، كالأضاحي ، بعن كم تجزئ البدنة والبقرّة برقم (وهي ٣١) .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! بسهم .

كتاب الحج / باب نحر البدن قياماً مقيدة

٤٠٥ (٦٣) باب نحر البدن قياماً مقيدة

٣٥٨ - (١٣٢٠) صدّ ثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن غند الله ، عن يونس ، عن

زياد بن جبير ، أن ابن عمر أتى على رجل وهو ينحر بركته ، فقال : ابعثها قيافاً مقيلةً ، شة ! (صلى الله عليه وسلم) !

ونهى ابن عمر عن نحر البدن بركته ، وقال : (ابعثها قياماً مقيدة تلك سنة نبيكم)

هو قول كافة العلماء (١) وبه فسر قوله تعالى : { فاذكروا اسم الله عليها صواً } (٢) إلا أبا حنيفة والثوري (٣) فأجازا نحرها بركته

وقياماً ، وشذ عطاء نخالف واستحب نحرها بركته معقولة .

(١) انظر : الا ستذكار ١٢ / ٢٥٨ .

(٢) ١ / الحج : ٣٦ .

(٣) لنظر : للفني ٥ / ها ٢٠

٤٠٦
كتاب الحج / باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ...
إنح

(٦٤) باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، واستحباب تقليده وقتل القلاتد ، وأن باعته لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء بذلك

٣٥٩ - (١٣٢١) وحدَّثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رُحْم ، قالا : أخبرنا الليث .

ح وحدَّثنا قتيبة ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد الرحمن ؛ أن عائشة قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهدي من المدينة ، فأُقتل قلاتد هثيه ، ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم .

(...) وحدَّثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد ، مثله !

٣٦٠ - (...) وحدَّثناه سعيد بن منصور وزهير بن حرب ، قالا : حدَّثنا سفيان بن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ح وحاشا سعيد بن منصور وخلف بن هشام وقيبة بن سعيد ، قالا : أخبرنا حماد بن ربد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كما نرى أنظر إلى ! ، أُقتل قلاتد هدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بخوه .

٣٦١ - (...) وحدَّثنا سعيد بن منصور ، حدَّثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم

عيق أبيه ، قال : سمعت عائشة تقول : كنت أُقتل قلاتد هدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي هاتين ، ثم لا يعتزل شيئا ولا يتركه .

(٣٦٢) - (...) وحدَّثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدَّثنا أفلح ، عن القاسم ،

عن عائشة ، قالت : قتلت قلاتد بدن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي ، ثم أشعرها وقلل ! ، ثم بعث بها إلى البت ، وأقام بالمدينة ، فما حرم عليه شئ مما له حالا .

٣٦٣ - (...) وحدَّثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي .

قال ابن حجر : حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ، عن القاسم وأبي قلابة ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يبعث بالهدى ، أُقتل قلاتل ! بيدي ، ثم لا يمسك عن شيء ،

كتاب الحج / باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ...

إنح ٤٠٧ لا يمسك عنه الحلال .

٣٦٤ - (...) وحدَّثنا محمد بن المثنى ، حدَّثنا حسين بن الحسن ، حدَّثنا ابن عودط ، عن القاس ! ، عن أئم المؤمنين ، قالت : أنا قتلت تلك القلاتد من عنهن كان عندنا ، فاضبح فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حالا ، يأتي الحبل من أهله ، أو يأتي ما يأتي الرجل من أهله .

٣٦٥ - (...) وحلغنا زهير بن حرب ، حدَّثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ،

عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : لقد رأيته أُقتل القلاتد لهدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الغنم ، فبعث به ، ثم يقيم

فِينَا حَلَالًا .

٣٦٦ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالِيحِي : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : رُئِمَا فَتَلَّتُ الْقَلَاءَ لَهْدِي رَسُولُ
اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَيَقْلِدُ هَدِيَّهُ ثُمَّ يَتَعَثُّ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْحَرَمُ .

وقول عائشة : لقد رأيتني أقتل القلادة لهدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الغنم الحديث ،
قال الإمام : فيه دلالة على تقليد الغنم ، وهو مذهب [ابن] (١) حبيب من أصحابنا والشافعي ، والمشهور عندنا أنها لا تقلد .
وفيه دلالة على [رد] (٢) قول من يقول : إن من قلد هدياً وبعث به حرم عليه ما يحرم على الحاج وإن لم يحرم .
قال القاضي : المعروف أن النبي - عليه السلام - إنما أهدى البدن ، لكن هديه الغنم
إنما كان مرة كما قالت في حديث الأسود عنها ولم يأت ذكر الغنم إلا في رواية الأسود عنها ، وقد جاء في بعض الروايات عنه ذكر
الهدى ولم يذكر الغنم ، وأكثر الروايات : (بُلْنَقَه ، وفي بعضها : (وأشعرها وقلدها) / وفي بعضها : (فلم يحرم عليه شيء حتى نحر الهدى)
: وإنما تُشعر ونحر البدن ، وقد تأول بعضهم قول الأسود عنها : (أقتل قلائد هدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الغنم) :
أى من صوف الغنم ، كما قالت في الرواية الأخرى : (من عهن) لكن قوله في بعض [روايات] (٣) حديث الأسود : (كما نقلد
الشاة) يدفع هذا التأويل إن صحت هذه اللفظة ، لكن للاختلاف في إثباتها عن الأسود مع انفراده بها ومخالفته سائر الرواة عن عائشة
يضعفها ، وقد قدمنا الكلام في الأشعار والتقليد في قولها : (ثم أشعرها وقلدها ، وبعث بها إلى البيت وأقام) : دليل على ما قدمناه ،
أن من (١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامية .
(٢) في هامش ع المخطوطة .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! .

٢١٨ / ب

٢١٨ / ب

٤٠٨ كتاب الحج / باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ...

إخ ٣٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ .
قَالِيحِي : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
(مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا ، فَقَلَّدَهَا .

٣٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَّالٍ عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَقْلِدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا ، !رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَذَّ ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ .
بعث بهديه ولم يخرج بنفسه حاجاً ولا معتمراً ، أنه يفعل ذلك في موضعه ، بخلاف من خرج فيفعله من ميقاته ، وأنه لا يكون حراماً
بتقليده د اشعاره حتى [ينوي] (١) الحج ، وهو قول كافة العلماء والسلف وفقهاء الأمصار ، دائماً فيه خلاص عاقبة ابن عباس وابن
عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير ، وحكاية الخطابي عاقبة أصحاب الرأي ، وأنه إذا أشعر أو قلد فقد لزمه الاحرام .

واختلف هؤلاء : هل التحليل كالنقل والإشعار أم لا ؟ وقولها : !ن عهن) : هو الصوف ، [قال الله تعالى { كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوثِ } (٢)
قال [الخليل - رحمه الله] (٣) هو الصوت] (٤) المصبوغ ألوانا (٥) .

وقيل : كل صوف عهن .

قال الإمام : خرج مسلم في هذا الباب : ثنا إسحق بن منصور ، ثنا عبد الصمد ثنا

أبي ، حدثني محمد بن مجادة [عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : كما نقلد الشاة] الحديث [(٦) كذا هذا

الاسناد عند ابن ماهان والرازي والكسائي ، ووقع في بعض النسخ المروية عن الجلودى : حدثنا إسحق ، أنا (٧) / عبد الصمد ، عن محمد بن جحادة .

فسقط من الاسناد ذكر والد عبد الصمد الراوى ، عن محمد بن جحادة ، وهو خطأ ، واسم والد عبد الصمد : عبد الوارث بن سعيد العنبري ، تميمي مولا هم البصري ، يكنى أبا عبيدة (٨) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستلركت في الهامش! .
(٢) للقارة : ه .

١٦٠٦٣ (65) باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

(٣) في معالم السق للخطابي : قال (عطاء) بدل (الخليل) ٢ / ٢٩٣ ، وقال ابن كثير : قال عجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والضحاك والسدي : العهن : الصوف . تفسير ابن كثير

لم ٩٦٩ قال القرطبي عن لطن : هو للصوف الأحمر .

وقال عن أهل اللغة : العهن : هو للصوف المصبوغ ، ولا يقال للصوف : (عهن) إلا أن يكون مصبوغاً .

نظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨ / له ٢ ، ٢٠ / ١٦٥ .

(٤) في هامش! الأصل .

(٥) انظر : معالم السق للخطابي ٢ / ٢٩٣ .

(لا) من ع .

(٧) في ع : نا ، والمثبت من المال .

له) روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وسليمان بن المغيرة وغيرهم ، وعنه ابنه عبد الوث وأحمد د اسحق وعلى ويحي وابن منصور وغيرهم .

قال لطاكم : ثقه مأمون ، وقال ابو حاتم : صدوق صالح الحديث ، ذكره ابن حبان في الثقات .

روى له الجماعة .

مات سنة صت أو سبع ومائتين .

نظر : تاريخ البخاري

٦ / مط ١ ، رجال مسلم للورقة (١٢ ١) ، تهذيب الكمال ١٨ / ٩٩ ، التهذيب ٦ / ٣٢٧ .

تجانب الحج / باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ...

إلغ ٤٠٩ ٣٦٩ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى .

قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَنَاصِي قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَنَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْخَلَّاجِ ، حَتَّى يُنْجِرَ الْهَدْيُ ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدًا ، فَأَكْتَنِي إِلَى بِأَمْرِكَ .

قَالَتْ عَمْرَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَمِي : ؟ نَا فَتَلْتُ قَلَالِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِيَدِي ، ثُمَّ قَلَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِيَدِهِ ، ثُمَّ بَعَثْتُ بِهَا مَعَ أَيِّ ، فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَيْءًا ! أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى نُجْرَ الْهَمَى .

٣٧٥ - (٤) .

(وحدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا هشيم ، أخبرنا إسماعيل بن أبي

خالل! عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : سمعت عائشة - وهي من وراء الحجاب - تصفق وتقول : كنت أفتل قلالد هدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي ، ثم يبعث بها ، وما يمسك عن شيء مما يمسك عنه المحرم ، حتى ينجر هذله .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ الْوَقَّابِ ، حَدِيثًا عَنْ دَاوُدَ .
نَحْنُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ

، ص ص یر، ص عص ص ص یر، ، ص ص ی ه ص ص ه ص ه ، ص ه ص ص ص ه غیر، حدثنا ای، حدثنا زکریاء ، کلاهما عن الشَّعْبِيّ ، عن مسروق ، عن عائشة ، بِمِثْلِهِ مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

وخرفي مسلم في هذا الباب - أيضا - بأثر هذا الحديث : حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة ؟ أن ابن عباس قال : (من أهدى هدياء ٠٠) الحديث ، كذا رُو! في كتاب مسلم من جميع الطرق ، والمحفوظ فيه : (أن زياد بن أبي سفيان) ، وكذا وقع في جمع الموطآت : (أن زياداً كتب) .

قال القاضي : وكذا أخرجه البخارى (١) على الصواب .

(٩) للبخارى ، كالحج ، بمن قلد قلائد بيده ٢٠٧ / ٢ .

٤١٠ كتاب الحج / باب جواز ركوب البدنة ...

إِلْح (٦٥) باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها
٣٧١ - (١٣٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَاد ،
عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَنَّ هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بِلَنَةٍ ، فَقَالَ : (ارْكُئْهَا) .
قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ ! .
فَقَالَ : (ارْكُئْهَا ، وَيْلَكَ) فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ .
(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَقَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بِلَنَةً مُقَلَّدَةً .

وقوله - عليه السلام - للذي راة يسوق بدنة : (اركبها) قَالَ : إنها بدنة قال : (اركبها ، ويلك) في الثانية [أو الثالثة ، وفي رواية : (ويلك ، اركبها] (١) ، قال الإمام : يتعلق بإطلاقه ومن يجيز ركوب البدن من غير حاجة ، ويتعلّى - أيضاً - بقوله تعالى : { لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى } (٢) ، ولا تركب عند مالك إلا للضرورة ؛ لقوله بعد هذا من طريق جابر : (اركبها بالمعروف إذا الجئت إليها ، حتى تجد ظهراً) ، وهذا حديث مقيد يقضى + على الحديث المطلق ، مع أنه شيء خرج لله فلا يرجع فيه ، ولو استبيحت المنافع من غير ضرورة لجاز استئجارها ، ولا خلاف في منع ذلك .

قال القاضي : ذهب أحمد داسحق ، وأهل الظاهر إلى جواز ذلك ة أخذاً بظاهر الحديث ، ولقوله : **وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** { (٣) ، ومروى ابن ناه - ح عن مالك : لا بأس أن يركب الرجل بدنته ركوباً غير قادح ، وأوجب ركوبها بعضهم لمطلق الأمر به ، وقد علل بعضهم جواز ذلك لمخالفة ما كانت عليه الجاهلية في البحيرة والوصيلة والسائبة والحامي من الحرج من الانتقاع بها واحتجوا - أيضاً - بقوله تعالى : **لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ النَّ أَبْهَى مَسْفَى** { الآية ، والعلة السى في الحديث تقضى عليهم لجمهور العلماء ، لاسيما وقد ورد في غير كتاب مسلم : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى رجلاً يسوق بدنة وقد جُهد ، فقال : (اركبها) (٤) ، وفيه حجة لأحد قولي مالك أنه إذا احتاج إليها فركب واستراح نزل .

قال إسماعيل القاضي : وهو الذى يدل عليه مذهب مالك ، وهذا خلاف ما ذكره ابن القاسم أنه لا يلزمه النزول ، وحجته بإباحة النبي (صلى الله عليه وسلم) له الركوب ، فجاز له استصحابه ، وقال أبو حنيفة والشافعى : إن نقضها هذا الركوب المباح له فعليه قيمة ذلك ويتصدق به .
(١) سقط من ع .

(٢) الحج : ٣٣ .

(٣) لطج : ٣٦ .

(٤) البخارى ، كالحج ، يركوب الجي ن ٢ / ٢٠٥ ، وأبو ثاود ، كالمناسك ، بفي ركوب البدن ١ / ٤٠٨ .
كتاب الحج / باب جواز ركوب البدنة ...

إنح ٤١١ ٣٧٢ - (...) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام

ابن منبه ، قال : هنا ما حدثنا أبو هريرة ، عن محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر أحاديث منها : وتال : ! بينما رجل يسوق بدنة مقفلة ، قال له رسول ؟ الله (صلى الله عليه وسلم) .

(ويلك ، اركبها لما .

فقال : بدنة ! ، يارسول الله .

قال : (ويلك اركبها ، ويلك اركبها) .

٣٧٣ - (١٣٢٣) وحدثني عمرو الناقد وسريج بن يونس ، قالا : حدثنا هشيم ، أخبرنا حميد ، عن ثابت ، عن أنسي ، قال ، وأظنني

قد سمعته من أنسي .

ح وحدثنا يحيى - واللفظ له - أخبرنا هشيم ، عن حميد ، عن ثابت البناني ، عن أنسي ، قال : مر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

برجل يسوق بدنة ، فقال : (اركبها) فقال : إنها بدنة ! .

قال : (اركبها) مرتين أو ثلاثا .

٣٧٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن مسعر ، عن بكير بن الأخنس ، عن أنسي ، قال : سمعته يقول :

مر على النبي (صلى الله عليه وسلم) بدنة أو هدية .

فقال : (اركبها) .

قال : إنها بدنة ! أو هدية ! .

فقال : (يان) .

وقيل : في قوله : (ويلك ، اركبها) : تأديب من راجع العالم في فتواه بغليظ الكلام .

قال القاضي : وعلى رواية تقديم (ويلك) لا يتفق هذا ، وهو لفظ يستعمل لمن وقع

في هلكة ، وهذا يدل على ما جاء في الحديث أنه راة قد جهد ، وقد يستعمل ولا يراد بها هذا ، وهي من الكلمات التي تدخم بها

العرب كلامها ، كقولهم : لا أم له ، ولا أب له ، وترت يداه ، وشبهه ، وقد قال - عليه السلام - لأبي بصير : (ويل أمه ، مسعر

حرب) (١) ، - فقد تقدم من هذا المعنى في كتاب الطهارة ، وقد قيل : إن (ويلك) هنا قد تكون اغراء بما أمره به من ركوبها إذ

راة قد تخرج منه .

وذكر مسلم في الباب حديث ابن أبي شيبة : ثنا وكيع عن مسعر ...

الحديث .

قال : حدثنا أبو كريب ، ثنا ابن بشر ، عن مسعر .

كذا عن السمرقندي ، وكذا في كتاب ابن أبي جعفر عن الطبري وغيره ، ووقع في كتاب العذرى : ثنا " أبو بكر) مكان (أبي كريب) .

وقوله في حديث عمرو الناقد : أنبأنا حميد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال :

(١) البخارى ، كالشروط ، بالشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ٣ / ٢٥٧ ، وأبو داود في لهاد ، بفي

صلح العدو ٢ / ٧٨ ، وأحمد في المسند ١ / ٣٣٣ .

٤١٢ كتاب الحج / باب جواز ركوب .

البدنة ...

إنح (...) وحدّثناه أبو كُريب ، حدّثنا ابنُ بشرٍ ، عن مسعرٍ ، حدّثني بكيرُ بنُ الأخنسٍ ، قال : سمعتُ أنسا يقولُ : مرَّ على النَّبيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِلَنَةٍ .
فذكر مثله .

٣٧٥ - (١٣٢٤) ودّ دثني محمد بن حاتم ، حدّثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، قال : سمعتُ جابر بن عبد الله سأل عن رُكوبِ الهدى ؟ فقال : سمعتُ النَّبيَّ (صلى الله عليه وسلم) يقولُ : (ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا الْجَثَّتْ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا) .
٣٧٦ - (...) ودّ دثني سلمة بن شبيب ، حدّثنا الحسن بن أعين ، حدّثنا معقل ، عن

١٦٠٦٤ (66) باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق

أبي الزبير قال : سألت جابرًا عن رُكوبِ الهدى ؟ فقال : سمعتُ النَّبيَّ (صلى الله عليه وسلم) يقولُ : (ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا) .

وأظنني قد سمعته من أنس .

قال هذا الظان : إنه سمعه من أنس ، وهو حميد ، حقق سماعه من ثابت عن أنس ، وشك في سماعه من أنس .
كتاب الحج / باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق

٤١٣ (٦٦) باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق
٣٧٧ - (١٣٢٥) حدّثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد الوارث بن سعيد ، عن أبي التياح الضبي ، حدّثني موسى بن سلمة الهنلي ، قال :
: انطلقت أنا وسنان بن سلمة معتمرين .

قال : وانطلق سنان معه بِلَنَةٍ يسوقها ، فأزحفت عليه بالطريق ، فعى بشأنها ، إن هي كودعت كيف يأتي بها .
فقال : لئن قدمت البلد لأشحن عن ذلك .

قال : فاضحيت ، فلما نزلنا البطحاء قال : انطلق إلى ابن عباسٍ دتحدث إليه .
قال : فذكر له

وقوله : ة فأزحفت عليه) : بفتح الهمزة ، يعنى البدنة (فعى بشأنها إن هي أبدعت) بضم الهمزة وكسر الدال ، قال الإمام : أبداع بمعنى كل وحسر ، وأبداع الرجل : كلت ركابه أو عطبت ، قاله صاحب الأفعال .

قال القاضي : كذا روينا : (أزحفت) رباعى بفتح الهمزة ، قال الخطابي : كذا يقوله المحدثون ، وصوابه الأجود : (فأزحفت) بضم الألف ، يقال : زحف البعير : إذا قام من الاعياء ، وأزحفه السفر (١) ، وقال أبو عبيد الهروي : أزحف البعير ، وأزحفه السائر .
وقال الهروي في تفسير قوله : (أبداع بي) : أى طلعت ركابي ، يقال للرجل - إذا كلت ركابه أو عطبت وبقي منقطعاً به - : أبداع به .
وقال أبو عبيد : قال بعض الأعراب : لا يكون الابدل إلا بطلع (٢) .

قال القاضي : ما في هذا الحديث يدل أن المراد به هنا العطب والوقوف بالكلية ، ألا تراه قال : (أزحفت عليه فعى بشأنها إن هي أبداعت) : أى لما كلت خشى أن تعطب أو تقف به ، فكلامه يدل أن الإبدال أشد من الأزحاف على من كسر همزة (إن) في قوله : (إن هي أبداعت) ، وضبطه بعض شيوخنا بالفتح : أى من أجل عطبها ، فعلى هذا يأتي ما تقدم للهروي وغيره .

قال الإمام : وقوله : لا أستحفيق عن ذلك ! : معناه : لا كبرن السؤال ، يقال : أحفى في السؤال وفي العناية : أى استبلغ [فيهما] (٣) .

قال القاضي : وقوله : كيف أصنع بما أبداع على منها ؟ قال : (انحرها ، ثم اصبغ

- (١) انظر: معالم السنن للخطابي ، ولكن بلفظ : (وأرحفه السير) ٣٩٥ / ٢ ، وغريب الحديث له - أيضا - وبهذه اللفظة ٢ / ٤٠ .
 (٢) غريب الحديث للهروي ١ / ٩ ، ١٠ .
 (٣) من ع .

٤١٤ كتاب الحج / باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق شأن بَلَّتْهُ .

فَقَاذ : محلى الخبير سَقَطَتْ ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَسَّتْ عَشْرَةَ بَدَنَةٍ مَعَ رَجُلٍ وَأَمَرَهُ فِيهَا .
 قَالَ : فَضَى ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أَبْدَعَ محلى مِنْهَا ؟ قَالَ : (انْحَرَهَا ، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَيْهَا فِي لَمِهَا ، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتِهَا ، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ)

(...) وحديثاه يحيى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمَحَلُّ بْنُ جُرْ - قَالِحِي : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَعَثَ بِثَمَانِ عَشْرَةِ بَدَنَةٍ مَعَ رَجُلٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ .

نعلها في دمها ، ثم اجعله على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك : صفحتها : أى جانبها .
 قال الإمام : أمره أن يصمغ قلائدها ليُشعر من يراها أنها هدى فيستبيحها على الوجه الذى ينبغى ، [وقيل : معناه : أى لا ينتفع منها بشيء ولا بقلائدها ليمسكها يفقد به غيرها .

والتأويلان مرويان عن مالك - رحمه الله] (١) .

وقال بعض العلماء : إنما نهاه أن يكل منها هو وأهل رفته حماية للذريعة أن يتساهل (٢) فى نحرها قبل أوانه .

١٦٠٦٥ (67) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

قَالَ الْقَاضِي : أَخَذَ بظاهر هذا الحديث - من أنه لا يأكل مما عطب من الهدى التطوع صاحبه أو سائقه ولا رفته - ابنُ عباس ، وقال به ابن المنذر ، وقال مالك وجمهور العلماء : يخل بين الناس وبينها يأكلونها ، ولا يأكل هو منها شيئاً ، وروى عن عائشة إباحتها الأكل له منها ، فإن كل ضمنه عند مالك وغيره ، وفى اقتصار النبی - عليه السلام - على هذا ، وأنه لم يلزم فيه بدلاً (٣) ، ولا أمر به - حجة للجمهور من العلماء أنه لا بدل عليه فيما عطب من التطوع ، دأبنا يضمن الواجب المتعلق بذمته ، وله الأكل منه والإطعام للأغنياء وغيرهم عند مالك وجمهور العلماء .

واختلفوا هل له يبيعه ؟ فتنعه مالك ، وأجازه الآخرون وعبد الملك من أصحابه .

وأما إذا بلغ الهدى محله فاختلف العلماء فيما يأكل [منه] (٤) صاحبه ، فشهور مذهبه أنه لا يكل من ثلث من جزاء الصيد ونذر

المساكن وفدية الاس ، ويأكل من سوى

(١) سقط من جميع نسخ المطبوعة والمخطوطة .

(٣) انظر : المغنى ٥ / ٤٣٤ ، الاستذكار ١٢ / ٢٨٠ ومابعدا .

(٤) ساقطة من الأصل ، ولستدركت فى الهامش .

(٢) فى بعض نسخ ع : يُسْفَل .

كتاب الحج / باب ما يفعل بالهدى إذا عطب فى الطريق ٤١٥ ٣٧٨ - (١٣٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَاشَا سَعِيدًا ! ،

عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ مَشَانَ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُدْنِ ثُمَّ يَقُولُ : (إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ ! ، نَفْشَيْتَ عَلَيْهِ مَوْتًا ، فَانْحَرَهَا ، ثُمَّ اغْمَسْ نَعْلَهَا فِي لَحْمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِنَّ صَفْحَتَهَا ، وَلَا

تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَا مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ) .

ذلك إذا بلغ محله ، واجبا كان أو تطوعاً ، ووافقه على ذلك جماعة من السلف وفقهاء الأمصار (١) .
واختلف المذهب إذا أحل ، هل نزم جميعه أو قدر ما كل منه ، وروى عن الحسن أنه يكل (٢) من جزأ الصيد والفدية ، وقد روى عن مالك : إن فعل منهما فلا شيء عليه ، وقال الشافعي وأبو ثور : ما كان أصله واجباً فلا يأكل منه ، وما كان تطوعاً أو نسكاً أكل منه وأهدى وادخر وتصدق ، والمتعة والقران عنده نسك ، ونحوه مذهب الأوزاعي .
وقال أبو حنيفة وأصحاب الرأي : يוכל من هدى القران والمتعة والتطوع ، ولا يוכל مما سوى ذلك .
وحكى عن مالك أنه لا يكل من دم الفساد ، وعلى قياس هذا لا يأكل من دم الخير ، كقول الشافعي والأوزاعي (٣) .

(١) انظر : المغنى ٥ / ٤٣٤ ، الامشدار ١٢ / ٢٨٠ .

(٢) جاءت في للخطوة مكررة ، وهى حثو ولا معنى لها .

(٣) لفظ : المغنى ٥ / ٤٣٤ ، الامشدار ١٢ / ٢٨٠ وما بعدها .

١٦٤ كتاب الحج / باب وجوب طواف الودل ...

إلخ

(٦٧) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

٣٧٩ - (١٣٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،

عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ) .

قَالَ زُهَيْرٌ : يَنْصَرِفُونَ كُلِّ وَجْهِ ، وَلَمْ يَقُلْ : فِي .

٣٨٠ - (١٣٢٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ

، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ وَقَوْلُهُ : لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ (١) ، قال الإمام : فى هذا

الحديث إثبات طواف الودل ، وعندنا أنه مستحب ولا دم [فى تركه] (٢) ، وعند الشافعي : أن على تاركه الدم " ، وعند أبي حنيفة

: أنه واجب ، ويحتج بما فى هذا الحديث .

ولنا عليه قوله فى حديث صفية لما أخبر - عليه السلام - أنها حاضت ، فقال : (أحباستنا هى ؟) ثم أخبر أنها أفاضت ، فقال : (فلا

إذاً) ، فلو كان طواف الودل واجبا لاحتبس من أجله ، كما يحتبس من طواف الأفاضة (٣) .

قال القاضى : طواف الإفاضة (٤) هو لازم عندنا لكل حاج ومعتمر غير المكي من الصغار والكبار والذكور والإناث والأحرار والعبيد

، وكل من أخذ فى الرجوع إلى وطنه و(ن قرب ، وأما من خرج إلى العمرة فإن خرج إلى الجعرانة والتنعيم لم يلزمه عندنا وعند الشافعي

، ويلزمه عند الثورى ، وعليه دم إن تركه ، وهو مذهبه ومذهب أبي حنيفة فى تارك طواف الود ٣ .

واختلف قول الشافعي فى وجوب الدم عليه وحكمه الاتصال بالخروج وقد مضى الكلام على المتوانى بعده .

واختلف أصحابنا إن خرج إلى المواقيت ، واختلف قول الشافعي فى وجوب الدم على تاركه ولا دم عليه عندنا (٥) .

وقوله : (إلا أنه خفف عن المرأة الحائض) : حجة فى أن الحائض إذا كانت طافت

(١) فى الأصل : البيت .

(٢) فى المال : فيه ، والمثبت من ع .

(٣) ودليل مالك أيضا ما رواه فى موطنه عن هشام ، عن عروة ٦ عن لبيه ث أنه قال : من تفاض فقد قضى لله حجه ، فاته إن لم

يكن حبه ضىء فهو حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت ، كان حبسه شى ٥

أو عرض له فقد قضى الله حجه ١ / ٣٧٠ .

وقد قال شيخ الاصلاح ابن تيمية : بن طواف للود ٣ ليس من الحج لا يتعلق به .

المبايع ول ٢٥٥ .

(٤١) صحفت ، فوهم وكتب مكانها : الودل .

وهو خطأ ، والصواب ما كتبناه .

انظر : المغني ٥ / ٣١٦ ، الاصتدكار ١٢ / ١٨٤ (٥) لنظر : للغني ٥ / ٣١٦ ، الحاوي الكبير ٤ / ١٩٢ .

كتاب الحج / باب وجوب طواف الودل ...

إلخ ١٧٤ أخر عهله !م بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض .

٣٨١ - (...) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج ، أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس ، قال : كنت مع ابن عباس .

إذ قال زيد بن ثابت : تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهله ! بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إفا لا ، فسئل فلانة الأنصارية ، هل أمرها بنك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك ، وهو يقول : ما أرك إلا قد صدقت .

٣٨٢ - (١٢١١) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن ربح ، حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلفة وعروة ، أن عائشة قالت : حاضت صفيه بنت حبي بعدما أفاضت .

قالت عائشة : فذكرت حيضتها لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أحابستنا هي ؟) .

قلت : يا رسول الله ، إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت ، ثم حاضت بعد الإفاضة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فلتنقري) .

طواف الافاضة ؛ أنه يجزئها من طواف الود ٣ ، وهو مفسر في حديث الأنصارية بعده ، وفي حديث صفيه ، وعلى هذا جماعة الفقهاء ولا خلاف .

وروى عن بعض السلف أنها لا تنفر حتى توح ، وكذلك في آخر طواف الافاضة إلى أيام منى ، فإنه يجزئه إذا طافه أن يصدر به ، وكذلك لو كان خروجه بأثر طوافه تطوع أو لحج أو عمرة أجزأه عن الود ٣ .

وقوله : (إفا لا فسئل فلانة) : كذا عندهم وعند الطبري : (إقالى) بكسر اللام ، وكذلك قرأته بخط الأصيلي في كتاب البخاري ، والمعروف في كلام العرب فتح اللام ، إلا أن يكون على لغة من يميل ، فالله أعلم .

قال الإمام : قال ابن الأنباري : قولهم : (افعل هذا إما لا) ، معناه : افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره ، فدخلت فاصلة ؛ لأنه كما قال تعالى : { فَإِنَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحْلَمًا } (١) ، فالنفي بال (لا) من الفعل ، كما نقول : من يسلم عليك فسلم عليه ، وإلا فلا .

قال القاضي : وقوله في حديث صفيه : (أحابستنا هي) و (عقرى ، حلقى)

و (طمئت) : تقدم الكلام عليه [قريباً ؛ معنى] (٢) و (وقفا ، وششفاد من قوله : (أحابستنا)

(١) يهيم : ٢٦ .

(٢) في نسخة المال : غريباً ومعنى ، ونظن أن للصواب ما كتبناه .

١٨٤ كتاب الحج / باب وجوب طواف الود ٣ ...

إلخ ٣٨٣ - (...)

! حدثني أبو الالاهر وحرمة بن يحيى وأحمد بن عيسى - قال أحمد : حدثنا .

وقال الآخران : أخبرنا ابن وهب - أخبرني يونس عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد .

قالت : طمئت صفيه بنت حبي - زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) - في حجة الو+ ، بعد ما أفاضت طاهراً .

بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .
(...)

! وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ .

بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .

١٦٠٦٦ (68) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره

٣٨٤ - (...)

! وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَخَوُّتُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ اقْتُلَ أَنْ تُفِيضَ .

قَالَتْ : لَجَأْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ ؟ ! قُلْنَا : قَدْ أَفَاضَتْ .
قَالَ : (فَلَا ، إِنْ) .

٣٨٥ - (...)

! حَقَّقْنَا يَحْيَى بْنَ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُمَيٍّ قَدْ حَاضَتْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُمْ بِالْبَيْتِ ؟ ! قَالُوا : بَلَى .
قَالَ : (فَاخْرُجْنَ) .

٣٨٦ - (...)

! حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَّهُ قَالَ - : عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضُ مَا يُرِيدُ الرَّحْلُ مِنْ أَهْلِهِ .

فَقَالُوا : إِنَّهَا

(هي) : أَنَّ الْكَرَى تَحْبِسُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَطْفِطُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ - كَمَا قَالَ مَالِكٌ - حَتَّى تَطْهَرَ أَوْ يَمِضَى أَيَّامُهَا أَوْ أَقْصَى مَا يَمْسُكُ النِّسَاءُ الدَّمَ وَالْإِسْطِطْهَارَ ، عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْأَصْلِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا حَبْسَ عَلَيْهَا كَرَى وَلِتَكْرِ جَمْلُهَا ، أَوْ يَحْمِلُ مَكَانَهَا غَيْرُهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْأَمْنِ وَوُجُودِ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا مَعَ خَوْفِ الطَّرِيقِ أَوْ عَدَمِ الْحَرَمِ فَلَا يَحْتَبَسُ بِاتِّفَاقٍ ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسِيرَ بِهَا وَحْدَهُ ، وَيُفْسَخُ الْكَرَى وَلَا حَبْسَ عَلَيْهِمَا الرِّفْقَةُ إِلَّا أَنْ يَبْقَى لَطْهَرُهَا الْيَوْمَ وَالْيَوْمَانِ ، قَالَهُ مَالِكٌ .

كتاب الحج / باب وجوب طواف الودل ...

إِنِ الْخ ٤١٩ حَائِضٌ يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ : أَلَا إِنَّهَا لِحَابِسَتُنَا ؟ " فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ .
قَالَ : (فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ) .

٣٨٧ - (...)

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، تَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،

ص يَرْصُ ص ، ص ص مِصْ ، ص ، ه ، ، ص ص س ه ، ص لَمْ ص ص ص ، ص مِصْ ، ه ص ، ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ - واللفظ له - حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : لما أَرَادَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَنْفِرَ ، إِذَا صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَثِيبَةً حَزِينَةً . فَقَالَ .

(عَقَرَى ، حَلَقَى ، بَنَكٍ لِحَابِسْتُنَا لَا ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : (أَكَلْتِ أَفْضَتِ يَوْمَ النَّحْرِ ؟) .

قَالَتْ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَانْفِرِي) .

...!

(وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ! ، عَنْ مَنْصُورٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ! (صلى الله عليه وسلم) .

نَحْوُ حَدِيثِ الْحَكَمِ ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ : (كَثِيبَةً حَزِينَةً) .

وقوله : (إنها قد زارت يوم النحر) : يحتج به أهل العراق في تسميتهم طواف الإفاضة طواف الزيارة ، وكره هذا مالك .

/ قيل في توجيه كراهيته وكراهية من كره ذلك أقوال ، أشدها ترك تسمية ما سماه الله به من الإفاضة والعدول عنه إلى غيره كما نهى النبي - عليه السلام - عن تسمية العشاء العتمة ؛ لقول الله تعالى : { وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ } (١) وقد قال الله تعالى : { ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ } (٢) .

ذكر مسلم في هذا الباب : ثنا الحكم بن موسى ، ثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي ،

لعنه قال : عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم التيمي كذا لهم ، وسقط قوله : ٩ لعنه قال : عن يحيى بن أبي كثير) عند الطبري ، وسقط العله قال) فقط لابن الحذاء ، وأرى أن الاسم كله كان سقط من كتب بعضهم ، أو شك فيه فألحقه على المحفوظ الصواب ، وفيه على الجائز بقوله : العله) .

(١) النور : ٥٨ .

(٢) البقرة : ١٩٩ .

٢١٩ / ب

٤٢٠

كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إلخ

(٦٨) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ،

والصلاة فيها ، والدعاء في نواحيها كلها

٣٨ - (١٣٢٩) حدثنا يحيى بن يحيى التيمي ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) دَخَلَ الْكَعْبَ ، هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجِّي ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَسَأَلْتُ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ : مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : جَعَلَ عُمُوَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ ، وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ ، وَثَلَاثَةَ أَغْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةٍ "أَغْمِدَةٍ" ، ثُمَّ صَلَّى .

وقوله : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن أبي طلحة

[فأجافوا عليهم الباب) ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) صلى بين العمودين] (١) ، [وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) صلى فيها] (٢) .

قال الإمام : مالك يقول : لا يصلي في الكعبة الفريضة ، ويجوز أن يصلي فيها النافلة .
والحجة للنوع قول الله تعالى : { فَوُتُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ } (٣) ، وهذا لمن يكون خارجاً من البيت ممن يمكنه استقبال البيت واستدباره ، ومن كان فيه فلا بد أن يكون مستقبلاً ناحية ما .

قال بعض الشيوخ : إنما منع مالك صلاة الفريضة فيه على وجه الكراهة ، فمن صلى فيه الفريضة أعاد في الوقت ؛ لأنه إنما ترك سنة ، وقد ذكر في الآية التولية إلى المسجد ، ولو صلى الفرض في المسجد لأجزأه باتفاق ، [ومعنى (أجافوا عليهم) : أى أغلقوا عليهم الباب] (٤) .

(١) من ع .

(٢) سقط من ع .

(٣) البقرة : ١٥٠ .

(٤) من ع .

قال ابن عبد البر في تمهيده : والصواب من القول في هذا الباب عندى : قول من أجاز الصلاة كلها في الكعبة إفاك استقبال شيئاً منها لأنه قد فعل ما أمر به ولم يأت ما نهى عنه ث لأن استدبارها هاهنا ليس بضد استقبالها لأنه ثابت معه في بعضها ، والضد لا يثبت مع ضده ، ومعلوم أن المأمور باستقبال الكعبة

لم يؤمر باستقبال جميعها ، وإنما توجه الخطاب إليه باستقبال بعضها ، وقد ثبت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى فيها ركعتين .
انظر : التمهيد ١٥ / ٣١٩ ، الاستدكار ١٣ / ١٢٥ .

قلت : حديث ابن عباس : (أمر الناص أن يصلوا إلى الكعبة ولم يؤمروا أن يصلوا فيه) هناك حديث للباب وحديث ابن عمر أنه صلى في الكعبة ولأن من نفى ثميناً وأثبتته غيره لم يعد شاهداً ، وإنما للشاهد المثبت .
وابن عباس سمع من أسامة ولم يحضر ، ويحتمل دخول البيت مرتين ، فصلى في الأولى ولم يصل في الثانية .
كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إنح ٤٢١ ٣٨٩ - (...) حثنا أبو الربيع الرهراني وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الميجري ، كلهم عن حماد بن زيد .
قال أبو كامل : حدثنا حماد ، حدثنا ؟ لوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم أففتح ، فزَلْ بفناء أهبة ، وأرسل إلى عثمان بن طلحة ، فجاء بالفتح ، ففتح الباب .
قال : ثم دخل أدتني (صلى الله عليه وسلم) وبلال ! وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة ، وأمر بالباب فأغلق .
فلبثوا فيه ملياً .

ثم فتح الباب .

فقال عبد الله : فب ال رت الناس ، فتلقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خارخا ، وبلال على إثره .

فقلت لبلال : هل صلى فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : نعم .

قلت : أين ؟ قال : بين العمودين ، تلقاء وجهه .

قال : ونسيت أن أسأله : كم صلى .

قال التقي إلى : اختلف العلماء في الصلاة في الكعبة ، فقال مالك : لا يصلي فيها الفرض ، ولا الوتر ، ولا ركعتا الفجر ، ولا ركعتا الطواف ، ويصلي فيها التطوع .

وقال .

الشافعي وأبو حنيفة والثوري : يصلي فيها كل شيء ، وهو قول جماعة من السلف وبعض أهل الظاهر .

وقال بعض الظاهرية : لا يصلي فيها نافلة ولا فريضة ، ونحوه مذهب ابن عباس ، وأصيب من أصحابنا يجعل المصلي في البيت يعيد أبدأ .

وقع في كتاب مسلم في حديث أبي الربيع الزهراني وقتيبة : (عثمان بن أبي طلحة) من رواية العذري والسمرقندي وغيرهما : (ابن طلحة) وكذا في سائر الأحاديث ، وكلاهما صواب ، هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة ، واسم أبي طلحة : عبد الله بن عبد العزى بن عثمان العبدري ، وقيل له : الحَجِّي ، بفتح الحاء والجيم ؛ لأنه جَب البيت ، وكذلك يقال لجميعهم : الحَجِّيون لهذا (١) .
ولوله : (فأغلقها عليه) وفي الرواية الأخرى : (وأمرَ بالباب فأغلق) وفي الأخرى : (فأجاف عليهم الباب ! : وهو بمعنى أغلق ، يحتج به الشافعي ، ومذهبه أنه إنما يصلي

(١) وعثمان بن طلحة أو ابن أبي طلحة هو : عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي العبدري حاجب الكعبة ، له صحبة ، أسلم في الهدنة ، وهاجر مع خالد وعمر ، ثم سكن مكة وبها مات ، وقيل : مات بأجنادين .
روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثين ، وقيل : خمسة ، واحد في مسلم الذي معنا ، وآخر في أبي داود ، حدث عنه ابن عمر وعروة وابن عمه .

انظر : رجال مسلم ١٢٢ ، ابن سعد ٤ / ها ، للبخاري في الكبير ٦ / ٢١٩٤ ، الاصبغ ٣ / ٣٤٠ ، أسد الغابة ٣ / ٣٧٢ ، السير ١٠ / ٢ ، تهذيب الكمال ١٩ / ٣٩٥ .

قلت : سبب تسميتهم بالحجيم ما رواه للطبرني في الكبير عن عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليك !
عن ابن عباس ؛ أن النبي قال : (خذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم) يعني الحجابة ، والآخر عن أبي محضرة ، قال : جعل رسول الله الأذان لنا ولمولينا ، والسقاية لبني هاشم ، ولطجاجة لبني عبد الد ، .

قال الهيثمي : روله أحمد والطبرني .
لنظر : المجمع ٣ / ٢٨٥ .

قلت : الحديثان حسنها جماعة وضعفهما تخرون .
٢٢٤ كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إلخ ٣٩٠ - (...) وحلطنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن أيوب السخيتاني ، عن نافع ،
عن ابن عمر قال : أقبل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح على ناقه لأسامة بن زيد ، حتى أتاه بفناء أهبة ، ثم دعا عثمان بن طلحة فقال : (اثنني بالفتح) ، فناب إلأه ، فأت أن تعطيه .

فقال : والله ، لتعطيه أو ليخرجن هنا سيف من صلي .

قال : فاعطته إياه ، فجاء به إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فدفعه إليه ، ففتح الباب .

ثم ذكر بمثل حديث حماد بن زيد .

٣٩١ - (...) وحد طني زهير بن حرب ، حدثنا يحيى - وهو القطان .

ح وحد! شا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة .

ح وحدنا ابن نمير - واللفظ له - حدشا عبدة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) البيت ، ومعه أسامة وبلال ! وعثمان بن طلحة ، فاجأوا عليه ! الباب طويلاً ، ثم فتح ، فكنت أول من دخل ، فلقيت

بلالا ، فقلت : أين صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : بين العمودين المقلمين ، فنسيت أن أسأله : كم صلى رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) .

فيها إلى جدار من جدرانها ، وأن من صلى فيها إلى الباب وهو مفتوح فلا يجزئه ؛ لأنه لم يستقبل منها شيئاً ، وأن هذا فائدة أمره - عليه السلام - عنده بإغلاقها ، ورد هذا أبو الحسن القصار وغيره بأنه يجزئ الصلاة في أرضها لو تهدمت لاستقباله بعض أرضها - وقال غيره : إنما أمر بإغلاق الباب لئلا يكثر عليه الناس ، وتؤذى بزحامهم ، ولئلا يصلوا بصلاته فيها فتتخذ سنة ويخشى أن يفرض عليهم ، كما ترك قيام رمضان لذلك ، ولو كان لا يجوز الصلاة إليه مفتوحاً لبيته - عليه السلام - حين أمر بإغلاقه ؛ لأنه موضع بيان ، وهذا كله يرد قول من قال في زيادة البخاري من جعله الباب وراء ظهره (١) : إنما فعل ذلك لئلا يستدبر شيئاً من البيت ؛ لأنا إن قلنا بأن الأرض قبله لم يلتفت إلى غيرها ، وإن رأينا جدرانها ، فالباب إذا أغلق كالجدار كما لو كانت جدرانها كلها ختياً ، من جنس الباب . وفيه تولية رسول الله عدد الحجابة لهم ، وإقرارها في أيديهم على ما كانت في الجاهلية ، كما أقر السقاية لبني العباس من بين سائر مآثر الجاهلية ، وقال : (كل مأثرة في الجاهلية هي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت) (٢) وقال لبني عبد الدار : (خذوها خالدة) (١) البخاري ، كالْحج ، بالصلاة في الكعبة ، عن ابن عمر بلفظ : (ويجعل الباب قبل الطهر ، يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أفرع فيصلى ٠٠٠) ٢ / له ١ .

(٢) وكذا حديث أحمد في المسند بلفظ : (جعل رسول الله الأفان لنا ولموالينا ، والسقاية لبني هاشم ، والحجابة لبني عبد الدار) ٦ /

كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إلخ ٤٢٣ ٣٩٢ - (...) وحدثني حميد بن مسعدة ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا عبد الله بن عودط عن نافع عن عبد الله بن عمر ؛ أنه انتهى إلى الكعبة ، وقد دخلها النبي (صلى الله عليه وسلم) وبلال ! وأسامة ، وأجاف عليهم عثمان ! دن طلحة الباب .

قال : فكثروا فيه ملياً ، ثم فُجَّ الباب ، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ورقيت الدرجة ، فدخلت البيت ، فقلت : أئصلي النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟ قالوا : هاهنا .

قال : ونسيت أن أسألهم : كم صلى .

٣٩٣ - (...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا ابن رُح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ؛ أنه قال : دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) البيت ، هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت في أول من ولج ، فلقيت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : نعم ، صلى بين العمولحين اليمانيين .

تالدة (١) ، وقال العلماء : لا يجوز لأحد أن ينزعها منهم ، قالوا : وهي ولاية من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وأعظم مالك أن / يشرك غيرهم فيها معهم ، واختلاف بلال وأسامة في هذه الأحاديث في صلاة النبي - عليه السلام - فيها ، وقول بلال : إنه صلى بين العمودين ، وقول أسامة : إنه دعا في نواحيه ولم يصل - حكم العلماء والأئمة بترجيح حديث بلال ؛ لأنه أثبت وضبط ما لم يضبط أسامة (٢) ، وإنها الصلاة المعهودة لا الدعاء ، ألا ترى ابن عمر كيف قال : (ونسيت أن أسأله) ، وقوله عمر بن الخطاب في حديثه : (صلى ركعتين) (٣) ، وقد اختلف على أسامة ، فذكر مسلم في حديث حميد بن مسعدة : ثنا خالد - يعني ابن الحارث - ثنا عبد الله بن عون ، وذكر الحديث - وفيه : (فدخلها النبي (صلى الله عليه وسلم) وبلال وأسامة وأجاف عليهم عثمان بن طلحة ! وفيه : (فقلت : أين صلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟) ، فقالوا : هاهنا ، ونسيت أن أسألهم كم صلى ؟ فعلى هذا أن جميعهم قد أخبره بذلك ، ولكن أهل الصنعة ، وقموا هذه الرواية ، فقال أبو الحسن الدارقطني (٤) : وهم ابن عون هنا ، وخالفه غيره فأسندوه عن بلال وحده .

(١) انظر : حديثي ابن عباس وأبي مخذورة السابقين قريباً .

والسدانة الآن يعرفون بالشيبين نسبة إلى عثمان بن أبي طلحة ، وهو ابن عم عثمان بن طلحة وله أيضاً صحبة .

(٢) يريد أنه رأى ما لم ير أسامة ، ولا يحمل على معناه لطيفتي ، لأنهما صحابيان - رضى الله عنهما .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في كالحج ، بالصلاة في الكعبة ، عن عبد الرحمن بن صفوان ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : كيف

صنع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين دخل الكعبة ؟ قال : صلى ركعتي ٤٦٧ / ١ .

(٤) انظر : الإلزامات والتتبع ص ٤٨٠ .

٢٢٠ / ١

٤٢٤ تحباب النج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إنح ٣٩٤ - (...) وحدثني حرملة بن جحى ، أخبرنا أبو وهب ، أخبرني يونس ، عن

ابن شهاب ، أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه ، قال : رأت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل اهبة ، هو وأساملهم بن زيد

وبلال وعثمان بن طلحة ، ولم يدخلها معهم أحد ، ثم أغلقت عليهم .

قال عبد الله بن عمر : فأخبرني بحل أو عثمان بن طلحة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى

في جوف اهبة بين العمولين اليمانيين .

٣٩٥ - (١٣٣٠) حدثنا إسحق بن إبراهيم وغند بن حميد ، جميعاً عن ابن بكر ،

قال عبد : أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، قال : قلت دعطاء : سمعت ابن عباس يقول : إنما أمر ٣ بالطواف ولم تؤمروا

بدخوله ؟ قال : لم يكن ينهى عن دخوله ، ولاني سمعته يقول .

أخبرني أسامة بن زيد ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ، ولم يصل فيه ، حتى خرج .

فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين .

وقال : (هذ القبلة لأ) .

قلت له : ما نواحيها ؟ أفى زواياها ؟ قال : بل في كل قبلة من اهاب .

قال القاضي : وهذا الذى ذكره مسلم من سائر الطرق : (فسألت بلالا) ، فقال :

إلا إنه وقع عنده فى حديث حرملة عن ابن وهب : (فأخبرني بلال - أو عثمان بن طلحة - أن رمعول الله (صلى الله عليه وسلم)

صلى فى جوف الكعبة) كذا عند عامة ثبوخنا ، وفى بعض النسخ : (وعثمان بن أبى طلحة) وكذا كان فى كتاب يثيخنا الخشنى ،

وهذه تعفد رواية ابن عون ، والمثهور انفراد بلال بالحديث بذلك .

قالوا : ولا تنهار رواية أسامة ومخالفته لبلال فى قصة حضراها ، إذ قد يمكن أن يغب أسامة عنهم بعد دخوله لحاجة أو لم ير فلم يشاهد

صلاته ، وكيف وقد روى ابن المنذر فى ذلك حديثاً عن أمامه قال : (رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) صوراً فى الكعبة ، فكنت

آتيه بماء فى الدلو يضرب به الصور) ، فهذا قد ذكر أن أمامة خوج لنقل الماء ، وهذا الحديث فى يوم الفتح (١) ، وكذلك حديث

الصملاة فى الكعبة إنما كان يوم الفتح لا فى حجة الودل ، ألا ترى كيف قال فيه فى الأم : (أقبل عم الفتح) ؟ ! وفيه : طلب

المفاتيح من عثمان وإبابة أمه إعطاءها ، إلى آخو الخبر (٢) ، وهذا (١) أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسند أسامة بن زيد رقم

(٦٢٢) ١ / ٨٧ ، وحديث الصلاة فى الكعبة هو للننى معنى .

(٢) وأقول : لعل مسلماً - رحمه الله - ذكره لبيان علنه لأنه - رحمه الله - تد ذكر رواية مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر ، عن تافع ،

عن ابن عمر : سألت بلالا .

وأخرجه من حديث ابن عئاب عن سالم

عن أبيه : سألت بلالا .

وأما رواية حرملة فقد شك هو لو ابن وهب : سأل عبد الله بلالاً ثو طلحة فنرد روايته إلى رواية من لم يشك ، والله أعلم .
انظر : الالتزامات والتتبع ، وجلس في إكمال المال : ويمكن الجمع بأن يكون معنى قول بلال :
صلى ، لى التطوع ، ومعنى قول أسامة : لم يصل ، يعنى الفرض ، والجمع بهذا على مذهب مالك
ول ٤٢١ .

كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

إلخ ٤٢٥ ، ص ، ٥ ، ص يرص ص مكص ص ص ص مكص ص ص صص "ء
٣٩٦ - (١٣٣١) حدثنا ش!مان بن فروخ ، حدثنا همام ، حدثنا عطاء لممن ابن عباس ؛
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) دخل أمعةً وفيها س!ات سوار ، فقام عند سارية فدعا ، ولم يصل .
٣٩٧ - (١٣٣٢) وحدثني سريج بن يونس ، حدثني هشيم ، أخبرنا إسماعيل بن
أبي خالد ، قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى - صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - : أَدْخَلَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم)
الْبَيْتَ فِي عُمُوته ؟ قَالَ : لَا .

كله إنما كان في الفتح ، وجاء في بعض الروايات : (الفتح) وفي بعضها : (المفتاح) ، وهما صحيحان .
وقوله : (جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه) ووقع في الموطأ عكس هذا : (جعل عمودين عن يمينه وعموداً
عن يساره) (١) ، وجاء في الرواية الأخرى : (أن صلاته كانت بين العمودين اليمينين) .
وذكر مسلم في الباب : ثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، جميعاً عن ابن بكر ،
!ال عبد : أنا محمد بن بكر ، وذكر حديث ابن عباس عن أسامة ، كذا عند شيوخنا ، وفي بعض النسخ جميعاً : عن أبي بكر ، قال عبد
: أنا محمد بن بكر ، والصواب الأول ، وهو محمد بن بكر البرساني ! ، يكنى بأبي عثمان ، خرج عنه البخاري ومسلم عن ابن جريج ، يروى
عنه عبد بن حميد (٢) ، وأما حدث ابن أبي أوفى ، وقوله حين مثل : أدخل النبي (صلى الله عليه وسلم) البيت في عمرته ؟ فقال
: لا ، فهذا مما يختلف فيه أنه لم يدخل ولم يصل وهي عمرة القضاء .

قيل : لما كان في البيت من الصور والأصنام ولم يكن المشركون يركونه ليغيرها فلما فتح الله عليه وغيرها دخل البيت وصلى فيه (٣) .
(١) الموطأ ، كلج ، بنصف في ألي!ص [للكعبة] ودخلها وقصر الصلاة من رواية يخص ١ / ها ٣ ومن رواية محمد بن الحسق
١٦٢ ، "عى بعض رواية البخاري وأبي داود وأحمد ، وقال البيهقي : وهو الصحيح .
انظر : مختبر صق أما دلرد ٢ / ٤٣٩ .

(٢) يقال : أبو عثمان البصري وبرصان من الأزد ، روى عن حماد بن سلمة ودين جريج ، وشعبة ، وحميد ابق مهران ، كسيد بن
أبي عراهة وغيرهم ، وروى عنه ابن حنبل ، وأبو الأشعث العجلي ، وإصحق بن راهويه ، كعد بن حميد ، !يبي بن معين وغيرهم .
وقال أحمد : صالح الحديث ، والعجلي قال : ثقه ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وفاته سنة ثلاث ومائتين .

انظر : طبقات ابن سعد ٧ / ٢٩٦ تاريخ البخاري الكبير ١ / ٩٦ ، الصغير ٢ / ٢٩٩ ، الكنى لمسلم ورقة ٧٢ ، رجال البخاري ٢
/ ٦٢١ ، مسلم ورقة

١٥٣ ، وتهذيب الكمال ٢٤ / ٥٣٠ ، صير أعلام النبلاء ٩ / ٤٢١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٩٢ .

(٣) لقد ترك للقاض - رحمه الله - التحليق على حديث إصحق بن إبراهيم وعبد بن حميد على أنه ذكره بطريق في تعليقه على الأحاديث
جملة .

ونقول : قوله : !لما دخل البيت دعا في ناحيته كلها ، ولم يصل فيه) : أى لم يصل صلاة الجماعة المفروضة ، وقد نقل ابن عبد البر
الاجماع على جواز النفل ، خلافاً لأصبع ومن تبعه .

٢٦

كتاب الحج / باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ...

١٦٠٦٧ (69) باب نقض الكعبة وبنائها

= نقل ابن حجر بن المهلب في الفتح : قال المهلب شارح البخارى : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في أحدهما ، ولم يصل في الأخرى وقال : قال ابن حبان : الأشبه عندى فى الجمع أن يجعل الخبران فى وقتين فى عام الفتح ، أو يجعل حديث ابن عباس فى حجته التى حجها مع النبى فى حجة الودل إن ثبت أنه دخلها ، ويحتمل أن ابن عباس نفى رؤيته ، كما يحتمل فى هذا المنقول عنه وهو أسامة - رضى الله عنه .
لنظر : للفتح ٥٤٨ / ٣ بتصرف .

وقال النووى وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفى أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبى يدعو ، فاشتغل أسامة بالدعاء فى ناحية ، والنبى فى ناحية ، ثم صلى النبى ، فرته بلال لقربه منه ، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه وربما كانت الصلاة خفيفة ، وربما أيضاً جازله نفياً عملاً بظنه ، وأما بلال فحققها فأخبر بها ، والله أعلم .

انظر : النووى بشرح مسلم ٣ / ٤٦٥ بتصرف ولقد سبق القول فيها والله الحمد والمنة .

وقوله : (فلما خرج ركع فى قبل البيت ركعتين ، وقال : هذه القبلة) القبل بضم القاف والباء ، ويجوز إسكان دلباء كما فى نظائره ما استقبل منها ، وقيل : مقابلها .

وفى رواية فى الصحيح : (صلى ركعتين فى وجه الكعبة) وهو المراد بقولها ، ومعناه : عند بابها .

للبخارى ، كللصلاة ، ب { وَاتَّخِذُوا مِنْ ثِقَا آيِ برَلِيمٍ مُصْنًى } [البقرة : ١٢٥] ١ / ١١٠ .

ولما قوله : (هذه القبلة) قال الخطابى : معناه : أن أمر القبلة استقر فلا نسخ لا يتوجه للصلاة إلى غيره .

انظر : أعلام الحديث ١ / ٣٨٠ ، إكمال المال ٣ / ٤٢١ ، النووى ٣ / ٤٦٩ ، ابن حجر فى الفتح ٥٤٥ / ٣ .

كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها ٤٢٧

(٦٩) باب نقض الكعبة وبنائها

٣٩٨ - (١٣٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : **لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتَ الْبَيْتَ اسْتَقَصَرْتُ ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا** .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ابْنُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ ،

بِهِنَّ ! الْإِسْنَادُ .

وقوله - عليه السلام - : " لولا حداثة [عهد] (١) قومك بالكفر لنقضت الكعبة ، ولجعلتها على أساس إبراهيم ، [فإن قریشا حين بنت البيت استقصرت] وفى الرواية الأخرى / : (اقتصرتها) وفى الأخرى : (قصرتوا فى البناء) وفى الأخرى : (إن قومك قصرت بهم النفقة) : فيكون معنى (استقصرت) : أى قصرت عن تمام بنائها واقتصرت على هذا القدر ، إذ قصرت بهم النفقة عن تمامها فتفتق الألفاظ كلها] (٢) .

قال الإمام : [أخبر - عليه السلام - أن قریشاً اقتصرت عن تمام البيت على قواعد إبراهيم] (٣) ، وهذا دليل على أن الحجر من البيت وعند مالك والشافعى : أن من طاف داخل الحجر كمن لم يطف ، وعند أبى حنيفة : يعيد إلا أن يرجع إلى بلده فعليه الدم ، [وقد بين فى الكتاب ما جرى من قصة ابن الزبير وهدمه للكعبة وتغير بنائها ثم ما كان بعد ذلك من تغير بناء ابن الزبير] (٤) .

قال القاضي : قد جلس مبيناً في كتاب مسلم وغيره في هذا الحديث شأن الحجر ، وأنه من البيت .

عن عائشة قالت : (سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الجدر أمن البيت هو ؟) وفي الرواية الأخرى : (عن الحجر) ، قال : (نعم) ، قلت : (فلم لم يدخلوه) وفي الأخرى : (ولا دخلت فيها الحجر أو الجدر) : بفتح الجيم والبدال المهملة الجدار . وذكر الخبر وهو قول كافة العلماء ، وهم مجمعون أن الطواف من ورائه ، وإنما اختلفوا فيمن طاف فيه ، هل يجزيه أم لا ؟ على ما تقدم ، وجهورهم على أنه لا يجزيه ، وكمن لم يطف أو لم يتم طوافه ، إلا أبا حنيفة كما تقدم .

(١) من ع والمطبوعة .

(٤) من ع .

(٢ ، ٣) سقط من ع .

٢٢٠ / ب

٤٢٨

كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها

٣٩٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الضَّمِّيَّ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَلَّى : (أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ ، حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ ،

وفي قول النبي - عليه السلام - هذا ترك بعض الأمور التي يستصوب عملها إذا خيف

تولد ما هو أضر من تركه واستلاف الناس على الإيمان ، وتمييز خير الشرين وإن سهل على الناس أمرهم ، ولا ينفروا ويتباعدوا من الأمور على ما ليس فيه تعطيل ركن من أركان شرعهم .

وقد اقتدى بهذا مالك - رحمه الله - في هذه المسألة ، فذكر أن الرشيد ذكر له أنه يريد هدم ما بنى الحجاج من الكعبة ويردها على بنين ابن الزبير لهذا الحديث الذي جاء وامثله ابن الزبير ، وقال له مالك : ناشدتك الله يا أمير المؤمنين ، ألا تجعل هذا البيت ملعباً للملوك ، لا يشأ أحد إلا نقض البيت وبنائه ، فتذهب هيئته من صدور الناس ، فرحم الله مالكا .

وقوله : (ولجعلت لها خلفاً) : كذا بفتح الخاء وسكون [اللام] (١) ومعناه : باباً

من خلفها ، وقد جاء مفسراً في الحديث الآخر : (ولجعلت لها باباً شرقياً وباباً غربياً) ، وفي البخاري : قال هشام بن عروة : (خلفاً) يعني باباً (٢) .

وفي الرواية الأخرى هنا : (أحدهما يدخل منه ، والآخر يخرج منه) ، وقد رواه البخاري : (ولجعلت لها خلفين) (٣) ، وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا وضبطه : (خلفين) بكسر الخاء (٤) وقال : الخالفة عمود في موخر البيت ، يقال : ورأيت خلف جمد ، وقاله الهروي : (خلفي) بفتح الخاء وكذا ضبطناه على شيخنا أبي الحسن - رحمه الله - وذكر الهروي عن ابن الأعرابي : أن الخلف الظهر (٥) ، وهذا يفسر أن المراد الباب كما فسرت الأحاديث الأخر .

وقول ابن عمر : أثنى كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليس على طريق التضعيف والتشكك في روايتها ، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب فيما تنقله ، لكن كثيراً ما يأتي

(٣)

(٥)

صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! بسهم .

البخاري ، كالحج ، بفضل مكة وبنائها ٢ / ١٨٠ .

لم نعنر على رولية (خلفي) في المطبوعة .

ما ذكره الحربي هو : (وقرئاً على أبي نصر عن الأصمعي قال : إذا لهج الفصيل بالمصرورة صررتها رجل الغراب ، بنكس طرف التودية الذي يلي الخلف المونخ المقدم ، وتحول طرفه الذي يلي الخلف المقدم فتشد به المزخر ليكون الصر على سجيحته ، وتنكس طرف الخلفين

، فتصره على أقصى نخذهما مما يلي الذئب لئلا يقدر أن يجعله في فيه .
غريب الحديث ٢ / ٤٢٤ .
لم نعثر عليه في غريب الحديث للهروي .

كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها ٤٢٩ اقتصروا عن قواعد إبراهيم ؟ قالت : فقلت : يا رسول الله ، أفلا تراء على قواعد إبراهيم .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أ لولا حل إثن قومك بالكفر لفعلت .
فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ما أرى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عليه
وسلم (ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر ، إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم .
٤٠٠ - (...) حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، عن مخزومة .

ح وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه ، قال : سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول :
سمعت عبد الله بن أبي بكر بن أبي حنيفة ، يحدث عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنها قالت : سمعت
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : أ لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال : بكفر - لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله
، ولجعلت بابها بالأرض ، ولأدخلت فيها من الحجر) .

! ، ير ، ه ، ص ص ! ه ، ص هئص نص ص ، ، ص ص
٤٠١ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثني ابن مهدي ، حدثنا سليم بن حيان
عن سعيد - يعني ابن ميناء - قال : سمعت غند الله بن الزبير يقول : حدثني خالتي - يعني عائشة - قالت : قال رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) : (يا عائشة ، لولا أن قومك حديثو عهد بشرك ، لهبت الكعبة فأعلزقتها بالأرض ، وجعلت لها بابين ، بائنا شرقنا وبائنا
غربنا ، وزدت فيها ستة أفرع من الحجر ، فإن فريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة) .
في كلام العرب صور التقرير والتشكك والمراد به اليقين لقوله تعالى : { وَإِنْ أَدْرَا لَعَنَهُ كُفْرًا لَكُمْ وَمَتَاغٍ لَّنْ حِينَ } (١) ، وقوله :
قُلْ بِنِ فِإِلَّتْ فِيمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي لِإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِى إِلَيَّ رَنِي } الآية (٢) .
وقوله : (ما أرى رغموه الله (صلى الله عليه وسلم) ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر .
إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم) ليسا بركن ، وإنما هي بعض الجدار ، فلذلك لم يستلهمها .
وقد مر الكلام في هذا الفصل .

(١) الأنبياء : ١١١ .

(٢) سبأ : ٥٠ .

٢٢١ / ١

٤٣٠ كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها

٤٠٢ - (...) حدثنا هناد بن السري ، حدثنا ابن أبي زائدة ، أخبرني ابن أبي سليمان ،
عن عطاء ، قال : لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية ، حين غزاها أهل الشام ، فكان من ص ه ص ص ص ص ، ه ،
أوص ، ، ، ه ، ه ع ه ، أمره ما كان ، تركه ابن الزبير ، حتى قدم الناس الموسم ، يريد أن يجرئهم - أو يجرئهم - على
أهل الشام ، فلما صدر الناس قال : يا أيها الناس ، أشيروا على في الكعبة ، انقضها ثم أبني بناءها ، أو أصلح ما وهى منها ؟ قال ابن
عئاس : فإني قد فرق لي رأى فيها ، أرى أن تصلح ما وهى منها ، وتاع يثا أسلم الناس عليه ، وأجاراً أسلم الناس عليها ،

وقوله : لما احترق البيت زمان يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام ، تركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم) : يريد أن يجرحهم على أهل الشام أو يحزبهم ، كذا لابن أبي . . .

(١) سعيد والفارسي ، وغيرهما في الأول : (يجرئهم) بالجيم والراء وهمزة بعدهما من الجرأة ، أى شجعهم عليهم بإظهار قبيح أفعالهم . ورواه العذري : (يجربهم) بالباء مكان الهمزة ، ومعناه : يختبر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله وبيته ، وعندهم كلهم في الحرت الثانى : (يجربهم) بالحاء المهملة والراء والباء بواحدة ، ومعناه : يغضبهم بما رأوه فعل بالبيت ، من قولهم : حزبت الأسد ، وأسدت محرت ، وقد لكون معنى (يجربهم) يحملهم على الحرب ، ويحزبهم عليها ، ويؤكد عزائمهم منها لذلك ، ورواه غير هؤلاء في الحرت الثانى : (أو يحزبهم) بالحاء المهملة والزاي والباء بواحدة ، ومعناه : أى يشد منهم ، ويثبت عزائمهم عليهم ويمالئهم على حربهم ، من قولهم : أمر حزيب ، أى شديد ، أو يكون : " يحزبهم) : يميل بهم إلى نفسه ونصرته فحزب الرجل من مال إليه ، وتحازب القوم : تمالؤوا .

وشورى ابن الزبير كافة الناس في نقضها ٨ وبنائها ما يلزم الأمور العامة والقصص العظيمة التى لا تخص وتعم من المشورة ، وألا يستبد بها ذو أمر بأمر ، وقد أمر الله تعالى بهذا نبيه ، ورأى ابن عباس أن تترك على ما هى ، ويرم ما فسد ولا تنقض ، اقتداء بما كان - عليه السلام - رآه أيضا من تركها على ما وجدها عليه ، وترجيح ابن الزبير رأيه في نقضها بعد الاستخارة لاختلات الصحابة عليه في فلك ، واعتماد على ما ذكره النبي - عليه السلام - لعائشة من حرصه على ذلك : ا لولا حدثان قوما بالكفر فتنفر قلوبهم) ، وإذنه في الرواية الأخرى لهم في ذلك إن بدا لهم أن يبنوه ، وأنه ليس عنده من النفقة ما يقوى به على بنائه ، وأن العلتن قد زالتا لاستقرار الإسلام وفناء تلك الجاهالة القريبة العهد بكفر / وتمكن الإسلام ممن بقى منهم وفتح الله على المسلمين ، ووجد ما ينفع فيها . (١) في المخطوطة بياض ، وهو صاحب نسخة لصحيح مسلم .

راجع : مقدمتنا لهذا الكتاب .

كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها ٤٣١ وَبُعْثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَّهُ ، فَكَيْفَ يَبْتَ رَبُّكُمْ ؟ إِنْى مُسْتَخِيرَ رَبِّى ثَلَاثًا ، ثُمَّ عَازَمَ عَلَى أَمْرِى فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا ، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزِلَ بِهَا "وَلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ ، أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ ، حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً ، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَتَابَعُوا ، فَفَقَضُوهُ حَتَّى بَلَّغُوا بِهِ الْأَرْضَ ، فَجَعَلَ ابْنُ الزَّبِيرِ أَعْمَلَةً ، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ ، حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاءُ .

وَقَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: إِنْى سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: الْوَلَا أَنْ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْلٍ! أَمْ بِكُفْرٍ ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَقْوَى عَلَى بِنَائِهِ ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَ أَفْرَعٍ ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ) . وليس في قوله - عليه السلام - : ا ليس عندى من النفقة ما يقوينى به على بنائه " ،

وبين قوله في الحديث الآخر : ا لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله) تنافر ؛ إذ قد يمكن أنه - عليه السلام - لم يرد إنفاق كنز الكعف في بنائها الذى هو في سبيل الله ولا غيره ؟ لثلاث نقول قريش في ذلك وتنكره كما تنكر البناء للكعبة لعادتها في تعظيم تغيير ذلك وتناول شيء من مالها ، وإنما كان - عليه السلام - أراد استئلافهم وتسكن الأمور وتركها حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم ؛ ولذلك - والله أعلم - لم يغير حجاب البيت ولا أخرجها عن مكان بيده ، وقد طلبها له كه ، وقد كان عمر - رضى الله عنه - هم بقسمة مال الكعبة بخالفه بعض الصحابة في ذلك ، واحتجوا عليه بأن صاحبيه لم يفعلوا فوقف عن ذلك ، وقال له ابى : إن الله قد بيق موضع كل مال ، ولأن في إبقاء مالها وحليتها ترهيباً على العدو د اظهاراً للسلام .

وفي هذا الخبر من الفقه أن الأوقاف لا تصرف غير مصارفها .

وفي تجويز النبي - عليه السلام - لفعله لولا مراعاة كفار قريش ، دليل على جواز نقل ما جعل في سبيل [من سبل] (١) الله إلى

سبیل آخر ، وهی إحدى الروایتین عندنا .

وقول ابن عباس : (قد فرق لي فيها رأي) : أي كشف وبين ، قال الله تعالى :

{ وَقَوَّانَا فَوْقَنَاهُ } (۲) : فصلناه وأحكمناه .

(١) سقط من إلاءصل ، واستدرك بالهامش! بسهم .

(۲) ۱ ل! سراء: ۱۰۶ .

٤٣٢ كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها قَالَ : "فَأَنَا الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أُدْفِقُ ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ .

قَالَ: فَزَادَ فِيهِ خَمْسَ أَفْرُعَ مِنَ الْحَجَرِ، حَتَّى أَبْدَى أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكُعْبَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ فَرَاكًا، فَلَهَا

زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرُهُ ، فَرَادَ فِي طُولِهِ عَشْرَ أَذْرُعَ ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ : أَحَلَّ إِمَّا يَدْخُلُ مِنْهُ ، وَالْآخِرُ يُخْرِجُ مِنْهُ .

فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزَّيْبِرِ كَتَبَ الْحَاجُّ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِنَكَاحِهِ ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزَّيْبِرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى اسْنِ نَظَرٍ إِلَيْهِ الْعَدُولُ

من أهل مكة .

فَكُتِبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ : إِنْ لَسْنَا مِنْ تَلْطِیْخِ ابْنِ الزُّبَیْرِ فِي شَيْءٍ ، أَفَا مَا زَادَ فِي طُولِهِ فَاقْرَأْ ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ فَرُدَّهُ إِلَى بَنَاتِهِ ،

وَسَدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ ، فَنَقَضَهُ وَأَعَادَ إِلَى بَنَائِهِ .

وقوله : (تتابعوا فتقضوه) ضبطنا هذا الحرف على أبي بحر وحده ، (تتابعوا) بالتاء باثنتين تحتهما ، وعند غيره بالباء بواحدة ، وهو بمعنى

واحد ، إلا أنه أكثر ما يُستعمل الياء باثنتين تحتها في الشر خصوصا ، وليس هذا موضعه .

وقوله : (ففضوه - يعانى البيت - حتى بلغ الأرض ، فجعل [ابن] (١) الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه) : صنع ذلك

ليصلى الناس إلى تلك الستور وتكون قبلة لهم ؛ إذ المقصود بالاستقبال البناء لا البقعة ، ولو كان المقصود البقعة لاتفقوا على جواز

الصلاة في الكعبة وعلى استقبال الحجر مجرداً ، وقد كان ابن عباس أشار عليه نحو هذا وقال له : إن كنت هادماً فلا تدع الناس بلا

قبلة (٢) ، فقال له جابر : صلوا إلى موضعها فهي القبلة .

وفد اجاز الشافعى الصلاة على هذه السبيل ان يصلى فى ارض الكعبة ويجزئه (٣) .

ولذلك يحىء على قوله : (يجزئه ان يستقبل ارضنا) .

والمحدد - عليه السلام - ان يدخل من الحجر خمسة اذرع ، وفي الرواية الاخرى : ستة اذرع ، لتحديد بين لمقدار ما في الحجر من الكعبة .

وقول عبد الملك : ا لسنا من تلطيخ ابن الزبير في شيء) يريد بذلك العيب لعمله ، يقال : لطخت فلاناً بأمر قبيح ، ورجل لطيف :

قدر .

(١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامش! .

(٢) بات الوری بأخبار أم القرى ٢ / ٧٠ .

(٣) التمهيد ٣١٨ / ١٥ .

١٦٠٦٨ (70) باب جدر الكعبة وبابها

كشّاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها ٤٣٣ ٤٠٣ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ

: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَيْرٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ عَطَاءٍ يُخْلَثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَيْعَةَ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ : وَفَدَ الْحَارِثُ ثُنَى عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلافَتِهِ .

فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : مَا أَظُنُّ أَبَا خُبَيْبٍ - يَعْنِي ابْنَ الزَّيْبِرِ - سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يُزَعَمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا .

قَالَ الْحَارِثُ : بَلَى ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا .

قَالَ : سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا ؟ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقَصَرُوا مِنْ بَنِيَانِ الْبَيْتِ ، وَلَوْلَا حَدَاثَةُ

عَهْلِي! إِمَّا بِالْشَّرِّكَ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ ، فَإِنْ بَلَمَا لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَبْنُوهُ ، فَهَلْ لِي لَأَرْيَكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ) .
فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَرْبَعٍ .

هَذَا حَلِثٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ
وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءٍ : قَالَ الثَّيْبِيُّ كُلُّهُ : (وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا ، وَهَلْ تَدْرِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا
بَابَهَا ؟ لِمَا قَالَتْ : قُلْتُ : لَا .

قَالَ : (تَعَرَّبِمُ أَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مَنْ أَرَا لَهَا ، فَكَانَ الرَّحْلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَقِي ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ)
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ : أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ ! نَا ؟ قَالَ : نَعَمْ .
قَالَ : فَنَكَتَ سَاعَةً بَعْصَاهُ ثُمَّ قَالَ : وَرَرْتُ أَنْ تَرَكْتَهُ وَمَا تَحْمَلُ .
(...) وَحَدَّثَنَا هُفَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كَلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهِمَا الْأَسْنَادُ ، مِثْلَ حَلِثِ ابْنِ بَكْرٍ .

٤٠٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيُّ ، حَدَّثَنَا
وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي الْبَابِ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

وفيه : قال عبد الله

ابن عبيد : وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان .

كذا لهم ، وعند الفارسي : وفد الحارث بن عبد الأعلى ، وهو خطأ .

وهو الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة (١) المذكور أول الحديث وبعده في الحديث الآخر في الأم .

(١) لطارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يقال : ابن عياش بن أبي ربيعة ، روى عن النبي - عليه السلام - مرصلاً وعن عمر ومعاوية
وعائشة وحفصة وأم سلمة ، وعنه : سعيد بن جبيرة والشعبي ومجاهد والزهرى وغيرهم ، وروى البخارى في تاريخه عن الشعبي ان
الحارث ماتت أمه وهى نصرانية فشيّعها أصحاب رسول الله - عليه السلام .

ذكره بعض من ألف في الصحابة ، وذكره ابن معين في تابعي أهل مكة ، وذكره ابن حبان في للتابعين والثقات .
التهذيب ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

٤٣٤ كتاب الحج / باب نقض الكعبة وبنائها حاتم بن أبي صغيرة ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ ، يَنْمُو هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ
إِذْ قَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ ابْنَ الزَّيْبِرِ ، حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُهَا تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا
عَائِشَةُ ، لَوْ لَا حَدَّثَانُ قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أُرِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجْرِ ، فَإِنْ قَوْمُكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ) .
فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ : لَا تَقُلْ هُنَمَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِنَّا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هُنَمَا .
قَالَ : لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزَّيْبِرِ .

وقوله : ٩ فنكت ساعة بعصاه! : أى ضرب بطرفها فى الأرض كما يفعل المتفكر فى الأمر المهم به .

كتاب الحج / باب جدر الكعبة وبابها

(٧٠) باب جدر الكعبة وبابها

٤٣٥

١٦٠٦٩ (71) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو للموت

٤٠٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، حَاشَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ! ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَنِ الْجَدْرِ ؟ أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .
 قُلْتُ : فَلِمَ لَمْ لَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : (إِنَّ قَوْمَكَ قَضَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ) .
 قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا ؟ قَالَ : (فَعَلَ فَلَكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ أَهْلُصَمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ إِرْقُلُوهُمْ ، لَنَظَرْتُ أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ ، وَأَنَّ الزَّقَّ بَابُهُ بِالْأَرْضِ) .
 ٤٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ! قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَغْنِي ابْنُ مُوسَى - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْحَجْرِ .
 وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ .
 وَقَالَ فِيهِ : فَقُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا لَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلْمٍ ؟ وَقَالَ : (مَخَافَةٌ أَنْ تَنْفِرَ قُلُوبُهُمْ) .
 وقوله في حديث سعيد بن منصور : (فأخاف أن تنكره قلوبهم) .

كذا لجمهور الرواة ، وحدَّثنا به الخشنى عن الهوزنى : (تنكره قلوبهم) هكذا كان عنده ، وإن لم [يكن] (١) تصحيفاً ووهما فوجهه بعيد ولا يكاد يصح له ها هنا معنى ، وفي هذا الحديث : ١ لنظرت أن أدخل الجدر في البيت) ، قال الشيخ : لعله قال : (الحجر في البيت) ثبت قول الشيخ في الأصل للسمرقندى والعذرى ، ولا وجه لتوهمه الرواية ؛ إذ المراد بالجدو أس الحجر ، وقد تقدم أنه روى بالوجهين الجدر ، الحائط ، ويكون - أيضاً - ما يرفع من جوانب الشربات في أصول النخل وهى كالحيطان لها ، ومنه الحديث : (اسق حتى تبلغ الجدر) (٢) ، وهى في هذا الحديث بقايا حائط البيت الذى لم يتم عليه .

(١) صاقطة من الأصل واستدركت في الهامة بسهم .

(٢) سيأتى في كالفضائل ، بوجوب اتباعه (صلى الله عليه وسلم) حديث رقم لا ١٢) .

٤٣٦
 كتاب الحج / باب الحج عن العاجز ...
 إلخ

(٧١) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو للموت ٤٠٧ - (١٣٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ،

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَتَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأَخْرِ .

قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَيِّ أَدْرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلِ ! أَفَأُجِبُ عَنْهُ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) ، وَفَلَكَ فِي حُجَّةِ الْوُ .

وقول الخثعمية : إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَأُجِبُ عَنْهُ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) .

قال الإمام : يرى المخالف أن من عجز عن الحج وله مال ، فعليه أن يستنيب من يحج عنه ، ويحتج بهذا [الحديث] (١) ، وبقوله في حديث آخر : " أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دِينَ (٢) الْحَدِيثُ .

وعندنا أنه لا يعلم (٣) الاستنابة ، ولنا قوله تعالى : { وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَبِيلًا } (٤) ، وهذا ظاهره استطاعة البدن ، ولو كان المال لقال : إجماع البيت ، وكأن الحج فرع بين أصليين : أحدهما : عمل بدن مجرد ؛ كالصلاة والصوم فلا يستناب في ذلك ، والثاني : المال ؛ كالصدقة وسببه (٥) ، فهذا يستناب فيه .

والحج عمل بدن ونفقة مال ، فمن غلب حكم البدن رده إلى الصلاة والصوم ، ومن غلب حكم المال رفعه إلى الصدقات والكفارات . قال القاضي : لا حجة للمخالف بظاهر هذا الحديث ؛ إذ ليس قولها : (إن فريضة

الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً) مما يوجب دخوله في هذا الفرض ، بل أخبرت أن إلزام الله عباده الحج الذي وقع بشرط من استطاع إليه سبيلاً ، كان وأبوا بصفة من لا يستطيع ، وهذه الزيادة هنا بقوله : " على عباده " تقضى على الأحاديث التي فيها : (أدركته) ولم يذكر فيها هذه الزيادة ، ثم استأذنته في : هل لها أن تحج عنه ؟ وهل يباح

(١) ساقطة من ع .

(٢) الشائى في الكبرى ، كلحج ، بتثبيته قضاء الحج بقضاء الدين ٢ / ٣٢٤ ، أحمد ٤ / ٥ .

(٣) في ع : يلزمه .

(٤) لى عمران : ٩٧ .

(٥) في ع : وشبه فلك .

كتاب الحج / باب الحج عن العاجز ...

إنح ٧ س ٤٠٨ - (١٣٣٥) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِمْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ

لها ذلك أوله فيه أجر ومنفعة ؟ هذا أظهر معاني الحديث وهو مذهب مالك ومن / شايه ، وقال بقوله من السلف والخلف : إن الاستطاعة على العموم ، وهى القدرة على الوصول كيف تأتى ، وليس من شرطه الراحلة لمن يقدر على الوصول على رجله من غير مشقة فادحة .

واختلف شيوخنا : هل تراعى في ذلك عاداته أم لا ؟ قال مالك : ما ذلك إلا قدر طاقة الناس ، ولا صفة فيها أبلغ مما قال الله تعالى : { مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَبِيلًا } (١) ، وذهب معظم الفقهاء إلى أن الاستطاعة الزاد والراحلة ، ولم يلزموا من لا يقدر على الراحلة ويقدر على المشى الحج .

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن الاستطاعة الزاد والراحلة (٢) ، ولكن لا يوافقون المخالف في مآل قوله : وقد جاء حديث بهذا في تفسير الاستطاعة ، وتأويله عندنا : أنها أحد أنول الاستطاعات لا أنه تفسير كلية الاستطاعة ، وعليه يتأول ما أطلقه من ذلك بعض أصحابنا بدليل حال أبى الخثعمية ، وهو ممن يستطيع مع وجود الزاد والراحلة (٣) ، مع أن أهل الحديث قد ضعفوا راوى هذا التفسير في الحديث ، ولعمري إنه ليبين إن صح ويشير إلى معنى الاستطاعة وهو السبب الموصل للبيت من الزاد والراحلة ، وما فى معناها من صحة الجسم وأمان الطريق ؛ إذ الزاد والراحلة فى طيهما ، فما قام مقامهما من صحة البدن قام مقامهما فى الوجوب .

(١) + عمرلن : ٩٧ .

(٢) انظر : التمهيد ٩ / ١٢٦ وما بعدها ، تفسير القرطبي ٤ / ١٤٥ وما بعدها .

وقال عمر بن الخطاب : { مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ شَيْئًا } : قال : الزاد والراحلة ، وبه قال ابن عباس

وعطاء وعمر بن دينار وسعيد بن جبير والحسن .

قال أبو جعفر : وأولى الأقوال عندنا بالصواب قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء أن ذلك على قدر الطاقة ؟ لأن السبيل فى كلام العرب الطريق ، فمن كان واجدا طريقا إلى الحج لا مانع له من زمانة أو عجز أو عدو أو قلة ما فى طريقه أو زاد أو ضعف عن المشى ، فعليه فرض الحج لا يجزيه إلا أدائه ، فإن لم يكن واجداً سبيلاً ، أعنى بذلك ة فإن لم يكن مطيقا الحج لتعذر بعض هذه المعانى التى وصفتها عليه ، فهو ممن لم يجد إليه طريقا ولا يستطيعه ؛ لأن الاستطاعة بلى ذلك هو للقدرة عليه .

انظر : تفسير الطبرى ٤ / ١١ ، ١٢ .

(٣) الحديث فى الترمذى ، كلحج ، بما جأ فى إيجاب الحج بالزاد والراحلة برقم (١٣) ما ، وقال فيه : (حديث حسن) ، وقال :

فيه ابن يزيد الخورى قد تكلم فيه ٣ / ول ١ ، وابن ماجه ، كالنماك ، بما يوجب الحج ، عن ابن عمر ، وجأ عن ابن عباس ٩٦٧ /

٢ ، والبيهقي في الكبرى ، بالرجل يطبق المني ، عن أنس ، وهو من مراسيل الحسن ، وكذا حديث ابن عمر ولبن عباس ، ثم قال : أما حديث بن عمر ضعفه أهل العلم بالحديث ، وأما حديث أنس فما لراه إلا وهما .

وروى عن عائمة أنها قالت : سئل النبي (صلى الله عليه وسلم) : ما السبيل إلى الحج ؟ قال : (الزلد والراحلة) ، وللحفوظ منها حديث الحسن عن قتادة .

الكبرى ٤ / ٣٣٠ .

٢٢١ / ب

٤٣٨ كتاب الحج / باب الحج عن العاجز ...

إنح شهاب ، حدثنا سليمان بن يسار عن ابن عباس ، عن الفضل ، أن امرأة من خثعم قالت :

وقد اتفقوا أنه لا يلزم المريض والشيخ والضعيف ومن لا يقدر على مشي الحج بنفسه ؛

إذ ليس بمستطيع لهذا ، وقد قال الله تعالى : { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْمٍ } (١) ، وقد قال - عليه السلام - : لا تحل

الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي (٢) ، فقد ألحق صحة الجسم بوجود المال ، وقال تعالى : { يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ } (٣) .

ثم اختلفوا بعد إذا عجز لجسمه ، كالشيخ الهرم ومن لزمته علة ، أو خفت أعضاؤه عن الركوب والمشي ، وهذا هو المعضوب وله

مال ، هل تلزمه الاستنابة في الحج عن نفسه على ما تقدم ؟ فالك لا يوجب (٤) ، ومعظمهم يوجبونه ؛ أخذاً بظاهر الحديث ، وأن

الاستطاعة بالمال استطاعة ، فيحج غيره عن نفسه ممن يطيقه لذلك بأجر أو بغير أجر ، فإذا وجد ذلك وقدر عليه وجب عليه الحج .

وهذه النيابة عنه ، وهذا مذهب (الشافعي) ومن شايعه ، وأبو حنيفة (٦) وغيره يقول : إذا لم يجد ما يكرى به من يحج عنه لم يلزمه

، وإن تطوع له به متطوع من ولد أو غيره .

ثم اختلفوا إذا صح هذا المعضوب وقد حج عنه ، فجمهور هؤلاء أنه يستأنف الحج ولا يجزئه تلك النيابة ، وقال أحمد وإسحق (٧) :

يجزئه ذلك ، وإذا أوصى بها وهو ضرورة كانت عند مالد وأبي حنيفة من ثلثه ، وعند الشافعي من رأس ماله .

وقد قلنا : إنه لا ظاهر فيه للوجوب ، وأن قولها : (فريضة الله على عباده أدركت أبي) حن فرض الحج على عباده المستطيعين كان

أبي بصفة من لم يفرض عليه من عدم الاستطاعة ، وما في الرواية الأخرى : (إن أبي شيخ كبير ، عليه فريضة الله في الحج ، وهو لا

يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره " ، فقد قلنا : إن الرواية الثانية بقوله : (على عباده " تبين هذا الإشكال وترفعه ، وقيل : يحتمل أنها

ظنت أن ذلك يجب عليه ، وقيل : يحتمل أن يكون على ظاهره ، وأنه كان حين فرض الحج ممن يستطيع ، وهو الآن ممن لا يستطيع

وقد اختلف في فرض الحج متى كان ؟ فقيل : سنة خمس ، وقيل : سنة ثمان ، وإذا احتمل هذا لم يكن في قولها ذلك ، وقرار النبي

- عليه السلام - لها عليه حجة للمخالف ، ومما استدلوا به قوله في كتاب مسلم في الحديث الآخر : (رأيت لو كان على أبيك دين

(١) ١ الحج : ٨٧ .

(٢) أبو داود ، كالزكاة ، بمن يعطى من الصدقة وحد الغني ١ / ٣٧٩ ، والنسائي ، كالزكاة ، بإذا لم يكن له دراهم وكان له عدلهم

٥ / ٩٩ ، وابن ماجه ، كالزكاة ، بمن صأل عن ظهر غني ٥٨٩ / ١ .

(٣) ١ الحج : ٢٧ .

(٤ - ٦) لنظر : الاستدكار ١٢ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٧) لنظر : المغني لابن قدامة ٥ / ٢١ وما بعدها .

كتاب الحج / باب الحج عن العاجز ...

إنح ٤٣٩ يا رسول الله ، إن أبي شيخ كبير ، عليه فريضة الله في الحج ، وهو لا يستطيع أن يستوى

كنت تقضيه ؟ (١) والدين واجب وليس هذا بظاهر ، إذ لا يلزم الولي قضاء دين وليه ، لانما تمثيله بقضاء الدين في المنفعة لحجها

عنه من الاجر بما شفق عنه فيه ، ولا سيما إن كان الميت قد نذر ، كما جاء في الحديث الآخر : (وعليها نذر) (٢) ، فصارت تلك

النفقة كالدين عليها ؛ إذ الحج يجمع عمل المال والبدن ، فمن أداه عنه أبرأ ذمته منه كالدين ، وبما يناله من بركة دعاها هناك كما ينتفع

بأداء الدين وزوال تباعته إذا قضاها عنه ، وقد روى في هذا : (قيل : أينفعه ؟ قال : كما لو كان على أحدكم الدين فيقضيه وليه) (٣)

، وليس هذه صورة الوجوب ، وقد روى عبد الرزاق عن الثوري : أن رجلاً سأل النبي - عليه السلام - : أأحج عن أبي ؟ قال : (إن لم يزد خيراً لم يزد شراً) (٤) لكنه مما تفرد به عبد الرزاق عن الثوري .

قال أبو عمرو : حديث الخثعمية عند مالك وأصحابه مخصوص بها ، كماض سالم مولى أبي حذيفة برضاة الكبير عنده وعند المخالف ، وقال غيره : في حديث الخثعمية اضطراب لا تقوم به حجة ، مرة جاء : (إن فريضة الله أدركت أبي) كما هنا ، ومرة جاء : (إن أمي ماتت / وعليها نذر) (٥) ، ومرة جاء : أن السائل رجل ، ولكن قد يحتمل - أيضاً - أنها قصص متفرقة ، ومذهب مالك والليث والحسن بن حي : أنه لا يحج أحد عن أحد ، إلا عن ميت (٦) لم يحج حجة الإسلام ولا ثبوت عن فرضه .

قال مالك (٧) : إذا أوصى ، وكذلك عنده ولو كان أوصى بالتطوع .

وحكى عن النخعي وبعض السلف : لا يحج أحد عن أحد جملة ، وحكى عن مالك مثله دان كانت وصية ، وقال جمهور الفقهاء : يجوز أن يحج عن الميت عن فرضه ونذره (٨) ، د إن لم يوص بذلك ويجزى عنه ، واختلف قول الشافعي في الأجزاء عن الفرض ، وأجاز أبو حنيفة والثوري وصية الصحيح بالحج عنه تطوعاً ، وروى مثله عن مالك ، وقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك إلا لابن عن أبيه (٩) ، وقال آخرون : أو عن ذوى القرابة القريبة (١٠) ، يعنون من الموتي .

وقال سفيان والحسن بن علي : لا تحج في الوصية بالحج من لم يحج عن نفسه ، وقاله (١) سبق تخريجه ص ٢٨١ .

(٢) للبخاري ، كالوصايا ، بما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا وقضاء النذور على الميت ٢ / ١٠ ، وأبو داود ، كالأيمان والنذور ، بفي قضاء النذر عن الميت ١ / ٢١٢ .

(٣) مسند الحميدي ١ / ٢٣٥ برقم (٥٠٧) .

(٤) المصنف ، كالوصايا ، بالصدقة عن الميت ٩ / ٦٠ (١٦٣٤) بنحوه .

(٥) البخاري ، كالأعتصام ، بمن شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قد بين لله حكمها ليفهم السائل ٣ / ١٣٥ .

(٦) - ما انظر : التمهيد ٩ / ١٣٤ وما بعدها .

لا ، (١٠) دنظر : التمهيد ٩ / ١٣٥ .

٢٢٢ / ١٠

٤٤٠

كتاب الحج / باب الحج عن العاجز ...

إلح

على ظهري بعيره .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (فَحُجِّي عَنْهُ) .

١٦٠٧٠ (72) باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به

الشافعي (١) فيمن حج عن ميت ، وأجاز ذلك مالك ، والاختيار عنده أن يكون من حج عن نفسه ، وقال مرة : لا يحج عنه ضرورة ولا من فيه رق ، وجمهورهم يكره الإجازة في ذلك .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وأجازها الشافعي (٢) ، وله حول بكراتها ابتداء ، فإذا وقعت مضت وهو قول مالك (٣) .

وقد قال بعض أصحابنا بإجازتها في الميت دون غيره .

وفي قوله : - عليه السلام - لها : (نعم) دليل على صحة الرخصة في ذلك ، وجواز النيابة فيه على سبيل التطوع ، كما قدمناه .

وعلى أحد القولين عندنا في هذا الأصل ، وجواز حج المرأة عن الرجل ، خلافاً للحسن (٤) بن حي وحده ، لمخالفتها إياه في الإحرام ، ولباس الخيط والخلاف وغير ذلك .

وهذا الحديث يرد عليه ، لا سيما على مذهبهم في أنها تقضى عنه حجة الفريضة ، وقد تقدم الكلام على الاستنباط في العبادات وما يجوز منها فيه [(٥) وما لا يجوز صدر الكتاب ، وتقدم في حديث جابر الكلام على نظمر الفضل .

وقيل : فيه جواز حج المرأة بغير ذى محرم ؛ إذ لم يسألها النبي - عليه السلام - عن ذلك ، وفى هذا ضعف ، وفيه ما يلزم الأئمة من تغيير ما تخشى فتنته ومنع ما ينكر فى الدين .

وفى صرف النبي (صلى الله عليه وسلم) وجه الفضل عن جهتها وتغطيته وجهه على ما جاء فى الحديث الآخر تغيير الأمر من الجهتي ، وفيه دليل على إحرام للمرأة فى وجهها ، قيل : وفيه أن الحجاب مرفوع عن النساء ، ثابت على أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) على نص التلاوة إذ لم يأمرها النبي - عليه السلام - بستر وجهها ، وقد يقال : إن هذا كان قبل نزول الآية بإدناء الجلابيب والستر . قال أبو عبد الله : والاستتار للنساء سنة حسنة والحجاب على أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) فريضة .

وفيه الحجة للقول بالقياس وتشبيه ما اختلف فيه أو أشكل على ما اتفق عليه وحُقق ؛ ولهذا ترجم البخارى عليه فى بعض تراجمه : من شبه أصلاً بنظر ما بأصل مبين .

قالوا : وفيه أن العمرة غير واجبة ؛ إذ ذكرت الحج وفرضه وعجز أبيها عن ذلك ولم تذكر العمرة .

(١) انظر : التمهيد ٩ / ١٣٦ .

(٢ ، ٣) انظر : التمهيد ٩ / ١٣٧ .

(٤) جأ فى التمهيد : وقال الحسن بن صالح بن حي : يكره ان تحج المرأة عن الرجل ، ولا يكره أن يحج الرجل عن المرأة لأن المرأة تلبس وللرجل لا يلبس .

وفى حديث الخثعمية رد على الحسن ، فى قوله السابق . التمهيد ٩ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

كتاب الحج / باب صحة حج الصبي وأجر من حج به ٤٤١

(٧٢) باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به

٤٠٩ - (١٣٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عِيقُوبَ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - كَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوْحَاءِ ، فَقَالَ : (مَنْ الْقَوْمُ ؟) .

قَالُوا : الْمُسْلِمُونَ .

فَقَالُوا : مَنْ ؟ أَنْتَ ؟ قَاذ : (رَسْمُولُ اللّٰهِ) ، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ أَمْرًا صَبِيًّا فَقَالَتْ : أَلِهِنَا حَجَّ ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرٌ) .

وقوله : إنه - عليه السلام - لقي رجلاً بالروحاء فقال : (من القوم ؟) قالوا : المسلمون .

قالوا : من أنت ؟ قال : (رسول الله)ة يحتتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً ، ويحتتمل أن يكون نهاراً ، لكنهم ممن لم يهاجروا إلى المدينة ولا وفد عليه من الأعراب والقبائل الذين أسلموا ، وقد تقدم فى حديث جابر أنه أذن فى الناس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) حاج ، فقدم المدينة خلق كثير ليأتموا به (١) ، فلعل هؤلاء ممن قدم فلم يلقوه إلا هناك ، ولذلك لم يعرفوه .

وقوله : فرفعت إليه امرأة صبياً فقالت : ألهذا حج ؟ قال : (نعم ، [ولك أجر] (٢)) ،

قال الإمام : فيه حجة لنا وللشافعى (٣) على أن الصغير ينعقد عليه الحج ، ويحتتمل ما يحتتمل المحرم ، وأبو حنيفة (٤) لا يرى ذلك ، وقد يقول أصحابه : يُحمل هذا على أنه يراد به تمرين الصغار على الحج .

د ان قالوا : أليحتتمل (٥) أن يكون هذا كان بالغاً .

قلنا : فما فائدة السؤال : هل له حج ؟ وهذا يبطل تأويلهم ، وأيضاً فى بعمب ! طرق الحديث فى غير كتاب مسلم : أن الصبي كان صغيراً (٦) .

قال التقي الى : قوله فى حديث مسلم : (رفعت امرأة صبياً لها) .

بدل على صغره ؛

إذ لا ترفعه غالباً إلا وهو بتلك الحال ، لا سحماً رفعه بذراعه ، على ما جاء في الموطأ (٧) : فأخذت بضبعي صمبي لها ، قال : وهي في محفتها ، وفي غيره : فأخرجته من محفتها ! (٨) .
ولا خلاف بين أئمة العلم في جواز الحج بالصبيان ، إلا قوماً من أهل البدع منعه ، ولا يلتفت لقولهم .
وفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) - أيضاً - لذلك لاجتماع الأئمة والصحابة يرد قولهم ، لأنما الخلاف (١) حديث جابر الطويل بحق برقم (١٤٧) .
(٢) من ع .
(٣) ١ نظر : الحاوي ٤ / ٢٠٦ .
(٤) الاصتدكار ١٣ / ٢ عهد ، وانظر : المغني ٥ / ٤٥ وما بعدها .
(٥) في هامش ع .

١٦٠٧١ (73) باب فرض الحج مرة في العمر

(للا) ابن ماجه ، كالحج ، بحج الصبي (٢٩١٠) من حديث جابر بن عبد الله .
(٧) الموطأ ، كالحج ، بجامع الحج ١ / ٢٢٢ (٢٤٤) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه .
(مامسند لحمد ٢١٩ / ١ .
٢٢٢ / ب
٤٤٢ كتاب الحج / باب صحة حج الصبي وأجر من حج به ٤١٠ - (...) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة ، عن سفيان ،
عن محمد بن عتبة ، عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : رفعت امرأة صبيها لها ، فقالت : يا رسول الله ، ألها حج ؟ قال : (نعم ، ولك أجر) .
ص ص ! ، ص ص ، ه ، ورصعص ص ، ه ص ص محص ، ه ص ، ص ه
٤١١ - (...) وحدثني محمد بن المثني ، حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا سفيان ، عن إبراهيم بن عتبة ، عن كريب ، أن امرأة رفعت صبيها فقالت : يا رسول الله ، ألها حج ؟ قال : (نعم ، ولك أجر) .
ص ص يره ، ورص ص محص ص ، ص ه ص ص محص ، ه ، ص ه ، ص يره ، ه ص ص
(...) وحدثنا ابن المثني ، حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا سفيان ، عن محمد بن عتبة ،
عن كريب ، عن ابن عباس ، بمثله .
للعلماء هل ينعقد حكم الحج عليهم كما ذكره ، وفائدة الخلاف في ذلك إلزامهم من الفدية والدم والجبر ما يلزم الكبير أم لا (١) ؟ فأبو حنيفة لا يلزمهم شيئاً ، وإنما يجتنب عنده ما يجتنب المحرم على طريق التعليم والتمرين .
وسائرهم يلزمونه ذلك ، ويرون حكم الحج منعقداً عليه ؛ إذ جعل له النبي (صلى الله عليه وسلم) حنأ .
وأجمعوا أنه لا يجزئه إذا بلغ من الفريضة ، إلا فرقة شذت ، فقالت : إنه يجزئه ولم يلتفت العلماء إلى قولها .
ثم اختلفوا فيمن أحرم وهو صبي فبلغ قبل عمل شيء من الحج ، فقال مالك (٢) : لا يرفض إحرامه ويتم حجه ، ولا يجزئه عن حجة الإسلام ، قال : وإن استأنف الإحرام قبل الوقوف بعرفة أجزأه عن حجة الإسلام ، وقال : يجزئه إن نوى / ب! حرامه الأول حجة الإسلام ، وقال أبو حنيفة : يلزمه تجديد النية للإحرام ورفض الأول ؛ إذ لا يترك فرض النافلة ، وقال الشافعي : تجزئه ولا يحتاج إلى تجديد نية ، ولذلك اختلفوا على هذا في العبد يحرم ثم يعتق سواء .
واختلف عن مالك في الرضيع ومن لا يفقه ، هل يجب به ؟ وحمل أصحابنا أن قوله بالمنع إنما هو على الاستحباب لتركه والكراهة لفعله لا على التحريم ، فقال كثير من العلماء : إن الصبي يثاب على طاعته ويكتب له حسناته دون سيئاته ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب .

وقد اختلف هل هم مخاطبون على جهة الندب أم غير مخاطبين ، إنما يخاطب أولياؤهم بحملهم على آداب الشريعة وتمرينهم عليها ، وأخذهم بأحكامها في أنفسهم وأموالهم ؟ وهذا هو الصحيح ، ولا يبعد مع هذا أن يتفضل الله بادخار ثواب ما عملوه من ذلك لهم . وقوله : (ولك أجر) : يعنى فيما تتكلفه من أمره بالحج وتعليمه إياه ، وتجنبه ما

يلزم فيه ، وقد تقدم شيء من هذا الباب .

(١) لنظر : الحاوى ٤ / ٢١٠ وما بعدها .

(٢) انظر : الاستذكار ١٣ / ٣٢٢ ، للتمهيد ١ / ١١٠ .

كتاب الحج / باب فرض الحج مرة في العمر

٤٤٣

(٧٣) باب فرض الحج مرة في العمر

٤١٢ - (١٣٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ ابْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَبَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَخُفُوا .

فَقَالَ رَجُلٌ : كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ

وقوله : (قد فرض الله عليكم الحج [فخفوا] (١)) ، فقال رجل : أكل عام ؟

[فسكت] (٢) ثم قال : ألو قلت : نعم ، لوجبت ، ولما استطعتم الحديث ، قال الإمام : اختلف الناس في الأمر المطلق ، فقال بعضهم : يُحمل على فعل مرة واحدة ، وقال بعضهم : على التكرار .

وقال بعضهم : بالوقف (٣) ، فيما زاد على مرة ، وظاهر هذا أن السائل لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما سأله لأن ذلك عنده يحتمل ، فيصح أن يكون ذهب إلى بعض هذه الطرق ، ويصح أن يكون إنما احتمل عنده من وجبما آخر .

وذلك أن الحج في اللغة : قصد فيه تكرير ، فيكون احتمل عنده التكرير من جهة اشتقاق اللفظ ، وما يقتضيه من التكرار وقد تعلق بما ذكرنا عن أهل اللغة ها هنا من قال بإيجاب العمرة ، وقال : لما كان قوله تعالى : { وَلَنَهْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ } (٤) يقتضى على حكم الاشتقاق المتكرر ، واتفق على أن الحج لا يلزم إلا مرة واحدة - كانت العودة إلى البيت تقتضى أن تكون في عمرة حتى يحصل التردد إلى البيت ، كما اقتضاه الاشتقاق .

قال القاضي : فيه ما كان - عليه السلام - من صفة الرأفة والرحمة بأمتة ، وفيه دليل على أنه كان له أن يشرع في الدين برأيه ويجهتد فيه .

وقد اختلف في هذا الأصل لقوله : ألو قلت : نعم ، لوجبت) .

١٦٠٧٢ (٧٤) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

وقوله : (ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم) الحديث : دليل على أن الأشياء على استصحاب حال الاباحة فيما لم ينزل فيه حكم .

(١) من ع .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ع : إلى الوقف .

(٤) + عمران : ٩٧ .

٤٤٤ كتاب الحج / باب فرض الحج مرة في العمر الله ؟ فَسَكَتَ .

حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ألو قلت : نعم ، لوجبت .

وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ) ، ثُمَّ قَالَ : (فَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ) ، فَإِذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَادْعُوهُ) .

وقوله : (فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ! ، من قول الله تعالى : { فَاتَّقُوا } فاتقوا الله مَا اسْتَطَعْتُمْ (١) ، وقد قل : إنها ناسخة لقوله تعالى : { اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ } (٢) ، وقيل : لا نسخ فيها ، وهي مفسرة ومُبيّنة ؛ لأن حق تقاته تعالى : هو امتثال العبد ما أمر به ، وما أمره إلا بما استطاع ، وما جعل عليه في الدين من حرج .

(١) التباين : ١٦ .

(٢) + عمران : ١٠٢ .

كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٤٤٥

(٧٤) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

١٣ ٤ - (١٣٣٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا ، إِلَّا وَمَعَهَا فَوْ مُحَرَّمٌ (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا

ابْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وقوله : لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ " ، قال الإمام : أبو حنيفة يشترط

في وجوب الحج على المرأة وجود ذى محرم (١) ، والشافعى يشترط ذلك ، أو امرأة واحدة (٢) ، ومالك لا يشترط شيئاً من ذلك (٣) .

وسبب الخلاف معارضة عموم الآية لهذا الخبر ، فعموم الآية قوله تعالى : { مَنْ ادْتَطَاعَ } (٤) وهو يقتضى الوجوب وإن لم يكن ذو محرم ، والحديث يخص الآية (٥) ، فمن خصص الآية به اشترط المحرم ، ومن لم يخصصها لم يشترط .

وقد تحمل مالك الحديث على سفر التطوع ، ويؤيد [مذهبه] (٦) - أيضاً - أن يقول : اتفق على أن عليها أن تهاجر من دار الكفر وإن لم تكن ذو محرم ، لما كان سقراً واجباً فكذلك الحج ، وقد ينفصل عن هذا بأن يقال : إقامتها في دار الكفر لا تحل ، وتخشى على دينها ونفسها ، وليس كذلك التأخر عن الحج ، وأيضاً فإن الحج يختلف (٧) فيه ، هل هو على الفور أو التراخي ؟

قال القاضى : لا خلاف في وجوب الحج على المرأة كالرجل إذا استطاعته ، وأن حكمها حكمه في الاستطاعة على اختلاف العلماء فيها كما تقدم ذكره ، إلا أن الحج لا يلزمها إن قدرت على المشى عندنا بخلاف الرجل ، لأن مشياً عورة إلا فيما قرب من مكة ، وجعل أبو حنيفة فيها ذا المحرم من جملة الاستطاعة (٨) كما ذكر ، إلا أن تكون دون مكة

(١) انظر : الاستدكا ر ١٣ / ٢٣٦ .

(٤) + عمرلن : ٩٧ .

(٦) فى هامش ! ع .

(٨) لفظر : التمهيد ١٢٦ / ٩ .

(٢ ، ٣) انظر : الاستدكا ر ١٣ / ٢٣٧ .

(٥) فى ع : فلك .

(٧) فى ع : مختلف .

٤٤٦ كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره فى رواية أبى الكر : فوق ثلاث .

وَقَالَ ابْنُ مُنِيرٍ فى رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ : (ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا فَوْ مُحَرَّمٌ أ .

٤١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُديك ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ

نَافِعٌ ، عَنْ كَثَدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُؤْمِنَ بِإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا فَوْ مُحَرَّمٌ .

ص حصص محصه ص ، ه ، ص ص نص ، ه وص ص ص ص ص ه ص ص ص
٤١٥ - (٨٢٧) حدثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أم! شيبه ، جميعاً عن جرير .

قال وروى حصص! ص ، ص ه ، ص ه ه ص ص ص قتيبة : حدثنا جرير ، عن عبد الملك - وهو ابن عمير - عن قرعة ، عن أبي سعيد ، قال : سمعتُ منه حديثاً فأجبتني ، فقلتُ له : أنت سمعتَ هنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فجأ قال : فأقولُ على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما لم أسمع ؟ قال : سمعته يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تشدوا الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى لما .

وسمعتُهُ يقول : لا تسافر المرأة يومين من الت! إلا ومعها فَوْ مُحَرَّمٌ مِنْهَا ، أَوْ زَوْجُهَا " .

بثلاث ليال ، ووافقه على ذلك جماعة من أصحاب الرأي وفقهاء أصحاب الحديث ، وروى عن النخعي والحسن ، وذهب الحسن وعطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي إلى أنه ليس بشرط (١) ، ويلزمها حج الفريضة دونه ، وروى عن عائشة ، لكن الشافعي - في أحد قوله - يشترط أن يكون معها نساء ولو كانت واحدة تقيّة مسلمة (٢) ، وهو ظاهر قول مالك على اختلاف في تأويل قوله : (تخرج مع رجال ونساء) هل لمجموع ذلك أم في جماعة من أحد الجنسن ؟ وكثير ما نقله أصحابنا عنه اشتراط النساء . وقال ابن عبد الحكم من أصحابنا : لا تخرج مع رجال ليسوا منها بمحرم ، ولعل مراده على الانفراد دون النساء ، فيكون وفاقاً لما تقدم عندنا .

ولم يختلفوا أنه ليس لها أن تخرج في غير فرض الحج إلا مع ذى محرم .

وقال الباجي : وهذا عندى فى الانفراد والعدد اليسير ، فأما فى القوافى العظيمة فهى عندى كالبلاد ، يصح فيها سفرها دون نساء وذوى محارم ، قال غيره : وهذا فى الشابة ، فأما المتجالة فتسافر كيف شاءت للفرض والتطوع مع الرجال ودون ذوى المحارم (٣) .

(١) لنظر : الاستدكار ١٣ / أ .

(٣) لنظر : المعكى ٣ / ٨٢ .

(٢) الاستدكار ١٣ / ٢٣٦ وما بعدها .

كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٤٤٧ ص ص محص ، ص ص ، ه ، ورص ص محص ، ص ص ، ه ، ه

٤١٦ - وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عبد الملك بن عمير ، قال : سمعتُ قرعة قال : سمعتُ أبا سعيد الخدري قال : سمعتُ من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أربعا ، فأجبتني وأتقنتي ، نهي أن تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو فَوْ مُحَرَّمٌ .

واقترض باقى الحديث .

٤١٧ - (...) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ،

عن سهم بن منجاب ، عن قرعة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

لا تسافر المرأة ثلاثاً ، إلا مع ذى محرم .

٤١٨ - (...) وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن بشار ، جميعاً عن معاذ بن هشام .

قال أبو غسان : حدثنا مع ال ، حدثني أن ، عن قتالحة ، عن قرعة ، عن أبي سعيد الخدري ؛ أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال ، إلا مع ذى محرم .

وقوله فى الرواية الواحدة عن أبى سعيد : (ثلاث ليال) وفى الأخرى : (يومين)

وفي الأخرى : (أكثر من ثلاث) وفي حديث ابن عمر : (ثلاث) وفي حديث أبي هريرة : (مسيرة ليلة) وفي الأخرى عنه : (يوم وليلة) وفي الـرى عنه : (ثلاثا) : وهذا كله ليس يتنافر ولا يختلف ، فيكون - عليه السلام - منع من ثلاث ، ومن يومين ، ومن يوم ، أو يوم وليلة وهو أقلها ، وقد يكون قوله - عليه السلام - هذا في مواطن مختلفة ، ونوازل متفرقة ، فحدث كل من سمعها بما بلغه منها وشاهده ، وإن حدث بها واحد فحدث مرات بها على اختلاف ما سمعها ، وقد يمكن أن يلفق بينها بأن اليوم المذكور مفرداً ، والليلة المذكورة مفردة بمعنى اليوم والليلة المجموع ؛ لأن اليوم من الليل والليل من اليوم ، ويكون ذكره يومين مدة مغيبها في هذا السفر / في السير والرجوع ، فأشار مرة بمسافة السفر ومرة بمدة المغيب ، وهكذا ذكر الثلاث ، فقد يكون اليوم الوسط بين السير والرجوع التي تقضى فيه حاجتها بحيث سافرت له ، فتتفق على هذا الأحاديث ، وقد يكون هذا كله تمثيلاً لأقل الأعداد ؛ إذ الواحد أول العدد وأقله ، والاثنان أول التكثير وأقله ، والثلاث أول الجمع ، فكأنه أشار أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر فيه مع غير ذى محرم (١) ، فكيف بما زاد ؟ ولهذا قال في الحديث الآخر : (ثلاثة أيام فصاعداً) وبحسب اختلاف هذه الروايات يختلف الفقهاء في تقصير المسافر وأقل السفر ، فأبو حنيفة بالثلاث ، ومالك (١) ١ / ١٣ / ٢٣٨ .

١ / ٢٢٣

٤٤٨ كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَّ الـةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَقَالَ : (أَثَرٌ مِنْ ثَلَاثٍ ، إِلَّا مَعَ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ) .

ص فخص مص - ، ٥ ، ص ص حصص ه نص ه ص ص ه

١٩ - ٤ (١٣٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَنْسَبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَاذَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ءَا لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسَلِّبَةٍ تُسَافِرُ مُسِيرَةَ لَيْلَةٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ فَوْ حُرْمَةٍ مِنْهَا) .
والشافعي باليوم والليلة واليومين ، التي هي أقل ما وقع عليها اسم السفر بمقتضى هذا الحديث ، على ما ذكرناه في الصلاة .
وقوله : (إلا ومعها ذو محرم) : عموم في ذوى المحارم ، وكراهة مالك سفرها مع

ابن زوجها إن كان ذا محرم منها ، فإنما ذلك لفساد الناس بعد ، وأن المحرمية عنهم في هذا ليست في المراعاة كمحرمية النسب ، والمرأة فتنة ممنوع الانفراد بها لما جبلت عليه نفوس البشر من الشهوة فيهن ، وسلط عليهم من الشيطان بواسطتهن ، ولأنهن لحم على وضم (١) إلا ما ذب عنه ، وعورة مضطرة إلى صيانة وحفظ وذى غيرة يحميها ويصونها ، وطبع الله في ذوى المحارم من الغيرة على محارمهن والذب عنهن ما يؤمن عليهن في السفر معهم ما يحشئ .

وقوله : (فأعجبني وأنقني) : معنى (اتقني) : أى أعجبني ، وإنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتأكيد ، قال الله تعالى : { أُولَئِكَ عَلَىٰ صَلَواتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٍ } (٢) ، والصلاة من الله الرحمة ، وقال الله تعالى : { فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ } (٣) ، والطيب هنا الحلال ، وأنشد للحطيئة :

ألا "حبذا هند وأرض بهند وهندأتى من دونها النأى والبعد
وقال آخر :

بيبيك نأى بعيد الدار مغترب يالكهول وللشبان للعجب

والنأى : هو البعيد والمغترب ، ومثله كثير في حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - : (إذا وقعت في آل حاميم وقعت في روضات أتائق فيهن ، (٤) قال أبو عبيد : أى أتبع محاسنهن .

وقال أبو حمزة : معناه : أستلذ بقراءتهن .

والمونق : المعجب ، وهنه : منظر مونق .

قال القاضي : وقوله : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) الحديث : فيه تعظيم

(١) الوضوء : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب او بارية يوقى به من الأرض .
لفظ : اللسان ، ماق (وضوء) .

(٢) البقرة : ١٥٧ .

(٣) الأنفال : ٦٩ .

(٤) الدر المحور للسيوطي ٥ / ٣٤٤ .

كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٤٤٩ ٤٢٠ - (...) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن أبي ذئب ، حدثنا سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي كلفق ، قال : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، تسافر مسيرة يوم ، إلا مع ش محرم) .

٤٢١ - (...) وحديثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، تسافر مسيرة يوم وليلة ، إلا مع ش محرم عليا) .
هذه المساجد وخصوصها بشد الرحال إليها ، ولأنها مساجد الأنبياء ، ولفضل الصلاة فيها ، وتضعيف أجرها ، ولزوم ذلك لمن نذره ، بخلاف غيرها مما لا يلزم ولا يباح بشد الرحال إليها إلا لناذر ، ولا لمتطوع لهذا النهي ، إلا ما ألحقه محمد بن مسلمة من مسجد قبا ، وإلزامه إتيانه لمن نذره ؛ لما روى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يأتي قبا راكباً وماسياً ، وما روى عنه من فضل الصلاة فيه كما ذكر في المساجد الأخر ، ولما روى أنه المسجد الذي أسس على التقوى على خلاف فيه ، هل هو أو مسجد المدينة ؟ د انه مسجد المدينة (١) مذهب الجمهور والمذكور عن النبي على ، وقال الداودي : إتيان النبي (صلى الله عليه وسلم) مسجد قبا يدل أن ما قرب من المساجد الفاضلة من المصر فلا بأس أن يوتى مشياً وركوباً ، ولا يدخل في النهي في أعمال المطى لغير المساجد الثلاثة تأيد ؛ لأن الأعمال وشد الرحال لا يكون لما قرب غالباً ، وذهب بعضهم إلى أنه إنما يمنع أعمال المطى للناذر ، وأما لغير الناذر ممن يرغب فضل مشاهد الصالحين فلا .

قال الإمام : خرج مسلم في باب (لا يحل لامرأة) : ثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك بن أنس ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال بعضهم : هكذا وقع في نسخ عن أحمد وأبي العلاء والكناني ، وكذا رواه مسلم عن قتبية ، عن الليث ، عن سعيد ، ومسلم - أيضاً - والبخاري عن ابن أبي ذئب ، [عن سعيد ، عن أبيه ، واستدرك عليهما الدارقطني (٢) إخراجهما عن ابن أبي ذئب] (٣) ، وعلى مسلم حديث الليث ، واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا : عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، [فلم يذكروا (عن أبيه)] (٤) ، والصحيح عن مسلم في

(١) الترمذي ، تفسير القرآن ، بتفسير سورة التوبة ٥ / ٢٨٠ برقم (٣٠٩٩) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، من حديث عمران بن أبي أنس - رضي الله عنه .

(٢) الالتزامات والتتبع للدارقطني ص ١٣٤ .

(٣) في هامش ع .

(٤) سقط من ع .

١٦٠٧٣ (75) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

٤٥٠ كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٤٢٢ - (...) حدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا بشر - يعني ابن مفضل - حدثنا سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا يحل لامرأة أن تسافر تلالاً ، إلا ومعها فو محرم منها) .

٤٢٣ - (١٣٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَتْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَظَّنُ بِأَلَتِهَا وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِلًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا ، أَوْ ابْنُهَا ، أَوْ زَوْجُهَا ، أَوْ أَخُوهَا ، أَوْ فَوْ مَحْرَمٍ مِنْهَا) .

ص ص نص ص ، ص ه ه ، ص ص ص ص ، ص ص * ص ص نص ص ! ص ص محصص
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

٤٢٤ - (١٣٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَزْهَرُ بْنُ حَرْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَثَّاسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَخْطُبُ يَقُولُ : لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ ثَمْرَةً إِلَّا وَمَعَهَا فَوْ مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ثَا ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاحَةً ، يَأْنِي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا .
قَالَ : (انْطَلِقِي فَجِ مَعَ امْرَأَتِكَ) .

حديثه هذا عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن سعيد عن [ائى هريرة] (١) ، ليس فيه والد شمعيد! ولذلك خرج أبو مسعود الدمشقي ، وكذا (٢) رواه [جل] (٣) اصحاب مالك من رواية الموطأ عنه (٤) .
قال التقي الى : قال الدارقطني : ورواه الزهراني والفروى عن مالك فقالا : عن ائيه .
وقوله : لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعه ذو محرم) : كما تقدم من أمن غلبة الشهوة والفتنة عليهما لحضور ذى المحرم لغيرته عليها وذبه عنها .

(١) في هامش! ع .

(٣) زائدة في ع .

(٢) في ع : وكذلك .

(٤) في ع : عن مالك .

كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٤٥١ (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّفْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عَمْرٍو ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْخَزُوْمِيُّ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوُهُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ : لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا فَوْ مَحْرَمٍ) .

وقوله : (فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن امرأتى خرجت حاجة ، د انى اكتتبت

في غزوة كذا ، قال : انطلق فجي مع امرأتك) : فيه وجوب الحج على النساء ، د الزام أزواجهن تركهن وندبهن إلى الخروج معهن ، وأن ذلك أفضل من خروجه للغزو ؛ لأن المعونة على أداء الفريضة مؤكدة ، وقد تكون فريضة في بعض الوجوه .

٢٢٣ / ب

٤٥٢ كتاب الحج / باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

(٧٥) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

٤٢٥ - (١٣٤٢) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَاجُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ

ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّ عَلْتًا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ ، كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : { سُبْحَانَ الَّذِي سَخَوْنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ تَقَرُّبِينَ .
وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ } (١) اللَّهُمَّ ، إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى .

اللَّهُمَّ ، هَذَا عَلَيْنَا سَفَرْنَا هَذَا ، وَاطْوِ عَنَّا بَعْدَهُ .
 اللَّهُمَّ ، أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ .
 اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَةِ السَّفَرِ ، وَكَابَةِ الْمَنْظَرِ وَسُوِّ الْمُنْقَلَبِ ، فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ) .
 صَافٍ! رَجَعَ قَالَهُنَّ .
 زَادَ فِيهِنَّ : (أَيُّونَ ، تَأْيُونُ ، عَا يَدُورُ ، لِرَبَاتَا حَا مُونَ) .

١٦٠٧٤ (76) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

٤٢٦ - (١٣٤٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُيَيْةَ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا سَافَرَ ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعَثَةِ السَّفَرِ ، وَكَابَةِ الْمَنْظَرِ ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُونِ ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ ، وَسُوِّ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَةِ السَّفَرِ) ، قَالَ الْإِمَامُ : معناه : شدته ومشقته .

وأصله من الوَعَث وهو الثَّأِش ، وهو الرمل الرقيق ، والمشى فيه يشتد (٢) على صاحبه ، فجعله مثلاً لكل ما يشق على صاحبه .
 وقوله : (من الحور بعد الكور) ، / قال القاضي : هكذا رواية العذري ، وبعضهم بالراء ، ورواه الفارسي وابن سعيد (بعد الكون) بالنون .

قال القاضي : وهو المعروف في رواية عاصم الأحول الذي ذكره مسلم ، قال أبو إسحق الحربي : يقال : إن عاصماً وهم فيه ، وصوابه : (الكور) بالراء .

قال الإمام : معنى (الحور بعد الكور) : نقصان بعد الزيادة ، وقيل : معناه :

(١) ١ لزنخرف : ١٣ ، ١٤ .

(٢) في ع : يثد .

كتاب الحج / باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ٤٥٣ ٤٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَلِثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ : (فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ) .

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ قَالَ : يَبْلَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ .

وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا جَمِيعًا : (اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَةِ السَّفَرِ لَمَّا .

أَعُوذُ بِكَ مِنْ الرَّجُوعِ عَنِ الْجَمَاعَةِ [بعد الكوري : أي] (١) بعد أن كُنَّا فِي الْكُورِ ، [أي] (٢) فِي الْجَمَاعَةِ ، يُقَالُ : كَارَ عِمَامَتَهُ : إِذَا لَفَّهَا ، وَحَارَهَا : إِذَا نَقَضَهَا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَعُوذُ بِكَ أَنْ تَفْسُدَ أُمُورُنَا وَتَنْتَقِضَ بَعْدَ صَلَاحِهَا ، كَنْقُضَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ اسْتِقَامَتِهَا عَلَى الرَّأْسِ .

وَمَنْ رَوَاهُ : (بعد الكون) بالنون فقال أبو عبيد : سئل عاصم عن معناه ، فقال :

أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِمْ : حَارَ ، بَعْدَ مَا كَانَ يَقُولُ : إِنَّهُ كَانَ عَلَى حَالَةٍ جَمِيلَةٍ فَمَا عَنْ ذَلِكَ ، أَيْ رَجَعَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَجُورَ } (٣) أَيْ لَنْ يَرْجِعَ .

والحور : الرجوع .

قال القاضي : وقال الحربي في قوله : (الحور بعد الكور) بعد ذكره جميع ما تقدم ذكره .

وقيل : فيه تعوذ من القلة بعد الكثرة .

(١، ٢) من ع .

(۳) ۱ لانشقاق : ۱۴ .

ΣΟΞ

كتاب الحج / باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

(٧٦) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

[illegible]

٤٢٨ - (١٣٤٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو اسامة ، حدثنا عبيد الله ،

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِفَّا قَفَلَ مِنَ الْجِيُوشِ أَوِ السَّرَايَا أَوِ الْحَجَّيِّ أَوِ الْعُمْرَةِ ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنَّةٍ أَوْ فَذَفَدَ كَبَرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ

اَلَا اِلَهَ اِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اَيُّونَ تَابِعُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ

، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

وقوله : (إذا أوفى على ثنية أو فدفد " ، قال الإمام : الفدفد : الموضع الذى فيه

غلظ ارتفاع ، وجمعه فدفاد .

قال القاضي : هذا قول أبي زيد ، وقال ابن الأنباري : الأرض الغليظة ذات الحصى ،

فلا تزال الشمس تشرق فيها ، وقال غيرهما : فلاة فدفد : لا شيء فيها .

ومعنى (اتبون) : راجعون ، وقيل : تكبيره - عليه السلام - فى رجوعه إظهار لكلمة الاسلام ، وتعظيم لله ؛ لأن سفره - عليه السلام

- إنما كان في طاعته وإقامة شريعته ونصرة دينه من حج أو غزو أو عمرة ، وخصوصه بذلك كلها علا شرفا ، حيث قوى ما فتحه الله

عليه من الأرض ومكن دينه فيها ، ولأن مواضع الإعلان بالذكر مما علا وشرف كالأذان ، وحمده له تعالى لما يستوجهه تعالى من ذلك

، ولتمام نعمته بقفوله ومن معه سالمين ظاهرين مبلغين الأمل ، عزيز الجانب ، عائداً له تأثبا مما لا يرضاه ، ومثله مما عدده من نعم ربه

وأظهره من نصره له ، وصدقه بذلك وعده ، وهزمه عدوه .

١٦٠٧٥ (٧٧) باب التعريس بذي الخليفة ، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

ووقوله : (وهزم الأحزاب وحده) : الظاهر أنه أراد بالأحزاب : قصة يوم الأحزاب خصوصا ، فيكون معنى (وحده) : أن هزمهم

كان من قبله تعالى ، وعلى غير أيدي البشر ، كما قال : { فَأَوَلَمَّا عَلَيْنَا رِيحًا وَجُنُوحًا لَمْ تَرَوْهَا } (١) وعلى هذا المعنى يعطف قوله :

(صدق الله وعده) تكذيباً لقول المنافقين في هذه القصة : { وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمُ ثُغُورٌ يُآمَنُونَ بَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْغُرُوبِ وَيَقُولُونَ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّ الْيَوْمَآءَ وَيَخْتَلُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا فِي الْقُرْآنِ وَإِن تَرَافَتَ السَّجَدَةُ وَقِيلَ :

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَحْزَابَ الْكُفْرِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ

(١) ١ لأحزلب : ٩ .

(٢) ١ لأحزاب : ١٢ .

کتاب الحج / باب مايقول إذا قفل من سفرا الحج وغيره ٤٥٥ .

(٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَةَ - عَنْ أَيُّوبَ .

ص ص سر ٠ ، ٢ ، ص ص ص عص ص ه ! ص ه ص ص ص ص يره ، ص ص عص ٠ ، ٢

ح وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا معن ، عن مالك .

ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاک ، كلهم عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

• بمثلہ •

إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ .

٤٢٩ - (١٣٤٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ ، وَصَفِيَّةُ رَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ : (آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ) ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ .

ص ص یر، ص ، ه ، ص ه صء ص محص ه ، ه ، ص یر ص محص ص ه ص ه و ه ص ص

(...) وحدثنا حميد بن مسعدة ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا يحيى بن أبي إسحق ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

والمواطن ، وقيل : يحتمل أن قوله (صلى الله عليه وسلم) : (صدق وعده) إلى آخره خبر عما تفضل الله به عليه وعلى أمته ، ويحتمل أن يكون دعاء ، كما يقال : غفر الله لك ، وسمع الله لمن حمده .

فيه جواز السجع في الدعاء والكلام إذا كان بغير تكلف ، دائماً نهى عنه من ذلك ما

كان باستعمال وبروية ؛ لأنه يشغل عن الإخلاص ، ويقدر في النية ، وأما ما ساقه الطبع وقدر به قوة الخاطر دون ثكلف ولا استعمال يباح في كل شيء .

وفى استعاذته - عليه السلام - هنا دعوة المظلوم ، وتعظيم أمر الظلم ، التنبيه على الحذر من دعوته ، والإشعار أنها متقبلة ، كما جاء فى غير هذا الحديث .

٤٥٦
كتاب الحج / باب التعريس بذى الحليفة ...

داخل

(٧٧) باب التعريس بذى الحليفة ، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

٤٣٠ - (١٢٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَصَلَّى بِهَا .
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ فَلَكَ .

٤٣١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ ! ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا لِيْثٌ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَيْنَ الْحُلَيْفَةِ ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُنِيخُ بِهَا ، وَيُصَلِّي بِهَا .

٤٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسِي - يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ -

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَّرَ مِنَ الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ ، أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَيْنَ الْحُلَيْمَةِ ، الَّتِي كَانَ يَنْبِخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

ص ص صص، ص یر، ه، - ص صص ص! ص، ص ه، ه ص ص ص ه

٤٣٣ - (١٣٤٦) وحدَّثنا محمد بن عباد ، حدثنا حاتم - وهو ابن إسماعيل - عن موسى - وهو ابن عقبة - عن سالم ، عن أبيه ؛ أن رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أتى في مَعْرَسِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بَيِّطُ حَاءَ مُبَارَكَةٍ .

وقوله : (إنه) صلى الله عليه وسلم) أناخ بالبطحاء ، الذى بذى الحليفة وصلى بها " ، وذكر أن عبد الله

ابن عمر وسالما كانا يفعلان ذلك ، وابنه سالم يتحرى معرس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

المعرس : تقدم تفسيره أنه موضع .

قال أبو زيد : عرس القوم في المنزل : نزولوا به ، أي وقت كان من ليل أو نهار .

وقال الخليل والأصمعي : التعريس : النزول آخر الليل .

والنزول بالبطحاء بذى الحليفة في الرجوع للحاج ليس من مناسك الحج ، فعله من

أهل المدينة من فعله تبركاً بأفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتتبعاً لمواضع نزوله وموطنه ، وهو كان شأن ابن عمر ، وطلباً - أيضاً - لفضل الموضع ، ولما جاء فيه من أنه قيل للنبي - عليه السلام - : إنك ببطحاء مباركة ، وقد استحب مالك النزول فيه والصلاة به ، وألا يجاوز

١٦٠٧٦ (78) باب لا يحج البيت مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ،

١٦٠٧٧ (79) باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة

كضاب الحج / باب التعريس بذى الحليفة ...

إلخ ٤٥٧ ، ير ، ه ، يره صس ص ، ص ، ه ، ، ، ص ص ، ، ، ص

٤٣٤ - (...) وحديثنا محمد بن بكر بن الريان وسريج بن يونس - واللفظ لسريج - قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، أخبرني موسى بن عتبة ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى ، وهو في معرشه من ذى الحليفة في بطن الوادي .

فَقِيلَ : إِنَّكَ بَبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

قَالَ مُوسَى : وَقَدْ أَتَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمُنَاحِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَنْبِخُ بِهِ ، يَتَخَرَّى مُعْرَشَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَطْنِ الْوَادِي ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَسَطُهَا مِنْ فَلَكَ .

حتى يصلي فيه ، صان كان في غير وقت صلاة ، أقام به حتى يحل وقت الصلاة فيصل في فيه ، وقيل : إنما كان مراد النبي (صلى الله عليه وسلم) بالتعرس ببطحاء مباركة ذى الحليفة في رجوعه ، وللمقام به حتى يصبح ؛ لثلاثين يوماً أهاليهم ليلاً ، كما نهى عنه تصريحاً في غير هذا الحديث ، حتى يبلغهم الخبر فتمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة ، ويصلح النساء من شأنهن ؛ لثلاثين يوماً أو أنف منهن على ما يكره ، فيقدح في الألفة ودوام الصلابة .

وقد تقدم اختلاف حاله في الخروج والدخول أول الكتاب وعلة ذلك .

٤٥٨ كتاب الحج / باب لا يحج البيت مشرك ...

إلخ

(٧٨) باب لا يحج البيت مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ،

وبيان يوم الحج البر

٤٣٥ - (١٣٤٧) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْإِلَلِي ، حَا شَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ،

عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَنَا بَنَشْهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الضُّدْتُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَفْرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَلَا فِي رَهْطٍ ، يُؤْذَوُونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ : لَا يَحْجِي بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِدٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالنَّحْرِ عُرْيَانٌ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : يَوْمُ التَّحْرِيمِ الْحَجُّ الْكَبِيرُ ،
مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وقوله : (بعثني أبو بكر في الحجّة التي أمره عليها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قبل حجة الودل

في رهط ، يوذنون في الناس يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرد ، ولا يطوف بالبيت عريان) : قد تقدم الكلام في هذا الفصل .
قال الإمام : وهذا قول مالك ، وذهب الشافعي إلى أنه يوم عرفة ، وجئنا أن يوم النحر هو الذي يجتمع فيه جميع أهل الموسم من
الحمس وغيرهم ، وفيه كان الأمان ، [وقد قال الله تعالى : { وَأَفَانِ] (١) إِنَّ اللَّهَ يَرْسُولُهُ إِلَى النَّاسِ - س م الْحَجَّ الْأَكْبَرِ { (٢) .
(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) التوبة : ٣٠ .
كتاب الحج / باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ٤٥٩

(٧٩) باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة
٤٣٦ - (١٣٤٨) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يَوْسَافَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَدِّ .

قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَا مِنْ يَوْمٍ كَثَرٌ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ ، مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةُ ، يَإَنَّهُ لَيَلَنُوْهُمُ يَبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ .
فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ؟) .

٤٣٧ - (١٣٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ سُمَيٍّ - مَوْلَى

أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَثْرُورُ ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ) .

وقوله في فضل يوم عرفة : إلهه ليدنو ، ثم يباهي بهم الملائكة) ، قال الأمام : معناه يدنو ذو كرامة وتقريب ، لا دنو مسافة ومماسة . قال القاضي : يتأول فيه ما يتأول في النزول على أحد الوجوه المتقدمة ، كما قال / في الحديث الآخر : (من غيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى فيه تنزل الرحمة) (١) ، وقد روى عبد الرزاق في هذا الحديث : (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة) (٢) ، وقد يريد به دنو الملائكة إلى الأرض ، أو إلى السماء الدنيا ، بما نزل عليهم من رحمة الله ، مباهاة الملائكة بهم عن أمره ، كما جاء في الحديث من قوله : (ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء هنا ؟) تم الكلام في كتاب مسلم مبتورا ، وذكر هذا الفضل كاملاً عبد الرزاق من رواية ابن عمر ، وفيه ذكر وقوف عرفة ، وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة ، يقول : (هؤلاء عبادي جاؤوني شعثاً غبراً ، يرجون رحمتي ، ويخافون عذابي ولم يروني ، فكيف لو رأوني ؟) (٣) .

وقوله : (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) ، قال الإمام : معنى اعتمر البيت : زاره ، ولا اعتمر : الزيارة ، قال الشاعر :

(١) الموطأ، كالحج، بجامع الحج ١ / ٤٢٢ (٢٤٥).

(٢) المصنف ، كالحج ، بفضل لطج ١٧ / ٥ (٣٢ ول) .

(٣) المصدر للسابق ، كالحج ، بفضل الحج ٥ / ١٦ (٣٠ له) .

۱ / ۲۲۴

٤٦٠ كتاب الحج / باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ

ص ه ص ص کر، ه ص، ه، فصوص صء ص ص ا، ص ص، ه، صوص! - یرص کر حرب، قالوا: حدثنا سفیان بن عیینة.

ح وحديثي محمد بن عبد الملك الاموي ، حدثنا كا ، كره ، ، "أه ، ، كآير ، ! وره ، عبد العزيز بن المختار ، عن سهيل .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا ابي ، حدثنا عبید اللہ .

يَهْل بالفد فدر بجانها كما يَهْل الراكب المعتمر
وقال آخرون : معنى الاعتمار والعمرة : القصد ، قال الشاعر :

لقد سما ابن معمر حين اعتمر
أراد حين قصد .

[قال القاضي] (١) : اختلف الناس في العمرة ، هل هي واجبة أم لا ؟ فذهب جماعة

من السلف إلى وجوبها ، وهو قول الأوزاعي والثوري وابن حبيب وابن الجهم من أصحابنا ، وحكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة ، وذهب
آخرون إلى أنها ليست بواجبة ، وهو قول مالك ومشهور قول أبي حنيفة وأصحابه [وداود] (٢) .

واختلفت الرواية فيها عن الشافعي ، وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور ، إلا أن مالكا يجعلها سنة مؤكدة ، وبعض هؤلاء يجعلها مستحبة ، وهو معنى قوله عند أصحابنا ، ولا نعلم أحدا رخص في تركها ، خلافا لمن تأول عليه وجوبها ، والأصل في ذلك قوله ظ لى : { وَأَتَفَوْا الْحَيَّ وَالْعُمَرَاءَ لَهُ } (٣) ، وليس في الآية دليل على وجوبها إلا من حيث قرانها مع الحج والاستدلال بهذا ضعيف .

وقيل - أيضا : إذا كان الإتمام واجباً فالابتداء واجب ، وهذا لا حجة فيه ، لأن الطاعات

غير الواجبات يلزم إتمامها بالدخول فيها ، قال الله تعالى : { وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ } (٤) ، فقيل : معنى (أتموا) : أقيموا ، كما قال ظ
لى : { فَإِنَّا أَطْمَأْنَنُكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّحَقَ } (٥) ، أى فأتموا ، وليس فى هذا - أيضا - حجة ؛ إذ ليس يلزم إذا وجدنا (أقيموا) بمعنى :

(أَتَمُوا) ، ! أن تجعلوا (أَتَمُوا) بمعنى (أَقِمُوا) ، فلا يستدل في اللغة بالعكس مع اختلاف العلماء في معنى تمامها ، هل هو إكمالها بعد الشروع فيها وترك قطعها وهو الأظهر ، بدليل قوله تعالى : { فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَأَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ } .

وقيل : إتمامهما أن يحرم لكل واحد منهما ابتداء ويستأنف له سفرا .

قال علي وغيره : إتمامهما أن يحرم لهما من ديرة أهلّه ، وقيل غير هذا ، وقرأ الشعبي : (والعمرة لله)

(١) صقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٢) ساقطة من الأصل واستدركت بالهامش! بهم .

(٣) للبقرة: ١٩٠.

(٤) محمد : ٣٣ .

(٥) ١ لنساء : ١٠٣ .

كتاب الحج / باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة

٤٦١

ص ص ص کر،،، ص ص ص کص ص "ص ص !، ص یر، ۵، ورس ص کر عو، یر ص
ح وحدثنا ابو کریب، حدثنا وکیع .

ح وحديثي محمد بن المثني ، حدثنا عبد الرحمن ، جميعا عن سُفْيَانَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمَثَلٍ ! دِيث مَالِك .

بالرفع ، ففصل بهذه القولة عطفه على الحج ليزيل الإشكال .

وقوله : (العمره إلى العمره كفارة لما بينهما) : بين المعنى في تكفير السيئات بفعلها ، وقيل : يحتمل أن يكون بمعنى ، وفيه حض على تكرارها ، واستدل به بعضهم على جواز العمره في السنة مراراً .

١٦٠٧٨ (80) باب النزول بمكة للحاج ، وتوريث دورها

وقد اختلف السلف في الاعتمار في السنة مراراً ، فأجاز ذلك كثير ، منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأكثر الفقهاء ، ومنعه آخرون وقالوا : يستحب ألا يعتمر في السنة إلا مرة ، وكذلك فعل النبي - عليه السلام - فلم يكرر في سفراته عمرة أكثر من مرة ، وهو قول مالك ، إلا أنه إن اعتمر أكثر من مرة لزمه تمام ذلك عنده ، وقال كثير من أصحابه بجواز ذلك ، وقال آخرون : لا يعتمر في شهر أكثر من مرة .

وأما وقتها : فلغير الحاج السنة كلها ، ويوم عرفة ، ويوم النحر ، وكل حين .

وأما للحاج فحين تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ، ونحوه للشافعي .

قال مالك :

سواء تعجل أو تأخر ، فإن أحرم الحاج بعمره قبل هذا لم تتعقد عندنا ، إلا أن تكون في آخر أيام التشريق بعد الرمي فتتعقد ، وظاهر المدونة أنها لا تتعقد .

وقد اختلف قول مالك ، وقال أبو حنيفة : العمرة جائزة في السنة كلها إلا يوم عرفة وأيام التشريق للحاج وغيره .

وقوله : (والحج المبرور) ، قال الإمام : وهو على وزن مفعول ، من البر .

يحتمل

أن يريد أن صاحبه أوقعه على وجه البر ، وأصله الا يتعدى [بحرف] (١) جر ، إلا أن يريد بمبرور وصف المصدر فيتعدى حينئذ إليه ؛ إذ كل ما لا يتعدى من الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر .

ومعنى اليس له جزاء إلا الجنة): أى لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ، ولا بد أن يبلغ به إدخاله الجنة .

قال القاضى : هذا الكلام كله إنما يتوجه على أن معنى المبرور ما أشار إليه ، من أنه قصد به البر ، وأما على غيره من التأويلات فلا يحتاج إلى حرف تعدية ، فقد قيل : معنى (مبرور) : لا يخالطه شيء من مأثم ، وقيل : المبرور : المتقبل ، وقيل : الذى لا رياء فيه ولا سمعة ، ولا رث ولا فسوق ، وقيل : الذى لم تعقبه معصية .

(۱) فی ع : غیر حرف .

م

٤٦٢ كتاب الحج / باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ٤٣٨ - (١٣٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالِيحِي : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ! - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): (مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ).

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَلِي عَوَّانَةَ وَأَلِي الْأَخْوَصِ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ

هـ ، هـ ص ص نص صء ص هـ أُص ص ، هـ ص ص ص ص ص يره ، نص يرَص ير ، ص ير ، هـ ، ابن إِبْن شَيْبَةَ ،
حدثنا وكيع ، عن مسعر وسفيان .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، كل هؤلاء عن منصور ، بهذا الإسناد .

وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا : (مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرِفْ وَلَمْ يَفْسُقْ) .

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ سَيَّارٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ،
مِثْلَهُ .

وَقَوْلُهُ : (فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ) ، قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { فَلَا رَفَثَ

وَلَا فُتُوقَ { (۱) .

والرفث : الفحش في القول ، وقيل : الجماع ، قال الله تعالى : { أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْمُنْيَا آ الزَّفْتُ إِلَيْنِ نِسَائِكُمْ } (٢) .
 قيل : هو كناية عن الجماع ، يقال : رَفَثَ وَرَفِثَ يَرِفُثُ وَيَرِفُثُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالضَّمِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَقَدْ قِيلَ : وَأَرَفَثَ .
 وقيل : الرفث : التصريح بذكر الجماع ، قال الأزهرى : هى كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة .
 وكان ابن عباس يخصه بما [خوطب] (٣) به النساء .
 ومعنى (كيوم ولدته أمه) : يعنى بغير ذنب .

وقيل : الفسوق هنا : السيئات ، وقيل : المعاصى ، وقيل : ما أصاب من محارم الله والصيد ، وقيل : الفسوق : قول الزور ، وقيل :
 الذبح لأنصباب ، وقيل : لم يذكر هنا الجدال المذكور في الآية مع الرفث والفسوق ؛ لآكن المجادلة ارتفعت ، إنما كانت من العرب
 وسائر قريش في موضوع الوقوف بعرفة أو المزدلفة ، فأسلصت قريش وارتفعت المجادلة ، ووقف الكل بعرفة .

(١) البقرة : ١٩٧ .

(٢) للبقرة : ١٨٧ .

(٣) في هانم الأصل .

كتاب الحج / باب النزول بمكة للحاج ...

إنلخ ٤٦٣

(٨٠) باب النزول بمكة للحاج ، وتوريث دورها

٤٣٩ - (١٣٥١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بَنِي حَبِي ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ
 حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخْبَرَهُ عَنْ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَنْزِلُ فِي إِيَّاكَ بِمَكَّةَ ؟
 فَقَالَ : (وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ إِيٍّ؟) .

وَكَانَ عَقِيلٌ إِيَّابَا طَالِبٌ هُوَ وَطَالِبٌ ، وَلَمْ يَرِدْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِينَ ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ .
 وقوله : (وهل ترك لنا عقيل من دار ؟) : فسر في الحديث نفسه ؛ لأنه اختص

هو وطالب بميراث أبي طالب ؛ لأنهما كانا كافرين حيي مات ولم يرثه علي ولا جعفر ؛ لأنهما كانا مسلمين ، ولا يرث المسلم الكافر .
 وهذا الحديث أصل في هذا - أيضاً - ولم يختلف فيه فقهاء الأمصار إلا ما روى عن إسحق وبعض السلف ، وأجمعوا أن الكافر لا يرث
 المسلم ، وهذا بين فيما ترك أبو طالب ، وبقي النظر في قوله : (بترك / دارك) ، فأجاب بما تقدم .

فلعله أضاف الدار إليه لسكناه فيها ، وكان أصلها لأبي طالب ؛ لأنه كان الذي كفله ، وكان أكبر بنى عبد المطلب بعد موت عبد
 المطلب ، فاحتوى على أملاكه وجازها لسته وعادة الجاهلية ، ويحتمل أن عقيلاً كان قد باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم ، كما فعل
 أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين ، وكذلك قال الداودي : إن عقيلاً باع ما كان للنبي - عليه السلام - ولمن هاجر من بنى
 عبد المطلب .

وقال محمد بن أبي صفرة : في الحديث حجة بأن من خرج من بلده مسلماً ، وبقي أهله وولده في دار الكفر ، ثم غزاها مع المسلمين -
 أن ما فيها من ولده وماله بحكم البلد ، كما كانت دار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حكم البلد ، ولم ير نفسه أحق بها ، وهذا
 مذهب مالك والليث .

قال التقي الى : فذهب هذا القائل : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما ترك النزول فيها لأنها ليست

له ، وهى كغيرها من دور مكة في حقه ، ولو أنه كان هذا لعلل به - عليه السلام - ولم يعلل بما تقدم من أنه لم يترك لهم عقيل داراً
 ، وقد قيل : إنه إنما ترك - عليه السلام - النزول بها وكرهه ؛ لأنه ترك ذلك حين هاجر لله ، فلم يرجع فيما تركه لله ، كما ذكر عن غير
 واحد من الصحابة في هذا .

قوله : (هل ترك لنا عقيل من دار ؟!) : دليل على بقاء ملك دور مكة لأربابها .

٢٢٤ ب

٤٦٤ كتاب الحج / باب النزول بمكة للحاج ...

إلخ ٤٤٠ - (...) حدثنا محمد بن مهران الرازي وابن أبي عمير وعبد بن حميد ، جميعاً عن عبد الرزاق قال ابن مهران : حدثنا عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن أسامة بن زيد ، قلت : يا رسول الله ، أين تنزلن غلاً ؟ وفلك في حجته ، حين أنونا من مكة .

فقال : (وهل ترك لنا عقيل من منزل ؟) .

ص ص ! ، ص ير ، ه ، ه ، ور - ص ير ، ص ير ، ه ، ص ه ص ص
(...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا روح بن عباد ، حدثنا محمد بن أن حفصة وزمعة بن صالح ، قال : حدثنا ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ،

وقد اختلف في مكة ودورها ورباعها هل هي مملوكة لأحد أم لا ؟ على اختلاف في دخولها ، هل هي عنوة أو صلح ؟ ومذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي أنها عنوة ، ومذهب الثاقي أنها صلحية ، لكن من رآها عنوة ، قد قال : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) ميق على أهلها وسوى بينهم أموالهم ودورهم ، ولم يجعلها فينا ولا قسمها .

قال أبو عبيد : ولا نعلم مكة يشبهها شيء من البلاد .

وكذلك اختلفوا في كراء دورها وبيعها لهذا ، وفي شأويل قولي : { سَوَاءٌ لَعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ } (١) ، فقال جماعة من السلف : أهل مكة وغيرهم في المنازل سواء ، ولا يحل بيعها ولا كراؤها ، وتأولوا الآية على هذا ، وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وكره مالك بيعها وكراؤها ، وأجاز ذلك الشافعي وأبو يوسف وبعض السلف والصحاب ، وتأولوا الآية على المسجد وهو للمصلين ، ويكون الحديثان صحيحين .

قالوا : وفيه حجة على أن للإمام إبقاء الأرض بعد افتتاحها عنوة بأيدي أربابها إن أسلموا أو لم يسلموا ، لما يراه من استيلائهم إن كانوا مسلمين ، أو ليضرب الجزية عليهم إن بقوا على دينهم وأقرهم بها ، ويكون تركها لهم بتطيب نفوس أهل الجيش ، كما فعل في سبي هوازن ، أو بتقويمها من الخمس .

على أنه لم يرو أنه قسم من أموال أهل مكة شيئاً ، دائماً كان تفضلاً منه ومن معه من المسلمين لجهم لقرباهم وليجبرهم ، كما جاء في لفظ الحديث الآخر ؛ ولأن الله تعالى قد عوضهم بعد من أموال هوازن أضعاف ذلك .

وفيه حجة لمن يقول : إن الغائن لا يملكون الغنيمة بحوزها إلا بتليك الإمام وقسمها بينهم ؛ ولهذا ما اخلف في قطع سارقهم منها وحد زانهم ومن فيها ، وسيأتي هذا في

(١) الحج : ٢٥ .

كتاب الحج / باب النزول بمكة للحاج ...

إلخ

٤٦٥

عن أسامة بن زيد ، أنه قال يا رسول الله ، أين تنزل غداً ، إن شاء الله ؟ وفلك زمن الفتح .
قال : (وهل ترك لنا عقيل من منزل ؟) .

١٦٠٧٩ (81) باب جواز الإقامة بمكة ، للمهاجرين منها

١٦٠٨٠ (81) باب جواز الإقامة بمكة ، للمهاجرين منها بعد فرض الحج والعمرة ، ثلاثة أيام بلا زيادة

١٦٠٨١ (82) باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها

الجهاد .

وفيه على قول من قال : إن عقيلاً باع ديار بنى عبد المطلب ملك المشركين لما حازوه من أموال المسلمين ؛ إذ لو لم يملكوه لم يصح شراؤه لمن اشتراه منهم ، ولأخذه من وجده في المقاسم دون ثمن وسيأتى الكلام عليه أيضاً في موضعه .

٤٦٦
كتاب الحج / باب جواز الإقامة بمكة ...
إن

(٨١) باب جواز الإقامة بمكة ، للمهاجرين منها

بعد فرض الحج والعمرة ، ثلاثة أيام بلا زيادة

٤٤١ - (١٣٥٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئاً ؟ فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : اَلْمُهَاجِرُ إِقَامَةُ ثَلَاثَ - بَعْدَ الْمَتَدَرِ - بِمَكَّةَ (كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .

٤٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لَجُلَسَائِهِ : مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ ؟ فَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ .

الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضَرَمِيِّ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ - بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ - ثَلَاثًا) .
٤٤٣ - (...)

! وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ .

فَقَالَ - السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (ثَلَاثُ لَيَالٍ يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ ، بَعْدَ الْمَتَدَرِ) .

٤٤٤ - (...)

! وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ - وَأَمْلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءٌ - أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

وقوله : اَلْمُهَاجِرُ إِقَامَةُ ثَلَاثَ بَعْدَ الصَّدْرِ بِمَكَّةَ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا) : بين هذا بقوله في الرواية الأخرى : (بعد قضاء نسكه) وهو وقت صدر الناس آخر أيام منى بعد تمام نسكهم ، فيقيم هو بعدهم لحاجة ، لا أنه يقيم بعد أن يطوف طواف الصدر ثلاثة أيام ، ويجزيه ما تقدم من طوافه ، بل يعيده عند كافتهم ، إلا ما ذكرناه عن أهل الرأي وقد تقدم .

وفي هذا الحديث دليل على أن الثلاث ليست مدة إقامة ، وهذا الأصل في إقامة المسافر

كتاب الحج / باب جواز الإقامة بمكة ...

إن ٤٦٧ عَوْفٌ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مُكِّثُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا) .

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

وإتمامه الصلاة ، وما أخذ به مالك في الزيادة على الثلاث وهو أن ينوي إقامة أربعة أيام ؛ إذ لم يجعل هنا الثلاث إقامة .

وهذا الحديث حجة لمن منع المهاجر بعد الفتح من المقام بمكة وهو قول الجمهور ، وأجاز ذلك جماعة لهم بعد الفتح ، مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح ، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي - عليه السلام - ومواساتهم له بأنفسهم ، ولفرارهم بدينهم من الفتنة .

وأما لغير المهاجر - ممن أمن بعد ذلك - فلا خلاف في جواز سكنى بلده له ، مكة أو غيرها .
٤٦٨ كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إن

(٨٢) باب تحريم مكة وصيدها وخلاتها وشجرها ولقطتها ،

١ / ٢٢٥

إلا لمنشد على الدوام

٤٤٥ - (١٣٥٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - : لَا هِجْرَةَ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثَنَةٌ ، دِافَا أَسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفَرُوا لِمَا .

وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - : (إِنْ هَذَا الْبَلَدَ حَرَفَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ ! بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، دَانَهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يَعْصِدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يَنْفِرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يَلْتَقِطُ إِلَّا مَنْ عَرَّيَهَا ، وَلَا يَحْتَلِي خِلَاهَا) .

فَقَالَ الْعَتَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ وَلِيُّهُمْ .

فَقَالَ : (إِلَّا الْإِذْخِرَ ثَا) .

وقوله : لا هجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا) : فيه حجة لبقاء الجهاد ، وكونه فرضا .

وقد اختلف العلماء في هذا ، هل سقط فرضه على الجملة إلا أن تقدح قاذحة ، أو يطرق العدو قوما ، أو هو باق ؟ والقولان عندنا ، وسنبسطه في الجهاد إن شاء الله تعالى .

وقوله : (إن هذا البلد حرمه الله) إلى قوله : (ولم تحل لي إلا ساعة من نهار) ،

وقد قال - أيضا - في الحديث الآخر : (إنه دخلها وعلى رأسه المغفر) ، وفي الحديث الآخر : (وعلى رأسه عمامة سوداً بغير إحرام) ، وسقط قوله : (بغير إحرام) ، عند ابن أبي جعفر من شيوخنا ، وثبت لسائرهم ، ففي إثباتهم الحجة أنه لم يكن محرماً .

قال الإمام : قال بعض أصحابنا : لا تدخل مكة إلا ب!حرام إلا لمثل إمام في جيشه للضرورة ، وقائل هذا اتبع الحديث على وجهه . واختلف قول مالك هل دخوله (١) ب!حرام واجب أو مستحب ؟ وأسقطه عمن يكثر / تردده كالخطابين وأصحاب الفواكه .

قال القاضي : اختلف قول الشافعي في ذلك كاختلاف قول مالك ، ويمنعه إلا للخطابين ومن يكثر تردده عليها ، وأجاز ذلك أبو حنيفة والليث .

قال أبو حنيفة : إلا لمن

(١) في ع : دخول مكة .

كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إن ٤٦٩ (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : (يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) وَقَالَ بَدَل (الْقِتَالِ) : (الْقَتْلُ) وَقَالَ : لَا يَلْتَقِطُ لِقَطَّتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَّيَهَا) .

٤٤٦ - (١٣٥٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ

أَبِي شُرَيْعٍ الْعَدَوِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعُثُ الْبُعْثَ إِلَى مَكَّةَ : أَتَنْتَ لِي أَمَّا الْأَمِيرُ ، أَحَدَدَكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَفْنَى ، وَوَعَاهُ قَلْبِي ، وَالصَّرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ ، أَنَّهُ حَمَدَ اللَّهَ وَأَشَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (إِنْ مَكَّةَ حَرَفَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِيٍّ يُؤْمِنُ بِآلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهِ الْمَاءَ ، وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً ، فَإِنْ أَحَدٌ

تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيهَا فَقُولُوا لَهُ : إِنْ اللَّهُ أَفْنَى لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْفَنْ لَكُمْ ، ! إِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ ، وَلِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ) فَقِيلَ لَا ! " شَرِجْ : مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ . يَا أَبَا شَرِجْ ، إِنْ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِئًا ، وَلَا فَازًا بِدَمٍ ، وَلَا فَارًا بِخَبْرَةٍ .

٤٤٧ - (١٣٥٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْثٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ الْوَلِيدِ .

ص ص ، صوكل ص ص ص ، ه ، ه ص ص ه ، ص م ص ص ه ه ، ، ص ص ص ! ص قال زهير : حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن - حدثني أبو هريرة قال : تَأْتِيهِ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَكَّةَ ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَشَى عَلَى ! ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَيْقَ مَكَّةَ الْفِيلَ ، وَاسْلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، ! إِنْهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي ، ! إِنَّهَا أَهْلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ

منزله وراء المواقيت فلا يدخلها إلا بـإحرام ، وأجاز ابن شهاب لغير الحاج والمعتمر دخولها بغير إحرام ، ورواه ابن وهب عن مالك ، وإليه نحا البخارى ، وهو قول أهل الظاهر ، وروى عن الحسن والقاسم ، وقال آخرون : حكم المواقيت فى المغ حكم من كان قبلها ، وإليه ذهب الطحاوى .

واختلفوا فيمن دخلها بغير إحرام ، فقال مالك والشافعي والليث وأبو ثور : لا شيء عليه ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يلزمه حج أو عمرة ، وقاله الثوري وعطاء والحسن بن حي .

٤٧٠ کتاب الحج / باب تحریم مکة وصيدھا ...

إِلْحَ نَهَارٍ ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، فَلَا يُفَرُّ صِمٌّ! ، وَلَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا تَحِلَّ سَاقَطَتُهَا إِلَّا لِلْمِشْد ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ الظُّرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى دَ فَا أَنْ يُقْتَلَ .

فَقَالَ الْعَاسُ: إِلَّا لِأَذْحَرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِلَّا الْإِذْخَرَ مَا .

فَقَمَّ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اكتبوا لأبي شاه) .

قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ

التي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٤٤٨ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ،

عَنِيحِي ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : إِنْ خُرَاعَةً قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ - عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ - بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأَخْبَرَ بِنَاكَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَكَرَبَ رَاحِلَتُهُ فَنَقَطَ فَقَالَ : (إِنْ! اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَيْلَ ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِيُّ ، أَلَا دَانَهَا لَمْ تَحَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أَلَا دَانَهَا أَحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ، أَلَا إِنَّهَا سَاعَتِي هِيَ! ، حَرَامٌ ، لَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضِدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا

وقوله : (ولا تحل لأحد بعدى) : قال الطبري : أى للقتال الذى حل لى ومحاربة أهلها ة لأنهم لا يكفرون فيقاتلون ، ويحل منهم ما حل لى على طريق النهى ، لا على طريق الخبر أنها تقاتل ؛ إذ قد قاتلها المجاج وغيره .

وأخبر - عليه السلام - عن غلبة ذى السويقتين عليها وتخريبه لها ، وإنما أخبر عن حكم قتال أهلها أنه لا يحل لأحد بعده ، وذهب الطحاوى إلى أن هذا كان [خصوصاً] (١) للنبي - عليه السلام .

وقوله : " [لا] (٢) يعضد شجرها) ، قال الإمام : أى [لا] (٣) يقطع ، يقال : عضد واستعضد بمعنى [واحد] (٤) كما يقال : علا

واستعلا .

قال القاضي : وقع في الرواية الأخرى : (شجراؤها) وهو الشجر ، قال الطبري : معنى " يعضد) : لا يفسد ويقطع ، وأصله من عضد الرجل ؛ أصاب عضدا ويسود في العن المعضد من السيوف ما يمتن في قطع الشجر .

ومعنى " لا يختلى خلاها) : أى لا

(١) ساقطة من الأصل ، ولتدركت في الهامش ! بسهم .

٢ .

(٣) ساقطة من ع .

(٤) زائدة في ع .

كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إنح ٤٧١ إلا منشدٌ ومن قتل له قتل فهو بخير الظن ، إمّا أن يعطى - يعنى الدية - صاماً أن يُقاد - يحصد كلؤها .

والخلى المقصود الكلاً الرطب ، فإذا يبس فهو حشيش وهشيم .

واتفق الفقهاء أن النهى فيما نبت بأرضها مما لم يعاناه البشر من الزراعة والخضر والقصيل ، فإن هذا مباح زراعته واختلاؤه .

واختلف في الرعى فيما أنبته الله من خلاها ، قنع ذلك أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وأجازه غيرهما .

وقوله : لا يخط شوكة) : أى لا يضرب بالعصا ليتكسر ويتساقط رطبه من ورقه فتثله الماشية .

قال الإمام : الخط ، بالإسكان ، مصدر خبط ، وخبط الشجر : ضربه بالعصا ليتحات ورقه ، واسم ذلك الورق خبط ، بالفتح ، وهو من علف الإبل والذي [يضر به] (١) محبط ، بكسر الميم ، ويقال : خبطت واختبطت بمعنى .

قال القاضي : قال الطبري : فلا يجوز قطع أغصان شجر مكة التى أنشأ الله فيها مما لا صنع فيه لآدمي ، وإذا لم يجز قطع أغصانها - يعنى وهو تفسير العضد - فقطع شجرها أخرى بالنهى .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على تحريم قطع شجر الحرم .

قال الإمام : اختلف الناس في قطع شجر الحرم ، هل فيه جزاء أم لا ؟ فعند مالك :

لا جزاء فيه ، وعند أبي حنيفة والشافعي : فيه الجزاء .

واحتجوا بأن بعض الصحابة حكم في أوحه ببقرة .

ويحتج للملك أن الجزاء لا يجب إلا بشرع ، والأصل براءة الأمة ، ولم يرد شرع بذلك .

قال القاضي : مذهب أبي حنيفة وصاحبه ، وهو قول الشافعي على ما ذكره الطبري :

أن ذلك فيما لم يغرسه الآدمي من الشجر ، وأما ما غرسه الآدمي فلا شيء عليه فيه ، وهذا مذهب مالك عند شيوخنا ، وحكى

الخطابي أن مذهب الشافعي منع قطع ما غرسه الآدمي من شجر البوادي ونماه ، وأنه وغيره مما أنبته الله سواء .

واختلف قوله في جزاء الشجر على اختلاف مالك وأبي حنيفة ، وعند الشافعي : في الدوحة ببقرة ، وما دونها ضاة .

وعند أبي حنيفة : يؤخذ منه قيمة ما قطع ، يشتري به هدى ، فإن لم يبلغ تصدق به بنصف صاع لكل مسكين .

وأما قوله : لا ينفر صيده) ، قال الإمام : [فإن] (٢) مذهب مالك أن صيد الحلال

في الحرم (٣) يوجب عليه الجزاء ، ولم يرد ذلك داود ورأى الجزاء مختصا بالإحرام لا بالحرم

(١) سقط من الأصل ، ولتدرك بالهامية .

(٢) زائدة في ع .

(٣) في ع : الحرام .

٢٢٥ ب

٤٧٢ كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إِلْحَ أَهْلُ الْقَتِيلِ - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، يُقَالُ لَهُ : أَبُو شَاهٍ .
فَقَالَ : اُكْتُبْ لِي

[كما اختص منع الطيب واللباس بالإحرام لا بالحرم] (١) وهذا غير صحيح ؛ لأن الصيد محرم في الحرم ، ولو كان كاللباس والطيب حل كما حلا .

وحجة مالك عليه قوله تعالى : { لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ } (٢) ، ويعبر عن حل بالحرم بأنه محرم ، كما يقال فيمن حل بنجد : مُنْجِد ، وبتهامة : مُتَمِّم ، قال الشاعر : /

قتلوا ابن عفان الخليفة مُحْرماً ودعافلم ير مثله مخذولاً

يعنى ساكناً بالحرم ، ولأن حرمة الحرم متأبدة والإحرام موقت فكان الموبد أكثر .

واختلف الناس - أيضاً - في الحلال إذا صاد صيداً في الحل ، ثم أتى به الحرم فأراد ذبحه ، فأجاز ذلك له مالك ، ومنعه أبو حنيفة وقال : يرسله ، ولمالك عليه : أنه لا يسمى صيداً ما كان في اليد والقهر ، فلم يكن داخلاً في قوله : لا ينفر صيده ، ولذلك اختلف مالك وأبو حنيفة فيمن صاد في الحرم ، هل يدخل في جزائه الصيام ؟ فأثبتته مالك ، ونفاه أبو حنيفة .

ولمالك عموم الآية وفيها الصيام ، ورأى أبو حنيفة أن ما يضمن ضمان إتلاف الأملاك فلا معنى لدخول الصيام فيه ، واستدل بأنه لو أطلقه لكان ضامناً له حتى يعود الصيد إلى الحرم ، فصار الحرم كيد رجل في ملك ، يبرأ الغاصب بإعادة الملك إليه . قال القاضي : وقال الطبري في قوله : لا ينفر صيدها : حجة على تحريم اصطياده ؛ لأنه إن نهى عن تنفيره فاصطياده أكد في التحريم ، وقال عكرمة : هو أن ينحيه من الظل إلى الشمس ، ولا خلاف أنه إن نفره فسلم أنه لا جزاء عليه ، إلا أن يهلك ، لكن عليه الإثم لمخالفة نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إلا شيء روى عن عطاء أنه يطعم .

وقوله : (ولا يحل سقطتها إلا لمنشد) : قال أبو عبيد : لمعرف ، وأما الطالب فيقال له : ناشد ، وأنشدوا عليه : إصاخة الناخذ للمنشد

يقال : نشدت الضالة : إذا طلبتها ، فإذا عرفت قلت : أنشدتها .

وأصل الإنشاد رفع الصوت ، ومنه إنشاد الشعر .

قال الإمام : عند مالك أن حكم اللقطة في سائر البلاد حكم واحد ، وعند الشافعي

أن لقطة مكة بخلاف غيرها من البلاد ، وأنها لا تحل إلا لمن يعرفها ، تعلقاً بهذا الحديث ، ويحمل اللفظ على أصلنا على المبالغة في التعريف ؛ لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود إلا بعد أعوام فتدعو الضرورة لإطالة التعريف بها بخلاف غير مكة .
(١) زائدة في ع .
(٢) المائدة : ٩٥ .

كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إِلْحَ ٤٧٣ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : (اُكْتُبُوا لِأَيِّ شَاهٍ) .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْحَرَ ، فَإِنَّا

قال القاضي : معنى ما ذهب إليه أبو عبيد هو ما ذهب إليه المخالف ، أي أنه لا تحل للملتقطها البتة ، وليس يحل له إلا إنشادها والتعريف بها كما جاء في الرواية الأخرى : (إلا لمعرف! وحكى معناه عن ابن مهدي ، وحكى عن غيره : المنشد : الطالب ، أي ربه ، قال : ولا يجوز أن يقال للطالب : منشد ، قال : وفيها قول ثالث : أراد أنه [إن] (١) لم ينشدها لم تحل له ، أي لا تحل له إلا بعد الإنشاد وألا يجيء لها طالب .

قال القاضي : وهذا يأتي على أنها وغيرها من لقطات البلاد سواء ، وقال ابن قتيبة : معناه : أنه لا يحل التقاطها إلا بنية الإنشاد دون التعريف وإلا فليدعها ، قال : لعل صاحبها ربما تذكرها ، فطلبها حيث تركها فلم يجدها ، فالواجب على من وجدها ألا يتعرض لها ،

إلا أن يأخذها ليعرفها .

وقال غيره : معناه : لا يحل التقاطها إلا أن يسمع من ينشدها فيأخذها ويرفعها ، وهذا حكم هذه .

قال القاضي : وإنما فرّق من فرد بين لقطة مكة وغيرها ، لأن سائر المسافرين من البلاد النائية لغيرها لا يتكروون في أسفارهم إليها غالباً ، والغالب ترددهم سنة في أسفارهم ، فضرر الإنشاد للضالة هذه في غير مكة سنة لهذا ؛ لأنه إن كان صاحبها من أهل البلد أو مسافراً فيه أو بقربه ، لابد يبلغه خبرها بالإنشاد سنة ، فإذا كملت السنة غلب اليأس أنها لغير حاضر ، وأنها إما لميت أو منقطع الغيبة بعيد .

ومكة فكثير من الناس يرجع إليها ويتردد للحج والعمرة عليها ، وإن لم يكن هو فلا ينفك الجماعة من أهل بلده وقرابته أ من [(٢) للحج ، فيبلغه خبر لُقْطَتِهِ ، نخفت بذلك دون غيرها عند هولا ، وهذا قول الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما ، وأما مالك وأصحابه فللقطة مكة وغيرها عندهم سواء ، في أنها لا تملك د إنما له إمساكها بعد السنة على ربها ، أو تكرار إنشادها ، أو يتصدق بها ويضمها لصاحبها ، أو يستنفقها على وجه السلف إن احتاج إليها ليغرمها لصاحبها ، وقيل : ليس له هذا إلا أن يكون له وفاؤها وهو صحيح . فعلى هذا هم مجمعون على أنه لا يحل استنفاق لقطة مكة ، وإنما اختلفوا في غيرها بعد السنة ، إلا ما ذكرناه على تأويل بعضهم ، وسيأتي بقية الكلام عليها في موضع ذلك من كتاب مسلم .

وقول العباس : إلا الاذخر .

فقال : (إلا الاذخر) : وهو ثبت معلوم ، وقد قال - عليه السلام - : (إن الله حرّمها ولم يحرمها الناس) (٣) فاستثنى النبي (صلى الله عليه وسلم) الإذخر يدل على أنه مما لم يحرمه الله ، وأن حرمتها هي في نفسها من تحريم الله .

ومن هذه المحرمات ما حرم الله ومنها ما حرّمه - عليه السلام - أو جميعها من تحريمه - عليه السلام . وقال المهلب : وقد

(١ ، ٢) ساقطة من الأصل ، واصتدركت في الهامشي بسهم .

(٣) البخاري ، كالعلم ، بليغ العلم الشاهد الغاث ٣٧ / ١ ، الترمذي ، كالحج ، بما جاء في حرمة مكة لا .

مه ، ابن ماجه ، كدناسك ، بفضل مكة يا ٣١٠) ، أحمد ٢٥٣ / ١ ، ٣١٥ .

٢٢٦ / ١

٤٧٤ كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إِنِّ نَجَعْلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِلا الإِذْخِرَ) .

يكون الجميع مما حرّمه الله ، لكن قد أعلم رسوله بتحليل المحرمات عند الاضطرار ، فكان هذا من ذلك الأصل ، فحكم فيه بذلك الحكم باجتهاده [عليه السلام] (١) .

وقوله : (ولا فارا بخربة) : كذا روينا هنا بفتح الخاء وبالراء والباء بواحدة ، وفسره بعضهم بالبلية ، وبعضهم بالسرقة في جامع البخاري (٢) .

وقال الخليل : هو [مشتق من] (٣) الخارب وهو اللص المفسد في الأرض .

ويقال : ما رأيت من فلان خربة ، أي فساداً في دينه أو شيئاً .

والخربة : الفساد في الدين ، وقد تقدم الكلام على معنى لا يعيد عاصياً ولا فازا بدم) والخلاف فيه ، ويأتي بعد منه إن شاء الله . وضبطه الأصيلي في صحيح البخاري (٤) بضم الخاء ، ويصح على الفعلة الواحدة مما تقدم .

ورواه الترمذي من بعض الطرق : (بجزية) (٥) ، وأراه وهماً .

وقوله : (اكتبوا لأبي شاه) ، قال الإمام : فيه دليل على جواز تدوين العلم والسق وكتبه في الصحائف ، ويحكي عن بعض السلف كراهية ذلك .

قال القاضي : من كرهه من السلف فلا حديث رويت في ذلك منها عن أبي سعيد : (استأذنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الكتابة فلم يأذن لنا) (٦) ، وعن زيد بن ثابت : (أمرنا - عليه السلام - ألا نكتب شيئا) (٧) ، وأخذ بذلك جماعة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين ، ومخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ ، ولئلا يكتب شيء مع القرار ، ثم جاءت أحاديث بالإذن في الكتاب في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (٨) ، وأجازه معظم الصحابة والتابعين ، ووقع عليه بعد الاتفاق ، ودعت إليه الضرورة ، لانتشار الطرق ، وطول الأسانيد ، واستنباط المقالات ، وكثرة النوازل ، مع قلة الحفظ وكلال الفهم .
وقوله : (من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ؛ إما أن يفدى ، و(ما أن يقتل) : في الكلام اختصار ، ومعناه : يفدى أى يقتل قاتله أو يفدى ، وتقيد عند بعض شيوخنا (يقتل) ، وهو أبين لا سيما مع رواية من روى : (يفادى) ، ووقع فيه في البخارى (٩) اختلاف في (٣) (٩)

سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث ! بسهم .
البخارى ، كالعلم ، بللفهم في الدعم ٢٨ / ١ .
سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث ! بسهم .
البخارى ، كجزأ الصيد ، بلا يعضد شجر الحرم (١٨٣٢) .
الترمذى ، كلطج ، بما جاء في حرمة مكة (٨٠٩) .
الترمذى ، كالخ م ، بما جاء في كراهية كتابة العلم (٢٦٦٥) .
أحمد في مسنده ٥ / ١٨٢ ، أبو داود ، كالعلم ، بنى كتاب العلم به (٣٦٤) .
أحمد في مسنده ٢ / ١٦٢ ، أبو داود ، كالعلم ، بنى كتاب العلم (٣٦٤٦) ، والدارمى ، كالمقدمة ، بمع رخص في كتابة العلم ١٢٥ / ١ .
البخارى ، كاللقطة ، بكيف تعرف لقطة أهل مكة ٣ / ١٦٤ .

١٦٠٨٢ (83) باب النهى عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة

١٦٠٨٣ (84) باب جواز دخول مكة بغير إحرام

كتاب الحج / باب تحريم مكة وصيدها ...

إنح ٤٧٥ اللفظ ، ووهم في بعضها .

وفي بعض رواياته : (إما أن يفاد ، وإما أن يعقل ! وهو بمعنى ما تقدم .

ففى قوله : (يعقل) و(يفدى) حجة لإحدى الروايتين عن مالك أن أولياء القتيل بالخيار فى القتل ، أو إلزام الدية للقاتل إجباراً ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحق وأبى ثور ، وروى عن ابن المسيب وابن سيرين ، وقال مالك أيضا : ليس له إلا القتل أو العفو ، ولا يجبر القاتل على الدية .

وقد احتج من يقول بهذا القول بقوله فى بعض روايات البخارى : (أيفادى) (١) قال : وهذا لا يكون من اثنين ، أى بتراضيهما وصلحهما على ذلك لا إجباراً .

(١) البخارى ، كاللقطة ، بكيف تعرف لقطة نقل مكة ٣ / ١٦٤ .

٤٧٦ كتاب الحج / باب النهى عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة

(٨٣) باب النهى عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة

ص نص ص ص ، ص ص صكل ه ، ، ه ص ص صكل ص ه ! ص ه ،

٤٤٩ - (١٣٥٦) حدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا ابن اعين ، حدثنا معقل ، عن ابى الزبير ، عن جابر .

قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ كُرَّ أَنْ يَحْمَلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ .

وقوله : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمَلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ : هذا محمول عند أهل العلم على حمله لغير ضرورة ولا حاجة ، فإن كان خوف وحاجة إليها جاز وهو قول مالك والشافعي [وعطاً] (١) ، وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث ، وحجة الآخر : دخول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عام القضية بأشرطة من السلاح ؛ القرباب بما فيه ، ودخوله يوم الفتح وعلى رأسه المغفر ، وإن للضرورة حالة ، وشذ من الجماعة عكرمة فرأى عليه إذا احتاج إليه [وحمله] (٢) الفدية ، ولعل هذا في حاجته إلى المغفر والدرع وأشباهها ، ولا يكون خلافاً منه في دخول النبي - عليه السلام - وعلى رأسه المغفر ، وجاء في الرواية الأخرى : (وعلى رأسه عمامة سوداء) ، ووجه الجمع بينهما : أن أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ، وبعد ذلك كانت عليه العمامة ؛ بدليل حديث عمر وابن حريث عن أبيه ، وذكره مسلم ؛ أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خطب الناس وعليه عمامة سوداء ، ولأن خطبته - عليه السلام - إنما كانت بعد غلبته على مكة وعند باب الكعبة ، ويحتمل أن جابراً الذي ذكر أنه دخل مكة وعليه عمامة ، ولم يتعرض الذي دعت إليه ضرورة الحرب ، فلا يستدل به على أنه دخلها حالاً ، ويعرض لما رآه عليه بعد نزع المغفر من العمامة بعد روال عذر الخوف ووضع أوزار الحرب ؛ بدليل قوله : (بغير إحرام) والأظهر أنه دخل - عليه السلام - مكة غير محرم ، وقد جاء في حديث يحيى وقتيبة : ! ولم يكن محرمًا) . قال الباجي : وقد يحتمل أنه غطى رأسه لأذى أصابه ، واضطره إليه ذلك الوقت ، لو ثبت أنه دخل محرمًا .

قال القاضي : وقول الكافة إن هذا خصوص للنبي - عليه السلام - لقوله : (إنما أحلت لي ساعة من نهار) نفص منها بما لم به غيره ، ويكون كيف كان محرمًا أو غيره مضطراً للباس المغفر ، لما كان دخلها محارباً ، ألا تراه لما غلب عليها وألقى أهلها بأيديهم ، نزع المغفر عن رأسه ، فيحتمل أن العمامة كانت تحت المغفر ؛ صيانة لرأسه من برد المغفر وخشونته ، فلما نزع المغفر ظهرت العمامة التي ذكر من ذكر أنه دخل مكة وهي على رأسه على ما ذكرناه .

قال الطائي : قيل : إنما أحلت له في تلك الساعة إراقة الدم دون الصيد وغيره ، ما يحوم على المحرم .

(١ ، ٢) نقطتا من الأصل ، وامشدركا في دلهاصتي .

كتاب الحج / باب جواز دخول مكة بغير إحرام

٤٧٧

(٨٤) باب جواز دخول مكة بغير إحرام

٤٥٠ - (١٣٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَقَاضِي - وَاللَّفْظُ لَهُ - : قُلْتُ لِمَالِكٍ : أَحَدَّثَكَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاعَوْ رَجُلٌ فَقَالَ : ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِإِسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : (اقْتُلُوهُ) ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ .

٤٥١ - (١٣٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُتَهَفِيُّ - قَالِيحِي : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارِ الدَّفْنِيِّ - عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ : دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ وَسُودَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ . وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ .

١٦٠٨٤ (85) باب فضل المدينة ، ودعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها بالبركة

(...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَمَّارِ الدَّفْنِيِّ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ .

وقول القائل له : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال : (اقتلوه) : حجة للمالك

أنها يقام بها الحدود ، وقد تقدم الخلاف في ذلك ، ولا حجة للمخالف بأنها أحلت للنبي (صلى الله عليه وسلم) ساعة من نهار . فالذي أحل له منها قتالها حتى استولى عليها .

وقتل ابن خطل إنما كان بعد استيلائه عليه بإذعان أهلها .

دائماً قتله بعد قوله : (ومن دخل المسجد فهو آمن) (١) ، وقد دخل هذا المسجد ؛ لأنه ممن لم يدخل في أمانه ، واستثناه وأمر بقتله فإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة ، على ما جاء في الأحاديث الأخرى ، وقيل : لأنه ممن لم يلتزم الشرط وقتل وبعد ذلك دخل المسجد ، وكان قد ارتد عن الإسلام ، وقتل مسلماً كان يخدمه ، وجعل يهجو النبي (صلى الله عليه وسلم) وشبهه .

وقد احتج بعض أصحابنا بقتله على قتل من سب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا يضعف في حق هذا للموجبات لقتله من غير هذا مما ذكرناه .

وقوله في آخر الحديث من رواية مالك : فقال : (اقتلوه !) ، فقال : نعم ، أي أن

(١) لبو ثاود ، كالتخريج والامرة والفى ، بما جاء في خبر مكة ٢ / ١٤٤ .

٤٧٨ كتاب الحج / باب جواز دخول مكة بغير إحرام ٤٥٢ - (١٣٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوَاءٌ

ص ص ! كل ، ص ه ه ، ص ص ص ص ص ص ، ص ص ص ص ص ص ، نص ص ص

٤٥٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو اسَامِفٍ

عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ .

قَالَ : حَدَّثَنِي - وَفِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ - عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَكَ النَّبِيُّ أَنْظُرْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوَاءٌ ، قَدْ أَرْنَحَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ .

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ : عَلَى الْمَنْبَرِ .

مالكا قال ليحيى بن يحيى حين كل الحديث : نعم ؛ لأن يحيى قال أولاً في روايته : قلت لمالك : حدثك ابن شهاب ، وذكر الحديث ، فلما كمله قال مالك : نعم ، أي كذا حدثني ابن شهاب .

وقد وقع في بعض نسخ مسلم ما ذكرناه مفسراً بهذه الزيادة ، يريد به عندي ، فقال مالك : نعم ، ولم تكن هذه الزيادة عند أحد من شيوخنا ، لكنه صحح المعنى على ما قلناه ، وهذا هو الذي يسميه أهل الحديث الإقرار في العرض ، ويشترط بعض الظاهرية هذا القول من الشيخ في صحة العرض عليه والقراءة ، وقد جاء في هذا الحديث وغيره أن مالكا عمل به ، وجاء عنه أنه أنكره مرة لمن سألته إياه وقال : لم أفرغ لكم نفسي وسمعت عرضكم ، وأقت سقطه وزله .

والصحيح أنه غير لازم ؛ إذ سكوت الشيخ إقراره كنطقه ؛ إذ لا يحتج من ذى دين أنه يقرّ على خطأ في مثل هذا ، فلا معنى لاشتراطه ، وهو مذهب الكافة ، ومن فعله فعلى طريق التأكيد لا اللزوم والشرط .

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إنلخ ٤٧٩

(٨٥) باب فضل المدينة ، ودعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها بالبركة
وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها .
وبيان حدود حرمها

٤٥٤ - (١٣٦٠) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعني ابن محمد الدراوردي - عن عمرو بن يحيى المازني ، عزا عبد بن تمي ! ، عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ؛ أن رسول الله كلون قال : (إن إبراهيم ، يم حرم مكة ودعا لأهلها ، صاتي حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإني دعوت ٣!! أعيا وملفا بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة) .

وقوله : (إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها) .

وقد تقدم أن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض (١) ، وتال تعالى : { إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبَدَ رَبِّ هَذَا ! الْبَلَقِ الَّذِي حَزَمَهَا } (٢) ، / وفي الحديث الآخر : " ولم يحرمها الناس (٣١) ، [أى لم يعرفها الناس] (٤) من قبل أنفسهم كما حرم الجاهلية أشياء ، وأما إبراهيم فيحتمل أن تحريمه إياها بإعلام الله له أنه حرمها ، فتحريمه لها بتحريم الله لا من قبل اجتهاده ورأيه ، أو وكل الله إليه تحريمها فكان عن أمر الله ، فأضيف إلى الله مرة لذلك ، ومرة إلى إبراهيم بحكمه ، أو لأنه كما جاء في الحديث : (دعا لها فكانت تحريم الله لها بدعوته) .

وقوله في العمامة : (أرخصي طرفها بين كتفيه) : حجة في جواز إرخاء ذؤابة العمامة واستحبابه ؛ لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) له ، وسيأتي في كتاب اللباس حكمها وسنتها ، ورواه بعض الرواة : (طرفها) أو لأول الصواب المعروف .
وقوله - عليه السلام - : إني حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة) ، قال الإمام : مذهب مالك أن المدينة حرم لهذه الأحاديث ، وأنكره أبو حنيفة ، واحتجوا له بأن هذا مما يعم فلا يقبل فيه خبر الواحد ، وبقوله - عليه السلام - في الحديث الآخر : (ما فعل النغيريا أبا عمير ؟) (٥١)

(٢) (٣) (٥) البخاري ، كالمغازي ، بأوطلس ٥ / ٩٧ ، أحمد ٤ / ٣٢ .
النمل : ٩١ .

الترمذي ، كالدليات ، بما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو ٤ / ٢١ (٦٠٤) ، أحمد ٦ / ٢٨٥ .
سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! .

البخاري ، كالأدب ، بالانبساط إلى الناس لا (٦١٢) ، بللكنية للصبي قبل أن يولد للرجل (٦٢٠٣) ، مسلم ، كالأدب ، باستحباب تحنيك المولود عند ولادته (٢١٥٠) ، أبو داود ، كالأدب ، بما جاء في الرجل يتكنى وليس له ولد (٤٩٦٩) ، والترمذي ، كالصلاة ، بما جاء في الصلاة على البسط (٣٣٣) ، وابن ماجه ، كالأدب ، بالمزاح (٣٧٢) .

٢٢٦ / ب

٤٨٠ كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إلخ ٤٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْحَزْرُومِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى - هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

أَمَّا حَدِيثُ وَهْبٍ فَكُرُوَايَةُ الثَّرَاوَرَسِ : (بِمِثْلٍ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ) .

وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، فَقِي رَوَاتِهِمَا : (مِثْلُ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ) .

٤٥٦ - (١٣٦١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مِصْرٍ - عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ،

والجواب عن الأول : أن الحديث شهر (١) عند أهل النقل وكثر وافق على صحته ، وقد يكون بيانه - عليه السلام - بيانا شافيا ، ولكن اكتفى الناس بنقل الآحاد فيه ، استغناء ببعض (٢) عن بعض .
وحديث النخعي أجاب بعض أصحابنا [فيه] (٣) بجوابين :
أحدهما : أنه يمكن أن يكون قبل تحريم المدينة .

والثاني : يمكن أن يكون أدخله من الحل ولم يعده في حرم المدينة .

قال : وهذا الجواب لا يلزم عندى على أصولهم ، وقد ذكرنا من قولهم : إن الحلال إذا دخل الحرم بالصيد وجب عليه إطلاقه .

واختلف عندنا إذا صاد الصيد في حرم المدينة ، فالمشهور ألا يجوز عليه ؛ لأن إثبات الحرمة لا يوجب إثبات الجزاء ، والأصل براءة الذمة .
وقال ابن نافع : فيه الجزاء ، وقاسه على حرم مكة .

قال القاضي : ومثل قول ابن نافع هذا قال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى وحكى القاضي أبو الحسن بن القصار عن بعض أصحابنا أنه لا يشبه بمذهب مالك .

واختلف قول الشافعي في ذلك ، وكافة الناس على خلاف هذا القول ، كما أنهم مخالفون لآبي حنيفة في إباحة صيدها وقطع شجرها وحلها ، وقد روى عن مالك كراهة كله ، قال : وليس كالذي يصاد بمكة .

قال بعض شيوخنا : وعلى القول فيه بالجزاء يكون حراما .

(١) في ع : اشتهر .

(٢) في ع : ببعضهم .

(٣) زائدة في ع .

كشأب الحج / باب فضل المدينة ...

إنل امض قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن إبراهيم حرم مكع وإنى أحرّم ما بين لابتيها) - يريد المدينة .

٤٥٧ - (...) وحديثا عبد الله بن مسleme بن قعب ، حديثا سليمان بن بلالي ، عن

عتبة بن مسلم ، عن نافع بن جببر ، أن مروان بن الحك ! خطب الناس ، فذكر مكة وأهلها وحرمتها ، ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها فناداه رافع بن خديج .

فقال : مالي أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ، ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ، وقد حرم رسول الله ما بين لابتيها ، وفلك عندنا في الحليم حولاني ، إن شئت أقرأتك .

قال : فسكت مروان ثم قال : قد سمعت بعض ذلك .

وقوله : (ما بين لابتيها) (١) حرام ! ، قال الإمام : قال الأصمعي : اللابة : الأرض ذات الحجارة السود ، وجمعها لابات في المليل ، ولاب ولوب في الكثير ، مثل قارة وقور ، وشاجة وشوج ، وباحة وبوح .

قال الهروي : يقال : ما بين لابتيها أجهل من فلان ، أى ما بين طرفي المدينة .

قال القاضي : قال ابن حبيب : اللابتان : الحرتان الشرقية والغربية .

وللمدينة حرتان أخريان ؛ حرة في القبلة وحرة في الجوف ، ويرجع كلها إلى الحريين الغربية والشرقية لاتصالهما بهما ؛ ولذلك حرم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما بين لابتيها جميع دورها كلها في اللابتين ، وقد ردها حسان كلها حرة واحدة لاتصالها ، قال :

لنأخرة ماطورة بجبالها بنى العزفيايته فتأثلا

ومعنى (ما طورة) معطوفة بجبالها لاستدارتها .

وقوله : لا تقطع عضائها ، ولا يصاد صيدها) : نص في تحريم الصيد وقطع شجرها ، على ما تقدم لجمهور العلماء ، خلافا لآبي حنيفة وأصحابه في إباحة ذلك فيها .

والعضاه ، مقصور : شجر له : شوك ، واحده عضاهة وعضة وعضة ، كالطلح والعوسج والبينوت .
قال الخليل : ويقال له الصدر أيضا ، مما له أرومة تبقى على الشتاء .
قال أبو زيد : هو ما غلظ منه .

قال ابن حبيب : أو تحريم النبي (صلى الله عليه وسلم) ما بين لابتى المدينة إنما ذلك في الصيد خاصة ، وأما في قطع الشجر فبريد في
بريد في دور المدينة كلها ، بذلك أخبر مطرف عن مالك ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب .
وقد ذكر مسلم في بعض طرقه : (إني أحرم ما بين جبلها) وفي حديث أبي هريرة : (وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى) وهذا
تفسير لما ذكره ابن وهب ورواه مطرف
(١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامشي بسهم .

٤٨٢

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...
إلخ

٤٥٨ - (١٣٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْءٍ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَنْ أَحْمَدَ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزَّوَيَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)
(: (إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، ! إِنِّي حَرَفْتُ الْمَلِيَّةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيَّهَا ، لَا يَقْطَعُ عِضَاهُمَا ، وَلَا يُصَادُ صَيْلُهَا)) .
٤٥٩ - (١٣٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .
ح وَحَدَّثَنَا

، ، ص محص ، ص محص نص ، ص ص ! ص ، ص ، ص ه ص ه ص ص ص ص ص ص
ابن نمير ، حدثنا ابني ، حدثنا عثمان بن حكيم ، حدثني عامر بن سعد عن أبيه ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :
(إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيَّ الْمَدِينَةِ ، أَنْ يَقْطَعَ عِضَاهُمَا ، أَوْ يَقْتَلَ صَيْلُهَا) .
وَقَالَ : (الْمَلِيَّةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا
وَجَهْلٍ ! ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا - أَوْ شَهِيدًا - يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

٢٢٧ / أ

عن مالك وعمر بن عبد العزيز ، قال المهلب : قَطَعَ النَّبِيُّ كُلَّهُ النَّخْلَ فِيهَا حَتَّى بَنَى مَسْجِدَهُ ، يَدُلُّ أَنْ النَّهْيَ لَا يَتَوَجَّهُ لِقَطْعِ شَجَرِهَا
لِلْعِمَارَةِ وَجِهَةً الْإِصْلَاحِ ، وَأَنْ يَقْطَعَ شَجَرَاؤُهَا وَشَوْكُهَا لِيَتَّخِذَ مَوْضِعَهُ بَنِيَانًا وَعِمَارَةً ، وَأَنْ تَوَجَّهَ النَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ الْقَطْعُ لِلْفَسَادِ لِبُهْجَةِ الْمَدِينَةِ
وِخْضَرَتِهَا ، فِي عَيْنِ الْوَارِدِ عَلَيْهَا وَالْمُهَاجِرِ إِلَيْهَا .
قال القاضي : وقد ذكر ابن نافع عن مالك نحو هذا ، قال : إنما نهى عنه لئلا يتوحش ، ويبقى فيها شجرها ليستأنس به ، ويستظل به
من هاجر إليها .

وحكى الخطابي وغيره أن قطع الشوك غير ممنوع لما فيه من الضرر ، وقد ذكر مسلم في حديث نغير : (ولا يختلأ شوكها) ، وقيل : بل
قطعه - عليه السلام - للنخيل إنما هو قطع لما غرسه الأدمى ، والنهي إنما يتوجه إلى ما أثبتته الله مما لا صنع فيه لأدمى .
وقوله : لا يثبت أحد على لآوائها) ، وفي الرواية الأخرى : لا يصبر على
لآوائها وجهدها) : اللآواء ، ممدود ، قال الإمام : هو الجوع وشدة الكسب .

قال القاضي : وتفسيره قوله : (وجهدها) ، وقيل : يحتمل أن تعود الشدة على الجوع ، وعلى كل ما يشتد معه سكناها وششضر به .
وقوله : (إلا كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة) : سألنا قديماً عن معنى هذا ولم خصص - عليه السلام - ساكن المدينة بهذا من
شفاعته ، ومع ما يثبت من ادخاره / إياها لجميع أمته ، وهل (أو) هنا للشك أو لغيره ؟ ولنا على هذا جواب شافع مقنع في أوراق
اعترف بصوابه كل من وقف عليه ، نذكر منه هنا معنى تليق بالموضع : والأظهر أن (أو)

٤٦٠ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ ! ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاعِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

هنا ليست للشك ، خلاف من ذهب من شيوخنا إلى ذلك ؛ إذ قد روى هذا الحديث جابر ، وأبو هريرة ، وابن عمرو ، وأبو سعيد ، وسعد بن أبي وقاص ، واسماء بنت عيسى ، وصفية بنت أبي عبيد ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بهذا اللفظ ، وبعد اتفاق جميعهم أو روايتهم على الشك ووقوعه من جميعهم وتطابقهم فيه على صيغة واحدة ، بل أظهر أنه كذا قاله النبي - عليه السلام - فيما أن يكون أعلم - عليه السلام - بهذه الجملة هكذا أو تكون [أو] (١) للتقسيم ، ويكون أهل المدينة صنفين ؛ شهيداً لبعضهم ، وشفيعاً لآخرين ، إما شفيعاً للعاصن وشهيداً للمطيعين ، أو شهيداً لمن مات في حياته وشفيعاً لمن مات بعده ، أو غير ذلك مما الله [أعلم] (٢) به ، وهذه خاصية زائدة على الشفاعة للمذنبين أو للعالمين في القيامة ، وعلى شهادته على جميع الأمة ، وقد قال - عليه السلام - في شهداء أحد : (أنا شهيد على هؤلاء) فيكون لتخصيصهم بهذا كله زيادة منزلة وغبطة وحظوة .

وقد تكون (أو) هنا هي التي بمعنى الواو ، فيكون لأهل المدينة شهيداً وشفيعاً ، وقد روى : (إلا كنت له شهيداً أو له شفيعاً) ، وإذا جعلناها للشك - كما ذهب إليه المشايخ - فإن كانت اللفظة الصحيحة الشهادة اندفع الاعتراض ؛ إذ هي زائدة على الشفاعة المدخرة المجردة لغيرهم ، وإن كانت اللفظة الصحيحة الشفاعة فاختصاص أهل المدينة بهذا ، مع ما جاء من عمومها وادخارها لجميع أمته ، أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمته من النار ، ومعافاة بعضهم منها بشفاعته في القيامة ، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات ، أو تخفيف الحساب ، أو ما شأ الله من ذلك ، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنو ٣ من الكرامة والمبرة ؛ من إيوائهم في ظل عرش الرحمن ، أو كونهم في روح وعلى منابر ، أو الإيسع بهم إلى الجنة ، أو غير ذلك من خصوص المبرات الواردة لبعض دون بعض في الآخرة - والله أعلم .

وقوله : ١ لا يخرج أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه) : ذهب بعضهم أن هذا خصوص مدة حياته - عليه السلام - وقال آخرون : هو عموم أبداً ، وهذا أظهر ؛ لقوله في الحديث الآخر أول الكلام : (يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، والذي نفسى بيده ، لا يخرج أحد منها رغبة عنها إلا أخلف الله فيها من هو خير منه) الحديث ، وأن كلامه - عليه السلام - ممن يخرج عنها ممن كان مستوطناً بها .

(١ ، ٢) سقطتا من الأصل ، واستدركتا في الهامش ! بسهم .

قَالَ : ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : (وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ فَوَبَ الرُّضَاعِ أَوْ فَوَبَ الْمَلْحِ فِي الْمَاءِ) .

٤٦١ - (١٣٦٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْعَقَدِيِّ .

قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْطِطُهُ ، فَسَلَبَهُ فَلَهَا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَهُ إِهْلُ الْعَبْدِ ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ ،

وقوله : (من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله في النار فوب الرصاص) : هذه الزيادة

في النار ترفع إشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها ، وأن هذا حكمه في الآخرة ، وقد يكون المراد به من أرادها في حياة النبي (صلى

الله عليه وسلم) في الدنيا ، فيكفى أمره ، ويضمحل كيده كما يضمحل الرصاص ، ويكون في (النار) مقدماً في اللفظ ، كما قال في الحديث الآخر : (كما يذوب الملح في الماء) ، أو يكون ذلك لمن أَرادها في الدنيا فلا يمهله الله ، ولا يُمكن سلطانه ، ويذهب عنه قرب ، كما انقضى من شأن من حاربها أيام بنى أمية مثل مسلم بن عقبة ، وهلاكه منصرفه عنها ، ثم هلاك يزيد بن معاوية مرسلته على إثر ذلك ، وغيرهم ممن صنع مثل صنيعهم .

قيل : قد يكون الحديث فيمن كادها مغتالا وطلب غرتها ، فلا يتم له ذلك ، خلاف

من أتى ذلك جهاراً كالأعمى الذين استباحوها على ظاهر لفظة الحديث : (لا يكيد) ، وهى في الباب : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، كلاهما عن أبي حامد ، قال أبو بكر : ثنا محمد بن عبد الله الأسدي (١) ، وعند العذري : الأزدي ، وهو خطأ . وفيه في حديث ابن أبي شيبة ثنا عامر بن سعد (٢) : (فسلبه) الذي يقطع شجرة ، عن أبيه . وعند الصفدي : عمرو ، والصواب عامر .

وذكر في الحديث عن سعد : سلبه الذي يقطع شجرة أو يخبطه .

وقال لما كلم في ذلك : (معاذ الله أن أَرُدَّ شيئاً نفلني رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) .

حجة في تحريم المدينة ومغ لقطع شجرها ، وعصده للحديث الآخر عنه - عليه السلام - : (من وجدتموه يصيد في حرم المدينة

(١) هو محمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الأسدي ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال مرة : ثقة .

روى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة ، وحدث عن سفيان وأيمن بن نائل وغيرهما .
لنظر : التهذيب ٩ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) هو عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني ، روى عن أبيه وعثمان والعباس بن عبد المطلب وغيرهم ، وروى عنه ابنه داود ومحمد بن المنكدر وسعيد بن الميب .

ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : التهذيب

كتاب الحج / باب فضل " المدينة ...

إنح ٤٨٥ أو عليهم ، ما أخذ من غلامهم .

فَقَالَ : معاذ الله ، أن أَرُدَّ شيئاً نفلني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وأبى أن يردَّ عليهم .

٤٦٢ - (١٣٦٥) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن جبر ، جميعاً عن إسماعيل .

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِّهَا لِأَبِي طَلْحَةَ : (التمس لي غلًا من غلمانكم يخدموني) .

نَحْرَجُ بِي أَبُو طَلْحَةَ يَرِدُّنِي وَرَاءَهُ ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كُلَّمَا نَزَلَ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ لَهُ أَحَدُ قَالَ : (هَذَا جَبَلٌ يُجْبِنَا وَنُجْبُهُ) ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الدِّينَةِ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ .

اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مِلْهِمْ وَصَاعِهِمْ) .

ويقطع شجرها نخذوا سلبه (١) ، ولم يثبت عند أئمة الفتوى هذا الحكم ، فلم يقله أحد منهم بعد زمن الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم ، في صيد المدينة يوخذ سلبه وفي فعل سعد (٢) .

وما روى عن غيره من الصحابة في الأمهات ، من إنكارهم صيد حرم المدينة ، ! إطلاقه من يد من وجدوه ، وتأديبهم عليه ، واحتجاجهم بتحريم النبي (صلى الله عليه وسلم) لها ، وكثرة من روى ذلك - يرد حجة أبي حنيفة المتقدمة .

وقد ذكر مسلم من ذلك حديث أنس ورافع ابن خديج وعبد الله بن زيد بن عاصم وجابر وسعد وعلى وأبي هريرة وأبي سعيد وسهل ابن

حنيف سوى من ذكر غيره .

وقوله : [في جبل أحد] (٣) (هذا جبل يحبنا ونحبه) ، قال الإمام : قيل : المراد : يحبنا أهله ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال الله تعالى : { وَأَقْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ } (٤) ، أى حب العجل ، وقال تعالى : { وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ } (٥) أى أهلها .

قال القاضي : وقيل : هو على ضرب آخر من المجاز ، أى نحن نحبه ونستبشر برؤيته ،

فلو كان هو ممن يعقل لأحبنا على سبيل مطابقة الكلام ومجانسة / الألفاظ .

وقيل : يحتمل

(١) ذكره الهندي في كنز العمال وعزله لعبد الرزدي في جامعه عن سعد بن أبي وقاص ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من وجدتموه يعضد ثوباً يخطب عضاة المدينة يريد أن يريكم فلكم سلبه ، فلم كن أرد شيئاً أعطانيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (١٣٨ / ١٤) .

وذكره ابن عساكر بلفظ : (من وجدتموه يقطع من الحمى شيئاً فلكم سلبه) (٣ / ٣٠٢ ، ١٠ / ٢٩٦) .

(٢) لفظر : الأثر السابق .

(٣) زالدة في ع .

(٤) ١ لبقرة : ٩٣ .

(٥) يوسف : ٨٢ .

٢٢٧ / ب

٤٨٦ كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إنلح (...) وَحَاثَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَأْتِيَهَا) .

ص ص حمص ، ص ، ٥ ، ، ص ص ص محركا ، ص ص حمص نص ص

٤٦٣ - (١٣٦٦) وحديثه حامد بن عمر ، حدثنا عبد الواحد ، حدثنا عاصم ، قال : قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَرَأَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

قَالَ : ثُمَّ قَالَ لِي : ! نَهَ شَدِيدَةً : (مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدِيثًا لَعَنَهُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا) .

قَالَ .

فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ : أَوْ أَوْى مُحَمَّدٍ ، لَا .

أن يكون حقيقة ، وأن الله جعل فيه أو [في] (١) بعضه إدراكا ومحبة ، كما قيل في تسبيح الحصى ، وحين الجذع وشبه ذلك ،

وتكون هذه من خوارق العادات ، وجملة الآيات ، وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : أن محبتنا له محبة من يعتقد أنه يحبنا ، وقيل :

أن تكون المحبة هنا عبارة عن الانتفاع بمن يحبنا في الحماية والنصرة .

وقوله : (من أحدث حدثا ، أو أوى محدثا) : [أى أتى إثما ، أو أوى من أتاه وحماه وضمه إليه ، وهو نحو قوله تعالى في مكة : {

وَمَنْ يَرُدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نَذَقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيلٍ } (٢) ، ويقال : أوى وأوى ، في اللازم والمتعدى ، والقصر في اللازم أشهر ، والمد

في المتعدى أكثر ، ولم نرو هذا الحرف إلا محدثا ، بالكسر (٣) .

قال الإمام : (في محدث) روايتان ، فتح الدال وكسرها ، فمن فتح نسبة إلى نفس الأحداث ، ومن كسر نسبة إلى فاعل الحدث .

قال القاضي : وقوله - عليه السلام - : (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ،

لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً) : وعيد شديد لمن فعل ذلك ، ممن استحل حرمتها ، أو أحدث فيها .

وقد استدلو لما جاءت به اللعنة أنه من الكبائر .

وقوله آخر الحديث من رواية حامد بن عمر : (قال : فقال ابن أنس : أو أوى محدثا) : كذا عند عامة شيوخنا : (فقال ابن أنس) وهو الصحيح ان شاء الله ، أن ابن أنس ذكر أباه هذه الزيادة ، دالا فسياق الحديث كان من أوله من كلام أنس ، فلا وجه لاستدراكه على هذا هو تلك اللفظة .

وقد وقعت أول الحديث نفسه في سياق أنس في أكثر الروايات ،

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامر .

(٢) الحج : ٢٥ .

(٣) سقط من ع .

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إنلخ ٤٨٧ ٤٦٤ - (١٣٦٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ وَسَقَطَتْ عِنْدَ السَّمَرَقَنْدِيِّ .

وسقوطها هناك ، يشبه أن يكون الصحيح ؛ ولذلك استدركت آخر الحديث - والله أعلم .

وقوله : لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا) ، قال الإمام : اختلف في تفسير ذلك ، فقيل : الصرف : الفريضة ، والعدل : التطوع .

وقال الحسن : الصرف : النافلة ، والعدل : الفريضة .

وقال الأصمعي : الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية .

وروى ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقال يونس : الصرف : الاكتساب ، والعدل : الفدية .

وقال أبو عبيدة : العدل : الحيلة ، وقال قوم : العدل : المثل ؛ لقوله تعالى : { أَوْ عَدْلٌ فَلَكُمْ صِيَامًا } (١) [محناه : صومتك ذلك صياما] (٢) ، وقال بعضهم : العدل والعدل لغتان ، لا فرق بينهما كالسلم والسلم .

وقال الفراء : العدل : ما عادل الشيء من غير جنسه .

والعدل : ما عادل الشيء من جنسهما .

يقال : عندى عدل ثوبك ، أى قيمته .

قال القاضي : وقيل : الصرف : الدية ، والعدل : الزيادة ، وروى عن الحسن في معنى الصرف هنا التصرف في العمل ، فيحتمل أن يكون ما أوعده من ترك قبول التوبة على ما فتر به الصرف ، وهى معرضة لجميع العاصين في قبوله الطاعات ، ولا يحبطها إلا الكفر على ما فسر به الصرف .

والعدل إما أن يكون فعل ذلك مسمحا ، فأحبط الكفر أعماله ، ولا يصح توبته إلا برجوعه إلى الإسلام ، لا بمقلعه عن ذلك الذنب وحده .

وقيل : المراد هاهنا : لا يقبل توبته في الآخرة ، وهو في الحديث مفسر : لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا) ، أى لا يعف عن ذنبه هذا في الآخرة ، واعتراه بخطئه فيه ، إن لم يتب منه في الدنيا ، وأما توبة الدنيا فقبولة إن شاء الله من كل ذنب . وسأأتى الكلام على ذلك في موضعه إن شاء الله .

وقيل : يكون أيضا معنى : لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضى ، فإن قبلت قبول جزاء ؛ لأن الله لا يظلم عباده مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها .

وقيل : قد يكون القبول هنا عبارة عن تكفير تلك السيئة والذنب بها ، وقد قال تعالى : { ان الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ } (٣) .

وتكون معنى الفدية هاهنا : لا يجد في القيامة فدى يفتدى به ، بخلاف غيره من المذنبين الذين جاء من تفضل الله على من شاء منهم أن يفديه من النار باليهود والنصارى ، ومن شاء من الكفار .

وقيل : معنى لعنة الله هنا : يحتمل أن يراد به العذاب الذى يستوجبه على ذنبه ، والطرده عن الجنان أولا ، ودخول النار حتى يخرجها الله منها .

واللعنة معناها : الإبعاد ،

(١) المائدة : ٩٥ .

(٢) من ع .

(٣) هود : ١١٤ .

٤٨٨

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إلخ

الأحول ، قال : سألت أنساً : أحرم رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) المدينة ؟ قال : نعم ، هي حرام ، لا يُحتلّ خلاها ، فمن فعلَ فلكَ فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين .

٤٦٥ - (١٣٦٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك بن أنس - فيما قرئ عليه - عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ؛ أن رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (اللهم ، باركْ لهم في مَكائِلِهِمْ ، وباركْ لهم في صَاعِهِمْ ، وباركْ لهم في مَدِهِمْ) .

٤٦٦ - (١٣٦٩) وحدثني زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي ، قالا : حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، قال : سمعتُ يونسَ يحدث عن الرفرى ، عن أنس ابن مالك ، قال : قال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : (اللهم ، اجعلْ بالمدينةِ ضِعْفَيَّ ما بمكةَ من البركةِ) .

٢٢٨ / ١

ولا يكون هذا كلجنة الكفار الذين يبعدون عن رحمة الله رأساً .

ولجنة الملائكة والناس هنا : الدعاء عليهم بمثل هذا .

وقد يكون لعنة الملائكة هنا ترك الدعاء لهم والاستغفار دابعادهم عنه ، وإخراجهم من جملة المؤمنين الذين يستغفون لهم ، كما حكى الله تعالى عنهم .

وقوله : (اللهم باركْ لهم في مَكائِلِهِمْ وصَاعِهِمْ ومدِهِمْ) : البركة تكون بمعنى النماء والزيادة ، وتكون بمعنى الثبات واللزوم .

فَقَمِلَ : يحتمل أن تكون هذه البركة دينية بما تتعلق بهذه المقادير من حقوق الله في الزكوات والكفَايِمات ، فيكون هنا بمعنى الثبات والبقا بها للحكم بها ببقا الشريعة وثباتها .

وتكون دنيوية من تكثير المكيل ، والقدر بهذه الايكال حتى يجزئ منه ، ويكفى ما لا يجزى من غيره في غير المدينة ومكانتها ، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها ، أو إلى كثرة ما يكال بها من غلاتهم وثمارهم ، أو يكون للزيادة فيما يكال بها ، لاتساع عيشهم وكثرته بعد ضيقه ، لما فتح الله عليهم ، ووسع من فضله لهم وملكهم من بلاد الخصب والريف من الشام والعراق ومصر ، حتى كثر الحملُ إلى المدينة ، واتسع عيشهم ، وانتقلوا عن ذلك إلى حال آخر ، ورغد سائغ ، حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه غير ذلك ، فانتقلوا عن مقاديرهم في عيشهم المعلوم ، من مد النبي - عليه السلام - إلى المد الهاشمي / فزادوا في مدهم مثل نصفه أو ثلثه أو مثله على الخلاف في مفداره ، في هذا كله ظهور إجابة دعوة النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم ، وقبولها ، قالوا : وفيه الندب إلى استعمال الكيل فيما يكال ، وقيل : يحتمل أن هذا خاص بزمانه ورمز من ثلثه من أئمة الحق بعده .

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إلخ

٤٨٩

٤٦٧ - (١٣٧٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو كريب ، جميعاً

عن أن معاوية .

قال أبو كريب : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : خطبنا علي بن أن طالب فقال : من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهنه الصحيفة - قال : وصحيفة معلقة في قراب سيفه - فقد كذب ، فيها أسنان الإبل ،

وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَقِيَ عَيْرٌ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدًّا ، أَوْ أَوَى مُحْدِثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ)

وقوله في حديث علي - رضى الله عنه - : لأ من زعم أن عندنا ضيئنا نقرؤه إلا كتاب

الله وهذه الصحيفة فقد كذب : رد على الرافضة والشيعة فيما تلشيه من إيد ٣ أسرار العلم والشرعة لآل البيت ، وتخصيصهم بما لم يطلع عليه سواهم ، وتكذيب لهم ، وهو مراد علي - رضى الله عنه - بقوله هذا ، وفيه أن علياً ممن كتب العلم قديماً ، ومن كان يجيز كتب الحديث والعلم ، وقد تقدم الكلام في ذلك والخلاف فيه .

وقوله : (المدينة حرم ما بين غير إلى ثور) : كذا للرواة ، وللعذري : (غير) بألف ، هذان الاسمان هما اللذان جاءا في الحديث الآخر ، من كذا إلى كذا ، فإما أن يكون في ذاك الحديث لم يضبط الراوى الاسمين ، أو كنى عنهما لإنكار مصعب الزبيرى وغيره هذين الكلمتين ، وقال : ليس بالمدينة عير ولا ثور . قالوا : وإنما ثور بمكة .

وقال الزبير : عير جبل بناحية المدينة .

وكثر الرواة في كتاب البخارى (١) ذكروا عيراً .

وأما ثور ، فمنهم من كنى عنه [بكذا] (٢) ، ومنهم من ترك مكانه بياضاً ، إذ اعتقدوا الخطأ في ذكره .

قلا الإمام : قال بعض الاطماء : ثور ها هنا وهم من الراوى ؛ لأن ثوراً بمكة ، والصحيح إلى أحد .

قلل القاضى : كذا قال أبو عبيد ، كان الحديث أصله : (من عير إلى أحد) (٣) ، وذكر ما جاء في هذا الحديث من الوعيد واللعنة على من ادعى إلى غير أبيه ، أو انتهى لغيره ! واليه ، مما يدل على عظم ذلك ؛ لما فيه من كفر النعمة للمنعين بالعق وحق الآباء وولائهم وتريبتهم صخاراً ، وثكلف مومهم من قطع الأنساب والأرحام التى أمر الله أن

(١) البخارى ، كالجزية ، بذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم ٦ / ٢٧٣ .

(٢) صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! بهم .

(٣) قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فى طبعته على صحيح صل ، نقلاً عن الفيروزاتادى فى قاموصه : تصحيف أبى عبيد لهذا الحديث خطأ ، وأثبت لفظه ثورثه فى المدينة وهو جبل صغير خلف أحد .

وقال عبد الباقي : وقع بسبب هذا الخطأ ثلاثة من كبار المؤلفين أبو عبيد البكرى ولبن الأثير وياقوت فى معجمه ، ورد عليهم ، وكذا ابن حجر فى الفتح .

انظر : صحيح صل بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢ / ٩٩٥ .

٤٩٠ كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إِنَّا أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا ، وَفَقَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ ، وَمَنْ ادْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَهَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا لَمَّا .

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ) وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهِمَا : مُعَلِّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ .

ملاء ٤ - (...) وَحَدَّثَنِى عَلَى بْنُ جُرِّ السَّعْدِيِّ ، أَخْبَرَنَا عَلَى بْنُ مُسْهِرٍ .

ح وَحَدَّثَنِى

أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْبِيُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : (فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا !) ، وَلَيْسَ فِي

حَدِيثُهُمَا : (مَنْ ادْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ لَمَأً ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٍ .
إِلَّا قَوْلَهُ : (مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ) وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ .

توصل ، واختلاط ذلك ، ونقل المواريث وحقوق الولاء والولاية لغير أربابها ، وظلمهم بذلك .
وليس قوله : (بغير إذنهم) كالشرط لهذا المنع حتى يباح بالإذن ، لكنه كالتأكيد والتنبيه على حق من له حق في ذلك ، والافتيات عليهم فيه ، وقد يحتج بهذه اللفظة من يجيز هبة الولاء وبيعه ، وسيأتي في العتق .
قال الداودي : ويحتمل قول : (من تولى قوماً بغير إذن مواليه) الحلف .
ويحتمل الموالاة .

قال : وفي الحديث المنع من مولاة من أقام بمكة من المسلمين بعد خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) عنها إلى أن فتحت .
وقوله : (وذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم) ، قال الإمام : فيه دلالة لمن أجاز أمان المرأة ، ومن في معناه ، وقد تقدم القول في ذلك .

وقوله : (فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله) : يعني نقض عهده .
قال القاضي : يقال : أخفرت الرجل : إذا غدرته ، وخفرتة : إذا أجزته .
وقوله : لو رأيت الظباء ترتع بالمدينة ما ذعرتها : يعني أن ترعى ، وقيل : معنى (ترتع) : تسعى وتنبسط .
والرثعة بسكون التاء : حركتها للاتباع في الخصب .
كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إلخ

٤٩١

٤٦٩ - (١٣٧١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ زَائِلَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (الْمَدِينَةُ حَرَمٌ ! ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّدًا ، لَا فَعْلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَلٌّ ! وَلَا صَرْتُ) .
٤٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ التَّضَرِّ بْنِ أَبِي النَّضْرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ ، حَدَّثَنِي

١٦٠٨٥ (86) باب الترغيب في سكنى المدينة ، والصبر على لأوائها

عَبِيدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .
وَلَمْ يَقُلْ : (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) الزَّادُ : (وَفَقَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعْلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَلٌّ ! وَلَا صَرْتُ !) .

٤٧١ - (١٣٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ الظُّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهَا .
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا بَيْنَ لَا بَتِّهَا حَرَامٌ !) .

٤٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .
قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَلِينَةِ .

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَلَوْ وَجَدْتُ الظَّبَاءَ مَا تَجَشَّنَ لَابَتِيهَا مَا ذَعَرْتُهَا ، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا - حَوْلَ الْمَدِينَةِ - حِمَى .
٤٧٣ - (١٣٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيْمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ

وقوله : (ما ذعرتها) ، قال الإمام : الذعر : الفزع ، ومنه قول زهير - هو ابن أبي سُلمى - :

وَلَا نَتَّ اشْجَع مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُبِّي فِي الذَّعْرِ (١)

قال القاضي : وقيل : معناه هنا : أى ما نفرتها .
وقد تقدم نهيهِ - عليه السلام - عن هذا .

وقوله : (كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤوا به إلى النبي - عليه السلام) وذكر

(١) الذى فى ديوان زهير :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا

دعيت نزلى ولج فى الذعر

٤٩٢

كتاب الحج / باب فضل المدينة ...

إنلج

جَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ كَلَفَعَ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدْنَا .
اللَّهُمَّ ، إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ) .

قَالَ : ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدٍ لَهُ فَيُعْطِيهِ فَلِكِ الثَّمَرِ .

٤٧٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يُؤْتَى بِأَوَّلِ الثَّمَرِ فَيَقُولُ : (اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَلِينَتِنَا وَفِي ثَمَارِنَا وَفِي مُدْنَا وَفِي صَاعِنَا بِرَكَّةٍ مَعَ بَرَكَةٍ) .

ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ .

دَعَائِهِ فِيهِ .

وفى المدينة كانوا يفعلون ذلك رغبة فى دعائه ، ورجاء تمام ثمرهم لبركة ذلك ، لإعلاماً له - عليه السلام - بابتداء صلاحها ؛ لما يتعلق بها من حقوق الزكاة [والشرع وتوبة الخراف وبيان الزكاة] (١) وقد روى الخشنى هذا الحديث عن مالك أنه - عليه السلام - كان إذا أخذ ذلك ، وضعه على وجهه ، ثم قال ما تقدم .

وفيه تخصيص الرئيس فى العلم والسلطان بالهدية والطفرة تفضيلاً له ، وتقديماً ورجاء

بركة دعائه .

وفيه ما كان عليه - عليه السلام - من الرفق بالصغير والكبير ، ومراعاة حقوق كل صنف منهم بحسبه ، ودفع هذه الطرفة للصغار ؛ إذ هم أولى بذلك لشدة حرصهم على مثل ذلك ، وإعجابهم به ، وقيل : يحتمل أن يفعل ذلك لطلب الأجر بدفعه لمن لا ذنب له ، وإدخال المسرة عليه بذلك ، وتخصيصه ذلك بأصغر وليد يحضره ، لما لم يكن لقلته فيه ما نقسم على الولدان رحم اصغره به ؛ إذ هو أولى بالأطاف ولقلة صبره ، وحرصه وشرهه على مثل هذا بحسب صغره ، وكلها كبر تخلق بأخلاق الرجال من الصبر والحياء وسماحة النفس ، وقلة الشره .

قال الإمام : وقد يكون لى فى معناه : أنه - عليه السلام - فعله تفاؤلا بنمو الثمرة وزيادتها بأن يدفعها إلى من هو فى سن النماء والزيادة ، ويكون هذا نحو ما تأول أهل العلم فى قلب الرءاء فى الاستسقاء ؛ أنه تفاؤل لأن ينقلب الجذب خصبا .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! .

كتاب الحج / باب الترغيب فى سكنى المدينة ...

إنلخ ٩٣٤

(٨٦) باب الترغيب فى سكنى المدينة ، والصبر على لأوائها

٤٧٥ - (١٣٧٤) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ وَهَيْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِ ؛ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشَلَّةٌ ، وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، فَقَالَ لَهُ : إِنِّي كَثِيرُ الْعِيَالِ ، وَقَدْ أَصَابَتْنَا شَدَّةٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْقُلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ .

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ ، لَا تَفْعَلْ ، الزَّمِ الْمَدِينَةَ ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ : حَتَّى قَدَمْنَا عُسْفَانَ ، فَأَقَامَ بِهَا لِيَالِي .

فَقَالَ النَّاسُ : وَاللَّهِ ، مَا نَحْنُ هَاهُنَا فِي شَيْءٍ ، ! إِنَّ عِيَالَنَا لَخُلُوتٌ .

مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ .

فَبَلَغَ فَلَكَ النَّبِيُّ عَلَى فَقَالَ : (مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ ! دَيْشِكُمْ ؟ - مَا أَدرى كَيْفَ قَالَ - وَالَّذِي أَحْلَفُ بِهِ ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَلِهِ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ إِن شِئْتُمْ - لَا أَرَى أَيُّهُمَا قَالَ - لِأَمْرِنَ بِنَاقَتِي تَرْحُلُ ، ثُمَّ لَا أَحِلُّ لَهَا عُقْلَةً حَتَّى أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ) .

وَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَّمًا ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَأْزَمِيهَا ، أَلَا يَهْرَاقُ فِيهَا دَمٌ ، وَلَا يُجْمَلُ فِيهَا)

وقوله فى حديث أبى سعيد : (إن عيالنا لخلوف) بضم الخاء ، قال الإمام : أى لا راعى لهم ولا حامى .

قال الأزهرى : يقال : الحى الخلوف ، بمعنى المتخلفين المقيمين فى الدار ، وبمعنى الغيب الطاعن .

وقوله فى هذا الحديث : (ما هذا الذى يبلغنى من حديثكم - ما أدرى كيف قال - والذى أحلف به ، أَوْ الذى نفسى بيده) : شك من أبى سعيد فى أحد القسمين ، وتحرى رواية لفظ النبى (صلى الله عليه وسلم) .

/ وقوله : لِأَمْرِنَ بِرَاحِلَتِي تَرْحُلُ ثُمَّ لَا أَحِلُّ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَتِيَ الْمَدِينَةَ) : أى لا

أحل من رباط رحلى عليها شيئاً ، بل أصل سيرى ، وأدأبه حتى أصل المدينة ولا أريح ركابى ، ولا أنزل عنها منزلاً لا أخط فيه عنها .

وقوله : (حراماً ما بين مأزمتها) بكسر الزاى ، أى جبلتها ، كما قال فى الحديث الآخر : (جبلتها) ، وبه فسر ابن شعبان (مأزمتها)

وأما ابن دريد فى الجمهرة فقال : المأزم : المضايق ، ومنه : مأزمتى منى ، وهذا يقرب مما تقدم ؛ لأن المضايق متقطع الجبال بعضها من بعض .

وقوله فى هذا الحديث : لا يحمل فيها سلاح ، ولا يخبط فيها شجرة) : تسويتها

٢٢٨ / ب

٩٩٤

كتاب الحج / باب الترغيب فى سكنى المدينة ...

إنلخ

سلاح لِقَتَالٍ ، وَلَا يُخْبَطُ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ .

اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا .

اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي صَاغِنَا .

اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مِلْنَا .

اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا .
اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مُدْنَا .
اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا .
اللَّهُمَّ ، اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ .

وَالَّذِي نَفْسِي بِيْلِهِ ، مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شِدْبٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرُسَانِهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا لَا .
ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : (اِرْتَحِلُوا) ، فَارْتَحَلْنَا ، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَوَالَّذِي نَحْلِفُ بِهِ أَوْ يُحْلِفُ بِهِ - الشَّكُّ مِنْ حَمَّاد - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا - حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ - حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ ، وَمَا يَهِيْجُهُمْ قَبْلَ فَلَكَ شَيْءٌ ! .

في حرمة مكة في كل الأمور ، ورد على أبي حنيفة .
وقد جاء في الحديث الآخر : لا يختلي خلاها كما قال في مكة .
وقوله : لا يخط فيها شجرة إلا لعلف) : حجة على جواز أخذ الورق للعلف ،
لأنه بخلاف قطع الأغصان ، وخطها ليكسر حطباً ، ولم يقع هذا الاستثناء في حديث تحريم مكة ، ويفسر هذا الاستثناء - والله أعلم - الحديث الآخر : لا يخط ولا يعضد ، ولكن يهش هشاً رقيقاً ، والهش : تحريك الغصن ليسقط ورقه [قال صاحب العن ، وقال غيره : هو خطب الشجر بالعصا ليسقط ورقه] (١) ، قال الله تعالى : { وَأَهْلُ ثَنٍ بِهَا عَلَى غَنِيٍّ } (٢) على ظاهره ، ومعناه : لا تحبب لتكسر أغصانها ، ولا يجوز أن يؤخذ منها إلا أن يحرك أو يضرب ضرباً رقيقاً لأخذ الورق للعلف .
وقوله : (ما من المدينة شعب ولا نقب إلا عليه ملكان يحرسانها حتى تقدموا إليها) :

فيه فضل المدينة وحماتها في حياة النبي - عليه السلام - من العدو .
والشعب بكسر الشين : هو ما انفرج ما بين الجبلين .
وقال يعقوب : هو الطريق في الجبل .
والنقب ، بفتح النون وضمها ، مثله .
وقيل : الطريق على رادس الجبل .
قال الإمام : قال الأخفش : أنقَابُ المدينة طرقها وفجاجها .
قال القاضي : وقوله : (ارتحلوا) : فيه ما كان عليه - عليه السلام - من مساعدة المسلمين والتيسير عليهم في أمورهم .
وقوله : (فما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة ، حتى أغار علينا بنو عبد الله بن غطفان ، وما يهيجهم قبل ذلك بشيء) : يعني أن المدينة في مغيبهم لم يحركهم عدو ولا

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! بسهم .
(٢) طه : ١٨ .

كتاب الحج / باب التَّغْيِبِ فِي سَكْنِي الْمَدِينَةِ ...

إِنْخ

٤٩٥

٤٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُيَيْبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدْنَا ، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ .
ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الضَّمْدِ ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ ! - يَعْنِي ابْنَ شَدَّادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

٤٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّى ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَيْلَى الْحَرَّةِ ، فَاسْتَشَارَهُ فِي الْجَلَاءِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَشَكَا إِلَيْهِ أَسْعَارَهَا وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَا وَائِهَا .

فَقَالَ لَهُ : وَيْحَكَ ! لَا أَمْرُكَ بِذَلِكَ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا فَيَمُوتَ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِمَّا كَانَ مُسْلِمًا) .

٤٧٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الدَّرِي ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ .

(إِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ) .
 قَالَ : ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَا "خُذْ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَجِدُ - أَحْتَا فِي يَلِه الطَّيْرِ ، فَيَفْكُهُ مِنْ يَلِه ، ثُمَّ يَرْسِلُهُ .

٤٧٩ - (١٣٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الشَّامِيِّ ،
عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ، قَالَ : أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِإِذْنِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ : (إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ) .
أَثَارُهُمْ مَخُوفٌ ، وَهُوَ مَعْنَى (تَهْيِجُهُمْ ! هُنَا ، يُقَالُ : هَاجَ الشَّرُّ ، وَهَاجَتِ الْحَرْبُ ، وَهَاجَهَا النَّاسُ ثَلَاثِي ، يَعْنِي حَتَّى وَصَلُوا الْمَدِينَةَ .
فَفِيهِ تَصْدِيقُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ حِمَايَتِهَا بِالْمَلَائِكَةِ مَدَّةَ مَغِيْبِهِمْ ، وَبَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ كَانُوا يُقَالُ لَهُمْ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ : بَنُو عَبْدِ الْعُزَّى ، فَسَمَاهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ، فَسَمَتْهُمُ الْعَرَبُ بَنِي مُحَوِّلَةٍ ، لِتَحْوِيلِ

٤٩٦
كتاب الحج / باب الترغيب في سكنى المدينة ...
إلخ

ص ص صس ، ص ه ه ، ء!وص ص ص شش ص ص ، ص ه ص ص ه ج

٤٨٠ - (١٣٧٦) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة ، عن هشام ، عن أبيه ،
عن عائشة ، قالت : قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبَيْتُهُ ، فَاسْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاسْتَكَى بِلَالٌ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَكَوَى
أَصْحَابِهِ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُلْفَا ، وَحَوْ ، حُمَاهَا إِلَى الْحُفَّةِ) .
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

اسمهم ، كذا حدثنا به أبو محمد النخشي عن الطبري عن الفارسي : بنو عبد الله على الصواب ، وعند سائر ضيوخنا .
ونسخ مسلم من طريق ابن ماهان والجلودي : بنو عبيد الله وهو خطأ .

والجلاء بالفتح والمد : الانتقال عن الوطن ، قال الله تعالى : { وَلَوْلَا أَنْ كَبَّ الْأُفُؤُكُمُ الْجَلَاءَ } (١) .
وقوله : (قدمنا المدينة وهي وبئنة) : يقال : أرض وبئنة ، مهموز مخفف ؛ إذا كانت ذات وباء .

هذا - والله أعلم - غير مخالف لنهيه - عليه السلام - عن القدوم عليه إذا سمع به بأرض ؛ لأن ذلك في الوباء العام ، والطواعن النازلة ، وهذا إنما هو من حال البلاد الوحمة بجماعة هوائها ، وقد يألفها الساكنون بها ، ويختلف فيها حال النازل والوارد عليها ، فتعتريهم أمراض لا اختلاف الهواء عليهم ، وقد نصب ذلك أهلها ، وقد يستقلون منه كسائر الأمراض باختلاف .

ووباء الطاعون إنما هو موت ذريع ، وقد يقال : إن هذا قبل نهيه - عليه السلام - عن ذلك ، كما كان ثل لأن هذا الحديث في أول

الهجرة والإسلام .

وقوله : (وصحبها وحول حماها إلى [الجحفة] (٢)) ، قال الإمام : قال بعض أهل العلم : كان سكانها يومئذ كفاراً .

قال القاضي : قال الخطابي : كانوا لهوداً .

وفيه جواز الدعاء على العدو الكافر بما يهلكه ، ويشغله عن المسلمين ، والدعاء للمسلمين بالصحة والسلامة ، وفيه حجة لكافة المسلمين في جواز الدعاء بالخير وكشف الضر ، خلافاً لبعض المتصوفة في أن [هذا] (٣) عندهم قدح في التوكل والرضا ، وللمعتزلة في قولهم : إنه لا فائدة في الدعاء مع سابق القدر .

والدعاء عندنا عبادة لا يأتي ولا يستجاب منه إلا ما سبق في القدر كونه ، خلافاً لمن (١) ١ نحر : ٣ .

(٢) هكذا نص الحديث ، وفي الأصل : لطجنة .

(٣) صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .
كتاب الحج / باب الترويب في سكنى المدينة ...

إنلج ٤٩٧

! ، ه ، ه ، ص ه - حمص نص ، ه ، ، "ه" ص "ه" ،

١٤٨ - (١٣٧٧) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا عثمان بن عمر ، أخبرنا عيسى بن حفص بن عاصم ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله لجأ يقول : (مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

١٤٨٢ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع ، عن يحنس مولى الزبير ، أخبره ، أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنة ، فأنته مولاة له تسلم عليه . فقالت : إني أردت الخروج ، يا أبا عبد الرحمن ! اشتد علينا الرمان .

فقال لها كئد الله : اقعدى ، لكاع ! فأتى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : لا يصبر على لأوائها وشدتها أحاً ، إلا كنت له شهيداً أو شافعياً يوم القيامة .

قال بالبدا إن الدعاء يصرف القدر ، على ظاهر ما جاء في الآثار ، وقد تقدم من هذا في حديث أم حبيبة .

وفي هذا آية للنبي (صلى الله عليه وسلم) وعلامة من علامات نبوته ، فإن الجحفة من يومئذ ، وبيئة متجنبة ، لا يشرب أحد من ماءها إلا حم .

(يُحْشَى) مولى الزبير المذكور في حديث مالك ، كذا ضبطناه هنا عن القاضي الشهيد ، وكذا أثبتنا فيه ، وضبطناه عن أبي بحر بالفتح ، وكذا روى في كتاب الحاكم ، وبالوجه!! ضبطناه عن غيره في غير مسلم .

وقول ابن عمر لمولاته حين شكت إليه اشتداد الزمان ، وشاورته في الخروج / عن المدينة : (اقعدى لكاع) ، قال الإمام : يقال : امرأة لكاع ، ورجل لكع .

واللكع : اللئيم ، وأيضاً : العبد ، وإيضاً : العى الذى لا يتجه لنطق ولا غيره أحد من الملاكيع ، وهو الذى يجرح مع السلا من البطن . واللكع - أيضاً - : الصغير ، ومنه الحديث : أن النبي - عليه السلام - طلب الحسن فقال : (أثم لكع أثم لكع) (١) أى أثم صغير ، وسئل بلال بن جرير عن اللكع ، فقال : هو فى لغتنا : الصغير .

وإلى هذا ذهب الحسن إذ قال لإنسان : يالكع ، يريد : يا صغير فى العلم .

قال أهل النحو : وما لا يقع إلا فى النداء خاصة ولا يستعمل فى غيره قولهم للمؤنثة : يا خباث ، ويا لكاع . وربما استعمل [فى الشعر] (٢) فى غير النداء ضرورة قال الخطيئة :

أَطُوفَ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

(١) صحيح البخاري ، كالبیوع ، بما ذكر في الأصواق ٣ / ٨٧ وسيأتي في مسلم ، كفضائل الصحابة ب ، فضائل الحسن والحسين (٥٧ / ٢٤٢١) .

(٢) زائدة من ع .

١ / ٢٢٩

٤٩٨

كتاب الحج / باب الترغيب في سكنى المدينة ...

إنلخ

٤٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُرَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ قَطَنِ الْخَزَّاعِيِّ ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى مُضْعَبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشَلَّتْهَا ، كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ) .

٤٨٤ - (١٣٧٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ

١٦٠٨٦ (٨٧) باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

١٦٠٨٧ (من) باب المدينة تنفي شرارها

ابْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشَلَّتْهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيدًا .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْسَى بْنِ أَنَسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمَثَلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ،

عَنْ صَالِحِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ بِمَثَلِهِ .

قال القاضي : وقول ابن عمر لها ذلك على طريق الإنكار ، والتبسيط بمثل هذا لمن

يدل عليه الإنسان من حاشيته والله ، لا سيما استعماله في الموالى .

وقد يكون معناه هنا على نحو ما ذكر في تأويل قول الحسن ، أى يا قليلة العلم وصغيرة الحظ منه ؛ لما فاتها من معرفة فضل المدينة ، والذي عندى في معنى قول الحسن إنما أورده على جهة الذم والسب ، وعلى أصله بمعنى الوغد واللئيم ؛ لأنه لم يخاطب به معيا ، إنما خاطب به في وعظه من صور اغتراره بالدنيا ، وجمعه لها ، ومخادعته الله ومرايأته بعمله ، وشبه هذا .

ومثل هذا جدير بغليظ القول والتأديب بالست .

وفي هذه الأحاديث دليل على فضل سكنى المدينة ، وأن ذلك محمول عندهم على استمرار هذا الفضل بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وإلى يوم القيامة ، وقد بشه في حديث أبي هريرة بقوله : لا يصبر على لأوائها أحد من أمتي) .

كتاب الحج / باب صيانة المدينة من دخول الطاعون ...

إنلخ

٤٩٩

(٨٧) باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها (١)

٤٨٥ - (١٣٧٩) حَا شَا يَحْيَىٰ بُنْيَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ غَنْدَلَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، تَال : تَال رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ فَلَأَنَّهُ ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّخَالُ) .

٤٨٦ - (١٣٨٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ ، هِمَّتُهُ الْمَدِينَةُ ، حَتَّى يَنْزِلَ بِرَأْسِهَا ، ثُمَّ نَصَرَتْ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قَبْلَ الشَّامِ ، وَهَنَالِكَ يَهْلِكُ لَا .

(١) ترك الإمام والقاض هذا الباب بغير تعليق .

وقوله : (أنقَاب المدينة) : جمع نَقَب ، وهو الطريق بين الجبلين .

أراد : أنه لا يَطْلُعُ الطَّاعُونَ - ولا الدَّجَال - من طريق المدينة .

انظر : النهاية في غريب الحديث ١٠٢ / ٥ .

كتاب الحج / باب المدينة تنفى شرارها

(من) باب المدينة تنفى شرارها

٤٨٧ - (١٣٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (يَأْتِي عَلَى الثَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَفْهِ وَقَرِيْبَهُ : هَلَمْ إِلَى الرَّخَاءِ ، هَلَمْ إِلَى الرَّخَاءِ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْمَلُونَ .

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُخْرِجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ ، أَلَا إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ ، تُخْرِجُ الْخَبِيثَ ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفَى الْمَدِينَةُ شَرَّارَهَا ، كَمَا يَنْفَى الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ لَمَّا .

٤٨٨ - (١٣٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَمَرْتُ بِقَرِيْبَةٍ تَكُلُّ الْقَرَى ، يَقُولُونَ : يَثْرَبَ وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفَى

وقوله : (تنفى شرارها كما ينفى الكبر خبث الحديد) وذكر أيضا خبث الفضة ، وخبثهما هو ما يخرج النار من قنأهما وتخلصه منهما ، الأظهر هنا أنه في زمن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فإنه كان لا يصبر على الهجرة والمقام معه ، إلا من ثبت إيمانه ، وأما المنافقون وجهلة الأعراب ومن آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه ، فلا يصبرون على شدة المدينة ولا يحتسبون أجرهم في ذلك ، أولئك شرار الناس وخبثاؤهم ، كما جرى للأعرابي في الحديث الآخر لما أصابه وعك الحمى بها ، واستقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من بيعته ولم يقلها النبي - عليه السلام - لأنه لا يحل ذلك ، ولا يجوز للمهاجر أن يترك هجرته ويرفض بيعته على ذلك ، وقد لعن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من فعل ذلك ، وارتد أعرابيا بعد هجرته ، وهذا الأعرابي - والله أعلم - كان ممن بايع على المقام معه فيها ، ولذلك ما سأله الإقالة من ذلك ، وهذا أظهر الوجوه ، وقيل : يحتمل أنه كان بعد الفتح وسقوط الهجرة ، وإنما استقال من الإسلام فلم يقله النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ إذ لا تحل الرجعة إلى الكفر بعد الإيمان ، ولا يسوغه النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لاءحد ، وفي قصته ضرب النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هذا المثل لمن خرج من المدينة ، ولم ينتظر الإذن والإباحة ، فدل على خبث طويته وضعف دينه .

والوعك : الحمى ، وما يوجد من الألم لها ، ووعك كل شيء معظمه وشدته .

وسياتى الكلام على الهجرة وبيعة الأعراب في الجهاد .

وقوله : (أمرت بقريّة تأكل القرى) : أى أمرت بالهجرة إليها وسكناها .

و(تاكل القرى) قيل : منها تُفتح ، وقيل : منها يكون أكلها لما جلب من فى القرى المفتحة إليها
كتاب الحج / باب المدينة تنفى شرارها

0.1

النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ) .

ص ص حمرص ه ! ي ، ص ه ، ء ، ص ص ص ص حمر ، ه ص ، ص ص نص ه ، وري (...) وحدثنا عمرو الناقد وابن ابى عمر ، قالا : حدثنا سفيان .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا عَبْدُ الْوَفَّابِ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَا : كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْخَبَثَ .

لَمْ يَذْكُرَا الْحَلِيدَ .

٤٨٩ - (١٣٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعَكَ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَتَى النَّبَى (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَقْلَنِي بِعَيْتِي .

فَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ هَ أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَيُّ .

ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى .

نَفَرَ جَ الْأَعْرَابِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّمَا الْمِئْنَةُ كَالْكَبِيرِ ، تَنْفِي خَبْثًا وَيَنْصَعُ طَيِّبًا) .
وَعَنْ نِيْمَةِ أَهْلِهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَمْوَالَهَا .

وقوله : (يقولون : يثرب وهى المدينة) : يعنى أنها تسمى يثرب ، قيل : خص النبي (صلى الله عليه وسلم) اسمها بالمدينة ، وتسميتها فى القرآن يثرب حكاية عن قول من قالها من المنافقين والذين فى قلوبهم مرض .
قال عيسى بن دينار : من سماها يثرب كتبت عليه خطيئة .

وسماها أيضا - عليه السلام - طيبة وطابة ، وهذا على ما كان عليه - عليه السلام - من استحبابه الاسم الحسن وكرهه القبيح .
ففي اسم (يثر) من الثرب ، والتثريب هو المؤاخذة بالذنب ، يقال لمن فعل ما

يثرب بأرض هناك ، المدينة ناحية منها ، ولما في اسم طيبة من الطيب الذى هو الرائحة المستحسنة ، وهذا موجود فى المدينة .

ذكروا أنه يوجد أبدأً في رائحة هوائها أو تربتها أو سائر أمورها ، أو من الطيب الذي هو ال الشحسان والموافقة ، وكل موافق طيب ، قال الله تعالى : { بَرِيعٌ طَيِّبَةً } (١) ، ويقال : طاب لى هذا الأمر والعيش ، أى فارقت المكاره ووافقتى حاله ، أو من الطهارة التى هى ضد الخبث ، كقوله تعالى : { الطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ } (٢) ، سماها بذلك لفشو الأسلام بها ، وتطهرها من الكفر والطيب والطاب لغتان بمعنى .

وقوله : (تنفی خبثها) و(ینصع طیبا) أى خرج منها من لم یخلص إیمانه علی ما تقدم ، ویبقى من خالص إیمانه ، قیل : معنی (ینصع) : یخلص ، وقیل : یتقی ویطهره .

(۱) یونس : ۲۲ .

(۲) النور: ۲۶ء

١٦٠٨٨ (٨٩) باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله

٥٠٢ كتاب الحج / باب المدينة تنفى شرارها ٤٩٠ - (١٣٨٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَهُوَ الْعَنْبَرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (إِنَّهَا طَبِيبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - صَانِعَاتُ النَّارِ خَبَثُ النَّارِ خَبَثُ الْفِضَّةِ) .

٤٩١ - (١٣٨٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَمَاقٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً) .
٢٢٩ / ب

قال الإمام : معناه : يخلص ويصفو ، أو الناصع الصافي النقي اللون ، يعنى أنها تنفى من لا خير فيه ، ويبقى فيها الطيبون .
ذكر مسلم في الباب : ثنا قُتَيْبَةُ وَهَنَادُ وَأَبُو كَرِيبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالُوا : ثنا

أَبُو الْأَحْوَصِ ، كَذَا عِنْدَ الْعَدْرِ ، / وَسَقَطَ أَبُو كَرِيبٍ لغيره .

كتاب الحج / باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله
٥٠٣

(٨٩) باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله

٤٩٢ - (١٣٨٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ! إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ! (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ أَرَادَ أَهْلًا هَذَا ! الْبَلَّةُ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَفَاهُ اللَّهُ كَمَا يَأُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ) .

٤٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ! إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَلَّاشًا حَجَّاجُ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَرَّاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيَا الْمَدِينَةَ - أَذَاهُ اللَّهُ كَمَا يَأُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ) .

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يُونُسَ ، بَدَلُ قَوْلِهِ : (بِسُوءٍ) : (شَرًّا) .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَاشَا سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي هُرُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، جَمِيعًا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

٤٩٤ - (١٣٨٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ

ابْنِ نُبَيْهِ ، أَخْبَرَنِي دِينَازُ الْقَرَّاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وَدُكِرَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ : ثنا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ [عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، كَذَا لِكُلِّ رِوَاةٍ ، وَالَّذِي عِنْدَ الطَّبْرِيِّ : أَخْبَرَنِي

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ] (١) ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ .

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ فِي الْهَامِقِ بِسَهْمٍ .

0.2

كتاب الحج / باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله

(صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بَسُوهُ ، أَقْبَاهُ اللَّهُ كَمَا يَنْبُؤُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكَعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ

سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (بَدَّهْمُ أَوْ بِسُوءٍ) .

ص ص حص ،، ص هه یم هوو ص ص کھ مصه ، ه ،، ص ص بص نص ص لم

٤٩٥ - (...) وحدثنا ابو بكر بن ال شيبية ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا اسامة

ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : يَسْمَعُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَسَعْدُ يَقُولَانِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

(اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لِأَهْلِ ال دِينَةِ فِي مُدَا مِ) وَسَاقِ الْحَدِيثِ .

وفيه : (مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَفَاهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ " .

وقوله : (من أراد أهلها بلوم أو بسوء) وهو بفتح الدال ، قال الأمام : أى بغائلة وأمر عظيم .

١٦٠٨٩ (٩٠) باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

١٦٠٩٠ (91) باب في المدينة حين يتركها أهلها

قال القاضي : ويقال : جيش لم ، أى كبير .

والدهيماء واللُّيم من أسماء الدواهي .

وقد يصح هنا أن يكون من غزاها بجيش - والله أعلم .

وقد تقدم الكلام في هذا .

كتاب الحج / باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

0.0

(٩٠) باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

٤٩٦ - (مه ١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَفْتَحُ الشَّامُ ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بَاهِلِيْمٌ ، يُبْسُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرُهُمْ لَوْ كَانُوا

يَعْلَمُونَ .

ثُمَّ يَفْتَحُ الْيَمِينَ ، فَيُخْرِجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمًا بِأَهْلِيهِمْ ، يَسْأَلُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

ثُمَّ يَفْتَحُ الْعِرَاقُ ، فَيُخْرِجُ مِنَ الْمَدِينَةِ تَوْمًا ! يَا هَلِيبُهُمْ ، يَبْسُمُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ لَا .

٤٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ غُنْدِ اللَّهِ بْنِ

الزبير ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَنْ زُهَيْر .

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَّ! يَقُولُ هَ (يَفْتَحُ الْيَنُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَدُسُّونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ

وقوله : (يفتح اليمن ، فيأتي قوئم يبسون) بفتح الياء وكسر الباء وضما ، وبضم الياء وكسر الباء رباعيا أيضا ، قال الإمام : يعني يتحملون بأهلهم ، ويزيتون لهم الخروج عنها إلى غيرها .

يقال : في زجر الدابة إذا سبقتها : بس بس ، لغة يمانية ، زجر للسوق .

ويقال فيه : بـ!سست وأبست ، وقول الله عز وجل : { وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَإِثْنًا } (١) : أى فتت فصارت أرضا .

قال القاضي : وقال الحربى : يقال : بسست الغنم والنوق للعلف : إذا دعوتها ، والرجل : دعوته للطعام ، فعناه عنده : يدعون الناس إلى بلاد الخصب .

قال أبو عبد : معناه : يسوقون ، والبس : سوق الابل .

وقال ابن حبيب : معناه : يزينون لهم البلاد ، ويحبونها إليهم ، ويدعونهم إلى الرحيل إليها عن المدينة ، مأخوذ من إبساس الحلوبة كي يدر لبنها ، وقوله في الحديث : (ومن أطاعهم) يدل عليه ، وكذلك ما جاء في الحديث المتقدم : (يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء) (٢) .

وقال الداودى : معناه : يبسون يزجرون الدواب إلى المدينة ، فيفتون ما يطوون من الأرض ، فيصير غبارا أو يفتنون من بها بما يضعون لهم من رغد العيش .

وظاهر الحديث عندى أنه إنما أخبر عن يحمل عثا لا من أتى إليها كما ذكر .

(١) ١ لواقة : ٥ .

(٢) كتاب الحج ، حديث (٤٨٧) .

٥٠٦ كتاب الحج / باب الترغيب في المدينة عندفتح الأمصار أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

ثم يفتح الشام فيأتي قوئم يبسون ، فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

ثم يفتح العراق فيأتي قوم يبسون ، فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

ومعنى : (يأتى قوم) : أى إلى المواضع التى ذكر أنها فتحت لا إلى المدينة .

وهذا الحديث من أعلام نبوته (صلى الله عليه وسلم) ؛ إذ كان ذلك من فتح البلاد التى ذكر وانتقال الناس إليها ، وقد ثبت فتح هذه البلاد على الترتيب الذى رتبته لهم - عليه السلام .

كتاب الحج / باب فى المدينة حين يتركها أهلها

٥٠٧

(٩١) باب فى المدينة حين يتركها أهلها

٤٩٨ - (١٣٨٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ .

ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لِمَدِينَةٍ : أَلْيَتْرَكُهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُنَلَّلَةً لِلْعَوَافِي لِمَا يَعْنِي السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ .

قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، يَتِيمُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ ،

كَانَ فِي حَجْرِهِ .

١٦٠٩١ (92) باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

٤٩٩ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ

قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : " (يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَرْيَنَةَ ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ ،

وقوله : العوافي) : فسره في الحديث : السباع والطير ، وهو صحيح معروف في اللغة .

قال الإمام : هو مأخوذ من عفوته أعفوه : إذا أتيته تطلب معروفة ، يقال : [فلان] (١) كثير العافية والعافية : أى يغشاه السؤال والطالبون .

قال القاضي : وهذه من علامات نبوته - عليه السلام - فقد تركت على أحسن ما كانت حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام والعراق ، وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين علماً وكلاماً من رجاله ، وديننا لتقام عمارتها ، وغرسها ، واتساع حال أهلها .

ثم ذكر الإخباريون فى بعض الفقه التى تعاورتها وخاف أهلها على أنفسهم رحل عنها أكثر الناس ، وبقيت ثمارها أو كثيرها للعوافى ، وخلت مدة ثم تراجع الناس إليها ، وحالها اليوم قريب من هذا ، وقد خربت أطرافها وزالت أغلاقها .

وقد حكى كثير من الناس أنهم رأوا ما أنذر به - عليه السلام - من تغذية الكلاب على سواري مسجدها ، ومعنى : (تغذى) : تبول ، وأصله البول دفعة بعد دفعة ، وهى صفة بول الكلاب .

وقوله : (يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة ، ينعقان بغنمهما) : أى يصيحان ، (١) من ع .

٥٠٨

كتاب الحج / باب فى المدينة حين يتركها أهلها

يَنْعِقَانِ بَغْنَمِهِمَا ، فَيَجِدَانِهَا وَحْشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوَلَحْلَمَا خَرَا عَلَى وُجُوهِهِمَا .
قال الله تعالى : { الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ } (١) .

وقوله : (فيجدانها وحشاً) : أى خلاء ، قال الحربى : وحشى من الأرض أى خلاء ، ويمشى وحشاً : لى وحده .
وروى فى كتاب البخارى (٢) : (وحوشاً) فغنماها بين ؛ لخلائها ، عمرتها الوحوش كما قال للعوافى فى الطير والسباع ، ويكون (وحشان) أيضاً بمعنى وحوش ، والوحش كل شىء توحش من الحيوان وجمعه وحوش .
وقد يعبر بواحدة عن جنسه .

وقال ابن المرباط : قوله : (فيجدانها وحوش ال : أى أن غنمها صارت وحوشاً .

قال : فيحتمل أن تصوير وحوشاً غير غنم ، ويحتمل أن توحش وتنفر من أصواتها .

قال القاضي : وليس يدل الحديث على أن الضمير فى خرابها يعود على الغنم ، وإنما يعود على المدينة كما قدمنا .

رواية البخارى لهذا الحديث أتم ، قال : (آخر من يحشر راعيان من مزينة! وذكر الحديث (٣) ، قيل : معناه : آخر من يموت بها فيحشر ؛ لأن الحشر إنما هو بعد الموت ، ويحتمل أن يتأخر حشرهما بحسب تأخر موتهما ، وإن لم يكن بين حشر الناس أمد بعيد ، قال الله تعالى : { إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ } (٤) ، وكذلك صعقها أيضاً الصيحة الأولى يكون آخر من يموت بها ، قال الله تعالى : { إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَمَا هُمْ بِخَائِمُونَ } (٥) .

(١) البقرة : ١٧١ .

٥٠٩

(٣) البخارى ، كفضائل المدينة ، بمن رغب عن المدينة .

(٤) يا : ٥٣ .

(٥) يا : ٢٩ .

كتاب الحج / باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة ٥٠٩

(٩٢) باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

٥٠٠ - (١٣٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) ء

٥٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَتَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَا بَيْنَ مَنبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) .
٥٠٢ - (١٣٩١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

ص ص هـ نحو ص ص كص هـ ، ، ص ص كأص صراحو ، ص هـ ، ص هـ ص سعيد عن عبيد الله .
ح وحدَّثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن خبيب بن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنبَرِي عَلَى حَوْضٍ) .

١٦٠٩٢ (٩٣) باب أحد جبل يحبنا ونحبه

١٦٠٩٣ (٩٤) باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

وقوله : (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) ، قال الإمام : يحتمل أن يكون يريد أن ذلك الموضع ينتقل بعينه إلى الجنة ، ويحتمل أن يريد أن العمل فيه يؤدي إلى الجنة .
قال القاضي : قال الطبري : في قوله : (بيتي) معنيان :
أحدهما : أن المراد بالبيت هنا القبر ، وهو قول زيد بن أسلم في هذا الحديث ، كما روى مفسراً (بين قبري ومنبري) .
والثاني : أن البيت بيت سكاك على ظاهره .
وقد روى ما بينه : (بين حجرتي ومنبري) .

قال الطبري : د اذا كان قبره في بيته اتفقت الروايات ؛ لأن قبره في حجرتة وهو بيته .
وقوله : (ومنبري على حوضي) : قيل : يحتمل أن منبره بعينه الذي كان في الدنيا ، وهو أظهر وعليه أكثر الناس ، وأنكر كثير منهم / غيره ، وقيل : إن له هناك منبراً على حوضه ، وقيل : إن قصد منبره والحضور عنده ملازمة الأعمال الصالحة ، يورد الحوض والشرب منه .
٢٣٠ / أ
٥١٠

كتاب الحج / باب أحد جبل يحبنا ونحبه

(٩٣) باب أحد جبل يحبنا ونحبه (١)

٥٠٣ - (١٣٩٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ .

قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ .
وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

وفيه : ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَدِمْنَا وَاسَ الْقَرْيَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) * (إِنِّي مُسْرِعٌ ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِيَ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ) .

فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَلِيَّةِ ، فَقَالَ : (هُنَا طَابَةٌ ، وَهَذَا أَحَدٌ ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ ثَا .
ص لكل لحم ، هـ ، ، ص ص حمص ع ص لكل ، جملاه ، ص ص هـ

٥٠٤ - (١٣٩٣) حَدَّثَنَا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا قرة بن خالد ، عن قتالحة ، حدثنا أنس بن مالك ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ أَحَايِمَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُمْ !) .

(...) وَحَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ ،

عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ .

نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ : (إِنَّ أَحَدًا جَبَلَ يُجَبِّنَا وَنَحْنُهُ) .

(١) سبقت الإشارة إليه في باب المدينة تنفي ثرارها .

كتاب الحج / باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

باب فضل الصلاة بمسجدى مكة والمدينة (٩٤) ٥١١

حدثني عمرو التَّافِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَمِيدِ بْنِ الْمُسَّبِّغِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَاتِمًا ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) .

وقوله: (صلاة في مسجدى هذا أفضل (١) ، من الف صلاة فيما سواه) [ثم قال] (٢) :

[من المساجد] (٣) إلا المسجد الحرام .

قال الإمام: اختلف الناس في المراد بهذا الاستثناء، فعندنا أن المراد إلا المسجد الحرام،

فإن مسجدى يفضلهُ بدون الألف ، وهذا بناء على أن المدينة أفضل [من مكة] (٤) ، وهو مذهب مالك ، ويحتاج له بما [تقدم] (٥) قبل هذا من الأحاديث المرغبة في سكناها ، الدالة على فضلها .

وقيل : إلا المسجد الحرام ، فإنه أفضل من مسجدي ، وهذا على أن مكة أفضل من المدينة ما سوى قبره - عليه السلام .

قال القاضي : اجتمعوا على أن موضع قبره - عليه السلام - أفضل بقاع الأرض ، وأن

مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض ، ثم اختلفوا في أيهما أفضل ما عدا موضع قبره - عليه السلام - فذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وكثر المدنيين إلى تفضيل المدينة ، وجعلوا الاستثناء على تفضيلي الصلاة بألف على سائر المساجد إلا المسجد الحرام فبأقل من ألف ، على ما تقدم عنهم ، واحتجوا بما قال عمر : (صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه) .

فيأتي فضل مسجد الرسول - عليه السلام - بتسعمائة ، وعلى غيره بألف .

وذهب أهل مكة والكوفة إلى تفضيل مكة ، وهو قول ابن وهب وابن حبيب من أصحابنا ، وحكاه الساجي عن الشافعي ، وحملوا الاستثناء على ظاهره ، إلا المسجد الحرام فالصلاة فيه أفضل ، واحتجوا بحديث عبد الله بن الزبير عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه : (وصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي بمائة صلاة) ، فيأتي فضل الصلاة في المسجد الحرام على غير مسجدي - عليه السلام - بمائة صلاة .

قال الباجي : الذي يقتضيه الحديث مخالفة حكم مسجد مكة لسائر المساجد ، ولا يعلم منه حكمها مع المدينة .

(۱) فی ع : خیر .

(۳) سقط من ۶۰

"(۵) فی ع : قدمه مسلم .

(۲) زائده فی ع .

(٤) زائدة في ع .

٥١٢ كتاب الحج / باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

٥٠٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) .

ص! ه ص ، ه ، صو ، ص فرص ه ،! ه یرص عص

٥٠٧ - (...) حدثني إسحق بن منصور ، حدثنا عيسى بن المنير الحمصي ، حدثنا محمد بن حرب ، حدثنا الزبيدي عن الرفرري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر مولى الجهنيين - وكان من أصحاب أبي هريرة - أنهما سمعا أبا هريرة يقول : صلاة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) آخر الأنبياء ، ! إن مسجده آخر المساجد .

قال أبو سلمة وأبو عبد الله : لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فنحن ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن فلک الحديث .
حتى إذا توفي أبو هريرة ، تناكرنا فلک .

وتلاومنا ألا نكون كمن أبا هريرة في فلک حتى يسنده إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إن كان سمعه منه .
فبينما نحن على فلک ، جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، فذكرنا فلک الحديث ، والذي فرطنا فيه من نصن أبي هريرة عنه فقال لنا عبد الله بن إبراهيم : أشهد ٧ نى سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فإنى آخر الأنبياء ، ! إن مسجدي آخر المساجد) .

ثم اختلفوا هل هذا مخصوص بصلاة الفرض أو غير ذلك من العبادات ؟ فذهب الطحاوى إلى تخصيص هذا التفضيل بصلاة الفرض ، وذهب مطرف من أصحابنا إلى عموم ذلك فى النافلة وغيرها ، قال : وجمعة بها خير من جمعة ، ورمضان بها خير من رمضان ، وقد روى عبد الرزاق فى تفضيل صوم رمضان بالمدينة ما فيه حجة لهم .

قال القاضى : وقوله : (أفضل من ألف صلاة) [أو (خير من ألف صلاة) (١)] : يقتضى الزيادة على هذا العدد والتضعيف بما أعلم الله به .

وأما على قوله : (كآلف صلاة) : فخذ بين فى التضعيف .

وقوله - عليه السلام - فى آخر الحديث من رواية ابن قارظ عن أبي هريرة : (فإنى آخر الأنبياء ، دن مسجدي آخر المساجد) : ظاهر جلى فى تفضيل مسجده لهذه العلة .

(١) سقط من الأصل ، واصتدرك بالهامة .

كتاب الحج / باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

٥١٣

٥٠٨ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن أبي عمير ، جميعاً عن الثقفى .

قال ابن المثنى : حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : سألت أبا صالح : هل سمعت أبا هريرة يذكر فضل الصلاة فى مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : لا ، ولكن أخبرنى عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، أف أح أدا هريرة ررر أن ريمول الة (صلى الله عليه وسلم) دال : (صلاة فى مسجدي هنا خير من ألف صلاة - أو كآلف صلاة - فيما سواه من المساجد ، إلا أن يكون المسجد الحرام) .

أ...
(وحدثني زهير بن حرب وعبد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم ، قالوا : حدثنا يحيى القطان ، عن يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد .

ممص ، ص ، ه ، ص ، ص ، ه ، قصي ص ص ص ص ه ص

٥٠٩ - (١٣٩٥) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى ، قالوا : حدثنا يحيى -

وهو القطان - عن عبد الله ، قال : أخبرنى نافع عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (صلاة فى مسجدي هنا ،

أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) .

أ...
(وَحَدَّثَاهُ أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ .
ح وَحَدَّثَاهُ ابْنُ

، صر صر صر صر صر ، ، ص ص ، .

، مئص ص ص صر ، ص ص ، ، ص ه ، ! ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَحَدَّثَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ ، هَذَا الْإِسْنَادُ .

أ...
(وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَى زَائِدَةَ ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ هَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ ، بِمِثْلِهِ .

١٦٠٩٤ (95) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

أ .

أ...
(وَحَدَّثَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ الثَّيِّبِ ، بِمِثْلِهِ .
٥١٠ - ١٣٩٦١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُجْحٍ ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

قَالَ قُتَيْبَةُ : حَا شَا لِيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛

قال الإمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا قتيبة وابن ربح عن الليث ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، عن ابن عباس ؛ أن امرأة [اشتكت شكوى لها] - الحديث ،
(١) سقط من ع

٥١٤ كتاب الحج / باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَمْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى ، فَقَالَتْ : إِنَّ شَفَانِي اللَّهُ لِأَخْرُجَنَ فَلَأَصْلِبَنَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَبَرَأْتُ ، ثُمَّ تَجَهَّزْتُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تُسَلِّمُ عَلَيْهَا ، فَخَبَّرَتْهَا ذَلِكَ .

فَقَالَتْ : أَجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ ، وَصَلِي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ

هكذا إسناده من جميع طرق هذا الكتاب ، عن إبراهيم بن عبد الله ، وكذلك أخرجه أبو مسعود الدمشقي عن مسلم من حديث ابن عباس عن ميمونة ، اتفق في ذلك الرواية ولم ينبه على ذلك ، دأبنا يحفظ هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة ، ليس فيه ابن عباس .

قال بعضهم : هكذا روينا في حديث الليث بن سعد .

قال النسائي (١) : روى هذا الحديث الليث عن نافع ، عن إبراهيم ، عن ميمونة ، ولم يذكر ابن عباس ، قال غيره : وكذلك رواه ابن جرير ، وكذلك أخرجه البخاري (٢) عن الليث ، ولم يذكر فيه ابن عباس .

قال الدارقطني في كتاب العلل (٣) : قد روى بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ، وليس يثبت .

قال القاضي : قال البخاري في التاريخ الكبير : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس

ابن عبد المطلب عن أبيه وميمونة ، وذكر حديثه ، هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس ، ثم قال : وقال لنا المكي عن ابن جريج ، سمع نافعاً أن إبراهيم بن معبد حدث [أن] (٤) ابن عباس حدثه عن ميمونة ، قال : ولا يصح فيه ابن عباس (٥) . قال القاضي : وقال بعضهم : صوابه : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس ؟ أنه

قال : إن امرأة اشتكت .

وعن ابن عباس خطأ .

وقد ذكر مسلم قبل هذا في الباب حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ، وأتبعه بمعمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم ، قال : ليس بمحفوظ عن أيوب ، وعلل الحديث عن نافع بذلك ، وقال : وقد خالفهم ابن جريج والليث ، فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة .

وقد خرج مسلم القولن ، ولم يخرج البخاري رواية نافع بوجه (٦) .

وقال البخاري في التاريخ ، وذكر رواية عبيد الله وموسى عن نافع ، قال : والأول أصح (٧) ،

(٣)

انظر : المغري ، كالخج ، بفضل للصلاة في المسجد الحرام ٥ / مللا ١ .

لم تجده في صحيحه ، بل ربما يعنى في للتاريخ الكبير ٣٠٢ / ١ .

الإلزامات والتتبع ص ٣٨٧ .

ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش! .

انظر : للتاريخ الكبير للبخاري ١ / ٣٠٢ .

الإلزامات والتتبع ص ٣٨٧ .

انظر : التاريخ الكبير ١ / ٣٠٢ .

كتاب الحج / باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ٥١٥

(صلى الله عليه وسلم) ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ) .

يعنى رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني .

وقوله : [[أن امرأة اشتكت] (١) ، فنذرت ان تصلي في بيت المقدس إن شفيت ، فقالت لها ميمونة - [تعنى زوجة النبي] (٢)

- : اجلسي وصلي في مسجد الرسول الحديث ، قال الأمام : ذهب بعض شيوخنا إلى ما قالت ميمونة ، وأن المكي والمدني إذا نذرا

الصلاة في بيت المقدس لا يخرجان إليه ؛ لأن مكانهما أفضل .

ولو نذر المقدسي الصلاة في احد الحرمين / لأتاه ؛ لأنه أفضل من مكانه .

وقياس قول مالك على هذه الطريقة : أن المكي إذا نذر إتيان مسجد المدينة أتاه ، وإن نذر مدني إتيان مسجد مكة لم يأتها ؛ لأن مسجد

المدينة عنده أفضل من مسجد مكة .

وقال بعض شيوخنا : الأولى أن يأتي المكي مسجد المدينة ، والمدني مسجد مكة ، [إذا نذراه] (٣) ليخرجا من الخلاف الذي وقع

في فضل أحدهما على الآخر .

(١ ، ٢) زائدتان في ع .

(٣) صقط من ع .

٢٣٠ / ب

٥١٦

كتاب الحج / باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

(٩٥) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

٥١١ - (١٣٩٧) حدثني عمرو الناقد يزهر بن حرب ، جميعاً عن ابن عيينة .

قَالَ
عُمَرُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي فَنَمًا ، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .
وقوله : لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ، قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ تَقَمُّ لَنَا كَلَامٌ

فيه قبل ، وأن مقتضى شد الرحال إنما يكون فيما بعد لا فيما قرب ؛ ولهذا فرق شيوخنا بين نذر ما قرب من ذلك وما بعد ، فيما عدا هذه الثلاثة مساجد ؛ لفضلها الزائد ، ولكونها مساجد الأنبياء .
قال الإمام : إنما خص - عليه السلام - هذه المساجد لفضلها على ما سواها ، فن قال :
لله على صلاة في أحدها ، وهو في بلد غير بلادها ، فعليه إتيانها ، وإن قال : ماشيا ، فلا يلزمه المشي إلا في حرم مكة خاصة .
وأما المسجدان الآخران ، فالمشهور عندنا أنه لا يلزمه المشي إليهما ويأتيهما راكبا إن شاء .
وقال ابن وهب : بل يأتيهما ماشيا كما سمي ، وهذا قياس على أصل المذهب ؛ لاتفاقهم على أن من قال : على المشي إلى مكة ، فعليه أن يمشي إليها .
فدل ذلك على أن المشي طاعة .

وقد نبه النبي - عليه السلام - على ذلك بقوله : (أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى مَا يَحْوِي اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا) فذكر كثرة الخطأ إلى المساجد (١) .
[وقيل أيضا] (٢) : إن كان على أميال يسيرة أتى ماشيا ، والمشى ضعيف .
وقد ذهب القاضي إسماعيل إلى أن من قال : على المشي إلى المسجد الحرام أصلي فيه ، فإنه يأتي راكبا إن شاء ، ويدخل مكة محرما .
وأحل [الثلاثة مساجد] (٣) محلا واحدا في سقوط المشي إليها ، وإن نطق به إذا قصد الصلاة فيها .
! إن نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة فلا يأتي إليها إذا لم تكن ببلده .
قال بعض أصحاب مالك : إلا أن تكون قريبة على أميال يسيرة فيأتيها .
وإن نذر أن يأتيها ماشيا ، أتى ماشيا [كما قال] (٤) ، ورأى أن ذلك خارج عن شد الرحال المذكور في الحديث .
قال ابن حبيب : مثل أن ينذر صلاة في مسجد بموضعه ، ومسجد جمعة ، والذي يصلي فيه .
وألزم ابن عباس المدني إذا نذر الصلاة بمسجد قباء أن يأتيه ، واحتج لهذا ابن حبيب بما ذكره مسلم بعد هذا ؛ لأنه - عليه السلام - كان يأتيه كل سبت .

(١) سبق في مسلم ، كالطهارة ، بفضل إسباغ الوضوء على المكاره حديث رقم (٤١) ، وكذا الترمذي ، كالطهارة ، بما جاء في إسباغ الوضوء (٥١) وقال : حديث حسن صحيح .
(٢) في هامش ع .
(٣) في ع : المساجد الثلاثة .
(٤) زائدة في ع .
كتاب الحج / باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

٥١٧

٥١٢ - (...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، بهذا الإصعاد .

غير أنه قال + (تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد) .

٥١٣ - (...) وحدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، حدثني عبد الحميد بن جعفر ، أن عمر بن أبي أنسٍ حديثه ؛ أن سلمان الأغر حدثه ؛ أنه سمع أبا هريرة يخبر ؛ أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ اللَّيَاءِ) .

قال الإهام : فإن قيل : إن مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) أفضل ، فكيف أتاه وانتم أضلتم ، ألا يوتى إلا ما كان أفضل ؟ قلنا : قد ذكرنا عن بعض أصحابنا أن هذا إنما يعتبر في شد الرحال وأعمال المطى ، وأما ما كان على أميال يسيرة فيؤتى إليه ، دان كان المسجد الأقرب منه مثله في الفضل ، ومسجد قباء قريب من المدينة .
فإن قيل : هذا ما تساوى الفضل على ما قاله بعض أصحابكم على ما حكيت ، والفضل ها هنا مختلف ، ومسجده - عليه السلام - أفضل .

قيل : الغرض من هذا أن النهى إنما وقع على أعمال المطى ، وأما إذا لم تعمل ووجب الوفاء بالندر ، مع تساوى البقاع على ما حكيناه عن بعض أصحابنا ، وجب وإن اختلف الفضل على هذه الطريقة ؛ لأجل ورود الشرع بالوفاء بالندر ، فهو على عمومته .
وخص بها (١) أعمال المطى ، وبقي ما سواه على أصله .
وهذا اعتذار عما قاله ابن عباس وابن حبيب .

وأما إتيان النبي (صلى الله عليه وسلم) فلم يكن عن نذر ، فلا مانع يمنع منه ؛ لأن المتقرب حيث اتفق له أو خف عليه فعل القربة .

وقد لزم مالك المكي إذا نذر الرباط بعسقلان - وشبه ذلك من السواحل - أن يخرج إليها دان كان فيه أعمال المطى لغير المساجد الثلاثة لأن المطى أعملت لمعنى وهو الرباط ، وذلك لا يوجد في الثلاثة ، والحديث إنما ورد في أعمالها للصلاة لوجود ذلك المعنى من الصلاة فيها وزيادة [عليه] (٢) .

١٦٠٩٥ (٩٦) باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى

١٦٠٩٦ (٩٧) باب فضل مسجد قباء ، وفضل الصلاة فيه وزيارته

قال القاضى : وقوله : (ومسجد الأقصأ : كذا جاء فى كتاب مسلم فى حديث عمرو الناقد ، وهو من إضافة الشئ إلى نفسه وصفته ، كما قالوا : مسجد الجامع ، وتقدم مثله ، قوله فى كتاب الصلاة : (ماء البارد) (٣) ، وفى الحديث الآخر : (مسجد إيلياء) وهو بيت المقدس بكسر الهمزة واللام ممدودة ، وحكى فيه القصر أيضاً ، ولغة ثالثة : (إلياً بسكون اللام .
(١) فى ع : منه .

(٢) ساقطة من الأصل ، ولستدركت فى للهامت ! بسهم .

(٣) راجع : كللصلاة ، بما يقول إذا رفع رأسه من الركوع حديث رقم (٤٢) .

٥١٨

كتاب الحج / باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى ...
إنلح

(٩٦) باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى

هو مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة

٥١٤ - (١٣٩٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي إِسَى ! عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : قَالَ أَبِي : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي بَيْتٍ بَعْضِ نِسَائِهِ .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيْ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي إِسَى ! عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءٍ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ .

ثُمَّ قَالَ : (هُوَ مَسْجِدُكُمْ هُنَا) ! لَمَّا - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ : فَقُلْتُ : أَشْهَدُ أَنَّ سَمِعْتَ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَاشَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمِثْلِهِ .
وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ .

ونص النبي (صلى الله عليه وسلم) أن المسجد الذي أسس على التقوى [في الأم] (١) هو مسجده ، يرد قول من زعم أنه مسجد قباء .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .
كتاب الحج / باب فضل مسجد قباء ...

إلخ

٥١٩

(٩٧) باب فضل مسجد قباء ، وفضل الصلاة فيه وزيارته

٥١٥ - (١٣٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا اثْوَبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو اسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ .

ص ص كص ، "ص ، ٥ ، ورس ص حمص ص ه ص ص حمراء! ، ٥ ص ص ص !

٥١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَّاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيُّ ثِقَّةٌ - حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ .

٥١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْنَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ .

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وتقدم الكلام على زيارة النبي - عليه السلام - قباء ، راجعاً وماشياً ، وصلاته فيه .

٥٢٠ كتاب الحج / باب فضل مسجد قباء ...

إلخ !ينار ؛ أن ابن عمر كان يأتي قباء كل سبث كوكان يقول ة وقدت النبي (صلى الله عليه وسلم) يأتيه كل صمبت .

٥٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَكْلَامٍ عُمَرُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْنَارٍ ، عَنْ عَبْدِ

١٧٠١ (11) باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنه

اللَّهُ بْنُ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ يَأْتِي قُبَاءً، يَعْنِي كُلَّ صَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ، رَاكِجًا وَمَاشِيًا. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٥٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاضِعٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ صَبْتٍ.

وقوله: (كل صبت): فيه جواز تخميمو مثل هذا، وقد كوه ابق مسلمة هذا مخافة أن يظن أن ذلك سنة له في ذلك اليوم، ولعله لم يبلغه هذا الحديث وفيه أيضا حجة لجواز تخصيص الأئمة والمعالق بعض الأيام من الجمعة بنوع من القوبات، أو بزيارة الإخوان، أو افتقاد بعض أمورهم، أو بجعله يوم راحته من أشغال العامة. وأما في نفسه كان صبيًّا أو غيره مما لم ينال الناي كلهم محلي هذا في يوم واحد فيظنه الجمل سنة، ولعل مثل هذا هو الذي كره ابن مسلمة، وإن كان مكذوفًا ثمبوخنا كوهوا تخصيص ذلك للحاكم بموم معلوم، قالوا: ولكن بنا احتاج على قلك من إجمام نفسه أو اقتقاراه، فعله لى وقت احتاجه. كتاب النكاح / باب امتحباب النكاح.

إنح ٥٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

١٦ - كتاب النكاح

(١١) باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنه

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

١ - (١٤٠٠) حلتنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي ضاببة ومحمد بن العلاء الهملاني، جميعًا عن أبي معاوية - واللفظ ليحيى - أخبرنا أبو هعوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: كنت أمشي مع عبد الله بن عيسى، فإليه عثمان، فقام معه يحدثه.

فقال له عثمان: يا أبا عبد الرحمن، ألا نزوجك جارية شاة، لعلها تذكرك بعض ما مضى من زمانك.

قال: فقال عبد الله: لئن قلت ذلك، لقد قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (يا معشر الشام، من استطاع مشكر الباءة فليتزوج!)، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء).

٢ - (...) حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم،

كتاب النكاح

إلى القاضي: ذكر مسلم لول الباب حديث عثمان وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهما - لما فيه من الأمر بالنكاح، ثم جاء بأحاديث النهى عن التبتل فاستفتح بهما الكتاب! ليعلم أنه مشروع، وهذا من حسن التأليف، ثم عطف بعد ذلك على فصول أحكام النكاح وتولعه على نسق التصنيف، وفي استخلا عثمان لعبد الله في الأخذ معه.

فالتزويج ترقية الخلة والمناخ أن يتفاوضوا في هذه الأمور بحضرة الناص وعوام الخلق.

وقوله: (ألا نزوجك جارية شاة تذكرك بعض ما مضى من زمانك)، وفي الرواية الأخرى: (ترجع إليك ما كنت تعهد): دليل

على أن معظم المطلوب من النكاح الاستمتاع ، وهو [من] (١) الشباب أمكن ، وفيه ألد ؛ لما هن عليه من رونق الشباب ونشاط الصغر وطيب الأفواه ، وما يرغب من النساء ، وإظهار الرغبة في ال السحتاع الذي يتوفر عنه مساوئهن .
(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامية .

٢٣١ / ب

٥٢٢

كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إلخ

عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بميني ، إذ لقيه عثمان بن عفان .
فَقَالَ : هَلَمْ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ .
قَالَ هَ فَاسْتَخْلَاهُ ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ : قَالَ لِي : تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ .
قَالَ : جِئْتُ .

فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : أَلَا نَزَوْتُ جُكَّ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةَ بَكْرًا ، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَئِنْ قُلْتَ فَآلَكَ ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ أَنْ مُعَاوِيَةَ .
٣ - (...) حَلَّلْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لَنَا

وقوله : (فلما رأى عبد الله أن لا حاجة له قال : تعال يا علقة) : دليل أن لمن كان المكتوم سره ، والأخلاء من أجل حشمته ، الأمر في استدناء من شاء إحضاره له لا لغيره ؛ إذ السر سره ، إن شاء أبداه ، وإن شاء كتمه .

قال الإمام : وقوله : (من استطاع منكم الباءة فليتزوج) [الحديث] (١) : أصل الباءة في اللغة : المنزل ، ثم قيل لعقد النكاح ؛ لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً .

والباء هاهنا : التزويج ، وفيه أربع لغات : (الباعة) بالمد والهاء ، و(الباء) بالمد بلا هاء ، و(الباهة) بهاءين دون مد ، و(الباه) بهاء واحدة دون مد وقد سمي الجماع نفسه : باه .

وليس المراد بالذي وقع في الحديث على ظاهره الجماع ؛ لأنه قال : (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) ، ولو كان غير مستطيع للجماع لم يكن له حاجة للصوم .

قال القاضي : لا يبعد أن تكون الاستطاعتان مختلفتين ، فيكون المراد أولاً بقوله : إن استطاع منكم الباءة) : الجماع ، أي من بلغه وقدر عليه فليتزوج ، ويكون قوله بعد : (ومن لم يستطع) : يعني على الزواج المذكور ممن هو بالصفة المتقدمة (فعليه بالصوم) .

وأما قوله : (فليتزوج) فيتعلق به من يوجب النكاح بمجرد الأمر وهو عنده وعند جماعة من الفقهاء والمتكلمين على الوجوب . ولم يقل .

يوجبه إلا داود ومن شايعه من أهل الظاهر مدة في العمر .

والواجب منه عندهم العقد لا الدخول لمجرد الأمر بالتزويج ، وحكى بعضهم عنهم أن الوجوب في ذلك والأمر على الخصوص لا على العموم ، وذلك لمن خئ على نفسه العنت بدليل قوله : (فإنه أغض للبصر) ، فبين السبب للوجوب والعلة ، وهذا إذا صح من مذهبيهم فغير مخالف لمذهب الكافة .

(١) زائدة في ع .

كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إلخ

٥٢٣

رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَلَهُ لَهُ وَجَاءٌ) .

قال الإمام : [المشهور] (١) من قول فقهاء الأمصار : أن النكاح مستحب على الجملة .

وذهب (٢) داود إلى وجوبه ، وسبب الخلاف : تعارض الظواهر فلداود قوله : { فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ } (٣) ، والاعتراف على الوجوب ، وله الحديث المذكور ، وله قولي - عليه السلام - بعد هذا في حديث ذكر فيه التزويج ، وقال فيه : (فمن رغب عن سنتي فليس مني) .

ولفقهاء الأمصار عليه أن الله تعالى خير في الآية بين النكاح وملك اليمن ، والتسرى

غير واجب باتفاق ، فلو كان النكاح واجبا ما صح التخيير بينه وبين ملك اليمن ؛ إذ لا يصح على مذهب أهل الأصول التخيير بين واجب وبين ما ليس بواجب ؛ لأن ذلك مود إلى إبطال حقيقة الواجب ، وأن يكون تاركه غير آثم ، ولهم - أيضا - قول الله تعالى : { إِلَّا عَلَى أَوْلَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَتَّوِّمِينَ } (٤) ولا يقال في الواجب : أنت غير ملوم إن فعلته ، وهذا نحو ما قاله عروة لعائشة في السعي : إنه لو كان واجبا لم يقل لاجناح عليك في فعله (٥) .

وينفصلون عن حديث الباعة بأن داود إنما يوجب العقد خاصة دون الوطاء ، وذلك لا يحصل معه ما ذكر في الحديث من تحصين الفرج وغيض البصر .

وقد قال بعض أصحابنا : إن قوله - عليه السلام - في هذا الحديث : (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) [فيه حجة على أن النكاح ليس بواجب ؛ لأنه خير بينه وبين الصوم] (٦) ، والصوم المذكور [هاهنا] (٧) ليس بواجب ، ونحى في هذا إلى ما ذكرنا من التخيير بين النكاح وملك اليمن ، وليس الأمر كذلك لأنه في الحديث رتب فقال : (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) ، وهذا غير مستحيل أن نجتمع فيه بين واجب وغير واجب .

ويصح أن يقول قائل : أوجبت عليك أن تفعل كذا ، فإن لم تستطع فأندبك إلى كذا .

وأما الحديث الذي فيه : (فمن رغب عن سنتي) فحمله على من أراد أن يفعل من التبتل ، وتحريم المحلات على نفسه ما قد فسر في الحديث .

قال الإمام : والذي يطلق من مذهب مالك : أن النكاح مندوب إليه ، وقد يختلف

(١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامش ! .

(٢) في ق : وذكر ، والمثبت من الأصل .

(٣) النساء : ٣ .

(٤) المؤمنون : ٦ .

(٥) سبق في كالحج ، ببيان ثن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ، رقم (٢٦٢) .

يلا سقط من ق .

(٧) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع ، ق .

٥٢٤
كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إلخ

٤ - (...) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حاشا جريرا ، عن الأعمش ، عن عمارة بن حكيم بحسب اختلاف الأحوال .

فيجب تارة عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به ، وقد وقع لبغق أصحابنا إيجابه على صفة ، ومحملة أنه على مثل من هو على هذه الحالة .

ويكون مندوبا إليه في حق من يكون مشتهيا له ، ولا يخشى على نفسه الوقوع في المحرم ، ولا ينقطع به عن أفعال الخير .

ويكون مكروفا لمن لا يشتهيه وينقطع به [عن عبادته وقرباته] .

وقد يختلف فيمن لا يشتهيه ولا ينقطع به ، (١) عن فعل الخير ، فيقال : يندب إليه للظواهر الواردة في الشرع بالترغيب فيه .

وقد يقال : يكون في حقه مباحا .
 قال القاضي : أما في حق كل من يرجى منه النسل ممن لا يخشى العنت على نفسه ، وإن لم يكن له إليه شهوة ؛ فهو في حقه مندوب [إليه ، (٢) لقوله - عليه السلام - : (إني مكاثركم الأمم) (٣١) ، ولظواهر الحضي على النكاح والأمر به ، وكذلك في حق كل من له رغبة في نوع مت استمتاع النساء ، فإن كان ممنوعا عن الوطء ، لكن النكاح يغيض بصره ، وأما في حق من لا ينسل ولا أرب له في النساء جملة ولا مذهب له في الاستمتاع بشيء منهن ، فهذا هو الذي يقال في حقه : إنه مباح إذا علمت المرأة بحاله ، وقد يقال حتى الآن : إنه مندوب لعموم الأوامر بالتزويج ، ولقوله : الا رهبانية في الإسلام (٤) .
 وقوله : (فعليه بالصوم) ، قال الإمام : [فيه إضاء بالغائب ، ومن أصول النحاة : ألا يغري بغائب ، وقد جاء شافعا قول بعضهم : عليه رجلا ليسني ، على جهة الإغراء ، (٥)] .
 قال القاضي : هذا الكلام الذي قاله - رحمه الله - موجود لبعضهم كما ذكره ، وإن كان مجموعهم ليس من قول أحد .
 ولكن على قائله في ذلك أغاليط ثلاثة :
 أولها : قول من قال : لا يجوز الإغراء بالغائب كما ذكره ، وهو غفلة ووهم من قائله .
 ولفظ جاء على غير تأمل وتحصيل ، وهو لفظ أبي محمد بن قتيبة وأبي القاسم الزجاجي وبعضهم ، وصوابه : لا يجوز إغراء الغائب ولا يغري غائب ، وإنما يغري الحاضر والشاهد .
 وأما الإغراء بالشاهد والغائب فجائز .
 وهذا نص أبي عبيد على الصواب في هذا
 (١) سقط في الأصل ، واستترك بالهامي .
 (٢) ساقطة من ع .
 (٣) النسائي ، كالنكاح ، بکراهية تزويج العقيم ٦ / ٦٥ ، ٦٦ عى معقل بن يسار ، وابن ماجه ، كالنكاح ، بتزويج الحرائر والولود (١٨٦٣) عى أبي هريرة .
 (٤) للد ، مى ، كالنكاح ، بالنهى عى التبتل بلفظ : (إني لم اوامر برهبانية) ٢ / بها ١ عى سعد بن ابى وقاص .
 (٥) فى هامش ع .
 كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إلخ
 ٥٢٥
 عمير ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَفَى عَلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ الْحَدِيث .
 فقال : فأغري غائبا .
 ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد .
 يقولون : عليك زيدا ودونك عمرا وعندك ، ولا يقولون : عليه ، إلا في هذا الحديث .
 وكذلك كلام سيبويه ومن بعده من أئمة هذا البيان في هذا الباب ، قالوا : دائما يومر بمثل هذا الحاضر والمخاطب ، ولا يجوز : دونه زيدا ، ولا عليه عمرا ، وأنت تريد غير المخاطب لأنه ليس بفعل .
 ولا تصرف يصرفه ، ولئلا يشبهوا ما لم يوجد من أمثلة الفعل بالفعل ، دائما جاز في الحاضر لما فيه من معنى الفعل ودلالة الحال ، ولأنك في الأمر للغالب تحتاج له فعلا آخر ، كأنك قلت لحاضر : قل له أو أبلغه ليضرب زيلثا .
 فضعف عندهم ما يدخله من الالتباس في أمر واحد أن يضم فيه فعلين لشيئين .
 ولأنه ليس للمخاطب فعل ظاهر ولا مضمير عليه دلالة بأنك امرته بتبليغ ذلك الغائب ؛ ولأن هذه الكلمات وأحوالها ليست بأفعال ، ولا تصرفت تصرفاتها ، دائما هي بمنزلة الأسماء المفردة ، سميت بها الأفعال للإغراء والتحذير ، فهي في الحاضر تدل على الفعل .

واستغنى بها عن إظهار الفعل ، كما قد يستغنى أحيانا في مجرد الأمر والنهى باسم المأمور به والمنهى عنه بدلالة الأحوال كقوله : لمن شام سيفاً ، أو رفع سوطاً زيداً ، فأغنت الحال عن قولك : اضرب .

ومثله : الطريق الطريق ، الصبي الصبي ، والأسد الأسد .

أغنت الحال عن قوله : احذر ، أو افسح ، أو اتق .

وكذلك إذا تشكى رجل من اهتمام ، فتقول : عليك الأمير ، أو دونك القاضي ، دل ذلك على المراد .

واستغنيت بهذا عن قولك : اشك ، أو الزم .

جاء من هذا كله ، أن الإغراء والتحذير والأمر والنهى بهذه الكلمات ، إنما هو للحاضر لما فيها من معنى الفعل الدال عليه الحال . فأما الغائب فلا يوجد ذلك فيه ؛ لعدم حضوره ، ومعرفته بالحالة الدالة على المراد ، وعدم سماعه لهذه الأوامر ، لكنه يغرى به ، كما يغرى بالحاضر لا أنه يغرى هو كما يغرى الحاضر ؛ لأن الإغراء والتحذير يصح في الحاضر لمن يغرى به ، أو يحذر منه من غائب وحاضر ، كما تقدم .

الغلط الثاني : عدَّ (١) جميعهم من هذا قولهم : عليه رجلاً ليسنى . وإن هذا من إغراء الغائب .

قال سيبويه : وهذا قليل ، شبهه بالفعل .

وقال السيرافي : وإنما أمر الغائب بهذا الحرف على شذوذ ؛ لأنه قد جرى للمأمور ذكره ، فصار كالحاضر ، واشتبه أمره أمر الحاضر . (١) في ق : عند .

٥٢٦ كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إنح ابن مسعود .

قَالَ : وَأَنَا شَابٌ يَوْمَئِذٍ .

فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي .

قَالَ .

قَالَ رَسُولُ آدَتِهِ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَلِثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

إِزَادَ : قَالَ : فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ .

(...) حَلَّثَنِي عَنْهُ اللَّهُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عُمَارَةَ

قال القاضي : كان في التقدير قابلاً ، قال له : إن فلانا يريد [بك] (١) كذا وكذا ، وينازعك في كذا ، فقال : عليك غيرة ، وأما أنا فلا أبالي به ، ولست ممن أنازعه .

ولكن تعليل سيبويه وما تقدم من حاجة هذا إلى فعل آخر يبلغ الغائب هذا .

وضعه عندهم ، إذ ليس ثم ما يدل عليه يرد قوله .

والذي عندي أن هذه الكلمة ، ليس المراد بها حقيقة الإغراء ، وإن كانت صورته ؛ ولهذا ما استجازوه وخصوه من إغراء الغائب [وإن كانت صورته فلهذا الغائب] (٢) ولم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب ، ولا أمره بالتزام غيره ، وطلبه ومعاذته بما جرى ذكره من ذلك ، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته للغائب ، وأنه غير متأت له منه ما يريد ، وجاء بهذه الصورة التي تدل على تركه ، حتى لا يصل منه إلى مراده ، حتى يكون كمن اشتغل عنه بضره .

وكثيراً ما يستعمل الناس في كلامهم مثله ، ونحو قولهم : إليك عني ! أى اجعل شغلك بنفسك عني ، ولم يرد أن يغريه بنفسه ولا أمره حقيقة بالشغل بها ، وإنما مراده : تنح عني ودعني ، وكن كمن شغل عني .

الغلط الثالث : عدهم هذه اللفظة في الحديث من إغراء الغائب حتى قال : قال أبو عبيد : فيه حجة لمن أجاز ذلك ، وجعلها السيرافي من باب : عليه رجلا ليسني ، على ما تقدم .

وأن ما جرى من الذكر له صار كالحاضر ، فلذلك جاز .
وكان بعض من لقيناه من أئمة العربية يقول : إنما جاز هذا في هذا الحديث ؛ لأن في تبليغ الشاهد للغائب ما يغني عن إضمار فعل التبليغ للغائب المستقبح .

قال القاضي : والصواب : أنه ليس في لطي إغراء بغائب جملة ، والكلام كله والخطاب للحضور الذين خاطبهم - عليه السلام - من الشباب ، فقال : (من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم) .

قالها هاهنا في عليه ليست لغائب ، وإنما هي لمن خصه من الحاضرين بعدم الاستطاعة ؛ إذ لا - بصح خطابه بكاف المخاطب ؛ لأنه لم يتعين منهم ، ولا بهامه بلفظة (من) ، وإن كان حاضراً ، وهذا كثير في القرآن

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في للهامث! بسهم .

(٢) من ق .

كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إنج ٥٢٧

ابن عمير ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله ، قال : دخلنا عليه وأنا أحدث القو .

يمثل حديثهم ، ولم يذكر : فلم ألبث حتى تزوجت .

والحديث والكلام .

قال الله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوبَ عَلَيْكُمْ [الْقَصَامُ فِي الْقَتْلِ] إِلَى قَوْلِهِ : { فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيَةِ شَاءَ } الآية (١) ، وقال :

لا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوبَ عَلَيْكُمْ [(٢) الصِّيَامُ] إلى قوة .

{ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ } الآية (٣) ، وقال : { وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا ثَوَّتَهَا } (٤) .

فهذه الهاءات الضمائر كلها للحاضر / لا للغائب .

ومثله لو قلت لرجل : من قام الآن منكأ فله درهم .

فهذه الهاء من قام من أحد الحاضرين ، وليست لغائب .

وأما حكم تبليغ الشاهد الغائب ، ودخول الغائب في خطاب الحاضر ، فحكم آخر

من غير هذا الباب ، وبأمر آخر غير هذا ممن حضه - عليه السلام - وأمره بتبليغ الشاهد الغائب ، وقوله : (بلغوا عني [رحمكم الله])

، ورحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها) وبعموم ألفاظ الجموع وألفاظ الإبهام ، على ما يتحقق في أصول الفقه والحمد لله .

وكلام العرب في الإغراء ، قيل هذا كله .

وقوله : (فإنه لو وجاء) ، قال الأمام : قال ابن ولاد وغيره : وجاء بكسر الواو ممدود (٦) قال أبو عبيد : إذا كان الصوم يقطع النكاح .

ويقال : للعجل إذ رُضت أنثياه .

وقد وجى وجاء ، قال غيره : وجاء أن يوجى العروق والخصيتان باقيتان بحالهما .

والخصاء : شق الخصيتين واستئصالهما .

والجب : أن يحجى الشفرة ثم تستأصل بها الخصيتان .

قال القاضي : أصل وجاء من الغمز ، ومنه : وجى في عنق فلان ، إذا غمز عنقه ودفع .

ومنه : وجاء بالخنجر وشبهه وجاء ساكن الجيم إذا نخسه به وطعنه .

والوجو المصدو ساكن الجيم .

وهو أيضا الزق ، ومنه : الوجيه ، تمر يُبل باللبئ أو السمن ويرض حتى يلزق بعضه ببعض .
ومنه أخذ الوجاء ، وهو غمز الأنثيين ، أو رضهما بجحر ونحوه .
قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل العلم : وجاء ، بفتح الواو ، مقصور من الحفا ، قال : والاءول أجود في المعنى .
وقال أبو زيد : لا تقولوا : الوجاء إلا فيما لم يبرأ ، وكان قريبا عهده .
فإذا برأ لم يقلوه .

قال الخطابي : وفي الحديث دليل على جواز المعانة لقطع الباعة بالأدوية .
ودليل على

أن مقصود النكاح الوطء .

ووجوب الخيار في العنة .

(١) البقرة : ١٧٨ .

(٣) للبقرة : ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥) من ق .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم .

(٤) ١ لأحزاب : ٣١ .

(٦) في نسخة ع : بالمد .

٢٣٢ / ١

٥٢٨ كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

إلخ ٥ - (١٤٠١) وحدثنني أبو بكر بن نافع العبدى ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد بن سلف عن ثابت ، عن أنس بن مالك ، أن نفرا من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) سألوا أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) عن

وذكر مسلم في هذا الباب عن عبد الرحمن بن يزيد ، [قال] (١) دخلت أنا وعمى علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود - الحديث .
كذا عند شيوخنا ، وهو الصواب .

وفي بعض الروايات : دخلت أنا وعمى علقمة والأسود ، وهو خطأ ، إنما الأسود بن يزيد ابن قيس اخو عبد الرحمن بن يزيد لا عمه ، وإنما عمه علقمة بن قيس .

وقوله : (إن نفرا من أصحاب النبي - عليه السلام - سألوا أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) عن عمله في السر) الحديث ، وقوله - عليه السلام - : (ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ؟ لكنى أصلى وأنا ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن مشى فليس منى) : يحتاج به من يقول بوجوب النكاح كما تقدم .

ولا حجة له فيه ، إذ ذكر في أول الحديث أن بعضهم قال : لا كل اللحم وقال بعضهم : لا أنام على فراش ، ثم قرن - عليه السلام - ذكر النكاح بابل والنوم .

وعلى جميعه رد قوله : (فمن رغب عن مشى [فليس منى] (٢) لا على النكاح وحده .

ولا قائل يقول : بوجوب النوم على الفرش وأكل اللحم .

فرد الكلام على النكاح وحده دون قرينة ولا دليل عليه : دعوى لا يلتفت إليها ، فلم يبق إلا أن معناه ما تقدم .

قال الطبري : وفيه رد على من منع من استعمال الحلال والمباحات من الأطعمة الطيبة والملابس اللينة وآثر عليها غليظ الطعام وخشن الثياب من الصوف وغيره ، دان كان صرف فضلها في وجوه البر ، لأن حياة جسم الإنسان ، وصيانة صحته بذلك ، كد وأولى ، واحتج بقوله تعالى : { تِلْ مِنْ حَزَمَ زِينَةَ اللَّهِ } الآية (٣) ، وقوله : { لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ } الآية (٤) .

قال القاضي : وهذا باب قد اختلف فيه السلف كثيرا ، فمنهم من آثر ما قال الطبري ، ومنهم من آثر ما أنكره .

واحتج هولاء بقوله في ذم أقوام : { أَفَبِمَن قِيلَ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمِيعْتُم بِهَا } (٥) ، وقد احتج عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بذلك .

وحجة الآخر عليهم : أن الآية نزلت في الكفار ؛ بدليل أول الآية وآخرها .

والنبي (صلى الله عليه وسلم) قد أخذ بالأمرين ، وشارك في الوجهين ، فلبس مرة الصوف ، والشملة الخشنة ، ومرة البردة والرداء الحضرمي ، وتارة كل القثاء بالرطب وطيب الطعام إذا وجده

(١) ساقطة من ق .

(٤) المائدة : ٨٧ .

(٢) من ق .

(٥) ١ لأحقاف :

(٣) ١ لأعراف : ٣٢ .

كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...

الخ

٥٢٩

عمله في السر ؟ فقال بعضهم : لا أتزوج النساء .

وقال بعضهم : لا أكل اللحم .

وقال بعضهم : لا أنام على فراش .

فحمد الله وأثنى عليه ، فقال : (ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ؟ لَكِنِّي أَلِيٍّ وَأَنَامُ ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) .

٦ - (١٤٠٢) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حاشا عبد الله بن المبارك .

ح وحاشا

أبو كريب محمد بن العلاء - واللفظ له - أخبرنا ابن المبارك ، عن معمر بن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص ، قال : رد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أش له ، لا ختصينا .

٧ - (...) وحديثنا أبو عمران محمد بن جعفر بن زياد ، حديثنا إبراهيم بن سعد ،

عن ابن شهاب الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، قال : سمعت سعدا يقول : رد على

١٧٠٢ (٢) باب ندب من رأى امرأة ، فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها

ومرة كل الخواري ، ومختلف الطعام .

كل ذلك ليدل على الرخصة بالجواز مرة ، والفضل والزهد في الدنيا وملان ! أخرى .

وكان يحب الحلواء والعسل ، ويقول : (حُبُّ إِيَّيْ مِنْ دُنْيَا كَمْ ثَلَاث : النِّسَاءُ ، وَالطَّيِّبُ ، وَجَعَلَتْ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ) .

وسألت الكلام على هذا الحديث .

وفي قوله : (ما بال أقوام قالوا كذا) : فيه ما كان عليه - عليه السلام - من حسن معاشرته ، وأدبه ، وتركه مواجهة الناس بما يكرهون

، وتسميتهم بأسمائهم على رؤوس الجميع ، وتوبيخهم معينين ، بل أبهم الأمر ، وترك التعين .

وقوله : (رد على عثمان بن مظعون التبتل) ، قال الإمام : التبتل : [هو] (١) الانقطاع عن النساء ، وترك النكاح [لمن استغنى عنه

إلى] (٢) الانقطاع إلى الله تعالى .

ومنه الحديث : لا رهبانية في الاسلام ولا تبطل (٣) ، قال الليث : البتول : كل امرأة منقطعة عن الرجال ، لا شهوة لها فيهم .
وقال أحمد بن يحيى : سميت فاطمة بالبتول ؛ لانقطاعها عن نساء زمانها ، وعن نساء الأمة ديناً ، وفضلاً ، وحسباً .
قال القاضي : قال الطبري : التبتل : هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ، والانقطاع إلى
(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامي .

(٢) في ع : ثم استعير منه .
(٣) جاء في كل الخفاء قال : قال ابن حجر : لم أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند البيهقي : (إن الله أبدلنا
بالرهبانية الخفية السمحة) .
انظره : ٢ / ٥٢٨ .

٥٣٠
كتاب النكاح / باب استحباب النكاح ...
إنلح

عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أفن له لأختصينا .
ع ، ص ير ، ٥ ، ص ص عكلص ، ص ، ٥ ، ضحى ص عكلص صوت ص ٥ ، عو
٨ - (...) حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا حجين بن المثنى ، حدثنا ليث ، عن عقيل ،
عن ابن شهاب ، أنه قال : أخبرني سعيد بن المسيب ، أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل ، فنهأ
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولو أجاز له فلك ، لأختصينا .

الله بالتفريغ لعبادته .

ومنه قيل لمريم : البتول ؛ لانقطاعها إلى الله بالخدمة .
ومنه قولهم : صدقة بتلة ، أى منقطعة عن مالها .
قال غيره : التبتل حرام .
يعنى عن النساء .

ومن الناس من يكون أصلح لدينه وأما الاختصاص فلا يحل أصلاً .
كتاب النكاح / باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه ...
إنلح ٥٣١

(٢) باب ندب من رأى امرأة ، فوقعت في نفسه
إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها
٩ - (١٤٠٣) حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا عبد الأعلى ، حاشا هشام بن أبي عبد الله ،
عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة ، فأتى امرأته زينب ، وهى تمعس منيئة لها ، فقضى
حاجته .

ثم خرج إلى أحابه فقال : (إن المرأة تقبل في صورة شيطالط ، وتدير في صورة شيطالط ، فإذا إد صر أحدكم امرأة فلا يث أهل !
فإن ذلك يرد ما في نفسه) .

(...) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، حاشا حرب بن
أبي العالقة ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة .
فذكر

وقوله : (تمعس منيئة) ، قال الأمام : أى تدبغ .
وأصل المعس : الدلك ، يقال

منه : معسه يمعسه معسا .

والمنيئة : الجلد أول ما يدبغ .

قال الكسائي / : يسمى منيئة ، ما دام في الدباغ .

قال أبو عبيد : اسمه أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة .

ثم هو أفيق وجمعه افق ، ثم يكون أديماً .

قال القاضي : هذا صواب الرواية ، ووقع عند بعضهم فيه تصحيف لا يلتفت إليه ، ولم تثبت روايته .

وقوله - عليه السلام - : إلا المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان) : معناه : الإشارة إلى الهوى والدعوى إلى الفتنة بحالها .

وما جعل الله في طباع الرجال من الميل إليها ، كما يدعو الشيطان بوسوسته دأغوائه لذلك ، وتزيينه .

وقوله : (فإذا أبصر أحدكم امرأة) ، وفي الحديث الآخر : (فأعجبته ووقع [في]) (١) قلبه ، فليأت أهله ، فإن ذلك يرد ما في نفسه)

: نئه - عليه السلام - لدوا ذلك الداء المحرك للشهوة للنساء يُطفئها بالمواقعة ، داراقة ما تحرك من الماء ، فتسكن الشهوة ، وتذهب ما في النفس .

ولا يظن بفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك مع زينب ، حيئ رأى المرأة ، أنه وقع في نفسه مما رآه شيء ، وقالت نفسه ، فهو

منزه - عليه السلام - عن ذلك ، لكنه فعل ذلك

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

٢٣٢ / ب

٥٣٢

كتاب النكاح / باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه ...

إنح

بمثله ، غير أنه قال : فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيئة ، ولم يذكر : تلبر في صورة شيطالط .

١٧٠٣ (3) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ، ثم أبيض ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

١٠ - (...) ود ثنى سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حاشا معقل ، عن

أبي الزبير ، قال : قال جابر : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إذا أحدكم أعجبته المرأة ، فوقعت في قلبه ، فليعمد إلى

أمراته فليواقعها ، فإن فلك يرد ما في نفسه لما .

ليقتدى به في الفعل ، ويمثل أمره بالقول .

وقد يكون - عليه السلام - عند رؤية شخص ظاهر الحسن يذكر من عنده به ، فذهب ففرض حاجته منه .

كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إنح

٥٣٣

(٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ، ثم أبيض

ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

١١ - (١٤٠٤) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني ، حدثنا أبي ووكيع وأثن بشر ، عن إسماعيل ، عن قيسبي ، قال : سمعت

عبد الله يقول : كذا نغزو مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ليس لنا نسا كل .

فقلنا : ألا نستخصي ؟ فنهانا عن فلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل .

ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١) } .
(...) وحققنا عثمان بن أبي شيبة ، حائلاً جريراً ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِنْهُ .
وَقَالَ : ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ .
وَلَمْ يَقُلْ : قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ .

١٢ - (...) وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ : كُنَّا ، وَنَحْنُ شَبَابٌ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ وَلَمْ يَقُلْ : نَغْزُو .

١٣ - (١٤٠٥) وحدَّثنا محمد بن مَسَارٍ ، حدثنا محمد بن جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،
وقوله : (قلنا : أَلَا تَسْتَخْصِي فَنَهَانَا - عَلَيْهِ السَّلَام - عَنْ ذَلِكَ : [فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّهْيِ عَنْ الْخَصَاةِ وَالتَّبَتُّلِ وَالانْقِطَاعِ عَنِ النِّكَاحِ ، وَتَرْكِ النَّسْلِ الَّذِي حُضِّ - عَلَيْهِ السَّلَام - عَلَى تَكْثِيرِهِ ، دَابْطَالُ الْحِكْمَةِ فِي خَلْقِ ذَلِكَ الْعَضْوِ ، وَتَرْكِيبِ الْإِنْمَاهُ فِيهِ لِبَقَا النَّسْلِ ، وَعِمَارَةِ الْأَرْضِ ، وَذُرَى عِبَادِ اللَّهِ فِيهَا لِيَلُوكَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ ، وَلِيَعْبُدُوهُ جَلَّ اسْمُهُ ، وَتَغْيِيرِ خَلْقِ [عِبَادِ] (٢) اللَّهِ ، وَافْسَادِ خَاصِيَةِ الذِّكُورِيَّةِ] (٣) .

وقوله : (ثُمَّ رَخِصَ لَنَا أَنْ تَنْكَحَ الْمَوَاةُ بِالثُّوبِ إِلَى أَجَلٍ) ، قَالَ الْإِمَامُ : ثَبَتَ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ كَانَ جَائِزاً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّهُ نَسَخَ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَفِي غَيْرِهِ ، وَتَقَرَّرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِهِ ، وَلَمْ يَخْلَفْ فِيهِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ ، وَتَعَلَّقُوا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ ، وَبِالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ : (نَهَى عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْمُتَمَتِّعِينَ) الْحَدِيثُ . وَيَجِبُ فَلَكَ عَلَى أَنْ مِنْ خَاطِبِهِ عُمَرُ قَدْ خَفِيَ عَنْهُ النَّسَخُ ، وَأَنْ عُمَرَ نَهَى عَنْ ذَلِكَ تَأْكِيداً لِإِعْلَانِ نَسْخِهِ .

وقد يتعلق

(١) المائدة : ٨٧ .

(٢) من ق .

(٣) سقط من اثر لم .

٥٣٤
كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ .

قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ ابْنِ الْخَوْصِ ، قَالَا : خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي مَتَعَ النِّسَاءِ .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْخَوْصِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَتَانَا ، فَاثْنُ لَنَا فِي الْمَتَعَةِ .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ :

تَالَ عَطَاءٌ : قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِراً ، فَجِئْنَاهُ ، فِي مَنْزِلِهِ ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ .

ثُمَّ ذَكَرُوا الْمَتَعَ .

فَقَالَ : نَعَمْ .

اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَإِنِّي بَكْرٌ وَعُمَرُ .

١٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ ، قَالَ : لَسِمْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْدَّقِيقِ الْيَّامَ ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (وَإِنِّي بَكْرٌ ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ ، فِي شَأْنِ عُمَرُو بْنِ حُرَيْثٍ .

١٧ - (...) حدثنا حامد بن عمر البكرائي ، حدثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - عن عاصم ، عن أري نصره ، قال : كنت عند جابر بن عبد الله . فأتاه أت فقال : ابن عثاس وابن الزبير اختلفا في المتعتين . فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ثم نهانا عنهما عمر ، فلم نعدلهما . بقوله سبحانه : { فما استمتعتم به منهن فآتوهن أخورهن } الآية (١) . وقص ذلك ! را! على النكاح الجائز الموكد .

قالوا : قرأ ابن مسعود هذه الآية (فما استمتعتم به منهن إلى أجل) وقراءة ابن مسعود هذه الآية ، ليست عندنا بحجة ، لأنها من طريق الآحاد ، والقراق لا يثبت بخبر الواحد ، ولا يلزم العمل بخبر الواحد في مثل هذا المنقول على أنه قرآن على الصحيح من القول في ذلك ، وذهب زفر إلى أن من نكح نكاح متعة ، فإن (١) لنسا : ٢٤ . كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

الخ
٥٣٥

١٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يونس بن محمد ، حدثنا عبد النكاح يتأبد .

قال الإمام : وما أراه ذهب في هذا [إلا] (١) إلى أن ذلك من باب الشروط الفاسدة إذا قارنت النكاح ، فإنها تبطل ، ويمضي النكاح . فكان حكم الشرع التأيد في النكاح ، واشتراط هذا التأجيل فيه خلاف حكم الشرع ، فبطل ذلك الشرط ، ومضى النكاح على حكم الشرع .

واختلفت الرواية في كتاب مسلم ، في النهي عن المتعة ، ففيه أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن ذلك يوم فتح مكة .

[وقيل] (٢) : إنه نهى عن ذلك يوم خيبر (٣) .

فإن تعلق بهذا من أجاز المتعة ، وزعم أن هذا الخلاف يقدح في الأحاديث الناسخة ، لأنه يراه تناقضاً .

قلنا : هذا خطأ ، وليس بتناقض ، لأنه يصح أن ينهى عن ذلك في زمان ، ثم ينهى عنه في زمان آخر تكيدا وإشهارا ، فيسمع بعض الرواة نهيه في زمان ، ويسمع آخرون نهيه ذلك في زمان آخر ، فينقل كل فريق منهم ما سمعه ، ولا يكون في ذلك تكاذب ولا تناقض قال القاضي : روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة ، فذكر مسلم منهم ابن مسعود ، وابن عباس ، وسلمة بن الأكوع ، وجابر بن عبد الله ، وسبرة بن معبد الجهني ، وليس في هذه الآثار كلها أنها كانت في الإقامة ، وإنما جاءت في مغازيهم ، وعند - ضروراتهم في أسفارهم ، وعدم النساء وبلادهم حارة ، وصبرهم عنهن قليل .

وقد ذكر في حديث ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها ، كالميتة والدم ولحم الخنزير ونحوه من ابن عباس .

وذكر في حديث مسلم من رواية سلمة بن الأكوع إباحتها في يوم أوطاس .

ومن رواية سبرة الجهني إباحتها يوم الفتح ، وهما واحد ، ثم تحريمها حيمئذ .

وفي حديثهما ومن رواية عليّ تحريمها يوم خيبر .

وهو قبل الفتح .

وذكر غير مسلم عن علي نهيه - عليه السلام - عنها في غزوة تبوك من رواية إسحق

ابن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي - رضي الله عنه .
ولم يتابعه أحد على هذا وهو غلط منه وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ (٤) ، وسفيان بن عيينة ، والعمري ، ويونس وغيرهم عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي ، وفيه يوم خير () وكذلك ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري ، وهذا هو الصحيح .
وقد

(١) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامشي بسهم .

(٢) من ع ، وفي نسخ المال : وفيه .

(٣) حديث رقم (٣٠) بالباب .

(٤) الموطأ ، كالنكاح المتعة ٢ / ٥٤٢ (٤١) .

(٥) الترمذي ، كالنكاح ، بما جاء في تحريم نكاح المتعة (١١٢١) .

ثم ١ / ٢

٥٣٦ كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إنح الواحد بن زياد ، حدثنا أبو عُمَيْسٍ ، عَيْطُ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، عَامَ أُوطَاسَ ، فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثًا .

ثُمَّ نَهَى عَنْهَا .

روى أبو داود في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه النهي عنها في حجة الودلة ، وقال أبو داود : وهذا أصح ما روى في ذلك (١) ، وقد روى عن سبرة - أيضا - إباحة ذلك في حجة الودلة .

وقصته وقصة صاحبه والبردين التي ذكر مسدم حيمث ، ثم نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) أعنها (٢) حيمث إلى يوم القيامة ، وروى عن الحسن البصري أيضا : ما حلت قط إلا في عمرة القضاء .

وروى هذا / عن سبرة الجهني أيضا .

ولم يذكر مسلم في حديث سبرة تعيين وقت إلا في حديث أحمد بن سعيد الدارمي وحديث إسحق بن إبراهيم .

وحديث يحيى بن يحيى ، فإنه ذكر فيه عام فتح مكة .

هالوا : وذكر الرواية بإباحتها في حجة الودلة خطأ ؛ لأنه دم يكن ثم ضرورة ولا غربة ، وكثرا جوا بنسانهم .

والصحيح فيها مجرد النهي ، كما جاء في غير رواية ، ويكون تحديد النبي (صلى الله عليه وسلم) النهي

عنها يومئذ لا اجتماع الناس ونبليغ الشاهد الغائب ، وإتمام الدين وتقرير الشيعة كما قرر غير شيء ، وبين حله وحرامه ، وبست تحريم المتعة حشئ بموله : (إلى يوم القيامة) ، وعلى هذا يحمل ما جاء في تحريم المتعة يوم خير في عمره القضاء يوم أوطاس ويوم الفتح وهو بمعنى يوم أوطاس ؛ إذ هي غزوة متصلة واحدة ، وأنه جدد النهي عنها في هذه المواطن ، إذ حديث تحريمها يوم خير صحيح لا مدفع فيه من رواية الثقات الأثبات عن ابن ضمهال لكن في رواية سفيان عنه : (نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خير) فتأول بعضهم بأن الكلام منقطع ، وأن يوم خير مختص بتحريم الحمر الأهلية ، وأرسل تحريم المتعة على غيرها ليوافق بين الأحاديث .

وقال هولاء : الأشبه في تحريم المتعة أنه كان بمكة ، وأما لحوم الحمر الأهلية فبخير بغير خلاف ، وهذا حسن لو ساعدته سائر الروايات عن غير سفيان .

والأولى ما قلناه وتقدم من تكرير التحريم ، لكن يبقى بعد هذا ما جاء في ذكر إباحته

في عمرة القضاء ، ويوم أوطاس ويوم الفتح ، فيحمل أنه - عليه السلام - أباحه لهم للضرورة بعد التحريم ، ثم أطلق عريمه بعد للأبد بقوله : (من يومكم هذا إلى يوم القيا) ، فيكون التحريم أولا بعد الإباحة للضرورة عند إرفاعه بخير وعمرة القضاء ، ثم

(١) ثبو داو في ، كالنكاح ، بفي نكاح المتعة (٢٠٧٢) .

(٢) صاقطة من الأصل ، ولم تدركت بالهالان ! .

كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ
٥٣٧

١٩ - (١٤٠٦) وحدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ ، عَنِ الرَّيِّحِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَفْنِ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْمَتْعَةِ ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَوَبْنِي إِلَى امْرَأَةٍ مِيقَ بَنِي عُلَيٍّ ، كَانَهَا بَنُغَ عَيْطَاءُ .

فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا .

فَقَالَتْ : مَا تُعْطِي ؟ فَقُلْتُ : رِإِي .

تأييد التحريم بمكة في الفتح وحجة الود ٣ ، وترك الرواية بتحليلها في حجة الوداع ، إذ هي مروية عن سبرة الجهني . وروايات الاثبات عنه أنها في يوم الفتح ، ومجرد النهي يوم حجة الوداع ، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه الجمهور ، ووافقه عليه غيره من الصحابة من " النص عنها قبل الفتح ، وبترك ما انفرد به من روى عنه تحليلها يوم حجة الوداع ٣ ، ويصحح رواية من روى عنه مجرد النص في حجة الوداع ٣ ثبتماً لا بلاغاً .

وأما قول الحسن : إنها كانت في عمرة القضاء لا قبل ولا بعد ، فبرده ثبات حديث خبير وهي قبلها وما جاء في إباحتها في أحاديث يوم الفتح وأوطامى ، مع أن الرواية بهذا إنمى الاعى عن سبرة وهو راوي الروايات الأخرى وهي أصح ، فيترك ما خالف الصحيح .

وقد قال بعضهم : هذا مما تداوله التحريم والاباحة والفسخ مرتين كما قيل في مسألة القبلة . ولا خلاف بين العلماء أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميوات فيه ، وفراقاً بانقضاء الأجل من غير طلاق ، ووقع الاجماع على محوئها بعد مق جميع العلماء إلا الروافض .

والفق السلف على تحريمها آخر إلا ما روى عن ابن عباس من إجازة! ، وقد روى عنه أنه رجع عن ذلك ، وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن أنه يفسخ أبداً قبل الدخول وبعده ، إلا ما تقدم عن زفر

واختلف كبواء أصحاب مالط ، هل يحد فده إذا دخل حد البكر والمحيى أولاً حد عليه لشبهة العقد ، وللخلاف المتقدم فيه ، وأنه ليست من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة ، وهذا المروى عن مالك واصل هذا عند بعض شيوخنا التفريق بين ما حرمه للسنه وحرمة القرآن ، وأيفئاف الاف بين الأصوليين ، هل يصح الاجماع على أحد القولن بعد الاجماع لم لا ينعقد ؟ وحكم الخلات باق ، وهذا مذهب القاضى أبى بكر ، وهذا على القول بعدم الممحة عند ررح ابن عباس عنه ، ولما على ما روى من رجوعه ، فقد إنقطع الاف جملة .

وكلهم مجمعون أنه إن نكح نكاحاً مالفاً لكن في نيته ألا يكمشط معها إلا مدة نواها ، فيفني للتكاح جائز وليست نكاح متعة ، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشوط للذكور ، لكن مالكا قال : ليس هذا من الجميل ، ولا من خلاص الناس .

وشذ الأوزاعى فآلة هو نكاح متعة لاخيرفيه .

٥٣٨

كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

وَقَالَ ! أَحِبِّي : رِدَائِي .

وَكَانَ رِدَاءُ ! أَحِبِّي أَجُودَ مِنْ رِإِي ، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِدَاءِ ! أَحِبِّي أَجَبَّ ، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى أَجَبَّ .

ثُمَّ قَالَتْ : أَنْتَ وَرِإِي أَكْثَرُ مِنْ رِإِي .

فَكَفَّتْ مَعَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّيْءِ أَتَى يَتَمَتَّعْ ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا لِمَا .

٢٠ - (...) حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجديري ، حاشا يشز - يعنى ابن مفضل - حدثنا عمار بن غزاة ، عن الربيع بن سبرة ، أن أباه غزا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فتح مكة .

قال : فاقننا بها خمس عشرة - ثلاثين بين ليلة ويوم - فاكلن لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في متعة النساء ، فخرجت أنا ورجل من قومي ، ولي علمة فضل في الجمال ، وهو قريب من الدمامة ، مع كل واحد منّا برد .
فبرس خلق ، وأما برد ابن عمي فبردا جدي الغض ! ، حتى إذا كنا با سفلى مكة أو با علاها فتلقتنا فتاه مثل البكرة العنطة .
فكك : هل لك أن يستمتع منك أحدنا ؟ قالت : وماذا تبدلان ؟ فنشر كل واحد منّا برده .
فعلت تنظر إلى الرخين ، ويراهما صاحبي تنظر إلى عطفها .

فقال : إن برد هنا خلق ويردى جليد غض فتقول : برد هنا لا بأس به ، ثلاث مزار أو مرلين .
ثم استمتعت منها ، فلم أخرج حتى

وقوله - عليه السلام - : (من كان عنده منهن شيء ، فليخل سبيلها) : يرد على زفر في قوله : يبطل الشرط ويصح النكاح .

وقوله - عليه السلام - : (ولا تأخذوا مما اتيتموهن شيئا) : دليل على أن في ذلك المسمى لا صداق المثل ، وهو قولنا .
وهو أصل في كل نكاح فسخ فساد عقده وتحريمه .

وقوله : (كأنها بكرة عطاء) [بالعين والطاء المهملتين ، وبينهما ياء بائنتين تحتها : البكرة : الفتية] (١) من الإبل .
قال الإمام : العطاء : الطويلة العنق باعتدال .

قال أبو عبيد في مصنفه : هي العطاء والعنقاء والعطيل ، قال غيره : هي العنطة [أيضا .
قال أبو عبيد : والعنطة] (٢) : الطويلة ، ولم يذكر العنق .

قال القاضي : قال صاحب العين : العنطة : الطويلة العنق مع حسن قوام .
والعنط : طوال العنق .

وقال الهروي : العطاء : الطويلة العنق في اعتدال ، وهي العنطة أيضا .
(١) سقط من ع .

(٢) سقط من نسخ المال ، والمثبت من ع .
كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

٥٣٩

حرفها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وحدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي ، حدثنا أبو الثعمان ، حدثنا وهيب ، حدثنا عمار بن غزاة ، حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه ، قال : خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح إلى مكة .
فذكر بمثل حديث بشر .

وزاد : قالت : وهل يصلح فاك ؟ وفيه : قال : إن برد هنا خلق مح .

٢١ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أي ، حدثنا عبد العزيز بن عمر ، حدثني الربيع بن سبرة الجهني ، أن أباهورحداص ؛ أنه كان مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (يا أيها الناس ، إنني قد كنت أفنت لكم في الاستمتاع من النساء ، إن الله قد حرم فلك إلى يوم القيامة ، فمن كاننده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما اتيتموهن شيئا) .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، وَهُوَ يَقُولُ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُنِيرٍ .

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْمَرْ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالْمَتْعَةِ عَامَ الْفَقْهِ ،
حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا .

٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، رِبْعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ
أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْمَتْعَةِ مِنَ النِّسَاءِ .
قَالَ : نَفَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبِي لِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، كَانَتْ بَكْرَةً عِطَاءً ، نَحْطُبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا ، وَعَرَضْنَا
عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا ، فَجَعَلَتْ تَنْتَظِرُ فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي ، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي ، فَامْرَأَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً ، ثَاخَتَارَتْنِي عَلَى
صَاحِبِي ، فَكُنَّا مَعَنَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ

وقوله : (بُرْدُ هَذَا خَلَقَ مَح) بفتح الميم وتشديد الحاء المهملة ، قال الإمام : يقال :

مهم ٢ / ب

٥٤٠ كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِفَوَاقِهِتْ -

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ مُنِيرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَابِرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ
النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ .

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،

عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ .

٢٦ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَلِوْ عَنْ صَالِحٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ ،
عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَابِرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ زَفَانَ الْفَتْحِ - مَتْعَةِ النِّسَاءِ
- وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِبُرْدَيْنِ أَحْمَرَيْنِ .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ : إِنْ نَاسَأُ أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ ، يُفْتُونَ بِالْمَتْعَةِ - يُعْرِضُ بِرَجُلٍ .

فَنَادَاهُ فَقَالَ : إِنَّكَ لَجَلْفٌ جَافٌ ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامٍ الْمُتَفِينِ - تُرِيدُ رِيعَمُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) -

فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : جَفَرْتُ بِنَفْسِكَ .

فَوَاللَّهِ ، لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَجَارِكَ .

مح الكتاب وأح إذا درس .

قال ابن القوطية : ومع الثوب وأح إذا بلى .

وأنشد غيره لقيس بن ذريح :

/ تلوح مغانيها بحجر كأنها رداء يمان قد أضح عتيق

قال القاضي : وقع في تفسير الحرف في أصل مسلم من روايتنا عن العذري وابن سعيد : أى بان به .
وقوله : (إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة) : إنما عرض
بابن محباس .

وقوله : (إنك لجلف جاف) ، قال الإمام : قال ابن السكيت : الجلف : هو الجافى .
قال غيره : وجاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ .

وقد تقدم نظير هذا ، قال الهروى : أصل الجلف : الشمة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ، ويقال للئن أيضاً : جلف ، ويثبه الرجل
الأحمق بها لضعف عقله ، والجافى ، الغليظ ، وفي حديث عمر : الا تزهدن في جفا
كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

٥٤١

قال ابن شهاب : "خبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله ، أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة ، فافره بها .
فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري : مهلاً .

قال : ما هي ؟ والله ، لقد فعلت في عهد إمام المتقين .

قال ابن أبي عمرة : إنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها ، كالميتة واللحم ولح الخنزير ، ثم أحكم الله الدين ونهى عنها .
قال ابن شهاب : وأخبرني ربيع بن سبرة الجهني ، أن أباه قال : قد كنت استمتعت

في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) امرأة من بنى عامر ، ببر! بن أحمري ، ثم نهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن
المتعة .

قال ابن شهاب : وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز ، وأنا جالس ! .
٢٨ -) .

(ودثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حاشا معقل ، عن

ابن أن عبص عن عمر بن عبد العزيز ، قال : حدثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى
عن المتعة .

وقال : (الا إنها حرام من يومكم هنا إلى يوم القيامة! ومن كان أعطى شياً فلا يأأنه) .

" ٢٩ - (١٤٠٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي ، عن
أبيهما ، عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن ثل لحوم الحمر الإنسية .

(...) وحدثناه عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ، حدثنا جويرية ، عن مالك ،

الحقو) : أى في تغليظ الأزار .

وقال الهروى في تفسير صفته - عليه السلام - : ليس بالجافى ، ولا المهن : أى الغليظ الخلقة ، ولا المحتقر ، ويقال : ليس هو بالذى
يجفو أصحابه ويهينهم .

قال غيره : والجافى في غير هذا من صفات الأسد ، كما قال ابن خالويه في كتاب الأسد .

قال غيره : والجفا من (١) الناس : التباعد .

(١) في ع ، ق : بين .

٥٤٢

كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

بِهِمَا الْإِسْنَاد .

وَقَالَ : يَمِجُ عَلَى بَنِّ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَالِطٍ : إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ ، نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَلِيبٍ يَحِيحُ بِنِ يَحِيحٍ عَنْ مَالِكٍ .

٣٠ - (...) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَنَّ الثَّيِّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ*

٣١ - (...) وحلثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ وَقُولِهِ : (إِنَّكَ لَرَجُلٌ تَائِهٌ) : هُوَ الْمُرْتَفِعُ عَنْ طَرِيقِ الْقَصْدِ .

قال القاضي : إنما المرتفع عن طريق القصد التياه ، كذا قال الهروي .

وأما التائه فالخائر ، وأصله من الأرض التيه ، وهي التي لا يهتدى بها بعلم .

وقال صاحب الأفعال : تاه تيا وتوها : تكبر ، وأيضا : ذهب عقله .

وقوله : (فجعلت تنظر إلى عطفها) : قال الأصمعي الأعطاف : الجوانب . قال

أبو حاتم : ومنه قولهم : نظر في أعطافه ، وفي القرآن : { ثَاقِبِ عُظْفِهِ } (١) ، قال مجاهد : رقبته ، ونحوه عن قتادة .

وقال الخليل : عطف كل شيء من رأسه إلى وركه .

قال الهروي : عطف الرجل : ناحيته عنقه ، ومنكب الرجل عطفه .

وقال الأصمعي : والعطف الإبط .

وقوله : (فأمرت نفسها ، : أي شاورت نفسها وتراءت في أمرها بأمر القوم .

واثتمروا إذا تشاوروا ، قال الله تعالى : { إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ } (٢) ، قال : والمؤتمر الذي يهيم بالأمر يفعله .

والدمامة ، بالبدال المهملة : جفاوة ، رجل ذميم : أي حقير ، وهو القبح .

قال الأمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا ابن بشار ، ثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ،

عن عمرو بن دينار [قال] (٣) : سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله ، وسلمة بن الأكوع الحديث [بالإجماع] (٤) ثم

أردفه بقوله : حدثني أمية بن بسطام العيشي ، حدثني يزيد بن زريع ، ثنا روح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن الحسن -

(١) ١ لحج : ٩ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! .

(٢) للقصص : (٤) من ق .

كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

إلخ

٥٤٣

ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ الْحَاسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلِينُ فِي مَتَعَةِ النِّسَاءِ .

فَقَالَ : مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرٍ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ .

٣٢ - (...) وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ نُجَيْشِيُّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،

يعني الحسن بن محمد - عن سلمة وجابر - ، ١ لحديث .

قال بعضهم : هكذا الإسنادان في نسخة ابن ماهان ، وسقط من نسخة أبي أحمد الجلودي والكسائي من إسناد يزيد بن زريع ذكر

الحسن بن محمد بن عمرو بن دينار ويص هـ [وجابر وسلمة أنه وهم ؛ لأن الحديث حديث الحسن بن محمد عن جابر وسلمة] (١) ،

وكذلك رواه شعبة عن عمرو بن دينار [قال] (٢) ، سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر وسلمة بذلك على ما تقدم .
قال القاضي : قال لنا القاضي الشهيد : انظر قوله عن الحسن بن محمد عن سلمة فلم يدركه .

١٧٠٤ (4) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قال القاضي : وقد ذكر مسلم في الباب أيضا قبل هذا : ثنا عثمان ، ثنا جرير عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا عطفًا على رواية إسماعيل عن قيس عن ابن مسعود ، ثم قال : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا وكيع ، عن إسماعيل وجرير بهذا .
كذا عند العذري وابن سعيد وابن أبي جعفر ، ولم يكن عند السمرقندي وجرير ، وإثباته خطأ بيق ، دائما رواية جرير عن إسماعيل كما تقدم في سند عثمان ، ولعله كان مخرجا بعد وكيع فغلط في التخريج .
وأخرج بعد إسماعيل وذكر أيضا في الباب بعد .
ثنا أبو كامل فضيل بن حسين المجذري ، ثنا بشر - يعني ابن المفضل .
كذا عند جميعهم ، وفي بعض الروايات : ثنا أبو بكر ، ثنا بشر .
والصحيح الأول .

ووقع في الباب في حديث حرمة عن ابن وهب قال ابن أبي عمرة : إنما كانت رخصة .
كذا لهم ، وفي كتاب العذري قال ابن عمر ، بغير هاء ، وهو خطأ فاحش .
وقوله في هذا الحديث : فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله .
سيف الله هذا هو خالد بن الوليد المخزومي ، وتسميته بسيف الله مشهور ؛ لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إنه سيف من سيوف الله ، سله الله على الكفار) (٣) .
وفي الباب في حديث سلمة بن شبيب بسنده
(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .
(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! بسهم .
(٣) أحمد في المسند ٨ / ١ عن أبي بكر .
٥٤٤
كتاب النكاح / باب نكاح المتعة ...

أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أبيهما ؛ أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن ثل لحوم الجمر الأنسية .
عن عمر بن عبد العزيز : حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه .
كذا في الأصول ، وهو الصحيح المتكرو في سائر أحاديث الباب والمعلوم المشهور ، [وكان في كتاب شيخنا الصدفي من رواية العذوي : حدثني ابن سبرة (١) ، وكذا قيدناه عنه ، وقال لنا : هو خطأ وسائر من حدثنا به عن العذري كان عنده ابن سبرة على الصواب .
وقوله : (نهى عن لحوم الجمر الأنسية) : كذا ضبطناه عنهم بفتح الهمزة والتون ، ورواه جماعة : (الأنسية) .
والأنس ، بفتحها : الناس ، وكذلك ! الإنس) بكسر الهمزة .
ولا خلاف بين العلماء في الأخذ بحديث النهي عن كل لحوم الجمر الأنسية ، إلا شيئا روى عن ابن عباس وعائشة ويعض السلف ، وقد اختلف عنهم في ذلك أيضا .
واختلفت الرواية عن مالك ، هل ذلك على الكراهة أو التحريم ؟

واختلف في علة تحريمها بحسب ما جات به الآثار ، فقيل : لأنها لم تكن قسمت ، وقيل : خوت فناء الظهو والحمل ، وقيل : لأنها كانت جلالة ، وقيل : نهي تحريم لغير علة ، ويمأت في كتاب الأطعمة والذبالج تمام هذا .
(١١) صقط مق ، لأصل ، واصتد رك في الهامة بسهم .

كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...
إنلخ ٥٤٥

(٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح
٣٣ - (١٤٠٨) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا مالدث عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها .)
٣٤ - (...) وحدثنا محمد بن ربح بن المهاجر ، أخبرنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عراك بن مالك ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهي عن أربع نسوف أن يجمع بينهن : المرأة وعمتها ، والمرأة وخالتها .
٣٥ - (...) وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز - قال : ابن مسلمة دلي من الأنصار من ولد أبي أمية بن سهل بن حنيف - عن

وقوله : لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها ، قال الإمام : الفروج تستباح في الشريعة بالنكاح وملك اليمن ما لم يمنع من ذلك مانع ، والمانع على قسمين : مانع يتأبد معه التحريم ، ومانع لا يتأبد .
فالذي يتأبد تحريمه على تفصيل نذكره ، / وهو خمسة أقسام : إحداها : يرجع إلى المحريم فيه إلى العن كالأم والأخت وشبهها ولا خلاف في تأييد تحريم ذلك ، وباقيها يرجع التحريم فيها لعلة طرأت كالرضاع المثنى بالنسب ولا خلاف في التأيد به أيضا ، والصهر والنكاح والملاعة لمن لا عانها ، والمتزوجة في العدة .
فأما الصهر فهو أربعة أقسام :

تزويج الرجل امرأة ابنه ، والابن امرأة أبيه ، فهذان القسمان يحرمان جميعا [بالعقد] (١) .

والقسم الثالث : تزويج الربيبة ، فإنها لا تحرم بالعقد ولا خلاف في ذلك .

والرابع : أم الزوجة ، فذهب الفقهاء وجمهور الصحابة أنه تحرم بالعقد على البنت ، وذكر عن علي ومجاهد أنها لا تحرم إلا بالدخول على البنت .

وسبب الخلاف في ذلك : توله تعالى : وَأُثْبَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَلَا تُبْكُمُ اللَّائِي نِي خُورِكُمْ
(١) زيدت في ع .

٢٣٤ / ١

٥٤٦ كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...

إنلخ ابق شهاب ، عن قبيصة بن قؤيب ، عن أبي هريرة .

قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ال الح "العمة على بنت الأخ ، ولا ابنة الأخت على الخالة" .

٣٦ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني قبيصة بن قؤيب اهعبي ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : نهي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يجمع الرخل بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

نن سائكم اللاما دخلتم بهن { ضهل هذا النعت والتقيد راجع إلى النساء المذكورات اخر ، أم [عائد على] (٢) المذكورات أولا وأخرا ؟

والأرجح ما ذهب إليه الجمهور لوجوه ، منها : أن الاستثناءات والشروط عند جماعة

من أهل الأصول تعود إلى أقرب المذكورات إليها وكذلك أصل النحاة أيضا ، ولأن العامل إذا اختلف لا يصح الجمع معه بين المنعوتات في نعت واحد وإن اتفق إعرابها ، وهذا من ذلك لأن النساء المذكورات أولاً مخفوضات بالإضافة ، والمذكورات آخراً مخفوضات بحرف الجر ، فلا يجمع بين نعت المخفوضات بالإضافة وبين نعت المخفوضات بحرف الجر لما ذكرناه .

وأما الملاعة فيتأبد تحريمها عندنا على من لاعنها وخالف فيه غيرنا ، وكذلك المتزوجة في العدة مختلف في تأييد تحريمها أيضا .

وأما الذي لا يتأبد معه التحريم ويرتفع بارتفاعه ويعود بعودته ، فنه ما يرجع إلى العدد كنكاح الخامسة ، ومنه ما يرجع إلى الجمع كالجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها ، ومنه ما يرجع إلى غير ذلك كالجوسية والمرتدة وذات الزوج وشبه ذلك .

فأما ما يحرم الجمع بينهم من النساء بالنكاح فيعقد على وجهين : أحدهما : أن يقال :

كل امرأتين بينهما نسب لو كانت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى ، فإنه لا يجمع بينهما ، وإن شئت أسقطت ذكر بينهما نسب وقلت بعد قوله : لو كانت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى من الطرفين جميعاً .

وفائدة هذا الاحتراز بزيادة النسب أو من الطرفين جميعاً مسألة نكاح المرأة ورببتها فإن الجمع بينهما جائز .

ولو قدر أن امرأة الأب رجل لحت له الأخرى لأنها أجنبية ، ولأن التحريم لا يدور من الطرفين جميعاً . هذا حكم النكاح ، وتدخل فيه عمة الأب وخالته وشبه ذلك من الأبعد ؛ لأن العقد يشتمل على ذلك . (١) للنساء : ٢٣ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...

إنح ٥٤٧ قال ابن شهاب : فَرَى خَالَهَ أَبِيهَا وَعَمَّةَ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ .

٣٧ - (...) وحديثي أبو معن الرقاشي ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ،

وأما الجمع بملك اليمين [بين من ذكرنا تحريم الجمع بينهما بالنكاح ، ففيه اختلاف ، فقل : لا يجمع بين الأختين بملك اليمين] (١) وهو جل قول الناس ؛ لقول الله تعالى : { وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ } (٢) ، وقيل : ذلك بخلاف النكاح ؛ لقول الله تعالى : { أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (٣) ، فعم ، فصار سبب الخلاف أي العموم أولى أن يقدم ؟ وأي الآيتين [أولى] (٤) أن يخص بها الأخرى ؟ والأصح تقديم آية النساء والتخصيص بها ؛ لأنها وردت في نفس المحرمات وتفصيلهن ، وكانت أولى من الآية التي وردت في مدح قوم حفظوا فروجهم إلا عما أبيح لهم ، وأيضاً فإن آية ملك اليمين دخلها التخصيص باتفاق ؛ إذ لا تباح له بملك اليمين ذوات محارمه اللاتي يصح له ملكه لهن ، وما دخله التخصيص من العموم ضعف .

قال القاضي : أجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهي في الجمع بين الأختين ، وفي الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ، أو في الوطء بملك اليمين ، وقد كان في جمع الوطء بملك اليمين اختلاف من بعض السلف استقر بعد الإجماع عليه ، إلا طائفة من الخوارج لا يلتفت إلى قولهم قالوا : يجمع بين الأختين بملك اليمين ، وبالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها عموماً تعلقاً بظاهر قوله : { وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ } ، ثم قال : { وَأَحِلَّ لَكُمْ ثَيَّاراً ذَلِكُمْ } (٥) ، وتعلقاً بأن أخبار الأحاد لا يخصص بها عموم القرار . وهما مسألتا خلاف بين أهل الأصول .

والصحيح جوازهما ؛ لأن خبر النبي (صلى الله عليه وسلم) مبين مفسر لما جاء به عن الله ، ونحن متعبدون بامتثاله ولإجماع بإلحاق الجمع بين هؤلاء بالجمع بين الأختين مع هذه الآثار الصحيحة المفسرة لمجمل الآية المبني لها يرد عليهم . وعلة ذلك ما يفرض ذلك إليه من التقاطع والتدابير بغيره الضرائر ، وأنها العلة الموجودة في الأختين . وقاس بعض السلف على هذا جملة القرابة ، فنع الجمع بين بنتي العم أو بنتي الخال ،

أو بنتى العمّة أو الخالة .

وجهور العلماء وأئمة الفتوى على خلاف هذا ، وقصر التحريم على ما نص عليه أو ما ينطلق عليه لفظه من العمات والخالات وإن علون وكذلك اختلفوا في الجمع بين زوجة الرجل وابنته من غيرها ، فأجازه جمهورهم إذا

(١) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامث! بسهم .

(٣) للشأ : ٣ .

(٤) من ع .

(٢) ١ لنساء : ٢٣ .

(٥) ١ للشأ : ٢٤ .

٥٤٨ كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...

إلخ عنيحي ؛ أنه كتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا إِحْ الْمَرَأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا) .

٢٣٤ / ب

لم يجمعهما حرمة النسب ، وخالف الحسن وابن أبي ليلي وعكرمة فلم يجيزوا الجمع بينهما ، وعموم قوله : لا يجمع بين المرأة وعمتها) يبين الرواية الأخرى : لا تنكح العمّة على بنت الأخ ، ولا بنت الأخت على الخالة ، وأنه لا فرق بين نكاح إحداها على الأخرى ، وأن المنهى عنه الجمع بينهما فقدمت العمّة أو الخالة ، أو بنات أخواتهن أو إخوانهن ، وكيف ، وفي الحديث الآخر / : لا تنكح المرأة على عمته ال يجمع النهي بين الطرفين ، وهذا النهى عن الجمع ، وفي كتاب أبي داود : لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى (١) .

وهذا العموم شامل الوطء بالنكاح وملك اليمن ، إلا إن عُقِدَ النكاح عليهما مغا أو في الآخرة منهما لا يصح ، إذ لا تراد إلا للوطء ، وعقد مجرد الملك يصح إذ يراد به لغير الوطء ، وقول ابن شهاب يرى عمّة أبيها وخالة أبيها بتلك المنزلة صحيح ؛ لأنه ينطلق عليها عمّة وخالة وإن علون ؛ إذ العمّة هي كل امرأة لها عليك ولادة ، فأخت الجدة للأب خالة ، وأخت الجد للأم عمّة .

وقوله : (ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسم على سوم أخيه) (٢) ، وفي الرواية أخرى : [حتى يأذن له) (٣) ، وفي الأخرى] (٤) : (حتى يذر) (٥) ، وفي الحديث الآخر : لا يبيع بعضكم على بيع أخيه) (٦) ، قال الإمام : ممناه : لا يسم على سومه ، وقد صرح بذلك في حديث آخر من هذا الكتاب ، وعلته ما يودى إليه من الضرر ، وقد كره بعض أهل العلم بيع المزايدة في الحلف خوفا من الوقوع في ذلك .

وإن قلنا إنما ينع من ذلك مع التراكن إلى البيع خرج بيع الحلف من ذلك ، وكذلك الخطبة على خطبة الغير محبة عند أهل العلم على أن المنع إذا حصل التراكن ؛ بدليل حديث فاطمة بنت قيس لما أخبرت النبي (صلى الله عليه وسلم) بأنها خطبها ثلاثة ؛ فلم شكّر دخول بعضه!م على بعضي [في الخطبة] (٧) .

وقوله لها : (أما أبو جههم فلا يضع عصاه عن عاتقه) ، ومعناه : أنه كثير الأحفار وقد يعبر عن ترك السفر وعن الإقامة بالمكان واجتماع الأمر فيه بإلقاء العصا ، (١) ثبو داود ، كللنكاح ، بما يكره أن يجمع بينهن من النساء (٢٠٦٥) عن أبي هريرة .

(٢) حدب رقم (٥٤) ميت هذا الكتاب .

(٣) حديث رقم (٥٠) ميت هذا الكتاب .

(٤) سمط من الأصل ، ولهستدرك في الهامث! بسهم .

(٥) حديث رقم يلاه) من هذا الكتاب .

(لا) حديث رقم لا (٤) من هذا الكتاب .

(٧) زائدة في ع .

كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...
 إنلخ ٥٤٩ (...) وحديثي إِنْخُ بَنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنِ حِثِّي ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ لَبَا
 هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 بِمَثَلِهِ .

٣٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ

١٧٠٥ (5) باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته

ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ .
 وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَا أَحُ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا ، وَلَا تَسَامِلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ صَحْفَتَهَا .
 وَكَتَنَ كَخ .

فَأَمَّا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا لَا .

قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنَا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرِ

وذهب بعضهم إلى أن معنى : لا يضع (١) عصاه عن عاتقه) الأدب ولم يرد به الضرب بالعصا ، وعلى ذلك قول الشاعر :

تركت أهل الصبا وشأنهم فلم تعد لي العصا ولم أعد

معناه : لم ترفع على عصا اللوم والعذل لأنني عدلت عن اللهو والصبا ، وقيل : المراد

به : أنه يكثر الضرب .

وفيه حجة على جواز الضرب اليسير للزوجة ؛ لأن ظاهره إنكار الإكثار من الضرب .

قال التقي إلى : قد جاء هذا الحديث بعد ، وهناك سيعود الكلام عليه .

وجاء في كتاب مسلم هناك ما يستدل به على أحد التأويلين من قوله فيه : (ضراثة للنساء) ، وسننبه على ذلك في مكانه إن شاء الله .

قال التقي إلى : قيل : معنى لا يبيع) هاهنا : أي يشتري .

وأما يبيعه سلعته على بيع

أخيه فغير منهي عنه ، والأولى أن يكون على ظاهره ، وهو يعرض سلعته على المشتري ليزهده في شراء تلك التي ركن إليها

أولا من عند الآخر ، فيشتمل عليه النهي ويكون على ظاهره .

والشراء والبيع ينطلق على المتبايعين معا .

واختلف عندنا في هذا إذا وقع من الخطبة على الخطبة أو التوم على السوم بعد التراكن ، هل يفسخ العقد أم لا ؟ فذهب الشافعي

والكوفيون وجماعة من العلماء إلى إمضاء العقد ، والنهي ليس على الوجوب .

وقال داود : هو على الوجوب ويفسخ .

ولمالك فيها قولان ، ولكبراء أصحابنا ، وقول ثالث : الفسخ في النكاح قبل البناء أو يمضي بعد ، ولا خلاف أن فاعل ذلك عاصبي .

واختلفوا في حد التراكن الذي يقع النهي عليه ، هل هو مجرد الرضا بالزوج أو تسمية

(١) في ع : لا يرفع .

٥٥٠

كتاب النكاح / باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...

إنلخ

٣٩ - (...) وحديثي مُحَرِّزُ بْنُ عَوْنٍ بْنِ أَبِي عَوْلَطٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ أَوْدَ

ابن أبي هند ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تتكح المرأة على عمتها الأولى خالتها ، أو أن تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في صحفتي !! .

فإن الله عز وجل رازقها .

٤٠ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار وأبو بكر بن نافع - واللفظ لابن المثنى وابن نافع - قالوا : أخبرنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

(...) وحدثني محمد بن حاتم .

حدثنا شبابة ، حدثنا ورقاء ، عن عمرو بن دينار ،

بهذا الإسناد ، مثله .

الصدوق ؟ وقال الشافعي : إنما هو ممن أذنت المرأة لوليها أن ينكحها من رجل معين .

قال الخطابي : وفي قوله : (على خطبة أخيه) دليل أن ذلك إذا كان الخاطب الأول مسلماً ولا يضيق إذا كان يهودياً أو نصرانياً . وهذا مذهب الأوزاعي وجهه العلماء على خلافه .

وقال ابن القاسم من أئمتنا : وهذا في غير الفاسق ، وأما الفاسق فيخطب على خطبته ، وقيل : معنى النهي إذا أذنت المخطوبة في نكاح رجل بعينه ، فلا يحل لأحد أن يخطبها حتى يأذن الخاطب ، وقيل في معنى قوله : لا يغ أحدكم على بيع أخيه) ، أنه على قوله : (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) .

قال القاضي : وقوله : (ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في صحفتها ، فإن

الله رازقها) : لتنفرد بزواجها ، وكل الناس قلب الصفحات إذا كانت فارغة ، ولهذا قال - عليه السلام - : (فإن الله رازقها) .

قال أبو عبيد : ولم يرد الصفحة خاصة ، إنما جعلها مثلاً لحظها منها منه ، كأنه إذا طلقها أمالت نصيبها منه إلى نفسها .

قال الهروي : (تكتفى ما في إنائها) هو يفتعل من كفأت القدر : إذا كتبها لتفرغ ما فيها ، وهذا مثل لإمالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها .

قال الكسائي : كفأت الإناء : كببته ، وكفأته وكفأته : إذا أملته ، وقيل : هو كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الولد ، والأول أظهر .

كتاب النكاح / باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ٥٥١

(٥) باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته

٤١ - (١٤٠٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن نبيه

ابن وهب ، أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ، بنت شيبه بن جبير ، فأرسل إلى أبان بن عثمان يحضر فلك ، وهو أمير الحبي .

فقال أبان ! : سمعت عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا ينكح المحرم ولا إح ولا يخطب) .

٤٢ - (...) وحدثنا محمد بن أبي بكر الملقم ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ،

عن نافع ، حدثني نبيه بن وهب ، قال : بعثني عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه ، فأرسلني إلى أبان بن عثمان وهو على أتموسم .

فقال : ألا أراه أعزاً بي (إن المحرم لا ينكح ولا ينكح) .

أخبرنا بذلك عثمان عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

٤٣ - (...) وحديثي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَلَالِ بْنِ زِيَادٍ بَنِي حَبِي ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا سَعِيَا ، عَنْ مَطَرٍ وَقوله : (لا يَنْكِحُ المحرم ولا يَنْكِحُ ولا يَخْطُبُ) ، قال الإمام : اختلف في نكاح المحرم ، هل يجوز أم لا ؟ فقليل : لا يجوز ، وتعلق قائله بهذا الحديث وشبهه ، وقيل : يجوز ، وتعلق من قاله بما روى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نكح ميمونة وهو محرم (١) ، فيرجح من لا يجزئه مذهبه بأن النبي الوارد من النبي (صلى الله عليه وسلم) قول ، والذي ذكر من حديث ميمونة فعل ، والقول مقدم على الفعل لأنه يتعدى ، والفعل قد يكون مقصوراً عليه (صلى الله عليه وسلم) ، وقد خُصَّصَ في النكاح وغيره بخصائص - ، وقد روى أيضاً في حديث ميمونة من طريق آخر : أنه تزوجها وهو حلال ، وهذا مما يقوى مقدمة القول / ها هنا بلا شك ، لأن القول أولى بأن يقدم من فعل مختلف فيه ، ويصح بنا الروايتان في الفعل فيقال : رواية من روى أنه حلال هي الأصل ، وتحمل الرواية الأخرى على أن قوله : (فينكحها وهو محرم) : أي حال في الحرم لا عاقد الإحرام على نفسه ، ومن حل في الحرم قيل له : محرم كان كان حالاً ، فتبني القولتان على هذا ، وتخرجان عن التكاذب .

(١) أخرجه أبو داود ، كالمناسك ، بللحرم يتزوج عن ابن عباس ، برقم (٤ له ١) .

٢٣٥ / أ

٥٥٢

كتاب النكاح / باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته

وَبَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ نَمِيهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَالٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا أَحَ الْحَرِّمْ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ) .

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ زُهَيْرٍ عَنْ حَرْدَبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ نَبِيهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ عَثْمَانَ ، يُلْغُ بِهِ الثِّي (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (الْحَرِّمْ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ) .

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الْفَيْثِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَلٍ عَنْ نَبِيهِ بْنِ وَهَبٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ أَحَ ابْنَهُ طَلْحَةَ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَيِّ ، وَأَبَانَ بْنُ عَثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَافِي ، فَأَعْرَسَ إِلَى أَبَانَ : إِنْ قَدْ أَرَدْتُ أَنْ نَكَّ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ .

فَالْحَبُّ أَنْ تَحْضُرَ فَلَكَ .

فَقَالَ لَهُ أَبَانَ ! : أَلَا أَرَاكَ عَرَاقِيَا جَافِيًا إِلَيَّ سَمِعْتُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا يَنْكِحُ الْحَرِّمْ) .

٤٦ - (١٤١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَاسْتَحَقَّ الْحَنْظَلِيُّ ، جَمِيعًا

عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ إِيْنَارٍ ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُمْ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَمَلْتُ بِهِ الرِّفْرِفَةَ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ ، أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَّى .

وأما قوله (صلى الله عليه وسلم) : (ولا ينكح) فعناه : ولا يعقد على غيره ، ووجهه أنه لما كان ممنوعاً نكاح نفسه مدة الإحرام كان معزولاً تلك المدة عن ال يعقد لغيره ، وشابه المرأة التي لا تعقد على نفسها ولا على غيرها .

١٧٠٦ (٦) باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

قال القاضي : الذى صححه أهل الحديث تزوجها حلالا ، وهو قول كبار الصحابة ورواياتهم ، ولم يأت عن أحد منهم أنه تزوجها محرماً إلا ابن داس وحده ، وبحديثه أخذ الكوفيون فى جواز ذلك ، وخالفهم سائر الفقهاء وأئمة الفتوى ، فمنعوا ذلك وردوه ، إذا وقع ، وقد قال بعضهم : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان بعث مولاه أبا رافع بعقد نكاحها بمكة
كتاب النكاح / باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته
٥٥٣

٤٧ - (...) ود ثنا يحيى بن يحيى .
أخبرنا د ود بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن
د ينار ، عن جابر بن زيد ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس ، أنه قال : تزوج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ميمونة وهو محرم .
بوكالته ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة ، ثم وافى النبي (صلى الله عليه وسلم) محرماً ، فبنى بها بسرف حلالا ، واشتهر نكاحه بمكة عند وصوله لها وحلوله بها .

قال الإمام : ذكر مسلم فى الباب : ثنا يحيى بن يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن
نبيه بن وهب ، أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير .
ثم ذكره بعد ذلك من حديث حماد بن زيد عن أيوب ، عن نافع قال : ثنا نبيه بن وهب ، قال : بعثنى عمر بن عبيد الله ، وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه .

كذا ج فى حديث حماد بن زيد (١) وشيبه بن عثمان .
قال بعضهم : وذكر أبو داود هذا الحديث ، وزعم أن مالكا وهم فيه .
والقول عندهم قول مالك .

قال أبو داود : رواه مالك عن نافع عن نبيه ، أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان : إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير (٢) .

قال : رواه حماد بن زيد عن أيوب ، فقال : ابنة شيبه بن عثمان ، وكذلك قال محمد بن راشد عن عثمان بن عمر القرشى كما قال أيوب .

قال الدارقطنى (٣) : الصواب ما قاله مالك ، وهى ابنة شيبه بن جبير بن شيبه بن عثمان الحنبل ، كذلك نسبها إسماعيل بن أمية عن
أئوب ، عن نافع ، عن نبيه كما قال مالك ، وكذلك خلل عبد دلجيد : عن ابن جريج ، عن أيوب ، عن نافع ، وكذلك قال شعيب بن
لبي حمزة : عن نافع ، عن نبيه بن وهب ، وكذلك قال سعيد بن أبي هلال : عن نبيه بن وهب .

فقد أصاب مالك فى قوله : بنت شيبه بن جبير ، وتابعه هؤلاء الذين ذكرناه!م ، وإنما رهم من خلفهم ، والله أعلم .
ذكر الزبير بن بكار لى لب!مه هذه تسمى أمة الحميد .

ثلل القاضي : رلعل من قال : شيبه بن عثمان نسبه إلى جده ، فلا يكون خطأ .

ووقع فى الباب بعده فى حديث أبي غسان المسمعى : حدثنا عبد الأعلى ، وحدثنى

أبو الخطاب زياد بن يحيى ، ثنا محمد بن سوا قالوا : ثنا سعيد ، عن مطر .

كذلهم وهو الصواب ، ووقع عند الهوزنى : (شعبة) مكان (سعيد) ، وإنما هو سعيد بن أبي عروبة .

(١) فى ع : أيوب .

(٢) أبو داود ، كالمناسك ، بللحرم يتزوج رقم (١) كه (١) / ١ / ٤٢٧ .

(٣) انظر : الإلزامات والتتبع ١ / ٣٥٨ .

٥٥٤ كتاب النكاح / باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ٤٨ - (١٤١١) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا يحيى بن الم ، حدثنا

جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرَّازَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأُمِّ ثُمَّ حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَجَلٌ ، قَالَ : وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَهٗ ابْنُ عَبَّاسٍ .

وقول أبان في حديث عبد الملك بن شعيب بن الليث : (ألا أراك عراقيا جافيا) : كذا للعدري والسمرقندي ، ورواه السجزي!عرايا) مكان (عراقيا) وهو الصواب . وكذا جأ في حديث المقدمي : (أعرايا) : أى جاهلا بالسنة كالأعراي . والأعراي هو البدوي .

و (عراقي) هنا خطأ ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم ، فيصح رواية (عراقيا) : أى آخذا بقولهم في هذا ، وذاهبا مذهبهم .

كتاب النكاح / باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ...
إلخ
٥٥٥

(٦) باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

٤٩ - (١٤١٢) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا ابن رُحْم ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ الثَّيِّبِ كَلْبَةَ قَالَ : (لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ) .

٥٠ - (...) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى ، جميعا عن يحيى القطان .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ الثَّيِّبِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (لَا يَبِيعُ الرَّحْلُ عَلَى تَبِيعِهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْفَنَ لَهُ) .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَاشَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٥١ - (١٤١٣) وحدثني عمرو الثاقد وزهير بن حرب وابن أبي عمير .

قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَنِ هَرِيرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لَبَادٌ ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا ، أَوْ يَخْطُبُ الرَّحْلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِي ! وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْأِهَا ، أَوْ مَا فِي صُفَّتِهَا .

وقوله : (نهى ال يبيع حاضر لباد أو يتناجشوا) ، قال الإمام : وقوله : (لا يبيع حاضر لباد) فإن مالكا منع ذلك جملة! ، ومحملة عنده على أهل العمود ممن لا يعرف الأسعار ، وأما من يقرب من المدينة ويعرف السعر فلا يدخل في ذلك ، فإن قيل : كيف ؟ فقال هذا : وهل يجوز مضرة شخص في ماله لمنفعة شخص آخر ؟ قيل إنما نظر - عليه السلام - في هذا للأكثر على الأول ، ورأى مضرة أهل البوادي في ذلك أخف ؛ لأن ما يبيعونه إنما هو غل عندهم لا أثمان لها عليهم ، وأهل الحضر يخرجون في ذلك أثمانا تشق عليهم ، وإنما يباح الضرر على هذه الصفة لا مضرة مطلقة .

واختلف عندنا في الشراء للبادى هل يمنع كما منع البيع له ؟ فقيل : هو بخلاف

٢٣٥ / ب

٥٥٦ كتاب النكاح / باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ...

إلخ

زَادَ عَمَزُو فِي رِوَايَتِهِ : وَلَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

٥٢ - (...) ودَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَيْبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - : (لَا تَتَّاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسَاكِلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْثَائِهَا) .

٥٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ

ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .
غَيْرَ أَنْ فِي حَلِثٍ مَعْمَرٌ : (وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ لَا .

البغ ؛ لأنه إذا صار الثمن في يده أشبه أهل الحضر فيما يشترونه ، فيجوز أن يشتري له الحاضر ، فإن وقع البغ والنكاح على الصفات المتقدمة التي ذكر النبی عنها ففي فسحها اختلاف .

قال القاضي : اختلف العلماء في الأخذ بهذا الحديث ، وفي تأويله ، وهل هو على العموم أو على الخصوص ، أو منسوخ في زمان دون زمان ، أو على الوجوب أو الندب ؟ فمشهور مذهب مالك ما تقدم من العمل به على العموم وال لزوم في أهل البادية المتقدم وصفهم . ومن أخذ بالحديث على عموميه من الفقهاء الشافعي والليث ، وقاله جماعة من صحابة النبي (صلى الله عليه وسلم) والسلف .

وفي المذهب عندنا للمالك قول آخر ؛ أنه على العموم التام في كل باد وكل طارئ على بلد ، دان كان من أهل الحضر ، وهو قول إصبع ، وكأنه هنا تأول الظبية بالبدوى على / الطارئ والجاهل بالسعر ، كائنا من كان ؛ إذ هو الغالب على الطارئ .

ومفهوم العلة في الحديث بقوله : (دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض) (١) ، وذهب أبو حنيفة وعطاء ومجاهد ومن قال بقولهم إلى أن الحديث معمول به ، وأن ذلك مباح .

ثم اختلفوا في تأويل الحديث وعلة رده ، فقال بعضهم : إنما كان ذلك مخصوصا بزمان النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأما اليوم فلا . وظاهر قول هؤلاء أنه منسوخ .

وقال آخرون : بل يرده حديث دالنصيحة لكل مسلم) ، دلى هذا أشار البخارى في

(١) ! سبأ ٢٢ في كالبوع ، بتحريم بغ الحاضر للبادى بلفظ : ررعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) رقم

كتاب النكاح / باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ...

إلخ ٥٥٧ ٥٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ .

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَا شَا إِسْمَاعِيلُ .

أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (لَا يَسُ! الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ) .

٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنِ الْعَلَاءِ وَسَهِيلٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا غُنْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَ! صَالِحٍ ، عَنْ أَنَّ هُرَيْرَةَ ، كُتِبَ وَادْخَالَه فِي التَّرْجَمَةِ : ١ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ) .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : اد اذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه (١) وادخاله داخل الباب مع الحديث المذكور ، وحديث النصيحة لله ، ولرسوله ولعامته المسلمين .

١٧٠٧ (٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

وقيل : بل كان هذا النهى عن تربص الحاضر بسلعة البادى الزيادة فى السوق لا أن يبيعها بسعر يومه ؛ لأن البادى غير مقيم فيبيع بسعر يومه فيرتفق بذلك الناس .

فإذا قال له الحاضرى : أنا أتربص لك بها وأبيعها لك ، حرم الناس ذلك الرفق .

وقيل : إنما ذلك فى البلاد الضيقة التى يستبين فيها الضرر وغلاء السعر إذا لم يبع الجالب متاعه ، فأما البلاد الواسعة التى لا يظهر الضرر فى ذلك فيها فلا بأس ، وقيل : ذلك على الندب ليس على الوجوب ، ثم اختلف من أوجبه إذا وقع ، فعند الشافعى وابن وهب وسنخون من أصحابنا يمضى ، وعند ابن القاسم يفسخ لما لم يفت .

قال الإمام : وأما قوله : (ولا تناجشوا) فصفة النجش عند الفقهاء : أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره لا ليشتريها ، فإن وقع ذلك وعلم أن التناجش من قبل البائع ، كان المشتري بالخيار بين أن يمضى البيع أو يردده .

وحكى القزوينى عن مالك أن بيع النجش مفسوخ ، واعتل بأنه منهى عنه .

وهكذا أدل ابن الجهم لما رد على الشافعى فقال : الناجش عاصي ، فكيف يكون من عصى الله يتم بيعه ؟ ولو صح هذا نفذ البيع (٢) فى الإحرام والعدة .

قال أبو بكر : أصل النجش : مدح الشيء داطراؤه ، فعناه : لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد فى ثمنها وهو لا يريد شراؤها ، فيتبعه غيره ويزيد .

وقال غيره : النجش : تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه تنفير الوحش [من مكان] (٣) إلى مكان .

قال القاضى : ذكر مسلم فى باب الا يخطب على خطبة أخيه) : حدثنى أحمد بن

(١) للبخارى ، كلبىوع ، بهل يبيع حاضر لباد ؟ وهل يعينه ثو ينصحه ؟ .

(٢) فى ع : العقد .

(٣) رائدة فى ع .

٥٥٨

كتاب النكاح / باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ...

إنح

عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : (عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَخُطْبَةِ أَخِيهِ لَا .

٥٦ - (١٤١٤) ود ثنى أبو الطاهر ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ ،

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

قَالَ : (الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْتَ ثَا .

إبراهيم الدورقي ، حدثنى عبد الصمد ، ثنا شعبة عن العلاء ، وسهيل عن أبيهما ، عن أبي هريرة .

كذا وقع .

قال بعض شيوخنا : صوابه : عن أبيهما ؛ لأن كل واحد إنما حدث عن أبيه وليس بأخوين ، إلا على لغة من قال : أبيهما ، بحذف الواو وفتح الباء ، فيصح على هذا .

كتاب النكاح / باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٥٥٩

(٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٥٧ - (١٤١٥) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِي أُمَيْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

نَهَى عَنِ الشَّغَارِ .

وَالشَّغَارُ: أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا دَانٌ .

٥٨ - (...) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا يحيى ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

غَيْرَ أَنْ فِي حَلِثٍ عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا الشَّغَارُ ؟

٥٩ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن عبد الرحمن

وقوله : (نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الشغار) الحديث ، قال الإمام : أصله في اللغة : الرفع ، يقال : شغل الكلب : إذا رفع رجله ليقول .

وزعم بعضهم أنه إنما يقع ذلك من الكلب عند بلوغه الإنزال والإيلاء ، فإن صح هذا كان التشبيه واقعا متمكنا .

وقال الهروي : قال بعضهم : والشغار أيضا : البعد ، ومنه بلد شاغر : إذا كان بعيدا من الناصس والسلطان ، وهو قول الفراء .

وقال أبو زيد : يقال : اشتغل الأمر به : أي اتسع وعظم .

وقال غيره : ويقال بلدة شاغرة : أي مفتتنة ، لا تمتنع من غارة .

وقد علل بعض العلماء النهي عنه بأنه يصير المعقود به معقولا عليه ؛ لأن الفرجين كل واحد منهما معقود به ومعقود عليه ، وعلى هذه الطريقة يكون فساد يرفع إلى عقده ، ويفسخ على هذا بعد الدخول وقبله .

وزعم بعضهم أن ذلك [راجع] (١) لفساد الصداق ، ولأنه كمن تزوج بغير صداق .

وعلى هذا يعضى بالدخول على إحدى الطريقتين عندنا في هذا أي أصل .

وقد روى عن ابن زياد في كتاب خير من زنته عن مالك ؛ أنه يفوت بالدخول ، وتأول بعض شيوخنا أن يخرج من مذهبنا فيه قولاً

ثالثاً : أنه يفوت بالعقد بها على أحد الأقاويل (٢) عندنا [فيما فسد لصداقه] (٣) ، أنه يفوت بالعقد ، وأن الفسخ فيه قبل

(١) من ع .

(٢) في ع : الأقوال .

(٣) في ع : فيما صداقه فاسد .

٥٦٠

١٧٠٨ (٨) باب الوفاء بالشروط في النكاح

كتاب النكاح / باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

السَّرِّي ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الشَّغَارِ .

٦٠ - (...) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى

الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا شَغَارَ فِي الْإِسْلَامِ) .

٦١ - (١٤١٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شئبة ، حاشا ابن نمير وأبو أسامق ! عَنْ عُبَيْلِ اللَّهِ ،

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الشَّغَارِ .

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : وَالشَّغَارُ : أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَازْوَجْكَ ابْنَتِي ،

أَوْ زَوِّجْنِي أَخْتَكَ وَمَزْوَجَكَ أَخْتِي .

(...) وحدثنا أبو كريب ، حدثنا عبدة ، عن عبيد الله - وهو ابن عمر - بهذا الإسناد .

وَلَمْ يَذْكُرْ زَبَاقَ ابْنِ نُمَيْرٍ .

- ٦٢ - (١٤١٧) وحديثي هُرُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ
 الدَّخُولِ اسْتِحْسَانًا وَاحْتِاطًا .
 قال القاضي : ذكر بعض العلماء أن الشغار كان من نكاح الجاهلية .
 يقول : شاغرني وليتي ، أي عاوضني جماعاً بجماع .
 قال أبو زيد : شغرت المرأة : رفعت رجلها عند الجماع .
 قال ابن قتيبة : كل واحد منهما يشغر إذا نكح ، وأصله للكلب .
 ولا خلاف بين العلماء في كراهته ابتداء .
 واختلفوا إذا وقع ، فأجازوه الكوفيون إذا صح بصدائق المثل ، وقاله الليث ، وهو قول الزهري ، وعطاء وحكوه عن أحمد وإسحاق
 وأبي ثور والطبري .
 وأبطله الشافعي ومالك على خلاف عنه في وقت إبطاله على ما تقدم ، ومذهب الأوزاعي على أحد قولي مالك في إفضائه وفواته
 بالدخول .
 وحكى الخطابي - إبطاله عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد .
 وكل من أمضاه يرى فيه صدق المثل .
 ولا خلاف أن حكم غير البناتين من الإماء والأخوات وسائر النساء حكم البنات ،
 وقد ذكر مسلم في حديث ابن أبي ثيبة الأختين .
 أيضاً ، وذكر رواية مسلم قال : إن تفسير الشغار من قول نافع لا من لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم) .
 واختلف إذا سمي في ذلك صداقاً ، فكرهه مالك ورآه من باب الشغار ووجهه لا من صريحه ، ويكرهه ومنعه قال الشافعي وغيره ،
 لكنهم فرقوا بينه وبين صريحه ، فقالوا :
 كتاب النكاح / باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ٥٦١
 جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ التَّمْغَارِ .
 إذا فات بالبناء مضى وكان لهما صدق المثل .
 وقال أحمد بن حنبل : إذا كان في الشغار صدق فليس / بشغار ، وهو قول الكوفيين ، قالوا : ولها ما سمي ، وقاله ابن أبي حازم من
 أصحابنا .
 ٢٣٦ / ١
 ٥٦٢
 كتاب النكاح / باب الوفاء بالشروط في النكاح
 (٨) باب الوفاء بالشروط في النكاح
 ص ه ه ، عيرص ص قصص ، ص ه ه ، ص ص قصص ه ، ، ص ص قصص
 ٦٣ - (١٤١) حدثنا يحيى بن أيوب ، حدثنا هشيم .
 ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا وكيع .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ .
 ح وَحَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 الْبَزْزِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) .
 هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى .
 غَيْرَ أَنَّ ٣ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ : (الشَّرْطُ) .

وقوله : (أحق الشروط أن يوفى به ، ما استحللتم به الفروج) [(أحق) هنا بمعنى : أولى ، لا بمعنى الإلزام ، عند كافة العلماء وحمله بعضهم على الوجوب] (١) .

قال الإمام : اختلف الناس فيمن تزوج امرأة بشرط ألا يخرجها من بلدها وما أشبه ذلك من الشروط ، فقال بعض العلماء : إن ذلك يلزم للحديث المتقدم ، فإن علق الشرط بطلاق وعتاق لزم ذلك عند مالك ، ولا يلزم عنده إذا لم يعلق بطلاق أو عتق ، بل أوقعه شرطا مجرفا .

قال القاضي : واختلف عندنا ، هل عقله على هذه الصفة مباح أو مكروه ؟ فأجازه سخون ابتداء ، وكرهه غيره ، وقال مالك : لا يحل ابتداء . وقال بعضهم : يفسخ به النكاح .

وتأويل الحديث عند بعض علمائنا : أنه فيما وقع في ذلك من شرط صداق ونحلة وجهاز ومونة ، مما يدوم به الألفة ، وتصلح به الصحبة ، لا مما يناقض حكمها ويخالف موضوعها .

وقوله : (ما استحللتم به الفروج) مما يوكد الوفاء بها ؛ إذ لكل شرط شرطته المرأة

١٧٠٩ (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت

على زوجها حق في استحلال فرجها ، وقد يحتج به من يوجب الوفاء بها ويلزمه .

وقوله - عليه السلام - : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) يرد قولهم .

ووقع في آخر هذا الحديث قول مسلم : هذا لفظ حديث أبي بكر وابن المثنى ، غير أن ابن مثنى قال : (الشروط) .

كذا في روايتنا عن شيوخننا وفي بعض النسخ (ابن نمير في الموضوعين مكان (ابن مثنى) ، ويشبه أن يكون الصحيح أحد الوجهين ، فإن أول سند الحديث عن ابن نمير وابن مثنى وغيرهما .

(١) زاد القاضي هذه العبارة عما في المعلم .

كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إلخ

(٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت

٥٦٣

٦٤ - (١٤١٩) حدثني عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، حدثنا أبو سلمة ، حدثنا أبو هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا إحد ؟ ! ثم حتى تستأمر ، ولا إحد البكر حتى تستأفن) قالوا : يا رسول الله ! ، وكيف إفتها ؟ قال : (أن تسكت لما .

(...) ود ثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا الحجاج بن أبي عثمان .

ح وحدثني إبراهيم بن موسى ، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن ص ص ص مم ، ص ، ه ، ص ه ص سر ، صو ، ه ، ، ص ص ص عص أوص الأوزاعي .

ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا شيبان .

ح وحدثني عمرو الناقد ومحمد بن رافع ، قالوا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر .

ح وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الديلمي ، أخبرنا يحيى بن حسان ، حدثنا معاوية ، كلهم عن يحيى بن أبي كثير .

بمثل معنى حديث هشام صائس الص

وَاتَّفَقَ لَفْظُ ! دِيْثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ .
فِي هُنَا الْحَدِيثِ .
٦٥ - (!) .

(١٤٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ
سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ : قَالَ ذُكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْجَارِيَةِ
لِجَحْهَا أَهْلُهَا ، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَعَمْ ، تَسْتَأْمَرُ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنَّهَا تَسْتَحِي
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَتَلِكِ إِفْهًا إِفَا هِيَ سَكَتَتْ لِمَا .
٦٦ - (٤١٢١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِثٌ .
ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ .

قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَتَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (أَلَا يُنْمُ أَحَقُّ
بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ،
وقوله : (الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها) وإذنها
٥٦٤
كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إِنْخ
وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا ، ! إِفْهًا صُمَاتَهَا " ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ الْفَضْلِ ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَتَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ .
(الثيبُ أحقُّ بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر ، وإفها سكوتها) .

صماتها (١)) ، وفي حديث آخر : ! الثيب أحق بنفسها ، والبكر تستأمر ، وإذنها سكوتها) ، وفي بعض طرقه : (والبكر يستأذن أبوها
في نفسها ، د إذنها صماتها ال ، قال الإمام : الأيم هاهنا : هي الثيب خاصة ، والأيم في غير هذا : التي مات زوجها أو طلقها ، ومنه
قوله تعالى : { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ } (٢) والبكر : التي لا زوج لها أيم أيضا ، وكذلك الرجل الذي لا امرأة له ، ويقال : تأيمت
المرأة : إذا أقامت لا تتزوج .
وأنشد ثعلب :

وقولا لها يا حبذا أنت هل بدالها أوأرادت بعدنا أن تأيما

قال أبو عبيد : يقال : رجل أيم وامرأة أيم ، وإنما قيل ذلك للمرأة ؛ لأن كثر ما يكون في النساء فهو كالمستعار في الرجال .
يقال : أيم بين الأيمة ، ويقال : الغزو مأيمة ، أي يقتل الرجال فيصير نساؤهم أيايم ، وقد امت تيم وإمت أنا ، قال الشاعر :

لقدأمت حتى لامنى كل صاحب رجاءبسلى أن يثيم كما إمت

وفي الحديث : كان يتعوذ من الأيمة ، والعيمة والغيمة .

فالأيمة أن يطول العزبة ، والعيمة شدة الشوق إلى اللبى .

يقال : ماله أم وعام ، أي فارق امرأته وذهب لبنه .

والغيمة شدة العطش .

قال القاضي : وهذا الحديث أصل من أصول الأحكام صحيح من روايات الثقات ، د إن اختلفت ألفاظهم في بعضه من قولهم : الأيم وقال بعضهم : والثيب مفسراً [وفي رواية بعضهم (اليتيمة) مكان (البكر) مفسراً أيضاً ، ولم يذكره مسلم] (٣) ، وقد رواه شعبة كذا عند مالك ، وعن مالك : رواه كثر أقرانه ومن هو كبر منهم ، مثل أبي حنيفة ، والليث ابن سعد وشعبة والثوري ، وابن عيينة . وقد رواه مسلم أيضاً عن ابن عيينة عن زياد بن سعد بمثل تقييد مالك .

واختلف في معنى الأيم هنا ، مع اتفاق أهل اللغة أنه ينطلق على كل امرأة لا زوج لها ، كانت صغيرة أو كبيرة ، أو بكراً أو ثيباً .
قاله الحربي د إسماعيل القاضي وغيرهما .

(١) من ع .

(٢) النور : ٣٢ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .

كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إلخ ٥٦٥ ٦٨ - (...) وحدّثنا ابن أبي عمّر ، حدّثنا سُفْيَانُ ، بهذا الإسناد .

وَقَالَ : (الثَّابُّ

والأئمة العزبة ، ورجل أيم وامرأة أيم ، وحكى أبو عبيد : أئمة ، وحكى الحربي عن ابن الأعرابي فيما تقدم من قولهم : الغزو مأئمة ، ينبغي أن تكون ما أمه .

ثم اختلف العلماء ما المراد بهذا الحديث ؟ فذهب علماء الحجاز وكافة الفقهاء إلى أن

المراد بها هاهنا : الثيب التي فارقتها زوجها ، واستدلوا بأنه كثر استعمالاً فيمن فارق زوجته بموت أو طلاق ، وبرواية الأثبات أيضاً فيه الثيب مفسراً ، وبمقابلته بقوله : (والبكر تستأمر في نفسها) .

فدل أن الأول من عدا البكر وهي الثيب ، وأنه لو كان المراد بالأييم كل من لا زوج له من الأبكار وغيرهن ، وأن جميعهن أحق بأنفسهن ، لم يكن لتفصيل الأيم من البكر معنى .

وذهب الكوفيون وزفر إلى أن الأيم هنا ينطلق على ظاهره في اللغة ، وأن كل امرأة -

بكرًا أو ثيباً - إذا بلغت أحق بنفسها من وليها ، وعقدها على نفسها جائز .

وهو قول الشعبي والزهرى وزفر ، قالوا : وليس الولي من أركان صحة العقد ، ولكن من تمامه [وجماله .

وجتهدم : معنى اللفظ في اللغة في الأيم] (١) ، ولقوله : { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ } (٢) ، وذلك يصح من كل من لا زوج له .

وقال الأوزاعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف : إن صحة العقد موقوف على إجازة القاضي .

واختلف أيضاً في قوله : (أحق من وليها) ما هو ؟ هل هو بالإذن فقط ، أو بالعقد والاذن ؟ [فعند الكافة بالاذن لا غير ، وعند هؤلاء : العقد والاذن] (٣) ، قال القاضي إسماعيل : لم يدخل الأب في جملة الأولياء المذكورين في الحديث ؛ لأن أمره في ولده أرفع ، يعنى بقوله في البكر ، وقوله : (تستأمر في نفسها) وهو قول مالك من رواية جماعة ، وإن المراد به هنا ، اليتيمة ، وحمل غيره الاستئمار هنا والاستئذان في البكر على ظاهره في ذوات الآباء ، وأنه على التدب والترغيب لا على الوجوب ، وروى - أيضاً - نحوه عن مالك ، وقاله الشافعي وأحمد وإسحق وابن أبي ليلى وغيرهم .

وقال الكوفيون والأوزاعي / يلزم ذلك في كل بكر .

قال إسماعيل القاضي : في الحديث معنيان :

أحدهما : أن الأيامي كلهن أحق بأنفسهن من أوليائهن ، وهم من عدا الأب من

الأولياء .

والثاني : تعليم الناس كيف تستأذن البكر .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامي بسهم .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش! بسهم .

(٢) للنور: ٣٢ .

٢٣٦ / ب

٥٦٦ كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إِنْ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا ، وَإِنِّهَا صُمَاتُهَا (وَرَبَّمَا قَالَ :

قال غيره : يحتمل قوله : (الأيم أحق بنفسها) : في كل من عقد وغيره ، كما قال

داود وأبو حنيفة ، ويحتمل أنه أراد أنها أحق بالرضا بخلاف البكر في الأب ، لكن لما قال - عليه السلام - : (أيما امرأة نكحت بغير ولي فنكاحها باطل) (١) وقوله : لا نكاح إلا بولي (٢) دل أن المراد بقوله : (أحق بنفسها) أنه الرضا دون العقد ، وحق الولي في العقد .

ودل قوله : (أحق بنفسها من وليها) أن وليها في إنكاحها حقاً ، لكن حقها هي كثر ؛ لأن لفظة (أفعلا) تقتضي المفاضلة مع المشاركة ، وحقها : هو أنه لا يتم ذلك إلا برضاها .

وقوله : إذا إذن صماتها) اختلف في مذهبن ، هل من شرط ذلك إعلامها بأن إذن صماتها أم لا ؟ مع اتفاقهم على استحباب ذلك وهو حكم ذات الای عند من تقدم ، واليتمة عند الجمهور ، وحكي الاسفراييني قولاً لأصحابه : أن اليتمة لا بد لها من النطق بالرضا بخلاف ذات الأب .

قال الخطابي : وذات الجد ، وحكاها عن الشافعي .

قال الإمام : اختلف الناس في افتقار النكاح إلى ولي ، فأوجبه مالك على الاطلاق ، وأوجبه داود في البكر خاصة ، وأسقطه أبو حنيفة في الثيبات وفي الأبكار البوالغ الجائزات الأمر .

واعتبر أبو ثور إذن الولي خاصة .

فلذلك قول الله تعالى : { وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ } (٣) مخاطب الأولياء ولو لم يكن

لهم في ذلك حق لما خطابهم بذلك ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) ، الا نكاح إلا بولي) وقد قال بعض أهل العلم : إن لفظ النهي للذات الواقعة إذا ورد في الشرع ، فإنه وإن حمل على نفى الكمال أو تردد بينه وبين الجواز - على ما سبق القول فيه قبل هذا - فإن ذلك إنما يكون في العبادات التي لها موقعان ، موقع أجزاء ، وموقع كلي .

وأما النكاح والمعاملات فليس لها إلا موقع واحد وهو نفى الصحة .

وأما داود فله قوله (صلى الله عليه وسلم) : (الثيب [أحق بنفسها) الحديث المتقدم ، ففرق فيه بين البكر والثيب (٤) ، فلو كانا يستويان في افتقارهما إلى الولاية لم يكن للفرقة معنى ، وقد نص في الثيب أنها أحق بنفسها من وليها ، وفي البكر أنها تستأمر ، وهذا نص ما

(١) الدارمي في سننه ، كالنكاح ، بللنهي عن النكاح بجر ولي ١٣٧ / ٢ عن عائشة .

(٢) الدارمي كالنكاح ، بللنهي عن النكاح بغير ولي ١٣٧ / ٢ عن أبي بردة عن أبيه .

(٣) للبقرة : ٢٢١ .

(٤) في هامش! ع .

كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إِنْ

(وَصَمَّتْهُ إِقْرَارُهَا) .

٥٦٧

ذهب إليه من التفرقة .

وأجاب أصحابنا عن ذلك : بأن المراد أنها أحق بنفسها في تعيين الأزواج لا في تولى العقد ، كما قال داود : إنها أحق فيهما جميعاً . قال أصحابنا : والدليل لما قلناه : أن لفظة (أحق) من أبنية المبالغة وذلك يشعر بأن للولي حقاً ما معها ، وليس إلا ما قلناه من تولى العقد .

وأما أبو حنيفة فله القياس على البياعات ، فإنها تتعقد وإن باشرت المرأة بنفسها ، وكذلك إجازتها لنفسها .
وإذا ثبت أن بيعها وإجارتها لا يفتقر إلى ولاية ، ١ والنكاح لا يخلو أن يكون بيعاً أو إجارة ، وأى ذلك كان وجب ألا يفتقر إلى ولاية [(١) قياساً على ما قلناه ، وتحمل الظواهر الواردة بإثبات الولاية على الأمة والبكر الصغيرة ، ويخص عمومها بهذا القياس وتخصيص العموم بالقياس مختلف فيه عند أهل الأصول .

وأما أبو ثور فله قوله (صلى الله عليه وسلم) : (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ؛ فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) ، ودليل هذا الخطاب : أنها إذا نكحت بإذن وليها فنكاحها صحيح ، وأيضا فإن الولي إنما أثبت لما يلحقه من المعرة بأن تضع نفسها في غير كف ، فإذا أذن سقط حقه في ذلك ، فلا معنى لتوليها العقد .
والولي إذا تولى العقد تولاه على قسمين :

أحدهما : يفتقر إلى إذن المنكحة .

الثاني : لا يفتقر إلى ذلك .

فأما الذي يفتقر إلى ذلك فالعقد على سائر الثيبات إلا ذات الأب إذا ثبتت قبل البلوغ ، ففي افتقار عقد أبيها إلى استئذانها ثلاثة أقوال عندنا : إثباته على الإطلاق ، [واسقاطه على الإطلاق] (٢) ، وإثباته ما لم تبلغ فإذا بلغت سقط .

وأما التي ثبتت بعد البلوغ فلا أعلم خلافاً بين الأئمة أنها لا تجبر ، إلا شأنا ذكر عن الحسن أن الأب يجبرها على الإطلاق ، ولعله أراد التي ثبتت قبل البلوغ .

وأما الذي لا يفتقر إلى إذن ، فالسيد في أمته ، والأب في ابنته البكر قبل أن تبلغ عند

سائر العلماء ، إلا من شذ منهم ، ورأيت بعض العلماء حكى الاتفاق في ذلك ، والرد على هؤلاء الشواذ إن لم يثبت الاتفاق قبلهم قوة تحال : { وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ } إلى قوة : { وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ } (٣) فأثبت من لم تحض من نسائها ، فدل على صحة العقد عليها قبل البلوغ ؛ إذ غير البالغ لا يصح منها أن تعقد .

وهذا الجبر مختص بالآباء ، فأما غيرهم من الأولياء فلا يملكون جبر هذه البكر ، وإن كانت يتيمة على المشهور من المذهب عندنا .

وعندنا قول شاذ : أن لغير الأب من الأولياء ٣

(١ ، ٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .

(٣) الطلاق : ٤ .

١ / ٢٣٧

٥٦٨ كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إنلح

جبر البكر اليتيمة قياساً على الأب .

وأما إذا بلغت البكر فجبر الأب إياها ثابت عندنا وعند الشافعي ، استصحاباً لما اتفق عليه من ذلك ، ولما ثبت بالدليل قبل البلوغ .

وقال أبو حنيفة : لا يجبرها الأب إذا بلغت لما وقع هاهنا في كتاب مسلم من قوله : (يستأمرها أبوها) ، ويحمل هذا عندنا على الندب ، وقد قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ (١) في هذا الحديث ؛ لأن قوله : (الثيب أحق بنفسها) دليله أن البكر لا تكون أحق بنفسها ، وقد جعل البكر البالغ أحق بنفسها كالثيب ، وهذا يناقض دليل الخطاب الذي قلناه .

فأما إذا عنست البكر في بيت أبيها ، فالمذهب عندنا على قولن في جبره إياها على النكاح ، فمن رأى أن العلة في الجبر مجرد البكارة أثبتته هاهنا لوجودها .

ومن رأى أن العلة جهل البكر الصغيرة بالأمر نفاه هاهنا ، لمعرفة هذه الأمور ؛ لكبر سنها .

وإذا كانت الثبوبة / من زناً ، فالمذهب أيضاً عندنا على قولن في تأثيرها في رفع الجبر ، فمن رأى أن الثبوبة من مجردة علة في إسقاط الجبر أسقطه هاهنا .

ومن رأى أنها تكون علة إذا انضاف إليها وصف آخر - وهو أن يكون بنكاح أو شبهة نكاح لم يسقط الجبر هاهنا .

والولاية على قسمين : عامة وخاصة .

فالعامة : ولاية الإسلام .

والخاصة : ولاية النسب أو ما حل محله كالوصى أو ما ثبت به كالولي الأعلى ، أو ما أقاله الشرع نائباً عنه كالسلطان .

فولاية النسب أولى بالتقدمة من هذه الولايات المذكورة ، إلا أن يكون وصنى من قبل الأب ، ففي تقدمته في البكر على أولياء النسب خلاف عندنا .

وإنما دخل الولي لينفى عن نفسه المعرفة أن تضع نفسها في غير كفاء .

والمأثمهور عندنا أن الكفاعة معتبرة بالدين دون النسب .

وفي اعتبار اليسار من الزوج في الموسرة ، واعتبار الحرية الأصلية في متزوج العربية اضطراب في المذهب .

وحديث فاطمة بنت قيس في تزويجها أسامة ، وضباعة في تزويجها المقداد بن الأسود - رذ على من يقول : إن النكاح يفسخ .

وقد حكى [أبو حامل!] (٢) عن ابن الماجشون من أصحابنا : أنها إذا تزوجت غير

كفاء ففسخ النكاح د ان رضوا أجمعون ، ولعله يريد : إذا تزوجت فاسد الدين ، ممن يغلب

(١) بو داود ، كالنكاح ، بنى دليث له (٢٠٩) عن عبد الله بن الفضل .

(٢) في هامش! ع .

كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إنح ٥٦٩ على الظن أنه يفسد دينها ، فيصير ذلك حفا لله سبحانه ، فيفسخ حينئذ .

ولو تزوجت بغير ولي والزوجان يعتقدان إباحة ذلك أو يجهلان الحكم فيها ، لم

يكن في ذلك حد .

ولو كانا يعتقدان تحريم ذلك لم يكن في ذلك حد أيضاً ، إلا عند الصيرفي من أصحاب الشافعي فإنه [رأى] (١) فيه الحد وطرده .

وقوله : ألا يكون فيه صداق ولا يلحق فيه نسمث ، وحجته قوله : الزانية التي تنكح نفسها .

ويحتج بأن النبيذ يحد شاربه ولا يرفع عنه الحد وجود الخلاف فيه ، ومجمل قوله : الزانية التي تنكح نفسها على المبالغة عندنا في التشبيه

وشدة الزجر ، لقوله في حديث آخر فيمن تزوجت بغير إذن وليها : (فإن أصابها فلها مهرها) .

وأما النبيذ فإنما لم يعتبر الخلاف فيه ؛ لأن شاربه يحد د ان اعتقد تحليله ، ولو اعتقد

هذا تحليل النكاح بغير ولي ما حد ، وقد قال بعض الناس : إنما حد شارب النبيذ وإن اعتقد تحليله لأنها من مسائل الأصول التي

لايسوغ فيها طرق الاجتهاد المختلفة ، وهذا عندى فيه نظر ، وإثباتها من مسائل الأصول قد يعسر .

وقال أبو حامد : النكاح بغير ولي له أصلان : أحدها الزنا .

والآخر : النكاح الصحيح .

والنكاح بغير ولي وقع جنسه صحيحاً ، وإنما فسد ل!خلال ببعض شروطه ، والنبيذ ليس له أصل محلل يُرد إليه ، ولا أصله الإباحة ،

فحرم للإخلال ببعض شروطه ، فلهذا افترقا في الحد عندهم .

قال القاضي : ناقض داود في استعمال هذه الأحاديث أصله في موضعين ، فقضى بالمفسر منها على المجمل على طريق الكافة ، وترك

ظاهر اللفظ على مذهبه وليس من أصله ، فخالف أبا حنيفة ومن قال بقوله في البكر : أنها لا يعقد عليها إلا الولي ، لعموم قوله : لا

نكاح إلا بولي ، ووافقهم في الثيب ، لظاهر موله : (هي أحق بنفسها من وليها) ، وأصله في مثل هذه الظواهر : إذا تعارضت طرحها

، والرجوع إلى أستصحاب حال الأصل قبل ورود الشرع .

فهذا موضع واحد ناقض فيه أصله .

والآخر : أن مذهبه : أن إحداث قول ثالث في مسألة الخلاف فيها على قولن خرق إجماع ، وهو مذهب بعض أهل الأصول ، وقوله

هو - هذا في التفريق بين البكر والثيب - في اشرط الولي في العقد ، وكونه ركناً من أركان صحة العقد في البكر دون الثيب قوذ لم يقله

قبله غيره ، وإنما الخلاف في أن ذلك في الجميع لازم أو غير لازم .

واتفقوا أن المراد بالولى في هذا الحديث ذو الولاية الخاصة دون العامة .

ثم اختلف القائلون باسقاط الولى في صحة عقد النكاح ، أو استحبابه من هو ؟ أهو

ولى الديانة عموماً أو ولى النسب وما في معناه من الولاء والوصاء خصوصاً ؟ ثم الرجوع (١) صاقطة من الأصل ، واصتدركت بالهامية بسهم .

٢٣٧ / ب

١٧٠١٠ (10) باب تزويج الأب البكر الصغيرة

٥٧٠ كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إنح لولاية الديانة أو الحكم إنما يكون عند عدم ذلك ، فمشهور مذهب مالك اشتراط ولاية القرابة ، ومراعاة الأقعد فالأقعد ، وهو قول الشافعي والليث بن سعد .

وقال أحمد وإسحق وأبو ثور في اشتراط ولى النسب نحوه ، إلا أن أبا ثور قال : كل من يقع عليه اسم ولى فله أن ينكح ، ولم يجعل للقعود حقاً .

وقاله بعض أصحابنا ، وحجتهم : قول عمر : لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان) فحملوه على التسوية ، وحمله الآخرون على الترتيب ، قالوا كلهم : ويفسخ إذا وقع بغير ولى خاص ، وليس للولى الخاص إجازته .

وحكى البغداديون عن مالك قولاً آخر : أن ولاية الديانة ولاية في كل أحد يمضى عقدها ، وليس للولى الخاص فسخه ، وقاله أبو حنيفة ومن وافقه ممن يستحب الولى ، ولا يوجبها إلا أن تضع المرأة نفسها في غير كفم ! ، فللولى فسخه عندهم للمعرة .

وعلى هذا الخلاف يأتي توقف مالك في فسخه وإجازته في المدونة على اختلاف لفظه والتأويل عليه ، وعليه يأتي اختلاف أصحابه في مغ الولى من إجازته أو إباحت ذلك له ، ومراعاة طول الدخول والإقامة عند بعضهم أو قربها .

وهل الولاية من حقوق الله ؟ فلا يلتفت إلى إمضاء الولى ، أو من حقوق الولى ؟ فيلتفت إلى ذلك ، ولكثرة الاختلاف في ذلك ومراعاته إذا نزل .

وكذلك اختلف / المذهب عندنا في إنكاح الأبعد ، مع وجود الأقعد مراعاة للخلاف ،

وهل تقديمه لقعدده (١) من حقوق الله فيفسخ على كل حال ، وهو قول المغيرة ، أو من حقوق الولى فيكون له الخيار في إمضاءه أو رده ، وبه قال جماعة منهم ، أو من باب الأولى والاكمل فلا يكون له اعتراض فيه إذا وقع ، وهو قول مالك وقول الصحابة .

وهذا كله فيمن عدا الأب في ابنته البكر ، والسيد في أمتة ، فلا خلاف في أن لهما فسخ ما عقد بغير إذنهما واختلف هل لهما إجازته ؟ فعندنا في ذلك قولان ، وعن مالك قول ثالث مشهور في التفريق بين الشريفة والدنية (٢) فأمضى ولاية الديانة في الدنية وعند الضرورة فيها ، ولم يمضها في الشريفة وذات القدر ، فلم يحك عن غيره مثله .

واختلف مذهبنا من هم الأولياء الذين إليهم الإنكاح ؟ أهم البطن أم الفخذ أم العشيرة

أم العصبية ؟ واختلف هل الولد من الأولياء الخاصة إذا لم يكن من عصبيتها أم لا ؟ فعندنا أنه ولى بكل حال .

(أ) القعدد : المراد به أقرب الأولياء وأقعدهم بها .

راجع الاستذكار ١٦ / ٣٨ .

(٢) قال ابن عبد البر : ولا أعلم لحداً فرق بين الشريفة فات الحسب والمال ، ولا الدنية التي لا حسب لها ولا مال إلا مالكا في رولية ابن القاسم وغيره عنه .

السابق ٤٧ / ١٦ .

كتاب النكاح / باب استئذان الثيب في النكاح ...

إنح

٥٧١

واختلف في تقديمه على الأب أو تقديم الأب عليه ، وقال الخطابي : ليس بولي إلا أن يكون من العصابة ، وقال أبو عمر : اختلفوا في غير العصابة كالوصي [وذى] (١) الرأى والسلطان ، مع اتفاقهم أن السلطان ولي من لا ولي له .
ولا خلاف عندنا أن الوصي كالولي ، وإنما اختلف من أحق بعقد نكاح البكر ؟ هو أو الولي ؟ كما تقدم .
وأما الثيب فكلاهما ولي لها وليس له .

وفي قوله : (ونيه ال : ظاهره استواء الأنثى والذكر في الولاية إذا كان له النظر عليها ،
والأ تنكح إلا بإذنها ورأيها ؛ إذ لفظ (الولي) يقع للأنثى والذكر سواء كلفظ الوصي ، وأن ذلك إنما يكون ممن له الرأى ؛ ولهذا لا يجوز عند كافة من اشترط الولاية عقد الولي غير البالغ ولا العبد ، ولا المجنون ، ولا الكافر ، ولا غير الرشيد .
وكذلك في معنى مراعاة الولي للذب عن حرمة والغيرة على عورته في قوله : (لا نكاح إلا بولي) ما يشعر أنه بولي مخصوص بالرجال دون النساء ، ولأنهم القوامون عليهن .

ولا خلاف بين المجازيين في ذلك ، إلا أنه روى عن مالك : أنها إن عقدت على الذكور مضى بخلاف الإناث .
وعمدته مذهبه أنها لا تعقد على ذكر ولا أنثى ، وكذلك عموم الولاية يقتضى كون ذلك الكافر في ابنته الكافرة وفي أمته ، وفي ذلك خلاف عندنا ، والمشهور جوازه في الأمة بحق الملك ومنعه في الحرة ، وكذلك اشترط الشافعي فيها العدالة وأبطلها بالفسق ، وليس العدالة من شروطها عندنا على المشهور .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة بسهم .

٥٧٢

كتاب النكاح / باب تزويج الأب البكر الصغيرة

(١٠) باب تزويج الأب البكر الصغيرة

٦٩ - (١٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَا شَا أَبُو اسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي اسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِسَمِثَ سَنِينَ ، وَبَنَى ! وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

قَالَتْ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوُعِكَتْ شَهْرَمْ ؛ فَوَفَّى شَعْرِي جَمِيمَةً ، فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُوْمَانَ ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ ، وَمَعِيَ صَوَاحِجِي ، فَصَوَّخْتُ بِي فَأَتَيْتَهَا ، وَمَ الْهَرَى مَا تُرِيدُ بِي ، فَأَخَذَتْ

وقول عائشة : (تزوجني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا بنت ست سنين ، وبني بي [وأنا] (١))

بنت تع) الحديث ، قال الأمام : رأيت لابن حنبل أنه جعل التسع سنين حداً للسن الذي يزوج فيه الأولياء البكر اليتيمة إذا رضيت ؛ لأجل حديث عائشة هذا .

وهذا لا معنى له ، إلا أن يريد [أنه] (٢) السن الذي تميز فيه ويعتد برضاها ، أو يكون أراد أن هذا السن قد تحيض فيه بعض الجوارى .

قال القاضي : قد التفت مالك إلى نحو هذا بشرطة الضرورة في صبية بنت عشر سنين تتكفف الناس ، فقال : لا بأس أن تزوج برضاها وإن كانت لم تثبت .

وحديث عائشة هذا أصل في جبر الاباء بناتهن الأبكار وتزويج الصغار منهن .

ولا خلاف بين العلماء في جواز تزويج الأب ابنته الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ، ثم لا خيار لها في ذلك إذا بلغت عند مالك والشافعي وفقهاء أهل الحجاز .

وذهب أهل العراق إلى أن لها الخيار إذا بلغت .

واختلف في غير الأب ، فنع مالك والشافعي تزويج غير الأب من الأوصياء والأولياء صغار اليتامى ، وهو أحد قول أحمد ، وقاله

الثوري وابن أبي ليل وأبو ثور وأبو عبيد ، واستثنى الشافعي من الأولياء الجد وجعله كالأب ، قالوا : ويفسخ النكاح إذا وقع .
واختلف عندنا إذا لم ينظر فيه حتى بلغت ، هل يفسخ أبداً أم يفوت بالدخول ؟ وقال
أبو حنيفة وأصحابه والاعزازي وجماعة من السلف : يجوز ذلك ولها الخيار إذا بلغت ، إلا أبا يومف فقال : لا خيار لها ، قالوا : ولا
يزوجها وصى إلا أن يكون وليا .
وحكى

(١ ، ٢) سقطنا من الأعلى ، واستدرجنا بالهامية .

كتاب النكاح / باب تزويج الأب البكر الصغيرة ٥٧٣ يدي ، فاع وقفتني على الباب .

فقلت : هه هه ، حتى فاب نفسي .

فادخلتني بيتاً ، فإفا نسوة من الأنصار .

فقلن : على البخير والبركة ، وعلى خير طائر ، فاسلمتني إليهن .

ففسلن رأسي وأصلحنني ، فلم يرعني إل الرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ضحى ، فاسلمتني إليهن .

٧٠ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو معاوية ، عن هشام بن عروة .

ح وحدثنا ابن نمير - واللفظ له - حدثنا عبدة - هو ابن سليمان - عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : تزوجني النبي (صلى
الله عليه وسلم) وأنا بنت يسث سنين ، وبني بي وأنا بنت تسع سنين .

الخطابي عن مالك وحامد بن أبي سليمان : للوصى أن يزوجه قبل البلوغ ، وقاله شريح وعروة بن الزبير .

وهذا الحديث أصل في حد وقت الدخول إذا حصل التشاجر في ذلك ، فأوجب طائفة إجبار بنت تع سنين على الدخول ، وهو قول
أحمد وأبي عبيد ، وقال مالك والشافعي : حد ذلك أن تطيق الرجل ، قال الشافعي : وتقارب البلوغ .
قال أبو حنيفة : حد ذلك إطاعة الرجال دون لم تبلغ التسع ، ولأجلها منع زوجها منها إذا لم تطق ذلك وإن بلغت التسع ، وهو نحو
قول مالك .

وحكم الزوج - أيضا - في ضمها والنفقة عليها حكم هذا ، فحيث تجبر على الدخول يجبر هو على الانفاق .

قال الداودي : وكانت عائشة قد شئت شبابا حسنا .

وقولها : (فوعكت شهراً فوفى شعري جيممة) : أى كمل وانتهى لتمعاله بالمرض .

والوعك : ألم الحى ، والا "رجوحه" : خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري ، يوضع وسطها على مكان مرتفع ، ويجلسون على طرفيها
ويتحركون بها ، فترتفع جهة وتنزل الأخرى ، وتميل أحدهما بالآخر .

وقولها : (فقلت هه هه) : حكاية صوت المبهور لأجل الترحيح على الخشبة ، ألا تراها كيف قالت بعده : (حتى ذهب نفسي ! بفتح
الفاء) .

وقول النساء لها : (على الخير والبركة وأيمن طائر) : فيه حجة لما يقال للمتزوج .

وفي الحديث الآخر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من رواية معاذ نحوه ، وأنه دعا / لرجل من الأنصار شهد إملاكه .

فقال : (على الألفة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم) .

وروى عنه كراهة قول العرب في ذلك : بالرفاء والبنين .

وقال - عليه السلام - لابن

٨ طها / أ

٥٧٤

كتاب النكاح / باب تزويج الأب البكر الصغيرة

١٧٠١١ (11) باب استحباب التزوج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه

١٧٠١٢ (١٢) باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها

•) - 71

١٠ ، أَلْأَحَدُثْنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرِّفْرِیِّ ، عَنْ عُزْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَابِعِ بْنِ سَيْنَانَ ، وَرَفَّتَ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ ثَمَعِ بْنِ سَيْنَانَ ، وَلَعُبَهَا مَعَهَا ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ .

٧٢ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى لإسحق بن إبراهيم وأبو بكر بن أ شيبه وأبو كريب - قال يحيى وإسحق : أخبرنا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهِيَ بِنْتُ يَسْتٍ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ .

عوف : (بارك الله عليك ، أولم ولو بشاة) (١) وفي حديث آخر : أنه قال : (بارك الله لكم وعليكم) .

ومعنى الطائر هنا : الحظ ، أى أئمن حظ وأفضله .

يُقَالُ لِلْحَظِّ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ: طَائِرٌ، وَقِيلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عَقِبِهِ} (٢)، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {

طَائِفُكُمْ نَعْمُ} (٣) أى المقدور لكم من البخت وال حظ .

وقال الداودي : معناه : على خير ما يأتي وُرجى ؛ لأنهم كانوا ربما سرّهم استقبال الطائر إياهم واستبشروا به .

قال القاضي : وأصله مستعار مما كانت العرب تُعَيِّفُ به وتُثقال من الطير السائح والبارح ، وليس كل ما استقبلهم كانوا يسرون به ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه من الكتاب .

وقولها : (فغسلن رأسى ، وأصلحنى!) : فيه جواز تزئين المرأة لزوجها ، وجواز اجتماع النساء لذلك ، ولما فيه من شهرة النكاح والدخول وهو مما يجب إشتهاره وحضور النساء له ، فقد يحتاج إليهن فى نوازل الأحكام .

وقولها : (فلم يرعنى إلا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ضحى فأسلمنى إليه ! : أى لم يفزعنى .

والروع : الفزع ، ويستعمل في كل أمر يطرأ على الإنسان فجأة ، من خير أو شر ، فيرتاع لفجأته .

وفيه جواز الابتئال! بالأهل بالنهار، وعليه ترجم البخاري في باب: الابتئاء بالنهار بغير مركب ولا نيران (٤).

قال بعضهم : كلما اشتهر النكاح بمركب أو نيران كان أولى ، ويكفي في ذلك الإعلان .

ومعنى النيران - والله أعلم - الولائم ، كما قال فى الحديث الآخر : (أوىرى دخان أو كثرة السرج عند الزفاف بالليل) ، والله أعلم .

وقولها : (ومعها لعبها) : أى البنات التى يلعب بها الجوارى ، يُريد : لصغر سنّها .

فيه جواز اتخاذهن دابحة لعب الجوارى بهن ، وقد جاء في الحديث الآخر رؤية النبي (صلى الله عليه وسلم)

(۱) سیأتی قریاً برقم لا ۷) بالباب بعد دلتالی .

(٢) الإسراء: ١٣ .

(۴) للبخاری ، كالنكاح ، بالابتناء بالنهار من غير مركب ولا نيرلن .

الفتح ٩ / ٢٢٤ .

• ۱۹ : ی (۳)

كتاب النكاح / باب استحباب التزوج والتزويج في شوال ...

داخل

o v o

(۱۱) باب استحباب التزوج والتزويج في شوال

واستحباب الدخول فيه

٧٣ - (١٤٢٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَوُهِيبُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَوَّالٍ ، وَبَنِي بَنِي فِي شَوَّالٍ فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي " قَالَ : وَكَانَتْ فَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءً! فِي شَوَّالٍ *

(...) وَخَدَّاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَلَ عَائِشَةُ . لَذَلِكَ ، دَمَاقَرَاهُ عَلَيْهِ .

قَالُوا : لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَدْرِيبِهِنَ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ وَإِصْلَاحِ شَأْنِهِنَ وَبَيُوتِهِنَ .

وَقَوْلُهَا : (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَوَّالٍ ، وَبَنِي بَنِي فِي شَوَّالٍ ، فَأَيُّ نِسَاءِهِ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي) ، (وَكَانَتْ تَسْتَحِبُّ أَنْ يَدْخَلَ نِسَاؤُهَا فِي شَوَّالٍ) : كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَكْرَهُ هَذَا وَتَطِيرُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لَمَا فِي اسْمِ شَوَّالٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَالَتْ نِعَامَتُهُمْ ، وَشَالَتْ النُّوقُ بِأَذْنَانِهَا : إِذَا رَفَعَتْهَا .

وَفِيهِ إِجْبَارُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ عَلَى النِّكَاحِ وَتَزْوِيجِ الصَّغَارِ .

٥٧٦

كِتَابُ النِّكَاحِ / بَابُ نَدْبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكُفْيِهَا ...
إِنْخ

(١٢) بَابُ نَدْبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكُفْيِهَا لِمَنْ يَرِيدُ تَزْوِيجَهَا

٧٤ - (١٤٢٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا ؟) .

قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَافْ ! بَ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا) .

١٧٠١٣ (13) بَابُ الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمُ قِرَانِ وَخَاتَمِ حَدِيدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ

٧٥ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، حَا شَايَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا ؟ فَإِنْ فِي عَيُونِ

وَقَوْلُهُ : لِلْمُتَزَوِّجِ : (اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا) ، قَالَ الْإِمَامُ : مَحْمَلُ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَظَرَ عِنْدَ التَّزْوِيجِ إِلَى مَا لَيْسَ بَعُورَةً مِنْهَا كَالْوَجْهِ وَالْكَفِّ (١) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْرُومٍ عَلَى غَيْرِهِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَابَةً فَيَمْنَعُ الْغَيْرُ مِنْ ذَلِكَ خَوْفَ الْفِتْنَةِ ، لَا لِأَجْلِ الْعُورَةِ .

وَكَرِهَ لَهُ مَالِكٌ أَنْ يَسْتَغْفِلَهَا ، وَمَعْنَاهُ : أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا عَلَى غَفْلَةٍ وَغَرَّةٍ مِنْ حَيْثُ لَا تَشْعُرُ ، مَخَافَةَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى عَوْرَتِهَا .

قَالَ الْقَاضِي : هَذَا كُلُّهُ مِنْ أَبِي بَابٍ [(٢) جَوَازُ النَّظَرِ إِلَيْهَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْكَوْفِيِّ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيَجْتَهِدُ ، وَيَنْظُرُ مَوَاضِعَ اللَّحْمِ مِنْهَا .

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : وَسَوَاءٌ بِإِذْنِهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهَا إِذَا كَانَتْ فَسْتَرَةً ، وَحَكَى بَعْضُ شَيْوَخِنَا تَأْوِيلًا عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ : أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهَا وَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ .

ولا يجوز عندهم أن ينظر إلى عورتها ، ولا وهى حاسرة .

وكره اخرون ذلك كله .

والسنة تقضى عليهم مع الاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة وغيرها .

وأجاز

داود أن ينظر إلى سائر جسدها تمسكا بظاهر اللفظ ، وأصول السنة أيضا ترد عليهم .

وقوله : (فإن في أعن الأنصار شيئا) : دليل على أن مثل هذا وقوله على الجملة دون تعيين ليس بغيبة ، مع أيضا أن قوله للنصيحة

والتعريف خارج عن باب الغيبة ، وأدخل

(١) في ع : اليدين .

(٢) صاقطة من الأصل ، ولهتدركت بالهامة بهم .

كتاب النكاح / باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها ...

إلخ ٥٧٧ الأنصار شيئا " قَالَ : قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا .

قَالَ : (عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا ؟) .

قَالَ : عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ ؟ كَأَنَّمَا تَخْتُونُ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ ، مَا عِنَلَطًا مَا نُعْطِيكَ ، وَلَكِنْ

عَسَى أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَدَثٍ تُصِيبُ مِنْهُ " .

قَالَ : فَبِعَثْ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسِي .

بَعَثَ فَلِكَ الرَّجُلِ فِيهِمْ .

في باب ما أمر به المسلمون من النصيحة لهم .

وقوله : (كَأَنَّمَا تَخْتُونُ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ) بضم العين : أى تقشرون وتقطعون .

والنحات : النجار ؛ لأنه يقشر الخشب بعضه عن بعض .

قيل الأمام : وعرض الجبل والحائط وغيرهما : ما واجهك منه ، وعرض الشيء : ناحيته .

قال القاضي : قال الحربى وغيره : العرض : صفح الجبل وناحيته ، وعرض المال والبحر والنهر : وسه ، وعرض الشيء : نفسه

ويكون وسطه ، وقعدت فى عرض الناس ، أى وسطهم .

٢٣٨ / ب

٥٧٨ كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرار ...

إلخ

(١٣) باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد

وغير ذلك من قليل وكثير .

واستحباب كونه

خمسائة درهم لمن لا يجحف به

٧٦ - (١٤٢٥) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : جَاءَ صَبٌّ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي .

فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَأْسَهُ .

فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِرْ فِيهَا شَيْئًا ، جَلَسَتْ .
 فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا .
 فَقَالَ : (فَهَلْكَ فِدْكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ لا .
 فَقَالَ : لا ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : حديث التي جاءت تهب نفسها للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، معناه : على وجه النكاح .
 واختص النبي (صلى الله عليه وسلم) بالهبة في النكاح لقوله تعالى : { خَالِصَةً لَكَ مِنْ !وَنِ الْمُؤْمِنِينَ } (١) .
 وقوله : (فنظر إليها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فصعد النظر وصوبه ثم طأطأ رأسه) : دليل على جواز النظر للمتزوج وتكراره وتأمل المحاسن على ما تقدم وأنا النظرة الأولى فبإباحة للجميع .
 وقوله : (فقال رجل : إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) على ما تقدم ، ولم يقل : فهبنيها إذ ذلك خالص له - عليه السلام .
 قال الإمام : قال بعض الأئمة : فيه دليل على أن الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول ؛ لأن الموهوبة كانت جائزة للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد وهبت هذه نفسها فلم تصر زوجة بذلك ، قاله الشافعي .
 قال القاضي : اختلف قول مالك في الواهبة نفسها / باسم النكاح على غير صداق إذا فات بالدخول ، هل يفسخ أو لا ؟ ولا يختلف أنه يفسخ ، قبل على المعروف دون الشاذ : أنه كنكاح التفويض ، وقال ابن حبيب : إن عني بالهبة غير النكاح ولم يعن به هبة .

(١) ١ لأحزاب : ٥٠ .

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرار ...

إنح ٥٧٩ (اف!ب! إلى أهلك ، فأنظر هل تجد شيئاً ؟) .
 فَنَابَ ثُمَّ رَجَعَ .

فَقَالَ : لا ، وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمٌ مِنْ حَلِيدٍ " .
 فَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ .

الصداق فسخ قبل ، وثبت بعد الدخول ولها صداق المثل ، فإن أراد به نكاحها بغير صداق لم يجز ، فإن أصدقها ربع دينار ففثر لزم ، وأوهمه بعض شيوخنا فيما قال ، وذلك أن الواهبة نفسها بغير معنى النكاح سفاح يثبت فيه الحد ، وإنما انخلاف فيما أريد به النكاح .
 وفي قول الرجل هذا دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يتراكاً ، لاسيما مع ما رأى من زهد النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها .

قال الباجي : فيه جواز ذلك إذا كان باستئذان الناح إذ هو حقه .

قال القاضي : وعندى أن الاستدلال بهذا كله هنا ضعيف ؛ لأنه لم يكن هنا خطبة إلا من المرأة للنبي (صلى الله عليه وسلم) في نفسها ، والرجل إنما طلب المرأة وخطبها للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولم يخطبها غيره قبله ، حتى يقال : هي خطبة على خطبة .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (هل معك شيء ؟) وقال في الموطأ (١) وغيره (٢) : (تُصَدِّقُهَا) : دليل أنه لا نكاح إلا بصداق .

وقوله : (لا أجد) : دليل على أنه لا بد أن يكون الصداق مال بال ، وش!مى ما لا دون ما ينطلق عليه اسم شيء ، إذ النواة والخزفة المسعرة وشبه ذلك يقع عليه اسم شيء وهو مما لا يتعذر وجوده ، وهم مجمعون على أنه لا يكون مثله صداقاً ، ولا يصح به النكاح .

وقوله : (التمس ولو خاتماً من حديد) ، قال الإمام : تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار ، لأنه خرج مخرج التقليل ، ومالك منعه بأقل من ربع دينار ، قياساً على القطع في السرقة .
قال القاضي : هذا مما تفرد به مالك التفاتاً ، لقوله تعالى : { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ } (٣) ، ولقوله : { وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً } (٤) ، فدل أن المراد ماله باذ من المال ، وأقله ما استبيح به العضو في السرقة وهو ربع دينار .

وكافة العلماء من المجازدن والمصرين والكوفيين والشاميين وغيرهم على جوازه بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه مما فيه منفعة كالسوط والنعل ونحوه ، وإن كانت

(١) الموطأ ، كالنكاح ، بما جاء في الصداق والحبا ٢ / ٥٢٦ .

(٢) البخاري ، كالنكاح ، بالسلطان ولي ٧ / ٢٢ .

(٣) للنسأ : ٢٤ .

(٤) للنسأ : ٢٥ .

٥٨٠

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إلخ

فَقَالَ : لا ، وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ ، وَلَا خَاتَمَ مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ ! نَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ مَا لَهُ رِلاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ .
فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ ؟ إِنَّ لِبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، ! إِنَّ لِبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ) ، فَجَلَسَ ! الرَّجُلُ ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ ، فَرَأَى رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) مُوَلَّئًا ، فَافْرَبَهُ فُدِعِيَ .
فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : (مَاذَا مَعَكَ مِنْ

قيمته أقل من درهم ، وهو قول الشافعي وربيعه وأبي الزناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد ، والليث بن سعد ومسلم بن خالد الزني ، وسفيان الثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وداود ، وفقهاء أصحاب الحديث ، وابن وهب من أصحابنا ، مع استحباب بعضهم أن يكون ماله باذ .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : أقله عشرة دراهم .

وقال ابن شبرمة : أقله خمسة دراهم ، اعتباراً - أيضاً - بالقطع في السرقة عندهما .

وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين ، وقال مرة : عشرة .

قال بعض المالكية : وقوله : (ولو خاتماً من حديد) على طريق المبالغة لا التحديد ؛ لقوله أولاً : لا أجد شيئاً) د انما المراد بقوله : التمس شيئاً أكثر قيمة من خاتم الحديد إذ نفى الرجل أن يجد شيئاً ، ولا ما هو أقل من خاتم الحديد ، وقال بعضهم : لعله إنما طلب منه ما يقدمه لا أن يكون جميع مهره خاتم الحديد ، وهذا يضعفه أن مذهب مالك استحباب تقديم ربع دينار لا أقل . قالوا : وفيه دليل على جواز اتخاذ خواتم الحديد .

وقد اختلف السلف والعلماء في ذلك ، فأجازه بعضهم إذ لم يثبت النهي فيه .

ومنع آخرون وقالوا : كان هذا قبل النهي ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه : (حلية أهل النار) .

قالوا : ومطالبته له بذلك في الحن ، يدل أن من حكمه تعجيله أو تعجيل ما يصح

أن يكون مهراً ، ولو ساغ تأخير جميعه لسأله : هل ترجو أن تكسب في المستقبل شيئاً أو تجده ؟ ويزوجه على ذمته .

وقوله : لا أجد إلا إزارى وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ما تصنع ب!زارك إن لبسته لم يكن عليها

منه شيء) ، وفي الرواية الأخرى : (جلست لا إزار لك) : دليل على أن إصداق المالة تخرجه من يد مالكة ، وأن من أصدق جارية حرمت عليه .

وفيه أن الأثمان المبيعات لا تصح إلا بصحة تسليمها أو إمكانه ، فمتى لم يمكن ذلك وامتنع لم ينعقد فيه بيع ولا به ، سواء كان امتناع ذلك حساً كالطير في الهواء ، والحوت في الماء ، والابق والشارد ، أو شرعاً كالمرهون ، ومثل هذا الذي لو أزال إزاره انكشف .

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إنلخ ٥٨١ القرآن ؟) .

قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كَا وَسُورَةُ كَا - عَدَّا - فَقَالَ : (تَقْرَوْنَهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكُمْ ؟) .
قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : (افْإِبْ فَقَدْ مُلْكْتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) .

هَنَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ .

وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يَقَارِلُهُ فِي اللَّفْظِ .

۷۷ - (...) وحدثناه خَلْفُ بْنُ هِشَابٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ .

ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ .

ح ص ص کشء، ص ٥٥ ء ص ص ص ص ص حصص، ٥٥، ٥٥، ٥٥ - ٥٥، ٥٥، ٥٥، ٥٥

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي عن زائدة ، كلهم عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ، بهذا الحديث .
يزيد بعضهم على بعضي .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَلِيثَ زَائِلَةً قَالَ : (انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا ، فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ) .

٧٨ - (١٤٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصَامَةَ بْنِ الْحَادِ .

ح وَحَدَّثَنِى مُحَمَّدُ بْنُ أُبَى عُمَرَ الْمَكِىّ - وَالْفُظْ

وقوله : (أذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن) ، قال الإمام : هذه بالتعويض ،

كما يقال : بعثك ثوبى بدينار ، ولم يرد أنه ملكه إياها لحفظه القرار ، إكراماً للقراء ، لأنها تصوير بمعنى الموهوبة ، وذلك لا يجوز إلا للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال القاضي : قال غيره : قوله يحتمل وجهين ؛ أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرار

أو مقدراً ما منه ، ويكون ذلك صداقها ، أى تعليمها إياه ، وقد ورد هذا التفسير عن مالك ، ويحتج به من يرى أن منافع الأعيان

تكون صدقا ، وقد ذكره مسلم مفسراً : (اذهب فعلهما [من] (١) القرآن) ، وفي رواية عطاء : (فعلهما عشرين آية) .

وذهب الطحاوى والأبهرى وغيرهما أن هذا خاصة للنبي (صلى الله عليه وسلم) دون غيره من الناس ، ونحوه قال الليث ومكحول .

قال الطحاوي : ولما كانت الموهوبة للنبي (صلى الله عليه وسلم) جائزة له في النكاح جازله هو - أيضا - أن يهبها في النكاح .

قال : ويصح ذلك أن النبي - عليه السلام - قد ملكها له ولم يشاورها .

قال القاضي : وهذا يحتاج إلى دليل .

وتكون الباء هنا - على هذا - بمعنى اللام ،

أى لما حفظته من القرآن ، وصرت لها كفتا فى الدين .

وقد يكون مع هذا التقدير - أيضا - أن ينكحها إياه لما معه من القرآن ، إذ رضيه لها ، ويبقى ذكر المهر مسكوتا عنه إما لأنه أصدق

عنه كما كفر عن الواطى فى رمضان ؛ إذ لم يكن عنده ، وودى المقتول بخير ؛ إذ (١) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الحادث !

• بسهم

082

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ...
إنح
لم يخلف أهله .

كل ذلك رفقا بأتمته ورحمة لهم ، أو يكون أبقى الصداق في ذمته وأنكحه نكاح تفويض حتى يتقوله صداق ، أو حتى تكتسب بما معه من القراق صداقا ، وليحرض بقوله هذا على تعليم القرآن وفضيلة أهله وشفاعتهم به .
وأشار الداودي إلى انه إنما أنكحها بلا مشورة ولا صداق لأنه كان - عليه السلام - أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، كما قال تعالى (١) ، وإذا احتمل هذا كله لم يكن فيه حجة على جواز النكاح بغير صداق أو بما لا قدر له .

قال الإمام : فيه دليل على جواز النكاح بالإجارة ، وعندنا في ذلك قولان : الجواز والكراهة ، ومنعه أبو حنيفة في الحر وأجازه في العبد ، إلا أن تكون الإجارة تعليم القرآن ، وهذا الذي استثناه بالمنع هو الذي وقع في هذا الحديث إجازته ، ولكنه طرد أصله في أن القرآن لا يؤخذ عليه أجر ولم يذكر هنا في الحديث اشتراط معرفة الزوج لفهم المرأة ، وسرعة قبولها لما تتعلمه ، وهذا محمله على أن أفهام النساء متقاربة ، ومبلغها معروف أو في حكم المعروف .

قال القاضي : يجوز أن كون المنافع صداقا على الإطلاق .
قال الشافعي وإسحق والحسن بن حي : وبكراهته قال أحمد .

وروى عن مالك وعن أصحابه قولان : الجواز ابتداء ومطلقا ، ويفسخ ما لم يدخل ، وروى مثله عن مالك أيضا .
قال الأمام : قال الرازي : فيه دلالة على أن من خطب إلى رجل فقال له الآخر : زوجتك ، أن النكاح لازم ، وإن لم يقل له الآخر : قبلت ، بخلاف البيع .

قال الإمام : لأن لفظ الحديث : (إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) ، وقال في الآخر : (قد ملكتها بما معك من القرآن) ، ولم يقل : إنه قال : قبلت .

قال القاضي : ترجم البخاري بمعنى هذا على هذا الحديث (٢) ، قال المهلب : بساط الكلام أغنى عن ذلك ، وكذلك في كل راغب في النكاح ! إلا فيسأل الزوج : هل رضى بالصداق أم لا ؟ وقول الرازي بخلاف البيع غير مسلم عندنا لو كان سمي ثمنا ، فقال : بعني هذا الثوب بدينار ، فقال : قد فعلت ، أو بعته للزم ، وإن لم يقل له الآخر : قد قبلت ، ولا يحتاج في النكاح لذكر العوض لجواز نكاح التفويض بخلاف البيع ، فإن كان أراد الرازي هذا الافتراق فصحيح ، وإلا فهو ما قلناه .

قال الإمام : وفي الحديث - أيضا - دلالة على انعقاد النكاح بغير لفظ النكاح

(١) إشارة إلى الآية رقم (٦) من سورة الأحزلب .

(٢) البخاري ، كالنكاح ، بالتزويج على للقرن وبغير صداق .

الفتح ٩ / ٢٠٥ .

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إنح ٥٨٣ والتزويج ، خلافاً للشافعي والمغيرة ، لأنه ذكر هنا تملكها .

وفي البخاري : (قد ملكتها) ، وفي بعض طرقه : (قد أمكأها) ، وعند أبي داود : (ما تحفظ من القرآن ؟) .

قال : سورة البقرة والتي تليها ، قال : (قم فعلها عشرين آية وهي امرأتك) (١) .

قال القاضي : روايتنا في مسلم : (ملكها) بضم الميم وكسر اللام عن غير واحد ،

وروينا الحرف عن الخشني : (قد ملكتها) ، كما ذكر البخاري ، وذكر في الرواية الأخرى : (زوجتها) ، وقد قال أبو الحسن

الدارقطني : إن رواية من رواه (ملكها) وهم ، ورواية من قال : (زوجتها) الصواب ، وهم كثر وأحفظ .

واختلف العلماء في عقد النكاح بلفظ الهبة ، مثل أن يقول الرجل : وهبت لك ابنتي

على صداق كذا ، فمنعه الشافعي وأبو ثور والمغيرة وابن دينار من أصحابنا ، وأبو حنيفة ابتداء والثوري ومن تابعهم ، وقالوا : لا يصح عقد النكاح إلا بلفظ النكاح أو التزويج .

وكما لا ينعقد هبة ولا بيع بلفظ النكاح ، كذلك لا ينعقد بهما النكاح ، وبخصوص الهبة للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وحكى ابن الموزان نحوه عن مالك وأصحابه ، سئى صداقاً أم لا .

وأنه لم يختلفوا فيه أنه يفسخ قبل ، واختلفوا في فسخه بعد الدخول .

وبإمضائه بعد الدخول قال أبو حنيفة ، وبفسخه أبداً قال الشافعي ، وروى ابن القاسم عن مالك إجازته ، وقال : هو كالبيع عنده بلفظ الهبة ، وقال من قال بهذا القول : إنما خص النبي (صلى الله عليه وسلم) بالهبة دون صداق وهذا هو حقيقة مذهبنا عند البغداديين .

قال ابن القصار : يصح النكاح بلفظ الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح ، ذكر الصداق أو أطلقوه ، ولا يصح بلفظ الرهن ولا بلفظ الإجارة والعارية والوصية ، ومن أصحابنا من أخازه بلفظ الإحلال والإباحة ، وجوز هو مغ ذلك ؛ إذ ليسا بعقد والهبة عقد . وأصل مذهب الشافعي أنه لا يجوز بغير لفظ النكاح والحزويج ، وأبو حنيفة يجيزه بكل لفظ يقتضى التملك على التأيد ، وقد ذكر عنه في الهبة ما تقدم .

وقيل في هذا الحديث من الفقه غير ما تقدم : جواز خطبة المرأة نفسها للرجال ،

وجواز سكوت المسئول عن علم أو حاجة عن السائل إذا لم يوافقه جواب سؤاله ، وحسن أدب النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ إذ سكت عن جوابها ولم يُخجلها بأن يقول : لا حاجة لي بك .

وفيه من حسن أدبها هي ؛ إذ سكت عنها أن لم تلح عليه في الجواب وتركته ونظره .

وفيه الكفاية في حق الدين والحرية لا في المال ، وجواز تزويج المعسر .

قال الخطابي : وفيه دليل إجازة إنكاح المرأة دون أن تسأل : هل هي في عدة أم لا ؟

حملاً على ظاهر الحال ، والحكام يبحثون عن ذلك احتياطاً .

(١) ثبو داود ، كالنكاح بفى التزويج على العمل يعمل (٢١١٢) عن أبي هريرة .

٢٣٩ / ب

٥٨٤ كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إلخ له - حدثنا عبد العزيز عن يزيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ؛ أنه قال : سألت عائشة زوج النبي (صلى

الله عليه وسلم) : ءَ كَرَّ كَانَ صَلَاقُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَتْ هَ كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَى عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَلَنَاسٍ .

قَالَتْ : أَتَدْرِي مَا النَّشْ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لا .

وفيه دليل أن سكوت كل من عقد عليه عقد في جماعة لازم إذا لم يمنع من الإنكار خوف أو حياء أو آفة في سمع أو فهم ، وجواز

امتمتع الرجل بشهوة زوجته ، وما اشترى من صداقها لقوله : (ما تصنع ب!زارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها منه شيء) ، وفي قول

هذا نظر ؛ إذ ما قاله - عليه السلام - من هذا حجة في منع صداقها إياه وتعذر تسليمه على ما تقدم لا على إباحة لبسه له / .

قالوا : وفيه جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وهو مذهب كافة العلماء .

ومنعه

أبو حنيفة إلا للضرورة .

وعلى هذا اختلفوا في أخذ الأجرة على الصلاة وعلى الأذان وسائر أفعال البر .

فروى عن مالكا كراهة جميع ذلك في صلاة الفرض والثفل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، إلا أن مالكا أجازها على الأذان ، وأجاز

الاجارة على جميع ذلك ابن عبد الحكم ، وهو قول الشافعي وأصحابه ، قالوا : وأعمال البر أولى ما أخذ عليها الأجر ، ومنع ذلك ابن

حبيب في كل شيء ، وهو نحو قول الأوزاعي ، وقال : لا صلاة له .

وروى عن مالك إجازته في النافلة ، وروى عنه إجازته في دون النافلة ؟ إذ لا بد له من عمل الفريضة فلا تؤثر فيها الأجرة .
وفيه جواز الأجرة على تحفيظ القرآن ؛ إذ لم يذكر مدة الاجارة د انما شرط في ظلمه التعليم .
واستدل بعضهم ب!نكاح النبي (صلى الله عليه وسلم) إياها بأن الإمام أولى ب!نكاح المرأة إذا ولته أمرها من الولي .

وهذا لا حجة فيه ؛ إذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بخلاف غيره ، وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم .
وليس في هذا الحديث - أيضا - بيان أنها ذات ولي ، ولا خلاف عندنا أن ولق القرابة أولى من السلطان .
واختلف إذا كان بعيد القرابة كالرجل من البطن ، فعبد الملك يقول : السلطان أولى ، وظل!و المذهب : الولي أولى .
وقوله : (كان صدق رمول الله (صلى الله عليه وسلم) لنسائه ثنتي عشرة أوقية ون!ثنا) وقتر النث! بنصف أوقية ، قال : (فذلك خمسمائة درهم) : قال الخطابي هذا اسم موضوع ل .

ط ا القدر ليس مشتقا من شيء ، وقال كخ : النش نصف الشيء .
ولا خلاف بين العلماء أنه لا حد!ثر المهر ، وأما أقله وقد تقدم الكلام فيه ، وقد
كتاب النكاح / باب الصدق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إلخ ٥٨٥ قالت : نصف أوقية ، فتلك خ!سمائة! رهم ، فهنا صدق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأزواجه .
٧٩ - (١٤٢٧) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو الرئيع سليمان بن!ود العتكي! وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا .
وقال الأخران : حدثنا حماد بن زيد - عن ثابت ، عن أنس بن مالك ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى على عبد الرخ!ن بن عوت أثر صفرة .

فقال : (ما هنا ؟) قال : يا رسول الله ، إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ف! ب .
قال : (فبارك الله لك ، أولم ولو بشاة) .

نهى عمر عن التغالي في صدقات النساء ، وقال : ا لو كانت مكرمة أو تقوى لكان الأولى بها النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأنه ما
أصدق امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية (١) ، ولم يذكر فيها النش ، وهو قريب من الحديث
الأول .

ولا يعترض عليه بحديث أم حبيبة وأن النجاشي أمهرها عنه أربعة آلاف درهم ، فهذا شيء فعله النجاشي وتطوع به ، ولم يبتدئه النبي
- عليه السلام - ولا أداه من ماله .

وقوله : رأى على عبد الرحمن أثر صفرة ، فقال : (ما هذا ؟) : فيه افتقاده لأمره
في الرجل الفاضل أمور أصحابه ، والسؤال عما يختلف عليه من أحوالهم ، وليس هذا من كثرة السؤال المنهى عنه .
وقوله : (أثر صفرة) ، وفي حديث آخر : (وضر صفرة) ، وهو مثل أثرها ، وظاهره - والله أعلم - ما قيل : إنه [ما] (٢) تعلق به
من طيب العروس وعيبرها ، ولطني بجلده لو ثوبه من ذلك .
وهذا أولى ما قيل فيه .

وقد جأ في حديث آخر : (وبه رح من رعفران) وهو ايهلر ، فلا إكون [هذا] (٣) داخلا في النهي عن تزعفر الرجال ؛ لأن ذلك
ما قصدوه وتشبهوا فيه بالنساء .

وقيل : فيه الرخصة في ذلك للعروس ، وقد جأ في ذلك أثر ، ذكره أبو عبيد :
أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه .

وقيل : لعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينكر عليه لأنه كان يسيراً .

وقيل : كان من ينكح أول الإسلام [كان] (٤) يلبس ثوباً مصبوغاً بصفرة ، علامة

(١) أبو دلود ، كالنكاح ، بالصدّاق ١ / ٤٨٥ .

(٢ ، ٤) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهاء! بسهم .

٥٨٦ كتاب النكاح / باب الصدّاق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إنح ٨٠ - (...) وحديثنا محمد بن عبيد الغبري ، حاشا أبو عوانة ، عن قتّ الة ، عن أنس ابن مالك ؛ أنّ عبد الرحمن بن عوف تزوّج على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، على وزن نواة من فاب . فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أو لم ولو بشاة) .

٨١ - (...) وحديثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا وكيع ، حديثنا شعبة ، عن قتّ ال! وحيد ، عن أنس ؛ أنّ عبد الرحمن بن عوف تزوّج امرأة على وزن نواة من فاب ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لة : (أو لم ولو بشاة) .

(...) وحديثنا محمد بن المثنى ، حديثنا أبو داود .

ح وحديثنا محمد بن رافع وهرون بن عبد الله ، قالا : حديثنا وهب بن جرير .

ح وحديثنا أحمد بن خراش ، حديثنا شابة ، كلهم عن شعبة ، عن حميد ، بهذا الإسناد .

غير أنّ في حديث وهب قال : قال عبد الرحمن : تزوّجت امرأة .

٨٢ - (...) وحديثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن تدامة ، قالا : أخبرنا الثضر بن شميلة ، حديثنا شعبة ، حديثنا عبد العزيز بن صهيب ، قال : سمعت أنس يقول : قال عبد الرحمن بن عوف : رآني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعلى بشاشة العرس .

فقلت : تزوّجت لمرأة من الأنصار .

فقال : (كم أضدفتها ؟) فقلت : نواة .

للسرور .

وهذا غير معروف ، على أنّ بعضهم جعله أولى ما قيل في هذا ، وقيل : يحتمل أن يكون ذلك في ثيابه .

ومذهب مالك وأصحابه جواز لباس الثياب المزعفرة للرجال ، وحكاها مالك عن علماء المدينة ، وهو مذهب ابن عمر وغيره من المسلمين ، وحجتهم : قول ابن عمر : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصبغ بالصفرة (١) .

وحكى ابن شعبان عن أصحابنا كراهة ذلك في اللحية ، وكره الشافعي وأبو حنيفة ذلك في الثياب واللحية ، وقد مر الكلام في هذا في أول [كتاب] (٢) الحج ، ويأتى منه في اللباس .

وقوله في الرواية الأخرى : (بشاشة العروس) ، قال الإمام : البشاشة : السرور والفرح ، يقال : تبشّش فلان بفلان : إذا أنسه .

وأصله من البشاشة ، والبشى : فرح

(١) صيأتى في كاللباس بن شاء لله .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهاء! بسهم .

كتاب النكاح / باب الصدّاق وجواز كونه تعليم قرآن ...

إنح ٥٨٧ وفي حيث إسحق : من فاب .

٨٣ - (...) وحديثنا ابن المثنى ، حاشا أبو داود ، حديثنا شعبة عن أبي حمزة -

قال شعبة : واسمه عبد الرحمن بن أبي عبد الله - عن أنس بن مالك ؛ أنّ عبد الرحمن تزوّج امرأة على وزن نواة من فاب . الصديق بالصدق .

قال الليث : بششت بالرجل : إذا أقبلت عليه وتلطفت له في المسألة .

قال القاضي : قال الحرابي : بشاشة العرس : أى أثره وحسنه .
وقوله - عليه السلام - : (كم أصدقها ؟) : دليل على أنه لا بد في النكاح من الصداق .
وقد يشعر ظاهره أنه يحتاج إلى تقدير ؛ لأنه جاء بلفظة (كم) الموضوعة للتقدير ، فيحتج به المالكية والحنفية في أن أصل النكاح مقدور على ما تقدم .

وقوله : (وزن نواة من ذهب) ، قال الإمام : النواة : خمسة دراهم ، والأوقية : أربعون درهما ، والنش : عشرون .
قال القاضي : قال الخطابي : النواة : اسم معروف لقدر معروف ، فسروها بخمسة دراهم من ذهب .

قال القاضي بهذا فسرهما ابن وهب وغيره من المالكية وكثر العلماء .
وقال أحمد بن حنبل : النواة : ثلاثة دراهم وثلاث .

وقيل : المراد بها هنا : نواة التمر ، أى وزنها من ذهب ، والأول أظهر وأصح ، وقال بعض أصحاب مالك : النواة بالمدينة ربع دينار .
وظاهر كلام أبي عبيد : أنه دفع خمسة دراهم .

قال : ولم يكن ثم ذهب ، إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة ، كما تسمى الأربعون أوقية .
وقد روى في حديث عبد الرحمن : (وزن نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربيع) ، وأراد أن يحتج هذا بأنه أقل الصداق .
وهذا لا يصح له ؛ لأنه قال .

(من ذهب) وذلك كثر من دينارين ، وهذا ما لم يقله أحد ، و(إنما هي غفلة من كاتبه ، بل فيه حجة على من يقول : إنه لا يكون أقل من عشرة دراهم ، وقد وهم الداودي رواية من روى : (وزن نواة) ، وأن الصحيح عنده : (نواة) ولا وهم فيه على كل تفسير ؛ لأنه إن كانت نواة تمر - كما قال - أو كان / عندهم النواة مثقالا معلوماً - كما تقدم - فكل يصلح أن يقال فيه : وزن كذا .

وقوله : (بارك الله عليك) : حجة فيما يقال للمتزوج ، وقد تقدم الكلام عليه .
وقوله : (أو لم ولو بشاة) : قال صاحب العي : الوليمة : طعام النكاح ، وقال الخطابي : هي طعام الإملاك .
وقال غيره : الوليمة : طعام العرس والإملاك خاصة .

٢٤٠ / ١

مه ه كتاب النكاح / باب الصداق وجوازكونه تعليم قرآن ...

إلخ (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
غَيْرُهُ قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : مَنْ فِإِبِ .

١٧٠١٤ (14) باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

قال الإمام : الوليمة : عندنا مستحبة ليست بواجبة ، خلافا لداود ، وأحد قولي الثافعي في إيجابها أخذاً بهذا ، وحمله على الوجوب .
ولقوله : (ومن لم يجب الدعوة فقد صمى الله !) (١) ، ومحمل قوله : (أو لم أبشاة) (٢) على الندب عندنا ، ولا حجة لهم في قوله : (ومن لم يجب الدعوة فقد صمى الله !) ؛ لأنه إنما أطلق ذلك علة في ترك الإجابة ، وهي لو كانت واجبة ما دل ذلك على وجوب الوليمة ، كإثنا قيل : إن الابتداء بالسلام ليس بواجب والرد واج ! .

فكذلك غير بعيد أن تكون الدعوة غير واجبة ، والإجابة واجبة .
وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا : لا يمنع أن يطلق على من أخل بالمندوب تسميته عاصي ؛ لأن المعصية مخالفة الأمر ، والمندوب مأمور به .

قال القاضي : استدل سضعهم من ظاهر القصة على جواز الوليمة بعد الدخول ، وقال بعضهم : ليس في الحديث ما يدل عليه ، والأول أظهر .

وظاهر قول مالك في كتاب محمد استحباب!! بعد الدخول ، وهو قول غيره ، ووجهه شهوة الدخول والابتناء لما يتعلق به من الحقوق ، ولأنه فرق بين النكاح والسفاح ، والرواية الأخرى عنه جوازها بعد الدخول ، وحكى ابن حبيب استحبابها عند العقد وعند البناء ، وامشحبها بعض شيوخنا قبل البناء حتى يكون الدخول بها .

وقوله : (ولو بشاة) : دليل على أن [(٣) التوسعة فيها لأهل الواجد بالذبح وغيره ، وأن الثاة لأهل الجدة والقدرة أقل ما يكون وليس على طريق التحديد ، وأنه لا شيء أقل منها لمن لم يجدها ، بل على طريق الحض والارشاد .

ولا خلاف أنه لا حد لها ، ولا توقيت . وقد ذكر مسلم بعد هذا - في وليمة صفية - الوليمة بغير اللحم ، وفي وليمة زينب : ، أشبعنا خبزاً ولحماً! ، فكل جائز وبقدر حال الرجل وما يجد .

واختلف السلف في أثر تكرارها كثر من يومن ب!جازته وكراهيته . واستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً .

قال سضعهم : وذلك إذا دعى في كل يوم من لم يُأع قبله ولم يكرر عليهم . وكرهوا فيها المباحة والسمعة . وذمر بعد هذا قوله - عليه السلام - : (إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها) ،

(١) سيأتى قريباً برقم (١١٠) . (٣) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش! بسهم . (٢) من ع .

كتاب النكاح / باب الصداق وجواز كونه تعليم قرار ...

إنح ٥٨٩ وقوله في الرواية الأخرى : (عرساً كان أو غيره) ، [وفي الأخرى : (أتوا الدعوة دا) (١) وفي الأخرى : (إذا دعى أحدكم لكل فليجب) ، وفي الأخرى : (الطعام) ، وفي الأخرى : (العرس) ، وفي الأخرى : (ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله) : وإنما تقدم الكلام عليه هنا لاتصاله بالمسألة ، فلم يختلف العلماء في وجوب الإجابة في وليمة العرس ، واختلفوا فيما عداها ، فمالك وجمهورهم : على أنه لا تجب ، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه في كل دعوة ، عرساً كان أو غيره ، بظاهر الألفاظ الأخر التي ذكرناها .

وقال الشافعي : ذلك واجب في الوليمة ، ولا أرخص في ترك غيرها من الدعوات التي لا يقع عليها اسم وليمة كالتختان والإملاك والنفاس ، وحادث سروي ، ولا يبيئ إلى أن تاركها عاصي كترك الوليمة ، ولمالك في المدونة أن هذا في طعام العرس ، وليس في الإملاك ، وهذا على ماله في كتاب محمد أنها بعد البناء ، وهو الذي يسمى عنده وليمة وعرساً .

وفي مسلم عن عبيد الله - هو العمري - نحوه قال : إنه كان ينزل على العرس ؛ أي يتأوله فيه ويجعله مراد الحديث ، فكذلك اختلف السلف في إجابة ماعدا الوليمة ، وحمل من خص ذلك بالعرس أن غيرها على الندب ، والأوامر في ذلك على التخصيص لا على الأيجاب ، وخص الوليمة بالأيجاب نصه فيها على العصيان ، وأن الوليمة اسم يختص لطعام العرس والإملاك على ما تقدم .

وكره مالك لأهل الفضل الأجابة للطعام يدعون إليه ، وتأوله بعض أصحابنا على غير الوليمة ، وتأوله بعضهم على غير طعام أسباب السرور المتقدمة مما يصنع تفضلاً .

واختلف في وجوب الأكل للمفطر فيها ، فلاهل الظاهر فيها قولان ، وقد خرجهم الباجي على مذهبنا من قول مالك وأصحابه .
وقال الشافعي : إذا كان مفطراً كل ، وإن كان صائماً صلى ، أى دعى ، على ما جاء في الحديث .
قال مالك : يجب (ن) لم يكل وإن كان صائماً ، وعن إصبع تخفيف ذلك ، فرأى أن الإجابة إنما تتعني ، فظاهره وجوب الأكل عندهم .

وكذلك اختلف قول أهل الظاهر في وجوب الأكل في كل دعوة بناء على وجوب الأجابة فيها على قولهم ، واختلف السلف ومن بعدهم إذا كان فيها لعسب مباح أو منكر ، والاكثر في المنكر ألا تحضر معه ، وأبو حنيفة وبعضهم يجيزه ، وعندنا فيه قوذ شاذة والأكثر في المباح الحضور إلا لأهل الفضل والهيئات ، وفي مذهبنا في هذا قولان .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث ! بسهم .

٢٤٠ / ب

٥٩٠ كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

(١٤) باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

٨٤ - (١٣٦٥) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يعني ابن عثمة - عن عبد العزيز ، عن أنس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) غزا خيبر ، قال : فصلينا عند الصلاة الغداة بغلس ، فركب نبي الله (صلى الله عليه وسلم) وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة .

فأجرى نبي الله (صلى الله عليه وسلم) في زقاق خيبر ، يأن ركبتي لتصمر نخذ نبي الله كله ، وانحسر الإزار عن نخذ نبي الله (صلى الله عليه وسلم) ، فإني لأرى بياض نخذ نبي الله (صلى الله عليه وسلم) .

فلما دخل القرية قاً : (الله ثبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنزيرين) قالها ثلاث مرات .
قال : وقد خرج القوم إلى أعمالهم .

فقالوا : محمد ، والله .

لأل كئذ العزيز : وقال بعض أصحابنا : محمد ، والخميس .

قوله في حديث أنس : (فأجرى النبي (صلى الله عليه وسلم) في زقاق خيبر) : فيه أن إجراهم الخيل والتصرف عليها لأهل الفضل والشجاعة مباح مستحب في موطنه ، وحيث يحتاج إليه أو يمرن نفسه عليها ، أو يروض فرسه به .

وقوله : (وانحسر الإزار عن نخذ نبي الله (صلى الله عليه وسلم) ، و(ني لأرى بياض نخذ) : حجة

لمن لا يرى الفخذ عورة ، وقد ذكرنا الخلاف فيه في كتاب الطهارة .

وقوله : (محمد والخميس) يرفع السن ، قال الإمام : قال الأزهرى : الخميس ! الجيش ، سمي خميساً لأنه مقسوم على خمسة : المقدمة ، والساقة / ، والميمنة ، والميسرة ، والقلب .

وقال غيره : سمي [الجيش] (١) خميساً ، لأنهم يخمسون الغنائم فيه .

قال القاضى : هذا بعيد ، لأن الخميس فيه إنما جاء في الشرع ، وإنما

كان قبل ذلك المربع ، يأخذ الرأسى الربع .

وقوله : (الله أكبر خربت خيبر) : قيل : فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لما رآهم خرجوا بالة الخراب والهدم ، لقوله : (خرجوا بفؤوسهم ومكاتلهم ومرورهم) ، وهذا من الفأل الحسن في حقه - عليه السلام - وحق المسلي الذي كان يستحبه ، وليس من الطيرة ا تدمومة .

والمكاتل : القفف .

والمروور : قيل : الحبال لأنها تمر ، أى تفتل ، كانوا يصعدون

(١) من ع .

كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

٥٩١

قَالَ : وَأَصْبَنَاهَا عَنْوَةً ، وَجُمِعَ السَّيِّ .

فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُعْطِنِي جَارِيَةً

مِنَ السَّيِّ .

فَقَالَ : (اف! ابْ نَحْذُ جَارِيَةً) ، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُمَيٍّ .

فَجَاءَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أُعْطِيتَ دَحِيَّةً ، صَفِيَّةَ بِنْتِ حُمَيٍّ ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ؟ مَا ضَلَحُ إِلَّا لَكَ .

قَالَ : (ادْعُوهُ بِهَا) .

قَالَ : فَجَاءَ بِهَا ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (خُذْ جَارِيَةً

مِنَ السَّيِّ غَيْرَهَا لِمَا

قَالَ : وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا .

بِهَا لِلنَّخِيلِ ، وَاحِدَهَا مَرٌّ وَمَرٌّ ، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ .

قِيلَ الْمُرُورُ : الْمَسَاحِي ، وَاحِدَهَا مَرٌّ بِالْفَتْحِ ، وَقِيلَ : يُقَالُ لَهَا : الْحَرَابُ مِنْ اسْمِهَا ، لَجَمْعِهِ حُرُوفُهُ ، وَقَدْ يَحْمِلُ أَنَّهُ خَبِرَ عَلَى وَجْهِ الدَّعَاءِ

بِخَرَابِهَا ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَا فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ فِي الْجِهَادِ .

قِيلَ : وَفِيهِ سُنَّةُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الظُّهْرِ ، وَالْفَتْوحَاتِ ، وَرُؤْيَا الْهَلَالِ وَالْإِشْرَافِ عَلَى الْمَدَنِ ؛ لِأَنَّهُ

إِعْلَامٌ وَثَنَاءٌ عَلَى اللَّهِ ، وَاعْتِرَافٌ بِجَلَالِهِ ، وَشُكْرٌ لَهُ بِجَمِيلِ ذِكْرِهِ عَلَى مَا أَوْلَاهُ مِنْ فَضْلِهِ .

وَقَوْلُهُ : (وَأَصْبَنَاهَا عَنْوَةً " : سَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حَكْمِ خَيْرِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا عَنْوَةً وَصَلَحًا ، وَإِنْ جَمِيعُهَا لَمْ يَكُنْ عَنْوَةً ، وَحَصْنُ الْوُطْشِ

وَحَصْنُ الْإِثْلَامِ مِنْهَا صَلَاحٌ ، وَسَنَذْكُرُهُمَا وَغَيْرَهُمَا فِي مَوْضِعِهِ .

وَقَوْلُهُ لَدَحِيَّةٍ حَيٌّ سَأَلَهُ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّ : (أَذْهَبَ نَحْذُ [جَارِيَةً] (١) فَأَخَذَ صَفِيَّةً ،

وَذَكَرَ اسْتِرْجَاعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ الْإِمَامُ : يَحْتَمِلُ عِنْدَ مَا جَرَى لَهُ مَعَ دَحِيَّةٍ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَرَضًا دَحِيَّةٍ وَطِيبَ نَفْسِهِ ، فَيَكُونُ مَعَاوِضَةً جَارِيَةً بِجَارِيَةٍ .

فَإِنْ قِيلَ : الْوَاهِبُ مَنَى عَنْ شَرَاءِ هَبْتِهِ ، فَكَيْفَ عَاوِضَهُ هُنَا عَمَّا وَهَبَهُ ؟ قُلْنَا : لَمْ يَهَبْهُ مِنْ

مَالِ نَفْسِهِ فَيَنْبِىَ عَنِ الْارْتِجَاعِ ، ! إِنَّمَا أُعْطِلَهُ مِنَ اللَّهِ عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ ، كَمَا يُعْطَى الْإِمَامُ

النَّفْلَ لِأَحَدِ أَهْلِ الْجَيْشِ نَظَرًا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ خَارِجًا عَنِ ارْتِجَاعِ الْهَبَةِ وَشَرَاءِهَا ، وَالتَّأْوِيلُ .

الثَّانِي : لَهُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا قَصْدُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِعْطَالُ جَارِيَةٍ مِنْ حَشْوِ السَّيِّ وَوُخْشِهِ ،

فَلَمَّا أُطْلِعَ أَنَّ هَذِهِ مِنْ جِيَادِهِ ، وَأَنْ لَيْسَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ إِعْطَاءِ مِثْلِهَا لِمِثْلِهِ ، وَقَدْ يُوْدَى ذَلِكَ

إِلَى الْمَفْسَدَةِ ، اسْتَرْجَعَهَا لِأَنَّهَا خِلَافُ مَا أُعْطِيَ .

لَكِنْ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ : (وَقَعَتْ فِي سَهْمِ دَحِيَّةٍ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ

ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تَصْنَعُهَا وَتَهَيِّئُهَا ، وَهِيَ صَفِيَّةٌ) فَفِي الرِّوَايَةِ : أَنَّهُ أَخَذَهَا فِي قِسْمَةٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ ، وَفِيهَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ .

فَعَلِيَ هَذَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْإِعْتِزَالِ عَنْ ارْتِجَاعِ الْهَبَةِ .

قَالَ التِّي إِلَى : قَالَ بَعْضُهُمْ : فِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أُعْطِيَ وَنَقَلَ مَا لَمْ يَعْلَمْ مَقْدَارَهُ إِنْ لَهُ اسْتِرْجَاعُهُ وَالتَّعْوِيزُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ بِغَيْرِ

عَوْضٍ .

وَفِيهِ بَيْعُ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ كَبِيرًا

(٢) زَائِدَةٌ فِي ع .

٩٢ كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها بقليل ، يداً بيد ، وواحداً بآخر ، على اختلاف ألفاظ الحديث ! د نما يراعى اختلاف العدد والجنس مع الأجل إلا في النقد .

وفيه أن قوله : " جارية من السبي) في الحديث الواحد : دليل على أنه لم يقع على طريق المشاحة بل على المكارمة ؛ إن لم تحضر حينئذ ولم يرها ، فلم يكن بيعاً ، صائماً كان استرجاعاً على تطيب نفسه بالعوض ويجمع بين هذا وبين قوله في الرواية الأخرى : (فاشترأها بسبعة [أرؤع !) : أن دحية شح بحقه فيها وتمييزها في حقه . ولم يرض في

أخذ العوض عنها بجارية حتى أرضاه النبي - عليه السلام - بسبعة ، (١) ، فتجمع الأحاديث كما فعل في سبي هوازن . وقوله لهم : (فمن شاء أن يكون على حقه ، حتى نعطيه من أول مايفيء الله علينا) : تطيباً لأنفسهم .

فيه إعطاء النبي (صلى الله عليه وسلم) صفة لدحية حين سأله جارية من السبي ، ولم يأت في الحديث أنه بعد القسم .

[وصفية مما أصيبت من العنوة ، ولم تكن فيها لأنها من حصن الغموص ، (٢) ، وهو مما أخذ عنوةً ، وبها أخذت صفة على ما ذكر ابن إسحق فيحتمل أنها مما كان خلص للخمس ، فنفل! النبي - عليه السلام - إياها ، أو قل القسم حتى يحسبها من الخمس . لكن جاء في الحديث الآخر : أنها خرجت فيمن سهمه ، فوجه الجمع بين الحديثين أن يجعل السهم هنا لغير المسم ، لأن من ملك شيئاً وحصل عنده قد يقال له ذلك ، وششعار له اسم السهم الذي يكون في القرعة .

والإولى عندى أن تكون صفة فيثا ؛ لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع ، وهو واذ بيته من بني أبي الحقيق قد صالحوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وشرط عليهم ألا يكتموا كنزاً ، فإن كنتموه فلا ذمة لهم ، وأنه سألهم عن كنز جي بن أخطب نكتموه ، وقالوا : أذهب النفقات ، ثم عثر عليه عندهم فاستباحهم ومباهم ، وذكر ذلك أبو عبيد وغيره .

فصفية لاشك ممن سبي من نسألهم ، ومن دخلت أولاً في صلحهم ، فقد صارت في إنا لا تخمس ، ولالإمام وضعه حيث أراه الله ، فهذا وجهه عندى .

قال الإمام : وأما قوله : " جعل عتقها صداقها) : فإن الناعم اختلفوا في هذا ،

إنهم من أجاز ذلك لظاهر [هذا ، (٣) الحديث ، ومالك وغيره من الفقهاء يمنع ذلك ، وقال الشافعي : هي بالخيار إذا أعتقها ، فهان امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها .

فأما مالك وغيره - ممن وافقه - فيحمل هذا على أنه من خصائص النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ لانه خص بالموهوبة ، وأجيز له النكاح بغير مهر فلا يقاع! غيره عليه فيما خص - عليه السلام - به ، والاعتبار عند بعض أصحابنا يمنع من ذلك أيضاً لأنه إن قدر أنها عقدت على نفسها

(١) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامش .

(٣) زائدة في ع .

(٢) كُتبت في للهامش ولم يثر إليها بسهم .

كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ٥٩٣

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ : يَا أَبَا حَمَزَةَ ، مَا أَصْدَقَهَا ؟ قَالَ : نَفْسَهَا ، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا . حَتَّى إِذَا

كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَهَا لَهُ أُمُّ سُقَيْمٍ ، فَأَهْلَتْهَا لَهُ مِنَ الْقَيْلِ ، فَأَضْبَحَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَرُوسًا .

فَقَالَ : (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ) .

قَالَ : وَبَسَطَ نَطْعًا .

قَالَ : جَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقْطِ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْتَّرِ ، وَجَعَلَ ، لِرَحْلٍ يَجِيءُ بِالْسَّمَنِ .

خَفَّاسُوا حَيْسًا ، فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٨٥ - (...) وَدَّثَنِي أَبُو الرَّيْعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، النِّكَاحُ قَبْلَ عَتَقِهَا فَذَلِكَ لَا يَصِحُّ ؛ إِذَا لَا مَلِكَ لَهَا فِي نَفْسِهَا حِينَئِذٍ ، وَلَا يَصِحُّ - أَيْضًا - عَقْدُ الْإِنْسَانِ / نِكَاحَهُ مِنْ أُمَّتِهِ .

دَانٌ قَدَرُ أَنَّهَا عَقَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا فَلَمْ يَقَعْ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ رِضًا تَطَالَبَ بِهِ ، دَانٌ كَانَ يَقْدِرُ قَبْلَ عَتَقِهَا بِشَرَطِ أَنْ تَعْتَقَ فَقَدْ عَقَدَتْ الشَّيْءَ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، وَالتَّزَامُ فِي هَذَا وَجُوبُ الشَّيْءِ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَجِبَ لَهَا لَا يُلْزِمُهَا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَنَا .

وَأَمَّا حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ : فَإِنَّهُ يَقُولُ : إِنَّهَا عَتَقَتْ بَعُوضَ ، فَإِذَا بَطَلَ الْعَوْضُ فِي الشَّرْعِ

رَجَعَ فِي سُلْعَتِهِ أَوْ فِي قِيَمَتِهَا إِنْ لَمْ يُمْكِنَ الرُّجُوعُ فِيهَا ، وَهَذِهِ لَا يُمْكِنُ الرُّجُوعُ فِيهَا .

فَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ بِالْقِيَمَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ عَلَيْهَا صَحَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَأَيْضًا فَإِنْ قَوْلُهُ : (وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا) : إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ أَنَّهُ ،

لَمْ يَسْنِدْهُ ، فَلَعَلَّهُ تَأْوِيلٌ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَبِمَوْلٍ مَالِكٍ فِي هَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَزُفَرٌ ، وَبِإِجَازَةِ ذَلِكَ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَاسْتَحَقَّ وَأَحْمَدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ وَالزَّهْرِيِّ .

وَقِيلَ : مَعْنَى (جَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا) : أَيْ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا صَدَاقًا كَالْمَوْهُوبَةِ الْمَخْصُوصَةِ لَهُ .

وَقَوْلُهُ : (دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ ! مَلِيمٌ تَضَعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا) : أَيْ تَزِينُهَا وَتَصْلِحُهَا .

فِيهِ جَوَازٌ

مِثْلُ هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ بِالْوَجْهِ الْمَنْهَى عَنْهُ ؛ مِنْ الْوَصْلِ وَالْوَشْمِ وَشَبْهِهِ .

وَقَوْلُهُ : (حَتَّى إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ جَهَازَتَهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمَ ، وَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ) : فِيهِ الْإِبْتِنَاءُ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ ، وَجَوَازُ إِقَامَةِ الْإِمَامِ فِي

حَاجَتِهِ بِالْجَيْشِ مَا لَمْ يَضُرَّ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ أَقَامَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١) وَأَنَّ الثَّلَاثَ فِي حَكْمِ السَّفَرِ لَيْسَتْ بِإِقَامَةٍ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ حَقَّ الزَّوْجِ الثَّيِّبِ فِي الثَّلَاثِ .

(١) لِلْبُخَارِيِّ ، كَالنِّكَاحِ ، بِالْبِنَاءِ فِي اللَّهِ فَرٌ ، عَنْ أَنَسٍ .

٢٤١ / ١

٥٩٤ كِتَابُ النِّكَاحِ / بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أُمَّةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ص هـ ! صَيْرٌ ، ، ، مَكْلٌ ، مِنْ

عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي هـ ، ص ! هـ .

مِنْ مَهْرٍ ، ، ، صَاءٌ ، ص ،

أَبِي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّائِقِ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ شُعَيْبِ

ابن الجحّاب ، عن أنسبي ، كلهم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه أعتق صفيّة وجعل عتقها صلاقتها .
وفي حديث معاذ عن أبيه : تزوج صفيّة وأصدقها عتقها .

٨٦ - (١٥٤) وحل اثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله عن مطرف ، عن عامر ، عن أبي بل لة ، عن أبي موسى ، قال :
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في اثني يعتق جاريته ثم يتزوجها : إله أجران) .

٨٧ - (١٣٦٥) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة ،
حدثنا ثابت عن أنس ، قال : كنت ردف أبي طلحة يوم خير ، وقدمي تصم ! قد ام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ء قال :
فأتيانهم حين بزغت الشمس ، وقد أخرجوا مواشيهم وأخرجوا بفؤوسهم ومكائيلهم ومريهم .
فقالوا : محمد ، والخميس .

قال : وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
(خربت خير ، إنا إفا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنزير) .

قال : وهزمهم الله - عر وجل - ووقعت في سه ! دحية جارية ! جميلة ، فاشترها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بسبعة أرؤسي ،
ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها له وتهيئها - قال : وأحسبه قال وتعتد في بيتها ، وهي صفيّة بنت حعي .

قال : وجعل ريب أول الله (صلى الله عليه وسلم) وليتها التمر والأقط والسمن ، فحصد الأرض
وقوله : (وتعتد في بيتها) : أي تستبرئ ؛ لأنها كانت مسبية ، أي في بيت أم سليم ثم حينئذ تهيئها له ، والواو لا ترتب .

وقوله - عليه السلام - : (من كان عنده شيء فليجيئ به) : فيه انبساط الرجل مع أصدقائه وحاشيته وكه ، واستدعاء مثل هذا ممن
يعرف سروره به وصحبته فيه .

وقوله : (فجعل الرجل يجيء بالأقط ، والرجل يجيء بالتمر ، والرجل يجيء بالسمن ، فحاسوا حيساً) ، وفي الحديث الآخر : (فجعلوا
من ذلك السواد سواداً حيمحاً) : السواد : كل شخص ظاهر ، وسواد الشيء : شخصه ، يعني أنهم جعلوا من ذلك مواضعه ، وشغل
ذاته مواضعه ، ومنه سواد العراق للعالم من أرضه ، والظاهر عمارته منها .

كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

٥٩٥

أفاحيص ، وجيء بالأنطاع فوضعت فيها ، وجيء بالأقط والسمن فشبع الناس .
قال : وقال الناس : لاندري أتزوجها أم اتخن ! أم ولد .

قالوا .

إن حببها فهي امرأة - هـ ، وإن لم يحببها فهي أم ولد .

فلما أراد أن يركب حجتها ففعدت على عجز البعير ، فعرّفوا أنه قد تزوجها .
فلما نوا من المدينة دفع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ودفعنا .

قال .

فعرّث الناقة العصباء ، وندر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وندرث .
فقام فسترها ، وقد أشرفت النساء .

فقلن : ابعد الله اليواية .

قال : قلت : يا أبا حمزة ، أوقع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : إي ، والله لقد وقع .
٧ مم - (١٤٢٨) قال أنس : وشهدت وليمة زينب ، فأشبع الناس خبزاً ولحماً .

وَكَانَ يَعْثُرُ فَأَدْعُو النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ وَتَبَعْتُهُ ٥ فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجَا .
فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيَسْلُمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ : (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ؟ كَيْفَ أَنْتُمْ يَا فُلَ الْبَيْتِ ؟) .
فَيَقُولُونَ : بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ فَيَقُولُ : (بِخَيْرٍ) ، فَلَمَّا فَرَّغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ
قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ .

فَلَمَّا رَأَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا .
فَوَاللَّهِ ، مَا أَدْرَى أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بَاعَ نَهْمًا قَدْ خَرَجَا ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي اسْكُفَةِ الْبَابِ أَرْنَحِي
الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ لَا تَدْخُلُوا بُهْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ
قَالَ الْإِمَامُ : وَالْحَيْسُ : تَمَرٌ وَأَقْطٌ وَسَمْنٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ

[بقوله : (إِنْ الرَّجُلُ كَانَ يَجِيءُ بِالْأَقْطِ ، وَيَجِيءُ الرَّجُلُ بِالتَّمْرِ ، وَيَجِيءُ الرَّجُلُ بِالسَّمْنِ ، فَخَاسُوا جَسًا)] (١) .
وقوله : (فَخَصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ ، وَجِئَ بِالْأَنْطَاعِ) : يُقَالُ : فَخَصْتُ عَنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَشَفْتَ عَنْهُ ، وَفَخَصْتُ التَّرَابَ : قَلْبَتَهُ ،
وَفَخَصَ الطَّائِرُ مَفْخَصَ لِيُضَهَ سِوَا .
وَالْأَفَاحِيصُ وَاحِدُهَا أَفْخُوصٌ .

وَالْأَنْطَاعُ وَاحِدُهَا نِطْعٌ ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : نِطْعٌ ، وَنِطْمٌ ، وَنَطْعٌ ، وَنَطْعٌ .
وقوله : (فَعَثَرْتُ [الناقاة] (٢) الْعَضْبَاءُ) : هُوَ اسْمٌ لَهَا لِاصْفَةٍ .

قال أبو عبيد :

أما ناقة النبي (صلى الله عليه وسلم) فإنها تسمى العضباء ، وليس لشيء كان بأذنها .

(١) من ع .

(٢) من الصحيحة المطبوعة .

٥٩٦

يُؤْذَنُ لَكُمْ { الْآبَةُ (١) } .

كتاب .

النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

هو - (١٣٦٥) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا شبابة ، حدثنا سليمان ، عن ثابت ، عن أنس .

ح وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ! بَنُ حَيَّانٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ ، قَالَ :
صَارَتْ صَفِيَّةٌ دَحِيَّةً فِي مَقْسَمِهِ ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : وَبَقُولُونَ : مَا رَأَيْنَا فِي السَّنْبِيِّ مِثْلَهَا .

قَالَ فَبِعَثَ إِلَى دَحِيَّةٍ فَأَعْطَاهُهَا مَا أَرَادَ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ فَقَالَ : (أَصْلَحِيهَا) .

قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ خَيْثَرٍ ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ .

فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلَطْنًا بِهِ) .

قَالَ : فَجَعَلَ الرَّحْلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السُّوْقِ ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ فَلَكَ سَوَافًا حَيْسًا ، فَجَعَلُوا جَمْلُونَ مِنْ فَلَكَ الْحَيْسِي ، وَيَشْرَبُونَ
مِنْ حِيَاضِي إِلَى جَنْبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ .

قَالَ : فَقَالَ أَنَسٌ : فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَيْهَا .

قَالَ : فَانْطَلَقْنَا ، حَتَّى رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ

قال القاضي : قد مضى الكلام على هذا في الحج ، وأن الأولى خلاف ما قال أبو عبيد ، وكونه صفة لها أو صفة واسما معا هو الصحيح إن شاء الله .

قال ابن وضاح : الحيس : التمر ينزع نواه ويخلط بالسويق ، والاءول معروف (٢) .

وقوله : (حين يزغت الشمساً : أى حين ابتداء طلوعها وهو يزوغها .

وقوله : (ونذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونذرت) بالنون : أى سقط وسقطت : وأصله الشئ يسقط من الشئ ويخرج منه ، ومنه نوادر الكلام .

وقوله : (هشننا إليها) : كذا عند أبي سعيد السجزي ، وعند غيره : (هشنا)

إليها بتشديد الشين ، وكلاهما صوال ! ، وهو بكسر الشين في الماضي وفتحها في المستقبل ، كذا قيده في كتاب الهروى على أبي الحسن ، ونحوه في كتاب العذرى ، ومعنى (هشننا) : نشطنا وخففنا وبادرنا .

وقال (شمر) في قوله : (فهششت إلى امرأتى) : أى فرحت واستهيت ، وهو مما تقدم .

ومن قال : (هشنا) فعلى الإدغام ولالتقاء المثليين ، ولغة من قال من العرب : هزت بسيفى ، وهى لغة بكر بن وائل .

ورواه بعضهم بفتح الهاء على لغة من قال من العرب : ظلت أفعل كذا من ظلت .

(١) ١ لأحزلب : ٥٣ .

(٢) من هنا إلى (باب الطلاق) لم يذكر المعلم شئ عنها .

كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ٥٩٧

١٧٠١٥ (15) باب زول زينب بنت جحش

هَشْنُنَا إِلَيْهَا ، فَرَفَعْنَا مَطِينًا ، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَطِينَهُ .

قَالَ : وَصَفِيَّةٌ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : فَعَرَّثُ مَطِيَّةَ رَسُولِي اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ .

قَالَ : فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَسَرَّهَا .

قَالَ : فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ : أَلَمْ نُضَرَّ .

قَالَ : فَدَخَلْنَا الْمَلِيَّةَ ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَائِيْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِصُرْعَتِهَا .

وردت بمعنى : رددت ، ممن لا يرى التضعيف ويسهل .

ووقع عند القاضي الصدفي عن العذرى : (هشن ال بكسر الهاء وسكون الشين ، ووجهه من هاش يهيش .

قال الهروى : هو بمعنى قولهم : هش .

قال شمر : يقال : هاش بمعنى طرب ، قال : فكبر للرؤيا وهاش فواده ، وكما قالوا : نمت من نام ، وقد يكون (هشنا) من هشننا ،

على لغة من قال : ظلت أفعل كذا ، حكاها سيبويه في الشاذ .

وقوله : (نخرج جوارى نساءه) : أى الصغار الأسنان منهن ، ومن لم تُسمَنه السن والحنكة .

قوله : (يترأينها ويشمتن بصرعتها) : لما جبل الضرائر عليه من الغيرة ، لا سيما بالطارئة عليهن .

وفي حديث صفية جواز نكاح الرجل معتقته ، وقد جاء في الحديث في ذلك : (له أجران) .

وقوله : (فقالوا : إن حجبها فهي امرأته) : استدلل به بعضهم أنها بغير صداق كالموهوبة ، ولو كان إنما نكحها على أن عتقها صداقها

كما زعم المخالف وظن ، أليس لم يخف عليهم أنها زوجه ؟ ويكون قوله في الحديث الآخر : (أعتقها وتزوجها) إخبار عما استبان بعد

ذلك من حالها لهم بعد الحجاب ، واستدلواهم بالحجاب على أنه تزوجها .

وفيه دليل عند بعضهم على إجازة النكاح بغير شهود إذا أعلن ، وأنه ليس من شرط صحة عقده الشهود ، وهو قول مالك والزهري / وأهل المدينة وأبي ثور وجماعة من العلماء والسلف والصحابة .
 وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز إلا بشاهدي عدل وهو قول جماعة من الصحابة والسلف والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة مثله إلا أنه لا يشترط العدالة ، ولكن هو شرط عند الجميع في الدخول .
 ولم يختلفوا أن كل نكاح استسر وليس فيه شردان فهو نكاح سر لا يحل ويفسخ .
 واختلفوا في استساراه مع الشاهدين ، فذهب جمهور الفقهاء وأئمة الأمصار ويحيى بن يحيى من أصحابنا على أنه ليس بنكاح سر ، وهو عند مالك نكاح سر يفسخ ، دخل أو لم يدخل ، ولا فرق عنده كان شاهدين أم لا .

٢٤١ / ب

٥٩٨

كتاب النكاح / باب زويج زينب بنت جحش ...

إلخ

(١٥) باب زول زينب بنت جحش

ونزول الحجاب ، ! اثبات وليمة العرس

٨٩ - (١٤٢٨) حدثنا محمد بن حاتم بن ميمولط ، حدثنا بهز .

ح وحدثني محمد

ابن رافع ، حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ، قالا جميعا : حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن أنس .

وهنا حديث بهز قال : لما انفقت زينب قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لزيد : (فادكرها على لما .

قال : فأنطلق زيارا حتى أتاه وهي تخمر عينيها .

قال : فلما رأيته عظمت في صدري ، حتى ما أستطيع أن أنظر إليها أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذكرها ، فوليتها ظهرى

ونكصت على عقي .

فقلت : يا زينب ، أرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يذكرك .

قالت : ما أنا بصانعة شيئا حتى أوا مر ربي .

فقامت إلى مسجل !! ، ونزل القرآن ، وجاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخل عليها بغير إلفط .

قال : فقال : ولقد رأيتنا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أطعمنا الخبز واللحم حين أمتد النهار ، نفرج الناس وبقى رجال يتخلثون

في البيت بعد الطعام ، نفرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأتبعته ، فجعل يتبع حجر نساءه يسفم عليهن ، ويقلن يا رسول الله ،

كيف وجدت أهلك ؟ قال : فما أدري أنا أخبر - له أن القوم قد خرجوا أو أخبرني .

قال .

فأنطلق حتى دخل البيت ، فنبأت أدخل معه فالتقى الستر بيني وبينه ، ونزل الحجاب .

قال : ووعظ القوم بما وعظوا به .

وقوله في الحديث في قصة زينب : (وأمر النبي - عليه السلام - لزيد أن يذكرها

عليه أن يخطبها) : ومعنى (اذكرها على) : أي اخطبها لنفسها على ، أي لى أو عني .

ف (على) تأتي بمعنى الحرفن .

فيه جواز مثل هذا لمن طلقها إذا علم طيب قلبه بذلك ، وأنه لا يكرهه مثل حال زيد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : ! ما أفشطيع أن أنظر إليها ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذكرها) : بفتح الهمزة ، أي

من أجل أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذكرها .

وقوله : (فنكصت على عقبي) : أى رجعت وانصرفت .

وقوله : (فجاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخل عليها بغير إذن) : لأنها زوجته ، وأن الله أعلمه أنه زوجه إياها .

وفي خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) ودورانه على نسائه حتى يقوم الجالسان عنه حسن الأدب مع كتاب النكاح / باب زواج زينب بنت جحش ...

إلخ

٥٩٩

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ : لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَا أَعْيُنَ نَاطِرِينَ إِنَاهُ { إِلَى قَوْلِهِ : وَاللَّيْلَةُ لَا يَسْتَحِيمَا مِنَ الْحَقِّ } (١) .

٩٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضْلُ بْنُ حُامِثٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كَامِلٍ : سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلْبًا أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ : عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ ، فَإِنَّهُ فَجَحَ شَاءَ .

٩١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِمًا عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ ثَرًا أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ .

فَقَالَ ثَابِتٌ لِبَنَانِي : بِمَا أَوْلَمَ ؟ قَالَ : أَطْعَمَهُمْ خَبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى نَزَكُوهُ .

٩٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ الثَّضَرِ التَّيْمِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي .

حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : : لَمَّا نَزَوُ جَالَتُنِي (صلى الله عليه وسلم) زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعَمُوا .

ثُمَّ جَلَسُوا يَتَخَدُّونَ .

قَالَ : فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَّيُّ إِلَى الْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا .

فَلَمَّا رَأَى فَلَكَ قَامَ ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامٍ مِنَ الْقَوْمِ .

زَادَ عَاصِمُ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ : فَتَعَدَّ ثَلَاثَةً ، وَإِنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا .

قَالَ : فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُمْ تَدَانِطَلَقُوا .

قَالَ : فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ ، فَنَابَتْ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ .

قَالَ : الصَّاحِبُ وَاحْتِمَالُ أَذَاهُ ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ حَسَنِ الْخُلُقِ وَالْعَشْرَةِ ، وَأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمَّا كَرِهَ جُلُوسَهُمَا لَمْ يَأْمُرْهُمَا بِالْقِيَامِ ، وَتَلَطَّفَ أَوَّلًا بِالتَّهْيِئَةِ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَا ، فَلَمَّا لَمْ يَقُومَا تَلَطَّفَ بِخُرُوجِهِ وَرَجُوعِهِ لِيَفْهَمَا فَيَقُومَا كَمَا كَانَ .

وفيه كراهة التطويل والجلوس عند العروس ، ومن يعلم ال له شغلاً وتفرغاً لأمر من

أمر نفسه أو أمور المسلمين .

(١) ١ لأحزلب : ٥٣ .

٦ كتاب النكاح / باب زولجي زينب بنت جحش ...

إِنِّح وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَمْرَ وَجَلَّ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَيْنَ طَعَامَ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ : { إِيَّاهُ } دَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا (١) .

٩٣ - (...) وَحِثْنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ . لَقَدْ كَانَ أُمُّ! بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ .

قَالَ أَنَسُ! : أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ .

قَالَ : وَكَانَ تَزَوُّجُهَا بِالْمَدِينَةِ ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَقَامِ الْقَوْمِ ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَشَتَّى فَمَشَتْ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَالِشَقْعٍ ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا ، فَجَعَلَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ ، فَجَعَلَ فَرَجَعَتْ الثَّانِيَةَ ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَالِشَةِ ، فَجَعَلَ فَرَجَعَتْ ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا ، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ لِحِجَابِ .

٩٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى فِدْخَلٍ بَا"هَلْهُ .

قَالَ : فَصَنَعَتْ أَفَى أُمِّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ ، فَقَالَتْ : يَا أَنَسُ ، أَفْهَبَ بِهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقُلْتُ بَعَثَتْ بِهِمَا إِلَيْكَ أُمِّي ، وَهِيَ تَقْرَأُكَ السَّلَامَ ، وَتَقُولُ : إِنَّ نَا لَكَ مَثَا قَلِيلٍ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : فَنَبْتُ بِهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقُلْتُ : إِنَّ أَفَى تَقْرَأُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ : إِنَّ هَنَا لَكَ مَثَا قَلِيلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ فَقَا : (ضَعُهُ) ثُمَّ قَالَ : (أَفْهَبُ فَادِعَ لِي فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا ، وَمَنْ لَقِيتُ) وَسَمِي رِجَالًا .

قَالَ : فَدَعَوْتُ مَنْ سَمِي وَمَنْ لَقِيتُ .

قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسٍ : ءَادَ كَمْ كَانُوا ؟ قَالَ : زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ .

وقول أنس : (وكان يبعثني فأدعو الناس) ، وفي الحديث الآخر : " اذهب فادع

فلاناً وفلاناً ومن لقيت) : فيه الاستئابة في دعوة الوليمة ، وتخصيص الدعوة بالمعنيين ، وجواز ذلك فيمن يختص من الإخوان لقوله : (فلاناً وفلاناً) .

وجواز تفويض ذلك للرسل ؛ لقوله : " ومن لقيت) ، وإذا لم يعين صاحب الوليمة من يدعوه رسوله لها وقال له مثل هذا ، لم يلزم المدعو ولم يتكده عليه الإجابة .

وقوله : (ومن لقيت) ، وفي رواية السمرقندي في حديث قتيبة : (أو من لقيت) وهو

وهم ، والصواب الأول كما في سائر الأحاديث .

(١) ١ لأحزاب : ٥٣ .

كتاب النكاح / باب زوج زينب بنت جحش ...

إِنِّح

٦٠١

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا أَنَسُ ، هَاتِ التَّوْرَ) .

قَالَ : فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَةُ وَالْحُجْرَةُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : اَلَيْتَحَلَقَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ ! ، وَلِيَابَهُلُ كُلُّ اِنْسَالَطٍ مِمَّا يَلِيهِ لَا .
قَالَ : فَأَكَلُوا حَتَّى شَكَّ بَعُوا .

قَالَ : نَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى كَلَّ ! كُلُّهُمْ .
فَقَالَ لِي : (يَا اَنَسُ ، اَرْفَعُ) .

قَالَ : فَرَفَعْتُ ، فَمَا اُرَى حِينَ وَضَعْتُ كَانَ مِثْرًا مِثْرًا حِينَ رَفَعْتُ .

قَالَ : وَجَلَسَ طَوَائِفٌ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، جَالِدٌ ، ! زَوْجَتُهُ مُوَكِّيَّةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ .

فَتَقْلُبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، نَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ .

فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقُلُوا عَلَيْهِ .

قَالَ : فَابْتَدَرُوا الْبَابَ نَخَرَجُوا كُلُّهُمْ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى ارْخَى السِّتْرَ وَدَخَلَ ، وَأَنَا جَالِدٌ فِي الْحِجْرَةِ ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسْ اِيْمَا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ ، وَادْرَأَتْ هَذِهِ الْآيَةَ .

نَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّا هَذَا دُعِيْتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنَسِينَ لِحَدِيثٍ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْفِكُ! النَّبِيُّ! إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

قَالَ الْجَعْدُ : قَالَ اَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَنَا أَحَدُ النَّاسِ عَهَائِمَ بَيْنَهُ الْآيَاتُ ، وَجِبْنَ نِسَاءِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

٩٤ - (...) وَد ثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ؟ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ اَنَسِ قَالِي : لَمَّا تَوَوَّجَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) زَيْنَبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ .

فَقَالَ اَنَسٌ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اَف! بْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَمَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيَتْ ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ .

وَوَضَعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَمَّهُ عَلَى الطَّعَامِ فَحَا فِيهِ .

وَقَالِي فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ .

وَلَمْ أَدْعُ أَحَائِمَ لَقِيَّتُهُ إِلَّا دَعْوَهُ ، فَكَلُّوا وَقَوْلُ اَنَسٍ : (فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمِّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ) ، وَذَكَرْتُ تَوَجِيهَهَا إِيَّاهُ بِهِ

إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، التَّوْرُ : آتِيَةٌ مِنْ حِجَارَةٍ كَالْقَدَحِ مَذْكُورٌ ، قِيلَ : هُوَ عَرَبِيٌّ ، وَقِيلَ : دَخِيلٌ .

فِيهِ إِهْدَاءُ الطَّعَامِ لِلْعُرُوسِ ، وَهُوَ مِمَّا يَسْتَحِبُّ لَشُغْلِهِمْ بِالْعُرْسِ ، كَمَا يَسْتَحِبُّ بِنَائِزُ لَشُغْلِهِمْ بِلَيْتٍ .

وَفِيهِ دَعَاءُ الْعُرُوسِ إِخْوَانَهُ لِأَدَاءِ مَا يُهْدَى لَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ فَضْلٌ عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَهْلِهِ .

وَهَذَا الْحَيْسُ قَدْ كَانَ فِيهِ مِنَ الْبَرَكَةِ مَا كُلُّ مِنْهُ زَهَاءٌ ثَلَاثُمِائَةٍ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ .

وَفِيهِ أَنْ مِنْ آيَاتِ النَّبُوَّةِ تَكْثِيرُ الْقَلِيلِ .

قَالَ الْأَمَامُ : (زَهَاءٌ ثَلَاثُمِائَةٍ) : أَيُّ مَقْدَارِهَا .

وَزَهَاءٌ ، وَنَهَاءٌ ، وَلِهَاءٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

٦٠٢
كِتَابُ النِّكَاحِ / بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ...

إِلْح

١٧٠١٦ (١٦) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

حَتَّى شَبِعُوا ، وَخَرَجُوا ، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأُطْلُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ .
فَجَعَلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا .

نَحْرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّهُ قَالَ قِتَادَةٌ : غَيْرَ مُتَحَيِّينَ طَعَامًا } وَلَكِنْ إِنْ دَعَيْتُمْ فَادْخُلُوا حَتَّى بَلَغَ : ذَلِكَ أَطْهَرُ لِقَائِكُمْ وَفَتْوَاهُنَّ (١) .

قال القاضي : وهذه القصة هي في عرس زينب بينها مسلم والبخاري (٢) في بعض أحاديثهما ، وهي صان أشبه بقية الخبر فيها من جلوس من جلس ، ونزول الحجاب وخبر وليمتها بالخبز واللحم في بعض الروايات ، فهما قضيتان - والله أعلم ، أحدهما : وليمة التي قصد وأشبعهم فيها خبراً ولحماً .

والثانية : هذه التي دعاهم لما أهدته له أم سليم من الحيس فيها كانت الآية والبركة ، ولم يأت ذلك في وليمة باللحم ، وفيها كانت قصة الحجاب .

ويحتمل أن ذكرها في قصة وليمة اللحم وهم من الرواة .

والأشبه أنها كانت في وليمة الحيس ، وهو ظاهر سياق الأحاديث ، ولا يمكن تكرارها مرتين إذ نزول آية الحجاب في الأولى منهما ، ونهيهن عن فعلهم ذلك يكفي عن المخالفة بعد ، وأراه وهما من بعض الرواة ، وتركيب قصة على أخرى - والله أعلم - على أن ظاهر قصة زينب في الوليمة باللحم أن فيها طيضا - آية ، وذلك أنه ذكر في الرواية الواحدة أنه ذبح شاة ، وفي الأخرى : وأشبع الناس خبراً ولحماً ، وقال : (حتى تركوه) .

وهذا لا يكون من شاة واحدة للناس .

وفي إرخاء الستر في وجه أنسبي جواز فعل مثل هذا مع خادم الرجل ومن لا يحتشمه ،

وأهـ أولى من قوله : لا يدخل ، ولما كان عليه - عليه السلام - من حسن الخلق والعشرة .

وقوله : { غَيَّرَ نَاطِرِينَ إِنَّا ، } : فسر قنادة في الأم غير متحيين طعاماً معنى (غير ناظرين) : غير منتظرين إدراكه ونضجه ، والإناه : الحن والوقت ، أي مترقبين حينه .

والصفة مثل الظلة والسقيفة .

وقوله : (حين اشتد النهار) هي رواية ابن الحذاء ، ولغيره : (امتد) وهما بمعنى اشتد النهار : ارتفع .

وقوله : (ووعظ القوم بما وعظوا) : أي عوتبوا ، ونحو منه الحديث الآخر : (يعظ

أخاه في الحياء) (٣) .

(١) ١ لاء حزاب : ٥٣ .

(٢) البخاري ، كلنكاح ، بالصفرة للمتزوج .

(٣) سبق في مسلم ، كالايمان ، ببيان عدد شعب الإيمان (٥٩) .

كتاب النكاح / باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة
٦٠٣

(١٦) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

٩٦ - (١٤٢٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَمْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُرْ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا) .

٩٧ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حاشا خالد بن الحارث عن عبيد الله ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَجِبْ ،

قَالَ خَالِدٌ : فَلْنَا عُبِيدُ اللَّهِ يَنْرَأُ عَلَى الْعُرْسِ .

٩٨ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛

أَنْ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنْ دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ) .

٩٩ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّمِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): (اتَّبِعُوا الدَّعْوَةَ

إِذَا دُعِيتُمْ!

١٠٠ - (...) وحديثي محمد بن رافع ، حدثنا عبدالم لراق ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، أن ابن عمر كان يقول عن أ

ثُمَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِفَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ ، عُرْشًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ) .

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُنْزَرِ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا الزَّيْدِيُّ ! عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ) .

١٠٢ - (...) حدثني حميد بن مسعدة الباهلي ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا إسماعيل بن أمية عن نافع ، عن عبد الله بن عمر

، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِفَا دُعِيتُمْ) .

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا خَاجِبُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ

عَدَّ اللَّهُ مِنْ عَمِّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

٦٠٤
كتاب الزكاة / ابن الأثير

باب النجاح / باب بإجابة الداعي إلى دعوه
(وما الله على شيء عاقل) : (أحسب أنه لا ينبغي أن يقال دُعَاةٌ لِمَا)

قَالَ كَانَ مَكَانَهُ عَلَى الْبَابِ عِنْدَ الدُّعْوَةِ إِذَا دُعِيَ هَا

قال : وكان عبد الله بن عمر
المؤدب من أئمة أهل البيت

العرس ، ويأتيها وهو صائم .

١٠٤ - (...) وَدُنَى حَرَمَةَ بْنِ يَحْيَى ، أَحْبَبْنَا بَنِي وَهَبٍ ، حَدَّثَنِي سَمُرُ بْنُ سَمْدٍ :

عن نافع بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

0.7

ص ص عص ، ص یر ، ه ، صح ه ، صوص عص ، ص ص یر ، ه ص ، ص ه ء کی ه ص ه وحشنا محمد بن عبد ال!ه بن

نمبر، حدثنا ابی، قالاً: حدثنا سفیان، عن ابی الزبیر، عن جابر، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم).

(إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ ، يَنْ شَاءَ تَرَكَ) .

1. $\frac{1}{2}$ 2. $\frac{1}{3}$ 3. $\frac{1}{4}$ 4. $\frac{1}{5}$ 5. $\frac{1}{6}$ 6. $\frac{1}{7}$ 7. $\frac{1}{8}$ 8. $\frac{1}{9}$ 9. $\frac{1}{10}$ 10. $\frac{1}{11}$ 11. $\frac{1}{12}$ 12. $\frac{1}{13}$ 13. $\frac{1}{14}$ 14. $\frac{1}{15}$ 15. $\frac{1}{16}$ 16. $\frac{1}{17}$ 17. $\frac{1}{18}$ 18. $\frac{1}{19}$ 19. $\frac{1}{20}$ 20. $\frac{1}{21}$ 21. $\frac{1}{22}$ 22. $\frac{1}{23}$ 23. $\frac{1}{24}$ 24. $\frac{1}{25}$ 25. $\frac{1}{26}$ 26. $\frac{1}{27}$ 27. $\frac{1}{28}$ 28. $\frac{1}{29}$ 29. $\frac{1}{30}$ 30. $\frac{1}{31}$ 31. $\frac{1}{32}$ 32. $\frac{1}{33}$ 33. $\frac{1}{34}$ 34. $\frac{1}{35}$ 35. $\frac{1}{36}$ 36. $\frac{1}{37}$ 37. $\frac{1}{38}$ 38. $\frac{1}{39}$ 39. $\frac{1}{40}$ 40. $\frac{1}{41}$ 41. $\frac{1}{42}$ 42. $\frac{1}{43}$ 43. $\frac{1}{44}$ 44. $\frac{1}{45}$ 45. $\frac{1}{46}$ 46. $\frac{1}{47}$ 47. $\frac{1}{48}$ 48. $\frac{1}{49}$ 49. $\frac{1}{50}$ 50. $\frac{1}{51}$ 51. $\frac{1}{52}$ 52. $\frac{1}{53}$ 53. $\frac{1}{54}$ 54. $\frac{1}{55}$ 55. $\frac{1}{56}$ 56. $\frac{1}{57}$ 57. $\frac{1}{58}$ 58. $\frac{1}{59}$ 59. $\frac{1}{60}$ 60. $\frac{1}{61}$ 61. $\frac{1}{62}$ 62. $\frac{1}{63}$ 63. $\frac{1}{64}$ 64. $\frac{1}{65}$ 65. $\frac{1}{66}$ 66. $\frac{1}{67}$ 67. $\frac{1}{68}$ 68. $\frac{1}{69}$ 69. $\frac{1}{70}$ 70. $\frac{1}{71}$ 71. $\frac{1}{72}$ 72. $\frac{1}{73}$ 73. $\frac{1}{74}$ 74. $\frac{1}{75}$ 75. $\frac{1}{76}$ 76. $\frac{1}{77}$ 77. $\frac{1}{78}$ 78. $\frac{1}{79}$ 79. $\frac{1}{80}$ 80. $\frac{1}{81}$ 81. $\frac{1}{82}$ 82. $\frac{1}{83}$ 83. $\frac{1}{84}$ 84. $\frac{1}{85}$ 85. $\frac{1}{86}$ 86. $\frac{1}{87}$ 87. $\frac{1}{88}$ 88. $\frac{1}{89}$ 89. $\frac{1}{90}$ 90. $\frac{1}{91}$ 91. $\frac{1}{92}$ 92. $\frac{1}{93}$ 93. $\frac{1}{94}$ 94. $\frac{1}{95}$ 95. $\frac{1}{96}$ 96. $\frac{1}{97}$ 97. $\frac{1}{98}$ 98. $\frac{1}{99}$ 99. $\frac{1}{100}$ 100. $\frac{1}{101}$ 101. $\frac{1}{102}$ 102. $\frac{1}{103}$ 103. $\frac{1}{104}$ 104. $\frac{1}{105}$ 105. $\frac{1}{106}$ 106. $\frac{1}{107}$ 107. $\frac{1}{108}$ 108. $\frac{1}{109}$ 109. $\frac{1}{110}$ 110. $\frac{1}{111}$ 111. $\frac{1}{112}$ 112. $\frac{1}{113}$ 113. $\frac{1}{114}$ 114. $\frac{1}{115}$ 115. $\frac{1}{116}$ 116. $\frac{1}{117}$ 117. $\frac{1}{118}$ 118. $\frac{1}{119}$ 119. $\frac{1}{120}$ 120. $\frac{1}{121}$ 121. $\frac{1}{122}$ 122. $\frac{1}{123}$ 123. $\frac{1}{124}$ 124. $\frac{1}{125}$ 125. $\frac{1}{126}$ 126. $\frac{1}{127}$ 127. $\frac{1}{128}$ 128. $\frac{1}{129}$ 129. $\frac{1}{130}$ 130. $\frac{1}{131}$ 131. $\frac{1}{132}$ 132. $\frac{1}{133}$ 133. $\frac{1}{134}$ 134. $\frac{1}{135}$ 135. $\frac{1}{136}$ 136. $\frac{1}{137}$ 137. $\frac{1}{138}$ 138. $\frac{1}{139}$ 139. $\frac{1}{140}$ 140. $\frac{1}{141}$ 141. $\frac{1}{142}$ 142. $\frac{1}{143}$ 143. $\frac{1}{144}$ 144. $\frac{1}{145}$ 145. $\frac{1}{146}$ 146. $\frac{1}{147}$ 147. $\frac{1}{148}$ 148. $\frac{1}{149}$ 149. $\frac{1}{150}$ 150. $\frac{1}{151}$ 151. $\frac{1}{152}$ 152. $\frac{1}{153}$ 153. $\frac{1}{154}$ 154. $\frac{1}{155}$ 155. $\frac{1}{156}$ 156. $\frac{1}{157}$ 157. $\frac{1}{158}$ 158. $\frac{1}{159}$ 159. $\frac{1}{160}$ 160. $\frac{1}{161}$ 161. $\frac{1}{162}$ 162. $\frac{1}{163}$ 163. $\frac{1}{164}$ 164. $\frac{1}{165}$ 165. $\frac{1}{166}$ 166. $\frac{1}{167}$ 167. $\frac{1}{168}$ 168. $\frac{1}{169}$ 169. $\frac{1}{170}$ 170. $\frac{1}{171}$ 171. $\frac{1}{172}$ 172. $\frac{1}{173}$ 173. $\frac{1}{174}$ 174. $\frac{1}{175}$ 175. $\frac{1}{176}$ 176. $\frac{1}{177}$ 177. $\frac{1}{178}$ 178. $\frac{1}{179}$ 179. $\frac{1}{180}$ 180. $\frac{1}{181}$ 181. $\frac{1}{182}$ 182. $\frac{1}{183}$ 183. $\frac{1}{184}$ 184. $\frac{1}{185}$ 185. $\frac{1}{186}$ 186. $\frac{1}{187}$ 187. $\frac{1}{188}$ 188. $\frac{1}{189}$ 189. $\frac{1}{190}$ 190. $\frac{1}{191}$ 191. $\frac{1}{192}$ 192. $\frac{1}{193}$ 193. $\frac{1}{194}$ 194. $\frac{1}{195}$ 195. $\frac{1}{196}$ 196. $\frac{1}{197}$ 197. $\frac{1}{198}$ 198. $\frac{1}{199}$ 199. $\frac{1}{200}$ 200. $\frac{1}{201}$ 201. $\frac{1}{202}$ 202. $\frac{1}{203}$ 203. $\frac{1}{204}$ 204. $\frac{1}{205}$ 205. $\frac{1}{206}$ 206. $\frac{1}{207}$ 207. $\frac{1}{208}$ 208. $\frac{1}{209}$ 209. $\frac{1}{210}$ 210. $\frac{1}{211}$ 211. $\frac{1}{212}$ 212. $\frac{1}{213}$ 213. $\frac{1}{214}$ 214. $\frac{1}{215}$ 215. $\frac{1}{216}$ 216. $\frac{1}{217}$ 217. $\frac{1}{218}$ 218. $\frac{1}{219}$ 219. $\frac{1}{220}$ 220. $\frac{1}{221}$ 221. $\frac{1}{222}$ 222. $\frac{1}{223}$ 223. $\frac{1}{224}$ 224. $\frac{1}{225}$ 225. $\frac{1}{226}$ 226. $\frac{1}{227}$ 227. $\frac{1}{228}$ 228. $\frac{1}{229}$ 229. $\frac{1}{230}$ 230. $\frac{1}{231}$ 231. $\frac{1}{232}$ 232. $\frac{1}{233}$ 233. $\frac{1}{234}$ 234. $\frac{1}{235}$ 235. $\frac{1}{236}$ 236. $\frac{1}{237}$ 237. $\frac{1}{238}$ 238. $\frac{1}{239}$ 239. $\frac{1}{240}$ 240.

وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى : (إِلَى طَعَامٍ وَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزَّوَيْرِ ، بِهَذَا

الإِسْنَادُ ، بِمَثَلِهِ .

١٠٦ - (١٤٣١) حلفنا - أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَابِمَ ،

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ)

، ! إِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ .

١٠٧ - (١٤٣٢) حدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، جَمَنِ الْأَعْرَجُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : بِشَى الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ لِدُكَيْ إِتْمَةِ الْأَغْنِيَاءِ وَيَتْرَكُ الْمَسَاكِينَ ، فَنَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : قُلْتُ لِلزُّفَرِيِّ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، قَالَ الْإِمَامُ : قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ) : أَيْ فَلْيَدْعُ لَأَرْيَابِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَابْرَكَةِ .

١٤٢ / ذَا

وقوله : (بِشَى الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يَدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيَتْرَكُ الْمَسَاكِينَ) ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : (شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يَمْنَعُهَا مِنْ يَأْتِيهَا وَيَدْعَى لَهَا مِنْ يَأْبَاهَا) : كَثُرَ مَا جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ / لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ،

كتاب النكاح / باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

٦٠٥

كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ .

قَالَ يَمُوقِيَانُ : وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا ، فَأَفْزَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ فَسَأَلْتُ عَنْهُ الرَّهْرِي فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : شَرًّا لَطَّعَامِ طَعَامِ الْوَلِيْمَةِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ .

١٠٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَعَنِ الْأَعْرَجِ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ . نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ .

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، نَحْوَ ذَلِكَ . ١١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .

قَالَ : سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (شَرُّ الطَّعَامِ "طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ" .

يَمْنَعُهَا مِنْ يَأْتِيهَا وَيَدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) .

لَكِنْ عَذُوهُ فِي الْمُسْنَدِ : (وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ أُخْرَى عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (شَرُّ الطَّعَامِ) الْحَدِيثُ ، وَذَكَرَ مُسْلِمُ الْوَجْهَيْنِ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْبَرَ بِحَالِ النَّاسِ ، وَصُورَةِ الْقَضِيَّةِ عِنْدَ النَّاسِ مِنْ اخْتِصَاصِهِمْ بِهَا أَهْلَ الْيَسْمَرِ دُونَ أَهْلِ الْحَاجَةِ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى كَانَ بِهَذَا الْفَقْرَاءُ لَسَدَ خَلْتِهِمْ ، وَأَنَّ الْخَيْرَ فِي الْأَفْعَالِ كَثْرَةُ أَجْرِهَا ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الْأَغْنِيَاءِ ، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَكَارِمَةِ .

وَإِنْ كَانَ رَفَعَهُ هُوَ الصَّحِيحُ فَهُوَ إِخْبَارٌ مِنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ صِفَةِ مَا يَكُونُ بَعْدَهُ .

١٧٠١٧ (١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره

وقد كره العلماء اختصاص الأغنياء بالدعوة .
واختلف إذا فعل ذلك ، فقال ابن مسعود : إذا خَصَّ الغنى وترك الفقير أمرنا ألا نجيب .
وقال ابن حبيب : من فارق السنة في وليمة فلا دعوة له .
وقال أبو هريرة : أنتم العاصون في الدعوة .
ودعا ابن عمر في وليمة الأغنياء والفقراء ، فجاءت قريش ومعها المساكين ، فقال ابن عمر للمساكين : هاهنا فاجلسوا ، لا تفسدوا عليهم ثيابهم ، فأنا سنطعمكم مما يأكلون .

٦٠٦
كتاب النكاح / باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها ...
إلخ

(١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره

ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقض عدتها
١١١ - (١٤٣٣) حدثنا أبو بكر بن أن شعبة وعمر بن الناقِد - وَالْفَلْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ ، فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقي ، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ ، ! إِنْ مَامَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ .
فَقَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ؟) لَا ، حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ لَمَّا .
قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ ، وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْفَنَ لَهُ .
فَنَاسَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، أَلَا تَسْمَعُ هُنَا مَا يُجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) !
وقوله في خبر عبد الرحمن بن الزبير .
لم يختلف أن هذا بفتح الزاي ، وهو الزبير
ابن باطيا اليهودي ، وابنه عبد الرحمن هذا .
وهُدْبَةُ الثَّوْبِ : طرفه الذي لم ينسج .

قال الحربي : هُدْبَةُ الثَّوْبِ : شيء ينقض من طوله ويفتل (١) قال غيره : شبه بهذب العن وهو شعرها الذي على شفرها .
[وقوله : (حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك) ، قال الإمام : قال أحمد بن يحيى
هذا كناية عن حلاوة الجماع .

قال أبو بكر : شبه لذة الجماع بالعسل ، وأنت لأن العسل يذكر ويونث ، فمن أنثه قال في تصغيره : عسيلة ، ويقال : إنما أنت على معنى النطفة ، ويقال : إنما أنت لأنه أراد قطعة من العسل ، كما قالوا : ذو الثدية ، فأثنوا على معنى قطعة من الثدي .
قال الإمام : جمهور العلماء على أن المطلقة ثلاثا لا تحل بمجرد العقد حتى يدخل بها ويطأها .

وانفرد ابن المسيب ولم يشترط الوطء وحمل قوله تعالى : { حَتَّى تَنْكِحَ يَوْجًا غَيْرَهُ } (٢) على العقد دون الوطء ، كما حمل قوله تعالى :
{ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ } (٣) على العقد .
وهذا الحديث حجة عليه ؛ لأننا إن سلمنا أن النكاح ينطلق عام
(١) لم نعثر عليه في غريب لطيف للحربي .

(٣) للنساء : ٢٢ .

(٢) للبقرة : ٢٣٠ .

كتاب النكاح / باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها ...

إنح ٦٠٧ ١١٢ - (...) حمّنى أبو الطاهر وحرمة بن يحيى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَةٍ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ حَرَمَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّمْعِيِّ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبِمَثْ طَلَّاقِهَا ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّيُّو ، فَجَاعَتِ النَّعْيَ طِيبَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيمَاتٍ ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

العقد حقيقة حتى يصح دخوله في ظاهر الآية ، كان هذا الحديث مخصصاً لها مبيناً للهراد بها فيرجع إليه [(١)] .
وقوله : (حتى تذوقى) عسيلته : تنبيه على وجود اللذة ، وكفى عنها بالعسل .

ولعل توحيده هاهنا بقوله : (عسيلته) إشارة إلى الفعل الواحدة والواقع الواحد ؛ لئلا يظن أنها لا تحل إلا بوطء متكرر ، وقد قال بعض أهل العلم : أنه لو وطئها وهى نائمة لم تحل بهذا الوطء ؛ لاءنها لم تذوق العسيلة ، وقد شرط في الحديث ذوق الزوجن جميعاً لذلك .
واختلف عندنا ، هل تحل بالوطء الفاسد في عقد نكاح صحيح ؟ فقيل : تحل لأنه يسمى نكاحاً ، ولوجود اللذة به المنبه عليها في الحديث .

وقيل : لا تحل لأن محل ظواهر الشرع وألفاظه على ما يصح في الشرع دون ما لا يصح .

قال القاضي : قال بعض العلماء : ما أظن سعيد بن المسيب بلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن وشذ في ذلك ، ولم يقل أحد بقوله من العلماء إلا طائفة من الخوارج .

كما شذ الحسن في قوله : لا يحلها إلا بوطء فيه إنزال ، التفات إلى معنى العسيلة ، وقال : هو الإنزال ، وفي شكوى المرأة زوجها الذى معه كالهبة .

وجاء في غير مسلم : (مالى إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه ، وأخذت هبة من ثوبها ، فقال : كذبت ، والله إنى لأنفضها نفص الأديم) وذكره البخارى (١) .

١٧٠١٨ (18) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

وقول النبي كله لها : (أتريدن أن ترجعى إلى رفاعة) يعنى زوجها الأول : دليل على التطبيق بعدم الجماع ، وأنه من .

حقوق الزوجة ، وهو قول كافة العلماء ، ونضرب في ذلك عندهم سنة يؤجل فيها للاختبار ، وهذا ما لم يكن محبوباً ، أو من لا يرجى منه الوطء جملةً لعدم سألة ذلك عنده ، فهذا يطلق عليه ولا يؤجل ، وقال بعض السلف : عشرة أشهر .

وخالف داود الكافة ورأى أنه لا يطلق عليه بالعنة ولا يؤجل ، ولم يقل به أحد من السلف إلا ابن + عليه والحكم قالوا : والإجماع يرد قولهم ، وحجتهم : ظاهر الحديث ، فإن النبي

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! بسهم .

(١) البخارى ، كللباس ، بثياب الخضر ٧ / ١٩٢ .

٦٠٨ كتاب النكاح / باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها ...

إنح

ابن الرثير ، دانه - والله - مامعه إلا مثل الهبة .

وَأَخَذَتْ هِدْبَةً مِنْ جِلْبَابِهَا .

قَالَ : فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ضَاحِكًا ، فَقَالَ : اَلَلَّكَ تُرَيْلِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ؟ لَا ، حَتَّى يَأْوَقَ عُسَيْلَتَكَ

وَتَأْوَقَ عُسَيْلَتَهُ لِمَا .

وَأَبُو بَكْرٍ الصَّلِيُّ جَالِسٌ!عند رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ!بَابِ الْحَجَرَةِ لَمْ يُؤْفَنَّ لَهُ .

قَالَ : فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ : أَلَا تَزْجُرُ هُنَّ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟
١١٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْفِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّثِيرِ .
فَجَاءَتِ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا اخْرَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ .

١١٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَا شَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّحْلُ ، فَيُطْفِقُهَا ، فَتَزَوِّي رَجُلًا ، فَيُطْفِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، أَتَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلُ ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَذُوقَ دُمْتِيلَهَا) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا ابْنُ فَضِيلٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَا شَا

أَبُو مُعَاوِيَةَ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

(صلى الله عليه وسلم) لم يطلق عليه ولا أخله ، وليس لهما فيه حجة ، بل هي عليهما دليل لقوله - عليه السلام - (أتحنين أن ترجعي إلى رفاعة) دليل أن شكواها يوجب الفراق ، ولأنه قد ناكها في ذلك ، كما ذكروا في الموطأ أنه طلقها ، وذلك الحديث إخبار عن حال الحال بعد هذا المجلس فيولف بذلك بين الحديثين .

وذهب مالك ومعظم أئمة الفتوى أنه متى وطئها مرة لم يؤجل ولم يكن لها قيام ، وذهب بعضهم إلى أنه كلما أمسك عنها أجل سنة كالعينين ، وقال أبو ثور نحوه .

وتبسم النبي (صلى الله عليه وسلم) إما من تفتننها لمرادها الرجوع إلى زوجها الأول ، أو تعجباً من تصريحها بشكواها مما عادة النساء الاسمحياً منه ، ألا ترى إنكار خالد قولنا ، وقوله : (ألا تسمع ما تجهر به عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ألا تزجر هذه) .

وذكر في الباب : ثنا محمد بن العلاء ، ثنا أسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة .

كتاب النكاح / باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها ...

البحر

٦٠٩

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ ذَلِكَ .

فَقَالَ : لَا ، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسِّ بِلَتِهَا ، مَا فِاقَ الْأَوَّلُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ خ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، صَرَّهَ مُحَمَّهَ ص ص ص ص ،

حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ .

وقع عند العنرى فيما أخبرنا به عنه الأسدي : عن هشام بن سعد ، وهو خطأ ، إنما هو هشام بن عروة .

٦١٠

كتاب النكاح / باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

(١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

١١٦ - (١٤٣٤) حثنا يحيى بن يحيى وإسحق بن إبراهيم - واللفظ ليحيى -

١٧٠١٩ (١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للدير

قَالَا : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلْتُ : أَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ، قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارِزَقَتَنَا .

فَإِنَّهُ ، إِنْ يَقَرَّ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي فَلَكَ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبْنًا .
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ ، حَاشَا أَنْ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، بِمَعْنَى حَلِثَ جَرِيرٍ .
غَيْرَ أَنْ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرٌ : (بِاسْمِ اللَّهِ) .

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ (بِاسْمِ اللَّهِ) لَمَّا .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ثَمِيرٍ : قَالَ مَنْصُورٌ * أَرَاهُ قَالَ : (بِاسْمِ اللَّهِ) .

قوله في الحديث : ألو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان مازقتنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً) : قيل لهذا الضر : هو ألا يصرع ذلك المولود ، وقيل : لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته ، كما جاء في الحديث (١) .

ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء .

(١) لنظر : مند الحميدى (١٠٤٢) ، مسند أحمد ٢ / ٢٧٤ .

كتاب النكاح / باب جواز جماعه امرأته في قبلها ...

النج

٦١١

(١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها

ومن ورائها ، من غير تعرض للدير

١١٧ - (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَرٍّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ ، سَمِعَ جَابِرَ يَقُولُ : كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قُبْلَاهَا ، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ .

فَنَزَلَتْ : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ مِمَّنْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ (١) .

١١٨ - (...) وَحَلَفْنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُجْجٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةُ ، مِنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قُبْلَاهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ .
قَالَ : فَانْزَلَتْ : { نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ مِمَّنْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ } .

وذكر مسلم سبب نزول قوله تعالى : { نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ مِمَّنْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ } الآية ، قال الإمام :

اختلف الناس في وطء النساء في أدبارهن ، هل ذلك حرام أم لا ؟ وقد تعلق من قال

بالتحليل بظاهر الآية ، وانفصل عنها من يحرم بأن المراد بها ما نزلت عليه من السبب ،

والرد على اليهود فيما قالت ، والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض أهل الأصول ، ومن قال بتعديده وحمله على مقتضى

اللفظ من التعميم كانت الآية حجة له في

نفى التحريم ، لكن وردت أحاديث كثيرة بالمع منه ، فيكون ذلك تخصيصاً للعموم بأخبار الآحاد ، وفي ذلك خلاف بين الأصوليين .
وقد قال بعض الناس منتصراً للتحريم : أجمعت الأمة على تحريم المرأة قبل عقد النكاح .

واختلف بعد العقد ، هل حل هذا العضو منها أم لا ؟ فيستصحب الإجماع على التحريم حتى ينقل عنه ناقل ، وعكسه الآخرون ، وزعموا / أن النكاح في الشرع يبيح ٢٤٢ / بالمنكوحة على الإطلاق ، فنحن مستصحبون لهذا حتى يأتي دليل يدل على استثناء بعض الأعضاء

قال القاضي : ظاهر لفظ الحديث يقتضي أنه موضع الولد .
والحرث كناية عن الجماع ،
(١) للبقرة : ٢٢٣ .

٦١٢ كتاب النكاح / باب جواز جماعه امرأته في قبلها ...

إنلء!وص ، ٥ ، ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ه ،

١١٩ - (...) وحدثناه قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة .

ح وحدثنا عبد الوارث بن صوصص!ء ؟ ص ص ، ص

عبد الصمد ، حدثني أبي عن جدي ، عن أيوب .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حالي وهب بن جرير ، حدثنا شعبة .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حاشا عبد الرحمن ، حدثنا سفيان .

ح وحدثني عبيد الله بن سعيد وهرون بن عبد الله وأبو معن الرثاشي ، قالوا : حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، قال : سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الرفرري .

صص!ور ، ه!ص ، ير ،

١٧٠٢٠ (20) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٧٠٢١ (21) باب تحريم إفشاء سر المرأة

ح وحدثني سليمان بن معبد ، حدثنا معلى بن أسد ، حدثنا عبد العزيز - وهو ابن المختار - عن سهيل بن أبي صالح ، كل هؤلاء عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، بهذا الحديث .

وزاد في حديث النعمان ، عن الزهري : إن شاء مجمية ، وإن شاء غمر مجمية غير أن فلك في صمام واحد .

ويسمى به النساء ؛ لأنهن مُزدرع ، و{ أنى شتم } هنا يحتمل معنى : كيف شتم ، كما جأ في الحديث ، ويحتمل : حيث ؛ إذ اللفظ يحتملها معاً .

وبسط الحديث يقضى بأنه كيف ، وإباحة عموم صور الحرث إلا مواضعه ، وجل الناس على منعه من الطاهر والحائض ، وحكى بعضهم الاتفاق على منعه من الحائض .

ولأصحاب الشافعي في هذا الوجه قولان ، فمنهم من قال : إنه حلال منهما ، ومنهم من فرق ، والثالث مذهب الجمهور : المنع بكل حال .

وقوله : (مُجْمِيَّةٌ) ، قال الإمام : يعنى على وجهها .

قال أبو عبيد في حديث عبد الله ، وذكر القيامة فقال : (ويجبون تجبية رجل واحد قياماً لرب العالمن) .
والتجبية تكون في حالتين : أحدهما : أن يضع يديه على ركبتيه وهو قائم ، والوجه الآخر : أن ينكب على وجهه باركاً .
قال : وهذا الوجه هو المعروت عند الناس ، وقد حمّله بعضهم على أنهم يخرون سجداً ، فجعل السجود هو التجبية (١) .
وقوله : (في صمام واحد) : أى في حجر واحد .

قال القاضي : أصل الصمام : صمام القارورة ، وهو ما يثد به فيها وثقبها .
(١) انظر : غريب الحديث لألم عبيد ٧٦ / ٤ .

كتاب النكاح / باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

٦١٣ (٢٠) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٢٠ - (١٤٣٦) وحديثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى -

قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث عن زرار بن أوفى ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح !) .

(...) وحديثه يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حاشا شعبة ،

بينهما الإسناد .

وقا : (حتى ترجع) .

١٢١ - (...) حدثنا ابن أحم ، عمر ، حدثنا مروان عن يزيد - يعني ابن كيسان - عن

أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (وانذى نفسى بيده ، مامن رجل يدعو امرأته إلى فراشها ، فتأبى عليه ، إلا كان الذى فى السماء ساخطاً عليها ، حتى يرضى عنها) .

، !!ص ص ص ص ص ص ص ص

١٢٢ - (...) وحلغنا أبو بكر بن أحم ! شيبه وأبو كريب ، قال : حدثنا أبو معاوية .

ح وحدثني أبو سعيد الأثج ، حاشا وكيع .

ح وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - حدثنا جرير ! ، كلهم عن الأعمش ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فلم تأت ، فبات غضباناً عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح) .

وقوله فى الحديث : (إذا باتت المرأة هاجرة لفراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح) ، وفى الحديث الآخر : (إلا كان - يعنى الله - ساخطاً عليها حتى يرضى عنها) يعنى زوجها : وعيد شديد فى حق الأزواج ، ولزوم طاعتهم ، وأن منع الحقوق فى النفوس والأموال

سواء .

٦١٤

كتاب النكاح / باب تحريم إفشاء سر المرأة

(٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة ١٢٣ - (١٤٣٧) حدثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حاشا مروان بن معاوية ، عن عمر

ابن حمزة العمرى ، حاشا عبد الرحمن بن سعد ، قال : سمعت أبا سعيد الخدرى يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :

(إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ، ثم ينشر سرها) .

١٢٤ - (...) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن عمر بن حمزة ، عن عبد الرحمن بن سعد ، قال .

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّحْلَ يُفْضَى إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضَى إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) .
وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : (إِنَّ ٢ أَعْظَمَ لَا .

وقوله : (من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ، ثم يفشى سريها) : جاء في النهي عن هذا أحاديث كثيرة ، ووعيد شديد ، وذلك في وصف مايفعله من ذلك وكشف حالها فيه ، فإنه من كشف العورة ، ولا فرق بين كشف العورة بالنظر أو بالوصف ، كما جاء في الحديث الآخر .
وأما ذكر المجامعة والخبر عنه على الجملة فغير منكر ؛ إذا كان لفائدة ومعنى ، كما قال - عليه السلام - : " إني لأفعله أنا وهذه) ، وقوله : (هل أعمرستم الليلة ؟) .

وذكر ذلك لغير فائدة - أيضا - ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من حديث أهل المروءات والسمت .
وقوله : (من أشر الناس) : أهل النحو يابون أن يقال : فلان أشر أو أخير من فلان ، وإنما يقال : شر وخير ، وهو مشهور كلام العرب عندهم ، قال الله تعالى : { مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا } (١) ، وقال : { خَيْرٌ عِنْدَ رَثْكَ ثَوَابًا } الآية (٢) ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظ على وجهها ، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين .

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) مريم : ٧٦ .

صفحة محذوفة رقمها ٦١٥

٦١٦ كتاب النكاح لم باب حكم العزل سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ نَعَمْ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : اَلَا عَلَيْكُمْ اَلَاتَّفَعُلُوا ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَلَرُّ

١٢٩ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالَا - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ فِي الْعَزْلِ : اَلَا عَلَيْكُمْ اَلَاتَّفَعُلُوا ف! كُرْ ، فَلَنِمَا هُوَ الْقَمَرُ " .

وَفِي رِوَايَةٍ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أُمِّ سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ

وقوله أردنا أن نستمتع ونعزل ، فسألنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك فقال : ا لا عليكم ا لا تفعلوا ، فإنما هو القدر الحديث ، وفي الحديث الآخر : (فلم ينهنا) ، وفي الآخر : (كنا نعزل والقراء ينزل) ، وفي الآخر : (اعزل إذ شئت) : كله دليل على جواز العزل على ليله ، لكن فهم من قوله : ا لا عليكم ا لا تفعلوا (الحسن وابن صيرين النهي .

فقال الحسن في الكتاب : لكأن هذا زجر .

وقال ابن صيرين : هو ٧ هرب بلى النهي .

ومثله توله في الحدي يث الآخر : (فلم يفعل ذلك أحكم) ، وفي الآخر : ا لانكم لعكعلون (ثلاثاً فظاهره كله الكراهة والانكار ، وقيل : قوله : ا لا عليكم ا لا تفعلوا) يحتمل إباحة العزل ، ويحتمل إباحة غيره بدلالة قوله : (مامن نسمة كاشةً ألا وهي كائنة) .

وفي!ديث الآخر : (فاك الوأد الحق) (١) ، وذكو : { يَافَا لَثُوكُوكُول مِثْل!ث } ٢ ، ، الوأد : قتل النبات الصغار كما كلفته تصنع العرب ، ثم امتنع في الذكور والإفاث .

وكانت العرب تفعله لعلتين : للغرّة عبي النبات ، ولتخفيف عزن العيال ، قال الله تعالى : { وَلَ التَّلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةً مِّنْ نَّوْءِ!غ ! لَنَاكَمْ } (٣١) الآية ، وليس مقضى قوله هذا التحريم بل التشبيه ، كما قيل في اللرياء : (الشرك الحق) ، لكن قه دليل الكراهة وبكرهته قال بعض الصحابة ، وب!جازته قال كثير منهم ، ومن التابعين وفقهاء الأمصار .

واختلفوا هل للمرأة في ذلك حق ؟ فرد مالك والشافعي وأصحابهما حقاً لها إذا كانت حرة ، فلا يعزل عنها إلا يوقفها ، وكأتمهم رأوا
الانزال من تمام لذتها وحققها في الولد ،

(١١) سيثته في نفس الكتاب ، بجولو للقبلة وس رطء للرضع وكولمة للعزل برقم ٩٤٩١ ، ء (٢ ، التكو : ٣١٤٨) ١ لإسويكل : ٣١ .

كتاب النكاح / باب حكم العزل ٦١٧ ١٣٠ - (...) وحلّدي أبو الرّيع الرّهاني وأبو كامل الجحدرى - واللّفظ لأبي

- ص ص ممتص ص ، ، صصه ، ، صصص ، صصص - - صصه -

كامل - قال : حدثنا حماد - وهو ابن زيد - حدثنا ؟ لوب عن محمد ، عن عبد الرحمن ابن بشر بن مسعود ، رفه إلى أبي سعيد الخدري ،
قال : سئل النبي من عن العزل ؟ فقافي لأ عليكم ألا تفعلوا فأكمر ، فإيم الو القدر ! .
قال محلاً : وقوله : لا عليكم ثلرب إلى النبي .

١٣١ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا معاذ بن معاذ ، حدثنا ابن عون ، عن محمد ، عن عبد الرحمن بن بشر الأنصاري ،
تال : فرد الحليث حتى رده إلى أبي سعيد الخدري .

تال : ذكر العزل عند النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (وما فأكمر ؟) .

قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ، وممره أن تحمل منه .

والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ، وبكره أن يجمل منه .

قال : لا عليكم ألا تفعلوا ذأكمر ، فإمما هو القلر ! ء

قال ابن عون : فحدثت به الحسن فقال : والله ، لكأن هذا زجر ،

ولم يريا ذلك لازماً في الأمة .

قال مالك : إلا أن تكون زوجة فلا يعزل عنها إلا بإذن أهلها ، وهذا مراعاة حق الولد .

قال بعض متأخري شيوخنا : ورأى أيفئا إذهنها في ذلك لحق عقد الزوجية ، بخلات وطئها بالملك .

قال الإمام : إنما سأله عن ذلك ؛ لأنه قد يكون وقع في نفوسهم أن ذلك من جنس الموءولة .

وفي كتاب مسلم بعد ! ذأ : أنه سئل - عليه السلام - عن العزل ، فقال : (ذلك الوأد الخفي) لأنه كالفرار من القدر ، وقد كرهه ابن
عمر .

فأخبرهم - عليه السلام أن ذلك جائز ، ولن المقدر خلقه لا بد أن يكون ، فالعزل عن الحرة لا يجوز إلا برضاها لحققها في الولد ، والعزل

عن الأمة بملك اليمين جائز من غير رضاها ؛ ولاحق لها في وطء ولا استيلاء .

[وقول الحسن : (والله لكأن هذا زجر) : أى نهى .

ومعنى] (١) العزل : أن يعزل الرجل الماء عن رحم المرأة إذا جامعها حذر الحمل .

قال القاضي : / وقوله : غزونا بلبصطلق وأصبنا كرائم العرب ، فطالت علينا العزبة ،

فأردنا أن نستمتع) : فيه حجة للجهمور في جواز استرقاق العرب لأن [بنى] (٢)

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) استلركت في الهامش .

٢٤٣ / ١

٦١٨

كتاب النكاح / باب حكم العزل

(...) وحدثني خاج بن الشاعر ، حاشا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ،

عن ابن عون ، قال : حثالت محمدًا ، عن إبراهيم بحديث عبد الرحمن بن بشر - يعنى حديث العز - فقال : الاى حأ له عبد الرحمن

بن بشر .

(...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا عبد الأعلى ، حدثنا هشام ! عن محمد ، عن معبد بن سيرين ، قال : قلنا لأبي سعيد : هل سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يذكر فإلّا لعزل شيئاً ؟ قال : نعم . وساق الحديث بمعنى حديث ابن عون . إلى قوله : (القدر) .

١٣٢ - (...) حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري وأحمد بن عبد الله - قال ابن كثة : أخبرنا . وقال عبيد الله : حاشا سفيان بن عيينة - عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن قرعة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : ذكر العزل عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فَقَالَ : (وَلَمْ يَفْعَلْ فَلَكَ أَحَدُكُمْ - وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ فَلَكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ بِمَخْلُوقَةٍ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا) .
١٣٣ - (...) حدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حاشا عبد الله بن وهب أخبرني معاوية - يعني ابن صالح - عن علي بن أبي طلحة ، عن أبي الوادك ، عن أبي سعيد الخدري ، سمعه يقول : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن العزل ؟ فقال : (مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ ، صَافَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ !!) .
المصطلق من خزاعة .

ومنع ذلك الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا وقالوا : لا تقبل منهم جزية إن أسلموا لالا قوتلوا ، وجاز وطء سبيهم لأنهم كانوا ممن دان بدين أهل الكتاب - والله أعلم .

ولا يصح قول من زعم من الشارحن : لعلمهم وإن كانوا على شرك العرب قد أسلموا ، فإن في الحديث : (وأحببنا الفداء) ، ولا يصح استعمال هذا اللفظ فيمن أسلم ، ولا يجوز ولا يصح [(١) قول من قال : أن كانوا على الشرك .

فعل هذا كان جائزاً أول الإسلام ثم نسخ ، ويحتاج هذا إلى نقل صحيح .

وفيه حجة لما عليه جمهور الفقهاء من أن بيع أمهات الأولاد لا يجوز ؛ إذ الفداء بيع ، وقد تقرر عندهم منعه لسبب الحمل .

وقال بعضهم : إنما فيه حجة لمنع بيعهن حبالي فقط

(١) استدرك في الهانم .

كتاب النكاح / باب حكم العزل

٦١٩

(...) حدثني أحمد بن المنذر البصري ، حدثنا زيد بن حباب ، حدثنا معاوية ، أخبرني علي بن أبي طلحة الهاشمي عن أبي الوادك ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

يمثله .

، ، ممص ، صوء + هـ

١٣٤ - (٤٣٩ ١) حدثنا أحمد بن غنيد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، أخبرنا أبو الزبير ، عن جابر ، أن رجلاً أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : إن لي جارية هي خ المنة وسائيتنا ، وأنا أطوف عليها ، وأنا كره أن تحمل .

فَقَالَ : (اعزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا لَا ، فَلَيْتَ الرَّجُلُ ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ . فَقَالَ : (قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا) .

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ مِمَّنْ عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي ، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ فَكَّ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَأَوُا) .
قَالَ : جَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ الْجَارِيَةُ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنَا كُنْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) .
لأجل استرقاق الولد ، وهذا الذي عليه إجماع المسلمين ما لم تضع .

١٧٠٢٢ (23) باب تحريم وطء الحامل المسبية

قال الترمذي الى : وقوله للذي أخبره : أن جاريته التي عزل عنها قد حبلت : (قد أخبرتك أنه يأتيها رزقها) : فيه دلالة على إلحاق الولد مع العزل في الاماء والحرائر ، وذلك لأن الماء يتفلسف .
ولم يختلف عندنا في لحاقه مع العزل إذا كان الوطء في الفرج .
واختلف إذا كان الوطء في غير الفرج لفساد الماء بمباشرة الهواء ، قالوا : ولو كان العزل البسن الذي لا يشك أنه لم يتفلسف منه شيء في الفرج لم يلحق .
وفيه حجة لمن لا يرى الأمة فراشاً ، وهو مذهب الشافعي .
ومالك يراها فراشاً إذا عرف وطأها لها .
وقال بعض أصحابه : أو كانت من العلى التي لا تتراد إلا للوطء إلا أن تدعى في هذا كله استبراء على المشهور ، ومن كبار أصحابنا من قال : لا ينفية الحيض .
وذكر مسلم في الباب : ثنا [أبو] (١) الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدرى ، واللفظة له ، قالوا : ثنا حماد بن زيد ، ثنا أيوب ، عن محمد ، عن عبد الرحمن بن بشر .
هذا هو الصحيح ، وهو محمد بن سيرين ، وكذا لجميع شيوخنا : عن محمد بن عبد الرحمن (١) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! بسهم .

٦٢٠ كتاب النكاح / باب حكم العزل (...) وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَاشَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانٍ - قَاصٌّ ! أَهْلُ مَكَّةَ - أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحِجَارِ النَّوْفَلِيُّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَعْنَى حَاشَا سُفْيَانَ .

١٣٦ - (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ لَاحِقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَاشَا سُفْيَانَ - عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ .
زَادَ إِسْحَقُ : قَالَ سُفْيَانُ : لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْبَغِي عَنْهُ ، لَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ .
١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَاشَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ .

قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ ، يَقُولُ : لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
١٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَاشَا مَعَ الْ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَنْ عَنْ أَنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ .

قَالَ : كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَبَلَغَ فَلَكِ نَعِيَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَلَمْ يَنْهَنَا .

ابن بشر ، وهو خطأ .

قال الإمام : وذكر مسلم في الباب : ثنا حجاج بن الشاعر ، ثنا أبو أحمد الزبيري ،

ثنا سعيد بن حسان - قاص أهل مكة - قال : أخبرني عروة بن عياض بن عدى بن الخيار النوفلي .

هكذا في الإسناد عروة بن عياض ، وكذلك رواه ابن عيينة وأبو أحمد الزبيري ، كلاهما [قال] (١) عن سعيد بن حسان ، عن عروة بن عياض ، مسمى .

قال البخاري : عروة أخشى ألا يكون محفوظاً ؛ لأن عروة هو ابن عياض بن عمرو القاري .

ورواه أبو نعيم عن سعيد بن حسان ، عن ابن عياض ، ولم يسمه .

قال القاضي : وقوله : (هنا جارية هي خادمنا وسانيتنا) : أي التي تستقي لنا .

والسانية : المستقية من الدواب وغيرها .

كذلك روايتنا في هذا الحرف عن جل .

الرواة ، ووقع في - بعض النسخ عن ابن الحذاء : (وسائسن ال ، ومعناه : خادم الدابة ، والأول أوجه وأصوب .

(١) ماقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامش ! بسهم .

كتاب النكاح / باب تحريم وطء الحامل المسبية

٦٢١ (٢٣) باب تحريم وطء الحامل المسبية

١٣٩ - (١٤٤١) وحديثي محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ! حدثنا شعب !

عن يزيد بن خمير ، قال : سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه ، عن أبي الدرداء ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه أتى بامرأة مجنونة على باب فسطاط .

فقال : لعله يريد أن يلم بها ؟ .

فقالوا : نعم .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لقد هممت أن ألغنه لغنا يدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخلبه وهو لا يحل له ؟ .

(.)

(-) وحديثاه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هرون .

ح وحدثنا محمد بن بشر ، حدثنا أبو أود ، جميعاً عن شعبة ، في هذا الإسناد .

وقوله : إنه (صلى الله عليه وسلم) أتى بامرأة مجنونة على باب فسطاط ، فقال : لعله يريد أن يلم بها) :

هذا الحرف بضم الميم وكسر الحاء وبعده حاء مهملة ، قال الإمام : المصحح هاهنا : الحامل التي قربت ولادتها ، وانما غلط - عليه السلام -

- في هذا لما استقر في شريعته من النهي عن وطء الحامل .

وقوله : (كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟) : إشارة

١٧٠٢٣ (٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع ، وكراهة الغزل

إلى أنه قد ينمو الجنين بنطفة هذا الواطئ لاءمه حاملاً فيصير مشاركاً فيه لأبيه وكان له بعض الولد فإذا حصلت المشاركة منع الامتخدام .

وهذا مثل قوله - عليه السلام - : (من كان يومن بالله واليوم الآخر لا يسق ماءه ولد غيره) ، وفي هذا كله دليل على أن السبأ يهدم النكاح ، وهو مشهور مذهبنا ، سبياً مجتمعين أو مفترقن ، ويأتى الكلام عليه .
قال ابن عباس : نهى - عليه السلام - وطء الحبالى حتى يضعن ما فى بطونهن .
قال القاضى : هذا حكم كل حامل [من وطء] (١) صحيح .

واختلف فى المرأة تزنى

[فتحمل] (٢) وبين حملها ، هل يطؤها زوجها ؟ فأجازه أشهب ، وكرهه مالك وغيره من أصحابنا .
واتفقوا على كراهيته ومنعه من وطئها فى ما الزنا مالم يتبين الحمل ، مع اتفاقهم أنه إن فعل فإنها لا تحرم عليه .
وكذلك اتفقوا أنها لا تزوج فى استبراء الزنا أو حملة .

واختلفوا إذا كان ذلك ، هل تحرم عليه كالعدة الصحيحة أو لا تحرم ؟ يحرم فى

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامث ! بسهم .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامث ! بسهم .

٦٢٢ كتاب النكاح / باب تحريم وطء الحامل المسبية

الحمل دون غيره .

قال الإمام : روى هذا الحديث شعبة عن يزيد بن نعيم .

ونعيم هذا بضم الخاء المعجمة ، وهو نعيم الرحبي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها باء بواحدة تحتها ، منسوب إلى بنى رحة ، بطن من

حمير ، وهو رحة بن زرة بن سبأ الأصغر بن كعب بن زيد بن شهل .

قال القاضى : وجدت هذا الاسم مضبوطاً بالشن المعجمة ، وأراه الصحيح منه .

كتاب النكاح / باب جواز الغيلة ...

إنح ٦٢٣

(٢٤) باب جواز الغيلة وهى وطء الموضع ، وكراهة العزل

١٤٠ - (١٤٤٢) وحدثننا خلف بن هشام ، حدثنا مالك بن أنس .

ح وحاشا يحيى

ابن يحيى - واللفظ له - قال : قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ، عن عروة ، عن عائشة ، عن جدامة بنت وهب

الأسديّة ؛ أنها سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ، حتى ذكرت أن الروم وفارس

يصنعون ذلك فلا يضري ول الصم .

قال مسلم : وأما خلف فقال : عن جدامة الأسديّة .

والصحيح ما قاله يحيى بالدال .

١٤١ - (...) حدثنا عبيد الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر ، قالا : حدثنا المقرئ حدثنا سعيد بن أبي إلب ، حدثني أبو الأسود ،

عن عروة ، عن عائشة ، عن جدامة بنت وهب - اخت عكاشة - قالت : حضرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى أناس ،

وهو يقول : لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ، فنظرت فى الروم وفارس ، فإذا هم يغيلون أول الصم ، فلا يضرون أولادهم فلك ش !

وقوله : لقد هممت أن أنهى عن الغيلة الحديث : الغيلة ، بكسر الغن ، إذا كانت فيها الهاء ، فإن لم تدخل الهاء فهى بفتح الغن المعجمة .

وقد ذكر مسلم أيضاً [فيه] (١) فى بعض الروايات : (الغِيَال) وهو صحيح .

وقال بعضهم : والغيلة ، بالفتح : المرة الواحدة .
 قال الإمام : الغيلة : الاسم من الغيل ، وهو أن يجامع الرجل امرأته وهي ترضع .
 وقد أغال الرجل وأغيل : إذا فعل ذلك .
 قال ابن السكيت : الغيل : أن ترضع المرأة وهي حامل ، يقال منه : غالت وأغيلت .
 قال القاضي : بالأول فسئّر مالك في الموطأ الغيلة ، وهو قول الأصمعي وغيره من اللغويين .
 قيل : ووجه كراهته خوف مضرته أن الماء يكثر اللبن ، فقد يغيره .
 وأهل الطب يقولون : إن ذلك اللبن كاره .
 قال ابن حبيب : والعرب تثقيه ، ولأنه يخشى أن يكون / منه حمل فلا يظن له أولاً ، فيرجع إلى إرضاع الحامل .
 قال ابن حبيب : سواء
 (١) من هامث! الأصل .
 ٢٤٣ / ب
 ٦٢٤
 كتاب النكاح / باب جواز الغيلة ...

إلخ
 ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَلَكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ) .
 زَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ فِي حَلِيثِهِ عَنِ الْمُقْرِئِ : وَهِيَ : { لَا فَا الْمَوْعُودَةُ سُئِلَتْ } (١) .
 ١٤٢ - (...) وحدثناه أبو بكر بن أنثاية ، حاشا يحيى بن إسحق ، حدثنا يحيى

١٨ - 17 - كتاب الرضاع

١٨٠١ (1) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

ابن أيوب ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَيْدِيَّةِ ، أَنَّهَا قَالَتْ :
 !سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَنَسٍ ، فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ .
 غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (الْغِيَالُ) .

١٤٣ - (١٤٤٣) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْفَيْفُظُ لَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْبَرِيُّ ،
 حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ ، حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ ٢ أَبَا التَّضَرِّحِ اللَّهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّهُ اسْمُ بَنِي زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَثَّاسٍ
 ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : إِنِّي أَعَزَلْتُ عَنْ امْرَأَتِي ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ا
 لَمْ تَفْعَلْ فَلَيْتَ ؟ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِي ! ، أَوْ عَلَى أَوَّلِ الْإِذَا .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ا لَوْ كَانَ فَكَ ضَارًّا ، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ) .
 أنزل أو لم ينزل .

قيل : لعله وإن لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضر ذلك باللبئ .
 وقال بعض اللغويين : الغيلة والغيلة : أن ترضع المرأة وهي حامل .
 وقال بعضهم : لا يقال بفتح الغن إلا مع حذف الهاء ، وقال بعضهم يقال : الغيلة بالفتح للمرة الواحدة .
 وحكى لنا شيوخنا عن أبي مروان بن سراج الوجهي مع إثبات الها في الرضاع .

فأما الغيل فبالكسر لا غير ، وقال بعضهم - وهو ابن أبي زمنين - : إن الغيلة إنما معناها من الضر ، يقال : خفت غايته : أى ضرة - وهذا بعيد ، فإن الحرف إذا كان بمعنى الضر والهلاك من فوات الواو ، والاسم منه الغول ، قال الله تعالى { لا ينجيها غول } (٢) أى لا يعتال عقولهم ويذهب بها ، ويصيبهم منها وجع وألم .

وفيه من الفقه جوازه إذا لم ينه عنه - عليه السلام - ، إذ رأى الجمهور لا يضره وإن أضر بالقليل ، وإباحته في الحديث الآخر بعد ، أبين من قوله : لم يفعل ذلك ، لو كان فلك ضاراً ضر فارس والروم) وتروى (ضار) وهما بمعنى ضارّه يضره ضيراً مخفف ، وضرزه يضره ضيراً وضراً .
وفيه أنه - عليه السلام - كان يجتهد في الأحكام برأيه ، وهى مسألة اختلف فيها أرباب الأصول ، وقد تقدم منه .

(١) التكوير : ٨ .

(٢) ١ لصا فات : ٤٧ .

كتاب النكاح / باب جواز الغيلة ...

إن

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : (إِنْ كَانَ لِنَلِكَ فَلَا ، مَا ضَارَ فَلَكَ فَارِسَ وَلَا رُومَ) .

٦٢٥

وذكر مسلم اختلات الرواة عن مالك في سند هذا الحديث في ضبط اسم جُدَامَةَ بنت وهب ، وضبط يحيى بن يحيى له بالذال المهملة ، وقول خلف بن هشام فيه بالذال المعجمة ، وكذا ذكره من غير رواية مالك ، ثم قال مسلم : والصحيح ما قاله يحيى .

قال الإمام : قال بعضهم هى : (جُدَامَةُ) بضم الجيم وبالذال المهملة ، هكذا قال مالك .

وقال سعد بن أبي أيوب ، ويحيى بن أيوب : بالذال المعجمة ، والصواب ما قاله مالك .

وَجُدَامَةُ فِي اللُّغَةِ : مَا لَمْ يَنْدُقْ مِنَ السَّنْبِلِ ، كَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنَّهَا لَحَاتُ الْبَرِّ ، فَمَا بَقِيَ فِي الْغُرْبَالِ مِنْ قَصْبِهِ فَهُوَ الْجُدَامَةُ .

قال القاضي : جاء في حديث سعيد في هذا الباب : عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة .

قال بعضهم : لعله أخو عكاشة ، على من قال : إنها جدامة بنت وهب بن محص وقال آخرون : عكاشة بن وهب أخو جدامة آخر .

وقال الطبري : جدامة بنت جندل هاجرت ، قال : والمحدثون قالوا فيها : جدامة بنت وهيب .

وعكاشة بن محصن ، وهو بشد الكاف ، كذا ضبطناه ، وكذا جاء في الشعر .

وقوله وقد سُئِلَ عن العزل : (ذاك الوأد الخفي) ، قال الإمام : الوأد : قتل البنت

وهى حية ، وجاء في الحديث نهى عن وأد البنات ، ومنه قوله تعالى : { لَإِنَّمَا الْمَوْعُودَةُ مِثْلُ } (١) قال بعضهم : سميت موءودة لأنها تثقل بالتراب فقال منه : وأدت المرأة ولدها وأداً .

قال : وذكر مسلم بعد هذا حديثاً فيه : ثنا حيوة ، ثنا عياش بن عباس ؛ أن أبا النضر حدثه .

قال بعضهم : حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي ، يكنى أبا زرعة ، وهو عياش بالبلاء المعجمة باثنتين من تحتها وضين معجمة ، وهو

ابن عباس بالبلاء بواحدة والسن المهملة ، وهو القبانى بكسر القات وإسكان التاء منسوب إلى قثان ، بطن من رُعن .

وعياش - هذا - رجل مصرى ، يكنى أبا عبد الرحيم .

(١) ١ لتكوير : ٨ .

٦٢٦

كتاب الرضاع / باب يحرم من الرضاعة ...

إن

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ - كتاب الرضاع

(١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

١ - (١٤٤٤) حلينا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

١٨٠٢ (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ عِنْدَ ! ، وَإِنَّمَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ .
قَالَتْ عَائِشَةُ هَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَرَاهُ فَلَانًا) لَعَمَ حَفْصَةَ مِنَ الرضاعة .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ فُلَانٌ خِثًا - لِعَفَاهَا مِنَ الرضاعة - دَخَلَ عَلَى ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نَعَمْ ،
إِنَّ الرضاعة تُحْرِمُ مَا تُحْرِمُ الْوَلَدُ) .
٢ - (...) وحللتناه أَبُو كُرَيْبٍ ، حَاشَا أَبُو أُسَامَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَنْدَلِيُّ ، حَاشَا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ ! بَنِي الْبَرِيدِ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَحْرُمُ مِنَ الرضاعة مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَدِ) .
قال القاضي (١) : وذكر مسلم حديث الذي استأذن في بيت حفصة فقال - عليه السلام - : (أراه فلانا) لعم حفصة من الرضاعة ،
وقول عائشة : لو كان فلان حيا - لعمها من الرضاعة - دخل على ؟ قال : (نعم) ، ثم قال اخر الحديث : (إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) ، وقال لعائشة في حديث أبي القعيس عمها من الرضاعة : (أئذني له) (٢) ، وفي بعض طرقه : فقالت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ، فقال : (إنه عمك ، فليج عليك) (٣) وفي الرواية الـ الى : لا تحتجب منه ، إنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب) (٤) ، وفي الحديث الآخر : (وكان أبو القعيس أبا لعائشة) (٥) كذا
(١) كتاب جديد للرضاع " ولم يثر القاضي بلى ثمة كتاب جديد ، وإنما ضمه إلى كتاب النكاح .
(٢) حديث رقم (٣) بالباب التالي .
(٣) حديث رقم (٧) بالباب التالي .
(٤) حديث رقم (٤) بالباب التالي (٥) حديث رقم (٥) بالباب التالي .
كضاب الرضاع / باب يحرم من الرضاعة ...

إنح ٦٢٧ (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، بِهِ ! الْإِشَادِ ،
مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .
لَهُمْ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

ورواية الباجي : (أخا عائشة) ، وهو وهم ، وإن كان قد جاء من رواية عائشة أن أبا القعيس هو عمها من الرضاعة ، والأول أصح .
قال القاسبي : هما عمان لعائشة : أحدهما : ! أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة
[أرضعتها امرأة واحدة .

والثاني : أخو أبيها من الرضاعة] (١) يعني أخا أبي القعيس ! ش ، كما قال : أرضعتك امرأة أخرى .
قال ابن أبي حازم هما واحد في الحديث ، والأشبه قول أبي الحسن ؛ إذ لو كان واحدا لم تحتج للامتناع منه ولحجابه بعد إعلام النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لها بذلك أو نسبوا لها النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن عمها الميت : لو كان حيا أو كان أبو القعيس هو ا ،
ءول ، ولا كتفت بذلك لأعلام النبي - عليه السلام - لها ، حكم ذلك على أن بعضهم رجح قول ابن أبي حازم وقال : لعل عم حفصة
كان خلاف عمها هي أفلح ، إما أن يكون أخوها شقيقا والآخر لأبٍ أو ، أم فقط ، أو يكون أحدهما أعلى في العمومة والآخر أدنى

، أو يكون أحدهما أرضعته زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته ، فأشكل هذا الآخر عليها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك وحقيقته .

قيل : وفي أحاديث عائشة حجة أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرم ؛ إذا لم يقع فيها سوال عن عدد الرضعات ، واكتفى فيها بأنه عم من الرضعة مجملا ولم يفصل .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهاء! بسهم .

٢٤٤ / أ

٦٢٨ كتاب الرضاع / داب مخر ٣ الرضاعة من ماء الفحل

(٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣ - (١٤٤٥) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّامِيٍّ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَفْلَحَ ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ ، جَلِيٌّ يَسْتَأْفِنُ عَفِيًّا - وَهُوَ عَفَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - بَعْدَ أَنْ انْزَلَ الْحِجَابُ ، قَالَتْ : فَأَيَّتُ أَنْ آشَّ لَهُ . فَلَمَّا جَلَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَخْبَرَهُ بِأَنْدَى صَنَعْتُ ، فَافْرَنِي أَنْ أَفَنَ لَهُ عَلَى .

٤ - (...) ود ثناه أبو بكر بن أن شيبه ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَفْلَحُ بْنُ أَنْ قُعَيْسِي .

فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .

وَزَادَ : قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ .

قَالَ : (تَرَبَّتْ يَلَاكَ ، أَوْ يَمِينِكَ) .

٥ - (...) وَأُثْنِي حَرَمَلَةَ بْنَ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَنْ أَفْقَيْسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، بَعْدَ مَا نَزَدَ الْحِجَابُ .

وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِيٍّ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، لَا آفَنُ لِأَفْلَحَ ، حَتَّى أَسْتَأْفِنَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتًا .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ مَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاعَنِي يَسْتَأْفِنُ عَلَى فَكَرِهْتُ أَنْ أَفَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ .

قَالَتْ : فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

(ائْتَنِي لَهُ) .

قَالَ عُرْوَةُ : فَبِنَاكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَفُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا نُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ .

٦ - (...) ود قثناه عبد بن حميد ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،

قال الإمام : اختلف الناس في لبن الفحل ، هل يقع به الحرمة ؟ فأوقع به ذلك جمهور الفقهاء ، وذكر عن ابن عمر وعائشة وغيرهما [

من الفقهاء] (١) أنه لا يؤثر ولا يتعلق به التحريم / ، وحجتهم في ذلك قول الله تعالى : { وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرَفْنَ عَنْكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ثَنِ

الرِّضَاعَةِ (٢) ، ولم يذكر البنات كما ذكرها في تحريم النسب ، ولا ذى من

(١) في هامش الأصل .

(٢) للنساء : ٢٣ .

كتاب الرضاع / واب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٦٢٩ بهنما الإسناد .

جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْفِنُ عَلَيْهَا .
بَنَحُو حَلِيَّتِهِمْ .

وَفِيهِ : (فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ) .

وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ أَفْتَى أَرْضَعَتْ عَالِشَةَ .

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَالِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ ، فَأَنْتُ أَنْ أَفَنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْمَرَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قُلْتُ : إِنْ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْفَنَ عَلَيَّ فَأَيَّتُ أَنْ أَفَنَ لَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَّكَ) .

قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّحْلُ .

قَالَ : (إِنَّهُ عَمَّكَ ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ ،

بِهِمَا الْإِسْنَادُ ؛ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْفَنَ عَلَيْهَا .

فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى .

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَأْفَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ .

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، أَخْبَرَنِي

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَالِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ، قَالَتْ : اسْتَأْفَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَبُو الْجَعْدِ ، فَرَأَعَاهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ : إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ

- فَلَمَّا جَاءَ الثِّي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَخْبَرَهُ بِنِكَ .

قَالَ : (فَهَلَا أَفْنَتْ لَهُ ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ) .

٩ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عِرَاكِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَالِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ

الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلًا .

اسْتَأْفَنَ عَلَيْهَا فَحَبَّبَتْهُ .

فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ

تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَالْعَمَةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النَّسَبِ .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَصٍّ ، وَذَكَرَ الشَّيْءَ لَا يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الْحُكْمِ عَمَّا سِوَاهُ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِيهِ عَلَى إِثْبَاتِ الْحَرَمَةِ

فِيهِ لِعَائِمَةٍ ، فَكَانَ أَوَّلَى بِأَن يَقْدَمَ .

قَالَ التِّي إِلَى : لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْفُتُوى بِإِسْقَاطِ حَرَمَةِ لَبِئِ الْفَحْلِ إِلَّا

أَهْلُ الظَّاهِرِ وَابْنُ عُليَّةَ .

٦٣٠

كتاب الرضاعة / باب تحريم الرضاعة من ما الفعل
لها : لا تحتجبي منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب .
١٠ - (...) وحد ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حاشا أبي ، حاشا شعبة عن الحك !

١٨٠٣ (3) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

عن عراك بن مالك ، عن عروة ، عن عائشة .
قالت : استأفن علي أفلح بن قعيس ، فأبيت أن أفن له .
فأرسل : إني عمك ، أرضعتك امرأة أخي ، فأبيت أن أفن له .
فجاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فذكرت فلك له .
فقال : الدخل عليك ، فإنه عمك .
وجاء في كتاب مسلم في آخر الباب في حديث محمد بن يحيى : استأذن عليها أبو القعيس .
والمعروف أخو أبي القعيس كما جاء في الأحاديث الأخر ، وسماه فيها أفلح ، وهو الأشبه عند أهل الصنعة ، وجاء في حديث أبي بكر
بن أبي شيبة : أفلح بن أبي قعيس ، وفي حديث الحلواني استأذن على عمي أبو الجعد ، فيحتمل أنها كنيته : أفلح ، كما قيل : إن اسم
أبي قعيس الجعد - والله أعلم .
وقد تقدم الكلام في كتاب الطهارة على قوله : (تربت يمينك) .
وذكر مسلم في الباب : ثنا أبو بكر ، ثنا أسامة ، وحدثني أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي ، ثنا علي بن هاشم بن بريد ، جميعا عن
هشام ، قال الإمام : قال بعضهم : هو البريد ، ببا بواحدة مفتوحة وراء همزة مكسورة ، يكنى لا الحسن العائدي بذال معجمة وعن
هملة ، مولى لهم ، وهو كوفي خزاز ، بخا معجمة وزاين .
روى له مسلم وحده دون البخاري .
قال التقي الى : بقي إشكال في ضبطه البريد المتقدم ، وذلك أن الحرف الذي بعد الراء
يأبائتين من تحتها ، وكثيراً ما يشبهه بالبرند مثله ، إلا أن الحرف الذي بعد الراء نون وهو عرعر بن البرند .
واختلف في ضبط الباقي هذا ، فنثرهم يقولها بالكسر ، وهو قول الدارقطني وعبد الغني وابن ماكولا ، وحكى ابن الفرضي فيه فتح
البا أيضاً كالأول .

كتاب الرضاعة / باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

٦٣١

(3) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١١ - (١٤٤٦) حد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ومحمد بن العلاء - واللفظ لأبي بكر - قالوا : حدثنا أبو معاوية ، عن
الأعمش ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي قال : قلت : يارسول الله ، مالك تنوق في قریش وتدعنا ؟ فقال :
(وعندكم شيء) ؟ قلت : نعم بنت حمزة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إنها لا تحل لي ، إنها ابنة أخي من الرضاعة لما .
(...) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم عن جرير عن وحشنا ابن نمير ، حدثنا أبي .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ كُثَيْبٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَدَلْبُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَالَةُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَرَادَ عَلًّا بَنَةَ حَمْزَةَ .

فَقَالَ : (إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ) .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقَطْعِيُّ ، حَاشَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَالَةَ ، بِإِسْنَادِ هَمَّامٍ ، سَوَاءً .

غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : (ابْنَةُ أَخِي - مِنَ الرِّضَاعَةِ) .

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : (صَبَاةٌ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) .

وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ .

وَقَوْلُ عَلِيٍّ : (مَا لَكَ تَوَقُّعٌ فِي قَرِيشٍ ، وَتَدْعُنَا) : بَفَتْحِ النُّونِ أَيْ يَخْتَارُ وَيَبَالِغُ فِي الْاخْتِيَارِ .

وَالْتَوَقُّعُ : الْمَبَالِغَةُ فِي الشَّيْءِ ، وَالتَّنْقِصُ : الْاخْتِيَارُ ، كَذَا رِوَايَةُ هَذَا الْحَرْفِ عِنْدَ كَثَرِهِمْ ، وَوَقَعَ مِمَّنْ الْعُذْرِيُّ وَالْهُرَوِيُّ وَابْنُ الْحَدَّاءِ :

(تَوَقُّعٌ) بَضْمُ التَّاءِ ، وَمَعْنَاهُ : يَمِيلُ وَيَشْتَبِي وَيُبْرِعُ .

وَقَوْلُ أُمِّ حَبِيبَةَ لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ)

٦٣٢

كتاب الرضاع / باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١٨٠٤ (4) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

١٤ - (١٤٤٨١) وَحَدَّثَنَا هَرَانُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ! ،

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ حَمِيدَ بْنَ عَمْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَقُولُ : قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : ثَيْنَ ! أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنِ ابْنَةِ حَمْزَةَ ؟ أَوْ قِيلَ : أَلَا تَخْطُبُ

بِنْتَ حَمْزَةَ بْنَ كَنْدِ الْمُطَّلِبِ ؟ قَالَ : (إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ) .

الحديث .

كَذَا ضَبْطَنَاهُ دُرَّةَ بَضْمُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَوَقَعَ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِ ابْنِ رَجْحٍ بَعْدَ هَذَا : (ذُرَّةٌ) بَفَتْحِ الذَّالِ

الْمَعْجَصَةِ ، وَالصَّحِيحُ مَا غَيْرُهُ ، كَمَا تَقْدُمُ .

كتاب الرضاع / باب تحريم للربيبة وأخت المرأة

٦٣٣

(٤) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَاشَا أَبُو اسَامَةَ ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ

حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ؟ فَقَالَ :

(أَفْعَلُ مَا فَا ؟) قُلْتُ : تَنْكَحُهَا .

قَالَ : (أَوْ تُحِبِّينَ فَلَكَ ؟) قُلْتُ : لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ ، وَأَحْمَثُ مَنْ شَرِكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي .

1951

١٨٠٥ (5) باب في المصّة والمصتان

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ .
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرِّفْرِيِّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ الرِّفْرِيِّ .
بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ .

نحو حدیثہ •

وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ عَرَةَ ، غَيْرَ يَزِيدَ بْنِ أُمٍّ ! حَيْبٌ .

الأختين ، ولا من تحريم نكاح الربيبة - والله أعلم .

وكذلك علي - رضى الله عنه - في ذكره له بنت حمزة ، يحتمل أنه لم يعلم حينئذ حكم تحريم لبئ الفحل ، أو لم يكن عنده علم من كون حمزة أخا للنبي (صلى الله عليه وسلم) من الرضاعة .

ووقوله : ا لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن) : إشارة إلى المرأتين المذكورتين في الحديث ؛ عزة أخت أم حبيبة وقوة بنت أم سلمة وأمثالهما ، وعزة هذه لا تعرف في بنات أبي سفيان ، ولا تعلم إلا من هذا الحديث .

كتاب الرضاع / باب في المصّة والمصتان ٦٣٥

(٥) باب في المصّة والمصتان

۱۷ - (۱۴۵۰) حُثْنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ! .

ح و حَدَّثَنَا

ص ص ، ه ، ه - ءصص "ص ، صئير ، ص ، ه ، ص ص عص ، ه ص ، محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا إسماعيل
 ح وحدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا معتمر بن سُلَيْمَانَ ، كَلاهُمَا عَنْ أَيْهوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ ، عَنْ عَائِشَةَ
 ، تَأَلَّتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - وَقَالَ سُوَيْدٌ وَزُهَيْرٌ : إِنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : - الْا تُحَرَّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ

وقوله : لا تحرم المصبة ولا المصتان) ، وفي الرواية الأخرى : (الإملاجة والإملاجتان) ،

وفي الأخرى : هل تحرم الرضعة ؟ فقال : (لا) ، قال الإمام : اختلف الناس في القدر الواقع به الحرمة من الرضاعة ، فذهب مالك : أنه يقع مما قل أو كثر مما وصل إلى الجوف ، لقوله سبحانه : { وَأَثْبَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْفَعُنَّكُمْ } (١) ، واحة توجد تسمية المرضعة أما من الرضاعة ، وقد قالوا في الجواب عن هذا : إنما يكون ما قلموه دليلاً لو كان صيغة اللفظ : واللاقي أرضعكم أمهاتكم .

فيثبت كونها أما بما قال من الرضاعة .

رضاعا .

وذهب داود إلى اعتبار ثلاث رضعات لأجل هذا الحديث ، وقد نص فيه على سقوط الحرمة بالرضعة والرضعتين .

ونقول : لو سلصت كون القرار ظاهراً فيما قلتم لكان هذا مبيناً له ، وبيان السنة أحق أن يتبع .

وقد وقع في بعض الأحاديث : (إنما الرضاع ما فتق الأمعاء) (٢) ووقع : ما أنشز اللحم بالراً والزأى ، فبالراً معناه : شدته وأثماه ، وأنشز الله الميت : أى أحياه .

وبالزاي معناه : زاد فيه وعظمه ، مأخوذاً / من النشز وهو الارتفاع ، وقرئ في السبع : { إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا } (٣) بالراء والزاي ، وهذا يقوى عند داود نفى الحرمة بللمصن والمصتن ، إذ لا يفتقان الأمعاء ولا ينشزان العظم ، وهذا لم يسلمه له أصحابنا ، وزعموا أن للمصن الواحدة قسطافي فتق الأمعاء ونشز العظم .

(١) ١ لنساء : ٢٣ .

(٢) الترمذی ، كللرضاع ، بماذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولن (١١٥٢) .

(٣) للبقرة : ٢٥٩ .

اما ٢ / ب

٦٣٦ كتاب الرضاع / باب في المصة والمصتان ١٨ - (١٤٥١) صدثنا يحيى بن يحيى وعمرزو الناقد وإسحق بن الرأهيم ، كلهم عن المعتبر - واللفظ ليحيى - أخبرنا المعتبر بن سليمان عن أيوب ، يحدث عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن أُم الفضل ، قالت : دخل أعرايكل في الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في بيتي .

فقال .

يأني الله ، إني كنت لي امرأة فتزوجت علها أخرى ، فرعمت امرأتي الأولى انها أرضعت امرأتي الحلي راعة أو رضعتين .

فقال في الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تحرم الإملجة والإملجان) .

قال عمرو في روايته : عن عبد الله بن الحارث بن نوفل .

وعند الشافعي : لا تقع الحرمة بأقل من خصي رضعات ، وحجته في ذلك : ما رواه مسلم بعد هذا عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : (كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ، ثم نُسخت خصي معلومات ، فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهي فيما يقرأ من القرآن) (١) .

وقد شد بعض الناس - ليضا - ورأى التحريم لا يقع إلا بالعرض ، وهذا الحديث لاجمة فيه ، لأنه محال على أنه قرآن ، وقد ثبت أنه ليس من القرآن الثابت ، ولا تحل القراءة به ولا إثباته في المصحف ، إذ القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد ، وهذا خبر الواحد فيسقط التعلق به .

فإن قيل : هاهنا وجهان : أحدهما : إثباته قرآناً ، والثاني : إثبات العمل به في عدد الرضعات ، فإذا امتنع إثباته قرآناً نفى الآخر وهو العمل به لا مانع يمنع منه ، كن خبر الواحد يدخل في العمليات ، وهذا منها .

قلنا : هذا قد أنكره حذاق أهل الأصول دان كان قد مال إليه بعضهم ، واحتج المنكرون له بأن خبر الواحد إذا توجهت عليه القوادح واستريب لوقف عنه ، وهذا جاء آحاداً ، وإنما جرت العادة أنه لا ينجى إلا تواتراً ، فلم يوثق به كما وثق بأخبار الآحاد في غير هذا الموضع ، وإن زعموا أنه كان قرآناً ثم نسخ ، ولهذا لم يشتغل به أهل التواتر .

قيل : قد كفيتم مونة الجواب ؛ إذ المنسوخ لا يعمل به ، وعليه يحمل عندنا قول عائشة : (فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهي فيما تقرأ من القرآن) ، يعني من القراق المنسوخ ، فلو أرادت : فيما تقرأ من القرآن الثابت لا شهر عند غيرها من الصحابة كما أشهر سائر القرآن .

وقوله : (الإملجة والإملجان) : قال أبو عبيد : يعني المصة والمصتن .

والمليج : المص ، يقال : مليج الصبي أمه يملجها ومليج يملج ، وأملجت المرأة صبيها ، والاملاجة : أن يمص لبنها مرة واحدة ، وأما (الرضاعة) فقال ابن السكيت وغيره : فيها لغتان ؛ كسر

(١) حديث رقم (٢٤) بالباب التالي .

كتاب الرضاع / باب في المصة والمصتان

٦٣٧

١٩ - (...) وحديثي أبو غسان المسمعى ، حاشا مع الا .

ح وحديثنا ابن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا معاوذ بن هشام ، حدة شي أبي عن قتالة ، عن صالح بن أبي مرزيم أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عتيق أُم الفضل ؛ أن رجلاً من بني عامر بن عصاة قال : يأنى الله ، هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا .

٢٠ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا محمد بن بشر ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتالة ، عن أبي الخليل ، عن عبد

اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا تُحَرِّمُ الرِّصْعَةَ وَالرَّضْعَتَانِ ، أَوْ الْمَضَّةُ أَوْ الْمَصْتَانِ .

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَحَقُّ ثُنَى إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ كُثْلَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
أَمَّا إِسْتَحَقُّ فَقَالَ كُرُوبَةُ بْنُ بَشَرَ : (أَوْ الرِّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصْتَانِ) وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ : (وَالرَّضْعَتَانِ وَالْمَصْتَانِ) .

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَاشَا بِثُرْبُنَ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ،
عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ثُنَى تَوْفَلٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ .

الراء وفتحها ، وكذلك الرضاع ، وقد رُضِعَ الضاد وبكسرهما لغتان ، ورضع بضم الضاد إذا كان لثيما فهو راضع ، وجمعه رُضْع ، ومنه قول ابن الأَكْوَعِ :
واليوم يوم الرضع
أى بعد هلاك اللثام .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الرضاعة من المجاعة) (١) : أى أن الذى يعنى من الجوع اللين هو الرضيع الذى له حرمة .
قال القاضى : تكلم أصحابنا على حديث المصبة والمصتن ، قالوا : لعل هذا حين كان
يعتبر فى التحريم العسر والعدد قبل نسخه ، وأما من قال : إنه من قول عائشة فلا يسلم له ؛ إذ قد روى عنها مرفوعاً من طرق صحاح
وعن الزبير وغيرهما .

وذكره مسلم من رواية أم الفضل أيضاً ، وعلمه بعضهم بالاضطراب عن عائشة فى أحاديث الرضاع ، وأن ابن الزبير قال فى حديثها هذا
مرة عنها ، ومرة عن أبيه ، ومرة عن (١) ببكا للرضاعة من لدجاجة ، حط يث رقم (٣٢) .
٦٣٨ كتاب الرضاع / باب فى المصبة والمصتن ٢٣ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حُثَّانُ .
حَدَّثَنَا هَمَامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :
أَتُحَرِّمُ الْمَضَّةُ ؟ فَقَالَ : (لا) .

١٨٠٦ (٦) باب التحريم بخمس رضعات

١٨٠٧ (٧) باب رضاعة الكبير

النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وأنه لما اضطرب رجعنا إلى عموم ظاهر القرآن ومفهوم الاعتبار وتنزيل النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
له منزلة تحريم النسب ، وليس لذلك عدد إلا مجرد الوجود فكذلك الرضاع ، وقياساً على تحريم الوطء بالصهر وغير ذلك ، ولا اعتبار
فيه بعدد .

قال الإمام : وأخرج مسلم فى الباب : ثنا حبان ، عن همام .

وحبان هذا بحاء مهملة مفتوحة وباء منقوطة بواحدة ، وهو حبان بن هلال الباهلى البصرى (١) ، يكنى أبا حبيب ، يروى عن همام بن
يحيى وشعبة وغيرهما .

(١) هو أبو حبيب البصرى ، روى عنه أحمد بن سعيد الدارمى د استحق بن منصور وأحمد بن فراس ، وثقه ابن معين والترمذى
والنسائى وابن سعد .
مات سنة ست عشرة ومائتين .

انظر : التهذيب ٢ / ١٧ ، رجال ممل ١ / ١٦٥ .

كتاب الرضاع / باب التحريم بخمس رضعات

٦٣٩ (٦) باب التحريم بخمس رضعات (١)
ص یرض ص،

٢٤ - (١٤٥٢) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ، ثُمَّ نُسِخْنَ : بِخَصْمِي مَعْلُومَاتٍ ، فَنُومِلَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُنَّ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ الْحَنْبِيِّ ، حَاشَا سُلَيْمَانَ بْنَ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ كَلَامَ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا : خَصَّصَ أَرْبَعًا مَعْلُومَاتٍ ! .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ .

بِمَثَلِهِ

(١) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ بِهِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ .

٦٤٠

كتاب الرضاع / داب رضاعة الكبير

(٧) باب رضاعة الكبير

٢٦ - (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَفْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أُمِّ عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أُمِّ أُمِّ حُنْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَرْضِعِيهِ) . قَالَتْ : وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ؟ .

فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَالَ : (قَدْ عَلِمْتُ ؟ نَهْ رَجُلٌ كَبِيرٌ) .

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَرْمَاءَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ : فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله في حديث سالم : (أَرْضِعِيهِ ، فَقَالَتْ : كَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ؟) .
الحديث ،

قال الإمام : اختلف الناس في رضاعة الكبير ، فجمهور العلماء على أنه لا يؤثر .

وذهب داود إلى أنه يؤثر لأجل هذا الحديث ، وقد قال فيه : (أَرْضِعِيهِ تَحْرِمُ عَلَيْهِ) ، وحمله الجمهور على أن ذلك من خصائص صهلة ، وقد ثبت أن أم سلمة وسائر أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) منعن أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد ، وقلق لعالة : بنه خاص في رضاعة سالم وحله .

ولنا على داود قول الله تعالى : { وَالْوَالِدَاتُ - سِوَاُ أُولَى الْعُنَى حَوْلِينَ كَالْيَتَامَى لِمَنْ أَرَادَ أَنْ

يَتَّخِذَ الرِّضَاعَةَ } (١) وتماها بالحوالين على [ظاهر القرآن يمنع أن يكون حكم ما بعد الحوليين حكم الحولين ، وهذا ينفي] (٢) رضاعة الكبير .

وقد قال (صلى الله عليه وسلم) في كتاب مسلم بعد هذا : لإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ لما وجد رجلاً عند عائشة ، فقالت : يا رسول

الله ، أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَقَالَ : (انْظُرِي إِخْوَتَكِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ) (٣) ، وفي بعض الأ، حاديث في [غير ،

(٤) كتاب مسلم : لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتن الأمع ! والشدى وكان قبل الفطام (٥) وهذا ينفي رضاعة الكبير .

وعندنا في الرضاع بعد الحولن اضطراب في المذهب ، هل الأيام أليسية حكمها حكم الحوليين أو الشهر ؟ وقيل غير ذلك في للذهب ، وهذا كله راجع عندى إلى خلاف في حال ، وهو القدر الذى جرت العادة فيه بلصتغ! نائه بالطعام عن الرضاع .

وقد قال أبو حنيفة : أقصاه ثلاثون شهراً ، وليس كما قال .
وتوله تعالى : { وَحَمْلُهُ وَفَعَاءَةُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا } (٦) أمر تضمن أتل الحمل وأكثر

(١) المرة : ! ٢٥ .

(٢) سقط من الأصل ، وما لبث من ع -

(٣) حليث وقم (٣٢) ٥ بلب بكا للرضاعة من يلجاءه .

(٩٤) ساعة مش الأصل ، ويستدوكت بالهامش .

(٥) سبق تخريجه قرلياً .

(٦) لأضاف : ١٥ .

كتاب الرضاع / باب رضاعة الكبير ٦٤١

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَاشَا غُنْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حَنِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ .

فَأَتَتْ - تَعْنِي ابْنَةَ سَهْلٍ - النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَتْ : إِنْ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَمْلُغُ الرِّجَالُ ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا ، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا ، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا .

فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَرْضِعِيهِ تَحَرُّمِي عَلَيْهِ ، وَإِنْ ابْنُ ابْنِ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ ، فَنَابَ ابْنُ ابْنِ أَبِي حَنِيفَةَ .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَالْفَقْظُ لَابْنِ رَافِعٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِنْتُ عُمَرَ جَاءَتْ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ سَالِمًا - لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَنِيفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا ، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَمْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ . قَالَ : (أَرْضِعِيهِ تَحَرُّمِي عَلَيْهِ) .

قَالَ : فَكُنْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحْدُثُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ : لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ . قَالَ : فَمَا هُوَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ .

قَالَ : فَحَدِّثْهُ عَنِّي ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ .

الرضاع ، فلا معنى لاعتباره في الرضاع وحده .

وقال زفر : ثلاث سنين .

والتحقيق في ذلك ما قلناه أولاً من اعتبار حال استغنائه بالرضاع عن الطعام على أصل المذهب .

وتضمن أيضاً قوله : (إنما الرضاع ما فتق الأمعاء) ، و(إنما الرضاعة من المجاعة) الرد

على داود في قوله : لا يحرم الرضاع حتى / يلتقم الثدي ، صرأى أن قوله سبحانه وتعالى : { وَأَنهَاتُكُمُ اللَّائِي! أَرَف! عَنْكُمُ } (١) إنما ينطلق على ملتقم الثدي .

وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) على اعتبار ما فتق الأمعاء ، وهذا يوجد في اللبئ الواصل إلى الجوف صباً في الحلق أو التقاماً للثدي ، ولعله هكذا كان رضاع سالم ، يصبه في حلقه دون مسه ببعض أعضائه ثدى امرأة أجنبية .

قال القاضي : قوله في الحديث : (أرضعيه يذهب ما في نفس أبي حنيفة) ، وفي الطريق الآخر : (عمرى عليه) : قد حملها أزواج

النبي (صلى الله عليه وسلم) على الخصوص كما تقدم ، بدليل الكاب لقوله : { حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَغَّى الرُّضَاعَةَ } (٢) ،

وبدليل الحديث الآخر ، قوله :

(١) ١ لئاء : مها .

(٢) ١ لقرة : ٢٠ .

١ / ٢٤٥

٦٤٢ باب الرعاع / داب رضاعة الكبير ٢٩ - (...) وحديثنا محمد بن المثنى ، حديثنا محمد بن جعفر ، حديثنا شعبة ، عن حميد بن نافع ، عن زينب بنت أم سلمة ، قالت : قالت أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الأيفع أئدى ما أحب أن يدخل على . قال : فقالت عائشة : أما لك في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أسوة قالت : إن امرأة أبي حنيفة قالت : يا رسول الله ، إن سألما يدخل على وهو رجل ، وفي نفس أبي حنيفة منه شيء .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أرضعيه حتى يدخل عليك لا .

٣٠ - (...) وحديثنا أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي - واللفظ لهرون - قالوا : حديثنا ابن وهب ، أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه ، قال : سمعت حميد بن نافع يقول : سمعت زينب بنت أبي سلمة تقول : سمعت أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) تقول لعائشة : والله ،

لا رضاع بعد فطام (١) وقوله : " إنما الرضاعة من المجاعة ، (٢) ، ولأن الخطاب في سالم قضية في عين لم يأت في غيره ، وسبق له تين وصفة لا توجد بعد في غيره ، فلا تقاس عليه ، مع ما لأهات المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب واختصاصهن بالتغليظ في ذلك ، وقد جاء في الموطأ والبخاري وغيرهما : أن أبا حذيفة كان تبناه في الجاهلية (٣) وهو سالم ابن معقل مولى سلمى بنت يعار الأنصارية ، زوج أبي حذيفة قبل سہلة بنت سہيل .

وقيل في اسمها غير هذا ، ودليل مذهب عائشة عند بعضهم : أنها إنما أخذت بذلك في الحجاب خاصة دون التحريم ، ألا ترى قولها : (فكانت تأمر بذلك من يجب أن يدخل عليها من الرجال) .

١٨٠٨ (٨) باب إنما الرضاعة من المجاعة

قال ابن حبيب : وقد رأى كثير من العلماء رضاعة الكبير في الحجاب به لأزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) [جائزة] (٤) ، وفيما بين المسلمين محرمة .

وأجمعوا على أن تحريمها في النكاح ليس كتحریمها في الحجاب والحرمه ، قال ابن المواز : لو أخذ بهذا في الحجة لم أعبه وتركه أحب إلى ، وما علمت من أخذ به عاما إلا عائشة .

قال الباجي : قد انعقد الإجماع على خلاف التحريم برضاعة الكبير (٥) ، يعني : لأن الخلاف بكا كان فيه أولاً ثم انقطع ، وهو معنى قول ابن حبيب .

قال بعضهم : وحملوا ما جاء في ذلك من حديث سالم على الخصوص أو على النسخ .

(١) أخرجه الدارقطني ، كالرضاع ٤ / ١٧٥ .

(٢) حديث رقم (٣٢) باب بكا الرضاعة من المجاعة .

(٣) البخاري ، كالنكاح ، بالاكفاء في الدين (مه ٥٠) عن عائمة ، الموطأ ، كالرضاع ، بما جاء في الرضاعة بعد الكبر ٢ / ٦٠٥ من حديث عروة بن الزبير .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! .

(٥) لنظر : المنتقى للباقي ٤ / ١٥٥ .

كتاب الرضاع / باب رضاعة الكبير ٦٤٣ ما تطيب نفسي أن يراني النلام قد استغنى عن الرضاعة .

فقالت : لم ؟ قد جاءت سہلة بنت سہيل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت : يا رسول الله ، والله إني لأرى في وجه أبي حنيفة من دخول سألما .

قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) هَ (أَرْضِعِيهِ) ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ فَوْحِيَّةٌ .
فَقَالَ : (أَرْضِعِيهِ ، يَنْبَأُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حَنِيفَةَ) .
فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ، مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَرَى حَنِيفَةً .

٣١ - (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عُمَدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَرَى ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْلَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَهْلًا أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَتْ تَقُولُ : أَبِي سَائِرُ أَرْوَلِمُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَ أَحَلًّا بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ ، وَقَلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ، مَا نَرَى هُنَا إِلَّا رَخَصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِسَالِمٍ خَاصَّةً ، فَمَا هُوَ بَلَاخِلَ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهِنَا الرِّضَاعَةَ ، وَلَا رَائِنَا .

وقول ابن أبي مليكة في حديثه عن القاسم : فمكثت سنة أو قريباً منها لا أحدث به رهبة : أى من خوفه ومن أجل خشيته . وانتصب على عدم الخافض .

وقول أم سلمة لعائشة : (يدخل عليك الغلام الأيفع) ، قال الإمام : هو الذى شارف الاحتلام ولما يحتلم ، وجمعه أيفاع ، وقد أيفع الغلام فهو يافع ، ويفع الغلام أيضاً لغة ، وغلام يافع ويفعة .
فن قال : يافع ثنى وجمع ، ومن قال : يفعه كان فى الاثنين والجمع بلفظ انواحد .

ويروى ابن شهاب بعد هذا حديثاً عن أبى عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أمه زينب .
قال بعضهم : أبو عبيدة هذا لا يوقف على اسمه ، وهو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي .

قال القاضى : وقوله : (فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ، ولا رائينا) : أحد مرفوع بدل من هو على مذهب نخاة أهل البصرة ، وقد يكون فاعلاً بداخل على مذهب أهل الكوفة ، ويكون هو هنا بمعنى الأمر والثبات .

٦٤٤ كتاب الرضاع / باب إنما الرضاعة من المجاعة

(٨) باب إنما الرضاعة من المجاعة (١)

٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هُثَايُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ .
قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ ، فَاشْتَدَّ فَلَكَ عَقْتُهُ ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ .
قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ .

قَالَتْ : فَقَالَ : (انْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ) .
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

ح

ص ص حصص بحر ، ه ، ، ص ص حصص ص ص حصص ، ه ص ، ص ص حصص أصص ه ه ، وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِلَةٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، دِإْسَادِ أَبِي الْأَحْوَصِ .
كَمَعْنَى حَلِيقَتِهِ .

غَيْرَ؟ نَهْمُ قَالُوا : (مِنَ الْمَجَاعَةِ) .

(١) سبقت الإشارة إليه فى الباب السابق ، وفى باب المصصة والمصتان .

كتاب الرضاع / باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ...
إلخ
٦٤٥

١٨٠٩ (٩) باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

(٩) باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ، وإن كان

لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

٣٣ - (١٤٥٦) ! دثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ، حدثنا يزياء بن زريع ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن صالح ، أبي الخليل ، عن أبي علقمة الهاشمي ، عن أنس بن سعيد الخدري ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس ، فلقوا عدواً ، فقاتلوه ، فظفروا عليهم ، وأصابوا لهم سبياً .

فكان ناساً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله - عز وجل - في ذلك : { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (١) أي فهن لكم حلالاً إذا انقضت عدهن .

وقوله في سبي أوطاس : فكان ناساً تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله تعالى في ذلك : { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } : معنى (تخرجوا) : خافوا الحرب والإثم .

وقوله في الحديث الآخر : (تجوبوا) : بمعناه : أي خافوا الجوب وهو الإثم .

كذا رواه

في حديث يحيى بن حميد : عبد الله بن سعيد ، ورواه السمرقندي : (تخرجوا) مثل الأول ، وعند غيرهم : (تخوفوا) وكله بمعنى . وغشيانهم : أي جماعهم .

قال الإمام : السبي عندنا في المشهور يهدم النكاح بهذه الآية ، وسواء سبي الزوجان معا أو مفترق .

وقال ابن بكير عن مالك : إن سبياً جميعاً واستبقى الرجل أقرأ على نكاحهما .

ووجه المشهور من جهة الاعتبار أن بسببها ملكت منافعتها ورقبتها ، فسقط ملك الزوج عن ذلك ؛ لاستحالة ملك واحد بين مالكين هاهنا ، وكأنه رأى - أيضاً - أنها إذا جاءت بأمان ثم سبي الزوج ، كان تمكينه منها عيب على سيده ، ولسيده أن يمنعه كما يعنيه . فلهذا لم يفترق الحال في المذهب المشهور .

ورواية ابن بكير اعتل لها في كتابه بأنهما إذا سببا معا واستبقى الرجل فقد صار له علينا عهد للوضع ، هذا العهد وجب أن يكون أحق بها من المالك .

هذا الذي اعتل به

(١) النساء : ٢٤ .

٢٤٥ / ب

٦٤٦ كتاب الرضاع / باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ...

إلخ ٣٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي ثيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا عبد الأعلى عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، أن أبا علقمة الهاشمي حدث ، أن أبا سعيد الخدري حدثهم ، أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) بعث يوم حنين سرية . بمعنى ! ديث يزيد ابن زريع .

غير أنه قال : إلا ما ملكت إيمانكم منهن لحلالكم .

ولم يذكر : إذا انقضت عدهن .

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ . ابن بكير .

ويحتمل عندي أن يحمل على أنهما لما أقرآ لزم إقدار ما في يد الزوج من العصمة ؛ لأن إقرار الزوج إقرار لما يملك حتى ينتزع منه في ثاني حال ، وهذا الملك لا يصح انتزاعه في داني!ال .

وقد اختلف الناس - أيضا - في الأمة إذا بيعت وهي تحت زوج ، هل يكون بيعها فسخا لنكاحها ؟ فأبى من ذلك مالك وجمهور الفقهاء ، وذهب بعض الصحابة إلى أن ذلك فسخ للنكاح ؛ أخذاً بعموم هذه الآية ، وهو قوله تعالى : وَالْفَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (١) ، ولم يفرق بين ما ملكت أيماننا سبي أو شراء ، وهذا على عمومهم عندهم .

وتحقيق القول في هذه المسألة : أن هذا عموم خرج على سبب ، فن رأى قصر العموم!

إذا خرج على سبب لم تكن فيه حجة على جمهور الفقهاء ؛ لأنه كأنه قال : أَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (١) بالسبي .

وان قلنا : إن العموم إذا خرج على سبب يجب حمله على مقتضى اللفظ في التعميم ، اقتضى ذلك فسخ نكاح الأمة / بالشراء كما يفسخ بالبيع ، لكن حديث بريرة في شراء عائشة لها ثم لم يفسخ ذلك نكاحها ، بل خيرها - عليه السلام! - لما عتقت في فسخ النكاح (٢) ، ذلك على أن البيع لا يفسخ نكاح الأمة ذات الزوج ، ولكن هذا خبر واحد في تخصيص عموم! القرار ، فهل تختص به أم لا ؟ فيه خلاف بين أهل الأصول ، فعلى هذا يخرج اختلاف العلماء في ذلك .

وقد قال بعض أهل العلم مفرما بين السبي والشراء ، بأن السبي حدوث ملك لم يكن أو كأنه لم يكن ، والشراء انتقال ملك إلى ملك ، فكأن الأول أثر نقصا فأثر في النكاح نقصا ، والثاني لم يحدث ملكا ولم يكن فلم يوثر . (١) للنساء : ٢٤ .

(٢) سيأتي في كالتعتق ، ببنا الولاء لمن أعتق ، برقم (١٠) .

١٨٠١٠ (10) باب الولد للفراش ، وتوفى الشبهات

كتاب الرضاع / باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ...

إلخ ٦٤٧ ٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَاشَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ .

قَالَ : أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسَ ، لَهْنُ أَزُولَ ! ، فَتَخَوُّفُوا ، فَالْوَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (١) .

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَاشَا سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

قال القاضي : وقوله : (فهن حلال لكم إذا انقضت عدتهن) : دليل صحة أنكحة أهل الشرك ولحوق الأنساب بها ، ولولا ذلك لم يحتج إلى العدة .

ووقع في بعض الروايات : (يوم خيبر! وهو خطأ ، والصواب : (يوم حنين) ، كما في كثر النسخ ، وكذا عند عامة شيوخنا ، وهو يوم أوطاس .

قال الإمام : خرج مسلم هذا الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، عن

أبي الخليل ، عن أبي علقمة الهاشمي ، عن أبي سعيد الخدري ، ثم أردفه بحديث شعبة عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن أبي سعيد . فلم يذكر أبا علقمة في حديث شعبة ، وقال بعضهم : كذا في نسخة الجلودى وابن ماهان ، وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي ، وأما في نسخة ابن الحذاء ففيها ذكر أبي علقمة بن أبي الخليل وأبي سعيد ، ولا أدري ما صحته .

قال القاضي : هذا قول الجياني ، وقد قال غيره : إن إثباته الصواب .
(١) لنساء : ٢٤ .

٦٤٨
كتاب الرضاع / باب الولد للفراش ...
إلخ

(١٠) باب الولد للفراش ، وتوقى الشبهات

٣٦ - (١٤٥٧) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن رُحْج ، أخبرنا الليث عن ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ ، عن عائشة ؛ أنها قالت : اختصم سعد بن أن وفاص وعبد بن زمعة في غلام .

فقال سعد : هنا يارسول الله ابن أخي ، عتبة بن أبي وفاص ، عهد إلي أنه ابنه .

انظر إلى شبهه .

وقال عبد بن زمعة : هنما أخي يارسول الله ، ولد على فراش أبي من وليته ، فنظر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى شبهه ، فرأى شهاباً يم بعتبة .

وذكر مسلم أحاديث اختصام سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة

وقول سعد : د!بن أخي عهد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه) ، وقول عبد : (أخي ، ولد على فراش أبي من وليته ، وقوله : (فرأى) (صلى الله عليه وسلم) شهاباً بينا بعتبة) ، وقوله : (هو لك يا عبد ، الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، واحتجني منه ياسودظ ، قالت : فلم ير سودة قط ، قال الإمام : يتعلق بهذا الحديث فصول ، منها : بماذا تكون الأمة فراشاً ؟ [وبماذا تكون الحرة فراشاً ؟] (١) وما الفرق بين الحرة والأمة في ذلك ؟ فأما الحرة فتكون فراشاً بالعقد وهذا متفق عليه .

قال القاضي : هذا لشريطة إمكان الوطء ولحوق الولد في مدة يلحق الولد من مثلها ، هذا قول عامتهم ، وشذ أبو حنيفة فطرط مجرد العقد وقال : لو طلق عقيب العقد من غير إمكان وطء ، فجاءت بولد لستة أشهر من حينئذ لحق به .

قال الإمام : وأما الأمة فإنها تكون فراشاً بالوطء عندنا ، فإذا جاءت بولد بعد اعتراف سيدها بوطئها وثبت ذلك عليه إن أنكره لحق به الولد إلا أن ينفيه بعد دعوى الاستبراء فينتفى منه . واختلف في يمينه ذلك على قولين .

وقال أبو حنيفة : إنما يكون فراشاً إذا ولدت ولداً سيلحقه ، فما جاءت به بعد ذلك فهو ولده إلا أن ينفيه ، وتعلق في ذلك بأن الأمة لو كانت فراشاً بالوطء لكانت فراشاً بالعقد كالحرة ، وبأن ذلك يوجب أن يتعلق بها ما يتعلق بالحرة من الأحكام على صاحب الفراش ، وهذا الذي قاله غير صحيح ؛ لأن الحرة إنما تراد للوطء خاصة ، فالعقد على نكاحها انزل في الشرع منزلة وطئها .

ولما كان هذا المقصود به والأمة تشتري لأشياء كثيرة غير الوطء ، فلم يجعل العقد عليها يصيرها فراشاً ، فإذا حصل الوطء ساوت الحرة هاهنا فكانت فراشاً .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

كتاب الرضاع / باب الولد للفراش ...

إلخ ٦٤٩ وهذا هو الجواب عن السؤال الثالث الذي ذكرناه وهو التفرقة بين الحرة والأمة في الفراش .

وهذا التعليل قاد بعض شيوخنا إلى زعم أن الشاب العزب إذا اشترى [جارية عليه] (١) لا تراد غالباً إلا للتسرى ، وفهم أن ذلك غرضه منها ، وظهر من الحال أنه يسلك بها مسلك السرية ، فإنها تكون فراشاً د ان لم يثبت وطئها ، ورأى أن هذه الأوصاف تلحقها بالحرة وترتفع منها العلة المفرقة بين الحرة والأمة .

وتعلق بعض الشيوخ في نصرة هذا المذهب ، كما وقع في كتاب العدة من المدونة في

أم الولد إذا مات زوجها وسيدها ، ولم يدر أولهما موتا ، فإن عليها أقصى الأجلين مع حيضة إذا كان بيئ الموتن أكثر من ضهرين وخمس ليال ، ورأى أنه إذا أمكن أن تحل لسيدها علق على ذلك الحكم المتعلق بوطئها .
وانفصل بعضهم عن ذلك بأن أم الولد قد صارت نكزاة لسيدها بما تقدم من استيلادها فهذا لم يعتبر اعترافه بالوطء بعد رجوعها إليه عن عصمة زوجها بخلاف الأمة التي لم تلد قط .

وقد تنازع في هذا الحديث أصحاب أبي حنيفة وأصحاب مالك ، فقال أصحاب مالك :
فإن الولد هاهنا ألحق بزمة ولم يثبت أن هذه الأمة ولدت منه فيما قبل ، فدل ذلك على بطلان قول أبي حنيفة : أن الولد لا يلحق إلا إذا تقدمه ولد مستلحق .

وقال أصحاب أبي حنيفة : فإن هذا الحديث لا حجة لكم فيه ؛ لانه لم يذكر - أيضا - أن زمة اعترف بوطئها ، وإنما ذكر أنه (صلى الله عليه وسلم) ألحقه بزمة ، وهذا الظاهر لم يقل به أحد منا ولا منكم فوجب ترك التعلق بهذا الحديث .

والجواب عن هذا : أن مجمله على أن زمة علم (صلى الله عليه وسلم) فعلته بها باعترافه عنده - عليه السلام - أو باستفاضة ذلك عنه . وهذا التأويل يضطرنا إليه ما ذكرتموه من اتفاقنا على منع إلحاق ولدها بالميت إلا بعد محجب ما .

ولكن / اختلافنا في السبب ما هو ؟ فقلنا : اعترافه بالوطء ، وقلتم : استلحاق ولا قبل هذا وولد قبل هذا ، معلوم أنه لم يكن ، واعتراف زمة بالوطء لا يصح دحوى للعلم بأنه لم يكن ، فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا ، فوجب حمل الحديث عليه .

ويتعلق بهذا الحديث فصل آخر وهو : استلحاق الأخ لأخيه ، وعندنا أن ذلك لا يصح ، وعند الشافعي أنه يصح إذا لم يكن وارث سواء .

ويتعلق الشافعي بظاهر هذا الحديث ، فإنه لم يثبت أن زمة ادعاه ولداً ، ولا أنه اعترف بوطئه ، فدل ذلك على أن المعول عليه كان على استلحاق أخيه له .

وهذا لا نسله ، لما قدمناه من أنه يمكن أن يكون (صلى الله عليه وسلم) ثبت عنده وطء زمة فألحق

الولد لأجل ذلك ، ومن ثبت وطؤه لا يفتقر عندنا إلى اعترافه ، وإنما يصعب هذا على

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

٢٤٦ / ١

٦٥ كتاب الرضاع / باب الولد للفراش ...

إنح أصحاب أبي حنيفة ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي ؛ لما قرناه من أن ولدا سابقا لم يكن والوطء لا يعتبرونه ، فلم يبق لهم إلا تسليم ما قاله [الشافعي] (١) لما ضاقت عليهم الخيل في هذا الحديث لما قرناه .

قال بعضهم : فإن الرواية في هذا الحديث : (هو لك عبد) ، وأسقط حرف النداء

الذي هو (يا) ، قالوا : وإنما أراد (صلى الله عليه وسلم) أن الولد لا يلحق بزمة ، وأنه ابن أمته و(عبد) هو وارثه ، فيرث هذا الولد وأمه .

وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو صحت لرددناها إلى الرواية المشهورة وقلنا : ليس الأمر كما فهمتم ، وإنما يكون المراد : يا عبد

، فخذت حرب النداء كما قال تعالى : { يُوكِّفُ أَعْرَضُ غَنْ هَذَا } (٢) فخذت حرب النداء ، ولأجل الاشتراك وقع عليهم الغلط ،

هل المراد عبد بمعنى : قن ؟ ، أو المراد عبد اسم لهذا الرجل منادى بحذف حرف النداء ؟

وكذلك دعواهم في بعض الطرق : أنه لما أمر سودة بالاحتجاب ، قال : ليس بأخ لك ! رواية لا تصح وزيادة لا ثبت .

فإن قيل : لو لم تكن ثابتة لما أمرها بالاحتجاب .

قيل : ذلك على جهة الاحتياط ، لما رأى الشبه بعتبة ، وقد جعله بعض أصحابنا أصلا في الحكم بالشئ بحكم واحد بين الحكمي لانه ألحقه بزمة ، وذلك يقتضى ألا يكون تحتجب سودة منه ، وأمر سودة بالاحتجاب ، وذلك يقتضى ألا يكون ولدا لزمة ولا أختا لسودة ، ولكنه قضى في الإلحاق لحكم الفراش وقضى في الاحتجاب بحكم الاحتياط .

وقد كان عارض من أصحابنا الشافعي فيما عول عليه بأن سودة بنت زمعة ، فلم يثبت استلحاق عبد لهذا الولد دونها ، والولد إنما يستلحق إذا استلحقه جميع الورثة ، وعبد ليس لجميع الورثة .

وانفصلت الشافعية عن هذا بأن زمعة مات كافرا وسودة مسلمة لم ترثه ، فصارت كالعدم .

فانحصر الأمر إلى [ولد و] (٣) عبد ، فصار كأنه جميع الورثة ، وأجاب أصحابنا بأنها ابنته ، وإنما منعت ميراثه لاختلاف الدينين ، فكان الواجب اعتبار رضاها بهذا النسب ، وألا تلحق عليها أخوها ما لم ترضه .

وقد سلم ابن القصار عنا أننا نقول : إن جميع الورثة إذا اعترفوا بإلحاق النسب بالميت وإن لم يكونوا عدولا ، وزعم أن ذلك مذهبا . قال : والقياس خلافه .

وهذا عندي وهم منه على المذهب ، وإنما هذا مذهب الشافعي كما قدمناه عنه .

ورأى الشافعي أن الورثة إذا أجمعوا حلوا محل الميت ، وإذا اختلفوا لم يصح أن يحلوا محل الميت ، مع اختلافهم .

ولعل ابن القصار رأى شيئا في المذهب تأول منه على المذهب هذا الذي ذكرناه عنه .

(١) ساقطة من الأصل ، ولتدركت بالهامة بسهم .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في للهاث! بسهم .

(٢) يوصف : ٢٩ .

كتاب الرضاع / باب الولد للفراس ...

إنح ٦٥١ وقد قال بعض أصحابنا في الرد على الشافعي : لو كان جميع الورثة إذا أجمعوا على إلحاق نسب بالميت لحق به وحلوا محل الميت ، للزم إذا أجمعوا على نفى حمل أمة وطئها أن ينتفى عن الميت حملها ، ويحلون محل الميت في ذلك كما حلوا في استلحاق النسب ، فيجب أن يحلوا محله في نفى النسب ، وهذا لا يلزمه لأن هذا الحمل أحد الورثة ومن أصله [مراعاة] (١) إجماع جميع الورثة ، فإجماعهم في استلحاق يمكن ، وفي هذا النفي يستحيل ، فلهذا افترقا .

وقد تعلق بهذه المسألة التي نحن فيها اعتراف بعض الورثة بوارث ، مثل أن يعترف

أحد الأخوين بأخ ثالث ، وهذه مسألة اختلاف أيضاً .

فعندنا أن المقر يعطيه ما فضل في يده ، مما لو قسمت التركة على الجميع لاستحقه هذا المقر له من يد هذا المقر ، وقال بعض أصحابنا : بل يساويه فيما في يده وتقدر ما أخذ سائر الورثة كأنه لم يكن ، وكأن الجائحة فيه على المقر والمقر له متساوية لتساويهما في النسب ، ولا معنى لتفضيل أحدهما على الآخر ، وكأنه في القول المشهور الذي قدمناه رأى أن الجائحة لا يختص بها هذان الوارثان ، وكان المقر إنما اعترف له بالفاضل خاصة فلا يزداد عليه .

وذهب بعض الناس إلى طريقة ثالثة وهي : أن هذه الفضلة التي قالها الأولون لا يختص بها المقر له بل يأخذ لها نصفها ، ويأخذ بقية الورثة النصف الآخر .

ووجه هذا عندي أن المقر تضمن إقراره شيئين : أحدهما : أن الفضلة لا يستحقها في نفسه ، والثاني : أن مستحقها هذا المقر له ، فيقول له بقية الورثة : أنت إذا اعترفت بأنك لا تستحقها عادت على ملك ميتنا ، وإذا عادت على ملك ميتنا وجب أن ترثها ورثته ، ونحن ورثته ، ونحن نستحقها ، أو يقول المقر له : بل أنا المستحق لها لاعتراف من سلمتموها له أنها لي دونكم ، ولو لم يعترف لم يكن لكم / طريق إليها ، فيصير ذلك كما لو يتداعاه رجلان ، فيقسم بينهما نصفين .

وذهب الشافعي إلى أن المقر له لا يستحق شيئا ، ووجه هذا : أن نسبه لم يثبت ، والميراث إنما يكون ثابتاً بعد ثبوت النسب وهو فرع عنه ، وإذا سقط الأصل سقط فرعه ، وما أبني عليه .

وهذا يضارع طريقة أشهب عندنا إذا شهد له شاهد بالنسب أنه لا يأخذ المال ، قال : لأن المال وإن قضى فيه بالشاهد الواحد فالنسب لا يقضى فيه بالواحد ، والمال فرع عن النسب ، وإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع ، وإنما أردنا بما ذكرناه عن أشهب التنبيه على تناسب الطريق لا إلزامه أن يقول بمذهب واحد في المسألتن .

وفي قوله في الحديث : إنه أمرها بالاحتجاب لشبهه بعبته ، دلالة على القضاء بالاشتباه وتقوية القول بالقافة .

(١) صاقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

إِنِّه فَقَالَ : (هُوَ لَكَ يَاعَبْدُ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلطَّهْرِ الْحَجَرِ ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَأْسُو! ةُ بِنْتُ زَمْعَةَ) .

قَالَتْ : فَلَمْ يَرْسُولَهُ قَطُّ .

وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رَحِمٍ قَوْلَهُ : (يَاعَبْدُ) .

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ ، فِي حَدِيثِهِمَا : (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) وَلَمْ يَذْكُرَا : (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (وللعاهر الحجر) : العاهر : الزاني ، وقيل : معناه : أن الحجر يرجم به الزاني المحصن ، وقيل : معناه :

الزاني له الخيبة ولا حظ له في الولد ؛ لأن العرب تجعل هذا مثلاً في الخيبة ، كما يقال : له التراب إذا [أرادوا] (١) الخيبة .

والعهر : الزنا ، ومنه الحديث : (اللهم أبدله بالعهر العفة) (٢) وقد عهر الرجل إلى المرأة يعهر : إذا أتاها للفجور ، وقد عهرت وهي

تعيهرت : إذا زنت .

قال الإمام : قد أشبعنا الكلام على هذا الحديث ، ولم يجمع فيه أحد من المصنفين

فيما علمت هذا الفصول كما جمعناه هاهنا ، والله الموفق .

قال القى الى : كانت سنة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا ، وكن يساعن الإماء ويستأجرونهن لذلك ، فمن اعترفت الأم أنه ابنه لحق به ،

فجاءت سنة الإسلام بإبطال ذلك وإلحاق الأنساب بالعقود الصحيحة والأفرشة الثابتة ، لا بطريق الزنا .

فلما تخاصم سعد وعبد ، وقام سعد بما عهد به إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية إذ مات مشركاً ، ولعل إلحاقه به مدة الجاهلية لم

يكن قبل ، إما لأن الأم لم تعترف له به ، أو لآكن الدعوى فيه لم تكن إلا بعد الإسلام ، أو لأن إلحاقه مع منازعة المالك فيه كان

عندهم لا يصح ، وإلا فلو صح استلحاقه له قبل ولم ينزع فيه لمضى النسب له على الأصل في إلحاق أنسابهم وما لاطوه بأنفسهم .

وقد قال ابن جمانة وابن القاسم من أصحابنا : إن دعوى الجاهلية والمتحمل بعد إسلامه ولداً من الزنا يلحق به ، وما لم يكن ثم دعوى

أقوى من فراش زوج أو سيد .

واحتج عبد لحكم النبي (صلى الله عليه وسلم) وشريعته من قوله : (أخى ولد على فراش أبى) ، فحكم له النبي (صلى الله عليه وسلم)

(بمقتضى شريعته ، وأبطل سنة الجاهلية .

وفي قوله : (الولد للفراش) مع قوله : رأى (شبهاً بيناً) : دليل على أن التبه

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامي .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٣٢٦ .

كتاب الرضاع / باب الولد للفراش ...

إِنِّه ٦٥٣ ٣٧ - (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا

عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ :

(الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ) .

وحكم القافة لا يكون إلا عند عدم ما هو أقوى منه من الاملة ، فأما مع وجوده فلا اعتبار له كما يحكم به في مسألة المتلاعنين .

وقد جاء على الشبه المكروه .

ولحكمه بالفراش هنا قيل : وفيه القضاء في المسألة بحكمين إلحاق الولد بالفراش ثم الحكم بالحجاب للشبه ، وهذا - والله أعلم - هنا على

الاستحباب وخاصة في حق سودة لعظم حقوق أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) وزيادتهن على غيرهن في وجوب الحجاب عليهن

وتغليظه فيهن ؛ إذ لا يحرم وطء الزنا شيئاً ولا يوجب حكماً ولا يقع به حرمة على صحيح مذهب مالك وقول الشافعي وأبي ثور .

وذهب أهل الرأي والثوري والأوزاعي وأحمد إلى تحريمه بذلك وأنه مجرى الوطء الحلال في التحريم منه ، واحتجوا بهذا الحديث ، وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) لسودة بالاحتجاب منه ، وهو أحد قولي مالك .
وحملوا أمره هنا على الوجوب ، والاءول حملوه على الاستحباب والاستظهار كما تقدم ، إلا ما ذهب إليه جمهورهم من نكاح الابنة من الزنا .

وعبد الملك ابن الماجشون يجيز ذلك طرداً للأصل وابطالاً لحكم الحرام .
وقال المزني : يحتمل أن يكون النبي (صلى الله عليه وسلم) أجابهم عن المسألة وأعلمهم بالحكم أنه كذلك يكون ، إذا ادعى صاحب الفراش الولد وصاحب الزنا ، لا على أنه يلزم عتبة دعوى أخيه سعد ، ولا يلزم سعد دعوى ابنه عبد ، وبين ذلك بقوله : (احتجني منه) .

وإلى هذا ذهب الباقي وقال : هذا أصح الأقوال ، وذهب أن قوله : (هو لك ياعبد) : أي [عبد] (١) لما لم يثبت نسبه ، وإنما أقرله عبد بالأخوة ، فبقى ملكاً له ؛ لأنه ابن مملوكة أبيه ، فلم يكن بذلك أخا لسودة ، ولا يثبت بينهما بذلك توارث ولا حكم إذ لم يثبت اعتراف زمعة به ، قال : ولو كان استلحقه بزمعة لما نهى عنه سودة ولا أمرها بقطع رحمه ، وقد خصصن على مداخلة الأخ والعمة من الرضاة وأمر عائشة أن يلج عليها عمها ، وقول عائشة في العلة ، لما رأى من ثبته بعتبة تأويل منها ، إذ قد يكون على تأكيد المنع ، فهذا كله يكون أمره بالاحتجاب عند هؤلاء واجباً لا احتياطاً .

قيل : وفي هذا الحديث أن القضاء بالظاهر لا يحل الأمر في الباطن ، كما جاء في الحديث الآخر المشهور ؛ لأنه هنا حكم بالولد لزمعة وأمر أخته بالاحتجاب منه للشبه ،

(١) ساقطة من الأصل ، وامتدركت بالهامش .

٢٤٧ / ١

٦٥٤ كتاب الرضاع / باب الولد للفراش ...

إلخ (...) وحلغنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ، وَعَمْرُو بْنُ الْقَادِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ .
أَفَا ابْنُ مَنْصُورٍ - فَقَالَ : عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَفَا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرُ :
عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَحَلَّ! أَوْ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ .
وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَنَّ سَلَمَةَ .
وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَنَّ هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

ولو كان الحكم والقضاء يحل ويرفع الحرج لم يحتج إلى هذا .

١٨٠١١ (١١) باب العمل بإلحاق القائف الولد

واختلف في قوله : (الولد للفراش) ، فأصحاب أبي حنيفة يحملونه على أن المراد صاحب الفراش ، ولذلك لم يشترطوا ، وإن كان الوطء في الحرة واحتجوا بقول جرير : باتت تعانفه وبات فراشها خلق أتعباه في التراب قليلاً / يعني زوجها .

وعند الجماعة : أن الفراش هنا كما لجعبر به عن الزوج يعبر به عن الزوجة ، والأظهر إنما يعبر به عن الفراش المعروف ، وأنه المراد به هنا ، وهي حالة الاقتراش : أي الولد ، للحالة التي يكون فيها الاقتراش ، فيفهم من هذا مقصد تأتي الوطء ، وعلى هذا يأتي قوله - عليه السلام - في ابن وليدة زمعة : (الولد للفراش) .

أن وطأه واقتراشه لها كان معلوماً قبل - والله أعلم .

وقد قيل : إن إيقاع الفراش على الزوج لا يعلم من اللغة .

وقوله هنا : (الولد للفراش) : عموم في الحرائر والإماء ، وقد احتج بظاهر قوله وعمومه : (الولد للفراش ، وللعاهر الحجر) الشعبي ومن قال بقوله في إلحاق الولد المنفى لفراشه ، وأنه لا ينتفى بلعان ولا غيره ، ولا ينفع أباه نفيه ، وهو شذوذ من القول .

وقد حكى عن بعض أهل المدينة ، ولا حجة فيه ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال هذا في نازلة ولد الأمة المدعى فيه غير سيدها ، وقد حكم - عليه السلام - في ولد الزوجات بخلاف ذلك ، ولا عن وألحقه بأمه دون الزوج ، على ما سيأتي مبينا في اللعان .

كتاب الرضاع / باب العمل بإلحاق القائف الولد

٦٥٥

(١١) باب العمل بإلحاق القائف الولد

٣٨ - (١٤٥٩) حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رجب ، قالا : أخبرنا أليث .

ح وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ثيث عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أنها قالت : إن رسول الله كله دخل على مسرورا ، تبرق أسارى وجهه .

فقال : (ألم ترى أن مجررا نظراتنا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ، فقال : إن بعض هذه الأقبام لمن بعض) .

٣٩ - (...) وحدثني عمرو الثاقف زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ لعمر - قالوا : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : دخل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فات يوم مسرورا .

فقال : (يا عائشة ، ألم ترى أن مجررا المدلج دخل على ، فرأى أسامة وزينم وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ، وبدت أقلامهما ، فقال : إن هن إه الأقلام بعضها من بعض!) .

وقول عائشة - رضى الله عنها - : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل على مسرورا تبرق أسارى وجهه [قال] (١) : (ألم ترى أن مجررا نظر آتفا إلى زيد بن حارثة وأسامة ، فقال بعض هذه الأقدام لمن بعض) ، وفي الرواية الأخرى : (فسر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بذلاد ، وأعجبه) ، قال الإمام : (أسارى وجهه) : يعنى الخطوط التى فى جبهته مثل التكستر ، واحدها سره وسرر ، والجمع أسرار ، وأسارى جمع الجمع ، وفى صفته - عليه السلام - : (ورونق الجلال يطرد فى أسرة جبينه) .

قال القاضى : ومعنى ذلك قوله فى الرواية ال الرى : (مسرورات : لأن المسرور ينطلق وجهه ، ويجرى البشر فيها ، بخلاف المقطب والحزين .

و (مجزز) : بفتح الجيم وكسر الزاى الأولى هو المعروف ، وكذا ضبطه الحفاظ ، وقيدناه عن ثابوخنا ، واختلف فيه الرواية عن الدارقطنى وعبد الغنى فيما حكيناه عن ابن جريج [فالذى قيدناه عن القاضى الشهيد فى كتاب الدارقطنى وعبد الغنى أن ابن جريج] (٢) كان يقول فيه : (مجررا بفتح الزاى ، والذى قيده عنه الجيانى وأبو عمر بن عبد البر : (محزر) بحاء مهيمة ساكنة وراء مكسورة .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامة .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامة بسهم .

٦٥٦

كتاب الرضاع / باب العمل بإلحاق القائف الولد

٤٠ - (...) وحدثنا منصور بن أن مزاحم ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الرفرى ،

عن عروة ، عن عائشة ، قالت : دخل قاي!! رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شاهد ، وأسامة بن زيد! زيد! ابن حارثة مضطجعان ، فقال : إن هنه الأقدام بعضها من بعض! .

فسر بذلك الثي (صلى الله عليه وسلم) وأعجبه ، وأخبر به عائشة .

(...) ود ثنى حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ
ابْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ جَرِيحٍ ، كُلُّهُمْ عَنِ الرَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى ! دِيْهِمْ ! زَادَ فِي ! دِيْثِ يُونُسَ :
وَكَانَ مُجَزَّزًا قَائِمًا .

والصواب فيه الأول ، وهو من بنى مدلج ، وكانت القيافة فيهم وفي بنى أسد ، تعترف العرب لهم بذلك .
قال الزبير بن بكار : إنما قيل له مجرر ؛ لأنه كان إذا أخذ أسيراً يخلق لحيته ، وقال غيره : جرناصيته .
ومعنى (آفنا) : أى قبل ، وقيل : أول وقت نحن فيه قربت .

قال الإمام : كانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة ؛ لكونه أسود شديد السواد ، وكان
زيد أبوه أبيض من القطن ، هكذا ذكره أبو داود (١) عن أحمد بن صالح ، ولما قضى هذا القايض بإلحاق هذا النسب مع اختلاف
اللون - وكانت الجاهلية تصغي إلى قول القافة - سر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه .
قال القاضي : قال غير أحمد : كان زيد أزهر اللون ، وكان أسامة شديد الأدمة ، زيد

ابن حارثة عربي صريح من كلب ، أصابه سباً ، فاشتره حكيم بن حزام لعمته خديجة بنت خويلد ، فوهبته للنبي (صلى الله عليه وسلم)
(، فبتناه ، فكان يدعى زيد بن محمد ، حتى نزلت : { الْكُؤُومُ لَأَبَائِهِمْ } (٢) فقليل : زيد بن حارثة ، وابنه أسامة ، أمه أم أيمن بركة
، ولدعى أم الظباء مولاة عبد الله بن عبد المطلب ، وراثة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولم أر لأحد أنها كانت سوداء ، إلا أن
أحمد بن سعيد الصدفي ذكر في تاريخه من رواية عبد الرزاق عن ابن سيرين ؛ أن أم أيمن هذه كانت سوداء ، فإن كان هذا فلها خرج
أسامة (٣) لكن لو كان هذا صحيحاً لم ينكر الناس لونه لمعرفتهم بأفقه ؛ إذ لا ينكر أن يلد الأبيض أسود من سوداء ، وقد نسبها الناس
فقالوا : أم أيمن بركة بنت محصن بن ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن صلمة ابن عمرو بن النعمان .

(١) ثبو دلود ، كالطلاق ، بنى القانة (٢٢٦٧) .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستد ركت بالهامث ! .

(٢) ١ لأحزلب : ه .

كتاب الرضاع / باب العمل بإلحاق القائف الولد ٦٥٧

وقد ذكر مسلم في كتاب الجهاد عن ابن شهاب ؛ أن أم أيمن كانت من الحبشة ، وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب ابى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وكذا ذكره الواقدي ، وأما زوجها عبيد قبل [ذلك] (١) فكان حبشياً ، إلا أن يكون معنى قول ابن شهاب (حبشية) : أى من مهاجرة
الحبشة فمحتمل ، فقد كانت منهن ، كما قال عمر لأسماء بنت عميس : الحبشية هذه ، والمعروف أنه كانت للنبي (صلى الله عليه وسلم)
(بركة أخرى حبشية ، كانت تخدم أم حبيبة ، فلعله اختلط أمرهما لاشتباه اسمهما .

وقد قال أبو عمر بن عبد البر : وأظنها أم أيمن ، وذكر بعض المورخن ، أن أم أيمن هذه ، من سبي جيش أبرهة صاحب الفيل ، لما
انهزم عن مكة ، أخذها عبد المطلب من فل عسكره - والله أعلم .

وهذا يوكد - أيضاً - ما ذكر عن ابن سيرين - والله أعلم .

قال الإمام : اختلف الناس في القول بالقافة ، فنفاه أبو حنيفة ، وأثبتته الشافعي ،

ونفاه مالك في المشهور عنه في الحرائر وأثبتته في الاماء ، وقد روى الأبهري عن الرازي عن ابن وهب عن مالك ؛ أنه أثبتته في الحرائر
والإماء جميعاً .

والحجة في إثباته حديث مجرر هذا ولم يكن (صلى الله عليه وسلم) ليسر بقول الباطل ، وما تقدم - أيضاً - في حديث عبد بن زمعة أنه
(صلى الله عليه وسلم) لما رأى شبهه بعتبة ، أمر سودة بالاحتجاب منه ، ولأن الفراش إنما قضى به من جهة الظاهر / ، ولا يقطع
منه على أن الولد لصاحب الفراش ، فإذا فقدنا الفراش المودى لغلبة الظن ، تطلبنا الظن من وجه آخر ، وهو الشبه .

واحتج من نفاه بأنه (صلى الله عليه وسلم) لاعن في قصة العجلاني ، ولم يوخر حتى تضع (٢) ، ويرى الشبه ، وقد ذكر - أيضا - في قصة المتلاعن ، إن جاءت به على صفة كذا ، فهو لفلان ، ثم لم ينقض حكمه لما جاءت به على الصفة المكروهة ولا حتى!! ، فدل ذلك على أن الشبه غير معتبر ، وانفصل عن هذا بأن هاهنا فراشاً يرجع إليه ، وهو مقدم على الشبه ، فلم ينقض الحكم المبني عليه بظهور ما يخالفه ، مما يخط عن درجته ، كما لم ينقض الحكم بالنص ، إذا ظهر فيما بعد أن القياس بخلافه .

وحجة التفرقة ، أن الحرائر لمن فراش ثابت يرجع إليه ، ويعول في إثبات النسب عليه ، فلم يلتفت إلى تطلب معنى آخر سواء أخفض منه رتبة ، والأمة لا فراش لها ، فافتقر إلى مراعاة الشبه .

قال القاضي : جمهور العلماء على الأخذ بهذا إلا ما حكاه عن أبي حنيفة والثوري وأصحابهما واسحق . ثم اختلف القائلون ، هل هو عموم في أولاد الحرائر والإماء ، أم يختص بالاماء على ما تقدم ؟ ثم اختلفوا ؛ هل يحتاج فيه إلى اثنين ، وأنه بمعنى الشهادة ،

(١) صاقطة من الأصل ، واستدركت بالهامية .

(٢) سيأتي في كاللعان برقم (١) .

٢٤٧ / ١٠
ب / ٢٤٧

٦٥٨ كتاب الرضا / باب العمل بإلحاق القائف الولد

وهو [قول] (١) مالك والشافعي ، أو يكفي فيه بواحد ، وهو قول ابن القاسم من أصحابنا .

١٨٠١٢ (١٢) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة

ولا خلاف بين القائلين بذلك فيما قالوه أنه إنما يكون ذلك فيما أشكل من الفراضين الثابتين ، كالمشترى والبائع يطان الأمة في طهر واحد ، قبل الاستبراء من الأول فتحمّل ، فتأتي بولد لاكثر من ستة أشهر من وطء الثاني ، وأقل من أقصى أمد الحمل من وه الأول ، د ان كان هذا الولد الآخر ممنوعاً منه صاحبه ، فله ثبته الملك ، وصحة عقده ؛ ولهذا فرق مالك في مشهور قوله بين النكاح والملك في هذا ، إذ لا يصح عقد النكاح في العدة ، بخلاف عقد الشراء والاستبراء ، ولم يعذر بالجهل والغفلة ، لوجوب / البحث والتقصي ، وتفريطه في ذلك يرجح العقد الصحيح والوطء الصحيح دون غيره ، ورأى في القول الآخر : أن الجهل بحكم النكاح في العدة أو النسيان عذر والعقد على ذلك شبهة ، توجب للفراش حكماً ، كما لو لم يكن فراش متقدّم مع فساد العقد وتحريم الوطء في حقوق الولد لشبهة العقد .

واختلفوا إذا ألحقته القافة بمدعيه معاً ، هل يكون ابناً لهما ؟ وهو قول سحنون ،

وأبي ثور ، وقيل : يترك حتى يكبر ، فيوالى من شاء منهما ، وهو قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وقاله مالك والشافعي .

وقال عبد الملك بن الماجشون ومحمد بن مسلمة : يلحق بأكثرهما له شها ، قال ابن مسلمة : إلا إن علم الأول فيلحق به .

وكذلك اختلف الابون من القول بالقافة ، في حكم ما أشكل وتنوزع فيه ، فقال أبو حنيفة : يلحق الولد بالرجلين إذا تنازعا فيه ، وكذلك بامراتين ، وقال أبو يوسف : يلحق برجلين ولا يلحق بامراتين ، وقال محمد بن الحسن نحوه ، يلحق بالآباء دان كثروا ، ولا يلحق إلا بأب واحد .

وقال إسحق : يقرع بينهم ، وقاله الشافعي في القديم .

(١) ساقطة من الأصل ، ولهتدركت بالهامش! بسهم .

كتاب الرضا / باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ...

إلخ

(١٢) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة

٦٥٩

الزوج عندها عقب الزفاف

٤١ - (١٤٦٠) صدَّثنا أبو بَكْرٍ بْنُ أَلِيٍّ شَاهُ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَبَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .

وَقَالَ: (إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ يَسْبِعُ لَكَ، يَأْنِ سَبْعُ لَكَ سَبْعُ لِنِسَائِي).

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ،
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا : ا
لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانِي ، إِنْ شِئْتَ سَعَتُفِدَكَ ، إِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دَرْتُ) .
قَالَتْ : ثَفْتُ ،

من ذلك ، وأنه إن زادها على حقها ، وجب أن يزيد لنسائه ، فيطوّل عليها مغيبته ، فأثرت القنوع بحقها من الثلاث ، ثم يعطى نساعو من بعدها أيامهن المعلومة ، ثم يرجع إليها ، فيقرب رجوعه إليها ونوبتها منه .

وفيه لطف صرفق لمن خشى منه كراهة الحق ، حتى يتبين له وجه ترجيعه ، فيرجع إليه .

والمراد بأهلك هنا : هو نفسه - عليه السلام - : أى لا أفعل فعلاً يظهر به هوانك على
أو تظنيه بى .

وقوله : (إِنْ شئتُ سبعتُ عندك ، وإن شئتُ ثلثتُ ، ثم درتُ) ، قالت : ثقتُ ،
وفى بعض طرقه : (إِنْ شئتُ زدتكُ وحاسبتكُ به ، للبكر سبعٌ وللثيب ثلاثُ) ، وفى

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .

٦٦٠ كتاب الرضاع / باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ...

إلى

(...) وحلينا عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِي، حَا شَائِلِيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : إِنَّ تَزَوُّجِي أُمِّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بَثْوِيهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ شِئْتَ زِلْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ ، لِلْبَكْرِ سِتِيعٌ وَلِلْشَّيْثِ ثَلَاثٌ) .

(...) (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ ، عَنْ غُنْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، هَظْ

الإِسْنَادُ ، مثله .

٤٣ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ لَنَا حَفْصُ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ -

عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَزَوَّجَهَا .

وَذَكَرَ أَشْيَاءَ ، هَذَا فِيهِ .

قَالَ : (إِنْ شِئْتَ أَنْ !ءص ص ص ص ص ص هاء ، ضئه ، ص

اسبع لك واسبع للنسائي ، وإن سبعت لك سبعت للنسائي) .

بعض طرقه : (إن شئت أن أصبع لك وأصبع لنسائي ، فإن سبعت لك سبعت لنسائي) ، قَالَ الإمام : العدل بين الزوجات مأثور

به ، قال الله تعالى : { وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ } الآية (١) ، وقال - عليه السلام - : (من كانت له امرأتان يميل لإحدهما على الـرى ، جأ يوم القيامة شقه مائل) (٢) وفي الترمذى : (وشقه ساقط) (٣) ، وكان (صلى الله عليه وسلم) يقسم بين نسائه فيعدل ، ويقول : (اللهم قسمتى فيما أملك ، فلا تلهنى فيما تملك ولا أملك) (٤) .

وعند أبى داود : يعنى القلب ، وعندى أن ذلك هو المشار إليه بقوله تعالى : { وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ } يعنى فى محبة القلب وميل الطبع الغير مكتسب .

قال القاضى : وجعلوا حكم الجماع مثله ، إذا لم يقصد ذلك لاستحسانه لإحدهما دون الأخرى ، لكنه إنما ينشط للواحدة كثر من الأخرى ، إذ لا اكتساب له فى هذا أيضا ، ولا خلاف فى القسم فى كونه عندهن ليلاً ، وأن يفرد كل واحدة ليلتها ، وكذلك قول

(١) لنا : ١٢٩ .

(٢) أبو داود ، كالنكح ، بفى القمم بين النساء (طها ٢١) .

(٣) الترمذى ، كالنكح ، بما جاء فى التوبة بين الضرائر (١١٤١) .

(٤) أبو داود ، كالنكاح ، بفى للقسم بين النساء (٢١٣٤) ، الترمذى ، كالنكاح ، بما جاء فى التسوية بين الضرائر (١١٤٠) .

كتاب الرضاع / باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ...
إلخ ٦٦١

٤٤ - (١٤٦١) حمثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن خالد ، عن أبى قلابة ، عن أنس بن مالك قال : إفا تزوج البكر على الثيب أقام عندا سبغا ، وإفا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا . قال خالد : ولو قلت : إنه رفعه لصدقت ، ولكئنه قال : السنة كلك .

٤٥ - (...) وحمثنى محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا سفيان ، عن أص ه ه ه ، عن ص يوب وخالد الحنأ ، عن أبى قلابة ، عن أنس قال : من السنة أن يقيم عند البكر سبغا .

قال خالا : ولو ثشت قلت : رفعه إلى النى (صلى الله عليه وسلم) .
عامة العلماء فى النهار .

وذهب بعضهم إلى وجوب ذلك فى الليل دون النهار ، ولا يدخل لإحدهما فى يوم الأخرى وليلتها لغير حاجة . واختلفوا فى دخوله لحاجة وضرورة ، أو لأخذ ثيابه أو وضعها ، أو افتقاد متاعه ، أو لعيادتها ، واكثر لملك وأصحابه وغيرهم جواز ذلك ، وقال أيضا : لا يفعله إلا من عذر لا بد منه ، ومنعه فى كتاب ابن حبيب .

وكذلك يعدل بينهن فى النفقة والكسوة ، إذا كن معتدلات الحال ، فلا يلزمه ذلك إذا اختلفت / أحوالهما فى المناصب والمناسب ، وأجاز مالك أن يفضل إحدهما فى الكسوة على غير وجه الميل . قال الإمام : والبكر إذا تزوجت أقام عندها سبعا ، وعند الثيب ثلاثا ، لأجل هذا الحديث ، ولا قضاء عليه بعد ذلك لمن عنده من النساء ، ولا يحاسب هذه الجديدة بهذه الأيام .

وقال أبو حنيفة بأنها تحاسب ، ورأى أن العدل والمساواة واجب فى الابتداء كوجوبه فى الاستدامة والاستمرار ، وقوله - عليه السلام - : " للبكر سبع) يرد ما قال ؛ لأن هذه لام التملك ، ومن ملك الشيء لا يحاسب به ، ولأنه لا معنى للفرقة بين البكر والثيب ولا معنى له للاقتصار فى العدد على الثلاث والسبع ، إذا كان القضاء واجبا فى جميع الأعدا .

وتعلق أبو حنيفة بالقاعدة الواردة بالعدل ، وهى مخصوصة بهذا الحديث ، وتعلق أيضا لقوله لأم سلمة : (وإن سبعت لك سبعت لنسائى) ، وهذا ما اختلف المذهب فيه عندنا ؛ فذهب مالك فيما ذكره ابن المواز عنه أنه ليس له أن يسبع عند الثيب ، ويمكن عندى أن يكون مالك رأى ذلك من خصائص النى (صلى الله عليه وسلم) ؛ لأنه خص فى النكاح بأمر لم

كتاب الرضاع / باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ...

إن

تجز لأمته .

وقال ابن القصار : إذا سئع للثيب سئع لبقية نسائه أخذاً بظاهر هذا الحديث ، ولا يدل غنده على سقوط الثلاث لها كما قال أبو حنيفة ؛ لانه يحمل على أن الثلاث تجب لها من غير محاسبة ، بشرط ألا تختار السبع ، دون اختارت السبع والتوافر عاجلاً حوسبت ، وهذا لا إحالة فيه ، ولا يعد في أن يجب للإنسان الحق بشرطة على صفة ، ويسقط عند فقدها .

واختلف المذهب عندنا ، هل ذلك حق للمرأة ، أو حق للزوج ؟ ، فقيل : هو حق للمرأة بقوله : (البكر سبع) ، وهذه لام التملك ، وقيل : هو حق للزوج على بقية نسائه لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة ، فجعل له في الشرع زيادة في الاستمتاع .

وإذا قلنا بأنه حق لها ، هل يجبر عليه أو لا ؟ اضطرب أهل المذهب فيه أيضا .

قال القاضي : اختلف العلماء ، هل هذا الحق للثيب والبكر خاصة ، فيمن له زوجات دون من لا زوجة له إلا هذه المتزوجة ، أو هو على العموم في الجميع ؟ قال أبو عمر بن عبد البر : عند أكثر العلماء أن هذا واجب لها ، كان عند الرجل زوجة أو لا ، لعموم قوله : (إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، إذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا) ، ولم يخص من له زوجة من غيره .

قال غيره : معنى الحديث فيمن له زوجة غير هذه ؛ لأن من لا زوجة له مقيم مع هذه دهره ، مؤنس لها ، مستمتع دون قاطع ، فلا معنى للمقام الذي احتيج للبكر لتأنيسها سبعا متصلاً ، حتى يستحكم وششقر ، وليقضى لذته هو منها لجدتها ، ولثلاثا يقطع دورانه على غيرها تأنيسها ، ويقطع ذلك عليه مراده وميله لجديدة .

وجعلت دون ذلك للثيب ؛ لممارستها الرجال قبل ، وأنها إنما تحتاج مع هذا الجديد

دون ما تحتاج البكر ، وهذا من المعروف الذي أمره الله بقوله : { وَعَافُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ } (١) ، وهذا هو الأظهر لقوله في الحديث نفسه : (إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا) .

وما تقدم من أنها حقوق لهما ، لا يحاسبهما به غيرهما ، وششأنف القسم بعد الثلاث أو السبع ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد (و)سحق والطبري وأبي ثور وجماعة العلماء ، خلافاً لأهل الرأي والحكم وحامد ، في أن الثيب والبكر في القسم سواء ، ولذلك الطارئة مع من عنده من النساء سواء ، فما جلس عند الطارئة حاسبها به ، وجلس عند سائر أزواجه مثله ، وإن زاد يوماً واحداً .

ولالأوزاعي في قوله : يجلس عند البكر سبعا ، فإذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثا ، لهذا تزوج الثيب على البكر ، مكث يومين . وهذا قول الحسن وابن المسيب .

وقال سفيان كقول أبي حنيفة ، إلا أنه قال : إن تزوج البكر على الثيب قعد عندها ليلتين ، ثم قسم ، والمأثنة المتقدمة تخالفهم .

(١) ١ لنساء : ١٩ .

كتاب الرضاع / باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ...

إن

قال الخطابي : وقوله : (إن شئت سبعت لك وسبعت لنسائي) لا حجة فيه ؛ لسقوط حقها إذا لم يسبع لها ، وهو الثلاث ، ولو كان ذلك لم يكن للتخيير معنى ؛ إذ لا يخير الإنسان بين جميع الحق وبعضه ، ولم يختلفوا أنه إذا سئع أنه يسبع لبقية نسائه ، وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقاله النخعي والشعبي وأنس بن مالك .

وقوله : (وان شئت ثلثت ثم درت) : حجة على المخالف ، أنها لا تحاسب بالثلاث ،

ولا البكر بالسبع ، لقوله : (درت) ، وفرق بين هذا وبين قوله : (وإن شئت سبعت ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي) ، وهو بين .

وفي (دُرت) حجة لمن ذهب ان القسم لا يكون إلا يوماً يوماً ، وإليه ذهب ابن المنذر ، وهو قول مالك .

وذهب الشافعي إلى جواز قسمه بينهن ثلاثاً ثلاثاً ٧ لا ، ويومن يومن . ولم يختلفوا إذا كان القسم كثر من يوميئ براضين أجمع أنه جائز .

وذكر مسلم في سند حديث أم سلمة في الباب رواية يحيى بن سعيد عن سفيان ، عن محمد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن أم سلمة .

كذا صحيحه هنا في أصولنا ، ووقع فيها في بعض النسخ اختلال لا يلتفت إليه .

قال الدارقطني : أخرجه مسلم متصلاً هنا ، وكذلك من / حديث حفص بن غياث

بعد هذا ، وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - مرسلأ وهو مما تتبعه الدارقطني على مسلم .

قال القاضي : ولا تتبع على مسلم فيه ، إذ قد بين علته ، وهذا يدل على ما ذكرناه

أول الكتاب ؛ أن ما وعد به من ذكر علل الحديث ، قد وفي به وذكره في الأبواب ، خلاف من ذهب إلى أنه مات قبل تمام الكتاب ، على ما ذهب إليه أبو عبد الله الحاكم .

وقوله في حديث : ليس في هذا الحديث السنة ، كذلك يلحق بالمسند عند أئمة العلماء ؛ لأن الصحابي إذا قال : السنة كذا ، فهو مسند ؛ إذ لا يحيل بالسنة إلا على ما عهد من النبي - عليه السلام - وسنته ، وقد رفعه غير واحد عن أنس .

وقد اختلف قول مالك : هل المقام هذه المدة عندها إذا كان له امرأة أخرى على الزوج

١٨٠١٣ (13) باب القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

١٨٠١٤ (14) باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

على الوجوب ؟ وهي رواية ابن القاسم عنه ، أو على الاستحباب ؟ وهي رواية ابن الحكم .

٢٤٨ / ب

٦٦٤
كتاب الرضاع / باب القسم بين الزوجات ...

إلخ

(١٣) باب القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا شَيْبَةَ بْنُ سَوَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ

ابْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تِسْعَ نِسْوَةٍ ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ

الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ ، فَكَانَ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَمَلَةٍ فِي بَيْتٍ آتِي يَأْتِيهَا .

فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ ، فَذَ يَدُ إِلَيْهَا .

فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ .

فَكَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدُهُ ، فَتَقَاوَلَتَا حَتَّى اسْتَحَبَّتَا ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ .

فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى فَلِكٍ ، فَسَمِعَ أَصْوَدَهُمَا .

وقوله : " كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) تسع نساء ، فكان إذا قسم بينهن ، لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع ، فكان يجتمعن

كل ليلة في بيت التي يأتيها) : هذا حجة في أن الزوج لا يأتي غير صاحبة القسم في بيتها لغير حاجة كما تقدم ؛ وأما مجيئهن عند هذه ،

فبرضاهن واتفاقهن على هذا ، دالا فن حق صاحب القسم أن يمنعهن .

وقوله : (وكان في بيت عائشة ، فجاءت زينب فمد يده إليها ، فقالت : هذه زينب ، فكف يده) : حجة على أنه لا يباح له الاستمتاع بواحدة منهن في يوم الأخرى ، ودذا أن مد النبي (صلى الله عليه وسلم) يده ، إنما كان وهو يظنها عائشة صاحبة اليوم ، لكون ذلك ليلاً ، ولم تكن لمن مصايح ، لكن البخاري قد روى أنه كان إذا انصرف من العصر ، دخل على نسائه ، فيدنو من إحداهن ، وذكر حديث حفصة (١) .

قال بعضهم : وهذا كان منه في النالر ، إذ لم يكن القسم فرضاً عليه ، كما سنذكره ،

وقد يكون هذا منه بمراضاة صاحبة اليوم أن يستمتع بغيرها في يومها ، ولا خلاف في جواز ذلك .

وقوله : (فتناولتا حتى استخبنا) : كذا عند كافة الشيوخ بالخاء المعجمة ، بعدها باء بواحدة مفتوحتين ، من السخب ، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها ، وتقال بالصاد أيضاً ، كما قال : تناولتا ، كثر الكلام بينهما من أجل الغيرة عليه .

ووقع في رواية السمرقندي : (استحبنا) بسكون الحاء المهملة ، وبعدها ثاء مثناة وبعدها ياء بائنتين تحتها ، ومعناه - إن لم يكن تصحيفاً - : حثت كل واحدة في وجه

(لا) للبخاري ، كالنكاح ، بدخول الرجل على نسائه في اليوم ، للفتح (٥٢١٦) . كتاب الرضاع / باب القسم بين الزوجات ...

إلخ ٦٦٥ فقال : اخرج يا رسول الله إلى الصلاة ، واحث في أفواههن التراب .

فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقالت عائشة : الآن يقضي النبي (صلى الله عليه وسلم) صلاته ، فيجيء أبو بكر فيفعل بي ويفعل

فلما قضى النبي (صلى الله عليه وسلم) صلاته أتاه أبو بكر .

فقال لها قولاً شديداً ، وقال : أتصنعين ههما ؟

الأخرى التراب .

فيه ما كان عليه - عليه السلام - من حسن الخلق ، ومداراة الجميع ، ومن جميل العشرة .

وذكر خروج النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى الصلاة بعد هذا ، وقد ذكر مذ يده إلى زوجته ، ولم

يذكر أنه توضأ ، فقد يحتج به الكوفيون في سقوط الوضوء من الملامسة ، كما تقدم في كتاب الطهارة ، ولا حجة له ، وليس في الحديث أنه لمس ، وإنما قال : (مد يده) ، فكان كفاقد اللذة بقلبه ، ولم يلصق ولم يلتذ .

وقوله : (واحث في أفواههن التراب) : مبالغة في التسكيت لمن لم يسكت عن كلام يكره ، ومر مثله في الجنائز في خبر معمر (١) . (١) ! سبق في كلبنالر ، بالتشديد في النياحة رقم (٣٠) .

كتاب الرضاع / باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

(١٤) باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

٤٧ - (١٤٦٣) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا جرير عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،

عن عائشة ، قالت : ما رأيت امرأة أحب إلي أن ؟! وإن في مسلاخها من سواة بنت زمعة ، من امرأة فيها حدة .

قالت : فلما كبرت جعلت يومها من رسول (صلى الله عليه وسلم) لعائشة .

قالت : يا رسول الله ، قد جعلت يومي منك لعائشة ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقسم لعائشة يومين : يوماً ، ويوم سواة .

وقوله في حديث سودة وقول عائشة : (أن كون في مسلاخها) : أي في جلدها ، وحقيقة ذلك أن تكون هي ، لأن أحداً لا يكون في جلد غيره ولا في غير جلده .

وقوله : (من امرأة فيها حدة) : من هنا للسان واستفتاح الكلام ، والخروج من وصف إلى مخالفه ، ولم ترد عائشة بهذا عيبها ، إذ لم تقصد تنقيصها ، بل كثير من الناس يتفاخر بها ويحسبها رجلة ، وضدها فسولة وضعة ، وخير الأمور أوساطها .

وقولها : (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعائنة) : فيه جواز مثل هذا ، لأنه حقها ، وجائز أن تأخذ منه على هذا مالا ، لتهب حقها في الوطاء أو تعطيه ، على أن يمسكها كيف شاء ، من أثره أو غير أثره ، وهو معنى قوله تعالى : { وَإِنْ أَمْوَالُكُمْ خَافَتْ مِنْ بَعْهِنَّ نِشْوَازًا أَوْ إِعْوَاصًا } الآية (١) .

واحتج به ابن المنذر أن قسم النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إنما كان مِياومةً ، وأنه سنة لا تخالف ، وقد تقدم الكلام فيه ، وليس
بين .

وفيه أن القسم من حق المرأة ، ولها إسقاطه ، وأن تراضى الضرات بالتفاضل بينهن جائز عليهن ، ومباح للزوج لا حرج عليه فيه ، ولا يدخل في النهي لانه حقها وهبته ، لكن لها عند مالك الرجوع فيه متى شاءت ، وللزوج - أيضا - ألا يرضى بجعل يومها لمن وهبته له من ضراتها .

وقوله : (فكان يقسم لعائشة يومين : يومها ويوم سودة) : لا يفهم منه توالى اليومين

على ظاهر اللفظ ، بل يومها المعلوم ويوم سودة المعلوم ، كان ثالثا في القسم أو رابعا ، إلا أن تكون كانت تالية لعائشة أو سابقة ، فيكون متواليا ، ويحتمل ذلك لأنهما متواليتن في زواجه لهما ، على خلاف من هي منهما قبل صاحبتهما ، على [مألا (٢) نذكره بعد هذا ، فيحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أجرى القسم وترتيبه على رتبة تقدمهن في النكاح وتواليهن - والله أعلم .

(١) ١ للنساء : ١٢٨ .

(٢) ساقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامة بسهم .

کتاب الرضاع / باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

٦٦٧

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو ص ، ص ص ص ه ، ه ، ص ص ص ص ، ص ! ص ص ص ص ، ص ، ه ، ، ، ص ير ، ، ، الناقِد ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا زُهَيْر .

ح وحدثنا مجاهد بن موسى ، حدثنا يونس ابن محمد ، حدثنا شريك ، كلهم عن هشام ، بهظ الإسناد ؛ أَنَّ سَوَاءَ مَا كَبُرَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِير .

وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكَ : قَالَتْ : وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي .

وأجرى النبي (صلى الله عليه وسلم) حكم العدل بين نسائه ، مجرى الحقوق اللازمة ، وألزم ذلك نفسه ، وإن لم يكن لازماً له ، لتقتدى بذلك أمته للزوم ذلك لها ، ويظهر العدل بين نسائه ، فيطيب قلوبهن ، ويحسن معه عشرتهن ، ولا يدخل بينهما من التحاسد والعداوة ما يكدر صحبتهن ، كما قال تعالى : ذَلِكَ ادْنَىٰ أَنْ تَقْرَاعَيْنَهُنَّ وَلَا يُحْزَنَ وَيُؤْخَذُ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُفُّنَ } (١) قيل : أى لا يحزن إذا كان هذا منزلاً عليك ويرضي بما فعلت من تقريب أو إرجاء ؛ إذ كان العدل بينهما في حقه غير واجب ، قال الله تعالى : { تَوَجَّحْ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَوَوَّىٰ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ } (٢) .

قال قتادة : هذا شيء خص الله به نبيه - عليه السلام - لا ليس لأحد غيره ، كان يدع المرأة من نسائه مايشاء ، بغير طلاق ، فإذا شاء راجعها ، وهو معنى قوله : { وَمَنْ ابْجَحَّتْ مِنْ عَزَلَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ } (٣) .

وقيل : أرجأ واحدة منهم ، ولكن وهب نسوة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) قسمهن ، والظاهر التخيير .

قيل : ولا يبعد أن يكون اختار الإيواء لجميعهن إلا سودة ، لرضاها بترك يومها ، وسيأتي الكلام بعد في هذا .

وقول عائشة عنها : (وكانت [أول] (٤) امرأة تزوجها بعدى " : كذا ذكره مسلم

من رواية يونس عن شريك ، وهكذا قال يونس - أيضا - عن ابن شهاب ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وروى عقيل بن خالد عن ابن شهاب خلافة ، وأنه - عليه السلام - تزوج سودة قبل عائشة ، قال ابن عبد البر : وهذا قول قتادة وأبي عبيدة .

وذكر مسلم حديث الموهوبة واللائى وهبى أنفسهن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
هذا من خصائصه - عليه السلام .

وقول عائشة فى ذلك : (أما تستحي المرأة أن تهب نفسها ، فأَنزل الله تعالى : تَوَجَّ! من تَشَاءُ مِنْهُنَّ { الآية ، فقلت : إن ربك ليسارع فى هَواك) : اختلف السلف فى هذه الآية ، فقيل : هى ناسخة لقوله : { لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ { (٥) ، مبيح لى أن يتزوج ماشاء . قال زيد بن أسلم : تزوج النبى (صلى الله عليه وسلم) بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرة ، وقالت عائشة : ما مات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، حتى احل الله له النساء ،

(١ - ٣) الأحزاب : ٥١ .

(٤) من الصحيحة المطبوعة .

(٥) ١ لأحزاب : ٥٢ .

كتاب الرضاع / باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

٤٩ - (١٤٦٤) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حاشا أبو أسامة ، عن هشام ،

عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وأقول : وتهب المرأة نفسها ؟ فلم ينزل الله عر وجل : ترج ! من تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَوَوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْنَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ { (١) قالت : قلت : والله ؛ ما أرى ربك إلا يسارع لك فى هَواك .

٥٠ - (...) وحلثناه أبو بكر بن أم ! شىء ، حاشا غه ! بن سُل ! مان ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أنها كانت تقول : أما تستحي امرأة ! تهب نفسها لرجل ؟ حتى ؟ نزل الله !! عر وجل - : { ترج ! من تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَوَوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ فَقُلْتُ : إن ربك ليسارع لك فى هَواك .

٥١ - (١٤٦٥) حدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم ! .

قال محمد بن حاتم :

حدثنا محمد بن أم ! بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ! ، قال : حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة ، زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) بسرف .

فقال ابن عباس : هنيه زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فإنا !

وقيل بعكس هذا ، وأن قوله : { لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ { دائخة للأخرى ، ود الخلة لقوله : { إنا أحللتنا لك أنواجك { الآية (٢) .
وقيل : هذه الآية محكمة ، وكما حرثم عليهن النكاح بعده - عليه السلام - حرم عليه أن يتزوج على نسائه .

وقيل : معناها : لا يحل لك الاستبدال بهن ، ولك الزواج عليهن .

وقيل : المراد : لا يحل لك النساء من بعد المسلمات ، فخرج نكاح الكوافر خاصة .

فى قوله فى الحديث بعد هذا : (فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بعدما نزلت ، يستأذنا إذا

كان يوم المرأة منا) (٣) : دليل على ماتقدم ، من أن قسمه لم يكن واجبا عليه ، وانما كان يقع منه تطييباً لنفوسهن ، وحسن عشرة لهن ، وليقتدى به فى ذلك من يجب عليه .

وقول عطاء : (حضرنا جنازة ميمونة بسرف مع ابن عباس) : لا خلاف أنها توفيت بسرف ، وفى الموضع الذى بنا بها فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وفيه عقد نكاحها معه ، وكان اسمها فيما ذكر : (برة) فسماها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ميمونة .

قال ابن شهاب : وهى التى

(١) الأحزاب : ٥١ .

(٢) الأحزاب : (٣) للبخارى ، كالتفسير ، بسورة الأحزاب ٦ / ١٤٧ .

كتاب الرضاع / باب جواز هبتها نوبتها لضررتها ٦٦٩ رَفَعَتْ نَعَشَهَا فَلَا تُزْعِزُوا ، وَلَا تُزِلُّوْا ، وَارْفُقُوا ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (

صلى الله عليه وسلم) تَسْعَ ، فَكَانَ يَقْسِمُ لثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ .

قَالَ عَطَاءٌ : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْ بْنِ أَخْطَبَ .

وهبت نفسها للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقيل : هى أم شريك ، وقيل : زينب بنت خزيمة .

وقوله : (وكان عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تسع ، فكان يقسم لثمان ، ولا يقسم لواحدة) :

هذا مما خص به النبي - عليه السلام - أيضا .

قال الشافعى : إن الله تعالى لما خص به رسوله (صلى الله عليه وسلم) من وحيه ، وأبان بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته ،

افترض عليه أشياء ، خففها على خلقه ، ليزيد بها قربة إليه ، وأباح له أشياء حظرها على خلقه ، زبادة فى كرامته ، وتبييناً لفضيلته ،

فمن ذلك ؛ أن كل من ملك زوجة فليس يخيئها ، وأمره الله أن يخيئ نساخ فاخترنه ، وقال : { لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ } (١) .

قالت عائشة : مامات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى أحل الله له النساء التى حظرت عليه ، وقال تعالى : { وَأَمْرًا تُوْمَنَةُ إِنْ

وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ } الآية (٢) ، وقال : { لَسْتُ كَأَحَدِ نِِّ النَّسَاءِ } الآية (٣) ، فأبانهن من النساء ، وخصه بأن جعله أولى بالمؤمنين

من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ،

وقال الخطابى كلاماً معناه : أن الله - عز وجل ، اختار لنبيه - عليه السلام - من الأمور أفضلها ، وجمع له الفضائل التى يزداد بها

فى نفوس العرب جلاله ونفخامة ، وكانت العرب تفاخر بقوة النكاح ، وكان - عليه السلام - من قوة البنية ، واعتدال المزاج ، على ما

شهدت له الاخبار ، ومن هو بهذه الصفة من كمال الخلقة ، كان دواعى هذا أغلب عليه ، وكان ما عداها منسوباً إلى نقص الجبلية

، وضعف النجيزة ، فأبيح له الزيادة على أربع ، ومنع غيره من أمته ذلك ، لغلبة الخوف ألا يعدلوا فيهن ، ولا يقوموا بحقوقهن ،

وأمن ذلك منه - عليه السلام - ويدل على هذا قوله تعالى : { لَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى } الآية إلى قوله : { إِيَّاهُ أَوْ مَا مَلَكَتْ

أَيْمَانُكُمْ } (٤) فعلق الحكم بالعلة المقرونة بالذكر ، وهى من خوف ألا يعدلوا ، وكانت العلة مرتفعة فى حقه - عليه السلام .

١٨٠١٥ (15) باب استحباب نكاح ذات الدين

قال : ويبين ذلك إباحته من الإماء كان بغير حد ولا عدد ، بقوله : { فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } إذ لم يكن للماء من الحق ما

للحرائر من التسوية والتعديل .

قال : وأيضا فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يجوز عليه موقعة ما لا يحل من الاستمتاع ولا تطفح

(١) ١ لأحزاب : ٥٢ .

(٣) ١ لأحزاب : ٣٢ .

(٢) ١ لأحزاب : (٤) ١ لنساء : ٣ .

٢٤٩ ب

٦٧٠ كتاب الرضاع / باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

٥٢ - (...) حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد ، جميعاً عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، بهذا الإسناد .

وزاد : قَالَ عَطَاءٌ : كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا ، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ .

النفس إلى ما في أيدي رجال أمته ، ولم يتسع أولا حاله لاقتناء الإمام ليستكثر منهم ، فوسع عليه في الحرائر ، واختير له أفضل النوعين .

ولهذا قال بعض السلف : إنه لم يكن يجوز له - عليه السلام - نكاح حرائر الذميات بخلاف أمته ، قال غيره : لئلا تكون كافرة أما للمسلمين .

قال الخطابي : ولأنه - عليه السلام - حض على النكاح ، ونهى / عن التبتل ، فكان - عليه السلام - أولاهم باستيفاء ما دعى إليه ، والاستكثار فيه ، ليفتدى به الإمام ، إلا ما خص به من ذلك .

وقول عطاء : التي لا يقسم لها صفة بنت حى ، كذا جاء في هذا الحديث .

قال الطحاوى : وهو وهم ، وصوابه : سودة كما تقدم ، في الأحاديث المتقدمة إذ وهبت يومها لعائشة ، وإنما غلط فيه ابن جريج ، وهو راوى هذا الحديث عن عطاء .

قال القاضى : قد ذكر غيره في قوله تعالى : { تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ } الآية (١) : كان

من آوى إليه عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وكان قسمه من نفسه وماله فيهن بالسواء .

وكان ممن أرجأ سودة وجويرة وصفية وأم حبيبة وميمونة ، فكان يقسم لهن ما شاء ، فهذا يدل أن القسم في حقه - عليه السلام - غير واجب ، ولعل رواية ابن جريج هنا صحيحة ، وأخبر عن آخر أمره - عليه السلام - وأنه توفى وقد آوى جميعهن إلا صفية ، فأرجأها ولم يقسم لها ، إذ كان قد جعل الله له أن يؤوى إليه من يشاء ويرجى من يشاء .

وقوله : (قال عطاء : كانت آخرهن موتا ، ماتت بالمدينة) : ظاهره أنه أراد ميمونة المذكورة وفاتها ، وقد ذكر أول الحديث أنها توفيت بسرف ، وسرف على ستة أميال من مكة ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : اثنا عشر ميلا .

ولا خلاف أن ميمونة توفيت بسرف ، فقوله : (بالمدينة) على هذا وهم .

وهي آخرهن موتا ، فقيل : إنها ماتت سنة ثلاث وستين ، وقيل : سنة ست وستين ، وقد قيل : إنها توفيت سنة إحدى وخمسين قبل عائشة ، فإن عائشة توفيت بعد هذا سنة سبع ، وقيل ثمان وخمسن ، وأما صفية فتوفيت سنة خمسين ، وزينب توفيت آخر أيام عمر بن الخطاب .

(١) اي!حزاب : ٥١ .

كتاب لمريض / باب استحباب نكاح ذات الدين

٦٧١

(١٥) باب استحباب نكاح ذات الدين

٥٣ - (١٤٦٦) حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، أخبرنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (تَنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ، وَلِجَمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَظَفَرُ بَنَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَلَاكُ) .

وقوله : (تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فظفر بذات الدين تربت يداك) ، قال الإمام : في ظاهرها هذا حجة لقولنا : إن المرأة إذا دفع لها في الصداق الزوج ليسارها ، ولأنها تسوق إلى بيته من الجهاز ما جرت عادة أمثالها به ، وجاء الأمر بخلافه ، فإن للزوج مقالا في ذلك ، ويحط من الصداق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز ، على الأصح عندنا على أصلنا ، إذا كان المقصود من الجهاز في حكم التبعية ، لاستباحته البضع ، كمن اشترى سلعتين فاستحقت الأدنى منهما ، فإنه إنما ينقضى البيع في قدر المستحقة خاصة .

وقوله : (الحسبها) : قال الهروى : احتاج أهل العلم لمعرفة الحسب ؛ لأنه مما يعتبر

في مهر مثل المرأة ، قال شمر : الحسب : الفعال الحين للرجل وآبائه ، مأخوذ من الحساب ، إذا حسبوا مناقبهم ، وذلك أنهم إذا تفاخروا عد كل واحد منهم مناقبه ، وماثر آبائه ، وحسبوا .

فالحسب : العدد ، المعدود حسحث ، كالنقض والنقض ، والنقض والنقض .

وفي حديث آخر : (كرم الرجل دينه ، وحسبه خلقه) (١) .

وللحسب معنى آخر ، وهو عدد ذوى قرابته .
بيان ذلك حديثه - عليه السلام - لما

١٨٠١٦ (١٦) باب استحباب نكاح البكر

قدم عليه وفد هوازن يكلمونه في سبيهم ، قال لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اختاروا : إما المال ، ! إما السبي) ، فقالوا :
أما إذ خيرتنا بين المال والحسب ، فإننا نختار الحسب ، فاختاروا أبناع ! م ونساعد م (٢) وفي حديث سماك : (ما حسبوا ضيفهم) أى
ما كرموه ، وفي حديث (١) الدرقطنى ٣ / ٣٠٣ (٢١٤) ، الحم ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ وقال : صحيح على شرط مسلم ، وقال الذهبي :
فيه مسلم بن خالد الزنجي المكي وهو ضعيف ، وماخرج له ، ابن حبان في الاحسان (٤٨٣) ، كنف الخلفا ٩ / ١٠٢ (١٩٢٤)
، وذكره ابن عدى في الكامل ٦ / ١١١ في ترجمة مسلم بن خالد ؛ أبو خالد الزنجي مكي وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى
في الكامل في الثقات : وقال البخارى : منكر الحديث ، وقال ابن المدينى : ليس ل!ء ، ولفظ الحديث : (كرم المرء دينه ، ومروعته
عقله ، وحسبه خلقه) ، من حديث أبي هريرة .

(٢) ١ / لنجا ٨١ ، ٨٢ الهة ، بهية المئاع لعاللا ٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أحمد
٦٧٢ كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح ذات الدين ء ، ص ص ، ٥ ، صه ه ، صوص كض ، ص كص ص ، ص

٥٤ - (٧١٥) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا إبي ، حدثنا عبد الملك
ابن أبي سليمان ، عن عطاء ، أخبرني جابر بن عبد الله ، قال : تزوجت امرأة في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلقيت
النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (يَا جَابِرُ ، تَزَوَّجْتَ ؟) .

قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (بِكَرَامَ بَهَا ث ؟) .

قُلْتُ : ثَمِيثٌ .

قَالَ : (فَهَلَا بِكُمْ تُلَاعِبُهَا ؟) قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ ، نَحْشِيْتُ أَنْ تَدْخُلَ بِيَّ بَنِي وَبَنَاتُهُنَّ .

قَالَ : (فَنَاكِ إِش ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِحٌ عَلَى دِينِهَا ، وَمَالُهَا ، وَجَمَالُهَا ، فَعَلَيْكَ بَنَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَمَّاكَ) .

طلحة : هذا ما اشترى طلحة [من فلان] (١) بكذا وكذا درهما .

والحسب الطيب ، أى الكرامة وطيب النفس ، وحسبت الرجل : أجلسته على الحسبانة ، وهى الوسادة .

قال القاضى : ظاهر كلامه إبة النبي (صلى الله عليه وسلم) النكاح للمال والحسب وبقية الأوصاف ،

وهو كما قال ، لكنه أثر - عليه السلام - مقصد الدين ، وحض عليه وأغرى به وقال الداودى فى معناه : إنما أخبر - عليه السلام - بما

يفعله الناس ، ليس أنه أمر بذلك ، وقد تقدم القول على قوله : (فعليك بذات الدين تربت يداك) ، وقول من قال : افتقرت وتعبت

إن لم تفعل ، وقول من قال : معناه : لله درك إن فعلت ما أمرتك به ، وغير ذلك من معانى (تربت يداك) فى كتاب الطهارة .

واختلف العلماء فى مراعاة الكفاءة فى النكاح ، وما هى ؟ فعند مالك : الكفاءة : الدين ، والمسلمون بعضهم لبعض كفاء ، والمولى

كف للقرشية ، وروى مثله عن عمر وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين .

وقال غيره : الكفاءة معتبرة فى الحال والنسب ، فعند أبى حنيفة : قريش كلهم كفاء ، وليس غيرهم من العرب لهم بكاء وكذلك

العرب كفاء بعضهم لبعض ، وليس المولى لهم بثفاء ، ومن له من المولى آباء فى الإسلام بعضهم لبعض كفاء ، وليس المعتق نفسه

بكاء لمن له الآباء فى الاسلام .

وقال الشافعى : ليس نكاح غير الكف بمحرّم فأرفه ، لانما هو حق للمرأة والأولياء ،

فإن تراضى جميعهم بغير كف جاز .

وقال الثوري : يفرق بين العربية والمولى ، ويثتد في ذلك .
وقال أحمد : قال الخطابي : الكفاة في قول كثر العلماء في أربعة : الدين والنسب والحرية والصناعة .
واعتبر بعضهم السلامة من العيوب واليسار .

قال بعض ثيوخنا : الكفاة في الدين : المتساكون د ان كان بينهم تفاضل ، وكذلك يكون أي!ضا المراعاة في الحال والنسب والمال ،
لأنه يكون بقدر واحد وغير متقارب ، بل

(١) سقط عن الأصل ٦ واستدرك في الهامش بسهم .

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح ذات الدين ٦٧٣

يكونان ممن ينطلق عليه اسم الشرف واسم / الحسب أو المال ، وإن كان بعضهم أعلى درجة فيه من بعض ، إلا أن يكون إحداها خاليا منه بالكلية .

وفي قوله : (تنكح للمال) قال بعضهم : فيه دليل أن للرجل الاستمتاع بمال الزوجة

، وأنه يقصد لذلك ، د الا فكانت كالفقيرة ، ولم يكن بهذا الكلام فائدة ، فإن طابت به نفسها فهو حلال وإن منعت فله بقدر ما بذلك من الصداق .

وعلى هذا اختلفوا في إجبارها على التجهيز بصداقها ، فألزمها ذلك مالك ولم يجز لها منه قضاء دين ولا نفقته لغير جهازها ، إلا أن تنفق اليسير من الكثير .

وقال الكوفيون : لا تجبر على شيء ، وهو مالها تفعل فيه ما تشاء .

٢٥٠ / أ

٦٧٤

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح البكر

(١٦) باب استحباب نكاح البكر

٥٥ - (...) حثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هَلْ تَزَوَّجْتَ ؟) ، .

قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (أَبْكَرًا أَمْ يَم ؟) .

قُلْتُ : صَبِيٌّ ! .

قَالَ : (فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَنَارِ ! وَلِعَابَهَا ؟) .

قَالَ شُعْبَةُ : فَذَكَرَ - لَهُ لَعَمْرُؤُا بِنِ ابْنَار .

فَقَالَ : قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِر .

وَأِنَّمَا قَالَ : (فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟) .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لجابر : (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) ، قال الإمام : قال بعضهم : يحتمل أن يكون أراد بثنوله :

(تلاعبها) من اللعب ، ويدل عليه ما في بعض طرق مسلم : (فأين أنت من العذارى ولعابها) ، وما جاء في الحديث الآخر : (أنهن

أطيب أفواها ، وأنتق أرحاماً) (١) ، ورواية أبي ذر في البخاري ، من طريق المستمل : (ولعابها) بالضم (٢) .

قال القاضي : كثر المتكلمين على الحديث حملوا الملاعبة ، من اللعب ، بدليل قوله

في الحديث : (تضاحكها وتضاحكك) ، وفي كتاب أبي عبيد : (تداعبها وتداعبك) ، وروايتنا في كتاب مسلم : (لِعَابَهَا) بكسر اللام

، وهو مصدر لاعب ، من الملاعبة ، كالقتال من المقاتلة .

وفي الحديث فضل تزويج الأبكار ، ولا سيما للشباب .

وفيه سؤال الإمام رعيته عن أمورها ، وتفقد مصالحتها ، وأن مرغوب النكاح الاصشمتاع والاستلذاذ ، وبقدر ذلك تكون الألفة ، وذلك في الأبكار أوجد .

وفيه جواز ملاعبة الأهل والترغيب فيها ، وقد مدح الله تعالى نساء أهل الجنة فقال : { عُرُبًا أَتْرَابًا } (٣) .

قيل : العرب : المتحبيات لأزواجهن ، وقيل : الحسنة التبعل ، وهو من هذا .

وقول جابر في اعتذاره عن زواج الثيب ما ذكر من قيامها على أخواته ، وتصويب النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك له ، ما هو الأولى من إثارة مصلحة الحال والنفس والآل على شهواتها ولذاتها .

وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها ، وماتدب إليه من بر إليه ، والقيام

(١) سق سعيد بن منصور رقم (٥١٣) بلفظ : (منهن لطيب لفواها ، وأعز أخلاقاً ، ولفتح أرحاماً) .

ط دار الكنب للعلبية .

(٢) انظر : الفتح ٩ / ١٢٢ .

(٣) الواقعة : ٣٧ .

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح البكر

٦٧٥

٥٦ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع الرفرائي ، قال يحيى : أخبرنا حماد

ابن زيد عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله ، أن عبد الله هلك وترك تسع بنات - أو قال : سبع - فتزوجت امرأة بم " فقال

لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ه (يا جابر ، تزوجت ؟) .

قال : قلت : نعم .

قال : (فبكر لم يثب ؟) .

قال : قالت : بل ثبث يارسول الله .

قال : (فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ؟) أو قال : (تضاحكها وتضاحكك ؟) .

قال : قلت له : إن عبد الله هلك وترك تسع بنات - أو ستع - صابني كرهت أن أتين ! وأجيهن بمثلهن ، فاحببت أن أجيء بامرأة

تقوم عليهن وتصلحن .

قال : (فبارك الله لك) ، أو قال لي خيراً .

وفي رواية أن الربيع : (تلاعبها وتلاعبك ، وتضاحكها وتضاحكك) .

(...) وحدثناه قتيبة بن سعيد ، حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن جابر بن عبد الله ،

قال : قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (هل نكحت يا جابر ؟) ، وساق الحديث إلى قوله .

امرأة تقوم عليهن وتمشطهن قال : (أصبت) ، ولم يذكر مابعد .

٥٧ - (...) حلفاً لحي .

ش يحيى ، أخبرنا هشيم عن - صتيار ، عني الشعمي ، عن جابر

ابن عبد الله ، قال : كُما مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في غزاة ، فلما أقبلنا تحللت على بعير لي قطوت ، فلحقني راکل

خلفي ، فتخس بعيري بعزة كانت معه ، فانطلق بعيري كأجود ما ؟ نت راء من الإبل ، فالتفت فإذا أنا برسول الله (صلى الله

عليه وسلم) .

فقال : (ما يعجلك يا جابر ؟) .

قلت : يارسول الله ، إني حديث عهدٍ يعرض ، فقال : (أبكرم تزوجتها أم ثيباً ؟) .

قَالَ :
على أموره وإن لم يجب ذلك عليها .
وقوله : (تعجلت على بعير لي قَطُوف) : هو البطيء المشي ، قاله أبو زيد .
وقال الخليل : هو للبطيء المتقارب الخطو ، وقد جاء في الرواية الأخرى مفسراً من قوله : (فأبطأ بي جملي) ، وفي الأخرى : (على ناضح ، إنما هو في أخريات الناس) .
والناضح : الجمل ، سقى بذلك لأنه ينضح عليه الماء! أى يستقى به .
قال الإمام : القطوف : الذى يقارب الخطو في سرعة ، قال الثعالبي : إذا جاء الفرس يمشى وثباً وثباً فهو قطوف ، فإن كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو شبوب ، فإذا كان يلتوى براكبه حتى يسقط عنه فهو ققوص ، فإذا كان مانعاً ظهره فهو شמוש .
وقوله : (فنحس بعيرى بعنزة) : قال أبو عبيد في مصنفه : هى قيد نصف الرمح أو أكبر شئ ، وفيها زج مثل زج الرمح ، قال الثعالبي : فإن طالت شيئاً فهى نيزك ،

٦٧٦

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح البكر
قُلْتُ : بَلْ ثِيَاءَ قَالَ : (هَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟) .
قَالَ : فَلَمَّا قَلَمْنَا الْمَحِينَةَ فَبِتْنَا لِنَدْخُلَ .
فَقَالَ : (!مَهْلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَى عِشَاءَ -
كَي تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيَةَ) -
قَالَ : وَقَالَ : (إِقَا قُلْتُ قَاتَسُ اقْتَسُ) .
(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ - حَر ، كَا ، ، ،
حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَثَّانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي غَزَاةٍ ، هَـ
؟بَطَأُ! - إِلَى ، فَأَتَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ لِي : (يَا جَابِرُ " قُلْتُ : نَعَمْ .
قَالَ : (مَا شَأْنُكَ ؟) - قُلْتُ : !بَطَأُ! جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ .
فَنَزَلَ فَحَجَّنَهُ بِمَحْجَنٍ! ثُمَّ قَالَ : (ارْكَبْ) ، فَرَكِبْتُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي كُفَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَقَالَ : (أَتَزَوَّجْتُ ؟) .

ومطرّد ، فإذا زاد طولها وفيها سنان عريضة فهي لة وحرية .
قال القاضي : جاء في الرواية الأخرى : (فحجنه بمحجن) : أى نحسه به ، والمحجن عصا فيها تعقف ، يلتفظ بها الشئ من الأرض ، وتلوى بها عنق الشاة ، وتحبس إذا نذت .
وقوله : (فلقد رأيتني كفه) : أى أحبسه ، وفي الرواية الأخرى : (فانطلق بعيرى كأجود ما أنت راء من الإبل) : فيه معجزة من معجزاته ، وعلامة من علامات نبوته ، وبركة من بركات لمسه ويده - عليه السلام .
وقوله : (فلما أقفلنا) : كذا لابن ماهان ، ولابن سفيان : (أقبلنا) ووجه الكلام : (قفلنا) ثلاثي ، يقال : قفل الجيش والرفقة ، وأقفلهم الأمير وقفلهم وقفلهم أيضاً ، قيل : لعله (قفلنا) ، وقد يحتمل على الرواية أن يكون (أقفلنا) بفتح اللام ، أى المحفلنا النبي - عليه السلام - المذكور قبل ، وأقفلنا على ما لم يستق فاعله ، أو يكون : أقفل بعضنا بعضاً بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك .
وقوله : (أهلوا حتى ندخل ليلاً - أى عشاء - كي تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة) ،
قال الإمام : الاصتداد : اصستفعال من الحديد ، يعنى الاستحلاق به ، وقد تقدم ذكره .
والمغيبة : التي غاب عنها زوجها ، يقال : [غابت المرأة ، أى غاب عنها زوجها] (١) فهي مغيبة بالهاء ، وأشهدت إذا حضر زوجها ، فهي مُشهد بغير ها .

(١) سقط من نسخ اجمال ، والمثبت من ع .

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح البكر

٦٧٧

فَقُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : (أَبْكُمْ أَمْ بَم ؟) .

فَقُلْتُ : يَلْ بَرَجْث .

قَالَ : (فَهَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟) .

قُلْتُ : إِنْ لِي أَخَوَاتٌ ، فَاخْبَيْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَحْمَعُهُنَّ وَتَمَشُّطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ .

قَالَ : (أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَاهْيَسْ اقيس) .

ثُمَّ قَالَ : (أَتَبِيعُ جَمْلَكَ ؟) .

قُلْتُ : نَعَمْ .

فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِالْوَقِيَّةِ ، ثُمَّ قَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَدِمْتُ بِالْغَدِ مائة ، فَحُفَّتِ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ .

فَقَالَ : (الآنَ حِينَ قَدِمْتَ ؟) ءَقُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَاعْ جَمْلَكَ وَادْخُلْ فَصْلَ رَكْعَتَيْنِ) - قَالَ : فَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ، ثُمَّ رَجَعْتُ ، فَافْرَ بِلَالاً أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَةً ، فَوَزَنَ لِي بِلَالُ ! ، فَارْحَحْ فِي الْمِيزَانِ .

قَالَ : فَانْطَلَقْتُ .

فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ : (ادْعَ لِي جَابِراً" ، فَدُعِيتُ ، فَقُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَى الْجَمَلِ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ! بَغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ .

فَقَالَ : (خُذْ جَمْلَكَ ، وَلَكَ ثَمْنُهُ) .

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أبا ، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا

فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ ، إِنَّمَا هُوَ فِي اخْرِيَاتِ النَّاسِ .

قَالَ : فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

أَوْ قَالَ : نَحْسُهُ - أَرَاهُ قَالَ - بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ .

قَالَ : فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَعْكُتُمُ النَّاسُ ، يُتَارَعُنِي حَتَّى إِنِّي أَفُهِ .

١٨٠١٧ (١٧) باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

١٨٠١٨ (١٨) باب الوصية بالنساء

قال القاضي : قال الداودي في قوله : (تستحد المغيبة) توقير المرأة منها ذلك مدة مغيب زوجها لتدل على صحتها ، وهذا إن كان يشير أنه صنة ، فلا أصل له ، ولا هو بئى من الحديث ، وإنما أشار في الحديث إلى ما جرت به عاداتهن غالباً .

وفيه حظه (صلى الله عليه وسلم) على مكارم الأخلاق ، وحسن العشرة ، والتأني وترك العجلة ، والشجلا ب كل ما يوجب الألفة ، ودوام الصلحة ، وألا يستغل أهلهم ويطرقهم ث لئلا يجد منهم رائحة وشعثا يكرهه ، ويكون سبب زهده وبغضه فيهن ، وإمهاهم هنا حتى يدخلوا ليلا يسبق خبرهم إلى أزواجهم فيستعدوا لهم .

ولا يعارض هذا النهى عن أن يطرق الرجل أهله ليلا .

لأن ذلك إما لم يتقدمه خبر ليلاً ، يستغفلهم ، ويرى منه ما يكره من هذا وغيره بل هو موافق له ، وقد جاء هذا مبيناً في حديثه الآخر الذي ذكره في الجهاد : (كان لا يطرق كله ليلاً ، وكان يأتيهم غدوة أو وقوله : (فإذا قدمت فالكيس الكيس) ، قال ابن الأعرابي : الكيس : الجماع ،

(١) سيأتي في كالإمارة رقم (١٨٠) .

٦٧٨

كتاب الرضاع / باب استحباب نكاح البكر

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (؟ لِيُعْنِيَهُ بَكَاءُ وَكَأ ؟ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ) .

قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ .

قَالَ : (أَتَبِيعُنِيهِ بِكُنْمًا وَكَأ ؟ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ) .

قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ .

قَالَ : وَقَالَ لِي : (أَتَزَوَّجَت بَعْدَ أَبِيكَ ؟) .

قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : (يَمُ أُمِّ بَكْرَم ؟) .

قَالَ : قُلْتُ : ثَبِيَا .

قَالَ : (فَهَلَا تَزَوَّجَت بِكْرَمٍ تُضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا ، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا ؟) .

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ : فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ ، أَفْعَلُ كَأَ وَكَأ ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ .

والكيس : العقل ، فكأنه جعل طلب الولد عقلاً ، ومنه الحديث : (أى المؤمنين كيس) (١) أى أعقل .

وقوله حين قدم : (ادخل فصل ركعتين) : سنة في صلاة القادم من السفر .

ودفعه

له ثمن الجمل من مكارم أخلافه - عليه السلام .

وصيأتى بقية الكلام على ما فى هذا الحديث فى البيوع .

(١) ابن ماجه ، كالزهد ، بذكر الموت والاستعداد له (٤٢٥٩) من حديث ابن عمر ، وقال صاحب الزوائد : فروة بن قيل مجهول ،

وكذلك دلردوى عنه ، وخبره باطل .

ورواه ليضاً دلدومه ١ / ١٥٦ .

كتاب الرضاع / باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٦٧٩

(١٧) باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة (١)

٥٩ - (١٤٦٧) حدثني محمد بن عبد الله بن نمير الهمماني ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا حيوة ، أخبرني شرحبيل بن شريك ،

أنه سمع أبا عبد الرحمن الحلي يحدث عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (اللّٰئِيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِ

اللفياء المرأة الصالحة) .

(١) ترك الإمام والقاضي هنا الباب بغير تعليق .

٦٨٠

كتاب الرضاع / باب الوصية بالنساء

(١٨) باب الوصية بالنساء

٦٠ - لعلا (١٤٦٧) وحدثني حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن

ابن شهاب حدثني ابن المسيب ، عن أم! هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ ، إِنْ فَافَ ابْتَت

تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا ، صَانَ تَرَكْتَهَا امشمتعت بها وفيها عوفي) .

(.)

(وَحَدَّثَنَا هِرْبُ بْنُ بَحْرٍ بِعَبْدِ بَحْمِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ عَقُوبِ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ أَخِي الرِّفْرِیِّ ، عَنْ عَمِّهِ ، بَهْنَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ سَوَاءً .

٦١ - (...) حُثْنَا عَمْرُو الثَّاقِدُ وَابْنُ أُمِّ عَمْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوْفِي ، صَاحِبَانِ فَبِتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا ، وَكَسَرُهَا طَلَقُهَا) .

٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي ثَمِيَّةٍ ، حَاشَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَنْ حَازِمٍ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، عَنِ الثَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَفَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُتْ . وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ ، صَاحِبَانِ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الصِّلَعِ أَعْلَاهُ ، إِنْ فَبِتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهُ ، ! إِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ تَأْوَجُ .

امشَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرٌ ! .

١٨٠١٩ (19) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٣ - (١٤٦٩) وَحُثِّنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِي ، حَدَّثَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ ! - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أُمِّ هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا وَقَوْلَهُ : (اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ أَعْوَجَ الْحَدِيثِ : فِيهِ الْحُضُّ عَلَى الرِّفْقِ بَيْنَ ، وَمَدَارَاتِهِنَّ ، وَأَلَا يَتَقَضَى عَلَيْهِنَ فِي أَخْلَاقِهِنَّ ، وَانْحِرَافِ طِبَاعِهِنَّ ، لِقَوْلِهِ : (إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهُ ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ اسْتَمْتَعْتَ بِهِ) .

وقوله : (لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً : ثِي لَا يَبْغُضُهَا ، لَيْسَ عَلَى النَّبِيِّ بَلْ عَلَى الْخَبَرِ :

أَي لَا يَبْغُضُهَا بَغْضًا تَامًا : أَي أَنْ بَغْضَ الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ ، بِخِلَافِ بَغْضِ النِّسَاءِ لِلرِّجَالِ ،

كتاب الرضاع / باب الوصية بالنساء

٦٨١

رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ) أَوْ قَالَ : (غَارَهُ)

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ الثَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِهِ .

أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ : (إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ) .

وَأَصْلُ الْفَرْكِ إِذَا هُوَ فِي النِّسَاءِ ، وَاسْتَعْمَلَ فِي الرِّجَالِ قَلِيلًا وَتَجَوَّزًا ، كَمَا جَاءَ هُنَا ، وَكَأَنَّ قَالَ فِي الْخَبَرِ الْمَعْرُوتِ : (حَسَنًا فَلَا تَفْرُكُ) :

أَي لَا تَبْغُضُ .

٦٨٢

كتاب الرضاع / باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

(١٩) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٤ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوتٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَكُنْ شَيْءٌ زَوْجَهَا لِلرَّ) .

٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَفَامِ بْنِ مُنْبِهِ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ .

مَتَاهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ ، وَلَمْ يَخْتَزِ اللَّحْمُ ، وَلَوْلَا حَوَاءٌ لَمْ تَخْنِ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ » .

وقوله : « لولا حواء لم تخن أنثى زوجها » : يعنى أنها أمهن فأشبهنها بالولادة ونزع العرق ، لما جرى لها فى قصة الشجرة مع إبليس ، وأن إبليس إنما بدأ بحواء فأغول! وزين لها ، حتى جعلها نثل من الشجرة ، ثم أتت آدم فقالت له مثل ذلك حتى كل أيضا هو .
وقوله : « (ولولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ، ولم يخنز اللحم) ، قال الإمام : يقال : خنز اللحم ، يفتح النون فى الماضى ، وبكسرهما فيه أيضا ، والمصدر فيه خنزأ وخنوزأ ، إذا تغير وأنق ، ومثله خرن بكسر الزاى ، يخزن خزنأ وخزنأ ، قال طرفة : نحن لا يخزن فينا لحمنا إنما يخزن لحم المدخر ويروى :
إنما يخزن لحم المدخر

قال القاضى : تفسيره : لما نزل على بنى إسرائيل المن والسلوى ، كان المن يسقط عليهم فى مجالسهم من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، كسقوط البلح ، فيؤخذ منه بقدر ما يكفى ذلك اليوم ، إلا يوم الجمعة فيأخذون منه للجمعة والسبت ، فإن تعدوا إلى كثر فسد .
فهرس الموضوعات
الموضوع
فهرس الموضوعات
٦٨٣
الصفحة

١٩ - 18 - كتاب الطلاق

١٩٠١ (1) باب لمحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويومر برجعته

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ... إلخ

بسم الله الرحمن الرحيم

١٨ - كتاب الطلاق

(١) باب لمحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف

وقع الطلاق ويومر برجعته

١ - (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ،

عَيْقُ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَفِقَ أَمْرَاتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَمْعَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ تَهْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) « هَ مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْأِرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ »
كتاب الطلاق

حديث ابن عمر ، وأمر النبي! له ، لما طلق امرأته وهى حائض أن يراجعها ، ثم يتركها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، دان شاء طلق - أ الحديث [(١) ، قال الإمام : الطلاق فى الحيض محرم ، ولكنه إن وقع لزم ، وقد ذكرها هنا ابن عمر ، أنه اعتد بها ، وذو بعض الناس ممن شذ أنه لا يقع الطلاق ، وذكر فى هذا الحديث ، أنه لم يعتد بها ، ورواية مسلم ها هنا أصح ، وهكذا ذكر بعض الناس أيضا أنه طلقها ثلاثا وذكر مسلم عن ابن صيرين أنه أقام عشرين سنة يتحدث من لا يهتم ، أنه طلقها ثلاثا ،]

وذكر مسلم [٢] : حتى لقي الباهلي وكان ذا ثبوت ، فحدثه عن ابن عمر ، أنه طلقها تطليقة ، وقد نص مسلم على أنها تطليقة واحدة ، من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر ، وأمره بمراجعتها واجب عندنا ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي ، ولا حجة لهما إن قالا : فإن الأمر لابن عمر بالمراجعة أبوه - رضى الله عنه - وليس لأبيه أن يضع الشرع ، لأن أباه إنما أمره بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فهو مبلغ [إليه] (٣) أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ومما يسأل عنه في هذا الحديث ، أن يقال : لم أمره (صلى الله عليه وسلم) أن يؤخر الطلاق إلى طهر آخر بعد [هذا] (٤) الطهر الذي يلي حيضة الطلاق ، وأجاب الناس عن هذا بأجوبة كثيرة : أحدها : أن الطهر الذي يلي الحيض والحيضة التي قبلها الموقع فيها الطلاق ، كالقرء .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٣ ، ٤) في هاش ع .

(٢) من ع .

٢٥١ / ١

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إلخ

بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

الواحد ، فلو طلق فيه لصار كموقع طلقتين في قرء واحد ، وهذا ليس هو طلاق السنة .

والجواب الثاني : أنه عاقبه بتأخير الطلاق تغليظا عليه ، جزاء عما فعل من المحرم

عليه وهو الطلاق في الحيض .

وهذا معترض ؛ لأن ابن عمر لم يكن ليعلم الحكم ولا تحقق التحريم فتعمد ركوبه ، وحاشاه من ذلك ، فلا وجه لعقوبته .

والجواب الثالث : إنه إنما أمره بالتأخير لأن الطهر الذي يلي الحيضة الموقع الطلاق

فيها ينبغي أن ينهى عن الطلاق فيه حتى يطمأ فيه فيتحقق الرجعة لثلاث يكون إذا طلق فيه قبل أن تمس كمن ارتجع للطلاق لا للنكاح .

واعترض هذا بأنه يوجب أن ينهى عن الطلاق قبل الدخول ، لثلاث يكون نكح أيضا للطلاق لا للنكاح .

والجواب الرابع : أنه إنما نهى عن الطلاق في هذا الطهر ، ليطول مقامه معها ، والظن [من] (١) ابن عمر أنه لا يمنعها حقها من

الوطء ، فلعلة إذا وطئها ذهب ما في نفسه منها من الكراهة وأمسكها ، ويكون ذلك حرصا على ارتقاء الطلاق ، وحضا على استقبال

الزوجة .

وذكر هاهنا في الحديث : (وإن شاء طلق قبل أن يمس) : والطلاق في الطهر ،

يكراه إذا مسى فيه ، والعلة في ذلك : أنه فيه تلبيس ، فلا يدري هل حملت فتكون عدتها بوضع أم لم تحمل فتكون عدتها الأقراء ، وقد

تظهر حاملا ، فيندم على الفراق ، وقد ذهب بعض الناس إلى أنه إن فعل أمر بالرجعة ، كما يؤمر بها من طلق في الحيض .

واختلف المذهب عندنا إذا لم يرتجعها [المطلق في الحيض] (٢) ، حتى جاء الطهر

الذي أبيع له الطلاق فيه ، فل يجبر على الرجعة فيه لأنه حق عليه ، فلا يزول بزوال وقته ؟ أم لا يجبر على ذلك لأنه قادر على إيقاع

الطلاق في الحال ، فلا معنى للارتجاع ؟ .

قال القاضي : وقول مسلم : (جود الليث في قوله : تطليقة واحدة " : يعني أنه حفظ وأتقن ما لم يتقنه غيره من ذلك ، ممن لم يفسر كم

الطلاق ، أو من غلط فيه ووهم ممن قال : إنه طلقها ثلاثا ، وقد بين ذلك مسلم - رحمه الله - في أحاديثه .

وقوله : (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) / : واختلف العلماء في صفة

(١) ساقطة من ع .

(٢) زائدة في ع .

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إلخ

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَكُتَيْبَةُ بْنُ رُحْجٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ كُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ - وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ - عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَتِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا ، فَتِلْكَ ، الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْفِقَ لَهَا النِّسَاءُ .

وَزَادَ ابْنُ رُحْجٍ فِي رَوَايَتِهِ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ لَا خَدِمْ : أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، فَإِنَّ رَأُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَمَرَنِي بِهَذَا ، يَأْنِ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْحًا غَيْرَكَ ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ . قَالَ مُسْلِمٌ : جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ : تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً .

٢ - (...) حَلَفْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهِيَ حَائِضٌ ! ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ كَلَهُ . فَقَالَ : (مَرُّهُ فَلْيَرْجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَدْعُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلِقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا ، أَوْ يُمْسِكُهَا ، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ) .

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً اعْتَدَّ بِهَا . طَلَاقُ السَّنَةِ ، فَقَالَ مَالِكٌ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ : هُوَ أَنْ يُطْلِقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسَسْ فِيهِ ، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَحِلَّ عَدَّتُهَا ، وَقَالَ اللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : هَذَا أَحْسَنُ الطَّلَاقِ ، وَلَهُ قَوْلُ آخَرٍ : [أَنَّهُ] (١) إِنْ شَاءَ يُطْلِقُهَا ثَلَاثًا طَلْقًا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً ، وَكُلَاهُمَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ طَلَاقُ سَنَةٍ ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ .

وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ أَشْهَبَ ، فَقَالَ مَرَّةً مِثْلَهُ ، وَأَجَازَ أَيْضًا ارْتِجَاعُهَا ثُمَّ يُطْلَقُ ثُمَّ يَرْتَجِعُ ثُمَّ يُطْلَقُ فِيمَتِ (١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَمْ تَدْرِكْ بِالْهَامِشِ .

٨ كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إلخ أ ...

(وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَسَدٍ ، عَنْ شَامَةَ وَائِقُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَاشَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِش ! ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ غُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رَوَايَتِهِ : فَلْيَرْجِعْهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَلْيَرْجِعْهَا .

٣ - أ ...

(وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَفَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يُمْسَسَهَا ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ .

قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ : أَفَأَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يُمْسَسَهَا .

وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا ، لَا ، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ .
وَبَانَ مِنْكَ .

٤ - أ...
(حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَخِي الرَّهْرِيِّ - عَيْقُ عَمَهُ ، ! أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

الثلاث ، وليس هذا عند غير هؤلاء طلاق سنة بل هو مكروه .
وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور : لس في عدد الطلاق سنة ولا بدعة ، وإنما ذلك في الوقت ، وما جاء من قوله هنا في الحديث يدل
على أن ما عدا ما وصف فيه طلاق بدعة .

لكن أجمع أئمة الفتوى على لزومه إذا وقع إلا من لا يعتد به من الخوارج والروافض وحكى عن أبي علي .
وفي قوله : (فليراجعها) : دليل أن الطلاق غير البائن ، لا يحتاج إلى ولي ولا رضا المرأة ، قاله الخطابي ، وليس بيئ .
قال بعض علمائنا : وجه الحكمة في الطلاق في طهر لم يمسه فيه لتكون الحيضة براعة للرحم قبل الطلاق ، مبالغة في البراعة ، كما أن
مالكا قد استحسن ذلك في الجارية المبعة قبل بيعها ، وإن لم تجز مشتريها ، وكما أن الثنتين من الثلاث بعد الطلاق للمبالغة والبراعة
واقعة للواحدة بعد الطلاق ، بدليل أنها إذا تزوجت بعد حيضة ، فالولد من الثاني ، فدل أن الواحدة هي للبراعة وقبلها من الأول ،
لأن كان ممكن أنها إذا تزوجت بعد حيضة منهما جميعا لمدة فراق الأول ونكاح الثاني ،
كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إلخ
قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِنَبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ قَالَ
: (مَرُّهُ فَلِيرَاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً ، سِوَى

فدل أن الواحدة هي للبرأة ، وتمييز الأنساب ، وما بعدها مبالغة ، كذلك ما قبلها ، وقبل الطلاق .
وذهب بعض شيوخنا إلى أن الحيضتي الآخرين عبادة ، والاستبراء بالأولى كحكم الأربعة أشهر وعشر للمتوفى ، وكونها عبادة
، فألزمت من استبراء لها ، من صغيرة وغير مدخول بها ، حتى أن الحسن وعطاء في أخرى رأوا إلزامهن الأربعة أشهر وعشرا ، من
حين تصح عندهن الوفاة ، وإن تقدمت قبل ذلك ، لكونها عبادة ، وروى مثله عن علي بن أبي طالب ، وفقها الفتيا .
ومعظم السلف من الصحابة والتابعين لا يرون ذلك وأنها تلزم من يوم الموت ، فإن لم
يعلم به حتى انقضت لم يلزمها شيء ، وإن بقي منها شيء فما بقي لا غير .

وذكر يحيى بن إسحق في كتابه عن ابن أبي حازم والمغيرة أن المطلقة في طهر تمت
فيه لا يعتد به في أقرائها ، وتستأنف ثلاثة أطهار غيره على أصولهم .

قال الإمام : فه دلالة لقول مالك أن الأقرا التي تعتد بها المرأة ، هي الأطهار ، خلافاً لأبي حنيفة في قوله : إنها الحيض ؛ لأنه قال
: (فإن شأ طلق) ، يعني عند طهرها ، ثم قال : (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) ، ومعنى (لها) : أي فيها ، فأثبت -
عليه السلام - الطهر عدة ، ولا تعلق لهم بقوله (فتلك) وأن هذا لفظ تأنيث فتحمل على الحيفعة ، وأنه لو كان المراد به الطهر لقال
فذلك ؛ لأن المراد هاهنا تأنيث الحالة أو تأنيث العدة !

وكذلك تعلق أيضا ممن تعلق من أصحابنا ، بدخولها في الثلاث ، في قوله سبحانه : { ثَلَاثَةَ تَرُوءٍ } (١) أنه دلالة على أن المراد [في
القرآن] (٢) بالأقرا : الأطهار ، ولو أراد الحيضة لقال عز من قائل : (ثَلَاثَ دُرُوءٍ ! ؛ لأن العرب تدخل التاء في عدد المذكر من
الثلاثة إلى العشرة ، وتحذفها من المؤنث ، فإثباتها في قوله : { ثَلَاثَ فُرُوءٍ } يدل على أن المراد الأطهار ، وهذا غلط ؛ لأن العرب قد
تراعى في التذكير والتأنيث اللفظ المقرون به العدد ، فتقول : ثلاثة (٣) منازل ، وهي تريد ثلاث ديار ، وإن كانت الدار مؤنثة ؛
لأن لفظ المنزل مذكر .

وقد يعتبر المعنى أحيانا ، قال ابن أبي ربيعة :

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) في هامش ع .

(٣) في نسخ اجمال : ثلاث .

٢٥١ / ب

أ كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إِنْ حَيْضَتِهَا أَتَتْ طَلَّقَهَا فِيهَا ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، فَلْيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا ، فَتِلْكَ الطَّلَاقُ لِلْعَثَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ .

فكان مجنى ، دون من كنت أتقى ثلاث شخص كاعبان ومُعَصِر

فأنت على معنى الشخص ، لاعلى [معنى] (١) اللفظ ، وحكى أبو عمر وابن العلاء أنه سمع أعرابيا يقول : أ فلان (٢) جاءته كتاب فاحتقرها ، قال : فقلت له القول : جاءته كتابي ، فقال : أليس بصحيفة ، فأخبر أنه أثت مراعاة للفظ الصحيفة الذى لم يذكره لما كانت فى المعنى هى الكتاب المذكور ، ونحو من هذا قول الشاعر :

أتهجر بيتنا بالحجاز تلفقت به الخوف والأعداء أم أنت زائر

أراد الخافة ، فأنت لذلك .

وقال آخر :

غفرنا وكانت من سيجتنا الغفر

أنث الغفر لأنه أراد المغفرة .

وقد تعلق أصحاب أبى حنيفة بأن للصير إلى القول بالأطهار خروج عن ظاهر القرآن ، لاكن القرء فى اللغة يطلق على الطهر وعلى الحيض ، وهو من الأسماء المشتركة ، فإذا طفق وقد مضى من الطهر شئ ، فعندكم أنها تعتد ببقية الطهر ، وهذا يوجب كون العدة قرأين وبعض ثالث .

فإذا قلنا بالحيض ، كانت العدة ثلاث أقراء كوامل ، إذ لا يصح الطلاق فى الحيض ، وقد أدى بآبن شهاب هذا الاعتراض إلى أن رجى أن الطهر الذى وقع الطلاق فيه ، وقد ذهب بعضه / لا يعتد به ، ويستأنف ثلاث تطهيرات (٣) سواء ، وهذا مذهب انفراد به كل من قال بأن الأقراء هى الأطهار ، يعتد بالطهر وإن مضى كثره .

وقال بعضهم - مجيبا عن قول أصحاب أبى حنيفة - : إن القرء : التنقل من حال

إلى حال ، فالمستحق لهذه التسمية على موجب هذا الاشتقاق ، وعلى ما أصتناه آخر زمن الطهر الذى يليه الحيض ، ويعقبه الانتقال من حال إلى حال ، فعلى هذا يسقط ما قاله أصحاب أبى حنيفة ، ويكون الاعتداد بثلاثة أقراء كوامل ، وإن ذهب بعض الطهر . وأجاب بعض أصحابنا - أيضاً - بجواب آخر ، فقال : غير بعيد تسمية الشئ وبعض الثالث ثلاثة ، وقد قال تعالى : { الْحَيَّ أَشْهُو تَعْلُومَات } (٤) ، وهى لثهران وعشرة آدم .

(١) صاقطة من ع .

(٣) فى ع : طهارات .

(٤) البقرة : ١٩٧ .

(٢) من ع .

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إِنْ حَيْضَتِهَا أَتَتْ طَلَّقَهَا فِيهَا ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، فَلْيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا ، فَتِلْكَ الطَّلَاقُ لِلْعَثَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ .

قال القاضى : اختلف السلف ومن بعدهم من العلماء واللغويين ، فى مقتضى لفظة القرء فى الآية ، هل هو الحيض أو الطهر ؟ أو هو

منطلق عليهما حقيقة فيهما مشترك اشتراكا لا يظهر رجحان أحدهما على الآخر ؟ مع أنه لا خلاف بينهم فى إطلاقه فى اللغة عليهما .

وقيل : هو حقيقة فى الحيض ، مجاز فى الطهر وقيل : هو مشتق من الوقت ، وهو محتمل للوجهين ، وقيل : من الجمع والتأليف ، وهو ظاهر فى الطهر ، وعليه شاهد قولهم : لم تقرأ جَنَبنا .

وقيل : من الانتقال من حال إلى حال ، وهو المراد بالقرء ، لا أنه اسم للطهر ولا للحيض ، من قولهم : قرأ النجم : إذا أفل ، وقرأ إذا طلع ، كأنه قال : يترصد بأنفسهن ثلاثة أدوار وثلاثة انتقالات [وهذا] (١) ظاهر في الطهر والحيض جميعا ، ويستقيم الكلام بانتقالها من الطهر إلى الحيض .

قلنا : ولا يستقيم بانتقالها من الحيض إلى الطهر ؛ إذ السنة الطلاق في الطهر لا في الحيض ، ويعضد هذا أن براعة الرحم إنما تعرف بالانتقال من الطهر إلى الحيض .

ولهذا كانت براءة استبراء الإماء إذا دز مجيء الحيض غالباً على براعة الرحم ، ولا يستدل بانتقالها من الحيض إلى الطهر على ذلك ؛ إذ قد تحمل الحائض آخر حيضها ، فكانت الثلاث في الحرائر كالواحدة في استبراء الإماء .
حكاه القاضي إسماعيل عن أبي عبيدة ، وهذا اختيار الإمام أبي القاسم الطبري والشافعي ، ومتأخرى محققى أصحابنا ، وهو حسن دقيق .

ثم اختلف القائلون : إنها الحيض ، متى تنقض بها العدة ؟ فقال أبو حنيفة وأصحابه :

حتى تغتسل من الثالثة ، أو يذهب وقت صلاة ، وهو قول جماعة من البصريين .

وقال الثوري وزفر : حتى تغتسل من الثالثة ، وقاله جماعة أيضاً ، منهم : عمر وعلى وعبيد الله و(سحق وأبو عبيد .

وقال الأوزاعي في آخرين : بانقطاع الدم حلت ، وعن إسحق إذا طلعت في الثالثة انقطعت الرجعة ، ولكن لا تتزوج حتى تغتسل ، مراعاة واحتياطاً للخلاف .

واختلف المائلون أيضاً : إنها الأطهار ، متى تحل ؟ هل بأول قطرة من دم تراها بعد انقضاء أمر آخر الأطهار ؟ أم حتى يستمر حيضها مستقيمة ؟ والقولان عندنا معروفان في ذلك ، وعلى هذا اختلافهم في أقل الحيض كم هو .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إنح

كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

وقوله : (مره فليراجعها) : اختلف العلماء ، هل هذا الأمر على الوجوب المطلق في الحيض ٣ وهو قول مالك وأصحابه ، أو على الترغيب والحض ؟ وإليه ذهب الأوزاعي والكوفيون والشافعي وأحمد وفقهاء أصحاب الحديث ، قالوا : يؤمر ولا يجبر ، ليقع الطلاق سنة .

قال الأمام : الرجعة تصح في كل طلاق تقاصر عند نهاية ما يملك منه وليس معه فداء ، ووقع بعد وطء المرأة بعقد صحيح ووطء جائز ، وهي تصح عندنا بالقول ولا خلاف في فلك وتصح عندنا - أيضاً - بالفعل الحال محل القول ، الدال في العالة على الارتجاع بالوطء والتقبيل واللمس ، بشرط القصد إلى الارتجاع به ، وأنكر الشافعي صحة الارتجاع بالفعل أصلاً ، وأثبتته أبو حنيفة وإن وقع من غير قصد ، وهو قول ابن وهب من أصحابنا في الواطن بغير قصد ، وهذه المسألة مبنية عندى على مسألة قبلها وهي المطلقة طلاقاً رجعيًا ، هل يوصف وطؤها بأنه محرم أم لا ؟ فعندنا وعند الشافعي : أنه محرم ، وأبى فلك أبو حنيفة .

وتحاذب المختلفون في هذا قوله تعالى : { وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِوَفِّانٍ فِي ذَلِكَ } (١) ، قال الحنفية : قوله تعالى : { وَبَعُولَتُهُنَّ يَدُلُّ (٢) على إثبات الزوجة والزوجية ، فإذا ثبتت يستحيل معها تحريم الوطء ، ولا دليل يلجئ إلى أن المراد : من كان بعلاً لهن ؛ لأن ذلك مجاز وتعلق المالكيون بقوله تعالى : { أَحَقُّ بِوَفِّانٍ } والرد لا يكون إلا لما ذهب ، ولا فاهب (٣) إلا تحليل الوطء .

وتجاذبوا (٤) - أيضاً - طرق الاعتبار ؛ لأن المطلقة طلاقاً رجعيًا يثبت لها التوارث ، وتسحق النفقة ، كمن لم يطلق ، وتجب عليها العدة وتسرى إلى الينونة ، بخلاف الزوجة ، فكل واحد من المختلفين مدها إلى الأجل الموافق لمذهبه .

إفا ثبت هذا ، وصح بناء المسألة التي أشرنا إليها عليه ، قلنا : إفا كان الوطء عند

أبى حنيفة غير محرم فلا معنى لقصد الإستباحة بالأفعال ؛ إذ الفعل في نفسه غير محرم فيستباح ، دافا قلنا بأن الوطء محرم فلا يستباح

الشيء نفسه ، و(نما يستباح بغيره ، فإذا

(١) للبقرة : ٢٢٨ .

(٣) في ع : ذهاب .

(٢) في ع : دلي .

(٤) في ع : وتجاوزا .

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إنل

١٣

يكون هذا الغير ؟ قصره الشافعي على الأقوال النطقية وقصرها أصحابنا على المقصود .

وأشار بعض المتأخرين من شيوخنا إلى ترك التعويل على القصد بمجرد دون أن يضامه قول نفسي ، وهو إيجاب الارتجاع في النفس ، فيكون الاختلات على طريقة هذا الشيخ بيننا وبين الشافعي في تعيين القول ، ونحن متفقون على إثبات أصله ، لقول الشافعي : القول النطقي ، ونحن نقول : القول النفسي إذا صدر عنه ما يدل عليه من الأحوال التي أشرنا إليها ، ويختلف معه في الفعل على حسب ما قدمناه .

والإشهاد على الرجعة اختلف الناس فيه أيضا ، هل يجب أم يستحب ؟ ومدار الاختلات على قوله تعالى : { قَامَسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ لَا رِقْوَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ لَا رِقْوَهُنَّ } (١) ، فالأمر بالشهادة ورد بعد جمليتي ، فهل تعود إلى قريبتها إليه أو إليهما جميعاً ؟ على اختلاف أهل الأصول في هذا الأصل فمن رأى عود مثل هذا على أقرب المذكورات ، إن لم يكن في الآية دلالة على إثبات الإشهاد [على الرجعة] (٢) فضلا عن تفصيل حكمه ، ومن رأى أن مثل هذا يعود إلى سائر الجمل ، وقال : بأن الأمر مجردة على النذب ، استحب الإشهاد على الرجعة ، ومن قال : مجردة على الوجوب ، أوجب الإشهاد على الرجعة .

دان عورض أن الإشهاد على الطلاق ، وهو أقرب المذكورين على النذب ، قال : خروجه بدليل لا يوجب خروج الجملة الأولى عن الأصل .

وقوله في بعض طرقه : (ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا) : فيه دلالة على جواز طلاق الحامل على الإطلاق دون التفصيل ، وهو أحد القولين عندنا في طلاقها وهي حائض ، وقد منعه بعض أصحابنا ، كما منع أيضا طلاق من لم يدخل بها وهي حائض ، وأجازه الآخرون ، وهذا راجع إلى الاختلاف في النهي عن الطلاق في الحيض ، فمن رأى أنه معقل بتطويل العدة ، أجازه في الحامل وفي التي لم يدخل بها ؛ إذ الحامل من عدتها الوضع ، ولا تطويل فيها ، ومن لم يدخل بها لا عدة عليها أصلاً ، فتوصف بطول أو قصر ، ومن رآه غير معلل ، منع الطلاق في المسألتين جميعاً .

هكذا أورد شيوخنا في التدريس ، وفيه نظر ؛ لأن قضية ابن عمر [قضية] (٣) في عي ، فإذا قلنا : إن النهي غير معلل ، افتقر المنع في اثنتين إلى دليل على القول بأن القضايا في الأعيان لا تتعدى ، وكون مجرد النهي غير معلل لا يوجب الحكم في المسألتين بالمنع .

وأما الطريقة الأخرى - وهو إثبات التعليل - فإنما يصح ما قاله فيها - أيضا - على

(١) الطلاق : ٢ .

(٢) في هام ! ع .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في اللهم ! بسهم .

١٤ كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إنل حَرْب ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَرَأَجَعْتُهَا ، وَحَسَمْتُ لَهَا التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ مَيْمَرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - مَوْلَى أَكْلِ طَالِحَةَ - عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَفِيَّ حَائِضٌ .

فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (مُرْهُ فَلْيَرَا جَعَهَا ، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرَةً أَوْ حَامِلًا) .

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

مُصَّصٍ ، عَمْرٍو مَرَّةً صَ - ص - ص

مُخَلَّدٌ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (مُرْهُ فَلْيَرَا جَعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ تَطْهَرُ ، ثُمَّ يَطْلُقُ بَعْدَ أَوْ يُمْسِلُ) .

٧ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جَرِّ السَّعْدِيِّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا ارْتَفَعَتْ ، ارْتَفَعَ حُكْمُهَا ، وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ وَتَحْقِيقٌ .

قَالَ الْقَاضِي : (وَفِي قَوْلِهِ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَهَا) : دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا أَوْقَعَ مِنَ الطَّلَاقِ ؛

إِذَا لَا تَكُونُ رَجْعَةً إِلَّا بَعْدَ فِرَاقٍ ، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ فِي حَدِيثٍ : (ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ، إِنْ شَاءَ طَلَّقَ) .

قَالَ الْإِمَامُ : وَقَوْلُهُ : (أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ أَوْ اسْتَحَقَّ) : فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَفِيرْتَفَعَ عَنْهُ الطَّلَاقُ ، إِنْ عَجَزَ أَوْ اسْتَحَقَّ .

قَالَ الْقَاضِي : مَعْنَاهُ : إِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّجْعَةِ ، وَفَعَلَ فَعَلَ الْعَجَازُ أَوْ فَعَلَ الْحَقُّ ، وَقِيلَ : (أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ فِي الْمَرَا جَعَةِ الَّتِي أَمَرُ بِهَا) :

يَعْنِي حِينَ فَاتِهِ وَقَبْلَهَا بِتَمَامِ عِدَّتِهَا ، أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ فَلَمْ يُمْكِنَهُ بَعْدَ فِي الْحَالَتَيْنِ مَرَا جَعَةً ، أَتَبَقَى مُعْلَقَةٌ لَا ذَاتَ زَوْجٍ وَلَا مُطْلَقَةٌ ؟ فَلَا بَدَّ

مِنْ احْتِسَابِهِ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَوْقَعَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ فَرَائِضِهِ فَلَمْ يَقْمِهِ ، أَوْ اسْتَحَقَّ فَضِيْعَهُ ، كَانَ يَسْقُطُ

عَنْهُ ؟ وَهَذَا إِنْكَارٌ كَثِيرٌ ، وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا يَعْتَدُ بِهِ ، وَقَائِلُهُ رَاوَى الْقِصَّةَ ، وَصَاحِبُ النَّازِلَةِ ، وَقَدْ جَاءَ مَفْسَرًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ :

(أَرَأَيْتَ إِنْءِ! إِنْ ابْنَ عُمَرَ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ، فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا) ، وَقَوْلُهُ فِي

كِتَابِ الطَّلَاقِ / بَابِ تَحْرِيمِ طَّلَاقِ الْحَائِضَةِ ...

إِنْلَحَ ١٥ أَثُوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ ، فَ

الْمِرَّ أَنْ يَرَا جَعَهَا ، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ ، حَتَّى لَقَيْتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ - وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ - ص - ص

إِصْرًا ، كَاصٍ ص ، ص ص ص ص ، صَبَمَ وَصَّ صَّ صَّ صَّ لَخْدَتِي ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ ، لَخْدَتَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً

وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَ أَنْ يَرْجِعَهَا .

قَالَ : قُلْتُ : أَحْسِبْتُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : فَهَ ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقَتِيْبَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَافَرَّهُ .

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ ذَلِكَ ؟ فَافَرَّهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا طَاهِرَةً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ .

وَقَالَ : (يُطْلَقُهَا فِي قُبُلَتِهَا) .

٩ - (...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يُونُسَ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَا : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَاتَّقَى عُمَرَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَسَأَلَهُ ؟ فَافَرَّهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ،

ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ! تَهَا .

قَالَ : فَقَالَتْ لَهُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، أَعْتَدَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ فَقَالَ : فَهَ ،
الحديث [الآخر] (١) : (وحسبت لها التطليقة التي طلقها) ، وقول نافع : (اعتد بها) .

وقوله : (فهُ) : [استفهام] (٢) ، معناه التقرير : أى فما يكون إن لم يحتسب بتلك التطليقة ، أهى ؟ ، هل يكون إلا ذلك ؟ فأبدل
من الالف ها كما قالوا : مهما ، لانما هى ماما ، أى : أى شئ .

وقوله : (أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمرنى بهذا) :

يعنى الرجعة ، هذا لفظ مشكل ، قيل : معنى (أما أنت) بفتح الهمزة : أى إن كنت ، فحذفوا الفعل الذى يلى أن ، وجعلوا (ما)
عوضاً من الفعل ، وفتحوا (أن) وأدغموا النون فى (ما) وجأوا (بأن) مكان العلامة فى (كنت) ، يدل عليه قوله بعد : (وإن)
(١ ، ٢) سقطتا من الأصل واستلركتا فى اللهاث ! .

١٦

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إنح

أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟

١٠ - (...)

! حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَاشَا مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَاةَ ، قَالَ : لَسَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جَبْرِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : طَلَّقْتُ
امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : اِلْبِرَاجِعْهَا ، فَإِذَا طَهَّرْتَ ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَفَاحْتَسِبْتَ بِهَا ؟ قَالَ :
مَا يَمْنَعُهُ ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟ ١١ - (...)

! حدثنا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَةٍ الَّتِي طَلَّقَ ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ فَلَكَ لِعُمَرَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ (صلى
الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْهَا لَطَهَّرَهَا .)

قَالَ : فَرَاغَتْهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لَطَهَّرَهَا .

قُلْتُ فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَقَقْتُ .
١٢ - (...)

! حدثنا محمد بن المثنى وابن تشار .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَاشَا مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَتَى
عُمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَأَخْبَرَهُ .

فَقَالَ : (مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْهَا) .

قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَفَاحْتَسِبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ قَالَ : فَهَ .

ص ص ممص ص ه ص ه ، ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ه ،
(...)

! وحدثنيه يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد بن الحارث .

ح وحدثنيه عبد الرحمن بن بشر ، حدثنا بهز* قالاً : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

غَيَّانَ فِي صَدِيثِهِمَا : اِلْيَرَجِعْهَا) .

وَفِي صَدِيثِهِمَا : قَالَ قُلْتُ لَهُ : اَتَحْتَسِبُ بِهَا ؟ قَالَ : فَهُ .

١٣ - (...)

! وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،

كُنْتُ طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا ، فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْكَ) .

وَأَبُو غَلَّابٍ يُونُسُ بْنُ جَبْرِ ، بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ ، كَذَا قِيدَانَهُ عَنْ أَبِي بَحْرٍ ، وَقِيدَانَهُ عَنْ أَبِي عَلَى بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَمِيرُ أَبُو نَصْرٍ .

كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إِنْلَحَ ١٧ أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَفِقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ، فَنَابَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا .

قَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ :

ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عُرَّةَ - يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ فَلَكَ : كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ أَدْنَاهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ فَقَالَ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : اِلْيَرَجِعْهَا) فَرَأَاهُ .

وَقَالَ ه (إِنْ طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُكْسِكِ) .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَنَقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِثْنَيْنِ) .

(...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ .

وقوله في حديث ابن جريج ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ؛ أنه سمع ابن عمر الحديث ، وفي آخره : قال : لم أسمع يزيدي على ذلك لأبيه ، كذا رويناه وهو مشكل ، فيه تلفيف ، حتى قرأه بعضهم : (الابنه) مكان (لأبيه) ، وهو تصحيف ، والكلام الأول مستقبل ، وتفهمه وتقويم الكلام : أن القائل : (لم أسمع يزيدي على ذلك) هو ابن طاووس ، يعني : لم يسمع أباه يزيدي على ما رواه من الحديث ولا ذكر زيادة غيره ، والهاء في (لم أسمع) عائدة على أبيه طاووس ، وبين ذلك ابن جريج بقوله : (لأبيه) والهاء في (لأبيه) عائدة على ابن طاووس .

وقول ابن عمر : (وَقَرَأَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَنَقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِثْنَيْنِ) ، وفي غيره : (الْقُبُلِ عِدْتَيْنِ) : أي في استقبال عِدْتَيْنِ ، وهذه قراءة ابن عمر وابن عباس ، وفي قول ابن مسعود : (الْقُبُلِ طَهْرَيْنِ) ، قال القشيري وغيره : وهذه قراءة

٢٥١ / ب

١٨ كتاب الطلاق / باب تحريم طلاق الحائض ...

إِنْلَحَ (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عُرَّةَ - يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ .

بِمَثَلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ .
وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَالِحَةِ .
قَالَ مُسْلِمٌ : أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ : عُرْوَةَ .
إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عُرْوَةَ .

١٩٠٢ (2) باب طلاق الثلاث

على التفسير لا على التلاوة ، وهو يصحح أن المراد بالأقراء الأطهار ؛ إذ لا تستقبل عدة الحيض عند الجميع ؛ إذ لا يجتزى بها عند أحد من الطائفتين .

وقوله : (فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً) : فيه أن طلاق الحامل طلاق سنة أى وقت شاء من الحمل ، ما لم تقرب ويضر في حد المرض ، وهو قول كافة العلماء .
قال الشافعي : ويكون الطلاق فيه عليها متى شاء ، حتى يتم الثلاث على الصلة .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يجعل بين التطليقتن شهراً .
قال مالك ومحمد [ابن الحسن] (١) وزفر : لا يوقع فيها أكثر من واحدة حتى تضع .
وقوله في سند / هذا الحديث : عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة ، كذا هو في حديث هرون عند جميع الرواة ، ووقع عند العذري : مولى عروة ، وهذا غلط ، وقد بينه مسلم بعد هذا في حديث محمد بن رافع ، وروايته فيه : مولى عروة .
وقول مسلم فيه (تخطأ حيث قال : عروة ، وإنما هو مولى عزة) على أنه وقع عند السمرقندي والشتنجالي والطبري في حديث ابن رافع : (عزة) ، هو غلط في الرواية عنه ، لأن كان هو الصواب ؛ إذ قد بين مسلم أنه غلط فيه كما تقدم .
(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! .

كتاب الطلاق / باب طلاق الثلاث

١٩ (٢) باب طلاق الثلاث

١٥ - (١٤٧٢) حدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع - واللفظ لابن رافع - قال إسحق : أخبرنا .
وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتْنَيْنِ مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً .
فَقَالَ عُمَرُ بَلَّمَ الْخَطَابِ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَةٌ ! ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ .
فَأَمَّضَاهُ عَلَيْهِمْ .

١٦ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا روح بن عبَّالة ، أخبرنا ابنُ ، هَمْزٌ ، يَرْصُ ، جَمْعٌ ، يَرِيرٌ ، جَرِيحٌ .
ح وحدثنا ابن رافع - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني ابن طاووس عن أبيه ؟ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَتَعْلَمُ أَنَّكَ كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) وَأَبِي بَكْرٍ ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَعَمْ .

١٧ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب السخيتي ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاووس ، أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ ، أَلَمْ يَكُنْ

الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ آدَتِهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَبَى بَكْرٍ وَاحِدَةً ؟ فَقَا : قَدْ كَانَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ نَتَابَعِ النَّاسَ فِي الطَّلَاقِ ، فَأَجَاَزَهُ عَلَيْهِمْ .

وقول ابن عباس : (كان الطلاق على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر - وعند الطبري : سنين من خلافة عمر - طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم . فأمضاه عليهم) ، وفي طريق أبي الصهباء أنه قال لابن عباس : (أتعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم) وفي طريق آخر عن أبي الصهباء : (ألم يكن طلاق الثلاث على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر واحدة ؟ قال :

٢٥٢ / أ

كتاب الطلاق / باب طلاق الثلاث

قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر - رضى الله عنه - نتابع الناس في الطلاق ، فأجازهم عليهم) ، وفي كتاب أبي داود نحو هذا عن أبي الصهباء ، إلا أنه قال : (كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، جعلوه واحدة) ، قال الإمام : طلاق الثلاث في مرة واحدة واقع لازم عند كافة العلماء ، وقد ثمد الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل فقالا : لا يقع ، وتعلقا في ذلك بمثل هذا الخبر ، وبما قلناه ؛ أنه واقع في بعض الطرق أن ابن عمر طلقها ثلاثاً في حيض ، لكنه لم يحتسب به ، وما وقع في حديث ركانة أنه طلقها ثلاثاً ، وأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) برجعتهما .

والرد على هولاء قوله تعالى : { وَمَنْ يَحْذُ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } (١) ، يعني أن المطلق مد يكون له ندم ، فلا يمكن تلافيه لوقوع البينة ، فلو كانت الثلاث لا تقع أصلاً ، لم يكن طلاق يبتدأ يقع إلا رجعيًا فلا معنى للندم .

وأما حديث ركانة فصحيحة أنه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : إلا واحدة ، فقال : (ما أردت ؟) ، قال : واحدة .

قال : (الله) ، قال : والله ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (هو على ما أردت) فلو كانت الثلاث لا تقع ، لم يكن لتحليفه معنى ، وهذه الرواية أصح من روايتهم ؛ أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً ؛ لأن روايتها أهل بيت ركانة وهم أعلم بقصة صاحبهم .

! إنما روى الرواية الأخرى بنو رافع ولم يسموا ، ولعلمهم صمعو أنه طلقها البتة ، وهم يعتقدون أن البتة هي الثلاث ، كراى مالك فيها ، فعبروا عن ذلك بالمعنى ، وقالوا : طلقها ثلاثاً ، لا اعتقادهم أن البتة هي الثلاث .

وأما حديث ابن عمر ، فقد ذكرنا أن الصحيح منه أنها واحدة ، وقد ذكر مسلم من طريقتين .

وأما قول ابن عباس : (كان الطلاق الثلاث واحدة ، على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)) فقال بعض العلماء البغدادين : المراد به أنه كان المعتاد في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) تطليقة واحدة ، وقد اعتاد الناس الآن التطليق بالثلاث ، فالمعنى : كان

الطلاق الموقع الآن ثلاثاً ، يقع واحدة فيما قيل ، إنكاراً لخروجهم عن السنة .

ورواية أبي الصهباء في أحد الطريقتين : (تعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة)

/ يحتمل - أيضاً - هذا المعنى الذى قاله هولاء ، وإن كان هذا اللفظ الثانى أبعد من الأول قليلاً لقوله : (كانت الثلاث تجعل واحدة)

، ولكن يصح أن يريد : كانت الثلاث الموقعة الآن تجعل واحدة ، بمعنى : يقع واحدة .

ومال آخرون : يمكن أن يكون المراد به فيمن كرر لفظ الطلاق ، فقال : أنت طالق ،

(١) الطلاق : ١ .

كتاب الطلاق / باب طلاق الثلاث ٢١ أنت طالق ، فإنها كانت عندهم محمولة في القديم على التأكيد ، فصار الناس الآن يحملونها

على التحديد ، فألزموا ذلك لقصد هم له .
وقد زعم بعض من لا خبرة له بالحقائق ، أن ذلك كان ثم نسخ .
وهذا غلط فاحش

لأن عمر - رضى الله عنه - لا ينسخ ، ولو نسخ - وحاشاه منه - لبادرت الصحابة إلى إنكار ذلك عليه ، وإن كان يريد أنه نسخ في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فعنى ما أراد صحيح ، لكنه يخرج عن ظاهر الخبر في قوله : (كان على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر) ؛ لأنه إذا نسخ في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يصدق الراوى فيما قال ، فإن قال : كان الصحابة قد تجتمع على النسخ ، فيسمع ذلك منها ، قلنا : صدقت ، ولكن يستدل بإجماعها على أن عندها نصا نسخت به نصا آخر ، ولم ينقل إلينا النسخ اكتفاءً باجتماعها ، وإما أن تنسخ من تلقا نفسها ، فعاذ الله ؛ لأنه إجماع على الخطأ ، وهى معصومة منه .

ولو قدر أن النسخ ظهر لهم في أيام عمر ، وقد أجمع عصر أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - على خلاف حكم النسخ ، لم يصح ذلك ، ولأنه لا يكون إجماعاً على الخطأ ، ونحن لا نراعى انقراض العصر ، وهو مذهب المحققين من أهل الأصول .

وأما رواية أبى داود عن أبى الصهباء ؛ أن ذلك كان فيمن لم يدخل بها ، فقد ذهب إلى هذا المنصب قوم من التابعين ، من أصحاب ابن عباس ، ورأوا أن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها ؛ لأنها بالواحدة تبين ، وبقوله : أنت طالق ، بانت .

وقوله ثلاثا ، كلام وقع بعد البيئونة فلا يعتد به ، وهذا باطل عند جمهور العلماء ؛ لأن قوله : أنت طالق ، أعناه : ذات طلاق ، وهذا اللفظ يصلح للواحدة كما ذكر .

وقولهم : (ثلاثا) تبين معنى قوله : ذات طلاق ، فلا يصح إطراره .

قال القاضى : قوله : (كانت لها فيه أناة) : أى مهلة وبقية استمتاع وانتظار للرجعة ، كما قال تعالى : { لَعَلَّ اللَّهُ يُحْيِي ! بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } (١) .

وقوله : (فلما كانت في عهد يتابع الناس في الطلاق ، فأجازه عليهم) : كذا روايتنا عن أكثرهم : (يتابع) بيا باثنتين عتبا ، وكان عند ابن أبى جعفر : (تتابع) بيا واحدة ، وهما بمعنى ، إلا أن اليا باثنتين إنما تسعمل في الشر ، وهى ألي بهذا المعنى .

ومعنى : (هات من هناتك) : أى من أخبارك / وأمورك ، وكأنها هنا فيما يستغرب وينكر ، كأنه قال : من فتواك المنكرة وأخبارك المكروهة ، يقال : فى فلان هنات : أى أشياء منكورة .
وهى جمع هنة ، ولا يشعمل هكذا إلا فيما يكن عنه .

وأما الهنة والهناء تحملا فى غير هذا ، فيستعمل فى كل شئ ، ويكنى عن كل أمر وقد تقدم من شرحه .
(١) للطلاق : ١ .

٢٥٢ / ب

٢٢

كتاب الطلاق / باب طلاق الثلاث

وذهب بعض أهل الظاهر إلى أن إيقاع الثلاث واحدة ، وهو مذهب طاووس ؛ أخذنا بظاهر الحديث .

وقيل : هو مذهب الحجاج بن أرطاة ، ومحمد بن إسحق ، وقد روى عنهما ، أنه لا يلزم منها شئ .

وهذان قولان لم يقل بهما أحد من فقهاء الأمصار وأئمة الفتوى .

١٩٠٣ (3) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ...

إلخ

٢٣

(٣) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق
١٨ - (١٤٧٣) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام - يعني الدستوائي - قال : كتب إلى يحيى بن أبي كثير
يحدث عن يعلى بن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ أنه كان يقول في الحرام : يمين يكفرها .

وقال ابن عباس : { لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة } (١) .
١٩ - (...) حدثنا يحيى بن بشر الحريري ، حاشا معاوية - يعني ابن سلام -
عن يحيى بن أبي كثير ؛ أن يعلى بن حكيم أخبره ؛ أن سعيد بن جبير أخبره ؛ أنه سمع ابن عباس قال : إفا حرم الرجل عليه امرأته
فهي يمين يكفرها .

وقال : { لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة } .
٢٠ - (١٤٧٤) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا حجاج بن محمد ، أخبرنا
ابن جريج ، أخبرني عطاء ؛ أنه سمع عبيد بن عمير يخبر ؛ أنه سمع عائشة تخبر ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش
فيشرب عنل ! عسلا .
قالت : فتواطيت أنا وحفصة ؛ أن ٢ آيتنا مداخل عليا النبي (صلى الله عليه وسلم) فلتقل : إني أجد منك ريح مغاير .
ثلت مغاير ؟ فدخل على إحداهما فقالت فلك له .

فقال : (بل شربت عسلا عند زينب بنت جحش ، ولن اعود له) فزل : لم تحزم ما أحل الله لك } .
قال الإمام : ذكر عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام : (يمين يكفرها) ، وقال
ابن عباس : { لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، وإي اريث سب نزول ٩ ش ! تعالي : { ! تحزم ما أحل الله لك } (٢) ،
وتواطو عائشة وحفصة على قولهما : (أجد منك ريح مغاير) ، قال الإمام : إذا قال لزوجته : أنت على حرام ، فاختلف المذهب في
ذلك .
فالمشهور أنها ثلاث تطليقات ، يكون كما قيل في غير المدخول بها خاصة ، ولعبد الملك في المبسوط : لا ينوي في أقل دإن لم يدخل ،
وعند أبي مصعب ومحمد بن عبد

(١) ١ لأحزاب : ٢١ .

(٢) للتحريم : ١ .

٢٥٣ / ١٠

٢٤ كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ...
إلخ إلى قوله : إن تتوبا (١) لعائشة وحفصة { وإذا أسز النبي إلن بعض أواجه حديثا (٢) لقوله : (بل شربت عسلا لما .
٢١ - (...) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وهرون بن عبد الله ، قالا .
حدثنا أبو اسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يحب الخلواء والعسل .
فكان إفا صلى العصر ! ار على نسائه ، فيدنو منهن .

فدخل على حفصة فأحبستندها كثر مما كان يحبس ، فسألت عن فلك ، فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة من عسل ،
فسقت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منه شربة .

فقلت : أما والله ، لنحتالن له .

فذكرت فلك لسواة ، وقلت : إفا د خل عليك ف ! أنه سيلنو منك ،

الحكم : هي لمن لم يدخل بها واحدة ، وللدخول بها ثلاث .

وذكر ابن خويزمنداد عن مالك : أنها واحدة بائنة ، صان كانت مدخولا بها ، وحكى ابن سحنون عن عبد العزيز ابن أبي سلمة أنها واحدة رجعية .

وقد اختلفت أجوبة مالك وأصحابه ، في كفايات الطلاق ، فسلخوا فيها طرقا مختلفة ،

ففي بعضها يحمل اللفظ على الثلاث ، ولا ينوى في أقل ، وفي بعضها [ينوى في أقل وفيه] (٣) يحمل على الواحدة حتى ينوى كثر منها ، وفي بعضها : ينوى قبل الدخول ولا ينوى بعده ، وبعضها فيمن لم يدخل بها واحدة ، وفي المدخول بها ثلاث .

هذا جملة ما يقولونه في ذلك ، ويختلفون في بعض الألفاظ من أى هذه الأقسام هو تفصيل ذلك ، وذكر / الروايات فيه وتعدد الألفاظ فيه طول ، ولكنا نعقد أصلا يرجع إليه جميع ما وقع في الروايات على كثرتها ، ويعلم منه سبب اختلافهم ، فيما اختلفوا فيه ، ووجه تفرقتهم فيما فرقوا فيه ، ووجه التنويه في [بعض] (٤) دون بعض .

فاعلم أن الألفاظ الدالة على الطلاق ، إما أن تدل عليه بحكم وضع اللغة ، وبحكم عرف الاستعمال ، أو لا تكون لها دلالة عليه أصلا ، وإن لم يكن لها دلالة عليه فلا فائدة في ذكرها هنا ، دان كانت لها دلالة عليه فلا تخلو إما أن تكون دلالتها عليه في اللغة أو في الاستعمال فتضمن البينونة والعدد بقولهم : أنت طالق ثلاثا فهذا لا يختلف في وقوع الثلاث وأنه لا ينوى ، ولا يفترق الجواب في المدخول بها وغير المدخول بها ، ويكون

(١) التحدرد : ١ - ٤ .

(٢) التحدرد : ٣ .

(٣) سقط من الأصل ، ولستدرك في الهامق بسهم .

(٤) ساقطة من الأصل ، وامتدركت بالهامق .

كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرتم امرأته ...

إنح ٢٥ فقولي له : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَلَاثَ مَغَافِرٍ ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : لَا .

فقولي له : مَا هَذِهِ الرَّيْحُ ؟ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرَّيْحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ هَ سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ .

فقولي له : جَرَيْسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ .

وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ ! ، وَقُولِيهِ أَنْتَ يَا صَفِيَّةُ .

فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوَاءٍ .

قَالَتْ : تَقُولُ سَوَاءٌ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، لَقَدْ كَدْتُ أَنْ أَبَادَهُ بِالَّذِي قُلْتُ لِي ، دَانَهُ لَعَلِّي الْبَابَ ، فَرَفَا مِنْكَ .

فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَمَلْتَ مَغَافِرَ ؟ قَالَ : (لَا) .

قَالَتْ : فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ ؟ قَالَ : (سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ) .

قَالَتْ : جَرَيْسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ .

فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى قُلْتُ لَهُ مِثْلَ فَلَكَ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ مِثْلَ فَلَكَ ، فَلَمَّا دَخَلَ

دلالتها على البينونة وانقطاع الملك خاصة ، فينظر في ذلك ، هل يصح انقطاع الملك والبينونة بالواحدة أو لا يصح في الشرع إلا بالثلاث ؟ وهذا أصل مختلف فيه ، إذا لم تكن معه معاوضة ، أو يكون يدل على عدد غالبا قد يستعمل في غيره نادرا ، فيحمل مع عدم القصد على الغالب ، ومع وجود القصد على النادر إذ الصد إليه وجاء مستفتيا فيه ، صان كانت عليه بينة ، فتختلف فروع هذا القسم ، د إن كان يستعمل في الأعداد استعمالا متساويا وقصد إلى أحد الأعداد ، قبل منه ، جاء مستفتيا أو قامت عليه بينة ، دان لم يكن له قصد فهذا موضع الاضطراب .

فمن أصحابنا من يحمله على أقل الأعداد واستصحابا لبراءة الذمة ، وأخذنا بالمتيقن ودون ما زاد ، ومنهم من يحمله على كثر الأعداد أخذنا بالاحتياط ، وامشظهارا في صيانة الفروج ، ولا سيما على قولنا : إن الطلقة الواحدة تحترم ، فكأن الاستباحة بالرجعة مشكوك فيها هنا ، ولا تستباح الفروج بالشك .

فاضبط هذا ، فإنه من أصرار العلم ، وإليه ينحصر جميع ما قاله العلماء المتقدمون في هذه المسائل ، وبه تضبط مسائل الفتوى في هذا الفن ، وأقرب مثال يوضح لك هذه الجملة ، ما نحن فيه من مسألة القائل : الحلال على حرام ، فقولهم في المشهور أنها ثلاث ، وينوى في غير المدخول بها في أقل ، بناء على أن هذا اللفظ وضع لإبانه العصمة ، وأنها لا تبين بعد الدخول بأقل من ثلاث ، وتبين قبل الدخول بواحدة ، ولكنها في العدد غالبا في الثلاث ، ونادرا في أقل منه ، فحملت قبل الدخول على الثلاث ، ونوى في أقل .

وقول عبد الملك : لا ينوى في أقل وإن لم يدخل بها ، بناء على أنها موضوعة للثلاث ، لقوله : أنت طالق ثلاثا ، ويلحق بأول الأقسام التي ذكرنا .

وقول أبي مصعب : هي في التي لم يدخل بها واحدة ، والمدخول بها ثلاث ، بناء

٢٦ كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ...

إِنِّحَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : أَلَا حَاجَةٌ لِي بِهِ .
قَالَتْ : تَقُولُ سَوْدَةُ : س ! بَحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَاهُ .
قَالَتْ : قُلْتُ لَهَا : اسْكُتِي .

(...) قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرٍ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَاشَا أَبُو أَسَامَةَ ، بِهَذَا سَوَاءً .

وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .
٢٥٣ / ب

على أنها لا تفيد عدلحا ، وإنما تفيد البينونة لا أكثر ، والبينونة تصح في غير المدخول بها بواحدة ، ولا تصح في المدخول بها إلا بالثلاث ، على إحدى الطريقتين التي ذكرنا .

وقول ابن خويزمنداد عن مالك : أنها واحدة ثابتة ، وإن كانت مدخولا بها ، بناء على أنها لا تفيد عددا ، كطريقة أبي مصعب ، ولكن عنده أن البينونة تصح بعد الدخول بواحدة . فمن هاهنا افرقت طرقهم .

وقول ابن أبي سلمة ، بناء على أنها تفيد انقطاع الملك / على صفة ، ولا تسعمل غالبا في الثلاث ، فحكم . لكونها واحدة لصحة معنى اللفظ في الواحدة ، وهي كونها محرمة عندنا وإن كانت الطلقة رجعية ، وهكذا محتمل قول عبد الملك وربيعة في الخلية والبرية ، والباءة : أنها في غير المدخول بها واحدة ، مأخوذ من إحدى هذه الطرق التي ذكرنا . وتنويه أشهب في الخلية والبرية وإن كانت مدخولا بها على ما حكى عنه أبو الفرج ، يوخذ - أيضا - من إحدى هذه الطرق التي قدمنا . وعلى هذا يخرج من المسائل مالا يحصى كثرة فاحتفظ به فإنه عقد حسن .

وقد كثر اختلاف الصحابة في مسألة القائل : الحلال على حرام ومن سواهم من العلماء ، هل هو ظاهر أو يمين تكفر ، ولا يلزم فيه شيء إلا في الزوجة كما قال مالك : والذي يلزم في الزوجة فيه الخلاف الذي ذكرناه وفي بعض ما أورلحناه كفاية .

قال القاضي : للعلماء خلاف كثير في الحرام ، فمنها هذه الأقوال المتقدمة الخمسة ، ومشهور قول مالك منها بقول جماعة ، منهم : على وزيد والحسن والحكم ، وبقول عبد الملك ، قال ابن أبي ليلى ، وفيها ثمانية أقوال أخر ، منها قول ابن شهاب : أن له نيته ولا تكون أقل من واحدة .

وقول سفيان : إن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة ، ! إن نوى يميناً فيمين ، دان لم ينو شيئا فلا شيء ، هي كذبة .

وقول الأوزاعي وأبي ثور مثله ، إلا أنه قال : فإن لم ينو شيئا فكفارة يمين .

وقول الشافعي : إن نوى الطلاق فما أراد من عدلحه ! إن كان نوى واحدة فهي رجعية ،

كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ...

إِنِّحَ

وروى مثله عن أبي بكر وعمر وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وإن أراد تحريمها فكفارة يمين ، وليس بمول .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن نوى الطلاق فواحدة بائنة ، إلا أن ينوى ثلاثا ، فإن نوى اثنتين فهي واحدة ، وإن لم ينو شيئا فهي يمين وهو مول ، دان نوى الكذب ، فليس بشيء ، وقال مثله زفر إلا أنه قال : إذا نوى اثنتين لزمته ، وقال إسحق : فيها كفارة الظهار ، وقال بعض التابعين : هي يمين يكفرها ما يكفر اليمين ، وذكره مسلم عن ابن عباس ، وقيل : هي كتحريم الماء والطعام ، لا يلزمه فيه شيء ، وهو قول الشعبي ومسروق وأبي سلمة ، وهو قول أصبغ .

وهذا في الحرائر ، وأما في الإماء فلا يلزم التحريم فيهن عند مالك ، كالطعام ، وذلك لغو فيما عدا الأزواج ، وذهب عامة العلماء إلى أن عليه كفارة يمين لمجرد التحريم ، وقال أبو حنيفة : إذا قال ذلك حرم عليه ما قاله فيه من طعام وغيره ، ولا شيء عليه ، حتى إذا تناوله لزمته كفارة يمين ، وأم الولد كالأمة على ما تقدم .

وقوله : (إني أجد منك ريح مغافير) ، قال الإمام : المغافير جمع مغفور ، وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة كريهة ، ينفخه شجر يقال له : العرفط وهو بالحجاز .

وقوله : (جَرسَتْ نَحْلُهُ) : ئى كلت ، قال أبو عبيد في مصنفه : يقال : جرس النحل تجرس جرساً : إذا كلت لتعسل .
قال الهروي : ويقال : النحل جوارس ، بمعنى : أواكل .

قال القاضي : وقع في الأصل : (مغافر) بغير ياء التعويض ، والصواب إثباتها ؛ لأنها عوض من الواو أتى في المفرد ، وإنما جاءت محذوفة في ضرورة الشعر .

وقال بعضهم : العرفط نبات له ورقة عريضة تفتش على الأرض له شوكة جبناء ، وثمره بيضاء كالقطن ، مثل زر القميص ، خبيث الرائحة ، وتخبث رائحة راعيه ورائحة ألبانها ، حتى يتأذى منه الناس ، وزعم المهلب أن رائحة المغافر والعرفط حسنة ، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث ، وما قاله الناس ، قال أهل اللغة : العرفط من شجر العضاة ، وهو كل شجر له سوك ، وقيل : رائحته تشبه رائحة النبيذ ، وكان النبي - عليه السلام - يكره أن يوجد منه رائحة تكره .

وقوله : (عكة من عسل) : هي أصغر من القربة .

وقولها : (فكدت أن أبادئه فرقا منك) : ثى ابتداءه بالكلام قبل أن تدنو منى خوفا منك ، وفي رواية ابن الحذاء : (أناديه) من النداء ، وليس بشيء .

٢٥٤ / ١

٢٨ كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ...

إنح وفي هذا الحديث إفشاء السر ذنب تجب التوبة منه ، لقوله تعالى : { ان تَوْبَا إِلَى اللَّهِ } (١) ، وكذلك التظاهر على الزوج وعلى المومن فيما يضر به ، ويتأذى منه ، ويقطع منفعة عنه .

وفيه كرامة نبينا - عليه السلام - وهذه الأمة ، بأن الله لم يلزمها ما حرّمه على نفسها ، كما فعل بمن تقدم من الأنبياء والأمم .

وقوله : فنزل : { لَمْ تُحْزَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِكْ } (٢) : قد اختدفت في سبب نزولها ، فجاء

عن عائشة : أنه في هذه القصة ، وعن زيد بن أسلم : أنها نزلت في تحريمه عليه مارية جاريتة ، وحلفه ألا يطأها .

ولا حجة! أوجب في التحريم بظاهر الآية كفارة يمين بقوله : { تَدْفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ

١٩٠٤ (4) باب بيان أن تحيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

نَجَّةَ أَيْمَانِكُمْ } (٣) لما روى أنه قال : (والله لا أطوها) ، ثم قال : (هي على حرام) ، وروى مثل ذلك من حلفه على شربه العسل المذكور وتحريمه ، ذكره ابن المنذر في رواية البخاري : أن أعود له وقد حلفت ، لا تخبري بذلك أحداً (٤) .

وقال الطحاوي : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) في شرب العسل : لن يعود إليه ، ولم يذكر يمينا ،

لكن قوده تعالى : { قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْفَانِكُمْ } يوجب أن يكون قد كان هناك يمين .

قال القاضي : قد ذكرنا ما في كتاب البخارى من قوله : (قد حلفت ، لا تخبرى بذلك أحدا) ، فهذه يمين إن نوى بها الحلف بالله ، وهو ظاهره .

وقد استدلل بعض العدماء بقوده : { لَمْ تُحْزَمْ قَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ } عدى أن ماعدا الزوجات لا يحرم بدفظ التحريم من الإماء وغيرهن على ما تقدم لإباحة ذلك في الحرة بالطلاق .

وقوله : (كان - عليه السلام - يحب الحلواء والعزل) : حجة في استعمال مباحات الدنيا ، وكل لذيق الأطعمة .
والحلواء هنا : كل طعام مستحلى .

ودوراته المذكور في الحديث بعد العصر على نسائه إما لأن حكمه في القسم بخلاف

غيره كما تقدم / فإن العدل غير واجب ، لكنه كان مع هذا يعدل ، فيفعل هذا في كل واحدة ، ليسوى بينهن في نفسه ، وأما على وجوب القسم ، فإنما لكل واحدة يومها ، ولا يسوع مثل هذا معهن إلا برضى جميعهن ؛ لأنها مشاركة في يومها لهن ، وقد يحتج بهذا من يرى العدل إنما يختص بالمبيت لا في الزيادة ، وقد تقدم هذا وقد جاء في الأم : (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستأذنا إذا كان في يوم المرأة منا) ، وهذا يوضح صحة ما تأولناه قبل ، وقال الداودى : كان جعل ما بعد العصر ملغى ، كأنه يشير إلى ما تقدم ، أن جعله وقتا مشتركا لجميعهن .

وذكر في حديث حجاج عن ابن جريج ؛ أن التى شرب عندها العسل زيف ، وأن

(١) التحريم : ٤ .

(٢) التحريم : ١ .

(٤) البخارى ، كالتفسير ، بسورة التحريم .

الفتح (٤٩١٢) .

(٣) ١ لتحريم : ٢ .

كتاب الطلاق / باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ...

إنح ٢٩ المتظاهرتين عائشة وحفصة ، وكذلك جاء في حديث ابن عباس وعمر ؛ أن المتظاهرتين هما .

وذكر مسلم - أيضا - من رواية أبى أسامة عن هشام أن حفصة هى التى شرب عندها العسل ، وأن عائشة وسودة وصفية هن اللواتى تظاهرن عليه ، والأول أصح .

قال النسائى فى حديث حجاج : إسناده جيد صحيح غاية .

قال الأصيلى فى حديث الحجاج أصح طرقة ، وهو أولى بظاهر كتاب الله وكل فائدة ، يريد بقوله : { وَإِنْ تَطَاهَوْا عَلَيْهِ } (١) ، فهما اثنتان لا ثلاثة كما جاء فى رواية أبى أسامة ، وأن المتظاهرتين عائشة وحفصة كما قال فيه ، واعترف به عمر - رضى الله عنه - وانقلبت الأسماء فى الرواية الأخرى .

كما أنه الصحيح فى أمر العسل ، لا فى قصة أم إبراهيم ، كما جاء فى غير الصحيحين (٢) ، ولم يأت بتلك القصة طريق صحيح ، قال النسائى : حديث عائشة فى العسل إسناده جيد صحيح غاية .

وقوله : { لَإِذْ أَسْوَأَ الثَّيِّبَاتِ لَئِنْ بَغَيْتِ أَوْأَجِهَ حَمِيمًا } (٣) لقوله : (بل شربت عسلاً) كذا

جاء فى مسلم ، وفيه اختصار وتمامه : (ولن أعود إليه وقد حلفت ، لا تخبرى بذلك أحدا) على ما رواه البخارى ، فهذا أحد الأقوال فى ذلك ، وذللث لثلاثا تبلغ الأخرى الخبر ، وأنه فعله ابتغاء مرضاة أرواجه ، فيتغير قلبها .

وقيل بل ذلك فى قصة مارية ، واستكّامه حفصة ألا تخبر بذلك عائشة .

قيل : بل أسر إلى حفصة أن الخليفة بعده أبو بكر ثم عمر .

(١) ١ لتحريم : ٤ .

(٢) الطبرانى فى الكبير رقم (١١١٣٠) وقال الهيثمى فى دجمع : ورواه الطبرانى فى الأوسط من طريق موسى بن جعفر بن أ .

س كثير عن عمه .

وقال الذهبي : مجهول وخبره صاقل .

(٣) للتحريم : ٣ .

كتاب الطلاق / باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

(٤) باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٢٢ - (١٤٧٥) وحدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب .

ح وحدثني حرملة بن

يحيى التميمي - واللفظ له - أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف ، أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتخيير أزواجه بدأ بي .

فقال : (إني ذاكر لك أمراً ، فلا عليك ألا تعجلي حتى تستأمرى أبويك) .

قالت : قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه .

قالت : ثم قال : (إن الله - عز وجل - قال : { يا أيها النبي قل لأنواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها كعالمين أمتعنكم

وأسرحكم سراحاً جميلاً .

وإن كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكم أجراً عظيماً } (١) .

قالت : فقلت : في أي هذا أستأمر أبوي ؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة .

قالت : ثم فعل أزول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مثل ما فعلت

٢٣ - (١٤٧٦) حدثنا سريج بن يونس ، حدثنا عباد بن عباد ، عن عاصم ، عن معاوية العدوية ، عن عائشة ، قالت : كان رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) يستأفئنا ، إذا كان في يوم المرأة منا ، بعد ما نزلت : ترجما من نساء منهن وتؤوي إليك من نساء } (٢) .

فقلت لها معاذة : فما كنت تقولن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا استأفئك ؟ قالت : كنت أقول : إن كان فاك إلى لم أوثر

أحلاً على نفسي .

(...) وحدثناه الحسن بن عيسى ، أخبرنا ابن المبارك ، أخبرنا عاصم ، بهذا

وقول عائشة : ١ لما أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بتخيير أزواجه بدأ بي (الحديث : وفيه أنه خير نساء فلم يكن طواق .

قال الإمام : التخيير عندنا والتليك حكمهما مفترق ، ففي التليك ، وهو قوله : (أمرك بيدك) ، له التناكر في الثلاث إذا نوى أقل ،

وفي التخيير لا منكرة له ، وقال ابن الجهم من أصحابنا : له المناكرة في التخيير ، ويصحق أنه أراد واحدة ، وتكون بائنة ،

(١) ١ لأحزاب : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) ١ لأحزاب : ٥١ .

كتاب الطلاق / باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ٣١ الإسناد ، ونحوه .

٢٤ - (١٤٧٧) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبث ، عن إسماعيل

ابن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن مسروق قال : قالت عائشة : قد خيرنا رسول الله كله فلم نعه طلاقاً .

٢٥ - (...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن م!ثرو! ، قال :

: ما أبالي خيرتص أمرائي واحدة أو مائة أو ألفاً ، بعد أن تختارني .

ولقد م!أل!ث عائشة فقالت : قد خيرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أفكان طلاقاً ؟

٢٦ - (...) حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ،
عن عاصم ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، أن رسول الله كره نساءه .
فلم يكن طلاقاً .

٢٧ - (...) وحدثني إسحق بن منصور ، أخبرنا عبد الرحمن ، عن سفيان ،
عن عاصم الأحول يسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن وهذا كله يعرف وجه التحقيق فيه ، من العقد الذي
قدمناه قبل هذا ، فكأنهم في المشهور من المذهب ، رأوا أن التخيير وضع للبينونة ولا يكون في المدخول بها بأقل من ثلاث ، فلم
يمكنوه من المناكحة ، ورأى ابن الجهم ، أنها تكون بالواحدة البائنة ، فكنه من المناكحة .
وفرق المذهب بين التخيير والتملك لهذا المعنى أيضا ، وهو أن التخيير جرى الاستعمال فيه بالبينونة ، فلم يجر الاستعمال بذلك في
التمليك ، فافترق حكمهما ، وإذا ملكها عدداً ، فلا يخلو - أيضا - أن نوره بلفظ لا يدل الاقتصار على ما تضمنه ، أو لفظ يدل على
الاقتصار عليه ، فإن كان بلفظ لا يدل على الاقتصار ، فقضت بالأقل ، فلها ذلك ، لأنه ملكها العدد فما دونه ، دان قضت بثتر ،
ففي لزوم العدد الذي ملكها خلاف أيضا ، وإن قضت بأقل ففي لزوم ما قضت به أيضا خلاف .
ووجه الخلاف في الاكثر إذا قضيت به هل يسقط ما ملكها أو يثبت ؟ أن من أسقطه
رأى أنه ملكها على صفحة ، فقضت بخلافها ، فلا يلزمه ما قضت به ، لأنه إذا ملكها تطليقتين فقضت بالثلاث ، فإن الثلاث
غير التطليقتين ، فلا يلزمه التطليقتان وقد قضت بغيرهما ، ووجه القول بالزوم ، أن الزائد على ما تملكه كالعدد ، فكأنها لم تنطق به
واقصرت على ما تملكه فلزمه .

٣٢ كتاب الطلاق / باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية عائشاً ! قالت : خيرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،
فأخترناه .
فلم يعلم طلاقاً .

٢٨ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - قال يحيى : أخبرنا .
وقال الأخران : حدثنا أبو معاوية - عن الأعمش ، عن مسقيم ، عن مسروق ، عن عائشة .
قالت : خيرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأخترناه .
فلم يعدل ! علينا شيئاً .

(...) وحدثني أبو الربيع الزهراني ، حدثنا إسماعيل بن زكرياء ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .
وعن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة .
بمثله .

ء صص ، ، ، ! ، ، ور - ! ،

٢٩ - (١٤٧٨) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا روح بن عباد ، حدثنا زكرياء
ابن إسحاق ، حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله ، قال : دخل أبو بكر يستأفئ على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فوجد
الناس جلوساً بيابه لم يؤفئ لأحد منهم .
قال : فا ، ذن لأبي بكر ، فدخل .
ثم أقبل عمر فاستأفئ فا ، ذن له .
فوجد النبي (صلى الله عليه وسلم) جالساً ، حوله

ووجه الخلاف أيضا ، إذا ملكها عدداً فقضت بأقل ، إن من لم يلزمه فلأنها قضت على غير الصفة التي أعطاها ، فلا يلزمه ما قضت به ، لا سيما وللملك في الأعداد غرض ؛ لأن اعثر منها يسقط النفقة ، ويحل لأخت المطلقة ، ولا يلزم خلاف غرضه ، وكمن باع منه ثلاث أثواب ، فأراد قبول واحد منها ، فليس ذلك له . وقد ألزم ابن القصار إذا ملكها أمرها ، وأمر امرأة أخرى معها فطلقت نفسها خاصة ، أن ذلك لا يلزمه ، ورأى أنه في معنى من ملك عدداً فقضت عليه بأقل منه .

ومسألة ابن القصار هذه للنظر فيها عندى مجال ، وتفتقر إلى تفصيل ، ووجه القول بأنه إذا قضت بأقل لزم ، أنه كمن وهب ثلاثة أثواب ، فقبل واحداً منها ، وهذا للآخرين أن ينفصلوا منه ، ويقولوا : لو صح أن يكون له غرض في قبوله منه الثلاثة جميعاً ، لم يكن الموهوب من قبول واحد .

وقولها : (فلم يعد ذلك طلاقاً) : فيه رد على من يقول : إنه يلزمه الطلاق لـ إن اختارت الزوج . قال القاضي : وقولها : (فلم يكن طلاقاً) وفي الرواية الأخرى : (فاخترناه فلم يعد علينا شيئاً) : اختلف العلماء في التخيير إذا اختارت المرأة نفسها ما يكون ؟ ، فقليل

كتاب الطلاق / باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية صها نساؤم! وأجماً سائماً . قال : فقال : لأقولن شيئاً أضحك النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقال : يا رسول الله ، لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقممت إليها فوجأت عنقها . فضحك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقال : (هن حولى كما ترى ، يسألنني النفقة . فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها . فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها .

كلاهما يقول : تسألن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مائس عنده .

فقلن : والله ، لا نسأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً أبداً ليس عنده .

القولان المتقدمان عندنا : أنها ثلاث بكل حال ، وهو مشهور قول مالك ، وقاله الليث والحسن . ثم اختلف عندنا إذا قضت بأقل من ثلاث ، فقال مالك : لا يلزمه وسقط ما بيدها ، وقال أشهب : ترجع على خيارها .

وقال عبد الملك : هي ثلاث بكل حال ، وقيل : إنها واحدة بائة ، وهو قول لبي حنيفة ، وحكى عن مالك ، وروى عن علي بن أبي طالب .

وقيل : واحدة رجعية ، وهو قول عبد العزيز والشافعي والثوري وابن أبي ليلى وأبي يوسف ، وحكى ابن سخون عن أبيه نحوه ، صروى عن عمر وابن مسعود .

وقالت فرقة : هو ما / قضت به الزوجة من واحدة أو كثر ، وقيل : هو على ما نواه للزوج ، وله منكرتها في الخيار كالتملك .

، والطلقة بائة ، وهو قول ابن الجهم من أصحابنا وغيره .

وقال بعضهم : تكون رجعية .

وتالت فرقة : ليس للمجرة ولا للمملكة شيء من الطلاق .

١٩٠٥ (5) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن

واختلفوا إذا اختارت زوجها ، فكافتهم على أنه لا يلزم فيه شيء ، وهو قول جماعة السلف ، وأئمة الفتوى ، ومشهور مذهب مالك ، وروى عن علي صريد بن ثابت والحسن والليث : أن نفس الخيار طلقة واحدة بائة ، وإن اختارت زوجها ، وحكا الخطابي والنقاش عن مالك ، ونحوه عن ربيعة في التملك ، قال : وإن اختارت نفسها فثلاث ولا يصح هذا عن ط لك ، والأحاديث الصحيحة تردده .

وكذلك اختلفت إيوخنا : هل إيقاع الخيار مكروه وبدعة ، أو مباح وسنه ، فقيل :

ذلك مكروه لما تضمن من إيقاع الثلاث ، وقيل : غير مكروه ، فليس بنفس الطلاق الثلاث ، وإنما هو تخسر في الإقامة أو في الفرقه ؛ ولأن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أمر به وفعله .

رقيل : إنما أمر الله نبيه بتدمير لزوجاته بين الدنيا والآخرة ، فمن أثرت الدنيا طلقها بالطلاق الذي أمره الله به ، فليس فيه حجة [في ، (١) التخسر في الطلاق ، ولا في إباحة التخسر ،

(١) صاظة من الأصل ، واستدركت بالهامية .

٢٥٤ / ب

٣٤ كتاب الطلاق / باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ثم اعتزلهن شهراً أو تسعاً وعشرين ، ثم نزلت عليه هذه الآية : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ حَتَّىٰ بَلَغَ لِمَحْسٍ نَاتٍ مِنْكُمْ أَجْوَاً عَظِيماً } (١) قَالَ : فَلَبَّاعِشَةً .

فَقَالَ : (يَاعَالِشَةً ، إِنِّي أَرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرَم ، أَحِبُّ أَلَا تَعَجِّلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ) .

قَالَتْ : وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ .

قَالَتْ : أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوِي ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّارَ الْآخِرَةَ ، وَأَسْأَلُكَ أَلَا تُخْبِرُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ .

قَالَ : أَلَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثُنِي مَعْتَنًا وَلَا مَعْتَنًا ، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مَعْلَمًا مَيْسَرًا) .

ولا حجة لجواز إيقاع الثلاث .

قال الإمام : وقوله : (وجأت عنقها) : أى دققته ، ومنه الحديث : (فليأخذ سبع تمرات فليجأهن) (٢) : [أى فادقهن] (٣) .

قال القاضي : هذا أصل الوجاء ، وليس كل دق في العنق وجاء ، وإنما هو شبه الطعن والغمز يقال : وجأت البعير : إذا طعنته في منخره ، ووجأت الوتد : ضربته ، ووجأته بالسكن : طعنته به .

(١) ١ لأحزاب : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) ثبو داود ، كالطب ، بفي ثمرة العجوة (٣٨٧٥) .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

البحر
٣٥

(٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن ، وقوله تعالى :

{ يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اِنْ كَانَ بَعْضُكُمْ عَٰثِرًا بِبَعْضٍ فَاُولٰٓئِكَ يَفْعَلُ اللّٰهُ اَمْرًا عَٰثِرًا } (١)

٣٠ - (١٤٧٩) حدثني زهير بن حرب .

حدثنا عمر بن يونس الحنفي ،

ص يرص ه ص ، ه ص ص ه ص ، ه ممص ، يريهص حدثنا عكرمة بن عمار ، عن سماك إني زميل ، حدثني عبد الله بن

عباس ، حدثني عمر بن الخطاب ، قال : لما اعتزل نبي الله (صلى الله عليه وسلم) نساءه قال : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ

بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ : طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نِسَاءَهُ ، وَفَلَكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَنَّ بِالْحِجَابِ .

فَقَالَ عُمَرُ : فَقُلْتُ : لِأَعْلَنَ ذَلِكَ الْيَوْمَ .

قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ، فَقُلْتُ : يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَقَالَتْ :

مَالِي وَمَالُكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟ عَلَيْكَ بَعِيَّتُكَ قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ .

فَقُلْتُ لَهَا : يَا حَفْصَةُ ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ وَاللَّهِ ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى

الله عليه وسلم) لَا يُحِبُّكَ ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ .

فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ رَسُولُ آدَتِهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ تَأَلَّتْ : هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرُبَةِ .
وقولها : (فعليك بعيبتك) : تريد ابنته ، قيل : العيبة الابنة .

قال الإمام : أى بخاصتك وموضع شرك ، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم) : (الأنصار كرشى وعيبتى) (٢) قال ابن الأنبارى :
يعنى (كرشى) أصحابى وجماعى الذين أعتد عليهم ، وأصل الكيرش فى اللغة : الجماعة ، وجعل الأنصار عيبته : خصوصيته إياهم ؛
لأنه يطلعهم على أسرارهم ، قال غيره : فعنى (عيبتى) : خاصتى وموضع سرى ، قال أهل اللغة : والعيبة فى كلام العرب ، معناها :
ما يجعل فيه الرجل أفضل ثيابه ، وحر متاعه ، وأنفسه عنده .
قال القاضى : كذا رواية العذرى والفارسي وكافة الرواة ، وهو الصواب على ما تقدم ، ورواه بعضهم عن السجزي : (بغيتك) وليس
بشئ ، وعند ابن ماهان : (بنفسك) .

وقوله : (هو فى المشربة) ، قال الإمام : فيها لغتان : فتح الراء وضمة .
ورباح المذكور فى هذا الحديث هو بفتح الراء ، وباء واحدة تحتها .
(١) للتحريم : ٤ .

(٢) البخارى ، كمناقب الأنصار ، بقول النبى : (اقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئتهم) (٣٨٠١) ، مسلم ، كفضائل الصحابة ،
بمن فضائل الأنصار وقرئى ! (٣٩٠٧) ، أحمد ١٥٦ / ٣ .
٣٦ كتاب الطلاق / باب فى الإيلاء واعتزال النساء ...
إِنِّ لَخَ فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاعٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَاعِدًا عَلَى اسْكُفَّةِ الْمَشْرُبَةِ ، مُدَلَّ ٢ رَجُلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ -
وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَيَخْدُرُ - فَنَادَيْتُ : يَا رَبَّاحُ ، اسْتَأْذِنْ لِي كُنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا .

ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَبَّاحُ ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا .

ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ : يَا رَبَّاحُ ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلِمَةً ظَنَّ أَنِي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ .

وَاللَّهُ ، لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا ، وَرَفَعْتُ صَوْتِي ، فَأَنَادَيْتُ : يَا رَبَّاحُ ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ .

فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ ، جَلَسْتُ .

فَأَنَادَيْتُ عَلَيْهِ إِزَارَهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أُلْزِمَ فِي جَنْبِهِ ، فَنَظَرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ الضَّاعِ ، وَمِثْلَهَا قَرَضًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ ، طَ ذَا أَفِيقُ مُعَلَّقٌ ، قَالَ : فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ .

قَالَ : (مَ إِلَيْكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟) قُلْتُ هَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَمَالِي لَا أَبْكِي ؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَّ فِي جَنْبِكَ ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا

إِلَّا مَا أَرَى ، وَذَاكَ قَيْصَرٌ وَكُسْرَى فِي الثَّارِ وَالْأَنْهَارِ ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَصَفْوَتُهُ ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ .

فَقَالَ : (يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا ؟) .

قُلْتُ : بَلَى .

قَالَ : وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ ، وَأَنَا وَأَبُو

بَكَرَ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ .
وَقَلْبًا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهِ - بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَصَدِّقُ تَوَلَّى الَّذِي أَقُولُ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ، آيَةُ التَّخْيِيرِ { عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَالَ كُنْ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ } (١) { أَنْ تَظَاهَرُوا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ } (٢) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَطَلَّقْتَهُنَّ ؟ قَالَ : (لا) .
قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ

(١) لِلتَّحْرِيمِ : هـ .

(٢) ١ لِلتَّحْرِيمِ : ٤ .

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...
إِنِ خَلَّ كُلُّ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى ، يَقُولُونَ : طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نِسَاءَهُ ، أَفَ النَّزْلُ فَخَبَرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقَهُنَّ ؟ قَالَ :
(نَعَمْ ، إِنْ شِئْتَ ،

فَلَمْ أَزَلْ أَحَا ؟ دُهُ حَتَّى تَحْسَرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ ، وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحَكَ ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ الثَّاسِ ثَغْرًا ، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَنَزَلَتْ .

فَنَزَلَتْ أَتَشَبَّهَ بِالْجَذْعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَائِصًا يَدَهُ .
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ .

قَالَ : (إِنْ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ لَمَّا ، فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي : لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نِسَاءَهُ .

وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : إِنْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الزَّمَانِ ط لَنْ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ } (١) فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ فَلِكِ الْأَمْرِ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَرَّ وَجَلَّ - آيَةَ التَّخْيِيرِ .

٣١ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَاشَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - أَخْبَرَنِي يَحْيَى .
أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حَنِينٍ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ .

قَالَ : مَكُنْتُ سَنَةً وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ ، فَمَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًا فَخَرَجْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا رَجَعْتُ ، فَكُنَّا بَعْضُ الْإِلَاقِ ، عَدَلْتُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ .
فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَّغَ ، ثُمَّ سَرْتُ مَعَهُ .

فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ أَزْوَاجِهِ ؟ فَقَالَ : تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ .
قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ ، إِنْ كُنْتُ لَا أَرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا اسْتَطِيعَ هَيْبَةً لَكَ .

قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ .

مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلَّنِي عَنْهُ ، إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ .

قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ ، إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ

وَقَوْلُهُ : (فَلَمْ أَزَلْ أَحَدُهُ حَتَّى كَشَرَ) : قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : كَشَرَ وَابْتَسَمَ وَبَسَمَ وَافْتَرَى وَأَنْكَلَ كُلَّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ زَادَ قِيلَ : قَهَقَهُ ، وَزَهْدَقَ وَكَرَكَ ، فَإِنْ أَفْرَطَ قِيلَ : اسْتَغْرَبَ ضَحْكَاً ، وَقَالَ صَاحِبُ الْأَفْعَالِ : كَشَرَ : أَبْدَى أَسْنَانَهُ تَبَسُّمًا أَوْ غَضَبًا .

قال التى الى : فيه بسط نفس الغضبان ، وتسلية لمغتم بما يباح من الحديث ، لا بالسمخف من الكلام والأفعال ، ومثله قوله فى الرواية الأخرى : لا أقولن شيئاً أضحك به النبي (صلى الله عليه وسلم) ! (٢) .

(١) ١ لنساء : ٨٣ .

(٢) حديث رقم لا ٢) بالباب للسابق .

٣٨ كتاب الطلاق / باب فى الإيلاء واعتزال النساء ...

إنلج مانعاً للنساء أمراً ، حتى أنزل الله تعالى فيهن ما أنزل ، وقسم لهن ما قسم .

قال : فينما أنا فى أمر أأمره ، إذ قالت لى أمرأتى : لو صنعت كذا وكذا .

فقلت لها : ومالك انت ولما هاهنا ؟ وما تكلفك فى أمر اريدك ؟ فقلت لى : عتاك لك ، يا ابن الخطأب ! ما تريد أن تراجع أنت ، وإن ابنتك لتراجع رسول (صلى الله عليه وسلم) حتى يظل يومه غضبان .

قال عمر : قأخذ رأتى ثم أخرج مكاني ، حتى أدخل على حفصة .

فقلت لها : يا بنية ، إنك لتراجعين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى يظل يومه غضبان .

فقلت حفصة : والله ، إنا لنراجعه .

فقلت : تعلمين الى احزنك عقوبة الله وغضب رسوله .

يا بنية ، لا تغرنك هذه التى قد أعجبها حسنها ، وحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إياها ، لم خرجت حتى أدخل على أم سلمة ، لقرايتى منها ، فكفمتها .

فقلت لى أم سلمة : عجباً لك يا ابن الخطأب ! قد دخلت فى كل شىء حتى تبغى أن تدخل بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأزواجه ! قال : فأخذتني أخذاً كسرتني عن بعض ما كنت أجد ، فخرجت من عندها ، وكان لى صاحب من الأنصار ، إذا غبت أتانى بالخبر ، وإذا غاب كنت أنا آتية بالخبر ، ونحن حيمئذ نخوف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا ، فقد امتلأت صدورنا منه ، فأتى صاحبى الأنصارى يدق الباب ، وقال : افتح ، افتح .

فقلت : جاء الغسانى ؟ فقال : أشد من فك ، اعتزل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أزواجه .

فقلت : رغم أنف حفصة وعائشة ثم اخذ ثوبى فأنخرج ، حتى جئت .

فإذا رسول الله كلية فى مشربة له يرتقى إليها بعجلة ، وغلأم لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أسود على رأس الدرجة .

فقلت : هذا عمر .

ف الذى لى قال عمر : فقصصت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هن ! الحديث .

فلما بلغت حديث أم سلمة تبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، صانه لعل حصير ما بينه وبينه شىء .

وتحت رأسه وسادة من أدبم حشوها ليف ، صان عند رجلية قرظاً مضبوراً ، وعند رأسه أهما معلقة ، فرأيت أثر الحصير فى جنب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فبكيت .

فقال : (ما يبكيك ؟ لا .

فقلت : يا رسول الله ، إن كسرى وقيصر فيما هما فيه ، وأنت رسول الله ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أما ترضى

أن تكون لهما الدنيا ولك الآخرة ؟) .

٢٥٤ / ب

قال الإمام : وقوله : (فيينا أنا في أمر أأتمره) : أي أرتئى فيه وأشار نفسي ، يقال : أثمر رأيه / وشاور نفسه وارتأى قبل واقعة الأمر .

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح ٣٩ ٣٢ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدَّثنا عفان ، حدَّثنا حماد بن سلمة ، أخبرني يحمص بن سعيد عن عبيد بن حنين ، عن ابن عباس ، قال : أقبلت مع عمر ، حتى إذا تكأ بمر الظهران .
وسأ الحديث بطوله .

كنحو حديث سليمان بن بلال .

غيره قال : قلت : شأن المراتين ؟ قال : حفصة وأمير سلمة .

وزاد فيه : وأتيت الحجر ، فإذا في كل بهت بكاء .

إزاد أيضا : وكان إلى منهن شهرا ، فلما كان تسعا وعشرين نزل إليهن .

٣٣ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب - واللفظ لأبي بكر - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، سمع عبيد بن حنين - وهو مولى العباس - قال : سمعت ابن عباس يقول : كنت أريد أن أسأل عمر عن المراتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلبثت سنة ما أجد له موضعا ، حتى صحبتته إلى مكة .
فلما كان بمر الظهران فهب يقضى حاجته .

فقال : أركني بإدابة من ماء ، فأتيته بها ، فلما قضى حاجته ورجع فابتأصت عليه .

وذكرت فقلت له : يا أمير المؤمنين ، من المراتان ؟ فما قصت كلامي حتى قال : عائشة وحفصة .

٣٤ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد بن أبي عمر - وتقاربا في

لفظ الحديث - قال ابن أبي عمر : حدثنا - وقال إسحق : أخبرنا - عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ، عن ابن عباس ، قال : لم أزل حريصا أن أسأل عمر عن المراتين من أزولم النبي كلية اللتين قال الله تعالى : إن توبا إلى الله فقد صغت قلوبكما { (١) حتى حيي عمر وحجبت معه ، فلما تكأ ببعض الطريق سأل عمر وعسالت معه بال ! اوة .

فتبرر .

ثم أتاني فسكبت على يدصيه ، فتوضا .

فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المراتان من أزولم النبي (صلى الله عليه وسلم) اللتان قال الله عز وجل لهما : { إن توبا إلى الله فقد صغت قلوبكما } ؟ قال عمر : واعتنا لك يا ابن عباس - قال الزهري : كره والله مأسأله عنه ولم يكتمه - قال : هي حفصة وعائشة .
ثم أخذ يسوق الحليث .

قال : كذا - معشر قريش - قوما تغلب النساء ، فلما قدمنا المدينة وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يتعلن من نساؤهم .

قال : وكان منزلي في بني امية بن زيد

(١) التحريم : ٤ .

٤ كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح بالعوالي ، فتعصت يؤفا على أمراقي ، نينا ! تواجعي ، فأنكرت أن تراجعني .

فقلت : م الرأ أن أراجعك ؟ فوالله ، إن " أزوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ليراجعنه ، وتهجره إناهن اليوم إلى الليل .
فانطلقت فدخلت على حفصة .

فَقُلْتُ : أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ .

فَقُلْتُ : أَتَهْجُرُهُ إِحْ! الْكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ .

قُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ فَلَكَ مِنْكَنْ وَخَسِرَ ، أَفَتَأْمَنُ إِحْلَاكُنْ أَنْ يَقْضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لَغَضَبِ رَسُولِهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فِينَا هِيَ قَدْ هَلَكْتُ ، لَا يَلْ أَجْعِي رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا ، وَسَلِّينِي مَا بَحَا لَكَ .

وَلَا يَغْرُنْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُّ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَتَكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ .

قَالَ : وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ النَّصَارِ ، فُكَّا تَتَنَآوَبُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ! ، فَيَنْزِلُ يَوْفَا وَءَنْزِلُ يَوْفَا ، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَكَيْرٍ! وَآتِيهِ بِمِثْلِ فَلَكَ ، وَكَمَا تَتَخَذْتُ أَنِي كُ! تَانِ تَعْمَلُ الْخَيْلَ لِتَغْزُونَا ، فَنَزَلَ صَاحِبِي ، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءَ فَضْرَبَ بَابِي ، ثُمَّ نَ الْإِنِّي ، وَلَخَرَجْتُ إِلَيْهِ .

فَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ .

قُلْتُ : مَا فِ! ؟ أَجَاءَتْ كَسْثَانُ ؟ قَالَ : لَا .

بَلْ أَكْظَمُ مِنْ فَلَكَ وَأَطُولُ ، طَفَقَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) نِسَاءَهُ .

فَقُلْتُ : قَدْ خَابَ! حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ ، تَدُ كُنْتُ أَطُقُ هَذَا! كَاثِمًا ، حَتَّى إِفِ! صَفِيَّتُ الصُّبْحِ شَدَّتْ عَلَى ثِيَابِي ، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَقِصَةَ وَهِيَ مَجِي .

فَقُلْتُ : أَطَفَقْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ نَقَأَلْتُ : لَا أَفِرِ! ، هَاهُوَ! مُعْتَزِلٌ! فِي هَذِهِ الْمَعْتَمَرَةِ .

فَأَتْنَتْ غُلَافًا لَهُ لَنُودَ .

فَقُلْتُ : اسْنَتْ! لَشِ لِعُمَرَ ؟ فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ .

فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ .

فَانْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمَنْبَرِ فَجَلَسْتُ ، فَ! إِذَا عَمُ! رَهْطُ جُلُوسِنِ يَبْكِي بَعْمَحُهُمْ ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ ، ثُمَّ أَهَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ : اسْنَتَاذَنَ لِعُمَرَ .

فَخَلَّ ثُمَّ خَوَجَ إِلَيَّ .

فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ ، فَوَلِيْتُ مُبْرَمَ ، فِينَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي .

فَقَالَ : ادْخُلْ ، فَقَدْ أَشْ لَكَ ، فَدَخَلْتُ فَسَفَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فِينَا هُوَ مَتَكِيءُ! عَلَى رَمْلٍ حَصِيرَ ، قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ .

فَقُلْتُ : أَطَفَقْتَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ : (لَا) .

فَقُلْتُ : اللَّهُ كَبُرُ ، لَوْ رَ؟ سَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَا - مَعَشَرَ قُوَيْشِي - قَوْنَا نَغْلِبُ السَّمَاءَ ، فَلَنَا قَدَمْنَا الْمَمِينَةَ وَجَمْنَا قَوْنَا نَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَالْفَقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّنَ مِنْ نِسَائِهِمْ .

فَتَغَضِبْتُ مَحَلَّ! أَمْرَاتِي يُوْنَا ، فِينَا هِيَ تُرَاجِعُنِي ، فَ! زْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي .

فَقَالَتْ :

وقوله : (على رمال حصير) : مال ابن القوطية : رملت الحصير رملاً وأرملته : إفا نسجته ، تال القاضي : تغمير هذا قوله في الحديث الآخر : (وإفا الحصير قد أثر في جنبه) ،

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إلخ

٤١

وجاء في حديث إسحق : (متكى على رمل حصير ، قد أثر في جنبه) : أى أثر نسجها في جنبه .

(متكئ) هنا بمعنى : مضطجع ، في الحديث الآخر .

وتأثير الرمال في جنبه يدل عليه .

وكل متمكن متكئ ، وعليه تأول الخطابي قوله - عليه السلام - : (أما أنا فل الكل متكئا) (١) : أى متمكنا في قعودى له كالمترع ونحوه ، بدليل قوله آخر الحديث : " بل آكل كما يثل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد) ، وكما جاء في الحديث الآخر : (أنه كل مقعياً) ، وأنكر تأويل من تأول أنه الميل على جنب .

وقوله : " واجما ساكناً) : أى مطرقا كالمغضب .

(وأسكفة المشربة) بضم الهمزة والكاف : عتبة الباب السفلى .

(فقير الخشب) بتقديم الفاء ، فإثره في الحديث بالجأع يرقى عليه ، وهو الذى جعلت فيه فقر كالدرج يصعد عليها ، أخذ من فقار الظهر ، ومنه : فقار السيف ، فقيل للجذع : فقر ، بمعنى مفقور ، وفقار الظهر : خرزات عظامه التى بطوله ، وفقار السيف حروز بظبتيه فى منته شبهت بفقار الظهر .

وقوله : (يرتقى إليها بعجلة) : كذا روايتنا عن ابن عيسى ، وعند غيره : (بعجلها) ، والأول أوجه وأبين .
والعجلة : درجة من النخل ، قاله القتيبي .

وقوله : (حتى تحسر الغضب عن وجهه) : أى زال وانكشف .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لعائشة : لا تعجلى حتى تستأمرى أبويك) وقد علم أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقه ، لكرهته - عليه السلام - فراقها ، وخوفه أن تبادر بذلك إذا جعل ذلك إليها ، لما فى ظاهره من الزهو بخييرها ، وأنفة النساء عند مثل هذا ، مع صغر سنها .

وقولها : لا تخبر امرأة من نسائك بالذى قلت) غيرة منها ، وحرصا على التفرد بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، والاستكثار منه .

وقوله : (إن الله لم يبعثني معنتا ولا متعنتا ، ولكن بعثت معلهاً مبسراً) : أصل العنت الشدة وإدخال المشقة : أى لم يبعثني بهذا لغيرى ولا فى خاصتى ، وآخر الحديث يدل عليه ، وهو قوله : (مبصراً) ، ورواه بعضهم : (مبتسراً) ، والأول أولى ، لمطابقته معناه .
والقرظ : الصمغ ، معروف .

والأفيق ، بفتح الهمزة : الجلد لم يحم دباغه .

والإهاب : مالم يدبغ ، جمعه اهتم وأهمت .

و (وينكتون الحصى) : أى يضربون به الأرض ، فعل المشغول الستر والواجم .
كما قال امرؤ القيس :

أعد الحصى ما تنقضى عبراتى

وتبرز : أتى البراز ، بفتح الباء ، وهى الأرض البارزة عن البيوت والمساكن ، يأتونها

(١) البخارى ، كالأطعمة ، باجل متكئاً يعا ٥٣) .

٤٢ كتاب الطلاق / باب فى الإيلا واعتزال النساء ...

إنح ماتكرك أن أراجحك ؟ فوالله ، إن أزول النبي (صلى الله عليه وسلم) ليراجعنه ، وتهجره ! داهن اليوم إلى الليل .

فقلت : قد خاب من فعل فلک منهن وخسر ، أفتأمن إحداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، فإفا هي قد هلكت ؟ فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقلت : يا رسول الله ، قد دخلت على حفصة فقلت : لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منك .

فتبسم أخرى .

فَقُلْتُ : أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (نَعَمْ) ، فَجَلَسْتُ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ .

فَوَالْتِهِ ، مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ ، إِلَّا اقْتِئَالَ ثَلَاثَةً .

فَقُلْتُ : ادْعِ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أَمَّتِكَ ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ ، وَهُمْ

لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ .

وقوله : (أوسم) : أى أجمل ، والوسامة : الجمال .

وذكر في الحديث الأول : أن التى شرب عندها العسل زينب ، وفي الحديث بعده :

أنها حفصة ، والأول الصواب ؛ بدليل الأحاديث الأخرى في الباب ، والذي بعده أن حفصة إحدى المتظاهرتين عليه .

وفي حديث عمر صاشارته على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، لتطليق أزواجه : جواز مثل هذا إذا كان

على وجه المصلحة .

في تأديب عمر وأبي بكر لبعثتهما : جواز ذلك للأباء ليجار الأبناء ومتزوجاتهم .

وفيه اهتمام المسلمين لما أهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، واجتماعهم لذلك وبكاؤهم واستعظامهم ذلك .

وفيه وجوب الاستئذان على المرء في منزله ، وإن عرف أنه وحده ، وتكرار الاستئذان إذا لم يؤذن ، والعودة لذلك ، وسيأتي في باب الكلام عليه .

وجواز اتخاذ الأئمة والكبراء الحجاب عند انفرادهم لما يهمهم ، وأنه إذا فهم الحجاب بالسكوت المنع لم يستأذن ؛ إذ قد سمع النبي (

صلى الله عليه وسلم) استئذان عمر فسكت ، فنظر إليه الغلام ولم يستأذن ولا أذن لعمر ، والغالب من حال النبي (صلى الله عليه

وسلم) أنه كان لا يتخذ على بابه بواباً .

وفي فعل عمر من ملاطفة أمر النبي - عليه السلام - وتسليته بعد استئذانه في الاستئناس صاخحا كه إياه : ما يقتدى به من فعله ، وأنه

لا بأس بمثل هذا من التلطف بالكلام الحسن المباح ، لا بالسخف والمجانة ومحاكاة الناس .

وقوله : (أستأنس) : من هذا المعنى ، لينبسط في الكلام لثلا يأتي بما لا يوافق النبي (صلى الله عليه وسلم) من حديثه ، فيزيده هما

وحزناً فلم يرد أن يحدث بغير ما هم فيه حتى يستأذن ، وهو من الأدب اللازم بين يدي الأكابر والعلماء .

وقال إسماعيل القاضي : معنى يستأنس

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح ٤٣ هنا : في الإذن ، واحتج بذلك على قوله : { حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا } (١) .

وفيه ما كان عليه - عليه السلام - من التقلل من الدنيا والزهد فيها والقناعة بالدون منها .

وفيه جواز سكنى الغرف ، واتخاذ الخزانة لأثاث المرء .

وفيه ما كانوا عليه من الحرص على طلب العلم والتناوب فيه ، وحمل بعضهم عن بعض كفعل عمر والأنصاري .

وفي خدمة ابن عباس لعمر ما يجب للأئمة والعلماء وأهل الفضل من الحق ، وخدمة الفضلاء بعضهم لبعض ، وبر الصغار بالكبار وهبته

تلك المدة عن سؤاله عن تفسير الآية ، لما كانت إحدى المتظاهرات [على النبي (صلى الله عليه وسلم)] (٢) حفصة ابنته ؛ ولذلك

قال له : (واهأ لك يا ابن عباس) : وهى لفظة توضع للتعجب ، كما قال في الرواية الأخرى : (واعجبا لك يا ابن عباس) ، ألا ترى

الزهرى كيف قال : كرهه والله ، والله ما أسأله عنه ولم يكتمه ، وهذا يرد ما تأوله بعضهم في هذا أنه إنما تعجب ، وأنكر عليه أنه لم

يعلم من هما إلى الآن ، مع حرصه على العلم .

وفي قوله : (إن كان عتاباً كان خالياً) على ما جاء في رواية البخاري (٣) : ما يدل

برفع ابن عباس لذلك .

وفيه ما كان عليه - عليه السلام - من حسن الصحبة وجميل العشرة مع أزواجه والصبر على غيرتهن وأخلاقهن ، كما خص عليه - عليه السلام - في حسن عشرة النساء ، والصبر على اعوجاجهن ، والاستمتاع بهن على ذلك .

وفيه أن هجرانهن له لم يكن في منع حق له عليهن ، وإنما كان في ترك الكلام والإعراض وتيسير الوجه بما طبعن عليه من ذلك ، وحملتهن عليه الغيرة .

وفيه المخاطبة بأجل الألفاظ وأحسنها ، بقوله : (إن كانت جارتك) ، ولم يقل : ضرتك ، والعرب تفعل ذلك ، لما في لفظة (الضرة) من الاسم المكروه .

وفيه جواز قرع الباب للاستئذان ، وشدة القرع فيه للأمر المهمة .

وجواز النظر إلى

مالم يستر في بيت المزور ، لا سيما صاحب ، وقد جاء النهي عن فضول النظر وكراهيته عن السلف .

وفيه هجره - عليه السلام - لمن في غير بيوتهن تأديباً لمن ، قال بعضهم : لما فيه

من الرفق ؛ إذ هجرانهن مع الكون معهن ألم لقلوبهن .

قال القاضي : الأمر بالعكس أولى ، بل بعده عنهن أغبط لمن وأشد حسرة ، وهذا مما اختلف فيه العلماء .

وذهب بعضهم أنه لا يكون ذلك إلا في بيوتهن ، وفيه حديث ،

(١) النور : ٢٧ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامية .

(٣) البخاري ، كالمظالم ، بالغرفة وللعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها .

الفتح يملأ (٢٤) .

٢٥٥ / ١

٤٤ كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إلخ لا يعبدون الله .

فَأَسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ : (أَفِي شَلْتِ أَنْتِ يَا ابْنَ الْخَطَابِ ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) .

فَقُلْتُ : اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ .

وَكَانَ أَقْسَمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرٌ مِنْ شَيْءٍ مَوْجِلْطِهِ عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ - عَرَّ وَجَلَّ .

٣٥ - (١٤٧٥) قَالَ الرَّهْرِيُّ : "خَبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ،

بَدَأَ بِي .

فَقُلْتُ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، ! إِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعَ وَعِشْرِينَ .

أَعْلُ إِنَّ .

فَقَالَ : (إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ) ثُمَّ قَالَ : (يَا عَائِشَةُ إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ أَلَّا تَعَجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ) .

ثُمَّ قَرَأَ عَلَى الْآيَةِ : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَنُؤَاكِ { حَتَّى بَلَغَ : أَجْرًا

وهذا حجة عليه ، وقد نبه عليه البخاري وترجم به (١) ، ورجح حديث عمر .

وفيه جواز القسم على مثل هذا ، وقد قال تعالى : { وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ } (٢) الآية .

وقد اختلفت في معنى قوله تعالى هذا ، فقيل : هجرانهن في المضجع أن ينام معها ولا يجامعها ، وقيل : ينام معها فيه ويوليها ظهره ولا يكلمها ، وقيل : يهجرها بلسانه ويقلظ لها بالقول ولا يدع جماعها .

وفي قول عمر : (رغم أنف حفصة) : جواز قول مثل هذا وقاله عمر بن عبد العزيز وابن حبيب ، وقد كرهه مالك ، ومعناه : ذل أنفها ولصق بالتراب ، وهو الرغام ، من الذلة .

وفيه قوله : (إن كانت جارتك) يريد : ضرتك ، وكانوا يكرهون تسميتها ضرة لما في لفظه من الضر .

وقوله : (أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الدنيا) : يحتج به من يفضل الفقر على الغنى ، لما في / مفهوم هذا أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا يفوته من الآخرة ما كان يدخره لو لم يستعجله ، وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ هؤلاء من النعيم ما نالوه في الدنيا ، ولا حظ لهم في الآخرة لكفرهم .

قال الإمام : ذكر مسلم في هذا الباب : حدثنا عن سفيان بن عيينة [أبو عبد الله] (٣) ،

قال البخاري : ولا يصح ابن حنين وهو مولى العباس هكذا يقول ابن عيينة ، قال البخاري : ولا يصح قوله ، وقال مالك : مولى آل زيد بن الخطاب ، وقال محمد بن جعفر

(١) للبخاري ، كالنكع ، بهجرة للنبي (صلى الله عليه وسلم) نساعه في غير بيوتهم .

الفتح (٥٢٠٢) .

(٢) للنساء : ٣٤ .

(٣) سقط من الأصل ، وامشد وك بالهامث !

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح ٤٥ عَظِيمًا (١) .

قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ عَلِمَ - وَاللَّهِ - أَنَّ أَبَوِي لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : أَوْفِي هَذَا أَسْتَأْمُرُ أَبَوِي ؟ فَإِنِّي أَرِيدُ اللَّهَ !رَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ .

قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَثُوبُ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَا تُخْبِرْ نِسَاءَكَ إِنِّي اخْتَرْتُكَ .

فَقَالَ

لَهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَتًا) مَا .

قَالَ قَتَالَةُ : { صَفَتْ قُلُوبُكُمْ } (٢) : مَالَتْ قُلُوبُكُمْ .

ابن أبي كثير : مولى بني زريق .

قال القاضي : الصحيح عندهم قول مالك ، وحديثه عند أهل المدينة .

وذكر في الحديث : أنه لى من نسائه شهراً .

الإيلاء : الحلف ، وأصله : الامتناع

من فعل الشيء .

إلى إبلاء ، وتأثى تألياً وائلى ائلاء ، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحلف على الاعتزال من جماع الزوجات إلا ما حكى عن ابن

سيرين من أنه محمول على كل حلف عليهن ، من جماع أو كلام أو إنفاق .

ولا خلاف بين العلماء ، أن مجرد الإيلاء ، لا يوجب في حينه طلاقاً ولا حكماً .

واختلفوا ، هل له تقدير ومدة به يجب حكمه الذى نص عليه بقوله : { لِتَذِينَ يُوفُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِئُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ } (٣) الآية أم لا

؟ مذهب علماء الحجاز والمدنيين وجمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم : إلى أن ذلك لمن حلف على أكثر من أربعة أشهر ، فمن حلف

على أربعة فأقل ، فليس بمول .

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك لمن حلف على أربعة أشهر فكثر ، لا على أقل .

وشذ ابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن في آخرين منهم ، فقال : إن حلف على ألا يجامعها يوماً أو أقل ، ثم تركها حتى مضت أربعة

أشهر فهو مولي تعلقاً بظاهر الآية .

وروى عن ابن عمر عكس هذا ، أن كل من وقت ليمينه وقتاً وضرب مدة وإن طالت ، فلهى بمول ، وإنما المولى من حلف [على] (٤) الأبد .

ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل الأربعة أشهر ، ولا خلاف أنه إن أحنث نفسه قبل تمامها ، أن الإيلاء ساقط عنه . ثم اختلفوا اختلافاً آخر : هل بانقضاء الأربعة الأشهر يقع الطلاق ؟ وهو قول الكوفيين كلهم ويقدر الآية : فإن فاءوا فيهن ، أم حتى يوقف الزوج فإمّا فاء وإمّا طلق ، أو طلق عليه السلطان ؟ هو قول علماء الحجاز والمدينة ومصر وكافة فقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر ، وتقدير الآية عند هؤلاء : فإن فاءوا بعدهن ، وهو مشهور قول مالك وأصحابه ، (١) ١ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) ١ / ٤ .

(٣) ١ / ٢٢٦ .

٢١٣ / ب

٤٦ كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح وحكى عنه مثل قول الكوفيين وقال أشهب من أصحابنا : إن قال : أنا أنفى ، أمهل حتى تنقضى عدتها ، فإن لم يف بانت منه . ثم اختلف القائلون بوقوع الطلاق بالقضاء الأربعة أشهر ، هل هو بائن أو رجعي ؟ وأما الآخرون فلا خلاف بينهم أنها رجعية ، إلا أن مالكا يقول : لا يصح فيها الرجعة حتى يطلأ الزوج في العدة ، ولم يحفظ هذا الشرط لأحد سواه .

وكذلك اختلفوا إذا وقع الطلاق وقد حاضت ثلاثاً في الأربعة أشهر ، هل تحتاج إلى استئناف عدة ؟ وهو قول الكافة ، أم لا تحتاج إليها وتلك تغنيها وتزوج مكانها ؟ وهو قول جابر بن زيد ، وقال به الشافعي في القديم . وكذلك اختلفوا : هل يكون غير قاصد الضرر والخالف في الرضا وعلى غير الغضب ، مولياً أولاً ؟ فكافتهم على أنه يكون مولياً بكل وجه .

وذهب مالك واللاء وزاعى إلى أنه لا يكون مولياً ، إذا حلف لمصلحة ولده حتى تنقضه ، وهو قياس قولهم في شبه هذا ، مما لم يقصد به الضرر ، وبه قال أبو عبيد ، وعن علي وابن عباس قالا : إنما يكون مولياً ، إذا حلف على وجه الغضب ، وأما على وجه الرضا فلا يكون مولياً .

وقوله تعالى في الآية : { فَإِنْ فَالُوا قَانَ اللَّهِ غُفُورٌ رَحِيمٌ } (١) يشعر بأن الإيلاء إنحاله

هذا الحكم ، إذا قصد به الإضرار ، إذ عنه يكون الغفران والرحمة ، وقيل : غفور في اجترامهم بالحلف على ذلك وتحنيث أنفسهم بالفىء رحيم بهم ، وقيل : غفور فيما زاد على الأربعة أشهر ؛ إذ قد أباح له التربص فيها فما زاد فهو محذور . وفيه حجة لمشهور قول مالك والكافة .

وقوله : (جلست فأدنى عليه إزاره) : فيه أن مجالسة الرجل لغيره وإن كان ممن يختص به ، بخلاف جلوسه وحده من التحفظ والتستر / ، لما تدعو إليه الضرورة من كشف جسده ؛ لاكن ذلك من المروءة والسصت .

١٩٠٦ (6) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

وفي بداية النبي (صلى الله عليه وسلم) لعائشة : فضيلتها على غيرها وأثرتها عنده ، وكذلك بدايته بالدخول عند تمام الشهر عندها ، يحتمل أنها كانت نوبتها بعد التي خرج عنها قبل يمينه ، ويحتمل أنه ابتداء القسم الآن فبدأ بها ، ويحتمل أنه بدأ بالدخول عندها ثم دخل إلى سائر نسائه فسوى بينهم واستمر بعد قسمه على ما أراد من ذلك .

وقوله في الحديث من رواية ابن أبي شيبه : (اللتن تظاهرتا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : توقيراً لهما ، وبراً أن يقول في هذا الحديث : تظاهرتا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فكفى بعهدہ واكتفى به عن غيره ، وقد جاء في الحديث الآخر مبيناً على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، كما قال : { لَإِنْ تَظَاهَرَ عَلَيْهِ } (٢) .

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) ١ لتحریم : ٤ .

كتاب الطلاق / باب في الإيلاء واعتزال النساء ...

إنح ٤٧ وقوله لعائشة : (إن الشهر تسع وعشرون) : فيه حجة لابن عبد الحكم ، أن من عليه صيام شهر ، فصامه بالأيام أنه يجزيه ، خلاف قول مالك وأصحابه : أنه يتم ثلاثين ؛ إذ ليس في هذا الحديث صومه للهلال ، بل قول عائشة : (أأإن عدأ) يدل على ما قلناه .

٤٨ كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

(٦) باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٣٦ - (١٤٨٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس ؛ أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب ، فأرسل إليها وكيهه بشعير ، فسخطته . فقال : والله ، مالك علينا من شيء .

فجاءت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكرت فلك له .

فقال : ليس لك عليه نفقة لما ، فأمرها أن تعتد في بيت أعم شريك ، ثم قال : (تلك امرأة يغشاها أصحابي ، اعتدي عند ابن أعم مكتوم ، فإنه ربئ أعمى ، تضعين ثيابك ، فإذا حللت فاذنيني) .

قالت : فلما حللت ذكرت له ؛ أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوذ لا مال له ، انكحي أسامة بن زيد لما ، فكرهته . ثم قال : (انكحي أسامة) ، فنكحته .

فجعل الله فيه خيرم ، وأغتبطت .

٣٧ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعني ابن أبي حازم .

وقال قتيبة ؟ لضا : حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاريث كليهما عن أن

٢٥٦ / ١

حديث فاطمة بنت قيس

قال الإمام : خرج مسلم في حديث فاطمة بنت قيس : (أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة) ، هكذا يقول ابن شهاب : عن أبي سلمة وعن عبيد الله بن عبد الله ؛ أن أبا عمرو بن حفص .

وكذا قال مالك : عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة أبو حفص / بن المغيرة ، وهكذا قال الأوزاعي .

عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وقال شيبان وأبان العطار : عن يحيى أن أبا حفص بن عمرو ، فقلنا : والمحفوظ ما قالت الجماعة ، وذكر الدولابي عن النسائي : أن اسم أبي عمرو هذا (أحمد) .

قال القاضي : الأشهر في اسمه كنيته .

وقوله : (طلقها) : هذا هو الصحيح والذي جاءت به الرواية من الحفاظ ، على اختلاف صفة الطلاق ، هل ثلاث أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات على ما سيأتى تفسيره .

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٤٩

حَارِمٌ ، عَنْ أَن سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَكَانَ ثَوْنَقَ عَلِيَّهَا نَفَقَةً لَوْنٍ فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَاللَّهِ ، لِأَعْلَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ إِذِي يُصْلِحُنِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا .

قَالَتْ : فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : لَا نَفَقَةَ لَكَ ، وَلَا سُكْنَى) .

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ؛

أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، فَأَخْبَرْتَنِي ؛ أَنَّ زَوْجَهَا الْخَزُومِيَّ طَلَّقَهَا ، فَأَبَى أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَخْبَرَتْهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا نَفَقَةَ لَكَ ، فَاتَّقِي ، فَافْإِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَكُونِي عِنْدَهُ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ) .

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ - اخْتِ الصَّحَّالُ ابْنِ قَيْسٍ - أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْخَزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى

وَقَدْ جَاءَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ لَفْظُ يَوْهَمُ أَنَّهُ مَاتَ عَنْهَا ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ ، أَوْ يَكُونُ وَهْمًا مِنْ رَاوِيهِ ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ بِمَا يَسْتَعْرِبُ هُنَاكَ ، فَاظْطَرَّهُ .

قَالَ الْإِمَامُ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَلَّمَهَا بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : لَا لِي لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : (تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي ، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِي ثِيَابَكَ ، فَإِذَا حَلَّتْ فَأَذِنِي) قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَّتْ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خُطْبَانِي ، فَقَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ ، فَانْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) فَكَرِهَتْهُ ، ثُمَّ قَالَ : (انْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) ، فَانْكَحَتْهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ، وَاعْتَبَطَتْ بِهِ ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ قَالَ : لَا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى) ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : طَلَّقَهَا ثَلَاثًا [طَلَّاقُ الْمَاضِي فَطَلَّقَ خَالِدٌ فِي فِرْقِهِ ، وَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا] (١) فَهَلْ (١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَسْتَ دُرُكُ فِي الْهَامِثِ ! بِسْمِهِ .

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها

الْيَمِينِ .

فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ .

فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَدِيدِ فِي نَفَرٍ ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ .

فَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لَا لِيَسْتَ لَهَا نَفَقَةٌ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ) .

وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا : (أَلَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكَ) ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ .

ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا : (أَنَّ أُمَّ شَرِيكِ يَا تَيْيَاهُ الْمُهَاجِرُورُ الْأَوْصِلُونَ ، فَاَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ نَحْأَ رِكَ لَمْ يَرِكَ) ، فَاَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا مَضَتْ عَثَرَتْهُ أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ .

٣٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ جُرَّجٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ

أبي سلمة ، عن فاطمة بنت قيس .

ح واحد ٨ شاه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سلمة عن فاطمة بنت قيس ، قال : كتبت فلك من فيها كتاباً .

قالت : كنت عند رجل من بني مخزوم فطلقني البتة ، فأرسلت إلى أهلي أتبغي الثففة .

واقترضوا الحديث بمعنى حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة .

غير أن في حديث محمد بن عمرو : الا تفوتينا بنفسك لا .

٤٠ - (...) حدثنا حسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد ، جميعاً عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي عن ! الحج ، عن ابن

شهاب ، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف أخبره ، أن فاطمة بنت قيس أخبرته ، أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص ابن المغيرة

ة ، فطلقها آخر ثلاث تطليقات ، فزعمت أنها جاءت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن

تنتقل إلى ابن أئم مكتوم الأعمى ، فأبى مروان أن يصدقها في خروج المطلقة من بيتها .

وقال عروة : إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس .

ص ص ! ، ص ! ، ص ص ير ، عويص نص ص ه ، ، ه * صوص ه

(...) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا ججين ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن

لها من نفقة ؟ وأرسل إليها : (ألا تسبقيني بنفسك) ، وفي بعض طرقه : (طلقها آخر ثلاث تطليقات ، فجأت النبي (صلى الله عليه وسلم) تستفتيه في خروجها من بيتها) ، وفي بعض طرقه :

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٥١

شهاب ، بهذا الإسناد ، مثله .

مع قول عروة : إن عائشة أرت فلك على فاطمة .

٤١ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد - واللفظ لعبد - قال : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، عن

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن ، فأرسل إلى امرأته فاطمة

بنت قيسمى بتطليقة كانت بقيت من طلاقها ، وأمر لها الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة ، فقالا لها : والله ، مالك نفقة

إلا أن تكوني حاملاً .

فأتت النبي (صلى الله عليه وسلم) فذكرت له قولهما .

فقال : (لا نفقة لك) ، فاستأذنته في الانتقال فآكلن لها .

فقالت : أين يارسول الله ؟ فقال : (إلى ابن أئم مكتوم) وكان أعمى ، تضع ثيابها عنده ولا يراها .

فلما مضت عدتها أنكحها النبي (صلى الله عليه وسلم) أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسأدها عن الحديث ،

فحدثته به .

فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سناخذ بالعصمة التي وجد ط الناس عليها .

فقالت فاطمة ، حين بلغها قول مروان : فبيني وبينكم القرآن .

قال الله - عز وجل - : { لا تخرجوهن من بيوتهن } (١) الآية .

قالت : هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ فكيف تقولون : لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً ؟ فعلام تحبسونها ؟

٤٢ - (...) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا هشيم ، أخبرنا سيار وحصين ومغيرة وأشعث ومجالد داسماعيل بن أبي خالد ولحاود ، كلهم عن الشعبي ، قال : دخلت على فاطمة بنت قيممي ، فسألتها عن قضاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عليها . فقالت : طلقها زوجها التة .

فقالت : فخاضته إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في السكنى والنفقة .

قالت : فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة ، وأمرني أن أعتد في بنت ابن أئم مكتوم .

(...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن حصيني ودأود ومغيرة! إسماعيل وأشعث عن الشعبي ؛ أنه قال : دخلت على فاطمة بنت قيممي .

يمثل حديث زهير عن هشيم .

ط رسل إليها بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها) ، وفي بعض طرقه عن فاطمة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، في المطلقة ثلاثاً : أ ليس لها سكنى ولا نفقة) ، وفي بعض طرقه قال عمر : " لا (١) الطلاق : ١ .

٥٢ كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٤٣ - (...) حدثنا يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد بن الحارث الهجيمي ، حدثنا قرة ، حدثنا سيار أبو الحكم ، حدثنا الشعبي ، قال : دخلنا على فاطمة بنت قيس فأنحفتا برطب ابن طاب ، وسقنا سويق سلت ، فسألتها عن المطلقة ثلاثاً لا أين تعتد قالت : طلقني بعلي ثكاً ، فاكلن لي النبي (صلى الله عليه وسلم) أن أعتدي أهلي .

٤٤ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في المطلقة ثلاثاً ، قال : أ ليس لها سكنى ولا نفقة) .

٤٥ - (...) وحدثننا إسحق بن إبراهيم الخطلي ، أخبرنا يحيى بن آدم ، حدثنا عمار بن رزيق ، عن أبي إسحق ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ، قالت : طلقني زوجي ثكاً ، فأردت الثقلة ، فأتي النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقال : (أنتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو - ابن أئم مكتوم ، فاءتئمنه لا .

٤٦ - (...) وحدثناه محمد بن عمرو بن جبلة ، حدثنا أبو أحمد ، حاشا عمار بن رزيق ، عن أبي إسحق ، قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ! ، ومعنا الشعبي ، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس ؛ أن رسول الله غد لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، ثم أخذ الأسود كفا من حصى فحصبه به . فقال : ويلك ! تحدث بمثل هذا .

قال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا (صلى الله عليه وسلم) لقول امرأة ، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله - عز وجل - : { لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة } (١) .

(...) وحدثننا أحمد بن حنبل الضبي ، حدثنا أبو داود ، حدثنا سليمان بن معاذ عن أبي إسحق ، بهنا الإسناد ، نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق ، بقضته .

ترك كتاب ربنا وسنة نبينا (صلى الله عليه وسلم) ، لقول امرأة جهلت أو نسيت لها السكنى والنفقة) ، قال الله تعالى : { لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن } الآية ، وفي بعض طرقه : (أما مد اوية (١) الطلاق : ١ .

٤٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قِيٍّ امِي تَقُولُ : إِنْ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً .

قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِذَا حَلَلْتَ فَادْنِينِي) فَادْنَتْهُ . نَخَطَبُهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَاسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَفَا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٍ تَرَبُّ ! لَا مَالَ لَهُ ، وَأَفَا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٍ ضَرَابٍ لِلنِّسَاءِ ، وَلَكِنْ اسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) . فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا : اسَامَةُ ! اسَامَةُ ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ) . قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَغْتَبَطْتُ .

٤٨ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قِيٍّ امِي تَقُولُ : أَرْسَلَ إِلَى زَوْجِي - أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ - عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَيْحَةَ بَطَلَانِي ، وَأَرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ تَمْرٍ ، وَخَمْسَةِ أَصْعِ شَعِيرٍ . فَقُلْتُ : أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا ؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَتْ : فَشَدَّدْتُ عَلَى ثِيَابِي ، وَآتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَقَالَ : (كَمْ طَلَّقَكَ ؟) .

قُلْتُ : ثَلَاثًا . قَالَ : (صَدَقَ ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ ، اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، تُلْقَى ثَوْبَكَ عِنْدَهُ . فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَافِينِي) .

قَالَتْ : نَخَطَبُنِي خُطَابٌ ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهِّ ! . فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(إِنْ مُعَاوِيَةُ تَرَبُّ ! خَفِيفُ الْحَالِ ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِلَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ ، أَوْ نَحْوَهُنَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالسَّامَةِ ابْنِ فَلْدٍ) . فَرَجُلٌ تَرَبُّ لَا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : (أَنْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ) ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : (يَارَسُولَ اللَّهِ ، طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَخَافُ أَنْ يَقْتَحِمَ عَلَيَّ) فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَتَحَوَّلَتْ ، قَالَ الْإِمَامُ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَطْلُوقَةِ الْبَائِنِ الْحَائِلِ هَلْ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ آخَرُونَ : لَا سُّكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةُ [وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَحْمَدَ ، وَآخَرُونَ : لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةُ لَهَا] (١) وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ فِي الْهَامَةِ .

٥٤ كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ٤٩ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، فَفَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ . وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَلِيلِ بْنِ مَهْدِيٍّ .

وَرَادَ : قَالَتْ : فَتَرَوُ جَنَّتُهُ فَشَرَفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ .

٥٠ - (...) ودَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَا شَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنِي

أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، زَمَنَ ابْنُ الزَّيْبَرِ .

فَخَدَّثَنَا ؛ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاَقًا بَاتًا .

بِحُجُوِّ حَلِيَّتِ سُفْيَانَ .

٥١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَا شَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا حَسَنُ

ابْنُ صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ إِدْرِيسٍ ، عَنِ الْبَيْهَقِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً .

فَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ ، فَتَعْلُقُ بِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ : { أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ } (١) وَأَمَّا النَّفَقَةُ فَلَا تُبَيِّنُ

مَحْبُوسَةً عَلَيْهِ ، وَهَذَا عِنْدَهُ تَوْجِبُ لَهَا النَّفَقَةَ .

وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا) : فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي كِتَابِ رَبِّنَا إِثْبَاتُ السُّكْنَى خَاصَّةً ، وَفِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ تَخْصِصِ

الْقِرَاقِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (جَهَلْتُ أَوْ نَسِيتُ) ، جَوَازَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَطَعَ بِهِ فَلَا إِشَارَةَ فِيهِ لِذَلِكَ ،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُ حَكَمِ السُّكْنَى مُسْتَقَرًّا ، فَيَكُونُ هَذَا الْخَبَرُ نَسْخًا ، وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ بِاتِّفَاقٍ ، بَعْدَ زَمَانِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَحُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ : لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ هَاهُنَا مِنْ قَوْلِهِ : لَا نَفَقَةَ

لَكَ وَلَا سُكْنَى (وَحُجَّةٌ مَالِكٌ ، أَنَّ إِثْبَاتَ السُّكْنَى مَأْخُوذٌ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَهَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ [فَقَدْ] (٢) لَا يَخْصُ بِهِ الْعُمُومُ

، وَقَدْ يَعْتَلِ بِمَا اعْتَلَى بِهِ ابْنُ الْمُسَيْبِ مِنْ قَوْلِهِ : تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَتِ النَّاسَ أَنَّهَا كَانَتْ لِسُنَّةٍ ، فَوَضَعَتْ عَلَى يَدِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَعَنْ ابْنِ

الْمُسَيْبِ أَيْضًا : - تِلْكَ امْرَأَةٌ اسْتَطَالَتْ عَلَى أَهْمَائِهَا بِلِسَانِهَا ، فَأَمَرَهَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنْ

(١) الطَّلَاقُ : ٦ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاصْتَدَرَكْتَ فِي الْهَامِشِ .

كِتَابُ الطَّلَاقِ / بَابُ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا

٥٥

٥٢ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَا شَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِنْتُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ ، فَعَابَ فَلَكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةٌ ، فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ .

قَالَ عُرْوَةُ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هُنَا الْحَدِيثَ .

٥٣ - (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ !

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ، وَأَخَاتُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ .

قَالَ : فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ .

٥٤ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شَدْلَاءُ ، مُحْصًى هـ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ

تَنْتَقِلُ ، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ لِأَنَّهَا خَافَتْ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ بَدِيلُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ قَوْلِهَا : أَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ ، وَقَالَ : إِنْ الْمَسْكَنَ لَمْ

يَكُنْ لَزَوْجِهَا ، وَلَوْ كَانَ السُّكْنَى سَاقِطًا ، لَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَيَقْصُرَها عَلَى مَنْزِلٍ مَعِيٍّ .

وَأَمَّا إِسْقَاطُ مَالِكِ النَّفَقَةَ ، فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : { وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَفْعَنَ حَمْلُهُنَّ } (١) ، وَدَلِيلُ هَذَا الْخُطَابِ : أَنَّهُنَّ إِنْ يَكُنْ حَوَامِلُ ، فَلَا يُلْزَمُنَا الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِنَّ ، مَعَ التَّصْرِيحِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِإِسْقَاطِ النَّفَقَةِ ، وَلَا مَدْخُلَ لِلتَّأْوِيلِ فِي هَذَا ، كَمَا

دخل في السكنى ، فكذلك هذا الخبر دليل خطاب القرآن ، فصار مالك إليه .

قال القاضي : ولم يُخْتَلَفْ في المتوفى عنهن أزواجهن أنه لا نفقة لهن ، والاجماع على وجوب النفقة والسكنى للمبتوتة كما تقدم .
واختلفوا في السكنى لها وفي مقامها في بيتها ، فعامتهم على وجوب المقام عليها كالمعتدة وخالف داود وأهل الظاهر فلم يرووا ذلك عليها ، وروى عن بعض السلف ، ورأى مالك وجوب السكنى لها على الزوج ، إذا كان مسكنه ، أو استوجب كراهة لمدة على اختلاف بين أصحابه في التأويل عليه في اشتراط النقد ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا سكنى عليه جملة ، وعن مالك قوله شاذة نحو هذا ، وأشار إليه القاضي أبو الحسن بن القصار وقال : هو القياس كالنفقة .

قال الإمام : وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ، قال بعض العلماء : فيه دلالة على جواز (١) للطلاق : ٦ .

٢٥٦ / ب

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٥٦

هنا .

قال : تعني قولها : لا سكنى ولا نفقة .

(...) وحديثي إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، قال : قال عروة بن الزبير لعائشة : ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم ؟ طلقها زوجها البتة ، فخرجت ، فقالت : بئسما صنعت . فقال : ألم تسمعي إلى قول فاطمة ؟ فقالت : أما إني لا خير لها في ذكر فك .

استفتت المرأة ، وسماع المفتي كلامها ، وجواز الخطبة على الغير إذا لم يقع تراكن ، وجواز أمر المستشار بغير من استشير فيه ، وذكر عيوب / الرجال للضرورة إلى ذلك عند المشورة ، من قوله : (صعلوك) ، (ولا يضع عصاه) ، وجواز التعريض في العدة من قوله : (لا تفوتينا بنفسك) ، جواز الضرب اليسير للمرأة من قوله : (لا يضع عصاه) ، فإنما ذقه بالكثر . وفيه جواز المبالغة في الكلام ، وأن ذلك لا يكون كذبا ، ولا في الأيمان حثا ، كقوله : (لا يضع عصاه) ومعلوم أنه قد يضعها ، وجواز نكاح من ليس بك ! في النسب ، لأن أسامة مولى وفاطمة قرشية ، ودلالة على زيارة الرجال المرأة إذا أمن عليها ، لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (تلك امرأة يغشاها أصحابي) .

وزعم بعضهم أن فيه دلالة على جواز الطلاق ثلاثا ، وقد تأول بعضهم أن ما وقع في بعض الطرق من قوله : (طلقها ثلاثا) ، معناه طلقها آخر تطليقة كانت له فيها ، وقد ذكر مسلم في بعض طرقه : (فطلقها آخر ثلاث تطليقات) .

وقال بعض العلماء : لا يكون في هذا حجة لأن المطلق غائب فلا يمكن الإنكار عليه ،

وأما الطرق الذي ذكرها مسلم عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في المطلقة ثلاثا ، قال : ليس لها سكنى ولا نفقة ، فيحمل هذا عندنا على أن المراد به كما ورد في الأحاديث المتقدمة ، دان كان ظاهر هذا العموم ، والعموم يمنع تأويل ما ذكرناه في السكنى عن فاطمة ، لكن إذا حمل هذا على أن المراد به ما تقدم من الأحاديث ، من فتوى فاطمة ، صح ما تقدم فيه من التأويل .

قال القاضي : وفي هذا الحديث من الفقه سوى ما تقدم : جواز نظرة الفجأة ومنع ما سواها ، لقوله (يغشاها أصحابي) : أي يلهون بها ويزورونها ، فلا يؤمن تكرار نظرهم إليها ، وعليها هي أيضا من المضرة والخرج إن تحفظت وانقبضت على طول مقامهم وتكرارهم مالا يخفى ، ولما يخشى عليها من انكشاف ما لا يجوز للرجل النظر إليه من

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٥٧

الأجنبية جملة ، بكثرة تكرارهم وملازمتهم وتحديثهم عندها ، كما جاء في حديث آخر .

وكانت أم شريك هذه قرشية عامرية اسمها : غزية ، ويقال : غزيلة وقد ذكرها بعضهم في أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقيل فيها : أنصارية ، وقد ذكر مسلم أنها من الأنصار بعد آخر الكتاب في حديث الجساسة ، وهناك يأتي الكلام بآتم من هذا .

وذكر هنا عند ابن عمك عمرو بن أم مكتوم وكذلك جاء في آخر الكتاب : وذلك رجل من بني فهر ، من البطن الذي هي فه ، والمعروف خلاف هذا وليس من بطن واحد ، هي من بني محارب بن فهر ، وهو من بني عامر بن لوى .
وانخلف في اسم ابن أم مكتوم ، فقليل : عمرو كما هاهنا ، وقيل : عبد الله ، وكذا ذكره في الموطأ وآخر الكتاب ، وقيل غيره ، والخلاف في ذلك كثير .

وقال بعضهم : وفيه حجة أن نظر المرأة إلى الرجل وكونها معه إذا لم تنفرد به جائز ، وأن ما ينكشف من الرجال للنساء في تصرفهم لا حرج فيه غير العورات ، بخلاف النساء معهم .
فقد تقدم هذا في الكلام على العورات ، وهذا يرد الحديث الآخر من قوله - عليه السلام - لميمونة وأم سلمة : (احتجبا فه) (١) يعنى ابن أم مكتوم ، قالتا : إنه أعمى فقال : الفعمياودن أنتم) ؛ لأن راوى هذا الحديث نهبان مولى أم سلمة ، وهو ممن لا يحتج بحديثه .
قال القاضى : لا يختلف أن على النساء من غض البصر عن الرجال ما على الرجال من غضه عثن ، كما نص الله تعالى [عليه ، (٢) ، وأمر الكل بذلك ، ووجه اسمع بين هذين الحديثين على نسليم صحتهما ، وأن غض البصر في الوجهين عن النظرة الثانية ، واجب من الجميع ، ثم حديث فاطمة : امرت يالاعتداد] عندها ، (٣) وخم ! به دون غيره ؛ إذ لا يرى ما ينكشف منها ، ألا تراه كيف قال : (تضعين عنده ثيابك) ، وإذا وضعت خمارك لم يرك وأمن نه لعماء ، ما يخفى من غيره من تردد نظره إليها ، بحكم الملازمة والمجاورة ، أو لكثرة تحفظها هي دادخال المشقة عليها من غيره ممن له بصر ، ممن كان يضئ أم شريك .

وأما حديث نهبان فتختص بزيادة حرمة أرواح النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأنهن كما غلظ الحجاب على الرجال فيهن ، غلظ عليهن في حق الرجال - أيضا - لعظم حرمتهم ، دالى هذا أشار أبو داود وغيره من العلماء .
(١) ، لبوداد ، كاللباس ، بنى قول عز وجل : { وَتَلْبِئْتُنَّ } ! النور : ٣١ ، (٤١٢) ، اترمنى ، كالأدب ، بما جاء في احتجاب النساء من الرجال له ٧٧ لاً) ، لحمد ٦ لم ٢٩٦ .
(٢) ، (٣) صاقطة من الأعلى ، داستد ركت في الهاف ! .

٥٨
كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها
وفيه مراعاة الأموال في النكاح ، ولا سيما في حق الأزواج ، إذ بها تقوم حقوق المرأة .

وفيه جواز إخراج المعتدة إذا آذت وفحشت على أهل الدار ، وقد قال الله تعالى : { وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ بَيِّنَةٍ } (١)
قال ابن عباس : هي النشوز وسوء الخلق ، ونحو منه عن عائشة ، وقيل : هو أن تأتى فاحشة فتخرج لإقامة الحد .
وقيل : معناه : إلا أن يأتى بفاحشة بخروجهن : أى أن خروجهن هي الفاحشة ، فيكون (إلا) هاهنا بمعنى (الكن) .
وقيل : الفاحشة بذاتها على أهل زوجها ، وهو قريب من القول الأول ، وقد ذكر في خبر فاطمة بعض هذا ، وهو الإشارة في كتاب مسلم من قولها : لا خير لها في ذكر ذلك) .
وفيه حجة لإخريغ كل مؤذ لجيرانه عنهم من منزله ، لإخراج هذه من حقها [في] (٢) السكنى .
وقد قال مالك وأصحابه في مثله : إن المنزل يباع عليه أو يكرى .

وفيه جواز خروجها إذا خافت من المنزل ، أو انتقل أهل الموضع ، لقولها : (أخاف أن يقتحم عليّ) .
وأما قولهم : فيه جواز التعريض ، فبعيدة إذ ليس في قوله - عليه السلام - : لا تسبقينى بنفسك) غير أمرها بالتربص ، ولم يسم لها زوجاً .

وكذلك قوله : (ادنيني) وإنما يكون التعريض من الزوج أو ممن يتوسط له ، بعد تعيينه ومعرفته ، وأما في مجهول فلا يصح فيه التعريض ؛ إذ لا يصح فيه مواعدة ، ولو أن ولي المرأة أو أجنبيا منها قال لها : إذا أكملت عدتك زوجتك ، أو لا تتزوجي من أحد إذا أكلت

عدتك حتى أعله .
وتشاوريني فيه ، لما كان تعريضا ولا مواعدة ، ولكن دفى الحديث حجة على مغ التعريض والخطبة والمواعدة فى العدة ، إذ لم يذكر لها - عليه السلام - مراده ، ولا واعدها عليه ولا خطبها لأسامة .

وأجمعوا على أن النكاح فى العدة حرام يفسخ وأن المواعدة فيها حرام كما نص الله عليه فيهما .

واختلفوا فى صداق المدخول بها ، فجمهورهم أن لها عليه مهر مقدم الصداق بما استحل منها ، وذكر عن مسروق أن صداقها فى بيت المال ، وروى عن عمر ، وروى عنه الرجوع عنه .

واختلفوا هل يحل له نكاحها بعد تمام العدة ؟ فقال مالك فى مشهور قوله والليث (١) الطلاق : لا .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامث ! بسهم .

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٥٩

والأوزاعى : إذا وطئ فى العدة أو بعدها لا يحل له نكاحها أبداً ، قال مالك : ولا تحل له وطؤها بملك يميني .
وقد قضى به عمر بن الخطاب .

وقال أبو حنيفة والشافعى : لا بأس أن يتزوجها ، وهو قول الثورى وعبد العزيز ، وقد قضى به على مرويه ، قال ابن نافع من أصحابنا فى المبسوط : وقال المغيرة وغيره : إن وطئ فى العدة حرمت عليه ، ولا تحرم عليه بالوطء بعدها وأشار إليه مرة مالك ، وقيل : حرم عليه بالعقد وإن لم يطأ ، وحكى عن مالك .

واختلف أئمتنا فى القبلية والمباشرة فى العدة ، هل هى كالوطء أم لا ؟ واختلف قول مالك فيمن وعد فى العدة وعقد بعدها ، هل يفسخ بقضاء أم لا ؟ واختلف عندنا بعد القول بالفسخ إذا وطئ فى هذا العقد هل يتأبد به التحريم أم لا ؟ ويجوز له نكاحها وهو مشهور قوله ، ولم يختلفوا أنه لا يفسخ نكاح من وعد فى العدة بخلاف من واعد ؛ لأن المواعدة منهما جميعاً ، والوعد من أحدهما مع كونهما سواء فى المغ ابتداء ، لكن الوعد مكروه والمواعدة حرام .

واختلف عن مالك إذا تزوجها ووطئها فى العدة عالماً بالتحريم ، هل تحرم للأبد ويعاقب ؟ وهى إن علمت ويلحق به الولد ويجب عليه الصداق ، أو حكمهما حكم الزانين ويحدان ، ولا يلحق بهما ولد ولا يحرم عليه ولا يجب فيه صداق ؟

وقوله : (فأتحفتنا برطب ابن طاب وسقتنا سويق سلت) : فيه الكرام الفواضل الرجال والأفضال على الزائرين والقاصدين لطلب العلم ، وفيه احتجاج عمر بقوله : لا ندع كتاب الله لحديث امرأة) .

وما ذهب إليه عمر ومسروق وغيرهما حجة لمن رأى من الأصول أن العموم فى القرآن لا يخص بخبر الأحاد .

ووجه اختلاف ألفاظها عندى فى سبب خروجها من قولها : (فلم يجعل لى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سكنى) مع قولها : (أخاف أن يقتحم على) وقولها : (إنه قال لها : لا سكنى لك) : أى لهذه العلة التى ذكرت .

وفى إنكار عائشة على فاطمة فتياها فى المسألة على العموم وجوب الإنكار على من يفتى بما لم يحط به علماً ، إذ ظنت فاطمة عموماً طلاقاً وأياً كان لعله ، وهذا الذى أنكرت عليها عائشة لا غيره ، وكذلك إطلاق الفتيا بغير بيان وتعميمها للعامة بما يجب إنكاره على فاعله لأنه يدخل اللبس .

وكذلك إنكار عمر وقوله : لا ندع كتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، لها السكنى والنفقة ! : ليس معناه فى وجوب النفقة دائماً يريد فى السكنى .

قال الدارقطنى : قوله : (وسنة نبينا) غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات ، قال القاضى إسماعيل : الذى فى كتاب ربنا النفقة لذوات الأحمال ، ونحسب الحديث : ولها السكنى ؛ لأن السكنى

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

موجود فى كتاب الله بقوله : { أَيْكُونُفَن (١) الآية ، وزاد أهل الكوفة فى الحديث عن عمر : والنفقة .

قال القاضي : وفي تخصيص الله تعالى أولات الأحمال بالنفقة ، دليل على أنه لا نفقة لغيرها ، واحتجها بالآية : { لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ } (٢) وقول : { لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَسْ } (٣) ، وقولها هذا لمن كانت له مراجعة بطلاق السبه ، وقوله : { لَا تُخْرِجُوهُنَّ } عموم في المطلقات هذه وغيرها ، فأى امر يحدث بعد الثلاث لا حجة لها ولا يخالف فيه ؛ لأن هذه العلة لم تأت للإخراج ، وإنما جأت لعللة النهى عن تعدى حدود الله في الزيادة على طلاق الواحدة ومخالفته ، وكذلك قوله : (نفاصمته في السكنى) (٤) : أى خاصمت في تركها والخروج عن المنزل فتتفق الأحاديث على هذا ، وكذلك قولها : (أمرنى أن أعتد في أعلى) (٥) فوافق لقوله : (انتقل إلى ابن عمك ابن أم مكتوم) (٦) إذ هو من أهلها . ولا حجة للمخالف في إنكار عمر وعائشة عليها في إسقاط النفقة ؛ إذ ليس في ذلك بيان ، وإنما أنكر إسقاط السكنى ، ويدل عليه قول عمر : لا ندع كتاب الله وسنة نبيه) .

وفي قوله في أبي جهم : (ضراب للنساء) (٧) وفي الرواية الأخرى : (فيه شدة على النساء) (٨) حجة لصحة أحد التأويلين في معنى : لا يضع عصاه عن عاتقه) (٩) على أنه قد جأ في حديث اخر ما يدل على التأويل الآخر أن المراد به كثرة أسفاره . وفيه جواز ضرب النساء وتأديبهن إذ أخبر عنه بهذه الصفة ، ولم ينه عنه إذ لعله كان يؤدبهن فيما يجب كما أمره الله وذمه بالانكثار منه ، لكنه من لا يفعل ذلك ويتخلق بالحلم وأخلاق النبي - عليه السلام - أفضل .

قال علماؤنا : ولم يختلف في ضربهن فيما نص الله عليه من النشوز والامتناع عن الاستمتاع . قال القاضي أبو عبد الله بن المرباط : واختلف في ضربهن فيما يجب عليهن من خدمة بيوتهن . قال القاضي : وهذا على من أوجب عليهن ذلك ، وقد ذكرناه ، ولا خلاف أن الإفراط ومجاوزة الحد في أدبهن ممنوع ، والمداومة عليه مكروه .

وقد نهى النبي - عليه السلام - عن ذلك جملة ؛ إذ ليس من مكارم الأخلاق ، وفي حديث آخر .

(١) الطلاق : ٦ .

(٣) للطلاق : ١ .

(٥) حديث (٤٣) باب .

(٧) حديث (٤٧) باب .

(٩) حديث (٣٦) باب .

(٢) الطلاق : ١ .

(٤) حديث رقم (٤٢) باب .

(٦) حديث رقم (٤٥) باب .

(٨) حديث رقم (٤٨) باب - باب .

كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها

٦١

وقوله : في معاوية (ترب لا مال له) (١) : بمعنى فقير ، ترب الرجل : إذا افتقر ، ورجل ترب .

وقوله : (أبو جهم) وأبو جهيم المعروف على التكبير ، ولا ينكر في التصغير ، وهو

أبو جهم بن حذيفة القرشي [العذري] (٢) ، وهو صاحب الإبجائية ، وكذا رواه جميع الناس : أبو جهم ! ولم ينسبه ، إلا يحيى بن يحيى الأندلسي ، فقال : أبو جهم ابن هشام .

وهو غلط لا يعرف في الصحابة أبو جهم بن هشام ، ولم يوافق أحد يحيى ابن يحيى على ذلك من رواة الموطأ وغيرهم .

وقوله : (سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) (٣) : أى بالثقة والأمر القوي الصحيح .

ورواه السمرقندي : (بالقضية) وله معنى يتجه ، ولكن لاشك أن الأول الصواب .

وذكر مسلم : حديثاً في الباب عن سفيان عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير .

كذا للفارسي والشتجالي وعند العذري والهوزاني على التكبير ، وعند بعضهم : (حجير) وهو خطأ والأول الصواب ، وبالتصغير ذكره

البخارى فى تاريخه (٤) .

١٩٠٧ (7) باب جواز خروج المعتدة البائن ، والمتوفى عنها زوجها ، في النهار ، لحاجتها

١٩٠٨ (٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، وغيرها ، بوضع الحمل

وقولها : (فشرفى الله بآبن زىء وكرمنى بآبن زىء) : وكذا لكافة الرواة وعند السمرقندى : (بأبى زىء) (٥) فىهما وثبتت الروايتان عند ابن [أبى] (٦) جعفر ، وكل صحيح ، وهو أسامة بن زىء ، ويكنى بأبى زىء ، وقيل : أبو محمد .
(١) حديث رقم (٤٧) بالباب .

(٢) ساقطة من الاصل ، ولستدركت بالهامة .

(۳) حدیث رقم (۴۱) بالباب .

(٤) البخارى فى التاريخ ٨ / ١٢ من كتاب الكنى .

(٥) وكذا في النسخة المطبوعة لدينا للصحيح في حديث رقم (٤٩) .

(لا) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش! بسهم .

٦٢ كتاب الطلاق / باب جواز خروج المعتدة البائن ...

إلخ

(٧) باب جواز خروج المعتدة البائن ، والمتوفى عنها زوجها ، في النهار ، لحاجتها

۵۵ - (۱۴۸۳) ود دثنی محمد بن حاتم بن میمون ، حدثنا یحیی بن سعید ، عن ابن جریر .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

ح! ، ، ص ير ، ، عَص ير ، ه ، ، ص نص ص ص ص ص ، ، صو .

وحدثني هرون بن عبد الله - واللفظ له - حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جرير .

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طُلِقَتْ خَالَتِي ، فَأَرَادَتْ أَنْ تُجِدَ نَحْلَهَا ، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : (يَلَى ، جُدِّي نَحْلَكَ ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَعْلِي مَعْرُوفًا) .

وقوله - عليه السلام - للمعتدة التي سألته الخروج لجداد نخلها : (بلى ، فجدى نخلك ، فعسى أن تصدق وتفعلى خيراً!) : حجة لملك واليـﺚ فى جواز خروج المعتدة بالنهار ، وأن لزوم منزلهن إنما هو بالليل ، وهو قول الثورى واليـﺚ والشافعى وابن حنبل ، وسواء عند مالك كانت رجعية أو ميتة .

وقال الشافعي : في الرجعية : لا تخرج ليلاً ولا نهاراً ، وإنما تخرج نهاراً المبتوتة .

وقال أبو حنيفة : ذلك في المتوفى عنها ، وأما المطلقة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً .

وقال محمد بن الحسن : لا يخرج الجميع ليلاً ولا نهاراً ، وقد احتج أبو داود بهذا الحديث في الباب على أنها تخرج بالنهار لقولنا ، ووجه استدلالنا : أن الجداد الذي يخرج إليه في الحديث إنما هو بالنهار عرفاً وشرعاً .

وقد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن جداد الليل ، وأيضاً فإن نخل الأنصار وأموالهم ليست من البعد بحيث يحتاج إلى المبيت فيها إذا خرج بالنهار ، فظاهره بكل وجه أن استئذانها إنما لخروج النهار .

کتاب الطلاق / باب انقضاء عدة المتوفی عنها زوجها ...

إلخ

(٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، وغيرها ، بوضع الحمل

٥٦ - (١٤٨٤) وحديثي أبو الالاهير وحرمة بن يحيى - ونقاربا في اللفظ - قال حرمة : حدثنا - وقال أبو الطاهر : أخبرنا ابن وا - حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مئود ، أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن أ لرقم الزهري ، يا "مره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، فيسألها عن حليها وعمما قال لها رسول الله كله جن اسمكتة ، فكتب عمر بن ع إلى عبد الله بن عتبة يخبره ، أن سبيعة أخبرته ، أنها كانت لخت سعد بن خولة ، وهو في بني عامر بن لؤي ، وكان ممن شهد بدرًا ، فتوفى عنها في حجة الوال وهي حامل ، فلم تشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تلت من نفسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنايل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : مالي أراك متجفلة ؟ لعلك ترجن النكاح ، إنك والله ، ما أنت بناج حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر .

قالت

حديث أسبعة [(١) الأسلمية

قال الإمام : ذكر مسلم حديث سبعة لما توفي عنها زوجها فوضعت حملها ، فأخبرها النبي - عليه السلام - أنها خلت .
اختلف الناس في الحامل المتوفى عنها زوجها ، فالمشهور عندنا أنها بوضع الحمل تنقضي عدتها وإن وضعت قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ؛ لقول الله تعالى : { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَفْ! عَنْ حَمْلُنَ } (٢) ، فعم ولم يفرق بين عدة وفاة ولا عدة طلاق لأجل حديث سبيعة هذا .

وقد قال بعض أصحابنا : عليها أقصى الأجلين ؛ لقوله تعالى : { وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَيُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ [أربعة أشهر وعشر] } (٣) الآية ولم يفرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ، فرأى أن هذه الآية توجب التربص بأربعة أشهر وعشر [(٤) ، فإذا انقضت فلا بد من طلب الوضع لأجل الآية الأخرى ، ولأنه لا يصح نكاح الحامل فأخذ بموجب الاثنين (١) في النسخة المطبوعة للصحيح : سبيعة .

(٢) الطلاق : ٤ .

(٣) ١ بقرة : ٢٣٤ .

(٤) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

٦٤ كتاب الطلاق / باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ...
إنح سبيعة : فلما قال لي فلك ، جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسكتة عن ذلك ؟ فأتاني باني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بما لي .
قال ابن شهاب : فلا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت ، وإن كانت في أمها ، غير إلا يقربها زوجها حتى تطهر .

٥٧ - (١٤٨٥) حدثنا محمد بن المثنى العنزي ، ح الشا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سديد ، أخبرني سليمان بن يسار ، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعاً عند أما هريرة ، وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال .
فقال صح

جميعاً ، وقد قال ابن مسعود : أية النساء الصغرى نزلت آخراً [يعنى] (١) سورة الطلاق ، وفيها البراعة بالوضع للحمل ، فأشار إلى أنها تنقضي على آية البقرة .

وهذا ترجيح المذهب المشهور ، .

والعمومان إذا تعارضا وجب بناؤهما عند كثر الأصولين ، وإن لم يكن في البناء طرق مختلفة طلب الترجيح .
وقد حصل هاهنا بحديث سبعة وبما قاله ابن مسعود .

قال القاضي : لحديث سبيعة قال جميع العلماء وأئمة الفتوى ، إلا ما روى عن علي

وابن عباس من أحر الأجلين .

واختاره سخون من أصحابنا ، وقد روى عن ابن عباس الرجوع عنه والظاهر من الآية أنها معطوفة على المطلقات ، إلا أنه عموم نزل على ما قاله ابن مسعود بعد آية المتوفى ولا دليل على التخصيص ، فوجب الحكم بالعموم المتأخر ، وعضده خبر سبيعة [وهذا أولى من قول من قال هي
(٢) لآية البقرة

(٣) ، (٤) من آخر حكم النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ لأن قصة سبيعة الأسلمية كانت بعد حجة الود ٣ .
وزوجها المتوفى هو سعد بن خولة المتوفى بمكة حيثذ .
وقوله (قد حلت حين وضعت) ، وقول ابن شهاب : (وإن كانت في دم نفاسها

لا أرى بأساً لي تتزوج) : هو الذي عليه جمهور العلماء وأئمة الأمصار أنها بتمام الوضع وإن كان واحداً أو آخر [وضع] (٥) الولدان كان كثر حل ، ولو كان زوجها بعد لم يقبر ولا ينتظر طهرها وشذ الحسق والشعبي وإبراهيم وحماة فقالوا : لا تنكح ما دامت في دم
(١) صاظة مق الأصل ي واستدوكت بالهامية بهم .
(٢ ، ٣) بياض في الأول .

(٤١) سقط مق الأول ، واستدرك بالهامش بهم .

(٥) صاقطة مق الأول ، واستدوكت بالهان!
كتاب الطلاق / باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ...
إلخ ٦٥ ابن عباس : عدتها آخر الأجلين .

وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَدْ حَلَّتْ .
فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ فَلَكَ .

قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ - فَبَعَثُوا كُرَيْبًا - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ فَلَكَ ؟ فَجَاعَصَمُ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفْسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلِيَالٍ ، ! إِنهَا ذَكَرَتْ فَلَكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَعَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ .

(...) وحدثناه محمد بن رُحْم ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، كَلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَلِّ إِيَّاهُ : فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ كُرَيْبًا .

نفاسها .

وهذا الحديث وغيره من الأحاديث يرد عليهم ، ولعلمهم تعلقوا [بقوله] (١) في حديث سبيعة : (فلما تعلق من نفاسها) [ومعناه : طهرت من دم نفاسها] (٢) .

يقال : تعلق المرأة من دم نفاسها فهي تعلق : إذا طهرت منه .

قال الخليل : ولا حجة فيه لأن النبي - عليه السلام - لم يعلل جواز النكاح لها بذلك

١٩٠٩ (٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

بل علله بنفس الوضع ، دائماً أخبر عنها هي المخبر ؛ أنها حين تعلق من نفاسها فعلت ما فعلت ، وليس فعلها مما يوجب حكماً .
وفي ظاهر قوله : (حلت حين وضعت ، ولم تفصل ولداً كدلاً أو سقطاً أو غيره ، حجة للكافة من أن ذلك يبريها كيف كان من غير مراعاة لتمام خلقه ، بل بكل مضغة وعلقمة مما يعلم أنه سقط ، خلافاً لأحد قولي الشافعي ؛ أنها لا تنقض عدتها إلا بوضع ولد كامل .
وقوله : (أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال فأمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تتزوج ! :

يدل أنها لم تنتظر انقطاع الدم .

وقول أبي السنابل لها : (والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر) : قيل : إنما قال لها ذلك لتربص لقوله : حتى يأتي أولياؤها إذا كانوا غيباً فيتزوجها هو ، إذا كان لزمها غرض ، وكان رجلاً كبيراً ومالت إلى نكاح غيره كما جاء في حديث مالك (٣) . ويحتمل أنه حمل الآية على العموم لكل متوفى عنها كما حملها غيره ، حاملاً كانت أو غير حامل كما تقدم . ولعل الغالب من أوليائها - على التنزيل الأول - كان ممن ترجع إلى رأيه ولا تخالفه / ؛ إذ لو لم يكن لها ولي حاضر جملة لم يكن بد من انتظاره في القرب .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامث ! .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامث ! بسهم .

(٣) للوطأ ، كالطلاق ، بعدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ٢ / ٥٨٩ (٣) مه .

٢٥٨ / أ

كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ...

إن

(٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

وتحريمه في غير ذلك ، إلا ثلاثة أيام

٥٨ - (١٤٨٦) ود ثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن

أبي بكر ، عن حميد بن نافع ، عن زينب بنت أبي سلمة ، أنها أخبرته أنه الأحاديث الثلاثة .

قال : قالت زينب : دخلت على أم حبيبة زوج النبع (صلى الله عليه وسلم) ، حين توفي أبوها أبو سفيان ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره ، فلأنت منه جارية ، ثم مسست بعارضياً .

ثم قالت : والله ، مالى بالاليب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، تحدد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً .

(١٤٨٧) قالت زينب : ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها ، فدعت بطيب فصمئت منه ، ثم قالت : والله ، مالى بالطيب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، تحدد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً .

وقوله : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث [إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً] (١) ، قال الإمام : الحداد : الامتناع من الزينة والطيب ، ويقال منه : أحدث المرأة وحدت ، ومنه قيل للبواب : حداد ؛ لمنعه الداخل والخارج [إلا وفي نزل قوله والى : { عليها تسعة عشر } (٣) قالت الكفرة : ما رأينا سجانين بهذه العدة .

فقالت الصحابة : لا تقاس الملائكة بالحدادين ، يعنون بالسجانين .

ومنه سمى الحديد حديداً للامتناع به ، أو لامتناعه على من يحاوله .

ومنه حديد النظر بمعنى : امتناع قلبه في الجهات ، قال النابغة :

إلا سليحان إذ قال الإله له قم في البرية فاحدد هاعن الفند

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(٣) المدثر : ٣٠ .

(٢) سقط من ع .

كتاب الطلاق / باب وجوب الأحداد في عدة الوفاة ...

إن

أى فامنعها ، دائما منعت المعتدة فى الوفاة من الزينة والطيب ولم تمنع منع المعتدة فى الطلاق ؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ويوقعان فيه ، فهى عنهما ليكون الامتناع زجراً عن النكاح ، لما كان [من] (١) الزوج فى الوفاة معدوماً لا يحامى عن نسبه ، ولا يزجر عن زوجته ، بخلاف المطلق الذى هو حى ، ويحتفظ على المطلقة لأجل نسبه ، فاستغنى بوجوده من زاجر آخر .

قال القاضى : قال علماءنا : لهذا ما عم الاعتداد فى جميع نساء الموتى مدخول بها وغيرها بخلاف المطلقات ، استظهاراً لحجة الميت الغائبة ؛ إذ لعله لو كان حياً لتبيى أنه قد دخل بها ، كما أنا لا نحكم فيما ثبت عليه من الديون والحقوق إلا بعد تمييز الطالب ، استظهاراً لحجته لعدمه ، قالوا : وهى الحكمة فى الزيادة فى أمر عدها على عدة المطلقة ؛ لأنه لما عُد استظهرنا له بأتم البراعة وأوضحها ، وهو الأمد الذى يظهر فيه يقيى الحمل بحركة الجنين وذلك فى الزيادة على الأربعة أشهر [قال أبو العالية من السلف الصالح : ضمت العشر إلى الأربعة] (٢) لأن فيها ينفخ الروح .

قالوا : ولهذا خصست عدة المتوفى - أيضاً - بما تستوى به معرفة الكل من أمد الزمان ، ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء فيجعل بالإقراء كالمطلقات ، كل ذلك حوَطة لموت الزوج ، وعدم المحامى عن نسبه ، ولما كان الصغار من الأزواج ، ومن لم يبلغ حد الوطء والحمل شاذاً فى الزوجات شملهن الحكم ، وعمتهن الحوَطة حماية للذريعة ، واتقاء للشبهة .

وفى قوله : لا تحل لمومة " : حجة لأحد القولن لملك أن الإحداد يختص بالمومنات دون الكفريات ؛ إذ ظاهره اختصاصه بالمومنات .

وعلى قوله الآخر : أن الإحداد يلزم الكفريات فيكون هذا القول على التغليظ للمؤمنات .

وبالقول الأول قال أبو حنيفة والكوفيون وابن نافع وابن كنانة وأشهب من أصحابنا .

وبالثانى قال الشافعى وعامة أصحابنا .

وفى عمومها دليل على وجوب الأحداد لجميع الزوجات المدخول بها وغيرها والصغار والبنات والأماء والحرار .

وأجمعوا أنه لا إحداد على أمة أو أم ولد إذا توفى عنهن ساداتهن وهو قول كافة العلماء فى جميع ما ذكرناه ، وقال أبو حنيفة : لا إحداد على الأمة ولا على الصغيرة .

ولا خلاف فى أن المطلقة واحدة لا إحداد عليها .

واختلف فى الإحداد على المطلقات

(١) ساقطة من ع .

(٢) سقط من الأصل ، واصتدرك بالهاشم بسهم .

٦٨
كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد فى عدة الوفاة ...

إن

الثلاث ، فذهب مالك والليث والشافعى وربيعه وعطاء وابن المنذر لا إحداد عليها ، ومذهب أبى حنيفة والكوفيين وأبى ثور والحكم وأبى عبيد ؛ أن المطلقة ثلاثا كالمتوفى عنها فى وجوب الإحداد .

قال الشافعى وأحمد وإسحق : الاحتياط أن تبقى المطلقة الزينة وذهب الحسن البصرى وشذ وحده إلى إبطال الإحداد جملة على المطلقة والمتوفى .

وقوله : (إلا على ميت) : يدل على اختصاص ذلك بالأموات دون المطلقات على ما ذهب إليه الجمهور .

وقوله هذا محمول عند القائلن به على الوجوب لا على التدب .

وقد أشار الباجى ان هذا من باب ورود لفظة (أفعل) بعد الحظر أنها تحمل على الوجوب ، على ما ذهب إليه بعض الأصوليين ، خلافاً لمن رآها على الإباحة ، وليس هذا الحديث من هذا ، ولا فيه ورود أمر بعد حظر ، دائماً فيه استثناء من عموم الحظر ، فلولا الاتفاق على حمله على الوجوب وأدلة الحديث الآخر .

وقوله - عليه السلام - فى حديث أم سلمة فى الكحل : (لا) وما يبينه فى حديث أم عطمة كانت الإباحة أظهر فيه ؟

وقوله : (أربعة أشهر وعشراً) : وهو لفظ عدد الموث ولو كان هذا على ظاهره لاختصت به الليالى .

وقال المبرد : أنت العشر لأنه أراد به المدة ، وقيل : أراد بذلك الأيام بلياليهن ، د إلى هذا ذهب كافة العلماء ، وأنها عشرة أيام بعد أربعة أشهر .

وقال الأوزاعي : والأصح [القول] (١) الأول وأنها تختص بعشر ليال وتحل في اليوم العاشر .
وحجتهم : تأنيث العشرة .

وقوله : (أربعة أشهر وعشر) : احتج به قوم على أن ما زاد على هذا العدد إذا كانت حاملاً لا يلزم فيه إحداد .
وقد قال أصحابنا : عليها الإحداد حتى تضع د إن تمادى أمرها .

وقوله في هذا الحديث : (خلق أو غيره) : الخلق طيب مختلط .
وقوله : (ثم مسحت بعارضيهما) : قال ابن دريد : عارضيا الإنسان له موضعان : أحدهما : صفحة العنق في بعض اللغات .
والثاني : ما بعد الأنياب من الأسنان .

وفي كتاب العن عارضة الوجه : ما يبدو منه ، والعارضان : ضقا الفم ، والعوارض : الثنايا .
وليس هذا المراد في الحديث ، وإنما هو الأول .

وقوله في حديث أم سلمة في المشتكية عينها في منعها الكحل : لا ، إنما هي أربعة أشهر وعشر) : ظاهر في وجوب الامتناع من الزينة والإحداد ، وقد نص عليه بعد في حديث أم عطية من قوله : لا تكتحل ، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، ولا تمس طيباً) الحديث ، لكنه قد جاء في حديث أم سلمة الآخر في الموطأ : (اجعليه بالليل

(١) ساقطة من الأصل ، واصتدركت بالهامش ! .

كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ...

إنح ٦٩ وامسحيه بالنها (١) ، قالوا : ووجه الجمع بين الحديثين أن النهي عنه بالليل لمن اضطر إليه ليس على الإيجاب لكن على الندب لتركه ، والكراهة لفعله ، وقد اختلف في ذلك .

وقد أجاز الكحل للحاد - إذا خافت على عينها - سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ،

وقاله مالك في المختصر (٢) إذا لم يكن فيه طيب ، وقال في غيره : وإن كان فيه طيب إثم أو غيره ، قال ابن المنذر والأسود وغيره

، وقاله الكوفيون والنخعي وعطاء والشافعي قال : وتكتحل ليلاً وتمسحه بالنهار كما جاء في الحديث .

قال الشافعي : وكل كحل فيه زينة للعين فلا تكتحل به الحاد إثم أو غيره ، ولا بأس

بغيره عند الضرورة كالفارسي إذا (٣) بزينة بل لا يزيد العن إلا فتحا عند الاضطرار كما تقدم .

وقد حكى الباجي ونحوه عن مالك : كان فيه طيب أو لم يكن ، فيه سواد أو صفرة ، قال : (و)ن اضطرت إلى ذلك .

قال الإمام : [ويتأول هذا الحديث على مذهبن من نهيه - عليه السلام] (٤) أنه لم يتحقق الخوف على عينها ، وإنما فهم - عليه السلام

- أن ذلك على جهة العذر عنده ، لا على أن الخوف ثبت ، ولو ثبت الخوف حتى اضطرت [إليه] (٥) لجاز ذلك لها .

وقوله : (قد كانت إحداكن ترمي حولا) : دليل على نسخ الحول في عدة الوفاة .

ولا خلاف في سقوط حكمه ، لكن اختلف في معناه كيف كان ، فقيل : كان لها النفقة من مال المتوفى والسكنى سنة ما لم تخرج

، فنسخت النفقة بآية الموارث والحول بقوله : { أَرْبَعَةَ أَشْهُوْلِي عَشْرًا } (٦) .

وقال مجاهد : كانت تعتد عند أهل زوجها سنة واجبا ، فأَنْزَلَ اللهُ تعالى : { ثَمَّاعًا

إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْوَابٍ فَإِنْ خَوَّجْنَ فَلَا جُنْمَاحَ عَلَيْكُمْ } الآية (٧) ، والعدة كما هي عليها واجبة فجعل الله تعالى لها تمام السنة وصية ،

إن شاءت سكنت وإن شاءت خرجت .

وقال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فتعتد حيث شاءت .

وكثر العلماء على أن آية الأربعة أشهر وعشر ناسخة لها ، وهو مما تأخر منسوخه في التلاوة في سورة واحدة وتقدم ناسخه ، وليس في

القرار غير هذه القصة وحدها ، وأما

(١) الموطأ ، كالطلاق ، بما جاء في الاحداد ٢ / ماه (١٠٥) .

(٢) الموطأ ، كالطلاق ، بما جاء في الإحداد ٢ / ٥٩٩ (١٠٦) .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في ع : وهذا يتأول على مذهب مالك .

(٥) في ع : معه بلى الكحل .

(٦) البقرة : ٢٣٤ .

(٧) البقرة : ٢٤٠ .

٧٠ كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ...

إنح الم ١٤) قَالَتْ زَيْنَبُ : سَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ ابْنِي تُوْفِيَ عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَقَدْ اشْتَكَيْتُ كَثْبَهَا ، أَفَنُكِّحُهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لا) مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . كُلُّ فَلَكٍ يَقُولُ : لا .

ثُمَّ قَالَ (إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْلَاكُنْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ) .

(١٤٨٩) قَالَ حُمَيْدٌ : قُلْتُ لَزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتِ الْمَرْأَةُ ، إِذَا تُوْفِيَ عَنْهَا زَوْجَهَا ، دَخَلَتْ حَفْشًا ، وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا ، وَلَيْمَ تَمَسَّ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا ، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ .

ثُمَّ تُوْفِيَ بِدَابَّةٍ ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ ، فَتَقْتَضِ بِمِ! فَقَلْبًا تَقْتَضِ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ، ثُمَّ تَرَاوِجُ بَعْدَ مَا شَاعَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَمْرِهِ .

تقديم ذلك وتأخير من سورتين موجود والأجماع متفق على أن الحول منسوخ ، وأن عدة المتوفى أربعة أشهر وعشر ، وبينه هذا الحديث المتقدم ، وعلم منه أنه نسخه .

وقيل : بل هو خص للأزواج على الوصية بتمام السنة لمن لا يرث من الزوجات ، وما تقدم من نسخ الآية أشهر وأعرف .

وقوله : (قد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) : فسر في الحديث .

قال الإمام : قال بعض العلماء : معنى رميها بالبعرة إشارة إلى أن طول مقامها في

سوء تلك الحال أسفا على الزوج هيئ لما توجهه المراعاة وكرم العشرة ، كما لحون الرمي بالبعرة .

وقال بعضهم : معناه : أنها رمت بالعدة وراء ظهرها كما رمت بالبعرة .

وقوله : (دخلت حفشاً) : الحفش : الخصى الصغير .

وفي الحديث أنه قال لبعض من وجهه ساعيا [فرجع بمال] (١) : (هلا قعد في حفش أمه ينتظر ، هل يهدي إليه أم لا ؟) .

قال أبو عبيد : الحفش : الدرج ، وجمعه أحفاش .

شبه بيت أمه في صغره بالدرج .

وقال الشافعي : الحفش : البيت الذليل القريب السمك ، سمي به لضيقه .

والتحفش : الانضمام والاجتماع وكذلك قال ابن الأعرابي .

(١) زائدة في ع .

كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة .

إنح ٧١ ٥٩ - (١٤٨٦) ود ثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ،

عن حميد بن نافع ، قال : سمعت زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوْفِيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا ، وَقَالَتْ : إِنَّمَا

أَصْنَعُ هُنَا ، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحْدَ فَوْقَ ثَلَاثَ ،

إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) .

المخ / ١٤٨٧ (١٤٨٧) وَحَدَّثَهُ زَيْنَبُ عَنْ أَهْلِهَا ، وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٦٠ - (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا ؛ أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِيَ زَوْجُهَا ، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْهَلْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا - حَوْلًا ، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ فَخَرَجَتْ ، أَفَلَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟) .
قال القاضي : وقيل : الحفش مثل القفة من الحوض ، تجمع المرأة فيه غزلها وأسباباً ، وهذا عن قول أبي عبيد : هو الدرج .

وقوله : (في شر بيتها وشر أحلاسها) يفسره قوله في الحديث الآخر : [شر] (١) ثيابها ، وهو مأخوذ من أحلاس الدواب ، وهي كالسوح تجعل على ظهورها ، وكذلك أحلاس البيوت .
قال صاحب العين : هي كالسوح .

وقوله : (ثم توفى بدابة فتفتض به ، فقلها يفتض بشيء إلا مات) : كذا روايتنا في مسلم بالفاء والضاد المعجمة ، وهو المعروف في الحديث .

قال الإمام : قال القتيبي : سألت المجازيين عن الافتضاض ، فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ، ثم تفتض ؛ أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر يمسح به قبلها وتنزده ، فلا يكاد يعيش ، وقال غيره : الفض : الكسر والقطع ، ومنه : فض الختم .
وذكر الهروي أن الأزهرى قال : رواه الشافعي : (فتقبص) بالقاف والباء بواحدة والضاد (١) ساقطة من الأصل ، ولستدركت بالهامث ! بسهم .

٢٥٨ / ب

٧٢ كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

إنح
)

(وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ! ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا : حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَآخِرُ مَنْ أَزُولُ ! النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّ زَيْنَبُ .
نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ .

٦١ - (ول ١٤٨٦ / ١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُوُفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا ، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحَلَهَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ ، ! إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ) .

٦٢ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَتْ : لَمَّا أَتَى أُمِّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ ، دَعَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ بِصُفْرَةٍ ، فَسَحَتْ بِهِ فِرَاعِيهَا

وَعَارِضِيهَا ، وَقَالَتْ : كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : لَا يَحِلُّ
مَهْمَلَةٌ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَفْسَرٌ فِي بَابِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي بَابِ / الْقَافِ [والباء والصاد] (١) إِلَّا الْقَبْضَ وَهُوَ الْأَخْذُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ، قَالَ : وَقُرْ
الْحَسَنَ : { فَقَبَضْتُ قَبْضَةً ثَمَّنَ أَثَرُ الرَّسُولِ } (٢) ، وَفِي بَعْضِ أَحَادِيثِ مُسْلِمَ : (فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ) ، يُرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - :
إِذَا مَرَّ فَافْتَضَتْ بِهِ .

قال القاضي : قال مالك في تفسير (تفتض) : تمسح به جلدها كالنشرة .

وقال ابن وهب : تمسح بيدها عليه أو على ظهره ، وقيل : معناه : تمسح به ثم تفتض : أى تغتسل بالماء العذب .
والافتضاض : الاغتسال بالماء العذب للنقاء وإزالة الوسخ حتى يصير كالفضة .

قال الأخفش : تفتض : تنتظف وتنقي ، مأخوذ من الفضة ، شها بنقائها وبياضها .
وقيل : تفتض : تفارق ما كانت عليه .

يقوله : (توفى حميم لأم حبيبة) ، وفي رواية العذرى : (توفى حميمة) : الحميم : القريب والخاصة ، وأصله : كل من يُحْك أمره : أى يحزنك ، وأصله من الحميم ، وهو الماء الحار .

(١) زائدة في ع .

(۲) طه : ۹۶ .

كتاب الطلاق / باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة ...

لَا مَرَأَةَ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تَتَّخِذَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا.

٦٣ - (١٤٩٠) وخذنا يحيى بن يحيى وقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُحْجٍ ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ ، أَوْ عَنْ كَتَيْبِمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : اِلاَّ يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحَدَّ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا) .

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - حَلَّلْنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْنَارٍ عَنْ نَافِعٍ .

بإِسْنَادٍ حَلِیْثٍ اللَّیْثِ ، مِثْلَ رَوَايَتِهِ .

٦٤ - (...) وَحَدَّثَاهُ أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَاشَا عَبْدَ الْوَفَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمَثَلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ .

وزاد : (فإنها تُحدُّ عليه أربعة أشهر وعشرًا) .

ء ، ، یرص صرص برکل ص ه فض ص ص ص صره ، ، ص ص صص ،
(...) وحدثنا ابو الریبع ، حدثنا حماد عن ایوب .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا ال ، حدثنا عبيد الله ، جميعاً عن نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد ، عن بعض أزول ! دتي (صلى الله عليه وسلم) ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

عليه وسلم) ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَعْنَى حَلِيَّتِهِمْ .

٦٥ - (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ

ابْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا - وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا - سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحَدَّ عَلَى مِائَةِ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا) .

٦٦ - (٩٣٨) وحدثنا حسن بن الربيع ، حدثنا ابن إدريس ! ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ

قال الإمام : رواه الجلودى وغيره : (حميم لأُم حبيبة) وهو الصواب ، ووقع في نسخة ابن الحذاء : (حميم لأُم سلمة) ، وذكر رواية مالك في حديث ، وفيه ما يدل أن صوابه : (أُم حبيبة) والله أعلم .

٢٥٩ / ١

٧٤ كتاب الطلاق / باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ...

إِخْلَعِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا تُحَدِّ امْرَأَةٌ عَلَى قَتْلِ فَوْقِ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ ، وَلَا تَصْمُنُ طَيِّبًا ، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ ، بَنَّهُ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ) . (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ .

ح وَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْقَادِرِ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ . وَقَالَا : (عِنْدَ أَدْنَى طَهْرَهَا .

بَنَّهُ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ) .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ حَفْصَةَ ،

وقوله : (ولا تلبس ثوبا مصبوغا / إلا ثوب عصب! : إشارة إلى خشن الثياب وما لا كثيرزينة فيه من المصبوغ .

قال القاضي : قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس المصبغة والمعصرة

إلا ما صبغ بالسواد ورخص في السواد مالك والشافعي وهو قول عروة .

وكره ذلك الزهري وكره عروة والشافعي العصب وهي برود اليمن يعصب غزلها ثم يصبغ معصوبا ، ثم ينسج فيتوشى .

وأجاز ذلك الزهري لها ، وأجاز مالك غليظه .

قال أحمد بن نصر : قوله : (ثوب عصب) يعني : الخضرة وهي الجبر .

وقوله : (الخضرة! ليس بصواب .

قال ابن المنذر : ورخص كل من يحفظ عنه العلم في البياض .

٢٠ - ١٩ - كتاب اللعان

قال القاضي : ذهب الشافعي إلى أن كل صبغ زينة فلا تلبسه الحاد ، غليظاً كان أورقيقاً .

ونحوه للقاضي أبي محمد عبد الوهاب قال : كل ما كان من الألوان يتزين به النساء لأزواجهن فتمنع منه الحاد ، ومع بعض متأخري شيوخنا من جيد البياض الذي يتزين به ويجمل ، وكذلك الرفع من السواد .

وقوله : (ولا تلمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسطن أو أظفار) : النبذة : الشئ اليسير ، وأدخل فيه الها لأنه بمعنى القطعة .

وإنما رخص لها في هذا كما قال في الحديث : (ورخص للمرأة في طهرها) لأجل قطع الروائح الكريهة والتنظيف ، لا على معنى التطيب والتزين ، مع أن القسطن والأظفار ليس من مؤنث الطيب المستعمل نفسه في ذلك ، فرخص في اليسير منه للضرورة ، وظاهره [التبخير] (١) بهما .

وقال الداودي : معناه : أن تستحق القسطن وتلقيه في الماء آخر غسلها ليذهب برائحة الحيض ، كما قال

(١) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم

كتاب الطلاق / باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة ...
 إِنْخ ٧٥ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَهَى أَنْ نُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا نَكْتَحِلُ ، وَلَا نَتَّطِيبُ ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا ، وَقَدْ رَخِصَ لِلْهَرَاءِ فِي طَهْرِهَا ، إِنْ اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي بَهَقٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ .
 للمستحاضة : (خذى فرصة ممسكة فتتبعي بها أثر الدم) ، والاول أظهر .

والقسط ليس بطيب برائحته إلا في البخور وكذلك الأظفار ، لاسيما مع القسط ، فهو بخور مستعمل معروف ، والقسط معلوم من الأنول المستعملة في البخور ، وأكثر ما يستعمل هو والقسط مع غيره لا بمجرده ، وقد رواه بعضهم في كتاب البخارى : (قسط أظفار) (١) وهو خطأ .

وعند بعضهم : (قسط ظفار) .

وظفار مدينة باليمن تنسب إليها .

ولهذا وجه ، ومن رواه : (وأظفار) أو (أظفار) أحسن - والله أعلم .

(١) للبخارى عن ثم عطية ، كالطلاق ، بتلث الحائض ثياب العصب ٧ / ٧٨ .

٧٦
 كتاب اللعان

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩ - كتاب اللعان

١ - (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِثٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِ! أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُوَيْمَرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدْلٍ لَمْ الْأَنْصَارِ! فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُمْ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَسَلِّ لِي عَنْ فَلَكَ يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَسَاكِلُ عَاصِمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا ، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرُ فَقَالَ : يَا عَاصِمُ ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرَ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا .

قَالَ عُوَيْمِرُ : وَاللَّهِ ، لَا أَنْتَهَى حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا .

فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَسَطَ الثَّاسِ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ، فَافْ! بْ فَأَتِ بِهَا لِمَا .

قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاعَنَّا - وَأَنَا مَعَ النَّاسِ - عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُوَيْمِرُ :

أحاديث اللعان

ذكر مسلم حديث العجلاني وامراته وقوله : (يا رسول الله ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ ؟) فيه : يجوز السؤال لئلا يصرح بالقذف فيجب عليه الحد في الرجل ، ولا يخلصه منه لزوجته إلا لعانه ، خلافاً للشافعي في إسقاطه عنه الحد في الرجل بلعان زوجته ؛ لأنه عنده بحكم أشيع (١) .

قال الخطابي : وذلك إذا دخله في لعانه ، ولا "نه في ترك تسميته لا حد عليه حتى يصرح باسمه ، خلافاً للشافعي في حده وإن لم يسمه إن لم يلتعن ، أو لعله كان يعتقد أن ذلك يجب عليه في زوجته فلذلك لم يصرح ، أو

(١) لا تستعمل الدلالة في مثل هذا المعنى ولا يقضى إلا بالظاهر أبداً .

وعبارة الافعى : فأخبر أن النبي - عليه السلام - لم يستعمل دلالة صدقه عليها وحكم بالظاهر بينه وبينها .
انظر : مختصر المزني ٤ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

كتاب اللعان كلا أبهم الأمر حتى يرى كيف يكون الحكم فيه ، فيعمل بحسب ذلك من كتبه أو إبدائه .
وقوله : (أيقتله فتقتلونه ؟) : يحتمل أن يكون سوالا عن هذا الحكم إذا فعله ، ويحتمل أنه علم الحكم ولكنه قاله على سبيل التوصل إلى وجه آخر غيره ، يصل به إلى شفاء غيظه ، وإزالة غيرته ، واحتج بعض الشافعية به على أنه لا حد في التعريض ولا حجة فيه ، إذا لم يسم المعرض ! به ولا أشار إليه .

قال الإمام : وجعله بعض الناس حجة على الزوج إذا قتل رجلاً ، وزعم أنه وجده مع امرأته ، أنه يقتل به ولا يصدق إلا ببينة ، لأنه - عليه السلام - لم ينكر عليه ما قال .

قال القاضي : قد يكون سكوته - عليه السلام - لثلا يتسبب بذلك أهل الأذى والشر إلى القتل ، فيدعون هذا السبب لكل من قتلوه .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ، واختلف فيها في مذهبنا .
فجمهور العلماء على أنه يقتل به إن لم يأت بأربعة شهداء ، وهو قول الشافعي وأبي ثور ، قالوا : وشمعه فيما بينه وبين الله قتله ، قال أحمد وإسحق : يهدر دمه إذا جاء بشاهدين .

واختلف أصحابنا ، هل يهدر دمه إذا قامت البينة إذا لم يكن المقتول محصناً ؟ فهذا ابن القاسم : هما سواء ويهدر دمه ، واستحب الدية في غير المحصن .

وقال ابن حبيب : إن كان المقتول محصناً فهذا الذي ينبغي قتله البينة من القتل .
وقد اختلف عن عمر في هدر دم مثل هذا .

وروى عن علي : يقاد منه .

وقوله : (وجد مع امرأته) : دليل أن حكم اللعان إنما هو فيمن رماها برؤية ذلك في حال الزوجية ، لا قبلها ولا بعدها ، فعنه وقع السؤال ، وفيه جاء الحكم .

ولا خلاف في المذهب فيمن قال لامرأته : زنت أو رأيتك تزني قبل أن أتزوجك ، أنه لا لعان ويحد ، وهو قول جماعة العلماء ، خلافاً لأبي حنيفة : أنه تلاعن .

وكذلك لو قال لها [بعد ، (١) أن بت طلاقها : رأيتك الآن تزني ، حد .

بخلاف لو قذفها الآن بروية وقت الزوجية ، أو نفى ولد أو حمل ، أو قذفها وهي زوجة ، ثم بت طلاقها ، فإنه يلاعن عندنا وعند جمهور العلماء .

وأبو حنيفة والثوري يقولان : لا حد في هذا ولا لعان .

وقالت طائفة : يحد ولا يلاعن ، وأجمعوا أنه لو قذفها ثم تزوجها ، أنه يحد ولا يلاعن .

وقوله : (فكره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المسائل وعابها) .

قيل يحتمل : إنه كره قذف الرجل امرأته ورميها من غير بينة ، لاعتقاده أن الحد يجب عليه ، وذلك قبل نزول حكم اللعان بذلك ، قوله في الحديث الآخر لهلل بن أمية : (البئنة صالاً حد في ظهره) الحديث (٢) ،

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! بسهم .

(٢) البخاري ، كالشهادات ، بإذا دعى أو قذف فله أن يلتمس البينة ٣ / ٢٣٣ .

٢٥٩ / ب

٧٨ كتاب اللعان كَنْطُ عَلِيًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتَهَا ، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا ، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وفيه فتزل : { وَالَّذِينَ رَوُّوا أَرْوَاجَهُمْ } الآية (١) .

ويحتمل أنه كره السؤال لما فيه من قُبْحِ النازلة والفاحشة ، وهتك ستر المسلم ، أو لما

كان من نهيه عن كثرة السؤال ، إما سداً لباب سؤال أهل التشغيب من الجهلة والمنافقين وأهل الكتاب ، أو لما يخشى من كثرة السؤال من التضييق عليهم في الأحكام ، التي لو سكتوا عنها لم يلزموها وتركوا إلى اجتهدهم ، كما قال : (اتركوني ما تركتكم ، فإنما هلك ممن كان قبلكم بكثرة سواهم أنبيائهم) (٢) ، ولما جاء عنه : ، أعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته) (٣) .

قال الإمام : المسائل إذا كانت مما يضطر إليها السائل فلا بأس بها ، وقد / كان - عليه السلام - يسأل عن الأحكام فلا يكره ذلك وإن كان على جهة التعنيت فهو منهي عنه .

وعاصم هذا إنما سأل لغيره ، ولعله لم تكن به ضرورة إلى ذلك .

وقوله : (قد أنزل فيك وفي صاحبك ، فاذهب فأت بها) ، قال القاضي : يحتمل

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عرف أن عويمراً - صاحب المسألة - حيئ كرر السؤال له عنها إما بما دل عليه من قوله أو حاله بما لم يذكر في الحديث ، أو بوحى أوحى إليه عند نزول آية اللعان .

وقوله : (فتلاعنا) : أجمع المسلمون على صحة حكم اللعان بين الزوجين ؛ إذا

ادعى رؤية ، وكذلك قال الجمهور : إذا نفى ولداً .

واختلفوا فيما بعد ذلك ، فقالت فرقة : لا لعان في القذف المجرد ، وهو أحد قولى مالك وقول الليث وأبى الزناد والبتى ويحيى بن سعيد ، وأن في هذا الحد بكل حال ، وقال الكوفيون والشافعي والأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث باللعان في القذف المجرد ، وروى أيضاً عن مالك .

واختلفوا إذا أقام الزوج البينة على زناها ، فعند مالك والشافعي : يلاعن ؛ إذ لا

عمل للشهود في نفى الولد .

وقال أبو حنيفة وداود : إنما اللعان لمن لم يأت بأربعة شهداء ، فمن أتى بهم فلا لعان .

واختلفوا في اللعان بنفى الحمل وفي وقته ، فذهب الكوفيون (٤) إلى أنه لا لعان إلا

أن ينفيه ثانية بعد الولادة ، وهو قول عبد الملك بن الماجشون ، كذا حكاه عنه أبو عمر بن عبد البر ، وذهب الشافعي إلى أن كل من نفى الحمل يلاعن ، وهو قول أحمد وداود وأبى

(١) النور : ٦ .

(٢) تلمذ في مسنده ٢ / من عن أبى هريرة .

(٣) البخارى ، كالأعتصام ، بما يكره من كثرة السؤال ٩ / ١١٧ عن سعد بن أبى وقاص .

(يا) هكذا الأصل ، والصواب : الكوف ! ن .

كتاب اللعان ه ٧٩٠

ثور وحكى عنه أنه لا يلاعن حتى تلد ، وهو المعروف عن عبد الملك ، أروى عن مالك وعبد العزيز وأشهب .

وعن مالك وأصحابه في ذلك ثلاثة أقوال أيضاً : يلاعن إذا ادعى رؤية واستبراء معاً ،

ويلاعن بالجملة دون استفسار ، ويلاعن بدعوى الاستبراء ولا يلاعن إن لم يدعه إلا أن تلد لأقل من ستة أشهر من الرؤية ،

ونحوه عن أبى يوسف وابن الحسن إلا أن يكون مقراً بالحمل ، أو را فلم ينكره ، فلا ينتفى بلعان عندنا في المشهور ، وهو قول العلماء .

وذهب الكوفيون إلى أنه يلاعن .

وعندنا رواية أخرى : أنه إن ادعى رؤية فله نفية ، ورواية ثالثة :

أنه متى أقر بالحمل لم يلاعن للرؤية ؛ إذ مقتضى اللعان نفى الحمل ، حكاه ابن المواز والبغداديون ، ثم اختلف على القول بنفيه في هذه

المسألة إذا كان قد لاعن للرؤية ، هل يكفي لعان الرؤية أم لا ينفيه إلا بلعان ثان ؟ وذهب طائفة إلى أن المولود على فراش الرجل لا ينتفى بلعان بته .

وكذلك اختلفوا في لعان المملوك تزوج الكائبة ، فعند مالك : اللعان بين كل زوجين

عبدین أو حرین ، أو أحدهما حر والزوجة كُتبية ، لكن إنما يكون فی حق زوج الكافرة والأمة فی نفی الحمل لا فی مجرد القذف ة إذ لا حد علی قاذفها ولا يلزم الكافرة لعان أو

لا حد علیها إلا أن يشاء لنفی المعرة .

وقال الحسن : لا لعان بین المماليك .

قال أبوحنيفة : وكذلك إن كان أحدهما مملوكا أو الزوجة ذمية .

وقال البقی : كل قاذف لزوجة يلاعن ، ونحوه مذهب الشافعی .

قال الإمام : أصل اللعان فی الشريعة : الضرورة لحفظ الأنساب ونفی المعرة عن

الأزواج وقد اختلف المذهب فیمن قذف زوجته ، هل يلاعن علی الجملة ؟ أو حتی یتبین وجهه دعواه ؟ فمن رأى أن نفی الحد عن الزوج إذا رمى زوجته مقصود فی الشرع فی نفسه ممكنه من ذلك .

وكذلك اضطرب المذهب - أيضا - إذا ادعى الرؤيا للزنا ، هل لا ینتفی الولد حتی

یدعی مع ذلك الاستبراء ؟ أو ینتفی د إن لم یاع استبراء وإن كان الحمل ظاهرا ؟ فاحد الأقوال : أنه ینتفی الولد ولو كان الحمل ظاهراً

، وقال بعض شیوخنا : ليس لهذا وجه ، إلا أن تكون مشاهدته لزناها الآن علما عنده علی اعتيادها لذلك ، ويغلب علی ظنه منه لن الولد الذى هو حمل ظاهر من زنى آخر ، فأبیح له نفيه بهذا الظن ، كما یباح له نفيه بـ!راقه الدم دان كان لا یودى إلى الظن ة لأن الحامل قد تحيض .

ومن أنكر من أصحابنا لن ینفی الحمل الظاهر قال : فإن الولد للفراش .

وقصارى ما فی هذا التجویز أن تكون خاتنه قبل ، ولا ینتفی الفراش وأحكامه بالتجویز المجرى .

ومن أصحابنا من لا یوجب الاستبراء ولكنه شرط : ألا يكون الحمل ظاهراً ؛ لأن ظهوره مع ثبوت الفراش كالشاهد علیه بأنه منه ، إذا لم یكن ظاهراً فلا شاهد علیه یمنعه من نفيه .

كتاب اللعان

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَتْ سَنَةَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ .

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّ عُوْمَرَا الْأَنْصَارِيِّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِي .

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَلِيثٍ مَالِك .

وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ : وَكَانَ فِرَاقُهُ الْحَايَا بَعْدُ سَنَةً فِي الْمُتْلَاعِنَيْنِ .

وَزَادَ فِيهِ : قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ حَامِلًا ، فَكَانَ ابْنُهَا لُدْعَى إِلَى أُمِّهِ ، ثُمَّ جَرَتْ السَّنَةُ يَزِدُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا .

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي

ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتْلَاعِنَيْنِ وَعَنِ السَّنَةِ فِيهِمَا ، عَنْ حَلِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ .

وَزَادَ فِيهِ : فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنَا شَاهِدٌ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَأَكْمُرُ التَّفْرِيقَ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعِنَيْنِ) .

- عص ، ص ص وه وص ه ه ، ص ص عص ص ص عص ، ص ه ه ،

٤ - (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

أبي شيبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ
 وَفِي بَعْضِ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ : (مَا وَطَيْتَهَا مُذْ كَذَا) : فَتَعْلُقُ بِهَذَا أَصْحَابُنَا مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ مِنَ النَّفْيِ إِلَّا بِالِاسْتِبْرَاءِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَبِرْهُ مِنْ أَصْحَابِنَا
 لَعَلَّ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ اسْتِبْرَاءً ، وَكَذَلِكَ فِي [بَعْضِ] (١) طَرِيقِ الْأَخْبَارِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ اسْتِبْرَاءً ، وَهَذَا الْعُمُومُ لَا يَخْصُ بِقَوْلِهِ : مَا وَطَيْتَهَا مُذْ كَذَا) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ الْحُكْمَ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ بِذَلِكَ ، فَيَكُونُ تَخْصِيصًا .

وقوله : (فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، قال القاضي : فيه أن سنة التلاعن ألا يكون مكتوماً ،
 ويكون مشهوراً بحضرة الناس ، وأن سنته أن يكون بحضرة الإمام ، أو من يستثنيه الإمام لذلك من الأحكام ، وهذا إجماع أنه لا يكون
 إلا بسلطان ، وقوله : (في المسجد) : يبين أن سنة كونه في المسجد ، ولم يختلفوا في ذلك ، إلا قول عبد الملك : أنه يكون في المسجد
 أو عند الإمام ، وقد يستحب أن يكون بأثر صلاة وبعد العصر أولى ، وأي وقت كان جاز .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش ! .

كتاب اللعان ٨١ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي إِمْرَةٍ مُصْعَبٍ ، أَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا رَبَّتْ مَا أَقُولُ : فَضِيْتُ
 إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ .

فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ : اسْتَأْذِنْ لِي .

قَالَ : إِنَّهُ قَاتِلٌ .

فَسَمِعَ صَوْتِي .

قَالَ : ابْنُ جُبَيْرٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : ادْخُلْ .

فَوَهِىَ لَهُ ، مَا جَاءَ بِكَ ، هَذِهِ السَّاعَةُ إِلَّا حَاجَةً .

فَدَخَلْتُ ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرَشٌ بِرِذْعَةٍ ، مُتَوَشِّدٌ وَسَالَةً حَشَوْهَا لَيْفٌ .

قُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، الْمُتَلَاعِنَانِ ، أَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : شَبَحَانَ اللَّهِ ! نَعَمْ .

إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ فَلَكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدْنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَيْ عَظِيمٍ ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى
 مِثْلِ ذَلِكَ .

قَالَ : فَتَسَكَتَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَلَمْ يُجِبْهُ .

فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ فَلَكَ "تَاهُ فَقَالَ : إِنْ الذِّى سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتَلَيْتُ بِهِ ، فَاتَّزَلَ اللَّهُ - عَرَّ وَجَلَّ - هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ : وَالَّذِينَ
 يَرْفُونَ أَيُّوَابَ جَفَمُ (١) فَتَلَاهُنْ عَلَيْهِ وَوَعِظْهُ وَذَكِّرْهُ ، وَ"خَبَرَهُ أَنْتَفَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ

وقوله : (كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً ، قبل أن يأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) / قال الإمام :
 احتج بهذا [الشاهد] (٢) على جواز الطلاق ثلاث في كلمة واحدة ، وانفصل أصحابنا عن هذا بأنها قد بانت منه باللعان ، فوقعت
 الثلاث على غير زوجة ، فلم يكن لها تأثير .

قالوا : لأنه خرج النسائي عن محمود بن لبيد قال : أخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ،
 فقام (صلى الله عليه وسلم) غضبان فقال : (أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى) وقام رجل آخر فقال : يا رسول الله ، ألا اقتله
 (٣) .

فالأخذ بالمنع بهذا الحديث أولى من حديث المتلاعنين ، مع الاحتمال الذى فيه .

وقد اختلف الناس - أيضا - في المتلاعنين ، هل تقع الفرقة بنفس اللعان ، أو حتى يقضى القاضى بالفراق ، فقال أبو حنيفة : حتى يقضى القاضى بالفراق ، لقوله : (فرق بينهما) ، وهذا إشارة للحكم .

وعندنا : أنه لا يفتقر إلى حاكم ، لقوله (صلى الله عليه وسلم) في طريق آخر : (أحكما كاذب لا سبيل لك عليها) ، ولقوله : ففارقها عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (ذاكم التفريق بيئ كل متلاعن) ، ولم يعتبر قضية القاضى .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (لا سبيل لك عليها) : حمله جمهور العلماء على العموم ، فلا تحل له أبداً ، قال بعض أصحابنا : ومن جهة المعنى كأنه أدخل لبساً في النسب فعوقب (١) النور : ٦ - ٩ .

(٢) غير واضحة في الأصل ، ويرجح منها كما أثبت .

(٣) النسائي ، كالطلاق ، بللثلاث للجموعة وما فيه من التغليظ ٦ / ١٤٢ .

٢٦٢ / أ

٨٢ كتاب اللعان الآخرة .

قَالَ : لا ، والذي بعثك بالحق ، مَا كُنْتُ عَلَيْهَا .

ثُمَّ دَعَاها فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .

قَالَتْ : لا ، والذي بعثك بالحق ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ ! .

فَبَدَأَ بِالرَّحْلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَاتٍ بِأَلْتِهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَانْخَامَسَهُ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ .

ثُمَّ ثَنَّى بِالْمِرَّةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِينَ ، وَانْخَامَسَهُ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ .

ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

ص ص ممص - ه ه ، ، ، ص ص ص ه ، ، ، - ص حمش عو ، ص

(...) وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا عبد الملك

ابن أبي سليمان ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعِنَيْنِ - زَمَنَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ - فَلَمْ أَدْرِ مَا أَقُولُ : فَأَتَيْتُ عَبْدَ

اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَاشَا سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

(لِّلْمُتْلَاعِنَيْنِ : (حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ ! ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا) .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لِي ؟ قَالَ : لَا مَالَ لَكَ ،

بالتحريم المؤبد ، كأحد التعليلين عندنا في الناح في العدة ، وانفرد البقي فقال : بأن اللعان لا يؤثر في الفراق ، وهذا الحديث حجة عليه

واختلف الناس - أيضا - القائلون بتأييد التحريم إذا كذب نفسه ، هل تحل له أم لا ؟ فعندنا : لا تحل له ، وإن أكذب نفسه أخذاً

بعموم قوله : (لا سبيل لك عليها) ولم يفرق .

وقال أبو حنيفة : إذا كذب نفسه حلت له لارتفاع [حقيقة] (١) المعنى المانع لإكذابه نفسه .

واختلف المذهب عندنا على قولن ، مع قولنا بأن بنفس التلاعن يقع التحريم من غير افتقار لحكم ، هل يقع التحريم بلعان الزوج وحده

، أم حتى يلتعن جميعاً ؟ فقيل : بالتعان الزوج وحده لأن التحريم والفراق أمر مقصور عليه ، فيختص بما يكون منه ، ولا يفتقر إلى

ما يكون من شخص آخر .

وقيل : لا يقع ذلك حتى يلتعن جميعاً ؛ لأن هذه الأحاديث إنما وقع فيها الألفاظ الدالة على الفراق بعد التعانها جميعاً ، ولا يتعدى

ما وقع فيها .

قال القاضي : اختلف العلماء إذا أبى الزوج اللعان أو إذا التعن الزوج وأبت هي ،

(١) غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما هو مثبت .

كتاب اللعان ٨٣ إن كنت صممت عليها فهو بما امشحلت من فرجها ، إن كنت كذبت عليها ففأك ابعء لك منها) .

فعند الجمهور : يُحدُّ ويُحدُّ ، وعند أبي حنيفة : يحبسان أبداً حتى يلتعنا .

وقول ابن شهاب : (فكانت بعد سنة المتلاعني) : فيه تأويلان :

أحدهما : الفرقة بانقضاء اللعان .

والثاني : استحباب إظهار الطلاق بعد اللعان عليها .

ذهب إليه ابن نافع وعيسى بن

دينار من أصحابنا في هذا الحديث واستحبابه ، فإن لم يفعل فهو فراق .

وفي قوله : (كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها) أيضاً تأويلان : أنه أراد الدعاء بذلك بفضيحة نفسه إن أمسكتها .

والثاني : إن إمساكي لها بعد ما قتلته عنها دليل على كذبي .

قال محمد بن أبي صفرة : اللعان لا يقطع العصمة ؛ لقول عويمر : (كذبت عليها إن أمسكتها) ، فأحدث طلاقاً يقطع العصمة ، ونزه

نفسه عن أن يقوم عليه دليل كذب بإمساكها ، فجعل النبي - عليه السلام - فعله سنة .

وتأوله بعض شيوخنا أنه كقول أبي حنيفة ، وليس كذلك ، بل هو عندى نحو ما تقدم لابن نافع .

وقوله : (قبل أن يأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : يقتضى أن الفرقة تقع بغير حكم ، وهو

قول كافة العلماء كما تقدم .

وقوله : ففارقها ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ذاكم التفريق بين كل متلاعني) : ومعناه عندنا تبينه - عليه السلام

- الحكم لا إيقاع الفراق ، بدليل قوله : (قبل أن يأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بذلك) ، ولقوله : (فكانت تلك سنة

المتلاعنين) ، وقيل : إشارة إلى تأييد التحريم ، وهو قول كافة العلماء .

وقد جاء في حديث ابن شهاب من رواية ابن وهب : فضت سنة المتلاعني أن يفرق بينهما ولا يجتمعا .

وشذ بعضهم فقال : هو ثلاث .

قال ابن لبابة : إن لم يطلق هو [ثلاثاً] (١) ، طلق عليه الإمام .

ولم يمنعه من مراجعتها بعد زوج ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وعبيد الله بن الحسن : هي واحدة بائنة وتقدم قول البقي : أنه لا

فرقة به ، وحكاها الطبري عن جابر بن زيد : فإن كذب نفسه بعد اللعان والفراق ، جلد الحد ، ولم ترجع إليه أبداً عند مالك وأهل

الحجاز وفقهاء الأمصار ، وخالفه أبو حنيفة فقال : يكون خاطباً من الخطاب وتحل له ، وقال عبد العزيز نحوه ، وروى عن الشعبي :

أنها ترد إليه .

ولم يختلف فقهاء الأمصار بأن مجرد قذف الرجل لزوجته لا يحرمها عليه ، إلا

(١) ساقطة من الأصل ، ولم تدركت في الهامش بسهم .

كتاب اللعان ٨٤

قال زهير في روايته : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، سمع سعيد بن جبير يقول :

٢٦٢ / ب

أبا عبيد فقال : إنه يحرم .

وقوله في الحديث الآخر : (وكانت حاملاً ، فكان / ابنها ابن أمة) : حجة بانتفا

الحمل بلعان الروية ، وهو مشهور مذهبنا إذا لم يكن الحمل ظاهراً وادعى استبراء ، وقيل : يحتاج إلى لعان ثان .

وقوله : في الحديث : " فألحق الولد بأمه) : أى لا أب له ، وقيل : بل أقام أمه

مقام ال ال والاءم ، وفي الرواية الأخرى : (فكان لاءمه مثله) : أى لا يدعى لأب إلا لأمه ، أو ليس له أب سوى أفه ، وإنما ينسب إلى قوم أمه أو موالها إن كانت مولاة ، على ما يأتى بعد .

وقوله : (ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها) : لا اختلاف في

هذا ، ولا في توارثه مع أصحاب الموارثات من قبل أمه ، بكبدته وأخوته ، أنهم يتوارثون على أنهم إخوة لاءم ، وأما توأم ولد الملاعنة ، فعلى أنهم أشقاء ، وما بقى بعد أصحاب السهام منهم فلموالى أمه إن كأت مولاة ، أو لجماعة المسلمين إن كانت عربية ، هذا قول مالك والزهري والشافعي وأبى ثور .

وقالت طائفة : يرثه ورثة أمه ، وقاله الحكم وحامد ، وقال آخرون : عصمته عصبية

أ أمه ، وروى عن على وابن مسعود وعطاء وابن عمر ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وقالت طائفة : أمه عصبية ، فابقى عن أهل السهام فلها ، وقال أبو حنيفة : يرد ما فضل عن ورثته إن كانوا ذوى أرحام .

وقوله : (فقال : اللهم افتح ، وجعل يدعو) (١) : قال الخطابي : معناه : اللهم

احكم أو يبق الحكمة ، والفتاح : الحاكم ، ومنه قوله تعالى : { تُفْتَحُ يَنْنَا يَلْحَقُ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ } (٢) .

وقوله : (فنزلت هذه الآية - يعنى آيات اللعان - فتلاهن عليه ، ووعظه) وذكر أنه دعا المرأة ، ففعل بها مثل ذلك : سنة في وعظ المتلاعنين ، وذهب الشافعي أن الإمام يعظ كل واحد بعد تمام الرابعة وقبل الخامسة .

قال الطبري : فيه أنه يجب للإمام أن يعظ كل من يحلفه .

وقوله : (بدأ بالرجل) : هى سنة الحكم ، البداية به ، لأنه القاذف الذى يدرأ الحد

عن نفسه بشهادته ، والذى بدأ الله به ، وأيمانه كالشهود على دعواه ، ويسقط به عنه مالزمه من الحد ، ويثبت عليها هى الحد ، إلا أن الله تعالى جعل لها مخرجاً بأيمانها أيضاً ، مقابلة لأيمانه كمعارضة الشهادة ، فينتفع بذلك ويسقط بها ما وجب عليها ، وهذا ما (١) حديث رقم (١٠) بالكتاب .

(٢) سبأ : ٢٦ .

كتاب اللعان

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٨٥

أجمع عليه العلماء .

وقوله : (فيشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادق ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن

كان من الكاذبين) : قال ابن المنذر في رواية من رواه في الحديث : (جفاء فشهد) ، وكذا ذكره البخارى (١) ، دليل على تلاعنهما قائمين .

ولا خلاف في وجوب اللعان بهذا القول ، وأنه صفة اليمين ، لكن اختلف العلماء لى زيادات وبيانات في هذه اليمين ، حسب دعوى الزوج ، من رؤية أو مجرد قذف أو نفى حمل ، اختلافاً [لا يؤول إلى تنافر] (٢) ، وإنما هو حكم بالتام والكمال ، والأمر المتقارب مما هو معروف في مذهبنا ، مشهور من مذهب غيرنا ، هل يقول : أشهد بالله أو أعلم بالله ، وهل يزيد بعد قوله : أشهد بالله الذى لا إله إلا هو أم لا ؟ ، وهل تزيد في دعوى الرؤية بعد قوله : إني لمن الصادقين ، لرأيتها تزنى كالمزود في المكحلة ، كما يقول الشهود ، أم يقتصر على قوله : رأيتها تزنى ، فقط ؟ وهل قوله : إني لمن الصادقين لازم ، أم يكفي الحلف على نص دعواه الذى فيه تصديقه ؟ وكذلك هل يقتصر في نفى الحمل على قوله : لزنت ، أو يزيد : ما هذا الحمل منى ؟ هل يزيد : لقد استبرأت أم لا ؟ ويكون يمين المرأة على تكذيبه بحسب هذا .

وكل هذا مختلف فيه في مذهبنا .

وهل تجزئ اللعنة في الغضب أم لا ؟ وهل يقوم قوله : (ما كذب عليها في الخامسة)

مقام قوله : (إني لمن الصادق) ؟ وهى أيضاً في الخامسة أم لا يجزئ إلا ما نص الله تعالى عليه ؟ .

ذهب الشافعي ، ونحوه .

مذهب الليث والثوري وأبي حنيفة أنه يقول : (أشهد بالله

إني لمن الصادق فيما رميتها به من الزنا) ويشير إليها ، وإن كان نفى حملاً زاد : (وما هذا الحمل مني) .

وقال زُفر : مثل هذا ، إلا أنه قال : إنه يخاطبها وتخاطبه ، بقوله : (فيما رميتك به) وتقول هي : (فيما رميتني به) .

وقوله : (ثم ثني بالمرأة) : هذه سنة هذا الحكم .

واختلف عنه ما إذا ابتدأت المرأة باللعان ثم لاعن الزوج ، هل يجزيها ؟ وهو قول أبي حنيفة أم تعيد اللعان ؟

(١) البخاري ، كالطلاق ، يبدأ للرجل بالتلاعن ٧ / ٦٩ عن ابن عباس .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

٨٦ كتاب اللعان ٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ الرَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجَلَانِ .

وَقَالَ .

(اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ ! ، فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ ! ؟) .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ، عَنِ اللَّعَانِ ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ

(صلى الله عليه وسلم) بِمِثْلِهِ .

٢٦٣ / ١

وقوله : في هذا الحديث : (ثم فرق بينهما) : حجة الجماعة على ما تقدم .

وقوله : (الله يعلم أن أحداً كاذب) : ظاهره أنه بعد الملاعنة ، وحينئذ تحقق الكذب عليهما جميعاً ، ووجبت التوبة .

وذهب الداودي أنه إنما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل اللعان لا بعده ، تحذيراً لهما ووعظاً ، والأول أظهر وأولى بمساق الكلام

وفيه رد على من ذهب من النحاة ، أن أحداً لا تستعمل إلا في النفي ، وقول بعضهم :

لا تستعمل إلا في الوصف ، وأنها لا توضع موضع واجب ، ولا توقع موقع واحد ، وقد أجاز هذا المبرد ، وجاء في هذا الحديث في

غير وصف ولا نفى وبمعنى واحد ، وقد قال الله تعالى : { فَشَهَادَةُ أَحَدٍ } (١) .

قال الخطابي : وفيه أن البيتين إذا تعارضتا تهاترتا وسقطتا .

وقال المهلب : في حديث المتلاعنين من الفقه : أن المختلفين المتضادين اللذين يعلم أن أحدهما كاذب أنهما لا يعاقبان ، لعذر النبي (

صلى الله عليه وسلم) المتلاعنين ولم يقيم عليهما حداً ، وكل واحد مكذب لصاحبه ، قال نحوه أبو عبد الله .

جاء في هذه الأحاديث هلال بن أمية [وهو خطأ ، والصحيح أنه (عويمر) .

وقال الطبري يستنكر قوله في حديث هلال] (٢) : وإنما هو (عويمر) وهو الذي قذفها بشريك ابن سحماء ، وكانت هذه القصة / في

شعبان سنة تسع من الهجرة ، وقال غيره : هما قصتان ، ويحتمل أنهما كانتا متفاوتتي الوقت ، فنزل القرآن فيهما ، وسميت ملاعنة

وفيهما لعان وغضب ؛ لاءنها بمعنى من سخط الله داباعده من رحمته ، وغلب لفظ اللعان لأنه الذي بدأ به في الآية ، والحكم أول تغليب

الرجل .

وقول ابن جبير : (سئلت عن المتلاعنين ، فما دريت ما أقول) ، من إنصاف العلم ، وحقيقة الورع ، حسب ما كان عليه ابن جبير .

وقوله : ، ومضيت إلى ابن عمر باحثاً عن المسألة) : فيه ما كانوا عليه من الحرص على العلم والأخذ فيه بالحقيقة .

(١) النور : ٦ .

(٢) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامش ! .

كتاب اللعان ٨٧ - ٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمِسْمَعِيِّ وَابْنُ الْمُثَنَّى - قَالُوا : حَدَّثَنَا

مَعَا " - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ عَرْرَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : لَمْ يُفَرِّقِ الْمُصْعَبُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ .
 قَالَ سَعِيدٌ : فَذَكَرَ فَلَكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ : فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ .

٨ - (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِكٌ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَفَرَّقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ! (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأَعْمَةٍ ؟ قَالَ نَعَمْ .

٩ - (...) وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ .

ح و حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ،

ص محص، ص ص مرمي، ص ه ص ص ه، ص ص ص ص ص ص، - ص ص حدثنا إلى، قالوا: حدثنا عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر، قالوا: لآعن رسول الله على بين رجل من الأنصار وأمرأته، وفرق بينهما.

ص ص ممر ، ص ص ، هـ ، محاص ص محو ، هـ ، ص ص ص محص - هـ ص ص ، ص ص ص ،
(...) وحدثناه محمد بن المثني وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا يحيى - وهو القطان -

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْنَادٍ .

١٠ - (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَزْهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ

وقول الغلام له : (أنه قائل) : أى نائم القائلة لوقت نومه فيها .

في ذلك أنه لا يشق على العالم ومن يحتاج إليه في أوقات راحتهم ونومهم ويترك لهم أوقات لذلك .

وقول ابن عمر لما سمع صوته ابن جبير: (والله ما جاء بك في هذه الساعة إلا حاجة):

دليل على ما قدمناه ، أن عاداتهم كانت ألا يقصدوا مثله في هذا الحين .

وقوله : (فوجدته مفترشا بردعة متوسداً مرفقة حشوها ليف) (١) ، في رواية غير مسلم : (بردعة رحله) (٢) : ، أى رحل بعيره .

فيه ما كانوا فيه من الاقتصاد والتقلل من الدنيا ، واهتبال ابن عمر من قصده وسواله عن حاجته وما جاء به .

إذ علم بشاهد الحال أنها مهمة .

(١) للدارمی ، كالنكاح ، بفی اللعان ٢ / ١٥٠ .

(۲) أحمد فی صندہ ۱۶۵ / ۵۰

۞ كِتَابُ الْإِنشَاءِ بِأَمْرِ اللَّهِ . مَا الْإِنشَاءُ إِلَّا الْإِصْرُ الَّذِي كُنْتُمْ تُعْذِرُ ۚ

قَالَ : إِنَّا - لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ - فِي الْمَسْجِدِ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جِلْدَ طَمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ ؛ ! إِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ .

وَالِهٖ ، لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَسَأَلَهُ .

فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جِلْدَتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتْلَتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ.

فَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، افْتَحْ) ، وَجَعَلَ يَدْعُو .

فَنَزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاؤُا إِلَّا أَنْفُسُهُمْ { (١) هَذِهِ الْآيَاتُ ، فَابْتَغِ بِهِ فَلَكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأً - ! هُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَتَلَاَعْنَا ، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، ثُمَّ لَعَنَ

الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ .

فَنَابَتْ لَتَلْعَنَنَّ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَهْ) ، فَأَتَتْ فَلَعَنْتْ .

فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ ! الْعَلَهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا لَا جَفَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعِيمٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا بُدَّةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

١١ - (١٤٩٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَاشَا هَشَامُ ! ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ

عَنْهُ مِنْهُ عَلِمًا ، فَقَالَ : إِنَّ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لَأُمِّهِ ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ

وَقَوْلُهُ : الْعَلَهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا (الحديث : فيه دليل أنه لا حكم بالظنون والشبه والدلائل ، مع وجود ما هو أقوى منها ، كما

تقدم في حديث ابن زعنة .

قال الإمام : هذا دليل على جواز لعان الحامل في حال حملها ، وقد قال بعض أصحابنا : إنه إذا لاعن لنفى النسب لا يحل استبرائه ولم

يشاهد زنا ، فإنه لا يجب أن يلاعن وهي حامل ؛ لجواز أن يكون ربحا يتفشق ، وانفصل عن هذا الآخرون ث أن الحمل قد يقطع

عليه ، والغلط فيه بالربح نادر ، وقد علق في الشرع أحكام على الحمل ، منها إيجاب النفقة لها بالحمل ، وردها بعيب الحمل ولم يسقط في

الشرعية لاعتبار ذلك .

وقوله : (قذت امرأته بشريك بن سحماء) الحديث ، قال الإمام : اختلف الناس إذا قذت الرجل زوجته بشخص بعينه ، هل يحل له

أم لا ؟ وان لاعن لزوجته ، فعند مالك :

(١) النور : ٦ .

كتاب اللعان ٨٩ لاعن في الإسلام .

قَالَ : فَلَا عَنَّا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَبْصِرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ سَبِيحًا قَضَى الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لَهْلَالٍ بِنِ أُمَيَّةَ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ

كَلَّ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقِينَ فَهُوَ لِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ) .

قَالَ : فَ النَّبِيُّ أَتَاهَا جَاءَتْ بِهِ كَلَّ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقِينَ .

أنه يحل للرجل ؛ لأن الأصل إثبات الحد على القاذف ، وإنما سقط عن الزوج بلعانه لأجل الضرورة إلى ذلك ، وأنه لا يستغنى عن

ذكر زوجته ، وأما الزاني بها فلا ضرورة به إلى ذكره ، وهو غنى عن قذفه ، فبقى على الأصل في وجوب الحد له .

وقال الشافعي : لا يُحد للرجل إذا أدخله في لعانه ، وتعلق بأنه (صلى الله عليه وسلم) لم يحد الزوج لشريك بن سحماء وقد سماه ،

وقال بعض أصحابنا : لا حجة له فيه لوجهين : أحدهما : أن شريكا كان يهودياً .

والثاني : أن شريكا لم يطلب حده ، ولا قام بطلب عرضه ، فلم يكن في ذلك تعلق .

قال القاضي : ! يصح قولي من قال : كان شريك يهودياً ، وهو باطل .

وهو شريك

ابن عبدة بن مغيث ، وهو بلوى حليف للأَنْصَارِ ، وهو أخو البراء بن مالك لَأُمِّهِ ، كما جاء بعد هذا آخر الباب .

وقوله لرسول الله : الرجل يجد مع امرأته رجلاً أَيْقَتْلَهُ ؟ فقال (صلى الله عليه وسلم) : (لا) ، فقال سعد : بلى والذي كرمك بالحق

، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (اسْمَعُوا مَا يَقُولُ سَيْدُكُمْ) (١) ، قال الإمام : معنى ذلك عندي أن قوله : (بلى) بمعنى : أنه لا

تتركه نفسه لذلك ، وأن طباعه ربما غلبته ، وتستولى عليه الغيرة حتى يقتله ، وإن كان عاصياً لد (٢) في ذلك ، لا على أنه رد قول

النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقصد مخالفته .

وقوله : (إن جاءت به كل جعداً أحمش الساقين) : قال الهروي : الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ، ويكون ذمّاً ، فإذا كان مدحاً فله معنيان : أحدهما : معسوب الخلق شديد الأسر ، والثاني : أن يكون شعره غير سبط ، لأن السبوط أكثرها في شعور العجم . وأما الجعد المذموم فله معنيان : أحدهما : القصير المتردد ، والآخر : البخيل .

يقال : جعد اليدين وجعد الأصابع : أي بخيل .

وفي حديث آخر : (إن جاءت به جعداً قططا) (٣) : القِطط : الشديد الجعودة ، (١) حديث رقم (١٤) بالكتاب .

(٢) في ع : ذلك .

(٣) للبخاري ، كالطلاق ، بقول الإمام : اللهم بين ٧ / ٧٢ ، والنسائي ، كالطلاق ، بقول الإمام اللهم لنن ، برقم (٣٤٧١) . ٢٦٣ / ب

٩٠ كتاب اللعان ١٢ - (١٤٩٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمَصْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَحْمٍ - قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! ، عَنْ الْقَاسِمِ ! بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) هَ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي فَلَكَ قَوْلًا ، ثُمَّ انْصَرَفَ .

فَاعْتَاهُ رَجُلٌ مِنْ تَوَمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا .

فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتَلَيْتُ بِهِنَا إِلَّا لِقَوْلِي .

فَنَابَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ ، وَكَانَ فَلَكَ الرَّجُلُ مُصَفَرًا ، قَلِيلَ اللَّحْمِ ، سَبَطَ الشَّعْرَ .

وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ ، خَدْلًا ، آمَ ، كَثِيرَ اللَّحْمِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، تَتَن) فَوَضَعَتْ شَيْفًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ ! ،

يقال : رجل جعد ، [وشعر جعد] (١) : بين الجعودة ، وقطط : بين القطوبة .

وقوله : (حمش الساقين) : أي دقيق الساقين .

قال الهروي : يقال : امرأة حمشاء الساقين ، كراء اليدين : إذا كانت دقيقتهما .

قال غيره : والحمشة : دقة الساقين .

وقوله : (إن جاءت به سبطا قضى العن) : السبوط : استرسال الشعر وانبساطه .

ورجل سبط وسبط بفتح الباء وكسرهما ، لغتان من السبوط ، وكذلك شعر سبط ، وسبط .

وقد سبط شعر الرجل سبوطاً ، وقضى العن : أي فاسد العن .

قال ابن دريد في الجمهرة : يقال : قضيت عين الرجل : إذا احمرت ودمعت ، وقد قضيت القرية تقضيا وقضاء فهي قضية ، على وزن فعلة (٢) إذا غضنت وتهافتت ، قال ابن ولاد : وسقاء قضى : [إذا طال مكثه في مكان ففسد وبل] ، والقضو مقصور مهموز : العيب .

قال ابن دريد : [وقضى] (٣) حسب الرجل قضاء وقضوا وقضاة : إذا دخله عيب ، ! إن في حسبه لقضاة .

ولا تفعل كذا قال فيه : قضاه على .

قال الهروي : وقضى الثوب : إذا تفزّر (٤) وتشقق .

قال غيره من طول البلى .

وقوله في صفة الذي وجده عند أهله : (خدلا ، ادم) : الخدل ، بخاء معجمة مفتوحة ودال مهملة : الممتلئ الساق والادم : الشديد السمرة ، وجمعه آدم مثل أحمر وحر ، وأما آدم إذا كان اسماً ، فهو مشتق من أدمة الأرض ، وادمتها : أي وجهها ، فسمى بما خلق منه ، وجمعه / آدميون .

قال القاضي : وفي قوله - عليه السلام - : (إن جاءت به على صفة كذا التي ذكرها

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامشي بسهم .

(٢) في ع : فعيلة .

(٣) سقط من ع .

(٤) في ع : تفرق .

كتاب اللعان ٩١ فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَهُمَا .

فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ : أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : اَلْوَرَجَمْتُ أَحَدَمَ بَنِيْرِ لِمَجَّةٍ رَجَمْتُ هُنَّ ! (؟) .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ " كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، حَاشَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أَوْشٍ ! ، حَاشَى سُلَيْمَانَ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ ، يَرِائِصَ ، ، وَرَهُ ، ص

محمد ، عن ابن عباس ؛ انه قال : ذَكَرَ الْمُتْلَاعَنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

وَزَادَ فِيهِ - بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ - قَالَ : جَعَدًا قَطًّا ! .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الثَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ

، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ .

وَذَكَرَ الْمُتْلَاعَنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ .

فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ : أَهُمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : اَلْوَرَجَمْتُ رَاجِمًا أَحَدَهُمَا بَنِيْرِ بَيْنَهُ لِرَجْمَتِهَا (؟) .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ " أُعْلِنْتُ .

قَالَ ابْنُ

فهو لفلان ، يعني زوجها ، يكن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان ، يعني الذي رماها به) .

وفي الحديث الآخر : اَلْعَلْهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ كَذَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَ) ، وفي رواية البخاري : (فلا أراها إلا صدقت ، و(ن جاءت به

كذا فلا أحسبه إلا صدق) (١) : ظاهره أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك على التفرس وغلبة الظن بقوله : اَلَا أَرَاهَا) وا

لعلها) ، ولو كان بوحى واعلام من الله بذلك ، لم يقل : أَرَاهَا وَأَحْسَبُهُ .

وفيه النظر بالأشباه ، والقيافة إنما هي في الفراشين المشتبهين ، وأما الفراش الذي لا شبهة فيه ، فلا حكم له بحال ، وأن إقامة الحدود

ونفى الأنساب وقطعها لا يحتاج فيها بمثل هذا ، إلا في القطع واليقن ، وفيه أن ذكر الأوصاف المذمومة للضرورة ، والتجلية للتعريف

ليس بغيبة .

قال الإمام : وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (اسمعوا إلى ما يقوله سيدكم) .

قال ابن الأنباري وغيره : السيد : الذي يفوق في الفخر قومه ، والسيد أيضا : الحليم ، وأيضا : الحسن الخلق ، وأيضا : الرئيس ، قال

الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ سَيِّدًا سَدْتُهُ وَإِنْ كُنْتُ لِلْخَالِ فَادْهَبْ نَفْلٍ

وَأُنْشِدُ ابْنَ قَتِيْبَةَ :

قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرْجِ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ

(١) كالطلاق ، بللتاعن في لمسجد ٧ / ٧٠ .

٩٢

كتاب اللعان

أبي عمر في روايته عن القاسم بن محمد ، قال : سمعت ابن عباس .

١٤ - (١٤٩٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعني الدرردي - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أن هريرة ؛ أن سعد بن عُب الق أنصاري قال : يا رسول الله ، رأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أقتله ؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا) قال سعد : بلى ، والني كرمك بالحق .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اسمعوا إلى ما يقول سيدكم لا .

ص ص كص ، ه ، ه ، ص ه كص ه ص ، ص ص مش ص ص
١٥ - (...) وحديثي زهير بن حرب ، حديثي إسحق بن عيسى ، حدثنا مالك ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أن هريرة ؛ أن سعد بن عُب الة قال : يا رسول الله ، إن وجدت مع امرأتي رجلاً ، أمهلها حتى أتى بأربعة شهلاء ؟ قال : (نعم) .

١٦ - (...) حدثنا أبو مريم بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، حديثي سهيل عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال سعد بن عُب الة : يا رسول الله ، لو وجدت مع أهلي رجلاً ، لم أمسه حتى أتى بأربعة شهداء ؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (نعم) .

قال : كلا ، والني بعثك بالحق ! إن كنت لأعاجله بالسيف قتل فلك .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اسمعوا إلى ما يقول سيدكم ، إنه لغيور ، وأنا أغير منه ، والله أغير مني) .

١٧ - (١٤٩٩) حديثي عبيد الله بن عمر القواريري ، وأبو كامل فضيل بن حسين المجدري - واللفظ لأبي كامل - قال : حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير ، عن إراد - كاتب المغيرة - عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح عنه .

فبلغ فلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقال : (اتعجبون)

وقوله : (لضربته بالسيف غير مصفح) : أي غير ضارب بصفح السيف ، وصفحا

السيف : وجهاه ، وغرا ره : حلاها .

قال القاضي : وقول عاصم : (ما ابتليت بهذا إلا لقولي) ، وفي أول الحديث : (فقلت

في ذلك قولاً) : قيل : لعله قال نحو قول سعد ، أو غير من امتحن بذلك ، أو وبخه على ذكره فعوقب بأن أصاب ذلك رجلاً من قومه ، حتى احتاج لسؤال النبي (صلى الله عليه وسلم) عن أمره .

وقوله في خبر سعد : (إنه لغيور ، وأنا أغير منه ، والله أغير مني ، من أجل غيره

الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن) الحديث ، الغيرة : أصلها المنع ، فأخبر - عليه السلام - أن سعداً غيور ، مانع لحرمة ، وأنه من خلق أهل الإيمان والكمال ، وأخبر أنها

كتاب اللعان ٩٣ من غير سعد ؟ فوالله ، لأننا أغير منه ، والله أغير مني ، من أجل غير الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بط ، ولا شخص أغبر من الله ، ولا شخص أحب إليه العن من الله ، من أجل فلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله ، من أجل فلك وعد الله الجنة .

من أوصافه هو - عليه السلام - وخلقته ، وأنه أغير منه بحسب منيف منزلته ، وأخبر أن الله أغير من الكل ، وقتر [ذلك] (١) بقوله : (من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن) ، وهذا هو حقيقة الغيرة من المنع الذي قدمناه .

وقد جاء في حديث آخر مفسراً ، قال : (وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله) (٢) ، لكنها في البشر يقترب بها تغير حال وصفات بطش وانزعاج زائد على مجرد المنع .

إذ هم محل التغيير واختلاف الحال ، والله تعالى لا يليق به شئ من ذلك .

وقوله : (لا شخص أغير من الله) : قيل يحتمل أن يكون معناه : لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله ، وهو تعالى لم يجعل ولم يبادر عقوبة عباده في اقترافهم ما نهاهم عنه ومنعهم .

منه ، بل حذرهم وأندرهم وأعذر اليهم وأملهم ، فينبغي أن يتأدب بأدبه ، وشق بسنته ، وكأن هذا رد لقول سعد : آمهله حتى اتى بأربعة شهداء ؟ وقوله : (الضربة بالسيف غير مصفح) فصيح هذا التأويل .

وقوله : (ولا شخص أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين ومنذرين) : أى الإعذار والإنذار لخلقه ، قبل أخذهم بالعقوبة ، وعلى هذا لا يكون في ذكر الشخص هنا ما يشكل ، وقد يكون ذكر الشخص تجوّزاً ، والله تعالى متعال عن التشخص ، وإنما وقع الشخص على غيره على معنى شئ واحد ، وقيل : قد يكون الشخص بمعنى المرتفع : أى لا مرتفع أرفع من الله ؛ لأن الشخص ما شخم وظهر ونما وارتفع .

وقوله : (ولا أحب إليه المدحة من الله) ، قال الإمام : المدحة ، بكسر الميم ، لا تكون إلا مع إدخال الهاء للتأنيث ، فإذا ذهبت الهاء وبقي لفظ التذكير فتحت الميم ، فيقال : هو المدخ وهى المدحة .

قال القاضى : وقوله : (من أجل ذلك وعد الجنة) : معناه - والله أعلم - : أنه لما وعدها ورغب فيها ، كثر السؤال له ، والطلب إليه ، والثناء عليه ، ولا يحتاج بهذا على

(١) صاقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٢) سيأتى في مسلم ، كالتوبة ، بغيرة الله وتحريم الفواحش ، برقم (٣٦) ، أحمد في مسنده ٢ / ٣٤٣ ، ٥٢٠ ، دترمذى ، كالرضاعة ، بما جاء في الغيرة لالا (١١) وقال : حديث أبى هريرة حديث حسن غريب .

كتاب اللعان

(...) وَحَدَّثَاهُ أَبُو مُرْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِلَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَنْ ! الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَقَالَ : غَيْرُ مُصَفَّحٍ ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ .

جواز اسمجلاب الإنسان الثناء على نفسه ومدحه ، فهذا مذموم قصده منهى عنه ، فأما حبه بالقلب ، فما لا يجد المرء منه بدا ، والله تعالى مستحق للمدح ومستوجب له ، والعباد فالنقص لهم لازم ، وإن استحقوا المدح من جهة ما ، مع أن المدح يفسد قلوبهم ، ويعظمهم في نفوسهم حتى يستحقروا غيرهم . ولهذا قال - عليه السلام - : (احثوا التراب في وجوه المداحين ! (١) ، وقال : (لو سمعها ما افلح) ، وقال تعالى : { فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ! إِنْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى } (٢) .

وقوله : (لو كنت راجعاً بغير بينة لرجمت هذه) ، وذكر امرأة كانت تظهر السوء

في الإسلام ، وفي الرواية الأخرى : (أعلنت) : فيه حجة الأتقاة بالحدود بكثرة السماع ، وغلبة الظنون ، إذا لم يكن على أصل شرعى ، من بينة أو إقرار أو ما يقوم مقام ذلك .

وقوله : يا رسول الله ، مالى ، قال : (لا مال لك) (٣) . الحديث : صدق الملاعنة واجب بالإجماع .

قال ابن المنذر : وفيه دليل على أنه لا رجوع عليه بالمهر وإن أقرت بالزنا ، لقوله : (وان كنت صادقاً عليها ، فم استحللت من فرجها) (٤) .

قالوا : وحديث هذا الباب يوجب الصداق بالدخول .

واختلف في الملاعنة إذا لم يدخل بها ، فعند جماعة فقهاء الأمصار : أنها كغيرها لها نصف صداقها ، وقاله مالك ، قال الزهرى : لا صداق لها جملة لأنه فسخ ، وحكاها البغداديون عن المذهب ، وهو على أصل المذهب أنه فسخ ، وليس بإيجاب نصف الصداق

بالذى يقتضى أنه ليس بفسخ على ما أشار إليه بعضهم ، بل لتعارض أيمانها التى قامت مقام تعارض الشهادات فى وجوب الصداق أو إسقاطه ، فقسم بينهما لاستواء دعوتهما فيه على أصلنا ، أو مراعاة لاختلاف العلماء ، هل هو فسخ أو طلاق ؟ وقال الحكم وحماد وأبو الزناد : لها الصداق كله إذ ليس بطلاق .

وقوله : (سألت أنساً وأنا أرى عنده علماء ، فقال : إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخا البراء بن مالك من أمه) .

وفى رواية السمرقندى : (وكان أخاه لأمه) (٥) قد شكل هذا ويظن أنه راجع إلى أنس بن مالك إذ البراء بن مالك أخوه ، (١) أحمد فى مسنده ٦ / ٢٥ ، مسلم ، كالزهد والرقائق ، بالنهى عن المدح رقم لعلا) ، وأبو داود ، كالأدب ، بفى كراهية التماذي (٤٨٠٤) ، الترمذى ، كالزهد ، بما جأ فى كراهية المدحة والمداحين (٢٣٩٣) ، ابن ماجه ، كالأدب ، بالمدح (٣٧٤٢) كلهم عن المقداد بن عمرو .

(٢) للنجم : ٣٢ .

(٣ ، ٤) حديث رقم (٥) بالكتاب .

(٥) هى رولية النسخة المطبوعة لحديث رقم (١١) بالكتاب .

كتاب اللعان

١٨ - (١٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الرِّفْرِىِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَبِ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟) قَالَ نَعَمْ .

قَالَ : (فَمَا أَلَوْنَهَا ؟) .

قَالَ : حُمْرٌ .

قَالَ : (هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟) قَالَ : إِنْ " فِيهَا لُورَقًا .

قَالَ : (فَالْنِ أَتَاهَا فَلَكِ ؟) .

قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عَرَقٌ .

قَالَ : (وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عَرَقٌ) .

١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَفَدُّ بْنُ حَمِيدٍ - قَالَ ابْنُ

رَافِعٍ : حَاشَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَدَ عَبْدُ الرَّزِيمِ قِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ .

حَاشَا شَأْنُ ابْنِ رَافِعٍ ، حَاشَا ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُتَيْصٍ جَمِيعًا عَنِ الرِّفْرِىِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَدَتِ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ ، وَهُوَ حَيْنُذٌ يُعَرِّضُ بَا"نَ يَنْفِيهِ .

!زَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ .

٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا : أَخْبَرَنَا

ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، وَإِنِّي جَمَرْتُهُ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟) قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : (مَا أَلَوْنَهَا ؟) قَالَ : حُمْر .
قَالَ : (فَهَلْ فِيهَا مِنْ أُرْق ؟)
قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَأَنَّى هُوَ ؟)

وقد وهم في هذا ابن خيثمة فذكرهما في الأخوة للأمم ، ولعله من ظاهر هذا الحديث وهم واتبعه أبو عمر فيه ، وليس كذلك ، إنما هو أخوه لأبيه لا من أمه .

كذا قال البخاري والعصمى وغيرهما / فيه ، وإنما أراد بذلك شريك بن سحماء هو أخو البراء بن مالك لأمه ، وهو ظاهر في الحديث بين .

وشريك بلوى حليف للأنصار وقول ابن جبير : (فرق المصعب بين المتلاعنين) ، كذا لابن الحذاء ، ولغيره : (لم يفرق) (١) قيل : صوابه (لم يفرق) .

وقوله للذي أنكر لون ولده : (ألك من الإبل ؟) قال : نعم - الحديث ، إلى قوله : (هل فيها من أورك ؟ !) ، قال الإمام : هو الأسمر ، وهو من الورقة ، ومنه قيل للرماد : أورك ، وللحمامة ورقاء .
(١) حديث رقم (٧) بالكتاب .

٢٦٤ / أ

٩٦ كتاب اللعان قَالَ : لَعَلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقًا لَهُ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (وَهَذَا لَعَلَهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقًا لَهُ) .

ص ص ! ، ص ص ، ه ، ص ص ص كص ، عن ، ص نص ه ، ص ه ، ص ص ه

(...) وحديثي محمد بن رافع ، حدثنا جحيم ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، ؟نه قَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ يَنْخُو حَلِيَّتَهُمْ .

قال القاضي : في هذا الحديث حجة للقول بالقياس ، والاعتماد وضرب الأمثال والأشباه لتقريب الأفهام ، وعرض الغامض المشكل على البين الظاهر .

ومعنى قوله : (فاعل عرقا نزع) : أى أشبهه وأظهر لونه .

والعرق هنا : الأصل

من النسب ، شبه بعرق الثرة ، يقال : فلان مُعْرَقٌ في الحمسب وفي اللوم والكرم .

وأصل النزع : الجذب ، كأنه جذبه لشبهه به ، يقال منه : نزع [ينزع ، وهو مما شذ عن الأصل مما جاء على فَعَلٍ يَفْعُلُ فيما عينه من حروف الحلق أو لامه ، وأصله المطرد فَعَلٌ يَفْعُلُ ، يقال منه : نزع [(١) الولد لأبيه ، ونزع إليه ، ونزعه أبوه إليه كله .

وفي هذا الحديث أن التعريض اللطيف إذا لم يقصد به المشاتمة ، وكان لمعنى ضرورة

أو شكوى أو استفتاء فلا حد فيه ، وقد استدل به من لا يرى الحد في التعريض والكناية ، وهو مذهب الشافعي ، ولا في قول القائل : ليس هذا الولد مني ، وهو مذهب الخطابي .

ولا حجة له في هذا الحديث ؛ إذ ليس فيه شيء من ذلك وإنما فيه إنكاره لونه ، لا إنكاره الولد ونفيه له .

٢١ - 20 - كتاب العتق

٢١٠١ (١) باب ذكر سعاية العبد

تم الجزء الثالث ، والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد نبيه واله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

تتلوه في الرابع - إن شاء الله - كتاب العتق .
ومن الفرل! من نسخه الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة سبعين وستمائة .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش! .
كتاب العتق
٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٢٠ - كتاب العتق

١ - (١٥٠١) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : (مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وَالْأَفْقَدُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .

(...) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .
ح

ص ص عص ص ص ، ه ، ص ير ص ص عص ص ، ه ، ص ص ص ص ص ، ء صي ، ص ص وحدثنا شيبان بن فروخ ،
حدثنا جرير بن حازم .

ح وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل ، قالا :
كتاب العتق

قوله - عليه السلام - : (مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا) [له] (١) في عبد (٢) ، فكان (٣) له ما ذ

يبلغ ثمن العبد قوّم عليه (٤) قيمة العدل ، [وأعطى شركاءه] (٥) حِصَصَهُمْ ، وعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وفي الرواية الأخرى : (مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي عَبْدٍ نَخْلَاصُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَا ذ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ ! ، وفي الرواية الأخرى : (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا ذ قُوّمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةَ عَدْلِي ، ثُمَّ اسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الذِي لَمْ يُعْتَقَ) ، وفي الرواية الأخرى - في المملوك بين الرجلين فَيُعْتَقُ أَحَدُ صَمَا - قال : (يُضْمَنُ) ، قال القاضي : في ذكر الاستسعاء هاهنا خلال .

قال أبو الحسن الدارقطني : روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة - وهما أثبت - فلم يذكر فيه الاستسعاء ، ووافقه هلم وفصل الاستسعاء من الحديث ، فجعله من [رأى] (٦) قتادة ، وعلى هذا أخرجه البخاري (٧) وهو الصواب ، وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول : ما أحسن ما رواه هلم وضبطه ، ففصل قول قتادة .

(١) صاقطة من ص .

(٢) في ص : عبده .

(٣) في ص : وكان .

(٤) في س : له .

(٥) في ق ، والمطبوعة : فأعطى نرك ال .

للا) جاء في الالتزامات : (رواية) ، وكذا! للتحقق في تعليقه عليها بأنها في النسخة الأخرى التي لديه (رواية) ونسخة للقاضي نيا نرى اصوب وئدق .

راجع : الالتزامات ١٨٣ .

(٧) كالعتق ، بهذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة صهر ١٩٠ .

٩٨ كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد ص ير ص ص نص نص ، ير ، ص ممص ه ، ، صوص ممص ص ممص نحو ، ١ صممص حدثنا حماد ، حدثنا أيوب .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا إبي ، حدثنا عبيد الله .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْمَصَ بْنَ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ .

ح وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِي ، حَاشَا ابْنَ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُلَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي فَنبٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ (١) بَابُ ذِكْرِ سَعَايَةِ الْعَبْدِ

٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَقْتُ لَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ - فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّخْلَيْنِ فَيَعْتَقُ أَحْلُ مَا - قَالَ : (يَضْمَنُ) .

٣ - (١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الثَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ

قَالَ الْقَاضِي : وَقَالَ الْأَصِيلِيُّ وَابْنُ الْقَصَارِ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ أَسْقَطَ السَّعَايَةَ أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ : الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا السَّعَايَةَ أَثَبَّتْ مِنْ ذِكْرِهَا (١) .

قَالَ غَيْرُهُ : وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، فَرَأَى فِيهِ السَّعَايَةَ وَمَرَّةً لَمْ يَذْكُرْهَا (٢) ، فَذَكَرْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ مِنْ مَقْصِدِ الْحَدِيثِ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ .

وَمَعْنَى الْأَسْتِغْنَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : تَكْلِيفُهُ الْاِكْتِسَابَ وَالطَّلَبَ لِقِيَمَةِ شَقْصٍ الْآخَرَ عَلَى

قَوْلِ الْكَثَرِ ، وَقِيلَ : يَخْدُمُ سَيِّدَهُ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنَ الرِّقِّ ، فَعَلِيَ هَذَا تَتَّفِقُ الْأَحَادِيثُ .

(١) ١ / ٢٧٣ ، ١ / ٢٣٠ لا سَتَذَكَرُ ٢٣ / ١٢٠ .

قَالَ : وَأَصْحَابُ قَتَادَةَ الَّذِينَ هُمُ الْحُجَّةُ عَلَى غَيْرِهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ثَلَاثَةٌ : شُعْبَةُ ، وَهَامٌ ، وَسَعِيدٌ

ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، فَإِذَا تَفَقَّحَ مِنْهُمْ اثْنَانِ مِنْهُمَا حُجَّةٌ عَلَى الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ ، وَقَدْ اتَّفَقَ شُعْبَةُ وَهَامٌ عَلَى تَرْكِ ذِكْرِ السَّعَايَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَضَعُفَ بِذَلِكَ ذِكْرُ السَّعَايَةِ .

(٢) مِنْ هَؤُلَاءِ : رُوْحُ بْنُ عَبَادَةَ ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَعَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، وَيَحْيَى بْنُ صَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدَى ، هَؤُلَاءِ اثْبَتُوا السَّعَايَةَ .

الْاِسْتِذْكَارُ ٢٣ / ١٢٠ .

كِتَابُ الْعَتَقِ / بَابُ ذِكْرِ سَعَايَةِ الْعَبْدِ ٩٩ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عِنْدٍ ، نَفَلَ لَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) .

وقوله : (غير مشقوق عليه) : أى غير مكلف ما فيه مشقة .

وقوله : (شِقْصًا) ، قَالَ الْإِمَامُ : الشَّقْصُ : النَصِيبُ ، وَمِثْلُهُ الشَّقِيقُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا) ، الشَّرْكُ : النَصِيبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : { وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ } (١) ، أَيْ مِنْ نَصِيبٍ ، وَيَكُونُ الشَّرْكُ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرِكِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ! وَلَهُ شُرَكَاءُ فِيهِمَا آتَاهُمَا (٢) ، وَيَكُونُ الشَّرْكُ - أَيْضًا - الْإِشْرَاكُ ، يُقَالُ : شَرَكْتُهُ فِي الْأَمْرِ أَشْرَكَهُ شَرَكًا ، وَمِنْهُ حَدِيثُ مُعَاذٍ : (أَجَازَ بَيْنَ أَهْلِ الْيَمَنِ الشَّرْكَ !) ، أَرَادَ الْاِشْتِرَاكَ فِي الْأَرْضِ .

وقوله : أَوْفَقَ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ : قَالَ : عَتَقَ الْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ : إِذَا سَارَ حُرًّا وَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ .

قَالَ التِّي إِلَى : قَوْلُهُ : (مَنْ) (٣) أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ : لَفْظُهُ عَامٌ فِي كُلِّ مَعْتَقٍ مِنْ

ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى ، مِمَّنْ يَقَعُ عَلَيْهِ الْاِخْطَابُ أَوْ يَنْتَهَى حُكْمُهُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ أَلْزَمْنَا التَّقْوِيمَ (٤) إِذَا كَانَ الْعَبْدُ كَافِرًا بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ أَوْ بَيْنَ مُسْلِمٍ

ونصراني ، فأعتق المسلم نصيبه لحق الشريك معه ، ولتوجه الخطاب للمسلم .

وقد اختلف عندنا إذا أعتق النصراني ، هل يَقُومُ عليه لحق شريكه المسلم ، أم لا ؟ إذ هو حق الله تعالى [أو بين المعتق والمعتق وهما نصرانيان لا يتوجه لهما الخطاب ، وكذلك اختلف عندنا إن كان العبد مسلماً بين نصرانيين فأعتق أحدهما نصيبه ، أو بن نصراني ومسلم ، فأعتق النصراني نصيبه على الخلاف هل الحق للشريك في تبعض عبده عليه أو للعبد في حقه تكملة عتقه ؟ والله أعلم] (٥) .

قال القاضي أبو محمد : فيه ثلاثة حقوق : حق لله - تعالى - وللشريك ، وللعبد ، فعلى مراعاة هذه الحقوق وقع الخلاف ، وتصوير الصور في المسألة على ما تقدّم ، ويأتى إن

(١) سبأ : ٢٢ .

(٢) ١ ي!عرات : ١٩٠ .

(٣) فلفظة (من) تحتل ان تكون شرطية ، وتحتل ان تكون موصولة ، وهى على كلا الحالتين من صيغ العموم ، فتتناول كل من يلزم عتقه من الأحرار المسلمين ، فكل من اعتق من هؤلاء شركا له فى عبد وهو ملىء فإنه يَقُومُ عليه ، فلا يقوم على الصبي والمجنون ؛ إذ لا يلزمهما عتق من أعتقاه ، وكذلك العبد إلا

أن يأفن له سيده ، فإن أفن له ثو أمضى عتقه ، لزمه ، وقدم عليه ، ولا يصح العتق الشرعى من الكافر ؛ لأنه ليس بنجاء بالفروع على الصحيح ؛ ولأن العتق قرينة وليس الكافر من أهلها .

إكمال ٤ / ١٥٢ .

(٤) للتقويم : أن يقوم نصيب صاحبه يوم العتق قيمة عدل ، ثم يعتق عليه ، قال أبو عمر : وكذلك قال داود وأصحابه فى هذه المسألة ، إلا أنه لا يعتق عليه حتى يؤدى القيمة إلى شريكه ، وهو قول الثافعى فى القديم ، وقال الثافعى : من أعتق شركا له فى عبد قوم عليه قيمة عدل ، وأعطى شركاء! حصصهم ، وعتق للعبد ، دالا فقد عتق منه ما عتق .

التمهيد ١٤ / ٢ ملا

(٥) سقط من ق .

١٠٠ كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد ٤ - (...) وحلثناه على بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعنى ابن يونس - عن سعيد

ابن أن عروبة ، بهنما الإسناد .

وزاد : (إن لم يكن له مال قوّم عليه العبد قيمةً سئل ، ثم

شاء الله تعالى .

وقوله : (قوّم عليه) : محموز على الوجوب ، ولا تخيير فى الرضا يعم تبعض العتق لا للعبد ولا للشريك ، مراعاة لحق الله - تعالى - فى ذلك .

واختلف عندنا ، هل للشريك التخيير فى أن يعتق نصيبه أو يَقُومُ ؟ وهو المشهور ، أو ليس له إلا التقويم فى هذا ، وأنه قد وجب عتق جميعه على معتق نصيبه بحكم الراية (١) ؟ على ما سيأتى من اختلاف العلماء والمذاهب فى هذا ، ولا خلاف فى بقاء عتق نصيب المعتق بكل حال بين علماء الأمصار ، إلا ما روى عرق ربيعة من إبطال عتق المعتق لنصيبه معسرا كان أو موسراً (٢) ، وهذا قول لا أصل له مع مخالفته جميع الأحاديث .

واختلفوا فى الحكم فى نصيب شريكه إذا كان المعتق موسراً على ستة أقوال :

أحدها : أن العبد عتق نفسه ، ويقوم نصيب صاحبه عليه بكل حال .

وولاه كله

له ، هذا قول الثورى والأوزاعى ، وابن أبى ليلى ، وابن شبرمة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأحمد ، واسحق ، وحكى مثله رواية عندنا فى المذهب (٣) ، وقاله الشافعى فى الجديد ، وأن حرية بعضه قد سرت فى جميعه ، وحكمه من يومئذ حكم الحر فى الورثة وسائر أحكام الأحرار ، ولشد للشريك فيه غير قيمته على المعتق ، كما لو قتله ، وأنه إذا عتق نصيبه كان عتقه باطلا (٤) ، وأن المعتق

إن أعسر قبل أخذه بالقيمة أتبعه الشريك بها دينا ، وكذلك لو مات المعتق قبل نهاية عتق جميعه قُوم عليه ، ولو استغرق تركته .
القول الثاني : أنه لا يعتق بالسراية وإنما يعتق بالحكم ، وأن العبد بحكم العبودية في نصيب الشريك حتى يحكم بالتقويم ، وأن المعتق إن مات قبل التقويم لم يُقَوَّم عليه ولا على ورثته ، وأن الشريك بعد عتقه مخير في نصيبه إن شاء قوفه عليه و(ن شاء أعتقه ،

(١) هي عتق للبعض عتق الجميع ، وسيأتى قريبا إن شاء الله .

(٢) قال لبو عمر : وما أشك أنه لم يبلغه - الحديث - ولا عليه .

الاستذكار ٢٣ / ١٢٦ ، التمهيد ١٤ / ٢٣٤ .

(٣) قالوا : يعتق بتلا - لى قطعاً .

التمهيد ١ / ٢٧٧ .

(٤) يعنى عتق الثنى .

لأنه بعث الأول صار حراً .

رجلج : التمهيد ١٤ / ٢٧٩ .

قال : وتحصيل مذهب الشافعى ما قاله في الجديد : أنه إذا كان المعتق لحصته من العبد موسراً ، عتق جميعه حيئ أعتقه ، وهو حر من يومئذ ، ويورث ، وله ولاؤه ، ولا سبيل للشريك على العبد ، وعليه قيمة نصيب شريكه ، كما لو قتله ، وجعل عتقه إتلافاً ، هذا كله إن كان موسراً في حيئ العتق للشقص ، وسواء أعطاه القيمة أو منعه ، وإن كان معسراً فالشريك على ملكه يقاسمه كسبه ، أو يخدمه يوماً ويخل لنفسه يوماً ، ولا سعاية عليه .

الأم ٢ / ٣٥٤ ، التمهيد ١٤ / ٢٧٩ .

كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد

يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ أُنْثَى لَمْ يَعْتَقْ ، غَمْرَمَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) .

١٠١

فإن أعتقه كان الولاء بينهما ، دان كان المعتق معدماً بقى الشريك على نصيبه في العبد ولم يعتق منه غير حصة العبد ، دن كان المعتق موسراً بقيمة بعضا نصيب شريكه (١) قُوم عليه منه بقدر ذلك ، وهذا مشهور قول مالك وأصحابه (٢) وقول الشافعى في القديم ، وبه قال داود وأهل الظاهر ، ثم اختلفوا هل بمجرد التقويم يكون حراً أو لا بتمام الحكم ؟ والأول هو الصحيح من مذهبنا .

القول الثالث : قول أبى حنيفة : إن الشريك مخير ، إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، وإن شاء اعتق نصيبه والولاء بينهما ، دان شاء قُوم على شريكه نصيبه ، ثم يرجع المعتق بما دفع إليه العبد يستسعيه في ذلك ، والولاء كله له ، قال : والعبد في هذه السعاية بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه .

القول الرابع : قول عثمان البتي (٣) : لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رابعة (٤)

تراد للوطء ، فيضمن ما أدخل على صاحبه فيها من الضرر .

القول الخامس : حكاه ابن سيرين ؛ أن القيمة في بيت المال .

وهذان القولان شاذان مخالفان للحديثين جميعاً ، حديث ابن عمر وحديث أبى هريرة ، وكذلك مذهب أبى حنيفة ، لم يقل بواحد من الحديثين ، وهذه سنة خارج عنها (٥) .

القول السادس : حكى عن إسحق بن راهويه ؛ أن هذا الحكم في الذكور من العبيد دون الإناث ، ولم يذكر في الحديث ، وهذا أشد الأقوال .

هذا حكم الموسر .

وكذلك اختلفوا في المعسر على أربعة أقوال : فقول مالك والشافعى وأحمد وأبى (٦) عبيد : لا يتبع بشيء ، وينفذ عتق نصيبه الذى أعتق ، كما جاء في حديث ابن عمر وغيره ، ولا سعاية عليه ، وعلى هذا جمهور علماء الحجاز ؛ لقوله في

(١) بأن يكون نصف عبده من ذى رحم محرم .

انظر : البدائع ٥ / ٢٢٠٧٤ .

- (٢) جاء في التمهيد والاستذكار : د ان كان المعتق موسراً ببعض نصيب شريكه ، قَوْمٌ عليه بقدر ما يوجد معه من المال ، ورق بقية النصيب لديه ، ويقضى بذلك عليه كما يقضى في سائر الديون .
التمهيد ٢٧٨ / ١٤ ،
الاستذكار ٢٣ / ١٢١ .
- (٣) فقيه البصرة ، ابو عمرو ، عثمان البتي ، نسبة إلى بغ البتوت وهى السية الغليظة ، حدث عن أنس بن مالك ، والشعبي ، والحسن ، وعنه شعبة ، وسفيان ، وهشيم بن سريع ، وابن عُلَّة ، وعيسى بن يونس .
كان صاحب رأي وفقه .
تهذيب الكمال ١٩ / ٤٩٢ ، سير ٦ / ١١ .
- (٤) الرلبة : الممر جو ، وقد نقلها الأبي : ربيعة ٤ / ١٥٤ ، وفي الاستذكار : رائعة .
- (٥) القاض هنا مرر لكلام ابن عبد البر .
راجع : التمهيد ١٤ / ٢٣٤ .
- (٦) في اياصول : وأبو .
٢٠٢ / ب
- ١٠٢ كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد س ص ، ه ، ص ص نص ص ه ، ه ، ص ص ! ص ص ص ه ،
(...) حدثني هرون بن عبد الله ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا إبي ، قال : سَمِعْتُ قَتَّ الَةَ يُحَدِّثُ بِهِنَّ الْأَسْنَادَ .
بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ : قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدَل .

الحديث : (وكان له مال يبلغ ثمن العبد قَوْثَمٌ عليه) إلى قوله : (والا فقد عتق منه ما عتق) ، وهذا اللفظ ثابت من رواية مالك وغيره في الحديث ، وسقطت هذه اللفظة عند القعني وابن بكير في رواية ، وسقطها عند الحفاظ وهم ممن سقطت عليه ، والمعروف لكافة رواية نافع ورواية مالك عنه ثباتها وصحتها .

واختلف في قول مالك في مراعاة العسر ، هل بمجرد يوم العتق ؟ أو باتصاله إلى يوم الحكم ؟ وقال الكوفيون باستسعاء العبد في حصته لشريكه (١) ، وبه قال الأوزاعي (و)سحق وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة .

ثم اختلفوا في رجوع العبد يرد على المعتق (٢) ، فقال ابن أبي ليلى وابن شبرمة :
رجع عليه ، ولم ير أبو حنيفة وصاحبا الرجوع ، وهو عند أبي حنيفة بحكم المكاتب مُتَّة السعاية ، وعند الآخرين هو حر بالسرايا ، وقال زفر : يُقَوِّمُ على المعتق ، كان معسرا أو موسرا ، يوديها في العسر متى أيسر (٣) ، / وقاله بعض البصريين ، وقال آخرون : إذا كان معسراً بطل عتقه .

وهذان القولان شاذان مخالفان للأقوال كلها أيضا ، وفي هذا الحجة القوية : أن من أعتق بعض عبده أنه يكفل عليه عتقه ، وهل يجبر ذلك بالحكم أو بالسراية فن ذلك ؟ فيه عندنا روايتان ، وعلى هذا جماعة علماء أهل الحجاز والعراق دون استسعاء ، إلا ما ذهب أبو حنيفة من أنه يستسعى لمولاه في بقية القيمة ، وخالفه صاحبا في ذلك فقالوا بقول الجماعة ، لكنه روى عن ربيعة وطاوس وحماد والحسن على خلاف عنه نحو قوله ، وقاله أهل الظاهر .

وذكر عن الشعبي وعبيد الله بن الحسن يعتق الرجل من عبده ما شاء .
وقوله : (قيمة عدل) : يريد : لا زيادة ولا نقص .

وقوله : (عتق عليه) ، وفي كتاب أبي داود : (ثم عتق عليه) (٤) : حجة لقول مالك ومن وافقه إن عتقه بعد التقويم والحكم لأبي السراية .

قال الأمام : الحكم بالتقويم هاهنا لما يلحق الشريك من الضرر بعيب العتق ، ولحق

(١) والولاء كله للمعتق ، وهو بمنزلة الحر في جميع أحكامه ما لم في سعايته من يوم أعتق ، يرث ، ويورث .

(٢) جعل ابن أبي ليلى وابن شبرمة للعبد أن يرجع على المعتق بما سعى فيه متى أيسر .

راجع : الاستذكار ٢٣ / ١٢٥ .

(٣) قال أبو عمر : لم يقل زفر بجديث ابن عمر ولا بجديث أبي هريرة في هذا الباب السابق .

(٤) أبو داود ، كالعتق ، بفيمن روى الله لا يستسعى (٣٩٤٧) .

كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد

١٠٣

الله - تعالى - في إكمال الحرية .

صان كان للشريك مال ، فهل يعتق نصيب من لم يعتق بالسراية أو بالتقويم ؟ فيه اختلاف في المذهب .

صان كان الشريك معسراً ، فهل لمن لم يعتق اتباعه بالقيمة في ذمته صاكال العتق عليه ؟ فيه - أيضاً - قولان في المذهب .

وعند أبي حنيفة أن المعتق إن كان موسراً كان للآخر أن يعتق نصيبه ، أو يضمن شريكه ، أو يستسعى العبد ، وإن كان معسراً كان لشريكه العتق والاستسعاء ، وتعلق مالك في نفى الاستسعاء ، بقوله في طريق ابن عمر : (والأفقد عتق منه ما عتق) ، وظاهر هذا ينفي الاستسعاء وتعلق أبو حنيفة برواية أبي هريرة في الاستسعاء ، وقد قال بعض أصحابنا : إنها زيادة من كلام قتادة تلبس على بعض الرواة فأضافها إلى نفس الحديث ، وقد ذكر ابن المنذر ما يصحح ما قاله أصحابنا ، وذكر في سند الحديث على بعض رواه قال : وكان يفتي قتادة ، وذكر الاستسعاء على أنه يحتمل أن يكون معنى قوله : (يستسعى [العبد] (١) في نصيب الذي لم يعتق) ، أي يخدمه بقدر نصيبه لئلا يظن أنه يحرك عليه استخدامه ، صان كان قد وقع في بعض الروايات في الاستسعاء في القيمة ، وهذه الرواية تمنع هذا التأويل .

وقال بعض أصحابنا : لعل الراوى نقل بلعنى ولما سمع الاستسعاء في النصيب عبر عنه بالقيمة على ما فهم ، وهذا عندى لا يعول عليه ؛ لأنه سوء ظن بالرواة ، وتطريق إلى إفساد كثر الأحاديث .

وقد قالوا - أيضاً - هم في تأويل الحديث الذى تعلقنا به : [إن قوله] (٢) : (صا)

فقد عتق منه ما عتق) إنما أراد أن العتق يرد واستقر ، وأن تعذر الاستكمال لا يرفع ما وقع فيه ، والذي قالوه يحتمل ، صانما يبقى النظر فيما قلناه ، هل هو الأظهر من المحتملات ؟ والظواهر يقع بها الترجيح ، ويرجح بعضها على بعض ، وقد نبهنا على ما في روايتهم من الاحتمال وما في روايتنا ، ولم يبق إلا التمسك بالأظهر .

وفي غير كتاب مسلم : عن جابر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله ولاء ، فهو حر ، ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم ، وليس على العبد شيء) (٣) .

٢١٠٢ (2) باب إنما الولاء لمن أعتق

وفي هذا الحديث ثلاث فوائد : العتق بالسراية ؛ لقوله : (فهو حرب ، والتعليل بحق الشركاء ؛ لقوله : الما سار من مشاركتهم) ، ونفى السعاية ؛ لقوله : (وليس على العبد شيء) .

وقوله هاهنا في رواية أبي هريرة : (قوة عليه العبد!) : إشارة إلى تقويم العبد كاملاً ، ويعطى قيمة نصفه بنسبة قيمة الكل إن كان قادراً على أن يدعو شريكه لبيع جملته ، فيحصل له نصف الثمن الحاصل في الجميع ، فإذا منعه من هذا ضمن له ما منعه منه ، وقد

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش ! بسهم .

(٣) البيهقي في السق ، كالعتق ، بمن تحتق ! شركا له في عبد وهو موسر ٢٧٦ / ١٠ .

١٠٤ كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد قال هذا بعض أهل العلم .

واختلف المذهب في الشريكين إذا أعتقا وسهامهما مختلفة ، ولهما شريك ثالث ، كل يضمنان على التساوى لأنهما اشتركا في الإلتلاف ؟ ولو انفرد كل واحد منهما فاعتق لضمن جميع نصيب شريكه ، من غير أن يعتبر قلة نصيبه أو كثرت ، أو يكونان يضمنان بعد املاكهما ؛ لأن كونهما مالكن نفذ لهما العتق ، فلذلك إذا مدخل في هذا فوقع الغرامة لعذره ، وقد غلط ابن راهويه وذهب إلى

ان معتق نصف الأمة لا يضمن بقيمتها ؛ لاءنه لم يذكر في الحديث إلا العبد ، وأنكر حذاق أهل الأصول هذا ، ورأوا أن الأمة في معنى العبد ، وأن هذا لا يلتبس على أحد سماع هذا اللفظ ، وقالوا : إذا كان الفرع في معنى الاصل قطعاً صار كالمخصوص عليه . قال القاضي : وقوله : (وإلا فقد عتق منه ما عتق) : ظاهره أنه من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمرى ، ووصلاه بالحديث من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ورواه أيوب عن نافع ، فقال : قال نافع : (وإلا فقد عتق منه ما عتق) ، ومرة قال أيوب : لا يرى شيء قاله نافع أم هو من الحديث ؟ ولهذا قال ابن وضاح : إنه ليس من لفظ الحديث ، وما قاله مالك وعبيد الله أولى ، وقد جوداه ، وهما أثبت في نافع من أيوب عند أهل هذا الشأن ، فكيف وقد شك أيوب - كما تقدم - وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع ، وقال في هذا الموضع : ولهذا جاز ما صنع .

فجاء به على المعنى ، وهذا كله يرد على من رأى الاستسعاء داكلاً عتقه بكل حال ؛ إذ قوله : (فقد عتق فيه ما عتق) إيجاب لما عتق منه ، ونفى لما عداه .

كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ١٠٥

(٢) باب إنما الولاء لمن أعتق

٥ - (١٥٠٤) وحديثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عائشة ؛ أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها : نبيعهما على أن ولاها لنا .

فذكرت فلك لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (لا يمنحك فلك ، وإنما الولاء لمن أعتق) .

٦! - (...) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حديثاً ليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، أن عائشة أخبرته ؛ أن برة جاعت عائشة استعنيها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً .

فقالت لها عائشة : أرجعي إلى أهلِكَ ، فإن أحبوا أن أقضي عنكِ كتابتك ، ويكون حديث برة

ذكر فيه أن عائشة أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال لعلها : نبيعهما على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : لا يمنحك ذلك ، فإن الولاء لمن أعتق) ، وفي الرواية الأخرى : أنها كانت مكاتبه ، وذكر نحوه ، وفيه : (ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) الحديث ، قال الإمام أبو عبد الله : حديث برة هذا فيه فقه كثير ، والذي يحتاج إلى ذكره هاهنا الكلام في جواز بيعها ابتداءً .

وقد اختلفت أقوال العلماء في بيع المكاتب على الجملة ، فأجازوه بعضهم ومنعه بعضهم ، والواز على أنه يتأدى منه المشتري لا على أنه تبطل كتابته لأن هذا لم نعلم من يذهب إليه ، وكذلك - أيضاً - أجاز مالك بيع كتابته خاصة ويؤدى للمشتري ، فإن عجز رق له ، منع من ذلك ابن أبي سلمة وربيعة ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ورأوا ذلك غرراً وجهلاً بالمشتري ؛ لأنه لا يدرى ما يحصل له ، هل نجوم أم رقبة ؟ وأجاز بعض أهل العلم بيع المكاتب للعتق لا للاستخدام ، (ونرضى بالبيع وقد عجز عن الأداء لفقره وضعفه عن التكسب جاز بيعه ، وإن كان ظاهر المال ففى رضاه بالعجز) قولان ، فمن مكنه منه أجاز بيعه إذا رضى بالعجز والبيع ، ومن منعه من ذلك لم يجز بيعه ، والقولان في المذهب عندنا ، وكذلك إن لم يكن له مال ظاهر ، ولكنه قادر على التكسب ، وتحصيل النجوم التي تعتق بها في رضاه بالعجز (١) اختلاف في المذاهب .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بمهم .

١٠٦ كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ولاؤك لي ، فعلت .

فذكرت فلك برة لأهلها ، فابوا ، وقالوا : إن شأك أن تحتسب

وفي بيع العبد القن بشرط العتق من مشتريه اختلاف بين الناس ، أجازوه مالك والشافعي ، ومنعه أبو حنيفة ، ولكنه قال : إن وقع

البيع مضي بالثمن ، وخالفه صاحبا أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، فقالا : يمضي بالقيمة .

فإذا تقرر هذا كله قلنا بعده : لابد من تطلب تأويل لبيع بريرة وهي مكاتبه عند من منع بيع المكاتب ، فيقول من حكيما عنه : إن بيعه جائز للعتق لا للخدمة ، إنما جازها هنا لأن عائشة اشتريتها للعتق وأنا أجيزه ، ومن يجيز بيع كتابة المكاتب يقول : لعلها اشترت كتابتها ، ويحتج بقوله هاهنا في كتاب مسلم : (فإنني أحب أن أقضي عنك كتابتك) .

وهذا ظاهره أنها لم تشتتر الرقبة ، ومن يمنع بيع المكاتب وبيع كتابته يقول : عجزت ورضيت بالبيع فلهذا اشتريتها عائشة ، وأما شراء العبد القن بشرط الإعاق فيتعلق بهذا الحديث من يجيزه ويقول : قد اشتريتها عائشة بشرط العتق ، وقال (صلى الله عليه وسلم) : (ابتاعني واعتقني) ، وهذا يصحح ما ذهب إليه .

ومن يمنع بيع العبد القن بشرط العتق قد ينازع في هذا ، ويمنع من كون عائشة مشترية ، وقد يحمله على قضا الكتابة عن بريرة أو على شراء الكتابة خاصة .

وإن كان أحد جمع بين هذين المذهبين ؛ منع البيع للعتق وجواز بيع الكتابة ، هذا وجه من الكلام على هذا الحديث .
وأما الوجه الثاني - وهو المشكل في هذا الحديث - : فما وقع في طرق ابن هشام هاهنا ، وهو قوله عنه - عليه السلام - : (اشتريها واعتقها واشترطى لهم الولاء) ، فيقال : كيف أمرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بهذا ، وفيه عقد بيع على شرط لا يجوز ، وفيه تغير بالبالعين إذ شرطت لهم ما لا يصح وخذعتهم ، ولما صعب الانفصال من هذا على بعض الناس أنكر هذا الحديث أصلاً ، يحكى ذلك عن يحيى بن كثم ، وقد وقع في كثير من الروايات سقوط هذه اللفظة ، وهذا مما يشجع يحيى على إنكارها .

وأما المحصلون من أهل العلم فطلبوا لذلك تأويلاً ، واختلفوا فيه ، فقال بعضهم : (المهم) هاهنا بمعنى (عليهم) ، فيكون معناه : اشترطى عليه الولاء ، وعبر عن (عليهم) بلفظ طهم) ، كما قال تعالى : { أُولَئِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ } (١) بمعنى : عليهم ، { لَأَن أَسَأْتُمْ فَلَهَا } (٢) في فعلها .

وقال آخرون : معنى (اشترطى) هاهنا : أظهرى حكم الولاء .

قال أوس بن حجر يذكر رجلاً تدلى من رأس جبل يحمل إلى بيعه ليقطعها فيتخذ منها قوساً ، واشترط فيها نفسه وهو معهم ، وألقى بأسباب له وثوكلاً ، ومعناه : جعل نفسه علماً لئلا لأمر .

وفيه قيل : أشراط الساعة ، بمعنى : علاماتها .

ومنه سموا : أصحاب الشرط ؛ لأنه كان

(١) الرعد : ٢٥ .

(٢) ١ ل ! سرل : ٧ .

كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ١٠٧ عَلَيْكَ فَلتَفْعَلْ ، وَيَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ .

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ

لهم في القديم علامات يعرفون بها .

ومن الشرط في كذا ، بمعنى : أنه علم عليه .

وقال آخرون : إنما المراد بهذا الزجر والتوبيخ ؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) بين لهم أن هذا الشرط ، فلما أخذوا يتقاضون على مخالفته

قال لعائشة هذا اللفظ بمعنى : لا تبالي بشرطهم لأنه باطل مردود ، وقد سبق بياني لهم ذلك لا على الإباحة لهم والأمر لها بذلك .

وقد ترد لفظة "افعل" وليس المراد اقتضاء الفعل ، ولا الإذن فيها ، كما قال تعالى : { عَمَلُوا طَإِثَمَ } (١) ، { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ

حَمِيدًا } (٢) .

وأما الوجه الثالث : فإنه الكلام على قوله : (الولاء لمن أعتق) ولا خلاف بين العلماء

في معتق عبده عن نفسه أن ولاعه له .

واختلفوا إذا أعتقه عن غيره رجل بعينه ، أو عن جميع المسلمين ، فذهبنا : أن الولاء للمعتق عنه ، كان رجلاً بعينه أو جماعة المسلمين . وقال ابن نافع من أصحاب مالك في المعتق عن جماعة المسلمين : أن الولاء له دونهم ، قال بعض شيوخنا : ويلزمه على ما قال أن يقول بمذهب المخالف : إن الولاء للمعتق وإن أعتق عن رجل بعينه .

واحتج من رأى الولاء للمعتق وإذا أعتق عن غيره بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الولاء لمن أعتق) ، فعم ، وحمله مالك على أن المراد به : من أعتق عن نفسه ، بدليل أن الوكيل إذا أعتق بإذن موكله على العتق ، كان الولاء لمن وكله وإن كان هو المعتق . وقد وقع هاهنا سؤال مشكل وهو : لو قال : أنت حر ولا ولاء لى عليك ، وأما ابن القصار فالتزم في هذا السؤال أن يكون الولاء للمسلمين ، ونزل هذا القول منزلة قول القائل : أنت حر عن المسلمين .

وكان بعض شيوخنا يخالفه في هذا ، ورأى أن بقوله : أنت حر ، استقر الولاء له ، واستثناه بعد ذلك جملة ثانية هي قوله : ولا ولاء لى عليك ، لا بغير حكم الجملة الأولى ، لأنه إخبار على أن حكم الجملة الأولى المستقرة بالشرع على خلاف ما حكم الله به ، فيكون إخباره كذباً وفتواه باطلاً ، والباطل والكذب لا يلتفت إليه ، ولا يعول في مثل هذه الأحكام عليه .

وأما الوجه الرابع - من الكلام على هذا الحديث - فقوله : (نفيها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

وقد كان زوجها بدأ) : فلا خلاف بين أهل العلم في أن الأمة إذا أعتقت تحت عبد أن لها الخيار في فسخ نكاحه .

واختلف الناس في الحر ، هل تخير إذا عتقت تحته ؟ فعندنا لا تخير ؛ ولأن هذا الحديث قد ذكر فيه هاهنا أن زوجها كان عبلاً ، والأصل ثبوت الأنكحة ، ولا سبيل إلى إثبات الفسخ عند طريان حوادث إلا بشرع يدل على ذلك ، وقد دل هاهنا على العبد ، فيبقى الحر على الأصل .

وأما المخالف الموجب لها الخيار - وإن كان زوجها

(١) فصلت : ٤٠ .

(٢) ١ لاسراً : ٥٠ .

١٠٨ كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق (صلى الله عليه وسلم) : (ابْتَاعِي فَأَعْتَيْ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (مَا بَالُ

حرا - فيتعلق برواية من روى : أن زوجها كان حراً ، ونحن نرجح مذهبنا عليه بأن نقول : راوى حال هذا الزوج ابن عباس وعائشة ، وأما ابن عباس فلم يختلف الرواة عنه أنه قال : كان زوجها عبداً ، وأما عائشة فاختلف الرواة عنها ، هل قالت : عبداً أو حراً ؟ والذي لا خلاف [فيه] (١) عنه أولى أن يتعلق بروايته ممن اختلف عنه .

وأما وجه الخلاف من جهة الاعتبار والمعنى ، فإن مالكا رأى أن العلة ما يدركها من مرة لما صارت حرة يكون زوجها عبلاً ، لإذا كان زوجها حراً فلا مرة عليها ولا وجه لتخييرها .

وأما المخالف فيرى أن العلة كونها معقوداً عليها بالجبر أولاً لحق العبودية ، د إذا صارت إلى حال من لا يجبر للملكها نفسها كان لها حل العقد ، ويتعلق في ذلك مما قيل في بعض الطرق : (وهلك نفسك فاخترى ، ، وكما قال ، فأشار إلى أن العلة ملكة النفس ، وهذا يوجب المساواة بين الحر والعبد ، د إذا أثبت لها الخيار فإنها إذا أمكنت الزوج من وطئها سقط خيارها ، وإن زعمت أنها جاهلة بحكم الخيار ، هذا المعروف من المذهب .

وقال بعض أصحابنا : فإن هذا بناءً على أنها ادعت ، والآيسة من الجهل بالحكم لاشتهار هذا الحكم عند سائر الإماء ، ولو كانت ممن يتبين جهلها - كحديثه العهد ، كالسبي من السودان وغيرهم - لجرت على القولن فيمن زنى جاهلاً بحكم تحريم الزنى ، هل يحد أولاً ؟ وقد تعلق بعض أصحابنا بأن في بعض الأحاديث على الخيار لها ألا توطأ ، ولم يعرف من وطئها جاهلة أو عالمة ، والصحيح من هذا أنه إن لم يثبت أثر يسقط تخييرها إذا جهلت الحكم أنها باقية على حقها ، ولا معنى لتخييرهم الخلاف في ذلك ، ولأن كل من يثبت له حق فلا يسقط إلا بنصه على إسقاطه ، وفعل يقوم مقام النص ، وتمكين العالمة بالحكم قائم مقام النص منها على إسقاط حقها فيسقط

، وإذا كانت جاهلة لم يصدر عنها ما يدل على سقوط حقها ، فبقيت على الأصل في حقها في ثبوته .
وأما الوجه الخامس : فقوله (صلى الله عليه وسلم) : (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط) : فيجب أن يعلم أن الشروط المقارنة للبيع لا تخلو من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون من مقتضى العقد كالتسليم ، وجواز التصرف في البيع .

وهذا لا خلاف في جواز اشتراطه ؛ لأنه يقضى به وإن لم يشترط .
والثاني : ألا يكون من مقتضاه ، ولكنه من مصلحته كالخيل والرهن ، واشتراط الخيار ، فهذا - أيضاً - يجوز اشتراطه لأنه من مصلحته ، وأشبه ما كان من مقتضاه ، لكنه

(١) في هامش! الأصل .
كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ١٠٩ أناس يَشْتَرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَتَبَسَّ لَهُ ، ! إِنَّ شَرْطَ مَالَةٍ مَرَّةً ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَاثْقُ .
إنما يقضى به مع الاشتراط ، وإن لم يشترط فلا يقضى به ، وبهذا فارق القسم الأول .

والثالث : أن تكون خارجة عن ذلك مما لا يجوز اشتراطه في العقود ، وأن يمنع من مقتضى العقد أو يقع فيه غرراً ، أو غير ذلك من الوجوه الممنوعة .

فهذا موضع اضطراب العلماء ، ومسائل المذهب مضطربة فيه ، ولكن المشهور فيه على الجملة في القول المطلق : أن البيع والشرط جميعاً ينقحان ويبطالان لقوله (صلى الله عليه وسلم) : ! من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو ردا (١) ؛ لأنه قد وضعمن الثمن لاءجل الشرط ، فصار له حصة من المعاوضة ، فيجب بطلان ما قبله من العوض لفساده ، والذي ينويه من العوض مجهول ، وهذا يؤدي إلى الجهالة مما يقابل ما سواه في العوض ، فوجب فسخ الكل لذلك .

وقد قال بعض العلماء بأن الشرط خاصة هو المختص [بالبطلان لأجل حديث بريرة] (٢) .
وقد وقع في المذهب مسائل خرج فيها بعض الشيوخ هذه الطريقة ، وجعلها قولاً في المذهب .
ووجه المشهور ما قلناه من الخبر والقياس ، وهو مقدم عندهم على هذا الحديث ، على أن حديث بريرة لم ينص فيه على صحة البيع ، إنما ذكر الشروط خاصة .

ففي البيع يؤخذ حكمه من مواضع أخر في الشريعة .
وأما شراء عائشة ، فقد ذكرنا وجوهاً من التأويل في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (اشترطى لهم الولاء) ، وإذا ثبتت تأويلات الحديث سقط تعلقهم بظاهره .

وأما الوجه السادس : فما ذكره من كله (صلى الله عليه وسلم) مما تصدق به عليها .
وقد تقدم الكلام

عليه فيما سبق .
قال القاضي : حديث بريرة كثير السق والعلم والالب / .

ومعنى قول عائشة : (كانت في بريرة ثلاث سق) ، وفي حديث ابن عباس : (أربع سق) وزاد : وأمرها أن تبدأ في أنها سنت وشرعت بسبب قصة ، أو عند وقوع قصتها ، وحكم بها في قصتها وما فيها من غير ذلك ، مما كان علم قبل ذلك من غير خبرها وقصتها ، ولكن معها الحجج لسق كثيرة وآداب من الشرع عديدة .

وقد كثر كلام الناس فيه وجمع أبو جعفر الطبري فيه ستة أجزاء في كتابه ، ولأبي بكر بن خزيمة - أيضاً - عليه تأليف
(١) البخاري ، كالصالح ، بإذا اصطلاحاً على صلح جور فالصلح مردود (٢٦٩!) ، مسلم ، كالأفضيق! بنقض الأحكام الباطلة
صرد محدثات الأمور (١٧) .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .
٢٠٤ / ب

١١٠ كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ٧ - (...) ! دثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة - زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) - أنها قالت : جاءت بريدة إلى ، كبير ، ولغيرهما وبلغه بعضهم نحو مائة فائدة ، وسنذكر من فوائده مما لم يتقدم ذكره قبل ، ومما هو ظاهر لمستفيده إن شاء الله . في ذلك : جواز كتابة الأنثى وذات الزوج من الإماء ، ودخولهن في الخطاب العام والخبر الشامل من قوله تعالى : { وَالَّذِينَ دُونُ الْكِتَابِ إِذَا تَلَا الْقُرْآنَ فَلْيُحْسِنُوا الصَّوْتُ لِلْقُرْآنِ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ وَلِقَوْلِهِمْ } (١) ، وأن الزوج لا يدخل في كتابتها ، وأنه لا حق للزوج في منعها من الكتابة ، وإن آل ذلك إلى فراقها باختيارها إن كان بدا على قول الجمهور ، أو كيف كان على قول الآخر ، وأنه ليس له منعها من السعي . وقد يستدل به [على] (٢) أنه لا حق له في خدمتها إذ لو كان ذلك لكان له منعها منه . وجواز المكتوبة وإن لم يكن للعبد مال .

وجواز كتابة الأمة غير ذات الصنعة ومن لا حرفة له من العبيد إن لم يستعملهم النبي عن شق من ذلك ، ولو كان مشروطا لسأل عنه وبينه . وهذا كله مذهب مالك والثوري والشافعي وجماعة من العلماء وغيرهم .

واختلف عن مالك في كتابة من لا حرفة له ، وكرهها الأوزاعي وأحمد وإسحق ، وروى مثله عن ابن عمر ، خلافا لمن قال من السلف : إن للراد به في الآية المال ، وهو عند كثيرهم الدين والأمانة ، والقدرة على الكسب عند جميعهم ، وبين أن المكاتب غير عتيق ، وأنه عبد ما بقي عليه درهم ، وهو قول عامة العلماء وفقهاء الأمصار عن بعض السلف ، وأنه حر بنفس الكتابة ، وهو عديم بالكتابة ولا يرجع إلى الوراء ، وحكى مرصد عن امرأته في عتق منه ، وروى عن علي بن أبي طالب ، وحكى عن بعضهم أنه إذا أدى الشطر من كتابته فهو جائز ويتبع بالباقي .

وعن عمر بن الخطاب وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث ، وعن عطاء مثله إذا أدى الثلاثة الأرباع ، وقال : إذا أدى في إشه فهو حر عديم بالكتابة ، وروى عن شريح وعن ابن مسعود إذا أدى قيمته ، وأن الكتابة على النجوم جائزة لقولها : (أوقية في كل سنة) ، ولا خلاف فيه ، ويجوز عند عامتهم على نجم واحد ، ولكن شأنها عند مالك بالتحجيم ؛ لأنه إذا لم يسم أجلاً ولا نقداً نجمت عنده بقدر السعاية وقوته . ان كره السيد ، ومنعها الشافعي جملة وقال : ليست بكتابة . وفي قوله : (الله أحق ، وشرط الله أوثق ! : جواز السجعة غير المتكلف .

وانما نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن سجع الكهان وما أشبهه مما فيه من تكلف وبأقسام على مطوى الغيب .

قال

(١) النور : ٣٣ .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ١١١ فقالت : يا عائشة ، إنني كاتبته أهلي على تسع أواق ، في كل عام أوقية . بمعنى حديث الليث .

وزاد : فقال : (لَا يَمْنَعُكَ فَلَكَ مِنْهَا ، ابْتِاعِي وَأَعْتِقِي) .

وقال في الحديث : ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَالْأَشْيَاءَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ) .

٨ -)

وحدثنا أبو كريم محمد بن العلاء الهمداني ، حاشا أبو أسامة ، حدثنا هشام بن عروة ، أخبرني أبي عن ، عائشة ، قالت : دخلت

على بريدة فقالت : إن أهلي كاتبوني على تسع أواق في تسع سنين ، في كل سنة أوقية ! ، فأغنيني .

فقلت لها : إن شاء أهلك أن أعلفك لهم علة واحدة ، وأعتقك ، ويكون الولاء لي ، فعلت .

فذكرت ذلك لأهلها ، فأتوا إلا أن يكون الولاء لهم .

فَأَتْنِي فَذَكَرْتُ فَلَكَ .

قَالَتْ : فَأَنْتَهَرْتُهَا .

فَقَالَتْ : لَاهَا اللَّهُ إِفَا .

قَالَتْ : فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ .

فَقَالَ : (اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقَهَا ، وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ) ، فَفَعَلْتُ .

تَالَتْ : ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَشِيَّةً ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ تَالَ : (أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا تَنْتَسِتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ ، لَئِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَفْعَلُونَ أَمْرًا : أَعْتَقُوا فُلَادًا وَالْوَلَاءَ لِي ، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ لَا .

الداودي : وشروط الله هنا أراد - والله أعلم - قوله تعالى : { فَأَخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ } (وقوله : { لَئِنْ تَقُولُوا لِنَاذِرِنَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَانْعَمَتْ عَلَيْهِ } (٢) ، وقال في موضع آخر : هو قوله : { وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ } (٣) ، وقوة : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ } الآية (٤) .

قال القاضي : وعندى أن الأظهر هو ما أعلم به أنه - عليه السلام - من قوله : (إنما الولاء لمن أعتق) ، (ومولى القوم منهم) ، (والولاء لمة كالنسب) ، قال : وقوله في بعض الروايات : (كتاب الله أحق) يحتمل أن يريد حكمه ، ويحتمل أن يريد القرآن ،

(١) يا حزلب : ه ، والتوبة : ١١ .

(٢) ١ يا حزلب : ٣٧ .

(٣) البقرة : هـ ١ .

(٤) ١ نحر : ٧ .

١١٢ كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ٩ -)

(وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمِّرٍ .

ح

ص ص عكص ، ، صوص عكص ص كل ص ص محص ، عن ، ه ، ص ه ص ه ص ، ه ص ص وحدنا أبو كريب ، حدنا وكيع .

ح وحدنا زهير بن حرب وإسحق بن إبراهيم ، جميعا عن جرير ، كُلُّهُمْ لَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بَهْنَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : قَالَ : وَكَانَ زَوْجَهَا عَبْدًا ، نَخَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَرِّهَا ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ : (أَمَّا بَعْدُ) .

١٠ -)

(حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَالْفَقْهُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ : أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَبَشَرُوهَا وَلَاعَ ! ١ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقَهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ) .

قَالَتْ : وَعَتَقْتُ ، نَخَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا .

قَالَتْ : وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتَهْدِي لَنَا ، فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَكُمْ

هَدِيَّةٌ ، فَكُلُّوْهَا .

١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ) ، وَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . وَكَانَ زَوْجُهَا غَنَدًا وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (الْوَصَنَعُ لَنَا مِنْ هَمَا اللَّحْمِ ؟) .

قَالَتْ عَائِشَةُ : تُمَدِّقُ بِهِ عَبِيَّ بَرِيرَةَ .

فَقَالَ : (هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ !) .

١٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ! قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاَعَ ! .

فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : (اشْتَرَيْهَا)

وِيرْجِعْ إِلَى مَا تَقْدَمُ مِنْ قَوْلِهِ : { فَانْصُتْ فِي النَّبِيِّ } (١) وَالْآيَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ .

وَفِيهِ جَوَازُ إعْطَاءِ الصَّدَقَاتِ لِمَوَالِي قَرِيشٍ دَانَ كَانَتْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا ، فَقَدْ يَحْتَاجُ بِهِ

مَنْ يَرَى صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ جَائِزَةً لِمَوَالِيهِمْ أَوْ لَجَمِيعِهِمْ ، وَإِنْ قُلْنَا لِهَذَا زَكَاةً وَاجِبَةً ، فَيَحْتَاجُ بِهِ (١) الْأَحْزَابُ : ه .

كتاب العتق / باب إِنْمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ١١٣ وَأَعْتَقِيهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ) .

وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَحْمًا ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ .

فَقَالَ : (هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ) .

وَخَيْرَتْ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا .

قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا فَقَالَ : لَا أَدْرِي .

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا

الْإِسْنِ الِ نَحْوَهُ .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَزَوِيُّ وَأَبُو هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ ! ث ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ ،

عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْلًا .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ

، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سِنِينَ : خَيْرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ ، وَأَهْدَى

لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ ، فَدَعَا بِطَعَامٍ ، فَالْتَمَسَ بِحَبْزٍ وَأَدْبَمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ :

(أَلَمْ أَرْبُمَا عَلَى النَّارِ فَيَا لَحْمًا ؟) فَقَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَا لَحْمَ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَطْعَمَكَ مِنْهُ .

فَقَالَ : (هُوَ عَلَيَّ صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ !) .

وَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيهَا : (إِنْمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) .

من لا يرى تحريم ذلك على المولى منهم ، أويرى اختصاص تحريم الصدقة لبني هاشم وبني عبد المطلب لقول عائشة : أهدته لنا بريرة ، وأنت لا تأكل الصدقة ، ولم يقل لها النبي : وأنت لا تأكلها ، وإنما يحتمل أنها هدية للجميع .
وفيه جواز الاكل مما أهدى للفقير والتصدق به عليه .

وقوله : (ألم أربمة على النار فيها لحم ؟) فيه سؤال الرجل عما يراه في بيته ، وليس هذا من الدم وغير مكارم الأخلاق الذي جاء في حديث أم زرع .

وقوله : ولا يسأل عما عهد لأن هذا إنما هو بحث عما عده في بيته .
والسؤال أين ذهب وما صنع به ؟ وأما شيء يجده فيقول وما هو هنا فليس منه ، مع أي سؤاله - عليه السلام - لهم هنا ليبيئ لهم ما

١١٤

كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق

١٥ - (١٥٠٥) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ

جهلوه ؛ لأنه - عليه السلام - علم أنهم كانوا لا يخلون عليه بما يعتقدون جوازه له ، وأنهم إنما قدموا له آدم البيت ، وتركوا اللحم الذي هو سيد الأدم لأمر اعتقدوه فيه ، فيسألهم ليعرف ما اعتقدوه ، ويبين لهم ما جهلوه كما كان .

وفيه من حسن الأدب والعشرة ، قوله - عليه السلام - : (ما بال رجال) ، ولم يوجههم بالخطاب ، ولا حرج بأسمائهم .

وفيه جواز الصدقة على العبد ؛ لاستساعائها عائمة ، ولم ينكر ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) وذلك

في التطوع ، وكذلك معونة المكاتب من التطوع .

واختلف في معونته من الفرض .

وفيه جواز بيع المرأة وشراؤها بغير إذن زوجها .

وجواز عتقها لعبدها وأمتها ، ما لم ترد على تلف مالها وورده زوجها .

وفيه دليل على أن بيع الأمة المزوجة ليس بطلاق وكذلك عتقها ، خلافاً لابن المسيب الذي يرى بيعها طلاقاً .

وفيه جواز اكتساب المكاتب بالسؤال كما فعلت بريرة .

وفيه أن البيان بالفعل أقوى منه بالقول ؛ ولهذا أمر - عليه السلام - عائمة باشتراط الولاء لهم ؛ ليبين لهم ذلك القول والتوبيخ على رأى

بعضهم ، كما قال - عليه السلام - : (إني لأنسى - أو أنسى - لأسن) (١) ، لاسيما على رأى من رأى أنه نسي عمداً ليبين صورة السهو

، وهذا الوجه أظهر التأويلات في الحديث وهو لفظه ، وقد جاء من رواية أيمن عن عائمة : (اشتريها ودعهم يشترطون ما شاؤوا) ،

فاشتريها وأعتقها ، وشرط أهلها الولاء .

قال محمد بن داود الأصهباني : أما قول النبي لها : (اشترطى لهم الولاء) إنما معناه : أن ذلك بعد علمهم ، والنبي عني غيرها بذلك ،

ولا نافع لهم ، ولم يأمرها - عليه السلام - باشتراطه ، ثم يبطل الشرط ويصح البيع وهم غير عالين ببطلانه ، وإنما كان هذا منه

تهديداً لمن رغب عن حكمه وخالف أمره .

وأليه مال الأصيلي وأبى أنه على ظاهره ، وأنه أمرها بذلك ليقع البيع ويصح ، ويبطل الشرط ويصح ، ويكون ما قابل الشرط من

الثلث ، وحط له عقوبة في المال لما خالفوا أمره ، كما منع القاتل من الميراث عقوبة له .

وقال الطحاوي : رواية الشافعي عن مالك في هذا الحديث : (اشترطى لهم الولاء) بغير تاء ، أي أظهرى لهم حكمه .

وعلمهم سنته - كما تقدم - وليس من

(١) مالك في الموطأ ، كلسهو ، بالعمل في السهو ١ / ١٠٠ (٢) .

قال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مسنثاً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه ،

وهو متحد الأحاث في الأربعة في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسله ، ومعناه صحيح في

الأصول .

كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٥ ابن بل! ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ

الاشتراط ، وما تقدم أظهر لفظاً ومعنى .

وفيه جواز نكاح العبد الحرة اذا رضيت بذلك لتخييرها .

قال بعضهم : وفيه دليل

على تعجيز المكاتب نفسه بغير أمر السلطان .

وقد اختلف قول مالك في ذلك ، ودليل على رضاه بالعجز على الجملة ، إذ لم يأت في الحديث ذكر عجزها ولا استبهم النبي ذلك من حالها .

وقد اختلف أئمتنا في رضاه تعجيز نفسه وإن كان له مال .

وقال ابن شهاب وربيعة وأبو الزناد : إذا رضى بالبيع فهو عجز وجاز بيعه .

وقال مالك : لا يجوز ذلك لعجزه عن الأداء ، وألا يكون له مال .

وقد تأول بعضهم عجز بريرة ولذلك استعانت بعائشة .

وفيه مما لم يذكره مسلم : أن المخيرة إذا مكنت زوجها من الاستمتاع بها انقطع خيارها ، لقوله : (وان قربك فلا يخار لك) ، ذكره أبو داود .

وفيه جواز الشفاعة من الحاكم للمحكوم عليه ، وللزوج في رد المطلقة إذا امتنعت ، وأنه لا حرج على الزوج فيما يديه من حبها ، إذ لم يزرجه النبي عن ذلك ، وأنه لا حرج على المرأة في الامتناع إذا كرهته وإن أضر حبها بالزوج ، لقوله : فرأيت يطفو خائفاً يبكي .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ألا أرجعته) ، وقولها للنبي : تأمرني ؟ فقال : (إنما أنا شفيع) خرجه النسائي (١) .

/ وفيه أن الشفاعة ، وطلب الحاجة لا يكون فيما يضر ويشق إلا على وجه الإلزام ، بل بالرغبة والتعرض ، وفيه جواز خدمة المعتق ، وفيه جواز قبول الهدية من الفقير ومن أنعم الرجل عليه العتق بقوله : (وهو لنا هدية) ، وفيه إدخال الرجل في مال من يعلم أنه يسر بإدخاله فيه وطلبه ، وكله له بغير إذنه ، إذ ليس في الحديث أن بريرة كانت قد أهدته إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلما أهدته إلى عائشة سأل ، فقالوا : لحم تصدق به على بريرة ، فقال : (هو لها صدقة ولنا هدية) .

قال الإمام : ذكر في حديث بريرة : (ألاها الله لا أفعل ذلك) : فيه لغتان : أحدهما : إثبات الألف ، والأخرى : منعها هنا لسكونها وسكون اللام في القاسم ، فيصير اللفظ : هلا الله ، بمعنى : والله .

قال القاضي : قد جاء في المعلم ، واللفظ الذي في مسلم فقالت : (ألاها الله إذا) ، قالت : فسمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فسألني .

وفي اللفظ الأول إشكال ؛ إذ يدل أنها هي قالت : إن القائل بريرة وغير عائشة ، وإنما هو من قول عائشة فأخبرت عن نفسها بقولها اشترتها ، ثم قال المخبر عنها : فقالت : ألاها الله ؛ ولذلك قال بعضهم : صوابه :

(١) كتداب القضاء ، بشفاعة لطاكم الخصوم قبل فصل الحكم (٥٤١٧) .

٢٠٥ / ب

٢١٠٣ (3) باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١١٦ كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق تَشْتَرِي جَارِيَةَ تُعْتِقُهَا ، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ ، فَذَكَرْتُ فَلَكَ لِرَسُولِ إِلِهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (لَا يَمْنَعُكَ فَلَكَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) .

بالله ، لكن قد وجهنا تصويب قولها : وقالت : مع أنه المذكور في جميع النسخ .

وأما قولها : (لاها الله إفاً) فهكذا يقول هذا اللفظ المحدثون بمد هاء ، وإذا به يصير صوابه : (لاها الله) زائداً .
قال إسماعيل القاضي : وحكاة عن المازني وغيره من أهل اللسان بالقصر وحذف الألف قبل الذال وغيره خطأ قال : ومعناه : ذا يميني .
وعلى هذا وقع غيره في الأم من روايه العذري والهوزني ، وصوب أبو زيد وغيره بالقصر والمد ، قال : و (ذا) صلة في الكلام ، وليس في كلامهم : أي الله إذ أوى .

وفي التاريخ : قال أبو حاتم : يقال : لاهاه الله ، في القسم .
والعرب تقول به بالهمزة .

والقياس تركه ، والمعنى : لا والله أقسم به ، فأدخل اسم الله بين ها وذا .

وقوله : (إن شاعت أن تحتسب عليك فلتفعل) (١) : معناه : تفعل ذلك احتسائاً لله ، وطلب الأجر لا طلب الولاء .
وقوله في الحديث : (أعداها لهم وأعتقها) ومثله من اللفظ يدل أنه إنما اشترى الرقبة لا الكتابة .

قال بعضهم : وظاهره بأنها إنما أرادت أن تشتري منهم الولاء وتولى جميع الكتابة لهم .
وفي قوله : (أعداها) قيل : فيه جواز المعاملة بالدنانير والدراهم عمداً ، إذا كانت معروفة العدد والضرب ، وهذا مما لا خلاف فيه ،
لكونها استرسال من هذا الحديث فيه بضروب ، إذ العادة أن العد هنا على الأوقى .
(١) حديث رقم (٦) بالباب .

كتاب العتق / باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١١٧ (٣) باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١٦ - (١٥٠٦) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الولاء وعن هبته .
قال مسلم : الناس كلهم عيال ! ، على غنم الله بن دينار ، في ! نا الحليث .
(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا ابن عيينة .

ح

ص نص ص ه ص ه ، + ص ص ! حو ، ه ، ، ه ص ، ء! ص ه ص ، ه ، ص ه ص ص ص ك وحدثنا يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر .

ح وحدثنا

وقوله - عليه السلام - : (نهى عن بيع الولاء وهبته) تقدم في الباب ، وتقدم الكلام على قوله : (إنما الولاء لمن أعتق) ، وعامة العلماء والسلف ، وفقهاء الأمصار على أن الولاء لا يباع ولا يوهب ولا ينتقل ، وهو كالحمة النسب ، لا ينقل عن ثبوت له ، كما لا ينقل النسب وأجاز بعض السلف من الصحابة نقله ، ورأى بعضهم أن الحديث لم يبلغهم .

وفيه دليل على أن لا ولأء لمن أعتق على يديه وكتبت القط للقيط وهو قول مالك ، والشافعي والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، ودادود ، وميراث هؤلاء إذا لم يكن لهم وارث لجماعة المسلمين ، خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه أن من أسلم على يديه رجل فولأؤه له ، وهو قول الليث صريفة ، وقال يحيى بن سعيد مثله لا فيمن كان (١) من أهل الذمة ، وخلافاً لإسحاق في قوله : (ولا اللقيط للقطه) ، وخلافاً لأبي حنيفة - أيضاً - في أن لكل أحد أن يوالى من شاء فيوارثه ، وحجتهم قوله : (الولاء لمن أعتق) .

وهي صيغة جلية (٢) عند معظم أهل الأصول في الخصر بالحكم لمن ذكر ونفيه عن عداه ، ويعبر عنها بعضهم بتحقيق المتصل وتخييص المنفصل .

واختلف العلماء في ولأء من أعتق سبابة ، فقليل : هو لجماعة المسلمين ، وكأنه أعتق ، وهذا قول مالك وجماعة من أصحابه وكثير من السلف ، وقيل : بل ولأؤه لمعتقه ، وهو قول : الحسن ، والشعبي ، وغيره من التابعين ، وبه قال الشافعي وابن الماجشون ، وابن نافع

من أصحابنا .

وقال جماعة من السلف : إنه يوالى من شاء ، فإن مات قبل ذلك

(١) فى الأصل : جأ ، والمثبت من س .

(٢) فى س : جليلة .

١١٨ كتاب العتق / باب النهى عن بيع الولأ وهبته ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سفيان بن سعيد .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حاشا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة .

ح وحدثنا ابن المثنى ، قال : حدثنا عبد الوقاب ، حدثنا عبيد الله .

ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فليك ، أخبرنا الضحاك - يعنى ابن عثمان - كل هؤلاء عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

غير أن الثقفى ليس فى حديثه عن عبيد الله ، إلا البيع ، ولم يذكر : الهبة .

٢٠٦ / ١

٢١٠٤ (4) باب تحريم تولى العتيق غير مواليه

فولأوه للمسلمين ، وقيل : يشتري بتركته رقاب تعتق .

واختلف فى ولاء المكاتب ، والعبد يشتري نفسه من سيده / فقيل : ولأوه لسيده ، وهو قول مالك ، وأكثر العلماء .

وقيل : لا ولاء عليه .

كتاب العتق / باب تحريم تولى العتيق غير مواليه

١١٩

(٤) باب تحريم تولى العتيق غير مواليه

١٧ - (١٥٠٧) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، ٣ خبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أله سمع جابر بن عبد الله يقول : كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) على كل بطن عقوله ، ثم كتب : (أنه لا يحل لمسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه) ، ثم أخبرت : أنه لعن فى صحيفته من فعل فلان .

١٨ - (١٥٠٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من تولى قوما بغير إفا مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة ، لا يقبل منه عدل ! ولا صرت) .

١٩ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي الجعفي ، عن زائد

عن سليمان ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (من تولى قوما بغير إفا مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه يوم القيامة عدل ! ولا صرت !) .

(...) وحدثني إبراهيم بن دينار ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا شيان ، عن الأعمش ، بهنا الإسناد غير أنه قال : (ومن وإلى غير مواليه بغير إفا) .

٢٠ - (١٣٧٠) وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : خطبنا عفى بن أبي طالب فقال : من زعم أن عنما شمتا نقرأه إلا كتاب الله وهنه الضحيفة - قال : وصحيفة معلقة فى قراب سيفه - فقد كذب ، فيها أسنان الإبل ، وأشياء ! من الجراحات .

وفيهما : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (الملأينة حرم)

وقوله : (وكتب - عليه السلام - على كل بطن عقوله) : أى دياته ، ونبيه عن تولى الرجل قومًا بغير إذن مواليه ، ولعنه فاعله ، وقد ذهب قوم أن المولى الأعلى إذا أذن للأسفل فى موالاة غيره جاز ؛ لظاهر الحديث .

كتاب العتق / باب تحريم تولى العتيق غير مواليه
مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَكًا أَوْ أَوْى مُحْدِثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا ، وَفِئَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً ! يَسْعَى بِهَا أَنْفَاهُمْ ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَهَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ
وقوله : ! المدينة حرام ما بين عير إلى ثور (١) ، فمن أحدث فيها حدثًا أو آوى جمدلًا (وقوله " لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا)
: تقدم الكلام على هذه القضية فى صدر الكتاب وفى كتاب الحج (٢) .

قال الإمام : خرج مسلم فى باب الولاء حديثًا عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن
أبى هريرة ، عن النبى - عليه السلام - ثم قال بعده : وحديثه إبراهيم بن دينار ، نا عبيد الله بن موسى ، قال : نا شيبان - يعنى النحوى
أبا معاوية ، وفى نسخة ابن ماهان : حدثنا إبراهيم ، نا عبيد الله ، قال : نا سفيان ، عن الأعمش ، [جعل (سفيان) بدل (شيبان) !
، والصواب : شيبان ، ومثله فى المناقب : حدثنا القاسم بن زكريا ، قال : نا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن الأعمش] (٣) ،
عن مالك بن الحارث ، عن

(١) قال ياقوت : ذكر لى بعض أهل الحجار أن بالمدينة جبلين يقال لأحدهما : عير الوارد ، والآخر : عير الصادر ، وهما متقاربان ،
ثم قال : فى هذا لطيف (عير إلى ثور) ، وهذه رواية لأ معنى لها لأن هذا بجماعهم غير محرم - يعنى أن ثورًا جبل بمكة معروت -
قال : وقاق بعض أهل الحديث : إنما للرواية الصحيحة أنه - عليه السلام - حرم ما بين عير أحد ، وهما بالمدينة ، والعير واد فى قوله :
وولد بكوت العير قفر هبطته
رجل معجم البلدان .

قال أبو عبيد فى الحديث : وهذا حديث أهل العراق ، وأهل المدينة لا يعرفون بالمدينة جبلًا يقال له :
ثور ، لانما ثور بمكة ، فىرى أن الحديث بكأ أصله : (ما بين عير إلى ثور) .

قال : سألت عن هذا أهل المدينة فلم يعرفوه ...

وأما عير فبالمدينة معروت وقد ر) يته .
انظر غريب

٢١٠٥ (5) باب فضل العتق

الحديث لأبى عبيد ١ / ٣١٥ ، ٣١٦ .
وفى النهاية : هما جبلان ، أما عير فجبل معروت بالمدينة ، وثما ثور فالمعروت أنه بمكة ، وفيه الغار
النبى بات به للنبي (صلى الله عليه وسلم) لما هاجر ، قال : وفى رواية قليلة : (ما بين عير وأحد) وأحد بالمدينة ، فيكون ثور غلطا من
الراوى د ان كان هو الأشهر واكثر .
وقيل : إن عيرأ جبل بمكة ، ويكون المراد : أنه حرم من المدينة قدر ما بين عير وثور من مكة ، أو حرم المدينة تحريمًا مثل تحريم ما
بين عير وثور من مكة على حذت المضاف ووصف المصدر المخذوت .
النهاية .

وفى الدر المنثور : ال ثوزا جبل بالمدينة سوى الذى بمكة ، وهو صغير إلى الحمرة بتدوير خلف أحد
من جهة الشمال .

قلت : ولا وجود له ظاهر فيما رأيت بالمدينة .

(٢) ولم يتعرض لتحديد مكان الجبلين هناك .

راجع كالحج ، بفضل المدينة ودعاء النبى لها بالبركة .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من س ، ع .

كتاب العتق / باب تحريم تولى العتبي غير مواليه
والملاذكة والناس أحمعن ، لا يقبل الله منه يوم القيامة! رفاً ولا عدلاً) .

١٢١

أبي الأحوص - الحديث في مناقب عبد الله بن مسعود (١) ، وليس عندهم في هذا الموضع خلاف .

(١) ! يأتي في كفضائل للصحابة ، بعن فضائل عبد الله بن مسعود وجه رضى الله تعالى عهما (١١٣) .

١٢٢

كتاب العتق / باب فضل العتق

(٥) باب فضل العتق

٢١ - (١٥٠٩) حَقَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَزْزِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَيْ هَنْدٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرَادًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ) .

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا الْأَوْدُ بْنُ رُشَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ
أَبِي غَسَّانَ الْمُدَنِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضُومٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ) .

قوله : (من أعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله بكل إرب منها إرثاً منه من النار) ، قال القاضى : الإرب بكسر الهمزة : العضو ، ألا تراه
كيف قال : (حتى فرجه بفرجه) .

فيه فضل العتق ، وأنه من أرفع الأعمال ، ومما يوجب الجنة ، وينجي من النار ، ويكفر الخطايا الموجب عليها العقاب بالنار ، وفيه حجة
لمن استحب ألا يكون العبد خصياً ، أو ناقص عضوليكال عتق أعضاء معتقه .

وظاهر قوله : (من أعتق رقبة) ، وقوله : (أيما امرئ [مسلم] (١) أعتق امرأ مسلماً) [فإنه في كل معتق ، لكن أبا داود ، والترمذى
والنسائى .

ذكروا حديثاً عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال : (أيما رجل أعتق رجلاً مسلماً) (٢) بمعناه ، (وأيما امرأة أعتقت امرأة مسلمة)
بمعناه ، (وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار ، يجزى كل عضو منها عظامه) وصححه الترمذى (٣) ،
وعلى هذا اختلف العلماء ، أيهما أفضل عتق الذكور ، أو الإناث ؟ فعلى هذا الحديث قد نص على فضل عتق الذكور وجعله كفاء
أنثيين .

(١) ساقطة من الأصل ، وللمثبت من س .

(٢) سقط من الأصل واستدركت بالهامش ! بسهم .

(٣) أبو داود ، كالعنق ، بأى الرقاب أفضل ؟ (٣٩٦٧) ، الترمذى ، كالنذور والأيمان ، بما جاء في فضل من أعتق (١٥٤٧) ،
النسائى فى الكبرى ، كالعنق ، بفضل العتق (١ ملا / من ، ابن ماجه ، كالعنق ، بالعنق (٢٥٢٢) .

كتاب العتق / باب فضل العتق ١٢٣ - ٢٣ (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً
أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ ، عَضُوءًا مِنَ النَّارِ .

حَتَّى يُعْتِقَ فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ) .

٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَلَةَ ، حَدَّثَنَا إِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَا شَاعَ الْمُ -

٢١٠٦ (6) باب فضل عتق الوالد

وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ - حَاشَا وَاقِدٌ - يَعْنِي أَخَاهُ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - تَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَمَّا أَمْرٌ فِي مُسْلِمٍ أَعْتَقَ أَمْرًا مُسْلِمًا ، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ ، عَضُومٌ مِنْهُ مِنَ النَّارِ لَا . قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَلِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ رُحْمًا ، أَوْ أَلْفَ إِنْيَارٍ .

ومن جهة المعنى ما في الذكر من المعاني العامة المنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة ، والحكم ، والجهاد ، وغير ذلك مما يختص بالرجال ، إما شرعاً ، إما عادةً ، ولأن الغالب أن الطاعة فيهم أوجد ، ولأن الرق في الرجال الكبار أكثر من الجوارى . [ومن الجوارى] (١) من لا يرغب في العتق وتضييع مع العتق وجهة الآخر من جهة المعنى سرية (٢) الحرية فيمن تلده الأنثى وتنقبيله ، كيف كان زوجها من حرية أو عبودية .

وقوله : (مؤمنة) : يدل أن هذا الفضل ليس إلا لعتق المومنين دون غيرهم ، ولا خلاف في جواز عتق المؤمنين والفضل فيه ، لكن الفضل التام ، في عتق للمؤمنين .

وقد روى للمالك أن الأعلى ثمنا أفضل ، وإن كان كافراً (٣) ، وخالفه فيهم غير واحد من أصحابه ، وغيرهم وهو أصح . (١) في هامش! س .

(٢) قيدها الأبى : روية ، وهو وهم .

(٣) والحجة له فيه حديث أبي داود : سئل (صلى الله عليه وسلم) : أي الرقاب أفضل ؟ فقال : (أنفسها عند أهلها ، وكثرها ثمنا) .

١٢٤ كتاب العتق / باب فضل عتق الوالد

(٦) باب فضل عتق الوالد

٢٥ - (١٥١٠) .

حدثنا أبو بكر بن أم! ش!بة وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا جرير! ،

عن سهل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا يجزى ولد والإيم إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه) .

وفي رواية ابن أبي شبة : (ولد والده) .

(...) وح!ثناه أبو كريب ، حدثنا وكيع .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي .

وقوله : " لا يجزى ولد والده ، إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه " وفي بعض طرقه :

(ولد والده) ، قال الإمام : اختلف الناس في عتق الأتارب إذا ملكوا (١) ، فأنكره جملة بعض أهل الظاهر ، وتعلقوا بهذا الحديث ، وأثبتته جمهور الأمة واختلفوا فيمن يثبت ذلك فيه ، فعندنا في المذهب ثلاثة أقوال :

المشهور منها عن مالك : أن العتق يختص بعمودي النسب .

والإخوة ، ويدخل في قولنا : (عمودي النسب) الآباء والأجداد ، والأمهات والجندات وإن علوا ، والولد وولد الولد دان سفلوا .

والقول الثاني : إثبات العتق في عمودي النسب خاصة دون الإخوة ، ذكره ابن خوزيمنداد .

والقول الثالث : عتق ذوى الأرحام المحرمة ، ذكره ابن القصار وبما حكاه ابن خوزيمنداد تال الشافعي ، وبما حكاه ابن القصار قال

أبو حنيفة (٢) .

فأما تعلق من أنكر العتق أصلا بقوله : (إلا أن يشتريه فيعتق) وتقديره أنه لما أضاف العتق إلى الولد اقتضى أن يكون باختياره ، وذلك ينفي عتقه [عليه] (٣) جبرا (٤) ، فإن هذا لا حجة لهم فيه ومحملة عندنا على أن يعتق باشرائه ، فأضاف العتق إليه لما كان عن أمر

يكتسبه ويفعله وهو الشراء .

(١) انظر: المدونة للكبرى ٣ / ول ١ - ٢٠٠ ، وقد نقل سخنون عن ابن نافع ، عن ابن ثبي الزناد ، عن أبيه ، عن السبعة ، أنهم كانوا يقولون : إذا ملك الولد الوالد عتق الوالد ، والعكس صحيح ، وما سوى ذلك من القربات فاختلف فيه للناس ، وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن إسحاق ، مع مشيخة من نظرائهم يؤول فقهه وفضل .

(٢) والشحسن النخمي مذهب أبي حنيفة للحديث المذكور ، ويدخل في (ولد الولد) ولد البنت ، بخلاف الوصية وللتحييس على الأولاد ، فإنه لا يدخل ولد البنت .

(۳) ساقطة من ۶ .

(٤) هكذا في ع ، وفي نسخ اجمال : إجبلم .

كتاب العتق / باب فضل عتق الوالد ١٢٥! ص ، ، صصص ، ، صص ، ، ير ، ، ص ، ٥٥ صصصص ، ، صصصص
ح وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا ابو أحمد الزبيرى ، كلهم عن سفيان ، عن سهيل ، بهذا الإسناد ، مثله .
وقالوا : (ولد والده) .

٢٢ 21 - كتاب البيوع

٢٢٠١ (١) باب إبطال الملامسة والمنابذة

وقد خرج الترمذى ، والنسائى ، وأبو داود ، عن سمرة أن النبى (صلى الله عليه وسلم) قال : (من ملك ذا رحم محرم فهو حر) (١) وعند الترمذى : (ذات محرم) ، وهذا يمنع من التعلق بالحديث الذى ذكره / ، ولو كان الأظهر فى معناه ما قدروه ؛ لأن النصوص أولى من الظواهر ؛ ولهذا الحديث حملنا قوله : (فيعتقه) على ما قلناه من التأويل ، وهو الحجة للقول الذى حكاه ابن القصار ، وقد تعلق أصحابنا بقوله تعالى : { إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا } (٢) ورد بهذا إضافة الكفرة الولد إليه سبحانه وتعالى ، فدل على منفاة النبو للعبودية .

وتعلقوا في الأخوة بقوله: { لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَنِّي } (٣) ، فلما استحال ملك نفسه استحال ملك أخيه .

وتعلقهم بهذه الآية في الأخوة ضعيف ، ولهذا الآى وقع الاختصار فى المذهب المشهور على عتق عمودى النسب والانكوة لا أكثر ، وكأن الحديث لم يثبت عنده ، ولأجل ضعف التعلق بقوله : لا أملك إلا نفسى وأخى نفى عتق الأخوة وأثبت عتق البنوة لقوة (٤) الظاهر الوارد به فى القرآن ، وأثبت عتق الأبوة لقوله تعالى : { وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْءُتُ الْحُلُمَ فَلَا تَقْرُبُوا أَبْوَاعَهُمْ شُرُكُ الْأَبْوَاعِ لَهَا وَبِهَا حُلْمٌ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } (٥) ، وبقوله تعالى : { فَلَا تَقْلُ لَهْطُ أَثُ } (٦) ، وليس من الإحسان إليها استرقا قهما .

فهذه وجوه الأقوال الثلاثة المذكورة في المذهب التي قال بجميعهما فقهاء الأمصار الثلاثة .

وقد اختلف المذهب عندنا ، هل يفتقر عتق الأقارب إلى حكم أم لا ؟ فقيل : لا يفتقر إلى حكم لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (من ملك ذا رحم محرم فهو حر) ، وظاهر هذا الاقتصار على مجرد الملك دون الحكم ، وقيل : بل يفتقر ذلك إلى حكم لاءجل اضطراب العلماء في هذه المسألة ، واختلاف المذهب فيها ، فيكون حكم الحاكم رافعاً للخلاف (٧) .

(١) أبو داود ، كالعق ، بفيمن ملك ذا رحم محرم لا ٣٩٤) ، للترمذى ، كالأحكام ، بما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم (١٣٦٥) ، النسائي في البهرى ، كللعنؤ ، بمن ملك ذا رحم محرم يعا ٤٨ / ١) .

(۲) مریم : ۹۳ .

(٣) المائدة : ٢٥ .

(٤) في ع : لقوله ، وهو وهم .

(٥) البقرة : ٨٣ ، وللنساء : ٣٦ ، والاسراء : ٢٣ .

(٦) ١! سرلء : ٢٣ .

(٧) جآ فى س عقبها : (تم لبزء لقام! عشر من) صل المؤلف المتنج منه) .

٢٠٦ / ب

١٢٦

كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمناذرة

بسم الله الرحمن الرحيم

٢١ - كتاب البيوع

(١) باب إبطال الملامسة والمناذرة

١ - (١٥١١) حدثنا يحيى بن يحيى التميمى قال : قرأت على مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى لن الملامسة ولنا بنق . (...) وحدثنا أبو كريب وابن أبي عمير قالا : حدثنا وكيع عن سفيان ، عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، مثله .
كتاب البيوع

[قال القاضى] (١) : بدأ مسلم فيه بحديث مالك عن محمد بن يحيى بن حبان فى النهى عن الملامسة والمناذرة .

ووقع عند رواة عبد الغافر الفارسى من الطريقن اللتن انتهت إلينا روايته عنهما ، عن أبي عبد الله الطبرى ، وأبى الفتح السمرقندى عن مالك ، عن نافع ، عن محمد بن يحيى بن حبان عنه بزيادة نافع ، فيه خطأ محض ، والحديث فى الموطأ وغيره معروف (٢) .
وقول الراوى : (نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن بيعتي : عن الملامسة والمناذرة) وفسره فى الحديث بما أغنى عن إعادته ، لكن فى قوله : (ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض) أى من غير تأمل واختيار يرضيان به بسلعتهما قبل العقد ، وقد يكون معنى (تراض) أى أن يكون ذلك على الرضا والخيار عند زوال الظلام ، وبشر الثوب على الالتزام بما فعلاه من نبذ ، ولمس ، ولو فعلا هذا على أنه ينظر إليها بعد ويتأملها ، فإن رضى أمسك [و] (٣) كان جائزا (٤) ، ولم يكن بيعاً منهيّاً عنه .
(١) سقط من س .

(٢) الموطأ ، كالبیوع ، باللامسة والمناذرة ٢ / ٦٦٦ ، البخارى ، كالبیوع ، بیع المناذرة لا ٤ ١ ٢) ، الترمذى ، كالبیوع ، بما جاء فى الملامسة والمناذرة (١٣١٠) وقال : حديث حسن صحيح ، النسالى ،
!ك٩ إلبیوع ، باللامسة لا ٤٥) ، ابن ماجه ، كالتجارات ، بما جاء فى النهى عن المناذرة وللامسة (٣) يقتضيها السياق .
(٤) وهو المسمى بالبع على خيلى الرؤية .

الأبى ٤ / ١٧٥ .

كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمناذرة ١٢٧ (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

حدثنا ابن نمير وأبو أسامة .

ح وحدثنا محمد

ابن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبى .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، كلهم عن عبيد الله بن عمر ، عن خبيب بن محمد الرخمي ، عن حفص بن عاصم ، عن أن هريرة ، عن النبي على ، بمثله .

)

(وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو يعنى أثنى عبد الرحمن - عن سهل

ابن !الح ، عن ي بيه ، عن أ! هريرة ، فى ا ، مثله .

٢ -)

وحدثني محمد بن وا ، سعن إنا محمد الرأقي ، أخبرنا ابن جريم ، أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مبياء ، أنه " بث عَقْ أبي هريرة ، أنه قال :

قال الإمام : الأحاديث الواقعة في البيوع هاهنا كثيرة ، ونحن نقدم فصلا حسنا يشتمل على عقد جئد ، ونطلع منه على أسرار في الشرع .

واعلم أن العرب لبلاغتها وحكمتها ، وحرصها على تأدية المعاني إلى الأفهام بأدنى ضروب الكلام ، تخصص كل معنى بعبارة دان كان مشاركا للآخر في كثر وجوهه ، فلما كانت الأملاك تنتقل عن أيدي مالكيها بعوض وبغير عوض سموا المنتقل بعوض بيغا . فحقيقة البيع نقل الملك بعوض (١) ، ولكن المعاوضة إن كانت على الرقاب خصوها بتسمية البيع ، دان كانت على المنافع خصوها بتسمية الإجارة ، إلا أن تكون المنافع منافع الفروج ، نخصوها - أيضا - بتسميتها نكاحا .

! اذا علمت حقيقة البيع ومعاني هذه التسميات فاعلم أن البيع يفتقر إلى أربعة أركان : أحدها (٢) : متعاقدان ، ؟ من في معناهما ، وقولنا : (من في معناهما) احتراز من

أب عقد على ولديه أو وصى [عقد] (٣) على يتيمة .

والثاني : معقود به .

والثالث : معقود عليه .

والرابع : العقد في نفسه .

(١) اختلفت الطرق في تعريف الحقائق الشرعية ، فمنهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح والفساد ، كتعريف البغ بأنه دفع عوض في معوض ، ومنهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح فقط لأنه المقصود ، كما فعل الإمام هنا في تعريف البغ ، لاعتقاده أن البغ الفاسد لا ينقل الملك وإنما ينتقل شبهة

لا لك .

الأبي ٤ / ١٧٢ .

(٢) في الأصول : أحدهما ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ساقطة من المال ولعوض نسخ ع .

١٢٨ كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمنازعة نهى عن بيعتي : الملامسة والمنازعة .

أفا الملامسة فأن يلبس ! كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأفل .

والمنازعة أن ينبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر واحا منهما إلى ثوب صاحبه .

فأما المتعاقدان ، فمن حقهما أن يكونا مطلقى اليد والاختيار .

فقولنا : يكونا مطلقى

اليد احترازا ممن يحجر عليه ، وهم أربعة أصناف :

أحدهم : من يحجر عليه بحق نفسه وهو السفية ، ويدخل فيه المجنون والصغير والعقل البالغ الذى لا يميز أمور دنياه .

والثاني : من يحجر عليه لحى غيره ممن ملك أعيان ما فى يديه كالسيد مع عبده .

والثالث : من يحجر عليه لمن يخاف أن يملك عن ما فى يديه كالمرضى مع ورثته ،

وقد تلحق به الزوجة مع زوجها ، والمرتد مع المسلمي .

والرابع : من يحجر عليه لحق من يملك ما فى فقتة كالمديان مع غرمائه .

ولكن طرق الحجر تختلف مع هولا ونستقصى كل فصل فى موضعه إن شا الله .

والسفيه يمع من البيع رأسا .

وكذلك العبد إذا شا سيده ، وكذلك المرتد ، والمديان

إذا ضرب على أيديهما ، والمريض والزوجة يمنعان إذا حيا محايأةً تزيد على ثلثهما .
وعندنا اختلاط في السفية إذا كان مهملًا ، فقليل : تمضي بياعته ، وقيل تُردُّ ، وقيل : تُردُّ إن كان ظاهر السفه ، وتمضي إن كان خفيه .

وكان المحققون من شيوخنا يختارون الرد ؛ لأن السفية المحجور [عليه] (١) ردَّ بيعه اتفاقا .
فكان المحققين رأوا أن الرد من مقتضى السفه ، فردوا أفعال المهمل ، ورأى بعض أصحاب مالك الرد من مقتضى الحجر ، فأجازوا أفعاله ؛ إذ لا حجر عليه .

والأصح عند شيوخنا أنه من مقتضى السفه ؛ لأن الحجر كان عن السفه ، ولم يكن السفه عن الحجر ، وإذا كان [الحجر عن السفه] (٢) ومن مقتضاه وجب أن يكون الرد في السفية المحجور عليه لأجل السفه لا لأجل الحجر .

وكان شيخى - رحمه الله - يقول : فإن السفه علة في رد الأفعال ، بدليل الاتفاق على رد أفعال الصغير ، والمجنون ، ومن بلغ سفياً ولم يبلغ الخمسة والعشرين عافا ، فإن الاتفاق على رد فعل هؤلاء إذا كانوا في الحجر وإذا ثبت رشد السفية وجب تسليم ماله إليه ، فدل ذلك على أن العفة وجود السفه ، والعلة حيثما وجدت اقتضت حكمها ، هذا المعنى (١) من المال .

(٢) جاءت في فسخ المال : السفه عن لطجر ، والمثبت من ع وهو الصواب .

كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمنازعة ١٢٩ ٣ - (١٥١٢) وحثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى - وَاللَّفْظُ لِحَرْمَةِ - قَالَا :

الذى كان يشير إليه .

وكذلك اختلف المذهب في المحجور عليه إذا رشد ولم يفلت الحجر عنه ، هل تمضي أفعاله ، وهو عكس السفية المهمل ؟ والنظر عند شيخنا يقتضى جواز أفعاله ، لوجود علة الجواز وهى الرشد ، وارتفاع علة الرفض وهى السفه ، وهكذا يجرى الاختلاف في المرتد إذا باع قبل الحجر عليه ، قياسا على السفية المهمل .

؟ الرشد عندنا المطلوب هاهنا في تدبير الدين الإصلاحها لا في إصلاح الدين .

وقال بعض أصحابنا : بل الرشد إصلاحهما جميعا ، والأول أولى ، إذا كان الفاسق ممسكا لماله منحيًا له لا يتلفه في المعاصي ، ولا أعظم فسفا من الكافر ، وفسقه لم يوجب رد بياعته إذا تحاكم إلينا ، وقد باع على الصحة من مسلم .

وقد حد (صلى الله عليه وسلم) الزناة ، وقطع السراق ، وضرب شراب الخمر ، ولم ينقل إلينا أنه (صلى الله عليه وسلم) حجر عليهم ، وهذا هو الأصح لهذا الذى قلناه ولغيره .

وأما قولنا : (مطلق الاختيار) فلأن المكروه المقصور الاختيار لا يلزمه عقده ؛ لأن الله - سبحانه - أباح إظهار كلمة الكفر لذكراه ، فذر على أن الاكراه يصير المكروه كغير القاصد ، ومن لا قصد له لا يلزمه بيعه ، وقد ألزمه المخالف طلاقه وعقده .

وهذا التعليل يرد قوله ، ويرده - أيضا - قوله (صلى الله عليه وسلم) : (رفع عن أمتي خطوها ونسيانها وما استكرهوا عليه) (١) .

وأما السكران ، فإن الحدود تلزمه (٢) .

وقد حكى بعض الناس الإجماع على أنه إذا

قتل قُتل .

وقال بعض الناس : إنما فارق المجنون في ذلك لأنه متعذ في شرب ما أزال عقله ، ومكتسحت لما أدى إلى ذلك ، فكانت أفعاله كأفعال المكتسب ، القاصد ، وقال بعضهم : فإن رفع التكليف عن المجنون رخصة وتخفيف ، وهذا عاصٍ بشره ، "والعاصي لا يرخص له" .

وأما عقوده ، فإن كان طلاقاً أو عتافا فالمشهور عندنا لزوم ذلك ؛ لأن ذلك من ناحية الحدود ، فألحق بها في الحكم ، وقد رويت عندنا رواية شاذة في طلاقه أنه لا يلزم قياسا

(١) معنى حديث أخرجه ابن ماجه في كالطلاق ، بطلاق المكروه والناسي عن ابن عباس ، ولفظه : (إن الله وضع عن أمتي لطمأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ، وقال في الزوائد : إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع ، وقد أخرجه الطبرلني عن ابن عمر بلفظ : لوضع

عن ثُمِّي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ، وقال الهيثمي : إنه في الصغير ، وفيه محمد بن مصفى ، وثقه ابن حبان وغيره ، وفيه كلام لا يضر ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، مجمع ٦ / ٢٥٠ .
(٢) هذا إذا كان متعدداً بسكره .

١٣٠ كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمناذرة أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاصبي ، أن أبا سعيد الخدري قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيع من لبستين : نهى عن الملامسة ٢٠٧ / ب

على المجنون ، وسلم بعض أصحابنا أنه لو صب في حلقه الخمر حتى ذهب عقله أن طلاقه لا يلزم حينئذ ؛ لأنه غير متعد في الشرب .
وأما بيعه ، ففيه عندنا قولان : جمهور أصحابنا على أنها لا تلزمه ؛ لأنه بسكره يقصر ميزه في معرفته بالمصالح عن السفه ، والسفيه لا يلزمه بيعه ، وإن كان يقيم الحد عليه كما يقيم على السكران .
وذهب بعض أصحابنا إلى أنه تلزمه بيعته كما تلزمه الحدود .
وأما هبته فتجوز على القول في بيعته .
وهذا حكم أحد الأركان ، وهو المتعاقدان .

وأما المعقود به / والمعقود عليه ، فحكمهما واحد ، وإنما تحسيئ التقسيم أدى إلى إفرادهما بالذكر ، وإلا فكل معقود به معقود عليه ؛ فيجب أن تعلم أن ما لا منفعة فيه أصلاً لا يجوز العقد له ولا عليه ؛ لأن ذلك يكون من كل المال بالباطل ، ولم يقصد بالخمر ما ينتفع به إلى الهبة فيجوز له .

وهذا الذي لا منفعة فيه أصلاً لا يصح ملكه إذا كان مما نهى الشرع عن تملكه كالميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، والخمر ، إلا أن الخمر إذا أجزنا تخليها فقد سهل في إمساكها للتخلييل بعض أصحابنا .

وأما ما فيه منفعة مقصودة فلا يخلو من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون سائر منافعه محرمة .

والثاني : أن يكون سائر منافعه محللة .

والثالث : أن يكون بعضها محللاً وبعضها محرماً .

فإن كانت سائر منافعه محرمة صار هو القسم الأول الذي لا منفعة فيه كالخمر والميتة دان كانت سائر منافعه محللة جاز بيعه إجماعاً ، كالثوب والعبد ، والعقار ، والثمار ، وغير ذلك من ضروب الأموال .

فإن كانت منافعه مختلفة فهذه المواضع المشكلات في الأفهام ومذلة الأقدام ، وفيه ترى العلماء يضطربون وأنا كشف لك عن سره إن شاء الله ليون عليك اختلافهم فيه .

فاعلم أنه قد تقدم لك أصلان : جواز البغ عند تحليل سائر المنافع وتحريمه عند تحريم جميعها ، فإذا اختلفت عليك فانظر فإن كان جل المنافع والمقصود فيها محرماً حتى صار المحلل من المنافع كال مطرح فإن البغ ممنوع ، وواضح إلحاق هذا بأحد الأصلين المتفق عليهما ؛ لأن مطرح من المنافع كالعدم ، وإذا كان كالعدم صار كأن الجميع محرم .

وان كان الأمر بعكس ذلك كان الحكم بعكسه ، وهو أن يكون المقصود من المنافع وجلها مباحاً والمحرم مطرحاً في المقصود ، فواضح إلحاق هذا بالأصل الثاني .

وهو ما حل سائر منافعه ، وأشكل من هذا القسم أن يكون فيه منفعة محرمة مقصودة مراده ، وسائر منافعه سواها

كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمناذرة ١٣١ والمناذرة في البيع .

والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ، ولا يقبله إلا بئلك .

والمناذرة أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه ، ويكون فلك بيعهما من غير نظر ولا تراضي .

محلل مقصود ، فإن هذا ينبغي أن يلحق [فيه] (١) بالقسم الممنوع ؛ لأن كون هذه المنفعة المحرمة مقصودة تؤذن بأن لها حصة من

الثن ، وأن العقد اشتمل عليها ، كما اشتمل على سائر المنافع سواها .

وهو عقد واحد على شيء واحد لا سبيل إلى تبغيضه ، والمتعاوض على المحرم منه ممنوع .

ففع الكل لاستحالة التميز ، وأن الباقي من المنافع المباحة يصير ثمنه مجهولاً لو قدر جواز انفرداه بالتعاوض .

وربما وقع في هذا النوع مسائل تشكل على العالم فيلحظ المسألة بعين فكرته ، فيرى المنفعة المحرمة ملتبساً أمرها ، هل هي مقصودة أم لا ؟ ويرى ما سواها منافع مقصودة محللة فامتنع من التحريم لأجل كون المقصود من المنافع محللاً ولا ينشط لإطلاق الإباحة لأجل الإشكال في تلك المنفعة المحرمة أم هي مقصودة أم لا ؟ فيقف هاهنا المتورع ويتساهل آخر فيقول بالكراهة ، ولا يمنع ولا يحرم ، ولكنه يكره لأجل الالتباس .

فاحتفظ بهذا الأصل فإنه من مذهب العلم ومن قتله علماً هان عليه جميع مسائل الخلاف الواردة في هذا الباب وأفتى [وهو] (٢) على بصيرة في دين الله .

ويكفيك من أمثلة هذا الباب على اتساعها وكثرتها ما وقع لأصحابنا من الاختلاف في

بيع كلب الصيد ، فإنه من لم يسمع فيه حديثاً في النهي عن بيعه ، واستعمل هذا الأصل خرج له حكمه فيه ، فيقول : في الكلب من المنافع كذا وكذا ، ويعدد سائر منافعه ، ثم ينظر هل جميعها محرم فيمنع البيع ؟ أو محلل فيجيز البع ؟ أو مختلفة فينظر هل المقصود المحرم أو المحلل ، ويجعل الحكم للغالب على ما بسطناه ؟ أو يكون منفعة واحدة محرمة خاصة وهي مقصودة فيمنع على ما بيناه أو ملتبس كونها مقصودة فينف أو يكره على ما بيناه ؟ والعرض على هذا الأصل هو سبب اضطراب أصحابنا فيه وكذلك بيع النجاسات ليزيل بها النبات ما وقع فيه في المدونة ، وفي الموازية ولا بن القاسم ولأشهب على هذا الأصل يعرض ومنه يعرف الحق فيه .

وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) بأحسن عبارة ، وأقرب اختصار على هذا المعنى الذي بسطناه بقوله : (صلى الله عليه وسلم) / في الخمر : (إن الذي حرم شراءها حرم بيعها) ، ومن كلامه (صلى الله عليه وسلم) اقتضينا هذا الذي هو الأصل العظيم ، وذلك أنه أشار إلى أن المنفعة المقصودة من الخمر هي الشرب لا كثر ، (١) ساقطة من ع .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

٢٠٨ / أ

١٣٢ كتاب البيوع / باب إبطال الملامسة والمنازعة ص لكل ص ه ! ص ، ص يرص ه ، ه ، ه ، ص ص ه ص سر ص ه ،

(...) وحديثه عمرو والناسد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي عن صالح ، عن ابن شهاب ، بهنا الإسناد . فإذا حرمت حرمت المعاوضة ؛ لأن المشتري منعه الشرع من الانتفاع بها ، فإذا بذل ماله وهو مطيع للشرع في ألا ينتفع بها ، فقد سفه وضل رشده ، وصار من أكل المال بالباطل ، وهكذا - أيضاً - نبه على هذا في الحديث الآخر ؛ الذي لعن فيه اليهود لما حرم عليهم الشحم فباعوه وكلوا ثمنه (١) ؛ لأن الشحم المقصود منه اجل ، فإذا حرم حرم الثمن ، فهذا من وضوحه كاد يلحق بالعقليات ؛ ولهذا قال : لعن اليهود حرمت عليهم الشحوم ١١ لحديث .

وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) على القسم الآخر المشكل لأنه لما قيل له في شحم الميتة : يا رسول الله ،

٢٢٠٢ (٢) باب بطلان بيع الحصة ، والبيع الذي فيه غرر

إنما نطلي بها السفن (٢) ، فأورد ما دل على المغ من البيع ولم يعذرهم بذلك ، ولا أباح البيع لاعتلالهم له ، ولحاجتهم إليه في بعض المنافع .

فهذا على طريقة من يجيز استعمال ذلك في مثل هذه المواضع ، فتكون بعض المواضع محللة .

ولكن المقصود الذي هو الأصل محرم ، فلم يخصص في البيع لذلك .

ويلحق بهذا المعنى ببيعات العزr لأنه قد لا يحصل المبيع فتصير المعاوضة على غير منتفع به ويلحق بالقسم الأول الذى هو المعاوضة على ما لا منفعة فيه أصلاً وقد تقدم ، ولكن ذلك يكون عدم المنفعة فيه تحقيقاً ، وهذا يكون عدم المنفعة فيه تقديراً وتجويزاً .
وأما العقد فن شرطه أن يخلص عن المنهيات كلها ، وهى محصورة فيما تقدم وفيما

شد منه مما يرجع إلى أصول اخر ؛ كالنهى عن العقد عند صلاة الجمعة ، إلى غير ذلك مما نبه عليه إن شاء الله عند وروده فى أحاديث هذا الباب ، نستقصى كل فصل فى موضعه إن شاء الله تعالى .

(١) البخارى ، كالبوع ، بلا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه (٢٢٢٤) ٣ / ١٠٧ ، وسيأتى فى مسلم ، كالمساقاة ، بتحريم بيع الخمر والليتة والخنزير والأصنام (٧٢) ، مالك ، كصفة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بجامع ما جأ فى الطعام والشراب ٢ / ٩٣ ١ / ٩٣ (٢) ، أحمد ١١٢ / ٧ .

(٢) للبخارى ، كالبوع ، بيع الميتة والأصنام (٢٢٣٦) ٣ / ١١٠ ، مسلم ، كل إساقاة ، بتحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (٧١) ، لبودود ، كالبوع ، بفى ثمن لطمر والميتة للأ٣٤٨) ، الترمذى ، كالبوع ، بما جاء فى بيع جلود الميتة والأصنام (١٢٩٧) وقال : حديث حسن .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذى فيه غرر

(٢) باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذى فيه غرر

٤ - (١٥١٣) وحثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس ! ويحيى بن سعيد وأبو أسامة عن عبيد الله .
ح وحديث زهير بن حرب - وألفظ له - حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر .

قال الإمام : وقوله : (نهى (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر) ، وفى حديث آخر : (نهى عن بيع جبل الحبلية) [وفسره ابن عمر فى الحديث] (١) أن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون لحم الجزور إلى جبل الحبلية ، وهو أن تنتج الناقة ثم تحمل التى تتجت ، فنهاهم - عليه السلام - عن ذلك .

قال القاضى : وهذا من الغرر فى الأصل ، وهذا تأويل مالك والشافعى فى الحديث ، وقد جاء فيه بتفسيره مأخوذ أن يبيع جبل الحبلية نفسه إلى نتاج النتاج قد يكون - أيضاً - من هذا ، أو من بيع ما ليس عنده له ومن بيع الأجنة وبيع أمها الحامل بمعرفته ، وهو تأويل أحمد وإسحق ، وأبى عبيد ، وهو الذى يدل عليه الحديث الآخر .
والنهى عن الملاقيح والمضامين ، وجبل الحبلية ، قال أبو عبيد (٢) : الجر ما فى بطن الناقة ، والثانى جبل الحبلية ، وقيل : هو بيع الأجنة ، وما فى بطون الأمهات وهو الحبلية ، جمع حبلية ، والحبل يختص ببني آدم وفى غيرهم حمل .

قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حمل ، إلا ما جاء فى هذا الحديث .
وقال المبرد : معنى (جبل الحبلية عندى : حمل الكرمة قبل أن تبلغ ، والحبلية الكرمة بسكون الباء وفتحها .
قال الأخفش الحبلية جمع حابل يقال : حبلت المرأة فهى حابل ، ونهى عن بيع حمل الحوامل .
وقال ابن الأبارى : الهاء فى حبلية للمبالغة ، كقولهم : مسخرة .

ورواه بعضهم جبل الحبلية بسكون الباء ، والصواب الفتح فى الاسم والمصدر .

قال الإمام : تضمنت هذه الأحاديث النهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر ، وعن بيع جبل الحبلية : فأما الغرر فهو اسم جامع لبيعات كثيرة ، منها هاتان البيعتان : بيع الحصاة وجبل الحبلية ، على أحد التأويلات فيها ، فأما الغرر وبما تردد فبئى السلامة والعطب وما فى معنى ذلك ؛ وذلك أنه يلحق بمعنى إضاعة المال لأنه قد لا يحصل المبيع ، ويكون بذل

(١) فى ع : قال لبن عمر .

(٢) لنظر : غريب الحديث ١ / ٢٠٦ .

١٣٤ كتاب البيوع / باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذى فيه ضرر ماله باطلاً .
وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) على هذه العلة بقوله فى بيع الثمرة قبل الزهر : (أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم ماله أخيه) .

٢٢٠٣ (3) باب تحريم بيع حبل الحبلية

٢٢٠٤ (4) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه

وقد رأينا العلماء أجمعوا على فساد بعض بیاعات الغرر وأجمعوا على صحة بعضها ، واختلفوا فى بعضها .
فيجب أن يبحث عن الأصل / الذى يعرف منه اتفاقهم واختلافهم ، فنقول : إنا لما رأيناهم اجمع على منع بيع الأجنة ، والطير فى الهواء ، والسماك فى الماء ، ثم رأيناهم أجمعوا على جواز بيع الجبة دان كان حشوها مغيباً عن الأبصار ، ولو بيع حشوها على انفراده لم يجرى ، وأجمعوا على جواز إجارة الدار مشاهرة ، مع جواز أن يكون الشهر ثلاثين أو تسعاً وعشرين ، وأجمعوا على دخول الحمام ، مع اختلاف الناس فى استعمال الماء وطول لبثهم فى الحمام ، وعلى الشرب من الساقى ، مع اختلاف عادات الناس فيه - أيضاً - قلنا : يجب أن يفهم عنهم أنهم منعوا بيع الأجنة لعظم غررها وشدة خطرها ، وأن الغرر فيها مقصود يجب أن يفسد العقود .
ولما رأيناهم أجمعوا على جواز المسائل التى عددناها ، قلنا : ليس ذلك إلا لأن الغرر فيها نزر يسير غير مقصود ، وتدعو الضرورة إلى العفو عنه .

فإذا أثبت هذا ووضح ما استنبطناه من هذين الأصلين المختلفين قلنا : يجب أن ترد جميع مسائل الخلاف الواقعة بين فقهاء الأمصار فى هذا المعنى إلى هذا الأصل ، فمن أجاز قدر أن الغرر فيما سئل عنه غير مقصود ، وقاسه على ما تقدم .
فمن منع قدر أن الغرر مقصود ، وقاسه على ما تقدم أيضاً .
وأما بيع الحصاة فاختلف فى تأويله اختلافاً كثيراً .

واحسن ما قيل عنه تأويلات منها :
أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة .
ولا شك أن هذا مجهول لاختلاف قوة الرامى ، وعوائق الرمى .
وقيل : معنل ! : أى ثوب وقعت عليه حصاة رمى فهو المبيع .
وهذا - أيضاً - مجهول ، كالأول .

وقيل : معناه : أرم بالحصاة ، فما خرج كان لى بعدده دنائير أو دراهم ، وهذا - أيضاً - مجهول .
هذه ثلاث (١) تأويلات تتقارب وكلها يصح معها المغ .
وقد قيل تأويل رابع وخامس ، قيل : معنل ! : أنه إذا أعجبه الثوب ترك عليه حصاة .

وهذا إذا كان بمعنى الخيار ، وجعل ترك الحصاة علماً على الاختيار لم يجب أن يمنع ، إلا أن تكون عادتهم فى الجاهلية أن يضيفوا لذلك أموزاً تفسد البيع ، ويكون ذلك عندهم معروفاً ببيع الحصاة ، مثل أن يكون متى ترك حصاه - د ان كان بعد عام - وجب له البيع فهذا فاسد .

وقيل - أيضاً - : كان الرجل يسوم الثوب ويبيده حصاة ، فيقول : إذا سقطت (١) فى س : عدة ، والمثبت من ع .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذى فيه غرر

من يدى فقد وجب البيع ، وهذا - أيضاً - إن كان معناه : إذا سقطت باختياره وجب البيع ، فهذا بيع الخيار ، إذا وقع على صفة بيع الخيار ؛ من مراعاة أجله وغير ذلك ، إلا أن يكون الثمن لم يقدره ، وسقوطها من يده أو بوضعه إياها على التأويل الذى قبله يجب

البيع ، ولكن على القيمة وهى مجهولة فيمنع هذا للجهالة بالثمن .
وقد يكون هذا هو المعنى فى القولن الآخرين .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع حبل الحبله

(٣) باب تحريم بيع جبل الحبل

٥ - (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجٍّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وحديثا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن نافع ، عن عبد الله ، عن رسول الله كليه ؛ انه نهى ص ص صر ! حوص ، ه ، ص
ص صض صء ص ه ص ص ه ص ص ه ص - ا ، ء ص عَنِ بَيْعِ حَبْلِ الْحِبْلَةِ .

www.maktabatunnabawee.com

٦ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتْبَاعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ .

وَحَبْلُ الْجَلَّةِ أَنْ تَنْتَجِ الثَّاقَةُ ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُنْجِتُ ، فَهَآهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ فَلَكَ .
وَأَمَّا بَعْدَ حَبْلِ الْحِلَّةِ ، فَقِيلَ فِيهِ تَأْوِيلَانِ :

أحدهما: أن المراد ما حكاه مسلم من تفسير ابن عمر - رضى الله عنه - أن البيع

إلى نتائج نتائج الناقه ، فيكون ذلك تنبيها على أن الثمن - د ان كان معلوما في نفسه وجنسه - فإنه تؤثر فيه الجهالة ببعض صفاته ، ويصير هذا أصلاً في النهى عن البيع بثن إلى أجل مجهول .

وقد اختلف المذهب عندنا في مسائل كإلبيع إلى العطاء ، وهو خلاف في حال لا خلاف في فقهه ، فمن أجاز البيع إلى العطاء رآه معلوماً في العادة ، ومن أباه رآه يختلف في العادة .

والتأويل الثاني : أن يكون المراد ببيع نتاج نتاج الناقة ، فيكون ذلك جهلاً بالمبيع وصفته وفيه - أيضاً - الجهالة بزمن تسليمه ، وكل ذلك ممنوع .

والهاء في حبل الحبل للبالغه .

قاله ابن الأنباری وغیره .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه

انح ۱۳۷

(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه

وتحريم النجش ، وتحريم التصرية

٧ - (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَهُ قَالَ : (لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ !) .

٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَزُقَيْرٍ - قَالَا : حَاشَا

يُحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (لَا يَبِيعُ الرَّحْلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يُخْطَبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُنْ لَهُ) .

٩ - (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ جُرَّجٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ) .

ص ص! ه، ه ص ص ص یریر!، یر محص

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْعَلَاءِ وَسهيلٍ عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَنَّ هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ح وَحَا شَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي قَالٍ لِلْقَاضِي : ذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ النَّهْيِ عَنْ سَوْمِ الرَّجُلِ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَالْخُطْبَةِ عَلَى خُطْبَتِهِ ، وَعَنِ النَّجْشِ ، وَعَنْ يَبِيعَ حَاضِرَ لِبَادٍ ، وَعَنْ سَوَالِ الْمَرْأَةِ طَلَاقَ أَخْتِهَا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي النِّكَاحِ فَسَبَقَ هُنَاكَ . وَقَوْلُهُ فِي الْبَابِ : نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ ، نَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، نَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ ، وَسهيلٍ عَنْ أَبِيهِمَا .

كَذَا الرَّوَايَةُ عِنْدَ جَمِيعِ شَيْوَحْنَا بِكَسْرِ الْبَاءِ ، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ ، إِذْ لَيْسَا بِأَخَوَيْنِ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ : ! عَنْ أَبِيهِمَا) ، وَهُوَ / الصَّوَابُ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : ! لَعَلَّهُ عَنْ أَبِيهِمَا) لُغَةً بَعْضُهُمْ فِي ثَنِيَّةِ أَبٍ ، وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ . وَبَعْدَهُ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، نَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَبَعْدَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ ، ثَبَتَ هُنَا فِي الْحَدِيثِ ، هَكَذَا قِيلَ حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ لِسَمُرْقَنْدِي ، وَالطَّبْرِيِّ وَالسَّجْزِيِّ وَسَقَطَ لغيرِهِمْ .

٢٠٩ / ١

١٣٨ كِتَابُ الْبَيْعِ / بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ...

إِلْحَ هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَنَّ حَازِمٍ ، عَنْ أَنَّ هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَرَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

وَفِي رِوَايَةِ الدَّرَقَنِ : عَلَى سِيَمَةِ أَخِيهِ .

١١ - (...) حَثَّنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (لَا يَتَلَقَّى الرَّجُلَانُ لَبِيعًا ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمَا عَلَى تَبِيعٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرُكَادَ ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَفَّ! وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ) .

١٢ - (...) ! دَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ -

وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنِ التَّلَقِّيِ لِلرَّجُلَانِ ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرَ لِبَادٍ ، وَأَنْ تَسَاكَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ اخْتِهَا ، وَعَنِ النَّجْشِ ، وَالتَّصْرِيفِ وَأَنْ يَسْتَأْمَرَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا غَنَمَرُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا

وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

فِي حَلِثٍ غَنْدَرٍ وَوَهَبٍ : نَهَى .

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى .

بِمِثْلِ ! دِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ .

١٣ - (١٥١٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ التُّجَشُّ .

وقوله : (أَلَا يُتْلَى الرِّجَالُ لِبَيْعٍ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَتَجَشَّوْا ، وَلَا يَبِيعُ بَادٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ) الحديث .
قال الإمام : تضمن هذا الحديث النهى عن خمسة فصول تكلمنا فيها على ثلاثة [فيما
تقدم عند الكلام على الخطبة وهى البيع على بيع أخيه ، والتجش ، ولا بيع حاضر لباد] (١) ، وتكلم هاهنا على الفصلين الباقيين :
التلقى ، والمصرأة .

٢٢٠٥ (5) باب تحريم تلقى الجلب

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .
كتاب البيوع / باب تحريم تلقى الجلب

١٣٩

(٥) باب تحريم تلقى الجلب

١٤ - (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا لَنَا ابْنُ أَبِي زَائِلَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ .
وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ ثُمَيْرٍ .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : إِنَّ النَّبِيَّ كَلَّمَا نَهَى عَنِ التَّلْفِي .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ لَأَسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، جَمِيفَا عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى
الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَلِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

١٥ - (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَامَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ ، عَنِ التَّيْمِيِّ ،
فَأَمَّا التَّلْفِي ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْهُ مَعْقُولُ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَا يُلْحَقُ الْغَيْرُ مِنَ الضَّرَرِ ، وَلَكِنْ يَقْدَحُ هَاهُنَا فِي نَفْسِ الْمُتَأَمِّلِ مَعَارِضُ فَنَقُولُ :
الْمَفْهُومُ مِنْ مَنَعَ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي أَلَا يَتْلَى لِلْبَادِي وَأَنْ يُوْجَرَ السَّبِيلَ لَغَبْنِهِ ، وَالْمَفْهُومُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّلْفِي : أَلَا يَغْنَى الْبَادِي ، بِدَلِيلِ
قَوْلِهِ هَاهُنَا : (فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ) .

وَالْإِشْكَالُ عَنْ هَذَا : أَنَا كَمَا قَدَمْنَا أَنَّ الشَّرْعَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَخَوَاتِهَا بَنَى عَلَى مَصْلَحَةِ النَّاسِ ، وَالْمَصْلَحَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَنْظُرَ لِلْجَمَاعَةِ
عَنِ الْوَاحِدِ ، وَلَا يَقْتَضِي أَنْ يَنْظُرَ لِلْوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ .

وَلَمَّا كَانَ الْبَادِي إِذَا بَاعَ بِنَفْسِهِ انْتَفَعَ سَائِرُ أَهْلِ السُّوقِ ، فَاشْتَرَوْا مَا يَشْتَرُونَهُ رَخِيصًا وَانْتَفَعَ بِهِ سَائِرُ سُكَّانِ الْبَلَدِ تَضَطَّرُّ لِأَهْلِ الْبَلَدِ عَلَيْهِ
وَلَمَّا كَانَ إِذَا يَنْتَفِعُ بِالرَّخْصِ الْمُتَلَقَّى خَاصَّةً ، وَهُوَ وَاحِدٌ فِي قِبَالَةِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ الْبَادِي ، لَمْ يَكُنْ فِي إِبَاحَةِ التَّلْفِي مَصْلَحَةٌ ، لَا سِيَّمَا
وَتَضَافُ إِلَى ذَلِكَ عِلَّةٌ ثَانِيَةٌ ، وَهِيَ لُخُوفُ الضَّرَرِ بِأَهْلِ السُّوقِ فِي انْفِرَادِ اتَّمَلَقَى عَنْهُمْ بِالرَّخْصِ ، وَقَطَعَ الْمَوَادَّ عَنْهُمْ كَثْرًا مِنَ الْمُتَلَقَّى فَنَظَرَ
لَهُمْ عَلَيْهِ ، وَعَادَتِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، فَصَارَ وَاحِدًا ، وَانْقَلَبَ مَا ظَنَّهُ انْطَلَقَ فِي هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ بِأَنَّهُ صَارَا مِثْلَيْنِ يُوَكِّدُ بَعْضُهُمَا
بَعْضًا .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا فِيمَنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّلْفِي وَلَمْ يَبْزُزْ إِلَيْهِ خَارِجَ الْمَدِينَةِ ، بَلْ مَرَّ بِهِ عَلَى بَابِهِ بَعْضُ الْبُدَاةِ ، هَلْ يَشْتَرِي مِنْهُ مَا يَحْتَاجُ
إِلَيْهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى السُّوقِ ؟ قِيلَ بِالْمَغْ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَقِيلَ : الْجَوَازُ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَرُ وَلَا الْاسْتِبْدَادَ دُونَ أَهْلِ السُّوقِ ، فَلَمْ

يمنع ، وقد جعل له في بعض هذه الطرق هاهنا الخيار إذا جاء السوق ولم يفسخ البيع ، لما كان النهى لحق الخلق لا لحق الله سبحانه .
وقوله : ثبت عنده هذه الزيادة ، ورأى أن النهى يدل على فساد المنهى عنه ففسخ البيع .
١٤٠ كتاب البيوع / باب تحريم تلقي الجلب عن أن عثمان ، عن عبد الله ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه نهى عن تلقي البيوع .

١٦ - (١٥١٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن هشام ، عن ابن سيرين ،
عن أن هريرة ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يتلقى الجلب .
١٧ - (...) حدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا بن هشام بن سليمان ، عن ابن جريج ، أخبرني هشام ! القرا ! وسي عن ابن سيرين ، قال :
سمعت أبا هريرة يقول : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى ستدده السوق ، فهو بالخيار) .
وفي ذلك اضطراب في المذهب .

وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا إثبات الخيار للمغبون ، لأنه إذا ثبت أن النهى عن التلقي لا لثلا يغني الجالب ، لم يكن لإثبات الخيار له معنى إلا لأجل الغي ، أو لأنه يرجو الزيادة في السوق .
قال القاضي : وقوله في الحديث الآخر : (نهى أن يتلقى الجلب) بمعنى الأول ، ما يجلب للأمصا غيرها .
واختلف أبو حنيفة في هذا ، فلم يأخذ بهذا الحديث ، وأجازوا التلقي إلا أن يضر بالناس فيكره ، وقال الأوزاعي مثله .
واختلف فيه إذا وقع ، فعن مالك وبعض أصحابه : أنه ينهى ولا تنتزع منه شيء ، ورأى بعض أصحابنا فسخ بيع التلقي .
والشافعي وأحمد يريان للبالغ الخيار كما جاء في الحديث .
ومال إليه بعض أصحابنا ، والمشهور عن مالك ، وأكثر أصحابه ، أو يعرض على أهل السوق فإذا لم يكن سوق قليل المصر يشترك فيها من شاء .
وقال الإصطخري : إنما يكون البائع بالخيار إذا اضترت بأقل من ثمنها .

٢٢٠٦ (6) باب تحريم بيع الحاضر للبادي

٢٢٠٧ (7) باب حكم بيع المصرة

واختلف عندنا في حد التلقي الممنوع ، فعن مالك : قوامه ذلك على مسيرة يومين .
وعن مالك تخفيفه وإباحته على ستة أميال ، ولا خلاف في منعه إذا كان قرب الضرر وأطرافه .
وقال بعض المتأخرين : وكذلك يجوز تلقيها في أول السوق لا في خارجه ، وكذلك إذا لم تكن في السلعة عيوب فشرائها إذا دخلت البلد جائز وإن لم يبلغ أسواقه فلا .
كتاب البيوع / باب تحريم بيع الحاضر للبادي

١٤١ (٦) باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١)

١٨ - (١٥٢٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والنقاد وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ،
عن أبي هريرة ، يبلغ به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (لا يبيع حاضر لباد) .
وقال زهير : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه نهى أن يبيع حاضر لباد .

١٩ - (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَاذَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ تُتْلَى الرُّكَّانُ .
، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ*

قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَنَاسٍ : مَا قَوْلُهُ : حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ قَالَ : لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارَا .
٢٠ - (١٥٢٢) حدغنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ،

ص ه ص ص ص حمر ه ص ، ه ، ، ، ص ص حمل ، ص ! ص حمر ، ، يوص ه ص ص ص ص ص عن جابر .
ح وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا ابو الزبير عن جابر ، قال : قال رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا يَبِيعُ
حَاضِرٌ لِبَادٍ ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقِ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ) .

غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى : (يُرْزَقُ) .
(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ
أَنَّ الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٢١ - (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ : نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ .

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنِ ابْنِ عَوْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَا لَنَا مُعَا ؟ ، حَا لَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ : أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نُهِنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ .
(١) سبق الحديث عنه في كللنكاح ، باب تحريم لفطبة على خطبة أخيه .

٢٠٩ / ب
١٤٢ كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة
(٧) باب حكم بيع المصرة

٢٣ - (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبَ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى
ابْنِ يَسَارَ ، عَنْ أَن هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا ، فَلْيَخْضِبْهَا ، فَإِنْ
رَضِيَ جَلَابِهَا أَمْسَكَهَا ، وَالْأَرَدَهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ .

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي -
عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ ابْتَعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا صَانٌ شَاءَ رَأً ، إِنْ رَدَّ مَعَهَا صَاغَا مِنْ تَمَرٍ) .

وقوله : (ولا تصروا الإبل) كذا ضبطنا هذا الحرف / على المتقن من شيوخنا : (تَصْرُوا) بضم التاء وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء وواو وألف وفتح لام (الإبل) (١) على المفعول .

وكان بعضهم - وهو شيخنا أبو محمد بن عتاب - وحكاه لنا عن أبيه يقول : الالتصيقاً ليقرب نهمه على الطلبة ، مثل : { فلا تزكوا أنفسكم (٢) } ، وهو الصواب على مذهب الكافة في شرح المصراة واشتقاقها .

وذكره في الحديث الآخر التصرية ، يدل أنها من الجمع من الصرر ، من صرى لا من صر .

وقد روينا عن بعضهم في غير مسلم : (تَصْرُوا الإِبِلَ) بفتح التاء وضم الصاد من الصر .
وعن بعضهم بضم لام (الإِبِلَ) و(تصر) بغير واو بعد الراء على ما لم يسم فاعله من الصر أيضا ، وهو لذلك على تفسير الشافعي ومن اتبعه .

قال الإمام : معناه : لا تجمعوا اللبن في ضرعها حتى يعظم ، ومنه : صريت الماء في الحوض ، أى جمعته .
والصراة : المياه المجتمعة ، وصرر الماء في الظهر : إذا حبسه سنين لا يتزوج .

وأهل اللغة يقولون : لا تصروا .

وقد اختلف عن مالك ، فقليل عنه مثل هذا ، وما وقع في الحديث الذى ذكرناه من ذكر المحفلة .

والحفلة : هى المصرة بعينها ، سميت محفلة لأن اللبن جعل في ضرعها ، وكل شئ كثرته فقد حفلته ، ومنه قيل : احتفل القوم : إذا كثروا أو اجتمعوا .

قال القاضى : قال الخطابى : اختلف أهل العلم واللغة في تفسير المصرة ، ومن أين أخذت واشتقت ، فقال الشافعي : التصرية : أن

تربط أحلاب الثاقة والشاة ويترك حلبها

(١) تقدم برقم (١١) .

(٢) للنجم : ٣٢ .

كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة ١٤٣ ٢٥ - (...)

! حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقَدِي - حَدَّثَنَا قُرَّةٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ! (

صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ اشْتَرَى شَاةً

اليومن والثلاثة حتى يجتمع لبنها ، فيزيد مشتريها في ثمنها ؛ لما يرى من ذلك .

وقال أبو عبيد : إنه من صرى اللبن في ضرعها ، بمعنى حفيه فيه .

وأصل التصرية حبس الماء وجمعه .

قال أبو عبيد : ولو كان الربط لكنت مصرورة أو مصرة .

قال الخطابى : وقول أبى عبيد : حسن .

وقول الشافعي صحيح ، والعرب تصر ضرع الحلوبات ، ويسمى ذلك الرباط صرازا .

واستشهد محتجا لقول الشافعي بقولهم : العبد لا يحسن الكر ، إنما يحسن الحلب والصر .

وبقول مالك بن نويرة :

فقلت لقومي هذه صدقاتكم مصرة أخلافهم تُحَرَّد

قال : وقد يحتمل أن تكون المصرة أصلها : مصرة ، أبدل إحدى الرائيين ياء ، كقوله : تفضى البادى ، دائما هو : تفضض ، كما

قال تعالى : { وَتَدْ خَابٌ مِنْ دَسْثَاهَا } (١) ، كرهوا اجتماع ثلاثة حروف من جنس واحد .

قال الإمام : وأما التصرية ، فإن النهى عنها - أيضا - لحق الغير .

وهى أصل في تحريم الغش ، وفي الرد بالعيب .

وقد كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد - رحمه الله - يجعلها أصلاً في النهى إذا كان لحق الخلق لا يوجب فساد البيع ؛ لأن الأمة أجمعت

على تحريم الغش في البيع ، ووقع النهى عنه هاهنا ثم خيره (صلى الله عليه وسلم) بعد ذلك في ان يتماصك بالبيع ، والفاسد لا يصح

التماسك به .

وفي هذا الحديث دلالة على أن التدليس محرم ، ويوجب الخيار للمشتري صان كان لتحسين المبيع الذى يودى إلى الخلدع والغرور ،

رأن الفعل يقوم مقام النطق في مثل هذا ؛ لأن قصارى ما فيه أن المشتري رأى ضرغا مملوءم ، فقدر أن ذلك عادتها .

فحل ذلك محل قول البائع : إن ذلك عادتها ، فجأ الأمر بخلافه ، وصار البائع لما دلس كلقائل لذلك .

وقد قال بعض الناس : لو كان الضرع مملوئا لحماً وظنه المشتري لبنا لم يكن له خيار من هذه الجهة ؛ لاجل أن البائع لم يدلس عليه .

وأما رد الصاع من التمر فقد ذكره أهل العراق ، ومال إليه بعض أصحابنا ؛ لأنه جاء عندى بخلاف الأصول من الغرامة عن اللين تمراً ، ومتلف الشيء إنما يغرم مثله أرقيته ، وأما جنساً آخر من العروض فلا .
 وأيضاً فإن الأصل [ليس] (٢) أن الخراج بالضمان ، وأن المغتال لا يرد الغلة إذا رد بالعيب ، وهذا قد أمرها هنا بالرد .
 (٢) زيدت في ق .
 ٢١٠ / ١

١٤٤ كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة مُصرأةً فهو بالخيار ثلاثة أثام ، فإن رَفَ! رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، لَا سَمَرَاءَ لَهَا .
 وجواب الجمهور من أصحابنا عن هذا : أن يقولوا : أما الرد للتمر عن اللبئ فإنما ذلك لأنه قوت بلدهم حينئذ ، وكأنه (صلى الله عليه وسلم) رأى أن اللبئ كانوا يريدونه للقوت ، وهذا يحل محله ، / وهو أصل كسبهم للقوت ، فقضى به ، وإن كان عيش بعض البلاد غيره من الطعام قضى بالغالب من عيشهم .
 وقد روى عنه (صلى الله عليه وسلم) : (من ابتاع محفلة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام ، فإن ردها مثل أو مثلي لبنها قمحا) (١) .
 وقد ذكر مسلم هاهنا : (صاعاً من طعام لا سمرأ) .

وهذا يدل على ما قلناه من مراعاة حال قوت أهل البلد .
 وأما اقتصاره (صلى الله عليه وسلم) على الصاع مع اختلاف لبن الشاة والناقة ، واختلاف لبن النوق في نفسها ، مع أنه لا يصح أن يلزم المتلف للكثير مثل ما يلزم المتلف اليسير ، فقال بعض أهل العلم : إنما ذلك لاءنه (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يكون ذلك حدا يرجع إليه ؛ ليرتفع الخصاص ويحول التنازع والتشاجر .

وقد كان (صلى الله عليه وسلم) حريصاً على رفع التشاجر عن أمته ، وهذا كما قضى في الجنين بالغة ، ولم يفصل بين الذكر والأنثى ، مع اختلافهما في الدياث ؛ لأن هذه المواضع لما كان يتعزز ضبطها عند البيئات كثر التنازع فيها ، فرفعه (صلى الله عليه وسلم) بأن جعل القضا في ذلك واحداً .

وقد مر أبو يوسف وابن أبي ليلى على مقتضى القياس وقالوا : يرد قيمة اللين وحمل الحديث على أنه وقع بحكم الاتفاق لكون القيمة وقت قضائه (صلى الله عليه وسلم) بذلك صاع من تمر .

وقد قال بعض أهل العلم : إذا علا الصاع حتى صار يستبشع القضا به عوض اللبئ ؛ لكونه مقارناً بالقيمة الشاة كلها ، فإنه حينئذ لا يقضى ، وإن عزم المشتري قيمة أعلى ما يرى أنه كان فيها من اللبئ ، لم يكن عليه كثر من ذلك .

واستلوح هولاً أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما قضى بصاع واحد في لبن الشاة والناقة مع اختلافهما ؛ لأنه وإن قل لبن الشاة فهو أجود ، وإن كثر لبن الناقة فهو أدنى ، فصارا بهذا كالمساويين ، فلا يكون في هذا حجة للأولن الذين جعلوا القضية بالصاع ضربة لازب .

وأما رد عوض اللبئ مع كون الخراج بالضمان ، وأن المشتري لا يرد الغلة إذا رد بالعيب فلا المصرة كان فيها لبن حين البيع ، ولم تكن غلة حينئذ فتكون للمشتري ، بل هو على ملك البائع كأحد أعضاء الشاة ، فردها إذا رد بالعيب واجب قلنا : استحال رده بعينه كاختلاطه بما يحدث عند المشتري ، وجب أن يرد العوض عنه ويصير كالفئات ،

(١) أحمد ٢٥٤ / ٢ .

كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة ١٤٥ ٢٦ - (.)

(حَقَّقْنَا ابْنَ أَبِي عُمَرَ .

حَا شَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، إِنْ شَاءَ رَفَّ! .
 وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، لَا سَمَرَاءَ .

ويقدر العوض عنه لرفع التنازع في ذلك كله لما بيناه ، ولكن إنما يلزم على هذا أن يقال : فإذا ردها بعيب آخر غير التصرية وجب أن يرد عوض اللئى أيضا لما قلموه .

وقد قال محمد : لا يرد عوض اللئى إلا إذا رده بالتصرية ، قيل : هذا الذى قلموه يلزم ، وقد التزمه بعض شيوخنا ، ولم يصوب ما قاله محمد في هذا .

وكأن محمدا رأى أنه شرع جاء في التصرية خاصة ، فلم يتعد فيه ما ورد الشرع به .

واختلف أيضا إذا كانت الغنم التى صريت كثيرة ، هل يرد بجمعها صاعاً واحداً ، أو

لكل شاة صاعاً ؟ والأصوب أن يكون حكم الكثير منها خلاف حكم الواحد ؛ لأنه من المستبشع فى القول على مقتضى الأصول ؛ أن يغرم متلف لبن ألف شاة ، كما يغرم متلف لبن شاة واحدة ، وإن احتج علينا بأنه (صلى الله عليه وسلم) ساوى بين لبن الشاة والناقة مع كون لبن الناقة كثر ، قلنا : تقدم الجواب عن ذلك والانفصال عنه .

قال القاضي : اختلف قول مالك فى الأخذ بحديث المصرة على ما ورد ، فمشهور قوله الأخذ به .

وقال : أو أخذ فى هذا الحديث رأى ، وهو قول الليث ، والشافعى ، وأبى ثور وأبى يوسف ، وابن أبى ليلى فى إحدى الروايتين عنه ، وفقهه ! أصحاب الحديث .

ومرة لم يقل به .

وقال : ليس بالموطأ ولا الثابت ، يريد العمل به ، قال : وقد جاء الخراج بالضمان وهو قول أبى حنيفة والكوفان ، وقالوا : هو منسوخ .

ورأى مالك أن الأصول تخالفه من الغلة بالضمان ، وهو قوله فى العتبية .

ويختص ابن عبد الحكم واختلافه فيه على اختلاف أصحاب الأصول فى تقدمه خبر الواحد على قياس الأصول المتفق عليها ، وهو مشهور مذهب مالك وأصحابه ، وعامة الفقهاء والأصوليين .

أو تقدمه القياس عليها إذا اختلفت الأصول ، وهو / مذهب أبى حنيفة وأصحابه ، وحكم بعض أئمتنا البغدادين على المذهب وعلى هذا الأصل حمل اختلاف قوله فى الأخذ بحديث غسل الإناء من ولوغ الكلب (١) والقرعة والعربة ، ومثل هذا من أخبار .

(١) البخارى ، كالوضوء ، بالماء الذى يغسل به شعر الإنسان (١٧٢) ، مسلم ، كالطهارة ، بحكم ولوغ الكلب لا ٢٧ / ٩ هـ ، ثبو

داود ، كالطهارة ، بالوضوء بسور الكلب (٧٣ ، ٧٤) ، للترمذى ، كالطهارة ، بما جأ فى سور الكلب (٩١) ، وقال : حسن صحيح

، النسائى ، كالطهارة ، بسور للكلب (٦٣ ، ٦٤) ، ابن ماجه ، كالطهارة ، بغسل الإناء من ولوغ الكلب (٣٦٣ ، ٣) .

ولفظه عند مسلم : (إذا ولغ الكلب فى إناء أحكم فليرقه ثم ليغسله مغ مرار) .

من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه .

٢١٠ / ب

١٤٦ كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة ٢٧ - (...) وحدثناه ابن أبى عمر ، حدثنا عبد الوهاب ، عن أثوب ، بهنما الإسنه غير أنه قال : (من اشتري من الغنم فهو بالخيار) .

ثم اختلف الكوفيون ، فذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن فى حديث المصرة : أنه ليس له ردها ، وليس التصرية بعيب وتمليكها .

وحكى الخطابى عن أبى حنيفة : أنه يرجع بأرش التصرية وقال زفر : يرد صاعاً من تمر أو نصف صاع من بر .

ثم اختلف الآخرون بهذا الحديث ممن تقدم ، فذهب مالك إلى أن صاع التمر إنما هو حيث هو عيش قوم ، فأما فى كل بلد فيخرج من غالب قوتهم صاعاً ، وقاله الطبرى .

وأما الشافعى والباقون فقالوا : لا يخرج إلا بالصاع تمراً ، دون عدم عندهم ثم أخرج قيمته .

وتقدم قول أبى يوسف وابن أبى ليلى ب!خرج القيمة .

وروى عن مالك قوله شاذة : يودى له قدر مكيكة ما حلب من اللئى تمراً أو قيمته .

وجهة أبي حنيفة ومذهبه : أن حديث المصراة منسوخ بحديث الغلة بالضمان .

ومخالفته عنده الأصول من وجوه :

منها : مخالفة الأصل من أن الغلة بالضمان ، وقد مضى الجواب عنه من أنها ليست بغلة إنما كان مجعلاً فيها فلزم رده .

وأينما فيكون هذا خاضاً فيه .

ومسألتنا ، وحديث الخراج بالضمان عام ، والخاص يقضى على العام .

ثانيها : تقدير القيمة .

وقد اختلف المذهب عندنا ، ومضى الجواب عنه - أيضاً - بقطع التشاجر كدية الشجاج ، وهي مختلفة في الكبير والصغير ، فقد تكون

موضحة تستوفى جلدة الرأس وأخرى لم توضح من العظم لها فرد مدخل مسألة ، وكذلك المأمومة وغيرها ؛ ولهذا أمثلة في الشرع كثيرة .

وثالثها : كون القيمة تقرأ وقيم المتلفات في الأصول إنما هي بالين ، وقد تقدم الجواب عليه .

وقد وجدنا الشرع جعل الديات على أهل الإبل إبلاً ؛ إذ هي جل أموالهم ، وجعل في الجنن غرة .

ورابعها : دفع الطعام عن الطعام غير يد بيد ، وهذا غير لازم هاهنا ؛ إذ ليس في هذا مبيعة وهي الممنوعة في الباب ، وإنما هو حكم

أوجبه الشرع ليس باختيارهما (١) فيتمهما بالذريعة فيه .

خامساً : إن جزم للمكيل أو الموزون بمثله ، وقد عدل هنا عن المثل ، والجواب : إنا

(١) في ق : باختيار هنا .

كتاب البيوع / باب حكم بيع المصراة ١٤٧ ٢٨ - (...) حثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن

لو دفعنا عن اللبئ لبناً خفنا التفاضل والمزانية ؛ لأن ما كان في ضرعها لا يتحقق تقديره بالصاع المردود لو كان لبناً ، ولو رد جميع ما

حبس منها لخفنا فيه الزيادة بما تولد عنده من الغلة .

وقد أجمعوا أنه لا يردده مع لبئ التصرية إلا ما اختلف فيه أصحابنا ، إذا رضى بائعها بقبولها بلبنها ، فأجازها بعضهم وقال : هي إقالة .

وقال غيره : لا يجوز لأن اللبئ غير متعين ، ولو تعين جاز .

وفي هذا اعتراض من وجوه : أحدها : أن حقيقة لبئ التصرية مما تولد في الضرع بعد الشراء لا يتحقق ، فكيف تصح منها الإقالة ،

ولا يدرى تحقيق الزيادة فيه ولا قدرها ؟ وقوله في إحدى الروايات : (صاعاً من طعام) يحتج به من قال بظاهره أو عند عدم التمر .

وقال الداودي : معناه : تقرأ فسر الحديث الآخر .

وقوله في الحديث : " فهو بالخيار ثلاثة أيام) دليل على صحيح المذهب أن الحلبة الثالثة لا تقطع الرد وتمنعه ، وهو قول مالك ، وظاهر

المدونة خلاف ظاهر كتاب محمد ؛ من أن الحلبة الثالثة رضا ، لكن مالكا لا يأخذ بذكر الثلاثة الأيام ؛ إذ لم يكن في روايته ، ولكن

في معناها الثلاث الحلبات ؛ لأن الأولى هي الدلسة والثانية فيها ظهرت الدلسة ، والثالثة فيها تحققها .

إذ قد يظن في الثانية أن اختلافها من الأولى لا اختلاف مرعاها ...

وما يعتبرها من إمساكها مرة التشوف بها وبقا لبئها الأول غير محلوب فيدل الضرع في الحلبة الثانية للأولى .

وهذه الحجة هنا أن الحلبة الثالثة ليست برضا .

وجعل المخالفون هذا اللفظ أصلاً في ضرب أجل الخمار ، وأنه لا زيادة فيه على ثلاثة أيام ، وهو قول أبي حنيفة والثافعي .

وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن : قليل الخيار وكثيره / جائز .

ومالك لا يرى للخيار أجلاً محدثاً لا يتعدى ، بل قدر ما يختبر فيه المشتري واختلف في ذلك باختلافها لتيسر اختبار الثوب كاختيار

العبد وسكنى الدار .

وبيع الخيار عندنا جائز ضرب له أجل أم لا ، ويضرب الحاكم للمبيع من أجل قدر ما يختبر فيه مثلها ، خلافاً لأبي حنيفة والثافعي

في إبطاله إذا لم يضرب له أجل وهو رخصة خاصة من الأصل للضرورة الداعية للبحث عن المشتري ، وتقصى معرفته وأخذ رأى

من يريد مشورته فيه ، وسيأتى الكلام على بيع الخيار بعد هذا .

وحديث المصرة أصل في الرد بالعيب ، كان في ذات المبيع وغلته ، وأن التدليس لا يفسد البع ، وأنه يوجب الخيار ، خلافاً لأبي حنيفة في حكمه برد قيمة العيب دون المبيع ، وأصل في كل ما يشتريه من هاهنا وغلته فيه ظاهرة كالصوف على ظهور الغنم ، والتمر في رؤوس النخل ، إنه إن ردها أنه يردده معها .
وليس حكمه حكم إلغائها ، فإن

٢١١ / ١

١٤٨ كتاب البيوع / باب حكم بيع المصرة منه ، قال : هنا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فذكر أحاديث منها .

وقال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إذا ما أحدكم اشتري لقحة مصرة أو شاة مصرة ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها .
إما هي ، وإلا فلير !! وصاكا من تمر) .

أصله رد مثله إن عرف قدره أو قيمته ، بوقوع حصة من الثمن عليه ، بخلاف ما توالد عنده .
وقد استدل بعضهم من هذا الحديث على كون الاستطهار بعد الحيض ثلاثاً ، وعلى أن أقل مدة الحيض في العدد والاستبراء ثلاث ، وهو استدلال بعيد فيه نظر .

٢٢٠٨ (8) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

وقوله : (لا سمراء) أي [برا] (١) ، وأما البيضاء والشعير فأثبتته هنا بمعنى الخنطة أو الحبة .

وفي الباب : نا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد ، عن أنس ، ونا ابن مثنى ، نا معاذ ، نا ابن عون ، عن محمد ، قال : قال أنس بن مالك : (نهينا أن يبيع حاضر لباد) .
ثبت هذا للكافة من الرواة ، وسقط للسمرقندي ، وتقدم الكلام على معناه .

(١) في ق : لا برا .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

(٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

١٤٩

٢٩ - (١٥٢٥) حدثنا يحيى بن يحيى ، حدثنا حماد بن زيد .

ح وحدثنا أبو الربيع العتكي وقتيبة ، قالا : حدثنا حماد ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من ابتاع طعافاً فلا يبعه حتى يستوييه لما .

قال ابن بكاس : وأحسب كل شيء مثله .

(...) !صلتنا ابن أبي عمر وأحمد بن عبله ، قالا : حاشا سفيان .

ح وحدثنا أبو بكر

ابن أبي شيبه وأبو كريب ، قالا : حاشا وكيع ، عن سفيان - وهو الثوري - كلاهما عن

وقوله : (من ابتاع طعافاً فلا يبعه حتى يستوييه) : قال ابن عباس : (وأحسب كل شيء مثله) ، وفي بعض طرقه : (حتى يقبضه) ، وفي بعضها : (حتى يستوييه ويقبضه) وهما بمعنى واحد .

وكان هذا في كتاب أبي بحر : (حتى يستوييه يقبضه) بغير واو ، وفي بعضها : (حتى يكتباه) ، قال ابن عباس : ألا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام ، مرجأ ، أي مؤخراً ، بهمة وبغير همزة ، وقرئ بهما جميعاً .

وعن ابن عمر : (كنا نبتاع الطعام في زمن النبي - عليه السلام - فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه ، إلى مكان سواه قبل أن نبيعه) ، وفي حديث آخر : (كانوا يضربون على عهد النبي - عليه السلام - إذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه) ، وفي رواية : (حتى يوروه إلى رحالهم) ، وفي حديث آخر : (وكنا نشترى الطعام من الركان جزافا ، فنهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نبيعه حتى ننقله من مكانه) ، جعل الراوى هذا الحديث مفسرا لغيره مما لم يأت ميينا ، وأن ذلك في الجزاف فيما تلقى من الركان ؛ بدليل رواية : (من قام حتى ينقله حيث يباع الطعام) وأن ذلك الرفق بأهل الأسواق وعامة الناس ، وفيه حجة لمن لا يرى فسخ ما تلقى من البيع على ما تقدم الخلاف فيه .

ومعنى (جزافا) : أى بغير كيلٍ ، ظاهره أن النهى فيما اختص بالبيع ، وفي حكمه

ما أخذ عن معاوضة في صداق أو خلع أو ثوب هبة ، أو إجارة ، أو صلح عزم ، وكذلك إن كان من بيع فلا يجوز دفعه في شيء من هذه الأمور ، بخلاف قبضه أو دفعه هبة أو صدقة ، هذا مذهب مالك والشافعي والسفياين ومحمد بن الحسن بقوله : (من ابتاع) ، وقوله : (فلا يبيعه) .

وزهد أبو حنيفة إلى أن كل ما أخذ في مهر ، أو خلع ، أو جعل

٢١١ / ب

١٥٠ كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

عَمْرُو بْنُ لِينَارٍ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

٣٠ - (...) حَلَفْنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا كُتْدُ الرَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ) .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّنْزَلَةِ الطَّعَامِ .

٣١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ! إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْأَلَهُ) .

فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لَمْ ؟ فَقَالَ : أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالنَّفْسِ ، وَاللَّعَامُ مُرْجَأٌ ؟

فيجوز بيعه قبل قبضه ، بخلاف ما ملك بشراء أو إجارة .

قال الإمام : اختلف الناس في جواز بيع المشتريات قبل قبضها ، فمنعه الشافعي في

كل شيء ، وانفرد عثمان البتي فأجازه في كل شيء .

ومنعه أبو حنيفة في كل شيء إلا العقار وما لا ينتقل ، ومنعه آخرون في سائر المكيلات والموزونات [ومنعه مالك في سائر المكيلات والموزونات] (١) إذا كانت طعاما ، فتعلق من مغ على الإطلاق بقوله : (نهى عن ربح ما لم يضمن) (٢) ، ولم يفرض ، وعضد ما قاله - أيضا - بما ذكره ابن عمر هاهنا من مغ بيع الطعام الجزاف حتى يوروه إلى رحالهم ، واستثنى أبو حنيفة ما لا ينقل لتعذر الاستيفاء فيه ، المشار إليه في قوله : (نهى عن بيع الطعام حتى يستوفى) .

وأما القولان الآخران فأخوذان / من قوله : (نهى عن بيع الطعام حتى يستوفى) فنقول : من مغ سائر المكيلات يقتضيه من هذا علة فلا يصح التعليل إلا بالكيل .

وقد نبه عليه بقوله : (حتى يكأله) ، فأجرى سائر المكيلات مجرى واحدا .

ويقول مالك : فإن دليل خطاب الحديث يقتضى جواز غير الطعام ، ولو كان سائر المكيلات ممنوعا بيعهما قبل قبضها لما خص الطعام بالذكر ، فلما خصه دل على أن ما عداه بخلافه ، ويمغ من تعليل

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهائم بهم .

(٢) أخرجه الترمذی ، كالبيوع ، بما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ، عن عمرو بن شعيب بلفظ : الا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك) رقم (١٢٣٤) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا ابن ماجه في التجارلت ، ٢ / ٧٣٧ برقم (٢١٠) ، أحمد في المسند ١٧٩ / ٢ ، ٢٠٥ .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ١٥١ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ! ب: مُرْجَأٌ .
٣٢ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا دُودُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنِيُّ ، حَا لَنَا مَا لِدَث .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى
ابْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) .

٣٣ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ
هذا الحديث بالكل ؛ لأنه تعليل ينافي دليل الخطاب المعلل ، والدليل كالنطق عند بعض أهل الأصول .
وقد أشار بعض أصحاب مالك إلى أن العلة العينة ، واستدل بقول ابن عباس الذي ذكرناه لما سئل ، فقال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ، أى موخر ، وكأنهم قصدوا إلى أن يدفعوا ذهباً في كثر منه والطعام محلل ، وفي البخارى عنه : (دراهم بدراهم والطعام مرجأ) (١) ، وقد ترح بعض أصحابنا في الطعام إذا أمن فيه من العينة التي هي سبب المنع على ما قال ابن عباس ، هل يمنع بيعه قبل قبضه لظاهر الخبر أو يسهل فيه ؟ ورأيت يميل للتسهيل في مقتضى كلامه إذا وقع البيع فيه بالنقد ، وما أظن أن عثمان البتي سلك في إجازته بيع كل شيء قبل قبضه إلا هذه الطريقة ، وإن كان مذهبا انفرد به ، وهذا شاذ عند العلماء ، أضرب عن ذكره كثير منهم .

وإذا وضح مأخذ كل مذهب من هذه المذاهب فيتفصل أصحابنا عن تعلق الثافعى بقوله : (نهى عن ربح ما لم يضمن) بجوابين : أحدهما : أن يحمل على بيع الخيار ، وأن يبيع المشتري قبل أن يختار .

والثاني : أن يحمل ذلك على الطعام [ويخص عموم هذا إذا حملناه على الطعام] (٢) بإحدى طريقتن ؛ إما دليل الخطاب من قوله : (عن بيع الطعام حتى يستوفى) ، فدل على أن ما عداه بخلافه ، أو يخص ما ذكره ابن عمر من أنهم كانوا يبيعون الإبل بالدراهم يأخذون عنها ذهنا ، أو بالذهب ويأخذون عنها دراهم ، وأضاف إجازة ذلك إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وهذه إجازة ربح ما لم يضمن في البين ، ونقيس عليه ما سوى الطعام ، ويخص به النهى عن ربح ما لم يضمن ، ويحمل قول ابن عمر الذي قدمناه على الاستحباب ، والرواية التي فيها ذكر ضربهم تحمل على أنه فعل ذلك حماية للذريعة ، أو على أنهم اتخذوا ذلك عينة ممنوعة .
(١) للبخارى ، كالبيوع ، بما يذكر في بيع للطعام والحكرة برقم (٢١٣٢) .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

١٥٢ كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض عُمَرُ ، قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَبْتَاعُ الطَّعَامَ ، فَبِيعْتُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ إِلَى ابْتِعْنَاهُ فِيهِ ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ ، قَتْلَ أَنْ نَبِيعَ!
٣٤ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مَسْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

ح
ص ص حمص ، ص ص ، هـ ، عوه ، !وص يره ص ، ص حمز ص حمص نحو ، ١ ص هـ ص وحدنا محمد بن عبد الله بن نمير
- واللفظ له - حدثنا إبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْجِلًا .

(١٥٢٧) قَالَ : وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرِّجَالِ جَرَأًا ، فَهَنَّا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ .

وقول أبي هريرة لمروان : (احلت بيع الصكك) يريد صكوك الجاد المذكورة في المدونة ، وهي كتب يكتب لهم فيها طعام يأخذونه . والصكك والصكوك جمع صك ، وهو الكتاب .

قال القاضي : الذي نهى عنه من بيع صكوك الجار ، عند أهل العلم من أئمتنا وغيرهم ، أن يبيعها المشتري ما فيها لا الذي خرجت له في أرزاقه ليقبضها في الجار ؛ لأن الذي خرجت في أرزاقه ليس حكمه حكم المشتري وهو كمن وهبت له ، ورافعها من أرضه ، فله بيعها قبل كيلها وقبضها ، وإنما كانوا يبيعونها من غيرهم ثم يبيعها المشتري من غيرهم قبل قبضها ، فنعوا من ذلك ، وهكذا جاء في الحديث مفسراً في الموطأ ؛ أن صكوكاً خرجت للناس في زمان مروان من طعام الجار فيتبايع الناس ذلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها (١) ، وذكر الحديث وهو في مسلم مختصر .

وفي الموطأ - أيضاً - ما هو أبين ، أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس ، فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه ، فبلغ ذلك عمر فردده عليه ، وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه ، وقد ذكر بعضهم أنه يحتمل أنه فسخ البيعتين بقوله آخر الحديث في الموطأ : بيعة مروان ، الحرس ينتزعونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها ولو كان إنما نقص بيعة المشتري الآخرين لقال : أتردونها [(٢) إلى من ابتاعها من أهلها .

قال القاضي : ولفظه يحتمل أن يريد بأهلها ، فيستحق رجوعها إليه وأما قوله في الحديث : (كما نشترى الطعام من الركان جزافاً ، فهنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نبيعه حتى ننقله من مكانه) فقد اختلف العلماء فيما بيع من الطعام جزافاً ، هل هو مثل ما بيع على الكيل والعدد والوزن ، يجوز بيعه قبل استيفائه ونقله أم لا ؟ فمشهور مذهب مالك جوازه ؛ (١) مالك في الموطأ ، كاليوم ، بالعينة وما يثبتها ٢ / ٦٤١ رقم (٤٤) .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامشي بسهم .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ١٥٣ ٣٥ - (١٥٢٦) حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثني عمر بن محمد ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه وبقبضه) .

٣٦ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى وعلي بن حجر - قال يحيى : أخبرنا إسماعيل بن جعفر ، وقال علي : حدثنا إسماعيل - عن عبد الله بن دينار ، أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه) .

٣٧ - (١٥٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سائر ، عن ابن عمر ، أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إفاً

لأنه بتمام العقد / صار في ضمان البائع ، فخرج من النهي عن ربح ما لم يضمن ، وتأول هذا الحديث أنه فيما بيع بكثرة ، بل معناه في تلقى الركان .

وبجوازه قال عثمان وسعيد ابن المسيب والحسن والحكم ، وبهذا على داسحاق .

وذهب الكوفيون والشافعي وأبو ثور وأحمد وداود إلى منعه على إضرابهم في منعه في كل شيء ، لها ما استثناه بعضهم إلى ما تقدم ومما يزيد بياناً وحكاة الوقار عن مالك على أصله في اختصاصه في المطعومات .

وقال ابن عبد الحكم : هو استحسان من قوله ، ونحوه في العتية .

وقال أحمد : هي أن يؤخذ بالحديث وذكره .

وحجتهم ظاهر هذه الأحاديث .

وقد تقدم التأويل لها والجمع بينها .

واختلف عندنا في تعليل بيع قبل قبضه ، هل هو شرع غير معلل أو علته العينة وهو إشارة .

قال ابن عباس : إنهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ، وعليه يدل إدخال مالك أحاديث الباب في باب العينة في الموطأ (١) .
وقد بقي من الخلاف في أصل المسألة ما روى عن مالك أن ذلك يختص فيما لا يجوز فيه التفاضل والطعام .
ورواه عنه ابن وهب إن كان قد ذكر غير واحد أن العلماء لم يختلفوا في منع ذلك في جميع الطعام ، وقد تقدم قول عثمان البتي ،
والمشهور عن مالك عمومته في جميع المطعومات ، وهو قول أحمد ، وأبي ثور في كل ما يقع عليه اسم مطعوم .
وزهد الشافعي إلى عموم ذلك في أنو ٣ المبيعات ، وواقفه أبو حنيفة ، واستثنى العقار وحده .
وقال آخرون : كل بيع على الكيل والوزن - طعام أو غيره - فلا يباع حتى يقبض .
وروى عن عثمان ، والحسن ، والحكم ، وداود ، وسعيد بن المسيب ، وقال به سحنون من أصحابنا .
وقال أبو عبيد : وهو قول يحيى بن سعيد وربيعة وعبد العزيز ، وقالوه في العدد ، وقاله ابن حبيب .
واستثنى العلماء من هذا (١) الموطأ ، كالبیوع ، بللعينة وما يشبهها ٢ / ٦٤٠ .
٢١٢ / ١
١٥٤ كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض اشتروا طعاماً جزافاً ، أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه .

٢٢٠٩ (٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٣٨ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني سالم بن عبد الله ، أن أباة قال :
: قد رأيت الناس في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذا ابتاعوا الطعام جزافاً ، يضربون في أن يبيعه في مكانهم ، وذلك
حتى يؤووه إلى رحا لهم .

قال ابن شهاب : وحديثي عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، أن أباة كان يشتري الطعام جزافاً ، فيحمله إلى أهله .
٣٩ - (١٥٢٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب ، قالوا : حدثنا
زيد بن حباب ، عن الضحاك بن عثمان ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) قال : (من اشتري طعاماً فلا يبيعه حتى يكله لما .
وفي رواية أبي بكر : يا من ابتاع) .

الأصل الإقالة والشرك والتولية واتفق مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة على إجازته في الإقالة ، ومشهور قول مالك جوازه في الشرك
والتولية وخالفاه فيهما .
وقد روى عنه منعه في الشرك .

وفي قوله : (حتى يقبضه ويكله) دليل على أنه لا يلزمه كيله ثانية للمشتري ، وبهذا يقول مالك : أنه يجوز أن يبيعه بالكيل الأول ولا
يحتاج إلى كيل ثالث إذا حضر المشتري أو صدقه ، إلا أن يكون باعه منه بنسيئة ، فلا يجوز على التصديق مخافة وقع السلف والتأخير
، وزهد أبو حنيفة والشافعي ، وأحمد وإسحق ، إلى أنه لا بد من أن يكله على المشتري ثانياً ، وروى مثله عن الحسن وابن سيرين ،
 واحتجوا بما روى في بعض طرق هذا الحديث : (حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري) ، وفي حديث ابن عمر : (أنهم
كانوا إذا اشتروا طعاماً جزافاً يضربون أن يبيعه في مكانهم حتى يؤووه إلى رحا لهم) ، وجواز بيع الجزاف إذ لم ينهوا عن شره ، دائماً
نہوا عن بيعه قبل نقله ، وقد تقدم تأويله ، وهو جائز في القليل والكثير من المعدود والموزون ؛ لأن التحري [يحده ويحصره] (١)
، [دائماً جاز] (٢) لأنه ليس في كل حيئ يحضر الكيل والميزان .

(١) سقط من الأصل ، ومكانه بياض ، وقيد من إكمال الإكمال ٤ / ١٩٢ .

(٢) من الأبى ، والسياق يقتضيها .

كتاب البيوع / باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ١٥٥ ٤٠ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الله بن الحارث المخزومي

، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْبِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ : أَحَلَّتْ بَيْعَ الرِّبَا .

فَقَالَ مَرَوْانُ : مَا فَعَلْتُ .

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَحَلَّتْ بَيْعُ الصَّكَّاءِ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفَى .

قَالَ : خَفَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ ، فَهَيَّ عَنْ بَيْعِهَا .

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَظَرْتُ إِلَى حَرْسٍ يَا خُونَهَا مِنْ إِدْدَى النَّاسِ .

٤١ - (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنَا

ابو الزبير ، أنه سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا ، فَلَا تَبْغُهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ) .

وكذلك ما كثر من العدد .

وأما ما قل منه فلا يجوز بيعه جزأً ، لأننا نصل إلى حقيقة معرفته دون جهالة تبقى ولا ضرورة تمنع فيه .

وقد أدخل مسلم في الباب حديث ابن عمر: أنه كان يشتري الطعام جزافا ، فيحمله

إلى إمام ليرى العمل به من راوى الحديث .

١٥٦
كتاب البيوع / باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

(٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٤٢ - (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَنَّ أَبَا الزَّيْبِ أَخْبَرَهُ قَالَ : سَمِعْتُ

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتَهَا، بِأَمِيلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ.

ص عص "ص، ه، ص ص ص عاص ه، ه، و - ص حمص ه، ءصه ص ص

(...) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني

أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ .

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ فِي آخِرِ الْحَمِثِ .

وقوله : (أنهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيته بالكيل المسمى من التمر) .

٢٢٠١٠ (10) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

قال الإمام : [إنما نهى عن] (١) هذا لأنه قد يقع في الربا ، ولا فرق بين تحقق التفاضل أو تجويزه في منع العقود ، وهو أيضًا نوع

من المزاينة ، وسنتكلم على المزاينة فيما بعد إن شاء الله .

(۱) من ع .

كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين

(١٥٧) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٤٣ - (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ

: (الْبَيْعَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ) .

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ .

ص ص فخص ، ، ص ه ه ، صوص ص ص ص ، ص ص ، ص ، ه ص ص فخص ه ، ، عوص فخص

ح وحدثنا ابو بكر بن أبي شيبة ، حاشا محمد بن بشر .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي عيق! .
ح وحدثني زهير بن حرب

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (البيعان كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) في غير حديث مالك بعد قوله : (ما لم يتفرقا) : (وكنا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فإن خير أحدهما الآخر فبإيعا على ذلك فقد وجب البيع) ، قال القاضي : هذا حديث / متفق على صحته والعمل به ، لكن اختلف في تأويله ، فذهب الشافعي والثوري - في أحد قوليهِ - والليث ، وربيعه والأوزاعي وأهل الظاهر وسفيان بن عيينة وابن المبارك وهما أصحاب الحديث [وفقهاء أصحاب الحديث] (١) إلى الأخذ بظاهره ، وإلى أن المراد منه الافتراق بالأبدان ، وهو قول سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من المدنيين وجماعة من الصحابة والتابعين ، وأن المتبايعين إذا عقدا بينهما بالخيار ما داما في مجلسهما .
وترك العمل به مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وأبو يوسف والثوري - في رواية - وربيعه ، وروى عن النخعي ، قال بعضهم : ومعنى التفرق بالأقوال وإنما إذا عقد البيع بينهما ولم يكن ل أحد منهما خيار ، وقال طائفة من أصحابنا وغيرهم : إنه على ظاهره ، لكن على الندب والترغيب لا على الوجوب ، كما جاء في الحديث الآخر : (من أقال نادماً بيعته أقال الله عسرتة) (٢) ، وكان ذلك قبل التفرق أخف وبعده أصعب لاختلاف الأحوال بعد التفرق بالزيادة والنقصان واغتياب النفس به وألفها له .
وهذا التأويل لا يساعده لفظ الحديث ويبعد منه .

(١) سقط من الأصل ، واصتدرك بالهامش! بسهم .
(٢) بهذا اللفظ في نصب الراية ، كالبیوع ، بالاقالة ٤ / ٣٠ وهو في أبي داود ، كالبیوع ، بفضل الإقالة ، بلفظ : (من أقال مسلفا أقال الله عسرتة) ٢ / ٢٤٦ ، وكذا لابن ماجه ، كالتجارات ، بالإقالة ٢١٢ / ب

١٥٨ كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين وعلى بن جبر ، قال : حدثنا إسماعيل .
ح وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل ، قال : حدثنا واختلف القائلون بشرط الافتراق للأبدان ، فأخذه مذهب الأوزاعي إلى أنه يتوارى أحدهما عن صاحبه .

وقال الليث : هو أن يقوم أحدهما ، وقال الباقر : هو افتراقهما عن مجلسيهما ومقامهما .
قال الإمام : اختلف الناس في يأخذ بظاهر هذا الحديث ، فأخذ به الشافعي وجماعة غيره من الأئمة ، ورأوا أن خيار المجلس ثابت في البغ ، ولم يأخذ مالك به ، واعتذر أصحابه عن مخالفته إياه مع أنه رواه بنفسه بمعاذير ، منها : أنهم قالوا : لعله حمل التفرق هاهنا على التفرق بالأقوال ، فيكون معنى قوله : (المتبايعان) أى المتساومان مكانهما بالخيار ، ما داما يتساومان حتى يفترقا بالإيجاب والقبول ، فيجب البغ فإن لم يفترقا بالأبدان ، قالوا : الافتراق بالأقوال تسميته غير مستنكرة ، وقد قال تعالى : { وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا نَّ مِنْ سَعَتِهِ } (١) يعنى المطلق ، والطلاق لا يشترط فيه فرقة الأبدان .

واستدلوا على هذا لما وقع في الترمذى والنسائى وأبى داود من قوله : (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله) (٢) ولو كان له الفسخ قبل التفرق جبراً لم يحتج إلى أن يستقبله ، ولا وجه لحمل الاستقالة على الفسخ ؛ لأن ذلك بعيد عن مقتضاها في اللسان ، ولأنه - أيضاً - إذا قال أحدهما لصاحبه : اختر ، فاختر ، وجب البغ .
ولا فرق بين [هذا] (٣) الالتزام الثانى والالتزام الأول ؛ لأن المجلس لم يفترقا عنه ، فإذا وجب بالقول الثانى وجب بالقول الأول . واعتذر آخرون بأن قالوا : العمل إذا خالف الحديث وجب الرجوع إلى العمل ؛ لأن من تقدم لا يهتمون بخالفة هذا الحديث الظاهر ، إلا أنهم علموا النسخ له فتركوه لأجله .

وقال آخرون : لعل المراد به الاستحاث على قبول استقالة أحد المتبايعين داسعاده بالفسخ ، وتكون الأقالة في المجلس سنة بهذا الحديث ، وبعد الافتراق من المجلس تفضلاً واستحباً .

وهذه التأويلات عندى لا يصح الاعتماد عليها .

أما استعمال التفرق في الأقوال ، فلا شك أن استعماله في الأبدان أظهر منه ، والأخذ بالظاهر أولى ، وأيضا فإنه المتساومين لم يكن بينهما عقد ولا إيجاب فيعلم أنهما بالخيار ، وإنما يعلم الخيار بعد الإيجاب بهذا الحديث .

(١) ١ لنساء : ١٣٠ .

(٢) أبو داود ، كالبوع ، بنى خيلي المتبايعين ٢ / ٢٤٥ ، وكذا الترمذى ، كالبوع ، بما جاء في البيعي بالخيار ما لم يتفرقا (١٢٤٧) وقال : هذا حديث حسن ، النسائي ، كالبوع ، بوجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما (٤٤٨٣) .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش ! بسهم .

كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ! ١٥٩ حماد بن زيد - جميعا عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وأما قول بعض أصحابنا إنه مخالفة للعمل فلا يعول عليه - أيضا - لافي العمل إذا لم يرد به عمل الأمة بأثرها ، أو عمل من يجب الرجوع إلى عمله ، فلا حجة فيه ؛ لأن قصارى ما فيه أن يقول عالم لآخر : اترك عملك لعلى ، وهذا لا يلزم قبوله إلا ممن تلزم طاعته في ذلك ، وكذلك حمل هذا على الندب بعيد ، لأنه نص على إثبات الخيار في المجلس من غير أن يذكر استقالة ولا محقق ذلك بشوط ،

وأمثل ما وقع لأصحابنا في ذلك عندى : اعتمات ! على قوله : (ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله /) فإن الاستقالة فيما قالوه لم أظهر منها في الفسخ بالجبر الذى يقوله المخالف ، وإنما يبقى النطو في طريق هذه الزيادة وثبوتها ، ثم يجمع بينها وبين ما تقدم ويبنى بعضها على بعض ، أو يستعمل الترجيح إن تعذر البناء وجهلت التواريخ .

هذا هو الإنصاف والتحقيق في هذه المسألة وقد يتعلق أصحابنا بحديث اختلاف المتبايعين أنهما حكم فيهما بالتحالف والتفاسخ ، ولم يفرق بين المجلسى وغيره ، فلو كان لهما ما احتاجا إلى التحالف ، ويحمل هذا عند المخالف على التحالف في الثمن في بغ وجب واستقر حتى لا يمكن فسخه ، وحديثهم أخص من هذا ، فيكون بيانا له ، مع أن الغرض في حديث اختلاف المتبايعين تعليم حكم الاختلاف في الثمن ، والغرض في البيعن بالخيار تعليم مواضع الخيار وأخذ الأحكام من المواضع المقصود فيها تعليمها أولى من أخذها ، مما لم يقصد فيه ذلك .

قال القاضي : لا خفاء أن مقتضى قوله : لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله ظاهره الوجوب على ما جاء في بعض الروايات ، لكن ترك معظم السلف وأهل المدينة ممن روى الحديث وبلغه العمل به من أقوى ما يتمسك به في أنه غير واجب .

وهذا ابن عمر - وإن كان قد عمل به - قد خالف مقتضى هذه الزيادة مما ذكره عنه مسلم بعد هذا ، ورجوعه القهقرى عند مبايعته لعثمان ، مخافة أن يستقيله ، ثم قال في حديث ذلك : (وكانت السنة يومئذ أن البيعن بالخيار ما لم يفترقا) ، فدل أن السنة حيي تحدث بهذا لم تكن كذلك ، ولا كان يعمل بها ، ولو كان الأمر واجئا لأنكر هذا ابن عمر ، وحملت أولاً على الوجوب لما تركت .

وقوله : (إلا بيع الخيار) : أصل في جواز بيع الخيار المطلق والمقيد [ولا خلاف] (١) فيه على الجملة .

واختلف هل يجوز إذا أطلق وإذا قيد ؟ وهل البائع والمشتري سواء في

(١) في ق : ولا اختلاف .

٢١٣ / ١٠

١٦٠ كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ح وحدثنا ابن المثنى وابن أبي عمير ، قالا : حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد .

ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاک ، كلاهما عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : نحو حديث مالك عن نافع .

اشتراطه ؟ وهل له حد لا يتعداه أم لا حد له إلا ما [ضرياه] (١) ؟ أم حده بمقدار ما تختبر فيه السلعة ؟ فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا حد له لا يتعدى ، لكن يجوز أن يضرب لكل سلعة من الأجل مقدار ما تختبر فيه بالثوب اليوم واليومان ، والعبد إلى الجمعة ، وروى عن ذلك شهر ، والدابة تركب اليوم وشبهه ، والدار الشهر ونحوه .

قال الداودي : وقيل : الشهران والثلاثة [وشبهه] (٢) ، وحكى عنه الخطابي في الضيعة (٣) السنة .
قال بعض أصحابنا : وهذا معنى قول مالك في الموطأ في حديث (البيع بالخيار ما لم يتفرقا) لهذا عندنا حد .
معروف ولا أمر معمول به فيه (٤) ، وإن هذا اللفظ راجع إلى قوله في آخر الحديث : (إلا بيع الخيار) وهو أولى ما تأول على مالك لا سواه .
قال [بعض] (٥) أصحابنا : وهذا إن كان خيارهما للاختبار ، وإن كان خيارهما للشورى فهذان قول مالك في الموطأ ما يشاوش ون فيه (٦) .

وعلى هذا المعنى يترتب عند أصحابنا مدة الخيار في طولها وقصرها ، وهذا يصح كله في المشتري .
وأما خيار البائع فهو - أيضا - مقدار ما يحتاج فيه الخيار في أخذ الرأي والمشاورة ،
فإن ضرب في الآجل أبعد ما تقدم بكثير فسخ البيع عند مالك ، وأجاز الثوري اشتراط عشرة أيام في الخيار للمشتري ، ولا يجوز شرطه للبائع ، فإن شرطه فسد البيع .
وأجاز الأوزاعي اشتراط الخيار شهراً وأكثر ، وروى مثله للمالك ، ونحوه قول ابن أبي ليلى والعنبري والحسن بن صالح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وإسحاق وأبي ثور وفقهاء أصحاب الحديث وداود ؛ أن الشرط لازم إلى الوقت الذي شرطه .
وذهب أبو حنيفة والشافعي وزفر والأوزاعي - في أحد قوليهِ - إلى أن الخيار لا يعدو

(١)

(٣)

(٥)

في اللسان : ضرى به ضراً وضراوة ، وفي الحديث : (إن للسلام ضراوة) لى عادة ولهجا به لا يصبر عنه .
وفي حديث علي - كرم الله وجهه - أنه نهى عن الرب في الاند الضارى ، وهو الذى ضرى ! د لمر وعود بها .
قال نيوزيد : الضراوة العادة ، ضرى الثى بالى : إذا اعتاده ، فلا يكاد يصبر عنه .
اللسان ، ما دة (ضرا) .
من ق .

الضيعة : هى أن يضع المال في يدى المشتري ، ثم يخير البائع بين المال أو الثمن ، فقد روى سعيد بن منصور ، عن خالد بن عبد الله ، عن عبد العزيز بن حكيم قال : رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعيراً ، فانخرج ثمنه فوضعه بين يديه ، فخير بين مبيعته لو الثمن .
راجع : الفتح ٤ / ٣٨٥ .

مالك في الموطأ ، كالبوع ، بيع لفيار ٢ / ٦٧١ برقم (٧٩) .
من ق .

للا) انظر : السابق .

كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين ١٦١ ٤٤ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .
ح وحدثنا محمد بن رُحْم ، أخبرنا الليث عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : (إِذَا شَبَّاعَ الرِّخْلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ .
فَإِنْ خَيْرَ أَحَدٍ لِمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ ، يَنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) .
٤٥ - (...) وحدثني زهير بن حرب وابن أبي عمر ، كلاهما عن سفيان .

قال زهير : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريم ، قال : أُملى على نافع ؛ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله

عليه وسلم) : (إِفَا تَبَاعَ الْمُتَبَاعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ ، فَقَدْ وَجِبَ مَلَا .

زَادَ ابْنُ عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ إِذَا بَاعَ رَجُلًا فَإِذَا رَادَ أَلَا يُقْمَلُهُ ، قَامَ فَشَى

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ زَادَ فسخ البع ، وجتهد حديث منقذ بن حبان ، وحديث المصرة ، وفيه ذكر ثلاثة أيام (١) قال الشافعي : ولولا ما جاء فيه ما زاد ساعة (٢) .

وكذلك اختلفوا إذا أطلق الخيار وتبايعا عليه ولم يسميا مدة ، فعند مالك أن البع جائز ويضرب للسلعة : مقدار ما تختبر فيه كما لو ضرباه وبيناه .

وقال اسحاق وأحمد : يجوز البع ويلتزم الشرط وله الخيار ألبها حتى يرد أو يأخذ .

قال ابن أبي ليلى والأوزاعي : البع جائز والشرط باطل ، وشسقط الخيار .

وقال أبو حنيفة وصاحبه والثوري / والشافعي : البع فاسد ، قال أبو حنيفة : إلا في هذه الثلاث فيجوز ، ولا يجوز بعد الثلاث ،

وقال صاحبه : يجوز متى أجازاه ، وقال الشافعي : لا يجوز إن أجازاه في الثلاث .

وقال الطبري : البع صحيح ، والتمن حال ويوقف ، فإذا أجازاه في الحين أورده .

٢٢٠١١ (11) باب الصدق في البيع والبيان

٢٢٠١٢ (12) باب من يخادع في البيع

وقوله : (فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البع ، وإن تفرقا بعد

أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البع ، فقد وجب البع) : كل من أوجب الخيار للمبتاعين يقول : إذا خيره في المجلس فاختر ، فقد وجب البع وإن لم يفرقا ، فالمقتضى هذا اللفظ لاستثناء النبي (صلى الله عليه وسلم) بيع الخيار من تخير المبتاعين قبل الافتراق ، وزيادته هذا البيان .

وقوله عن ابن عمر : (وكان إذا بايع رجلاً فأراد ألا يقبله مشى هنية ثم رجع إليه) :

(١) انظر : الاستذكار ٢٠ / ٢٤٧ .

(٢) راجع : الأم للشافعي ٢ / ١٣٢ .

٢١٣ / ب

١٦٢ كتاب البيوع / باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين هنية ، ثم رجع إليه .

٤٦ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أثوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى

ابن يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل بن جعفر - عن عبد الله بن دينار ، أنه سمع ابن عمر يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

: (كل بيعي لا بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار) .

أي متى شيئاً يسيراً ليقع الافتراق ، وهذا يدل على أخذ ابن عمر بالحديث ، وأن التفرق بالأبدان ، وهو معنى قوله في الحديث الآخر : (ما لم يتفرقا وكانا جميعاً) والهنية : الشيء القليل ، تصغير هنية ، وهي كلمة يعبر بها عن كل شيء ، وأظهر تضعيف الهاء فيها عند التصغير .

كتاب البيوع / باب الصدق في البيع والبيان

١٦٣

(١١) باب الصدق في البيع والبيان

٤٧ - (١٥٣٢) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا يحيى بن سعيد عن شعبة .

ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادٍ ، عَنْ أَنْ خَلِيلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، إِنْ كُنَّا وَكُنَّا مُحَقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا) .

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . بِمَثَلِهِ .

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ : وَلِدَ حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ فِي جَوْفِ اِهَعْبَةِ ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً .
ومعنى : محق بركة بيعهما : أى نقص ذلك وقل .

كتاب البيوع / باب من يخدع في البيع
(١٢) باب من يخادع في البيع

٤٨ - (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَّ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : لِمَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ .
فَكَانَ إِفًا ! بَايَعْتَ يَقُولُ : لَا خِيَابَةَ .

(...) ! دُثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا لَنَا وَكَيْع ، حَا شَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَلَّذِي كَانَ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ : (إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ) ،

وَكَانَ إِذَا بَايَعْتَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ : كَذَا هِيَ الْكَلِمَةُ الْآخِرَةُ بَيَانًا لِمَنْ بَايَعْتَ مِنْ تَحْتِهَا بَدَلُ الْإِلَامِ عِنْدَ أَكْثَرِ شُيُوخِنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ كَانَ أَنْفَعُ ، وَعَبَرُ بَعْضُهُمْ : لَا خِلَابَةَ (بِالنُّونِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ : وَكَانَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ .

٢٢٠١٣ (١٣) باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

قال الإمام : غبن المسترسل وهو المستسلم لبيعه ممنوع ، د إذا وقع فله القيام ولا يلزمه الغبن ، دان لم يستسلم لبيعه وماكسه ، وكان بصيرًا بالقيمة عارفا بها فلا قيام له ، لأنه يكون حينئذ كالواهب لما غبن فيه .

وان كان غير بصير بالقيمة فهذا موضع اختلاف الأئمة ، وقد تجاذبوا الاستدلال بالكتاب والسنة ، واستدلوا بأجمعون بقوله تعالى : { لَا تَتْلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَافِي تَنْكُمُ } (١) ، فقال من أثبت الخيار بالمغابنة : إن أمضاها عليه كل المال بالباطل فقد نهت عنه هذه الآية ، وقال : من أمضى البيع عليه فإن ذلك عن لراض ، وقد أسشته هذه الآية .

وكذلك - أيضا - تجاذبوا هذا الحديث ، فقال بعضهم : فإنه - عليه السلام - أثبت له الخيار في بعض طرق هذا الحديث .
وذلك يدل على ما قلناه من إثبات الخيار للمغبون .

وقال من أمضى عليه المغالبة : لو كان له ذلك مجرد الغبن ما افتقر إلى الشرط وهو قوله : (الا خلافة) .
 صرح من أثبت الخيار مذهبه بما قدمناه في حديث النهي عن تلقى الركبان ؛ لأنه -
 (١) ١ لنساء : ٢٩ .

كتاب البيوع / باب من يخدع في البيع
 الإسناد ، مثله .

وَتُسَّ فِي دَيْتِهِمَا : فَكَانَ : إِفَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِيَابَةَ .
 ١٦٥

عليه السلام - أثبت للجالب الخيار إذا جأ إلى السوق ، قالوا : وليس ذلك إلا للغبن ، وقد تقدم كلامنا على هذا الحديث في موضعه .
 وإذا قلنا بإثبات الخيار بالمغالبة ، فإنها ذلك فيما خرج عن المعتاد منها ، الذي لا يكاد تسلم منه البياعات .
 وقد حده بعض أصحابنا بالثك ؛ لأن كثر البياعات لا تكاد تسلم من الغبن اليسير ؛ ولهذا انتصب التجار ، وعليه تقع كثر البياعات .
 فكان المغبون على ذلك دخل .

وقد قال بعض الناس : في هذا الحديث دلالة على أن الكبير إذا سفه لا يحجر عليه .
 وقال بعضهم : وهذا لا تعلق لهم فيه ؛ لأنه لا يجب الحجر على المغبون وانتفع ماله

من يده إذا كان ممسكاً له ، ولكنه ينهى عن التجارة المودية لإضاعته .
 وقوله : (كان الرجل إذا بايع يقول (١) : لا خيابة) : أشار بعضهم إلى أنه كان ألغ ؛ فلهذا غير الكلمة .
 قال القاضي : وهذا الرجل هو حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري ، والد يحيى ، وواسع بن حبان ، شهد أحداً ، وقيل : بل هو منقذ أبوه ، وكان قد أتى عليه مائة وثلاثون سنة ، وكان شج في رأسه في بعض مغازيه مع النبي - عليه السلام - على بعض الحصون بحجر مأمومة ، تغير منها لسانه وعقله ، وذكر الدارقطني : أنه كان ضرير البصر ، وروى أن النبي - عليه السلام - جعل له هذه الثلاث ، وكان كثر مبياعته بالدقيق شهر فيها وتبين غبنه .

وقد روى - أيضاً - أن النبي - عليه السلام - / جعل له مع هذا خيار ثلاثة أيام فيما اشتراه ، أو في كل سلعة ابتاعها .
 وقد اختلف الناص في معنى هذا الحديث ، فبعضهم جعله خاصاً لهذا الرجل وغيره ،
 وأن المغالبة بين الناس ماضية وإن كثرت وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ، وقيل : للمغبون الخيار لهذا الحديث إذا كثرت ، د
 إليه ذهب البغداديون من المالكين وحددوها بالثلاث ، وصار الحديث عاماً متعدداً .
 وقد اختلف الأصوليون في قضايا الغبن ، هل تعدى أم تقصر إلا بدليل ؟ وقد اختلف المذهب عندنا فيمن يخدع في البيوع ، هل يضرب على يديه أم لا ؟ وقال بعضهم : فيه حجة على إمضاء بيع من لا يحسن النظر لنفسه وشرائه ما لم يحجر عليه ، وفي مذهبنا في ذلك وغيره اختلاف معلوم .

وقوله : (ذكر لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه يخدع في البيوع) ، وفي حديث آخر : (ممكا)
 (١) في نسخ المال : قال ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة ، ع .

٢١٤ / ١

١٦٦ كتاب البيوع / باب من يخدع في البيع يدل أنه ممن لم يبعد ميزه ولا النظر لنفسه بالكلية ، ولعله إنما كان يعتريه هذا ويلبس عليه ، وأنه تبيئ له ذلك إذا ثبت فيه ، أما الذي يضرب على يديه ممن لا يتهم ذلك من نفسه أو من لا يعد المال شيئاً ولا يرجع عن شهوته .

كتاب البيوع / باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ...

إلخ

١٦٧

(١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

٤٩ - (١٥٣٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى

عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمَثَلِهِ .

٥٠ - (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَّالٍ! نَعْدِي ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَثُوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّخْلِ حَتَّى وَقَوْلُهُ : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبِيبَ) ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ :

(حَتَّى يَبْدُو صَلَاحَهُ) ، وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ : (عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ) كَذَا رَوَيْنَاهُ هُنَا : (وَعَنْ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيِضَ ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ) ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : (وَتَذْهَبُ عَنْهُ الْآفَقَةُ - وَهِيَ بِمَعْنَى - وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : (حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُوَكَّلَ وَحَتَّى يُوَزَنَ ، وَفَسَّرَ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَى (يَزَنُ) أَيْ يَخْرُجُ ، قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : يَقَالُ : زَهَا النَّخْلُ يَزْهُو : إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ ، وَأَزْهَاهُ : إِذَا احْمَرَّ أَوْ اصْفَرَّ . قَالَ غَيْرُهُ : يَزْهُو خَطَأً فِي النَّخْلِ ، إِنَّمَا هُوَ يَزْهُي .

قَالَ الْقَاضِي : قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : لَا يَقَالُ فِي النَّخْلِ : أَزْهَى ، لِإِنَّمَا يَقَالُ : زَهَا ، وَحَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مَعًا . وَقَالَ الْخَلِيلُ : أَزْهَاهُ الثَّمَرُ : بَدَأَ صَلَاحَهُ .

قَالَ غَيْرُهُ : هُوَ مَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ ، وَهُوَ الرَّهْوُ وَالزُّهْوُ مَعًا .

قَالَ الْإِمَامُ : بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ الزَّهْوِ عَلَى التَّبْقِيَةِ مَمْنُوعٌ ، وَعَلَى الْقَطْعِ جَائِزٌ ، وَفِيهِ خِلَافٌ

إِذَا وَقَعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، فَحَمَلَ بَعْضُ شَيْوَحِنَا عَلَى الْمَدُونَةِ الْجَوَازِ ، وَحَمَلَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَنْعِ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِجَازَةَ هِيَ الْمَذْهَبُ الْمَخَالِفُ ، وَاحْتِجَ لِلْمَنْعِ بِإِطْلَاقِ النَّهْيِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحَهُ) ، وَلَمْ يَفْرُقْ .

نَحْصُ شَرْطِ الْجَدِّ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى جَوَازِهِ ، وَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى عَمُومِهِ ، وَتَعْلُقُ مِنْ أَجَازَ بَأَنَّهُ عِلَلُ الْمَنْعِ بِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنْ قَوْلِهِ : (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، فِيمَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟) (١) دِمَاذَا

(١) بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْمَوْطَأِ ، كَالْبَيْوَعِ ، بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا ٦١٨ / ٢ بِرَقْمِ (١١) ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاقَاةِ ، بَوَضَعَ الْحَوَاجِجَ رَقْمَ (١٥٥٥) .

بَلْفَظٍ : (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمِ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟) .

٢١٤ / ب

١٦٨ كِتَابُ الْبَيْوَعِ / بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهَا .

إِنِّ لِيَزْهُو ، وَعَنِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيِضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ نَ! الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

جَدَّهَا فِي الْبَيْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَمِنْ مِنْ هَذَا الَّذِي عُلِّلَ بِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) النَّهْيُ ، فَوَجِبَ الْجَوَازُ .

وَسَبَبُ الْاِخْتِلَافِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى : أَنَّ الْأَصْلِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ اتَّفَقْنَا فِي أَحَدِهِمَا عَلَى

الْمَنْعِ وَفِي الْآخَرِ عَلَى الْجَوَازِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَعْتَبَرَ هَذَا الْفَرْعُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِأَيِّ الْأَصْلَيْنِ يَلْحَقُ ؟ فَالْأَصَحُّ عِنْدَ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلْحَاقُهُ بِأَصْلِ الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ فِي الْبَيْعِ لَا يَقْتَضِي التَّبْقِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا انْتِفَاعٌ بِمَلِكٍ آخَرَ لَمْ يَشْرُطْ وَلَمْ يَقَعْ الْبَيْعُ عَلَيْهِ ، فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ بَقَائِهَا فِي نَخْلِهِ إِذَا لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَلَا هُوَ مِنْ مَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ .

[فَإِنْ] (١) كَانَ مَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ الْقَطْعُ - عَلَى مَا بَيْنَا - كَانَ الْجَوَازُ أَوْلَى ، وَكَمَنْ بَاعَ صَبْرَةَ طَعَامٍ فِي دَارِهِ ، فَأَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَبْقِيَهَا فِي دَارِ الْبَائِعِ شَهْرًا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ بِاتِّفَاقٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ ، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُنَا ، وَكَانَ مِنْ مَنَعٍ يَرَى أَنَّ الْعَوَائِدَ فِي الثَّمَارِ بِقَاوُهَا إِلَى الطِّيَابِ ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْمَشْرُوطِ ، وَلَوْ اشْتَرَى صَبْرَةَ طَعَامٍ بِاللَّيْلِ بَحِثَ يَتَعَذَّرُ نَقْلُهَا قَبْلَ الصَّبَاحِ ، لَمْ يَلْزَمْ الْمُبْتَاعُ إِخْرَاجُهَا مِنْ دَارِ الْبَائِعِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْإِخْرَاجُ فِيهِ ثَلَاثَ أَجَلٍ أَنَّهُ كَالْمُسْتَثْنَى بِقَاوُهَا الزَّمَنُ الْمَعْتَادُ .

وَإِذَا كَانَ مَحْمَلُ الْبَيْعِ عَلَى التَّبْقِيَةِ عِنْدَ هَوَالٍ وَجِبَ الْمَنْعُ بِلَا شَكٍّ .

وأما إذا بيعت الثمرة بعد الزهو مطلقا فعندنا تجب التبقية ، وعند أبي حنيفة يجب القطع ، وكذلك إذا بيعت بعد الزهو [ب] شرط التبقية [٢] فيجوز عندنا ، ويمنع جند أبي حنيفة ، وكان عنده التما الحادث بزيادة لم توجد ولم تحصل ، فلا يصح العقد عليها وقد يعارض في هذا الموضوع بأن يقال : إن مذهبكم أنها بعد الزهو / على التبقية ، وليس ذلك من مقتضى الإطلاق عندكم كما قلتموه في مسألة بيعها قبل الزهو على الإطلاق .

قلنا : كأن مالكا وأصحابه رأوا العادة مطودة في مشريها بعد الزهو ؛ أنه لا يشترى إلا للتبقية وحتى تصير إلى حال يمكن ادخارها فيها ، فيحمل الإطلاق على المعتاد في ذلك ، ويؤكد جواز اشتراط التبقية بعد الزهو . قوله : (نهى عن بيع الثمر حتى يزهر) : فجعل غاية النهى الزهو ، وإذا وقع الزهو وقعت الإجازة على الإطلاق وبخلاف ما قبل الزهو ؛ لأنه نهى عن ذلك - أيضا - مطلقا ، ولم تجز في ذلك عادة واضحة فوق وقوع فيه الاضطراب لذلك .

قال القاضي : وقوله : (وعن السنبل حتى يبيض) : دليل على جواؤه ببيعها إذا ابيض في سنبله واشتد ، جاز بيعه قبل حصاده ، وهو قول مالك والكوفيين وكثير العلماء وقال به (١) في جميع نسخ المال : فإذا ، وكذا بعض نسخ ع ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة ، ع .

(٢) سقط مق الأصل ، رامشد رك من الهامة بهم . كتاب البيوع / باب النهى عى بيع الثمار قبل بدو صلاحها .

إنح ١٦٩ ٥١ - (١٥٣٤) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ! ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ، وتنبأ عنه الأفة) .

قال : يبدو صلاحه ، حمرة وصفرة . (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، وابن أبي عمير ، قالوا : حدثنا عبد الوهاب عن يحيى ، بهذا الإسناد ، حتى ؟ ! أو صلاحه ، لم يذكر ما بعده .

(...) حدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فليك ، أخبرنا الضحاك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) . بمثل حديث عبد الوهاب .

(...) حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، حدثني موسى بن عتبة عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمثل حديث مالك وعبيد الله .

٥٢ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى ابن يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حاشا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار ، أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

(لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه) .

ص ص نص ، ص ه ، ه ، ص ه ص ممص عو ، يرص ص ، ص ص ص ص يهص ه ، (...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، كلاهما عن عبد الله بن دينار ، بهذا الإسناد . زاد في حديث شعبة : فقيل لابن عمر : ما صلاحه ؟ قا : تنأب عاهته .

الشافعي مرة ، وقال - أيضا - : لا يجوز حتى يحصد ويدرس ويصفي من تبته وهو اول قوله ، ولا خلاف لا يجوز إذا اختلط فيه الأندر للدراسي ، أو كدس بعضه على بعض قبل تصفيته .

واختلف عندنا إن كان حزماً أو قفصاً يأخذها الحزر والتحري ، ولا تخفى في تعيينها على قولن .
ولم يختلف عندنا في جواز بيعه قائماً في سنبله في فداء دينه بعد طيبه وييسه ، وتفريقه - عليه السلام - بين الزرع في هذا والثمار ، فأجاز بيع الثمار بأول طيبها ، ولم يجزه في الزرع حتى يتم طيبه ؛ لأن الثمار توكل غالباً ، وتستهمل من أول طيبها ، وهذا معنى قوله في رواية : (وتوكل منه) ، والزرع إنما يؤكل ويستعمل غالباً بعد ييسه وتمامه .

واختلف العلماء في معنى نهيه - عليه السلام - عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ،
١٧٠ كتاب البيوع / باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

إنلح ٥٣ - (١٥٣٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خثمة ، عن أن الزبير ، عن جابر .

- ص ص حصه ص ، ، ، ، ، ص - ص محص ، ص - محص ، ، ، ، ، ص ص ص ص ص - ه ح وحدثنا أحمد بن يونس .
حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر ، قال : نهى - أو نهانا - رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الثمر حتى يطيب .
ص محص " ص ، ، ، ، ، نص ص ص ه ص يرص محص ، ص - ص ! ، ص ، ،
٥٤ - (...) حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي .
حدثنا أبو عام م .

ح وحدثني محمد ه ، - - - يره ، ص ، ص محص ص ه " ص ص محص ص ص ير ، ه ، ه ص ص ص ص محص ه ، ه ، ابن حاتم - واللفظ له - حدثنا روح .

قالا : حدثنا زكرياء بن إسحاق ، حدثنا عمرو بن دينار ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .

٥٥ - (١٥٣٧) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، قال : سألت ابن عباس عن بيع النخل ؟ فقال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع النخل حتى يكل منه أو يؤكل ، وحتى يؤزن .

قال : فقلت : ما يؤزن ؟ فقال رجل عنده : خثي يحزر .

٥٦ - (١٥٣٨) حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ، حاشا محمد بن فضيل ، عن أبيه ، عن ابن أبي نعيم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تبتاعوا الثمار حتى يبل أو صلاحها) .

٥٧ - (١٥٣٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن الرفرئ .

ح ص ص محص ه ، ، ، كاص ، صر ، ه ، ص ه ص ه ، ، ، ص ص ص محص ، ه ص ، ص محص ص ه وحدثنا ابن نمير ، وزهير بن حرب - واللفظ لهما - قالوا : حدثنا سفيان حدثنا الزهرى ! عن سائر ، عن ابن عمر ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وعن بيع الثمر بالثر .

٢٢٠١٤ (14) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

فذهب أبو حنيفة أن ذلك على الندب لا على الوجوب ، وأمضى بيعها إذا ظهرت وان لم يبد صلاحها ، سواء وبرت أو لم توبر ، اشترط جذها أو لم يشترطه ، وعلى المشتري جذها وقطعها ما لم يشترط تبقيتها إلى الجذاذ ، فيفسد به البيع ، وهذا كأحد القولن عندنا . وقال جمهور العلماء بفساد البيع إلا أن يشترط الجذ وهو أظهر القولن عندنا ، وروى عن الثوري وابن أبي ليلى أنه لا يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها جملة ، شرط

كتاب البيوع / باب النہی عن بیع الثمار قبل بدو صلاحها ...

إنح ١٧١ (١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. زَادَ ابْنُ عُثْمَانَ فِي رِوَايَتِهِ. أَنَّ تَبَاعَ.

٥٨ - (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ه (لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاًحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ).

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، مِثْلَهُ، سَوَاءً.

جذها أو لم يشترطه، وقول الجماعة أصح عنهما، وأما إذا بدا صلاحها فجائز عند جميعهم شرط نهايتها، ويلزم الشرط إلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، فيفسد عندهم البيع بهذا الشرط، وعند مالك: أنه يلزم البائع تبقيتها إلى الجذاذ دان لم يشترط البقاء. وقال ابن حبيب هي على الجذ حتى يشترط البقاء.

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٥٩ - (١٥٣٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمَزَابِنَةُ لَمْ أَنْ يَبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ.

وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكَرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ: (لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاًحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ).

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي غُنْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)؛ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ وَقُولِهِ: (وَنَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ).

وَالْمَزَابِنَةُ: أَنْ يَبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ.

وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ وَاسْتِكَرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ)، وَقَالَ: (ذَلِكَ الرِّبَا) فَلَفِيَ الْمَزَابِنَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ مَكَانَ (الرِّبَا): (الزَّبْنُ) وَهُوَ مِنْ مَعْنَى الْمَزَابِنَةِ.

وَالْخَرَصُ بِالْفَتْحِ اسْمُ الْفَعْلِ، وَبِكَسْرِ الْخَاءِ اسْمُ الشَّيْءِ الْخَرُوصِ، كَالنَّحْلِ وَالنَّحْلِ.

وَقَوْلُهُ: (حَتَّى يَأْمَنَ الْعَاهَةُ) (١) هِيَ الْإِفَاقَةُ تَصِيبُ الثَّمَارَ وَالزَّرْعَ فَتَفْسِدُهُ.

قَالَ الْخَلِيلُ: الْعَاهَةُ: الْبَلِيَّةُ تَصِيبُ الزَّرْعَ وَالنَّاسَ، قَالَ غَيْرُهُ: هِيَ الْإِفَاقَةُ تَصِيبُ الْمَالِ.

قَالَ الْأَمَامُ: ذَكَرْهَا هَاهُنَا النَّهْيُ عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَفَسَّرَهَا بِتَفْسِيرٍ مُخْتَلَفَةٍ يَجْمَعُهَا عِنْدُنَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَوْسَعُ مِنْ بَعْضٍ وَأَبْسَطُ، وَقَالَ فِي طَرِيقٍ: (إِنَّهَا بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ)، وَزَادَ فِي طَرِيقٍ آخَرَ: (الْكُرْمُ بِالزَّيْبِ كَيْلاً)، وَفِي طَرِيقٍ آخَرَ: (بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحَنْطَةِ كَيْلاً)، وَقَالَ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ: (عَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرَصِهِ).

وَعَقَدَ الْمَذْهَبُ فِي الْمَزَابِنَةِ عِنْدُنَا أَنَّهَا بَيْعٌ مَعْلُومٌ بِمَجْهُولٍ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، أَوْ بَيْعٌ بِمَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ أَيْضاً، فَإِنْ كَانَ الْجَنْسُ مِمَّا فِيهِ الرِّبَا دَخَلَهُ وَجْهَانُ مِنَ التَّحْرِيمِ: الرِّبَا وَالْمَزَابِنَةُ.

أَمَّا دُخُولُ الرِّبَا فِيهِ، فَلَجَوَازُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَثَرًا مِنَ الْآخَرِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَجْوِيزِ ذَلِكَ أَوْ تَيْقِنِهِ فِي الْمَنْعِ.

(١) تقدم بالبَاب للسابق برقم (٥٠) .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا كي ا فَلَكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالْتَّمْرِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ فَلَكَ .
٦٠ - (...) حثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
وأما دخول المزابنة فيه ، فلأن أصل الزبن في اللغة الدفع ، ومنه قوله تعالى :

{ سَدَّغَ الزُّ؟ يَحْ! } (١) يعني ملائكة النار ؛ لأنهم يدفعون الكفرة فيها للعذاب ، ومنه قيل للحرب : ذبون ؛ لأنها تدفع بنيها للموت ،
ومنه قول معاوية : ربما زبنت ، يعني الناقة فكسرت أنف حالبها / ، يقال للناقة إذا كانت عادت أن تدفع حالب! عن حلبها : زبون ،
فكأن كل واحد من المتبايعين يزبن صاحبه عن حقه بما يزداد منه ، أو إذا وقف أحدهما على ما يكره تدافعا ، فحرص على فسخ
البيع ، وحرص الآخر على إمضائه ، وهذا ثميه بتسميته ما يوخذ عن العيب أرشا ، لما فيه من التنازع والخصومة ، يقال : أرشت بين
القوم تأريثا : إذا أفسدت .

وألقيت بينهم الشر ، والأرث مأخوذ من التأريث ، وإذا ثبت أن هذا أصله ، وإذا كانت الأشياء متجانسة انصرفت الأغراض إلى
القلة والكثرة ، فيقول كل واحد : لعل ما آخذه كثر فأغني صاحبي ، وهذا لا يرتفع حتى يكونا جميعا معلومين ، وأما إن كانا مجهولن
أو أحدهما فهذا التدافع حاصل ، فمنع لذلك وإن لم يكن ما وقع عليه التبايع فيه الربا .

وقوله في بعض الطرق : (وعن كل تمر بخرصه " يوكد ما قلنا في تفسيرها ، لكن إذا تبين الفضل أنه في أحد الجانبين جاز ذلك فيما
يجوز فيه التفاضل ويقدر المغبون واهبا للفضل لظهوره له ، وإذا كانت الأشياء مختلفة ولا مانع يمنع من العقد عليها لم يدخلها الترابن ؛
لصحة انصراف الأغراض ؛ لاختلاف المعاني في الأعواض .

قال القاضي : ما فسر به المزابنة في الحديث هو أحد أنواعها كما ذكر ، ونبه بذلك
على غيره ، كما فسر مالك في الموطأ من قوله في المزابنة : إن كل شيء من الجراف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده لا يباع
بشيء من المكيل أو الموزون أو المعدود ، إلى آخر ما ذكره في الموطأ (٢) من أنول المخاطرة في تقرير المبيع من المطعوم وغيره ، وقد
عقد فيه قبل ما يكفي .

قال ابن حبيب : الزبن والمحاكلة الخطر ، وقيل : هو من الزبن وهو الدفع ، كأنه دفع عن البيع الشرعى وعن معرفة التساوى .
ومعنى لوله : (بيع الزرع بالحنطة كيلاً " ، وكذلك قال في العنب والزبيب والتمر والظاهر أن الكيل إنما هو في أحدهما ، وهو الذى
يتأتى منه الكيل مما ييس ويقع المخاطر في الآخر ، ولذلك نهى عنه ، إذ لا يدري مقدار ما يدفع منه ، ألا تراه كيف قال في الحديث
: (إن زاد فلي ، د ان
(١) ١ لعلق : ١٨ .

(٢) كالبيوع ، بما جأ في المزابنة والمحاكلة ٢ / ٦٢٥ .

٢١٥ / ١
ب / ٢١٥

١٧٤ كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَخَّصَ
دَصَاحِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ .

٦١ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
نقص فعلى) ؛ ولهذا قلنا في غير الطعام الذى لا يجوز فيه التفاضل : لو حقق أن ما وقع إليه أكثر أو أقل لجاز ، وقد ارتفع .
وأجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل حصده بالطعام ، ولا بيع العنب والنخل قبل جذه بالتمر أو الزبيب .
واختلفوا في بيع رطب ذلك تبايعه مجذوذ ، فحمله بعضهم على منعه ، لا يجوز متفاضلا ولا متماثلا .
وأجاز أبو حنيفة متماثلا ، وخالفه صاحبه ، ومنعه أصحابنا في كل رطب ويابس من الثمار ، وأجاز بعضهم ذلك فيما يجوز فيه
التفاضل إذا تبيى الفرق ، وهو الصحيح وعليه حمل مجمل قول الآخرين .

قال الإمام : وأما قوله : (والمحاكلة أن يباع الزرع بالقمح واستكراء الأرض بالقمح) هذا الذي وقع في التفسير في هذا الحديث ، وبعض أهل اللغة يقول : الحقل اسم للزرع الأخضر ، والحقل اسم للأرض نفسها التي تزرع فيها .

وفي الحديث : (فما تصنعون بمحاقلكم) (١) أى بمزارعكم ، يقال للرجل : أحقل ، أى أزرع .

وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن تغلظ سوقه .

فإن كانت المحاكلة مأخوذة من هذا فهو من بغ الزرع قبل إدراكه .

قال : والحقلة : المزرعة ، ويقال : لا تنبت البقلة إلا الحقلة .

وقال أبو عبيد : هو بغ الطعام وهو في سنبله بالبر مأخوذ من الحقل ، وهو الذي يسميه الناس بالعراق : القراح .

وقال قوم : هى المزارعة بالجزء مما تنبت الأرض .

قال الإمام : الذى وقع في الحديث من التفسير يجمع هذا كله لأننا إن قلنا : إن ذلك تسميته للزرع الأخضر فكأنه نهى عن بيعه بالبرث إذ يبعه بالعروض والعن يجوز إذا كان معلوما ، وكأن المحاكلة تدل على ذلك لأنها مفاعلة ؛ ولذلك قال أبو عبيد في تفسيرها : إنها بغ الطعام في سنبله بالبر ، وظن الآخرون أنها يبعه قبل زهوه / ، فكأنه قال : نهى عن بيع الزرع الأخضر ، وهذا يطابق قوله : (نهى عن بغ النخل حتى يزهر ، وعن السنبل حتى يبيض) ، فهذه طريقة من صرف التسمية إلى الزرع الأخضر .

ووقع الاختلاف بينهم هل المراد بيعه وهو أخضر قبل زهوه ، أم المراد بيعه في سنبله بقمح آخر لا يعلم حصول التماثل بينهما ؟ والوجهان نوعان إذا بغ في الوجه الأول على التبقية ، وطريقته من صرفه إلى الأرض نفسها اختلف - أيضا - هل المراد اكترائها بالحنطة

(١) سيأتى في باب كراء الأرض برقم (١١٤) .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ١٧٥ أخبرني نافع ، أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث : أن زيد بن ثابت حدثه ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رخص في العريّة يأخُنُّ ! أهل البيت بخرصها تمراً ، يأكلونها رطاً .

(...) وحدّثناه محمد بن المثنى ، حدّثنا عبد الوقاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرني نافع ، بهنا الإسناد ، مثله .

أم اكترائها بالجزء مما تنبت ؟ والوجهان - أيضا - ممنوعان عندنا ، وخالفنا في جواز ذلك غيرنا من العلماء .

وستنكلم عليه فيما بعد إن شاء الله .

قال القاضي : اختلف العلماء في اكترأ الأرض بالحنطة والطعام ، وبما تنبته الأرض ، وبالجزء مما يخرج منها .

وسيأتى الكلام على هذا مستوعثا في باب إن شاء الله تعالى .

وقوله : (ورخص في بيع العريّة بالرطب أو بالتمر) وفي الرواية الأخرى : (رخص

في العريّة يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً ، يأكلونها رطاً) ، وفي رواية أخرى : (رخص في العريّة يأخذها أهل البيت) ، وفي الرواية الأخرى : (والعريّة النخلة ، تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمراً) ، وفي الرواية الأخرى : (أن تؤخذ بخرصها) ، وفي حديث مالك : (فيما دون خمسة أوسق ، أو في خمسة أوسق) ، قال الإمام : اختلف الناس في حقيقتها ، فذهبنا أنها هبة الثمر ثم اشتراؤه بتمر إلى الجذاذ يفعل ذلك للرفق بمعراها ، وحمل المؤنة عنه ويفعل ذلك لنفى تجشم بدخوله وخروجه للحائط .

وعند الشافس أنها النخلة ، يبيع صاحبها رطبها بتمر إلى الجذاذ على ما وقع من تفسير يحعها هنا في كتاب مسلم .

وفي بعض الروايات : أنهم شكوا للنبي (صلى الله عليه وسلم) أنهم لا ثمر عندهم ، وعندهم فضول أقواتهم من التمر فأرخص لهم أن يشتروا بذلك الرطب لحاجتهم إليه ، وعند أبي حنيفة أنها إعطاء التمر هبة كما قال مالك ، ولكنه يرى أن اللواهب أن يرجع في هبته قبل القبض ، ولا يلزمه إياها ، وبأنها باقية على ملكه ، فاسترجع ملكه وأعطى للموهوب المرتجع منه تمراً تفضلاً منه وهبة أخرى .

وهذا الذى قاله ساقط من وجوه ؛ لأن ذلك لا تحريم فيه على أهله فيعبر عنه بالرخصة .

فإن قيل : إنما عبر عن ذلك لارتجاعه هبته قلنا : الهبة عندكم لا تلزم ، والإنسان ليس بممنوع أن يرجع فيما لا يلزم على أن الترخيص بعد ذكر المزابنة ، وتفسيرها بأنها : بيع الثمر بالتمر ، يشعر بأن فيها معنى من هذا الممنوع وعلى أصلهم لا معنى فيها من هذا الممنوع . وقد وقع في بعض الطرق : (رخص في بيع العرايا) فسمى ذلك بيعاً ، وعلى أصلهم ليس هناك بيع ، إذ لا يبيع الإنسان ملكه بملكه ، وأيضاً فإنه حدد الرخصة بخمسة

١٧٦ كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ٦٢ - (...) وحدثناه يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد غير أنه قال : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا . ٦٣ - (...) وحدثناه محمد بن رُحْم بن المهاجر ، حد ، شأ الليث ، عن يحيى بن سعيد . عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَنَّ رِيُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا . قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِبَطْعَامِ أَهْلِهِ رُطْمًا . بِخَرْصِهَا تَمْرًا . ٢١٦ / ١ أوسق أو دونها .

ولا معنى للتحديد على أصله ؛ لأن للإنسان عندهم أن يرتجع الهبة قلت أو كثرت . وقد اختلف أهل اللغة في هذه التسمية ، فقال بعضهم : ذلك مأخوذ من عروت الرجل : إذا أتته تسأل معروفه ، فأعراه نخله على هذا : أعطاه ثمرها ، فهو يعرفها ، أى يأتيها ليشل ثمرها (١) . وهم يقولون : سألني فأسألته ، وطلبتني فأطلبته ، فعلى هذه الطريقة هى التى فسرنا بها بعض أهل العلم ، وهى التى صوب أبو عبيد في التفسير وهو من أئمة اللغة ، يتضح ما قاله مالك ؛ لأن ما قاله الشافعى وأجازاه ليس فيه هبة ، ولا عطية . وقد قال بعض أهل اللغة : إنها مأخوذة من كون المعرى قد أدخل ملكه عنها ، وأعراها عن ملكه . وعلى هذا يصح صرف العرية إلى إخلائه ملكه من الثمر ، أو من بعض الشجر . ويكون لما قاله الشافعى على طريقة هؤلاء في الاشتقاق وجه . ويؤكد الشافعى - أيضاً - ما قاله بما ذكرناه من التفسير الذى حكاه مسلم في كتابه .

وأما ما ذكرنا أنه وقع في بعض الطرق هاهنا : أنه أرخص بعد ذلك / في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ، ولم يرخص في غير ذلك ، فهذا مخالف في ظاهره لما أصلناه ؛ لأنه لا يجوز بيعها بالرطب ، دائماً هى رخصة فلا تجوز إلا على ما وردت به ، وجل الأحاديث لم يذكر فيها إلا شراؤها بالتمر وهذا ينفي الذى وقع هاهنا بالرطب ، أو بالتمر ، لو تركنا ، ومقتضى اللسان لا يحتمل أن يكون شكاً من الراوى هل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) بالرطب أم قال بالتمر ؟ وشك الراوى يمنع من التعلق به في الرطب .

وقد وقع في غير كتاب مسلم : عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه ؛ أنه (صلى الله عليه وسلم) رخص في بيع العرايا بالتمر والرطب (٢) .

بخلاف ما رواه مسلم عن سالم بن عبد الله عن (١) انظر : الاستذكار ١٩ / ١١٨ .

(٢) أبو داود ، كالبیوع ، فى بیع العرايا رقم (٣٣٦٢) ، النسائي ، كالبیوع ، بیع الكرم بالزبيب رقم -

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا كلا ٦٤١ - (...) وحل ! ثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، حدثني نافع عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رخص في العرايا أن تباع بخرصها كلاً .

٦٥ - (...) وحدثناه ابن المثنى ، حأ شأ يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، بهذا الإسناد .

وَقَالَ : أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا .

زيد بحرف لأ (أو) ، وقد قال بعض أصحابنا : فى حديث خارجة هو حديث انفرد به راويه ، وجاء بخلاف سائر الأحاديث وذلك

يقدر فيه ، وأشار بعض أصحابنا إلى حمله على الوجه الجائز المطلق لسائر الأحاديث ، وأن المراد بهذا اللفظ شراء الرطب ليوكل بالتمر ، ويكون المعنى على قولهم : أنه قصد إلى ذكر الجنس المتبايع بهما على الجملة ، وكان العرايا وقع فيها التبايع بالرطب والتمر أحدهما بالآخر ، ولكن الصفة التي يقع ذلك عليها يوجد بيانها من الأحاديث الأخر .
قال القاضي : العرية مشددة الياء ، وليست من العارية .

واختلف في اشتقاقها ، فقيل : إنه من الطلب كما ذكر ، فيكون هنا عرية فعيلة بمعنى مفعولة ، أى عطية ، وتكون - أيثا - على هذا المعنى مأتية ومطروقة ؛ لأن الذي أعطيها يختلف إليها من عرو في الرجل إذا أملت به ، وقيل : لأنها أعريت من السوم عند البيع للتمر ، فتكون في كل هذا اسفا للثمرة ، وقد تكون بمعنى أن النخل عريت [عن الثمر بهذه الهبة ، وقيل : لأن مالكة أخلت ملكه منها ، فعلى هذين القولين الأخيرين يصح ما فسرهما به الشافعي من النخلة ، وهى على هذا لاشتقاق فعيلة بمعنى فاعلة] (١) ، وقيل : لأنها عريت من جملة التحريم وعلة المزابنة ، وقيل : هى النخلة للرجل في نخل الغير ، فيتأذى به صاحب النخل ، فرخص له في شرائها منه بخرصها ومضى مذهب الانفراد ، يقال : أعريت هذه النخلة : إذا أفردتها بالبيع ، أو بالهبة ، وقيل : هو شراء من لا نخل له ثمر النخلة من صاحب النخل لها كلها هو وعياله رطئا .

وعليه يدل ظاهر تفسيرها في حديث زيد : (النخلة يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً ال على ما ذهب إليه المخالف . وهذا يأتي على معنى أفرادها من البيع المتقدم .
وقيل : مرادها التمرة إذا أرطبت سميت بذلك ؛ لأن الناس يعرفونها أى يأتونها لالتقاط ثمرها ، ولا فرق في المعنى ، واسمها عطية أو هبة ، أو منحة ، أو عرية .

- (٤٥٣٧) ، والبيهقي في السق الكبرى ٥ / ٣١١ .

(١) سقط أن الأصل ، واستدرك في الهامش ! .

٢١٦ / ب

١٧٨ كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ٦٦ - (...) وحديثنا أبو الرئيع وأبو كامل ، قالا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ .
ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ ؟ لُوبٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، بَهَنَّا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْهَا .

وأما في الحكم المرخص فيه فيها فلم يحكم لها جل أصحابنا به إلا إن منحها بلفظ العرية ، وعرفها خصوصاً لا بغيرها من الأسماء .
وابن حبيب منهم لا يراعى الاسم ويجرى الحكم فيما منح بهذه اللفاظ .

قال القاضي : ومعنى قوله : (بخرصها) : قال مالك : إنما صاع العرايا بخرصها من التمر بتمر ذلك ، ويخرص في رؤوس النخل ، وليست له مكيلة ، وإنما رخص فيه لأنه أنزل بمنزلة التولية ، والإقالة والشركة ، وقد ذهب أحمد بن حنبل في تأويل العرايا إلى ما ذهب إليه مالك (١) ، إلا أنه خالفه في جواز بيعها من ربها وغيره .

وهو قول الأوزاعي لظاهر إطلاق الحديث ، وعموم بيعها ، ومشهور مذهب مالك قصر جواز بيعها من ربها لخرصها تمرا إلى الجذاذ ، وذلك بعد صلاح العرية ، وروى عنه : لا يجوز بخرصها ويجوز بغيره ، وروى عنه : أنها تجوز بخرصها ، وبغيره وبالعروض ، وبالطعام يريد على الجذ ، وروى عنه : أنه لا يجوز شراؤها إلا بخرصها ، ولا يجوز بيعه من دنائير أو دراهم أو غير ذلك ؛ لآئنه من باب العود في الهبة وبانخرص رخصة لا تتعدى قبل اختلاف قوله في ذلك على اختلاف الأصل في تقديم خبر الواحد على القياس على الأصول ، وتقديمها عليه ، وعلى الأصل في أن الرخص لا يتعدى بها معها ، فإذا منع بانخرص يقدم القياس على الأصل في النهى عن بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً ، مع اختلاف الناس في تفسير / الحديث ، لكن هذا القول ضعيف وشاذ من قوله ؛ لأن في تفسير هذا الحديث هذا الاستثناء ، وليس الأخذ لبعضها أولى من الأخذ بنا فيه .

وأما مشهور قوله بأنها لا تجوز إلا بخرصها إلى الجذاذ ، فلم ير تعدى الرخصة عن وجهها وهو أظهر ، ورأى في قوله عموم شرائها بكل شيء بالقياس على الرخصة بانخرص ، وأنه إذا جاز به كان أولى بغيره ، مع أنها هبة منافع .
والحديث في منع الرجوع في الهبة إنما جاء في الرقاب وما لم يبق فيه للواهب تعلق .

وشراء العرية هنا زيادة معروف لكفايته المونة وضمانه المنفعة ، ولدفع المضرة عن نفسه .

وقد روى ابن نافع في تفسير العرية عن مالك (٢) غير المعروف من قوله أنها النخلة ، تكون للرجل في حائط الآخر يريد صاحب الحائط شراءها إذا أزمت بخرصها تمراً عند الجذاذ ، وهذا نحو قوله في المدونة من (١) انظر : الاستدكار ٩ / ١٢٠ وما بعدها .

(٢) لفظر : المصدر للسابق ١٩ / ١٢٩ .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ١٧٩ ٦٧ - (١٥٤٠) وحديثنا عبد الله بن مسleme القعنبي ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن بشير بن يسار ، عن بعض أصحاب رسول الله كلاً من أهل إرهم - منهم سهل بن أبي حثمة - أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهي عن بيع التمر بالتمر .

وقال : (ذلك الرطب ، تلك المزابنة) ، إلا أنه رخص في بيع العرية ، النخلة والنخلتين ، ياخذ أهل البيت بخربها تمراً ، يأكلونها رطماً . رواية ابن القاسم في هذه المسألة : لا بأس بذلك إذا كان على وجه الرفق والكفاية ، لا على وجه دفع الضرر وعكس هذا الجواب والتعليل عند الملك ، وهذا كله نحو قول الشافعي ، إلا أنه يجيز بيعها من رب الحائط وغيره ، ولا يجيز تأخير التمر .

وذهب أبو حنيفة (١) وأبو يوسف في تفسير العرية أنها النخلة يهب صاحبها لمرها للرجل فلا يقبلها ، ثم يبدو لصاحبها أن يمسكها ويعوضه ثمرها خرصها تمراً .

وقوله في الحديث في تفسير العرية : أنها النخلة (٢) تجعل للقوم : يدل على ما ذهب

إليه مالك في مشهور قوله ، وجهه العلماء موافقون لما لا تباع بخرصها إلا بعد الزهو .

وشرط مالك في ذلك كون الخرص إلى الجذاذ ، وهو قول جل أصحابه ، ولم يجزوا بالنقد ، وأجازوه بعضهم إذا وقع ، ومنع الشافعي وأحمد التأخير في ذلك وقالوا : لا يجوز بالنقد ونصه على النخلة في نفسها ، وكذلك استثنأوه العرية من بيع ثمر النخل بالتمر .

وقوله : (بخرصها) : يدل على اختصاصها بالنخل وما فيه الخرص ، وكذلك قصرها مالك على النخل والعنب ؛ لأنه الذي فيه الخرص ، وهو قول الشافعي .

وأجازها مرة في كل ما يبقى ويدخر من الثمار ، ويحتج بقوله : (نهي عن بيع كل لمر بخرصه) ، ثم استثنى العرية .

وقال بعض أصحابنا : هي جائزة في كل ثمرة مدخرة أو غير مدخرة ، وقاله الأوزاعي (٣) ، وقال الليث : لا تجوز إلا في النخل خاصة .

وفي قوله : (أرخص في العرايا) : ما يدل على أنها رخصة مخصوصة ، وقد أبان

العله بقوله : (يثملها أهلها رطى ال ، فدل أن علتها الرفق وهو أحد عللها عندنا ، وقيل : رفع الضرر ، وقيل بهما جميعاً . وعلى هذا اختلف عندنا في فروع من مسائلها .

وإذا كانت الرخصة معللة بحديث وهو الصحيح ، وكثيراً ما يقول كثير من العلماء : أن الرخص لا تعدى ولا يقاس عليها ، وهذا فيما لم يشر الشرع إلى علته .

وبحسب هذا وقع الاختلاف في قصر العرية على النخل أو تعديتها إلى غيرها ، وفي شراء غير المعرى من

(١) لفظر : الاستدكار ١٩ / ١٣٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١٩ / ١٢٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١٩ / ١٢٦ .

٢١٧ / ١

١٨٠ كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا هـ - (...) وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح و حدثنا ابن رُحْم ، أخبرنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنهم قالوا : رخص رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بيع العرثة بخرصها تمر .

٦٩ - (...) وحديثنا محمد بن المثنى لا يثنى بن إبراهيم وابن أبي عمر ، جميعاً

عَنِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، مِنْ أَهْلِ ! إِرِهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى .

فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَلِثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى .

غَيْرَ أَنْ إِسْحَقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ (الرِّبَا) : (الزَّيْنِ) ! .

وَقَالَ ابْنُ أُمٍّ ! عُمَرُ : الرِّبَا .

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَ، بْنُ مُثَمِّرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

الْمَعْرَى ، أَوْ شَرَاءَ الْمَعْرَى مِمَّنْ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمَعْرَى ، أَوْ شَرَاءَ بَعْضِهَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ .

والعريّة رخصة مستثناة عندنا من أربعة أصول : من المزابنة ، والغرر - وهو شراء الجراف بالمكيل ، والرطب باليابس على ما تفسر - ومن بيع الطعام بالطعام متفاضلاً ، ومن بيع الطعام بالطعام إلى أجل ومن الرجوع في الهبة .

وجوازها عندنا بشروط عشرة ، ستة متفق عليها : أن يكون مشتريها هو معريها من معراها ، وأن تكون قد طابت ، وألا يشتري إلا بخرصها ، ولا يكون إلا بنوعها ، ولا يكون إلا باليابس منه لا برطبه ، وأن يكون موقراً إلى الجذاذ ، لا نقدّاً ، خلافاً للشافعي في قوله : أَيْكُونُ التَّمْرُ إِلَّا حَالَا .

ويقولنا قال أحمد د سحقي ، والأوزاعي .

وأربعة مختلف فيها : ألا تكون إلا مما كان باسم إعرية ، وأن يكون خمسة أوسق فأدنى من جملة ماله ، وأن يكون المشتري جملتها لا بعضها ، وأن يكون مما يخرص أو مما يبيس ويدخر جملة .

وتحصيل المذهب في العريّة وخصوصاً بذلك كله عندنا من غيرها أو مما / يختص من ذلك عند غيرهم .

وقاس (١) يحيى بن عمر من أصحابنا [على حديث ابن عمر ، فرخص لصاحب العريّة أن يبيعها] (٢) كلها بخرصها إذا طابت إلى الجذاذ وشذ في ذلك شذوفاً [مترجماً ومتبائناً من تناهى ما هو] (٣) مخالف للحديث في النهي عن المزابنة ، وقد فسرها في الحديث بهذا الذي أجازته هو ، وأجمع العلماء .

(١) نقلها ، ال ال ! ، ويأتي .

(٢ ، ٣) بياض في الأصل ، ولعلها تكون كما قيدت .

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ١٨١ سَعِيدٌ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَافَ

عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ حَدَّثَاهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ ، التَّمْرِ بِالتَّمْرِ .

إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا .

فَإِنَّهُ قَدْ أَفْنَى لَهُمْ .

!ص ص ، ه ، ص ه ص ص ه ص ل كل ص ! ص ص نكص ص ه ص

٧١ - (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى

ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَ الْوَنَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، أَوْ فِي خَمْسَةِ - يَثْلَثُ دَاوُدُ قَالَ : خَمْسَةُ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ - ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٧٢ - (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْمَصُ بْنُ يَحْمَصَ التَّمِيمِيُّ .

قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْمَزَابَةِ - وَالْمَزَابَةِ بَيْعُ الثَّمْرِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ أَهْرَمَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا .
 وقوله : (فيما دون خمسة أوسق ، أو في خمسة أوسق) مما يدق أنه يختص بما يوسق ويكال ، ويحتج به بأحد القولن اختصاص ذلك
 بالتمر والزبيب ومما في معناه مما يبيس ويدخر ويأخذه الكيل .

وقد ذكر ائو داود عن أبي هريرة الحديث ، وفيه : (مما دون خمسة أوسق!) ، فقد قصر - عليه السلام - الرخصة والحكم في العرية على هذا القدر المذكور في الحديث فلا يزداد عليه ، وكأن الخمسة الأوسق هو أول مقادير المال الكثير الذي تجب فيه الزكاة من هذا الجنس ، فقصر المرفق بمن لا مال له وأجيز له تيسير العرية على التأويل الواحد ، أو بيعها على التأويل الآخر على هذا القدر ، فاستخف في هذا القدر للمرفق والمتفكه .

فإذا زاد على هذا القدر وخرج عن القليل إلى حد المال الكثير وما يطلب فيه البحر وتنمية المال ، منع فيه لكثرة الغرر والمزابة فيه ، بكثرتة وخروجه عن فقد المرفق لقصد التنمية ، ويمكن أن يكون هذا القدر الذى جرى عندهم العرف زمان الإعراء فيه غالباً .

وقد اختلف قول مالك فى إجراء حكم العرية فى خمسة أوسق ، وقال به فى مشهور

كما وجد عليه العمل عندهم بالمدينة وقال - أيضا - لا يجوز في الخمسة وتجاوز فيما دونها ؛ لأنه المحقق في الحديث ، والخمسة مشكوك فيها .
وهذا قال الشافعي ، إلا

١٨٢ كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ٧٣ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ومحمد بن عبد الله بن نمير .
 قالوا : حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عبيد الله عن نافع ، أن عبد الله أخبره ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المزبنة - بيع
 ثمر التخل بالتمر كيلاً - وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، وبيع الزرع بالحنطة كيلاً .

(...) وحلّثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله، بهذا الإسناد .
مثله .

٧٤ - (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى ، قَالُوا :

ص عص ، نص ص ص ممص ، ص ، ص ه صء ص ه ، ص ص ص ص ص ، - - ص حدثنا أبو اسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن المزابنة .
و المزابنة : بيع ثمر التخل بالتمر كَيْلاً ، وبيع الرئيب بالعنب كَيْلاً ، وعن كل ثمر يخرصه .

٧٥ - (...) حدثني علي بن حجر السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حُثِّنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ إِثْرَاهِيمَ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ .

وَالْمُزَابَنَةُ : أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ الثَّخْلِ بِتَمْرٍ ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى ، إِنْ زَادَ فَلَئِي ، إِنْ نَقَصَ فَعَلَى .

(...) وحدَّثناه أبو الرِّيع وأبو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا ثَوْبٌ ، بِهَذَا الْإِنْسَانِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا .

٧٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُجَّحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّثَّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْمَرْابَةِ : أَنَّ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ ، إِنْ كَانَتْ لُخْلَاءً ، بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ، إِنْ كَانَ أَنَّهُ قَالَ : لَا فَسَخَ الْبَيْعَ فِي مِقْدَارِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، وَلَا حِجَّةٍ فِيمَا رَأَى .

وحكى ابن القصار عنه اختلاف قوله كاختلاف قول مالك ، وهذا فى شرائها بخرصها تمرا و(ما بسراي) ما بالدنانير والدراهم والعروض على مشهور قول مالك وغيره ، وإن جاوزت خمسة أوسق .

قال الإمام : أما شك الراوى فى الخمسة الأوسق ، فعندنا اختلاف فى جواز البلوغ إليها ، وقد قال بعض المخالفين : إذا شك الراوى بين خمسة فما دون ، فلا وجه للتحلق

كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ١٨٣ زرعاً ، أَنْ يَبِيعَهُ بِكُلِّ طَعَامٍ .
نَزَى عَنْ فَلَاكَ كُفَّهُ .

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ : أَوْ كَانَ زَرْعًا .

ص ص ممص !وء ص ص ، ص ه - ممص ، ، ، - ص صص ، ه ، ص
(...) وحدثنه ابو الطاهر ؛ أخبرنا ابن وهب ، حدثني يونس !س .

ح وحدثناہ ابن رافع ،

- صص ه ، ، ، ص ه - ص ص ص ، - ص ممص ، ص ، ه ، - - ص ص! ه ه ، ه ، حدثنا ابن ابى فديك ، أخبرنى الضحاك .

ح وحديثه سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، حدثني موسى بن عتبة ، كلهم عن نافع ، بهذا الإسناد ، نحو حديثهم .

بروايته في تحديد مقدار ما دون الخمسة الأوسق ، ولكن وقع في بعض الروايات : أ أربعة أوسق (١) فوجب الانتباه إلى هذا المتيقن وإسقاط ما زاد عليه ، وإلى هذا المذهب مال ابن المنذر ، وألزم المزني الشافعي أن يقول به .

٢٢٠١٥ (١٥) باب من باع خلايا تمر

(١) الهيثمي في مجمع الزوائد ، كالبيوع ، بنى العرليا ٤ / ١٠٦ ، وقال : رواه أبو يعلى ، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ، ولكنه مدلل ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

١٨٤ كتاب الجموع / باب من باع نخلا عليها تمر

(١٥) بَابُ مَنْ بَاعَ خَلَايَا تَمْرٍ

٧٧ - (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ ، فَثَمَرْتَهَا لِلْإِنْسَانِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ) .

٧٨ - (...) ! قُتْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (أَيْمًا نَخْلُ اشْتَرَى أَصُولَهَا وَقَدْ أَبْرَتْ ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلنَّيِّبِ ، وَإِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ أَتَدَى اشْتَرَاهَا) .

٢١٧ / ٢

وقوله : (أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَى أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرَتْ ، فَإِنْ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا) قال القاضي : الإِبَارُ فِي النَخْلِ وَالتَّذْكِيرُ لَهَا ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ فِي طَلْعِنَا أَوَّلُ مَا يَطْلُعُ مِنْ طَلْعِ فَخْلِ النَخْلِ وَيَعْلَقُ عَلَيْهِ لَثْلَا يَسْقُطُ ، وَهُوَ اللَّقَاحُ - أَيْضًا - يُقَالُ : أُبْرَتْ

النخل ، أبره أبره مخفف وأبرته أيضًا وقال ابن حبيب : الإبار : شق الطلع عن التمرة .

وفى قوله - عليه السلام - جواز الإثارة والتذكير للنخل وغيره من الثمار، ولا خلاف في هذا.

وقد كان - عليه السلام - قال للأنصار : ما عليكم ألا تفعلوا فتركوا التذكير فنقصت ثمارهم فقال عليه السلام : (أنتم أعلم بأمر دنياكم) قال : (وما حدثكم عن الله فهو حق) (١) .

والإبار في غير النخل من الثمار عقد ثمره وثبات ما يثبت منه ، وسقوط ما يسقط من نوره إلا ما يذكر منه ، فحكمه حكم النخل . واختلف في الزرع ، هل إباره الظهور من الأرض أو الإفراخ ؟ ويسرى هذا الحديث في موضعه . قال الإمام [قد] (٢) نص في هذا الحديث على كونها مع الإطلاق للبائع بعد الإبار ، إلا أن يشترط ، ودليل هذا الخطاب أنها قبل الإبار للمشتري ، وهذا مذهبننا . وخالف في ذلك أبو حنيفة ورأى أنها قبل الإبار للبائع كما هي له بعد الإبار . وسبب الاختلاف بين الفقيهين أن مالكا يرى أن ذكر الإبار / هاهنا القصد به تعلق الحكم عليه ليدل على أن ما (١) سيأتي إن شاء الله في كالفضايا ، بوجوب امتثال ما قاله شرعاً . وهو في ابن ماجه ، كالرهون ، بتلقيح النخل رقم (٢٤٧١) ، وكذا أحمد في المسند ٦ / ١٢٣ ،

كلهم عن عائمة - رضى الله عنها .

(٢) من ع .

كتاب البيوع / باب من باع نخلا عليها تمر ١٨٥ ٧٩ - (...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث . ح وحدثنا ابن ربح ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ! (صلى الله عليه وسلم) قال : (أيما امرئ أبر نخلاً ، ثم باع أصلها ، فلن يبر ثمر النخل ، إلا أن يشترط المبتاع لما .

عداه بخلافه ، ويرى أبو حنيفة أن تعلق الحكم به إما للتسمية به على ما يور ولغير ذلك ، ولم يقصد به نفى الحكم على من سوى المذكور . وقال بعض أصحابنا : هذا منه دعوى ، إذ لا يمكن التنبيه بالمور على ما لم يور ، وإنما نه بالأدنى على الأعلى ، وبالمشكل على الواضح ، وهذا خارج عن هذين القسمين ، مع ال الذى قاله مالك له شبه في الشرع ، وذلك أن المرة قبل الإبار ثبته الجنئي قبل الوضع ، وبعد الإبار تشبه الجنن بعد الوضع .

فلما كانت الأجنة قبل وضعها للمشتري وبعد وضعها للبائع وجب أن يجرى الثمر هذا المجرى .

وأما إذا لم تؤثر وظهر أنها للمشتري - كما بيناه - فهل يجوز للبائع أن يشترطها ؟ المشهور في المذهب عندنا أن ذلك لا يجوز ، وعلى إحدى الطريقتين عندنا أن المستثنى منها يجوز ذلك ، هكذا بناء بعض شيوخنا وبالإجازة قال الشافعي . وتلخيص مآخذ اختلافهم من الحديث أن أبا حنيفة استعمل الحديث لفظاً ومعقولاً ، واستعمله مالك والشافعي لفظاً [و] (١) دليلاً ، ولكن الشافعي استعمل دلالة من غير تخصيص ، وشمتملها مالك مخصصة .

وبيان ذلك : أن أبا حنيفة جعل التمر للبائع في الحالن ، وكأنه رأى أن ذكر الإثار تنبيه على ما قبل الإبار للمبتاع ، إلا أن يشترطها البائع ، وخص مالك بعض هذا الدليل بأنها قبل الإثار على إحدى الطرق التي ذكرنا عنه وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب . واستعمله مالك والشافعي على أن للسكوت عنه حكمه غير حكم المنطوق به ، وهذا يسميه أهل الأصول دليل الخطاب ، فإذا كان النطق : من باع ثمرأ بعد الإبار فهي للبائع إلا أن يشترطها المشتري (٢) ، كان دليله أنها قبل الإبار للمبتاع ، إلا أن يشترطها البائع . وخص مالك بعض هذا الدليل بأنها قبل الإبار ثبته الأجنة ، فلا يجوز اشتراطها ، وتقوى هذه الطريقة مع القول بأن المستثنى مشتري وإن أبر بعضها ولم يور بعض ، بأن كانا متناقضين ، بل كل واحد منهما حكم نفسه ، وإن كان أحدهما كثر من الآخر فقليل الحكم كذلك أيضا ، وقيل : الأقل تبع للابهر ولو كان المبيع أرضا يزرعها وهو لم يظهر ، وفيه

(١) ماقطة من ع .

(٢) في ع : المبتاع .

١٨٦ كتاب البيوع / باب من باع نخلا عليها تمر (...) وحدثناه أبو الرثيع وأبو كامل ، قالا : حدثنا حماد ! .

ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
٨٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُجَّحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَثَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَبْتَاعَ . وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَقَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَبْتَاعَ) .

قولان : قيل : للمشتري كالثمر إذا لم يور ، وقيل : بل هو للبائع لاءنه من الجنس الذي لا يتأثر ولا يتكرر ، فأشبهه ما دفن في الأرض وخالف الثمر .

قال القاضي : بظاهر هذا الحديث وما قاله مالك قال الشافعي والليث ، وأن الثمرة إذا لم تشتري تبقى لصاحبها إلى جذاذه ال إذا كانت مأبورة .

وكما جاز استثنائها في الشراء عند مالك جاز شراؤها بعد شراء الأصل ، إذا لم يشترطها في شراء الأصل في مشهور قوله ، وعنه أنه لا يجوز له إفراؤها بالشراء ما لم تطب ، وهو قول جماعة من كبار أصحابه ، وقول الشافعي والثوري وأهل الظاهر وفقهاء أصحاب الحديث وأبو حنيفة يراها إذا لم يشترطها المشتري قبل الإبرار وبعده إذا كانت قد ظهرت للبائع ، إلا أن عليه قلعها لحينه ، وليس له تركها للجذاذ والقطاف ، فتي اشترط بقاعها فسد عنده البيع .

قال ابن الحسن : إلا أن يكون بدا صلاحها فيجوز له اشتراط بقائها .
وقال ابن أبي ليلى : سواء أبرت أو لم توبر الثمر للمشتري شرط أو لم يشترط .
وهذان القولان مخالفان لسنة النبي - عليه السلام .

وأما لو اشترط المبتاع بعض هذه الثمرة فلا تجوز عند مالك ، وأجازه بعض أصحابه .
٢١٨ / ١

وإذا جاز اشتراط المبتاع لها إذا أبرت فهل يجوز اشتراط البائع لها إذا لم توبر ؟ لم يجز ذلك مالك ، ورأى أن البيع إذا وقع على هذا فسد وأنه لما كان مغنيا كاستثناء الجن ، ورأى أن المستثنى مشتري .
وقال أبو حنيفة والشافعي : استثنائها جائز وإن لم يور ، وهذا على أن المستثنى ينبغي على ملك المشتري .
وقوله : (من باع عبده فما له للذي باعه ، إلا أن يشترط المبتاع ، / ، قال الإمام :
اعلم أن ملك العبد يزول عن سيده على أربعة أوجه :

أحدها : أن يزول بعقد معاوضة كالبيع والنكاح فالملك في ذلك للسيد ، إلا أن يشترط

كتاب البيوع / باب من باع نخلا عليها تمر ١٨٧ (...) وصدئها يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب - قال يحيى :
أخبرنا وقال الآخرون : حدثنا سفيان بن عيينة - عن الرفرري ، بهذا الإسناد ال مثله .
عليه ، خلافا للحسن البصري والزهرى في قولهما : إن المال يتبع العبد في البيع ، وهذا الحديث يرد عليهما .
والوجه الثاني : العتق ، وما في معناه من العقود التي تفضي إلى العتق ، وتسقط

النفقة عن السيد كالكتابة ، فالملك للعبد إلا أن يشترط ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما : إنه للسيد في العتق ، ودليلنا قوله (صلى الله عليه وسلم) : (من أعتق عبدا وله مال فماله له ، إلا أن يشترطه السيد) (١) فيمن يعيد الضمير في قوله : (له) على العبد لأنه المذكور نطقا ، وإنما ذكر السيد بكناية عنه ترجع إليه عند قوله : (من أعتق) فلا بد أن يضمير عقيب قوله : (أعتق) عائد يعود إلى (السيد) بحكم مقتضى لفظة (من) ، وعود الضمير والكناية على الصريح أولى من عوده على الكناية والإضمار ، ولأن الكناية يملك بها ماله وهي بسبب العتق ، فنفس العتق أولى .

والوجه الثالث : الجناية ، فالملك فيها يتبع الرقبة ، وينتقل بانتقالها .

والوجه الرابع : الهبة والصدقة ، وفيهما قولان عندنا ، وإنما اختلف فيهما لأخذهما

٢٢٠١٦ (١٦) باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة

شفا من العتق الذى يتبع العبد فيه المال وشبهه من البيع الذى لا يتبعه فيه ، فالبيع خرج من ملك إلى ملك بعوض على جهة الاختيار ، والعتق خرج من ملك إلى غير ملك بغير عوض .

والهبة خرجت بغير عوض فأشبهت العتق ، ومن ملك إلى ملك فأشبهت البيع .

ويجوز عندنا أن يشترطه المشتري وإن كان عينا والثن عين ، وكأنه لا حصة (٢) له من الثمن فلا يدخله الربا ، وهذا على أنه اشترطه للعبد وأبقاه على ملكه ، فكأنه لم يملك هو عينا دفع عوضها عينا أخرى ، ولو اشترط لنفسه ما جاز لتحقيق الربا حينئذ ، وصار كمن اشترى سلعة وذهبا بذهب ، وذلك لا يجوز .

قد قال أصحابنا : فى هذا الحديث دلالة على أبي حنيفة والشافعى فى قولهما : إن العبد لا يملك ؛ لأنه أضاف المال للعبد بلام الملك ، واللام (٣) ترد للملك ولليد والتصرف ، كقولهم : الولاية لفلان فى المال ، هكذا قيل فى هذا .

وعندى فيه نظر ؛ لأن الولاية لفلان ضرب من الملك والتصرف ، فلا يعد فيها ثالثا هذا المثال ، وترد اللام للاختصاص كقولهم : الحركة للحجر ، والباب للدار .

(١) لبو دود ، كالعتق ، بفيمن أعتق عبلا وله مال (٣٩٦٢) لبن ماجه ، كالعتق ، بمن اعتق عبدا وله مال (٢٥٢٩) من حديث عبد الله بن عمر رض الله عنه .

(٢) فى نسخة من نسخ ع : حظ .

(٣) فى نسخة المال : المال ، والمثبت من ع ، وهو الصولب .

م ١ كتاب البيوع / باب من باع نخلا عليها تمر (...) وحديثي حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب حدثنى سالم بن عبد الله بن عمر ، أن أباؤه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول .

بمثله .

وهذا مبسوط فى كتب النحاة .

قال القاضى : ذكر مسلم هذا الحديث من رواية الزهرى عن سالم عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من ابتاع نخلا) الحديث ، وفيه : (ومن ابتاع عبثا فإله للذى باعه ، إلا أن يشترطه المبتاع) وثبتت هذه الزيادة عند جميع الرواة ، وسقطت من رواية شيخنا أبى محمد الخشنى من طريق أبى عبد الله الباجى عن ابن ماهان ، وهى صحيحة ثابتة فى الحديث وقال أبو الحسن الدارقطنى : خرج البخارى ومسلم هذا الحديث عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي - عليه السلام - (ومن باع عبدا وله مال) ، وخالفه نافع عن ابن عمر .

قال النسائى .

سالم أجل فى القلب ، والمول قول نافع (١) .

(١) الإلزمات والتتبع ص ٢٩٤ (١٤٥) .

كتاب البيوع / باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ...

إنح ١٨٩

(١٦) باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة

قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٨١ - (١٥٣٦) ! حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب ، قالوا جميعا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ، وعن بيع الثمر حتى يدو صلاحه ، ولا يباع إلا بالدينار والدرهم ، إلا العرايا .

(...)

! وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيمٍ ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزَّيْبِرِ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ كَثَدٍ اللَّهُ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

٨٢ - (...)

! حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِي ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ ،

وذكر في الحديث الآخر في الباب النهي عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمعاومة ، والمخابرة ، وعن بيع السنن ، وعن الثنيا ، ورخص في العرايا ، وفي رواية : عن بيع الثمر سنين ، قال الإمام : تقدم الكلام عن المزابنة والمحاقلة والعرايا ، وتكلم الآن عن المعاومة والمخابرة والثنيا .

وأما بيع المعاومة ، فهو بيع الثمر سنين ، وقد فسر في كتاب مسلم .
ووجه المنع فيه

يبقى ومأخوذ مما تقدم من النهي عن بيع الثمر قبل زهوه ؛ لأنه إذا باع ثمرته سنيناً فمعلوم أن ثمرة السنة الثانية والثالثة لم تخلق ، وهي لو خلقت ولم تزهر لم يجز العقد عليها ، فإذا لم تخلق أولى أن لا تجوز .

وأما المخابرة : فقد فسر جابر في كتاب مسلم بأنها الأرض يدفعها / الرجل إلى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ من الثمر .

وفسر المحاقلة ببيع الزرع القائم بالحب كلاً ، وهذا فيه معنى حسن يؤخذ مما تقدم ، وذلك أننا قدمنا أن المحاقلة تنطلق على بيع الزرع الأخضر بالحب وعلى كراء الأرض بالجزئ ، فلما ذكرت هاهنا مع المخابرة وفسرناها بأنها المعاوضة بالجزئ عاد إلى تفسير المحاقلة بأنها بيع الزرع بالحب لثلاثة لثلاث يفسرها هنا بالمعنى الآخر فيكون تكريراً لمعنى المخابرة .

وقال أهل اللغة : المخابرة : هي المزارعة على النصيب كالثلث وغيره ، والمخابرة النصيب قال الشاعر :

إذا ما جعلت الشاة للناس خبرة فشأنك إني ذاهب لشؤوني

٢١٨ / ب

١٩٠ كتاب البيوع / باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ...

إنح حدثنا ابن جريم ؟ أخبرني عطاء ! ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة ، وعن بيع الثمرة حتى تطعم ، ولا تباع إلا بالدرهم والدنانير ، إلا العرايا .

قال عطاء ! : فسر لنا جابر ! قال : أفا المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ من الثمر ، وزعم أن المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كلاً ، والمحاقلة في الررع على نحو فلك ، يبيع الررع القائم بالحب كلاً .

٨٣ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكْرِيَاءَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : حُتْنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَدِيدِ ثَلَمِي - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَخْلُ حَتَّى تُشَقَّه - وَالْإِشْقَاهُ أَنْ يَجْرَأَوْ يَصْفَرَّوْا وَيُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ وَالْمَحَاقَلَةُ : أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكُلِّ مِنَ الْأَعْلَامِ مَعْلُومٍ ، وَالْمُزَابَنَةُ : أَنْ يُبَاعَ النَخْلُ بِ"وَسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ ، وَالْمَخَابَرَةُ يَوْ ، س!!و"

، الثلث والرابع وأشباه ذلك .

قال زيد ! : قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هُنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وقال الأزهرى : الخبر يكون زرعا ويكونوا إكاراً .

وقال ابن الأعرابي : أصل المخابرة مأخوذ من خبر ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان أقرها في أيدي أهلها على النصف ، فقيل : خابره ، أى عامله في خير .

وستتكم على معاملة أهل خير في موضعها إن شاء الله .

وأما قوله : (وعن بيع الثنيا) ، فحمله على ثنيا لا تجوز ، أو على ما يؤدي إلى الجهالة بالمبيع .
وقد اتفق الجميع على جواز بيع الصبرة واستثناء الجزء منها ، وأن ذلك سائغ واختلفوا إذا استثنى مكيلة معلومة ، فنعه أبو حنيفة والشافعي ؛ أخذاً بظاهر هذا الحديث ، وتمسكاً بعموم نهيه عن بيع الثنيا ، وأجاز مالك أن يستثنى منها من المكيلة ما يعلم أنه لا يزيد على ثلث جميعه ؛ لأن ذلك عنده في حكم اليسير الذي لا يؤدي إلى الجهالة بالمبيع ، فوجب أن يجوز .

قال القاضي : أصل السنن من الاسشد ، وهو الرجوع إلى ما سلف ، ومنه : ثنى كتاب البيوع / باب النهى عن المحاقلة والمزابة ...

إنح ١٩١

عنايه ، وثنية الحديث .

وكأن المستثنى رجع إلى بعض ما عم من كلامه قبل .

ووقعه هنا في الثنى الممنوعة وهي ضروب ، كقوله : إن جئتنى بالثمن إلى وقت كذا أو متى جئتنى به رددت عليك مالك .
فهذا متى عقد البيع عليه كان فاسداً .

ومنه قول المشتري : إن لم تأت بالثمن يوم كذا فلا بيع بيني وبينك .

فاختلف فيه العلماء ، فبعضهم أبطل الشرط وصحح البيع ، ومنهم من ألزم فاعله ما شرط وجعل الآخر بالياو ، والوجهان مرويان عن مالك .

وما كان من ذلك على التطوع بعد العقد لزم الوفاء به .

وأما ثنيا المشتري بعض ثمرة النخلة التي باع ، فلا يجوز أن يكون على الكيل والجوء أو ثمرة نخلات معينات .

فأما النخلات المعينات بلا خلاف في جواؤ العتثائه ؛ لأنه لم وقع محلين بيع الجملة .

وإن استثنى بعضها على الكيل فذهب عامة العلماء وء المتأيا بالأمصاوانه لا يجوز من ذلك قليل ولا كثير ، وذهب مالك في جماعة أهل المدينة إلى جوار ذلك ما بينه وبين ثلث الثمرة لا يزيد على ذلك ، وإن استثنى جزاً مشاغاً فيجوز عند مالك وعامة أصحابه قل أو كثر ، وذهب عبد الملك إلى أنه لا يجوز استثناء أكثر ، والخلاف في ذلك مبنى على جواز استثناء الأكثر من الأقل .

وقد اختلف في ذلك النخلة والأصوليون ، وكتاب الله يشهد بجوازه ، قال الله تعالى حاكماً عن إبليس : { فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ .
إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ } (١) ، ثم قال تعالى : { إِنْ عِبَاطِطَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ } (٢) ، فقد استثنى كل صنف من الآخر وأحدها كثر بلا مرية ، لاسيما ما وردت به الآثار في تكثير الغاوين .

وأما بيع الثنى ، فقال الهروي : هو أن يستثنى من المبيع شيئاً مجهولاً فيفسد البيع .

وقال القتيبي : هو أن يبيع شيئاً جزافاً فلا يجوز أن يستثنى منه شيئاً ، وفي المزارعة أن يستثنى بعد الجز شيئاً معلوماً ، ومن الثنى اشتراط البائع على المبتاع متى جاء بالثمن ، فالسلعة له .

قال أ القاضي [(٣) : هذا الذي يسميه الموثقون بيع الثنى .

قال الإمام : خرج مسلم في هذا الباب حديثاً عن زيد بن أبي أنيسة ، قال : حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر ، ثم أردف / عليه :
حدثنا عبد الله بن هاشم ، نا بهز ، ثنا سليم بن حيان ، حدثنا سعيد بن ميناء ، عن جابر ، ثم عطف بعده بحديث حماد بن زيد عن أيوب ، عن أبي الزبير ، وسعيد بن ميناء عن جابر قال .

قال بعضهم : أبو الوليد المكي الذي في الإسناد الأول هو سعيد بن ميناء ، وزعم الحاكم أن أبا الوليد الذي في هذا الإسناد اسمه يسار
وقال مثل ذلك ابن أبي حاتم الرازي ورد ذلك عبد الغني وقال هو وهم ،

(١) ص : ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) صاقطة من الأصل ، ولستدركت في الهامش بسهم .

(٢) ١ الحجر: ٤٢ .

٢١٩ / ١

١٩٢ كتاب البيوع / باب النهي عن المحاقلة والمزابة ...

إلخ ٨٤ - (...) وحديثنا عبد الله بن هاشم ، حدثنا بهز ، حدثنا سليم بن حيّان ، حدثنا سعيد بن ميناء ، عن جابر بن عبد الله .
 قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْمَزَابَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشَقَّحَ .

قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدٍ : مَا تُشَقَّحُ ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ وَبُؤْكُلُ مِنْهَا .

٨٥ - (...) حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن عبيد الغبري - واللفظ لعبيد الله - قالا : حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء ، عن جابر بن عبد الله ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحْلَصَ : بَيْعُ الثَّنَنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثَّنِيَا ، رَخَصَ فِي الْعَرَايَا .

إنما هو سعيد بن ميناء الذي يروى عنه أيوب السختياني وابن أبي أنيسة .

قال البخاري في تاريخه : سعيد بن ميناء أئو وليد المكي سمع جابراً وأبا هريرة ، وروى عنه سليم بن حيّان وزيد بن أبي أنيسة (١) .
 وتابعه على ذلك مسلم ، ولعل الحاكم إنما نقل ذلك في كتاب أبي حاتم .

وقوله : (نهي عن بيع الثمرة حتى تشقق) (٢) : قال الأصمعي : إذا تغير البسر إلى الحمرة قيل : هذه مشققة ، وقد أشققت .
 قال القاضي : قد جاء في الحديث نفسه في كتاب مسلم تفسيرها من قول سعيد بن

ميناء راوى الحديث عن جابر ، قال الراوى عنه : قلت لسعيد : ما تشققت ؟ قال : تحمار وتصفار ويؤكل منها .
 قال الخطابي : والشققة لون غير خالص للحمرة والصفرة إنما هو تغير لونه لهما في كمودة ، ولهذا قال : تحمار وتصفار ، لم يرد به اللون الخالص ، وإنما يستعمل ذلك في اللون المتميل ، يقال : ما زال يحمار مرة ويصفار أخرى ، فإذا أرادوا استقرار لونه قالوا : احمر واصفر .

وجاء هذا اللفظ في الكتاب - أيضاً - وفي حديث عطاء عن جابر : (حتى تشقه) بالهاء ، كذا ضبطناه على سفيان بن العاص بسكون الشين ، وعلى القاضي الشهيد بفتحها .

وتفسيره - أيضاً - في الحديث ، قال : والإشقاء أن يحمر ويصفار ويؤكل منه شيء .
 قال بعضهم : روى : (تشقنح) بالحاء .

وقال غيره : الهاء تبدل من الحاء كما قيل : مدحه ومدده .

(١) البخاري في التاريخ الكبير ٣ / ٥١٢ (١٧٠١) .

(٢) حديث رقم (٨٤) بالباب .

كتاب البيوع / باب النهي عن المحاقلة والمزابة ...

إلخ ١٩٣ (...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَعَلَى بْنِ جَرٍّ ، قالا : حدثنا إسماعيل - وهو

ابن عُلَيَّة - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ : بَيْعَ الثَّنَنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ .

وفيه دليل أنه [لا يشترط في بدو الصلاح تمام الطيب] (١) ، وأنه لا يعتبر بها الوقت الذي جرت عادة الطيب فيه .

وقد ذهب العلماء إلى اعتبار الوقت .

د إنما يغير في غير هذه الثمرة مما تجاورها فتباع بطيها .

وأما هي في نفسها فإن بكرت عن الوقت بيعت ولم يعتبر الوقت .

٢٢٠١٧ (17) باب كراء الأرض

(١) نقلت هذه الحbare من الأمة لأنها مطموسة في النخ التي لدينا .

١٩٤

كتاب البيوع / باب كراء الأرض

(١٧) باب كراء الأرض

٨٧ - (...) وحدثنى أبو كامل الجحدرى ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

٨٨ - (...) وحدثننا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ ، وَهُوَ أَبُو التَّعَمَّانِ السُّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَزْرَعْهَا أَخَاهُ) .

٨٩ - (...) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ لَنَا هِشْلٌ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ،

٢١٩ / ب

أحاديث كراء الأرض

ذكر مسلم حديث جابر ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ ، وَمِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ) ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى (وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ) وَمَعْنَى (يَمْنَحُهَا) : يُعْطِيهَا إِيَّاهُ لِيَزْرَعْهَا سَنَةً ، وَمِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى : (نَهَى أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ) وَمَعْنَاهُ : يَمْسِكُ ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى : (وَلَا تَبِيعُوهَا) قَالَ جَابِرٌ : يَعْنِي الْكِرَاءَ ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى : كُنَّا نَخْبِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ ، وَمِنْ كَذَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ) الْحَدِيثُ ، كَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْ كَثَرِهِمْ بِكسر القاف والراء وصاد مهملة .

وعن الطبري بفتح القاف والراء مقصور ، وعن ابن الحذاء بضم القاف مقصور ، والصواب الأول .

قال أبو عبيد : القصارة ما يبقى من الحب في السنبل .

وقال ابن دريد : القصارة : ما يبقى في السنبل بعد ما يدرس .

وأهل الشام يسمونه القصرى ، ومنهم من يقول : قصرى بكسر القاف ، على وزن فعلى ، وفي الرواية الأخرى : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلْثِ وَالرَّيْعِ وَالْمَازِيَانَاتِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي ذَلِكَ فَقَالَ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ) الْحَدِيثُ ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى : كُنَّا نَكْرِى أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ .

وفي رواية أخرى : نَهَى عَنْ الْمَزَابَةِ وَالْحَقُولِ ، وَكَرَاءِ الْأَرْضِ ، وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ : نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ ، كَذَا رِوَايَةُ الصَّدْفِيِّ / وَالْخَشَنِيِّ مِنْ شَيْوَخِنَا .

وعند الأسدی : عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ، وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ ، قَالَ : وَالْمَحَاقِلَةُ : كِرَاءُ الْأَرْضِ .

كتاب البيوع / باب كراء الأرض ١٩٥ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ لِرَجَالٍ فُضُولٌ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلٌ أَرْضِي فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَنْ فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ) .

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا

خَالِي أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْزَاؤُ حَظٌّ .

٩١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرَعْهَا ،

ذكر حديث ابن عمر : كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا ، أَوِ الْكِرَاءَ ، شَكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ

والفارسي .

وعن العذري وابن ماهان : (الربع) مكان (الربع) ، .

والربع الساقية .

وفي رواية أخرى : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن كراء المزارع (١) قلت : أبالذهب والورق ؟ قال : (أما بالذهب والورق فلا بأس به) ، وفي أخرى : إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الماذيانات ، وإقبال الجداول ، وأثياً من الزرع ، فيهلك هذا وشولم هذا ، وشولم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراً لكل هذا ، فذلك .
زجر عنه فأما بثى معلوم مضمون فلا بأس به .

وفي رواية أخرى : كنا نكرى على أن لنا هذه ولهم هذه .

وذكر حديث ثابت بن الضحاك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المزارعة ، زاد في آخره : وأمرنا بالمواجرة ، وقال : لا بأس بها .

وذكر حديث ابن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم ينه عنه قال : لأن يمنح الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خرخا معلوثاً) .

(١) في مق الحل يث رقم (١١٥) : (الأرض) .

فانظره .

كتاب البيوع / باب كراء الأرض ١٩٧ ٩٦ - (...) حدثني أبو الطاهر وأحمد بن عيسى ، جميعاً عن ابن وهب .
قال ابن عيسى : حدثنا عبد الله بن وهب ، حدثني هشام بن سعد ، أني أبا الزوير المكي حدثنا ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول :
: كنا في زمان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نأخذ الأرض بالثث ص ، !

أو الربع بالماذيانات ، فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في فلك فقال : (من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكط) .

٩٧ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا يحص بن حماد ، حدثنا أبو عوانة ، عن سليمان ، حدثنا أبو سفيان ، عن جابر ، قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من كانت له أرض فليزرعها أو ليضعها) .

٩٨ - (...) وحدثني خجاج بن المثنى ، حدثنا أبو الجواب ، حاشا عفار بن رزيق ، عن الأعمش ، بهنما الإسناد .
غير أنه قال : (فليزرعها أو فليزرعها رجلاً) .

٩٩ - (...) وحدثني هرور بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو -

وهو ابن الحارث - أني بحيرم حدثنا ، أني عبد الله بن أن سلمة حدثنا عن النعمان بن أبي عياش ، عن جابر بن عبد الله ، أني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن كراء الأرض .

قال بكير : وحدثني نافع أنا سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى أرضنا ثم تركنا فلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج .

١٠٠ - (...) وحدثنا يحيى بن يعص ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أن الزكيري ، عن جابر ، قال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الأرض البيضاء سنتي أو ث! .

١٠١ - (...) وحدثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الثاقف وزهير ابن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر .

قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ بَيْعِ السَّنَنِ .

قال الإمام : المذيانات : ما ينبت على الأنهار الجار وليست بالعربية ، ولكنها سوادية .
والسواقي دون الماذبانات .

قال القاضي : ضبطنا هذا الحرف في كتاب مسلم بكسر الذال ، وضبطناه عن بعض شيوخنا في غير مسلم بفتحها .
 قيل : هي مسائل المياه .

وقال سخون : الماذيانات : ما يثبت
١٩٨

197

کتاب البیوع / باب کراء الأرض

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَن شَيْبَةَ : عَنْ يِعِ التَّمْرِ سِنِي .

١٠٢ - (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ! حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ

يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ أَرْضِي فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَنْحُهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أ! فَلْيُمْسِكْ أَرْضًا .

١٠٣ - (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ

يَحْيَى بْنُ أَنْ كَثِيرٌ ؛ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نُعَيْمٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَنْهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْحَقُولِ .

فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمَزَابِنَةُ: الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْحَقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

١٠٤ - (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَنِصَالٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْمُحَقَّلَةِ وَالْمَزَابَةِ .

١٠٥ - (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ،

عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ؛ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَمَرِيَّ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحَاقِلَةِ ، وَالْمَزَابِنَةُ : اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ ، وَالْحَاقِلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

١٠٦ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا .

وَقَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو .

قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كَمَا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا ، حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلٍ ، فَرَعِمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنْهُ .

١٠٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ

، ه ص ه ص ، ه ، ص ص ص ص عَص ه ص ، ص ، ص ه ، محيص ص ه يرص ص ص ممص حجر وإبراهيم بن ! ينار

، قالوا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن عليّة - عن أيوب .

ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُمَرَو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

!زَادَ فِي حَلِیْثِ ابْنِ عَیْنَةَ : فَتَرَكَاهُ مِنْ أَجْلِهِ .

على حافتي مسيل الماء ، وقيل : ما ينبت حول السواقي من الخصب .

(وأقبل الجداول) بفتح الهمز ، أوأيلها .

والجداول : السواقى ، ومثله الربيع .

قال ابن المحراني : هو الساقية
كتاب البيوع / باب كراء الأرض
١٩٩

١٠٨ - (...) وحدثني علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل ، عن أثوب ، عن أبي الخليل ، عن مجاهد .
قال : قال ابن عمر : لقد منعنا رافع نفع أرضنا .

١٠٩ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا يزيد بن زريع ، عن أيوب ، عن نافع ،

٢٢٠١٨ (18) باب كراء الأرض بالطعام

أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان ، وصدا من خلافة معاوية ، حتى بلغه في آخر خلافة معاوية ، أن رافع بن خديم يحدث فيها ينهي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فدخل عليه وأنا معه ، فسأله ، فقال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينهي عن كراء المزارع ، فتركها ابن عمر بعد .
وكان إف! سئل عنها ، بعد ، قال : زعم رافع بن خليف أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عنها .
(...) وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل ، قالا : حدثنا حماد .

ح وحدثني علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل ، كلاهما عن أثوب ، بهذا الإسناد ، مثله .
وزاد في حديث ابن علية : قال : فتركها ابن عمر بعد فلك فكان لا يكرها .
١١٠ - (...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عميد الله ، عن نافع .

قال : فابت
مع ابن عمر إلى رافع بن خليف ، حتى أتاه بالبلاط ، فأخبره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن كراء المزارع .
(...) وحدثني ابن أبي خلف وحجاج بن الشاعر ، قالا : حدثنا زكرياء بن عدي ، أخبرنا عبيد الله بن عمرو عن زيد ، عن الحكم ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أنه أتى رافعاً .
فذكر هنا الحديث عن النبي عله .

١١١ - (...) حدثنا محمد بن المثني ، حاشا حسين - يعني ابن حسن بن يسار -
حدثنا ابن عوط ، عن نافع ، أن ابن عمر كان يالجر الأرض .
قال : فسمي حديثاً عن رافع ابن خديم .
قال : فانطلق ! معه إليه .

قال : فذكر عن بعض عمومته ، ذكر فيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه نهى عن كراء الأرض .
قال : فتركه ابن عمر فلم يخره .

الصغيرة بلغة أهل الحجاز ، وجمعه الربعان ، وقال الخليل : الأربعاء : الجداول ، جمع ربيع .
وقال غيره : هي خطوط الماء في الأرض .

وحكى عن القاسبي أنه قال : معناه : أن لصاحب الأرض من النبات الذي يزرع على جانبي الربيع ، ونحوه قول أبي عبيد وغيره ،
٢٠٠ كتاب البيوع / باب كراء الأرض ص ص ! لم صلم ه لم صمص ، ،

، ، " ص صص ،
، " ص ص

(...) وحدثني محمد بن حاتم! ، حدثنا يزيد بن هرور ، حدثنا ابن عون ، بهذا الإسناد ، وقال : خَمَمْتُ عَنْ بَعْضِ عُمُوقِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

١١٢ - (...) وحدثني عبد الملك بن شعيب بن أبي سَعْدٍ ، حدثني أبي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي صَالِمُ بْنُ عَتْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْرِي أَرْضِيهِ ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَلِيجٍ ، مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عُمِّي - وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الثَّارِ ، أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ - فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - أَنَّ الْأَرْضَ يَحْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَحَمَّتْ فِي فَلَكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ . قالوا : كَانَتْ تَشْرَفُ عَلَى الْمَزَارِعِ يَزْرَعُهَا خَاصَّةٌ لِرَبِّ الْمَالِ صَوَى شَرْطِ الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ .

كتاب البيوع / باب كراء الأرض بالطعام

٢٠١

(١٨) باب كراء الأرض بالطعام

١١٣ - (١٥٤٨) وحدثني علي بن يقطين عن جُرْجَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلْتَةَ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا نَحْقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتُكْرِمُهَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى .

فَجَاءَتْ فَاتٌ بِوَمٍ رَجُلٍ مِنْ عُمُومَتِي ، فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا - وَطَوَاعِيَّةُ اللَّهِ ! رَسُولُهُ ثَوْنَفَعٌ لَنَا - نَهَانَا أَنْ نَحْقَلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى ، وَأَمَرَ رَبِّي الْأَرْضَ أَنْ يَزْرَعَهَا "أَوْ يَزْرَعَهَا" ، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا ، وَمَا سَوَى فَلَكَ .

٢٢٠١٩ (19) باب كراء الأرض بالذهب والورق

(...) وَحَلَّشْنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَثُوبَ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَى بَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا

وقوله : (أمر كان بنا رافقا) : أي ذا رفيق كما قال / :

كليني لهم يا أميمة ناصب

أي : ذا نصب .

وقوله : (فليرعها هو أو يمنحها أخاه ، ويجعلها له مزرعة ، فإن أبي فليمسك هذا أرضه ، فقلت : ذلك معه) (١) ، قال الإمام : اختلف الناس في منع كراء الأرض على الإطلاق ، فقال به طاووس والحسن .

أخذوا بظاهر الحديث الذي ذكرناه ث أنه نهى عن كراء الأرض فعم ، وأنه نهى عن المحاقلة ، وفسرها الراوي بكراء الأرض ، وأطلق أَيْفًا .

وقال جمهور العلماء : إنما ينع على التفسير دون الإطلاق .

واختلفوا في ذلك ، فعندنا أن كراء! بالجزء لا يجوز من غير خلاف ، وهو مذهب أبي حنيفة والثافعي ، وقال بعض الصحابة وبعض الفقهاء بجوازه ، تشبيها بالقراض ، وأما كراؤها بالطعام مضموناً في الذمة فأجازه أبو حنيفة والثافعي لقول رافع في آخر حديثه : فأما

بشيء معلوم مضمون فلا بأس به .

وحمل ذلك أصحابنا على تفسير الراوى واجتهاده فلا يلزم الرجوع إليه ، وقال ابن رافع من أصحاب مالك : يجوز كراؤها بالطعام أو غيره ، كأن ينبت فيها أو ، ، إلا الحنطة
(١) حديث رقم (١٠٢) بالباب للسابق .

۱ / ۲۲۰

٢٠٢ كتاب البيوع / باب كراء الأرض بالطعام نُحَاقِلُ بِالأَرْضِ فَنُكْرِيهَا عَلَى الثُّلْثِ وَالرَّبْعِ .

ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ ! دِيْثِ ابْنِ عَلِيَّةَ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ .

ح وَاَحَدُنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ،

ص حض صو، ه ص ص ص صرّ ص ، ه ، ه ص صّه ص - ص ص ، ، سُ و ص ه
حدثنا عبد الأعلى .

ح وحدثنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ

حَكِيم ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، عَنِ الثَّيِّبِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَلَمْ يَقُلْ : عَنْ بَعْضِ عَمُومَتِهِ .

١١٤ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهَرٍ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ أَبِي التَّجَاشِثِ

مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ عَنْ رَافِعٍ ؛ أَنَّ ظُهَيْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ : أَتَانِي ظُهَيْرٌ فَقَالَ : لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ أَمْرِ كَانَ بَيْنَا رَافِعًا .

فَقُلْتُ : وَمَا فَاكُ ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَهُوَ حَقٌّ .

قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّيْعِ أَوِ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ أَوِ الشَّعِيرِ.

قَالَ : (فَلَا تَفْعَلُوا ، اَزْرِعُوهَا - اَوْ اَزْرِعُوهَا - اَوْ اُمْسِكُوهَا لِمَا .

(...) حَلَفْنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عِمَارٍ ،

عَنْ أَبِي التَّجَاشِي ، عَنْ رَافِعٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهَذَا .

وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَفْهِ ظَهِيرٌ .

وأخواتها إذا كان ما تكرى به خلاف ما يزرع فيها .

وقال ابن كنانة من أصحاب مالك : لا تكرى بشيء إذا أعيد فيها نبت ، ولا بأُس غيره ، كان طعافا أو غيره .

وقد أضيف هذا القول إلى مالك .

وقد تعلق أصحابنا بما روى أنه نهى عن كراء الأيضم بالطعام فعم ، وكان الناهى عنها يقرر أنه على ملك رب الأرض ، كأنه باعه

بطعام فصار كبيع الطعام بالطعام إلى أجل ، وكذلك المشهور من مذهبنا النهى عن كرائها بما تنبته وإن لم يكن طعافا ، لما روى أنه

نہی عن کراء الأرض بما یخرج منها .

وقد قال ابن حنبل : حديث رافع فيه ألوان ؛ لأنه مرة حدث به عن عمومته ، ومرة عن نفسه .

وهذا الاضطراب يوهنه عنده .

كتاب البيوع / باب كراء الأرض بالذهب والورق

۲.۳

(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق

١١٥ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالْإِبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالنِّسَاءِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُوْشُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ

٢٢٠٢٠ (20) باب في المزارعة والمؤاجرة

ابن أبي عبد الرحمن، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالنِّسَاءِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ، عَلَى

وقد خرج مسلم أن رافعا سئل عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس

به، إنما كان الناس يواجرُونَ على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الماذيانات وأقبال الجداول، وأشياء من الزرع، فبهلك هذا وشولم هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه، فأما بشئ معلوم مضمون فلا بأس به، وهذا إشارة منه إلى أن النهي تعلق بهذا الغرر، وما يقع في هذا من الخطر؛ ولهذا اضطرب أصحاب مالك فيه، وقالوا فيه ما ذكرنا عنهم من الاختلاف.

وفي بعض طرف مسلم: (كما نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فهنا عن ذلك، وأما الورق فلم ينهنا)، قال القاضي: اختلفت الأحاديث بما ذكرناه.

واختلفت فيها على المنع، هل ذلك لاشتراطهم ناحية منها، وما زرع على الجداول والسواقي، أو لأنهم كانوا يكرونها على الجز، أو لأنهم كانوا يكرونها بالطعام والأوسق من التمر.

وهذا كله من الغرر والخطر، أو لقطع الخصومة والتشاجر على ما جاء في حديث عروة: أتى رجلان من الأنصار وقد اقتتلا، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (إن كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع) (١)، فكان نهيته نهى تأديب ولرفق والمواساة كما قال ابن عباس: لم يحرم النبي (صلى الله عليه وسلم) المزارعة، ولكن أراد أن يرفق بعضهم

(١) أحمد في مسنده ٥ / ٨٢، أبو داود، كالبوع، بفي المزارعة (٣٣٩٠)، النسائي، كالمزارعة، بذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف الفاظ الناقلين للخبر (٣٩٢٧)، ابن ماجه، كالرهن، بما يكره من المزارعة!! (٢٤٦١)

٢٠٤ كتاب البيوع / باب كراء الأرض بالذهب والورق عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)، عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الرُّعْ، فَيَهْلِكُ هُنَا وَيَسْلُمُ هُنَا، وَيَسْلُمُ هُنَا وَيَهْلِكُ هُنَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هُنَا، فَلَنَلِكْ زُجْرٌ عَنْ! فَأَشْيَاءُ! مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ!، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْقَادِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزَّرْقِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ يَقُولُ: كَأَنَّ الْأَنْصَارَ حَقَلًا.

قَالَ: كَمَا نَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هِنَهُ وَلَهُمْ هِنَهُ، فَرَبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تَخْرُجْ هِنَهُ، فَهَنَانَا عَنْ فَلِكْ، وَأَفَا الْوَرَقِ فَلَمْ يَنْهَنَا. ص مش ممرير ص فرص ير، ص ص نص ه، ويرير ص فرص، ه، "، ص

(٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ.

ح وحدثنا ابن المثنى، حدثنا يزيد بن هرون، جميعاً عن يحيى بن سعيد، بهنا الإسناد، نحوه.

بعض وبهذا ترجم البخاري (١) على الحديث : ما كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يواسى بعضهم بعضا في المزارعة ، وفي الثمر والجدول .

واختلافهم في كراء الأرض سوى ما تقدم ، فذهب ربيعة إلى أنه لا يجوز أن يكرى

بغير الذهب والورق واعتمادا - والله أعلم - على حديث رافع ، وأجازها بالجزء الليث ، على خلاف عنه ، وأتبعه من أصحابنا يحيى بن يحيى والأصيلي ، وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف وأحمد بن حنبل في آخرين .

وقال المغيرة صاحب مالك : لا بأس بكراء الأرض بطعام ولا يخرج منها ، حكاه عن ابن سحنون وحكى غيره عنه مثل ما قال أصحابه : لا يجوز بالطعام .

(١) للبخاري ، كالحرث ، بما كان من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والتمر تعليفا (الفتح ٢٢ / ٥) .

كتاب البيوع / باب في المزارعة والمؤاجرة

(٢٠٥) باب في المزارعة والمؤاجرة (١)

١١٨ - (١٥٤٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد الواحد بن زياد .

ح وحدثنا

أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا علي بن مسهر ، كلاهما عن الشيباني عن عبد الله بن السائب قال : سألت عبد الله بن معقل عن المزارعة ؟ فقال : أخبرني ثابت بن الضحاك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المزارعة .

وفي رواية ابن أبي شيبه : نهى عنها .

وقال : سألت ابن معقل .

ولم يسم عبد الله .

١١٩ - (...) حدثنا إسحق بن منصور ، أخبرنا يحيى بن حماد ، أخبرنا أبو عوانة ،

٢٣ - 22 - كتاب المساقاة

٢٣٠١ (21) باب الأرض تمنح

٢٣٠٢ (1) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

عن سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ غَدِيدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ ، قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ ؟ فَقَالَ : زَعَمَ ثَابِتُ ! أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ وَقَالَ : (لَا بَأْسَ بِهَا) .

(١) سبقت الإشارة إليه في باب كراء الأرض .

٢٠٦

كتاب البيوع / باب الأرض تمنح

(٢١) باب الأرض تمنح (١)

١٢٠ - (١٥٥٠) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن عمرو ، أن مجاهدا قال دطأوس : انطلق بنا إلى ابن رافع بن خديج ، فسمع منه الحديث عن أبيه ، عن الثوري (صلى الله عليه وسلم) ، قال : فأنتهره .

قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ ، لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَنَاسٍ - أَنَّ رِيُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : الْآنَ يَمْنَحُ الرَّحْلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا) .
١٢١ - (...) وَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عُمَرُو ، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ .

قَالَ عُمَرُو : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْخَابِرَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الْخَابِرَةِ . فَقَالَ : أَيْ عُمَرُو ، أَخْبَرَنِي أَعْلَهُمْ بِنَكَ - يَعْنِي ابْنَ عَنَاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) لَمْ يَنْهَ عَنْهَا ، إِنَّمَا قَالَ : (يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا) .

! ه ، ه ، ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ه ، ص ه ، ص ه ص ص
(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الْمُقَفِّي ، عَنْ أَيُّوب .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
! اسْتَحَقُّ ثُنَى إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعَ ، عَنْ سُفْيَانَ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَرِيْطٍ عَنْ شُعْبَةَ كُلِّهِمْ عَنْ عَفْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
نَحْنُو حَدِيثِهِمْ .

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ

ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : إِنْ لَأَنْ يَفْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَنًا وَكَنًا لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ .
قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ الْحَقْلُ .
وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ .

(١) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ بَلِيهِ فِي بَابِ كَرَأِ الْأَرْضِ .
كتاب البيوع / باب الأرض تمنح
٢٠٧

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَنَاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ ! فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ) .

٢٢٠ / ب
٢٠٨ كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...
إلخ

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٢ - كتاب المساقاة

(١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

١ - (١٥٥١) حَثْنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

٢ - (...) وحدثني علي بن جحر اليعدي ، حدثنا علي - وهو ابن مسهر - أخبرنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : أعطى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع ، فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسقي : ثمانين وسقا من ثمر ، وعشرين [كتاب المساقاة] (١)

وقوله : (أن النبي عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر وزرع) ، وفي الرواية الأخرى : (على أن يعملوها (٢) / من أموالهم ولرسول الله (صلى الله عليه وسلم) شطر ثمرها " ، قال الإمام : ذهب مالك والشافعي إلى جواز المساقاة لأجل هذا الحديث ، وأنكرها أبو حنيفة لأجل ما فيها من الغرر ، وبيع الثمر قبل الزهو ، وحمل حديث خيبر على أنهم كانوا عبيدا له فما أخذ له وما أبقى له ، وهذا لا نسلمه له ؛ لأننا لو سلمنا له أنه فتحها عنوة ، وأنه أقرنهم على نحو ما قال ، لم يجوز الربا بين العبد وسيده ، فلا يغنيه ما قال . والقاللون بجواز المساقاة اختلفوا ، فمنعها داود إلا في النخل [خاصة ، (٣) ، ومنعها الشافعي إلا في النخل والكرم ، وأجازها مالك في سائر الشجر إذا احتيج فيها للمساقاة .

والمشهور عندنا منعها في الزرع إلا إذا عجز عنه صاحبه ، وأما داود والشافعي فرأيها رخصة ، فقصرها على ما وقعت عليه ، فلم يتحقق داود إلا النخل خاصة ، ولم يتحقق الشافعي إلا النخل والكرم ، ونحن قسنا بقية الشجر عليهما لكونهما في معناهما ، ولا مانع من القياس إذا عقل المعنى ، ومتى تجوز المساقاة فذهبنا جوازها ما لم تطيب الثمرة . وعندنا في جوازها بعد أن طابت قولان ، وعند الشافعي : لا تجوز المساقاة وقد ظهرت الثمرة ، (١) من ع .

(٢) هكذا في الأصل ، وعند النووي : يعملوها .

(٣) من ع .

كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...

إنلخ ٢٠٩ وسقا من شعير .

فلما ولي عمر قسم خيبر ، خير أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أن يقطع لهن الأرض والماء ، أو يضمن لهن الأوساق كل عام . فاختلفن ، فنهن من اخنار الأرض والماء ، ومنهن من اختار الأوساق كل عام ، فكانت عائشة وحفصة من اختارتا الأرض والماء . ٣ - (...) وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، حدثني نافع عن عبد الله ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عامل أهل خيبر بشطر ما خرج منها من زرع أو ثمر . واقتض الحديث بخو حليث علي بن مسهر .

ولم يذكر : فكانت عائشة وحفصة من اختارتا الأرض والماء .

وقال : خير أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقطع لهن الأرض . ولم يذكر الماء .

٤ - (...) وحدثني أبو الطاهر ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني أسامة بن زيد الليثي ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، قال : لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول الله

وقد رأى الظاهر منها مملوك جميعه لرب النخل وهو عين قائمة ، فكانه باع نصفه قبل الزهو لخدمة العامل .

وعندنا أن المعاملة إنما وقعت على التمنية بنصف النأى وذلك غير موجود ، والموجود قبل هذا غير مقصود ، فلا يؤثر في جواز المساقاة .

قال القاضي : اختلف في افتتاح خيبر ، هل كانت عنوة أو صلحا ، أو جلاء أهلها

عنها بغير قتال ، أو بعضها صلح وبعضها عنوة ، وبعضها خلا عنه أهله رغبا ، أو بعضها صلحا وبعضها عنوة ؟ وهذا أصح الأقاويل ،

وهي رواية مالك ومن تابعه وقول ابن عقبة ، وفي كل وجه ترمز فيه رواية مسلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض حين ظهر الله ولرسوله وللمسلمين يدل ظاهره على العنوة ؛ إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة ، وهو قول من قال : صلحاً ، أنهم صولحوا على ترك الأرض .

وقد يكون معنى قوله : الله ولرسوله وللمسلمين) يعنى بمجموع قسمتها ، أى قد كان منها عنوة فهذا حكمه ، وما كان صلحاً فله ولرسوله . وقوله : (من ثمر أو زرع) : يحتج الليث والشافعي ، ومن قال بقولهما في كراء الأرض بالجزء منها ، وفي جواز المساقاة والمزارعة معاً . ومالك في آخرين يمنعون من اجتماعهما ، ويمنعون المزارعة بالجزء ، ويجيزون المساقاة إلا ما كان تبعاً من الأرض يبقى الثمار ، فيجوز عند مالك دخوله في الشرط أو إلغاؤه للعامل .

وأبو حنيفة وزفر يمنعهما

٢٢١ / ١٠

٢١٠ كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...

إنح (صلى الله عليه وسلم) أن يُقرهم فيها ، على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والرع . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ه (اقركم فيها على فلك ، ما شئنا لا ثم ساق الحديث بخو حليث ابن نمير وابن مسهر عن عبيد الله .

وزاد فيه : وكان الثمر يُقسم على الممتهان من نصف خير ، فيأخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخمس .

٥ - (...) وحدثننا ابن رُح ، أخبرنا الليث ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها ، على أن يعتملوها من أموالهم ، ولرسول الله (صلى الله عليه وسلم) شطر ثمرها .

مجتمعين أو مفترقن ولا يجيزونهما .

وابن أبي ليل في بقية الكوفيين وفقهاء أصحاب الحديث يجيزونهما مجتمعين ومفترقن ويقضى على ظاهر هذا الحديث عندنا الحديث المتقدم في النهي عندنا عن المخبرة وكراء الأرض بجزء ، ويتأول على الحديث تأويلات ؛ إما أن يكون الزرع تبعا للنخل ، أو يكون كل عقد منفرد فزارع قوما بالشروط الجائزة في المزارعة وشساق آخرين .

وقوله : (أقركم بها على ذلك ما شئنا) ، وفي الموطأ : (ما أقرم الله) : عائد

على إقرارهم في خيبر ؛ إذ كان في نيته - عليه السلام - إخراجهم منها ، ! إجلاء أهل الأديان من جزيرة العرب ، كما صرح به وأمر آخر عمره ، وكما دل عليه هذا الخبر وغيره من إنذاره بذلك .

ولا حجة عليه لأهل الظاهر في إيجازهم المساقاة المبهمة لأجل هذا اللفظ ، أو فلأجل المجهول ، ومالك والثوري والشافعي وجمهور علماء المدينة وغيرهم - ممن يجيز المساقاة - لا يجيزونها إلا لأمد معلوم ، وسنين معدودة .

وقال أبو ثور : إذا وقعا فهو لسنة واحدة .

وحكى ابن المنذر عن بعضهم جوازه ، وقيل : ذلك خصوص للنبي - عليه السلام - وفي أول الاسلام ، وقيل : جاز ذلك لأن الكل جاز عنوة وهم عبيد له ، ويجوز بين العبد وسيده / [ما لا يجوز بين] (١) الأجنيين ، وقيل : ليس فيه دليل على إلزام الأجل ، وأن مقتضاها ليست موبدة ، ولأن الحكم ال لنا إخراجكم ، وهذا حكم المساقاة والمزارعة ؛ أن تمام الثمرة وحصاد الحرث [ينقض أمرهما ، إلا أن يستأنفا عاما آخر] (٢) ، إلا أن يشاء المستلف عمل عام آخر أو زرع بطن [استئنافا] (٣) آخر وعن تنبيه على أنهم .

(٤) وقد جاء بأفسر من هذا في غير الأم .

وقوله : (على أن يعتملوها من أموالهم) : أصل وحجة في أن سنة المساقاة كلها على

(١ ، ٢) بياض في الأصل ومنقولة من إكمال المال للأبي ٤ / ٢٢٨ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامة .

(٤) ما بين للكلمتين بياض بالمسودة .

كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...

إنلح ٢١١ - ٦ (...) وحديثي محمد بن رافع ! اسحاق بن منصور - واللفظ لابن رافع - حمص ، يرب ، لم ممص لم عو ، قالوا :

حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، حديثي موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر بن الخطاب أجل اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وأن رسول الله

العامل وجميع المؤونة والنفقة والأجر والدواب والآلات ، إلا ما كان منها في الحائط حيئ المساقاة فهو عندنا للعامل ينتفع به وإن لم يشترط .

وقوله : (شطر ما يخرج منها) : دليل على تسمية الجزء في المساقاة ، وأنها لا تجوز مبهمة ، وهذا أيسر ما روى في حديث مالك عنهما : (على أن الأرض بيننا وبينكم) (١) ، فإن كان على هذه كما تقدم ، فمؤونة الشركة والمساقاة جائزة عند من يميزها من العلماء بما اتفق عليه من الجزء قل أو أكثر .

وقوله : (فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ، ثمانين وسفا من تمر ، وعشرين

من شعير) يصحح أن البياض كان أقل من التمر ، هكذا كان قسمه - عليه السلام - لمن قسم له من ماله وغيرهم من مال خير ، الذي أقره ولم يقسمه والذي وجب في الخمس ، وقد قسم منها على من افتتحها ومن غاب من أهل الحديبية ، خاصة ما قسم منها وهو الذي افتتح عنوة ، والخبر في ذلك معروف .

وفيه حجة على جواز قسمة الأرض العنوة ، وهو مذهب الشافعي ، تقسم على مفتحتها كما تقسم الغنائم ، وحجته هذا الحديث ، وقسم النبي خير على من حضرها ومن غاب من أهل الحديبية ، وعموم قوله تعالى : وَأَعْلَوْا أَثْمًا غَنِمْتُمْ مِنْ ثَمَعٍ فَإِنَّ لَهُ خُمُسَهُ (٢) .

ومالك وأصحابه يرون إبقاءها للمسلمين لمن حضرها ومن لم يحضرها ، ومن يأت

من المسلمين إلى يوم القيامة ، على ما صنع عمر بأرض العراق ومصر والشام ، واحتج بقوله تعالى : { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْلٍ ! } (٣) ، وشأول عطفه على قولي : { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ } (٤) وذهب الكوفيون إلى تخيير الإمام في قسمتها أو إقرارها بيد أهلها ، وتوظيف الخرج عليها ، وتصير ملكا لهم كأرض الضلع .

وقوله : (وكان الثمر يقسم على السهمان من نصف خير فيأخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخمس) فبين أنها عنوة ، ومنها على ما تقدم أولا بخمس إلا ما أخذ عنوة ، وهذا كما قال في نصف خير ، وهذا يدل أن المسلمين كلهم مع النبي عاملوهم في جميع الأرض ، فما

(١) مالك ، كالمساقاة ، بما جاء في المساقاة ٧٠٣ / ٢ .

(٣) ١ نحر : ١٠ .

(٢) ١ لأنفال : ٤١ .

(٤) ١ نحر : ٨ .

٢٣.٣ (2) باب فضل الغرس والزرع

٢١٢ كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...

إنلح (صلى الله عليه وسلم) لما ظهر على خير أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض ، حين ظهر عليها ، دته ورسوله وللمسلمين ، فأعزاد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يقرم

كان عنوة أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) خمس ، وأقسم أهل السهام أربعة أخماس .

وقد تقدم اقتسامهم ما كان من أرض خيبر ، وأنها اقتسمت على السهام ، فإن كان ذلك القسم إنما هو كان عرف كل واحد ما يصير له من الأرض على الإشاعة ، فعليه يأتي ظاهر هذا اللفظ المتقدم ، د ان كانت السهام ضربت على الأرض فقد تميزت لكل واحد أرضه ، فيكون معنى قوله : (إن الثمر تقسم على السهمان) : أى ثمر كل سهم يقسم بين عامله وصاحبه .

وفى فرض النبي (صلى الله عليه وسلم) ما فرض لأرواحه ما ذكر ، وكذلك فرض لبنى هاشم وبني المطلب على ما ذكر أصحاب السير وغيرهم : جواز إرضاخ الإمام من الفئء والخمس لقريش ولذوى القربى ولأهل الفضل والدين والستن ، وتفضيل بعضهم على بعض حسبما روى في ذلك .
وفيه حجة أنه ليس لأولى القربى فيه خمس الخمس ، ولأنه على التسوية ، الغنى والفقير سواء ، وللفارس الذكر منهم سهمان ، وللأنثى سهم في هذا كله ، بل ذلك موكل إلى اجتهد الإمام .
قال عمر بن عبد العزيز .

لم يعمهم - عليه السلام - بذلك ، ولم يخص قريباً دون ما هو أحوج منه .
وقوله : (ولما ولى عمر قسم خيبر) : يعنى أجلى عنها يهودها لما بلغه من قوله -
عليه السلام - في مرضه : الا يبقين دينان في جزيرة العرب (١) ، وسيأتى الكلام على هذا بعد إن شاء الله .
وقوله : (خير أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقطع لهن الأرض والماء أو يضمن لهن الأوساق كل عام) إذ المال فيه إلى كفايتهن المونة .

قوله في الآخر : (فلما ولى عمر قسم خيبر) : يعنى قسم السهم الذى كان له (صلى الله عليه وسلم) وكان وقفه لعياله وعامله ، وكان قسم هذا بعد أن أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وإنما خيرهن بين الإقطاع وضمان الأوساق مبالغة في صيانتهم وكفايتهن التبذل في تحصيل ذلك ، ولم يكن هذا الإقطاع لمن اختاره منهن إقطاع تملك ث لأنه لو كان كذلك لكان تغييراً لما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقد قال عمر لعلى والعباس : لا أغير من أرضها شيئاً ، فإن غيرت من أمرها شيئاً أخاف أن أزيغ .
وقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (ما تركت بعد نفقة عيالى ومونة عامله صدقة) ووقف الأرض لذلك ، لأنها كان إقطاع انحلال ، وذلك أنه قسم الأوساق المائة على عدد الأزواج ، فن اختارت الأوساق ضمنها لها ، ومن اختارت (١) مالك ، كلبامع ، بما جاء في إجلاء اليهود من المدينة ٢ / ٨٩٢ (١٧ ، ١٨) ، أحمد ٦ / ٢٧٥ .

كتاب المساقاة / باب المساقاة والمعاملة بجزء ...
إنح ٢١٣ بها ، عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا ، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ .
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى فَلَكَ ، مَا شِئْنَا) ، فَتَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمُرُ إِلَى تِيَاءٍ وَأَرْيَحَاءٍ .
النخلة أقطعها قدر ذلك لتتصرف فيها تصرف المستعمل (١) .
واختلف أصحاب الشافعى في إقطاع التملك ، والأظهر هنا ان يكون إقطاع استغلال لترفع عنهن في ذلك اليد العليا عليهن ، ويتحكم فيما أقطعن تحكم المالك .

وقد جأ في الآثار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بفعل الوجهين .
تياً وأريحاً ممدودان : موضعان .
(١) من إكمال المال ، نقلا عن القرطبي في المفهم ٤ / ٢٢٦ .

٢١٤
كتاب المساقاة / باب فضل الغرس والزرع
(٢) باب فضل الغرس والزرع
٧ - (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ

يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا لِلَّهِ مِنْهُ لَهُ صَدَقٌ! وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ! ، وَمَا تَلَّ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ! ، وَمَا كَلَّتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَرْزُوهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ! .

٨ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى دَخَلٍ عَلَى أُمِّ مُبَشَّرِ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلَمْ أَمْ كَافَرُ ؟) ، فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ .
فَقَالَ : (لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ !) ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ! .
وقوله : (ما من مسلم يغرس غرسًا إلا كان ما كك منه صدقة) الحديث : فيه الحض على الغرس واقتناء الضياع ، كما فعله كثير من السلف ، خلافا لمن منع ذلك .
واختصاص الثواب على الأعمال بالمسلمين دون الكفار .
وفيه أن المسبب للخير أجر بما تنفع به ، كان من أعمال البر أو مصالح الدين .
وقيل : وفيه حجة أن من زرع في أرض غيره أن الزرع له ، وعليه كراء الأرض لما عم الزرع وخصه بذلك .
وفيما قال نظر ، وليس فيه بيان .
قال الإمام : خرج مسلم في هذا الباب حديثا عن الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل على أم بشر .

هكذا في رواية أبي العلاء عند الجلودى : (أم مبشر) ، وفي النسخة عند السجزي وأبي العباس الرازي : (أم معبد وأم مبشر) على الشك ، والمحفوظ في حديث الليث بن سعد : (أم بشر (١)) .
وذكر مسلم في حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر : أخبرني أم مبشر أنها سمعت - الحديث .
قال بعض العلماء : أم مبشر الأنصارية امرأة زيد بن حارثة ، يقال : إنها أم مبشر بنت البراء ، من كبار الصحابة ، روى عنها جابر بن عبد الله .
قال القاضي : كذا في النسخ الداخلة إلينا من المعلم ، والذي قال أبو علي الجياني الذي نقل كلامه : إن الصواب : (أم بشر) قال : وكذا في ديوان الليث بن سعد قال :
(١) في نسخة من نسخ ع : لم مبشر .

كتاب المساقاة / باب فضل الغرس والزرع ٢١٥ ٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ !) ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ) .
وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : طَائِرٌ شَيْءٌ ! .

١٠ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبِّ الَّةَ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ابْنُ إِسْحَاقَ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ إِينَارٍ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى أُمِّ مَعْبَدَ حَائِطًا .
فَقَالَ : (يَا أُمَّ مَعْبَدَ ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلَمْ أَمْ كَافَرُ ؟) فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ .
قَالَ : (فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا آبَةٌ !) ، وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ صِمَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .
وقال لي أبو عمر (١) : أم مبشر الأنصارية بنت البراء بن معمر زوج زيد بن حارثة ، ويقال لها : أم بشر .
قال القاضي : وهكذا هو في كتاب أبي عمر ، يقال لها : أم بشر ، في باب أم بشر .

وذكرها - أيضا - في باب أم مبشر ، فقال : ويقال لها - أيضا - : أم بشر ، واسمها - فيما قيل - : خليدة ، ولم يصح .
 ولم نجد في النسخ التي وصلت إلينا من مسلم ما ذكر شيخنا أبو علي عنه ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أخبرتنا أم مبشر ، ولا في هذا السند عندنا في كتاب مسلم ، لا من طريق شيخنا أبي علي المذكور ولا غيره ذكر لأم مبشر ، ولا نرى أم بشر ، ولا لاءم معبد ، وإنما قال فيه ابن جريج : أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : الا يغرس رجل مسلم غرسا (الحديث) ، دونما ذكر مسلم من رواية عمرو بن دينار .
 سمع جابر بن عبد الله يقول : دخل النبي - عليه السلام - على أم معبد أيفخا ، فقال : (يا أم معبد) وذكر الحديث ، وذكر - أيضا - من رواية الأعمش عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن أم مبشر ، وفي رواية ابن فضيل عنه ، عن امرأة زيد بن حارثة ، وذكر - أيفخا - من رواية أنس بن مالك ؛ (أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل نخلا لأم مبشر ، امرأة من الأنصاري .
 قال الإمام : وخرج مسلم في الباب - أيفخا - : أخبرني أحمد بن سعيد بن إبراهيم ،
 نا روح بن عبادة ، نا زكريا بن إسحق ، عن عمرو ، عن جابر ، قال : (دخل النبي - عليه
 (١) انظر : الاستيعاب ٤ / ١٩٢٦ .

٢٣٠٤ (3) باب وضع الجوائ

٢١٦ كتاب المساقاة / باب فضل الغرس والزرع ١١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا حفص بن غياث .
 ح وحدثنا أبو كريب !إسحق بن إبراهيم ، جميعا عن أبي معاوية .
 ح وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا عمار بن محمد .
 ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن فضيل ، كل هؤلاء عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر .
 زاد عمرو في روايته عن عمار ، وأبو كريب في روايته عن أبي معاوية ، فقالا : عن أم مبشر .
 وفي رواية ابن فضيل : عن امرأة زبيها بن حارثة .
 وفي رواية إسحق ، عن أبي معاوية ، قال : ربما قال : عن أم مبشر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
 !ربما لم يقل .
 وكلهم قالوا : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
 بنحو حديث عطاء وأبي الزرير وعمرو بن دينار .
 ١٢ - (١٥٥٣) حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد ومحمد بن عبيد الغبري - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا .
 وقال الآخرون : حدثنا أبو عوانة - عن قتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان !أو بهيمة .
 إلا كان له به صمتاً!) .
 ١٣ - (...) وحدثنا عبد بن حميد ، حاشا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا أبان بن يزيد ، حدثنا قتادة ، حدثنا أنس بن مالك ؛ أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) دخل نخلا لأم مبشر ! - امرأة من الأنصار - فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من غرس ! نا النخل ؟ أم مسلم أم كافر ؟) قالوا :
 السلام - على أم معبد ...
 الحديث .

قال الدمشقي : هكذا هذا الاشاد - أيضا - عند أبي الأزهر ، يعني عن روح ، عن زكريا ، عن عمرو ، عن جابر ، والمشهور : عن زكريا ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، لا عن عمرو بن دينار .

وأبو الأزهر هو أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري ، سمع عبد الرزاق وأبا أسامة وروح بن عباد ، ووهب بن جرير وغيرهم . قال القاضي : وفي هذا السند في رواية الطبري : نا زكريا بن أبي إسحق ، بزيادة (أبي) ، وهو وهم ، د انما هو زكريا بن إسحق الذي خرج عنه البخاري ومسلم عن عمرو بن دينار وغيره .

- "س

وفي الباب في حديث الأعمش زاد عمرو في روايته عن عمار ، وأبي بكر في روايته عن أبي معاوية ، كذا في النسخ كلها عن أبي سفيان ، وعند ابن الحذاء : وأبي كريب .

قال

كتاب المساقاة / باب فضل الغرس والزرع

مُسْلِمٌ .

بَنَحُو حَدِيثَهُمْ .

٢١٧

بعضهم : الصواب : وأبو كريب .

وذلك أن أول السند لأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان ، ولأبي كريب وإسحق بن إبراهيم عن أبي معاوية وابن أبي شيبة - أيضا - عن ابن فضيل ، ولعمرو الناقد عن عمار بن محمد عن الاعمش ، فالراوى عن أبي معاوية هو أبو كريب .

٢١٨

كتاب المساقاة / باب وضع الجوائح

(٣) باب وضع الجوائح

١٤ - (١٥٥٤) حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب عن ابن جريج ، أن أبا الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَاتُّنًا أَبُو ضَمْرَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ : إِنْ لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا ، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقِّ ؟)

(...) وحديثنا حسن الحلواني ، حاشا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، بهنا الإسناد ، مثله .

وقوله : (إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ،

٢٣٠٥ (٤) باب استحباب الوضع من الدين

بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ ، قال القاضي : هذا يدل أن هذه اللفظة في الحديث الآخر : (أرأيت إن منع الله الثمرة ، من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أو بمعناه ، د ان كان قد جاء في كتاب مسلم بعد هذا من قول أنس .

وذكره من حديث مالك من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وهذا الحديث الأول رفع الإشكال ، ويصح رواية مالك .

قال الدارقطني : وقد خالف مالكا فيه جماعة ، فقالوا : قال أنس : أرأيت إن منع الله الثمرة (١) .

وقد خرج البخاري - أيضا - الروايتين (٢) جميعا كما فعل مسلم .

وذكر مسلم حديث محمد بن عباد عن الدراوردي ، عن حميد عن أنس ؛ أن النبي كلني قال : (إن لم يثرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه) قال الدارقطني : وهم ابن عباد والدراوردي في حيي سماع ابن عباد منه .
قال إبراهيم بن حمزة : رواه عن الدراوردي مفصولا من كلام أنس ، وهو الصواب وأسقط ابن عباد كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) منه ، وأتى بكلام أنس فرفعه وهو خطأ (٣) .

وذكر مسلم في الباب أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بوضع الجوائح .
قال الإمام : اختلف الناس في الثمرة إذا [اشترت] (٤) فأجيحت ، فقال بعضهم :
(١) الالتزامات والتتبع ص ٣٦٠ .

(٢) الأول : البخاري ، كالبوع ، بإذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع (الفتح يا ٢١) .
الثانية : للبخاري ، كالبوع ، ببغ للخاصة (٢٢٨٠) .
(٣) الالتزامات والتتبع ص ٣٦٣ .
(٤) من المعلم .

كتاب المساقاة / باب وضع الجوائح ٢١٩ هـ - (١٥٥ هـ) حدثنا يحيى بن أثوب وقتيبة وعلى بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد ، عن أنس ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع ثمر الثخل حتى تزهره فقلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تخر وتصف ، رأيتك إن منع الله الثمرة ، ثم تستحل مال أخيك ؟
(...) حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الثمرة حتى تزهر .
قالوا : وما تزهر ؟ قال : تخر .

فقال : إفا منع الله الثمرة ، فم تستحل مال أخيك ؟
١٦ - (...) حدثني محمد بن عثاد ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن حميد ، عن أنس ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن لم يثرها الله ، فم يستحل أحدكم مال أخيه ؟) .

١٧ - (١٥٤ هـ) حدثنا بشر بن الحك ! وإبراهيم بن محينار وعبد الجار بن العلاء - واللفظ لبشر - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ،

توضع الجائحة على الإطلاق ، قلت أو كثرت ؛ لقوله : (أمر بوضع الجوائح) وللحديث الآخر المتقدم وهو قوله : لا يحل لك أن تأخذ منه شيئا الحديث .

ومن جهة الاعتبار أنها بقي السعي فيها على البائع لتنميتها ، فكان ذلك كالتوفية بالكيل والوزن والمكيل أو الموزون إذا تلف قبل الكيل أو الوزن فهو من البائع ، فكذلك هذا .

وقال آخرون : لا توضع الجوائح قلت أو كثرت ، وقد ذكرها هنا : إن أصيب في ثمار ابتاعها فكثير دينه ، فأمر (صلى الله عليه وسلم) بالصدقة عليه ، ودفع لغرمائه .
فلو كانت توضع لم يفتقر إلى هذا .

وقال الأولون : قد تكون أصيبت بعد الجذاذ ، وعليه دين من غيرها احتاج معه للصدقة ، قالوا : وقد قال في آخر الحديث لغرمائه : (وليس لكم إلا ذلك !) ، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم الطلب بالبقية ، وينفصل هؤلاء عن هذا بأن يحملوه على أن ليس الآن إلا ذلك لفلسه ، وأنه ينظر إلى ميسرة ، كما قال تعالى (١) .

وأما مالم يفتقر إلى ذلك ، وكأنه خص في الظواهر الأول بضرب من الاستدلال ، وذلك أن الثمر لا تنفك من سقوط

يسير منه ، أو غير ذلك من الأسباب المتلفة للتحير منها ، فكأن المشتري دخل على ذلك فلا قيام له به .
وإذا وجب العفو عن اليسير فما قصر عن الثلث في حكم اليسير
(١) بثارة بلى قوله : { خَوْ! (نن صسرَ ؟ } [البقرة : ٢٨٠ ، ٢٢٠ .

كتاب المساقاة / باب وضع الجوائح

عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ .
قَالَ أَوْ رُبَّوَإِنْ خَاقَ - وَهُوَ أَحَبُّ مُسْلِمٍ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، بِهِ .
على ما دلت عليه الأصول .

وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا : الجائحة كاسمها ، يشير إلى أن اليسير المغتفر لا يكاد يسمى في العرب جائحة ، فلا يجب حمل الحديث عليه .

كتاب المساقاة / باب استحباب الوضع من الدين ٢٢١

(٤) باب استحباب الوضع من الدين

١٨ - (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي ثَمَارِ ابْتِاعِهَا ، فَكَثُرَ دَصِشُهُ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (تَصَنَّتُوا عَلَيْهِ) ، فَتَمَثَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ .
فَلَمْ يَبْلُغْ فَلَكِ وَفَاءَ دَصِشِهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَتَيْسَ لَكُمْ إِلَّا فَلِكِ) .
(...) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْبِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،
مِثْلَهُ .

١٩ - (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ لِي
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي

قال القاضي : أما الحديث الآخر الذي ذكر مسلم في الذي أصيبت ثماره التي ابتاع ،

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (تصدقوا عليه) ، وقال لغرمائه : (خذوا ما وجدتم عليه فليس لكم إلا ذلك) ولا حجة فيه للشافعي
في قوله الذي رجع إليه وهو قول أبي حنيفة ، والكوفيين والليث في ترك القول بوضع الجوائح وهذا حكم في عين ، ولعله اشتراها بعد
تمام طيها وإمكان جذاذها وسقوط حكم ، ولا معارضة فيه للحديث الأول العام المقصود به البيان لوضع الجوائح منها على قول من يقول
بالجوائح ، إلا ما ورد لابن كفاة من أصحابنا في أنها توضع بكل حال ، أخذ بعموم الحديث ونحوه لابن القاسم .

وفي هذا الحديث الحض على الصدقة على المديان ليقضى منه دينه ، وأن الحر لا يباع في الدين على ما كان في أول الإسلام ثم نسخ
بقوله تعالى : { لَأَن كَانَ فُؤَادُ عِيسَى فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ } (١) .

وقوله - عليه السلام - : (خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) : / فيه أنه لم يصرح لهم بلزومه ، خلافاً لأبي حنيفة ، ولا سيق خلاف
الشافعي من قوله : يستحق أبداً حتى يودي غرمه ، وخص الآية بالربا الذي صردت فيه (٢) .

وفيه : للحاكم أن يسلم للغرماء جميع ما يملكه ، ويسوغه لهم الحاكم إن كان دينهم

من جنس دينهم ، دولا باعه لهم الحاكم وقسم بينهم بمثله ، أو اشترى لهم ما لهم من

(١) البقرة : ٢٨٠ .

(٢) بياض في الأصل لم نستطع قراءته .

٢٢٢ / ب

٢٢٢ كتاب المساقاة / باب استحباب الوضع من الدين الرّجال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أُمَّهُ عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ ، عَالِيَةً أَوَاتُهُمَا ، صَإِذَا أَحْلَصَمَا عروض ، إن كان دينهم عروض او ما بلغ ، إلا أن يرضوا أخذه في جميع دينهم ، ودينهم كثر مما يبلغ في البيع فهم أخذته ما لم يكن مما لا يجوز قبضه عن دينهم .

وفي قوله في حديث أنه ، ينهى عن بيع النخل حتى يزهو ، ثم قال : (إذا مغ الله الثمرة ، بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟) (١) ولعل ظاهر هذا أن هذا الحديث فيما يبلغ قبل زهوه . وهذا مما لا يختلف فيه ، إنما هو بيع الثمر قبل زهوه ، والمقتفون الأثر وهم الكافة ، فإن جائحته من بائنه ؛ لأنه بيع فاسد لم يقبضه فيشتريه فيفوت بقبضه وهو في ضمان بالعه بعد .

قال الإمام : خرج مسلم في باب الجوائح حديثين مقطوعين : أحدهما : قوله : حدثنا غير واحد من أصحابنا ، حدثني إسماعيل بن أبي أوفى ، قال : حدثني أخى - الحديث . وهذا الحديث يتصل لنا من طريق البخارى .

ورواه البخارى عن إسماعيل بن أبي أوشك (٢) . وقد حدث مسلم عن إسماعيل دون واسطة في كتاب الحج ، وفي آخر كتاب الجهاد .

وروى - أيضاً - عن أحمد بن يوسف عن إسماعيل بن أبي أوشك الأزدي في كتاب اللعان ، وفي كتاب الفضائل . وأما الحديث الثانى المقطوع - أيضاً - في هذا الباب فهو قوله : روى الليث بن سعد ، حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز - الحديث .

قال القاضى : أما قول الراوى : حدثني غير واحد ، أو حدثني البتة ، أو حدثني بعض أصحابنا ، فهذا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المعضل عند أهل الصناعة ، ! إنما يدخل في باب المجهول . ولعل البخارى أخذ الحجة من مسلم له .

وقوله : (يسمع النبي صوت خصوم بالباب) : خصوم تجمع خَصْمٌ ، وتجمع - أيضاً - خصماً . والخصم يقع للواحد والجمع ، قال الله تعالى : { وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّأُوا الْحَرْابَ } (٣) وقال : { خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ } (٤) .

ومعنى قوله : إذا أحدهما يستوضع الآخر وشترفته) : أى يطلب منه أن يضع له من دينه ، ويحطه ويرفق به .

وهذا جائز ، وهو فعل معروف وسؤاله معروف أيضاً .

وقد جاء مرة للمالك كراهته لما فيه الاستهزاء والامتهانة ، إلا أن تدعو إليه ضرورة . (١) تقدم في الباب السابق .

(٢) البخارى ، كالصلح ، بهل يثير الإمام بالصلح ؟ (٢٧٠٥) .

(٣) ص : ٢١ .

(٤) ص : ٢٢ .

٢٣٠٦ (٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري

كتاب المساقاة / باب استحباب الوضع من الدين ٢٢٣ يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ ، لَا أَفْعَلُ . خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَيْهِمَا .

فَقَالَ : (إِنَّ الْمَالِيَّ عَمِلَ لَهُ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ ؟ لَا قَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَهُ أَى فَلَكَ أَحَبُّ .

٢٠ - (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا فُتْدُ اللَّأْنُ وَهَبٌ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ،
عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ ، أَخْبَرَهُ مَخْنُ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَنْ حَدَرْدَايْنَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فِي الْمَجْدِ ، فَأَرْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا ، حَتَّى "سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ فِي بَيْتِهِ .
نَخْرَجَ أَرْسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى كَشَفَ سَجْفَ حُجْرَتِهِ ، وَنَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ " فَقَالَ : (يَا كَعْبُ) فَقَالَ : لَبَّيْكَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ .

فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دِينِلْثَ .

قَالَ كَعْبٌ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (قُمْ فَاقْضِهِ " .

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ،
أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ تَقَاضَى لَتْنًا لَهُ

وقوله : (أَبْنِ الْمَتَأَلَى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفُ) : أى الخلاف .

والألية اليمن ، ومثله الألو ، والألوى ، والألوة ، ولم يعرف الأصمعي إلا الفتح ، يقال : كيت ، بالمد ، والحليت وتأليت ، قال الله
تعالى : { لِئَذِينَ يُوْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ } (١) وقال : { وَلَا يَأْتَلِ أُوْتُوا الْفَقْمَلِ } (٢) ، وذكر الحديث فى الموطأ ، ولم يذكر
فيه سماع النبى (صلى الله عليه وسلم) لهم .

وقد جاءت أم المشتري إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكرت ذلك له ، فقال للمتالى : (ألا يفعل خيراً) (٣) ، فيحتمل
الجمع بين تعارض الحديثين : أن النبى (صلى الله عليه وسلم) سمع أصواتهما - كما ذكر مسلم - ولم يتبين كلامهما حتى أخبرته به أم
أحدهما ، كما قال مالك (٤) .

وقال فى كتاب مسلم : يا رسول الله ، له أى ذلك أحب ، وهذا تفسير ما جاء فى رواية مالك : يا رسول الله ، هو له .

قال مالك فى العتبية : لا أدري قوله : (هو له) الوضعية أم بكل ماله .

قوله فى حديث كعب بن مالك : (تقاضى ابن أبى حدرد دينا له) وذكر ارتفاع

(١) ١ لبقرة : ٢٢٦ .

(٢) ١ لنور : ٢٢ .

(٣) موطأ مالك ، كالبیوع ، بلبائحة فى بغ للثمار والزروع ٢ / ٦٢١ (١٥) .

(٤) انظر : السابق رقم يلا ١) .

٢٢٣ / ١

٢٢٤ كتاب المساقاة / باب استحباب الوضع من الدين

عَلَى ابْنِ أَنْ حَدَرْدَايْنَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ .

بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ .

(...) قَالَ مُسْلِمٌ : وَرَوَى الْفَيْثُ بْنُ سَعْدٍ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ،
عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرْدَايْنَا الْأَسْلَمِيِّ ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا ، فَمَرَّ بِهِمَا
رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : (يَا كَعْبُ) فَأَشَارَ بِيَدِهِ .

كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ .

فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ ، وَتَرَكَ نِصْفًا .

أصواتهما في المسجد : فيه جواز المخاصمة في المسجد وطلب الحقوق فيه ، وحكم الحاكم فيه بين الناس ؛ لأن ذلك كله من إقامة شرائع الدين ومصالح المسلمين .

وفي إشارة النبي (صلى الله عليه وسلم) له أن : (ضع الشطر) بيان أن الإشارة تقوم مقام اللفظ ، وبهذا نجيز عقود البكم وأنكحتهم ، وبيوعهم وشهاداتهم .

وفيه حض الإمام على الصلح بالإشارة والندب لا بالاماء (١) .

وفيه أن الصلح على النصف مرغّب فيه وعدل بين المتصالحين / (وسجف حجته) : مشرها ، يقال بفتح السين وكسرهما .

(١) هكذا في الأص .

كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه عند المشتري ...

إلخ

(٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري ،

٢٢٥

وقد أفلس ، فله الرجوع فيه

٢٢ - (١٥٥٩) حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أن عمر بن عبد العزيز أخبره ، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - أو سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول - : (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس - أو إنسان قد أفلس - فهو أحق به من غيره) .

(...) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم .

ح و حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رجب ، جميعا عن الليث بن سعد .

ح و حدثنا أبو الرئيع ويحيى بن حبيب الحارثي قالا :

وقوله : (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس ، فهو أحق به من غيره) ، وفي رواية : (من الغرماء) ، وفي الرواية الأخرى في الذي يُعَدُّ إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه : (أنه لصاحبه الذي باعه) يقال : أفلس الرجل ، بفتح اللام ، إذا أعدم المال . وأصله صار ذا فلوس بعد أن كان دنانير ودراهم ، فهو مفلس .

قال الإمام : اختلف الناس في مشتري السلعة إذا مات أو أفلس ، ولا وفاء عنده بثمنها وهي قائمة ، فقال الشافعي : بائعها أحق بها في الموت والفلس .

وقال أبو حنيفة : هو أسوة فيهما .

وقال مالك : هو أحق به في التفليس (١) وأسوة في الموت .

وحمل أبو حنيفة هذا الحديث على أن المتاع وديعة أو غصب ؛ لأنه لم يذكر البيع فيه .

وتأويله هذا يرد ما خرجه أبو داود أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : (أيما رجل باع متاعا ما فليس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا ، فوجد متاعه بعينه ، فهو أحق به ، فإن مات المشتري فصاحب المتاع ، أسوة غرماء) (٢) .

وقال أئمتنا : (فإن قضاه من ثمنها شيئا فما بقي فهو أسوة غرماء ، وأيما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئا أو لم يمتنع ، فهو أسوة غرماء) (٣) ، فقد قصرها (٤) هنا على البيع ، ولا معنى لقول من قال منهم : قد يكون البيع هاهنا بمعنى (١) في نسخة للعلم : للفلس .

(٢) ثبو داود ، كالبوع ، بنى الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه (٣٥٢٠) .

(٣) أبو داود ، كالبوع ، بنى للرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه (٣٥٢٢) .

(٤) في العلم : نص .

٢٢٦ كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه عند المشتري ...

إنلج حدثنا حماد - يعني ابن زيد .

ح وحا شا أبو بكر بن أن شيبه ، حدثنا سفيان بن عيينة .

ح وحا شا محمد بن المثني ، حدثنا عبد الوهاب ، ويحيى بن سعيد ، وحفص بن غياث ، كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد ، في هذا الإسناد بمعنى حديث زهير .

وقال ابن رجب ، من بينهم في روايته : أنما أمر في قفس .

التساوم كما قلتم أنتم في البيعن بالخيار ، أن معنله : المتساومان ، وأنه قد ذكرها هنا ، ولم يقض الذي باع من ثمنه شيئا ، وقال : فإن قضاء من ثمنها شيئا ولا يصح أن يقضى من ثمنها شيئا وهما متساومان .

فإذا أوضح الرد على أبي حنيفة عندنا بعد ذلك إلى مالك والشافعي ، فيقول مالك : قد فصل في هذا الحديث بين الموت والفلس ، والشافعي ساوى بينهما ، فيقول الشافعي : إنه قد خرج أبو داود فقال : أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس ، قال : لأقضي فيكم بقضاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ٩ إن فلس أو مات ، فوجد رجل متاعه بعينه ، فهو أحق به (١) فقد ساوى هاهنا بين الموت والفلس ، وأنتم تفرقون بينهما ، فلا بد من طلب الترجيح ، فيقول : قد يحتمل ما تعلق به الشافعي أنه في الودائع لا في البيع ، لأنه إنما ذكر : فوجد رجل متاعه بعينه ، وقد يكون ذلك غصباً أو تعدياً ، وقال بعض أصحابنا : لعله مات وقد تبين فلسه وطلب هذا سلته ، فبادره الموت ، على أنه لم ينقل لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ويمكن أن يكون لو نقله لتأولناه على غير ما حملة عليه ، هذه طريقة الترجيح لنا على الشافعي .

وأما قوله في الحديث : (فإن قضاء من ثمنها شيئا ، فما بقي فهو أسوة الغرماء) ، وظاهره أنه ليس له استرجاع السلعة ، وقد قال بعض من أخذ بهذا الحديث : إن هذا الظاهر منه متروك بالقياس ث لأنه إذا ثبت أنه أحق بالكل كان أحق بالجزء ، وإنما كان له ارتجاعها في التفليس ليعب الذمة التي دخل عليها ، فصار كمن وجد فمما اشتراه عيباً فله رده ، وإنما لم يرد في الموت ، وإن غابت الذمة لانقطاعها رأساً فيعظم ضرر بقية الغرماء وفي الفلس لا يعظم ضرر إذا قدم عليهم لبقاء ذمة غريمهم .

وإذا وضع هذا من جهة القياس كان له رد ما قبض وارتجاع السلعة ، فإن أراد الغرماء

دفع الثمن إليه لينعوه من أخذ سلته كان ذلك لهم ؛ لأنه إنما كان به ارتجاع السلعة لعلته فقد الثمن ، فإذا زالت العلة زال حكمها ، وأبى ذلك الشافعي ، ولم يسقط حقه في الارتجاع بدفعهم الثمن إليه ، واعتل له بأنه قد يطرأ غريم آخر ، فلا يرضى بما صنعه

(١) أبو داود ، كالبيوع ، بنى الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه (٣٥٢٣) .

كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه عند المشتري ...

إنلج ٢٢٧

٢٣ - (...) حدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا هشام بن سليمان - وهو ابن عكرمة بن خالد المخزومي - عن ابن جريج ، حدثني ابن أبي حسين ، أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره ؛ أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، في الرجل أئدى بغيره ، إذا وجد عنده المتاع ولم يقره : أي نه لصاحبه أن يباعه .

٢٤ - (...) حدثنا محمد بن المثني ، حاشا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي ، قالا : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيل ، عن أن هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا أفلس الرجل ، فوجد الرجل متاعه بعينه ، فهو أحق به) .

الغرماء من تسليم بعض مال الغريم في هذه السلعة وتفاوت سلعتها ، فيلحقه الضرر في

ذلك .

خرج مسلم في هذا الباب : حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا هشام بن سليمان ، عن ابن جريج ، الحديث .
هكذا في رواية أبي العلي والكسائي ، وأما في رواية الجلودي ، فجعل (ابن نمير) بدل (ابن أبي عمر) ، والصواب : ابن أبي عمر ، وقد
تقدم في كتاب الحج حديثان : أولهما : حدثنا ابن أبي عمر ، حدثني هشام بن سليمان أحدهما في حديث حفصة : (ما شاء الناس
حلوا) (١) .

والثاني : حديث الا تسافر المرأة إلا مع / ذى محرم) ، وفي كتاب الأثرية حديث اخر رواه ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان .
وابن أبي عمر هذا هو محمد بن يحيى العدنى ، يعد فى أهل مكة .
وهشام بن سليمان مكى أيضًا .

وخرج مسلم - أيضاً - في كتاب التفسير حديث شعبة عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا أفلس الرجل ، فوجد متاعه بعينه ، فهو أحق به) ، ثم عقب بعده حديث زهير بن حرب ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة بهذا الإسناد مثله .
هكذا روى أبو أحمد الاسنادين .

الأول من حديث شعبة ، والثاني من حديث سعيد .
 ووقع في رواية ابن ماهان في الإسناد الثاني (شعبة) مكان (سعيد) ، والصواب ما رواه أبو أحمد ، هكذا قال بعضهم .
 (١) سبق في كتاب الحج .

٢ / ٢٢٣

٢٢٨ كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه عند المشتري ...

إِنْخ (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ

! وَوُوْءُحْس ، اَصْمِوَصْمِصْص -

وحدثني زهير بن حرب ايضا ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني ابي ، كلاهما عن قتادة ، بهنئ الأسناد ، مثله .
وَقَالَا : (فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَّمَا عَلَا .

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَخُحَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ - قَالَ خُحَّاجُ : مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بَعَيْنَهَا ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا) .

قال القاضي : ما ذكره عن أبي داود في الحديث من ذكر البيع والنص على الفرق بالفلس والموت ، هو نص حديث مالك في الموطأ ، لم يختلف أصحاب الموطأ فيه (١) ، ومن رواية القعنبي عنه أدخله أبو داود والخمى ، ورواية مالك في موطئه أقوى لنا من غيره ، ولا يعارضه الحديث الآخر الذى يقول فيه : (بين الموت والفلس) ، فرواية أبو معمر : وقد قال أبو داود بأثره : من يأخذ بهذا ؟ وأبو المعتمر من هو ؟ أى لا يعيم ف ، مع أن أحاديث الفلس صحيحة مشهورة من رواية الكافة من المنصفين الثقات ، وعن رواية مالك وغيره من النص على زيادة الموت والتفريق بينه وبين الموت مثل هذا القياس ، ولا يضطر فيه إلى تأويل ما عارضه من الحديث المحمول بهذا كالاتجاج به ، ولا ينبعث إلى من أخذ هذا الحديث من الكوف! وما رووه فيه عن علي وابن مسعود على ضعف طريق ذلك ؛ إذ لا يعارض بمثل هذا ولا بمقاييسهم وتسهيلاتهم للسق الثابتة الصحيحة .

وذكر مسلم في الباب : حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر ،

٢٣٠٧ (٦) باب فضل إنظار المعسر

قال : حدثنا أبو سلمة الخزازي ، قال حجاج : حدثنا منصور بن سلمة .
كذا في كثير نسخ مسلم ، وكذا عند شيوينا كلهم .

أما عند ابن عيسى : قال حجاج : هو منصور بن سلمة ، وهو الصواب ؛ لأن منصور بن سلمة اسم أبي سلمة الخزاعي .
بينه حجاج في حديثه ، وغير ذلك خطأ ، إلا أن يتأول قوله : نا منصور بن سلمة ؛ أن ابن أبي خلف وحده وهو الذي كناه ، فقد يخرج على هذا ؛ إلا أنه بعيد بعد قوله : قالوا : نا ، أى أبو سلمة .

قال البخاری : منصور بن سلمة أبو سلمة الخزاعي بغدادی (۲) .

وفي سند الحديث الأول أربعة من التابعين ، روى بعضهم عن بعض : يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد بن حزم ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبي هريرة .

(١) مالك في الموطأ ، كالبیوع ، بما جاء في إفلاس الغريم ٢ / ٦٧٨ (٧ لمأ .

(٢) للبخارى فى للتارىخ الكبير ٣٤٨ / ٧ (٢٠١٥) .

كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر

२२९

(٦) باب فضل إنظار المعسر

ء، ه، ص، ه، ،، ص ص ص ص، ص! ص عص ص، ء، ص ه

٢٦ - (١٥٦٠) حدثنا أحمد بن كئيد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا منصور عن ربيع بن حراش ؛ أن حنيفة حَدَّثَهُمْ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَتْلُكُمْ .

فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

قَالُوا : تَذَكَّرْ .

قَالَ: كُنْتَ أَدَايُنُ النَّاسِ ، فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُسِيرِ .

قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَجَوَّزُوا عَنْهُ .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ جُرَيْرٍ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ جُرَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا جُرَيْرٌ ، عَنِ الْمُعْبِرَةِ ، عَنْ نَعِيِّ ! بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ ، قَالَ : اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ .

عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ ، قَالَ : اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودَ .

فَقَالَ حَنِيفَةُ: (رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمَلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمَلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا فَامَالٍ، فَكُنْتُ اطَّالِبُ بِهِ النَّاسَ* فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ

وذكر مسلم حديث حذيفة في ثواب إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر .

ومعنى الإنظار: التأخير، وهو بمعنى قوله فى الرواية الأخرى فى رواية أبى قتادة: (فليَنفس عن معسر)، أى يُوخر ويملى له فى الأجل، ومنه: قوله تعالى: {وَالْمُتَّبِعُ إِفَّا تَنَفَّسَ} (١) أى إذا امتد حتى يصير نهراً بينا، ومنه: نفس الله فى أجله، وقد يكون معنى (ينفس عن معسر): أى يُفْرِق.

(ينفس عن معسر) : أى يُفْرِفِي .

وفيه في الحديث : ! من نفس عن مسلم كربة (٢) أى فرج ، وفي الرواية الأخرى : (فأمر فتيتي) ، وفي الرواية الأخرى : (غلبنى أن ينظروا المعسر ، ويتجاوزوا عن الموسر) : والتجاوز والتجاوز : المسامحة في الاقتضاء ، كما في الرواية الأخرى . والتجاوز في هذا كله .

والتجاوز في هذا كله .

فجعل التجاوز والمسامحة والإنظار للمعسر وحسن المعاملة ، وأن الله قد تجوز عنه بذلك ، وغفر ذنوبه ، وأنه لا يُستحققر شيء من فعل الخير ، أو لأمرهم بالحض عليه ، وأن الله قد يفسح لعبده ويتجاوز عنه ، وينجيهِ من عذابه بالقليل من عمل الخير ، كمثلهذا الذي قد اعترف أنه لم يعمل من الخير شيئاً إلا هذه المسامحة والإنظار .

قد اعترف أنه لم يعمل من الخير شيئاً إلا هذه المسامحة والإنظار.

وفيه جواز الإذن للمعسر في التجارة ، وتوكيله عليها وعلى الهبات والتأخير .

وقوله في الحديث الآخر: (أقبل الميسور؟ أتجاوز عن المعسور): قال شيوخنا: أقبل (١) التكوير: ١٨ .

(٢) سيأتي في كالذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، بفضل الاجتماع على تلاوة القرآن . ٢٢٤ / أ

٢٣. كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر وأتجاوز عن المعسور .

فَقَالَ : تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَنْ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَعْمَلُ ؟ - قَالَ : فَإِمَّا ذَكَرًا! أَمَّا ذَكَرَ - فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي النَّقْدِ ، فُغْفِرَ لَهُ لَمَّا .

فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٢٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَا شَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ،

عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : (أَتَى اللَّهَ بِغَدٍّ مِنْ عِبَادِهِ ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا .

فَقَالَ لَهُمْ : مَاذَا عَمَلْتُمْ فِي النَّيَا ؟ - قَالَ : وَلَا يَكْتُمُونَ الْفَتَّةَ حَدِيثًا { (١) - قَالَ : يَارَبِّ ، آتَيْتَنِي مَالَكَ ، فَكُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُسِيرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ .

فَقَالَ اللَّهُ : أَنَا أَحَقُّ بِمَا مِنْكَ ، تَجَاوَزُوا عَنْ غَدِي لَمَّا .

فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ : هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٣٠

٣٠ - (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كَرَيْبٍ إِسْحَقُ

بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَبَعْدَهَا بَاءٌ بِوَاحِدَةٍ مُفْتُوحَةٍ مِنَ الْمَعْسُورِ .

وَالْمَيْسُورُ هَاهُنَا وَصَفٌ لِمَا يَسِرُ مِنَ الدِّينِ .

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ : (أَقِيلَ) بضم الهمزة وكسر القاف وياء باثنتين / تحتها ، من الإقالة .

ويتأول مكانهما الميسور في صاحب الشيء الميسور ، وكذلك التجاوز عن المعسور والشيء المعسور ؛ لأنه لا يقال للغريم : ميسور ولا معسور .

وقوله في الحديث الآخر: (وأتجاوز في السكة أو في النقد) : كذا لهم ، كان شك

من الراوى ، أى وأحد اللفظن .

وعند السمرقندى : أو التقديم ، وهو خطأ ووهم .

قال الإمام : وخرج مسلم في إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا لو خالد الأحمر ، عن سعد بن طارق

، عن رباعي بن حراش ، عن حذيفة قال : (أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا) وذكر الحديث إلى آخره .

وعن عقبة بن عامر

(١) ١ للنساء : ٤٢ .

كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر ٢٣١ ابن إبراهيم - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (حُسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنْ الْخَيْرِ شَيْءٌ ، إِلَّا ؟) كَأَن يُخَالِطُ

النَّاسَ ، وَكَانَ مُوسِرٌ "فَكَانَ يَا مُرُغْلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ .

قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ .

٣١ - (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ - قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ .
وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (كَانَ رَجُلٌ يُلَايِنُ النَّاسَ ، فَكَانَ يَقُولُ لِقَفَاتِهِ : إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنْكَ ،
فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ) .

(...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٌ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ

ص و جهه ص ا ه م ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ! ، ، + ص ص ، ، ع ص * ل م ن ه ، ، ص ،

شَهاب ؛ ان عبید اللہ بن عبد اللہ بن عتبۃ حدثہ ؛ انه سَمِعَ ابا هريرة يقول : سمعت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) یقولُ .
مِثْلُه .

٣٢ - (١٥٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خَلْمَاشٍ بْنُ عَجْلَانَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ،

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَنْ كَثِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنْ قَتَ إِلَهَ ؛ أَنْ أَبَا قَتَ إِلَهَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فِتَوَارَى عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ .
فَقَالَ + إِنِّي مُعْسَرٌ فَقَالَ : اللَّهُ ؟ قَالَ : أَلَيْسَ .

قَالَ : فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَلَهُ يَقُولُ : (مَنْ سَرَهُ أَنْ يُخَيِّهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ عَنْ مَعْسِرٍ ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ) .

الجهنم وأبي مسعود الأنصاري ، هكذا سمعناه من في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

هكذا روى هذا الإسناد في كتاب مسلم ، والحديث محفوظ لأبي مسعود وعقبة بن عمرو الأنصاري وحده ، لا لعقبة بن عامر الجهني ، والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر ، قاله الدارقطني .

ووصوابه : فقال عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري ، كذلك رواه أصحاب أبي مالك سعد ابن طارق ، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد

الملك بن عمير ، ومنصور وغيرهم عن ربيع ابن خراش (١) عن حذيفة ، قالوا في اخر الحديث : فقال عقبة بن عمر (٢) أبو مسعود .
(١) في نسخة من نسخ ٤ : خراس .

وهو وهم .

لنظر : تهذيب التهذيب ٣ / ٢٣٦ .

(٢) قيدت في (ح) من (عا ، وفي نسخة المال : عمرو ، والصولب ما أثبت من ع .

٢٣٢ كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر (...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ أَيْتُوبَ بْنِ مَرْثَدَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ سَقَا مِسْكِينًا مِائَةَ سَقَاةٍ ، لَمْ يَمُتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَنْعَةٍ مِنْهُ ، وَنَحْوَهُ .

٢٣٠٨ (٧) باب تحريم مطل الغني ، وصحة الحوالة ، واستحباب قبولها

وهذه الأحاديث خرجها مسلم في الباب ، أعنى حديث منصور ونعيم بن أبي هند وعبد الملك بن عمير .

كتاب المساقاة / باب تحريم مطل الغني ...

داخل

۲۳۳

(٧) باب تحريم مطل الغنيّ ، وصحة الحوالة ، واستحباب قبولها

إذا أحيل على ملي

٣٣ - (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْجَلِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَا قَالَ : (مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، ! إِذَا الْبَيْعُ أَحْدُكُمُ عَلَى مِلْثَفَيْتَيْهِ) .

قال القاضي : وقوله - عليه السلام - : (مطل الغني ظلم) : المطل : منع قضاء ما استحق أداؤه .

وفيه دليل على أن مطل غير الغني ليس بظلم دان كان مضطرا يجوز .

وقد قال الله تعالى : لَأَن كَانَ فُؤُوسُهُنَّ يَنخَضِرْنَ إِنْ مَسَرَّةُ { (١) ، وإنما فصل بمطله من النظرة إلى ميسرة ، مما يوجب الحكم وأمر به الله تعالى .

وفيه حجة لمالك والشافعي وعامة العلماء ، أنه إذا كان معسراً فلا يلزم سجنه (٢) ولا ملازمته ، ولا مطالبته حتى يكتسب مالا ؛ إذ قد أنظر إلى الميسرة ، فكأنه من عليه دين إلى أجل وقد تقدم هذا .

وإذا كان واجدا ومنع صاحب الحق استعمال حقه لغير عذر فهو ظالم له .

[وقد اختلف أصحابنا وغيرهم في أن المماطل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة

أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة مستمرة ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، وجاء في الحديث الآخر في غيو مسلم :

أَلَى الْوَاجِدِ يُحْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ] (٣) .

قال سفيان : عَرْضُهُ (٤) أن ية إل : مطلني ، وعقوبته الحبس .

وهذا الحديث يدل على أن المراد بمطل الغني ظلم ما تقدم وهو ظاهو ، وتأويل كافة العلماء ، خلافا لما ذهب إليه بعضهم من أن المراد أن الغني هو الممطل ، وأنه وإن كان غنيا فمطله ظلم .

وهو تعسف في التأويل من قاله (٥) .

وقوله : ١ إذا اتبع أحدكم على مليء فليتبّع) : معناه : إذا أحيل على مليء فليحتل هذا هو اتبع ، (وليتبع) ساكنة التاء فيهما ، وبعض المحدثين يشددوها في الحديث الآخر .

والوجه إسكانها ، يقال من ذلك : تبعت الرجل ، بمعنى أتبعه تباعة : إذا طلبته (١) للبقرة : ٢٨٠ .

(٢) لأن الحبس إما أن يكون لإثبات عثرته أو لقضاء دينه ، وعثرته ثابتة والقضاء متعذر ، فلا فائدة في لطبع .
راجع : المغني ٦ / ٥٨٥ .

(٣) نقلها للنووي عن القاضي ، وهي في الأصل مضطردة ، والمثبت مما نقله النووي عن القاضي .

(٤) نفي!باحة عرضه .

(٥) لأنه يلزم أن يكون المصدر مبنيًا للمفعول ، وفيه خلاف .

٢٣٤
كتاب المساقاة / باب تحريم مطل الغني ...

إنح

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ،

٢٢٤ / ب

به ، فإذا له تبيع ، قال الله تعالى : { ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عُيُنًا ، تَبِيعًا } (١) ، ومضى!شوخشا حملوا قوله : (فليتبع) على الندب .

وقد ذهب بعضهم إلى أنه على الإباحة ، وأنه ليس على الندب ، وحكى الداودي أنه قيل : إنه غرم .

وفي قوله : (مطل الغني ظلم) قيل : هذا دليل أن الحوالة لا تصح إلا عن دين حال ،

إذ لا يكون ظانًا ولا مطولا من لم يحل عليه الدين .

قال الإمام : الكلام في الحوالة في ثلاثة فصول :

أحدها : هل يجبر المحال على التحول ؟
والثاني : هل يشترط في ذلك رضا المحال عليه ؟

والثالث : هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟

فأما الفصل الأول : فجمهور العلماء على أنه لا يجبر على التحول ، وحملوا هذا الحديث على النذب ، وقال داود : يجبر على التحول ، وحمل الحديث على الوجوب ، وأهل الأصول مختلفون في الأمر المجرد ، هل يحمل على الوجوب أم النذب ؟ وأكد مذهبهم من حمله على النذب بأن قال : إنما عامل على هذه الذمة ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (المسلمون عند شروطهم) (٢) ؛ ولأن أحداً لا يجبر على بيع سلعته ، وهذا ملك ثمنه في هذه الذمة فلا يجبر على بيعه بذمة أخرى ، فدل هذا الاستدلال على أن المراد بالحديث النذب .

وكذلك هذا الاستدلال دلالة مجردة عند من قال : إنه على النذب ، أو نقله إلى النذب بهذه الدلالة من يقول : إن الأمر على الوجوب .

وأما الفصل الثاني : فإن اشتراط رضا المحال عليه لا يعتبر عند أبي حنيفة ، والشافعي أطلق ذلك من غير تفصيل .

وقال الإصطخري : بل يعتبر رضا المحال عليه ، وقال مالك : لا يعتبر - أيضاً - إلا أن يكون المحال عليه عدواً له ، أو من تضر به حوالته عليه ، فلا يجبر حينئذ على تمكينه من مطالبته .

والرد على الإصطخري قوله (صلى الله عليه وسلم) : (وإذا أتغ أحدكم على ملىء فليتب) ، ولم يشترط رضا المحال عليه ، وقياساً على ما لو وكل أحداً يقبض دينه ، فإن ذلك لا يعتبر فيه رضا الموكل عليه .

ووجه اشتراط مالك ؛ ألا تكون عداوة : أن في إحالة عدوه عليه

(١) ١ لاسراً : ٦٩ .

٢٣٠٩ (٨) باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاً وتحريم منع بذله ، وتحريم بيع ضراب الفحل

(٢) البخاري ، كالأجارة ، بأجر السمسة معلقاً (الفتح ٤ / ٤٥١) ، أبو داود ، كالأفضية ، بنى الصلح (٣٥٩٤) بلفظ (على) بدلاً من (عند) وكذا عند الترمذي ، كالأحكام ، بما ذكر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الصلح بين للناس (١٣٥٢) .
كتاب المساقاة / باب تحريم مطل الغنى ...

إنح ٢٣٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، قَالَ جَمِيعاً : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَنبَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
بِمَثَلِهِ .

إضراراً به ، ولم يعامل على ما يؤذيه ويضر به ، فكان من حقه أن يمنع من ذلك .

وأما الفصل الثالث : فإن ذمة المحيل تبرأ على الإطلاق عند الشافعي ، ولا تبرأ عند زفر ، ومالك يشترط في البراءة ألا يكون غره من فلس المحال عليه .

ودوجيه ما قاله مالك ينتظم الرد على المذهبن بوجه ما قاله مالك ؛ أن الحوالة كالبيع ، فلهذا جعلت رخصة من الدين بالدين ، والبيع ينقل الأملاك ، ويبرأ كل واحد من المتعاملين ، إلا عند الاطلاع على ما يوجب التراجع كالأستحقاق في البيع أو العيب ، فإذا كان هذا قد باع ذمة بأخرى لم يكن له رجوع على مبيعه ، إلا أن يطلع على أنه غره وخدعه ، وأحاله على فقير يعلم فقره ويخفى عن المحال ، ويكون ذلك عيباً يوجب له الرجوع .

قال القاضي : قال القاضي أبو الوليد الباجي : إن الإحالة ليست من باب الدين ، إذا

قلنا بهذا لا تصح إلا من دين حال في دين ثابت للمحيل على المحال عليه ، دائماً هو من باب البيع (١) ، أن المحيل تبرأ ذمته بنفس الإحالة .

وقال القاضي ابن نصر: هي استثناء من الدين بالدين، كما استثنيت العرية من بيع الرطب بالتمر.

(١) من الأبى، وقد جاءت في الإكمال: النقد.

٢٣٦
كتاب المساقاة / باب تحريم بيع فضل الماء ...

إلخ

(٨) باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاً وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٤ - (١٥٦٥) وصدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، أخبرنا وكيع.

ح وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، جميعاً عن ابن جريم، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء.

٣٥ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم، أخبرنا روح بن عبادة، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع ضراب

وقوله: (نهى عن بيع فضل الماء)، وفي الحديث الآخر: (نهى عن ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لتحترث)، وفي الحديث الآخر: (لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً)، وفي الآخر: (لا يباع فضل الماء ليباع به الكلاً): فأما نهيه عن ضراب الجمل وعن بيع الماء، فقد يحتمل أن بيع الماء هاهنا عائد إلى ماء الجمل، وتفسير لمعنى ضرابه وبين لعله النهي؛ إذ إنما هو ماء قد يكون من جمل أو لا.

وقد ينزل أو لا ينزل، على ما فسر به بعد، كما قال في الحديث الآخر: (نهى عن عسب الفحل) (١) وهو ماؤه.

وإن كان قوله بعده: (والأرض لتحترث) يشعر أنه راجع إلى اكتراء الأرض وما بها على ما تقدم، والله أعلم.

واختلف العلماء في استتجار الفحل للضراب، فذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور -

إلى منعه جملة لجهالته، ورأوه من باب الغرر، وتمسكاً بظاهر الحديث.

وذهب مالك في جماعة من الصحابة والشاسن إلى جوازه إذا كان لأمر معلوم أو ضربات معدودة لا بشرط عقول الأتني، ورخص فيه عطاء للمكترى إذا احتاج إليه ولم يكن عنده فحل، وأن يعطى الأجر عليه، وكره أخذ الأجر لصاحبه، وحملوا النهي فيه على الحث على مكارم الأخلاق، كما حمل على ما اقترن به من اكتراء الأرض، وقد تقدم.

قال الإمام: أما النهي عن ضراب الجمل فهو بيع نزوه على الناقة فأجازه مالك، وقال:

لا بأس بتجارة الفحل.

ومنه أبو حنيفة والشافعي لهذا الحديث، وقال بعض أصحابنا:

(١) البخاري، كالأجارة، بعسب الفحل (الفتح ٢٢٨٤)، أبو داود، كالببوع، بفي عسب الفحل رقم لا ٣٤٢)، الترمذي،

كالببوع، بما جاء في كراهية عسب الفحل (١٢٧٤).

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع فضل الماء.

إلخ كم ٢ الجمل، وعن بيع الماء والأرض لتحترث.

فَعَنْ فَلَكَ نَهَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم).

٣٦ - (١٥٦٦) ! دثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك.

ح وحدثنا قتيبة، حدثنا ليث كلاهما عن أن الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال:

(لا يمنع فضل الماء ليمنع به أهلاً).

٣٧ - (...) ودثني أبو الطاهر وحرمة - واللفظ لحرمة - أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدثني سعيد

بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (لا تمنعوا فضل الماء ليمنعوا به

أهلاً لا . نحن إنما نجيز إجارته ، وهذا إنما نهى عن بيعه وقد يكون هذا مخالفاً لذلك ، كما يجيز إجارة الظئر للرضاع ويمنع بيع لبنها ، فكذلك يجوز إجارة الفحل للنزو بخلاف بيعه ، ولعل هؤلاء يرون أن لفظة (البع) لا تتضمن إنزاء محدوفاً ولا أمراً معلوماً ينتفع به ، فيحملون الحديث على المنع على ذلك .

وقد تعلق المخالف بقوله : (نهى عن عسب الفحل) لأجل أنه لم يذكر فيه لفظة البيع ، وهذا - أيضاً - فيه إضمار محذوت . ولأصحابنا أن يقولوا فيه ما قالوا في الأول ، واعتمد المخالف في المنع على أن المقصود غير معلوم ولا محصل ، وذلك يلحقه بالغرر والخطر فيمنع .

وأصحابنا لا يسلمون ذلك ويجعلون المعاوضة وقعت على معلوم ، والضرورة تدعو لجواز إجارته ، فوجب حمل الحديث على ما تأولناه ، أو يحمل على الحث على مكارم الأخلاق والندب إلى إعارته لذلك ؛ ليكثر التناسل في الحيوان / .

وأما نهيه عن بيع الماء ، وفي الطريق الآخر : عن فضل الماء ، فاعلم أن من الناس من زعم أن الإجماع قد حصل على أن من أخذ من دجلة ماء في إنائه وحازه دون الناس أن له بيعه ، إلا قولاً شاذاً ذكر في ذلك لا يعتد بخلافه عنده ، ومحمل النهي عن بيع الماء مطلقاً أنه باع مجهولاً منه ، أو باع ما لا يحتفزه في أرضه واحتفزه للسبيل ، أو على أن النهي ندب للإسعاف به لاحتقار ثمنه وعظيم حاجة الناس إليه .

وقد اختلف الناس فيمن حفر بئراً للماشية في الفياض ، هل له منع فضله ؟ فعندنا ليس له منع ذلك بل يبذله بغير عوض ، ومن الناس من قال : لا يمنعه ، ولكن ليس عليه بذله بغير عوض بل بقيمته ، قياساً على المضطر لطعام غيره لإحياء نفسه ، فانه لا يحل له منعه ، ولكن لا يلزمه بذله بغير عوض ، وما وقع هاهنا من نهيه عن بيع فضل الماء يدل على صحة ما قلناه : إن الفضلة لا تمنع .

٢٢٥ / أ

٢٣٨ كتاب المساقاة / باب تحريم بيع فضل الماء ...

إلخ ٣٨ - (...) وحديثنا أحمد بن عثمان التوفلي ، حديثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، حديثنا ابن جريج ، أخبرني زياد بن سعد ، أن هلال بن أسامة أخبره ؛ أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا يباع فضل الماء ليباع به أهلاً) .

وأما إلزام المخالف بهذا بالقيمة قياساً على ما قاله في الطعام فقياس غير صحيح ؛ لاكن الطعام يضر به بذله ، ولا يخلف ما بذله إلا بسعى ومشقة ، والماء ما ذهب منه عاد إليه مثله ، وتفجرت به الأرض ، فافترق الأصلان .

وقوله : لا يباع فضل الماء ليباع به الكلاً ، وقوله أيضاً : لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً : معناه : أن أصحاب الماشية إذا منعوا الماء لم يردوا عليه ، د إذا لم يردوا عليه امتنعوا من رعى ما حوله لعدم الشرب ، فيكون منعه الماء قصداً لمنع الكلا الذي حوله لا فيه إضرار بالمسلمين ومنعاً لهم من حقوقهم ، وذلك غير جائز .

وقريب من هذا .

يتأول في اللفظ الآخر : لا يباع فضل الماء ليباع به الكلا .

الكلاً : مهموز مقصور بفتح الكاف هو الرعى .

قال بعض أئمة - اللغة : الكلاً : النبات .

قال : ومعنى الحديث : أن البئر تكون في البادية أو في صحراً ويكون قربها كلاً .

فإذا ورد عليها وارد فغلب على مالها ومغ من يأتي بعده من الاستيفاء منها ، كان بمنعها الماء مانعاً للكلا لأنه متى ورد رجل بإبله فأرعاها ذلك الكلا ثم لم يسقها قتلها العطش .

والذي يمنع ما البئر يمنع النبات القريب منه ، وهو مثل الحديث الآخر : لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا .

قال أبو القاسم الزجاجي : الكلاء : اسم يقع على جميع النبات والمرعى ، فإذا فصل بن الرطب واليابس منه ، قيل للرطب : خَلَى مقصور ، ورطب بضم الراء يأسكان الطاء ، وللباس حشيش ، ومنه يقال : أحشت الناقة ولدها : إذا ألقته يابسا ، وحشت يد فلان : إذا ييست .

قال القاضي : في قوله : لا يمنع فضل المأل يمنع به الكلاء أصل لنا ، ووجه في مغ الذرائع وسد بابها ، وأن مغ فضل المأ لا حاجة إليه لكن ليتذرع به إلى مغ الكلاء الذي لا يمكن حوزة والحياطة عليه وكل فيه سبب لمخلوق يتسبب به إلى منعه كما يتسبب صاحب بئر الماشية لمنع فضلها بحفره له . وهذا كله فيما حفره في غير ملكه ، فأما ما حفره في ملكه ونسيه ولم يخرج صدقة به ولا أباحه للناس فله منعه .

٢٣٠١٠ (9) باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البغي

٢٣٠١١ (10) باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخة ، وبيان تحريم اقتنائها

وقد اختلف شيوخنا في مغ الرجل الكلاء الذي أنبته الله في أرضه ، وهل يكون أحق به أو هو وغيره فيه سواء وهو أحق به إذا احتاجه لنفسه ورعى ماشيته ؟ على تفصيل في كتب الفقه . كتاب المساقاة / باب تحريم ثمن الكلب ...

إلخ ٢٣٩

(٩) باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البغي والنهي عن بيع السنور

٣٩ - (١٥٦٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أي مسعود الأنصاري ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن ثمن اهلل ، ومهر البغي ، وحلوان اهاهن .

(...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رجب ، عن الليث بن سعد .

ح وحدثنا أبو

بكر بن أن شيبه ، حدثنا سفيان بن عيينة ، كلاهما عن الزهري ، بهنا الإسناد ، مثله . وفي حديث الليث من رواية ابن رجب ، أنه سمع أبا مسعود .

٤٠ - (١٥٦٨) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن محمد بن يوسف ، قال : سمعت السائب بن يزيد يحدث عن رافع بن خديج ، قال : سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول : (شر اهنس : مهر البغي ، وثمن اهلل ، وكسب الحمام) .

٤١ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا الوليد بن مسلم ! ، عن الأوزاعي ، محق

يحي بن أبي كثير ، حدثني إبراهيم بن قارظ ، عن السائب بن يزيد ، حدثني رافع بن

وقوله : (نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن) ، وفي الحديث الآخر : (ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وكسب الحمام خبيث) ، وفي الحديث الآخر : (شر الكسب مهر البغي ، وثمن الكلب ، وكسب الحمام) : اختلف شيوخنا في تأويل قول مالك في كراهة ثمن الكلب ، هل هو على التنزيه أو على التحريم ؟ وهذا قول الشافعي .

قال الإمام : قد تقدم في الذي ذكرناه في افتتاح البيوع ما تعرف منه علة النهي عما نهى

عن بيعه ، وعلة الجواز لما أجز به ، وأشرنا هناك لمسألة بالكلب ، فن أراد حقيقتها فليقف عليها هناك ، ولكن نلحق هاهنا ما يتعلق بالمسألة حتى لا تمر بنا فتخليها من فائدة .

فاعلم أن كل حيوان ليس بنجس ولا ذى حرمة وينتفع به فى الحال وفى المآل ، فإن بيعه جائز ، وإنما قلنا : ليس بنجس / لهذا الحديث ٢٢٥ / ب

٢٤٠ كتاب المساقاة / باب تحريم ثمن الكلب ...

إنح خديج عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ثمن اهلبي خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وكسب الخنم خبيث) .
(...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، بهذا الإسناد ، مثله .

(...) ود ثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا الثضر بن شمير ، سدا هشام ، عن يضى
ائن أن كثير ، حدثني إبراهيم بن عبد الله ، عن السائب بن يزيد ، حدثنا رافع بن خديج ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
بمئس

٤٢ - (١٥٦٩) حدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدنا معقل ،
ص ممص

عن أن الزبير ، قال : سألت جابرا عن ثمن اقلب والسنور ؟ قال : زجر النبي (صلى الله عليه وسلم) عيق ذلك .
قال القاضي : قال أبو عمر بن عبد البر : [فنع بيع السنور لا يثبت رفعه ، وحديث
أبي الزبير عن جابر في ذلك لم يروه إلا حماد بن سلمة] (١) .
[قال القاضي : أنت ترى في كتاب مسلم رواه غير حماد عن أبي الزبير هو معقل بن
عبد الله عنه .

قال أبو عمر : وروى الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مثله .

وحديث أبي سفيان عن جابر لا يصح ؛ لاءنها صحيفة ، ورواية الأعمش في ذلك عندهم ضعيفة] (٢) .

(١) طمس وبياض في أصل المخطوطة ، ونقلناه من التمهيد لابن عبد البر ٨ / ٤٠٣ وعن إكمال اجمال للأبي (٢) طمس وبياض
في أصل للمخطوطة ، ونقلناه من التمهيد والاكمل .
كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إنح

٢٤١

(١٠) باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخة ، وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٤٣ - (١٥٧٠) صدنا يمحس بن يمحس ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
(أمر بقتل اهللاب .

٤٤ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن

نافع ، عن ابن عمر ، قال : أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل اهللاب ، فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل .

٤٥ - (...) وحلتني حميد بن مسعدة ، حدثنا بشر - يعني ابن الفضل - حاشا إسماعيل - وهو ابن أمية - عن نافع ، عن عبد
الله ، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأمر بقتل الكلاب ، فنبت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلبا إلا قتلناه ، حتى
إننا لنقتل كلب المربة من أهل البادية ، يتبعها .

وقوله : (أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل الكلاب) ، وفي الحديث الآخر : " إلا كلب صيد ، أو كلب غم ، أو ماشية)
، وفي حديث آخر : (عليكم بالأسود البهم ذى النقطيئ ، فإنه شيطان) ، وفي الآخر : (ما بالهم وبال الكلاب ، ثم رخص في كلب

الصيد وكلب الغنم) ، وفي الحديث الآخر : (وكلب الزرع) ، قال الإمام : أما إذا حبست الكلاب لغير منفعة وحاجة إليها ، فإن ذلك ممنوع منه ؛ لما فيها من ترويع المسلمين والتوثب عليهم ، وإذا دعت الضرورة لاقتنائها للتكسب بها في الصيد أو حراسة المال ، كانت الحاجة إليها في تكسب المال أو حراسته تدعو لإجازة اقتنائها .

وقد اختلف الناس في اتخاذها لحراسة الدور ، هل يجوز ذلك ؟ قياساً على ما وقع في الحديث من إجازة اتخاذها لحراسة الزرع والضرع ، أم لا يجوز ذلك ؟ وقد اعتل بعض أصحابنا للنهي عن اتخاذها لحراسة الديار بأن في ذلك مضرة وترويعاً للناس ، وهي إنما تتخذ حراسة من السارق ، وقد تؤذى - إذا كانت في الديار - من ليس بسارق ومن لم يسرق بعد .

وفي الحديث : (أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب) (١) وهذا المعنى هو المفرق بين اتخاذها في الديار واتخاذها لما ذكر في الحديث ، وكذلك - أيضاً - تنازع العلماء في كلب

(١) ! يأتي ، كاللباس ، بتحريم تصوير صورة الحيوان .

٢٤٢ كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب

إنح ٤٦ - (١٥٧١) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بقتل إملاب ، إلأكلب صيد أو كلب غنم ، أو ماشية .

فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول : أو كلب زرع . فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة زرعاً .

٤٧ - (١٥٧٢) حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ، حاشا روح .

ح وحدثني إسحق بن منصور ، أخبرنا روح بن عب الله ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل إملاب ، حتى إن المرأة تقلم من الب الية بكلها فنقتله .

ثم نهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن قتلها ، وقال .

(عليكم بالأسود البهي ! ش النقطن ، فإنه شيطان ! دا .

!! س وحه ، ٥١ ، ، ص عص ، ص عص ، ٥ ص ، ص ٥٥ صص

٤٨ - ١٥٧٣ حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن أبي التياح ، سمع مطر بن عبد الله عن ابن المغفل ، قال : أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل إملاب .

ثم قال : (ما بالهم وبأل إملاب ؟) ثم رخص في كلب الصيد وكالب الغنم ! .

٤٩ - (...) وحدثني يحيى بن حبيب حدثنا خالد - يعني ابن الحارث .

ح وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد .

ح وحدثني محمد بن الوليد ، حاشا محمد بن

الصيد إذا اتخذ من ليس بصايد ، هل يجوز ؟ أخذنا بظاهر هذا الحديث أو ينهى عن ذلك ، ويكون معنى الحديث إلا كلب صيد للصائد به .

قال القاضي : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب ، إلا ما استثنى من كلب الصيد وما ذكره معه ، وهو مذهب مالك وأصحابه .

ثم اختلف القائلون بهذا ، هل حكم كلب الصيد وما ذكر معه منسوخ من العموم الأول ، وأن القتل كان عاماً في الجميع ؟ أم كان مخصوصاً على ما جاء في بعض الأحاديث ؟ وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها ، إلا ما خصه آخر من الأسود البهم .

وقوله : (ما لي والكلاب) والذي عندي في تنزيل هذه الأحاديث أو ظواهرها تقتضي أولا النهي العام عن اقتنائها والأمر بقتلها ، ثم تحمل الأحاديث الأخر على نسخ العموم باقتصار القتل على الأسود ، ومنع الاقتناء إلا لكلب الصيد والضرع والماشية ، وقد أشار بعضهم إلى منع القتل فيما عدا الأسود يدل على جواز اقتنائه وليس نهى وجوب .

وقول ابن عمر - لما سمع في حديث أبي هريرة : (أو كلب زرع) - : (رحم الله

كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إنلج ٢٤٣ جعفر .

ح و حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا النضر .

ح و حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا وهب بن جرير ، كلهم عن شعبة ، بهنا الإسناد .

وقال ابن حاتم في حليته عن يضى : ورخص في كلب الغن ! والصيد والزرع .

٥٠ - (١٥٧٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) : (من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاري ، نقص من عمله ، كل يوم قيراطان لما .

٥١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن نمير ، قالوا : حدثنا سفيان ، عن الزفري ، عن سالم ، عن أبيه ،

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية ، نقص من أجره كل يوم قيراطان) .

٥٢ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى

ابن يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار ، أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) : (من اقتنى كلبا إلا كلب ضارية أو ماشية ، نقص من عمله كل يوم قيراطان) .

٥٣ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى : أخبرنا .

وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل عن محمد - وهو ابن أبي حرملة - عن سالم ! ابن عبد الله ، عن أبيه ، أن رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) قال : (من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو كلب صيد ، نقص من عمله كل يوم قيراط) .

قال عبد الله : وقال أبو هريرة : (أو كلب حرث) .

٥٤ - (...) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا وكيع ، حدثنا حنظلة بن أبي سفيان ،

عن سالم ، عن أبيه ، عن رسول الله على قال : (من اقتنى كلبا إلا كلب ضار أو ماشية ، نقص من عمله كل يوم قيراطان لما .

أبا هريرة كان صاحب زرع) ليس على تكذيبه واتهامه ، وأن ما قال تصحيح لروايته ، لأنه كما كان صاحب زرع أثبت بحفظ هذه

الزيادة ، ويدل على صحتها رواية غير أبي هريرة ، وقد ذكرها مسلم من رواية عنده ، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي - عليه

السلام .

٢٤٤

كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إنلج

٢٢٦ / ١

قال سالم : وكان أبو هريرة يقول : (أو كلب حرث لا وكان صاحب حرث .

٥٥ - (...) حدثنا داود بن رشيد ، حد ، شامروان بن معاوية ، أخبرنا عمر بن حمزة

ابن عبد الله بن عمر، حدثنا سالم بن عبد الله عن أبيه، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أما أهل دار اتخنوا كلاباً إلا كلب ماشية أو كلب صائد، نقص من عملهم، كل يوم، قيراطان) .

٥٦ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي الحكم، قال: سمعت ابن عمر يحدث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (من اتخذ كلباً إلا كلب زرع أو غنم أو صيد، ينقص من أجره كل يوم قيراطاً لما .

٥٧ - (١٥٧٥) وحديث أبو الطاهر وحرمة، قالوا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذكرها مسلم - أيضاً - من رواية أبي الحكم، وهو عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي، عن ابن عمر .

فلعل ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحقق هذه اللفظة عن النبي - عليه السلام - زاده في حديث بعد - والله أعلم . وقوله في حديث داود بن رشيد: (إلا كلب صائد): حجة لأحد القولن، على اختصاص جواز اتخاذ كلب الصيد لمن يصيد لا لمن لا يصيد، على ما تقدم .

وكثر الأحاديث إنما فيها كلب صيد، وفي حديث يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب ومن ذكر معه: (إلا كلب ضارية) وتخريجه في العربية: إلا كلب ذى كلاب ضارية أو إلا كلب كلاب ضارية . وجاء في حديث إسحق بن إبراهيم: (من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية) في رواية العذري وغيره .

ويخرج على إضافة الشيء إلى نفسه كقوله: / كما بارد ومسجد الجامع، أو يكون (ضار) هنا وصفا للرجل المعتاد للصيد [كقوله: أو ضارى .

هو للعذري دون يأ ولغيره دون يأ وللسجزي هنا ضارياً بيا منونة وبعدها ألف وتخريج الأولى والثانية على إضافة الشيء إلى نفسه [(١) الضارى: هو المعلم للصيد .

وقوله: (أو ضرع) مثل قوله: (أو ماشيقا، [وأجاز غير مالك اتخاذها للتحفظ من السارق] (٢) .

وأما إن اتخذ الكلب ليحفظ الدار من السراق، فليس مما أبيح اتخاذها عنده، وكذلك كلب الزرع، إنما هذا إذا كان يحفظه من الوحوش بالليل أو بالنهار لا من الحشرات .

(١) مطموسة في الأصل، ونقلت بتصرف من الأبي ٤ / ٢٥٥ .

(٢) طصى وبياض في جميع النسخ، والمثبت من الأبي بتصرف ٤ / ٢٥٣ .

كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إلخ ٢٤٥ قال: (من اقتنى كلباً ليس بـ كلب صيد ولا ماشية ولا أرضي، فإنه ينقص من أجره قيراطان، كل يوم . وليس في حديث أبي الطاهر: (ولا أرضي) .

٥٨ - (...) حدثنا عبد بن حميد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الرفرى،

عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من اتخذ كلباً، إلا كلب ماشية أو صيل! أو زرع، انتقص من أجره كل يوم قيراطاً) .

قال الرفرى: فذكر لابن عمر قول أبي هريرة .

فقال: يرحم الله أبا هريرة، كان صاحب زرع .

٥٩ - (...) حدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا هشام الدستوائى، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي

سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلَبَ حَرْتٍ أَوْ مَاشِيَةٍ) .

وقوله : (انتقص من أجره كل يوم قيراط) ، وفي الرواية الأخرى : (قيراطان) ،

وفي الرواية الأخرى : (نقص من عمله قيراطان) : ومعنى نقص من أجره : [قيل : إنه يحتمل ب (القيراطان) جزم ما في نوع من كلاب] (١) أحدهما أشد أذى من الآخر لهم ، وبسبب الترويع للمسلمين والأذى لهم يكتسب من الإثم ما ينقص من أجر عمله هذا .

[وقوله : (نقص من عمله) وقيل : ينقص مما مضى من عمله ، وقيل : من مستقبله] (٢) لاتخاذ ما نهى عنه وعصيانه في ذلك . وقيل : بل من امتناع دخول الملائكة بيته بسببه [وقيل : بل لما يلحق من ترويع الكلاب] (٣) ومراقبة أحكام اتخاذ من غسل الإناء من ولوغها ، ومن نجاستها عند من يراها نجسة في الاتجار للتملك منه ، ولا يرى ذلك ، فيدخل عليه الإثم من أجله فيدخل عليه في هذه الوجوه من السيئات ما ينقص من أجره في يومه ، فيحتسب أجره في إحسانه إليه ، لما جاء من أن (في كل ذي كبد رطبة أجر) (٤) ، فقد يحو أجره في ذلك ، أو ينقصه ما يلحق مقتنيه من السيئات بترك أدائه العبادات فيه ، ولمراعاة أحكامه ، أو لترويع غيره .

وقيل : يختص هذا النقص من البر ما يطابق

(١ - ٣) طمس وبياض في جميع النسخ ، والمثبت من الأبى بتصرف ٤ / ٢٥٣ .

(٤) صيأتي في كتاب السلام برقم (١٥٣) .

٢٤٦ كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إلخ (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا شعيب بن إسحاق ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني

يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة بن كند الرخمي ، حدثني أبو هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
بمثله .

(...) حدثنا أحمد بن المنذر ، حاشا عبد الضمّد ، حدثنا حرب ، حدثنا يحيى بن

أبي كثير ، بهذا الإسناد ، مثله .

٦٠ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - عن إسماعيل بن سميع حدثنا أبو رزيق ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من اتخذ كلباً ليس بكلب صيد ولا غنم ، نقص من عمله كل يوم قيراط !) .

٢٣٠١٢ (١١) باب حل أجرة الحجابة

٢٣٠١٣ (١٢) باب تحريم بيع الخمر

٦١ - (١٥٧٦) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن يزيد بن خصفة ، أن السائب بن يزيد أخبره ، أنه سمع سفيان بن أبي زهير - وهو رجل من شنوءة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً ، نقص من عمله كل يوم قيراط) قال : أنت سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : إى ، وربّ هنا المسجد .

الإثم ، وهو أجره من تغيير المنكر كل مرة ، فينقص منه ذلك القدر لموافقته في اتخاذ الكلب مثله ، والله أعلم بما أراد رسوله . وذكر القيراط هنا تقرير لمقدار الله أعلم به ، والمراد نقص جزء ما ، وما جاء في الحديث الآخر من جعله قيراطا ، وقيل : يحتمل أن

يكون في نوعين من الكلاب ؛ أحدهما أشد أذى من الآخر ولمعنى فيهما ، أو يكون في اختلاف المواضع ، فيكون القيروطان في المدينة خاصة ، والقيراط في غيرها ، أو القيروطان في المدائن والحواضر ، والقيراط في غيرها ، أو يكون ذلك في زمن فذكر القيراط أولاً ، ثم زاد التعليل فذكر القيراطين ، والله أعلم بمراده .

وفي جملة هذه الأحاديث جواز اتخاذها للأشياء المستثناة من الصيد وغيره ، على ما تقدم . وقد استدل بعضهم من تنبيه النبي على هذه المنافع على جواز اتخاذها لكل منفعة في

نحو من ذلك ، وأن النهي [إنما هو لاتخاذها لغير منفعة مقصودة ، واستدل بعضهم بقوله : ! نقص من أجره ، ومن عمله) على أن النهي ليس نهى تحريم ، وإنما (١) نهى كراهة ؛

(١) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامش .

كتاب المساقاة / باب الأمر بقتل الكلاب ...

إلخ ٢٤٧ (...) حدثنا يحيى بن أثوب وقتيبة وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل ، عن يزيد

ابن خصيفة ، أخبرني السائب بن يزيد ، أنه وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنئي .

فقال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

بمثله .

إذ ليس وعيد المحرمات نقص الأجور وفي هذا نقص .

وفي الباب حديث يحيى بن يحيى وقتيبة وابن حجر ، ذكر سفيان بن أبي زهير الشنئي ، بفتح الشين المعجمة والنون بعدها همزة مكسورة ، منسوب إلى أزد شنوءة ، وقد وقع مبيناً في الحديث قبله .

قال : وهو رجل من شنوءة ، ووقع عند السمرقندي : (الشنوي ! بدون الهمزة على التسهيل ، ورواه بعض رواة البخاري : (الشنوي) بضم النون على الأصل ، وذكر بعده ابن أبي علية السبائي ، بسين مهملة وباء موحدة ، منسوب إلى سبأ .

٢٤٨

كتاب المساقاة / باب حل أجرة الحجابة

(١١) باب حل أجرة الحجابة

٦٢ - (١٥٧٧) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - عن حميد ، قال :

سئل أنس بن مالك عن كسب الحجام ؟ فقال : احتجم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

حججه أبو طيبة ، فأقر له بصاعين من طعام ، وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه .

وقال : (إن أفضل ما تداؤبتم به الحجابة ، أو هو من أمثل ! وإلكم) .

٦٣ - (...) حدثنا ابن أن عمر ، حاشا مروان - يعني الفراري - عن حميد ، قال : سئل أنس عن كسب الحجام ؟ فذكر بمثله .

غير أنه قال : (إن أفضل ما تداؤبتم به الحجابة والقسط البحري ، ولا تعنبوا صبيانكم بالغمر) .

٢٢٦ / ب

وقوله : (احتجم رسول الله .

! الحديث ، وثناؤه على منفعة الحجابة : دليل على جواز الحجابة للحاجم والمحجوم ، وجواز المعانة داعطاء الأجر عليها على ما تقدم .

وأبو طيبة : هو بطاء مهملة ، ثم ياء اثنتين تحتها على الباء .

بواحدة .

وسؤال النبي -

عليه السلام - سيده أن يخففوا عنه من ضريبته ، فيه جواز إلغاء الضريبة على العبيد الذين لهم صناعة ، وجواز سؤال ساداتهم التخفيف عنهم .

قوله : (ولا تعذبوا صبيانكم بالغَمَزِ) : يعنى من العذرة ، وقوة اللداد .

كذا فسر

في حديث آخر .

والعذرة : وجع الحلق ، وهو سقوط اللهاة .

وحضه على معاناته بالقسط البحرى حكم على الرفق فى المعاناة ، ولا سيما بالصغار ، وقد فسر صفة معاناته بالقسط البحرى ، وهو العود الهندى المذكور فى هذا الحديث وقال : يسقط به من العذرة! وفيه بقايا المعاناة / والاستعاط : ضم بالعرض فى الدماغ ، وقد ذكر مسلم

أنه - عليه السلام - احتجم وأعطى الحجام أجرة واستعطى .

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر

٢٤٩

(١٢) باب تحريم بيع الخمر

٦٧ - (١٥٧٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ

عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ ، حَاشَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : يَسْمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَخْطُبُ بِالْمَلِينَةِ قَالَ : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَمْلِكُ فِيهَا أَمْرًا ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ) .

قَالَ : فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا لَيْسِرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ) .

قَالَ : فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ

وقوله (١) - عليه السلام - : (إن الله يعر صبيذكر الخمر ، ولعله سينزل فيها أمراً ،

فمن كان عنده منها شيء فليبعها (٢) وينتفع به) : دليل على أن الأشياء على الإباحة فى جميع المنتفعات إلا ما حرمه الشرع ، وأنها على ما كانت عليه قبل زمن الشرب .

وقوله : النصيحة اللازمة للعامة فى أمر دينها ودنياها ؛ لأنه لما أحس - عليه السلام - أنه سيحدث فيها أمر بنصحهم فى تعجيل الانتفاع بها ، ما دام لهم ذلك حالاً .

وقوله : (إن الله حرم هذه الخمر ، فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب

ولا يبيع) ويروى : (ولا ينتفع) .

وفى الحديث الآخر : (إن الذى حرم شربها حرم بيعها) : فيه حجة! أن ما حرم مقصود المنفعة منه وعظمها فما بقى منه من المنافع تابع للتحريم ، والمقصود من الخمر الشرب ، فلما حرم حرم الانتفاع بها جملةً ومالا منفعة فيه لا يجوز بيعه ، وقد جاء فى حديث ابن عباس : أن الله إذا حرم على قوم كل شيء حرم عليهم ثمنه .

وهذا يحمل على ما بيناه مما المقصود منه جل منفعية اجل ، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك ، كالحيوان والطيور عند من يعتقد تحريمها والخمر الأهلية وشبهها ؛ إذ المقصود من جميعها منفعة غير الاكل ، فلم يجز بيعه بإجماع .

وقوله : (فمن أدركته هذه الآية) : أى من أدركته حيا ، ولزمه الخطاب ، يريد قوله تعالى : { إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاتَّةُ سَيِّئَةٍ } الآية (٣) ، ؟ سيأتى الكلام على هذه الآية ، ومقتضى حكمها ، وما يتعلق بها من أحاديث الخمر والمسكر فى الأضربة إن صفاء الله .

وقوله : (فاستقبل الناس بما كان عنده منها فى طريق المدينة فسفكوها) : أى صبوها .

(١) باب جديد .

وكتب فى أصل للخطوة : أول الجزء السابع عر .

(٢) في مقى الصحيحة : فليبعه .

٢٥٠

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر
المدينة فسفكوها .

* - (١٥٧٩) لحدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ،

عن عبد الرحمن بن وعلة - رجل من أهل مضر - أنه جاء عبد الله بن عباس .

ح وحدثنا أبو الطاهر - واللفظ له - أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك بن أنس وغيره ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن بن وعلة السبي - من أهل مضر - أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب ؟ فقال ابن عباس : إن رجلاً أهدى لرسول أور (صلى الله عليه وسلم) راوية خمر .

فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (هل علمت أن الله قد حرمها ؟ لا قال : لا ، فسار إنساناً .
فيه دليل على منع الانتفاع بها البتة ، وعلى منع تخليها .

ولو كان جائزاً لبين لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا ، وبينه للآخر الذي نهاه عن بيعها وصباها ، ولنصحهم في ذلك ونهاهم عن إضاعة أموالهم ، كما نصحهم عند مخافة تحريمها في الحديث قبل هذا ، وكما نبه أهل الميتة على الانتفاع بجلدها .
وقد حكاه في حديث آخر : (صباها) ، وجاء في حديث آخر ذكره مسلم بعد هذا إنخ .

سئل - عليه السلام - عن تخليها فقال : (لا) .

ويمنع تخليها قاله مالك والشافعي وأحمد والعبري ، وأجاز تخليها أبو حنيفة والأوزاعي والليث ، وحكى عن مالك .
وكذلك قال أبو حنيفة : إن عولج بالملح والسمك .

حتى صار مدياً جاز ، وخالفه صاحبه ابن الحسن وقال : إنما يجوز التخليل فقط .
وهو قول أكثر من أجاز تخليها .

ثم اختلف المانعون لذلك إذا فعل ذلك ، فعن مالك في ذلك قولان ؛ أسهرهما : أن توكل .

وقال الشافعي : خلها حيثن محرم نجس كما كان قبل تخليها ، وقاله كبار أصحابنا .

وقال الجمهور : إذا صارت خللاً من ذاتها بغير معالجة آدمى أنها توكل ، وهو قول مالك والشافعي وعامة أصحابها ، وروى عن عمرو بن شهاب وجماعة من السلف والخلف .

وحكى القاضي عبد الوهاب وغيره أنه لا يختلف في جوازه ، لكن روى ابن وضاح عن سخون أنه منع ذلك وإن تخلت من غير صنع آدمي .

وفي هذا - أيضاً - يمنع الانتفاع بها للتداوى وغير ذلك من العطش عند عدم الماء أو لتجوز لقمة غص بها .

وهذا قول مالك والشافعي وغيرهما .

وأجاز ذلك أبو حنيفة وأحمد ، وقاله بعض أصحابنا ، وروى عن الشافعي نحوه إذا خاف التلف ، وقاله أبو ثور .

وقوله : (هل علمت أن الله حرمها ؟ ! : دليل على جهالة الرجل بهذا الحكم ، فعله

كان بإثر التحريم وقبل انتشاره ، وقد جاء في حديث آخر : (أشعرت أن الله حرم الخمر

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر ٢٥١ فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (بم ساررته ؟ ثا .

فقال : أمرم ! يبيعها .

فقال : (إن أئدى حرم شرها حرم بيعها) .

قال : ففتح المزاد حتى فاب ما فيها .

(...) حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني سليمان بن بلال ، عن يحيى

ابن سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، مِثْلَهُ .
(١) فهذا يدل على قرب المال .

وقوله في هذه الرواية هل يفسر قوله في رواية مالك : (هل علمت أن الله حرمها ؟) (٢) وأنه على الاستفهام ليبين الحال ، لا على التوبيخ على ما ذهب إليه بعضهم .

وفيه دليل على أن الجاهل / قبل هذا لا إثم عليه بالتحريم ، ما لم يفرض في التعليم بعد إمكانه .
وقوله : لا .

فسار إنساناً ، وقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (بم ساررتة ؟) ، قال : أمرته ببيعها : الامر هنا والمسؤول هو المهدي الأغر ، كذلك جأ مفسراً في رواية غسان على زيد ابن أسلم في هذا الحديث ، وفيه : أن رجلاً من دوس جأ إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وذكر القصة ، وفيه : فأمر الدوسي غلامه ببيعها ، فلما ولي بها قال له النبي - عليه السلام - : (ماذا أمرت بها ؟) قال : أمرته ببيعها - الحديث .

هنا خلاف ما ظنه بعض الشارحن ، يوهم ظاهر اللفظ أن الذي ساره وأمره وخصه النبي - عليه السلام - هو رجل أجنبي غيره ، وفيه : أن على العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه فاسد .

وقيل عن ذلك : أن يجري فيه ما لا يجوز ، كما سأل النبي - عليه السلام - عن مسارته في شأنها وعلم من جهله بحكمها ، لما قد جريه قداح منه فاستكشفه عن ذلك ، فإذا به كما ظنه .

ولم يكن هذا من التجسس والكشف عن الأسرار وكثرة السؤال ؛ لأن المذموم من ذلك كله والمنهى عنه فيما لا يختص بالإنسان ولا بما يلزمه القيام به ، وأما ما يختص بالإنسان منفعتة أو مضرتة أو يكون النظر والإسناد فيه والعضا له فعلية البحث في كل ذلك ومعرفة صحيحة وسقيمه والكشف عن الأسرار ؛ لئلا يجري من ذلك شيء يضره ، أو يضاف إليه مما لا يرضاه ولا يسيغه .
وقوله : (إن الذي حرم شربها حرم بيعها) : قال بعضهم : فيه دليل على منع بيع الذبول والعذرة وغيرها من النجاسات ، وهو قول مالك والشافعي ، وأجاز ذلك الكوفيون والطبري وبعض متقدمي أصحابنا ، وأجازة آخرون منهم للمشتري دون البائع ، وكذلك يقول الشافعي في أبعاد ما يؤكل لحمه وروثه لقوله : (نجاسته) ، ومالك يجيز بيعه .

(١) أحمد في المسند ٤ / ٢٢٧ .

(٢) مالك في الموطأ ، كالأشربة ، بجامع تحريم الخمر ٢ / ٦ له رقم (١٢) .

٢٢٧ / ١٠

٢٥٢ كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر ٦٩ - (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ! إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا ٨ شَأ .

وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ! - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ،

٢٢٧ / ب

لقوله : (بطهارته) ، ويحتمل أن يريد قوله : (إن الذي حرم شربها حرم بيعها) ، أي أن الله قد حرم الحكيم لا أن معناه : أن السبب الموجب بتحريم شرائها أوجب تحريم بيعها ؛ لأن موجب تحريم الشرب ما نص الله عليه من إلقاء العداوة والبغضاء ، والصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، ومن لا يمنع البيع أدى بيعها من الكفار ومن لا يمنع من ذلك .

والأظهر أنه على الخبر عن الله لا على ذكر التعليل بدليل الحديث الآخر : لما نزلت

٢٣٠١٤ (13) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

آخر سورة البقرة خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الناس ، فأقبل على الناس ، ثم نهى عن التجارة في الخمر ، وقد يحتمل أن الحكم فيمن حرم شربه أو كله مما هو المقصود من تحريم بيعه وسائر منافعه ، كما جاء في حديث شحوم اليهود ، وفي سفكهم لها في طرق المدينة ما يحتج به ربيعة ، ومن قال بقولهم في طهارة الخمر ، دليله ذهب سعيد بن الحذاء والهروى لو كانت نجسة لتنجست بها

الطرق ، وتأذى بها المسلمون كما لا يباح إجراء الأقدار في الطرق ، ويمنع من فعله ، وكافة السلف والخلف على نجاسة الخمر والدليل على نجاستها مع إجماع الكافة عليها قديماً وحديثاً إلا من شذّ تحريم بيعها ، وما حرم بيعه لا يخلو تحريمه أن يكون لحرمته كالجرو ، ولا حرمة للخمر ، فيقال : منع من بيعها مذهبنا ومالا منفعة فيه أصلاً كالجلعان والخمر ، فقد تخلل على ما تقدم وينتفع بها ، أو لنجاسته كالميتة والدم والخمر من هذا القليل ، ويتأول معنى صحتها في طرق المدينة أن الطرق كانت واسعة يفنى منها من حيث يمر المار ، ولا يتأذى بذلك ، وكذلك كانت طرق المدينة ، وقد قيل : فعل ذلك ليشتهر الأمر ويذيع حكمه فيها بالأذقة ويمنع البيع .

وقوله : (ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما) ولم يذكر أنه شقهما ، وفي ظاهره

حجة لمن لا يرى كسر أواني الخمر ، ويرى غسلها واستعمالها .
وقد اختلف العلماء في ذلك .

وعن مالك فيه قولان ؛ فقال : من وجد عنده خمر من آنية كسرت الظروف وشقت .

فقيل : لعل ذلك عقوبة له في القول بالعقوبة في الأموال ، وقيل : لأن ما فيها لا يظهر بالغسل / لتداخله فيه ولو كان يوجد الغسل لم يفسد ، ونحوه لمالك إذا طبخ فيها الماء وغسلت أنها تستعمل ، وقد يحتمل أن يكون أمر مالك بكسرها فيمن خيف منه العود إلى عملها وإن ضاربه ليستعين بذلك على معصية ، وحديث أبي طلحة في كسرهم الجراب حجة .

ولمالك وليس في هذا الحديث تصريح أنها لم تشق ، دائماً قال : (ففتح) ، وقد يكون الفتح بشق أجوافها .

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر ٢٥٣ قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التِّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ .

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مُسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، فِي الرِّتَا ، قَالَتْ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَحَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ .

وقوله : (ففتح المزادة) ، وفي أول الحديث : (الراوية) هما بمعنى .

[هذا قول أبي عبيد .

وقال يعقوب : لا يقال : راوية ، إنما الراوية البعير ، وإنما يقال : مزادة .

وهذا الحديث وغيره يشهد لما قال أبو عبيد [(١)] ، لكن لفظ (راوية) يستعمل في القرية الكبيرة التي يحمل فيها الماء والخمر وشبهه مما يشرب وتروى صاحبها ، وبهذا سميت .

وقد تستعمل توسطاً فيما يحمل فيه غير ذلك ، وكذلك المزادة لما يثزود فيه الماء من ذلك للسفر لكبرها ، وقيل : بل سميت بذلك ؛ لأنه يزداد فيها الجلد لتتسع ، وقيل في الراوية مثله .

وقوله : ١ لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة اقترأهن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الناس ،

ثم نهى عن التجارة في الخمر : يحتمل أن يكون هذا متصلاً بعد تحريم الخمر ومنها فهم ، أو أوصى إليه بمنع بيع الخمر بظاهر الحديث ؛ لأن سورة المائدة التي فيها تحريم الخمر من آخر ما نزل من القرار ، وآية الربا آخر ما نزل .

قال ذلك عمر ، قال : ومات رسول الله ولم يفسرها لنا ، ويحتمل أن يكون هذا بعد بيان النبي تحريم له في الخمر .

فلما نزلت آية الربا وقد اشتملت على تحريم ماعدا البيع الصحيح كد تحريم ذلك ، ولا علم أن التجارة في الخمر من جملة ذلك ، والله أعلم .
كما كرر تحريمه والإعلام بذلك عام الفتح ، كل ذلك تأكيد .

ولما جمع عام الفتح من كافة المسلمين وأهل البوادي والأعراب الذين يجهلون الأحكام .

(١) سقط من الأصل ، ولستدرك في الهائل . ٢٥٤

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

(١٣) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

(٧١ - ١٥٨١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ) . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ ، وَبَلْ إِنَّ بِهَا الْجُلُودَ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا وَقوله : (إن الله حرم بيع الخمر والميسر والخنزير والأصنام) .

فقيل : يا رسول الله ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ تَطْلَى بِهَا السُّفُنُ ، وَتَدُهْنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَتَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ . فقال : لا ، هو حرام (الحديث) .

ثم قال عند ذلك : (قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم عليهم شحومها أجمَلُوه ، ثم باعوه ، فقلوا ثمنه) ، قال الإمام : قد تقدم في العقد الذي افتتحنا به البيوع الكلام على هذا الحديث ، وأصلنا ما يعرف منه ما يجوز بيعه مما لا يجوز ، وكشفنا عن علة ما يجوز بيعه مما لا يجوز ، فلا فائدة من إعادته .

وقد قال الطبري : في المحرمات ما يجوز بيعه ، فإن اعترض به على ما يتضمنه قوله (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث من إشارته إلى أن ما حرم بيعه ، قيل : إنما هذا لنجاسته .

واليهود ترى الشحم نجساً ، والذي أحللنا بيعه من المحرمات ليس بنجس ، والذي أراد بقوله : لا ، فهو حرام (تحريم البغ لا تحريم ما ذكره من منفعة ، وإنما ظنوا أن هذه المنافع تكون سبباً للرخصة لهم في البغ ، فذكروا ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، لعله أن يبيح البغ لذلك ، فلم يفعل .

وقد تقدم في العقد الذي ذكرناه نحن في افتتاح البيوع الوجه الذي من أجله لم يعذرهم (صلى الله عليه وسلم) ، ولم يرخص لهم في البغ ، قال : فإن قيل : فإن في بعض الأحاديث كما قيل له (صلى الله عليه وسلم) في شحوم الميتة : إنها تدهن بها السفن ، فقال : لا تنتفعوا من الميتة بشيء) .

قيل : هذا على الكراهية ، وتحزراً من النجاسة أن تمسه ، بدليل ما وقع في حديث آخر أنه أباح الانتفاع بالسمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة (١) وإن طعنوا في بعض رواة هذا الحديث .

وكذلك حديثهم الذي عارضوا به - أيضاً - يطعن في بعض رواته هذا الذي علق بحفظي من معنى كلام الطبري . قال القاضي : في هذا الحديث إبطال الحيل ، والحجة على من قال بها في هذا إسقاط حدود الشرع من الكوفين . وفيه الحجة لمالك في مراعاة الذرائع ، وسد بابها . وقد اختلف الناس في الانتفاع بالنجاسات ، وقد ذكرناه . واختلفوا في الانتفاع بشحوم الميتة .

(١) البيهقي في السق الكبرى ، كالضحايا ، بمن أباح الاستصباح به ٣٥٤ / ٩ .

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ٢٥٥

وأما ما أثبت فيه ميتة من زيت أو سمن وعسل ذائب أو تمسه نجاسة ، هل يستصحب به أو يجعل من الزيت صابون ، ويلقى العسل النحل ، أو يطعم الميتة بكلايه ، أو الطعام النجس لماشيته ، أو تطلّى به السفن ؟ / يتحقق من مذهب مالك وكثير من أصحاب استعمال الزيت وغيره مما وقعت فيه النجاسة في غير أجل .

واختلف في ذلك أصحابه ومنعه بعضهم ، قياساً على شحم الميتة ، وهو قول محمد بن حنبل وأحمد بن صالح . وأجاز بعضهم بغ الدهن إذا بين به ممن يدفع به ، وإجاز بعضهم استعماله وبيعه بعد غسله والادهان به ، وروى نحوه عن مالك ، وأن

الغسل يعطوه .
ومنع بعضهم ، دان غسل لتعذر ذلك ، ولو كاذ لم يخفط على من مغنى ، لالى م الب إليه مالك من جواز الانتفاع به ذهب الشافعى والثورى ، وروى نحوه محق ابنت عمرو وعلى .
ومن أجاز الانتفاع به فيما عدا الاكل وبيعه إذا بين به أبو حنيفة وأصحابه والليث ، وروى عن أبي والقاسم وسالم ، وهو قول ابن وهب من أصحابنا ، وقد جاء فى الحديث من رواية معمر فى الفأرة تقع فى السمن : ا دإن كان مائعا ، فلا تقربوه (١) .
وجاء من رواية أخرى عنه : ا دان كان مائعا فانتفعوا به واستصبحوا (٢) .
وأما شحوم الميتة ، فجمهورهم على أنه لا ينتفع بها البتة بشيء ؛ لأن عينها نجس ،
خلاف ما هو آت عن النجاسة لعموم نهيهِ - عليه السلام - عن الانتفاع من الميتة بشيء ، فخصت المحنثة من ذلك الجلد ، وبقي سائرهما على التحريم ، إلا عطاء بن أبي رباح ، فأجاز أن يستصبح به ، وتطلى به السفن .
د إلى نحوه أشار الطبرى ، وتأول الحديث بما أشار إليه قبل من النهى عن البيع لا عن غيره ، وتأول عموم النهى على النذب والتزهر ،
لثلا تنجس بمباشرته ، وفى تحريم بيع الميتة حجة على مغ بغي جثة الكافر إذا قتلناه من الكفار واقتربهم منا له .
وقد امتنع من ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) فى غزوة الخندق ، وقد بذلوا له فى جسد نوفل بن عبد

٢٣٠١٥ (١٤) باب الربا

الله المحزومى عشرة إلا درهما فيما ذكر ابن هشام ، فدفعه إليهم ولم يقبل ذلك منهم ، وقال : ا لا حاجة لنا بجسده ولا ثمنه) .
وقد خرج الترمذى فى هذا حديثا نحوه .
وفى النهى عن ثمن الأصنام مغ بغي الصور المقصود شراؤها كيف كانت ، إذا كان ما فيها تبعا لها ، بخلاف إذا كانت هى تبعا ،
كتصاوير الثياب والبسط وغيرها مما جاءت فيها الرخصة ، وكذلك لعله ما كان تبعا للبيع مما لم تأت فيه رخصة وكره ، كصور الأباريق
والمناور والأسرة ؛ لأنها تغ لا يفسد البيع ، لكن كره اتخاذها ويلزم طمسها وتغييرها .
وقد رخص
(١) أبو داود ، كالأطعمة ، بغي الفأرة تقع فى للسمن .
(٢) البيهقى فى القى ، كالضحايا ، بمن الجع الاستصباح به ٣٥٤ / ٩ .
١ / ٢٢٨
٢٥٦ كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام الناس ؟ فقال : (لا ، هو حرام) .
ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قاتل الله اليهود ، إن الله عز وجل لما حرّم عليهم شحومها ، أجملوه ثم باعوه ،
فأكلوها ثم) .
(...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن ميمر ، قالا : حدثنا أبو أسامة ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن
عطاء ، عن جابر ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح .
ح وحداشا محمد بن أثنى ، حدصتنا الضحاك - يعنى أبا عاصم - عن عبد الحميد ، حدثني يزيد بن أبي حبيب ، قال : كتب إلى
عطاء ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام الفتح بمثل حديث الليث .
٧٢ - (١٥٨٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب إسحق بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ،
عن عمرو ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، قال : بلغ عمر أن سمرة باع نخرا .
فقال : قاتل الله سمرة ، ألم يعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فجملوها
فباعوها) .

(...) حدثنا أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح - يعني ابن القاس - عن عمرو بن دينار ، بهذا الإسناد ، مثله .

أهل العلم في بيع البنات ٥ س شرائها للجوارى للرخصة في ذلك ، دباحة لعبهن بها .

وجاء عن مالك كراهية شرائها ، ورأى الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تتخذ متجراً ، ولعموم التغليظ فيها عملها .

وقوله : (أجملوها) وفي الرواية الأخرى : (جملوها) ، قال الإمام : معناه : أذابوها ، يقال : جملت الشحم وأجملته : إذا أذبت .

وانشد ابن الأنباري للبيد :

فامشوى ليلة ربح واجتمعت

قال الهروي وغيره : الجميل والطهارة عند العرب : ما أذيب من الشحم ، والحلم :

ما أذيب من الآلية ، قال الرازي : أئند يعقوب :

يهم فيها القوم هم الحم

قوله : (يهم فيها) أى يذوب فيه .

قال القاضي : كثير ما يعرض ملاعن اليهود واهل الزيغ على هذا الحديث بتحريم وطء سرية الأب على الابن ، وجواز بيعها له وكل

ثمها ، وهذا إنما يموه به على غير محصول

كتاب المساقاة / باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ٢٥٧ ٧٣ - (١٥٨٣) حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا روح

بن عبيد الله ، حدثنا

ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أنه حد ٨ له عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قال :

(قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا ، وَكُلُّوا ؟ لَمَّا نَهَا) .

٧٤ - (...) حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة

، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحْمَ فَبَاعُوهُ ، وَفَلَوْا ثَمَنَهُ) .

عنده من العلم ، فجارية الأب لم يحرم منها إلا الاستمتاع على إذا الولد وحده من بين سائر الناس ، وسائر منتفعاتها حلال والجميع حلال

لغيره فلم يحرم عليه جميعها ولا على غيره .

والشحوم محرم المقصود منها وهو الاكل على جميع اليهود ، فكان ما عداه تبعاً له ، فلا تشاكل بينها وبين سرية الأب .

٢٥٨

كتاب المساقاة / باب الربا

٢٢٨ / ب

(١٤) باب الربا

٧٥ - (١٥٨٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن أ ! سعيد الخدري ، أن رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) قال : لا تبيعوا النِّفْبَ بِالنِّفْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وقوله : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على

بعض (وذكر في الورق مثله ، وقال : لا تبيعوا منها غائباً بناجئ) وقوله / : (ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن ، سواء بسواء) ، وفي

الحديث الآخر : (ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا ...)

(، وفي حديث آخر : (الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر

ربا إلا هاء وهاء) ، وفي الحديث الآخر : أنه نهي - عليه السلام - عن (بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير

بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح إلا سواً بسواء ، عينا بعين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى) ، وفي الرواية الأخرى : (يدا بيد ،

فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد) ، وفي الرواية الأخرى : (فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ

والمعطي سواء) ، وفي الرواية الأخرى : (إلا ما اختلفت ألوانه) ، وفي الرواية الأخرى : (الدينار بالدينار لا فضل بينهما ، والدرهم

بالدرهم لا فضل بينهما) ، وفي الحديث الآخر : (نهى عن بيع الورق بالذهب دينا) وفي الحديث الآخر : (ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا) ، قال الإمام : التبايع يقع على ثلاثة أوجه : عرض بعرض ، وعن بعين ، وعرض بعين . ويقع التبايع بهذه الأجناس على ثلاثة أوجه أيضا : يوخران جميعا ، وينقدان جميعا ، وينقد أحدهما ويوخر الآخر . فإن نقدا جميعا كان ذلك بيعا بنقد ، فإن بيع العين بمثله كالذهب بالذهب سمي مواكلة ، وإن بيع بعين خلافه كالذهب بالورق سمي مصارفة ، فإن بيع العرض بعين سمي العيئ ثمنا والعرض مثمونا ، وإن كانا مؤخرين جميعا ، فذلك الدين بالدين وليس ببيع شرعى ؛ لأنه منهى عنه على الجملة ، وإن نقد أحدهما وأخر الآخر ؛ فإن كان المؤخر هو العين والمنقود هو العرض سمي ذلك بيعا إلى أجل ، وإن كان المنقود العيئ والمؤخر العرض سمي ذلك سلما ، ويسمى - أيضا - سلفا ، ولو كانا عرضين مختلفين سمي ذلك سلما - أيضا - وسلفا ولا تبال ما تقدم منهما أو تأخر .

واعلم بعد ذلك أن الربا محرم في الشرع ، قال الله تعالى : { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا } (١) ، ولعن النبي (صلى الله عليه وسلم) كل الربا ومؤكله ، الحديث (٢) .
فإذا ثبت تحريره وجب أن (١) البقرة : ٢٧٥ .
(٢) سيأتي كالمساقاة ، بلعن كل الربا ومؤكله .
كتاب المساقاة / باب الربا ٢٥٩
نعقد أصلا فيه سائر فروعه .

فاعلم أنا قدمنا أن البيع يقع نقدا ويقع نسيئة ، فأما بيع النقد وهو ما تناقدا فيه العوضن جميعا ، فيجوز التفاضل فيه والتماثل والبيع كيف يشاءان ، ما لم يكن التبايع في الأثمان والأطعمة المقتاة ، فلا يجوز فيها التفاضل مع الجنسية ولا يباع منه المثل بمثله إلا متساويا ، وإن اختلفت جاز التفاضل وما سوى هذين القسمين يجوز بيعه على الإطلاق ، فيحصل من هذا أن التفاضل مع الاختلاف في بيعات النقود يجوز على الإطلاق ، والتفاضل مع التماثل يجوز إلا فيما قدمناه الأثمان والمقتاتات .

والدليل على الجواز مع اختلاف الأجناس على الإطلاق قوله عز وجل : { وَأَحَلَّ الذُّبَّ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا } (١) ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : ! إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم .
والدليل على جواز التفاضل فيما سوى الثمن والمقتات ، قوله تعالى : { وَأَحَلَّ اللَّهُ لِلْبَيْعِ وَحَرَّمَ الزِّبَا } .

وأیضا فإنه لو كان التفاضل في سائر الأشياء ممنوعا لم يكن لتخصيص النبي (صلى الله عليه وسلم) هذه الستة بتحريم التفاضل معنى ، ولقال : التفاضل حرام عليكم في كل شيء ، ولكن لما خص هذه الستة دل ذلك على أن التحريم ليس بعام في سائر الأشياء ، وإنما ينفي النظر في هذه الستة ، هل التحريم مقصور عليها ويكون كشرعية غير معقولة المعنى ، أو يكون لاختصاصها بالتحريم معنى فيطلب ذلك المعنى فحيثما وجد حرم قياسا على الستة ؟ فأما أهل الظاهر النفاة للقياس فإنهم قصرُوا التحريم عليها ، وأباحوا التفاضل في سائر الأشياء سواها ، وهذا بناء منهم على [فاسد] (٢) أصلهم في نفي القول بالقياس ، والرد عليهم مذكور في أصول الفقه .

فأما جمهور العلماء المثبتون للقياس فإنهم تطلبوا لذلك معنى .
وأما مالك فإنه يعتقد / أنه إنما حرم التفاضل فيها لأمرين : أما الذهب والفضة فلكونها ثمينين ، وأما الأربعة المطعومة فلكونها تدخر للقوت أو تصلح الموت ، وقد قدمنا أن ذلك كله مع تماثل الجنس .

وأما الشافعي فوافقه على العلة في الذهب والفضة وخالفه في الأربعة ، فاعتقدوا أن العلة كونها مطعومة .

وأما أبو حنيفة فخالفهما في الجميع ، واعتقد أن العلة في الذهب والفضة الوزن ، وفي الأربعة الكيل ، فخرج من مضمون ذلك أن مالكا تطلب علته ، فحرم التفاضل في الزبيب ؛ لأنه كالتمر في الاقتيات ، وحرم

التفاضل في القطنية ؛ لأنها في معنى القمح والشعير

(١) للبقرة : ٢٧٥ .

(٢) من المعلم .

٢٢٩ / ١

٢٦٠ كتاب المساقاة / باب الربا في الاقتيات ، ويرى أن العلة الثمينة لم يتفق وجودها إلا في الذهب والفضة ولو اتفق أن يجيز الناس بينهم الجلود لنهى عن التفاضل فيها .

وأما الثافعي فتطلب علقته فخرم التفاضل في كل مطعوم ، وأبو حنيفة يحرمه في كل مكيل أو موزون .

فأما مالك فإنه استلوح ما قال لأجل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لو أراد الكيل أو الوزن لاكتفى بأحد

هذه الأربعة في الكيل ، ولا تظهر للزيادة على الواحد فائدة ، وكلامه (صلى الله عليه وسلم) كله فوائد ، لاسيما في تعليم الشرائع وبيان الأحكام ، وكذا كان يقتصر على واحد منها لو كانت لليلة كوتها مطعومة ؛ لأن الواحد منها كإيماءه مما ذكر معه في الحديث .

ونقول : لما علم (صلى الله عليه وسلم) أن المراد الاقتيات أراد أن يبينه (١) عليه ليبقى للعلماء مجالا في الاجتهاد ، ويكون داعيا

لبحثهم الذي هو من أعظم القرب إلى الله - سبحانه - وليوسع لأئمة في التعبد على حسب سعة أقوال علمائها ، وربما كانت التوسعة

أصلح للخلق أحيانا ، فنص على البر الذي هو أعلى المقتاتات ، ثم نص على الشعير الذي هو أدناها لينبه بالطرفي على الوسط وتنظيم

الحاشيتين ما بينهما ، وإذا أراد إنسان ذكر جملة الشيء فربما كان ذكر طرفيه ونهايته دل على استيعابه من اللفظ الثامل له .

ولما عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) أداة الناس في زمنه كل البر مع السعة (٢) والاختيار والشعير مع الضرورة والإقتار كان ذكره

لهما تنبيها على السلت والأرز والذرة والدخن ؛ لائن من اعتاد كلها في بعض البلاد ، إما أن يثلها في حال سعته ؛ فيكون ذكر القمح

منها له على حكمها ، أو في حال صفته ، فيكون ذكر الشعير منها له .

ولو اتفق أن يكون الدخن أو غيره هو الغالب في زمنه في قوت أهل الأقتار ، لأمكن أن ينبه به بدلا من الشعير .

وأما التمر فإنه كان كان يقتات ففيه ضرب من التفكه ، والطبع يستحيله حتى أن يوكل على غير جهة الاقتيات ، فأراد (صلى الله

عليه وسلم) أن يرفع اللبس لأجل هذا المعنى الذي انفرد به وينص عليه مشيرا إلى أن كل مقتات دن كان فيه زيادة معنى فإن ذلك

لا يخرج عن بابيه .

ولما علم (صلى الله عليه وسلم) أن هذه الأقوات لا يصح اقتياتها إلا بعد إصلاحها ، إذا لم تكن مصلحة تكاد أن تلحق بالعدم الذي

لا ينتفع به في القوت ، أعطى ما لا قوام لها إلا به حكمها ، ونبه بالملح على مايماءه مما يحل محله في إصلاحها ؛ لأنه لا يقتات منفردا

، ولكنه يجعل ما ليس بقوت قوتا .

وأما الثافعي فإنه امشولوح ما ذهب إليه من قوله (صلى الله عليه وسلم) في حديث آخر : (الطعام

(١) في ع : ينبه ، وللتبث من المال .

(٢) في ع : السلعة ، وللتبث من المال .

كتاب المساقاة / باب الربا ٢٦١

بالطعام ، مثلا بمثل) فيقول : إني وإن لم أزاحمكم في تطلب التعليل ، فإن عموم هذا نص مذهبي دإن زاحمتكم فيه ، فإنه يشير إلى ما

قلت ؛ لأنه علق الحكم بالطعام وهو مشتق من الطعم ، ومعنى الاشتقاق أو علة الأحكام .

وأما أبو حنيفة فإنه - أيضا - سلك قريبا من هذا المسلك فقال : فإن عامل خبير لما

باع الصاع بالصاع أنكر ذلك (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : لا تفعلوا ، ولكن مثلا بمثل ، وبيعوا هذا ، واشتروا بثمنه من هذا ،

وكذلك الميزان) .

ومعلوم أنه لم يرد نفس الميزان ، وإنما أراد نفس الموزون ، فكأنه قال : (وكذلك الموزون) ، فيقول - أيضا - : إن لم نزاحمكم في التعليل

استدللت بعموم قوله ؛ "وكذلك الموزون) ، د ان زاحمتكم فيه كان ذكر الوزن مشيرا لليلة .

وقال أصحابنا في الرد عليه : إن علته تجيز / الربا في القليل الذي لا يتأتى فيه الكيل ، وعموم قوله (صلى الله عليه وسلم) : (البر بالبر) الحديث يوجب منع الربا فيه ، فقد صارت العلة أخذت من أصل تنقصها عمومها ، وذلك مما يبطل العلل ، هذا الكلام في الربا في بيعات النقد .

وأما القسم الثاني : وهو الربا في النسيئة ، فتكلم عليه في الحديث المذكور فيه السلم ، إن شاء الله تعالى .
وقد اشتمل الحديث على أن الربا في النقد في هذه الستة المذكورة ، وذكر عن ابن عباس أنه أجاز دينارا بدينارين نقدا ، وذكر أنه رجع عنه ، وإن ثبت عنه أنه كان يحيزه فيقسط هذا القسم على أصله ، ولا يكون ربا عنده إلا في القسم الآخر الذي وعدنا بالكلام عليه ، وذكر عنه مسلم ما ظاهره أنه تعلق بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الربا في النسيئة) ، وفي بعض طرق مسلم : (إنما الربا في النسيئة) ، وفي بعض طرقه : (لا ربا فيما كاك يدا بيد) ، وروى البخاري : (لا ربا إلا في النسيئة) (١) .
فإن قيل : كيف الوجه في بناء هذه الأحاديث مع قوله : (الذهب بالذهب) الحديث ، لى في آخره : (مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد) فقد أثبت الربا مع كونه يدا بيد ، وهذا يمنع من حمله على أن المراد به النسيئة حتى يكون مطابقا لما تعلق به ابن عباس ، وأيضا قوله للذي كان يبيع الصاعين من التمر بصاع : (لا صاعين تمر بصاع) الحديث .
قيل عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن يقال : قوله : (لا ربا إلا في النسيئة) ، يعنى في العروض وما في معناها ، مما هو خارج عن الستة المنصوص عليها وعمما يقاس عليها ، ولا شك أن العروض يدخلها الربا نسيئة ، على ما سنبينه فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

(١) البخاري ، كالبوع ، يبيع الدينار بالدينار نساء لا (٢١٧) .

٢٢٩ / ب

٢٦٢

كتاب المساقاة / باب الربا

والثاني : أن يكون المراد الأجناس المختلفة من هذه الستة أو ما في معناها ، فإنه لا ربا فيها إلا مع النسيئة ، فيحمل ما تعلق به ابن عباس على هذا ، حتى لا يكون بين الأحاديث تعارض وتناقض .

والجواب الثالث : أنه إنما أراد بقوله : (إنما الربا في النسيئة) إثبات حقيقة الربا ، وحقيقة كىكون في الشيء نفسه ، وهو الربا المذكور في القرار في قوله : { أن تبهم فلكم ركلوس أموالكم } (١) لأنهم كانوا يقولون : إما أن تقضى أو تربي .

هذه طريقة في الجواب سلكها بعض العلماء ، ولما عورض بما وقع من إطلاقاته (صلى الله عليه وسلم) كقوله : (فمن زاد أو استزاد فقد أربى !) ، وقد ذكر الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، قال : هذا على جهة المجاز والتشبيه له بالربا ، وهذا عندى بعيد مع قوله في حديث بلال لما باع الصاع بالصاعين ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (أوه عين الربا) ، فنص على أنه عيئ الربا ، وهذا يبعد معه أن يكون أراد أنه يشبه الربا .

قال القاضي : قوله : (لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق) .

" الحديث

عام في جميع أجناسها من مشكول ومصنوع وتبر وجيد وردى ، ولا خلاف في هذا .

واختلف عند أئمتنا لعله ربا الأربع من المطعومات المذكورة في الحديث ، هل هى علة الاقتيات من المدخر مما هو أصل العيش غالبا ، أم للاقتيات والادخار بمجرد دون التفات إلى غلبة العيش به ؟ وعلى هذا الاختلاف في العلة اختلف قول مالك في الربا بالتفاضل في الجوز واللوز وثابه ، وطرد ابن نافع من أصحابنا هذه العلة بمجرد الادخار والاقتيات فيما قد يندخر نادرا كالخوخ والكمثرى والرمان ، فلم يجز فيها التفاضل وهو ال للسبب التحريم في ذلك على ما يكاف ويوزن من المطعومات والمشروبات دون غيرها ، وهو قول الشافعى في القديم ، وبه قال أحمد بن حنبل .

قال الإمام : وقوله : (هاء وهاء) (٢) : بعض المحدثين يقولونها مقصورة ، وحذاق

أهل اللغة يمدونها ويجعلون ذلك بدلا من الكاف .

لأن أصلها هاء ، يقولون : هاء السيف ، بمعنى : خذه ، ويقال للاثنتين : هاؤما ، وللجماعة : هاؤم ، قال الله تعالى : { هَؤُمٌ اقْرَكُوا كِعَايِي! (٣) } ، ويقال : هاء ، بالكسر .

قال القاضي : وحكى ثابت وغيره من أهل اللغة : ها بالقصر والسكون ، مثل : خف ، وا لاثنتين : هاء ا ، مثل : خافا ، وللجميع : هاؤوا ، مثل : خافوا ، وللموئث : (١) ١ لبقرة : ٢٧٩ .

(٢) ستأتى للرواية فى الباب التالى .

(٣) لطاقة : ١٩ .

كتاب المساقاة / باب الربا ٢٦٣ تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْقُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ () .

٧٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ : إِنْ إِلَّا سَعِيدُ الْخُدْرِيِّ يَأْثُرُ هُنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ : فَنَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ : قَالَ نَافِعٌ ! فَنَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثُ ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، فَقَالَ :

هاك ، ومنهم من لا يثنىها ولا يجمعها على هذه اللغة / ولا يغيرها فى التانيث ، ويقول فى الجميع : ! ها) بلفظ واحد .

قال السيرافى : كأنهم جعلوها صوتا مثل : صه ، ومن ثنى وجمع قال للموئث : هائى ، وبعضهم يقول : هاءك ، قال : وفيه لغة ثالثة : هاء ، بالكسر مهموزة ، الذكر والأنثى سواء ، لكن يزيد فى الموئث ياء ، فيقول : هائى ، وفيه لغة رابعة حكاها بعضهم : هأ ، بالألف ، كما يقول المحدثون ، وكثر أهل اللغة ينكرونها .

قال القاضي : فرواية المحدثن : (ها ، وها) بالقصر على هذا أو على اللغة الثانية سهلت الهمزة .

وفيه لغة خامسة : (هاءك) ممدود بعده كاف ، وتكسرهما للموئث .

قال الهروى : وقيل : معناه : أن يقول كل واحد منهما لصاحبه : ها ، فيعطيه ما بيده ، وهذا - أيضا - يصح رواية المحدثين . قال الخطاى : قوله : (ها وها) .

معناه : التقابض .

وقال هو وغيره : إن الصواب

المد والفتح ، وقد ذكرنا خلافه .

وقوله : (ولا تُشْفُوا بعضها على بعض) ، قال الإمام : بمعنى لا تفضلوا ، وقد يكون الشف فى اللغة بمعنى : النقصان ، وهو من الأضداد . قال القاضي : فيه دليل على أن الزيادة - وإن قلت - منى عنها حرام ؛ لأن لفظ الشفوف يقتضى الزيادة غير الكثيرة ، ومنه : شفافة الاناء ، وهى البقعة القليلة فيه من الماء .

وقوله : (غائبا بناجز) : الناجز : الحاضر ، والغائب : ما كان إلى أجل وغاب عن المجلس .

ولم يختلف العلماء فى منع المبايع فى الذهب والفضة على هذا .

واختلفوا فى اقتضاء أحدهما عما فى الذمة أو مضاة أحدهما إذا كان مشتقا فى الذمة بالآخر إذا استقر

١ / ٢٣٠

٢٦٤ كتاب المساقاة / باب الربا إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْ تَجْمَعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَعَنْ بَيْعِ الْيَبِ بِالْيَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ + فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإصْبَعِهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذْنَيْهِ فَقَالَ : أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ ، وَسَمِعْتُ أَفْئَايَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : ثَلَاثٌ لَا تَتَّبِعُوا النَّابِ بِالنَّابِ ، وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ،

وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ ، إِلَّا يَلْمَا بَيْدًا ! .

(...) حَلَطْنَا يَثْبُتَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرًا - يَعْنِي ابْنَ حَارِثٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا عَبْدَ الْوَفَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَوْنٍ ، كَلَّمَهُمْ عَنْ نَافِعٍ .

بَنَحَوْ حَدِيثَ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَنْ سَعِيدِ الْخُدْسِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

في الذمة ، وهل حكم هذا حكم الحاضر أو الغائب ؟ فذهب مالك وأصحابه جواز اقتضاء الدراهم ممن لك عنده دنائير حلت عليه ، ومصارفته بها وإن لم يحضر الذهب ، ولابد من حضور الدراهم ، وكذلك ذهب عن دين دراهم ، وكذلك أجاز أن يتصارف رجلان لأحدهما على الآخر ثراهم ، ولهذا على ذلك دنائير إذا حلتا جميعا ، إذا تناجزا في جميع ذلك بالحن وتراضيا في الحن على ما شاء من قليل وكثير .

وأجاز ذلك كله أبو حنيفة وأصحابه ، حل الاجل أم لا ، وراعوا في ذلك براءة النحم .

وأجاز ذلك الشافعي والليث في اقتضاء أحدهما من الآخر ، ومنعاه في الذهبين ، وقاله ابن وهب وابن كنانة وأصحابنا ، وأجاز ذلك في الاقتضاء ابن أبي ليلى وعثمان البتي بسعريومهم من الصرف لا بغيره .

ولم ير أحد من هؤلاء المجيزين ن في ذلك غائبا بناجز ولا غالبا بغائب ، وكل هؤلاء يشترطون التفاضل والتناجز في المجلس .

وذكر عن ابن شبرمة : لا يجوز أخذ عين عن عين أخرى ، وروى مثله عن ابن عباس وابن مسعود واليثة ، ومنعه طاووس من بغ وإجازة وفرض وما لم يحضر فهو غائب عنل ! م ، وعند الجمهور إذا كان دالا فهو كالحاضر ، ولأنهما متفاضلان برئت ذممهما فكان كما لو حضر ، وقد روى أبو داود وغيره عن ابن عمر عن النبي - عليه السلام - في جواز إلاقضاء في ذلك حديثا مبينا ، وذكر في بعض طرقه بسعريومها (١) ، كما اختار عثمان

(١) بو داود ، كالبیوع ، بفي اقتضاء الذهب من الورق (٣٣٥٤) ، النسائي ، كالبیوع ، بیع الفضة بالنمب وبيع الذهب بالفضة (٤٥٨٢) ، الدارس ، كالبیوع ، بالرخصة في اقتضاء الورق من الذهب

كتاب المساقاة / باب الربا ٢٦٥

٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا تَبِيعُوا النَّبَّ بِالْدُّيِّ ! ب ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، إِلَّا وَز .

ثَا بَوْزَنٍ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ) .

٧٨ - (مه ٥ ا) حَثَّنَا أَبُو الطَّاهِرِ ، وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ ، وَلَا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمَيْنِ) .

البتى ، وبعضهم لم يذكر هذه الزيادة .

٢٣٠١٦ (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا

وقوله : (وزنا بوزن ، مثلا بمثل ، سواء بسواء) : يحتمل أن يكون تكراره تأكيدًا وبيانًا ، وقد يكون اشتراط السواء في المثلية في العن وهو غير السواء في الوزن ، ويكون قوله : (سواء بسواء) عائدا على الوجهي .

وقد اختلف في ذلك في المماثلة ، هل يشترط مع استواء الوزن مماثلة العين أم لا ؟ كما سيأتى بعد .

٢٦٦

كتاب المساقاة / باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا
(١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا

٧٩ - (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَلْثَانِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ أَقُوذَ : مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - : أَرْنَا فَبِكَ .
ثُمَّ اثْنَانَا ، إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا ، نَعْطُكَ وَرِقَّكَ .

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : كَلَّا ، وَاللَّهِ ، لَتُعْطِيَنَّهُ رِقَّهُ ، أَوْ لَتُرَّ نَّ إِلَيْهِ فَبِهِ ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (الْوَرِقُ بِالْإِبِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ لَاسْتَقُ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٨٠ - (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَنِ قَلَابَقَا قَالَ : كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَّارٍ ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ .
٢٣٠ / ب

وقول أوس بن الحدثان : (أقبلت أقول : من يصترف) : حجة لجواز النداء في الصرف ، وطلبه وطلب الزيادة فيه ، وما يستقر عليه لمن احتاج إلى ذلك ما لم تجزه متجرا وصناعة .

فقد كره ذلك جماعة من السلف والعلماء لضيق امره ، وكثرة حرجه ، وقلة التوقي ، والتخلص منه من الربا إلا مع سعة العلم وثخانة الدين .

وقول طلحة : أَرْنَا ذَهَبَكَ ثُمَّ اثْنَانَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نَعْطُكَ / .

قوله : التعتينه ورقه ، أو لتردن إليه ذهبه) ثم ذكر الحديث ، فيه الحجة على وجوب المناجزة في المجلس ، وهو عند مالك وأصحابه مجلس عقد الصرف لا يتأخر عنه ! إن لم يقوموا من مجلسهما ، وأنها إن تأخرت قبل أن يقوموا من مجلسهما أو أحدهما في المجلس أو قاما إلى موضع آخر بطل الصرف وفسد .

وروى عن مالك التخفيف للقيام إلى الصراف ليزنها فيما قرب دكانه ، ولا مما لم يفترقا لقرب ذلك من مجلسهما .

وقد روى عن مالك جواز الخيار في الصرف ، ومشهور مذهبه منعه ، وذهب أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما أن مراعاة المناجزة في ذلك ما لم يفترقا بأبدانها دان قاما من مجلسهما .

كتاب المساقاة / باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ٢٦٧ قَالَ : قَالُوا : أَبُو الْأَشْعَثِ ، أَبُو الْأَشْعَثِ .

جَلَسَ ! فَقُلْتُ لَهُ : حَدَّثَ أَخَانَا حَلِثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ .

قَالَ : نَعَمْ ، غَزَوْنَا غَزَاةً ، وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوَبَةٌ ، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً ، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا ، آتِيَةً مِنْ فِضَّةٍ ، فَافَرَّ مُعَاوَبَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أُعْطِيَاتِ النَّاسِ ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ، فَبَلَغَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، فَقَامَ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَنْبَى عَنْ بَيْعِ النَّيِّابِ بِالنَّصَبِ ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ ، وَالْمَلْحَ بِالْمَلْحِ ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بَغِينٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرَا! أَدَفَقَدَ أَرَبِي .

فَرَدًّا لِنَاسٍ مَا أَنْ نَوَا ، فَبَلَغَ فَلَكَ مُعَاوَبَةٌ ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ : أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَخْدُثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَحَالِيثَ ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ .

فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ فَاعَادَ الْقِصَّةَ ، ثُمَّ قَالَ : لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا يَسْمَعُنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَانِ كَرِهَ مُعَاوَبَةَ - أَوْ قَالَ : دَانَ رَكْمَ - مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبُهُ فِي جَنْدِهِ لَيْلَةً سَوَاءً .

قَالَ حَمَّادٌ : هَنَمًا أَوْ نَحْوَهُ .

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ أَثُوبَ ، بِهِمَا الْأَسْنَادُ ، نَحْوَهُ .

٨١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ خَالِدِ الْحَنْمَاءِ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ، عَنْ عُبَّ اللَّهِ بْنِ الضَّامِتِ ، تَالٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (النَّصْبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، يَدًا بِيَدٍ .

فَإِذَا

ويحتمل أن طلحة خفيت عليه هذه السنة ، ويحتمل أنه كان يرى جواز المواعدة في الصرف ، وأن قبضه للذهب لم يكن ليسكها وليس بها ، لكن ليعلمهما ، كما قال مالك في الموطأ : وأخذ الذهب لينقلها . وقد اختلف عندنا في المواعدة في الصرف على قولين .

وفي قوله : (البر بالبر ، والشعير بالشعير) : مما يحتج به الشافعي وأبو حنيفة والثوري وابن علية وأصحابهم ؛ أن البر والشعير صنفان لتسمية النبي لهما معا .

٢٦٨ كتاب المساقاة / باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم ، إِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ .

٨٢ - (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ ! ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ الثَّاجِي ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (النَّصْبُ بِالنَّصْبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًا بِيَدٍ .

فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى ، الْأَخْذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ) .

وقوله في الحديث الآخر : (فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم يدا بيد)

وهو قول أصحاب الحديث ، وذهب مالك والأوزاعي والليث ومعظم علماء المدينة والشام [من المتقدمين أنها صنف واحد] (١) ، وهو قول مروى عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف ، ولم يختلف قول مالك ، إذ الدخن صنف ، والذرة صنف ، والاعرز صنف ، وهو قول كافة العلماء .

وكذلك العلس عند كثير المالكية صنف منفرد .

وقال الشافعي : هو من أصناف الحنطة ، وقاله بعض أصحابنا .

واختلف قول مالك في الفطائين ، هل هي كلها صنف واحد أو كل جنس منها صنف على حiale ؟ وذهب الشافعي إلى أن الشلت صنف مفرد ، وقال الليث : الشلت والدخن والذرة والأرز صنف واحد ، وقاله ابن وهب ، من أصحابنا .

وقوله : (وكان فيما غنمناه آنية من فضة .

فأمر معاوية ببيعها) ، وذكر إنكار عبادة

ابن الصامت لهذا ، وذكر نبيه - عليه السلام - عن الذهب بالذهب - الحديث : يحتج بهذا من يميز اقتناء هذه الألوان ، إذ لو لم يميز ذلك لجاز بيعه .

وقد اختلف العلماء في ذلك مع اتفاقهم على منع استعمالها وتحريم الاكل والشرب منها .

فذهب الشافعي إلى جواز اتخاذها واقتنائها ، وأشار إليه بعض شيوخنا ، وتأوله على مذهبن ، وقال غير واحد من شيوخنا : اقتنائها حرام ، وظاهر قول بعضهم الكراهة .

وقوله : (فمن زاد أو استزاد فقد أربى) : أي فعل الربا المنهى عنه .

وقوله : (فرد الناس ما أخذوا) : يدل على فسح هذه البيوع الفاسدة ، وأنها إذا وقعت على الفساد فسخت ، ولم يصح تقويمها على

الواجب والصحة إلا بعد فسخها .
 ويحتمل أن معاوية لم يبلغه هذه السنة إنما يرى إنكاره لها .
 (١) غير واضحة في ز ، وهي مثبتة مق صحيح النووى فى سياق شرحه للحديث .
 كتاب المساقاة / باب الصرف وبغ الذهب بالورق نقدا ٢٦٩ (...) حديثنا عمرو الناقد ، حدثنا يزيد بن هرون ، أخبرنا ستقمان
 الربعي ، حدثنا أبو
 ص ص ص ،
 المتوكل الثايجي ، عن أبي سعيد الخمرى ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الثقب بالثقب مثلاً بمثل ! فذكر بمثله .
 ٨٣ - الميه) حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وواصل بن عبد الأعلى ، قالا : حدثنا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن أبي زرعة ، عن أبي
 هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ،
 يدا بيد .
 فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، إلا ما اختلفت ألوا له) .
 (...) وحدثني أبو سعيد الأشج ، حدثنا المحاربى ، عن فضيل بن غزوان ، بهذا الإسناد .
 ولم يذكر : (يدا بيد) .

٢٣٠١٧ (16) باب النهى عن بيع الورق بالذهب دينا

٨٤ -) .
 (حدثنا أبو كريب وواصل بن كئيد الأعلى ، قالا : حا لنا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن ابن أبي نعيم ، عن أبي هريرة ، قال : قال
 رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (النصب بالناب)
 وقوله : (ما بال رجال يتحدثون بأحاديث) إلى قوله : (لم نسمعها) ويحتمل أنه تأول أن النهى فى المصكوك والذى فى منعه من التجارة
 به والحرص على اقتنائه مصلحة للمسلمين ، إذ به التعامل وهو قيم المتعلقة ، فإذا كان مملوكا كان كسائر العروض .
 وقول معاوية : (لندثن بما سمعنا ، دان كره) أو قال : (دان زعم معاوية) : ما يجب
 مما أخذ الله على العلماء ليبينه للناس ولا يكتُمونه وليكونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ! اغلاظه فى اللفظ لمعاوية لمقابلة له على إنكارهما
 حرمانه مع تحققهم حلم معاوية وصبره .
 ومعنى (رغم) : كره ، ودل لهذه الكراهة كأنه لصق بالرغام وهى الأرض .
 وقوله : (فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا (١)) : حجة لقول الجمهور فى تحريم التفاضل والنسيئة فى هذه
 الأصناف ، ولا بأس بعضها لبعض على من تعمل فى جواز النسيئة فى ذلك من التكليف كما تقدم .
 وقد أجمع بعد علماء الأمصار / كلهم وأئمة الفتوى على منعها وحجة فى قولهم - أيضا - فى تحريم النسيئة فيها جميعا ، لاجازة التفاضل فيه
 ، وأن عمر بن علية فى شدوده بإجازة النسيئة مع إتلافها ولا النسيئة ،
 (١) هكذا فى ز .
 ٢٣١ / ١
 ٢٧٠ كتاب المساقاة / باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا وزنا بوزل ! ، مثلاً بمثل ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنَا بِوَزْلٍ ! ، مثلاً بمثل ،
 فمن زاد أو استزاد فهو رلأ) .
 ٨٥ - (...) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا سليمان - يعنى ابن بلال -

عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ ! ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَاذَ : (الدَّيْنَارُ بِالْأَرْشَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا ، وَالْدَّرْهَمُ بِالْدَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا لَا .

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

ورد على جميع هؤلاء المخالفين لها ، الذي يكذب يقطع أنها لو بلغتهم لما تركوها لفضلهم وعلمهم . واستثنى مالك من هذه الجملة الشعير مع البر لكونه صنفاً واحداً ؛ بدليل عمل السلف في ذلك .

وقال أبو حنيفة : تجوز إذا تقابضا بالقرب و(ن افتراقاً ، وأما مالك والشافعي والليث والجمهور فيجيزون التقابض في ذلك في المجلس مثل الصرف ، إلا أن الشافعي يجزئ في ذلك على مذهبه في الصرف ما لم يفترقا .

كتاب المساقاة / باب النهى عن بيع الورق بالذهب دينا

٢٧١

(١٦) باب النهى عن بيع الورق بالذهب دينا

٨٦ - (١٥٨٩) ! دَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُولٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، قَالَ : بَاعَ شَرِيْلُ لِي وَرَقًا بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمَوْسِ ! ، أَوْ إِلَى الْحَبِيِّ ، فَجَاءَ إِلَى فَأَخْبَرَنِي فَقُلْتُ : هُنَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ قَالَ : قَدْ بَعْتُهُ فِي السُّوقِ .

فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ .

فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ .

فَقَالَ : قَلِمَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هُنَا بَيْعُ .

فَقَالَ : (مَا كَانَ يَأْخُذُ بِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِثًا) ، وَاتَّيْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَلَنَّهُ أَعْظَمُ تِجَارَةٍ مِنِّي .

فَأَتَيْتُهُ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ مِثْلَ فَلَكَ .

٨٧ - (...) ! دَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَا شَأْنُ ، حَا شَأْنُ شُعْبَةَ ، عَنْ حَبِيبٍ ! ؛

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمُنْهَالِ يَقُولُ : سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الضَّرْفِ ؟ فَقَالَ : سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ ه فَسَأَلْتُ زِيَايِمَ ، فَقَالَ : سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَا : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالنَّابِ دَيْنًا .

له - (١٥٩٠) ! دَنَا أَبُو الرَّيْعِ الْعَتَكِيُّ ، حَا شَأْنُ عَثَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ

أَبِي إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ، وَالنَّفَبِ بِالنَّفَبِ ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، وَأَمَرْنَا أَنْ تُشْتَرَى الْفِضَّةُ بِالنَّفَبِ كَيْفَ شِئْنَا ، وَتُشْتَرَى إِلَى الْإِبَابِ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا .

قَالَ : فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَدَأُ يَدٌ ؟ فَقَالَ : هَكَذَا سَمِعْتُ .

(...) حَلَفَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، عَنْ يَحْيَى

٢٣٠١٨ (17) باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

وقوله : (باع شريك لي ورقا بنسيئة إلى الموسم) ، وقول البراء : قدم النبي (صلى الله عليه وسلم) المدينة ونحن نبيع هذا البغ ، فقال :

(ما كان يدأ بيد فلا بأس ، وما كان نسيئة فهو ربا) : ظاهره إن باعها بذهب إلى أجل ؛ بدليل الحديث الآخر .

ومعنى قوله : (نهى عن بيع الذهب والورق دينا) أى موجلاً .

وقوله في الحديث : (أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا) الحديث ، وسؤال
٢٧٢ كتاب المساقاة / باب النهى عن بيع الورق بالذهب دينا - وهو ابن أن كثير - عن يحيى بن أبي إسحق ؛ أن عبد الرحمن بن أبي
بكرة أخبره ؛ أن إنا بكرة قال : نهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمثله .

السائل له : يدا بيد ، فقال : أ هكذا سمعت) فيحتمل أن يرجع على قوله : " يدا بيد) كما جاء في الأحاديث الأخر ، ويحتمل أن يقول
: كذا سمعت ما حدثت به بغير زيادة .

كتاب المساقاة / باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

٢٧٣

(١٧) باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

٨٩ - (١٥٩١) حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرج ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني أبو هانظ الخولاني ؛ أنه سمع علي بن رباح
الحمي يقول : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول : أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو يبيع القلادة فيها خرز وف ، ث ،
وهي من المغنم تباع ، فأقر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالنبي الذي في القلادة فنزع وحده ، ثم قال لهم رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) : (الثر ب بالن ! ب وزنا بوزن) .

وقوله : أتى رسول الله وهو يبيع بقلادة فيها خرز وذهب من المغنم تباع ، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالذهب الذي في
القلادة فنزع وحده ، ثم قال : (الذهب بالذهب وزنا بوزن) ، وفي الرواية الأخرى عن فضالة ؛ أنه اشتراها ، وفيها اثنا عشر ديناراً ،
وفيها ذهب وخرز ، ففضلها فوجد فيها كثر من اثني عشر ديناراً ، فذكر ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : لا تباع حتى
تفصل : كذا عند كافة شيوخنا : (فيها اثني عشر ديناراً) ، وسقطت هذه الجملة مت أصل ابن عيسى ، وأراها ساقطة عن ابن الحذاق
، وسقوطها الصواب .

وقال بعضهم : لعله فيها : اثنا عشر ، ووجدتها مصقحة عند بعض أصحاب الشيخ أبي علي الغساني باثني عشر ديناراً ، وهذا له وجه
حسن ، وبه لصح إثبات اللفظ إن شا الله .

هذا حكم ما كان من الحلي منظوماً أن يفصل ويباع على الانفراد ؛ ذهبه وعرضه ،
ولا يجعلان في عقد واحد على مذهب مالك ، إلا أن يكون مع الذهب تبعا أو مع العرض من الذهب تبعا ، فيباع بخلاف ذلك من
الين .

ولا يجوز أن يباع بما فيه من الين ، فإن كان مصبوغا بالعرض مربوطا به لا يفصل فيه إلا بفساد أو نفقة ومؤنة .
فإن كان مما لا يجوز اتخاذه كان حكمه حكم ما تقدم .

د ان كان مما يجوز اتخاذه كحلي النساء والمصحف والسيوف والخاتم وجميع آلة الحرب - على خلاف عندنا فيما عدا السيوف - جاز بيعه
، بخلاف ما فيه من الين ناجزاً كيف كان من فيه ، ما يبين الين أو كثرته ، ويجرى في بيعه مجرى الصرف فيما يحل ويحرم .
وأما بيعه بجنس ما فيه من الين فيجوز إذا كان ما فيه من الين تبعا للث ، فأدى
نقداً عند مالك ، وجمهور أصحابه وكافة العلماء .
وروى عن عمر وابن عمر منع ذلك ،

٢٣١ / ب

٢٧٤ كتاب المساقاة / باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ٩٠ - (...) حدثنا قتادة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن أن شجاع سعيد بن
يزيد ، عن

خالد بن أبي عمران ، عن حنشل الضنعاني ، عن فضالة بن عبيد ، قال .
اشتريت يوم خير قلااة بالنبي عشر دينارم ، فيها فاب وخرز ، ففضلت ! ، فوجدت فيها كثر من اثني عشر لحينارم ، فذكرت فلك
للني (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (لَا تَبَاعُ حَتَّى تَفْضَلَ) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٩١ (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي حَنْشُ الضَّنْعَانِي ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ خَيْبَرِ نُبَايَعُ الْيَهُودَ ، الْوُقُيَّةَ الَّتِي أَبَ الدَّيْنَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا تَبِيعُوا النَّابَ بِالنَّابِ ، إِلَّا وَزَادَ ابُوزَيْنِ) .

وروى عن جماعة من السلف ، وقاله محمد بن عبد الحكم من أصحابنا ، وهو قول الشافعي وأحمد داخق . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الفضة ، كثرت فضته أو قلت ، ولا يجوز بمثلها أو أقل منها ، ويقبض حصّة الفضة والسيوف على أصلهم في العن والعرض بعين أكثر منها ، وهذا قول الثوري والحسن بن حمى ، وقال حماد بن أبي سليمان : يجوز بيعه بما فيه ، قل أو كثر ، وهو منكر من القول لمخالفته السنة . واختلف فيه ثانية ، فمنعه مالك وأجازته ربيعة والأوزاعي . وكذلك اختلفوا إذا بيع هذا بغير ما فيه بنسيئة .

واختلف قول مالك وأصحابه في فسخه إذا وقع ، ولم يختلف إذا بيع بغير ما فيه نقداً بدنانير .

واختلف قول مالك إذا كان محلي / [بالنقدين أو مصوغاً منهما ، هل يجوز بيعه بأقلهما ولا يجوز إلا بغيرها ؟ فإن كان معهما عرض وهما الأقل بيع بأقلهما اتفاقاً ، وإن كان ما في السيف من ذلك تمويهاً أو مسبوكة فيه مستهلكاً ، قال بعض شيوخنا : هو تبع بكل حال ، وأجاز بيعه كيفما كان .

وعلى هذا قاس شيوخنا جواز بيع الثياب المعلمة بالذهب إذا كان ما فيها من الذهب الثلث من قيمتها فأدنى بالدنانير نقداً ، أو بالدنانير والدرهم نسيئة ، على الخلاف المتقدم [(١)] .

قال الإمام - رحمه الله - : مذهب مالك : أن الذهب إذا كانت معه سلعة فلا يجوز

بيعها بذهب ، [وكذلك إذا كانت فضة وسلعة فلا يجوز بيعه بفضة] (٢) لأن ذلك يودى

(١) من الأبى ، وقد أتت عليها الأربعة والضياع بجميع للنسخ .

(٢) هذه العبارة سقطت من الأصل ، وهى مثبتة من المعلم .

كتاب المساقاة / باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ٢٧٥ ٩٢ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاوِي ! وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمَعَاوِي ! أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْشٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ ، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا فَصَتْ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا ، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ : انْزِعْ ! بِهَا فَاجْعَلْهُ فِي كَفَّةٍ ،

فِي التَّفَاضُلِ بَيْنَ الذَّهَبِ .

والذهب للمنفرد جميع أجزائه مقابل للذهب والسلعة ، فلم يقع التماثل ، ولا بيع الذهب بمثلته سواء بسواء ، ولكن مالك استثنى السيف المحلى إذا كانت حليته تبعاً له ، أن يباع بالفضة وإن كانت حليته فضة ، وأجاز ذلك ؛ لأن الشرع أباح تحليته ونزعه يشق وهو قليل تبع ، والاتباع غير مقصودة في العقود .

وأما أبو حنيفة فيجيز ذلك إذا كان الذهب المنفرد ، ونحن نمنع في الحديث فالشرط الذى يكون فى الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنظم للسلعة ، ! إنما يمنع هذا التأويل على المخالف الذى ذكرنا أنه يجيز ذلك على الإطلاق .

ورأيت الطحاوى يفصل عن حديث القلادة بأنه إنما نهى عن ذلك لثلاثين المسلمين

في المغانم ، وأنه (صلى الله عليه وسلم) تخوف من الغني ، وقد ظهر ما تخوف منه ؛ لأنه وجد في ذهبه كثر من الثمن ، وقد تعسف عندي في هذا التأويل ؛ لأنه قد ذكر أنه (صلى الله عليه وسلم) لما أمر بنزع الذهب الذي فيها قال له : (الذهب بالذهب وزن بوزن) ، وهذا كالنطق بالعلة ، وكأنه (صلى الله عليه وسلم) قال لهم : إنما أمرتكم بذلك حتى يحصل الذهب بالذهب ، سواء بسواء ، ولو كان إنما أمر بذلك للغني لقال (صلى الله عليه وسلم) : الغني لا يجوز في المغانم ، أو ما يكون هذا معناه .

قال التقي الى : وقوله في حديث فضالة : (انزع ذهبها فاجعله في كفة ، واجعل ذهبك في كفة ، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل " : المراطلة في الذهب والفضتين جائزة ، كانا مسكوكين ، أو مصوغين ، أو تبرين ، أو احدهما مخالف لصاحبه ، اتفق الذهبان في الجودة أو اختلفا إذا استوت الكفتان . هذا هو المشهور في المسألة لثبوته ، خلافاً في مراطلته بنفسه أو بغيره ؛ إذ لا يجوز بيعه جزافاً حتى يعلم وزن ما في الكفة أو عدده إذا كان يجزى عدداً .

وكذلك إذا اختلفا في المراطلة بالذهب الجيدة بالرديئة والمغشوشة ، ومشهور عندنا مذهب المدونة ، ولمالك عند ابن شعبان فهو . كذلك اختلف شيوخنا في مراطلة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه لاختلاف الذهب في الجودة وبمنع ذلك كله أجز ، والخلاف في هذه الوجوه مبنى على السكة والصياغة فيهما كالعرضين مع الدنانير أم لا ، وهل تجيز

٢٣٢ / ١

٢٧٦ كتاب المساقاة / باب بيع القلادة فيها خرز وذهب واجعل في كفة ، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فإن سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ) .

٢٣٠١٩ (18) باب بيع الطعام مثلاً بمثل

الدنانير أم لا ؟ وكذلك اختلفوا في جواز المراطلة بالمثاقيل فقليل : لا تجوز ، وقيل : تجوز بالمثاقيل وهذا أكثر وأصوب ، [ولكفة ، بكسر الكاف ، وكل شيء مستدير ، ولثوب والصائد ، وكل شيء مستطيل بالسهم ، وقيل بالوجهين في الجميع] (١) . وقوله : " ثم لا يأخذن إلا مثلاً بمثل ! : لا خلاف أنه متى ربح أو زاد [شيئاً - قل

أو كثر - فسد] (٢) المراطلة ، ودخله التفاضل بين الجنسن .

وقوله : كنا نبيع اليهود الأوقية الذهب بالدينارين والثلاثة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :

الا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل : يدل أن التحريم لهذا كان لخير ، وعليه يدل حديث بيع التمر وسنذكره /

(ولا تساكنا اليهودي : هو نهى النبي - عليه السلام - وسنذكره ، ويحتمل أنهم تأولوا جواز الربا مع الكفار .

(١) مثبتة من الأبى ؛ لأنها في النسخ التي أماننا قد لت عليها الأرضة ٢٧٣ / ٤ .

(٢) من الأبى .

كتاب المساقاة / باب بيع الطعام مثلاً بمثل

٢٧٧

(١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل

٩٣ - (١٥٩٢) حدثنا هرون بن معروف ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو .

ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، أن أبا التضر حديره ؛ أن بسر بن سعيد حدة له عن معمر بن عبد الله ؛ أنه أرسل غلامه بصاع قح .

فقال : بعه ثم اشتري به شعيراً .

فإن اب الغلام فاق "خذ صاعاً وزيلة بعضي !ع ، فلما جاء معمر أخبره بذلك .

فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لَمْ فَعَلْتَ فَلَكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَزِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ: (الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ).

قَالَ: وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ.

قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ.

قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَضَارَعَ.

٩٤ - (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ

بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ

وَقَوْلَهُ فِي حَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامًا لَهُ بِصَاعِ قَحْ لِيَبْعَهُ وَيَشْتَرِيَ بَثْنَهُ شَعِيرًا، وَأَنَّهُ أَخَذَ بِهِ صَاعًا وَزِيَادَةً، وَأَنَّ مَعْمَرًا قَالَ لِدَاوُدَ: وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (وَالطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ) قَالَ: وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: أَخْشَى أَنْ يَضَارَعَ: فِيهِ حُجَّةٌ لِلْمَالِكِيَّةِ فِي جَعْلِهَا صِنْفَةً وَاحِدًا.

قَالَ الْإِمَامُ: مَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ الشَّعِيرَ مَعَ الْقَمْحِ صِنْفٌ وَاحِدٌ، لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بِهِ لِتَقَارُبِ الْمُنْفَعَةِ فِيهِ، وَسَنَبِينَ فِي كَلَامِنَا عَلَى السَّلْمِ وَجْهٌ مَرَاتِعُهُ الْمُنْفَعَةُ دُونَ مَجْرَدِ الذَّوَاتِ، وَنَوْضَحُ ذَلِكَ: فَإِنَّ الْقَمْحَ قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ فِي نَفْسِهِ فَيَبِينُ أَعْلَاهُ وَأَدْنَاهُ مِنَ التَّقَارُبِ قَرِيبٌ مِمَّا بَيْنَ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ، ثُمَّ حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّ أَعْلَى الْقَمْحِ وَأَدْنَاهُ لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا لِتَقَارُبِ الْغَرَضِ فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْقَمْحِ وَ، لَشَّعِيرِ، وَمَالٌ إِلَيْهِ بَعْضُ شَيْوَحْنَا الْمُحَقِّقِينَ، وَاعْتَمَدَ عَلَى أَنَّهُ يَخَالِفُ الْقَمْحَ فِي الصُّورَةِ وَالتَّنْثِيَةِ كَمَا يَخَالِفُ الْقَمْحَ التَّمْرَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ صِنْفَيْنِ، وَقَدْ قَالَ (صلى الله عليه وسلم) عَقِيبَ الْحَدِيثِ: (فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ)، وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: ٩ يَبْعُوا الْبَرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدَا (يَد) (١)، وَبِهَذَا احْتِجَ الشَّافِعِيُّ.

(١) كَلْبُيُوعٌ، بِمَا جَاءَ أَنَّ الْحَنْطَةَ بِالْحَنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ٣ / ٥٤١ بِرَقْم (١٢٤٠).

٢٧٨ كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ / بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يُحَدِّثُ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدٍ الْأَنْصَارِيَّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْرٍ، فَقَدِمَ بَتْمَرٍ جَنِيْبٍ.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): (اْمْلِكْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟).

قَالَ: لَا، وَالْهَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِدَنِّهِ مِنْ هَذَا، وَلَنَلِكَ الْمِيزَانَ لَمَّا وَقَوْلُهُ لِلَّذِي قَدِمَ بَتْمَرٍ جَنِيْبٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ: لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِدَنِّهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ، قَالَ الْإِمَامُ: الْجَنِيْبُ: صِنْفٌ مِنْ أَعْلَى التَّمْرِ، وَالْجَمْعُ صِنْفٌ مِنْ أَدْنَاهُ.

وَقِيلَ: خَلَطَ مِنْ أَنْوَ ٣ التَّمْرِ.

قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: الْجَنِيْبُ لَيْسَ مِنَ التَّمْرِ، وَالْجَمْعُ كُلُّ لَوْنٍ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ، وَقِيلَ: كُلُّ لَوْنٍ مِنَ التَّمْرِ جَمْعٌ، وَقَدْ جَلَسَ فِي مُسَلَمٍ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ تَفْسِيرُهُ: أَنَّهُ اخْلَطَ مِنَ التَّمْرِ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَفْسُهُ فِي مُسَلَمٍ مَكَانَ (الْجَنِيْبِ): (بِرَانِيَا) وَهُوَ مِنْ أَعْلَى التَّمْرِ وَأَفْضَلُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: تَعَلَّقَ بِعُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ لَا يَحْمِي الذَّرِيعَةَ، فَيَقُولُ: قَدْ أَجَازَ هَاهُنَا

أَنْ يَبْغِيَ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهِ جَنِيْبِيَا.

وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيهِ مِنْ بَاعِ الْجَمْعِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَهَمَ عَلَى كَوْنِ الدَّرَاهِمِ لَغْوًا، وَمَنْ يَحْمِي الذَّرِيعَةَ يَخْصُهُ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى.

قال القاضي بجواز ذلك من البائع أو كل .

قال الشافعي وأبو حنيفة وكافض ! .

دما نراعى الذريعة في ذلك مالك ، وظاهر فعل هذا أن تحريم التفاضل في مثل هذا بعد لم يكن فاشيا دلا قيس ، كأن يحصى على فاعله وهو عامل النبي بخير ، وكان - عليه السلام - والأئمة بعده لا يقدمون على الناس في أمر إلا من فقه فيه وعلم صلاح حاله ؛ ولهذا لم يوجب النبي ولا أدبه على مخالفة ما نهى عنه ، ولا أنكر ذلك عليه أحد من أصحابه ، لا سيما على رواية مالك في الموطأ ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما نهاهم عن بيع التمر بالتمر ، قالوا له : إن عاملك على خير يأخذ الصاع بالصاعن ، وذكر الحديث (١) ، فهذا يدل أن الأمر كان أول التحريم ، وعليه يدل حديث القلادة المتقدم .

وقوله : (وكذلك الميزان) : مما يستروح إليه الحنفى في علة الربا ، لذكره هنا الكيل

(١) الموطأ ، كالبیوع ، بما يكره من بيع التمر ، ٢٢٣ / ٢ (٢٠) .

كتاب المساقاة / باب بيع الطعام مثلا بمثل ٢٧٩ ٩٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد المجيد بن سُهَيْل بن عبد الرحمن بن عوف ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، وعن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استعمل رجلا على خير ، فجاءه بتمر جنيب .

فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اكل تمر خبث هكنا ؟) .

فقال : لا ، والله ، يا رسول الله ، إنا لناخذ الصاع من هنا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فلا تفعل ، بيع الجمع بالتراهم ، ثم أتبع بالدرهم جنينا) .

٩٦ - (١٥٩٤) حدثنا إسحق بن منصور ، أخبرنا يحيى بن صالح الوحافى ، حاشا معاوية .

ح وحدثني محمد بن سهل التميمي ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - واللفظ لهما - جميعا عن يحيى بن حسان ، حدثنا معاوية - وهو ابن سلام - أخبرني يحيى - وهو ابن أبي كثير - قال : سمعت عتبة بن عبد الغافر يقول : سمعت أبا سعيد يقول : جاء بلال بتمر برنى . فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من أين هنا ؟) .

فقال بلال ! .

تمر ، كان عندنا ردى ، فبعتمهن صاعين بصاع لمطعمم النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقال رسول الله -

عند فلك - : (أوه ، عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إفا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ، ثم اشتريه لا . لم يذكر ابن سهل في حديثه : عند فلك .

٩٧ - (...) وحدثنا سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حاشا معقل ، عن

أبي قزعة الباهلي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتمر . فقال :

والميزان وتسميته عليه .

ولنا أن نقول : إنما نبه - عليه السلام - أن حكم الميزان فيما لا يجوز التفاضل فيه من المطعومات حكم الكيل .

وقوله - عليه السلام - في الرواية الأخرى : (أوه ، عين الربا) : هى كلمة تحزن وتوجع ، مشددة الواو ، ويقال بالمد والضم ، وقيل - أيضا - : (أووه) بضم الواو ومدها .

وقد قيل في قوله : { أواة ثنيب } (١) ابن كثير : التأوه : خوفا وشفقة ، وهو من هذا صحيح .

وقوله : (عين الربا) : أى هو الربا المحرمة نفسه من الزيادة ، لا ما يشبهه ويغامر عليه .
(١) هود : ٧٥ .

٢٣٢ / ب

٢٨٠ كتاب المساقاة / باب بيع الطعام مثلاً بمثل (مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا لَا .

فَقَالَ الرَّحْلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هُنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (هُنَا الرَّبَا ، فَرُّوا وَهُ ، ثُمَّ يَبْعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرَوْا لَنَا مِنْ هُنَا) (١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَمْبَانَ ،

عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهُوَ اخْلِطُ مِنَ التَّمْرِ ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَبَلَغَ فَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) هَ فَقَالَ : أَلَا صَاعِي تَمْرٍ بِصَاعٍ ، وَلَا صَاعِي حِنْطَةٍ بِصَاعٍ ، وَلِالرَّهْمِ بِدَرَاهِمِينَ) .

٩٩ - (١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَقَالَ : أَيَّامٍ يَدٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ .

فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ .

فَقُلْتُ : إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَقَالَ : أَيَّدًا يَدٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ .

قَالَ : أَوْ قَالَ ذَلِكَ ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ .

إِلَيْهِ فَلَا يَفْتِيكُمْوهُ .

قَالَ : فَوَاللَّهِ ، لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِتَمْرٍ فَأَنْكَرَهُ .

فَقَالَ : (كَأَنَّ هُنَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا) .

قَالَ : كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا - أَوْ فِي تَمْرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَأَخَذْتُ " هُنَا الزَّدْتُ بَعْضَ الزَّيْنَةِ .

فَقَالَ : (أَضَعَفْتُ ، أَرِييْتُ ، لَا تَقْرَبَنَّ هَظْ ، إِنْ رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءٌ فَبِعْهُ ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ) .

وقوله في حديث بلال : (ردوه ، ثم يبيعوا تمرنا ، واشتروا لنا من هذا) : دليل

على فسخ البيوع ال الفاسدة ، وردّها ورد المثل في المكيل / والموزون ، وجواز الوكالة في بيعه ، وجواز مثله من غير البائع الأول . وفي هذا الحديث جواز اختيار طيب الطعام وتفضيله على رديئه .

وقول أبي نضرة وابن عمر وابن عباس عن الصرف : فلم يريان بأساً ، وقوله : سألت

عنه أبا سعيد عن الصرف فقال : هو ربا ، وقوله : إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يَفْتِيكُمْوهُ يعنى ابن عباس ، وقوله : فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ فَنَهَانِي ،

وقوله عن أَبِي الضَّهْبَاءِ : أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ فَتَرَكَهُ (١) ، قطع للخلاف في هذا ، أو رجوع من ابن عمر وابن عباس عما

روى عنهما : لا ربا إلا في النسيئة .

(١) في المطبوعة : فِكْرُهُ .

كتاب المساقاة / باب بيع الطعام مثلاً بمثل ٢٨١ - ١٠٠ (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنَا أَوْدُ ،

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرٍوَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَلَمْ يَرَيَا بِهِ بَأْسًا ، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ

الصَّرْفِ ؟ فَقَالَ .

مَا زَادَ فَهُوَ رَبًّا ، فَاجْرَتْ ذَدَكَ ، لِقَوْلِهِمَا .

فَقَالَ : لَا أَحَدِيكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

جَاءَهُ صَاحِبُ نَخْلِهِ بَصَاحٍ مِنْ تَمْرٍ طِيبٍ ، وَكَانَ تَمْرُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) هَذَا اللَّوْنُ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (أَلَيْ لَكَ هَذَا ؟) .

ص

قَالَ : أُنْطَلَقْتُ بِصَاحِينَ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ ، فَإِنَّ سِعْرَهُ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا ، وَسِعْرُهُمَا كَذَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَيْلَكَ ! أَرَيْتَ ، إِنْ أَرَدْتَ فَلَيْكَ فَبِعَ تَمْرَكَ بِسِلْعَةٍ ، ثُمَّ اشْتَرَيْتَ بِسِلْعَتِكَ أَيْ تَمْرٍ شَيْئًا) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَاتَّخَذَ التَّمْرُ أَحَقَّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ؟ قَالَ : فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ فَهْنَانِي ، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَنَاسٍ .

قَالَ : فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ ، دَنَهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ ، فَكَرِهَهُ .

١٠١ - (١٥٩٦) حِثْنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتٍ ! وَإِنْ أَنْ عُمَرَ ، جَمِيفًا

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَالْفَقْطُ لَابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي صَالٍ ! ، قَالَ : سَمِعْتُ أبا سَعِيدٍ الْخَمَرِيَّ يَقُولُ +

الْأَنْتَارُ بِالْأَيْنَارِ ، وَالتَّرْهُمُ بِالْأَيْنَارِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، مَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَى .

فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا .

فَقَالَ : لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَنَاسٍ فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ ! إِنَّا إِذْ ذِي تَقُولُ ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَوْ وَجَّهْتَهُ فِي كِتَابِ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ فَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَلَمْ أَجْهَدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَتَكُنْ حَدَّثَنِي أَسَاهَةُ بْنُ زَيْدٍ ؛ أَنَّ

النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ) .

١٠٢ - (...) حِثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَأ ! شَيْبَةَ وَعُمَرَ وَالنَّاقِدُ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَائِنْ

أَنْ عُمَرَ - وَالْفَقْطُ لَعَمْرُو - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَلَا الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَسَاهَةُ بْنُ زَيْدٍ ، أَنَّ

وَلِلرَّادِ بِالصَّرْفِ هَذَا بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا وَلِهَذَا ، دَالًا يَدًا يَدٍ ، وَلِجَهَةِ أَبِي سَعِيدٍ بِقَوْلِهِ : التَّمْرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ

رَبًّا أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ؟ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ ابْنَ عَبَّاسٍ وَلَا ابْنَ عُمَرَ قَبْلَ ، فَلَهَا بَلَّغْتُمَا وَجَعَ إِلَيْهَا وَلَا رَأْيَ

٢٨٢

٢٣٠٢٠ (١٩) بَابُ لَعْنِ أَكْلِ الرِّبَا وَمُؤْكَلِهِ

٢٣٠٢١ (٢٠) بَابُ أَخْذِ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ

كتاب المساقاة / بَابُ بَغِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ

النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ) .

١٠٣ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ،

ص كَصِ ص ه نَصِ ص مَشِ ، صَوْتِ ص كَرِهَ ص ص ، ص ه ه ص ه سَ ص ه ه ص ص حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَالَ : لَا رِبَاً

فِيمَا كَانَ يَأْتِي بِدِ .

١٠٤ - (...) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا هِشَلٌ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ ، أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَلَّا ، لَا أَقُولُ .

أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَانْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي إِسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسِيئَةِ) .

لأحد مع النسيئة ولا قياس بعدها ، وإنما كان احتج ابن عباس بعموم حديث أسامة : لا ربا إلا في النسيئة على ما ذكر مسلم ، وقد تقدم الكلام على هذا ووجه التأويل فيه .

وقيل : هو منسوخ بهذه الآثار ، وبه إجماع المسلمين بعد على ترك الأخذ به برده ، ويصح نسخه إن صح رفعه .

كتاب المساقاة / باب لعن أكل الربا ومؤكده

٢٨٣

(١٩) باب لعن أكل الربا ومؤكده

١٠٥ - (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعَثْمَانَ -

قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ عَثْمَانُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مُغِيرَةَ ، قَالَ : سَأَلَ شَبَّازُ إِبْرَاهِيمَ ، فَخُتْنًا عَنْ عُلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَكَلَ الرِّبَا وَمُؤَكَّدُهُ .

قَالَ : قُلْتُ : وَكَاتِبُهُ وَشَاهِلِيهِ .

قَالَ : إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا .

١٠٦ : (يعاه ١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَثْمَانُ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَكَلَ الرِّبَا ، وَمُؤَكَّدُهُ ، وَكَاتِبُهُ ، وَشَاهِلِيهِ ، وَقَالَ : (هُمْ سَوَاءٌ لَنَا .

قال الأمام : خرج مسلم في (باب كل الربا) حديثا عن جرير ، عن مغيرة ، قال : سألت إبراهيم ، فحدثنا عن علقمة .

هكذا في نسخة ابن ماهان ، وعند الجلودى : عن جرير ، عن مغيرة ، قال : سأل شبك إبراهيم ، فحدثنا علقمة ، فجعل السائل هو شبك ، وفي رواية أبي العلاء وابن ماهان : أن السائل هو المغيرة ، وشباك هذا هو صبي كوفي مشهور بالرواية عن إبراهيم النخعي . قال القاضي : شبك هذا ، بكسر الشن المعجمة .

قال البخارى : شبك الضبي الكوفي عن إبراهيم روى عنه مغيرة في مسلم .

وشباك ، بفتح الشين وكسر الباء غيره ، هو شبك بن عائز بن المنخل الأزدي ، ويقال : هو قيسى بصرى ، حدث عنه نصر بن علي وهذبة ، ذكره البخارى ، والدارقطنى ، قال عبد الله : لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الربا ومؤكده ، قلت - يعنى علقمة - : وكاتبه وشاهديه ، قال : إنما نحدث بما سمعنا ، وفي حديث جابر : لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الربا ومؤكده وكاتبه وشاهديه وقال : (هم سواء) ، كذا لعامة شيوخنا ، وللطبرى قال : قلت : وشاهديه ، قال : (هم سواء) فهذا يحتمل أنه من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والسائل جابر ، ويحتمل أنه من قول جابر والسائل غيره ، لكن ذكر الكاتب والشهيد في الحديث ، وروى عن ابن المسيب .

وقد ذكره البخارى في الترجمة ، ودخل الكاتب والشاهد هنا لمعونه على هذه المعصية ومشاركته فيها .

!هم ٢ / ١

كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات

٢٨٤

(٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات

١٠٧ - (١٥٩٩) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ الهَمْدَمَانِي ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أَفْوِيهِ - : (إِنَّ الْحَلَالَ بَمِئٍ ، دَانَ الْحَرَامَ بِهِ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ! ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِنَفْسِهِ

قوله - عليه السلام - : (الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهاً) الحديث : اختلف الناس في ذكر المشتبهات ، فقليل : موافقتها حرام ، وقيل : حلال ، لكنه يتورع عنه لاشتباهاه ، وقيل : لا يقال فيها : حلال ولا حرام ؛ لقوله - عليه السلام - : (الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهاً) فلم يحكم لها بشئ من الحكمي .

وقوله : لا يعلمها كثير من الناس : فقد دل هذا أن ثَمَّ من يعلمها ، فمن علمها

لا بد أن يلحق عنده أحد الوجهين ، فيكون لها حكمه .

قال القاضي : وما حصل عند العلماء في هذا الحد فقد خرج من المثبتة إلى البن ،

وإنما الكلام فيما لم يتبين لا في طريق رد ، أو لم يظهر له دلالة لأحد الوجهين .

قال الإمام : هذا الحديث جليل الموقع عظيم النفع في الشرع ، حتى قال بعض الناس

بأنه ثلث الإسلام ، وذكر حديثين آخرين هما الثلثان الباقيان .

قال القاضي : ما أشار إليه - رحمه الله - هو ما روى عن أبي داود السجستاني ،

قال : كتبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خمسمائة ألف حديث ، الثابت منها أربعة آلاف حديث ، وهي ترجع إلى أربعة

أحاديث ، قوله - عليه السلام - : (إنما الأعمال بالنيات) ، وقوله : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) ، وقوله : لا يكون

المومن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه) الحديث ، وقوله : (الحلال بين والحرام بين) الحديث .

وقد روى فيها مكان حديث : لا يكون المومن مؤمناً) حديث : (ازهد في الدنيا يحبك الله / ، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس) .

وقد نظمها أبو الحسن طاهر بن مفوز في بيتين بقوله :

عمدة الدين عندنا اتق المثبات وازهد ودع

أربع من كلام خير البرية ما ليس يعنك وعمل بنييما

كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٢٨٥ وَعَرَضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى ، يُوشِكُ ،

قال الإمام : وإنما نه أهل العلم على عظم هذا الحديث ؛ لأن الإنسان إنما يعتبر بطهارة

قلبه وجسده ، فأكثر المذام والمحظورات إنما تنبعث من القلب ، فأشار (صلى الله عليه وسلم) لإصلاحه ، على أن صلاحه هو صلاح

الجسد ، وأنه الأصل .

وهذا صحيح ، يومن به حتى لا يومن بالشرع ، وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء .

والأحكام والعبادات التي ينصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه ، تقع فيها مشكلات وأمور ملتبسات التساهل فيها ، وتعويد النفس

الجرأة عليها يكتسب فساد الدين والعرض ، فنه (صلى الله عليه وسلم) على توفي هذه ، وضرب لها مثلاً محسوساً ؛ لتكون النفس له

أشد تصوراً ، والعقل أعظم قبو ، فأخبر - عليه السلام - أن الملوك لهم حمية ، لاسيما وهكذا كانت العرب تعرف في الجاهلية ، أن

العزير فيهم يحمي مروجاً وأبنية ، فلا تجاسر عليها ، ولا يدني منها ، مهابة من سطوته ، وخوفاً من الوقوع في حوزته ، وهكذا محارم الله

- سبحانه - من ترك منها ما قرب فهو من متوسطها أبعد ، ومن تحامى طرف الشيء أمن عليه أن يتوسط ، ومن طرف توسط .

وهذا كله صحيح ، وإنما بقى أن نتكلم على هذه المشتبهات [فنقول :

قد كثر العلماء من الكلام على تفسير المشتبهات] (١) ، ونحن ننبهكم على أمثل طريقة ، فاعلم أن الاشتباه هو الالتباس ، وإنما يطلق في

مقتضى هذه التسمية هاهنا على أمر ما أشبه أصلاً ما ، ولكنه مع هذا يشبه أصلاً آخر يناقض الأصل الآخر ، فكأنه كثرت أشباهه ، وقيل : اشتبه بمعنى اختلط ، حتى كأنه شيء واحد من شيئين مختلفين .
لهذا أحطت بهذا علماً فيجب أن تطلب هذه الحقيقة ، فنقول : قد تكون أصول الشرع المختلفة تتجاذب فرعاً واحداً تتجاذباً متساوياً في حق بعض العلماء ، ولا يمكنه تصور ترجيح ، ورده لبعض الأصول يوجب تحريمه ، ورده لبعضها يوجب تحليله ، فلا شك أن الأحوط تجنب هذا ، ومن تجنبه وصف بالورع والتحفظ في الدين ، وما أخذه من المسلمين بعيب فاعل هذا ، بل المعلوم انتظار الألسنة بالثناء عليه والشهادة له بالورع إذا عرف بذلك .

وقد سئل مالك عن خنزير الماء فوقف فيه ، وكان شيخنا - رحمه الله - يقول : لما تعارضت الآي عند فنفظر إلى عموم قوله تعالى : { حُزِمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّغُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ - رُوِيَ } (٢) يخاف أن يدخل في عمومه فيحرم ، ونظر إلى عموم قوله تعالى : { أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ }
(١) سقط من الأصل ، ولستدرك بالهامش بسهم .
(٢) المائدة : ٣ .

٢٣٣ / ب

٢٨٦ كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات

وَوَطَّطُ لَهُ (١) وأمكن عنده أن يدخل في عموم هذه الآية فيحل ، ولم تظهر له طرق الترجيح الواضحة في أن يمدم آية على آية ، ووقف فيه ، ومن هذا المعنى أن يعلم أصل الحكم ، ولكنه يلتبس وجود شرط الإباحة حتى يتردد بينه وبين شرط التحريم ، وذلك أن الإنسان يحل له أن يأكل ملكه أما في معنله مما أبيح له تملكه ، ويحرم عليه ال ملك غيره وما في معناه .

وقد وجد النبي (صلى الله عليه وسلم) ثمرة ساقطة فترك كلها واعتل بأنه لولا أنه يخاف أن تكون صدقة لأكلها ، فلما كانت الصدقة محرمة عليه وشك ، هل حصل هذا التحريم في هذه الثمرة تركها ، ولحقت بالمشتبهات ، وهذا إذا كان الاشتباه من جهة أصول الشرع بعد نظر صحيح فيها ، أو في القسم الأخير الذي ذكرناه مع فقد أصول ترد إليها ، وعدم أمارات وظنون يعول عليها .

وأما إذا كان الأمر خلاف ذلك ، فليس من الورع التوقف بل ربما خرج بعضه إلى ما يكره ، وبيان ذلك بالمثال : أن من أتى إلى ما لم يجد سواه ليتوضأ منه فقال في نفسه : لعل نجاسة سقطت فيه قبل أن أرد عليه ، وامتنع من الطهارة به ، فإن ذلك ليس بممدوح ، وخارج عما وقع في الحديث ؛ لأن الأصل طهارة المياه وعدم الطواري ، واستصحاب هذا كالعالم الذي يظن أنه لم يسقط منه شيء ، مع أن هذه الفكرة إذا / أمر معها تكررت ولم يقف عند حد وأدى ذلك إلى انقطاع عن العبادات .

وكذلك لو أن إنساناً اشتبهى النساء ثم قال : لعل في العالم من رضع معي فلا يلقي امرأة إلا والعقل يجوز ذلك فيها إذا كانت في سن يمكن أن ترضع معه ، فاجتنب جميع النساء لهذا الخاطر الفاسد لم يكن مصيباً ، كمثل ما قلناه في الماء من استصحاب الحال في عدم هذه الأمور .

وما يقع من الضرر بالإصغاء إلى هذه الخواطر قد يتسع فيها الخرق فقد صارت الشكوك التي لا أصول لها ، وتكرر [على] (٢) نفسه ويعظم الضرر بالمرور على موجبها ساقطة في الشرع حتى كانت المداواة عند بعض الفقهاء ، والمستحسن إضراب النفس عنها والتغافل عن إخطارها بالبال ، كما يقولون في الموسوس في الحدث بعد الوضوء : إنه يومر بأن ينهى عن ذلك ويعرض عنه ، حتى إذا اعتاد الإعراض عنه لم يتكرر عليه .

وقد يكون هذا الشك له مستند ولكن الشرع عفى عنه لعظم الضرورة ؛ كمن تحقق أن

امرأة أَرْضَعَتْ معه والتبست عليه بنساء العالم ، فأنا إن قطعنا عليه شهوته وحرمانا عليه نساء

(١) المائدة : ٩٦ .

(٢) من ع ، وفي نسخة المال : في .

كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٢٨٧ العالم جملة كان ذلك إضراراً عظيماً وكلهن محلل ، فلا يغلب حكم محرمة

واحدة على مائتي ألوف محلات ، ولو اختلطت هذه الرضيعة بنساء محصورات لنهى عن التزوج منهن ؛ لاكن الشك ههنا له مستند وهو العلم بأن هناك مضیعة وقد ثك في عینها ، وله قدرة على تحصیل غرضه ، مع القطع بسلامته من الوقوع في الحرام بأن يتزوج من نساء قوم آخرين ، وليس من الحرام في الدين أن يكون له طريقان في تحصیل غرضه : أحدهما : محلل هو أسهل وكثر ، فإن وقع فيه قطع على عیئ التحللي .

والطريقة الأخرى ، أقل وأندر وإن وقع فيه خاف أن يقع في عیئ الحرام ، ميعدل عن المتحلل بما يجوز أن يكون محرماً . وبهذا فارقت هذه المسألة التي قبلها ؛ لأنه متى اختلطت بنساء العالم لم يقدر على تحصیل غرضه بطريق أخرى ، فوجب ألا يكون للمثلك تأثير ، دائماً أريتكم بهذه المسألة طريقة تسلكها ، والا فمسائل هذا النوع لا تخصي كثرة ، ولكن أصول جميعها لا تنفك عن الأصول التي مهدت لها ، وقد يقل الضرر بالتحريم في بعض المسائل ويعظم في أخرى ، ويتضح كون الشك له مستند في بعض المسائل وتخفي في أخرى ، [وقد تكثر أصول بعض المسائل ، وقد نتضح مساواة الفرع للأصل وقد تخفي] (١) . ومن مجموع هذا كله واختلاف نظر الفقهاء فيه يقع به بينهم التنازع والاختلاف .

من ذلك مسائل الشاك في عدد الطلاق ، والشاك هل حث في يمينه أم لا ؟ والشاك في زوجته هل هي تحبه أم لا ؟ وقد حلف على أنها تحبه والشك في الإناءين أيهما النجس ؟ والشاك هل أصاب ثوبه نجاسة أم لا ؟ والثاك في موضعها مع علمه بعصابتها ثوبه . إلى غير ذلك من المسائل التي كثر اضطراب العلماء فيها ، وطريقتهم فيها هي التي نهناك عليها .

وأنت إذا أحطت بهذه الطريقة علماً أغنتك عن اضطراب الفقهاء - أيثاً - في هذا الحديث ، هل المشتبهات المذكورات فيه واجبت اجتنابها ؟ وهل قوله : (من وقع في الشبهات وقع في الحرام " دلالة على أن اجتنابها واجب ، أم يكون المراد أنه قد يقع في الحرام لقوله بعد ذلك : (كالراعي يرمى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه) ، ولم يقل : (يرتع فيه) ، فلا بد مع وضعه إياها جاز اجتنابها استبراء للدين والعرض ، والاستبراء يشير إلى أنها ليست بنفس الحرام الذي يجب أن يجتنب ؛ لأن هذه المسائل التي نصصنا على بعضها ، وأشرنا إلى بقيتها تختلف طرق الاشتباه فيها على ما أشرنا إليه به ، فقد يقتضي بعضها التحريم وأن الاجتناب واجب ، وقد تدق طرق الاشتباه وتضعف فيكون الاجتناب حينئذ مستحاً غير واجب ، ولكنه (صلى الله عليه وسلم) أتى بلفظ دال على استحباب التوقي . ولا شك أن استحسان التوقي يعم جميعها ما لم تكن من الشكوك الفاسدة التي أشرنا إليها .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث ! بسهم .

مه ٢ كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات أن يرتع فيه ، ألان إن لكل ملك حفي ، ألان إن حمى الله محارمه ، ألان إن في الجسد مضغة ، إذا صلدت صلأ لجسد كله ، ! إذا فسدت فسد الجسد كفه ، ألا وهى القلب) .

٢٣٤ / ١

وقد يقال هذه المشتبهات إثاً أن تكون حرافاً أو حلالاً ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (إن الحلال بين ، دان الحرام بين) ، فإن كانت محرمة فيجب أن تكون بينة على ظاهر قوله ، وإن كانت محللة فيجب أن تكون بينة على ظاهر قوله أيثاً . قيل : قد يقع منها ما هو مكروه وهو كثير فيها فلا يقال : / إنه حرام بين ، ولا حلال بين لا كراهية فيه .

وأيثاً فقد يكون المراد ما استقر عليه الشرع من تحريم وتحليل وما نزل بيانه واضحاً بيناً ، وإليه أشار بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الحلال بين ، والحرام بن) ، ولا شك أن تحريم الربا والميتة والدم ولحم الخنزير بين ، ولا شك أن تحليل الاكل من طيبات ما اكتسبنا ، وتزويج النساء ، حلال بين .

وإلى هذا وأمثاله أشار ، دان كانت المشتبهات لها أحكام ما ؛ ولهذا قال : ا لا يعلمهن كثير من الناس) ، ولو كانت لا حكم [إلا] (١) لله فيها لم يقل : ا لا يعلمهن كثير من الناس ؛ لأن الكل حينئذ لا يعلمونها ، وقد يدخل هذا الحديث في الاستدلال على حماية الذريعة وصحة القول به كما ذهب إليه مالك ؛ لقوله - عليه السلام : (كالراعي يرمى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه) .

قال القاضي : ما ذكره - رحمه الله - صحيح ، لكن قوله في ذكر الأخت من الرضاة إذا كانت هي بين من يرضع معه ، كلام لا

وجه له ، ورث أخوين من الرضاعة يمكن أن يكون أحدهما في سن أمي الأخرى كبر لتقدم رضاع البر لاءم الأصغر في شبابها وأول بطونها وليس من حكم الرضاع عند أحد ، أو يكون في لبن ولادة واحدة وبطن واحداً ، ولا أعلم ما اضطره إلى ذكر هذه الزيادة أتت لا معنى لها وأتينا هنا (٢) خطأ .

وقوله : (ألا وإن في الجسد مضغة ، إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، أل الهى (٣) القلباً : المضغة : القطعة من اللحم ، وسميت في الحديث مضغة إشارة إلى تصغير هذا العضو ؛ لأن أصل المضغة قدر ما يعضغه الإنسان في فيه كاملة للقمّة .

تصغير هذا العضو يهنا اللفظ لإضافته إلى سائر الجسد .

قال الإمام : واختلف الناس في محل العقل من الانسان ، فذهب بعض الأئمة من المتكلمين أنه في القلب ، واليه صار جمهور الفلاسفة ، ويحكي عن أرسطاطاليس - وهو (١) من ع .

(٢) هكذا رسمت من الأصل .

(٣) في للخطوة : وهو ، وليثبت من الصحيحة المطبوعة .

كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٢٨٩ (...) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا وكيع .

ح وحدثننا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، قال : حدثنا زكرياء ، بهنما الإسناد ، مثله .

(...) وحدثننا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن مطرث وأبي فروة الهملدني .

رئيس الفلاسفة ، وقالت الأطباء : إنه في الدماغ ، ويحكي هذا عن أبي حنيفة .

وقد احتج بعض الأئمة من المتكلمين على أنه في القلب بقوله سبحانه وتعالى :

{ كُفُونُ لَهُمْ تَلُوبِي يَعْقِلُونَ بِهَا } (١) فأضاف العقل إلى القلب ، وقال تعالى : { ان في ذلك لذكر ! لمن كان له قلب } (٢) ، واحتجوا - أيضا - بهذا الحديث ، وقد جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) صلاح الجسد كله وفساده كله تابعا للقلب [والدماغ من جملة الجسد ، فاقضى ظاهر الحديث كون فساد صلاحه تبعا للقلب] (٣) ، وهذا يدل على أنه ليس بمحل العقل .

وأما الأطباء ، فإنما عمدتهم أن الدماغ يفسد فيفسد العقل ، ويكون منه الصرع والهوس عندهم ، ويتغير مزاجه فيتغير العقل ، ويكون فيه عندهم المالنخونيا ، وغير ذلك من العلل التي يسمونها ، فاقضى ذلك عندهم كون العقل في الدماغ .

ولا حجة لهم في هذا لأن الله - سبحانه - قد يجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وإن لم يكن العقل فيه ، لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه في كتبهم بين الدماغ والقلب ، نعم وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا وينصون (٤) في كتبهم على أن المالنخونيا على قسمين شرا سبعة وهي أبخرة عندهم تصعد من نواح قريبة من المعدة ، وقد يكون برأس المعدة خلط ينجر لأعلى فيتغير العقل ، وهذا منهم نقفى لاستدلالهم ، والنوع الآخر دماغية وهو من فساد مزاج الدماغ ، والعلم عندهم عليهما أن ما دام على وتيرة واحدة وهو من الدماغ وما كان تختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن ، فإذا صعد البخار تحرك وإذا سكن سكن .

٢٣.٢٢ (21) باب بيع البعير واستثناء ركوبه

قال القاضي : تأمل قول النعمان بن بشير في هذا الحديث : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ، وأهوى بأصبعه إلى أذنيه ، يصحح سماع النعمان بن بشير عن النبي - عليه السلام - كما قال أهل العراق ، ويرد ما ذكر يحيى بن معين عن أهل المدينة أنهم لا يصححون له سماعاً من النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقد ذكر البخاري (٥) حديثه هذا من طرق ، وفي

(١) لطج ٤٦ .

(٢) ق : ٣٧ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامث ! بهم في ظ .

(٤) في ع : وتصدق .

(٥) البخاري ، كالبوع ، بالحلل لأن والحي ام بين وبينهما صثبات (٢٠٥١) .

٢٩٠ كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات ح وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن ابن عجلان ، عن عبد الرحمن بن سعيد ، كلهم عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بهنما الحديث .

غير أن حديث زكرياء أتم من حديثهم ، وثبر .

!

١٠٨ - (...) حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ، حدثني أبي ، عن جدي ، حدثني خالد بن يزيد ، حدثني سعيد بن أبي هجل ، عن عون بن عبد الله ، عن عامر الثائلي ؛ أنه سمع نعمان بن بشير بن سعد - صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - وهو يخطب الناس يخص ، وهو يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الحلال بين ، والحرام بين) .

فذكر بمثل حديث زكرياء عن الشعبي .

إلى قوله : (يوشك أن يقع فيه) .

بعضها : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وفي بعضها : فإن النبي قسمها على علة الحديث .

وقد جاء في الحديث الآخر في صدقة ابن عليه د شهاده النبي له وقول النبي : (متى ذلك ؟) وقد حكاه . كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستثناء ركوبه

٢٩١

(٢١) باب بيع البعير واستثناء ركوبه

١٠٩ - (٧١٥) حدثنا محمد بن عبد الله بن ثمر ، حدثنا أن ، حدثنا زكرياء ، عن عامر ، حدثني جابر بن عبد الله ؛ أنه كان يسير على جمل له قد أعيا ، فأراد أن يسيه .

قال : فليحطني النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فدعا لي وضربه ، فسار سيرا لم يسر مثله .

قال : (بغنيه بوقية) .

قلت : لا .

ثم قال : (بغنيه) ، فبعته بوقية .

واستثنيت عليه حملانه إلى أهلي ، فلما بلغت أيتته بالجمل ، فنقدني ثمنه ، ثم رجعت ، فأرسل في أثرى .

فقال : (أتراني ما كسبتك لاخذ جملك ؟ خذ جملك وراهمك ، فهو لك) .

(...) وحدثناه علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن زكرياء ، عن عامر ، حدثني جابر بن عبد الله .

بمثل حديث ابن ثمر .

١١٠ - (...) حدثنا عثمان بن أن شيبه صاشق بن إبراهيم - واللفظ لعثمان - قال إسحق : أخبرنا .

وقال عثمان : حاشا جريرا ! - عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبد الله .

قال : غزوت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فتلاحق بي ، وتحتي ناضح لي قد أعيا ولا يكاد يسير .

قال : فقال لي : (ما لبعيرك ؟ لما قال : قلت : عليل .

قال : فتخلف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فزجره ودعا له ، فما زال يبق يدي الإبل قدامها يسير .

قَالَ : فَقَالَ لِي : (كَيْفَ تَرَى)

وذكر مسلم حديث جابر وجهله وبيعه له من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، على أن له فقار ظهره إلى المدينة ، وزجر النبي (صلى الله عليه وسلم) له وانطلاقه أمام الإبل بعد قد أصابته ببركته (صلى الله عليه وسلم) .

وفي قوله : (بل بعنيه) جواز طلب البيع من الرجل سلعته إبراء وإن لم يعرضها للبيع .

وقد مضى الكلام على ما يسمى بأحكام النكاح والخلاف في معنى قوله : (تُلَاعِبُكَ وتلاعبها) والحض على ركعتي المسافر إذا قدم . وفيه جواز الزيادة والرحان في ثمن المبيع كثر أو قل ، كان في مجلس القضاء أو بعده ، وبهذا قال مالك وكافة العلماء ، واختلف أصحاب مالك في الزيادة في الاقتضاء من السلف في المجلس ، إذا كانت الزيادة عدداً أو زيادة وزن وأجازوه في غير المجلس ، وأجاز ذلك بعض أصحابنا بكل حال في الوزن والكيل في المبيع على البائع وفي الثمن على المشتري ، إذ توفيه ما يأخذ من كل واحد منهما عليه . ٢٩٢ كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستثناء ركوبه قال الإمام : من الناس من أجاز بيع الدابة واستثناء البائع ركوبها ، أخذاً بظاهر هذا الحديث ، وأما مالك فيجيزه بشرط أن تكون مسافة هذا الركوب قريبة ويحمل هذا الحديث عليه ، وأما أبو حنيفة والشافعي فيمنعانه أصلاً لئيه (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الثنيا وعن بيع وشرط ، وكأنهما يريان أن هذا لم تكن فيه حقيقة البيع ، لأنه أعطاه الجمل والثمن لما وصل إلى المدينة ، أو كان شرط الركوب لم يكن مقارناً للعقد ، ويرون أن التعلق بنبيه (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الثنيا وعن بيع وشرط أولى من هذه الفعلة المحتملة ، ونحن نخص الحديثين بهذه الفعلة ، لأنهما عمومان وهذه أخص منها ، والخاص يقضى على العام .

ورده الجمل عليه لا يناقض كون الأول بيعاً ، وليس من وهب ما اشتراه بعد حجة اشترائه رافعاً لكونه مشترياً له أولاً ، ولو ارتفع شرائه وسقط لارتفعت هبته وسقطت ، فلا يصح حمل الحديث على أنه لم يقارن البيع هذا الشرط مع قوله : (فبعته إياه على أن لي فقار ظهره) ، وهذا نص في الاشتراط عند البيع .

وقد اختلفت الأحاديث في الشروط ، ومن لم يكن يتفطن ذلك ونيابها اضطرب الأمر عليه .

وقد حكى أن رجلاً استفتى أبا حنيفة عن بيع وشرط ، فقال : هما باطلان ، ثم استفتى ابن شبرمة فقال : هما صحيحان ، ثم استفتى ابن أبي ليلى فقال : البغ صحيح والشرط باطل .

قال السائل : فقلت : سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء القرآن اختلفوا على في مسألة واحدة هذا الاختلاف ! وأتى أبا حنيفة فأعلمه بما قال أصحابه ، فقال : نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن بيع وشرط ، وأتى ابن شبرمة فاحتج له بحديث جابر هذا ، وأتى ابن أبي ليلى فاحتج له بحديث بريرة المتقدم .

ونحن نبين الأحاديث فنقول : من الشروط ما يفسد العقد ، ومنها ما لا يفسده .

فما كان منهما من مقتضى العقد - كالتسليم - أو مصلحته - كالرهن والجعل - صح البيع والشرط ، وما كان ينافي موجب العقد ويدخل في الغرر والجهالة بالمبيع فسد العقد والشرط .

وكان شيخنا - رحمه الله - يقول : ما لا فائدة فيه ولا يؤدي إلى فساد في البيع ولا يزداد في الثمن ولا ينقص منه لأجله ، فهذا الذي قد يقول فيه بعض أصحابنا : البيع صحيح والشرط باطل .

وقال بعض الناس : قول جابر : (وزن لي ثمن البعير فأرح لي فيه) دلالة على جواز هبة المجهول .

وقوله : (أفقرني ظهره ! : الإفقار في اللغة : إعاقة الظهر للركوب .

قال القاضي : [المماكسة] (١) معناها : المكاملة في النقص من الثمن .

وأصلها من النقص ، ومنه : مكس العشار ، وهو ما ينتقصه ويأخذه من أموال الناس . والناضح :

(١) هكذا في الأصل ، وفي الأبني : المكايسة .

كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستئناً ركوبه ٢٩٣ بعيرك ؟ .
 قَالَ : قُلْتُ : بِخَيْرٍ ، قَدْ أَأْتَيْتُهُ بِرَكَتِكَ .
 قَالَ : (أَفْتَيْعِيهِ ؟) فَاسْتَحْيَيْتُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ .
 قَالَ :
 فَقُلْتُ : نَعَمْ ، فَبِعْتُهُ آلَاهُ ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أبلغَ الْمَلِيْنَةَ .
 قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي عَرُوسٌ ، فَاسْتَأْفَنْتُهُ ، فَأَفْنَى لِي ، فَتَقَلَّفْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَلِيْنَةِ ، حَتَّى انْتَهَيْتُ .
 فَلَقَيْتَنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ ، فَأَخْبَرَ - لَهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ ، فَلَا مَنَى فِيهِ .
 قَالَ : وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ : (مَا تَزَوَّجْتَ ؟ أَبْكَرًا أَمْ ثَمًّا ؟) .
 فَقُلْتُ لَهُ : تَزَوَّجْتُ ثَمًّا .
 قَالَ : (أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا ؟) .
 فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تُوُفِّيَ وَالِدِي - أَوْ اسْتَشْهِدَ - وَلِي أَخَوَاتٌ صِغَارٌ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومُ عَلَيْهِنَّ ، فَتَزَوَّجْتُ جَمَاعَةً لِعُكُومٍ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ .
 قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمَدِيْنَةَ ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ ، وَرَدَهُ عَلَيَّ .

١١١ - (...) حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا جَرِيرٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِيْنَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَعْتَلَّ جَمَلِي .
 وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقَضَتِهِ .
 وَفِيهِ : ثُمَّ قَالَ لِي : (بَعْ دِي جَمْلَكَ هُنَا) .
 قَالَ : قُلْتُ : لَا ، بَلْ هُوَ لَكَ .
 قَالَ : (لَا ، بَلْ بَعْنِيهِ) .
 قَالَ : قُلْتُ : لَا ، بَلْ هُوَ لَكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ :
 الْجَمَلُ ، وَمَنْ تَفْسِيرُهُ : وَمَضَى أَهْلُ قَسِيمَتِهِ بِذَلِكَ .
 وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ ابْتَدَأَ الْمُشْرَى بِذِكْرِ الثَّمَنِ .
 وَقَوْلُهُ : (عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ) : كَلَامُهُ عَنِ الرُّكُوبِ عَلَيْهِ ، كَمَا بَيَّنَّهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ .
 وَقِفَارُ الظَّهْرِ : مَفَاصِلُ عِظَامِهِ .
 وَصَرَارٌ ، بِكَسْرِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ ، وَكَذَا رَوَاهُ بَعْضُ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ : هُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِيْنَةِ .
 وَقِيْدُهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَكَذَا عِنْدَ كَثَرِ شَيْوَخِنَا ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : هِيَ بئرٌ قَدِيْمَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِيْنَةِ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ ، وَالْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنَّهُ مَوْضِعٌ لَا بئرَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
 لَعَلَّ صَرَارًا أَنْ تَجِيْشَ بِيَارَهَا
 وَإِلَيْهَا يَنْسَبُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّرَارِيُّ .
 وَعِنْدَ الصَّدْفِيِّ وَالْعَذْرِيِّ : (ضَرَارًا) بِضَادٍ مُعْجَمَةٍ ، وَعِنْدَ الصَّدْفِيِّ عَنِ الْعَذْرِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ وَكَذَا لابنُ الْحَدَّادِ فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَحِجَّةٌ فِي نَفْسِ الرُّوَايَاتِ .

قَالَ : قُلْتُ : فَإِنَّ لِرَجُلٍ عَلَى أَوْقِيَّةٍ فِإِب ، فَهُوَ لَكَ بِهَا .

قَالَ : (قَدْ أَخْنُ إِلَهُ ، فَتَبْلَغُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) .

قَالَ : فَلَمَّا قَلَبْتُ الْمَدِينَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِبَلَالٍ : (أَعْطِهِ أَوْقِيَّةً مِنْ فِإِب ، يَزِدُّهُ) .

قَالَ : فَأَعْطَانِي أَوْقِيَّةً مِنْ فِإِب ، إِذْ لَنِي قِيرَاطُهَا قَالَ : فَقُلْتُ .

لَا تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي ، فَأَخْنَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ .

١١٢ - (...)

! حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْمُجَدَّرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ

النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي سَفَرٍ ، فَتَخَلَّفَ نَاضِجِي .

وَسَاقَ الْحَلِثِ .

وَقَالَ فِيهِ : فَخَنَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ثُمَّ قَالَ لِي : (ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ) ! زَادَ أَيضًا : قَالَ : فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ : (وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ) .

١١٣ - (...)

! وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : لَمَّا أَتَى عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

، وَقَدْ أَغْيَا بَعِيرِي ، قَالَ : فَخَنَسَهُ فَوْثَبٌ ، فَكُنْتُ بَعْدَ فَلَكَ أَحْبَسُ خِطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ ، فَمَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : (بَعْنِيهِ) ، فَبَعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ .

قَالَ ، قُلْتُ : عَلَى أَنَّ لِي ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ .

قَالَ : (وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ) .

قَالَ : فَلَمَّا قَلَصْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ ، فَرَادَنِي وَقِيَّةً ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي .

وقوله : أنه باعه بخمس أواق / ، فزادني أوقية ، وفي بعضها : بأوقيتين ودرهم أو درهمين ، وفي بعضها : بأوقية ذهب ، وفي رواية :

بأربعة دنانير ، وفي الأخرى : بأوقية ، ولم يقل : ذهباً .

وقد ذكر البخاري (١) اختلاف بعض الروايات ، وزاد قول من قال عن سالم عن جابر : بمائتي درهم ، وقول أبي نضرة عن جابو :

بعشرين دينار ، وقول ابن القاسم عنه : أحسبه بأربع أواق .

قال البخاري : وقول الشعبي : بأوقية ، إنما هو الأكثر .

قال أبو جعفر الداودي : ليس أوقية الذهب وزن يحفظ ، وأفا أوقية الفضة فأربعون درهما .

أما اختلاف هذه الروايات فبسببه الحديث على المعنى ، وبمثل هذا يحتاج من غير ذلك .

وقال : أما في الحديث الواحد قد حدث به جماعة من الصحابة والتابعين بالألفاظ مختلفة وعبارات متقاربة ترجع إلى معنى واحد ،

وإنما قاله النبي - عليه الصلاة والسلام - مرة

(١) للبخاري ، كالروط ، فإذا اشترط البعظ ظهر الدابة إلى مكان مسمى جازيه (٢٧١) .

كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستئثار كوبه ٢٩٥ ١١٤ - (...) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ ، حَا شَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا

بَشِيرٌ

ابْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ أُمِّ الْمُتَوَكِّلِ الثَّاجِي ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ

- أَظُنُّهُ قَالَ : غَازِيًّا - وَافْتَضَ الْحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ : قَالَ : (يَا جَابِرُ ، أَتَوَفَّيْتَ الثَّمَنَ ؟) قُلْتُ : نَعَمْ .
قَالَ : أَلَا لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمْلُ ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمْلُ) .

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ! اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعِيرَ بَوَقِيَّتَيْنِ وَدَرَهَمٍ أَوْ رَهْمَيْنِ .
قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ رَأَى أَمْرًا بِبَقْرَةٍ فَنَبَحَتْ ، فَكَلَوْا مِنْهَا .
فَلَمَّا قَلِمَ آلَ دِينَةٍ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَالصَّلَى رَكَعَتَيْنِ ، وَازَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَحَ لِي .
واحدة وفي قصة متعددة .

فأما ذكر ذهب الأوقية المهملة فيفسرها قوله : (أوقية ذهب) ، وإليه يرجع اختلاف الألفاظ ؛ إذ هي في رواية سالم بن أبي الجعد [عن جابر] (١) مفسرة بقوله : (إن لرجل على أوقية ذهب) فهو لاء بها ، ويكون قوله في الرواية الأخرى : (فبعته منه بخمس أواق) أي من فضة ، صرف أوقية الذهب حينئذ ، كأنه أخبر مرة عما وقع به البيع أوقية الذهب ، أو لأمره عما كان به القضاء من عدلها فضة أخرى - والله أعلم .

وبعد هذا قوله : (خذ جملك ودرهمك) ، ورواية من قال : (مائتي درهم) ؛ لاءنه خمس أواق ، أو يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال : (فمذا لو زيد) .

وأما ذكر الأربعة الدنانير فموافقة للأوقية ث إذ قد يحتمل أن يكون وزن أوقية الذهب حينئذ وزن أربعة دنانير كبار ؛ لأن دنانيرهم كانت مختلفة ، وكذلك دراهمهم على ما بيناه في الزكاة ث ولأن أوقية الذهب غير مخففة الوزن بخلاف الفضة ، ويكون المراد بذلك أنهما صرف أربعين درهما ، فأربعة دنانير موافقة لأوقية الفضة ث إذ هي غير قيمته .

ثم قال : (لأ أوقية ذهب) كأنه أخذ عن الأوقية عدلها من الذهب الدنانير المذكورة ، وإلى هذا نحا البخاري (٢) في الجمع بين الروايتين ، أو يكون ذكر الأربعة الدنانير في ابتداء المماكسة وانعقد البيع بوقية .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ! .
(٢) البخاري ، كالشروط ، بيؤا لشروط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جازيه (٢٧١) .

٢٣٦ / ١

٢٩٦ كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستئناء ركوبه ١١٦ - (...) حُثْنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَا شَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنَا مُحَارِبُ ! ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهِنَّ الْقِصَّةُ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنِي قَدْ سَمَّاهُ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيَّتَيْنِ وَالْدَرَهَمَ وَالْدَّرَهْمَيْنِ .
وَقَالَ : أَمْرٌ بِبَقْرَةٍ فَنَحَرَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَّاهَا .

١١٧ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ،
وأما قوله : (أوقيتان !) : يحتمل أن الواحدة هي التي وقع بها البيع ، والثانية زاده إياها ، ألا تراه كيف قال في الرواية الأخرى : (فزادني الأوقية) ، وذكره الدرهم أو الدرهمين مطابقة لقوله : (وزادني قيراطاً) .

في بعض الروايات : أنه أرجح له في كل دينار قيراطا ، وإنها الزيادة التي زاده أولا ، فذكر مرة قيراطاً في هذه الرواية وشك في هذه الرواية في مقدار الزيادة ، إذ صرف قيراط الذهب على ما كان قبل درهم ونحوه ؛ لأن دنانيرهم كان بعضها من عشرة قرايط ، وبعضها من عشرين قيراطا ، فوجد بناء هذه الروايات المختلفة لهما مرويا .

والجمع بينها وترتيب منازلها أنه - عليه السلام - أوترأ وأعطاه أربعة دنانير حيئ ساومه به ، ولم ينعقد البيع بذلك ولا أمضاه جابر ، دائما أمضاه له بأوقية الذهب ، ألا تراه إنما قال له : (قد أخذت منك أربعة دنانير) ولم يرد في هذا الحديث على ذلك .

وفي الحديث أنه ما كسه في البيع ثم أمضاه له بأوقية ذهب ، وبها انعقد البيع ، كما بينه في حديث سالم بن أبي الجعد ، وهذا يضاعف تأويل البخاري أن الأوقية دراهم توافق أربعة دنانير ، وقول البخاري (١) هذا يكون على حساب الدينار بعشوة دراهم ، وقد تفسر في الحديث أنها أوقية ذهب ، وبدليل قوله في الرواية الأولى : (عشرلن دينارا) إذ كانت دنانيرهم مختلفة ، فيها ما هو من درهم وثلث ، ومن درهم وثلثة إصاع ، ومن ثلاثة دراهم . فقد يحتمل إذا اجتمعت منها عشرون كان وزنها أربعين درهما وهي أوقية ، ويكون ما في الرواية الأخرى من ذكر الخمس الأواق خبراً عما وقع به الاقتضاء ، وأن هذه الخمسة الأواق دراهم ، بدليل قوله في الرواية الأخرى : (خذ جملك ودراهمك) ، وفي الرواية الأخرى : (مائتي درهم) وذلك صرف العشرين ديناراً لكل دينار عشرة دراهم ، وذكره أوقية الذهب . وأما رواية (أربع) ، فغير شك فيه روايتان ، ولا تعتبر . وكذلك الرواية باقتضاء أربعة ، دنانير وهم ، / ولأن سائر الروايات تخالفهما ، وكذلك في الرواية (١) البخاري ، كالبيوع ، بإذا اشترط البائع ظهر الدلبة طم ما ٢ .

كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستئنا ركوبه ٢٩٧ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لَهُ : (قَدْ أَخَذْتُ جَمْلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ ، وَلَكَ ظَهْرُ لِيَا لِمَدِينَةٍ) .

٢٣٠٢٣ (٢٢) باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه

الأخرى : (أوقيتين) ، أي الأولى التي وقع بها البيع من الذهب ، وزاده كما بين ذلك في الحديث المتقدم : (وزادني أوقية) فيحتمل أن يكون ذهباً ، ويحتمل أن تكون فضة ، ألا تراه قال : (فما زال يزيدني) ، وتكون زيادة الأوقية زيادة في عدد الأواق ، كل ذلك تفضل منه يا حسان ، ثم زاده زيادة في الوزن والرحان . وقوله : (فزادني قيراطاً) وهو وفق الدرهم أو الدرهمين في الرواية الأخرى ، كما بيناه - والله أعلم . وقوله : (فما زال يزيدني ويقول : والله يغفر لك) . (جاء في هذه الرواية في كتاب النكاح : قال أبو نضرة : وكانت كلمة يقولها المسلمون : افعَلْ كَذَا وَكَذَا وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ . وقوله في حديث ابن نمير : (أتراني ما كستك لآخذ جملك ؟ خذ جملك ودراهمك) : كذا عند كافة شيوخنا وعامة الرواة ، وغيره زاد : (على اثني عشر لآخذ جملك ؟ خذ جملك) .

٢٩٨ كتاب المساقاة / باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه ...

(٢٢) باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه

و (خيركم أحسنكم قضاء!

١١٨ - (١٦٠٠) حثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرج ، أخبرنا ابن وهب ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ، فَقَلَمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الضَّدَقَةِ ، فَافْرَأَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ بَكْرَهُ ، فَجَعَلَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ : لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رُبَاعِيًا .

فَقَالَ : (أَعْطِهِ إِيَّاهُ ، إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً) .

١١٩ - (٠٠٠) حثنا أبو كريب ، حاشا خالد بن مخلد ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ - مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - قَالَ : وقوله : (استسلف بكراً ، فقضى جملاً [خياراً] (١) رباعياً) ، وفي رواية الطبري :

لا رباعاً) الحديث : فيه جواز الاستسلاف والأخذ بالدين للضرورة .
وقد كان - عليه السلام - يستقرض الدين والمغرم ، لكن دعت الضرورة إلى ما كان يكره من ذلك لحكم زهده في الدنيا ورغبته عنها ، ولو ضاً لكان على غير ذلك ؛ إذ خيره الله - تعالى - في ذلك ، فاختار التقليل والقناعة .

وقد قال أبو عبيد الهروي : الدين ما كان لأجل ، والغرم ما ليس لأجل .
وفيه جواز استسلاف الحيوان ، وهو قول كافة العلماء ، ولا خلاف بينهم في جواز استسلاف ما له مثل في العيش والمكيل والموزون .
وأجاز جمهور العلماء استسلاف صائر الأشياء من الحيوان والعروض ، واشتوا من ذلك الجوارى ، وعلته أنه قد يردّها بنفسها فتكون من عارية الفروج .

وأجازه بعض أصحابنا بشرط أن يرد غيرها ، وأجاز استقراض الجوارى الطبرى والمزنى ، وروى عن داود الأصهباني .
ومنع الكوفيون ، فدخل جميع الحيوان ، وهذا الحديث حجة عليهم ، وليس للسنة موقع وليس دعواهم (٢) النسخ بغير حجة تدفعها .
وذهب أهل الظاهر إلى أنه لا يجوز استقراض غير المكيل والموزون ، وذكر عن داود .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت من الهامش بسهم .

(٢) هكذا في الأصل ، ولعلها : دعواه .

كتاب المساقاة / باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه ...
إلخ ٢٩٩ استسلف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بكراً .

بمثله .

غيره؟ قال : (فَإِنَّ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً) .

١٢٠ - (١٦٠١) حدثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَقٌّ ، فَأَغْلَظَ لَهُ ، فَهَمَّ بِهِ أَحَابُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا) .

فَقَالَ لَهُمْ : (اشْتَرُوا لَهُ سَنًا فَأَعْطُوهُ إِتَاهُ) .

فَقَالُوا : إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سَنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سَنِهِ .

قَالَ : (فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِتَاهُ ، فَإِنْ مِنْ خَيْرٍ كُمْ - أَوْ خَيْرُكُمْ - مُحْسِنُكُمْ قَضَاءً) .

قال الإمام : قد نهى - عليه السلام - عن سلف جر منفعة ، وهذا سلف جر منفعة ، فلا بد من بناء الحديثين فيقول : النهى محمول على ما كان من المنفعة اشترط في أصل القرض ، وهذا لم يشترط ؛ فلهذا أجاز ، لكن المشهور عندنا في المذهب في العدد منهى عنها وان لم تشترط في أصل القرض ، وكأنهم يرون هذا اطلاقاً مخصصاً لحديث النهى ولم يرد إلا في زيادة الصفة فلم يتعد به ما ورد فيه .
والبكر من الإبل كالغلام من الناس .

والقلوص ههنا كالجارية من اشياء ، والذي استكمل منها ست سنين ودخل في السابعة يقال له : رباع ، والأنثى رباعية ، بتخفيف الياء .

٢٣٠٢٤ (23) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان ، من جنسه ، متفاضلاً

قال القاضي : قال أبو عبيد : إذا ألقى البعير رباعيته - وذلك في السابعة - فهو رباع ، والرباعيات - بتخفيف الياء - أربع أسنان تلى الثنانيا من جوانبها خرجوا فيها .

وقد استدلل بهذا الحديث من يميز تقدم الصدقة قبل الحول ؛ لأنه - عليه السلام - لم يستسلف لنفسه ، إذ لو استسلف لنفسه لم يقضه من إبل الصدقة إذ كانت لا تحل له ، فدل أنه إنما استسلفها لأصلها من أرباب الأموال .

قالوا : ويحتمل أن يكون هذا الذي استسلفت منه مما لا زكاة فيه ، إذ لو كان ذلك لما ردها النبي ، ووجه من لا يجوز تعجيلها . ومعنى الحديث عندهم : إما أن يكون استقرضها غيره على ذمته بأمره ، فلها حانت الصدقة وقبضت دفعها إليه وكان من الغارمن ، كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو : أنه أمره - عليه السلام - بتجهيز جيش فنفتد الابل فأمرنا أن يأخذ على قلائص الصدقة (١) ، وبهذا يندفع اعتراض من اعترض كيف ترد من أموال المساكن ما هو خير وأفضل وإنما يفعل المرء ذلك في ماله ، وذلك أنا قلنا : إنه إذا كان المستقرض غريما حل له ما أخذ من الصدقة ، وإن كان فوق حقه .

وقد يكون المستقرض منه من تحل له الصدقة ؛ إما لأنه لم يكن له مال إلا ما أقرض أو أصابته جائحة بعد الاقتضاء عند الانتظار من أهل الصدقة / ، فكانت الزيادة له من أموال (١) الدارقطني ، كالبیوع ٣ / ٧٠ (٢٦٣) .

٢٣٦ / ب

٣٠٠ كتاب المساقاة / باب من استسلف شيئا فقصى خيرا منه ...
إنح ١٢١ - (...) حدثنا أبو كُرمب ، حاشا وكيع ، عن علي بن صالح ، عن يعلبة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : استقرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سنا ، فأعطى سنا فوقه .

وقال : (خياركم محاسنكم قضاء) .

١٢٢ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أي ، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن أي سلمة ، عن أبي هريرة . قال : جاء رجل يتقاضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعيزا .

فقال : (أعطوه سنا فوق سنه لما .

وقال : (خيركم أحسنكم قضاء) .

المساكن جائزة ، وقيل : بل كان هذا كله قبل تحريم الصدقة على النبي والله وتحريمها على الأغنياء .

وفيه حجة على جواز استقراض الإمام للمساكن والمسلمين ، كما يجوز ذلك لوصي الأيتام لأنه الناظر لهم .

وفيه حجة لجواز السلم في الحيوان أنه إذا جاز قرضه بصفة تحصره ويرد مثله جاز السلم فيه ، والخيار : المختار من الإبل ، يقال للذكر والأنثى .

وقوله : (فأغلظ له ، فهغ به أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ! : يحتمل أن اغلاظه إياه كان

في طلب حقه وتشدده فيه لا في كلام مود يسمعه إياه ، فإن ذلك يعد معة مع النبي - عليه السلام - وقد يكون الفاعل هذا غير مسلم من اليهود أو غيرهم ، كما جاء مفسرا منهم في خبر هذا الحديث .

وقوله : (خيركم محاسنكم قضاء) : أي ذوى المحاسن ، سماهم بالصدقة والمعروف .

أحسنكم جمع أحسن ، كما جاء في حديث آخر : (أحسنكم قضاءه وقيل : يكون محاسنكم جمع محسن ، بفتح الميم ، وجاء في هذا الخبر في حديث محمد بن بشار : (إنا لا نجد إلا سنا هو خير من سنه) وكان عند الصدي : أ لا نجد إلا سنا إلا هو خير من سنه) ، والصواب إسقاط (إلا) الواحدة منها على الروايتين المتقدمتين ، وأفا مجمعهما فيحتمل بهم الكلام .

كتاب المساقاة / باب جواز بيع الحيوان بالحيوان ...

إنح

٣٠١ (٢٣) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان ، من جنسه ، متفاضلا

١٢٣ - (١٦٠٢) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وابن رُح ، قال : أخبرنا الليث .

ممص مص ، ، مصص !

ح وحدثني قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن أم الزبير ، عن جابر .

قال : جاء كئد فباع الثي على الهجره ، ولم يشعر له عبد .

فَجَاءَ سَيِّمُورِيَاهُ .

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (بَعْنِيهِ ، فَاشْتَرَاهُ بِعَقْتَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يَبَاعِ أَحَايِمَ بَعْدُ ، حَتَّى يَسْأَلَهُ : (أَعْبَدُ هُوَ ؟) .

٢٣.٢٥ (24) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

وقوله : جَاءَ عَبْدُ فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ ، فَقَالَ : (بَعْنِيهِ) ، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يَبَاعِ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ : (أَعْبَدُ هُوَ ؟) : ظَاهِرُهُ أَنَّ مَوْلَاهُ كَانَ مُسْلِمًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ سَرَّحَهُ فَاسْتَحَقَّهُ مَوْلَاهُ بِصَحَّةٍ مُلْكِهِ لَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَا جَبَلَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ لَا يَرَدُهُ ، وَلَا يَنْقُضُ مَا عَقَدَ لَهُ ، فَاشْتَرَاهُ مِنْ مَوْلَاهُ .
وَيَدُلُّ أَنَّ مَوْلَاهُ مُسْلِمٌ دَفَعَهُ لَهُ الْعَبْدَيْنِ دِلَالًا فَقَدْ بَاعَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنْ عِبِيدِ أَهْلِ الطَّائِفِ وَغَيْرِهِمْ وَلَمْ يَصْرِفْهُمْ عَلَى مَوَالِيهِمْ .

وشرائه العبد بالعبد أصل في هذا الأسلوب ، ولا خلاف في شراء العبد بعبدتين نقدا وسائر الأشياء والتفاضل بها وإن كانت من جنس واحد ، ماعدا ما تقدم من العن وما نص معها في الحديث وليس عليها مما تقدم .

واختلف الناس في بيع ما عدا ذلك من الجنس الواحد باختلاف العدد والصفة إلى الأجل ، أو باتفاقهما ثَمًا لم يفصل بذلك سلفا جر نفعا والزيادة في السلف - كان هذا ربا عند الجميع ، إذا كان ظاهراً معلوماً مقصوداً ، فلا يرى أن ما كان في حكمه أو ذريعة إليه فلا يجيزه ، إلا أن تختلف الصفات والأغراض فيصيرا والجنس ونظيرهما مقصد البغ والمعاوضة ، واغتنى أولى المنافع من المتبايعين لا مقصد الزيادة في السلف كاختلاف الإبل والنجاسة أو الحمول أو الخليل بالسبق والفراهة (١) ، والعبيد بالتجارات والفصاحة والصناعة ، والجواري بالطبخ والصناعة والفراهة على الصحيح من القولن ، والثياب بالركة والصباقة ، والشيلوف بالقطع والجوهر [وجعل الجوة] (٢) في جهة وكثرة العدد في الجهة الأخرى اختلاف في الأغراض ويجيزه .

والشافعي لا يكره شيئا من ذلك في الحيوان وغيره ، اختلف أم لم يختلف ، ولا ربا غيره في شيء إلا ما تقدم وهو قول أبي ثور ودادود والمروزي ، وروى عن ابن المسيب وابن عباس وغيرهما .

واختلف في ذلك عن

(١) يعني المواهب ، وثن تلد ، اللسان .

(٢) في الأبى : فيجعل الأجود .

٣.٢

كتاب المساقاة / باب جواز بيع الحيوان بالحيوان ...

إلخ

على وابن عمر والزهرى ، وروى عنهم كراهة ذلك وجوازه ، وحجتهم حديث عمرو بن العاص : أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (أمره بأن يجهز جيشاً فنفتد الإبل ، فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة البعير بالبعيرين إلى الصدقة) (١) ، ونحن نتأول الحديث على ظاهره باختلاف أجناسها لأن القلائص الفتيان من الأبل ، وهى أكثر ما يوخد في الصدقات ، وأن الاستلاف فيما هو أسن منها وأقوى على الحمل ، ويشجن الاختلاف عن هؤلاء باختلاف الأحوال كنحو ما ذهب مالك منع ذلك في الحيوان على كل حال .

ومنه في العروض نحو مذهب مالك ، وحجتهم عموم نهيه بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وقد تكلم في هذا الحديث ورده بعضهم ، ونحن ننزله على ما اتفقت فيه الأغراض ، وخشى منه زيادة الصنف ، ويخص عمومه بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم ، أو بجمل بيع الحيوان بالحيوان في المضمونى ، ويجمع بين الأحاديث ، وتبقى الأصول من مسائل الربا وفي الزيادة في السلف مختصة بعلمها ومواجهتها فتستعمل النفس ولا يطرح منها شيء إلا ما ثبت نسخه أو ضعف أصله ، وسيأتى من المعلم في هذا بكل شيء أيضا .

(١) الدلقطنى ، كالبيوع ٣ / ٧٠ (٢٦٣) .

كتاب المساقاة / باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

٣.٣

(٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

١٢٤ - (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي صَبِيحَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَالْفُطَيْحِيُّ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْإِسْرَافِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ كُلَّهُ مِنْ يَهُوَى
عَنْ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ ، فَأَعْطَاهُ رِغًا لَهُ ، رَهْنًا .

١٢٥ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ
الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ يَهُوَى عَنْ طَعَامًا ، يَرَهْنُهُ ! رِغًا مِنْ حَدِيدٍ .

١٢٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ! ، أَخْبَرَنَا الْحَزْرُومِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : ذَكَرْنَا الرِّهْنَ
فِي السَّلِّ ! عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، فَقَالَ هَذَا حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) اشْتَرَى مِنْ يَهُوَسَ
طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ ، إِرَهْنَهُ ! رِغًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ .

٢٣.٢٦ (25) باب السلم

وقوله : أنه - عليه السلام - اشترى من يهودى طعاماً بنسيئة ورهنه درعه) : فيه معاملة اليهود وأهل الذمة وسائر الكفار ، وحل ما
يؤخذ منهم مع قبض ، حيث مكاسبهم ومعاملاتهم .

وجواز ادخار القوت ، وجواز التجارة معهم بالنقد والنسيئة ؛ "لها إذا جازت بالنسيئة فهي بالنقد أجوز ، وجواز شراء الطعام بالنسيئة
إذا لم يكن الثمن طعاماً ، أو كان الطعام المشتري نقداً ، وفيه جواز الرهن في الحضر وهو قول الكافة ، خلافاً لدلود ومجاهد .

قال الإمام : شد بعض الناس فنع الرهن في الحضر ؛ تعلقاً بدليل الخطاب من قوله تعالى : { لَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا
فَوَقَارُنَ ثَقْبُوزَةً } (١) ، فاشتراط السفر ، فدل أن الحضر بخلافه .

وقال أصحابنا : هذا الحديث حجة عليه في جواز الرهن في الحضر ، وفيه دلالة على جواز معاملة اليهود وإن كانوا يستحلون من المكاسب
ما لا يستحل .

وقد كثر الناس القول في وجه مبايعة النبي (صلى الله عليه وسلم) لليهودى ورهنه درعه عنده ، وأمثلة ما يقال فيه : إنه
(١) البقرة : ٢٨٣ .

٣٠٤ كتاب المساقاة / باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، مِثْلَهُ .
وَلَمْ يَذْكُرْ : مِنْ حَدِيدٍ .

فعل ذلك ليريه (صلى الله عليه وسلم) جواز معاملة اليهود ، أو فعل ذلك ؛ لأنه لم يحضره حينئذ من عنده طعام سوى هذا اليهودى
، أو يكون - عليه السلام - علم أن أصحابه - رضى الله عنهم - لا يقبلون منه الرهن إكراماً له ، أو لا يقتضونه في الثمن إذا حلَّ تقرُّباً
إليه ، فعدل إلى معاملة من يفعل ذلك معه لئلا يحسف بأصحابه .

قال القاضي : أجمع العلماء على جواز معاملة أهل الذمة وجواز معاملة المشركين ، إلا
ما يتقوى به أهل الحرب على محاربة المسلمين كسلاح الحرب وآلاتها وما تصرف فيها ، أو ما يستعصى به جميعهم على إقامة شريعتهم ،
واظهار تصرفهم وما لا يجوز تملكه لهم لحرمة كالمسلم والمصحف .

ومنع ابن حبيب بيع الحرير والكتان والبسط والطعام من أهل الحرب ، وتأول ذلك إما عند الشدائد فيطمع أن يتمكن منكم بضعف
الجوع ، فإن ما ذكر من الكتان والحرير والبسط مما يتحملون به في حروبهم .

ورهن النبي (صلى الله عليه وسلم) الدرع عند اليهودى أنه لم يكن من أهل الحرب ، ومن كان بين ظهري الإسلام ، وإلا فرهنها
من يخشى منه التقوى بها كبيعها .

وظاهر الخبر ما كان عليه - عليه السلام - من التقلل من الدنيا والاكتساب ، وأنه لو كان عنده غير الدرع لباعه أو رهنه مكان درعه ، وفيه اتخاذ الدروع والعدد للأعداء والتحصن منه ، وأدت ذلك غير قادح في التوكل . واستدل إبراهيم النخعي بهذا الحديث على جواز الرهن في السلم ؛ لأن المسلم دين في الذمة فلا فرق بينه وبين السلف ، وهو مذهب مالك وكافة السلف والعلماء ، وكذلك الكفيل .

وزهد زفر والأوزاعي وأحمد إلى كراهة ذلك فيهما ، وروى عن بعض السلف . وكره مالك الكفالة برأس مال السلف إذا كان في العقد ، ويفسد بذلك السلم على تفصيل فيه في كتب الفقه .

كتاب المساقاة / باب السلم ٣٠٥

(٢٥) باب السلم

١٢٧ - (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو التَّائِدُ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا . وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَتَّاسٍ . قَالَ: قَلَّمَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) الْمَدِينَةَ ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ ، السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ . فَقَالَ: (مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ ، فَلْيُسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَلَطَ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) .

١٢٨ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . وقوله: (من استلف في تمر فليسلم في كيل معلوم ، إلى أجل معلوم) ، وفي رواية السجزي: (من سلم) ، وكلاهما بمعنى . سمي سلفاً ؛ لتسليمه رأس المال دون قبض عوضه ، وسمى سلفاً بتغريمه رأس المال على العوض ، ومنه: سلف الرجل ، لمتقوم من أمامه . وحكى الخطابي عن عمرو في رواية ابن عمر كراهة تسمية السلم سلفاً ، وقال: هو الإسلام لله ، كأنه ضمن بالاسم أن يمتن في غير هذا . /

قال الإمام: قد تقدم الكلام في ربا بيع النقد ، ونحن نتكلم الآن على الربا في النسيئة . فاعلم أن الربا يدخل في بيع النسيئة في الستة المذكورة في الحديث وما قيس عليها ، سواء اتفقت الأجناس أم اختلفت ، وما سوى الستة وما قيس عليها لا يدخل الربا في بيع النسيئة فيه إذا اختلفت الأجناس ؛ كسلم عبد في ثوبين . فإن تساوت الأجناس فاختلف الناسق ، فنعه أبو حنيفة ، وأجازاه الشافعي ، وقال مالك: إذا اتفقت المنافع في الجنس منع ، لأن اختلفت جاز .

وأما أبو حنيفة فحجته قول الله تعالى: { وَحَرَّمَ الزَّيْءَ } (١) . والربا الزيادة ، وهذا موجود في هذا البيع ، فنحى بحق عموم الآية .

د انما خص منها اختلاف الأجناس بما قدمناه من الحديث وبغير ذلك . (١) البقرة: ٢٧٥ .

٢٣٧ / ١

٣٠٦ كتاب المساقاة / باب السلم والثأس يُسْلَفُونَ .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): (مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسْلَفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَلَطَ مَعْلُومٍ) .

وأما الشافعي فإنه يحتج بأنه أمر (صلى الله عليه وسلم) بغفأصحابه بأن يعطى بغيراً في بعيرين إلى أجل (١) ، وهذا يخص قوله تعالى: { وَحَرَّمَ الرِّبَا } (٢) إذا قلنا: إن الزيادة في عوض الشيء تسمى ربا حقيقة ، وجماعة من أهل الأصول يذهبون إلى تخصيص العموم بخبر الواحد ، وبعضهم يمنع منه .

وأما مالك ، فإنه توسط بين القولين ، وعدل بين المذهبين ، وسلك حماية الذريعة ، وأصله القول بها ، فينظر إلى أن الأجناس إذا

اختلفت جاز التفاضل فيها نسيئة ، والغرض من المتملكات الانتفاعات ، وأما نفس الذوات فلا يملكها إلا الله الذى يوقرها ويقدمها ، وإنما ملك الخلق الانتفاع بها ، فإذا كانت المنافع مختلفة وهى المقصودة التى يتعلق بها الملك ، وجب أن تحل محل اختلاف الأجناع ! وإذا كان الغرض فى دابة الحمل عليها ، والغرض من أخرى الجرى بها ، صار فى الأنفس كدابة يراد ركوبها ، وثوب يراد لباصه . فإذا تساوت المنافع نظر إلى قوله : إن النبى (صلى الله عليه وسلم) نهى عن سلف جر نفعا .

فإذا دفع ثوبا فى ثوبين الغرض فيهما كالغرض فى الثوب مكانه ، أسلفه واشترط عليه أن ينتفع بالزيادة . ولو أسلم ثوبين فى ثوب تنتفع الأغراض فيها لأبها - أيضا - على أن يكون أعطاه أحد الثوبين ليضمن له الثانى فى ذمته أجلاً سميها ، فيصير ذلك معاوضة على الضمان وسلفاً لينتفع بالضمان ، وذلك لا يجوز . ولتحققنا حصول السلف والغرض على وجه لا منفعة فيه محققة ، وهى الزيادة المحسوسة ، ولا منفعة فيه محققة ليهتم الناعم عليها - لأجزنا ذلك إذا سلك به مسلك الفرض .

وقد وقع عندنا اضطراب فى المذهب فى التبايع بما اتفقت أجناسه ومنافعه ولم تقع فيه زيادة ، هل يجوز أم لا ، كسلم ثوب فى مثله ؟ فأجيز ؛ لأن تقدير منفعة فى ذلك يهمل الناس عليها يبعد فى النفوس ، ومنع لئلا يقصد الانتفاع بضمان القابض عوضاً عن منفعته بما قبض .

وأما الشافعى فيجيز ذلك ، وهو يجيزه وإن حصل فيه التفاضل الذى هو منفعة (١) للبخارى ، كالبیوع ، بیع للعبد والحيوان بالحيول نسيئة ، تعليقاً .

الفتح ٤ / ٤١٩ .

(٢) البقرة : ٢٧٥ .

كتاب المساقاة / باب السلم ٣٠٧

(...) اثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ صَاحِبَا عَمِلُ بْنُ سَالِمٍ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَلِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ . وَلَمْ يَذْكُرْ :

محقة ، فكيف به مع التساوى الذى لا منفعة فيه محققة ؟ فإذا ثبت جواز النساء فيما اختلفت أجناسه مما عدا الستة وما فى معناها بالسلم يجوز فى كل شئ تضبطه الصفة .

وقد وقع اختلاف بين مالك وأبى حنيفة ، وبين مالك والشافعى فى مسائل ، هل يجوز السلم فيها أم لا ، وهو اختلاف فى حال ، فمن يمنع السلم يعتقد أن الصفة لا تحصر ما مغ منه ، ومن يجيزه يعتقد أن الصفة تحصره .

وهذا مثل ما يقول أصحاب أبى حنيفة : كيف يجيزون السلم فى الجوارى مع اختلافهن فى الرشاقة والملاحة ، وأنهن يتفاوتن فى ذلك تفاوتاً عظيماً يختلف الثمن باختلافه ؟ ومالك لم يثبت عنده ما قالوا ، ورأى أن ذلك مما يضبط المقصود منه أجاز السلم فيهن .

وعلى هذا الاختلاف جرى الأمر فى اختلافهم فى غير ذلك من المسائل .

وأما قوله - عليه السلام - : (إلى أجل معلوم) : فقد تعلق به بعض أصحابنا فى

افتقار صحة السلم إلى أجل ، والمشهور عندنا مع السلم الحال .

وكان بعض شيوخنا يخرج من المدونة القول بجواز من سأله إذا اشترى بعروض وباع بمثلها مراجعة ، وهو مذهب الشافعى .

/ ومن أجاز السلم الحال يحمل الحديث على أن المراد به : إن كان أجلاً فليكن معلوماً .

واختلف القائلون من أصحابنا بإثبات الأجل ، فقال بعضهم : ثلاثة أيام ، وقال بعضهم : بل أكثر من ذلك مما تتغير فيه الأسواق ، كنصف الشهر ونحوه ، إذا كان يقبض السلم فى البلد بعينه .

٢٣٠٢٧ (26) باب تحريم الاحتكار في الأقوات

قال القاضي : لم يجر في الأحاديث في هذا الباب ذكر للصفة ، وهي مما أجمع العلماء على شرطها في صحة السلف ، لكن لما كانت العادة في التمر أنه أجناس وأنو ٣ ، ولكل نوع منه اسم وصفة والعرف في شرائه أن يسمى بجنسه - قام مقام الصفة ، ومثل هذا فيما له عرف جائز عندنا .

وشروط السلم عندنا التي لا تصح إلا بها على مشهور مذهبننا خمسة : كونه مضموناً ، وموصوفاً بصفة تحصر ، ومؤجلاً لأجل معلوم ، ومما لا يتعذر وجوده عند أجله ، وكونه معلوم القدر من وزن أو كيل أو عدد أو تجر أو مساحة أو درع أو سن ، وأن يكون رأس ماله معجلاً أو في حكم المعجل حتى لا يبعد قبضه بعد اليومين والثلاثة .

ولم يجز الكوفيون والشافعي تأخيرها عن العقد ، والاقتراق كالضرب عندهم .

وليس من شرطه أن

٢٣٧ / ب

٣٠٨

كتاب المساقاة / باب السلم

(إلى أجل معلوم) .

(...) حدثنا أبو كريب وابن أبي عمير ، قالا : حدثنا وكيع .

ح و حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، كلاهما عن سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، بإسن ال م .

مثل حديث ابن عيينة .

يذكر فيه : (إلى أجل معلوم) .

يكون المسلم وليه مالك ، خلافاً لبعض السلف ، وأن يكون مما لا ينقطع من أيدي الناس جملة ، خلافاً لمن شرط ذلك ، وأن يكون موجوداً حيئ العقد إلى الأجل ، خلافاً لأبي حنيفة ، وكل من شرطه ذكر موضع القبض عندنا ، وعند فقهاء أصحاب الحديث ، خلافاً للكوفيين في اشتراطهم ذلك لما له حمل وموونة .

وعندنا إن لم يشترط فوضع البيع موضع القبض ، وليس من شرطه عندنا ألا يكون رأس السلم جزافاً فيما يجوز فيه الجزاف ، خلافاً لأبي حنيفة في منعه ذلك في كل شيء ، وليس من شرط المسلم فيه أن يكون حيواناً ، خلافاً لأبي حنيفة إذ لا تحصر عنده الصفة ، ولا من شرطه ألا يكون من الجواهر كالدر والياقوت ، خلافاً للشافعي ؛ إذ لا تحصر الصفة .

قال الإمام : خرج مسلم في الباب : نا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم ، جميعاً عن ابن علية ، قال بعضهم ، هكذا في نسخة أبي العلاء بن ماهان عن مسلم عن شيوخه عن ابن علية ، وهو إسماعيل بن إبراهيم ، وفي رواية (١) الجلودى : (ابن عيينة) بدل ٩ ابن علية) ، والصواب رواية أبي العلاء ، ومن تأمل الباب بان ذلك له .

قال القاضي : لأنه ذكر أول الباب حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح ، وفيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وليس فيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث ابن علية عن ابن أبي نجيح ، وقال بمثل حديث عبد الوارث ، ولم يذكر : (إلى أجل معلوم) ، ثم ذكر حديث سفيان عن الثوري عن ابن أبي نجيح ، وقال بمثل حديث ابن علية ، فذكر فيه : (إلى أجل معلوم) وهو بين . (١) في ع : روايتنا .

كتاب المساقاة / باب تحريم الاحتكار في الأقوات ٣٠٩

(٢٦) باب تحريم الاحتكار في الأقوات

١٢٩ - (١٦٠٥) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - قال : كان سعيد بن المسيب يحدث ؛ أ معمراً قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من احنكر فهو خاف) .

فَقِيلَ لَسَعِيدٍ : فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ ؟ قَالَ سَعِيدٌ : إِنَّ مَعْمَرَ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ .

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، حَا شَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَجَلَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ مَعْمَرٍ

وقوله : (من احتكر فهو خاطي ، فقيل لسعيد : فإنك تحكر قال سعيد : إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر [(١)] ! ، قال الإمام : أصل هذا مراعاة الضرر بكل ما أضر بالمسلمين ، وجب أن ينفي عنهم ، فإذا كان شراء الشيء بالبلد يغلي سعر البلد ويضر بالناس ؛ منع المحتكر من شرائه نظراً للمسلمين عليه كما قال العلماء : إنه إذا احتجج إلى طعام رجل واضطر الناس إليه ألزم بيعه منهم .

فمراعاة الضرر هي الأصل في هذا ، وقد قال بعض أصحاب مالك : إن احتكار الطعام ممنوع على كل حال ؛ لأن أقوات الناس لا يكون احتكارها أبداً إلا مضر بهم ، ومحمل ما روى عن رواية هذا الحديث من أنهم كانوا يحتكرون : أنهم احتكروا ما لا يضر بالناس ، وحملوا قول النبي (صلى الله عليه وسلم) على ذلك ، وحمله على هذا يؤكد ما قلناه .

٢٣٠٢٨ (٢٧) باب النهي عن الحلف في البيع

٢٣٠٢٩ (٢٨) باب الشفعة

قال القاضي : الاحتكار : هو الادخار مما كان لقوت الإنسان ، وليس بممنوع ولا مكروه ، وما كان للبيع والتجارة ثماً كان منه مضرراً بالناس ومتعلقاً بشرائه أسعارهم منع ، وأشرك فيه أهل السوق والمشترون بما اشتراه به . وما لم يضر لم يمنع ، على مشهور المذهب في أي شيء كان ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ، خلافاً لابن حبيب من أصحابنا في قوله : إن حكرة الطعام والحبوب كلها ، والغلو في السمن والزيت والعسل واللبن ممنوع ، أي وقت كان ، أضر أو لم يضر ، وهذا ما اشترى في أسواقهم ، فأفأ ما جلب فلا / يبيع من مدخره إلا عند الضرورة الفادحة وحاجة الناس إليه ، ولم يوجد سواه (١) سقط من جميع نسخ المال التي لدينا ، وأثبتناها من المعلم والحديث رقم له (١٢) .

٢٣٨ / أ

٣١٠ كتاب المساقاة / باب تحريم الاحتكار في الأقوات ابن عبد الله ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ لِمَا .

! قَالَ إِبْرَاهِيمُ : قَالَ مُسْلِمٌ : وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ - أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَلِثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَحَلٍّ عَنْ يَحْيَى .

فيؤخذ بيعه .

وما ذكر عن سعيد ومعمار أنهما كانا يحتكران ، قال ابن عبد البر : إنما كانا يحتكران الزيت ، وحملنا النهي على أنه في القوت عند الحاجة إليه ، وكذلك قال الشافعي وأبو حنيفة : إنه مما يختص بالطعام المقتات الذي هو مصالح أجسام الناس ، وليس هذا في الأدم والزيت والفاكهة .

ومعمار هذا هو ابن عبد الله بن نضلة العدوي قديم الإسلام ، كان معمرأ ، وقد قبله مسلم ، وهو معمر بن أبي معمر ، وقد ذكره كذا مسلم في الحديث الآخر .

قال الإمام : خرج مسلم في الباب : نا بعض أصحابنا عن عمرو بن عون ، حدثنا خالد بن عبد الله ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن

عمرو وعن سعيد بن المسيب ، عن معمر بن عبد الله ، أحد بنى عدى بن كعب ، [عن النبي (صلى الله عليه وسلم)] (١) الحديث .
 وهذا حديث مقطوع [الإسناد ، وهو] (٢) أحد الأربعة عشر حديثا المقطوعة في كتاب مسلم .
 وأما أبو داود فرواه عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله ، عن عمرو بن يحيى (٣) .
 قال القاضي : قد تكلمنا على مثل هذا قبل ، وأنه لا يدخل في باب المقطوع ما يكفي .
 وقوله : عن معمر بن عبد الله ، ليس هو في هذا الحديث ، كذا في هذا السند ، وإنما
 في معمر بن أبي معمر ، أحد بنى عدى بن كعب ، د إنما جاء ذلك في حديث سعيد بن عمرو الأشعثي ، وفيه عن معمر بن عبد الله
 عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليس في هذا أحد بنى كعب .
 (١ ، ٢) سقط من المخطوطة ، وزيادة من مخطوطة كتاب (المعلم) للمباري .
 (٣) أبو داود ، كالبیوع ، بنی النبی عن الحکرة برقم (٣٤٤٧) .
 كتاب المساقاة / باب النہی عن الحلف فی البیع

٣١١
 (٢٧) باب النہی عن الحلف فی البیع
 ١٣١ - (١٦٠٦) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا أبو صفوان الأموي .

ج وحدثني
 أبو الطاهر وحرمة بن يحيى ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، كلاهما عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ؛ أن أبا هريرة قال :
 سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الحلف منفقة تلستلعة ، ممحقة للريح لما .
 ١٣٢ - (١٦٠٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ! إسنحق بن إبراهيم - واللفظ لابن أبي شيبة - قال إسنحق : أخبرنا .
 وقال الآخران : حدثنا أبو أسامة - عن الوليد بن كثير ، عن معبد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتالة الأنصاري ؛ أنه سمع رسول
 الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (ألا كثر وكثرة الحلف في البيع ، فلنه ينفق ثم يمحق لما .

قوله : (الحلف منفقة للسلعة ممحقة للريح) : قال الله تعالى : { يمحق الله الزبا ويربي الصدقات } (١) ، كل : هذا اتق هو في الآخرة
 كما تربو الصدقة حتى ٢ في مثل أحد وذلك يحق الربا حسنة ، إقا برحانه عليه في الميزان أو بهذا من أجلها ، أو لأن من تصدق به
 أو كل من الربا لا يؤجر فيه كذلك إثمان لما أخره بالحلف الفاجر وزين به سلعته ، وحلف أنني أعطى فيهما ما لم يعط ، وغر بذلك
 كله أخاه المسلم ، وقيل : بل الحق في الدنيا والآخرة ممحقة في الدنيا ترفع البركة منه ، أو تكون لتسليط الجوائح عليه حتى يحق - والله
 أعلم .

(١) البقرة : ٢٧٦ .

٣١٢
 كتاب المساقاة / باب الشفعة
 (٢٨) باب الشفعة

!! س ، ه ، ص ، ه ، لم ص صكص ، ص ، ص صكص لم صكي ص ه ص
 ١٣٣ - ١٦٠٨ حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر .
 ج وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من
 كان له شريك في ربة أو نخل ، فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن رضي أخذ ، وإن كره ترك) .
 ١٣٤ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير ! إسنحق بن إبراهيم - واللفظ لابن نمير - قال إسنحق : أخبرنا .

وقال الآخران : حدثنا عبد الله بن

قوله - عليه السلام - : (من كان له شريك في ربة أو نخل ، فليس له أن يبيع حتى يوزن شريكه ، فإن رضى أخذ ، وإن كره ترك) ، وفي بعض طرقه : (قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالشفعة في كل شركة لم تقسم ، ربة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع حتى يوزن شريكه ، فإن شاء أخذ و (ن شاء ترك ، فإذا باع ولم يوزن فهو أحق به) ، وفي بعض طرقه : (الشفعة في كل شرك ، في ربع أو أرض أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع ، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يوزنه) ، قال الإمام : اختلف في اشتقاق الشفعة ، فقليل : لأنه شفع في أخذ نصيب غيره ، وقيل : لأن نصيبه كان وترأ فصار شفعا . قال القاضي : قيل : أصلها أن أهل الجاهلية كان الرجل إذا باع منزلا أو حائطا أتاه الجار ، أو الشريك يشفع إليه فيما باع فيشفعه ، ويجعله أولى ممن يعد شريكه ، فسميت القضية : شفعة ، وطالبها : شفيعا ، وقيل : لأنه كثر نصيبه بما ضم إليه بالشفعة ، وزاده . وأصل الشفعة : الزيادة .

وقيل ذلك في قولي تعالى : { مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا } (١) ، قيل : [من يزدد عملا صالحا] (٢) ، وقد أجمع العلماء في وجوب الشفعة للشريك في الربع المبيع فيما لم يقاسم . واختلفوا فيما وراء ذلك . والربعة ، (١) ١ للنساء : ٨٥ .

(٢) في الأبي : من يزدد عملا صالحا إلى عمله . كتاب المساقاة / باب الشفعة ٣١٣ بسكون الباء وفتح الراء ، يكون تأنيث ربع وهو الدار والمسكن ، وأصله : المنزل الذي كانوا يربعون فيه ، وقد يصح أن يكون الربة هو الواحد ، والربع جمعه ، ثم يجمع رباعا مثل تمر وتمر وذر وذر . قال الإمام : الأصل أن الشفعة إنما أثبتت في الشرع لنفي الضرر ، ولما كان الضرر يختلف باختلاف الأنول خص بذلك العقار ؛ لأنه أشد ضررا من غيره من السلع ؛ لأنه قد يدعوه المشتري إلى المقاسمة أو إلى البيع ، أو يضر به ويسىء جواره . ومنه المعاني يعظم صورته في العقار .

وقد اختلف أصحابنا في إثبات / الشفعة في مسائل ، وسبب اختلافهم : ما وقع فيها من إشكال ، هل تشبه العروض والسلع التي لا شفعة فيها ، أو هي بالعقار أشبه ، مثل اختلافهم في التمر إذا بيع منفردا ؟ وقيل : فيه الشفعة ، لأنه من جملة الحائط وكأحد أجزائه ، وقيل : لا شفعة فيه ؛ لأنه مما ينقل ويزال به فأشبهه العروض . وقد اختلف الناس في الشفعة في المقسوم ، فذهبنا أن لا منفعة فيه ، وعند أبي حنيفة إثبات الشفعة في المقسوم ، ورأى أن الشفعة تكون بالجوار ؛ لأنهم يضطربون في ترتيب الجوار ، ويقدمون الشريك على من سواه ، والشريك في الطريق على الجار . وقد اختلفت الأحاديث ، فالذي في كتاب مسلم هاهنا إثبات الشفعة للشركة ، وفي طرقه : أ كل يثركة لم تقسم) ، وفي غير كتاب مسلم : أ الشفعة في كل ما لم يقسم ، فعفا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) ، واعتمد أصحابنا على هذا الحديث . والرد على أبي حنيفة ، بقوله : (في كل ما لم يقسم) ، حصر الشفعة فيما لم يقسم ، ودليله : أنه إذا قسم فلا شفعة . وقوله : (فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة) : فلو اقتصر على قوله : (فعفا وقعت الحدود) ولم يضاف إليه قوله : (وصرفت الطرق) ، لكان ذلك حجة لأصحاب مالك في الرد على أبي حنيفة ؛ لأن الجار بينه وبين جاره حدود ، ولكنه لما أضاف قوله : " (وصرفت الطرق) تضمن أنها تنتفي بشرط : ضروب الحدود ، وضروب الطرق ، فيقول أصحابنا : ضرب الطرق يراد به صرف الطرق ، التي كانت قبل القسمة .

ويقول أصحاب أبي حنيفة : المراد به ضرب الطرق التي يشترك فيها الجاران ، فينبغي النظر في أى التأويلين أظهر .

وقد روى - أيهما - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (الجار أحق بصقبه) (١) ، وخرج

(١) البخارى ، ك الرله ، بلحيثال العامل ليهدى له ٩ / ٣٦ ولحد ٦ / ٣٩٠ .

وروى : (بسقبه) بالسين .

انظرة البخارى ٣ / ١٥٠ ، أبا داود رقم (٣٥١٦) ، النسائي ٧ / ٣٢٠

ابن ماجه (٢٤٩٥) .

٢٣٨ / ب

٣١٤

كتاب المساقاة / باب الشفعة

الترمذى وأبو داود : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (جار الدار أحق بجار الدار والأرض) (١) ، واحتج أبو حنيفة بظاهر هذا الحديث .

ونقول نحن : لم يبين بماذا يكون أحق ؟ هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الفرق والمعروف ؟ ونقول أيضا : يحتمل أن يحمل الجار على الشريك والمخالط قال الشاعر :
ايا جارتى يبقى ما بك طالعة
فسمى الزوجة لمخالطتها له .

وقد خرج أبو داود والترمذى : قال (صلى الله عليه وسلم) : (الجار أحق بشفعته ينظر به د إن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا !) (٢) ، وهذا من أظهر ما يستدلون به ؛ لأنه بين بماذا يكون الحق ، ونبه على الاشتراك فى الطريق ، ولكن هذا الحديث لم يثبت عند أصحابنا ، ورأيت من بعض المحدثين الطعن فيه ، وقال فى رواية : إنه لو روى حديثا آخر مثله تركت حديثه .
والصقب بالصاد والسن : القرب ، قال الشاعر :
لا تئم دارها ولا صقب

قال القاضى : حمل بعض شيوخنا قوله : (الجار أحق بصقبه) أنه على الندب للبائع ، وحضه على إثارة جاره لا على وجه القضاء والحق الواجب ، وهذا كما تقدم فى الحديث ، فلا يحل له أن يسعى حتى يؤذن شريكه ، وحمله آخرون على معنى : احق بالبر والإتحاف والصلة لجواره .

قال الإمام : وقد خرج الترمذى - أيضا - قال (صلى الله عليه وسلم) : (الشريك شفيح ، والشفعة فى كل شئ) (٣) ، وهذا - أيضا - ظاهر مع القول بالعموم ؛ يثبت الشفعة فيما سوى العقار من العروض ، وقد شذ بعض الناس ما أثبتنا فى العروض .

وحكى بعض أصحاب الشافعى عن مالك نحواً من هذا ، قال شيخنا - رحمه الله - : وما أدرى أين وقف لمالك على هذا ، ولعله رأى قولنا فى الحائط إذا بيع وفيه حيوان أن الشفعة فيه وفى حيوانه ، فظن من ذلك أن الشفعة تثبت فى العروض ، وليس كما ظن لأن الحيوان هاهنا لما كان من مصلحة الحائط أعطى حكمه فى الشفعة لها لما بيع مضافاً إليه .

والملك ينتقل فى الرباع على ثلاثة أقسام : بمعاوضة وفيها الشفعة باتفاق ، وبغير معاوضة وهى على قسمين ؛ اختيارية وغير اختيارية ، فالاختيارية : الهبة والصدقة ، وغير الاختيارية : الميراث ، وقد حكى بعض أصحابنا باتفاق على أن لا شفعة فى الميراث ،

(١) أبو داود ، كالبوع ، بالشفعة رقم (٣٥١٧) ، الترمذى ، كالأحكام ، بما جاء إذا حدث الحدود ووقعت السهام فلا شفعة طم ٦٥٣ رقم (١٣٧٠) .

(٢) أبو داود ، كالبوع ، بالشفعة رقم له (٣٥١) ، للترمذى ، كالأحكام ، بما جاء فى للشفعة للغائب .

(٣) الترمذى ، كالأحكام ، بما جاء أن الشريك شفيح ٣ / ٦٥٤ رقم (١٣٧١) .

كتاب المساقاة / باب الشفعة ٣١٥ إدريس - حدثنا ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِالشَّفْعَةِ فى كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ تُقَسَّمْ ، رُبْعَةً أَوْ حَائِطٌ ، لا يَحْوِلُهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْفَنَ شَرِيكُهُ ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، فَلَنَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْفَنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ .

وانفرد الخطابى فحكى عن مالك / إثبات الشفعة فى الميراث ، وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه فيما أعلم ، وأما الهبة والصدقة فى إثبات

الشفعة ففيها قولان مشهوران بالإثبات لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (الشفعة فيما لم يقسم) .

ولم يفرق بينها إلا مالك ، ولأنها لنفى الضرر ، والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك .

ووجه نفيها قوله في كتاب مسلم : لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه (١) ، فكأنه أشار إلى أن ما تقدم في صدر الحديث من إثبات الشفعة إنما يكون في البيع لتركه المبيع في آخر الحديث ، ولو كان غير البيع كالبيع لقول : لا يحل أن يخرج ملكه . وقال بعض شيوخنا : قوله : لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك : فيه إشارة إلى وجوب الشفعة قبل البيع .

وأما ما لا يقسم من العقار فهل فيه شفعة أم لا ؟ فيه قولان عندنا بإثبات الشفعة لقوله - عليه السلام : (الشفعة فيما لم يقسم) (٢) ، وهذا لم يقسم ، ولأن الضرر يلحق في ذلك بسوء المعاشرة والدعاء إلى البيع ، ووجه نفيها أن الشفعة فيما لم يقسم يشعر بالذلك مما يحتمل القسم ، ولأن من الضرر المعتبر الدعاء إلى المقاسمة وهي مفقودة هاهنا . [قال القاضي : قوله : (قضى بالشفعة في كل شركة ما لم تقسم) : يدل أن الشفعة

٢٣٠.٣ (29) باب غرز الخشب في جدار الجار

فيما تصح فيه القسمة ، وما لا تصح فيه فلا يقال فيه : ما لم يقسم . وما يقسم نوعان : فيما ينقسم مما لا ينقل ، وما يقسم بالعدد والوزن والكيل ، وما في معناه مما ينقل ، كما جاء في الحديث . وما لا ينقسم لا قسم فيه ، ويحتج لنفي الشفعة فيه ، قوله : (فيما لم يقسم) يشعر أن ذلك فيما يحتمل القسم ، ويحتج لثبوتها فيه بقوله : (الشفعة فيما لم يقسم وهذا لم يقسم) أجمعوا على ذلك ، واختلفوا في ثبوتها فيما يبيع بعد القسم ، فأثبتها أبو حنيفة حتى إنه أثبت لها للجار - على ما تقدم - ثم إذا اختصت مما ينقسم ، فظاهر الحديث - سواء انقسم بالحدود ولا ينتقل كالعقار أو انقسم بعدد أو كيل أو وزن - يدل على تخصيصها بما ينقسم بالحدود ؛ لأن الحكم إذا علق بصفة يدل على أن تلك الصفة هي علة الحكم عند كثير من الأصوليين ، لاسيما وقد وقع الاجمال بقوله : (ربعة حائط) (٣) .

(١) مسلم في المساقاة ، حديث رقم (صهس! ١) .

(٢) أخرجه النسائي ٧ / ٣٢١ .

(٣) نقلت عبارة القاضي هذه من الأبى .

٢٣٩ / ب

٣١٦ كتاب المساقاة / باب الشفعة ١٣٥ - (...) وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن أبي جريح ، أن أبا الزوير أخبره ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله لجف : (الشفعة في كل شرك في أرضي أو ربع أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع ، فإن أبي فشريكه أحق به حتى يؤفنه) .

وقوله : (حتى يؤذن شريكه ، فإن رضي أخذوا ، د ان كره تركه) : واختلف العلماء إذا أذن في البيع وتسلم المبيع منه ثم بدا له ، فقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه وعثمان البتي وابن أبي ليلى ، أن ذلك له ، وهو مذهب الشافعي .

وقال الثوري والحكم وأبو عبيد : ليس ذلك له .

ولأحمد في ذلك القولان معا .

وجه هولاء قوله : ا دان كره ترك ، وبأخذه إن رضي ، وما ترك لا يرجع فيه) ، وحجتنا : أن الشفعة له حق ، لم يجب له إلا بعد مضى البيع فحيستد ينظر فيه ، وليس ذلك الشيء أولاً بالذى يوجب إسقاط ما وجب له بعده .

وقوله : (فإن أبي فشريكه أحق به) : ظاهره أنه أحق به إن وقع به التباعد من نقد أو أجل ، وهو قول مالك وأصحابه ، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يشفع إلى أجل ، ولكنه إن شاء شفع الآن فيأخذ بالنقد ، دان شاء صبر إلى الأجل ، فيشفع به عند حلوله بالنقد .

واختلف أصحابنا إذا لم يقيم الشفيع إلا بعد حلول الأجل ، هل يضرب له مثل ذلك الأجل أو يأخذ بالنقد ؟

وقوله : (من كان له شريك) : عموم في المسلم والذمي ، وأن الشفعة بينهم وبين المسلمين [(١)] .

(١١) بياض في الأصل .

كتاب المساقاة / باب غرز الخشب في جدار الجار

٣١٧

(٢٩) باب غرز الخشب في جدار الجار

١٣٦ - (١٦٠٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ ابْنِ شَهَاب ،

عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ .

قَالَ : ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَالِي أَرَأَيْكُمْ عَثَا مُعْرِضِينَ ؟ وَاللَّهِ ، لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ ، قال الإمام : اختلف المذهب عندنا ، هل هذا

النهي على الإلزام أم على الندب ؟ فالمشهور عندنا أنه على الندب ، والحث على حسن الجوار ، وقيل : بل هو على الإلزام ، وبين أهل

الأصول اختلاف في الأصل ، قد تقدمت الإشارة إليه .

وقد قال بعض أهل العلم : يحتمل أن يكون الضيعة من جداره عائداً على الجار ، فكأنه قال : لَا يَمْنَعُ أَحَدُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي

ملك نفسه ، وهذا التحيل في التأويل لثلاثين في حجة على القول المشهور .

قال القاضي : وبأنه على الإلزام قال الشافعي وأحمد ، وبأنه على الندب قال

الكوفيون .

قوله : (خشبة) : رويناه في غير الأم وغيرها بوجهين ؛ بلفظ الأفراد ، و(خشبه) بلفظ الجمع .

قال عبد الغني : كان الناس يقولون بالجمع إلا الطحاوي .

وقال روح بن الفرغ : سألت أبا زيد الحارث بن بكير ويونس وكلهم يقولون : (خشبة)

بالإفرا د .

وقوله : (مالى أراكم عنها معرضين) : حجة للندب ؛ لأن الصحابة - رضى الله عنهم - لا تعرض عن واجب ، لكن لما فهموا الندب

تساهلوا .

قال الباجي : ويحتمل أن مذهب أبي هريرة الندب ؛ إذ لو كان عنده للوجوب لوبخ الحكام على تركه ، ولحكم به لأنه كان مستخلفاً

بالمدينة .

واختلف إذا احتاج الاذن بجداره لمنفعة له فيه أيجل له إزالته ، أو حكم لزمه إن كان لغير حاجة ، بل لإرادة الضرر ، فلم يختلف

أن ليس له ذلك ؛ لأنه لا يرجع فيما أبيع ، إلا أن يكون أباحه عارية لأمد انقضى .

وقوله : لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ كُفَّكُمْ : قال القاضي : (كُفَّكُمْ) هو بالتأ المثناة من

٣١٨

٢٣٠٣١ (30) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

كتاب المساقاة / باب غرز الخشب في جدار الجار

كُفَّكُمْ .

(...) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بَيْنَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

فوق ، والمعنى : أصرح بها لكم وأرجعكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

ورواه بعض رواة الموطأ : (أُنْكَفَكُمْ) بالنون ، ومعناه : بينكم ، والكنف : الجانب .

كتاب المساقاة / باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

٣١٩

(٣٠) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

١٣٧ - (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِثُوبَ وَقَنْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ نَجْنِ عَفِرُو نَجْنِ نُفْلٍ ؛ أَنَّى وَسُورَ اللَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا ، طَوَّقَ اللَّهُ إِدَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَدْبَعِ أَوْصِينَ لَمَّا .)
١٣٨ - (...) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَوْنَا عَبْدَ اللَّهِ النَّجْنِ وَهَبٌ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَالَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ثَنٍ عَمْرُو ثَنٍ نُفْلٍ ؛ أَنَّى أَرَوَى خَاصَمَتَهُ فِي بَعْضِ

وقوله : (من اقتطع شبرا من الأرض ظلما ، طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين) ، قال الإمام : كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد - رحمه الله - كتب إلى بعد فراقه له : هل وقع في الشرع ما يدل على كون الأراضين سبعا ؟ فكتبت إليه قول الله تعالى : { الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمُودٍ ! وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } (١) ، وذكرت ده هذا الحديث الذي رواه سعيد بن زيد وأبو هريرة وعائشة في كتاب مسلم ، فأعاد كتابه الذي يذكر فيه أن الآية محتملة : هل مثلهن في الشكل والهيئة ؟ أو مثلهن في العدد ؟ وأن الأخبار من أخبار الآحاد ، والقرآن إذا احتمل ، والأثر إذا لم يتواتر لم يصح القطع بذلك ، والمسألة ليست من العمليات فيتمسك فيها بالظواهر وأخبار الآحاد ، فأعدت إليه المجاوبة فاحتج لبعد الاحتمال عن الفراق ، وبسطت القول في ذلك ، وترددت له في آخر كتابي في احتمال ما قال أو بقطع المجاوبة .

قال القاضي : وقوله : (طوقه من سبع أرضين) : يحتمل ظاهر لفظه إليه مثله (من سبع أرضين) .

قيل : هو من الطاقة ، والمعنى : يكلف أن يطبق حمل مثله من سبع أرضين ، كما قال تعالى : { وَمَنْ يَنْلُ يَاتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } (٢) ، ويشهد له قوله في غير الأم : (جاء يحمله يوم القيامة إلى سبع أرضين) ، وفي أخرى : (كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر) . وقيل : هو من الطوق .

والمعنى : جعل مثله من سبع أرضين أطواقاً في عنقه .

وغير بعيد أن يطول عنقه لمثل ذلك ، كما جاء في غلط جلد الكافر ، وغلط

(١) للطلاق : ١٢ .

(٢) + عمرلن : ١٦١ .

٣٢٠ كتاب المساقاة / باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها لاره ، فَقَالَ : دَعُوهَا وَإِثَاهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .
اللَّهُمَّ ، إِن كَانَتْ كَاذِبَةً ، فَاعْمُ بَصَرَهَا ، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي إِرْهَا .

قَالَ : فَرَأَيْتَهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ ! الْجُدْرُ ، تَقُولُ : أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ .

فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ ، فَوَقَعَتْ فِيهَا ، فَكَانَتْ قَبْرَهَا .

١٣٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،

عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ أَرَوَى بِنْتَ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا ، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِّ .

فَقَالَ سَعِيدٌ : أَنَا كُنْتُ أَخَذْتُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ أَنْ دَنَى سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ قَالَ : وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ قَالَ : سَمِعْتُ ضَرْسَهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : { سَيُطَوَّتُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } (١) ، ويشهد له حديث

عائشة : (طوقه من سبع أرضين) ، ويحتمل أن يريد أنه يلزم إثم ذلك كلزوا! الطوق العنق .
 وقل : المعنى : خسف به ومثل الطوق منها .
 ويشهد له قوله في الآخر : (إلى سبع أرضين) وفي البخاري : (خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضيناً (٢)) .
 وقوله : (من سبع أرضين) : قال القاضي : الأراضون سبع طباق ، وإنما الخلاف هل

٢٣٠٣٢ (31) باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

فتق بعضها من بعض ؟ قال الداودي : الحديث يدل أنها لم تفتق ؛ لأنها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره .
 وجأ في غلظهن وفيما بينهن خبر ليس بصحيح ، واستدل به بعضهم على أن من ملك ظاهر الأرض يملك ما تحتها مما يقابله ، فله منع من تصرف فيه أو يحفر .

وقد اختلف العلماء في هذا الأصل فيمن اشترى داراً فوجد فيها كنزاً ، أو وجد في أرضه معدناً ، فقيل : له ، وقيل : للمسلمين .
 ووجه الدليل من الحديث أنه غصب شبراً فعوقب بحمله من سبع أراضي ، وكذلك يملك مقابل ذلك من الهواء يرفع فيه من البناء ما شأ ما لم يضر بأحد .

وتأول بعضهم الحديث على أن المراد بالسبع أراضي : السبعة أقاليم ، وهو تأويل أبطله العلماء ؛ لأنه لو كان المراد ذلك لم يطوقه من غصب شبراً من إقليم شبراً من إقليم آخر ، بخلاف طباق الأرض فإن من ملك شبراً من الأرض ملك تحتها .
 (١) + عمران : ١٨٠ .

(٢) البخاري ، كالمظالم ، بإثم من ظلم شيئاً من الأرض ٣ / ١٧٠ ، وكذا في بد الخلق ، بما جاء في شع أرضين ٤ / ١٣٠ .
 كتاب المساقاة / باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ٣٢١ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طُوقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ) .

فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ : لَا أَسْأَلُكَ جَمْعًا بَعْدَ هَذَا .
 فَقَالَ : اللَّهُمَّ ، إِنْ كَانَتْ كَافَّةً فَعَمَّ بَصَرُهَا وَاقْتُلَهَا فِي أَرْضِهَا .
 قَالَ : فَمَا مَاتَتْ حَتَّى فَا بَ بَصَرُهَا ، ثُمَّ يَبْنَاهُ تَمَشَّى فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ .
 ١٤٠ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائلة ،
 عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا ، فَإِنَّهُ يَطُوقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ !) .

١٤١ - (١٦١١) وحليني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ! ، عَنْ سُهِيلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، إِلَّا طُوقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

١٤٢ - (١٦١٢) حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا عبد الصمد - يعني
 ابن عبد الوارث - حاشا حرب - وهو ابن شداد - حدثنا يحيى - وهو ابن أن كثير - عن محمد بن إبراهيم ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَالَهُ ، وَكَانَ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضِي ، وَانْه دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ فَلَكَ لَهَا .

فَقَالَتْ : يَا أَبَا سَلَمَةَ ، اجْتَنِبِ الْأَرْضَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) .

(...) وحليبي إسحق بن منصور ، أخبرنا حبان بن هلال ، أخبرنا أبان ، حدثنا يحيى بن يحيى ، ص ه ه !وص ! ، ص ص ص
 أن محمد بن إبراهيم حدثه ، أن أبا سلمة حدثه ، أنه دخل على عائشة .
 فذكر مثله .
 قال الإمام ؟ .

مسلم في آخر باب الشفعة حديثا رواه يحيى بن أبي كثير عن محمد
 ابن إبراهيم أن أبا سلمة حدثه : أن عائشة قالت : اجتنب الأرض - الحديث ، ثم أردف عليه : نا إسحق ، نا حبان ، نا أبان ، نا
 يحيى بن محمد بن إبراهيم ، حدثه - فذكر الحديث .
 وفي نسخة ابن ماهان ، نا أبان ، نا يحيى بن آدم ، أن محمد بن إبراهيم حدثه .
 قال بعضهم : وهذا خطأ ، وإنما هو يحيى بن أبي كثير المذكور في الحديث الأول لا يحيى بن آدم .

٣٢٢
 كتاب المساقاة / باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه
 (٣١) باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه
 ١٤٣ - (١٦١٣) حدثني أبو كامل فضيل بن حسين المحدثي ، ح لنا عبد العزيز
 ابن المختار ، ح ثنا خالد الحذاء ، عن يوسف بن عبد الله ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إفا
 اختلفتم في الطريق ، جعل عرضه شئ أفرع) .
 وقوله : (إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع) ، قال القاضي : قال الخطابي : هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك
 بشرط : أن يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة .
 وأما أن يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك .
 قال غيره : وهذا في أصحاب الألفية إذا أرادوا البنيان أن يجعلوها سبعة أذرع ، قدر ممر الأحمال وتلاقيها .
 قال القاضي : وهذا كله عند التشاجر والاختلاف لما نص عليه في الحديث ، وأما إذا

٢٤ - 23 - كتاب الفرائض

اتفق أهل الأرض عند قسمها على طريق لم يعرض لهم لأنها ملكهم ، وقيل : الحديث جاء في أمهات الطرق ، وأما بنيات الطرق
 فاتفقوا عليه جاز وإن قل ، فإن أراد هذا القائل بأمهات الطرق إلى قريتهم التي يقسمونها فهو ما قلناه : إنه مما يتراضون عليه ، إلا أن
 يقال : إن هذا التراضي في أمهات الطرق مما يضر بجميعهم فيحد لهم ما فيه مصلحتهم .
 وإن أراد بأمهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم ، أرادوا بناء فألزم أن يخرجوا للمسلمين ما ذكر في الحديث قبل .
 وهذا في القرى والمدن ، وأما الفياض وخارج المدن فيجب أن تكون الطرق فيها أوسع لمجرى الجيوش ومسارح الأنعام .
 وقد جاء في ذلك آثار نحو هذا - والله أعلم .

قال الإمام : لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ، وزأوا أن الطرق تختلف بحسب الحاجة إلى سعتها بقدر اختلاف أحوالها ، وأن
 ذلك معلوم بالغالب ، وليس طريق الممر كطريق الأحمال والدواب ، وليس المواضع العامرة التي يتراحم عليها الوارد كغيرها ، ولعل
 الحديث عنده ورد فيما كانت الكفاية فيه بهذا القدر ، وتنبيهها على الوسط والغالب .
 قال : وذكر مسلم في سند هذا الحديث : عن خالد الحذاء ، عن يوسف بن عبد الله ، عن أبيه ، [وعند ابن ماهان : سفيان بن عبد
 الله (١)] ، وهو تصحيف ، إنما هو يوسف بن عبد الله وهو يوسف بن عبد الله بن الحارث بن أخت ابن سيرين .
 (١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامشي بسهم .

كتاب المساقاة / باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ٣٢٣

قال القاضي : قال البخاري : يوسف بن عبد الله بن الحارث ابن أخت ابن سيرين ، سمع أباه ، روى عنه خالد الحذاء ، وعاصم الأحول وغيرهما .

قال غيره : وهو يوسف ابن أخت ابن سيرين ، نسب إلى ابن سيرين وأمه كريمة بنت سيرين (١) .
(١) اللوحة (٢٤٠) كثرها مطموس أو بياض في الأصل ، وقد تم نقل كثير من أجزاءها من المعلم ، وكتاب الأبى (إكمال ال مال) .

٣٢٤
كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٣ - كتاب الفرائض

١ - (١٦١٤) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبَةَ وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ أَهْلًا ، وَلَا يَرِثُ أَهْلُ الْمُسْلِمِ) .
بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

كتاب الفرائض

قوله : لا يرث المسلم الكافر ، ولا [يرث] (١) الكافر المسلم ! : مفهومه الذي اتفق

عليه المسلمون : أن المراد به أنهما لا يتوارثان ميراث أهل الإسلام بعضهم من بعض (٢) وعلى حكمهم ، بخلاف لو كان الكافر عبد المسلم فمات فله للمسلم ليس بحجة التوارث ، بل لأنه ماله ؛ لأن مال عبده ماله ، إن شاء تركه بيده د إن قبضه وانتزعه عنه ، فإذا مات العبد بقي لسيد المال العبد ، ولو أعتق ثم مات على كفره لم يرثه ، وكان ميراثه لجماعة المسلمين .
ولا خلاف في هذه الجملة إلا ما أجازه بعض السلف من ميراث المسلم الكافر ، وهو قول النخعي وإسحاق (٣) بخلاف الكافر من المسلم ، وكأن هذا الحديث لم يبلغهم .

قال الإمام - رحمه الله - : أما ميراث الكافر ضمن المسلم ، فالاجماع قد انعقد عليه ،
وأما ميراث المسلم من الكافر فمسألة اختلاف ، ولها أورد مالك الحديث في الموطأ مختصراً تنبيهاً على موضع الخلاف ، فقال : لا يرث المسلم الكافر (٤) .

ولم يزد على هذا اتفاق الجمهور من العلماء : لا يرث المسلم الكافر ؛ أخذاً بهذا الحديث ، وبه قال عمر وعلى وزيد وابن مسعود وابن عباس وجمهور التابعين - رضي الله عنهم - بالحجاز والعراق .

من الفقهاء : مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وابن حنبل وعامة العلماء (٥) .
وقال بتوريث المسلم من الكافر : معاذ ومعاوية وابن المسيب ومسروق (٦) وغيرهم (٧) ،

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) انظر : الاستذكار ١٥ / ٤٩٤ .

(٣) انظر : لطاوى ٨ / ٧٨ .

(٤) الموطأ ، كالفرائض ، بميراث يء إل الملل ٢ / ٥١٩ (١٠) .

(٥) الاستذكار ١٥ / ٤٩٢ ، الحاوى ٨ / ٨١ .

(٦) الاستذكار ١٥ / ٤٩١ .

(٧) كمحمد بن علي بن الحنفية ، ومحمد بن علي بن حسيئ ، ويحص بن عمرو ، ورواية عن إسحق بن راهويه ١٠ نظر : السابق .

كتاب الفرائض ٣٢٥

٢٤٠١ (1) باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر

وروى عن أبي الدرداء والشعبي والزهرى والنخعي نحوه على اختلاف عنهم في ذلك ، والصحيح عن هؤلاء خلافة ، وحجة هؤلاء أن أخوين اختصاصاً إلى يحيى بن يعمر مسلفاً ويهوداً في ميراث أخ يهودى ، فورث المسلم ، وذكر أن معاذ بن جبل قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (الإسلام يزيد ولا ينقص) (١) ، واحتجوا أيضاً بقوله - عليه السلام - : (يعلو ولا يعلى عليه) (٢) ، وهذا لا حجة فيه ؛ لا كمن المراد به فضل الإسلام على غيره ، ولم يصرح في هذا بمأثبات التورث ، ولا يصح أن يرد النص في قوله : " لا يرث المسلم الكافر) بمثل هذه الاحتمالات .

وأما أهل الكفر فهم عند مالك - رحمه الله - أصحاب ملل مختلفة ، فلا يرث اليهودى النصرانى ولا النصرانى اليهودى ، وكذلك المجوسى لا يرث هذين ولا يرثانه ، وذهب الشافعى وأبو حنيفة وداود إلى أن الكفر ملة واحدة (٣) ، وأن الكفار كلهم يتوارثون ، والكافر يرث الكافر على أى كفر كان ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : لا يتوارث أهل ملتين (٤) .

فلما اعتقد مالك أن أنول الكفر ملل مختلفة منع التوارث بين اليهودى والنصرانى ، وقد قال تعالى : { لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ فِرْقَةً وَمِنْهَاجًا } (٥) .

ولما اعتقد الشافعى ومن ذكرنا معه أن أنول الكفر ملة واحدة ، ورث اليهودى من النصرانى ، والنصرانى من اليهودى ، وقد قال تعالى : { وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبْعَ مِثْلَهُمْ } (٦) ، فوحد الملة ، وقال تعالى : { لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَّ دِينِ } (٧) ، فوحد الدين ولم يقل : أديانكم ، وقالوا : قوله (صلى الله عليه وسلم) : لا يتوارث أهل ملت! إن كقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر من المسلم ، وقد قال بعض من رأى أن الكفر ملل مختلفة : إن السامرية مع اليهود أهل ملة واحدة والصالحين مع النصارى أهل ملة ثانية ، والمجوس ومن لا كتاب له أهل ملة ، وتكون هذه عندهم ثلاث ملل سوى ملة الإسلام . يحكى هذا المذهب عن شريح وشريك وابن أبى ليلي (٨) .

(٣) أبو داود ، كالفرائض ، بهل يرث المسلم الكافر ١١٣ / ٢ .
للض ارى ، كالجنائز ، بإذا لسم الصبي فمات هل يصلى عليه ٢١٨ / ٣ .
قول مالك والشافعى .

انظر : الحاوى ٨ / ٧٩ ، الاستذكى ١٥ / ٤٩٤ .

أبو ثاود ، كالفرائض ، بهل يرث المسلم الكافر بلفظ : لا يتوارث أهل ملتين شتى (١١٣ / ٢) ، الترمذى ، كالفرائض ، بلا يتوارث أهل ملتين ٤ / ٤٢٤ ، ابن ماجه ، كالفرائض ، بميراث أهل الاصلام من السرك ٢ / ٩١٢ ، عن عمرو بن سعيب عن أبيه عن جده ، إلا الترمذى عن جابر ، وقال : لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث لبن أبى ليلي .

الما ئدة : ٤٨ .

للبقرة : ١٢٠ .

للكافرون : ٦ .

انظر : الاستذكى ١٥ / ٤٩٥ .

(٥) (٦) (٧) (٨)

٢ / ١

٣٢٦

كتاب الفرائض

قال القاضى - رحمه الله - : وقوله : لا يرث المسلم الكافر عموم ، فيدخل فيه الكافر الأصلى والمترد ، وهو قول مالك وربيعه وابن أبى ليلي والشافعى ؛ أن ميراث المترد لجماعة المسلمين ، وذهب الكوفيون والأوزاعى وإسحق إلى أن ورثته من المسلمين يرثونه ، صروى عن على وابن مسعود وجماعة من السلف إلا الثورى وأبا حنيفة قال : ما اكتسب من رده فهو فىء للمسلمين ، والآخرون يرون الجميع لورثته من المسلمين .

كتاب الفرائض / باب ألحقوا الفرائض بأهلها ...

(١) باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر

٢ - (١٦١٥) حدثنا عبد الأعلى بن حماد - وهو الثوري - حاشا وهيمث عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر) .

٣ - (...) حدثنا أمية بن بسطام العيشي ، حدمصثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح بن القاس ! عن عبد الله بن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قال :

وقوله : (ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر) : كذا رواية كافة شيوخنا في هذا الحديث : (فلأولى) بسكون الواو وفتح اللام الآخرة ، ووقع عند ابن الحذاء عن ابن ماهان : (فلأدنى رجل ذكر) وهو تفسير (أولى) ، أى أقرب وأقعد بالميت .

قال الإمام - رحمه الله - : العصبية بينه وبين الميت نسب يحوز المال إذا انفرد ، ويرث ما فضل معا إن لم ينفرد كالأخ والعمة ، فإن كل واحد منهما يحوز المال إذا انفردت إن كان مع ذوى سهام أخذ ما فضل ، والأب والجد كذلك ، أنهما يفرض لهما مع ذوى السهام لمعنى فيهما غير التعصيب .

والتعصيب يكون بالبنوة والأبوة والجدودة ، فتعصيب البنوة أولا جاء ثم تعصيب الأبوة ثم تعصيب الجدودة ، فالابن أولى من الأب ، لكن الأب يفرض له السدس بمعنى غير التعصيب ، وهو أيضا أولى من الأخوة وبنيتهم ؛ لأنهم إنما ينتسبون بالمشاركة في الأبوة ، وقد قدمنا أن تعصيب البنوة أولى فكذلك أيضا يقدمون على العمومة ؛ لأن تعصيب العمومة بالمشاركة في الجدودة والبنوة أولى . والبنوة أولى من الأخوة ومن الجد ؛ لأنهم به ينتسبون فيسقطون مع وجوده ، والجد أولى من بنى الأخوة ؛ لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة ؛ لأنهم به ينتسبون .

والأخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنيتهم ؛ لأن تعصيب الأخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، وقد قدمنا أن الأبوة أو ، هذا ترتيبهم في الطبقات وإن اختلفوا ، وهم في طبقة واحدة من الطبقات التي ذكرنا ،

وهم مختلفون في القرب ؛ فالأقرب أولى كالأخوة مع بنيتهم ؛ لأنهم كلهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة ، ولكن مشاركة الأخوة أقرب من مشاركة بنيتهم ، وكذلك العمومة مع بنيتهم ، فإن تساوا في الطبقة والقرب ولأخوهم زيادة ترجيح قدم الأخ ؛ كالأخ الشقيق مع

٣٢٨ كتاب الفرائض / باب ألحقوا الفرائض بأهلها ...

إنح (ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفر ، لى فلأولى رجل ذكر) .

٤ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد - واللفظ لابن رافع - قال إسحق : حدثنا . وقال الآخرون : أخبرنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اقسّموا المال بين أفل الفرائض على كتاب الله ، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر) .

الأخ للأب ذاتهما ، وإن استوت طبقاتهما ومشاركتهما في الأب الذى يقع به التعصيب فالشقيق زيادة قربهم بمشاركته في الأم والرحمة فكان أولى ، وهكذا يجرى الأمر فى بنيتهم وفى العمومة وبنيتهم .

وهذا إذا كان الترجيح بمعنى مناسب بجهة التعصيب مثل ما قلنا فى الأخ الشقيق مع الأخ للأب ، فإن الإجماع على أن الشقيق أولى لليراث من الأخ لأب ؛ لأنهما اشتركا فى الأخوة من الأب والأم بالشقيق أخوه من الأم فهى أخوة كلها فكأنها أخوة أقوى من أخوة ؛ فلهذا قدم الشقيق باتفاق .

وإن كان زيادة الترجيح بمعنى غير ما هما فيه كما بين عم أحدهما أخ لأم فإنها مسألة اختلاف ، فقال : يكون بالترجى هنا قياسا على ما تقدم فى الأخ الشقيق مع الأخ للأب ، وحكموا بللال كله لابن العم الذى هو أخ لأم ، السدس بالفرض والباقي (١) بالتعصيب .

وروى ذلك عن عمر وابن مسعود ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبو ثور وداود والطبري ، ولم يثبت آخرون بذلك ترجيحاً في التعصيب ، وحكموا بأن للأخ للأُم السدس والباقي يقسم نصفين بينه وبين العم الآخر ، روى ذلك عن علي وزيد وابن عباس ، وذكر عن عمر ما يدل عليه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء ، والفرق على أهل هؤلاء بين الأخ الشقيق والأخ للأب وبين هذه المسألة ما قدمناه من التنبيه على طريق الترجيح (٢) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (فلأولى رجل ذكر) : المراد بأولى هاهنا : أقرب ، ولا يراد به :

أحق ، مثل ما يراد بقولهم : زيد أولى بماله ؛ لأنه لو حمل على هذا الخلاً من المكيدة المرادة به ؛ لأنه لا يعلم من هذا أن يكون أحق وهو المراد ببابه ، وهما أولى الناص بالسؤال عن مثل قوله هاهنا : (فلأولى رجل ذكر) ، وقوله في حديث الزكاة : (ابن لبون ذكر) (٣) والتأكيد إنما يحسن إذا كان مقدماً .

ومعلوم أن الرجل لا يكون إلا ذكراً ، كما أن المرأة لا تكون إلا أنثى ، فلم حسن (١) قيد قبلها بالفرض .

(٢) انظر : الاصل كل ١٥ / ٢ من .

(٣) ابق ماجه ، كالزكاة ، بصدقة الإبل ١ / ٥٧٤ .

كتاب الفرائض / باب ألحقوا الفرائض بأهلها ...

إنح ٣٢٩ (...) وحديثه محمد بن العلاء أبو كريب الهملاني ، حدثنا زيد بن حباب ، عن

يحيى بن أيوب ، عن ابن طاووس ، بهنا الإسناد ، نحو حليث وهيمب وروح بن القاسم .

هاهنا وصف الرجل بأنه ذكر ، مع العلم بأنه لا يكون إلا كذلك ؟ وقد أجاب بعض الناس عن حديث الزكاة بأن الابن قد يوضع موضع الولد ، ألا تراهم يقولون : بنو تميم ، يريدون الأنثى منهم والذكر ، وإذا أمكن أن يوضع (ابن ! موضع (ولد) وكان الولد ينطلق على الذكر والأنثى ، حسن التشديد هاهنا ؛ لئلا يظن أنه أطلق الابن على الذكر والأنثى .

ورأيت بعض الناس زعم : إنما قال : (ابن لبون ذكر) لوجود خنثى في الأولاد اللبون وفي غيرها من الإنسان ، فقليل بالذكورية لتسير إلى منع أحد الخنثى .

٢٤٠٢ (2) باب ميراث الكلالة

وهذان الجوابان لا يتلقاهما الفهم بالقبول ، والذي يلوح لي في ذلك جواب ينتظم الحديثين جميعاً وهو : أن قاعدة الشرع قد استقرت على أن الانتقال من سن إلى أعلى منه إنما يكون عند الانتقال من عدد إلى أكثر منه ، فالعدد الكثير أحمل للمواساة ، فإذا زاد العدد زاد قدر المخرج ، ولهذا كانت في الخمسة والعشرين بنت مخاض ، وفي الست والثلاثين بنت لبون التي هي السن من البنت مخاض ، وفي الستة والأربعين بما هو أسن وهي الحقة ، فلما استقر الأمر على هذا وجعل (صلى الله عليه وسلم) في الخمسة وعشرين وهو عدد واحد سناً ، وعلى منه وهي بنت مخاض ، وأعلى منها وهو ابن لبون ، توقع أن يهجنس في النفوس أن ذلك خارج عما أصل ، فنبه على أن المخرج عرق العدد الواحد من أنهما كالسن الواحد ؛ لأن ابن لبون وإن كان أعلى سناً فهو أدنى قدراً لأجل الذكورية ، فنبه بقوله : (ذكر) على أن ذلك يخسه حتى يصير كبنت مخاض التي هي أصغر سناً لكنها أنثى ، وكذلك لما علم أن الرجال أرباب القيام بالأمور . وفيهم معنى التعصيب ، وكانت العرب ترى لهم القيام بأمور لا نراها للنساء ، ذكر كلفه الذكورية ليجعلها كالعلة التي لأجلها خص بذلك ، لكنه ذكرها هاهنا تنبيهاً على الفضل ، وفي الزكاة تنبيهاً على النقص .

كتاب الفرائض / باب ميراث الكلالة

(٢) باب ميراث الكلالة

٥ - (١٦١٦) حدثنا عمرو بن محمد بن بكير الناقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، سمع جابر بن عبد الله قال :

مَرَضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر، يعو! اني، ماشيان، فأغمي على، فتوض! ثم ص! ث على من وضوئه، فأفقت.

قلت: يا رسول الله، كيف أفضي في مالي؟ فلم يرد على شيئاً، حتى نزلت آية الميراث: يَسْفَتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِكُوكُمْ فِي الْكَلْهَةِ { (١)

٦ - (...) حِثْنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا حَخَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ : عَالِ نَبِيٍّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : قَالَ جَابِرٌ : (مَرَضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَعُودَانِي) : مَا
اسْتَنْ فِيهِ مَشَى الْعِيَادَةَ وَاحْتَسَابَ انْخَطَا بِالْمَشْيِ وَإِنْ بَعْدَ الْمَنْزِلَ لِفَضْلِ الثَّوَابِ وَالْأَخْذُ بِمَا وَرَدَ أَنَّ عَائِدَ الْمَرِيضِ فِي مَخَافَةِ الْجَنَّةِ .
وَقَوْلُهُ : (فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمَى عَلَى ، فَتَوَضَّأَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ثُمَّ صَوَّتَ عَلَى مَنْ وَضُوئُهُ فَأَفْقَتَ) : فِيهِ بَرَكَتُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكَرَامَتُهُ فِيمَا
لَمْ يَشْرُءَ أَوْ بَاشَرَهُ أَوْ دَعَى فِيهِ .

! وفيه عيادة المغمى عليه وقد فقد عقله إذا كان معه ميق يراعى أمره ، لئلا يوافق منكشفاً أو بحالة يكره كشفها .
وقد قيل : أما الرجل الصالح المحتسب لأجره ومن ترجى بركة دعوته فله ذلك ، وإلا فيكره لغيره إلا أن يكون للمريض من يراعى حاله كما تقدم .

وقوله : (فقلت : يا رسول الله ، كيف أصنع في مالي ؟ فلم يرد على شيئا حتى نزلت آية الميراث : { يَسْتَفْتُونَكَ تَلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ } ! ، وفي الأخرى : (إنحار يرثي كلاله) ، وفي الحديث الآخر : (فنزلت آية الفرائض) ، وفي الحديث الآخر : " فنزلت : { يُوَصِّيْكُمْ الذُّفِي أَوْلَادِكُمْ } (٢)) ، وفي الأخرى : (آية الموارث) : فيه جواز الوصية للمريض وإن بلغ هذا الحد وفارقه في بعض الأحيان عقله ، إذا كان في وقت وصيته يعقل ؛ لأن الله تعالى أنزل في هذه الآية : { مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَرْ دَيْنٍ } (٣) ، وفيه انتظاره - عليه السلام - الوحي فيما ينزل به من النوازل ، وفيه دلالة على أنه لا يعدل إلى الاجتهاد

(۱) ۱ لنساء : ۱۷۶ .

(٢) النساء : ١١ .

(۳) ۱ لنسأ : ۱۲ .

كُتِبَ الْفَرَائِضُ / باب ميراث الكلاله ٣٣١ وَالْوَبْكَرِ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ ، فَوَجَدَنِي لَا أَعْقِلُ ، فَدَعَا بِنَاءً فَوَضَّاهُ ، ثُمَّ رَسَّ عَلَى مَنْهُ ،
! فَأَقْعْتُ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ أَنْعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَزَلَّتْهُ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلْأَبْهَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ (١) .

٧ - (..) حَدَّثَنَا عُمِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَنَا مَرِيضٌ ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ ، مَا شِيبَ ، فَوَجَدَنِي قَدْ اغْمَى عَلَى ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثُمَّ ! بَّ عَلَى مِنْ وَضُوئِهِ فَأَفَقْتُ ، فَإِنَّا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَقُلْتُ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي ؟ فَلَمْ يردَّ عَلَى شَيْئَا ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ .

٨ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ ، فَتَوَضَّأَ ، فَضَمَّنَا عَلَى مِنْ وَضُوئِهِ ، فَعَقَلْتُ .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ ! ، فَزَلَّتْ أَيْةُ الْمِيرَاثِ .

فَقُلْتُ لِحَمْدِ بْنِ الْمَنَادِرِ: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} ؟ قَالَ : هَكَمَّا زِلْتُ .

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا النُّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ وَأَوْرُبُو عَامِرِ الْعَقْدِيِّ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا لَنَا وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،
فِي حَدِيثِ وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ ، فَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ .

وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقْدِيِّ : فَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرْضِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ : قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمَنِّدَرِ .

٩ - (١٦١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْتَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ

وَالنَّظَرُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ النُّصُوصِ إِنْ قُلْنَا بِتَجْوِيزِ الاجْتِهَادِ مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٢) ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا .

(١) النساء : ١١

(٢) راجع : الاجتهاد لعبد القاهر أبو العلاء ٢٠٥ ، وللحصول ٢ / ٣ ص ٧ .
٢ / ب

٢ كم كتاب الفرائض / باب ميراث الكلاله ، لابن المثنى - قالوا : حاشا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة ، عن سالم
بن أبي الجعد ، عن معدان بن أبي طلحة ، أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة .

فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ .

ثُمَّ قَالَ : إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي أَهْلًا
لَهُ ، وَمَا أَغْلَظْتُ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظْتُ لِي فِيهِ ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي عَدْرِي .

وَقَالَ : (يَا عُمَرُ ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الضَّيْفِ الَّتِي

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عُمَرَ : إِنِّي لَا أَحْبِبُّ شَيْئًا أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ
فِي الْكَلَالَةِ ، وَمَا أَغْلَظْتُ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظْتُ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي عَدْرِي ، وَقَالَ : (يَا عُمَرُ ، أَلَا يَكْفِيكَ آيَةُ الضَّيْفِ الَّتِي فِي

أَخْرِ النِّسَاءِ ؟) دَانِي إِنْ أَحْسَنَ أَقْضَى فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

وَعِنْدَ الْبَرَاءِ : آخِرُ آيَةِ نَزَلَتْ : { يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ } (١) .

وَمَحْنَى آيَةِ الضَّيْفِ : أَيِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي زَمَنِ الضَّيْفِ .

قَالَ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي انْتِشَاقِ بَرِّ الْكَلَالَةِ ، فَقِيلَ : أَخَذْتَ مِنَ الْإِحَاطَةِ ، وَمِنْهُ : الْإِكْلِيلُ ؛ لِإِحَاطَتِهِ
بِالرَّأْسِ .

فَكَانَ هَذَا الْمِيتَ بِهِ مِنْ جَنَابَةِ ، وَقِيلَ : أَخَذْتَ مِنَ الْبَعْدِ وَالْانْقِطَاعِ مِنْ قَوْلِهِمْ : الرَّحِمُ إِذَا تَبَاعَدَتْ فَطَالَ انْتِسَابُهَا ، وَمِنْهُ : كُلُّ فِي
مَشْيِهِ : إِذَا انْقَطَعَ لِبَعْدِ مَسَافَتِهِ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ هَذَا الْاِشْتِقَاقِ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِذَا وَضَعَ ، هَلْ لِنَفْسِ الْوَرَاثَةِ إِذَا لَمْ يَكْفِ فِيهَا وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ ، فَيَكُونُ نَصَبُ (كَلَالَةٍ)
عَلَى مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يُوْرَثُ وَرَاثَةً يُقَالُ لَهَا : كَلَالَةٌ ، كَمَا يُقَالُ : يَقْتُلُ غِيلَةً ، ذَهَبَ إِلَى هَذَا طَائِفَةٌ (٢) .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى (٣) : بَلْ هِيَ تَسْمِيَةُ لِلْمِيتِ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ ، وَاسْتَوَى فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، كَمَا يُقَالُ : صَرُورَةٌ فَيَمْنٌ لَمْ
يُحْجِ (٤) ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَعَقِيمٌ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، فَيَنْتَصِبُ " كَلَالَةً " عَلَى أَصْلِ هَؤُلَاءِ عَلَى الْحَالِ ، أَيْ يُوْرَثُ فِي حَالِ كَوْنِهِ
كَذَا .

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَزَيْدُ بْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ : الْكَلَالَةُ مَنْ لَا وَلَدَ
لَهُ وَلَا وَالِدَ (٥) .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : بَلْ هِيَ تَسْمِيَةُ لِلْوَرَاثَةِ الَّتِي لَا وَرَثَةَ فِيهِمْ وَلَا وَالِدَ ،

(١) ١ لِنِسَاءِ : ١٧٦ .

(٢) الْاِسْتِذْكَارُ ١٥ / ٤٦٠ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ التَّبَعِينَ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَجَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ .

(٣) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَرَوَى ثَوَابُ السَّبْعِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ السَّلُولِيِّ قَالَ : أَجْمَعَ النَّاسُ أَنَّ الْكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ .
انْظُرْ : الْأَبْقَى .

(٤) ورد في اللسان : ضرورة بمعنى : للرجل لم يحج ، وهكذا أطلق في لباهلية .

(٥) انظر : لبن كثير ٢ / ٢٠١ ، القى طمى ٧٧ / ٥ .

كتاب الفرائض / باب ميراث الكلالة صهر ٣ في آخر سورة النساء ؟) وَإِنِّي إِنِّ أَعِشْ أَقْضِ! فِيهَا بِقَضِيَّةٍ ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ .

واحتجوا بقول جابر : (يا رسول الله ، إنما يرثني كلاله) (١) وكان أبوه قتل يوم أحد .

واحتجوا بقراءة من قرأ من الشواذ : (يورث! بكسر الراء ، وشد!! بعضهم .

وقالت طائفة أخرى : الكلالة تسمية للمال الموروث كلاله (٢) وينتصب (كلاله) على أصل هؤلاء على التمييز .

وف!بت الشيعة أن الكلالة من لا ولد له ذكر أو أنثى وإن كان له أب أو جد فورثوا الأخوة والاءخوات مع الأب ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وهي رواية شافة لا تصح عنه والصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء .

وذكر بعض الناس الإجماع على أن الكلالة من لا والد له ولا ولد .

واختلف في الورثة إذا كان فيهم جد ، هل الورثة كلاله أم لا ؟ فَنَجْعَلُ الْجَدَّ أَبًا

منع كون الورثة كلاله ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ أَبًا وَوَرِثَ الْأَخُوَّةَ مَعَهُ جَعَلَ الْوَرِثَةَ كَلَالَةً .

وكذلك قال جمهور العلماء إذ الآن في الورثة بنت ، فالورثة كلاله لدخول العصبه معها من الأخوات والأخوة وغيرهم من العصبه ،

وقد قال ابن عباس : لا ترث الأخت شيئاً مع الابنة لقوله عز وجل : { لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ } ، فشرط ريم الولد ، وى ٤ هـ - ال داود .

ومذهب الشيعة : أن الابنة تمنع من كون الورثة كلاله ؛ لأنهم لا يورثون الأخ والأخت مع الابنة شيئاً لاشتراط عدم الولد في

ميراث الأخوة كما ذكر في الآية ، ويعطون المال كله للبنت ، ويجعلون الورثة كلاله وإن كان فيها أب أو جد .

ومجمل الشرط المذكور في القرآن على أنه لا يثبت فرض النصف الذي تعامل به الورثة

إلا بقدوم الولد ، وإنما دخل الشرط لذلك لا لنفي التوريث أصلاً ، وقد شرط الله - سبحانه - أنه في ميراث الاخن من أخته عدم الولد كما شرطه في ميراث الأخت .

وأجمع الصحابة - رضى الله عنهم - أن الأخ يرثها مع البنت ، فدل فلك على صحة ما تأولناه .

! إنما غر الشيعة - حتى فثبت إلى أن الكلالة من لا ولد له د ان كان / له أب وورثت الأيخوة من الأب - قوله سبحانه : { تُلِ

اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يُوْثَرُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ (٣) ، فشرط في ميراث

الأخوة عدم الولد خاصة ، فلو كان الأب كذلك لاشترطه ، وقد رأيت رجلاً سأل ابن عباس عن الكلالة ، فقال : من لا ولد له ولا والد .

فقال السائل : فإن الله - سبحانه - إنما انتهى إلى ذكر

(١) حديث (٨) باب .

(٢) انظر : القرطبي ٥ / ٧٧ ، ابن كثير ٢ / ٢٠١ .

(٣) ١ لنساء : ١٧٦ .

٣ / ١٤

٣٣٤

كتاب الفرائض / باب ميراث الكلالة

(...) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حديثنا إسماعيل بن علية ، عن سعيد بن أبي

الولد .

قال : فأنتهرني .

وهذا يصح ما قلناه من بطلان تلك الرواية الشاذة عنه .

وقد قال بعض الناس : إنما لم يذكر عدم الولد - وإن كان وجوده يمنع من كون الورثة كلاله - لأن الآية نزلت في جابر وقد كان

أبوه قُتل يوم أحد ، وإنما كان ورثته سبع أخوات ، فاكتفى بـ !شهاد عدم أبيه عند سائر الصحابة عن اشتراط ذلك .
وقال آخرون : فإن الولد إشارة إلى الوالد - أيضا - لأن الولادة معنى يتضمن اثنيَّ أباً وولداً ، قالوا : كما أصل الذرية من : ذري الله الخلق إلى خلقهم ، والولد من الذرية ، والوالد كذلك ، قال الله سبحانه : { فُرْتَةٌ مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نَوْءِ } (١) .
قال الإمام - رحمه الله - : وهذا تأويل بعيد ، وفيه تعسف .

والذى يظهر لى فى الجواب عن هذا : أن الأب إنما لم يذكر ها هنا : لأننا قدمنا أن القصد باشتراط عدم الولد نفى الغرض المسمى الذى يقع فيه تعادل الأخت مع الورثة لا نفى التوريث على الجملة ؛ لأننا قدمنا أن الصحابة - رضى الله عنهم - سوى ابن عباس - ورثوا الأخت مع البنت ، وحكيها - أيضا - اتفاقهم على توريث الأخ مع البنت .

! إذا كان ذلك كذلك فلا يجب ذكر عدم الأب ث لأن الأب ينتفى معه ميراث الأخوة
إلا على وجه دون وجهه ، وإنما القصد بالاشتراط التجوز من أحد الوجهين الذى يفارق فيه الأب الولد فلهذا ذكر الولد دون الوالد مع أنه - أيضا - يمكن وضوح حكم الأب عندهم ؛ لأنه قد استقر عندهم فى أصول الفرائض : أن مَنْ تسبب بشخص لا يرث معه !الجددة مع الأم ، والجد مع الأب ، وابن الابن مع الابن ، والأخوة يتسببون بالأب فلا يشكل سقوطهم معه ، وليس كذلك سقوطهم مع الولد لأنهم لا يتسببون به ، ولو ورثوا معه لم يكن فى ذلك مناقضة لأصول الفرائض ، كيف وهم يرثون معه إذا كان الولد أنثى ولا يرثون مع الأب بحال ، واكتفى عن اشتراط عدم الوالد لما قلناه .

وقد ذكرنا إجماع السلف على اشتراطه ، إلا ما روى عن ابن عباس مما لا يصح عنه - والله أعلم .
وأما وجه مراجعة عمر - رضى الله عنه - للنبي (صلى الله عليه وسلم) وإجابته على آية الصيف ، فلأنه قد نزلت آية الكلاله المذكورة فى أول السورة ، وذكر من الورثة الأخوة للأم خاصة ، والإجماع على أن ذلك الفرض المذكور فيها على تلك الصفة ليس إلا الأخوة للأم ، وبقي الإشكال فيمن سواهم ، فزاد البارى - جلّ جلاله - بيانا بالآية الأخيرة من هذه السورة ، فذكر - سبحانه - عقيب الكلاله الأخوة جملة ، والمراد بهم الأشقاء أو من الأب ،
(١) ١ لإسرا: ٣ .

٢٤.٣ (3) باب آخرآية أنزلت آية الكلاله

كتاب الفرائض / باب ميراث الكلاله ٣٣٥ عَرُوبَةً .
ح وَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ رَافِعٍ ، عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتِّ الَّةَ ، بَيْنَ! الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

فاستوفت الآيتان بيان حكم جميع الأخوة ، وجميعهم / كلاله إذا لم يكن والد ولا ولد ، فأحال (صلى الله عليه وسلم) عمر - رضى الله عنه - على الآية الأخيرة لزيادة البيان الذى تضمنته على الأولى ، وكان ما وقع من زيادة البيان ونزول بيان بعد بيان ، يهدى عمر إلى حقيقة الأمر والمعنى والمراد ، وكأنه (صلى الله عليه وسلم) وثقه بفهمه ، وأنه إذا أشير إليه بهذه الزيادة من البيان فهم معنى ما أشكل عليه .

وقد يطرأ الإشكال من جهة أخرى ولا يكون هو معنى ما سأل عنه عمر - رضى الله عنه - مثل دخول الجد فى ذلك ، وقد قدمنا تخريجه على اختلاف بهذا القدر الذى يتعلق بها فى كتاب مسلم .

قال القاضى - رحمه الله - : قوله : وان أعش أقض فيها بقضية ...
الحديث ، ظاهره أنه من كلام عمر .

وقوله : (يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن) يعنى - والله أعلم - من بيانها ، وأيضا حتى يقضى بها من فهمها من كتاب الله

وبأن له فقها وغيرهم ممن لا يتفقه ، ولكنه اتضح له وجه صوابها لظهوره أو لاشتهار القضا بها لاجماع الناس عليه .
وقد روى عن عمر في الكلالة روايات مختلفة ، فتارة كان لا يجعل الوالد كلاله ، وتارة كان يجعله كلاله .
ورد النبي (صلى الله عليه وسلم) عمر إلى آية الصيف ، ومعلوم أن عمر - رضى الله عنه - لا يخفى عليه معنى اللفظة من طريق اللغة - دليل على أن مقتضى اللفظة من جهة الشرع غير مفهوم بجملة عن طريق اللغة ، فوكله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى استنباطه .

ففيه دليل على تفويض الأحكام إلى أهل الاستنباط والمجتهدين ، كما فوصل الجواب - عليه السلام - إلى عمر - رضى الله عنه - ووكله إلى استنباطه ، وفيه رد على من يمنع استنباط معاني القرآن وللکلام في تأويله واستخريغ حكمه وأحكامه لظاهر النهي عن القول في القرآن بالنهي لرأى ، ولما ورد أنه مخطئ وإن أصاب .

وتأويل هذا عند العلماء في القائل فيه بيانه على غير أصل ومن ليس من آل العلم بالاستنباط .
ولم يختلف العلماء أن المراد بالأخوة - في الآية التي في أول النساء - أنهم من أم فقط .
وفي قراءة سعد - رضى الله عنه - : (وله أخ أو أخت من أم) ، وأن المراد بالأخوة في الآية الأخيرة أنهم من أب وأم ، أو أب فقط أفاد عدم الشقاق .

٣ / ب
٣٣٦ .

كتاب الفرائض / باب آخر آية أنزلت آية الكلالة

(٣) باب آخر آية أنزلت آية الكلالة

١٠ - (١٦١٨) حدثنا علي بن خشرم ، أخبرنا وكيع عن ابن أبي خالد ، عن أبي إسحاق ، عن البراء ، قال : آخر آية أدزلت من القرآن : { يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ } (١) .

١١ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عبيد الله بن إسحاق قالوا : سمعت البراء بن عازب يقول : آخر آية أنزلت آية الكلالة ، وآخر سورة أنزلت : براءة .
١٢ - (...) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا عيسى - وهو ابن يونس - حدثنا زكرياء ، عن أم! إسحاق ، عن البراء ، أن آخر سورة أنزلت تامة سورة التوبة ، وأن آخر آية أنزلت آية المحلة .
(...) حدثنا أبو كريب ، حدثنا يحيى - يعني ابن إثم - حدثنا عمار - وهو ابن رزيق - عن أبي إسحاق ، عن البراء ، بمثله .
غير أنه قال : آخر سورة أنزلت كاملة .

س ص ه !! ، ص كص ، ه ص ص يوء ص تحس ص ، ه ، ه ص

١٣ - (...) حدثنا عمرو الناقد ، حدثنا أبو احمد الزبيري ، حدثنا مالك بن مغول ، عن أم! السفر ، عن البراء ، قال : آخر آية أنزلت : { يَسْمَفْتُونَكَ } .

وذكر في هذا الحديث (مالك بن مغول ، بكسر الميم وسكون الغن على (أبي السّفَر) بفتح السن وسكون الفاء ، وقيل : بفتحها وهو الأكثر عند المحدّثين ، وبالوجهين ضبطه الشيوخ ، وكثر ما قيدناه عن شيوخنا بالسكون ، وعن بعضهم بالفتح ، وهو الذي قيده الجياني ، وبذلك قيده ابن ماكولا ، وعبد الغني .
قال الباجي : معظم قرائنا فيه بإسكان الفاء .

وقال الدارقطني : بفتح الفاء ، على ما يقوله أصحاب الحديث .

وقد فرق بين المضطبين أصحاب المؤلف فذكروا السكون في الأسماء والفتح في الكنية .

قال الإمام - رحمه الله تعالى - : رأيت أن أُملي تلخيصا في الفرائض يستقل به الفقيه إن اقتصر عليه ، ونذرت في التصرف فيه إغناء عن جمع مسائل الفرائض المستفتى

(١) ١ لنساء : ١٧٦ .

كتاب الفرائض / باب آخر آية أنزلت آية الكلاله ٣٣٧

٢٤٠٤ (4) باب من ترك مالا فلورثته

عنها ، وقد حفظته لجماعة ورويتهم عليه بلفظ المسائل ، فالتفوا عن مطالعة الكتب .
فاعلم أن الوارثين من الرجال : الأب وأبوه وإن علا ، والابن وابنه وإن سفل ، والأخ من أى جهة / كان وابنه وإن سفل ، سوى العم أخى الأب من الأب وولده ، والزوج ، ومولى النعمة .

ومن النساء : الأم وأما ، وأم الاكبر وإن عليا ، والبنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأخت من أى جهة كانت ، والزوجة ، ومولاة النعمة .

والفروض ستة : ثلثان ونصفها وربعها ، والنصف ونصفه وربعه .

فالثلثان فرض أربعة أصناف : اثنتان فصاعداً من بنات الصلب ، أو من بنات الابن ، أو من الأخوات الشقائق ، أو من الأخوات للأب .

والثلث فرض صنفين : الأم مع عدم الولد والأخوة وفرض الاثني فصاعداً من ولد الأم ما كانوا .

والسدس فرض سبعة : كل واحد من الأبوين مع الولد وولد الابن ، وأحد فروض الجد ، وفرض الجدة أو الجدات إذا اجتمعن ، وفرض الأم ، والواحد من أولاد الأم ما كان ، وفرض بنات الابن مع بنت الصلب ، وفرض الأخوات للأب مع الأخت الشقيقة والنصف فرض الزوج ، وفرض واحد من أصحاب الثلث .

والربع فرض الزوج مع وجود الحajib ، وفرض الزوجة أو الزوجات مع عدمه .

والثمن فرض الزوجة أو الزوجات مع وجوده .

والحجب على ضربين : نقص وإسقاط .

فأما النقص : فالولد وولد الابن يردان الأبوين والجد إلى السدس ، إلا أن الأب والجد يرثان ما بقى بالتعصيب ، ويردان الزوج إلى الربع والزوجات إلى الثمن .

واثنان من الأخوة فصاعداً يردان الأم إلى السدس ، وتعطى ثلث ما بقى في مسألتين : أبوان مع زوج أو زوجة .

وابنة الصلب ترد بنت الابن إلى السدس ، وكذلك الأخت الشقيقة ترد للأب إلى السدس .

وأما حجب الإسقاط : فاثنتان من بنات الصلب تسقطان بنات الابن إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر في درجتين أو تحتين فيرد عليهن ، وكذلك الشقيقتان يسقطان الأخوات للأب ، إلا أن يكون مع الأخوات للأب ذكر في درجتين خاصة فيرد عليهن ، والأم تسقط الجدات كلهن ، والجدة القربى من جهة الأم تسقط البعدى من جهة الأم بل تشاركها ، وولد الأم يسقطه عمود النسب : الاب والجد والولد وولد الابن .

وأما حجب العصبية : فقد عقدنا أصله عند ذكرنا له فيما تقدم .

والجد مع الأخوة يقاسمهم ما لم تنقص المتقاسمين الثلث ، وإن كان في الورثة ذوو سهام

١ / ٤

٣٣٨

كتاب الفرائض / باب آخر آية أنزلت آية الكلاله

١ / ٤ ب

حكم فيما فضل عنهم بهذا الحكم والجدات أن يأخذ منهم السدس ويتزعم من حكم التعصيب كما للأخوة الاثنتين المسألة المشتركة أن يتزعموا من التعصيب ، وهى : زوج وأم وأخوات لأم وأخوة أشقاء .

فإن المال إذا استوعب جميعه أهل الفرض قال الاشوة الإشقاء للأخوة للأم : هب أن أبانا حمارا ليست أمنا واحدة ، فيشاركونهم في الثلث وللأخوة الأشقاء معاداة الجد بالأخوة للأب وسيبتدلون بما حصل بجمعهم ، إلا أن يفضل عن الإناث منهم فضلة فتزيد على فرد منهم ، فتعطى / لمن كان من جهة الاب والأم منهم .

ولجد مقاسمة الأخت وإن انفردت عنه بالفرض الذى عيل لها به فى الفريضة التى تسمى الاكدرية ، وتسمى الفراء ، هى : زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لامب ، فإن المال إذا استوعبه من سوى الأخت عيل للأخت بالنصف ، ثم ضمت نصفها إلى سدس الجد ، واقتسماه للذكر مثل حظ الانثيين .

ولو كان بدل الأخت أختان لم يصل لها لبقاء فضلة من المال لمحجها الأم إلى السدس .

هذه جملة الفرائض التى من أحاط بها علما علم كل ما يستفتى عنه ويكثر نزوله .

كتاب الفرائض / باب من ترك مالا فلورثته

٣٣٩

(٤) باب من ترك مالا فلورثته

١٤ - (١٦١٩) وحلتى زهير بن حرب ، حدثنا أبو صفوان الأموى ، عن يونس

ص نص

الأيلى .

ح وحديثى حرمة بن يحيى - واللفظ له - قال : أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرنى يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أى هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يؤتى بالرجل الممت ، عليه الدين ، فيسأل : (هل ترك لبيته من) قال القاضى - رحمه الله تعالى - : وقوله : كان يؤتى ب [الرجل] (١) الميت عليه الدين [فيسأل] (٢) - عليه السلام - : (هل ترك لدينه [من] (٣) قضاء ؟) فإن ترك [وفاء] (٤) صلى عليه ، دالا قال : (صلوا على صاحبكم) ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال : (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فهو لورثته ! ، وفى الحديث الآخر : (فأيكم ما ترك دينا أو ضياعا فأنا مولاه) الحديث ، وفى رواية أخرى : (ومن ترك كلاً وليته) : الكل ، بفتح الكاف ، أصله : الثقل ، ثم استعمل فى كل أمر محل متعب ، والمراد به هاهنا : العيال .

قال الخطابى (٥) : والضيعة والضياع هاهنا وصف لورثة الميت بالمصدر ، أى ترك بنين وعيالا أولى ضيعة ، أى لا عائل لهم . والضياع فى الأصل مصدر لما ضاع ، ثم جعل اسما لكل ما هو بصدد ، وأن يضيع من عيال وبنين لا كافل لهم ، وسميت الأموال التى يحتاج إلى القيام عليها من الأرضين ضيعة ، لأنها معرضة للضياع وإن لم يقم عليها .

وقوله : (فأنا مولاه) : أى وليه ومتولى القيام عليه ، كما قال فى الحديث الآخر : (وليته) .

واختلف فى تأويل هذا الحديث ، فقليل : يحتمل أن تركه للصلاة أولا على الميت لأجل الدين الذى عليه ، إذا لم يترك له وفاء إذا تدانته فى فساد ، أو غير وجه مباح ، وقيل : يحتمل إذا تدانته وهو يعلم أنه لا يقضيه ، وأن ذمته لا تنفى بما عليه ، وقيل : كان هذا أول الاسلام ، ثم نسخ ذلك لما فتح الله الفتوحات وصار لجميع المسلمين حق فى بيت المال ، وفرض لهم سهم الغارمين . والحديث المتقدم يدل عليه وينص على ذلك .

فقليل على هذا فى قوله : (على) : أى لازم من بيت المال دين الفقراء .

وقيل : بل كان فعل النبى (صلى الله عليه وسلم) هدا - من ترك الصلاة على أهل الدين - أدئا لأصحاب الديون ليسعوا فى أدائها ، ويرغبوا عن الاستكثار منها ، ولئلا يستأكلوا أموال الناس فتذهب .

وقيل على هذا : معنى قوله : (وقد ترك دينا فعلى) : الوعد بأن الله سيقضيه

(١ - ٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر: أعلام للـ!يـث ص ١١٩٢ .

1/5

٣٤٠. كتاب الفرائض / باب من ترك مالا فلورثته قضا ؟ " ، فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً لِي عَلَيْهِ ، وَالْأَقَالَ : (صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ)

، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ : (أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تَوَفَّى وَعَلَيْهِ دِينٌ فَعَلَى قَضَاؤِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوْرَثِهِ) .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي

ص!! الا ص!، صو، هَ، صَ ص ه ص! كل ص ه،،، هَ ص ي ر ه،،، ه ع ق ي ل .

ح وحدثنی زهیر بن حرب ، حدثنا یعقوب بن إبراهیم ، حدثنا ابن اخی ابن ص ص صیره ، ، ص ص !ش ، صیره ، ء ، ء ،

٥ ص ص شهادح وحدثنا ابن نمير، حدثنا ابى، حدثنا ابن ابى ذئب، كلام عن الزهرى، بهذا الإسناد، هنا الحل! يث.

١٥ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَابَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ

الَّتِي (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدٍ ! إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ بِهِ ، فَإِكُمْ مَا تَرَكَ حِينَا

أَوْ ضِيَاعًا فَإِنَّا مَوْلَاهُ ، وَأَنتُمْ تَرَكَ مَالًا فِإِلَى الْعَصْبَةِ مَنْ كَانَ) .

١٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَامِ

ابن مُنْتَه ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَذَكَرَ أَحَ الْيَثَمَهِمَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّتْ ، فَأَنْتُمْ مَا تَرَكُ

عنه بما يفتح الله على المسلمين مما وعده الله به من ذلك ، لا على اللزوم والضمان .

وَقِيلَ : مَعْنَى : (أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِ) كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { لِلَّهِ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ } لَكِنِّي لَا أُرْثُهُمْ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ نَصُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ

رواية البخارى : (ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به فى الدنيا والاخرة ، اقرؤوا إن شئتم : { الثب ! أَوَلَنْ بِالْمُؤْمِنِيِّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَ

زَوَاجُهُ { الاية (١) ، فمن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضيقاً فليأْتني ، وأنا مولاه (٢) ، فبهِ أنه لا ميراث

/إلا لذوى الأرحام ، وأن التبني والمواريثة بالحلف قد أبطلها الشرع ، فمن ترك مالا فلذوى رحمه ومن يرثه بكتاب الله تعالى ، ومن

ترك ديناً فعلى أدائه مما فرض الله له من مال الله .

(۱) ۱ یا حزاب : ۶ .

(۲) البخاری ، کالتفسیر ۶ / ۱۴۵ .

کتاب الفرائض / باب من ترك مالا فلورثته ۳۴۱ لحینا أو ضعیفة فادعونی ، فاننا ولیه .

وَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ مَا لَا فَلَئُوْثٌ بِمَا لَهُ عَصَبَتُهُ .

مَنْ كَانَ .

١٧ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَلِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ،

انه سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرِثَةِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِلْيَنَانِ) .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا غُنَمَرُ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شَا

٢٥٠١ (1) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه

عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .
غَيْرَ أَنْ فِي حَلِيفٍ غَنْمَرٍ : (وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتُهُ) .

ومعنى قوله : (فادعوني فأنا وليه) : استغيثوا في أمره ، ومنه قوله تعالى : { وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ ! ووط الله } (١) ، أى استغيثوا بهم ، وأصل الدعاء الاستغاثة .

قال الخطابي (٢) : وفي الحديث جواز الضمان على الميت ، ترك وفاء بالديون أولاً ، وهو قول الشافعي وابن أبي ليلى ، وهو مذهب مالك وغيره .
وقال أبو حنيفة : إن لم يترلى وفاء لم يلزم الضامن .

(١) البقرة : ٢٣ .

(٢) سبق في كتاب الجنائز .

٣٤٢

كتاب الهبات / باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ...
إنلح

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤ - كتاب الهبات

(١) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه

١ - (١٦٢٠) حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب ، حدثنا مالك بن أن!مبي ، عن زيد
ابن أسلم ، عن أبيه ؛ أن عمر بن الخطاب قال : حملت على فرس عتيق في سبيل الله ، فأع ضاعه صاحب! فظننت أنه بائعه برنجي ،
فسألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن فلك ؟ فقال : (لا تبتعه ولا تعد في صدقتك ، فإن العائد في صدقته كاهلب يعود في
قيئه لا .

صء! ، أو ، ه ، هء ص فخص ص ، يراء ه هءة

(...) وحديثه زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - عن مالك

ابن أن!مبي ، بهنا الإسناد .

وزاد : (لا تبتعه يأن أعطاكه بدرهم) .

كتاب الصدقات والهبات

وقوله - رضى الله عنه - : حملت على فرس عتيق في سبيل الله فأضاعه صاحبه لأنه

أراد ابتياعه ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك ، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه!

، وفي الحديث الآخر : (كمثل الكلب يعود في قيئه فيثله) ، وفي الرواية الأخرى : (كمثل الكلب يقىء ثم يثل قيئه) ، وفي الحديث

الآخر : ال!العائد في هبته) مكان قوله : (صدقته! .

الفرس العتيق هو : الجواد الكريم .

ومعنى الحمل هنا فيه تأويلان : أحدهما : هبته وتملكه له للجهاد .

والثاني : تحبسه عليهم .

! اضاعته يحتمل تأويلين : أحدهما - وهو الأظهر - : أنه لم يحسن القيام عليه .

والثاني : إضاعته في استعماله فيما حبس له .

فإن كان حبساً فقد يحتمل أن عمر - رضى الله عنه - ظن أنه يجوز له هذا ويباح شرعاً الحبس .

لكن مغ النبي (صلى الله عليه وسلم) من شرائه ، وتعليقه بالرجوع في الهبة - دليل أنه لم يكن حبساً ؛ إذ لو كان حبساً لم يخص مغ شرائه بعلّة الهبة ولعل بالحبس ، إلا أن يكون هذا الضياع قد بلغ به إلى عدم الانتفاع فيما حبس لذكره ، فهذا يجوز بيعه عند مالك ليستبدل (١) وأباه عبد الملك .

واختلف الناس في محمل النهي منه - عليه السلام - في هذا الحديث ، هل هو على العموم أو على الخصوص ؟
(١) انظر : التمهيد ١ / ٢٠٩ .

كتاب الهبات / باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ...

إنح ٣٤٣ - ٢ (...) حدثني أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا رُوخ - وهو ابن القاس - عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر ؛ أنه حمل على فرس في سبيل الله ، فوجده عند صاحبه وقد أضاعه ، وكان قليل المال ، فأراد أن يشتريه ، فأتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكر ذلك له ! فقال : (لا تشتريه ، ط ن أعطيتهم بدرهم ، فإن مثل العائد في صدقته ، كمثل أهل يعود في قيته) .

(...) وحدثناه ابن أبي عمر ، حاشا سفيان ، عن زيد بن أسلم ، بهذا الإسناد .

غير

أنى حديث مالك وروج أتم وأكثر .

٣ - (١٦٢١) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أني عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله ، فوجده يباع ، فأراد أن يبتاعه ،

فقال الطبري : هو خاص ، فإن الهبة للثواب باشتراط ذلك أو بعرفه له بالرجوع ، وكذلك الرجوع للأب فيما وهب لولده ، لأنما ذلك فيما وهب لله وطلب الأجر أو لصلّة رحم فهذا لا رجوع له .

قال غيره : وبهذا يكون قوله : (في صدقته) مفسراً لقوله : (في هبته) ، وهذا هو قول مالك في اعتصار (١) الأم والأب والجد والجدّة ، ووافقه الشافعي وأبو ثور في الجدة أنه يوصى ، وحجة هؤلاء الحديث الذي رواه ابن عمر - رضى الله عنه - : لا يحل للرجل أن يعطي عطية ويرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده ، وتخصيص الوالد بذلك إذ جعل له النبي (صلى الله عليه وسلم) حقاً في مال الابن ، وأنه لا يقطع فيه ولا يحد ؛ لأنه من كسبه ، كما جاء في الحديث .

وقاس هؤلاء الأم والجدين عليه ؛ إذ هما بمعناه ، وانطلق عليه اسم الأبوة .

وقالت طائفة : هو على العموم وليس لامرئ أن يهب هبة ويرجع فيها ، وروى عن بعض السلف وهو قول أحمد وطاوس ، وقيل : ذلك خصوص فيما وهب لذي رحم أو زوج ، وأما لغيرهم فله الرجوع ، وهو قول الثوري والنخعي ، وبه قال إسحق ، وروى عن عمر ، وقال الكوفيون (٢) : هو خصوص في ذى الرحم المحرم لا رجوع فيه كان / زائلاً أو غيره ، صغيراً أو كبيراً .

فأما غيرهم من ذوى الأرحام والأجانب فله الرجوع .

ثم اختلفوا هل ذلك على الإيجاب والندب والتنزه ، فقال من جعلها عامة : هي واجبة لقوله : (العائد في هبته كالعائد في قيته) ، والمراد بهذا الواهب فأنها عائدة عندهم عليه ، (١) الاعتصار عند مالك هو : الرجوع في الهبة .

انظر : للتمهيد ٧ / ٢٣٥ - ٢٣٨ .

(٢) لفظ : للتمهيد ٧ / ٢٣٥ - ٢٣٨ .

ه / ب

٣٤٤ كتاب الهبات / باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ...

إنح ! فسأكل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن فلك ؟ فقال : لا لا تبغّه ، ولا تعدّ في صدقتك .

(...) وحدثناه قتيبة بن سعيد وابن رجب ، جميعاً عن الليث بن سعد .

ح وَ حَدَّثَنَا الْمُقَحَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ .

ح وَ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ .

قال : فلما حرم العود في قيئه كذلك يحرم عليه العود في هبته .

وهذا كلام غير سديد ، وتأويل بعيد ؛ لأن القى لا يحرم العودة إليه ، وإنما يتنزه عنه ويستقيح فعله ويستقدر ؛ إلا أن يتغير بأحد أوصاف النجاسة من لون أو رائحة أو صفة ، وإنما هو تمثيل كما قال في الحديث الآخر : (كالكلب يعود في قيئه) ، وهو وجه الكلام ، وهو الذى يقتضيه ويبينه قوله في الرواية الأخرى : (كمثل الكلب يقيء ثم يأكل قيئه) ، وبهذا يصح التشبيه .

والأولون قد يتأولون ذلك على التقديم والتأخير ، أى هو يقيء ثم يأكل قيئه ، كمثل الكلب .

واحتموا - أيفخا - بقوله في حديث ابن عمر - رضى الله عنه - وابن عباس : الا يحل لواهب أن يرجع في هبته .

والآخر يتأولونه على الخصوص كما تقدم .

وكذلك اختلفوا في النهى عن الشراء ، هل هو على التحريم أو الندب ؟ على ما سيأتى ذكره .

وحكى ابن المواز أن من العلماء من أجازه ، وقالوا : وإنما فهمناه من شرائه لثلاث يكون كالراغب في رد ما يخرج الله والنادم عليه ، فأشفق - عليه السلام - من فساد النية ، كما يحرم على المهاجر الرجوع إلى وطنه بعد الفتح .

قال الإمام - رحمه الله - : يحتمل بأن يعلل هذا بأن المتصدق عليه أو الموهوب له قد يستجيبان منه فيتسامحانه في الثمن ، فيكون ذلك رجوعاً في ذلك القدر الذى حط ، وبهذا علل عبد الوهاب كراهة اشتراء الهبة والصدقة جميعاً ، وإن كان قد وقع في المؤازية (١) فيمن حمل على فرس .

قال : إن لم يكن للسهيل ولا للسكنة فلا بأس أن يشتريه ، وكأنه رأى أنه إذا لم يكن لذلك فهو هبة ، والهبة تخالف الصدقة عنده ، ولا يكون في الحديث عليه

(١) وهى كتاب في فروع الفقه المالكي ، يوجد منه قطعة قديمة في خمس عشرة ورقة في المكتبة الخاصة ملك : محمد الطاهر بن عاشور بتونس ، وهى نبة لابن المواز .

وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندري بن المواز المالكي ، ولد سنة ١٨٠ هـ ، تلمذ

على محمد بن الحكم وغيره ، كان له فضل كبير في تبويب فروع الفقه المالكي ، ت سنة ٢٦٩ ! وقيل : سنة ٢٨١ هـ .

انظر : الوافي بالوفيات للصفدي ١ / ٣٣٥ ، الديباج لابن فرخون ص ٢٣٢ ، الأعلام للزركلي ٦ / ١٨٣ ، معجم لاؤلفن ٨ / ٢٠٠ .

٢٥٠٢ (2) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده إن سفل

كتاب الهبات / باب كراهة شراء الإنسان ماتصدق به ...

إنح ٣٤٥ ٤ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ رَاها تُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ ، يَا عُمَرُ) .

حجة لقوله : (على فرس عتيق في سبيل الله) ، وإنما وقع النهى عنده لأنه على جهة الصدقة .

ومن جهة المعنى : أن الصدقة مقربة لله - سبحانه - ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به إليه تعالى ، والهبة ليست كذلك فاستخف شرائها ، وما وقع في الطريق الآخر الذى ذكرناه : (العائد في هبته) فلم يذكر ذلك عقيب نهيه عن الشراء ، بل هو كلام مبتدأ ، فقد

يحمل على العود بغير معارضة فلا يكون فيه حجة على ما وقع في الموازية .
 وظاهر إطلاق مالك يوزن أنه حمل التمني على الندب ؛ لانه قال : لا ينبغي أن يشتريها وقال : يكره .
 وظاهر ما في الموازية حمل النهي على المنع ، وكذلك قال الداودي : إنه حرام .
 فعلى القول بحمل ذلك على الكراهية لا يفسخ العقد وعلى القول بحمله على التحريم قال بعض شيوخنا : يفسخ ، وفيه نظر لأجل الاختلاف فيه ، ولأنه ليس كل نهى يدل على فساد المنهى عنه .
 واختلف المذهب في المنافع ، هل هي كالرقاب أم لا ؟ فقال ابن المواز : كل من تصدق بغلة سنين ولم يتبل الأصل ، فلا بأس أن يشتري المتصدق ذلك ، وأباه / عبد الملك ، واحتج بحديث النهي عن الرجوع في الصدقة ، وأجاز لورثته أن يشتروا المرجع .
 قال : والحجة للمالك حديث العرية .
 قال بعض الشيوخ : العرية أصل قائم بنفسه أجيز للرفق ورفع الضرر فلا يقاس عليه غيره .
 قال القاضي - رحمه الله - : واختلفوا في الهبة للثواب ، فأجازها مالك ، وهو قول الطبري داسحاق (١) ، ومنعها الشافعي ورأها من البيع المجهول الثمن والأجل ، وهو قول أبي ثور وأبي حنيفة (٢) .
 وذكر مسلم في هذا الباب : حدثنا قتيبة وابن ربح ، جميعاً عن الليث ، وحدثنا المقدمي ومحمد بن المثنى ، قالا : نا يحيى - وهو القطان - ونا ابن نمير ، ونا أبي ، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا أبو أسامة ، عن عبيد الله ، كلاهما عن نافع .
 فقلوه : (عن عبيد الله ! يعني جميع من ذكر في غير حديث الليث وهم : القطان وابن نمير وأبو أسامة .
 وقوله : (كلاهما) يعني الليث المذكور .
 وفي السند الأول : عبيد الله ، وهو العمري .
 (١) دنظر : للتمهيد ٧ / ٢٤١ .
 وقد ذكر لن إسحق لجازها على نحو قول مالك ولهي حنيفة .
 (٢) المصدر السابق ٧ / ٢٤١ .
 ٦ / أ
 ٣٤٦
 كتاب الهبات / باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة ...
 إن !
 (٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض
 إلا ما وهبه لولده إن سفل (١)
 ٥ - (١٦٢٢) حدثني إبراهيم بن موسى الرازي " وإسحاق بن إبراهيم ، قالا : أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا الأوزاعي ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن ابن المسيب ، عن ابن عباس ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (مثل التي يرجع في صدقته ، كمثل اهلب يقيء ثم يعود في قيئه ، فيأكلها) .
 (...) وحدثناه أبو كريب محمد بن العلاء ، أخبرنا ابن المبارك ، عن الأوزاعي ، قال : سمعت محمد بن علي بن الحسين يذكر بهنا الإسناد ، نحوه .
 ص ص ! ص ، ، ه ، ص ص ممتص ، يرص ص ممتص ص ه ص ممتص ه ص
 (...) وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حرب ، حدثنا يمحس - وهو ابن أبي كثير - حاشي عبد الرحمن بن عمرو ؛ أن محمد بن فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حاله ، بهنا الإسناد ، نحو حليهم .
 ٦ - (...) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - عن بكير ؛ أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إنما مثل ائذ ! يتصلق بصدقته ثم يعود في صدقته .

كَثَلِ أَهْلٍ يَتَّى ثُمَّ جَمَلُ قِيَاهُ) .

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعَتْ قَتَالََةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ قَالَ : (الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قِيَّتِهِ لَا .

٢٥٠٣ (3) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا ابْنَ أَبِي عَدَا ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَالَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

(١) سبقت الإشارة إليه في للباب السابق .

كتاب الهبات / باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة ...

إلخ ٣٤٧ ٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْحُزُومِيُّ ، حَاشَا وَهَيْ! ب ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَامَلِبٍ ، يَقْتَضِي عُدُوْفِي قِيَّتِهِ) .

٣٤٨

كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

(٣) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

٩ - (١٦٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ؛ يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (ثُلُ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا ؟) فَقَالَ : لَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَارْجِعْهُ) .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ

وقوله : إن النعمان بن بشير أتى به أبوه النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : إني نحلته ابني غلاما كان

لي ، فقال - عليه السلام - : (كُلُّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا ؟) ، فقال : لا .

فقال - عليه السلام - : (فارجه) ، وفي بعض طرقه : لا تشهدني ، إني لا أشهد على جور) ، وفي بعضها : (اتقوا الله ، واعدلوا

في أولادكم) وفي بعضها : (أشهد على هذا غيري) ، ثم قال : لا أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال : نعم .

قال : (فلا إدا) ، وفي بعض طرقه : لا (١) يصلح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق) .

في مصنف الترمذی (٢) : (إذ لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما إذ لك عليهم من الحق أن يبروك) .

قال الإمام - رحمه الله - : اختلف الناس في إعطاء بعض البنين دون بعض ، فالذي يحكيه بعض أصحابنا عن مالك والشافعي وأبي

حنيفة : أنهم يكرهون ذلك ، ولكنه إن نزل مضي عندهم (٣) .

وخالفهم غيرهم من الفقهاء وقال : ترد العطية (٤) .

وقد وقع في المذهب اضطراب فيمن أخرج البنات من تحييسه ، هل ينفذ إذا وقع أو يفسخ على الإطلاق أو يفسخ بشرط ألا يموت

أو بشرط ألا يموت [(٥) ولا يجاز عنه .

وقال بعض شيوخنا بأن هذه الأقوال تجري في هبة بعض البنين دون بعض ، وعندى ان وجه الكلام في هذه الأقوال : أن من حمل

النهي في هذا والاءمر على الالتزام فسخ ، ومن

(١) في الأصل : لي .

(٢) لا يوجد هذا الحديث في مصنف الترمذى ، بفا هو فى صق أبى داود ، كالبيوع ٢ / ٢٦٢ .

(٣) لطاوى ٧ / ٥٤٤ .

(٤) منهم طاوس وأحمد للسحاق وددود .

انظر : د طاوى ٧ / ٥٤٤ .

(٥) هذا الكلام مكرر .

كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة ٣٤٩ حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان ، عن النعمان بن بشير ، قال : أتى بى أبى إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : إني نحت ابني هنا غلاماً ، فقال : (أألل بنيك نحت ؟) قال : لا . قال : (فأردد) .

١١ - (...) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبَةَ إسنق بن إبراهيم وابن أبي عمر ، عن ابن عينة .

ح وحدثننا قتامة وابن رُح ، عن الليث بن سعد .

ح وحدثنني حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس .

ح وحدثننا إسنق بن إبراهيم وعبد بن حميد ،

حملة على الاستحباب أمضى ، ومن طلب زيادة ترجيح بين هذين الأصلين تقديراً على الحياة ؛ لكن الهبة قبل أن تجاز لواهبها الرجوع فيها عند جماعة من المخالفين وعلى قوله شاذة عندنا ، ومن راعى الموت خاصة فإنه قال ذلك فى الأب ؛ لأن له الاعتصار ما دام حياً وبموته يبطل الاعتصار ، فراعى قدرته على الحل على وجه ما فى الهبات .

وسبب اضطراب العلماء فى حمل تلك على الوجوب أو الندب : ما وقع من اختلاف ألفاظ الحديث ؛ لأن قوله (صلى الله عليه وسلم) (: الأشهد غيرى) يشر عندهم إلى أنه مكروه أو خروج عن الأحسن ، فأتوا فى نفسى ولا أوجب على غيرى توقيه .

قال : وقد علل - أيضاً - بقوله : (أيسرك أن يكونوا لك فى البرساء) ، وظاهر هذا أن النهى لثلاث يقع منهم تقصير ، قالوا : وقد قال (صلى الله عليه وسلم) (أيقننا : (فأرجعه) / فأمره باعتصاره لأن الأب يعتصر ، ولو كان باطلاً لقال : هو مردود ، ولم يفتقر إلى ارتجاع المعطى .

وقال آخرون : فإن قوله (صلى الله عليه وسلم) : (لا أشهد على جور) يدل على المنع ؛ لأن الجور

ممنوع منه ؛ لأنه الميل عن القصد والعدل عنه .

ومنه : جار السهم : إذا عدل السهم عن الغرض .

ومن حمل هذه الظواهر على الندب يصح أن يسمى الميل فى مثل هذا جوراً .

واحتجوا - أيضاً - بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (اتقوا الله ، واعدلوا بين أبنائكم) وظاهر الأمر على الوجوب .

وفى هذا اختلاف بين أهل الأصول ، والذى وقع فى الترمذى (١) من أمثل ما يتمسكون به ؛ لأنه قال (صلى الله عليه وسلم) : (إن لهم عليك من الحق) وظاهر لفظه على تقييد الإلزام والوجوب .

وقد تنوع فى عطية الصديق عائشة - رضى الله عنها - إحدى وعشرين وسقاً ، فاحتج به من لا يرى العدل بين البنين واجباً .

وقال آخرون : لعله أعطى قبلها من وسائها ، أو علم أنهم راضون بما فعل .

وتنوع - أيضاً - فى صفة العدل بين البنين ، فال ابن القصار إلى التسوية بين الذكر والأنثى ، ومال ابن شعبان إلى التفضيل على نسبة الموارث .

(١) سبق الأسارة إلى أن الكلام وقع فى أبى داود وليس فى الترمذى .

٦ / ب

٣٥٠ كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة قالوا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الرَّفْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

أَفَا يُؤْنَسُ وَمَعْمَرٌ فَقِي حَدِيثَهُمَا : (اجل بَيْنِكَ) .

وَفِي حَلِثِ اللَّيْثِ وَأَبْنِ عُيَيْنَةَ : (كُلُّ وَلَدِكَ لِمَا

وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ بَشِيرَ بْنَ جَاءَ بِالثُّعْمَانِ .

١٢ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ! قَالَ : حَدَّثَنَا الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ، قَالَ : وَقَدْ

أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَاطً ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا هَذَا الْغُلَامُ ؟) قَالَ : أَعْطَانِيهِ أُلٌّ .

قَالَ : (فَكُلُّ إِخْوَتِهِ أَعْطِيَتْهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا ؟) .

قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَرَدَهُ) .

٧ / ١

واختلف - أيضا - في ذلك من تقدم من غير أصحابنا ، وقد قال محمد بن إسحق في شرته : لم يكن لأبي النعمان بنت ، فعلى ما حكاه

ابن إسحق لا يكون حجة في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (أَكُلْ وَلَدَكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا) .

قال القاضي - رحمه الله - : اختلف عن مالك في تأويل هذا الحديث ، فروى عنه

أنه قال : أرى ذلك أنه لم يكن له مال غيره ، دائما ذلك فيمن نحل بعض ولده ماله كله .

وقد اختلف قول مالك فيمن وهب ماله كله لأجنبي أو لبعض ولده ، هل يرد أو يمضي ؟ واختلف أصحابه كذلك ، فحكى ابن المنذر

وغيره عن مالك وغيره من العلماء جواز إعطاء الأب بعض بنيه دون بعض ، ونحوه في كتاب محمد قال : وإنما يكره إذا نحل بعضهم

جل ماله .

والأشهر عن مالك كراهة ذلك داجازته إذا وقع ، وحكى أحمد بن نصر عنه أنه إن نحل جميع ماله فليرتجعه .

وقال ابن القاسم : له ارتجاعه ما لم يمت .

وقال سخنون : مَنْ أَعْطَى مَالَهُ كُلَّهُ وَلَدًا أَوْ غَيْرَهُ وَلَمْ يَبْقَ مَا يَقُومُ بِهِ لَمْ يَجْزِ فَعْلُهُ .

قال غيره : مرة حل مالك الحديث على الوجوب ومرة على الندب .

ومن قال بمنعها كرة طاوس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد د استحق وداود ، والآخرين على أنها على الكراهة ، ويذهبون إلى تسوية

الذكر والانثى .

ومن قال منهم يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين كقسمة الميراث : عطاء والترمذي ومحمد

ابن الحسن وأحمد وإسحق .

ووجه الجمع بين ألفاظ هذا الحديث إذ هو واحد وبنائها سألغ بين وهو أولى من إطر ٢ أحدهما أو توهن الحديث بالاضطراب في

ألفاظه ؟ إذ ليس فيه ما يتنافى ، وذلك بحمله على الندب والترغيب في التسوية كما جاء في بعض طرق حديث جابر : فأخبره رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) بثل الأمور وأولاهها ومخافة جر العقوق من بعضهم لذلك ، / كما تنه عليه في الحديث الآخر المتقدم لأعلى

الوجوب بدليل قوله : (أشهد غيري) ، د ان

كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ٣٥١ - ١٣ (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَثَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ،

عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، مَحْنِ الشَّعْبِيِّ ، مَحْنِ الثُّعْمَانِ نَحْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : تَصَدَّقَ عَلَى

أَبِي بَعْضِ مَالِهِ .

فَقَالَتْ اِنِّي عَفْرَةٌ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ كَلِمَةً لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي .

لَقَالَ لَهُ "رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَفَعَلْتَ هُنَا بِوَلَدِكَ كُلَّهُمْ ؟) .
قَالَ : لَا .

قَالَ : (اتَّقُوا اللَّهَ وَإِمْحَدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ) .

فَرَجَعَ أَبِي .

فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ .

١٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا مُحَلِّي نَزْفَسْنِهِ عَنْ أَبِي حَيَّانَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ .

ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ص عَنْ ، ص ص ، ٥ ، ٥ مَحْرَجٌ ، صَبْرُص يَرَهُ ٢٠٧ ص نص أوه ص ،
٥ ، ص ص حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ؛ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ
بَعْضَ الْمَوْهُوبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهَا ، فَالتَوَّى بِهَا سَنَةً ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ .

فَقَالَتْ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى مَا وَهَبْتَ لِابْنِي .

فَاخَذَ أَبِي يَدِي ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ ! ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمُّ هُنَا - بِنْتُ رَوَاحَةَ -
أَعْجَبَهَا

كَانَ قَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لَخَافَةَ الْعُقُوقِ عَلَى الزَّجْرِ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَشْهَدُ غَيْرِي) ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَأْوِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى التَّوْبِيخِ وَالزَّجْرِ لَا عَلَى
حَقِيقَةِ الْإِبَاحَةِ لَذَلِكَ إِذْ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْهَدَ هُوَ بِهِ لَا يَأْمُرُ غَيْرُهُ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقْبَلُهُ ، لَكِنْ مَا تَأْوَلَنَاهُ قَبْلُ أَظْهَرَ فِي الْكَلَامِ .
وَتَسْمِيَتُهُ جَوْرًا عَلَى هَذَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَدُولٌ عَنِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّسْوِيَةِ ، أَيْ إِنِّي لَا أَشْهَدُ وَلَا يَعْقِدُ بَيْنَ يَدَيَّ إِلَّا الْأَتَمَّ فِي الْعَدْلِ وَالْإِكْمَالِ فِي
الصَّلَاحِ فَأَشْهَدُ غَيْرِي ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (ارْدَدَهُ) أَيْ إِنْ هَذَا جَائِزٌ لَكَ وَسَائِغٌ إِنْ شِئْتَ إِذْ لَكَ اعْتِصَارٌ ، فَالْهَبَةُ دِينَكَ ، فَتُسْتَقِيمُ جَمِيعُ
الْفَاقِظِ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا ، لَا سِيَّمَا وَيَتَأَكَّدُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ بِمَا رَوَى أَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مِنْ وَالِدِ الثُّعْمَانِ مِيلَ لَأُمِّ الثُّعْمَانِ ، فَكَانَ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - فَهَمُّ مِنْهُ الضَّرَارُ عَنْ بَعْضِ وَلَدِهِ بِمَالِهِ ، فَخَرَجَ عَنْ طَرِيقِ الْمَعْرُوفِ إِلَى طَرِيقِ الضَّرَرِ ، وَيدل عليه ما يلوح من قول المرأة :
لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ لِي رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وإلى ما ذكرناه نَحْنُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ .

وفيه كراهة شهادة أهل الفضل والعلم فيما يكره فعله ولو جاز عقده وأمضاه ، لقوله : (أَشْهَدُ غَيْرِي) .

٣٥٢ كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتُ لِابْنِهَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا بَشِيرُ ، أَلَمْ تَكُنْ وَلَدٌ سِوَى هَذَا ؟) .

قَالَ : نَعَمْ .

فَقَالَ : (اَمْلَأْهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هُمَا ؟) .

قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَلَا تُشْهَدُنِي إِدَمَ ، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) .

١٥ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

وَسَلَّمَ (قَالَ : (أَلَمْ يَكُنْ سِوَاهُ ؟) قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : (فَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلَ هُمَا ؟ ! قَالَ هَ لَا .

قَالَ : (فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) .
١٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِأَيِّهِ : (لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ) .

١٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا كُنْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى .
ح وَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَازَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَلِي قَدْ نَحَلْتَ

والاعتصار للأب فيما وهبه لابنه جائز عند مالك (١) والشافعي (٢) ، كبيراً كان أو صغيراً ، إلا أن مالكا يثبت الاعتصار عنده تغيير الهبة وحدوث الدين على الموهوب أو زواجه (٣) ، على اختلاف في مذهبنا فيما عدا مرض المعتصر ، ولا يثبت ذلك عند الشافعي شيء ، وأبو حنيفة (٤) لا يرى الاعتصار بوجهه .
وذلك مخصوص عند القائلين بها .

قال الخطابي () : وفي قوله : (ارجعه) دليل على أن القبة كانت مقبوضة .
وفيما

قوله نظر ، فقد يكون " ارجعه) بمعنى ابقه على ملكك .

وقوله : (نحل ابن نحلا) : أي أعطيت .

والنحلة : العطية بغير عوض ، والنحل : الشيء المنحول .
+

قوله : (بعض الموهبة) كذا عند ابن عيسى ، وعند كافهم : (الموهوبة) ، أي بعض

(١) لفظر : التمهيد ٧ / ٢٣٥ .

(٢) لفظر : الحاوي ٧ / ٥٤٤ ، ١ تمهيد ٧ / ٢٣٩ .

(٣) انظر : الاشدكار ٢٢ / ٢٩٧ ، ما ٢ .

(٤) انظر : لطاوي ٧ / ٤٤٥ .

(٥) انظر : معالم للسق ٥ / ١٩٠ ، ١٩١ .

٢٥٠٤ (4) باب العمرى

كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ٣٥٣ النُّعْمَانُ كَا وَكَذَا مِنْ مَالِي .

فَقَالَ : (الالَّ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النُّعْمَانَ ؟) .

قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي) .

ثُمَّ قَالَ : (أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً ؟) لِمَا .

قَالَ : بَلَى .

قَالَ : (فَلَا ، إِيَّاكَ) .

١٨ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ ، حَدَّثَنَا شَا بْنُ عَوْنٍ عَنْ

ص كص ص ه

الشَّعْبِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : نَحَلْنِي أَبِي نُحْلًا ، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِشُهِدَهُ .

فَقَالَ : (كُلُّ وَلَدِكَ أَعْطَتْهُ هَذَا ؟) .

قَالَ : لَا .
 قَالَ : (أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا ؟) قَالَ : بَلَى .
 قَالَ : (فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ) .
 قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَخَلَّتْ بِهِ مُحَمَّدًا .
 فَقَالَ : إِنَّمَا تَحَدَّثَانَا أَنَّهُ قَالَ : (قَارِبُوا بَيْنَ
 أَوْلَادِكُمْ) .

سُئِلَ ص ، ه ، صوه ، ، ص ص كص ، ص ! ص حمراء ، يكل

١٩ - (١٦٢٤) حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ،
 عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَتْ امْرَأَةٌ بَشِيرٍ : انْحَلِ ابْنِي غُلَامَكَ ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
 فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَتَحْلَلَ ابْنَهَا غُلَامِي ، وَقَالَتْ : أَشْهَدْ لِي
 الْأَشْيَاءَ الْمَوْهوبَةَ .

وأما الموهبة فاسم مصدر الهبة .

وقوله : (فالتوى بها) : مطل ، فاللي : المطل .

وقوله : (قاربوا بين أولادكم) : ورويناه عن [ألاتندس] (١) ، (قارنوا) بالنون ، ومعناه : سواوا وجعلوهم في العطايا وغيرها في قران
 ، ورويناه عن الصدفي والخشني بالباء في المقاربة ، أي لا تفضلوا بعضهم وتباينوه بالعطايا وغيرها على بعض ، قالوا : وفي إشهاده النبي
 (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دلالة على جواز شهادة الحكام و(شهادهم في الأمور .

وفي قوله : (انطلق بي أبي يمحلى إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثم قال : إني نخلت النعمان ! : دليل على أن حوز الأب لما
 أعطاه ابنه الصغير حوز ، وأنها لا تحتاج إلى حيازة غيره ؛ لأن النعمان كان حيئذ صغيراً ، ولذلك قال : يمحله .
 ولو كانت الهبة لا تصح إلا بحوز غيره لم يحتج - عليه الس - لام - .
 لقوله له : (ارجعها) .

ولا خلاف في هذا بين العلماء فيما يعرف بعينه ، وإنما الخلاف فيما لا يعرف بعينه من المكيل والموزون ، هل يجزئ تعيينها والإشهاد
 عليها والنختم والحوز ؟ أم حتى يخرجها من يده إلى يد غيره ؟ (٢)

(١) هكذا في الأصل .

(٢) ١ تمهيد ٧ / ٢٤٢ .

٧ / ب

٣٥٤ كتاب الهبات / باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : (أَلَيْسَ إِخْوَةٌ ؟) .

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : (أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيََتْهُ ؟) قَالَ : لَا .

قَالَ : (فَلَيْسَ يَصْلُحُ هُنَا ، صَائِي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقَّتَا .

واختلف قول مالك (١) في إعطاء الدنانير والدرهم بالوجهين ، وكذلك اختلف قوله / في حوزة له الهبة غير امتناع من ماله ، وأبو
 حنيفة يجيز هبته (٢) لما لا آف بعينه وإن لم يخرج من يده ولا ختم عليه .

وقد اختلفوا فيما لم يقبض من الهبات ، هل يلزم ؟ أم لا يلزم إلا بالقبض ؟ أم يلزم

ولا يتم إلا به ؟ فقال الحسن البصري (٣) وحامد بن أبي سليمان : الهبة عقد بالكلام كالبيع والنكاح ولا يحتاج إلى حوز ، وهو قول

أبي ثور وأحمد بن حنبل .
وعند كافة العلماء : إنها تحتاج إلى حوز وقبض الموهوب لها وإلا لم تتم ، وهو مشهور مذهب مالك (٤) وإن كانت عنده لازمة بالقول ، وحكى عنه قول شاذ : أنها لا تحتاج إلى حوز ، وهو تأويل عليه لا يصح منه بالحوز ، وأبو حنيفة والشافعي يقولان : لا يلزم إلا بحوز ، وهم مجمعون على لزومها بالقبض وهبة المشاع عند مالك والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل جائزة (٥) ، لكن مالكا والشافعي يشترطان فيها الحوز ، والآخران لا يشترطانه ، وعند أحمد رواية في هبة ما لا يعرف بعينه : أنها لا تصح إلا بالقبض .

(١) لنظر للسابق .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ٨ / ٢٧١٠ .

(٣) انظر : الحاوي ٧ / ٥٣٥ .

(٤) التمهيد ٧ / ٢٤٢ ، الحاوي ٧ / ٥٣٥ .

(٥) التمهيد ٧ / ٢٤٠ .

كتاب الهبات / باب العمرى

٣٥٥

(٤) باب العمرى

٢٠ - (١٦٢٥) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

(أئما رجل أعمر عمرى له ولعقبه ، فإنها للذي أعطيا ، لا ترجع إلى الذي أعطاهما ، لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث) .

٢١ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح ، قال : أخبرنا الليث .

ح وحدثنا قتيبة ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، أنه قال : سمعت رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) يقول : (من أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه ، فقد قطع قوله

وقوله : (أئما رجل أعمر عمرى له ولعقبه) ، وفي الرواية الأخرى : (فقال : قد أعطيتكما (١) وعقبك ما بقي منكم أحد ، فإنها للذي

أعطيا لا ترجع إلى الذي أعطاهما) ، زاد في رواية مالك : (أبداً ؛ لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث) (٢) ، وفي الرواية الأخرى

: (فقد قطع قوله حقه فيها) ، وفي الرواية الأخرى : (فهي له بتلة ، لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا) ، وفي حديث جابر : (إنما

العمرى التي أجازها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يقول : هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هي لك ما عشت فإنها ترجع

إلى صاحبها) ، وفي الرواية الأخرى : (العمرى لمن وهبت له) ، وفي الرواية الأخرى : (من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حيا وميتا

ولعقبه) ، وفي الرواية الأخرى : (العمرى ميراث لأهلها) ، وفي الرواية الأخرى : (العمرى جائزة) .

قال الإمام - رحمه الله - : يختلف الناس في العمرى ، فذهب مالك أنها تمليك منافع ، وذهب المخالف إلى أنها تمليك رقبة للمعمر

ولورثته بعده (٣) .

وتعلق المخالف بظواهر هذه الأحاديث كقوله : (العمرى لمن وهبت) ، وكقوله : (طلذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه) .

ومحمل هذه الأحاديث عند أصحابنا على أن المراد المنافع ؛ لأن الواهب إنما وهب منافع فلا يلزم أكثر مما وهب .

قال القاضي - رحمه الله - : أصل العمرى معناها أن يقول الرجل للرجل : هذه الدار

(١) في الأصل : أعطيتك .

(٢) الموطأ ، كالأقضية ، بللقضاء في العمرى ٢ / ٧٥٦ .

(٣) انظر : الحاوي ٧ / ٥٤٠ ، لا صتدكا ٢٢ / ٣١٧ .

٨ / ١

٣٥٦ كتاب الهبات / باب العمرى

حَقُّهُ فِيهَا ، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلِعَقْبِهِ) .

غَيْرَ أَنْ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَلِيقَتِهِ : (أئما رجل أعمر عمرى ، فهي له ولعقبه لا .

٢٢ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْمٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ الْعُمَرَى وَسَنَّتْهَا ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ + نَصَارَى أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (أَمَّا رَجُلٌ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ ، فَقَالَ : قَدْ أُعْطِيَتْكُمَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، فَإِنَّهَا لَمِنْ أَعْطِيَهَا ، ! إِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى أَحِبِّهَا ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ) .

٢٣ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُيَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَفْمَةَ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَنَّ يَقُولَ : هِيَ لَكَ وَلَعَقِبُكَ ، فَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى أَحِبِّهَا ! قَالَ : هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَحِبِّهَا . قَالَ مَعْمَرٌ : وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ .

لك عمرى ، أو عمرى ، قاله أبو عبيد (١) ، قال : وأصله من العمر . وقال غيره : أعمرتة الدار : جعلتها له عمرة ، ولا خلاف إذا قال : أعمرتك وأسكنتك عمرى أو ما عشت ، أنها غير تملك رقة ، وإنما هى مجرد تملك منافع .

وكذلك عندنا إذا أعمرها إياه وعقبه أو جعلها له عمرة وعمر عقبه ، وعقب الرجل بكسر القاف : ولده . فمالك يرى ذلك كله هبة منافع ، ترجع عند انقراض من وهبت له صان بعد إلى ربها ، وقول القاسم ابن محمد ويزيد بن نسيط والليث بن سعد ، وهو أحد قولي الشافعى (٢) ، وأبو حنيفة يراها ملكاً للمعمر تورث عنه ، سواء قال : لعقبك أم لم يقله (٣) ، وهو قول الحسن بن جنى وأحمد بن حنبل والثورى وأبى عبيد والشافعى ، وحكى عن الشافعى أيضاً فى هذا القول أنها تمضى إذا قال : لك ولعقبك ، على اتباع نهى الحديث .

وحكاه أبو عبيد (٤) عن مالك ، وحكاه - أيضاً - عنه الترمذى (٥) من رواية معن بن عيسى ، وهو ظاهر قول مالك فى الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأندلسى ، وخالفه / غيره من الرواة ، وهو آخر

(١) انظر : غريب الحديث ٢ / ٧٧ .

(٢) لنظر : الحاوى ٧ / ٥٤٠ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ٨ / ٣٦٧٣ .

(٤) غريب الحديث ٢ / ٧٨ .

(٥) الترمذى ، لئلا لأحكام ، بما جاء فى العمرى ٣ / ٦٢٣ وقال : حسن صحيح .

كتاب الهبات / باب العمرى

٣٥٧

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَضَى فِيمَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ ، فَهِيَ لَهُ بَتْلَةٌ ، لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطَى فِيهَا شَرْطٌ وَلَا ، شَيْءٌ . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ فَقَطَّعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ .

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا شَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

مَنْ رَوَى عَنْهُ الْمَوْطَأُ لِقَوْلِهِ فِيهِ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُمَرَى تَرْجِعُ إِلَى مَنْ أَعْمَرَهَا إِذَا لَمْ يَقُلْ : لَكَ وَلَعَقِبُكَ (١) .

والمشهور عن مالك ما تقدم ، وهو قول أبى ثور وداود ، وتأول معظم علمائنا قوله فى الموطأ ، أى : فإذا قال : ولعقبك فلا ترجع إليه إلا بعد انقراضه على شهود ومذهبه .

فإن قال : أعمرتك ولم يقل : ولعقبك ، رجعت إذا مات لربها عند هولاء إذا كان حياً ، أو لورثته بعده .
وهو مفهوم قول الشافعي في هذا القول الذي نقله عنه ابن المنذر ، والمشهور عنه مثل قول أبي حنيفة ؛ أن لفظ (الإعمار) تمليك .
وقول أبي ثور هذا هو قول ابن شهاب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وابن أبي ذئب : المسكن عند موت الذي أسكن كما قال مالك في
العمري ، إلا ما ذكر عن الحسن وعطاء وقتادة أنهم سأوا بين اللفظين ، وجعلوا السكنى ملكا كالعمري على مذهبه .
وفي قوله : لا يجوز للمعطي فيها شرط ولائين حجة للمخالف أن تعيين (٢) العمري يوجب كونها موروثه ، وإن اشترط رجوعها إليه
فالشرط باطل .

قال الحرابي : سمعت ابن الأعرابي يقول : لم تختلف العرب أن هذه الأشياء على ملك أرباب العمرى والرقبي والسكنى والأطراف والمنحة والعرية والغارية والأبقار ومنافعها لمن جعلت له .
وقوله : (بتلة) : أى عطية غير راجعة .

ذكر مسلم في الباب : حدثنا عن أبي الزبير عن جابر قال : (أعمرت امرأة بالمدينة حائطا لها) الحديث وفيه : (فاختصموا إلى طارق مولى عثمان - رضي الله عنه - فدعى

(١) الموطأ ، كالأقضية ، بللقضاً في العمرى ٧٥٦ / ٢ .

(٢) هذه الكلمة سوداء في الأصل .

٣٥٨ كِتَابُ الْهَبَاتِ / بَابُ الْعَمْرِى أَيْ كَثِيرٌ ، حَاشَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَاوِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ .
بِمَثَلِهِ .

أ، ه ص، ه،،، ص ص مكل، صئص!صء، أوص ه ص ص ه ص،،، ص (...) حدثنا احمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا ابو الزبير، عن جابر - يرفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

٢٦ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَبِي الزَّيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا ، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا ، حَتَّى وَمَيْتًا ، وَلَعِقْبَهُ لَا .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي عُمَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ دِاسِقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ وَكَيْعَ ، عَنْ سُفْيَانَ .
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أ .

ي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَثُوبَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي الزَّيْبِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ الثَّيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمَعْنَى حَلِثِ أَبِي خَيْثَمَةَ .
وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزَّائِلَةِ قَالَ : جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمَرُونَ الْمُهَاجِرِينَ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ) .

٢٨ - (...) وحِثْنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ! اسْحَقْ بِنُ مَنصُور - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيمٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ صَعْنُ جَابِرٍ، قَالَ: أَعْمَرَتْ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا. ثُمَّ تَوَفَّى، وَتُوفِيَ بَعْدَهُ، وَتَرَكْتُ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْعُمَرَاءِ.

فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمَرَةِ : رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا .

وَقَالَ بَنُو الْمَعْمَرِ: بَلْ كَانَ لِأَيِّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ.

فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ مَوْلَى عُمَانَ ، فَدَعَا جَابِزًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

جابرًا فشهد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالعمري لصاحبها) الحديث .
 القائل : (أعمرت امرأة) هو أبو الزبير ، ألا تراه بعد كيف حكى آخر الحديث : فدعى جابرا .
 وطارق هذا هو ابن عمرو ، ولاءه عبد الملك المدينة آخر أيام ابن الزبير .
 وقوله : (العمري جالزة) : يحتمل أنها ماضية على ما تقدم ، ويحتمل أن تكون (جائزة) أى مباحة .
 ولم يختلف في الاجتهاد جوازها .
 وقوله : (أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها) .
 حض على الجوطة على المال ،

كتاب الهبات / باب العمري ٣٥٩ بالعمري لصاحبها .
 فقضى بذلك طارق! ، ثم كتب إلى عبد الملك فأخبره ذلك ، وأخبره بشهادة جابر .
 فقال عبد الملك : صدق جابر! .
 فأفصى فلك طارق ، فإن ذلك الحائط لبني المعمر حتى اليوم .

٢٩ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر -
 قال إسحق : أخبرنا .

وقال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة - عن عمرو ، عن سليمان ابن يسار ، أن طارقاً قضى بالعمري ثلوارث ، لقول جابر بن عبد الله
 عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

٣٠ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشر ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال سمعت قتادة يحدث عن
 عطاء ، عن جابر بن عبد الله عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال ؟ (العمري جائزة) .

٣١ - (...) حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حاشا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن جابر
 ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أنه قال : (العمري ميراث لأهلها) .

٣٢ - (١٦٢٦) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشر ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ،
 عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (العمري جائزة) .

(...) وحدثني يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد يعني ابن الحارث - حاشا سعيد ،
 عن قتادة ، بهذا الإسناد .

غير أنه قال : (ميراث! لأهلها) أو قال : (جائزة) .

ونهى عن إضاعته ، كما جاء في الحديث الآخر ، ويحتمل أن يكون أمرهم بذلك إذا ظنوا أنها راجعة إليهم ، فنهاهم عن ذلك إن كان
 أراد أنها مورثة على ما قال المخالف .

٨ / ب
 ٣٦٠ كتاب الوصية

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥ - كتاب الوصية

١ - (١٦٢٧) حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى العنزي - واللفظ

لَاِبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ ، لَهُ شَيْءٌ لُرِيدٌ أَنْ يُوصَى فِيهِ ؛ بِيَتِّ تَلْتَيْنِ ، إِلَّا وَوَصَّيْتُهُ مَكْتُوبَةً عِنَّمَهُ) .

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا عَبْدَةَ بْنَ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُقَيْرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمِّرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بَيْنَا الْإِنْسَانُ غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا : (وَلَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ) وَلَمْ يَقُولَا : ("لِرِيدٍ أَنْ يُوصَى فِيهِ) .

كتاب الوصايا والحبس

وقوله : (ما حق امرى مسلم له شيء يريد أن يوصى فيه يبيت ليلتان) (١) ، وفي رواية : (يبيت ليلتين) [وفي رواية أخرى] (٢) :

(ثلاث ليالي إلا ووصيته عنده مكتوبة) ولم يذكر في بعض الروايات : (يريد أن يوصي) .

قال الإمام: [اختلف رحمه الله تعالى] (٣) ذهب داود وغيره إلى إيجاب الوصية تعلقاً

بهذا الحديث (٤) ، وهى عندنا على المذهب الندب ، لكن إن كان عليه حق يخشى تلفه على أصحابه إن لم يوص به ، وجبت عليه الوصية لوجوب التنصل من الحقوق .

وقد قيل : إن في هذا الحديث دلالة على أق من كتب وصية وأقرها عنده نفذت وإن لم يخرجها من يده .

قال القاضي : لفظة (حق) أظهر من الوجوب ، فإن حملت على الأظهر فعلى ما تقدم

من الوجوه التي يتعين ويجب بها فيمن ترتبت عليه حقوق .

قال الباجي (٥) : وهذا عندى فيما له بال من الحقوق والودائع والأموال التى لها بال وجرت العادة بعقد العقود ، وبهذا ليست مما

يتكرر ، فأما ما يتكرر ويتجدد كل يوم من خفيف المعاملات والديون / ويتأدى في كل يوم .

ويؤيد ما ذهب إليه قوله : (يبيت ثلاث ليال) .

قال أبو ثور: قوله: (حق)

(١) هذه الرواية غير موجودة في مسلم .

(٢) عمق من الأصل .

(٣) غير مفهومة في هذا السياق .

(٤) محمدا هو مذهب أهل الظاهر من انظر: الامتداد ٢٣ / ٧ ، الحاوي ٨ / ١٠ .

(٥) انظر: المي ٦ / ١٤٥، ١٤٦.

كتاب الوصية ٣٦١ - (...) وحدثنا أبو كامل المجدري ، حدثنا حماد يني ابن زيد .

ح وَحَدَّثَنِي ، ، ، مُمْرُكُلٌ مَصْـيَرٌ ، عَيْرٌ مَصْـيَرٌ زَهَيْرٌ بَنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَغْنَى ابْنُ عَلِيَّةٍ - كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ .

ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .

ح وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، ص محص ه ، ص ه بره ص ص ص ص ص ، ه ، ص ص ه يرء ص حمص ، ص ! ، ه ،

ص ص ممص ه ، حدثنا ابن وهب ، اخبرني أسامة بن زيد الليثي .

ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فليك ، أخبرنا هشام" - يعنى ابن سعد - كلهم عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بِمَثَلِ حَلِیْثِ عَبِیدِ اللّٰهِ .

وَقَالُوا جَمِيعًا: اَللّٰهُ شَيْءٌ يُؤْصَىٰ فِيْهِ (اَلْاُفَىٰ فِيْ حَدِيْثِ اَيُّوبَ فَاِنَّهُ قَا: (يُرِيْدُ اَنْ يُؤْصَىٰ فِيْهِ) كِرْوَايَةٌ يَحْيَىٰ عَنْ عُبَيْدِ اللّٰهِ .

٤ - (...) حل اثنا هرون بن معروث ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - عن ابن شهاب ، عن سائر

، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عَنْهُ مَكْتُوبَةٌ!) .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : مَا مَرَّتْ عَلَى لَيْلَةٍ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ فَلَكَ ، إِلَّا وَعِنَّمِي وَصِيَّتِي .
(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .
! ي ٢٢! ،

ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عَقِيلٌ .
يدل على أنها على التدب لأنه رد الحق إلى المسلم كقوله : هذا زيد ، أى أنه له لا يتركه فإذا تركه لم يلزمه .
قال لث! فعلى : يحتمل ما الحزم وما المعروف في أخلاق المسلم .

وقوله : (يريد أنا : حجة لنا وللکافر في غير إيجابها بالجملة ؛ لأنه لا يقال في الواجب : (يريد) ، ولا ينصرت إلى اختياره ومشيتته .
وقد كانت الوصية أولاً في صدر الاسلام واجبة { لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ } الآية (١) ، وكذلك قوله تعالى : { وَصِيَّةٌ يُوَاجِهُهُمْ } (٢) ،
وقوله تعالى : { كُتِبَ عَلَيْكُمُ } ، { حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ } ظاهر في الوجوب ، وقيل : كان ذلك ندباً .
ولم يختلف أنها أو بعضها منسوخ واختلف في المنسوخ منها وفي ناسخها ، فكافتهم على أنها كلها منسوخة (٣) ، وقيل : نسخها آية
الموارث ، وقيل : نسخها السنة (٤) .
وقوله - عليه السلام - : لا وصية

(١) البقرة : ١٨٠ .

(٣) لطاوى ٨ / ١٨٦ .

(٤) انظر : الاستدكار ٢٣ / ١٣ .

(٢) البقرة : ٢٤٠ .

٣٦٢ كتاب الوصية ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمَا عَنِ الرَّفْرِيِّ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ،
نَحْوَ حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ الْحَارِثِ .

لوارث "أ (١) ، وهذان القولان مرويان عن مالك (٢) .

وهذا على قول من أجاز من العلماء نسخ القرآن بالسنة (٣) .

وقيل : هذا الخبر مجمع على قبوله ، فخرج عن طريق أخبار الآحاد فهو ناسخ للآية .

ولا خلاف أن آية الموارث نزلت بعدها ، وقيل : المنسوخ منها الوصية للوالدين والأقربين ، وكذلك وصية الأزواج .

ونسخ فرض الوصية للأقربين من غير الأسرارين بالتخصيص على مواصاتهم من التركة بقوله تعالى : { لَإِذَا حَفَرَ الْقِسْمَةَ أُوثُوا الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ فَأَيُّهُمْ نَهَى } الآية (٤) ، فهي تخصيص .

فكما لا يجب رزق اليتامى والمساكين منه إذا حضروا كذلك القرابة ، وقيل : بل يبقى فرض الوصية للأقربين ممن لا يرث ، وهذا قول
الحسن وقتادة والضحاك وطاوس (٥) ، واختاره الطبري .

قال الحسن : ولو أوصى بثلثه لغير قرابته فله وصى له من ذلك الثلث والبقية لقرابته ، وقيل : بل هو عموم في الأقربين خصصته السنة
ممن لا يرث منهم ، وإلى هذا نحا أبو القاسم الكلبي .

وقوله : (له شيء يوصى فيه) : يحتمل من المال كما قال تعالى : { إِنْ تَرَكَ خَيْرًا } (٦) ويحتمل أن يريد بقوله : (شيء يوصى فيه) ،
عن إثبات الوصية من الديون والأمانات والحقوق التي فرط فيها .

٢٦٠١ (1) باب الوصية بالثلث

وقوله : (إلا ووصيته مكتوبة) : لم يختلف قول مالك إذا كانت مكتوبة بخطه غير مشهد عليها أنها غير عاملة ، إلا ما يكون فيها من إقرار لأحد لحق عليه بخطه فيلزمه .

واختلف قوله إذا شهد عليها ، وقال : إن قدمت من سفرى أو مرضى ، فقام من ذلك المرض وقدم من ذلك السفر ، ولم يخرجها في كل ذلك عن يده حتى مات بعد ذلك ، هل تجوز أو ترد حتى يضعها على يد غيره ؟ وأما إن لم يقيد بها بموته من مرضه أو في سفره وأشهد وأمسكها عنده فإنها تجوز بكل حال ، وكذلك لو كانت مقيدة بالمرض والسفر ووضعها على يد غيره فمات بعد ذلك فإنها تنفذ . ولم يختلفوا في أن للموصى تغيير وصيته بغيرها أو نحوها .

(١) أبو داود ، كالوصايا ، بما جاء في الوصية للو ، ث ١٠٣ / ٢ ، ابن ماجه ، كالوصايا ، بلا وصية لوارث ٢ / ٥٠٥ ، أحمد ٤ / ١٨٦ ، الدارمى ٢ / ١٩٤ عن لبي أمامة - رضى الله عنه - إلا أحمد والدارمى عن عمرو بن خارجة .

(٢) ١ لمرطأ ٢ / ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(٣) انظر : الا صتدكار ٢٣ / ١٣ .

(٤) النساء : ٨ .

(٥) الا صتدكار ٢٣ / ١٥ .

يلا البقرة : ١٨٠ .

كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث ٣٦٣

(١) باب الوصية بالثلث

٥ - (١٦٢٨) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، في حجة الواء ، من وجع أشفيت منه على الموت .

فقلت : يا رسول الله ، بلغني ما ترى من الوجع ، وأنا فو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأتمدق بثلثي مالي ؟ قال : (لا) . قال : قلت : أفأتمدق بشطره ؟ قال : (لا ، الثلث ، والثلث كثير ، إنك إن ترثك أغنياء ، خير

وقوله في حديث سعد : (عادني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من وجع أشفيت منه على الموت) :

فيه عيادة الأئمة المرضى ، وهى من الرغائب المندوبات والافتقار لأموال رعيته .

وفي كتاب الحربى : أن الوجع (١) اسم لكل مرض .

ومعنى (أشفيت) : أى قاربت وأشرفت ، يقال : أشفى وأشفا ، / قاله الهروى .

وقال القتبى : لا يقال : أشفى إلا فى الشر (٢) .

وفيه جواز ذكر المريض بشكواه وما يجد إذا كان لسبب من معاناة أو دعوة صالح أو وصية ونحوها ، وإنما يكره من ذلك ما كان على معنى التشكى والتسخط ، فإنه قادح فى أجر مرضه .

وقوله : (وأنا ذو مال) : دليل على إباحة جمع المال ؛ إذ هذه الصيغة لا تقع إلا للمال الكثير عرفا ، وإن صح إطلاقه لغة على القليل .

وقوله : (لا يرثني إلا ابنة لي) : أى لا يرثني من الولد ومن يعز على تركه غالة ،

والآ فقد كان له ورثة وعصبة ، وقيل : يحتمل أنه أراد لا يرثني ممن له نصيب معلوم ، وقيل : يحتمل أنه لا يرثني من النساء إلا ابنة لي .

وقيل : يحتمل أنه استكثر لها نصف تركته ، أو ظن أنها تنفرد بجميع المال ، أو على عادة العرب من أنها لا تعد المال للنساء إنما كانت تعده للرجال .

وقوله : أفأتمدق بثلثي مالي ؟ قال : (لا) إلى قوله : (الثلث والثلث كثير) ،

قال الإمام - رحمه الله - : جمهور العلماء على أن للمريض أن يوصى بثلثه تعلقا بهذا الحديث (٣) ، وقد قال بعض الناس : الوصية بالربع .

وذكر مسلم عن ابن عباس قال : لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (الثلث والثلث كثير) .

(١) انظر : اللسان ، مادة (و جع) .

(٣) انظر : الحاوي ٨ / ١٩٤ .

(٢) لفظر : اللسان ، مادة (شفى) .

٩ / أ

٣٦٤ كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث من أن ترهم عالة يتكففون الناس ، ولست تنفق نفقة تبغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، واختلف - أيضا - فيمن لا وارث له ، هل يقتصر على الثلث كمن له وارث ، ويكون بيت المال كوارث معلوم يمنع من أجلها من الزيادة على الثلث ؟ أم تجوز له الصدقة بماله كله إذ لا وارث له معلوم ؟ (١) وقد قال سعد : لا يرثنى إلا ابنة لى واحدة) ولم يسأله بصدقة الشطر .

وقيل : مراد سعد : لا يرثنى من له فرض معلوم إلا ابنة لى .

والعالة : الفقراء و(يتكففون) : أى يسكنون بكفهم الصدقة .

وكانوا يكرهون الموت بمكة لأجل أنه بلد تركوه الله - سبحانه - فكروا أن يعودوا فيما تركوه الله - سبحانه - فلهذا ذكر فيه ما جرى فى الحديث .

قال القاضي - رحمه الله - : أجمع العلاء ان من مات وله ورثة فليس له أن يوصى بجميع ماله ، إلا شيئا (٢) روى عن بعض السلف أجمع الناس بعد على خلافه .

وجمهورهم على أنه لا يوصى بجميع ماله وإن لم يكن له وارث (٣) .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه وإسحق وأحمد - فى أحد قوله - لإجازة ذلك (٤) ، وروى عن بعض سلف الكوفى وعن على وابن مسعود .

وظاهر قوله : (أفأتصدق بثلثى مالى) يحتمل فى بطله فى مرضه أو الوصية به بعد موته ، وهما عند عامة فقهاء الأمصار سواء ، لا يجوز من ذلك إلا الثلث بنقص أم لا .

وعند أهل الظاهر (٥) وأجازوا فعل المريض كله فى ماله ، وجعلوه كالصحيح بتل السنة إلا عبد فى مرضه .

ورد النبي (صلى الله عليه وسلم) أمرهم إلى الثلث حجة للكافة مع عموم ظاهر حديث سعد ، واحتماله الوجهين .

وأجمعوا على جواز الوصية بأكثر من الثلث إذ أجاز ذلك الورثة ، ومنع ذلك أهل الظاهر دان أجازوها [(٦) - عليه السلام - : (الثلث والثلث كثير ، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس) .

يصح فى الثلث الأول النصب على الأفراد أو مفعول بإضمار فعل ، ويصح فيه الرفع على الفاعل بإضمار فعل (يكفى) ونحوه ، أو خبر مبتدأ أو مبتدأ وخبره مضمرة ، وبالوجهين ضبطنا هذا الحرف ، و(إن تذر) الوجه فيه نصب الهمزة وهو مقصود الكلام وكذا ضبطناه عن الشيوخ وقد وهم فيه بعضهم فقال : (إن) بالكسر ، وله وجه فى الكلام / لا يند ، يقتضى أن مراعاة الورثة خير من مراعاة المساكين ، وهذا بمقدار المال ومقدار كثرة الورثة وغناهم وفقيرهم .

وقد يكون هذا الخبر المراد به عظم الأجر فى الآخرة ، أو يكون خيرا للورثة وأحسن

(١ - ٣) انظر : لطاوى ٨ / ١٩٥ .

(٤) انظر : الاستذكار ٢٣ / ١٦ .

(٦) بياض فى الأصل .

(٥) انظر : الاستذكار ٢٣ / ١٥ .

كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث ٣٦٥ حتى اللقمة تجعلها فى فى امرأتك) .

قال : قلت : يا رسول الله ، اخلف بعد أعجائى ؟ قال : (إنك لن تخلف فتعمل عملا تبغى به وجه الله ، إلا أزدت به حرجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينفع بك أقوام ويضر بك آخرون) .

اللَّهُمَّ ، أَمْضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ ، وَلَا تَرْفُ!مْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ ، لَكِنَّ الْبَاسِ سَعْدُ بْنُ خُوَّةَ) .
قَالَ : رَأَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ أَنْ تُوْفَى بِمَكَّةَ .

حالاً لهم وأطيب لنفس الموصى بتركهم بحال حسنة .

وفيه أن صلة من قُرب أولى وأفضل من بُعد .

واستدل بهذا الحديث مَنْ يفضل الغنى على الفقر ؛ إذ جعل فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) خيراً للورثة أو للموصى ، ولو كان بخلاف ذلك لكان شراً لهم وله .

وروينا قوله : (إنك إن تذر ورثك أغنياء) بفتح الهمزة وبكسر ها ، وكلاهما له معنى صحيح .

فعلى الفتح تقدير : إنك تركك ورثك أغنياء ، تقدر (أن) مع فعلها بتقدير المصدر ، والكسر على الشرط .

قال القاسبي : فيه أن ميراث العصبه مع أهل الميراث لقوله : (إن تذر ورثك أغنياء) ، وقد قال : لا يرثني إلا ابنة لي) .

وقوله : ا دانك لن تنفق نفقة فتبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى اللقمة تجعلها في امرأتك) .

يقتضى أن الأجور في المباحات والإنفاق إنما هي على النيات وابتغاء وجه الله ، وما كان يقصد به الستر وأداء الحقوق وصلة الأرحام ، وكذلك ما ينفقه الإنسان على نفسه ، أو يقصد به إحياء نفسه والتقوى على عبادة ربه .
وقد يستدل به على وجوب الإنفاق على الزوجات .

وقوله : (اخفف بعد أصحابي) : يريد بمكة ، إما إشفاقاً من موته بها إذا كان هاجر

عنها وتركها لله ، نخشى أن يقدح ذلك في هجرته أو في ثوابه على ذلك ، أو خشى بقاءه بعد تحول النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه إلى المدينة وتخلفه عنه لأجل المرض ، فكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله ؛ ولهذا جاء في غير هذه الرواية : (أخلف عن هجرتي) (١) ، فقيل : كان حكم الهجرة باق بعد الفتح ، واستدل من قاله بهذا .

وقيل : ذلك لمن هاجر ؛ لقوله : أذن للمهاجر أن يقيم بمكة ثلاثاً ، فأما مَنْ لم يهاجر إلا هجرة له لقوله - عليه السلام - : لا هجرة بعد الفتح (٢) ، ويحتمل أنه سأل عن تخلفه في العمر وطوله بعد أصحابه .

(١) البخاري ، كلفرائض ، بميراث للبنات ٨ / ١٨٧ .

(٢) البخاري ، كالجهاد ، بلا هجرة بعد الفتح ٤ / ١٢٧ عن مجاشع بن مسعود ، أحمد ٣ / ١٠٤ عن صفوان بن ثنية ، والنسائي كالنفي ، بفي انقطاع للهجرة ٧ / ١٤٤ عن صفوان بن أمية أيضاً .

٣٦٦ كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ! ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ .

قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، هَذَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَوْدَ الْحَفَرِيِّ ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعْدٍ

وقوله : (إنك لن تُخلف فتعمل عملاً صالحاً) (١) تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة! : فيه أن الأعمال بالنيات ، ويحتمل تخلفه هنا كناية عن طول عمره وهو أظهر في الحديث ، لاسيما وقد روى : (إنك لن تخلف بعدى) يحتمل التخلف بمكة للضرورة ، وأن ذلك لا يقدح في هجرته وعمله .

وقد اختلف الناس في هذا ، فقيل : لا يحبط أجر المهاجر بقاءه بمكة وبقاؤه وموته فيها

إذا كان لضرورة ، وإنما يحبطه إذا كان ذلك بالاختيار .

وقال قوم : إن موت المهاجر بها كيف كان محبط للهجرة .

وهذا الحديث يصحح القول الأول ؛ إذ جعله يزداد درجة ورفعة على ما تقدر له ، وقيل : لم تفرض الهجرة إلا على أهل مكة فقط .

وفي هذا كله ، وقوله : ا لعلك أن تخلف حتى يستضر بك أقوام وينتفع آخرون) علامة من علامات النبوة ، وإخبار وقع كما كان من تمليكك وطول عمره بعد ذلك نيفا على أربعين سنة ، ونفع من استحق النفع به ، وضر من استحق الضر به في ولايته وإمارته بالعراق ، وهدايته من أشلم على يديه ، وقتل من قتل .

وقوله : (اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم) : استدل به بعضهم على أن البقاء بمكة للهاجر كيف كان قادح / في هجرته من هذا الدعاء لقريظة القصة ولا دليل عندي ، بل يحتمل أنه دعى لهم دعاء مجرداً عاماً .

ومعنى : (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم ، يقال ذلك لكائن رجع عن حاله كالراجع عن طريقه .
وقوله : ا لكن البائس سعد بن خولة) : البائس الذي عليه أثر البوس .

وقوله : (يرثي له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن مات بمكة) : قال أهل الحديث : انتهى كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله : ا لكن البائس سعد بن خولة) ، ثم ذكر الحاكى هذا علة قول النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه هذا وسببه ، صان ذلك رثاء له وتوجعاً لموته بمكة .

وقائل هذا الكلام قيل : هو

(١) زائدة في الأصل .

كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث ٣٦٧ ابن إبراهيم ، عن عامر بن سعد ، عن سعد ، قال : دخل النبي (صلى الله عليه وسلم) على يعولني .

فذكر بمعنى حليث الرفري .

ولم يذكر قول النبي (صلى الله عليه وسلم) في سعد بن خولة .

غير أنه قال : وكان يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها .

س ، صو ، ه ، ص ه ص ص ص ص ، ه ، ، ، ص ص ص ، عويص ير

٦ - (...) وحدثنى زهير بن حرب ، حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا زهير ، حدثنا سَمَكُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ

عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : مَرَضْتُ فَأَعْرَسْتُ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقُلْتُ : دُعِنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ ، فَأَبَى .

قُلْتُ : فَالْصَّفُ ؟ فَأَعْبَى .

قُلْتُ : فَالْثَلْثُ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ بَعْدَ الثَّلْثِ .

قَالَ : فَكَانَ بَعْدَ الثَّلْثِ جَائِزًا .

(...) وحدثنى محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سَمَكٍ ، بهن ! الإسناد ، نحوه .

ولم يذكر : فكان - بعد - الثلث جائزاً .

٧ - (...) وحدثنى القاسم بن زكرياء ، حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : عَلَحَنِي النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) فَقُلْتُ : أَوْصِنِي بِمَا لِي كُلُّهُ ؟ قَالَ :

(لَا) .

قُلْتُ : فَالْصَّفُ ؟ قَالَ : (لَا) .

فَقُلْتُ : أَبِالْثَلْثِ ؟ فَقَالَ : (نَعَمْ ، وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ) .

٨ - (...) حد ثنا محمد بن أن عمر المكي ، حد ثنا الثقفى ، عن أيوب الخ ختياني ،

سعد بن أبي وقاص ، وكذا جأ في بعض الطرق ، وأكثر ما جأ أنه من قول الزهري ، ويحتمل أن يكون قوله : (أن مات بمكة) من

قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن قول غيره : (يرثي له رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) فقط ، تفسير المعنى .
 قوله : (البائس ! إذ قد روى في حديث آخر : الكن سعد بن خولة البائس قد مات في الأرض التي قد هاجر منهاج .
 واختلف في قصة سعد بن خولة ، فقيل : لم يهاجر من مكة حتى مات بها ، ذكره ابن سيرين وقاله عيسى بن دينار .

وذكر البخاري أنه هاجر وشهد بدزا ، ثم انصرت إلى مكة ومات بها .
 وقال ابن هشام : وأنه ممن هاجر إلى الحبشة المهجرة الثانية ، وشهد بدزا وغيرها ، وتوفي بمكة في حجة الودل .
 وقيل : بل توفي في سنة سبع في الهدنة مدة القضية ، خرج مساً إلى مكة من المدينة .

فعلى هذا وعلى ما قاله عيسى يكون بوسه بينا لسقوط هجرته برجوعه مختاراً وموته بها ، وقد يكون بوسه لموته بها على أى حال كان د ان
 ٣٦٨ كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث عن عمرو بن سعيد ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، عن ثلاثة من ولد سعد ، كلهم
 يُحدثه عن أبيه ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) دخل على سعد يعوله بمكة ، فبكى .
 قال : (ما لي بك ؟) فقال : قد خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها ، كما مات سعد بن خولة .
 فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (اللهم ، أشف سَعْلًا .

الهم ، أشف سَعْلًا) ثلاث مرار .

قال : يا رسول الله ، إن لي مالا كثيرا ، ! إنما يرثني ابنتي ، أفا ، وصي بمالي كله ؟ قال : (لا) .

قال : فبالثلثين ؟ قال : (لا) .

قال : فبالنصف ؟ قال : (لا) .

قال : فالثلث ؟ قال : (الثلث ، والثلث كثير ، إن صمتك من مالك صمتة ، ! إن نفقتك على عيالك صدقة ، وإن ما كل امرأتك
 من مالك صمتة ، ! إنك أن تاع أهلك بخير - أو قال : بعيتني - خير من أن تدعهم يتكفون الناس) وقال بيده .
 ٩ - (...)

! وحدثني أبو الربيع العتيكي ، حدثنا حماد ، حدثنا أثوب ، عن عمرو بن

لم يكن باختياره ، لما فاته من الأجر والثواب بالموت في بلد مهاجرة والغربة عن وطنه الذي هجره لث .

وقد ورد في هذا الحديث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خلف مع سعد بن أبي وقاص رجلاً ، فقال
 له : إن توفي بمكة فلا يدفنه بها .

حيطة على كمال أجره واستبقاء ثواب هجرته .

وذكر مسلم في هذا الحديث : (وكان يكره أن يموت في الأرض التي هاجر منه ال .

وذكر في الرواية الأخرى عن سعد بن أبي وقاص : (خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ! .
 وهذا يبين أن موت سعد بن خولة بمكة لا يقطع أنه لم يهاجر ، وأنه ترك هجرته .

وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية التي مات عنها ، وتقدم في كتاب العدة حديثها (١) .

وفي حديث سعد يخصص عموم جواز الوصية في القرآن بالسنة بالاعتصار على الثلث ، وفي هذا الأصل بين الفقهاء والأصوليين خلاف
 والصواب تصحيحه أن السنة مبينة ، ولما علم من اجتهاد الصحابة على مثل هذا متى ورد .

وأبو داود والحفري واسمه عمر بن سعد .

وذكر مسلم في الباب حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد ، كلهم يحدث عن أبيه .

قال الدارقطني : كذا قال الثقفى عن أيوب عن عمرو بن سعد عن حميد .

وقال حماد : عن أيوب عن عمرو بن حميد ، عن ثلاثة من ولد سعد ، قالوا : مرض

(١) لنظر: كالطلاق ، بانقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ...
بلخ برقم ٥٠٥ .

كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث ٣٦٩ سعيد ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيرِيِّ ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ ، قَالَوا : مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَعْوُورُ .
بِحَقِّهِ دِيْثِ الثَّقَفِيِّ .

(...) ود ثننى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَا لَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ بِنِ مَالِكٍ ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُنِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ .

فَقَالَ : مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَعْوُورُ! بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيرِيِّ .
١٠ - (١٦٢٩) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ ٩ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ .

ح وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
ح وَ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمِّرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَوْ أَنَّ يَرِيعِي إِوْرِيَرُ ، يُوْءُ ،

الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (الثلث ، والثلث كثير) .
وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ : (كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ) .

سعد بمكة ، فأرسله .
ورواه هشام عن محمد عن حميد نحوه .
وقد ادخل هذه الآثار كلها
مسلم .

قال التقي الى - رحمه الله - : وأرى مسلفاً أدخل هذه الروايات ليبين الخلاف فيها ،

٢٦٠٢ (2) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

وهي وشبهها عندي من العلل التي وعد بذكرها في مواضعها ، وظيق ظانون أنه يأتي - بها مفردة فقالوا : توفي قبل تأليفها .
وقد بسطنا هذا صدر الكتاب ، ولم يدرك أحد من ولد سعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ويدل عليه قوله في الحديث / : (ولا يرثني إلا ابنة لي) وذلك في حجة الودل آخر مدة النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وهذا الحديث د ان لم يذكر في بعض طرقهم سماعهم عن سعد ذلك ، فهو محمول على المسند لروايتهم عنه غير هذا على أصلهم في ذلك ، وما قدمه مسلم صدر الكتاب وذكر في الباب : نا محمد بن مثنى ، نا عبد الأعلى ، قال : نا هشام .
وكذا لجمهور شيوخنا .

وفي بعض النسخ : نا (ابن عبد الأعلى) مكان (عبد الأعلى السماعي) بسين مهملة ، أبو محمد .
وقيل : أبو همام .
وقاله مسلم .

وقوله في حديث ابن عباس : لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (الثلث والثلث كبير أو كثير) : مما استدل ابن عباس استدله غيره باستحباب النقص من الثلث لقوله : ٩ كثير) وقوله : (غضوا) بالغن المعجمة : نقصوا ، أي نقصوا منه جزءاً .
ب / ١١

وقد اختلف الناس في المستحب من الوصية بعد إجماعهم على جواز الثلث ، إلا شيئاً ذهب إليه بعض من أن الوصية بالثلث إنما هي لمن لا وارث له (١) .

وما روى عن بعض السلف من إيجاب النقص من الثلث ، فعن أبي بكر أنه أوصى بالخمس ، واحتج بأن الله تعالى رضى من عباده بالخمس ، ونحوه من علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وعن عمر - رضى الله عنه - بالربع ، وهو قول إسحق ، واختار آخرون السدس أن يكون دون ذلك .

وقال الحسن : السدس أو الخمس أو الربع .

وقال النخعي : كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة .

واختار آخرون العشر لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) في بعض روايات سعد : (أوص بالعشر) ، وروى عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم لمن ماله قليل وله ورثة لا ترك الوصية لقوله : (إن تذر ورثك أغنياً خير من أن تذرهم عالة) .

قال الامام - رحمه الله - : ذكر مسلم في سند هذا الحديث : نا أبو كريب ، قال :

نا ابن عمير عن هشام بن عروة ، هكذا في نسخة ابن ماهان ، والذي في نسخة الجلودى : نا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا ابن نمير .

فجعل بدل (أبي كريب) (أبا بكر) .

(١) انظر : الاصل كل ٢٣ / ٣٣ وما بعدها .

كتاب الوصية / باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ٣٧١

(٢) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

١١ - (١٦٣٠) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن العلاء ، عن أبيه ، عن أن هريرة ، أن رجلاً قال للنبي (صلى الله عليه وسلم) : إن أبي مات وترك مالا ولم يوص ، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه ؟ قال : (نعم) .

١٢ - (١٠٠٤) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة ، أن رجلاً قال للنبي (صلى الله عليه وسلم) : إن أمي أقتلت نفسها ، وإنني أظنها لو تكلمت تصدقت ، فلي أجر أن أتمدق عنها ؟ قال : (نعم) .

قوله : إن أبي مات وترك مالا ولم يوص ، أفيكفر عنه أن أتصدق عنه ؟ قال : (نعم) !

وفي حديث عائشة - رضى الله عنها - : (إن أمي أقتلت نفسها ...

فلي أجر أن أتصدق عنها ؟) وفي الرواية الأخرى : أفلها أجر أن أتصدق عنها ؟ قال : (نعم) ، قال القاضي - رحمه الله - : فيه جواز النيابة في الطاعة في الأموال ، وصدقة الحى عن الميت ، والناس بعضهم عن بعض ، وهذا مما أجمع المسلمون على جوازه واستحبابه . ومعنى (أيكفر عنه) : أى من السيئات .

ومعنى أفلها أجرى : أى لها حسنات بصدقتى عنها .

وقد يكون انتفاع المتصدق عنه بذلك دان لم يكن له فيه نية أن المتصدق وهبه أجرة فيه ، وقيل : قد يوحى الميت والحى بما لم يكتسبه ولا نواه ، كما يوجر بغيبة غيره له دان لم يعلم به .

! ان هذه الأحاديث خاصة لعموم قوله تعالى : { وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ الْأَمَامَ! عَى } (١) .

وقوله : (أقتلت نفسها) : رويناه بضم السيئ على ما لم يسم فاعله ، وبفتحها على المفعول الثانى .

ومعنى ذلك : ماتت فجأة .

والفلة والافتلات : ما كان بغتة وعن عجلة بغير قصد ولا روية .

وقوله : (وأظنها لو تكلمت تصدقت ! : إما لما علم من حرصها على فعل الخير ،

أو لما علم من قصدتها ونيتها في الوصية .

وإذن النبي - عليه السلام - لها في الصدقة عنها ، دليل على جواز ذلك ، / ولا خلاف
(١) للنجم : ٣٩ .

١٢ / ١
٢ كل كتاب الوصية / باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ص محر ، ص ير ، ٥ وص ه ، ص ص محص نص ير ، ٥ وه ص
محص ص خلاص ه

٢٦.٣ (3) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

٢٦٠٤ (4) باب الوقف

(...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا ، وَلَمْ تَوْصِ ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا ؟ قَالَ : .
(نعم لا .

ص ص محص ، ، ص ص ! كص ، صصصصص!! ص ، ، ، ، ، ص
 ١٣ - (...) وحدثناه أبو كريـب ، حدثنا أبو أسامة .
 ح وحدثني الحكم بن موسى ،

ص محص ، صو ، ه ، ص ص ص ص ص !ء!ص! ، ه ، ه صء ص محص ، ص ه ه ص ، ص حدثنا شعيب بن إسحق .
 ح وحدثني امية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - ص محص ص ه ! ص ، ص ه ، ص ص ص محصء ، ه ه ، ه !ه
 ص ص ص محص ه ص وه ، ص ه حدثنا روح - وهو ابن القاسم .

ح وحدثنا ابو بكر بن ابى شيبة ، حدثنا جعفر بن عودط ، كلهم عن هشام بن عروة ، بهذا الإسناد .

أَفَأَبُو إِسْمَاعِيلَ وَرَوْحٌ فَقِي حَدِيثُهُمَا : فَهَلْ لِي أَجْرٌ ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ .
وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرٌ فَقِي حَدِيثُهُمَا : أَفَلَهُمَا أَجْرٌ ؟ كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشْرٍ .

فيه ولا في استحبابه للوارث ، وأنه غير واجب عليه في الواجبات والمندوبات .

وذهب الشافعي أنه يجب على الوارث إخراج جميع ما فرط فيه من موروثة من الواجبات من رأس ماله .

ومعنى قوله فى الرواية الأخرى : (أفلى أجر أن أتصدق) إن كانت هذه الرواية صحيحة فعنها صحيح أيضا : لى أجر فى فعل ذلك أهبه لها فتنفع به ، ويكون لها هى أجر أيضا ، أو يكون لى أجر فى سعى فيه وهبتي قلقك لها ، مع أنه مالى فى الأصل .

كتاب الوصية / باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

۳۷۳

(٣) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

١٤ - (١٦٣١) حَدَّثَنَا شَيْحِي بْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - وَابْنُ جُرَّجٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ) لَمْ يَدْعُو لَهُ .

وقوله : (إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث : من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) : وذلك لأن عمل الميت منقطع بموته ، لكن هذه الأشياء لما كان هو سببها ، من اكتسابه الولد ، وبثه العلم عند من حمله فيه ، أو إيداعه تأليفاً بقي بعده ، وإيقافه هذه الصدقة - بقيت له أجورها ما بقيت ووجدت .

وفيه دليل على جواز الوقف والحبس .

صرد على من منعه من الكوفين ؛ لأن الصدقة الجارية بعد الموت إنما تكون بالوقوف .

وفي هذا دليل على أنه لا يجزئ عمل الأبدان من صلاة وصيام ولا نيابة في غير المال الذي نص عليه ونفى غيره .

٣٧٤
كتاب الوصية / باب الوقف

(٤) باب الوقف

١٥ - (١٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ عَنْ ابْنِ

عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَأْذِنُ فِيهَا .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ ، لَمْ أَبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَدْفُسُ عِنْدِي وَقَوْلُهُ : (أَصَابَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ يَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفُسُ عِنْدَهُ مِنْهُ) : أَيْ أَفْضَلُ وَأَعْجَبُ إِلَيْهِ وَأَغْبَطُ ، وَالنَّفِيسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، الْمَرْغُوبُ فِيهِ ، الْمَحْرُوصُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ نَفَسَا .

واسم هذا المال ثَمَغُ (١) .

وقوله : فَأَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَسْتَأْذِنُهُ ، فَقَالَ : (إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا) الحديث ، قال الإمام - رحمه

الله - : التحبیس عندنا جائز في الخلاف (٢) العقار ، خلافا لمن منعه على الجملة .

والدليل عليه الاتفاق على تحبیس المساجد والسقايات ، وحديث عمر - رضى الله عنه - هذا .

وعندنا في المذهب اضطراب في تحبیس الحيوان اذا كان الحبس في الرباع على مجهول كالمساكن فلا خلاف أنه لا يعود على تحبیسهِ ؛ لأن من أعطيه لا ينقطع فيبقى التحبیس ما يقوى ، وكذلك إن كان على رجل وعقبه فإن العقب إذا انقطع لم يرجع ملكا للمحبس ؛ لانه لما أعطى علق العطية بالعقب ، وقد لا ينقطع ولا ذلك من قصده على أن له ملكه .

وإن كان التحبیس على قوم معينين حياتهم ، فإذا ماتوا ففيه قولان : هل يرجع ملكا للمحبس إذ لا علامة على قصده التأيد وزوال الملك ، والأصل أن ملك الإنسان لا يزول إلا على الصفة التي أخرجها عليها أو يكون الأصل ألا يرجع ذلك إلى ملكه ؛ لأن لفظة (التحبیس) دالة على القصد .

والدلالة الملك على هذه الطريقة .

وإفا قلنا : إنه لا يرجع ملكاً فإنه يرجع إلى أولى الناس بالحبس ، والنكتة المعتبرة ها هنا التي يدور عليها الاختلاف في هذا الأصل ، فقد اضطربت الرواية فيه إذا حبس وذكر العقب ، وسمى الصدقة أو لم يسمها ، إلى غير ذلك من المسائل ؛ إذ الألفاظ المصادرة عن المالك إما أن تكون نصوصاً في إزالة ملكه بوضع اللغة أو بغلبة الاستعمال في العرف ، أو نصوصاً في اللغة أو العرف !الة على القصد لبقاً للملك ، أو محتملة للوجهين ، فما الاحتمال فيه يقضى بموجبه ويحكم بمقتضاه وما فيه إشكال روجع في تفسيره ، فما فسر به مما يحتمله قوله قبل منه ، دان مات (١) قال صاحب اللسان : الثمغ : مال كان لعمر بن الخطاب فوقه ، وبالكسر في الرطب خاصة . انظر : اللسان ، مادة (ثمغ) .

(٢) قيدت هكذا وليس لها معنى .

كتاب الوصية / باب الوقف ٣٧٥ منه ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ ؟ قَالَ : (إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَلْهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا) .

قَالَ : فَتَمَدَّقُ بِهَا عُمَرُ ؛ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَلْهَا ، وَلَا يَهْتَأُ ، وَلَا يُورَثُ ، وَلَا يُوهَبُ .

قَالَ : فَتَمَدَّقُ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْقُرْبَى ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ جَمَلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يُطْعَمَ صَمِيقًا غَيْرَ مَتَمَوَكِّلٍ فِيهِ .

قَالَ : حَدَّثْتُ بِهِنَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدًا .

فَلَهَا بَلَغَتْ ! نَا الْمَكَانَ : غَيْرَ مَتَمَوَا فِيهِ .

قَالَ مُحَفَا : غَيْرَ مَتَائِلٍ مَمَالًا .

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : وَابْنَانِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ ؛ أَنْ فِيهِ : غَيْرُ مُتَاكِلٍ مَالاً .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرَ السَّمَانِ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ثَوَّلٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ،

قَبْلَ أَنْ يَسْتَفْسِرَ فَالْنَظَرُ عِنْدِي أَلَّا يُلْزِمَهُ إِلَّا أَقْلٌ مَا يَقْتَضِيهِ / قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْلاكَ لَا تَخْرُجُ بِالشَّكِّ .

وَهَذَا الْأَصْلُ يَدُورُ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ فِي الرِّوَايَاتِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَلَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ (مَالًا) فَإِنَّ الْحَبْسَ إِذَا اسْتَشَى مُحْبِسُهُ مِنْهُ هَذَا فِي أَصْلِ التَّحْبِيسِ صَحَّ ذَلِكَ .

وَلَمَّا كَلَّ الصَّدِيقُ فِي حَكْمِ الْمَعْلُومِ مَبْلَغِهِ فَيُبَاحُ لَهُ مِنْهُ قَدْرٌ مَا خَرَجَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ ، وَكَانَ التَّحْبِيسُ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَمَنْ

يَلِيهَا مِنْهُمْ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْرِمُ عَلَيْهِ مَا لَا يَحْرِمُ عَلَى أَحَدِهِمْ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ، وَاضْطُرَّ إِلَى قِيَامِهِ عَلَيْهَا مَا لَا يَحْرِمُ بِهَذَا الْقَدْرِ عَلَى جِهَةِ الْإِجَازَةِ ،

وَيَكُونُ مَا يَأْخُذُ مَعْلُومًا صَحَّ ذَلِكَ ، وَلَيْسَتْ بِأَعْظَمَ مِنَ الزُّكُوتِ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِيهَا حَقًّا لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، كَانُوا أَغْنِيَاءَ .

وَتَقْيِيدُهُ فِي قَوْلِهِ : (أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَلَّنَاهُ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا) فَعِنَاةٌ : غَيْرُ جَامِعٍ ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ أَصْلٌ قَدِيمٌ أَوْ جَمْعٌ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ أَصْلٌ فَهُوَ مُوْثَلٌ ، وَمِنْهُ : مُجَدُّ مُوْثَلٌ :

أَيُّ قَدِيمِ الْأَصْلِ ، وَآثِلَةُ الشَّيْءِ : أَصْلُهُ .

قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : فِيهِ نَصٌّ مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْحَبْسِ وَالْأَمْرِ بِهِ ، وَفِيهِ

جَوَازُ التَّحْبِيسِ ! عَلَى الْأَغْنِيَاءِ لِقَوْلِهِ : (أَوْ يُطْعِمُ صَدِيقًا) ، وَفِيهِ جَوَازُ كُلِّ الْقِيمِ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَأَنْ جَمِيعُ ذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ -

تَعَالَى - فِي وَلِيِّ الْيَتِيمِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ ، وَجَوَازُ الشَّرْطِ فِي الْحَبْسِ .

وَقَوْلُ مُسْلِمٍ آخَرَ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ مِثْنَى : فِي الْبَابِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ : وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي

١٢ / ب

٣٧٦

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ / بَابُ الْوَقْفِ

بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

غَيْرَ أَنْ حَلِثَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ أَنْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ يُطْعِمُ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّكِلٍ فِيهِ) .

وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

وَحَلِثَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قَوْلُهُ : حَدَّثَاتُ بَيْنَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ .

(١٦٣٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَوْدَ الْخَفَرِيِّ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،

عَنْ عُمَرَ ، قَالَ : أَصْبَتْ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ ، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقُلْتُ : أَصْبَتْ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَالًا

"حَبَّ إِلَى وَلَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا .

وَسَأَلَ الْحَلِثَ بِمِثْلِ ! دِيهِمْ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : حَدَّثَاتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ .

٢٦٠٥ (5) بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ

عَدَى مَا ذَكَرَهُ سُلَيْمٌ فِي قَوْلِهِ : حَدَّثَتْ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ .

سَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عِنْدَ الْعَذْرَى ، وَثَبَّتَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ .

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ / بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ

(٥) باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه
١٦ - (١٦٣٤) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ،
عن مالك بن مغول ، عن طلحة بن مضرت ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟
فقال : لا .

قلت .
فلم كتب على المسلمين الوصية ، أو فلم أمرؤا بالوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله - عر وجل .
١٧ - (...) وحده شاه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع .
ح و حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، كلاهما عن مالك - بن مغول ، بهذا الإسناد ، مثله .
غير أن في حديث وكيع : قلت ه فكيف امر الناس بالوصية بخ وفي حديث ابن نمير : قلت : كيف كتب على المسلمين الوصية ؟
وقول السائل لابن أبي أوفى : (هل أوصى النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال : لا .

فقال : لم كتب على المسلم الوصية ؟ أو فلم أمر بالوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله) ، وفي حديث عائشة - رضى الله عنها - : (ما
أوصى بشيء) ، قال الإمام - رحمه الله - : هذا يشير إلى أنه كان يرى المساواة في الأحكام بيننا وبينه والرجوع إلى أفعاله [(١)
كتب على المسلمين الوصية ، إذ كان أراد بذلك الفرض ، فلهذا اعتقد مقتضى قوله تعالى : { كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ
أَنْ تَرَكَ خَيْرًا] (٢) الوصية { الآية (٣) ، وظن أنها لم تنسخ أو يكون أرى [(٤) : أى داود ومن وافقه أ من القائلين ب ()]
يجاب الوصية وقد قدمنا مذهبهم .

قال القاضي - رحمه الله - : ظاهر قوله : (لم يوص) يعارض الحديث الآخر في وصيته بأشياء : لا يبقى دينان بأرض العرب ، د
إخراج المشركين منها ، د اجازة الوفد ، وأنه أوصى بعترته وبصدقة أرضه ، د انما أراد هنا نفى الوصية بالأمر بعده التي تدعيه الشيعة
والروافض وهو الذي أنكرت عائشة - رضى الله عنها - في الحديث الآخر بقولها : (متى أوصى إليه ؟) وكذلك قوله : (أوصى بكتاب
الله وعترته وبالثلثين) وغير ذلك كله ليس

(١) بياض في الأصل .

(٣) البقرة : ١٨٠ .

(٥) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) صاقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

١٣ / ١

٨ كل كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ١٨ - (١٦٣٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حاشا عبد الله
بن نمير وأبو معاوية ،
عن الأعمش .

ح وحاشا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي وأبو معاوية ، قالا : حدثنا الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة ،
قالت : ما ترك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ! يناراً ، ولا رهماً ، ولا شاة ، ولا بعيراً ، ولا أوصى بشيء .
(...) وحدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم .

كلهم عن جرير .

ح وحدثنا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - وهو ابن يونس - جميعاً عن الأعمش ، بهذا الإسناد ، مثله .

١٩ - (١٦٣٦) وحديثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ ليحيى - قال : أخبرنا إسماعيل بن علية ، عن ابن عون ، عن إبراهيم ، عن الأسود بن يزيد ، قال : ذكروا عند عائشة ؛ أن علنا كان وصيا .

فَقَالَتْ : متى أوصى إليه ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنَدَتَهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ : جَرَى - فَدَعَا بِالطَّسْسِتِ .
فَلَقَدْ انْخَنَثَ فِي جَرِي ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ ، فَتَيَّ أَوْصَى إِلَيْهِ ؟

بمناقض لقولها : (ما أوصى بشيء) ؛ لأن السؤال عن الوصية بمال في وجوه البر ، قالوا : ولأن أرضه التي تصدق بها حقيقة ذلك ليست بوصيته ولا صدقة محضة ، بل هو حكم بركته ، وإنما أخرجها صدقة شرع الله وحكمه ، قال - عليه السلام - : لا نورث ما تركناه صدقة (١) / .

فإن سميت صدقة ووصية فعلى صورة حكمها ومجاز أمرها ، فلا تناقض بين هذه الأحاديث على هذا ، ولأنه لم يترك - عليه السلام - شيئاً يوصى فيه .

قال الإمام - رحمه الله - : وقولها : فلقد انخث في جري .
أصل الانخث التكرس ،

ومنه انخث الأسقية ، ومنه سمي الرجل الذي في كلامه ومعطافه لين وتكرس : مخنثا ، فلعلها تريد أنه انخث في جرها ، أي تمايل واجتمع .

قال القاضي - رحمه الله - : الانخث : التمايل والانشاء ، وهو المراد هنا وهو المعنى ،
أي تكسر السقاء ، أي انطوى بعضه على بعض ، وميل بعضه على بعض .
وفي (جري) لغتان : فتح الحاء وكسرهما إذا كان بمعنى الثوب .
والخضن من الحضانة بالكسر لا غير .

(١) البخاري ، كالفرائض ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ٨١ / مه ١ ، مسلم ، كالجهاد والسير ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ما تركناه صدقة (١٧٥٨ / ٥١) ، أبو دلود ، كالتخيغ والاملى ة وللفيء

كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ٩ كما ٢٠ - (١٦٣٧) حديثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقد - واللفظ لسعيد - قالوا : حدثنا سفيان عن سليمان الأحمول ، عن سعيد بن جبير ، قال : قال ابن عباس : يوم الخميس : وما يوم الخميس ! ثم بكى حتى بل ! معه الحصى فقلت : يا بن عباس ، وما يوم الخميس ؟ قال : اشتد برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجعم ! فقال : (اثبتوني كتب لكم كتاباً لا تضلوا به !) ، فتنازعوا .

وما ينبغي عند نبي تنازع ، والحجر - الذي هو العقل - بالكسر لا غير ، والحجر : المنع ، بالفتح لا غير مصدراً ، والكسر لا غير اسماً .
وقول ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس ؟ وذكره قول النبي (صلى الله عليه وسلم) حين اشتد به وجعه : (الحونى أكتب لكم كتاباً بالآ لا تضلوا بعدى) وذكر تنازعهم في ذلك ، وقول عمر - رضى الله عنه - : (حسبنا كتاب الله) ، وقوله عند ذلك : (دعوني فالذى أنا فيه خير) ، وفي الرواية الأخرى : (قوموا عني) ، وقول ابن عباس : (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب) .

قال الإمام - رحمه الله - : النبي (صلى الله عليه وسلم) معصوم من أن يكذب على الله - عز وجل -
أو يفسد ما يبلغه عنه ، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض وما يكون من بعض عوارضها ما لا يعود لبعض في منزلته ولا فساد فيما مهد من شريعته .

وقد كان (صلى الله عليه وسلم) لما سحر يخيّل إليه أنه عمل الشيء وما عمله ، ولم يجرها هنا منه - عليه السلام - من الكلام ما يعد مناقضاً لما قدم من الأحكام والشرائع ولا الكلام في نفسه دال على الهذيان الذي يكون على الحيات ، وقد بقي كثير من الأحكام عظيم خطرهما في الشرع غير منصوص عليها ، ولكنه قد حض على أصولها ووكل العلماء إلى الاستنباط ، فيقول كل إنسان منهم بقدر

ما يظهر له . وقد يقع بسبب اختلافهم فيما استنبطوه في بعض المسائل مرج وفق ، ولو وقع النص عليها لارتفع الخلاف وذهب المهرج ، ولعله (صلى الله عليه وسلم) كان أراد أن يتعرض لبعض هذه المسائل ، وقد قال بعض العلماء : الأظهر عندي أنه أراد (صلى الله عليه وسلم) أن ينص على الإمامة بعده ؛ ليرتفع بنصبه عليها تلك الفقه العظيمة التي منها حرب صفين والجمل ، وهذا الذي قاله غير بعيد . فإن قيل : كيف حسن الاختلاف مع قوله (صلى الله عليه وسلم) : (ائتنوني أكتب لكم) ؟ وكيف يعصوفه فيما أمر ؟ قلنا : لا خلاف أن الأوامر تقارنها قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال : إن أصلها على الندب ، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال : إن أصلها على الوجوب .

وتنقل القرائن - أيضاً - صيغة أفعّل إلى الإباحة وإلى التعجيز ، وإلى غير ذلك من ضروب المعاني . فلعله ظهر منه (صلى الله عليه وسلم) من القرائن ما دل على أنه لم يوجب ذلك عليهم بل جعله إلى

١٣ / ب

٣٨٠ كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه وقالوا : ما شأنه ؟ أهجر ؟ استفهموه . قَالَ : (دَعُونِي ، فَإِلَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ ، أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ : أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِخَوْفٍ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ) قَالَ : وَسَكَتَ عَنِ الثَّلَاثَةِ ، أَوْ قَالَهَا فَانْهَسَتْهَا .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهِمَا إِنْ دِثِ . ٢١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ !! ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ مُوعَهُ ، حَتَّى رَأَتْ عَلَى خَتِيهِ كَأَنَّهَا نِظَامُ اللَّوْلُؤِ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (ائْتُونِي بِالْكِتَفِ وَالِدَوَاةِ - أَوِ اللَّوْحِ وَالْثَوَاةِ - كُتُبَ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تُخَيِّرَهُمْ ، فَاخْتَلَفَ اخْتِيَارُهُمْ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ ، وَهُوَ يَدِلُّ عَلَى رَجْوَعِهِمْ إِلَى الاجْتِهَادِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، فَأَرَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اجْتِهَادَهُ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ هَذَا ، وَلَعَلَّهُ اسْتَلَوْحَ أَنْ ذَلِكَ مِنْهُ (صلى الله عليه وسلم) صَدَرَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ جَازِمٌ ، وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِمْ : (هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم))) وَبِقَوْلِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : (غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجْعُ) وَمَا ضَامَهُ مِنَ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ جَازِمٍ عَلَى حَسَنِ مَا كَانُوا يَعْهَدُونَهُ مِنْ تَعَوُّدِهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي بَلَاغِ الشَّرِيعَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ مِنْ طَرُقِ الْبَلَاغِ الَّتِي اعْتَادُوهَا مِنْهُ (صلى الله عليه وسلم) .

ظهر ذلك لعمر - رضى الله عنه - ولم يظهر للآخرين ما ظهر لعمر نفاقه ، فلعل عمر - رضى الله عنه - هجش في نفسه أن المنافق قد يستطرقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام ، وبلغه (صلى الله عليه وسلم) لسائر المسلمين بكتاب يكتب في خلوة وأحاد ، ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض ، ولهذا الال عمر : (عندكم القراق ، حسبنا كتاب الله) . قال أهل اللغة : هجر العليل بمعنى هذى .

قال الإمام - رحمه الله - : فقد قدمنا نحن بيان القول فيما وقع منه (صلى الله عليه وسلم) ، وبيننا ما يجوز عليه وما لا يجوز .

قال الإمام القاضي - رحمه الله - : رواية مسلم في هذا : (العجز) : وكذا وقع في كثير من الطرق ، وهو أصح من رواية مَنْ روى : (هجر) و (يهجر) إذ هذا كله لا يصح منه - عليه السلام - ولا يصح أن يعتقد عليه دأماً جاء هذا لمن قائله على طريق الإنكار لمن قال : لا تكتبوا ، أى لا تتركوا أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه ، أو هو لا يهجر ، كما قال تعالى : { أَتَهْلِكُ بِمَافَعَلَ السَّفَهَاءِ مِثْلًا } (١) أى أنت لا تهلك (١) الأعراف : ١٥٥ .

كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ٣٨١ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا فَقَالُوا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

٢٢ - (...) وحديثي محمد بن رافع وعبد بن حميد - قال عبد : أخبرنا .

وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرارق - أخبرنا معمر عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، قال : لما حضر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وفي البيت رجال ! فيهم عمر بن الخطاب ، فقال النبي كله : (هلم ! كتب لكم كتاباً لا تضلّون بعده) .

فقال عمر : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله .
فأختلف أهل البيت ، فاختصموا ، فمنهم من يقول : قرأوا بواي كتب لكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتاباً لن تضلوا بعده ، الصورة صورة الامشقه والتقدير والمعنى النفي المحض ، وإلا صحت الروايات الـ الر ، فيكون من قائلها خطأ وعلى غير تحقيق ، بل لما أصابه من الحيرة والدهش العظيم ما شاهده من النبي (صلى الله عليه وسلم) من هذه الحال التي دلت على فقده ، وعظيم المصاب به ، وخوف الفق والضلال بعده ، فلم يضبط ما قاله ، وأجرى المجر مجرى شدة الوجع ، كما حملهم الإضفاق عليه على حرصته ، والله تعالى يقول له وشك معهم : { وَالَّذِي يَعِصُكُمْ مِنَ النَّاسِ } (١) .

وقد رواه بعضهم : (هجر) بضم الهاء في غير مسلم ، ويحتمل أن يرجع هذا إلى الحاضرين ، أي جئتم باختلافكم وتنازعكم هجراً ومنكراً من القول .

والهجر الفحش في المنطق ، وسيأتي الكلام على ما أشار إليه من حديث سحره - عليه السلام - في موضعه إن شاء الله تعالى .
واختلف العلماء - رحمهم الله - في معنى هذا الحديث مما تقدم .

وقيل : إن معنى

هذا الحديث بما تقدم ، وقيل : إن معنى الحديث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن المبتدئ بالأمر به ، وإنما صئل ذلك فأجاب إليه ، فلما رأى اختلافهم فيه وعدم اجتماعهم على كتابه قال : (قوموا عني ، ودعوني) وهذا عند القائل بهذا يدل أنه كان غير مبتدئ بل مسؤول ، وأن الذي أنا فيه من إرسال الأمر وترككم ، وكتاب (٢) [وتدعوني بما طلبتم] (٣) خير .

وقول عمر - رضي الله عنه - : (حسبنا كتاب الله) : رد على من نازعه لا على أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقيل : خشى عمر - رضي الله عنه - أن يكتب في الكتاب ما لعلمهم يعجزون عنه فيحصلون بالخرج بالخلافه ، وأن الأرفق بهم سعة الاجتهاد ورحمة الخلاف / وثواب المخطئ والمصيبه مع تقرر أصول الشريعة ، وكال الدين ، وتمام النعمة .

وقيل : قد يكون امتناع عمر إضفاقاً على النبي (صلى الله عليه وسلم) من تكليفه في تلك الحال إملاء كتاب ؛ ولذلك قال : (٢) في الأبي : وكتاب الله .

(٣) لعلها حشو .

١٤ / أء

٣٨٢ كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ومنهم من يقول ما لال عمر .

فلما "ثَرُوا اللُّغُوَ وَالْاِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قوموا) .
(إن النبي (صلى الله عليه وسلم) اشتد به وجعه ، حسبنا كتاب الله) .

وقوله : (أوصيكم بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) : المراد بالمشركي هنا : اليهود ، وكذا جاء مفسراً في غير هذا الحديث وقد كان المشركون قتلوا ودخلوا في الإسلام .

قال أبو عبيد عن الأصمعي : جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين إلى ريف العراق في الطول ، وأما في العرض فن جده وما والاها

إلى أطوار الشام .

وقال أبو عبيد : هي ما بين حفر أبي السماوة في العرض (١) .
وانما سميت جزيرة ؛ لإحاطة البحار بها وانقطاعها من الماء .

وأصل الجزر : القطع ، وأضيفت إلى العرب ؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام .
وذكر الهروي عن مالك : جزيرة العرب المدينة .

وقال المغيرة المخزومي : جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة باخراج على من كان على غير الإسلام من هذه البلاد ، ولا يمنع من التردد فيها مسافرين ، وقاله مالك والشافعي وغيرهما ، إلا أن الشافعي خص هذا الحكم بالحجاز وحده من أرض العرب والحجاز عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن .

قالوا : ويضرب لهم حيث حلوا منه أجل ثلاثة أيام لينظروا في حوائجهم ، كما ضرب لهم ذلك عمر - رضي الله عنه - حين أجلاهم ، ولا يدفنون فيه - عند الشافعي - موثاهم ، ويخرجون إلى الدفن لغيرها ما لم يتغيروا .
وأجاز أبو حنيفة استيطانهم هذه البلاد .

قال الطبري : سن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأئمة إخراج كل من دان بغير الإسلام من كان بلد للمسلمين كانت ، مما أسلم عليها أهلها ، أو من بلاد العنوة إذا لم يكن بالمسلمين ضرورة إليهم ، يريد إما لعمارة أرض ونحوها ، كما أبقى عمر - رضي الله عنه - من أقر من ذمة الشام والعراق لعمارة أرضها ، وإنما خص في هذا الحديث جزيرة العرب لأنه لم يكن يومئذ للإسلام ظهور في غيرها .
فأما إقرارهم مع المسلمين في مصر لم يتقدم لهم عقد صلح قبل عقد الإقرار به فما لا نعلمه عن أئمة الهدى .

وذكر أحاديث منها عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا يبقى قبلتان بأرض) ومنها إخراج أهل الذمة من الكوفة إلى الحيرة .
وعن ابن عباس - رضي الله عنه - : لا يساكنكم أهل الكتاب في مضاربها) .

قال الطبري : فالواجب على كل إمام إخراجهم من كل مصر غلب عليه السلام ، إذا لم يكن من بلادهم التي صلحوا عليها ، إلا أن تدعو ضرورة لبقائهم لعمارتها ، فإذا كان فلا يدعوهم في مصر مع المسلمين كثر من ثلاثة أيام ، وليسكنهم الخارج عنهم ، ولينعمهم اتخاذ المساكن في مصار المسلمين وبيعها (١) لنظر : غريب الحديث للهروي ٢ / ٦٧ .

كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ٣٨٣ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَكَانَ ابْنُ عَثَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ فَلِكَ اهْتَابَ ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَعَطِهِمْ .
عليهم إن ملكوها .

وقال غيره : إن الحكم مختمر بمن كان بجؤيرة العرب ، كما جاء في الحديث ، غدروا أو لم يغدروا ، ويخرجون بكل حال ، فأما غيوبهم فلا يخرجون ، إلا أن يغدروا أو يخاف ذلك منهم ، فينقلون إلى حيث يوفق ضوهم .

وأما الحرم ، فعظم الفقهاء على مفع كل كافر مق حوله لا مستوطناً ولا ماراً فيه ، وإن مات فيه ميت ممن دخله نقل عنه ، إلا أن يتغير وجؤ أبو حنيفة مرورهم فيه ودخولهم إياه .

وقوله : (وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم) : سنة منه - عليه السلام - في

ذلك لازمة للأئمة بعده للوفود عليهم ، / تطييناً لنفوسهم وترغيئاً لأمثالهم ممن يستألف ، وقضاء لحق قصدهم ، ومعونة بهم على سفرهم ، وسواء عند أهل العلم كانوا مسلمين أو كفاراً ؛ لأن الكافر إذا وفد إنما يفد فيما بينهم وبين المسلمين وفي مصالحهم غالباً .

وأما قوله : (وسكت عن الثالث) يعني ابن عباس وقال : (أنسيتها) يعني سعيد ابن جبير .

قال المهلب : الثالثة : تجهيز جيش أسامة .

٢٧٠١ (1) باب الأمر بقضاء النذر

قال القاضي - رحمه الله - : وقد يحتمل هذا قوله - عليه السلام - : لا تتخذوا قبوري وثنا يعبد ، فقد ذكر مالك في الموطأ معناه ، مع إجلاء اليهود من حديث عمر - رضي الله عنه (١) ، وقال : آخر ما تكلم به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قوله : (قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، لا يقين دينان بأرض العرب) (٢) .

(١) للموطأ ٢ / ٨٩٣ (١٩) .

(٢) للموطأ ٢ / ٨٩٢ (١٧) .

١٤ / ب

٣٨٤

كتاب النذر / باب الأمر بقضاء النذر

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٦ - كتاب النذر

(١) باب الأمر بقضاء النذر

١ - (١٦٣٨) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ومحمد بن رُحْم بن المهاجر ، قالا : أخبرنا الليث .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَثَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى كِتَابِ النَّذْرِ

قوله : إن سعد بن عبادَةَ استفتى النبي (صلى الله عليه وسلم) في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه ، فقال : (اقضه عنها) .
قال الإمام - رحمه الله - : قد قدمنا أن الميت تقضى عنه الحقوق المالية ، وذكرنا الخلاف في البدنية ، وما تقدم يغني عن إعادته هاهنا .
قال القاضي - رحمه الله تعالى - : في هذا الحديث جواز النذر للطاعة .

وقد جاء في كتاب الله وصلة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كثيراً ، وأمر بالوفاء به وأثنى على فاعل ذلك ، وذم من لم يوف به .
وما ورد من النهي عنه فعنه ما كان لمعنى من أمر الدنيا ، كقوله : إن شفاني الله من مرضى تصدقت بكذا ، صان قدم غائبي صصت كذا فيكره هذا ؛ لما خالطه من غرض الدنيا والاشتراك في عمله ، ولذلك جاء في الحديث : (إنما هو شيء يستخرج به من البخيل) .
فأما إن كان نذراً مطلقاً لله وإرادة الثواب ، وشكراً لما أولاه الله وقضاه من حاجته - فلا يكره .
وسنذكر بعد .

والنذر لازم في الجملة ، قال الله تعالى : { وَلْيُؤْأُوا نُّنُورَهُمْ } (١) وقال - عليه السلام - :

(مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه) (٢) ، وقال ذاماً للآخرين : (وينذرون ولا يوفون) (٣) .

ويلزم النذر عند مالك مطلقاً ، كقوله : على نذر ، أو مقيد كقوله : على نذر صدقة أو صيام (٤) .

وللشافعي في المطلق قولان : مرة ألزمه ومرة لبطله ، وجعل فيه أقل ما يقع عليه ذلك الإثم (٥) .

(١) ١ الحج : ٢٩ .

(٢) البخاري ، كالأيمان والنذور ، بالنذر في الطاعة ! ١٧٧ / ، أبو داود ، كالأيمان والنذور ، بما جاء في نذر المعصية ٢ / ١٠٨ ، الترمذي ، كالنذور والأيمان ، بمن نذر أن يطيع الله فليطعه ٤ / ١٠٤ ، كلهم عن عائشة - رض الله عنها .

(٣) البخاري ، كالأيمان والنذور ، بإثم من لا يفى بالنذر ٨ / ١٧٦ ، أبو داود ، كللسنة ، بفي فضل أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٥١٨ / ٢ ، أحمد ٤٢٦ / ٤ ، ٤٣٦ ، كلهم عن عمران بن حصيي .

(٤) التمهيد ٢ / ٦٢ .

(٥) انظر : الحاوى ١٥ / ٤٦٧ .

كتاب النذر / باب الأمر بقضاء النذر ٣٨٥

إِمْه ، تُؤْفِتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَاَقْضِيْهِ عَنْهَا) .

وعند مالك وقفه العلماء : فيه كفارة يميني ، ويأتى فيه أثر مفسر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) صحيح ، وسواء كان عندنا لا على

وجه القصد والتوبة ، أو وجه الخوف ووجه الغضب في الحرج إذا قيده أو أطلقه يلزم .

وقال الشافعي : هو مخير في نذر الحرج المقيد أن يفى به أو يكفر كفارة يميني ، وسيأتى ذكره .

وأما النذر بشيء مباح كالقيام والمشى إلى السوق ونحوه ، فعند مالك وكافة العلماء :

لا يلزم ، وهو مكروه ؛ لأنه من تعظيم ما لا يعظم ، بل ظاهر كلام مالك أنه من نذر المعصية (١) .

وقال أحمد بن حنبل : هو لازم يخير بين فعله أو كفارة يميني .

وقوله : (ولم تقضه) : يحتمل أنه وجب عليها فلم تقضه ؛ ولهذا حضه - عليه السلام - على قبضه عنها ، وهو أظهر من لفظ الحديث ،

لا سيما مع الحديث المتقدم : (إنما ماتت فجأة) (٢) .

وقيل : يحتمل أن تكون عقده ولم يجب عليها .

وهذا الحديث مما يحتج به الشافعي / في أن من وجب عليه حق في ماله من يمين أو

نذر أو كفارة - فهي مقضية من ماله كديونه اللازمة .

ومالك وأبو حنيفة وأصحابهما يخالفونه في ذلك ، ويرون أنه لا يقضى شيء من ذلك إلا أن يوصى به .

ثم اختلفوا هل يكون في ثلثه ؟ وهو قولنا ، وعند غيرنا في رأس ماله .

واختلف أصحابنا فيما لم يفرط فيه من زاد كالزكاة الحالة وشبهها ، فعند ابن القاسم : أنها تخرج إذا أوصى بها من رأس المال ، ولا يلزم إذا لم يوص بها .

وعند أشهب : يخرج من رأس المال ، أوصى بها أم لا .

واختلف في نذر أم سعد ما كان ؟ فقيل : كان نذرا مطلقا ، وقيل : كان صوما ،

٢٧٠٢ (2) باب النهي عن النذر ، وأنه لا يرد شيئا

وقيل : كان عتقا ، وقيل : كان صدقة .

واستدل كل قائل بأحاديث وردت في قصة أم سعد .

ويحتمل أن النذر عليها ورد في تلك الأحاديث ، والله أعلم (٣) .

وأظهر ما فيها أن نذرها كان في المال أو نذرا مبهما ، ويكون حديث من احتج لذلك برواية مالك لما قيل لها : أوصى ، قالت : فم

أوصى دائما المال مال سعد ؟ أى فأوصى فيه بقضاء نذرى .

ويطابق هذا قول من روى : (فأعتق عنها) ، فإن العتق من الأموال ومن كفارة النذور وليس فيه كفارة قطع على أنه كان عليها

عتقا ، كما استدلل به من قال : إنه كان عليها رقبة ، ولأن هذا كان من باب الأموال المتفقة على النيابة فيها ، ويعضده - أيضا - ما

رواه الدارقطني من حديث مالك : فقال له - يعنى النبي (صلى الله عليه وسلم) : (اسق عنها الماء) .

وأما حديث القوم فقد قاله أهل الصنعة للاختلاف بين رواته في سنده وكثرة اضطرابه .

(١) ١ تمهيد ٢ / ٦٣ .

(٢) سبق في كالوصية .

(٣) لنظر : الاستذكار ١٥ / ١١ .

١٥ / ب

٣٨٦ كتاب النذر / باب الأمر بقضائ النذر (...) وحديثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك .
 ح وحديثنا أبو بكر بن أن شيبه وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم ، عن ابن عيينة .
 ح وحديثنا حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .
 ح وحديثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر .
 ح وحديثنا عثمان بن أن شيبه ! حدثنا عبدة بن يلماشما عن هشام بن عروة ، عن بكر بن وائل ، كُفَّهُمُ عَنِ الرِّفْرِ ، بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ .

وقوله : (فاقضه عنها) : على غير الوجوب عند كافة العلماء ؛ لأنه إنما سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) هل يفعل ذلك ؟ فأباح له ذلك ، وحمله غيرهم على الندب والترغيب لقوله : (فينفعها) ، ولا شك أن كل نافع يرغب فيه ، وهذا عند كافتهم ما يتعلق بالمال .
 وحمل أهل الظاهر هذا على الوجوب ، فألزموا الوارث قضا النذر عن الميت (١) مكانه .
 وأما غيره يلزم ذلك الأقدم منهم فلا أقعد .
 (١) الاصطدكار ١٥ / ١٦ .

كتاب النذر / باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا ٣٨٧
 (٢) باب النهي عن النذر ، وأنه لا يرد شيئا
 ٢ - (١٦٣٩) وحديثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم - قال إسحاق : أخبرنا .
 وقال زهير : حدثنا جرير - عن منصور ، عن عبد الله بن مرة ، عن عبد الله بن عمر ، قال : أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوماً ينهانا عن النذر ، ويقول :
 (إنه لا يرد شيئا ، وإنما يستخرج به من الشحيح) .
 ٣ - (...) حديثنا محمد بن يحيى ، حدثنا يزيد بن أبي حكيم ، عن سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : (النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخره ، وإنما يستخرج به من البخيل) .

وقوله : أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوما ينهانا عن النذر ، ويقول : (إنه لا يرد شيئا) ،
 وفي الحديث الآخر : لا يقدم شيئا ولا يؤخره ، وفي الحديث الآخر : (إنه لا يأتي بخير) ، وفي الحديث الآخر : لا يرد من القدر ،
 دائما يستخرج به من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج) ، قال الإمام - رحمه الله - : ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ على النذر والحفظ على الوفاء به .

وهذا عند بعيد من ظاهر الحديث ، ويحتمل عندى أن يكون وجه النهي أن الناذر يأتي القربة مستقلا لها لما صارت عليه ضربة لازم ، وكل محبوس الاختيار كأنه لا يبسط للفعل ولا يبسط إليه نشاط مطلق الاختيار .
 فقد كره مالك - رحمه الله - أن ينذر الإنسان صوم يوم بعينه ويوقفه ، وعلل قوله شيوخنا بمثل هذا الذي قلناه .
 ويحتمل - أيضا - أن يكون الناذر لما لم ينذر ما بذل من القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يختار ، صار ذلك كالمعاوضة التي تقدر زيو التقرب ، ويذهب الأجر الثابت للقربة المجردة ، وفي الحديث : (من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فهو له) (١) ، ويشير إلى هذا التأويل قوله (صلى الله عليه وسلم) : (إنه لا يأتي بخير) ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن النذر لا يغنى من القدر شيئا) ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن / الله قدره له ، ولكن النذر قد يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ، ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج) ،

(١) مسلم ، كالزهد ، بمن أشرك في غير الله ٤ / ٢٢٨٩ ، ابن ماجه ، كالزهد ، بالرياء والسمعة ٢ / ١٤٠٥ ، وأحمد ٢ / ٣٠١ ، كلهم عن أبي هريرة - رضى الله عنه .
١٥ / ب

ص ص ص ، ص أو
ص ص ص / باب النهي عن النذر وأنه لا يرد ثميًا ، وص ه ه ، ء ص ص ص قصص مه ص ملاص ه ، ه ص

٢٧.٣ (3) باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد

٤ - (...) حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ، حدثنا غندر عن شعبة .

ح وحدثنا محمد

أَبْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَقْتُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
عَنِ النَّبِيِّ لِحَقَّةٍ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّبْرِ .

وَقَالَ: (إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، صَاحِئًا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ).

ءَ، صَّءَ، هَ، صَ صَ عَصَ صَ هَ صَ هَ، - صَ صَ صَ !، صَ صَ صَ صَ صَ صَ صَ

(...) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن ادم ، حدثنا مفضل .

ح وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار، قالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، بِإِنَّا الْإِسْنَادُ، نَحْوُ حَدِيثِ جَرِيرٍ

٥ - (١٦٤٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الثَّوْرَ الرَّدْثِيَّ عَنْ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(صلى الله عليه وسلم) قَالَ: (لَا تَتَنَرَّوْا، فَإِنَّ النَّارَ لَا يَغْنَى مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ لَا .

٦ - (...) وَحَقَّقْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنَ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّزْرِ .

وَقَالَ : (إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مَنْ الْقَدَرُ ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ) .

٧ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ !

أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَن هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (إِنْ النَّارُ لَا يُقْرَأُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا

لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ ، وَلَكِنَّ التَّنْزِيْفُ الْقَدْرَ ، فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَحِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَحِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ .

وهذا كَالنص على هذا التعليل الذي قلناه لأنه أخبر (صلى الله عليه وسلم) : أن موافقة القدر تخرج منه ما لم يرد أن يخرج ، وأن

التو ليس هو الجالب للقدر .

قال القاضي - رحمه الله تعالى - : قد يقال : هل ذلك على طريق الاعلام بما ذا

فيه من أنه لا يخالف القدر ولا يأتي الخير بسببه والنهي عن اعتقاد خلاف هذا وأن يقع بظن جاهل ، وهو بالجملة عند مالك مباح

فيما تأوله بعض شيوخنا ، إلا إذا كان موبداً ، فلذلك كرهه لتكرره عليه في أوقات قد يثقل عليه فعله ، وقد لزمه فيفعله بالرغم لا

بالرضی ،

كتاب النذر / باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا ٣٨٩ (...) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن

القَارِيَّ - وَعَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَّ الرَّسَّ - كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، بِهَذَا الْإِسْتَادِ مِثْلُهُ .

وَيَتَكَلَّفُهُ غَيْرُ طَيْبِ النَّفْسِ وَلَا مَنْشَرِ الصَّدْرِ ، وَلَا خَالِصِ النِّيَّةِ فَيَكْثُرُ عَنْهُ وَيَقِلُّ أَجْرُهُ وَثَوَابُهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْتَمَلَاتُ قَوْلِهِ : أَلَا يَأْتِي

(بخير) ، أى أن اعتقاده قد لا يحمّد والوفاء به قد لا يصحّ ، وقد يكون معناه : لا يكون سبباً لخير لم يقدر وكما جاء فى الحديث .

كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر في معصية الله ...
إلخ

(٣) باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد
٨ - (١٦٤١) وحديثي زهير بن حرب وعلى بن حجر المئذني واللفظ لزهير - قالوا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا أيوب ، عن
أي قلابة ، عن أن المهلب ، عن عمران بن حصين ، قال : كانت ثقيف حلفاء لبني عقييل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) ، وأسرا أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلاً من بني عقييل ، وأصابوا معه العضباء ، فأتى
عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في الوثاق .

قال : يا محمد ، فأتاه .

فقال : (ما شأنك ؟) .

فقال : بم أخذتني ؟ وبم أخذت سابيقة الحافي ؟ فقال - إعظاماً لنك - : (أخذتك بجزيرة حلفائك ثقيف ! ، ثم انصرف عنه فناداه .
فقال : يا محمد ، يا محمد ، وقوله : كانت ثقيف حلفاء لبني عقييل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) وأسرا أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلاً من بني عقييل ، وأصابوا معه العضباء ، فأتى عليه
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو في الوثاق ، فقال : يا محمد ، فأتاه فقال : (ما شأنك ؟) فقال : بم أخذتني ؟ وبم أخذت
سابقة الحاج ؟ فقال - إعظاماً لذلك - : (أخذتك بجزيرة حلفائك ثقيف ! ، ثم انصرف عنه فناداه ، فقال : يا محمد ، يا محمد .
وكان (صلى الله عليه وسلم) رحيماً رقيقاً .

فرجع إليه فقال : (ما شأنك ؟) فقال : إني مسلم .

قال (صلى الله عليه وسلم) : لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح) ، ثم انصرف فناداه : يا محمد ، يا محمد .

فأتاه فقال (صلى الله عليه وسلم) : (ما شأنك ؟) فقال : إني جائع فأطعمني ، وظمآن فأسقني .

قال (صلى الله عليه وسلم) : (هذه حاجتك) ، فقدم بالرجلين .

قال : وأسرت امرأة من الأنصار وأصببت العضباء : وفي هذا الحديث : (فانطلقت ونذروا بها ، فطلبوها [ولاذوا بها] (١) فأعجزتهم
، ونذرت إن نجاها عليها لتحرنها) وفيه : قال (صلى الله عليه وسلم) : (بشس ما جزيتها ، لا وفاء بنذر في معصية الله ، ولا فيما لا
يملك ابن آدم) ، قال القاضي - رحمه الله - : ذكر في أول هذا الحديث : أسر المسلمون هذا الرجل ، وأصابوا معه العضباء ، وقال في
آخره : (وأسرت امرأة من الأنصار وأصببت العضباء) .

العضباء غير القصواء على ما قاله ابن قتيبة وغير واحد ، وقد تقدم قبل هذا ، ما أشرنا إليه من أنه يحتمل أنها واحدة وأن العضبي
والقصواء والجدع بمعنى من سمات الأذن وإن اختلفت صفاتها ، وأنها اسم ناقتة والقصوى والعضبي ، فقد جاء في حديث الحج أنه
خطب على ناقتة الجدعاء (٢) ، وفي رواية أخرى :

(١) هذه الجملة حشوليس في الحديث .

(٢) لحد ٥ / ٢٥١ عن أبي لمامة .

كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر في معصية الله ...

إلخ ٣٩١ وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رحيماً رقيقاً ، فرجع إليه فقال : (ما شأنك ؟) .

قال : إني مسلم .

قال : لو قلتها وأنت تملك أمرك ، أفلحت كل الفلاح) ثم انصرف .

فَنَ الْآه .
فَقَا : يَا مُحَمَّدُ ، يَا مُحَمَّدُ ، فَاتَاهُ فَقَالَ : (مَا شَأْنُكَ ؟) .
قَالَ : إِنِّي جَائِعٌ فَاطْعِمْنِي ، وَظَمَانُ .

القصواء (١) ، وفي أخرى : الخرمي (٢) ، وفي أخرى : المخضمة (٣) ، وفي حديث مالك : كانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) ناقة لا تسبق يقال لها : القصواء (٤) ، وفي حديث غيره : يقال لها : العضباء (٥) [وأبو بريد] (٦) يقول : هو اسم لها ، وهذه الأحاديث تدل على أنها صفة قرب صفة صارت اسما ، لكن هذا الحديث والذي بعده في كتاب مسلم وغيره يدل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما اكتسبها في المدينة ، وأنها كانت لبني عقيل ، وأن المشركين أغاروا عليها ثانية / فحملوها كما جاء في الحديث ، وهو بين في غير مسلم ، قال : فحبس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العضباء لرحله ، وأغار المشركون على سرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذهبوا به وبالعضباء ، وأسروا امرأة من المسلمين ، وهي امرأة ابن أبي ذر (٧) .
وذكر بقية خبر المرأة كما ذكر مسلم .

وقوله : إني مسلم ، فقال له - عليه السلام - : لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت)

ثم ذكر الحديث : (فادى به) ، قال الإمام - رحمه الله - : كيف قال له : إني مسلم ، ثم فادى به ، ومن أظهر الإسلام قيل منه من غير بحث عن باطن ، وقد وقع في أحاديث كثيرة الأخذ بالظاهر في هذا ، أو التنبيه على أنه لم يورم أن يبحث على البواطن والقلوب .
قيل : يمكن أن يكون هذا من خصائص النبي (صلى الله عليه وسلم) مع هذا الرجل ، فأوحى إليه فيه أنه غير مومن ، وأنه مستباح ، ألا ترى قوله - عليه السلام - بعد هذا لما سأله أن يطعمه وشقيقه : (هذه حاجتك) .

قال القاضي - رحمه الله - : ليس في الحديث ما يدل أنه رده إلى دار الكفر ، وإنما فيه أنه لم يطلق سراحه أولا وأنه فادى به .

فأما أنه لم يطلق سراحه فإنه إنما أسلم بعد الأسر وملك المسلمين له فبقى لهم ، وأما المفاداة إذا لم يرد إلى دار الكفر فصواب لا اعتراض فيه .

(١) مسلم ، كالحج ، بحجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ١٢١٨ / ٢ ، ابن ماجه ، كالمناسك ، بحجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ١٠٢٢ / ٢ ، كلاهما عن جابر بن عبد الله .

(٢) نحمد ٧٨ / ٤ من حديث قيل بن عائذ .

(٣) حمد ٤٧٣ / ٣ عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ابن ماجه ، كالمناسك ، بلفظة يوم النحر ٢ / (٤) انظر : كنز العمال وقد نسبها للطبري ٩٦ / ٧ .

(٥) أبو دلود ، كالمناسك ، بمن قال : خطب يوم النحر ١ / ٤٥٣ .

(٦) رسمها النسخ هكشا ، وفي الأبى واللسان : لبو عبید .

(٧) ثبو داود ، كالأيمان والنذور ، بفي النذر فيما لا يملك ٢ / ٢١٤ من حديث عمر بن حصين .
١٦ / ١

٣٩٢ كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر في معصية الله ...
إنلخ فاستقني .

قَالَ : (هَذِهِ حَاجَتُكَ) ، فَفَمِيَ بِالرَّخْلِينَ .

قَالَ : وَأَسْرَتِ امْرَأَةً مِنَ الْأَتْصَارِ ، وَأَصِيبَتِ الْعُضْبَاءُ ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَثَاقِ ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ يَوْمِهِمْ ، فَأَنْفَلَتَتْ فَاتَ لَيْلَةً مِنَ الْوَثَاقِ فَأَتَتْ الْإِيلَ ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغَا فَنَزَعَتْهُ ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعُضْبَاءِ ، فَلَمْ تَرُغْ .
قَالَ : وَنَاقَةٌ امْنُوقَةٌ ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا ثُمَّ زَجَرَتْهَا فَأَنْطَلَقَتْ ، وَنَرَوْهَا بِهَا فَطَلَبُوهَا فَاعْجَزَتْهُمْ .

قَالَ : وَنَذَرْتُ لَنَفْسِي ، إِنَّ نَحَاهاَ اللهُ عَلَيَّاهَا لَتَنَحَرَنَهَا ، فَلَمَّا قَلَبَتِ الْمَلِيَّةَ رَاهاَ النَّاسُ .

فَقَالُوا : الْعَضْبَاءُ ، نَاقَةُ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَتْ : إِنَّهَا نَزَرَتْ ، إِنَّ نَحَاهاَ اللهُ عَلَيَّاهَا لَتَنَحَرَنَهَا .

فَاعْتَوَا رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) فَذَكَرُوا فَلَكَ لَهُ .

فَقَالَ : (م)إِجَانِ اللهُ! بِنَسَمَا جَزَتْهَا ، نَزَرَتْ لَهِ إِنَّ نَحَاهاَ اللهُ عَلَيَّاهَا لَتَنَحَرَنَهَا ، لَا وَفَاءَ لِنَزَرٍ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ لَهَا .
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَرٍ : (لَا نَزَرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ) .

لأنه أطلقه من أسر الرق ليطلق أولئك ، ثم ان كل واحد منهم بعد الاطلاق موكول إلى حاله من بقائه بالأرض التي أطلق من أسره فيها أو رجوعه إلى أرضه ، فقد يحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد اطلع من صحة إيمانه ووفق بصدق يقينه من حيث فادى ، وأطلقه من الرق بإطلاق الآخرين ، وبقي هو حر مع المسلمين لم يرجع إلى دار الكفر ، فيكون معنى قوله : ألولاها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح ، أى نجول! في الدنيا من الرق وفي الآخرة من النار ، لكنك قتلها وقد ملكت ، أفلحت بالنجاة من النار ، ولم يتم فلاحك بالرية .

وأما قوله : (هذه حاجتك) التي احتج بها قائل ما تقدم فما فيه عندى ظهور ، لما تأوله من أنه اتهمه في بيهانه ، ولو اتهمه في إيمانه لم يقل له : ألولاها وأنت تملك أمرك ، بل كان يقول : لو قتلها من قلبك وصدق نيتك ، وإنما معنى (هذه حاجتك) : حاضرة مقضية غير متعذرة .

قال الاط م - رحمه الله - : وأنا قوله : لا وفاء بنو في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد ، ، ولم يذكر في ذلك كفارة ، خلافا لمن نذر ، زعم أن النذر في المعصية يكفر ، تعلقا بما ذكره الترمذى وأبو داود : لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين (٩) .
والجريرة : الجناية والذنب .

وقد احتج بقوله - عليه السلام - في ناقته : لا وفاء بنذر

(١) أبو داود ، دأ لأيمان والنذور ، بمن رلت عليه كفارة إذا كان في معصية ٢ / ٢٠٨ ، الترمذى ، كالنذور والأيمان ، بما جاء عن رد ول الله ! أن لا نذر في معصية ٤ / ١٠٣ ، عن عليثهم - رضى الله عنها .

كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر في معصية الله ...

إلخ ٣٩٣ (...) ! دثنا أبو الرئع العتكي ، حاشا حماد ينعى ابن زيا .

ح وحدثنا إسحاق

ابن إبراهيم وابن أبي عمر عن عبد الوهاب الثقفي ، كلاهما عن أثوب ، بهذا الاستناد ، نحوه ، وفي حديث حماد قال : كانت العضباء لرجل من بني عقييل ، وكانت من سوابق

في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد) أصحاب الشافعي على أن مال المسلم باق على ملكه لان غنمه الجيش من أرض الحرب وقسموه ، وأن صاحبه يأخذه بعد القسمة .

ولعلنا أن نتكلم عليه في كتاب الجهاد إن شاء الله .

والعضباء اسم ناقة اشبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (هى ناقة منوقة) : أى مذلة ، ومنه الحديث الذى فيه : وسار معه على جمل له قد توقد ، أى بأرضه وذله .

يقال : جمل منوق ومخييس ومعبد ومديث .

وقوله : (ونذروا بها) : أى علموا بها ، يقال : نذرت بالشئ ، بكسر الذاو نذارة ،

أى علمت به ، ونذرت الشئ لله ، بفتح الذاو ، أنذر نذرا .

قال ابن عرفة : النذر ما كان وعدا / على شرط ، فكل ناذر واعد وليس كل واعد ناذر ، فلو قال قائل : على ان أتصدق بدينار لم

يكن ناذرا ، ولو قال : إن شفى الله مريضى أو رد على غائبى فعلى صدقة دينار أو غيره ، كان ناذراً .
قال الإمام - رحمه الله - : هذا الذى ذكره ابن عرفة مال إليه بعض الفقهاء ، ورأى
أن النذر الغير المشروط لا يُسمى نذرا ؛ ولهذا يستحب الوفاء به ، ولا يجب كما يجب المشروط المسمى نذراً ، الداخلى فى عموم الظواهر
الواردة بالأمر بالوفاء بالنذر .
ومال غير هؤلاء من الفقهاء إلى أن الجميع يسهى نذرا وأنشد قول الشاعر :
الشامى عرضه ، ولم أشمهما والناذرين إذا لم ألمهما دمي
وتول جميل :
فليت رجال يخك قد نذروا دمي وهما بقتلى يا بشين لقونى

٢٧٠٤ (4) باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة

والأظهر أن النذر المذكور فى التيق غير معلق بشرط .
وقوله : (مجرسة ، ت أى مذلة .
يقال : جرسه الأمر ، أى راضته وذللته .
قال التى الى - رحمه الله - : قوله : (مدربة) بدال مهملة معنى مذلة ، ومعنى منوقة ومجرسة ، كله بمعنى واحد .
وفى هذا الحديث جواز سفر المرأة مع غير ذى رحم عند الضرورة ، وإنما ذلك مع الاختيار .
ومال بعضهم : إن هذا انتهى إنما هو فى الأسفار المباحة ، وأما الواجبة فى الدين فلا نهى فيها .
وهذا لا يصح إلا عند الضرورات ، كضرورة هذه من الهروب من دار الكفر والخروج من الأسر ، ولحد تقدم الكلام على هذه
المسألة فى كتاب الحج .

١٦ / ب

٣٩٤ كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر فى معصية الله ...
إنلج الحاج .

وفى حديثه أيضا : فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ فَلَوْلَ مَجْرَسَةٍ .
وفى حديث الثَّقَفِيّ : وَهِيَ نَاقَةٌ! مُدْرَبَةٌ .

وقوله : لا نذر فيما لا يملك ابن آدم) : هذا إذا أطلق النذر بالصدقة أو العتق فيها مطلقا ، فإن قيده بملكه متى ملكه لزم فى العتق
عندنا على مشهور مذهبنا ولم يلزم على غيره وهذا الحديث لهذا المذهب حجة .
وقوله : لا نذر فى معصية الله) : نفى النذر عنها ، إذ النذر المقصد فيه التبرك والتقرب ، والمعصية تنافيه ، فلا نذر يصح فيها ولا
يلزم ، بل نهى عنه وعن الوفاء به .
ولم يذكر فى الحديث كفارة ، وهذا قول مالك وكافة العلماء أنه لا كفارة فى نذر المعصية (١) وقال الكوفيون : لا يلزم وفيه كفارة
يمين ، واحتجوا بما ورد فى حديث عائشة - رضى الله عنها - : لا نذر فى معصية ، وكفارته كفارة يمين (٢) .
وهو حديث مقلوب معتل عند أهل الحديث ، مع أنه محتمل تأويل رجوع الكفارة إلى النذر الجائز كما جاء فى الحديث مبينا .

(١) لنظر : التمهيد ٦٤ / ٢ .

(٢) انظر : الاصدكار ١٥ / ١٣ .

كتاب النذر / باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة ٣٩٥

(٤) باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة

٩ - (١٦٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زَرِيْع ، عَنْ حُمَيْد ،
عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، حَا شَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنِي ثَابِتٌ!! عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَأَى شَيْخًا يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ .

فَقَالَ : (مَا بَالُ هَذَا ؟) ،

قَالُوا : نَرَاهُ أَنْ يَمْشِيَ .

قَالَ : (إِنْ اللَّهُ عَنْ تَعْنِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَغْنَى) وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ .

١٠ - (١٦٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَيْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَلْحَرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ ، يَتَوَكَّصُ عَلَيْهِمَا .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا شَأْنُ

وَقَوْلُهُ : أَنَّهُ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ .

فَقَالَ : (مَا بَالُ هَذَا ؟) قَالُوا : نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ .

قال : (إِنْ اللَّهُ عَنْ تَعْنِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَغْنَى) وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (اركب ، إِنْ اللَّهُ غْنَى عَنْ نَذَرِكَ) ، قَالَ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَحْمِلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، وَكَذَلِكَ مَجْمَلُ الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ عَنْ عَقْبَةٍ : أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَخْتَى نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَاسْتَفْتَيْتُهُ .

فَقَالَ : ا لْتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ) مَحْمَلُهُ - أَيْضًا - عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهَا عَجَزَتْ .

وقد ذكر أبو داود في هذا الحديث أنها نذرت أن تحج ماشية وأنها لا تطيق ذلك ، فقال - عليه السلام - : (إِنْ اللَّهُ لَغْنَى عَنْ مَشْيِ أَخْتِكَ ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَهُ) (١) ، فَقَدْ / نَبِهَ هَاهُنَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَطِيعَةٍ وَهَكَذَا مَذْهَبُ فَالْكَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ النَّاذِرَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ مَشَى مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَكَبَ وَأَهْدَى (٢) .

قال القاضي - رحمه الله - : اختلف العلماء بحسب اختلاف هذه الآثار والروايات ، واتفقوا على ناذر الحج والعمرة أن يلزمه فعل ذلك والسير إليه .

واختلفوا إذا نذر مشياً أو سيراً ولم يذكر حفا ولا عمرة ، فذهب مالك (٣) إلى ما تقدم من أن مَنْ نذر المشى سَمَى حَجًّا أو عَمْرَةً أو لم يسم لزمه المشى ولم يركب ، وإن

(١) أبو داود ، كالأيمان والنذور ، بمن رثى عليه كفارة بذا كان في معصية ٢ / ٢١١ .

(٢) انظر : التمهيد ٦ / ٩٧ ، لما .

(٣) انظر : التمهيد ٢ / ٦٣ ، وللسابق .

١٧ / أ

٣٩٦ كتاب النذر / باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة هنا ؟) .

قَالَ ابْنَاهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (اركب أَيْهَا الشَّيْخُ ، فَإِنَّ اللَّهَ غْنَى عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ) وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ جُرَيْرٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ

أَبِي عَمْرٍو ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، مِثْلُهُ .

١١ - (١٦٤٤) وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ - يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ يَزِيدَ

بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : نَذَرْتُ أَخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ

عَجَزَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ مَشَى رَجَعَ مِنْ قَابِلٍ فَشَى مَا رَكَبَ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ ، وَأَهْدَى لِتَفْرِيقِ الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يَأْسَ الْقُدْرَةَ

على المشى جملة ، فليركب ويهجي .
 روى مثله عن عليّ وابن عباس (١) - رضى الله عنهما .
 وقال الحسن البصرى : إن نذر حجا أو عمرة فلا مشى عليه ويركب ، وعليه دم .
 وقاله أبو حنيفة (٢) ، وحكى عنه أنه متى لم يسم حجا ولا عمرة فلا يلزمه مشى ولا سير جملة في القياس ، ولكن الاستحسان في قوله
 على المشى إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة دون سائر هذه الألفاظ ، يسير ولا يلزمه مشى .
 وقال الشافعى : يلزمه المشى إن قدر عليه سفى حجا أو لا (٣) ، كقول مالك ، إلا
 أنه إن عجز ركب ويهدى احتياطا ، ولم يلزمه رجوع لشيء ما عجز عنه ، وهو مذهب أهل الكوفة .
 وقد روى مثله عن ابن عمر ، ومذهب السلف وأهل المدينة (٤) وهى إحدى الروايتين عن ابن عمر ، ومذهب ابن الزبير أن يرجع
 فيمشى ما ركب ولم يجعل عليه دما (٥) .

وروى عن عليّ - رضى الله عنه - قول آخر : أنه مخير إن شاء مشى ، وإن شاء ركب وأهدى (٦) .
وأحاديث مسلم يحتج بها الشافعى فى إسقاط وجوب الرجوع والدم دائما جعله احتياطا .
ومالك ومن يوجب عليه الرجوع والدم يحتجون بزيادة من روى فى حديث أخت عقبة : (ولتهد) .
ذكره أبو داود (٧) وغيره ، وزاد فى بعض الروايات : (ولتهد بدنة) ، ذكره ابن المنذر .
وهذه حجة لمالك فى إيجابه البدنة لمن وجدها فى هذه المسألة .

وتأولوا الأحاديث في ترك الرجوع لمن لم يقدر جملة وقد روى في حديث أخت عقبة ، فعجزت عنه ، فأما مَنْ نذر فعله الوفاء بنذره (١ ، ٢) انظر: الاستذكار ١٥ / ٣٣ ، ٣٤ .

(۱، ۲) انظر: الاستذکار ۱۵ / ۳۳، ۳۴.

(٤) الاستذكار ١٥ / ٣١ ، ٣٢ .

(للا) المصدر السابق ١٥ / ٣٣ .

(۳) لفظ: لطاوی ۱۵ / ۴۸۲ .

(٥) المصدر السابق ١٥ / ٣٢ .

(٧) سبق في نفس الباب .

كتاب النذر / باب من نذر أن يمشی إلى الكعبة ٣٩٧ أَسْتَفْتَى لَهَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَاسْتَفْتَيْتِهِ .

فَقَالَ : اَلْتَمَشْ وَلَتَرَكِبْ ثَا .

١٢ - (...) وحدثنى محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرارق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنا سعيد بن أبي أيوب ، أن يزيد بن أبي حبيب أخبره ، أن أبا الخير حدّثه عن عتبة ابن عامر الجهني ، أنه قال : نزلت أختي .

فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَلِیْثِ مُفَضَّلٍ .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ : حَافِيَةٌ .

وَزَادَ : وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يَفَارِقُ عُقْبَةَ .

ص ص ! ، ءَسْ ، هَ ، صَّ صِ هَ ، ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص - - ءَمَص

(...) وحدثني محمد بن حاتم وابن أبي خلف ، قالا : حدثنا روح بن عباد ، حدثنا

وفي قوله في حديث أخت عقبة : (فلتمش ولتركب) : حجة على أبي حنيفة في إسقاط المشي جملة .

قوله في هذا الحديث : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله دلى مكة والمسجد الحرام ، وإن لم يذكر حجا ولا عمرة ، وكذلك متى ذكر جزيمن من الكعبة أو البيت فله حكمه .

وهذا قول مالك وأصحابه .

واختلف أصحابه إذا قال : إلى الحرم ، أو مكالم منه ، أو مكان من مدينة مكة ، أو المسجد ، هل له حكم ذكر البيت أم لا ؟ وقال

الشافعي : متى قال : على المشي إلى شيء بما يشتمل عليه الحرم لزمه ، وإن ذكر ما خرج عنه لم يلزمه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد والحسن وابن حبيب من أصحابنا (١) زاد : إلا إذا ذكر عرفة فيلزمه وإن لم يكن من الحرم .
وقال أبو حنيفة : لا يلزمه في هذا مشي ولا سير في القياس ، لكن الاستحسان في قوله : إلى بيت الله ، أو الكعبة ، أو مكة فقط (٢) / أن يسير ولا يلزمه ركوب على أصله .

وقوله في الحديث : حافية ، فقال : التمش ولتركب) : ظاهر مع ما جاء في الحديث الآخر : (إن الله غني عن تعذيب هذا نفسه) وأمره أن يركب : أنه لا يلزم ما فيه تعذيب للنفس ، لكن كل ما ذهب فيه المشقة على نفسه فلم يلزمه ، إذ ليس فيه قرينة ، يستحب له فيه الدم ، ولا يلزمه مثل المشي حافياً ، أو حمل شيء على عنقه (٣) .

فأقدم هاهنا استحباب بخلاف مجرد المشي لمن عجز عنه ؛ لأن المشي مقدار عليه وطاعة ، والخطأ فيه مكتوبة ، وقد قال الله تعالى : { يَأْتُواكَ رِجَالًا } (٤) ، فليدم الإنسان ما نذر من ذلك ،
(١) انظر : الحاوي ١٥ / ٤٨٢ ، الاستذكار ١٥ / ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) مبق في كتاب الحج .
(٣) انظر : التمهيد ٢ / ٦٢ وهو قول الإمام مالك .
(٤) ١ الحج : ٢٧ .
١٧ / ب

٢٨ 27 - كتاب الأيمان

٢٨٠١ (5) باب في كفارة النذر

٢٨٠٢ (1) باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى

٣٩٨ كتاب النذر / باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ابن جريج ، أخبرني يحيى بن أبي أيوب ، أن يزيد بن أبي حبيب أخبره ، بهنا الإسناد ، مثل حديث عبد الرزاق .
فإذا عجز عنه وجب عليه الدم عندنا ، وسقط عند غيرنا ، واستحبه آخرون على ما تقدم .
وكذلك عندنا وعند أبي حنيفة : إذا حلف بالمشي إلى مكة لزمه اليمين (١) إذا حث ، وكلاهما على مذهبه المتقدم في لزوم المشي أو سقوطه .

وقال الشافعي (٢) وفقهاء أصحاب الحديث كلهم : لا يلزم في اليمين بخلاف النذر ، وعليه فيهما كفارة يمين .
وحكى مثله عن ابن القاسم (٣) من أصحابنا .
قال المروزي : وهو قول أصحابنا كلهم في الأيمان سوى الطلاق والعق ، وروى هذا عن جماعة من السلف .
وقال داود : كل يميني كمشي أو صدقة فلا تلزم ولا كفارة فيها ، قال : ولا كفارة إلا في اليمين بالله ، وهو قول ابن أبي ليلى والشعبي والحسن ومحمد بن الحسن كيفما حلف .

(١) في كفارة اليمين .
(٢) لنظر : الاستذكار ١٥ / ٣٤ .
(٣) المصدر السابق ١٥ / ٤٣ .

كتاب النذر / باب في كفارة النذر
٣٩٩

(٥) باب في كفارة النذر

١٣ - (١٦٤٥) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ويونس بن عبد الأعلى وأحمد بن عيسى - قال يونس : أخبرنا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، قَالَ : (كُفَّارَةُ النَّثْرِ كُفَّارَةُ الْيَمِينِ) .

وقوله - عليه السلام - : (كفارة النذر كفارة اليمين) ، قال الإمام - رحمه الله - :
النذر المبهم عندنا كفارته كفارة يمين خلافا للشافعي وهذا الحديث حجة عليه .

قال القاضي - رحمه الله - : وقد قدمنا أول الكتاب اختلاف قول الشافعي فيه .
وبهذا الحديث احتج فقهاء أصحاب الحديث أن كفارة اليمين تجرى في جميع ابواب النذر ، وأبو ثور معهم وزاد العتق .
وجتئنا عليهم : أن ظاهره النذر المبهم المطلق .
وأما المقيد بطاعة فالخرج منه بفعالها ، ولا يحتاج إلى كفارة .

١٨ / ١

كتاب الأيمان / باب النهي عن الحلف بغير الله
بسم الله الرحمن الرحيم

٢٧ - كتاب الأيمان

(١) باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى

١ - (١٦٤٦) وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، حدثنا ابن وهب ، عن يونس .
ح وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله عرَّ وجلَّ بينهما أن تحلفوا بآبائكم) .

وقوله (١) : (إن الله بينهما أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت) ، قال الإمام - رحمه الله - : هذا لئلا يشرك بالتعظيم غير الله - سبحانه .

وقد قال ابن عباس : لأن أحلف بالله فأثم ، أحب إلى من أن أضاهي : فقليل معناه : الحلف بغير الله ، وقيل : معناه : الخديعة ، يرى أنه حلف وما حلف ، وقد قال ابن عباس - أيضاً : لئن أحلف بالله مرة فأثم ، خير من أن أحلف بغيره فأبر ، فلهذا ينهى عن اليمين بسائر المخلوقات .

ولا يعترض على هذا بقوله (صلى الله عليه وسلم) (أفلح وأبىه إن صدق) (٢) ؛ لأنه لا يراد بهذا القسم ، و(نما هذا قول جار على ألسنتهم ، فقد قال تعالى : { وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ } (٣) ، قيل : معناه : ورب التين والزيتون ، أو يكون المراد به التنبيه على ما فيهما من العجائب والمن بهما عليهم ، ولا يراد بهما القسم .

ولو سلمنا أن المراد بها القسم من غير حذف وإضمار لم يبعد أن يكون الباري - سبحانه - يقسم بهما ويمنعنا من القسم بهما ، وتعظيم الباري جلت قدرته للأشياء بخلاف تعظيمنا لها ؛ لأن كل حق بالإضافة إلى حقه - سبحانه - حقير .

وكل عظيم عند الإضافة إليه تعالى هين ؛ إذ لاحق لأحد عليه ، وله الحق على كل أحد ، و(نما تعظيمه لبعض / الأمور تنبيه إلينا على قدرها عنده أو تعبد لنا بأن نعظمها ، فلا يقاس هذا على هذا .

(١) لم يذكر القاضي أنه دخل في كتاب الأيمان وكذلك في ع .

(٢) مسلم ، كالأيمان ، ببيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ١ / ١١ ، من حديث طلحة بن عبيد الله .

(٣) ١ لتين : ١ .

كتاب الأيمان / باب النهي عن الحلف بغير الله ٤٠١ قال عمر : فوالله ، ما حلفتُ بها منذُ سمعتُ رسولَ الله على نهى عنها ، ذاكراً ولا أحرماً .

٢ - (...) وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي ، عن جدِّي ،

٢٨٠٣ (2) باب من حلف باللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله

ص مَصَّ حَصَو ، ه ، ص ص ص ص ص ص صوتَه ، ، هَ ص ص ص ص عو ، حدثني عقيل بن خالد
ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قالأ : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلاهما عن الزهري ، بهذا الإسناد ، مثله ،
غير أن في حديث عُقَيْلٍ : مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَنْهَى عَنْهَا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا ، وَلَمْ يَقُلْ : فَأَكْرِمِ
وَلَا آثَرًا .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّفْعِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَمْرٌوً يُحْلِفُ بِأَبِيهِ .
بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ .

۳ - (...) وحثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ج وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ أَنَّهُ أَدْرَكَ
عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكَبٍ ، وَعُمَرُ يُحْلِفُ بِأَيِّهِ .

فَنِ الْاَهُمُ رَسُوْلُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اَلَا اِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاهُمْ اَنْ تَخْلِفُوْا اَبَائَكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَافِلًا فَلْيَحْلِفْ بِاللّٰهِ اَوْ لِيَصُمْتُ) .

وقول عمر - رضی اللہ عنہ - : (ولا اثراً) : یعنی : ولا حائثاً إياه على أحد ،

من قولهم : أثر الحديث يأثره : حدث به .

قال القاضي - رحمه الله - : يعنى ومعنى قوله : (ولا ذاكراً) : أى ولا قائلاً لها من قبل نفسى .

وفى قوله : (فليحلف بالله) تنبيهه على ال الحلف بأسمائه وصفاته تعالى لازم جائز ؛

لأنه حلف به تعالى ، ولا خلات في ذلك بين علماء الأمصار مع الآثار في ذلك (١) ، إلا ما ذكر عن الشافعي على أصله على من اشترط نية اليمين في الحالف بالصفات (٢) ، والا لم يكن عليه كفارة .

وأُنكر بعض المتأخرين الخلات في لزوم الحلف بالصفات .

وفي

(۱) انظر: الاستذکار ۱۵ / ۹۵ .

(۲) انظر: الحاوی ۱۵ / ۲۵۴ .

٤٠٢ كتاب الإيمان / باب النهي عن الحلف بغير الله ٤ - (...) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَا لَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ هَالَلٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا أَثُوبٌ ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذُئْبٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِصْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي كُتَيْبُ أَهْرَى ! ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ

١١٤

بِمِثْلِ هَذِهِ الْقَضَاةِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وحديثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى بن يحيى : أخبرنا .
وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار ، أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ) .
وَكَاثَتْ قُرَيْشِي تَحْلِفُ بِآبَائِهَا .
فَقَالَ : (لَا تَحْلِفُوا بِالْأَنْكُرِ) .

الباب : وحديثي بشر بن هلال (١) قال : نا عبد الوارث .
وأرى الصواب الأول ، وفيه : نا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر - قال يحيى بن يحيى : أنا ، وقال آخرون : نا إسماعيل .
كذا عند شيوخنا .
وفي بعض الروايات : قال يحيى بن يحيى : أنا .
وقال آخرون : حدثنا .
(١) بشر بن هلال الصوت أبو محمد النميري البصري ، روى عن جعفر بن سليمان وعبد الو ، ث بن سعيد ويحص القطان وغيرهم ، وعنه الجماعة إلا البخاري ، وابن خزيمة وثبو حاتم - وهال : محله الصدق ، وقال ابن حبان في الثقات : يغرب ، ووثقه النائي في أسماء شيوخه وأبو علي الجبائي في أسماء شيوخ أبي داود ، ت ٢٤٧ . انظر : التهذيب ١ / ٤٦٢ .
كتاب الأيمان / باب من حلف باللات والعزى ...

الخط
٤٠٣
(٢) باب من حلف باللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله
٥ - (١٦٤٧) حدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، عن يونس .
ح وحديثي حرملة

٢٨٠٤ (3) باب ندب من حلف يمينا ، فرأى غيرها خيرا منها ، أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه
ابن يحيى أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ : بِاللَّاتِ ، فَالْيَقْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .
وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَى أَقَامَرُكَ ، فَلْيَتَمَدَّقْ) .
(...) وحديثي سويد بن سعيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي .
ح وحديثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قالا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلاهما
وقوله : (من حلف فقال في حلفه : باللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله ، ومن
قال لصاحبه : تعالی أقامرك ، فليصدق) ، قال الإمام - رحمه الله - : الحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا كفارة مقدرة فيه عندنا ، خلافاً لأبي حنيفة (١) في إثبات الكفارة في ذلك ، إلا في قوله : أنا مبتدع وأنا بريء من النبي (صلى الله عليه وسلم) .
وهذا الحديث حجة عليه ، لأنه لم يذكر فيه الكفارة .
وأبو حنيفة تعلق بأن الله - سبحانه - أوجب على المظاهر الكفارة ، وعلى بأنه منكر من القول وزور ، والحلف بهذا منكر من القول وزور .
وهذا ينتقض عليه بما استثناه من قوله : أنا بريء من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم لا كفارة فيه عنده .

ولو قال : واليهودية ، لم تلزمه الكفارة باتفاق ، فكذلك إذا قال : أنا يهودى إن فعلت ، فلا معنى لتفريقهم بين اللفظي .
فإنه إذا قال : واليهودية ، فقد عظم ما لا حرمة له ، وإذا قال : إن فعلت فأنا يهودى ، فكأنه عظم الإسلام واحترم ما له حرمة
لأن الجميع لا يحسن القسم بهما .

قال التتالى الى - رحمه الله تعالى - : وقوله : (فليصدق) : ولا حجة فيه للمخالف
فى أنه أراد الكفارة ؛ لأنه إنما جاء به بعد ذكر المقامرة على خصوص التكفير لها لا غيرها ، كما خص الحلف باللات والعزى بكفارة
قوله لا إله إلا الله .

ولو كان المراد بالصدقة كفارة البيئ لجاءت عنهما جميعاً ولم يختص بالمقامرة .

قال الخطابى : معناه : فليصدق بمقدار ما أراد أن يقامر به (٢) .

وعندى أنه لا يختص بهذا ، بل لما نوى بذل مال فى غير طريق جائز واخراجه من يده واعتقد ذلك ، كان كفارة اعتقاده ونيته أن
يتصدق بمال يخرج عن يده فى طريق البر ومسالك الشرع ، كما أمره أن يقول : لا إله إلا الله تكفيراً ؛ لتعظيمه (١) انظر : الحاوى
١٥ / ٢٦٣ .

(٢) معالم السق ٤ / ٣٥٧

١٨ / ب

٤٠٤ كتاب الأيمان / باب من حلف باللات والعزى ...

إلخ عن الرفرى ، بهذا الإسناد .

وحد يث معمر مثل حد يث انس .

غير أنه قال : (فليصدق بشئ) .

وفى حديث الأوزاعى : (من حلف باللات والعزى) .

قال أبو الحسين مسلم : هذا الحرف - يعنى قوله : تعال أقامرك فليصدق - لا يرويه أحد غير الزهرى .

قال : وللزهرى نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يشاركه فيه أحد بايمان جيد .

٦ - (١٦٤٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمره .

قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تحلفوا بالطواغى ، ولا بأبائكم) .

غيره ومضاهاته به كفراً لقوله بالقول والفصل بالفعل .

وفى هذا حجة لما عليه الجمهور من أن العزم ينشأ على المعصية يوجب إياخذ بها ، بخلاف الخواطر ، وقد تقدم الكلام عليها أول الكتاب .

وقوله فى الحديث الآخر : لا تحلفوا بالطواغى : مثل نهيه عن الحلف باللات والعزى .

والطواغى : الأصنام .

أحدها طاغية ، سمى باسم المصدر لطغيان العباد له ، وأنه أصل طاغيتهم وكفرهم ، وكل ما عظم / وجاوز العقيدة فقد طغى ، ومنه

: { إنا لفا طغا الماء (١) أى كثر وجاوز القدر .

والطاغوت - أيضاً - الصنم ، وجمعه طاغيت .

وقد يكون الطاغوت جمعاً وواحداً ومؤنثاً ومذكراً ، قال الله تعالى : { واجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها } (٢) ، وقد قال تعالى : { -

رریمون أن ینحاکموا الى الاغوت وقد أمروا أن یکفوا به (٣) .

(١) الحاقة : ١١ .

(٢) الزمر : ١٧ .

(٣) النساء : ٦٠ .

كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيراً منها ...

إلخ

(٣) باب ندب من حلف يمينا ، فرأى غيرها خيرا منها ،

أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه

٧ - (١٦٤٩) حدثنا خلف بن هشام وقتيبة بن سعيد ويحيى بن حبيب الحارثي - واللفظ لخلف - قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جبر ، عن أن برلة ، عن أبي موسى الأشعري .

قال : أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في رهط من الأشعرين نستحمه .

فقال : (والله ، لا أحملكم ، وماء ندى ما أحملكم عليه لا قال فلبثنا ما شاء الله ، ثم أتى دابيل ، فامرلنا بثلاث فود غر الثرى . فلما انطلقنا قلنا - أو قال بعضنا لبعض - : لا يبارك الله لنا ، أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نستحمه خلف الأيمحنا ، ثم حملنا ، فاتوه فآخبروه .

فقال : لما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم ، يائي والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها ، إلا كفرت عن يميني ، وأتيت النبي (هو خير) .

٨ - (...) حدثنا عبد الله بن براد الأشعري ومحمد بن العلاء الممداني - وتقرابا

في اللفظ - قالوا : حدثنا أبو أسامة ، عن بريد ، عن أبي بريق ، عن أبي موسى ، قال : أرسلني أصحابي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أسأله لهم الحملان .

إذ هم معه في جيش العسرة - وهي غزوة تبوك - فقلت .

يا نبي الله ، إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم .

فقال : (والله ، لا أحملكم على شيء) ، ووافقته وهو غضبان ولا أشعر ، فرجعت حزينا من منع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومن مخافة أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد وجد في نفسه على ، فرجعت إلى أصحابي فآخبرتهم اندي تال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فلما ألبث إلا سويعة إذ سمعت بلالا ينادي : أي عبد الله بن قيس ، فأجبهته .

فقال : أجب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يدعوك .

فلما أتيت

وقوله في حديث الأشعرين : (ما أنا حملتكم بل الله حملكم ، وإني والله - إن

شاء الله - لا أحلف على يميني ، ثم أرى خيرا منها إلا كفرت عن يميني ، وأتيت الذي هو خير) ، قال الإمام - رحمه الله - : المراد بهذا أن الله - تعالى - أتى بما حملتكم عليه ، ولو ما ساقه الباري - تعالى - إليه لم يكن عنده ما يحملكم عليه ، ولم يرد بهذا نفى إضافة الفعل إليه .

٤٠٦ كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها ...

إنح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : خذ هذين القرينين ، ودنين القرينين ، وهذين القرينين - لستة أبعة ابتاعهن حيمئذ من سعد - فانطلق بهن إلى أصحابك .

فقل .

: إن الله - أو قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - يحملكم على هؤلاء ، فأركبوهن .

قال أبو موسى : فانطلقت إلى أصحابي بهن .

فَقُلْتُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ كَلَهُ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَوْلَاءَ ، وَلَكِنْ ، وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، ثُمَّ إِعْطَاةُهُ إِثْنَى بَعْدَ فَلَكَ ، لَا تَظُنُّوا أَدَى حَدَثُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ .
فَقَالُوا لِي : وَاللَّهِ ، إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصْتَقٍ ، وَلَنْفَعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ .

فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى يَنْفِرُ مِنْهُمْ ، حَتَّى أَتَوْا النَّبِيَّ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ ، ثُمَّ !! طَاعَ ! مَ بَعْدُ .
فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثَهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى ، سَوَاءً .

٩ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَثُوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ .

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ زَهْدِمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ : وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مَنِّي دَحْدِثَ أَبِي قِلَابَةَ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى ، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٌ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ ، أَحْمَرٌ ، شَبِيلًا بِالْمَوَالِي .
فَقَالَ لَهُ : هَلُمَّ ، فَتَلَّ ! .

فَقَالَ : هَلُمَّ ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَمَلٌ مِنْهُ .
فَقَالَ الرَّحْلُ : إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَرِرَ - لَهُ ، فَخَلَفْتُ أَلَّا أَطْعَمَهُ .
فَقَالَ : هَلُمَّ ، احْدِدْكَ عَنْ ذَلِكَ .

إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِ لَجَنَ نَسْتَحِمِلُهُ .
فَقَالَ : (وَاللَّهِ ، لَا أَحْمِلُكُمْ ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ لَمَّا ، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَى نَهْبِ إِبِلٍ ، فَدَعَا بَنًا ، فَافْرَ لَنَا بِخَمْسِ فُودٍ غُرِّ التَّرَى .

قَالَ : فَلَمَّا انْطَلَقْنَا ، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ : أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَمِينَهُ ، لَا يَبَارِكُكُمْ قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ (١) : { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } (٢) ، وَاحْتَجَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ .
وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَوْحَى إِلَيْهِ بِحَمْلِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ مَرَادُهُ دُخُولَهُمْ فِي عَمُومِ مَنْ أَمَرَهُ اللَّهُ بِالْقَسَمِ فِيهِمْ .
وَفِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ عَلَى لُزُومِ يَمِينِ الْمَغْضَبِ لِقَوْلِهِ : (وَهُوَ غَضَبَان) ، ثُمَّ إِنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ فِي الْقِصَّةِ : (إِلَّا كَفَرْتَ عَنْ يَمِينِي) ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَمَسْرُوقٍ فِي أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْفَصْلُ .

وقوله : (فَأَمْرٌ لَنَا بِثَلَاثِ نَوْدٍ غُرِّ التَّرَى) ، وَفِي رِوَايَةٍ : (خَمْسِ زُودٍ) ، قَالَ الْإِمَامُ -

(١) لِلْبُخَارِيِّ ، كَكُفَّارَاتِ الْإِيمَانِ ، بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ ٨ / ٨٢ .

(٢) الصَّافَاتُ : ٩٦ .

كتاب الأيمان / باب نَدَبٍ مِنْ حَلْفِ يَمِينِنَا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ...
إِلخ ٤٠٧ لَنَا .

فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحِمِلُكَ ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَلَّا تَحْمِلَنَا ، ثُمَّ حَمَلْتَ ، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (إِنِّي ، وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ أُنِّي هُوَ خَيْرٌ .
وَتَحَلَّلْتُ فَانْطَلَقُوا ، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ " عَرَّ وَجَلَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَفَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ زَهْدِمِ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : كَانَ

بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِ لَجْنٌ وَدَا إِخَاءُ! د ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٌ .
فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

(...) وحديثي عَلَى بْنِ جُرَّجٍ السَّعْدِيِّ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ ثَمِيرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ زَهْمِ الْجَرْمِيِّ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ

رحمه الله - : فُعَاه : بِيضُ الْأَسْمَرِ .
وذروة البعير : سنامه ، وذروة كل شيء أعلاه .
قال القاضي : - رحمه الله - : جاء في الرواية الأخرى : (بقع الذرى) .
كذا عندنا ، وفي بعض النسخ : (بقع غر الذرى) والبقع هنا بمعنى : البيض ، وأصله ما فيه بياض وسواد ، ومنه : كلب أبقع ، وغراب أبقع .

وخص الذى هنا وهى أعلى الإبل ؛ لأن أسافلها يتغير بياضها من المعاطن وعبس أبوالها وأبعارها .
ومعنى (نستحمله) : أى نطلب منه ، وليحملنا فى الإبل ويحمل أثقالنا .
وقوله : (بنمى ذود) : من إضافة الشيء إلى نفسه ، وقد يحتج به من يطلق الذود على الواحد .
وقد تقدم البيان عنه فى الزكاة .

وقوله فى الحديث الآخر : (هذين القرينين ، وهذين القرينين ، وهذين القرينين)
لستة أبعرة) : القرينتان : البعيران يقرن أحدهما لصاحبه بالربط بجبل لثلا يذهبا ، ويمسك كل واحد صاحبه .
ولعل رواية من روى : (ثلاث ذود) مطابق لهذا إذا قلنا : إن الاثنين ينطلق عليهما اسم ذود .
وأما تأنيث القرينتين فعلى انهما راحلتان أو ناقتان ، ولقوله فى الرواية الأخرى : (وأتى بنهب إبل) .
قال الإمام - رحمه الله - : النهب : الغنيمة ، وكان الصديق - رضى الله عنه - إذا أوتر قبل أن ينام قال : أحرزت نهبي ، أى غنيمتى .

وقوله : (إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يميني فأرى غيرها خيرا منها إلا

١٩ / ١٤

٤٠٨ كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...
إلخ أبى عمر ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ .

ح وَحَدَّثَنِي ٢ ، ص ه ه ، ص ص نص ص ص ، ه ، ه ، ه ص فض ، ص ص !ض ير ، ص ه ؟ ص ص ابو بكر
بن إسحاق ، حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مَسْلَمٍ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَالْقَاسِمِ ! ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي
مُوسَى .

وَأَقْتَضُوا جَمِيعًا الْحَلِيثَ بِمَعْنَى حَلِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ .

أُتِيَتْ الذى هو خير ، وتحللها) ، وفى الرواية الأخرى : (إلا كفرت عن يميني وأتيت الذى هو خيرا ! .
وفى الحديث الآخر : (من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ، وليفعل الذى هو خير) ، وفى الرواية الأخرى :
(فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه) ، قال القاضي - رحمه الله - : بحسب اختلاف ألفاظ هذه الرواية اختلف العلماء - رحمهم
الله - فى أجزاء الكفارة قبل الحنث ، مع اتفاقهم أنها لا تجب إلا بعد الحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث (١) فجمهورهم على
أجزاء قبل الحنث ، لكن مالكا والثورى والأوزاعى والشافعى منهم يستحبون كونها بعد الحنث ويوافقون على أجزاءها قبله ، وروى
هذا عن أربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين - رضى الله عنهم - وغيرهم .

وزهد أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها لا تجزئ ، وهي رواية أشهب عن مالك .
وقال الشافعي : يجزئ فيه الكفارة بالطعام والكفارة بالكسوة والمشقة .
قيل : لا يجزئ بالصوم إلا بعد الحنث (٢) .

والخلاف في هذا مبني على : هل الكفارة لحل اليمين أو التكفير بإثمها بالحنث ؟ فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله لحل ما عقد الحالف من يمينه فتجزئ قبل وبعد ، وليس في الوجهين إثم ، لا في الحلف ابتداء ولا في تحنث الإنسان نفسه لإباحة الشرع له ذلك ومعنى قوله : (فأرى غيرها خيراً منها) : أى ما حلف عليه من فعل أو ترك خير لديناه أو لأخراه ، أو أوفق لهواه وضهوته ما لم يكن إثمًا .

قال الأمام - رحمه الله - : للكفارة ثلاث حالات :

أحدها : أن يكفر قبل أن يحلف فهذا لا يجزئه .

الثانية : أن يكفر بعد أن يحلف ويحنث فهذا يجزيه .

الثالثة : أن يكفر بعد اليمين ، وقبل الحنث فهل يجزئه أم لا ؟ فيه قولان ، والمشهور الإجزاء .

وقد اختلف لفظ الحديث ، فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى ، ولكن بحرف الواو ، وهي لا توجب رتبة .

ومن منع الإجزاء رأى أنها لم تجب قبل الحنث فصارت كالتطوع ، والتطوع لا يجزئ عن الواجب .

(١) انظر : الاستذكار ١٥ / ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) انظر : الحاوى ١٥ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إلخ ٤٠٩ (...) وحدَّثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا الضَّعَقُ - يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ - حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّانِ ، حَدَّثَنَا زُهْدُ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ جَمَلٌ لَحْمٌ دَجَاجٌ .

وَسَاقَ الْحَمِيثَ بَخْوًا دِيْهِمْ .

وَزَادَ فِيهِ قَالَ : (إِي ، وَاللَّهِ! مَا نَسِيْتُهَا) .

قال القاضي - رحمه الله - : وقول أبي موسى في الحديث في الدجاج : ، رأيت رسول الله كله يثله منه) ، وقول الآخر : (فرأيت ياكل قذرا ، خلفت ألا اكل منه) الحديث : اختلف العلماء فيمن يأكل القذر والنجاسات من الحيوان (١) ، هل يוכל ؟ فقال الطبري : كان عمر لا ياكل الدجاجة حتي يقصرها أيافا لأنها تأكل العذرة .

قال : وغيره كان يتأول من الجلالة التي نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن كلها .

وكره الكوفيون ال لحوم الإبل الجلالة حتى تحبس أيافا .

وقال الشافعي : كره كلها إذا لم تكن تأكل العذرة أو كانت أكثر أكلها ، ! إن كان كثر كلها غيره لم أكرهه .

وأجاز أكل لحوم الجلالة وما يأكل الجيف من الطير وغيره مالك والليث .

وكره ابن حبيب من أصحابنا كله .

وقوله : (أغفلنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمينه) : بسكون اللام ، أى : صيرناه غافلاً عنها ،

وكنا سبب ذلك إذ لم نذكره بها ، إذ حسبوا أنه نسي يمينه ، أى أخذنا منه ما أخذنا وهو غافل ، فكنا سبب غفله .

يقال : أغفلت الرجل : إذا جعلته غافلاً أو سمي غافلاً ، قال الله تعالى : { وَلَا تُطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا } (٢) .

وذكر مسلم في الباب حديث الضعق بن حزن (٣) ، وهو بكسر العين ، عن مطر الوراق (٤) عن زهدم .

قال الدارقطني : الضعق ومطر ليسا بالقويين ، ولم يسمعه مطر من زهدم ، وإنما رواه عن القاسم عنه ، وهذا مما استدركه الدارقطني

(٥١) على مسلم .

ومسلم إنما أدخل حديثه لزيادته .

وقوله فيه : (إني والله ما نسيتهما) يعني اليمين .

وأتى به متبعاً بعض الطرق الصحيحة

(١) انظر : المغني ١٣ / ٢١٠٣٢٨ (١) لكهف : ٢٨ .

(٣١) الصعق بن حزن بن قبي البكري ثم العيشي ، أبو عبد الله البصري .

روى عن الحسن البصري ومطو الوراق وقتانة وغيرهم ، وعنه دين المبارك ويونس بن محمد وأبو لسامة ويزيد بن هارون وغيرهم ، قال عنه

ابن معين : ليس به بأس ، وقال دلدوث ! عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة وأبو داود والنسائي ولو حاتم :

ما به بأس ، وقال الدارقطني : ليس بثقة ، ووثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
للتهذيب

(٤١) مطو ٢ الوراق ، هو : مطو بن طهمان الوراق ، أبو رجاء الخرساني السلمي ، سكت البصرة ، روى عن لنس وعكرمة ولم وغيرهم ، وعنه إبراهيم بن طهمان وثبو هلال الراسي وللصعق بن حزن وغيرهم ، قال ابن سعد : كان فيه ضعف في الحديث وقال العجلي :

بصري صدوق ، وقال مرة : لا بأس به ، وقال الساجي : صدوق ، توفي ١٤٠ ! التهذيب ١٠ / ١٦٧ ، كلا .

(٥) الالتزامات والتبع للدارقطني ص ملا ١ ، وقال النووي : وهذا الاستدلال فاسدة لأن مسلماً لم يذكره تأصلاً ، وإنما ذكره متابعه للطرق الصحيحة السابقة .

٤١٠ كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إلخ ١٠ - (...) وحلدا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جريراً ، عن سليمان التيمي ، عن ضريب بن نقيز القيسي ، عن زهلم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نستحمله .

فقال : (ما عندي ما أحملكم ، والله ما أحملكم) ، ثم بعث إلينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بثلاثة فود بقع الأرى " فق :
إثا أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نستحمله ، خلف ألا يحملنا ، فأتينا فآخبرنا لم .

فقال : (إني لا أحلف على يميني ، أرى غيرها خيراً منها ، إلا أتيت الذي هو خير) .

(...) حدثنا محمد بن عبد الأعلى التيمي ، حدثنا المعتمر ، عن أبيه ، حدثنا

أبو السليل عن زهدم ، يحدثه عن أبي موسى ، قال : كنا مشاة ، فأتينا نبي الله (صلى الله عليه وسلم) نستحمله .
بنحو حديث جرير .

١١ - (١٦٥٠) صدثني زهير بن حرب ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، أخبرنا يزيد بن كيسان ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : أعم رجل عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم رجع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا ، فاتاه أهله بطعامه ، خلف لا يثلم ، من أجل صبيته .

ثم بدا له فإل ، فاتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكر فلك له ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من خلف على يميني ، فرأى غيرها خيراً منها .

فليمتها ، وليكفر عن يمينه) .

١٢ - (...) وحدثنى أبو الالاهر ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني مالث ، عن سهيل بن أسس ! إلخ ، عن أبيه ، عن أ ! هريرة ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من حلف على يميني ، فرأى غيرها خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ، وليفعل لا .

١٣ - (...) وحدثنى زهير بن حرب ، حدثنا ابن أبي أوش ، حدثني عبد العزيز بن المطالب ، عن سهيل بن أ ! إلخ ، عن أبيه ، عن أن هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من حلف على يمينادن ، فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت ائدى هو

خير ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ) .

الكثيرة في الحديث على ما شرطه ، والكتاب على ما بيناه فلا نعقب عليه .

وقوله : (عن ضريب بن نقيير ! مصغرين .

ونقيير هذا بالقاف أشهر ، وهي رواية الصدفي والأسدي والتميمي من أشياخنا ، وكذا قيدناه عنهم ، وكان عند الخشنى بالفاء .

كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إنح ٤١١ ١٤ - (...) وحديثي القاسم بن زكرياء ، حديثنا خالد بن مخلد ، حديثي سليمان - يعني ابن بلال - حديثي سهيل في هنا

الإسناد .

بمعنى حديث ما لك : (فليكفر يمينه ، وليفعل الذي هو خير) .

١٥ - (١٦٥١) حديثنا قتيبة بن سعيد ، حديثنا جرير ! ، عن عبد العزيز - يعني ابن ربيع - عن تميم ! بن طرفة ، قال : جاء سائل إلى

عدي بن حاتم ، فسأله نفقة في ثمن خادم أو في بعض ثمن خادم ، فقال : ليسنمي ما أعطيك إلا لحرعى ومغفري ، فاكثب إلى

أهلي أن يعطوكها .

قال : فلم يرض .

فغضب عدي ! .

فقال : أما والله ، لا أعطيك شيئاً ، ثم إن الرجل رضى .

فقال : أما والله ، لولا أني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من حلف على يمين ثم رأى أثقى دته منها ، فليات

التقوى) ما حمت يميني .

س وحه ، ٥ ، ، ص ص ص ممص ص ممص ، ٥ - ، ص ص ص ص ص

١٦ - (...) وحديثنا عبيد الله بن معاذ ، حديثنا إبي ، حديثنا شعبة ، عن عبد العزيز بن

ربيع ، عن تميم ! بن طرفة ، عن عدي بن حاتم ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من حلف على يمين ، فرأى غيرها

خيراً منها ، فليماث ائني هو خير ، وكيترك يمينه لا .

١٧ - (...) حديثنا محمد بن عبد الله بن نمير ومحمد بن طريف البجلي - واللفظ لابن طريف - قال : حديثنا محمد بن فضيل ، عن

الأعمش ، عن عبد العزيز بن ربيع ، عن تميم الطائي ، عن عدي ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إفا حلف أحدكم

على اليمين ، فرأى خيراً منها ، فليكفرها ، وليماث الذي هو خير لا .

(...) وحديثنا محمد بن طريف ، حديثنا محمد بن فضيل ، عن الشيباني ، عن

عبد العزيز بن ربيع ، عن تميم الطائي ، عن أبي بن حاتم ، أنه سمع النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك .

وقال لنا الحافظ أبو علي : يقال بهما والقاف أشهر ، وبالقاف ذكره أئمة المحدثين وأهل المؤلفين بغير خلاف .

وأما جبير بن نقيير فلم يختلف أنه بالفاء .

وضريب بن نقيير هذا هو أبو السليل المذكور في السند الآخر ، وهو بفتح السن وكسر

اللام .

١٩ / ب

٤١٢ كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إنح ١٨ - (...) حديثنا محمد بن المثني وابن بشار ، قال : حديثنا محمد بن جعفر ، حديثنا شعبة ، عن سمالك بن حرب ، عن تميم ! بن

طرفة ، قال : سمعت عدي بن حاتم ، وأتاه رجل يسأله مائة درهم ، فقال : تسألني مائة درهم ، وأنا ابن حاتم ؟ والله ، لا أعطيك .

ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا ، فَلَطَثَ إِلَيْهَا هُوَ خَيْرٌ) .
 س ، ص ، هـ ، ص ص ممصته شعص ، هـ ، ص ، هـ ، هـ ، هـ
 (...) حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا شعبة ، حدثنا سيماء بن حرب ، قَالَ : سَمِعْتُ تَمِيمَ بْنَ طَرَفَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ .
 !زَادَ : وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي .

١٩ - (١٦٥٢) حدثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنِ اعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا ، ! إِفَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، وَاتَّ أَتَى هُوَ خَيْرٌ) .
 قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجُلُوسِ ! : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَاسِمِ الْمَاسَرَجِيُّ ، حَدَّثَنَا ثُمَيْيَانُ بْنُ فَرُّوخَ ،
 بِهِمَا الْحَدِيثُ .

وقوله في حديث / عدي بن حاتم : (أن رجلا سأله مائة درهم ، فقال : تسألني مائة درهم وأنا ابن حاتم ؟ والله لا أعطيك) الحديث .
 معنى قوله عندي : (وأنا ابن حاتم) : أي عرفت بالجود وورثته ، ولا يمكنني رد سائل إلا لعذر .
 وقد سأله ويعلم أنه ليس عنده ما يعطيه حينئذ ، فكأنه أراد أن يخجله ؛ فلهذا قال له : (والله لا أعطيك) ، إذا لم يعذره إذ أعلمه أنه ليس عنده شيء .
 وهذا الذي تأولناه يشهد له الحديث الآخر : أنه (سأله عن نفقة وثن خادم ، فقال له : ليس عندي ما أعطيك إلا درعي ومغفري فأكتب إلى أهلي أن يعطوكها) .

٢٨٠٥ (4) باب يمين الحالف على نية المستحلف

وقوله في الحديث الآخر : ! لك أربعمائة في عطائي) إذ لم يكن عنده ما يعطيه فلم يرخص ، فغضب عدي وقال : (والله لا أعطيك) الحديث .

فهذا يدل أن قوله : (وأنا ابن حاتم) أي لا أمنع ذلك من بخل لما عرفت به من الجود ، والله أعلم .

كتاب الأيمان / باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ...

إنح ٤١٣ (...) حدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا هشيم ، عن يونس ومنصور وحيد .

ح و حدثنا أبو كامل الجحدری ، حدثنا حماد بن زيد ، عن سيماء بن عطاءة ويونس بن ، ص كض ور ، هـ ، هـ ، إر ،
 عبيد وهشام بن حسان ، في آخرين .

ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا المعتمر ، عن أبيه .

ح وحدثنا عتبة بن مكرم العمي ، حدثنا سعيد بن عامر ، عن سعيد ، عن قتادة ، كلهم عن الحسن بن ، عن عبد الرحمن بن سمرة ،
 ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بهذا الحديث .

وليس في حديث المعتمر عن أبيه ، ذكر الإمرة .

وقوله هاهنا : أفرأى ما هو أتقى منها فليأت التقوى) ، كقوله : (فرأى خيراً منها فليأت الذي هو خير) ، وقد تقدم الكلام عليه .

٤١٤

كتاب الأيمان / باب يمين الحالف على نية المستحلف
 (٤) باب يمين الحالف على نية المستحلف

٢٠ - (١٦٥٣) ! دَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْح. .
وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْح. - عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه)
(وسلم) (يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدَقُكَ عَلَيْهِ ! احْبُكْ) .

وَقَالَ عَمْرُو : (يَصْدَقُكَ بِهِ ! احْبُكْ) .
وقوله : (يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدَقُكَ عَلَيْهِ صاحبك) وفي الحديث الآخر : (اليمين على

نية المستحلف) قال الإمام - رحمه الله - : المتبرع باليمين الذي لم يرفع به عن نفسه حقاً ، يمينه على نيته وإن استحلفه الطالب في حق
عليه ، فاختلف فيه ، هل يكون اليمين على نيته أو على نية المستحلف ؟ إلا أن يكون عليه بينة فيما يقضى عليه به السلطان فلا يصدق
لأجل شهادة البينة ، ولا يرجع الحاكم عن القضاء بموجب قولهما إلى القضاء بموجب قوله بمجرد دعواه .

فن رد الأمر لنية المستحلف تعلق بظاهر هذا الحديث .
ومن رده إلى نية الخالف حمله على استحلافه في حق له عليه مما يقضى عليه به ، وليس هناك بينة عليه يتعلق بقوله : (الاثما لامرئ
لا نوى) .

قال القاضي - رحمه الله - : لا خلاف نعلمه بين العلماء في الخالف غير مستحلف
فيما بين العبد وربّه ، مما لم يتعلق به حق لآدمي ، ولا ما فيه حق لغيره إذا جاء مستغيثاً ، ولم تقم عليه بينة إن لم ينته ويقبل قوله .
وأما إن حلف لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو مقضى عليه ، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه إذا قامت عليه بينة ، حلف متبرعاً
أو مستحلفاً .

وأما فيما بينه وبين الله فاختلف هنا اختلافاً كثيراً .
فقيل : على نية المحلوف له وللمتطوع نيته ، وهو قول سحنون وعبد الملك ، وظاهر قول مالك وابن القاسم .
وقيل عكسه ، للمستحلف نيته ، والمتطوع على نية المحلوف له ، وهي رواية يحيى عن ابن القاسم .

وقيل : ينفقه فيما لا يقضى به عليه ويفترق المتطوع وغيره فيما يقضى به عليه ، وروى عن ابن القاسم أيضاً .
وروى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة فهو فيه حاث أثم ، وما كان على وجه العذر فلا بأس به .
وقال ابن حبيب عن مالك : ما كان في المكر والخديعة فله نيته ، وما كان في حق فنية المحلوف له .

ولا خلاف في إثم الخالف بما يقتطع به حق غيره وإن وري ، قالوا : وهو أثم حاث في يمينه .
وفي الباب : نا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : نا يزيد بن هارون ، قال : نا هشيم ،

كتاب الأيمان / باب يمين الخالف على نية المستحلف ٤١٥ ٢١ - (...) وحلطنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيار بن هرون ، عن
هشيم ، عن

عُثَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اليمين على نية المستحلف) .

عن عباد بن أبي صالح ، عن أبيه .
وفي الحديث قبله : فهاشم ، عن عبد الله ، عن عبد الله بن أبي صالح .

وعباد بن أبي صالح هذا هو عبد الله بن أبي صالح (١) ، وهو أخو سهيل بن أبي صالح وصالح بن أبي صالح .
قال يحيى بن معين : كلهم ثقات .

وزاد البخاري فيهم : محمد بن أبي صالح ذكوان ، قال البخاري : وقال علي : عباد بن أبي صالح بن أمن .
قال بعضهم : وهذا الحديث مما ضعف على / مسلم وحديث (عشر من الفطرة) .

٢٨٠٦ (5) باب الاستثناء

(١) عباد هو: عبد الله بن أبي صالح، ذكوان السمان المدني، ويقال له: عباد، روى عن أبيه وسعيد بن جبير، وعنه ابن جريج وهشيم بن أبي ذئب وغيرهم، قال عنه البخاري عن علي بن المديني: ليس بثي، وقال ابن معين: ثقة، وقال لبو داود: له في الكتب حديث واحد، وقال البخاري عنه في تاريخه الصغير: منكر الحديث.

التهذيب ٥ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
٢٠ / ١
٤١٦

كتاب الأيمان / باب الاستثناء
(٥) باب الاستثناء

٢٢ - (١٦٥٤) حدثني أبو الربيع العتكي وأبو كامل المحدثي فضيل بن حسيني - واللفظ لأبي الربيع - قالوا: حدثنا حماد - وهو ابن زيد - حدثنا أثوب عن محمد، عن أبي هريرة، قال: كان لسليمان ستون امرأة، فقال: لأطوفن عليهن الليلة، فتحفل، حديث سليمان بن داود - عليهما السلام -

وقوله: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة! وقوله - عليه السلام - : (ولو استثنى لولدت كل واحدة غلاما فارسا يقاتل في سبيل الله تعالى!)، وفي الرواية الأخرى: لم يحنث، وكان تركا لحاجته: فيه ما يستحب من قول الرجل: إن شاء الله في يمينه وفيما يريد فعله، كما قال تعالى: {وَلَا تَقُولْنَ لِمَنْ يُغْتَابُكُم بِإِذْنِهِ أَنِ اسْمُنَا كَذِبٌ إِنَّهُمْ يَكْتُمُونَ عَنْ عَيْنِنَا حَقَّ إِلَهِكُمْ فَهُمْ يَصِفُونَ كَذِبًا}، كما قال تعالى: {وَلَا تَقُولْنَ لِمَنْ يُغْتَابُكُم بِإِذْنِهِ أَنِ اسْمُنَا كَذِبٌ إِنَّهُمْ يَكْتُمُونَ عَنْ عَيْنِنَا حَقَّ إِلَهِكُمْ فَهُمْ يَصِفُونَ كَذِبًا}.

إلا أن يشاء الله { (١) } .

وفيه أن الاستثناء يحل اليمني ويرفع الحنث لقوله: لم يحنث، وقد جاء في ذلك أحاديث مرفوعة عن النبي (صلى الله عليه وسلم). وأجمع المسلمون على ذلك في اليمين بالله وأسمائه وصفاته، وفيه أن الاستثناء لا يكون إلا متصلاً (٢)؛ إذ لو جاز منفصلاً على ما روى عن بعض السلف بحنث أحد في اليمين، ولا احتاج إلى كفارة.

واختلف في الاتصال ما هو؟ فعندنا أنه لا يكون بين الاستثناء واليمني مما ينوي الاستثناء من قبل أو لم ينوهِ إلا عند تمام نطقه باليمين، هذا قول مالك والشافعي والأوزاعي وجمهور العلماء.

وشرط بعض أصحابنا أنه لا ينفعه إلا أن ينويه قبل تمام نطقه بجميع حروف اليمين، وجعل الشافعي السكينة للتنفس أو انقطاع الصوت أو التذكر لا يضر وهو كالوصل (٣).

والقطع: السكوت الذي يقطع به كلامه، أو يأخذ في غير يمينه.

وتأول بعضهم أن مالكا لا يخالف هذا، والذي يمكن أن يوافق مالك من هذا أن مثل هذا لا يقطع كلامه؛ إذا كان عازماً على الاستثناء نواهاً له، دأبى هذا أشار ابن القصار في تأويل ما روى من ذلك في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم).

وأما إذا نواه بعد تمامه وقطعه فلا ينفعه على أصل مذهبه، وكان الحسن وطاوس وجماعة من التابعين يرون للخالف الاستثناء ما لم يقيم من مجلسه.

وقال قتادة: ما لم يقيم أو يتكلم، وعن عطاء: قدر حلب ناقة، وعن سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر.

وروى عن ابن عباس: أن له الاستثناء أبدياً متى يذكره (٤).

وقد تأول بعضهم أن معنى

(١) ١ لكهف: ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) المصدر السابق ١٥ / ٧٠ ، ٧١ .

(٢) انظر: الاستذكار ١٥ / ٧٠ .

(٤) انظر: المصدر السابق ١٥ / ٧١ .

كتاب الأيمان / باب الاستثناء ١٧٤ كُلُّ وَالِدَةٍ مِّنْهُمْ ، قَتَلَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُمْ غُلَامًا فَارِسًا ، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَلَمْ تَحْمِلْ قَوْلَهُمْ هَذَا : أنه يحتمل أن له الاستثناء لالتزام أمر الله وأدبه لقوله تعالى : { وَلَا تَقُولَنَّ لِّشَيْءٍ إِيَّايَ فَاعِلٌ فَلَكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } (١) ، لا لحل اليمين .

ويدل عليه قولهم : فقد استثنى واحتججه بقوله : { وَادُّ زَيْنَبَ إِذَا نَسِيتَ } (٢) ، ولم يقولوا : فقد سقطت يمينه . واختلف العلماء في الاستثناء في غير اليمين بالله ، فلم يرها مالك والأوزاعي في غير اليمين بالله وصفاته وأسمائه ، وذهب الكوفيون والشافعي وأبو ثور وبعض السلف إلى جواز ذلك في الطلاق والعق وكُلِّ شَيْءٍ ، ومنعه الحسن في الطلاق والعق خاصة . واختلف المذهب إذا علق الاستثناء في اليمين بغير الله شرط فعل ، هل ينفع ذلك أم لا ينفع ؟ وفي قوله : " لو قال : إن شاء الله) حجة في أن الاستثناء لا يكون إلا بالقول لا بالنية ، وهو قول كافة العلماء وأئمة أهل الفتوى .

وقال بعض من حدث شيوخنا : إنه يجزئ بالنية على قول مالك الآخر : أن اليمين يعتد بالنية . وقد احتج بعضهم بهذا الحديث على جواز الاستثناء بعد مهلة لقوله : (فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله) . ولا حجة لهم فيه لوجه ، منها : أنه يحتمل أن يذكره صاحبه بذلك وهو بعد في يمينه ، وأيضا فإن القسم إنما كان على ما قدر فعله من طوافه عليهن وما في قدرته ، لا على ما ليس في قدرته مما عناه من مجيء كل واحدة منهن بولدٍ يقاتل في سبيل الله . والاستثناء في هذا من الأدب المرغوب فيه ، والتفويض إلى الله الواجب اعتقاده ، وهو الذي قال فيه - عليه السلام - : لكان درگا لحاجته) / ، ويكون قوله - عليه السلام - في الرواية الأخرى : (لم يحث) أى لم يخطأ ويأثم في قوله وتمنيه وأتمنى دون تفويض ذلك إلى مشيئة ربه .

قول ! : (لأطوفن) ، وفي رواية غير العذري : (لأطيفن !) ، وهما صحيحان . طفت بالشئ وأطفت : إذا درت حوله وتكررت عليه ، فأنا طائف ومطيف ، وهو هنا كناية عن الجماع . وجاء في الحديث الأول : (ستين امرأة) وفي الأخرى : (على سبعين) وفي الثالث : (على تسعين) ، وقد رويناه في غير كتاب مسلم : (على مائة امرأة أو تسع وتسجن ألان ، وفيه ما أوتي الأنبياء من القوة على هذا ، وقد كان - عليه السلام - يدعو على (١) ١ لكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) لكهف : ٢٤ .

(٣) للبخلى ، كلبه ، بمن طلب الولد للجهاد ٤ / ٢٧ عن أبي هريرة - رض بالله عنه - وفيه : بمائة امرأة ثوتع وتسعين) . ٢٠ / ب

١٨٤ كتاب الأيمان / باب الاستثناء منهن إلا واحدة ، وَلَدَّتْ نَصْفَ إِنْسَالِطٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (لَوْ كَانَ اسْتِثْنَى ، لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُمْ غُلَامًا ، فَارِسًا ، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) . ٢٣ - (...) وحدثننا محمد بن عثاد وابن أبي عمير - واللفظ لابن أبي عمير - قالوا : حدثنا سفيان عن هشام بن عجير ، عن طاوس ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَوْدَ نَبِي اللَّهِ : لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً ، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، أَوِ الْمَلِكُ : قُلْ : إِنَّ شَاءَ اللَّهِ . فَلَمْ يَقُلْ ، وَنَسِيَ .

فَلَمْ تَأْكُ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ ، إِلَّا وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشَقِيٍّ غُلَامٍ) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَلَوْ قَالَ : إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ، لَمْ يَحْثُ ، وَكَانَ لِحَرَكَةِ لَهُ فِي حَاجَتِهِ لَمَّا .

نسائه في ليلة (١) ، وهذا كله يدل أنها فضيلة في الرجال ، ودليل على صحة الذكورية والإنسانية ، ولا يعترض على هذا بقوله : { حَصُورًا } (٢) فقد قيل : حصورا عن المعاصي ممسوكا عنها .

وقوله : (تلد كُلُّ واحدةٍ منهن غلاما يقاتل في سبيل الله) : يدل أن نيته وقصده إنما كانتا لله - تعالى - لا لغرض دنيوي .

قال بعض المتكلمين : نبه - عليه السلام - في هذا الحديث على آفة التمني وشوم الاختيار والإعراض عن التسليم والتفويض ! وبين آفة التمني بسلبه الاستثناء واستثنائه إياه ؛ ليم فيه قدره ، ويمضي سابق حكمه ، وإن ولد له شق إنسان .

في الحديث : فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فلم يقل .

فسر في الحديث الآخر علة قوله ذلك بقوله : (فنسى) ! .

وقيل : صرف عن الاستثناء ليم حكمة ربك وسابق قدره في ألا يكون ما تمناه ، وقيل : هو على التقديم والتأخير ؛ لم يقل : إن شاء الله ، فقال له صاحبه : قل : قيل : يريد بصاحبه الملك يريد قرينه ، وقيل : خاطره ، وقيل : هو على ظاهره .

وقوله : (إلا واحدة جاءت بشق غلام) : قيل : هو الجسد الذي ذكر الله - سبحانه -

أنه ألقى على كرسيه على من قال : إنه ذلك من المفسرين .

وقوله : (كان درگا لحاجته) : بفتح الراء اسم من الإدراك ، أى لما قالها قال الله تعالى : { لَأَتَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى } (٣) .

وأما الدرك بمعنى المنزلة ففيه الوجهان ، وقوى بهما في الدرك الأسفل .

والدرجات إلى فوق .

(١) البخاري ، كالنكاح ، بكثرة النساء ٧ / ٤ من حديث ثن! - رضى الله عنه .

(٢) + عمر بن : ٣٩ .

(٣) طه : ٧٧ .

كتاب الإيمان / باب الاستثناء

٤١٩

(...) وحذفنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، مثله أو نحوه .

٢٤ - (...) وحدثنا غثد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق بن همام ، أخبرنا معمر ، عن

ابن طاوس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال سليمان بن داود .

لأطيفن الليلة على سبعين امرأة ، تلد كُلُّ امرأةٍ منهن غلامًا ، يُقاتل في سبيل الله .

فَقِيلَ لَهُ : قُلْ : إن شاء الله .

فَلَمْ يَقُلْ .

فَأُطَافَ بِهِنَ ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ ، إِلَّا أَمْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ .

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَوْ قَالَ : إن شاء الله ، لَمْ يَحْثُ ، وَكَانَ رَكًا لِحَاجَتِهِ .

! ، ص ، ٥ ، ص ه ص صصص ، ص ممص ص ص ،

٢٥ - (...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا شبابة ، حدثني إرقاء ، عن أن الزناد ،

عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ : لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ أَمْرَأَةً ،

كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ : قُلْ : إن شاء الله .

فَلَيْمَ يَقُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَطَافَ عَلَيْهِنَ جَمِيعًا ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا أَمْرًا وَاحِدًا ، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ .

وَأَيْمُ أَتَذَى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَلِهِ ، لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَجَّ ال دُؤَا فِي

وقوله : (وايم الذى نفس محمد بيده) : فيه جواز اطلاق بمثل هذا .

ولا خلاف فى قوله : (والذى نفسى بيده) أنها يمين ، لأنه حلف بالله ، وقد حلف بها النبي (صلى الله عليه وسلم) فى غير قصة .

واختلف فى (ايم الله) ، هل هى يمين أم لا ؟ حكى ابن خويزمنداد .

والطحاوى عن مالك : أنها يمين ، وقاله ابن حبيب وترجح فيها فى كتاب محمد ، وقال : أخشى أن يكون يميناً .

وقال أصحاب أبى حنيفة : هى يمين .

وقال الشافعى واستحقاق : إن نوى بها اليمينى فهى يمين ، ومعناها عند بعض أهل اللغة من اليمين والبركة ، وألفها عند سيبويه ألف وصل

، وقيل : (أيم ، بقطع الألف وفتحها و(إيم) بكسرها ، وقيل : (أيمين الله ، بالفتح وزيادة نون ، و(يمين الله) بالكسر ، و(أيمين الله

، بفتح الميم والهمزة ، والين الله) باللام ، و(من الله) و(يم الله) ، و(م الله ، ، وم الله ، وم الله أربعة عشر لغة كلها صحيحة .

وقيل : جمع يمينى ، وألفها ألف قطع ، وهو مذهب الفراء وأبى عبيد .

قال أبو عبيد :

أيمين جمع يمين ، حكى زهير : فيجمع لهن منا ومنكم ، وكثر فى استعمالهم ، فحذفوا النون فقال : أيم الله ، كما حذفوا نون لم يكن ،

قال الأزهرى : وضم آخره .

وحكم

٤٢٠

سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ لَا .

كتاب الأيمان / باب الاستثناء

٢١ / ١

القسم الخلفى كما ضموا : لعمرك ، كأنه أضمر يميناً ثانياً ، وقال : وأيمينك ولأيمينك عظيمة ، وعمرك ولعمرك عظيم .

وقد قيل : إن لين إنما معناه : لا لين ، على من جعلها ألف وصل ، أقسم على النفى ما ندرى .

وقال بعضهم : ومعنى لين الله : يمين .

وبه فسر من قال هذا قوله : لين الله : وأقسم ، أى يمين الحالف بالله / ، أو أيمانه بالله ، وقد يكون على هذا : أى يمين الله أو أيمانه

التي يحلف بها على إضافة التعظيم والتشريف ، كما قيل : ناقة الله ، أو الاختصاص كما قيل : عباد الله ، قال : وسى اليمين يميناً باسم

يمين ليدل أنهم كانوا يبسطون أيديهم إذا تحالفوا .

وعن ابن عباس : أن يمين اسم من أسماء الله تعالى .

وقوله : ١ لو قال : إن شاء الله لم يحث ، ولولدت كل واحدة غلاف ال : يستدل به

على جواز قول : لو ولولا .

وقد ترجم البخارى على هذا : باب ما يجوز من اللو ، وأدخل فيه قول لوط : " لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ { الآية (١) ، وقول النبي (صلى

الله عليه وسلم) : ١ لو كنت راجماً بغير بينة لرجمت هذه (٢) ، وا لو مد بى الشهر لوصلت (٣) ، وا لولا حدثان قومك بالكفر

لأتممت البيت على قواعد إبراهيم (٤) ، وا لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار (٥) ومثل هذا .

فالذى ينفعهم من ترجمة البخارى ، وما أدخل من القرآن والآثار فى الباب من لو ولولا

أنه يجوز استعماله فيما يكون من الاستقبال وتحت قدرة الإنسان فما امتنع من فعله لامتناع غيره ، وهو باب لو أو امتنع من فعله لوجود غيره وهو باب لولا ؛ لأنه لم يدخل في بابه سوى ما هو للاستقبال من الآي والآثار ما هو حق وصحيح متيقن ، كقوله : ا لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار (٦) دون ما هو في الماضي والمنقضى ، أو ما يكون فيه التحرض على الغيب وعلم الله ، والاعتراض على قدره السابق ، وقد جد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) النهي عن مثل هذا في حديث من قوله : (وإذا أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل) (٧) ، وقد قال بعض العلماء : معنى

(١) الآية ٨٠ من سورة هود ، وانظر : للبخاري ، كالتنبي ، بما يجوز من اللو ٩ / ١٠٥ .

(٢) البخاري ، كالتنبي ، بما يجوز من اللو ٩ / ١٠٥ .

(٣) البخاري ، كالتنبي ، بما يجوز من اللو ٩ / ١٠٦ .

(٤) البخاري ، كالحج ، بفضل مكة ٣ ينيانها ٢ / ١٧٩ ، ومسلم ، كالحج ٢ / ٣٩٩ .

(٥) البخاري ، كالتنبي ، بما يجوز من اللو ٩ / ١٠٦ .

يلا (١) نظر : السابق .

(٧) مسلم ، كالتنبي ، بفي الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله ٤ / ٣٤ ، ولبن ماجه ، كالمقدمة ، بفي القدر ٧٩ / ١ وهما عن أبي هريرة .

كتاب الأيمان / باب الاستثناء ٤٢١ (...) وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَةَ ، عَنْ هَذَا إِذَا قَالَ عَلَى الْحَتْمِ وَالْقَطْعِ عَلَى الْغَيْبِ أَنَّهُ لَوْ كَادَ كَذَا لَكَانَ كَذَا ، أَوْ دُونَ اشْتِرَاطِ مَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْإِلْتِفَاتِ إِلَى سَابِقِ قَدَرِهِ وَمُغِيبِ عِلْمِهِ ، قَالَ : وَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى التَّسْلِيمِ ، وَرَدَّ الْأَمْرَ إِلَى الْقَضَاءِ وَالْمَشِيئَةِ فَلَا نَهْيَ فِيهِ ، وَلَا كِرَاهَةَ ، وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَفَارَ إِلَى أَنْ الْوَلَا) نَجْخِلَافَ ٩ (لَوْ) .

+ قَالِي الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُمَا سَوَاءٌ إِذَا اسْتَعْمَلْتَا فِيهِمَا لَمْ يَحِطْ بِهِ الْإِنْسَانُ عِلْفًا ، وَلَا هُوَ مِمَّا تَحْتَ مَقْدُورِ قَائِلِهَا ، مِمَّا هُوَ تَحَرُّضٌ عَلَى الْغَيْبِ وَاعْتِرَاضٌ عَلَى الْقَدَرِ ، وَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحَدِيثُ ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْمُنَافِقِينَ : { لَوْ أَتَانَا مَا كُنَّا لُؤْلُؤًا } (١) ، { أَوْ كَانُوا عَيْنًا فَا مَاتُوا وَمَا يُكَلِّمُوا } (٢) ، { بَوَّكَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءًا نَا كُنَّا هَا فَنَّا } (٣) فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ وَأَكْذَبَهُمْ فِي تَحَرُّضِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { قُلْ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } (٤) ، { قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِنْ مَضَاجِعُهُمْ } (٥) وَبِقَوْلِهِ : فَتُثَلَّ هَذَا هُوَ الْمَنْهَى عَنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا .

والنبي - عليه السلام - في هذا الحديث أخبر عن يقين نفسه أن سليمان - عليه السلام - لو قال : إن شاء الله ، ولدت كل امرأة غلافًا ، إذ ليحس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد ، وإنما أخبر عن حقيقة ما أعلمه الله - تعالى - من غيبه ، أو هو مثل قوله : لولا بنو إسرائيل لم يخنر اللحم ، ولولا حواء لم تخن امرأة زوجها ! (٦) فلا تعارض بينه وبين الحديث الآخر ٥٠ .

وهذا مثل ما أخبر الله تعالى من ذلك في كتابه مما هو حق ، إذ هو عالم الغيب والشهادة بقوله : { تِلْكَ الْأَوْكُتُّ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَوَّزَ اللَّيْنُ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِنْ لَقِيَ مَفًّ الْمَ } ، ! وَلَوْ رُدُّوا لَعَلَّ الْوَلَا لَمَّا نَهَوْا عَنْهُ { (٧) ، وكذا لما جاء من لولاه لقوله تعالى : { لَوْلَا مَحَابٌّ مِنْ . الذِّ سَبَقَ لِمَسْكُكُمْ } (٨) الْآيَاتِ ، { وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَهْفُؤُ } (٩) الْآيَةِ ، { فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ } الْآيَةِ (١٠) ؟ لَأَنَّ اللَّهَ مُخْبِرٌ فِي ذَلِكَ كَانَ عَمَّا مَضَى ،

(١) لي عمران : للأ ١ .

(٢) + عمران : ١٥٦ .

(٣) + عمران : ١٥٤ .

(٤) لي عمران : كلاً ١ .

(٥) + عمران : ١٥٤ .

(٦) البخاري ، كالأنبيا ، بخلق آدم وذريته ٢ / ١٦١ ، ومسلم ، كالتنبي ، بلولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر ٢ / ٦٣ .

(٧) الأ نعام : ٢٨ .

(٨) ١ لأ نفال : ٦٨ .

(٩) ١ لزخرت : *

(١٠) للصفات : ١٤٣ .

٢٢ / ١

٤٢٢ كتاب الأيمان / باب الاستئنا أن الزناد ، بهنا الإسناد ، مثله .
غير أنه قال : (كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

وسياتى عن علم صادق وخبر يقين ، ولو جاء مثل هذا عن عباده لكان تحريضاً على غيب الله تعالى إلا فيما شهد لصحة العقل أو يعمله الشرع ؛ لقوله تعالى : { تَوَكَّنْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفسَدَتَا } (١) ، / { وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا } (٢) ، { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى } (٣) ، { وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ } (٤) ، { وَلَوْ لَا فَف! اللَّهُ عَلَيْكُمْ يَرْحَمْتَهُ } (٥) وكذلك قوله - عليه السلام - : (ولولا الله ما اهتدينا) (٦) .

وأما قول لوط عليه السلام : { لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ } (٧) فإنما أخبر عن نفسه بأمر ممكن داخل تحت قدرة البشر من دفعهم ، بشرط لو كان معه قوة لدافع بها عن ضيفه من يريد ضررهم والمنكر فيهم ، ومثل هذا لا اعتراض فيه على قدر ولا تحرض على علم غيب ، وكذلك كل ما يكون من (الو) والولا) فيما يخبر به الإنسان من علة امتناعه من فعله مما فعله تجب مقدورة فلا كراهة فيه ، للإخبار حقيقة عن شيء امتنع لما وجب بلولا ، أو امتنع لما امتنع ، أو امتنع لما وجب أو وجب لما امتنع .

١ (لو) لهذه المعاني تأتي ، (والولا) غالباً إذا كانت على بابها ، وكان لها جواب ،
فإنها تأتي لبيان السبب الموجب أو النافي ، لا كما عبر عنه أكثر النحاة من أنها تأتي لامتناع الشيء لوجود غيره ، إذ هذا بعض معانيها لا جميعها ، فتأمل .

٢٨٠٧ (٦) باب النهى عن الإصرار على اليمين

٢٨٠٨ (٧) باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم

أو يخبر (الو) عما امتنع مما لولا ذلك السبب المانع له لأمكنه فعله ، ومن هذا جميع الأحاديث التي أدخل البخارى في الباب مع آية لوط كقوله : ١ لو كنت راجفاً بغير بينة لرجمت هذه (٨) ، ١ لولا حدثان قومك بالكفر لاءتممت البيت على قواعد إبراهيم (٩) (ولو مد في الشهر لوصلت) (١٠) ، !ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك (١١) ، (ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة) (١٢) ، (ولو سلك الأنصار وادئاً أو شعثاً لسلكت وادئاً الأنصار أو شعبهم) (١٣) ، فثل هذا كله لا كراهة فيه ، إلا أن يكون قائله لا يقصد في ذلك الصدق والوفاء كقول المنافق : { لَوْ نَعْلَمُ كَالْأَلْبَنَاءِ } (١٤) ، وقول الكفار استخفافاً : { لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَلْنَاهُمْ } (١٥) .

(١) ١ لا كليباً : ٢٢ .

(٢) ١ لسجدة : ١٣ .

(٤) البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠ .

(٥) للنساء : ٨٣ .

١ (لا) دلبخارى ، كالتنى ، بقول الرجل : لولا الله ما اهتدينا ٩ / ١٠٤ .

(٧) هود : ٨٠ .

(٨ - ١٣) مبق تحريجهما .

(١٤) + عمرلن : ١٦٧ .

(١٥) للزخرف : ٢٠ .

(٣) ١ لأنعام : ٣٥ .

كتاب الأيمان / باب النهي عن الإصرار على اليمين ...

إلخ

٤٢٣

(٦) باب النهي عن الإصرار على اليمين ،

فيما يتأذى به أهل الحالف ، مما ليس بحرام

٢٦ - (١٦٥٥) حدثنا محمد بن رافع ، حاشا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكر أحاديث منها : وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (والله ، لأن يلعج أحدكم بيمينه في أهله ، أثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله) .

وقوله : لأن يلعج أحدكم بيمينه في أهله ، أثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله عليه (١) : فيه أن الكفارة عن الحانث في اليمين فرض ، كما قال تعالى : إلى لك كفارة إيمانكم إذا حلفتم وأحفظوا إيمانكم { (٢) } . ومعنى (يلعج) من اللجاج ، أى يقيم على ترك الكفارة .

وقوله : (هو أثم له من أن يعطى كفارته) قيل : معناه على ظاهره ، وقيل : إذا رأى غيرها خيراً منها فلم يكفر .

والحديث - والله أعلم - على العموم مثل الحالف على قطع منفعة عن نفسه أو عن غيره ، أو على ألا يفعل ما فعله خير من صلة رحم أو كلام صديق أو فعل معروف ، كما فعل أبو بكر - رضى الله عنه - في حلفه في النفقة على مسطح ، فأنزل إلى مالى : { ولا يأتل أو!وا الفضل منكم والممعة أن - ش توا } الآية (٣) ، وكما قال - عليه السلام - في الحديث الآخر قال : (ألا يفعل خيراً) فعلى هذا ومثله يحمل الحديث ؛ لأن مواصلته هذا (قامته على يمينه إما أن يكون معصية أو مكروهاً له فكفارته خير ، وجاء بلفظ : (أثم) لمقابلة اللفظ ومجانسته لما كان في المقام على ذلك إثماً ، واعتقد الآخر أن في حنثه إثماً فاضل بين الإثمن ، واستعار لمخالفة كل حال اسم الإثم .

(١) لا يوجد بالحديث كلمة (عليه) (٢) المائدة : ٨٩ .

(٣) النور : ٢٢ .

٤٢٤

كتاب الأيمان / باب نذر الكافر ...

إلخ

(٧) باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم

٢٧ - (١٦٥٦) حدثنا محمد بن أبي بكر الملقب ومحمد بن المثنى وزهير بن حرب - واللفظ دزهير - قالوا : حدثنا يحيى - وهو دبن سعيد القطان - عن عبيد الله ، قال : "أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر قال : يا رسول الله غ إني نرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في الفسجد الحرام . قال : (فأوف ببنرك) .

(...) وحدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أبو أسامة .

ح وحدثنا محمد بن المثنى ،

حدثنا عبد الوهاب - يعنى الثقفى .

ح وحدثنا أبو بكر عن أبي شيبه ومحمد بن العلاء وإسحق بن إبراهيم ، جفبعا عن حفص بن غياث .

ح وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة ابن أبي رواب ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، كلهم عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وَقَالَ حَفْصٌ ، مِنْ بَيْنِهِمْ : عَنْ عُمَرَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .
أَفَّا أَبُو اسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فِي حَدِيثِهِمَا : اِعْتَكَا فِ لَيْلَةٍ .
وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ : جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصِ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ ؛
أَنْ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ ؛ أَنْ نَافِعًا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عُرْبَانَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ

٢٨٠٩ (8) باب صحبة المماليك ، وكفارة من لطم عبده

٢٢ / ب

وقول عمر - رضي الله عنه - : (إني نذرت أن أعتكف في الجاهلية ليلة) ، وفي رواية : (يوفى في المسجد الحرام ، قال : فأوف بنذر)
، قال الإمام - رحمه الله - : يحمل هذا عندنا على أنه أراد في أيام الجاهلية ولم يرد وهو على دين الجاهلية ؛ لأن الكافر لا يلزمه عندنا
نذر ، وكذلك يحمل قوله : (أن أعتكف ليلة) على أنه يمكن أن يكون عبارة عن اليوم واللييلة ، والعرب تعبر بالليالي عن الأيام .
قال القاضي - رحمه الله / الله - : اختلف العلماء - رضي الله عنهم - فيما نذر الكافر حال كفره مما يوجبه المسلمون ثم أسلم ، فقال
الشافعي وإبوتور : واجب عليه الوفاء به ، وهو قول الطبري والمغيرة المخزومي والبخاري ، وحملوا قوله : (أوف بنذر) على الوجوب
، وقاصوا النذر على النذر .

فإن كان النذر واليمين مما لا ينبغي الوفاء به فعليه الكفارة ! ه علط اصلهم في نذر المع ! مية و فب مالك والكوفيون إلى أنه لا شيء عليه ،
كتاب الأيمان / باب نذر الكافر ...

إنح ٤٢٥ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو بالجعرانة ، بعد أن رجع من الطائف ، فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي يَنْتَرْتُ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَكَيْفَ تَرَى ؟ قَالَ : (اف ! ب فاعتكف يوف) .

قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ لِحَقِّ قَدْ أَغْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمْسِ ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَبَايَا النَّاسِ ، سَمِعَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ : أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : مَا فَنَّا ؟ فَقَالُوا : أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَبَايَا النَّاسِ .

فَقَالَ عُمَرُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، اف ! ب إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ نَحْلُ سَبِيلَهَا .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ (

صلى الله عليه وسلم) مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ نَزَرٍ كَانَ تَنْبَرُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، اِعْتَكَا فِ يَوْمٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَلِثَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَلَةَ الضَّمِي ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَثُوبٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : ذَكَرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرُ رَسُولُ اللَّهِ (

صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْجِعْرَانَةِ ، فَقَالَ : لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا .

قَالَ : وَكَانَ عُمَرُ نَزَرَ اِعْتَكَا فِ لَيْلٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ .

.)

(٤) ود ثنى عبد الله نحن قنن الرمن النارى ، حننا حنا بن المنط ل ، حانا لنا حانا! ، عن أنوب .
ح ، "حننا يضى نحن خلف ، حننا عبد الأعلى ، عن محمد بن
إذ الأعمال بالنيات ، ولانا نية له حننا ، ويحمل قول النبى (صلى الله عليه وسلم) له : (أوف .
بنذر) على طريق النذب والانسحاب لا على طريق الوجوب (١) .

وهذا الحديث يحج به الشافعى ومن يحجز الاعتكاف بالليل وبغير صوم ، ولكن ما
ورد فيه من الرواية الأخرى : (يوماً) يرد حجه ، ويرد كون هذا الاعتكاف الذى هو بمعنى الجوار ، وهذا يكون بغير صوم ، ويصح
بالليل والنهار .

وفيه جواز الاعتكاف يوصا

(١) انظر : الحاوى ١٥ / ٤٦٤ وما بعدها .

وكذا بحثنا فى هذا الكتاب كالأيمان ، بالدعاء إلى الثهادتين وشرائع الاسلام ، هلاء الكفار مخاطبون بفروع الاسلام أم لا من هذا
الكتاب ، وشرح معانى الآثار ١٣٣ / ٣ ، المغنى ٦٢٢ / ١٣ ، ابن حزم فى المحلى ٨ / ٣٧٢ ، ابن حجر فى الفتح ١١ / ٥٩٠ .
٤٢٦

كتاب الأيمان / باب نذر الكافر ...

إنلح

إنلح ، كلاهما عن نافع ، عن ابن عمر ، بهذا الحديث فى النذر .

وفى حديثهما جميعاً : اعتكاف يوم .

لمن نذره ، ولا خلاف فى هذا ، وإنما الخلاف فىمن نذر اعتكافاً مبهماً ، وقد مر هذا مبيناً فى الاعتكاف .

كتاب الأيمان / باب صحة الممالك ...

إنلح

٤٢٧

(٨) باب صحة الممالك ، وكفارة من لطم عبده

٢٩ - (١٦٤٧) حدثنى أبو كامل فضيل بن حسين الجندري ، حاشا أبو عوانة ،

عن فراس ، عن ذكوان أبى صالح ، عن زافان أبى عمر ، قال : أتيت ابن عمر ، وقد أعتق مملوكاً .

قال : فأخذ من الأرض عوداً أو شيئاً .

فقال : ما فيه من الأجر ما يسوى ! نا ، إلا أنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من لطم مملوكه أو ضربه ، فكفارته
أن يعقه) .

٣٠ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن فراس ، قال

: سمعت ذكوان يحدث عن زافان ، أن ابن عمر دعا بغلام له ، فرأى بظهره أثراً .

فقال له : أوجعتك ؟ قال : لا .

قال : فاءنت عتيق .

قال : ثم أخذ شيئاً من الأرض فقال ما لى فيه من الأجر ما يزن ! نا ، إنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من

ضرب غلاماً له ، حدا لم يئ الله ، أو لطمه ، فإن كفارته أن يعتق) .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبى شيبة ، حدثنا وكيع .

ح وحدثنى محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الرحمن ، كلاهما عن سفيان ، عن فراس ، بإسناد شعبة وإبى عوانة .

أما

كتاب ملك اليمين

وقوله عن ابن عمر وقد أعتق مملوكاً فأخذ من الأرض عوفاً أو شيئاً ، فقال : ما فيه من الأجر ما يسوى هذا إلا أنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من لطم مملوكاً أو كذا ضربه فكفارته أن يعتقه) ، وفي الرواية الأخرى : (أو ضربه حداً لم يأت به أو لطمه) ، وقوله : (إلا أنى سمعت) : قيل : هو من الاستثناء المنقطع وعندى أن معناه : ما أعتقته إلا من أجل أنى سمعت ، فهو على بابه من الاستثناء الخاص من العام .

وقال بعضهم : لعل معناه : ألا إنى سمعت بفتح الهمزة وتخفيف اللام على الاستفتاح للكلام ، والحجة لقوله الأول .
أو لأنى بلام التعليل والحجة ، وقد تصح عندى أن يكون تشابههما على وجهه ، أى ما لى فيه من أجر إلا كفارته فإنها أجر ، لكنها لما كانت كفارةً ضربه له لم يحسب له عتقه أجراً إذ خرجت كفافاً .

٤٢٨ كتاب الأيمان / باب صحة المماليك ...

أُخِ حَدِيثُ ابْنِ مَهْدَى فَذَكَرَ فِيهِ : (حَدَا لَمْ يَأْتَهُ) .
وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ : (مَنْ لَطَمَبْدُهُ لَا وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَ .

٣١ - (١٦٥٨) اثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمَيْرٍ .

خَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ ، قَالَ : لَطَمْتُ مَوْلى لَنَا فَهَرَبْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الطُّهْرِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي ، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي .
ثُمَّ قَالَ : امْتَثِلْ مِنْهُ .

فَعَفَا .

ثُمَّ قَالَ : نَكَّا - بَنَى مُقَرَّنَ - عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ كَلَقَعَ تَسْ لَنَا إِلا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَطَمَهَا أَحَلُّنَا ، فَبَلَغَ فَلِكِ الثَّيِّ كَلَقَعَ فَقَالَ : (أَعْمَكُوهَا) .

قَالُوا : لَيْسَ لَهُمْ خَالِمٌ نَجِيرُهَا .

قَالَ : (فَلْيَسْتَخْلِبُوهَا ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا ، فَلْيُخْلُوا سَبِيلَهَا) .

٣٢ - (...) ! دَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٨ مِائَةٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِشٍ ! ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ هِجْلِ بْنِ يَسَافٍ ، قَالَ : عَجَّلَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَ الْمَا لَهُ .

فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مُقَرَّلٍ : عَجَزَ عَلَيْكَ إِلا حُرٌّ وَجْهَهَا ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنَى مُقَرَّنَ ، مَا لَنَا خَالِمٌ إِلا وَاحِدَةٌ ، لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ

فِي هَذَا الْحَدِيثِ : الرِّفْقُ بِالْمَمَالِكِ ، وَحَسَنُ صَحْبَتِهِمْ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ بَعْدَهُ .

وَفِي قَوْلِهِ : (حَدَا لَمْ يَأْتَهُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّشْدِيدَ فِيمَنْ ضَرَبَهُمْ لَغَيْرِ ذَنْبٍ اسْتَحَقُّوهُ ، وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيمِ وَالْأَكْمَبِ .

وَعَتَقَهُ هُنَا لَيْسَ عَلَى الْوَجُوبِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّرْغِيبِ وَرَجَاءِ كَفَارَةِ

ذَنْبِهِ فِيهِ وَظَلَمَهُ لَهُ ، وَيَدُلُّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْوَجُوبِ حَدِيثُ ابْنِ سُوَيْدٍ بَعْدَهُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، لَمَا لَطَمَ أَحَدَهُمْ خَادِمَهُمْ وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بِعَتَقِهَا ، فَقَالُوا : لَيْسَ لَنَا خَادِمٌ غَيْرُهَا ، قَالَ : لَا فليستخدموها ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا فَلْيُخْلُوا سَبِيلَهَا) .

وَالْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ - فِيمَا عَلَصَتْ - لَا يُوجِبُونَ عِتْقَ الْعَبْدِ بِشَيْءٍ مِمَّا يَفْعَلُهُ بِهِ مَوْلَاهُ مِنْ مِثْلِ هَذَا ، مِنْ الْأَمْرِ الْخَفِيفِ .

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ وَشَنَعَ مِنْ ضَرْبِ مَبْرَحٍ مِنْهُ لَغَيْرِ مُوجِبٍ لَذَلِكَ ، أَوْ حَرْقِ بَنَارٍ ، أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ ، أَوْ إِفْسَادٍ ، أَوْ فَعَلٍ مَا شَأْنُهُ بِهِ ، فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ إِلَى عِتْقِ الْعَبْدِ عَلَى سِيدهِ بِذَلِكَ .

قال مالك : وولأوه له ، ويعاقبه السلطان على فعله .
 وذهب كافة العلماء إلى أنه لا يعتق عليه ، وبالعق بالمثلة كقول مالك .
 قال الليث بن سعد : واختلف
 كتاب الأيمان / باب صحة الممالك ...
 إلخ ٤٢٩
 نعتها .

(...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ،
 عن حصين ، عن هلال بن يساف ، قال : كنا نبيع البز في دار سويد بن مقرن ، أخى النعمان بن مقرن ، فخرجت جارية .
 فقالت لرجل منا كلمة ، فلطمها .
 فغضب سويًا ! .
 فذكر نحو حديث ابن إرشي ! .

٣٣ - (...) وحد ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ، حدثني أبي ، حدثنا شعبة ، قال :
 قال لي محمد بن المنحدر : ما اسمك ؟ قلت : شعبة .
 فقال محمد : حدثني أبو شعبة العراقي عن سويد بن مقرن ، أن جارية له لطمها إنسان .
 فقال له سويًا : أما علمت أن الصورة محرمة ؟ فقال : لقد رأيتني ! إني لسابغ إخوة لي ، مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
 ، وما لنا خالم غير واحد ، فعمد أحدنا فلطمه ، فأفرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نعتقه .
 (...)

! وحدنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى ، عن وهب بن جرير ، أخبرنا شعبة ، قال : قال لي محمد بن المنذر : ما اسمك ؟ فذكر
 بمثل حديث عبد الصمد .

أصحابنا في شين الولي في العبيد والا ما يحلق الرأس واللحية .
 والأصل في العتق بالمثلة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الذي جب عبده فأعتقه النبي (صلى الله عليه وسلم) (١) .
 وقوله في حديث سويد : أن جارية له لطمها إنسان / ، فقال له سويد : (أما علمت
 أن الصورة محرمة) : إشارة إلى الحديث الآخر : (إذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه) (٢) إكراماً له ؛ ولأن فيه محاسن الإنسان
 وأعضائه الرئيسية ؛ ولأن التشويه والاثار به أقبح منها في غيره وأشنع ، وقد علل في الحديث الآخر بأنها الصورة التي خلق الله - تعالى
 - آدم عليها وشرفه بها ، واختارها لخليفته في الأرض ، وسيأتي الكلام على حديث الصورة في موضعها إن شاء الله تعالى .
 و (محرمة) : يحتمل تحريم ضربها ، ويحتمل أنها ذات حرمة .

وقوله : (امتثل) : يحتمل أن يكون معناه عاقب ، وقد قيل في قوله تعالى : { وَقَدْ
 (١) أحمد ٢ / ١٨٢ ، ابن ماجه ، كلديات ، بمن مثل بعبده فهو حر ٢ / ٨٩٤ .
 (٢) أبو داود ، كالحودود ، بني ضرب الوجه في الحد ٢ / ٤٧٦ .
 ١ / ٢٣

٤٣٠ كتاب الأيمان / باب صحة الممالك ...
 إلخ ٣٤ - (١٦٥٩) حللنا أبو كامل الجحدرى ، حدثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه
 ، قال : قال أبو مسعود البدرى : كنت أرب غلاماً لي بالسوط ، فسمعت صوتاً من خلفي : (اعلم أبا مسعود) .
 فلم أفهم الصوت من الغضب .

قَالَ : فَلَمَّا إِنَّا مِنِّي ، إِفَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فإِذَا هُوَ يَقُولُ : (اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ ، اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ!) قَالَ : فَأَكْتَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي .

فَقَالَ : (اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ) .

قَالَ : فَقُلْتُ : لَا أَرُبُّ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَايَم .

(...) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ - عَنْ سُفْيَانَ .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، نَحْوَ حَلِيقِهِ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَّوْطُ ، مِنْ هَيْبَتِهِ .

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : كُنْتُ أَرُبُّ غُلَامًا لِي ، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا (اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ) ،

خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثَلَّثَاتُ { (١) أَنَّهَا الْعُقُوبَاتُ ، وَقَدْ يَكُونُ (امْتِثَل) أَيْ افْعَلْ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِكَ .

وَقَوْلُهُ عَجَزَ عَنْهَا الْآخَرُ وَجْهًا : أَيْ عَجَزَتْ وَلَمْ تَجِدْ أَنْ تَضْرِبَ إِلَّا حُرَّ وَجْهَهَا ، وَكَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَقْلُوبِ ، وَحَدَّ الْوَجْهَ صَفْحَتَهُ وَمَا رَقَ

مِنْ بَشَرَتِهِ وَحَرَارَةِ الْحَسَنِ أَحْسَنَهُ وَمَا رَقَ مِنْهُ .

وَحَدَّ كُلِّ شَيْءٍ أَرْفَعَهُ وَأَفْضَلَهُ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَجَزَ هُنَا بِمَعْنَى امْتَنَعَ .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ وَقَدْ رَأَى يَضْرِبُ غُلَامًا لَهُ بِسُوطٍ : (إِنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ) : حَضَّ عَلَى الرَّمَقِ بِالْمَالِيكَ ،

وَوَعِظَ بَلِيغٌ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِحِلْمِ اللَّهِ عَنْ عِبَادِهِ وَالتَّأْدِبِ بِأَدَبِهِ مِنْ كَظَمِ الْغَيْظِ وَالْعَفْوِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ .

٢٨٠١٠ (9) باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى

٢٨٠١١ (10) باب إطعام المملوك مما جمل ، يالباسه مما يلبس

وَقَوْلُهُ : هُوَ حُرُّ لَوْجِهِ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : أَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ لِلْفَحْتِكَ النَّارِي : لَيْسَ

فِيهِ أَنْ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) أَمَرَهُ بِعَتَقِهِ ، لَكِنَّهُ رَأَى أَنَّهُ قَدْ زَادَ فِي قَدَرِ أَدَبِهِ بِمَا اسْتَوْجِبَ عَقُوبَةَ اللَّهِ ،

(١) الرعد : ٦ .

كتاب الأيمان / باب صحبة المماليك ...

إِنْخ ٤٣١ فَالْتَفَاتٍ ، فإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ حُرٌّ وَجْهَ اللَّهِ .

فَقَالَ : (أَمَّا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ، لَلْفَحْتِكَ النَّارُ أَوْ لَصَمَّمْتُكَ النَّارُ) .

٣٦ - (...) وَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْقَفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ ، فَجَعَلَ يَقُولُ : أَعُوذُ بِالله .

قَالَ : فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ ، فَقَالَ : أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ .

فَتَرَكَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَاللَّهِ ، لَئِنْ أَقْدَرْتُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ) .

قَالَ : فَأَعَقَّهُ .

(...) وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ : أَعُوذُ بِأَلَّهِ ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

ألا تراه كيف كان العبد يستعيز منه بالله وهو يضربه حتى استعاذ برسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلعله لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه ، كما لم يسمع نداء النبي (صلى الله عليه وسلم) له كما جاء في الحديث ، أو يكون لما استعاذ برسول الله (صلى الله عليه وسلم) تنبيه لمكانته .

٢٣ / ب

٤٣٢ كتاب الأيمان / باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

(٩) باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى

٣٧ - (١٦٦٠) وحثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَرِّمٍ .

ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُثَرِّمٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ ، حَدَّثَنِي أَكْلَبُ هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَنْ تَفَّ مَمْلُوكُهُ بِالزَّنَى لِلْمَقَامِ عَلَيْهِ الْيَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ) .
مه سن ، صوص صوص ص ملاص ص ممص ، صو ، ه ، ص ه ص عص ه ص ،
(...) وحديثاه أبو كريب ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .

ح وَ حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ

ابْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ ، كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَدِيثِهِمَا : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فِي التَّوْبَةِ .

وقوله : (من قذف مملوكه بالزنا أقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال) :

فيه دليل على أنه لا يحد من قذف عبدا إذا لم يحكم عليه بذلك في الدنيا كما أخبر بحكمه في الآخرة ، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء لمزية الحرية على العبودية في الدنيا ، فإذا كان في الآخرة ارتفعت الأملاك كلها ، وخلص الملك والمملك للواحد القهار ، استوت المقادير حينئذ - فحد له ، ولكن عند مالك أنه ينكل العبد إذا قذفه ، وهو قول كافة العلماء ، وذهب بعض العلماء إلى أن العبد إذا كان له قدر وهيبة عوقب قاذفه .

وحكم كل من فيه شعبة رق عند جميعهم حكم العبد في سقوط الحد عن قاذفه من مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو معتق بعضه أو إلى أجل .

واختلف في أم الولد بعد موت سيدنا ، فجمهورهم على أن قاذفها يحد ، وهو قول مالك والشافعي ، وقول كل من يقول : إنها لا تباع ؛ لأنها صارت حرة بموت سيدها ، وروى عن الحسن أنه لا يحد ، ولعل ذلك قبل موت سيدها .

واختلف المذهب عندنا ، فقال مالك : يحد قاذفها ، وقال محمد بن المواز : لا يحد حتى تضع ؛ لعل الحمل ينفش فلا تكون أم ولد .
وقوله : (سمعت أبا القاسم (صلى الله عليه وسلم) نبى التوبة) : سمي بذلك - والله أعلم - لأنه

بعث بقبول التوبة بالقول والاعتقاد .

وكانت التوبة من قبل بقتل أنفسهم ، ويحتمل أن يكون نبى التوبة إلى الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإيمان / .

وأصل التوبة : الرجوع ، كما قال في الحديث الآخر : (أنا الماحى الذي يمحو الله به الكفر) (١) .

(١) البخارى ، كالمناقب ، بما جاء في أسماء الرسول (صلى الله عليه وسلم) (٤ / ٢٢٥ ، أحمد ٤ / ٨٠ ، ٨١ ، الدارمى ٣١٧ /

٢ ، ٣١٨ كلهم عن جبير بن مطعم .

كتاب الأيمان / باب إطعام المملوك مما ياكل ...

إلخ

(١٠) باب إطعام المملوك مما جمل ، يلبسه مما يلبس ،

ولا يكلفه ما يغلبه

٣٨ - (١ ٦٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش ، عن المعرور بن سويد .

قَالَ : مَرَرْنَا بِأَيِّ فَرٍ بِالرَبْنَةِ ، وَعَلَيْهِ بَرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ .

دَقَلْنَا : يَا أَبَا فَرْ ، لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حَلَةً .

فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً ، فَعَبَّرْتُهُ بِاللَّهِ ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَلَقِيتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (يَا أَبَا فَرْ ، إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ) .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ يَسْأَلُ الرِّجَالَ سَبُوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ .

قَالَ : (يَا أَبَا فَرْ ، إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَتَكَلَّمُونَ ، وَأَلْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَاعِينُوهُمْ) .

وقوله في حديث آخر : وكان بيني وبين رجل من إخواني ! - لهجمة فعيته بأمه ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (إنك امرؤ فيك جاهلية* لم الله تحت أيديكم ! الحديث : فيه النهي عن التعيير بنقص الآباء ، ء .

بذلك ، وأن الكل من فعل الجاهلية ، كما قال - عليه الصلاة والسلام ككخزص ، وأدم من ترأبأ (١) .

وقد استدلل بعضهم بأنه لا حد على من قذف عبدا ، ١ ؛ إذ ليس

فيه أن الرجل كان عبدا ، بل قوله : (رجل من إخواني) (من سب الرجال سبوا أباه وأمه) ، والأظهر أنه كان عربيا ابن أمة كان عبدا أو مولى لغيره لسابه بأبيه ونفسه ولم يقتصر على أمه .

وليس في تعييره ما يدل أنه كان قذفا حتى يحتج به كحي ص - يره بكون أمه ،

لكن قوله - عليه السلام - : (هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه ما يثلا الحديث ، يشعر بأنه كان عبدا ، وأن أبا ذر سماه رجلا من إخواني ؛ لقوله - عليه السلام - له : (هم إخوانكم فمن كان أخوه تحت يده) .

وقوله : (فأطعموهم مما تثلون ، وألبسوهم مما تلبسون) : حملة ائو ذر على ظاهره ،

(١) محمد ٢ / ٢٦١ ، ٥٢٤ ، من حديث أبي هريرة .

٤٣٤ كتاب الأيمان / باب إطعام المملوك مما يأكل ...

إلخ - ه ص ، ه ص ، ص ص مكص ، ص " ص ص كص ! ، ، صوء مكص

٣٩ - (...) وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير .

ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا

أبو معاوية .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، كلهم عن الأعمش ، بهنا الإسناد .

وزاد في حديث زهير وأما معاوية بعد قوله : (إنك امرؤ فيك جاهلية) .

قَالَ : قُلْتُ عَلَى حَالٍ سَاعَتِي مِنْ أَهْبَرٍ ؟ قَالَ : (نعم) .

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ : (نعم ، عَلَى حَالٍ سَاعَتِكَ مِنْ أَهْبَرٍ) .

وَفِي حَدِيثٍ عِيسَى : (فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ) .

وَفِي حَدِيثٍ زُهَيْرٍ : (فَلْيَبِعْهُ عَلَيْهِ) .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ : (فَلْيَعْنُ مَا وَلَا) : (فَلْيَعْنُطُ .
انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ) .

٤٠ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن أصل الأحدب ، عن المعرور بن سويد ، قال : رأيت أبا فز وعليه حلة وعلى غلامه مثلها ، فسألتُه عن فلك ؟ قال : فذكر أنه سادس رجلاً على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فعثره يا ، مهء قال : فأتى الرجل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فذكر فلك له ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّتَا ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَكُلُ ، وَيَكْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَلَنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَكَيْنُهُمْ عَلَيْهِ ، .
فكان يلبس غلامه مثل لباسه ، كما جاء في الحديث ، وهذا على الاستحباب ، قال بعضهم : وليس إطعامه من طعامه ولباسه من لباسه على الإيجاب عند أحد من أهل العلم ، ولا أنه يلزمه أن يطعمه من كل ما ياكل على العموم من الأدم وطيبات العيش ، بل إن أطعمه من الخبز وما يقتاته كان قد أطعمه مما يثل ؛ لأن (من) للتبعية ، وإن كان مستحباً أن يستأثر على عياله بشيء دونهم ، ويفضل نفسه في العيش عليهم .

٢٨٠١٢ (11) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله

وقوله : (ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون ، فإن كلفتموهم فأعينوهم) : فيه الفرق بالماليك ، وألا يكلفوا ما يفدحهم ، فإن كلفوه أعينوا فيه حتى لا يفدح ، ورواية من روى : (فليعه) وهم ، والصواب : (فليعه) كالحا قال الجمهور : للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق) ، هذا فرضه وحقه اللازم ، من طعام يكفيه ، وكسوة تستره وتقيه الحر والبرد ، ولا يكلف ما يفدحه ويعنته .

قوله : (إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم جاءه به ، وقد ولي حره ودخانه ، فليقعد معه فليكل ، فإن كان الطعام مشفوها ليلاً فليضع منه في يده أكلة أو كلتين) يعني : لقمة أو لقمتي .
الله ، بضم الهمزة ، اللقمة ، كما فسر في الحديث .

كتاب الأيمان / باب إطعام المملوك مما يثل ...

إنح ٤٣٥ ٤١ - (١٦٦٢) وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو بن الحارث ، أن ٢ بكير بن الأشج حد ٨ له عن العجلان مولى فاطمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : للمملوك طعامه وكسوه ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق) .

٤٢ - (١٦٦٣) وحدثنا القعنبي ، حدثنا داود بن قيس ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا صَنَعَ لَخْدِكُمْ خَ الْمُهْ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَهُ وَدَخَانَهُ ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ ، فَلْيَبْهَلْ .

فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوفًا قَلِيلاً ، فَلْيَضَعْ فِي يَلِيهِ مِنْهُ ! لَمْ أَوَّلَتَيْنِ " .
قال ل!ود : يعني لقمة أو لقمتين .

قال الإمام - رحمه الله - : المشفوه : القليل ، وقال بعضهم : أخذ ذلك من كثرة الشفاه عليه .

قال القاضي - رحمه الله - : وقوله بعد ذلك : (قليلاً! أى قليلاً فى حق من اجتمع عليه فيه ما ذكرناه من مكارم الأخلاق وترك الاستيلاء ولا سيما فى الطعام ، وهو تفسير للحديث المتقدم ؛ أن كله مما يكل على الاستحباب والحض لا على الإيجاب ، ولما فى ذلك من تعلق قلب الخادم بما صنعه مولاه وشم ريحه ، وشهرته له نفسه .
وقيل : فى إطعامه منه ومؤاكلته إياه ذهاب غائلة الاستئثار عليه بالطعام ؛ لئلا يكيد فيما يصنعه ولا يغشه ولا يخونه فيه ، إذا علم أنه يثقل منه ويرد شهوته ببعضه .

٤٣٦

كتاب الأيمان / باب ثواب العبد وأجره ...
إنلح

(١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله

٤٣ - (١٦٦٤) حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن العبد إذا نصح لسيده ، وأحسن عبادة الله ، فله أجره مرتين) .
(...) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى ، قالا : حدثنا يحيى - وهو القطان - .
ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن نمير وأبو أسامة ، كلهم عن عبيد الله .

ح وحدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ! حدثني أسامة ، جميعاً عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) - بمثل حديث مالك .

٤٤ - (١٦٦٥) حدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، (خبرني يونس عن ابن شهاب ، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : قال أبو هريرة : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا لعبد المملوك المصلح أجران) .
والذى نفس أبي هريرة بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله ، والحج ، وبرأى ، لأحببت أن أموت وأنا مملود .
٢٤ / ١٤

وقوله : (العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين) : وذلك أن جميع تصرف العبد غالباً فى امتثال الأوامر ؛ إما لله وإما للملك ، بخلاف الحر الذى يتصرف / باختياره ، فالعبد طائع لمولاه بما ملكه الله من منفعه ، وطاعته له طاعة لله ، فأجره أبداً متصل ، فإما أن يكون التضعيف المراد به كثرة الأجور وزيادتها على أجر الحر ، أو يكون على وجه التضعيف المعروف فى أجر العمل الواحد من طاعة الله تعالى ، بما امتحن به من الرق وربقة العبودية ، تفضلاً من الله تعالى عليه ، كما ضعف ذلك لأسباب أخر من المرض ، والمقام بالمدينة وغير ذلك .

وقول أبي هريرة فى هذا الحديث : لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبرأى ، لأحببت

٢٨٠١٣ (١٢) باب من أعتق شركاً له فى عبد

أن أموت وأنا مملوك : ودليل على أنه لا يلزم العبد جهاد ولا حج حال عبوديته ؛ لأنه غير مالك لنفسه ، ولا له خروج عن مصالح سيده وهو غير مستطيع بالملك الذى لزمه ولا للجهاد ، إلا أن ينزل العدو ببلد فيتعين الجهاد على كل من فيه بقدر طاقته من عبد وحر .
وقوله : (وبرأى) : فيه حجة أنه لا يلزم العبد النفقة على والديه ولا شئ من

كتاب الأيمان / باب ثواب العبد وأجره ...

إنلح كل ٤ قال : وبلغنا ؛ أن أبا هريرة لم يكن يحيى حتى ماتت أمه ، لصحبته .
قال أبو الطاهر فى حديثه : لا للعبد المصلح " ، ولم يذكر المملوك .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : بَلَّغْنَا وَمَابَعْمَهُ .

٤٥ - (١٦٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (إِنْ أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ) .

قَالَ : فَحَدَّثْتَهَا كَعْبًا .

فَقَالَ كَذَبَ : لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُرْهَدٍ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

موتنهما ؛ لاستحقاق سيده رقبته وماله ، وأما ما يلزمه لها من البر بالقول والملاطفة وخفض الجناح فيستوى فيه الحر والعبد ، فأبو هريرة - والله أعلم - أراد ما يلزمه من السعي عليها والإلطف لها والإحسان الذي لا يتفق مع العبودية .

وقد يكون مراد أبي هريرة بهذا كله تعظيم أجر الحج والجهاد وبر الوالدين وأن الأجر

[فيها ذلك] (١) أعظم من أجر العبودية ، وأن بالعبودية لا يصل إلى شيء من ذلك ؛ لمنعه من الحج والجهاد ، وتغريبه عن والدته ، فلا يصل إلى شيء من برها ، ألا تراه كيف قال في الحديث : (وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته) ؛ لا كن بر الأم ، وصحبته والقيام بها فرض متعين ، وأبو هريرة قد كان قضى حجة ، وجهه بعد ذلك إنما كان نافلة ، فقدم الفرض من بر أمه على فضل الحج ، وقد قال مالك : [لا يحج] (٢) أحد إلا بإذن أبيه إلا ألفريضة فيخرج ويدعهما .

وقال أيضاً : لا يجعل عليهما في غير الفريضة وليستأذنهما العام والعامن .

وقول كعب في هذا الحديث : ليس عليه حساب ولا على مومن مرهد) ، قال الإمام - رحمه الله - : يعني بالمزهد : القليل المال ، يقال : أزهد الرجل يزهد إزهاداً : إذا قل ماله ، قال الأعشى .

فلن يطلبوا سرها للغنى ولن يسلموها لأزهادها
فالإزهاد قلة المال .

والسر في هذا البيت يعني به النكاح ، والشئ الزهيد هو القليل .

قال القاضي - رحمه الله - : معنى قول كعب : ليس عليه حساب) : أى ليس على عبد

(١) في الأبى : في إحداها .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمنبت من الأبى .

٤٣٨ كتاب الأيمان / باب ثواب العبد وأجره ...

إنخ ٤٦ - (١٦٦٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَفَّى ، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّلِهِ ، نِعْمًا لَهُ) .

أدى حق الله وحق سيده حساب ؛ لكثرة أجره ، فيما أن يقولها كعب عن توقيف عنده ، وأن هذا مما خص بذلك كما خص به السبعون ألفاً المذكورون في الحديث ومن خص بذلك من غيرهم ، أو يكون اجتهداً منه لتخفيف حسابه ، فكان كمن لم يحاسب لغلبة حسناته وكثرتها ، كما قال تعالى : { فَأَتَا مَنْ أُوْفِيَ كَعَابُهُ بَيْنَهُ } .

فَسَوْفَ يُحَامَبُ حَسَابًا يَسِيرًا .

وَيَقْلِيْ إِنْ أَهْلِهِ مَسْرِيًّا { (١) } .

وقوله : (نِعْمًا للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله وصحابة سيده) .
أى نعم شيء هم ، أى نعم ما هو ، أدغمت إحدى الميمين فى الأخرى لاجتماعهما ، قال الله تعالى : { إِنْ تَبَدُّوا الْمُدَقَاتِ فَنِعْمَ هِيَ } (٢) .

أروى العذرى هذا الحرف (نعما) بضم النون منوناً ، وله وجه ، أى مسرة وقرة عين ، يقال : نعما ونعمة له ونعمة له ، أى مسرة .
(١) ١ لانشقاق : ٧ - ٩ .
(٢) للبقرة : ٢٧١ .

كضباب الأيمان / باب من أعتق شركا له فى عبد
٤٣٩

(١٢) باب من أعتق شركا له فى عبد
٤٧ - (١٥٠١) حدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قُلْتُ دِمَالِكُ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَمَلِ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .
٤٨ - (...) حدثنا ابن نمير .

حدثنا أبى ، حدثنا عبيد الله ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَتَقَهُ كُلَّهُ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَعْتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .
٤٩ - (...) وحدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا جرير بن حازم ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَعْتَقَ نَصِيْباً لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرٌ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ ، دَلَالاً فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .

(...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رَجْحٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .
ح و حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ .
ح وحدثني أبو الربيع وأبو كامل ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ .
ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - كِلَاهُمَا عَنْ أَثُوبَ .
ح وحدثنا إسحق بن منصور ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ .

حَوْحَدَةَ شَا مُحَمَّدُ بْنُ

رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ .
ح و حدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي إِسَامَةُ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .
وَلَيْسَ فِي حَلِثِهِمْ : إِنْ دَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) إِلَّا فِي حَدِيثِ أَثُوبَ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ .
فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا نَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ .

وَقَالَا : لَا نَدْرِي ، أَهُوَ شَيْءٌ ! فِي الْحَمِيْثِ أَوْ قَالَهُمْ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ .

وَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ

وَحَدِيثُ : (مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ) تَقْدِمُ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ .
!! ٢ / ب

٤٤٠ . كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ سَالِمِ بْنِ غُنْدٍ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٌ ، لَا وَكْسٌ وَلَا شَطَطٌ ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا .
٥١ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ثُنَّ حُمَيْدٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي غَنَدٍ ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ) .

٥٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَنَالِظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى -

قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ بْنِ أَنَسٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ - فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّخْلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ - : (يَضْمَنُ) .
٥٣ - (١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيضًا مِنْ مَمْلُوكٍ ، فَهُوَ حَرٌّ مِنْ مَالِهِ) ١ .

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بْنِ أَنَدَمٍ ؛ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيضًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، نَفَلَا صُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ! ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) .

قال الإمام - رحمه الله - : وقوله : (قيمة عدل لا وكسء / ولا شطط ! : الوكس :

الغش والبخس ، والشطط : الجور ، يقال : شط الرجل وأشط واشطط : إذا جار في السوم وأفرط ، وجار في الحكم أيضًا ، وشط الشيء وأشط : إذا بعد .

قال القاضي - رحمه الله - : الشطط : مجاوزة الحد ، قال الله تعالى : { فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ } (١) أى لا تبعد عنه ، من قولهم : شطت الدار : إذا بعدت .

وقوله : (من أعتق شقيماً له) : أى نصيئاً ، كذا هنا للجماعة ، وقد تقدم في

(١) ص : ٢٢ .

كتاب الأيمان / باب من أعتق شركاً له في عبد

٤٤١

٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَفِي حَدِيثِ عِيسَى : (ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) ،

٥٦ - (١٦٦٦) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ جُرَّجٍ السُّعَدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، عَيْطِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَرُّهُمْ ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَجَزَاهُمْ أَثْلًا لَا .

ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَكَتَبَتْ ائِثْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً ، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَلِيدًا .

٥٧ - (...) حَلَقْنَا قَتِيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ

أَبِي عَمْرٍو عَنِ الثَّقَفِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

أَمَّا حَمَادٌ فَحَدِيثُهُ كِرْوَايَةُ ابْنِ عَلِيٍّ .

وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَقَبِي حَدِيثُهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَاعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ .

كتاب العتق : (ضيقا له) وكذا هنا للهوزنى .

قال بعضهم : هو الصواب .

وكلاهما صواب صحيح .

شقص وشقيص مثل نصف ونصيف .

وقوله : (أن رجلاً أعتق عتمة مملوكين له عند موته) ، وفي بعض طرقه : (أوصى

عند موته فأعتق ستة مملوكين) ، قال الإمام - رحمه الله - : مذهبنا إثبات القرعة في ذلك ، خلافاً لأبي حنيفة في مصيره إلى نفيها تعلقاً بأنها خطر ، والخطر لا يجوز في الشرع ؛ لأن هذا الحديث كالنص في معناه فلا يرد بالاستدلال بشواهد الأصول ، وقد ثبت في أصول الشرع استعمال القرعة في القسمة للأموال بين الشركاء فلا ينكر استعمالها في مثل هذا ؛ لأن هاهنا حقان ؛ حقاً للعبيد في أن يعتق منهم بالحصص ؛ لأنه ليس أحدهم أولى بذلك من الآخر ، وحقاً للورثة لأنهم كالشركاء جمع الميت ، فلهم تميؤ حقوقهم واستبدالهم بملكها ، فقدم هاهنا حق الورثة ؛ لأنه بالمرض تعلّى لهم حق الحجر عليه على الجملة ، فإذا فعل فيما تعلق لهم به حق لم يرضوه تعلق لهم الرد وإثبات القرعة لحقهم في المقاضمة والمشهو عندنا : إثبات القرعة في الدق في المرض ، بتلا كان أو وصية .

وفي الموازية

٤٤٢

كتاب الأيمان / باب من أعتق شركا له في عبد

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنِهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَلَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَحَمَادٍ .

نفيها في عتق البتل وإثباتها في الوصية ، ولعل حمل رواية من روى : (أعتق ستة مملوكين) على أن المراد بها أوصى بعثتهم لتتفق الروايتان على أن في قوله : (أوصى عند موته) و(أعتق ستة مملوكين) قال الشافعي : احتمالا أيضاً لأن يكون أراد أوصى بوصية ما ، فذكر فيها عتق ستة مملوكين .

قال الشافعي : في هذا الحديث دلالة على أن الوصية للأجانب تجوز .

وهذا منه إشارة إلى أن قول الله تعالى : { كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لَوْصِيَّةٌ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ } (١) منسوخ .

وفيه أيضاً عندى إثبات الثلث والرد على من يقول : لا يبلغ بالوصية الثلث ، وقد تقدم .

وقوله في الحديث : (وأرق أربعة) يرد على أبي حنيفة قوله : يعتق من كل واحد منهم ما ينوبه ويستسعى في بقيته .

قال القاضي - رحمه الله - بإثبات القرعة في هذه المسألة كقول مالك ، قال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود والطبري وحقيقة مذهب

أبى حنيفة وأصحابه : إنه يعتق من كل واحد ثلثه ويستسعى في الثلث على أصله في عتق الشريك ، وبهذا قال الشافعي والنخعي والحسن وقتادة وشريح ، وذكر عن سعيد بن المسيب ، إلا أن أبا حنيفة يقول : حكمه مدة الاستسعاء حكم المكاتب (٢) ، وصاحبه يقولان : حكمه حكم الأحرار .

٢٨٠١٤ (١٣) باب جواز بيع المدير

وقوله في الحديث : (وقال له قولاً شديداً) : فسر هذا القول في بعض الأحاديث ، قال : لو علمنا ما صلينا عليه (٣) ، وفي الأخرى : (وما دفن في مقابرنا) (٤) .

وفي الباب : نا محمد بن منهل الضرير (٥) وأحمد بن عبدة (٦) ، نا يزيد بن زريع ، (٣) ، (٦) ،

البقرة : ١٨٠ .

(٢) ١ نظر : الاستدكار ٢٣ / ١٣٨ .

(٤) أبو داود ، كللتق ، بفيمن أعتق عبداً له يبلغهم الثلث ٢ / ٣٥٣ .

محمد بن المنهال المجاشعي أبو جعفر ، ويقال : أبو عبد الله البصري الضرير الحافظ ، روى عن يزيد بن زريع وأبى عوانة وجعفر بن سليمان الضبعي وغيرهم ، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، قال عنه العجلي : ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة حافظ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات بالبصرة في شعبان سنة ٢٣١ هـ . التهذيب : ٩ / ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

أحمد بن عبدة بن موسى الضبي ، أبو عبد الله للبصري ، روى عن حماد بن زيد ويزيد بن زريع وفضيل ابن عياض وغيرهم ، وعنه الجملاء إلا البخاري وابن أبي الدنيا وأبو زرعة وغيرهم ، وقال النسائي : ثقة وفي موضع آخر : لا بأس به . مات في رمضان سنة ٢٤٥ هـ .

التهذيب ١ / ٥٩ .

كتاب الأيمان / باب من أعتق شركاً له في عبد ٤٤٣

نا هشام بن حسان (١) ، عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين .

هذا الحديث مما تتبع على مسلم واستدرك ، قال الدارقطني : هذا لم يسمعه محمد بن سيرين من عمران فيما يقال ، وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران . ذكر ذلك ابن المديني (٢) .

قال غيره : أخرج مسلم عن محمد بن سيرين عن عمران حديثين لم يصرح فيهما بسماعه منه ، فهذا الحديث الذي عض يد رجل (٣) ، وحديث : (يدخل الجنة سبعون ألفاً) (٤) ، ويقول في غير حديث : عن عمران ، نبئت عن عمران .

(١) هشام بن حسان الأزدي القردوصي أبو عبد الله البصرة ، روح عن حميد بن هلال والحسن البصري وعكرمة وغيرهم ، وعنه عكرمة بن عمار وسعيد بن أبي عروبة وشعبة وغيرهم .

قال ابن معين : لا بأس به ، وقال العجلي : بصرى ثقة حسن الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال الترمذي : مات سنة ٤٢ هـ . ١ . التهذيب ١ / ٣٤ - ٣٧ .

(٢) الالتزامات والتتبع ص ١٧٦ .

(٣) مسلم ، كلقسامة ، بالصائيل على نفمي الانسان أو عضوه ٣ / ١٨ .

(٤) مسلم ، كالايمان ، بالدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة من غير حساب ولا عذاب ١ / ٣٧١ .

٤٤٤

كتاب الأيمان / باب جواز بيع المدير

(١٣) باب جواز بيع المدير

٥٨ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَافًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ .

فَبَلَغَ فَلِكِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟) ، فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِيَةِ رُحْمٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ . قَالَ عَمْرُو : سَمِعَ ! جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ .

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَحَقَّ بْنُ الرَّاهِمِ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ

أَبُو مَرْمَرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : سَمِعَ عَمْرُو جَابِرَ يَقُولُ .

! بَرَّ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَافًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ جَابِرٌ : فَالْتَشْرَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ .

عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ ، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزَّبِيرِ .

وَقَوْلُهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنْ ١٠ لَأَنْصَارٍ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ

ذَلِكَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟) فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، قَالَ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : مَذْهَبُنَا بَيْعُ الْمَدِيرِ ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي إِجَازَةِ بَيْعِهِ تَعَلُّقًا مِنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقِيَاسًا عَلَى الْمُوصَى بِعَقْدِهِ أَنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ .

وَقَدْ تَأَوَّلَ أَصْحَابُنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَدْيَانًا ؛ وَلِهَذَا تَوَلَّى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْعَهُ .

وَقَوْلُهُ هَاهُنَا : (فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ) : أَرَادَ بِهِ السَّيِّدَ .

وَقَوْلُهُ فِي النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ ، أَحَدُهُمَا يَرْوِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا يَقُولُ الْآخَرُ ، وَفِيهِ : فَاحْتَاجَ مُوَلَّاهُ فَأَمَرَهُ بِبَيْعِهِ ، فَبَاعَهُ بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَنْفَقَهَا عَلَى عِيَالِكَ ، فَإِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) (١) ، فَهَذَا كُلُّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ تَأْوِيلِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ بَاعَهُ بِالْدِينَ .

وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ : (فَمَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مَالًا غَيْرَهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، نَجَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ) وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ (٢) .

وَنَظَنُّ أَنَا قَدَمْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ .

قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَجْمَعَ الْعَمَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّدْيِيرِ .

وَأَنَّهُ مَا لَمْ يَزِدْ خَارِجٌ

مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ كَافَتِهِمْ (٣) .

وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ أَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ

(١) النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ ، كَالْعَتَقِ ، بِالتَّدْيِيرِ ٣ / ١٩١ ، أَبُو دَاوُدَ ، كَالْأَدَبِ ، بِفِي بَيْعِ الْمَدِيرِ ٢ / ٣٥٢ .

(٢) التِّرْمِذِيُّ ، كَالْبَيْعِ ، بِمَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمَدِيرِ (١٢١٩) .

(٣) أَنْظَرُ : الْأَسْتَذْكَارُ ٣ / ٣٨٧ .

كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ٤٤٥ (...) ! دَخَلْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُحْمٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ

، عَنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْمَدِيرِ .

نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ .

(...) ! ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْحَزَامِيَّ - عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاعٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ! عَنْ جَابِرٍ .
والليث بن سعد .

واختلف الناس في بيع المدبر وفسخ تدييره ، فذهب بعضهم إلى ظاهر هذا الحديث وأنه كالوصى يعتقه لصاحبه أن يرجع فيه ويبيعه ، احتاج أم لا ، وهو قول الشافعي وأحمد صاحب قسطنطين وأبي ثور وداود ، وقاله مجاهد وطاوس من السلف ، وروى عن عائشة - رضي الله عنها - وروى عن الحسن وعطاء مثله إذا احتاج إليه سيده (١) .

وقال كافة العلماء والسلف من المجازي والكوفيين والشاميين : لا يباع المدبر ، وقالوا :

إنما باع النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا في الدين (٢) لما روى في الحديث من قوله له : (اقض به دينك) وأنه كان مدياناً .

كذا ذكره أبو الحسن الدارقطني والنسائي في سننهما (٣) .

هذا حجة لتأويل المالكية ومذهبهم ، ومفسر للحديث الجمل هنا ، وأنه دفع ثمنه ليقضى به دينه .

وأما تلك الزيادة الأخرى التي ذكر - رحمه الله - عن أبي داود والنسائي من قوله : (فاحتاج الرجل) وقوله : (أنفقها على عيالك) ، وعندهما : (إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه ، فإن فَضَلَ فَضْلَ فعلٍ عياله ! غير مخالف لما تقدم ، فبدايته بنفسه قضاء دينه ، وما أخذه من ذلك لنفقة عياله .

وأما رواية الترمذي : أنه كان مات ، فقد ذكرها غيره ، وغلط داود بها أئمة الحديث .

وقال بعض علمائنا : إنما باعه النبي (صلى الله عليه وسلم) على مشهور الأحاديث ، وأما في المخ حيح أف

لم يكن له مال غيره ففسخ ذلك عليه كما فسخ صدقة أبي لبابة بجميع ماله ، وقال : (يكفيك من ذلك الثلث !) ، وقد قدمنا اختلاف العلماء فحمن تصدق بماله كله ، ومن رأى رده وهذا مثله .

وقيل : بل كان تدييراً معلقاً بالموت ، مثل قوله : إن مت في مرض فأنت حر .

فكان هذا كالوصية التي يرجع فيها ، واسم التديير يقع عليه ؛ لأنه عتق عن دبر من عمر الميت وانقضائه .

وأصل التديير والوصية من هذا .

ومعنى العتق عن دبر : أى بعد الموت ، ودبر كل / شئء ودبره : أخره .

والفرق

(١) انظر : الاستذكار ٢٣ / ٣٨٥ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٢٣ / ٣٨٧ .

(٣) انظر : الدارقطني ، كالمكتبة ٤ / ١٣٨ بلفظ : (اقض دينك) ، النسائي ، كالعق ، بالتدبير ٣ / ١٩٢ بزيادة : (وكان محتاجاً وكان عليه دين) .

٢٥ / ١

٤٤٦ كتاب الأيمان / باب جواز بيع المدبر وحديثي أبو كسئان المسمعي ، حدثنا مع الا ، حدثني أبي عن مطر ، عن عطاء بن أبي رباح ، وأبي الزبير ، وعمرو بن دينار ؛ أن جابر بن عبد الله حدثهم في بيع المدبر ، كل هؤلاء قال : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

بمعنى حديث حماد وابن عينة عن عمرو ، عن جابر .

عندنا بين التديير والوصية بالعتق ذكر لفظ التديير في ذلك إذا لم يعلقه بشرط كقوله : أنت حر عن دبر منى أو دبرتك وأنت مدبر ، أو مدبر بعد موتى وما يعلم انه قصد إيجاب العتق .

واختلف عندنا إذا قال : أنت مدبر فأنت معتق وهو صحيح غير مريد لسفر ، هل هي وصية أو هي تديير متى يريد بها الوصية ؟ ولم يختلفوا إذا قال ذلك عند سفر أو مرض أنها وصيته ، وقيل : بل باعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ورد فعله لما بان من سفهه إذا لم يكن له مال غيره .

قالوا وهو أصل في رد أفعال السفهاء .

وهذا عندى بعيد ؛ إذ لو كان ذلك لم يصرف إليه النبي (صلى الله عليه وسلم) ثمنه ولا مكنه منه ، والأشبه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) فعل ذلك نظرا له إذ لم يترك لنفسه مالا ، ويكون حجة ، إذ ليس للرجل أن يتصدق بماله كله وقد تقدم . قال الطبري : وفيه أن للإمام أن يحمل الناس على ما فيه مصالحهم ، ويبطل من أفعالهم ما فيه مضارهم . وفيه بيع الإمام على الناس أموالهم في مصالحهم . وفيه جواز بيع السلعة ممن يريد ، وهو قول كافة العلماء ، بل وقع عليه الآن الإجماع بعد خلاف كان من بعضهم .

٢٩ - 28 - كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات

٢٩٠١ (1) باب القسامة

وقوله : (فاشتره نعيم بن عبد الله) وفي الرواية الأخرى : (فاشتره ابن النحام) ونعيم نفسه هو النحام . هو نعيم بن عبد الله بن أسد قرشي عدوى . وهو النحام سمي بذلك لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيماً . والنحمة : الصوت ، وقيل : هي السلعة ، وقيل : هي النحلة الممدود آخرها . واسم هذا الغلام : يعقوب ، واسم مديره وأبوه مذكور . ذكر ذلك في تفسير الحديث في رواية أبي داود وغيره . كتاب القسامة / باب القسامة ٤٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ - كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات

(١) باب القسامة

١ - (١٦٦٩) ! دثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث كتم يحيى - وهو ابن سعيد - محق بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة - قال يحيى : وحسنت قال - وعن رافع بن خديج ؛ أهما قال : خرج عبد الله بن سفل بن زيد وفصحاصة بن مسعود بن زيد ، حتى إذا كنا بجبير تفرقا في بعض ما هنالك .

ثم إفاصحاصة يجده عبد الله بن سهل ! قتيلا ، فدفعه ، كلثم أقبل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل - وكان أصغر القوم - فن ! ب عبد الرحمن ليتكلم قبل ! احبيه . فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كمر) - اهبر في السن - فصمت .

فتكفم ! احباه ، وتكلم معهما ، فذكروا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) مقتل عبد الله بن سهل . فقال لهم : (اتخلفون خمسين يمينا فتستحقون ! احبكم ؟ ه أو قاتلكم - ق الوا : وكيف نخلف ولم نشهد ؟ قال : (فتبرئكم يهود بجحسين يمينا ؟) .

قالوا : وكيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ فلما رأى فلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أعطى عقله .

كتاب القسامة والديات والحدود

ذكر مسلم حديث حويصة ومحبيصة باختلاف ألفاظه وطرقه حين وجد محبيصة ابن عمه

عبد الله بن سهل قتيلا بخير في شربة نخل ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لاءولياته : (تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم) وفي الأخرى : (وتستحقون صاحبكم أو قاتلكم) ، وفي الأخرى (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته) ، وفي حديث مالك : فقال النبي : (إما أن يدوا صاحبكم ، إما أن يأذنوا بحرب من الله) فكتب إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، فكتبوا : والله ماقتلناه .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحويصة وصاحبيه : (أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟) .

قالوا : لا والله ، وفي الرواية الرى : كيف نحلف ولم نشهد ؟ فقال : (فتبرئكم يهود بخمسين يمينا) فقالوا : كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ فلما رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك أعطى عقله ، وفي الحديث الآخر : (فوداه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عنده ! ، وفي رواية البخارى عن سعيد وعبيد ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (تأتون بالبينه على من قتله ؟) فقالوا : مالنا بينة .

قال : (فيحلفون) .

قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ، فكره

٢٥ / ب

٤٤٨ كتاب القسامة / باب القسامة

رسول الله كله أن ييطل دمه فوداه بمائة من إبل الصدقة (١) .

وقد ذكر مسلم طرعا عن هذه الرواية مختصرة ولم يبهما ، وهو مما انتقد عليه كما سنبينه في موضعه بعد .

وذكر البخارى - أيضا - غير مسند ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث إلى يهود : (أنتم قتلتم هذا ؟) قالوا : لا .

قال : (أقرضون نفل خمسي / من اليهود ؟) أى أيمانهم .

قال : يبالون ، أى يقتلوننا أجمعين ثم ينفلون .

قال : (فتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم ؟) .

قالوا : ما كنا لنحلف ، فوداه رسول الله من عنده (٢) .

وذكر أبو داود وغيره نحوه (٣) .

وذكر مسلم حديثا آخر : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية (٤) ، وذكر أبو داود أنه - عليه السلام - قتل بالقسامة رجلا من بنى نصر (٥) .

قال القاضى - رحمه الله - : حديث القسامة المذكور أصل من أصول الشرع ، وقاعدة

من قواعد الأحكام ، وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة ، والسلف من الصحابة والتابعين وعلما الأئمة وفقهاء الأمصار من المجازيين والشاميين والكوفيين .

دإن اختلفوا في صورة الأخذ به .

وروى التوقف عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا لها في الشرع حكما ،

وهو مذهب الحكم بن عيينة ، ومسلم بن خالد ، وأبو قلابة ، وسالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، وقتادة ، وابن علية ، والمكيني ، واليه يخو البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله (٦) .

وروى عنه - أيضا - الحكم بها .

واختلف قول مالك في جواز القسامة في قتل الخطأ (٧) .

ثم اخسلف القائلون بها في العمد هل يجب بها القتل والقصاص والدية فقط ؟ فذهب معظم المجازيين إيجاب القود والقتل بها إذا كملت صروطها وموجباتها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعى وأبى ثور وأحمد وإسحق وداود والشافعى في أحد قوله ، وروى ذلك عن ابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز (٨) .

قال أبو الزناد : وقلنا بالقسامة ، وأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متواترون ، لأنى لأرى أنهم ألف رجل ، فما اختلف منهم اثنان .

وقال الكوفيون واستحق والشافعى - فى قوله الآخر - : إنما تجب فيها الدية وهو قول (١ ، ٢) البخارى ، كالديات ، بالقسامة ٩ / ١١ .

(٣) أبو داود ، كالديات ، بالقسامة ٢ / ٤٨٦ ، الترمذى ، كالديات ، بعاجاء فى القسامة ٤ / ١٤٢٢ وقال : حديث حسن صحيح .
(٤) حديث رقم (٧) بالباب .

(٥) انظر : أبو داود ، كالديات ، بالقسامة ٢ / ٦ ما .

للأ) انظر : الاستذكار ٢٥ / ٣٢٧ .

(٧) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٣١٦ .

له) انظر المصدر السابق ٦٥ / ٣١٢ ، التمهيد ١٧ / ٢٢٣ .
كتاب القسامة / باب القسامة ٤٤٩

الحسن البصرى والحسن بن جنى (١) ، عثمان البتى ، والنخعى ، والشعبى ، وروى عن أبى بكر ، وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، ومعاوية - رضى الله عنهم .

ثم اختلفوا - أيضا - فى المبدأ - بالآيمان .

من هم ؟ فمعظم القائلين بالقود أخذ بالمشهور من تقديم الأولياء وترتيب القسامة على ماجاء فى الحديث ، وحجتهم هذا الحديث ومجيئه من طرق صحاح لاتدفع .

وفيه تبذئة المدعى ، ثم ردها حيئ أبى على المدعى عليهم .

واحتجوا - أيضاً بالحديث الآخر من رواية أبى هريرة عنه - عليه السلام - (البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليهم إلا القسامة) (٢) .

ويقول مالك : الذى اجتمعت عليه الأئمة فى الحديث والقديم أن المدعى يبدؤون فى القسامة (٣) ، واحتجوا بأن جنبه المدعى إذا قويت بشهادة أو شبهة قوية صارث اليمين له وها هنا شبهة قوية ، وقالوا : هذه شبهة بجهاها ، وأصل قائم لحياة الناس ، وردع المعتدين والدعوى فى الأموال على سنتها أيضاً ، فكل أصل يتبع وششعمل ولايطرح بسنة لسنة إن شاء الله ، وعللوا رواية من روى تبذئة المدعى عليهم بقول أهل الحديث : إنه وهم من رواه ، وأنه أسقط تبذئة المدعى إذ لم يذكر رد اليمين ، وأيضاً فإن زيادة تبذئة المدعى فى هذه الأحاديث الآخر والروايات الصحاح والزيادة مقبولة معمول بها لا يضرها من لم يثبتها ، وهى تقضى على من لم يعرفها .

وقال كل من قال بالدية لإسقاط الدم بتبذئة المدعى / عليهم إلا أحمد والشافعى فى أحد قوليه بترك القود دايجاب الدية ، فإنهما على ماعليه الجمهور من الأخذ بمساق الحديث المشهور فى تبذئة المدعى وردها إن أبوا على المدعى عليهم .

وقد قال بهذا المول الكوفيون وكثير من البصريين ، والمدنيين ، والأوزاعى وروى عن الزهرى ، وعن عمر بن الخطاب .

ثم اختلفت مذاهب القائلين بتبذئة المدعى عليهم ، فقال الأوزاعى - فقيه الشامان : يستحلف من أهل الفدية خمسون رجلاً خمسين يمينا : ما قتلنا ولا علنا له قاتلاً ، فإن حلفوا بروا ، فإن نقضت قسامتهم حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا .

فإن نقضت قسامتهم أو نكل منهم واحد عادت عقلاً (٤) .

ومثل هذا فى التبذئة وردها قول الزهرى ، إلا أنه لا يرى فى هذا المول قوداً بل إذا حلف المدعون كانت دية ، وإن نكل منهم واحد فلا شئ ، ونحوه قول الحسن البصرى .

وقال عثمان البتى : يبدأ المدعى عليهم ، فإن حلفوا فلا شئ عليهم غير ذلك .

وقال

أبو حنيفة وأصحابه والثورى ومعظم الكوفيين والبصريين : يحلف المدعى عليهم ويودون

(١) انظر التمهيد ٢٣ / ١٧ ، الاستذكار ٢٥ / ١٧٣ .

(٢) الترمذى ، كالأحكام ، بماجلى فى أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (١٣٤١) .

(٣) الاستدكالي ٢٥ / ٣٢٠ ومابعدا .

(٤) التمهيد ٢١١ / ٢٣ .

١ / ٢٦

٤٥٠ كتاب القسامة / باب القسامة الدية ، ورووا أن بهذا قضى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فإذا لم يحلفوا سجنوا حتى يحلفوا ، وهو قول زفر والحسن بن جنى .

واتفقوا كلهم أنها لا تجزى بمجرد دعوى الأولياء حتى يقترن بها شبهة يغلب الظن بالحكم بها .
واختلفوا في الشبهة الموجبة للقسامة ، وصورتها سبعة وجوه :

إحداها : قول المقتول : دعى عند فلان ، وهو قتلنى أو ضربنى فإن لم يكن به أثر أو

فعل فى هذا من إنفاذ مقاتلى ، أو جرحنى ، ويذكر العمد فى ذلك ، فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث ، وقال مالك : إنه مما اجتمع عليه الأئمة فى الحديث والقديم ، وروى عن عبد الملك بن مروان ولم يقل به من فقهاء الأمصار غيرهما ولا روى عن سواهما وخالفهما فى ذلك سائر العلماء ولم يروا بهذا قسامة .

وذهب بعض أصحابنا لهذا بأن تلك حالة من التلث يطلب فيها الغفلة والاستتار ، وأن المرء عند الموت غالبا يتحرى الصدق ورد المظالم والتزود من البر ويبعد عن غيره ، واحتج - أيضا - مالك فى ذلك بقصة البقرة (١) ، وبقوله تعالى : { قُلْنَا اضْرِبُوهُ ، بَعْفَ !هَا كَذَلِكَ يُجْعَلُ اللَّهُ الْمَوْتَى } (٢) فحى الرجل فأخبر بقاتله .

وهل يكتفى فى الشهادة على قوله بشاهد واحد ؟ فيه قولان .

الوجه الثانى : اللوث من غير البيئة القاطعة على معاينة القتل ، وبهذا قال مالك والشافعى والليث .

ولم يختلفوا أن الشاهد الواحد العدل والجماعة من لقيف الناس وإن لم يكونوا عدولا لوث .

واختلف قول مالك فى الواحد غير العدل وفى المرأة ، هل هى لوث أم لا (٣) ؟ وجعل الليث وربيعه ويحيى بن سعيد شهادة العبيد والصبيان والذم ! لوثا .

وقال بعض أصحابنا بشهادة العبيد والصبيان وأباه أكثرهم .

الوجه الثالث : شاهدان على الجرح ويحيا المجروح بعده حياة بينة ثم يموت قبل أن يفيق منه ، وبه قال مالك وأصحابه والليث .

واختلف عندنا هل يجب بالشاهد الواحد على الجرح قسامة أم لا يجب إلا شاهدين وهو الأصح ؟ ولم ير الشافعى وأبو حنيفة فى هذا قسامة ورأوا به القصاص إذا ثبت بشاهدين .

الوجه الرابع : وجود المتهم عند المقتول أو قربه أو آتيا من جهته ، ومعه لة القتل

(١) انظر : الاستدكار ٢٥ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، التمهيد ٢٣ / ٢٢٠ .

(٢) البقرة : ٧٣ .

(٣) اللوث : هو أن يشهد شاهد واحد على إقر ، المقتول .

قبل ال يموت ،ئن فلانا قتلنى ، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له ونحو ذلك .

وهو من التلوث ، أى التلطح ، يقال : لاثه فى التراب ولوثة .

انظر : اللسان ، مادة اللوث) ، ولنظر اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة فى الاستدكار ٢٥ / ٣١٠ ، وقد أحال ابن عبد البر تفصيل اث له إلى كتاب (اختلاف أقوال مالك وأصحابه) .

وانظر : المعيار المعرب

كتاب القسامة / باب القسامة ٤٥١

وعليه أثره من التلطح بالدم وشبهه .

فهذا لوث عند مالك فى رواية ابن وهب .

فقاله ابن عبد الحكم ، وقال الشافعى نحوه قال : وذلك إذا لم يكن هناك أحد ولا وجد به أثر سبع .

قال : ومثله لو وجد فى / بيت أو صحراء أو دار ليس فيها أحد سواهم يتفرقون عن قتيل ، فهذا كله شبهة توجب القسامة .

الوجه الخامس : الفئتان يقتتلان فيوجد بينهما قتيل ، ففيها عندنا روايتان : الأولى : جواز القسامة بمثل هذا لأوليائه على من يدعون عليه منهما ، أو من يدعى عليه المقتول ، كان منهما أو من غيرهما .
والأخرى : أنه لا قسامة فيه في هذه الوجوه ، وفيه الدية على الطائفة التي نازعت طائفته إن كان منهما ، أو عليهما إن كان من غيرهما ، وبالقسامة في هذا قال الشافعي .

وقال أحمد وإسحاق : عقله على الفئة المنازعة ، فإن عينوا رجلاً ففيه القسامة .

الوجه السادس : الميت في مزاحمة الناس .

فقال الشافعي : ثبت بذلك القسامة ، ويكون فيه الدية .

وعند مالك هو هدر .

وقال إسحاق والثوري : ديته على بيت المال ، وروى مثله عن عمر وعلى .

وقال الحسن والزهرى : ديته على من حضر .

الوجه السابع : أن يوجد في محلة قوم أو قبيلهم أو مسجدهم .

فعند مالك والشافعي والليث وأحمد وداود وغيرهم : أنه لا يستحق بهذا مجردة قسامة .

والقتيل هدر لأنه يقتل الرجل ويلقيه في محلة القوم ليلطخهم به .

قال الشافعي : إلا أن يكون بمثل القصة التي حكم فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) في خير ، فيجب فيها القسامة من العداوة ، وأنه لم يكن هناك سواهم ، فإن خير كانت باليهود مختصة ، والعداوة بينهم وبين الأنصار ظاهرة وخرج عبد الله بعد العصر فوجد قتيلاً قبل الليل .

وقال نحوه أحمد بن حنبل .

وقد تأول النسائي هذا على مذهب مالك .

وذهب أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفين إلى أن وجود القتيل في القرية والمحلة يوجب القسامة ، ولا سبب عندهم من الوجوه السبعة المتقدمة يوجب المسامة سواها ؛ لأنها عندهم الصورة التي قضى فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) بالقسامة ، فيحلف فيه خمسون رجلاً خمسين يمينا ووجبت عليهم الدية على ماتقدم من مذهبهم في صفة العمل بها عندهم ، وذلك إذا وجد القتيل وبه أثر ، وإلا فلا قسامة فيه .

فإن وجد القتيل في المسجد حلف أهل المحلة والدية على بيت المال ، وذلك كله إذا ادعوا على أهل المحلة .

وقال الأوزاعي : وجود الميت في المحلة يوجب القسامة وإذا لم يكن به أثر على ماتقدم من مذهبه .

وقال داود بنحو من هذا أو قال لا أقضى بالقسامة في شيء إلا في الدعوى في العمد دون الخطأ على أهل القرية الكبيرة أو المدينة وهم أعداء المقتول .

قال الإمام - رحمه الله - : اختلف الناس في ليهان القسامة ، من يبدأ بها ؟ فعند

٢٧ / أ

٤٥٢

كتاب القسامة / باب القسامة

مالك والشافعي وأولياء الدم (١) .

وعند أبي حنيفة : المطالبون بالدم يحلفون وتكون الدية على من أسس المحلة (٢) .

واحتج أصحابنا عليه بهذا الحديث .

وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟) قالوا : لا .

قال : (فتحلف لكم يهود) .

ولا معنى لقولهم : قد يحمل هذا اللفظ على النكير أن يخطر ببالهم أن يحلفوا لأنه خلاف ظاهر اللفظ ، وقد قال في بعض طرقه : (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته) ، ومثل هذا لا يكون في ألفاظ النكير وإن تعلقوا في مقابلة هذا بما وقع من تبذئة اليهود .

قلنا : لعل الراوى اختصر ذكرهم ، والزيادة من العدل تقبل .
صاذا ثبت القول بالقسامة فاختلف الناس - أيضا - هل يستحقون بها إراقة الدم أو الدية ؟ ومذهبنا أنه يستحق بها إراقة الدم ، وقد وقع في بعض طرده : (وتستحقون قاتلكم ، وفي بعض طرده : (دم صاحبكم) ، ولا يصرف هذا للقتيل لأن دمه قد فات .
وهكذا يمنعهم من حمل قوله : (تستحقون صاحبكم " على أن المراد به دية صاحبكم ، لاكن هذا خلاف الظاهر .
وقوله في بعض طرده : (إما أن يبدأ صاحبكم ، وإما أن يؤذونا بحرب) معناه أن الدية وجبت باعترافهم أو بالقسامة صاذا استثنى مما وجب فلا شك أنهم يؤذون بحرب .

والقسامة إذا وجبت عندنا فإنما تجب باللوث ، وهو الشاهد العدل يشهد بالقتل .
واختلف في الشاهد الفاسق وفي المرأة هل يلوثان لوثا أم لا ؟ (٣) وقول القاتل : دمي عند فلان لوث عندنا .
ومن منع من كونه لوثا قياساً على سائر الدعاوى أنها لا تقبل ممن يدعيها ، أجابناه :
بأن هذا أصل قائم بنفسه ، ومن يتحقق مصيره للأخرة وأشرف على الموت فلا يهتم في إراقة دم ظلما وعليه الظن في هذا ، فتترك منزلة غلبة الظن في الشاهد .

لكن لو ادعى قتل الخطأ حتى صار إنما يدعى مالا ؛ لكان الأصح من القول عندنا أنه لا يقسم مع دعواه .
كيف وأصل القسامة فيه اضطراب ؟ وكان شيوخنا المحققون يضعفونها ، وقد نبهناك على ما وقع في الحديث من الاضطراب .
ووجود القاتل في الحلة ليس بلوث عندنا ، خلافاً لمن رآه لوثا تعلقا بظاهر الحديث ، لكن قد يظهر من الفرائن عندنا ما يقوم مقام الشاهد ، كرجل وجد قائماً على القاتل بيده آلة القتل ، وهو متخضب بدمه على هيئة القاتل ، فهذا يكون عندنا لوثا .
قال ابن مسعدة : قلت للنسائي : مالك لا يقول بالقسامة إلا بلوث وهذا الحديث لا لوث فيه فلم قال به ؟ فقال النسائي : في الحديث ذكر العداوة بينهم وبين اليهود ، فأنزل

(١) انظر : التمهيد ٢٣ / ١١٢ ومابعداها ، الاستذكار ٢٥ / ٣٢٥ .

(٢) للتمهيد ٢٣ / ٢١٦ .

(٣) انظر : الاستذكار ٢٥ / ٣١٠ ، الحاوى ١٠ / ١٣ .

كتاب القسامة / باب القسامة ٤٥٣

! ، صح ، ه ، ، ص ص ، ص ص ص ! ، ه ، صوص ممص ص ه ص

٢ - (...) وحديثي عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا يحيى
ابن سعيد ، عن بشر بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ورافع بزخديج ، أن محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر
، فتفرقا في النخل ، فقتل عبد الله بن سهل ، فاتهموا اليهود ! فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فتكلم
عبد الرحمن في أمر أخيه ، وهو أصغر منهم ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كبراهبر) ،
مالك اللوث وقول الميت بمنزلة العداوة .

وعندى أن أظهر في الجواب أن يقال : قد سلمنا أن القرائن تقوم مقام الشاهد ، فقد يكون قام من القرائن ما دل على أن اليهود
قتلوه وإن جهل عي القاتل ، ومثل هذا لا يبعد إثباته لوثاً وأجرى حكم القسامة فيه .

قال القاضي - رحمه الله - : قوله : (يحلف خمسون منكم خمسين يميناً) يبين معنى قوله : (يحلفون) ، وأن الأيمان لا تكون أقل من
خمسين ، وأنها لا يحلفها واحد وإنما يحلفها خمسون من أولياء المقتول ، كل واحد يمين ، فإن كانوا دون هذا العدد ، أو نكل بعضهم
ولم يكن ممن يجوز عفو ، أو صرف اليمين إلى غيره ، ردت الأيمان عليهم حتى يتوا خمسين يميناً .

ويجزى في ذلك رجلان ، ولا يحلف في قتل العمد أقل من اثنين .
هذا مشهور مذهب مالك (١) ، وعنه أن الأولياء إن كانوا أكثر من خمسين حلفوا كلهم يميناً يميناً ، ولا يحلف في ذلك عنده إلا
الرجال البالغون من أوليائه ومن يستعينون به من عصبته ، وهذا كله في العمد ، وبهذا قال الليث وربيعة والثوري والأوزاعي وأحمد
وداود وأهل / الظاهر (٢) ، وأنه لا يقسم النساء ولا الصبيان .

قال مالك : وأما في الخطأ فإنما يحلف الورثة على قدر موارثهم ، ذكراناً كانوا أو إناثاً ، إلا أنه إن لم يكن من الورثة إلا رجل واحد حلف الأيمان كلها في الخطأ بخلاف العمد ، وإن كن نساء حلفن الأيمان كلها ، وكذلك امرأة واحدة أو وارث واحد لو حضر وغاب من بقى حلف جميع ذلك ، واستحق حقه . ولا يستحق أحد منهم ميراثه إلا بعد أن يحلف في القسامة خمسين يميناً من جميعهم إن حضروا ، أو يحلف من حضر منهم جميعها ويستحق حقه ، فإن جاء من غاب حلف ما كان يجب عليه لو حضر بحسب ميراثه من نصف الأيمان أو ثلثها أو سدسها (٣) . وقال الليث : لا ينقص من ثلاث أنفس .

وقال الشافعي : لا يحلف في العمد ولا في الخطأ إلا أهل الميراث على قدر موارثهم ، ولا يحلف على مال من لا يستحق (٤) ، وهو قول أبي ثور وابن المنذر ، وهذا على قوله : لا قود في القسامة ، وإنما هي دية . وقوله في الراوية للأخرى : (يحلفون على رجل منهم فيدفع إليكم برمته) : حجة (١ ، ٢) انظر : الاستذكار ٢٥ / ٤ عها . (٣) المصدر السابق : ٢٥ / ٣٣٧ . (٤) المصدر السابق : ٢٥ / ٣٣٢ . ٢٧ / ب

٤٥٤ كتاب المسامة / باب القسامة أو قال : (لَيْدَا الْاَكْبَرُ) ، فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْمَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُفْتِهِ ؟) . قَالُوا : أَمْرٌ لَمْ نَشْهَلْهُ كَيْفَ نَحْلِفُ . قَالَ : (فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بَايْمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ ؟) . قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، قَوْمٌ كُفَّاز . قَالَ : فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ قَبْلِهِ . قَالَ سَهْلٌ : فَدَخَلْتُ مَرْبَدًّا لَهُمْ يَوْفَا ، فَكَرَّضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً يَرْجُلُهَا . قَالَ حَمَّادٌ : هَذَا أَوْ نَحْوَهُ .

(...) وَصَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، نَحْوَهُ . وَقَالَ فِي حَلِيلِهِ : فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ عِنْدِهِ . وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ : فَكَرَّضْتَنِي نَاقَةً .

أنه في المقود ، ومفسر لقوله في الروايات الأخرى : (دم صاحبكم) ، وكذلك قوله : (وتستحقون قاتلكم) بين أيضاً . وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد .

وقال أحمد بن حنبل - وهو مشهور قول مالك - : يقتل ويسجن الباؤون عاما ، ويضربون ، بعد أن يحلفوا خمسين يميناً . وروى عنه - أيضاً - أنه يقسم على الجماعة ، ويختارون واحداً فيقتل .

وقال أشهب : يحلفون على ماشاؤوا ولا يقتلون إلا واحداً ، وبه قال ابن شريح من أصحاب الشافعي ، لكنه يقول : يوخذ من الباين ما يصيبهم .

وقال المغيرة : يقسم على الجميع ويقتلون بالشهادة القاطعة .

كذا حكى عنه بعضهم ، وحكى آخرون عنه أن يقسم مع كل واحد منهم مفرداً ، ويقتل حيئ يتوا .

وقال الشافعي في قوله القديم : إذا ادعوا على جماعة أقسموا عليهم وقتلوه .

وبقوله : (وششحقون) : دليل أنه لا يحلف الأجانب إلا من له حق في الدم أو في المال ، وبه احتج الشافعي أنه لا يحلف إلا الورثة الذين يستحقون المال على قوله الآخر .

وقولهم : (كيف يحلف ولم يشهد ؟) مفسرة للألفاظ الأخرى في امتناعهم من اليمين في الأحاديث الأخرى ، وأن علة ذلك أنهم لم يحققوا تنزهها عن اليمين بما لم يحققوا . وفيه دليل أن أيمان القسامة إنما يكون على العلم والقطع .

وفيه أنه لا يجب أن يحلفها الحالف إلا بعد تحقيق بعلم معاينة أو خبراً أو صحة دليل إن كان غائباً لأن الأيمان في الحقوق كالشهادة عند العلماء ، فمرة تكون الشهادة بالمعاينة والمشاهدة ، ومرة تكون بالدليل ويقع عليها بالخبر المتواتر ، وقرائن أحوال يقع بهما تحقيق الشهادة ، فكذاك هنا .

وليس أحد من أهل العلم يميز لأحد أن يحلف على ما لم يعلم أو يشهد بما لم يعلم ، ولكنه قد

كتاب القسامة / باب القسامة ٤٥٥

(...) حَدَّثَنَا عُمَرُ وَالْناقدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيَّ - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ ، بِحُجْرٍ حَدِيثِهِمْ .

يحلف ويشهد على ما لم ير ويشاهده إذا تحقق علمه بطريق العلم التي يصح وقوعها به ، كما يحلف الصبي إذا كبر ، والغالب في ميراثه . وإذا لم يعلم لم يحل له أن يحلف .

وفي إقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم على قولهم هذا واعتزازهم به حجة لما قلناه .

وقوله : (فتحلف لكم يهود) : ظاهر في رد الأيمان عليهم ، وحجة في أن حن وجبت عليه يمين في دعوى ، فنكل فيها ، أن المدعى لا يستحق بالنكول شيئاً / حتى يرد اليمين عليه ، وهو قول مالك والشافعي ، وروى عن عمر وعثمان وجماعته من السلف . وقال أبو حنيفة والكوفيون وأحمد بن حنبل : يقضى له دون رد اليمين يمين . وقال ابن أبي ليلى : يؤخذ باليمين .

وفي الرواية الأخرى : (فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم) أي تبرئكم براءة أنفسهم ودعواكم عليهم .

فيه أن الأيمان إذا ردت على المدعى خمسون رجلاً خمسين يميناً أيفضا ولا يحلفها واحد ، وهذا حجة لمالك في مشهور قوله في موطنه (١) وغيره أنه يحلف من أولياء المدعى عليه خمسون رجلاً خمسين يميناً ، إلا ألا يبلغوا العدد فترد عليهم خمسين يميناً ، ولا يحلف منهم أقل من اثنين .

ولا يحلف معهم المدعى عليه في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه ، وإنما يحلف هو إذا لم يجد من يحلف معه ، فحلف خمسين يميناً وهو قوله في الموطأ ، وفي الرواية الأخرى لمطرف عنه : لا يحلف من ولاء المدعى عليهم أحد ، ! وإنما يحلفون هم بأنفسهم - كانوا واحداً أو جماعة - خمسين يميناً يبرون بها أنفسهم ، وهو قول الشافعي قال : يحلف كل واحد خمسين ، وهو رواية مطرف عندي على ما نطمئن في الموطأ .

وقال المغيرة وعبد الملك وغيرهما : للمدعى عليهم أن يستعينوا من أوليائهم بمن يحلف معهم ، وقال في الموطأ : إذا كان المدعى عليهم يقرأ لهم عدد حلف كل واحد منهم خمسين يميناً ولا تقطع الأيمان عليهم ، وهذا هو الأصل ، كما لم يستحق دم أحد بالقسامة إلا بالخمسين فلا يبرئه إلا خمسون يميناً ، إما أن يحلفها أوليائه عنه ، أو يحلفها المدعى عليه عن نفسه .

وأما الكوفيون فيحلفون هنا المدعى عليهم من أهل الحلة والقرية فقط على ما تقدم خمسين خمسين يميناً إلا ألا يبلغوا العدد فترد الأيمان عليهم ، وإن لم يكن إلا واحداً حلفها

(١) مالك ٢ / ٨٧٩ .

٢٨ / ١

٤٥٦ كتاب القسامة / باب القسامة ٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى

ابن سعيد ، عن بشير بن يسار ، أن عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد الأنصاريين ، ثم من بني حارثة ، خرجا إلى خيبر في زمان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهى يومئذ صلح ، وأهلها يهود ، فتفرنا لحاجتهما .
فقتل عبد الله بن سهل ، فوجد في شربة مقتولا ، فدفعه صاحبه .

ثم أقبل إلى المدينة ، فبشئ أخو المقتول ، عبد الرحمن بن سهل ومحيصة وحويصة ، فذكروا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) شأن عبد الله ، وحيث قتل .

فزعم بشير وهو يحدث عن أرك من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال لهم : (تحلفون خمسين يمينا وتستحقون قاتلكم ؟) - أو صاحبكم - قالوا : يا رسول الله ماش! هدنا ولا حضرا ، فزعم أنه قال : (فتبرئكم يهود بخمسين ؟) فقالوا : يا رسول الله ، كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ فزعم بشير أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عقله من عنده .

٤ - (...) ودلفنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير
ابن يسار ، أن رجلا من الأنصار هن بن حارثة يقال له : عبد الله بن سهل بن زيد ، انطلق هو وابن عم له يقال له : محيصة بن مسعود بن زيد .

وساق الحديث بنحو حديث الليث .
إلى قوله : فوا! أه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عنده .

ولزمه الدية موصمو المحلة وبأنها حاضرا كان أو غائبا بقيت في ملكه أو خرجت عنه ، فإن لم يكن حيا وجبت على السكان كانوا مالكيها أو غير مالكيها .
وقال أبو يوسف : الدية على السكان في جميع الأحوال .
واختلف الكوفيون إذا لم يحلفوا ، فقال أكثرهم : يس! جنون .
وقال أبو يوسف : لا يسجنون .

وقال الباقى : إذا حلفوا لم يلزمهم شيء وإن نكلوا أدوا الدية ،
وقوله : (فلما رأى ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أعطى عقله) وفي الرواية الأخرى : (وداه

من عنده) قيل ذلك لأنه - عليه السلام - لما لم يحلفوا ولم يحلفوا وتنزهوا عن اليمين لما لم يحضروه ، فلم يروا إلزامها الخبيرن حذروا مجاهرهم لله - تعالى - بالحنث فيها لكفرهم ، وأنه يكون سببا لحفرهم على اغتيال المس! لمن إذا علموا أنهم يحلفون لا غير ، ولم يتوجه لهم حكم ، أرضاهم النبي طه تفضلا منه بأن وداه من عنده أو من بيت المال .

وفيل : بل فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لما خشي أنه يبقى في نفوس المسلمين على أهل خيبر ، فلهم ذمة مما نتقى عاديته ، فرأى من المصلحة قطع ذلك وحسم الطلب بما أعطاهم .

كتاب القسامة / باب القسامة ٥٧ قال يحيى : فحدثني بشير بن يسار ، قال : أخبرني سهل بن أبي حثمة ، قال : لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض بالمربد .

٥ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سعيد بن عبيد ، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري ، عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري ؛ أنه أخبره ؛ أن نفرا منهم انطلقوا إلى خيبر ، فتفرنا فيها ، فوا! لوا أحل!م قتيلا .
وساق الحديث .

وقال فيه : فكره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يبطل لحمه ، فوداه مائة من إبل الضدقة .

٦ - (...) حدثني إسحق بن منصور ، أخبرنا بشر بن عمر ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة ؛ أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه ؛ أن عبد الله بن سهل ومختصة خرجا إلى خير ، من جهد أصابهم .

فأتى مختصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير .

فأتى يهود فقال : أنتم ، والله قتلتموه .

قالوا : والله ، ما قتلناه .

ثم أقبل حتى قلم على قومه .

فذكر لهم ذلك .

ثم أقبل هو وأخوه حويصة - وهو كبر منه - وغنم الرحمن بن سهل ،

وما روى في الحديث الآخر .

(فوداه من إبل الصدقة) قيل : هو غلط ؛ إذ ليس هذا مصرف الصدقات .

والأصح والثو قول من قال من قبله أو من عنده ، إما من ماله أو من مال الفيء ، وقيل : يرمع بينهما أن يستلف ذلك من الصدقة حتى يوديها لمستحقها من الفيء ، وإذا قلنا على الظ ؟ يل الآخر أنه المصلحة ، فقد يجوز تفريقها في مثل هذا .

قال بعض العلماء : في المصالح العامة ، وقيل أيضا : إذ قد يكون فيما فعل من ذلك استئلافاً لليهود رجاء إسلامهم وأعطاه عنهم فيكون من سهم المولفة قلوبهم ، أو يكون أولياء القتل بجامع ممن يتاح لهم الصدقة .

وفي هذا الحديث من الفقه / وأن أهل الذمة إن منعوا حقاً وجب حربهم ، لقوله : (إما

أن يدوا صاحبكم وإما أن يوذنا بحرب من الله) .

وفيه أنهم إذا اغتالوا المسلمين وأمرأهم انتقضت ذمتهم .

ولعل قوله - عليه السلام - لهم هذا بمعنى : إن ثبت عليهم لا بمجرد الدعوى .

وفيه جواز اليمين على ما يغلب على الظن الغلبة القوية التي يقوم مقام اليقين ، كقول عبد الله : (أنتم والله قتلتموه) إذا لم يكن في خير سواهم .

وفيه الحكم بين المسلم والكافر بحكم الإسلام .

٢٨ / ب

٤٥٨ كتاب القسامة / باب القسامة فن باب حيصه ليتكلم ، وهو اندي كان بخير .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لمختصة : (كثر .

) - يريد السن - فتكلم حيصه ، ثم تكلم مختصة .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إما أن يدوا صاحبكم ، ! إفا أن يؤفوا بحرب ؟) .

فكتب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إليهم في ذلك .

فكتبوا : إنا ، والله ما قتلناه .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحويصة ومختصة وعبد الرحمن : (أتحلفون وتستحقون لم صاحبكم ؟) تالوا : لا .

قال : (فتحلف لكم يهود ؟) قالوا : ليسوا بمسلمين .

فوداه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من عنده ، فبعث إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار .

وقوله : (كبر كبر) وفي الرواية الأخرى : (الكبر الكبر) ، قال الإمام - رحمه الله - : معناه : أن يبدأ بالكبر : ومنه حديث أبي الزناد : (دعا بالكبر فنظروا إليه) : أى بالمشايخ .

قال القاضي - رحمه الله - : هو مفسر في الحديث .
قال : يريد السن في الحديث الآخر : (ليبدأ الأكبر) لأن المتكلم أولاً كان محيصة وكان الأصغر ، دائماً تقدم في الكلام ؛ لأنه الذى حضر القصة وشهدها والخارج لخبر مع عبد الله القتيل ، ولم يحضر حويصة بخير ، فلما أتت المدينة أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع قومه ، وهذا كله مفسر في الحديث نفسه ، هذا على رواية مالك ، وأما على رواية غيره فإن البادئ بالكلام غير عبد الرحمن بن سهل أخو المقتول ، وكان أصغرهم ، وتقدم لقرباه ، وأنه ولى الدم .

والآخران أبناء عمه وعصبته ، فيحتمل أنهما جميعاً أرادا الكلام واحداً بعد آخر ، ألا تراه كيف قال هنا : فصمت فتكلم صاحبه ، فأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يتقدم الأكبر - وهو حويصة - إما لفضيلة السن ، أو لفضيلة أخرى قارنتها .

وفضيلة السن لا تنزع فيها إذا استوت الأقدام وأشكلت المراتب ، ولذلك جاء في الحديث في الإمامة : (فإذا استوتوا فأسنهم) (١) .
ففى هذا الحديث مراعاة السن والتقديم للأشياخ والأكبراء في الكلام وفي الجماعة في محافل الناس وأمورهم ، إذا كانت القضية تخص جميعهم لكونهم أولياءه ، وكذلك يجب في التقديم في الأمور والولايات وغيرها مع استواء الأحوال .
ويقال : حويصة ومحيسة بتشديد الياء وسكونها .

وقوله : (لقد ركضتني منها فريضة من تلك الفرائض) ، قال الإمام - رحمه الله - : الفريضة هنا : الناقة الهرمة وهى - أيضاً - الفريضة والفارضة .
وقد فرضت تفرض بفتح الراء فى الماضى وضمها فى المستقبل .

(١) جاء الحديث فى البخارى ومسلم بمعناه ، ونصه : (وليؤمكم كبركم) ، مسلم ، كالمساجد ومواضع الصلاة ، بمن أحق بالإمامة ١ / ٢٩٢ ، البخارى ، باب إذا استوتوا فى القرلة فليؤمهم كبرهم ، ١ / ١٧٥ .
كتاب القسامة / باب القسامة ٤٥٩
فَقَالَ سَهْلٌ : فَلَقَدْ رَكَضَتْنِي مِنْهَا نَاقَةٌ! خَمْرَاءُ .

٧ - (١٦٧٠) حدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا .
وَقَالَ حَرَمَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ إِسَارٍ ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ الثِّيَّيِّ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أقر القسامة على ما كانت عليه فى الجاهلية .

قال القاضي - رحمه الله - : ليس المراد بها هذا المسنة ولاهى لها هنا ، وإنما المراد بها هنا : ناقة من النوق المفروضة فى الدية ، كما قال فى الحديث الآخر .
ويسمى ما يؤخذ فى الدية والصدقة فرائض ؛ لأنها واجبات مقدورات الأسنان والأعداد .
قال نفطويه : الفرض : التوقيت .
وكل فرض واجب مؤقت فهو مفروض ، والفرض : العلامة .

وقال غيره : ومنه قوله تعالى : { نَمِيئاً تَفْرُوفًا } (١) أى موقاً ، ومنه قوله تعالى : { أَوْ تَفْرِضُوا لَنْ فَرُورَةً } (٢) ، وفرض الحاكم النفقة للمرأة : إذا قطع لها وقدرها ، وفرضت الرجل فى مال الفئء : أى جعلت له فيه ثبناً مؤقتاً ، ففرائض الزكاة والديات فى هذا .
ويُصحح ما قلناه قوله : (فريضة من تلك الفرائض) ، فقد سميت جميعها فرائض ، وفائده ذكر هذا ليبين أنه ضبط الحديث وعقله ؛ لأنه كان حينئذ صغيراً .

وقوله : (فوجد فى شربة) ، قال الإمام - رحمه الله - : هو حوض فى أصل النخلة ، وجمعه شرب ، بفتح الشن والراء .
وقوله : (فى عين أو فقير) : الفقير : البئر القريبة القعر الواسعة الفم .

قال القاضي / - رحمه الله تعالى - : الخقير - أيضا - قعير النخلة ، وهو حفرة غمر للفسيلة حولها إذا حولت ، وهذا الشبه لموافقته رواية الشربة .

والقعير - أيضا - فم القناة ، وهو حفير يتخذ للسرب الذي يجعل للماء تحت الأرض كفم البئر فذلك الفقير .

قال الإمام - رحمه الله - : (وقولهم : من جهد أصابهم) : الجهد ، بفتح الجيم : الشدة والمشقة ، وبالضم : غاية الطاقة والمقدرة . وقد تفتح الجيم أيضا .

قال القاضي - رحمه الله - : والعقل : الدية .

وقوله : (في مربد) : المربد : الموضع الذي يجتمع فيه الإبل وتحبس .

والربد : الحبس .

وقوله : (فيدفع برمته) .

أى بجبله الذى فى عنقه الذى يلتف به ويربط ، أى يسلم

(١) ١ لنسأ : ٧ .

(٢) ١ لبقرة : ٢٣٦ .

٢٩ / أ

٤٦٠ كتاب القسامة / باب القسامة ٨ - (...) وحد غنا محمد بن رافع .

حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا ابن جريم ،

حدثنا ابن شهاب ، بهذا الإسناد ، مثله .

وزاد : وقضى بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين ناس من الأنصار ، فى قتيل أدعوه على اليهود .

٢٩٠٢ (2) باب حكم المحاريين والمرتين

بذلك إلى أولياء القتيل ليقملوه .

وقيل : هل هو تجوز من القول واستعارة ؟ وأصله من الحبل الذى يجعل فى رأس البعير ليقاد به ، يقال : أخذت الشئ برمته : أى كله .

وقوله : (خرجنا إلى خيبر وهى يومئذ صلح) يثير بعد فتحها دبقاء اليهود بها ،

وإنما كان صلحهم على ماصالحوا منها على شمليمها وتخليص منهمهم .

وأبقاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد للعمل ، على ماتقدم ويأتى بعد ، وإنما أراد بهذا أنه كانت تجرى عليهم أحكام الإسلام حيئ لم يكونوا حرثا .

وفيه أن القسامة فى الدعوى على أهل الذمة تعين على المسلمين .

فأما إن كان المدعى ذمياً فهل فيه قسامة ؟ فقد اختلف عندنا فيه .

فقال مالك فى ذلك : يقسم ، ولأنه على قوله : وششحقون الدية .

وقال غيره من أصحابه : يحلف المسلم المدعى عليه خمسين يحن ويبرأ ، ولا تحمل العاقلة ديته ، وأما الشاهد الواحد على القتل ؛ فعندنا فيه وجهان أيضا .

قال مالك : يحلف ولاته خمسيئ يميناً واحدة ويستحقون الدية من ماله فى العمد ، ومن عائلته فى الخطأ .

وقال غيره : يحلف المدعى عليه خمسين يميناً ، ويجلد مائة وشمجن عاماً (١) .

قال الإمام - رحمه الله - : خرج مسلم فى هذا الحديث عن ابن نمير قال : حدثنى

أبى ، نا سعيد بن عبيد ، نا بشير بن يسار (٢) .

وكذا قال أبو حاتم الحديث .

قال بعضهم : وقع في نسخة أبي العلاء بدل (سعيد بن عبيد) : (سعد بن عبيد) بسكون العين ، والمحفوظ فيه سعيد ، بكسر العين وبأ بعدها .

قال القاضي : قال البخاري (٣) : سعيد بن عبيد أبو الهذيل الطائي كوفي عن علي بن أبي ربيعة ، وبشير بن يسار .

وكذا قال أبو حاتم الدارقطني والكلاباذي ، والحاكم ، وذكره كلهم في باب سعيد ، ولم يذكروا فيه خلافا .

قال القاضي - رحمه الله - : وهذا الحديث مما انتقد على * مسلم ، وذلك أنه ذكره مختصراً بأثر حديث يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ، وقال : وساق الحديث ونبه فيه (١) انظر : الامتدكار ٢٥ / ٣١٠ ومابعداها .

(٢) بشير بن يسار الحارثي الأنصلي ، مولاهم المدني ، روى عن أنى وجابر وابن مسعود وغيرهم ، وعنه ابنه بشير بن عبد الله بن بشير بن يسار وربيعه الرائي وابن إسحاق وغيرهم وكان قد ثدرك عامة أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكان قليل لطديث ، وقال النسائي : ثقة ، وفكره ابن حبان في الثقات .

التهذيب ١ / ٤٧٢ .
(٣) التاريخ الكبير ٣ / ٤٩٧ .

كتاب القسامة / باب القسامة
٤٦١

(...) وحدَّثنا حسن بن علي الحلواني ، حَدَّثنا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثنا أَيُّ ، عَنْ صَالِحٍ : عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ سَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .
بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ .

على خلافه في قوله اخرا : (فوداه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من إبل الصدقة) ولم ينبه على مخالفته إياه في تبذئة المدعى عليهم كما ذكرناه قبل من رواية البخاري في هذا الحديث عن سعيد بن عبيد .
وظاهر قوله وساق الحديث يومهم أنه بمثل ماتقدم من حديث يحهمي في تبذئة المدعن .

٩م

٤٦٢ كتاب القسامة / باب حكم المحاربين والمرتين

(٢) باب حكم المحاربين والمرتين

٩ - (١٦٧١) وحدَّثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ، كلاهما عن هشيم - وَاللَّفْظُ دِيحَى - قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْمٍ وَحَمِيدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْمَلِيَّةَ فَاجْتَوَوْهُ

ال .
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَاهِهَا لَمْ ، فَفَعَلُوا ، فَصَخَّوْا ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاءِ فَقَتَلُوهُمْ ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَسَاقُوا فَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ ، فَالْتَمَسَهُمْ ، وَفَقَّطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَةِ حَتَّى مَاتُوا .

كتاب الحراة

وقوله في حديث العرينين : من الذين قدموا المدينة فاستنحووها ، وسقمت أجسامهم فأمرهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بالخروج إلى إبل الصدقة ، وأنهم صخوا ، فمالوا على الرعاة قتلوهم ، وارتدوا عن الإسلام ، وساقوا ذود رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فبعث النبي (صلى الله عليه وسلم) في أثرهم فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، وتركوا في الحره يُسْتَسْقَوْنَ فلا يسقون ، وفي الحديث الآخر : (حتى ماتوا) ، قال الإمام - رحمه الله - : اختلف الناس في المحاربين ، وفي المراد بقوله - سبحانه وتعالى - : { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ

يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ { (١) } . الآية ، فقال بعض الناس : إنما نزلت في / العرنيين .
وقال بعضهم : في المرتدين ، وقال بعضهم : في الكفار إذا نقضوا العهد وحاربوا .
وتعلق هؤلاء بأن المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الإيمان .

وقال اخرون : في المسلمي لقوله تعالى : { إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُ عَلَيْهِمْ } (٢) والكافر إذا أسلم قبل منه إسلامه قبل القدرة عليه وبعدها .

ومذهبنا أن الإمام يخير في حد المحارب ما لم يقتل ، فإن قتل فلا بد من قتله ، في المشهور عندنا .
ومذهب الشافعي أنها على الترتيب .

فإن قتل ولم يأخذ مالا قتل ، وإن أخذ المال وقد [قيل] (٣) قتل وصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع (٤) .
والحبس والنفي فيمن لم يبلغ جرمه إلى أن يستحق ذلك .

واستدل أصحابه بأن تأثيره في الضرر
(١) المائدة : ١ م .

(٢) ١ مائدة : ٣٤ .

(٣) هكذا في الأصل

(٤) لنظر : معرفة أه صح والآثار ١٢ / ٤٣٧ ، والاستدكار ٢٤ / ٢٠٢ وما بعدها .

كتاب القسامة / باب حكم المحاربين والمرتدين ٤٦٣ - ١٠ (...) حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ لأبي بكر - قال : حاشا ابن عليّة ، عن حجاج بن أبي عثمان ، حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة ، عن أن قلابة ، حدثني أنس ! ، أن نفرًا من عكلي ثمالى ! قدّموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فبايعوه على الإسلام ، فاستنحوهم الأرض وسقمت أجسامهم ، فشكوا فلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقال : (ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من ابوالها وألبانها ؟) .

فقالوا : بلى ، فخرجوا فشرّبوا من ابوالها وألبانها ، فصّحوا ، فقتلوا الراعى وطرّدوا الإبل .

فبلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فبعث في آثارهم ، فالدركوا ، فنجى بهم ، فأمر بهم ففقطعت أيديهم وأرجلهم وسبّهم أعينهم ، ثم بنوا في الشمس حتى ماتوا .

وقال ابن الصباح في روايته : واطرّدوا النعم .

وقال : وسبّرت أعينهم .

يختلف .

فلا يكون عقوبة الإجرام المختلفة متساوية .

واختلف الناس وأصحابنا في المحاربة في مصر ، هل حكمها حكم المحارب في غير المصر أم لا (١) ؟ .

والمشهور عندنا وبه قال الشافعي : أنهما شيئان .

وفرق بينهما بعض أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة .

قال القاضي - رحمه الله - : ذهب أبو مصعب من أصحابنا إلى التخيير فيه دان

قتل ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وحكى الماوردي عن مالك أنه يقتل [ذا] (٢) الوأى والتدبير ، ويقطع [ذا] (٣) البطش والقوة ،

ويعذر ممن عداه ؛ قال : مرتبة على صفاتهم لا على أفعالهم .

قال الإمام : اختلف الناس في معنى هذا الحديث ، وفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) لهؤلاء ما فعل .

فقال بعض السلف : كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربين والنهي عن المثلة ، فلما نزل ذلك استقرت الحدود ونهى النبي (صلى

الله عليه وسلم) عن المثلة ، هو منسوخ .

وقيل : هو محكم غير منسوخ ، وفيهم نزلت انة المحاربين .

وإنما فعل النبي - عليه السلام - فيهم مافعل ؛ قصاصا ؛ لأنهم فعلوا بالرعلة مثل ذلك ، وروى ذلك مسلم في بعض حديثه ، وابن إسحاق وموسى بن عقبة ، وأهل السير ، والترمذى (٤) ، ففي هذا مال مالك في أنه يقتضى القاتل بمثل مافعل بالمقتول ، وقيل : بل ذلك حكم من النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهم زائدا على حد الحاربة لعظم جرمهم ومحاربتهم ، وقتلهم

(١) لئظر : المغنى ١٢ / ٤٧٤ .

(٢ ، ٣) هكذا في "الاصول" .

(٤) كالطهارة ، بماجا في بول مايؤكل لحمه برقم (٧٢) .

٤٦٤ كتاب القسامة / باب حكم المحاربين والمتردين ١١ - (...) وحلغنا هرون بن عبد الله ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، قال : قال أبو قلابة : حاشا أنس بن مالك قال : قدم على رسول الله ! (صلى الله عليه وسلم) قوم من عكل أو عرينة ، فاجتووا المدينة ، فامرهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيلقاع ، وأمرهم أن يشربوا من إدواها وألبانها .

بمعنى ! ديث حجاج بن أرو عثمان .

قال : وسمرت أعينهم ، والقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون .

١٢ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حاشا معاذ بن معاذ .

ح وحدثنا أحمد بن عثمان التوفلي ، حدثنا أزهر السمان قال : حدثنا ابن عودط ، حدثنا أبو رجاء ، مولى أبي قلابة ، عن أبي قلابة ، قال : كنت جالسا خلف عمر بن عبد العزيز ، فقاذ للناس : ما تقولون في القسامة ؟ فقال عنبسة : قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا .

فقلت : إئناي حدف أتم ! ، قدم على النبي على قوم .

وساق الحديث بخو حديث ألوب وخجاج .

قال أبو قلابة : فلما فرغت ، تال عنبسة : سمبحان الله ؛ قال أبو قلابة : فقلت : أتتهمني يا عنبسة ؟ قال : لا .

هكذا حدثنا أنس بن مالك .

لن تزالوا بخير ، يا أهل الشام ، مادام فيكم هنا أو مثل هنا .

الرعاة ، وتمثيلهم بهم ؛ وأن النهى عن المثلة نهى ندب لا تحريم .

وأما قوله : (يستسقون فلا يسقون) : فليس فيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر بذلك ، وقد أجمع المسلمون أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع الما قصداً ، فيجمع عليه عذابان .

وقيل : إنما لم يسقوا معاقبة لجنايتهم ، وكفرهم نعمة النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم الألبان ، فعاقبهم الله بذلك ؛ فلم يسقوا .

وقيل : بل عاقبهم الله بذلك لإعطاشهم ال بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) بأحد لقاحهم ، ودعا النبي (صلى الله عليه وسلم)

عليهم في حديث رواه ابن وهب أنه قال : (عطش الله من عطش ال محمد الليلة) (١) .

فكان ترك الناس سقيهم إجابة لدعائه وتنفيذا لعقوبتهم .

وهذان وجهان حسان لا يبقى فيهما اعتراض ولا إشكال ، لكن يبقى هنا اعتراض لقوله

في الحديث : (إنها إبل الصدقة دا ، وهو أن يقال : إن لقاح النبي (صلى الله عليه وسلم) كانت معهما ترعى ، فاكسحوا الجميع .

فيجمع بيني الحديثين ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر : (وساقوا ذود ١١) النسائي ، كتحريم الدماء ، بتأويل قول الله عز وجل : { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } [المائدة : ٣٣] ، ٧ / ها ، ٩٩ برقم (٣٦ ٠ ٤) .

كتاب القسامة / باب حكم المحاريب والمتردين + ٤٦٥ (...) وحدثننا الحسن بن أبي شعيب الحراني ، حدثنا مسكين - وهو ابن بكير الحراني - أخبرنا الأوزاعي .

ح و حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا محمد بن يوسف ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك ، قال : قدم على رسول الله على ثمانية نفر من عكلى ، بنحو حديثهم . وزاد في الحديث : ولم يحسمهم .

١٣ - (...)

! وحدثننا هرون بن عبد الله ، حدثنا مالك بن إسماعيل ، حدثنا زهير ، حدثنا سماك بن حرب ، عن معاوية بن قرة ، عن أنس ، قال : أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نفر من عَصَ

عَرِينَةَ ، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ .

وقد وقع بالمدينة الموم - وهو البرسام .

ثم ذكر نحو حديثهم .

! زاد وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِلًا يَقْتُمِي أَثَرَهُمْ .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فاجتوا المدينة) ، فسروه في الرواية الأخرى : (فاستونحوها) أى لم / توافقهم كما قال : (وسقمت أجسامهم) .

قال الإمام - رحمه الله - : معناه : كرهوها لسقم أصابهم أخذوا من الجوى وهو داء في الجوف

وقوله : (سمر أعينهم) : روى (سمر) بالراء ، (وسمل) باللام ، فعنى سمرها : كحلها بمسامير محمية ، ومعنى سملها : فقأها بشوك أو غيره

قال أبو ذؤيب : والعن بعدهم كأن حداقها سملت بشرك فهي عورتدمع

قال القاضي - رحمه الله - : هما بمعنى واحد ، الرء تبدل من اللام .

قال الإمام - رحمه الله - : واللحاق المذكور في الحديث جمع لقحة ، وهى الناقة ذات الدر .

وقوله : (ولم يحسمهم) قال أهل اللغة : الحسم : كى العرق بالنار ليقف الدم ،

ومنه الحديث : أتى بسارق فقال : (اقطعه ثم احسموه) : أى اقطعوا عنه الدم بالكى .

قال الإمام - رحمه الله - وقوله : (قد وقع بالمدينة الموم - وهو البرسام -) ووقع

في حواشي بعض النسخ من كتاب مسلم : (اللحم) ورأيت لبعض الأطباء إذا حل هذه التسمية في لغة اليونانيين ، إذ السامر اسم للورم ،

والبراسم المصدر ، والمراسم للرافعى ، وضأنهم أبدا في الإضافة عكس ما عند العرب ، من أنهم يقدمون المضاف إليه ، فيكون مثل

كلامهم أن يقولوا : زيد ثوب ، يريدون : ثوب زيد ، فكأنهم يقولون : إذا كان الورم في

٣٠ / ١

٤٦٦ كتاب القسامة / باب حكم المحاريب والمتردين ! (...) حدثنا هدأب بن خالد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة ، عن أنس .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حاشا عبد الأعلى ، حاشا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس .

وفى حديث همام : قدم على النبي (صلى الله عليه وسلم) رهط من عَرِينَةَ ، وفى حديث سعيد : من عكلى وعَرِينَةَ ، بنحو حديثهم .

١٤ - (...) وحديثي الفضل بن سهل الأعرج ، حاشا يحيى بن غملان ، حاشا يزيد ابن زريع ، عن سليمان التيمي ، عن أنس ، قال : إنما سمل النبي (صلى الله عليه وسلم) أعين أولئك ؛ لأتتهم سملوا أعين الرعاء .
الرأس : رأس ورم ، وإذا كان في الصدر قالوا : صدر ورم ، فيكون صيغة النطق لما في الرأس البرسام ، ولما في الصدر البرسام ،
وقل من رأيت من الأطباء يحقق الفرق بين هذه الألفاظ ، ورأيت في كتب بعضهم ربما كان البرسام عن الشيء يريدون : ربما كان
ورم الرأس عن ورم الصدر .

قال القاضي - رحمه الله - : في هذا الحديث حجة أن المحارب لا يحسم لأنه ممن خير
في حده بالقتل ، لكن إن حسم نفسه يمنع .

وأما السارق فيحسم عندنا ؛ لاكن حده القطع فقط ، فيبادر بحسمه لئلا ينزف دمه فيموت ، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور (١)
وغيرهما .

وقوله : (يتشربوا من ألبانها وأبواله ال : دليل على طهارة أبوال الإبل ، وحجة للمالكية في طهارة بول مايوكل لحمه ، واحتج به من
يرى نجاستها بجواز التداوى بالمحرمات للضرورة .
وقوله : بعث معهم قائفا : (القائف ! : مميز الآثار ومتبعتها .

وفي بعفاً سانيدته :

نا الحسن بن أبي شعيب الحراني ، نا مسكين - وهو ابن بكير الحراني - نا الأوزاعي .
كذا عند كثير شيوخنا ، وكان عند القاضي الشهيد عن العذري : نا مسكين - وهو ابن بكير - قال لنا ، وهو خطأ .
وقال البخاري : مسكين بن بكير (٢) ، وكذلك ذكره في التاريخ ، والصحيح هو المعروف المحفوظ .
وكذا ذكره أبو حاتم والحاكم وغيرهم .

(١) انظر : الاستذكار ٢٤ / ٢٠٦ ، المفني ١٢ / ١ ما .
(٢) مسكين بن بكير أبو عبد الرحمن الحذا ، روى عن سعيد بن عبد العزيز وجعفر بن بركان والأوزاعي ومالك وغيرهم ، وعنه أحمد
بن حنبل والنسيلي والمغيرة بن عبد الرحمن الحراني وغيرهم ، قال أحمد :

لا بأس به ولكن في حديثه خطأ ، قال ابن معين : لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : مات سنة ثمان وتسعين ومائة .
التهذيب ١٠ / ١٢٠ ، ١٢١ .
كتاب القسامة / باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره ...
إنلخ ٤٦٧

(٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من

المحددات والمثقلات ، وقتل الرجل بالمرأة
١٥ - (١٦٧٢) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن هشام
بن زيد ، عن أنس بن مالك ؛ أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها ، فقتلها بحجر .

قال : فجاء بها إلى النعي على وجهها رمق .

فقال لها : (أقتلك فلان! ؟ لا فاشارت برأسها ؛ أن لا ، ثم قال لها الثانية ، فاشارت برأسها ؛ أن لا ، ثم يمالها الثالثة .
فقال : نعم ، وأشارت برأسها .

فقتله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين حجرين .

(...) وحديثي يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث .

ح وحدثنا أبو كزي ! ب ، حدثنا ابن ! رش ! ، كلاهما عن شعبة ، بهذا الإسناد ، نحوه .
وفي حديث ابن إدريس ! : فرضخ رأسه بين حجرين .

وقوله : (إن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها بحجر) ، وفي رواية أخرى : (على حملها وإلقائها في قليب ورشح رأسها بالحجارة) قال : فجاء بها النبي (صلى الله عليه وسلم) وبها رمق ، فسأله النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أقتلك فلان ؟) وفي الحديث الآخر : (من صنع بك ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهوديا فأومت برأسها فأخذ اليهودي فأقر ، فأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يُرض! رأسه بالحجارة ، وفي الرواية الأخرى : (فأشارت برأسها أن لا ، ثم أشارت في الثالثة برأسها أن نعم ، فقتله النبي (صلى الله عليه وسلم) بين حجرين) ، وفي بعض طرقه : (دا فرضخ رأسه بين حجرين) وفي بعض طرقه : (فأمر به أن يرجم حتى يموت) ، قال الإمام - رحمه الله - : هذا الحديث فيه الرد على من أنكر القصاص بغير الحديدة ، وفيه دلالة على قتل الرجل بالمرأة / ، خلافا لمن شذ فقال : لا يقتل الرجل بالمرأة .

[وفيه دلالة على التَّوْفِية بقول المقتول] (١) ، هكذا استدل به بعضهم ، وإنما قتله النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه أقر .
هكذا ذكره مسلم في بعض طرقه : (فأخذ اليهودي فأقر) .

وأما رجمه بالحجارة فلعله رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه لما قتل بالحجارة وجب قتله بها ، ورأى أن رجمه بها جهة الرأس : رشح ، وقد بين في بعض طرقه أن الجارية من الأنصار .
(١) سقط من ع .

٣٠ / ب

٤٦٨ كتاب القسامة / باب لبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره ...
إنلح .

١٦ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّهَا ، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ ، وَرَشَّحَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ ، فَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَفَرَّ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ .
قال القاضي - رحمه الله - : وذكر أبو عبد الله بن المرباط في شرحه : أن هذا كان الحكم في أول الإسلام ؛ قبول قول القاتل ، وأن هذا معنى هذا الحديث .

وماء من اعترافه في هذا الحديث فإنما جاز رواية قتادة ولم يقله غيره ، وهو مما عد عليه ورضخه بين حجرين ، ورضه بالحجارة ، ورجمه بالحجارة ، كله بمعنى ، فإن رمية بالحجر الأعلى أو الحجارة وراءه على آخرين رجم بالحجارة ، وقد يكون رجمه نوعا مما فعل بها لما جاء في الحديث الآخر : (ألقاها في قليب ورشح رأسها بالحجارة) ، وهذا رجم لا شك فيه .

وقد اختلف الناس في القصاص بغير المحدد من السيف والرمح والسكين وغيره ، فذهب جمهور العلماء إلى أن القاتل يقتل بمثل ما قتل به من حجر أو عصي ، ولا تفريق أو اختلاف لهذا الحديث وغيره ، ولقوله : { لَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ } { الآدَة (١) } ، وقوله : { فَمَنْ اعْتَلَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ } الآية (٢) .

واختلف هولاء في القصاص بالتحريق بالنار لمن فعل ذلك بأحد ، فقال مالك والشافعي : إن طرحة في النار حتى مات ففعل به كما فعل ، وقال ابن الماجشون وغيره : لا يحرق بالنار ويقتل بغير ذلك للحديث : لا يعذب بالنار إلا الله (٣) .
ثم اختلفوا إذا لم يمت من ضربه بالعصى أو بحجر في القود ، فعظمهم يرى تكرير

ذلك عليه حتى يموت ، وهو قول مالك والشافعي (٤) ، إلا أن مالكا قال في روايته : إلا أن يكون في ضرب العصي تطويل وتعذيب فيقتل بالسيف ، وكذلك قال عبد الملك في الرجم بالحجارة .

وأصل هذا المذهب القود بما قتل .

وقال الشافعي نحوه في المحبوس في البيت أياما دون طعام حتى مات ، يفعل بقاتله مثل ذلك وإن لم يمت في تلك الأيام ، ففعل : وكذلك من قطع يدي رجل ورجليه وألقاه في مهواة فمات ، يفعل بقاتله مثله .
فإذا لم يمت قتل بالسيف (٥) .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن لا قصاص إلا بالسيف وروى عن الشعبي والنخعي والحسن ، واحتجوا بحديث : لا لاقود إلا بحديدة! وبالنهي عن المثلة (٦) ، وحملوا حديث : لا لاقود إلا بحديدة) فيمن لم يمثل وقتل بحديدة (٧) .

(١) للنحل : ١٢٦ .

(٢) البقرة : ١٩٤ .

(٣) أبو ثاود ، كالجهد ، بكراهية حرق العدو بالنار ٢ / ٥٠ بلفظ : (إلا رب النار) ، الدارمي ٢ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : للغني ٤٤٧ / ١١ .

(٥) لنظر : الاستذكار ٢٥ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٦) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٢٤٧ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

كتاب القسامة / باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره ...

إنح ٤٦٩ (...) وحديثي إسحق بن منصور ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني معمر عن أثوب ، بهنا الإسناد ، مثله .

١٧ - (...) وحديث ال داب بن خالد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة ، عن أنس بن مالك ؛

أن " جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين .

فسألوها : من صنع هنا بك ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهوديا ، فأومت برأسها ، فأخذ اليهودي فأقر فأمر به رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) أن يرصن رأسه بالحجارة .

وفي هذا الحديث - أيضا - لاجحة على وجوب القصاص على القاتل بكل ما يقتل مثله ؛ كساقى السم ، والخنق ، ورامى الرجل من

الجليل أو في البئر ، أو الضارب بالخشبة والعصى ، وتغريقه في الماء .

وعلى هذا جمهور العلماء .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قصاص على القاتل بمثل هذا إلا فيمن قتل بمجرد من حديد ، أو بحجر محدد ، أو خشب أو هو مجرد . فيقتل الناس بالخنق .

قد خنق غير واحد والإلقاء في النار ، واختلف عنه بها بمثقل الحديد كالدبابيس والعمد .

واختلفوا إذا قتل ما لم تجر العادة بالقتل به قاصدا القتل كالعصى ، واللطم ، والسوط ، والبندقية ، / والقضيب .

فمن مالئ : القود من هذا كد ، وعند غيره : أنه شبه العمدة لاقود فيه ، دائما فيه الدية مغلظة ، ومالك لا يقول بشبه العمدة في هذا

إنما هو عمد أو منها .

وبقول مالك قال الليث .

قال أشهب : دن يختلف في المجازاة في هذا .

قال أبو عمر : ولم يوافق مالكا - يعنى من علماء الأنصار - عليه إلا الليث ، وقد قال بقولهما جماعة من السلف من الصحابة والتابعين .

وذهب جمهور فقهاء الأنصار إلى أن هذا كان شبه العمدة إنما فيه الدية مغلظة ، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وانحد

داستحق وأبي ثور ، وقد ذكر عن مالك ، وقاله ابن وهب من أصحابنا ، وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين (١) ، دان اختلفوا في

أسنان الإبل في المغلظة ، وفيما كان شبه العمدة من القتل بغير المحدد على مامضى بعضه .

وفيه حجة على أن الإشارة البيئة والإيماء يقوم مقام النطق والتصريح .

قال الإمام - رحمه الله - : وقوله : (على أوضاع) : هى حلى الفضة ، قاله

أبو عبيد ، وقد ذكر في الحديث الآخر مكانه : (الحلى) .

قال القاضي - رحمه الله - : قيل : الأوضاع جمع وضع ، وهى حلى من حجارة والرمق بقية الروح .

(١) لنظر : الاستذكار ٢٥ / من ٢ ، ٢٤٩ .

٣١ / أ

٤٧٠

كتاب القسامة / باب الصائل على نفس الإنسان ...

إنح

(٤) بأب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه ، إذا دفعه المصول

عليه فأتلف نفسه أو عضوه لاضمان عليه
 ١٨ - (١٦٧٣) حدثنا محمد بن المثنى وأثنى بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتالة ، عن زرارة ، عن عمران بن حصين ، قال : قاتل يعلى بن منية أو ابن أمية رجلاً ، فعصّ أحلهما صاحبه ، فانتزع يده من فيه ، فنزع ثنيته - وقال ابن المثنى : ثنيته - فاختصمنا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فقال : (أيعض أحدكم كما يعض الفحل ؟ ل الية له " .
 (...) وحدثنا محمد بن المثنى وأثنى بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتالة عن عطاء ، عن ابن يعلى ، عن يعلى ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .
 بمثله .

وقوله : قاتل يعلى بن منية أو ابن أمية رجلاً فعصّ أحدهما يد صاحبه - الحديث :
 كذا قال هذا ، وذكر في الرواية الأخرى : أن أجيراً ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه .
 وهذا هو المعروف أنه الأجير يعلى لا ليعلى .
 وقوله : يعلى ابن منية أو أمية : منية بسكون النون وبعدها ياء باثنتين تحتها ، هو يعلى بن أمية اسم أبيه ، وأمه منية أو جدته .
 قال أبو الحسن الدارقطني : منية بنت الحارث هي جدة يعلى بن أمية أم أبيه ، وبها يعرف ، قاله الزبير بن بكار وأهل الحديث يقولون : إنها أمه ، و(نها منية بنت غزوان .
 يعلى بن أمية أمه منية بنت جابر .

قال القاضي - رحمه الله - : بعض أصحاب الحديث يقولون ابن منبه بفتح النون وباء بواحدة ، وهو تصحيف وقرأت بخط أبي علي الجبائي : كان ابن وضاح يقول : أمه منبه وأبوه منية ، قال : ووهم في اسم الأب وإنما هو أمية .

وقوله : انتزع يده من فيه فنزع ثنيته ، فقال - عليه السلام - : (لأ لادية له) ، وفي الرواية الأخرى : (فأبطله) ، وفي الأخرى : ! فأهدر ثنيته) ، وقال : (أردت أن تأكل لحمه) ؟ ، وفي الرواية الأخرى : (تأمرني أن آمره أن يدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل ؟ ادفع يدك حتى يععضها ثم انتزعه ال ليس معنى هذا الأمر : يدفع يده ليععضها ، و(نما هو بمعنى الإنكار عليه ، ألى أنك لاتدع يدك في فيه يععضها فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فيك وتطلبه به حتى يجنبه لذلك .
 كتاب القسامة / باب الصائل على نفس الإنسان ...

إنح ٤٧١ ١٩ - (...) حدثني أبو غسان المسمعي ، حاشا مع الد - يعني ابن هشام - حدثني ، ص ص ص ص !
 ألى عن قتالتى ، عن زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين ، أن رجلاً عض ذرل رجل ، فجنبه فسقطت ثنيته ، فرفع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فابطله .
 وقال : (أردت أن كل لحمه ؟) .

٢٠ - (١٦٧٤) حدثني أبو غسان المسمعي ، حاشا معاذ بن هشام ، حلتني أبي ،
 عن قتالة ، عن بهليل ، عن عطاء بن ألى رباح ، عن صفوان بن يعلى ، أن أجيراً ليعلى بن منية ، عض رجل فراعته ، فجنبها فسقالت ثنيته ، فرفع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فابطلها .
 وقال : (أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل ؟) .

قال الإمام - رحمه الله - اختلف الناس في العضوض إذا جذب يده فسقطت أسنان العاض ، فالمشهور عندنا أنه ضامن ، وقال بعض أصحابنا : لا ضمان عليه .

وبالتضمن قال الشافعي ، وبإسقاطه قال أبو حنيفة .
وقال بعض المحققين من شيوخنا : إنما ضَمَّنَ من ضَمَّنَ من أصحابنا لأنه يمكن النزاع بالرفق حتى لا يقلع أسنان العاض ، فإذا زاد على ذلك صار متعديا في الزيادة فضمَّن ، وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا بذلك الذي أدى إلى سقوط الأسنان .
وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت متحركة فسقطت عقب النزاع ، وهذا التأويل بعيد عن ظهر / الحديث .
وكذلك اختلف الناس - أيضا - في الجمل إذا صال على رجل فدافع عن نفسه فقتله ،
هل يضمن أم لا ؟ وبغنى التضمن قلنا نحن والشافعي ، وبإثباته قال أبو حنيفة ، والحجة لنفي التضمنين أنه مأمور بالدفع عن نفسه ، ومن فعل ما أمر به لم يكن متعديا ، ومن ليس متعديا فلا يضمن في مثل هذا ، وقياسا عليها لو قتل عبدا في مدافعة إياه عن نفسه .
ومن أثبت الضمان رأى أنه أحيا نفسه بإتلاف مال غيره فأشبهه من اضطر لطعام غيره فأكل منه خوف الموت فإنه يضمن .
والفرق عندنا بين السؤالين : أن اجل لطعام غيره ابتداء من قبل نفسه ولا جناية من رب الطعام ولا من الطعام عليه ، فلهذا ضمن .
وفي الجمل لم تكن البداية منه بل سبب الجناية عليه ، فلهذا لم يضمن .
وأياضا فإن الطعام ينوب غيره منابه في إحياء نفسه ، فكأن الضرورة فيه لا تحقق ، فصار ككل اختيارا .
ولا مندوحة له في الجمل ، ولا تنفق مدافعة غير ذلك الجمل فلا تنجيه فتحققت الضرورة ، فهذان فرقان بينهما .
ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو : لو رمى إنسان أحدا نظرا إليه في بيته فأصاب عينه ، فاختلف أصحابنا - أيضا - في ذلك ، فالاكثر منهم على إثبات الضمان ، والأقل منهم على نفي الضمان .
وبالأول قال أبو حنيفة ، وبالثاني قال الشافعي ، فأما نفي الضمان فلقوله (صلى الله عليه وسلم) :

٣١ / ب

٤٧٢ كتاب القسامة / باب الصائل على نفس الإنسان ...

إنح ٢١ - (٦٧٣) حدثنا أحمد بن عثمان التوفلي ، حدثنا قريش بن أنس ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن عمران بن حصين ، أن رجلا عض يد رجل ، فانتزع يده فسقطت ثنيته أو ثنياه ، فاستعدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ه فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ماتا مُرْنِي ؟ تَا مُرْنِي أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل ؟ ادفع بدك حتى يعضها ثم انتزعها) .

٢٢ - (٦٧٤) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا همام ، حدثنا عطاء ، عن إقوان بن يعلى بن منية ، عن أبيه .

قال : أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) رجل ، وقد عض يد رجل ، فانتزع يده فسقطت ثنيته - يعني الذي عضه - قال : فابطلها النبي (صلى الله عليه وسلم) .
وقال : (أردت أن تقضمه كما يقضم الفحل ؟ لا .

٢٣ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ، حدثنا أبو أسامة ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء .
أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه ، قال : غزوت مع النبي (صلى الله عليه وسلم) غزوة تبوك .
قال : وكان يعلى يقول : تلك الغزوة أوثق عملي عندي .

فقال عطاء ! : قال صفوان : قال يعلى : كان لي أجير ، فقاتل إنسانا فعص أحل ! ما يد الآخر - قال : لقد أخبرني صفوان أيهما عض الآخر - فانتزع العضوض يده من في العاضن ، فانتزع إحدى ثنيتيه ، فأتى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فأهدر ثنيته .

٢٩٠٣ (5) باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

أ لو أن امرأً اطلع عليك بغير إذن ، فخذفته بحصاة ففقأت عينه ، لم يكن عليك جناح (١) .
 وأما إثبات الضمان ، فلائنه لو نظر إنسان إلى عورة إنسان آخر بغير إذنه لم يستبح بذلك فقاً عينه ، فالنظر إلى الإنسان في بيته لولا ألا يستباح به ذلك ، ومجمل الحديث عندهم على أنه رماه ؛ لينبهم على أنه فطن له ليدفعه عن ذلك غير قاصد بفقء عينه فانفقأت عينه خطأ ، فالجناح منتف ، وهو الذي نفى في الحديث .
 وأما الدية فلا ذكر لها .

قال القاضي - رحمه الله - : هذا الباب مما تتبعه الدارقطني (٢) على مسلم فذكر أولاً
 غير مسلم حديث شعبة عن قتادة ، عن زرارة ، عن عمران بن حصين ، قال : قاتل يعلى .
 وذكر مثله عن محمد بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، ثم ذكر وجهاً آخر عن شعبة ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن ابن يعلى ، عن يعلى .
 وحديث همام عن عطاء عن ابن يعلى ، عن

(١) البخاري ، كالدليات ، بمن اطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه فلا دية ٩ / ١٣ ، وأحمد - ٢ / ٢٤٣ .

(٢) الالتزامات والتتبع ص ١٧٦ ، ١٧٧

كتاب القسامة / باب الصائل على نفس الإنسان ...

إنلج كلا ٤ (...) وحدثناه عمرو بن زُرارة ، أخبرنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرْجَجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
 يعلى .

وحديث ابن جريج عن عطاء ، عن ابن يعلى ، عن يعلى .

ثم ذكر حديث معاذ ابن هشام عن أبيه ، عن قتادة ، عن ابن يعلى ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، وهذا اختلاف على عطاء .
 ذكر - أيضاً - حديث قریش بن أنس ، عن ابن عوف بن سيرين ، عن محمد بن
 قال الدارقطني : انفرد به قریش عن ابن عوف بن سيرين ، ولم يذكر فيه سمأحا منه ولا من ابن سيرين من عمران ولم يخرج البخاري
 لابن سيرين عن عمران شيئا .
 ٤٧٤

كتاب القسامة / باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

٣٢ / أ

(٥) باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

٢٤ - (١٦٧٥) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ - أُمَّ حَارِثَةَ - جَرَحَتْ إِنْسَانًا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الْمَصَاصُ ، الْقِصَاصُ) .

فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيَقْتَصُّ مِنْ فُلَانَةٍ ؟ وَاللَّهِ ، لَا يَقْتَصُّ مِنْهَا .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : (سَمِّحَانَ اللَّهُ ؛ يَا أُمَّ الرَّبِيعِ ، الْقِصَاصُ كَتَابُ اللَّهِ) .

قَالَتْ : لَا .

وَاللَّهِ ، لَا يَقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا .

قَالَ : فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَصَ) .

وقوله : (إن أخت الربيع تقضمها كما يقضم الفحل) : أى بعضها .

والقضم بأطرات الأسنان ، والأفصح الكسر في الماضي والفتح في المستقبل .

وقوله : (إن أخت الربغ أم حارثة جرحت إنسانا) ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (الفصاص القصاص كتاب الله القصاص) ، وقوله : (أم الربغ لا يقتص منها) : / المعروت أن الربيع هي صاحبة هذه القصة ، وكذا جاء الحديث في البخارى من الروايات الصمحيحة أنها الربغ ابنة النضر وأخت أنس بن النضر (١) .

وكذا في المصشفات (٢) وهو الصحيح ، رواه القابس مثل رواية مسلم أو في كتاب الديات ، وضرب الأصيل على قوله : (أخت) ، وجاء مفسرا في غير الأم عند البخارى وغيره ، وبين جرمها ؛ أنها لطمت جارية فكسرت ثنيتها .

احتج بهذا الحديث من يرى القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس .

واتفقوا على القود بينهما في النفس ، حاشى الحسن وعطاء فلم يريا القود بينهما في نفس ولا غيره لظاهر قوله : { وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى } (٣) وتأويل الجماعة أن الآية منسوخة بقوله : { النَّفْسُ بِالنَّفْسِ } (٤) مفسرة بها .

ومخصوصة فيما كانت الجاهلية تفرق بين الأشرار وغيرهم ، أو يتراجعون فيه من زيادة نصف الدية مع قتل المرأة على ما اختلف فيه المفسرون ، وقد اختلف .

احتج البخارى بحديث الربغ في هذا .

والذى عندى أنه لاجحة فيه ؛ لآن حديث الربغ إنما كانت في كسر سنّ جارية .

وقد خرج البخارى في هذا الحديث هكذا : فالأسنان المذكورة هنا هي تلك الجارية .

وانسان ينطلق على الذكر والأنثى ، والقصاص في الجريح غير مختلف فيه ، إلا ما كان منها (١) البخارى ، كالديات ، بقتل الرجل بالمرأة ٨ / ٩ .

(٢) النسائي ، كالقسامة ، بالقصاص في الثنية ٨ / ٢٧ برقم (٤٧٥٧) ، ابن ماجه ، كالديات ، بللقصاص في السن ٢ / ٤ ول برقم لا ٢٦٤) .

(٣) البقرة : ١٧٨ .

(٤) المائدة : ٤٥ .

٢٩٠٤ (6) باب ما يباح به دم المسلم

كتاب القسامة / باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ٤٧٥ مخوفا متلفا كالمثظلمة والمأمومة والجائفة فلا قود فيها (١) وفيها الدية واختلف هل مغلظة أم لا ؟ ومشهور مذهبا أنها غير مغلظة .

وأما السن فلا خلاف في القصاص إذا قلّعها أو طرحها .

واختلف في القصاص في كسرهما وفي سائر عظام الجسد ، فذهب مالك إلى القصاص في ذلك كله اعتمادا على حديث الربيع ، إلا ما كان من ذلك مخوفا متلفا لعظم الفخذ والصلب .

وذهب الكوفيون والشافعي والليث إلى أنه لا قود في كسر عظم ما خلا العين ؛ لعدم الثقة في المماثلة في القود كستر اللحم له .

واتفقوا على أنه لا قصاص في عظام الرأس .

وقوله : (قالت أم الربيع : والله لا يقتص منها) ، وفي البخارى (٢) أن قائل هذا هو أنس بن النضر وهو أخوها .

ليس هذا اعتراض على حكم الله وحكم نبيه دل على طريق الرغبة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وإلى الأولياء والثقة بهم ألا يفعلون ذلك ، وطريق الثقة بالله والتضرع إليه بالقسم به اذا كان اللفظ ورد النبي (صلى الله عليه وسلم) أظهر في التأويل اي!ول .

وقوله : (فما زالت حتى قبلوا الدية) أيضا يؤكده ، وأنها كانت راغبة إليهم أو إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) لالغفو .

وقوله : (إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) يؤكده التأويل الثانى .

وفيه صحة كرامات الأولياء .

(١) انظر: الاستذكار ٢٥ / ١٢٤ ومابعداها .

(٢) البخارى ، كالتفسير ، ب { يَا أَمَّا الَّذِي تَمْنَوْنَ كُعبَ عَلَيْهِمُ اللَّهُ مُتَاعِي فِي الْقَالِي } ٦ / ٦٥ .

٣٢ / ب

٤٧٦ كتاب القسامة / باب ما يباح به دم المسلم

(٦) باب ما يباح به دم المسلم

٢٥ - (١٦٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَمْرِي مُسْلِمٌ ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ : الثَّيْبُ الزَّانِ ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ) .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي .

ح وَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ .

ح وَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ .

٢٦ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ - قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (وَأَنْتِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَتَوَثَّى رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَّا ثَلَاثَةً نَفَرٍ : التَّارِكُ الْإِسْلَامَ ، الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ - شَلَتْ فِيهِ أَحْمَدُ - وَالثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ) .

قَالَ الْأَعْمَشُ : حَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ، فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِمِثْلِهِ .

وقوله : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزان ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) : وقوله : (الثيب الزاني) إشارة إلى ما أجمع عليه المسلمون من الرجم وسيأتي تفسيره .

وقوله : (النفس بالنفس) : احتج به الكوفيون في تساوى النفوس ، وجعلوها ناسخة لقوله تعالى : { الْحَزْ بِالْحَزِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ } (١) ، وقالوا : عاد كل واحد من هؤلاء من الآخر .

ومالك وغيره جعل الآية مفسرة لذلك ، وأن معناها : أن نفس الأحرار متساوية وأنفس العبيد متساوية / ، وأن العبيد يتكافؤون في دمائهم ، وذكر أنهم كالأحرار .

ولا قصاص ما بين العبيد والأحرار في شيء هو قول الشافعي .

وأهل الحجاز والليث بن

(١) البقرة : ١٧٨ .

كتاب القسامة / باب ما يباح به دم المسلم كلا ٤ (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً ، نَحْوَ حَلِيبِ سُفْيَانَ .

وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ : (وَأَنْتِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ) .

سعد قالوا : ويقتل العبد بالحر ، ولا يقتل الحر به .

قال الشافعي : ليس بين الحر والعبد قصاص إلا أن يشاء الحر ، وهو غير ماتقدم .

وقال أبو حنيفة : لا قصاص بينهم إلا بالنفس .

وقال ابن أبي ليلى : القصاص بينهم في كل شيء (١) .

٢٩٠٥ (8) باب المجازاة بالدماء في الآخرة ، وأنها أول

٢٩٠٦ (9) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله : (التارك لدينه المفارق للجماعة) : عام في كل مفارق للإسلام بأي ردة كانت بينة ، وفي قوله : (المفارق للجماعة) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع وغيرهم ، وقتلهم إذا منعوا أنفسهم من إقامة الحق عليهم وقتلوا على ذلك ، وفي قتال أهل البغي وقتلهم وفي كل خارج على الجماعة ، كان خروجه كفراً أو غيره .
قال القاسبي : يحتمل أن يكون خروجه يترك به الجماعة أو يبغى عليها ، فيقاتل على ذلك حتى يفى إلى دينه وإلى الجماعة ، وليس بكافر .

ويمكن أن يكون خروجه كفراً أو ردة .

(٢) انظر : المغنى ١ / ١ كي ٤ - ٤٧٦ .

٤٧٨
كتاب القسامة / باب بيان إثم من سن القتل

(٧) باب بيان إثم من سن القتل

٢٧ - (١٦٧٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نعيم - واللفظ لابن أبي شيبة - قالوا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا تقتل نفس ظلت ، إلا كان على ابن الحم الأهل كفل من إثمها ، لانه كان أول من سن القتل .

(...) وحدثناه عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير مد وعيسى بن يونس .

ح وحدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا سفيان ، كلفهم عن الأعمش ، بهذا الإسناد .

وفي حديث جرير وعيسى بن يونس : لانه سن القتل لم يذكر : أول .

وقوله : لا تقتل نفس ظلمت إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من

سن القتل ! ، قال الإمام - رحمه الله - : الكفل ، بكسر الكاف : الجزأ والنصيب ، ومنه قوله تعالى : { يكن له كفل ثنها } (١) ، وهذا أصل في أن المعونة على مالا يحل لا تحل ، قال الله تعالى : { ولا تعاونوا على الأثم والعلموان } (٢) ، وقد جعل الدال على الخير كفاعله (٣) ، وهكذا الدال على الشر كفاعله .

ولعل القتل إنما كان عند الشافعي على جهة التعليم إذا أخذه واحد عن واحد عن آخر حتى ينتهي إلى ابن آدم الأول ، وهكذا التعليم في البدع والضلالات ، ويكون على معلمها الأول كفل منها .

وهكذا على قياسه يكون للمعلم الأول للهدى والحقائق نصيب من الأجر .

قال القاضي - رحمه الله - : هذا كله قد أبانه عليه السلام بقوله : (من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة) ، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها) (٤) ، وورد : (من عمل بها إلى يوم القيامة) .

وأما الكفل ، فقيل فيه ما قال الإمام .

وقال الخليل : الكفل من الأجر ، والإثم : الضعف .

(١) للنساء : ٨٥ .

(٢) المائدة : ٢ .

(٣) الترمذي ، كالعلم ، بما جاء : الدليل على الخير كفاعله ٥ / ١ ٤ برقم (٢٦٧٠) .

(١٤) مسلم ، كالعلم ، بمن سن مشة حسنة أو سيئة ١٥ / ٤ .

كتاب القسامة / باب المجازاة بالدماء في الآخرة ...
إنلح

(٨) باب المجازاة بالدماء في الآخرة ، وأنها أول

٤٧٩

ما يقضى فيه بين الناس يوم امة

٢٨ - (١ ٦٧٨) حدثنا عثمان بن أرى ، بن إبراهيم ، ومحمد

ابن عبد الله بن نمير ، جميعا عن وكيع ، عن ا .

شا) أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ووكيع عن الأكمأى ، ! و! ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أول ما يقضى بين الناس يوم ا ، في الفاء! .

!) .

(حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حاشا ابي .

ح وحدثني يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث .

ح وحدثني بشر بن خالد ، حدثنا محمد بن جعفر .

ح وحدثنا ابن المثنى وابن بشار قالا : حدثنا ابن أبي عدي ، كُفَّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَنْ وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، بِمَثَلِهِ .

غَيْرَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ : (يَقْضَى لَا .

وبعضهم قال : (يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاعِ) .

قوله : (أول ما يقضى على الناس يوم القيامة في الدماء) ، هذا ظاهر في تغليظ أمر الدماء ، وليس هذا الحديث معارض للحديث الآخر : (أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة) ، فهذا في خاصة أعمال العبد لنفسه وذلك فيما بينه وبين غيره .

٣٣ / ١

كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...

إنلح

٤٨٠

(٩) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

٢٩ - (١ ٦٧٩١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ويحيى بن حبيب الحارثي - وتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قالا : حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن

أثوب ، عن ابن سيرين ، عن ابن أبي بكرة ، عن أبي بكرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ نَا عَشَرَ شَفْزَا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ : فَوُ الْقَعْمَةِ وَفَوُ الْحِجَّةِ وَالْحَرَمِ ، وَرَجَ ! بِشَهْرِ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ) .

ثم قال : (أى شهر! نا ؟ لما قلنا : الله ورسوله أعلم .

قال : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا "أَنَّهُ مُبِي" سَمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ .

وقوله - عليه السلام - : (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، السنة اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم ، ثلاث متواليات) الحديث ، قال الإمام - رحمه الله - : تأويل قوله : (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض) لأنهم كانوا تمسكوا بجملة إبراهيم - عليه السلام - في عريم الأشهر الحرم ، وكانوا ينسبون الشهر الحرام الى الذى يليه إذا احتاجوا إلى

القتال فيه ، وينتقلون هكذا من شهر إلى آخر حتى اختلط الأمر عليهم ، فصادفت حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) تحريمهم ، فلو طابق الشرع وكانت في تلك السنة حرموا ذا الحجة بالاتفاق على الحساب / الذي قلناه ، فأخبر (صلى الله عليه وسلم) أن الاستدارة صادفت حكم الله - م!بحانه - يوم خلق الله السموات والأرض .

وقيل : كانت العرب تحج عامين في ذى القعدة وعامين في ذى الحجة ، فصادفت

حجة أبي بكر ذا القعدة من السنة الثانية وصادفت حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) ذا الحجة ؛ فلهذا أشار الهنبي (صلى الله عليه وسلم) بالاستدارة .

وذكر أبو عبيد أنهم كانوا ينسئون - ئي يوخرون - وهو الذي قال الى - شحات وغالى - : إئما الشس!ئ زِيَّ الة في الكُفْرِ (١) ، فربما احتاجوا إلى الحرب في المحرم فيؤخرون تحريمه لصفر ، ثم يحتاجون تأخير صفر إلى ربيع ، هكذا شهراً بعد شهر .

فقام الإسلام وقد رجع المحرم إلى موضعه ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) ما قال .

قال : وزعم بعض الناس أنهم كانوا يستحلون المحرم عاما ويردونه في قابل إلى تحريمه .

قال : والتفسير الأول أحب إلى لأنه ليس في هذا استدارة .

قال الإمام - رحمه الله - : وقد وقفت للحوارزمي على تأويل لهذا الحديث ، غره فيه

ما قد سبق إليه من علم التنجيم ، فقال : إن الله - م!بحانه وتعالى - أول ما خلق الشمسي

(١) التودة : ٣٧ .

كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...

إنح ٤٨١ اخرها في أول برج الحمل ، وكان الزمان الذي أشار إليه النبي (صلى الله عليه وسلم) صادف حلول الشمس الحمل .

ولما وقفت على قوله هذا دعا ذلك لتعديل هذا اليوم ، فعُدِلَ لاختبار ما قال ، فلم يوجد كما زعم ، ووجدت الشمس يوم التاسع من ذى الحجة سنة عشر قد قطعت من برج الحوت نحو عشرين درجة ، لكن أظنها كانت في مثل هذا اليوم سنة تسع في أول الحمل ، وأراه من هذه الجهة غلط ، لو كان الأصل الذي ذهب إليه ، لكنه لم يقله أحد من علماء الشرع .

قال القاضي - رحمه الله - : نظرت فيما قالاه على تعيي ترك النظر فيه ووجوب طرحه لكق لما جاء من خطأ به فوجدت قول الشيخ : التاسع من ذى الحجة سنة عشر وهما بينا ؛ لاكن الخطبة إنما كانت يوم النحر ؛ اليوم العاشر ، كما نص في الحديث وعلى الوجهين ، فيكون ما قاله الخوارزمي خطأ ، لأنه يتبقى لقطع الشمس من برج الحوت وانتقالها إلى برج الحمل نحو عشر درجات ، تقطعها في عشرة أيام على ما حكوه عن أهل المعرفة بالحساب ؛ أنها إنما تقطع كل برج في ثلاثين يوماً .

ولمالك بن أنس وغيره من أئمة الهدى على هذا الباب لمعرفة الأوقات كلام على هذا

إلا أن مالكا قال في ثلاثين يوماً وثلاث يوم وفي استدارة الزمان للغرب وجه هو معنى الحديث إن شاء الله ، هو ما قاله إياس بن معاوية ، وذلك أن المشركين كانوا يحسبون السنة اثني عشر شهراً وخمسة عشر يوماً ، فكأن الحج يكون في رمضان وفي ذى القعدة وفي كل شهر من السنة بحكم استدارة الشهور لزيادة الخمسة عشر يوماً ، فحج أبو بكر - رضى الله عنه - سنة تسع من ذى القعدة بحكم الاستدارة ، ولم يحج النبي (صلى الله عليه وسلم) .

فلما كان في العام المقبل وافق الحج ذا الحجة في العشر ، ووافق ذلك الأهلة ، وقد روى أن أبا بكر - رضى الله عنه - إنما حج في ش الحجة / .

وروى عن ابن عباس معنى آخر قال : كانوا إذا كانت السنة التي ينسئ فيها قام خطيبهم بفناء الكعبة ، وقد اجتمع إليه الناس يوم الصدر فقال : (أيها الناس ، إني قد نسأت العام صفر الأول - يعني المحرم - فيطرحون من الشهور ولا يعتدون به ويتبدئون العدة فيقولون لصفر وشهر ربيع : صفران ، ولربيع الآخر ولجمادى : شهر الربيع ، ولجمادى الأخرى ورجب : جماديان ، ولشعبان : رجب ، ولرمضان : شعبان ، هكذا إلى محرم فيسمونه ذا الحجة ، فيحجون فيه تلك السنة في المحرم ، ويبتلون من هذه السنة شهراً يحجون في

كل سنة في شهر حجتين ، ثم ينسئ في السنة الثانية صفر الأول في عدتهم وهو الآخر في العدة المستقيمة ، حتى يكون حجهم في صفر حجتين ، كذلك الشهور كلها حتى يستدير الحج في كل أربع وعشرين سنة إلى المحرم ، الشهر الذي ابتدؤوا فيه النسيء .
وعن ابن الزبير نحو هذا ، إلا أنه قال : يفعلون ذلك في كل ثلاث سنين يزيدون شهرا قبل ، وكانوا يقصدون بذلك موافقة شهور العجم لشهور الأهلة ، حتى تأتى الأزمان

٣٣ / ب

٤٨٢ كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...

إِنِّه قَالَ : (أَلَيْسَ فَالْحِجَّةُ ؟ لَا تُلْنَا : بَلَى .

قَالَ : (فَالْيَ بَلَدًا نَا ؟) قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ .

قَالَ : (أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ ؟) قُلْنَا : بَلَى .

قَالَ : (فَالْيَ يَوْمَ هَنَا ؟) قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قَالَ : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ .

قَالَ : (أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ لَا قُلْنَا : بَلَى .

يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : (فَإِنْ ! مَاءُ كُمْ وَأَمْوَالُكُمْ - قَالَ

٤ محم أ

واحدة ، قال : ووجدنا أيام شهور العجم في السنة ثلاثمائة وخمسة وستين يوما ، ووجدنا شهور الأهلة ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما ، وبيننا وبينهم أحد عشر يوما في العام ، فزادوا شهرا في كل سنة ثلاثة حتى يستقيم .

وتأتى أسماء شهورهم موافقة لمعانيها لا تختلف أوقاتها كشهور العجم ، فكأن رمضان يأتي أبدا في الحر والرمضاء ، وبه سمي والربيع في زمان ابتداء من المطر ونبات الربيع ، على مذهبه أن زمان الربيع هو الخريف عندهم ، وجمادى في شهور البرد وجود الماء لذلك ، قال الشاعر :

في ليلة من جمادى ذات أنديّة

فلولا أنها كذلك أبدا عندهم لا يختلف حال ليالى جمادى لما حسن هذا الكلام ولاصح ، كما لا يصح لأحد منا أن يقوله اليوم ، فعلى هذا يستقيم لفظ الحديث ويتوجه معناه ، وينفهم المراد بقوله - عليه السلام - : (اثنى عشر شهراً) ، وعلى حكمهم في النسيء في تحريم شهر وتحليل آخر لا يختلف عدد الشهور ، وإنما يختلف فيها الشهور للتحريم والتحليل ، وقيل : لما وافق حج النبي (صلى الله عليه وسلم) ذا الحجة قال : (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض) إني قد ثبت الحج في ذى الحجة وثبت التحريم فيه لوقوعه أيضا موقعه .

وقوله : (ورجب مضر) ، قال الإمام - رحمه الله - : قيل : إن ربيعة كانت تجعل

رجبا رمضان ومضر تبقية على حاله ، فلذلك أضافه إليهم ، وقيل لأنهم كانوا يعظمونه كثر من غيرهم ، وكثر ذلك بقوله : (الذى بين جمادى وشعبان) ، وزيادة في البيان وتحريزا من تنقله بالسنن حتى كان يسمى باسمه غيره .

قال القاضي - رحمه الله - : وقيل : كانت العرب تسمى رجبا وشعبان الرجبن ، وقيل : بل كانت تسمى جمادى ورجب جمادين ، وتسمى شهر شعبان رجبا ، فلذلك خص رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجبا بعينه .

وقوله : ثم قال : (أى بلد هذا ؟ ثم أليس البلدة "عنى مكة ، وعرفها للعهد والتخصيص والتعظيم ، / وهذا مثل قوله تعالى : { إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَـ الْبَلَّةَ (١) ، وقيل : هو اسم لمكة ، وقيل : اسم لمنى .

(١) لنمل : ٩١ .

كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...

إنح ٤٨٣ محمد : وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ .
كُرْمَةٌ يَوْمَكُمْ هُنَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَظْ ، فِي شَهْرِكُمْ هُنَا .
وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ .

فَلَا تَرْجِعْنَ بَعْدَى كُفَارِم - أَوْ ضَلَالَا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ .
فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ ! مَن سَمِعَهُ .
ثُمَّ قَالَ : (أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟) .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ : (وَرَجَبٌ مُضَرٌ) .
وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : (فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدَى) .

وقوله - عليه السلام - لهم وسكوته بأنه كان سؤال على طريق التقرير والاستنصاح .

وقوله : (الله ورسوله أعلماً صرف للجواب إليه ؛ لعلمهم أنه لم يجهل ماسأل عنه ، ولا طلب منهم جوابه بالحقيقة ، بل تقريرهم كما يورده عليهم ، أو لما ذكروه أنهم ظنوا أنهم لما سألهم عنه إنما ذلك لما لم يعلموه ليسمى لهم ماسألهم عنه بغير اسمه ، لا يراد عجا ذلك ، كما سمي المدينة طابة ، وسمى العتمة العشاء ، وغير ذلك .

وقوله : (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرم عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا ، في شهركم هذان كل هذا تأكيد لحرمة الدماء والأموال والأعراض ، وتحريم لمظالم العباد ، كتثيد حرمة يوم النحر من شهر الحج في حرم مكة .

وقوله : (أى يوم تلقون ربكم ؟) دليل على أن تحريم مكة وذى الحجة وتعظيمها وتعظيم

يوم النحر تحريم الأعراض والأموال والدماء إلى الأبد ، وأنه لا رخصة في شيء من ذلك .

وقوله : (لا ترجعوا بعدى كفاراً أو ضلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض) : تقدم الكلام عليه ، وأنه لا حجة فيه لمن يكفر بالمعاصي ، وأن معناه كفر دون كفر ، وكفر نعمة وشكراً من لا يكفر دين وردة ، وقيل : كفر فعل مما تقدم لكم من البيان والتصديق والإيمان .
قيل : هذا الكلام من تحريم دمائكم .

وقيل : كفار متكفرين في السلاح للقتال ، قد يكون ذلك فيمن ارتدوا في الخوارج على القول بتكفيرهم ، وتكفير أهل البدع .
فقوله : (ألا ليبلغ الشاهد الغائب) حجة في لزوم إبلاغ العلم ونشره .

قوله : (فلعل بعض من لم يبلغه أوعى له من .

بعض من سمعه ! : حجة في جواز الحديث عن الشيوخ ومن لا علم عنده ولا فقه ، إذا ضبط ما يحدث به .

وفي كلامه هذا وهو على بعيره حجة لاتخاذ المنابر للخطب ؛ لأن المقصود ارتفاع الخطيب على جماعة الناس ليستمعوا كلامه ، ولا يخفى عليهم خطبته بقوله : (ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما ! إلى جزيعة من الغنم ففسمها بين ال هكذا هي (خزيعة) بالزاي عند كافة الرواة ، وكان عند شيخنا أبي محمد الخشنى وبعضهم : (خديعة) وأراها رواية ابن ماهان - أيضاً - بالذال ، وهو وهم ، والصواب

الأول ، أى قطعة من .
الغنم .

٣٤ / ب

٤٨٤ كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...

إنح ٣٠ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَا شَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ .
قَالَ : لَمَّا كَانَ فَلَكَ الْيَوْمُ ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ .

فَقَالَ : (أَتَدْرُونَ أَىْ يَوْمٍ هَذَا ؟) .
 قَالُوا : اللَّهُ ! رَسُولُهُ أَعْلَمُ .
 حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ .
 فَقَالَ : (أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟) قُلْنَا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ : (فَأَيَّ شَهْرٍ هَذَا ؟) قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .
 قَالَ (أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ ؟) قُلْنَا : بَلَا .
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَالَ : (فَأَيَّ بَلَدٍ هَذَا) .
 قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .
 قَالَ : حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ .
 قَالَ : (أَلَيْسَ بِالْبَلَّةِ ؟) لَمَّا قُلْنَا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ : (فَإِنَّ مَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَأَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ! ، تُحْرِمُهُ يَوْمَكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ ! نَا ، فَلْيَمْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ) .
 قَالَ : ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كِبْتَمِ بْنِ أَمْلَحٍ فَذَبَحَهُمَا ، دَلَى جُزَيْعَةَ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا .
 قَالَ الْإِمَامُ - رحمه الله - : وقوله : (ثم انكفأ) ، الانكفأ الانقلاب ، يقال : انكفأ إلى كذا ، أى انقلب إليه ومال نحوه .
 وانكفأ لونه ، أى تذر وزال عن حاله ، ومال إلى حالة أخرى .
 قال الكسائي : الأملح : هو الذى فيه بياض وسواد والبياض أكثر .
 قال الترمذى - رحمه الله - : قَالَ الدارقطنى : قوله : (ثم انكفأ) إلى آخر الحديث ،
 وهم من ابن عون فيما قيل ، لأنما رواه ابن سيرين عن أنس (١) .
 قَالَ الترمذى - رحمه الله - : وقد خرج البخارى هذا الحديث عن ابن عون ، فلم يذكر فيه هذا الكلام (٢) ، ولعله تركه عن عمد .
 وقد رواه أبو قرة عن ابن سيرين فى مسلم فى الباب ، فلم يذكر فيه هذه الزيادة ، إنما هى فى حديث آخر فى خطبة عيد الأضحى ، فوهم
 فيهما الراوى وضما إلى خطبة الحج ، أو هما حديثان ، ضم بعضهما إلى بعض .
 وقد ذكر مسلم ذلك فى كتاب الضحايا بعد هذا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين ، عن أنس ث أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
 (صلى ثم خطب ، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ، ثم قال آخر الحديث : (وانكفأ رسول الله إلى كبشئ أملحي فذبحهما ،
 فقام الناس إلى غيمة فتوزعوها) (٣) ، فهذا هو الصحيح ورافع للإشكال ، ويصحح - أيضا - أن اللفظ الذى هنا : (خزيمة "بالزاي"
 لقوله هنا : (غنيمة) / .

٢٩٠٧ (10) باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولى القتل من القصاص ،

(١) الدارقطنى فى الإلزامات والتتبع ص ٢٢٠ ، ٢٢١ (٦) من .
 (٢) البخارى ، كالعلم ، بقول النبی (صلى الله عليه وسلم) : (رب مبلغ أوعى من سامع) ٢٦ / ١ .
 (٣) مسلم ، كالأضاحى ، بوقتها ٣ / ١٠ .
 كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء ...
 إلخ ٤٨٥ (...) حثنا محمد بن المثنى ، حدنا حماد بن مسعدة ، عن ابن عون ، قَالَ : قَالَ مُحَمَّدٌ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَنْبَكَةَ عَنْ
 أَبِيهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ فَلَكَ التَّوَمُ جَلَسَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى بَعِيرٍ .

قَالَ : وَرَجُلٌ آخِذَا بِرِمَامِهِ - أَوْ قَالَ بِخَطَامِهِ - فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ .

٣١ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتٍ ! بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ

ابْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَافِي ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ لِإِسْنَادِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ -
وَسَمَّى الرَّحْلَ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ الثَّخَرِ ، فَقَالَ : (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟) ، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ : (وَأَعْرَاضُكُمْ) ، وَلَا يَذْكُرُ : ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنَ ، وَمَابَعْدَهُ .

وَتَأَذُّ فِي الْحَدِيثِ : (حَكْرَمَةُ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَثْمَكُمْ .

أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟) .

قَالُوا : نَعَمْ .

قَالَ : (اللَّهُمَّ ؛ أَشْهَدُ) .

قَالُوا : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ يَوْمَ الْحَجِّ الْكَبِيرِ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ لِتَعْظِيمِ أَمْرِهِ فِي هَذِهِ الْخُطْبَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ فِي آخِرِينَ .
وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فِي آخِرِينَ : أَنَّ يَوْمَ الْفَتْحِ الْكَبِيرِ الْحَجُّ الْكَبِيرُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَصَحَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَخْصِيصِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهُ ثَلَاثٌ وَلَأَنَّ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ مَعْظَمَ أَعْمَالِ الْحَجِّ .

وَقَوْلُهُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ : (أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حَرَمَةٍ ؟) قَالُوا : يَوْمَنَا هَذَا .

٤٨٦
كتاب القسامة / باب صحة الإقرار بالقتل ...

إِلْحَاقُ

(١٠) باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص ،

واستحباب طلب العفو منه

٣٢ - (...)

لَمَّا (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَاشَا أَيْ ، حَاشَا أَبُو يُوسُفَ ، عَنْ سَمَاقِ بْنِ حَرْبٍ ، أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ : إِتَى لِقَاعِدَ مَعَ الثَّيِّبِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنَسْعَةٍ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا قَتَلَ أَخِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَقْتَلْتَهُ ؟) - فَقَالَ : إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ أَقْتَلْتُ عَلَيْهِ التَّتَةَ - قَالَ : نَعَمْ قَتَلْتُهُ .

قَالَ : (كَيْفَ قَتَلْتَهُ ؟) .

قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَخْبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ ، فَسَبَنِي فَأَغْضَبَنِي ، فَضَرَبْتُهُ بِالطَّشِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ .

فَقَالَ لَهُ الثَّيِّبُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَلِّجُ عَنْ نَفْسِكَ ؟) .

قَالَ : مَا لِي مَا ذَا

قَوْلُهُ فِي الَّذِي جَاءَ يَقُودُ آخَرَ بِنَسْعَةٍ ، فَقَالَ : (هَذَا قَتَلَ أَخِي) .

النسعة : ماضفر

من الأديم كالجلال ، فإذا قتل ولم تضفر فليس بنسعة .

فِيهِ الْعَنْفُ عَلَى الْجَنَاحَةِ وَتَثْقِيفُهُمْ وَأَخَذَ النَّاسَ لَهُمْ حَتَّى يَحْضُرُوا بَيْنَ يَدَيِ الْوَلَاةِ ، إِذْ لَوْ لَمْ يَجْعَلِ لِلنَّاسِ هَذَا لَفَرُّوا وَفَاتُوا ، فَلَيْدَ النَّاسِ فِي أَخْذِهِمْ سُلْطَانٌ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعَاوَنَةِ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتْلِ وَالْمُجْنَى عَلَيْهِ ، وَمِنْ نَصْرَةِ الْمَظْلُومِ ، وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ .

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِذَلِكَ كُلِّهِ .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (أقتلته ؟) فقال : إنه لولم يعترف أقتت عليه البينة : فيه ترتيب القضاء في الاستقرارات أولا لهدمى عليه قبل تكليف الطالب البينة ، لعل المطلوب يقر فيكتفى عن التعب في إحضار البينة ، وليكون الحكم أجلى باليقين باعتراف منه بغلبة الظن بالبينة ، وفيه سوال الحاكم ولى القتل العفو عن الجانى بعد بلوغ الإمام ، وجواز أخذ الدية في العمد .
وقول القاتل : (نعم قتلته) .

قال : كيف قتلته ؟ قال : كنت أنا وهو نختبط من شجرة فسبني فأغضبني فضربته) : قالوا : ينبى على قوله : (فقتلته) معنى (يختبط) أى يجمع الخبط وهو ورق السمر ، وهو خبط شجرة بالعظم ليسقط ورقها فيجمع ، ويعلقه الإبل والماشية .
وقرن الرأس : جانبه .

فيه تقرير المسجون والمحبوس ، وأن اعترافه لازم له .
وقال : اختلف العلماء في ذلك .
واضطرب المذهب عندنا في إقراره بعد الحبس والتهديد ، هل يقبل حمله أولا يقبل حمله والفرق ، فيقبل إذا عني ما اعترف به من قتل أو سرقة ، ولا يقبل إذا لم يبين .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (هل لك من شىء تؤديه ؟) فيه الترغيب في العفو وأخذ الدية كما فعل في غير نازلة ، فلما لم يكن عنده ولا رضى ذلك من قومه دفعه إلى ولى المقتول ،
كتاب القسامة / باب صحة الإقرار بالقتل ...

إنلخ ٤٨٧ إلا كسائي وفاسي .

قال : (فترى قومك يشترونك ؟)

قال : أنا أهون على قومي من ذاك .

فرمى إليه بنسخته .

وقال : (لمونك صاحبك لما ، فأنطلق به الرجل .

فلما ولى قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن قتله فهو مثله) فرجع .

فقال : يارسول الله ، إنه بلغني أنك قلت : (إن قتله فهو مثله) لما وألفه بأفرك .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أما تريد أن يوء يائتمك ! إثم ! صاحبك ؟) قال : يائى الله - لعله قال - بلى .

قال : (فإن ذاك كذاك) ء قال : فرمى بنسخته وخلق سبيله .

وهو قوله في الحديث : فرمى إليه بنسخته وقال : (دونك صاحبك) .

وقوله : فلما ولى به قال : (إن قتله هو مثله) ، وقول الرجل : يارسول الله ، قلت

لى إن قتله فهو مثله وأخذته بأمرى .

فقال : (أما تريد أن يوء يائتمك وإثم صاحبك ؟) قال : يائى الله ، لعله قال : بلى .

قال : (فإن ذلك كذلك) قال : فرمى بنسخته وخلق سبيله .

وفي الرواية الأخرى : فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لما أدبر به : (القاتل والمقتول في النار) : وفيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم)

(سأل أن يعفو عنه ، قال الإمام - رحمه الله - : أما قوله - عليه السلام - : (إن قتله فهو مثله) فإن أمثل ما قيل فيه : أنهما استويا بانتفاء التباعد عن القاتل بالقصاص .

وأما قوله - عليه السلام - : (أما تريد أن يوء بئامك وإثم صاحبك) فيمكن أن يريد أنه يتحمل إثم المقتول أو إثم أخيه ولى الدم لا

على جنايته عليهما بقتل هذا أو فجعة هذا بأخيه ، ويكون هذا قد أوحى إليه به في هذا الرجل / ، ويمكن أن يريد أنه بئام القتل ،

وأضافه إليهما و(ن كان في الحقيقة هو أثم بالقاتل لإبهماث لأنهما كالشئين في تأثيمه لما أدخله عليهما من المصائب ، وفي الكتاب العزيز

: { إن رسولكم الذي أرسل إقكم } (١) فجعله رسولا لهم لاختصاصهم به وهو في الحقيقة رسول الله .

وفي كتاب أبي داود : (أرسله فتبوء بإثم صاحبه و) ثمه وفي بعض طرقه : (أما إنك إن عفوت عنه فانه يبيء بآثمه وإثم صاحبك) (٢) فقيل : المراد في أخيه الإثمينة ماعلى القاتل من الآثام من غير قتل ، فكأنه مطالب بها مع الإثم الثاني الذى هو إثم القتل ، ولو قتل لكفرت عنه الآثام .
وقد ذكر أبو داود أن القاتل ذكر ما أراد قتله ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن كان صادقا فقتلته دخلت النار) ، وهذا يشير إلى أن المراد بقوله : (فهو مثله) أن القصاص يكون ظلما وعدوانا إذا علم الولي صدقه ، ولكن لا يصح هذا التأويل مع الاختصار على مجرد قوله : (إن قتله فهو مثله) ! .

قال القاضي - رحمه الله - : وقيل : (هو مثله) أى قاتل كما ذلك قاتل ، وإن اختلفا
في الجواز والمنع ، لكنهما استويا في طاقة الغضب وشفاء النفس لاسيما مع رغبة النبي (صلى الله عليه وسلم) (١) (الشعرى : ٢٧
(٢) أبو داود ، كالديات ، بالإمام يأمر بالعفو في الدم ٤٧٨ / ٢ .

٣٥ / أ
٤٨٨ كتاب القسامة / باب صحة الإقرار بالقتل ...
إلخ ٣٣ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا سعيد بن سليمان ، حدثنا هشيم ، أخبرنا إسماعيل بن سالم عن علقمة بن وائل ، عن أبيه .
قال : أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) برجل قتل رجلا .
فأقاد ولي المقتول منه .
فأنطلق به وفي عنقه نسعة يجريها .
فلما أدبر قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (القاتل والمقتول في النار) فأتى رجل الرجل فقال له مقالة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فحلى عنه .
قال إسماعيل بن سالم : فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت ، فقال : حدثني ابن أشوع ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما سأل أن يعفو عنه فأتى .

٢٩٠٨ (11) باب دية الجنين ، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني

له في العفو على ما جاء في الحديث .
وأما في غير مسلم ، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) رغب له في العفو في أخذ الدية أربع مرات (١) كلها ياباه ، ويحتمل قوله - عليه السلام - : (القاتل والمقتول في النار) أمر آخر ، عليهم - عليه السلام - من حال الولي لامن أجل قصاصه هذا ، أو يكون استحق هذا القاتل لعصيانته النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما أمره به من العفو مرة بعد أخرى ، وقيل : إن قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (القاتل والمقتول في النار) ليس مراده في هذين ، وكيف يصح وهو أقاد منه وأباح له قتله ؟ لكن أورده - عليه السلام - في البغاة ، ومقاتلي العصبة كقوله : (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار) (٢) ، فلما سمع الولي هذا لم يفهم معناه وتورع لعمومه .

وهذا التأويل بعيد من ألفاظ الحديث وإقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) له على تركه وهو موضع البيان .
وقد يكون معنى قوله : (تبوء بإثمك وإثم صاحبك) : أى عفوك عنه يكفر الذنب الذى استوجب به هذا الولي النار ، إن كان عنده أنه من أهلها لمعنى آخر كما تقدم ، أو يبقى عليه ما كسب من ذنوب لمشيتة ربه .
وفيه دليل أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وإن كفر مايينه وبين الله تعالى ، كما جاء في الحديث الآخر : (فهو كفارة

له ، وبقي حق المقتول) ، وسيأتى من هذا فى كظ بالقصاص .
وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - فى أخذ الدية من قاتل العمد ، فذهب جماعة إلى إجبار القاتل عليها إرث للولى ، وهو مذهب الليث والأوزاعى ، وإحدى الروايتين عن مالك ، وبه قال الشافعى وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وروى عن ابن المسيب وعطاء والحسن .
وقيل : ألا يكون ذلك إلا برضاها معا ، وهى الرواية الأخرى عن مالك ، وبه قال الكوفيون (٣) .
(١) النسائى ، ككتاب القضاة ، بإشارة الحاكم على الخصم بالعفو ٨ / ٢٤٤ برقم (٤٥١٥) .
(٢) مسلم ، كالفق وشرائط الساعة ، بإفا تواجه المسلمان بسيفيهما ٤ / ١٥ .
(٣) ١ نظر : للغنى ١٣ / ١٢ ، ١٤ .
كتاب القسامة / باب دية الجنين ...
إنلخ ٤٨٩

(١١) باب دية الجنين ، ووجوب الدية فى قتل الخطأ
وشبه العمد على عاقلة الجانى
٣٤ - (١ ملأ) حلينا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ،
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَنْلٍ ! ، رَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، فَطَرَحَتَ جَنِينَهَا ، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بَغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ .
وقوله : (إن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جنينها ، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بَغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ
ال : الرواية فيه : (بغرة) بالتونين ، ومابعده بدل منه .
وبعضهم يرويه بالإضافة / وله أولا وجه واضح .
قال الإمام - رحمه الله - : تقدم الكلام على وجه المستوفى دية الأجنة ، الذكر والأنثى ، وأن ذلك قطع للخصام لأنه مما يخفى فيكثر فيه الشارع .
وقد قال بعض الناس : إن العبد الذى يقضى به لذكره الغرة ، وديته عندنا عشر دية أمه ، وقيمة الغرة عندنا مقدرة بعشر دية الأم ، وتورث على فرائض الله - سبحانه - وقد قيل : إن ذلك كعضو من أعضائها فإذا قضى بالدية أخذتها الأم وحدها ، كما تأخذ دية سائر أعضائها ، وقيل : ليس ذلك كعضو من أعضائها فلا تنفرد بديته بل يشاركها الاكب .
قال القاضى - رضى ه الله - : فسر الغرة هنا فى الحديث أنها عبد أو أمة ، وعلى التفسير حمله مالك وغيره لالمحلى الشك .
وقيل : الغرة تطلق على الإنسان كان ذكراً أو أنثى .
قال ابن فارس : غوة كعل شء كرمه وأنفسه .
وقال أبو عمر : معناها : الأبيض ، ولذلك سميت غرة فلا يوجد فيها أ صود .
قال : ولولا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أراد بالغرة معنى لا يدل على شخص لعبد ولا أمة لما ذكرها ، وقيل : أراد بالغرة اختيار ، والوسط من الأعلى يجزئ ، وليس الوسط من جملة العبيد .
ومقتضى مذهبنا أنه يخير بين إعطاء غرة أو عشر دية الأم من كسبهم إذا كانوا أهل ذمة نخمسون ديناراً ، أو أول ورق فستمائة درهم وخمس فرائض من الإبل ، وقيل : لا يعطى من الإبل .
وعلى هذا فى قيمة الغرة جمهور العلماء ، وخالف الثورى وأبو حنيفة فقالا : قيمة الغرة خمسمائة درهم ؛ لأن ديتها عندهم من الدراهم خمسمائة درهم .
وحجة الجماعة قضاء الصحابة فى ذلك مما قالوه ، ويشذ بعض السلف منهم طاوس وعطاء ومجاهد فقالوا : غرة عبد ووليدة أو فرس .
وقال بعضهم : أو
٣٥ / ب

٦ سم أ

٤٩٠ كتاب القسامة / باب دية الجنن ...

إنح ٣٥ - (...) وحديثا قتيبة بن سعيد ، حديثا ليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ؛ أنه قال : قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في جنين امرأة من بني لحيان ، سقط فيتا ، بغل (١) ، ورفعوا في ذلك بنصه حديثا .

وقال داود وأصحابه : كل ما وقع عليه اسم غرة يجزئ (٢) .

وقوله : ٩ فطرح جنيها) وفي الحديث الآخر : ٩ ميتا ، ولم يختلف أن هذا حكم الجنن إذا زایل أمه ولم يستهل كما خلقه وتصويره ، مضغة كان أو علقه أم لا ، سوا كان ذكرا أم أنثى ، وهو قول أبي حنيفة .

وقال الشافعي : حتى يتبين شئ من خلقه وتصويره (٣) فإن قل : فإذا زایل أمه واستهل ومات ففيه الدية كاملة في الخطأ ، والدية في العمد بعد القسامة .

وقيل : فيها الدية بغير قسامة ، وهو قول لأبي حنيفة .
وعندنا في ذلك الوجهان .

واختلف فيه إذا لم يستهل صارخا ، وكان منه مادل على الحياة من طول حركة إقامته

أو حركة أو عطاس أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا (٤) ، وكذلك اختلف إذا خرج بعد موت أمه ، هل فيه غرة ؟ وهو قول ربيعة والليث والزهرى وأشهب وداود ، أم لاغرة فيه ؟ وهو قول مالك والشافعي وعامة العلماء .

واختلف قول مالك في الغرة في الباب كله ، هل هي على العاقلة ؟ وهو قول الكوفيين والشافعي ، أم على الجاني ؟ وهو المشهور من قول مالك ، ومثله البصريون (٥) .

واختلفوا هل على الضارب مع الغرة كفارة أم لا ؟ فمالك يلزمه الكفارة (٦) .

قال الإمام - رحمه الله - : وقوله : (قضى بميراث المرأة لبنها وزوجها وجعل العقل

على عصبته) استدلل به من يرى أن الابن لا يعقل عن أمه ، وهي مسألة اختلاف .

قال القاضي - رحمه الله - قوله : (ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأن ميراثها لبنها

وزوجها ، وأن العقل على عصبته) : في هذا الكلام تلفيق / والحديث الآخر بينه ؛ لأن قوله : (المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت)

ظاهره أنها الجانية ، دائما هي المجنى عليها أم الجنن ، لقوله في الحديث للآخر : ٩ فقتلتها وما في بطنها) نفى التي قضى عليها بها أو فيها ،

هذه الحروف تبدل من بعضها من بعض ، كما قالوا : بارك الله فيك وبارك الله عليك .

(١) انظر : الامتدكار ٢٥ / ٧٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٨٣ ، له .

(٥) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٧٨ ، ٧٩ .

(٦) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٨١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٨٠ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٢٥ / ٨٢ ، ٨٣ .

كتاب القسامة / باب دية الجنن ...

إنح ٤٩١ بغرة : عبد أو أمة .

ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبته .

٣٦ - (...) وحديثي أبو الطاهر ، حديثا ابن وهب .

ح واحد ، شا حرملة بن يحيى التميمي ، أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ، عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبى سلمة ابن عبد الرحمن ؛

أن أبا هريرة قال : اقتلت امرأتان من أنيل ، فرمت إحداهما الرى بحجر فقتلتها ، وما في بطنها .

فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ كَلِيَّةً ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ : عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ ، وَقَضَى بِدِيَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا ، وَوَرَثَهَا وَلَا لَهَا مِنْ مَعَهُمْ .

فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَنْلِي : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا كَلَّ ،

والهاء في قوله : (والعقل على عصبته) يعني هنا القاتلة ، كما قال في الحديث الآخر : (فجعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دية المقتول على عصبه القاتلة) قد يحتج بهذا لأحد القولين ؛ في أن الغرة على القاتلة ، وهو بين في الحديث الآخر وهو قوله : ، فقضى فيها منه بغرة ، وجعله على عاقلة المرأة) ، وقد يحتمل رجوع الهاء في (عصبته) على المقتولة ؛ لاكن عصبته كانت عصبه القاتلة سواء ، إذ قال في الحديث : (امرأتين من هذيل) .

وقال أبو القاسم بن أبي صفرة : إذا كانت الضربة واحدة فعلى العاقلة دية المرأة والغرة .

قال الأصيلي : دائما أوجب النبي (صلى الله عليه وسلم) العقل على عصبته وهى متعمدة والعاقلة لا تحمل عمدا ؛ لأن أولياءها تطوعوا بالدية ، قالوا : ماتطوعوا به إذا قبله الآخرون ، وقال غيره : يحتمل أنها لم تقصد قتلها ، وقد يكون من شبه العمد الذى فيه الدية عند بعضهم .

وقول من استدل أن الابن لا يدخل في العصبه من هذا الحديث ذهول بعيد عن الصواب ؛

لأنه إن كانت الهاء عائدة على القاتلة فكيف يستدل على ما قال من ذكر ابن للمقتولة ؟ دن كانت الهاء عائدة على المقتولة فأبناها داخل في عصبته إن كان ابناً لزوجها حمل بن النابغة ؛ لأنه من هذيل أيضا ، وقد ذكر زوجها فيمن يرثها مع الابن ، وهو ممن عليه الدية لأنه من عصبته ، ألا تراه كيف قال : (كيف تودى من لا ال ولا شرب ؟) ، ! انما لا يكون على الزوج والابن شيء إذا لم يكن من عصبته ، وهو قول كافة العلماء .

وقوله : (وقضى بدية المرأة على عاقلتها) : احتج به من لا يرى القصاص في القتل بغير المحدد ، ويجعله شبه العمد وقد تقدم الكلام فيه . والجواب عن الاستدلال بهذا الحديث أنه قد روى ابن جريج في هذا الحديث : أنه قضى في جنينها بغرة وأن تقتل المرأة . فهذا يعارض حجتهم مع أن رواية مالك والليث وغيرهما ليس فيه ذكر موت المرأة ولاديتها ، وقيل : قد يحتمل أن أولياء المقتولة قبلوا الدية .

لكن يعارض هذا قوله : ، فقضى رسول

٦ طم ب

٤٩٢ كتاب القسامة / باب دية الجنن ...

إِنْخَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ ؟ فَثَلَّ ذَلِكَ يُطَلُّ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ أَهْهَانٍ) مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّتِي سَجَعَ .

(...) وَحَدَّثَنَا كُتَيْبُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : افْتَلَّتْ امْرَأَتَانِ .

وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقَضْتِهِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : وَوَرَثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ .

وَقَالَ : فَقَالَ قَاتِلُ : كَيْفَ نَعْقِلُ ؟ وَلَمْ يَسْمَحْ بِنِ مَالِكِ .

٣٧ - (٢ ملأ ١) حَثْنًا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُبيدِ بْنِ نُضَيْلَةَ الْخَزَاعِيِّ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرْبَهَا بِعُمُودٍ فَسَطَّاطٌ وَهِيَ حَبْلَى ، فَقَتَلَتْهَا .

قَالَ : صَاحِلَاهُمَا لِحْيَانِيَّةٌ .

قَالَ : فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ ، وَغُرَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِهَا .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتَلَةِ : أَنْعَرُمُ دِيَّةً مَنْ لَا كَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ ؟ فَمَثَلُ فَلَكَ يُطْل .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَسْبِجْ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ ؟) .
الله (صلى الله عليه وسلم) بالدية على عاقلتها) .

وقد يحتمل أن الأولياء تطوعوا بالدية فألزموا بها أو عفا عليها أولياء الدم .
وقول حمل بن النابغة : (كيف أغرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ؟) :
يدل أن الغرة فيمن لم يستهل ولا عرفت حياته .

وقوله : (فمثل ذلك يطل) : كذا رويناه هنا عن جمهورهم بالبلاء بواحدة ، وعند
ابن أبي جعفر بالبلاء باثنتين مضمومة ، وروى عن مالك في الموطأ بالوجهين (١) .
قال الإمام - رحمه الله - : فمن رواه بالبلاء من البطلان ومن رواه بالبلاء المعجمة باثنتين تحتها من قوله : طيل دمه ، أى هدر .
وأما قوله - عليه السلام - : (أَسْبِجْ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ ؟) وفي الرواية الأخرى : (إِنَّمَا
هذا من إخوان الكهان) ، قال الإمام - رحمه الله - : إِنَّمَا ذَمَّهُ لِأَن هَذَا السَّجْعَ فِي مَقَابِلَةِ حَكَمِ اللَّهِ كَالْمُسْتَبْعِدِّ لَهُ / ، ولا شك أنه كل
ما عورضت به النبوة مذموم إذا كان القصد به برد الحكم دالاً قوله سبج النبي (صلى الله عليه وسلم) في مواضع .
قال الترمذي - رحمه الله - وقيل : بل يكون عليه تكلف لاسبج على طريق الكهان وحواشي العرب ، وسن سبج فصحاء العرب ،
وبعضها كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وسبجه من هذا النوع منه .

وحمل هذا كان بدوياً وأعرابياً .

(١) الموطأ ، كالعقول ، بعقل لمجنئ ٢ / ٨٥٥ (٦) .
(بالبلاء فقط) ولم توجد (بالبلاء) .
كتاب القسامة / باب دية الجنين ...

الخط
٤٩٣

قَالَ : وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الْآلَةَ .

٣٨ - (...) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا مفضل ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن
المغيرة بن شعبة ، أن امرأة قتلت ضرتها بعمود فسوط ، فأتى فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقضى على عاقلته ! بالآلة
، وكانت حاملاً ، فقضى في الجنين بغرة .

فَقَالَ بَعْضُ ! عَصَبَتَهَا : أَدَى مَنْ لَا طَعْمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ ؟ وَمِثْلُ فَلَكَ يُئِي ؟ قَالَ : فَقَالَ : (سَبِجْ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ ؟) .
(...) حدثني محمد بن حاتم ومحمد بن بشار ، تالا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن منصور ، بهنما الإسناد ، مثل
معنى حديث جرير ومفضل .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن منصور ، بإسناد !
الحديث بقصته .

غَيْرَ أَنْ قِيَهُ فَاسْقَطَتْ .

فَرَفَعَ فَلَكَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَضَى فِيهِ بَغْرَةً ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ .
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ : لِحِيَةِ الْمَرْأَةِ .

!

٣٠٠١ (١) باب حد السرقة ونصابها

وفي قول حمل بن النابغة : (كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ؟) : حجة لليث ولربيعة أن الغرة للأم خاصة ولو كانت على الفرائض - على مشهور قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة والشافعي - لكان للأب فيها أوفر نصيب ، وللأب ، وابنه على مذهب ابن هذيل وأحد قولي مالك : لكان للأب الثلثان ، فلما كان هنا غارما محضاً دل أنه لم يكن له في ذلك حق .

وقوله : ٩ كيف أغرم) : حجة لأحد القولن منها على العاقلة لأنه عصبه العاقلة وزوجها .
وقوله فيه : (حمل بن النابغة) في حديث و(حمل بن مالك) في آخر ، هو حمل بن مالك بن النابغة بهاء مهيمة مفتوحة .
وقوله : (امرأة من هذيل) ، وفي الحديث الآخر : (وأحدهم ال إحداهما لحيانية)
يقال بفتح اللام وكسرهما .

ولحيان قبيل من هذيل ، وهو حيان بن هذيل .
وقوله : (ضرتها) : أي شريكها ، وسميت بذلك للمضارة التي تلحق إحداهما من أجل الأخرى .
وقوله : (استشار عمر - رضي الله تعالى عنه - الناس في ملاص المرأة) ، قال الإمام - رحمه الله - : ملاصها بالجنين : هو أن تزلقه قبل وقت الولادة ، وكل ما زلق من يد فقد ملص يملص ملصاً .
وقال أبو العباس : ومنه حديث الدجال : (فأملصت به أمه " أي أزلقتة .
يقال : أملصت وأزلقت وأسهلت به وحطأت به بمعنى واحد .
٤٩٤ كتاب القسامة / باب دية الجنن ...

الخ ٣٩ - (١ ٦٨٩) وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب صابح بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر - قال إسحق : أخبرنا .
وقال الأخران : حلتنا وكيع - عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن المسور بن مخرمة .
قال : استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاص المرأة فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى فيه بغرة : عبد أو أمة .
قال : فقال عمر : أثنتي بمن يشهد معك .
قال : فشهد له محمد بن مسلمة .

قال القاضي - رحمه الله - : الرواية عندنا في هذا الحرف في مسلم : (في ملاص المرأة) هكذا ، ووقع في سائر النسخ ، إلا أنه كان وقع في كتاب أبي بحر : (إملاص) مصلحا غير رواية ، ورأيت أبا عبد الله بن أبي بشر الحميدي في جمع الصحيحين له قد ذكره ! ملاص) على الصواب ، لكنه قد جاء : أملص الشيء وملص : إذا أفلت ، فإن أريد به جنين صح ملاص ، مثل : لزم لزاما .
وفي سند هذا الحديث : ناوكيع عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن مسور بن مخرمة ،
قال : استشار عمر الناس - الحديث .

قال الدارقطني : وهم وكيع في هذا الحديث ، وخالفه أصحاب هشام فلم يذكروا فيه (المسور) وهو الصواب ، ولم يخرج مسلم غير حديث وكيع ، وخرج البخاري في حديث من خالفه فأق بال صواب .

وقد احتج بهذا الحديث من لم ير الكفارة في قتل الجنين ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة .
قلت : مالكا يستحبها ، وأوجبها الشافعي ، وروى عن جماعة من البصريين والكوف إن .
واختلفوا في جنين الأمة ، فذهب مالك والشافعي : أن فيه عشر قيمة أمة قياسا على الحرة ، ذكرأ كان أو أنثى ، وقال كذلك الحسن .
وقال أبو حنيفة : فيه عشر قيمته لو كان حيا إذا كان أنثى ، وأما إذا كان غلاماً فنصف عشر قيمته لو كان حياً ، هكذا بالفرق يقول أبو حنيفة ، وكذلك في جنين الحرة إذا كان ذكرأ فنصف عشر ديته ، دان كان أنثى فعشر ديته (١) .

(١) ١ نظر: الا ستذك ال! / ٨٤ ، ٨٥ .
كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها
٤٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩ - كتاب الحدود

(١) باب حد السرقة ونصابها

١ - (١٦٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَلَالٌ: وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

خَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ .

أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِمِثْلِهِ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ - وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَلَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ هَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: لَا تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا
كتاب الحدود
السرقة

قوله - عليه السلام - : (يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً) وفي الحديث الآخر:

أ لَا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ) ، وَفِي الْآخِرِ: (يَقْطَعُ فِي مَجْنِ قِيمَتِهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ) ، وَفِي طَرِيقٍ آخَرَ: أ لعن الله السارق يسرق البيضة ، فتقطع يده وشارق الحبل فتقطع يده) ، وَفِي الْآخَرِ: أ لم تقطع يد السارق في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) في أقل من ثمن المجن جفيماً أو ترس وكلاهما ذو ثمن) ، قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : صَانَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْأَمْوَالُ بِحَدِّ الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ فِي أَوَّلِ حُدُودِ مَالِهِ مِنَ الْمَالِ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السَّرْقَةِ وَالزَّنا وَالْاِغْتِصَابِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَقْلَ مِنْ أَهْلِ الْقُدْرَةِ فِي الْأَكْثَرِ ، لِأَنَّ مَا كَانَ مَجَاهِرَةً

٤٩٦ كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها في ربع دينار فصاعداً!! .

٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَاللَّفْظُ لَهُرُونَ وَأَحْمَدُ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ: أ لَا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ) .

٤ - (...) حَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ ، حَا شَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ

يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؟ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ .

أ لَا تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا!! .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ ، حَا شَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، مِنْ وَلَدِ الْمُسَوَّرِ بْنِ

فَاسْتَرْجَاعَهُ مُمْكِنٌ بِالْعِلْمِ مَتَوَفَّرٍ فِيهِ السَّرْقَةُ مُسْتَشْرَى قَلْبًا يَتَوَصَّلُ [بِالاطْلَاعِ] (١) عَلَيْهَا ، وَاقَامَةُ الشَّهَادَةِ فِيهَا فَعَظُمَ فِيهَا ، وَاتَّسَعَتِ الْعُقُوبَةُ فِيهَا لِشِدَائِدِ الزَّجْرِ عَنْهَا ، وَتَجَرَّدَ التَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا أَشْهَرَ بِهِ مِنْهَا ، وَلَمْ يَجْعَلْ تَقْدِيرَ دَيْتِهِ حَيْثُ يَفْصَلُ الْعَضْوُ الْمَقْطُوعُ فِيهِ حِمَايَةً لِلْعَضْوِ

أيضا ، وصيانة له ، فمعظم ديته تعظيم المتحقق من ذلك بخلاف قطع السارق ، وإن اختلفوا في تفضيله من صفات السارق والمسروق ، فالمسروق منه المسروق فيه وهو الحول وفي ذلك فيمن وجب عليه القطع قطع يمينه .
قال الإمام : ورد القرآن أن يقطع السارق وهو أخذ المال على جهة الاستسراء ، وشرع ذلك صيانة للمال .

وينظر ها هنا في جنس المسروق وقدره وموضعه وسارقه .
فأما جنس المسروق ، فكل ما يملك وينتفع به ويحز ، ففيه القطع ، فإن كان مما يحز ولا يملك كالجر الصغير ففيه خلاف ، إن كان مما لا يبقى كالقواكه الرطبة فيقطع عندنا خلافاً لأبي حنيفة (٢) .

وأما مبلغه ، فاختلف الناس فيه ، فمنهم من يقطع في القليل والكثير وهو مذهب أهل (١) نى س : بلى الاطلاع .

(٢) ١ لا ستذكار ٢٤ / ثم ٢ .

كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها ٤٩٧ مخرمة ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .
٥ - (١٦٨٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمْنِ الْمَجْنِّ ، جَفَّةٍ أَوْ تَرْسٍ ، وَكِلَاهُمَا فَوْ ثَمْنٍ .

إِ
(وَحَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ نَحْمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ .
وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّحْمِيِّ ! وَأَبَى إِسْمَاعِيلَ : وَهُوَ يَوْمُئِذٍ ذُو ثَمْنٍ .

٦ - (١٦٨٦) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ الظاهر لعموم الآية ولم يخصها بالأخبار .

ومن الناس من قلدو مبلغ القطع بالدرهمي ، ومنهم من قدره بالثلاثة ، ومنهم من قدره بالخمس ، وقال : لا تقطع الخمس إلا في الخمس ومنهم من قدره بعشرة دراهم (١) لما روى في بعض الطرق : (أن المجن كان ثمنه عشرة دراهم على عهد النبي - عليه السلام) .

وأما قوله : لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده (٢) : فمن الناس من يتأوله على بيضة الحديد ، ويروى أنها تساوى ثلاثة دراهم ، ومنهم من يحمله على قصد المبالغة والتنبيه على عظيم ما خسر وهي يده ، وحقيق ما حصل مثل البيضة والحبل .

وأراد جنس البيض وجنس الحبال .

وأما موضع السرقة ، فالحرز معتبر .

وقد اضطربت الروايات في الحرز اضطرابا كثيراً والنكته فيه أن كل ما كان حرزاً في العادة ، وقصد إلى التحرز به ففيه يجب القطع والاختلاف إلى هذا يرجع ، فطائفة تقدر حصول هذا الوصف في الشيء فتقطع ، وطائفة أخرى تراه لم يحصل فلا تقطع .

(١) لنظر : الاستذكي ٢٤ / ١٦٠ ، ١٦١ .

(٢) حديث رقم (٧) بالباب .

٤٩٨ كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها ابن عمر ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَطَعَ سَارِقًا فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ .

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رَجَاءٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ

ابْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَا شَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ .

ح وَحَا شَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي خ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبًا ! حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

ص ص مَمَّصَ ، صَو ، ه ، ص ه ص مَمَّصَ ص ص ، ص ص ! حَى ص ص مَمَّصَ ، يَر

ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ص ، ص ص مَمَّصَ ص صَوَّصَ كَص مَمَّصَ ، ص س ، ، ص ص مَمَّصَ ص ص ، "ص"

وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ وَحْدَتٍ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَثُوبَ السَّخْتِيَانِي وَأَيُّوبَ بْنِ

مُوسَى يَأْسَمَاعِيلَ بْنِ أُمِّةٍ .

ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَثُوبَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِّةٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِّةٍ .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ هُبَّانٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بَيْبِ أَبِي سُفْيَانَ الْحَمَّحِيِّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِي

، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بِمَثَلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ : غَيْرَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ : قِيَمَتُهُ .

وَبَعْضُهُمْ قَالَ : ثَمَنُهُ ثَلَاثَةٌ ! رَأَاهُمْ .

٧ - (١٦٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، "قَالَا : حَدَّثَنَا

أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ

وَأَمَّا السَّارِقُ ، فَأَلَّا تَكُونَ لَهُ شَبَهَةٌ فِي الْمَالِ كَالْأَبِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ .

هَذِهِ عَقُودُ هَذَا الْبَابِ ، وَفُرُوعُهُ تَتَسَعُ .

قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : اختلف العلماء في القدر الذي يجب فيه القطع اختلافا كثيرا ، فأخذوا بمجموع الأحاديث الواردة في ذلك

في أنه لا يقطع في أقل من ربع دينار عمداً ، وفي ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ذلك ، كانت أكثر من ربع دينار أو أقل ، ولم يلا هل

يكون الثلاثة دراهم ضرباً لربع الدينار أم لا ؟ وإلى هذا ذهب أحمد (وإسحق) ، وقال آخرون : إنما يراعى في ذلك ربع دينار أو صرفه

من الفضة ، هو قول عائشة - رضي الله عنها - وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - والشافعي والأوزاعي والليث وأبو ثور ،

كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها ٤٩٩ الله (صلى الله عليه وسلم) : " لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ

الْحَبْلَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ) .

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ : (إِنْ سَرَقَ حَبْلًا ، ! إِنْ سَرَقَ بَيْضَةً) .

وَرَوَى عَنْ إِسْحَاقَ (١) ، وَقَالَ دَاوُدُ .

وَرَوَى (٢) : أَلَّا يَقَطُّعَ الْخَمْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ) وَرَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَهُوَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شَبْرَمَةَ

وَالْحَسَنَ (٣) .

وَقِيلَ : لَا يَقَطُّعُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ

لَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ (٤) ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الدِّينَارِ إِذَا لَمْ يَبْلُغِ الصَّرْفَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ، هَلْ يَعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ .

أو صرفه ، قيل : القطع في أربعة دراهم ، وروى هذا عن بعض الصحابة - رضى الله عنهم - وقيل : في درهم فما فوقه ، وهو قول النبي ، وقيل : في درهمين ، وهو مروي عن الحسن .
وقيل : لا قطع في أقل من أربعين درهماً أو أربعة دنانير ، وروى ذلك عن النخعي ، وقيل : في كل ما له قيمة ، وروى - أيضاً - عن البصري ، وهو قول الخوارج وأهل الظاهر ، قليلاً كان أو كثيراً على ظاهر الآية .

٣٠٠٢ (٢) باب قطع السارق الشريف وغيره ، والنهي عن الشفاعة في الحدود

وكل هذه الأقاويل تردّها الأحاديث الصحيحة المتقدمة المفسرة للآية ، ويصحح المول الأول وأقرب ما يليه في الصحة القول الثاني ، ولا يجب أن يلتفت لما ورد من أن البيضة بيضة الحديد ، ولا أن الحبل حبل السفن ؛ لأن مثل هذا له قيمة وقدر ، ولس! مساق الكلام وبلاغته على ذم من أخذ الكثير لا القليل وتقريعه بذلك ، بل مثل هذا إنما يرد على تعظيم ما جنى على نفسه فيما تقل قيمته لا فيما كثر .

والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره ، وتهجين فعله ، وأنه إن لم يقطع في هذا القدر فعادته تجره إلى ما هو أكثر منه فيما يقطع فيه .

وقد قيل : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك عند نزول الآية مجملة دون بيان قدر على ظاهر الكلام حتى بين الله له حكم ذلك وحده .

وما احتج به الخنفي من رواية قطع يده في ثمن قيمته عشرة دراهم ، والآخر في رواية من روى خمسة دراهم ، فلا يعارض لهذه الأحاديث

(١) افظر : الاستذكار ٢٤ / ١٥٩ .

(٢) في س : قيل .

(٣) افظر : الاستذكار ٢٤ / ١٦٣ .

(٤) افظر : الاستذكار ٢٤ / ١٦٢ ودليلهم ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس قال : كان ثمن الجنّ على عهد رسول الله عشرة دراهم .

المصنف ٩ / ٤٧٤
٨ مثلاً

٥٠٠ كتاب الحدود / باب حد السرقة ونصابها الصحيحة لشهرتها وصحتها وضعف تلك ، مع أنه يحتمل أن يكون قطع في مجان مرات لها قيم مختلفة كما يكون القطع في الكثير ، ولا ينكر القطع في أكثر من الثلاثة والربع دينار ، ويكون هذا حداً لا ما فوقه .

ويجمع بين الأحاديث إن صحت .

ولعنه هنا السارق حجة في لعن من لم يسم .

وكذلك ترجم البخاري عليه (١) ؛ لأنه

لعن للجنس لا للمعين .

ولعن الجنس جائز ؛ لأن الله - تعالى - قد أوعدهم ، وينفذ الوعيد على من شاء منهم دائماً يكره وينهى عن لعن المعن والدعاء عليه في

الإبعاد من رحمة الله - تعالى - وهو معنى اللعن كما قال - عليه السلام - : لا تعينوا الشيطان على أخيك (٢) .

وقد ذهب بعض المتكلمين على معاني الحديث : أن اللعن جائز على أهل المعاصي ! إن كان معينا مالم يحد ، فإذا حد فلا .

إذ الحدود كفارة لأهلها .

وهذا كلام غير سديد ولا صحيح لنهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن اللعن بالجملة ، فحمله عن المعن أولى ويجمع بين الأحاديث .

وقد قال - عليه السلام - للذين لعنوا شارب الخمر : لا تعينوا الشيطان على أخيك .

وقيل : لعن النبي (صلى الله عليه وسلم) لأهل المعاصي تحذير لهم قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة ، وإذا غلظ عليهم فلعله تأديبا .

فقد قال : / (سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة) .

وقوله في الحديث : (المجن حجة أو ترس ، وكلاهما ذو ثمن) : تنبيه ورد على من يقول : يقطع في القليل والكثير .

والحجة : الدركة .

قيل : المجن : اسم لكل ما يستجن به ويستتر من ذلك كله .

وقيل : الترس : المتخذ من الجلود هو بمعنى الأول .

وتفرقه بينهما في الحديث يدل أنهما شيان .

واختلفوا فيما يقطع من السارق ، مع اتفاقهم أولا على قطع يمينه .

فقال مالك وجماعة أهل المدينة والشافعي وأبو ثور وغيرهم : إن سرق ثمانية قطعت رجله اليسرى ، ثم في الثالثة - يده اليسرى ، في الرابعة رجله اليمنى ، ثم إن عاد حبس وعزر .

وقيل : تقطع في الثالثة رجله اليسرى ولا قطع في غيرها ، ثم إن عاد حبس ، يروى هذا عن علي والزهرى وحامد وأحمد (٣) .

وكافتهم على قطع اليد والرجل من الرسغ والمفصل (٤) .

وقال علي : يقطع الرجل من شطر القدم ويترك العقب ، وهو قول أحمد وأبي ثور .

وقال قائل : تقطع اليد من المرفق ، وقيل : من المنكب .

وهذان شاذان جدا .

(١) البخارى ، كالحودود ، بلعن السارق بنا لم يسم ٨ / ١٠١ .

(٢) البخارى ، كالحودود ، بما يكره من لعن شارب الخمر وئنه ليس بخارج من الملة ١٩٧ / ٨ من حديث أبي هريرة .

(٣) انظر : الاستذكار ٢٤ / ١٨٩ وما بعدها ، البدائع ٩ / ٢٧٢ ، المغنى ١٢ / ٤٤٦ .

(٤) بدائع الصنائع ٩ / ٢٧٧ .

كتاب الحدود / باب قطع السارق الشريف وغيره ...

إنلج

(٢) باب قطع السارق الشريف وغيره ، والنهى عن الشفاعة في الحدود

٨ - (مه ١٦) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن رُحج ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة ، حب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكلمه أسامة .

فقال رسول الله (أنشفع في حد ملاء حدود الله ؟ لما .

ثم قام فاختطب ، فقال : (أيها الناس ، إنما هلك الذين قبلكم ، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإني أخشى الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يداها) .

وفي حديث ابن رُحج : (إنما هلك الذين من قبلكم ،

٩ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى - واللفظ لحرملة - قالوا : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يوشى بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أن قريشا أهمهم شأن المرأة اتى سرقت في

عَهْدَ النَّبِيِّ كُلَّهُ فِي غُرُورَةِ الْفَتْحِ .

فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا اسْمَاءُ ! بَنُ زَيْدٍ ، حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا اسْمَاءُ بَنُ زَيْدٍ ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ - (أُشْفَعُ

ذَكَرَ مُسْلِمُ الْأَحَادِيثِ فِي النَّهْيِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ وَإِبْطَالُهَا ، وَأَنَّ هَلَاكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ مِنْ سَبَبِ ذَلِكَ .

فِيهِ التَّشْدِيدُ عَلَى هَذَا ، وَأَنَّهُ حَرَامٌ لَا يَحِلُّ لِلشَّافِعِ وَلَا لِلْمُشْفُوعِ عَنْهُ .

وَذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِمَامِ ، وَفِي هَذِهِ النَّازِلَةِ كَانَتْ الْأَحَادِيثُ .

فَأَمَّا قَبْلَ بُلُوغِ الْإِمَامِ فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ كَثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمَّا جَاءَ فِي السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ (١) .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ أَذَى لِلنَّاسِ ، وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ مِنْهُ شَرَّ وَفَسَادَ فَلَا أَحَبَّ أَنْ يَشْفَعَ

(١) ١ نظر : الا ستذكار ٢٤ / ١٧٦ .

٥٠٢ كتاب الحدود / باب قطع السارق الشريف وغيره ...

إِنِّخَ فِي حَدِّ مَنْ حُدُّوا اللَّهُ ؟ لَمَّا .

فَقَالَ لَهُ اسْمَاءُ : اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمَّا كَانَ أَعَشَى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَاخْتَطَبَ ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ

، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ .

يَا بَنِي ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَها ! لَمَّا ثُمَّ أَمَرَ بِنْتُكَ الْمَرْأَةَ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَطَعْتَ يَدَها .

قَالَ يُونُسُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : قَالَ عُرْوَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : خَسَنْتُ تَوْبَتَها بَعْدَ ، وَتَزَوَّجْتُ ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ فَلَكَ ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَها

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَتْ : كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ تُقَطَعَ يَدُها .

فَأَتَى أَهْلَهَا اسْمَاءُ بَنُ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِيهَا .

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَلِثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ .

١١ - (١٦٨٩) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي

مَخْزُومٍ سَرَقَتْ ، فَالْتَمَى بِهَا النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَعَازَتْ بِالْمِ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ النَّبِيُّ كُلُّهُ : (وَاللَّهِ ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَها !) فَقَطَعَتْ .

فِيهِ .

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ وَلَيْسَ فِيهِ حَقٌّ لِأَدَمَى دَائِمًا فِيهِ التَّعْزِيرُ ، فَجَائِزٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، بَلَّغَ الْإِمَامُ أَمَّ لَا .

وَقَوْلُهُ : إِنْ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحِلَّ وَتَجْحَدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بِقَطْعِ يَدِها ، قَالَ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : مَحْمَلُ ذِكْرِ

الْعَارِيَةِ هَا هُنَا عَلَى قَصْدِ التَّعْرِيفِ بِالْمَرْأَةِ ، لِأَعْلَى أَنْ الْقَطْعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ، قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ أَنَّهَا سَرَقَتْ ، هَكَذَا تَأْوَلُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ .

٣٠٠٣ (٣) باب حد الزنى

قال القاضي - رحمه الله - : ذهب أحمد بن حنبل د إسحق بن راهويه إلى القطع في جحد العارية ؛ أخذاً بهذا الحديث .

وعوام العلماء وفقهاء الفتيا على أنه لا قطع فيها .

وقد ذكر أرباب الحديث أن معمراً نفرد بذكر العارية في هذا الحديث وحده من بين سائر الرواة ، ذكر غيره أن بعضهم وافقه ، لكنه لم يعتد بحفظه كابن أخى الزهرى و غمطه .

وقد جاء

كتاب الحدود / باب قطع السارق الشريف وغيره ...

إنلخ ٥٠٣

ذكر سرقتها في الحديث في الأم مبينا ، وفي غيرها : سرت قطيفة من بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، قالوا : وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية لأن قصد روايتها الخبر عن منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة .

وفي قوله عن بنى إسرائيل أو غيرهم مما تقدم في هذا الحديث : (كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه) : دليل أنها سرقت ، وإن نازلتها في السرقة لا في الجحد .

ويحتج به من لا يشترط الحرز في السرقة ، ويقطع كل سارق من حرز أو غيره ، وهو مذهب داود .

وروى عن الحسن مثله ، وله قول كقول جمهور العلماء وكافتهم باشتراط الحرز حتى صار كالإجماع (١) . وما خالفه شاذ .

وحجة الكافة إسقاط القطع عن حُرَيْسَةَ الجبل ، والثر المعلق ، وتنبه بذلك عن الحرز .

وقوله : (حتى توى إلى مراحها (٢) ، فإذا أواها المراح أو الجرين فالقطع / فيما بلغ ثمن المجن) .

وقول عائشة - رضى الله عنها - : (فسننت توبتها بعد وثزوجت) فيه توبة السارق ، وأن التوبة ماحية حال أصحاب الذنوب .

قيل : في الدنيا والآخرة ، وقد تقدم الكلام على قوله : " وإيم الله) .

(١) انظر : الاستدكار ٢٤ / ١٧٩ .

(٢) انظر : الموطأ ، كالحودود ، بما يجب فيه القطع ٢ / ٨٣ (٢٢) ، النسائي ، كالسرقة ، بالثر يسرق بعد ان يؤويه لبرين ٨ / ٧٩ .

٣٨ / ب

٥٠٤

كتاب الحدود / باب حد الزنى

(٣) باب حد الزنى

١٢ - (١٦٩٠) وحديثنا يَحْصُصُ بْنُ يَحْصَصَ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ حَالَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَّاشِيِّ ، عَنْ عُبَّالَةَ بْنِ الصَّامِتِ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خُنُوا عَنِّي ، خُنُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلَا ، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ .

وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ ، جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّخْمُ) .

(...) وحديثنا عَمْرُو النَّاقِدُ .

حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

١٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى .

قَالَ

ابْنُ الْمُثَنَّى : حَا شَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَا شَا سَعِيدٌ ، عَنْ " قَتَاةَ " ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ حَطَّانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَّاشِيِّ ، عَنْ عُبَّالَةَ بْنِ الصَّامِتِ

، قَالَ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا انْزَلَ عَلَيْهِ

حد الزانى

قوله - عليه السلام - : (خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد

مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) : معنى قوله : " قد جعل الله لمن سبيلا) : إشارة إلى قوله تعالى : { وَاللَّائِي يَأْتِينَ
الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لهنَّ سَبِيلًا (١) ، فأعلم النبي - عليه السلام - أن الله قد أوحى إليه ، فجعل السبيل
لهن بما ذكره في الحديث .

واختلفوا في الآية ، هل هي محكمة وما جاء مفسر لها أو منسوخة بآية النور وبهذا الحديث وبآية الرجم المنسوخ لفظها ؟ وأنها في
البكرين ، وقيل : بل في الثيبين ، وآية النور في البكرين .

وقال إسماعيل القاضي : كان الزانيان أول الإسلام يُجْهَن ويحمان ويشهران فنسخت بقوله تعالى : { فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ } الآية ،
وعن ابن عمر نحوه قال : ثم نسخ ذلك بالرجم والجلد .

ولم يختلف علماء الأمصار في جلد الزاني البكر ورجم الزاني الثيب ، إلا ما ذهب
إليه الخوارج وبعض المعتزلة - النظام وأصحابه - من إبطال حكم الرجم ، وقال بظاهر هذا
(١) انسأ : ١٥ .

٣٠٠٤ (٤) باب رجم الثيب في الزنى

كتاب الحدود / باب حد الزنى ٥٠٥ الحديث من جمع الجلد والرجم جماعة منهم الحسن البصري داسحق بن راهويه وداود وأهل الظاهر
، وروى عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وجهور العلماء وكافتهم على الرجم وحده (١) ، وشذت فرقة من أهل الحديث
فقال : إنما يجمع الجلد والرجم على الشيخ الثيب دون الشباب ، ولا أصل لهذا القول .

وحجة الجمهور : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) حكم في المرأة أو في ماعز وغيرها بالرجم دون الجلد ، ففضى حكمه على قوله وجعل
ناسخاً له .

قال الإمام - رحمه الله - : أما الزاني المحصن فإنه يرجم .

واختلف الناس ، هل يضرب مع الرجم ؟ فقال جمهور العلماء : لا جلد عليه لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (واغد يا أنيس
على امرأة الآخر ، فإن اعترفت فارجمه) ، ولم يقل : اجلدها .

ولغير ذلك من الأحاديث الدال ظاهرها على سقوط الجلد ، وقال بعضهم بإثبات الجلد مع الرجم بهذا الحديث ، وقد يكون عند
الأول منسوخاً لأجل الظواهر التي تمسكوا بها .

قال القاضي - رحمه الله - : وقوله في البكر : (ونفى سنة) جمهور العلماء على وجوب النفي على البكر بعد الضرب ، على ما جاء في
الأحاديث ، وقواه من الأحاديث ، وأنه بعض الحد (٢) .

وخالف أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، فقالا : لا نفى عليه (٣) .

ثم اختلفوا في مقدار النفي ، فقال مالك : ينفي من ينفي من مصر إلى الحجاز وشعب وأسوان ونحوها ، ومن المدينة إلى خيبر ، ولذلك
وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - وقد - نفى على - رضى الله عنه - من الكوفة إلى البصرة ، قال مالك - رحمه الله -
: وجب في البلد الذي نفى إليه عاماً .

وقيل : ينفي إلى غير عمل بلده .

وقيل إلى غير بلده .

وقال الشافعي : أقل ذلك مسافة يوم وليلة (٤) .

[(٥) هنا البكر بالبكر : يحتج به من يرى النفي على النساء والعبيد لعمومه ، وهو مذهب الشافعي والثوري والطبري وداود وأبو ثور
، وقال الشافعي مرة : ينفي نصف سنة ، ومرة قال : سنة وتوقف في نفيهم .

وذهب معظم القائلين بالنفي إلى أنه لا نفى على مملوك ، كذلك قال الحسن وحامد بن أبي سليمان ومالك وأحمد وإسحق .

ولم ير مالك والأوزاعي النفي / على النساء ، وروى مثله عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه .

وجهة مالك : قوله في الأمة : (إن زنت فاجلدوها) ولم يذكر نفيا (٦) ، وهو موضع بيان وتعليم ؛ لاكن نفى المماليك عائد بالضرر على ساداتهم داتلاف لأموالهم ،
 (١) لنظر : المغني ١٢ / ٣١٣ وما بعدها .
 (٣) انظر : الاستذكار ٢٤ / ٩٤ وما بعدها .
 (٤) انظر : المصدر السابق .
 (٥) بياض في الأصل .
 (٦) انظر : المغني ١٢ / ٣٣٣ ، ٤ صهر .
 (٢) انظر : المغني ١٢ / ٣٢٤ ما بعدها .
 ٩ سم

٥٠٦ كتاب الحدود / باب حد الزنى كُربَ لذلك وتربد له وجهه .
 قَالَ : ف الدزل عليه ذات ثوم ، فلقى كذلك ، فلما سرى عنه قال : (خذوا عني ، فقد جعل الله لهن سبيلا ، الثاب بالثئب ،
 والبكر بالبكر ، الثيب جلد مائة ، ثم رجم بالحجارة .
 والبكر جلد مائة ثم نفى سنة) .

١٤ - (...) وحدنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن
 ص ه ص ص نص " ، ه ص ، ص ص ممي ص ، ص ص ، ه ، ٢ ص ، ه ، نص جعفر ، حدثنا شعبة .
 ح وحدنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، كلاهما عن قتالة ، بهذا الإسناد .
 غير أن في حديثهما : (البكر يجلد وينفي ، والثيب يجلد ويرجم " ، لا يذكران : سنة ولا مائة .
 ونفى النساء كشف لهن تعريض لمجتهن وضيعتهن ؛ لكونهن عورات ، وقد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يسافرن مع غير ذي محرم .

ولأن في تغريب الرجل عن وطنه عقوبة له بإخراجه عن أهله وولده ، وفي نفى العبد والأمة والمرأة عقوبة غيرهما ممن لم يكن لقطعها
 المنفعة بهما من الزوجية والاستمتاع ، أو الخدمة ، وإن كلف الكون معهم فقد شاركهم في التعذيب .
 وقوله : (كرب لذلك ، وتربد له وجهه) : أى أصابه كرب ، وعلت وجهه غيرة .
 والردة : تغيير البياض للسواد .
 كتاب الحدود / باب رجم الثيب في الزنى

٥٠٧
 (٤) باب رجم الثيب في الزنى
 ١٥ - (١٦٩١) حدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة ، أنه سمع عبد الله بن عباس يقول : قال عمر بن الخطاب - وهجالس على منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
 - : إن الله قد بعث محمداً (صلى الله عليه وسلم) بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل عليه آية الرجم ، قرأناها ووعيناهما
 وعقلناها ، فرجم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورجمنا بعده ، فأخشي - إن طال بالناس زمان - أن يقول قائل : ما نجد الرجم
 في كتاب الله ، فيضللوا بترك فريضة أنزلها الله ، وإن الرجم في كتاب الله حق على

وقوله في حديث عمر - رضى الله عنه - : (إن الله بعث محمداً (صلى الله عليه وسلم) بالحق وأنزل
 عليه الكتاب ، فكان من أنزل عليه آية الرجم ، فرجم رسول الله ورجمنا بعده ، فأخشي إن أطال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد
 آية الرجم في كتاب الله ، فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء) هذا طرف من حديث طويل
 أخرجه البخاري بكامله في خطبة عمر - رضى الله عنه - وخبر السقيفة والخلافة (١) .

وقد كان ما خشى منه عمر - رضى الله عنه - من تكذيب من كذب بالرجم ، وأسقط فرضه من الحش ارج والمبتدعة .
فيحتمل أنه قال ذلك لعلم عنده من قبل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أو بصدق ظنه وفراسته ، كما وافق كثيراً من الأمور والأقضية
بغير ذلك ، وصادف فيها الحق ، وصفه النبي بذلك .

وقد روى عنه في غير هذا الحديث الخبر بهذا قطعاً من قوله : (سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم وبالرجال) (٢) ، وهذا
إنما يكون بما عنده من ذلك [أد النبي (صلى الله عليه وسلم)] (٣) .

وقوله : (بما أنزل الله) : الأظهر في معنوه - والله أعلم - ما ذكره في الموطأ في الفصل الذى ذكر من هذا الحديث والخطبة أيضاً ، وهو
قوله : لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) (٤) فإنما قد
(١) البخارى ، كالحاربيين ، برجم الحبل من الزنا إذا أحصنت ٨ / ٢٠٨ .

(٢) محمد ١ / ٢٣ .

(٣) غير مفهومة في هذا السياق .

(٤) انظر : المطأ ، كالحود ، بما جاء في الرجم ٢ / ٨٢٤ (١٠)

٣٩ / ب

٥٠٨ كتاب الحدود / باب رجم الثيب في الزنى من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت التتنة ، أو كان الحبل أو
لا عتراف .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
قرأناها .

ويحتمل أن يريد بما أنزل الله : أى من الوحي على نبيه (صلى الله عليه وسلم) وشرعه له .

وفي هذا كان قول عمر - رضى الله عنه - ذلك على المنبر ، وإخباره برجم النبي (صلى الله عليه وسلم) ورجمهم معه وقرأ أثر آية
الرجم ، ولا منكر له من علماء الصحابة وجماعتهم - رضى الله عنهم - ما يدل على موافقتهم له ؛ إذ كان مثلهم لا يقر على منكر ولا
يسكت عما استشهد به فيه عما يعلم خلافه .
وفيه الحجة لإفراد الرجم دون الجلد .

وهذه الآية مما نص العلماء أنه مما نسخ لفظه وبقي معناه ، وحكمه ثابت وله نظائر ، لكن لا يصح أن يثبت قرآننا في المصحف ولا
يتلى ؛ إذ لم يكتب في المصحف لفظه ، بل هذا ومثله مما أنسى الله المسلمين حفظه حكمة منه واة لعباده .

ألا ترى أنه لو كان باقياً لفظه لم يجد المبتدع إلى التكذيب بحكمه سبيلاً ، ألا ترى ما ذكر عمر - رضى الله عنه - منها إنما هو - والله
أعلم - إخبار على معنى ما كان حفظ من القرآن إذ هذا اللفظ والنظم يبعد عن بلاغة القرار ونظمه .

وفي قول عمر - رضى الله عنه - هذا ما كان عليه الصحابة - رضى الله عنهم - من الحيلة على أمر القرآن قبل جمع المصاحف وبعدها
، من أنه لا يزداد فيه شيء ، ولا ينقص منه شيء ، ولا يكتب معه شيء ، وامثالهم بذلك ، والمارهم مخالفة ذلك .

وقوله : (الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة ، أو كان الحبل ، أو الاعتراف) : هذه
شواهد الزنا الموجبة لحده .

فالبيئة أربعة شهداء كما قال الله تعالى .

ولا خلاف بين العلماء في أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة ، وإن اختلفوا في صفاتهم وصوره شهاداتهم (١) .

٣٠٠٥ (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنى

وأما الحمل ، فإذا ظهر بالمرأة لم يعلم لها زوج ولا ولي - إذ كانت أمة - ولا عرف اغتصابها ، فإنها يقام عليها الحد ، إلا أن تكون غريبة طارئة ، وتدعى أنه من زوج أو سيد .

هذا قول مالك وأصحابه .

ولا يقبل قولها : أنها استكرهت إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراه ، وقبل ظهور الحمل .
وحجته هذا الحديث .

وقال الكوفيون والشافعي : إذا وجدت امرأة حاملا فلا حد عليها ، إلا أن تقر بالزنا وتقوم عليها بينة (٢) .
ولم يفرقوا بين

(١) لنظر : لطاوى ١٣ / ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) المغنى ١٢ / ٣٧٧ ، لطاوى ١٣ / ٢٢٧ وما بعدها .

كتاب الحدود / باب رجم الثيب في الزنى ٥٠٩ الطارئة وغيرها لقوله - عليه السلام - : (ادروا الحدود بالشبهات) (١) .
وأما الاعتراف فسنذكره .

قال الإمام - رحمه الله - : أما ظهور الحمل بالمرأة التي لا زوج لها ، تقول : كرهت على الوطء ففي تصديقها خلاف بين الناس ، هل تصدق ويكون بشبهة يدرأ الحد بها أو لا تصدق ؟ ولظاهر قول عمر - رضى الله عنه - هذا ؛ ولأن الحمل كالبينة عليها فلا تصدق بدعواها .

(١) لنظر : مصنف ابن أبي شيبة ٥٦٦ / ٩ ، وللبهقي ٢٣٨ / ٨ .

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى

(٥) باب من اعترف على نفسه بالزنى

١٦ - (...) وحديثي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ،

عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَقِيلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَنَادَاهُ .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ .

فَاغْرَضَ عَنْهُ ، فَتَنَحَّى تَلَقَاءَ وَجْهِهِ .

فَقَالَ لَّهُمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ .

فَاغْرَضَ عَنْهُ ، حَتَّى ثَنَى

وقول الرجل للنبي (صلى الله عليه وسلم) : إنني زنيت ، دإعراض النبي (صلى الله عليه وسلم) عنه حتى ين ذلك عليه

أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، دعاه النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (أبك جنون ؟) قال : لا .

قال : (هل أحصنت ؟) قال : نعم .

قال : (اذهبوا به فارجموه) : اختلف الناس في المقر بالزنا ، هل يرجم بإقراره مرة واحدة ، لقوله : (فإن اعترفت فارجمها) ، ولم يقيد بعدد ؛ ولا كن القول الثاني في معنى الأول ، هو مذهب مالك .

أم لا يرجم حتى يقر أربع مرات ، على ما قال بعض العلماء (١) .

واشترط بعضهم أن يكون في أربعة مجالس ، ولم يشترط ذلك بعضهم .

وتعلق بعضهم في التقييد بهذا العدد بما وقع في هذا الحديث من ذكر أربع مرات ، وبغيره من الالفاظ التي وقعت في بعض طرقه ، وقياسا على عدد الشهود ، وأنه قد طلب في اللعان التكرير .

قال القاضي - رحمه الله - : وقوله : (أبك جنون ؟) استبراء لحاله ، دإنكار أن

يلج عاقل بالاعتراف ، لعل كلامه مع ما رأى من إعراض النبي (صلى الله عليه وسلم) عنه وإرادته الستر عليه .
وقيل مردود النبي (صلى الله عليه وسلم) له لاستبرائه لحاله ؛ ولهذا قال : (أبك جنون ؟) ، أو لعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه منه ولم يكن منه حينئذ غيره ، أو لئلا يتم الشهادة عنده أربعاً عند من قال ذلك .
وجاء في الحديث الآخر أنه سأل قومه عنه ، فقالوا : ما نعلم به بأشأ .

وهذا مبالغة في الاستبراء .
وجتبه أن إقرار المجنون في حال جنونه لا يلزم ، وأن الحدود عنه حيمئذ ساقطة ، وهو مما أجمع عليه العلماء .
وقد رأى على وعمر - رضي الله عنهما - فيمن يجن أحياناً أنها شبهة يدرأ بها الحدود ، لعل ما فعله ما كان حين ذلك .
(١) افظر : الامشدا ر ٢٤ / ٣٠ .

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥١١ فَلَكَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ .
فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهِاتٍ مَدَّعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (أَبْكَ جُنُونٌ! ؟ لِمَا .
قَاذَ : لَا .
قَالَ : (فَهَلْ أَحْصَنْتَ ؟ لَا .
قَاذَ : نَعَمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (افْأَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ) .
قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ ، فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى .
فَلَمَّا أَفْلَقَتْهُ الْحَجَارَةُ هَرَبَ ، فَأَفْرَكًا بِالْحَرَةِ فَرَجَمْنَاهُ .
(...) وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُسَافِرٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ،
بِهِنَّ الإسْنَادِ ، مَثَلُهُ .

ص ص ! ص ، ه ، صئص ٧ ، ص ممص ، ، صوت
(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ،
عَنِ الرَّفْرِئِ ، بِهَذَا الإسْنَادِ أَيْضًا ، وَفِي حَلِيلِهِمَا جَمِيعًا قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ .
كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ .

وقوله : (هل أحصنت ؟) بما يجب على الإمام البحث عن حال الزاني ليقيم الحد بحسب ذلك ، وفيه أن الإنسان مصدق في إحصائه ، ويقام عليه بمقراره بذلك حد المحصن .
وسنذكر حكم الإحصان .

وقوله : (فلما أذلقته الحجارة هرب) : هو بالذال المعجمة ، قال الإمام - رحمه الله -
أي أصابته بجدها .
وذلك كل شيء حده ، وقيل : الذلق : السرعة ، / ومنه : لسان ذلق .

وقوله : (فأدركناه بالحرة فرجمناه) : وقد اختلف الناس في المقر بالزنا إذا رجع عن قراره لغير عذر ، هل يقبل منه أم لا ؟ فعندنا فيه قولان ، وقد تعلق من لا يقبل رجوعه بهذا الحديث ، وقد هرب هذا أو قتلوه بعد هروبه ، ولم يأمرهم - عليه السلام - بديته .
وقد وقع في كتاب مسلم : (هلا تركتموه) ، وفي بعض طرقه في غير كتاب مسلم : فلما وجد مس الحجارة صرخ ، فنادى : يا قوم ،
ردوني إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فإن قومي هم قتلوني وغروني من نفسي ، وأخبروني أن النبي غير قاتلي ، فلم ننزع عنه حتى
قتلناه .
فلما رجعنا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (فهلا تركتم الرجل وجئتموني به) ليتثبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منه .

فأما ترك حد فلا .

وعند أبي داود : (ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه) ، وعنده : (هلا تركتموه ، فلعله يتوب فيتوب الله عليه) (١) ، فقد صرح في بعض هذه الطرق أنه لا يترك الحد .

(١) أبو داود ، كالحذود ، برجم ماعز بن مالك ٧٥٦ / ٢ .

١ / ٤

٥١٢ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس .

ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر وابن جريج ، كلهم عن الرفرى ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، عن أبي هريرة .

١٧ - (١٦٩٢) وحدثني أبو كامل فضيل بن حسين المجذرى ، حاشا أبو عوانة ، عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة .

قال : رأيت ما عزر بن مالك حين جرى به إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، رجل قصير أعزل ، ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مررات أنه زنى .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فلعلك ؟) قال : لا .

والله ، إنه قد زنى الآخر .

قال : فرجمه .

ثم خطب فقال : (ألا كلّمنا نفرنا غازين في سبيل الله ،

قال القاضي - رحمه الله - : ذهب أحمد بن حنبل إلى أن الزانى إذا هرب يترك ، اتباعا لهذه الزيادة في الحديث .

وقال بعض أصحابنا في المعتزف وقال الكوفيون : إن طلبته الشرطة فوجدوه بالفور كمل عليه الحد ، وإن وجد بعد أيام ترك .

قوله : (فرجمناه بالصلى) : ترجم عليه البخارى بهذا ليرى أن حكم مصلى الجنائز والأعياد - إذا كانت في غير موضع محبس لها ولا موقوف عليها - ليس له حكم المساجد ، إن كان له حكمه لتجنب الدماء والميتات والقتل والرمى بالحجارة .

والمراد بالمصلى هنا : مصلى الجنائز ، ألا تراه في الحديث الآخر كيف قال : (في بقيع الغرقد) : هو موضع الجنائز بالمدينة .

ومعنى قوله : (أعزل) كما قال في الرواية الأخرى : (ذى عضلات) ، والعضلة :

كل ما اشتمل على اللحم على عصب ، جمعه عضلات ، ورجل أعزل وعضل الخلق : إذا كان مشدداً وأصله .

ومنه قول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : (فلعلك) .

قال : لا والله إنه قد زنا الآخر .

فيه تلقين المقر بما لعله يكون سبب رجوعه إلى شبهة لعذر بها ، كما قال في الحديث الآخر : (العلك قبلت أو غمزت) فاختصر هنا على : (العلك) اختصاراً وتنبهها لدلالة الكلام والحال على المراد بها ، وإن كان الكلام المحتمل لا يؤخذ به صاحبه ، ويرجع إلى تفسيره ويقبل قوله فيه .

وقد روى التلقن في الحدود والإقرارات عن النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء ، وأجازه أئمة العلماء فروى عنه - عليه السلام -

أنه قال لسارق : (ما أخالك سرقت) وروى عن أبي بكر

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥١٣ خلف أحدهم له نيب كنيب التيس ، يمنح أحل!صم اهتبه .

أما والله ، إن يميني من أحل!م لأنك لثته عنه) .

١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَرَجُلٍ قَصِيرٍ ، أَشْعَثَ ، ذَا عَضَلَاتٍ ، عَلَيْهِ إِزَارٌ وَقَدْ زَنَى ، فَرَأَاهُ مَرَّتَيْنِ .
ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كُفُّوا نَفَرَنَا غَازِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، تَخَلَّفَ أَحَدُكُمْ يَنْبُ نَبِيبَ التَّيْسِ ، يَمْنَحُ إِحْلًا ! هُنَّ أَهْتَبَةٌ ، إِنْ اللَّهُ لَا يَمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا) ، (أَوْ نَكَلْتُهُ) .
قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ : إِثْنَانِ رَأَوْا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ .
(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سَمَّاكِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، عَنْ
وَعمر وأبي الدرداء - رضى الله عنهم - أنهم قالوا للسارق : (أسرقت ؟) قال : لا .

وعن عمر - رضى الله عنه - : ما أرى يد سارق .
وعن ابن مسعود أنه قال لسارق : لعلك وجدته .
وعن علي - رضى الله عنه - أنه قال لحبلى : لعلك استكرهت أو وطئت نائمة .
وقال للحبلى التى جىء بها تبكى : ما يبكيك ، إن المرأة قد تستكره .
وكذلك عن جماعة .

والأحاديث بها كثيرة وقد أجاز ذلك أحمد وإسحق وأبو ثور وغيرهم .

وقوله : (الأخر) بكسر الخاء وقصر الهمزة ، ومعناه : الأبعد ، وقيل : الأرذل والأدنى ، ومنه : المسألة آخر كسب الرجل ، وقيل : اللئيم ، وقيل : البائس الشقي ، وكله بمعنى ، كأنه يريد نفسه ، يريد بعتها بفعله ذلك ، وقيل : هى كناية يكنى بها الإنسان عن نفسه أو عن غيره إذا أخبر عنه بما يستقبح .

قال الإمام - رحمه الله - : وقوله : " نبيب كنيب التيس ، يمنح إحداهن الكتبة) : (نبيب التيس) / : صوته عند السَّفَاد (١) ،
(يمنح) : يعطى ، و(الكتبة) : القليل من اللبئ .

قال أبو عبيد : وكذلك من غير اللبئ ، وكل ما جمعه من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلاً فهو كتبة ، والجمع كُتَب ، وقد كُتِبَتْ كُتَبُهُ ، أى جمعته .

(١) فى الأصل : الفساد ، والمثبت من ع .

٤٠ / ب

٥١٤ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى النِّبِّي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ .

وَأَفَقَّةُ شَبَابَةٍ عَلَى قَوْلِهِ : فَرَدَّهُ مَرَّةً - دِينَ .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ : فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

١٩ - (١٦٩٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ دَقِيقِيَّةٌ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سَمَّاكِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ : (أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ ؟) .

قَالَ : وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي ؟ قَالَ : " بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ) .

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ .

٢٠ - (١٦٩٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَاشَا دَاوُدَ ،

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يَقَالُ لَهُ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . فَقَالَ : إِنِّي أَصَبْتُ فَاخِشَةً ، فَأَفْقَهُ عَلَيَّ .

فَرَاهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَرَّارًا .

قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ؟ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ.

قَالَ : فَرَجَّعُ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَافْرَنَا أَنْ نَرْجُمَهُ .

قَالَ : فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى بَقِيعِ الْغَرَقَدِ .

قَالَ : فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ .

قَالَ : فَرَمِينَاهُ بِ الْعَظْمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَزَفِ .

قَالَ : فَأَشْتَدَّ وَاشْتَلَعْنَا خَلْفَهُ ، حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ ، فَانْتَصَبَ لَنَا .

فَرَمِينَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ - يَعْنِي الْحَجَارَةَ - حَتَّى سَكَتَ .

قَالَ : ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَطِيبًا مِنَ الْعِشِيِّ فَقَالَ : (أَوْ كَلَّمَا أَنْطَلَقْنَا غُرَاةً فِي دِمْبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفُ رَجُلٌ فِي

قوله : (فرميناه بالحجارة حتى سكت) : يعنى : مات ، قال الشاعر :

ولقد شفى نفسى وأبرداؤها أخذ الرجال بحلقه حتى سكت

قال القاضي - رحمه الله - : ومعنى قوله : (جعلته نكالا) : أى : عظة لمن يأتي

بعده بما أصبته به من العقوبة حتى يمتنعوا من موارقتها ، قال الله تعالى : { فَجَعَلَهَا نِكَالًا لِطَ بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ } (١) .

وأصله من المنع ، ومنه الأنكال : القيود ؟ لأنها تمنع ويمنع بها .

قوله : (فرميناه بالخزف) : هي شقوق الفخار المتكسرة .

(١) للبقرة : ٦٦ .

باب الحط ود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥١٥ عيالنا ، لَهُ نَبِيٌّ ! كَنِيْبُ التَّيْسِ ، عَلَى أَنْ لَا أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ دَا .

قَالَ هَ فَمَا اسْتَغْفِرَ لَهُ وَلَا سَهْ .

٢١ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ مَعْنَاهُ ۝ وَقَالَ فِي

الحديث : فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْعَشِيِّ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ .

ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ ، فَمَا بَالُ أُقْوَامٍ ، إِذَا غَزَوْنَا ، يَتَخَفُ أَحَدُهُمْ عَنَّا ، لَهُ نَبِيٌّ بِكُنْيَةِ التَّيْسِ لَمْ .

وَلَمْ يَقُلْ: "فِي عِيَالِنَا لِمَا .

(...) وحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ .

乙

[illegible]

ابو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا معاوية بن هشام ، حدثنا سفيان ، كلاهما عن داود ، بهذا الإسناد ، بعض هذا الحديث .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَلِثٍ سُفْيَاءَ فَاعْتَرَفَ بِالزَّنى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

٢٢ - (١٦٩٥) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَا شَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْحَارِبِيُّ - عَنْ غِيلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَامِعِ الْحَارِبِيِّ - عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الرَّيْدَةِ ، عَنْ أَبِيهِ .

قَالَ : جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَهَّرْنِي .

فَقَالَ : (وَبِحَاك ! ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ)

قوله : (حتى أتى عرض الحرة - بضم الين أى جانبها - فرميناها بجلاميد الحرة)

أى جوارها .

وكذا جاء مفسراً فى رواية العذرى .

قال مالك : لا يرمى بالحجارة الكبار .

وقوله : (حتى سكت) : أى مالك ، وقد تقدم تفسيره .

ورواه بعضهم : (سكن) بالنون ، وله وجه ، والاءول أعرف .

وقوله فى خبر ماعز فى بعض الروايات ! : (أحق ما بلغنى عنك ؟) قال : وما بلغك عنى ؟ قال : (بلغنى عنك أنك زنت بجارية فلان)

قال : نعم .

وشهد أربع شهادات .

وذكر فى سائر الأحاديث الأخرى أنه أتى النبى (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (طهرنى) : فلا تنافى بين الروايات ، يكون أو ، رفع

إليه أمره وجيء به إليه ، كما جاء فى غير حديث ، وأن قومه أرسلوه إلى النبى (صلى الله عليه وسلم) ، أن النبى (صلى الله عليه وسلم)

(قال للذى أرسله إليه : (يا هذا ، لو سترته بردائك كان خيراً لك) .

وكان ماعز يتيماً عند هذا .

ولا خلاف بين أصحاب الحديث أن هذا المرجوم فى الحديث المسمى والمكنى عنه هو ماعز الأسلمى ، فسأله النبى (صلى الله عليه وسلم)

(وسلم) ، فاعترف وكرر الاعتراف ، إلا أنه جاء متندماً .

وكان

٥١٦! كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى وتب إليه .

قَالَ : فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ .

ثُمَّ جَاءَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَهَّرْنِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (وَبِحَاك ! ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ) .

قَالَ هـ فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ .

ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَهَّرْنِي .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِثْلَ ذَلِكَ ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فِيمَ أَطَهَّرُكَ ؟) .

فَقَالَ .

مِنَ الزِّنَى .

فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أَبْهَ جُنُونٌ ؟) ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ .

فَقَالَ : (أَشْرَبَ خَمْرًا ؟) .

فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ .

"قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : "أَزَيْتَ ؟" .
فَقَالَ : نَعَمْ .

فَأَفْرَبَهُ فُرْجَمَ ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ : قَائِلٌ يَقُولُ : لَقَدْ هَلَكَ ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ وَقَائِلٌ يَقُولُ : مَا تَوْبَةُ "أَفْضَلُ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَزَ : أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ .
قَازِدٌ : فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً .

ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُمْ جُلُوسٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ .
فَقَالَ : " اسْتَغْفِرُوا لِمَ عَزَيْتَ بِنِ مَالِكِ ! " .

قَالَ : فَقَالُوا : غَفَرَ اللَّهُ لِمَ عَزَيْتَ بِنِ مَالِكِ .

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : ا لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمَا .
قَالَ : تُجَاءَتْهُ أَمْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَهَّرْنِي .

فَقَالَ : " وَيْحَكَ ا ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ) .

فَقَالَتْ : أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَادِنِي كَمَا رَدَّتْ مَا عَزَيْتَ بِنِ مَالِكِ .

قَالَ : (وَمَا ذَاكَ ؟) .

قَالَتْ إِنَّهَا حَبَلِي مِنَ الزَّانِي .

فَقَالَ : (أَنْتِ ؟) .

قَالَتْ : نَعَمْ .

فَقَالَ لَهَا : (حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ) .

قَالَ : فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ .

قَالَ : فَأَتَى النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ .

قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ .

فَقَالَ : (إِنْ لَا نَزَجُهَا وَنَاعَ وَلَدًا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يَرْضَعُهَا) ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : إِلَى رَضَاعِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ .

قَالَ : فَزَجَّجَهَا .

٢٣ - (...)

! وحدثنا ابو بكر بن ابى شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وحدثنا

ترديد النبي (صلى الله عليه وسلم) له إذا لم يقيم عليه بينة إلا لإقراره واستبرائه في إقراره ، وثبتاً في أمره ، ورجاء لرجوعه عن قوله ، أو لتامم أعترافه .

وقوله في حديث : (ارجموه) ولم يذكر جلداً ، حجة لإسقاط الجلد ، على ما تمدّم .

وفى قوله وى حديث محمد بن العلاء : (فرجع غير بعيد) في الحديث الآخر : (من)

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥١٧ محمد بن عبد الله بن نمير - وتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ ابْنُ الْمُهَاجِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْلَةَ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ مَا عَزَيْتَ بِنِ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْتُ ، يَأْتِي أَرِيدُ أَنْ تُطْفِرَنِي ، فَارَاهُ .

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ ، فَدَدَهُ الثَّانِيَةَ .
فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ : (أَتَعْلَمُونَ بَعْقَلَهُ بِأَسِّ الرُّونِ مِنْهُ ص ، ص ص ، ص ص ص ص)
شَتَّى ؟) .

فَقَالُوا : مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ ، مِنْ صَالِحِينَ ، فِيمَا نَرَى .
فَأَتَاهُ الثَّالِثَةُ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ - أَيْضًا - فَسَأَلَ عَنْهُ فَأَخْبَرُوهُ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ .
فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ .
الغد ، ثم جاء فقال : (طهرني) وقال مثله في سائر المرات : ما يحتج به ابن أبي ليلى ومن يقول بالاعتراف أربعا ، وأنه لا يكون إلا في أربع مجالس يفارق بينها الحاكم ، حتى لا يراه ، قياسا على الشهادة واللعان .
ولا حجة فيه .

وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد بن حنبل يوجبون الأربع ، ولا يشترط افتراق مجالسها كما تقدم ، كما أنا لا نقيس الاعتراف بالقتل على شاهدين .
ولم يقل أحد : إنه لا يقتل حتى يقر مرتين ، كما لا يقتل إلا بشاهدين .

ولم يختلفوا في القتل ، وقد وقع لبعضهم خلاف في غيره في الحدود ، فأبو يوسف وحده لا يقطع السارق بالإقرار حتى يقر مرتين .
وقال زفر مثله في حد النحر ، ولأن النبي - عليه السلام - لم يردد الغامدية ، ولا أمر أنيسا بترديد المرأة الأخرى ، بل قال : (فإن اعترفت فارجمها) .

ولم يختلف في الإقرار في الأقوال أنها تكفي مرة ، وأيضا ففي كثير من الروايات إنما قال في الثلاثة : (طهرني) ، فلما كان في الرابعة قال : (مم أطهرك ؟) قال : من الزنا ، فلم يعترف إلا مرة وما قبله كلام مبهم ، فردده النبي - عليه السلام .
فيه رعايته في ستره ، وهذا مفسر لما جاء مجملا .

وقوله : (أشرب خمرا ؟) ، قال الإمام - رحمه الله - : / قال بعض الناس : فيه دلالة أن طلاق السكران لا يلزمه .
قال القاضي - رحمه الله - : هذا لا حجة فيه ، وهذا باب درء الحدود بالشبهات ،
لأنه مقر في حالة شك في ثبات عقله فيها لو شرب خمرا ، والحدود تدرأ بالشبهات ، والطلاق واقع بتهمة على ما يظهر من عدم عقله
لحد ما ألزمه من ذلك .

٤١ / ١

٥١٨ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى قَالَ : جَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي ، وَإِنَّهُ رَاصَا ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ تَرُنِي ؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَأَدْتَ مَاعِرًا .
فَوَاللَّهِ ، إِنِّي لِحَبْلَى .

قَالَ : (إِمَّا لَا ، فَأَبِي حَتَّى تَلِدِي) .
فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خُرْقَةٍ .

قَالَتْ : هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ .

قَالَ : (أَفِ ابْنِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطَمِيهِ) .

فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كَسْرَةَ خَبَزٍ .

فَقَالَتْ : هَنِمَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، قَدْ فَطَمْتُهُ ، وَقَدْ كُلَّ الطَّعَاءُ .

فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخَفِرَ لَهَا إِلَى

ولم يختلفوا في غير الطالح أن طلاقه لازم ، وإنما اختلف العلماء في الطالح ومذهبنا إلزامه جميع أحكام الصحيح ؛ لأنه أدخل ذلك على نفسه ، وهو حقيقة مذهب الشافعي ، وفرق بين الشارب المختار لا المستكره ، ومن شرب مالا يعلم أنه يسكره فسكر منه ، فقال : هذا لا يلزمه شيء ، وهو كالمغمى عليه في أحكامه .

وبعض متأخري شيوخنا يذهب إلى أنه لا يلزمه إذا تحقق ذلك منه ، كما قال الشافعي (١) .
وقوله : (فاستنكهه فلم يجد منه ريح نحر) : حجة لمالك وأصحابه في الحد من وجود الريح ، وهو قول جمهور أهل الحجاز ، خلافاً للشافعي والكوفيين في أنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها أو قيئها .
قال الثوري : أو يوجد سكرانا .

واختلف أصحاب الشافعي في هذا الوجه ، وذهب بعضهم إلى أنه يحد المدمن بالريح بخلاف غيره .
وقوله : (طهرني) ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (مم أطهرك ؟) : فيه حجة أن الحدود تكفر الذنوب ، كما جاء في الحديث الآخر من استغفار النبي (صلى الله عليه وسلم) له ، وشهادته له بالتوبة ، وأنه لا توبة أفضل من ثوبته .
وفي قوله في الرواية الأخرى : (أزييت ؟ !) قال : نعم ، فأمر به فرجم ، وفي الأخرى : فاعترف بالزنا ، حجة ثلاث مرات ، وفي الأخرى : فرده النبي (صلى الله عليه وسلم) مرتين ، وفي الأخرى : مرارا ، يضعف الحجة أربع مرات في الإقرار ؛ لاضطراب الرواية فيها بمآثره في الصحيح .

وفي قول الغامدية لما قالت له : طهرني .
فقال : (ويحك ، ارجعي فاستغفري الله وتوبتي) .
فقال : أترقدني كما رددت ماعز بن مالك ؟ قال : (وما ذاك ؟) قالت : إني حبل من الزنا : فيه نحو ما في حديث ماعز من الحض على السر .

والغامدية بالغين
(١) انظر : الاستذكار ١٨ / ١٦٠ وما بعدها .

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥١٩ صدرها ، وأمر الناس فرجموها .
فَقَبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ ، فَرَمَى رَأْسَهَا ، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ ، فَسَبَّهَا ، فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَبَّهُ إِيَّاهَا .
فَقَالَ : " مَهْلًا يَا خَالِدُ ا فَوَاللَّي نَفْسِي بِيْلِهِ ، لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً ، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسَبٍ لَغُفِرَ لَهُ لَمَّا .
ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَابْنَتْ .

٢٤ - (١٦٩٦) حَلَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمِسْمَعِيُّ ، حَاشَا مُعَا ؟ - يَعْنِي ابْنَ هِشَابٍ - حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ ؛ أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَالَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ ؛ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَهِيَ حَبْلِي مِنَ الزَّنى .

فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَصَبْتُ حَدًّا ، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ .
فَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَلِيَّيَا ، فَقَالَ : (احْسِنِ إِلَيَّ ، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتْنِي بِهَا لَمَّا ، فَفَعَلَ .
فَأَمَرَ بِهَا نَبِيُّ

المعجمة وبالبدال ، كذا هو الصواب والرواية .
وهي من غامد قبيلة من جهينة .

ومن قال فيه بالعين المهملة وبالرافعة أخطأ وصحف .
وقوله : لا ترجمها حتى تضع مافي بطنها) ، فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت فرجمت : أصل في أنه لا ترجم الحبل حتى تضع ، وأن حد المرأة إذا أحصنت الرجم كالرجل .
وهذه - والله أعلم - كانت محصنة .

إذ لا خلاف أنه لا يرجم غير المحصن ، وأن لجنينها حرمة وإن كان من زنا .

وكذلك كل من وجب عليه قصاص من النساء وهي بهذه السبيل ، فحكمها أن تترك حتى تضع ، إذ يتعدى القتل لغيرها . ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن أبي حنيفة على اختلاف عنه .

وفي قوله : (فكفلها رجل من الأنصار) ، وفي الحديث الآخر : فدعا النبي (صلى الله عليه وسلم) وليها فقال : (أحسن إليها ، فإذا وضعت فأتني بها) حجة أن من وجب عليه حد ، وأجل لعذر كعذر هذه وشبهه ، أن يسجن حتى يتمكن منه الحد ، أو يكفل به بمن يأتي به إذا أمكن ذلك منه ، كما فعل بهذه إذ لم يكن هناك بعد سجن .

وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وليها بالاحسان إليها رأفة بها ؛ لتوبتها ووجوب المحنة عليها ، بخلاف لو جأت غير تائبة . وقوله لها : لا ، فاذهي حتى تلدى) تقدم تفسيره ، ومعناه : فإن لم تفعل كذا فافعل كذا ، كأنه قال : إن أبيت أن تستري على نفسك وترجعي عن قولك فاذهي حتى تلدى فترجمي . وقوله لما ولدته : (اذهبي حتى ترضعيه) : اختلف العلماء ها هنا في رجمها ، فقال

٤١ / ب

٥٢٠ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى الله (صلى الله عليه وسلم) .

فَشَكْتُ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرَحَمْتُ ؟ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَقَدْ زَنَتْ ؟ فَقَالَ : أَلَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى ؟) .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا أبو الم عطار ، حدثنا يحيى بن أبي كثير ، بهنا الإسناد ، مثله . ٢٥ - (١٦٩٧ / ١٦٩٨) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثناه محمد

ابن ربح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني ؛ أنهما قالا : إن رجلاً من

مالك : إذا وضعت رجمت ولم ينتظر بها أن تكفل ولدها ، قاله أبو حنيفة ، وللشافعي - في أحد قوليهِ .

وروى عن مالك أيضاً : لا ترجم حتى تجد من يكفل ولدها بعد الرضاع ، وهو قول / الشافعي الآخر وأحمد داود ومشهور قول مالك ، والشافعي .

وحقيقته أنها متى وجدت من ترضعه وتكفله رجمت ، دان لم يوجد لم ترجم حتى تفضمه ، ثم ترجم .

وقد اختلفت الآثار في مسلم متى رجمت ؟ أبعد الفطام أو قبله ؟ إذا قال الرجل : (على رضاعه) والروايتان حجة للقول .

وأما من حدها منهن الجلد ، فهم متفقون أنها لا تجلد ما دامت حاملاً ، كما قالوا في الرجم إبقاً على الجنين : فإذا [(١)] وضعت جلدت .

واستحب أبو حنيفة أن تترك حتى تتخلص من نفاسها إذ حكمها حكم المريض وهو مذهبن ، ولا خلاف في هذا (٢) .

وقد أجمعوا أن المريض لا يجلد حتى يفيق (٣) .

قال سخون : وفي قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لها : (أَرْضِعِيهِ) : دليل على أن على الإمام رضاع ابنها ، إذ لم يكن له أب أو مال .

قال الإمام - رحمه الله - : إذا كان لا يقبل غيرها ويخشى عليه التلف إن رجمت ، يكون حالها حيمئذ كحال الحامل في التأخير ، بل هذه أشد لأن حياة الولد مقطوع بها وحياته في البطن غير مقطوع بها .

وقد قال بعض الشيوخ : لو كان في جيش المسلمين في

(١) كان هناك كلمة وضرب عليها بسهم .

(٢) انظر : ١ لا ستدكار ٢٤ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) انظر: الحاوي ١٣ / ٢١٣ .

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥٢١ الأعراب أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ؟ نَشُمُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكَابِ اللَّهِ .

فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - : نَعَمْ ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكَابِ اللَّهِ ، وَاثْنِ لِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (قُلْ لِمَا .

قَالَ هَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هُنْمًا ، فَزَنَى بِأَمْرَأَتٍ ! إِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ ، فَاقْتَلَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةً ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَدَمًا عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى أَمْرَأَةٍ هُنَا الرَّجْمَ .

أَرْضُ الْحَرْبِ مِنْ زَنَى وَيَخَافُ إِذَا رَجِمَ أَنْ يَهْلِكَ الْجَيْشُ آخِرَ حَدِّهِ ، قِيَاسًا عَلَى الْحَامِلِ .

وقوله : (فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا) : أى جمعت .

قال القاضي - رحمه الله - : ليس كل جمع شكًا ، والشك إنما هو انتظام الشيء بغيره ، ومنه شككت الصيد بالرمح : إذا انتظمته به ، ومنه هذا جمعت عليها ثيابها وانتظمت بربط أو بشوك أو شبهه من الأكلة لثلا تنكشف عند حركته .

وكذا حكم المرأة أن يبالغ في سترها .

وقد اتفق العلماء أنها لا تحد إلا قاعدة .

واختلفوا في الرجل فجمهروهم على أنه يحد قائمًا ، ومالك يحده قاعداً ، وبعضهم خير فيه الإمام كيفما شاء (١) .

واستحسن بعض العلماء وبعض أصحابنا أن تجعل المرأة في قفة مبالغة في سترها لثلا تضطرب فتتكشف .

قال : ويجعل فيها رماد أو تراب وماء لثلا يكون منها شيء من حدث فيستر في ذلك .

قوله : (ثم أمر بها فحفر لها إلى صدره ال ، ونحوه في بعض روايات حديث ماعز ،

وهو ظاهر قول أحمد ، وحكى عن أبي حنيفة : وقال قتادة : يحفر لها ، وهو قول أبي ثور وأبي حنيفة في رواية ، ، أبي يوسف وأبي ثور - أيضا - والشافعي .

ووسع الشافعي - أيضا - وابن وهب للإمام ! ت سبهواه في ذلك لاختلاف الأحاديث في ذلك (٢) .

وقد ذكر مسلم اختلاف الأحاديث في ذلك ، ففي حديث ماعز في رواية : لم يحفر له) ، وفي أخرى : (حفر له) وفي حديث الغامدية : (حفر لها) .

واستدل مالك بحديث اليهوديتين وجوابه لهما ، فجعل يحن على المرأة ، قال : ولو حفر لها لم يحن عليها .

وكذلك استدلووا بقوله : (فلها أذلقته الحجارة هرب) ولو كان في حفرة لم يمكنه ذلك .

وقال بعض أصحابنا : لا يحفر للمقر لأنه له الرجوع ، فإن هرب ترك .

ويحفر للمشهد عليه .

قوله : (إلى صدرها) : كذا عند من يرى الحفر .

قال : يحفر له كالبر إلى ريفه .

(١) لنظر : المغنى ١٢ / ٣١١ ، الحاوي ١٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) انظر : ١ لا ستدكار ٢٤ / ٣٩ ، ولنظر - أيضا - ١ لا بق .

٤٢ / ١

٥٢٢ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَلِهِ ، لَا قُضِيَ بَيْنَكَ

بِكَابِ اللَّهِ ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌ ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ ، وَتَغْرِيبُ عَاقِمٍ ، وَاعْدُ يَا ابْنُ نَيْسٍ إِلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا لِمَا .

قَالَ : فَعَدَا عَلَيْهَا ، فَاعْتَرَفَتْ ، فَافْرَجَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَرَجَمَتْ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .

ص ص من ص هـ ! ص ، ص م ! ، ، ، ، ص ص
 ح وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي عن صالح .
 ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، كلهم عن الزهري ، بهذا الإسناد ، نحوه .
 وقوله : (فأمر الناس فرجوها) : فيه حجة أنه لا يلزم الإمام أن يبدأ بالرجم / ولا يحضره .
 وهذا مما اختلف فيه العلماء ، فذهبنا أنه لا يلزم الإمام ولا الشهود أن يبتدئوا ولا يحضروا ، وهو مذهب الشافعي .
 وجئنا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يحضر أحدا ممن رجم ، ولا يرجم ولا أمر الشهود بذلك .
 وذهب أبو حنيفة إلى حضور الإمام والشهود أنه إن كان الحد بالاعتراف أن يبدأ الإمام ، وإن كان بالشهادة أن يبدأ الشهود ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل وبعض شيوخنا المتأخرين (١) .
 ومعنى قوله : (تفضمه) و (حتى فطمته) : أي قحمت رضاعه باستغنائه عنها ،
 على ما تفسر في الحديث من قوله : (أئتم بالصبي وفي يده كسرة خبز ، فقالت : يا رسول الله ، هذا قد فطمته وكل الطعام) .
 وقوله : (فتوضح الدم) : روايتنا بالحاء المهملة وفي رواية أخرى بالخاء المعجمة ،
 وهما صحيحتان ، وكلاهما من الرش والصب ، وبعضهما أقوى من بعض ، على اختلاف في ذلك تقدم في كتاب الطهارة .
 وقوله : (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) : فيه دليل على عظيم
 ذنب صاحب المكس ، وذلك لكثرة تباعات الناس عليه وظلامتهم قبله ، وأخذة أموالهم بغير حقها ، وسن سنة سيئة مستمرة استمرار
 الحقوق .
 وفيه وفي حديث ما عر دلي على أن التوبة لا تسقط حد الزنى والسرقة والخمر ، إنما تنفع عند الله - تعالى - وأن التوبة لا تسقط حدا
 إلا حد الحرابة ، وهذا قول الشافعي لقوله تعالى : { الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْمِيُوا عَلَيْهِمْ } (٢) .
 ولم يقل مثله في السارق ، صانما قال : { فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ }
 (١) انظر : المغني ١٢ / ٣٢٦ .
 (٢) المائدة : ٣٤ .
 كتاب الحدود / باب من اعترت على نفسه بالزنى ٥٢٣ يتوب عليه { (١) ، وحكى الماوردي عن مالك أنه يسقط عنه كل حق إلا
 الدماء ، وهو خطأ عليه ، وقيل : لا تسقط التوبة عن المحارب حدا ولا حقا ، وهذا قول ابن عباس وغيره .
 وعن علي : أنها تسقط عنه كل شيء .
 وقال أبو حنيفة وأصحابه : إنه لا يحد بالشهادة عليه بالزنا القديم ، ولا بالإقرار بالسرقة القديمة .
 وروى عن الشافعي أن التوبة تسقط حد الخمر (٢) .
 وقوله : (فرجمت ثم صلى عليها) ، قال الإمام - رحمه الله - : مالك يكره الصلاة للإمام على من قتل في حد ، وإنما ذلك على جهة
 الرحمة .
 وقد ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) لعمر هاهنا وجه صلاته عليها .
 قال القاضي - رحمه الله - : يريد صدق توبتها .
 وهذا يدل على كراهة صلاة أهل الفضل على أهل المعاصي ، وهو مذهب مالك في رواية ابن وهب ، لكن لا يتركون بغير صلاة ،
 ويصلي عليه أهله .
 ويقول مالك قال أحمد بن حنبل .
 ولم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسوق والمعاصي المقتولون في الحدود ، وإن
 كره بعضهم ذلك لأهل الفضل ؛ ردغا لأمثالهم ، إذا رأى تجنب أهل الفضل الصلاة على مثله ، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو
 يوسف في المحاربين ، إذا قتلوا أو صلبوا ، وكذلك في الفئة الباغية عندهم ، وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا لا يصلي

- عليها ، وما ذهب إليه الحسن والزهرى فى المرجوم وفى قاتل نفسه أنه لا يصلى عليه ، وما قاله قتادة فى ولد الزنا لا يصلى عليه .
والناس كلهم / على خلات من ذكرنا فى هذه المسائل ، وقد مضى منها فى الجناز .
وهذا الحديث وغيره حجة للكافة .
- ووقع فى حديث ابن أئ شيبه : (ثم أمر بها فصفى عليها) بفتح الصاد واللام لجماعتهم .
وعند الطبرى : (فصلى عليها) بضم الصاد ، وكذا فى كتاب أبى داود وابن أبى شيبه (٣) .
وفى كتاب أبى داود - أيضا - : (ثم أمرهم أن يصلوا عليها) (٤) ، لكن حديث أبى غسان بعده ظاهره أنه : عليه السلام - صلى عليها بنفسه لقوله : (ثم صلى عليها) ، ولم يذكر مسلم صلاته عليها ، عنه .
قد ذكرها البخارى (٥) وعلل هذه الرواية
(١) لا ائدة : ٣٩ .
(٢) انظر : المغنى ١٢ / ٤ ، ٤٨٥ .
- (٣) مصنف ابن أبى شيبه ، كالحذود ، بمن قال : إذا فجرت وهى حامل انتظر بها حتى تضع ثم ترجم ١٠ / ٨٦ برقم (٥٨ مـ)
لبو داود ، كالحذود ، بالمرأة التى أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) برجمها من جهينة ٢ / ٤٦٢ .
(٤) أبو داود ، كالحذود ، بالمرأة التى أمر للنبي (صلى الله عليه وسلم) برجمها من جهينة ٢ / ٤٦٢ .
(٥) البخارى ، كالحذود ، بالرجم بالمصلى ٨ / ٢٠٥ .
٤٢ / ب
- ٥٢٤ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى أبو عبد الله بن أبى صفرة فيما حكاه عنه المهلب أخوه ، وقال : رواها محمد بن يحيى عن عبد الرزاق ، عن معمر ، وقال : فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) : (خيرا ولم يصل عليه) (١) .
ومحمد بن يحيى أضبط من محمد بن غيلان ، الذى روى الزيادة عنه عن عبد الرزاق عن معمر البخارى ، قال : وتابع محمد بن يحيى ونوح بن حبيب ، رواه عنهما النسائى .
- قال القاضى - رحمه الله - : وكذا رواه عبد الرزاق عن الحسن بن على ومحمد بن المتوكل .
وهذه الأحاديث - فى أنه لم يصل - خرجها النسائى وأبو داود والترمذى وغيرهم (٢) .
وما أرى ترك مسلم حديث محمد بن غيلان إلا لمخالفة هو له ، مع أن مسلما وغيره قد خرجوا حديث أبى سعيد ، وفيه : (فما استغفر له ولا سبه ! ، وأين هذا من الصلاة عليه ؟ قيل : يحتمل ذكر الصلاة على المرأة والصلاة على ماعز الدعاء لهما - والله أعلم - أو أضافت الصلاة إليه إذ أمر بها .
- قال الإمام - رحمه الله - : خرج مسلم فى هذا الحديث عن محمد بن العلاء ، عن يحيى بن يعلى بن الحارث ، عن غيلان - وهو ابن جامع .
هكذا فى نسخة ابن العلاء وغيره ، والصواب ما فى نسخة الدمشقى : عن يحيى بن يعلى ، عن أبيه ، عن غيلان ، وهو الصواب .
قد نبه عليه عبد الغنى على السامط من هذا الأسناد فى نسخة أبى العلاء .
ووقع فى كتاب الزكاة من السق لأبى داود : نا عثمان بن أبى ليلى ، نا يحيى بن يعلى ، نا أبى ، نا غيلان ، عن جعفر ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : لما نزلت : { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ إِلَىٰ آبٍ وَالْفِصَّةُ } الآية (٣) .
فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم .
- قال البخارى فى تاريخه : يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة (٤) .
قال القاضى - رحمه الله - : فى حديث ماعز والغامدية - حين قال كل واحد له منهما : طهرنى - : (ارجع فاستغفر الله ! : دليل على وجوب الستر على المسلم ، وأن السؤال والاستفسار عن اللفظ المبهم فى شكل هذا غير واجب ، بل قال فيه بعضهم : إنه لا يحل لأنه من باب التجسس وكشف المسلم .
والنبي - عليه السلام - قد ردهما ولم يستفسرهما حتى أنلحا وصرحت الغامدية .

وفيه أن الحد لا يجب إلا بالتصريح البين ، لا بالكثافة واللفظ المبهم والمحتمل .

(١) النسائي في الكبرى ، كالرجم ، بذكر الاختلاف على الزهري في حديث ماعز ٤ / ٢٨٠ برقم للا ٧١٧) .

(٢) لنظر : السابق ، وأبو داود ، كلطدود ، برجم ماعز بن مالك ٢ / ٤٥٧ ، الترمذي ، كلطدود ، بما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع ٣٦ / ٤ برقم (١٤٢٩) .

(٣) التوبة : ٣٤ .

والحديث في أبي داود ، كللزكاة ، بفي حقوق المال ١ / ٣٨٥ برقم (١٦) .

(٤) البخاري في التاريخ ٨ / ٣١١ (٣١٣٩) .

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥٢٥

وقوله في حديث الأعرابي : أنشدك الله إلا قضيت بكتاب الله ، فقال الآخر - وهو أفقه منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله ، والذن لي .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (قل ، ، وفي الموطأ وغيره : (وأذن لي في أن أتكلم) (١) : ومعنى (أنشدك الله) : أى أسألك به .

قوله (بكتاب الله) : قيل : بحكم الله ، وقيل / : بفرض الله ، وقيل بما تضمنه

كتاب الله من القضاء بالحق أو في حكم الزانى البكر والمحصن ، على ما ذكر عمر أنه كان مما يتلى .

وقوله : (موافقتهما) إما لأنه كان بتلك الصفة ، أو يكون لوصفه القضية على وجهها ، أو لقوله : (وأذن لي في أن أتكلم) تزايد به في سؤال النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وحذره الوقوع في النهي من التقدم بين يديه ، ومخاطبته بخطاب بعضهم بعضاً ضد ما فعل الآخر من قوله : (أنشدك الله) وكلامه لـ !

وقوله : (إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته) ، قال الإمام - رحمه الله - : الع! سيف : الأجير ، وجمعه عسفاء ، نحو أجير وأجراء ، وفقهه وفقهاء .

أما قوله : الأفضي بينكما بكتاب الله ، : يحتمل أن يكون المراد به قضية الله تعالى والكتاب يكون بمعنى القضاء ، ومن الناس من قال : فإن الرجم مشار إليه في الكتاب بقوله تعالى : { أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا } (٢) ، وقد قال في الحديث المتقدم : قد جعل الله لهن سبيلاً ، وذكر الرجم .

وقيل : قد كان الرجم مما يقرأ من القرآن ثم نسخ ، وهو قوله : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) .

وقوله : (فسألت أهل العلم) ولم ينكر عليه فيه جواز الاستفتاء لمن كان مع النبي

(صلى الله عليه وسلم) في مصر واجد ، وإن كان يجوز على غير النبي (صلى الله عليه وسلم) من الخطأ والخيف عن الحق ما لا يجوز عليه ، وهذا كالاقتصار على الظن مع القدرة على اليقين .

وقد يتعلق به من أهل الأصول من يجوز استفتاء الفقيه ، وإن كان هناك أفقه منه .

وقد قال بعضهم : لم لم يجده للمرأة ، وقد قال : فزنا بامرأته ؟ وهذا لأنها اعترفت فرجمها .

قال القاضي - رحمه الله - : قيل في قوله : الأفضن بينكما بكتاب الله ، : يحتمل

في بعض صلحكم الباطل الفاسد ؛ لقوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَابِاطِلٍ } (٣) ، ويحتمل أن يريد بما قرأه في كتاب الله تعالى

من قوله : { - فَاجْلِبُوا كُلَّ وَاحِدٍ نَهْمًا مِائَةً جَلَمَةً } (٤) ، وبما كان يتلى من الرجم في المرأة .

وفي حد النبي (صلى الله عليه وسلم) ابنه ، وإن لم يجز

(١) موطأ مالك ، كالحودود ، ب- ما جاء في الرجم ٢ / ٨٢٢ ، أبو داود ، كالحودود ، بنى المرأة التي أمر للنبي برجمها من جهينة ٢ / ٤٦١ ، الترمذى ، كالحودود ، بما جاء في الرجم على الثيب ٣٩ / ٤ .

(٢) النساء : ١٥ .

(٣) البقرة : ١٠١ .

(٤) للنور : ٢ .

٤٣ / ١

٤٣ / ب

٥٢٦ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى

في الحديث لإقراره ولا للشهادة عليه ذكر ، قال : ما يدل أنه لا بد من صحة اعترافه بذلك .

فإنما أغفل ذلك الراوى أو عول في تركه على علم السامع بذلك ؛ أنه لا يؤخذ أحد بغير إقراره إلا لو تمت الشهادة عليه لأنه يردها ذا الفضل من [العضل] (١) الحديث .

وإنما فهم المقصود منه فسخ الصلح الحرام ، وإقامة الحدود على الزناة .

وفي الحديث ضروب من الفقه سوى ما تقدم منها : أن أولى الناس بالقضاء منهم الخليفة إذا كان عالماً بوجوه القضاء ، وأن الحكم بالرجم وشبهه - من حدود القتل والنفس - إنما يكون بحضرة الإمام وبين يديه ، ووجوب الأدب مع النبي (صلى الله عليه وسلم) والخليفة وأهل العلم ، وللناظرين بين الناس في استبذالهم في السؤال والإخبار عن قصصهم ؛ إذ قد يكون في بعض الأوقات بسبيل عذر وتحت شغل ، أو ليتكلم من ليس له الكلام أولاً ، إذ هو الداعى للإنصاف فهو المتكلم أولاً .

قال الخطابى : وفيه أن لزمام إذا اجتمع الخصمان بين يديه أن يبيح الكلام لمن شأ منهما ، وفيه أن كل صلح خالف السنة لا يدخل في ملك قابضه ، وفيه أن الحدود لا يصلح فيها ولا يعض الصلح .

ولا خلاف عندنا في ذلك فيما يتعلق بحق الله تعالى محضاً ؛ كحق الحراسة والزنا والردة والسرقة ، بلغ السلطان أم لاة لأنه أكل مالى بالباطل في إبطال حد إن بلغ السلطان ، أو كل مال على ألا يبلغ وهو حرام ورشوة .

واختلف عندنا في الصلح عما / تعلق منه بحق العباد في الأعراض بعد رفعه ث كحد القذف .

ففيه قولان وإن كان يكره بكل حال ؛ لأنه أكل مال في ثمن عرض .

ولا خلاف أنه يجوز قبل رفعه .

ولم يختلف في جواز ما كان منه في الأبد أن من القصاص في الجراح والنفس ؛ أن الصلح فيه جائز لا يرد بما اتفق عليه .

وفيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يحضر الرجم وهو الإمام ، وقد تقدم الخلاف في ذلك ، ولا

ذكر الحفر للرجوم .

وفيه رجم الثيب دون جلده ، وجلد البكر ونفيه ، وقد تقدم هذا .

وفيه من الفقه سؤال الإمام إذا قذف عنده قاذف المقذوف ، فإن اعترف حد ودرى عن القاذف الحد ، فإن أنكر وأراد سترأ سقط الحد عنهما ، وإلا سئل القاذف البينة ، وإلا حد للقذف ، كما وجه النبي أنيم! للبرأة .

فأما لو شهد عند الإمام أن فلانا قذف فلانا فلا يحده الإمام حتى يطلبه المقذوف .

وعند أبي حنيفة والثافعى والأوزاعى ، وقال مالك : يرسل إليه ، فإن أراد سترأ تركه وإلا حده .

وقد اختلف قول مالك في عفو له إن لم يرد سترأ .

(١) ضرب عليها بخط في الأصل .

٣٠٠٦ (٦) باب رجم اليهود ، أهل الذمة ، في الزنى

كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى ٥٢٧ وفيه قبول خبر الواحد .

وفيه استتابة الحاكم غيره في مثل هذه وشبهه ، وهو أمثل في اتخاذ القضاء والحاكم ، وأصل في وجوب الإعذار .
 وفي جوازه لو حد في ذلك عندنا قولان .
 وقد يمكن أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ثبت عنده اعترافهما بذلك شهادة هذين الرجلين ، فكان توجيه أنيس لهذا إعذاراً لها .
 وقد احتج به قوم في جواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها .
 بما أقر به عنده الخصم ، وهو أحد قولي الشافعي في إقامة الحد بذلك ، وقول أبي ثور وفي الحد بذلك .
 والجمهور على خلافه .
 ! انما اختلفوا كثيراً في غير الحدود .
 وعندنا في هذا قولان ولا حجة فيه للمخالف ؛ إذ
 ليس فيه بيان ، ويحمل قوله : (فإن اعترفت) على الإعذار فيما ثبت قبل واعتراف على ما عهد بالبينة .
 ويحتمل قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنيس : (فارجمها) أى قد وجب عليها الرجم بعد مطالعة النبي (صلى الله عليه وسلم)
 باعترافهما وأمره بذلك ، ويحتمل أنه فوض الأمر كله إلى أنيس فإذا اعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقولها - إن كان لم يثبت بعد -
 فقد جعل إليه الحكم فيها ، هذا يدل على أن أنيساً وحده لا ينفرد بأمرها ؛ إذ لا بد من حضور جماعة لإقامة الحد عليها .
 وفي الحديث : (فاعترفت فأمر بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرجمت) ، فدل أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
 حكم فيها بعد ما أعلمه أنيس بما صح عنده من اعترافها .
 فيه : أنه لم يفرق بين الزانية وزوجها ، ولا أمر بتكرار الاعتراف منها .
 وقيل : فيه دليل على صحة الإجازة .
 وقيل : فيه تأخير الحدود إذا ضاق الوقت إلى أوسع منه ث لقوله : (واغد يا أنيس !) .
 قال القاضي : وليس بين إن لم يأت أن هذا كان عشاء .
 (واغد) بمعنى : سراى وقت كان ، معروفاً في كلام العرب .
 وفيه اختفاء بمجرد الإقرار دون مراعاة عدد كما تقدم ، وليس فيه جلد مع الرجم .
 وفيه مراعاة الإحصان في الرجم وقد صحت في هذه المرأة ، وأنها متزوجة .
 ولعل حال الدخول بها - وقد صحت في هذه المرأة - كان معروفاً أو طول الإقامة مع الزوج أو وجود الولد ، فاستغنى عن ذكره في
 الحديث .
 وقد جاء في الحديث المتقدم قول النبي (صلى الله عليه وسلم) للتعترف له : (هل اخصنت ؟) .
 ولم يختلف العلماء في مراعاة الإحصان / للرجوم ، واختلفوا في صفته ، وما هو ؟
 فعند مالك أنها الوطء المباح بعقد صحيح تام لحر مسلم عاقل حيئ وطئه بالغ (١) ، ولم يرل هذه الصفات في الزوجة الموطوعة كيف
 كانت ؛ أمة أو كفرة أو مجنونة أو صغيوة .
 ويراعى الصفات فيها هي إن زنت بعد الإحصان كالرجل ، إلا إذا كان زوجها صبياً غير بالغ فلا يحصنها بخلاف الصبية مع البالغ .
 (١) انظر : الاستندكار ٢٤ / ٦١ ما بعدها .
 ٤٤ / ١
 ٥٢٨ كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى واختلف أصحابنا في الوطء المكروه والممنوع في النكاح الصحيح ، هل يحصن
 أم لا ؟
 ولم يشترط بعضهم العقل جملة في واحد منهما ، وبعضهم اشترطه في الرجل دون المرأة .
 قال : فإذا كان عاقلاً كان إحصاناً لهما إذا كانت مجنونة ، وإن كان مجنوناً لم يكن منهما إحصان وإن كانت عاقلة .
 ولم ير ٣ أبو حنيفة الوطء المحظور مع موافقته لنا في شروط الإحصان ، وراعه الشافعي ولم يجعل به إحصاناً ، ولم يشترط هو ولا أحمد
 في الإحصان الإسلام في نكاح الزوجين .

واختلف أصحاب الشافعي في الحرية والبلوغ ، فمنهم من جعل النكاح دون ذلك إحصانا ، ومنهم من لم يجعله ، ومنهم من فرق فجعل البلوغ شرطا لازما للحرية ، ومنهم من عكس .

ولم يشترط أبو يوسف وابن أبي ليلى في الإحصان الحرية إذا كانت الزوجة حرة ، فلم يلا الوط الممنوع .

وقال الليث والثوري نحو قول مالك ، إلا أن الليث لا يراعى الوط الممنوع (١) .

(١) لنظر السابق .

كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إلخ

٥٢٩

(٦) باب رجم اليهود ، أهل الذمة ، في الزنى

٢٦ - (١٦٩٩) حدثني الحكم بن موسى أبو صالح ، ح لنا شعيب بن إسحاق ، أخبرنا عبيد الله عن نافع ، أن عبد الله بن عمر أخبره

؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى يهوس ! ويهوية قد زنيا ، فانطلق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى جاء يهود .

فقال : (ما تجدون)

وقوله في حديث اليهوديين اللذين زنيا ، وأنه - عليه السلام - رجمهما ، قال الإمام - رحمه الله - : من الناس من يقول : إن إحصان

الكافر يعد إحصانا وتعلق بهذا الحديث ، ومالك لا يراه إحصانا ، ويحمل هذا على أنه لم تكن له ذمة ، فكان دمه مباحا .

ولكنه يعرض على هذا عندى برجمه للمرأة ، ولعله يقول : كان هذا قبل النهى عن قتل النساء .

قال القاضي - رحمه الله - : وقيل في رجم النبي (صلى الله عليه وسلم) اليهوديين لأنهم هم تحاكموا إلينا ، وطلبوا ذلك مناة بدليل

قوله في الموطأ : (جاءت اليهود إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا (١) فعندنا أنهم إذا أتوا

هكذا أن الحاكم مخير ، إن شاء حكم بينهم دإن شاء لم يحكم .

فإن حكم حكم بحكم الإسلام ، ذلك برأى المحكوم عليه منهما ورأى أساقفتهم ورجالهم ، وهو دليل قوله : (جاءت اليهود) .

في غير الام : أن أحبارهم أمرهم بذلك ، ويختير الحاكم في الحكم بينهم ، قاله الشافعي وجماعة من السلف ، وحجتهم قوله تعالى : {

فَإِنْ جَاؤُوكَ لِاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ } (٢) .

وقال أبو حنيفة .

يحكم بينهم بكل حال ، وقاله جماعة من السلف ، وهو قول الزهري وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن ابن عباس والحكم وأحد قولي

الشافعي (٣) .

ثم اختلف أصحابنا وأصحاب أبو حنيفة ، هل يحكم بين المتحاكمين منهم بحجى أحدهما ؟ أو حتى يجيئا معا ؟ أو حتى يعلمهما بما يحكم به

ويرضيان به وقال الشافعي - أيضا - : لا يحكم بينهم في الحدود وحكم النبي بما حكم عليهما يحتمل أنه يحكم دينهما ، وأنه لم يكن بعد نزل

حكم الزنا عليهم ، وكذلك قال بعض العلماء ، قال : ولا يتفق لنا نحن اليوم بذلك .

وقال بعض أصحابنا ، ويدل عليه قوله في غير مسلم (٤) حن قدم

(١) انظر : مالك في الموطأ ، كالحودود ، بما جاء في الرجم ٢ / ٨١٩ .

(٢) المائدة : ٤٢ .

(٣) انظر : الاستذكار ٢٤ / ١٢ وما بعدها .

(٤) أبو دلود ، كالحودود ، بفي رجم لليهوديين ٢ / ٤٦٣ .

٤٤ / ب

٥٣٠ كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إلخ في التوراة على من زنى ؟ .

قالوا : نسود وجوههم ونحملهم ، ونخالف

- رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المدينة ، وهذا يدل أنه في أول الأمر وسوال النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم عما في التوراة .
 قيل : هذا يحتمل أنه قد علم به بالوحي ، وأنه مما لم يغيروه منها ؛ ولهذا ما لم يخف عليه حيئ كتموه ، أو أن يكون علم ذلك ممن وفق ممن أسلم من علمائهم .
 وفي الصحيح أن عبد الله بن سلام قال له : إن فيها الرجم .
 (١) / ويحتمل أن يكون سألهم عن ذلك استخبارا عما عندهم ثم يستعلم صحته من قبل الله تعالى ، ويكون حكمه بما في التوراة ، إما لأنهم رضوا بذلك وصرفوا حكمهم إليه ، أو لأن شرع من قبلنا لازم لنا ما لم ينسخ على أحد القولين لأهل الأصول .
 قد قيل : إن هذا كان خصوصا للنبي - عليه السلام - إذ لا فضل عن أى معرفة ما أنزل عليهم ، ولإجماع أن أحدا لم يعمل به بعده لقوله تعالى : { يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لَنُ إِنِّي هَادُوا } (٢) .
 وقد احتج الدارقطني وأبو داود وغيرهما وبعض حديث اليهوديين مبينا ، وفيه : فقال لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) : (ائتونى بأعلم رجلين فيكم) ، فأتوه بابنى سوريا .
 وفيه : أنه سألهما : (كيف تجدون حدهما في التوراة ؟) .
 فقالا : الرجل مع المرأة ربية وفيه عقوبة ، والرجل على بطن المرأة ربية وفيه عقوبة ، فإذا شهد أربعة أنهم رأوه يدخله فيها كالمرود في المكحلة رجم .
 قال : (ائتونى بالشهداء) ، فشهد أربعة فرجهما (٣) .
 قال الدارقطني تفرد به مجالد عن الشعبي وليس بالقوى .
 وقولهم : (نسود وجوههما ونجلهم ال كذا للعدري والسمرقندى ، وعند السجزي : (نجلهما) بالجيم المفتوحة ، وعند الطبرى : (نجلهما) بالحاء الساكنة .
 قال الإمام : المحمم : المسود الوجه ، وهو مفعول من الحمم ، والحمم : الفحم ، واحدتها حممة .
 قال القاضي : فن رواه : (نجلهم ال فهذا معناه ، ومن رواه : (نجلهما) بالجيم فعناه : نجلهما على الجمال ، كما قال في الرواية الأخرى : (نجلهم ال .
 وقوله : (ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما) : هذا كله مبالغة في التنكيل بهما .
 (١) البخارى ، كالحودود ، بالرجم في اللبلاط ٨ / ٢٠٥ ، للنسائي في الكبرى ، كللرجم ، بإقامة الإمام الحد على أهل للكتاب إذا تحاكموا بليه ٤ / ٢٩٣ برقم (١٣ ٧٢) .
 (٢) المائدة : ٤٤ .
 (٣) أبو داود ، كالحودود ، بنى رجم اليهوديين ٢ / ٤٦٦ .
 كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...
 إلخ ٥٣١ بين وجوههما ، ويطاف بهما .
 قال : (فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقون !!) ، فجاءوا بها فقرؤوها .
 ، حتى إذا مروا بآية الرجم ، وضع الفتى - الذى يقرأ - يده على آية الرجم ، وقرأ ما بين يديها وما وراءها .
 فقال له عبد الله بن سلام - وهو مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - : مره فليرفع يده .
 فرفعها ، فإذا تحتها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فرجما .
 قال عبد الله بن عمر : كنت فيمن رجهما ، فلقد رأيته يقبها من الحجارة بنفسه .
 ٢٧ - (...) وحدثننا زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يعنى ابن عليّة - عن أيوب .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجَمَ فِي أَرْضِنِي يَهُودِيَيْنِ ، رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيًّا . فَاتَّيَبَ الْيَوْمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهِمَا . وَسَاقُوا الْحَلِثَ بِخَوْفِهِ .

وقد قال كثير من أهل العلم بمثل هذا في شاهد الزور من عظم حرمة في التعزير ، وأنه يحجم وجهه ويحلق رأسه ، ويطاف به ، وروى عن ابن الخطاب ، وفعل ذلك في شاهد الزور بعض قضاة البصرة وحلق نصف رأسه ، ولم ير مالك في آخرين حلق الرأس ولا التحميم .

وقوله : (فأمر بهما رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) .

فرجما) : حجة على ما تقدم من أنه لا يلزم الإمام تولى ذلك بنفسه ، دأبا يكل الرجم إلى المسلمين ، ومضى ما فيه من الخلاف . ورجم النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لهما وهما كافران مضى الكلام فيه ، وبه يحتج من قال : لا يشترط الإسلام في الإحصان ، وهو قول أبي يوسف وابن أبي ليلى على الجملة ، وهو قول أبي حنيفة في الذميين وأن إحصانهم إحصان ، وأحد قولي الشافعي ، وتقدم قول مالك (١) : إنما ذلك لأنهم كانوا غير أهل ذمة حي ، وتحاكموا إليه .

قال الطحاوي : وإذا كان ذلك فيمن له ذمة أخرى (٢) .

وقوله : (فلقد رأيته يقبها من الحجارة بنفسه ! : حجة لمن يقول : لا يحفر له كما

(١) لفظر : الاستدكار ٢٤ / ٦١ وما بعدها .

(٢) انظر : الاستدكار ٢٤ / ١٧ وما بعدها ، التمهيد ٤ / ٣٩٢ وما بعدها .

٤٥ / ١

٥٣٢ كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إنح (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا . وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثَ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ .

٢٨ - (١٧٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ

أَبِي مُعَاوِيَةَ .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (يَهُودِيٌّ مُحْتَمِلٌ مَجْلُودًا ، فَدَعَاهُمْ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : (هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ ؟) لِمَا

قَالُوا : نَعَمْ .

فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عَلَيْهِمُ ، فَقَالَ : (أَلَسْتُ بِأَنْتَ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ ؟) .

قَالَ : لَا ، وَلَوْلَا أَنَّكَ لَشَدَّتَنِي بِهَذَا لَمْ أَخْبُرْكَ ، نَجَدُهُ الرَّجْمَ ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا ، فَكُنَّا إِذَا اخْتُنَّا الشَّرِيفَ تَرْكَاهُ ، ! إِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ

تقدم ، وفيه حجة أنه لا يربط ولا تشتد يداه .

وقوله : (يترك له يداه يتقى بهم ال ولم يذكر في الحديث في الأم من أين استحق - عليه السلام - عليهما الزنا .

وقد ذكر أبو داود أنه شهد عليهما أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها .

وقوله في الحديث الآخر عن البراء بن عازب : مر على النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يهودى محمما ، وسواله إياهم وذكرهم ما أحدثوه

في ذلك / من التحميم ، والجلد في أشرفهم ، فقال : (اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه) فأمر به فرجم : ليس فيه إن - شاء الله - مخالفة لما تقدم من أنهم حكموه ، ولا حجة للمخالف في إقامة حد الزنا على الكافرين وإن لم يحكمونا لما في تخر الحديث : فأُنزل الله تعالى : { يَا أَيُّهَا الزَّمُولُ لَا يَحْزَنُكَ النَّبِيُّ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ } إلى قولي : { إِنَّ أُوتِيْتُمْ هَذَا نَخْذُوهُ لَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْزَنُوا } (١) يقول : اثبوا محمداً فإن أمركم بالتحميم والجلد نخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا ، فأُنزل الله تعالى : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } (٢) ، فهذا من نفس هذا الحديث بيان أنهم حكموه ، واختصرها الراوي .

فيحتمل أن التحكيم كان بعد أن مروا عليه ، وأنكر عليهم فعلهم ، والله أعلم .

(١) المائدة : ٤١ .

(٢) المائدة : ٤٤ .

كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إنلح كم ه أفننا عليه الحد .

قلنا : تعالوا فلنجمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع ، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم .

فقال : رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (اللهم ، إني أول من أحيا أمرك ٣ أماتوه) ، فاعمر به فرجم ، فأُنزل الله عز وجل : يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ } إلى قوله إن أوتيتهم هذا نخذوه (١) يقول : اثبوا محمداً (صلى الله عليه وسلم) ، فإن أمركم بالتحميم والجلد نخذوه ، ! إن أفتاكم بالرجم فاحزنوا .

فأُنزل الله تعالى : وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ (٢) ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٣) وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) في أهفار كلها .

(...) حدثنا ابن نمير وأبو سعيد الأشج ، قالا : حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش ،

بهذا الإسناد ، نحوه .

إلى قوله : فأفر به النبي (صلى الله عليه وسلم) فرجم .

ولم يذكر : ما بعده من نزول الآية .

٢٨ م - (١٧٠١) وحدثني هرون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد ، قال :

قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : رجم النبي ﷺ رجلاً مش أسلم ، رجلاً من اليهود ، وامرأته . وقد احتج بهذا الحديث من يرى على الإمام إقامة حد الزنا على الذميين إذا زنيا ، وهو قول أبينينة وأحد قولي الشافعي (٥) .

وحجة من قاق بهذا القول قوله تعالى : { وَإِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } (٦) وجعلوها ناسخة لآية التخيير ، وهو قول ابن عباس في آخرين وقال مالك : إذا زنا أهل الذمة فلا يعرض عليهم الإمام ويردهم إلى أهل دينهم ، إلا أن يظهر منهم ذلك بين المسلمين ويضروهم بذلك فيمنعوا ، وهو قول جماعة من العلماء ، وأحد قولي الشافعي وأبي ثور في آخرين .

وقال مالك : إذا زنا أهل الذمة فلا يعرض عليهم الإمام .

وذهب المغيرة من أصحابنا إلى أنهما يحدان حد البكر كيف كانا .

وقد بينا

(١) المائدة : ٤١ .

(٣) المائدة : ٤٥ .

(٤) المائدة : ٤٧ .

(٥) انظر: الاستذكار ٢٤ / ١٧ وما بعدها .

(٦) المائدة : ٤٩ .

(٢) المائدة : ٤٤ .

٥٣٤ كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إلخ (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا روح بن عب الله ، حدثنا ابن جريج ،

بهنا الإسناد ، مثله .

غير أنه قال : وأمرأة .

٢٩ - (١٧٠٢) حدثنا أبو كامل الجحدري ، حاشا عبد الواحد ، حاشا سليمان الشيباني ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى .

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - حدثنا علي بن مسهر ، عن أبي إسحق الشيباني ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : نعم .

قال : قلت : بعد ما أنزلت سورة النور أم قبلها ؟ قال : لا أرا .

٣٠ - (١٧٠٣) وحدثني عيسى بن حماد المصري ، أخبرنا الليث ، عن سعيد

ابن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أنه سمعه يقول : لسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (إذا زنت أمة أحدكم فبين زناها ، فليجلد! الحد ، ولا يثرب عليها .

ثم إن زنت ، فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها .

ثم إن زنت الثالثة ، فبين زناها فليبعها ، ولو بجبل من شعر) .

٣١ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة! إسحق بن إبراهيم ، جميعاً عن ابن عيينة .

ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا محمد بن بكر البرساني ، أخبرنا هشام بن حسان ، كلاهما عن إلوب بن موسى خ وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة وابن نمير ، عن عبيد الله بن عمر .

ح وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، حدثني أسامة بن زيد .

ح وحدثنا هناد بن السري وأبو كريب دايسق ابن إبراهيم ، عن عبدة بن سليمان ، عن محمد بن إسحق ، كل هؤلاء عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

إلا أن ابن إسحق قال في حديثه : عن أنه لا حجة لهم بهذا الحديث لما فيه من أنهم حكموا النبي (صلى الله عليه وسلم) (١) ، وأما الإتيان فحكان عند هؤلاء وهو قول عطاء والحسن وليس المعنى عندهم بقوله : { وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } (٢) على الوجوب ، لأنما هو بمعنى الذي في آخر الآية الأولى ومعطوف عليها في قوله : { فَأَحْكُمْ لَهُمْ أَوْ اعْوِضْ عَنْهُمْ } إلى قوله : { وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ } (٣)

(١) انظر: الاستذكار ٢٤ / ١٧ ما بعدها .

(٢) المائدة : ٤٩ .

(٣) المائدة : ٤١ .

كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إلخ ٥ صفه سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، في جلد "الامة" إذا زنت ثلاثاً : (ثم ليبعها في الرأ بعة لما .

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى

ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِفَا زَنْتَ وَلَمْ تُحْصِنْ ؟ قَالَ : (إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ) .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : لَا أَدْرِي ، أَبَعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ .

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ ، فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ .

٣٣ - (١٧٠٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ ابْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ .

بِمَثَلِ حَدِيثِهِمَا .

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ : وَالضَّفِيرُ : الْحَبْلُ .

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي

عَنْ صَالِحٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي فَرِيرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ .

وَأَلْشَّكَ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا ، فِي بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ .

ثم مرت التلاوة في هذه القصة وما تعلق بها ، ثم كد الحكم بينهم بالقسط وبما أنزل الله إن حكم ، واختار ذلك من الأمرين فعناه عندهم : وَأَنَّ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِنْ حَكَمْتَ كَمَا قَالَ : { ط ن حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ } (١) .

(١) المائدة : ٤٢ .

٤٥ / ب

٥٣٦ كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إنح

وقوله : (رجم رجلا من اليهود وامرأته) أى صاحبتة ، ولم يرد زوجته ، وفي الرواية الأخرى : (وامرأة!) .

وقوله : رجم رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ثم قال : نعم .

قلت : بعد ما أنزلت سورة النور أم قبلها ؟ قال : لا أدري : اختلف السلف والعلماء في آية النور ، هل هي ناسخة لآيتي النساء ، قوله : { فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ } (١) وقوله : { فَأَفُوهُنَّ } ؟ (٢) قيل : بالقول والضرب بالأيدي ، وقيل : هي منسوخة بحكم الرجم الثابت ، وقيل : هي محكمة لا منسوخة ولا ناسخة ، وأنها في البكرين ثابتة الحكم ، وآية النساء في المحصنين ، وأن الآية الأخرى من آيتي النساء ناسخة للأولى ، ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصن .

وقوله : (إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها) ، قال الإمام : فيه حجة لنا أن السيد يقيم على عبده الحد في الزنا / خلافاً لمن منعه .

قال القاضي : جمهور العلماء على ما ذهب إليه مالك من إقامة السيد الحد على عبده ، وأمته في الزنا ، صرّوا عن جماعة من الصحابة والتابعين خلافاً لأهل الرأي والسنة من هذا الحديث وشبهه فقطع آراءهم .
واختلف القائلون بإقامة الحد في الزنا في إقامة الحد عليه في القطع ، مع اتفاق هؤلاء أن حدود الجلد كلها كحد الزنا يقيمها السيد .

فقال الشافعي : يقطع يد عبده ، وقاله بعض أصحابنا إذا قامت على السرقة بينة .
ومنع ذلك مالك وغيره في القتل والقطع وقصاص الأعضاء ؛ مخافة أن يمثل بعبده ، ويدعى أنه أقام عليه حداً لثلاثي يفتق عليه ، وأن ذلك لزمام .

(فليجلدها الحد) : دليل على وجوب الحد على العبيد في الزنا ، خلافاً لمن قال غير ذلك كما سنذكره (٣) .
وقوله : (فتبين زناها) : بين في أن الحد لا يكون إلا بعد الثبات والبيان التام وصفة الشهادة عليها على ما يكون على غيرها ، وهل يكتفى في ذلك السيد بعبده ؟ عندنا في ذلك روايتان : الحد وإقامته وسقوطه عندنا ، كانت ذات زوج أم لا .
وعن ابن عمر : إن كانت ذات زوج رفع أمرها إلى السلطان .

وقوله : (ولا يثرب عليها) : التثريب : التوبيخ والمواخاة بالذنب ، هذا حكم في

هذا الباب وشبهه من ترك التعبير لأصحاب الذنوب بما سلف منهم ، والمواخاة لهم بما قد

(١) النساء : ١٥ .

(٢) للنساء : ١٦ .

(٣) لنظر : الاستدكالي ٢٤ / ١٠٧ وما بعدها ، المغني ١٢ / ٣٣٤ وما بعدها .

كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إنح ٥٣٧ حدوا فيه وعوقبوا عليه ، ولومهم على ما سلف منهم وتوبيخهم عليه ؛ إذ لم يكونوا موافقين له في الحين .
وأيضاً فإن في تكرار ذلك على الإماء والنساء سقوط بحشمتهم وكشف ستر الحياء بينهن وبين ساداتهن ، حتى تسقط هيبتهم لهم في ذلك فيكون سبب العود له ؛ لأن الشيء إذا كثّر من ذكره أنس به ولم يبال عنه .
وقوله : "ثم إن زنت فاجلدوها" : سنة فيمن تكرر منه الزنا وشبهه من المعاصي بعد حده عليها إن تكرر حده ، ولا يسقطه الحد الأول .

وقوله : (ثم إن زنت مرة فليبعها ولو بصفيرة) : جاء مفسراً في الزوايا الأخرى : (فليبعها ولو بجبل من شعر) وكل جبل صغير ، وكذلك كل ما ضفر وفل حض على بيعها وثريد في الخروج عن ملكها البعد عن صحبتها بعد الرابعة ، وليس ذلك بواجب عند جمهور العلماء ، خلافاً لداود وأهل الظاهر في وجوبه ، وفي هذا مجانبية أهل المعاصي ومباعدتهم .
قالوا : وفيه جواز التغابن وبيع الخطير بالثمن اليسير .

ولا خلاف في هذا مع العلم به ، إنما الخلاف إذا كان عن جهالة من الغبون .
وعندنا في ذلك قولان : المعنى كيف كان والاتفات إلى الخروج عن عادة الناس في التغابن إلى ما يكثر وشاح فيرد وحده قائل هذا بالزيادة على ثلث الثمن والنقص منه ، وليس في الحديث عندي ما يستدل به على المسألة ، وإنما هذا على طريق المبالغة في بيعها بما أمكن ، ولا تحبس ليرصد بها ما يرضى من الثمن .

وقوله في رواية مالك في الحديث : أنه - عليه السلام - سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ فقال : (اجلدوها) .

كذا في حديث مالك .

قال الطحاوي : لم يقله غير مالك .

قال غيره : قد رواه كذلك ولم يخص ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما / قال مالك .
واختلف في معنى الاحصان هنا فقليل : الحرية ، وقيل : التزويج ، وقيل : الإسلام ، وهذا على الاختلاف في قوله تعالى فيهن : {

فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَانْأَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ } الآية (١) ، قرئ بفتح الهمزة والصاد وبضم الهمزة وكسر الصاد .

واختلف في تفسير ذلك ، هل هما بمعنى التزويج أو الاسلام ؟ أو هما بمعنيي ؟ بالفتح : الاسلام ، وبالضم التزويج ، وبحسب ذلك اختلف العلماء في حد الأمة إذا زنت .

فروى عن ابن عباس وبعض السلف : لاحد على أمة في الزنا حتى تحصن بزواج ، ولا حد على عبد ، وهو مذهب أبي عبيد وذلك على قراءة (حصن) بالضم .

وذهب الجمهور من السلف وفقهاء الأمصار في أنها تحد نصف حد الحرة ، كانت بزواج أم لا (٢) وهذا الحديث حجة لهم ، وحديث على المذكور بعد هذا وفيه :

(١) ١ لثلى : ٢٥ .

(٢) انظر : الاستذكار ٢٤ / ١٠١ وما بعدها ، المغنى ١٢ / ٣٣١ .

٤٦ / ١

٥٣٨

كتاب الحدود / باب رجم اليهود ...

إلخ

(من أحصن منهم ومن لم يحصن) .

وقالوا : أحصنت معناه : أسلمت ، وقد روى عن عمر بن الخطاب جلدهن في الزنا .

وروى عنه - أيضا - ما ظاهره لاحد على أمة ، وروى نحوه عن ابن عباس أيضا ، وروى عنه : حتى تحصن تحد .

قاله طاووس وعطاء وابن جريج (١) ، ذلك من لم يوجب الحد إذا لم يحصن ، ويتأوله أنه إذا لم يسلمن يرى العقوبة ، ويتأول قوله في هذا الحديث : (فاجلدوها) ولم يقل : فحدوها .

قوله في الحديث الأول : " فليجلدها الحد " ، ففسره وقال القاضي أبو القاسم : هما حديثان في أمتن ، أحدهما : مسلمة تحد : والأخرى : كافرة لم تحصن ، أى لم تسلم : تعاقب .

(١) انظر : للسابق .

كتاب الحدود / باب تأخير الحد عن النفساء

٥٣٩

٣٠٠٧ (٧) باب تأخير الحد عن النفساء

٣٠٠٨ (٨) باب حد الخمر

(٧) باب تأخير الحد عن النفساء

٣٤ - (١٧٠٥) حدثنا محمد بن أبي بكر المَدَمِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَلَوَانَ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ السُّدِّيِّ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

قَالَ : خَطَبَ عَلِيفَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) زَنْتٌ ، فَافْرَنْي أَنْ أَجْلِدَ!! ، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ ، نَخْشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ : (إِحْسَنَ!) .

(...) وحدثناه إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ السُّدِّيِّ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ .

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : (اتْرُكْهَا حَتَّى تَمَاتَلَ لَهَا .

قال الإمام : وقول على : (أقيموا على أرقائكم الحد ، من أحسن منهم ومن لم يحسن) : هذا قولنا في إقامة الحد على الأمة وإن لم يكن لها زوج ، خلافاً لمن أبى ذلك واعتقد أن في شرط حدها إحصائها بالتزويج ، وتأول قراءة من قرأ : (إذا أحسن) بفتح الهمزة والصاد على معنى التزويج ، وقد تقدم الحديث المذكور فيه : (إذا زنت فاجلدوها) ولم يفرق .

وفي بعض طرقه أنه (صلى الله عليه وسلم) قال عن الأمة إذا زنت ولم تحصن : (إن زنت فاجلدوها) .

قال القاضي : وفي قوله : إن أمة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) زنت فأمرني أن أجلدوها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، نخشيت إن أنا أجلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (أحسن) : حجة لما تقدم أنه لا يحد بالجلد المريض والنفساء حتى تستقل من نفاسها لأنه مرض ، وأما من حده القتل فيحد كل حين لارتفاع العلة .

٤٦ / ب

٥٤٠ كتاب الحدود / باب حد الخمر

(٨) باب حد الخمر

٣٥ - (١٧٠٦) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، قالا : حدثنا محمد

ابن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلده بجريلتين ، نحو أربعين .

قال : وفعله أبو بكر .

فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمان ! دن فامره عمر .

(...) وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث -

ص ممص ص ، ه ص ، ص ممص ص ص ص ص روص ! رصص ص ص ص ، حدثنا شعبة ، حدثنا قتادة .

قال : سمعت أنسا يقول : أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) برجل .

فذكر نحوه .

٣٦ - (...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا معاذ بن هشام ، حدثني أن ، عتيق قتادة ، عن أنس بن مالك ، أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) جلد في الخمر بالجريد والنعال ، ثم جلد أبو بكر أربعين .

فلما كان عمر ، وإنا الناس من الريف والقرى ، قال : ما

وقوله : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جلد في الخمر بجريلتين نحو أربعين ، وفعله أبو بكر ، وأن

عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : (أخف الحدود ثمانين (١)) ، فأمر به عمر ، وفي الرواية الأخرى : أنه - عليه السلام - كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين ، وذكر قول علي : (جلد النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة) .

قال الإمام - رحمه الله - : لو فهمت الصحابة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حداً محدوداً في الخمر

لما عملت فيه برأيها ولا خالفتها ، كما لم تفعل ذلك في سائر الحدود / ، ولعلهم فهموا أنه - عليه السلام - فعل ذلك على موجب اجتهاده فيمن فعل فيه ذلك .

قال القاضي - رحمه الله - : أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر ، وأجمعوا

أنه لا يمتل إذا تكرر منه ذلك ، إلا طائفة شاذة قالوا : يقتل بعد حده أربع مرات ، الحديث الوارد في ذلك وهو عند الكافة منسوخ بقوله - عليه السلام - : لا يحل دم مسلم

(١) في الأصل : ثمانون .

كتاب الحدود / باب حد الخمر ٥٤١ تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَوْفٍ: أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا كَأَخْفِ الْخُدُودِ .
قَالَ: فَجَلَّدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ .

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ: الرَّيْفَ وَالْقُرَى .
٣٨ - (١٧٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ ابْنِ أَبِي
عُرُوبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ .

إِلَّا بِثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ (١) وَحَدِيثُ النُّعْمَانِ وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدَهُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَمْ يَقْتُلْهُ ، وَنَهَى عَنْ لَعْنِهِ ، وَدَلَّ عَلَى نَسْخِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ .
وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْصِيلِهِ وَقَدَرِهِ ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ ؛ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالثَّافِعِيُّ مَرَّةً
وغيرهم : أَنَّ حَدَهُ ثَمَانُونَ جَلْدَةً .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - أَيْضًا - وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ : حَدَهُ أَرْبَعُونَ .
قَالَ الثَّافِعِيُّ : بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ (٢) .
وَجَعَلَ الْأَوَّلُ : مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَعَلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدًا مُعَيَّنًا ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ :
(نَحْوُ أَرْبَعِينَ) .

وَقَوْلُهُ : (بِجَرِيدَتَيْنِ) : يَحْتَمِلُ جَمْعُهَا فِي أَرْبَعِينَ ، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ
عَنْ أَبِي صَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - [وَأَنَّهُ] (٣) ضَرَبَ بِنَعْلَيْهِ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ (٤) .
فَتَأْتِي ثَمَانِينَ ، فَيَكُونُ اجْتِهَادُ الصَّحَابَةِ فِي الثَّمَانِينَ وَفِي الْأَرْبَعِينَ عَلَى مَقْدَارٍ يَجْزِي ضَرْبَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَمُوَافَقَتَهُ ، لِأَعْلَى إِحْدَاثِ حَدِّ
لَمْ يَكُنْ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ جَرِيدَتَيْنِ مَفْرُوقَتَيْنِ
(١) سَبَقَ فِي مَعْلَمٍ ، كَالْقِسَامَةِ ، بِمَا يَبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ (٢٥) .
(٢) لَنْظَرِ: أَلَا سَتَذْكَارُ ٢٤ / ٢٦٩ ، الْحَاوِي ١٣ / ٤١٢ ، الْمَغْنَى ١٢ / ٤٠٩ ، ٤٩٩ .
(٣) لَيْسَ لَهَا مَعْنَى فِي السِّيَاقِ .
(٤) ١ نَظَرُ: تُحْمَدُ ٣ / ٦٧ .

٥٤٢ كتاب الحدود / باب حد الخمر ضرب بكل واحدة متهما عددا حتى كمل بهما أربعين ، وفصل عمر وأبو بكر وحد علي الوليد بمحض
عثمان أربعين .

وَاخْتِلَافُ رَأْيٍ عَلَى فِي فَعْلِهِ يَدُلُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي ذَلِكَ لَا يَخَالَفُ .
ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِ الْقَلِيلِ مِنْ خَمْرِ الْعَنْبِ وَكَثِيرِهِ ، سَكَرَ أَوْ لَمْ يَسْكُرْ .
وَعَلَى حَدِّ مَنْ سَكَرَ مِنْ كُلِّ سَكَرٍ .
وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ مَنْ شَرِبَ مَا لَا يَسْكُرُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ خَمْرِ الْعَنْبِ ، فَجُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءُ عَلَى تَسْوِيَةِ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَالْحَدُّ مِنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ
لِتَحْرِيمِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ .

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجلد حتى يسكره وإن شربه مالم يبلغ السكر ، وعنهم - أيضا - مثله في مطبوخ العنب المسكر ، ونحر التمر عند بعضهم تكحمر العنب (١) .

وقال أبو ثور : يجلد من يرى تحريمه ولا يجلد من يرى تحليله ، ويتأول في ذلك .
وقد مال إلى هذا التفريق بعض شيوخنا المتأخرين ، وإجماع المسلمين منعقد على تحريم نحر العنب النبيئ ، قليله وكثيره .
وضربه بالجريد والنعال يدل على تخفيف حد الخمر ، دألى هذا ذهب الشافعي ؛ أنه لا يكون الحد [إلا] (٢) بمثل هذا إلا بالسوط .
وعند مالك وغيره : الضرب فيه بسوط بين سوطين ، وضرب بين ضربين ، والحدود كلها سواء .
وعند الزهري والثوري وإسحق وأحمد والشافعي : أن الخمر أخف الحدود (٣) .
وقال الليث كقول مالك .

وقال آخرون : ضرب التعذيب أشد ، ثم ضرب الزنا ، ثم ضرب الخمر ، ثم ضرب ١٠ لقذف (٤) .
وأجاز بعض أصحابنا في المدمنين عليه التغليظ بالفضيحة والطواف والسجن .
وقوله : (بجريدتين نحو أربعين) : لا خلاف بين العلماء أنه لا يجزئ ضرب بسوطين ، أو بسوط / له رأسان في حد الصحيح ، أو سياط مجموعة ، ويحسب أعداد ذلك .

واختلفوا في المريض الذي لا يرجى برؤه ، فذهب مالك والكوفيون وجمهور العلماء إلى أنه لا يجزئ فيه إلا ما يجزئ في الصحيح ، ويترك حتى يبرأ أو يموت .

قال الشافعي : يضرب ضربة بعكول نخل يصل جميع شماريخها إليه ، وما يقوم مقامه ، على ما جاء في حديث مخدج .
وقد روى عن علي أنه ضرب الوليد بسوط له رأسان أربعين ، وهذا يدل على أنه لم يحسب إلا كسوط واحد ؛ لأنه إنما حده أربعين .
هذا يدل على أنه لم يحسب على ما جاء في الحديث .

وذكر في الحديث أن عبد الرحمن بن عوف هو النبي أشار على

(١) المغني ١٢ / ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، الاستذكار ٢٤ / ٢٧٤ وما بعدها .

(٢) غير مفهومة في هذا السياق .

(٣) انظر : لطاوي ١٣ / ٤٣٥ .

(٤) انظر : الاستذكار ٢٤ / ٩١ ، ٩٢ .

كتاب الحدود / باب حد الخمر ٥٤٣ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، حَا شَأ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيروز فولى ابن عامر الداناج ، حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْدَرِ ، أَبُو سَاسِ ال ، قَالَ : شَهِدْتُ عَثْمَانَ بْنَ مَحْفَانَ وَاتَى بِالْوَلِيدِ ، قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ .

ثُمَّ قَالَ .

أزيدكم ؟ محلي رجلاًن - أحداً ما حمران - أنه شرب الخمر ، وشهد آخوص أنه " وآ" .

ل محتمان ه إنه لم يتقياً

عمر بالثمان جلد في الخمر (١) .

وفي الموطأ وغيره (٢) أنه علي بن أبو طالب .

وقوله : (فلما كان في زمن عمر ودنا الناس من الريف والقرى ، : يعني فتحت الشام والعراق وبلاد الخصب والكروم والثمار .

والريف ما دنا من المياه من الأراضي ، ويعبر بذلك عن الخصب والسعة .

ومشاورة عمر الناس في حد السكر دليل على تشاور أهل العلم في النوازل ، أن المناكير إذا كثرت وجب الاهتبال بأمرها والتشدد فيها لئلا يؤنس بها .

دليل الحال أنه كان الأمر في الخمر قبل أخف في مبدأ أحدها حتى كثر وقوع الناس فيها ، وقياسهم لها على أخف الحدود أو على القذف ؛ لأن الشارب إذا سكر هذى ، وإذا هذى اقترى ، أصل في القياس .

وقول عبد الرحمن : (أخف الحدود ثمانين ! ويروى : (أخف الحدود ثمانين) بالنصب فيهما ، وهو أوجه في العربية ، أى : حد فيها أخف الحدود ، أو اجعلهما أخف الحدود .

وذكر مسلم حديث عبد الله الداناج ، ويقال أيضا : (الدان) بغير جيم ، (الدانا بالهاء ، ومعناه بالفارسية : العالم . وحُصين بن المنذر بالضاد المعجمه .

ذكر قصة الوليد وتخليطه في صلاة الصبح ، وشهود الرجلين عليه ، أحدهما أنه شرب خمرًا والآخر أنه رآه تقيًا .

فقال عثمان : لم يتقيًا حتى شربها ، والشهادة على القىء كالشهادة على الشرب .

وقول عثمان : (قم يا على فاجلده ، فقال على : قم يا حسن فاجلده) : فيه إقامة

(١) أبو داود ، كالحودود ، بالحد في الخمر ٢ / ٤٧٢ ، الترمذى ، كالحودود ، بما جاء في حد السكران ٤ / ٤٨ وقال : حديث حسن ، الدارمى ، كالحودود ، بفي حد الخمر ٢ / ١٧٥ .

(٢) الموطأ ، كالأشربة ، بالحد في الخمر ٢ / ٨٤٢ (٢) ، أبو داود ، كالحودود ، بإذا نتابع في شرب الخمر ٢ / ٤٧٥ ، للدارمى ، كالحودود ، بفي حد لطم ٢ / ١٧٥ .

لا / ب

٥٤٤ كتاب الحدود / باب حد الخمر حتى شربها .

فَقَالَ : يَا عَلِيُّ ، قُمْ فَاجْلِدْهُ .

فَقَالَ عَلِيُّ : قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ .

فَقَالَ الْحَسَنُ : وَلَّ حَارَهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَهَا - فَكَانَهُ وَجَدَ عَلَيْهِ - فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ ، قُمْ فَاجْلِدْهُ .

فَجَلَدَهُ ، وَعَلِيٌّ يَعِدُّ ، حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ .

فَقَالَ : أَمْسِكْ .

ثُمَّ قَالَ : جَلَدَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) أَرْبَعِينَ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سُنَّةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ .

الفضلاء الحدود بأنفسهم ؛ لأنها من أفضل القربات .

وكذلك كان جلة الصحابة يقيمونها بين يدي الخلفاء .

ويجب أن يختار لإقامتها عند جميع العلماء أهل الفضل والعدل ، إذا لمكنوا لثلاثة يشعه وأنى ذلك ؟

وقول حسن : (وذ حارها من تولى قارها) : مثلٌ من أمثال العرب .

قال الأصمعي : ول شدتها من تولى هنيئها .

والقار : البارء .

ومعنى قول الحسن هذا : أى وذ ضربه داقامة الحد عليه من قلده الله

أمر المسلمين .

وقال الخطابي : معناه : ولّ عقوبته من توليه العمل والنفع (١) . الأول أولى وأبين في القصة .

وفى أمر على للحسن ثم لعبد الله جواز استنابة الحكام فيما قلده ، لا سيما بحض مقلدهم ومعرفته .

د إنما خص عثمان عليا بجلده (٢) لكونه أقرب إليه من غيره بذي يجمعهم عبد مناف ، على من بنى هاشم بن عبد مناف ، والوليد من بنى عبد شمس ابن عبد مناف .

وقول على لما بلغ ضربه أربعين : (أمسك ، جلد النبي (صلى الله عليه وسلم) أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ،

وهذا أحب إلي) : نيه ما كان يعتقد على في إمامة الخليفين أبي بكر وعمر ، وأن حكمهما سنة ، وأمرهما حق لقوله - عليه السلام - :

/ (اقتدوا باللذين من بعدي) (٣) .

خلاف ما يكذب عليه فيه الرافضة والشيعة .

وقوله : (هذا أحب) : حمله أكثرهم على الأربعين ، وقد روى عن علي في هذه القصة أنه ضربه ثمانين ، وهو المعروف من مذهب علي .
وقوله في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة .

وروى عن علي - رضي الله عنه - أنه جلد المعروف بالنجاشي ثمانين ،

(١) الخطابي في معالم السق بلفظ ول العقوبة وللضرب من توليه العمل وللنفع ٦ / ٢٨٥ .

(٢) في س : بحده .

(٣) الترمذي ، كالمناقب ، بمناقب لبي بكر وعمر ، رقم ٥ / ١٠٦ (٣٦٦٣) ، وكذا ، بمناقب عبد الله ابن مسعود ٥ / ٦٧٢ (٥٠٥) .

له) ، لبن ماجة ، المقدمة ، بفي فضائل أصحاب رسول الله ٣٧ / ١ برقم (٩٧) ، لحمد ٣٨٢ / ٥ .

كتاب الحدود / باب حد الخمر ٥٤٥ زاد علي بن جرير في روايته : قال إسماعيل : وقد سمعت حديث الداناج منه فلم أحفظه .

٣٩ - (١٧٠٧) حدثني محمد بن منهل الضير ، حدة ننا يزيد بن زريع ، حدثنا سفيان الثوري ، عن أبي حصين ، عن عمير بن سعيد ، عن علي ، قال : ما كنت أقيم على أحد حدا فيموت فيه ، فأخذ منه في نفسي ، إلا صاحب الخمر ؛ لأنه إن مات وإيته ؛ لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يسنه .

٣٠٠٩ (٩) باب قدر أسواط التعزير

(...) حدثنا محمد بن المثنى ، حاشا عبد الرحمن ، حدة ننا سفيان ، بهذا الإسناد ، مثله .

والمشهور أن عليا هو الذي أشار على عمر بإقامة الحد في الخمر ثمانين ، على ما في الموطأ وغيره (١) .
وهذا كله يرجح رواية من رواه ال حد الوليد ثمانين ، وقد ذكره البخاري (٢) أيضا .

ويجمع بينه وبين ما هنا : ماروى أنه حده بسوط له رأسان ، فجاء في العدد ثمانين ضربة ، كما جاء في حد النبي (صلى الله عليه وسلم) أربعين بنعلين .

وفي الحديث الآخر بجريدتين ، وأن عمر جعل ذلك لكل نعل سوطا ، وكان شأن الحد في الخمر على التخفيف عندهم - والله أعلم - مع قوله : (وحد عمر ثمانين وهذا أحب إلينا) ، فعادت الإشارة إلى أقرب مذكور .

وقد نحا الطبري إلى توهن خبر الوليد وذكر أنه تحومل عليه في الشهادة في تلك القصة .

وقول علي : (ما كنت أقيم على أحد حدا فيموت فأجد منه في نفسي ، إلا صاحب الخمر ؛ لأنه إن مات وديته ؛ لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يسنه) يعني : لم يجد منه حدا لا يتعداه ، دائما كان ضربه إياه على ما تقدم ، لكن لما كثر شرب الناس له اجتهد فيه الصحابة كما تقدم .

وقد رده قياسا على ما يستحق من الحدود .

وينجو قول علي قال الشافعي ، قال : إن حد أربعين بالأيدى والنعال والثياب فمات فالله قتله ، د إن زيد على الأربعين بذلك ، أو ضرب أربعين بسوط فمات ، فديته على عاقلة الإمام .

ولم يختلف العلماء فيمن مات من ضرب حد وجب عليه أنه لا دية فيه على الإمام ولا على بيت المال .

واختلفوا فيمن مات من التعزير ، فقال الشافعي : عقله على عاقلة الإمام

(١) سبق تخريجه .

(٢) البخارى ، كلطدود ، بالضرب بالجريد والنعال ٨ / ١٩٦ .

٥٤٦

كتاب الحدود / باب حد الخمر

وعليه الكفارة ، وقيل على بيت المال .

وجمهور العلماء : أنه لا شيء عليه (١) .

وبقية الكلام فيما يحل ويحرم من الأشربة في كتابهما إن شاء الله تعالى ، كذا الرواية في جميع النسخ ؛ لأنه إن مات وديته .

فكذا روى البخارى (٢) ؛ لأن ديته إياه كفارة استرأته وتروعه لا علة ذلك .

وقد روى عن ابن الحذاء أنه إن مات ، وهو قريب من هذا .

(١) لأفنى ١٢ / ٥٠٣ وما بعدها ، الحاوى ١٣ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٢) البخارى ، كالحدود ، بالضرب بالجريد والنعال ٨ / ١٩٦ .

كتاب الحدود / باب قدر أسواط التعزير ٥٤٧

(٩) باب قدر أسواط التعزير

(٤٠) - (١٧٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ،

عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ ، قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، ! ، صُصَّ ص - ص ورص ، ص ص ص

ص ! صوصوص ه ص ، ص ص ابن جابر ، فحدثه ، فأقبل علينا سليمان .

فقال : حدثني عبد الرحمن بن جابر ، عن أبيه ، عَنْ أَبِي بُرَّةٍ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ : لَا

يَجْلِدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ لَمَّا .

قوله : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله ، قال الأمام :

هذا خلاف مذهب مالك ؛ لأنه يميز في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود ؛ لأن عمر - رضى الله عنه - ضرب من نقش على خاتمه

مائة ، وضرب صبيحاً أكثر من الحد .

وقد أخذ ابن حنبل بظاهر الحديث فلم يزد في العقوبات على العشرة ، وتأول أصحابنا الحديث على أنه مقصور على زمان النبي (صلى

الله عليه وسلم) ؛ لأنه كان يكفى الجانى منهم هذا القدر ، وتأولوه - أيضاً - على أن المراد بقوله : (فى حد من حدود الله) ؛ لأن

الحرمان كلها من حدود الله .

وقال أبو حنيفة : لا يبلغ فى التعزير أربعين ، وقاله الشافعى ، وقال أيضاً : لا يبلغ عشرين لأنه أدنى حدود / العبد فى الخمر .

فقال بعضهم : لا يبلغ ثمانين (١)

قال القاضى : فظاهر هذا الحديث من أصحابنا أشهب فى بعض الروايات عنه ،

واحتمج بطديث .

وقد اختلف مذهب مالك وأصحابه فى ذلك ، فالمشهور عنه وعنهم ما تقدم ، وأن ذلك يوكل إلى اجتهاد الإمام ، ويقدر جرم الفاعل

وشهرته بالفسق دان أكثر جداً ، ونحوه عن أبى يوسف وأبى ثور والطحاوى .

وروى عن محمد بن الحسن مثله ، قال : دإن بلغ ألفا .

وروى عنه مثل قول أبى حنيفة .

وروى عن مالك فى الضرب فى التهمة فى الخمر والفاحشة خمسة وسبعين سوطاً ، لا يبلغ به الحد ، وقد مال إليه أصبغ من أصحابنا ،

ونحوه لمحمد بن مسلمة ، قال : لا أرى أن يضرب السلطان فى الأدب مثل الحدود ، ولا يبلغ به الحد أبداً ، ونحوه لأبى ليلى وأبى

يوسف ، قال : أقله خمسة وسبعون .

وروى عن عمر : لا يبلغ فى تعزير أكثر من ثمانين .

وروى عن ابن أبى ليلى - أيضاً - وابن شبرمة : لا يبلغ مائة ويضرب مادونها .

وروى عن الشافعى سوى ما تقدم

(١) انظر: المغنى ١٢ / ٥٢٤ وما بعدها .

١ / ٤٨

٥٤٨

كتاب الحدود / باب قدر أسواط التعزير

٣٠٠١٠ (١٠) باب الحدود كفارات لأهلها

للذى يضرب فى الأدب أبداً وإن أتى على نفسه ، حتى يقر بالإنبابة فيرفع عنه .

وقال ابن أبى ذئب وابن أبى يحيى : لا يضرب أكثر من ثلاثة فى الأدب .

وقاله أشهب فى مودب الصبيان ، قال : فإنا زاد اقتص منه ، وعن الزبير من أصحاب الشافعى : تعزير كل ذنب مستنبط من حده لا يجاوز به حده .

قال الإمام : ذكر مسلم هذا الحديث من حديث سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر ، عن أبيه ، عن أبى بردة الأنصارى ، قال بعضهم .

هكذا روى عند ابن ماهان بالدال المهملة وهو الصواب ، وروى عن الرازى وغيره عن الجلودى عن أبى برزة ، بالزى وهو خطأ .

ويقال فى اسم أبى بردة هذا : هانى بن نيار الحارث ، ويقال : هو رجل آخر من الأنصار .

قال القاضى : الحديث معروف لأبى بردة .

وكذا أخرجه البخارى وغيره (١) .

ولم

يقبل أحد فيه : أبو برزة .

وأبو برزة هنا تصحيف .

قال القاضى : ورواه مسلم من حديث عمرو ، وهو ابن الحارث عن بكير بن كؤاش شجع ،

عن سليمان ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن أبيه عن أبى بردة .

قال الدارقطنى ، : تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان ، وخالفهما الليث وسعيد بن أبى أيوب وابن لهيعة ،

فرووه عن بكير ، عن سليمان ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن أبى بردة .

لم يقولوا عن أبيه .

واختلف فيه على مسلم بن أبى مریم ، فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر ، عن رجل من الأنصار ، عن النبي (صلى الله

عليه وسلم) .

وقال ابن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه .

قال أبو الحسن فى كتاب العلل : وولم ألح قول الليث ومن تابعه عن بكير ، قال فى كتاب التبع : وقول عمرو صحيح .

(١) البخارى ، كالحود ، بكم التعزير والأدب ٨ / ٢١٥ ، أحمد ٤ / ٤٥ ، ابن ماجه ، كالحود ، بالتعزير ٢ / ٨٦٧ برقم (١) .

(٢٦) .

(٢) الإلزمات والتبع ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

كتاب الحدود / باب الحدود كفارات لأهلها ٥٤٩

(١٠) باب الحدود كفارات لأهلها

٤١ - (١٧٠٩) حدثنا يحيى بن يحيى التميمى وأبو بكر بن أبى شيبه وعمزرو الناقد وإسحق بن إبراهيم وابن نمير ، كلهم عن ابن عيينة -

واللفظ لعمرو - قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبى! مرشح ، عن عبد الله بن الصل ط قال : كُنا مع رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) فى مجلس ، فقال ه (صتباً يعونى على ألا تشوكوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسوقوا ، ولا تقتلوا النفس

أتى حرم الله إلا بالحق .

فَقُوفِي مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ فَلَكَ : فَعُوقِبَ بِهِ ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ فَلَكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَافْرِهِ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ) .

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَزَادَ فِي الْحَلِثِ : فَتَلَّا عَلَيْنَا آيَةَ النَّسَاءِ : أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا الْآيَةَ (١) .

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَيْمُنِ الضَّنْعَانِيِّ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الضَّامِتِ ، قَالَ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ

وَقَوْلُهُ : (تَبَايَعُونِي عَلَى أَلَّا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) .

وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ .

إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ / وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ) ، قَالَ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هَذَا الْحَدِيثُ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَكْفُرُ بِالذُّنُوبِ وَهُمْ الْخَوَارِجُ ، وَرَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ : لَا بَدَّ مِنْ عِقَابِ الْفَاسِقِ إِلَى إِذَا مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ذَكَرَ هَذِهِ

الْمَعَاصِيَ وَأَخْبَرَ أَنَّ أَمْرَ فَاعِلِهَا إِلَى اللَّهِ - سَبْحَانَهُ - إِنْ سَأَا عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَلَمْ يَقُلْ : لَا بَدَّ أَنْ يَعَذِّبَهُ .

وَفِيهِ تَكْفِيرُ الذَّنْبِ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ .

وَقَدْ قَالَ فِي طَرِيقٍ بَعْدَ هَذَا الْحَدِيثِ فَرَادَ فِيهِ : (وَلَا نَنْتَهَبُ وَلَا نَعْصِي ، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ) .

فَتَأْمَلْ تَحْرِيرَ نَقْلَةِ الشَّرِيعَةِ ، وَذَلِكَ

(١) ثَالِمُ الْمُتَحَنَّةِ : ١٢ .

٤٨ / ب

٥٥٠ كتاب الحدود / باب الحدود وكفارات لأهلها الله (صلى الله عليه وسلم) كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ : أَلَّا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تُسْرِقَ

، وَلَا تَزْنِي ، وَلَا تَقْتُلْ أَوَّلَ النَّأ ، وَلَا يَعْصَهُ بَعْضُنَا بَعْضًا (فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَنَحِمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ

، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، إِنْ شَاءَ غَفَرَهُ) .

٣٠٠١١ (11) باب جرح العجماء والمعدن والبر جبار

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا لَيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَرَى حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيرِ ، عَنِ الصُّنَابِيَّ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ؛ أَنَّهُ قَالَ

: إِنِّي لَمِنَ النَّبَّاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَقَالَ : بَايَعَنَاهُ عَلَى

أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ : (فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) ، وَلَمْ يَقُلْ : فَالْجَنَّةُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْصِي بَغَيْرِ هَذِهِ الذُّنُوبِ ؛ كَشَرْبِ الْخَمْرِ ،

وَأَكْلِ الرِّبَا ، وَشَهَادَةِ الزُّورِ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : (وَلَا نَنْتَهَبُ وَلَا نَعْصِي) فَعَمَّ سَائِرَ الْمَعَاصِي ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ لَا يَعْصِي أَصْلًا لَهُ الْجَنَّةُ .

قَالَ الْقَاضِي : كَثُرَ الْعِلْمَاءُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْخُدُودَ كَفَّارَةٌ أَخَذًا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ

وَقَفَهُ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : أَلَا أَدْرِي الْخُدُودَ كَفَّارَةٌ لَمْ لَا (١) ، لَكِنْ حَدِيثُ عِبَادَةِ أَصَحُّ إِسْنَادًا .

وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَبْلَ حَدِيثِ عِبَادَةَ ؛ إِذْ لَمْ يَعْلَمْ أَوَّلًا حَتَّى أَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخِيرًا .

وَاحْتِجَ مَنْ وَقَفَ بِقَوْلِهِ : { ذَلِكَ لَهُمْ خِزْفِي فِي الثَّنِيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَنَابِي عَظِيمٌ } (٢) .

والآية مختلف فيها ، هل هي في الكفارة أو محاذير الإسلام ؟ فإن كانت في الكفارة فلا حجة فيها ، وأيضا فيكون حديث عبادة مخصصاً لعموم الآية ، أو مبيناً ومفسراً لها .

وقوله : (لا يعضه بعضنا بعضاً) : كذا رواية الجماعة ، لمعناه تأويلات : أحدها : لا يسخر .
والعضية .

والعضه : السخر ، والآخر النيمة ، وهي العضه والعضه أيضا والآخر البهتان ، أى لا يقذفه ولا يكذب عليه ، وينسب إليه ما ينقصه ويتأذى به .

والعضية : الإفك والبهتان ، يقال : عضه الرجل بالفتح ، وأعضه : إذا أفك .

وعضته وأعضته فلانا ، كذا جاء هذا الحرف في رواية الجماعة وعند العذري : (ولا يعض بعضنا

(١) الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ملا ٢ ، كالحذود والديات ، بهل تكفر الحدود الذنوب أم لا ؟ وقال : (رواه للبز ، ب!صنادين ، رجال أحدهما رجال الصحيح ، غير أحمد بن منصور الرمادى وهو ثقة) .

(٢) المائدة : ٣٣ .

كتاب الحدود / باب الحدود كفارات لأهلها ٥٥١ ألا نشارك بالله شيئا ، ولا نزنى ، ولا نسرَق ، ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا نتهب ، ولا نعصى .

فَالْجَنَّةُ ، إِنْ فَعَلْنَا فَلَكَ ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، كَانَ قَضَاءُ فَلَكَ إِلَى اللَّهِ .
وَقَالَ ابْنُ رُحْمٍ : كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ .

بعضا) بغيرها على وزن يقف ، والأول أبين إلا أن يخرج على بعد من التأويل على قوله تعالى : { جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِجِينَ } (١) .
أى سحراً ، على ما فسره بذلك ، وهو قول الفراء ، وجعل العضه قد نقصت منها الأصل ، وألحقت علامة التأنيث ، فيخرج فعله على هذا أيضاً - والله أعلم .

(١) الحجر : ٩١ .

٤٩ / أ

٥٥٢ كتاب الحدود / باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار

(١١) باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار

٤٥ - (١٧١٠) حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رُحْمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ : (الْعَجْمَاءُ لَمْ جَرَحَهَا جُبَارٌ ، وَالْبُئْرُ جُبَارٌ ، وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ) .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا

إِسْحَاقُ - يَعْنِي ابْنَ عِيسَى - حَدَّثَنَا مَالِثٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ .

بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ،

وقوله : (العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاخ الخمس) ،

قال الإمام : إنما جاء الشرع بتضمين المتلف لنفسه غيره أو ماله مباشرة ، أو كان السبب في ذلك على شروط في كونه صبيبا يطول استقصاؤها ، ومالم يباشره ولا كان صبيبا فيه فلا يضمه .

هذا أصلي الشريعة سوى ما استثنته من هذا ، من تضمين العاقلة ، اذا لم تكن ولا كانت سبب الجناية .

والدابة إذا أصابت إنسانا ففعلها غير منسوب لمالكها فلا ضمان عليه ، فإن كان راکبها أو سائقها أو قائدها ضمن على الجملة على تفصيل في ذلك ؛ لأن له في فعلها مائة ! اركة ؛ لإمكان أن يجذبها أحد هؤلاء عن طريق الإتلات .

وكذلك البئر / إذا استأجره لحفرها فانهارت عليه ، فلا ضمان على المستأجر .
وكذلك المعدن الذي يعمل فيه ، والعلة ما ذكرناه .

٣١ - 30 - كتاب الأفضية

٣١٠١ (1) باب اليمين على المدعى عليه

قال القاضي - رحمه الله - : العجماء : ما لا ينطق من الحيوان ، وهو ما لا يعقل منه من البهائم .

وجرحها أمانيها [(١) كانت جرحاً أو غيره من إتلاف نفس أو مال ، فعبر

(١) بياض في ص ، وغير مفهومة من الأصل .

كتاب الحدود / باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ٥٥٣ عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب وعبيد الله عبد الله ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

٤٦ - إ...

(حدثنا محمد بن رُحْم بن المهاجر ، أخبرنا الليث ، عن أثوب بن موسى ، عن الأسود بن العلاء ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أنه قال : (البئر جرحها جبار ، والمعدن جرحه جبار) ، والعجماء جرحها جبار ، وفي الرثا ز الخمس) .

إ...

(وحدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي ، حاشا الربيع - يعني ابن

ص ص ممص ص قصي ، ه ، ص ص ممص ، ص ص ممص ص ، ص ممص ، ص ص ، مسلم .

ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي .

ح وحدثنا ابن بشار ، حدثنا محمد ه ، ص ص ص ص ، ص ص ،

ابن جعفر ، قالوا : حدثنا شعبة ، كلاهما عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثله .

بالجرح عما عداه .

فقوله : (جرح العجماء جبار) بن أن ما حكم له بهذا الحكم ما لم يكن فيه سبب لغير العجماء ؛ ولهذا اختص بإضافته إليها .

ولا خلاف بين العلماء في جنایات البهائم نهاراً أنها هدر ؛ إذا لم يكن لها سائق ولا راکب .

واختلفوا إذا كان معها أحدهما ، فجمهورهم أنهم ضامنون لما جنت الدابة من أجلهم .

وقال داود وأهل الظاهر : لا ضمان من جرح العجماء على حال لا أن يحملها سائقها أو قائدنا أو راکبها على ذلك أو يقصده (١) .

واختلفوا فيما أصابته رجلها أو ذنبها ، فلم يضمق مالك والليث والأوزاعي صاحبها ، وضمنه الشافعي وابن أبي ليلى وابن شبرمة (٢) .

واختلفوا فيما فعلته الضارية ، فجمهورهم أنها كغيرها ومالك وبعض أصحابه يضمنونه .

واختلفوا في رعيها ليلا ، فضمن مالك ذلك أصحاب المواشي ، وبه قال الشافعي ، ولم ير أبو حنيفة في فعل البهائم ضمنا في شيء في ليل ولا نهار ، وجهورهم على أنه لا يضمق ما رعت نهارا .

وقال الليث وسخون : يضمق .
وقوله : (والمعدن جبار) وهو حيث يعمل في المعادن لما يخرج منها فيصير فيها الغير ، أن يستأجر من يعمل فيها ، أو يجتمع القوم يعملون فيها ، وكذلك البئر تحفر .
وقد يكون - أيضا - معنى البئر جبار : ما حفره الرجل في ملكه حيث يجوز له ، أو بئر (١) لنظر : الاستدكار ٢٥ / ٢١١ وما بعدها .
(٢) انظر : السابق .

٥٥٤ كتاب الحدود / باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار يحفرها بفناء داره أو جانب داره للمطر ، أو للبئر خاصا أو بالقيام لماشيته أو لسقيه ومنفعته ، ما لم يجعل ذلك على طريق المسلمين وممرهم ، فيقع في ذلك إنسان فيهلك ، كل ذلك لا ضمان على فاعله .
وكذلك المستأجر على حفرها ، بخلاف ما حفره في ملك غيره بغير إذنه ، أو على طريق المسلمين حيث لا يباح له ، أو في ملكه ليهلك فيها إنسانا أو سارقا .

ففي هذا كله يضمن حافرها في ماله ما دون ثلث الدية مما يصيب [الدية مما يصيب] (١) ، وما كان أكثر فعلى العاقلة ونحو هذا ، كله قول مالك ، ونحوه قول الشافعي .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو ضامن في هذا كله .
وقال الليث : لا يضمن ما هلك فيما حفر للسارق .
وتفريقه بين المعدن في الحديث ولو كان حجة للكافة في أن لو كان دفن في الجاهلين ، وأن المعدن ليس بركاز ، خلافا لأبي حنيفة في تسمية المعدن ركازا .

قال الإمام : والركاز دفن الجاهلية ، وقد قدمنا في كتاب الزكاة لم خصص بالخمس ؟ وأشرنا إلى أن النقب كلها كثر خفف عن الإنسان أمر الصدقة ، ولهذا كان في المعدن الزكاة ، إلا أن يكون يوجد فيها مثل البدره فيخمس لعدم النقب فيها .
و (جبار) معناه : هدر .

والركاز في اللغة : أصله الثبات والدوام ، من قولهم : ركز الشيء في الأرض : إذا ثبت أصله .
والكنز يركز في الأرض كما يركز الرمح وغيره .

وهو عند أهل الحجاز : المال المدفون خاصة مما كنزه أهل الجاهلية .

وعند أهل العراق : المعدن كلها في كل محتمل في اللغة .

قال القاضي - رحمه الله - : مضى الركاز والمعدن في الزكاة مما يغني عن إعادته .

(١) هذا الكلام زائد في الأصل ، وسقط من س .

كتاب الأفضية / باب اليمين على المدعى عليه

٥٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠ - كتاب الأفضية

(١) باب اليمين على المدعى عليه

١ - (١٧١١) حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ،

٣١٠٢ (٢) باب القضاء باليمين والشاهد

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : اَللّٰهُ يُعْطِي النَّاسَ بِدَعْوَاهُمْ ، لَا دَعَى نَاسٍ دَمَاءَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمْنَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ "

كتاب الأفضية

لولة (صلى الله عليه وسلم) : ا لوعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه) ، قال القاضى : خرج البخارى (١) ومسلم هذا الحديث مسندا مرفوعا عن ابن عباس ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) . قال الأصبلى : لا يصح [قوله] (٢) ورفع عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إنما هو من قول ابن عباس . كذلك رواه أيوب ونافع الجمحى عن ابن أبى مليكة عنه .

قال القاضى : قد خرجه الإمامان من رواية ابن جريج عن ابن أبى مليكة مرفوعا كما تقدم . قال الإمام : اليمين فى الشريعة على أقوى المتداعين سببا .

ولما كان الأصل عدم الأفعال والمعاملات استصبحنا ذلك ، فكان القائل ما يطابق هذا الأصل هو المدعى عليه فوجب تصديقه ، ولكن لم يقتصر الشرع على الثقة بهذا الأصل فى كثير من الدعاوى ، حتى أضاف إليه يمين المدعى عليه المستمسك بهذا الأصل ؛ لتتبدد غلبة الظن بصدقه .

وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) على وجه الحكم فى هذا فقال : ا لوعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم) ولا شك فى هذا .

ولو جعل القول قول المدعى لاستباحت الدماء والأموال ، ولا يمكن لأحد أن يصون دمه وماله ، وأما المدعون فيمكنهم صيانة أموالهم بالبينات ؛ فلهذا استقر الحكم فى الشرع على ما هو عليه .

(١) للبخارى ، كالشهادات ، لليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود ٣ / ٢٣٣ .
(٢) ساقطة من س .

٥٠ / أ

٥٥٦ كتاب الأفضية / باب اليمين على المدعى عليه

٢ - (...) وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ وَقَد يتعلق بهذا الحديث من يوجب اليمين على المدعى عليه من غير اعتبار خلطة ؛ أخذاً بعمومه وظاهره من غير تقييد بخلطه .

ومذهب مالك فى مراعاتها لضرب من المصلحة ؛ وذلك أنه أوجب لكل حد على كل أحد ، لا تبذل السفهاء العلماء والأفاضل بتخليفهم مراراً كثيرة فى يوم واحد ، فجعل مراعاة الخلطة حاجزاً من ذلك .

وقد يتعلق بهذا الحديث من يرى ألا يقسم مع قول الميت : دعى مع فلان ؛ لأنه فيه

فى هذا الحديث على صيانة الدماء عن الانتهاء بالدعاوى ، وقد قدمنا الكلام على هذا فى القسامة .

قال التهاضى - رحمه الله - : حجة من راعى الخلطة مع المعنى الذى ذكره حديث ضميرة عن على وزيد بن ثابت - رضى الله عنهما - أو زيادته فى هذا الحديث إذا كانت بينهما مخالطة مع قضاء على بذلك ، وهو مذهب الفقهاء السبعة ، وأما سائر الفقهاء وأئمة الأمصار قد ترك مراعاة الخلطة وإمضاء الحديث على ظاهره فى كل أحد ، وبه قال من أصحابنا ابن نافع وابن لبابة وغيرهما .

ثم اختلف شيوخنا فى معنى الخلطة ، فقليل : معرفة المعاملة معه والمداينة بشاهد واحد وبشاهدين ، وقيل : يجرى فى ذلك الشبهة ، وقيل : الخلطة أن يكون للدعوى بينة أن يدعى بها على المدعى عليه ، وقيل : أن يكون المدعى عليه يشبهه أن يعامل المدعى .

وأجمع العلماء على استحلاف المدعى عليه فى الأموال إما مطلقة أو بعد موجب الخلطة

أو الشبهة على ما تقدم .

واختلفوا فى غير ذلك ، فذهب الشافعى وأحمد وأبو ثور إلى وجوبها على كل مدعى عليه فى حد أو طلاق أو نكاح أو عتق ؛ اخذاً بظاهر عموم الحديث ، فإن نكل حلف المدعى وثبتت دعواه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يحلف النكاح والطلاق والعتق ، فإن نكل لزم النكاح والطلاق والعتق .

وقال الشعبي والثورى وأبو حنيفة : لا يستحلف فى الحدود إلا على السرقة .

وقال نحوه مالك .

وقال : لا يستحلف في السرقة إلا إذا كان / متهما ، قالوا : أن يقوم مدعى الحدود والنكاح أو الطلاق أو العتق فشاهد واحد ، فيستحلف حينئذ عند مالك المدعى عليه لقوة ثبته الدعوى (١) .

واختلف قوله إذا أنكل ، هل يحكم عليه بما ادعى عليه وش!جن ؟ او حتى يطول سجنه ؟
(١) انظر : الاستذكار ٢٢ / ٧٢ وما بعدها .

كتاب الأفضية / باب اليمين على المدعى عليه ٥٥٧ عمر ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

! وذكر مسلم في الباب : نا ابن أبي شيبة ، نا محمد بن بشير ، عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة .

كذا لجمهورهم ، وهو الصواب .

وعند أبي جعفر وفي بعض النسخ الماهانية : عن نافع عن ابن عمر ، وهو خطأ .

وهذا نافع بن عمر بن جميل المكي ، قال البخاري : سمع ابن أبي مليكة (١) ، وروى عنه يحيى القطان وأبو نعيم .

(١) البخاري في التاريخ الكبير ٨ / ٨٦ (٢٢٧٩) .

٥٥٨

كتاب الأفضية / باب القضاء باليمين والشاهد

(٢) باب القضاء باليمين والشاهد

٣١٠٣ (3) باب الحكم بالظاهر والخن بالحجة

٣ - (١٧١٢) وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قالوا : حدثنا زي ال - وهو ابن حباب - حدثني سيف بن سليمان ، أخبرني قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قضى بيمين وشاهد . وقوله : (إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قضى بيمين وشاهد) ، قال القاضي : هذه الرواية تبين الرواية ال الرى ، وترفع احتمال التعسف ممن خالفنا في قوله : (قضى الشاهد باليمين مع شاهد) أن معناه : باليمين على المدعى عليه مع وجود الشاهد ، أى لم تؤثر عنه مرة انفراده .

قال الإمام : اختلف الفقهاء في قبول الشاهد الواحد في بعض الحقوق والمطالب ، فنفي بعضهم قبوله أصلا ، ورأى أن قوله تعالى : { فَإِنْ لَمْ يَكُونَا وَجَلَيْنِ فَرَأَيْتُ وَأَمْرَاتَانِ } (١) يوجب الاختصار على هذا المذكور في القرار ، داذا جاء هذا الحديث بخلافه وسلم من القدرح فيه باحتمال لفظه ، وأن القضية لم تنقل صفتها - فإن ذلك زيادة على النص ، والزيادة على النص لا تكون نسخا في كل موضع ، والنسخ لا يكون بأخبار الأحاد .

وأما نحن فأنا نقبل الشاهد واليمين في الأموال ، ونرى أن الزيادة على النص لا تكون نسخا في كل موضع . وهذا من المواضع التي لا يكون فيها نسخ (٢) .

ونظن أننا قدمنا بسط القول في الأصل ، وإذا ثبت قبول شهادة الشاهد الواحد في الحال والمال ، فيقبل في المال المحض من غير خلاف عندنا . ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف .

دان كان مضمون الشهادة مالميس بمال ولكنه يودى إلى مال ؛ كالشهادة بالوصية ، والنكاح بعد الموت حتى لا يطلب من ثبوته إلا المال إلى غير ذلك مما في معناه ، ففي قبوله اختلاف ، فمن راعى المال قبله كما يقبل في المال ، ومن راعى الحال لم يقبله كما لا يقبله في الطلاق والعتاق .

قال القاضي : جاءت آثار كثيرة في هذا الباب من رواية ابن عباس ، وجابر ، وعلى ،

وأبي هريرة ، وزيد بن ثابت ، وعمارة بن حزم ، وسعد بن عباد ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومسروق .

قال أهل الحديث : وأصح ما في الباب حديث ابن عباس .

قال أبو عمرو الحافظ : لا مطعن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين (١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) انظر : الحاوى ١٧ / ٦٨ .

كتاب الأفضية / باب القضاء باليمن والشاهد
٥٥٩

أهل المعرفة في ثبوته ، وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسان ، وطرق هذه الأحاديث كثيرة .
وبهذه الأحاديث أخذ معظم علماء المسلمين وأئمتهم من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وبه قضى أبو بكر وعلى وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال كافة فقهاء المدينة والحجاز وبعض العراقيين وفقهاء أصحاب الحديث والظاهر أجمع .
والحكم بهذا عندهم في الأموال خاصة .

وذهب الكوفيون واللاءوزاعى والليث والحكم والشعبي إلى ترك الحكم به ، وبه قال يحيى بن يحيى والأندلسيون من أصحابنا .
٥٠ / ب

كتاب الأفضية / باب الحكم بالظاهر والخن بالحجة

(٣) باب الحكم بالظاهر والخن بالحجة
٥٦٠

٤ - (١٧١٣) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو معاوية ، عن هشام
ابن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ
إِلَى ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ! ، فَأَقْضَى لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَطَعَتْ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا
يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ لَا .

(...) وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع .

ح وحديثه أبو كريب ، حدثنا ابن نمير ، كلاهما عن هشام ، بهنما الإسناد ، مثله .

٥ - (...) وحديثي حرمة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عروة بن الزبير عن
زينب بنت أبي سلمة ، عن

وقوله : (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ / أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضَى لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ
حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) .

وفي الرواية الأخرى إنما أنا بشر .

قال الإمام : مذهبن أن حكم الحاكم لا يحل الحرام ، وسواء الدماء والاءموال والفروج .

وعند أبي حنيفة أنه يحل الحرام في الفروج ، ووافقنا على الأموال ، وزعم حأنه لو شهد شاهدا زور على رجل بطلاق زوجته وحكم
الحاكم بشهادتهما ، فإن فرجها يحل لمتزوجها فمن يعلم أن باطن القضية باطل وقد شق عليه بأنه صان الأموال ولم ير استباحتها بالأحكام
الفاصلة في الباطن ، ولم يصن الفروج عن ذلك ، والفروج أحق أن يحتاط لها وتصان .

وقد احتج أصحابنا عليه بعموم هذا الحديث (١) .

وقوله : (الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ : أى أفطن لها ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز : عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم
؟ وى فاطنهم .

وقال أبو الهيثم : العنوان والخن واحد ، وهما العلامة يشير بهما إلى الإنسان ليفطن فيهما لقوله : لحن لى فلان ففطنت ، ويقال للذى
يعرض ولا يصرح : قد جعل كذا لحاجته لحنًا وعوانًا وعنوانًا .

(١) انظر : الاستدكا ٢٢ / ١٧ .

كتاب الأفضية / باب الحكم بالظاهر والحق بالحجة ٥٦١ أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، أن رسول الله كله سمع جلبة خصم بباب حجرته ، نخرني إليهم .
فقال : (إنما أنا بشر ، ! إنهم يأتيني الخصم ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه ص الق !) ، فأقضى له ، فن قضيت له بحق مسلم ،

قال القاضي : وقوله لهما : (إنما أنا بشر) : تنبيه على حالة البشرية ، وأن البشر لا يعلمون في الغيب والبواطن إلا ما يطلعهم الله - سبحانه - عليه وأنه يجوز عليه في أمور الظاهر بالحق عليهم .
وفيه أن حكمه (صلى الله عليه وسلم) بين الخلق إنما كان على الظاهر ، ! إن كان باطن أمرهم بخلافه ، فقضى باليمن والشاهدين والعفاس والوكاء حكمة من الله تعالى في ذلك ؛ ليتعلم منه أمتة طريق الحكم ، ويقتدى به في القضاء ، ولو شاء الله لأطلعه على سرائر الخصمين ومخفيات ضمائر المدعين ، فيتولى الحكم بمجرد يقينه ، ويقضى بقطع مغيبه دون حاجة إلى اعتراف أو بينة أو يمين أو شبهه .
ولكن لما أمر الله - سبحانه - أمته باتباعه والافتداء به في أقواله وأفعاله وكان هذا مما يخص الله تعالى - به لم يكن للأمة سبيل الاقتداء ، في شيء من ذلك ولا قامت حجة بقضية من قضاياها ؛ لأننا لا نعلم بما أوحى به فيه إليه ، ولا ما اطلع من أمر الخصم عليه بحكمه هو ، إذ المكنون من علم الله .

فأجرى الله - تعالى - أحكامه (صلى الله عليه وسلم) على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره من البشر ؛ ليصح اقتداء أمته به في قضاياها ، ويأت ما أتوا من ذلك على علم من سنته ، واعتماداً على علمه ؛ إذ البيان بالفصل إجلاء فيه من القول وأرفع لاحتمال اللفظ .
وقوله : (فأقضى له على نحو ما أسمع) : احتج به من لا يجوز له حكم الحاكم بعلمه لقوله : (فلعن بعضكم أن يكون ألحن في حجة من بعف) ، ولقوله : (فأحكم له بما أسمع) ، ولم يقل : بما أعلم ، ولأن من يرى أحكام الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى مسمع منه الخصم ، خالف أو وافق ، لا يلتفت إلى حجج الخصم ولا ببيانه إذا علم خلاف ذلك .

وقد يتعلق للاحتجاج به من يجوز حكم الحاكم بما اعترف به عنده في مجلسه لقوله :
(بما أسمع) ولم يقيد بثبات بينة ، ويتأول (أقضى له) بمعنى : أقضى عليه ، وكلاهما ليس ببين في الحجة ؛ إذ قد يكون معناه : بما أسمع منه من حجة وثبت عندي له من بينة ، ألا تراه إنما جعل السماع / هنا للمقضى له لا للمقضى ، ولو كان ما سمع منه إقراراً لكان الحكم إذاً للمقضى عليه الغير ، وكان يحتمل الكلام ، وإنما أراد : فأقضى له بما يأتي به فأسمع له من حجة وبينة .

٥١ / أ

٥٦٢ كتاب الأفضية / باب الحكم بالظاهر والحق بالحجة فإنما هي قطعة من النار ، فليحملها أو ينرها .

٦ - (...) وحدثنا عمزرو الثاقدي ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح .

ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلاهما عن الزهري ، بهنا الإسناد ، نحو حديث يونس .
فأسمع له من حجة وبينة .

٣١٠٤ (4) باب قضية هند

وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه وما سمعه في مجلس نظيره ، فذهب مالك وكثير أصحابه : أن القاضي لا يقضى في شيء من الأشياء بعلمه ، لا فيما أقرب به في مجلس قضائه ولا في غيره ، وهو قول أحمد واسحق وأبي عبيد ، وروى عن شريح والشعبي .
وذمب جماعة من علماء المدينة إلى أن القاضي يقضى بما سمعه في مجلس قضائه خاصة لا قبله ولا في غيره ، إذا جده ولم يحضر مجلسه بينة في الأموال خاصة ، وبه قال الأوزاعي وجماعة من أصحاب مالك المدنيين وغيرهم ، وحكوه عن مالك .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يحكم بما سمعه في قضائه وفي مصره ، لا قبل قضائه ولا في غير مصره في الأموال خاصة لا في الحدود (١) . واستثنى بعض أصحابه القذف ولم يشترط مجلس القضاء .

وذهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه يقضى في الأموال بعلمه في القضاء وقبله وما سمعه بمصره وغيره ، وهذا أحد قولى الشافعى . وقال الشافعى في مشهور قوله وأبو ثور ومن تبعهما : إنه يقضى بعلمه في كل شيء من الأموال والحدود وغيرهما بما سمعه وراة وعلمه قبل قضائه وبعده ، بمصره وغيره .

وقوله : (فإنما أقطع له قطعة من النار) معناه : إن قضيت له في الظاهر بما الحكم في الباطن خلافه .

وترجم عليه البخارى : أن القضاء في القليل والكثير (٢) سواء لقوله : (بشيء) .

وقوله : (قطعة من النار) : قيل : أى من العذاب بالنار ، فسمى العذاب بها باسمها ، كما قال : إني أنا الموت .

وقد يكون على طريق التمثيل لما يضره من ذلك في اخراه كما تضره النار ، بدليل قوله في الرواية الأخرى : (فليحملها أو ليذرها) . وفيه وعظ الحاكم المتخاصم ، وقد ترجم عليه البخارى - أيضا .

(١) انظر : التمهيد ٢٢ / ٢١٩ - ٢٢٢ .

(٢) البخارى ، كالأحكام ، بالقضاء في كثير المال وقليله ٩ / ٩٠ .

(٣) البخارى ، كالأحكام ، بمن قضى له بحق اخيه فلا يأخذه ٩ / ٨٩ .

كتاب الأفضية / باب الحكم بالظاهر والخن بالحجة

وَفِي حَدِيثٍ مَعْمَرٍ : قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) لَجَبَةً خَصِمٍ بِبَابٍ أَمَّ سَلَمَةَ . ٥٦٣

لفظ التخيير ، والمراد به النهى المحض والوعيد كقوله : (اعملوا ما شئتم) (١) ، { أن شاء فليؤمن ومن شد فليكفر } (٢) .

وقوله : (سمع جلبة خصم) : الجلبة : اختلاط الأصوات ، ومثله اللجبة في الرواية الأخرى ، وكلاهما يفتح وسطه . والخصم يطلق على الواحد والجمع .

وقوله : (فلعن بعضكم أن يكون أبغ من بعض) تفسير معنى قوله : (ألحن بحجته من بعض) أى أفطن .

(١) البخارى ، كالتفمير ، ب { لا لئض نرا عدفي وعدكم أولقاء } ٦ / ١٨٦ .

(٢) ١ لكهف : ٢٩ .

٥٦٤

كتاب الأفضية / باب قضية هند

(٤) باب قضية هند

٧ - (١٧١٤) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَتْ : دَخَلَتْ هَنْدُ بِنْتُ عَتَبَةَ ، أَمْرَأَةً أَبِي سَفْيَانَ ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ ، مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ .

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عَثْمَانَ - كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ .

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَتْ : جَاءَتْ هُنْدُ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ ، مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ لَذَّتَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِي .
فَقَالَ النَّبِيُّ كُلُّهُ : (وَأَيْضًا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ " .

ثُمَّ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ ، فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أَلْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ هِنْدَ بِنْتِ عَتَبَةَ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَيْخٌ ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهَلْ عَلَى فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (خَذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ) ، قَالَ الْإِمَامُ : نَبِهَ النَّاسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى فَوَائِدَ مِنْهَا :
وجوب نفقة الزوجة ونفقة البنين .

ومنها : أن الإنسان إذا أمسك آخر حقه وعثر له على ما يأخذ منه فإنه يأخذه ؛ لأنها
كتاب الأقضية / باب قضية هند ٥٦٥ فإنه ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : ١ لا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تَنْفِقِي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ) .
٩ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَمِّهِ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ هُنْدُ بِنْتُ عَتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ ، مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ ذَكَرْتُ أَنَّهَا تَأْخُذُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ .

ومنها : جواز إطلاق الفتوى والمراد تعليقها بثبوت ما يقوله الخصم ؛ لأنها ذكرت أنه يمنعها حقاً ، فقال (صلى الله عليه وسلم) لها : (خَذِي) ، وهذه إباحة على الإطلاق ، ولم يقل : إن ثبت ذلك ، ولكنه هو المراد .
ولهذا لا يقول كثير من المفتين / في جوابهم : إذا ثبت ذلك ، ويحذفونه اختصاراً .
ومنها : أنه علق النفقة بالكفاية ، وهو مذهبن ، خلافاً لمن زعم أنها مقدرة .
وهذا حجة عليه .

وفيه إشارة إلى أن لها مدخلا في كفالة بنينا في الإنفاق عليهم .
قال القاضي : وفيه من الفوائد غير ما ذكر ، منها : الحكم على الغائب ، فقد استدل به البخاري (١) وترجم عليه ؛ لأن أبا سُفْيَانَ لم يكن حاضراً .
وقد اختلف العلماء في الحكم على الغائب ، قال الكوفيون : لا يقضى عليه في شيء .
وقال الجمهور : يقضى عليه في كل شيء ، وعن مالك في الحكم عليه في غيرها (٢) ، وقيد الحكم بالعرف لقوله : (ما يكفيك وولدك بالمعروف) وذلك على ما جرت به عادتهم في الإنفاق وبقدر حاجتهم وقدر ماله ، وتحرى القصد والوسط دون الإكثار والإقتار .
وفيه أن ذكر الرجل بما فيه عند الحاكم والمستفتي ليس بغيبية .

وفيه جواز خروج المرأة في حوائجها ، وأن المرأة تستفتي للعلماء ، وأن كلامها وصوتها ليس بعورة .
وفيه دلالة على حكم الحاكم بعلمه فيما اشتهر وعرف .

وكذا ترجم البخاري عليه : باب حكم الحاكم إذا لم يخف الظنون والتهمة ، وكان أمراً مشهوراً إذ يحوجها إلى إثبات دعواها ولا زوجيتها .
وفيه تكلم الحاضن على محضونه ، والغنم بالأمر فيما أسند إليه أو تكلف من قبل نفسه ، وصحة ذلك له .

وقد أدخل هذا الحديث البخاري تحت ترجمة قصاص المظلوم إذا

(١) البخاري ، كالنفقات ، بنفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٧ / ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) انظر : المسألة في المنع ١٤ / ٩٣ .

٥١ / ب

٥٢ / ١

٥٦٦ كتاب الأقضية / باب قضية هند من أن يذلوا من أهل خبائك ، وما أصبح اليوم على ظهر الأرض خباء! أحب إلى من أن يعزوا من أهل خبائك .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (وَأَيْضًا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَّا .

ثُمَّ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيئٌ ، فَهَلْ عَلَى حَرْفِي مِنْ أَنْ أَطْعَمَ ، مِنَ الَّذِي لَهُ ، عِيَالَنَا ؟ فَقَالَ لَهَا : لَا ، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ) .

وجد مال ظالمه (١) ، هل يباح له أخذه ؟

واختلف العلماء فيمن منعه رجل حقه ثم قدر له الممنوع على مال ، هل يأخذ حقه منه

بغير رضاه أو خفية عنه ؟ فأجازه جماعة ، واحتجوا بهذا الحديث ، منهم الشافعي وابن المنذر .

ومنه آخرون للحديث الآخر : (أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك) (٢) منهم مالك وأبو حنيفة ، وحكى الداودي القول عن مالك (٣) .

وقولها : ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلى من أن يذلهم الله من أهل خبائك ، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى من أن يعزهم الله من أهل خبائك) الحديث : أرادت به نفسه (صلى الله عليه وسلم) ، ولأنه أعلم ، فكنت عنه بهذا ،

أو كبرته عن مخاطبته وتعيينه بذلك لما فيه .

وقد يحتمل أن تريد بأهل الخباء أهل بيته .

والخباء يعبر عنه عن مسكن الرجل وداره .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لها : (وأيضًا والذي نفسي بيده) : أي سيتمكن الإيمان من قلبك ، ويزيد حبك لله ولرسوله ، ويقوى رجوعك عن بعضه .

قيل : وأصل هذه الكلمة الرجوع ، يقال : أخفى الشيء : رجع .

وقوله في الرواية الأخرى : (إن أبا سفيان [هكذا] (٤) رجل مسيك) هكذا ضبطناه

٣١٠٥ (5) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة

عن الأسدي هنا بفتح الميم وتخفيف السن ، وضبطناه عن الصدفي وعلى الخشني عن الطبري : (مسيك) بكسر الميم وثقليل السن ، وبالوجهي حملناهما عن ابن سراج ، وكانوا يرحون فتح الميم .

ومعناه : شحيح كما جاء في الحديث الأول - وممسك - كما جاء في الثاني - والوجه الآخر على المبالغة ، كما قالوا : شريب وسكير .

والأول - أيضا - من أبنية جموع / المبالغة .

وهذه اللفظة حجة على ابن قتيبة في قوله : لأنه لا يقال : مسك ،

(١) البخاري ، كلظالم ، بقصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه طهم ١٧٢ .

(٢) الترمذي ، كالبوع : ٣ / لاه برقم (١٢٦٤) ، وقال : حديث حن غريب ، الدرر ، كالبوع ، بفي أداء الأمانة واجتناب لفيانة ١٧٨ / ٢ .

(٣) انظر المسألة في المغني ١٤ / ٣٣٩ ، التمهيد ٢٠ / ١٥٩ .

(٤) ليست من مق لطديث .

كتاب الأقضية / باب قضية هند

٥٦٧

وإنما يقال : أمسك .

وقد ذكرنا صواب الوجهين في كتاب الحيض ، و" مسيك) إنما يأتي من مسك كقدير من قدر ، إذا كان من أمسك لقال : ممسكا .

وقولها : (شحيح) الشح عندهم في كل شيء ، وهو أعم من البخل .

وقيل : الشح لازم كالطبع (١) .

وقوله : (إلا بالمعروف) كذا روايتنا عنهم ، ومعناه : لا حرج عليك .

ثم ابتداء بقوله : (إلا بالمعروف) ، أى لا تنفق إلا بالمعروف .

وسقط (إلا) من بعض الروايات ، وبسقوطها يأتى الكلام أبين ، أى لا حرج إن أنفقت بالمعروف .

(١) فى س : كالطبيعة .

٥٦٨

كتاب الأقضية / باب النهى عن كثرة المسائل ...

إنلح

(٥) باب النهى عن كثرة المسائل من غير حاجة .

والنهي عن منع

وهات ، وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه

١٠ - (١٧١٥) حدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن سهيل ، عن أبيه ،

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله يرضى لكم ثلاثاً ، ويكره لكم ثلثاً .

فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا .

ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) .

١١ - (...) وحدثنا شيبان بن فروخ ، أخبرنا أبو عوانة ، عن سهيل ، بهذا الإسناد ، مثله .

غير أنه قال : (ويسخط لكم ثلاثاً) .

ولم يذكر : (ولا تفرقوا) .

١٢ - (٥٩٣) وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا جرير ، عن

وقوله : (إن الله يرضى لكم ثلاثاً ، ويكره لكم ثلاثاً - ويروى ويسخط (١)) - :

أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا .

ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) : الرضى والكراهة والسخط من الله تعالى يرجع إما إلى لاءمره ونهيه ، أو

لثوابه وعقابه ، أو إرادته للثواب وللعقاب لأهل هذه الخصال .

الاعتصام بحبل الله هو والتمسك بعهدده ، وهو اتباع كتابه ، والتزام شريعته وطاعته وتقواه .

والحبل فى كلام العرب كلمة منصرفة ، منها العهد والأمان والوصلة ، وأصل ذلك استعمال العرب الحبل فى مثل هذه الأمور

لاستمسكهم بالحبال عند شدائد أمورهم ، ومعاناة صعابها وصلة المفترق من الأشياء يربطونها (٢) [به] (٣) ولأخذها من سادات

البلاد أماناً فى بلادها .

فاستعير اسمه لهذه الأمور ولكل ما يشبه ما كان يستعمل فيه .

وقوله : (ولا تفرقوا) : أمر بالاجتماع والألفة ، وهى إحدى دعائم الشريعة ، ونهى عن الفرقة والاختلاف .

وقد يكون قوله : (ولا تفرقوا) راجع إلى الاعتصام بحبل الله ، والتآلف على كتابه وعهد شريعته ، وتكون خصلة واحدة ، والثنتان

قبلها ، إحداها :

(١) الحديث فى مسند أحمد ٢ / ٣٦٧ ، ولفظه : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله يرضى لكم

ثلاثاً ، ويسخط لكم ثلاثاً) الحديث .

(٢) فى الأصل : يربطها ، والمثبت من الأبى .

(٣) مثبتة من من .

كتاب الأقضية / باب النهى عن كثرة المسائل ...

إنح ٥٦٩ عبادة الله .

والثانية : ألا يشرك معه غيره ؛ بدليل أن قوله : (ولا تفرقوا) لم يأت في بعض الروايات .

ومعنى (قيل وقال) : الخوض في أخبار الناس وحكايات ما لا يعنى من أحوالهم ؛

قيل كذا ، وقال فلان كذا ، فقيل كذا وعلى هذا نقول : (قيل) منصوبة فعل لما لم يسم فاعله ، ولأ قال فعل ماض أيضا ، ويصح أن يكون اسمين مخفوضين .

والقيل والقال والقول بمعنى ، وكذلك القيل والقالة .

و (كثرة السؤال) فيه تأويلات ، أنه من مسألة الناس ما بأيديهم ، وقيل : يحتمل النهى عن كثرة السؤال والتنطع في المسائل فيما لم ينزل ، وقد كان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف .

وقال مالك في هذا الحديث : لا أدري أهو ما أنها كم عنه من كثرة المسائل ؟ فقد كره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المسائل وعابها ، أو هو مسألة الناس أمواهم ؟ وقد يكون المراد به سؤال النبي (صلى الله عليه وسلم) عما لم يأذن في السؤال عظم لقولى تحالى : { لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ } الآية (١) ، وفى الصحيح : (إن أعظم الناس جرما من سأل عن [شئ]) (٢) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يحرم فخرم من أجل مسألته (٣) .

[وقد] (٤) يكون كثرة السؤال عن أخبارا / الناس وأحداث الزمان ، وما لا يعنى من الأمور والاضتغال بمثل هذا ، فتكون [بمعنى] (٥) النهى عن قيل وقال .

وقد يكون [كثيرة] (٦) سؤال (٧) الرجل الناس عن أخبارهم وأحوالهم وتفاصيل أمورهم ، فيدخل بذلك الحرج إما بكشف ما لا يريدون كشفه من ذلك بضرورة سؤاله ، وبالكذب والتعريض لستر ذلك عنه إذا كان مما لا يفشى ، وبالجفاء وسوء الأدب أو بالكذب إن ترك الجواب له عنه .

وأما (إضاعة المال) يكون في تعطيله ، وترك القيام عليه ، أو مصلحته ، ومصلحة ديناه ، ومصلحة دينه بتفريغ باله له ، وتركه التعرض لما في أيدي الناس .

وقد تكون إضاعته إنفاقه في غير وجوهه والإسراف في ذلك .

(١) لما تدة : ١٠١ .

(٢) مثبته من س .

(٣) للبخارى ، كالا عتصام ، بما يكره من كثرة السؤال ٩ / ١١ ، مسلم ، كالفضائل ، بتوقيره (صلى الله عليه وسلم) وترك إكار سؤاله (٢٣٥٨ / ١٣٢) .

(لا) كا كا .

(٥) في س : من معنى .

(٦) مثبته من س .

(٧) في س : السؤال .

٥٢ / ب

٥٧٠ كتاب الأفضية / باب النهى عن كثرة المسائل ...

إنح منصور ، عن الشعبي ، عن وراد مولى المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إن

الله عر وبئ حرم عليكم عقوق الأفهات ، و واد البنات ، ومنعا وهات .

وكره لكم ثلاثا : قيل وقال وكثرة السؤال ، بإضاعة المال) .

(...) وحدثني القاسم بن زكرياء ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن شيخان ، عن منصور ، بهذا الإسناد ، مثله .

غير أنه قال : وحرم عليكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

ولم يقل : إن الله حرم عليكم .

١٣ - حدثنا أبو بكر بن أ. .
 ي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ خَالِدِ الْحَنَمَاءِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَشْوَعٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، حَدَّثَنَا كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنُ شُعْبَةَ .
 قَالَ : كُنْتُ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمُغِيرَةِ : اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ كُلِّ ! .
 فَكُتِبَ إِلَيْهِ : أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِنْ اللَّهُ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ ، إِضَاعَةُ الْمَالِ ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ) .

١٤ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ وَرَّادٍ ، قَالَ : كُتِبَ الْمُغِيرَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ : سَلَامٌ عَلَيْكَ .
 أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتِ) فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْعَقُوقَ مِنَ الْكِبَارِ ، وَكَذَلِكَ الْوَادُ لِلْبَنَاتِ .

والوَادُ : دَفَنُ أَحْيَاءٍ ، كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ .
 وَحَقُّ الْأُمّهَاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَعْظَمُ حَقًّا وَكَثْرَ حَقُوقًا عَلَى الْوَلَدِ ، وَقَدْ قَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (أُمُّكَ ، ثُمَّ أُمُّكَ ، ثُمَّ أَبَاكَ !) (١) .
 وَأَيْضًا فَإِنَّ النِّسَاءَ عِنْدَ الْعَرَبِ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ تِلْكَ الْحَرَمَةُ بِخِلَافِ الرِّجَالِ ، فَخُصَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى بَرِّ الْأُمّهَاتِ ، وَخُصَّ النَّهْيُ عَنْ عَقُوقِهِنَّ تَأْكِيدًا لِحَقُوقِهِنَّ .

وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ مَكَانَ (الْأُمّهَاتِ) : (الْوَالِدِ) وَالْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَكَذَلِكَ خُصَّ النَّهْيُ عَنْ الْوَادِ لِلْبَنَاتِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ ، إِنَّمَا كَانُوا يَخْصُونَ بِهِ الْإِنَاثَ لِلْمُغِيرَةِ عَلَيْهِنَّ .
 وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الشَّدَائِدِ وَخَشْيَةِ الْإِمْلَاقِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٢) .
 وَكَانُوا يَتَجَمَّلُونَ بِالذِّكْرَانِ وَيَجْمَلُونَ مَوْنَهُمْ بِكُلِّ حَالٍ لِرَغْبَتِهِمْ فِي شِدَّةِ الْعُضْدِ وَكَثْرَةِ الْعَدَدِ .

(١) سَيَأْتِي فِي كِتَابِ اللَّبْرِ وَالصَّلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
 (٢) يَعْنِي آيَةَ (٣١) مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .
 كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ / بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسْأَلِ ...
 إِنْخ ٥٧١ ثَلَاثًا ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ : حَرَّمَ عَقُوقَ الْوَالِدِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَلَا وَهَاتِ .
 وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ : قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ ، إِضَاعَةُ الْمَالِ) .
 وَقَوْلُهُ : (وَمَنْعَ وَهَاتِ) ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخِرَى : (وَلَا وَهَاتِ) وَهِيَ بِمَعْنَى ، فَحَرَّمَ

٣١٠٦ (٦) بَابُ بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ ، فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

مَنْعَ الْحَقُوقِ وَالْبَخْلَ بِهَا ، وَطَلَبَ مَا لَا يَجِبُ لِلْإِنْسَانِ طَلَبُهُ ، وَأَخَذَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا يَصِحُّ لَفْظُ (حَرَّمَ) إِلَّا فِي مِثْلِ هَذَا ، وَهُوَ مِنْ مَعْنَى مَا كَرِهَ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ ، وَمِمَّا يَقْوَى أَحَدُ التَّأْوِيلَاتِ فِيهِ : أَنَّهُ فِي الْأَحْوَالِ بِمَعْنَى : هَاتِ هُنَا .
 لَكِنْ لَفْظُ (كَرِهَ) هُنَاكَ أَوْسَعُ ؛ لِأَنَّهُ تَقَعَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِمَّا يَحْرُمُ ، وَعَلَى مَا يَجِبُ التَّنْزَهُ عَنْهُ مِنْ سُؤَالٍ مَا يَسْتَفْتِي الْإِنْسَانُ عَنْهُ ، وَلَا تَدْعُو ضَرُورَةٌ إِلَيْهِ مِمَّا يَبَاحُ وَيَحِلُّ ، لَكِنْ جَمْعُهُمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، فَدَلَّ أَنَّهُمَا الْمَعْنَى ثَلَاثًا إِذْ تَكَرَّرَ الْكَلِمَتَانِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ لَيْسَ مِنْ جِيدِ الْكَلَامِ ، وَلَا مِنْ نَمَطِ كَلَامِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَتَخْصِيصُهُ فِي أَحَدِ الرَّوَايَاتِ بَعْضُهُمَا بِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ، وَبَعْضُهُمَا بِأَنَّ اللَّهَ نَهَى إِبَانَةً لِفَصْلِ مَا بَيْنَ هَذِهِ الْمَنْعَاتِ ، وَتَفْرِيقِ حَكْمِهِمَا مِنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّنْزِيهِ ، وَأَنَّ الثَّلَاثَ الْأَوَّلَ - مِنَ الْعَقُوقِ وَالْوَادِ وَالْمَنْعِ وَهَاتِ - مُحَرَّمَاتٌ .

ولا مرية أن العقوق والقتل من الكبائر الموبقات ، وكذلك منع حقوق الله من الزكوات وحقوق عبادة الواجبات وأخذ شيء منها لمن لا يحل له من المحرمات .

ثم جاء النهي عن الثلاث الآخر من الشغل بقليل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال ، على التنزيه والحض .
ويخرج من تفريق النبي (صلى الله عليه وسلم) بين لفظ التحريم والنهي / الحجة لمن يقول : إن مجرد النهي بلفظه أو صيغته لا يقتضي الوجوب إلا بدليل .

٥٣ / ١

٥٧٢

كتاب الأقضية / باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ...
إنح

(٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ

١٥ - (١٧١٦) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن بسير ابن سعيد ، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص ، عن عمرو بن العاص ، أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ، فله أجران .

يأذا حكم فاجتهد ثم أخطأ ، فله أجران .

(...) وحدثني إسحق بن إبراهيم ومحمد بن أبي عمر ، كلاهما عن العزيز بن محمد ، بهذا الإسناد ، مثله .

وزاد في عقب الحديث : قال يزيد فحدثت هذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

فقال : هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة .

(...) وحدثني عبد الله بن نجيد الرنحقي الدارمي ، أخ لنا مروان - يعني ابنه - عن محمد بن الدش - قال : حدثنا الفقيه ابن سعد .

حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ، بهذا الحديث ، مثل رواية عبد العزيز بن محمد .
بالإسنادين جميعاً .

قوله : " إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ

فله أجران : قال أهل العلم : وهو ما لا خلاف [فيه ولا شك] (١) ، أن هذا إنما هو في الحاكم العالم الذي يصح منه الاجتهاد ، وأما الجاهل فهو مأثوم في اجتهاده بكل حال ، عاص بتقلده ما لا يحل له من ذلك ؛ ولأنه متكلف في دين الله متحرض على شرعته متحكم في حكمه ، فهو مخطئ كيفما تصرف ، ومأثوم في كل ما تكلف ، وإصابته ليس بعصاة إنما هو اتفاق وتخص ، وخطؤه غير موضوع لأنه يجهله كالعامد ، والجاهل والعامد هما سواء .

قد جاء في الحديث الآخر : (القضاة ثلاثة : اثنان في النار ، وواحد في الجنة .

فقاضي قضى بغير الحق وهو يعلم بذلك (٢) ففي النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فأهلك

(١) في س : ولا شك فيه .

(٢) في س : فذلك .

كتاب الأقضية / باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ...

إنح كراهة حقوق الناس فذلك في النار ، وقاض قضى بالحق فذلك في الجنة (١) .

وفي الرواية الأخرى : " وقاض علم قوله هذا ، فعدل فأحرز أموال الناس وأحرز نفسه) .

ومعنى قوله هنا : (أخطأ) يعني وجه الحكم .

وجعل له الأجر لاجتهاده لانه في طاعة بعلمه ، ولم يكمل لعدم إصابته ، والآخر تم له الأجر لكمال أجره في الاجتهاد والإصابة لوجه الحكم ، فكان له من الأجر الكثير الجسيم بقدر ذلك .

وقد استدلل بهذا الحديث من يرى أن الحق في طرفن ، وأن كل مجتهد مصيب ، قال : لأنه (صلى الله عليه وسلم) جعل له أجراً . واحتج به - أيضا - أصحاب القول الآخر بأن المصيب واحد والحق في طرف واحد ؛ لأنه لو كان كل واحد مصيباً لم يسم أحدهم مخطئاً ، فجمع الضدين في حالة واحدة .

ومعنى الحديث عند الطائفة الأولى في أنه أخطأ النص وذهل عليه (٢) ، أو ما لا يسوغ الاجتهاد فيه من الدلائل القطعية مما خالفه إجماع ، وما اطلع الله - سبحانه - أو نبيه (صلى الله عليه وسلم) على حقيقته الحق [فيه] (٣) ووجه المحم ، فهذا متى اتفق لحاكم الخطأ فيه بعد اجتهاده لم يختلف في نسخ حكمه [ورد نظره صاحب خاتمه ، وهو] (٤) الذي يصح عليه إطلاق الخطأ .

٣١٠٧ (7) باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان

وأما للمجتهد في قضية ليس فيها نص ولا إجماع فن أين يقال : إنه أخطأ ؟ ولا يلتفت إلى قول من لم يحقق لقوله : (إن في كل نازلة حكماً عند الله تعالى هو الصواب ، فإذا أخطأ المجتهد كان مخطئاً ، وإذا أصابه كان مصيباً) في أن هذا تخيل وتوهم ، ممن لا تحقيق عنده ؛ إذ النوازل التي لم يبرز الله لها حكماً ولا نص لنا على وجه حكمها من حرما لاحكم لله في شئ منها ، سوى ما سبق في قديم مشيئة علمه في آحادها من اختلاف المجتهدين فيها ، وأن الشافعي يحكم في نازلة فلان بالجواز ، ومالك يحكم في نازلة فلان آخر وهي مثلها بالمنع ، وأبو حنيفة يحكم في قضية فلان بالتعزير ، ومالك يحكم فيها بعينها لآخر بالرجم .

وهكذا في تفصيل آحاد النوازل في علم الله - سبحانه - وسابق كتابه ، الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء . فإذا وقعت هذه النوازل فكل حاكم حكم فيها باجتهاده فهو الذي علمه الله - تعالى - وشاءه ، وما نفذ فيها فهو قضاؤه - تعالى - بها وحكمه ، ولا تناقض في هذا كما زعم الآخرون حتى يكون الشئ حالاً / معا وصحيحاً فاسداً في حالة واحدة وواجباً حراماً في (١) أبو داود ، كالأفضية ، بفي القاض يخطئ ٢ / ٢٦٧ ، الترمذى ، كالأحكام ، بما جاء عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) (٣ / ٦٠٤ رقم (١٣٢٢) ، ابن ماجه ، كالأحكام ، بالحاكم يجتهد فيصيب الحق ٢ / ٧٧٦ بمعناه .

(٢) في س : عنه .

(٣) ساقطة من س .

(٤) في س : ودرء نظره وخبر خطئه وهذا .

٥٣ / ب

٥٧٤ كتاب الأفضية / باب بيان أجراء الحاكم إذا اجتهد ...

إنلج أخرى ، فإن تناقض اختلافهم بتضاد أحكامهم إنما هو على الجملة وجنس النازلة ، وبحسب تقدير اجتماع ذلك في النازلة الواحدة ، والنظر في إصابة صواب الحكم ومراد الله فيه فإنما هو بعد وقوعه ، ولا يصح أن يقع إلا على صفة واحدة فلا ينفذ في الشأن القتل والاحتياط في حالة ، ولا يجتمع التحليل والتحريم في حكم واحد .

فبان أن الذي نفذ به الحكم في هذه النازلة من المالكية من قتل هذا هو حكم الله - تعالى - فيه لا سواه ، وفي هذه الرى من جلد آخر فيها بحكم الحنفى هو حكمه أيضا لا سواه ، ومن تصريح آخر وترك التبعة له في مثلها .

بحكم الشافعي لذلك ، وأن الصواب في هذه النوازل كأنها ما نفذ فيه حكم المجتهدين وفتاويهم فيها بخاصة كل قضية ، وأنها أحكام الله - سبحانه - فيها ، ومراده في أزله ، وسابق علمه لا غير ذلك ؛ إذ لاحكم لله في نازلة إلا ما نص عليه ، أوقام مقام نص بما شرعه رسوله قطعاً ، أو اجتمعت عليه أمته أو مستنده إلى مثل ذلك ، أو ما كشف الغيب مراده أنه حكمه بتقييد مجتهد له ولا تناقض ولا تضاد في ذلك ، إذ التناقض والتضاد إنما يتصور في المحل الواحد ، وهذا كله بين جلي .

والقول بأن الحق في طرفن هو قول كثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء ، وهو مروى عن مالك والشافعي وأبى حنيفة ، وإن كان قد حكى عن كل واحد منهم اختلاف في هذا الأصل ، وهذا كله في الأحكام الشرعية وما لا يتعلق بأصل وقاعدة من أصول

كتاب الأفضية / باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان
٥٧٥

١٦ - (١٧١٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ .

فَالْ : كَتَبَ أَرَى - وَكُتِمْتُ لَهُ - إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِّ عَتَانَ : وَلَا يَبْقَى أَمْنِيْق وَأَنْتَ غَضْبَانُ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُو ، هَ لَا بِحُكْمٍ أَحْلَ ابْنِي وَأَهْلِي وَهُوَ فَضْبَانُ) .

(...) وحدَّثناه يحيى بن يضى ، أخبرنا هيثم .

ح و حَدَّثَنَا ثَابِتُ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ فَرْخِ بْنِ فَرْخِ ،

ص عص ص ، ، - ص ص ص ص ص ص ص ، !

حدثنا حماد بن سلمة .

ح وحدثنا؟ لو بكر ثن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن سفيان .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، ص عصء ، ص ص هـ ، هـ ص ص ص ص بهصء ، ، ص ص عر ، صو ، هـ لم ص ٢ ص
هـ حدثنا الى ، كلاهما عن شعبة .

ح وحدثنا ابو كريب ، حدثنا حسين بن علي عن زائدة ، كل هؤلاء عن عبد الملك بن عمير ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بمثل حديث أم عوانة .

٣١٠٨ (٨) باب نقض الأحكام الباطلة ، ورد

وقوله : ا لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان) ، قال الإمام : قال الخذاق من الأصوليين : إن هذا جايى مجرى التنبيه بالشئ على ما فى معناه ، وأن المراد بذكر الغضب هاهنا : العبارة عن كل حال تقطع الحاكم عن السداد ، وتمنع من استيفاء الاجتهاد كالشعب المفرط الموقع فى القلق ، وجمود الفهم ، وكالجوع المفرط المؤدى إلى موت الحس وانهلال الذهن ، وكالرح العظيم المشتغل للنفس المغير للحس ، وكالحزن الشديد المؤدى إلى نحو من ذلك ، إلى غير ذلك مما يطول العدا .

وإنما نبه عن الغضب لأنه كثير ما يعرض للحاكم ؛ لأنه لا بد مع مراجعته العوام أن تتفع منهم الهفوة وتسمع منهم الجفوة ؛ فلهذا خص بالذكر .

معصوم ، وأيضا .

فلعله علم الحكم قبل أن يغضب ، وأيضا فلعله لم ينته الغضب به إلى الحد القاطع عن سلامة الخواطر .

1 / 02

كتاب الأقضية / باب نقض الأحكام الباطلة ...

إِخْلَافُ

(٨) باب نقض الأحكام الباطلة ، وردّ محدثات الأمور
 ١٧ - (١٧١٨!) حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وعبد الله بن عون الهلالي ، جميعاً عن إبراهيم بن سعد .
 قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
 (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ) .
 ١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرٍ .
 ص ص صوت ص ص ص ص ، ص ه ، ص ه ص عص ص ، ه ، ص ه ص س ه نص ه ه قال عبد : حدثنا عبد الملك بن
 عمرو ، حدثنا عبد الله بن جعفر الزهري عن سعد ابن إبراهيم .
 قَالَ : سَأَلْتُ أَدَقَّاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسَاكِنَ ، فَأَعْوَصَى بِثُلْثِ كُلِّ مَسْكَنٍ مِنْهَا .
 قَالَ : يُجْمَعُ فَلِكُ كُلِّهِ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : (مَنْ سَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ
 عَلَيْهِ أَمْرٌ فَهُوَ رَدٌّ) .

ودوله (صلى الله عليه وسلم) : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ، لحال الإمام : يحتج
 بهذا من / أهل الأصول من يرى أن النهي يدل على فساد المنهى عنه ؛ لأنه أخبر إن كان أحدث بما لش من الدين فهو رد .
 والمنهيات المحرمات كلها ليست من أمره (صلى الله عليه وسلم) فيجب ردها ، ومن أنكر من أهل الأصول ممن يرى كون النهي يدل
 على فساد المنهى عنه على الإطلاق يقول : هذا خبر واحد ، يتطرق إليه الاحتمال والتأويل ، فلا يستمسك به في مثل هذه المسألة .
 قال القاضي - رحمه الله - : معنى قوله : (رد) : أى فاسد .
 وفائدة الخلاف المتقدم هذا فيمن يقول : إن النهي يدل على فساد المنهى عنه ، وهو قول جمهور الفقهاء ، وأن العقود المنهى عنها إلا
 من دليل آخر .
 ومذهب معظم فقه المتكلمين من شيوخوا أن مجرد النهي لا يدل على الفساد ولا على فساد المنهى عنه ، وإنما يستدل على فساد ما فسد
 منه بغير مجرد النهي عنه .
 ومعنى قولهم : (رد) : أى غير موافق لسنة ، وصاحبه غير مأجور فيه ومردود عليه
 وقوله في هذا الحديث : (سألت القاسم بن محمد عن رجل له ثلاثة عساكن فأوصى بثلث كل مسكن منها ، قال : يجمع ذلك كله في
 مسكن واحد ، ثم قال : أخبرتنى عائشة - رضى الله عنها) وذكر الحديث : حكم الوصايا أن تنفذ على ما أوصى به الميت ما لم
 كتاب الأفضية / باب نقض الأحكام الباطلة ...

إلخ
 ٥٧٧

٣١٠٩ (9) باب بيان خير الشهود

يحدث ذلك ضرراً على الورثة في تليهم الموروث ، وهذا لما أنفذت وصيته بثلثه في كل مسكن لم يلزم إلا بحكم ينفذ بينه وبين الورثة
 ، بما يجب من الحكم بين الشركاء ولو أوصى بذلك الميت ، وبينه بقوله : لا يفرق نصيبه لم يلتفت إلى وصيته ؛ لأن وصيته إنما هي
 في ملكه في المال لا فيما يوجبه الأحكام ، فوجب إذا دعا هو أو دعا الورثة إلى تمييز حقوقهم وجمعها أن يحكم بينهم بواجب السنة
 في ذلك ، يأمر بجمعها وتقسيمها بالتعديل والتقويم وإخراج نصيب كل واحد متميزاً منحازاً ينفرد بسكاه ومنفعته ، إلا لو كانت هذه
 الدور من البعد في الأماكن بحيث لا يضم بعضها إلى بعض في القسم لبقى الأمر على ما أوصى به ، كما تبقى الورثة على وراثتهم فيها إذ

كانت لا تقسم ، أو تقسم كل دار منها إن احتملت القسم على أنصباهم على واجب سنة القسم ، أو تكون هذه الدور مما لو قسمت أيضا على صاحب الثلث .

والورثة لم يحصل الواحد منهم دار مفردة إلا بشركة ؛ مثل أن يكون اثنان ودارين مستويتين ، فنحن نعلم إذا تفاوت في القسم لكل واحد من الوارثين والموصى لهم ثلثا دار ، ولا بد أن أحدهما يخرج سهمه مفرقا في دار بالاشتراك ، ولا بد من جمعهم ، فلا معنى لهذه القسمة هنا إذ لم تتميز الحقوق حتى الآن ؛ لأنهم انتقلوا من اشتراك إلى اشتراك ، دائما القسمة تتميز حق وانفراد بملك .

٥٤ / ب

٥٧٨ كتاب الأفضية / باب بيان خير الشهود

(٩) باب بيان خير الشهود

١٩ - (١٧١٩) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن ابن أبي عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجاهلي ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألهما) .

وقوله : (ألا أخبركم بخير الشهداء ؛ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألهما) ، قال الإمام : يحتمل أن يراد به من تحمل شهادة ولم يعلم بها المشهود له ، فإنه ينبغي له أن يعلمه ؛ لمكون مستعداً بشهادته ؛ ليفعل ما يفعل مع خصمه وهو على ثقة بما له وعليه .

قال القاضي - رحمه الله : بنحو هذا فسر مالك الحديث ، وزاد : ويرفع ذلك إلى السلطان .

وقيل : قد يحتمل أن يكون فيما لا يختص بحق آدمي ، ويكون من حقوق الله تعالى الذي لا ينبغي السكوت عليها ؛ وإنكار الطلاق والعقاق والحيس والصدقات / ، من علم شيئا من ذلك وجب رفعه إلى الإمام ، والشهادة به عنده لغيره .

قال الله - عز وجل - : { وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ } (١) ، فإن كان الشهود جماعة وجب على كل واحد منهم رفع ذلك ، حتى إذا قام بذلك بعضهم سقط عن الباقي ؛ إذ القيام بالشهادة من فروض الكفاية .

وكذلك يلزم من رفع الشهادة بالحدود ، وإذا كان صاحبها قائما عليها ؛ كمعاقرة الشراب والمختل بالمراة للفجور ؛ ولأن ذلك من تغيير المنكر .

ولا يلزم من ذلك إذا كانت المعصية قد انقضت ؛ لما جاء في الستر على المسلم ، إلا

أن يكون مشهوراً بالفسوق ، ومشتترا بالمعاصي ، مجاهراً بذلك .

فقد كره مالك وغيره الستر عن مثل هذا ، ورأى رفعه والشهادة عليه بما اقترفه ليرتدع عن فسوقه ، ولس ! يخرج سكوته وستره عليه لما فعل .

وأما الأول المستديم للمعصية بركوبها ، أو ببقائه مع المطالعة ، أو استخدامه الفسق ، فسكوت العالم بها ، وترك رفع أمره ، وتغيير منكره والشهادة به - جرحه في شهادته .

واختلف مذهبا في تجريجه بسكوته عن الشهادة بحقوق الأدمين وترك رفعها وهو يرى حقوقهم بيد غيرهم ، وصاحب الحق حاضر غير عالم ، هكذا أطلق بعض شيوخنا عن مذهب ابن القاسم أنها جرحه ، وعند بعضهم أن تكون جرحه في الشهادة نفسها وجورا عليها لا (١) الطلاق : ٢ .

كتاب الأفضية / باب بيان خير الشهود ٥٧٩ يصلح له أدائها بعد وهو الأظهر ، وقيل : إنما تكون جرحه في شهادته إذا سكت حتى رأى صاحب الحق صالح عن حقه واضطر إلى شهادته ولم يعرفه بها حتى بطل حقه فهذه جرحه في شهادته ، فأما على غير هذا لا بمجرد سكوته ، فلعل صاحب الحق لا يطلب حقه أو وهبه أو باعه ممن هو في يده فليس بجرحه .

وأما سخون ومن وافقه فيرى القيام بالشهادة ! إن طال حوفضا على الشهادة ، إلا فيما كان من حقوق الله - سبحانه - وقد قيل : يحتمل أن يكون قوله : غير الشهود الذي يأتي بشهادته ، قبل أن يسلبها على السرعة والمبادرة لأدائها إذا سلبها لا قبل سؤالها ، كما يقال : الجواد يعطى قبل سؤاله ، عبارة عن حسن عطائه .

ولا يعارض هذا الخبر الحديث الآخر في ذم من يأتي .

وقوله : دل يشهدون ولا يستشهدون (١) : فقد احتج به قوم وقالوا : لا تجوز شهادة

٣١.١٠ (10) باب بيان اختلاف المجتهدين

من يشهد قبل أن يستشهد .
ومعنى هذا عند أهل العلم : أنه ورد مورد الذم لمن يأتي بعد القرون الفاضلة بخصال وصفهم بها ، من فشو الكذب والخيانة ، وكثرة الحلف ، وقلة الوفاء والأمانة ، فكانت هذه الشهادة من هذا الباب أنها شهادة كذب لا أصل لها ، شهدوا بما لم يستشهدوا ولا استشهدوا عليه ، كما خانوا وكذبوا وحلفوا .
وقد يكون معناه : أنهم يتصدرون الشهادة وليسوا بأذكياء ولا من أهلها ، ولا يرضى أحد أن يستشهدهم ، كما قال : (يخونون ولا يوثقون) .

وقيل : معنى الشهادة هنا : اليمين ، وروى عن النخعي ، ويدل عليه قوله : (يسبق يميني أحدهم شهادته ، وشهادته يمينيه) ويدل عليه قوله / آخر الحديث : (وكانوا يضربوننا على الشهادة والعهد) .
قليل : معناه : أن يقول أشهد بالله لكان إلا كذا .
وقيل معنى قوله : (يشهدون ولا يستشهدون) : أنه في القطع على المغيب وقيل : يشهدون لقوم بالجنة ولقوم بالنار .
(١) با - *! في ث فضائل الصحابة ، برقم (٢١٤) .

٥٥ / ١

٥٨٠

كتاب الأفضية / باب بيان اختلاف المجتهدين

(١٠) باب بيان اختلاف المجتهدين

٢٠ - (١٧٢٠) حدثني زهير بن حرب ، حدثني شعبة ، حدثني ورقاء عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : " بينما امرأتان معهما ابناهما ، جاء الذئب فذهب بأبناهما . فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك أنت .

وقالت الأخرى .
إنما ذهب بابنك ، فتحاكتا إلى داود ، فقضى به للكبرى ، فخرجتا على سليمان بن داود - عليهما السلام - فآخبرتا .
فقفا*

وذكر قصة داود وسليمان - عليهما السلام - في المراتن .

قوله : (بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بأبناهما ، فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك .
وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك .

فذهبتا إلى داود - عليه السلام - فقضى به للكبرى ، فخرجتا على سليمان فأخبرتا ، فقال : ائوني بالسكن أشقه بينكما .
فقالت الصغرى : لا ، يرحمك الله ، هو ابنا .

فقضى به للصغرى) : ويحتمل أن داود - عليه السلام - إنما قضى به للكبرى على مقتضى شرعنا إذ كان لا يخالفه ، إما لكونه في يدها أو يشبهها إن كان القضاء في شرعه في الإلحاق بالشبهة ، وحكم سليمان بعد هذا التوسط والتلطف به للصغرى ؛ لما رأى من إشفاقها بعد تعجزه الكبرى بذلك وفضيحه لها ؛ إذ لو كان ولدها لأشفقت عليه فيكون منها حي إذ لتلك المخلة والفضيحة ما يوجب الاعتراف والتسليم ، ومثل هذا يفعله نبيه الحكام مالا استدلال بأمور لو تجردت لم يقضى بها في شيء ، لكن يقيم بها الحجة والإرهاب على المدعى حتى يستبين منه الاضطراب ، ويضطر إلى الاعتراف ، ورب قوى الشكيمة في الباطل لا تنفع فيه رقية ولا حيلة .

وحكم سليمان - عليه السلام - في القضية بعد حكم أبيه ، قيل : لأن داود لم يكن

أنفذ الحكم بعد .

وظاهر الخبر خلافه لقوله : (فقضى به للكبرى) ، ويحتمل أن يكون فتوى من داود - عليه السلام - لا حكماً ، ويحتمل أن في شرعهم نسخاً ، فحكم الحاكم لحاكم آخر متى طلب ذلك بعض الخصوم ، ويحتمل أنهما رضيتهما بالتراجع وابتداء الحكم عند سليمان - عليه السلام - ويحتمل أن سليمان صنع ذلك بعد حكم أبيه ملاطفة ، فلما حصل الاعتراف لزم الحكم به ، كما إذا اعترف الخصم بعد الحكم عليه باليمن لإنكاره ، فإن الحق يؤخذ منه .

كتاب الأفضية / باب بيان اختلاف المجتهدين ٥٨١ اثْنُونِي بِالسَّكِّ ٥٨٢

كتاب الأفضية / باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين (١١) باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

٢١ - (١٧٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عِيقُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا فِإِبٌّ .

فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ : خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي ، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مِنْكَ النَّهْبَ .

فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْإِرْضَ : إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا .

قَالَ : فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ : أَلَكُمَا وَلَدٌ ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِي غُلَامٌ .

وَقَالَ الْآخَرُ : لِي جَارِيَةٌ .

قَالَ : أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ ، وَتَصَدَّقَا) .

قال القاضي : وقوله : (اشترى رجل من رجل عقاراً ، فوجد الذي اشتراه في عقاره

جرة ذهب) أى قلة مملوءة ذهب ، قال القاضي - رحمه الله - : العقار الأصول في الأموال من الأراضي وما يتصل به ، سميت بذلك من العقر وهو الأصل .

عُقر الدار بضم العين وفتحها .

وقوله : " فقال الذي شرى الأرض إنما بعثك الأرض وما فيها) كذا للسمرقندي .

ولغيره : " فقال الذي اشترى) والأول أصح .

شرى بمعنى باع هنا ، دن كان قد جاءت الكلمتان بمعنى اشترى وشرى ، فلا يصح هنا ؛ لأنه قد ذكر قبل هذا قول الذي اشترى :

!إنما اشتريت منه الأرض) إلا بماضمار البائع ، وقال البائع للذي اشترى .

فهرس الموضوعات

الموضوع

فهرس الموضوعات

٥٨٣

الصفحة

٣٢ - 31 - كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

بسم الله الرحمن الرحيم

٣١ - كتاب اللقطة

١ - (١٧٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رِبْعَةَ ثُنٍ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنَبِّثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ؟ فَقَالَ : (اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاعَهَا ! ثُمَّ عَرِّفْ ! سَنَّا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا) .
قَالَ : فَضَائَةُ النَّعْمِ ؟ قَالَ : أَلَا لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ ! وَلِلنَّبِيِّ .

قَالَ : فَضَائَةُ الْإِبِلِ ؟ ! أَوْ : (مَالِكٌ وَلَهَا ؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَلَا نَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتُثَلُّ يَلْشَجَرُ ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) .
قَالَ يَحْيَى : أَحْسَسْتُ قَرَأْتُ : عِفَاصَهَا .

اللقطة

قوله في اللقطة : (اعرف عفاصها ووكاعها ! ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها

وإلا فشأنك بها) ، قال : فضائته الغنم ، الشاة ؟ قال (صلى الله عليه وسلم) : أَلَا لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ) ، قال : فضالة الإبل ؟ قال (صلى الله عليه وسلم) : (مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحَذَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ ، وَتُثَلُّ الشَّجَرِ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) ، وفي بعض طرقه : (عرفها سنة ، ثم اعرف وكاعها وعفاصها ، ثم استنفق بها ، فإن جاء ربها فأدها إليه) ، وفي بعض طرقه : (ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستنفق ، ولتكن وديعة عندك .

فإذا جاء طالبها يوما من الدهر فأدها إليه) ، وفي بعض طرقه : (فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاعها فأعطها إياه ، وإلا فهي لك) ، وفي بعض طرقه بعد التعريف : (أن تعرف العفاص والوكاء) ، ثم قال : (كلها ، فإن جاء صاحبها فأدها إليه) ، وفي بعض طرقه في حديث سويد بن غفلة (١) : (خرجت أنا وزيد بن صوحان (٢) وسلطان (٣) غازين ، فوجدت سوطا فأخذته ، (١) سويد بن غفلة بن عوسجة لبو أمية الجعفي الكوفي .

روى عن لي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، وعنه أبو إسحق خيثمة بن عبد الرحمن لابراهيم النخعي وغيرهم .
قال ابن معين والعجلي : ثقة .

مات سنة ٨٠ ، وقيل ٨١ . التهذيب ٤ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث العبدى ابو سليمان ، ويقال : لبو عاتة أخو صمصعة ، أدرك النبي وله صحبة ، شارك في موقعة الجمل وقتل فيها .

الإصابة ١ / ٥٨٢ ، ٥٨٣ برقم (٢٩٩٧) .

(٣) سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو الباهلي لبو عبد الله ، وهو سلمان دفيل ، يقال : له صحبة ، روى = ٥٦ / ١

٦ كتاب اللقطة ٢ - (...) وخذثنا يحيى بن أثوب وقيصة وابن حجر - قَالَ ابْنُ حَجْرٍ - أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ رَيْبَعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنَبِّثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ

فَقَالَ لِي : دَعَهُ فَقُلْتُ : لَا ، وَلَكِنِّي أَعْرَفُهُ ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ دَالًا اسْتَنْفَقْتُ بِهِ .

فَلَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا جَرَى ، فَقَالَ : وَجَدْتُ صِرَةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (عرفها حولا) .

قال : فعرفتُها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت (صلى الله عليه وسلم) فقال : (عرفها حولها ، فعرفتُها فلم أجد من يعرفها ، فقال : (احفظ عددها ووعاءها ووكاعها ، فإن جاء صاحبها لالا فاستمتع بها) ، وفي بعض طرقه : قال شعبة : سمعته بعد عشر سنين يقول : (عرفها عاماً واحداً ال ، قال الإمام : اختلف الناس في اللقطة ، هل يجوز أخذها ابتداءً أو يكره ؟ واختلف الناس أيضاً إذا جاء صاحبها فوصف العفاص والوكاء - على ما ذكر في الحديث هل يجب إعطاؤها له ؟ وهو مذهب مالك ، ألا يحكم له بها حتى يقيم بينة ؟ وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي .

واختلف الناس - أيضاً - إذا عرفها حولا ، هل يجوز له كلها أم لا ؟ فعندنا : يجوز على كراهية فيه ، وعند أبي حنيفة : إنما يجوز

بشرط أن يكون فقيرا .
 واختلف الناس - أيضا - إذا كلها بعد الحول وجاء صاحبها ، هل عليه غرامتها له أم لا ؟ (١) ؟ فعندنا : عليه الغرامة / ، وعند داود : لا غرامة عليه .
 واختلف الناس - أيضا - في الشاة إذا كانت في الفلاة فكلها ملتقطها ، ثم جاء صاحبها ، هل يغرمها له أم لا (٢) ؟ فعندنا : لا غرامة عليه ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي في إيجابهما الغرامة .
 واختلف المذهب - أيضا - إذا أعطاها بالصفة ، هل يحلف أخذها أم لا ؟
 فتضمن ما ذكرنا في كتاب مسلم الرد على أبي حنيفة في اشتراطه الفقر لأنه قال : (ثم كلها) ولم يشترط الفقر .
 وحديث أبي وقد كان غنيا وقد أباح له الاستمتاع بها .
 - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وعمر ، وعنه سويد بن غفلة وأبو وائل وأبو ميسرة وغيرهم ، شهد فتوح الشام .
 قال العجلي : كوفي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
 مات سنة ٢٥ هـ ، وقيل : ٢٩ هـ ، وقيل ٣٠ هـ ، وقيل ٣١ هـ .
 التهذيب ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ .
 (١) لنظر : المسألة في التمهيد ١٧ / ١٣ وما بعدها ، الاستذكي ٢٢ / ٣٣١ .
 (٢) انظر : التمهيد ٣ / ١٢٣ وما بعدها .
 كتاب اللقطة
 وتضمن أن الشاة لا غرامة فيها ، ردا على المخالف ؛ لأنه قال : (هى لك) ، وظاهر هذا التملك ، والمالك لا يغرم .
 وأيضا فقد قال : (وللذئب) ، فبه (صلى الله عليه وسلم) على انها كالتالفة على كل حال ومما لا ينفع صاحبها بقاؤها .
 وتضمن الرد على المخالف في اشتراطه البيعة ؛ لأنه قال : (فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه) ولم يشترط البيعة ، بل أمر بإعطائها ، ولا معنى لقولهم : إنه يجوز له أن يعطيها إذا ظهر له صدق الواصف وهو المراد بالحديث .
 وأما أن يحكم عليه فلا ، لأن قوله : (فأعطها إياه) أمر ، فظاهره خلاف ما قاله .
 وتضمن الرد على داود في قوله : لا يغرمها بعد الحول ، لقوله : (فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك) ، وقوله : (فاستنفقها ولتكن وديعة عندك) ، فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدها إليه) .
 وتضمن ترجيح أحد القولين عندنا في نفى الدين عن الواصف ؛ لأنه قال : (فأدها إليه) ولم يشترط يمينا كما لم يشترط بيعة .
 وهانئا سوال يقال : إذا كانت للصفة إنما أعطى بها الواصف لأنها دلالة على صدقه
 في غالب الظن ، وإن جاز (١) أن يكون سمع الصفة من غيره ، كما أن البيعة دلالة ، وإن جاز أن تكذب ، فهل تطلقون هذا الاستدلال وتحكمون به في كل مال ؟
 قلنا : أما المال الذى في يد حائر يدعيه لنفسه ويحوزه زمانا ، فهذا لا سبيل إلى إخراجة من يده بالصفة ، لأن دلالة اليد أقوى من دلالة الصفة .
 وأما إذا كان لا يحوزه لنفسه فليس هناك دلالة تعارض دلالة الصفة ، فحكم بدلالة الصفة .
 فإن قيل : فإن سرق مالا ونسى من سرقه منه ، وأودع مالا ونسى من أودعه إياه ، ثم أتى من وصفه ، هل يعطيه كاللقطة أم لا ؟
 قلنا : أما السرقة فالتزموا ذلك فيها أصحابنا ، ورأوا أن يعطاها مدعيها إذا وصفها .
 وأما الوديعة فقد اضطرب أصحابنا فيها ، فمنهم من أجراها مجرى اللقطة والسرقة ، ومنهم من فرق بينهما .
 والفرق عنده أن كل موضع تعذر فيه على المالك إقامة البيعة اكتفى فيه بالصفة ، وكذلك السرقة .
 ولا يمكن أن يسقط للإنسان ماله ببيعة فاكتفى فيه بالصفة ، وكذلك السرقة ؛ لأنه لا يسرق ماله ببيعة ، فاكتفى فيها - أيضا - بالصفة إذا جهل المالك .
 وأما الوديعة فيمكن مودعها أن يتحرز بالإشهاد ففارقت اللقطة والسرقة ، فصارت
 (١) في الأصل : جا ، وليثبت من ع .

٨ كتاب اللقطة مسألة اللقطة أصلاً في الرد [على المسألة] ، (١) بالصفة .
فمن رلى أن العلة كون المال لا يدعيه حائزه لنفسه أجرى الثلاث مسائل مجرى لم ولحداً ، ومن أضاف إلى هذه العلة أن مالكة لا يمكنه الإشهاد عليه أيضاً فارتقت الوديعة اللقطة والسرقة .

وأما اليسير من اللقطة فلم يجزه مالك مجرى الكثير واستحق فيه التفريق ولا يبلغ بتعريفه سنة (٢) .
وقد تقدم أنه (صلى الله عليه وسلم) مر بتمرة في الطريق ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : ا لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لا كنتها (٣) .

وهذا تنبيه على أن اليسير الذى لا يرجع أهله إليه يוכל .
وعند أبى داود عن جابر : رخص لنا النبي (صلى الله عليه وسلم) في العصا والسوط والحبل وأشباهه ، يلتقطه الرجل ينتفع به .
وقد حد بعض الناس القليل بخو الدينار فيما أظن ، تعلقا بما خرج أبو داود عن على - رضى الله عنهما - أنه دخل على فاطمة وحسن وحسن - رضى الله عنهما - يبيكان .

فقال ما يبيكما (٤) ؟ قالت : الجوع فخرج على - رضى الله عنه - فوجد دينارا في السوق فجاء إلى فاطمة - رضى الله عنها - فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان اليهودى نخذ لنا به دقيقتاً ، فجاء اليهودى فأ "ى دقيقتاً ، فقال له اليهودى ة أنت خت (٥) هذا الذى يزعم أنه رسول الله ؟ فقال : نعم .
قال : نخذ دينارك ولك الدقيق .

فخرج على - رضى الله عنه - حتى جاء إلى فاطمة فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان الجزار نخذ لنا بدرهم لحاً! فذهب فرهن الدينار بدرهم لحاً! ، فجاء به فعجنت ونصبت وخبزت ، وأرسلت إلى أبيها (صلى الله عليه وسلم) فجاءهم ، فقالت : يارسول الله ، أذكر لك ، فإن رأيته حاللاً كلناه ، وكلت معينا ، من شأنه كفا وكفا ، فقال (صلى الله عليه وسلم) ة (كلوا باب م الله) ، فثلوا منه ، فبينما هم مكانهم إذ غلام ينشد الله والإسلام الدينار ، فأمر رسول الله فدعى له ، فقال : سقط منى في السوق ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يا على ، اذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لك : (أرسل بالدينار ولرهمك على) ، فأرسل به فدفعه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إليه (٦) .

فوجه تعلقهم من الحديث : أن عليا - رضى الله عنه - لم يعرفه ، وقد ذكرت للنبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (كلوا باسم الله) ولم يوبخهم (صلى الله عليه وسلم) على ترك التعرّف .
وقد اختلف المذهب عندنا في الدينار ، هل يعطى لمدعيه أنه سقط له ؟ فقليل : لا يعطى حتى يصف شيئاً فيه أو علامة ، وقد وقع في هذا الدلت أنه لم يطلب منه الصفة ، ويمكن أن يكون اختصرها

(١) صقمن س .

(٢) انظر : الاصتدكار ٢٢ / ١٨٦ وما بعدها .

(٣) سلم ، كالزكاة ، بتحريم الزكاة على رسل الله ! ،

!! في الأصل رس : يبيكما ، والمثبت مت الحديث .

(٥) في الأصل ة الذى .

يلا) لو دارد ، كللفظة للا (١٧١) .

كتاب اللقطة

الراوى عند من قال : لا يرد الدينار إلا بعلامة .

والعفاص هو الوعاء الذى يكون فيه الشغفة ، جللها كان أو غيره ، ولذلك سمي الحداً الذى يلبس رأس القارورة العفاص لأنه كالوعاء لها .

فأما الجلد الذى يدخل في فم القارورة

فهو الصمام بكسر الصاد .

والوكأ هو الخيط الذى يشد به الوعاء ، يقال منه : أوكيته إيكاً ، ويقول : عقصته عفاصاً ، إذا شددت العفاص ، فإن جعلت العفاص قلت :
أعقصته إعفاصاً .

وحذاً الابل : أخفافها ؛ لأن بهما تقوى على السير [وقطع البلاد .

وقوله : (سقاؤها) : يعنى أنها تقوى على ورود المياه لتشرب ، والغنم لا تقوى على ذلك [(١) .

قال القاضى : ذكر الترمذى فى حديث على - رضى الله عنه - زيادة حسنة بها تتم الفائدة / : أن علياً - رضى الله عنه - أصاب ديناراً على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فعرفه فلم يجد ٥٧ / ١ من يعرفه ، فأمره النبي (صلى الله عليه وسلم) بثله (٢) .

قال القاضى : استعار النبي (صلى الله عليه وسلم) [للأكل] (٣) الحذاً والسقاها ، لما ذكر قبل من تشبهها بالمسافر الذى معه حذاؤه وسقاؤه فيقوى بذلك على قطع المفاوز ، لصبرها على السير وعن المألمة .

فجعل استغناؤها [عن الماء] (٤) مدة بما حملت [من] (٥) قبل من شربها فى كرشها كمن أعد ماعه [وسقاه] (٦) لسفره .
ووقع لبعض أصحابنا

[الشامين] (٧) : العفاص والوكأ منه ما تقدمه والأول أصح .
وحديث اللقطة والحكم

فيها بمعرفة العفاص والوكأ ! أصل عند العلماء فى الحكم بالعرف والعادة عند اختلاف المتنازعين ، ولا حجة فيه عند أهل التحقيق أظهر منها ، وذلك أنه لما كان الغالب والعرف

أن مالك الشئ هو يغرف من صفته ونعوته ما لا يعرفه غيره حكم له بمعرفة العفاص والوكأ ! ، وإن كان الأجنبى ومن لا يملكه قد يعرفه برؤيته عنده أو عاريتة إياه ، أو إجادته

له ، أو ملكه له قبله ، لكن كان الغالب الوجه الأول ، فأمضى الحكم به .

وقال بعض العلماء : أجمع العلماء فى أحكام اللقطة على فصول منها : أن معرفة

العفاص والوكأ من [أهدي] (٨) علاماتها ، وأن اللقطة ما لم تكن تافهة أو شيئاً لا بقاء (١) سقط من س ، ولستدرك بالهامش ! .

(٢) الترمذى فى التعليق على الحديث ، كالأحكام ، بما جاء فى اللقطة وضالة الابل والغنم طهم ٦٤٨ (*١٣) .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٤) فى س : عنه .

(٥) صاقطة من س .

(٦) فى س : فى سقائه .

(٧) فى س : فى تفسير .

يعه صاقطة من الأصل ، والمثبت من س .

١٠ كتاب اللقطة اللقطة ؟ فقال : (عرفها سنة ، ثم اعرف وكأها وعفاصها ، ثم استنفق بها ، فإن جاء ربها فاف !! إليه) فقال : يا رسول الله ، فضائفة الغنم ؟ قال : (خن !! ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للئيب) .

قال : يا رسول الله ، فضالة الإبل ؟ قال : فغضب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال : (مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقاتها ربها) .

٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ ؛ أَنَّ رِبْعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ ، بِهَظِّ الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ .
غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ : قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَتَا مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ؟ قَالَ : وَقَالَ عَمْرُو فِي الْحَدِيثِ : (فِينَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالُ ! فَاسْتَنْفَقَهَا) .

له يلزم تعريفها حولا ، وأن صاحبها إن جاء فهو أحق بها من ملتقطها إذا ثبت أنه صاحبها ، وأن ملتقطها إن أكلها قبل الحول وجاء صاحبها فضمنه فذلك له ، وكذلك إن تصدق بها ، وأن ضالة الغنم في المكان المخوف له أكلها ، واختلفوا فيما عدا ذلك .
وفي قوله : (اعرف عفاصها ووكاعصا) : تنبيه على حفظ ذلك وكتمه ؛ لاءنه لو أفشاه وعلم لادعى فيه من لا يملكه ؛ لأنه يعرضه من الإفشاء والشهادة عليه ، لذلك قال أهل العلم : ينبغى ألا يصفها للناس ولا يظهرها ولا يسميها بعينها .
وقد قال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (عرفها) ولم يقل : أظهرها .

وفي قوله في حديث زيد بن خالد : (عرفها سنة) وفي حديث أبي : (ثلاث سنين) وفي بعض طرقه الشك في سنة أو ثلاث ، وفي بعضه أنه قال آخراً : عاما : يحتمل الجمع بين الحديثين بطرح الشك والزيادة ، وما رجع إليه أبي آخراً من عام وتركه ما شك فيه ، وقيل : هما قضيتان ، فالأولى لأعرابي أفاته بما يجوز له بعد عام ، والثاني لأبي ، أفاته بالكف والتربص عنها بحكم الورع ثلاثة أعوام ؛ إذ هو من فقهاء الصحابة وفضلائهم ، وقد يكون ذلك - أيضا - لحاجة الأول إليها وضرورته ، واستغناء أبي عنها ، ورجوع أبي إلى عام بعد شكه لتحريره لما تيقن من الحديث وتركه ما شك فيه منه .

واقصر على الحول في حكم اللقطة لأنها إن كانت لحاضر فهو غايته في ضرب الآجال له في الاختيار والتربص وفي غير شيء كالعينين والمعانة من علة تضر بالزوجة لتتم به فصول العام كلاً ، وسجن من أتى بعض المعاصي ليختبر فيه فيأتيه ويرجى بمكثه مدتها
كتاب اللقطة ١١

٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ ، قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ كَلَهُ .
فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَأَحْمَرَّ وَجْهَهُ وَجَبَّيْنَهُ ، وَغَضِبَ .

وَزَادَ - بَعْدَ قَوْلِهِ : ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً - : (فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَاعِيَةً نَدَكَ) .

٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ ؛ أَكَلَ سَمِيعُ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ كَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ، إِلَى ! بِ أَوْ الْوَرَقِ ؟ فَقَالَ : (اعْرِفْ وَكَأَهَا وَعِفَاصَهَا ، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفَقْهَا ، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً نَدَكَ ،

توبته ؛ ولأنه مدة الزمان بمجملته .
وإن كانت اللقطة لغائب فأكثر الأسفار ، غالبا لا يغيب (١) عاما ويرجع إلى وطنه ؛ ولهذا ما فرق بينهما وبين لقطة مكة ، وأنها تنشد أبدا على ما مضى ، قبل / في كتاب الحج : لترداد الناس إلى مكة ، ومن لم ينج بنفسه جأ جاره أو قريبه فسمع إنشادها فعرفه بعد انصرافه .

وفقهاء الأمصار [متفقون] (٢) على أن تعريف اللقطة سنة ، ولم يأخذ منهم أحد بثلاثة أعوام إلا شيء روى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه .

وحديث أبي - رضي الله عنه - واحتجاه بالحديث على ملتقط السوط ، يدل على أن مذهبه بأن يسير اللقطة وكثيرها سواء ، وبه فسر

حديثه لاحتجاجه بعموم قوله (صلى الله عليه وسلم) وحكمه في نازلته ، وهو قول الشافعي عند بعض أصحابنا الدرهم ونحوه .
وقال أبو حنيفة مثله فيما كان أقل من عشرة دراهم .
وقال الثوري في الدرهم : يعرفه أربعة أيام .
وقال الحسن بن جني : ثلاثة أيام .

وقال بعض العلماء : إن السوط والسقاء والنعل والحبل ونحوه ليس فيه تعريف ، وأنه
يما يعنى عن طلبه وتطيب النفس بتركه كالتمر وقليل الطعام (٣) .
وقد يعتضد بما تقدم من حديث جابر في ذلك قال : وشتمت به من يوم وجوده ، فإن جاء صاحبه أخذه على حاله
(١) في س : تعدو .

(٣) لنظر الاستذكار ٢٢ / ٣٣٦ وما بعدها .

(٢) ساقطة من س .

٥٧ / ب

١٢

كتاب اللقطة

فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الْفَرِّ فَأَفْهًا إِلَيْهِ لَمَّا ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَائَةِ الْإِبِلِ ؟ فَقَالَ : (مَالِكَ وَلَهَا ؟ دَعَهَا ، فَإِنْ مَعَهَا حَنَ الْإِبِلِ وَسَقَ الْإِبِلَ ، تَرُدُّ
الْمَاءَ وَكُلُّ الشَّجَرِ .

حَتَّى يَجْلُ رُئُهَا) ، وَسَأَلَهُ عَنْ الشَّاةِ ؟ فَقَالَ هَ (خُنْ !) ، فَلَمَّا هِيَ لَكَ ، أَوْ لِأَخِيكَ ، أَوْ لِلنَّبِيِّ)
٦ - (...) وَخَذْنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا حُثَّانُ بْنُ هَلَالٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي تَنْ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَيْقُ بْنُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ ضَائَةِ الْإِبِلِ ؟
زَادَ رَبِيعَةُ : فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ .
وَاقْتَضَى الْحَدِيثَ بِخَوْ حَدِيثِهِمْ .

وَزَادَ : (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا ، وَعَلَعَهَا وَوَكَّ الْإِبِلَ ، فَأَعْطَاهَا إِثَاهُ ، صَالًا فَهِيَ لَكَ) .
فَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ قِيمَتِهِ عَلَى حَالِهِ .

وما تقدم من حديث سويد بن غفلة في السوط يدل على تعريفه بكل حال ، وأنه لا يستمتع به قبل التعريف .

وقوله : (فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها ووككها وأعطها إياه) : اختلف العلماء ،

هل من شرط استحقاقه معرفة جميع هذه الثلاثة أم بعضها دان جهل البعض أو أخطأه ؟ وعندى في ذلك اختلاف ، هل لابد من
معرفة الجميع ؟ إلا أن يكون الخطأ في العدد إذ قد يؤخذ منه ولا يدرى ، أو يكتفى بوصف ؟ إذ قد يعتذر في الباقي بالنسيان أو بواحد
، أم لابد من معرفة العفاص والوكك من جملة الأوصاف (١) .

واستدل العلماء من قوله في الشاة : (خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب)

وأن ذلك إباحة أن حكم ما لا يبقى من الطعام ذلك الحكم ، وأنه إذا كان في الفياق كلة ولا ضمان عليه إن جاء صاحبه عند أصحابنا .
واختلفوا إذا كان في الحضر ، فقيل : يبيعه ويدفع ثمنه لمستحقه لا سوى هذا ، وقيل : يتصدق به ولا ضمان عليه .

واختلفوا إذا كلة ، هل يضمه أم لا ؟ ويضمن في هذا كله عند الشافعي وأبي حنيفة ، وقال الشافعي مرة : يثله ويغرمه لربه ، وقال
مرة : ويقيم على تعريفه حولا ثم يثله (٢) .

ومعنى قوله في ضالة الغنم : (هي لك أو لأخيك أو للذئب) : يريد إذا كانت في القفار ، أى أنها مضيعة ، إن لم تأخذها أنت أخذها
غيرك ، أو كلها السبع .

وقيل :

(١) انظر الاستذكال ١٢ / ٣٢٩ ، المنح ٨ / ٢٩٥ وما بعدها .

(٢) ١ تمهيد ١٢٧ / ٣ .

٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ .

قَالَ : عَثَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ اللَّقْطَةِ ؟ فَقَالَ : (عَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ ، فَأَعْرِثْ عِفَّ الْمَا وَوِكَ الْا ، ثُمَّ كُلْهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَاْمَمَّ! إِلَيْهِ) .

٨ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : (فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأُ! ، وَالَا فَأَعْرِثْ عِفَّا صَهَا وَوِكَاع! ا وَعَلَدَهَا) .

٩ - (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ .

ص ص كى ، ، ص ه ه ص ص ص ص ، ص ، ص م م ص ! ص ص ص ، ه ص ، ه ص ص ه ، صو وحديثي ابو بكر بن نافع - واللفظ له - حدثنا غندر ، حدثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ،

يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : (الْأَخِيكَ) أَى صَاحِبِهَا ، فَبِهَذَا أُبَيِّحُ إِكْلَافًا بِخِلَافِ سَوَاهَا ، وَبِخِلَافِ إِذَا كَانَتْ فِي الْحَوَاضِرِ وَحَيْثُ يُمْكِنُ حِفْظُهَا ، فَحُكْمُهَا عِنْدَنَا حُكْمُ سَائِرِ اللَّقَطَاتِ .

وقال الليث : هى فى كل [حال] (١) كاللقطة .

واختلف العلماء إذا كَلَهَا حيث يجوز له من الفيا فى عى من أجاز له ذلك ، هل يقر بها لصاحبها إذا جاء ؟ فألزمه ذلك الشافعى ، ولم يلزمه ذلك مالك (٢) .

ومعنى قوله فى ضالة الإبل : (مالك ولها) : قيل : هونى عن التقاطها وضما ؛

إذ بقاؤها حيث ضلت أقرب لا كن يجدها ربا / من أن يطلبها فى أملاك الناس ، وقيل : ١ / ٥٨ يحتمل المنع من التصرف فيها بعد تعريفها ، ففارقت اللقطات غيرها من هذا الوجه ؛ لا"نها

إذا أخذت نسبت كَلَهَا ، وقيل : يحتمل النهى عن أخذها لا كَلَهَا تنزِيلُهَا مِنْزَلَةَ ضَالَةِ الْغَنَمِ ث لأنها جاءت بأثر مسألة الغنم ، وقيل : بل النهى عن ركوبها وتصريفها لأنه جاء عن السؤال عن ذلك فى غير حديث مسلم بقوله : (ضالة المومن حرق النار) (٣) .

قالوا : وهذا كان أول الإسلام وعلى ذلك استقر الأمر من أبى بكر وعمر بعده - رضى الله عنهما - فلما كان زمن عثمان وعلى - رضى الله عنهما - وكثر فساد الناس واستحلالهم ، رأو

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ص .

(٢) انظر : الاستذكار ٢٢ / ٣٤٤ .

(٣) الترمذى فى التعليق على الحديث ، كالأسربة ، بما جاء فى النهى عن الشرب قائماً ٤ / ٣٠١ (امه ا) ، وأحمد ٥ / ٨٠ ، والدرمى ٢ / ٢٦٦ وكلهم من حديث الجارود .

٣٢٠١ (١) باب فى لقطة الحاج

٣٢٠٢ (١) باب فى لقطة الحاج

قَالَ : سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ : خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَيْبَعَةَ غَازِينَ ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَاعَ خَنَتْهُ . فَقَالَا لِي : دَعُهُ .

فَقُلْتُ : لَا ، وَلَكِنِّي اعْرِفُهُ ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ يَلَا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ .

قَالَ : فَأَيُّتُ عَلَيْهِمَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا قُضِيَ لِي أَنِّي حَجَجْتُ ، فَأَعْتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ ، فَأَخْبَرَهُ - !هْ بِشَأْنِ السَّوْطِ وَيَقُولُهُمَا .

فَقَالَ : إِنِّي وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَعْتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَقَالَ : (عَرَفَهَا حَوْلًا) .

قَالَ : فَعَرَفْتُهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا .
ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ : (عَرَفْتُهَا حَوْلًا لَا ، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا .

ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ : (عَرَفْتُهَا حَوْلًا لَا ، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، فَقَالَ : (احْفَظْ عَلَعًا ! وَوَعَاةً ! وَوِكَاعًا ! ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَالْأَفَاسْمَتُغُ بِهَا لَا فَاسْمَتُغُتُ بِهَا .

فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ فَلَكَ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ : لَا أَدْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ .
(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ - أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ - قَالَ :

سَمِعْتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ .
وَأَقْتَمَنَ الْحَدِيثَ بِمَثَلِهِ .

إِلَى قَوْلِهِ : فَاسْمَتُغُتُ بِهَا .
قَالَ شُعْبَةُ : فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ : عَرَفْتُهَا عَافَا وَاحِيَم .

١٠ - (...) وَصَدَّثَنَا تَائِبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ

ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ .

حَلْتَنَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ .
ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ .

ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا
التَّقَاطُهَا وَضَمُّهَا وَالتَّعْرِيفُ بِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ لَهَا صَاحِبُ بَيْعَتٍ ، وَأَوْقَفَ ثَمَنُهَا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهَا ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ :

لَا يَأْخُذُهَا وَلَا يَعْرِفُهَا .
قِيلَ : وَذَلِكَ لَمَّا رَأَاهُ مِنْ زِيَادَةِ الْفَسَادِ ، وَعَدَمِ عَدْلِ الْأَثْمَةِ وَأَخْذُهَا إِذَا أَخَذَتْ ، مِنْ أَخْذِهَا أَوْ أَخْذِ ثَمَنِهَا وَكُلُّهُ إِنْ بَيْعَتْ ، فَرَأَى أَنْ

تَرْكُهَا بِمَوْضِعِهَا أَقْرَبَ لَجَمْعِهَا عَلَى صَاحِبِهَا يَوْمًا مَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ .
وَقَالَ اللَّيْثُ : إِنْ وَجَدَهَا فِي الْقَرْيَةِ عَرَفَهَا ، وَلَا يَعْرِفُهَا إِنْ وَجَدَهَا فِي الصَّحْرَاءِ ،

كِتَابُ اللَّقْطَةِ ١٥٠ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ ، بِهِنَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَ حَلِيثِ شُعْبَةَ .
وَفِي حَلِيثِهِمْ جَمِيعًا : ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ، إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَلِيثِهِ : عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ .

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ : (فَإِنْ جَاءَ أَحَدُ يُخْبِرُكَ بَعْلًا دَهَا وَوَعَاثَهَا وَوَكَاثَهَا ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ) .
وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ : (وَالْأَفَاسْمَتُغُ كَسِيلِ مَالِكٍ) .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ : إِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فَاسْمَتُغُتُ بِهَا) .
وَنَحْوَهُ لِمَالِكٍ أَيْضًا .
وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : أَخْذُهَا وَتَعْرِيفُهَا أَفْضَلُ (١) .

واختلف عندنا في الدواب والخيول والبغال والحمير ، هل حكمها حكم الإبل أم حكم سائر اللقطات ؟ وكذلك اختلف في البقر ، فقيل : هي كالإبل ، وهو قول بعض أصحابنا ، وهو قول طاوس والأوزاعي ، وقيل : إذا كانت بموضع يخاف عليها فيه الضياع (٢) فهي بمنزلة الغنم ، وهو قول مالك والشافعي (٣) .

(١) للتمهيد ١٢٤ / ٣ ، ١ لمغني ٣٤٣ / ٨ .

(٢) في س : الباع .

(٣) ١ لمغني ٣٤٤ / ٨ .

كتاب اللقطة / باب في لقطة الحاج

(١) باب في لقطة الحاج

١١ - (١٧٢٤) حدثني أبو الطاهر ويونس بن عبد الأعلى ، قالا : أخبرنا عبد الله ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، عن غنيد الرخمين بن عثمان التيمي ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن لقطة الحافي .

١٢ - (١٧٢٥) وحدثني أبو الطاهر ويونس بن عبد الأعلى ، قالا : حاشا عبد الله ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكر بن سولة ، عن أبي سالم الجيشاني ، عن زيد بن خالد الجهني ، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال : (من آوى ضائفة فهو ضاذ ، ما لم يعرفها) .

وقوله : (نهى عن لقطة الحاج) ، قال الإمام : قد تقدم الكلام على قوله : " لا تحل لقطتها إلا لمنشد " ، وأن الشافعي تعلق بظاهر هذا ، ورأى أن لقطة الحاج بخلاف غيره .

قال القاضي : قد تقدم الكلام على هذا ، وأن من أصحابنا من تأول مذهبا على هذا ، أو فرق بين لقطة مكة وغيرها للمعنى الذي قدمناه قبل .

ومعروف قول مالك ؛ أن لقطتها كلقطة غيرها ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (١) هـ

وقوله : (من آوى ضائفة فهو ضال ما لم يعرفها) : قيل : معناه : مخطئ في فعله ذلك ضال عن طريق الصواب فيه .

قال الإمام : إفا أخذ الضالة فأخفاها فقد اصر بصاحبها ، وكان متسببا إلى الضليلة عنها ، إفا عرفها أمن من ذلك .

قال القاضي : على هذا التأويل الحديث عموم في كل ضالة ولقطة ، وقد جاء في بعض الروايات : (من التقت ضالة) ، وظاهر الحديث في ضوال الإبل ، وعليه حمله بعضهم .

وإذا فسر بالمخطئ لم يضمن إن هلك ، لأنه إنما أخطأ في أخذها وإنما أخذها لير !! على صاحبها ، ويحوطها عليه .

دإن كان إنما أخذها ليأكلها ولا يعرفها من الإبل وغيرها فهذا ضال بين الضلال ، ثم متعد يضمن ما هلك منها بأي نوع من الهلاك . وقد اختلف العلماء بحسب هذا هل اللقطة والضالة بمعنى واحد ؟ وإليه ذهب الطحاوي ،

(١) ينظر : المغني ٨ / ٣٠٥ وما بعدها .

كتاب اللقطة / باب في لقطة الحاج ١٧ ومعظمهم أنهما مفترقتان فإن الضالة تختص بالحيوان (١) ، / وهو قول أبي عبيد .

وقوله في ضالة الإبل : (مالك ولها) (٢) وغضبه عند ذلك حتى احمرت عيناه ،

ليدل على شدة كراهة الأخذ ومنعه ، ويرى الشدة في ذلك .

وتخصيصه هذا بالإبل مما يحتج به من لا يكره أخذ اللقطة ، ويرى أخذها أفضل ، وهو مذهب الشافعي ، فيما له بال وفيما ليس له بال .

وروى ذلك عن مالك فيما له بال ، وعنه - أيضا - الكراهة لالتقاطها .

وحكى القاضي إسماعيل عن المذهب التخيير في ذلك .

وقال أبو عبيد : لا ينبغي ترك اللقطة ، ولا ينبغي أخذ الضالة .

وذهب قوم من العلماء إلى التسوية بينهما ، وبه قال الطحاوي ، وقال : يأخذها .

وفي قوله : (عرفها سنة ، وإلا فشأنك بها) (٣) : دليل أنه لا نظر للسلطان فيها ، وإنما الأمر فيها لواجدها ، وهو قول أهل العلم .

واختلفوا إن كان غير ملعون هل يتركها بيده السلطان أو يأخذها منه ؟ على قولين . واختلف في ذلك قول الشافعي ، ومقتضى مذهب مالك وأصحابه أن يأخذها مريد غير المأمون . واختلفوا في تأويل قوله : (والا فشأنك بها) بحسب اختلافهم في حكمها ، فقيل معناه : الإباحة ، بدليل قوله في الرواية الأخرى : دا فاستنفقها (واستمع بها) ، وأنه مفسر لذلك المبهم . وقيل معناه : احتفظ بها .

وقيل : تصدق بها ، وذلك على ما ذكره من اختلافهم في ذلك . وقوله في حديث القعني عن سليمان بن بلال : (إن تعرف فاستنفقها أو فتكون وديعة عندك ، فإذا جاء طالبها يوما من الدهر فأدها إليه ! (٤) رفع لإشكال اختلاف الروايات وجمعها في حديث واحد ، وإنها وإن أبيح له أكلها فهو ضامن لها ، وعلى هذا إجماع علماء الأمصار وفقهاء الفتوى ، إلى أن جاء داود فأسقط عنه الضمان بعد السنة . لأن اختلفوا في جواز كله لها بعد الحول بعد ضمانها إن جاء صاحبها ، فأباحه أبو حنيفة للفقير .

وروى عن علي وابن عباس - رضي الله عنهما - : يتصدق بها ولا يأكلها ، وهو قول المسيب وجماعة من السلف والثوري . وقال مالك : يستحب له الصدقة بها ، ويلزمه الضمان وإن تصدق بها ، وكذلك إن أكلها . وروى مثله عن عمر وابنه وابن مسعود وعائشة وعطاء والشافعي وأحمد وإسحق ، لكن الشافعي يبيح له أكلها للغنى والفقير . وقال الأوزاعي : إن كان مالا كثيرا جعله في بيت المال بعد السنة .

ذكر في حديث أبي الطاهر في الباب : (اعرفوا سنة) (٥) ، وكذا وقع في رواية (١) انظر : المغني ٨ / ٢٩٠ وما بعدها .

(٢ ، ٣) كاللقطة ، حديث رقم (١) .

(٥) كاللقطة ، حديث رقم (٧) .

(٤) كاللقطة ، حديث رقم (٥) .

٥٩ / ١

١٨
كتاب اللقطة / باب في لقطة الحاج

٥٩ / ب

بئى بحر ، وعند غيره : (عرفها) كما في صائر الأحاديث . وقيل : الألف خطأ ، وقد يصح على التعديّة مثل : عرفها .

٣٢٠٣ (2) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها

قال القاضي : وأما قصة علي - رضي الله عنه - في حديث أبي داود ، فليس فيه أنه أخذه تملكا ؛ بدليل بيانه في قصة الجزار أنه تركه رهنا ، وهكذا - والله أعلم - كانت قصته مع صاحب الدقيق ، أو طلب منه فيه ثمنا . ولعله إنما حمله ليرهنه عنده في دقيق إلى أن يأتي مستحقه ومدة عسره إلى أن يفتح الله من حيث يفديه ، أو يتيح له صاحبه مقدار ما رهنه فيه ، لشغله به د انشاده إياه إن رأى ذلك .

ولم ير النبي (صلى الله عليه وسلم) منهم كالا له ولا استحلاله / فيكون سكوته وإقراره حجة في تسويغه على مذهب أولئك .

وقد ذكرنا زيادة للترمذي في هذا الباب : أنه عرفه فلم يجد من يعرفه .

فإن كان على نص حديث أبي داود لحينه ، فيكون على ما ذكرناه .

كتاب اللقطة / باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها

(٢) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ ، لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِفْنِهِ ، أَيُّحِثُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرِبَتَهُ ، فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ ، فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ ؟ إِنْمَا تَخْزَنُهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتُهُمْ ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِلَثْنِهِ .

ص ص حمص ، ء ، ص ه ه ، بم ص ص ص ص ثهرص يره ، ، ه " ص ص حمص ه ، ، صوص صء وحدثنا ، ابو بكر بن ابى شيمة ، حدثنا على بن مسهر .

ح وحدثنا ابن نمير ، حدثني ابي ، كلاهما عن عبيد الله .

ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيْعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ .

ح وَحَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ - جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ .

ح وحدثنا ابن

وقوله : ا لا يحلن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، يجب أحكم أن تؤت مشربته فكسر خزائنه فينتقل طعامه) ، وفي الرواية الأخرى : (فينثل) الحديث ، قال الإمام : النثل : نثر الشيء بمرءة واحدة ، يقال : نثل ما في كنانته ، أى صلبها .

قال القاضي : المشربة ، بفتح الميم والراء وبضم الراء أيضا ، كالغرفة يخترن فيها الطعام .

وقال يحيى بن يحيى : هو كالسقيفة والرف ، يخرج من بين يدي الغرفة أو الحائط يخزن فيه ، وهو من معنى ما تقدم . وفيه من الفقه : أنه لا يحل لأحد أن يأكل مال أحد ، ولا يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه ، وأن اللئى وغيره سواء للمضطر وغيره ، إلا ألا يجد ميتة .

وقد اختلف في ذلك للمضطر مع وجود الميتة ، وأما من يعلم أن نفس صاحبه يطيب بذلك فلا بأس به .

وجمهور العلماء على أن على هذا الأكل - إذا اضطر - قيمة ما أكل متى أمكنه .

وذهب بعض أصحابنا (١) الحديث إلى أنه حق جعله له النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فلا قيمة عليه ؛ للحديث الذي ذكره أبو داود وغيره ، وفي هذا الباب من إباحة ذلك فيمن مر بمأشئة .
وحمله العلماء على المضطر .

وقد قيل فيه : إن من حلب من ضرع ماشية خفية ما قيمته ما يقطع فيه قطع ، لأنه

(۱) فی س : أصحاب .

٢٠. كتاب اللقطة / باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها ، وص ص ص يهص ، ه ص ، ص ه ه ص ص ه ، ج ه ص ص مصص ، ص ! ، ه ، ص ص يراي عمر ، حدثنا سفيان ، عن إسماعيل بن أمية .

ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عَبْدُ الرَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ غَمَرٍ ، عَنْ الثَّيْبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) .

نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ .

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا : (فَيَنْتَقِلُ) إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ : (فَيَنْتَقِلُ طَعَامُهُ) كَرَوَايَةِ مَالِكٍ .

خزانة وحرز للبيء ، وهذا إذا كانت الغنم أو الإبل في حرز أو بمحضرة ٣ يراعها ، ولم تكن عادة أربابها الإذن في ذلك والإباحة .

وكذلك كانت عادة العرب ، وهو وجه شرب النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر للبي غنم الراعى فى طريق الهجرة ، وكانت عادة العرب إباحة مثل هذا ، وذم مانعه .
وفيه جواز القياس والتثليل فى النوازل .
وفيه أن اللبى سعى طعاما ؛ لقوله : (فإنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم) .
فمن حلف ألا يأكل طعاما فشرب لبنا حنث ، إلا أن يكون له نية معينة فى نوع من المطعومات .
وفيه حجة لمن مغب بيع الشاة اللبون باللبى .
ومالك والشافعى يمنعان فلك إذا كان فيها

٣٢٠٤ (3) باب الضيافة ونحوها

الآن لبى حاضر ، فإن لم يكن فى ضرعها لبى أجازه مالك نقداً ومنعه مؤجلاً .
واختلف أصحابه ، فحمله جلهم على عمومه .
وقال بعضهم : إنما هذا إذا قدم الشاة ، فلو كانت هى المخرة جاز وأجازها بالطعام نقداً أو إلى أجل .
وأجاز الأوزاعى شراءها بالدين وإن كان فى ضرعها لبى ، ورآه لغوا وتبعوا .
ولم يجز الشافعى ولا أبو حنيفة بيعها بطعام إلى أجل .

كتاب اللقطة / باب الضيافة ونحوها

(٣) باب الضيافة ونحوها

١٤ - (٤٨) حلتنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن سعيد بن أبى سعيد ، عن أبى شريح العدوى ؛ أنه قال : سمعت اذنأى وأبصرت عيناى حين تكلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليكرم ضيفه جائزته) .
قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : (يومه وليلته ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه) .
وقال : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليقل خيراً أو ليصمت) .

١٥ - (...) حلتنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا وكيع ، حدثنا عبد الحميد ابن جعفر ، عن سعيد بن أنس عن سعيد المقبرئ ، عن أبى شريح الخزازى ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة ، ولا يحل لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه) .

قالوا : يا رسول الله ، وكيف يؤثفه ؟ قال : (يقيم عنده ، ولا سئله يقريه به) .
وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صمه جائزته) ، قالوا : وما

جائزته يا رسول الله ؟ قال : (يومه وليلته ، والضيافة ثلاثة أيام ، وما كان وراء ذلك فهو صدقة : أى من كان يؤمن بالله فليكن من خلقه إكرام الضيف .

وأجمع العلماء على أنها

من مكارم الأخلاق وسق الشريعة .

واختلفوا فى وجوبها فأكثرهم على ما ذكرناه / وحكى ٦٠ / أ لىث أنه حق واجب ، وقيل عنه : واجب ليلة واحدة .
وقال الشافعى : الضيافة على

أهل البادية والحاضرة حق واجب من مكارم الأخلاق ، وهذا كما قالت الجماعة .

وقال

مالد وجل أصحابه : ليس على أهل الحضر ضيافة لوجود الأسواق لما يشتري ، والمنازل حيث ينزل فى القرى .

وقال ابن عبد الحكم : هي على الحاضر والبادي .

وقوله : (جائزة يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام) : قيل : معناه : إتحافه وصلته

لا كرامه يوم وليلة ، ويطعمه بقية الأيام الثلاثة ما أمكنه من غير تكليف .

وقيل : يحتمل

أن جالزته يوم وليلة حق المجتاز في الضيافة ، ومن أراد الإقامة فثلاثة أيام .

وقيل : الجائزة

غير الضيافة ، يضيفه ثلاثة أيام ، ثم يعطيه ما يجيزه مسافة يوم وليلة .

قال الهروي : والجزرة

قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل .

٢٢ كتاب اللقطة / باب الضيافة ونحوها ١٦ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا أبو بكر - يعني الحنفى - حاشا

عبد الحميد بن جعفر ، حاشا سعيًا المقبري ، أنه سمع أبا شريح الخزاعي يقول : سمعت أبا ثناء وبصر عيني ووعاه قلبي حين تكلم به

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر بمثل حديث الليث .

وذكر فيه : (ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه) بمثل ما في حديث وكيع .

وقوله : لا يحل له أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه : فصتره في الحديث : (يقيم

عنده ولا شيء له يقريه به) .

قال الإمام : إنما يطلق التحريم في الإقامة فوق الثلاثة على أنه ألجأ صاحب القرى إلى

فعل ما لا يحل له من طلب القرى من غير حله ، أو إطلاق لسانه عليه بما لا يحل لتثغيله .

فهذا قد يقال فيه : إنه لا يحل إذا علم أنه يوقعه فيما لا يحل من إطعامه [لكل] (١) الأموال المحرمة ، أو يكون ككراهه (٢) له على

إطعامه ، ولا يقدر على التخلص منه .

قال القاضي : وقد روى : (حتى يخرجه) ، يحتمل أن يضيق خلقه ويدخل عليه الحرج بمقامه ، وقد يكون (يخرجه) : يضيق عليه

بمقامه .

ووقع في بعض روايات مسلم : (حتى توله) مكان : (يؤثمه) ، لعله تصحيف .

وقوله : (فما كان وراء ذلك - يريد ثلاثة أيام - فهو صدقة) : يريد أنها أخرجه

عن حد الضيافة المشروعة والمكارمة المستحبة للاثنتين إلى علة (٣) التعريض للعطاء والسؤال .

وحكم الصدقة إلا للمحتاج المضطر إليها المحرمة على الأغنياء الأخذ لها بغير طيب نفس صاحبها .

وقوله : (من كان يومن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت) : أى يصمت

٣٢٠٥ (4) باب استحباب المواساة بفضول المال

عن الشر وما لا يعنى من الكلام .

وقد تكون الواو للتقسيم ، أى يقول الخير ويشغل به لسانه فيوخر ويغتم ، فإن لم يفعل هذا فليصمت وشلم .

وقد تكون (أو) هنا بمعنى الواو ، أى يقول الخير ويصمت عن الشر .

وقدم تقدم في كتاب الإيمان الكلام على هذا أيضا بنحو من هذا وأشبع منه .

وقوله : إنك تبعثنا فننزل بقوم فما يقرؤنا ، فما ترى ؟ فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (إذا نزلتم

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) في س : كالمكره .

(٣) في س : حد .

كتاب اللقطة / باب الضيافة ونحوها

٢٣

١٧ - (١٧٢٧) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث .

ح وحدثنا محمد بن رُحج ، أخبرنا الليث ، عن يزيد بن أن حبيب ، عن أبي الخير ، عن عتبة بن عامر ، أنه قال : قلنا : يا رسول الله ، إنك تبعنا فنزل بقوم فلا يقروننا : فما ترى ؟ فقال لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن زلتم بقوم فامروا لکم بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف ائني ينبغي لهم) .

بقوم فامروا لکم بما ينبغي للضيف فاقبلوا [منهم حق الضيف] (١) ، فإن لم يفعلوا فخذوا

منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم) ، قال الإمام : أشار الشيخ أبو الحسن - رحمه الله -

إلى أن المراد بقوله : (فخذوا منهم حق الضيف) : العتب واللوم والذم عند الناس ،

ويحتمل عندي أن يحمل على ضيافة واجبة ، فإنهم (٢) إذا أبوا من بذلها أخذت منهم إذا قدر على ذلك .

وأما الشيخ أبو الحسن فإن رأيه قال على هذا الحديث : حق الضيف ما

ذكرناه عنه ، ولعله أراد حملة على ما يعم ؛ لأن ما قلناه يخص (٣) ولكن مع خصوصية

أرجح من جهة أن العتب واللوم والذم عند / الناس ربما كان الشرع يندب إلى تركه لا إلى ٦٠ / بفعله ، وإذا تعين على قوم مواساة آخرين فإنه لا يكره لهم إذا اضطروا وخافوا على أنفسهم

الأخذ من طعامهم .

قال القاضي : قد قال الداودي : يدل قوله : (خذوا منهم حق الضيف) على أخذه

كيف أمكن شراً أو قهراً بالمعروف ، وقد يتعين المواساة عند الضرورة .

والذي ذكر غيره في

هذا الحديث أبين من أنه : لعل هذا كان أول الإسلام إذ كانت المواساة واجبة ، فلما جاء

الله بالخير والسعة صارت مستحبة ، فيكون على قول هؤلاء منسوخاً ، كما قال بعضهم .

وقيل : لعله كان حينئذ فيمن يجتاز غازيا بأهل الذمة ، ممن لا يقدر على استصحاب الزاد

إلى رأس مغزاه ، ونحوه لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه .

ويحتمل أن يكون فيمن

أوجبت عليه من أهل الذمة ويعد فتح خير وغيرها من بلاد الغنوة إن كان شرط ذلك

عليهم ، كما شرطه عمر - رضي الله عنه - على ما فتح من البلاد .

(١) سقط من س .

(٢) في س : فإنه .

(٣) في س : نحن .

٢٤

كتاب اللقطة / باب استحباب المؤاساة بفضول المال

(٤) باب استحباب المؤاساة بفضول المال

١٨ - (١٧٢٨) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا أبو الأشهب ، عن أبي نصر ، عن

أبي سعيد الخدري ، قال : بينما نحن في سفر مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، إذ جاء رجل على راحلة له .

قال : فجعل يصرف بصره يمينا وشمالاً فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من كان معه فضل ظفر ، فليعد به على من لا

ظهر له ، وميق كان له فضل من زاد ، فليعد به على من لا زاد له) .

قَالَ : فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ .

وقوله : (جلس رجل على راحلة ، فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا) : كذا رواية السمرقندي والسجزي والصدفي ، وابن ماهان : (يضرب يمينا وشمالا) ، ولأبي بحر عن العذري : (يصرف يمينا وشمالا) ، وفي كتاب أبي داود وغيره : (يصرف راحلته يمينا وشمالا) فقال (صلى الله عليه وسلم) : (من كان معه فضل من ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له) إلى قوله : " حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل) (١) فيه الترغيب في الصدقة والمواساة ، وهذا نفس المراد بقوله : (يصرف بصره أو راحلته يمينا وشمالا أو يضرب) ، إن هذا الرجل كالط متعرضا لسؤال زاد ، فصرفه الناس إذا رأوا على راحلته ، إن صحت تلك الرواية - والله أعلم .

والصدقة على ابن السبيل - وإن كانت له راحلة وليس معه زاد - واجبة وإن كان غنيا بموضعه .

(١) أبو ثاود ، كالزكاة ، بفي حقوق المال ١ / ٣٨٧ (٦٦٣) ، وأحمد ٣ / ٤٠٣ .

كتاب اللقطة / باب استحباب خلط الأزواد ...

الخ
٢٥

(٥) باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت ، والمواساة فيها

١٩ - (١٧٢٩) حدثني أحمد بن يوسف الأزدي ، حدثنا النضر - يعني ابن محمد اليمامي - حدثنا عكرمة - وهو ابن عمار - حدثنا الأس بن سلمة عن أبيه ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي غَزْوَةٍ ، فَأَصَابْنَا جَهًا ، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَخْرُجَ بَعْضُ ظَهْرِنَا ، قَافِرَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) جَمَعْنَا مَزَاوِينَا ، فَبَسَطْنَا لَهُ نِطْعًا ، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النِّطْعِ .

قَالَ : فَتَطَاوَلْتُ لِأَحْزَرِهِ كَمْ هُوَ .

فَحَزَرْتُهُ كَرِبْضَةِ الْعِزِّ ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً .

قَالَ : فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبِنَا .

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَهَلْ مِنْ وَضُوءٍ ؟) .

قَالَ :

وقوله في الحديث : (نفرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأصابنا جهد) أى شدة .

وقوله : (جمعنا أزوادنا) : كذا رواه بعضهم عن ابن ماهان ، وروايتنا فيه : (تزوالنا) ، وفي رواية : (مزاودنا) فإن كان (تزواد) . ! ال محفوظا فهو اسم من الزاد على تفعال بالفتح كالتييسار ، أو بالكسر كالتمثال .

وقوله : (فحزرتة كربضة العز) (١) العز : كذا روينا بفتح الراء ، وحكا ابن دريد بكشرها ، أى كجثة العز إذا ربض . ومرابض الغنم أماكن مبيتها .

وقوله : (ونحن أربع عشرة مائة ، فثلوا حته شبعوا جميعا ، ثم حشونا جربنا) :

أى أوعيتنا واحدا جراب .

وقوله : (جاء رجل بإداوة فيها نطفة) : الإداوة الآنية! والنطفة الماء الصافي ، يقع على القليل والكثير .

وقوله : فأفرغا في قدح فتوضأنا كلنا ندغفقه دغفقه ، ثم جاء بعد ثمانية فقالوا هل

من طهور ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فرغ الوضوء) ، قال الإمام : هذا أحد معجزاته (صلى الله عليه وسلم) ؛ تكثير الماء وتكثير الطعام ، والبارى - سبحانه - قادر على خرق العالجات ، فيمكن (٢) أن يكون كلها كل منه جزء خلق البارى - سبحانه وجلت قدرته - جزءا آخر يخلقه ، وكذلك في الماء . ومعجزات النى ضروب .

فلما القرآن فنقول ، تواترا ، وأما مثل هذه

(١) في الأصل : فخرته فعفا برضة .

وليثبت من المطبوع وعن ، ع .

(٢) في الأصل : فيمن ، والمثبت من عى .

٢٦

كتاب اللقطة / باب استحباب خلط الأزواد ...
إنلح

المعجزات فلك فيها طريقان : أحدهما أن تقول : تواترت على المعنى ، كتواتر جود حاتم وحلم أحنف ، فإنه لا ينقل قصة بعينها في ذلك تواتراً ، ولكن تكاثرت القصص من جهة الأحاد حتى صار محصولها التواتر بالكرم والحلم .

وكذلك تواترت معجزاته سوى القرآن حتى ثبت انخراق العادة له (صلى الله عليه وسلم) بغير القرآن والطريقة الثابتة ، أويقول : فإن صاحب إذا روى مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة ، وهم يسمعون روايته ودعواه ، مع حضورهم معه ولا يتكبرون ذلك عليه ، فإن ذلك تصديق له يوجب العلم بصحة ما قال .

(كربة الغنز) : فيثبه أن يريد : كربة الغنز .

وقد وقع في بعض الأحاديث أنه بعث (صلى الله عليه وسلم) الضحاك إلى قومه ، وقال (صلى الله عليه وسلم) : (إذا أتيتهم فاربط في دارهم ظلياً) .

قال ابن الأعرابي : أراد : أقم في دارهم آمناً كأنك ظلي في كاسة قد لمن حيث لا يرى إنسيا .
قال غيره .

وفيه وجه آخر : أنه أمره [أيأتيهم] (١) كالمتموحش لأنه بين ظهراى الكفر ، فتي رابه منهم ريب نفر عنهم وفي حديث آخر : (فدعا باناء يربض الرهط) أى يرويههم حتى يناموا ويمتدوا على الأرض .

وأربضت الشمس : اشتد حرها حتى تربض الوحش في كاسها .

وفي الحديث : (مثل المنافق مثل الشاة بين الرابضين) (٢) ، قالوا : ربيض الغم نفسها ، أراد أنه مذبذب .

ويروى : بين (الرابضين) ، معنى هذه الرواية : مريض غنمين .

وفي حديث آخر - لما ذكر أضرار الساعة - : (وأن تنطق الروبيضة في أمر العامة) قيل : وما الروبيضة يارسول الله ؟ فقال : (الرجل التافه ينطق في أمر العامة) (٣) قال الأزهرى : تصغير الرابضة الروبيضة كأنه جعل الرابضة راعياً للريضة ، والهاء فيه للمبالغة .

وقيل : إنما قيل للتافه من الناس : رابضة وروبيضة ؛ لربوضه في بيته ، وقلة ابتعائه في معالى الأمور .

يقال : رجل ربيض عن الحاجات والاءسفار : لا ينهض فيها .

وقوله : (فيها نطفقه : العرب تقول للهاء الكثير : نطفة ، والهاء القليل : نطفة ،

ومنه الحديث : (حتى يسير الراكب بين النطفن لا يخشى جوراً) (٤) أراد بحر المشرق

(١) في س : ثن يأتهم .

(٢) أحمد ٢ / ٣٢ ، ٦٨ ، ٨٣ ، مه ، والدارمى ١ / ٩٣ ، والحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٣) ابن ماجه ، كالفق ، بشدة الزمان للا ٤٠٣) ، وفي الزوائد : في إسناده إسحق بن أبى الفرات ، قال الذهبى في الكاشف : مجهول .
وقيل : منكر .

وذكره ابن حبان في الثقات .

(٤) لم نعرليه .

كتاب اللقطة / باب استحباب خلط الأزواد ...

إنلح ٢٧ جَاءَ رَجْدِيْدَاوَةٍ لَهُ ، فِيْهَا نُطْفَةٌ ، فَارْكَرْغَهَا فِي قَاجٍ ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا ، بِدَغْفَقِهِ دَغْفَقَةً ، اَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً .

٣٣.١ (1) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام

قَالَ : ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ فَلَكَ ثَمَانِيَةٌ فَقَالُوا : هَلْ مِنْ طُهُورٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَرِغَ الْوُضُوءُ) ٤

وبحر المغرب .

والنطفة القطر ، يقال : نطف الثي ينطف ، بكسر الطاء وضمها أيضا في المستقبل ، وفتحتها في الماضي لا غير ، ومنه الحديث : (أن رجلا اتله فقال يا رسول الله ، إني رأيت ظلة تنطف سمناء وعسلا) (١) أي تقتطر . وقوله : (يدغفه دغفة) : الدغفة الصب الشديد ، ويقال : فلان في نعيم دغفق ، أي واسع .

(١) للبخاري ، كالتعبير ، بمن لم ير الرؤيا لأول عابرا فاما لم يصب ٩ / ٥٥ ، وسلم ، كالرؤيا ، بنى تأويل الرؤيا لا ٢٢٦) ، والترمذي ، كالرؤيا ، بما جاء في رؤيا النبي (صلى الله عليه وسلم) الميزان والدلو ٤ / ٤٧٠ (٢٢٩٣) .

لأبي أ

٦١ / ١

٢٨ كتاب الجهاد / باب جواز الإغارة على الكفار ... إلخ

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٢ - كتاب الجهاد والسير

(١) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ، من غير تقدم الإعلام بالإغارة

أ - (١٧٣٠) صلنا يحيى بن يحيى التميمي ، حدثنا سليم بن أخضر ، عن ابن عودط ، قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ؟ قال : فكتب إلي : إنما كان ذلك في أول الإسلام ، قد أغار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على بني المصطلق وهم غارون ، و نعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسي سبيهم ، وأصاب يومئذ - تال يحيى : أحسبه تال - جويرية - أو قال البتة - ابنة الحارث .

وحديثي هنما الحثيث عبد الله بن عمر .

وكان في فيك الخش .

كتاب الجهاد

قول نافع في الدعاء قبل القتال : (إنما كان ذلك في أول الإسلام ، قد أغار النبي

(صلى الله عليه وسلم) على بني المصطلق وهم غارون ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم ، وسباسبهم ، وأصاب يومئذ - قال يحيى أحسبه قال : جويرية - أو البتة - ابنة الحارث : قال القاضي : كذا روينا هذا الحرف ، وكذا صوابه ، ومعناه : أن يحيى بن يحيى رواه هل حقق سمعها ؟ فقال : (أحسبه قال جويرية شك في هذه اللفظة في اسم جويرية ، ثم غلب على ظنه صحة ذلك فقال : (أو البتة) ولم يشك في قوله : (بنت الحارث) ، ويدل على ما ذهبنا إليه قوله في حديث محمد بن مثنى بعده : (جويرية بنت الحارث) ولم يشك .

وكان يحيى بن يحيى لكثرة تحريه كثيرا ما يعرض له الثالث في بعض للفاظ / الحديث ث ولذلك كانوا يلقبونه بالشكاك .

وقد رأيت بعض عظماء أهل الحديث من المصنفين سقط في هذا الحديث صقوفا عجيبا ، قال : فضبطه في كتابه (البتة) ، وجعله

اسما لجويرية ، وهو وهم وتصحيف لاشك فيه ، وصيأتي مثل هذا اللفظ في حديث يحص ، يعني قوله : أحسب أو البتة ، بما يبين ما قلناه ، وإن كان بينا .

كتاب الجهاد / باب جواز الإغارة على الكفار ...

إنلخ ٢٩ (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حاشا ابن أن عدئ ، عن ابن عودط ، بهن ! الإسناد ، مثله .
وقال : جويرة بنت الحارث ، ولم يشك .

ع قال الإمام : اختلف الناس في هذه الدعوة قبل القتال ، هل يومر بها على الإطلاق أولا يومر بها ؟ أم يفصل الجواب فيؤمر بها إذا قوتل من لا يعلم وتسقط في قتال من يعلم ؟ وقد قال بعض الناس : إن هذه المسألة مبنية على أن العقل ما خلا من سمع ، أو يجوز أن يكون خلا منه ، وهى مسألة اختلاف بين أهل الأصول .

وقد احتج من يقول ؛ لأنه لم يخل من سمع ، بقوله تعالى : { كُتِّمَ الَّذِينَ نَجَّيْنَا فَوْجَ سَالْهُمُ خَزَنَتَهَا لَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ - س .

قَالُوا بَلَى { (١) ، وبقوله تعالى : { حَوَّ كُتِّمَ مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَمُولًا { (٢) ومن ينكر للقول بالعموم لا يسلم هنا الاستدلال .

وهذا البناء الذى بناه بعض أهل الأصول فيه نظر ، ذلك أن قصارى ما فيه أن ليس بالأرض أمة إلا وقد بلغت دعوة ما ، وقد يكون عند هؤلاء فى الأرض قوم لم يعلموا ظهور النبي (صلى الله عليه وسلم) ونبوته ، ويظنون أن القتال على جهة تطلب الملك ، فيومرون بالعودة .

وقد اختلف الناصر - أيضا - إذا قاتل من يؤمر بدعوته ولم يدعه فقتله ، هل عليه دية

أم لا ؟ فذهب مالك وأبى حنيفة : لا دية عليه ، ومذهب الشافعى : أنه عليه الدية .

وجئتنا : أن النهى عن قتالهم قبل الدعوة لا يوجب مخالفتهم الدية كقتل النساء والصبيان .

قال ابن القصار : ولو أقام المسلم بدار الحرب مختاراً وهو قاتل على الخروج منها فوقع - أيضا - قتله خطأ فإنه لا يودى !

٣٣٠٢ (2) باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ، ووصيته إياهم باداب الغزو وغيرها

قال القاضى : وفى هذا الحديث جواز استرقاق العرب ، ولأن بنى المصطلق من خزاعة ، وقد ذكر سبيه ذرايرهم وسبيهم ، وهو قول مالك وعامة أصحابه وأن الجزية تؤخذ منهم ، وقاله الأوزاعى .

وقال ابن وهب من أصحابنا : لا تؤخذ الجزية منهم ، فتأول عليه أنهم لا يسترقون .

وحكى بعض شيوخنا ذلك عن الشافعى وأبى حنيفة ، والمعروف عن الشافعى أخذ الجزية منهم ، ومنعها أبو يوسف ، وقال مثله أبو حنيفة فى أهل الأوثان منهم ، قالوا : ما أسلموا أو قتلوا .

والأحاديث كلها فى بنى المصطلق وهوازن وبنى العنبر وبنى فزارة وغيرهم يدل على استرقاقهم (٣) .

وبنو المصطلق هؤلاء كانوا أهل كتاب على اليهودية ، وكانوا من مجاورة المدينة بحيث بلغت الدعوة بغير شك .

قال القاضى إسماعيل : أمر الله تعالى بقتال العرب عبدة

(١) الملك : ٨ ، ٩ .

(٢) الاسراء : ١٥ .

(٣) انظر : الاستذكار ١٣ / ٣١ - ٣٣ ، التمهيد ٢ / ١٧٧ .

٣٠ كتاب الجهاد / باب جواز الأغارة على الكفار ...

إنلخ الأوثان على الإسلام خاصة ، وسائر الكفرة على الإسلام أو الجزية .

واختلف فى نصارى العرب ، هل حكمهم حكم المشركين أو أهل الكتاب ، قال : وكتاب الله عز وجل يشهد أنهم منهم (١) ، قال

الله تعالى : { وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ يَنْكُرْ لَمْ تَهْ مِنْ } (٢) .

(١) المغنى ٢٩ / ١٣ - ٣١ .

(٢) المائلة : ٥١ .

كتاب الجهاد / باب تأمير الأمراء على البعوث ...

إلخ
٣١

(٢) باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ، ووصيته

إياهم باداب الغزو وغيرها

٢ - (١٧٣١) حثنا أبو بكر بن أن شيبه ، حاشا وكيع بن الجرحل ! ، عن سفيان .
ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا يحيى بن آلم ، حدثنا سفيان ، قال : أملاه علينا إملاءً .
س ص ، ه ، ص ص : ه ، ص ، ص ممص ص ، يرص ص ه

٣ - (...) ح وحدثني عبد الله بن هاشم صه واللفظ له - حدثني عبد الرحمن - يعني

ابن مهدي - حدثنا سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
(إِذَا أَمَّرَ أَمِيرٌ عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، ثُمَّ قَالَ : (اغْرُزُوا بِاسْمِ اللَّهِ ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، اغْرُزُوا وَلَا تَتَلَوَّا وَلَا تَغْدُرُوا ، وَلَا تَمْتَلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ، إِذَا لَقِيتَ !وَكَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلْ ! - فَايْتَنِ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكف

وقوله : (وكان) صلى الله عليه وسلم) إذا أفر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله -

سبحانه - ومن معه من المسلمين خيراً) ، قال القاضي : والسرية دون الجيش ، وهي القطعة تخرج منه تغير وترجع إليه .

وسميت بذلك لأنها تسرى بالليل .
قال الحربي : السرية :

الخليل تبلغ أربعمائة ونحوها .

وفيه وصاة الإمام أمره / وجيوشه ، وتعريفهم بما يمر عليهم من مغازيهم ، وما ٦١ / يجري لهم ويحرم عليهم ، ومنه قوله : [(ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا) (١) ولا تقتلوا

وليداً) : أى صغيراً .

ولا خلاف في تحريم الغلول والغدر وكراهة المثلة في الحرب .

قال الإمام : إنما نهى عن قتل الأطفال لأنه لا نكايه فيهم ولا قتال ، ولا ضرر بأهل

الاسلام ، بل هم من جملة الأموال ولم يبلغوا التكليف ، فهذا لم يقتلوا .

قال القاضي :

وسياتي الكلام في هذا .

وقوله : (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال أو هما

بمعنى فائتين ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم) ثم ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك

فاقبل منهم وكف عنهم] (٢) ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ،

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) سقط من س .

٣٢ كتاب الجهاد / باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ...

إلخ عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم - إن فعلوا ذلك - فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فاع خبرهم أنهم يكونون

كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجْرِي غَنِيمَتُهُمْ حُكْمُ اللَّهِ إِذْ يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِ ، وَلَا

وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَلَّوْا مِنْهَا فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِيِّ ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْ شَيْءٌ [إِلَّا] (١) أَنْ يَجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْأَلْهُمْ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفْ عَنْهُمْ ، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ) : كَذَا رَوَيْنَا ، وَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ : (ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ) ، وَصَوَابُهُ : (ادْعُهُمْ) بِإِسْقَاطِ (ثُمَّ) ، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي غَيْرِ كِتَابٍ مُسْلِمٍ (٢) ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ بِإِسْقَاطِ (ثُمَّ) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي مُصَنَّفِهِ وَغَيْرُهُمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ تَفْسِيرُ الثَّلَاثِ خِصَالِ الَّتِي ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا وَلَيْسَتْ أَشْيَاءَ أُخْرَى غَيْرَهَا وَبَعْدَهَا .

قَالَ الْأَمَامُ : وَهُوَ يُوْهِمُ أَنَّهَا غَيْرُ الثَّلَاثِ خِصَالٍ ، إِنَّمَا دَخَلَتْ (ثُمَّ) هَاهُنَا لِاسْتِفْهَامِ الْكَلَامِ وَالْأَخْذِ فِي التَّفْسِيرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فَهُوَ التَّحْوِيلُ : (أَنَّهُمْ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، فَإِنْ اتَّوَا فَكَالْأَعْرَابِ) فَيُمْكِنُ أَنْ

تَكُونَ الْإِشَارَةُ لَتَمْيِيزِ الْمُهَاجِرِينَ عَنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا يَغْزُوهُمْ مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . وَخُرُوجُهُمْ مَعَهُ كُلُّهَا خَرَجَ ، فَيَسْتَحِقُّونَ الْغَنَائِمَ .

وَلَعَلَّهُ عَلَى هَذَا نَبَهَ بِقَوْلِهِ : (فَيَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ) .

قَالَ الْقَاضِي : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَجَاهِدُوا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَزْءٌ مِنَ الْغَنَائِمِ ، وَنَحْسُهَا إِنَّمَا يَدْفَعُهُ الْإِمَامُ بِاجْتِهَالِهِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَنْ بِلَادِهِ وَأَمْوَالُهُ يَحْتَاجُ مِنَ الْمُرَافِقِ مَا لَا يَحْتَاجُ الْمُقِيمُ بِهَا ، فَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ أَوْلَى بِالْخَمْسِ .

وَكَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَزِيدُهُمْ عَلَى الْأَنْصَاوِ ، لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ أَسْتِغْنَاءِ الْأَنْصَاوِ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَرِيدُ إِعْطَاءَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى مَوَاسَاةٍ لَهُمْ وَلِهَذَا لَمَّا فَتَحَتْ عَلَيْهِ الْفَتْوحُ وَجَاءَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِالْخَيْرِ أَمْرَهُمْ يَرُدُّ مَا كَانَ الْأَنْصَاوُ أَوْ هُمُ مِنَ الْأَمْوَالِ .

(١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَالْمُنْبَتُّ مِنْ س .

(٢) أَبُو دَاوُدَ ، كَلْجِهَادٍ ، فِي دَعَاءِ الْمُشْرِكِيِّ ٢ / ٣٥ ، التِّرْمِذِيُّ ، كَالسِّيرِ ، بِمَا جَاءَ فِي وَصِيَّتِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الْقِتَالِ ٤ / ١٦٢ (١٦١٧) وَقَالَ : حَنِّ صَحِيحٌ .

كِتَابُ الْجِهَادِ / بَابُ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبُعْثِ ...

إِنِ اخْتُلِفَ كُلُّهَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْ شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يُجِزَّ أَلْ دُومَا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجِزْيَةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفْ عَنْهُمْ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ ،

! إِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ ، فَأَرِ الْوَكَّ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ فَفَّةَ اللَّهِ وَفَفَّةَ نَبِيِّهِ ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنْ لِقِيَّتِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ حَقٌّ فِي الْعَطَاءِ ، وَيَحْتَجِ

الشَّافِعِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى لِلْأَعْرَابِ شَيْئًا مِنَ الْفَيْ ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الصَّدَقَةُ الْمَأْخُودَةُ

مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتَرَدُّ عَلَى فَقَرَاءِهِمْ .

كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْجِهَادِ وَأَجْنَادَ الْمُسْلِمِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ مِنَ الصَّدَقَةِ عِنْدَهُ وَيَصْرِفُ كُلُّ مَالٍ فِي أَهْلِهِ .

وَسَوَى مَالِكٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ بَيْنَ الْمَالِ ، وَجُوزًا صَرَفَهُمَا لِلصَّنْفَيْنِ .

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ / ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ حُكْمًا مِنْ ٦٢ / ١ لَمْ يَهَاجِرْ أَوَّلًا ، فِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْفَيْ وَلَا

الْمَوَالِ لِلْمُهَاجِرِ وَلَا مَوَارِثُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا } (١) ٣ نَسَخَ

فِيكَ بِقَوْلِهِ : { وَأَوْفُوا الْأَرْحَامَ بِعَفْوِهِمْ أَوْلَى بَعْضُهُمْ } (٢) ، وَبِقَوْلِهِ : (انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ

جِهَادٌ وَنِيَّةٌ) (٣) ، وَبِقَوْلِهِ : (الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ) (٤) .

ولهذا ما رأى عمر - رضى الله عنه - أن حق كل واحد كائناً من كان في الفء ، وتأول قوله تعالى : لا أفاء الله على رُسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُوَى فَلَيْهِ وَلِلرَّسُولِ { الآية ، ثم قال : { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ } وفي الآية بعدها : { وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ } (٥) فقال : الآيتان مسبوقتان

على الآية الأولى ومعطوفتان عليها ، وأن معنى : { لِلْفُقَرَاءِ } أى وللفقراء أن الفء لجميع هؤلاء فيه حق ، وليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب ، وهذا مذهب مالك في الفء والخمس ، إذا النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يملك جميعه ولا اختص بخمس لخمس منه ، كما قال الشافعي ، وإنما كان يصرفه فيما يحتاج إليه هو وأهل بيته ، ويصرفه في مصالح المسلمين كلهم ، وكذلك كان فعل الخلفاء بعده (٦) .

وقائلون يقولون : إنما يكون لمن فيه عناء على المسلمين في جهاد عدوهم أو قيام بأمرهم ، أو يكون من أهل الفاقة والمسكنة .

وبأى

الكلام على هذا بعد .

وقوله : (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوا أن يجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا

تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ! ، وفي رواية

(١) ١ لأنفال : ٧٢ .

(٢) ١ لأنفال : ٧٥ .

(٣) البخاري ، كالجهاد ، بلا هجرة بعد الفتح ١٨ / ٤ ، النسبي ، كالبيعة ، بذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة ٧ / ٤٥ ، أحمد ٢٢٣ / ٤ .

(٤) لبو داود ، كالجهاد ، بفي السرية ترد على أهل للعسكر ٣ / ٨٠ (٢٧٥١) .

(٥) د طشر : ٧ - ٩ .

للأ) د نظر : التمهيد ٢٠ / ٤٥ ، ٤٦ .

٦٢ / ب

٣٤ كتاب الجهاد / باب تأمير الإمام الأمر على البعث ...

إِنْخَفَّةَ اللَّهِ وَلَا فِئَةً بَنَيْتُهُ ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ فِتْنَةً وَفِئَةً أَصْحَابَكَ ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفَرُوا فَمَكْمَرُكُمْ وَذِمَّةُ أَصْحَابِكُمْ ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِفَّةَ اللَّهِ وَفِئَةَ رَسُولِهِ ، صَافَا حَ الرَّتْ أَهْلَ حَصْنِي ، فَأَرَّ الْوَكَّ أَنْ شَزِلْهُمْ عَلَى حَكَمِ اللَّهِ ، فَلَا شَزِلْهُمْ عَلَى حَكَمِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَدْرِلْهُمْ عَلَى حَكَمِكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي لَتُصِيبَ حَكَمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا .

الطبري : (ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله) الذمة : العهد ، هذا على الاحتياط إذ قد يخفروها من لا يعرف حقها ، وما في ذلك من جهلة الأعراب وسواد الجيش .

ومعنى (تخفروا) : تنقضوا ، خفرت الرجل : نقضت عهده ، وخفرتة : أجزته وحميته .

وقوله : (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله - سبحانه -

فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك .

فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ؟) .

قال الإمام : [أما نبيه (صلى الله عليه وسلم) أن يجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله ، فاعظاهم لذلك ؛

لئلا يكون منهم تقصير يكاد أن يوقعهم في إخفار الذمة ، فيكون ذلك إذا أعطوا ذمة أنفسهم أهون منه إذا أعطوا ذمة الله] (١) .

وأما نبيه أن ينزلهم على حكم الله - سبحانه - وإشارته للتعليل : لأنك لا تدري .

أتصيب حكم الله فيهم) ، فقد يتعلق بظاهر هذا من يقول من أهل الأصول : إن الحق في مسائل الفروع في طرف واحد .

وقد يجيب عن هذا من يقول من أهل الأصول : ليس لله - جلت قدرته - حكم يطلب في مسائل الفروع حتى يخطئ مرة ويصيب أخرى سوى ما أدى المجتهد إليه اجتهاده ، فهو حكم الله - تعالى - عليه بأن يقول : فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) معرض لنزول الأحكام عليه كل حين وساعه ، ونسخ الأحكام وتبديلها في كل وقت .

فلعله أراد : لا تنزلهم على ما أنزل الله - تعالى - مما أنت غائب عنه لا تعلمه ؛ لأنك لا تدري إذا فعلت معهم ، هل تصادف ما أنزل على وأنت غائب عنه أم لا ؟

قال القاضي : في قوله : (فإن لقيت عدوك من المشركين فادعه إلى ثلاث خصال) وذكر فيها أخذ الجزية منهم وهم العدو ، وذكر الإشراف ، فيه حجة للمالك وأصحابه في أخذ الجزية من كل كافر ، عريبا كان أو غيره ، كتابيا أو غيره / ، وهو قول الأوزاعي .
 وذهب أبو حنيفة إلى أن الجزية تقبل من الجميع إلا مشركي العرب ومجوسهم ، وهو قول (١) سقط من س .

كتاب الجهاد / باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ...

إنح ٣٥ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ : عَنْ يَحْيَى بْنِ آحَمَ ، قَالَ : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حِثَّانَ - قَالَ يَحْيَى : يَعْنِي أَنَّ عَلْقَمَةَ يَقُولُهُ لِابْنِ حَيَّانَ - فَقَالَ : حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّدٍ عَنِ الثِّي (صلى الله عليه وسلم) ، نَحْوَهُ .

٤ - (...) وَخَدَّثَنِي خُحَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الضَّمَدِ بْنُ عَمِدِ الْوَارِثِ ، حَاشَا شُعْبَةَ .
 حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بَرِيْدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْاَاهُ .

وَسَاقُ الْحَلِثِ بِمَعْنَى حَلِّ إِيْثِ سَفِيَّانَ .

٥ - (...) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَفَّابِ الْفَرَّاءُ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ أَصْحَابِنَا .

وعند مالك : أنها لا تقبل من مجوس العرب .

وقال الشافعي : لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب ، عربا كانوا أو عجماء ، ولا تقبل من غيرهم ، والمجوس عنده أهل كتاب (١) .

٣٣٠٣ (3) باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير

واختلفوا في استرقاق العرب ، فعند مالك والجمهور : أنهم كغيرهم ، ويسترقون كيف كانوا .
 وعند أبي حنيفة والشافعي : لا يسترقون ، فإذا أن يسلموا أو يقتلوا ، وهو قول بعض أصحابنا ، إلا أن أبا حنيفة كان لا يسترق الرجال الكبار ، واسترق النساء الصغار .

واختلف في القدر المفروض منها ، فقال مالك : هي أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعون درهما على أهل الورق .
 واختلف عندنا هل ينقص منها الضيف (٢) أم لا ؟ وقال الشافعي : هي دينار على الغني والفقير .
 وقال أبو حنيفة والكوفيون : على الغني ثمانية وأربعون درهما ، والوسط أربعة وعشرون ، والفقير اثنا عشر ، وهو قول أحمد بن حنبل ، ويزاد وينقص على قدر طاقتهم .

وهي عند مالك على الرجال الأحرار البالغين العقلاء دون غيرهم ، وهو قول كافة العلماء ، غير أنها إنما كانت تؤخذ ممن كان تحت قهر المسلمين لا ممن بان بداره ، ويجب تحويلهم إلى بلاد المسلمين أو قريتهم (٣) " .

وذكر مسلم في آخر الباب : نا محمد بن عبد الوهاب ، عن الحسين بن الوليد ، عن شعبة .

بهذا ثبت هذا السند للعذري وابن ماهان ، وسقط لغيرهما .

وكان في كتاب شيخنا القاضي الشهيد عن العذري : (الحسن) مكان (الحسين) قال لي : والصواب ما عند غيره (الحسن) .

قال القاضي : قال البخارى فى تاريخه فى باب الحسين مصغراً : الحسن بن الوليد ، وهو حسين بن الوليد بن على النيسابورى القرشى ، توفى سنة ثلاث وماشين (٤) ، ولم (١) سبقت فى هذا الباب .

(٢) فى س : لضعف .
(٣) انظر : للتمهيد ١٢٩ / ٢ وما بعدها ، للغنى ١٣ / ٢٠٩ - ٢١٢ .

(٤) البخارى فى للتاريخ الكبير ٢ / ٣٩١ .

٣٦

الوليد ، عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا .

كتاب الجهاد / باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ...
إن

يذكر فى باب الحسن مكملًا مكبرا من اسمه الحسن بن الوليد .

وذكر البخارى فى صحيحه فى كتاب الطلاق : الحسن بن الوليد النيسابورى ، عن عبد الرحمن ، عن عباس بن سهل ، عن أبيه وأبي أسيد : تزوج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أميمة بنت شراحيل (١) .

كذا ذكره مكبرا ، ولم أر هذا الاسم فى كتاب أبى عبد الله الحاكم لا مصغراً ولا مكبرا ، لا فىمن اتفقا عليه ولا فىمن اختلفا فيه .

وهو الحسين بن الوليد القرشى مولاهم ، أبو على ، ويقال : أبو عبد الله ، الفقيه النيسابورى ، قال عنه الد ، قطنى : ثقة ، وقال النسئى : ليس به باس .

انظر : تهذيب للكمال ٦ / ٤٩٥ .

(١) للبخارى ، كالطلاق ، بمن طلق ، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ٧ / ٥٣ .

كتاب الجهاد / باب فى الامر بالتيسير وترك التنفير
٣٧

(٣) باب فى الأمر بالتيسير وترك التنفير

٦ - (١٧٣٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وأبو كُرَيْب - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ ، قَالَ : (بَشِّرُوا وَلَا تُتَفَرُّوا ، وَشَرُّوا وَلَا تُعَسِّرُوا) .

٧ - (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا وَكِيعَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) بَعَثَهُ وَمُعَافَا إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : (يَسِّرًا وَلَا تُعَسِّرًا ، وَبَشِّرًا وَلَا تُتَفَرُّوا ، وَتَطَاوَعًا وَلَا تَحْتَلَفَا) .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبَادٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو .

ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَلَّةٍ ، عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، نَحْوَ حَلِثِ شُبَّةَ .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) لمعاذ وأبى موسى حيئ بعثهما إلى اليمن : (يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا

تنفرا ، وتطاولا ولا تحتلفا) : فيه ما يجب الاقتداء به من التيسير فى الامور ، والرفق بالناس ، وتحبيب الايمان إليهم ، وترك الثدة والتنفير لقلوبهم ، لاسيما فىمن كان قريب العهل ! به .

وكذلك يجب فىمن قارب حد التكليف من الأطفال ولم يتمكن رصوخ الأعمال فى

قلبه ولا التمرن عليها ، ألا يشدد عليه ابتداء ، لئلا ينفر عن عمل الطاعات .

نعم ، وكذلك يجب للإنسان فى نفسه فى تدرئها على الأعمال إذا صدقت إرادته ألا

يبتدئها أولاً إلا بتدرج وتيسير ، حتى إذا أنست بحاله ودامت عليها ، ينقلها لحال آخر ، وزاد عليها في عمل كثر من الأول ، حتى يرى قدر احتمالها ، ولا يكلفها ما لعلها تعجز عنه ولا يدوم عليه ، / فقد ذم هذا (صلى الله عليه وسلم) وحض على الأحسن ؛ لقوله (صلى الله عليه وسلم) : (كلفوهم من ٦٣ / أ العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا) (١) وقد تقدم الكلام عليه .

٣٣٠٤ (4) باب تحريم الغدر

(١) البخارى ، كالايمان ، بأحب الدين إلى الله لدومه ١ / ١٧ ، ملم ، كصلاة دلسافرين وقصرها ، بفضيلة العمل الدائم من قيم الليل وغيره ١ / ٥٤٠ (٢١٥) .

٣٨ كتاب الجهاد / باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير ونيس في حث زيد بن أبي أنيسة : (وَتَطَاوَعًا وَلَا تَحْتَلَفًا ، ٨ - (١٧٣٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَا شَا أَبِي ، حَا شَا شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ أَنَسٍ .

ح وَحَا شَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، كَلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، قَالَ : يَأْمُرُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ، وَسَكَنُوا وَلَا تُتَفَرُّوا) .

وفيه الأمر بالاتفاق ، وهو في أولى الأمر أشد ، وفيمن أسند إليه أمر من الأمور وما كان ، فإنه لا يتم مع اختلافهم . وذكر مسلم في الباب : نا محمد بن عباد ، عن سفيان ، عن عمرو .

وهذا السند مما استدركه عليه الدارقطني ، وقال : لم يتابع ابن عباد عليه عن سفيان ، عن عمرو ، عن سعيد بن أبي بردة . وقد روى عن سفيان عن معمر عن سعيد ، ولا يثبت .

ولم يخرج البخارى من طريق سفيان (١) .

(١) للذ ، قطنى في الإلزامات والغ ص ١٩٩ .

كتاب الجهاد / باب تحريم الغدر

٣٩

(٤) باب تحريم الغدر

٩ - (١٧٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ .

ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - يَعْنِي أَبَا قَدَامَةَ السَّرْحِيَّ - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كُفَّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَالِرٍ لَوَاءٌ ، فَحِيلَ : هُنَا غَدْرَةُ فَلَانٍ بْنِ فَلَانٍ) .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّثِيعِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَفَانٌ ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جَوْرِية ، كَلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ،

بِهَذَا الْحَلِثِ .

وقوله : (إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَالِرٍ لَوَاءٌ ، يُقَالُ :

هَذِهِ غَدْرَةُ فَلَانٍ) ، وفي بعض طرقه : (يعرف به) ، وفي آخر : (يرفع له عند استه) .

وفي آخر : (بقدر غدرته ، ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة) : أصل رفع اللواء للشهرة والعلامة ، ولهذا قال : لكل غادر لواء

بقدر غدرته) ، ولما كان الغدر مكتوما ومستتراً به شهر به صاحبه ، وكشف ستره لتم فضيحتته ، ويتشع ذلك معاقبة كما شهر امرؤ

القيس في الآخرة بلواء الشعر ، وبعد ذلك في الفخر والمجد شهرة نبينا (صلى الله عليه وسلم) بلواء الحمد .
واشتمل عليه عموم الحمد باسمه محمد وأحمد ، فيكون من المبالغة في حمد فعله وخصاله ، ومن المبالغة في حمده هو نعم ربه وثناؤه عليه ، كما قال : (فأحمده بحامد) ثم يفتح عليه فيه من المحامد ما لم يعط غيره ، ويبيعه ربه المقام المحمود كما وعده ، يحمده فيه الأولون والآخرون ، وسمى أمته الحامدين .

وفي هذا كله دليل على قبح الغدر ، ووعيد شديد ، لاسيما في معاهدة العدو .
وقد رأى بعض أهل العلم الجهاد مع الولاة الظلمة ، د ان جاروا ولم يقسموا الغنائم وغير ذلك ؛ إذ لو ترك الجهاد معهم [لتغلب العدو ، إلا إذا كانوا يعدون ويجهزون] (١) لهذا الذي قدمناه - والله أعلم - ورأى بعضهم الجهاد معهم على كل حال ، وأباه بعضهم (١) هذا الكلام سقط من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب الجهاد / باب تحريم النذر

١٠ - (...) وحشنا يحيى بن أيوب وقتية وابن حجر ، عن إسماعيل بن جعفر ،
عن عبد الله بن دينار ؛ أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن الغر ينصب الله له لواء يوم القيامة ، فيقال : ألا ههنا غمرة فلان) .

١١ - (...) حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن أبي شهاب ، عن حمزة وسالم بن عبد الله ؛ أن عبد الله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : لكل غر لواء يوم القيامة) .

١٢ - (١٧٣٦) وحشنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا ابن أبي عاصم .
ح وحدثني بشر بن خالد ، أخبرنا محمد - يعني ابن صفر - كلاهما عن شعبة ، عن سلمان ، عن أي وائل ، عن عبد الله ، عن النعمان (صلى الله عليه وسلم) ، قال : لكل غر لواء يوم القيامة ، يقال : هن ! غمرة فلان لا .
(...) وحدثناه إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا الثضر بن شميل .

ح وحدثني عبيد الله بن سعيد ، حدثنا عبد الرحمن ، ج إيعا عن شعبة ، في هن ! الأسناد .
وليس في حديث عبد الرحمن : (يقال : هذه غمرة فلان) .

١٣ - (...) وحشنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن آدم ، عن يزيد بن عبد العزيز ، عن الأعشى ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لكل غر لواء يوم القيامة يعرف به ، يقال : هن ! غمرة فلان) .

١٤ - (١٧٣٧) حدثنا محمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن شعبة ، عن ثابت ، عن أن ! .
قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لكل غر لواء يوم القيامة يعرف به) .

١٥ - (١٧٣٨) حدثنا محمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا شعبة عن خليد ، عن أ .
ي نضرة ، عن أرى سعيد ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، قال : لكل غر لواء ! عند استه يوم القيامة .
علا كل حال .

واختلفوا بهذين القولين فيه قول مالك ، وفي مذهبن الأقوال الثلاثة .
كتاب الجهاد / باب تحريم الغدر ١٦ ٤١ - (...) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، خا شا المستمر بن الريان ، حدثنا أبو نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لكل غر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر ن ! وه ، ألا ولا غ الو أعظم ن ! رآ من أمير عافة) .

وقوله : (ولا غادر أعظم غدرا من أمير عامة) : لأن غدره متعد إلى كثرة وجماعة ،

بخلاف غدر الواحد للواحد .
وقد يكون تعظيمه لغدر أمير العامة لأنه غير مضطر إلى الغدر
لقدرته وسلطانه على الوفاء ، كما عظم في حقه الكذب في الحديث الآخر في قوله : (ثلاثة
لا يكلهم الله) الحديث ، وذكر منهم : (وأمر كاذب) (١) ، وقد قدمنا الكلام عليه أول الكتاب ، ويكون المراد يغدر أمير العامة
إما للغدر في عهده معه ، أو لرعيته بخيانته لهم
وقلة حوطته عليهم ، وغدره لأمانتهم التي قلدها ، وعهدهم الذي لزم عنقه .

أو يكون
المراد : أن الأمير هو المغدور ، كما جاء في الحديث الآخر في الثلاثة الذين لا يكلهم
الله : (ورجل بايع إماما لا يبايعه إلا للدنيا ، فإن أعطى له ما يريد له ، وإلا لم يف) (٢) ،
وعظم هذا لإخفائه ؛ لأن فيه الخروج على الأئمة ، وشق العصا ، وإثارة الفتن .
!!قال الإمام : وذكر مسلم في الباب : نا محمد بن المثني وعبيد الله بن سعيد ، قالا :
نا عبد الرحمن بن مهدي ، نا سعيد ، عن خلود ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد .
وقع

في نسخة الرازي : سعيد عن خالد .
قال بعضهم : والصواب : (خليد) كما تقدم / وهو ٦٣ / بخليد بن جعفر (٣) .

(١) مسلم ، كالايمان ، ببيان غلظ تحريم إسبال الازار والمن بالعطية ١ / ١٠٢ (١٧٢) من حديث نبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) البخاري ، كالأحكام ، بمن بايع رجلاً لم يبايعه إلا للدنيا ٩ / ما ، مسلم ، كالايمان ، ببيان غلظ تحريم إسبال الاز ، ١ / ١٠٣
(١٧٣) .

(٣) هو نبي سليمان خليل بن جعفر بن طريف الحنفي البصري ، روى عن معاوية بن قرة وأبي نفرة والحن البصري ، وعنه شعبة بن
الحجاج وعمر بن ثابت ، كان من أصدق الناس ، وقال عنه يحيى بن سعيد : لم أره ولكن بلغني أنه لا بأس به ، ووثقه ابن معين .
التهذيب ١٥٧ / ٣ .

كتاب الجهاد / باب جواز الخلد ٣ في الحرب
(٥) تم باب جواز الخلد في الحرب

١٧ - (١٧٣٩) ود ثنا على بن حجر السعدي وعمر بن الناقذ زهير بن حرب - وَاللَّفْظُ لَعَلَّ! زُهَيْرٌ - قَالَ عَلِيٌّ : أَخْبَرَنَا .
وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ - قَالَ : سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - (صلى الله عليه وسلم) : (الْحَرْبُ خُدْعَةٌ) .
١٨ - (١٧٤٠) وحديثنا محمد بن عبد الرحمن بن سَهْمٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - (صلى الله عليه وسلم) : (الْحَرْبُ خُدْعَةٌ) .

٣٣٠٥ (6) باب كراهة تمنى لقاء العدو

وقوله : (الحرب خدعة) ، قال القاضي : قال أهل العلم : الخلد في الحرب جائز كيفما تمكن لهذا الحديث ، إلا أن يكون بنقض
عهود وأمان فلا يحل .

قال الطبري : دوئما يجوز من الكذب في الحرب مالا يجوز في غيرها من المعارض والكلام بما يحتمل الألغاز والقصد إلى الإخبار
عن الشيء ما هو عليه يعنى في ظاهره .

قال الإمام : يقال : خدعة ، بفتح وإسكان الدال ، على جهة المصدر المحدود ، كضربة ونفخة .
وخُدعة ، بضم الخاء وإسكان الدال ، وهو اسم على تقدير لعبة ، ولا يراد به المرة الواحدة كما يراد بالمصدر المحدود .

وُخْدَعَة ، بضم الخاء وفتح الدال ، وهو صفة لها ، ومعناها : أنها تخدع الرجال ، كما يقال ضحكة للذي يضحك بالناس ، وهزأة للذي يهزأ بهم .

قال القاضي : لغة النبي (صلى الله عليه وسلم) (خُدْعَة) بالفتح ، وهي أفصح اللغات .
قال ثعلب :

قال بعضهم : ومعناه : أنها تخاع أهلها ، وصف الفاعل باسم المصدر ، وقيل : ويحتمل أن يكون وصفا للمفعول ، كما قيل : درهم ضرب الأمير ، أي مضروبه .

وقيل : معناها المرة الواحدة ، أي لا يقبل العثرة إذا اتفقت فيها الخدعة ، قال : ومن قال : (خُدَاه بالضم والسكون ، إلى أنها تخدع ؛ لأن أحد الفريقين إذا خدع صاحبه فيها فكأنها خدعت فيها .

ومن قالها بالضم وفتح الدال فهي تخاع أهلها ، أو تمنى الظفر أبداً ، وقد تنقلب بهم الحال لغيرها .
كتاب الجهاد / باب كراهة تمنى لقاء العدو ...

الخ
٤٣

(٦) باب كراهة تمنى لقاء العدو ، والأمر بالصبر عند اللقاء

١٩ - (١٧٤١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَغُنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِرَازِيِّ - عَنْ أَبِي الزَيْدَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَنْ هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لَا تَتَمَنَّاوُا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَأَصْبِرُوا) .

وقوله : لَا تَتَمَنَّاوُا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا) : فقيل : يستفاد معنى هذا

من توله تعالى : { وَالتَّوَلَّاهُمْ كُلٌّ مِرْمَدٌ } (١) .

قال الإمام : قد يشكل في هذا المعنى أن يقال : إذا كان الجهاد طاعة فتمنى الطاعات حسن ، فكيف ينهى عنه ؟ قيل : قد يكون المراد بهذا أن التمنى ربما أثار فتنة أو أدخل مضرة ، إذا سهل في ذلك واستخف به ، ومن استخف بعدوه فقد أضاع الحزم .

فيكون المراد بهذا : أي لا تستهينوا بالعدو فتتركوا الحذر والتحفظ على أنفسكم وعلى المسلمين ، أو يكون : لا تتمنوا لقاءه على حالة يشك في غلبته لكم ، أو يخاف منه أن يستبيح الحريم ، أو يذهب الأنفس والأموال ، أو يدرك منه ضرر .

قال القاضي : قال بعضهم : نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) أمتة عن تمنى المكراه ؛ ولهذا قال السلف الصالح : العافية من الفاتن والمحن لا اختلاف الناس في الصبر ؛ ولهذا قال - متصلاً بقوله هذا في الحديث : (واسألوا الله العافية) .

ولذلك اختلفوا في الدعاء إلى المبارزة ، فروى عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : يا بني ، لا تدعون أحداً إلى المبارزة ، ومن دعاك إليها فاحرج إليه ، فإنه باغ ، وقد تضمن الله - سبحانه وتعالى - نصر من بغى عليه .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه العلم على جواز المبارزة .

والدعوة للبراز شرط بعضهم فيها إذن الإمام ، وهو قول الثوري والأوزاعي وأحمد لا سحاق .

وبعضهم أجازها مطلقاً ولم يشترط فيها أمر الإمام ، وهو قول مالك والشافعي .

واختلف في ذلك قول الأوزاعي .

وقال الحسن : كره المبارزة ولا أعرفها (٢) .

واختلفوا هل يجوز أن يعي للمبارزة غيره في أهل العسكر على مبارزة أم لا ؟

وقوله في هذا الحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه كان لا يقاتل حتى تزول الشمس ؛ وذلك

(١) لتوية : هـ .

(٢) انظر : الاستذكار ١٤ / ٣١٤ ، المغني ١٣ / ٤٠٩ .

٦٤ / ١

٤٤ كتاب الجهاد / باب كراهة تمنى لقاء العدو ...
 إلخ ٢٠ - (١٧٤٢) وحديثي محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة ، عن أبي الثوري ، عن
 كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، يقال له عبد الله بن أن أوفى .
 فكتب إلى عمر بن عبد الله ، حين سار إلى الحرورية ، يخبره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان - بي بعض أيامه التي لقي
 فيها العدو - ينتظر حتى إذا مالت الشمس ! قام فيهم فقال : (يا أيها الناس ، لا تفتنوا لقاء العدو ، وأسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم
 فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف) .
 ثم قام النبي (صلى الله عليه وسلم) وقال : (اللهم ، منزل اهتاب ، ومجرى السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم
 لا .

٣٣٠٦ (7) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو

للممكن من القتال بوقت ألا يراد بهبوب الرياح ، وأن الحرب كلها / استجرت وحي المقاتلون بحركتهم فيها ومصارعتهم ، وما حملوه
 من سلاحهم .
 هبت أرواح العشي فبردت من حرهم ونشطتهم ، وخففت أجسامهم ، بخلاف لو اشتد عليهم التهجير وهم في مقاستها لكسلهم وثبطهم
 وقطع نياطهم .
 وقد ذكر البخاري ذلك مبينا ، فقال : (حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات) (١) .
 قيل : ولما فيه مع ذلك من فضل أوقات الصلوات واستجابة الدعاء فيها .
 قيل : بل كان يفعل ذلك لانتظار ريح الصبا وهبوبها بعد الزوال ، وقد قال : (نصرا بالصبا) (٢) .
 وجاء في حديث آخر : أنه كان ينتظر حتى تزول الشمس وتهب رياح النصر (٣) .
 وقوله : (فإذا لقيتموهم فاصبروا) : حض على الصبر ، وتوطن النفس في هذا يكون الثبات ويرجى النصر ، ومع الهلع تحذر اليد
 والرجل ، وشتولى العدو .
 وقوله : (واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف) : أي أن ثواب الله - سبحانه - حاصل على عمل الجهاد ومشى المجاهدين فيه .
 وعبر عن المجاهدة بالمشي تحت ظلال السيوف إذ معظم الجهاد بها ، ولكونها مرفوعة للضرب بها غالبا .
 وقيل : بل المراد بهذا الكلام : الدنو من الأقران حتى يكونوا تحت ظلال سيوفهم ولا يفرون منهم لأن كل ما علاك ودنا منك
 فقد أظلك ، دلى نحو هذا أشار الخطابي (٤) .

- (١) البخاري ، كالجزية ، بالجرية والمواذعة مع أهل الذمة والحرب ٤ / ١١٩ من حديث النعمان بن مقرن .
- (٢) البخاري ، كالاستسقاء ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (نصرت بالصبا) ٢ / ٤١ ، مسلم ، كالاستسقاء ، بفي ريح
 دلصبا والدبور ٢ / ٦١٧ (١٧) ، أحمد ١ / ٢٢٣ .
- (٣) أبو داود ، كالجهاد ، بفي أي وقت يستحب اللقاء ٤ / ٢ ، الترمذي ، كالسير ، بما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال
 ١٥٩ / ٤ (١٦١٣ ، ١٦١٢) .
- (٤) معالم السق ٣ / ٤٣٢ .

كتاب الجهاد / باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو
 ٤٥

(٧) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو
 ٢١ - (...) ! ثلثنا سعيد بن منصور ، حدثنا خالد بن عبد الله ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : دعا
 رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الأحزاب ، فقال : (اللهم ، منزل اهتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب .

اللَّهُمَّ ، اهْزِمِهِمْ ! زَكِّرْهُمْ) .

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَلِ ! ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ .

قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ : دَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَثَلِ حَدِيثِ خَالِدٍ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : (هَازِمُ الْأَحْزَابِ) وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ : (اللَّهُمَّ) .

(...) وخذناه إسحق بن إبراهيم وابن أبي عمر، جميعاً عن ابن عيينة، عن

وقوله : (اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم ، وانصرنا عليهم) ، وفي الحديث الآخر : (زلزلهم معناه : أزعجهم وحركهم بشدائد ذعرك .

والزلازل والزلازلة : الشدائد التي تحرك الناس ، قال الله عزوجل : { وَزَلْزَلُوا زَلْزَالًا ثَنِيْدًا } (١) .

فيه جواز الدعا على المشركين والانتصار به على العدو ، وقيل : الإشارة بقوله : (منزل الكتاب ، سريع الحساب) في هذا الموطن توصل منه (صلى الله عليه وسلم) بما أنزل عليه من كتابه العزيز يخالفه عدوه .

وسرعة الحساب إشارة إلى شدة الأخذ والبطش ، كما قال : (هازم الأحزاب) .

وقوله في هذا الحديث (٢) : عن أبي النضر ، عن كتاب رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال الدارقطني : الحديث صحيح ، واتفاق البخارى ومسلم على إخراج حجة فى جواز الإجازة والمكاتبه (٣) .

قال القاضي : دالى صحة الحديث والعمل بذلك ذهب كافة المحدثن والفقهاء والأصولين .

وقالت فرقة : لا تجوز الرواية به وهو خطأ .

وقد كتب (صلى الله عليه وسلم) إلى ملوك الأمم فكان حجة عليهم ، وكتب لعماله وأمرائه فلزمهم العمل به ، ولأن الثقة بالكتاب

(١) الأحزاب : ١١ .

(٢) يقصد حديث رقم (٢٠) بالباب السابق .

(٣) الالتزامات ولغ ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ (١٥٢) .

٤٦ كتاب الجهاد / باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو إسماعيل ، بهذا الإسناد .

وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَايَتِهِ : (مَجْرَى السَّحَابِ) .

!! س ص س ، ه ، س ص ص صصء ، يرص ص صص ص من ص ه

٢٣ - ١٧٤٣ وحديثي حجاج بن الشاعِر ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حماد ، عن ثابت ، عن أنس ؛ أن رسولَ الله (صلى الله عليه

(وسلم) كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أَحَدٍ : (اللَّهُمَّ ، إِنَّكَ إِن تَشَاءَ ، لَا تُعَذِّبُنِي فِي الْأَرْضِ) .

كالثقة بالكلام .

وقوله : كان يقول يوم أحد : (اللهم إنك إن تشأ لا تعبد في الأرض) : تسليم منه

٣٣٠٧ (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

٣٣٠٨ (٩) باب جواز قتل النساء والصبيان

(صلى الله عليه وسلم) لربه ، ورد على علة القدرية من أن الشر غير مراد لربه ؛ وجاء هنا : أنه قال يوم أحد ، والذي ذكره أهل

السير وجاء بعد هذا في مسلم : أنه (صلى الله عليه وسلم) إنما قال هذا الكلام يوم بدر ، وأول موطن حرب الإسلام .

ويحتمل قوله لها في الموطن .

كتاب الجهاد / باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

٤٧ (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

٢٤ - (١٧٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمُعٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا الْفَيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَارِي رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَقْتُولَةً ، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ .

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : وَجَدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَارِي ، فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْمَمْبِيَّانِ .

وقوله : (نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن قتل النساء والصبيان) ، قال الإمام : تقدم الكلام في قتل الصبيان .

وأما المرأة فلا تقتل أيضا ؛ لأنها من جنس من لا يقاتل ، لكنها إن قاتلت فقتلت في حال القتال ؛ لأن المعنى المبيح لقتل الرجال قد وجد منها (١) .

وان

كَانَتْ قَاتِلَتْ ثُمَّ بَرَدَ الْقِتَالُ فَفِي قَتْلِهَا خِلَافٌ ، بخلاف الرجل إذا برد القتال فإنه يقتل إذا شاء الإمام .

وأما قتل الشيوخ والرهبان فعندنا وعند أبي حنيفة : أنهم لا يقتلون ، خلافا للشافعي (٢) .

وأما قول الله تعالى : { وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَلًّا } (٣) ٦٤ / يوهؤلاء ليسوا ممن يقاتل .

وقد نبه (صلى الله عليه وسلم) عن علة النهي عن قتل المرأة بأن قال : (ما كانت هذه تقاتل) (٤) .

وللشافعي قوله سبحانه وتعالى : { قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ نَحْتُ وَجَدْتُمُوهُمْ } الآيتين (٥) ، وهذا مشركان . وقد قتل دريد بن الصمة وهو شيعي .

ونخرج

النسائي وأبو داود أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : (اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم) (٦) ولأن الجزية تؤخذ منهم كما تؤخذ من الثبان ، والجزية تحقن الدماء .

فلولا أن دمه غير محقون

(١) ١ لا يصتذكار ١٤ / ٦٠ وما بعدها .

(٢) الاصتذكار ١٤ / ٧٢ وما بعدها ، المفني ٣ / ٧٧ وما بعدها .

(٣) ١ لتوية : ٣٦ .

(٤) ابن ماجه ، كلبهاده ، بالغارة والبيان و قتل النساء والصبيان (٢٨٤٢) ، أحمد ٤ / ١٧٨ ، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ /

٢٢٢ ، ابن أبي شيبة ١٢ / ٣٨٢ .

(٥) ١ لتوية : ٥ ، ٦ .

للا) أبو داود ، كلبهاده ، بنى قتل النساء ٣ / ٥٤ ، الترمذى ، كالسير ، بما لجأ في النزول على الحكم ١٤٥ / ٤ .

٤٨

كتاب الجهاد / باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

ما أخذت منه الجزية .

وجوابنا أن الآية مخصوصة بما قدمناه من أدلتنا ، ودريد بن الصمة كان له رأى ونكاية فقتل لها ، وعلى مثله يحمل ما تقدم من الجزية ، الحديث .

والجزية لانسلم أنها تحقن الدماء بل عوض المسكن والقرار تحت يد الاصلاح .

وقد التزم أبو حنيفة أنها لا تؤخذ من الشيخ الفاني ، فالانفصال ساقط عنه .
فالمراد بقوله (صلى الله عليه وسلم) : " شرخهم) : أى صبيانهم .
وشرح كل شئ أوله .

فالصبيان أول الشباب .
قال القاضي : أجمع العلماء على الأخذ بهذا الحديث في ترك قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا .

واختلفوا إذا قاتلوا ، فجمهور العلماء كافة - من يحفظ عنه العلم منهم - أنهم إذا قاتلوا يقتلوا (١) .
قال الحسن : وكذلك لو خرج النساء معهم إلى بلاد الإسلام .

قال الأوزاعي : وكذلك إذا كانت حارسة للعدو .
ومذهبنا : أنها لا تقتل في مثل هذا إلا إذا قاتلت .
واختلف أصحابنا إذا قاتلوا ثم لم يظفر بهم إلا بعد أن برد القتال وأسروا ، هل يقتلون كما يقتل الأسرى ، أم لا يقتلون إلا في نفس القتال ؟ وكذلك اختلفوا إذا رموا الحجارة ، هل ذلك حكم القتال بالسلاح أم لا ؟
- وقد وهم القاضي فعزى الحديث للنسائي ، ولم أجده في سق النسائي الصغرى والكبرى ، وقد ذكر المنذرى - رحمه الله - في مختصره لأبي دلود : ان الحديث لأبي داود والترمذى فقط .
انظره : ١٤ / ٤ .

وكذا عون المعبود شرح صق لبي داود مع شرح لطايف ابن القيم ٣٣١ / ٧ .
والحديث ذكره - أيضا - البيهقي في السق الكبرى ٩ / ٩١ ، وكذا في معرفة السق والآثار ١٣ / ٢٥٤ .
قلت : وفيه الحجاج بن أوطاة وهو غير محتج به ، وكذا الحسن منقطع عن سمرة بن جندب في غير حديث العقيقة .

(١) انظر : الاستذكار ١٤ / ٦٠ وما بعدها ، المغنى ١٣ / ١٧٩ .
كتاب الجهاد / باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات ...

إلخ

(٩) باب جواز قتل النساء والصبيان

٤٩

في البيات من غير تعمد

٢٦ - (١٧٤٥) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ جَمِيعًا

٣٣٠٩ (١٠) باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الضَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ ، قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَنِ التَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؟ يُبَيِّثُونَ فِيْصِيْبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَفَرَارِيْهِمْ .
فَقَالَ : (هُمْ مِنْهُمْ) .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ

وقوله (صلى الله عليه وسلم) - عن الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسايتهم وذرائعهم ، فقال (صلى الله عليه وسلم) - : (هم منهم) : كذا الرواية الصحيحة للكافة ، وعند العذرى ، عن (الذراري) مكان (الدار) ، وليس بشيء وهو تصحيف ، وما بعده يبين فيه الغلط .

قال الإمام : المراد بقوله : (هم منهم) : أن أحكام الكفار جارية عليهم في مثل هذا ، والدار دار كفر . فكل من كان فيها منهم ومن ذرائعهم .

وإن اعترض هذا بالنهي عن قتل النساء والولدان ، قلنا : هذا وأراد فيهم إذا لم يتميزوا فقتلوا من غير قصد لقتلهم ، بل كان قصد قتل الكفار ، فوقعوا في الذراري من غير عمد ولا معرفة ، والأحاديث المتقدمة وردت فيهم إذا تميزوا . وقد قال في هذا الحديث : (يبيتون فيصيبون من نسائهم ، وهذه إشارة إلى ما قلناه .

قال القاضي : أكثر العلماء عن الأخذ بهذا الحديث ، وأنه خير معارض للنهي عن قتل النساء والصبيان والأطفال لما تقدم من العلة قبل ، وأنهما أصلاً يستعملان ذلك على الانفراد ، وهذا على الاختلاط . ومن قال به مالك وأبو حنيفة والشافعي والثوري ، ورأوا أن رميهم بالمجانق (١) .

واختلف في رميهم في حصونهم أو مراكبهم بالنيران وتحريقهم ، فأجاز ذلك الشافعي والثوري (٢) ، إلا أنه يستحب ألا يرموا بالنار ما أطيع تغليبهم بغير ذلك ؛ للنهي عن التحريق ، وأنه لا يعذب بالنار إلا الله - سبحانه وتعالى - ٥ هذا مذهب مالك وعلماء المدينة ، (١ ، ٢) التمهيد ١٦ / ١٤٣ وما بعدها .

٥٠ كتاب الجهاد / باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات ...

إنح الرفري ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الضَّعْبِ بْنِ جِثَامَةَ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنْ فَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ . قَالَ : (هُمْ مِنْهُمْ) .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَنَازٍ ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الضَّعْبِ بْنِ جِثَامَةَ ، أَنَّ أَلِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قِيلَ لَهُ : لَوْ أَنَّ خَيْلاً أَنْجَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَأَبَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ ؟ قَالَ : (هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ) . إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ فَيَمْنَعُهُ مَالُكَ جَمَلَةً (١) .

واختلف أصحابنا ، هل يرمون بالنار وإن كان ذرائعهم فيهم ونسائهم ؟ على قولين (٢) . ومعنى البيات : يبيتون ، أي يوخدون / على غرة ، أو بليل حيث لا يستبين الرجل من المرأة ، والصغير من الكبير ، ويدل عليه أنه جاء في الحديث الآخر : لو أن خيلاً أغارت من الليل . والذراري تطلقه العرب على الأولاد والعيال من النساء .

وفي جواز التبييت في هذه الأحاديث دليل على أن الدعوة ساقطة لمن بلغته ، وأنه لا يلزم الدعوة في كل قتال . (١) الاستذكار ١٤ / ملا وما بعدها .

(٢) ١ لاستذكار ١٤ / ٦٦ .

كتاب الجهاد / باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

٥١ (١٠) باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

٢٩ - (١٧٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُحْمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَلَهُ حَرَقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُيُورَةُ . زَادَ قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا : فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَ : مَا تَطَعْتُمْ فَنَ لِنَلَا أَوْ تَرَكَعُمُوهَا تَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَيَاْفَنِ الذَّ وَيُخْزِي الْفَاسِقِينَ (١) .

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَثَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ،

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَحَرَقَ .
وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقُ الثَّالِبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي فَلِكِ نَزَلَتْ : مَا قَطَعْتُمْ نِجْنًا لِهِنَةٍ أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِلَةً عَلَى أَصُولِهَا { الْآيَةُ .

٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ ، أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدِ السَّكُونِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ

٣٣.١٠ (11) باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : حَرَقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ .

وقوله : (حرق نخل بني النضير وقطع ، وهى النويرة ، فأنزل الله عز وجل : { مَا قَطَعْتُمْ نِجْنًا لِهِنَةٍ { الْآيَةُ) ، قال الإمام : من الناس من تأول أن ذلك [كان] (٢) مقاتل [المسلمين] (٣) القوم ، فاحتاج إليه لجولان الخيل ، وهذا تأويل من لم ير قطع الشجر على ظاهر ما وقع للصديق - رضى الله عنه .

والمشهور من مذهبنا جواز قطعها إذا لم يرج مصيرها للمسلمين ، وكان قطعها يضر بالعدو ويؤذيه .

قال القاضى : يجوز ذلك ، وبمثل مذهب مالك قال جماعة من العلماء ؛ أبو حنيفة والثورى والشافعى [وأحمد وإسحق] (٤) .
واختلف فى ذلك عن الأوزاعى ، وبمنع ذلك

(١) ١ نحر : ٥ .

(٣) ماقطة من س .

(٢) من س ، ع .

(٤) فى س : إسحق وأحمد .

٥٢ كتاب الجهاد / باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها قال الليث بن سعد وأبو ثور ، وتأول الجمهور [الحديث] (١) للنهى ، أى بعد وعد النبي (صلى الله عليه وسلم) مصير ذلك للمسلمين .

واللينة : انول التمر كلها إلا العجوة ، وقيل : كرام النخل ، وقيل : كل نخل ، وقيل : الأشجار للينه ال والبويرة المذكورة فى شعر حسان من جلا بني النضير .

مستطير منتشر .

(١) من س .

كتاب الجهاد / باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

٥٣

(١١) باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

٣٢ - (١٧٤٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفَّا لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ .

قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعَنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بَضْعَ امْرَأَةٍ ، وَهُوَ يُرِيأُ أَنْ يَبْنِي بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَنَى جَمِيْعَانَا وَلَمَّا يَرْفَعْ سَقْفُهَا ، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَفًا أَوْ خَلْفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا لَ !) .

قَالَ : (فَغَزَا ، فَآ ! زِلْ لِقَرِيْبَةٍ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، أَوْ قَرِيْبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ : أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ .

اللَّهُمَّ ، احْبِسْهَا

ذكر مسلم في حديث : أن نبيا من الأنبياء غزا فقال : لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبني (١) بها أمره ولم يبن بها ، ولا اخر بنى داراً ولم يرفع سقفها ، ولا آخر اشترى غنماً أو خلفات وهو منتظر ولاها) : البضع ، بضم الباء ، كناية عن الفرج ، فيه تحضيض أولى الحزم وفهل ! البال بالأمور المهمات ، وألا تناط بمن باله متعلق بغيرها ، ونفسه مائلة لسواها ، فإن ذلك يضعف جذه (٢) ويوهن عزمه .

والخلفات : الحوامل .

ما ذكر من حبس الشمس عليه ودعائه بذلك حتى فتح الله - سبحانه - القرية قيل :

ردت على أدرأجها ، وقيل : أوقفت ولم ترد ، وقيل : بطئ بحركتها ، وذلك كله من علامات النبوة وخصائص كراماتها .

ويقال : إن الذي حبست عليه الشمس هو يوشع بن نون - والله أعلم .

وقد روى أن هذه الآية كانت لبنينا أيضا (صلى الله عليه وسلم) في موطن : أحدهما : في حفر الخندق ، وحن شغلوا عن صلاة

العصر حتى غابت الشمس ، فردها الله تعالى عليه حتى صلى العصر ، ذكر ذلك الطحاوي ، وقال : إن رواه ثقات .

والثانية : صحيحة الإسراء ، حين انتظر العير التي أخبر بوصولها مع شروق الشمس ، ذكره يونس بن بكير في زيادته في سير ابن إسحق .

[وقوله : (فلما أدنى للقرية : هكذا في جميع النسخ رباعي ، فيما أن يكون تعدية دنا

أى قرب ، فعناه : أدنا جيوشه وجموعه لها ، أو يكون أدنى هنا بمعنى حان ، أى قرب

(١) في الأصل : يبتنى ، والمثبت من الصحيحة ، س .

(٢) في الأصل : مده ، والمثبت من س .

٦٥ / ب

٥٤ كتاب الجهاد / باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة على شيئا ، فُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ) .

قَالَ : (جَمَعُوا مَا غَنِمُوا ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لَتَابَهُلَهُ ، فَأَتَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ .

فَقَالَ : فَيَكْمُ غُلُولٌ ، فَلَبَّ يَعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ .

فَيَايَعُوهُ .

فَلَصَقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ .

فَقَالَ : فَيَكْمُ الْغُلُولُ ، فَلَتَبَايَعْنِي قَبِيلَتُكَ ، فَبَايَعَتْهُ .

قَالَ : (فَلَصَقَتْ يَدَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ .

فَقَالَ : فَيَكْمُ الْغُلُولُ ، أَنْتُمْ غَلَّيْتُمْ) .

قَالَ : (فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ فَا ب) .

قَالَ : (فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالضَّعِيدِ ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَكَلَّتْهُ ، فَلَمْ تَحِلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا كَلْنَلِكِ بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى

ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا ، فَطَيَّبَهَا لَنَا) .

٣٣٠١١ (12) باب الأنفال

وحان فتحها ، من قولهم : أدنت الناقة : إذا حان نتاجها .

ولم يقل في غير الناقة [(١)] .

وما ذكره في الخبر : (فيكم غلول) وأمره أن يبايعه من كل قبيلة رجل ، فلصقت يده

يد رجلين أو ثلاثة ، فقال : (فيكم غلول) من دلائل النبوة وخصائصها ، وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفهائها ، وأن من فعل الإنسان مايكون بوحى ومعجزة مثل هذا ، أو مثل قصة البقرة ، ومنها ماهو بالاجتهاد وأجزأ الأمور على ظواهرها لغيرهم ، وفيه كل تعظيم لأمر الغلول .

وقوله : (فوضعوه في المال وهو بالصعيد) : أى بوجه الأرض .

وقوله : (فأقبلت النار / فثلته ، ولم تحل الغنائم لاءحد قبلنا) : بيان ماخصت به

هذه الأمة من حل الغنائم ، وقيل : إنما كانت لجمع ، فتأتى نار من السماء فثتلها ، وكذلك كان أمر قربانهم إذا تقبل ، وجاءت نار من السماء فثلته .

(١) سقط من س .

كتاب الجهاد / باب ٩١١ نفال

٥٥

(١٢) باب الأنفال

٣٣ - (١٧٤٨) وحديثا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة ، عن سمالك ، عن مصعب ابن سعد ، عن أبي إقبال : أخذ أبي من الخمس سيفاً ، فأتى به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال . هب لي هنيئاً .

فأتى ، فأيلزل الله عر وجل : { يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول (١) } .

٣٤ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن سمالك بن حرب ، عن مصعب بن سعد ، عن

وقوله في حديث مصعب بن سعد عن أبيه : (أخذ أبي من الخمس شيئاً) ، وفي الحديث الآخر : (سيفاً) (٢) ، فأتى به النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : هب لي هذا ، فأبى فأنزله الله سبحانه : { يسألونك عن الأنفال } الآية ، وفي الرواية الأخرى : قلت : لئيه ، قال : (ضعه من حيث أخذته) ، فقلت : يا رسول الله ، أأجعل كمن لا غناء له فقال : (ضعه من حيث أخذته ، فنزلت الآية : فيه حجة ألا نفل إلا من الخمس ، وأن أخذ سعد هذا كان قبل الخمس ، ألا تراه كيف قال : (ضعه من حيث أخذته) ، ويحتمل أن يكون هذا قبل نزول حكم الغنائم وتحليلها والحكم فيها ، وهو الأظهر والصواب وعليه يدل الحديث .

وقد روى في تمامه مايبينه من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لسعد بعد نزول الآية : (خذ سيفك ، إنك سألتنيه وليس لي ولا لك ، وقد جعله الله لي وجعلته لك) ، ويحتمل أن يكون بعد بيان الخمس وقبل القسمة .

وهذا على الخلاف في هذه الآية ، هل هي محكمة أو منسوخة ؟ فقيل : هي منسوخة بقوله تعالى : { وأعلموا أنما غنمتم من شيء } الآية (٣) ، وأن مقتضى آية الأنفال الأولى والمراد بها : أن الغنائم كانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) خاصة كلها ، ثم جعل أربعة أثمانها للغنائم بالآية الأخرى ، وهو قول ابن عباس وجماعة ، وقيل : هي محكمة ، ولإمام أن ينفل من الغنائم ماشاء لمن شاء لما يراه منه ، وروى هذا عن ابن عباس أيضاً ،

(١) اي انفال : ١ .

(٢) في صحيح مسلم (سيفاً) ، في الروايتين حديث رقم ٣٣ ، ٣٤ في نسخة الإمام مسلم بشرح النووي ، وكذا حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وقد جامع في صحيح مسلم في إكمال الإكمال لأبي عبد الله الأبي للرواية الأولى : (شيئاً) والثانية : (ص : ٩١) كما ذكر القاضي ، وهذا يدل على أن هناك تصحيحاً في نسخ مسلم الذي بين أيدينا .

راجع الأبي (٣) الأنفال : ٤١ .

٥٦

كتاب الجهاد / باب الأنفال

أبيه .

قَالَ : نَزَلَتْ فِيْ أَرْبَعِ آيَاتٍ ، أَصَبَتْ سَيْفًا فَاتَتْ بِهِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفَّلْنِيهِ .

فَقَالَ : (ضَعُهُ) ، ثُمَّ قَامَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ) ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ : نَفَّلْنِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : (ضَعُهُ) ، فَقَامَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفَّلْنِيهِ .
أَجْعَلُ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهَا) .

قَالَ : فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ تُلِي الْأَنْفَالُ لِدِ الْوَسْوَاسِ { (١) } .

٣٥ - (١٧٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَرِيَّةً ، وَأَنَا فِيهِمْ ، قَبْلَ نَجْدٍ ، فَغَنَمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنًا عَشَرَ بَعِيرًا ،
أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا .

وقيل : هِيَ مُحْكَمَةٌ مَخْصُوصَةٌ فِيمَنْ ضَدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ دَابَّةٍ وَشَبَّهَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ ، وَقِيلَ :
هِيَ مُحْكَمَةٌ مَخْصُوصَةٌ أَيْضًا وَالْمُرَادُ بِهَا أَنْفَالُ السَّرَايَا (٢) .

وقوله : (نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ) وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا هُنَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ،

وَقَدْ جَاءَتْ الْآيَاتُ الْأَرْبَعُ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ بَعْدَ هَذَا فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ وَقَصَصَهَا : آيَةُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ : { وَلَا تَطْرُدِ
الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَالْعِشْيِ } الْآيَةُ (٣) ، وَآيَةُ الْأَنْفَالِ (٤) .

وقوله : (بَعَثَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ فَغَنَمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنًا

عَشَرَ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا) ، قَالَ الْإِمَامُ : النَّفْلُ عِنْدَنَا مِنَ الْخَمْسِ يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ عَلَى حَسَبِ الْجَهْدِ ، وَعِنْدَ الْخُلَافِ
أَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْخَمْسِ .

قَالَ الْقَاضِي : حَكَى مَنْذَرُ بْنُ صَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّ الْأَنْفَالَ مِنْ خَمْسِ الْخَمْسِ .

قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالطَّبْرِيِّ ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمِ مِنَ
الْخَمْسِ .

وَأَجَازَ الشَّافِعِيُّ النَّفْلَ قَبْلَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ وَبَعْدَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَجَمَاعَةٍ (٥) .

وقد اختلف في نفل ابن عمر هذا ، هل كان قبل القسم أو بعده ؟ واختلفت الآثار في ذلك .

وفي مسلم ما يدل أنه بعد القسم من الخمس نص في أحاديث ذكرها ، وأيضا فإن قوله : (نفلا

(١) ١ لَأَنْفَالٍ : ١ .

(٢) لِنَظَرٍ : تَفْشُرُ الْقُرْطُبِيُّ ٨ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) الْأَنْعَامُ : ٥٢ .

(٤) مُسْلِمٌ ، كِفَضَائِلُ الصَّحَابَةِ ، بَنِي فَضْلٍ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ (١٧٤٨ / ٤٣) .

وَالْآيَاتُ : لِقَمَانٍ : ١٥ ، وَلَا إِثْمَةَ : ٩٠ ، وَالْأَنْعَامُ : ٥٢ ، وَالْأَنْفَالُ : ١ .

(٥) لِنَظَرٍ : الْمَغْنَى ١٣ / ٥٣ وَمَا بَعْدَهَا ، الْأَسْتِذْكَارُ ١٤ / ١٠٤ وَمَا بَعْدَهَا .

كِتَابُ الْجِهَادِ / بَابُ الْأَنْفَالِ ! ٥٧

٣٦ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا الْفَيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ ،
وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ ، وَأَنَّ سُهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلُوا ، سِوَى ذَلِكَ ، بَعِيرًا ، فَلَمْ يُغَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو مُرْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ

ابْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَرِيَّةً إِلَى تَجْدٍ ، فَخَرَجَتْ فِيهَا ، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا ، فَبَلَغَتْ سُهْمَانُ النَّيَّ عَشْرَ بَعِيرًا ، النَّيَّ عَشْرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعِيرًا ، بَعِيرًا .

بعبيراً بعبيراً) لو كان من المغنم نفسه لم يكن لهذا القول معنى بعد ذكره ما حصل لهم في القسم ، وكان الكلام مختل اللفظ .
ورواية مالك ومن تابعه من الحفاظ أنه كان من الخمس بعد / القسم .

وقال أبو عشر: النفل على ثلاثة أوجه :

أن يريد الإمام تفضيل بعض الجيش لعنائه وبلائه ، فينقله من الخمس ، بل استجبه بعضهم من خمس الخمس المختص بالنبي (صلى الله عليه وسلم) .

والثاني : أن يبعث الإمام سرية من العسكر فينفلها مما غنمت دون الصسكر ، فحقه أن يخمس ما غنمت ثم يعطى السرية مما بقى بعد الخمس ما شاء ولا يزيد على الثلث ؛ لأنه اقصى ما روى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نفل ، ويقسم الباقي بين جميع أهل العسكر والسرية على السواء .

الثالث : ان يحرض الإمام أهل العسكر على القتالة قبل لقاء العدو ، وينفل من شاء منهم او جميعهم مما يفتح الله سبحانه عليهم الربع أو الثلث قبل القسمة .

وكره مالك هذا لخبث النية بسببه ، وقد أجازاه بعض السلف .

وأجاز النخعي وبعض العلماء أن تنفل السرية جميع ماغنمت والكافة على خلاف ذلك .

وقوله في حديث ابن عمر ، وفي بعض الروايات : (فبلغت سهمانا اثني عشر بعيرا)

بين أنه نصيب كل واحد منهم ، ورافع لك الراوى ورافع لاحتمال! من قال : يحتمل أن جميع الغنمة كانت اثني عشر ، كما قال بعضهم .

وهذا يعني ، لأنه لو كان هذا جملة السهام غير الخمس كان خمسها وهو مثل ربع السهام ثلاثة أضعاف .

وقد قالت في الحديث : (وقد نفلوا بعيراً بعيراً) فيأثي من هذا أن السرية كانت ثلاثة بعد استيفاء الخمس في النفل ، وهذا بعيد أن يكون بسرية النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى نجد هذا العدد ، لاسيما وقد قال في الحديث : (فأصبنا

1 / 77

○△

كتاب الجهاد / باب الأنفال

(...) وحدثنا زهير بن حرب ومحمد بن المنفي ، قالا : حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله ، بهذا الإسناد .

(...) وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ .

ح و حَدَّثَنَا

ابن المثنى حدثنا ابن أبي عدي ، عن ابن عون .

[illegible]

۶. یزیر؟ ص صص - .

إلى : أن ابن عمر كان في سرية .

ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا لهما

٣٣٠١٢ (13) باب استحقاق القاتل سلب القتل

ابن جریرؒ ، أخبرنی موسیٰ .

ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدِيثًا عَنْ أَبِي وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ ، نَحْوَ حَلِيَّتِهِمْ .
إِبْلًا كَثِيرَةً) ، ولا يقال في خمسة عشر : كثيرة .

وأيضا فإن هذه السرية إنما توجهت من جيش وإنما كان الاثنى عشر بعيرا سهما لكل واحد من أهل الجيش ، ونفل أصحاب السرية بعيرا بعيرا .

كذا جاء مفسرا في روايات أبي داود وغيره (١) ، الحديث في بعض روايات مسلم : (ونفلوا بعيرا ، فلم يغيره رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) .

بيانه ماجاء في رواية أبي إسحق في كتاب أبي داود : (فنفلنا أميرنا بعيرا بعيرا ، فما عاب علينا ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، ويجمع بين هذا وبين رواية من روى : (فنفلنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) ، أي أجاز ما فعل وأمضاه . ويرد هذه الرواية قوله : (ونفلوا) في رواية مالك وغيره .

وقد قال بعضهم : إنما النفل في السرايا كما جاء في حديث ابن عمر أنه في سرية .
والأنفال : الغنائم .

قال صاحب العن : والأنفال : العطايا ، وأصل النفل العطية تطوعا والزيادة على الواجب .
ومذهب الشافعي والشاميين أن النفل من جميع الغنيمة بعد إخراج الخمس ، وهو قول إسحق وأحمد وأبي عبيدة ومابقي للغانم (٢) .
وفيه من الفقه : إخراج السرايا ، وأن ما غنمت يدخل فيه الجيش الذي خرجت السرية منه ، وجواز النفل من الخمس أو من الغنيمة على اختلاف الآثار في ذلك وماتقدم في هذا الحديث ، وأن الأصح أنه من الخمس ، وتحريض الجيش على الإقدام والضرب على مافعله من الإرضاخ لهم من ذلك .

واختلفوا هل النفل من جميع الغنائم أو في أولها ؟ فذهب الأوزاعي وسليمان بن

(١) أبو داود ، كلبه ، بفي نفل السرية تخرج من العسكر ٢ / ٧١ .

(٢) ١ لا ستذكار ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، المنى ١٣ / ٦٠ ، ٦١ .

كتاب الجهاد / باب الأنفال

٥٩

٣٨ - (١٧٥٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ .

قَالَ : نَفَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) نَفْلًا سَوَى نَصِييْنَا مِنَ الْخُمْسِ ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ - وَالشَّارِفُ الْمُسْنُ الْكَبِيرُ .

٣٩ - (...) وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ .

ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَرِيَّةً .

بَنَحُو حَدِيثَ ابْنِ رَجَاءٍ*

٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا كَثَدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَدْ كَانَ يَنْفِلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاضَةً ، سَوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ ، وَالْخُمْسِ ! فِي فَلَكٍ ، وَاجِبٍ ، كُلِّهِ .

موسى والشاميون إلى أنه لانفل في أول مغم ، ولا في ذهب ولا في فضة ، وعامة الفقهاء

على أنه جائز في أول مغم ، وغيره في الذهب والفضة .

وقوله : (فأصابني شارف) : والشارف : المسن الكبير .

وكذا قال في الأم ، وتمامه

من النوق ، لا يقال ذلك للذكران / ، والشارف المسنة الكبيرة ، إلا أن يريد بقوله : المسن ٦٦ / بالكبير : البعير ؛ لأنه ينطبق على الذكر والأنثى ، فذكر الوصف على اللفظ حديث أبي قتادة .

كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتيل

(١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتيل

٤١ - (١٧٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ ، عَنْ لَا مُحَمَّدٍ ، نَصَارِيٍّ - وَكَانَ جَلِيسًا لَأَن قَتَلَهُ - قَالَ : قَالَ أَبُو قَتَالَةَ .

وَأَقْتَصَّ الْحَلِثَ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَا شَا لِيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ ،

عَنْ أَن مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَ قَتَلَهُ ؛ أَن أَبَا قَتَالَةَ قَالَ .

وَسَأَقَ الْحَلِثَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةَ - وَالْفَقْفُ لَهُ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ ، عَنْ أ .

ي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَالَةَ ، عَنْ أ .

ي قَتَالَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَامَ حُنَيْنٍ ، فَلَمَّا التَّقِينَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ إِلَّا .

قَالَ : فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ مَلَاحَ رَجُلًا مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَاسْتَدْرَلَّ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ ، فَضَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقَةٍ ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَنِي ضَمَّةً وَجَدَلُ هِنَاهَا رِيحَ الْمَوْتِ ، ثُمَّ أَلْرَكُهُ الْمَوْلُ ؛ فَأَرِيْمَقْنِي .

فَلَحَقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : مَا لِلنَّاسِ ؟ فَقُلْتُ : أَمْرُ اللَّهِ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا ، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَا* ، قَلَّ سَلْبُهُ) .

قَالَ : فَقُمْتُ ، قُلْتُ : مَنْ تَشْهَدُ

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه) ، قال الإمام : اختلف الناس في السلب ، فقالت طائفة : هو للقاتل ، أخذاً بظاهر هذا الحديث ، فجعله بعضهم له على الإطلاق .

واشترط الشافعي أن يقتله في حومة القتال ، ومقبلاً غير مدبر .

ومذهب مالك أنه لا يكون للقاتل ضربة لارم ولكن للأمام أن ينقله إياه إذا بردت الغنيمة من الخمس (١) ، وحمل قوله (صلى الله عليه وسلم) : (من قتل قتيلاً) على أن المراد به ابتداء إعطاء الآن ، لا خبر عن حكم حكم الله تعالى به في هذه الواقعة وفي غيرها ، كما يحمله المخالف عليه ، واللفظ يحتمل أن يقال خيراً عن الحكم في سائر الوقائع ، واستثاف حكم في هذه الواقعة وخبراً عن التزام ما لا يلزم ، داذا احتل سقط التعلق به .

وتال أصحابنا : مما يؤكد تأويلنا أنه أعطاه أبا قتادة من غير بينة ولم يحلفه ، مع

(١) انظر : المفنى ١٣ / ٦٣ ومابع!هاأ الحاوى ٨ / ٣ ، الامتذكار ٤ / ١٣٧ وما بعدها .

كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتيل ٦١

شهادة من هو في يديه ، ولو كان حقاً تستحق المطالبة به لم يعط إلا ببينة لحق أهل الجيش

في المغنم ، ولكن لما كان من الخمس على جهة الاجتهاد اداه (صلى الله عليه وسلم) اجتهاده إلى إعطائه إياه على هذه الصفة .

وقد أعطى سلب أبي جهل أحد قاتليه مع قوله (صلى الله عليه وسلم) : (كلا كما قتله) ، وهذا لا يصح إلا على مذهبنا أنه يصرفه حيث شاء ، وقد كانت وقائع لم يعط فيها السلب للقاتلين ، وقد قال عز من قائل : **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِذِئْبِ نَحْسِهِ وَلِلْوَشْوَشِ** { (١) } ، فعم السلب وغيره . قال القاضي : واختلف العلماء في حمل هذا اللفظ على العموم والخصوص ، فحمله بعضهم على العموم فيمن يسهم له ومن لا يسهم له ، رجلا كان أو امرأة أو صبيا ، وهو أحد قولى الشافعى .

وعندنا أنه لا يستحق إلا من يقاتل ، وقاله الشافعى مرة . وقال الليث والشافعى والأوزاعى وأحمد وإسحق والطبرى والثورى وأبو ثور : السلب للقاتل على كل حال ، قاله الأمراء ولم يقله ، وهى قضية من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إلا أن الشافعى اشترط أن يقتله مقبلا ، والاءوزاعى اشترط أن الحرب إذا التحمت فلا سلب حينئذ لقاتل وإنما ذلك قبل التحامها ، وهو مذهب الشاميين ، وغيرهم لا يشترطون شيئا ، ويرون ذلك لكل قاتل في معركة أو غيرها ، قتل مقبلا أو مدبرا .

وذهب مالك وأبو حنيفة والثورى أنه ليس بحق للقاتل وأنه غنيمة الجيش ، إلا أن يجعل الأمير ذلك للقاتل (٢) . واختلفوا في تخميسه فقال مالك والأوزاعى ومكحول : يخمس ، وقاله إسحق إذا كثر ، ونحوه عن عمرو .

قال الشافعى : يخمس ، وقاله أحمد والطبرى وحكى ابن خويزمنداد عن مالك أن الإمام مخير بالاجتهاد فيه ، إن شاء خمسه وإن شاء لم يخمسه (٣) . واختاره إسماعيل القاضي .

واختلفوا ماهو السلب الذى يستحق القاتل ، فقبل : فرسه الذى يركبه وكل شئ عليه من لبوس وسلاح وألة له ولفرسه ولسلاحه ؛ كالشوكار والمنطقة والسوار والخاتم والطوق والناج واللبام والسرّج / وإن كان فيها الذهب والفضة والجوهر ، وهذا مذهب الأوزاعى ، ٦٧ / ١ وبه قال ابن حبيب من أصحابنا ، وبه عمل جماعة من الصحابة ، ونحوه مذهب الشافعى ، إلا أنه تردد فى السوارين واقلية وما فى معناها من غير حلية الحرب . ومذهب ابن عباس :

الفرس والسيوف والدرع والرمح وفى معناه السلاح ، وهو معنى مذهب مالك . وذهب سخنون إلى نحو مذهب الشافعى من الفرس واللباس والسلاح ، وحلية السلاح دون حلية الحرب ، ولم ير أحمد الفرس من النفل ووقف فى السيوف وشز فى هذا ، ورأى ابن حبيب

(١) ١ لأنفال : ٤١ .

(٢) انظر : المغنى ١٣ / ٧٠ وما بعدها ، الاستدلى ١٤ / ١٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر : الام!تدلى ١٤ / ١٤٠ وما بعل! .

٦٢ كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتيل لى ؟ ثم جَلَسْتُ .

ثم قَالَ مَثْلَ فَلَكَ .

فَقَالَ : فَقَمْتُ فَقُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ ثم جَلَسْتُ .

ثم قَالَ فَلَكَ ، الثالثة .

فَقَمْتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَالِكَ ؟ يَا أَبَا قَتَالَةَ !) ، فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صَدَقَ يَارَسُولَ اللَّهِ ، سَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي ، فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الضِّدِّيُّ : لَاهَا اللَّهُ ، إِ ١؟ لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (صَدَقَ ، فَأَعْطَاهِ الْآهَ) ،

من أصحابنا ما في منطقته من دنائير ودراهم لنفقة داخلية في السلب ، ولم ير ذلك الأوزاعي ولا غيره .

وللشافعي قولان فيما وجد في عسكر العدو من أموال المقتول ، هل هو من سلبه أم لا ؟

واحتمل مخالفتنا بقوله في هذا الحديث : (من قتل قتيلا له عليه بينة) (١) .

وقالوا : لا يستحق السلب القاتل إلا بالبينة أو شاهد ويمين ، وهو قول الشافعي والليث وبعض أصحاب الحديث .

وقال الأوزاعي : يعطى بقوله ولا يحتاج إلى بينة ، وهو قول المالكية (٢) ، وحجتهم في هذا الحديث : أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(أعطاه بشاهد واحد ولم يحلفه معه ، وأنه لم يرد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) البينة د إنما أراد أن يعلم ذلك ، ونحو هذا الليث أيضا ،

وأنهم عندهم باب خبر لا باب شهادة .

وأجاب المخالف بأن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إنما أعطاه أبا قتادة بإقرار الذي حازه لنفسه ، ولقول

أبي بكر - رضي الله عنه - مقال ، فحصل شاهدان له واعتراف الذي في يديه الشيء يكفي .

وهذا لاجئة فيه لأن أبا بكر لم يشهد إنما رد قوله بما قاله ، ولأن المقر إنما ينفع إقراره لغيره بخلاف مالك لغيره فيه ، د إنما النغ فيه

بينه وبين المقولة ، وهذا السلب ملكه صحيح لجميع الجيش حتى يثبت لقاتل صاحبه .

قالوا : وفي هذا الحديث من الفقه من الحديث جواز كلام الوزير والمستناب عن الأمير وغيره ، ممن يتقدمه بما يعلمه من جواب الأمير

ومقدمة قبل كلامه ؛ لقول أبي بكر - رضي الله عنه - : لاها الله ، إذا لايعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك (سلبه) .

ومعنى قوله : (يقاتل عن الله ورسوله) أى : لتكون كلمة الله وكلمة رسوله هي العليا .

فيه حجة أن من قاتل في الجيش من أهل الذمة وقتل قتيلا فلا سلب له .

وقوله : (فيعطيك سلبه) : مما قد يحتج به المخالف باستحقاقه السلب بإضافته إليه ،

(١) لفظر : الا ستذكار ١٤ / من ١ ، ١ لحاوى ٨ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢) ١ نظر : الا ستذكار ١٤ / ١٤٧ .

كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القاتل ٦٣ فَأَعْطَانِي .

قَالَ : فَبَعْتُ التَّرْعَ فَبَتَّعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلْبَةٍ ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا لِي تَأْتَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ .

ولاجئة له إنما استحق بقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فله سلبه) وتسويغه له ذلك .

وقول أبي بكر - رضي الله عنه - : لاها الله إذاً : قال الإمام : هكذا روى ،

وصحيحه عند أهل اللغة : لاها (١) الله ذا ، بغير ألف قبل الذال ، و(ها) بمعنى الواو

التي للقسم ، فكأنه قال : والله ذا .

وفي الكلام حذف تفديده : لا والله يكون ذا يميني وذا

قسمي .

وقال أبو زيد : (ذا) صلة في الكلام ، وقد تقدم الكلام عليه في حديث بريرة .

وقوله : (فابتعت به مخرفا) ، قال الإمام : المخرف ، بفتح الميم والراء : البستان ،

والمخرف ، بكسر الميم وبفتح الراء : الوعلم الذي يجعل فيه ما يخترق من الثمار .

قال القاضي : رويناه بفتح الميم وبكسرهما ، فمن كسرهما / جعله مثل مربد ، ومن فتحه ٦٧ / بجعله مثل مضرب .

ورويناه - أيضا - بفتح الميم وكسر الراء ، كما قالوا : مَسْكَنٌ وَمَسْجِدٌ

وَمَسْجِدٌ وَمَسْكَنٌ .

وقيل : المخرف : السكة من النخل هل يكون صغيرة تخترف من أيها شاء ، أى يجتنى .

قال أبو عبيدة : والمخرف : التمر الذى يجتنى . وأنكره عليه ابن

قتيبة ، وقال : إنما هى النخل ، وأما التمر نفسه فمخروف .

قال ابن وهب : هى الجنينة الصغيرة ، وقال غيره : هى النخلات غير الكثيرة ، وقال غيره : هو ما يجتنى . وقال أبو

عبيد : يقال للنخل نفسه : مخرف .

وقال الأصمعى : المخرف : جنى النخل ؛ لأنه يخترف منها ، أى يجتنى .

وفيه حجة أن التمر من الفاكهة ؛ لأن الخرفة الفاكهة . فمن

حلف ألا يثل فاكهة فثل تمرأ حنث ، إلا أن تكون له نية أو عرف استعمال عندهم .

قال الإمام : وقوله : (إنه لأول مال تأثله) : أى تأصلته . وأثله الشيء : أصله .

قال القاضى : وبقي فى هذا الحديث ألفاظ ث منها : قوله : (فكانت للمسلمين جولة) ،

يريد انهم زاماً وخفة ذهبوا معها ، وهذا إنما كان فى مقدمة الجيش دون النبي (صلى الله عليه وسلم) . والخبر

بذلك معلوم ، وسيأتى فى حديث يوم حنين .

وقد ذكر بعض علمائنا الإجماع أنه لا يجوز

أن يقال : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) انهزم أو هزم ، ولم ير واحد قط فى حفه ذلك (صلى الله عليه وسلم) ، بل خلافه فى الثبات والإقدام .

وقوله : (فرأيت رجلاً قد علا رجلاً من المسلمين) : يحتمل أنه ظهر عليه وأشرف

على قتله أو صرعه وجلس عليه ليقته .

(١) فى الأصل : لا ، والمثبت من س .

٦٤ كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القاتل وفى حديث الليث فقال أبو بكر : كلا ، لا يعطيه أضييع من قرشي ، وياع أسلماً من أسد الله .

وفى حديث الليث : لأوذ مال تأثله .

٤٢ - (١٧٥٢) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا يوسف بن الماجشون ،

عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف ، أنه قال : بينا أنا واقف فى الصف يوم بدر ، نظرت عن يميني وشمالى ، فإذا أنا بين غلامين من الأنصار ، حليئة أسنانهما ، تمنيت لو كنت بين أضلع منهما . فغمزني

وقوله : (فضربه على [حبل] (١) عاتقه) : قيل : هو موضع الرداء من العنق .

قال الخطاى : هو وصل مابن العنق والكاهل (٢) .

وقيل : الحبل : الوريد نفسه .

والوريد عرق بين الحلقوم والعلباوين ، قال الله عز وجل : { وَنَحْنُ اقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ } (٣) .

- وقوله : (فضمني ضمة وجدت منها ربح الموت) : أى شدته والمه ، ويحتمل أن يكون استعارة لمقاربتة لما يجد من الموت ؛ لأنه من شئ وجد ريحه ، ومن بعد عنه لم يجده .
- وقوله فى حديث الليث : (كلا ، لا يعطيه أصيبغ من قریش) كذا عند السمرقندى بالصاد المهملة والغن المعجمة .
- قيل : كأن حقره وذمه بسواد لونه ، وقيل : أى ذا لون غير محمود ، وقيل : وصفه بالمهانة والضعف .
- قال الخطابى : والأصيبغ نوع من الطير .
- قال : وقد يجوز أن يشبهه نبات ضعيف يقال له : الصبيغا ، أول ما يطلع من الأرض فيكون مايلى الشمس منه أصفر (٤) .
- قال الهروى : الطاقة من النبت أول ما يخرج يكون صبغا ، مايلى الشمس من أعاليها أخضر .
- قال القاضى : الأشبه على هذا أن يسمى به لتغير لونه للضعفه أو بهما .
- وعند سائر الرواة (أضييع) بضاد معجمة وعين مهملة .
- وكذلك اختلف فيه رواية البخارى أيضا () .
- قيل : هو تصغير ضبع على غير قياس ، كأنه لما وصف الآخر بالأسد صغر هذا بالأضافة إليه .
- وشبهه بالضبع لضعف اقتراضها وما توصف من الحق والعجز .
- وقوله : (بينما أنا واقف فى الصف يوم بدر ، نظرت عن يمينى فإذا أنا بين غلامين
- (١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س ، والحديث المطبوع .
- (٢) انظر : معالم للسق ٤ / ٤١ .
- (٣) ق : ١٦ .
- (٤) انظر : أحلام الحديث ٣ / ١٧٥٤ .
- (٥) البخارى ، كالأحكام ، بالشهادة تكون عند لحم فى ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم ٩ / ٨٦ .
- كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القاتل ٦٥ أحلّ إمّا .
- فَقَالَ : يَا عَمِّ ، هَلْ تَعَرْتُ أَبَا جَهْلٍ ؟ قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ ، وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي ؟ قَالَ : اخْبَرْتُ أَنَّهُ يُسَبُّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَتَيْتُ نَفْسِي يَدِهِ ، لِئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادَى سَوَاحِلِهِ ، حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا .
- قَالَ : فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ .
- فَعَمَزَنِي الْآخِرُ فَقَالَ مِثْلَهَا .
- قَالَ : فَلَمْ أَشَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ ، فَقُلْتُ : أَلَا تَرَيَانِ ؟ هَذَا صَاحِبُكُمْ أَتَدْرِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ .
- قَالَ : فَابْتَرَاهُ ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا ، حَتَّى قَتَلَاهُ .
- ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَأَخْبَرَاهُ .
- فَقَالَ : (أَيُّكُمْ قَتَلَهُ ؟ لَا ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَا)
- من الأوس ، فتمنيت لو كنت بين أضلع منهما) : لا أعلمه وقع فى كتاب مسلم فى جميع النسخ إلا هكذا ، ووقع فى بعض روايات البخارى : (أصلح) (١) بالحاء ، وهكذا رواه مسلم دون رواية جماعة من الحفاظ (أضلع) / وهو أصوب .
- قال الإمام : كذا وقع فى بعض الروايات - يعنى أضلع - والأشبه أحد ، أراد به :
- لو كنت بين رجلين أقوى منهما .
- ويقال للرجل الشديد الخلق : إنه لضليع [الخلق] (٢) وفى حديث على - رضى الله عنه - فى وصف النبى (صلى الله عليه وسلم) :
- كما حمل فاضطلع بأمره .
- هو افتعل من الضلاعة وهى القوة ، ويقال : هو مضطلع عليه ، أى قوى عليه ، وقد تقدم ذكر السلب قبل هذا .

قال القاضي : وقوله : اثن رأيت لايفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا) :
أى شخصى شخصه .

والشخص يسمى صواداً ، وفى الحديث : (أنت السواد الذى رأيت أمامى) (٣) .
وقوله : (حتى يموت الأعجل منا) قيل : هو شئ استعمل فى كلام العرب ، كأنه
يريد الأعجل أجلاً والاء قرب موشاً .

وقوله : (فلم أنشب أن نظرت إلى أبى جهل يزول فى الناس) : كذا روايتنا عن
كافة شيوخنا فى الكتاب وعند بعضهم عن ابن ماهان : (يرفل) ، والرواية الأولى أظهر وأوجه .
ومعنى (يزول) : أى يتحرك ويترجح ولايستقر على حال ولا فى مكان .

والزوال الزمام والقلق ويصححه رواية من رواه : (يرقل) إن صحت ، أى يسبل ثيابه أو درعه ويجرها .
ومعنى لم أنتشب) : لم يطل الأمر ، أى لم أشتغل بشئ ولم يشغلنى وهو استعارة لمن تعلق بشئ ، يقال : نشب فيه .
(١) للفتح ٦ / ٢٤٨ .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ص ، ع .
(٣) سبق فى كاب الجنائز ، فى باب مايقال عند .
دخول للقبر برقم (١٠٣) .

١ / ٦٨

٦٦ كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتيل قتلت .

فَقَالَ : (هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟) قَالَا : لَا .

فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ فَقَالَ : (كَلَاكُمَا قَتَلَهُ لَمَّا
هَلَا / ب

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لهما : (أيكما قتله ؟) فقال : كلنا قتله ، فقال : (هل مسحتما سيفيكما ؟) : قالا : لا ، فنظر فى
السيفين فقال : (كلاكما قتله) ، وقضى بسلبه لمعاذ ابن عمرو بنا لمجوح .

قال ابن القصار وغيره : لما خص النبي (صلى الله عليه وسلم) به أحدهما بعد قوله : (كلاكما قتله) علم على أن السلب غير مستحق
للقاتل إذ يعطيه الإمام .

وقد اختلفوا فى الرجل إذا قتل قتيلًا ، لمن سلبه ؟ فقليل : ذلك لمن أجهز عليه إذا

كان يقدر على التخلص من ضرب الأول ، وإن كان لا يمتنع فلن أثخنه ، كما لو قطع الأول يديه ورجليه وقتله الآخر فالسلب للأول
، وهذا مذهب الشافعى (١) .

ولو جرحه الأول عنده وأثخنه بذلك وذبحه الآخر كان للآخر ، ولو عانقه الأول فقتله الآخر فللآخر سلبه .
وقال الأوزاعى (٢) : [سلبه] (٣) للمعائق .

وقال مكحول : إذا قتله الأول وأجهز عليه الآخر فالسلب للأول .

ولم أجدهم يختلفون لو كانا مشتركين فيه على سواء أنه بينهما على سواء ، فقال أصحاب الشافعى فى هذا الحديث : إنما خص النبي (صلى الله عليه وسلم) به أحدهما لأنه استطاب نفس الآخر ، وليس فى الحديث ما يدل عليه ، وهذا تحكم .

وقد قال بعضهم : بل كان هو الذى أثخنه ، و(نما قال : (كلاكما قتله) تطيبيا لنفس الآخر إذ كان شاركه فيه بعض المشاركة .

وهذا أيضا لادليل عليه ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) حين نظر إلى سيفيهما قال لهما : (كلاكما قتله) ونظره ليرى فى ذلك دليلاً
يرجح به جهة القاتل ، من أثر طعام أو مبلغ الدم وشبهه .

وهذا كله مع تسليمنا أصل المسألة لهم فى هذا الحديث ، إذ لم يكن من النبي (صلى الله عليه وسلم) فى

ذلك عهد ، وإلا فعل ماقد ورد فى رواية أصحاب السير وغيرهم ؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال يوم بدر : (من قتل قتيلًا فله

سلبه) ، كما قال يوم حنين ، فإنما أخذها من أخذها / في اليومين بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) صاذنه ، ولو كان هذا حكما منه تمليكا لازماً فيما مضى ويأتى لما اختلف الصحابة بعده في ذلك والخلفاء ، وأخذوا باجتهادهم في ذلك .
 فإن صح أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك فتخصيص النبي (صلى الله عليه وسلم) مع قوله : (كلا كما قتله) إما لأنه رجع في نظره إلى السيفي أن معاذاً هو الذى أجهز عليه ، أو يقدر على مقاتلته ، أو يكون باجتهاده (صلى الله عليه وسلم) بحسب ما علم من نجدة معاذ وإقدامه ، ويكون الآخر كالمعين له إن كان لم يقل ذلك .
 (١ ، ٢) انظر : التمهيد ٢٣ / ٥٨ ، ٥٩ ، المعنى ١٣ / ٦٦ وما بعدها .

(٣) ساقطة من س .

كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتيل

٦٧

وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمِّاءِ - وَالرَّحْلَانِ : مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجَمِّاءِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ .
 ٤٣ - (١٧٥٣) وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن أبيه ، عن عوف بن مالك ، قال : قتل رجل من حمير رجلاً من العمؤ ، فأراد سلبه ، فأنعه خالد بن الوليد - وكان والياً عليهم - فأتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عوف بن مالك ، فأخبره .

فَقَالَ لَخَالِدٍ : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ ؟) .

قَالَ : اسْتَكْثَرْتُهُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (اذْفَعُهُ إِلَيْهِ) ، فَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ بِجَرِّ دَافِئِهِ .

ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَاسْتَعْظَبَ فَقَالَ : أَلَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ .

هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا ؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا فَرَعَاهَا ، ثُمَّ

وقوله آخر الحديث : (والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء) : كذا

في كتاب مسلم وكتاب البخاري من طريق يوسف بن الماجشون (١) .

وقد جاء في البخاري - أيضا - في حديث إبراهيم بن سعد ؛ أن الذي ضربه ابنا عفراء (٢) .

وذكره - أيضا - من حديث ابن مسعود ، وأن ابنا عفراء ضربه حتى برد (٣) .

وذكر ذلك مسلم بعد هذا ، أو ذكر غيرهما ؛ أن ابن مسعود هو الذي أجهز عليه وأخذ رأسه ، وكان وجده وبه رمق ، وله معه خبر معروف وكلام مروى ذكروه .

وهو قول أكثر السير .

وفي هذا الحديث من الفقه : أن المبادرة والسبق للفضائل والغضب لله - سبحانه - ولرسوله (صلى الله عليه وسلم) لقولهما : إنه سب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وجواز ستر نية الإنسان ما يريد به من الخير عن غيره مخافة أن يسبق إليه .

وفيه الحجة للمالك ومن تابعه أنه لا يلزم البيئة لمن قتل القتيل ويصدق إذا علم ذلك ولم يخف ؛ إذ لم يسألها النبي (صلى الله عليه وسلم) البيئة على ذلك .

وقوله : قتل رجل من حمير رجلاً من العدو ، فأراد سلبه فأنعه خالد بن الوليد وكان والياً عليهم ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لخالد : لا مامنعك أن تعطيه سلبه ؟ ، قال : استكثرت ، وأنه أمره بدفعه إليه ، ثم ذكر الحديث وفيه آخر : أ لا تعطه يا خالد : قال الإمام : في

(١) البخاري ، كفضض الخمي ، بمن لم يخمس الأسلاب ٤ / ١١١ ، ١١٢ .

(٢) البخاري ، كالمغازي ، بفضل من شهد بدره / ما ، ٩٩ .

(٣) البخاري ، كالمغازي ، بقتل أبي جهل ٥ / ٩٥ .

لما كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتل تحيق سقيها ، فآورا حوضا ، فشرعت فيه ، فشربت صفوه وتركته كدره ، فصفوه لكم وكدر عليهم) .

٤٤ - (...) وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عوت بن مالك الأشجعي ، قال : خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة ، في غزوة مؤتة . ورافقني ملدي من اليمن .

وساق الحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بخوه ، غير أنه قال في الحديث : قال عوت ! : فتلت : يا خالد ، أما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قضى بالمثل للظ تل ؟ قال : بلى ، ولكني استكثرتم .

١ / ٦٩

هذا الحديث - وفيما وقع في حديث قاتل أبي جهل - حجة لملك في السلب وقد تقدم ، ولو كان حقا للقاتل على كل حال ما أمر به (صلى الله عليه وسلم) ثم رجع عنه .

فإن قيل : وأنتم إذا قتلتم بأنه يعطيه على جهته الاجتهاد فلم رجع عنه ؟ قلنا : لتبدل اجتهاده لأنه رآه أولاً أهلاً لأن ينفل السلب ، فلما وقع ما يدل على الرد (١) على الأمير وتوقع فيه أن يجسر على أمرائه فيما بعد ، رأى من المصلحة إفضاً ما فعلوه أولاً ؛ ليكون ذلك أبلغ في نفوذ أوامرهم وأمع من الجرأة عليهم .

فإن قيل : فقد صارت هبة ، والهبة لا يرجع فيها ، قلنا : في الوجوب عنها خلافاً مع

أن هذه خارجة من هذا القبيل ، ! (نما هو مال الله يعطيه من يشاء بحسب الاجتهاد ، فإذا ظهر له اجتهاد آخر هو أولى رجع إليه . وقد وقع في بعض طرقه أن عوفاً قال : يا خالد ، أما علمت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى بالسلب للقاتل ؟ فقال : بلى ، ولكني امشكرته فإن قال الثافعي : ظاهر هذا أنه حكم قضى به وشرع خلاف تأويلكم ، قلنا بعد أن نسلم أن ظاهر هذا اللفظ هكذا ، فإنما هو قول صاحب وفيه احتمال / ، وقد قدمنا من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ما دل على ما قلناه .

قال القاضي : وقوله : فر خالد بعوف فجر رداً ، فقال : هل أنجزت لك ما ذكرت

لك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟ فسمعه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فاستغضب وقال : لا تعطه يا خالد ، هل أنتم تاركون لي أمراً : فيه ما يلزم من ترك الطعن على الأمرأ وثوقيرهم وبرهم ، وأن للإمام أن يترك ما أمر به ويرجع عنه أو يأمر بما قد نهى عنه في أشياء ، إذا رأى فيها مصلحة المنهى عنه أو غيره أو معاقبته ، لنهيه هنا عن إعطاء السلب بعد تسويغه لما أنفهم له ما على خالد في ذلك من الغضاضة من كلام عوف ، وهذا كقوله : (اسق يازبير حتى (١) في ع : الافتيات ، وكذلك في س .

كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتل ٦٩ ٤٥ - (١٧٥٤) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عمر بن يونس الحنفي ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثني إياس بن سلمة ، حدثني أبي ، سلمة بن الكوع ، قال : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هوازن ، فبينما نحن نتضحى مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذ جاء رجل على جملي أحمر ، فآناخه ، ثم أنزع طلقاً من حقبه فقيد به الجمل ، ثم تقلد يتعدى مع القوم ،

تبلغ الجدر) فاستوعب له حقه بعد أن كان اقتصر به على بعضه لما رأى من حظه عدم الرضا بقوله .

وقوله في الأمراء في هذا الحديث : (إنما مثلكم ومثلهم كمثل رجل استرعى إبلا) الحديث ، وقوله : (فصفوه لكم وكدره عليهم) :

صفو الشيء : خالصة ، بفتح الصاء لاغير .
 فإذا ألحقوه التاء قالوا : صَفُوةٌ وصِفُوةٌ ، يريد أنه تقاضاه جميع المال وحيطة البلاد ، ومداراة الناس على الأمراء ، وللناس أعطياتهم صافية ، ثم ما كان من خطأ في ذلك أو غفلة ، أو عبث ، أو سوء قالة فعلى الأمراء ، والناس منه أبرياء .
 وقوله : (فشرعت) : أى شربت ، والمشارع أمكنة الشرب من المياه ومواردها .
 وقوله : (خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة في غزوة مودة) : حكاها ثعلب والفراء بالهمز .
 وقوله : (رافقني مددي من اليمن) : يريد ممن جاء في مدد اليمن الذي مد بهم جيش مودة وحشد ما معه .
 وقوله : (غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هوازن ، فبينما نحن نتضحى إذ جاء رجل على جمل أحمر ، فأناخه ثم انتزع طلقا من حقه فقيد به الجمل) الحديث ، إلى أنهم كانوا يتقدمون في ذلك الوقت .
 والطلق : القيد من الجلود .
 والحقب : جبل يثد على حقو البعير .
 قال القاضي : (تتضحى هنا نحوها) قال الخطابي معناه : تتغدى ، كما جاء مفسراً في الحديث : ثم قعد يتغدى مع القوم .
 وأما الحقب فقال بعفشيوخنا فيما كتبناه عنه : الصواب أن يكون هذا الحرف من حقه بسكون القاف ، أى مما احتقب ضلعه وجعله في حقيقته ، وهى الرفادة في موخرة القتب .
 قال القاضي : ولم نزوه إلا بالفتح في القاف ، وكذلك انطلق في الدار ، وروى أبو داود هذا الحرف (حقوه) (١) وفسره : موخره .
 قال القاضي : وأشبهه عندى أن يكون معنى (حقوه) على هذه الرواية مجزته وحزامه ، (١) لبو داود ، كالجهاد ، بفتح الجيم المستأمن ٢ / ٤٥ .
 ٧٠ كتاب الجهاد / باب استحقاق القاتل سلب القتل وجعل ينظر ، وفينا ضعفة ورقة! فى الطهر ، وبعضنا مشاة ، إذ خرج يشتد ، فأتى جملة فأطلق قه إه ، ثم أناخه وقعد عليه ، فأثاره ، فأشتد به الجمل ، فاتبعه رجل على ناقة أرقاء .
 قال سلمة : وخرجت أشتد ، فكلنت عند ورك الثافة ، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجمل ، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأثخنته ، فلما وضع ركبته فى الأرض اخترطت سيفي فضربت رأس الرجل .
 فندر ، ثم جئت بالجمل أقواه ، عليه رحله ويلاحه ، فاستقبلني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والثاس معه .
 فقال : (من قتل الرجل ؟) .
 قالوا : ابن الكوع .
 قال : إله سلبه أجمع .
 والحقو : معقد الإزار من الرجل ، وبه سمى الإزار حقواً ، وقد يكون ربط هذه الطلق وشده بالحقب صوناً له فتستقيم الرواية والمعنى على ما فى الكتاب ، وبه فسر القتبى .
 ووقع فى رواية السمرقندى : (من جعبته) فإن صح ولم يكن تصحيفاً فله وجه إن علقه بجعبة سهامه وأدخله فيها .
 وقوله : (وفينا ضعفة ورقة) : كذا ضبطناه بسكون الين هنا ، وهو الصواب ، أى حالة ضعف وهزال .
 ٦٩ / ب
 قال القاضي : ومن رواه بفتح العين فجمع ضعيف ، والأول أوجه .
 وقوله : (إذا خرج يشتد) أى يجرى (فأتى جملة فأطلق قيده فقعد عليه فأثاره) :
 أى بعثه وأقامه ليمشى به .
 وناقة ورقاء : فى لونها بعض سواد كالغبرة ، وقد تقدم .
 وقوله : (فاخرطت سيفي) أى فسللته (فضربت رأسه فندر) : كذا روينا بالنون

في مسلم وغيره ، أى زال عن ساكنه وبان منه .

قال الإمام : (فندر) يشبه أن يكون أراد سقط ، قال : وقد تقدم الكلام على هذه اللفظة وتصريفها قبل .

وقوله : فاستقبلني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والناس معه فقال : (من قتل الرجل ؟) قالوا : ابن الاكوع ، قال : ا له سلبه أجمع) : قال القاضي : فيه استقبال السرايا ، والمنوي بمن فعل جميلاً ، وأن السلب إنما يكون للقاتل بتسوية الإمام ، وأن قول النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا في هذا الموطن - وفي غيره من المواطن التي قالها فيه - لو كان أمراً أوجبه لكل قاتل أبداً ، وجعله له حقاً ، لاكتفى بالمرّة الواحدة فيه ، ولم يحتج إلى تكراره في قوله : ا له سلبه أجمع) دليل على هذا .

وفيه حجة أنه لا يخمس كما قاله المخالف وكما ذكر في الشاذ عن مالك .

وفيه أن للأمام أن ينفل جميع ما أخذته السرية من الغنيمة لمن يراه من أهلها ، على قول من رآه من أهل العلم إذ جاء أنه قد كان مع سلبه غيره .

وفيه قتل

كتاب الجهاد / باب استحقات القاتل سلب القتيل

٧١

الجاسوس من الحربين ، ولا خلاف في ذلك .

وقد ذكر النسائي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان أمرهم بطلبه وقتله (١) .

واختلف في الجاسوس المعاهد والذمي ، فعندنا أنه نقض للعهد ويقتل ، وإن رأى الإمام استرقاقه استرقه ، وهو قول الأوزاعي . وقال معظم الفقهاء : لا يكون نقضا للعهد وشمجهم الإمام (٢) .

٣٣.١٣ (١٤) باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى

واختلفوا في الجاسوس المسلم ، فجلهم على اجتهد الإمام فيه بغير من الضرب والحبس ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي ، وللشافعي وبعض أصحابنا .

وقال مالك : يجتهد فيه الإمام ولم يفسر .

وقال كبار أصحابه : يقتل .

واختلفوا في إقالته بتوبته .

وقال ابن الماجشون : إن عرف بذلك قتل دالا نكل ، قال القاسبي : هذا الحديث أصل في قتل الجاسوس والسارق من المشركين من أهل الحرب وكل داخل إلينا منهم بغير أمان ، إلا أن يدعى أنه أتى نازعا فيرد إلى مأمنه أو أشكل أمره فيقبل قوله .

(١) النائي في الكبرى ، كالسير ، بقتل عيون المشركين (٤٤ له / ١) .

(٢) لفظر : المغنى ١٣ / ٤٤ وما بعدها .

٧٢

كتاب الجهاد / باب التنفيل وفداء المسلمين بالأساوى

(١٤) باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى

٤٦ - (١٧٥٥) حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا إياس بن سلمة ، حدثني أبي ، قال : غزونا فزاره علينا أبو بكر ، أفره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علينا ، فلما كان بيننا وبين الماء ساعة ، أمرنا أبو بكر فعرسنا ، ثم شن الغارة ، فورد الماء ، فقتل من قتل عليه ، وسبي .

وانظر إلى عتق من الناس ، فيهم النراري ، نخشيت أن يسبقوني إلى الجبل ، فرميت بهم بينهم وبين الجبل ، فلما رأوا السهم وقفوا ، فجئت بهم أسوقهم ، وفيهم امرأة ! من بن ! فزاره ، عليها قشع من أ ؟ - قال : القشع النطع - معها ابنة لها من أحسن العرب ، فسقتهم حتى أتيت بهم أبا بكر ،

٧٠ / أ

وقوله : (غزونا فزاره مع أبي بكر - رضى الله عنه - فلما كان بيننا وبين الماء ساعة) :
 كذا للجماعة ، وعند الهوزنى : (بيننا وبين المساء ساعة) ، وكلاهما صحيح ؛ لأن الماء هو موضع اجتماعهم .
 وفى المساء - أيضا - وقت هدوئهم وسكونهم واجتماعهم لمائهم ، لكن قوله : (أمرنا أبو بكر فعرشنا ، ثم شن الغارة فورد الماء فقتل
 من قتل) : يدل على صواب رواية غيره ، فإنما يكون التعريس بالليل وهو النزول فيه ، وكذلك الغارات إنما عادت بهم بها مع الصباح .
 قال الإمام : وقوله : (شن الغارة) أى فرقها .
 وقيل : صلبها عليهم صلبا ، كما يقال : شن الماء ، أى صبه .
 قوله : (وأنظر إلى عنق من الناس فيهم الذرارى) أى جماعة ، قال القاضى : وقوله : (فيهم الذرارى) هذه الكلمة تنطلق عند العرب
 على الأطفال والنساء .
 قوله : (فيهم امرأة عليها قشع) بالفتح رويناه عن الأسدى ، وبكسرهما عن الصدفي ، وبالكسر ذكرها الهروى ، وبالوجهين ذكرها
 الخطابى وفسره فى الحديث بالنطع وهو صحيح .
 قال الإمام : / وفيه لغتان : كسر القاف ، وفتحها .
 وقشعت الثي .
 إذا قشرته .
 وقوله : معها ابنة لها من أحسن العرب فسقتهم ، حتى أتيت بهم أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - فنفلني ابنتها ، فقدمنا المدينة ،
 فقال لى النبي (صلى الله عليه وسلم) : (هب لى المرأة) ، ففعلت ، فبعث بها (صلى الله عليه وسلم) إلى أهل مكة ، ففدى بها ناساً
 من المسلمين كانوا أسروا بمكة ، قال الإمام فى الرجل الكافر إذا أسره : أن يقتله أو يبيقه للجزية ، وله أن يمن عليه أو
 كتاب الجهاد / باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى
 ٧٣
 فَنَفَّلَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا .
 فَقَدَمْنَا الْمَلِيْنَةَ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا ، فَلَقِيْنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي السُّوقِ .
 فَقَالَ : (يَا سَلَمَةُ ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ) .
 فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ ، لَقَدْ أَعْجَبَنِي ، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا .
 ثُمَّ لَقِيْنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ .
 فَقَالَ لِي : (يَا سَلَمَةُ ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ ، دِئْتِ أَبُوكَ !) فَقُلْتُ : هِيَ لَكَ .
 يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 فَوَاللَّهِ ، مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا ، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ .
 فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، كَانُوا اسِرُوا بِمَكَّةَ .
 يَفَادِي بِهِ .
 ومنع أبو حنيفة المن والفداء .
 وفى هذا الحديث المفاداة بهذه المرأة ، وقد تقدم أنه (صلى الله عليه وسلم) فادى بالرجل الذى أظهر الإسلام ولم يقبله منه برجليئ
 من أصحابه .
 وقد قدمنا الكلام على هذا الحديث ، فإن كان يمنع المفاداة بالمرأة فهذا الحديث حجة عليه .
 قال بعض الناس : فيه التفرقة بين الأم وولدها ، خلافاً لمن قال : لا يفرق بينهما أبداً ؛ لأنه لم يذكر أنه لما نفلها إياه جمع بينها وبين أمها
 .
 قال القاضى : ومن قال بقول مالك فى جواز المن والفداء : الشافعى وأحمد وأبو ثور وكافة العلماء ، وأجازوا هذا بالمال وبالأسرى .
 وقال أبو حنيفة : فرة لا يفادى ولا يمن جملة ، وقال مرة : لأبأس بفدائهم بالمسلمين ، وهو قول محمد وأبى يوسف (١) .

٣٣.١٤ (15) باب حكم الفئ

قال القاضي : ويحتج بهذا الحديث من يرى النفل قبل الخمس .
وليس فيه حجة ، إذ
قد يمكن أنه علم قيمتها حتى يخمس أو كان بعد التخمين .
وفيه استيهاب الأمام أهل جيشه بعض ماغنموا ليفادى به أو يصرفه في مصالح المسلمين ، كما فعل في هوازن وكذلك لما نغله ، وأنه
ليس من باب الرجوع في الهبة ؛ إذ لم يهبه ماله ولا استرجعه أيضا لنفسه .
(١) انظر : المنى ١٣ / ٤٤ وما بعدها .

٧٤
كتاب الجهاد / باب حكم الفئ

(١٥) باب حكم الفئ

٤٧ - (١٧٥٦) حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن رافم ، قالا : حاشا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه .
قال : هنا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فذكر أحاديث منها : وقال : قاذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أيما قرى ! أتيتموها ، وأقمت فيها ، فسهمكم فيها ، وأيما قرية
عصت الله ! رسول الله ، فإن نخمسها لله ولرسوله ، ثم هي لكم لما .
وقوله : (أيما قرية أتيتموها وأقمت فسهمكم فيها ، وأيما قرية عصت الله ورسول الله
فإن نخمسها لله ورسوله) : يحتمل أن يكون الأول في النفي مما لم يوصف عليه بخيل ولا ركاب مما أجلى عنه أهله أو مما لحق عليه ،
فيكون حقهم فيها ، أى قسمهم في العطاء ، ويكون المراد بالثاني ما فيه الخمس مما أخذ عنوة .
ولم يختلف العلماء أنه لالخمس في الفئ إلا الشافعى وحده ، وقد خالفه بعض أصحابه في ذلك .
وقوله : (نخمسها لله ورسوله ثم هي لكم) مثل قوله في الحديث الآخر : (مالى
مما أفاء الله عليكم إلا الخمس وهو مردود عليكم) (١) .

وقد اختلف العلماء في معنى قوله عز وجل : { وَأَعْلَوْا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ نِثًا فَإِنْ لَّيْتُمْ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ } (٢) فقيل : (١) الله هنا استفتاح
كلام للتبرك باسمه تعالى ؛ إذ كل ضيء لله تعالى ، قال : وللرسول سهم يختص به ، غاب أو حضر .
وقيل : خمس الله وخمس الرسول واحد ، ويخمس الخمس على خمسة أنحس : خمس لله وللرسول ، وخمس لذوى القربى ، وخمس
لليتامى ، وخمس للمساكين ، وخمس لابن السبيل .
وهذا قول الشافعى .

وقيل : (١) الله ورسوله أى مما يقرب لله ورسوله ، أو الحكم فيه لله ورسوله ، ويفرق سائر على اجتهاد الإمام فى أقرباء رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
وغيرهم ، وليس هو مقسوم على السهام ، وأن المراد بمن سمي فى الآية من يجوز ذلك من الأصناف لا على
القسمة عليه ، لأن شاء أوقفه لنوائب المسلمين ، وهو قول مالك وأصحابه .

وقيل : معناه : خمس واحد كان يعزله النبي (صلى الله عليه وسلم) ويقسم الأربعة بين الناس ، ثم يقبض على الخمس .
فما خرج بيده جعله للكعبة ، فهذا هو المسمى لله ، ثم يقسم بقية الخمس المعزول ؛ سهم منه للنبي (صلى الله عليه وسلم) يخصه ،
وسهم لذى القربى ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل .

(١) أنجو داود ، كلباد ، بنى الإمام يستأثر بشيء من الفئ لنفسه ٢ / ٧٤ ، ٧٥ ، أحمد ٤ / ١٢٨ ، مالك فى الموطأ ، كالجهد ،
بما جاء فى الغلول ٢ / ٤٥٧ (٢٢) .
(٢) الاثقال : ٤١ .

كتاب الجهاد / باب حكم الفئ ٧٥

٤٨ - (١٧٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .

وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرٍو ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، عَنْ ، مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ عُمَرَ .
قَالَ : كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا
فَيَقْسَمُ خَمْسَ الْخَمْسِ عِنْدَ قَائِلٍ / هَذَا عَلَى سِتَّةِ أَصْهُمٍ (١) .

وقيل : يقسم الخمس كله على أربعة بينهم ؛ لله ورسوله ولذي القربى واحد ، والثلاثة للباقي ، وروى هذا عن ابن عباس .
وقيل : يقسم الخمس على ستة أصهم ؛ سهم لله يرد على عباد الله للحتاجن ، وسهم للرسول ، وأربعة أصهم لمن سمي الله - سبحانه - في كتابه .

وقال ابن عيينة : إنما افتتح الكلام في الفء والخمس بذكر نفسه لاءنها أطيب الكسب ،
وإنما ينسب إليه ما يشرف ويعظم .
ولم يقل ذلك في الصدقات لأنها أوساخ الناس .

وقوله : (كانت أموال بني النضير مما أفاء الله تعالى على رسوله مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، فكانت للنبي (صلى الله عليه وسلم) خاصة ينفعها على أهله نفقة سنة ، وما بقي يجعله في الكسل والسلاح) : قال الطبري : كان ما أفاء الله - سبحانه - على رسوله طعمة من الله له على أن يكل هو منه وأهله ما احتاجوا ، ويصرف ما فضل عن ذلك في تقوية الإسلام .
وعن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - أنه - عليه السلام - كان يعود منها على فقراء بني هاشم ويزوج أئمتهم .
ومعنى (ما أفاء الله) : أى ما رد وصرفه عليهم من أموال الكفر .

قال الإمام : أما ما غنمه المسلمون بالقتال فلا خلاف أنه يخمس ويصرف خمسة حيث أمر الله عز وجل ، والأربعة الأخصاس هي للغنائم على ظاهر القرآن .
وما أجلى عنه أهله من غير قتال فعندنا أنه لا يخمس ويصرف في مصالح المسلمين ، كما كان (صلى الله عليه وسلم) يصرف ما يوزن من بني النضير ، وعند الشافعي أنه يخمس كالذي غنم بالقتال ، يصرف خمسة فيما يصرف فيه خمس ما غنم بالقتال .
وقوله : (ما لم يوجف) : الإيجاف : الإسراع ، ووجيف الخيل والركاب إسراعها بالسير .
قال الإمام : خرج مسلم سند هذا الحديث عن جماعة من شيوخه ، كلهم عن سفیان ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن الزهري .

هكذا إسناده عند أبي أحمد الجلودى ، وسقط ذكر الزهري في هذا الإشاد من نسخة ابن ماهان والكسائي ، والحديث محفوظ لابن (١) لنظر : الاستذكار ١٤ / ١٦٢ وما بعدها ، الحاوى ٨ / ١٢ / ٤ وما بعدها .
٧٠ / ب

٧٦
كتاب الجهاد / باب حكم الفء

رَكَابٌ ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) خَاضَةً .
فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً ، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرْمِ وَالسَّلَاحِ ، عُتَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .
(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، ه قَالَ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، هَذَا الْإِسْنَادُ .

٤٩ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ ، قَالَ : أُرْسِلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، لِحُجَّتِهِ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ .
قَالَ : فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ ، مُفَضِّيًا إِلَى رَمَالِهِ ،
٧١ / أ

عينة عن عمرو بن دينار ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس ، عن عمر .
 قال القاضي : في هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة ، وفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا لم يكن لنفسه شيئاً ، وأن الادخار لرب العيال مما لا يقدح في التوكل .
 ولا خلاف عند الفقهاء في جواز ادخار ما يرفعه الرجل من أرضه وزراعته ، مما لم يشتريه من السوق .
 ورفع النبي (صلى الله عليه وسلم) قوت سنة لعياله إنما كان من زراعته .
 واختلفوا في ادخار قوت سنة من السوق ، فأجازوه قوم واحتجوا بهذا الحديث .
 ولا حجة فيه لما قدمناه ، وضعفه الأكثر على مقدار ما لا يضر بالسعر ، فإن كان ضيقاً لم يشتريه إلا بحسب الحال لشهره أو يومه ، وهو مع الرجاء أوسع للسنة ، وأكثره بجواز الاحتكار .
 قال معمر وابن المسيب وغيرهما : وهذا في غير الضرر .
 ومنعه آخرون للحديث الآخر : لا يحتكر الأخطير) .
 قال بعضهم : ليس ادخار قوت سنة من الحكرة .
 وفيه حجة للمالك ومن لم يرتفع الفئ ولا قسمته على الأنحاس ، ومن سمى في الآية خاصة ، وأنه موكل إلى اجتهد الإمام ، إذ لم يذكر في الحديث منه إلا نفقته منه على أهله ، وتصريفه في العدة والسلاح .
 وفيه أن للإمام الأكل من / الفئ والنفقة على عياله لأنه من العاملين .
 هذا إذا لم يقل بقولنا : إن معنى السائل لرسوله أى له فيه نصيب ، أو لأن له حقاً في الفئ كما لسائر المسلمين .
 وقوله : (كانت للنبي كله خاصة) : ظاهر في أنه لا يخمس كما قال الشافعي .
 وذكر مسلم حديث مالك بن أوس في قصة علي والعباس - رضي الله عنهما - ومكالمتهما بين يدي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في صدقات النبي (صلى الله عليه وسلم) .
 وقوله : (فوجدته على سرير مفضيا إلى رماله) أى ليس على السرير فراش .
 ورمال السرير وهو ما ينسج للمضجع فيه عليه من سعف وشريط وشبهه ، يريد أنه باشر رمال السرير بجنبه .
 كتاب الجهاد / باب حكم الفئ

٧٧
 مَتَكَا عَلَى وَيمَ الة مِنْ أ ؟ .
 فَقَالَ لِي : يَا مَال ، إِنَّهُ قَدْ دَتَّ أَهْلُ أَيْتَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْنِي ، نَحْنُهُ فَأَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ .
 قَالَ .
 قُلْتُ : لَوْ أَمَرْتُ بِهِنَا غَيْرِي ؟ قَالَ : خُنْهُ .
 يَا مَال .
 قَالَ : جَاءَ يَرْفَا .
 فَقَالَ : هَلْ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْتٍ وَالزَّيْبِرِ وَسَعْدٍ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : نَعَمْ .
 فَأَفْنِ لَهُمْ ، فَدَخَلُوا ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ .
 هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ ؟ قَاذَ : نَعَمْ ، فَأَفْنِ لَهُمَا .
 فَقَالَ عَبَّاسٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ الْغَالِ الْخَائِنِ .
 فَقَالَ الْقَوْمُ : أَجَلْ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْحَهُمْ ، - فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ : يُخِيلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَمُوهُمْ لِنَاكَ - فَقَالَ عُمَرُ : اتَّأَدَا .

أَشْدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْفِكُهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : وقوله أول الحديث : (يا مال) ، قال الإمام : وهو ترخيم مالك ، كما يقال : يا حار ، في ترخيم حارث .
وقد قرئ في الشاذ : (ونادوا يا مال) .
ولك فيه وجهان : إذا رخصت مالكا فتكسر اللام ؛ إشعارا بالمحذوف .

والثاني : رفعها ورد إعراب آخرها عليها كأنه لم يكن ، وكان الباقي هو الكلمة كلها ، فيقع الضم في آخرها ، وتقديراً أن الضمة مع حذفه علامة عليه ، إذا ضمنت قدرت المحذوف كأنه لم يكن ، وكان الباقي هو الكلمة كلها فيقع الضم في آخرها .
وقوله : (قد دث أهل أبيات من قومك) : الدف : المشى بسرعة ، فكأنهم جاؤوا يسرعون لضر أصابهم .
قال القاضي : الدف : السير ليس بالشديد .

وقوله : (حين تعالى النهار) : أي ارتفع ، وهو بمعنى متع في روايه البخارى (١) .
وقوله : لأ قد أمرت فيهم برضخ (بسكون الضاد ، قال الإمام : الرضخ : هو العطية القليلة ، يقال : رضخت له من مالى رخصة .
وقوله : (أشدكم بالله) : معناها : يسألكما بالله .
يقال : نشدتك بالله ذكرت به مستحلفاً والنشيد (٢) : رفع الصوت .
قال القاضي : وقوله : لأ ابتدأ) معناه : تمهلاً ولا تعجلاً .

وقول العباس : (اقض بيني وبين هذا الكاذب الأثم الخائن الغادر) ، قال الإمام :
اللفظ الذى وقع من العباس لا يليق بمثله ، وحاشا عليا منه أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف ، فضلا عن كلها ، أو عن يُلْتَمَ بها ،
ولسنا نقطع بالعصمة إلا للنبي (صلى الله عليه وسلم) أو لمن (١) البخارى ، كفرض الخمس ، بفرض الخمس ٩٦ / ٤ ، ٩٧ .
(٢) فى الأصل : الثد ، والمثبت من ع .

٧١ / ب
٧٨ كتاب الجهاد / باب حكم الفئ
أ لا نُورِثُ ، مَا تَرَكْنِ الدَّقَّةُ !
قَالُوا : نَعَمْ .

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَاسِ وَعَلَى فَقَالَ : أَشْدُّكُمْ بِاللَّهِ ، أَتَدْرِي يَأْفِكُهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : أ لا نُورِثُ ، مَا تَرَكَّاهُ دَقَّةً !
قَالَا : نَعَمْ .

فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ (صلى الله عليه وسلم) بِخَاضَةٍ لَمْ يُخَصَّصْ بِهَا أَحَايِمُ غَيْرُهُ .
قَالَ : مَا أَفَاءَ الْفُهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلْوُشُولِ { (١) - مَا أَرَى هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ اتَّبَعْتُ قَبْلَهَا أَمْ لَا - قَالَ : فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي

شهد له بها ، لكنا مأمورون بتحسين الظن بالصحابة - رضى الله عنهم - ونفى كل رزية عنهم ، د إضافة الكذب لرواتها عنهم ، إذا استدت طرق التأويل .

وقد حمل بعض الناس هذا رأى على أن أزال من نسخته ماوقع فى هذا الحديث من هذا اللفظ ، وما هو بعده مما هو فى معناه ؛
تورعاً عن إثبات مثل هذا ، أو لعله يحمل الوهم على رواته .

وإن كان هذا اللفظ لا بد من إثباته ولا يضاف الوهم إلى رواته ، فأمثل ما حمل عليه
أنه صدر من العباس على جهة الادلال على ابن أخيه لأنه فى الشرع أنزل منزلة أبيه ، وقال فى ذلك ما لا يعتقد وما يعلم براعة ابن
أخيه منه ، ولعله قصد بذلك ردعه وزجره عما يعتقد أنه مخطئ فيها ، أو أن هذه الأوصاف وقع فيه على مذهبه من غير قصد لها ، بل

كان علي - رضى الله عنه - عنده متأولا فيها ، فكأنه يقول : أنا على رأى إذا فعلت هذا عن قصد أو وقعت فى مثل هذا الوصف ، وإن كان عند علي - رضى الله عنه - لا يوجب على مذهبه وقوعه فيها ، وهذا كما لو قال المالكى فى رجل شرب النبيذ : هو عندى ناقص الدين ساقط القدرات ، لكن ذلك كلاماً صحيحاً على أصله ، د إن كان الحنفى يعتقد أنه أتى من ذلك / مباحا لا يفسد مروءته ، ولا يسقط عدالته .

ومن الدليل على أن هذه الطريقة هى التى تسلك فى التأويل أو ما فى معناها ؛ أن مجلسا حضر فيه عمر بن الخطاب - رضوان الله عليهم - وهو أمير المؤمنين ، وقد عرف من تشدده فى الحدود والأعراض ، وبعده عن المداينة ما فات به الناس ، وفيه عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزيير وسعد - رضوان الله عليهم - ثم قال هذا ولا ينكره منكرو ، ولا يزرع عنه عمر - رضى الله عنه - وهو الخليفة ، وإليه صيانة الامراض ، وما ذاك إلا لما تأولناه ؛ من أنهم فهموا بقريئة الحال أنه قال مالا يعتقد على جهة المبالغة فى الزجر لعل - رضى الله عنه - وزاد له حرمة الأب ، والأب لا ينبغي أن ينصف منه فى العرض .

هذا عندى وجه تأويل ما وقع فى هذا .

وكذلك قول عمر - رضى الله عنه - : (إنكما جئتما أبا بكر - رضى الله عنه) وذكر ما قال لهما ، وذكر عقيب ذلك : (فرايتما كاذبا آثما

خاذلا

(١) ١ لخصر : ٧ .

كتاب الجهاد / باب حكم الفىء

٧٩

التضير .

فَوَاللَّهِ ، مَا اسْتَأْثَرَ عَلَيْكُمْ ، وَلَا أَخْنِ! ال ونُكْرُ ، حَتَّى بَقِيَ هَنَمَا الْمَالُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً سَنَةً ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ اسْوَةَ الْمَالِ .

ثُمَّ قَالَ : أَشَدُّكُمْ بَالِثِهِ ، أَتَدَى بِإِفْنِهِ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، أَتَعْلَمُونَ فَلِك ؟ قَالُوا : نَعَمْ .

ثُمَّ لَشَدَّ عَنَّا سَأْلاً وَعَلِيًّا بِمَثَلٍ مَا نَشَدُّ بِهِ الْقَوْمَ : أَتَعْلَمَانِ فَلِك ؟ قَالَا : نَعَمْ .

قَالَ : فَلَمَّا تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنَا وَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَجِئْتُمَا ، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَانُورُثُ ، مَا تَرَكْنَ الدَّقَّةُ!) ، فَرَأَيْتُمَا كَاذِبًا اثْمَا غَ ال رَا خَائِنًا ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَّ ال قَدْ بَارَّ رَأْمِدُ تَابِعٍ لِلْحَقِّ .

ثُمَّ تَوَلَّى أَبُو

خائنا) وكذلك أيضا ذكر عن نفسه أنقما راياه كذلك وتأويل هذا أيضا نحو مما تقدم ذكره المراد به : أنكما تعتقدان أن الواجب يفعل فى هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر ، فنحن على موجب مذهبهما (١) لو أتينا ما أتينا ، ونحن معتقدان أن ماتعتقد أنه على هذه الأوصاف .

أو يكون المراد : أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف ويتهم فى قضاياها ، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رآها أنكما تعتقدان ذلك .

هذا أمثل ماتأول عنهم - رضى (٢) الله عنهم .

وأما الاعتذار عن على وعباس - رضى الله عنهما - فى أنهما ترددا إلى الخليفتن مع قوله (صلى الله عليه وسلم) : الانورث ، ما تركناه صدقة) هو تقدير عمر عليهما لأنهما يعلمان ذلك ، فأمثل مافيه مما قاله بعض الأئمة : إنهما إنما طلبا أن يقسماها بينهما بنصفيئ ينتفعان بها ، على حسب ما ينفعهما الإمام بها لواليتها بنفسه .

فكره عمر - رضى الله عنه - أن يوقع اسم القسمة عليهما لثلا يظن بذلك مع تطاول الأزمنة أنها ميراث ، ولنه (صلى الله عليه وسلم) ورث ، لاسيما وقسمة الميراث بين البنت والعم نصفان ، فيكون مطابقة للشرع بما يقع اتفاقا واجتهادا من ممد مايلبس ويوهم فى ذلك

؛ أنه (صلى الله عليه وسلم) ورث ماترك ، وإن كان منهما ومن فاطمة - رضى الله عنهم - قبل ذلك ما يوهم أنهم طلبوا التملك .
فلعلمهم قبل سماعهم الخبر : الانورث) .

ومما يدل على ما قلناه : ما قاله أبو داود : أنه لم يختلف على - رضى الله عنه - أنه لما صارت الخلافة إليه لم يغيرها عن كونها صدقة ،
ونحو هذا احتج السفاح .

قال ابن الأعرابي : فإنه لما خطب أول خطبة قام بها ، قام إليه رجل معلق في عنقه المصحف ، فقال له : أناشدك الله إلا ما حكمت
بيني وبين خصمي بهذا المصحف .

وقال : من هو ؟ قال :

(١) في ع : مذهبكم .

(٢) في الأصل : رضوا ، والمثبت من ع .

٧٢ / أ

كتاب الجهاد / باب حكم الفء

بكر ، وأنا ولي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وولي أبي بكر ، فرأيتاني كافياً اثماً غ ال زا خائياً .

والله يعلم إني لصادق بار راشد تابع للحق ، فوليتها .

ثم جئتني أنت ودنا ، وأتت جميع ، وأمرتكم واحد ، فقلتما : النعها إلينا .

فقلت : إن شئتم دفعتم إليكم ، على أن عليكم عهد الله أن تعملوا فيها بالذي كان يعمل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
فأخذتموها بذلك .

قال : أكذلك ؟ قالوا : نعم .

قال : ثم جئتماني لأقضي بينكم .

ولا ، والله ، لا أقضي بينكم بغير فلك حتى تقوم الساعة فلن عجزتما عنها فرها إلى .

أبو بكر في منعه فذك .

قال : أظلمك ؟ قال نعم .

قال : فمن بعده ؟ قال : عمر .

قال : أظلمك ؟ قال نعم .

وقال في عثمان مثل ذلك ، وسأله عن علي : أظلمك ؟ فسكت الرجل ، فأغلظ له السفاح .

هكذا حكى ابن الأعرابي أو نحوه منه .

قال القاضي : قطع مسلم هذا الحديث عند قوله : (فإن عجزتما عنها فرداها على) زاد البخاري : (فأنا كفيكماها) (١) فلم يكمل الحديث .

وقد ذكر مسلم بعد هذا - أيضا - زيادة ، قال : فدفعها عمر إلى علي وعباس - رضى الله عنهم - فغلبه عليها علي ، أي على القيام بها .

وقد خرج به تمامه / أبو بكر البرقاني في صحيحه ، قال : فغلب علي عليها العباس ، فكانت بيد علي ، ثم كانت بيد حسن بن علي ، ثم بيد

حسين بن علي ، ثم بيد علي بن الحسن ، ثم بيد الحسن بن الحسن ، ثم بيد زيد بن الحسن ، ثم بيد عبد الله بن الحسن ، ثم تولاهما بنو

العباس .

وقد ذكر البخاري في بعض هذا كما تقدم إلى قوله : ثم بيد حسين بن علي ثم قال : ثم بيد علي بن حسين وحسن بن حسن .

كذا قال ولم يزد .

وقد بين مسلم - أيضا - أن الذي دفع لهما عمر - رضى الله عنه - إنما هي صدقات النبي (صلى الله عليه وسلم) مما أفاء الله تعالى عليه

بالمدينة ، يعني بني النضير ومخيريق (٢) وغيره لك مما أمسكه لنواب المسلمين .

وقد تأول قوله : إن طلب فاطمة - رضى الله عنها - ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يحتمل أنها تأولت الحديث إن كان بلغها فيما له بال ويختص بالأصول من الأموال ، فهي (١) سبق تخريجه في نفس الباب .

(٢) هو مخيريق الثضري الاسرائيلي من بنى النضير ، وقد ذكر الواقدي في المغازي ص ٢٦٢ انه أسلم واستشهد بأحد ويقال : إنه من بنى قينقاع وقال : قال عبد العزيز : بلغني انه كان من بقايا بنى قينقاع وكان عالما وقال : قد أوصى بأمواله للنبي (صلى الله عليه وسلم) وهي سغ حوائط : الميثب والصانفة والدلال وحسنى وبرقة والأعواف ومشربة أم إبراهيم فجعلها النبي (صلى الله عليه وسلم) صدقة .

صروى في أخبار المدينة أن مخيريق سابق اليهود .
انظر : الاصابة ٥٧ / ٦ .

كتاب الجهاد / باب حكم الفئ ٨١

٥٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَا شَا .

وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الرِّفْرِى ، عَنْ

التي لا تورث عن الأنبياء - صلوات الله عليهم - لا ما يتركون من طعام أو دابة وأسباب وسلاح .

واحتجوا بقوله : (ماتركت بعد نفقة نسائي) (١) ، وأن ظاهر هذا ماتأولوه ، ولم يكن الأمر كذلك لأن نفقة نساء النبي (صلى الله عليه وسلم) أوجبها لهذا فيما ترك لا على طريق الميراث ، بل يحق كونهن محبوسات عن الأزواج بسببه ، أو لما لهن من الحقوق في بيت المال .

لقد هجرتهم وفضلهن .

والأول أظهر لتخصيصه (صلى الله عليه وسلم) إياهن بالذكر ، وكذلك اختصاصهن بمساكنهن لحياتهن ؛ بدليل أنه لم يرثها وورثتهن عنهن .

وحكى الماوردي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أعطاهن ذلك .

ووصى لهن بدورهن .

ولا امتراء أن الحديث كان مشهوراً أيام أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - إذ كان قد قرره أبو بكر على عليّ والعباس وفاطمة - رضى الله عنهم - وذكرته عائشة لأزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) حينئذ ، وأيضاً نفى الحديث في كتاب مسلم أن فاطمة - رضى الله عنها - سألته ميراثها مما أفاء الله سبحانه على رسوله (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة وفدك وبقيّة خمس خيبر .

وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر - رضى الله عنهما - بعد احتجاجه عليها بالحديث التسليم والإجماع على القضية ، وأنها لما بلغها الحديث أو بين لها التأويل تركت رأيها إذ لم يكن بعد ولا أحد من ذريتها في ذلك طلب بالميراث ، داذ قد ولى على - رضى الله عنه - الأمر فلم يعدل به عما فعل فيه أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - فدل أن طلب على والعباس إنما كان طلب العباس تولى القيام على ذلك بأنفسهما أو قسمته بينهما كما تقدم .

وما ذكر من هجران فاطمة لأبي بكر - رضى الله عنهما - إنما معناه انقباضها عن ترك

لقائه وترك مواصلته ، وليس مثله هذا من الهجران المحرم من ترك السلام والاعراض - هنا فلم تكلمه ، أى في هذا الأمر أو في غيرها لانقباضهما عنه ، فلم تطلب منه حاجة ولا اضطرت إلى كلامه ، ولم يأت في خبر أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته .

وفي قول عمر - رضى الله عنه - : جئتما تكلماني وكلمتكما واحدة ، جئت يا عباس تسلمني نفسك من ابن أخيك ، وجاءني هذا يسلمني نصيب امرأته من أبيها : فيه إشكال مع تعريف أبي بكر لهم قبل هذا بالحديث ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يورث ، فعناه الكل واحد إنما كانت القيام وحده على ذلك ، ويحتج هذا بحكم نصيبه وحفه من ولاية النبي (صلى الله عليه وسلم) بالعمومة ، وهذا بحكم حق زوجه ونصيبها من قربى النبوة / ، لا أنهما طلبا منه ما قد

(١) سيأتي في الباب للقادم برقم (٥٥) .

٧٢ / ب

٨٢

كتاب الجهاد / باب حكم الفئ

٣٣.١٥ (16) باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة

مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّثَانِ .

قَالَ : أُرْسِلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ .

بَنَحُوا دِيْثَ مَالِكِ .

غَيْرَ أَنْ فِيهِ : فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً .

وَرَبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ : يَجْبُسُ قُوْتَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَمَالٍ لِلَّهِ عَرَّ وَبَيَّ .

عرفا منع النبي (صلى الله عليه وسلم) لهما منه مما منعهما منه أبو بكر - رضى الله عنه - وبينه لهما وسلما له ذلك ، ثم لعمر أول أمرهما ، ثم جاء مرة أخرى يطلب كل واحد منهما الانفراد بذلك .

وقد جاء في بعض الآثار أن عمر - رضى الله عنه - قال لهما أول مرة : إن شئتما طابت نفس أحكما للآخر دفعتهما إليه ، على أن يعطيه لتعلمن (١) به بما عمل أبو بكر - رضى الله عنه - وذكر أن العباس طابت نفسه بدفعها لعل - رضى الله عنه - فكان ذلك ، ثم اختلفا بعد حول فرجعا إلى عمر - رضى الله عنه - فهذا دليل أن نزاعهما أولا وآخرأ في ولايتها لافي تملكها ، ويدل على صحة هذا قوله في مسلم : (فدفعها إلى علي وعباس فغلبه عليا) (٢) يعنى علياً .

قال أهل العلم : وفي هذا الحديث من السق والفقه أنه يجب أن يولى أمر كل قبيل سيدهم ، ويسند أمر كل جماعة لكبيرهم (٣) ، لأنه أعرف بمصالحهم وأسرار أحوالهم .

وفيه جواز نداء الرجل غيره باسمه من غير تكنيه وترخييمه على عادة العرب .

وفيه جواز حجاب الخلفاء والأئمة في بعض الأوقات ليتفرغ لما يخص من أمور المسلمين ويعنيه من أحواله .

وفيه قبول خبر الواحد والقضاء به .

وفيه الشفاعة عند الإمام .

وفيه حض على فصل الحق .

وفيه استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصم من حضره من العدول ، لتقوى حجته في إقامة الحق وقمع الخصم ، وتقرير الشهود والخصمين على ما يعترفون (٤) من الحق .

وفيه الانقياد للسنن والرجوع للحق عن التأويل إذا ظهر بطلانه .

وقوله : (إن الله قد خص رسوله بخاصة لم يخص بها أحدا غيره) : وقيل : معناه - والله [أعلم] (٥) - : تحليل المغنم له ولأئمة ،

أو كونها له ، أو تخصيصها (٦) مما أفاء الله عليه على قول كثيرهم ملكا كما قال بعضهم ، أو تصرفا وحكما كما عليه الجمهور .

وهذا الوجه أظهر لاستشهاد أبي بكر - رضى الله عنه - على هذا بالآية .

وفيه جواز تنزيه الإنسان [نفسه] (٧) ومدحها إذا اضطر إلى ذلك ، كما فعل عمر -

(١) في س : لتعلمن .

(٣) في س : ياميرهم .

(٥) صاقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٧) صاقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) حديث رقم ٥٤ .

(٤) في س : يعرفون .
(٦) في س : تخصيصه .
كتاب الجهاد / باب حكم الفئ
٨٣

رضى الله عنه .

قال بعضهم : وفيه [جواز] (١) حكم الحاكم لنفسه إذا كان الحق له مشهوراً ، وهذا غير بين ولا موافق عليه لأن هذا المال لم يأخذه أبو بكر لنفسه ، وإنما حكم به للمسلمين عامة ، وإن كان هو المتولى للنظر فيه فيحكم بخلافه لاجتماع التملك (٢) ، كما يحكم في سائر أمور المسلمين العامة وأمواهم (٣) التي يرجع النظر فيها إليه . وعلى

هذا يتأول قوله في الحديث الآخر من رواية أبي الطفيل : (إذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه جعلها للذي يقوم بعده) (٤) أى النظر فيها .

وعلى هذا يتأول فعل عثمان - رضى الله

عنه - فيها واقطاعه لمن أقطعها ؛ تمسكاً بظاهر اللفظ في هذا الحديث ، وهو مذهب الحسن وقتادة ؛ أن هذه الأموال جعلها الله تعالى لنبية طعمة ، ثم هى لمن ولى بعده .

وفي قول عمر - رضى الله عنه - : (جتئمانى وأمركما جميع) : أى غير مختلف به ة لأنهما لم يطلبتا قسمتها قبل وإنما طلب القيام بها ، فدفعهما عمر لهما على ذلك .

فلما

طلبا الآن قسمتها منعهما لما تقدم قبل ، أو لأن قيام الاثنين عنده أحفظ وأنظر لهذا المال من الواحد ، أو لأن دفعها لواحد مخصوص / من باب الأثر ، أو مخافة نسيان سبب ذلك سهلاً / أبحكم من الزمان فيظن أنه كان أحق بها من الآخر ، أو أنها مصوغة له ملكاً .

(١) صاقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) في س : التملك .

(٣) في الأصل : أمواها ، والمثبت من س .

(٤) أبو داود ، كلاً مارة ، بفي صفيا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٢ / ١٣٠ .

٨٤

كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...

(إنلخ

(١٦) باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة)

٥١ - (١٧٥٨) حلتنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ،

عن عروة ، عن عائشة ؛ أنها قالت : إن أزول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، حين توفى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أرأى أن يبعث عثمان بن عفان إلى أبي بكر ، فيسألنه ميراثه من النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قالت عائشة لمن : أليس قد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة ؟

٥٢ - (١٧٥٩) حدثني محمد بن رافع ، أخبرنا حجين ، حدثنا ليث ، عن عقيل ،

عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ؛ أنها أخبرته ؛ أن فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك ، وما بقى من خمس خيبر .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: (لَا نُورُثُ، مَا تَرَكَنا صَدَقَةً، إِنَّمَا جُمِلُ أَكُلَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) فِي هَذَا الْمَالِ لِمَا .

! إني، والله، لا أَعْمُرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)، وَلَا أَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمَّه رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ .

قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تُكْفِفْهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سِتَّةَ أَشْهُرٍ .
فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ! نَهَا زَوْجَهَا عَلَى بَنٍ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْفِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَكَانَ لِعَلِيٍّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ، حَيَاةً وَقَوْلَهُ: (فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ فَاطِمَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - اسْتَنَكَرَ عَلَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَجْهَ النَّاسِ، وَاتَّمَسَ مَصَالِحَةَ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمُبَايَعَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَايِعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ ائْتِنَا وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ غَيْرُكَ - كَرَاهِيَةَ مُحْضَرِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَوْلِ عُمَرَ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ .

وقول أبي بكر: وَاللَّهِ لَا يَتَيْنَهُمْ وَمَاعَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي)، قَالَ الْإِمَامُ: إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَلَى عَنِ الْبَيْعَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ عَذْرَهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ وَاعْتَذَارَ الصَّدِيقُ عَنْهُ .
وَيَكْتَفِي فِي بَيْعَةِ الْإِمَامِ بِأَحَادٍ مِنْ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيْعَةِ كُلِّ الْأُمَّةِ، وَلَا يُلْزَمُ كُلُّ الْأُمَّةِ أَنْ يَأْتُوا إِلَيْهِ يَضْعُونَ أَيْدِيَهُمْ بِيَدِهِ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ إِذَا عَقَدَ أَهْلُ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ انْقِيَادَ الْبَقِيَّةِ أَلَّا يَظْهَرُوا خِلَافًا وَلَا يَشْقُوا الْعَصَا .
وهكذا كان على - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَا ظَهَرَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - خِلَافًا وَلَا شَقَّ عَصَاهُ ،
كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم): : الانورث ...

(إخ ٨٥

" فَاطِمَةَ .

فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنَكَرَ عَلَى وَجْهِ النَّاسِ، فَاتَّمَسَ مُصَالِحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَايِعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ .
فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ ائْتِنَا، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ كَرَاهِيَةَ مُحْضَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ، لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَصَدَكَ .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي .
إِنِّي، وَاللَّهِ، لَا يَتَيْنُهُمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ .
فَتَشَهَّدَ عَلَى بَنٍ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ وَلَمْ نَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سَأَقَهُ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَلْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ .

فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَلِهِ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَحَثَّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَلَكِنَّهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْحُضُورِ عَنْده فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ، مَعَ عَظَمِ قَدْرِهِ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِمَوْجِدَةٍ فِي نَفْسِهِ ذِكْرُهَا فِي الْكِتَابِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ لَنَا: نَرَى لَنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيبًا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا .

ولعله أشار إلى أن أبا بكر استبد عنه بقصص وأمر عظام، وحق مثله أن - يحضر فيها ويشاور عليها .
وقد يوهم قول عمر لأبي بكر: (والله لا تدخل عليهم وحدك) أنه خاف عليه أن يغدروه .

ومعاذ الله أن يظن بهم ذلك، ولعله قد رآهم يغفلوا على أبي بكر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي الْعَاقِبَةِ، وَيَبْدُو مِنْهُمْ مَا يَكُونُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ

جفاء فتتغير نفسه عليهم أو يتأذى بذلك ذكره عمر انفراده لذلك ، وكذلك ما حكاه من كراهيتهم هم محضر عمر بن الخطاب ؛ إنما ذلك لما كانوا يعلمونه من تشدده وتغلظه فيما يظهر له من الحى ، نخافوا أن ينتصر لأبى بكر ، فيغلظ عليهم فتتغير نفوسهم عليه .
وقوله : (ولم نفس عليك) : يقال : نفست فى الشيء بكسر الفاء ، نفاسة رغبته ، وأيضا : حسدتك عليه ولم أرك أهلا له .

قال القاضى : كلام أبى بكر لعل - رضى الله عنهما - وقوله : وأما الذى شجر بينى وبينكم فى هذه الأموال أى اختلفت الحال فيه بيننا ووقع النزاع ، قال الله تعالى : { حَتَّى يُخَفِّفَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } (١) ، والمشاجرة : الخصومة .

وقول على - رضى الله عنه - : (موعذك العشية للبيعة .
فلما صلى أبو بكر -

رضى الله عنه - صلاة الظهر رقى المنبر فتشهد) : فيه ما يدل أن العشى من بعد الزوال ، كما جاء فى الحديث الآخر : (إحدى صلوات العشى) .

وفيه أن بيعة الأئمة تجب أن تكون بحضرة الملاء والجمع ولا يستتر بها ، وأن التزامها واجب لجميع الناس .
(١) لاء : ٦٥ .
٧٣ / ب

٨٦ كتاب الجهاد / باب قول النبى (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...

! إِنْخِ وَأَمَّا أَنَّى شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ ، فَإِنِّي لَمِ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَصْنَعُهُ فِيمَا إِلَّا صَنَعْتُهُ .

فَقَالَ عَلَى لِأَنْ بَكَرَ : مَوْءَاكُ الْعَشِيَّةُ لِلْبَيْعَةِ .

فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر ، رقى على المنبر ، فتشهد ، وذكر شأن على وتخلفه عن البيعة ، وءززه بأذى اعتز إياه ، ثم استغفر .
وتشهد على بن أبى طالب فعظم حق أبى بكر ، وأنه لم يحمله على إثنى صنع نفاسة على أن بكر ، ولا إنكارا للذى فضله الله به ، ولكنا نرى لنا فى الأمر نصيئا ، فاستبد علينا به ، فوجدنا فى أنفسنا .
فسر بنلك المسلمون ، وقالوا : أصبت .

فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلَى قَرِيثًا ، حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ .

٥٣ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد - قال ابن رافع : حدثنا .

وقال الآخران : أخبرنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهما حيمئذ يطلبان أرضه من فدىك وسهمه من خير .
فقال لهما أبو بكر : إني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهري .

غير أنه قا : ثم قام على فعظم من حق أبا بكر ، وذكر فضيلته وسابقتها ، ثم مضى إلى أبى بكر فبايعه ، فأقبل الناس إلى على فقالوا : أصبت وأح! بشت .

فَكَانَ النَّاسُ قَرِيثًا إِلَى عَلَى حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ .

وقوله : (فعظم حق أبى بكر - رضى الله عنه - وأنه لم يحمله على الذى صنع نفاسة على أبى بكر) .

زاد فى رواية الليث فى غير مسلم : (وحدث أنه لم يحمله على الذى صنع) وهو بيان الكلام .

وفى هذا كان صحة مذاهب أهل السنة فى صحة خلافة أبى بكر [الصدىق] (١) - رضى الله عنه - والإجماع عليها ، بخلاف ماتدعيه الشيعة والرافضة .

وقد يكون الذي وجد على - رضى الله عنه - / ما فى نفسه من الحق الذى استبد عليه فيه ؛ أنه لم يشاور عند عقد البيعة لأبى بكر - رضى الله عنه - ولا عقدت لمحضره ، وكان من حق مثله ذلك .

لكن عذر ذلك بين المبادرة خوف الخلاف حينئذ .

وقوله : الحقوقه التى تعروه ونوائبه) : يريد ماتطراً عليه من حق ويغشاه .

يقال : عروته واعتريته وعمرته واعتريته : إذا أتيت تطلب منه حاجة .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...

(إتح ٨٧ هـ ، ، ص ، فرص ٥ ، ، ٥ ، ، ص حص ، ص ص سر

٥٤ - (...) وحدثننا ابن نمير ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا إبي .

ح وحدثننا زهير بن حرب والحسن بن علي الحلواني ، قالوا : حدثنا يعقوب - وهو ابن إبراهيم - حدثنا إبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب

أخبرني عروة بن الزبير ؛ أن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرته ؛ أن فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

سألت أبا بكر بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يقسم لها ميراثها ، مما ترك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مما أفاء

الله عليه .

فقال لها أبو بكر : إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ! .

قال : وعاشت بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ستة أشهر ، وكانت فاطمة تسأله أبا بكر نصيبها

وقوله فى حديث زهير بن حرب والحلواني : فقال لهما أبو بكر - رضى الله عنه - :

لا نورث ، ما تركنا صدقة) ، وعاشت بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ستة أشهر : فيه حذف ونقص ، وتماه فى الحديث

قبله : (فوجدت فاطمة على أبى بكر - رضى الله عنه - فلم تكلمه حتى توفيت ، وعاشت بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ستة

أشهر) .

قال الإمام : خرج مسلم فى بعض طرق هذا الحديث : نا زهير بن حرب وحسن الحلواني ، قالوا : نا يعقوب بن إبراهيم ، قال : نا أبى

عن صالح ، عن ابن شهاب ، عن عروة .

هكذا إسنادة عند الجلودى ، وفى نسخة ابن العلاء : نا يعقوب بن إبراهيم .

وخرجه أبو مسعود الدمشقى عن مسلم فقال : نا زهير بن حرب ، قال بعضهم : وكثير ما يجىء مسلم بنسخة صالح بن كيسان هذه عن

زهير وحسن جميعاً عن يعقوب .

قال التى الى : تفسير صدقات النبي (صلى الله عليه وسلم) للذكور فى هذه للأحاديث ، وذلك أن صدقاته

التي تخلفها (صلى الله عليه وسلم) تصيرت إليه بثلاثة حقوق :

أحدها : ما وهبه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك وصيته مخيريق اليهودى عند إسلامه يوم أحد ، وكانت سبعة حوائط فى بنى

النضير ، وما أعطاه الأنصار من أراضيهم ، وذلك ما لم يبلغه الماء ، وكان منه موضع بسوق المدينة ، وكان هذا ملكاً له (صلى الله عليه وسلم)

وسلم) .

ومن هذا - والله أعلم - أقطع الزبير بالمدينة ما جاء من مال بنى النضير - والله أعلم - إذ لا يقطع إلا ما يملك لا ملك غيره .

الثانى : حقه من الفىء من سائر أرض بنى النضير حين أجلاهم ، كانت له خاصة

لأنه لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ، وقسم بين المسلمين أموالهم إلا ما حملته الإبل غير السلاح ، حسبما كان وافقهم عليه عند

إجلالهم ، وحبس الأرض لنفسه ولنوائب المسلمين .

كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...

(إطلع)

مَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ خَيْرٍ وَفَدَكَ ، وَصَلَّتْهُ بِالمَدِينَةِ .

فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا فَلَيْكَ ، وَقَالَ : لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكَتُ ١١ / ٧٤

وكذلك نصف أرض فدك صالح أهلها بعد خير على نصفها ، فكان خالصاً لها .

وكذلك ثلث أرض وادى القراء أخذه في الصلح مع يهود أهلها ، وكان لهم ثلثا الأرض وكذلك حصنان من حصون خيبر ؛ الوطيح والسلام ، أخذهما صلحا على أن إجلاء من فيه عنهما .

الثالث : سهم من خمس خيبر وما افتتح منها عنوة ، وهو حصن الكتيبة ، كان من خمس الغنيمة منها ، واقتسم الناس سائر ما أخذه منها عنوة .

قال كثرة : فكان هذا خاصا بالنبي (صلى الله عليه وسلم) لم يستأثر به ، وصرفه في مصالح المسلمين بعد إخراج حاجته وحاجة عياله وكنه ، ووضع ذلك حيث شاء مما فيه المنفعة للمسلمين .

وكافة العلماء على أنها صدقات محرمات التملك بعده .

فأما ما كان من ذلك بالمدينة من أقوال بني النضير ووصيته مخيريق في جملتها ، فهي

التي وضع عمه العباس وعلي - رضي الله عنهما - ليقوما عليها ويصرفاها في مصالح بني هاشم ، وأما ما عداها فأمسكها عمر عنهما لنوائب المسلمين ، وصرفها في المصالح التي كان (صلى الله عليه وسلم) يصرف بقية صدقاته فيها .

وأما أبو بكر - رضي الله عنه - فكان يرى أنه خليفة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) القائم مقامه في جميع ذلك ، ففعل ما كان يفعل في مصالح قرابته وغيرهم ، ولم ير إخراج ذلك عن نظره .

قال الشافعي : كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) خالصا من هذا كله ، خمس الخمس من الغنيمة والفىء والاربعة الأئماس الباقية من الفىء ، وهو حقه الذي يسوغه الله تعالى له وغير ذلك ، يقسمه على من سمي الله سبحانه في كتابه من الأصناف الأربعة : ذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .

يقسمها بينهم لكل صنف ربع ذلك حق عنده من حقوقهم ، وهو قول جماعة من العلماء غيره .

وقال مالك : الخمس والفىء سواء ، وهو مرصد لمصالح المسلمين آخر ما كان في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) أولاً ليس لأحد

فيه حق معين ولا نصيب مقدر ، دائماً بين الله بما سماه مواضع تصرفه لا قسمته بينهم لا ذوى القربى ولا غيره ، والنظر فيه للإمام كما

كان (صلى الله عليه وسلم) يفعل فيه باجتهاده من قسمته على هؤلاء بما يراه ، أو على من يستحقه منهم عنده ، ويعطى أقرباء رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) منهم باجتهاده وكذلك أقرباؤه ، ويوقفه لنوائب المسلمين إذا رأى ذلك ، كما كان يفعل (صلى الله عليه وسلم)

وسلم) حوكما قال : ! إنا يهل آل محمد من هذا ال ل كفافا) ، وهو قول جماعة من العلماء اختلف القائلون أولاً بتقرير نصيب النبي

(صلى الله عليه وسلم) ونصيب ذوى القربى في حكم ذلك بعد موت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال الشافعي مرة : سهم النبي

(صلى الله عليه وسلم) يرجع لمصالح المسلمين يصرفه الإمام

كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...

(إطلع ٨٩ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَرِيعَ ، فَأَمَّ الدَّقَّةَ بِالمَلِ !بِنَةِ فَلَنَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَتَّاسَ ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ .

وَأَمَّا خَيْرٌ وَفَدَكَ فَأَمْسَكُهُمَا عُمَرُ وَقَالَ : هُمُ الدَّقَّةُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، كَانَتْ لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِيهِ ، وَأَمْرُهُمَا بِلِيٍّ

مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ .

قَالَ : فَهَمَّا عَلَى فَلَيْكَ إِلَى الْيَوْمِ .

في الأهم فالأهم ، وقال مرة : يرجع إلى أصحاب السهام الباقن ويسقط كَرَّة فيكون القسم على أربعة .
وقال مرة : هي للمقاتلة خاصة ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كان يأخذه لمكانه من الهيبة في قلوب العدو وطلبه لهم ،
فالمقاتلة مقامه وعنده في كل ذلك بقائهم ذوى القربى على ما كان .

وقال أبو حنيفة : يسقط بعد موت النبي (صلى الله عليه وسلم) النصيبان ، ويقسم الفىء والخمس على الثلاثة الباقية : اليتامى والمساكين وابن السبيل .

وعنه - أيضا - : يرجع سهم النبي (صلى الله عليه وسلم) وسهم ذى القربى في السلاح والكلاب .
وقال بعض العلماء نصيب النبي (صلى الله عليه وسلم) للأئمة بعده ملكا ، ونصيب قرابته لقرابته ، وهو قول أبى ثور في سهم النبي (صلى الله عليه وسلم) .

واختلفوا في ذى القربى من هم ؟ فالجمهور أنهم بنو هاشم وبنو المطلب .
وذهب بعض السلف أنهم قريش أجمع .

واختلفوا هل يستحقه الفقير منهم خاصة دون الأغنياء أم جميعهم ؟ ثم اختلفوا في قسمهم إياه بعد موته ، أهو على السواء ، أم بحكم
قسمة الموارث لرجوعه إليهم واستحقاقهم له بالقرابة ؟ ومذهب الشافعى أنه حق لهم ، يسوى فيه بين كبيرهم وصغيرهم وغنيهم
وفقيرهم ، ولذكرهم سهمان وللأنثى سهم .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ماتركا صدقة : حديثٌ مُجْتَمِع على صحته وقبوله من أهل السنة ، وأن الكلام جملتان و(ما
تركنا) في موضع رفع بالابتداء و(صدقة) مرفوعة بخبره ، خلافاً لما مية في تأويل الحديث وتحريفه عن موضعه ، وقولهم : إنما هو
يورث بالياء (وصدقة) بالفتح ، أى ماتركه صدقة فلا يورث (وما) / في موضع المفعول (وصدقة) منصوب على الحال والتفسير .
وهذا تدافع من قائله ومخالفة لما فهم منه أهل اللسان ، وماحله عليه أئمة الصحابة من رواة هذا الحديث ، ومواقع في سائر الروايات
والألفاظ الآخر من قوله : لا نورث ماتركا فهو صدقة) وقوله : (كل مال النبي (صلى الله عليه وسلم) صدقة لا يورث) .

وقد اعترض بهذا الهوس أبو عبد الله بن المعلم ، أحد أئمة الإمامية على القاضى أبى على بن شاذان ، صاحب القاضى أبى بكر الباقلانى
وأحد أئمة متكلمى أهل السنة ، لما استدلل عليه بهذا الحديث ، وقال له : إنما نفى وراثته ماتركوه صدقة ، وأما ما ترك على غير الصدقة
فلا تمنع وراثته .

واعتمد بهذه النكتة لعلمه بفصور أبى على في العربية ، فقال له أبو على في جوابه : لا أعلم ما صدقة من صدقة ، ولا أحتاج إليه في هذه
المسألة ، فإنه لا شك عندى وعندك أن فاطمة - رضى الله عنها - من أفصح العرب وأعلمهم بالفرق بين
٧٤ / ب

٩٠ كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...
(إِنْخ ٥٥ - (١٧٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،
عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : لا يَقْتَسِمُ رِثَتِي ! يَنَارًا ، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي
وَمُؤُونَةِ عَامِلِي ، فَهُوَ صَدَقَةٌ) .

اللفظن ، وكذلك العباس وهم ممن يستحقون الميراث ، وعلى كذلك - رضى الله عنه - وقد طلبت ميراثها - رضى الله عنها - من النبي
(صلى الله عليه وسلم) من أبى بكر - رضى الله عنه - لجوابها أبو بكر بهذا اللفظ ، بما فهمت منه أنه لا شيء لها .
وكذلك على وسائر الصحابة - رضى الله عنهم - ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض ، وكذلك أبو بكر المحشج به .
ولا خلاف أنه من أفصح الفصحاء العالمن بذلك ، ولو كان اللفظ لا يقتضى المنع لما أورده أبو بكر - رضى الله عنه - ولا تعلق به ولم
يسلمه له الآخرون أيضا ، فإن الرفع هو المروى ، ومدعى النصب مبطل ونحو هذا أو مافى معناه .

وقال المهلب : معنى قوله هذا - (صلى الله عليه وسلم) - من معنى قوله : (وانا آل محمد لا تحل لنا الصدقة) ، وذلك أن الله تعالى بعثه وبعث رسله ليلغوا عنه ، ولا يسألوا على ذلك أجراً ولا مالا ، كما نص [عنه و] (١) عنهم في محكم كتابه .
فحرمت عليهم الصدقة وعلى أليهم ، وأن يورث عنهم شيء ، نفياً لا اكتساب المال ، وجمع الدنيا على الأنبياء وتشبثهم بها وتنزيها لهم عنها .
هذا في معنى ما أشار إليه ، وذهب الحسن في معنى قوله : لا نورث ما تركناه صدقة ! أنه خاص للنبي (صلى الله عليه وسلم) من بين الأنبياء .
وقال غيره : إلا أن يكون منهم من لم يعرف حكمه ، واحتج بقوله عز وجل عن زكريا : { يَرْثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ } (٢) ، وقول من قال : يريد وراثته المال بدليل قوله : { خِفْتُ الْمَوَالِ ! } (٣) خلاف من قال : أراد وراثته النبوة إذ لا يخاف الموالى عليها .
وذهب الجمهور إلى أن ظاهره العموم (٤) .
وقد روى : (إنا معشر الأنبياء لا نورث) ، وفي كتاب أبي داود : (كل مال النبي صدقة ، إلا ما أطعمه هبة أو كساهم لا يورث) (٥) ،

٣٣٠١٦ (17) باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

وقوله : لا يقتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً قيل : هو تنبيه على مابعه ، ومن الأدنى على الأعلى ، والقليل على الكثير ، كما قال تعالى : { وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤْذِهِ إِلَيْكَ } (٦) ، وكما قال تعالى : { فَنَّ يَعْمَلُ مِثْقَالَ فَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ } (٧) .
وقال الطبري : وليس قوله هذا بمعنى النهي ؛ إذ إنما ينهى عما يمكن وقوعه ولا ينهى عما لا سبيل إلى فعله ،
(١) سقط من الأصل ، والمثبت من س .
(٣) مريم : ٥٥ .
(٥) سبق تخريجه قريباً .
(٧) ١ لزلزلة : ٧ .
(٢) مريم : ٦ .
(٤) لنظر : تفسير للقرطبي ١١ / ٨٢ .
(٦) + عمران : ٧٥ .
كتاب الجهاد / باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : لا نورث ...
(إلخ ٩١)
(...) حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي ، حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ،
بهنما الإسناد ، نحوه .

٥٦ - (١٧٦١) وحدثني ابن أبي خلف ، حدثنا زكرياء بن عدي ، أخبرنا ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي على قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ! .
وإنما هو بمعنى الخبر ، أي لا يقسمونه ، أي إني لا أخلفها .
وذهب ابن علية وبعض أهل البصرة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يورث ؛ / لأن الله - سبحانه - خصه بأن جعل ماله كله صدقة .
قال القاضي : وقوله : (لا) : وفيه قول الجمهور ، وهو أصح وأشهر وأولى .
بمعنى الحديث ، إذ آخر الحديث راجع إليه ومفسر له .
من قوله : (ما تركت صدقة) لأنه جاء به بغير واو العطف [وتأول سياق الكلام ، ولو كان كما قال لكانت جملتين منقطعتين يحتاج لابتداء الثانية واو الابتداء أو واو العطف] (١) .

وقوله : ٩ ما تركت بعد نفقة نسائي وموونة عاملي فهو صدقة دا : رفع للإيهام الذي دخله بتغيير الإعراب من تقدم ؛ إذ لا يتفق له هنا دعوى الحال والنصب وتحريف الكلام .

وقوله : (وموونة عاملي) : فقيل : هو القائم على هذه الصدقات والناظر فيها ، وقيل : كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره ؛ لأنه عامل النبي (صلى الله عليه وسلم) في أمته ، وقيل : العامل هنا حافر القبر ، وهذا بعيد ، إذ لم يكونوا يحفرون حينئذ بأجرة ، فكيف له (صلى الله عليه وسلم) .

استدل بعضهم من هذا الحديث أن الحبس لا يكون بمعنى الوقف [حتى تقول ... الوقف صدقة ...

على أحد قولي مالك وتسميته ترك صدقة بمعنى الوقف] (٢) لمصالح المسلمين ، لا بمعنى ما يعرف أصله ويملك للمتصدق عليه . وللوقف ثلاثة ألقاب : وقف وحبس وصدقة ، إذا كان المراد بها بمعنى الوقف .

وقد اختلف المذهب عندنا إذا أطلق مجرد أحد هذه الألفاظ لمعين ، هل يكون موبداً ؟ أو يكون بمعنى العمرى ترجع للملكها حتى لو كان اللفظ بصدقة حبس ؟ أو لا تباع ولا توهب أو موبداً أو لا يورث ؟ وقد قال بعض أصحابنا : دان لفظ الوقف من بينهما على التأيد بلا خلاف ، بخلاف اللفظين الآخرين .

وقد قيل : دأبها وإن كانت لمعين فسواء أطلق ، أو قال : حبس صدقة ، وكذلك قيل : هي لا تباع ولا توهب ، فهي على معنى التعمير حتى الآن ، حتى يذكر التأيد أو ما يرفع الإشكال .

(١ ، ٢) سقط من الأصل ، والمثبت من ص .
٧٥ / ١

٩٢
كتاب الجهاد / باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين
(١٧) باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

٥٧ - (١٧٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسْمَيْطٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ .
قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَسَمَ فِي النَّفْلِ : لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَنْ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، هَذَا الْإِسْنَادُ .
مثله .

وَلَمْ يَذْكُرْ : فِي النَّفْلِ .

وقوله : (قسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في النفل : للفارس سهمين ، وللرجل سهماً ! : كذا للعذرى والخنثى ، ولغيرهما : (وللرجل) .

فيه تسمية الغنيمة نفلاً .

ويحتج به من ذهب إلى أن المراد بالآية الأولى في سورة الأنفال الغنائم المذكورة في الآية الثانية .

قال الإمام : هكذا مذهب مالك في القسمة المستحقة في أصل القتال ، يقسم للفارس سهمان ، وللرجل سهم .

وقال أبو حنيفة : بل يقسم للفارس سهم كما يقسم للرجل ، ولا يكون أعظم منه حرمة ، ولو كان معه ثلاثة أفراس لم يسهم للثالث . واختلف في الإسهام للثاني ، فقيل ب!ثباته ، وقيل بنفيه .

وحمل أبو حنيفة ما وقع من الأثر على أن المراد بقوله : (سهمان للفارس) أى هو وفارسه ، خروج عن الظاهر ؛ لأنه إنما أضاف هذا للفارس .
٧٥ / ب

٣٣٠١٧ (18) باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر

قال القاضي : أما مع رواية : (وللرجل) فيئ ، وأما مع رواية : (وللرجل) فمحتمل ، لكن يرفع هذا الاحتمال ماورد مفسراً في حديث ابن عمر هذا من رواية أبي معاوية وابن نخير وأبي أسامة وغيرهم ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم ، سهم له وسهمان لفرسه (١) .

ومثله عن أبي عمرة الأنصاري وابن عباس .
ويقول مالك قال سفيان الثوري واللاءوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحق وأبو عبيد والطبري ، وروى مثله عن ابن عباس وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنهم - والحسن وابن سيرين ومجاهد .

ولم يتابع أحد أبا حنيفة على قوله ، إلا شيء روى عن علي وأبي موسى / ويقول مالك - أيضا - أنه لا يسهم إلا لفرس واحد قاله الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وروى مثله عن الحسن .

وذهب الثوري والأوزاعي وأبو يوسف والليث بن سعد إلى أنه يسهم للفرسين .

وروى - أيضا - (١) أبو دلود ، كالجهد ، بقي سهمان الخيل ٣ / ٧٥ .

كتاب الجهاد / باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

٩٣

مثله عن الحسن ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب ومحمد بن الجهم من المالكين ، ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا

سفيان ؛ روى عن سليمان بن موسى أنه يسهم لمن غزى بأفراس ، لكل فرس سهمين (١) .

(١) لنظر : الاستدكار ١٤ / ١٧٠ وما بعدها ، المغني ١٣ / ٨٥ وما بعدها .

٩٤

كتاب الجهاد / باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ...

إن

(١٨) باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر

إباحة الغنائم

٥٨ - (١٧٦٣) ! دثنا هناد بن السري ، حدثنا ابن المبارك ، عن عكرمة بن عمار ، حدثني سماك الحنفي قال : سمعت ابن عباس يقول : حدثني عمر بن الخطاب ، قال : لما كان يوم بدر .

ح وحدثنا زهير بن حرب - واللفظ له - حدثنا عمر بن يونس الحنفي ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثني أبو زبيل - هو سماك ! الحنفي

- حدثني عبد الله بن عه اس قال : حدثني عمر بن الخطاب ، قال : لما كان يوم بدر ، نظر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى

المشركين وهم ألف ، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشرم جلاً ، فاستقبل نبي الله (صلى الله عليه وسلم) القبلة ، ثم مد يديه فجعل يهتف

برأيه : (اللهم ، أنجز لي ما وءأتني .

اللهم ، آت ما وعدتني .

اللهم ، إن تهلك فيه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض) ، فما زال يهتف بربه ، ماذا يديه ، مستقبل القبلة ، حتى سقط

رأسه عن منكبيه .

فأتاه أبو بكر ، فآخذ رداً فلقاه على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه .

وقال : يا نبي الله ، ككاً مناشمكتك ربك ، فإنه سينجز لك ماوعلك ، فأنزل الله عز وبئ : إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أفي

ذكر مسلم في غزوة بدر حديث هناد بن السري : نا ابن المبارك عن عكرمة بن عمار ، وذكر الحديث ، وزاد في رواية الطبري بعد قوله

: (لما كان يوم بدر) : وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - نا عمر بن يونس الحنفي ، عن عكرمة بن عمار ، وذكر بقية السند ورجع

إلى الحديث بكامله ، ولم يكن عند غير الطبري .

وقوله : (فأزال يهتف بربه) : أى يصيح بالدعاء والاستغاثة به ، كما قال تعالى
في هذه اللفظة : { إِذْ تَسْتَخِيثُونَ رَبَّكُمْ } (١) .

وقول أبي بكر له : (كذلك مناشدتك ربك) : كذا لكافة الرواة ، وللعذري بالفاء ، وهما بمعنى : وكذلك حسبك ، وقد رواه البخاري
: (حسبك) (٢) .

قال القتيبي : معنى : كذلك : حسبك ، ومثله قولهم : إليك عني ، أى تنح ، وأنشد :
(١) ١ لأنفال : ٩ .

(٢) للبخاري ، كالمغازي ، ب { بَدْ تَسْخِيثُونَ رَبَّكُمْ ...
} ٩٣ / ٥ .

كتاب الجهاد / باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ...

البحر
٩٥

مُدِّمُ بِالْفِ نِ الْمَلَائِكَةِ مُؤَلِّفِينَ (١) فَافَدَّهُ اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ .

قَالَ أَبُو زَمِيلٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْدُو فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةَ السَّوْطِ
فَوْقَهُ ، وَأَوْتِ الْفَارِسِ يَقُولُ : أَقْلِيمَ حِزْوْمٍ .

فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَنَحَرَ مُسْتَلْقًا ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ ، وَشَقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ .
فَاخْضَرَ فَلَكِ أَجْمَعُ .

فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (صَدَقْتَ ، فَلَكِ مِنْ دَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ) ، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ
سَبْعِينَ ، وَأَسْرُوا سَبْعِينَ .

يَقْلَنَ وَقَدْ تَلَا حَقَّتْ الْمَطَايَا كَذَلِكَ الْقَوْلُ إِنْ عَلَيْكَ عَيْنَا

معناه : كف القول ، ويصح أن تكون (مناشدتك ربك) مرفوعاً بـ (كفاك) ، ومن نصب (مناشدتك ربك) على ماضبطناه عن
أبي بحر ، فعلى المفعول بما في (حسبك وكذلك وكفاك) من معنى الفعل من الكف .

وتقدم تفسير المناشدة وهو السؤال ، وأصله رفع الصوت .

ومناشدة النبي (صلى الله عليه وسلم) ليراه أصحابه بتلك الحال ، فتقوى قلوبهم بدعائه وتضرعه .

وقد كان وعده الله - تعالى - وثببت إحدى الطائفتين أنها له وعلم فوات الواحدة .

وقد كان على ثقة من ربه في ذلك ولم يثك فيما وعده حتى يثبت أبو بكر - رضي

الله عنه - بقوله : إن الله منجز لك ما وعدك ، فثقة يقين النبي (صلى الله عليه وسلم) فوق قوة أبي بكر بغير مرية ، ولهذا أمسك لما
قال له أبو بكر - رضي الله عنه - ما قال ؛ إذ ظهر له من قوة يقينه وطمأنينة نفسه ما علم الله - تعالى - به وجواب دعائه ، وأيضاً فليبين

لأتمته اللجأ إلى الله والاستغاثة إليه في الشدائد .

وقوله : (أقدم حيزوم) : وكذا ضبطناه عن أبي بحر بضم الدال ، كأنه من التقدم .

وقال ابن دريد : (أقدم) بقطع الألف وكسر الدال من الإقدام ، قال : وهي كلمة زجر للفرس معلوم في كلامهم .
وعند الجمهور : (خيروم) ، وهو اسم فرس .

في رواية العذري : (خيزون) بالنون ، والاول المعروف .

وقوله : (فإذا هو قد خُطِمَ أنفه) : الخطم : الأثر على الأنف ، كما يخطم البعير بالكي .

يقال خطمت البعير : إذا وسمته بالكي بخط من الأنف إلى أحد خديه ، وقد يكون معناه : أنه إن أبقت به الضربة أثراً مثل أثر
الخطام ، وهو نحو الزمام إلا أن الزمام

(١) ايانفال : ٩ .

١ / ٧٦

٩٦ كتاب الجهاد / باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ...

إِنْخَالَ قَالَ أَبُو زَمِيلٍ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَلَمَّا أَسْرُوا الْأَسَارَى ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَلِمَةً لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ : (مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى ؟) ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، هُمْ بَنُو الْعِمِّ وَالْعَشِيرَةِ ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فُلِيَّةً ، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ + فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟) .

قُلْتُ : لَا ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ ، فَتُمْكِنَ عَلَيْنَا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ ، وَتُمْكِنَ مِنْ فُلَانٍ - نَسِيثًا لِعُمَرَ - فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أُمَّةٌ أَرْقَ مِنْهُ ، وَيَبِينُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُهُ مُتَّصِلًا : (كَضْرِبَةِ سَوْطٍ) ، وَأَنَّهُ أَرَادَ الْأَثَرَ .

٣٣٠١٨ (19) باب ربط الأسير وحبسة ، وجواز المن عليه

ما ذكر من خبر اختلاف أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في شأن فداء الأسرى .
وقوله : جئت من الغد ، فإذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) / وأبو بكر قاعدان يبكيان ، وقوله : (أبكى للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة) ، وذكر نزول الآية : { مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى } (١) وقولي : (فأول الـ الغنيمة لهم) : هذا الفصل كله من مشكلات القرآن والحديث ، وبيانه إن شاء الله تعالى : أنه لا يعتد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن معه عصوا فيما فعلوه من ذلك حتى استحقوا العذاب ؛ إذ لا يعذب إلا على مخالفة أمر ، ولم يتقدم في ذلك نهى فتقع مخالفته فيه ، بل قد تقدمت الإباحة لسرية عبد الله بن جحش الكائنة قبل هذا بأزيد من عام ، وهي التي قتل فيها ابن الحضرمي كافرا ، وفودى فيها بابت كيسان وصاحبه ، فما عاتبهم الله عليها ولا أزرى بهم ، لكن لما كان أمر بدر عظيم الموقع عتبهم الله في نزلهم إلى أهون الخطبين من الفداء ، ووبخهم على ذلك ، وأراهم ضعف اختيار من اختار ذلك منهم ، وتصويب رأى من كان رأى القتل .

وقيل : بل الآية كلها على معنى المن بنعمته تعالى عليهم من قليل الغنائم لهم ، وهو معنى قوله : { لَوْلَا كِعَابٌ مِنَ اللَّهِ مَبَقٌ } (٢) أى بتحليل الغنائم لكم ، أو بأنه لا يعذبكم بما فعلتم .

فهذا كله يدل أنه لا ذنب لهم ؛ إذ أنهم إنما فعلوا ما أحل لهم في الكتاب .

وقيل : هذا كله المراد به غير النبي (صلى الله عليه وسلم) وعليه أصحابه - رضي الله عنهم - بل من كان ركن إلى غرض الدنيا منهم .
وقيل : هم الذين شغلوا بالنهب دون القتال حتى خشي عمر كربة العدو عليهم ، وأنه المراد ! وله : { تُؤَيِّمُونَ عَوَضَ الذَّنْهَ } .

وبكاء النبي (صلى الله عليه وسلم) وإشفاقه لما ورد في التشديد على هؤلاء من التوبيخ والتفريع ، أو لما

(١) ١ لأنفال : ٦٧ .

(٢) ١ لأنفال : ٦٨ .

كتاب الجهاد / باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ...

إِنْخَالَ

٩٧

الْكُفْرِ وَصَنَائِلُ !! .

فَهَوَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَمْ يَهَوَ مَا قُلْتُ ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخْبِرْنِي مِنْ أَيْ شَيْءٍ تَبْكِي ؟ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَبْكِي لَلْنِي عَرَضَ عَلَى أَصْحَابِكَ مِنْ أَخَذَهُمُ الْفِدَاءُ ، لَقَدْ عَرَضَ عَلَيْنَاهُمْ أَلْنِي مِنْ هُنَا !
الشَّجَرَةِ لَمَّا - شَجَرَةُ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - وَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْجَنَ فِي
الْأَرْضِ { إِلَى قَوْلِهِ : فَكَثُرُوا مِنْهَا غَنِمَتٌ حَلَالًا طَيِّبًا } (١) ، فَآ ، حَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ .

أَعْلَمَ بِهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ سَيَقْتُلُ مِنْهُمْ عَامَ قَابِلٍ مِثْلَ مَنْ فَدَى .

وقد يكون هذا إشارة إلى معنى عذابهم ومعاقبتهم على فعلهم ؛ إذ ورد في بعض الأخبار أنه أمر (صلى الله عليه وسلم) بتخييرهم على
أن يقتلوا الأسرى أو يفادوهم على أن يقفل من عام قَابِلٍ مثلهم .

ومعنى (فهو رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما قال أبو بكر) : أى مالت إليه نفسه ووافقه .

يقال منه : هوى يهوى هوى ، قال الله تعالى : { بَمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ } (٢) ، وقد جاء هوى يهوى بمعنى مال ، قال الله عز وجل :
{ فَاجْعَلْ لَّخُدَّةٍ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ } (٣) .

وقوله : { حَتَّى يُخْجَنَ فِي الْأَرْضِ } : أى حتى يكثر القتل والإيقاع بالعدو ، وقيل : حتى يقدر ، ومعناه قريب .

(١) ١ لأنفال : ٦٧ - ٦٩ .

(٣) بئرهميم : ٣٧ .

(٢) البقرة : ٨٧ .

٧٦ / ب

٩٨ كتاب الجهاد / باب ربط الأسير وحبسه ، وجواز المن عليه

(١٩) باب ربط الأسير وحبسه ، وجواز المن عليه

٥٩ - (١٧٦٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لِيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خِيَلًا قَبْلَ نَجْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ : ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ - فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي
المسجد .

نُفِرَاجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (مَا فَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟) فَقَالَ : عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ ، إِنْ تَقَتَّلْتُ تَقَتَّلَ فَ الْمِ .

طَنْ تَنْعَمُ تَنْعَمُ عَلَى شَاكِرٍ ، يَنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ .

فَقَرَّكَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ ، فَقَالَ : (مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟) .

قَالَ : مَا قُلْتُ لَكَ ، إِنْ تَنْعَمُ تَنْعَمُ عَلَى شَاكِرٍ ، وَإِنْ تَقَتَّلْتُ تَقَتَّلُ ذَا الْمِ ! إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ .

فَقَرَّكَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ ، فَقَالَ : (مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَقْلًا ، فَقَالَ : عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ ، إِنْ تَنْعَمُ

تَنْعَمُ عَلَى شَاكِرٍ ، وَإِنْ تَقَتَّلْتُ تَقَتَّلُ فَ الْمِ ، لِأَنَّ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ ، ، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ

وقوله في حديث ثُمَامَةَ : (إذ جيء به أسيراً فربط بسارية المسجد) : ولعل هذا كان

قبل نزول قوله تعالى : { إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ } (١) ، وقد كان المشركون يدخلون على النبي (صلى الله عليه وسلم) في مسجده أولاً

كثيراً وهذا مما يحتاج به الشافعي في جواز دخول الكفار المساجد كلها ، وقاله أبو حنيفة في أهل الكتاب خاصة .

قال أبو حنيفة : وكذلك الحرم ومسجده .

ومنع ذلك لجميعهم في الحرم ومسجده وسائر المساجد ، وهو قول عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - وقتادة ، وقاله المزني .

وقيل : لعله كان أعلم بإسلامه ، والأول أظهر لما قدمناه .

وفيه جواز ربط الأسير وتقييده ، وكذلك من عليه حق وألذ به .

وقوله : (إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك) : معناه : ذا قدر يشترى بدمه وقتله .

وقوله : (أطلقوا ثمانية) ، قال الإمام : فيه دلالة على جواز المن على الأسير ، وقد

تقدم ذكر الخلاف فيه .

وقوله : (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل) .

قال الإمام : أما غسله عند الإسلام فإن مالكا يأمر به ، ويقول : الكافر جنب إذا أسلم اغتسل / وبعض أصحابه يقول :

(١) التوبة : ٢٨ .

كتاب الجهاد / باب ربط الأسير وحبسه ، وجواز المن عليه

٩٩

مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَاعْتَسَلَ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

يَا مُحَمَّدُ ، وَاللَّهِ ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ!! بَغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْوُجُوهَ كُلَّهَا إِلَى - وَاللَّهِ ، مَا كَانَ

مِنْ لَيْنٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ لَيْنِكَ ، فَأَصْبَحَ لَيْنُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْدِينِ كُلِّهِ إِلَى .

وَاللَّهِ ، مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ طَنَ خِيَلًا أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ .

فَفَافَا تَرَى ؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ .

فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ : أَصَبَوْتَ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَكِنِّي أَسَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

وَلَا ، وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَةٌ حِنْطَةً حَتَّى يَأْشُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٦٠ - (...) حَثَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَوْرَبُ بْنُ الْحَنْفِي ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ

إِنْ جَنَابَتِهِ فِي حَالِ الْكُفْرِ ذَمَّهَا الْإِسْلَامُ وَابْطَأَ حَكْمُهَا ، فَلَا يُلْزَمُهُ غَسْلٌ .

وقد ألزمه بعض شيوخنا أن يصلي بغير وضوء ، ويكون حدثه الأصغر أبطل حكمه الاسلام .

قال القاضي : بإيجاب الغسل عليه قال احمد وأبو ثور ، وبسقوط وجوبه عليه قال الشافعي ، قال : واحب إلى أن يغتسل ، ونحوه

لابن القاسم .

ولمالك - أيضا - انه لم يعرف الغسل ، رواه عنه ابن وهب وابن أبي أوشى .

وقوله : (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد) : كذا ضبطناه في كتاب مسلم والبخاري (١) .

قال بعضهم : صوابه : (بنخل) بالجيم ، وهو الما القليل المنبعث .

وقيل : الجاري .

قال ابن دريد : النجل أول ما ينبعث من البئر إذا حفرت .

واستنجل الوادي : إذا ظهر ماؤه .

وفي تكرار النبي (صلى الله عليه وسلم) عليه السؤال أياما ثلاثة [طعاما] (٢) في إسلامه ، واستتلافا لمثله من أشراف الناس ليسلموا

فيتبعهم من وراعهم ، ثم تركه هو الإجابة حتى من عليه دليل على صحة يقينه وعلو همته ، وانه لم يسلم على القسر والقهر أو من اختياره

وطيب نفسه .

٣٣٠١٩ (20) باب إجلاء اليهود من الحجاز

٣٣٠٢٠ (21) باب إخراج اليهود والنصارى

وقوله : (إن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة) وان النبي كلي أمره أن يعتمر .

هذا

وإن لم يكن واجبا عليه ماعقده في الكفر فهو مستحب ليطمعه الله - سبحانه - وإن .
لم يلزمه حين كفره ، وأن يكون يفعل ذلك بعد إسلامه فينال أجره ، ولما في ذلك من غيظ

(١) البخاري ، كلما ري ، بوفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال ٥ / ٢١٤ .

(٢) هكذا في الأصل ، ولا نعرف لها معنى مع السياق ، ولكن الأصح : طمعاً .

كتاب الجهاد / باب ربط الأسير وحبسه ، وجواز المن عليه
ابن جعفر ، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ، أنه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خيلاً له نحو
أرض نجد ، فجاءت برجل يقال له : ثمامة بن أثال الحنفي سمد أهل اليمامة .
وساق الحليث بمثل الحليث الليث ، إلا أنه قال : إن تقتلني تقتل ف الم .

الكفار بمكة ، إذ أتاها مثله مسلماً من صناديد العرب ورؤساء القبائل ، ممن يحذرونه ويرجونه ولا يقدر على أذاه .
فلم يكن حينئذ بعد الحج واجباً ولا العمرة على من قال بوجوبها .

كتاب الجهاد / باب إجلاء اليهود من الحجاز

(٢٠) باب إجلاء اليهود من الحجاز

٦١ - (١٧٦٥) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن
أبيه ، عن أبي هريرة ، أنه قال : بينا نحن في المسجد ، إذ خرج إلينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : (انطلقوا إلى يهود لا
، فخرجنا معه ، حتى جئناهم .

فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنالهم ، فقال : (يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا) ، فقالوا : قد بلغت ، يا أبا القاسم .

فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (فلك أريد ، أسلموا تسلموا) ، فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم .

فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (ذلك أريد) ، فقال لهم الثالثة .

فقال : (اعلموا أنما الأرض لله ورسوله ، وإني أريد أن أجليكم من هذه الأرض ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه ، دالاً فاعلموا أن
الأرض لله ورسوله) .

٦٢ - (١٧٦٦) وحدثني محمد بن رافع وإسحق بن منصور - قال ابن رافع : حدثنا .

وقال إسحق : أخبرنا عبد الرزاق - أخبرنا ابن جريم ، عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن يهود بني النضير وقريظة
حاربوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فاجلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بني النضير ، وأتر قريظة ومن عليهم ، حتى
حاربت قريظة بعد ذلك .

فقتل

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لليهود : (أسلموا تسلموا) ، فقالوا : قد بلغت ، قال : (ذلك أريد) :
أن تشهدوا على أنفسكم أني بلغتكم .

وفيه تجنيس الألفاظ وهو من أبواب البديع وخصائص البلاغة .

وإجلاء النبي (صلى الله عليه وسلم) اليهود من المدينة ، بإجلاء عمر - رضي الله عنه - لهم من جزيرة العرب ، وما ذكره مسلم من
الأحاديث في ذلك تقدم الكلام عليه في الوصايا .

وقوله : (فإن الأرض لله ورسوله) : أي ملكها والحكم فيها .

وفيه : (وأقر قريظة وميق عليهم ، حتى حاربت ، فقتل رجالهم وسبي نساءهم وأولاده م وأموالهم) : فيه أن المعاهد والذمى إذا نقض العهد كان حكمه حكم المحارب ، وأن للإمام محاربتهم .

ولا خلاف فيم إذا حاربوا أو أعانوا أهل الحرب وله أن يبتديهم بالحرب إذا صح عنده نقض عهده ، قال الله تعالى : { وَإِنَّا نَخَافُ مِنْ قَوْلِ خِيَانَةٍ فَاَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى مَوَاءٍ } الآية (١) .

قال أبو عبيد : أى توقعت لهم خيانة أو غدرا أو غشا أو نحو ذلك .
(١) ١ يانفال : ٥٨ .

كتاب الجهاد / باب إجلاء اليهود من المجاز
رجالهم ، وقسم نِسْ ال م وأولاصم وأموالهم بين المسلمين ، إلا أن بعضهم لحقوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فامنهم وأسلموا ، وأجلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهود الملية كلهم : بنى قينقاع - وهم قوم عبد الله بن سلام - ويهود بنى حارثة ، وكل يهوس كان بالملية .

(...) وحدثني أبو الطاهر ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني حمص بن ميسرة ،

عن موسى ، بهنما الإسناد ، هنا الحديث .

وحديث ابن جريج ثر وأتم .

قال الأوزاعي : وكذلك إذا أطلعوا أهل الحرب على عورة المسلمين أو عيونهم .

وليس هذا نقضا عند الشافعي .

كتاب الجهاد / باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

(٢١) باب إخراج اليهود والنصارى

١٠٣
من جزيرة العرب (١)

٣٣٠٢١ (22) باب جواز قتال من نقض العهد ، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

٦٣ - (١٧٦٧) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا الضحاك بن مخلد ، عن ابن جريج .

ح وحدثني محمد بن رافع - واللفظ له - حانا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريم ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أخبرني عمر بن الخطاب ، أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حتى لا أدع إلا مسلما .

(...) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا روح بن عب الله ، أخبرنا سفيان الثوري .

ح وحدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل - وهو ابن عبيد الله - كلاهما عن أبي الزولير ، بفنا الإسناد ، مثله .

(١) ترك الإمام وللقاضى هذا الباب بغير تعليق .

١ / ٧٧

باب ارواد / باب جواز قتال من نقض العهد ...

الط

(٢٢) باب جواز قتال من نقض العهد ، وجواز إنزال

أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

٦٤ - (١٧٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غُنَمٌ عَنْ شُعْبَةَ . وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : نَزَلَ أَهْلُ قَرْيَظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى سَعْدٍ ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ ، فَلَمَّا آتَانَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ ، قَالَ رَسُولُ

وَقَوْلُهُ : (نَزَلَ أَهْلُ قَرْيَظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ) : فِيهِ جَوَازُ التَّحِيمِ فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ الْعِظَامِ ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِي التَّحْكِيمِ إِلَّا الْخَوَارِجَ . وَالنَّزُولُ عَلَى حُكْمِ الْإِمَامِ وَحُكْمِ غَيْرِهِ جَائِزٌ ، وَلَهُمُ الرَّجُوعُ عَنْهُ مَا لَمْ يَحْكَمْ ، فَإِذَا حُكِمَ لَمْ يَكُنْ لِلْعَدُوِّ الرَّجُوعُ ، وَلَهُمْ أَنْ يَسْتَقِلُّوا مِنْ حُكْمِ رَجُلٍ قَبْلَ حُكْمِهِ إِلَى غَيْرِهِ .

وَهَذَا / كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مِمَّنْ يَجُوزُ تَحْكُمُهُ مِنْ أَهْلِ السَّعَةِ وَالْعِلْمِ وَالِدِيَانَةِ ، فَإِذَا حُكِمَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا لِلْإِمَامِ الْمَجِيبَ لِتَحْكِيمِهِ نَقْضَ حُكْمِهِ .

وَهَذَا إِذَا حُكِمَ بِمَا هُوَ نَظَرٌ لِلْمُسْلِمِيِّ مِنْ قَتْلِ أَوْ سَبِيٍّ أَوْ إِقْرَارٍ عَلَى الْجِزْيَةِ أَوْ إِجْلَاءٍ ، فَإِنْ حُكِمَ بِغَيْرِ هَذَا مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي لَا تُنْتِجُهَا الشَّرِيعَةُ لَمْ يَنْفِذْ حُكْمَهُ ، لَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَلَى الْعَدُوِّ .

وَقَوْلُهُ فَأَرْسَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (قَوْمُوا إِلَى سَيْدِكُمْ) : قَالَ بَعْضُهُمْ : انْظُرْ قَوْلَهُ : (مِنَ الْمَسْجِدِ) وَكَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي مُسْلِمٍ وَابْنِ خَالٍ (١) ، وَأَرَاهُ وَهْمًا ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَدْ جَاءَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَفِيهِ كَانَ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، وَالنَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِنَّمَا كَانَ - وَحْنٌ وَجْهٌ إِلَيْهِ - نَازِلًا عَلَى بَنِي قَرْيَظَةَ ، وَمِنْهَا وَجْهٌ فِي سَعْدٍ لِيَأْتِيَهُ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْجِدًا اخْتَصَمَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هُنَاكَ كَانَ يَصَلِّي فِيهِ مَدَّةَ مَقَامِهِ ، قَالَ : وَالصَّحِيحُ مَا جَاءَ فِي غَيْرِ كِتَابٍ مُسْلِمٍ : (فَلَمَّا دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أَوْ فَلَمَّا أَطْلَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) كَذَا جَاءَ فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢) ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَسْجِدَ تَصْغِيرٌ مِنْ

(١) الْبُخَارِيُّ ، كَالْمَغَارِي ، بِمَرْجِعِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنَ الْأَحْزَابِ ٥ / ١٤٣ .

(٢) أَبُو دَاوُدَ ، كَالْأَدَلْبِ ، بِمَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ ٢ / ٦٤٥ ، ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، كَالْمَغَارِي ، بِمَا حَفِظَتْ فِي بَنِي قَرْيَظَةَ ١٤ / ٤٢٥ . كِتَابُ الْجِهَادِ / بَابُ جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ ...

إِنْخِ ١٠٥ اللَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلْأَنْصَارِ : (قَوْمُوا إِلَى سَيْدِكُمْ) أَوْ (خَيْرِكُمْ) .

ثُمَّ قَالَ : (إِنْ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ) .

قَالَ : تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَتَسْبِي لِحَرِيَّتِهِمْ .

قَالَ : فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ) وَرَبَّمَا قَالَ : (قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ) ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى : وَرَبَّمَا قَالَ : (قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ) .

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ .

وَقَالَ مَرَّةً : أَلَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ لَا .

٦٥ - (١٧٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْلَانِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ نَقِيرٍ .

قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ،

لفظة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأن صوابه : (فلما دنا من النبي (صلى الله عليه وسلم)) كما جاء في الحديث الآخر في الأصول : (فلما دنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) .

وفي قوله : (قوموا لسيديكم) : فيه ما يلزم من إكبار عظيم القوم وأهل الخير وتلقيه ، والقيام له إذا أقبل ، وأن هذا القيام ليس المنهى عنه عند أكثر العلماء ومحققهم ، وإنما القيام المنهى عنه أن يقام عليه [وهو جالس] (١) قياماً طول جلوسه . ويدل على صحة هذا التأويل قيام النبي (صلى الله عليه وسلم) لتلقى غير واحد ، وقوله حين نهاهم عن القيام عليه إذا صلى جالساً ، وذكر لهم أنه فعل فارس والروم ملوكها .

وبيينه قول عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - للناس : إن تقوموا نقم ، و(ن) تقعدوا نقعد . فقد بين أن القيام الذي كره إنما هو إذا كانوا قياماً على رأس الجالس . وقد تأول الحديث بعض من يبغي القيام جملة أنه إنما أمرهم بالقيام لينزلوه عن الحمار لمرضه الذي به . وقد اختلف تأويل الصحابة من عَنِ النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك ؟ هل الأنصار خاصة ؟ أم جميع من حضر من المهاجرين معهم ؟

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : لقد قضيت فيهم بحكم الملك) : كذا رويناه في هذا الكتاب بغير خلاف ، وقد ضبطه بعضهم في كتاب البخاري (٢) بالوجهين ؛ فتح اللام وكسرها . فالمعنى - والله أعلم - بالملك : الله تعالى .

والملك بفتح اللام - إن صحت هذه الرواية - جبريل ، والرواية الأولى أصح لقوله كأ الحديث الآخر : (بحكم الله !) . (١) في الأصل : ويمثلوا ، والمثبت من س .

(٢) للبخاري ، كالمغازي ، بمرجع النبي (صلى الله عليه وسلم) من الأحزاب ٥ / ١٤٣ .

١٠٦ كتاب الجهاد / باب جواز قتال من نقض العهد ...
إنح قالت : أَيْبَ سَعَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - يُقَالُ لَهُ : ابْنُ الْعِرْقَةِ - رَمَاهُ فِي الْحَلِّ ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يَعُولُونَ مِنْ قَرِيبٍ .

فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنَ الْخَنْدَقِ وَضَعَ السَّلَاحَ ، فَاغْتَسَلَ ، فَاتَّاهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ . فَقَالَ : وَضَعْتَ السَّلَاحَ ؟ وَاللَّهِ ، مَا وَضَعْنَاهُ ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فائِن ؟) ، فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَردَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ . قَالَ : فَأَنِي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقَاتَلَ الْمُقَاتِلَةُ ، وَأَنْ تُسَبَى الثَّرِيَةُ وَالنِّسَاءُ ، وَتُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ .

قال الإمام : ووقع في حديث [مصاب] (١) سعد [يوم الخندق] (٢) : أن الذي رماه رجل من قريش ! ابن العرقه ، بالعين المهملة وكسر الراء ، بالقاف . قال أبو عبيد : هي أمه .

قال ابن الكلبي : اسم هذا الرجل حِثَان ، بكسر الحاء ، ابن أبي قيس بن علقمة ٧٧ / بابن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بن عافر بن لوى بن غالب / ، قال : واسم العرقه : قلابه ، بكسر القاف وبالباء المنقوطة بواحدة ، بنت سعيد بن سهم بن عمرة

ابن هُصَيْص (٣) .
 وهي أم عبد مناف بن الحارث .
 قال : سميت بالعرقة لطيب ريحها .
 قال : والعرقة تكنى أم فاطمة .
 قال الفاضى : كذا قال ابن الكلبي في اسم ابن العرقة : (حبان) ، وكذا ذكره ابن إسحق ، إلا أنه قال ابن قيس .
 وكذا قال هشام بن عروة في ابن حبان ، وكذا ضبطه الدارقطني وغيره - من أصحاب الضبط والإتقان - بكسر الحاء .
 وذكر ابن عقبة أن اسم
 ابن العرقة : جبار بن قيس ، أحد بنى العرقة .
 وخالف أبو عبيد بن الكلبي فيما تقدم ،
 فقال : إن العرقة هي حبان ، وخالف الواقدي في ضبط اسمها فقال : إنما هي العرقة ، بفتح الراء .
 وقال : أهل مكة يقولون ذلك .
 قال الفاضى : وكثر الناس على ما تقدم .
 وكذلك ضبطناها عن شيوخنا في الصحيح والسير .
 واختلف في اسم أبيها ، فقيل : سعيد ، كما تقدم .
 وقيل : سعد ، وأن كل عرق معروف .
 قال الخليل : إذا انقطع في اليد لم يرقاً الدم وهو عرق الحياة في كل عضو .
 وقوله في الحديث الآخر : (فنزّلوا على حكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فرد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الحكم فيهم إلى سعد) يجمع بينه وبين الأول أنهم رضوا بذلك ، فنسب الحكم إلى سعد .
 وقيل : بل كانوا هم رغبوا أن يرد حكمهم إلى سعد ، والأشهر أن الأوس رغبوا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) في العفو عنهم ؛ لأنهم كانوا مواليهم ، وسألوه أن يفعل بهم ما فعل في بنى
 (١) صاقطة من الأصل ، والمثبت من ع .
 (٢) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .
 (٣) في الأصل : معيص ، والمثبت من ع .
 كتاب الجهاد / باب جواز قتال من نقض العهد ...
 إلخ
 ١٠٧
 ٦٦ - (...) (وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَاشَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ : قَالَ أَبِي : فَالْمُخْبَرَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : أَلَقَدْ أَحْكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) .

٣٣.٢٢ (23) باب المبادرة بالغزو ، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين

٦٧ - (...) (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَاشَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ سَعْدًا قَالَ ، وَتَخَرَّ كُلُّهُ ثَلَاثَةً ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ ، إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدٌ أَحْمَثُ إِلَيَّ أَنْ أَجَاهِدَ فِيكَ ، مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ (صلى الله عليه وسلم) وَأَخْرَجُوهُ .

اللَّهُمَّ ، فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبٍ قُرَيْشِي شَيْءٌ! فَأَبْقِنِي أَجَاهِلٍ!مْ فِيكَ .

اللَّهُمَّ ، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَاجْعُرْهَا ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا .
فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَبَتِهِ ، فَلَمْ يَرَعْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خِيَمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلَّا وَالِدُهُمْ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ .
فَقَالُوا : يَا أَهْلَ الْخِيَمَةِ ، مَا هُنَا الَّذِي بَأْتَيْنَا مِنْ قَبْلِكُمْ ؟ فَإِذَا سَعَا جَرْحُهُ يَغْدُ لَهَا ، فَاتَتْ مِنْهَا .

قَيْنَقَاعُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْهُمْ ، حِينَ سَأَلَهُ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سُلُولٍ الْخَزْرَجِيُّ ، وَكَانُوا أَوْلَئِكَ حُلَفَاءَ الْخَزْرَجِ ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَمْ تَرْضَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ) - يَعْنِي مِنَ الْأَوْسِ - يَرْضِيهِمْ بِذَلِكَ ، فَرَدَّ حُكْمَهُمْ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ الْأَوْسِيِّ ، فَرَضُوا بِذَلِكَ .

وقوله : (وتجر كلهم للبرء) ، قال الإمام : الكلم : الجرح ، وتجر قيل : يبس .

قال القاضي : في تمنى سعد انفجار جرحه ، وأن يكون موته من ذلك ، ليس من تمنى الموت للضرر المنهى عنه والدعاء به ، وإنما هو من تمنى الشهادة ؛ لأنه لما كان جرحه في سبيل الله تمنى موته منه ، ودعا بذلك لتمت شهادته ويموت عليها .

وقوله : (فانفجرت من لبتة) : كذا روايتنا عن الأسدي ، وروايتنا عن الصدفي :

(من لبتة) ، وعند الخشني من طريق الباقي : (من ليلته) ، قالوا : وهو الصواب ، كما جاء في الحديث الآخر .
واللبة : المنحر ، والليت : صفحة العنق .

وقوله : (فإذا جرحه يغد دما) : كذا روينا بكسر الغن عن كافتهم ، وعند ابن مهران : (يصب) ، وعند بعضهم : (يغد دما) كل صحيح ، وهو بمعنى يصب في الرواية الأخرى .

ومعنى (يغد) : أي يدوم سيلانه .

يقال : غد الجرح يغد : إذا لم يرق ، وغدا يغدو ، كما قال في الحديث الآخر : (فما زال يسيل حتى مات) .
وقوله في الشعر :

٧٨ / ١٤

١٠٨ كتاب الجهاد / باب جواز قتال من نقض العهد ...
إلخ

هلاً - (...) وحديثنا علي بن الحسين بن سليمان الكوفي ، حدثنا عبدة ، عن هشام ، بهذا الإسناد ، نحوه .
غير أنه قال : فانفجرت من ليلته .
ف! زال يسيل حتى مات .

وزاد في الحديث قال : فذاك حين يقول الشاعر :

أَلَا يَسْعِدُ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قَرِيطَةَ وَالنَّضِيرِ

لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ غَلَاةٌ تَحْمَلُوا هَوَا الصَّبُورِ

تَرَكْتُمْ تَدْرُكُ لَأَشْفِيَهَا وَقَدَّرَ الْقَوْمَ حَامِيَةً تَفُورُ

وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حَبَابٍ أَقِيمُوا قَيْنَقَاعُ وَلَا تَسِيرُوا

وَقَدْ كَانُوا بِأَلْبَتِهِمْ ثِقَالًا كَمَا ثَقُلَتْ بِمِيطَانِ الضُّخُورِ

أَلَا يَسْعِدُ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قَرِيطَةَ وَالنَّضِيرِ

وقوله كذا الرواية في الأم عند كافة شيوخنا ، وصواب الشعر ووجهه : لما فعلت .

وكذا روينا في السير ، ورواه بعضهم في مسلم .

وقوله :

تركت قدركم لاشي فيها وقدر القوم حامية تفور

ضرب مثلاً لعزة الجانب وعدم الناصر ومن يغضب لكي يقال للمستثير الغضب : تأبر .
يريد بقوله : (تركتم قدركم) الأوس ؛ لقتل حلفائهم من قريظة .
(وقدر القوم) حامية .

/ (تفور) : يعنى الخرج ؛ لشفاعتها في حلفائها بنى قينقاع ، حتى من عليهم النبي (صلى الله عليه وسلم) وتركهم لعبد الله بن أبي ، وهو أبو حباب المذكور في الشعر .
وقوله :

كما ثقلت بميطان الصخور

وكذا ضبطناه عن رواية الفارسي والسجزي بالميم المفتوحة بعدها بأثنتين تحتها ،
وكذا ذكرها أبو عبيد البكري في المعجم ، إلا أنه ضبطه بكسر الميم ، قال : وهو من بلاد مزينة من أرض الحجاز ، ووقع في رواية العذري : (بميطار! بالراً مكان النون ، وفي رواية ابن ماهان : (يحيطان) بالحاء مكان الميم ، والصواب ماتقدم .
وقال هذا الشعر إنما قاله يحرض سعدا على استبقاء بنى قريظة حلفائه ، ويلومه على حكمه فيهم ، ويذكره بفعل أبي حباب عبد الله بن أبي بن سلول وشفاعته في حلفائه بنى قينقاع ، ويمدحه بذلك .
كتاب الجهاد / باب المبادرة بالغزو ...

إلخ
١٠٩

(٢٣) باب المبادرة بالغزو ، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين

ص ، ه ، ، ، صه ، ه ص ص نص ، ص كص ، كاص ، ه ،

٣٣٠٢٣ (24) باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتح

٦٩ - (١٧٧٠) وحدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ، حدثنا جويرية بن أسماء ، عن نافع ، عن غنث الله ، قال : ناس فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم انصرف عن الأحزاب : (ألا يصليني أحد الظهر إلا في بنى قريظة) ، فتخوف ناس فوت الوقت ، فصلوا الو ن بنى قريظة .
وقال آخرون : لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ! إن فاتنا الوقت .
قال : فما عفف واحداً من الفريقين .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) حين انصرف من الأحزاب : لا يصلين أحد الظهر (١) إلا في بنى قريظة) ، فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا دون بنى قريظة ، وقال آخرون : لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [د ان فاتنا الوقت .
قال : فما عفف (٢) واحداً من الفريقين ، قال الإمام أ : هذا فيه دلالة على أن الإثم موضوع في مسائل الفروع ، وأن كل مجتهد غير ملوم فيما أداه اجتهاده [إليه] (٣) بخلاف مسائل الأصول ، وكأن (٤) هؤلاء لما تعارضت عندهم الأدلة فالأمر بالصلاة لوقتها يوجب تعجيلها قبل وصول [بنى] (٥) قريظة ، والأمر ألا يصلي إلا في [بنى] (٦) قريظة يوجب التأخير وإن فات الوقت .
فأى الظاهرين يقدم وأي العمومين يستعمل ؟ هذا موضع الإشكال ، ولننظر فيه مجال .

(١)

(٢) (٣)

قلت : هكذا في جميع النسخ عند مسلم ، أما في البخاري في جميع نسخه : (العصر) ، قال ابن حجر : وقد اتفق أصحاب المغازي على أنها العصر ، كعيسى بن عتبة ومحمد بن إسحق وغيرهما ، وكذا عند البيهقي في الدلائل والطبراني أنها العصر ، قال ابن حجر : ووقع في مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم وهو مخطوطة لم تظهر بعد - يسر الله من يطبعها قريباً - أنها العصر .

قال ابن حجر : جمع بعض العلماء بين الصحيحين فقال : احتمال أن تكون طائفة رحت بعد طائفة ، فقبل للاولى : الظهر ، والتي بعدها : العصر .

وقال : احتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر ، وبعضهم لم يصله .

فقبل لمن لم يصلها : الا يصلين أحد الظهر) ولمن صلاها : الا يصلين أحد العصر) .

قال ابن حجر : وكلاهما جمع لا بأس به ، لكن يبعده اتحاد مخرج الحديث ث لأنه عند الشيخين بإسناد واحد .
انظر : الفتح بتصرف ٧ / ٤٧٢ .

سقط من الأصل ، والمثبت من س والمطبوع .
ساقطة من ص .

في الأصل : فكأن ، والمثبت من ع .

(٦) ساقطتا من الأصل ، والمثبت من ع .

كتاب الجهاد / باب المبادرة بالغزو ...
إنلح

قال القاضي : مفهوم مراد النبي (صلى الله عليه وسلم) الاستعجال إلى بني قريظة دون التواني ، لا قصد تأخير الصلاة نفسها .
فمن أخذ بالمفهوم صلى حين خاف فوات الوقت ، ومن [أخذ] (١) بظاهر اللفظ أخر ، ففيه حجة للقائلن بالظاهر وللقائلن بالمفهوم .
(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من من .

كتاب الجهاد / باب رد المهاجرين إلى الأنصار منألهم ...
إنلح

(٢٤) باب رد المهاجرين إلى الأنصار منألهم من

الشجر والثمر حين استغنوا عنها بالفتوح

٧٠ - (١٧٧١) وحدثنى أبو الطاهر وحرمله ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، قال : لما قدم المهاجرون - من مكة - المدينة ، قدموا وليس بأيديهم شيء ، وكأ أنصار أهل الأرض والعقار ، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصابت ثمار أموالهم كل عام ، ويكفونهم العمل والمؤونة .

وكانت أم أنس بن مالك ، وهي تدعى أئمة سليم ، وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة ، كان أخا لأنس لأفه ، وكانت أعطت أم أنس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنماثا لها ، فأعطاه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أم المن ، مولاته ، أئمة أسامة بن زيد .

قال ابن شهاب : فأخبرني أنس بن مالك ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما فرغ من قتال أهل خيبر ، وأنصرت إلى المدينة ، رد المهاجرون إلى الأنصار منألهم أئمة كانوا منحوهم من ثمارهم .

قال : فرد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى أئمة عناقها ، وأعطى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أئمة ٢ يمن

وذكر الحديث في مواساة الأنصار للمهاجرين .

فيه فضيلة الأنصار ، وما كانوا عليه من الأخلاق الحميدة وكرم النفوس وحب الإسلام وأهله .

وأما كفايتهم للعمل والمونة على لن يعطوهم أنصاف ثمار أموالهم ، فأصل في المساقاة أيضاً ، وليس كل أحد كان معهم بهذا السبيل ، إنما ذلك لمن لم يرض أخذ ذلك بغير عوض من المهاجرين .

وقوله : (وكانت أعطت أم أنس رسول الله طه عذاقاً) : جمع عئق ، وهي النخلة ٤

مثل كلب وكلاب .

وقوله : (فأعطاه رسول الله ! أم أيمن مولاته ! : مما يدل على ماقلناه أنه لم يكن

كل ما واسوا به على المساقاة ؛ إذ لم يأخذه النبي طه ولا أم أيمن على ذلك ، لانما كانت مواساة وارفاقاً .
وقول أنس : (فلما فرغ رسول الله ! من خير وانصرف إلى المدينة ، رد المهاجرون
إلى الأنصار منائهم ، ورد رسول الله ! إلى أمي عذاقه ال : لأنهم استغنوا بما فتح الله - تعالى - عليهم من الأبحاف بالانصار ،
وكذلك في الحديث الآخر : (حتى فتحت عليهم

٧٨ / ب

١١٢ كتاب الجهاد / باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائهم ...

إلخ

مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أَثَمِ بْنِ إِيمَنَ ، أَمِ اسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ .

فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمَةً رَسُولُ اللَّهِ كَلِيَّةً ، بَعْدَ مَا تَوَفَّى أَبُوهُ ، فَكَانَتْ أَثَمُ ابْنُ إِيمَنَ تَحْضُنُهُ ، حَتَّى كَبُرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَعْتَقَهَا
، ثُمَّ أَنْكَحَهَا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ ، ثُمَّ تَوَفَّيَتْ بَعْدَ مَا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمِخْسَةِ أَشْهُرٍ .

٧١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا
- وَقَالَ حَامِدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : أَنَّ الرَّحْلَ - كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) النَّخْلَاتِ مِنْ أَرْضِهِ حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ
وَالنُّضِيرُ ، يَجْعَلُ - بَعْدَ فَلَكَ - يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ .

قَالَ أَنَسِي : وَإِنْ أَهْلِي أَمْرُونِي أَنْ أَتِيَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ بَعْضَهُ -
قُرَيْظَةَ وَالنُّضِيرَ (١) .

وقد جاء في الحديث : أن النبي كله / قال للأنصار لما فتح الله - سبحانه - قريظة والنضير : (إن شئتم قسمتم أموال بني النضير بينكم
وبينهم) (٢) ، وأقيم على مواساتكم المهاجرين في ثماركم ، وإن شئتم أعطيتها المهاجرين دونكم ، وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم) فقالوا :
أعطهم دوننا ونقيم على مواساتهم .

فأعطاهما النبي ! للمهاجرين ، ورد الأنصار منائهم واستغنوا عنها (٣) .

وليس في هذا حجة في الرجوع في الهبة ؛ لأنها لم تكن هبة أصول ، إنما كانت هبة منافع وميراث غير موبدة يصح استرجاعها في كل
وقت .
والمناح : العطايا .

كانت أم أيمن وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب من الحبشة ، وذكر تزويجها زيد بن حارثة .
وكذا ذكره الواقدي أنها حبشية ، يبين ما ذكرنا أنها كانت سوداء ، وأن لها خرج

(١) كان فتح قريظة عام (٥ هـ) ، وبني النضير على وقع ستة أشهر من وقعة بدر .
انظر : كتاب المغازي ، بحديث بني النضير في البخاري .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمنبت من الأبى .

(٣) لم نعثله على ذكر إلا في الفتح ، وعزاه ابن حجر للحاكم في الليل من حديث أم العلاء ، قال النبي ! للأنصار لما فتح النضير : (إن
أحببتم قسمت بينكم ما أفأ الله علي ، وكان المهاجرون على ما هم عليه من للسكنى في منازلكم وأموالكم ، د ان أحببتم لمطيهم وخرجوا
عنط فاختاروا للثاني .
انظر : الفتح ٧ / ٣٨٧ .

كتاب الجهاد / باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائهم...
إلخ ١١٣ وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ كَلَهُ قَدْ أَعْطَاهُ أَمَّ أَيْمَنَ - فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ فِي "أَعْطَانِيهِنَّ" ، فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ فَفَعَلَتْ الثَّوْبَ فِي عُنُقِي وَقَالَتْ : وَاللَّهِ ، لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيَهُنَّ .

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (يَا أُمَّ أَيْمَنَ ، اتْرُكِيهِ وَلَكِ كَمَا وَكَّأَ) .
وَتَقُولُ : كَلَا .

وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ .
فَجَعَلَ يَقُولُ كَمَا حَتَّى أَعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ .
أسامة بن زيد ، وأنها على ما ذكر بعض المؤرخين كانت من سبي الحبشة أصحاب الفيل حين هزمهم الله - سبحانه - لكن يبقى من الاعتراض على ما ذكرنا أنه لو كان ذلك لم ينكر الناس شبه ابنها أسامة لها في الواد .
واسمها بركة وتكنى بأُم الضياء ، وقد نسبوا بركة بنت حصن بن ثعلبة بن عمر بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان ، كنيته بابنها أيمَن بن عبيد الحبشي (١) - زوجها قبل زيد بن حارثة .

والمعروف أن الحبشية إنما هي بركة أخرى جارية ، كانت لأُم حبيبة ، كانت تخدم النبي! أيضا .
وقد قال ابن عبد البر : واطنًا أم أيمَن المذكورة ، وقد تقدم من هذا في باب الضيافة ، وإبادة أم أيمَن من يرد ما كان [أعطاه] (٢)
من مال أهل أنس ، مما أعطوه في عوضها النبي كله عشرة أمثاله ظنا منها أنها كانت منحة موبدة ، وأراد النبي طدا! استردادها بدلها ؛ لأنه كان يبرها ، ولها عليه حق الرضاع والحضانة .

٣٣٠٢٤ (25) باب جواز اجل من طعام الغنيمة في دار الحرب

قال الإمام : هذا فيه رد الهبة إن كانوا أعطوها على التأييد ، وقد ذكرنا الاختلاف في المنافع ، هل ينهى عن شرائها كما ينهى عن شراء الرقاب الموهوبة ؟ والظاهر أن أم أنس أعطت النبي! العذاق ملكا ، وقد رده كله عليها .
وقد كان بعض شيوخنا يقول : إن كان شراء الهبة بسؤال من الموهوب ورغبة من الواهب والرفق والحض للموهوب في ذلك فإنه (٣) خارج عما نهى (٤) عنه ، والأنصار لم يطلبوا هاهنا رد الهبة ، وإن كان أنس حكى عنه مسلم أن أهله أمروه أن يأتي النبي! فيسأله ما كان أهله أعطوه ، قال : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ! فَأَعْطَانِيَهُنَّ .

ولعله أعطاه لأنس وليس بواهب ، أو علم منه خفة ذلك عليه ورغبته فيه .
والعذق (٥) ، بفتح العين : النخلة ، وبكسر العين : الكباسة .

فلعل عذاقا جمع عذق المفتوح العين .

(٢) (٣) (٥)

لنظر : الاستيعاب ٤ / ١٧٩٣ .

ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

في ع : لأنه ، والمثبت من الأصل .

سبق في كالهبة (١٦٢٥) .

ولا يعرف العذق بالفتح : النخلة ، إلا عند أهل الحجاز ، وهي - أيضا - كل غصن له شعب .

وقال الجوهري : هي النخلة ، يحملها ، تقول : أعذق الازخر : إذا أخرج ثمره ، ويقال بمعنى : أظهر ، وتقول : أعذقت النخلة : قطعت سعفها .

انظر : اللسان ، بتصرف .

١ / ٧٩

١١٤ كتاب الجهاد / باب جواز اجل من طعام الغنيمة في دار الحرب

(٢٥) باب جواز اجل من طعام الغنيمة في دار الحرب
 ٧٢ - (١٧٧٢) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سليمان - يعني ابن المغيرة - حدثنا حميد بن هلال عن عدي اللأ بن مغفل ، قال :
 أصبت جراباً من شحم ، يوم خيبر .
 قال : فالتزمته ، فقلت : لا أعطى اليوم أحلاً من هنا شيئاً .
 قال : فالتفت فإذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متبسّفا .

[قوله] (١) : (أصبت جراباً من شحم يوم خيبر ، فالتزمته ، فقلت : لا أعطى اليوم منه
 أحداً شيئاً) ، وفي الرواية الأخرى : (فيه طعام وشحم) : الجراب ، بكسر الجيم : المزود .
 قال الإمام : هذا لأنه من قليل الطعام الذي يحتاج لأكله بعض أهل الجيش .
 ومالك - رضي الله عنه - يبيح للواحد من الجيش أن يأكل قدر ما احتاج إليه من الطعام [المغنوم] (٢) ، ولا يرى ذلك غلولا (٣)
 قال القاضي : أجمع علماء المسلمين على إجازة كل طعام الحربيين ما دام / المسلمون
 في دار الحرب ، يأخذون منه قدر حاجتهم (٤) .

وجمهورهم على جواز ذلك بإذن الإمام وغير إذنه ، وحكى عن الزهري أنه لا يكون إلا بإذنه ولم يوافق عليه .
 وقال الشافعي : لا يأخذ منه إلا بقدر حاجته ، فإن أخذ منه فوقها أدى قيمته في المقام ، وكذلك إن أخذ ما لا يضطر إليه في القوت
 من الأشربة والأدوية ، وأجاز مالك له أخذ ما فضل وكله في أهله بعد رجوعه .
 وقال الأوزاعي : وذلك فيما قل منه .
 وقال سفيان : يرد ذلك للإمام ، وهو قول أبي حنيفة .
 واختلف في ذلك قول الشافعي ، فأجاز له مرة جملة .
 وجمهورهم على منعه أن يخرج بشيء منه إلى أرض الاسلام ، إذا كان له قيمة ، وحكموا له حكم الغنيمة .
 وقال الاصراعي : ما أخرج من ذلك إلى أرض الاسلام فهو له (٥) .
 واختلفوا بعد ذلك فيما يحتاج إليه من غير الطعام من السلاح والدواب والثياب ، ليقاتل عليه ويركبه في رجوعه ، ويلبسه مدة مقامه
 واختلف فيه قول مالك وأصحابه .

وبإجازته قال الثوري والحسن ، ومن أجاز استعمال ذلك في وقت الحرب دون غيره

(١) بياض في الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

(٣) لنظر : الموطأ ١ / ٤٥٢ ، الاستذكار ١٤ / ١١٩ ، بدائع الصنائع ٧ / ١٢٤ .

(٤) هذا كلام ثبي عمر .

انظر : الاستذكار ١٤ / ١٢٠ .

(٥) لنظر : السابق .

كتاب الجهاد / باب جواز ال من طعام الغنيمة في دار الحرب ١١٥ ٧٣ - (...) حدثنا محمد بن بشر العبدى ، حدثنا بهز بن أسد
 ، حدثنا شعبة ، حدثني حميد بن هلال قال : سمعت عبد الله بن مغفل يقول : رمى إلينا جراب فيه طعام وشحم ، يوم خيبر ، فوثبت
 لأن نه .

قال : فالتفت فإف! رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فاستحييت منه .

الثافي والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو حنيفة وأبو يوسف (١) .

وذكر ابن المنذر والخطابي أن هذا مما لم يختلف فيه أهل العلم ، إلا أن الأوزاعي شرط في هذا إذن الإمام (٢) .

وكذلك فيما قل قدره مما يحتاج إليه كالجلد تقطعه خفافاً ونعلاً والابرة وشبهها ، فأجازه مالك وغيره ، ونحوه قول ابن حنبل ، ومنع ذلك الثافعي وأصحاب الرأي جملة .
قال الثافعي : وعليه قيمته إن تلف وأجرة استعماله ومانقصه الانتفاع .
ولم يختلف فيما بلغ من طعام وغيره إذ ثمنه مغنم .
وقوله في الحديث : (فرآني رسول الله ! فاستحييت منه) : أي لما رآه يحرص

٣٣.٢٥ (26) باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام

على أخذه ، أو لقوله : لا أعطى اليوم منه أحداً شيئاً .
وفيه أن الزكاة لا تتبع بعض ؛ إذ لو تبعضت لم تكن إلا على مايجوز كله لهم ويحل ، ولو لم تجز على الشحم ونعمه لما حل لنا كله .
وفيه جواز كل شحوم اليهود التي حرمت عليهم ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثافعي وعامة الفقهاء ، إلا أنه مكروه في المشهور عن مالك ، وهو عند غيره دون كراهة ، وله نحوه أيضاً .
وذهب كبار أصحاب مالك إلى تحريمها ، وحكى ابن المنذر ومحمد بن مالك نحوه ، وهو مبني على أن الزكاة تتبع بعض ، وأنه لا تعمل فيما حرم كما لا تعمل في اللحم .
ومالك في المشهور عنه والكافة لم تقم عندهم فيه دلالة على التحريم ، وقد أحل لنا طعامهم .
وجأت هذه الآثار في كل ثلث حومهم فلم يحرم عندهم ، لكن مالكا لما كان المباح طعامه وليس الشحم من طعامهم الذي أحل لهم اتقاه .
وفيه جواز كل ذبائح أهل الكتاب ، وقد أجمع أهل العلم على حلها إذا ذكر اسم الله عليها (٣) وكثر العلماء على أن المراد بقوله : { وَطَعَامُ النَّبِيِّ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ } (٤) أنها
(١) للغنى ١٣ / ١٣٢ ، ١٣٦ .
(٢) انظر : مختصر سقئ أبي داود ٤ / ٣٥ ، ٣٦ .
(٣) الثمحم في الحيوان هو جوهر السمن ، والعرب تسمى سنام البعير شحماً ، وبياض البطن شحماً ، والجمع شحوم .
هذا في اللغة ، أما عند العلماء فهو الذي يكون في الجوف من شحم في الكلى أو غيره .
ويقول البعض : الشحم كل ما يذوب في النار مما في الحيوان ، والألفاظ التي ذات صلة بها : الدهن ، وهو ما يدهن به من زيت وغيره ، وهو أعم من الثمحم ؛ لأنه يكون من لطيان والنبات ، والثمحم لا يكون إلا من الحيوان ، وكذلك الدسم وهو الودك ، ويتناول الإلية وللسمان وشحم البطن والظهر والدهن ، فهو أعم من الشحوم .
انظر : اللسان ، المغنى ٨ / ٨١٠ .
(٤) المائدة : ٥٥ .
٧٩ / ب

١١٦ كتاب الجهاد / باب جواز الاكل من طعام الغنيمة في دار الحرب (...) وحديثاه محمد بن المثنى ، حديثاً أبو داود ، حديثاً شعبه ،
بهنا الإسناد .
غيره
أنه قال : جراب لمن شحم .
ولم يذكر الطعام .
الذبائح ، إلا ماروى عن ابن عمر من كراهتها .

قال الداودي عنه قال : وأي شرك أعظم من قولهم في المسيح وعزير ، قال : ولعله شك أن تكون الآية منسوخة ، والمعروف عن

ابن عمر : لاتوكل ذبائح أهل الكتاب إذا لم يسموا عليها اسم الله - سبحانه - ولم يقل أحد في الآية : إنه السوخة ، دائما قيل / : إنها ناسخة لآية الأنعام ، قوله : { وَلَا تَكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ عَلَيْهِ } (١) .
وقيل : مخصوصة مستثناة منها .

واختلفوا فيما أهلوا به لغير الله من اسم المسيح أو كائسها وشبهها ، فكرهه مالك والليث والثوري وأصحاب الرأي والنخعي وحامد صائغ وكثرهم ، وروى مثله عن علي .

وأباحه عطاء ومجاهد ومكحول والشعبي ، وقالوا : آية المائدة ناسخة لآية الأنعام ، ومستثناة مخصصة منها ، وقالوا : قد علم الله - تعالى - أنهم يقولون ذلك ، وقاله ابن حبيب ، وكرهه الشافعي .

واختلف إذا ذبح ولم يسم ثميثا ، فمنعه أبو ثور ، وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها - وعلي وابن عمر - رضي الله عنهم .
وقال أحمد واسحق : لا بأس به واختلفوا إذا ذبحوا ما كان لمسلم وغير ملكهم ، فمنعه ربيعة .
واختلفوا فيه عن مالك (٢) .

(١) ١ لأنعام : ١٢١ .

(٢) ١ نظر : الطبري ٩ / ٥٧٥ ، القرطبي ٦ / ٧٧ .

كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام
(٢٦) باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام

١١٧

٧٤ - (١٧٧٣) حدثنا إسحق بن إبراهيم الخطلي وابن أبي عمر ومحمد بن رافع وعبد بن حميد - واللفظ لابن رافع - قال ابن رافع وابن أبي عمر : حدة شا .

وقال الآخرون : أخبرنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر ، عن الرفرى ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباسي ؛ أن أبا سفيان أخبره ، من فيه إلى فيه .

قال : انطلقت في الملة التي كانت بيني وبين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : فبينما أنا بالشام ، إذ جاء بكاتب من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل - يعني عظيم الروم .

قال : وكان دحية الكلبي جاء به ، فدفعه إلى عظيم بصرى ، فمنعه عظيم بصرى إلى هرقل .

فقال هرقل : هل ههنا أحد من قوم هنا الرخلي انذى يزعم أنه نبي ؟ قالوا : نعم .

قال : فدعيت في نفر من قريش ، فدخلنا على هرقل ، فجلسنا بين يديه .

فقال : أيكم أقرب نسما من ! فأ الرخلي النى يزعم أنه نبي ؟ فقال

حديث [أبي] ! (١) سفيان وهرقل

قول أبي سفيان : (انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله !) : يريد مصالحته (٢) مع أهل مكة سنة الحديبية عشرة أعوام إلى أن نقضوا عليه ، فكان سبب غزوة الفتح .

وذكر في الحديث أن الذي جاء بكاتب رسول الله ! دحية الكلبي (٣) ، قال الإمام : ويقال بفتح الدال وكسرهما .

وقال ابن السكيت : هو بالكسر لا غير .

وقال أبو حاتم : هو بالفتح لا غير .

قال المطرز : والدحي الدوساء ، واحدهم دحية .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) في س : صلحه .

(٣) هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن امرئ القيس بن الخزرج بن ثور بن كلب للكلبي ، صاحب رسول الله ! ورسوله إلى قيصر ملك الروم عام (٥ هـ) ، كما قال خليفة بن خياط .
وغلظه الذهبي فقال : بل السادسة بعد الحديبية كما ذكره أبو سفيان في دطديث الطويل لهرقل ، روى عن النبي في أبي داود ، وروى عنه آخرون .

وكان جبريل يأتي رسول الله على صورته ، وكان لجل الناس وجها ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله إلا بدرأ ، شهد اليرموك ثم سكن دمشق بعد ذلك وصح أن صفية وقعت في سهم دحية يوم خيبر فأخذها النبي منه وعوضه بسبعة أرؤس .

لنظر : طبقات ابن سعد ٤ / ٢٤٩ ، الاستيعاب ٢ / ٤٦١ ، أصد للغابة ٢ / ١٥٨ ، تهذيب للكمال ٨ / امض .
١١٨ كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعو إلى الإسلام أبو سفيان : فَقُلْتُ : أَنَا ، فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي ، ثُمَّ دَعَا بَرَجْمَانَهُ فَقَالَ لَهُ : قُلْ لَهُمْ : إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ أَتَدْرِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، فَإِنْ كُنْبَنِي فَكُنْبُوهُ .
قَالَ : فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : وَائِمُّ اللَّهِ ، لَوْلَا خَافَةٌ أَنْ يُؤْثَرَ عَلَى الْكَذِبِ لَكُنْتُ .
ثُمَّ قَالَ لِبَرَجْمَانِهِ : سَلْهُ : كَيْفَ حَسَبُهُ فَيَكُمُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : هُوَ فِينَا فَوْ حَسَب .
قَالَ : فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ ؟ قُلْتُ : لَا .

قَالَ : فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُودَ مَا قَالَ ؟ قُلْتُ : لَا .
قَالَ : وَمَنْ يَتَّبِعُهُ ؟ أَشَرَفُ النَّاسِ أَمْ ضَعْفَاؤُهُمْ ؟ قَالَ : قُلْتُ : بَلْ ضَعْفَاؤُهُمْ .
قَالَ : أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا ، بَلْ يَزِيدُونَ .
قَالَ : هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ لِيْنِهِ ، بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ، سَخَطَةً لَهُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا .
قَالَ : فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ لِلَّهِ ؟ قَالَ : قُلْتُ : قَاتَلْتُمْ الْوَحْدَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالًا ، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ .
قَالَ : فَهَلْ يَغْدُرُ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَتَحْنُ مِنْهُ فِي مَلَّةٍ ، لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا .
قَالَ : فَوَاللَّهِ ، مَا أَمَكْنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخَلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ .
قَالَ : فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ ؟ قُلْتُ : لَا .
قَالَ دَرَجْمَانَهُ : قُلْ لَهُ : إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبِهِ فَرَعَمْتُ ؟ نَهَ فَيَكُمُ فَوْ حَسَبِ وَكَلَّمَ الرُّسُلَ يَهْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهِ .
قال القاضي : إنما هو هنا اسم لا صفة ، وهو دحية بن خليفة ، معروف .

(وعظيم بصرى) بضم الباء : أميرها ، وهى من مدن الشام ، وهى مدينة حروان .
وقول هرقل : (هل هاهنا أحد من قوم هذا الرجل) ثم قوله : لأأيكم أقرب نسبا منه) :
دليل على أن قوم الرجل أعلم به وبما يشينه ويلحق به ، لقربه منهم .
وقوله : ، فأجلسوني بين يديه وأجلسوا أصحابي خلفي) ، وقول هرقل لهم : (إن كذب فكذبوه) .
قيل : إنما أجلسهم خلفهم (١) لئلا يستحيوه بالمواجهة إن كذب .

وفيه أن خبر الجماعة أوقع في النفوس من خبر الواحد ، لاسيما إن كانوا عددا كثيرا ، فقد يقع العلم بخبرهم .
وقول أبي سفيان : لولا مخافة أن يوثر عنى الكذب) : دليل على أن الكذب مذموم مهجور في الجاهلية والاسلام (٢) .
وقوله : (كذلك الرسل تبعث في أحساب قومها) : دليل على أن الحساب أولاً
(١) فى س : خلفه .
(٢) انظر : الاستذكار ١٤ / ١٨٠ وما بعدها .

كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الاسلام ١١٩ وَسَأَلْتُكَ : هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ ؟
فَرَعَمْتُ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكَ آبَائِهِ .
وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ ، أَضْعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ ؟ فَقُلْتُ : بَلَّ

بالتقديم في أمور المسلمين ومهمات الدنيا والدين ؛ ولذلك جعلت الخلافة على قول دهاة المسيحي ، وصحيح الآثار في قريش ؛ ولأن ذوى
الأحساب أحفظ على تدنيس أحسابهم بما لا يليق بهم .

وقوله في الضعفاء : أتباع الرسل دون أشرافهم : لأن الرياسة (١) والشرف يأبى من انحطاطه لغيره وتسويد غيره عليه برياسة ،
وأنفسهم تأنف من الاتباع إلا من هداه الله - سبحانه - لرشده .

والضعفاء ليس عليهم معنى للشيطان من ذلك ، فكانوا أقبل للاتباع وأطوع للهدى من أولئك ، وأعدم لأسباب الأنفة [و] (٢) الحسد
في الظهور منهم .

وقوله : (كذلك الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب) : أصل البشاشة : اللطف بالرجل وتأنيسه ، يقال : بش وبشش .

وهذه الرواية أصح من رواية : (بشاشة القلوب) .

قال الإمام : الذى استدلل به هرقل على نبوته طه مما لا ينتصب دليلا قاطعا عند المحققين ، دأما الدليل القاطع على النبوة المعجزات
الخارقة للعادات المعلوم منها المعارضات .

وأما قوله : (ذو حسب) ، وكون أتباعه شرفاء / أو ضعفاء يزدون أو ينقصون ،

وهل الحرب سجال أم لا ؟ فليس بأدلة قاطعة على نبوة النبي ! ، كما قلنا .

ولعل هرقل كان عنده أخبار عن كون هذه علامات في هذا للنبي محل ، وقد قال في الحديث : (وقد كنت أعلم أنه خارج ولم كن
أظن أنه منكم) .

وكتابه ! إليه فيه دلالة على ان اليسير من القرار كالأية ونحوها بخلاف حكم كثيره ؛ لأن القرآن لايسافر به إلى بلد الحرب (٣)
والجنب أبيع له منه الآية والآيتان على جهة التعوذ .

وقوله : (الحرب سجال) : أصل المستقيان بالسجل يكون لكل واحد منهما سجل .

والسجل : الدلو الملقى .

وقوله ! : (فإن توليت فإن عليك إثم الأريشين) : قال الإمام : ويروى (الأريسين) (٤) بالياء و(الأريشين) بالهمزة ، وقد اضطرب
في معنى هذه اللفظة

(١) في الأصل : الدياسة ، وهو تصحيف ، والمثبت من س .

(٢) في الأصل : في ، ولا معنى لها .

(٣) الاستدكار ١٤ / ٥٢ وما بعدها .

(٤) رواية حسن لطلولنى ، وعبد بن حميد .

قال الخطابى : روى هكذا بالياء جميع روايات البخارى .

انظر : اعلام الحديث للخطابى ١ / ١٣٦ .

٨٠ / ١

١٢٠ كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ضَعَفَاؤُهُمْ ، وَهُمْ آدِبَاغُ الرُّشْلِ .
وَسَأَلْتُكَ : هَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَتْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا ، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعُ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ
يَنْهَبُ فَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ .

وَسَأَلْتُكَ : هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ ! بَيْنَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطَةٌ لَهُ ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا ، وَلَنَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ .

وَسَأَلْتُكَ : هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ ؟ فَرَعَمْتُ

اضطرابا كثيرا ، وأمثلة ما أحفظ في ذلك أن المراد به : الاكارون (١) أو الملوك والروساء .

قال ابن الأعرابي : أرس الرجل يأرس أرسا صار أريسا ، أى كالأرس ، وأرس يورس محله وهو الأرش ! ، وجمعه الأرشميون ، والإريس وجمعه الأرش!ون وأرارة .

قال الإمام : فيكون المعنى على هذا : إن عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لك .

ونبه بالأكرارين على الرعايا ؛ لأنهم الأغلب في رعاياه ؛ إذ هم أكثر انقيادا من غيرهم ، وقد يراد به - أيضا - الملوك والرؤساء فيكون المعنى على هذا التأويل : فإن عليك إثم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة ويأمرونهم بها ، وهذا يعود إلى قريب من المعنى الأول .

قال القاضي : يعضد التأويل الأول الذي اختاره أنه قد جاء منصوبا في الحديث .

ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال ، وقال فيه : دان لم تدخل في الإسلام فاعط الجزية ، ثم قال : وإلا فلاتحل بين الفلاحن وبين الإسلام .

وفي رواية ابن وهب : (وإثمهم عليك) .

قال أبو عبيد : الفلاحون هنا : الزارعون خاصة ، لكن أراد بهم جميع أهل مملكته ؛ لأن كل من يزرع عند العرب فلاح ، ولي ذلك بيده أو وليه له غيره .

وأصل هذا في كتاب الله قوده تعالى : { رثنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السيل } (٢) وقوده تعالى : { يَقُولُ النَّبِيُّ امْشِعْ اِعْفُوا لِنُفْيَ اِمْتَكَبُوا لَوْلَا اَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ } (٣) .

وقال بعضهم : من قال : (اليريسيون) فمن التبخر ، يقال : رأس يرأس ريسا وريساننا : إذا تبخر ، ورأس يرأس رؤسا أيضا .

وحكى الخطابي : إن الذين كانوا يحرقون أرضهم كانوا مجوسا ، يقول : عليك إثم المجوس (٤) .

وأنكر أبو عبد الله القزاز الياء في ذلك ، وقال : صوابه عندى : (الاءريسيون) .

وقال أبو عبيدة : المحفوظ : (الاءريسين) ، وفي كتاب ابن السكن في تفسيره : يعنى اليهود والنصارى ، قيل : هم أتباع عبد الله بن أريس ، وهذا الذى ينسب إليه الأروسية (٥) من النصارى ، ولهم

(١) جاء في رولية ابن بسحق : (فإن إثم الاريين عليك) .

البداية والنهاية ٤ / ٢٦٣ .

(٢) ١ لأحزاب : ٦٧ .

(٣) سبأ : ٣١ .

(٤) أعلام الحديث ١ / ١٣٧ ، غريب الحديث ١ / ٤٩٩ وما بعدها .

(٥) في المال : الأروسية .

كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ١٢١ أنهم يزيدون ، وكذلك الإيمان حتى يتم .
وسألتك : هل قاتلتهم ؟ فرعمت أنكم قد قاتلتهم .

فتكون الحرب بينكم وبينه سجالا ، ينال منكم وتناولون منه ، وكذلك الرسل تبطل ثم تكون لهم العاقبة .

وسألتك : هل يغدر ؟ فرعمت أنه لا يغدر ، وكذلك الرسل لا تغدر .

وسألتك : هل قال ! نا القول أحد قبله ؟ فرعمت أن لا .

فقلت : لو قال هنا القوا أحد قبله ، قلت : رجل أنتم بقول قيل قبله .

قال : ثم قال : بيم يأمركم ؟ قلت : يأمرنا بالصلاة والركعة والصلة والعفافة قال : إن يكن ما تقول فيه حقا ، فإنه نبي ، وقد كنت أعلم أنه خافني ، ولم املن أظنه منكم ، ولو انى أعلم انى أخلص إليه ، لأحببت

مقالة معروفة في عيسى - عليه السلام - ويقال لهم : (الأروسيون) أيضا ، وهم لا يقولون بإلهية عيسى ، متمسكون - أيضا - بما كان عليه (١) .

وقوله : (ولو أعلم أني أخلص إليه لأحببت لقاءه! : كذا في مسلم ، وكذا في البخاري :
 (لتجشمت لقاءه) (٢) ، وهو أصح في المعنى من (أحببت) .
 ويحتمل أن (أحببت! مغيرة / منها) .

والتجشم منها أشبه ، وهو تكلف الوصول إليه على مافيه من المشقة عليه ؛ لبعده داره ، ومخالفة حاله ، ولكنه رأى أن تخلصه إليه بعيد
 من كثرة من بينه وبينه ، فمن كان يختطفه ويحول بينه وبين الوصول إليه ، ولما كان من الملك الذي كان يزول عنه ، وكان الإسلام
 لم يتمكن من قلبه ولم يرد الله - سبحانه - هدايته كما أراد هداية النجاشي جل اسمه .

وقوله : (ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه وليبلغن ملكه ماتحت قدمي) : يعني أرضه ومكانه ؛ لأنه كان حينئذ بالشام وتحقيقاً منه
 أنه علم أنه النبي حقاً ، لكنه يثيح بحاله وخشي خلع قدمه له ، على ما جاء مفسراً في البخاري (٣) ، فأصر على كثره بعد علمه به
 وكان أشد في المحبة عليه .

قال الإمام : وقول أبي سفيان لأصحابه : لقد أمر أمر ابن أبي كبشة) : يعني عظيم أمره ، إنه لمخافه ملك بني الأصفر : ونسبه لأبي
 كبشة ، قيل : لأنه كان جدام

(١) الأدرشي هو الأكار (عن ثعلب) ، والأمير (عن كلا) .
 حكاها من باب فاعيل ، والأصل عنده فيه رئيس على فاعيل ، من للرياسة .
 ومال الأزهرى : هي من كلام أهل الشام .
 انظر : لسان العرب ، مادة الرس) .

(٢) البخاري ، كبد الوحي ، بحديث أبي سفيان مع هرقل ٨ / ١ .

(٣) لفظ للبخاري : (فإن كان ماتقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين وقد كنت أعلم أنه خارج لم كن أظن أنه منكم ، فلوئني
 أعلم ...

(كبد الوحي ، بحديث أبي سفيان مع هرقل ٨ / ١ .
 ٨٠ / ب

١٢٢ كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعو إلى الإسلام لقاعه ، ولو كنت عنده لغسلت عن
 قلبيه ، وليلغن م!ه ما تحت قدمي .

قال : ثم دعا بكتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقرأه ، فإفا فيه : (بسم الله الرحمن الرحيم .
 من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم .

سلام على من اتبع الهدى .

أما بعد ، فإنني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم ، وأسلم يؤتاك الله أجرك مرتين ، وإن تؤبئت فإن عليك إلم الأرضيين ، ويا أهل
 الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أئباً فإن تولوا فقولوا
 أشهدوا بأننا مسلمون} (١) .

أجداده لأمه ، وقيل : إنه خالف العرب وكان يعبد الشعري - العبور - ويقول : فإنها تقطع السماء عرضاً ، وليس في النجوم مايقطع
 السماء عرضاً سوى هذا النجم ، فعبده دونها ؛ لمخالفتها لها .

والمنجمون ينكرون هذا القول ، كأنه أشار إلى أنه خالف مذهب العرب في العبادة كما خالف أبو كبشة .
 قال القاضي : قال أبو الحسن الجرجاني النسابة : في معنى نسبة الجاهلية للنبي طه

لأبي كبشة عداوة له ، ودعوة له إلى غير نسبه المعلوم المشهور ؛ إذ لم يمكنهم الطعن في نسبه الشهير .

وكان وهب بن عبد مناف بن زهرة جده أبو أمنة يكنى أبو كبشة ، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد البخاري أبو سلمى (٢) بن عبد
 المطلب كان يدعى أبا كبشة ، وكذلك - أيضاً - في أجداده من قبل أمه أبو كبشة جده من غالب بن الحارث ، هو أبو قيلة أم وهب

ابن عبد مناف أبو آمنة أمه ! ، وهو خزاعي ، وهو الذي كان يعبد الشعري ، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة ، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي (٣) .
وقال مثله كله محمد بن حبيب البغدادي .

وزاد أبو نصر بن مأكولا : وقيل : أبو كبشة هم ولد حليلة مرضعته ! (٤) .

وقوله : (إنه ليخافه ملك بني الأصفر) : قال ابن الأنباري : وسمى الروم بنو الأصفر لأن جيشا من الحبشة غلب على ناحيتهم في بعض الدهور ، فوطئ نساءهم ، فولدوا أولادا أصفر من بياض الروم وسواد الحبشة ، فنسب الروم إليهم .

وقال أبو إسحق

(١)* عمران : ٦٤ .

(٢) في الأصل : أبو سهل ، والمثبت من س .

(٣) للبيهقي في دلائله ١ / ١٨٢ ، أعلام الحديث للخطابي ١ / ١٣٨ ، الفتح ١ / ٤٠ .

(٤) انظر : المال لابن مأكولا ٧ / ١٥٦ .

كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ١٢٣ فلما فرغ من قراءة الكتاب ارتفعت الأصوات عنده وكثر اللغط ، وأمر بنا فأخرجنا .

قال : فقلت لأصحابي حين خرجنا : لقد أمر أمر ابن أبي كبشة ، إنه ليخافه ملك بني الأفر .

قال : فما زلت موقنا بأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه سيظهر ، حتى أدخل الله على الإسلام .

(...) وحدثناه حسن الحلواني وعبد بن حميد ، قالوا : حدثنا يعقوب - وهو ابن إبراهيم بن سعد - حدثنا أبي ، عن أبي ، عن أبي ، عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد .

!زاد في

الحري : إنما نسبوا إلى الأصفر بن الروم بن عيسى بن إسحق بن إبراهيم ، وهذا أشبه من قول ابن الأنباري .

وقوله طه : (أسلم تسلم) : من محاسن الكلام وبليغه وإيجازه واختصاره ، وجمع بقوله ! : (تسلم) نجاة الدنيا من الحرب والخزي بالجزية ، وفي الآخرة من العذاب .

وقوله في كتابه ! له : (إلى عظيم الروم) : أي الذي تعظمه الروم ، ولم يقل له :

إلى ملك الروم ، لما تحت هذه الكلمة من المعاني التي لا يستحقها إلا من أوجبها له الإسلام ، ولما فيه من التسليم له بالملك لهم ، لكنه لم يخله من المبرة والتكريم بما تقدم من مخاطبته بعظيم الروم ؛ تأليفاً وحسن أدب وتلعن كله ، وتأنيسا على الإسلام .

وقوله : (السلام على من اتبع الهدى) : حجة على منع السلام على غير المسلم .

وقد اختلف الناس في ذلك ، فأجازه كثير من السلف ومنعه آخرون ، وأجازه بعضهم إذا كان للاستئلاف أو لحاجة له إليه أو للإمام معه ، وقد جاء في الحديث عنه كله النهي عن ابتدائهم بالسلام (١) وسيأتي هذا بعد بأفسر من هذا في كتاب السلام والاستئذان . وقال بعضهم : إنما يسلم عليهم كما فعل النبي كله في هذا الحديث ، وقد اتخذ الناس أصلا في صفة السلام على من كره السلام ديناً أو دنيا ، واضطر إلى مخاطبته .

وفي الحديث حجة لأحد القولن في جواز معاملة المشركين بالدراهم المنقوشة فيها اسم الله - سبحانه - للضرورة (٢) إلى ذلك ، وإن كان عن مالك الكراهة فيها ، ولأن ما في هذا الكتاب من ذكر الله - تعالى - كثير مما في الدراهم .

وقوله ! : (يوتك الله أجر ك مرتين) : أي لإيمانك بعيسى واتباعك شريعته ،

(١) قال ابن حجر : ليس المراد من هذا التحية ، بكا معناه سلم من عذاب الله من أسلم ، وهو تفسير له وجه .

الفتح ١ / ٥٠ .

(٢) رجع : الا صتدكار ١٤ / ٥٢ .

١٢٤ كتاب الجهاد / باب كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام الحديث : وَكَانَ قَيْصَرُ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حِمَصٍ إِلَى إِبِلْيَاءَ ، شُكِرَا لِمَا أَبْلَاهُ اللَّهُ .
وَقَالَ فِي الْحَلِيثِ : (مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ ! رَسُولُهُ) .
وَقَالَ : (إِيَّاهُ الْبَرِيسَتَيْنِ) .
وَقَالَ : (بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ) .
! ثُمَّ إِيْمَانُكَ وَاتَّبَاعُكَ لِي ، بِخِلَافِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَهْلِ الْأَوْثَانِ الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ دِينٍ وَلَا كِتَابٍ (١) .

٣٣٠٢٦ (٢٧) باب كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى ملوك الكفار

٣٣٠٢٧ (٢٨) باب في غزوة حنين

وقوله : (أدعوك بدعاية الإسلام) : بكسر الدال ، أى بدعوته .
والدعاية مصدر كالرماية والشكاية .
ودعوة الإسلام : التوحيد ، وهى مستعارة من الشهادتين ، وهى الكلمة التى احتج عليه بها فى الكتاب من الآية .
وأما على الرواية الأخرى : (داعية الاصلاحاً راجع إلى ما تقدم بالكلمة الداعية إلى الاسلام ، او تكون (داعية) هنا بمعنى دعوة ، كما قال بعضهم فى قوله : { خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ } (٢) أى ! انة ، وأت بداء! الى [هـ رر] (٣) ، ومثله : { لَيْسَ لَهَا مِنْ لَحُونِ الذِّ كَاشِفَةٌ } (٤)
أى ! ف .
[وقوله] (٥) : (شكراً لما أبلاه الله) : أى اختبره به وفضله به ، ويستعمل فى الخير والشر ، يقال : أبلاه الله بلاءً حسناً وبلاءً سيئاً .
(١)
(٢)

قال الله تعالى عن أهل الكتاب : { أَوْفَكَ وَوَتُونَ أَجْرَهُمْ ثَرْتَيْنِ } القصص : ٥٤ ، وذكرت هذا المعنى فى تضعيف الأجر لأهل الكتاب الذين أسلموا ، فعن أبى موسى : قال ! : (ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين : رجل من أهل الكتاب تمن بنيه ، وأدرك النبي ! فآمن به واتبعه وصدقه فله أجران ٠٠٠) الحديث وهو فى الصحيحين ، وسبق لمسلم ، كالايمان ، بوجوب الايمان برسالة محمد (١٥٢) فراجعه هناك .
غافر : ١٩ ، (٣) ساقطة من س .
النجم : ٥٨ .

(٥) ساقطة من الأصل .

كتاب الجهاد / باب كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى ملوك الكفار ...

إلخ

١٢٥

(٢٧) باب كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى ملوك الكفار

يدعوهم إلى الله عز وجل

٧٥ - (١٧٧٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسِي ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كَتَبَ إِلَى كَسْرَى ، ! إِلَى قَيْصَرَ ، ! إِلَى الثَّجَاشِي ، لَأَلَى كُلِّ جَنَارٍ ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ بِالثَّجَاشِي النَّبِيَّ إِلَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزَّي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدٍ ،

عَنْ قَتَالَةَ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِمَثَلِهِ .
وَلَمْ يَقُلْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي إِلَى عِلْتِهِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، أَخْبَرَنِي أَبِي ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ
قَتَالَةَ ، عَنْ أَنَسٍ .

وَلَمْ يَذْكُرْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي إِلَى عَقْبِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) (١) .

ترك القاضي هذا الحديث وكذلك الإمام ، وقال الأبي : في قوله : (كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي) : قال : قلت : في السير من زيادات ابن همام أنه (صلى الله عليه وسلم) خرج على أصحابه ذات يوم بعد للعمرة التي صد عنها يوم الحديبية ، فقال : (أيها الناس ، ين الله بعثني رحمة وكافة ، فأدوا عني يرحمكم الله ، فلا تختلفوا عليّ كما اختلف الحواريون على عيسى) . قيل : وكيف اختلفوا يارصول الله ؟ قال : (دعاهم إلى الذي دعوتكم إليه ، فأما من بعثه مبعثاً قريباً فرضي ، وأما من بعثه مبعثاً بعيداً فكره وجهه وثقل ، فشكا ذلك عيسى - عليه السلام - إلى الله ، فأصبح المأقولون وكل واحد منهم يتكلم بلغة الأمة التي بعث إليها ، فكتب إلى كسرى وقيصر والنجاشي) . وهذه ألقاب على ملوك هذه الطوائف .

فكسرى ، بفتح الكاف وكسرهما ، هو لقب لكل ملك من ملوك الفرس وكان حي! ذ اسمه (برويز) والذي ذهب إلى كسرى عبد الله السهمي فزق الكتاب فزقه الله .

وقيصر لقب لملك الروم ، وكان حينئذ لسمه (هرقل) والصحيح أنه لم يلم كما مر في الباب الابق .

والنجاشي لكل من ملك الحبشة ، وكان اسمه (أصحمة) ، وبعث بليه عمرو بن أمية ، وأسلم* النجاشي ، وكان ويكله على أم حبيبة . قوله : (إلى كل جبار) أي هو من العام المخصوص ؛ لأنه بعث بلي المقوق صاحب الأسكندرية ، وإلى المنذر بن صاوى صاحب هجر ، وإلى هودة بن علي صاحب اليمامة وغيرهم .

وقوله : (وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي (صلى الله عليه وسلم)) : يريد أن يقول : إن النجاشي الذي صلى عليه النبي ش بيجار ، بل ثبت إسلامه ، وصلاة النبي عليه - كما سبق في مسلم .

قال النووي : هذه أصانيد ثلاثة كلهم بصريون ما خلا (محمد بن عبد الله الرزى) بصرى بغدلى .

وفيه جواز مكتبة الكفار ، ودعاهم بلى الاسلام ، والعمل بالكتاب وبخبر الواحد - والله أعلم .

انظر : الأبي ٥ / ١٠٤ بتصرف ، للنوى ١٢ / ١١٢ بتصرف ، لبن هام ٢ / ٦٠٦ بتصرف .

١٢٦ كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين

(٢٨) باب في غزوة حنين

٧٦ - (١٧٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْإِلاهِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرَجٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، قَالَ : قَالَ عَبَّاسٌ : ث! هِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ حُنَيْنٍ ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَلَمْ نُفَارِقْهُ! رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ ، بَيْضَاءَ ، أَهْلَاهَا لَهُ

قوله في غزوة حنين : (ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) على بغلة له بيضاء) - وفي الحديث الآخر :

" بغلته الشهباء) وهي تلك المسماة دلدل ، لا يعلم له سواها - (أهداها له فروة بن نفثة الجذامي ! : كذا لجميعهم في هذا الموضع أول حديث بالفاء وبالثاء المثلثة بعد الألف] وعند ابن أبي جعفر من طريق الباجي : (ابن نباتة! بالباء أو كلا بواحدة بعد النون وبالثاء

بالتنن فوقها بعد الألف] (١) ، وذكر مسلم بعد هذا من رواية معمر بن نعام ، والمعروف الأول .
واختلف في إسلامه ، فذكر الطبري (٢) أنه أسلم وعمرَ عمراً طويلاً ، وذكر أنه القائل في شعره :
الحمد لله إذ لم يأتني أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالاً
وذكر أبو عمر بن عبد البر أن الذي أسلم وقال هذا الشعر هو فروة بن نباتة السلولي .

وقد روى [أيضاً] (٣) هذا البيت الليث ، وأنه لم يقل منذ أسلم شعراً سواه ، وقد قيل : إن البيت الذي قاله غير هذا [وقد جاء في غير كتاب مسلم : أن مهدي البغلة البيضاء التي كان يركبها النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما هو مقوقس صاحب مصر] (٤) ، وفي البخاري : أن مهديها له ملك أيلة (٥) [واسم ملك أيلة] (٦) فيما ذكر ابن إسحق - بحينة بن ربيعة (٧) - والله أعلم .
ولا يعارض (٨) في قبوله (صلى الله عليه وسلم) الهدية من المسلم والمشرک مع قوله : (هدايا الأمراء

(١) سقط من الأصل .

(٢) في س : مسلم .

(٣) ساقطة من س .

(٤) من هامش! س .

(٥) أحمد ٥ / ٤٢٥ ، البخاري ، كالزكاة ، بخرص التمر ٢ / ١٥٥ ، أبو داود ، كالتخراج والإمارة وللنفى ، بفي بجاء المولت ٢ / ١٥٩ ، الدارمي ، كالسير ، بفي قبول هدايا المشرکي ٢ / ٢٣٣ .

(٦) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٧) في الأصل : رؤية ، والمثبت من الأبي .

(٨) ما في س : يعارض .

كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين ١٢٧ فَرَوَةَ بَنُ نَفَاثَةَ الْجُدَامِي .
فَلَمَّا التَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارَ وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُحْجِرِينَ ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قَبْلَ الْكُفَّارِ .
قَالَ عَنَّا : وَأَنَا اخْذُ بِلِجَامِ بَغْلَةٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، أَلْفَهَا إِرَالَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ ، وَأَبُو سُفْيَانَ أَخْنَمَا بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

غُلُول (١) ورده بعض الهدايا من المشرکين ، وقال : (إننا لانقبل زبد المشرکين) (٢) أى رفدهم ، وذلك مما نسخ عند بعضهم ، لما تقدم من قبوله ما قيل ، والاكثر أنه لانسخ في

ذلك ، إنما ذلك لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) مخصوص بك!! ما أفاء الله عليه من غير قتال أن يملكه وتصرف فيه لنفسه فيما يحتاج إليه ، وغيره بخلافه .

فقبل (صلى الله عليه وسلم) ممن طمع في إسلامه واستثلافه لذلك ، ولمصلحة يرجوها / للسليبي ، وكافأ بعضهم عليها ، كل ذلك تماماً ٨١ / بلاستثلاف .

ورد هدية من لم يطمع في إسلامه ، أو لم يكن لقبول هديتهم وجه ولا منفعة

من الكفار ؛ إذ قبول الهدية يوجب التواد والمحبة ، وغيره من الأئمة والأمراء لم يسوغ له

ذلك ولا أخذها لنفسه عند كثر العلماء .

ومن قبلها فهي كسائر فيء المسلمين ؛ إذا لم

يهدا له إلا لأنه أمامهم .

وإن كان في جيشه حاضر فهي غنيمة ، وهذا قول الأوزاعي

ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب من أصحابنا ، وحكاه ابن حبيب عن لقيه من

أهل العلم .

وذهب آخرون إلى أنها له خاصة وهو قول أبي يوسف ، وبه قال أشهب وسخون من أصحابنا .
وقال سخون : إذا أهدى ملك الروم إلى أمير المسلمين هدية فلا
بأس بقبولها ، قال : إلا أن يكون الروم في ضعف فهي رشوة .

وذهب الطبري إلى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما رد من هدايا المشركين ما أعلم أنه أهدى إليه في
خاصة نفسه ، وقبل ما علم منه خلاف ذلك مما فيه استتلاف المسلي ، قال : ولا حجة لمن
احتج بنسخ أحد الحديثين الآخرين ؛ إذ لم يأت في ذلك بيان ، وحكم الأئمة بعده
تصريفها مجاري مال الكفار من الغنيمة والفيء بحكم اختلاف الحال كما قدمناه (٣) ، وإلى
هذا يرجع قوله : (هدايا الأمراء غلول) - والله أعلم - أي إذا خصوا به أنفسهم لأنه
لجماعة المسلمين ، إما بحكم الفيء أو بحكم الغنيمة ، وما يخمس كما تقدم .

وقد يرجع

إلى ما يهديه إليهم رعاياهم .

وأصل الغلول : الخيانة ؛ لاءنهم إنما أهدوا لهم من قبل ولايتهم ؛ ولهذا أنكره (صلى الله عليه وسلم) وقال : (هلا جلس في بيت
أبيه وأمه حتى يرى بهلى له) (٤)
كل هذا حماية عن الهوادة لهم في الحقوق بسببهما .

وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) قبلها لتنزيهه (صلى الله عليه وسلم) عن

(١) مجمع الزوائد ، وعزاه إلى الطبري في الأوسط ، وقال : حسن ٤ / ١٥١ .

(٢) أحمد ٤ / ١٦٢ ، والطبراني في الكبير بلفظ : (إني لا أقبل هدية مشرك) ٩ / ٧١ ، وقال في دمج :
رجاله رجال الصحيح ٦ / ١٢٧ .

(٣) لنظر : التمهيد ٢ / ١٢ وما بعدها .

(٤) أبو داود ، كالمخرج والاملية والفيء ، بفي هدايا العمال ٢ / ١٢٢ .

٨٢ - أ

١٢٨ كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين (صلى الله عليه وسلم) : (أي عباس ، ناد أصحاب السمر) .

فَقَالَ عَبَّاسٌ - وَكَانَ رَجُلًا صَمًّا - : فَقُلْتُ بَأْسًا عَلَى صَوْتِي : أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمْرِ ؟ قَالَ : فَوَاللَّهِ ، لَكِنَّ عَطَفَتُهُمْ ، حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي ،
عَطَفَةُ الْبَقْرِ عَلَى أَوَّلِ الْإِذَا .

فَقَالُوا : يَا لَبَيْكَ ، يَا لَبَيْكَ قَالَ : فَاقْتُلُوا وَالْكَفَّارَ ، وَالِدَعْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ ، يَقُولُونَ : يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ .
قَالَ : ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، فَقَالُوا : يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، فَظَرَّ رَسُولُ
اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ ، كَالْمُتَطَوِّلِ عَلَيْهَا ، إِلَى قِتْلِهِمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :

هذا وعصمته منه ، وقيل : إنما قبل (صلى الله عليه وسلم) هدايا الكفار من أهل الكتاب ممن كان على النصرانية كتموقس والنجاشي
وملوك الشام ، فلا تعارض بينه وبين قوله : " إنا لا نقبل زبد المشركين) ، وقد أبيح لنا طعام أهل الكتاب وذبايحهم ومناحتهم ، فهم
خلاف غيرهم .

وركوبه (صلى الله عليه وسلم) البغلة في مواطن الحرب تعويلاً على الثبات ، وليكون فيه ، يرجع إليه المسلمون وتطمئن قلوبهم إلى
مكانه .

وقد كانت له (صلى الله عليه وسلم) أفراس معروفة مسماة .

وفيه ما كان (صلى الله عليه وسلم) من الشجاعة والإقدام ، من تقدمه بركض بغلته إلى جمع المشركين والناس كلهم قد فروا . نزوله إلى الأرض في الرواية الأخرى : (لما غشوه) مبالغة في ذلك ونهاية في الثبات .

وقيل : مواساة لمن كان نازلاً معه بالارض راجلاً ، وقد اعترف الصحابة كلهم - رضى الله عنهم - بشجاعته .

وفي مسلم : (أن الشجاع منا الذى يحاذى به) ، وأنهم كانوا يتقون به .

وفيه : أن ذمة الرحم وقاية القرابة فوق كل ذمة ، وشفقتها تربي على كل شفقة ، إذ فر في تلك المواطن كل أحد إلا ال النبي (صلى الله عليه وسلم) في عمه وبني أعمامه ومواليه .

وقوله : (ناد أصحاب السمرة) : أى الذين بايعوا عند الشجرة .

وقوله : (وكأن عطفتهم عطفة البقر على أولادها) : دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً أولاً من جميعهم ، دائماً شق عليهم من في قلبه مرض من سالمه أهل / مكة ومشركيها ، الذين لم يسلموا حتى قالوا : لا يردهم إلا البحر ، دائماً كانت هزيمتهم فجأة من انصباهم عليهم بحرة ورشقهم بالسهم ، ولاختلاط أهل مكة معهم ممن لم يقر الإيمان في قلبه ، وممن يتوقع بالنبي (صلى الله عليه وسلم) الدوائر ، وفيهم نساء وصبيان خرجوا للغنيمة وصف إخفاؤهم وحسارهم كما ذكر في الحديث : " فرجعت أولاهم لأخراهم " (١) إلى أن أنزل الله سبحانه سكينته - كما ذكر في كتابه - على المؤمنين وأيدهم بجنوده .

(١) البخارى ، كمناقب الأنصار ، بذكر حذيفة بن ليمان العبسي ٤٩ / ٥ .

كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين ١٢٩ (! نأج! دن حمى الوطيس) قَالَ : ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَصِيَّاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وَجُوهَ الْكُفَّارِ ، ثُمَّ قَالَ : (انْهَزُمُوا ، وَرَبِّ مُحَمَّدٍ) قَالَ : فَنَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى . قَالَ : فَوَاللَّهِ ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَفَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ فَازَلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا ، وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا .

٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَرَوَهُ ابْنُ نَعْمَةَ الْجُدَامِيُّ .

وَقَالَ : (انْهَزُمُوا ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ .

انْهَزُمُوا ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ) .

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : حَتَّى زَمَهُمُ اللَّهُ .

قَالَ : وَكَأَنَّكَ إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يَرْكُضُ! خَلَفَهُمْ عَلَى بَغْلَتِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّفْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي

وقوله : (الآن حمى الوطيس) ، قال الإمام : قال [أبو عمر المطرزي] (١) : الوطيس : شبه التنور يُخْبِزُ فيه ، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يُشْتَبُ حرها بحره .

وقال غيره : الوطيس : التنور نفسه (٢) .

وقال الأصمعي : هي حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد يطا عليها ، فيقال : الآن حمى الوطيس ، على وجه المثل للأمر إذا اشتد .

وقيل : الوطيس جمع ، واحده (٣) وطيسة .

قال القاضي : وقوله : (وأخذ حصيات!) وفي الرواية الأخرى : (قبضة من تراب .

[ورماهم بها] (٤) ، فإ[في] (٥) خلق الله تعالى منهم إنساناً إلا ملأ الله عينيه بتلك القبضة تراباً ، فولوا مدبرين : هو دلالة من دلائل (٦) نبوته ، وفي قوله : (انهزموا ورب محمد) .

قال العباس : فنظرت فإذا القتال على هيئته فيما أرى ، إلا (٧) أن رماههم بحصياته ، فازلت أرى حدهم [بعد] (٨) كليلاً أى

شدتهم ضعيفة ، اية أخرى من إخباره ما (٩) لم يكن ثم (١) كان على ما أخبر بها ثالث .
في هذا الموطن معجزتان : إحداهما فعلية ، والأخرى خبرية .

(١) في ع : لال أبو عمرو .

(٣) في ع : وا حدته .

(٥) زائدة في س .

(٧) في س والأصل : بلى .

(٩) في س : مما .

(٢) في ع : عينه .

(٤) ليست في نص الحديث .

للأ) في الأصل : دلالة ، وللتب من س .

له) غير موجودة في نص الحديث .

(١٠) في س : شهر .

١٣٠ كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين كثير بن العثاي ، عن أبيه .

قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ حُنَيْنٍ .

وَسَاقَ الْحَلِثِ .

غَيْرَ أَنَّ حَلِثَ يُونُسَ وَحَلِثَ مَعْمَرٌ كَثُرَ مِنْهُ وَأَتَمَّ .

٧٨ - (١٧٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا "ثَو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أُمِّ إِسْحَقَ ، قَالَ :

قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ يَا أَبَا عُمَارَةَ ، أَفَرَّرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ ؟ قَالَ : لَا ، وَاللَّهِ ، مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شَتَانُ

أَصْحَابِهِ وَأَخْفَاؤُهُمْ حُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ ، فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاةَ لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ ، جَمَعَ هَوَازِنَ وَبَنَى نَصْرًا .

فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا مَا يَكُ الْوَنُ يَخْطِئُونَ ، فَأَلْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَرَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى

بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ غَنْدِ الْمَطْلَبِ يَقُودُ بِهِ .

فَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ .

وَقَالَ :

وقوله : (خرج شبان أصحابه وأخفاؤهم حُسْرًا) : أى بغير دروع ولا ما يتقون به النبل ، كما فسر في الحديث نفسه : (ولا سلاح

معهم) ، أو ليس معهم كثير سلاح .

والحاصر : الذى لا درع عليه .

وفي الرواية الأخرى : (انطلق أخفاء من الناس وحسراً) .

والأخفاء هنا المسارعون المستعجلون .

وروى أبو إسحق الحربى وأبو عبيد الهروى (١) هذا الحرف : (فانطلق جفاء من الناس) بجيم مضمومة وتخفيف الفاء .

قال القتيبي والهروى : أى سرعانهم ، شبههم بجفاء السيل .

قال القاضى : إن صحت هذه الرواية فإنما معناها ماتقدم من خروج من خرج معهم

من أهل مكة ، ومن انضاف إليهم ممن لم يستعد للقتال ، وإنما خرج للغنيمة ، من النساء والصبيان والضعفاء ، ومن مرض من مسألة

الفتح .

فهؤلاء شبه جفاء السيل الذى لا ينتفع به ويرميه بجانبه ، وهو الغناء أيضا .

وقوله : (فرشقوهم رشقا) بكسر الراء فى الاسم ، قال الإمام : يقال : رشقت بالسهم وأرشقت : إذا رميته .

وأما قوله : (كأنها رجل من جراد) فهى الجماعة منها .

وقوله : (شاهت الوجوه) : أى قبحت .
قال القاضي : الرشق قيل : اليد الواحدة من السهام ، وقيل : الوجه من الرمي ، ومعناه هنا : رموا بمرة واحدة لغرض واحد منهم ؛ ولهذا صح تشبيهه لهم (٢) برجل الجراد ، هكذا بكسر الراء .

فأما الرشق بالفتح والمصدر (٣) بمعنى : انكشفوا ، أى انهزموا وولوا عن مواضعهم وكشفوها .

(١) لم نعثر عليها فى كتابى للهروى ولطى (غريب الحديث) .

(٢) فى س : لها .

(٣) فى الأصل : المصدرة .

كتاب الجهاد / باب فى غزوة حنين

(أنا النبي لا كذب

أنا ابن عبد المطلب)

١٣١
ثم صفهم .

٧٩ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصْبِيُّ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ زَكْرِيَّا ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ ، فَقَالَ : كُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أَبَا عُمَارَةَ ؟ فَقَالَ : أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَا وَلَّى ، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخْفَاءُ مِنَ النَّاسِ ، وَحَسَرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاةٌ .

فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبَلٍ ، كَانَهَا رَجُلٌ مِنْ جَرَاهُ فَانْكَشَفُوا ، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَغْلَتَهُ ، فَزَلَّ ، وَدَعَا ، وَاسْتَنْصَرَ ، وَهُوَ يَقُولُ :

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (أنا النبي لا كذب أنا ، ابن عبد المطلب) ، قال الإمام : أنكر بعض

الناعم أن يكون الرجز شعراً لوقوعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقد! ال الى الى : { وَمَاءَلَا

الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ } (١) ، وهو مذهب الأخفش ، واحتج بهذه الآية على فساد مذهب

الخليل فى قوله : / إنه شعر .

وجواب الخليل عن هذا : أن الشعر ما قصد إليه ، واعتمد ٨٣ / ١ الانسان أن يوقعه موزوناً مقفى ، يقصد إلى القافية والروى .
وقد [تقع من] (٢) كثير من

العوام ألفاظ موزونة وليست بشعر ؛ لأن الشعر إنما يسفى به فيما قصد إليه ، مأخوذ من

شعر الشاعر بالمعنى ، فقد قال الناعم : فإن الجزار يقول فى ندائه على اللحم : ا لحم الخروف بزبد أمه) وهذا موزون ، ولا يظن بالجزار

أنه شاعر قصد إلى عمل الشعر ، إلى

غير ذلك مما يكثر التقاطه من ألفاظ العامة .

وهكذا وجه الجواب عما وقع فى القرآن من الموزون ؛ أنه ليس بشعر ؛ لأنه لم يقصد

إلى تقفيته وجعله شعراً ، كقوله سبحانه وتعالى : { نَصْرِنَ اللَّهُ وَفَتَحَ قَرِيبَ } (٣) ، وقوله تعالى : { لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

تُحِبُّونَ } (٤) ، ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من

العرب شعراً لما قلناه .

وقد أدى بعض الناعم غفلته عن هذا الجواب إلى أن قاد بأن الرواية : (أنا النبي لا

كذب) بفتح الباء ، حرصاً منه على أن يفسد الوزن فيستغنى عن هذا الاعتذار .

(١) يا : ٦٩ .

(٢) فى الأصل : يقع ، والمثبت من ع ، س .

(٣) ١ لصف : ١٣ .

(٤) لى عمران : ٩٢ .

١٣٢
كتاب الجهاد / باب فى غزوة حنين
/ / (أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب
اللهم ، نرجل نصرَكَ) .

قَالَ الْبَرَاءُ : كُنَّا وَاللَّهِ ، إِذَا احْمَرَّ الْبَاسُ نَتَقَى بِهِ ، وَإِنْ الشُّجَاعَ مَثَا لَفَذَى يُحَاذَى بِهِ -
يَعْنِي النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) .

٨٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَدْنَارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَيْقُ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ - وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ - : أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَمْعُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ حَنْينَ ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ : وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَمْ يَفِرْ .
وَكَانَتْ هَوَازِنُ يَوْمَئِذٍ رُمَاءً ، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا ، فَكَبَبْنَا عَلَى

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْإِعْتِرَازَ إِلَى الْآبَاءِ وَالْإِفْتِخَارَ بِهِمْ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَكَيْفَ قَالَ (صلى الله عليه وسلم) :
(أنا ابن عبد المطلب) ؟ قِيلَ : إِنَّمَا كَانَ هَذَا لِأَنَّهُ يَحْكِي أَنَّ صَيْفَ بْنَ ذِي يَزَنَ لَمَّا قَدِمَتْ عَلَيْهِ قَرِيشٌ ، أَخْبَرَ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَيَكُونُ
جَدُّ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَنَّهُ يَقْتُلُ أَعْدَاؤَهُ ، وَذَلِكَ مَعْتَمُورٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَأَرَادَ (صلى الله عليه وسلم) ذِكْرَ هَذَا الْاسْمِ
لِيَذْكُرَهُمُ بِالْقِصَّةِ ، فَتَقْوَى مُتَّبِعُهُمْ فِي الْحَرْبِ ، وَرَبَّمَا ثَارَتِ الطَّبَاعُ فِي الْحُرُوبِ بِهَذَا وَأَمْثَالِهِ .

وَقِيلَ : بَلْ رَأَوْا رَأَاهَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ، تَدُلُّ عَلَى ظَهْرِهِ (صلى الله عليه وسلم) وَغَلَبَتِهِ ، وَكَانَتْ سَثْلُ هَوْرَةٍ عِنْدَهُمْ ، أَرَادَ - أَيْضًا - أَنْ
يَذْكُرَهُمْ بِهَا .

قَالَ الْقَاضِي : لَا بَنَكُو السَّجْعِ فِي كَلَامِهِ (صلى الله عليه وسلم) وَدَعَائِهِ وَخُطْبِهِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فَمَجِيئُهُ

ب (ابن عبد المطلب) سَجْعٌ لَا كَذِبَ ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَذْرِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ (صلى الله عليه وسلم) إِنَّمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَنْسِبُهُ إِلَى عَبْدِ
الْمُطَّلِبِ ، وَبِذَلِكَ كَانَ يَعْرِفُ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ كَانَ سَيِّدَ مَكَّةَ ، وَبَنُوهُ وَبَنُو بَنِيهِ يَنْسِبُونَ إِلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ شَابًّا فِي حَيَاةِ
أَبِيهِ قَبْلَ اتِّعَارِهِ فِي الْعَرَبِ ، وَالنَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) إِنَّمَا كَانَ يَدْمُحُوهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَفِي حَدِيثِ ضَعْمَامَ : (أَيْكُمْ
ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) (١) فَذَكَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) هُنَا نَفْسَهُ وَنَسَبَهُ تَعَرُّقًا لِأَصْحَابِهِ بِنَفْعِهِمْ ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ مَلَا زَمَ مَرْكَزِهِ لَمْ يَخْفَ
مَعَ مَنْ خَفِيَ ، وَلَا لَرَلْ فَيَمِيقُ زَلَّ وَرَاعَهُ هَوْلُ الْأَعْدَاءِ ، وَلَا رَعَزَعُوهُ عَنْ مَكَانِهِ لَمَّا نَادَاهُمْ عَمَهُ الْعَبَّاسُ بِشِدَّةِ صَوْتِهِ وَمِيزُوهُ ، فَارْجَعُوا
إِلَيْهِ وَقَرَّبُوا مِنْهُ ، نَادَاهُمْ هُوَ بِنَفْعِهِمْ لِيَفِيُوا إِلَيْهِ ، وَتَقْوَى عِزَّتِهِمْ بِمَكَانِهِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : (أنا النبي لا كذب) : أَيْ حَقًّا ، وَيَرْجِعُ مَرَادُهُ فِي فَلَكَ إِلَى

(١) البخاري ، كَالْعِلْمِ ، بِمَاجَاءِ فِي الْعِلْمِ ١ / ٢٤ ، أَبُو ثَاوَدَ ، كَالصَّلَاةِ ، بِمَا جَلَسَ فِي اثْرِكَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ١ / ١١١ ، النَّسَائِيُّ ،
كَالصِّيَامِ ، بِوَجُوبِ الصَّوْمِ ٤ / ١٢٤ (٢٠٩٤) ، لِلدَّارِمِيِّ ، كَالصَّلَاةِ ،
بِفَرْضِ الرِّضْوَاءِ وَالصَّلَاةِ ١٦٦ ، لِحَدِّثِ الْم ٢٦٤ .

كتاب الجهاد / باب فى غزوة حنين كم الغنائم ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ
، وَإِنْ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ اخْنَمَا بِلِجَامِهَا ، وَهُوَ يَقُولُ :

(أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)

(...) وَحَمَّثْنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو
إِسْحَقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ ، قَالَ : قَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَتَا عُمَارَةَ ، فَذَكَرَ الْحَلِيثَ .

وَهُوَ أَقَلُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ ، وَهَؤُلَاءِ أَتَمُّ حَدِيثًا .

٣٣٠٢٨ (29) باب غزوة الطائف

٨١ - (١٧٧٧) وَحَثَّنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْخَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَمْنِي أَبِي ، قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حُنَيْنًا ، فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُوَّ تَقَلَّصْتُ ، فَأَعْلَوْ ثَنِيَّةً ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأَرَمِيهِ بِسَهْمٍ ، فَتَوَارَى عَنِّي ، فَأَخْرَيْتُ مِ النَّع .

وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثَنِيَّةٍ أُخْرَى ، فَالْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَوُتِيَ صَحَابَةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَأَرْجَعُ مِنْهُمْ ، وَعَلَى

وجوده هناك (١) حقاً ؛ ليعلمهم بنفسه فيثبتوا بثباته ، أو يكون ثبناً حقاً .

ومن صفات الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين : أنهم لا يفرون ، أو أنه لا كذب في حديثه ، وما أخبرهم من غلبتهم وظهورهم على عدوهم ، وليذكرهم بنبوته / ؛ لتقوى بصلاتهم بوفاء ١ / ٨٣ عهده وظهور أمره .

وفيه جواز قول الرجل في الحرب : (خذها وأنا ابن فلان) ، وقد

روى في ذلك عن جماعة من السلف ، وقاله ابن عبد الحكم من أصحابنا .

وإنما يكره من

هذا الانتفاء (٢) على طريق الافتخار باللات ، كفعل الجاهلية .

وقول البراء : (كنا والله إذا احمر البأس نتقى به) : كناية عن اشتداد الحرب واحمرارها ، إقاحة لدمه وجريانه من الجراح والقتل ، أو لاستتعار الحرب واشتعالها كاحمرار الجمر ، كما قال - عليه السلام - : " حمى الوطيس) ، وكما قال [الوطيس] (٣) الشاعر : ضرب كعمق إلا بالحرق .

وقول ابن الأكوع : وأرجع منهزماً - إلى قوله ، ومررت على رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) منهزماً .

(١) في س : هنالما .

(٢) في الأصل : الانتفاء ، والمثبت من س .

(٣) هنه للكلمة غير موجودة في س ، ومقحمة في الأصل .

١٣٤ كتاب الجهاد / باب في غزوة حنين بردتان .

مُتَزَرِّمٌ بِإِحْدَاهُمَا ، مُرْتَدِّئًا بِالْأُخْرَى ، فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا ، وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْهُمْ ، وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ الشَّيْبَاءِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْكَوَعِ فَزَكَ) ، فَلَمَّا غَشَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَزَلَ عَنِ الْبَغْلَةِ ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تَرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ ، فَقَالَ : (شَاهَتِ الْوُجُوهُ) ، فَأَخْلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْ أَنَا إِلَّا مَلَأَ عَيْنِيهِ تَرَابًا يَتَلَكَّ الْقَبْضَةَ ، فَوَلَّوْا مُلْبَرِينَ ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .

فَقَالَ : ١ لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْكَوَعِ [فزعا] (١) : كما قال أولا : (وأرجع منهزماً) ، ولم يرد أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) انهزم ، ولا يصح هذا عنه ، وقد قالوا كلهم : إنه ما انهزم ، ولا يجوز أن يقال ذلك فيه في خاصة نفسه .

وقد ذكر بعضهم الإجماع على هذا ، وأنه لا يجوز أن يعتقد فيه ، ولا يجوز عليه .

والحديث كله يدل على أنه لم ينهزم ، بل ثبت وتقدم حتى كان العباس أو أبو سفيان يأخذان بلجامه بغلته يكفياها عن التقدم ؛ شفقة عليه على ما قرناه ، وعلى ما صرح به البراء في حديثه .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

كتاب الجهاد / باب غزوة الطائف

١٣٥

(٢٩) باب غزوة الطائف

٨٢ - (١٧٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، جَمِيعًا

عَنْ سُفْيَانَ .

قَالَ زُهَيْرُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ أَبِي الْعَاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَهْلَ الطَّائِفِ ، فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا .

فَقَالَ : (إِنَّا قَافِلُونَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ) قَالَ أَصْحَابُ : نَرْجِعُ وَلَمْ نَفْتَحْهُ ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ) ، فَعَدُّوا عَلَيْهِ فَأَصَابَهُمْ جِرْلٌ .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّا قَافِلُونَ غَايِمٌ) .

قَالَ : فَاتَّجِبَهُمْ فَلَيْكَ ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

٣٣.٢٩ (30) باب غزوة بدر

ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي حِصَارِ أَهْلِ الطَّائِفِ حَدِيثَ سُفْيَانَ ، رَفَعَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَهْلَ الطَّائِفِ .

قَالَ الْقَاضِي : كَذَا فِي رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ وَكَثُرَ الْأُصُولُ ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاهَانَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ لَنَا الْقَاضِي الشَّهِيدُ أَبُو عَلِيٍّ : صَوَابُهُ : ابْنُ عَمْرٍو ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَكَذَا صَوَّبَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي ثُمَيْيَةَ فِي مُسْنَدِهِ الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ ، فَقَالَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، ثُمَّ قَالَ : ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (٢) .

وَقَوْلُهُ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّا قَافِلُونَ غَدَاً) ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ : نَرْجِعُ وَلَمْ نَفْتَحْهُ ! فَقَالَ لَهُمْ : (اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ) : فِيهِ تَرْكُ الْإِنْسَانِ رَأْيَهُ لِرَأْيِ الْجَمَاعَةِ وَمُسَاعَدَتِهِمْ ، لِأَسِيْمَا وَكَانَ هُوَ ذَهَبَ إِلَى الرِّفْقِ بِهِمْ وَالْحَيْطَةُ عَلَيْهِمْ ، لَمَا رَأَى مِنْ تَحْصِينِ أَهْلِ الطَّائِفِ وَجَدَهُمْ وَرَجَاءَهُ ، أَوْ تَيَقَّنَهُ فَتَحَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ بَعْدَ كَمَا كَانَ ، فَلَمَّا رَأَى مِنْهُمْ الْجِدَّ وَالصَّبْرَ فِي الْجِهَادِ سَاعَدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا أَصَابَهُمْ مِنَ الْجَزَعِ مَا أَصَابَهُمْ رَجَعَ إِلَى رَأْيِهِ مِنَ الرِّفْقِ بِهِمْ ، وَقَالَ : (إِنَّا قَافِلُونَ غَدَاً) فَسَاعَدُوهُ إِذَا رَأَوْا أَنَّهُ الرَّأْيُ ؛ لَمَا خَبَرُوهُ مِنَ الْحَالِ .

وَضَحِكَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) حَيْثُ وَاظَفَهُمْ ذَلِكَ تَعَجَّبَ (٣) مِنْ اخْتِلَافِ قَوْلِهِمْ بَيْنَ أَمْسٍ وَالْيَوْمِ لِلْحَالِينَ الْمُخْتَلِفِينَ ، وَرَجُوعِهِمْ إِلَى الرَّأْيِ السَّيِّدِ .

(١) الْبُخَارِيُّ ، كَالْمَغَارِي ، بِغَزْوَةِ الطَّائِفِ فِي شَوَالِ سَنَةِ ثَمَانٍ ٤ / كَأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو (ط الشَّعْب) وَفِي نَفْسِ الْحَدِيثِ فِي الْفَتْحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَفِي كَالْتَوْحِيدِ ، ب { وَلَقَدْ مَبَقْتُ كَلِمَتًا ...

{ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، كَالْمَغَارِي ، بِمَا ذَكَرُوا فِي الطَّائِفِ (كَا ١٨٧) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : تَعَجُّبًا ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ س .

٨٣ / ب

١٣٦ كتاب الجهاد / باب غزوة بلرا

(٣٠) باب غزوة بدر

٨٣ - (١٧٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَا شَا عَفَانُ ، حَا شَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ،

عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) شَاوَرَ ، حَيْثُ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ .

قَالَ : فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَالَةَ فَقَالَ : ائَانَا تُرِيَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ وَائْتَدَى نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِيضَهَا الْبَحْرَ لَأَخَضْنَاهَا ، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ نَجًّا! إِلَى بَرَكِ الْغَمَادِ لَفَعْنَا! .

قَالَ : فَتَدَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) النَّاسَ ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا ، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشِي ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ! أَسْوَدُ لَبْنِي الْحَنَاج ، فَاخْذُوهُ ، فَكَانَ أَحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَحَابِهِ ؟ فَيَقُولُ : مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعَتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْف .

فَإِنَّا قَالَ فَلَكَ ، ضَرَبُوهُ .

فَقَالَ : نَعَمْ ، أَنَا أَخْبَرُكُمْ .

هَذَا أَبُو سُفْيَانَ .

فَإِذَا تَرَكُوهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ ،

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في ماثورة المسلمين في خروجهم إلى بدر وإعراضه عن تكلم من المهاجرين ؛ لأنه ما كان المقصود إلا أن يعرف ما عند الأنصار إذ لم يكن في بيعتهم الخروج معه وطلب عدوه (١) ، دأبنا كان فيها منعه من الأحمر والأسود . فلما عرض الخروج لعير أبي سفيان أراد أن يعلم : هل يجيبوه إلى هذا .

ففيه الماثورة ومعرفة الرأي من أهله قبل الفعل .

وكان من إجابة الأنصار له ما ذكره في الحديث .

وقوله : ألو أمرتنا أن نضرب بكادها - يعني الخليل - إلى برك الغماد لفعلنا) .

كذا / ضبطناه هنا بفتح الباء وسكون الراء من (برك) .

وقال أهل اللغة : صوابه : (برك) بكسر الباء .

وكذا قيده شيوخ أبي ذر في البخاري (٢) ، وضبطنا (الغماد) في الصحيحين بكسر الغن المعجمة ، وحكى ابن دريد الكسر والضم في الغن .

(وبرك الغماد) موضع بأقصى هجر .

وضبط الأصيلي (برك) بفتح الراء وسكونها معا ، والمعروف السكون .

قال أبو إسحق الحرابي : برك الغماد ، وسعفان هجر ، [وذى] (٣) بليان كان يقال فيما تباعد ، وذكر ألفاظاً أخر اختصرناها . (١) في س : عدو .

(٢) البخاري ، كالهجرة ، بهجرة النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وأصحابه إلى المدينة ه / صي .

(٣) في س : وفو .

كتاب الجهاد / باب غزوة بدر

١٣٧

وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعَتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ .

فَإِنَّا قَالَ هَذَا أَيْضًا ضَرَبُوهُ .

وَرَسُولُ آلِ! (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَائِمٌ يُصَلِّي ، فَلَمَّا رَأَى فَلْتًا أَنْصَرَتْ .

قَالَ : (وَائْتَدَى نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِف! صَدَقَكُمْ ، وَتَتْرَكُوهُ إِف! كَنَبَكُمْ " .

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (هَذَا مَصْرَعُ فُلَان) .

قَالَ : وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، قَهْنَا وَه! إِنَّا .

قَالَ : فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قال القاضي : ويقال فيه : (بلياً بكسر الباء وتشديد الياء ايضاً ، ويقال : (بذى بلى) بتخفيف اللام ايضاً .
وفي ضرب أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) غلام قرشي ليسأله ، جواز تهديد المتهم وتخويله ليصدق ، وجواز ضرب الأسير من العدو لمعنى يوجب ذلك ، ويستخير ما عنده من سر العدو .
ويحتج به في تهديد الحكام للمتهمين ليصدقوا عن أحوالهم ، وينكشف لهم تهمتهم .
واختلف في إقرارهم في تلك الحال هل يقبل أم لا ؟ فعند أصحاب الشافعي وكثير من أصحابنا : لا يقبل حتى يتمادى على إقراره ، سواء عين ما أقرب به من سرقة أو قتل أم لا .
ومن أصحابنا من ألزمه ذلك إذا المقر به دان رجع عن إقراره ، ومنهم من أجاز له دان لم يعين ، ومنهم من منعه وإن تمادى عليه لأن خوفه أن يعاد عليه العقاب باق .
وأما ضربه ليقر فلا يجوز عندهم ، ولا يعتد بإقراره إلا أن يتمادى عليه .
ويختلف في التمدادى على ما تقدم .
وإعلام النبي (صلى الله عليه وسلم) أصحابه بأنهم يضربونه إذا صدق ويتركونه إذا كذب ، من آيات نبوته (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك أن أصحابه كانوا يكذبونه فيما يقول من أمر قرشي ؛ إذ لم يكن عندهم إلا خبر العير ولا طلبوا سواها .
وكذلك إخبار النبي (صلى الله عليه وسلم) بمصارع قرشي وإشارته لها وتعيينها فلم يعد ، ذلك آية أخرى ومعجزة ثانية في هذا الحديث .
وقوله : (فما ماط أحدهم عن موضع يده) ، قال الإمام : أى تباعد ، يقال : ماط الرجل : إذا تباعد ، وأما غيره : إذا باعده ، ويقال : ماط الرجل وأماط : إذا تباعد ، لغتان .

٨٤ / أ

١٣٨ كتاب الجهاد / باب فتح مكة

٣١١) باب فتح مكة

٨٤ - (١٧٨٠) صدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، حدثنا ثابت ! البنانى ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي هريرة ، قال : وفدت وفود إلى معاوية - وفلك في رمضان - فكان يصنع بعضنا لبعض الطعام ، فكان أبو هريرة مما يكثرون أن يدعونا إلى رحله . فقلت : ألا أصنع طعاماً فأدعوهم إلى رحلي ؟ فأمرت بطعام يصنع ، ثم لقيت أبا هريرة من العشي ، فقلت : ال ل! وة عندي الليلة فقال : سبقتنى " قلت : نعم .

فدعوتهم ، فقال أبو هريرة : ألا أعلمكم بحديث من حديثكم ؟ يا معشر الأنصار ، ثم ذكر فتح مكة ، فقال : أقبل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى قدم مكة ، فبعث الزبير على إصدى المجنبتين ، وبعث خ ال لا على المجنبة الأخرى ، وبعث أبا عب الله على الحسبر ، فأنفوا بطن الواس ، ورسول

قال القاضي : وقوله في حديث فتح مكة : (وفدت وفود على معاوية ، فكان يصنع بعضنا لبعض الطعام) وفي الحديث الآخر : (فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي) ، وفي الحديث الآخر : (فقال أبو هريرة : سبقتنى) فيه مكارمة الرفقاء بعضهم بعضاً ، وجواز جعل (١) ذلك نوباً بينهم ، وأن مثل هذا من باب المكارمة لا من باب المعاوضة ، وفيه ما كان عليه الصدر الأول من الكرم والمساواة فيه ، والبر بعضهم لبعض .

ومعنى (نوبتي) : أى وقتي .

وفي قول أبي هريرة : (إن سبقتنى) دليل أن نوبهم ومكارمتهم لم تكن على المشاحنة والمنافسة .

وحديث أبي هريرة لهم بفتح مكة ليقيد بذلك من لم يحضر من أبناء الأنصار ؛ ولذلك قال لهم : (ألا أعلمكم (٢) بحديث من بحديثكم) وفيه أن أحسن ما يحدث به عند الاجتماع في الولائم وانتظار الطعام أمثال هذا من أخبار الحدثنان / وما جرى من الحروب وغيرها

؛ لنشاط النفوس لسماعه ، وقطع مدة الانتظار بذلك ؛ إذ ليس في ذلك ما يدخل إثماً ، لاسيما ما فيه للنبي (صلى الله عليه وسلم) نغفر ، والذي ذكر وكان حديثهم هذا كما جاء في الحديث : (وهم ينتظرون نفخ الطعامة) وهو معنى قوله : (ولم يدرك طعامتنا) .
وقوله : (وبعث أبا عبيدة على الحُستَر) كذا رويناه ، وهو الصواب .
قال الهروي :

أى على من لا درع عليه ، والذي يظهر لى فيه أنه سمى الرجالة ومن ليس عليه شكاية
(١) فى س : فعل .

(٢) فى الأصل : (تُحدثك) ، والمثبت من المطبوع رقم اله) والأبى .
كتاب الجهاد / باب فتح مكة

١٣٩

الله (صلى الله عليه وسلم) فى كَتِيبَةٍ .

قَالَ : فَظَنَرَفَرَأَنى .

فَقَالَ : (أَبُو هُرَيْرَةَ) .

قُلْتُ : لَبَّيْكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : اَلَا يَالِئِنِّى اِلَ النَّصَارِى) .

زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ : فَقَالَ : (اهْتَفَ لى بِالْأَنْصَارِ) .

قَالَ : فَآ"طَافُوا بِهِ ، وَوَبَّثْتُ قُرْبى! ثَنِ أَوْبَاشًا لَهَا وَأَتَبَاغَا .

فَقَالُوا : نُقَلِّمُ هَؤُلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ "كُتِّمَ مَعَهُمْ" ، ! إِنْ أَصِيبُوا أُعْطِينَا الَّذِى سُئِلْنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - (تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشٍ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ) ، ثُمَّ قَالَ بَيْلِيَّ ، إِحْلَاهُمَا عَلَى الْآخَرِ .

ثُمَّ قَالَ : (حَتَّى تَوَافُونِى بِالصَّفَا) .

قَالَ : فَانْطَلَقْنَا ، فَمَا

كاملة حسراً ، ليس عليهم كبير سلاح .

وبينه فى الحديث الآخر : (وجعل أبا عبيدة على البياذقة وبطن الوادى) أى الرجالة .

وأصله بالفارسية : أصحاب ركاب الملك ومن يتصرف فى أموره .

كذا رويناه فى هذا الحرف هنا .

وقد وقع فى بعض روايات (الساقة) (١) مكان (البياذقة) و(الجيـث !) مكان (الحسر)

فى الرواية الأخرى .

ورواه بعضهم : (الشارقة) مكان (البياذقة " وفسروه : الذين يشرفون على مكة وليس بشى ، والأول أظهر ؛ لأنه ذكر أنه قدم على

المجنبتين خالداً على الواحدة ، والزبير على الأخرى ، وكان هو (صلى الله عليه وسلم) فى القلب فى الدارعن من المهاجرين والأنصار ،

وقدم أبا عبيدة على الرجالة ، وقد يعبر بها عن ساقة الجيـث ! ، وقد تكون ساقة ورجالة فيجتمع الوصفان وهم الحسر أيضاً .

وقوله : (وبطن الوادى) .

أى جعل طريقه بطن الوادى كما بينه فى الحديث الآخر : (فأخذوا بطن الوادى) ، وهذا يبطل رواية (الثارفة) المتقدمة ويناقضه .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (اهتف لى بالأنصار) : أى ادعهم لى .

وقوله : اَلَا يَأْتِنِى اِلَّا أَنْصَارِى " فَاطَافُوا بِهِ : ثقة منه بهم واستماعة إليهم ، وتقريباً

لهم لما قرب من داره وقومه ، وقد كان معه هناك المهاجرون - أيضاً - يحيطون به ، كما كان فى كتيبته ، ومعنى (يهرولون) : يسرعون

، وإنما أراد : لا يأتنى من قابل العرب النافرين معه - والله أعلم - غير الأنصار .

وبعض ماجاء في السير أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان في كتيبة من المهاجرين والأنصار ، فيدل ما في كتاب مسلم أنه دعا الأنصار فجمعهم بعد اقترافهم ، أو أنه فرقهم بعد هذا الاجتماع بذي (١) هذه للرواية ليست في صحيح مسلم .

(٢) البخارى ، كالمغازى ، بأين ركز للنبي (صلى الله عليه وسلم) للراية يوم الفتح ٥ / ٦ لما .

١٤٠ كتاب الجهاد / باب فتح مكة

شَاءَ أَحَدٌ مَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَايِمَ إِلَّا قَتَلَهُ ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوْخُهُ إِلَّا يَنْبِثُئِيئًا .

قَالَ : جَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ايمَحْتُ خَصْرَاءُ قُرَيْشٍ ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ .

ثُمَّ قَالَ : (مَنْ دَخَلَ ! أَرَأَيْي سَفِيَانٌ فَهُوَ تَمَن) ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : أَفَا الرِّحْلُ فَأَارَكَتَهُ رَغْبَةً فِي قَرِيَّتِهِ ، وَرَأْفَةً لِبَعْشِيرَتِهِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَجَاءَ الْوَحْيُ ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا ، فَإِذَا جَاءَ فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) حَتَّى يَنْقُضِيَ الْوَحْيُ .

فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ) قَالُوا : لَبَّيْكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (قُلْتُ : أَمَا الرَّجُلُ فَأُفْرِكُهُ رَغْبَةً فِي قَرِيَّتِهِ) .

قَالُوا : قَدْ كَانَ فَاكِ .

قَالَ : (كَلَّا ، إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ لَا لِيَكُمُ ، وَالْحَيَاةَ حَيَاتُكُمْ ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ) .

فَاقْبَلُوا إِلَيْهِ يَكُونُ وَبَقُولُونَ : وَاللَّهِ ، مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَصْطَفِقَانَكُمْ وَيَعْدِرَانَكُمْ) .

قَالَ : فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ .

قَالَ : وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ ، فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ .

قَالَ : فَأَتَى عَلَى صَنِيمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ ، قَالَ : وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَوْسٌ ، وَهُوَ أَخْبَسِيَّةُ الْقَوْسِ

، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَّيْمِ جَعَلَ يَطْعَنُهُ فِي عَيْنِهِ وَيَقُولُ : (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ! ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الضَّيْفَ فَعَلَا عَلَيْهِ ، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ ، وَبَدَعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوا .

ص ص ممص عر ، ه ، ص ص ص ص ص ه ! ص صص وحه ص ، ه ، ص

٨٥ - (...) وحدثني عبد الله بن هاشم ، حدثنا بهز ، حدثنا سليمان بن المغيرة ،

بهذا الإسناد .

إِذَا دَفِنَ الصَّدِيقَ : ثُمَّ قَالَ بِيَدَيْهِ ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى : (اَحْمَدُوهُمْ حَظِيئًا !) .

وَقَالَ فِي أَصْدِيثٍ : قَالُوا : قُ! : ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : (فَمَا اسْمِي إِذَا؟ كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ رَسُوْلُهُ ! .

طوى ، على ما جاء في السير .

فوجه بعضهم من أسفلها وبعضهم من أعلاها - والله أعلم (١) .

وقوله : (وَوَبَّشْتَ قُرَيْشًا أَوْبَاشًا لَهَا) بشد الباء ، قال الإمام : أى جمعت جموعاً

من قبائل شتى ، وهم الأوباش والأوشاب .
(١) انظر : البداية والنهاية ٤ / ٢٨٩ وما بعدها .
كتاب الجهاد / باب فتح مكة

١٤١

٨٦ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَارِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَنَّانٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ ! ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ ، قَالَ : وَفَدْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ - وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ - فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ . فَكَانَتْ نَوْبَتِي .

فَقُلْتُ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، الْيَوْمُ نَوْبَتِي .
فَجَأَوْا إِلَى الْمَنْزِلِ ، وَلَمْ أُسْرِكْ طَعَامًا .
فَقُلْتُ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، لَوْ حَلَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى أُسْرِكَ طَعَامُنَا .
فَقَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَفَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْخُنْزِ الْيَمْنِي ، وَجَعَلَ الزَّيْبَرُ عَلَى الْمَجْنِبَةِ الْيُسْرَى ، وَجَعَلَ أَبَاءُيَدٍ عَلَى الْبِيَاذِقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي .
فَقَالَ : (يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، ادْعِ لِي الْأَنْصَارَ) ، فَدَعَوْتُهُمْ ، فَجَأَوْا يُهْرَوُلُونَ .
فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ قُرَيْشٍ ؟) .
قَالُوا : نَعَمْ .

قَالَ : (انْظُرُوا ، إِنْ لَقِيتُمُوهُمْ غَايِمٌ أَنْ تَحْمِدُوهُمْ حَمْدًا) ، وَأَخْفَى بِيَدِهِ ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ ، وَقَالَ : (مَوْعِدُكُمْ الضُّفَا) .
قَالَ : فَمَا أَشْرَتَ يَوْمَئِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ .

قَالَ .

وَصَدَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَ الضُّفَا ، وَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ ،

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (احصدوهم حصدا) وأخفى بيده ووضع يمينه على شماله : يحاكي صفة الحصد والقطع باليد اليمنى لما قبضت عليه بالشمال ، يريد قتلهم واصتصاصهم .
ومعنى (أخفى) : استأصل ، كذا روايتنا ، وروى بعضهم : (وكفى بيده) (١) أى مال .
قال الإمام : يقال : حصدت الثيء والقوم بالسيف حصداً وحصاداً ، وحصد الأمر والحبل : صار وثيقاً محكماً ، وأحصد الثيء : حان حصاده .

قال / القاضي : وقوله : (موعدهم الضفا) لخالد بن الوليد ومن معه من الذين ٨٤ / بأخذوا من السفلة في بطن الوادي ، وأخذ هو ومن معه على أعلى مكة .

وقوله : (فما أشرف لهم أحد إلا أناموه) : أى ما ظهر لهم إلا قتلوه ، فوقع إلى الأرض كالنائم وقد يكون بمعنى أسكتوه ، وقطعوا حينئذ بقتله .

يقال : قامت الريح وأسكتت ، كما قالوا ضربه حتى سكت ، أى مات .

قال الإمام : يقال : نامت الشاة وغيرها : إذا ماتت ، ونامت السوق : كسدت .

وقال الفراء : النائمة الميتة ، وفي حديث علي - رضى الله عنه - فى قتال الخوارج - : (إذا أتيتموهم فأنبيوهم) أى اقتلوهم (٢) .
(١) لم نعرعليها فى صحيح مسلم .

(٢) دنظر : كاب الزكاة ، باب التحريض على قتل الخوارج بلفظ : (إذا لقيتموهم فاقتلوهم برقم لا ١٠٦) .

١٤٢

كتاب الجهاد / باب فتح مكة

فَأُطَافُوا بِالضَّفَا .
 فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُبَيِّدْتُ خَضْرَاءَ قُرَيْشِي ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ .
 قَالَ إِدُوسُفْيَانَ : قَالَ رَسُولُ آلِ : (مَنْ دَخَلَ ! أَرَأَيْتَ سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ
 قَالَ الْقَاضِي : وَقَوْلُهُ : (وَمَا أَحَدٌ يُوْجِهُ إِلَيْنَا شَيْئاً) : أَيْ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ .
 وَتَوَلَّى أَبُو سُفْيَانَ : (أُبَيِّدْتُ خَضْرَاءَ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ) : كَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ فَرْخٍ ، وَفِي حَدِيثِ الدَّارِمِيِّ :
 (أُبَيِّدْتُ) وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى مُتَقَارِبٍ ، أَيْ اسْتَوْصَلُوا .
 (وَأُبَيِّدْتُ ! بِمَعْنَى فَنَيْتُ .
 وَ(خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ) كَلَامٌ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ ، وَيَعْبُرُ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْمُجْتَمِعَةِ بِالسَّوَادِ وَالْخَضِرَةِ ، وَلِهَذَا قَالُوا : السَّوَادُ الْأَعْظَمُ .
 وَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا : (غَضَرَاؤُهُمْ ! أَيْضاً ، وَهُمْ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، أَيْ اسْتَوْصَلُوا .
 وَالصَّلَةُ مِنَ الْغَضَارَةِ ، وَهِيَ الْجَيْشُ النَّائِمُ ، وَكَذَلِكَ غَضَارَةُ الشَّبَابِ .
 قَالَ الْإِمَامُ : قَالَ الْهَرَوِيُّ : أَبَادَ اللَّهُ خَضْرَاءَ ! م : أَيْ جَمَاعَتَهُمْ .
 وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : مَعْنَاهُ : أَبَادَ اللَّهُ سَوَادَهُمْ .
 قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : سَوَادُ الْقَوْمِ مُعْظَمُهُمْ .
 قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْخَضِرَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ السَّوَادُ ، يُقَالُ لِلَّيْلِ : أَخْضَرَ ؛ لِسَوَادِهِ .
 وَأَنْشُدُ :
 يَانَاقُ خَبِي خَبِيَا زَصْرًا وَعَارِضِي اللَّيْلِ إِذَا مَا اخْضَرَا
 وَيُقَالُ : أَبَادَ اللَّهُ خَضْرَاءَهُمْ : أَيْ حَصَدَهُمْ وَشَعَثَهُمْ .
 قَالَ النَّابِغَةُ :
 يَصْنُونُ أَبْدَانًا قَدِيمًا نَعِيمًا بِخَالِصَةِ الْأُرْدَانِ خَضِرَ الْمَنَاكِبِ
 قَالَ الْإِمَامُ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي فَتْحِ مَكَّةَ ، هَلْ كَانَ صَلْحًا أَوْ عُنُوةً ؟ فَذَهَبَ مَالِكٌ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلُ السَّيْرِ : أَنَّهَا عُنُوةٌ ، وَقَالَ
 الشَّافِعِيُّ : بَلْ هِيَ صَلْحٌ (١) ، وَانْفَرَدَ بِهَذَا الْمَذْهَبُ .
 وَدَلِيلُ الْجَمْدَلَاءِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : { إِنَّا كُنَّا لَكَ إِحَاثِينَ } (٢) ، وَمِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الصَّلْحِ وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِي
 الْعُلْبَةِ وَالْقَهْرِ .
 وَقَوْلُهُمْ : إِنْ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ بِهِ صَلْحَ الْحَدِيثِيَّةِ ، لَمَّا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ ، قَالَ :
 فَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْفَتْحِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
 أَفْتَحُ هُوَ ؟ قَالَ : (نَعَمْ) ، لَا يَصِحُّ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ وَالْمُرَادُ بِهَا فَتْحُ مَكَّةَ .
 وَهَذَا الْحَدِيثُ يُوَكِّدُ مَا قُلْنَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ : (إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا) ، وَهَذَا أَمْرٌ بِقَتْلِهِمْ .
 وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعُنُوةِ .
 وَقَدْ اغْتَرَوْا بِقَوْلِهِ : (إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا) ، وَظَنُّوا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَانَ مِنْهُ قَبْلَ الْفَتْحِ يَوْمَ ، ثُمَّ وَقَعَ الصَّلْحُ فِي غَدِهِ .
 هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : (فَمَا أَشْرَفَ لَهُمْ يَوْمُئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ) ، وَقَالَ
 (١) انْظُرْ : الْقُرْطُبِيُّ ٩٥ / ١٢٦ ، أَحْكَامُ الْقُرْتَنَ لِلْجِصَاصِ ٣ / ٣٩٣ ، لِلْتَمْهِيدِ ٢ / ١٦٠ .
 (٢) لِلْفَتْحِ : ١ .
 كِتَابُ الْجِهَادِ / بَابُ فَتْحِ مَكَّةَ
 ١٤٣
 أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ) ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : أَمَّا الرَّحْلُ فَقَدْ أَخْنَتَهُ رَافَةُ ! بِعَشِيرَتِهِ ، رَغْبَةً فِي قَرَيْتِهِ .
 وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : (قُلْتُ :

أبو سفيان : (ابعدت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم) وهذا يدل على القتال ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن) ، فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا .

وهذا كله واضح في هذا الحديث دال على فساد ما قال الشافعي .

وتأويلهم : أنه إنما أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقتل من لم يقبل أمانه / ، وأن المعاهدة على ١ / ٨٥ ذلك كانت دعوى ، وإضافة إلى الحديث ما ليس منه ، وكيف تتفق المعاهدة على مثل هذا .

ومن أكد أيضاً ما يدل على ما قلناه : حديث أم هانئ (١) وقد ذكر فيه أن علياً - رضى الله عنه - أراد أن يقتل الرجلين (٢) ، وأنها أجازت ، وأمضى (صلى الله عليه وسلم) جوارها ، فكيف يدخل

مكة صلحاً ويخفى ذلك عن علي - رضى الله عنه - حتى يحاول قتل الرجلين ؟ وكيف يحتاج أحد إلى أمان أم هانئ وهو آمن بالصلح ؟ وقد تقدم حديث أم هانئ .

و (ثمة شبهة على القوم لأجل أنه (صلى الله عليه وسلم) لم يستبح أموالها ، ولا قسمها بين الغانم .

فلها

رأى الشافعي هذا وخروجه عن الأصل اعتقد أنه صلح .

وهذا لا تعلق له فيه ؛ لأن الغنيمة لا يملكها الغانمون بنفس القتال على قول كثير من أصحابنا ، ولإمام أن يخرجها عن الغانم ويمن على الأسرى بأنفسهم وحریمهم وأموالهم ، وكأنه (صلى الله عليه وسلم) رأى من المصلحة بعد إثنائهم والاستيلاء عليهم ، أن يقيم لهم حرمة العشيرة وحرمة البلد ، ومارجى من إسلامهم وتكثير عدد المسلمين بهم ، فلا يرد ما قدمناه من الأدلة الواضحة بمثل هذا المحتمل . وقد قال بعض العلماء : يمنع من بيع بيوتها لقول الله عز وجل : { يَمُوءًا لِقَافِي لِيهِ

وَالْبَادِ } (٣) .

وقد حكى منع بيعها وكراء دورها عن مالك ، وذكر أبو جعفر الأبهري محته أنه كره بيعها وكراءها ، فإن بيعت أو أكرت لم يفسخ .

وكان بعض شيوخنا يستقرى من المدونة الجواز من قوله في فض الكراء إذا انهارت البئر : إنه يفض ، قال في مثل دصر مكة في نفاقها أيام الموسم .

وقد اختلف هل من بها على أهلها أو أقرت للمسلمين فعلى القول

بأنه من بها على أهلها يجب الجواز ، وقد تقع الكراهة حرصاً على المواساة وندباً إليها ٦ لشدة حاجة الناس وضرورتهم ، ومراعاة للخلاف .

وذكر ابن عباس - رضى الله عنه -

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (مكة كلها مباح ، لا تباع رباعها ولا تواجر بيوتها) .

قال القاضي : تقدم الكلام في دور مكة في كتاب الحج ، وأما أمرها في العنوة أو

(١) سبق في كصلاة المسافرين وقصرها ، باستحباب صلاة الضحى .

(٢) في الأصل : رجلين ، والمثبت من ع .

(٣) ١ / ٢٥ .

٨٥ / ب

١٤٤ كتاب الجهاد / باب فتح مكة

٣٣.٣١ (32) باب إزالة الأصنام من حول الكعبة

الصلح فضى فيه الآن كفاية ، لكن ذهب بعض العلماء إلى جمع هذه المذاهب والآثار ، واختصار مكة بمكة لم يختص به غيرها ، فقال أبو عبيد : افتتح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مكة وميق على أهلها وردّها ولم يقسمها ، ولم يجعل شيئاً منها غنيمَةً [ولا فيئاً] (١) ، فرأى بعضهم أن ذلك جائز له ولغيره من الأئمة .

قال : والذي أرى أنه خاص له في مكة وليس ذلك لغيره في غيرها أو مكة لا يشبهها شيء من البلاد ، ولا كن الله - سبحانه - خص رسوله من الأنفال بما لم يخص به غيره .

وأنكر بعضهم قول أبي عبيد هذا وقول أبي يوسف : عفا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن مكة وأهلها ولم يجعل شيئاً منها فيئاً . وقال أصحاب الشافعي أراد الشافعي بقوله : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) دخل مكة صلحاً ، أى فعل فيها فعلة فيمن صالحه فلكه نفسه وأرضه وماله ؛ لأنه لم يدخلها إلا بعد أن / أمن أهلها كلهم ، وهذا من قول أصحابه اعتذار عن قوله الذي انفرد به ، وميل إلى قول الجماعة من أن افتتاحها عنوة ، ! انما من عليهم وعفا وملكهم أموالهم .

قال بعضهم : والصحيح أن مكة بلدة مؤمنة لم يجز فيها شيء من أحكام العنوة ، ولا

شيء من أحكام الصلح فتتفق معاني المذاهب على هذا ، وأن قول مالك والجمهور : دخلت عنوة ، وأن هذا في ابتداء أمرها ، لا من النبي (صلى الله عليه وسلم) جيوشه بقتل من لقوه وقتلهم ، وندائه بالأمان لمن دخل المسجد وأغلق عليه بابه ، إلا من استثناه ، وصورة هذا كله صورة العنوة والقهر ، لا أن حكم العنوة جرى في أهلها وأرضها وأموالهم بمن النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهم ، وأن حالهم جرى في هذا مجرى حال أهل الصلح لا أنهم عقدوا معه صلحاً ؛ إذ لم يأت أثر في شيء من هذا بمخالفتهم إياه ، وبالله التوفيق .

وقال أبو عبد الله بن أبي صفرة : انظر لما أسلم أهل مكة من النبي (صلى الله عليه وسلم) وترك لهم أموالهم ولم ينزل في شيء لمنه عليهم بها ونزل في الوادي ، ولما أبطأت هوازن بإسلامها قسم الفئ بين أصحابه ، ثم وهبهم سبيهم على استطابة نفوس أصحابه ؛ لأنه مال الله لا شيء للغنائم فيه إلا أن يقسمه عليهم .

وفيه الحجة لمذهب مالك .

قال القاضي : وقول الأنصار : (والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضن بالله ورسوله (صلى الله عليه وسلم)) :

بكسر الضاد ، أى البخل إن يرحل عنا ، قال الله تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِعَلِيمٍ } (٢) في قراءة من قرأه بالضاد ، أى بخيل . ومعناه هنا : محبة الاختصار به ، والغيرة عليه أن يرجع إلى بلده .

يقال : فلان ضنين من بين إخواني ، أى الذى اختص به ، وأضن بمودته ، ألا ترى قولهم : أدركته رغبة في قربته ورأفة بعشيرته ، وليس في هذا ما يكون عليهم فيه إثم ؛ إذ ليس فيه عيب للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولا نقص له ، بل هو من مكارم أخلاق الأشراف الحنن للأوطان .

فأجابهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بأنه و(ن) كان ذلك من رأفته بعشيرته وبلدته

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) التكوير : ٢٤ .

كتاب الجهاد / باب فتح مكة

١٤٥

أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخْنَتْهُ رَافَةُ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغْبَةُ قَرَيْتِهِ ، أَلَا فَا اسْمِي إِ ١١ ؟ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثَمَّا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ ! إِلَيْكُمْ ، فَالْحَيَا مَحْيَاكُمْ ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ .

قَالُوا : وَاللَّهِ مَا قُلْنَا إِلَّا ضَنَا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ .

قَالَ : (فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَصْذَقَانَكُمْ وَبَعْرَانَكُمْ) .
فإنه لا يفارقهم ؛ (الحيا محياكم ، والممات مماتكم ! .
وبكاؤهم فرحاً بما قاله لهم ،
ونجلا لما بلغه من ظنهم به (١) غير ذلك .

وقوله - لما اعترفوا له بقوله : (فما اسمي إذا) : يحتمل معنيين ؛ أحدهما : أني
نبي ، لا علامه إياهم بما تحدثوا به بينهم ، بدليل قوله بعده : (كلا إني عبد الله ورسوله) ، والآخر : أي كان فعلي لا يطابق اسمي من
مفارقتكم ، وترك الوفاء لكم والرجوع إلى قومي ، إما لأن هذا غير مطابق معنى الحمد لله الذي اشتق منه اسمي ، وأن هذا من فعلي
كان يوصف بغير وصف الحميد من الأخلاق ، أو لأن اسمي كان ينتقل إلى غيره من أوصاف الغدر وقلة الوفاء لو فعلت ذلك .
وقوله : (فأقبل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى الحجر فاستلمه ثم طاف بالبيت) فيه السنة
بالبدية - لمن دخل مكة - أن يكون أول / ابتدائه استلام الحجر والطواف بالبيت .
وقد ٨٦ / ١ تقدم هذا في كتاب الحج ، والاختلاف في دخول مكة بغير إحرام ولغير الحج والعمرة لمن لا
يتردد عليها دائماً مستوعبا .

ولم يختلف في دخول النبي (صلى الله عليه وسلم) مكة أنه كان حلالاً بدخوله
والمغفر على رأسه ، ولأنه دخلها محارباً حاملاً للسلاح هو وأصحابه .
ولم يختلفوا في تخصيص النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك .
ولم يختلفوا في أنه من دخلها لحرب بعده أو بقي أنه لا يحل
له دخولها حلالاً .
(١) في س : فيه .

١٤٦

كتاب الجهاد / باب إزالة الأصنام من حول الكعبة
(٣٢) باب إزالة الأصنام من حول الكعبة

٣٣.٣٢ (33) باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح

٣٣.٣٣ (34) باب صلح الحديبية في الحديبية

٨٧ - (١٧٨١) حثنا أبو بكر بن أن شيبه وعمر بن الناقذ وابن أي عمر - واللفظ لائن أم! يث!ة - قالوا : حثنا سفيان بن عيينة ، عن
ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أن معمر ، عن عبد الله ، قال : دخل النبي (صلى الله عليه وسلم) مكة ، وحول الكعبة ثلاثمائة
وستون نصباً ، فجعل يطعنها بعود كان بيده ، ويقول : (جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً) (١) ، جاء الحق ومال!دى
الباطل وما يعيد (٢) زاد ابن أن عمر : يوم الفتح .

(...) وحدثناه حسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد ، كلاهما عن عبد الرراق ، أخبرنا الثوري عن ابن أبي نجيح ، بهذا الإسناد ،
إلى قوله ه زهوقاً .

ولم يذكر الآية الأخرى .

وقال : بدل (نصما) : (صمما) .

وقوله : (فأتى صمما إلى جانب البيت كانوا يعبدونه) ، وأنه طعنه بسية قوسه ،
وهو معنى قوله في الحديث الآخر في النصب : (فجعل يطعن بها عود في يده) .

وسية الجيوش بكسر السن وفتح الياء ، ما عطف من طرفها .
(١) ١ لاصرل : ٨١ .

(٢) سبأ : ٤٩ .

كتاب الجهاد / باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح
١٤٧

(٣٣) باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح

له - (١٧٨٢) ! حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ زَكْرِيَّاءَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : !مِئْتُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ - يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ - : أَلَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ بِرَمٍ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .
٨٩ - (...)

! حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ ، هَذَا الْإِسْنَادُ .
إِزَادَ : قَالَ :

وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ ، غَيْرَ مُطِيعٍ .

كَانَ اسْمُهُ الْعَ ، إِلَى ، فَسَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُطِيعًا .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَلَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ : إِيْلَامٌ مِنْهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِأَنَّهُمْ سَيَسْلَمُونَ كُلَّهُمْ كَمَا كَانَ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَرْتَدُونَ بَعْدَهُ كَمَا ارْتَدَ غَيْرُهُمْ مِنْ حُورْبٍ وَقَتْلٍ صَبْرًا .

ولم يرد أنهم يقتلون ظلمًا صبرًا وغير صبر ، فقد جرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم .

وقوله : أَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعٍ بِنِ الْأَسْوَدِ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِ فَسَمَاهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُطِيعًا) : عَصَاةٌ هُنَا - جَمْعُ الْعَاصِ - مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا مِنَ الصِّفَاتِ ، أَيْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِ ؛ مِثْلُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ ، وَالْعَاصِ بْنِ هِشَامِ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ ، وَالْعَاصِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمِيَّةَ ، وَالْعَاصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْخَزَوِيِّ ، وَالْعَاصِ بْنِ مِنْبِهِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ ، سَوَى الْعَاصِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْعَدَوِيِّ فَغَيْرِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) اسْمُهُ فَسَمَاهُ مُطِيعًا ، دَالًا فَقَدْ أَسْلَمَ عَصَاةَ قُرَيْشٍ وَعَتَاتِهِمْ كُلَّهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ ، لَكِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ بْنُ عَمْرٍو - وَهُوَ مِنْ أَسْلَمَ وَاسْمُهُ أَيْضًا الْعَاصِ .

فَإِذَا صَحَّ أَيَحْتَمَلُ أَنَّ هَذَا لَمَّا غَلَبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ وَجَهْلُ اسْمِهِ لَمْ يَعْرِفْهُ الْخَبَرُ ، فَلَمْ يَسْتَنْهَ كَمَا اسْتَنْتَى مُطِيعُ بْنُ الْأَسْوَدِ .

٨٦ / ب

١٤٨ كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية

(٣٤) باب صلح الحديبية في الحديبية

٩٠ - (١٧٨٣) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَاشَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ : كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصَّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُلَيْيَةِ .

فَكُتِبَ : (هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ، فَقَالُوا : لَا تُكْتُبْ : رَسُولُ اللَّهِ فَلَوْ نَعْلَمُ ؟ نَكَ رَسُولُ اللَّهِ ، لَمْ نَقَاتِلْكَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِعَلِيٍّ : (ائْتِنِي) ، فَقَالَ : مَا أَنَا بِأَتَدِي أَمَحَاهُ .

فَمَحَاهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِيَدِهِ .

قَالَ : وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا : أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَيُقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا ، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ ، إِلَّا جُثْبَانَ السَّلَاحِ .

قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَقَ : وَمَا جُثْبَانُ الثَّلَاحِ ؟ قَالَ : الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ .

وقوله في أحاديث الحديبية في الصلح الذي كان بين النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وبين المشركين وكتب على - رضى الله عنه - (هذا

ما كاتب عليه محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وفي الرواية الأخرى : أ هذا ما قاضى عليه) ، فقالوا : لا تكتب : رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلو نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك ، وفي الآخر : ولكن اكتب محمد بن [عبد المطلب] (١) فقال لعل : أ (أحبه) فقال : ما أنا بالذى أمحاه ، فمحاه النبي (صلى الله عليه وسلم) بيده ، قال : وفي الرواية الأخرى : فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أرني مكانها) فمحاه ، وكتب : (ابن عبد الله) ، وفي الرواية الأخرى : فقال لعل : (اكتب من محمد بن عبد الله) : معنى (قاضى) : أى فاصل ، وأمضيا أمرهما عليه وأتماه ، ومنه : قضا القاضى ، أى فصل الحكم وأمضاه ؛ ولذلك سميت عام المقاضاة لما كان فيها ، وسميت عمرة القضية لذلك وعمرة القضا أيضا ، وليس كما يظن من لا يعلم أنها سميت بذلك لقضا العمرة التى صد عنها ؛ إذ لا يلزم قضا ما صد عنه من ذلك ، إلا أن يريد أنها لما كانت عوضا عنها وب!ثرها كانت كأنها قضا عنها .

قال الإمام : أنكر بعض / المتأخرين أن يقال فى افتتاح الوثائق : هذا ما اشترى فلان ، وهذا ما أصدق فلان ، وشبه ذلك هروبا من أن يدل ذلك على الجحد والنفى ، وهذا الحديث حجة عليهم [لأنه كتب باللفظ الذى كرهوه ، فقال : (هذا ما كتب)] (٢) .

قال القاضى : وفيه حجة - أيضا - على أنه يكتفى بالاسم المشهور وإن اقتصر عليه ،

(١) هكذا فى الأصل ، وفى س - مثل ما فى المطبوع - : عبد الله .

(٢) سقط من الأصل ، وللتبث من ع .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية فى الحديبية ١٤٩ ٩١ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدفنا شعبة ، عن أن إسحق .

قال : سمعت البراء بن عازب يقول : لما صالح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهل الحديبية ، كتب على كتاب بينهم . قال : فكتب هـ (محمد رسول الله) .

ثم ذكر بخبر حديث معاذ .

غير أنه لم يذكر فى الحديث : (هنا ما كاتب عليه) .

خلاف لمن ذهب إليه من المؤثقتن من أنه لابد من أربع ؛ اسم المذكور ، وأبيه ، وجده ، ونسبه .

قال الإمام : فى هذا الحديث دلالة على أن للإمام أن يعقد الصلح على ما يراه صلاحا للمسلمين ، د ان كان يظهر فى بادى الرأى أن فيه مآظاهرة اهتضام للحق ؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) محاسمه وعاقدهم - على ما ذكر مسلم - فيمن جاء منهم إلينا ومنا إليهم .

وقد قال عمر - رضى الله عنه - : يارسول الله ، ألسنا على حق وهم على باطل ؟ قال : (بلى) ، قال : أليس قتلانا فى الجنة وقلاهم فى النار ؟ قال : (بلى) ، قال : فلم تعطى الدنيا فى ديننا ؟ الحديث .

ومذهبنا أنه إذا عاقد الإمام على الرد لمن جاء مسلما ينفذ عقده فى الرجال دون النساء ، لقوله تعالى : { فإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْضُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ } (١) ، ولكن اختلف الناس إذا طلب زوجته التى جاءت مسلمة ، هل يعاض عنها الصداق الذى كان أعطاها ؟ فقال بعض الناس : يعاض عنها لقوله عز وجل : { وَأَتَوْهُم ثَأْنَفَقُوا } (٢) .

وقال بعضهم : لا يعاض عنها ، والآية منسوخة .

وقال بعض العلماء : إن منع رد النساء بالقرآن نسخ لما تقدم من السنة وفيه نسخ السنة القرآن وفى ذلك خلاف بين أهل الأصول . (٣)

قال القاضى : قد قيل : إن هذا ليس فيه نسخ ولا معارضة بين الكتاب والسنة ؛ لأن الشرط إنما كان على رد الرجال دون النساء ، وكذا جاء مبينا فى بعض طرق هذا الحديث - فى صحيح البخارى فى كتاب الشروط - : (ولا يأتيك منا رجل وهو على دينك إلا رددته إلينا) (٤) ألا ترى أن فى هذا الحديث نفسه - فى غير مسلم - أنهم أخرجوا معهم بنت حموة من العام المقبل ، وفى جملة الحديث :

(ولا يخرج من أهلها بأحد) .

وذهب أهل الكوفة إلى أن الصلح ومهادنة الكفار على رد من جاء منهم مسلحاً رجلاً كان أو امرأة لا يجوز ، وأنه منسوخ بآية النساء ، خلاف ما ذهب إليه مالك .

وحكى أصحاب الشافعي أن ذلك يجوز في الرجال إذا كانوا مأمونين على ذمتهم وإلا لم يجوز ، وحكى مكي في كتاب النسخ والمنسوخ مجملًا : أنه لا يجوز أن يهادن المشركون اليوم على شيء من هذه الشروط ، [وإنما هو السيف أو الإيمان أو الصلح على غير شيء من هذه الشروط] (١) التي لا يجوز في الدين ، وأما مع أهل الكتاب والمجوس فجأز ، قال : وقيل : (١ ، ٢) ١ لمتحنة : ١٠ .

(٣) انظر : أحكام القرنين للقرطبي ١٨ / ٦٠ ، أحكام القرنين للجصاص ٣ / ٤٣٧ .

(٤) للبخاري ، كلثروط ، بالثروط في لهاد والمصالحة مع عائل الحرب وكتابة الثروط ٣ / ٢٥٢ وما بعدها .

(٥) سقط من س ، ولستدرك في للهاثم ! .

٨٧ / أ

١٥٠ كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية ٩٢ - (...) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وأحمد بن حنبل المضيضي ، جميعاً عن عيسى بن يونس - واللفظ لإسحاق - أخبرنا عيسى بن يونس ، أخبرنا زكرياء ، عن أبي إسحاق عن البراء ، قال : لما أحصر النبي (صلى الله عليه وسلم) عند البيت ، صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيقيم بها ثلثاً ، ولا يدخلها إلا بجئان السلاح - المدني وقريه - ولا يخرج إن قوله تعالى : { فآلثوا المشركين حيث وجدتموهم } (١) ناسخ للهدنة بيننا وبينهم ، وقال في أهل الكتاب : { حتى يعطوا الجزية } (٢) ، فيه نفى حكم الهدنة معهم .

وقال ابن زيد : نسخت كلها بسورة براءة ، ونفذ النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى كل ذي عهد عهده ، وأن يقتلوا حيث وجدوا ، ويقتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ، ونحوه لقتادة .

وقيل : إنما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك مع الضرورة وضعف الإيمان ورجاء الصلاح لهم .

فيه - كما تقدم - أنه إنما ردهم لآبائهم وعشائهم وأمن إهلاكهم وقتلهم لعطفهم عليهم ، ليس في ذلك إلا إمساكهم وخوف الفتنة عليهم ، وقد عزرنا الله - سبحانه - / وأباح لنا التقية بإظهار كلمة الكفر مع إضمار الإيمان ، فلم يكن في ردهم إهلاكهم ، ولا ردهم من الإيمان إلى الكفر (٣) .

وقد جاء في الحديث ما دل على ثقة النبي (صلى الله عليه وسلم) بصلاح حالهم وسلامتهم بقوله : (سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً) . وأما إمساكهم من صار إليهم منا فلا إشكال فيه لأنه كافر مثلهم ، وقد بينه (صلى الله عليه وسلم) بقوله : (ومن ذهب منا إليهم فأبعده الله) .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) لعلي - رضي الله عنه - لما أمره يحو (رسول الله) فقال : لا ، والله لا أحياها : (أرني مكانها) فأراه فجهاها ، وكتب ، لم يكن من علي - رضي الله عنه - خلافاً لأمره (صلى الله عليه وسلم) ، ولكن أدباً أن يحيى وصفه الكريم من النبوة ، ومساعدة النبي (صلى الله عليه وسلم) المشركي في ذلك غير ضار ؛ إذ علم قيام الحجة عليهم بذلك فيما يكتبونه على أنفسهم من ذلك ، وأنه كالإقرار والاعتراف ، ومثل هذا إذا احتيج إليه للضرورة صنع ، إذا لا يلزم من لا يعتقد شيئاً أن يقوله .

ومثله منعهم - فيما ذكره مسلم - بعد لما كتبوا بسم الله الرحمن الرحيم في ذلك ، وأنهم لا يعرفون ما الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف : (باسمك اللهم) ، فساعدتهم النبي (صلى الله عليه وسلم) على ذلك ؛ رغبة في تمام الصلح ، الذي أثمر بعد ذلك الظهور التام والغلبة ، ومعنى التسميتين واحد ؛ لأنه راجع كله إلى اسم الله - سبحانه .

وقد تقدم

(١) التوبة : ٥ .

(٢) التوبة : ٢٩ .

(٣) ولا تكون التقية في كل موضع وحال حيث ذكر لبصاص - رحمه الله - ونبه إلى مذهب ابن أبي ليلى في قود الله عز وجل : { لا لفا النبي تمنا لا لئخدوا غثوي وغمومكم لواء } [الممتحنة : ا] ، في أن افى ف على المال والولد لا يبيح التقية في يظهر الكفر .
انظر : لحكام القرنت للجصاص ٣ / ٤٣٦ .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية ١٥١ بإحد معه من أهلها ، ولا يمنع أحداً يمكث بها ممن كان معه .
قال علي : (اكتب الشرط بيننا .

بسم الله الرحمن الرحيم .
هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله) ، فقال له المشركون : لو نعلم أنك رسول الله تابعتك ، ولكن اكتب : محمد بن عبد الله .
فأفرع علياً أن يحاها ، فقال علي : لا .

والله ، لا أمحاها .
فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (أرني مكانها) ،

الكلام على معنى (اللهم) وقول من قال معناها : بالله أمانة بخيرك واقصدنا ، فذكر بعض الحروف اختصاراً ، فإنما ساعدهم على مخالفة القادتين منه ومنهم لا فيما اختلفت من جهة المعنى لا لبس في ترك وصفه بالنبوة نفياً لها عنه ، ولا في ترك بعض صفات الله تعالى نفياً لها عنه ، وإنما الذي لا يجوز لو طالبوهم أن يكتب لهم ما لا يحل قوله واعتقاده للمسلمين من ذكر لهتهم وشركهم .
وقد قيل : إن حرص النبي (صلى الله عليه وسلم) على هذا للصلح وتماحه

بكل حال ، إنما كان النبي (صلى الله عليه وسلم) لما فهم عن ربه - عز وجل - من إرادته ذلك لخلاء ناقته به .
وقوله : (حبسها حابس الفيل) : يريد أمر الله ومراده .
وقد يحتج بما تقدم أن

النصارى والمجوس لا يلزمون الحلف في الحقوق بالله الذي لا إله إلا هو ، وفيها خلاف عندنا في المذهب ، واختلاف في التأويل على مراده في المدونة بقوله : لا يحلفون إلا بالله) .
وقوله في رواية زكرياء عن أبي إسحق عن البراء : (فحاها وكتب : ابن عبد الله) :

احتج بهذا اللفظ بعض الناس على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ ،

ونحوه منه ذكره البخارى من رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، وقال : (فأخذ رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) الكتاب فكتب) وزاد عنه من طريق آخر ولا يحسن أن يكتب فكتب ، وقال هولاء فإن

الله - سبحانه - أجرى على يديه ذلك إما بأن كتب ذلك القلم في يده وهو غير عالم بما يكتب ، أو أن الله - سبحانه - علمه ذلك حينئذ

حتى كتب ، وجعل هذا زيادة في معجزته (صلى الله عليه وسلم) وإن كان أمياً ، فكما علمه / ما لم يعلم من العلم وجعله قرأ ما لم يقرأ

، ٨٧ / بوتلا ما لم يتل ، فكذلك علمه أن يكتب ما لم يكتب ، وخط ما لم يخط بعد النبوة

وأجرى ذلك على يديه ، وأن هذا لا يقدر في وصفه بالأمية ، واحتجوا بأقوال حاتم عن

الشعبي وبعض السلفين ، هذا وإن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يمت حتى كتب .

وإلى جواز ذلك ذهب

الباجي وحكاها عن الشيباني وأبي ذر وغيرهما .

وذهب اعر إلى منع هذا جملة ، أن وصفه الله تعالى بالأمية وقوله تعالى : { وما كنت

تتؤمن من قبله من كتاب ولا تحاله بينك } (١) ، وقوله عليه السلام : (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب) (٢) يردده .

وزعم هؤلاء أن كتابه هذا وإن صورناه معجزة لو صح يبطل
(١) العنكبوت : ٤٨ .

(٢) البخاري ، كالصوم ، بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (لا نكتب ولا نحسب) ٣ / ٣٥ ، مسلم ، كالصيام ، بوجوب صوم
رمضان لرؤية للهلال ٢ / ١٥ ، أحمد ٢ / ٤٣ ، ٥٢ .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية

فَإِذَا رَأَاهُ مَكَانَهَا .

فَمَحَاهَا ، وَكَتَبَ : (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَا ، فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّلَاثِ قَالُوا لِعَلِي : هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرِّ صَاحِبِكَ ،
فَأَمْرُهُ فَلْيَخْرُجْ ، فَأَخْبَرَهُ بِئِكَ .

فَقَالَ : (نَعَمْ) ، فَخَرَجَ وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ (تَابَعْنَاكَ) : (بَايَعْنَاكَ) .

معجزته بالأمية ، وأن لفظ (كتاب) يحتمل أن يرجع إلى أمره بذلك ؛ إذ يقال : قتل الأمير ، وقطع السارق ، دائما أمر به ، واحتجوا
بالرواية الأخرى : فقال لعل - رضى الله عنه - : واكتب : من محمد بن عبد الله) ، والأولون يقولون : إنما وصفه الله - سبحانه - بأنه
لم يتل ولم يخط من قبل تعليمه ، كما قال من قبله ، فكما جاز أن يتلو فكذلك جاز أن يخط ، ولا يقدر هذا في كونه أميا ؛ إذ ليست
المعجزة مجرد كونه أميا ، وإنما المعجزة أن كان أولاً كذلك ثم جاء بعلم لا يعلمها الأميون ولم يقدر ذلك في حالته ، فكذلك يجوز
أن يكون بخط فلا يقدر فيه ، بل يكون ثبداً في معجزته .

قالوا : وظاهر قوله : (ولا يحسن أن يكتب فكتب) كالنص أنه هو بنفسه كتب ، وعدوله إلى غيره تجوز في الكلام ، وحمل على ما لم
يفهم منه لغير ضرورة .

وطال كلام كل فرقة في هذا الباب وشنت كل واحدة على صاحبتها ، { فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى مِيلًا } (١) .

وقوله في الشرط : (أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثاً : وذلك أن المهاجر لا تحل
له الإقامة بمكة كثر من ثلاث ، وهذا أصل في مدة الإقامة في تقصير الصلاة في السفر أنها فيما زاد على الثلاث (٢) ، وأن الثلاث
غير إقامة .

وهذا الشرط إنما كان من العام القابل ، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) غير بدنه وتحلل .

وهذا الحديث أصل في تفسير قوله عز وجل : { فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا امْشُرْ مِنْ الْفَدْيِ } (٣) ، وقد تقدم في الحج بيانه ، ومعنى الكلام
هناك على معنى (حصر) و(أحصر) .

واختلفت رواية مسلم هنا ، فعند أكثرهم : (لما حصر النبي (صلى الله عليه وسلم)) وعند السمرقندي : ([لما] (٤) أحصر) .

وقوله : (لما أحصر عند البيت " : كذا في جميع النسخ ، وفي رواية ابن الحذاء : (عن البيت) وهو الوجه .

قال الإمام : وقوله : (ولا يدخلها إلا بجُلَّتَانِ السلاح : السيف وقرابه) : قال الأزهري : القراب : غمد السيف ، والجلبان : شبه
(٥) الجراب من الأدم يوضع فيه السيف مغمود ، فيطرح فيه الراكب سوطه وأداته ، ويعلقه من آخره الرحل أو واسطته .

و[قد] (٦) قال شمر : كأن اشتقاق الجلبان من الجلبة ، وهي الجلدة التي تجعل على القتب ، والجلدة التي تغش التيممة لأنها كالغشا
للقراب ، يقال : أجلب قتبته : إذا غشاه الجلبة .

وروى ابن قتيبة في هذا الحرف : (جلتان) بضم اللام وتشديد الباء ، والجلبان : اوعية السلاح بما

(١) ١ لإسراً : ٨٤ .

(٤) ساقطة من س .

(٢) سبق تخريجه .

(٥) في س : مثل ، والمثبت من الأصل ، ع .

(٣) للبقرة : ١٩٦ .

(٦) زائدة في اي! صل .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية

١٥٣

٩٣ - (١٧٨٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة ،

عن ثابت ، عن أنسبي ، أن قريشاً صالحوا النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فيهم سهيل بن عمرو .

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لعلي : (اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم) .

قال سهيل : أما باسم الله ، فما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب مانعرف : باسمك اللهم .

فقال : (اكتب من محمد رسول الله) .

قالوا : لو علمنا أنك رسول الله لاتبعناك ، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك .

فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (اكتب من محمد بن عبد الله) ، فاشترطوا على النبي (صلى الله عليه وسلم) : أن من جاء منكم

لم نرد عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه علينا .

فقالوا : يا رسول الله أنكتب هنا ؟ قال : (نعم ، إنه من فاب منا إليهم فابعد الله ، ومن جاعنا منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا)

فيها ، قال : ولا أراه يسمى به إلا لجفائه ، ولذلك قيل للمرأة الجافية الغليظة : / جلبانة .

هـ / أ قال الهروي : والقول ما قال الأزهرى وشمرو .

قال القاضي : وفائدة اشتراطهم ألا يدخلوا إلا بالسلاح في القرب لوجهين :

أحدهما : ألا يظهرهم عليهم دخول المحاربين الغالبين المشهرين (١) السلاح من تنكب

القسى ، واعتقال القنا ، وتقليد السيوف ، ولكن بزي الأمن والمهادنة والسفر .

والثاني (٢) : فإن كون السلاح في القرب أمن التقليد بها وحبسها في الأيدي ؛ لسرعة

السلت والمبادرة بها لأول هيشة وهيعة .

وفي هذا الحديث على الجملة : جواز مصلحة الكفار لما فيه من مصلحة المسلمين

ومهادنتهم .

ولم يختلفوا إذا دعت إلى ذلك ضرورة ، إذ يكون على غير شيء أو على مال

يأخذه منهم ، فإن لم تدع إلى ذلك ضرورة ولم يكن في العدو قوة إلا لما بذلوه من أموالهم (٣) فأجاز ذلك جماعة ، منهم الأوزاعي

وغيره .

ومنع ذلك مالك وأصحابه وعلماء

أهل المدينة وغيرهم لما فيه من ضيعة الثغور تلك المدة ، وأن المسلمين بمغاوراتهم وجيوشهم قد ينالوا منهم أكثر من ذلك غالبا ، دائما

صالح النبي (صلى الله عليه وسلم) أهل مكة لقلة أهل الإسلام حيثئذ .

واختلف العلماء في أمدها فالك - سى ذلك مفوضا إلى اجتهاد الإمام ، ولا حد له من

القلة والكثرة ، إلا لما يراه مصلحة لهم .

والشافعي يحد كثرتها بعشرة أعوام لا يكون أكثر ؛

(١) في س : الشاهرين .

(٢) في الأصل : ليضا ، والمثبت من الأبى .

(٣) في س : المال .

١٥٤

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية

٩٤ - (١٧٨٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير .

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ

ص - ص - ءه ص ص ص ص ص ، ص ه ، ص ص ص ص ، ه ، ج نير - وتقاربا في اللفظ - حدثنا أبي ، حدثنا عبد العزيز بن سياه ، حدثنا حبيب بن ابي ثابت عن ابي وائل ، قال : قام سهل بن حنيف يوم !فبن فقال : ٣يها الناس ، اتهموا انفسكم ، لقد كُنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الحديبية ، ولو نرى قتلاً لقاتلنا ، وفلك في الصلح ائذى لك ان بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبين المشركين .

جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ ؟ قَالَ : (بَلَى لِمَا . قَالَ : أَلَيْسَ قَتَلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ ؟ قَالَ : (بَلَى) .

قَالَ : فَفِيمَ نُعْطِي الدِّينَةَ فِي إِيْنِنَا ، وَنَرْجِعُ لِمَا يَحْكُمُ اللهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ؟ فَقَالَ : (يَا بْنَ الْخَلَاب ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ ، وَلَنْ يُضِيعَنِ اللهُ أَبَايِم) .

قَالَ : فَانطَلَقَ عُمَرُ فَلَمْ يَصِبْ مُتَغَيِّظًا ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ ؟ قَالَ : بَلَى .

قَالَ : أَلَيْسَ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَاهُمْ فِي لَأَنَّهُ الْأُمَدَ الَّذِي عَاقَدَ عَلَيْهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَهْلَ مَكَّةَ .

وقیل : إنما كان عاقدهم على ثلاث سنين .

وقيل : على أربع .

فأما على ما يؤخذ من الكفار فجائز ما كان من مال أو روس من أحرارهم أو عبيدهم ،

وإن كانت مما يغيرون به ويأخذونه من غيرهم ، وهو قول الأوزاعي وأحمد لاسحق واختلف إذا كان من أبناهم ونسائهم ، فمنعه أبو حنيفة قال : لأن الصلح وقع عليهم وعلى ذراريهم ، وأجازه أصحاب مالك إذا كتبوا ذلك في شرط عهدهم ، فإن لم يكتبوه فلا يجوز : وهولاً من العهد ما لرجالهم ، ونحوه عن مالك .

واختلف إذا دعت ضرورة لشغل المسلمين بفتنة ، أو غدر آخر ، أو خوف استيلاء العدو عليهم ، هل يصالحونه على أن يعطيهم المسلمون مالا ؟ فأجاز ذلك الأوزاعي ، ومنعه الشافعي إلا أن يخافوا استئصال العدو لهم (١) .

وقول سهل بن حنيف يوم صفين : (اتهموا أنفسكم) وذكر كراهة المسلمين صلح الحديبية : يريد سهل بن حنيف بتبصير الناس ما في الصلح من الخير ، وأنه قد يدل - ! إن كان ظاهره مكروها - إلى المحبوب ، كما كان في شأن الحديبية ، دأبنا كان ذلك لما ظهر في أصحاب علي - رضي الله عنه - من كراهة شأن التحكيم ومراوضة الصلح ، وكان الظهور لهم حتى رفع لهم أهل الشام المصاحف ودعواهم إليها ، ورغبوا في المصالحة .

وما كان مراجعة عمر - رضى الله عنه - النبي (صلى الله عليه وسلم) في شأن صلح الحديبية وما عظم على قلوب

(١) انظر: التمهيد ٢ / ٣٤ ، ١٢ / ١٢٤ ، لطاوى الكبير ١٤ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديدية في الحديدية

100

النَّارَ؟ قَالَ : بَلَى .

قَالَ : فَعَلَامَ نَعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا ، وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ؟ فَقَالَ : يَابْنَ الْخَلَّابِ ، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَنْ يُضِيعَهُ اللَّهُ أَبَدًا .
قَالَ : فَتَزَلِ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْفَتْحِ ، فَأَرْسِلْ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأْهُ إِثَاءَهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ فَتَحَ هُوَ ؟
قَالَ : (نَعَمْ) فَطَابَتْ نَفْسُهُ ! رَجِعْ .

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ

وَاللَّهِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أُولَ نَدَلٍ وَلَوْ أَيْ أُسْتَطِيعُ أَنْ أُرْدَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لَرَأَيْتُهُ .
وَاللَّهِ ، مَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍ ، إِلَّا أَهْلَنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ ، إِلَّا أَمْرَكُمْ هَذَا ! .
لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ نُمَيْرٍ : إِلَى أَمْرِ قَطٍ .

المسلمين منه وكرهوه ، وما خالطهم من الحزن والكآبة ، لرجوعهم دون تمام عمرتهم ، وصد
الكفار لهم عن البيت ، وثبطهم عن التحلل ، رجاً تمام ما خرجوا عليه ، وقهر النبي (صلى الله عليه وسلم)
لهم على (١) الصلح ، وكانوا متبصرين في قتال عدوهم ، وكان ذلك رأيهم ، والله
ورسوله أعلم بمصلحتهم / ولهذا قال عمر - رضي الله عنه - : (علام نعطي الدنية في ول / بديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟) .
والدنية : النقيصة والحالة الخسيسة .
والدني

بغيرها : الخسيس من كل شيء ، ومنه قوله : المنية ولا الدنية (٢) ، أي ولا الحالة التي
توجب على الإنسان ذلاً وخساسة .

وجواب النبي (صلى الله عليه وسلم) بما جاوبه به من ثبته ووعدده الفتح الذي كان من خير ثم من مكة ،
ولم يكن ما كان من عمر - رضي الله عنه - وسؤاله له (صلى الله عليه وسلم) عما سأله [عنه] (٣) شكاً
[من عمر] (٤) ولا ريباً ، بل كشفاً لما خفي عنه من ذلك ، وحثاً على إذلال الكفر ،
وحرصاً على ظهور المسلمين ، بما كان عليه من القوة والعزة في دين الله .
وموافقة جواب أبي بكر لما جاوبه به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، دليل على فضل علمه دأيمانه ، وقوة
يقينه على سائرهم .

وقوله : (ما وضعنا أسيفنا على عواتقنا لأمر يقطعنا) : أي يشق علينا ويعظم .
وقوله : (إلا أهّلنا بنا إلى أمر نعرفه) : استعارة بنزول السهل من الأرض ، والخروج إلى السعة من الضيق ، وإلى اللين من الشدة .
(١) في الأصل : عن ، والمثبت من س .
(٢) وهذا مثل شائع على الألسنة .

(٣) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .
(٤) سقط من الأصل ، والمثبت من س .
١٥٦ كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية (...) وحلّثناه عثمان بن أبي شيبة صابحاً ، جميعاً عن جرير .

ح وحدثني أبو سعيد الأشج ، حدثنا وكيع ، كلاهما عن الأعمش ، بهذا الإسناد .
وفي حديثهما : إلى أمر يقطعنا .

٩٦ - (...) وحدثني إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا أبو أسامة ، عن مالك بن مغول ، عن أبي حصين ، عن أبي وائل ، قال :
: سمعت سهل بن حنيف بصيفين يقول : اتهموا رأيكم على دينكم ، فلقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ما فتحنأ منه في خصم إلا انفجر علينا منه خصم .

٣٣.٣٤ (35) باب الوفاء بالعهد

٩٧ - (١٧٨٦) وحدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، أن أنس
بن مالك حدثهم قال : نأزلت : إنا كمحنأ لك كحاً مييناً ليغفر لك الله { إلى قوله : } فوزاً عظيماً (١) مرجعه من الحليبية ، وهم

يَخْلِطُهُمُ الْحُزْنُ وَاهَابَهُ ، وَقَدْ نَحَرًا لَهْدَى بِالْحَلِييَةِ .

فَقَالَ : اَللّٰهُ اَنْزَلَتْ عَلٰى اٰيَةٍ هِيَ اَحَبُّ اِلَى مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا ، .

(...) وحلّثنا عَالمُ بنُ النضرِ التيمي ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، حَدَّثَنَا - ، حمص ، إحيى حمص ، ، كَصَّيرُ قَتَادَةَ ، قَالَ : يَمِمْعُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ .

ح وحدثنا ابن المثنى ، حدثنا أبو داود ، حدثنا همام .

ص ص كص أو، هَ، هَ - ص خمسَ، ، هَ، ، ص كص صوص، صئص هَ ص - ص هَ

ح وحدثنا عبد بن حميد ، حدثنا يونس بن محمد ، حدثنا شيبان ، جميعا عن قتادة ، عن أنس .

فَحَوْ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ .

وقوله : (إِلَّا أَمْرُكُمْ هَذَا) : يريد الفتنة مع أهل الشام .

وقوله : (ما فتحنا منه من خُصم إلا انفجر علينا منه خُصم) بضم الخاء ، قال الإمام : خصم كل شيء طرفه وناحيته ، ومنه قيل للخصمين : خصمان ؛ لأن كل واحد منهما يأخذ في ناحية من الدعوى غير ناحية صاحبه .

قال القاضي : كذا جاء هذا الكلام في كتاب مسلم : (ما فتحنا منه من خصم إلا انفجر علينا منه خصم) وفيه وهم وتغيير في الكلام ، وصوابه : (ماسدنا مكان فتحنا) ، وكذا جاء في البخاري (٢) وغيره : (ما شذ منها خصم إلا انفجر علينا خصم) وبهذا

(١) ١ لفتح : ١ - ٥ .

(٢) البخارى ، كالمغارى ، بغزوة لحديبية ٥ / ١٦٤ .

كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية في الحديبية

107

يستقيم الكلام ، ويتقابل (انفجر) لى (سددنا) .

وأحسن معاني الخصم هنا أن يكون مأخوذاً من طرف الرواية [وهو الخصم ، لقوله : (ما نسد) ، ولقوله : (انفجر) ، فشبهه بانفجار الماء من طرف الرواية] (١) ، وكذلك خصم العدل طرف جانبه الذي يُوخذ به .

(١) سقط من ص ، واستدرك في للهامش .

104

كتاب الجهاد / باب الوفاء بالعهد

(٣٥) باب الوفاء بالعهد

ما - (١٧٨٧) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جَمِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ .

قَالَ : مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِمُرْمِ الْإِيوُنِي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي ، حُسَيْلٌ .

قَالَ : فَأَخَذْنَا كُفْرًا فَرِيشَ ، قَالُوا : إِنَّكُمْ تَرْمُونَ مُحَمَّمًا ؟ فَقُلْنَا : مَا نُرِيدُ ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ .

فَاٰخِزْنَا مِنْ مَّا وَعَدَ اللّٰهُ وَمِثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَّ اِلَى الْمَدِيْنَةِ وَلَا نَقَاتِلُ مَعَهُ .

فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبْرَ، فَقَالَ: (انْصَرَفَا، نَفِي لُهُمْ بَعْهْل! م، وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِم).

وقول حذيفة : (خرجت أنا وأبى حَسِيل) كذا صوابه مرفوعاً على البدل ، وهو اسم

اليمان والد حذيفة بن اليمان (١) ، وهو رواية ابن أبي جعفر .

وبعضهم رواه - الصدفي

عن العذرى - : (حسراً ، ورواه أبو بحر : (حسیر) بالراً مكان (حسیل ، ، وكلاهما

وهم ، وإنما سمي الإيمان لأنه كان أصاب دما في قومه ففر إلى المدينة ، فخالف بنى عبد الأشهل ، فسماه قومه الإيمان لحلفه اليمانية .

وقيل : بل سمى بذلك باسم جده الأعلى

وهو حذيفة بن حسييل بن جابر بن ربيعة بن عمرو بن اليمان العبسي .

وقوله : فأخذه كفار قريش فقالوا : إنكم تريدون محمداً ؟ فقلنا : ما نريده ، ما نريد إلا المدينة .

فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لا نقاتل معه ، وأنهم ذكروا ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : (انصرفا ، نفى لهم بعهدهم ، ونستعن الله عليهم) : فيه أولا : جواز الكذب للحالف والتعريض إذا أمكنه وعند الضرورة .

وفيه وجوب الوفاء بالعهد دان كان مكرها .

وقد اختلفوا إذا عاهدوا الأسير ألا يهرب ، فرأى الكوفيون والشافعي : لا يلزمه هذا العهد . وقال مالك : لا يجوز له ذلك .

وقال ابن القاسم ومحمد بن المواز ذلك ، بخلاف لو

أَجْبَرُوهُ أَنْ يُحْلِفَ أَلَا يَهْرَبُ لَمْ يُلْزِمَهُ الْيَمِينَ لِأَنَّهُ مَكْرَهُ .

وقال بعض العلماء : لا فرق بين

٨٩ / أ اليمن والعهد وهجرته عن مَلِكِ الكفر / واجبة (٢) والحجة فعل أبى بصير وتصويب النبي (صلى الله عليه وسلم) فعله ورضاه به ، ولا حجة في هذا إذ ليس فيه أن أبا بصير عاهدهم على ذلك ، وأن

(١) ويقال : حسل ، ويقال : ابن اليمان ، شهد مع رسول الله أحدا هو وابنه ، وقتل يومئذ حيث قتله المسلمون خطأ ، ونزل هو وابنه أن يشهدا بلراً فاستحلفهما المشركون ألا يشهدا مع النبي فخلفا لهم .

انظر: تهذيب الكمال ٥ / ٤٩٦ .

(٢) لطاوى ١٤ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، للغنى ١٣ / ١٦١ .

كتاب الجهاد / باب الوفاء بالعهد

109

٣٣.٣٥ (36) باب غزوة الأحزاب

٣٣.٣٦ (37) باب غزوة أحد

النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما عاهدكم على ألا يخرج معه بأحد منهم ولا يحبسهم عنهم ، ولم يعاهدكم على ألا يخرج منهم من أسلم فيلزم ذلك أبا بصير (١) .

(١) البخارى ، كالشروط ، بالشروط فى لهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ٣ / ٢٥٢ وما بعدها .

17.

كتاب الجهاد / باب غزوة الأحزاب

(٣٦) باب غزوة الأحزاب

٩٩ - المہ ١٧) سقنا زھیر بن حرب صاحب بن ابراھیم ، جمیعاً عن جریر .

قَالَ

[illegible]

الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : كُنَّا عِنْدَ حَظِيْفَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : لَوْ أَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَاتِلَتْ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ .

فَقَالَ حَنِيفَةٌ :

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَلَا رَجُلٌ يَا تَبْنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ ، جَعَلَهُ اللهُ ! هُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟) ، فَسَكَنَّا ، فَلَمْ يُجِبْهُ مَنَّا .

أَحَدٌ .

ثُمَّ قَالَ: (أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟) فَسَكَتْنَا ، فَلَمْ يَجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ .

ثُمَّ قَالَ : (أَلَا رَجُلٌ يَا تَيْنًا بَخِيرَ الْقَوْمِ ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟) ، فَسَكَّنَا ، فَلَمْ يَجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ .
فَقَالَ : (قُمْ يَا حَنِيفَةُ ، فَاتَيْنَا بِخَيْرِ الْقَوْمِ) ، فَلَمْ أَجِدْ لَهَا ، إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي ، أَنْ أَقُومَ .

قَالَ : (افْرُبْ ، فَاتَيْنِي بِخَيْرِ الْقَوْمِ ، وَلَا تَذَعْرَهُمْ عَلَى) ، فَلَمَّا وَئِيتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حَمَامٍ ، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ ، فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالثَّارِ ، فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
(وَلَا تَذَعْرَهُمْ عَلَى لَا ، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ ، فَارْجَعْتُ وَأَنَا)

وقول القائل : ألو أدركت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاتلت معه وأبليت) : أى بالغت فى امتحانها فى نصرته وأغنيت .
وقول حذيفة له : (أنت كنت تفعل ذلك ؟) كأنه فهم منه أنه قام بباله أنه كان يفعل أكثر مما كانت تفعله الصحابة ، ويأتى بأبلغ مما أثوه ، ثم أخبره بخبره ليلة الأحزاب .

والقر ، بضم القاف : البرد ، وكذلك قوله بعد ذلك : (قررت) .

قال الإمام : أى أصابنى القر ، يقال : قر الإنسان قرأ .

وقوله : (لا تذرهم على) : أى لا تفرعهم .

قال القاضى : ولشدته لم يجبه أحد حياءٍ دعا من يأتيه بخبرهم ، وتواكل الناس بعضهم لبعض لعله يكفى ، فلما عينه النبى (صلى الله عليه وسلم) بالدعوة وجبت عليه الإجابة .

ومعنى قوله : (لا تذرهم على) هنا عندى : أى لا تفرعهم على ، كأنه - والله أعلم - خاف ما يصيبه هو من ذلك إن حرك عليهم ما يدعوه ، فيتحسسون له ، فيأخذونه ، فيعود ذلك على النبى (صلى الله عليه وسلم) بقتل عينه ورأسه - والله أعلم .

دأما تنفيرهم مما يخاف منه وهو كان المطلوب .

كتاب الجهاد / باب غزوة الأحزاب

١٦١

أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَخَبَّرَ - إِيَّاهُ بِخَيْرِ الْقَوْمِ ، وَفَرَعْتُ ، قُرِرْتُ ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ فَضْلِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يَصْلِي فِيهَا ، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ .
فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ : (قُمْ يَا نَوْمَانُ) .

ومعنى : (يصلى ظهره بالنار) : أى يدينه منها من البرد ، وهو الصلاء ممدود مكسور ، وهو الصلى - أيضاً - مفتوح مقصور .

(وكبد القوس) : مقبضها .

قال الخليل : كبد كل شئ وسطه .

وقوله : (فرجعت كأنى أمشى فى حمام) : يعنى أنه لم يصبه من القر وبرد تلك الرياح (١) شئ بركة إجابته للنبى (صلى الله عليه وسلم) ،
(، وتصرفه فيما وجهه فيه ، أو لأنه دعا له .

وكذلك ذكر فى انصرافه ، ألا تراه كيف قال : فلما أتيت وأخبرته بخبر القوم قررت ، أى أصابنى البرد الذى كان يجده الناس .
فتعد هذه من آياته كله .

والعباءة : الكساء فيه خطوط ، وقد تقدم .

(١) غير ظاهرة فى الأصل .

١٦٢

كتاب الجهاد / باب غزوة أحد

(٣٧) باب غزوة أحد

١٠٠ - (١٧٨٩) وحديثا هُتَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ ، حَا شَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ

عَلِيَّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ بْنِ النَّبَانِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَفْرَدَ يَوْمَ أَحُدٍ فِي سَبْعَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ ! ي .

فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ : (مَنْ يَرِاصِمُ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ ؟) ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ . ثُمَّ رَهَقُوهُ ، أَيضًا ، فَقَالَ : (مَنْ لُرِّمَ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ ؟) ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِصَاحِبِيهِ : (مَا أَفْنَأُ أَصْحَابَنَ أَلِ .

وقوله في أول أحاديث أحد : نا هدا ب (١) بن خالد الأزدي .

كذا في الأصل ، وكذا

نسبه البخاري أخاه أمية بن خالد (٢) في بابه ، فنسبه قيسيا .

وذكر الباجي فقال : القيسي الأزدي ، وهذان نسبان في الظاهر مختلفان ؛ أزد في اليمن وقيس في معد ، تلك حقيقة هذا ، أن قيسا هنا ليس قيس غيلان ، لكنه قيس بن ثوبان من الأزد ، فيصح النسبان .

وقد جاء مثل هذا - أيضا - لمسلم في زياد بن رباح القيسي ، ويقال : رباح (٣) كذا ذكره في غير موضع ، ونسبه في النذور : التيمي (٤) .

قيل : لعله من تيم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل ، فيجتمع النسبان ، دولا فقيم قريش لا يجتمع مع قيس بن غيلان .

وقوله : (أفرد النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش) ، وأن العدو لما رهقه ، أي غشيه ، قال الله سبحانه : { وَلَا تَوْفِّقُنِي مِنْ أَمْوِي عُسْرًا } (٥) أي لا تغشني .

وذكر أن السبعة قاتلوا عنه واحدا بعد آخر حتى قتلوا ، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لصاحبيه :

(١) البخاري في الكبير ٨ / ٢٤٧ (٧ مه ٢) ، وقال المزي : هدبة ، ويقال له : هدا ب .

قال الذهبي : حافظ صادق ، نبو خالد القيسي الثوباني ، أخو الحافظ كميّة .

احتج به الشيخان ، وما تدرى مستند قول النسائي :

هو ضعيف ، وقول ابن عدي في الكامل بعد ما اعتذر : استغنيت أن اخرج له حديثا ، ووثقه ابن معين .

انظر : الجرح والتعديل ٩ / ١١٤ ، تهذيب الكمال ٣٠ / ١٥٢ ، السير ١١ / ٩٧ .

(٢) لم يشبه البخاري في التاريخ الكبير .

(٣) انظر : رجال صحيح مسلم ١ / ٢٢١ (٤٧٦) .

وقال المزي : زياد بن رباح أو رباح ، ويقال : أبو قيس البصري ، ويقال : المدني .

قال ابن منجويه : حديثه في البصريين ، روى له مسلم والنسائي وابن ماجه .

قال العجلي : تابعي ثقة .

نظر : تهذيب الكمال ٩ / ٤٦٢ .

(٤) لم نعثر عليه في النذر فيما تحت أيدينا من الصحيح المطبوع ، ولم نجده إلا في الفقه بدون لفظة (التيمي) .

(٥) ١ لكهف : ٧٣ .

كتاب الجهاد / باب غزوة أحد ١٦٣

١٠١ - (١٧٩٠) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، حدثنا عبد العزيز بن أن حازم ،

عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسَاقِلُ عَنْ جِرْحِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ أَحُدٍ ؟ فَقَالَ : جُرِحَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ ، وَهَشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَغْسِلُ الدَّمَ ، وَكَانَ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْحِجْنِ ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ فَالْحَرَقَتْهُ

حَتَّى ارْمَادَم ، ثُمَّ الصَّقْتُهُ بِالْجَرْحِ ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمَ .
 ١٠٢ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جَرْحِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ فَقَالَ : أُمَ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جَرْحَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ ، وَمِمَّا فَا دُوسَ جَرْحَهُ .

ثُمَّ ذَكَرُ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .
 غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ : وَجَرِحَ وَجْهَهُ .

وَذَالَ مَكَانَ (هُشِمَتْ) : (كُسِرَتْ) لَمَّا .

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ أَيْمَرِي ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ .
 ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّمِيمِيِّ ، حَدَّثَنِي ابْنُ أُمِّ مَرْثَمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُطَرَفٍ - كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ : أَصِيبَ وَجْهَهُ .
 وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرَفٍ : جَرِحَ وَجْهَهُ .

٣٣٠٣٧ (38) باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(ما أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا) / بالنصب يعني بهذا القُرَشِيِّينَ ، أَيْ لَمْ يَدْلُهُمَا الْقِتَالُ حَتَّى قَتَلُوهُمْ .

خاصة وقد روى بعض شيوخنا : (ما أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا) ، وهذا يرجع إلى من مر عنه وتركه .
 والله أعلم .

قال الإمام : قد ذكر مسلم في الباب : أبو بكر بن أبي شيبة ، نا عبد العزيز بن أبي حازم .

كذا إسناده عند الرازي في بعض الطرق ، وكذلك في رواية السجزي ، جميعاً عن أبي أحمد .

وفي نسخة أبي العلاء بن ماهان في مسلم : نا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : نا عبد العزيز بن أبي حازم .

كذا في نسخة الكسائي ، وخرجه أبو مسعود الدمشقي من حديث يحيى بن يحيى عن عبد العزيز ، قال بعضهم : وهو الصواب .

٨٩ / ب
 ١٦٤

كتاب الجهاد / باب غزوة أحد

١٠٤ - (١٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كُسِرَتْ رِجْلُهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَشُبِّيَ فِي رَأْسِهِ ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ : (كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَفَخُوا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِجْلَهُ ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ ؟) فَأُتِيَ .

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَشَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ { (١) } .

١٠٥ - (١٧٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنِيرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ،

عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ : كَ الَّتِي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ مَمْلُوءًا بِدَمِهِ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : (رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) .

(...) حَلَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَرَى شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَاهُ : ارْتَنَّهُ قَالَ : فَهُوَ يَنْضَحُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ .

قال القاضي : رواية الطبري مثل رواية الرازي .
وذكر في الحديث ما أصاب النبي

(صلى الله عليه وسلم) من كسر ربايعيته وجرح وجهه .

والرباعية ، مخففة الياء : السن التي بعد كل ثنية ، وهي أربع ربايعيات .

فيه ما ابتلى به الأنبياء وأهل الفضل لينالوا جزيل الأجر ، وشمل على أمهم وغيرهم

ما أصابهم ، ويتأسوا بهم ، وليعلم أنهم من البشر يصيبهم من الدنيا ، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر ليتحققوا أنهم مخلوقون مربون ، ولا يدخل اللبس في المفعول بسبب ما ظهر على أيدهم من العجائب والآيات ما يشكك في بشريتهم ، ويلبس الممسطان من أمرهم ما لبس به على النصاري وأشباههم ، حتى اعتقدوا في عيسى - عليه السلام - أنه إله .

والجن : الترس .

و (يسكب) : يصب .

(وشج) : جرح .

وحمل الماء في الجن يدل أن ترسمهم أو ما كان منها مقعداً ، وفيه استعمال السلاح في مصالح المسلمين وإن كان في غير ما وضعت له . وفيه المداواة وجواز ذلك .

وقوله عن بعض الأنبياء (صلى الله عليه وسلم) أنه قال - حين ضربه قومه وهو يمسح الدم عن وجهه - : (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون) وفي الرواية الأخرى : (ينضح) بكسر الضاد ، أي يغسل ، وجاء في غير مسلم : (ينضح الدم عن جبينها (٢)) ومعناه هنا : يفور وش! يل ، يقال : نضحت العين : فارت .

وقد يكون هنا بمعنى : يغسل الدم الذي على جبينه .

وقد روى مثل هذا القول عن نبينا (صلى الله عليه وسلم) يوم أحد .

فيه ما كانوا عليه صلوات الله عليهم من الحلم والصبر والشفقة على قومهم وأمهم ، وأنهم مع فعلهم بهم وأذاهم لهم دعوا بالغفران ، وعذروهم بالجهل وقلة العلم بما أتوه .

(١١) + عمران : ٢٨ .

(٢) لحد ١ / ٤٣٢ .

كتاب الجهاد / باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

١٦٥

(٣٨) باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

١٠٦ - (١٧٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَرْصِيٍّ عَصَاء ، ، كَأْ ،

همام بن منبه ، قال حبذا ما حدثنا ابو هريرة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فذكر أحاديث منها : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)) (وهو حينئذ يشير إلى ربايعيته .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَرَّ وَجَلَّ) .

وقوله : (اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَبِيلِ اللَّهِ) : كذا .

ذكر هذا اللفظ مسلم .

لم يزد .

قوله : (في سبيل الله) أى وهو يقاتل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، كما جاء في حديث آخر : (أتد الناس عذابا من قتله نبي أو قتل نبيا) (١) فقلوه : (في سبيل الله) تخصيص ممن قتله في حد أو قصاص .

(١) الهيثمي في مجمع الزوائد ، كاللق ، ب : الكلام بالحق عند الحكم ٧ / ٢٧٥ بمعناه من حديث أبي عبيدة ابن الجريح ، وقال : رواه البزار وفيه ممن لم أعوفه امهنان ، وابن جرير ٣ / ١٤٤ .

١٦٦

كتاب الجهاد / باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

٣٣٠٣٨ (39) باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

(٣٩) باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

١٠٧ - (١٧٩٤) وحديثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي ، حاشا عبد الرحيم - يعنى ابن سليمان - عن زكرياء ، عن أبي إسحق ، عن عمرو بن ميمون الأودي ، عن ابن مسعود ، قال : بينما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي عند البيت ، وأبو جهل وأصحابه جلوس ، ولذ نحررت جزور بالأمس .

فقال أبو جهل : أنكم تقوم إلى سلا جزور بنى فلان فيأخنو ، فيضعه في كتفي محمد إفا سجد ؟ فانبعث أشقى القوم فآخن ! ، فلما سجد النبي (صلى الله عليه وسلم) وضعه بين كتفيه .

قال : فاستضحكوا ، وجعل بعضهم يميل على بعضي ، وأنا قائم أنظر . لو كانت لي منعة طرحته عن ظهر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) ساجد ، ما يرفع رأسه ، حتى انطلق إنسان فآخن فاطمة ، فجاءت - وهي جويرية ! -

٩٠ / ١

قال القاضي : وثبات النبي (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة حين طرح عليه كفار قريش ! سلا الجزور ،

دليل على طهارة ما يخرج من أجواف الحيوان المكول اللحم ؛ من فرث ورطوبة وغيرها ، ما خلا الدم ؛ لأن السلا لا ينفك منه . وسلا الجزور هو : اللفافة التي يكون فيها الوليد في بطن الناقة ، وهي الجزور هنا ، وكذلك السلا من سائر البهائم وهي المشيمة / من بني آدم .

وأشقاها الذي ذكر أنه طرحه عليه (عقبة بن أبي معيط) فسر في الكتاب .

وصبره - عليه السلام - حتى نزع منه إما لأنه خشي بحركته بها وقيامه وهي عليه انفتاق ما فيها وتقرير ثيابه ، أو لأنه أطال السجود للدعاء عليهم ، لا لغرض غيره ، فاتفق في طوله مقدار ما بلغ الخبر ابنته ، وجاءت فأزالته .

وقد استدلل به بعضهم على أحد القولين عن مالك ؛ فيمن صلى بثوب نجس فتذكر في الصلاة أنه يطرحه عنه وتجزيه صلاته ، ومشهور مذهبه القطع ، وعبد الملك يقول : يتأدى ويعيد للخلاف في حكم النجاسة .

كما رأى مالك فيها الإعادة في الوقت للناسي ، ولا حجة له عندي بهذا الحديث ؛ إذا ليس فيه حقيقة نجاسة ، وأيضا فإن من ألقى عليه فإنه ينبغي أن يكون بخلاف من ابتداء الصلاة وقضى منها جزءا بالنجاسة ؛ لأنه إذا ألقى عليه ثوب نجس فيطرحة لخبثه كان الأظهر هنا إجزاؤه ، ولا يقطع إذا لم يمض ركعا من صلاته بنجاسته .

وقول ابن مسعود : لو كانت لي منعة طرحته ! : بفتح النون ، أى من يمنعني من أذاهم .

وقد كان ممن يؤفَى في الله تعالى لأنه كان عربياً فيهم ، إنما هو من هذيل .

ودعا النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهم ثلاثاً : (اللهم عليك بأبي جهل) وسماهم وسمى فيهم

كتاب الجهاد / باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

١٦٧ فطرحته عنه ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَشْتِمُهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاتَهُ رَفَعَ صَوْتَهُ ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ إِذَا دَعَا ، دَعَا

ثَلَاثًا ، وَإِذَا سَأَلَ ، سَأَلَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ فَابَسَ عَنْهُمْ الضَّحْكُ ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ .

ثُمَّ قَالَ : (اللَّهُمَّ ، عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ ، وَعَتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَابْنَةَ رَبِيعَةَ ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ ، وَامِيَةَ بْنَ خَلْفٍ ، وَعُقْبَةَ

بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ) - وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ - فَوَائِدِي بَعَثَ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) بِالحَقِّ ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَخَى يَوْأ

بَدْرَ ، ثُمَّ سَجَّوْا إِلَى الْقَلْبِ ، قَلْبٍ بَدْرٍ .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غُلَطٌ فِي ! نَا الْحَلِثِ .

١٠٨ - (...) حَقَّقْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْفُفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ

أَبَا إِسْحَقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَاجِدٌ ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ

، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ إِسْلَاحًا جَرًّا ، فَقَنَّه عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَلَمْ يَرَفَعْ رَأْسَهُ .

فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَاعْخَنَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ فَلَكَ .

فَقَالَ : (اللَّهُمَّ ، عَلَيْكَ

الوليد بن عقبة : كذا وقع في جميع نسخ مسلم الواصلة إلينا ، وفي أصول جميع شيوخنا .

وصوابه : (عتبة) بالتاء ، وكذا هو في صحيح البخاري (١) .

وقد نبه عليه مسلم آخر الحديث ، أو ابن أبي سفيان ، وقال : (الوليد بن أبي عقبة غلط في هذا الحديث) ، وقد جاء في بعض الروايات

للسجزي : (عتبة) على الصواب ، وهو إصلاح لاشك فيه لاعتذار مسلم عنه ، أو رواية ابن سفيان لاختلاف الشيوخ في كلامه من

هو ؟ وأن مسلماً إنما سمعه من شيخه عقبة .

والوليد بن عقبة هو ابن أبي معيط ، ولم يكن في هذا الحن مولود ، أو كان طفلاً صغيراً .

وقد أتى به النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الفتح ليمسح على رأسه وهو صبي ، وقال بعضهم : قد ناهز الاحتلام .

وقوله : (ونسيت السابع ولم أحفظه) : ذكر أبو بكر البرقاني في صحيحه هذا السابع ، وسماه عمارة بن الوليد .

وكذا ذكره البخاري (٢) - أيضاً - في الصحيح .

اعترض بعضهم ذكر عمارة بن الوليد في هذا الحديث لقوله آخره : لقد رأيت الذين سمى صرعى (١) البخاري ، كالوضوء ، بينا ألقى

على ظهر المصلي قدراً وجيفة لم تفسد عليه صلاته ١ / ٦٩ .

(٢) البخاري ، كالصلاة ، بللراً تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى ١ / ١٣٨ .

١٦٨

كتاب الجهاد / باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

الملا من قُرَيْشٍ ؛ أَبَا جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ ، وَعَتَبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ ، وَمُحَقَّبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ ، وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ ، وَامِيَةَ بْنَ خَلْفٍ ، وَأَوْانَ بْنَ خَلْفٍ

- شُعْبَةُ الشَّاكِ) .

قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، فَاتَّقُوا فِي بَيْتٍ .

غَيْرَ أَنْ أَمِيَّةَ أَوْ آيَا تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ ، فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبُئْرِ .
١٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ،

عَنْ أُمِّ إِسْحَقَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .
وَزَادَ : وَكَانَ يَسْتَحِثُّ ثَلَاثًا يَقُولُ : (الْقَهْمُ ، عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ .

اللَّهُمَّ ، عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ .
اللَّهُمَّ ، عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ) ثَلَاثًا .

وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عَتَبَةَ ، وَأَمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ .
وَلَمْ يَشْكُ .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَلَسِيْتُ السَّابِغَ .

١١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْبَيْتَ .

فَدَعَا عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأَمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعَتَبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ .
فَ الْقِسْمُ بِأَلَيْهِ لَقَدْ رَأَيْتَهُمْ صَرَخَى عَلَى بَدْرٍ ، قَدْ غَيَّرَتْهُمُ الشَّمْسُ ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًا .

١١١ - (١٧٩٥) وَحَقَّقَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرَحَ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ - وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةٌ ! -
قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدَّثَتْهُ ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : يَارَسُولَ اللَّهِ كَصَلُّ أَتَى عَلْتُكَ يَوْمَ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أَحَدٌ ؟ فَقَالَ :
٩٠ / ب
يَوْمَ بَدْرٍ .

وَذَكَرَ أَهْلُ السَّيْرِ أَنَّ عِمَارَةَ الْمَذْكُورَ كَانَ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ فَاتَمَهُ بِأَمْرِ فِي حَرَمَةٍ ، وَكَانَ جَمِيلًا وَسِيفًا ، فَنَفَخَ فِي إِجْلِيلٍ سَحَرًا فَهَامَ مَعَ الْوَحْشِ فِي بَعْضِ جَزِيرَةِ الْحَبْشَةِ .

وَهَذَا عِنْدِي لَا يَعْتَرِضُ بِهِ .
وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَخَى بِبَدْرٍ) يَعْنِي أَكْثَرَهُمْ بَدِيلُ أَنَّ عَقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَقْتُلْ بِبَدْرٍ ، بَلْ حَمَلَ مِنْهَا أُسِيرًا ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَبْرًا بَعْدَ مَنْصَرِفِهِ عَنْ بَدْرٍ وَبَعْرَقِ الطَّيْبَةِ وَ(قَلِيبُ بَدْرٍ) : بَثْرَاهَا ، وَالْقَلِيبُ : كُلُّ بَثْرٍ لَمْ تَطْوُ .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : (وَكَانَ يَسْتَحِثُّ ثَلَاثًا) : كَذَلِكَ الْوَبَالُ ثَلَاثَ نَقَطٍ
عِنْدَ الْعَذْرَى ، وَكَانَ / عِنْدَ السَّمُرْقَنْدِيِّ وَالطَّبْرِيِّ : (يَسْتَحِبُّ) بِالْبَاءِ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، يُرِيدُ مَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى مِنْ تَكَرُّارِهِ الدَّعَاءَ ثَلَاثًا .

وَأَسْتَحِثُّ بِمَعْنَى : أَلْحَ فِي الدَّعَاءِ وَاسْتَعْجَلِ الْإِجَابَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَالْأَخْشَبَانُ : جَبَلَا مَكَّةَ .

كتاب الجهاد / بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ

١٦٩
لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِهِ ، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَتْنِي ، فَظَنَنْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ ، فَتَدَانِي .

فَقَالَ هَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ .

قَالَ : فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِإِفْرَاقِكَ ، فَمَا شِئْتُ ؟ إِنْ شِئْتُ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ ! .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (بئأ أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحماً ! ، لا يشرك به شيئاً) .

١١٢ - (١٧٩٦) ! ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد ، كلاهما عن أن عوانة .

قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ جَنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ .

قَالَ : !مِيتَ إِصْبَعُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ .

فَقَالَ :

(هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعٌ !مِيتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَالِقِيَّتِ) ١١٣ - (...) وَحَمَّشَاهُ الْوَبَكْرِ بْنُ أَنْ شَيْبَةَ !إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عِينَةَ

وقوله : (فلم أستفق إلا بقرن الثعالب) : أى لم أتبه حتى آتيت هذا الموضع ،

لقوله قبل : (فسرت مهموما على وجهي) .

وقرن الثعالب أو قرن المنازل : وهو ميقات أهل نجد ، على يوم وليلة من مكة .

وأصله الجبل الصغير ينقطع من الجبل الكبير .

وقوله : دميت إصبع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بعض تلك المشاهد فقال :

(هل أنت إلا إصبع دميت وفي سبيل الله مالمقيت)

فيه التمثيل بالأرجاز في الحوادث تحدث على عادة العرب ، وقد تقدم الاختلاف في الرجز وهل هو شعر ؟

وجه قول النبي (صلى الله عليه وسلم) له (و)نما قاله فيما روى الوليد بن الوليد بن المغيرة في هجرته ، وروى - أيضا - لزيد بن حارثة في موته .

وقد رواه بعضهم : (دميت) والقيت) ليذهب وزنه ، وذلك لا يغني من وزنه وزن ثابت ، وقد تقدم الكلام قبل على أن مثل هذا

كان من قوله أو متمثلا به غير معارض لقوله : { وَمَا عَثَمْنَا إِل !ثَغَر وَمَا يَنْبَغِي لَهُ } (١) .

(١) يس : ٦٩ .

١٧٠

كتاب الجهاد / باب ما لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين

عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي غَارٍ ، فَكَبِتَ إِصْبَعُهُ .

١١٤ - (٩٧ ل !) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا سُفْيَانُ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ؛

نَه سَمِعَ جَنْدُبًا يَقُولُ : ابْطَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : قَدْ وُدِّعَ مُحَمَّلْتُ فَ النَّزَلَ اللَّهُ - عَرَّ وَجَل - : وَالضَّحَى .

وَالثَّيْلُ إِف ! سَجَى .

مَا وَذَعَكَ رَثَكَ وَمَا قَلَى (١) .

وقوله في الرواية الأخرى : (كان النبي (صلى الله عليه وسلم) في غار فنكبت إصبعه) ، قال القاضي

أبو الوليد الكأني : لعله غار مصحف من غرو ، ولما جاء بعد : (في بعض المشاهد) .

ورواية البخاري (٢) : بينا النبي (صلى الله عليه وسلم) يمشي إذا جاءته حجر .

قال القاضي : قد يراد بالغار هنا الجش والجمع ، لا واحد الغيران التي هي الكهوف ، فيوافق قوله : (في بعض المشاهد) .

وقوله : يمشي ولا يعد شي منه وهما ، وفي حديث على جمع بين هذين الغارين ،

أى الجمعي والعسكريين .
 قال الإمام : ذكر مسلم في حديث جندب بن صفوان في إبطاء جبريل بالوحى : عن إسحق بن إبراهيم ، عن ابن عيينة ، عن الأسود ، عن جندب .
 كذا إسناده عند الجلودى والكسائى ، وكذا أخرجه الدمشقى من حديث مسلم .
 وفي نسخة ابن ماهان : نا أبو بكر ابن أبى شيبه وإسحق بن إبراهيم جميعاً ، عن ابن عيينة .
 زاد فى الإسناد : نا أبو بكر بن أبى شيبه قال .
 وقول المشركي : قد ودع محمد ، فأنزل الله تعالى : { وَالْغَنَجِيُّ }
 وَاللَّيْلِ إِفَّا سَجَى .
 مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى { إلى آخرها ، قال الإمام : قال ابن عباس : { مَا وَدَعَكَ } : ما قطعك منذ أرسلك ، { وَمَا قَلَى } : ما ابغضك .
 وسعى الودل وداعا ؛ لأنه فراق ومتاركة .
 وفي الحديث : (الحمد لله غير موح ربى ولا مكفور) (٣) : أى غير تارك طاعة ربى .
 قال القاضى : هذه قراءة الجمهور مشددة ، وقرأ بعضهم : (ماودعك) مخففة .
 قال

٣٣.٣٩ (40) باب فى دعاء النبى (صلى الله عليه وسلم) ، وصبره على أذى المنافقين

أبو عبيدة : من ودعه يدعه ، معناه : ما تركك .
 وأهل النحو يتكرون أن يأتى منه ماض أو مصدر ، وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير عندهم ، وكذلك (يذر) .
 وقد جاء الماضى والمستقبل منهما وفى مسلم : ألينتين قوم عن ودعهم الجمعة " (٤) ، وفى مسلم والبخارى : (من ودعه الناس لشبهه أو فحشه) (١) .
 وقال الشاعر :
 (١) الضحى : ١ - ٣ .
 (٢) البخارى ، كالأدب ، بما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما .
 يكره منه ٨ / ٤٣ .
 (٣) الدارمى ، كالأطعمة ، بالدعد بعد الفغ من الطعام ٢ / ٢١ .
 (٤) مسلم ، كالجمعة ، بالتغليظ فى ترك الجمعة برقم (٨٦٥) بلفظ : ألبعاه .
 (٥) البخارى ، كالأدب ، بما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب ٨ / ٢٠ ، مسلم كالبر والصلة والآداب ، بمدرارة من يتقى فحشه برقم (٢٥٩١) .
 كتاب الجهاد / باب ما لقي النبى (صلى الله عليه وسلم) من أذى المشركين والمنافقين ١٧١ ١١٥ - (...) حلثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع - واللفظ لابن رافع - قال إسحق : أخبرنا .
 وقال ابن رافع : حدثنا يحيى بن الحمم - حدثنا زهير عن الأسود بن قيس .
 قال : سمعت جندب بن سفيان يقول : اشتكى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً ، فجاءته امرأة فقالت : يا محمد ، إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك ، لم أره قريبك منذ ليلتين أو ثلاث .
 قال : ف أنزل الله عر وجل : والفحش .
 والثليل إفا سجي .
 ما ودعك ربك وما قلى { .

(...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة .
ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا المحي ، حدثنا سفيان ، كلاهما عن الأسود بن قيس .
بهذا الإسناد ، نحو حديثهما .

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا
وقال آخر :

...

ما الذي غاله في الودحتي ودعه

! إنما قال في النبي (صلى الله عليه وسلم) / هذا المشركون ومن في قلبه مرض ، ألا ترى قول المرأة :

(إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك) ، وإن صح ما جاء في كتاب التفسير أن قائلة هذا له خديجة : (أحسب أن ربك فلاك)
فإنما يصح ذلك منها قبل إيمانها ، وفي حيئ نظرها قبل في تصحيح نبوته (صلى الله عليه وسلم) ، والا فلا يصح ذلك منها بعد إيمانها
(١) .

وقولها : (ولم أره قريبك منذ ليلتين) بكسر الراء ، إذا كان مُعَدِّماً ، أقرب بالفتح ،

فإذا لم يُعَدَّ كان بضمها ، فقلت : قرب الرجل ، وكقولك : قربت منه ، إذا عديته بحرف الجري قرب فيها ، فإذا أضفت فعله إلى الماء
خاصة فتحتها فقلت : قرب الماء : إذا طلبه ليلاً ، يمر به فهو قارب .
ولا يقال ذلك لطلبه نهارة .

(١) لنظر : تفسير ابن كثير ٨ / ٤٤٦ .

٩١ / ب

١٧٢

كتاب الجهاد / باب في دعاء النبي كله ...

إنح

(٤٠) باب في دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وصبره على أذى المنافقين

١١٦ - (١٧٩٨) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد بن رافع وعبد بن حميد - واللفظ لابن رافع - قال ابن رافع : حدثنا .
وقال الآخرون : أخبرنا عبد الرزاق - أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، أن أسامة بن زيد أخبره ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
ركب حماراً ، عليه إكاف ، تحته قطيفة فديكة ، وأردف وراءه أسامة ، وهو يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج
وذاك قبل وقعة بدر ، حتى مر بمجلسي فيه أخلاط ! من المسلمين والمشركين عبلة الأوثان ، واليهود ، فيهم عبد الله بن أبي ، وفي
المجلس عبد الله بن راحة .

فلما غشيت المجلس عجاجة اللابة ، حمّر عبد الله بن أبي أنفه براثه ، ثم قال : لا تغبروا علينا .

فسلم عليهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم وقف فنزل ، فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن .

فقال عبد الله بن أبي : أيتها المرأة ، لا أحسن من هنما ، إن كان ماتقول حقاً ، فلا تؤفنا في مجالسنا ، وأرجع إلى رحلك ، فن
جأك مثلاً فافصمعليه .

وقوله : (ركب النبي (صلى الله عليه وسلم) حماراً عليه إكاف ، تحته قطيفة فديكة : كذا هي الرواية الصحيحة ، صفه بعضهم وقال

مكان (فديكة) : (فركبها ولا وجه له ، لأنه قد ذكر ركوبه أولاً .

وفديكة منسوبة إلى فديك .

والإكاف بكسر الهمزة مثل الستر ليل .

قوله : (حتى مر مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون واليهود) ، وذكر أنه سلم عليهم .

واحتمج به بعضهم في جواز السلام على مجلس فيه المسلمون وغيرهم من الكفار ، وهذا لاختلاف فيه .
وعجاجة الدابة : ما ارتفع من غبار جوافرها .

وقوله : (فغمر عبد الله بن أبي أنفه) أى غطاه ، ثم قال : لا تغبروا علينا) مع ما هو أجفى من هذا في الحديث الآخر .

وتسليم النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهم ووقوفه ثم نزوله كما جاء في الحديث .

ودعائهم إلى الله - سبحانه - وتلاوته عليهم القرار كل ذلك استئلافاً لهم ، وطمعا في إسلامهم ، وتبليغا لما أمره الله تعالى به من ذلك .
وفيه من الصبر على الأذى والحلم والإغضاء ما كان من خلقه (صلى الله عليه وسلم) وأدب الله - تعالى له بقوله : { وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ } (١) ، { فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ } (٢) .

وقول ابن أبي : لا أحسن من هذا ، إن كان ماتقول حقا فلا تؤذنا في مجالسنا فن جاءك منا فاقصص عليه) : كذا رواية الكافة بالمد ، وكان عند القاضي أبي علي : الأحسن (١) المزمع : ١٠ .
(٢) المائدة : ١٣ .

كتاب الجهاد / باب في دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

أي أ

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ : اغْشَنَّا فِي مَجَالِسِنَا ، فَإِنَّا تُدْفِي فَلَكَ .

قَالَ : فَاسْتَحْثَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ ، حَتَّى هُمُوا أَنْ يَتَوَاثَبُوا .

فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يُخَفِّضُهُمْ ، ثُمَّ رَكِبَ ابْنَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ .

فَقَالَ : (أَيُّ سَعْدُ ، أَمْ تَسْمَعُ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ ؟ يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا) .

قَالَ : اَعْفُو عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ أَنْ يَتَوَجَّهُوا ، فَيَعَصِمُوهُ بِالْعَصَابَةِ ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ فَلَكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ ، شَرَقَ بَنَّاكَ .

فَنَلَكَ فَعَلَّ بِهِ مَا رَأَيْتَ .

فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) .

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى - حَاشَا لِي ! ث ، عَنْ

من هذا) بالقصر ، وهو عندى أوجه وأشبه بصلته قوله : (إن كان حقا) دالا كيف يشك في قوله (حقا) ، ويضعفه بأنه لا شيء أحسن منه دائما مراده - والله أعلم - : لأحسن من قصدك لنا وتسورك علينا في مجالسنا ، إن كان الذى يأتي به حقا ألا تؤذنا وتقعّد في رحلك ، فمن جاءك أسمعته ماعندك ، وهو أليق بمقصد المناق الشاك - والله أعلم .

وقد قيل : إن ابن أبي لم يكن حينئذ بعد إلا على شركه ، لم يظهر الإسلام بعد ، وهو دليل لفظ الحديث ومساقه ، ولقوله : لا تؤذنا (به) يعنى : القرآن ، ولقوله : (في أخلاط من المشركون والمسلمين) .

وقوله : لما استتب حينئذ المشركون والمسلمون ؛ (فلم يزل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يخفضهم) :

لى يسكنهم ويسهل الأمر بينهم .

وقول سعد له : لقد اصطالح أهل هذه البحيرة أن يتوجه فيعصبوه بالعصابة) كذا ضبطناه (البحيرة) هنا مصغرا .

قال لنا أبو الحسن بن سريج .

وقال : (البحيرة) ، ورويناه في غير مسلم : (البحرة) (١) غير مصغر وكله بمعنى (٢) .

قال الإمام : البحيرة مدينة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، / والبحار القرى ، قال الشاعر :

ولنا البدو كله والبحار (٣) .

(١) أحمد ٢٠٣ / ٥٥ .

جاء في معجم البلدان : فبحيرة لى بتصغير بحر ، ولو كان تصغيره لكان بحيرا ، ولكنهم أرادوا بالتصغير حقيقة الصغر ثم نطقوا به التأنيث على معنى أن المؤنث أقل قدرا من المذكر ، لو شبهة بالمتع من الأرض ، والمراد به - والله أعلم - كل مجتمع ماء عظيم لا اتصال به بالبحر الأعظم ، ويكون ملحا وعذبا وهو من أسماء جبال تهامة وهى العن الغزيرة فى وادى ينبغ تخرج من جوف رمل من أغزر ما تكون من العيون واشدها جريا تجرى فى رمل .

انظره مختصراً ١ / ٣٤٩ .

جاء فى المال : ولنا البر كله والبحار ١٣٧ / ٣ ، وهو تصحيف : لنا للبحار ضد البدو ، كما جاء فى معنى كلمة بحار .

(٣)

٩١ / ب

١٧٤

كتاب الجهاد / باب فى دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) ...

إلخ

عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، فى هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

وَرَزَادٌ : وَفَلَكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ غُثْدُ اللَّهِ .

١١٧ - (١٧٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُثْدَةَ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، عَنْ أَبِيهِ ،

٣٣٠٤٠ (٤١) باب قتل أبى جهل

٣٣٠٤١ (٤٢) باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قِيلَ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : لَوْ أَتَيْتَ غُثْدَةَ اللَّهِ بْنِ أَبِي ؟ قَالَ : فَأَنْطَلَقَ إِلَيْهِ ، وَرَكِبَ حَمَازًا ، وَأَنْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ .

وَهِيَ أَرْضٌ سَبَخَةٌ .

فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : إِيَّاكَ عَنِ .

فَوَالْتِهِ ، لَقَدْ آفَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ .

قَالَ : فَقَالَ رَبُّي مِنَ الْأَنْصَارِ : وَاللَّهِ ، لَحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ .

قَالَ : فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَبُّي مِنْ قَوْمِهِ .

قَالَ : فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابَهُ .

قَالَ : فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَبِأَيِّ لَدَى وَبِالنَّعَالِ .

قَالَ : فَلَبَّغْنَا أَنْهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ : إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَكَلُوا فَأَعْمَلُوا بَيْنَهُمَا { (١) } .

أى : والقرى .

وقوله : (ضرق بذلك) أى غص به .

يقال : شَرَقَ بكسر الراء ضرقا ، فالشرق

لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقْتُ شَرْقُ كُنْتُ كَالْغَمْخَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

قال القاضي : قد يكون هنا (يعصبوه) على وجهه ، لاسيما مع قوله : (بالعصاة) وهذا بيان أنه حقيقة لا مجاز ، أى يربطون له عصاة الرياسة والمالك ، فقد ذكر ابن إسحق وأصحاب السير فى هذا الخبر : لقد جاءنا الله بك دانا لننظم له الخرز ليتوجوه ، فإنه ليرى أن سلبته ملكا (٣) .

والعمائم تيجان العرب ، فإذا انضمت ملوكهم فهي تاجه .

وقد قال : (يتوجه ويعصبوه بالعصاة) .

والأرض السبخة: التي لا تنبت لمالحة أرضها، وهي كثيرة الغبار.

(۱) ۱ الحجرت : ۹ .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ٢٩٢ .

کتاب الجهاد / باب قتل أبي جهل
۱۷۵

(۴۱) باب قتل أبي جهل

١١٨ - (١٨٠٠) حُثْنَا عَلَىٰ بَنِ جُرَّ السُّعْدِيِّ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ مَصِيرٍ صر ، ص ص ص مم .

*ص ص ص ص ص ، ه ص ، ، علية - حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا انس بن مالك قال قال رسول

اللَّهُ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ يَنْظُرَ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟) ، فَاتَّطَلَّقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ .

قَالَ : فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ : أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ ؟ فَقَالَ هُوَ وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ - أَوْ قَالَ : قَتَلَهُ قَوْمُهُ ؟

قَالَ : وَقَالَ أَبُو مَجْلَزٍ : قَالَ أَبُو جَهْلٍ : فَلَوْ غُرُّ كَارٍ قَتَلَنِي .

(...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه

وسلم) : (مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ ؟ ، بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلْتَةَ ، وَقَوْلِ أَنْ مَجْلَزٍ .

کَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ .

وقوله في مقتل أبي جهل : (ضربه ابنا عفراء حتى برد (١) ١ : كذا رواية الجمهور ،

أى مات .

يقال : برد ، أى مات .

وفى رواية السمرقندى : (حتى برك) بالكاف ، والأول المعروف ، لايبعد صحة هذا ؛ فإن ابنى عفراء تركاه عقيرا لم يمت بعد ، ألا

تراہ کیف کلم ابن مسعود ، ولہ معہ کلام کثیر فی غیر مسلم .

وابن مسعود هو الفی اجتز رأسه وأجهز علیه .

وقوله : (وهل فوق رجل قتلتموه) : أى هل على عار غير قتلکم إیای .

وقوله : (فلو غير كَار قتلني) : إشارة إلى الأنصار لعملهم النخيل .

واشار : الزلل والفلاح .

• ووقع مكان الكلام في بعض نسخ مسلم : (فلو غيرك كان قتلتني) وهو تصحيف من الأول ، والأول المعروف (٢) .

(١) في مق صحيح مسلم بشرح النووي : (حتى برد) واجمال ، جاء في نسخة عبد الباقي في المي : (برك) فمن أين أتى بها الشيخ ؟
وفي الرح للنووي الرد : (برك) ٤ / ٤٤٣ .

(٢) ودها جاءت الرواية التي في صحيح مسلم .

١ / ٩٢

١٧٦ كتاب الجهاد / باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

(٤٢) باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

١١٩ - (١٨٠١) حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهري ، كلاهما عن ابن عيينة -
واللفظ للزهري - حدثنا سفيان عن عمرو ، سمعت جابرًا يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من لكعب بن الأشرف
؟ فإنه قد أتى الله ورسوله) ، فقال محمد بن مسلمة .

يارسول الله ، أتحب أن أقتله ؟ قال : (نعم) .

قال : ائتن لي فلا أقول .

قال : (قل) .

فأتاه فقال له .

وذكر ما بينهما .

وقال : إن هنا الرجل قد أراد صدقة ، وقد عانا .

فلما سمعه قال : وأيضا والله ، تملئه .

قال : إنا قد اتبعناه الآن ، ونكره أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره .

قال : وقد أردت أن تسلفني سلفا .

قال : فما ترهنني ؟ قال : ما تريد .

قال : ترهنني نساءكم .

قال أنت أجمل العرب أنهنك نساء ؟ قال له : ترهنوني أولادكم .

قال : يسب ابن أحدنا ، فيقال : رهن في وسقين من تمر ، ولكن زهنك الأمانة - يعني السلاح - قال : فنعم .

ووأعه حديث كعب بن الأشرف ذكر مسلم أول حديثه : حدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد الله

ابن محمد بن عبد الرحمن [بن المسور] (١) الزهري .

كذا لجمهورهم ، وعند شيخنا القاضي أبي علي عن العذري : وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز قال لنا .

وهو خطأ ، والصواب الأول وكذا سقط من نسبه محمد ، وفي رواية ابن الحذاء وصح نسبه ، كما تقدم أولا .

وكذلك نسبه النسائي (٢) وغيره .

وجده المسور بن عبد الله بن الأسود بن عوف أخى بعد الرحمن بن عوف .

قال الإمام : إنما قتل كعب بن الأشرف على هذه الصفة ؛ لأنه نقض عهد النبي كمالا وهجاه وسبه ، وكان عاهده ألا يعين عليه أحدا ،
ثم جاء مع أهل الحرب معينا عليه .

وقد أشكل قتله على هذه الصفة على بعضهم ، ولم يعرف هذا ، والجواب ما قلناه .

قال القاضي : اختلف الناس في تأويل قتل كعب بن الأشرف على وجه مخادعة أصحابه له ، فقيل : إنما كان ذلك لأن ابن سلمة لم
يصرح له بتأمن في شيء من لفظه ، إنما كلمه في أمر بيع وشراء وتشكر ، وليس في خبره معه عهد ولا أمان ، فيقال : إنه نقضه عليه ،
دنه غدر .

وقيل ما تقدم ؛ لأن من ادعى الله ورسوله لا أمان / له ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) إنما قتله بوحي ، هـ - دار ورد + أصلاً وى هذا الاب .

ولا يحل أن يقال : إن كعباً قتل غدراً

(١) في زبدون (ابن) ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة .

(٢) انظر : السنن الكبرى للنسائي ١٩٢ / ٥ برقم (١ ٨٦٤) .

كتاب الجهاد / باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

١٧٧

أن يأتيه بالحارث وأبي عيسى بن جبر وعناد بن بشر .

قال : جأؤوا فدعوه ليلاً ، فنزل إليهم .

قال سفيان : قال غير عمرو : قالت له امرأة - ! هـ إني لأسمع صوتاً كأنه صوت دم .

قال : إنما هنا محمد بن مسلمة ورضيعه وأبو نائلة .

إن أهرم لو دعى إلى طعنة ليلاً لأجاب .

قال محمد : إني إذا جاء فسوف أمد يدي إلى رأسه ، فإذا استمكنت منه فدونكم .

قال : فلما نزل وهو متوشح .

فقالوا : نجد منك ريح الطيب .

قال : نعم .

نَحْنِي وقد قال ذلك في مجلس على بن أبي طالب - رضى الله عنه - فأمر به على فضربت عنقه ، وقاله [في] (١) آخر في مجلس معاوية فأنكر ذلك محمد بن مسلمة وأنكر على معاوية سكوته له ، وحلف ألا يظله وإياه ثقف أبداً ، ولا يخلو بقائلها إلا قتله ، د إنما يكون الغدر بعد العهد والأمان ، وهو قد نقض عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يؤمنه الآخرون ، لكنه استأمن إليهم وظفروا به بغير أمان . وأما ما ترجم البخاري عليه : باب (الفسك في الحرب) (٢) ، فليس بمعنى الغدر .

والفتك : القتل على غرة وغفلة ، والغيلة (٣) نحو منه .

وقد استدل بقصة كعب وأشباهها للعلماء على جواز اغتيال من بلغت الدعوة من الكفار وتبينه وانتهازه الفريضة منه دون دعوة ، وقد تقدم الكلام على الدعوة قبل القتال والاختلاف فيها .

وقول محمد بن مسلمة : (أئذن لي فلا أقل قال : قل) : دليل على جواز التعريض للضرورة ، وأن المؤاخذة بالنية والمقصد .

وقوله : (عنانا) : ظاهره أتعبنا ، وباطنه صحيح ؛ لأن التعب في مرضاة الله - سبحانه - والعناء فيه مشروع مأجور عليه ، والجهاد والصلاة والصدقة وغير ذلك من أعمال البر ، كله من التعب والعناء المحمود ، والدعة والتضجيج عن القربات مذموم .

٣٣.٤٢ (43) باب غزوة خيبر

وقوله : (يُسْمَثُ ابْنُ أَحْلَغَا فيقال : رُهِنَ في وسقن من تمر) : كَمَا لكافتهم بالسين المهملة من السب ، وعند الطبري : (يشب) بالثين المعجمة من الشباب ، والوجه الأول .

وقول كعب لامرأته : (إنما هو محمد ورضيعه وأبو نائلة) كذا في سائر النسخ ، قال

لنا [شيخنا] (٤) القاضي الشهيد : صوابه : (إنما هو محمد ورضيعه أبو نائلة) ، وكذا ذكره أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة ، وفي صحيح البخاري : (ورضيي أبو نائلة) (٥) ، وهذا عندى - إن صح - أنه كان رضيعاً لكعب فله

(١) ساقطة من مى .

(٢) البخاري ، كالجهد ، بالفتك في الحرب .

ولبن حجر في الفتح قال : ترجم المصنف عليه : باب الكذب في الحرب .

- انظر : الفتح ٧٨ / ٤ ط الشعب ، والكذب في الحرب في الفتح ٦ / ممة رقم (٣٠٣١) .
- (٣) في الأصل : الغيرة ، والمثبت من مى والمال .
- (٤) ساقطة من ز ، واستدركت بالهامث ! .
- (٥) للبخارى ، كالمغازى ، بقتل كعب بن الأشرف ١١٥ / ٢ .
- ١٧٨
- كتاب الجهاد / باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود
- فُلَانَةٌ ، هِيَ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ .
- قَالَ : فَتَأَفَّنُ لِي أَنْ أَشْمَ مِنْهُ .
- قَالَ : نَعَمْ .
- فَشَمَّ ، فَتَتَوَلَّى فَشَمَّ .
- ثُمَّ قَالَ : أَتَأْشُّ لِي أَنْ أَعُودَ ؟ قَالَ : فَاسْتَمَكَنْ مِنْ رَأْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ : دُونَكُمْ .
- قَالَ : فَتَقْتُلُوهُ .
- وجه ، والمعروف ما ذكرناه .
- وقوله : فوعده أن يأتيه بالحارث ولى عيسى بن جبر (١) ولم ينسب هنا الحارث ، هو الحارث بن أوس (٢) ابن أخى سعد بن [معلذ] (٣) .
- (١) هو لبن جبر بن عمرو بن أصد بن جثم بن حارثة الأوسى ، واسمه عد الرحمن بدرى كبير ، له ذرية ويكتب بالعربية ، اخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينه وبين الأخن! بن حذافة ، مات بللدينة سنة ٣٤ هـ ، وصلى عليه عثمان ، وقبره بالقيع .
- لفظ : طبقات ابن سعد ٣ / ٢ / ٢٣ ، لجرح والتعديل ٥ / ٢٢٠ ، الاستيعاب ٦ / ٣٥ ، السير ١ / مهـ ١ .
- (٢) هو الحارث بن أوص بن معاذ بن النعمان الأنصارى الأوسى ، ابن أخى سعد بن معاذ سيد الأوس ، وثبت ذكره فى حديث صحيح أخرجه أحمد من طريق علقمة بن وقاص عن عائمة ، قال : خرجت يوم الخندق فسمعت حسا فالتفت ، فعفا أنا بسعد بن معاذ ومعه ابن أخيه الحارث بن أوس يحمل مجنة الحديث .
- وصححه لبن حبان وشهد بدراً واستشهد يوم ثمد وهو ابن ثمان وعشرين سنة .
- انظر : الاستيعاب ٢٨١ ، الاصابة ١ / ٥٦٤ .
- (٣) فكرها القاضى : (عبائة) وهو تصحيف وخطأ .
- انظر : الاستيعاب والاصابة السابقين وشر أعلام النبلا ٣٧ / ٢ ، للطبقات للكبرى لابن سعد ٢ / ٣٢ ، ٣ / ٢٠ ، ٤٣٢ .
- كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر ١٧٩
- (٤٣) باب غزوة خيبر
- ١٢٠ - (١٣٦٥) وحديثى زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يعنى ابن علية - عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) غزا خيبر .
- قَالَ : فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسٍ * فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ فَالرَى نَبِيَّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي زُقَاقٍ خَثِيرٍ ، وَإِنْ رُكِبَتِي لَتَمَسَّ نَحْدَ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ نَحْدِ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، صَانِي لَأَرَى بَيَاضَ نَحْدِ نَبِيِّ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .
- فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : (اللَّهُ! ثَبِّرْ ، خَرِبْتَ خَيْبَرُ ، وَإِنَّا إِذَا نَزَكْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْتَرِينَ) .
- قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَارٍ .
- قَالَ : وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ .

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَالْخَيْسَ .

قَالَ : وَأَضْنَاهَا عَنُغ .

١٢١ - ...!

(حُثِّنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا عَفَّانُ ، حَاشَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كُنْتُ رِدْفَ ابْنِ طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَقَدِمَ تَصَالِي قَدَمِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

قَالَ : فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ ، وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ . فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسَ .

قَالَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :

ذَكَرَ حَدِيثَ فَتْحِ خَيْبَرَ

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ فَتْحِ خَيْبَرَ وَإِجْرَائِهِ فِي زَقَاقِهَا ، وَانْحِسَارِ الْإِزَارِ عَنْ نَفْذِهِ حَتَّى رَأَى أَنَسٌ بَيَاضَهَا ، وَإِنْ رَكَبْتِهِ كَانَتْ تَمَسُّ نَفْذَ النَّبِيِّ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، قَالَ الْأَمَامُ : اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْفَخْذَ لَيْسَ بِعُورَةٍ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عُورَةً لَمْ يَصِحَّ انْكَشَافُهَا مِنَ النَّبِيِّ

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَإِنْ كَانَ عَنْ قَصْدٍ فَذَلِكَ أَكْثَرُ فِي الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّ كَانَ غَيْرَ قَصْدٍ فَلَأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنْ انْكَشَافِهَا .

وَقَدْ ذَكَرَ الرَّوَايَ أَنَّهُ رَأَاهُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَفِي تَصْيِيحِهِمُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَلَمْ يَدْعُهُمْ ، حِجَّةٌ فِي أَنَّ مِنْ بَلْغَتِهِ الدَّعْوَةُ لَا يَدْعَى ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي

الضَّرْبِ عَلَى الْعَدُوِّ أَوَّلَ النَّهَارِ وَصَبِيحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ غَرَّتْهُمْ وَغَفَلَتْ كَثَرَتُهُمْ ، ثُمَّ يَنْتَشِرُ لَهُ النَّهَارُ وَضَوْؤُهُ لَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ .

بِخِلَافِ مَلَاقَاتِ الْجِيُوشِ وَمَنَاصِبَةِ الْحَصُونِ ، فَهَذَا الْمُسْتَحَبُّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ لِيَدُومَ النَّشَاطُ بِبَرْدِ الْهَوَاءِ بِخِلَافِ صَدِّهِ .

وَقَوْلُهُ : (مَكَاتِلُهُمْ) : / لِي قَفَفَهُمْ وَزَنَائِلُهُمْ ، وَاحِدُهَا مَكَلٌ .

و(مرورهم) : قيل : حبالهم التي يصعدون بها النخل واحدا مر ومر ، وقيل : مساحيهم واحدا مر لا غير .

٩٢ / ب

١٨٠ كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر (خَرِبْتُ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِفَا نَزَبْنَاهَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ لَالْمُنَزِينَ لَا .

قَالَ : فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

١٢٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبُ بَنِي مَنْصُورٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ

بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَيْبَرَ قَالَ : (إِنَّا إِفَا نَزَبْنَاهَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنَزِينَ) .

وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (خَرِبْتُ خَيْبَرَ) : قِيلَ : يَقَالُ بِذَلِكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا رَأَاهُ بِأَيْدِيهِمْ مِنْ آلَاتِ

الْهَدْمِ مِنَ الْقَوْمِ وَالْمَسَاحِي ، وَقِيلَ : بَلْ مِنْ أَسْمِهَا لَمَّا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ الْخِرَابِ ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لَمَّا أَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ ذَلِكَ

وَوُقُوعِهِ .

وَقَوْلُهُمْ : (مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسَى) : أَيْ الْجَشِ ، قَدْ جَاءَ مَفْسُراً كَذَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ (١) : (مُحَمَّدٌ وَالْجَشِ) ، وَرَوَيْنَاهُ بَرَفْعِ السَّنِ

عَلَى الْعُطْفِ ، وَبَنَصْبِهَا عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، أَيْ مَعَ الْجَشِ .

قِيلَ : سُمِّيَ خَيْسَى لِتَقْسِمَتِهِ عَلَى خَمْسَةٍ ؛ مِثْمَنَةً وَمِيسِرَةً وَقَلْبَ وَمَقْدَمَةً وَسَاقَةً ، وَقِيلَ : الْخَيْسَى لِقِسْمِ الْخَمْسِ مِنْهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لِتَسْمِيَتِهِ

بِذَلِكَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ بِالْخَمْسِ ، صَاحِبًا كَانَتْ تَعْرِفُ الْعَرَبُ الْمَرْبَاعَ وَهُوَ إِخْرَاجُ الرَّبْعِ لِلرَّائِسِ .

وَقَوْلُهُ : (إِنَّا إِذَا أَنْزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنَزِينَ) : السَّاحَةُ : الْفَنَاءُ ، وَأَصْلُهَا الْفَضَاءُ بَيْنَ الْمَنَازِلِ ، وَيَجْمَعُ الْفَنَاءُ ، وَهِيَ أَيْضًا

السَّوْحَةُ وَالسَّمْحُ وَالسَّاحَةُ : فِيهِ جَوَازُ النِّعِ بَأَيَاتِ الْقِرَاقِ وَالِاسْتِشْهَادِ بِهَا فِي الْأُمُورِ الْحَقِيقَةِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا كَثِيرٌ فِي الْآثَارِ ، وَيَكْرَهُ

عَنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى ضَرْبِ الْأَهْثَالِ فِي الْمَحَاوِرَاتِ وَالْأَمْرِيعِ وَلِغَوِ الْحَدِيثِ ، تَعْظِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وقوله : (أصبناها عنوة) : [قال الإمام : ظاهره إنها كلها عنوة ، وقد قال ابن شهاب : فما حكى مالك عنه بعضها عنوة] (٢) وبعضها صلح .

والكتيبة : وهي أرض خيبر نفسها ، بعضها أيضا صلح ؛ قال مالك : وهي فيها أربعون ألف عذق ، يريد نخلة ، وقد تقدم .
العُتْق بفتح العين : اسم النخلة ، وبكسرهما : الكجاسة .

وقد تشكل من هذا ما روى في كتاب أبي داود أنه قسمها نصفين ؛ نصف لنوائبه وحاجته ، ونصفاً للمسلمين (٣) .
وقال بعضهم : كان حولها من الضياع والقرى ما أجلى عنه أهلها ، فكان خاضاً للنبي (صلى الله عليه وسلم) آ و ماسواه للغائن ، فكان تقدير ما أجلى عنه أهلها النصف فلهذا قسمها له بعين .

قال القاضى : تقدم الكلام على حديث خيبر وما فيه مستوعبا في كتاب المساقاة .
(١) البخارى ، كانخوف ، بالتبوير والغلس بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب برقم (٧ لمحا) .
(٢) من ع .

(٣) ائو داود ، كانخراج والإمارة والفاء ، بما جاء في حكم أرض خيبر ٢ / ١٤٢ .

كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر ١٨١
١٢٣ - (١٨٠٢) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ عِبَادٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ أَكْوَعٍ ، عَنْ سَلْقَةَ بْنِ أَكْوَعٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ طه إِلَى خَيْبَرٍ ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ : أَلَا تَسْمَعُنَا مِنْ هُنْيَاتِكَ ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا ، فَزَلَّ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ
اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَفَتِ الْأَقْلَامُ إِنْ لَاقَيْنَا
وَأَلْقَيْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِفْصِيحُ بَنَاءِ أَتَيْنَا
وَبِالصِّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

وقوله : [(ألا تسمعنا) (١) من هُنْيَاتِكَ) : أى من أراجيزك .
والهنة تقع على كل شيء .

وفيه جواز سماع الأراجيز والشعر وقول ذلك ، إذا لم يكن فيه ما ينكر من الهجر وذكر الحرام والهجر من القول كما جاء في الحديث :
(الشعر كلام ، ففسنه حسن ، وقبيحه قبيح) (٢) .

وقوله : (فنزل يحدو بالقوم) : فيه جواز الحداء في الأسفار ؛ لأن فيه تحريكا لنفوس الدواب ، وتنشيطا لها ولن معها على قطع الطريق .
وقوله :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا

كذا الرواية ، وصوابه في الوزن : لاهم أو تالله أو والله لولا الله ، كما جاء في الحديث الآخر :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداءً لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقي سكينه علينا إذا أصبح بنا أتيننا

بالتاء باثنتين فوقها ، وفي رواية السجزي بالباء بواحدة ، وكلاهما صحيح ، أى أيينا الفرار ، والآخر : أى أتيننا أعداءنا وتقدمنا إليهم ولم
نهب صيأحهم / وجعجتهم .

وقوله : (إن الملاء قد بغوا علينا) : الملاء : الأشراف مقصور مهموز ومهمل هنا للوزن ،
(١) في ز : تعنا ، والمثبت من س والصحيحة المطبوعة برقم (١٢٣) .

(٢) ثبوته في مسنده ٨ / ٢٠٠ (٤٧٦٠) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ، وعزاه لأبي يعلى وقال : فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، وثقه جماعة وضعفه ابن معين وغيره ، وبقيته رجاله رجال الصحيح وهو حديث عائشة ٨ / ١٢٥ .
٩٣ / ١

١٨٢ كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ هَذَا السَّائِقُ ؟ ثاقلاً : عامر .
قَالَ : (يَرْحَمُهُ اللَّهُ) .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : وَجَبَتْ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ قَالَ : فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَاصَرْنَاهُ !

قال الله سبحانه وتعالى : { إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَمَرُّونَ بِكَ } (١) أى الرؤساء والأشراف ، ومعنى قوله في الرواية الأخرى : (إِنَّ الْأُولَى (٢)) .
وقوله : (وبالصياح عولوا علينا) : كذا روايتنا في كتاب مسلم بيا باثنتين تحتها ،
وهو الصحيح .

ومعنى (عولوا) : استعانوا ، من التعويل على الشئ أو من الأحوال والعويل بالصوت والنداء .

وقوله : (فداً لك) : يقال بالمد والقصر ، والفاء مكسورة .

حكاها الأصمعي وغيره ،

فأما في المصدر فالمد لا غير .

وحكى الفراء : (فدا) مفتوح مقصور ، وروايانه بالرفع : (فداً) على المبتدأ ، وخبره ، أى نفسى فداً أو فداً نفسى لك ، وبالنصب على المصدر ، ومعنى (اقتفينا) : أى اكتسبنا ، وأصله الاتباع .

قال الخليل : قفوت الرجل : قذفته بريية ، وقال الله سبحانه : { وَلَا تَقْفُ مَا لَشَيْءٍ لَكَ بِهِ عَلَغٌ } (٣) ، أى لا تتبعه بظنك وتقول فيه بغير علم .

قال الإمام : وقع في بعض النسخ : (فداً لك) ، وفي بعضها : أفاغفر لنا فداك
ما ابتغيها) .

وهذه الرواية الثانية سالمة من الاعتراض ، وأما (فداً لك) فإنه لا يقال : أفدى البارى تعالى ، ولا يقال للبارى - سبحانه - : (فديتك)
لأن ذلك إنما يستعمل في مكروه يتوقع حلوله ببعض الأشخاص فيحب شخص آخر أن يحل به ويفديه منه .

ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة معناه ، كما يقال : قاتله الله ، وكما قال (صلى الله عليه وسلم) : (تربت يمينك) (٤) ،
(وويل أمه مسعر حرب) (٥) ، وقد تقدم ، أو يكون فيه ضرب من الاستعارة لأن الفادى لغيره قد بالغ في طلب رضا المفدى
حتى بذل نفسه في محابه ، فكان المراد في هذا الشعر : أنى أبذل نفسى في رضاك .

وعلى كل حال ، فإن المعنى وإن صرف إلى جهة يصح فيها ، فإطلاق اللفظ واستعارته والتجوز به يفتقر إلى شرع .

أو يكون المراد بقوله : (فداً لك) رجلاً يخاطبه ، وقطع بذلك بين الفعل والمفعول ، فكأنه يقول : فاغفر ، ثم عاد إلى رجل ينبه فقال

: (فداً (١) القصص : ٢٠ .

(٢) حديث رقم (١٢٥) .

(٣) الامراء : ٣٦ .

(٤) البخارى ، كالعلم ، بالحياء في العلم ١ / ٤٤ ، مسلم ، كالحيض ، بوجوب الغسل على المرأة بخروج المني ١ / ٣٢ ، الدارمى ،

كالوضوء ، بنى المرأة ترى في منامها ما يرى النائم ١ / ١٩٥ ، أحمد ٨١ / ٣ .

(٥) البخارى ، كالشروط ، بالروط في لهاد ٣ / ٥٦ ، أحمد ٤ / ٣٣ ، أبو داود ، كالجهاد ، بنى صلح العدو .

كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر ١٨٣ حتى أصا - يتنا محمصة شديدة .

ثم قال : (إن الله فتحها عليكم) .

قَالَ : فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ ائْتَى فُتِحَتْ عَلَيْهِمْ ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَا هُنَّ ! الثَّيْرَانُ ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ ؟) .
فَقَالُوا : عَلَى لَحْمٍ .

قَالَ : (أَيُّ لَحْمٍ ؟) قَالُوا : لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَةِ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (أَهْرِيقُوهَا وَاكْسُرُوهَا) .
فَقَالَ رَجُلٌ : أَوْ يَهْرِيقُوهَا وَيَغْسِلُوهَا ؟ فَقَالَ : (أَوْ فَالْكَ) .

قَالَ : فَلَمَّا تَصَاثَّ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفٌ عَامِرٍ فِيهِ قِصْرٌ ، فَتَنَاولَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ ، وَيَرْجِعُ فُبَابُ سَيْفِهِ فَأَصَابَ رُكْبَةً عَامِرٍ ، فَكَاتَ لَكَ) ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَالَ : (مَا اقْتَفَيْنَا) ، وَهَذَا تَأْوِيلُ يَصْحَاحُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، لَوْلَا أَنَّ فِيهِ تَعَسُّفًا اضْطُرَّ إِلَيْهِ تَصْحِيحُ الْكَلَامِ ، إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ .

وقد يقع في (١) لسان العرب من هذه الفواصل بين الجملة المعلق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل (٢) .

قال القاضي : وقوله : (أَصَابَتْنَا مَخْمَصَةٌ) : أى ضيق من العيش وعدم الإكساء .

قال الإمام : وأما ما وقع بعد هذا من قوله (صلى الله عليه وسلم) : (عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ ؟) قالوا :
على لحم .

قال : (أَيُّ لَحْمٍ ؟) قالوا : لحم الحمر الإنسانية (٣) ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : " أَهْرِيقُوهَا وَاكْسُرُوهَا) ، فقال رجل : أول
يهريقونها ويغسلونها] (٤) ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (أَوْ ذَاكَ !) ، فَإِنْ فِي النَّاصِ مِنْ تَأْوِيلٍ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخَذُوهَا مِنَ الْمَغْنَمِ
قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَرَادَ اسْتِبْقَاعَهَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : لِأَنَّهَا حَرَامٌ لِحَمِّهَا .

قال القاضي : تقدم الكلام عليه في النكاح .

وقوله : [لحم حمر الإنسانية] : كذا ضبطناه بفتح الهمزة والنون هنا عن / بعضهم ، وكذا قيده بعض اللغويين منسوبة إلى الإنس .
والإنس : الناس .

رواه كثر الشيوخ : الإنسانية بكسر الهمزة وسكون النون ، منسوبة إلى الإنس ، وكلاهما بمعنى صحيح .

(١) في الأصل : من ، وللتثبت من ع ، س .

قال الأبي : قلت : قال السهيلي : أقرب فيه إلى الصواب ثنا كلمة يترجم بها على محبة وتعظيم ، فجاز أن يخاف بها من لا يجوز في حقه
الفداء ، قصداً لظاهر محبته وتعظيمه ، ورب كلمة قرأ أصلها واصتعملت كالمثل في غير ما وضع له ، كما جاؤوا بالقسم في غير محله
إذا أراد التعجب ، أو استعظاماً لأمر ولم يرد القسم ، ومنه الحديث : (أَفْلَحَ وَثْبِيهِ إِنْ صَدَقَ) ، ومن المحال أن يقحم (صلى الله عليه وسلم)
بغير الله ، دأماً تعجب من قول .

وما قيل من أنه منوخ بحديث النهي عن الحلف بالأذى لا يصح ؛ إذ يلزم أن يكون قبل النخ يقحم بغير الله ، ومعاذ الله من ذلك ،
وهذا الذي ذكر قريب مما ذكر القاضي أنه استعارة .

٥١٥ / ٤٣ .

ونحو من هذا ذكره ابن جرير ٥٣٢ / ٧ .
في س : أي أهلية .

في الأصل : يهريقوها ويغسلوها ، والمثبت من س ، ع .

(٣)

٩٣ / ب

١٨٤ كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر منه .

قَالَ : فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ - وَهُوَ أَخَذُ يَدِي - قَالَ : فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَاجِدًا قَالَ : (مَالَكَ ؟) .

قُلْتُ لَهُ : فَذَاكَ أَبِي وَابْنِي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبَطَ عَمَلَهُ .

قَالَ : (مَنْ قَالَهُ ؟) .

قُلْتُ : فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَاسِيدُ بْنُ حُضَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ .

فَقَالَ : (كَذَبَ مَنْ قَالَهُ ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَانِ) وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ (إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ ، قُلْ عَرَبِيٌّ مِثْلُهُ " ، وَخَالَفَ قُتَيْبَةُ مُحَلِّثًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَثَاءٍ : وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا .

١٢٤ - (...) وَحَلَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ

وَقَوْلُهُ : (الْجَاهِدُ مُجَاهِدٌ) بِكَسْرِ الْهَاءِ فِيهِمَا وَضَمُّ الْمِيمِ وَالْدَّالِ وَتَوْنِيهَا فِي الْحَرْفِ ، كَذَا لَا كَثْرَ شَيْوَخِنَا .

وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ : لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ بَفَتْحِ الْهَاءِ فِي الْأَوَّلِ ، وَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مِنَ الثَّانِي ، وَفَتْحِ الدَّالِ فِيهِمَا .

وَكَذَا - أَيْضًا - عِنْدَ بَعْضِ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ (١) ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ وَوُجْهُ الْكَلَامِ .

وَكَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ بَعْدَهُ : (مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا) قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : يَقَالُ : رَجُلٌ جَاهِدٌ مِثْلُ ضَارِبٍ ، اسْمُ فَاعِلٍ ، أَيْ جَادَ فِي أَمْرِهِ (٢) .

قَالَ الْقَاضِي : يَثْرُ الْفُظُّونَ لِلْمُبَالَغَةِ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : الْعَرَبُ إِذَا بَالَغَتْ فِي الْكَلَامِ اشْتَقَّتْ مِنَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ لَفْظَةً عَلَى غَيْرِ بَنَاهَا [و] (٣) زِيَادَةً فِي التَّوَكُّيدِ ، ثُمَّ أَتْبَعُوهَا إِعْرَابَهَا فَقَالُوا : جَادَ مُجَدٌ ، وَلِيلٌ لَائِلٌ ، وَشَعْرٌ شَاعِرٌ ، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ : (جَاهِدٌ) أَيْ جَادَ مَبَالِغٌ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ وَإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الْإِسْلَامِ مُجَاهِدٌ عِدَاهُ .

وَقَوْلُهُ : (قُلْ عَرَبِيٌّ مِثْلُهُ) : كَذَا لِلرَّوَاةِ بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَلِلْفَارِسِ : (مُشَابِهًا) بَضْمِ الْمِيمِ وَتَوْنِ الْهَاءِ ، وَكَذَا رَوَاهُ الْمُرُوزِيُّ فِي الْبُخَارِيِّ (٤) .

قَالَ الْأَصْبَلِيُّ : وَكَذَا قَرَأَهُ لَنَا ، وَوَجْهُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ بَعِيدٌ ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ .

وَالْهَاءُ فِي (بَهَا) عَائِدَةٌ عَلَى الْحَرْبِ ، أَيْ فِيهَا .

وَقَدْ وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ (٥) - أَيْضًا - : (نَشَأَ بَهَا) أَيْ شَبَّ وَكَبُرَ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْحَرْبَ - أَيْضًا - أَوْ بِلَادَ الْعَرَبِ ، وَهِيَ أَوْجَهُ الرِّوَايَاتِ .

قَالَ الْإِمَامُ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - قَالَ مُسْلِمٌ : وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ فَقَالَ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ : (لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ) .

(١) الْبُخَارِيُّ ، كَالْأَدَبِ ، بِمَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجْزِ وَالْحِدَاءِ وَمَا يَكْرَهُ مِنْهُ ٨ / ٤٤ ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ : نَسَخَةُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحُمَيْيِ وَالْمُسْتَمْلِيِّ ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الْبَاجِي .

انْظُرْ : الْفَتْحُ ٧ / ٥٣٤ .

(٢) قَالَ ابْنُ اللَّتَيْنِ : لِبَاهِدٍ مِنْ يَرْتَكِبُ الْمَشَقَّةَ .

انْظُرْ : الْفَتْحُ السَّابِقُ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٤) الْبُخَارِيُّ ، كَالْمَغَازِي ، بِغَزْوَةِ خَيْبَرَ ٥ / ١٦٧ .

(٥) الْبُخَارِيُّ ، كَالْأَدَبِ ، بِمَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجْزِ وَالْحِدَاءِ وَمَا يَكْرَهُ مِنْهُ ٨ / ٤٤ .

كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر
١٨٥

٣٣٠٤٣ (44) باب غزوة الأحزاب وهي الخندق

مالك - أن سلمة بن الأكوع قال : لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديداً مع رسول الله كلاً ، فارتد عليه سمثفه فقتله .
فقال أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في فلك ، وشكوا فيه : رجل مات في سلاحه .
وشكوا في بعض أمره .

قال سلمة : فقتل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من خيبر .

فقلت : يارسول الله ، اثنى لي أن أرجز لك .

فأذن له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فقال عمر بن الخطاب : أعلم ماتقول .

قال : فقلت :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصبتنا ولا صقينا

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (صدقت) .

وانزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

والمشركون قد بغوا علينا

قال : فلما قضيت رجزي قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من قال ههما ؟) .

قلت : قاله أخى .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (يرحمه الله) .

قال : فقلت : يارسول الله ، إن ناساً ليهابون الصلاة عليه .

يقولون : رجل مات بسلاحه .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (مات جاهدم مجاهدم) .

قال الإمام : قال بعضهم : كان ابن وهب يهيم في إسناد هذا الحديث فيقول : عن الزهري ، عن عبد الرحمن وعبد الله ابني كعب .

فغيره مسلم وأصلحه ؛ ولذلك قال : ونسبه غير ابن وهب .

قال : هكذا قال أحمد بن صالح وغيره : عن ابن وهب .

وقال الدارقطني : خالف ابن وهب في هذا القاسم بن مبرور ، ورواه عن يونس عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب

(١) ، قال : وهو الصواب (٢) .

وقال بعضهم :

(١)
(٢)

عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري المدني ، يكنى أبا الخطاب ، وكان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث رسول الله .

مات في ولاية هشام بن عبد الملك ، روى عن كعب بن مالك وعن أبيه في الصلاة وتوبة كعب وسلمة بن الوع في الجهاد ، وروى

عنه الزهري .

انظر : رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٤١٥ / ١ " .

قال النووي : هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم ، وهو صحيح ، وهذا من فضائل مسلم ، ودقيق نظره ، وحسن خبرته ، وعظيم إتيانه .

وسبب هذا أن النسائي ذكر عبد الرحمن وعبد الله ولم يذكر التصويب ، ولكن أبا داود ذكر الغلط والتصويب ، وقد حذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب ، وهذا جائز .
النووي ٤ / ٤٥٢ .
الالزامات وللتنع .

١٨٦ كتاب الجهاد / باب غزوة خيبر قال ابن شهاب : ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ لَسْلَمَةَ بْنَ الْكُوَيْعِ .
فَخَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ فَلَكَ .

غَيْرُ
أَنَّهُ قَالَ - حِينَ قُلْتُ : إِنَّ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (كُنُّوا ، مَاتَ جَاهِلِيمٌ مُجَاهِلًا ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ) وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ .

وقد نبه أبو داود في كتاب السق على وهم ابن وهب في هذا الإسناد (١) ، وكذلك فعل أبو عبد الرحمن النسائي وذكر الصواب في ذلك (٢) .

(١) نبو داود ، كلبهاده ، بفي الرجل يموت بسلاحه ١٩ / ٢ .
(٢) النائي ، كالجهاد ، بمن قاتل في سبيل الله فارتد عليه سيفه فقتله ٦ / ٣٠ (٣١٥٠) .

كتاب الجهاد / باب غزوة الأحزاب وهي الخندق ١٨٧

(٤٤) باب غزوة الأحزاب وهي الخندق
١٢٥ - (١٨٠٣) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ وَهُوَ يَقُولُ :

(وَاللَّهِ ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا فَاتْرَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا

قَالَ : وَرُبَّمَا قَالَ :

(إِنَّ الْمَلَأَ قَدْ أَبَوْا عَلَيْنَا

وَلَا تَصَدَقْنَا وَلَا صَلِّينَا إِنْ الْآلَى قَدْ ثَبَوْا عَلَيْنَا)

إِفَا أَرَا لَ وَافْتَنَّةَ أَبِينَا)

وَلَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ .

فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (إِنْ الْآلَى قَدْ بَعَوْا عَلَيْنَا ، .

١٢٦ - (١٨٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَنَحْنُ نَحْفَرُ الْخَنْدَقَ ، وَنَقْلُ التُّرَابَ عَلَى تَكْفِينَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ ، لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَاعْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ) .

٣٣٠٤٤ (45) باب غزوة ذي قرد وغيرها

١٢٧ - (١٨٠٥) وحدثننا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن معاوية بن قرة ، عن أنس بن مالك ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ أنه قال :
(اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأغفر لأَنْصارِ والمُهَاجِرَةِ)
١٢٨ - (...) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار .
قال ابن المثنى : حاشا محمد

مها الجهاد / باب غزوة الأحزاب وهي الخندق ابن جعفر ، أخبرنا شعبة عن قتادة ، حدثنا أنس بن مالك ؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقول : (اللهم ، إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ) قال شعبة : أو قال - !
(اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فكَرِّمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ)

١٢٩ - (...) وحدثننا يحيى بن يحيى وشيبان بن فروخ - قال يحيى : أخبرنا .
وقال شيبان : حدثنا عبد الوارث - عن أبي التياح ، حدثنا أنس بن مالك قال : كانوا يرتجزون ، ! رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معهم وهم يقولون :

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فأنصر الأنصار والمُهَاجِرَةَ
وفي حديث شيبان بدل (فأنصر) : (فأغفر) .
س ، - ير ، .

ص ص صص "هـ ص مصر ص ير ، هـ ، ص ص - ع

١٣٠ - (...) حدثني محمد بن حاتم حدثنا بهز ، حدثنا حماد بن صلمة ، حدثنا ثابت ، عن أنس بن مالك ؛ أن أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) كانوا يقولون يوم الخندق :
نَحْنُ النَّبِيُّنَ بَايَعُوا مُحَمَّداً عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَْنَا أَبَايَمِ
أو قال : على الجهاد .

شلت حماد .

والنبي (صلى الله عليه وسلم) يقول :

(اللهم إِنْ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ)

قال القاضي : وفي حفر الخندق وعمل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، جواز على التحصن والاستخفاء

من العدو بما قدر عليه من الخنادق والأصوار وغيرها ، وعمل الفضلاء والصالحين فيه ث لأن ذلك كله من التعاون على البر وتأسي غيره به من الناس .
وجواز الارتجاز في مثل هذا .

وهذا الرجز وإن كان كثيراً فليس من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقد تقدم قبل أنه من قول عامر ، والآخر من قول الأنصار ، مع أنه في كثير من الروايات في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) بغير الوزن في بعض الأجزاء .

كتاب الجهاد / باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٨٩
(٤٥) باب غزوة ذي قرد وغيرها

١٣١ - (١٨٠٦) حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا حاتم - يعني ابن إسماعيل - عن

يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْكَوْكَعِ يَقُولُ : خَرَجْتُ قَتْلَ أَنْ يُؤْفَنَ بِالْأُولَى ، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَرَعَى بَذَى قَرَدٍ .

قَالَ : فَلَقِينِي غُلَاثِمَ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ : أَخَذْتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ءَ فَقُلْتُ * مَنْ أَخْنُ !؟ قَالَ : غَطَفَانُ .

قَالَ : فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ : يَا صَبَاحَاهُ .
قَالَ : فَأَسْمَعْتُ مَا بَقِيَ لِابْنَتِي الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ أُنْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُمْ بَذَى قَرَدٍ ، وَقَدْ أَخْنُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ ، فَجَعَلْتُ أُرْمِيهِمْ بَنَبْلٍ - وَكُنْتُ رَامِيًا - وَأَقُولُ ،

أَنَا ابْنُ الْكَوْكَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ
وَفِي قَوْلِ سَلَمَةَ : (صرخت ثلاث صرخات : يا صباحاه) : جواز قول هذا للإنذار الناس / وإشعارهم بالعدو .
وقوله : فجعلت أرميهم وأقول :

أَنَا ابْنُ الْكَوْكَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ
فيه جواز مثل هذا عند الرمي والطعن وتعريف الإنسان مثله (١) في الحرب .
وقد مضى

في هذا وفعله السلف ، وكذلك الإعلام بعلامة يميز بها في الحرب .
وكرهه آخرون في الاعلام لاخفاء أعمال البر .

وقد روى من فعل ذلك عن الصحابة - رضى الله عنهم - ما لا يخفى .
وقوله : (واليوم يوم الرضع) ، قال الإمام : معناه : يوم هلاك اللئام ، من قولهم :
لئيم راضع .

ومعنى اللئيم راضع) : أى رضع اللؤم في ثدى (٢) أمه ، وقيل : إنه يممص الدر حتى لا يسمع اللين وقع في الحلاب فيسيل (٣) .
قال القاضي : وهذا كثر ما قيل فيه وأظهره ، وقيل : لأنه يرتضع طرف الخلالة التي يتخلل بها بعد طعامه ، ويمص ما بقى فيها ، وقيل :
معناه : اليوم يعرف من رضع كريمه فأنجبته أو لئيمة فهجنته ، وقيل : اليوم يعلم من أرضعته الحرب من صغره ويظهر .

(١) في الألى : بنفسه .

(٣) هكذا في الأصل ، وفي ع : فيتقرى .

(٢) في س : بطن .

١ / ٩٤

١٩٠ كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها فارتجز .

حتى استنقذت اللقاح منهم ، واستلبت منهم ثلاثين برّة .

قَالَ : وَجَاءَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) وَالنَّاسُ .

فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ ، وَهُمْ عَطَاشَى ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمُ السَّاعَةَ .

فَقَالَ : (يَا ابْنَ الْكَوْكَعِ ، مَلَكَتْ فَأَسْجِحْ) .

قَالَ : ثُمَّ رَجَعْنَا ، وَيُرَدِّفُنِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ .

١٣٢ - (١٨٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَاشَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ .

ح وَحَاشَا إِسْحَقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عِمَارٍ .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، وَهَمَّا حَدِيثُهُ : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ .

حدثنا عكرمة - وهو ابن عمار - حدثني إياس بن سلمة ، حدثني أبي قال + قَدِمْنَا الْحَمِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً ، وَعَلَيْهَا نَحْمُسُونَ شَاةً لَا تُرَوِّبُهَا .

قَالَ : فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى جَبَا الرِّكْيَةِ ، فِيمَا دَعَا الْإِفَا بَسَقَ فِيهَا .

قَالَ : فَجَاشَتْ ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا .

قَالَ + ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ .

قَالَ : فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ ، حَتَّى إِفَا ! كَانَ فِي وَسْطِ مَنْ النَّاسِ قَالَ : (بَايَعَ يَاسَلَمَةُ) .

قَالَ : وَقَوْلُهُ : (حَمَيْتِ الْقَوْمَ الْمَاءِ) أَيْ مَنَعْتَهُمْ ، وَمِنْهُ : حَمِيَةُ الْمَرِيضِ : مَنَعَهُ كُلُّ مَا يَضُرُّهُ .

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) له : لَأَمْلِكْتَ فَأَسْبِجَ : أَيْ أَحْسَمَ وَارْفَقَ .

والسجاجة : السهولة ،

أَيْ لَا تَأْخُذْ بِالشَّدَةِ وَتَتَّبِعْهَا ، فربما كانت العاقبة ، والحرب ، سجال ، وقيل : لعله طمع في إسلامهم فلم يرد استئصالهم .

وقوله في الحديث الآخر : (قَدِمْنَا الْحَمِيَّةَ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً ، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ

شَاةً لَا تُرَوِّبُهَا ، فَقَعَدَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى جَبَا الرِّكْيَةِ) بفتح الجيم والباء بواحدة مقصور ، كذا رواية الكافة ، وهو المعروف في الحديث .

والجبي ما حول البئر .

والركية : البئر ، والأشهر فيها الركي بغير هاء ، وحكى بعضهم عن الأصمعي : الركبة : البئر ، وجمعه ركي .

وفي رواية العذري : (جب الركبة) .

الجب : البئر ، ليست ببعيدة العقر ، وليس هذا موضعه .

وقوله : (فِيمَا دَعَى فِيهَا وَإِمَا بَسَقَ ، فَجَاشَتْ فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا) : أَيْ فَاضَتْ .

وهذا

من آياته (صلى الله عليه وسلم) وعظيم معجزاته ، وهذا باب منقول منها بالتواتر من تكثير قليل الماء في مواطن عدة .

قال الإمام : وقوله : (فَجَاشَتْ) : معناه : ارتفعت ، يقال : جَاشَ الْبُئْرُ : إِذَا ارْتَفَعَ ، يُجِيشُ جِيْشَانًا ، قال الشاعر :

كتاب الجهاد / باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٩١ قُلْتُ : قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ .

قَالَ : (وَإَيْضًا) - قَالَ : وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عَزْلًا - يَعْني لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ - قَالَ : فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صلى

الله عليه وسلم) جَفَّةً أَوْ رَفَّةً ، ثُمَّ بَايَعَ حَتَّى إِفَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ : (أَلَا تُبَايِعُنِي يَاسَلَمَةُ ؟) .

قَالَ : قُلْتُ : قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ ، وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ .

قَالَ : (وَإَيْضًا) .

قَالَ فَبَايَعْتُهُ الثَّلَاثَةَ .

ثُمَّ قَالَ لِي : (يَاسَلَمَةُ ، إِنْ جَفَفْتُكَ أَوْ رَقَّتْكَ الَّتِي أُعْطَيْتَكَ ؟ !) .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقِيْنِي عَمَى عَامَرٍ عَزْلًا .

فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا .

قَالَ : فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَالَ : (إِنَّكَ كَأَنَّكَ قَالْتَ الْأَوَّلُ : اللَّهُمَّ ابْغِنِي حَبِيبًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي) .

ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصُّلْحَ ، حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ ، وَاصْطَلَحْنَا .

قَالَ : وَكَنتُ تَبِيعًا لَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَسْقَى فَرَسَهُ ، وَأَحْسَنُهُ ، وَأَخْدَمُهُ ، وَآكُلُ مِنْ طَعَامِهِ ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي ،

وقوله : (رَأَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) عزلاً) ، قال القاضي : كذا روينا هنا ، وفسره في الأم : يعني ليس معه صلاح ، بفتح العين وكسر الزاي ، وفي الحرف الذي بعده كذلك .
قال بعضهم : وصوابه : أعزل ، ولا يقال : عزل .

ورويناه في غير مسلم : (عُزِلَ) بضمها ، وكذلك ضبطناه على شيخنا أبي الحسن ، وكذا قيده بعضهم ، وكذا ذكره الهروي .
قال الإمام : كما يقال : ناقة غلظ ، وجمل فش ، والجمع أعزال .
كما يقال : جنب وأجنب ، وماء سدم ومياه أسدام .
قال القاضي : هذا نص ما ذكره الهروي ، وأنشد [...
[(١) .

رَأَيْتُ الْفَتِيَّةَ الْأَعْزَالَ مِثْلَ الْأَنْبِقِ الرَّعْدِ
قال : ورجل أعز مثله .
والجففة : الترس .

وقوله : (أَبْغَى حَبِيئًا) : أى أعطى بغى طلب .
وأبذته : أتته ما طلب وأعتته عليه .

وقوله : (ثم إن المشركين راسنونا الصلح) : كذا روينا بضم السيئ مشددة على الخشنى عن الطبرى ، وسمعناه من / أبى بحر من غير طريق العذرى بفتح السين ، وروينا من طريق العذرى : (راسلونا) بزيادة لام بإسقاطه ، صحيح بمعناه .
يقال : رسى الحديث يرسه : إذا ابتداه ، ورسست بين القوم : أصلحت بينهم .
وقوله : (وكنت تبيعا لطلحة) أى خديما له أتبعه .

(١) بياض بالأصل .
٩٤ / ب

١٩٢ كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها مهاجراً إلى الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) .
قال : فَلَمَّا اضْطَلَحْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ ، وَاخْتَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ .

أَتَيْتُ شَجَرَةً فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا ، فَاضْطَجَعْتُ فِي أَصْلِهَا .

قال : فَأَتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ عَلَى .
فَبَغَضْتُهُمْ ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى ، وَعَلَّقُوا سِلَاحَهُمْ ، وَاضْطَجَعُوا .

فَبَيْنَمَا هُمْ لِفَلَكَ إِذْ نَادَى مُنَادٌ مِنْ أَسْفَلِ الْوَاسِ : يَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، قُتِلَ ابْنُ زَنْبِيمٍ .

قال : فَاخْتَرْتُ سَيْفِي ، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوَّلِكَ الْأَرْبَعَةِ وَهُمْ رُقُودٌ ، فَأَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ ، فَجَعَلْتُ ضِعْثًا فِي يَدِي .

قال : ثُمَّ قُلْتُ : وَالَّذِي كَرَّمَتْ وَجْهَهُ مُحَمَّدٌ ، لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ أَذَى فِيهِ عَيْنَاهُ .

قال : ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَسَوْقَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) .

قال : وَجَاءَ عَمِّي عَامِرُ بْنُ جَرْجَلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ - يُقَالُ لَهُ مِكْرَزٌ - يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، عَقَى فَرَسٌ مُجَنَّفٌ ، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : (دَعُوهُمْ ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَثَنَاهُ" ، فَعَفَا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ : وَهُوَ الَّذِي لَكُمْ! أَيْلَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْلَيْكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ} الْآيَةُ كُلُّهَا (١) .

قال : ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَزَانَا مِنْزِلًا ، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ جَبَلٌ ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ .

فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِمَنْ رَقِيَ هَذَا الْجَبَلَ اللَّيْلَةَ ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةُ اللَّيْلِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَصْحَابِهِ .

قَالَ سَلَمَةُ : فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّ - دَيْنٍ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَاحٍ غُلَامَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَأَنَا مَعَهُ ، وَخَرَجَ! مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ ، أُنْدِيهِ مَعَ الظَّهْرِ .
فَلَمَّا أَعْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ ٩ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَاسْتَأْذَنَهُ أَجْمَعٌ ، وَقَتَلَ رَاعِيَهُ .
قَالَ : فَقُلْتُ : يَارَبَّاحُ ، خُذْ هَذَا الْفَرَسَ فَأَبْلِغْهُ طَلْحَةَ ثَنَ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَأَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّ ، لِمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرِّحِهِ .

وقوله : (أسقى فرسه ونحسه) ، قال الإمام : أى أنفض عنه التراب .

وقوله : (أتيت شجرة فكسحت شوكتها) : قال ابن القوطية : كسح الثنى كسحا : كدسه ، وكسح كسحا : عرج .

وقوله : (فأخذت سلاحهم فجعلته ضغثا فى يدي) الضغث فى اللغة : الحزمة .

وقوله : (نخرجت معه بفرس طلحة) نديه مع الظهر .

(١) ١ لفتح : ٢٤ .

كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها ١٩٣ قَالَ : ثُمَّ قُتِلَ عَلَى كَمَةٍ فَاسْتَقْبَلَتْ الْمَدِينَةَ ، فَنَالِحِيثُ ثَلَاثًا : يَأْصَبَاحَاهُ ، ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالْبُئْلِ ، وَأَرْجِزُ أَقُولُ :

أَنَا ابْنُ الثَّوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فَأَلْحَقْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَأَثَلْتُ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ .

قَالَ : قُلْتُ : خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْكُوْعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

قَالَ : فَوَاللَّهِ ، مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُ بِهِمْ ، فَإِنَّا رَجَعْنَا إِلَى فَارِسٍ أَثْنَتُ شَجَرَةً جَلَسْتُ

فِي أَصْلِهَا ، ثُمَّ رَمَيْتُهُ ، فَعَقَرْتُ بِهِ ، حَتَّى إِذَا تَضَاقَقَ الْجَبَلُ فَدَخَلُوا فِي تَضَاقِقِهِ ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ ، فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ .

قَالَ : فَمَا زِلْتُ كَلِّكَ أَتْبَعُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي ، وَخَلَوْتُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ .

ثُمَّ أَتْبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ ، حَتَّى كَفَوْا كَثْرًا مِنْ ثَلَاثِينَ بَرَّةً وَثَلَاثِينَ رُحْمًا ، يَتَخَفُّونَ ، وَلَا يَطْرَحُونَ شِئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ ، يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَصْحَابًا لِي .

حَتَّى أَتَوْا مُتَضَاعِفًا مِنْ ثَنِيَّةٍ فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فَلَانُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ ؟ ، جَلَسُوا يَتَضَخَّوْنَ - يَعْنِي يَتَغَدَّوْنَ - وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْنٍ

قَالَ الْفَزَارِيُّ : مَا هَذَا أَتَدْرِي أَرَى ؟ قَالُوا : لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرِّحِ .

وَاللَّهُ ، مَا فَارَقْنَا مِنْذُ غَلَسَ ، يَرْمِينَا حَتَّى انْتَزَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا .

قَالَ : فَلْيَقُمْ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْكُمْ ، أَرْبَعَةٌ ! .

قَالَ : فَصَعِدَ إِلَى مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبَلِ ، قَالَ : فَلَمَّا امْكُنُونِي مِنْ أَهْلَامٍ ،

قال الإمام : قال أبو عبيد عن الأصمعي : التنذية أن يورد الرجل الإبل حتى تشرب فتشرب قليلا ، ثم يرهاها ساعة ثم يردّها إلى الماء . وهو فى الإبل والخيول أيفئ .

قال الأزهرى : وأنكره القتبى وقال : والصواب : لا بد - له ، أى لأخرجه إلى البدو ، وقال : ولا تكون التنذية إلا للإبل .

قال الأزهرى : أخطأ القتبى ، والصواب ما قال الأصمعي .

وللتنذية معنى آخر وهو تفميمير الفرس ، وإجراؤه حتى يسيل عرقه .

ويقال لذلك العرق إذا سال : الندى .

وقوله : (أردئهم بالحجارة) : أى أرهم بها .

وقوله : (جعلت عليه آراماً من الحجارة يعرفها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)) : فيشبهه ال يريد بها . ٩١١ علام .

قال الأعشى :

١٩٤ كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها قال : قلت : هل تعرفوني ؟ قالوا : لا .

ومن ؟ نت ؟ قال : قلت : أنا سلمة بن الأكوع ، وأند ! كرم وجه محمد (صلى الله عليه وسلم) ، لا أطلب رجلاً منكم إلا أركته ، ولا يطلبني رجل منكم فيدركني .

قال أحل ! م : أنا أظن .

قال : فرجعوا ، فما برحت مكاني ، حتى رأيت فارس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يتخللون الشجر .

قال : فإفا أولهم الأخرم الأسد ! ، علأثره أبو قتة الأنصاري ، وعلى إله المقلاد بن الأسود امند ! .

قال : فأخذت بعنان الأخرم .

قال : فوثوا مبرين .

قلت : يا آخرم ، احزمهم ، لا يقتطعوك حتى يلحق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه .

قال : ياسلمة ، إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر ، وتعلم أن الجنة حق والنار حق ، فلا تحل بيني وبين الشهادة .

قال : نخلته .

فالتقى هو وعبد الرحمن .

قال : فعقر بعبد الرحمن فرسه .

وطعنه عبد الرحمن فقتله .

وتحول على فرسه ولحق أبو قتة الة - فارس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - بعبد الرحمن ، فطعنه فقتله .

فوائى كرم وجه محمد (صلى الله عليه وسلم) ، لتبعهم أعدو على رجل ، حتى ما أرا ورأى ، من أصحاب محمد لجأ ولا غبارهم شيئاً ،

حتى يعدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء ! - يقال له : فأقرد - ليشربوا منه وهم عطاش ! .

قال : فنظروا إلى أعدو وراعصم ، حفيتهم عنه - يعنى أجليتهم عنه - فافاقوا منه قطرة .

قال : ويخرجون فيشتتون في ثنية .

قال : فأكدوا فالحق رجلاً منهم ، فأصكه بسهم في نغص كتفه قال : قلت : خن ! وأنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرصع .

قال : ياثكلته أمه ، كوعه بكرة .

قال : قلت : نعم ، ياعدو نفسه ، كوعك بكرة .

قال : وأرلحو فرسين على ثنية .

قال : فجئت بهما أسوقهما إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : ولحقني

وبيداء تحسب آرامها رجال إياها بجلادها

يعنى : بأشخاصها .

قال : فالآرام الأعلام .

والأرام بالهمز بعد الراء الظب .

قال زهير :

بها العين والآرام يمشين خلفه وأطلاؤها ينهض من كل مجثم

قال القاضي : قال بعضهم : لعله جعلت عليه آثار من الحجارة ، أى علامته .

قوله : (فليحق أبو قتادة بعبد الرحمن فطعنه) ، وذكر قتل عبد الرحمن للأخزم .

كذا قال مسلم ، وذكر ابن إسحق أن صاحب هذه القصة حبيب بن عينة بن حصن ، ولم تكن العرب تسمى بعبد الرحمن في الجاهلية .

قال الإمام : وقوله : (لقينا من هذا البرح) يعنى الشدة ، وقد تقدم .

كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها ١٩٥ عامر بسطيحة فيها مذقة! من لبن ، ولسطيحة فيها ماء! ، فتوضأت وشربت ، ثم أتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو على الماء الذى حلائهم عنه .

فلن! رسول الله كلية قد أخذ تلك الإبل ، وكل شئ استنقن!ه من المشركن ، وكل ربح وبراة لاف! بلال! نحر ناقة من الإبل انذى استنقذت من القوم ، داذا هو يشوى لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) من كبدها وسنامها .

قال : قلت : يارسول الله ، خلني فأتخب من القوم مائة رجل ، فأتبع القوم فلا يبقى منهم مخبر إلا قتلته .

قال + فضحك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى بدت نواجذه في ضوء النار .

فقال : (يأسلمة ، أترأك كنت فاعلا ؟) .

قلت : نعم .

واندى! كرمك فقال : (إهمم الآن ليقرؤن في أرض غطفان) .

قال : فجاء رجل من غطفان ، فقال : نحر لهم فلان جزورا .

فلما كشفوا جلدتها رأوا غبارا ، فقالوا : أتاكم القوم ، فخرجوا هاربين ، فلما أصبحنا قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجالتنا سلمة) .

قال : ثم أعطاني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سهمين : سهم الفارس وسهم الراجل ، فجمعهما لي جميعا ، ثم أردفني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وراءه على العضباء ، راجعين إلى المدينة .

قال : فبينما نحن نسير .

قال : وكان رجل من الأنصار لا يسبق شدا ، قال : فجعل يقول : ألا مسابق إلى المدينة ؟ هل من مسابق ؟ فجعل يعيد فلك .

قال : فلما سمعت كلامه قلت : أما تكرم كريفا ، ولا تهاب شريفا ؟ قال : لا إلا أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قال : قلت : يارسول الله ، يا بني وامي ، فرني فلا سابق الرجل .

قال : (إن شئت) .

قال : قلت : افر ب إليك ، وثبت رجل فطفرت فعدوت .

قال : فربطت عليه شرفا أو شرفين أستبقى نفسي ، ثم عدوت في إثره ، فربطت عليه شرفا أو شرفين ، ثم إنني رفعت حتى كحقه .

قال : فاصكه بين كتفيه .

قال : قلت : قد سبقته والله قال : أنا أظن .

قال : فسبقته إلى المدينة .

قال : فوالله ، مالبثنا إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خير مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : جَعَلَ عَمِّي عَامِرٌ يَرْتَجِزُ

وقوله : (يتخللون الشجر) : أى يدخلون بين خلال الشجر .
وخلالها أو ساطها ، والخلال جمع خلل ، مثل جبل وجبال .
ومنه : { وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ } (١) .

منى : وسطكم .

قوله : (مَذْقَةُ لَبَنٍ) ، قال القاضي : أى شئ قليل من لبن مشوب بالماء .
قال الإمام : يقال : مذقت اللبن ، أى خلطته بالماء .
ومذق المودة : لم يخلصها (٢) ،
(١) التوبة : ٤٧ .

(٢) فى الأصل : يخلطها ، والمثبت من ع .

١٩٦

بِالْقَوْمِ :

تَالَهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنَيْنَا
كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها
وَلَا تَصْنَعْنَا وَلَا صَلِينَا
فَتَبِتِ الْأَقْلُ! إِنْ لَا قَيْنَا
و؟ نَزَلْنَ سَكِينَةً عَثِينَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ هَذَا ؟) .

قَالَ : أَنَا عَامِرٌ .

قَالَ : (غَفَرَ لَكَ رَجْمُكَ) .

قَالَ :

وَمَا اسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) لِلْإِنْسَانِ يَخْضُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ .

قَالَ : فَنَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَوْلَا مَا مَتَّعْتَنَا بِعَامِرٍ .

قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ : خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَمْتُ يَخْطُرُ بِسَيْفِهِ وَيَقُولُ :

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرُ ثِنْيِ مَرْحَبٍ شَاكِي الِ! ثَلَاثَ بَطَلٍ مُجْرَثُ

إِفْ! الْحُرُوبُ أَفْلَبَتْ تَلَقَّبُ

قَالَ : وَبَرَزَ لَهُ عَمِّي عَامِرٌ ، فَقَالَ :

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرًا ۚ نِى عَامِرٍ شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٍ مُغَامِرٍ

قَالَ : فَاخْتَلَفَا ضَرْبَ نَجْتَيْنِ ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي تَرْسِ عَامِرٍ ، وَفَإِبَّ عَامِرٍ يَسْفُلُ لَهُ ، فَارْجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَقَطَعَ حَنَاجَهُ ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ .

ومذقها أيضًا : ملها .

وقوله : (شَاكِي السَّلَاحِ) : أى تام السلاح ، يقال : رجل شائك (١) السلاح وشاك

فى السلاح ، من الشكة وهى السلاح أجمع ، وثوكة الأسنان : ثدته ، قال الله سبحانه وتعالى : { غَيْرَ فَاتٍ إِلِ! ثَوْكَةً } (٢) أى غير ذات السلاح التام .

قال القاضي : تحقيق هذا : رجل شاك السلاح ، ورجل شاك وشاك مخففان وشائك ،

كله للذي جمع عليه سلاحه .

والشكة : السلاح ، والشوكة أيضا ، وسلاح شاك .

قال الإمام : وقوله : (بطل مغامر) يثبه أن يكون أراد : يركب غمرات الحرب ، وهي ثدائها .

وقول علي - رضي الله عنه - : (أنا الذي سمتني أمي حيدرة) قيل : إنما تمثل علي

(١) في الأصل : ثاك ، والمثبت من ع .

(٢) ١ لأنفال : ٦ .

كتاب الجهاد / باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٩٧ قَالَ سَلَمَةُ : نَخَرَجْتُ فَإِذَا نَفَرَمِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُونَ : بَطَلٌ

عَمَلًا مَرٍ ،

قَتَلَ نَفْسَهُ .

قَالَ : فَأَيُّتُ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَأَنَا جَمِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَطَلٌ عَمَلٌ عَامِرٍ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)

: (مَنْ قَالَ فَلَكَ ؟) .

قَالَ : قُلْتُ : نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ .

قَالَ : (كَذَبَ مَنْ .

قَالَ فَلَكَ ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ) ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى عَلِيٍّ ، وَهُوَ أَرْمَدُ .

فَقَالَ : اَلْأَعْيُنُ الرَّأْيَةَ رَجُلًا يَدْبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ .

قَالَ : فَأَيُّتُ عَلِيًّا فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَامَهُ وَهُوَ أَرْمَدُ ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرًّا ، وَأَعْطَاهُ الرَّأْيَةَ

، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ فَقَالَ :

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أُرْدَى مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٌ مُجْرَثٌ

إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَفُّبٌ

فَقَالَ عَلِيٌّ :

أَنَا النَّبِيُّ سَمَتْنِي أَفَى حَيْمَرَةٍ كَلَيْثٌ غَابَاتٍ كَرِيهِهِ الْمَنْظَرَةَ

أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلٌ أَلْئِنَّدَرَةَ

ابتداء عند مبارزة مرحب هذا ؛ لأنه كان رأى في المنام أن مرحثا يقتله سبع وكان علي - رضي الله عنه - سمي أول ما ولد أسثا

وسبعاً .

وحيدرة : / الأسد فارتجز بذلك لينبه علي المنام ويذكره به حتى تضعف منته ويخاف .

وقوله : (أوفيهم بالصاع كيل السندرة) : معناه : أقتلهم قتلا واسعا ؛ لأن السندرة ميكال واسع ، وقيل : السندرة : العجلة ، فيكون

معناه على هذا : أقتلهم قتلا عاجلاً .

قال القتيبي : ويحتمل أن يكون ميكالاً اتخذ من السندرة ، وهي شجرة يعمل منها النبل والقسي .

قال القاضي : قال صاحب العن : كيل السندرة : ضرب من الكيل غراف جزاف ؛

وإنما سمي علي - رضي الله عنه - عند ولادته أسماً باسم جده لأمه أسد بن هاشم بن عبد مناف ، سمته أمه فاطمة بنت أسد بذلك على

اسم أبيها ، فكان أبو طالب غائباً حينئذ ، فلما قدم سماه علياً ، فهو الذي أراد .

وعبر بحيدرة عن أسد ، فهو من أسماء الأسد ، سمي بذلك لغلظه .

والحادر : الغليظ ، يريد : أنا السبع في جرأته ، والأسد في إقدامه ، وبه سمتني أمي .

قال القاضي : وبقي من الغريب في حديث سلمة - مما لم يذكره - قوله : (اخترطت سيفي) : معنا ٥ : سلته .

١٩٨ كتاب الجهاد / باب غزوة ذي قرد وغيرها قَالَ : فَضْرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَاصِدِهِ .
تَالِ إِبْرَاهِيمُ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الضَّمْدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ .

وقوله : (وجأ عمى برجل من العبلات في سبي من المشركين) هو بطن من بنى عبد شمس ، وهم أمية الأصغر وأخواه نوفل وعبد شمس بن عبد مناف من قريش ، نسبوا إلى أم لهم من تميم اسمها عبلة بنت عبيد بن البراجم .

وقوله : (على فرس مجفف) : أى عليه تخفاف بكسر التاء ، هو شبه الجمل .

وقوله : (دعهم يكن لهم بد الفجور وشاه) بكسر التاء ومقصود ، أى عودة ثانية ،

وفي رواية ابن ماهان : (وثنياه) بضم التاء ، وهو بمعنى الأول .

وعفو النبي (صلى الله عليه وسلم) عنهم وتزلمهم لمحييهم بهم - واللغة اعلم - لأنه بعد تمام الصلح ،

وكان هذا الخبر في الحديث التي كان فيها الصلح على ما تقدم في الحديث .

وإنما فعل هذا سلمة وعمر لما ذكر من قتل المقتول من المسلمين أسفل الوادي ، فرأى المسلمون أن الصلح منتقض ولم ينقضه (صلى الله عليه وسلم) ، فإما أن يكون لم يحقق أن المشركين قتلوه بعد الصلح ، أو لم يرتضى الصلح بذلك لجهل قاتله فأمضى الصلح .

وقوله : " فنزلنا منزلاً بيننا وبين بنى لحيان جبل وهم المشركون) : هكذا ضبطناه

بفتح الهاء وتشديد الميم على بعض شيوخنا ، ومعناه : هم النبي (صلى الله عليه وسلم) والمسلمين أمرهم لثلاث يغدروهم ويبيتوهم لقربهم

منهم ، يقال : همى الأمر وأهمنى ، وقيل : همنى أذابنى ، وأهمنى : غمى .

واستغفار النبي (صلى الله عليه وسلم) لمن يكون طليعه في الجبل يدل عليه .

وضبطه بعضهم : (وهم المشركون) على الخبر عنهم .

(وبعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أى بنبله التي تحمل أثقاله .

والسرح : الإبل والمواشى الراعية وهى السارحة أيضاً ، سميت بسرحها للرعى ، وهو إرسالها له بالغداوات .

والأكمة : ما ارتفع من الأرض دون الجبل .

وقوله : (فأصكه بسهم في نغص كتفه) : كذا روايتنا عن شيوخنا ، وفي بعض النسخ : (إلى كعبه) ، والمعنى بالرواية الأولى أشبهه ،

لأنه يمكن أن يصيب بها أعلى آخرة الرجل ، فيصيب حينئذ إذا / نفذته (١) كتفه .

ومعنى (أصك) : أصرب .

(١) فى س : نفذ .

كتاب الجهاد / باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٩٩ (...) وحديثنا أحمد بن يوسف الأزدي السلي ، حدثنا النضر بن محمد ، عن عكرمة بن عمار ، بهنا .

وقوله : (فما زلت أرميهم وأعقر بهم) : ورواه بعضهم : (أزد بهم " بفتح الهمزة ، ومعناه : أرميهم .

وكذا روايتنا فيه .

ورواه بعضهم هنا : (أرميهم) والراوى : الرامى ، رديت الحجر : رميته ، والمرداة : الحجارة ، والأشبه فى الأول : (أرميهم) ؛ لأنه

إنما أخبر عن رميه بالقوس .

ومعنى قوله : (وأعقر بهم) : أى أعقر خيل فوارسهم ، وكذلك قوله بعد : (فعقر بعبد الرحمن) : أى قتل فرسه ، ويقال : عقر به :

إذا عرقت دابته .

- (يتضحون) : فسر في الحديث : (يتغدون) .
 (يقرون) : يضافون .
 أخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بوصولهم إلى بلادهم وفوتهم الطلب ، وأنهم يقرون هناك ، ونطمعهم من في أولهم .
 وذكر بعضهم أنه يروى : (يقرون) بفتح الياء ، أى يضيفون غيرهم ، وأن سبب هذه الفعلة الحميدة ترك أتباعهم ورعاً بهم ، وهذا بعيد جدا من مقصد الحديث .
 والقرن : جبل صغير منفرد منقطع من جبل كبير .
 وقوله : (لخليتهم منه) : يريد الماء ، كذا روايتنا فيه غير مهموز مشدد الام بحاء مهملة ، أى طردتهم عنه ، كما فسر في الحديث نفسه : (أجليتهم عنه) .
 وأصله الهمز ، فسهل هنا ، وجاء مهموزاً بعد هذا في الحديث نفسه .
 ونغض الكتف : العظم الرقيق على طرفها ، سمي بذلك لكثرة تحركه ، وهو الناغض أيضاً .
 وقوله : (وأردوا فرسين) : كذا رواية الكافة فيه بالبدال المهملة!رواه بعضهم بالمعجمة ، وكلاهما متقارب المعنى .
 فبالمعجمة معناه : خلفوا ، والردى : الضعيف من كل شيء .
 وبالمهملة فعناه : أهل كوهما وأتعبوهما حتى أسقطوهما وتركوهما ، ومنه : المتردية .
 وأردت الخيل الفارس : أسقطته .
 ومذقة اللين : القليل منه الممزوج بالماء .
 والمذق ما مزج منه الماء .
 والسطيحة : إناء من جلود ، سطح بعضها على بعض .
 وقوله في خبر الذى سابقه : (فطفرت) : أى قفزت وعدوت وجريت .
 وقوله : (فربطت عليه شرفاً أو شرفن أستبقى نفسى) بفتح الفاء ، أى حبست عليه قليلاً لأروح نفسى ، ولايقطع البهر وطول الجرى نفسى .
 والشرف : ما ارتفع من الأرض .
 والشد : الجرى .
 وقوله : (يخطر بسيفه) : أى يرفعه مرة ويضعه أخرى ، [وقد تقدم معنى قول على : (أنا الذى سمتنى أمى حيدرة)] (١) .
 (١) هذا الكلام سقط من مى ، وقد تقدم فى الباب الماضى فى غزوه خيبر .
- ٩٦ / ١
 كتاب الجهاد / باب غزوة ذى قرد وغيرها
 وقوله : (وذهب عامر يسفل له) : أى يضربه من اسفله .
 ومما فى هذا الحديث من الفقه والفوائد - سوى ماتقدم - أربع معجزات للنبي (صلى الله عليه وسلم) : الأولى : تقدمت فى تكثير قليل الماء .
 والثانية : فى إبراء الأمراض وذوى العاهات بنفسه (١) وريقه ، كما ذكر هنا أنه قيل له : على ، وهو أرمد ، فبصق فى عينه فبرى .
 والثالثة : إخباره عن الغيب عن حالة غطفان ، وأنهم يقرون حين قال ذلك ، فجاء الخبر بذلك (٢) .
 والرابعة : قوله فى على - رضى الله عنه - : (يفتح الله على يديه) ، فكان كما قال فإن لم يكن هذا اللفظ فى خبر على - رضى الله عنه - فى مسلم فهو فى غيره .
 وفيه جواز اتخاذ الطاللع كما فعل (صلى الله عليه وسلم) (٣) ، ومصطبة العدو إذا رأى فى ذلك مصلحة المسلمين